



# الكافي

ملوفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحى الحنبلى  
٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن عبد المحسن التركي

بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية

بدار هجر

الجزء الأول

الطهارة - الصلاة

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

٣

الكتاب في



# فهرس

## الجزء الأول من الكافى

الصفحة

مقدمة التحقيق .....	(٥) - (٤٧)
مقدمة المؤلف .....	٣ ، ٤
باب حكم الماء الطاهر .....	٥ - ١٤
يجوز التطهر من الحدث والنجاسة بكل ماء نزل من السماء .....	٥
فصل : فإن سخن بالشمس ، أو بطاهر ، لم تكره الطهارة به .....	٦
فصل : فإن خالط الماء طاهر لم يغيره ، لم يمنع الطهارة به .....	٧
فصل : فإن استعمل فى رفع الحدث ، فهو طاهر ؛ .....	٩
فصل : وإن استعمل فى غسل نجاسة ... فهو نجس ، .....	١٠
فصل : وإذا انغمس المحدث فى ماء يسير ... صار مستعملاً ، .....	١١
فصل : وما سوى الماء من المائعات ؛ ... لا يرفع حدثاً .....	١٢
باب الماء النجس .....	١٥ - ٢٢
إذا وقع فى الماء نجاسة فغيرته ، نجس .....	١٥

- فصل : وفى قدر القلتين روايتان ؛ ..... ١٧
- فصل : وجميع النجاسات فى هذا سواء ، إلا بول الآدميين ..... ١٨
- فصل : وإذا وقعت النجاسة فى ماء فغيرت بعضه ، فالمتغير نجس ..... ١٩
- فصل : فأما الماء الجارى إذا تغير بعض جرياته بالنجاسة ، فالجرية المتغيرة نجسة ، ..... ١٩
- فصل فى تطهير الماء النجس ..... ١٩
- وهو ثلاثة أقسام ؛ ما دون القلتين ..... ٢٠
- الثانى ، قدر القلتين ..... ٢١
- الثالث ، الزائد عن القلتين ..... ٢١
- فصل : فإن اجتمع نجس إلى نجس ، فالجميع نجس ..... ٢٢
- باب الشك فى الماء ..... ٢٣ - ٣٢
- إذا شك فى نجاسته ، لم يمنع الطهارة به ، ..... ٢٣
- فصل : وإن اشتبه الماء النجس بالطاهر ، تيمم ..... ٢٤
- فصل فى سؤر الحيوان ..... ٢٤
- وهو ثلاثة أقسام : طاهر ، وهو ثلاثة أنواع ..... ٢٥
- القسم الثانى : نجس ..... ٢٧
- القسم الثالث : مختلف فيه ، وهو ثلاثة أنواع ..... ٢٧



فصل : إذا أكلت الهرة نجاسة ، ثم شربت من ماء بعد غيبتها ،

لم ينجس ، ..... ٣٠

فصل : والحيوان الطاهر على أربعة أضرب ؛ ..... ٣١

باب الآنية ..... ٣٣ - ٤٤

وهى ضربان ؛ مباح من غير كراهة ..... ٣٣

والثانى ، محرم ..... ٣٥

فصل : فإن تطهر من آنية الذهب والفضة ، ففيه وجهان ؛ ..... ٣٨

فصل فى أوانى الكفار .....

وهم ضربان ؛ أحدهما ، من لا يستحل الميتة ..... ٣٨

والثانى ، من يستحل الميتات والنجاسات ..... ٣٩

فصل : وجلود الميتة نجسة ، ولا تطهر بالدباغ ، ..... ٤٠

فصل : وعظم الميتة وقرنها وحافرها نجس ، لا يطهر بحال ، ..... ٤٢

فصل : وصوفها ووبرها وشعرها وريشها طاهر ، ..... ٤٣

فصل : وحكم شعر الحيوان وريشه حكمه فى الطهارة والنجاسة ، ..... ٤٣

فصل : ولبن الميتة نجس ، ..... ٤٤

فصل : وكل ذبح لا يفيد إباحة اللحم لا يفيد طهارة المذبوح ، ..... ٤٤

باب السواك وغيره ..... ٤٥ - ٥٠

٤٥	السواك سنة مؤكدة .....
٤٨	فصل : ومن السنة تقليم الأظفار ، وقص الشارب ، .....
٤٩	فصل : ويجب الختان ، .....
٧٤ - ٥١	باب فرائض الوضوء وسننه .....
٥١	أول فرائضه النية ، وهى شرط لطهارة الأحداث كلها .....
٥٣	فصل : ثم يقول : باسم الله .....
٥٥	فصل : ثم يغسل كفيه ثلاثا ؛ .....
٥٧	فصل : ثم يتمضمض ويستنشق ؛ .....
٥٩	فصل : ثم يغسل وجهه ، .....
٦١	فصل : ثم يغسل يديه إلى المرفقين ، .....
٦٣	فصل : ثم يمسح رأسه ، .....
٦٧	فصل : ثم يغسل رجليه إلى الكعبين .....
٦٨	فصل : ويجب ترتيب الوضوء .....
٦٨	فصل : ويوالى بين غسل الأعضاء .....
٦٩	فصل : والوضوء مرة مرة يجرئ ، والثلاث أفضل .....
٧١	فصل : ويستحب إسباغ الوضوء ، ومجاوزه قدر الواجب بالغسل .....
٧١	فصل : ولا بأس بالمعاونة على الوضوء والغسل .....



- فصل : وفى تنشيف بلل الغسل والوضوء روايتان ؛ ..... ٧٢
- فصل : ويستحب أن يقول بعد فراغه من وضوئه : ..... ٧٢
- فصل : والمفروض من ذلك بغير خلاف خمسة ؛ النية ، ..... ٧٣
- باب المسح على الخفين ..... ٧٥ - ٨٨
- وهو جائز بغير خلاف ، ..... ٧٥
- ولجواز المسح عليه شروط أربعة ؛ أحدها ، أن يكون ساترا لمحل  
الفرض ..... ٧٦
- فصل : الثانى ، أن يمكن متابعة المشى فيه ، ..... ٧٦
- فصل : الثالث ، أن يكون مباحا ..... ٧٧
- فصل : الرابع ، أن يلبسهما على طهارة كاملة ؛ ..... ٧٨
- فصل : ويتوقت المسح بيوم وليلة للمقيم ، وثلاثة أيام ولياليهن  
للمسافر ؛ ..... ٧٩
- فصل : والسنة أن يمسح أعلى الخف دون أسفله وعقبه ، ..... ٨١
- فصل : إذا انقضت مدة المسح ، أو خلع خفيه ...، بطلت  
طهارته ، ..... ٨٢
- فصل : ويجوز المسح على العمامة ؛ ..... ٨٢
- فصل : وحكمها فى التوقيت ، واشتراط تقدم الطهارة ..، كحكم

الخف	٨٣
فصل : ولا يجوز المسح على الكلوة ،	٨٥
فصل : ويجوز المسح على الجبائر الموضوعة على الكسر ؛	٨٦
فصل : ولا فرق بين الجبيرة على كسر أو جرح ،	٨٧
باب نواقض الطهارة الصغرى	٨٩ - ١٠٦
وهى ثمانية ؛ الخارج من السبيلين ؛ وهو نوعان ؛	٨٩
فصل : الثانى ، خروج النجاسة من سائر البدن ،	٩٠
فصل : الثالث ، زوال العقل ؛	٩٢
فصل : الرابع ، أكل لحم الجزور ،	٩٤
فصل : الخامس ، لمس الذكر ،	٩٥
فصل : السادس ، لمس النساء ،	٩٨
فصل : السابع ، الردة عن الإسلام ؛	١٠٠
فصل : الثامن ، غسل الميت ،	١٠١
فصل : ومن تيقن الطهارة وشك هل أحدث أم لا ؟	١٠٢
فصل : ولا تشترط الطهارتان معا إلا لثلاثة أشياء ؛	١٠٢
فصل : ويستحب تجديد الطهارة ؛	١٠٥
باب أدب التخلّى	١٠٧ - ١٢٠



- يستحب لمن أراد قضاء الحاجة أن يقول : ..... ١٠٧
- فصل : وإن كان فى الفضاء أبعد ؛ ..... ١٠٨
- فصل : ولا يجوز استقبال القبلة فى الفضاء بغائط ولا بول ؛ ..... ١٠٩
- فصل : ويكره أن يبول فى شق أو ثقب ؛ ..... ١١١
- فصل : يكره أن يتكلم على البول ، ..... ١١٣
- فصل : والاستنجاء واجب من كل خارج من السبيل ، ..... ١١٤
- فصل : وإن تعدت النجاسة المخرج بما لم تجر العادة به ، ..... ١١٤
- فصل : ويجوز الاستجمار بكل جامد طاهر منق ، ..... ١١٧
- فصل : ولا يستجمر يمينه ، ..... ١١٨
- فصل : وكيف حصل الإنقاء فى الاستجمار أجزأه ، ..... ١١٩
- فصل : فإن توضأ قبل الاستنجاء ، ففيه روايتان ؛ ..... ١٢٠
- باب ما يوجب الغسل ..... ١٢١ - ١٣٠
- والموجب له فى حق الرجل ثلاثة أشياء ؛ الأول ، إنزال المنى ، ..... ١٢١
- فصل : والمذى ماء رقيق يخرج بعد الشهوة ، ..... ١٢٣
- فصل : والودى ماء أبيض يخرج عقيب البول ، ..... ١٢٣
- فصل : وإن أحس بانتقال المنى من ظهره ،.. ففيه روايتان ، ..... ١٢٤
- فصل : والثانى ، التقاء الختانين ، ..... ١٢٤

- فصل : والثالث ، إسلام الكافر ، ..... ١٢٥
- فصل : فأما المرأة فيجب في حقها الأغسال المذكورة ، ..... ١٢٧
- فصل : ولا يجب الغسل بغير ذلك ، من غسل ميت ، ..... ١٢٧
- فصل : ومن لزمه الغسل ، حرم عليه ما يحرم على المحدث ، ..... ١٢٧
- فصل : ويحرم عليه اللبث في المسجد ؛ ..... ١٢٨
- فصل : ويستحب للجنب إذا أراد أن ينام أن يتوضأ وضوءه
- للصلاة ، ..... ١٣٠
- باب الغسل من الجنابة ..... ١٣١ - ١٣٨
- وهو على ضربين ؛ كامل ، ومجزئ ، ..... ١٣١
- فصل : فأما غسل الحيض ، فهو كغسل الجنابة سواء ، ..... ١٣٣
- فصل : والأفضل تقديم الوضوء على الغسل ؛ ..... ١٣٤
- فصل : ويجوز للرجل والمرأة أن يغتسلا ، ويتوضأ من إناء
- واحد ؛ ..... ١٣٥
- باب التيمم ..... ١٣٩ - ١٥٦
- التيمم طهارة بالتراب يقوم مقام الطهارة بالماء ، ..... ١٣٩
- فصل : وفرائض التيمم ؛ النية ؛ ..... ١٤١
- فصل : ويجوز التيمم عن جميع الأحداث ؛ ..... ١٤٢

فصل : ولجواز التيمم ثلاثة شروط ؛ أحدها ، العجز عن استعمال

الماء ؛ ..... ١٤٤

فصل : الثانى ، طلب الماء ؛ ..... ١٤٦

فصل : الثالث ، دخول الوقت شرط ؛ ..... ١٤٧

فصل : والأفضل تأخير التيمم إلى آخر الوقت ، ..... ١٤٨

فصل : فإن وجد ماء لا يكفيه ، لزمه استعماله ، ..... ١٤٩

فصل : ويطل التيمم بجميع مبطلات الطهارة التى تيمم عنها ؛ ..... ١٥٠

فصل : ويجوز التيمم فى السفر الطويل والقصير ، ..... ١٥٢

فصل : ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر ، ..... ١٥٢

فصل : فإن عدم الماء والتراب ووجد طينًا ، لم يستعمله ، ..... ١٥٥

فصل : إذا اجتمع جنب وميت وحائض معهم ماء لأحدهم لا

يفضل عنه ..... ١٥٥

باب الحيض ..... ١٥٧ - ١٨٠

وهو دم يرخيه الرحم ، ..... ١٥٧

فصل : وأقل سن تحيض له المرأة تسع سنين ، ..... ١٦٢

فصل : والمبتدأ بها الدم فى سن تحيض لمثله تترك الصلاة

والصوم ؛ ..... ١٦٦

فصل : وإن استقرت لها عادة ، فما رأت من الدم فيها فهو

حيض ، ..... ١٦٨

فإن تغيرت العادة ، لم تخل من ثلاثة أقسام : أحدها ، أن ترى

الطهر قبل تمامها ..... ١٦٩

القسم الثانى : أن ترى الدم فى غير عاداتها ..... ١٦٩

فصل : القسم الثالث ، أن ينضم إلى العادة ما يزيدان

بمجموعهما على أكثر الحيض ، ..... ١٧١

فصل : ومتى ذكرت الناسية عاداتها ، رجعت إليها ؛ ..... ١٧٣

فصل : ولا تصير المرأة معتادة حتى تعلم حيضها وطهرها

وشهرها ، ..... ١٧٣

فصل : والعادة على ضربين ؛ متفقة ومختلفة ، ..... ١٧٣

فصل فى التلفيق : .....

إذا رأت يوما دما ويوما طهرا ، فإنها تغتسل ، ..... ١٧٤

فصل : وإذا رأت ثلاثة أيام دما ، ثم طهرت اثنى عشر يوما ، ثم

رأت ثلاثة دما ، فالأول حيض ، ..... ١٧٥

فصل فى المستحاضة : .....

وهى التى ترى دما ليس بحيض ولا نفاس ، ..... ١٧٦

- فصل : قال أصحابنا : ولا توطأ مستحاضة لغير ضرورة ؛ ..... ١٧٨
- فصل : ويستحب لها الغسل لكل صلاة ؛ ..... ١٧٩
- باب النفاس ..... ١٨٢ ، ١٨١
- وهو خروج الدم بسبب الولادة ، ..... ١٨١
- فصل : إذا ولدت توأمين ، فالنفاس من الأول ؛ ..... ١٨٢
- باب أحكام النجاسات ..... ١٨٣ - ١٩٦
- بول الآدمى نجس ؛ ..... ١٨٣
- فصل : والدم نجس ؛ ..... ١٨٧
- فصل : والخمر نجس ؛ ..... ١٨٨
- فصل : لا يختلف المذهب فى نجاسة الكلب والخنزير وما  
تولد منهما ، ..... ١٨٩
- فصل : والنجاسات كلها على الأرض يطهرها أن  
يغمرها الماء ، ..... ١٩١
- فصل : إذا أصاب أسفل الخف أو الحذاء نجاسة ، ففيه  
ثلاث روايات ؛ ..... ١٩١
- فصل : ويجزئ فى بول الغلام الذى لم يطعم الطعام  
النضح ، ..... ١٩٢



فصل : وما عدا المذكور من النجاسات ،.. فيه روايتان ؛ ..... ١٩٤

فصل : وإذا غسل النجاسة ، فلم يذهب لونها ..،

عفى عنه ؛ ..... ١٩٥

فصل : ويعفى عن يسير الدم فى غير المائعات ؛ ..... ١٩٥

### كتاب الصلاة

الصلوات المكتوبات خمس ؛ ..... ١٩٧

فصل : ومن وجبت عليه الصلاة ، لم يجز له تأخيرها

عن وقتها ، ..... ٢٠٠

باب أوقات الصلوات ..... ٢٠٣ - ٢١٥

الأولى ، هى الظهر ؛ ..... ٢٠٣

فصل : ثم العصر ، وهى الوسطى ؛ ..... ٢٠٥

فصل : ثم المغرب ، وهى الوتر ، ..... ٢٠٧

فصل : ثم العشاء ، وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر ، ..... ٢٠٨

فصل : ثم الفجر ، وأول وقتها إذا طلع الفجر الثانى ، ..... ٢١٠

فصل : وتجب الصلاة بأول الوقت ؛ ..... ٢١١

فصل : ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر وقتها ؛ ..... ٢١٢

فصل : ومن نسى صلاة من يوم لا يعلم عينها ، لزمه خمس

صلوات ، .....	٢١٥
فصل : ومن شك فى دخول الوقت ، لم يصل حتى يتيقن ، .....	٢١٥
باب الأذان .....	٢١٦ - ٢٣٢
الأذان مشروع للصلوات الخمس ، .....	٢١٦
فصل : ويذهب أبو عبد الله ، ... إلى أذان بلال ، .....	٢١٧
فصل : ويسن الأذان للفائتة ؛ .....	٢١٩
فصل : ولا يصح الأذان إلا من مسلم عاقل ، .....	٢٢١
فصل : ويستحب للمؤذن أن يكون أمينا ؛ .....	٢٢٢
فصل : يستحب أن يؤذن قائما ؛ .....	٢٢٤
فصل : ولا يصح الأذان إلا مرتبا متواليا ؛ .....	٢٢٦
فصل : يستحب أن يؤذن فى أول الوقت ؛ .....	٢٢٧
فصل : ولا يجوز أخذ الأجرة عليه ؛ .....	٢٢٩
فصل : ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول ؛ .....	٢٢٩
باب شرائط الصلاة .....	٢٣٣ - ٢٧٨
وهى ستة ؛ الطهارة من الحدث ؛ .....	٢٣٣
والثانى ، الطهارة من النجس ؛ .....	٢٣٣
فصل : ويشترط طهارة موضع صلاته ؛ .....	٢٣٦

- فصل : إذا رأى عليه نجاسة بعد الصلاة ،.. لم تلزمه الإعادة ، ..... ٢٣٧
- فصل : ولا تصح الصلاة فى خمسة مواضع ؛ المقبرة ، ..... ٢٣٨
- باب ستر العورة ..... ٢٤١ - ٢٥٦
- وهو الشرط الثالث للصلاة ؛ ..... ٢٤١
- فصل : والمرأة كلها عورة إلا الوجه ، ..... ٢٤٢
- فصل : وما يظهر غالبا من الأمة ؛.. ليس بعورة ؛ ..... ٢٤٣
- فصل : وإن انكشف من العورة شئ يسير ، عفى عنه ، ..... ٢٤٤
- فصل : ويجب ستر العورة بما يستر لون البشرة ، ..... ٢٤٤
- فصل : ويستحب للرجل أن يصلى فى قميص ورداء ، ..... ٢٤٥
- فصل : فإن عدم السترة ، وأمكنه الاستتار بحشيش ،.. لزمه ؛ ..... ٢٤٧
- فصل : فإن لم يجد إلا ما يستر بعض العورة ، ستر الفرجين ؛ ..... ٢٤٧
- فصل : فإن عدم بكل حال ، صلى عريانا جالسا ، ..... ٢٤٧
- ويصلى العرا جماعة صفا واحدا ..... ٢٤٨
- فصل : وإن وجد السترة بعد الصلاة ، لم يعد ؛ ..... ٢٤٨
- فصل : إذا كان معهم ثوب لأحدهم ، لزمته الصلاة فيه ، ..... ٢٤٨
- فصل : ويحرم لبس الثوب المغصوب ؛ ..... ٢٤٩
- فصل : ويكره للرجل لبس المعصفر والمزعفر ؛ ..... ٢٥٢

فصل : ويكره اشتغال الصماء ؛	٢٥٣
باب استقبال القبلة	٢٥٧ - ٢٦٧
وهو الشرط الرابع للصلاة ؛	٢٥٧
فصل : ومن ترك فرضه فى الاستقبال وصلى ، لم تصح صلاته ،	٢٥٨
فصل : فإن خفيت الأدلة على المجتهد بغيم أو غيره ، صلى ،	٢٦٠
فصل : ولا يقبل خبر كافر ، ولا فاسق ،	٢٦٢
فصل : والمجتهد فى القبلة العالم بأدلتها ،	٢٦٢
فصل : ويسقط الاستقبال فى ثلاثة مواضع ؛ أحدها ، عند	
العجز ؛	٢٦٣
الثانى ، فى شدة الخوف	٢٦٣
الثالث ، النافلة فى السفر	٢٦٥
باب فى الشرط الخامس	٢٦٨ - ٢٧٤
وهو الوقت ،	٢٦٨
فصل : ويجوز قضاء المكتوبات فى كل وقت ؛	٢٧٠
فصل : ومتى أعاد المغرب شفعها برابعة ،	٢٧٢
فصل : فأما سائر الصلوات ذوات الأسباب ؛.. ففيها روايتان ،	٢٧٢
باب النية	٢٧٥ - ٢٧٨

وهى الشرط السادس ،	٢٧٥
باب صفة الصلاة	٢٧٩ - ٣٣٠
وأركانها خمسة عشر ؛ القيام ،	٢٧٩
فصل : ثم يكبر للإحرام ، وهو الركن الثانى ؛	٢٨٠
فصل : ويستحب أن يرفع يديه ، ممدودة الأصابع ،	٢٨٢
فصل : فإذا فرغ استحب وضع يمينه على شماله ؛	٢٨٤
فصل : ويستحب أن يستفتح ،	٢٨٤
فصل : ثم يستعيز ، فيقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؛	٢٨٦
فصل : ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ،	٢٨٦
فصل : ثم يقرأ الفاتحة ؛ وهى الركن الثالث ،	٢٨٩
فصل : فإذا فرغ منها ، قال : آمين ،	٢٩١
فصل : فإن لم يحسن الفاتحة ، لزمه تعلمها ،	٢٩٣
فصل : ويستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة سكتة ،	٢٩٤
فصل : ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة سورة ،	٢٩٥
فصل : ويسن للإمام الجهر بالقراءة فى الصبح ،	٢٩٧
فصل : ثم يركع ، وهو الركن الرابع ،	٢٩٧
فصل : ثم يقول : سبحان ربى العظيم ،	٣٠٠

- فصل : ثم يرفع رأسه قائلا : سمع الله لمن حمده ..... ٣٠١
- فصل : ثم يختر ساجدا ويطمئن فى سجوده ، وهما الركن الثامن
- والتاسع ..... ٣٠٣
- فصل : ثم يرفع رأسه مكبرا ، ويعتدل جالسا ؛ وهما الركن العاشر
- والحادى عشر ..... ٣٠٧
- فصل : ثم يسجد السجدة الثانية كالأولى سواء ، ..... ٣٠٩
- فصل : ثم يصلى الركعة الثانية كالأولى ؛ ..... ٣١٠
- فصل : ثم يجلس مفترشا ؛ ..... ٣١١
- فصل : ثم يتشهد ؛ ..... ٣١٢
- فصل : فإذا فرغ جلس فتشهد ، وهما الركن الثانى عشر
- والثالث عشر ..... ٣١٤
- فصل : ثم يصلى على النبى ﷺ ، ..... ٣١٥
- فصل : ويستحب أن يتعوذ من أربع ؛ ..... ٣١٧
- فصل : ولا يجوز أن يدعو فيها بالملاذ وشهوات الدنيا ، ..... ٣١٨
- فصل : ثم يسلم ، والسلام هو الركن الرابع عشر ..... ٣١٩
- فصل : والواجب تسليمه واحدة ، ..... ٣٢١
- فصل : فإن اقتصر على قوله : السلام عليكم ، ..... ٣٢١

فصل : وينوى بسلامه الخروج من الصلاة ،	٣٢٢
فصل : ويستحب ذكر الله تعالى بعد انصرافه من الصلاة ،	٣٢٢
فصل : ويكره للإمام إطالة الجلوس فى مكانه مستقبل القبلة ؛	٣٢٤
فصل : ويكره للإمام التطوع فى موضع صلاته المكتوبة ،	٣٢٦
فصل : ويرتب الصلاة ... وهو الركن الخامس عشر	٣٢٧
وواجباتها المختلف فيها تسعة	٣٢٧
وما عدا ذلك فسنن	٣٢٧
فصل : ولا يسن القنوت فى صلاة فرض ؛	٣٢٨
باب صلاة التطوع	٣٣١ - ٣٦٤
وهى أفضل تطوع البدن ؛	٣٣١
وهى تنقسم أربعة أقسام ؛ أحدها ، السنن الرواتب ؛ وهى ثلاثة	
أنواع ؛ النوع الأول ، الرواتب مع الفرائض ،	٣٣١
فصل : النوع الثانى ، الوتر ،	٣٣٦
فصل : النوع الثالث ، صلاة الضحى ،	٣٤٤
فصل : القسم الثانى ، ما تسن له الجماعة ، منها التراويح ؛	٣٤٦
فصل : القسم الثالث ، التطوع المطلق ،	٣٤٩
فصل : ويستحب أن يختم القرآن فى كل سبع ؛	٣٥٢

فصل : وصلاة الليل مثنى مثنى ،	٣٥٣
فصل : والتطوع فى البيت أفضل ؛	٣٥٣
فصل : ويجوز التطوع جالسا ؛	٣٥٥
فصل : القسم الرابع ، صلوات لها أسباب ؛	٣٥٦
فصل : وسجود التلاوة سنة ،	٣٥٨
فصل : وسجود التلاوة غير واجب ؛	٣٥٩
فصل : وسجودات القرآن أربع عشرة سجدة ،	٣٦١
فصل : وسجود الشكر مستحب عند تجدد النعم ؛	٣٦٣
باب سجود السهو	٣٦٥ - ٣٨٦
وإنما يشرع لجبر خلل الصلاة ، وهو ثلاثة أقسام ؛	٣٦٥
فالزيادة ضربان ؛ زيادة أقوال ، تتنوع ثلاثة أنواع ؛ أحدها ،	٣٦٥
الثانى ، أن يسلم فى الصلاة قبل إتمامها	٣٦٦
النوع الثالث ، أن يتكلم فى صلب الصلاة	٣٦٨
فصل : الثانى ، زيادة الأفعال ،	٣٧٠
فصل : وإذا سها الإمام ... ، فعلى المأمومين تنبيهه ؛	٣٧١
فصل : القسم الثانى ، النقص ؛	٣٧٦
فصل : القسم الثالث ، الشك ،	٣٧٩



- فصل : وسجود السهو لما ييطل عمده الصلاة واجب ؛ ..... ٣٨١
- فصل : فإن سها سهوين .. كفاه أحدهما ؛ ..... ٣٨٢
- فصل : وليس على المأموم سجود لسهوه ، ..... ٣٨٣
- فصل : والنافلة كالفريضة فى السجود ؛ ..... ٣٨٤
- فصل : ومن أحدث عمدا ، بطلت صلاته ؛ ..... ٣٨٥
- باب ما يكره فى الصلاة ..... ٣٨٧ - ٣٩٤
- فصل : ولا بأس بعد الآى والتسبيح ؛ ..... ٣٩٢
- فصل : وإن تئأب فى الصلاة ، استحب له أن يكظم ، ..... ٣٩٣
- باب الجماعة ..... ٣٩٥ - ٤١٢
- الجماعة واجبة على الرجال لكل صلاة مكتوبة ، ..... ٣٩٥
- فصل : ويجوز فعلها فى البيت والصحراء ؛ ..... ٣٩٧
- فصل : ويعذر فى ترك الجماعة والجمعة بثمانية أشياء ..... ٣٩٨
- ومن شرط صحة الجماعة أن ينوى الإمام والمأموم حالهما ..... ٤٠١
- فصل : فإن أحرم على صفة ثم انتقل عنها ، ..... ٤٠٢
- فصل : وإذا أقيمت الصلاة ، لم يشتغل عنها بغيرها ؛ ..... ٤٠٥
- فصل : وإذا أحس بداخل فى القيام أو الركوع ..... ٤٠٧
- فصل : وما يدركه المأموم مع الإمام آخر صلاته ، ..... ٤٠٧

فصل : فإن فاتته الجماعة استحب أن يصلى فى جماعة أخرى ، ..... ٤٠٨

فصل : ويتبع المأموم الإمام ، ..... ٤٠٩

باب صفة الأئمة ..... ٤١٣ - ٤٢٨

الكلام فيها فى ثلاثة أمور؛ أحدها ، صحة الإمامة ، والناس فيها

على خمسة أقسام ؛ أحدها ، من تصح إمامته بكل حال ..... ٤١٣

فصل : القسم الثانى ، من لا تصح إمامته ، ..... ٤١٤

فصل : القسم الثالث ، من تصح إمامته بمثله ، ..... ٤١٦

فصل : القسم الرابع ، من تصح إمامته بمن دونه ، ..... ٤٢٠

فصل : القسم الخامس ، المتنفل ، يصح أن يؤم متنفلا ، ..... ٤٢١

فصل : الأمر الثانى فى أولى الناس بالإمامة ، ..... ٤٢٢

فصل : الثالث ، أنه يكره إمامة اللعان ، ..... ٤٢٦

باب موقف الصلاة ..... ٤٢٩ - ٤٤٤

إذا كان المأموم واحدا ، وقف عن يمين الإمام ، ..... ٤٢٩

فصل : فإن وقف المأمومون قدام الإمام ، لم تصح ..... ٤٣٠

فصل : ومن وقف معه كافر ، أو امرأة ، أو .. فحكمه حكم

الفذ ..... ٤٣٣

فصل : السنة للمرأة إذا أمت نساء أن تقوم وسطهن ..... ٤٣٤

- فصل : والسنة أن يقف الإمام حذاء وسط الصف ، ..... ٤٣٤
- فصل : والسنة أن لا يكون الإمام أعلى من المأموم ؛ ..... ٤٣٥
- فصل : يجوز أن يأتى بالإمام فى المسجد وإن تباعد ؛ ..... ٤٣٧
- فصل : ويستحب أن يصلى إلى سترة ، ويدنو منها ؛ ..... ٤٣٨
- فصل : وإذا مر من وراء سترته شئ ، فلا بأس ؛ ..... ٤٤٠
- فصل : ويحرم المرور بين يدى المصلى ؛ ..... ٤٤١
- فصل : ولا حاجة فى مكة إلى سترة ، ..... ٤٤٤
- باب قصر الصلاة ..... ٤٤٥ - ٤٥٦
- ولا يجوز قصر الصبح والمغرب بالإجماع ؛ ..... ٤٤٥
- ويجوز قصر الرباعية .. بشروط ستة ؛ أحدها ، أن يكون فى
- سفر طويل ..... ٤٤٥
- فصل : الثانى ، أن يكون السفر مباحا ، ..... ٤٤٦
- فصل : الثالث ، شروعه فى السفر ..... ٤٤٧
- فصل : الرابع ، أن ينوى القصر مع نية الإحرام ، ..... ٤٤٧
- فصل : الخامس ، أن لا تكون الصلاة وجبت فى الحضر ، ..... ٤٤٨
- فصل : السادس ، أن لا يأتى بمقيم ، ..... ٤٤٩
- فصل : وللمسافر أن يقصر ، وله أن يتم ؛ ..... ٤٥١

فصل : وإذا نوى المسافر الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين

صلاة ..... ٤٥٢

فصل : ومن لم يجمع على إقامة إحدى وعشرين صلاة ، قصر ..... ٤٥٤

فصل : والملاح الذى أهله معه فى السفينة ..... ٤٥٥

باب الجمع بين الصلاتين ..... ٤٥٧ - ٤٦٢

وأسباب الجمع ثلاثة ؛ أحدها ، السفر المبيح للقصر ..... ٤٥٧

فصل : السبب الثانى ، المطر ..... ٤٥٩

فصل : السبب الثالث ، المرض ..... ٤٦٠

باب صلاة المريض ..... ٤٦٣ - ٤٦٦

إذا عجز عن الصلاة قائما صلى قاعدا ؛ ..... ٤٦٣

فصل : وإن عجز عن القعود ، صلى على جنبه الأيمن ، ..... ٤٦٤

فصل : وإن قدر على القيام والقعود فى أثناء الصلاة ، ..... ٤٦٤

فصل : ومن كان فى ماء أو طين ، لا يمكنه السجود إلا بالتلوث

والبلل ، ..... ٤٦٥

باب صلاة الخوف ..... ٤٦٧ - ٤٧٦

تجوز صلاة الخوف فى كل قتال مباح ؛ ..... ٤٦٧

والخوف على ضريين ؛ شديد ، وغيره ..... ٤٦٧

- فذكر الوجوه التي بلغتنا ، فالوجه الأول ..... ٤٦٧
- فصل : الوجه الثاني ، أن يقسمهم طائفتين ، ..... ٤٦٩
- فصل : الوجه الثالث ، أن يصلى بهم كالتى قبلها ، ..... ٤٦٩
- فصل : الوجه الرابع ، ما روى عبد الله بن عمر ، ..... ٤٧٠
- فصل : الوجه الخامس ، إذا كان العدو فى جهة القبلة ، ..... ٤٧١
- فصل : فإن صلى المغرب على حديث سهل ، ..... ٤٧٣
- فصل : إذا صلى صلاة الخوف من غير خوف ، ..... ٤٧٤
- فصل : قال أصحابنا : لا يجب حمل السلاح فى صلاة الخوف ، ... ٤٧٥
- فصل : الضرب الثانى ، الخوف الشديد ، ..... ٤٧٥
- باب صلاة الجمعة ..... ٤٧٧ - ٥١٢
- وهى واجبة بالإجماع ، ..... ٤٧٧
- ولا تجب إلا على من اجتمعت فيه شرائط ثمانية ..... ٤٧٧
- فصل : وهذه الشروط تنقسم أربعة أقسام ..... ٤٧٨
- فصل : والأفضل لمن لم تجب عليه الجمعة أن لا يصلى الظهر
- قبل صلاة الإمام ، ..... ٤٧٩
- فصل : ويشترط لصحة الجمعة أربعة شروط ، أحدها ، الوقت ، ..... ٤٨٠
- فصل : الشرط الثانى ، أن يكون فى قرية مبنية ، ..... ٤٨٢

فصل : الشرط الثالث ، اجتماع أربعين ممن تنعقد بهم الجمعة ، ..... ٤٨٤

فصل : ولا يختلف المذهب أن المسبوق إذا أدرك مع الإمام

الركوع فى الثانية ..... ٤٨٤

فصل : من أحرم مع الإمام ثم زحم عن السجود ، ..... ٤٨٥

فصل : وإن أحرم مع الإمام فزحم ، ... ، لم تصح صلاته ، ..... ٤٨٧

فصل : فإن أدرك مع الإمام ركعة ، فقام ليقضى ، فذكر أنه لم

يسجد إلا سجدة واحدة ، ..... ٤٨٧

فصل : الشرط الرابع أن يتقدمها خطبتان ، ..... ٤٨٧

فصل : وفروض الخطبة أربعة أشياء ..... ٤٨٩

فصل : وسننها ثلاث عشرة ..... ٤٩١

فصل : ولا يشترط للجمعة إذن الإمام ، ..... ٤٩٥

فصل : وتصلى خلف كل بر وفاجر ، ..... ٤٩٥

فصل : إذا فرغ من الخطبة نزل ، ..... ٤٩٥

فصل : ومتى أمكن الغنى بجمعة واحدة فى المصر ، لم يجز

أكثر منها ، ..... ٤٩٦

فصل : ولا يجوز لمن تجب عليه الجمعة السفر بعد دخول وقتها ، ..... ٤٩٧

فصل : ويجب السعى بالنداء الثانى ، ..... ٤٩٨

- فصل : ويستحب أن يغتسل ويتطيب ، ..... ٥٠٠
- فصل : وإذا أتى المسجد كره له أن يتخطى الناس ، ..... ٥٠١
- فصل : ويستحب الدنو من الإمام ، ..... ٥٠٣
- فصل : فإذا جلس الإمام على المنبر ، انقطع التنفل ، ..... ٥٠٤
- فصل : ولا يحرم الكلام على الخاطب ، ..... ٥٠٧
- فصل : ومن دخل والإمام يخطب ، لم يجلس حتى يركع  
ركعتين ، ..... ٥٠٨
- فصل : ويسن أن يصلى بعد الجمعة أربعاً ، ..... ٥٠٨
- فصل : ويستحب أن يقرأ فى صلاة الفجر يوم الجمعة ..... ٥٠٩
- فصل : وإذا اتفق عيد فى يوم جمعة ، ... ، ..... ٥١٠
- باب صلاة العيدين ..... ٥١٣ - ٥٢٦
- وهى فرض على الكفاية ، ..... ٥١٣
- فصل : ووقتها من حين ترتفع الشمس ، ويزول وقت النهى  
إلى الزوال ..... ٥١٤
- فصل : ويسن أن يأكل فى الفطر قبل الصلاة ، ..... ٥١٤
- فصل : والسنة أن يصليها فى المصلى ، ..... ٥١٥
- فصل : ويسن الاغتسال للعيد ، ..... ٥١٦

- فصل : ويستحب أن يكرر إليها المأموم ماشيا ، ..... ٥١٦
- فصل : قال ابن حامد : ويستحب خروج النساء ، ..... ٥١٧
- فصل : وليس لها أذان ولا إقامة ، ..... ٥١٨
- فصل : وصلاة العيد ركعتان ، ..... ٥١٨
- فصل : وتكبيرات العيد الزوائد ...، سنة لا يؤثر تركها عمدا ، ..... ٥٢٠
- فصل : فإذا سلم خطب خطبتين كخطبتى الجمعة ، ..... ٥٢١
- فصل : ولا يتنفل قبل الصلاة ولا بعدها فى موضع الصلاة ، ..... ٥٢٢
- فصل : ومن سبق بالتكبير أو ببعضه لم يقضه ، ..... ٥٢٣
- فصل : ويشرع التكبير فى العيدين ، ..... ٥٢٤
- فصل : فأما التكبير فى الأضحى فهو على ضربين ، ..... ٥٢٤
- فصل : وموضعه أدبار الصلوات المفروضات ، ..... ٥٢٥
- فصل : ويكبر مستقبل القبلة ، ..... ٥٢٦
- باب صلاة الكسوف ..... ٥٢٧ - ٥٣٢
- وهى سنة مؤكدة ، ..... ٥٢٧
- فصل : وصفتها أن يكبر للإحرام ويستفتح ، ..... ٥٢٨
- فصل : ووقتها من حين الكسوف إلى حين التجلى ، ..... ٥٣٠
- فصل : قال القاضى : لم يذكر لها أحمد خطبة ، ..... ٥٣٠



- فصل : إذا اجتمع الكسوف والجنابة ، بدئ بالجنابة ، ..... ٥٣١
- فصل : ولا يصلى لغير الكسوف من الآيات ، ..... ٥٣١
- باب صلاة الاستسقاء ..... ٥٣٣ - ٥٤١
- وهى سنة ..... ٥٣٣
- فصل : وفى إذن الإمام روايتان ، ..... ٥٣٤
- فصل : ويخرج الشيوخ والصبيان ، ..... ٥٣٥
- فصل : واختلفت الرواية فى الخطبة ، ..... ٥٣٦
- فصل : والاستسقاء على ثلاثة أضرب ، ..... ٥٤٠
- فصل : فإن كثر المطر بحيث يضرهم ، ... ، استحب أن يدعو
- الله تعالى أن يخففه ، ..... ٥٤٠

## آخر الجزء الأول

ويليه الجزء الثانى ، وأوله :

كتاب الجنائز

والحمد لله حقَّ حمده

# فهرس

## الجزء الثانى من الكافى

الصفحة

### كتاب الجنائز

- يستحب الإكثار من ذكر الموت ، والاستعداد له ..... ٥
- فصل : ويستحب أن يلى المريض أرفق أهله به ..... ٦
- فصل : فإذا مات أغمض عينيه ..... ٧
- باب غسل الميت ..... ١١ - ٢٧
- وهو فرض على الكفاية ..... ١١
- فصل : ولا يصح غسل الكافر لمسلم ..... ١٣
- فصل : وينبغى أن يكون الغاسل أميناً ..... ١٥
- فصل : ويجرد الميت عند تغسيله ، ويستر ما بين سرته وركبتيه ..... ١٦
- فصل : والفرض فيه ثلاثة أشياء ؛ النية ..... ١٧
- ويسن فيه ثمانية أشياء ..... ١٧ - ٢١
- فصل : وكره أحمد تسريح الميت ..... ٢١

- فصل : ويستحب تقليم أظفار الميت ، وقص شاربه ..... ٢١
- فصل : والسقط إذا أتى عليه أربعة أشهر غسل وصلى عليه ..... ٢٢
- فصل : والشهيد إذا مات فى المعترك ، لم يغسل ..... ٢٣
- فصل : ومن تعذر غسله لعدم الماء ، أو خيف تقطعه به ... يُمِم ..... ٢٧
- فصل : يستحب لمن غسل ميتا أن يغتسل ..... ٢٧
- باب الكفن ..... ٢٩ - ٣٦
- يجب كفن الميت فى ماله مقدما على الدين والوصية والإرث ..... ٢٩
- فصل : وأقل ما يكفى فى الكفن ثوب يستر جميعه ..... ٢٩
- فصل : وإن كفن فى قميص ومئزر ولفافة جاز ..... ٣٢
- فصل : وتكفن المرأة فى خمسة أثواب ..... ٣٣
- فصل : فإن لم يجد إلا ثوبا لا يستر جميعه ..... ٣٤
- فصل : فإن خرج منه شئ يسير وهو فى أكفانه ، لم يعد إلى الغسل ،
- وحمل ..... ٣٥
- فصل : وإذا مات المحرم ، لم يقرب طيبا ، ولم يخمر رأسه ..... ٣٥
- باب الصلاة على الميت ..... ٣٧ - ٥٣
- وهى فرض على الكفاية ..... ٣٧
- فصل : وأولى الناس بالصلاة عليه من أوصى إليه بذلك ..... ٣٩

- فصل : ومن شرطها الطهارة والاستقبال والنية ..... ٤١
- فصل : وأركان صلاة الجنازة ستة ..... ٤٢
- فصل : وسنتها سبع ..... ٤٤
- فصل : ولا يسن الاستفتاح ..... ٤٧
- فصل : فإن كبر على جنازة ، فجىء بأخرى ، كبر الثانية عليهما ..... ٤٩
- فصل : ومن سبق ببعض الصلاة فأدرك الإمام بين تكبيرتين ، دخل معه ..... ٤٩
- فصل : وإذا صلى عليه بودر إلى دفنه ، ولم ينتظر حضور أحد إلا الولي ..... ٥٠
- فصل : وتجاوز الصلاة على الغائب ..... ٥١
- فصل : ويصلى على كل مسلم ..... ٥١
- فصل : ولا تجوز الصلاة على كافر ..... ٥٢
- باب حمل الجنازة والدفن ..... ٥٥ - ٧٣
- وهما فرض على الكفاية ..... ٥٥
- فصل : واتباع الجنازة سنة ، وهو على ثلاثة أضرب ..... ٥٧
- فصل : وإذا سبقها فجلس ، لم يقم عند مجيئها ..... ٥٩
- فصل : ويجوز الدفن في البيت ..... ٦١
- فصل : ويستحب تعميق القبر وتوسيعه وتحسينه ..... ٦٣
- فصل : ولا يدفن في القبر اثنان ..... ٦٤

- فصل : ولا توقيت فى عدد من يدخل القبر ..... ٦٥
- فصل : ولا يخمر قبر الرجل ..... ٦٧
- فصل : ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر ..... ٦٧
- فصل : ويكره البناء على القبر ، وتخصيصه ، والكتاب عليه ..... ٦٨
- فصل : ولا يجوز الدفن فى الساعات المذكورة فى حديث عقبة ..... ٧٠
- فصل : وإذا ماتت ذمية حامل من مسلم ، لم تدفن فى مقبرة المسلمين ..... ٧١
- فصل : سئل أحمد عن تلقين الميت فى قبره ..... ٧٢
- باب التعزية والبكاء على الميت ..... ٧٥ - ٨٣
- التعزية سنة ..... ٧٥
- فصل : والبكاء غير مكروه إذا لم يكن معه ندب ولا نياحة ..... ٧٦
- فصل : ويستحب لأقرباء الميت وجيرانه إصلاح طعام لأهله ..... ٧٩
- فصل : ويستحب للرجال زيارة القبور ..... ٨٠
- فصل : ويستحب لمن دخل المقابر خلع نعليه ..... ٨١
- فصل : وإن دعا إنسان ميت ، أو تصدق عنه ، أو قضى ديناً واجباً عليه ، نفعه ذلك ..... ٨٢

## كتاب الزكاة

- وهي أحد أركان الإسلام ..... ٨٥
- فصل : ولا تجب إلا بشروط أربعة ؛ الإسلام ..... ٨٧
- فصل : الشرط الثاني ، الحرية ..... ٨٨
- فصل : الشرط الثالث ، تمام الملك ..... ٨٨
- فصل : الشرط الرابع ، الغنى ..... ٩٢
- فصل : وتجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ..... ٩٤
- فصل : ولا يعتبر في وجوبها إمكان الأداء ..... ٩٤
- فصل : وفي محل الزكاة روايتان ..... ٩٦
- فصل : وتجب الزكاة في خمسة أنواع ؛ أحدها ، المواشى ، ولها ثلاثة شروط ؛ أحدها ، أن تكون من بهيمة الأنعام ..... ٩٦ ، ٩٧
- فصل : الشرط الثاني ، الحول ..... ٩٨
- فصل : الشرط الثالث ، السوم ..... ١٠١
- باب زكاة الإبل ..... ١٠٣-١١١
- وهي مقدرة بما قدره به رسول الله ﷺ ..... ١٠٣
- فصل : فإذا بلغت خمسا وعشرين أمكنت المواشاة من جنسها ..... ١٠٥

فصل : فإذا بلغت ستا وثلاثين ، ففيها بنت لبون ..... ١٠٦

فصل : فإذا بلغت مائتين ، اتفق الفرضان ..... ١٠٧

فصل : ومن وجبت عليه فريضة فعدمها ، فله أن يخرج فريضة

أعلى منها بسنة ..... ١٠٩

باب صدقة البقر ..... ١١٣ - ١١٤

روى الإمام أحمد بإسناده عن يحيى بن الحكم أن معاذًا قال : ..... ١١٣

فصل : ولا يؤخذ في الصدقة إلا الأنثى ..... ١١٤

فصل : والجواميس نوع من البقر ، والبخاتي نوع من الإبل ..... ١١٤

باب صدقة الغنم ..... ١١٥ - ١٢٠

وأول نصابها أربعون ، وفيها شاة ، إلى مائة وعشرين ..... ١١٥

فصل : ولا يجزئ في الغنم إلا الجذع من الضأن ..... ١١٥

فصل : ولا يجزئ في الصدقة هرمة ، ولا معيبة ، ولا تيس ..... ١١٧

فصل : ولا يؤخذ في الصدقة الربي ... ولا الماخض ..... ١١٨

فصل : ولا تجزئ قيمة في شيء من الزكاة ..... ١١٩

باب حكم الخلطة ..... ١٢١ - ١٢٩

وهي ضربان ؛ خلطة أعيان ... وخلطة أوصاف ..... ١٢١

فصل : ويعتبر فى الخلطة شروط خمسة ؛ أحدها ، أن تكون

فى السائمة ..... ١٢٢

الثانى ، أن يكون الخليطان من أهل الزكاة ..... ١٢٣

الشروط الثالث ، أن يختلطاً فى نصاب ..... ١٢٣

الشروط الرابع ، أن يختلطاً فى ستة أشياء ، لا يتميز أحدهما

عن صاحبه فيها ..... ١٢٣

الشروط الخامس ، أن يختلطاً فى جميع الحول ..... ١٢٤

فصل : فإن كان بينهما نصابان مختلطان ، فباع أحدهما غنمه

بغتم صاحبه ، وأبقياها على الخلطة ..... ١٢٥

فصل : إذا كان لرجل نصاب ، فباع نصفه مشاعاً فى الحول ..... ١٢٦

فصل : وذكر القاضى شرطاً سادساً ، وهو نية الخلطة ..... ١٢٧

فصل : إذا أخذ الساعى الفرض من مال أحدهما ، رجع على

خليطه بقدر حصته من المال ..... ١٢٨

فصل : فإذا كانت سائمة الرجل فى بلدين لا تقصر بينهما الصلاة ،

فهى كالمجتمعة ..... ١٢٨

باب زكاة الزروع والثمار ..... ١٣١ - ١٤٦

وهى واجبة ..... ١٣١



- ولا تجب إلا بخمسة شروط ؛ أحدها ، أن يكون حبا أو ثمرا ..... ١٣١
- الشرط الثانى ، أن يكون مكيلا ..... ١٣٢
- الشرط الثالث ، أن يكون مما يدخر ..... ١٣٢
- فصل : الشرط الرابع ، أن ينبت بإنبات الآدمى فى أرضه ..... ١٣٤
- فصل : الشرط الخامس ، أن يبلغ نصابا قدره خمسة أوسق ..... ١٣٥
- فصل : وتضم أنواع الجنس بعضها إلى بعض ..... ١٣٧
- فصل : ولا يضم جنس إلى غيره ..... ١٣٧
- فصل : وقدر الزكاة العشر فيما سقى بغير كلفة ... ونصف العشر فيما سقى بكلفة ..... ١٣٨
- فصل : وإذا بدا الصلاح فى الثمار واشتد الحب ، وجبت الزكاة ..... ١٣٩
- فصل : ويستحب للإمام أن يبعث من يخرص الثمار عند بدو الصلاح ..... ١٤٠
- فصل : ويخرص الرطب والعنب ..... ١٤١
- فصل : وعلى الخارص أن يترك فى الخرص الثلث أو الربع توسعة
- على رب المال ..... ١٤١
- فصل : فإذا احتيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها ..... ١٤٢
- فصل : وما عدا ذلك لا يجوز إخراج الواجب من ثمرته إلا يابسا ..... ١٤٣
- فصل : فأما الزيتون ، فإن لم يكن ذا زيت ، أخرج عشر حبه ..... ١٤٤

- فصل : ويجوز لرب المال بيعه بعد وجوب زكاته ..... ١٤٤
- فصل : ويجتمع العشر والخراج فى كل أرض فتحت عنوة ..... ١٤٤
- فصل : ويجوز لأهل الذمة شراء الأرض العشرية ..... ١٤٥
- فصل : وفى العسل العشر ..... ١٤٥
- باب زكاة الذهب والفضة ..... ١٤٧ - ١٥٢
- وهى واجبة ..... ١٤٧
- فصل : والواجب فيهما ربع العشر ..... ١٤٨
- فصل : ولا زكاة فى الجواهر والآلئ ..... ١٤٩
- فصل : ومن ملك نصابا مصوغا من الذهب أو الفضة محرّما ...
- ففيه الزكاة ..... ١٥٠
- فصل : ولا فرق بين كثير الحلى وقليله ..... ١٥١
- فصل : فإن انكسر الحلى كسرا لا يمنع اللبس ، فهو كالصحيح ..... ١٥١
- فصل : ويعتبر النصاب فى المصوغ بالوزن ..... ١٥١
- باب زكاة المعدن ..... ١٥٣ - ١٥٦
- وهو ما استخرج من الأرض مما خلق فيها من غير جنسها ..... ١٥٣
- فصل : فأما الخارج من البحر ... ففيه روايتان ..... ١٥٥
- فصل : ويجوز بيع تراب معادن الأثمان بغير جنسه ..... ١٥٥

باب حكم الركاز ..... ١٥٧ - ١٦٠

وهو مال الكفار المدفون في الأرض ، وفيه الخمس ..... ١٥٧

فصل : والركاز ما دفنه الجاهلية ..... ١٥٨

فصل : ولا يخلو الركاز من أحوال أربعة ..... ١٥٨

فصل : إذا استأجر أجيرا ليحفر له طلبا لكثرة ، فوجد كنزا ،

فهو للمستأجر ..... ١٦٠

باب زكاة التجارة ..... ١٦١ - ١٦٦

وهي واجبة ..... ١٦١

ولا تجب إلا بشروط أربعة ؛ أحدها ، نية التجارة ..... ١٦١

الثاني ، أن يملك العروض بفعله ..... ١٦١

الشرط الثالث ، أن تبلغ قيمته نصابا من أقل الثمنين قيمة ..... ١٦٢

الشرط الرابع ، الحول ..... ١٦٢

فصل : ولا يشترط أن يملك العرض بعوض ..... ١٦٣

فصل : إذا اشترى نصابا للتجارة بآخر ، لم ينقطع الحول ..... ١٦٣

فصل : إذا ملك للتجارة سائمة ، فحال الحول والسوم ونية

التجارة موجودان ..... ١٦٤

فصل : وتقوم السلع عند الحول بما فيها من نماء وربح ..... ١٦٥

فصل : وإذا تم الحول على مال المضاربة ..... ١٦٥

فصل : وإذا أذن كل واحد من الشريكين للآخر فى إخراج زكاته ،

فأخرجها معا ..... ١٦٦

فصل : ومن اشترى شقصا للتجارة بمائتى درهم ، فحال الحول

وقيمته أربعمائة ..... ١٦٦

باب صدقة الفطر ..... ١٦٧ - ١٧٧

وهى واجبة على كل مسلم ..... ١٦٧

فصل : ولا تجب إلا بشرطين ؛ أحدهما ، أن يفضل عن نفقته ونفقة

عِيَاله يوم العيد وليلته صاع ..... ١٦٨

فصل : الشرط الثانى : دخول وقت الوجوب ..... ١٧٠

فصل : والأفضل إخراجها يوم العيد قبل الصلاة ..... ١٧٠

فصل : ولا يشترط لوجوبها الغنى بنصاب ولا غيره ..... ١٧١

فصل : ومن لزمته فطرة نفسه لزمته فطرة من تلزمه مؤنته من المسلمين ... ١٧٢

فصل : وعلى الموسرة التى زوجها معسر فطرة نفسها ..... ١٧٣

فصل : والواجب فى الفطرة صاع من كل مخرج ..... ١٧٤

فصل : والأفضل عند أى عبد الله ، رحمه الله ، إخراج التمر ..... ١٧٦

فصل : ولا يجزئ الخبز ..... ١٧٦

فصل : والصاع خمسة أرطال وثلاث بالعراقي ..... ١٧٦

باب إخراج الزكاة والنية فيه ..... ١٧٩ - ١٨٤

لا يجوز إخراج الزكاة إلا بنية ..... ١٧٩

فصل : إذا وكل فى أداء الزكاة ، ونوى عند الدفع إلى الوكيل ،

ونوى الوكيل عند الأداء ، جاز ..... ١٨٠

فصل : ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل كمال النصاب ..... ١٨١

فصل : إذا عجل الزكاة فلم تتغير الحال ، وقعت موقعها ..... ١٨٢

فصل : ولو عجلها إلى غنى ، فافتقر عند وجوبها ..... ١٨٣

فصل : وظاهر كلام القاضى أنه لا يجوز تعجيل العشر ..... ١٨٤

باب قسم الصدقات ..... ١٨٥ - ١٩٢

يجوز لرب المال تفريق زكاته بنفسه ..... ١٨٥

فصل : ويجب على الإمام أن يبعث السعاة لقبض الصدقات ..... ١٨٦

فصل : وإذا كان الساعى يبعث لأخذ العشر ، بعث فى وقت إخراجہ ... ١٨٨

فصل : ويؤمر الساعى بتفريق الصدقة فى بلدها ..... ١٩٠

فصل : إذا احتاج الساعى إلى نقل الصدقة ، استحب أن يسم الماشية .... ١٩١

باب ذكر الأصناف الذين تدفع إليهم الزكاة ..... ١٩٣ - ٢٠٣

وهم ثمانية ..... ١٩٣

- فصل : إذا تولى الإمام القسمة بدأ بالساعى فأعطاه عمالته ..... ١٩٤
- فصل : والفقراء والمساكين صنفان ..... ١٩٥
- فصل : الرابع المؤلفة ..... ١٩٧
- فصل : الخامس ، الرقاب ..... ١٩٩
- فصل : السادس ، الغارمون ، وهم ضربان ..... ٢٠٠
- فصل : السابع ، فى سبيل الله ..... ٢٠١
- فصل : الثامن ، ابن السبيل ..... ٢٠٢
- فصل : ولا يدفع إلى واحد منهم أكثر مما تندفع به حاجته ..... ٢٠٢
- فصل : وأربعة يأخذون أخذاً مستقراً ..... ٢٠٢
- باب من لا يجوز دفع الزكاة إليه ..... ٢٠٥ - ٢١٢
- وهم ستة أصناف ؛ الكافر ..... ٢٠٥
- الثانى ، المملوك ..... ٢٠٥
- الثالث ، بنو هاشم ..... ٢٠٥
- الرابع ، موالهم ..... ٢٠٥
- الخامس ، الغنى ..... ٢٠٧
- السادس ، من تلزمه مؤنته ..... ٢٠٨
- فصل : ويجوز لكل هؤلاء الأخذ من صدقة التطوع ..... ٢٠٩

- فصل : وإذا دفع رب المال الصدقة إلى غنى يظنه فقيرا ، ففيه روايتان ..... ٢١١
- فصل : وإذا تولى الرجل إخراج زكاته ، استحب أن يبدأ بأقاربه
- الذين يجوز الدفع إليهم ..... ٢١١
- باب صدقة التطوع ..... ٢١٣ - ٢١٨
- وهي مستحبة ..... ٢١٣
- فصل : ومن عليه دين ، لا يجوز أن يتصدق صدقة تمنع قضاءه ..... ٢١٥

## كتاب الصيام

- صيام رمضان أحد أركان الإسلام وفروضة ..... ٢١٩
- ولا يجب إلا بشروط أربعة ؛ الإسلام ... والعقل ... والبلوغ ..... ٢١٩
- فصل : الشرط الرابع ، الإطاعة ..... ٢٢١
- فصل : ومن لزمه الصوم ، لم ييح له تأخيرها إلا أربعة ؛ أحدها ، الحامل والمرضع ..... ٢٢٢
- الثاني ، الحائض والنفساء لهما الفطر ..... ٢٢٢
- الثالث ، المريض له الفطر وعليه القضاء ..... ٢٢٣
- الرابع ، السفر الطويل المباح يبيح الفطر ..... ٢٢٤
- فصل : ولا يجب صوم رمضان إلا بأحد ثلاثة أشياء ، كمال شعبان

٢٢٧ .....	ثلاثين يوما .. ورؤية الهلال
٢٢٩ ....	الثالث ، أن يحول دون مطلع الهلال ليلة الثلاثين من شعبان غيم
٢٣٠ .....	فصل : وإذا رأى الهلال أهل بلد ، لزم الناس كلهم الصوم
٢٣٢ .....	فصل : ومن كان أسيرا ، أو فى موضع لا يمكنه معرفة الشهور بالخبر
٢٣٣ ....	فصل : ووقت الصوم من طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس
٢٣٧ - ٢٣٥ .....	باب النية فى الصوم
	لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بنية من الليل
٢٣٥ .....	لكل يوم
٢٣٦ .....	فصل : ويجب تعيين النية لكل صوم واجب
٢٣٧ .....	فصل : ويصح صوم التطوع بنية من النهار
٢٥٠ - ٢٣٩ .....	باب ما يفسد الصوم وما يوجب الكفارة
٢٣٩ .....	يحرم على الصائم الأكل والشرب
٢٤٠ .....	فصل : وما لا يمكن التحرز منه ... لا يفطره
٢٤١ .....	فصل : ومن استقاء عمدا ، أفطر ، ومن ذرعه القيء ، فلا شئ عليه
٢٤٢ .....	فصل : وتحرم عليه المباشرة
٢٤٤ .....	فصل : وما فعل من هذا ناسيا لم يفطره
٢٤٦ .....	فصل : وعلى من أفطر القضاء



فصل : ومن جامع فى الفرج ، فأنزل أو لم ينزل ، فعليه القضاء	
والكفارة	٢٤٦
فصل : وفى وجوب الكفارة على المرأة روايتان	٢٤٨
فصل : ومن لزمه الإمساك فى رمضان ، فعليه الكفارة بالوطء	٢٤٩
فصل : والكفارة عتق رقبة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فمن	
لم يستطع فإطعام ستين مسكينا	٢٥٠
باب القضاء	٢٥١ - ٢٥٣
يجوز تفريق قضاء رمضان	٢٥١
باب ما يستحب وما يكره	٢٥٥ - ٢٥٩
ينبغى للصائم أن يحرسذ صومه عن الكذب والغيبة والشتم	
والمعاصى	٢٥٥
فصل : وتكره القبلة لمن تحرك شهوته	٢٥٦
فصل : ويكره الوصال	٢٥٨
باب صوم التطوع	٢٦١ - ٢٧٣
وهو مستحب	٢٦١
فصل : ويكره إفراد يوم الجمعة بالصيام	٢٦٤
فصل : ويحرم صوم العيدين عن فرض أو تطوع	٢٦٨

فصل : ومن دخل فى صيام تطوع فله الخروج منه ، ولا قضاء عليه ..... ٢٦٩

فصل : ويستحب تحرى ليلة القدر ..... ٢٧١

## كتاب الاعتكاف

وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى فيه ، وهو مستحب ..... ٢٧٥

فصل : ويصح من الرجال والنساء ..... ٢٧٦

فصل : والمكاتب كالحر فى الاعتكاف ..... ٢٧٦

فصل : ولا يصح إلا بنية ..... ٢٧٧

فصل : ويصح بغير صوم ..... ٢٧٧

فصل : ولا يصح من رجل ولا امرأة إلا فى المسجد ..... ٢٧٨

فصل : فإن عين بنذره زمنا ، تعين ، ولزمه أن يعتكف فيه ..... ٢٨٠

فصل : ولا يجوز الخروج من المسجد إلا لما لا بد له منه ..... ٢٨٣

فصل : وإذا خرج لذلك ، فليس عليه العجلة فى مشيه أكثر من عادته .... ٢٨٤

فصل : ولا يخرج لعيادة مريض ، ولا حضور جنازة لم تتعين عليه ..... ٢٨٥

فصل : وإن خرج لما له منه بد ، بطل اعتكافه ..... ٢٨٦

فصل : وإذا دعت الحاجة إلى ترك الاعتكاف لأمر لا بد منه ..... ٢٨٧

فصل : ويحرم على المعتكف الوطء ..... ٢٨٨

- فصل : وليس للمعتكف بيع ولا شراء إلا ما لا بد منه ..... ٢٩٠
- فصل : وليس له أن يبول في المسجد في إناء ..... ٢٩٠
- فصل : ويجوز للمعتكف الأكل في المسجد ، ويضع سفرة أو غيرها ..... ٢٩١
- فصل : ويستحب له التشاغل بالصلاة والذكر وتلاوة القرآن ..... ٢٩٢
- فصل : فأما التزام الصمت ، فليس من شريعة الإسلام ..... ٢٩٣
- فصل : فأما إقراء القراءان وتدريس العلم ... فحكى فيه روايتان ..... ٢٩٤
- فصل : ومن اعتكف العشر الآخر من رمضان ، استحب أن يبيت ليلة  
الْفطر في معتكفه ..... ٢٩٤

## كتاب الحج

- الحج من أركان الإسلام وفروضه ..... ٢٩٧
- فصل : ولا يجب الحج والعمرة إلا بشروط خمسة ..... ٢٩٩
- وهذه الشروط تنقسم ثلاثة أقسام ؛ قسم يشترط للصحة ... وقسم  
يشترط للإجزاء ..... ٢٩٩
- الثالث : شرط للوجوب حسب ..... ٣٠٠
- فصل : والاستطاعة في حق البعيد القدرة على الزاد والراحلة ..... ٣٠١
- فصل : فأما المكى ، ومن بينه وبين مكة دون مسافة القصر ، فلا

يشترط في حقه راحلة ..... ٣٠٣

فصل : واختلفت الرواية في ثلاثة أشياء ..... ٣٠٣

فصل : فأما السلامة وكونه على حال يمكنه الثبوت على الراحلة ،

فهو شرط للزوم الأداء خاصة ..... ٣٠٤

فصل : وهل يجوز لمن يمكنه الحج بنفسه أن يستتيب في حجة التطوع ؟ ... ٣٠٥

فصل : ومن كملت الشرائط في حقه ، لزمه الحج على الفور ..... ٣٠٦

فصل : حج الصبي صحيح ..... ٣٠٦

والكلام فيه في أربعة أمور : أحدها : في إحرامه ..... ٣٠٧

الثاني : أن ما قدر الصبي على فعله ... فعليه فعله ..... ٣٠٧

الثالث : أن ما فعله من محظورات الإحرام ... فلا فدية فيه ..... ٣٠٨

الرابع : أن ما يلزمه من النفقة بقدر نفقة الحضر ، فهو في ماله ..... ٣٠٨

فصل في حج العبد : وهو صحيح ..... ٣٠٨

والكلام فيه في أمور أربعة : أحدها : أنه إن أحرم صح إحرامه ، بإذن

سيده وبغير إذنه ..... ٣٠٩

الثاني : إذا نذر العبد الحج ، انعقد نذره ..... ٣٠٩

الثالث : أن ما جنى العبد مما يوجب الفدية ، فعليه فديته بالصيام

فقط ..... ٣٠٩

- الرابع : أن العبد إذا وطئ ، أفسد حجه ، وعليه المضي في فاسده .... ٣١٠
- فصل : في حج المرأة ثلاثة أمور : أحدها : أنه لا يحل لها السفر إليه
- بغير محرم ..... ٣١٠
- الثاني : أنه ليس للرجل منع زوجته من حج الفرض ..... ٣١١
- الثالث : أنه ليس لها الخروج للحج في عدة الوفاة ..... ٣١١
- فصل : ومن وجب عليه الحج ، فمات قبل فعله ، وجب الحج عنه ..... ٣١٢
- فصل : ويستتاب عنه وعن المعضوب من حيث وجب عليهما ..... ٣١٢
- فصل : فإن اجتمع على الميت مع الحج دين آدمي ، احتمل تقديم
- الدين ..... ٣١٣
- فصل : ويستتاب عن الميت وإن لم يأذن ..... ٣١٣
- فصل : ولا يجوز أن ينوب في الحج من لم يسقط فرضه عن نفسه ..... ٣١٤
- باب المواقيت ..... ٣١٧ - ٣٢٤
- وللحج ميقاتان ؛ ميقات مكان ، وميقات زمان ..... ٣١٧
- فصل : ومن جاوز الميقات مريدا لموضع قبل مكة ... أحرم من
- موضعه ..... ٣٢٠
- فصل : والأفضل أن لا يحرم قبل الميقات ..... ٣٢١
- فصل : وميقات الزمان شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة ..... ٣٢٢

- باب الإحرام ..... ٣٢٥ - ٣٤٦
- يستحب الغسل للإحرام ..... ٣٢٥
- فصل : ويستحب أن يحرم عقيب صلاة ..... ٣٢٧
- فصل : وينوى الإحرام بقلبه ، ولا ينعقد من غير نية ..... ٣٢٨
- فصل : ويستحب أن ينطق بما أحرم به ويعينه ..... ٣٢٨
- فصل : ويجوز الإحرام بنسك مطلق ، وله صرفه إلى أيها شاء ..... ٣٢٩
- فصل : وإن أحرم بحجتين أو عمرتين ، انعقد بإحداهما ..... ٣٣١
- فصل : وهو مخير ؛ إن شاء أحرم متمتعا ، أو مفردا ، أو قارنا ..... ٣٣١
- فصل : وأفضل الأنساك التمتع ..... ٣٣٢
- فصل : ويستحب للقارن والمفرد إذا لم يكن معهما هدى أن يفسخا  
نيتهما بالحج ..... ٣٣٥
- فصل : ويجب على المتمتع دم ..... ٣٣٦
- ولا يجب الدم إلا بشروط خمسة ؛ أحدها ، أن لا يكون من  
حاضرى المسجد الحرام ..... ٣٣٦
- الثانى ، أن يعتمر فى أشهر الحج ..... ٣٣٦
- الثالث ، أن يحج من عامه ..... ٣٣٧
- الرابع ، أن لا يسافر بينهما سفرا يقصر فيه ..... ٣٣٧

- الخامس ، أن يحل من عمرته ..... ٣٣٧
- فصل : وفي وقت وجوبه روايتان ..... ٣٣٨
- فصل : فإن لم يجد الهدى ، فعليه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة ..... ٣٣٨
- إذا رجع ..... ٣٣٨
- فصل : ومن دخل في الصوم ، ثم قدر على الهدى ، لم يلزمه ..... ٣٤١
- الانتقال إليه ..... ٣٤١
- فصل : ويجب على القارن دم ..... ٣٤١
- فصل : وإذا حاضت المتمتعة قبل الطواف للعمرة ..... ٣٤١
- فصل : وتجزئ عمرة القارن وعمرة المفرد من أدنى الحل عن عمرة ..... ٣٤١
- الإسلام ..... ٣٤١
- فصل : ويسن للمحرم التلبية ..... ٣٤١
- فصل : وتستحب البداية بالتلبية إذا ركب راحلته ..... ٣٤٤
- باب محظورات الإحرام ..... ٣٤٧ - ٣٧٧
- وهي تسعة ؛ أحدها ، الجماع ..... ٣٤٧
- فصل : الثاني ؛ عقد النكاح ..... ٣٤٧
- فصل : الثالث ، قطع الشعر ..... ٣٤٨
- فصل : الرابع ، تقليم الأظفار ..... ٣٤٩

- فصل : الخامس ، لبس المخيط ..... ٣٤٩
- فصل : السادس ، تغطية الرأس ..... ٣٥٥
- فصل : السابع ، الطيب ..... ٣٥٧
- فصل : الثامن ، الصيد ..... ٣٦٠
- فصل : ويحرم عليه شراء الصيد واتهابه ..... ٣٦٤
- فصل : والصيد المحرم ما جمع صفات ثلاثة ؛ أحدها ، أن يكون من  
صيد البر ..... ٣٦٥
- الثاني ، أن يكون وحشيا ..... ٣٦٦
- الثالث ، أن يكون مباحا ..... ٣٦٧
- فصل : وما حرم من الصيد ، حرم كسر بيضه ..... ٣٦٨
- فصل : وإذا احتاج المحرم إلى لبس المخيط ... فعله ، وعليه الفدية ..... ٣٦٩
- فصل : يكره للمحرم حك شعره بأظفاره ..... ٣٧٠
- فصل : ولا بأس أن يغتسل المحرم بالماء والسدر والخطمي ..... ٣٧٢
- فصل : ومن جامع أفسد حجه ، وعليه بدنة ..... ٣٧٤
- باب الفدية ..... ٣٧٧ - ٣٨٣
- من حلق رأسه وهو محرم ، فعليه ذبح شاة ..... ٣٧٧
- فصل : ومن لبس أو غطى رأسه أو تطيب ، فعليه الفدية ..... ٣٧٩



فصل : وإذا وطئ المحرم فى الفرج فى الحج ، قبل التحلل الأول ،

فعلية بدنة ..... ٣٨٠

فصل : ومن لزمته بدنة ، أجزأته بقرة ..... ٣٨٢

باب جزاء الصيد ..... ٣٨٥ - ٤٠٣

يجب الجزاء فى الصيد ..... ٣٨٥

وهو ضربان ؛ ماله مثل من النعم ..... ٣٨٥

فصل : الضرب الثانى ، ما لا مثل له ..... ٣٨٧

فصل : ومن وجب عليه جزاء صيد ، فهو مخير بين إخراج المثل

أو يقوم المثل ويشتري بقيمته طعاما ..... ٣٨٩

فصل : وإن اشترك جماعة فى قتل صيد ، فعليهم جزاء واحد ..... ٣٨٩

فصل : والقارن والمفرد والمعتمر سواء فى جزاء الصيد ..... ٣٩٠

فصل : وصيد الحرم حرام على الحلال والحرام ..... ٣٩١

فصل : ومن ملك صيدا فى الحل ، فأدخله الحرم ، لزمه رفع يده عنه ..... ٣٩٢

فصل : ويحرم قلع شجر الحرم ، وحشيشه كله ..... ٣٩٤

فصل : ويجب الجزاء فى ذلك ..... ٣٩٥

فصل : ويحرم قطع حشيش الحرم ..... ٣٩٦

فصل : يكره إخراج تراب الحرم وحصاه ..... ٣٩٦

فصل : ويحرم صيد مدينة النبي ﷺ وشجرها ..... ٣٩٧

فصل : ويفارق حرم مكة في أن من أدخل إليها صيدا من خارج ،

فله إمساكه ..... ٣٩٨

فصل : وما وجب من الهدى والإطعام جزاء للصيد ، لزم إيصاله

إلى مساكين الحرم ..... ٤٠٠

فصل : وما وجب لمساكين الحرم ، لم يجز ذبحه إلا في الحرم ..... ٤٠١

باب دخول مكة وصفة العمرة ..... ٤٠٣ - ٤٢٤

يستحب لمن أراد دخول مكة أن يغتسل ..... ٤٠٣

فصل : ويبدأ بالطواف ..... ٤٠٥

فصل : فإذا فرغ من الطواف ، صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم ..... ٤١١

فصل : ويشترط لصحة الطواف تسعة أشياء ..... ٤١١

فصل : وسننه استلام الركن ، وتقبيله ، أو ما قام مقامه ..... ٤١٤

فصل : والمرأة كالرجل ، إلا أنها إذا قدمت مكة نهارا ، استحب

لها تأخير الطواف إلى الليل ..... ٤١٦

فصل : وإذا فرغ من الركعتين ، سعى بين الصفا والمروة ..... ٤١٧

فصل : والواجب من هذا ثلاثة أشياء ..... ٤١٩

فصل : وتسن الطهارة والستارة ..... ٤١٩

- فصل : فإذا فرغ من السعى ، فإن كان متمتعا لا هدى معه ، قصر  
من شعره ..... ٤٢١
- فصل : والسعى ركن لا يتم الحج إلا به ..... ٤٢٢
- فصل : ولا يسن السعى بين الصفا والمروة إلا مرة فى الحج ..... ٤٢٣
- فصل : ويستحب أن يشرب من ماء زمزم لما أحب ..... ٤٢٤
- باب صفة الحج ..... ٤٢٥ - ٤٦٠
- يستحب لمن بمكة الخروج يوم التروية ..... ٤٢٥
- فصل : ويجتهد فى الذكر والدعاء ..... ٤٢٨
- فصل : ووقت الوقوف من طلوع فجر يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم  
النحر ..... ٤٢٩
- فصل : يدفع بعد الغروب إلى مزدلفة ، ويسير وعليه السكينة ..... ٤٣١
- فصل : فإذا وصل منى بدأ برمى جمرة العقبة ..... ٤٣٦
- فصل : ثم ينصرف فيذبح هديا إن كان معه ..... ٤٣٩
- فصل : ثم يحلق رأسه ..... ٤٤٠
- فصل : وفى الحلاق والتقصير روايتان ..... ٤٤١
- فصل : ويسن أن يخطب الإمام يوم النحر بمنى خطبة يعلمهم فيها  
الإفاضة ..... ٤٤٣

- فصل : ثم يفيض إلى مكة فيطوف بالبيت طوافاً ينوي به
- الزيارة ..... ٤٤٤
- فصل : قال أحمد في المتمتع إذا دخل مكة لطواف الزيارة :
- يبدأ قبله بطواف القدوم ..... ٤٤٦
- فصل : يوم الحج الأكبر يوم النحر ..... ٤٤٧
- فصل : ثم يرجع إلى منى من يومه ، فيمكث بها ليالى أيام التشريق ..... ٤٤٨
- فصل : ثم يرمى الجمرات الثلاث فى أيام التشريق بعد الزوال ..... ٤٤٩
- فصل : ولا ينقص من سبع ..... ٤٥٠
- فصل : ويجوز لرعاة الإبل وأهل سقاية الحاج ترك المبيت بمنى ليالى
- منى ..... ٤٥١
- فصل : ومن عجز عن الرمي ، جاز أن يستنيب من يرمى عنه ..... ٤٥٢
- فصل : ويسن أن يخطب الإمام يوم النفر ..... ٤٥٣
- فصل : وإذا رمى اليوم الثانى ، وأحب أن ينفر ، نفر قبل غروب
- الشمس ..... ٤٥٣
- فصل : ومن أراد المقام بمكة فلا وداع عليه ..... ٤٥٤
- فصل : ويستحب للمودع أن يقف فى الملتزم بين الركن والباب ..... ٤٥٦

- فصل : ومن ترك طواف الزيارة ، فطافه عند الخروج ، أجزأه عن  
طواف الوداع ..... ٤٥٧
- فصل : وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد ..... ٤٥٧
- فصل : وأركان الحج ؛ الوقوف بعرفة ، وطواف الزيارة . وفي  
الإحرام والسعى روايتان ..... ٤٥٨
- فصل : فإذا رجع قال : « آيئون ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون » ..... ٤٥٩
- باب ما يفسد الحج وحكم الفوات والإحصار ..... ٤٦١ - ٤٧٠
- ومن وطئ في الفرج ، فأنزل أو لم ينزل ، في إحرام الحج قبل  
التحلل الأول ، فقد فسد حجه ..... ٤٦١
- فصل : ويتفرقان في القضاء ..... ٤٦٢
- فصل : ومن وطئ دون الفرج ، أو قبل ... فلم ينزل ، لم يفسد  
حجه ..... ٤٦٣
- فصل : ومن وطئ بعد التحلل الأول وقبل الثاني ، لم يفسد حجه ..... ٤٦٣
- فصل : ومن لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر ، فقد فاته  
الحج ..... ٤٦٣
- فصل : وإذا أخطأ الناس العدد ، فوقفوا في غير يوم عرفة ، أجزأهم  
ذلك ..... ٤٦٥

فصل : وإذا حصر المحرم عدو من المسلمين ، فمنعه المضى ، فالأفضل

التحلل ..... ٤٦٦

فصل : فإن كان معه هدى ، لم يحل حتى ينحره ..... ٤٦٧

فصل : وإن لم يجد ، صام عشرة أيام ، ثم حل ..... ٤٦٨

فصل : وليس عليه قضاء ..... ٤٦٨

فصل : فإن لم يحل المحصر حتى زال الحصر ، لم يجز له التحلل ..... ٤٦٩

فصل : ومن صد عن عرفة ، وتمكن من البيت ، فله أن يتحلل بعمره ..... ٤٦٩

فصل : والحصر الخاص ؛ مثل أن يحبسه سلطان أو غريم ظلما ..... ٤٧٠

باب الهدى ..... ٤٧١ - ٤٨٣

يستحب لمن أتى مكة أن يهدي هديا ..... ٤٧١

فصل : ولا يجب الهدى بسوقه مع نيته ..... ٤٧٣

فصل : وإن عجز عن المشى أو عطب دون محله ، نحره موضعه .... ٤٧٥

فصل : ولا يزول ملكه عن الهدى والأضحية بإيجابهما ..... ٤٧٧

فصل : ومن وجب في ذمته هدى ، فعينه في حيوان ، تعين ..... ٤٧٧

فصل : وإذا ذبح هديه أو أضحيته إنسان بغير أمره في وقته ، أجزأ

عنه ..... ٤٧٨

فصل : ويجوز الأكل من هدى التمتع والقران ..... ٤٧٩

فصل : إذا نذر هديا مطلقا ، فأقل ما يجزئه شاة ..... ٤٨٠

فصل : ومن وجب عليه دم ، أجزأه ذبح شاة ..... ٤٨١

باب الأضحية ..... ٤٨٥ - ٤٩٦

وهي سنة مؤكدة ..... ٤٨٥

فصل : وتجزئ البدنة عن سبعة ، وكذلك البقرة ..... ٤٨٧

فصل : ويستحب أن يذبح الهدى والأضحية بيده ..... ٤٨٨

فصل : وأول وقت الذبح في حق أهل المصر ، إذا صلى الإمام وخطب

يوم النحر ..... ٤٨٩

فصل : ولا يجزئ في الأضحية معية عيا ينقص لحمها ..... ٤٩١

فصل : ويستحب أن يأكل الثلث من الأضحية ، ويهدي الثلث ،

ويتصدق بالثلث ..... ٤٩٣

فصل : ولا يجوز بيع شيء من الأضحية والهدى ..... ٤٩٤

فصل : وإذا أوجب الأضحية بعينها ، فالحكم فيها كالحكم في

الهدى المعين ..... ٤٩٥

باب العقيدة ..... ٤٩٧ - ٥٠٠

وهي الذبيحة عن المولود ، وهي سنة ..... ٤٩٧

فصل : ويستحب حلق رأس الصبي يوم السابع وتسميته ..... ٤٩٩

## باب الذبائح ..... ٥٠١ - ٥١٢

لا يحل شيء من الحيوان المقدور عليه بغير ذكاة ..... ٥٠١

فصل : وللذكاة أربعة شروط ؛ أهلية المذكي ..... ٥٠٢

فصل : الشرط الثاني ، الآلة ..... ٥٠٤

فصل : الشرط الثالث ، أن يسمى الله تعالى ..... ٥٠٥

فصل : الشرط الرابع ، المحل ..... ٥٠٧

فصل : والسنة نحر الإبل قائمة ، معقولة يدها اليسرى ..... ٥٠٨

فصل : وإن ذبحها من قفاها ، فأتت السكين على موضع

ذبحها ... حلت ..... ٥٠٩

فصل : ويكره أن يبين الرأس بالذبح ..... ٥١٠

فصل : وإذا ذبح حاملا ، خرج جنينها ميتا ... أبيع ..... ٥١١

فصل : ويستحب أن يذبحه ليخرج دمه الذي في بطنه ..... ٥١١

فصل : وإذا ند بعيره أو غيره ، فلم يقدر عليه ، صار حكمه حكم

الصيد ..... ٥١١

## باب الصيد ..... ٥١٣ - ٥٢٤

وهو مباح ..... ٥١٣

فصل : ومن صاد صيدا فذكاه ، حل بكل حال ..... ٥١٣



- وإن أدركه ميتا ، حل بشروط سبعة ؛ أحدها ، أهلية الصائد ..... ٥١٣
- فصل : الثانى ، التسمية عند إرسال الجارح أو السهم ..... ٥١٣
- الشرط الثالث ، إرسال الجارح ..... ٥١٥
- الشرط الرابع ، أن يكون الجارح معلما ..... ٥١٥
- الشرط الخامس ، أن يرسله على صيد ..... ٥١٦
- الشرط السادس ، أن يجرح الصيد ..... ٥١٧
- الشرط السابع ، يختص السباع ، وهو ترك الأكل من الصيد ..... ٥١٧
- فصل : وما أصابه فم الكلب ، وجب غسله سبعا إحداهن بالتراب ..... ٥١٨
- فصل : ويباح الصيد بغير الحيوان ..... ٥١٨
- فصل : إذا اجتمع فى الصيد مبيح ومحرم ... لم ييح الصيد ..... ٥٢٠
- فصل : ولو صاد المسلم بكلب المجوسى ، حل ..... ٥٢١
- فصل : وإن رمى صيدا ، أو أرسل كلبه عليه ، فغاب عنه ، ثم وجده  
ميتا وسهمه فيه ... حل ..... ٥٢١
- فصل : إذا أدرك الصيد وفيه حياة غير مستقرة فتركه حتى مات ،  
حل ..... ٥٢٢
- فصل : إذا ضرب صيدا فأبان منه عضوا ، وبقيت فيه حياة مستقرة ،  
فالعصو حرام ..... ٥٢٢

فصل : وإذا أثبت الصيد برميته أو شبكته أو غيرهما من آلات

الصيد ، ملكه ..... ٥٢٣

فصل : وإن أثبت الصيد بسهمه ، فرماه آخر فقتله ، حرم ..... ٥٢٣

باب ما يحل ويحرم ..... ٥٢٥ - ٥٤٠

الحيوان ثلاثة أقسام ؛ أهلى ، ..... ٥٢٥

فصل : القسم الثانى ، الوحشى ، ..... ٥٢٦

فصل : ويحرم الخنزير ..... ٥٢٩

فصل : القسم الثالث ، حيوان البحر ، ..... ٥٢٣

فصل : وكره أحمد لحوم الجلالة وألبانها ..... ٥٣٣

فصل : وما سقى من الزروع والثمار بالنجاسات أو سمد بها ، نجس ..... ٥٣٤

فصل : وتحرم الميتة والدم ... وتحرم النجاسات كلها ؛ ..... ٥٣٥

فصل : فإن اضطر إلى شئ مما حرم عليه ، أبيع تناوله ..... ٥٣٥

فصل : ومن مر بثمره لاحاطط لها ولا ناظر ، ففيه ثلاث روايات ..... ٥٣٧

## آخر الجزء الثانى

ويليه الجزء الثالث ، وأوله :

## كتاب البيع

والحمد لله حق حمده

## فهرس

### الجزء الثالث من الكافي

الصفحة

#### كتاب البيع

- البيع حلال ..... ٥
- فصل : ويشترط له الرضا ..... ٦
- باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز ..... ٧ - ٣٤
- كل عين مملوكة يباح نفعها واقتنائها من غير ضرورة يجوز بيعها .... ٧
- فصل : ويجوز بيع العبد المرتد ..... ١٠
- فصل : وفي بيع رباة مكة وإجارتها روايتان ..... ١١
- فصل : ولا يجوز بيع أرض الشام وسواد العراق ..... ١٣
- فصل : قال أحمد : لا أعلم في بيع المصحف رخصة ..... ١٣
- فصل : ولا يجوز بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ..... ١٤
- فصل : ولا يجوز بيع الكلب وإن كان معلما ..... ١٦
- فصل : ولا يجوز بيع معدوم ..... ١٨
- فصل : ولا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه ..... ١٩
- فصل : ولا يجوز بيع ما تجهل صفته ..... ٢٠

فصل : ولا يصح بيع الأعيان من غير رؤية أو صفة تحصل بها

٢١ ..... معرفة المبيع

فصل : فإن رأيا المبيع ، ثم عقدا بعد ذلك بزمن لا تتغير العين

٢٢ ..... صح ، فيه

٢٢ ..... فصل : ويصح البيع بالصفة

٢٣ ..... فصل : ولا يجوز بيع عبد من عبيد ، ولا شاة من قطع ،

٢٣ ..... فصل : وما لا تختلف أجزاؤه ... يكتفى برؤية بعضه

٢٥ ..... فصل : إذا قال : بعثك هذه الصبرة . صح

٢٦ ..... فصل : ويكتفى بالرؤية فيما لا تتساوى أجزاؤه

٢٧ ..... فصل : ويشترط لصحة المبيع معرفة الثمن

٢٨ ..... فصل : ولا يجوز بيع الملامسة والمنازمة

٣٠ ..... فصل : ولا يجوز بيع العنب والعصير لمن يتخذه خمرًا

فصل : ولا يجوز أن يفرق في البيع بين ذوى رحم محرم قبل

٣١ ..... البلوغ

٣٢ ..... فصل : ولا يجوز أن يبيع عينا لا يملكها ليمضى ويشتريها ويسلمها

باب بيع النجش والتلقى وبيع حاضر لباد وبيعه على بيع غيره

٤٨ - ٣٥ ..... والعينة

- وهى ييوع محرمة ..... ٣٥
- فصل : وتلقى الركبان أن يخرج الرجل من المصر يتلقى الجلب
- قبل دخوله ..... ٣٦
- فصل : ويبيع الحاضر للبادى هو أن يخرج الحاضر إلى جلاب السلع ..... ٣٧
- فصل : وأما البيع على بيع أخيه ، فهو أن يقول لمن اشترى شيئاً فى مدة
- الخيار : أنا أبيعك مثله بدون هذا الثمن ..... ٣٨
- فصل : فأما سومه على سوم أخيه ، فينظر فيه ..... ٣٩
- فصل : فأما بيع العينة ، فهو أن يبيع سلعة بثمان مؤجل ، ثم
- يشترىها منه بأقل من الثمن حالا ..... ٤٠
- فصل : فإن باعها بثمان حال نقده ، ثم اشتراها بأكثر منه نسيئة ،
- لم يجز ..... ٤١
- فصل : وإن باع طعاماً إلى أجل بثمان ، فلما حل الأجل ، أخذ منه
- بالثمان طعاماً ، لم يجز ..... ٤١
- فصل : من اشترى مكيلاً أو موزوناً ، لم يجز له بيعه حتى يقبضه ..... ٤١
- فصل : وكل عقد ينفسخ بتلف عوضه قبل قبضه ... حكمه
- حكم البيع ..... ٤٥
- فصل : وقبض كل شيء بحسبه ..... ٤٥

فصل : وما يعتبر له القبض إذا تلف قبل قبضه ، انفسخ العقد ..... ٤٦

فصل : إذا باع شاة بشعير ، فأكلته قبل قبضه ... انفسخ البيع ..... ٤٧

فصل : وما لا يحتاج إلى قبض ، إذا تلف ، فهو من مال المشتري .... ٤٧

باب تفريق الصفقة ..... ٤٩ - ٥٢

إذا باع ما يجوز بيعه وما لايجوز صفقة واحدة ؛ ... ففيه روايتان .... ٤٩

فصل : فإن جمع بين عقدين مختلفى الحكم بعوض واحد ،

صح فيهما ..... ٥٠

فصل : ولو باع رجلان عبدا لهما بثمان واحد ، صح ..... ٥١

باب الثيا ..... ٥٣ - ٥٦

إذا باع حائطا واستثنى شجرة بعينها ، أو قطيعا واستثنى شاة

بعينها ، صح ..... ٥٣

فصل : ومن باع شيئا واستثنى منفعة مدة معلومة ... صح ..... ٥٥

باب الشروط فى البيع ..... ٥٧ - ٦٦

وهى على أربعة أضرب ؛ ..... ٥٧

فصل : فإن شرط فى المبيع أنه إن باعه ، فهو أحق به بالثمان ،

ففيه روايتان ..... ٦١

فصل : وكل موضع فسد العقد ، لم يحصل به ملك وإن قبض .. ٦٢

فصل : ولا يحل البيع بعد النداء للجمعة قبل الصلاة لمن تجب

٦٢ ..... عليه الجمعة

٦٣ ..... فصل : ولا يحل التسعير

٦٤ ..... فصل : والاحتكار محرم

فصل : وبيع التلجئة هو أن يخاف الرجل ظالما يأخذ ماله فيواطئ

٦٥ ..... رجلا يظهر بيعه إياه

٦٧ - ٧٨ ..... باب الخيار فى البيع

٦٧ ..... وهو على ضربين ؛ أحدهما ، خيار المجلس

فصل : فإن تباعا على أن لا خيار بينهما ، أو قالا بعد البيع :

٦٨ ..... اخترنا إمضاء العقد ... ففيه روايتان

٧٠ ..... فصل : ويثبت خيار المجلس فى كل بيع

٧٠ ..... فصل : الضرب الثانى ، خيار الشرط

٧١ ..... فصل : إذا شرط الخيار إلى طلوع الشمس أو غروبها ... صح

٧٢ ..... فصل : فإن شرطنا خيارا مجهولا ، لم يصح

٧٣ ..... فصل : ولمن له الخيار الفسخ من غير حضور صاحبه ولا رضاه

٧٣ ..... فصل : وينتقل الملك إلى المشتري فى بيع الخيار بنفس العقد

٧٤ ..... فصل : وليس لواحد من المتبايعين التصرف فى المبيع فى مدة الخيار

- فصل : فإن وطئ المشتري الجارية ، فلا حد عليه ولا مهر ..... ٧٥
- فصل : وطئ البائع فسخ للبيع ..... ٧٦
- فصل : وإن أعتق المشتري الجارية أو استولدها،... لم يبطل خيار  
البائع ..... ٧٧
- فصل : وإن مات أحد المتبايعين بطل خياره ..... ٧٧
- باب الربا ..... ٧٩ - ١٠٠
- الربا محرم ..... ٧٩
- فصل : وما جرى فيه الربا اعتبرت المماثلة فيه ، ..... ٨٢
- فصل : والمرجع فى الكيل والوزن إلى عادة أهل الحجاز ..... ٨٣
- فصل : الجيد والردىء والتبر والمضروب والصحيح والمكسور  
سواء فى جواز البيع متماثلا ..... ٨٤
- فصل : ولا يحرم التفاضل إلا فى الجنس الواحد ..... ٨٤
- فصل : والمتخذ من أموال الربا معتبر بأصله ..... ٨٥
- فصل : واللحم والشحم والكبد والطحال ... أجناس ..... ٨٦
- فصل : ولا يجوز بيع ما فيه ربا بعضه يبيع ، ومعهما أو مع  
أحدهما من غير جنسه ..... ٨٦
- فصل : ولا يجوز بيع خالصه بمشوبه ..... ٨٨



فصل : وما اشتمل على جنسين بأصل الخلقة ... فلا بأس ببيع

بعضه ببعض ..... ٨٨

فصل : وما فيه خلط غير مقصود لمصلحته ... لا يمنع بيعه بمثله ..... ٨٩

فصل : ولا يجوز بيع نيئه بمطبوخه ..... ٩٠

فصل : ولا يجوز بيع حبه بدقيقه ..... ٩٠

فصل : ولا يجوز بيع أصله بعصيره ..... ٩٠

فصل : ويجوز بيع اللبن باللبن ، حليين كانا ، أو رائبا وحلييا ..... ٩١

فصل : ولا يجوز بيع رطبه بياسه ..... ٩٢

فصل : ويجوز بيع العرايا ..... ٩٣

فصل : قال ابن حامد : لا يجوز بيع العرايا في غير ثمرة النخل :

كل مالين اتفقا في علة ربا الفضل ... لا يجوز بيع

أحدهما بالآخر نساء ..... ٩٦

فصل في ربا النسيئة : كل مالين اتفقا في علة ربا الفضل لا

يجوز بيع أحدهما بالآخر نساء ..... ٩٦

فصل : فإن تفرقا قبل القبض فيما يشترط القبض فيه ، بطل العقد .... ٩٩

باب بيع الأصول ..... ١٠١ - ١٠٨

من باع نخلا مؤبرا فثمرتها للبائع ..... ١٠١

- فصل : وكل عقد ناقل للأصل ، كالبيع فيما ذكرنا ..... ١٠٣
- فصل : وسائر الشجر على ستة أضرب ..... ١٠٣
- فصل : وإذا اشترى شجرا عليه ثمرة للبائع ، لم يكلف نقلها
- إلى أوان جذاها ..... ١٠٤
- فصل : وإذا باع أرضا بحقوقها ، دخل ما فيها من غراس وبناء
- فى البيع ..... ١٠٥
- فصل : وإن كان فى الأرض ما له أصل ... فالجزء الظاهرة عند
- البيع للبائع ..... ١٠٦
- فصل : وإن كان فى الأرض حجارة مدفونة أو ركاز لم يدخل
- فى البيع ..... ١٠٧
- فصل : وإن باعه دارا دخل فيها ما اتصل بها ..... ١٠٧
- باب بيع الثمار ..... ١٠٩ - ١١٦
- ولا يجوز بيع الثمر والزرع قبل بدو الصلاح من غير شرط
- القطع ..... ١٠٩
- فصل : وبدو الصلاح فى ثمرة النخل أن يحمر أو يصفر ..... ١١٠
- فصل : وإذا ابتاع ثمرا أو نخلا بعد صلاحه ، لم يكلف قطعه
- قبل أوان الحصاد أو الجذاذ ..... ١١٢

فصل : إذا اشترى ثمرة شجرة فحدثت ثمرة أخرى ، ... لم

يطل البيع ..... ١١٤

فصل : وإذا كانت شجرة تحمل حملين ، فباع أحدهما عالما أنه

يحدث الآخر فيختلط بالأول ، فالبيع باطل ..... ١١٥

فصل : ولا يجوز بيع الرطبة ونحوها ..... ١١٥

باب المصراة ..... ١١٧ - ١٢٢

لا يحل بيع المصراة ، فإن باعها فالبيع صحيح ..... ١١٧

فصل : ويلزمه مع ردها صاع من تمر بدلا عن اللبن الموجود

حال العقد ..... ١١٨

فصل : فإن كانت المصراة أمة ، أو أتاناً ، ففيه وجهان ..... ١٢٠

فصل : وكل تدليس بما يختلف به الثمن يثبت خيار الرد ..... ١٢٠

فصل : وإن دلس بما يختلف به الثمن ... فلا خيار للمشتري ... ١٢١

باب الرد بالعيب ..... ١٢٣ - ١٣٤

من علم بسلعته عيباً ، لم يحل له بيعها حتى يبينه ..... ١٢٣

فصل : فإن نما المبيع المعيب نماء متصلاً ... وأراد الرد ، رده

بزيادته ..... ١٢٤

فصل : وإن تعيب المبيع عند المشتري ، ففيه روايتان ..... ١٢٥

- فصل : وما تعيب قبل قبضه ، وهو مما يدخل فى ضمان المشتري ،
- فهو كالعيب الحادث فى يده ..... ١٢٥
- فصل : وإن وطئ المشتري الأمة ، ففيه روايتان ..... ١٢٦
- فصل : فإن لم يعلم بالعيب حتى هلك المبيع ... فله الأرش ..... ١٢٦
- فصل : فإن باع بعضه أو وهبه ، فله أرش الباقي ..... ١٢٦
- فصل : وإن اشترى اثنان شيئاً فوجداه معيباً فرضيه أحدهما ،
- ففيها روايتان ..... ١٢٧
- فصل : ومن اشترى معيباً فزال عيبه قبل رده ... فلا خيار له .... ١٢٨
- فصل : ذكر القاضى ما يدل على أن فى خيار العيب روايتين ... ١٢٨
- فصل : وله الرد من غير رضا صاحبه ولا حضوره ..... ١٢٩
- فصل : والعيوب هى النقائص المعدودة عيباً ..... ١٢٩
- فصل : وإن شرط فى المبيع صفة مقصودة ... فبان خلاف ذلك ..... ١٣١
- فصل : إذا اشترى ما مأكوله فى جوفه فوجده معيباً ، فله الرد ... ١٣٣
- فصل : وإن اشترى ثوباً لا ينقصه نشره ، فنشره ، فله رده بالعيب ..... ١٣٤
- فصل : وإذا شرط البراءة من كل عيب ، لم يبرأ ..... ١٣٤
- باب بيع المرابحة والمواضعة والتولية والإقالة ..... ١٣٥ - ١٤٣
- بيع المرابحة أن يخبر برأس ماله ، ثم يبيع به وبربح معلوم ..... ١٣٥

فصل : ولا يخبر إلا بما يلزم من الثمن ، وما يزداد فيه فى مدة الخيار

يخبر به ..... ١٣٥

فصل : فإن نقص المبيع لمرض ، أو تلف جزء ... أخبر بالحال

على وجهه ..... ١٣٦

فصل : فإن اشترى اثنان شيئا وتقاسماه ، فقال أحمد : ..... ١٣٧

فصل : فإن اشتراه من ابنه ، أو ممن لا تقبل شهادته له ..... ١٣٨

فصل : وإن اشترى شيئا ، ثم باعه بربح ، ثم اشتراه ..... ١٣٨

فصل : فإن بان للمشتري أن البائع أخبر بأكثر من رأس المال ،

فالباع صحيح ..... ١٣٩

فصل : وإن أخبر بثمن ، ثم قال : غلطت والثمن أكثر . ففيه

ثلاث روايات ..... ١٤٠

فصل : وبيع التولية هو البيع بمثل الثمن الذى اشترى به ..... ١٤١

فصل : وبيع المواضعة أن يخبر برأس المال ، ثم يبيع به ووضيعة

كذا ..... ١٤١

فصل : وإذا اشترى نصف عبد بعشرة ، واشترى آخر نصفه

بعشرين ، ثم باعاه بثمن واحد مساومة ..... ١٤٢

فصل : وإقالة النادم فى البيع مستحبة ..... ١٤٢

باب اختلاف المتبايعين ..... ١٤٥ - ١٥١

إذا اختلفا فى قدر الثمن والسلعة قائمة ، تحالفا ..... ١٤٥

فصل : قال القاضى : ظاهر كلام أحمد أن الفسخ ينفذ ظاهرا

وباطنا ..... ١٤٦

فصل : وإن اختلفا بعد تلف المبيع ، ففيه روايتان ..... ١٤٧

فصل : وإن اختلفا فى قدر المبيع ... فالقول قول البائع ..... ١٤٨

فصل : وإن اختلفا فى صفة الثمن ، رجع إلى نقد البلد ..... ١٤٨

فصل : وإن اختلفا فى أجل ، أو شرط ... ففيه روايتان ..... ١٤٨

فصل : وإن باعه بثمان معين ، وقال كل واحد منهما : لا

أسلم ما بعته حتى أقبض عوضه ..... ١٥٠

## كتاب السلم

السلم أن يسلم عينا حاضرة فى عوض موصوف فى الذمة إلى

أجل ..... ١٥٣

وهو نوع من البيع ... ويزيد بشروط ستة ؛ أحدها ، أن يكون

مما ينضبط بالصفات التى يختلف الثمن باختلافها ظاهرا ..... ١٥٣

فصل : ولا يصح فيما لا ينضبط ..... ١٥٤

- فصل : وفي الحيوان روايتان ؛ أظهرهما ، صحة السلم فيه ..... ١٥٦
- فصل : الشرط الثانى ، معرفة قدره بالكيل إن كان مكيلا ،
- وبالوزن إن كان موزونا ..... ١٥٧
- فصل : الشرط الثالث ، أن يجعل له أجلا معلوما ..... ١٥٨
- فصل : الشرط الرابع ، أن يكون المسلم فيه عام الوجود فى محله .... ١٦١
- فصل : الشرط الخامس ، أن يضبطه بصفاته التى يختلف الثمن
- بها ظاهرا ..... ١٦٢
- فصل : الشرط السادس ، أن يقبض رأس مال السلم فى مجلس
- العقد قبل تفرقهما ..... ١٦٣
- فصل : وكل مالين جاز النساء بينهما ، جاز إسلام أحدهما فى
- الآخر ، وما لا فلا ..... ١٦٤
- فصل : ولا يشترط وجود المسلم فيه قبل المحل ، لا حين العقد
- ولا بعده ..... ١٦٤
- فصل : ولا يشترط ذكر مكان الإيفاء ..... ١٦٥
- فصل : ويجب تسليم السلم عند المحل على أقل ما وصف به ... ١٦٥
- فصل : فإن أحضره قبل محله ، أو فى غير مكان الوفاء ،
- فاتفقا على أخذه ، جاز ..... ١٦٧

- فصل : وإذا قبضه بما قدره به من كيل أو غيره ، برئ صاحبه ..... ١٦٧
- فصل : وإن تعذر تسليم السلم عند المحل ..... ١٦٨
- فصل : ولا يجوز بيع السلم قبل قبضه ..... ١٦٩
- فصل : وإذا قبضه فوجده معيبا ، فله رده وطلب حقه ..... ١٧٠
- باب القرض ..... ١٧١ - ١٧٨
- ويسمى سلفا ..... ١٧١
- فصل : ويصح قرض كل ما يصح السلم فيه ..... ١٧٢
- فصل : ويجب رد المثل فى المثليات ..... ١٧٣
- فصل : ويجوز قرض الخبز ، ورد مثله عددا بغير وزن فى الشيء
- اليسير ..... ١٧٤
- فصل : فإن أقرضه فلوسا ... فحرمها السلطان وترك المعاملة بها ... ١٧٤
- فصل : ولا يجوز أن يشترط فى القرض شرطا يجر به نفعا ..... ١٧٥
- فصل : وإن وفاه خيرا منه ... من غير شرط ولا مواطاة ، جاز ..... ١٧٦
- فصل : وإن أهدى له قبل الوفاء من غير عادة ... فهو خبيث .... ١٧٧
- فصل : فإن أفلس غريمه ، فأقرضه ليوفيه كل شهر شيئا منه ، جاز ..... ١٧٧
- فصل : إذا قال المقرض : إن مت ، فأنت فى حل . فهى وصية
- صحيحة ..... ١٧٨



فصل : وإن أقرضه نصف دينار ، فأتاه بدينار صحيح ، وقال :

خذ نصفه وفاء ، ونصفه وديعة ..... ١٧٨

باب الرهن ..... ١٧٩ - ١٨٧

وهو المال يجعل وثيقة بالدين ليستوفى منه إن تعذر وفاؤه

من المدين ..... ١٧٩

فصل : ويجوز الرهن بعوض القرض ..... ١٧٩

فصل : ولا يجوز الرهن بمال الكتابة ..... ١٨٠

فصل : ويصح الرهن بالحق بعد ثبوته ..... ١٨١

فصل : ولا يلزم الرهن من جهة المرتهن ..... ١٨١

فصل : وإذا أذن في القبض ، ثم رجع عنه قبل القبض ... فهو

كمن لم يأذن ..... ١٨٢

فصل : وإن مات أحد المتراهنين ، لم يطل الرهن ..... ١٨٣

فصل : وإن حجر على الراهن قبل القبض ، لم يملك إقباضه ..... ١٨٣

فصل : ومتى امتنع الراهن من إقباضه ، وقلنا : إن القبض ليس

بشرط في لزومه ... ..... ١٨٤

فصل : ولا ينفك شيء من الرهن حتى يقضى جميع دينه ..... ١٨٤

فصل : واستدامة القبض كابتدائه في الخلاف في اشتراطه ..... ١٨٥

- فصل : والرهن أمانة في يد المرتهن ..... ١٨٥
- فصل : إذا حل الدين فوفاه الراهن ، انفك الرهن ..... ١٨٦
- باب ما يصح رهنه وما لا يصح ..... ١٨٩ - ١٩٤
- يصح رهن كل عين يصح بيعها ..... ١٨٩
- فصل : ويصح رهن ما يسرع إليه الفساد ..... ١٩٠
- فصل : ويصح رهن الثمر قبل بدو صلاحها ..... ١٩١
- فصل : ويصح رهن الجارية دون ولدها ..... ١٩٢
- فصل : ولا يصح رهن ما لا يجوز بيعه غير ما ذكرنا ..... ١٩٢
- فصل : ولا يصح رهن ما لا يجوز بيعه من أرض الشام والعراق .... ١٩٣
- فصل : وفي رهن المصحف روايتان ..... ١٩٣

### باب ما يدخل في الرهن وما لا يدخل وما يملكه الراهن

- وما لا يملكه وما يلزمه وما لا يلزمه ..... ١٩٥ - ٢٠٣
- جميع نماء الرهن المنفصل والمتصل يدخل في الرهن ، ويباع معه . ١٩٥
- فصل : ولا يملك الراهن التصرف في الرهن باستخدام ، ولا
- سكنى ..... ١٩٥
- فصل : ولا يمنع الراهن من إصلاح الرهن ..... ١٩٦
- فصل : ولا يملك الراهن بيع الرهن ، ولا هبته ..... ١٩٧

فصل : ولا يجوز له عتق الرهن ..... ١٩٨

فصل : وليس للراهن وطء الجارية وإن كانت لا تحبل ..... ١٩٨٠

فصل : وكل ما منع الراهن منه لحق المرتهن ، إذا أذن فيه ،

جاز له فعله ..... ١٩٩

فصل : ويلزم الراهن مؤنة الرهن كلها ..... ٢٠٠

فصل : وليس للمرتهن أن ينتفع من الرهن بشيء بغير إذن

الراهن ..... ٢٠١

فصل : فإن أذن الراهن للمرتهن في الانتفاع به بغير عوض ،

والرهن في قرض ، لم يجز ..... ٢٠٢

فصل : وإن انتفع به بغير إذن الراهن ، فعليه أجرة ذلك في

ذمته ..... ٢٠٣

باب جناية الرهن والجناية عليه ..... ٢٠٥ - ٢١٠

إذا جنى الرهن على أجنبي ، تعلق حق المجنى عليه برقبته ..... ٢٠٥

فصل : فإن جنى على سيده جناية لا توجب قصاصا ، فهي

هدر ..... ٢٠٦

فصل : فإن جنى على موروث سيده ، ولم ينتقل الحق إلى

سيده ، فهي جناية على أجنبي ..... ٢٠٦

فصل : وإن جنى على عبد لسيدة غير مرهون ، فحكمه حكم

الجناية على طرف سيدة ..... ٢٠٧

فصل : وجنایته بإذن سیده كجنایته بغير إذنه ..... ٢٠٨

فصل : وإن جنى على الرهن ، فالخصم الراهن ..... ٢٠٩

فصل : إذا أقر الراهن أن العبد كان جنى قبل رهنه ، فكذبه

المرتهن وولى الجناية ..... ٢١٠

فصل : وإن أقر رجل بالجناية على الرهن ، فكذبه الراهن

والمرتهن ..... ٢١٠

باب الشروط فى الرهن ..... ٢١١ - ٢١٨

يصح شرط جعل الرهن فى يد عدل ..... ٢١١

فصل : وإن شرط جعله فى يد اثنين ، صح الشرط ..... ٢١٢

فصل : وكل من جاز توكيله ، جاز جعل الرهن على يديه ..... ٢١٢

فصل : إذا شرط أن يبيعه المرتهن أو العدل عند حلول الحق ،

صح شرطه ..... ٢١٣

فصل : وإن أذنا له فى البيع بنقد ، لم يكن له خلافهما ..... ٢١٤

فصل : إذا ادعى العدل دفع الثمن إلى المرتهن ، فأنكره ، ففيه

وجهان ..... ٢١٦

فصل : إذا رهن أمة رجلا ، وشرط جعلها في يد امرأة ... جاز ..... ٢١٦

فصل : فإن شرط ما ينافي مقتضى الرهن ... فسد الشرط ..... ٢١٧

باب اختلاف المتراهنين ..... ٢١٩ - ٢٢٣

إذا قال : رهنتي كذا . فأنكر ، أو اختلفا في قدر الدين ...

فالقول قول الراهن ..... ٢١٩

فصل : فإن قال : رهنتي عبدك هذا بألف . فقال : بل بعته

بها ... ..... ٢٢٠

فصل : وإن قال الراهن : قبضت الرهن بغير إذني . فقال : بل

بيأذنك ..... ٢٢٠

فصل : إذا كان لرجل على آخر ألف برهن ، وألف بغير رهن ،

فقضاه ألفا ، وقال : قضيت دين الرهن ..... ٢٢١

فصل : ولو كان عليه ألفان لرجلين ، فادعى كل واحد منهما

أنه رهنه عبده بدينه ، فأنكرهما ..... ٢٢١

فصل : فإن ادعى على رجلين أنهما رهناه عبدهما بدينه ،

فأنكراه ..... ٢٢٢

فصل : وإن ادعى المرتهن هلاك الرهن بغير تفريط ، فalcول

قوله ..... ٢٢٢

## كتاب التفليس

ومن لزمه دين مؤجل ، لم يجز مطالبته به ..... ٢٢٥

وإن كان الدين حالاً ، والغريم معسر ، لم تجز مطالبته ..... ٢٢٥

فصل : وإن كان موسراً ، فلغريمه مطالبته ..... ٢٢٧

فصل : فإن ادعى الإعسار من لم يعرف له مال ، فالقول قوله

مع يمينه ..... ٢٢٨

فصل : فإن كان ماله لا يفي بدينه ، فسأل غرماؤه الحاكم

الحجر عليه ، لزمه إجابتهم ..... ٢٢٩

ويتعلق بالحجر عليه أربعة أحكام ؛ أحدها ، منع تصرفه في ماله ..... ٢٣٠

فصل : الحكم الثانى ، أنه يتعلق حقوق الغرماء بعين ماله ..... ٢٣١

فصل : الحكم الثالث ، أن للحاكم بيع ماله ، وقضاء دينه ..... ٢٣٢

فصل : الحكم الرابع ، أن من وجد عين ماله عنده ، فهو أحق بها ..... ٢٣٥

ولو استأجر شيئاً فأفلس قبل مضى شىء من المدة ، فللمؤجر

الرجوع فيه ..... ٢٣٦

فصل : ولا يملك الرجوع إلا بشروط خمسة ؛ أحدها ، أن

يجدها سالمة ..... ٢٣٧

فصل : فإن كان المبيع زيتا ، فخلطه بزيت آخر ... لم يكن

له الرجوع ..... ٢٣٨

فصل : وإن اشترى ثوبا فصبغه ... أو سويقا فلتته بزيت ،

فلصاحبهما الرجوع فيهما ..... ٢٣٨

فصل : الشرط الثاني ، أن لا يكون البائع قبض من ثمنها شيئا ..... ٢٣٩

فصل : الشرط الثالث ، أن لا يتعلق بها حق غير المفلس ..... ٢٤٠

فصل : الشرط الرابع ، كون المفلس حيا ..... ٢٤١

فصل : الشرط الخامس ، أن لا يزيد زيادة متصلة ..... ٢٤١

فصل : فإن باعها حائلا فحملت ، فالحمل زيادة متصلة ..... ٢٤٢

فصل : فإن باع نخلا حائلا فأطلعت ، ثم أفلس المشتري قبل

تأجيرها ..... ٢٤٣

فصل : وإن اشترى أرضا فغرسها ... ثم أفلس ، فللبائع الرجوع

في الأرض ..... ٢٤٤

فصل : وإن اشترى غراسا فغرسه ، ثم أفلس ، فلم يزد ، فللبائع

الرجوع فيه ..... ٢٤٥

فصل : وإن أفلس وعليه دين مؤجل ، لم يحل ..... ٢٤٥

فصل : فإن مات إنسان وعليه دين مؤجل ، ففيه روايتان ..... ٢٤٦

فصل : وإذا حجر على المفلس وهو ذو كسب يفى بمؤنته ومؤنة	
من تلزمه مؤنته .....	٢٤٨
فصل : وإذا قسم ماله بين غرمائه ، ففيه وجهان .....	٢٥٠
باب الحجر .....	٢٥١ - ٢٦٦
يحجر على الإنسان لحق نفسه لثلاثة أمور ؛ صغر ، وجنون ،	
وسفه .....	٢٥١
فصل : وليس لوليه التصرف في ماله بما لا حظ له فيه .....	٢٥٢
فصل : وله أن يتجر بماله .....	٢٥٣
فصل : ويجوز أن يشتري له العقار .....	٢٥٤
فصل : ولا يجوز أن يودع ماله إلا لحاجة ، ولا يقرضه إلا	
لحظه .....	٢٥٤
فصل : وله كتابة رقيقه وعتقه على مال .....	٢٥٥
فصل : وينفق عليه نفقة مثله بالمعروف ، من غير إسراف ولا	
إقتار .....	٢٥٥
فصل : وللأب بيع ماله بمال له .....	٢٥٦
فصل : وإذا زال الحجر عنه ، فادعى وليه الإنفاق عليه ... فالقول	
قوله .....	٢٥٦



فصل : وإذا بلغ الصبي ، وعقل المجنون ، ورشدا ، انفك الحجر

عنهما ..... ٢٥٦

فصل : ويستوى الذكر والأنثى فى أنه ينفك عنه الحجر برشده

وبلوغه ..... ٢٥٨

فصل : والرشد الصلاح فى المال ..... ٢٥٩

فصل : وإنما يعرف رشده باختباره ..... ٢٥٩

فصل : ومن لم يؤنس منه رشد ، لم يدفع إليه ماله ، ولم ينفك

الحجر عنه ..... ٢٦٠

فصل : ويستحب الإشهاد عليه وإظهار الحجر ..... ٢٦١

فصل : وإن أذن له الولى فى النكاح ، صح منه ..... ٢٦٢

فصل : وإن وجب له قصاص ، فله استيفاءه ..... ٢٦٣

فصل : ولا ينفذ عتقه ..... ٢٦٣

فصل : وهل للمرأة الرشيدة التبرع من مالها بغير إذن زوجها ؟ ..... ٢٦٤

فصل : وهل لها الصدقة من ماله بالشئ اليسير بغير إذنه ؟ ..... ٢٦٥

## كتاب الصلح

وهو ضربان ؛ أحدهما ، الصلح فى الأموال ، وذلك نوعان ؛

أحدهما ، الصلح على الإنكار ..... ٢٦٧

- فصل : النوع الثانى ، الصلح مع الاعتراف ، وهو ثلاثة أقسام ؛
- أحدها ، أن يعترف له بدين ..... ٢٧٠
- فصل : القسم الثانى ، أن يعترف له بعين فى يده ، فيهب له
- بعضها ويستوفى باقيها ..... ٢٧١
- فصل : القسم الثالث ، أن يعترف له بعين أو دين ، فيصالحه
- على غيره ..... ٢٧٢
- فصل : وإذا اعترف له بشيء ، لم يجز أن يصالح عنه بأكثر منه
- من جنسه ..... ٢٧٢
- فصل : وصلح المكاتب ، والمأذون له ... من دين لهم ببعضه ،
- لا يصح ..... ٢٧٣
- فصل : ويصح الصلح عن المجهول ..... ٢٧٣
- باب الصلح فيما ليس بمال ..... ٢٧٥ - ٢٨٥
- يصح الصلح عن دم العمد بمال يزيد على الدية وينقص عنها ..... ٢٧٥
- فصل : إذا أراد أن يجرى فى أرض غيره ماء ، له غنى عن
- إجرائه فيها ..... ٢٧٥
- فصل : ولا يجوز أن يشرع إلى الطريق النافذ جناحا ... ولا
- سابطا ..... ٢٧٧

فصل : ولا يجوز أن يفعل هذا في ملك إنسان ، ولا درب

غير نافذ ..... ٢٧٧

فصل : وإذا حصلت أغصان شجرته في هواء ملك غيره ، فطالبه

بإزالتها ، لزمه ذلك ..... ٢٧٧

فصل : ليس للإنسان أن يفتح في حائط جاره طاقا ..... ٢٧٨

فصل : فإن كان له دار بابها في زقاق غير نافذ ، وظهرها إلى

الشارع ، فله فتح باب إلى الشارع ..... ٢٨٠

فصل : فإن كان بابه في زقاق غير نافذ ، فأراد تقديمه نحو أوله ،

جاز ..... ٢٨١

فصل : إذا كان بينهما حائط مشترك فانهدم ، فدعا أحدهما

صاحبه إلى عمارته فأبى ، أجبر ..... ٢٨٢

فصل : وإن كان السفلى لأحدهما والعلو للآخر ، فانهدم

السقف الذى بينهما ..... ٢٨٤

فصل : فإن كان بينهما دولاب أو ناعورة يحتاج إلى عمارة ..... ٢٨٤

فصل : ليس للمالك التصرف في ملكه بما يضر جاره ..... ٢٨٥

باب الحوالة ..... ٢٨٧ - ٢٩٥

وهي نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه ..... ٢٨٧

- ولا تصح إلا بشروط أربعة ؛ أحدها ، أن يحيل على دين مستقر ..... ٢٨٧
- فصل : الشرط الثاني ، تماثل الحقين ..... ٢٨٨
- فصل : الشرط الثالث ، أن تكون بمال معلوم على مال معلوم .... ٢٨٩
- فصل : الشرط الرابع ، أن يحيل برضاه ..... ٢٩٠
- فصل : إذا صحت الحوالة برئ المحيل من الدين ..... ٢٩٠
- فصل : إذا اشترى عبدا ، فأحال البائع بثمنه ... فبان حرا أو مستحقا ..... ٢٩١
- فصل : وإن اشترى عبدا وأحال البائع بثمنه ، ثم وجده معيبا ، فرده قبل قبض المحتال من المحال عليه ..... ٢٩٢
- فصل : وإذا أمر رجلا بقبض دين له من غريمه ، ثم اختلفا ..... ٢٩٢
- فصل : إذا قال المدين لغريمه : قد أحلت بدينك فلانا . فأنكر ..... ٢٩٣
- فصل : فإن كان عليه دين ، فادعى رجل أنه وكيل ربه في قبضه ، فصدقه ..... ٢٩٤
- فصل : فإن كان عند رجل دين أو ودیعة فجاء رجل فادعى أنه وارث صاحبها ..... ٢٩٥
- فصل : فإن كان لرجل ألف على اثنين ، كل واحد منهما ضامن لصاحبه ، فأحاله أحدهما بها ..... ٢٩٥

## كتاب الضمان

- وهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام دينه ..... ٢٩٧
- فصل : ولا يصح إلا من جائز التصرف ..... ٢٩٨
- فصل : ويصح ضمان دين الميت المفلس وغيره ..... ٢٩٩
- فصل : ويصح ضمان الدين اللازم ..... ٢٩٩
- فصل : ولا يصح ضمان الأمانات ..... ٣٠١
- فصل : ويصح ضمان المعلوم والمجهول قبل وجوبه وبعده ..... ٣٠١
- فصل : ويصح ضمان الحال مؤجلا ..... ٣٠٢
- فصل : وإذا قضى الضامن الدين بإذن المضمون عنه ، رجع عليه ..... ٣٠٢
- فصل : ويرجع الضامن بأقل الأمرين مما قضى أو قدر الدين ..... ٣٠٢
- فصل : وإذا ضمن بإذنه ، فطولب بالدين ، فله مطالبة المضمون عنه بتخليصه ..... ٣٠٣
- فصل : وإذا دفع المضمون عنه قدر الدين إلى الضامن عوضا عما يقضيه في الثاني ..... ٣٠٣
- فصل : إذا ادعى الضامن القضاء ، فأنكره المضمون له ، فالقول قوله مع يمينه ..... ٣٠٤

باب الكفالة ..... ٣٠٥ - ٣٠٨

تصح الكفالة بيدن كل من يلزمه الحضور فى مجلس الحاكم

بحق يصح ضمانه ..... ٣٠٥

فصل : وإذا صحت الكفالة ، فتعذر إحضار المكفول به ، لزمه

ما عليه ..... ٣٠٥

فصل : وإذا قال : أنا كفيل بفلان . أو : بنفسه ... صحت

الكفالة ..... ٣٠٦

فصل : إذا علق الكفالة والضمان على شرط ، أو وقتها ..... ٣٠٧

فصل : وتصح الكفالة بيدن الكفيل ..... ٣٠٧

فصل : إذا طوبل الكفيل بإحضار المكفول به ، لزمه أن يحضر

معه ..... ٣٠٨

فصل : إذا كفّل إنساناً أو ضمنه ، ثم قال : لم يكن عليه حق ..... ٣٠٨

## كتاب الوكالة

يصح التوكيل فى الشراء ..... ٣٠٩

فصل : ولا تجوز فى الأيمان والنذور ..... ٣١١

فصل : ولا يصح التوكيل فى شىء ممن لا يصح تصرفه فيه ..... ٣١١

- فصل : ومن ملك التصرف لنفسه ، جاز له أن يتوكل فيه ..... ٣١٢
- فصل : وتصح الوكالة بكل لفظ دل على الإذن ، وبكل قول أو
- فعل دل على القبول ..... ٣١٣
- فصل : ولا تصح إلا فى تصرف معلوم ..... ٣١٣
- فصل : ولا يملك من التصرف إلا ما يقتضيه إذن الموكل نطقا
- أو عرفا ..... ٣١٤
- فصل : فإن وكله فى البيع فى وقت ، لم يملكه قبله ولا بعده ... ٣١٤
- فصل : وإن وكله فى البيع وأطلق ، لم يملك البيع بأقل من
- ثمن المثل ..... ٣١٦
- فصل : وإن وكله فى الشراء وأطلق ، لم يجز أن يشتري بأكثر
- من ثمن المثل ..... ٣١٦
- فصل : وإن وكله فى الشراء نسيئة ، فاشترى نقدا ، لم يلزم الموكل ... ٣١٧
- فصل : إذا قال : اشتر لى بعين هذا . فاشترى فى ذمته ، لم يقع
- للموكل ..... ٣١٨
- فصل : وإن وكله فى شراء موصوف ، لم يجز أن يشتري معيبا ..... ٣١٨
- فصل : إذا وكله فى قبض حقه من زيد ، فمات زيد ، لم يملك
- القبض من وارثه ..... ٣٢٠

- فصل : إذا اشترى لموكله ، ثبت الملك للموكل ..... ٣٢٠
- فصل : والوكالة عقد جائز من الطرفين ..... ٣٢١
- فصل : وإن خرج الموكل عن أهلية التصرف ... بطلت الوكالة ..... ٣٢١
- فصل : ولا تبطل بالنوم ، والسكر ، والإغماء ..... ٣٢٢
- فصل : ويجوز التوكيل بجعل ..... ٣٢٢
- فصل : وإذا وكل عبداً في شراء عبد من سيده ، جاز ..... ٣٢٤
- فصل : والتوكيل أمين ..... ٣٢٤
- فصل : فإن قال : تزوجت لك فلانة بإذنك . فصدقته المرأة ، وأنكره .... ٣٢٦
- باب الشركة ..... ٣٢٩ - ٣٤٠
- يجوز عقد الشركة في الجملة ..... ٣٢٩
- فصل : والشركة على أربعة أضرب ؛ أحدها ، شركة العنان ..... ٣٢٩
- فصل : وتصح الشركة على الدراهم والدنانير ..... ٣٣٠
- فصل : وتجوز في المختلفين ..... ٣٣٠
- فصل : ومبناها على الوكالة والأمانة ..... ٣٣١
- فصل : فإن مات أحدهما ، فلوارثه إتمام الشركة ..... ٣٣٢
- فصل : ولكل واحد من الشريكين أن يبيع ويشترى مساومة  
ومرابحة وتولية ومواضعة ..... ٣٣٢



- فصل : وليس له أن يكاتب الرقيق ، ولا يزوجه ، ولا يعتقه بمال ..... ٣٣٣
- فصل : الضرب الثاني ، شركة الأبدان ..... ٣٣٥
- فصل : والربح بينهما على ما شرطاه من مساواة أو تفاضل ..... ٣٣٦
- فصل : وإن عمل أحدهما دون صاحبه ، فالكسب بينهما ..... ٣٣٦
- فصل : إذا كان لرجلين دابتان ، فاشتركا على أن يحملأ عليهما ..... ٣٣٧
- فصل : فإن دفع دابته إلى رجل يعمل عليها ... ويكون ما يحصل بينهما نصفين ..... ٣٣٧
- فصل : وإن دفع رجل بغلة وآخر راويته إلى رجل ليستقى ، وما يرزق الله بينهم ..... ٣٣٨
- فصل : الضرب الثالث ، شركة الوجوه ..... ٣٣٩
- فصل : الضرب الرابع ، شركة المفاوضة ..... ٣٤٠
- باب المضاربة ..... ٣٤١ - ٣٦١
- وهى أن يدفع إنسان ماله إلى آخر يتجر فيه والربح بينهما ..... ٣٤١
- فصل : ويشترط تقدير نصيب العامل ، ونصيب كل واحد من الشريكين فى الشركة بجزء مشاع ..... ٣٤١
- فصل : وإن لم يذكر الربح ... لم تصح المضاربة ..... ٣٤٣
- فصل : وإن قال : خذه مضاربة ، والربح كله لك ... لم يصح ..... ٣٤٣

- فصل : فإن قال لغريمه : ضارب بالدين الذى عليك . لم يصح ..... ٣٤٤
- فصل : ويصح أن يشترط على العامل أن لا يسافر بالمال ..... ٣٤٤
- فصل : ولا يصح أن يشترط ما ينافى مقتضى العقد ..... ٣٤٤
- فصل : وكل شرط يؤثر فى جهالة الربح يطل المضاربة ..... ٣٤٥
- فصل : وعلى العامل عمل ما جرت العادة بعمله له ..... ٣٤٦
- فصل : وليس له أن يشتري بأكثر من رأس المال ..... ٣٤٧
- فصل : وليس له التصرف إلا على الاحتياط ..... ٣٤٧
- فصل : فإن اشترى من يعتق على رب المال ، صح ..... ٣٤٧
- فصل : فإن اشترى من يعتق على نفسه ، ولا ربح فى المال ، لم يعتق .... ٣٤٨
- فصل : وليس له وطء جارية من المال ، فإن فعل ، فعليه المهر .... ٣٤٨
- فصل : وليس لرب المال وطء جارية من المضاربة ..... ٣٤٩
- فصل : وليس له دفع المال مضاربة ..... ٣٤٩
- فصل : إذا تعدى المضارب بفعل ما ليس له ، فهو ضامن ..... ٣٥٠
- فصل : ونفقة العامل على نفسه حضرا وسفرا ..... ٣٥١
- فصل : وللمضارب أن يأخذ مضاربة أخرى ..... ٣٥٢
- فصل : وإذا دفع إليه ألفا ، ثم دفع إليه ألفا آخر ، لم يجز له ضم
- أحدهما إلى الآخر ..... ٣٥٢

- فصل : وليس للمضارب ربح حتى يستوفى رأس المال ..... ٣٥٣
- فصل : ويملك العامل الربح بالظهور ..... ٣٥٤
- فصل : ولكل واحد منهما فسخ المضاربة ..... ٣٥٥
- فصل : ويجوز أن يدفع المال إلى اثنين مضاربة ..... ٣٥٥
- فصل : وإن أخرج ألفا وقال : أئجر أنا وأنت فيها والربح بيننا .
- صح ..... ٣٥٦
- فصل : والعامل أمين لا ضمان عليه فيما تلف بغير تعد ..... ٣٥٧
- فصل : وإن أقر بربح ، ثم قال : خسرت ... قبل قوله ..... ٣٥٧
- فصل : فإن قال المالك : دفعت إليك المال قرضا . قال : بل
- قراضا ..... ٣٥٨
- فصل : وإن اشترى رب المال شيئا من مال المضاربة ، لم يصح ..... ٣٥٨
- فصل : ولا يجوز قسمة الدين في الذم ..... ٣٥٩
- فصل : إذا كان لاثنين دين في ذمة رجل بسبب واحد ، فقبض
- أحدهما منه شيئا ..... ٣٥٩
- فصل : إذا ملكا عبدا ، فباعه أحدهما بأمر الآخر ، فادعى المشتري
- أنه قبض ثمنه ، فأنكر البائع ، وصدقه الآخر ..... ٣٦٠
- باب العبد المأذون ..... ٣٦٣ - ٣٦٥

لا يجوز للعبد التجارة بغير إذن مولاه ..... ٣٦٣

فصل : وإن أذن له المولى ، جاز ..... ٣٦٣

فصل : ولا يجوز تبرع المأذون له بالدرهم والكسوة ..... ٣٦٤

فصل : وما كسب العبد من المباح ... ملكه مولاه ..... ٣٦٤

باب المساقاة ..... ٣٦٧ - ٣٧٤

تجوز المساقاة على النخل وسائر الشجر ، بجزء معلوم يجعل

للعامل من الثمر ..... ٣٦٧

فصل : ظاهر كلام أحمد أنها عقد جائز ..... ٣٦٨

فصل : ويجوز عقد المساقاة والإجارة على مدة يغلب على الظن

بقاء العين فيها وإن طال ..... ٣٧٠

فصل : وحكم المساقاة والمزارعة حكم المضاربة فى الجزء

المشروط للعامل ..... ٣٧٠

فصل : وإن ساقاه على بستانين بالنصف من هذا ، والثلث

من الآخر ..... ٣٧١

فصل : وتنقذ بلفظ المساقاة ... وبما يؤدي معناه ..... ٣٧١

فصل : ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة وزيادتها ..... ٣٧١

فصل : والعامل أمين ..... ٣٧٢

- فصل : فإن مات العامل أو رب المال ، وقلنا : يلزم العقد ..... ٣٧٣
- فصل : فإن بان الشجر مستحقا ، رجع العامل على من ساقاه
- بالأجرة ..... ٣٧٤
- باب المزارعة ..... ٣٧٥ - ٣٧٧
- وهي دفع الأرض إلى من يزرعها بجزء من الزرع ..... ٣٧٥
- فصل : فإن دفع بذرا إلى ذى أرض ليزرعه فيها بجزء ، لم
- يصح ..... ٣٧٦
- فصل : فإن قال : أجرتك هذه الأرض بثلث الخارج منها . فقال
- أحمد : يصح ..... ٣٧٦
- فصل : وحكم المزارعة حكم المساقاة ..... ٣٧٧
- فصل : ومتى سقط من الحب شيء ، ثم نبت فى عام
- آخر ... فهو لصاحب الأرض ..... ٣٧٧

## كتاب الإجارة

- وهي بيع المنافع ، وهي جائزة فى الجملة ..... ٣٧٩
- فصل : وتجوز إجارة الظئر للرضاع ، والراعى لرعاية الغنم ..... ٣٧٩
- فصل : ولا يجوز عقد الإجارة على المنافع المحرمة ..... ٣٨١

فصل : ولا تجوز إجارة الفحل للضراب ..... ٣٨٣

فصل : ولا يجوز عقد الإجارة على ما تذهب أجزاءه بالانتفاع

به ..... ٣٨٣

فصل : ولا تجوز إجارة ما يسرع فساده ..... ٣٨٣

فصل : وما يختص فاعله أن يكون من أهل القرية ... ففيه

روايتان ..... ٣٨٤

فصل : قال بعض أصحابنا : لا يجوز إجارة المشاع لغير شريكه ..... ٣٨٥

فصل : ولا بأس أن يؤجر نفسه من الذمي ..... ٣٨٥

فصل : والإجارة على ثلاثة أضرب ..... ٣٨٥

فصل : وإن اكترى ظهرا للركوب ، اشترط معرفته برؤية أو صفة ..... ٣٨٧

فصل : وإن استأجر راعيا مدة ، صح ..... ٣٨٨

فصل : ويشترط معرفة قدر المنفعة ..... ٣٩٠

فصل : وتجوز الإجارة مدة لا تلي العقد ..... ٣٩١

فصل : فإن قال : أجرتكها كل شهر بدرهم . فالمنصوص أنه

صحيح ..... ٣٩١

فصل : ويشترط في صحة الإجارة ذكر الأجرة ..... ٣٩٢

فصل : ويجوز أن يستأجر الأجير بطعامه وكسوته ..... ٣٩٣

- فصل : وإذا استوفى المنفعة ، استقرت الأجرة ..... ٣٩٣
- فصل : يجوز أن يكترى الرجلان ظهرا يتعاقبان عليه ..... ٣٩٤
- فصل : إذا دخل حماما ، أو قعد مع ملاح فى سفينة ، فعليه  
أجرهما ..... ٣٩٤
- فصل : إذا أجره مدة تلى العقد ، لم يجز شرط الخيار ..... ٣٩٥
- باب ما يجوز فسخ الإجارة وما يوجبه ..... ٣٩٧ - ٤٠٢
- وهى عقد لازم ليس لواحد منهما فسخها ..... ٣٩٧
- فصل : وإن تلفت العين فى يده ، انفسخت الإجارة ..... ٣٩٨
- فصل : إذا اكترى أرضا للزرع ، فانقطع ماؤها ... انفسخ العقد  
فى أحد الوجهين ..... ٣٩٨
- فصل : فإن غصبت العين المستأجرة ، فللمستأجر الفسخ ..... ٣٩٩
- فصل : فإن أجر نفسه ثم هرب ... فللمستأجر الخيار بين الصبر  
والفسخ ..... ٤٠٠
- فصل : وإن أجر عبده ، ثم أعتقه ، لم تنفسخ الإجارة ..... ٤٠٠
- فصل : وإن أجر عينا ثم باعها ، صح البيع ..... ٤٠٠
- فصل : ولا تنفسخ الإجارة بموت المتكاريين ، ولا موت أحدهما ..... ٤٠١
- باب ما يلزم المتكاريين وما لهما فعله ..... ٤٠٣ - ٤١١

- يجب على المكري ما يحتاج إليه للتمكين من الانتفاع ..... ٤٠٣
- فصل : وعلى المكري رفع المحمل وحطه ، ورفع الأحمال ..... ٤٠٣
- فصل : وعلى المكري علف الظهر وسقيه ..... ٤٠٤
- فصل : وليس على المكترى مؤنة رد العين ..... ٤٠٥
- فصل : وللمكترى استيفاء المنفعة بالمعروف ..... ٤٠٥
- فصل : وله ضرب الظهر ، وكبحه باللبجام ، وركضه برجله
- للمصلحة ..... ٤٠٦
- فصل : وله أن يستوفى النفع المعقود عليه ومثله ودونه في الضرر ... ٤٠٧
- فصل : وله أن يستوفى المنفعة بنفسه وبمثله ..... ٤٠٨
- فصل : وله أن يؤجر العين ..... ٤٠٨
- فصل : فإن استوفى أكثر من المنفعة بزيادة متميزة ... لزمه المسمى
- لما عقد عليه ..... ٤٠٩
- فصل : فإن اكترى أرضا للزرع مدة ، فليس له زرع ما لا
- يستحصد فيها ..... ٤١٠
- فصل : فإن اكترأها مدة ليزرع فيها زرعاً لا يكمل فيها ، وشرط
- قلعه في آخرها ..... ٤١٠
- فصل : وإن استأجرها للغراس مدة ، جاز ..... ٤١١



باب تضمين الأجير واختلاف المتكاريين ..... ٤١٣ - ٤١٧

الأجير على ضربين ؛ خاص ومشترك ..... ٤١٣

فصل : ولا ضمان على المستأجر فى العين المستأجرة إن تلفت

بغير تفريط ..... ٤١٤

فصل : ولو قال لحياط : إن كان هذا يكفينى قميصا فاقطعه .

فقطعه ، فلم يكفه ..... ٤١٥

فصل : ومن أجر عينا ، فامتنع من تسليمها ، فلا أجرة له ..... ٤١٥

فصل : وإذا اختلف المتكاريان فى قدر الأجرة ... تحالفا ..... ٤١٦

باب الجمالة ..... ٤١٩ - ٤٢٣

وهى أن يجعل جعلاً لمن يعمل له عملاً ..... ٤١٩

فصل : وهى عقد جائز ..... ٤٢٠

فصل : لا يستحق الجعل إلا بفراغه من العمل ..... ٤٢١

فصل : ومن عمل لغيره عملاً بغير جعل ، فلا شئ له ..... ٤٢١

فصل : وإن اختلفا فى الجعل ، أو فى قدره ... فالقول قول

المالك ..... ٤٢٢

فصل : وإن رد أبقا من غير شرط ، ففيه روايتان ..... ٤٢٢

باب المسابقة ..... ٤٢٥ - ٤٣٣

٤٢٥	تجوز المسابقة على الأقدام والدواب والسهام والحراب والسفن ...
٤٢٧	فصل : والمسابقة بعوض جعالة .....
٤٢٨	فصل : ولا تجوز المسابقة بين جنسين .....
٤٢٨	فصل : ويشترط تعيين الركوبين .....
٤٢٩	فصل : وإذا كان الجعل من غيرهما ... صح .....
٤٣٠	فصل : وإن أخرج الجعل أحد المتسابقين ، جاز .....
٤٣٢	فصل : وترسل الفرسان معا من أول المسافة في حال واحدة .....
٤٣٣	فصل : وإن مات أحد الركوبين ، بطلت المسابقة .....
٤٤٦ - ٤٣٥	باب المناضلة .....
٤٣٥	وهي المسابقة بالرمي .....
٤٣٦	فصل : ويشترط لصحتها شروط ثمانية ؛ أحدها ، تعيين الرماة ...
٤٣٦	فصل : الشرط الثاني ، تعيين نوع القسي .....
٤٣٧	فصل : الشرط الثالث ، أن يرمي غرضا .....
	فصل : الشرط الرابع ، أن يكون قدر الغرض معلوما طوله
٤٣٨	وعرضه وانخفاضه .....
	فصل : فإن أطلقا العقد ، حمل على إصابة أى موضع كان
٤٣٨	من الغرض .....

- فصل : الشرط الخامس ، أن يكون مدى الغرض معلوما مقدرا ... ٤٤١
- فصل : الشرط السادس ، أن يكون الرشق معلوما ..... ٤٤٢
- فصل : الشرط السابع ، أن يكون عدد الإصابات معلوما ..... ٤٤٢
- فصل : الشرط الثامن ، التسوية بين المتناضلين فى عدد الرشق  
والإصابة وصفتها ..... ٤٤٣
- فصل : وإن كان الرماة حزينين ، اشترط كون الرشق يمكن قسمته  
عليهم ..... ٤٤٤
- فصل : فإن كان فى أحد الحزينين من لا يحسن الرمي ، بطل  
العقد فيه ..... ٤٤٤
- فصل : ويرمى واحد بعد الآخر ..... ٤٤٥
- فصل : وإن مات أحد الراميين ... بطل العقد ..... ٤٤٥
- باب اللقطة ..... ٤٤٧ - ٤٦٣
- وهى المال الضائع عن ربه ..... ٤٤٧
- فصل : وهو ضربان ؛ ضال وغيره ، فأما غير الضال ، فيجوز  
التقاطه ..... ٤٤٧
- فصل : إذا أخذها ، عرف عفاصها ... ووكاءها ... وجنسها  
وقدرها ..... ٤٤٨

- فصل : ويجب تعريفها ..... ٤٥٠
- فصل : فإذا جاء مدعيها ، فوصفها بصفاتهما المذكورة ، لزم
- دفعها إليه ..... ٤٥١
- فصل : وإن لم تعرف ، دخلت في ملك الملتقط عند الحول
- حكما ..... ٤٥٢
- فصل : وما جاز التقاطه ووجب تعريفه ، ملك به ..... ٤٥٣
- فصل : ولقطة الحرم تملك بالتعريف ..... ٤٥٤
- فصل : واللقطة مع الملتقط قبل تملكها أمانة ..... ٤٥٥
- فصل : الضرب الثاني ، الضوال ... وهي نوعان ؛ أحدهما ، ما
- يمنتع من صغار السباع ..... ٤٥٦
- فصل : النوع الثاني ، ما لا ينحفظ عن صغار السباع ..... ٤٥٧
- فصل : وإن التقط ما لا يبقى عاما ... لم يجوز تركه ليتلف ..... ٤٥٩
- فصل : قال أحمد : من اشترى سمكة ، فوجد في بطنها
- درة ، فهي للصياد ، وإن وجد دراهم ، فهي لقطة ..... ٤٥٩
- فصل : وإن وجد اللقطة اثنان ، فهي بينهما ..... ٤٦٠
- فصل : فإن التقطها صبي أو مجنون أو سفيه ، صح التقاطه ..... ٤٦٠
- فصل : ويصح التقاط العبد بغير إذن سيده ..... ٤٦١

- فصل : والمكاتب كالحر ..... ٤٦١
- فصل : والذمي كالمسلم ..... ٤٦٢
- فصل : ومن التقط لقطه لغير التعريف ، ضمنها ..... ٤٦٢
- فصل : ومن ترك دابة بمهلكة ، فأخذها إنسان ، فخلصها ،  
ملكها ..... ٤٦٢
- باب اللقيط ..... ٤٦٥ - ٤٧٧
- وهو الطفل المنبوذ ..... ٤٦٥
- فصل : وما يوجد عليه من ثياب أو حلى ، أو تحته من فراش  
أو سرير ..... ٤٦٥
- فصل : وينفق عليه من ماله ..... ٤٦٦
- فصل : وإذا كان الملتقط أمينا حرا مسلما ، أقر في يده ..... ٤٦٧
- فصل : فإن أراد الملتقط السفر به ، وهو ممن لم تختبر أمانته  
في الباطن ..... ٤٦٨
- فصل : فإن التقطه موسر ومعسر ، قدم الموسر ..... ٤٦٨
- فصل : فإن اختلفا في الملتقط وهو في يد أحدهما ، فالقول  
قوله ..... ٤٦٩
- فصل : وإن ادعى نسبه رجل ، لحقه ..... ٤٦٩

فصل : فإن ادعى نسبه رجلان ، ولأحدهما بينة ، فهو ولده ..... ٤٧١

فصل : فإن كان لامرأتين ابن وبنت ، فادعت كل واحدة أنها

أم الابن ..... ٤٧٣

فصل : والقافة قوم من العرب ، عرفت منهم الإصابة في معرفة

الأنساب ..... ٤٧٤

فصل : فإن ادعى رجل رقه ، لم يقبل ..... ٤٧٤

فصل : ومن حكمنا بإسلام أحد أبويه ... فحكمه حكم سائر

المسلمين ..... ٤٧٥

فصل : فإن بلغ اللقيط فقدذه إنسان ... وادعى رقه ..... ٤٧٥

فصل : وإن بلغ فتصرف ، ثم ثبت رقه ، فحكم تصرفه حكم

تصرف العبيد ..... ٤٧٦

باب الوديعة ..... ٤٧٩ - ٤٨٧

قبول الوديعة مستحب لمن علم من نفسه الأمانة ..... ٤٧٩

فصل : والوديعة أمانة ..... ٤٧٩

فصل : فإن لم يعين له صاحبها الحرز ، لزمه حفظها في حرز

مثلها ..... ٤٨٠

فصل : فإن عين له الحرز ... فتركها فيما دونه ، ضمن ..... ٤٨٠

- فصل : فإن أودع نفقة ، فربطها فى كفه ، لم يضمن ..... ٤٨١
- فصل : وإن أراد المودع السفر ... ردها على صاحبها أو وكيله ..... ٤٨٣
- فصل : ولا يجوز أن يودع الوديعة عند غيره لغير حاجة ..... ٤٨٤
- فصل : وإن خلطها بما لا تتميز منه ، ضمنها ..... ٤٨٤
- فصل : فإن أودع بهيمة ، فلم يعلفها ولم يسقها حتى ماتت ،  
ضمنها ..... ٤٨٥
- فصل : وإذا أخرج الوديعة من حرزها لمصلحتها ... لم يضمن ... ٤٨٦
- فصل : فإن طولب بالوديعة فأنكرها ، فالقول قوله ..... ٤٨٧
- فصل : وإن طالبه برد الوديعة ، فأخره لعذر ، لم يضمن ..... ٤٨٧
- باب العارية ..... ٤٨٩ - ٤٩٨
- وهى هبة المنافع ..... ٤٨٩
- فصل : ولا تجوز إعارة العبد المسلم لكافر ..... ٤٩٠
- فصل : فإن قبض العين ، ضمنها ..... ٤٩١
- فصل : والعارية عقد جائز ..... ٤٩٢
- فصل : ومن استعار شيئاً ، فله استيفاء نفعه بنفسه ووكيله ..... ٤٩٢
- فصل : وتجوز العارية مطلقة ومعينة ..... ٤٩٢
- فصل : وتجوز مطلقة ومؤقتة ..... ٤٩٣

فصل : وإن رجع فى العارية ، وفى الأرض زرع مما يحصد قصيلا ،

حصده ..... ٤٩٥

فصل : وإن أعاره حائطا ليضع عليه أطراف خشبه ، لم يكن له

الرجوع ما دام الخشب على الحائط ..... ٤٩٥

فصل : وإن استعار شيئا يرهنه مدة معلومة على دين معلوم ،

صح ..... ٤٩٦

فصل : إذا ركب دابة غيره ، ثم اختلفا ، فقال : أعرتنيها .

قال : بل : أجرتكها ..... ٤٩٧

باب الغصب ..... ٤٩٩ - ٥٢٦

وهو استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حق ..... ٤٩٩

فصل : فإن كان النقص فى الرقيق مما لا مقدر فيه ... ففيه ما

نقص مع الرد ..... ٥٠٠

فصل : وروى عن أحمد فى من قلع عين فرس ، أنه يضمنها

بربع قيمتها ..... ٥٠١

فصل : فإن نقصت العين دون القيمة ، وكان الذهاب يضمن

بمقدر ..... ٥٠١

فصل : وإن غصب عبدا فمرض ... ثم برأ ، لم يلزمه إلا رده ... ٥٠٢



فصل : فإن جنى العبد المغصوب ، لزم الغاصب ما يستوفى

من جنايته ..... ٥٠٢

فصل : وإن زاد المغصوب فى يده ... فالزيادة للمالك

مضمونة على الغاصب ..... ٥٠٣

فصل : وإن غصب أثمانا ، فاتجر بها ، فالربح لصاحبها ..... ٥٠٣

فصل : وإن غصب عينا فاستحالت ... وجب رده ..... ٥٠٤

فصل : وإن عمل فيه عملا ... فعليه رده ..... ٥٠٤

فصل : فإن غصب شيئا فخلطه بما يتميز منه ... فعليه تمييزه ورده .... ٥٠٥

فصل : فإن غصب ثوبا فصبغه ، فلم تزد قيمة الثوب والصبيغ

ولم تنقص ..... ٥٠٦

فصل : وإن غصب أرضا ، فغرسها ، أو بنى فيها ، لزمه قلعها ..... ٥٠٨

فصل : فإن حفر فيها بئرا ، فطالبه المالك بطمها ، لزمه ..... ٥٠٩

فصل : وإن جصص الدار وزوقها ، فالحكم فيه كالحكم فى

البناء سواء ..... ٥١١

فصل : وإن غصب عينا فبعدت بفعله أو بغيره ، فعليه ردها ..... ٥١١

فصل : وإن غصب لوحا فرقع به سفينة ، وخاف الغرق بنزعه ،

لم ينزع ..... ٥١٢

- فصل : وإن أدخل فصيلاً أو غيره إلى داره ، فلم يمكن إخراجَه
- ٥١٢ ..... إلا بنقض الباب ، نقض
- فصل : وإن غصب عبداً فأبق ... فللمغضوب منه المطالبة بقيمته ... ٥١٣
- فصل : وإن غصب أثماناً ، فطالبه مالكمها بها في بلد آخر ، لزمه
- ٥١٣ ..... ردها إليه
- فصل : إذا تلف المغضوب وهو مما له مثل ... فإنه يضمن بمثله ..... ٥١٣
- فصل : فإن كان مما لا مثل له ، وجبت قيمته ..... ٥١٤
- فصل : وإذا كانت للمغضوب منفعة تستباح بالإجارة ، فأقام في
- ٥١٦ ..... يده مدة لمثلها أجره
- فصل : وإن غصب ثوباً فلبسه وأبلاه ، فعليه أجرته وأرش
- ٥١٦ ..... نقصه
- فصل : إذا غصب عينا فباعها لعالم بالغصب ، فتلفت عند
- ٥١٧ ..... المشتري
- فصل : وإن وهب المغضوب لعالم بالغصب ... استقر الضمان
- ٥١٨ ..... على المتهب
- فصل : وإن أطعم المغضوب لملكه فأكله عالماً به ، برئ
- ٥١٩ ..... الغاصب

- فصل : وأم الولد تضمن بالغصب ..... ٥٢٠
- فصل : وإن غصب كلبا يجوز اقتناؤه ، لزمه رده ..... ٥٢١
- فصل : وإن غصب جلد ميتة ، ففى وجوب رده وجهان ..... ٥٢٢
- فصل : وإن كسر صليبا أو مزمارا ، لم يضمنه ..... ٥٢٢
- فصل : ومن أتلف مالا محترما لغيره ، ضمنه ..... ٥٢٣
- فصل : وإن حل زقا فاندفق ... ضمنه ..... ٥٢٣
- فصل : وإن أجم فى سطحه نارا ، فتعدت ، فأحرقت شيئا لجاره ... ٥٢٤
- فصل : وإن أطارت الريح إلى داره ثوبا ، لزمه حفظه ..... ٥٢٤
- فصل : إذا اختلف المالك والغاصب فى تلف المغصوب ،
- فالقول قول الغاصب ..... ٥٢٤
- فصل : إذا اشترى رجل عبدا ، فادعى رجل أن البائع غصبه إياه ..... ٥٢٥

## كتاب الشفعة

وهى استحقاق انتزاع الإنسان حصة شريكه من مشتريها بمثل

- ثمنها ..... ٥٢٧
- ولا تثبت إلا بشروط سبعة ، أحدها ، أن يكون المبيع أرضا ..... ٥٢٧
- فصل : الشرط الثانى ، أن يكون المبيع مشاعا ..... ٥٢٩

- فصل : الشرط الثالث ، أن يكون مما تجب قسمته عند الطلب ... ٥٢٩
- فصل : الشرط الرابع ، أن يكون الشقص منتقلا بعوض ..... ٥٣٠
- فصل : الشرط الخامس ، الطلب بها على الفور ساعة العلم ..... ٥٣١
- فصل : فإن ترك الطلب لعدم علمه بالبيع ... فهو على شفيعته ... ٥٣٣
- فصل : وإن باع الشفيع حصته عالما بالبيع ، بطلت شفيعته ..... ٥٣٤
- فصل : الشرط السادس ، أن يأخذ جميع المبيع ..... ٥٣٤
- فصل : فإن كان للشقص شفعاء ، فالشفعة بينهم على قدر  
حصصهم في الملك ..... ٥٣٥
- فصل : وإن كان المشتري شريكا ، فالشفعة بينه وبين الشريك الآخر ..... ٥٣٦
- فصل : الشرط السابع ، أن يكون الشفيع قادرا على الثمن ..... ٥٣٦
- فصل : ويأخذ بالثمن الذى استقر العقد عليه ..... ٥٣٧
- فصل : فإن اختلف الشفيع والمشتري فى قدر الثمن ، فالقول  
قول المشتري مع يمينه ..... ٥٣٨
- فصل : فإن ادعى عليه الشراء ، فقال : اشتريته لفلان . سئل  
المقر له ..... ٥٣٩
- فصل : إذا اختلف البائع والمشتري ، فقال البائع : الثمن  
ألفان . وقال المشتري : هو ألف ..... ٥٤٠

- فصل : وإن أقر البائع بالبيع ، وأنكره المشتري ، ففيه وجهان ..... ٥٤٠
- فصل : إذا تصرف المشتري فى الشقص قبل أخذ الشفع ،
- لم يخل من خمسة أضرب ..... ٥٤١
- فصل : وإن نما المبيع نماء متصلا ... أخذه الشفع بزيادته ..... ٥٤٣
- فصل : وإن تلف بعض المبيع ، فهو من ضمان المشتري ..... ٥٤٣
- فصل : ويملك الشفع الأخذ بغير حاكم ..... ٥٤٣
- فصل : وإذا أذن الشريك فى البيع ، لم تسقط شفעתه ..... ٥٤٤
- فصل : إذا كان فى البيع محاباة ، أخذ الشفع بها ..... ٥٤٤
- فصل : إذا مات الشفع قبل الطلب ، بطلت شفעתه ..... ٥٤٥
- فصل : وإن كان بعض العقار وقفا وبعضه طلقا ، فبيع الطلق .... ٥٤٥
- فصل : ولا شفعة فى بيع الخيار قبل انقضائه ..... ٥٤٦
- فصل : وللصغير الشفعة ..... ٥٤٦
- فصل : ولا شفعة لكافر على مسلم ..... ٥٤٧
- باب إحياء الموات ..... ٥٤٩ - ٥٦٣
- وهى الأرض الدائرة التى لا يعرف لها مالك ..... ٥٤٩
- فصل : وما تعلقت به مصلحة العامر ... يملك بالإحياء ..... ٥٥٠
- فصل : ويجوز الإحياء من كل من يملك المال ..... ٥٥٠

- فصل : وفى صفة الإحياء روايتان ..... ٥٥٠
- فصل : وإذا أحيائها ، ملكها بما فيها من المعادن والأحجار ..... ٥٥١
- فصل : ومن حفر بئرا فى موات ، ملك حريمها ..... ٥٥٢
- فصل : ومن تحجر مواتا وشرع فى إحيائه ، ولم يتم ، فهو أحق به ..... ٥٥٣
- فصل : وإذا كان فى الموات معدن ظاهر ينتفع به المسلمون ..... ٥٥٤
- فصل : وكل بئر ينتفع بها المسلمون ... فليس لأحد احتجارها .... ٥٥٦
- فصل : وإن أحيأ أرضا ، فظهر فيها معدن ، ملكه ..... ٥٥٦
- فصل : ومن سبق إلى معدن ظاهر ... أو باطن ... كان أحق به ... ٥٥٦
- فصل : ومن شرع فى حفر معدن ، ولم يبلغ النيل ، فهو أحق به ... ٥٥٧
- فصل : ويجوز الارتفاق بالقعود فى الرحاب والشوارع والطرق الواسعة ..... ٥٥٨
- فصل فى القطائع : وهى ضربان ..... ٥٥٩
- فصل : وليس للإمام إقطاع المعادن الظاهرة ..... ٥٦٠
- فصل فى الحمى : لا يجوز لأحد أن يحمى لنفسه مواتا يمنع الناس الرعى فيه ..... ٥٦١
- باب أحكام المياه ..... ٥٦٥ - ٥٦٩

- وهى ضربان ؛ مباح ، وغيره ..... ٥٦٥
- فصل : فإن اشترك جماعة فى استنباط عين ، اشتركوا فى مائها ..... ٥٦٨
- فصل : ومن سبق إلى مباح ... فهو أحق به ..... ٥٦٩
- باب الوقف ..... ٥٧١ - ٥٩٢
- ومعناه تحبىس الأصل وتسبيل الثمرة ..... ٥٧١
- فصل : ولا يصح وقف ما لا ينتفع به مع بقاء عينه ..... ٥٧٣
- فصل : ولا يصح الوقف إلا على بر ..... ٥٧٤
- فصل : ولا يصح تعليقه على شرط مستقبل ..... ٥٧٥
- فصل : وإن شرط أن يأكل منه أيام حياته ... فله شرطه ..... ٥٧٦
- فصل : وإن وقف على نفسه ، ففيه روايتان ..... ٥٧٦
- فصل : ولا يكون الوقف إلا على سبيل غير منقطع ..... ٥٧٧
- فصل : فإن قال : وقفت على هذا العبد . ولم يذكر له مآلا ،  
فهو باطل ..... ٥٧٨
- فصل : ويصح الوقف بالقول والفعل الدال عليه ..... ٥٧٩
- فصل : ولا يجوز التصرف فى الوقف بما ينقل الملك فى الرقة ..... ٥٨٠
- فصل : والوقف يزىل ملك الواقف ..... ٥٨٠
- فصل : وينتقل الملك فى الوقف إلى الموقوف عليه ..... ٥٨١

- فصل : ويملك الموقوف عليه غلته ، وثمرته ، وصوفه ، ولبنه ..... ٥٨١
- فصل : وإن أتلف الوقف أجنبى ... فعليه قيمته يشتري بها مثله .... ٥٨٢
- فصل : وتصرف الغلة على ما شرط الواقف ..... ٥٨٣
- فصل : فإذا قال : وقفت على أولادى . دخل فيه الذكر والأنثى
- والخنثى ..... ٥٨٣
- فصل : وإن وقف على بنيه ، لم يدخل فيه بنت ولا خنثى ..... ٥٨٥
- فصل : وإن وقف على أولاده وأولاد أولاده ..... ٥٨٦
- فصل : وإذا شرك بين الولد وولد بالواو ، اشترك الجميع
- فيه ..... ٥٨٧
- فصل : وإن وقف على قرابته ، أو قرابة فلان ..... ٥٨٧
- فصل : وإن وقف على أقرب الناس إليه ، وله أبوان وولد ..... ٥٨٨
- فصل : وإن وقف على عترته ، فهم عشيرته وولده ..... ٥٨٩
- فصل : وإن وقف نخلة فيبست ... جاز بيعها ..... ٥٩٠
- فصل : وينفق على الوقف من حيث شرط الواقف ..... ٥٩١
- فصل : وينظر فى الوقف من شرط الواقف ..... ٥٩١
- فصل : وإن اختلف أرباب الوقف فيه ، رجع إلى الواقف ..... ٥٩٢
- باب الهبة ..... ٥٩٣ - ٦٠٧



- وهى التبرع بتمليك مال فى الحياة ..... ٥٩٣
- فصل : فإن خص بعض ولده لغرض صحيح ..... ٥٩٥
- فصل : والأم كالأب فى التسوية بين الأولاد ..... ٥٩٦
- فصل : وما جاز بيعه ... جازت هبته ..... ٥٩٦
- فصل : ولا يثبت الملك للموهوب له فى المكيل والموزون إلا
- بقبضه ..... ٥٩٧
- فصل : وأما غير المكيل والموزون ، ففيه روايتان ..... ٥٩٧
- فصل : فإن وهب لابنه الصغير شيئا وقبضه له ، صح ،
- ولزم ..... ٥٩٨
- فصل : والهبة المطلقة لا تقتضى ثوبا ..... ٥٩٨
- فصل : وإن وهب لغير ولده شيئا ، وتمت الهبة ، لم يملك
- الرجوع فيه ..... ٥٩٩
- فصل : وللرجوع فى الهبة شروط أربعة ..... ٦٠١
- فصل : وللاب أن يأخذ من مال ولده ما شاء مع غناه وحاجته
- بشرطين ..... ٦٠٢
- فصل : وإن تصرف الأب فى مال ابنه قبل تملكه ، لم يصح
- تصرفه ..... ٦٠٤

فصل فى العمرى : وهى أن يقول : أعمرتك هذه الدار حياتك .... ٦٠٤

آخر الجزء الثالث

ويليه الجزء الرابع ، وأوله :

كتاب الوصايا

والحمد لله حقَّ حمده

رقم الإيداع ١٩٩٧/٧٥١٧ م

I . S . B . N . 977 - 256 - 153 - 0

**هجر**

للطباعة والنشر والتوزيع والعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

# فهرس

## الجزء الرابع من الكافي

الصفحة

### كتاب الوصايا

- الوصية هي التبرع بعد الموت ..... ٥
- فصل : ويستحب لمن رأى موصيا يحيف في وصيته أن ينهاه ..... ٧
- فصل : ولا يجوز لمن له وارث الوصية بزيادة على الثلث ..... ٧
- فصل : فإن أوصى بجزء من المال ، فأجاز الوارث ، ثم قال : إنما
- أجزتها ظنا منى أن المال قليل ..... ٨
- فصل : ويعتبر خروجه من الثلث وقت الموت ..... ٨
- باب من تصح وصيته والوصية له ومن لا تصح ..... ١١ - ١٦
- من ثبتت له الخلافة ، صحت وصيته بها ..... ١١
- فصل : ومن عليه حق تدخله النيابة ... صحت الوصية به ..... ١٢
- فصل : ومن صح تصرفه في المال ، صحت وصيته ..... ١٢
- فصل : ولا تصح الوصية بمعصية ..... ١٣
- فصل : ولا تجوز الوصية لوارث ..... ١٣
- فصل : ولا تصح الوصية لمن لا يملك ..... ١٤

- فصل : وإن وصى لعبده بمعين من ماله ، أو بمائة ، لم يصح ..... ١٥
- باب ما تجوز به الوصية ..... ١٧ - ٢٠
- تصح الوصية بكل ما يمكن نقل الملك فيه ..... ١٧
- فصل : وتجوز الوصية بالمنافع ..... ١٧
- فصل : وتجوز الوصية بما يجوز الانتفاع به من النجاسات ..... ١٨
- فصل : ويجوز تعليقها على شرط فى الحياة ..... ١٨
- فصل : وإذا كانت الوصية لغير معين ... أو لمن لا يعتبر
- قبوله ... لزمت بالموت ..... ١٨
- فصل : وإن رد الوصية فى حياة الموصى ، لم يصح الرد ..... ١٩
- فصل : وإن مات الموصى له قبل موت الموصى ، بطلت الوصية ..... ١٩
- باب ما يعتبر من الثلث ..... ٢١ - ٢٨
- ما وصى به من التبرعات ... اعتبر من الثلث ..... ٢١
- فصل : فأما عطيته فى صحته ، فمن رأس ماله ..... ٢٢
- فصل : والمرضى المخوف ؛ كالطاعون ، والقولنج ، والرعاف الدائم ..... ٢٣
- فصل : وإذا ضرب الحامل الطلق ، فهو مخوف ..... ٢٤
- فصل : فأما بيع المريض بثلث المثل ... فلازم من جميع المال ..... ٢٤
- فصل : فإن عجز الثلث عن التبرعات ، قدمت العطايا على الوصايا .... ٢٥

- فصل : وإذا عتق بعض العبد بالقرعة ، تبينا أنه كان حرا ..... ٢٦
- فصل : وإن وهب المريض مريضاً عبداً ... ثم وهبه الثانى  
للأول ... فقد صحت هبة الأول فى شىء ..... ٢٦
- فصل : ولو تزوج المريض امرأة صدقاً مثلها خمسة ، فأصدقها  
عشرة لا يملك غيرها ، فماتت قبله ، ثم مات ..... ٢٧
- فصل : وإن باع المريض عبداً لا يملك غيره ، قيمته ثلاثون بعشرة ..... ٢٧
- فصل : ومن وصى لرجل بثلث ماله ومنه حاضر وغائب ،  
وعين ودين ، فللموصى له ثلث العين الحاضرة ، ..... ٢٧
- فصل : وإن وصى له بمنفعة عبد سنة ، ففى اعتبارها من الثلث  
وجهان ؛ ..... ٢٨
- باب الموصى له ..... ٢٩ - ٣٤
- إذا وصى لجيرانه ، صرف إلى أربعين داراً من كل جانب ..... ٢٩
- فصل : والغلمان والصبيان ؛ الذكور ممن لم يبلغ ..... ٣١
- فصل : ومن وصى لصنف من أصناف الزكاة ، صرف إلى من  
يستحق الزكاة من ذلك الصنف ..... ٣١
- فصل : وإن وصى لحمل امرأة ، فولدت ذكراً أو أنثى ،  
فهما سواء ..... ٣٢

فصل : ومتى كانت الوصية لجمع يمكن استيعابهم ، لزم استيعابهم ..... ٣٢

فصل : وإن وصى لزيد والمساكين ، فلزيد النصف ، وللمساكين

النصف ..... ٣٣

فصل : وإن قال له : ضع ثلثي حيث يريدك الله . لم يملك أخذه

لنفسه ..... ٣٣

فصل : إذا وصى بشيء لله ولزيد ، فجميعه لزيد ..... ٣٤

باب الوصية بالأنصباء ..... ٣٥ - ٤٤

إذا وصى لرجل بسهم من ماله ..... ٣٥

فصل : وإن وصى له بنصيب ، أو حظ ، ... أعطاه الورثة ما شاءوا .... ٣٦

فصل : وإن وصى له بمثل نصيب أحد ورثته ، أعطى مثل ما

لأقلهم نصيبا ..... ٣٦

فصل : وإن وصى له بضعف نصيب ابنه ، فله مثل نصيبه

مرتين ..... ٣٦

فصل : وإن وصى لرجل بجزء مقدر من ماله ... أخذته من مخرجه

فدفعته إليه ..... ٣٧

فصل : وإن وصى لرجل بثلاث ماله ، ولآخر بمثل نصيب أحد

ورثته... ففيها وجهان ..... ٣٩

فصل : وإن وصى لرجل بمثل نصيب أحد ورثته ، ولآخر بجزء

..... مما يبقى من المال ..... ٤٠

فصل : وإن وصى لرجل بمثل نصيب أحد ورثته ، ولآخر بثلاث

..... ما بقى من الثلاث ..... ٤١

فصل : وإذا كان له مائتا درهم ، وعبد قيمته مائة ، فأوصى

..... لرجل بثلاث ماله ، ولآخر بالعبد ..... ٤١

فصل : وإن وصى بثلاث ماله لوارثه وأجنبي ، فأجيز لهما ،

..... فهو بينهما ..... ٤٢

فصل : وإن وصى له بمثل نصيب أحد ورثته إلا جزءا من المال ..... ٤٣

فصل : وإن وصى له بمثل نصيب أحدهم إلا ربع ما يبقى

..... بعد النصيب ..... ٤٣

باب جامع الوصايا ..... ٥٦ - ٤٥

إذا وصى بعبد من عبيده ، ولا عبيد له ... فالوصية باطلة ..... ٤٥

فصل : وإن وصى بعق عبد وله عبيد ، احتمل أن يجزئ ..... ٤٦

فصل : وإن قال : أعطوه شاة من غنمى . فهو كالوصية بعبد

..... من عبيده ..... ٤٧

فصل : وإن أوصى له بدابة ، أعطى من الخيال أو البغال أو الحمير ..... ٤٧

- فصل : وإن وصى بكلب يباح اقتناؤه ، صحت الوصية ..... ٤٨
- فصل : وإن وصى له بطبل من طبوله ، وله طبول حرب ، أعطى  
واحدًا منها ..... ٤٩
- فصل : وإن وصى له بقوس وأطلق ، انصرف إلى قوس الرمي  
بالسهم ..... ٤٩
- فصل : وإذا وصى له بعبد ، ولآخر بباقي الثلث ، دفع العبد إلى  
صاحبه ، وتمام الثلث للآخر ..... ٥٠
- فصل : وإن وصى لرجل بمائة ، ولآخر بتمام الثلث ولثالث  
بالثلث ، فأجيز لهم ..... ٥٠
- فصل : إذا أوصى لرجل بمنفعة جارية ، ولآخر برقبته ، صح ..... ٥١
- فصل : ومن أوصى له بشيء ، فتلف بعضه أو هلك ، فله ما بقي
- إن حملة الثلث ..... ٥٣
- فصل : إذا أوصى بعق مكاثبه أو الإبراء مما عليه ..... ٥٣
- فصل : وإن وصى لرجل بمال الكتابة ، ولآخر برقبته ، صح ..... ٥٤
- فصل : وإذا قال : حجوا عني بخمسائة . وهي تخرج من الثلث ،  
وجب صرفها كلها في الحج ..... ٥٤
- فصل : وإذا أوصى ببيع عبده ، فالوصية باطلة ..... ٥٦



باب الرجوع فى الوصية .....	٥٧ - ٦٠
يجوز الرجوع فى الوصية .....	٥٧
فصل : وإن قال : هو تركتى . لم يكن رجوعا .....	٥٧
فصل : وإن باعه ، أو وهبه ،... كان رجوعا .....	٥٨
فصل : وإن وصى بثلث ماله ، ثم باع ماله ، لم يكن رجوعا .....	٥٨
فصل : وإن وصى بطعام معين فخلطه بغيره ، كان رجوعا .....	٥٨
فصل : وإن وصى بحنطة فزرعها أو طحنها ، أو بدقيق فخبزه ،...	
كان رجوعا .....	٥٩
فصل : وإن وصى بأرض ، ثم زرعها ، لم يكن رجوعا .....	٥٩
باب الأوصياء .....	٦١ - ٦٦
لا تصح الوصية إلا إلى عاقل .....	٦١
فصل : وتصح وصية الرجل إلى المرأة .....	٦٢
فصل : وتعتبر هذه الشروط حال العقد .....	٦٢
فصل : ويجوز أن يوصى إلى رجل ، فإن مات فإلى آخر .....	٦٤
فصل : وللوصى التوكيل فيما لم تجر العادة أن يتولاه بنفسه .....	٦٥
فصل : ولا تتم إلا بالقبول .....	٦٥
فصل : وللموصى عزل الوصى متى شاء .....	٦٥

فصل : إذا بلغ الصبي ، فاختلف هو والوصي في النفقة ،

فالقول قول الوصي ..... ٦٥

فصل : إذا ملك المريض من يعتق عليه ..... ٦٦

## كتاب الفرائض

وهي علم الموارث ..... ٦٧

فصل : وأسباب التوارث ثلاثة ؛ رحم ، ونكاح ، وولاء ..... ٦٨

فصل : والمجمع على توريثهم من الذكور عشرة ..... ٦٨

فصل : وينقسم الوارث إلى ذوى فرض ، وعصبة ، وذوى رحم ..... ٦٩

باب ذوى الفروض ..... ٧١ - ٨٢

وهم عشرة ..... ٧١

فصل : وأما الأم ، فلها ثلاثة فروض ..... ٧١

فصل : وللأم حال رابع ، وهو إذا لاعنها زوجها ونفى ولدها ،

وتم اللعان بينهما ..... ٧٢

فصل : وللأب ثلاثة أحوال ..... ٧٣

فصل : وللجد أحوال الأب الثلاثة ، ..... ٧٤

فصل في المعادة : ولد الأب إذا انفردوا يقومون مقام ولد

الأبوين في مقاسمة الجد ..... ٧٥

- فصل : وللجدة السدس ..... ٧٦
- فصل : فأما البنات ، فلهن الثلثان وإن كثرن ..... ٧٩
- فصل : وبنات الابن كبنات الصلب سواء ..... ٨٠
- فصل : وللأخت للأبوين النصف ..... ٨١
- فصل : فأما ولد الأم ، فلو أحدهم السدس ... وللأثنين السدسان ..... ٨٢
- باب ما يسقط ذوى الفروض ..... ٨٣ - ٨٦
- تسقط بنات الابن بالابن ، ويسقطن باستكمال البنات الثلثين ..... ٨٣
- فصل : ويسقط ولد الأبوين بثلاثة ..... ٨٣
- فصل : ويسقط ولد الأم بأربعة ..... ٨٤
- فصل : ومن لم يرث لمعنى فيه ... لم يحجب غيره ..... ٨٥
- باب أصول سهام الفرائض ..... ٨٧ - ٩٠
- الفروض المذكورة فى كتاب الله تعالى النصف ، والربع ،  
والثمن ، والثلثان ، والثلث ، والسدس ..... ٨٧
- فصل : وأصل الستة يتصور عوله إلى عشرة ..... ٨٨
- فصل : وأصل اثنى عشر تعول على الأفراد إلى ثلاثة عشر ..... ٨٩
- باب تصحيح المسائل ..... ٩١ - ٩٢
- إذا لم تنقسم سهام فريق من الورثة عليهم قسمة صحيحة ،

ضربت عددهم فى أصل المسألة ..... ٩١

باب الرد ..... ٩٦ - ٩٣

إذا لم تستغرق الفروض المال ، وفضلت منه فضلة ، ولم يكن

عصبة ، فالفاضل عن ذوى الفروض مردود عليهم ..... ٩٣

فصل : فإن اجتمع مع أهل الرد أحد الزوجين ، أعطيته من أصل

مسألته ، ..... ٩٤

باب ميراث العصبة من القرابة ..... ٩٧ - ١٠٠

وهم كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى ..... ٩٧

فصل : وأربعة من الذكور يعصبون أخواتهم فيمنعونهن

الفرض ، ويقتسمون ما ورثوا ..... ٩٨

فصل : وإن اجتمع فى شخص واحد شيان يقتضيان الإرث ...

ورث بهما جميعا ..... ٩٨

باب المناسخات ..... ١٠٢ ، ١٠١

إذا لم تقسم تركة الميت الأول حتى مات بعض ورثته ..... ١٠١

فصل : فإن خلف الميت تركة معلومة ، فانسب سهام كل

وارث من المسألة ، وأعطه مثل تلك النسبة من التركة ..... ١٠٢

باب ميراث الغرقى ومن عمى موتهم ..... ١٠٣ ، ١٠٤

إذا مات متوارثان فلم يعلم أيهما مات قبل صاحبه ، ورث كل

واحد منهما من صاحبه ..... ١٠٣

باب ميراث ذوى الأرحام ..... ١١٠ - ١٠٥

ويرثون إذا لم يكن عصبه ، ..... ١٠٥

فصل : وطريق توريثهم بالتنزيل أن ينزل كل واحد منهم منزلة

من يدلى به من الوارث ..... ١٠٥

فصل : ولا يرث ذو رحم مع ذى فرض ولا عصبه إلا مع الزوج ..... ١٠٩

باب ميراث الخنثى ..... ١١٤ - ١١١

وهو الذى له ذكر وفرج امرأة ..... ١١١

باب ميراث الحمل ..... ١١٦ ، ١١٥

إذا مات عن حمل يرثه ، فطالب بقية الورثة بالقسمة ، وقف

نصيب ابنتين ذكرين ... أو أنثيين ..... ١١٥

باب ما يمنع الميراث ..... ١٢٢ - ١١٧

ويمنع الميراث ثلاثة أشياء ؛ اختلاف الدين ..... ١١٧

فصل : ومن أسلم على ميراث قبل أن يقسم ، قسم له ..... ١١٨

فصل : ويرث الكفار بعضهم بعضا وإن اختلفت أديانهم ..... ١١٨

فصل : وإذا أسلم المجوس ، أو تحاكموا إلينا ، ورثوا بجميع

- قراياتهم ..... ١١٩
- فصل : والثاني من الموانع ، الرق ..... ١٢٠
- فصل : ومن بعضه حر يرث ويورث ..... ١٢٠
- فصل : الثالث من الموانع ، قتل الموروث ..... ١٢١
- باب ذكر الطلاق الذي لا يمنع الميراث ..... ١٢٣ - ١٢٦
- إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً ، لم ينقطع التوارث بينهما ..... ١٢٣
- فصل : وإن طلق امرأته قبل الدخول فهل ترثه ؟ فيه روايتان ..... ١٢٤
- فصل : لو تسببت الزوجة في فسخ نكاحها في مرضها ...
- بانت ، وورثها زوجها ..... ١٢٥
- فصل : وإن تزوج نساء بعضهن عقدها فاسد ، ولم تعلم بعينها ...
- أقرع بينهما ..... ١٢٥
- باب الإقرار بمشارك في الميراث ..... ١٢٧ - ١٣٠
- إذا أقر جميع الورثة بمشارك لهم في الميراث ، ثبت نسبه ،
- وورث ..... ١٢٧
- فصل : وإن أقر من أعميت له المسألة بمن يسقط العول ...
- فاضرب وفق مسألة الإقرار في مسألة الإنكار ..... ١٢٨
- باب ميراث المفقود ..... ١٣١ ، ١٣٢

إذا غاب الإنسان وخفى خبره، وغالب سفره السلامة ...

انتظر به تمام تسعين سنة من يوم ولد ..... ١٣١

باب الولاء ..... ١٣٦ - ١٣٣

ومن أعتق مملوكا، ثبت له عليه الولاء ..... ١٣٣

فصل : ومن أعتق عبده سائبة، أو قال : أعتقتك، ولا ولاء لى

عليك ... ففيه روايتان ..... ١٣٤

فصل : وإن أعتق مسلم كافرا، أو كافر مسلما، ثبت

له الولاء ..... ١٣٤

فصل : ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته ..... ١٣٤

باب الميراث بالولاء ..... ١٤٢ - ١٣٧

إذا مات المعتق ولم يخلف وارثا من نسبه، ورثه مولاه، ..... ١٣٧

فصل : وإذا مات رجل عن ابنين ومولى، فمات أحد الابنين

بعده عن ابن، ثم مات المولى ..... ١٣٩

فصل فى جر الولاء : إذا تزوج عبد معتقة قوم فأولدها، فولاء

الولد لمولى أمه ..... ١٣٩

فصل : وإن تزوج عبد أمة فأولدها، فأعتقها سيدها وولدها، ثبت

له الولاء عليهم ..... ١٤٠

فصل : إذا تزوج عبد معتقة قوم فأولدها ولدا ، فاشترى الولد

أباه ..... ١٤١

فصل : ولو تزوج عبد معتقة فأولدها بنتين ، فاشترى أباهما ..... ١٤١

## كتاب العتق

وهو قربة مندوب إليها ..... ١٤٣

فصل : ويحصل العتق بثلاثة ؛ القول ، والمملك ، والاستيلاء ..... ١٤٣

فصل : ولا يصح العتق إلا من جائز التصرف ..... ١٤٥

فصل : وإن كان العبد بين شريكين ، فأعتق أحدهما نصيبه

وهو موسر ..... ١٤٥

فصل : وإن أعتق المعسر بعض عبده ، عتق كله ..... ١٤٨

فصل : وإذا ملك بعض عبد ، فأعتقه فى مرض موته أو دبره ،

فعتق بموته ..... ١٤٨

فصل : وإذا كان العبد لثلاثة ، لأحدهم نصفه ، وللآخر ثلثه ،

وللثالث سدسه ..... ١٤٨

فصل : وإذا كان العبد لثلاثة ، فأعتقوه معا ... عتق على كل

واحد حقه منه ..... ١٤٩



فصل : فأما العتق بالملك ، فإن من ملك ذا رحم محرم ، عتق

عليه بمجرد ملكه ..... ١٥٠

فصل : وإن وهب لصبي من يعتق عليه ... وكان بحيث لا

يجب على الصبي نفقته ..... ١٥١

فصل : وإذا أعتق في مرضه عبدا لا مال له غيرهم ... لم يعتق

منهم إلا الثلث ..... ١٥٢

فصل : ولو أعتقهم وثلثه يحتملهم ، فأعتقناهم ، ثم ظهر عليه

دين يستغرقهم ..... ١٥٣

فصل : فإن مات بعضهم ، أقرعنا بينهم ..... ١٥٣

فصل في كيفية القرعة : قال أحمد : بأي شيء خرجت القرعة ،

وقع الحكم به ..... ١٥٤

فصل : إذا أعتق الأمة وهي حامل ، عتق جنينها ..... ١٥٦

فصل : وإذا كان العبد بين شريكين ، فادعى كل واحد منهما

أن شريكه أعتق نصيبه ..... ١٥٦

فصل : وإن ادعى أحد الشريكين أن شريكه أعتق نصيبه ، وهما

موسران ..... ١٥٨

فصل : إذا ادعى العبد أن سيده أعتقه ، وأقام شاهدا ، حلف

- مع شاهده ..... ١٥٨
- فصل : إذا مات رجل وخلف ابنين ، وعبدان متساويي القيمة ،
- فاعترف كل واحد منهما بعرق أحد العبدان ..... ١٥٨
- باب تعليق العرق بالصفة ..... ١٥٩ - ١٦٢
- ويجوز تعليق العرق بالصفة ..... ١٥٩
- فصل : وإن علق عرق أمته على صفة وهي حامل ، تبعها ولدها
- في ذلك ..... ١٦٠
- فصل : وإذا علق العرق بصفة ، لم يملك إبطالها بالقول ..... ١٦٠
- فصل : وإن علق العرق على صفة قبل الملك ... لم يعتق ..... ١٦١
- باب التدبير ..... ١٦٣ - ١٦٩
- ومعناه تعليق الحرية بالموت ..... ١٦٣
- فصل : ويجوز مطلقا ومقيدا ..... ١٦٣
- فصل : ولو قال : أنت حر بعد موتى بشهر . ففيه روايتان ..... ١٦٤
- فصل : ويجوز تدبير المعلق عتقه على صفة ..... ١٦٤
- فصل : ويجوز بيع المدبر ..... ١٦٥
- فصل : وإذا زال ملكه عن المدبر يبيع أو غيره ، ثم عاد إليه ،
- رجع التدبير بحاله ..... ١٦٦

فصل : ولو دبره ثم قال : قد رجعت فى تديرى ...

لم يطل ..... ١٦٦

فصل : وإذا دبر أحد الشريكين نصيبه ، لم يسر إلى نصيب

شريكه ..... ١٦٦

فصل : وما ولدت المدبرة بعد تديرها ، فولدها بمنزلتها ..... ١٦٧

فصل : ويصح تدير الصبى المميز والسفيه ..... ١٦٧

فصل : إذا ادعى العبد أن سيده دبره ، فأنكر ، فالقول قول السيد

مع يمينه ..... ١٦٨

فصل : وإن قتل المدبر سيده ، بطل تديره ..... ١٦٩

باب الكتابة ..... ١٧١ - ١٧٦

وهى مندوب إليها فى حق من يعلم فيه خيرا ..... ١٧١

فصل : ولا تعتقد إلا بالقول ..... ١٧١

فصل : ولا تصح إلا من جائز التصرف ..... ١٧٢

فصل : ولا تصح إلا على عوض ..... ١٧٢

فصل : وتجوز الكتابة على المنافع ..... ١٧٣

فصل : والكتابة عقد لازم لا يملك العبد فسخها بحال ..... ١٧٤

فصل : ويجوز بيع المكاتب ..... ١٧٤

فصل : وإن اشترى المكاتب مكاتبا آخر ، صح ..... ١٧٥

باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه ..... ١٧٧ - ١٨٥

يملك المكاتب اكتساب المال بالبيع والإجارة ، والأخذ

بالشفعة ..... ١٧٧

فصل : ويملك التصرف فى المال بما يعود بمصلحته ومصلحة

ماله ..... ١٧٧

فصل : وليس له إقامة الحد على رقيقه ..... ١٧٨

فصل : وليس له التصرف إلا على وجه الحظ والاحتياط ..... ١٧٨

فصل : وإذا استولد أمته ، صارت أم ولد له ..... ١٧٩

فصل : وإن حبس المكاتب أجنبى عن التصرف ، فعليه أجرة مثله .... ١٨١

فصل : وليس للسيد وطء مكاتبته من غير شرط ..... ١٨١

فصل : وولد المكاتبه من غير سيدها بعد كتابتها بمنزلتها ..... ١٨٢

فصل : وإذا كانت الأمة بين شريكين فكاتبها ، ثم وطئها

أحدهما ، أدب ، ولا حد عليه ..... ١٨٣

فصل : فإن وطئها الثانى بعد وطء الأول ، وكانت باقية على

الكتابة ، فعليه المهر لها ..... ١٨٤

فصل : ويجب على السيد إيتاء المكاتب من المال قدر ربع

الكتابة	١٨٤
باب الأداء والعجز	١٨٧ - ١٩٢
لا يعتق المكاتب حتى يبرأ من مال الكتابة بالأداء أو الإبراء	١٨٧
فصل : وإن عجلت الكتابة قبل محلها وفي قبضها ضرر ، لم يلزمه قبضه قبل محله	١٨٧
فصل : وإذا حل نجم ، فعجز عن أدائه ، فللسيد الفسخ	١٨٨
فصل : وإن كان معه متاع يريد بيعه ، فاستنظره لبيعه ، لزمه إنظاره	١٨٩
فصل : وإن أحضر المكاتب المال ، فقال السيد : هذا حرام . وأنكر المكاتب ، ولا بينة	١٩٠
فصل : فإن أدى المكاتب ظاهرا فبان مستحقا ، تبينا أنه لم يعتق	١٩٠
فصل : وإن باع ما فى ذمة المكاتب ، لم يصح	١٩١
فصل : إذا جنى المكاتب بدئ بجنايته قبل كتابته	١٩١
باب الكتابة الفاسدة	١٩٣ ، ١٩٤
إذا كاتبه على عوض محرم أو مجهول ، فالعقد فاسد	١٩٣
فصل : ومتى فسد العقد ، فللسيد الفسخ	١٩٣
باب جامع الكتابة	١٩٥ - ١٩٧

- تصح كتابة بعض العبد ..... ١٩٥
- فصل : ويجوز أن يكاتب جماعة من عبيده صفقة واحدة
- بعوض واحد ..... ١٩٦
- فصل : إذا كاتب السيد عبده ، فماله لسيدة ..... ١٩٧
- باب اختلاف السيد ومكاتبه ..... ١٩٩ - ٢٠٣
- إذا اختلفا فى أصل العقد ، فالقول قول السيد مع يمينه ..... ١٩٩
- فصل : وإن وضع السيد عن العبد بعض نجومه ... واختلفا فى
- أى النجوم هو ..... ١٩٩
- فصل : فإن كان للمكاتبه ولد ، فقالت : ولدته فى الكتابة .
- وقال السيد : بل قبلها ..... ٢٠٠
- فصل : فإن أدى أحد المكاتبين إلى السيد ... فادعى كل
- واحد من المكاتبين أنه المؤدى ..... ٢٠٠
- فصل : إذا كاتب عبدا كتابة واحدة ، فأدوا وعتقوا ، وقال
- من كثرت قيمته : أدينا على قدر قيمنا ..... ٢٠١
- فصل : إذا كاتب رجلان عبدا بينهما ، فادعى أنه أدى إليهما ،
- فصدقه أحدهما ، وأنكر الآخر ..... ٢٠١
- فصل : وإذا خلف رجل ابنين وعبدا ، فادعى العبد أن سيده

كاتبه ، فأنكراه ..... ٢٠٣

باب حكم أمهات الأولاد ..... ٢٠٥ - ٢٠٩

إذا أصاب الرجل أمته ، فولدت منه ما يتبين فيه بعض خلق

الإنسان، صارت له أم ولد ..... ٢٠٥

فصل : فإن أسقطت ولدا ميتا ، فهو كالحي في ذلك ..... ٢٠٦

فصل : ويملك الرجل استخدام أم ولده ، وإجارتها ، ووطأها ،

وتزويجها ..... ٢٠٦

فصل : ولا يملك بيعها ، ولا هبتها ، ولا التصرف في رقبتها ..... ٢٠٧

فصل : وإن ولدت من غير سيدها ، فله حكمها ..... ٢٠٧

فصل : وإن أسلمت أم ولد الذمي ، لم تعتق ..... ٢٠٨

فصل : وإن جنت ، لزم سيدها فداؤها ..... ٢٠٨

فصل : وإن جنت أم الولد على سيدها فيما دون النفس ،

فهى كجناية القن سواء ..... ٢٠٩

## كتاب النكاح

النكاح مشروع ..... ٢١١

فصل : ولا يصح إلا من جائز التصرف ..... ٢١٣

- فصل : ومن أراد نكاح امرأة ، فله النظر إليها ..... ٢١٤
- فصل : وله أن ينظر من ذوات محارمه إلى ما يظهر غالبا ..... ٢١٥
- فصل : ومن لا تمييز له من الأطفال ، لا يجب التستر منه
- في شيء ..... ٢١٦
- فصل : والعجوز التي لا يشتهى مثلها يباح النظر منها إلى ما
- يظهر غالبا ..... ٢١٧
- فصل : ويباح لكل واحد من الزوجين النظر إلى جميع بدن
- صاحبه ولمسه ..... ٢١٩
- فصل : فأما الرجل مع الرجل ، فلكل واحد منهما النظر من
- صاحبه إلى ما ليس بعورة ..... ٢٢٠
- فصل : وفي نظر المرأة إلى الرجل روايتان ..... ٢٢٠
- باب شرائط النكاح ..... ٢٢٣ - ٢٦٠
- وهي خمسة ؛ أحدها ، الولي ..... ٢٢٣
- فصل : فإن تزوج بغير ولي ، فالنكاح فاسد ..... ٢٢٤
- فصل : فإن كانت أمة ، فوليها سيدها ..... ٢٢٤
- فصل : وإن كانت حرة ، فأولى الناس بها أبوها ..... ٢٢٥
- فصل : فإن استوى اثنان في الدرجة ، وأحدهما من أبوين



- والآخر من أب ... ففيه روايتان ..... ٢٢٧
- فصل : فإن زوجها الوليان لرجلين دفعة واحدة ، فهما باطلان ..... ٢٢٨
- فصل : ويشترط للولى ثمانية شروط ..... ٢٢٩
- فصل : وإن زوج الأبعد مع حضور الأقرب وسلامته من الموانع ..... ٢٣٣
- فصل : ولكل واحد من الأولياء أن يوكل فى تزويج موليته ..... ٢٣٤
- فصل : وإذا لم يكن للمرأة ولى ، ولا للبلد قاض ولا سلطان ..... ٢٣٥
- فصل : وإذا أراد ولى المرأة تزوجها ... جعل أمرها إلى من يزوجها منه بإذنها ..... ٢٣٥
- فصل : الشرط الثانى من شرائط النكاح ، أن يحضره شاهدان ..... ٢٣٧
- فصل : ويشترط فى الشهود سبع صفات ..... ٢٣٨
- فصل : الشرط الثالث من شرائط النكاح ، تعيين الزوجين ..... ٢٣٩
- فصل : الشرط الرابع ، التراضى من الزوجين ، أو من يقوم مقامهما ..... ٢٤١
- فصل : فأما المرأة ، فإن السيد يملك تزويج أمته ..... ٢٤٢
- وأما الحرة ، فإن الأب يملك تزويج ابنته الصغيرة البكر ..... ٢٤٣
- ووصى الأب إذا نص له على التزويج كالأب ..... ٢٤٥
- فصل : فأما غيرهما ، فلا يملك تزويج كبيرة إلا بإذنها ..... ٢٤٥

فصل : الشرط الخامس ، الإيجاب والقبول .....	٢٤٧
فصل : وفي الكفاءة روايتان .....	٢٥٠
فصل : والكفاءة ذو الدين والمنصب .....	٢٥١
فصل : ويستحب إعلان النكاح ، والضرب عليه بالدف .....	٢٥٤
فصل : ويستحب عقده يوم الجمعة .....	٢٥٥
فصل : ويستحب أن يقال للمتزوج ما روى أبو هريرة .....	٢٥٧
فصل : ويستحب لمن أراد التزوج أن يختار ذات الدين .....	٢٥٨
باب ما يحرم من النكاح .....	٢٨٦ - ٢٦١
المحرمات في النكاح عشرة أنواع ؛ أحدها ، المحرمات بالنسب ،	
وهن سبع .....	٢٦١
فصل : النوع الثاني ، المحرمات بالرضاع .....	٢٦٣
فصل : النوع الثالث ، المحرمات بالمصاهرة ، وهن أربع .....	٢٦٣
فصل : وكل من ذكرنا من المحرمات من النسب والرضاع ، تحرم	
ابنتها وإن نزلت درجتها .....	٢٦٥
فصل : ومن حرم نكاحها ، حرم وطؤها بملك اليمين .....	٢٦٥
فصل : النوع الرابع ، تحريم الجمع ، وهو ضربان : جمع حرم	
لأجل النسب بين المراتين .....	٢٦٧

- فصل : وإن تزوج امرأة ، ثم طلقها ، لم تحل له أختها ، ولا
- عمتها ، ولا خالتها ، حتى تنقضى عدتها ..... ٢٦٩
- فصل : وإن ملك أختين ، جاز ..... ٢٦٩
- فصل : إذا تزوج أختين فى عقدين ، ثم جهل السابقة منهما ،
- حرمتا جميعا ..... ٢٧١
- فصل : ولا يحرم الجمع بين ابنتى العم ، ولا ابنتى الخال ..... ٢٧٣
- فصل : الضرب الثانى : تحريم الجمع لكثرة العدد ..... ٢٧٣
- فصل : ويباح التسرى من الإماء بغير حصر ..... ٢٧٥
- فصل : النوع الخامس ، المحرمات لاختلاف الدين ..... ٢٧٦
- فصل : النوع السادس ، التحريم لأجل الرق ، وهو ضربان ؛
- أحدهما ، تحريم الإماء ..... ٢٧٨
- فصل : الضرب الثانى ، أنه لا يحل للعبد نكاح سيده ..... ٢٨٠
- فصل : النوع السابع ، منكوحة غيره ، والمعتدة منه ، والمستبرأة منه ... ٢٨١
- فصل : ولا يحل التعريض بخطبة الرجعية ..... ٢٨١
- فصل : ومن خطب امرأة فأجيب ، حرم على غيره خطبتها ، إلا
- أن يأذن أو يترك ..... ٢٨٣
- فصل : النوع الثامن ، الملاعنة ، تحرم على الملاعن ..... ٢٨٤

- النوع التاسع، الزانية، يحرم نكاحها حتى تتوب ..... ٢٨٤
- فصل : واختلف أصحابنا في الخنثى المشكل ..... ٢٨٥
- فصل : النوع العاشر، التحريم للإحرام، فلا يحل نكاح محرم
- ولا محرمة ..... ٢٨٦
- باب الشروط في النكاح ..... ٢٨٧ - ٢٩٣
- وهي قسمان، صحيح، وفاسد، فالصحيح نوعان ..... ٢٨٧
- فصل : القسم الثاني، فاسد، وهو ثلاثة أنواع؛ أحدها، ما
- يطل في نفسه، ويصح النكاح ..... ٢٨٨
- فصل : النوع الثاني، ما يفسد النكاح من أصله، وهو ثلاثة
- أمور؛ أحدها، أن يشترط تأقيت النكاح ..... ٢٨٩
- فصل : الأمر الثاني، أن يزوجه وليته بشرط أن يزوجه الآخر
- وليته ..... ٢٩٠
- فصل : الأمر الثالث، أن يشترط عليه إحلالها لزوج قبله ثم
- يطلقها ..... ٢٩١
- فصل : النوع الثالث، فاسد، وفي فساد النكاح به روايتان ..... ٢٩٣
- باب الخيار في النكاح ..... ٢٩٥ - ٣١١
- وأسابيه أربعة؛ أحدها، أن يجد أحدهما بصاحبه عيبا يمنع الوطء ... ٢٩٥

فصل : وإن وجد أحدهما الآخر خنثى ، أو وجدت المرأة زوجها

..... خصيا ، ففيه وجهان ٢٩٦

فصل : ومن علم العيب وقت العقد ، فلا خيار له ..... ٢٩٧

فصل : وإذا علم العيب فأخر المطالبة بالفسخ ، لم يطل خياره ..... ٢٩٧

فصل : وإذا فسخ قبل الميسر ، فلا مهر لها ..... ٢٩٨

فصل : ولا يجوز الفسخ إلا بحكم حاكم ..... ٢٩٩

فصل : وليس لولى صغير ولا صغيرة ، ولا سيد أمة ، تزويجهم

..... بمعيب ٢٩٩

فصل : وإذا اختلفا فى عيب المرأة ، أريت النساء الثقات ..... ٣٠٠

فصل : السبب الثانى ، إذا عتقت المرأة وزوجها عبد ، فلها الخيار

..... فى فسخ النكاح ٣٠٢

فصل : وإن عتقت المجنونة والصغيرة ، فلا خيار لهما ..... ٣٠٥

فصل : إذا عتق بعض الأمة ، فلا خيار لها ، فى إحدى الروايتين ..... ٣٠٥

فصل : إذا فسخ قبل الدخول ، سقط مهرها ..... ٣٠٥

فصل : وإن طلقها الزوج طلاقاً بائناً ، ثم أعتقت ، فلا خيار لها ..... ٣٠٦

فصل : السبب الثالث ، الغرور ..... ٣٠٦

فصل : وإن تزوج أمة على أنها حرة ... وهو ممن لا يحل له

- نكاح الإماء ..... ٣٠٦
- فصل : ويفدى الأولاد بقيمتهم يوم الولادة ..... ٣٠٨
- فصل : وإن كان المغرور عبداً ، فولده أحرار ..... ٣٠٨
- فصل : فإن غرها بنسبه وكان مخلا بالكفاءة ..... ٣٠٩
- فصل : وإن شرطها بكرا فبانت ثيبا ... ففيه وجهان ..... ٣١٠
- فصل : السبب الرابع ، الإعسار بالنفقة ونحوها ..... ٣١١
- باب نكاح الكفار ..... ٣١٣ - ٣٢٦
- أنكحتهم صحيحة إذا اعتقدوا إباحتها في شرعهم ، وإن
- خالفت أنكحة المسلمين ..... ٣١٣
- فصل : وإذا أسلم الزوجان معا ، فهما على نكاحهما ..... ٣١٤
- فصل : وإن أسلم الحر وتحتة أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه ...
- أمر أن يختار منهن أربعا ..... ٣١٦
- فصل : والاختيار أن يقول : قد اخترت هؤلاء . أو : نكاح هؤلاء .... ٣١٧
- فصل : وإن أسلم عبد وتحتة أكثر من اثنتين ، فأسلمن معه ،
- لزمه اختيار اثنتين ..... ٣١٩
- فصل : ومن أسلم وتحتة أختان ، لزمه أن يختار إحداهما ..... ٣٢٠
- فصل : ولو أسلم حر وتحتة إماء ، فأسلمن معه ، وهو ممن لا

- ٣٢٠ ..... يحل له نكاح الإماء
- فصل : وإن أسلم وتحتة حرة وأمة ، فأسلمتا في عدتهما ، ثبت
- ٣٢٢ ..... نكاح الحرة
- ٣٢٣ : وإذا ارتد الزوجان أو أحدهما قبل الدخول ، انفسخ النكاح
- فصل : وإن انتقل الكتابي إلى دين غير أهل الكتاب ... ففيه
- ٣٢٣ ..... ثلاث روايات
- فصل : إذا أسلم الزوجان قبل الدخول ، فقالت المرأة : أسلم
- ٣٢٤ ..... أحدنا فانفسخ النكاح . وقال : بل أسلمنا معا
- فصل : إذا أسلم أحد الزوجين الكافرين ، ثم ارتد ، ولم يسلم
- ٣٢٥ ..... الآخر في العدة
- فصل : ولو أسلم عبد وتحتة أمة كافرة فأعتقت ... فلها
- ٣٢٥ ..... فسخ النكاح

## كتاب الصداق

- ٣٢٧ ..... يستحب أن يعقد النكاح بصداق
- ٣٢٨ : ويجوز أن يكون الصداق قليلا
- فصل : وكل ما جاز ثمننا في بيع ، أو عوضا في إجارة ...

- جاء أن يكون صداقا ..... ٣٢٩
- فصل : ومالا يجوز ثمننا ولا أجرة ، لا يجوز أن يكون صداقا ..... ٣٢٩
- فصل : فإن أصدقها عبدا فخرج حرا أو مستحقا ، فلها قيمته ..... ٣٣١
- فصل : وإذا تزوج الكافر كافرة بمحرم ، ثم أسلما ... سقط
- المسمى ..... ٣٣٢
- فصل : وإن تزوج امرأة على أن يشتري لها عبدا بعينه ، صح ..... ٣٣٢
- فصل : وإن تزوجها على طلاق زوجته الأخرى ، لم يصح
- الصداق ..... ٣٣٣
- فصل : وإن تزوجها على ألف إن كان أبوها حيا ، وألفين إن
- كان ميتا ، فالتسمية فاسدة ..... ٣٣٤
- فصل : فإن أصدقها تعليم شيء مباح ... صح ..... ٣٣٥
- فصل : وإن أصدقها تعليم القرآن أو شيء منه ، ففيه روايتان ..... ٣٣٦
- فصل : ويصح أن يكون الصداق معجلا ومؤجلا ..... ٣٣٧
- فصل : وإذا تزوجها على صداقين سر وعلانية ..... ٣٣٧
- فصل : وإلحاق الزيادة بالصداق جائزة ..... ٣٣٧
- فصل : وإذا تزوج أربعا بصداق واحد ، صح ..... ٣٣٨
- فصل : وتملك المرأة المسمى بالعقد إن كان صحيحا ، ومهر



- المثل فى الموضع الذى يجب فيه ..... ٣٣٨
- فصل : ويدفع صداق المرأة إليها إن كانت رشيدة ..... ٣٣٩
- فصل : ولها منع نفسها حتى تقبض صداقها المعجل ..... ٣٣٩
- باب ما يستقر به الصداق وما لا يستقر وحكم التراجع .... ٣٤١ - ٣٥١
- يستقر الصداق بثلاثة أمور ؛ أحدها ، الخلوة بعد العقد ..... ٣٤١
- فصل : والثانى ، الوطاء ، يستقر به الصداق وإن كان فى غير
- خلوة ..... ٣٤٢
- فصل : الثالث ، موت أحد الزوجين قبل الدخول يقرر الصداق ..... ٣٤٢
- فصل : وإن افترقا قبل استقراره ، لم يخل من أربعة أقسام ..... ٣٤٣
- فصل : ومتى سقط المهر أو نصفه بعد تسليمه إليها ، فله الرجوع
- عليها ..... ٣٤٤
- وإن كان باقيا ، لم يخل من خمسة أحوال ؛ أحدها ، أن يكون
- باقيا بحاله لم يتغير ..... ٣٤٥
- فصل : الحال الثانى ، أن يجده ناقصا ..... ٣٤٥
- فصل : الحال الثالث ، أن يجده زائدا ..... ٣٤٦
- فصل : الحال الرابع ، وجده زائدا من وجه ناقصا من وجه ..... ٣٤٧
- فصل : الحال الخامس ، أن يتعلق بها حق غيرهما ، وهو

ثلاثة أنواع ..... ٣٤٨

فصل : فإن كان الصداق عينا ، فوهبتها لزوجها ، ثم طلقها

قبل الدخول بها ..... ٣٤٨

فصل : والزوج هو الذى بيده عقدة النكاح ..... ٣٤٩

باب الحكم فى المفوضة ..... ٣٥٣ - ٣٦٢

وهو أن يزوج الرجل المرأة بغير صداق ، برضاها أو رضا أبيها ..... ٣٥٣

وإن مات أحدهما قبل الإصابة والفرض ، وجب لها مهر نسائها ..... ٣٥٤

فصل : ومهر نسائها هو مهر نساء عصباتها المساويات لها ..... ٣٥٥

فصل : وإن طلق المفوضة قبل الدخول والفرض ، فليس لها

إلا المتعة ..... ٣٥٦

فصل : والمتعة معتبرة بحال الزوج ..... ٣٥٧

فصل : وكل فرقة أسقطت المسمى أسقطت المتعة ، وما نصفت

المسمى أوجبت المتعة ..... ٣٥٨

فصل : فأما المفوضة المهر ... فإنه يتنصف لها مهر المثل بالطلاق ..... ٣٥٨

فصل : وللأب تزويج ابنته بدون صداق مثلها ..... ٣٥٩

فصل : وللأب أن يشترط لنفسه شيئا من صداق ابنته ..... ٣٥٩

فصل : وإن زوج الرجل ابنه الصغير ، فالمهر على الزوج ..... ٣٦٠

- فصل : وإن تزوج العبد بإذن مولاه ، فالمهر على المولى ..... ٣٦٠
- باب اختلاف الزوجين في الصداق ..... ٣٦٣ - ٣٦٨
- إذا اختلفا في قدره ولا بينة على مبلغه ، ففيه روايتان ..... ٣٦٣
- فصل : وإن أنكر الزوج تسمية الصداق ، وادعت تسمية مهر
- المثل ، وكان الخلاف بعد الطلاق قبل الدخول ..... ٣٦٤
- فصل : فإن قال : أصدقتك هذا العبد . قالت : بل هذه الأمة ..... ٣٦٤
- فصل : وإن اختلفا في قبض الصداق أو إبرائه منه ، فالقول قولها .... ٣٦٥
- فصل : وإن نقص الصداق في يدها بعد الطلاق ، فقالت :
- حدث بعد الطلاق ... وقال : بل قبله ..... ٣٦٥
- فصل : ويجب المهر للموطوءة في نكاح فاسد ..... ٣٦٥
- فصل : ولا يجب المهر للمطأوعة على الزنى ..... ٣٦٦
- فصل : ومن نكاحها باطل بالإجماع ... حكمها حكم الأجنبية ..... ٣٦٦
- باب الوليمة ..... ٣٦٧ - ٣٧٥
- وهي الإطعام في العرس ..... ٣٦٧
- فصل : وإجابة الداعي إليها واجبة ..... ٣٦٨
- فصل : وإذا دعى الصائم ، لم تسقط الإجابة ..... ٣٧٠
- فصل : والدعاء إلى الوليمة إذن في الأكل والدخول ..... ٣٧١

فصل : وإذا دعى إلى وليمة فيها منكر ... فأمكنه الإنكار ،

حضر وأنكر ..... ٣٧٢

فصل : فأما سائر الدعوات غير الوليمة ... ففعلها مستحب ..... ٣٧٤

فصل : والنثار والتقاطه مباح ..... ٣٧٥

باب عشرة النساء ..... ٣٧٧ - ٣٨٤

يجب على كل واحد من الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف ..... ٣٧٧

فصل : وإذا تزوج امرأة يوطأ مثلها ، فطلب تسليمها إليه ، وجب ذلك ... ٣٧٧

فصل : ويجب تسليم الحرة ليلاً ونهاراً ..... ٣٧٨

فصل : وله إجبارها على غسل الحيض والنفاس ..... ٣٧٨

فصل : وله منعها من الخروج من منزله ، إلا لما لا بد لها منه ..... ٣٧٩

فصل : وله الاستمتاع بها في كل وقت من غير إضرار بها ..... ٣٨٠

فصل : وإذا أراد الجماع ، استحب أن يقول : باسم الله ،

اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقنا ..... ٣٨١

فصل : ويكره العزل ..... ٣٨٣

فصل : وإذا كان له زوجتان ، لم يجمع بينهما في مسكن

واحد إلا برضاها ..... ٣٨٤

باب القسم ..... ٣٨٥ - ٣٩٨

يجب على الرجل المبيت عند امرأته الحرة ليلة من كل أربع ،

٣٨٥ ..... ووطؤها مرة فى كل أربعة أشهر

فصل : فإن كانت له امرأتان أو أكثر ، وجب التسوية بينهما

٣٨٦ ..... فى القسم

فصل : ويجب القسم على المريض ، والمجبوب ، والمظاهر ، والمولى ..... ٣٨٧

فصل : وإذا سافرت زوجته بغير إذنه ، سقط حقها من القسم

٣٨٨ ..... والنفقة

فصل : وعماد القسم الليل ..... ٣٨٨

فصل : والأولى أن يطوف على نسائه فى منازلهن ..... ٣٩٠

فصل : يستحب التسوية بين الزوجات فى الاستمتاع ..... ٣٩١

فصل : وإن خرج فى ليلة إحداهن ولم يلبث أن عاد ، لم

٣٩١ ..... يقض لها

فصل : والكتانية كالمسلمة فى القسم ..... ٣٩٢

فصل : إذا كان له أربع نسوة ، فنشزت إحداهن ، وظلم أخرى

٣٩٣ ..... فلم يقسم لها

فصل : ولا قسم عليه فى ملك اليمين ..... ٣٩٣

فصل : وللمرأة أن تهب حقها من القسم لزوجها ..... ٣٩٤

فصل : والحق فى قسم الأمة لها دون سيدها ..... ٣٩٥

فصل : وإن تزوج صاحب النسوة امرأة جديدة ، قطع الدور

لحق الجديدة ..... ٣٩٥

فصل : يكره أن يزف امرأتين فى ليلة واحدة ..... ٣٩٦

فصل : وإذا أراد السفر بجميع نسائه ، قسم لهن كما يقسم

فى الحضر ..... ٣٩٦

باب النشوز ..... ٣٩٩ - ٤٠٣

وهو نوعان ؛ أحدهما ، نشوز المرأة ..... ٣٩٩

فصل : النوع الثانى ، نشوز الرجل عن زوجته ..... ٤٠١

فصل : وإذا ادعى كل واحد منهما ظلم صاحبه وعدوانه ،

أسكنهما الحاكم إلى جانب ثقة ..... ٤٠٢

## كتاب الخلع

ومعناه فراق الزوج امرأته بعوض ..... ٤٠٥

فصل : والخلع على ثلاثة أضرب ؛ مباح ..... ٤٠٥

الثانى ، المخالعة لغير سبب مع استقامة الحال ..... ٤٠٦

الثالث ، أن يعضل الرجل زوجته بأذاه لها ..... ٤٠٧

- فصل : ويصح الخلع من العبد ، والسفيه ، والمفلس ، وكل
- زوج يصح طلاقه ..... ٤٠٧
- فصل : ويصح الخلع من كل زوجة رشيدة ..... ٤٠٨
- فصل : ويجوز الخلع من غير حاكم ..... ٤٠٩
- فصل : وألفاظ الخلع تنقسم إلى صريح وكناية ..... ٤٠٩
- فصل : وتبين بالخلع على إحدى الروائتين ..... ٤١٠
- فصل : ويصح الخلع منجزا بلفظ المعاوضة ... ومعلقا على شرط .... ٤١١
- فصل : وإذا قال : أنت طالق وعليك ألف . طلقت رجعية ، ولا شيء له ..... ٤١٣
- فصل : وإن قالت : طلقني بألف . فقال : خلعتك . ينوى به
- الطلاق ... استحق الألف ..... ٤١٤
- فصل : فإن قالت : طلقني بألف إلى شهر . فقال : إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ..... ٤١٥
- فصل : وإن قالت إحدى زوجتيه : طلقني وضرتي بألف .
- ففعل ، صح الخلع فيهما ..... ٤١٦
- فصل : وإن قال لزوجتيه : أنتما طالقتان بألف . فقبلتا ، طلقتا ..... ٤١٦
- فصل : وكل ما جاز صداقا جاز جعله عوضا في الخلع ..... ٤١٧

فصل : ويصح الخلع على عوض مجهول فى ظاهر المذهب ..... ٤١٩

فصل : إذا قال : إذا أعطيتنى عبدا فأنت طالق . فأعطته عبدا

لها ، ملكه ، وطلقت ..... ٤٢١

فصل : فإذا خالعتها على رضاع ولده مدة معلومة ، صح ..... ٤٢٢

فصل : ويجوز التوكيل فى الخلع من الزوجين ، ومن كل واحد

منهما ..... ٤٢٣

فصل : إذا ادعى الزوج خلعها ، فأنكرته ، أو قالت : إنما

خالعك غيرى بعوض فى ذمته ..... ٤٢٤

## كتاب الطلاق

وهو على خمسة أضرب ؛ واجب ، وهو طلاق المولى بعد التبرص ... ٤٢٥

ومكروه ، وهو الطلاق من غير حاجة ..... ٤٢٥

ومباح ، وهو عند الحاجة إليه ..... ٤٢٥

ومستحب ، وهو عند تضرر المرأة بالنكاح ..... ٤٢٥

ومحظور ، وهو طلاق المدخول بها فى حيضها ، أو فى طهر

أصابها فيه ..... ٤٢٦

فصل : ويقع الطلاق فى زمن البدعة ..... ٤٢٨



- فصل : ويملك الحر ثلاث تطليقات ..... ٤٣٠
- فصل : وإن طلق العبد زوجته طلقين ، ثم عتق ، ففيه روايتان ..... ٤٣١
- ويصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار ..... ٤٣١
- وأما الصبي العاقل ، ففيه روايتان ..... ٤٣٢
- فصل : فأما المكره على الطلاق ، فإن أكره بحق ... صح منه ..... ٤٣٤
- فصل : وأما السفية المبذر ، فيقع طلاقه ..... ٤٣٥
- فصل : وإن قال العجمي لامرأته : أنت طالق . ولا يعلم معناه ،  
لم تطلق ..... ٤٣٦
- فصل : وإذا طلق جزءا من زوجته ... طلقت ..... ٤٣٦
- فصل : إذا قال لزوجته : أنا منك طالق . لم تطلق ..... ٤٣٧
- باب صريح الطلاق وكنايته ..... ٤٣٩ - ٤٥٣
- لا يقع الطلاق بمجرد النية ..... ٤٣٩
- فصل : وإذا أتى بصريح الطلاق ، وقع ، نواه أو لم ينوه ..... ٤٤٠
- فصل : وما عدا الصريح من الألفاظ قسمان ..... ٤٤٢
- فصل : والكنائيات ثلاثة أقسام ؛ ظاهرة ، وخفية ، ومختلف فيها ..... ٤٤٤
- فصل : فإن قال : أنت على حرام . ففيه ثلاث روايات ..... ٤٤٥
- فصل : ويجوز للرجل تفويض الطلاق إلى زوجته ..... ٤٤٧

وهو على ضربين ؛ أحدهما ، تفويضه بلفظ صريح ..... ٤٤٨

فصل : الضرب الثانى ، تفويضه إليها بلفظ الكناية ، وهو

نوعان ..... ٤٤٨

فصل : ولفظة الخيار وأمرك بيدك ، كناية فى حق الزوج ..... ٤٤٩

فصل : وإن قال لزوجته : وهبتك لنفسك ... فهو كناية ..... ٤٥١

فصل : ويصح تفويض الطلاق إلى غير الزوجة ..... ٤٥٢

فصل : ولا يقع الطلاق بغير لفظ إلا فى موضعين ..... ٤٥٢

باب ما يختلف به عدد الطلاق ..... ٤٥٥ - ٤٦١

إذا قال لزوجته : أنت طالق ثلاثا . فهى ثلاث وإن نوى واحدة ..... ٤٥٥

فصل : فإن قال : أنت طالق كل الطلاق . أو : جميعه ...

طلقت ثلاثا ..... ٤٥٦

فصل : وإن قال : أنت طالق من واحدة إلى ثلاث . طلقت

طلقتين ..... ٤٥٧

فصل : وإن قال : أنت طالق طلقة فى طلقتين . ونوى

الثلاث ، وقع ..... ٤٥٧

فصل : فإن قال : أنت طالق طلقة ، بل طلقتين . وقع طلقتان ..... ٤٥٨

فصل : وإذا طلقها جزءا من طلقة ، طلقت واحدة ..... ٤٥٩

فصل : فإن قال لأربع نسائه : أوقعت بينكن - أو - عليكن ،

طلقة . طلقت كل واحدة طلقة ..... ٤٦٠

فصل : فإن قال : أنت طالق طلقة لا تقع عليك ... طلقت ..... ٤٦١

باب ما يختلف به حكم المدخول بها وغيرها ..... ٤٦٦ - ٤٦٣

إذا قال : أنت طالق ، أنت طالق . لغير مدخول بها ، طلقت

واحدة ..... ٤٦٣

فصل : وإذا قال لمدخول بها : أنت طالق طلقة قبلها طلقة .

وقال : أردت أننى طلقتها فى نكاح آخر ..... ٤٦٤

باب الاستثناء فى الطلاق ..... ٤٦٩ - ٤٦٧

يصح الاستثناء فى الطلاق ..... ٤٦٧

فصل : وإن قال : أنت طالق ثلاثا . واستثنى بقلبه : إلا

واحدة . طلقت ثلاثا ..... ٤٦٨

باب الشرط فى الطلاق ..... ٥٠٦ - ٤٧١

يصح تعليق الطلاق بشرط ..... ٤٧١

فصل : وأدوات الشرط المستعملة فى الطلاق والعتاق ستة :

إن ، ومن ، وإذا ، ومتى ، وأى ، وكلما ..... ٤٧١

فصل : وإن قال : إن دخلت الدار أنت طالق . لم تطلق

حتى تدخل ..... ٤٧٣

فصل : فإن قال : أنت طالق إن شربت ، إذا أكلت ، أو :

متى أكلت ..... ٤٧٤

فصل في تعليق الطلاق بالحيض : إذا قال : إن حضت

فأنت طالق . طلقت بأول جزء من الحيض ..... ٤٧٥

فصل : إذا قال لحائض : إذا حضت فأنت طالق . لم تطلق حتى

تطهر ثم تحيض ..... ٤٧٧

فصل : إذا قال لمن لطلاقها سنة وبدعة ... أنت طالق للسنة .

وهي في طهر لم يصبها فيه ..... ٤٧٩

فصل : وإن كانت امرأته صغيرة لا تحيض ، أو آيسة ... فلا

سنة لطلاقها ولا بدعة ..... ٤٨٠

فصل : إذا قال لمن لطلاقها سنة وبدعة : أنت طالق أحسن

الطلاق ... طلقت للسنة ..... ٤٨٠

فصل في تعليقه بالحمل : إذا قال لها : إن كنت حاملا فأنت

طالق . حرم وطؤها ..... ٤٨١

فصل في تعليقه بالولادة : إذا قال : إذا ولدت ولدا فأنت

طالق . فولدت ولدا حيا أو ميتا ..... ٤٨٣

فصل فى تعليقه بالطلاق : إذا قال لمدخول بها : إذا طلقتك

فأنت طالق . ثم طلقها ، طلقت طلقتين ..... ٤٨٤

فصل : فإن كان له أربع نساء وعبيد ، فقال : كلما طلقت

امرأة ، فعبد من عبيدى حر ..... ٤٨٦

فصل فى تعليقه بالحلف : إذا قال لزوجته : إذا حلفت بطلاقك

فأنت طالق ..... ٤٨٨

فصل : وإن استعمل الطلاق أو العتاق استعمال القسم ، وأجابه

بجوابه ... وبر ..... ٤٩٠

فصل فى تعليقه بالكلام : إذا قال : إن كلمتك فأنت طالق ،

فاعلمى ذلك ... طلقت ..... ٤٩٠

فصل فى تعليقه بالمشيئة : إذا قال : أنت طالق إن شئت ...

فقلت : قد شئت . طلقت ..... ٤٩٢

فصل : وإن قال : أنت طالق إن كنت تحبين أن يعذبك الله

بالنار ... فقلت : أنا أحب ذلك ..... ٤٩٣

فصل : فإن قال : أنت طالق ... إن شاء الله . طلقت زوجته ..... ٤٩٤

فصل فى تعليقه بوقت مستقبل : لا يصح تعليق الطلاق قبل

النكاح ..... ٤٩٥

فصل : إذا علق الطلاق بعد النكاح بوقت ، طلقت بأوله ..... ٤٩٦

فصل : إذا قال : إذا مضت سنة فأنت طالق . اعتبر مضى سنة

بالأهله ..... ٤٩٨

فصل : وإن قال : أنت طالق إذا قدم فلان غدا ... لم تطلق

حتى يقدم ..... ٤٩٩

فصل : وإن قال : أنت طالق اليوم ، إن لم أطلقك اليوم .

ولم يطلقها ..... ٤٩٩

فصل : وإن قال : أنت طالق اليوم ، غدا . طلقت واحدة ..... ٥٠٠

فصل : فإن قال : أنت طالق اليوم والغد . طلقت واحدة ..... ٥٠٠

فصل : إذا قال : أنت طالق بعد موتى . لم تطلق ..... ٥٠١

فصل فى إضافته إلى زمن ماض : إذا قال : أنت طالق أمس ...

لم يقع الطلاق ..... ٥٠١

فصل : وإن علقه على مستحيل ... ففيه وجهان ..... ٥٠٣

فصل : إذا كتب إليها : إذا أتاك كتابي فأنت طالق . فأتاها

الكتاب ، طلقت إذا أتاها ..... ٥٠٣

فصل فى مسائل تنبنى على نية الخالف : إذا قال : إن لم

تخبرينى بعدد حب هذه الرمانة فأنت طالق ..... ٥٠٤

فصل : ومتى علق طلاق زوجته على صفة ، ثم أبانها ، ثم

تزوجها قبل الصفة ..... ٥٠٥

باب الشك في الطلاق ..... ٥٠٧ - ٥١٣

إذا شك هل طلق أم لا ؟ لم تطلق ..... ٥٠٧

فصل : وإذا قال لنسائه : إحداكن طالق . ولم ينو واحدة

بعينها ، أقرع بينهن ..... ٥٠٨

فصل : وإن طلق واحدة بعينها ثلاثا وأنسيها ... فإنه يحرم

عليه الجميع ..... ٥٠٩

فصل : فإن رأى طائرا فقال : إن كان غرابا فحفصة طالق ،

وإن كان حماما فعمرة طالق . فطار ولم يعرف ما هو ..... ٥١١

فصل : إذا قال لحماته : ابتك طالق ... طلقت زوجته ..... ٥١٢

فصل : فإن كانت له زوجتان ؛ هند وزينب ، فقال : يا هند .

فأجابته زينب ، فقال : أنت طالق . ينو المجيبة ..... ٥١٢

## كتاب الرجعة

إذا طلق الحر زوجته بعد الدخول بغير عوض أقل من ثلاث ...

فله ارتجاعها ما دامت في العدة ..... ٥١٥

فصل : وإذا كانت حاملا بائنين ، فوضعت أحدهما ، فله

رجعتها قبل وضع الثاني ..... ٥١٦

فصل : ويملك رجعتها بغير رضاها ..... ٥١٦

فصل : والرجعية زوجة ..... ٥١٧

فصل : والرجعية مباحة لزوجها ..... ٥١٧

فصل : وتحصل الرجعة بالوطء فى ظاهر المذهب ..... ٥١٨

فصل : وألفاظ الرجعة : راجعتك . وارتجعتك ..... ٥١٨

فصل : ولا يصح تعليقها على شرط ..... ٥١٩

فصل : وإذا ادعت المرأة انقضاء عدتها بالقروء فى زمن يمكن

انقضائها فيه ... فأنكرها الزوج ..... ٥٢٠

فصل : فإن طلقها ، فأنقضت عدتها وتزوجت ، ثم ادعى

رجعتها ، وصدقته هى وزوجها ..... ٥٢١

فصل : وإن تزوجت الرجعية فى عدتها ، فوطئها الثانى ،

وحملت منه ..... ٥٢٢

فصل : وإن وطئ الزوج الرجعية ، وقلنا : لا تحصل الرجعة به ..... ٥٢٢

فصل : إذا طلق الحر زوجته ثلاثا ... حرمت عليه ، ولم تحل له

حتى تنكح زوجا غيره ويطأها ..... ٥٢٣



- ويشترط حلها للأول شرطان ؛ أحدهما ، نكاح زوج غيره ..... ٥٢٣
- فصل : الثاني ، أن يطأها الزوج فى الفرج ..... ٥٢٤
- فصل : واشترط أصحابنا أن يكون الوطء حلالا ..... ٥٢٥
- فصل : وإذا غابت المطلقة ثلاثا ، ثم أتت زوجها ، فذكرت
- أنها نكحت من أصابها ، وكان ذلك ممكنا ..... ٥٢٦
- فصل : وإذا عادت المطلقة ثلاثا إلى زوجها بعد زوج وإصابة ،
- ملك عليها ثلاث تطليقات ..... ٥٢٦

## كتاب الإيلاء

- وهو الحلف على ترك وطء الزوجة أكثر من أربعة أشهر ..... ٥٢٩
- فصل : ويشترط لصحته أربعة شروط ؛ أحدها ، الحلف ..... ٥٣٠
- فصل : الشرط الثانى ، أن يحلف على ترك الوطء فى الفرج ..... ٥٣١
- وألفاظ الإيلاء تنقسم ثلاثة أقسام : أحدها : صريح فى الظاهر
- والباطن ..... ٥٣١
- والقسم الثانى : صريحة فى الحكم ، ويدين فيها ..... ٥٣٢
- القسم الثالث : كناية ..... ٥٣٢
- فصل : الشرط الثالث : أن يكون الحالف زوجا مكلفا ..... ٥٣٣

الشرط الرابع : أن يحلف على مدة تزيد على أربعة أشهر ..... ٥٣٣

فصل : وإن قال : والله لا وطئتك في هذا البيت ، أو البلد . لم

يكن موليا ..... ٥٣٥

فصل : ويصح تعليق الإيلاء على شرط ..... ٥٣٥

فصل : فإن قال : والله لا وطئتك عاما . ثم قال : والله لا

وطئتك نصف عام ..... ٥٣٦

فصل : وإن قال لأربع نسوة : والله لا أطؤكن . انبنى على أصل ،

وهو هل يحنث بفعل بعض المحلوف عليه أم لا ؟ ..... ٥٣٦

فصل : فإن قال : والله لا وطئتك . ثم قال للأخرى : شركتك

معه . لم يصير موليا من الثانية ..... ٥٣٨

فصل : ولا يطالب المولى بشيء قبل أربعة أشهر ..... ٥٣٩

فصل : وإن وطئها ، حنث ، وسقط الإيلاء ..... ٥٤٠

فصل : وإذا وطئ ، لزمته الكفارة ..... ٥٤١

فصل : وإن انقضت المدة ولم يطأ ، فلها المطالبة بالفيئة أو الطلاق ... ٥٤٣

فصل : وإن انقضت المدة وهي حائض أو نفساء ، لم يطالب

بالفيئة ..... ٥٤٥

فصل : ومن طولب بالفيئة ، فقال : قد وطئتها . فأنكرته ..... ٥٤٦

فصل : وإن ترك الزوج الوطاء بغير يمين ، فليس بمول ..... ٥٤٧

## كتاب الظهار

وهو قول الرجل لزوجته : أنت على كظهر أمي ..... ٥٤٩

فصل : فإن قال : أنت على كظهر أمي ... فهو مظاهر ..... ٥٥٠

فصل : فإن قال : أنت عندى ، أو : معى ، أو : منى ، كظهر

أمي . فهو ظهار ..... ٥٥٢

فصل : فإن قال : أنت على كأمي ... فهو مظاهر ..... ٥٥٢

فصل : وإن قال : أنت طالق كظهر أمي . طلقت ..... ٥٥٣

فصل : ويصح الظهار مؤقتا ..... ٥٥٣

فصل : وإذا قالت المرأة لزوجها : أنت على كظهر أُمي . لم تكن

مظاهرة ..... ٥٥٣

فصل : وإذا صح الظهار ووجد العود ، وجبت الكفارة ..... ٥٥٥

فصل : وفي التلذذ بالمظاهر منها قبل التكفير بما دون الجماع ...

روايتان ..... ٥٥٦

فصل : وإذا ظاهر من أربع نسوة بأربع كلمات ، فعليه لكل

واحدة كفارة ..... ٥٥٦

فصل : وإن ظاهر من زوجته الأمة ، ثم ملكها ..... ٥٥٨

باب كفارة الظهار ..... ٥٥٩ - ٥٧٤

والواجب فيها تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ،

فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ..... ٥٥٩

فصل : والاعتبار بحال وجوب الكفارة ..... ٥٦١

فصل : ولا يجزئ في الكفارات كلها إلا رقبة مؤمنة ..... ٥٦١

فصل : ولا يجزئ إلا رقبة سالمة من العيوب المضرة بالعمل

ضررا بينا ..... ٥٦٢

فصل : ويجزئ الأعور ..... ٥٦٣

فصل : ولا يجزئ عتق الجنين ..... ٥٦٣

فصل : ولا يجزئ عتق أم الولد ..... ٥٦٤

فصل : وإن اشترى من يعتق عليه ينوى بشرائه العتق عن

الكفارة ، عتق ، ولم يجزئه ..... ٥٦٥

فصل : ولو ملك نصف عبد وهو موسر ، فأعتق نصيبه ، ونوى

عتق الجميع عن كفارته ، لم يجزئه ..... ٥٦٥

فصل في الصيام : ومن لم يجد رقبة ، وقدر على الصيام ،

لزمه صيام شهرين متتابعين ..... ٥٦٦

فصل : وإن وطئ التي ظاهر منها في ليالي الصوم ، لزمه الاستئفاف ..... ٥٦٨

فصل في الإطعام : ومن لم يستطع الصوم لكبير ... لزمه

إطعام ستين مسكينا ..... ٥٦٩

فصل : والواجب أن يدفع إلى كل مسكين مدبر ، أو نصف

صاع من تمر أو شعير ..... ٥٦٩

فصل : ويجزئه في الإطعام ما يجزئه في الفطرة ..... ٥٧١

فصل : ولا يجوز صرفها إلا إلى الفقراء أو المساكين ..... ٥٧٢

فصل : ولا تجزئ كفارة إلا بالنية ..... ٥٧٣

فصل : وإن كان المظاهر كافرا ، كفر بالعتق والإطعام ..... ٥٧٣

فصل : ولا يجوز تقديم الكفارة على سببها ..... ٥٧٤

## كتاب اللعان

ومتى قذف الرجل زوجته المحصنة بزنى ، في قبل أو دبر ...

لزمه الحد ..... ٥٧٧

فصل : ولا يعرض له حتى تطالبه زوجته ..... ٥٧٨

فصل : ويصح اللعان بين كل زوجين مكلفين ..... ٥٧٨

فصل : ويصح اللعان بين الزوجين قبل الدخول ..... ٥٨٠

باب صفة اللعان ..... ٥٨٣ - ٥٩١

وصفته أن يقول الرجل بمحضر من الحاكم أو نائبه أربع مرات :

أشهد بالله إنى لمن الصادقين فيما رميت به زوجتى هذه

من الزنى ..... ٥٨٣

فصل : وشروط صحة اللعان ستة ..... ٥٨٤

فصل : ويشترط فى اللعان العربية لمن يحسنها ..... ٥٨٧

فصل : فإن كان بينهما ولد يريد نفيه ، لم ينتف إلا بذكره

فى اللعان ..... ٥٨٧

فصل : ويسن فى اللعان أربعة أمور ..... ٥٨٩

فصل : ولا يسن التغليظ بزمان ولا مكان ..... ٥٩٠

باب ما يوجب اللعان من الأحكام ..... ٥٩٣ - ٦٠٠

وهى أربعة أحكام ؛ أحدها ، سقوط الحد والتعزير الذى أوجبه

القذف ..... ٥٩٣

فصل : الحكم الثانى ، نفى الولد ..... ٥٩٤

فصل : فإن نفى الحمل فى لعانه ..... ٥٩٤

فصل : فإن ولدت توأمين ، فنفى أحدهما واستلحق الآخر ،

لحقاه جميعا ..... ٥٩٤

- فصل : وإن أقر بالولد ، أو هنئ به فسكت ... لزمه نسبه ..... ٥٩٥
- فصل : الحكم الثالث ، الفرقه ..... ٥٩٦
- فصل : الحكم الرابع ، التحريم المؤبد يثبت ..... ٥٩٧
- فصل : ولا تثبت هذه الأحكام إلا بكمال اللعان ..... ٥٩٨
- فصل : وإن أكذب نفسه بعد كمال اللعان ، لزمه الحد ..... ٥٩٨
- فصل : فإن لاعن الزوج ، ونكلت المرأة عن اللعان ، فلا حد عليها ... ٥٩٩
- باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق ..... ٦٠١ - ٦١٣
- إذا تزوج من يولد لمثله بامرأة ، فأتت بولد لسته أشهر فصاعدا ،
- بعد إمكان اجتماعهما على الوطاء ..... ٦٠١
- فصل : وأقل سن يولد لمثله فى حق الرجل عشر سنين ..... ٦٠٢
- فصل : وأقل مدة الحمل ستة أشهر ..... ٦٠٣
- فصل : وإذا تزوجت المرأة بعد انقضاء عدتها ، ثم ولدت بعد
- سته أشهر منذ تزوجها الثانى ..... ٦٠٦
- فصل : إذا أتت زوجته بولد يمكن أن يكون منه ، فقالت :
- هذا ولدى منك . فقال : ليس هذا ولدى منك ..... ٦٠٦
- فصل : ومن ولدت زوجته بعد وطئه لها بستة أشهر من غير
- مشاركة غيره له فى وطئها ..... ٦٠٧

فصل : وإن ولدت امرأته غلاما أسود وهما أبيضان ... لم

يجز نفيه ..... ٦٠٩

فصل : وإن رآها تزني ، ولم يكن لها نسب يلحقه ، فله قذفها ..... ٦١١

فصل : ومن ملك أمة ، لم تصر فراشا بنفس الملك ..... ٦١٢

## آخر الجزء الرابع

ويليه الجزء الخامس : وأوله :

كتاب العدد

والحمد لله حقَّ حمده

رقم الإيداع ١٩٩٧/٧٥١٨ م

I . S . B . N . 977 - 256 - 154 - 9

## هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - حيزة

٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة



## فهرس

### الجزء الخامس من الكافي

الصفحة

#### كتاب العدد

- إذا فارق الرجل زوجته فى حياته قبل المسيس والحلوة ، فلا عدة عليها ..... ٥
- فصل : والمعتدات ثلاثة أقسام ؛ معتدة بالحمل ..... ٦
- فصل : القسم الثانى ، معتدة بالقروء ..... ٨
- فصل : وأقل ما تنقضى به العدة تسعة وعشرون يوما ..... ١١
- فصل : القسم الثالث ، المعتدة بالشهور ، وهى ثلاثة أنواع ؛ إحداهن ، الآيسة من المحيض ، والصغيرة التى لم تحض ..... ١٢
- فصل : واختلف عن أحمد فى حد الإياس ..... ١٣
- فصل : وإن شرعت الصغيرة فى الاعتداد بالشهور فلم تنقض عدتها حتى حاضت ..... ١٣
- فصل : النوع الثانى ، المتوفى عنها زوجها إذا لم تكن حاملا ، فعدتها أربعة أشهر وعشر ..... ١٤
- فصل : النوع الثالث ، ذات القروء إذا ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه ، فعدتها سنة ..... ١٥

فصل : إذا أتى على الجارية سن تحيض فيه النساء غالبا ... فلم تحض ... ١٦

فصل : وإذا عتقت الأمة بعد قضاء عدتها ، لم يلزمها زيادة عليها ... ١٨

فصل : وإن مات زوج المعتدة الرجعية ، فعليها عدة الوفاة ..... ١٨

فصل : وإذا وطئت المرأة بشبهة أو زنى ، لزمته العدة ..... ١٩

فصل : إذا طلق إحدى نسائه ثلاثا وأنسيها ، ثم مات قبل أن يبين

المطلقة ..... ١٩

فصل : إذا ارتابت المعتدة لرؤيتها أمانة الحمل ... لم تنزل

فى عدة ..... ٢٠

فصل : إذا فقدت المرأة زوجها ، وانقطع خبره عنها ..... ٢١

فصل : فإن قدم المفقود قبل تزوجها ، فهي زوجته ..... ٢٣

فصل : وإن اختارت امرأة المفقود الصبر حتى يتبين أمره ، فلها

النفقة والمسكن أبدا ..... ٢٥

فصل : وإذا طلقها زوجها ، أو مات عنها وهو غائب ، فعدتها من

يوم مات أو طلق ..... ٢٥

باب اجتماع العدتين ..... ٢٧-٣٢

إذا تزوجت المرأة فى عدتها رجلا آخر ، لم تنقطع عدتها بالعقد ..... ٢٧

فصل : وروى عن أحمد أنها تحرم على الزوج الثانى على التأيد ..... ٢٨

فصل : وإن وطئت المعتدة بشبهة أو زنى فلم تحمل ، أتمت عدة الأول ..... ٢٩

فصل : وكل حمل لا يلحق بالزوج ... لا تنقضى عدتها من

الزوج به ..... ٢٩

فصل : إذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا ، فلم تنقض عدتها حتى

٣٠	.....	طلقها ثانية
٣٢	.....	فصل : وإذا خلع الرجل زوجته ، فله نكاحها في عدتها
٤٠-٣٣	.....	باب مكان المعتدات
٣٣	.....	وهي ثلاثة
٣٥	.....	فصل : ولا سكنى للمتوفى عنها إذا كانت حائلا
٣٦	.....	فصل : ولهم إخراجها لطول لسانها
٣٦	.....	فصل : وليس لها الخروج من منزلها ليلا
٣٧	.....	فصل : وليس لها الخروج للحج
٣٧	.....	فصل : إذا أذن لها في السفر لغير نقلة ، فخرجت ، ثم مات
٤٦-٤١	.....	باب الإحداد
٤١	.....	وهو اجتناب الزينة وما يدعو إلى المباشرة
٤٢	.....	فصل : ويحرم على الحادة الكحل بالإمء
٤٣	.....	فصل : ويحرم على الحادة الخضاب
٤٤	.....	فصل : ويحرم عليها الحللى
٥٨-٤٧	.....	باب الاستبراء
		ومن ملك أمة بسبب من الأسباب ، لم تحل له حتى يستبرئها
٤٧	.....	بوضع الحمل
٤٩	.....	فصل : ويجب استبراء الصغيرة والكبيرة
٤٩	.....	فصل : ولا يصح الاستبراء حتى يملكها
		فصل : وإن باعها السيد ، ثم ردت عليه بفسخ أو مقابلة بعد
٥٠	.....	قبض المشتري لها واقتراحهما

- فصل : ومن ملك زوجته ، لم يلزمه استبرأؤها ..... ٥١
- فصل : وإن اشترى أمة فأعتقها قبل استبرائها ، لم يحل له نكاحها  
حتى يستبرئها ..... ٥٢
- فصل : ومن ملك أمة يلزمه استبرأؤها ، لم يحل له التلذذ بها بالنظر  
والقبلة ونحوه ..... ٥٣
- فصل : ومن أراد بيع أمته ولم يكن يطؤها ، لم يلزمه استبرأؤها ..... ٥٣
- فصل : وإن مات عن أم ولده ، لزمها الاستبراء ..... ٥٤
- فصل : وإن مات عنها ، أو أعتقها وهي مزوجة أو معتدة ، لم يلزمها  
استبراء ..... ٥٥
- فصل : وإذا كانت الأمة بين نفسين فوطئها ، لزمها استبراء ..... ٥٦
- فصل : إذا اشترى أمة فظهر بها حمل ، فقال البائع : هو مني .  
وصدقه المشتري ..... ٥٦

## كتاب الرضاع

- إذا ثاب للمرأة لبن على ولد ، فأرضعت به طفلا دون الحولين ...
- صارَت أمه ..... ٥٩
- فصل : وإن كان الولد الذي ثاب اللبن بولادته ثابت النسب من رجل ،  
صار الطفل ولدا له ..... ٦٠
- فصل : وتنتشر الحرمة من الولد إلى أولاده وإن سفلوا ..... ٦١
- فصل : ولا تثبت الحرمة بالرضاع بعد الحولين ..... ٦٢

- فصل : واختلفت الرواية فى قدر المحرم من الرضاع ..... ٦٢
- فصل : واختلف أصحابنا فى الرضعة ..... ٦٤
- فصل : ويثبت التحريم بالوجور ..... ٦٥
- فصل : إذا حلبت فى إثناء دفعة واحدة ، أو فى دفعات ، ثم سقته  
صبيا فى خمسة أوقات ..... ٦٥
- فصل : واللبن المشوب كالمحض فى نشر الحرمة ..... ٦٦
- فصل : ويحرم لبن الميتة ..... ٦٦
- فصل : ولا تثبت الحرمة بلبن البهيمة ..... ٦٧
- فصل : وإذا ثاب للمرأة لبن من غير حمل ، فأرضعت به طفلا ،  
صار ابنها ..... ٦٧
- فصل : ولو طلق الرجل زوجة له منها لبن ، فتزوجت صبيا رضيعا  
فأرضعته ، صار ابنها وابن مطلقها ..... ٦٨
- فصل : وإن طلق الرجل زوجته وهى ذات لبن منه ، فتزوجت آخر ،  
ولم تحمل منه ، فاللبن للأول ..... ٦٩
- فصل : إذا كان لرجل خمس أمهات أولاد ، لهن لبن منه ، فارتضع  
طفل من كل واحدة ..... ٧٠
- فصل : إذا تزوج رجل صغيرة ، فأرضعتها زوجة له كبرى بلبنه ،  
حرمتا عليه على التأييد ..... ٧١
- فصل : وإن أرضعتها بنت الكبرى ، فهو كرضاع الكبرى سواء ..... ٧٢
- فصل : وإن تزوج صغيرتين فأرضعهما امرأة واحدة معا ...  
انفسخ نكاحهما معا ..... ٧٣

فصل : وكل من تحرم عليه ابنتها ... إذا أرضعت زوجته الصغرى ،	
حرمها عليه على التأيد	٧٣
فصل : ومن أفسد نكاح امرأة بالرضاع قبل الدخول ، فعليه للزوج ما	
يلزمه من صداقها	٧٤
فصل : إذا أقر الزوج أن زوجته أخته من الرضاع ، انفسخ	
نكاحه	٧٥

## كتاب النفقات

باب نفقة الزوجات	٧٧-٨٠
يجب على الرجل نفقة زوجته وكسوتها بالمعروف	٧٧
فصل : ولو عرضت عليه وهي صغيرة لا يوطأ مثلها ، فلا نفقة لها	٧٨
فصل : وإن سافرت زوجته بغير إذنه ... فلا نفقة لها	٧٨
فصل : وصوم رمضان لا يسقط النفقة	٧٩
فصل : وإذا أسلمت زوجة الكافر بعد الدخول ، فلها نفقة العدة	٧٩
فصل : وللأمة المزوجة النفقة في الزمن الذي تسلم نفسها فيه	٨٠
فصل : ولا تجب النفقة في النكاح الفاسد	٨٠
باب نفقة المعتدة	٨١-٨٤
وهي ثمانية أقسام ؛ أحدها ، الرجعية	٨١
الثاني ، البائن بفسخ أو طلاق	٨١
فصل : الثالث ، المعتدة من الوفاة	٨٢
فصل : الرابع ، المعتدة من اللعان	٨٢

٨٢	فصل : الخامس ، المعتدة من وطء شبهة
٨٣	فصل : السادس ، الزانية
٨٣	فصل : السابع ، زوجة المفقود
٨٣	فصل : الثامن ، زوجة العبد
٨٣	فصل : ومن وجبت لها النفقة للحمل ، وجب دفعها إليها يوما بيوم
٩٢-٨٥	باب قدر النفقة
٨٥	يجب للمرأة من النفقة قدر كفايتها بالمعروف
٨٦	فصل : ويختلف ذلك بيسار الزوج وإعساره
٨٧	فصل : فإن دفع إليها قيمة الخبز ... لم يلزمها قبوله
٨٧	فصل : ويجب لها ما تحتاج إليه من المشط
٨٨	فصل : وتجب الكسوة
٨٩	فصل : ويجب لها مسكن
٨٩	فصل : وإن كانت ممن لا تخدم نفسها ... وجب لها خادم
٩٠	فصل : وعليه دفع نفقتها إليها كل يوم إذا طلعت الشمس
٩١	فصل : وعليه كسوتها في كل عام مرة في أوله
٩١	فصل : وإذا دفع إليها النفقة ، فلها أن تتصرف فيها بما شاءت
٩٢	فصل : وإذا نشزت المرأة ، سقطت نفقتها
٩٨-٩٣	باب قطع النفقة
٩٣	إذا أعسر الزوج بنفقة المعسر ، فلها فسخ النكاح
	فصل : فإن منع النفقة مع يساره ... أخذت منه قدر كفايتها
٩٤	بالمعروف

- فصل : فإن كان له عليها دين ... فأراد أن يحتسب به عليها  
 ٩٦ ..... وهى موسرة ، فله ذلك
- فصل : ومتى ثبت لها الفسخ ، فرضيت بالمقام معه ، ثبت لها  
 ٩٦ ..... فى ذمته ما يجب على المعسر
- فصل : وإن اختارت الفسخ ، لم يجز لها ذلك إلا بحكم حاكم ..... ٩٦
- فصل : وإن أعسر زوج الأمة فلم تختار الفسخ ، لم يكن لسيدها  
 ٩٧ ..... الفسخ
- فصل : وإذا وجد التمكين الموجب للنفقة ... صارت النفقة ديناً ..... ٩٧
- فصل : وإذا ادعى الزوج أنه دفع إليها نفقتها ، فأنكرته ، فالقول  
 ٩٨ ..... قولها
- باب نفقة الأقارب ..... ٩٩-١٠٨
- وهم صنفان ؛ عمود النسب ، وهم الوالدان ، وإن علوا ، والولد  
 ٩٩ ..... وولده وإن سفل
- الصنف الثانى ، كل موروث سوى من ذكرنا ..... ١٠٠
- فصل : فأما ذو الرحم الذين لا يرثون بفرض ولا تعصيب ،  
 ١٠١ ..... فلا نفقة عليهم
- فصل : ويشترط لوجوب الإنفاق على القريب ثلاثة  
 ١٠١ ..... شروط
- فصل : ولا يشترط فى وجوب النفقة نقصان الخلقة ..... ١٠٣
- فصل : ومن كان له أب ، لم تجب نفقته على غيره ..... ١٠٣
- فصل : ومن كان وارثه فقيراً ، وله قريب موسر محجوب به ،



- كعم معسر ... فلا نفقة له عليهما ..... ١٠٤
- فصل : ومن لم يفضل عنده إلا نفقة واحد ، بدأ بالأقرب  
فالأقرب ..... ١٠٥
- فصل : وعلى المعتق نفقة عتيقه ، إذا وجدت الشروط ..... ١٠٦
- فصل : وتجب نفقة القريب على قريبه مقدرة بالكفاية ..... ١٠٦
- فصل : ويلزمه إعفاف أبيه وجده وابنه الذين تلزمه نفقتهم ..... ١٠٦
- فصل : وإن احتاج الطفل إلى الرضاع ، لزم إرضاعه ..... ١٠٧
- فصل : وتنفارق نفقة القريب نفقة الزوجة في أربعة أشياء ..... ١٠٨
- باب الحضانة ..... ١١٨-١٠٩
- إذا افترق الزوجان وبينهما ولد ؛ طفل أو مجنون ، وجبت  
حضانته ..... ١٠٩
- فصل : وللرجال من العصابات حق في الحضانة ..... ١١١
- فصل : ولا حضانة لرقيق ..... ١١٢
- فصل : ومن ثبتت له الحضانة فتركها ، سقط حقه منها ..... ١١٣
- فصل : وإذا بلغ الغلام سبعا وهو غير معتوه ، خير بين أبويه ..... ١١٣
- فصل : وإذا بلغت الجارية سبعا ، تركت عند الأب بلا تخيير ..... ١١٥
- فصل : وإن كان الولد بالغاً رشيداً ، فلا حضانة عليه ..... ١١٦
- فصل : وإن أراد أحد أبوي الطفل السفر ، والآخر الإقامة ...  
فالمقيم أحق بالولد ..... ١١٦
- باب نفقة المالك ..... ١٢٤-١١٩
- ويجب على الرجل نفقة مملوكه ..... ١١٩

- فصل : وعلى السيد إعفاهه إذا طلب ذلك ..... ١٢١
- فصل : ولا يجوز أن يكلفه من العمل ما يغلبه ..... ١٢١
- فصل : وليس له أن يسترضع الأمة لغير ولدها ..... ١٢٢
- فصل : ومن ملك بهيمة ، لزمه القيام بعلفها ..... ١٢٢

## كتاب الجنائيات

- قتل الآدمي بغير حق محرم ..... ١٢٥
- فصل : والقتل على ثلاثة أضرب ..... ١٢٥
- فصل : ويشترط لوجوب القصاص أربعة شروط ؛ أحدها ،  
العمد ..... ١٢٦
- الثاني ، كون القاتل مكلفا ..... ١٢٦
- فصل : الثالث ، أن يكون المقتول مكافئا للقاتل ..... ١٢٦
- فصل : ولا يقتل مسلم بكافر ..... ١٢٧
- فصل : والاعتبار في التكافؤ بحالة الوجوب ..... ١٢٨
- فصل : ولا قصاص على قاتل حربي ..... ١٣٠
- فصل : الشرط الرابع ، انتفاء الأبوة ..... ١٣٠
- فصل : وإذا ادعى رجلان نسب لقيط ، ثم قتلاه قبل لحوق  
نسبه بأحدهما ، فلا قصاص فيه ..... ١٣١
- فصل : ويقتل الولد بكل واحد من الأبوين ..... ١٣٢
- فصل : إذا شارك الإنسان غيره في القتل ، لم يخل من أربعة

أقسام	١٣٢
فصل : وإن جرح رجلا جرحا ، وجرحه آخر مائة ، فهما سواء	١٣٥
باب جنایات العمد الموجبة للقصاص	١٣٧-١٤٦
وهي تسعة أقسام : أحدها : أن يجرحه بمحدد يقطع اللحم والجلد	١٣٧
فصل : القسم الثاني : ضربه بمثقل كبير يقتل مثله غالبا	١٣٧
فصل : القسم الثالث : منع خروج نفسه	١٣٩
فصل : القسم الرابع : إلقاءه في مهلكة	١٣٩
فصل : القسم الخامس : أن ينهشه حية	١٤٠
فصل : القسم السادس : سقاه سما مكرها	١٤١
فصل : القسم السابع : قتله بسحر	١٤٢
فصل : القسم الثامن : حبسه ومنعه الطعام والشراب	١٤٢
فصل : القسم التاسع : أن يتسبب إلى قتله بما يفضى إليه غالبا	١٤٣
باب القصاص فيما دون النفس	١٤٧-١٦٤
يجب القصاص فيما دون النفس بالإجماع	١٤٧
فصل : ومن لا يقاد بغيره في النفس لا يقاد به فيما دونها	١٤٨
فصل : وإن اشترك جماعة في إبانة عضو دفعة واحدة ... فعلى جميعهم القصاص	١٤٨
فصل : والقصاص فيما دون النفس نوعان ؛ جروح ... فيجب	
القصاص في كل جرح ينتهي إلى عظم	١٤٩
فصل : ويجب في الموضحة قدرها طولاً وعرضاً	١٥٠

- ١٥١ ..... فصل : النوع الثانى ، الأطراف
- ١٥٢ ..... فصل : وإن قلع الأعور عين مثله عمدا ، ففيه القصاص
- ١٥٣ ..... فصل : ويؤخذ الجفن بالجفن
- ١٥٣ ..... فصل : ويؤخذ الأنف بالأنف
- ١٥٤ ..... فصل : وتؤخذ الأذن بالأذن
- ١٥٥ ..... فصل : وتؤخذ السن بالسن
- ١٥٦ ..... فصل : وتؤخذ الشفة بالشفة
- ١٥٦ ..... فصل : ويؤخذ اللسان باللسان
- ١٥٦ ..... فصل : وتؤخذ اليد باليد
- ١٥٨ ..... فصل : ولا تؤخذ صحيحة بشلاء
- ١٥٨ ..... فصل : ولا تؤخذ كاملة بناقصة
- فصل : وإن قطع ذو يد كاملة كفا فيها أربع أصابع أصلية
- ١٥٩ ..... وأصبع زائدة
- ١٦٠ ..... فصل : وتؤخذ الأليتان بالأليتين
- ١٦٠ ..... فصل : ويؤخذ الذكر بالذكر
- ١٦١ ..... فصل : وتؤخذ الأنثيان بالأنثيين
- ١٦١ ..... فصل : ولا قصاص فى شفرى المرأة عند القاضى
- ١٦١ ..... فصل : وإن قطع ذكر ختنى مشكل وأنثيه وشفره
- ١٦١ ..... فصل : وإن اختلف العضوان ... لم يمنع القصاص
- فصل : وما انقسم إلى يمين ويسار ... لم يؤخذ شىء منها
- ١٦٢ ..... بما يخالفه

- فصل : وإن جرحه جرحا فيه القصاص ، فاندمل ، ثم قتله ، وجب  
القصاص فيهما ..... ١٦٢
- فصل : وإن قتل واحد جماعة ، أو قطع عضوا من جماعة ، لم  
تتداخل حقوقهم ..... ١٦٣
- فصل : وإن قطع طرف رجل ، وقتل آخر ، ..... ١٦٤
- فصل : وإن قتل وارثا ، أو قطع يميننا وسرق ، قدم حق الآدمي ..... ١٦٤
- باب استيفاء القصاص ..... ١٦٥-١٨٢
- إذا قتل الآدمي ، استحق القصاص ورثته كلهم ..... ١٦٥
- فصل : فإن بادر بعض الورثة فقتل القاتل بغير أمر صاحبه ، فلا  
قصاص عليه ..... ١٦٧
- فصل : ولا يجوز استيفاء القصاص إلا بحضرة السلطان ..... ١٦٨
- فصل : وإذا وجب القتل على حامل ، لم تقتل حتى تضع ..... ١٧٠
- فصل : ولا يجوز استيفاء القصاص في الطرف إلا بعد الاندمال ..... ١٧١
- فصل : وإذا اقتص في الطرف على الوجه الشرعي ، فسرى ، لم  
يجب ضمان السراية ..... ١٧٢
- فصل : ولا يجوز الاقتصاص فيما دون النفس بالسيف ..... ١٧٣
- فصل : فأما النفس ، فإن كان القتل بالسيف ، لم يجز قتله إلا  
بالسيف ..... ١٧٣
- فصل : وكل موضع قلنا : ليس له أن يفعل مثل فعل الجاني . إذا  
خالف وفعل ، فلا شيء عليه ..... ١٧٦
- فصل : وإن جنى عليه جناية ذهب بها ضوء عينيه ... اقتص منه ..... ١٧٦

فصل : ومن وجب له القصاص فى النفس ، فضرِب فى غير موضع	
الضرب عمداً ، أساء ويعزر	١٧٧
فصل : وإن وجب له القصاص فى الطرف ، فاستوفى أكثر منه	
عمداً ... فعليه القود	١٧٨
فصل : وإن وجب له قصاص فى يد ، فقطع الأخرى	١٧٩
فصل : ومن وجب عليه القصاص ... فمات عن تركه ، وجبت	
دية جنايته فى تركته	١٨٠
فصل : ومن قتل أو أتى حداً خارج الحرم ، ثم لجأ إليه ، لم يجز	
الاستيفاء منه فى الحرم	١٨٠
باب العفو عن القصاص	١٨٣-١٩٠
وهو مستحب	١٨٣
فصل : ويصح العفو بلفظ العفو	١٨٤
فصل : واختلفت الرواية فى موجب العمد	١٨٤
فصل : ويصح عفو المفلس والسفيه عن القصاص	١٨٥
فصل : وإن وجب القصاص لصغير ، فليس لوليه العفو على غير مال	١٨٦
فصل : وإذا وكل من يستوفى له القصاص ، ثم عفا عنه ، ثم قتله	
الوكيل قبل علمه بالعفو	١٨٧
فصل : وإذا جنى عليه جناية توجب القصاص فيما دون النفس ،	
فعفا عنها ، ثم سرت إلى نفسه	١٨٧
فصل : وإن قطع أصبعًا ، فعفا عنها ، ثم سرى إلى الكف ، ثم	
اندمل	١٨٨

- فصل : وإن قطع يده ، فعفا عن القصاص ... فعاد الجاني فقتله ،
- ١٨٨ ..... فلوليه القصاص فى النفس
- فصل : إذا قطع يد إنسان فسرى إلى نفسه ، فاقتص وليه فى اليد ، ثم
- ١٨٩ ..... عفا عن النفس على غير مال ، جاز
- كتاب الديات**
- ١٩١ ..... تجب الدية بقتل المؤمن ، والذمى ، والمستأمن
- ١٩٢ ..... فصل : وإن قطع طرف مسلم فارتد ومات ، ففيه وجهان
- ١٩٢ ..... فصل : وإن قطع يد مسلم فارتد ، ثم أسلم ومات ... ففيه دية كاملة
- ١٩٢ ..... فصل : وإن قطع يد مرتد أو حرى ، فأسلم ومات ، لم يضمن
- ١٩٣ ..... فصل : وإذا اشترك الجماعة فى القتل ، فعليهم دية واحدة
- فصل : وإن طرح إنسانا فى ماء يسير يمكنه التخلص منه ، فأقام فيه
- ١٩٤ ..... قصدا حتى هلك ، لم يجب ضمانه
- فصل : وإن صاح بصى ، أو تغفل عاقلا ، فصاح به ، فسقط عن
- ١٩٥ ..... شىء هلك به ، ضمنه
- فصل : وإن بعث السلطان إلى امرأة ليحضرها ، ففزعته ، فألقت
- ١٩٥ ..... جنينا ميتا ، وجب ضمانه
- فصل : وإن رمى إنسانا من علو ، فتلقيه آخر بسيف ، فقتله ،
- ١٩٦ ..... فالضمان على القاتل
- ١٩٦ ..... فصل : وإن حفر بئرا فى طريق ... فهلك به إنسان ، ضمنه
- ١٩٦ ..... فصل : ومن حفر بئرا فى طريق لنفسه ، ضمن ما هلك بها
- فصل : وإن بنى حائطا مائلا إلى الطريق ... فسقط على شىء

- أُتلفه ، ضمنه ..... ١٩٨
- فصل : وإذا رمى إلى هدف ، فمر صبي ، فأصابه السهم فقتله ...
- ضمن ذلك ..... ١٩٩
- فصل : وما أتلقت الدابة بيدها أو فمها ، ضمنه راكبها وقائدها
- وسائقها ..... ٢٠٠
- فصل : وإذا اصطدم نفسان فماتا ، فعلى عاقلة كل واحد منهما
- دية صاحبه ..... ٢٠١
- فصل : وإن اصطدمت سفيتان ، فغرقتا لتفريط من القيمين ..... ٢٠٢
- فصل : وإذا قال بعض ركبان السفينة لرجل : ألق متاعك في البحر
- وعلى ضمانه . وجب عليه ضمانه ..... ٢٠٣
- فصل : وإذا رمى أربعة بالمنجنيق ، فقتل الحجر رجلا ، فعلى
- كل واحد منهم ربع ديته ..... ٢٠٣
- فصل : إذا وقع رجل في بئر ، ووقع آخر خلفه من غير جذب
- ولا دفع فمات الأول ..... ٢٠٤
- فصل : وإن خر رجل في زبية أسد ، فجذب ثانيا ، وجذب الثاني
- ثالثا ، وجذب الثالث رابعا ..... ٢٠٥
- فصل : إذا تجارح رجلان ، وزعم كل واحد منهما أنه جرح الآخر دفعا
- عن نفسه ..... ٢٠٧
- فصل : ومن اضطر إلى طعام إنسان أو شرابه ، فمنعه مع غناه عنه ،
- فهلك ، ضمنه ..... ٢٠٧
- باب مقادير الديات ..... ٢٣٠-٢٠٩



- ٢٠٩ ..... دية الحر المسلم مائة من الإبل
- ٢٠٩ ..... فصل : ودية العمد المحض وشبه العمد أربع
- ٢١١ ..... فصل : ودية الخطأ وما أجرى مجراه أخماس
- ٢١٢ ..... فصل : وتجب الإبل صحاحا
- ٢١٢ ..... فصل : وظاهر كلام الخرقى أنه لا يعتبر قيمة الإبل
- ٢١٣ ..... فصل : وظاهر كلام الخرقى أن الإبل هي الأصل في الدية
- ٢١٤ ..... فصل : وقدرها من هذه الأنواع على ما جاء في حديث عمر
- ..... فصل : وذهب أصحابنا إلى أن الدية تغلظ بالقتل في الحرم والإحرام والشهر الحرام
- ٢١٥ ..... فصل : ودية الحرة المسلمة نصف دية الرجل
- ٢١٧ ..... فصل : ودية الكتاني نصف دية المسلم
- ٢١٨ ..... فصل : وإذا قطع طرف ذمى ، فأسلم ، ثم مات
- ٢١٩ ..... فصل : ودية الخنثى المشكل نصف دية ذكر ونصف دية أنثى
- ٢٢٠ ..... فصل : ودية العبد والأمة قيمتهما ، بالغة ما بلغ ذلك
- ٢٢٠ ..... فصل : إذا فقأ عيني عبد قيمته ألفان ، فاندمل ، ثم أعتق ومات ، وجبت قيمته
- ٢٢١ ..... فصل : وإن قطع يد عبد ، فأعتق ، ثم قطع آخر يده الأخرى ، ومات ، فلا قصاص على الأول
- ٢٢٢ ..... فصل : وإذا جنى على عبد فى رأسه أو وجهه دون الموضحة ، فزاد أرشها على الموضحة
- ٢٢٤ ..... فصل : ودية الجنين الحر المسلم غرة
- ٢٢٤ .....

- فصل : وإنما يجب ضمانه إذا علم تلفه بالجناية ..... ٢٢٥
- فصل : وإن أُلقت جنينا حيا ، ثم مات من الضربة ... ففيه دية  
كاملة ..... ٢٢٦
- فصل : وإنما يجب ضمانه إذا علم أنه سقط بالضربة ..... ٢٢٦
- فصل : وإن كان الجنين كافرا ، فأُلقت ميتا ، ففيه غرة ..... ٢٢٧
- فصل : وإن أُلقت مضغة لا صورة فيها ، لم يجب ضمانها ..... ٢٢٧
- فصل : إذا شربت الحامل دواء ، فأسقطت جنينا ، فعليها غرة ..... ٢٢٨
- فصل : وإن ضرب بطن مملوكة ، فأُلقت جنينا مملوكا ميتا ، ففيه عشر  
قيمة أمه ..... ٢٢٨
- فصل : إذا غر بحرية أمة ، فوطئها ، فحملت منه ، ثم ضربها ضارب ،  
فأُلقت جنينا ، ففيه غرة ..... ٢٢٨
- باب ديات الجروح ..... ٢٣١-٢٤٠
- وهي نوعان ؛ شجاج ..... ٢٣١
- فصل : النوع الثانى ، غير الشجاج ... وذلك قسمان ؛ أحدهما ،  
الجائفة ..... ٢٣٥
- فصل : والقسم الثانى ، غير الجائفة ..... ٢٣٨
- فصل : ومعنى الحكومة أن يقوم المجنى عليه كأنه عبد لا جناية به  
ثم يقوم وهى به قد برأت ..... ٢٣٩
- فصل : وإن لم يحصل بالجناية نقص فى جمال ، ولا نفع ... ففيه  
وجهان ..... ٢٤٠
- فصل : وإن جنى عليه جناية لها أرش ، ثم ذبحه قبل اندمال الجرح ،

٢٤٠	دخل أرش الجرح فى دية النفس
٢٦٨-٢٤١	باب دية الأعضاء والمنافع
٢٤١	كل ما فى الإنسان منه شىء واحد ... ففيه الدية كاملة
٢٤١	فصل : ويجب فى العينين الدية كاملة
٢٤٢	فصل : وفى البصر الدية
٢٤٣	فصل : وإن نقص الضوء ، وجبت الحكومة
٢٤٤	فصل : ويجب فى جفون العينين الدية
٢٤٥	فصل : وفى الأذنين الدية
٢٤٥	فصل : وفى السمع الدية
٢٤٦	فصل : وفى مارن الأنف ... الدية
٢٤٨	فصل : وفى الشم الدية
٢٤٨	فصل : وفى ذهاب العقل الدية
٢٤٩	فصل : وفى الشفتين الدية
٢٥٠	فصل : وفى اللسان الدية
٢٥٢	فصل : وإن قطع لسان طفل يتحرك بالبكاء ... ففيه الدية
٢٥٢	فصل : وإن جنى على لسانه فذهب ذوقه ... وجبت الدية
٢٥٣	فصل : وفى كل سن خمس من الإبل
٢٥٦	فصل : وإن قلع سن صبى لم يثغر ، لم يلزمه شىء فى الحال
٢٥٧	فصل : وفى اللحيين الدية
٢٥٧	فصل : وفى اليدين الدية كاملة
٢٥٩	فصل : وفى الرجلين الدية

- فصل : وفى قدم الأعرج ويد الأعسم السالمتين الدية ..... ٢٥٩
- فصل : فإن كان لرجل كفان فى ذراع لا يبطش بهما ، فهى
- كاليد الشلاء ..... ٢٦٠
- فصل : وإن قطع يد أقطع ، أو رجله ، ففيهما نصف الدية ..... ٢٦١
- فصل : وفى الثديين الدية ..... ٢٦١
- فصل : وفى الأليتين الدية ..... ٢٦٢
- فصل : وفى الذكر الدية ..... ٢٦٢
- فصل : وفى الأنثيين الدية ..... ٢٦٣
- فصل : وفى إسكتى المرأة الدية ..... ٢٦٣
- فصل : وإن جنى على مثانته ، فلم يستمسك بوله ، وجبت الدية ... ٢٦٤
- فصل : وفى الضلع بعير ..... ٢٦٥
- فصل : وفى اليد الشلاء ، والسن السوداء ، والعين القائمة ،
- ثلث ديتها ..... ٢٦٦
- فصل : وفى الأذن الشلاء ، والأنف الأشل ، دية كاملة ..... ٢٦٧
- فصل : ويجب فى الحاجبين إذا لم ينبت الشعر الدية ..... ٢٦٧
- فصل : وذكر أبو الخطاب أن فى الظفر خمس دية الأصبع ..... ٢٦٨
- باب ما تحمله العاقلة وما لا تحمله ..... ٢٦٩-٢٨٢
- إذا قتل الحر حرًا خطأ ، أو شبه عمد ، وجبت الدية على عاقلته ... ٢٦٩
- فصل : ولا تحمل العاقلة عمدا ، ولا عبدا ، ولا صلحا ،
- ولا اعترافا ..... ٢٧٠
- فصل : وجناية الصبى والمجنون حكمها حكم الخطأ ..... ٢٧١

- فصل : ومن جنى على نفسه أو طرفه خطأ ، ففيه روايتان ..... ٢٧٢
- فصل : وما يجب بخطأ الإمام والحاكم فى اجتهاده من الديات ،  
ففيه روايتان ..... ٢٧٢
- فصل : وكل ما لا تحمله العاقلة من دية العمد ... يجب حالاً ..... ٢٧٣
- فصل : والعاقلة : العصابة من كانوا من النسب والولاء ..... ٢٧٥
- فصل : ولا عقل على من ليس بعصابة ..... ٢٧٦
- فصل : ويتعاقل أهل الذمة ..... ٢٧٧
- فصل : وليس على فقير من العاقلة ، ولا امرأة ... حمل شئ  
من الدية ..... ٢٧٨
- فصل : والحاضر والغائب سواء فى العقل ..... ٢٧٩
- فصل : ولا يجب على أحد من العاقلة ما يجحف به ويشق عليه ... ٢٨٠
- فصل : وإذا جنى العبد جناية توجب المال ، تعلق أرشها بربقته ..... ٢٨١
- باب القسامة ..... ٢٨٣-٢٩٤
- إذا وجد قتيل ، فادعى عليه على إنسان قتله ، لم تسمع الدعوى إلا  
محررة على معين ..... ٢٨٣
- فصل : ويقسم الورثة دون غيرهم ..... ٢٨٥
- فصل : وإن نكل المدعون ، حلف المدعى عليه خمسين يمينا ،  
وبرئ ..... ٢٨٦
- فصل : ومن مات ممن عليه الأيمان ، قام ورثته مقامه ..... ٢٨٧
- فصل : وتشترط القسامة فى كل قتل موجب للقصاص ..... ٢٨٨
- فصل : ويشترط للقسامة اتفاق المستحقين على الدعوى ..... ٢٨٩

- فصل : فإن كان فى ورثة القتل صبي أو غائب ، وكانت الدعوى  
 عمدا ، لم تثبت القسامة ..... ٢٨٩
- فصل : قال أصحابنا : ولا مدخل للنساء فى القسامة ..... ٢٩٠
- فصل : واللوث المشترط فى القسامة هو العداوة الظاهرة بين  
 القتل وبين المدعى عليه ..... ٢٩١
- فصل : ولا يشترط فى اللوث أن يكون بالقتل أثر ..... ٢٩٢
- فصل : وإذا ادعى رجل على رجل قتل وليه ، وبينهما لوث ، فجاء آخر ،  
 فقال : أنا قتلت ، ولم يقتله هذا ..... ٢٩٣
- باب اختلاف الجانى والمجنى عليه ..... ٢٩٥ - ٣٠٠
- إذا قتل رجلا ، وادعى أنه قتله وهو عبد ، فأنكر وليه ، فالقول قول  
 الولي مع يمينه ..... ٢٩٥
- فصل : وإذا زاد المقتص على حقه ، وادعى أنه أخطأ ، وقال الجانى :  
 تعمد ..... ٢٩٦
- فصل : وإذا جرح ثلاثة رجلا ، فمات ، فادعى أحدهم أن جرحه برأ ،  
 وأنكره الآخرون ، فصدق الولي المدعى ..... ٢٩٦
- فصل : وإن أوضحه موضحتين بينهما حاجز ، فأزيل الحاجز ، فقال  
 الجانى : تأكل بالسراية ... وقال المجنى عليه : أنا أزلته ..... ٢٩٧
- فصل : وإن قطع أنف رجل وأذنيه ، فمات ، فقال الجانى :  
 مات من الجنابة ... وقال وليه : بل اندملت الجنابتان ..... ٢٩٧
- فصل : وإن جنى على عين ، فأذهب ضوءها ، ثم مات المجنى  
 عليه ، فقال الجانى : عاد بصره قبل موته . وأنكر الولي ..... ٢٩٨

فصل : وإذا ادعى المجنى عليه ذهاب سمعه بالجناية ، فأنكر ،	
امتحن .....	٢٩٨
فصل : وإن ضرب بطن امرأة ، فألقت جنينا ، وقالت : هو من	
ضربك . فأنكرها .....	٢٩٩
فصل : وإن اصطدمت سفيتان فتلفت إحداهما ، فادعى صاحبها	
أن القيم فرط في ضبطها ، فأنكر .....	٣٠٠
فصل : إذا سلم دية العمد ، ثم اختلفا .....	٣٠٠
باب كفارة القتل .....	٣٠١-٣٠٤
تجب الكفارة على كل من قتل نفسا محرمة مضمونة ،	
خطأ ، بمباشرة أو تسبب .....	٣٠١
فصل : ولا تجب الكفارة بالعمد المحض .....	٣٠٢
فصل : ولا تجب الكفارة بالجناية على الأطراف .....	٣٠٣
فصل : والكفارة تحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين	
متتابعين .....	٣٠٣

## كتاب قتال أهل البغى

كل من ثبتت إمامته ، حرم الخروج عليه وقتاله .....	٣٠٥
فصل : والخارجون على الإمام ثلاثة أقسام : قسم لا تأويل	
لهم .....	٣٠٦
القسم الثانى : الخوارج .....	٣٠٦

القسم الثالث : قوم من أهل الحق خرجوا على الإمام بتأويل سائغ	٣٠٧
فصل : وإذا قوتلوا ، لم يتبع لهم مدير	٣٠٩
فصل : ولا يجوز قتالهم بالنار	٣١١
فصل : ولا يجوز أخذ مالهم	٣١١
فصل : وإن استعان أهل البغى بأهل الحرب وأمنوهم بشرط	
المعاونة	٣١٢
فصل : وإن استولوا على بلد ، فأقاموا الحدود ، وأخذوا الزكاة	٣١٤
فصل : وإن أظهر قوم رأى الخوارج ، ولم يخرجوا عن قبضة	
الإمام	٣١٤
فصل : وإن اقتتل طائفتان لطلب ملك ... ولم تكن إحداهما	
فى طاعة الإمام	٣١٦
باب أحكام المرتد	٣١٧-٣٣٠
وهو الراجع عن دين الإسلام	٣١٧
فصل : ولا تصح الردة من المكره	٣١٩
فصل : والردة تحصل بجحد الشهادتين ، أو إحداهما	٣١٩
فصل : ومن ارتد عن الإسلام ، وجب قتله	٣٢٠
فصل : وتقتل المرتدة	٣٢١
فصل : ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثا	٣٢١
فصل : فإذا تاب المرتد قبلت توبته	٣٢٢
فصل : وثبتت التوبة من الردة والكفر الأصلى	٣٢٤
فصل : وإن أصر على الردة ، قتل بالسيف	٣٢٥



فصل : وإذا ارتد ، لم يزل ملكه .....	٣٢٦
فصل : ولا يجوز استرقاق المرتد .....	٣٢٧
فصل : وما يتلفه المرتد مضمون عليه .....	٣٢٧
فصل : ومن أكره على الإسلام بغير حق ... لم يصح إسلامه .....	٣٢٨
باب حكم الساحر .....	٣٣٦-٣٣١
السحر عزائم ورقى وعقد تؤثر فى الأبدان ، والقلوب .....	٣٣١
فصل : وأما الكاهن ،...، والعراف ، فقد نقل عن أحمد ، أن	
حكمهما القتل .....	٣٣٤
فصل : فأما المعزم ... والذى يحل السحر ، فذكرهما أصحابنا فى	
السحرة .....	٣٣٤

## كتاب الحدود

باب حكم المحارب .....	٣٤٤-٣٣٧
وهو الذى يقطع الطريق .....	٣٣٧
فصل : ومن شرط المحارب أن يكون معه سلاح .....	٣٣٩
فصل : ويشترط لتحتم القتل أن يقتل قاصدا لأخذ المال .....	٣٤٠
فصل : ويشترط لوجوب القطع فى المحاربة ثلاثة أشياء .....	٣٤٠
فصل : وإذا كان المحارب معدوم اليد اليمنى والرجل اليسرى ،	
وأخذ المال .....	٣٤١
فصل : وإن تاب المحارب قبل القدرة عليه ، سقط عنه حد المحاربة .....	٣٤١

فصل : ومن وجب عليه حد لله تعالى فتاب ، فهل يسقط عنه ؟

فيه روايتان ..... ٣٤٢

باب حد السرقة ..... ٣٧٤-٣٤٥

وحد السرقة قطع اليد اليمنى ..... ٣٤٥

ويعتبر في وجوبه تسعة ؛ أحدها ، السرقة ..... ٣٤٥

فصل : الثاني ، أن يكون مكلفا ..... ٣٤٦

فصل : الثالث ، أن يكون المسروق نصابا ..... ٣٤٧

فصل : الرابع ، أن يكون المسروق مما يتمول في العادة ..... ٣٥٠

فصل : وإن سرق مصحفا ، فقال أبو الخطاب : عليه القطع ..... ٣٥١

فصل : الخامس ، أن يكون المسروق مما لا شبهة للشارق فيه ..... ٣٥٢

فصل : ولا قطع على الزوجة إذا منعت نفقتها فأخذت بقدرها ..... ٣٥٥

فصل : السادس ، أن يسرق من حرز ..... ٣٥٦

فصل : وحرز المواشى الراعية بنظر الراعي إليها ..... ٣٥٩

فصل : ومن ترك ثيابه في الحمام لا حافظ لها ، فليست محرزة ..... ٣٥٩

فصل : وحرز الكفن كونه على الميت في القبر ..... ٣٦٠

فصل : السابع ، أن يخرج من الحرز ..... ٣٦٠

فصل : وإن دخل الحرز ، فأكل طعاما فيه وخرج ، لم يقطع ..... ٣٦٢

فصل : وإن أخرج نصابا ، فنقصت قيمته عن النصاب قبل القطع ،

قطع ..... ٣٦٢

فصل : وإن نقب الحرز ، ثم دخل آخر فأخرج المتاع ، فلا قطع

عليهما ..... ٣٦٣

فصل : الثامن ، أن تثبت السرقة عند الحاكم .....	٣٦٣
فصل : قال أحمد : لا بأس بتلقين السارق ليرجع عن إقراره .....	٣٦٤
فصل : التاسع ، أن يأتي مالك المسروق يدعيه .....	٣٦٦
فصل : وإن ثبتت السرقة بيينة ، فأنكر السارق ، لم يلتفت إلى إنكاره .....	٣٦٦
فصل : وإذا وجب القطع قطعت يده اليمنى من مفصل الكوع .....	٣٦٨
فصل : فإن سرق ثانيا ، قطعت رجله اليسرى .....	٣٦٩
فصل : فإن سرق ثلاثة ، ففيه روايتان .....	٣٧٠
فصل : فإن سرق ويده اليمنى صحيحة ، واليسرى مقطوعة أو شلاء .....	٣٧١
فصل : وإذا وجب قطع يمينه ، فقطع القاطع يساره ، أساء ، وأجزأ .....	٣٧٢
فصل : ومن تكررت منه السرقة ولم يقطع ، أجزأ قطع يده عن جميعها .....	٣٧٢
فصل : ويسن تعليق يد السارق بعد قطعها في عنقه .....	٣٧٣
فصل : وإذا قطع ، فإن كان المسروق قائما ، رد إلى مالكه .....	٣٧٣
باب حد الزنى .....	٣٧٥-٤٠٢
الزنى حرام .....	٣٧٥
فصل : والزنى هو الوطء في فرج لا يملكه .....	٣٧٦
فصل : ولا يجب الحد إلا بشروط خمسة ؛ أحدها ، أن يكون الزانى مكلفا .....	٣٧٨

٣٧٩	فصل : الشرط الثانى ، أن يكون مختارا
٣٨٠	فصل : الثالث ، أن يكون عالما بالتحريم
٣٨٢	فصل : الرابع ، انتفاء الشبهة
	فصل : فأما الأنكحة المجمع على بطلانها ... فلا يمنع وجوب
٣٨٢	الحد
٣٨٣	فصل : فإن ملك من تحرم عليه بالرضاع ... فوطئها
٣٨٤	فصل : وإن استأجر امرأة ليزنى بها ... فعليه الحد
	فصل : الخامس ، ثبوت الزنى عند الحاكم ... ولا يثبت إلا
٣٨٥	بأحد شيئين ؛ إقرار
٣٨٧	فصل : وإن ثبت بيينة اعتبر فيهم ستة شروط
٣٨٨	فصل : وإن حبلت امرأة لا زوج لها ولا سيد ، لم يلزمها حد
٣٨٨	فصل : ومن وجب عليه حد الزنى ، لم يخل من أحوال أربعة
٣٩٢	فصل : والمحصن من كملت فيه أربعة أشياء
	فصل : ومن حرمت مباشرته بحكم الزنى واللواط ، حرمت
٣٩٣	مباشرته فيما دون الفرج
٣٩٤	فصل : ويحرم وطء امرأته وجاريته فى دبرهما
٣٩٥	فصل : ومن أتى بهيمة ، وقتلنا : لا يحد . فعليه التعزير
٣٩٥	فصل : ولا يؤخر حد الزنى لمرض
٣٩٦	فصل : ولا يحفر للمرجوم
٣٩٧	فصل : وإن كان الحد جلدا ، لم يمد الم حدود
٣٩٨	فصل : فإن كان مريضا ... أقيم الحد بسوط يؤمن التلف معه

- فصل : ومن لزمه التغريب ، غرب عاما إلى مسافة القصر ..... ٣٩٩
- فصل : ولا تغرب المرأة إلا مع ذى محرم ..... ٤٠٠
- فصل : ويجب أن يحضر حد الزنى طائفة ..... ٤٠٠
- باب حد القذف ..... ٤٠٣-٤٢٠
- وهو الرمى بالزنى ..... ٤٠٣
- فصل : ويجب الحد على القاذف بشروط أربعة ؛ أحدها ، أن يكون مكلفا ..... ٤٠٤
- والثاني ، أن يكون المقدوف محصنا ..... ٤٠٤
- فصل : الثالث ، أن لا يكون القاذف والدا ..... ٤٠٤
- فصل : الرابع ، أن يقذف بالزنى الموجب للحد ..... ٤٠٥
- فصل : وأما الكناية ، فنحو قوله : يا قعجة ، يا فاجرة ..... ٤٠٨
- فصل : ومن قال لامرأة : أكرهت على الزنى ..... ٤١٠
- فصل : وحد القذف ثمانون جلدة إن كان القاذف حرا ..... ٤١٠
- فصل : وإن جن من له الحد ، لم يكن لوليه المطالبة به ..... ٤١١
- فصل : ومن قذف جماعة لا يتصور الزنى من جميعهم ...
- فلا حد عليه ..... ٤١٢
- فصل : ومن وجبت عليه حدود قذف الجماعة ، فأيهم طالب بحده ، استوفى له ..... ٤١٣
- فصل : وإن قذف واحدا مرات ، ولم يحد ، فحد واحد ..... ٤١٣
- فصل : وإذا قال الرجل : يا ولد الزنى ... فهو قاذف لأمه ..... ٤١٤
- فصل : وإذا شهد على إنسان بالزنى دون الأربعة ، فعليهم الحد ..... ٤١٥

- فصل : وإن شهد أربعة بالزنى ، ثم رجع أحدهم ، فعليهم الحد ..... ٤١٧
- فصل : وإذا قذف امرأة ، وقال : كنت زائل العقل حين قذفتها ..... ٤١٧
- فصل : وإن ادعت امرأة أن زوجها قذفها ، فأنكر ، فقامت عليه
- بينة ، فله أن يلاعن ..... ٤١٩
- باب الأشربة ..... ٤٢٨-٤٢١
- كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام ..... ٤٢١
- فصل : وكل عصير غلى ، وقذف بزبد ، حرم ..... ٤٢٢
- فصل : ويكره الخليلطان ..... ٤٢٤
- فصل : ومن شرب مسكرا ، وهو مسلم مكلف مختار ، يعلم أنها تسكر ،
- لزمه الحد ..... ٤٢٦
- فصل : ولا يثبت إلا بينة أو إقرار ..... ٤٢٧
- باب إقامة الحد ..... ٤٣٨-٤٢٩
- لا يجوز لأحد إقامة الحد إلا الإمام أو نائبه ..... ٤٢٩
- فصل : ولا يقام الحد على حامل حتى تضع ..... ٤٣٢
- فصل : ولا يقام الحد فى المسجد ..... ٤٣٣
- فصل : ومن أقيم عليه الحد فمات منه ، فالحق قتله ..... ٤٣٣
- فصل : وإذا اجتمع عليه حدود من جنس ... ولم يحد ، فحد
- واحد ..... ٤٣٥
- فصل : وإن اجتمعت حدود للآدميين ، استوفيت كلها ..... ٤٣٦
- فصل : والضرب فى الزنى أشد منه فى سائر الحدود ..... ٤٣٦
- فصل : ويضرب فى جميع الحدود بسوط وسط ، لا جديد
- ولا خلق ..... ٤٣٧

باب التعزير	٤٣٩-٤٤٢
وهو مشروع فى كل معصية لا حد فيها ولا كفارة	٤٣٩
فصل : ويجب التعزير فى الموضعين اللذين ورد الخبر فيهما	٤٤٠
فصل : وإن مات من التعزير ، لم يجب ضمانه	٤٤١
باب دفع الصائل	٤٤٣-٤٥٢
كل من قصد إنسانا فى نفسه ، أو أهله ... فله دفعه	٤٤٣
فصل : ويدفع الصائل بأسهل ما يمكن الدفع به	٤٤٥
فصل : وإن عض يد إنسان فنزعها من فيه ، فأنقلعت ثنياه ، لم يضمنها	٤٤٥
فصل : ومن اطلع فى بيت غيره من ثقب ... فرماه صاحب البيت بحصاة ... فقلع عينه	٤٤٧
فصل : وإن صالت عليه بهيمة ، فله دفعها	٤٤٩
فصل : ومن قتل إنسانا أو بهيمة ... وادعى أنه فعل ذلك للدفع عن نفسه ، أو حرمة	٤٤٩
فصل : ومن اقتنى كلبا عقورا ، فأطلقه حتى عقر إنسانا أو دابة ، ضمنه	٤٥٠
فصل : وإن أتلقت البهيمة غير الزرع ، ولا يد لصاحبها عليها ، لم يضمنه	٤٥١

## كتاب الجهاد

وهو فرض	٤٥٣
---------	-----

- فصل : ويتعين الجهاد فى موضعين ..... ٤٥٦
- فصل : وأقل ما يفعل الجهاد مرة فى كل عام ..... ٤٥٧
- فصل : ومن كان أحد أبويه مسلما ، لم يجز له الجهاد إلا بإذنه ..... ٤٥٧
- فصل : ولا يجوز لمن عليه دين الجهاد إلا بإذن غريمه ..... ٤٥٨
- فصل : وأفضل التطوع الجهاد فى سبيل الله ..... ٤٦٠
- فصل : وفى الرباط فضل عظيم ..... ٤٦١
- فصل : ويقاتل كل قوم من يليهم من العدو ..... ٤٦٣
- فصل : ولا يحل لمسلم أن يهرب من كافرين ..... ٤٦٥
- باب ما يلزم الإمام وما يجوز له ..... ٤٦٩-٤٩٦
- يجب عليه أن يشحن ثغور المسلمين بجيوش يكفون من يليهم ..... ٤٦٩
- فصل : وإذا أراد الإمام أو الأمير الغزو ، لزمه أن يعرض جيشه ..... ٤٧٠
- فصل : ويستحب أن يخرج يوم الخميس ..... ٤٧٢
- فصل : ويقاتل أهل الكتاب والمجوس ، حتى يسلموا ، أو يعطوا الجزية ..... ٤٧٦
- فصل : ويجوز بيات الكفار ، ورميهم بالمنجنيق والنار ..... ٤٧٨
- فصل : ويجوز قتل ما يقاتلون عليه من دوابهم ..... ٤٧٩
- فصل : ويخير الإمام فى الأسرى من أهل القتال بين أربعة أشياء ..... ٤٨٢
- فصل : ومنع أحمد فداء النساء بالمال ..... ٤٨٦
- فصل : ولا يجوز بيع رقيق المسلمين لكافر ..... ٤٨٦
- فصل : وإن أسر من يقر بالجزية فبذلها ، لم يلزم قبولها ..... ٤٨٧



- فصل : ويكره نقل رءوس الكفار من بلد إلى بلد ..... ٤٨٧
- فصل : إذا حصر الإمام حصنا ، فرأى المصلحة فى مصابرتة ،  
لزمه ذلك ..... ٤٨٧
- فصل : ومن أسلم قبل القدرة عليه ، عصم نفسه وماله وأولاده  
الصغار ..... ٤٩٠
- فصل : ومن أسلم من الأبوين ، كان أولاده الأصاغر تبعاً له فى  
الإسلام ..... ٤٩١
- فصل : وإن سبى الطفل منفرداً عن أبويه ، تبع ساييه فى الإسلام ..... ٤٩٢
- فصل : ولا يجوز التفريق فى السبى بين الوالدة وولدها ..... ٤٩٣
- فصل : إذا سببت المرأة دون زوجها ، انفسخ نكاحها ..... ٤٩٣
- فصل : وإن أسلم عبد الحربى ولم يخرج إلينا ، فهو على رقه ..... ٤٩٤
- فصل : وليس للإمام أن يقيم حداً فى أرض الحرب ..... ٤٩٥
- باب ما يلزم الجيش من طاعة الإمام ..... ٤٩٧-٥٠٨
- يلزم الجيش طاعة أميرهم ، وامثال أوامره ..... ٤٩٧
- فصل : ويغزى مع كل بر وفاجر ..... ٤٩٨
- فصل : وإذا غزا الأمير بالناس ، لم يجز لأحد أن يخرج من  
المعسكر لتعلف ، ولا احتطاب ..... ٤٩٨
- فصل : وتجاوز المبارزة فى الحرب ..... ٤٩٩
- فصل : ومن أسر أسيراً ، لم يكن له قتله حتى يأتى به الإمام ..... ٥٠١
- فصل : وإذا وجد المسلمون بدار الحرب طعاماً أو علفاً ، فلهم  
الأكل منه ..... ٥٠١

- فصل : وإن أحرزت الغنيمة ، فقال الخرقى : لا يؤكل منها  
 ٥٠٣ ..... إلا أن تدعو الضرورة
- فصل : ومن فضل معه من الطعام والعلف كثير ، فأدخله البلد ،  
 ٥٠٤ ..... فعليه رده إلى المغنم
- فصل : ولا يجوز أخذ إبرة ، ولا خيط .....  
 ٥٠٥
- فصل : ومن أخذ من مباحات دار الحرب شيئاً ... فاحتاج  
 ٥٠٦ ..... إليه للأكل والعلف ، انتفع به
- فصل : ومن وجد كتباً فيها كفر ، فعليه إتلافها .....  
 ٥٠٦
- باب الأنفال والأسلاب .....  
 ٥١٨-٥٠٩
- النفل ما يعطاه زيادة على سهمه .....  
 ٥٠٩
- فصل : إذا قال : من دلنى على القلعة الفلانية ... فله كذا .  
 ٥١٢ ..... جاز
- فصل : ومن قتل فى الحرب كافراً ، فله سلبه .....  
 ٥١٣
- فصل : ولا يستحقه إلا بشروط أربعة .....  
 ٥١٤
- فصل : والسلب ما على القتل من ثيابه ، وحليه ، وسلاحه .....  
 ٥١٧
- باب قسمة الغنائم .....  
 ٥٤٢-٥١٩
- الغنيمة ما أخذ من مال الكفار بإيجاف .....  
 ٥١٩
- فصل : فإذا أراد القسمة ، بدأ بالأسلاب ، فدفعها إلى أهلها .....  
 ٥١٩
- فصل : ويقسمها بين الغانمين كقسمه المتاع بين الشركاء .....  
 ٥٢١
- فصل : ولا يسهم لفرس ينبغى للإمام منعه .....  
 ٥٢١
- فصل : وفى غير العربى من الخيل أربع روايات .....  
 ٥٢٢

- فصل : ومن غزا على فرسين ، قسم لهما أربعة أسهم ..... ٥٢٣
- فصل : ومن غزا على فرس حبيس ، فله سهمه ..... ٥٢٣
- فصل : ولا يسهم لامرأة ، ولا صبي ، ولا مملوك ..... ٥٢٤
- فصل : ومن استؤجر على الجهاد من غير أهل القتال ... لم يستحق  
غير الأجرة ..... ٥٢٧
- فصل : وإذا لحق الجيش مدد ... أسهم لهم ..... ٥٢٨
- فصل : وإذا غزا الأمير بجيش ، فأسرى سرية ... فغنمت ،  
شاركهم الجيش ..... ٥٣٠
- فصل : ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش ... فلم يحضر الغنيمة ،  
أسهم له ..... ٥٣٠
- فصل : ومن مات بعد إحراز الغنيمة ، قام وارثه مقامه في سهمه ..... ٥٣١
- فصل : إذا قال الإمام : من أخذ شيئاً ، فهو له . ففيه روايتان ..... ٥٣١
- فصل : فأما تفضيل بعض الغانمين على بعض ، فإن كان على سبيل  
التفيل لبعضهم ..... ٥٣٢
- فصل : ومن غل من الغنيمة ... وجب إحراق رحله ..... ٥٣٢
- فصل : وإذا كان في السبي من يعتق على بعض الغانمين بالملك ...  
عتق عليه كله ..... ٥٣٣
- فصل : ويجوز للأمير البيع من الغنيمة قبل القسمة ..... ٥٣٣
- فصل : وما أخذه أهل الحرب من أموال المسلمين ... ثم ظهر عليه  
المسلمون ، فأدركه صاحبه قبل قسمه ..... ٥٣٥
- فصل : وإن استولى حربى على مال مسلم ، ثم أسلم ... فهو له ..... ٥٣٨

- فصل : وإن استولى الكفار على حر من المسلمين أو أهل الذمة ،  
لم يملكوه ..... ٥٣٨
- فصل : وإن غنم المسلمون من الكفار شيئاً عليه علامة المسلمين ،  
ولم يعرف صاحبه ، فهو غنيمة ..... ٥٣٩
- فصل : وإذا دخل قوم لا منعة لهم دار الحرب بغير إذن الإمام ،  
فغنموا ..... ٥٣٩
- فصل : ومن أجر نفسه على حفظ الغنيمة ... فله أجرته ..... ٥٤٠
- فصل : وما أهدها أهل الحرب لأمر الجيش ... فهو غنيمة ..... ٥٤٠
- فصل : وإذا عدم الإمام ، لم يؤخروا الجهاد ..... ٥٤١
- باب قسمة الخمس ..... ٥٤٣-٥٤٦
- يقسم الخمس على خمسة أسهم ؛ سهم لرسول الله ﷺ ..... ٥٤٣
- فصل : وسهم ذى القربى لبنى هاشم ..... ٥٤٣
- فصل : وأما سهم اليتامى ، فهو لصغير لا أب له ..... ٥٤٤
- وسهم المساكين للفقراء والمساكين ..... ٥٤٥
- وسهم ابن السبيل للصنف المذكور فى أصناف الزكاة ..... ٥٤٥
- باب قسم الفىء ..... ٥٤٧-٥٥٢
- وهو كل مال أخذ من المشركين بغير قتال ..... ٥٤٧
- فصل : ويفرض للمقاتلة من المسلمين قدر كفايتهم ..... ٥٤٨
- فصل : وينبغي للإمام أن يضع ديوانا يكتب فيه أسماء المقاتلة ..... ٥٤٩
- فصل : واختلفت الرواية عن أحمد فى جواز تفضيل بعضهم على  
بعض ..... ٥٥١

- فصل : ومن ضل من أهل الحرب الطريق ، فوقع في دار الحرب ..... ٥٥١
- باب حكم الأرضين المغنومة ..... ٥٥٣-٥٦٠
- الأرض التي بأيدي المسلمين تنقسم قسمين ..... ٥٥٣
- فصل : ويجب الخراج في العامر الذي يمكن زرعه والانتفاع به ..... ٥٥٦
- فصل : ولا يسقط خراج هذه الأرض بإسلام أهلها ..... ٥٥٦
- فصل : ويعتبر الخراج بما تحمله الأرض من القليل والكثير ..... ٥٥٧
- فصل : قال أحمد : قدر القفيز صالغ ، قدره ثمانية أرطال ..... ٥٥٨
- فصل : والجريب عشر قصبات في عشر قصبات ..... ٥٥٨
- فصل : وما فتح عنوة ، فالإمام مخير بين قسمته بين الغنائم ...
- وبين وقفها على المسلمين ..... ٥٥٩
- باب الأمان ..... ٥٦١-٥٧٢
- يجوز عقد الأمان لجميع الكفار وآحادهم ..... ٥٦١
- فصل : ولا يصح من كافر ..... ٥٦٢
- فصل : وللإمام عقده لجميع الكفار ..... ٥٦٣
- فصل : ويحصل الأمان بما يدل عليه من قول وغيره ..... ٥٦٤
- فصل : ومن جاء بحربي ، فادعى الحربي أنه آمنه ، فأنكر المسلم ،  
ففيه ثلاث روايات ..... ٥٦٧
- فصل : وإن أخذ المسلم من الحربي في دار الحرب مالا ...
- ودخل به دار الإسلام ..... ٥٦٨
- فصل : وإن حصر المسلمون حصنا ، فطلب رجل منهم الأمان ليفتح  
لهم الحصن ، جاز إعطاؤه ..... ٥٦٩

فصل : وإذا أسر الكفار أسيرا ، فأطلقوه بشرط أن يقيم عندهم مدة ،	٥٧٠
كانوا في أمان منه .....	٥٧٠
باب الهدنة .....	٥٧٣-٥٨٠
ومعناها موادة أهل الحرب .....	٥٧٣
فصل : ولا يجوز عقد الهدنة مطلقا غير مقدرة بمدة .....	٥٧٤
فصل : وتجاوز الهدنة على غير مال .....	٥٧٥
فصل : ويجوز في عقد الصلح شرط رد من جاءه من أهل الحرب	
من الرجال .....	٥٧٥
فصل : فإن شرط في الهدنة شرطا فاسدا ... فهل يبطل عقد	
الهدنة ؟ .....	٥٧٧
فصل : وإن عقدت الهدنة على مدة ، وجب الوفاء بها .....	٥٧٧
فصل : ومن أتلف منهم شيئا على مسلم ، لزمه ضمانه .....	٥٧٨
فصل : وإن نقض أهل الهدنة العهد بقتال ... انتقض عهدهم .....	٥٧٩
فصل : وإن خاف الإمام نقض العهد منهم ، جاز أن ينبذ إليهم	
عهدهم .....	٥٨٠
باب عقد الذمة .....	٥٨١-٥٩٦
لا يجوز عقد الذمة إلا من الإمام أو نائبه .....	٥٨١
فصل : ومن دخل في دين أهل الكتاب أو المجوس ، ... ، صار	
منهم .....	٥٨٣
فصل : ومن عقدت له الذمة ، أخذت منه الجزية .....	٥٨٤
فصل : ويؤخذ من نصارى بنى تغلب مكان الجزية الزكاة .....	٥٨٥

فصل : فأما سائر أهل الكتاب من النصارى وغيرهم ، فلا يقبل منهم	
إلا الجزية	٥٨٧
فصل : ولا جزية على صبي	٥٨٨
فصل : ومن بلغ من صبيانهم ... فهو من أهلها بالعقد الأول	٥٨٩
فصل : وإذا كان فى الحصن نساء ، أو من لا جزية عليه ، فطلبوا	
عقد الذمة بغير جزية ، أجيئوا إليها	٥٩٠
فصل : وتجب الجزية فى آخر كل حول	٥٩٠
فصل : ويجوز أن يشترط عليهم مع الجزية ضيافة من يمر بهم من	
المسلمين	٥٩١
فصل : ويثبت الإمام عدد أهل الذمة	٥٩٤
فصل : إذا مات الإمام ، أو عزل وولى غيره ، لم يحتج إلى	
تجديد عقد	٥٩٥
باب المأخوذ من أحكام الذمة	٦٠٨-٥٩٧
لا يجوز عقد الذمة إلا بشرطين	٥٩٧
فصل : ويلزمهم التميز عن المسلمين فى أربعة أشياء	٥٩٧
فصل : ولا يتصدرون فى المجالس عند المسلمين	٦٠٠
فصل : ويمنعون من إحداث بناء يعلو بناء جيرانهم المسلمين	٦٠١
فصل : ويمنعون من إظهار المنكر	٦٠١
فصل : ويمنعون من إحداث البيع والكنائس	٦٠٢
فصل : ويمنعون من سكنى الحجاز	٦٠٣
فصل : ويمنعون من دخول الحرم	٦٠٥

- فصل : وليس لهم دخول مساجد الحل بغير إذن مسلم ..... ٦٠٦
- فصل : وعلى الإمام حفظ أهل الذمة ..... ٦٠٧
- فصل : وإذا تحاكم مسلم وذمى إلى الحاكم ، لزمه الحكم
- بينهما ..... ٦٠٧
- فصل : ومن أتى محرماً من أهل الذمة مما يعتقد تحريمه فى دينه ...
- وجب عليه ما يجب على المسلم ..... ٦٠٨
- باب العشور ..... ٦٠٩ - ٦١٤
- ومن اتجر من أهل الذمة إلى غير بلده ثم عاد ، أخذ منه نصف عشر
- ما معه من المال ..... ٦٠٩
- فصل : ولا يؤخذ فى السنة إلا مرة ..... ٦١١
- فصل : ولا يجب فى أقل من عشرة دنائير ..... ٦١٢
- فصل : وإن مر على العاشر منتقل بماله ، لم يأخذ منه ..... ٦١٣
- باب ما ينتقض به العهد ..... ٦١٥ - ٦١٧
- ينتقض عهد الذمى بأحد ثلاثة أشياء ..... ٦١٥
- فصل : ومن نقض العهد ، خير الإمام فيه بين أربعة أشياء ..... ٦١٧

## آخر الجزء الخامس

ويليه الجزء السادس ، وأوله :

كتاب الأيمان

والحمد لله حق حمده



# فهرس

## الجزء السادس من الكافي

### كتاب الأيمان

الموضوع	الصفحة
لا تنعقد اليمين إلا من مكلف مختار .....	٥
فصل : واليمين على أربعة أضرب .....	٦
فصل : فإن استثنى عقيب يمينه ... لم يحنث .....	٧
فصل : ولا تنعقد اليمين إلا باسم من أسماء الله تعالى ، أو صفة من صفاته .....	٩
وأسماء الله تعالى ثلاثة أقسام .....	١٠
فصل : وصفات الله تعالى تنقسم قسمين .....	١١
فصل : وحروف القسم ثلاثة .....	١٣
فصل : ويجاب القسم بأحرف خمسة .....	١٦
فصل : وإن حرم على نفسه شيئا ... فهو يمين .....	١٧
فصل : وإن حلف بالخروج من الإسلام ... أثم .....	١٨
فصل : وإن حلف رجل ، فقال آخر : يميني في يمينك ... لم تنعقد يمينه .....	٢٠
فصل : والحالف مخير بين البر في يمينه وبين التكفير .....	٢١
باب كفارة اليمين .....	٢٣ - ٢٨
ومن حلف ، فهو مخير في التكفير قبل الحنث وبعده .....	٢٣
فصل : وهو مخير بين أن يطعم عشرة مساكين ، أو يكسوهم ، أو يعتق رقبة .....	٢٣
فصل : وإن حلف العبد أجزأه الصيام .....	٢٥

فصل: ومن حلف أيمانا كثيرة على شىء واحد، فحنت، لم يلزمه أكثر من كفارة	٢٧
فصل: ومن حلف بالقرآن، فحنت، فقياس المذهب أن عليه كفارة واحدة	٢٧
باب جامع الأيمان	٢٩ - ٦٣
ومبنى الأيمان على النية	٢٩
فصل: وإن تأول الظالم فى يمينه، لم ينفعه تأويله	٣١
فصل: ومن لم تكن له نية، وكان ليمينه سبب هيجها يقتضى معنى أعم من اللفظ	٣٣
فصل: فإن عدم ذلك، تعلقت يمينه بما عينه	٣٤
فصل: وإن عدم التعيين، تعلقت يمينه بما تناوله الاسم	٣٦
والأسماء ثلاثة أقسام: أحدها، الأسماء العرفية ... وهى أربعة أنواع	٣٦
فصل: القسم الثانى: الأسماء الشرعية	٤٠
فصل: القسم الثالث: ما له موضوع لغوى، لم يغلب استعماله فى غيره	٤٣
فصل: وإن حلف لا يأكل فاكهة، تناولت يمينه كل ثمرة مأكولة تخرج من الشجر	٤٤
فصل: والإدام ما يؤكل مع الخبز عادة	٤٥
فصل: ومن حلف على اللحم، تناولت يمينه لحم الأنعام، والصيد، والطير، والسباع	٤٦
فصل: ومن حلف على العنب، لم تتناول يمينه حصرما، ولا زيبيا، ولا ما يتولد من العنب	٤٨
فصل: ومن حلف على الحلى، تناولت يمينه الخواتيم، والأسورة، والخلاخيل	٤٩

- فصل : والحين عند إطلاقه اسم لسته أشهر ..... ٤٩
- فصل : وإن حلف لا يدخل دارا، فدخلها مختارا، حنث ..... ٥١
- فصل : وإن حلف على دار ليخرجن منها، اقتضت يمينه الخروج بنفسه وأهله ..... ٥٢
- فصل : وإن حلف على زوجته أن لا تخرج إلا بإذنه، أو بغير إذنه ..... ٥٢
- فصل : ومن حلف لا يسكن دارا هو ساكنها، فأقام فيها زمنا يمكنه الخروج، حنث ..... ٥٤
- فصل : وإن حلف لا يساكن فلانا، فاستدام المساكنة، حنث ..... ٥٤
- فصل : وإن حلف لا يأكل شيئا، فشربه، أو لا يشربه، فأكله ..... ٥٥
- فصل : وإن حلف لا يكلمه، ثم وصل بيمينه كلاما ... حنث ثم ..... ٥٥
- فصل : فإن حلف على غريمه : لا افترقنا حتى أستوفى حقي منك ... فهرب منه ..... ٥٨
- فصل : ومن حلف ليضربنه عشرة أسواط، فجمعها، وضربه بها ضربة واحدة ..... ٥٩
- فصل : إذا حلف ليفعلن شيئا، لم يبر إلا بفعل جميعه ..... ٦٠
- فصل : وإن حلف لا يفعل شيئين، ففعل أحدهما ..... ٦٢
- فصل : ومن حلف لا يفعل شيئا، فوكل من فعله، حنث ..... ٦٣
- باب النذر ..... ٦٥-٨٢
- وهو أن يقول : لله على أن أفعل كذا . أو : إن رزقني الله مالا لأصدقن ..... ٦٥
- وهو سبعة أقسام : أحدها، نذر اللجاج والغضب ..... ٦٥
- القسم الثاني : النذر المبهم ..... ٦٦
- فصل : القسم الثالث : نذر المباح ..... ٦٦

- ٦٨ ..... فصل : القسم الرابع : نذر المعصية
- ٧١ ..... فصل : القسم الخامس : نذر الواجب
- ٧٢ ..... فصل : وإن نذر صوم يوم يقدم فلان ، فصادف رمضان
- ٧٢ ..... فصل : القسم السادس : نذر المستحيل
- ٧٢ ..... فصل : القسم السابع : نذر الطاعة تبررا
- ٧٤ ..... فصل : ومن نذر صياما ، ولم يسم عددا ، ولم ينوه ، لزمه صوم يوم
- ..... فصل : ومن عين بنذره أو بنيته شيئا من عدد الصيام ، أو الصلاة ...
- ٧٥ ..... أجزأه ما عينه
- ٧٧ ..... فصل : إذا نذر صيام ثلاثين يوما ، لم يلزمه التتابع
- ..... فصل : وإن نذر صيام سنة معينة ، لم يدخل فى نذره رمضان ويوما
- ٧٨ ..... العيدين
- ٧٩ ..... فصل : وإن نذر صوم يوم يقدم فلان ، فقدم ليلا ، لم يلزمه شيء
- ٧٩ ..... فصل : وإذا نذر الحج العام ، وعليه حجة الإسلام ، ففيه روايتان
- ٧٩ ..... فصل : وإذا عجز عن الوفاء بالنذر ، لم يخل من خمسة أحوال

## كتاب الأقضية

- ٨٣ ..... القضاء فرض على الكفاية
- ٨٥ ..... فصل : ويجوز للقاضى أخذ الرزق عند الحاجة
- ٨٦ ..... فصل : ويشترط للقاضى عشرة أشياء
- ٨٧ ..... فصل : وينبغى أن يكون قويا من غير عنف
- ..... فصل : ولا تصح ولاية القضاء إلا بتولية الإمام ، أو من فوض إليه
- ٨٨ ..... الإمام
- ..... فصل : فإن تحاكم رجلان إلى من يصلح للقضاء ، فحكماء ليحكم

- بينهما، جاز ..... ٨٩
- فصل: ويجوز أن يولى فى البلد الواحد قاضيين فأكثر ..... ٩٠
- فصل: ولا يجوز تقليده القضاء على أن يحكم بمذهب معين ..... ٩٠
- فصل: إذا ولاه قاضيا فى غير بلده، كتب له العهد بما ولاه ..... ٩١
- فصل: وإن نهاه من ولاه عن الاستخلاف، لم يكن له ذلك ..... ٩٢
- فصل: وليس له أن يقضى، ولا يولى ... فى حكم فى غير عمله ..... ٩٣
- فصل: ولا يجوز له أن يحكم لنفسه ..... ٩٣
- فصل: ولا يجوز له أن يرتشى فى الحكم ..... ٩٣
- فصل: ويكره أن يباشر البيع والشراء بنفسه ..... ٩٥
- فصل: ولا يجوز للقاضى حضور الولائم ..... ٩٦
- فصل: ولا يقضى فى حال الغضب، ولا الجوع، والعطش ..... ٩٦
- فصل: ويستحب للحاكم الجلوس للحكم فى موضع بارز واسع
- يصل إليه كل أحد ..... ٩٨
- فصل: وإن احتاج إلى أعوان لإحضار الخصوم، اتخذ أمناء كهولا
- أو شيوخا من أهل الدين ..... ٩٩
- فصل: ويتخذ حبسا ..... ٩٩
- فصل: وينبغى أن يتخذ كاتباً ..... ٩٩
- فصل: ولا يتخذ شهودا معينين لا يقبل غيرهم ..... ١٠٠
- فصل: ويتخذ أصحاب مسائل يتعرف بهم أحوال من جهلت
- عدالته من الشهود ..... ١٠٠
- فصل: ولا يقبل الجرح والتعديل من أقل من اثنين ..... ١٠٤
- فصل: وإن لم تثبت عدالته، فقال المشهود عليه: هو عدل.
- حكم بشهادته ..... ١٠٦
- فصل: ومن ثبتت عدالته، ثم شهد عند الحاكم بعد ذلك بزمن

- قريب ، حكم بشهادته ..... ١٠٦
- فصل : ويستحب أن يحضر مجلسه الفقهاء من كل مذهب ..... ١٠٧
- فصل : وليس على القاضى تتبع قضايا من قبله ..... ١٠٩
- فصل : ويخرج القاضى إلى مجلس قضائه على أعدل أحواله ..... ١١٠
- فصل : ويبدأ فى نظره بالمحبوسين ..... ١١١
- فصل : ثم ينظر فى أمر الأوصياء والأمناء ..... ١١٢
- باب ما على القاضى فى الخصوم ..... ١١٣ - ١١٨
- يلزمه أن يسوى بين الخصمين فى الدخول عليه ، والمجلس والخطاب ..... ١١٣
- فصل : وإذا حضر القاضى خصوم كثير ، قدم الأول فالأول ..... ١١٦
- فصل : إذا كان بين اثنين خصومة ، فدعا أحدهما صاحبه إلى مجلس الحكم ، لزمته إجابته ..... ١١٦
- باب صفة القضاء ..... ١١٩ - ١٢٦
- إذا حضر القاضى خصمان ، فادعى أحدهما على الآخر شيئاً تصح دعواه ..... ١١٩
- فصل : وإن كان للمدعى بينة عادلة ، قدمت على يمين المدعى عليه ..... ١٢٢
- فصل : وإذا شهد شاهدان ، فلم يعلم خصمه أن له جرحهما ..... ١٢٣
- فصل : وإن علم الحاكم الحال ، لم يجوز أن يحكم بعلمه فى حد ولا غيره ..... ١٢٤
- فصل : وإن كان للمدعى شاهد واحد عدل ، فى المال أو ما يقصد به المال ..... ١٢٥
- فصل : ومتى اتضح الحكم للقاضى ، لزمه الحكم به ..... ١٢٦
- باب القضاء على الغائب وحكم كتاب القاضى ..... ١٢٧ - ١٣٦
- إن حضر رجل يدعى على رجل غائب عن البلد ،

- ولا بينة معه ، لم يسمع دعواه ..... ١٢٧
- فصل : ويجوز للقاضي أن يكتب إلى قاض آخر بما ثبت عنده
- ليحكم به ..... ١٢٨
- فصل : ولا يقبل الكتاب إلا أن يشهد به شاهدان عدلان ..... ١٢٩
- فصل : وإن مات الكاتب ، أو عزل ، جاز للمكتوب إليه قبول
- الكتاب والعمل به ..... ١٣٠
- فصل : وإذا وصل الكتاب إليه ، فأحضر الخصم ، فقال : لست
- فلان بن فلان ..... ١٣١
- فصل : إذا ثبت عنده حق بالإقرار ، فسأله المقر له أن يشهد
- على نفسه بما ثبت عنده من الإقرار ..... ١٣١
- فصل : وصفة المحضر : حضر القاضي فلان بن فلان ، قاضي
- عبد الله الإمام على كذا ..... ١٣٣
- وصفة السجل أن يكتب : هذا ما أشهد عليه القاضي فلان بن
- فلان ..... ١٣٤
- فصل : وإذا قال : حكمت لفلان بكذا . قبل قوله ..... ١٣٦
- باب القسمة ..... ١٣٧ - ١٥٠
- الأصل في القسمة الكتاب والسنة والإجماع ..... ١٣٧
- فصل : ويجوز للشركاء أن يقتسموا بأنفسهم ، وأن ينصبوا
- قاسما يقسم بينهم ..... ١٣٧
- فصل : وعلى الإمام أن يرزق القاسم من بيت المال ..... ١٣٨
- فصل : وإن كان في القسمة رد عوض ، فهي بيع ..... ١٣٩
- فصل : إذا طلب أحد الشريكين القسمة ، فأبى الآخر من غير
- ضرر ..... ١٣٩
- فصل : وإن كان بينهما أرض مختلفة الأجزاء ، وأمكنت التسوية ..... ١٤١

- فصل : وإن كان بينهما دور أو أرض مختلفة ، فى بعضها  
 ١٤٢ ..... نخل وفى بعضها شجر
- فصل : وإن كان بين ملكيهما عرصة حائط ، فطلب أحدهما  
 ١٤٣ ..... قسمتها طولا
- فصل : وإن كان بينهما أرض مزروعة ، فطلب أحدهما قسمة  
 ١٤٤ ..... الأرض دون الزرع
- فصل : إذا كان بينهما ثياب ، أو حيوانات ... فطلب أحدهما  
 ١٤٥ ..... قسمتها أعيانا بالقيمة
- فصل : إذا كانت بينهما عين ، فأرادا قسمة منافعها بالمهاياة ... جاز ... ١٤٥  
 فصل : وصفة القاسم أن يحصى القاسم عدد أهل السهمان ،  
 ١٤٦ ..... ثم يعدل السهمان بالأجزاء
- فصل : وإذا قسم بينهما قاسم الحاكم قسمة إجبار ، فأقرع بينهما ... ١٤٧  
 فصل : وإن ادعى أحدهما غلطا فى قسمة الإجبار ، لم يقبل  
 ١٤٨ ..... إلا ببينة
- فصل : وإن ظهر بعض نصيب أحدهما مستحقا ، بطلت القسمة ... ١٤٨  
 فصل : إذا اقتسم الوارثان ، فظهر على الميت دين متعلق بالتركة ... ١٤٩  
 فصل : وإذا سأل أحد الشريكين الحاكم القسمة بينه وبين  
 ١٤٩ ..... شريكه فيما تدخله قسمة الإجبار
- باب الدعاوى ..... ١٥١ - ١٧٩
- لا تصح دعوى المجهول فى غير الوصية والإقرار ..... ١٥١
- فصل : وإن ادعى عقد نكاح ، لزم ذكر شروطه ..... ١٥١
- فصل : وما لزم ذكره فى الدعوى ، فلم يذكره ، سألها الحاكم  
 ١٥٢ ..... عنه ليذكره
- فصل : وإذا ادعت المرأة النكاح على رجل ، وذكرت معه حقا



- ١٥٢ ..... من حقوق النكاح
- فصل : وإذا ادعى مالا مضافا إلى سببه فقال : أقرضته ألفا ...
- ١٥٣ ..... فقال : ما أقرضني
- فصل : وإذا ادعى على رجل عينا في يده ... فأنكره ، ولا
- ١٥٣ ..... بينة له
- فصل : وإن ادعى عينا في يد غيرهما ، فأقام كل واحد منهما
- ١٥٥ ..... بينة أنها له
- فصل : فإن ادعى الخارج أن الدابة ملكه ... وأنكر الآخر ،
- ١٥٧ ..... وأقاما بينتين
- فصل : وإن تدعى عينا في يديهما ، وأقام كل واحد منهما بينة
- ١٥٧ ..... أنها ملكه ، تعارضتا
- فصل : وإن تدعى عينا في يد غيرهما ، فاعترف أنه لا يملكها ،
- ١٥٨ ..... وأقام كل واحد منهما البينة أنها له
- ١٥٨ ..... فصل : وإذا ادعى عينا في يد إنسان ، فأقر بها لغيره وصدقه المقر له
- ١٦٠ ..... فصل : فإن ادعى أن هذه العين كانت ملكه
- فصل : إذا كانت في يد زيد دار ، فادعى آخر أنه ابتاعها من
- ١٦١ ..... غيره وهي ملكه
- فصل : وإذا تدعى رجلان دارا ، ذكر كل واحد منهما أنه
- ١٦٢ ..... ابتاعها من زيد ، ونقده ثمنها
- فصل : فإن كان في يده دار ، فادعى رجل أنه باعه إياها بمائة
- ١٦٣ ..... في رمضان ، وأنه يستحق ثمنها عليه
- فصل : إذا قال رجل لعبده : إن قتلت فأنت حر . فادعى العبد
- ١٦٤ ..... أنه قتل ، وادعى الوارث أنه مات ، ولا بينة لهما
- فصل : إذا كان في يد رجل عين ، فادعاهما نفسان ، وعزيا

- الدعوى إلى سبب يقتضى اشتراكهما فيها ..... ١٦٥
- فصل : فإن كان فى أيديهما دار ، ادعى أحدهما نصفها ،  
وادعاها الآخر كلها ، ولا بينة لهما ..... ١٦٦
- فصل : ولو ادعى إنسان أن أباه مات ، وخلفه وأخاه له غائبا ...  
وخلف عينا لهما فى يد إنسان ، فأنكر المدعى عليه ..... ١٦٧
- فصل : إذا مات رجل وخلف ولدين ؛ مسلما وكافرا ، فادعى  
كل واحد منهما أن أباه مات على دينه ..... ١٦٧
- فصل : وإن خلف ابنين ، كان أحدهما عبدا ، فادعى أنه عتق  
قبل موت أبيه ، وأنكره أخوه ..... ١٦٩
- فصل : وإذا مات رجل فادعى إنسان أنه وارثه ، لم تسمع  
الدعوى حتى يبين سبب الإرث ..... ١٦٩
- فصل : ولو مات رجل ، وخلف ابنا وزوجة ودارا ، فادعت  
الزوجة أنه أصدقها إياها ، وأنكر الابن ..... ١٧١
- فصل : وإذا تنازع الزوجان فى متاع البيت حال الزوجية ، أو  
بعد الفرقة ..... ١٧١
- فصل : وإن اختلف صانعان فى دكان فى الآلات التى فيه ،  
حكم بآلة كل صناعة لصاحبها ..... ١٧١
- فصل : وإن تنازع رب الدار والمكترى فى شىء فى الدار المكترة ،  
وكان مما يتبع الدار فى البيع ..... ١٧٢
- فصل : وإن اختلف رب الدار والخياط الذى فيها ، فى الإبرة  
والمقص ..... ١٧٣
- فصل : وإن تنازعا حائطا معقودا بيناء أحدهما عقدا لا يمكن  
إحداثه ..... ١٧٣
- فصل : وإن كان فى يده غلام بالغ عاقل ، فادعاه عبدا له ، فصدقه ..... ١٧٥

فصل : ولو كان فى يده صغيرة ، فادعى نكاحها ، لم تقبل	
دعواه	١٧٦
فصل : ومن كان له حق على من يقر به ويؤذله ، لم يكن له	
أن يأخذ من ماله إلا ما يعطيه	١٧٦
فصل : وإن ادعى حقا على إنسان ، وأقام به شاهدين ، فلم	
يعرف الحاكم عدالتهما	١٧٨
باب اليمين فى الدعاوى	١٨١ - ١٨٨
ومن ادعى حقا من المال ، أو ما يقصد به المال ... فأنكر	
المدعى عليه ، فعليه اليمين	١٨١
فصل : واليمين المشروعة التى يبرأ بها المطلوب هى اليمين بالله تعالى	١٨٣
فصل : ويستحلف على حسب جوابه	١٨٦
فصل : ومتى كانت الدعوى على الخصم فى نفسه ، حلف	
على البتات فى النفى والإثبات	١٨٦
فصل : وإذا ادعى عليه جماعة حقا ، فأنكر ، لزمته لكل واحد يمين	١٨٨

## كتاب الشهادات

وتحملها وأداؤها فرض	١٨٩
فصل : ومن كانت عنده شهادة لأدمى عالم بها ، لم يشهد	
حتى يسأله صاحبها	١٩٠
باب من تقبل شهادته ومن ترد	١٩٣ - ٢١٥
يعتبر فى الشاهد المقبول شهادته ستة شروط :	١٩٣
أحدها : العقل	١٩٣
والثانى : البلوغ	١٩٣
والثالث : الضبط	١٩٣

١٩٣	والرابع : النطق
١٩٤	الخامس : الإسلام
١٩٥	فصل : الشرط السادس : العدالة
١٩٧	فصل : ويحرم اللعب بالنرد والشطرنج وإن خلا من القمار
١٩٩	فصل في الملامى : وهى نوعان
٢٠١	فصل : قال أحمد ، رحمه الله : لا يعجبني الغناء
٢٠٤	فصل : والشعر كالكلام ، حسنه كحسنه ، وقبيحه كقبيحه
٢٠٤	فصل : وتمنع التهمة قبول الشهادة ، وهى ستة أنواع
٢١٠	فصل : وتقبل شهادة العدو لعدوه
٢١٠	فصل : ومن شهد بشهادة زور ، فسق ، وردت شهادته
٢١١	فصل : ومن قذف ... فتاب ، قبلت شهادته
٢١٣	فصل : وتقبل شهادة العبد فيما خلا الحد والقصاص
٢١٤	فصل : وتجوز شهادة الأمة فيما تجوز فيه شهادة النساء
٢١٤	فصل : ويعتبر استمرار شروط العدالة حتى يتصل بها الحكم
٢٢٢ - ٢١٧	باب عدد الشهود
	والحقوق تنقسم ستة أقسام : أحدها : ما لا يكفى فيه
٢١٧	إلا أربعة شهداء
٢١٨	فصل : الثانى : سائر العقوبات ... فلا يقبل فيه إلا شهادة رجلين
	فصل : القسم الثالث : المال وما يوجبه ... فيقبل فيه شهادة
٢١٩	رجل وامرأتين
٢١٩	فصل : القسم الرابع : ما ليس بمال ولا عقوبة ... ففيه روايتان
	فصل : وإن اختلف الزوجان فى الصداق ، ثبت بشهادة
٢٢٠	رجل وامرأتين
	فصل : القسم الخامس : ما لا يطلع عليه الرجال ... فيقبل

٢٢١	فيه شهادة امرأة عدلة
	فصل : القسم السادس : ما لا يعرفه إلا أهل الطب ... فإذا
٢٢٢	لم يقدر على اثنين
٢٣١ - ٢٢٣	باب تحمل الشهادة وأدائها
٢٢٣	لا يجوز تحملها وأداؤها إلا عن علم
	فصل : وإن كانت الشهادة على قول ... لم يجز التحمل
٢٢٤	فيها إلا بسماع القول
٢٢٤	فصل : وتجوز الشهادة بما علمه بالاستفاضة ، في تسعة أشياء
	فصل : وإن سمع إنسانا يقر بحق ، جاز أن يشهد عليه ، وإن
٢٢٥	لم يقل له : اشهد على
	فصل : ومن رأى في يد إنسان شيئا مدة يسيرة ، لم يجز أن
٢٢٦	يشهد له بالملك
٢٢٦	فصل : وتجوز شهادة الأعمى بالاستفاضة
٢٢٧	فصل : ولا تجوز الشهادة حتى يعرف المشهود عليه ، والمشهود له
٢٢٨	فصل : ولا يجوز أن يشهد إلا بما يعلم
٢٢٨	فصل : ويعتبر في أداء الشهادة الإتيان بلفظها
٢٢٩	فصل : ومن شهد بالزنى ، فلا بد من ذكر الزانى والمزنى بها
	فصل : ويجوز للحاكم أن يعرض للشهود بالوقوف عن الشهادة
٢٣٠	في حدود الله تعالى
	فصل : وكل حق لله تعالى ... فلا يفتقر أداء الشهادة فيه إلى
٢٣٠	تقدم دعوى
	فصل : ومن كان له على غيره حق ، فقضى بعضه ، وأشهد
٢٣١	البيئة بقضائه ، ثم جحد الباقي
٢٣٧ - ٢٣٣	باب الشهادة على الشهادة

٢٣٣	تجوز الشهادة على الشهادة فيما يثبت بشاهد وامرأتين
٢٣٤	فصل : ولها أربعة شروط
٢٣٦	فصل : ويعتبر دوام هذه الشروط إلى حين الحكم
	فصل : واختلفت الرواية فى شرط خامس ، وهو اعتبار
٢٣٦	الذكورية فى شهود الفرع
	فصل : ويجوز أن يشهد على كل واحد من شهود الأصل
٢٣٧	شاهد فرع
٢٣٧	فصل : ويؤدى الشهادة على الصفة التى تحملها
٢٤٥ - ٢٣٩	باب اختلاف الشهود
	إذا ادعى ألفين على رجل ، فشهد له شاهد بهما ،
٢٣٩	وشهد له آخر بألف ، ثبت له الألف
	فصل : وإن شهد اثنان أنه زنى بها فى بيت ، وشهد آخر
٢٣٩	أنه زنى بها فى بيت آخر
	فصل : وإن شهد أحدهما أنه قتله عمدا ، وشهد الآخر أنه
٢٤٠	قتله خطأ ، ثبت القتل
	فصل : وإن شهد أحدهما أنه سرق غدوة ، وشهد آخر أنه
٢٤٢	سرقه بعينه عشيا ، لم يجب الحد
	فصل : وإذا شهد عدلان على ميت أنه أعتق سالما فى مرضه ...
٢٤٣	وشهد آخران أنه أعتق غائما
	فصل : فإن شهد اثنان على اثنين بقتل رجل ، فشهد الآخران
٢٤٤	أن الأولين قتلاه
	فصل : وإن ادعى على رجل أنه قتل وليه عمدا ، وأقام شاهدا ،
٢٤٤	فأقر بقتله خطأ
	فصل : وإذا ادعى على رجلين أنهما رهناه عبدا لهما بدين

٢٤٥	عليهما ، فأنكره
٢٥٣ - ٢٤٧	باب الرجوع عن الشهادة
٢٤٧	إذا رجع الشاهدان قبل الحكم بشهادتهما ، لم يحكم بها
٢٤٨	فصل : وإذا شهد خمسة بالزنى على رجل ، فقتل ، ثم رجعوا
٢٤٩	فصل : وإذا شهدا بمال ، ثم رجعا بعد الحكم به ، غرماه
٢٥٠	فصل : وإن شهد اثنان بحرية عبد ، فحكم بشهادتهما ، ثم رجعا
٢٥٠	فصل : وإذا حكم بشهادة الفروع ، ثم رجعوا عن الشهادة ، ضمنوا
	فصل : وإذا شهد الشهود بحد ، فزكاهم اثنان ، فبان أنهم
٢٥١	ممن لا تقبل شهادتهم
٢٥٢	فصل : ومن حكم له بمال ... بشهادة زور ... لم يحل له ما حكم به

## كتاب الإقرار

٢٥٥	والحكم به واجب
٢٥٦	فصل : ولا يصح إلا من عاقل مختار
٢٥٧	فصل : ويصح إقرار العبد بالحد والقصاص فيما دون النفس
٢٥٩	فصل : وإقرار المريض بدين لأجنبي صحيح
٢٦١	فصل : ويصح الإقرار لكل من يثبت له الحق المقر به
٢٦٢	فصل : ومن أقر لرجل في يده فكذبه المقر له ، بطل إقراره له
٢٦٣	فصل : إذا قال : لى عليك ألف . فقال : نعم ... كان مقرا بها
٢٦٥	فصل : إذا قال : له على ألف قضيتها إياه . لزمه الألف
٢٦٧ - ٢٧٩	باب الاستثناء
٢٦٧	الاستثناء يمنع أن يدخل فى الإقرار ما لولاه لدخل
٢٦٨	فصل : ولا يصح الاستثناء من غير الجنس ، ولا من غير النوع
٢٦٨	فصل : وإن أقر بدار إلا بيتا منها عينه ، لم يدخل البيت فى إقراره

- فصل : وإن قال : له هؤلاء العبيد إلا هذا . كان مقرا بما  
 ٢٦٩ ..... دون المستثنى
- فصل : وإذا استثنى بعد الاستثناء بحرف العطف ، كان  
 ٢٧٠ ..... مضافا إلى الاستثناء الأول
- فصل : وإن عطف جملة على جملة بالواو ، ثم استثنى ،  
 ٢٧١ ..... ففيه وجهان
- فصل : وإذا قال : له عندى تمر فى جراب . أو : سكين فى قراب  
 ٢٧٢ ..... فصل : وإذا قال : له على ألف درهم زيوف . أو :  
 ٢٧٣ ..... ناقصة ... بكلام متصل ، لزمه ما أقر به على صفته
- فصل : وإذا قال : له على ألف لا يلزمنى . أو : من ثمن  
 ٢٧٥ ..... خمر ... لزمه ما أقر به
- فصل : وإذا قال : له عندى ألف . ثم قال : هى وديعة . قبل تفسيره  
 ٢٧٦ ..... باب الرجوع عن الإقرار  
 ٢٨٣ - ٢٨١ ..... ومن أقر بحق لآدمى ... لا تسقطه الشبهة ... ثم رجع  
 ٢٨١ ..... عن إقراره
- فصل : وإذا قال : هذه الدار لزيد ، بل لعمرى ... حكم بها لزيد  
 ٢٨٢ ..... فصل : وإذا مات رجل وخلف ألفا ، فادعاها رجل ، فأقر  
 ٢٨٣ ..... له بها الوارث ، ثم ادعاها آخر ، فأقر له بها
- باب الإقرار بالمجمل  
 ٢٩٢ - ٢٨٥ ..... إذا قال : له على شىء . أو كذا . قيل له : فسر  
 ٢٨٥ ..... فصل : وإن أقر بمال ، قبل تفسيره بالقليل والكثير  
 ٢٨٦ ..... فصل : وإذا قال : له على كذا درهم . بالجر ، قبل تفسيره  
 ٢٨٦ ..... بجزء من درهم
- فصل : فإن قال : له على ألف . رجع فى تفسير جنسها إليه  
 ٢٨٧ .....



فصل : وإذا أقر بألف فى وقت ، ثم أقر بألف فى وقت آخر ،	
لزمه ألف واحد	٢٨٨
فصل : وإن قال : له فى هذا العبد شركة ... كان مقرا بجزء	
من العبد	٢٩١
فصل : ومن شهد بحرية عبد غيره ... ثم اشتراه ، عتق عليه	٢٩٢
باب الإقرار بالنسب	٢٩٣ - ٢٩٩
إذا أقر رجل بنسب مجهول النسب يمكن كونه منه ...	
ثبت نسبه منه	٢٩٣
فصل : وإن أقر على أبيه أو غيره بنسب فى حياته ، لم يقبل إقراره	٢٩٣
فصل : إذا كان لرجل أمة لها ثلاثة أولاد ، ولم يقر	
بوطئها ... فقال : أحد أولادها ابنى	٢٩٦
فصل : وإن كان له أمتان ، لكل واحدة منهما ولد ، ولا زوج	
لواحدة منهما ، ولم يقر بوطئها ، فقال : أحد هذين ابنى	٢٩٧
فصل : وإن خلف رجل ابنين ، فأقر أحدهما بدين على أبيه	
لأجنبي ، وكان عدلا	٢٩٨
الفهارس العامة	٣٠١ - ٦١٣
١- فهرس الآيات القرآنية	٣٠١ - ٣٣١
٢- فهرس الأحاديث :	
- الأحاديث القدسية	٣٣٢
- فهرس الأحاديث النبوية القولية	٣٣٣ - ٤٠٥
- فهرس الأحاديث النبوية غير القولية	٤٠٦ - ٤٧٣
٣- فهرس الآثار	٤٧٤ - ٥٠٨
٤- فهرس القوافى	٥٠٩
- فهرس أنصاف الأبيات	٥١٠

- ٥- فهرس الأعلام ..... ٥١١ - ٥٦٨  
٦- فهرس القبائل والأمم والفرق ..... ٥٦٩ - ٥٧٤  
٧- فهرس الأماكن والبلدان والمياه ..... ٥٧٥ - ٥٨٠  
٨- فهرس الكتب ..... ٥٨١ - ٥٨٢  
٩- فهرس الغزوات والأيام والوقائع ..... ٥٨٣ - ٥٨٤  
١٠- فهرس الكتب والأبواب الفقهية ..... ٥٨٥ - ٥٩٤  
١١- فهرس مراجع التحقيق ..... ٥٩٥ - ٦١٣

## تَمَّ كِتَابُ الْكَافِي وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ

رقم الإيداع ١٩٩٧/٩٩٤٨

I . S . B . N : 977 - 256 - 161 - 1

### هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

# الكتاب في

ملفوظ أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
المقدسي الجماعليّ الدمشقيّ الصالحيّ الحنبليّ

٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور عبد بن عبد المحسن التركي

بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية

بدار هجر

الجزء الأول

الطهارة - الصلاة

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَتَّخِذُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَتَّخِذُهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

﴿ يَتَّخِذُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

أما بعد ؛ فإنه لم تحظ أمة من الأمم بما حظيت به أمنا الإسلامية من التراث العظيم ، وأتى تراث أعظم من ميراث الأنبياء ، الذى هو التبراس فى الدجى ، والنجاة من الردى ، ذلكم التراث المستند إلى كتاب الله الكريم

وسنة نبيه الأمين اللذين مَنْ تمسك بهما عُصم من الزلزل والضلال . قال ﷺ : « إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلُّوا أبداً ؛ كتاب الله وسنة نبيه » . وقال : « قد تركتكم على البيضاء ، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك » .

وقد قام علماء الأمة في مختلف عصورها بخدمة هذا التراث تأليفاً وشرحاً وتعليقاً ، فخدموا ميراث النبوة ، تصديقاً لقول رسول الله ﷺ : « العلماء هم ورثة الأنبياء ... » .

وكان من هؤلاء العلماء الأفاضل : شيخ الإسلام الإمام العلامة موفق الدين أبو محمد ، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي الجَمَاعِيّ ، ثم الدَّمَشَقِيّ الصَّالِحِيّ الحَنْبَلِيّ ، المتوفى سنة عشرين وستمائة<sup>(\*)</sup> ، الذي قَضَى عُمُرَهُ مشغلاً بتأليف عظيم المصنفات لخدمة الدين ، وكان من أعظم مصنفاته : كتاب « المغني » ، الذي يعد موسوعةً في الفقه المقارن ، ومع أنه شرح فيه مذهب الإمام الجليل أحمد ابن حنبل ، رحمه الله تعالى ، على « مختصر الخِرَقِيّ<sup>(١)</sup> » ، إلا أنه لم يكتف فيه بذكر المذهب ؛ بل أخذ يعرض لمذاهب الفقهاء وأدلتهم مقارنة بينها ، ونحمد الله أن أعان على تحقيقه في خمسة عشر مجلداً ، فكان بحق فيهِ العَنَاءُ لِمَنْ حازَه عالِماً ومُتعلِّماً ، ثم أَلَف كتابه « المُقْنِع » ،

---

(\*) انظر : الترجمة الحافلة التي صُدرت بها مقدمة التحقيق لكتابه « المغني » .

(١) أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخِرَقِيّ ، المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة . انظر ترجمته في المغني ٦/١ وما بعدها .

الذى صار المتن الذى يُحفظُ فى فقه الحنابلة ، فرتبّه ترتيباً جديداً جيّداً ،  
 فاق به « مختصر الخرقى » ، فعَمَدَ إليه ابنُ أخيه أبو الفرج عبد الرحمن  
 بن محمد بن أحمد بن محمد بن قُدّامة المَقْدِسِيّ الجَمَاعِيّ الصّالِحِيّ  
 الحنبليّ الخطيب الحاكم قاضى القضاة ، ابن أبى عمر<sup>(١)</sup> ، فشرحه عليه ،  
 وأذن له فى إقرائه ، وإصلاح ما يرى أنه يحتاج إلى إصلاح فيه ، فشرحه  
 فى مجلدات ، واستمَدَّ فيه من « المغنى » لعمّه . وقد وفق الله لتحقيقه  
 أيضاً مع كتاب « الإنصاف » ، فى معرفة الراجح من الخلاف » لعلاء  
 الدين المَزْدَاوِيّ<sup>(٢)</sup> والذى وضعه - أيضاً - على كتاب « المقنع » ، فَضُمَّ  
 « المقنع » و « الشرح الكبير » ومعهما « الإنصاف » فى كتاب واحد ،  
 فصارت موسوعةً فقهية ، عظيمة النفع فى اثنين وثلاثين مجلداً .

ثم كان من أعظم مصنّفاته بعد « المغنى » ؛ كتابُ « الكافى » - الذى  
 نحن بصدد التقديم له - إذ عَرَضَ فيه للمذهب عرضاً وسطاً بين الإطالة  
 والاختصار ؛ فهو يَعرِضُ المسألة ثم يُثَبِّعُها بالدليل فى يسر وبساطة تجعلانها  
 تستقرّ فى الذهن ، وتُعوّد مُطالِعَه ودارسه على مجاوزة التقليد إلى الدليل ،  
 ثم يسمو به إلى مناقشة هذه الأدلة ، والتى هى من أبرز ما يتميز به مذهب  
 الإمام أحمد على غيره ، إذ كان رحمه الله تعالى شديدَ الاتباع للكتاب  
 والسنة ، فلا يذكر مسألة إلاّ ويُدلّل عليها من الكتاب والسنة ، فكان من

---

(١) انظر : الترجمة الحافلة التى صدرت بها مقدمة التحقيق لكتاب « المقنع » و « الشرح الكبير »  
 ومعهما « الإنصاف » .

(٢) انظر : ترجمته فى نفس المصدر السابق .

أوسع أئمة المذاهب معرفة بحديث رسول الله ﷺ ، ثم سار أصحابه وأتباعه على دَرْبِهِ ، حيث أثَّروا المذهب بالتأليف ، وألَّفُوا المطولات والمتوسطات والمختصرات ، فكان « الكافي » من هذه المتوسطات .

قال ابن بدران في كتابه « المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل » : راعى مُؤَفِّقُ الدين في مؤلفاته أربع طبقات ، فصنَّف « العمدة » للمبتدئين ، ثم أَلَف « المقنع » لمن ارتقى عن درجتهم ولم يصل إلى درجة المتوسطين ، فلذلك جعله عَرِيًّا عن الدليل والتعليل ، غير أنه يذكر الروايات عن الإمام ، ليَجْعَلَ لقارئه مجالاً إلى كَدِّ ذهنه ، لِيَتِمَّرَنَ على التصحيح ، ثم صنَّف للمتوسطين « الكافي » وذكر فيه كثيراً من الأدلة ، لتسمو نفس قارئه إلى درجة الاجتهاد في المذهب ، حينما يرى الأدلة ، وترتفع نفسه إلى مناقشتها ، ولم يجعلها قضية مسلَّمة ، ثم أَلَف « المغني » لمن ارتقى درجة عن المتوسطين ، وهناك يطلع قارئه على الروايات ، وعلى خلاف الأئمة ، وعلى كثير من أدلتهم ، وعلى ما لهم وما عليهم من الأخذ والردّ ، فمن كان فقيه النفس حينئذ ، مرَّ نَفْسُهُ على السموِّ إلى الاجتهاد المطلق ، إن كان أهلاً لذلك ، وتوفرت فيه شروطه ، وإلَّا بقي على أخذه بالتقليد ، فهذه هي مقاصد ذلك الإمام في مؤلفاته الأربعة <sup>(١)</sup> .

وها هو ذا مُؤَفِّقُ الدين يعرض منهجه في « الكافي » ، فيقول : هذا كتاب ، استخرت الله تعالى في تأليفه على مذهب إمام الأئمة ، وربَّانِي

---

(١) المدخل ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

الأمة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني - رضى الله عنه -  
فى الفقه ، توسطت فيه بين الإطالة والاختصار ، وأومات إلى أدلة مسائله  
مع الاقتصار ، وعزيت أحاديثه إلى كتب أئمة الأمصار ، ليكون الكتاب  
كافيا فى فنه عمن سواه ، مقنعا لقارئه بما حواه ، وافيا بالغرض من غير  
تطويل ، جامعًا بين الحكم والدليل .

وقد أنشد ابن رجب للشيخ يحيى الصَّرَصْرِى<sup>(١)</sup> :

كفى الخلق بـ « الكافى » وأقنع طالبًا      بـ « مُقنع » فقه عن كتابٍ مُطوّل  
وأغنى بـ « مُغنى » الفقه من كان باحثًا      و « عُمدته » من يعتمدُها يُحصِّل  
ولما كان كتاب « الكافى » على هذه الدرجة من الأهمية ، برزت الحاجة  
المُلحَّة إلى إخراجهِ فى الثوب اللائق به إلى المكتبة الإسلامية ، كتابًا من  
أُمهات كتب التراث ، يُعنى فيه بداية بتوثيق النص ، ذلك الأمر الذى  
يتطلب جهدًا فائقًا .

لقد تمت مقابلة النسخ الخطية المتوافرة لدينا على المطبوعة ، فأُثبتت  
الفروق المهمة التى تخدم المعنى ، وما سقط من المطبوعة بمتن الكتاب ،  
وأُشير إلى ذلك فى الحواشى ، وأُثبتت الفروق المرجوحة بالحواشى ،  
وأُهملت بعض الفروق التى لا جدوى منها ، وتمَّ ضبط النص الصحيح  
الراجع من كل النسخ ضبطًا شبه تام ، بما يوضح المعنى ويزيل اللبس ، وتم

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١٤١/٢ .



التعليق على النص عند الحاجة، وشرح الغريب منه، والترجمة للأعلام الواردة فيه، والتعريف بالأماكن والبلدان، ثم تخريج الأحاديث باعتماد الكتب الستة، وموطأ الإمام مالك، ومسنند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، ثم سنن الدارقطني، والسنن الكبرى للبيهقي في بعض المواطن، ثم أُتبع تخريج الحديث بحكم موجز عليه بأقوال أهل العلم، ثم غرّو الأشعار - على قلتها - إلى أصحابها. ثم يُتبع إن شاء الله في نهاية التحقيق لنص الكتاب بفهارس فنية شاملة؛ للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية القولية وغير القولية، والقدسية، والآثار، والقوافي، والأعلام، والقبائل والأُمم والفرق، والأماكن والبلدان والمياه، ثم الكتب، والغزوات والأيام والوقائع، والكتب والأبواب الفقهية.

وما كان لهذا السفر العلمي الكبير أن يصدر، ويكون بين يدي الباحثين وطلاب العلم، لولا توفيقُ الله سبحانه وعونه، ثم اهتمام صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله به، وتحمله التكاليف اللازمة له، أجزل الله مثوبته، وكتبه في صحائف عمله.

وليس بغريب ولا جديد على أبناء الإمام الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - رحمه الله - الاهتمام بالعلم وكتبه، وتيسيرها للعلماء وطلاب العلم، فقد كانت سنة حميدة استنّها رحمه الله لنفسه، فطبع العديد من كتب السلف الصالح، وأمر بتوزيعها مجاناً على العلماء وطلاب العلم، وسار على طريقته أبناؤه البررة، منذ عهده الزاهر، الذي

وَحَدَّ فِيهِ الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السَّعُودِيَّةُ ، عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ ،  
وَجَمَعَ قُلُوبَ أُنْبَاءِهَا عَلَى الْمَحَبَّةِ وَالصَّدَقِ وَالْتِعَاوُنِ وَالْوَلَاءِ وَالطَّاعَةِ ، لِلَّهِ  
وَلِرَسُولِهِ ، وَلَوْلَا أَمْرُهُمْ ، وَأَقَامَ شَرَعَ اللَّهِ ، فَسَادَ الْمَمْلَكَةِ الْأَمْنُ وَالِاسْتِقْرَارُ ،  
وَنِعِمَّ أَهْلُهَا بِرَغْدِ الْعَيْشِ .

وَالِىَ الْعَهْدِ الْحَاضِرُ ، عَهْدُ خَادِمِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ الْمَلِكِ فَهْدِ بْنِ  
عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعُودٍ - حَفَظَهُ اللَّهُ - الَّذِى تَابَعَ الْمَسِيرَةَ ، وَاهْتَمَّ أَيْمًا اِهْتِمَامًا  
بِالْإِنْسَانِ السَّعُودِى ، تَرْبِيَةً وَتَأْهِيلًا ، وَبِالتَّعَامُلِ وَفَقَّ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ  
ﷺ ، وَبِخِدْمَةِ الْإِسْلَامِ فِى مُخْتَلِفِ الْمَجَالَاتِ .

إِنْ صَاحِبِ السَّمَوِ الْمَلِكِ الْأَمِيرِ مَتْعَبِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعُودٍ حَفَظَهُ  
اللَّهُ وَوَفَّقَهُ ، بِهَذَا الْعَمَلِ الصَّالِحِ يُسَهِّمُ فِى تَشْجِيعِ الْعِلْمِ وَطَلَابِهِ ، وَنَشْرِ  
كُتُبِ سَلَفِنَا الصَّالِحِ ، الَّذِينَ جَاهَدُوا فِى اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ، فَخَلَّفُوا لَنَا تَرَاثًا  
عِلْمِيًّا ضَخْمًا ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ نَشْرُ هَذَا الْكِتَابَ :  
( الْكَافِى ) لِابْنِ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

فَجَزَى اللَّهُ سَمُوَّهُ كُلَّ خَيْرٍ ، وَشَكَرَ لَهُ جُهُودَهُ فِى الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ  
وَوَفَّقَهُ لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ ، وَجَعَلَ جَزَاءَهُ عَلَى ذَلِكَ رِضَاهُ وَالْجَنَّةُ .

وَلَقَدْ تَمَّ تَحْقِيقُ هَذَا الْكِتَابِ وَإِخْرَاجُهُ بِالتَّعَاوُنِ مَعَ مَرْكَزِ الْبَحْثِ  
وَالدِّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ بِدَارِ هَجْرٍ ، حَيْثُ تَتَوَافَرُ فِى هَذَا الْمَرْكَزِ  
الْإِمْكَانَاتُ وَالْوَسَائِلُ الْمُعِينَةُ عَلَى إِخْرَاجِ تَرَاثِنَا بِهَذِهِ الصُّورَةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِى  
تَلِيقُ بِهِ ، وَتُيسِّرُ سُبُلَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ .

ونسأل الله - عز وجل - العونَ والتيسيرَ حتى ينتهى هذا العمل ، وأن  
ينفع به ، والله يقول الحق ، وهو يهدى السبيل .

كتبه

عبد الله بن عبد المحسن التركي

الرياض فى : ١٤١٨/١/١٥ هـ

## وصف النسخ الخطية المعتمدة، والمطبوعة

لقد تيسر من مخطوطات الكتاب عند التحقيق ما يلي :

في مكتبة الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري رحمه الله :

نسخة مصورة عليها ختم الشيخ الوليد بن عبد الرحمن آل فريان ،  
وهي نسخة كاملة ، على الورقة الأولى منها : كتاب الكافي في الفـ..  
على مذهب الإمام الرباني والصّديق الثاني إمام الأئمة وناصر السنة أبي  
عبد الله أحمد ابن حنبل الشيباني رضى الله عنه وأرضاه بمنه وأحسن عن  
السنة جزاه . وتحتة : تأليف الإمام العالم الأوحـد الصـ... الكامل شيخ  
الإسلام ناصر السنة موفّق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد  
ابن قدامة المقدسي رضى الله عنه وأرضاه .

وفى آخرها : آخر المجلدة الثالثة من الأصل ، وهي آخر الكتاب والحمد  
لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى وكما ينبغي لكـرم  
وجهه وعز جلاله وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى خاتم أنبيائه  
وسلم وشرف وكرم وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم  
الدين وحسبنا الله وكفى وفرغ من كتابته العبد الفقير إلى الله تعالى  
المعترف بذنوبه لله الراجى عفـو ربه حسن بن محمد بن حازم المقرئ غفر  
الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ووافق الفراغ من نسخه يوم الجمعة  
عشرين من شهر جمادى الأولى من شهور سنة سبعة وثمانين وسبعمئة  
وحسبنا الله وكفى .

وهى نسخة جيدة، كتبت بخط واضح وتقع فى ٤٨١ ورقة،  
ومسطرتها ٢٣ سطرا.

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً، وتجدر أرقام أوراقها بين معقوفين فى  
صفحات الكتاب.

### فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

نسخة محفوظة برقم ١٩٠٦/ف، تبدأ بأول الكتاب، وتنتهى بفصل  
فى العُمري، من باب الهبة. وعلى الورقة الأولى منها: المجلد الأول كتاب  
الكافى فى الفقه. وتحت بخط غير واضح: على مذهب إمام الأئمة  
وقاضى... أحمد بن حنبل الشيبانى. وتحت: تأليف الإمام العلامة مفتى  
الفرق شيخ الإسلام موفق الدين محبى السنة قامع البدعة أبى محمد  
عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى رضى الله عنه. وتحت: ملك الشيخ  
عماد الدين أحمد عبد الهادى عبد الحميد عبد الهادى المقدسى الحنبلى  
غفر الله له ولوالديه. وتحت: نقل إلى ملك ولده عبد الرحمن أحمد  
عبد... فى حياته رحمه الله ورضى عنه، فى الجنة. وعليها آثار رطوبة  
وشطب وختم.

وفى آخرها: يتلوه فى الوصايا إن شاء الله تعالى والحمد لله رب  
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ورضى الله عن أصحابه  
أجمعين وغفر الله لجميع المسلمين ورحم الله لكاتبه ولمن قرأ منه ولمن نظر  
فيه ولمن عمل به، وكان الفراغ من نسخه يوم الأحد منتصف جمادى

الآخر سنة عشرين وستمائة وذلك فى جامع دمشق فى حلقة الحنابلة أحسن الله توفيقهم . كاتبه الفقير الضعيف الراجى إلى رحمة الله تعالى أبى العباس أحمد بن محمد بن بكتاش الحنبلى الهمدانى غفر الله له . سمع جميع هذا الجزء صاحبه وكاتبه معارضا به نسخة الأصل حال القراءة على مؤلفه أبقاه الله الفقيه الإمام محمد بن محمد بن بكتاش الهمدانى ومحمد ابن عمر بن محمد بن جعفر الهمدانى ومحمد بن عطا الله بن خلف الغنوى بقراءة كاتب الطبقة فى مجالس آخرها يوم الثلاثاء ثانى رجب سنة عشرين وستمائة وكتب عبد العزيز بن رضوان بن الحنبلى .

وتوجد على الورقات الأولى منها آثار رطوبة ، تقل تدريجيا حتى تتلاشى عند الورقة ٩٥ .

وتقع فى ٢٦٥ ورقة ، ومسطرتها ٢٥ سطرا ، كتبت بخط جيد دقيق . وقد أُشير إلى هذه النسخة بالرمز ( س ١ ) .

نسخة ثانية محفوظة برقم ١٩٠٥/ف ، تبدأ بأول الكتاب ، وتنتهى بباب الكتابة عند فصل : وإن اشترى المكاتب مكاتب آخر صح ... فإن عاد المبيع فاشترى سيده لم يصح لأنه لا يصح أن يملك مالكة . وعلى الورقة الأولى منها : المجلد الأول من كتاب الكافى . وتحت اسم المؤلف . ثم قراءة ، نصّها : نظر فى هذا الكتاب المبارك ، وهو المجلد الأول من الكافى العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى عبدُ الله بن عبد الرحمن بن أبو بكر (؟) المقدسى . وعلى الورقة الأخيرة وقف نصه : هذا ما أوقفه وحبّسه ابتغاء وجه الله تعالى وطلبا لمرضاته الحاج عبدان بن إسماعيل بن مسلم البحرانى

تغمده الله برحمته وأثابه على ذلك وجعل النظر فيه إلى الأرشد فالأرشد من أولاده وعلى سائر المسلمين وكذلك المجلد الثانى الذى يليه لا يباع ولا يوهب ولا يناقل به فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه والله سميع عليم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

وبالنسخة خزيم وهو من بداية باب الرجوع فى الوصية ، بعد قوله : « وإن قال هو حرام عليه كان رجوعا لأنه » . وينتهى بنهاية باب ميراث الخنثى .

وتقع فى ٢٥٤ ورقة ، ومسطرتها ٢٥ سطرا ، كتبت بخط معتاد دقيق . وقد أُشير إلى هذه النسخة بالرمز (س ٢) .

نسخة ثالثة محفوظة بالأرقام التالية (١٩٠٧ - ١٩٠٨ - ١٩٠٩ - ١٩١٠ - ١٩١١ - ١٩١٢) ومنها :

الجزء الخامس عشر ، ويبدأ بباب الاستثناء فى الطلاق ، وينتهى بباب صفة اللعان . وعلى الورقة الأولى : الجزء الخامس عشر من الكافى فى الفقه . وتحت اسم المؤلف ، وبيان بالكتب التى يشملها الجزء . وعلى يمين اسم المؤلف : كتب يحيى بن إبراهيم من الوصايا إلى آخره . وفى آخره : فصل ولا يسن التغليظ بزمان ولا مكان لأنه لم يرد به ... والله الحمد والمنة .

ويقع فى ٢٠ ورقة ، ومسطرته ٣٠ سطرا ، كتب بخط نسخى واضح غير منقوط فى الغالب .

الجزء السادس عشر، ويبدأ بباب ما يوجبه اللعان من الأحكام، وينتهي بباب نفقة المالك. وعلى الورقة الأولى: الجزء السادس عشر من الكافي في الفقه. وتحت اسم المؤلف وعدة سماعات. وفي آخره: آخر السادس عشر والحمد لله رب العالمين. وفي إحدى صفحاته بقعة سوداء كبيرة.

ويقع في ٢٠ ورقة، ومسطرته ٣٠ سطرا.

الجزء السابع عشر، ويبدأ بكتاب الجنايات، وينتهي بباب ما تحمله العقلة وما لا تحمله. وعلى الورقة الأولى: الجزء السابع عشر من كتاب الكافي في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه. وتحت: جمع عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي عفا الله عنه ثم وقفه رضي الله عنه وأرضاه وأحسن عن المسلمين جزاه. وبأول الجزء عدة سماعات وقراءات، بعضها على المؤلف يوم الاثنين خامس ذي الحجة سنة ثلاث وستمائة. وبآخره سماع آخر على المؤلف تاريخه سنة سبع وتسعين وخمسمائة.

ويقع في ٢١ ورقة ومسطرته مضطربة ما بين ٣١ إلى ٣٤ سطرا.

الجزء الثامن عشر، يبدأ بباب القسامة، وينتهي بباب دفع الصائل. وعلى الورقة الأولى: الجزء الثامن عشر من الكافي في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه. وتحت: نقله وما قبله من الأجزاء عبد العزيز بن عبد الملك بن عثمان



المقدسى عفا الله عنه وغفر له . وتحت سماع نصه : قرأت هذا الجزء وهو الثامن عشر من الكافي على مؤلفه الشيخ الإمام العالم موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى فى مجلسين آخرهما يوم الجمعة سلخ ذى الحجة سنة ثلاث وستمائة كتبه يوسف بن فضل الله بن يحيى فى التاريخ بدير الصالحين عمره الله بالدين والحمد لله رب العالمين . وتحت سماع آخر ، وعلى يسار هذا السماع بيان بما يشتمل عليه الجزء ، وتحت : نقله وما قبله وما بعده من الأجزاء إسماعيل بن عبد الهادى الأنصارى الحنبلى عفا الله عنه وغفر لمصنفه . وفى آخره : آخر الثامن عشر ويليهِ التاسع عشر كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . وتحت أربعة سماعات .

ويقع فى ٢٠ ورقة ، ومسطرته تتراوح ما بين ٢٨ إلى ٣٢ سطرا .

الجزء التاسع عشر ، يبدأ بكتاب الجهاد ، وينتهى بباب ما ينتقض به العهد . وعلى الورقة الأولى منه : الجزء التاسع عشر من كتاب الكافي فى الفقه على مذهب الإمام أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيبانى رضى الله عنه . وفوقه : نقله من هنا يوسف بن عبد المنعم بن نعمة المقدسى . وقف . وتحت سماعات وبيان بما يشتمل عليه الجزء وعلى يسار السماع الثانى : نقله وما قبله عبد العزيز بن عبد الملك ابن عثمان المقدسى داعيا لمؤلفه بطول البقاء . وآخره : تم والحمد لله على تمامه والله المسئول الزيادة من إنعامه فرغ من تصنيفه عشية يوم الخميس الخامس والعشرين من صفر سنة ست وتسعين وخمسمائة بمدينة دمشق

المحروسة والله المحمود المشكور . وتحتة وعلى جانبه سماعات ست .

ويقع فى ١٩ صفحة ، ومسطرته ٣١ سطرا فى الغالب وفى بعض الصفحات تصل إلى ٣٥ سطرا ، كتبت بنفس قلم الأجزاء السابقة .

الجزء العشرون ، يبدأ بكتاب الأيمان ، وينتهى بباب القضاء على الغائب وحكم كتاب القاضى . وعلى الورقة الأولى منه رقم الجزء واسم الكتاب واسم المؤلف ، وعليه سماعات كثيرة تصل إلى عشرة سماعات . وبأعلى اسم الكتاب عن يمينه : عارض نسخة هذا الجزء يوسف بن عبد المنعم بن نعمة . وعن يساره : قرأت هذا الجزء وما قبله بعد كتابتى له على مؤلفه جزاه الله خيرا كتبه محمد بن محمود بن عبد المنعم المراتبى غفر الله له . وآخره : فصل وصفة المحضر حضر القاضى فلان بن فلان قاضى عبد الله الإمام على كذا وإن كان .

ويقع فى ١٨ ورقة ، ومسطرتها ٣٢ سطرا .

الجزء الحادى والعشرون ، يبدأ بباب القسمة ، وينتهى بآخر الكتاب . وعلى الورقة الأولى منه رقم الجزء واسم المؤلف ، وسماعات ، ووقف ، وبيان بما يشتمل عليه الجزء . وآخره : آخر الكتاب ولله الحمد كثيرا كما هو أهله وكما ينبغى لكرم وجهه وعز جلاله . وبعده عدة سماعات .

ويقع فى ٢١ صفحة ، ومسطرته ٣٢ سطرا .

وأول سماعات هذه النسخة سماع سنة ٥٩٧ هـ . وقد أشرنا إليها بالرمز ( س ٣ ) .

## في مكتبة برنستون (أمريكا) :

نسخة محفوظة برقم H ٩٠٤ ، تبدأ بباب الفدية ، وتنتهى بفصل فى العُمَرى ، من باب الهبة . وليس عليها تاريخ نسخ . وعلى الورقة الأولى منها : المجلد الثانى من كتاب الكافى فى الفقه على مذهب الإمام أبى عبد الله أحمد... بل الشيبانى رضى الله عنه . وتحتة : تأليف الشيخ الإمام العالم الأو... سخ الإسلام موفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قد... المقدسى قدس الله روحه . وتحتة : الحمد لله طالع فى هذا الكتاب المبارك أفقر عباد ربه العلى محمد إبراهيم عفا الله عنه . وعلى الورقة الأخيرة منها : يتلوه إن شاء الله تعالى فى المجلد الثالث كتاب الوصايا والحمد لله وحده . وتحتة : الحمد لله طالع أفقر عباد ربه العلى محمد بن إبراهيم الجعفرلى عفا الله سبحانه وتعالى عنهما . وعلى الورقة الأولى آثار رطوبة وأرضة نتج عنها ثقبان طوليان ، وفى بعض صفحاتها آثار رطوبة وثقوب تفقد بسببها بعض الكلمات أحيانا .

وتقع فى ٢٦٧ ورقة ، ومسطرتها ١٧ سطرا ، كتبت بخط نسخى جيد . وقد أُشير إليها بالرمز ( ب ) .

## فى المكتبة العامة السعودية بالرياض :

نسخة مصورة عليها ختم مكتبة الملك فهد الوطنية ، محفوظة برقم ٨٦ وهى نسخة كاملة تقع فى مجلدين :

المجلد الأول ، يبدأ بأول الكتاب ، وينتهى بفصل فى العُمَرى ، من باب

الهيئة . وعلى الورقة الأولى منه : المجلد الأول من الكافي فى الأحكام تصنيف شيخ الإسلام ناصر السنة قامع البدعة موفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى غفر الله له وجزاه خيراً . وفوق العنوان : ملكه عبد الله ... سنة ١٣٦٠ . وعلى يساره : قد منّ الله بهذا الجزء من هذا الكتاب بالشراء الشرعى من بريدة بمائة وأربعين ريالاً سعودياً . ويحيط بعنوان الكتاب على جميع الغلاف أحاديث نبوية كتبت بخط دقيق . وفى آخره : والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وأصحابه وأزواجه ومن اتبعهم بإحسان وسلم . تم المجلد الأول من الكافي ويليهِ المجلد الثانى إن شاء الله وأوله كتاب الوصايا والحمد لله رب العالمين . وعلى جانبى وأسفل هذه الفقرة مواعظ وأحاديث لا علاقة لها بموضوع الكتاب .

والمجلد يقع فى ٢٣٦ ورقة ، ومسطرته ٣١ سطرا فى الغالب ، كتب بخط نسخى واضح ، دقيق أحيانا .

المجلد الثانى ، يبدأ بكتاب الوصايا ، وينتهى بنهاية الكتاب . وعلى الورقة الأولى منه : هذا المجلد الثانى وفيهِ الجزء الثالث من الكافي فى الأحكام على مذهب الإمام أبى عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى تأليف شيخ الإسلام موفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسى قدس الله روحه ونور ضريحه أمين .  
وتحتة : ولله در الصّوّصرى رحمه الله حيث يقول :

وفى عصرنا كان الموفق حجة على فقهه ثبت الأصول معول

كفى الخلق بالكافى وأقنع طالبا بمقنع فقه عن كتاب مطول

وأغنى بمغنى الفقه من كان باحثا وعمدته من يعتمدها يحصل

وفى آخره : آخر الكتاب ولله ... لما هو أهله وكما ينبغى لكرم وجهه

عز جلاله وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأُمى وعلى آله وصحبه

وسلم تسليما . وكان الفراغ منه بعد الظهر يوم الاثنين سبع وعشرون من

شهر ذى الحجة سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة من الهجرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة والسلام على يد العبد الفقير المقر بالتقصير من غرق

فى بحور سيئاته وأحاطت به خطيائه ويرجو من الله أن يقيه عثراته ويمحو

سيئاته سليمان بن أحمد بن حسين بن على بن محمد بن شكال بن على

ابن رحمة بن أبى بكر بن حسن غفر الله له ولوالديه ولمن علمه ولجميع ...

ولمن قرأ هذا الكتاب ولمن دعا له ولهم بالغفران آمين يارب العالمين .

والمجلد يقع فى ٣٠٦ ورقة ، ومسطرته ٢٨ سطرا ، كتب بخط

نسخى .

ويبدو أن هذه المخطوطة فيها زيادات كثيرة عن أصل الكتاب ،

وذلك نظرًا لكثرة الفروق التى تصل إلى زيادة فصل أو أكثر عن

النسخة المطبوعة ، وعن بقية النسخ . وسيظهر فى التعليقات إن شاء

الله تعالى .

وقد أُشير إلى هذه النسخة بالرمز (ف) .

### النسخة المطبوعة :

وقد طبع كتاب الكافي بالمكتب الإسلامى بدمشق فى أربعة مجلدات سنة ١٣٨٢هـ بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش ، ثم أعيد طبعه للمرة الثانية سنة ١٣٩٩هـ ، ثم أخيراً طبع للمرة الخامسة ١٤٠٨هـ .

وقد تم القيام بمقابلة جميع النسخ المخطوطة التى وُصفت آنفا على هذه المطبوعة . وأُشير للمطبوعة بالرمز (م) .



نماذج من نسخ الكافي

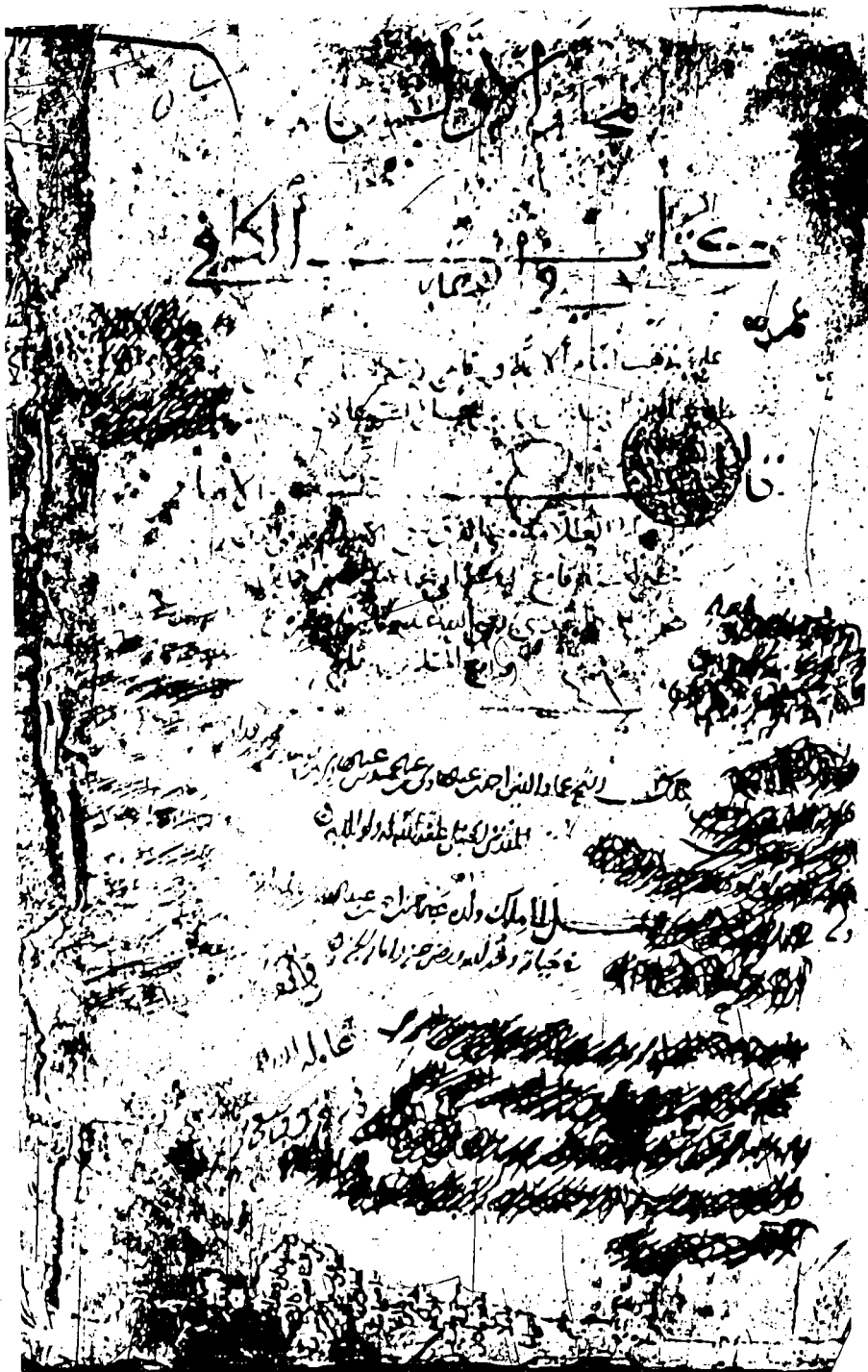












وجه الورقة الأولى من (س ١)

[illegible]

يَتْلُوهُ فِي الرُّسَايَا  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
ورضى الله عن أصحابه أجمعين وغفر الله لجميع المسلمين  
ورحم الله لكاتبه ولمن قرأه ولمن نظر فيه ولمن علم به  
وكان الفراغ من نسخ يوم الأحد منتصف ما دلى الآخر  
سنة عشرين وستماية وذلك في جامع دمشق في حقة  
الحاج آية الله الحسن بن توفيق كاتبه الفقير الضعيف الراجي

**وجه الورقة الأخيرة من (س ١)**

# ٥١ المجلد الأول من كتاب الكافي

نصف الشيخ الإمام العالم العلامة محمد باقر المجلسي  
عبد الله أحمد محمد ولد له مدرس الدين وحيد نور محمد اسر

بسم الله الموفق  
نظري في هذا الكتاب المبارك وهو  
المجلد الأول من كتاب الكافي الجليل  
الله تعالى عبد الله ابن عباس  
المقدم

مدداً ففزع مع الآخر لما ليقان دابة على خدمه شهرا وشهرا متواليين  
 بالجم الواسعة فهاهنا واحد وان قال على ان خدمني شهرا ثم خدمني عقيب شهرا  
 اخر صح لا فيها الجواز ان قال على خدمه شهر ودنيا بعد يوم مع لا فيها الجواز ان جعل  
 الدنيا مع انقضاء الشهر مائة اثنائه صح لا في الحزم بمنزلة العوض الحال فهاهنا الجواز  
 وحتم لا ان يصح لا بهلبي مده ولان هذا الجواز والحد وان جعل للناس حكم كعقب العدم  
 يصح لانه عوض مال يجوز عنه خلاف الحزم فانها وان دانت بمنزلة الحال فلهذا دار عليها  
 فصل والحداه عقد لازم لا يملك العبد فسخ الحال وعنه انه يملك ولا يملك السيد  
 فسخ قبل عجز المالك لانه اسقط حقه منه بالعوض فلم يملك ذلك قبل العجز فالباع  
 والعبد الا شفع من الادا لانه جعل شوطا في عتقه فلم يلزمه كسر ذلك لانه لا يطل  
 بموت السيد ولا جنونه ولا العجز عليه ولا خنوع العبد لانه عقد لازم فاشبه الباع ومثل  
 بموت السيد في رثته لانه مهلك لو رثته فامتثل اليه ما القى فاذا ادى اليه عتق ولا  
 ومالكه لانه السيد وجبت ولا يجوز شرط الخيار في العتق لانه لا خيار شرع له في العتق  
 من الماله السيد دخل على بصيرة ان الخطا العبد ولا معنى للخيار ان اذنته على العتق لانه  
 عتقه بالحق العتق بالعجز عن المال فجاز فعتقه بالحق بالبيع فصل بخلاف المالك ان  
 لم يره قالت لغايت رضائي الله عتق ايام الوم من ايامي فملكنا على مائة اوقية فاعطى  
 فاعينني على ما بيني فقال النبي صلى الله عليه وسلم لغايتك اشترى فعتق عليه ولا تسيب عتقه  
 فلم يمنع البيع لانه يبرر عتقه لا يجوز بيعه لانه سبب العتق ثبت له على وجه لا يستقل السيد  
 برفعه فنعى البيع والاستيلاء والادول طهر فان باعه لم يطل العتق لانه عقد لازم فلم يطل  
 السيد بالخروج ويضمن به مستتره على ما بيني من دابة فالى الوي عتق ولا وله فاني بانه  
 العتق بالخروج فعتقه لان الباع نقل ماله من الحق في المشتري فهاهنا بمثلته وان لم يعلم  
 العتق فلهذا ثبت له الخيار من بيع البيع واخذ ما بينه سلما ومكاتب لانه عتق فاشبه  
 العتق بالخيار هبته والوصية به بالخيار ببيعته لانه نقل للمالك بانه ولا يجوز روثه لانه  
 معرفته ان قال البقي فيه والوقوف يجب ان يكون مستقرا فصل وان اشترى المالك  
 مكاتب لم يصح سوا انقله من سيده او من اجني لا في المشتري ما هل المشتري المبيع محله  
 صحح فلو اشترى عبدا فان غاد المبيع فاشترى سيده لم صحح لانه لا يصح ان يملك المالك

هذا ما اوقفه وجسم انقضاء يوم ادر عتق في طلب ارضاء الحاج عذر  
 انما قيل من سئل اني عتقته او رخصته وانما عتق في كل حال السلف في الرضا  
 لا يباع ولا يوهب ولا يفتقر من يملكه فلهذا صححها





الحمد السادس عشر من الكتاب في الفقه

على مذهب الإمام أبي محمد عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل السني

رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعلنا من عباده

مؤلفه رحمه الله  
والله اعلم بالصواب

قال في السبع الامام العالم الاخير العلامة شيخ الاسلام  
موفق الدين ابو محمد عبد الله بن محمد بن قدامة بن مفضل  
المفتي ادام الله ايامه

مؤلفه اجتمع وما قبله انبعا على مذهبنا السني والجماعة  
برهان الدار المصطفى عليه السلام في كتابه المسمى  
تسنيته في هذا المذهب وعنه راجع الاصل في نسخة  
الشيخ الحنفري سائل الدمشقي وعارض نسخة  
الحسين عايش بن عثمان في نسخة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
مؤلفه رحمه الله  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعلنا من عباده

مؤلفه رحمه الله  
والله اعلم بالصواب

قال في نسخة من كتابه المسمى  
تسنيته في هذا المذهب وعنه راجع الاصل في نسخة  
الشيخ الحنفري سائل الدمشقي وعارض نسخة  
الحسين عايش بن عثمان في نسخة  
مؤلفه رحمه الله  
والله اعلم بالصواب

قال في نسخة من كتابه المسمى  
تسنيته في هذا المذهب وعنه راجع الاصل في نسخة  
الشيخ الحنفري سائل الدمشقي وعارض نسخة  
الحسين عايش بن عثمان في نسخة  
مؤلفه رحمه الله  
والله اعلم بالصواب

قال في نسخة من كتابه المسمى  
تسنيته في هذا المذهب وعنه راجع الاصل في نسخة  
الشيخ الحنفري سائل الدمشقي وعارض نسخة  
الحسين عايش بن عثمان في نسخة  
مؤلفه رحمه الله  
والله اعلم بالصواب



الحمد لله الذي جعل في الفقه  
على يد من الله تعالى محمد بن عبد الله

فرا في هذا الموضع وهو المسمى في الكتابي على مولفه الشيخ الامام العلامة /  
موفق الدين ابو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن قدامة المقدسي في مجلسه  
العلمي ما بعد السجدة الحادية عشرة سنة ثلث مائة ثمانية مائة وثمانين من فضل الله  
عليه في التاريخ بذكر الصالحين عونه الله بالدين والحمد لله رب العالمين  
سنة ثمان مائة وثمانين

[illegible]

نقله وما قبله وما بعده من الاحكام السبع  
عبد الهادي الانباري المحقق في  
عنه وعن ائمه

وجه الورقة الأولى من الجزء الثامن عشر

في الفقه على ما في الامام ابو عبد الله

وهذا البابا عشرين مرصا في المعاصي واما قبله من اول الخلفاء

عنه المحسن سنة اربع وثمانية مائة يوسف بن فضل الله بن

الاسلام يسلم وعما استعملوه في غير  
والله اعلم بما في القلوب والافهام

والمعروف ما فعله من الخير والبر  
وعن السيد محمد بن أحمد بن محمد بن إدراة القمي مد له في سنة ١٠٥٤ و ١٠٥٥

الرجوع إلى عرض الناس عجزها وهو العجز عن العمل ولا

المرأى الذى يظهر خلاف الصريح الى العكس ما ساخده من

اللحم بنفسه مع ما يعمل من العسل لأمر هو منطوقه

اعمال جامعة القاهرة  
سنة المستشير الذي جرى في اليوم الأول إلى مثله من نظم طوى في

لا اريد ان يكون هذا من ان يكون

28

[illegible]

احمد محمد بن خليل الشيباني رضي الله عنه

في الإيمان ايمان عمر  
جامع الإيمان الدعاء  
الافصح ما في العامي  
صحة الدعاء السطاعلي

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسمًا من موسمي الدنيا

عقلى و فطرتى  
هر دو منقوله از علامه

زعموا انهم قد وجدوا

الحادي والعشرون

الكتاب في العلم

محمد بن اسماعيل

ان رسول السماء رضى الله عنه

جمعهم لله من اجل محمد و آله المفضلين على العالمين

الشيخ العلامة الفاضل الميرزا محمد باقر الخليلي

المقدس والعاقل

المقدسي اية الله عليه السلام في بيان ما يستدل به من اجزاء اهل الاسلام

[illegible]

رسمان به آنجا برآید و پس از اتمام کار اعلام می دهد و

والسعادان

[illegible][illegible][illegible]

قرآن جمع کتاب الخافى على مؤلفه ...

سد الفها و...  
ال... ..

يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨١

من الجامع الحزري في مدينة الجزائر

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة  
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible][illegible]

مكة المكرمة الأمل من الجزء الحادي والعشرون من (٣)

وجه الورقة الأولى من الجزء الحادي والعشرين من (س ٣)





# المجلد الثاني كتاب في

## في النسخة

على يد عبد الامام اي عبدالله احمد بن  
 الشافعي رضي الله عنه

الكتاب الشيخ الامام العالم الاول  
 اي محمد بن احمد بن محمد بن

طالع في هذا الكتاب المبادئ  
 اتم عناية في هذا العلم

الحمد

وجه الورقة الأولى من (ب)

الحمد لله المستمع كلها بمقدده عما هالكم وسملكم الوجوده فأنزل  
 عليه وخياله مناته فأنزلكم لأملاكه والملك منه يرجع بعد موته إلى  
 المعبر لما روي عن أبي نعيم العريث التميمي أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول من يك ولعيقك فاما إذا الذي يكما عشت فأنزل  
 إلا صاحبها منع عليه الشيطان يقول من يك فأنزل فأنزل عاقل  
 أن كنت حيا أو لا وخلقك والقيمتك ذلك لانه يقول ان كنت  
 عاقل قال وان كنت تمك ففك لك أو تقول ان ففكك دارك هذه  
 عما حدث من يقول لا حرمي منك موتا ففكك دارك واحدة  
 على لازمه لا تقول إلا الأول لمعقول الأول ولقول رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا تقولوا من رقب شيئا فهو حيا به وموته ولانه  
 شرط ان يعود اليه بعد ما زال ملكه فلم يترك كالوشرط بعد لزوم  
 العقد والنايب يرجع إلى المعبر والمرب كحدث ما يبرو لقل رسول  
 صلى الله عليه وسلم لم يمت بعد بشر وطهر فصع العريث والرقبي  
 في العقار والفتاب والحيوان لانها تقع صبه فزارت ذلك كما ذكر  
 البات ولو شرط في البه شرط انافا لمتما ما حوز ان يقول وصك  
 هذا بشرط ان لا يسه او بشرط ان يسه او به فمدا بشرطه ونصح  
 العقد وجاز بانطالع الشرط الفاسد في البيع وان فمدا فطال وجاز

سنمليص لانه عقد ناقل للوك في الحياه اشبه البيع ٥٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى هنا ختم الكتاب

محمّد وحن

[illegible]

**الورقة الأخيرة من (ب)**



لا تعود الى الاول لعموم الخبر الاول ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترقبوا من  
 ارقب شيئا فهو له حياته وموته ولا بشرط ان تعود اليه بعد ما زال ملكه فلم يوتر  
 كما لو بشرطه بعد لزوم العقد والثانيه يرجع الى المعبر والمرتب لحديث  
 جابر وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم وتصح العمى  
 والرقب في العقار والنياب والحيوان لانها نوع هبته في ذكركم  
 كسائر الهبات ولو بشرط في الهبة شرطا مافيا لمقتضاها نحو ان يقول هبتك  
 هذا بشرط ان لا تتبعه او بشرط ان تبنيها وتبينه فسد الشرط وفي صحة  
 العقد روايتان وجهان بناء على الشرط الفاسدة في البيع فان قيدها ففاسد  
 وهبتك ما ستم يصح لان العقد ناقض للملك في الحياة السنية والله اعلم وصلى الله  
 على محمد وآله واصحابه وازواجه ومن بعدهم باحسان ولم يمسح

هذا الحديث  
 في الصحيحين  
 في صحيح  
 البخاري  
 في صحيح  
 مسلم

هذا الحديث  
 في صحيح  
 البخاري  
 في صحيح  
 مسلم

تم اجمد الاول من الكافي ويليه اجمد الثاني من الكافي  
 وذكر ان اجمد الثاني من الكافي هو قوله كتاب  
 وذكر ان اجمد الثاني من الكافي هو قوله كتاب  
 وذكر ان اجمد الثاني من الكافي هو قوله كتاب

قال ابو عيسى الترمذي في جامعهم ثنا ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني نا نعيم بن  
 حماد نا سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال انكم في زمان من ترك منكم عشرة ما امر به هلك ثم ياتي زمان من عمل  
 منهم بعشر ما امر به نجى هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث نعيم بن حماد عن  
 سفيان بن عيينة وفي الباب عن ابي ذر عن ابي سعيد رضي الله عنهما  
 قوله تعالى يا اهل الكتاب لم تلبسون احق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون قد لا الية  
 انهم كانوا معاندين وهذا انما يصح في علمهم لاسيما انهم مواطاة كثير من الناس على كتمان ما  
 يعلمون واللبس انما يكون بايراد الشبهة ويدل على ان اللبس لا يرتفع الا بالدليل وجعلوا  
 دون التخليد وذلك يعجب على العلماء ان يميزوا بين الحق والباطل ويدفعوا اللبس ويجعلوا  
 الشبهة ويبينوا الدليل ويدل على ان كتمان الحق فتنم لذكركم عليهم ويدخل فيه اصول  
 الدين وفروعه والغيا والشهادات ونحوها ويدل على ان كتماننا مع المعرفة اسهل لذكركم قال  
 وانتم تعلمون فاما كتماننا فهو ان لا يظهر عند الحاجة فاما مع قدر الحاجة فلا يعد كتماننا وان لم  
 يظهر والله اعلم من تفسير احكام

هذا المجلد الثاني من الكافي في الأحكام

على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد

بن حنبل رحمه الله تعالى ألف شيخ الإسلام

سوفق الدين أبي محمد عبد الله

بن أحمد بن محمد بن قدامة

المقدسي قدس الله

سروحه ونور

ضريحه

آمين

الذي التوت قرناه على أذنيه من ماله وقد عتصم بالكسر عزمه من جمع الجوز  
لقلته من خطه اه على ما وجدت في النسخة

فأدله

محتاج إلى إسماعيل القباس لا تخم يقولون بل هم فهمهم

جهد وأدبه جديدا وأشرافه سر هذا جدته

ولد دمر الصهر هجري رحمه الله حيث يقول

وليه عصرنا كان الموفق هجته على نعمة ثبت الأصول معل

أهل الخلق بالكافي واقع طالبا بمقتنع لفته عن كتاب مطول

والحنين همدني الفتى من كان بامثا وعمدته من يمتد لها حصل

وجه الورقة الأولى من المجلد الثاني من (ف)



## ١) وبه ثقتي

٢) قال الشيخ الإمام الأوحْدُ العلامة، مُفتي الأنام، أوحْدُ الزَّمانِ، مُوفَّقُ الدين، أبو محمد، عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ بنِ قدامة المقدسي الحنبلي، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>٢</sup>: الحمدُ لِلَّهِ الواحدِ القهارِ، العزيزِ الغفارِ، عالمِ خَفَيَاتِ الأسرارِ،<sup>٣</sup> وغافرٍ<sup>٣</sup> الخطيئاتِ والأوزارِ، الذي امتنع عن تمثيل الأفكارِ، وارتفع<sup>٤</sup> عن الوصفِ بالحدِّ والمقدارِ، وأحاطَ عِلْمُهُ بما في لُججِ البحارِ، وله ما سَكَنَ في الليلِ والنَّهارِ، أنعمَ علينا بالنعمِ الغزارِ، وَمَنْ عَلَيْنَا بالنبى المختارِ، محمدٍ سيدِ الأبرارِ، المبعوثِ مِنْ أَطْهَرِ بَيِّتٍ في مُضَرِّ بنِ نزارٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الأطهارِ، وصحَابَتِهِ الْمُصْطَفَيْنِ الأخيارِ، صلاةٌ تجوزُ حدَّ الإِكْثَارِ، دائمةٌ بدوامِ الليلِ والنَّهارِ،<sup>٥</sup> وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا.

(١ - ١) فى ف، م: «وبه نستعين»، وليس فى: س ١.

(٢ - ٢) لم يرد فى س ١، ف، وفى م: «قال الشيخ العالم العلامة الأوحْد، الصدر الكامل، شيخ الإسلام، قدوة الأنام، موفق الدين، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، رحمه الله».

(٣ - ٣) فى ف، م: «غافر».

(٤) فى ف: «امتنع».

(٥ - ٥) زيادة من: الأصل.

هذا كتاب استخزنت الله تعالى في تأليفه على مذهب إمام الأئمة ،  
ورباني الأمة ، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، رضي الله  
عنه ، في الفقه ، توسّط فيه بين الإطالة والاختصار ، وأومت إلى أدلة  
مسائله مع الاختصار ، وعزّيت أحاديثه إلى كتب أئمة الأمصار ، ليكون  
الكتاب كافياً في فنه عما سواه ، مُقْنِعاً لقارئه بما حواه ، وافياً بالعرض من  
غير تطويل ، جامعاً بين بيان الحكم والدليل ، وباللّهِ أستعين ، وعليه أعتمد ،  
وإياه أسأل أن يعصمنا من الزلل ، ويوفّقنا لصالح القول والنية والعمل ،  
ويجعل سعيّنا مقرباً إليه ، ونافعاً لديّه ، ويتفّعنا والمسلمين بما جمّعنا ، ويبارك  
لنا فيما صنّعنا ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .



## بَابُ حُكْمِ الْمَاءِ الطَّاهِرِ

يَجُوزُ التَّطَهُّرُ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَاسَةِ بِكُلِّ مَاءٍ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ؛ مِنَ الْمَطَرِ، وَذَوْبِ الثَّلْجِ، وَالْبَرَدِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾<sup>(١)</sup>. وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالْثَّلْجِ، وَالْبَرَدِ، وَالْمَاءِ الْبَارِدِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

وَبِكُلِّ مَاءٍ نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ؛ مِنَ الْعُيُونِ، وَالْبَحَارِ، وَالْآبَارِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ

(١) سورة الأنفال ١١.

(٢) ٢ - ٢) فى ف، م: «بالماء والثلج والبرد. متفق عليه».

والحديث أخرجه مسلم، فى: باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع؛ من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٣٤٦، ٣٤٧.

كما أخرجه النسائي، فى: باب الاغتسال بالثلج والبرد، وباب الاغتسال بالماء البارد، من كتاب الغسل والتميم. المجتبى ١/١٦٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/٣٥٤، ٣٨١. كلهم من حديث عبد الله بن أبى أوفى.

وما فى ف، م أخرجه البخارى، فى: باب ما يقول بعد التكبير، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/١٨٩. ومسلم، فى باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤١٩. وأبو داود، فى: باب السكينة عند الافتتاح، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٨٠. والنسائي، فى: باب الوضوء بماء الثلج والبرد، من كتاب المياه، وفى: باب الدعاء بين التكبيرة والقراءة، من كتاب الافتتاح. المجتبى ١/١٤٤، ٢/١٠٠. وابن ماجه، فى: باب افتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٦٥. والدارمى، فى: باب فى السكتين، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٢٨٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٣١، ٤٩٤. كلهم من حديث أبى هريرة.

اللَّهِ: إِنَّا نَزَكْتُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، أَفْتَوْضًا<sup>(١)</sup> بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُّورُ مَائُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>: هَذَا<sup>(٣)</sup> حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرِ بُضَاعَةٍ<sup>(٤)</sup>. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٥)</sup>.

**فصل: فَإِنْ سُخِّنَ بِالشَّمْسِ، أَوْ بِطَاهِرٍ، لَمْ تُكْرَهِ الطَّهَارَةُ بِهِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ خُلِقَ عَلَيْهَا الْمَاءُ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ بَرَّدَهُ.**

وإِنْ سُخِّنَ بِنَجَاسَةٍ يَحْتَمِلُ وَصُولُهَا إِلَيْهِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ، فَهُوَ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَتُهُ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ. وَيُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ؛ لِاحْتِمَالِ النِّجَاسَةِ. وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ<sup>(٦)</sup> رَوَايَةً أُخْرَى، أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ؛ [٢٠] لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «فَتَوَضَّأَ».

(٢) فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٧/١، ٨٨.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/١٩. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ مَاءِ الْبَحْرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ، مِنْ كِتَابِ الْمِيَاهِ، وَفِي: بَابِ مَيْتَةِ الْبَحْرِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. الْمُجْتَبَى ١/٤٤، ١٤٣، ٧/١٨٣. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ الطَّافِي مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١/١٣٦، ٢/١٠٨١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١/١٨٦. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ الطَّهْرِ لِلْوُضُوءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُوطَأُ ١/٢٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدُ ٢/٢٣٧، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٩٣.

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤) هِيَ بَثْرٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْمَدِينَةِ. النِّهَايَةُ ١/١٣٤.

(٥) فِي: بَابِ ذِكْرِ بَثْرِ بُضَاعَةٍ، مِنْ كِتَابِ الْمِيَاهِ. الْمُجْتَبَى ١/١٤٢.

(٦) مُحْفَظٌ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُوذَانِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ =

وإن كانت النجاسة لا تَصِلُ إليه غالبًا، ففيه وجهان؛ أحدهما، يُكْرَهُ؛ لأنه يَحْتَمِلُ النجاسة، فكَرِهَ، كالتى قبلها. والثانى، لا يُكْرَهُ؛ لأنَّ احتمال النجاسة بعيدٌ، فأشبهه غيرُ المُسَخَّنِ.

**فصل:** فإن خالط الماء طاهرًا لم <sup>(١)</sup> يُغَيِّرْهُ، لم يَمْنَعِ الطهارة به؛ لأنَّ النبىَّ ﷺ اغْتَسَلَ هو وزوجته من قَصْعَةٍ فيها أثرُ العَجِينِ. رواه <sup>(٢)</sup> النسائى، وابن ماجه، والأثرم. ولأنَّ الماء باقٍ على إطلاقه. فإن كان معه ماءٌ يَكْفِيهِ لطيهارته، فزادَه مائعا لم يُغَيِّرْهُ، ثم تَطَهَّرَ به، صحَّ؛ لما ذَكَّرْنَا.

وإن كان الماء قَدْرًا <sup>(٣)</sup> لا يَكْفِيهِ لطيهارته، فكذلك؛ لأنَّ المائِعَ اسْتَهْلَكَ فى الماءِ <sup>(٤)</sup>، كالتى قبلها. وفيه وجهٌ آخرٌ، لا تجوزُ الطهارة به؛ لأنه أكْمَلَهَا بغيرِ الماءِ، فأشبهه ما لو غَسَلَ به بعضُ أَعْضَائِهِ.

---

= وأعيانه، ولد سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، صنف كتبًا حسنا فى المذهب والأصول والخلاف، توفى سنة عشر وخمسمائة. طبقات الحنابلة ٢/٢٥٨، ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١١٦ - ١٢٧، العبر ٤/٢١.

(١) فى س ١: «ولم».

(٢) بعده فى ف: «مسلم و».

والحديث أخرجه النسائى، فى: باب الاغتسال فى القصعة التى يعجن فيها، من كتاب الطهارة، وفى: باب الاغتسال فى قصعة فيها أثر العجين، من كتاب المياه. المجتبى ١/١٠٨، ١٦٦. وابن ماجه، فى: باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٣٤.

كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٦/٣٤٢.

(٣) سقط من: م.

(٤) بعده فى ف، م: «فهو».

فإن غَيَّرَ الطَّاهِرُ صِفَةَ الْمَاءِ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ أَوْجِهٍ أَرْبَعَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا يُوَافِقُ الْمَاءَ فِي الطَّهْوَرِيَّةِ ؛ كَالْتِرَابِ ، وَمَا أَصْلُهُ الْمَاءُ ، كَالْمِلْحِ الْمُتَعَقِّدِ مِنَ الْمَاءِ ، فَلَا يَمْنَعُ الطَّهَارَةَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُوَافِقُ الْمَاءَ فِي صِفَتَيْهِ <sup>(١)</sup> ، أَشْبَهَ التَّلَجَّ .

وَالثَّانِي ، مَا لَا يَخْتَلِطُ بِالْمَاءِ ؛ كَالذَّهْنِ ، وَالْكَافُورِ ، وَالْعُودِ ، فَلَا يَمْنَعُ ؛ لِأَنَّهُ تَغَيَّرَ عَنْ مُجَاوَرَةٍ ، فَأَشْبَهَ <sup>(٢)</sup> تَغَيَّرَ الْمَاءِ بِحِفْيفَةٍ بِقُرْبِهِ .

وَالثَّالِثُ ، مَا لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ؛ كَالطُّحْلِبِ <sup>(٣)</sup> ، وَسَائِرِ مَا يَنْبُثُ فِي الْمَاءِ ، وَمَا يَجْرِي عَلَيْهِ الْمَاءُ ، مِنَ الْكِبْرِيَّتِ وَالْقَارِ وَغَيْرِهِمَا ، وَوَرَقِ الشَّجَرِ عَلَى السَّوَاقِي وَالْبِرْكِ ، وَمَا تُلْقِيهِ الرِّيحُ وَالسَّيُولُ فِي الْمَاءِ ، مِنَ الْحَشِيشِ وَالتَّنِّ وَنَحْوِهِمَا ، فَلَا يَمْنَعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ صَوْنَ الْمَاءِ عَنْهُ .

الرَّابِعُ ، مَا سِوَى هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ؛ كَالزَّعْفَرَانِ ، وَالْأَشْنَانِ <sup>(٤)</sup> ، وَالْمِلْحِ الْمَعْدَنِ ، وَمَا لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ؛ كَالْخَنَافِسِ ، وَالزَّنَابِيرِ ، وَمَا عُفِيَ عَنْهُ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ إِذَا أُلْقِيَ فِي الْمَاءِ قَصْدًا ، فَهَذَا إِنْ غَلَبَ عَلَى أَجْزَاءِ الْمَاءِ ، مِثْلَ أَنْ جَعَلَهُ صَبْغًا أَوْ حَبْرًا ، أَوْ طَبِخَ فِيهِ ، سَلَبَهُ الطَّهْوَرِيَّةَ بِلَا <sup>(٥)</sup> خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ أزالَ <sup>(٦)</sup> اسْمَ الْمَاءِ ، فَأَشْبَهَ الْخَلَّ .

---

(١) فِي م : « صِفَتِهِ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف ، م : « مَا لَوْ » .

(٣) الطُّحْلِبُ ؛ بَضْمُ اللَّامِ وَفَتْحُهَا : شَيْءٌ أَخْضَرُ لَرَجٍ ، يَخْلُقُ فِي الْمَاءِ وَيَعْلُوهُ .

(٤) الْأَشْنَانُ ؛ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَالْكَسْرِ لَغَةً ، مَعْرَبٌ : شَجَرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الرِّمَامِيَّةِ ، يَنْبُتُ فِي الْأَرْضِ الرَّمْلِيَّةِ ، يَسْتَعْمَلُ هُوَ أَوْ رَمَادُهُ فِي غَسْلِ الثِّيَابِ وَالْأَيْدِي .

(٥) فِي ف ، م : « بَغِيرَ » .

(٦) فِي م : « زَالَ » .

وإن غَيْرَ إْحْدَى صِفَاتِهِ ؛ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ ، وَلَمْ يُطْبَخْ فِيهِ ، فَأَكْثَرُ  
الرَّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً  
فَتَيَمَّمُوا ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ خَالَطَهُ طَاهِرٌ لَمْ يَسْلُبْهُ اسْمُهُ ، وَلَا رِقَّتَهُ ، وَلَا  
جَزْيَانَهُ ، أَشْبَهَ سَائِرَ الْأَنْوَاعِ . وَعَنْهُ ، لَا تَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِهِ ؛ لِأنَّهُ سَلِبَ إِطْلَاقَ  
اسْمِ الْمَاءِ ، أَشْبَهَ مَاءَ الْبَاقِلَا الْمَغْلِيِّ . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْحَرْقِيِّ <sup>(٢)</sup> ، وَأَكْثَرُ  
الْأَصْحَابِ .

**فصل :** فَإِنْ اسْتُعْمِلَ فِي رَفْعِ الْحَدِّثِ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
صَبَّ عَلَى جَابِرٍ مِنْ وَضُوئِهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَلَأنَّهُ لَمْ يُصِيبْهُ نَجَاسَةٌ ،

(١) سورة النساء ٤٣ ، سورة المائدة ٦ .

(٢) عمر بن الحسين بن عبد الله ، أبو القاسم الحرقي صاحب « المختصر » المشهور في المذهب ،  
وكان علامة ذا دين وورع ، توفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٧٥/٢ - ١١٨ ،  
تاريخ بغداد ٢٣٤/١١ ، المنتظم ٣٤٦/٦ . وانظر : المغني لابن قدامة ٦/١ ، ٧ . وانظر مصادر  
ترجمته في مقدمة التحقيق ٥/١ .

(٣) في : باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب  
سورة النساء ، من كتاب التفسير ، وفي : باب وضوء العائد للمريض ، من كتاب المرضى ، وفي :  
باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحي ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح  
البخاري ٦٠/١ ، ٥٤/٦ ، ١٥٧/٧ ، ١٢٤/٩ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب ميراث الكلالة ، من كتاب الفرائض . صحيح مسلم ٣/  
١٢٣٤ - ١٢٣٦ . وأبو داود ، في : باب في الكلالة ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢/  
١٠٧ . والترمذي ، في : باب ميراث الأخوات ، من أبواب الفرائض ، وفي : باب ومن سورة  
النساء ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢٤٩/٨ ، ١٤٨/١١ . والنسائي ، في : باب  
الانتفاع بفضل الوضوء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٧٤/١ ، ٧٥ . وابن ماجه ، في : باب  
الكلالة ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٩١١/٢ . والدارمي ، في : باب الوضوء بالماء  
المستعمل ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٨٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٨/٣ .

فكان طاهرًا ، كالذى تُبْرَدُ به .

وهل تَزُولُ طَهْرِيَّتُهُ ؟ فيه روايتان ؛ أشهرهما ، زوالها ؛ لأنه زال عنه إطلاق اسم الماء ، أشبه المتغير بالزعران . والثانية ، لا تزول ؛ لأنه استعمال لم يُعَيَّرِ الماء ، أشبه التبرّد به .

وإن استعمل في طهارة مُسْتَحَبَّة ؛ كالتَّجْدِيدِ ، وَغَسْلِ الْجُمُعَةِ ، وَالْعَسَلَةِ الثَّانِيَةِ والثالثة ، فهو باقٍ على إطلاقه ؛ لأنه لم يَزِفْ حَدَثًا ، ولم يُزَلْ نَجَسًا . وعنه ، أنه غير مُطَهَّر ؛ لأنه مستعمل في طهارة شرعية ، أشبه المستعمل في رفع الحدث .

فصل : وإن استعمل في غَسْلِ نَجَاسَةٍ ، فأنفصل مُتَعَيِّرًا بها ، أو قبل زوالها ، فهو نَجِسٌ ؛ لأنه مُتَعَيَّرٌ بنجاسة ، أو مُلاقٍ لنجاسة لم يُطَهَّرْها ، فكان نَجَسًا ، كما لو وَرَدَتْ عليه .

وما انفصل [٢٥] مِنَ الْعَسَلَةِ التى طَهَّرَتِ الْحُلَّ غير مُتَعَيِّرٍ ، فهو طاهرٌ . إن كان الْحُلُّ أَرْضًا ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فلو كان الْمُتَفَصِّلُ نَجَسًا لكان تَكْثِيرًا لِلنَّجَاسَةِ . وإن

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب يهريق الماء على البول ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب قول النبى ﷺ : يسروا ولا تعسروا ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١/٦٥ ، ٨/٣٧ . ومسلم ، فى : باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت فى المسجد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/٢٣٦ ، ٢٣٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الأرض يصيبها البول ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٩٠/١ ، ٩١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى البول يصيب الأرض ، من أبواب الطهارة . =

كان غير الأرض، ففيه وجهان؛ أظهرهما طهارته، كالمُفَصِّلِ عن الأرض، ولأنَّ البَلَلَ الباقي في المحلِّ طاهرٌ، والمنفصل بعضُ المُتَّصِلِ، فكان حكمه حكمه. والثاني، هو نجس؛ لأنَّه ماءٌ يسيرٌ لاقي نجاسةً، فتَجَسَّس بها، كما لو ورَدَتْ عليه.

فإن قلنا بطهارته، فهل يكون مُطَهَّرًا؟ على وجهين، بناءً على الروايتين في المُسْتَعْمَلِ في رفعِ الحدث، وقد مَضَى تَوْجِيهُهُمَا.

**فصل:** وإذا انْعَمَسَ المَحْدِثُ في ماءٍ يسيرٍ، يَنْوِي<sup>(١)</sup> رفعَ الحدث، صار مُسْتَعْمَلًا؛ لأنَّه اسْتُعْمِلَ في رفعِ الحدث. ولم يرتفع حدثه؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: « لا يَتَوَلَّى أَحَدُكُمْ في المَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ<sup>(٢)</sup> يَغْتَسِلُ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> ». رواه مسلم<sup>(٤)</sup>. والنهي يَقْتَضِي فسادَ المنهي عنه، ولأنَّه بأوَّلِ جُزْءٍ انفصلَ منه

= عارضة الأحوذى ٢٤٣/١، ٢٤٤. والنسائي، في: باب ترك التوقيت في الماء، من كتاب الطهارة، وفي: باب التوقيت في الماء، من كتاب المياه. المجتبى ٤٢/١، ٤٣، ١٤٢. وابن ماجه، في: باب الأرض يصيبها البول كيف تغسل؟ من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٧٥، ١٧٦. والإمام مالك، في: باب ما جاء في البول قائما وغيره، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٦٤، ٦٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣/١١٠، ١١١، ١٦٧، ١٩١، ٢٢٦. (١) بعده في ف، م: «به».

(٢) في الأصل، س ١، ف: «ولا».

(٣) في س ١، ف، م: «فيه». وبعده في الأصل، س ١، ف: «وهو جنب».

(٤) في: باب النهي عن البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٣٥. كما أخرجه البخاري، في: باب الماء الدائم، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ١/٦٩. وأبو داود، في: باب البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٧. والنسائي، في: باب النهي عن البول في الماء الراكد والاغتسال منه، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١٠٤.

صار مُسْتَعْمَلًا ، فلم يَزَفَّعِ الْحَدَّثُ عَنْ سَائِرِهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وما سوى الماءِ مِنَ المائعاتِ ؛ كَالْحَلِّ ، وَالْمَرْيِ <sup>(٢)</sup> ، وَالتَّبِيدِ ، وَماءِ  
الْوَرْدِ ، وَالْمُعْتَصِرِ مِنَ الشَّجَرِ ، لَا يَزَفُّعُ حَدَّثًا ، وَلَا يُزِيلُ نَجَسًا ؛ لقَوْلِ اللَّهِ  
تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> . فَأَوْجَبَ التَّيَمُّمَ عَلَى مَنْ لَمْ  
يَجِدْ ماءً . وقال النبی ﷺ لأَسْمَاءَ <sup>(٤)</sup> فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوبَ :  
« تَحْتِيهِ ، ثُمَّ تَقْرُصِيهِ » <sup>(٥)</sup> ، ثُمَّ تَنْضَحِيهِ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> .

---

(١) فِي م : « سَائِرُهَا » .

(٢) الْمَرَى : لَبِنُ النَّاقَةِ .

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ ٤٣ ، سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦ .

(٤) الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ رَوَاهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ ، وَيَأْتِي  
تَخْرِيجُهُ .

أَمَّا سُؤَالُ أَسْمَاءَ نَفْسَهَا فَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ، فِي : الْأَمِّ ٥٨ / ١ . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : إِسْنَادُهُ  
فِي غَايَةِ الصَّحَةِ . التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ ٣٥ / ١ . وَانْظُرْ : الْمَجْمُوعُ ١٣٨ / ١ .

(٥) فِي س ٢ : « تَقْرُصِيهِ » .

وَالْقُرْصُ : الدَّلَالُ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَالْأَظْفَارِ مَعَ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ حَتَّى يَذْهَبَ أَثَرُهُ . النِّهَايَةُ ٤٠ / ٤ .  
(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الدَّمِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ، وَفِي : بَابِ غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ ،  
مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٦ / ١ ، ٨٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ نَجَاسَةِ الدَّمِ وَكَيْفِيَةِ  
غَسْلِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٤٠ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَرْأَةِ تَغْسِلُ ثَوْبَهَا الَّذِي تَلْبَسُهُ فِي حَيْضِهَا ، مِنْ كِتَابِ  
الطَّهَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٨٧ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوبِ ،  
مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢١٩ / ١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ دَمِ الْحَيْضِ يَصِيبُ الثَّوبَ ،  
مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَمِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . الْمُجْتَبَى ١٢٦ / ١ ، ١٢٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ . وَابْنُ مَاجَةَ ،  
فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يَصِيبُ الثَّوبَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢٠٦ / ١ .  
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي دَمِ الْحَيْضِ يَصِيبُ الثَّوبَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ =



فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بغيرِهِ .

---

= ١٩٧/١ . والإمام مالك ، في : باب جامع الحيضة ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/ ٦٠ ، ٦١ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ . وعنده : « فلتقرضه » .



## باب الماء النجس

إذا وَقَعَ فى الماءِ نجاسةٌ فغَيَّرَتْهُ ، نجَسَ بغيرِ خلافٍ ؛ لأنَّ تَغْيِيرَهُ لظهورِ  
أجزاءِ النجاسةِ فيه .

وإن لم تُغَيِّرْهُ لم يَحُلْ مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُما ، أن يكونَ قُلَّتَيْنِ فصاعداً ،  
فهو طاهرٌ ؛ لما رَوَى ابنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عن  
الماءِ وما يَتَوْبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسَّبَاعِ ؟ فقال : « إذا كان الماءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ  
الْخَبَثَ » . رواه الأئمة<sup>(١)</sup> . وفى لفظٍ : « لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ »<sup>(٢)</sup> . وروى أبو  
سعيد ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : قيل : يا رسولَ اللَّهِ ، أَتَتَوَضَّأُ<sup>(٣)</sup> مِنْ بَثْرِ  
بُضَاعَةٍ ، وهى بَثْرٌ يُلْقَى فيها الْحَيْضُ وَلُحُومُ الْكِلَابِ وَالنَّتْنُ ؟ فقال : « الماءُ

---

(١) بعده فى ف ، م : « وقال الترمذى : هذا حديث حسن » .

والحديث أخرجه أبو داود ، فى : باب ما ينجس من الماء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود  
١٥ / ١ . والترمذى ، فى : باب فى أن الماء لا ينجسه شيء ، من أبواب الطهارة . عارضة  
الأحوذى ٨٥ / ١ . والنسائى ، فى : باب التوقيت فى الماء ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب المياه .  
المجتبى ١٤٢ / ١ ، ٤٢٢ .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب مقدار الماء الذى لا ينجس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه  
١٧٢ / ١ . والدارمى ، فى : باب قدر الماء الذى لا ينجس ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١ /  
١٨٦ ، ١٨٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٢ / ٢ ، ٣٨ .

(٣) فى م : « أتتوضأ أحدنا » .

وقال ابن حجر : قوله : أتتوضأ . بتاءين مثناتين من فوق ، خطاب للنبي ﷺ . التلخيص  
الحبير ١٣ / ١ .

طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»<sup>(١)</sup>. قال أحمدُ: حديثُ بئرِ بُضَاعَةَ صحيحٌ. قال أبو داودَ: قَدَّرْتُ بئرَ بُضَاعَةَ بِرِدَائِي فَوَجَدْتُهَا سِتَّةَ أَذْرُعَ<sup>(٢)</sup>. ولأنَّ الماءَ الكثيرَ لَا يُمكنُ حِفْظُهُ فِي الْأَوْعِيَةِ،<sup>(٣)</sup> فَعَفِيَ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>، كَالَّذِي لَا يُمكنُ نَزْحُهُ.

الثاني، ما دونَ الْقُلْتَيْنِ، ففيه روايتان؛ أَظْهَرُهُما، نَجَاسَتُهُ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَبْلُغْهُمَا يَنْجُسُ<sup>(٥)</sup>، وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. فَدَلَّ عَلَى نَجَاسَتِهِ مِنْ

---

(١) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في بئر بضاعة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٦. والترمذي، في: باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٨٣/١. والنسائي، في: باب ذكر بئر بضاعة، من كتاب المياه. المجتبى ١/١٤١. وابن ماجه، في: باب مقدار الماء الذي لا ينجس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٧٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣١. وانظر: التلخيص الحبير ١/١٢ - ١٤.

(٢) بعده في الأصل، ف، م: «أو سبعة».

وانظر كلام أبي داود في الموضوع السابق من سننه.

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤) في م: «نجس».

(٥) أخرجه البخاري، في: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ١/٥٤. ومسلم، في: باب حكم ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٣٤، ٢٣٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بسور الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٧، ١٨. والترمذي، في: باب ما جاء في سور الكلب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/١٣٣. والنسائي، في: باب سور الكلب، وباب الأمر بإراقة ما في الإناء إذا ولغ الكلب فيه، وباب تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب، من كتاب الطهارة، وفي: باب سور الكلب، وباب تعفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه، من كتاب المياه. المجتبى ١/١=

غير تَغْيِير<sup>(١)</sup> . ولأنَّ الماءَ اليسيرَ يُمْكِنُ حِفْظُهُ<sup>(٢)</sup> فِي الْأَوْعِيَةِ<sup>(٣)</sup> ، فلم يُعْفَ عنه ، وجُعِلَتِ الْقُلَّتَانِ حَدًّا بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ . والثانية ، هو طاهرٌ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمَاءُ طَهُورٌ<sup>(٤)</sup> لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ » . وروى أبو أُمَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ<sup>(٥)</sup> » ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ . رواه ابنُ ماجه<sup>(٦)</sup> . ولأنَّه لم يَتَغَيَّرْ بالنَّجَاسَةِ ، أَشْبَهَ الْكَثِيرَ .

**فصل :** وفي قَدْرِ الْقُلَّتَيْنِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهَا<sup>(٧)</sup> أَرْبَعُمِائَةٍ رَطَلٍ بِالْعِرَاقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ<sup>(٨)</sup> ، وَيَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ<sup>(٩)</sup> أَنَّ الْقُلَّةَ

= ٤٦ ، ٤٧ ، ١٤٤ ، ١٤٥ . وابن ماجه ، فى : باب غسل الإناء من ولوغ الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٣٠ . والدارمى ، فى : باب فى ولوغ الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١ / ١٨٨ . والإمام مالك ، فى : باب جامع الوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١ / ٣٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٣١٤ ، ٣٦٠ ، ٣٩٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٦٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٥٠٨ .

(١) فى ف ، م : « تغيير » .

(٢ - ٢) زيادة من : ف ، م .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) زيادة من : الأصل .

(٥) فى : باب الحياض ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٧٤ .

كما أخرجه الدارقطنى ، فى : سننه ١ / ٢٨ ، ٢٩ .

والحديث ضعيف بهذه الزيادة ، انظر : التلخيص الحبير ١ / ١٥ .

(٦) فى ف : « أنه » .

(٧) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، أبو الوليد الرومى ، فقيه الحرم المكى ، وإمام أهل الحجاز فى عصره ، مولده سنة ثمانين ووفاته سنة خمسين ومائة . تاريخ بغداد ١٠ / ٤٠٠ ، العبر ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٨) يحيى بن عُقَيْل الخزاعى البصرى ، نزل مرو ، روى عن أنس بن مالك ، وعبد الله بن أبى أوفى ، روى عنه الحسين بن واقد وغيره . تهذيب الكمال ٣١ / ٤٧٣ ، ٤٧٤ .

تَأْخُذُ قِرْبَتَيْنِ . وَقَرُبَ الْحِجَازِ كَبَارٌ تَسْعُ كُلُّ قِرْبَةٍ مِائَةَ رَطْلٍ ، فَصَارَتْ الْقُلَّتَانِ بِهَذِهِ الْمَقْدَمَاتِ [٣] أَرْبَعَمِائَةِ رَطْلٍ . وَالثَّانِيَةُ ، هُمَا خَمْسُمِائَةِ رَطْلٍ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ قِلَالَ هَجَرَ <sup>(١)</sup> ، فَرَأَيْتُ الْقُلَّةَ مِنْهَا تَسْعُ قِرْبَتَيْنِ ، أَوْ قِرْبَتَيْنِ وَشَيْئًا <sup>(٢)</sup> . فَالْاِخْتِيَاظُ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ نِصْفًا ، فَيَكُونَانِ خَمْسَ قِرْبٍ .

وهل ذلك تقريب أو تحديد ؟ فيه وجهان ؛ أظهرهما ، أَنَّهُ تَقْرِيبٌ ، فَلَوْ نَقَصَ رَطْلٌ أَوْ رَطْلَانِ لَمْ يُؤْثَرْ ؛ لِأَنَّ الْقِرْبَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ مِائَةَ رَطْلٍ تَقْرِيبًا ، وَالشَّيْءُ إِنَّمَا جُعِلَ نِصْفًا اخْتِيَاظًا ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا دُونَ النِّصْفِ ، وَهَذَا لَا تَحْدِيدَ فِيهِ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ تَحْدِيدٌ ، فَلَوْ نَقَصَ شَيْئًا يَسِيرًا ، تَنَجَّسَ بِالنَّجَاسَةِ ؛ لِأَنَّا جَعَلْنَا ذَلِكَ اخْتِيَاظًا ، وَمَا وَجَبَ الْاِخْتِيَاظُ بِهِ صَارَ قَوْضًا ، كَغَسَلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ مَعَ الْوَجْهِ .

**فصل :** وَجَمِيعُ النَّجَاسَاتِ فِي هَذَا سَوَاءٌ ، إِلَّا بَوْلَ الْآدَمِيِّينَ ، وَعَذِيرَتَهُمُ الْمَائِعَةَ ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا تُنَجَّسُ الْمَاءُ الْكَثِيرُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَتَوَلَّنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ » .

(١) هجر : مدينة ، وهى قاعدة البحرين ، وقال أبو الحسن الماوردى : الذى جاء فى الحديث ذكر القلال الهجرية ، قيل : إنها كانت تجلب من هجر إلى المدينة ، ثم انقطع ذلك فعدمت ، وقيل : هجر قرية قرب المدينة ، وقيل : بل عملت بالمدينة على مثل قلال هجر . معجم البلدان ٩٥٣/٤ . وذكر ياقوت مواضع أخرى سميت بهجر .

(٢) أخرجه الإمام الشافعى ، انظر الأم ٤/١ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢٦٣/١ . وانظر : نصب الراية ١١٠/١ - ١١٢ ، والتلخيص الحبير ١٨/١ - ٢٠ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ حَدًّا لَا يُمَكِّنُ نَزْحَهُ ، كَالْعُذْرَانِ وَالْمَصَانِعِ<sup>(٢)</sup> الَّتِي بِطَرِيقِ مَكَّةَ ، فَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، يَنْصَرِفُ إِلَى مَا كَانَ بِأَرْضِهِ فِي<sup>(٤)</sup> عَهْدِهِ مِنْ آبَارِ الْمَدِينَةِ وَنَحْوِهَا . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ كَسَائِرِ النِّجَاسَاتِ ؛ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَلِأَنَّ الْبَوْلَ كغَيْرِهِ مِنَ النِّجَاسَاتِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ ، فَكَذَلِكَ فِي تَنْجِيسِ الْمَاءِ ، وَحَدِيثُ الْبَوْلِ لَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِهِ ، فَتَخْصُصُهُ بِخَبَرِ الْقُلَّتَيْنِ .

**فصل :** وَإِذَا وَقَعَتِ النِّجَاسَةُ فِي مَاءٍ فَغَيَّرَتْ بَعْضَهُ ، فَلِتَغْيِيرِ نَجَسٍ ، وَمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ إِنْ بَلَغَ قُلَّتَيْنِ فَهُوَ طَاهِرٌ ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ فِيهِ ، وَلِأَنَّهُ مَاءٌ كَثِيرٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِالنِّجَاسَةِ ، فَكَانَ طَاهِرًا ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ نَقَصَ عَنْهُمَا فَهُوَ نَجَسٌ ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ يَسِيرٌ لَاقَى مَاءً نَجَسًا ، فَتَجَسَّسَ بِهِ .

وَإِذَا كَانَ بَيْنَ الْعَدِيرَيْنِ سَاقِيَةٌ فِيهَا مَاءٌ يَتَّصِلُ<sup>(٥)</sup> بِهِمَا ، فَهُمَا مَاءٌ وَاحِدٌ .

**فصل :** فَأَمَّا الْمَاءُ الْجَارِي إِذَا تَغَيَّرَ بَعْضُ جُزْأِيهِ<sup>(٦)</sup> بِالنِّجَاسَةِ ، فَالْجُزْأِيَّةُ الْمُتَغَيِّرَةُ نَجَسَةٌ ، وَمَا أَمَامَهَا طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ ، وَمَا وَرَاءَهَا طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا . وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْهُ شَيْءٌ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَنْجُسَ ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

(٢) المصانع : أحواض يجمع فيها ماء المطر . القاموس ( ص ن ع ) .

(٣) بعده في م : « الذي » .

(٤) في م : « على » .

(٥) في ف : « متصل » .

(٦) في م : « جريانه » .

كثيرٌ يَتَّصِلُ بعضُهُ ببعضٍ ، فيَدْخُلُ في عُمومِ الأخبارِ السابقةِ أَوَّلًا<sup>(١)</sup> فلم يَنْجُسْ ، كَالرَّايِدِ ، ولو كَانَ ماءُ السَّاقِيَةِ رَاكِدًا ، لم يَنْجُسْ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ، فَالْجَارِي أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَحْسَنُ حَالًا .

وَجَعَلَ أَصْحَابُنَا الْمُتَأَخِّرُونَ كُلَّ جِرْيَةٍ كَالْمَاءِ الْمُتَفَرِّدِ ، فَإِذَا كَانَتِ النِّجَاسَةُ فِي جِرْيَةٍ تَبْلُغُ قُلَّتَيْنِ ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ مَا لَمْ تَتَغَيَّرْ ، وَإِنْ كَانَتْ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ فَهِيَ نَجِسَةٌ ، وَإِنْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ وَاقِفَةً ، فَكُلُّ جِرْيَةٍ تَمُرُّ عَلَيْهَا إِنْ بَلَغَتْ قُلَّتَيْنِ ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ ، وَإِلَّا فَهِيَ نَجِسَةٌ .

فَإِنْ اجْتَمَعَتِ الْجِرْيَاتُ فَكَانَ فِي الْمَاءِ قُلَّتَانِ طَاهِرَتَانِ ؛ مُتَّصِلَةً لِحَقَّةً ، أَوْ سَابِقَةً ، فَالْجَمْعُ كُلُّهُ طَاهِرٌ ، إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ بِالنِّجَاسَةِ ؛ لِأَنَّ الْقُلَّتَيْنِ تَدْفَعُ<sup>(٢)</sup> النِّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهَا<sup>(٣)</sup> ، وَتُطَهِّرُ<sup>(٤)</sup> مَا اجْتَمَعَ مَعَهَا<sup>(٥)</sup> ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، فَالْجَمْعُ نَجِسٌ .

وَالْجِرْيَةُ مَا يُحِيطُ بِالنِّجَاسَةِ مِنْ فَوْقِهَا وَتَحْتِهَا وَيَمِينِهَا وَشِمَالِهَا ، وَمَا قَرَّبَ مِنْهَا ، مَعَ مَا يُحَازِي ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ طَرَفَيْ النِّهْرِ .

### فصلٌ في تطهير الماءِ النجسِ :

وهو ثلاثة أقسامٍ ؛ مَا دُونَ الْقُلَّتَيْنِ ، فَتَطْهِيرُهُ بِالْمُكَائِرَةِ بِقُلَّتَيْنِ طَاهِرَتَيْنِ ،

---

(١) سقط من : الأصل ، وفي س ١ : «أو» ، وفي ف ، س ٢ : «أو لم ينجس» .

(٢) في م : «تدفعان» .

(٣) في م : «نفسهما» .

(٤) في م : «تطهران» .

(٥) في م : «معهما» .



إِمَّا أَنْ يَنْتَبِعَ فِيهِ ، أَوْ يُصَبَّ عَلَيْهِ ، وَسِوَاءَ كَانَ مُتَغَيِّرًا فزَالَ تَغْيِيرُهُ ، أَوْ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ فَبَقِيَ بِحَالِهِ .

الثاني ، قَدَّرَ الْقُلَّتَيْنِ ، فَتَطَهَّرَهُ بِالْمُكَائِرَةِ [٣ط] الْمَذْكُورَةِ ، أَوْ بَزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِمُكَايَرَتِهِ .

الثالث ، الزائدُ عَنِ الْقُلَّتَيْنِ ، فَتَطَهَّرَهُ بِهِذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ ، أَوْ بِنَزْحِ يُرِيلٍ<sup>(١)</sup> تَغْيِيرِهِ وَيَبْقَى بَعْدَهُ قُلَّتَانِ .

وَلَا يُغْتَبَرُ صَبُّ الْمَاءِ دُفْعَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشُقُّ ، لَكِنْ يَصُبُّهُ عَلَى حَسَبِ مَا أَمَكَّنَهُ مِنَ الْمَتَابَعَةِ ، إِمَّا أَنْ يُجَرِّيَهُ مِنْ سَاقِيَةٍ ، أَوْ يَصُبُّهُ دَلُوءًا فَدَلُوءًا . وَإِنْ كُوِّثِرَ بِمَاءٍ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ ، أَوْ طُرِحَ فِيهِ تُرَابٌ ، أَوْ غَيْرُ الْمَاءِ ، لَمْ يُطَهَّرْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَذْفَعُ النِّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يُطَهَّرْ<sup>(٢)</sup> الْمَاءُ ، كَمَا<sup>(٣)</sup> لَوْ طُرِحَ فِيهِ مِسْكٌ . وَيَتَحَرَّجُ أَنْ يُطَهَّرَهُ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ تَغْيِيرُ الْمَاءِ ، فَأُسْبِتَهُ مَا لَوْ زَالَ بِنَفْسِهِ ، وَلِأَنَّ عِلَّةَ التَّنَجِّيسِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ التَّغْيِيرُ<sup>(٤)</sup> ، فَإِذَا زَالَتْ<sup>(٥)</sup> زَالَ حُكْمُهَا ، كَمَا لَوْ زَالَ تَغْيِيرُ الْمُتَغَيِّرِ بِالطَّاهِرَاتِ .

فَأَمَّا مَا دُونَ الْقُلَّتَيْنِ ، فَلَا يَطْهَرُ بَزَوَالِ التَّغْيِيرِ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ الْمُخَالَطَةُ لَا التَّغْيِيرُ .

---

(١) فِي م : « مَا يَزِيل » .

(٢) فِي م : « يَطْهَرُهُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « كَالْمَاءِ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ : « الْمَتَغْيِير » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

**فصل :** فَإِنْ اجْتَمَعَ نَجِسٌ إِلَى نَجِسٍ ، فَالْجَمِيعُ <sup>(١)</sup> نَجِسٌ وَإِنْ كَثُرَ ؛ لِأَنَّ  
اجْتِمَاعَ النَّجِسِ إِلَى النَّجِسِ لَا يَتَوَلَّدُ بَيْنَهُمَا طَاهِرٌ ، كَالْمُتَوَلَّدِ مِنْ <sup>(٢)</sup> الْكَلْبِ  
وَالْحِنْزِيرِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَطْهَرَ إِذَا زَالَ التَّغَيُّرُ ، وَبَلَغَ الْقُلَّتَيْنِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فَإِنْ اجْتَمَعَ مُسْتَعْمَلٌ إِلَى مِثْلِهِ ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْمَنَعِ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ <sup>(٣)</sup> إِلَى  
طَهُورٍ يَبْلُغُ قُلَّتَيْنِ ، فَالْكُلُّ طَهُورٌ ؛ لِأَنَّ الْقُلَّتَيْنِ تُرِيلُ حُكْمَ النِّجَاسَةِ ،  
فَالْاِسْتِعْمَالُ أَوْلَى .

فَإِنْ اجْتَمَعَ الْمُسْتَعْمَلُ إِلَى طَهُورٍ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ ، وَكَانَ الْمُسْتَعْمَلُ يَسِيرًا ،  
عُفِيَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَائِعًا غَيْرَ الْمَاءِ عُفِيَ عَنْهُ ، فَالْمُسْتَعْمَلُ أَوْلَى ، وَإِنْ كَثُرَ  
بَحِثْ لَوْ كَانَ مَائِعًا غَلَبَ عَلَى أَجْزَاءِ الْمَاءِ ، مَنَعَ ، كَغَيْرِهِ مِنَ الطَّاهِرَاتِ .

---

(١) فِي م : « فَالْكُلُّ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ، ا ، ف ، م : « بَيْنَ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « الْمُسْتَعْمَلُ » .

## بَابُ الشَّكِّ فِي الْمَاءِ

إِذَا شَكَّ فِي نَجَاسَتِهِ ، لَمْ يَمْنَعْ الطَّهَارَةَ بِهِ ، سِوَاءَ وَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا أَوْ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ ، وَالتَّغْيِيرُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ " مِنْ مُكْنَاهِ " أَوْ بِمَا لَا يَمْنَعُ ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ . وَإِنْ تَيَقَّنَ نَجَاسَتَهُ ، ثُمَّ شَكَّ فِي طَهَارَتِهِ ، فَهُوَ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ نَجَاسَتُهُ . وَإِنْ عَلِمَ وَقُوعَ النِّجَاسَةِ فِيهِ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا تَغْيِيرًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا ، فَهُوَ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَغْيِيرُهُ بِهَا .

وَإِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَّةٌ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ ، لَمْ يَقْبَلْ حَتَّى يُعَيَّنَ سَبَبُهَا ؛ لِاحْتِمَالِ اعْتِقَادِهِ نَجَاسَتَهُ بِمَا لَا يُنَجِّسُهُ ، كَمَوْتِ ذُبَابَةٍ فِيهِ . وَإِنْ عَيَّنَ سَبَبُهَا <sup>(١)</sup> ، لَزِمَهُ الْقَبُولُ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، بَصِيرًا أَوْ أَعْمَى ؛ لِأَنَّهُ خَبَرَ دِينِيٍّ ، فَلَزِمَ قَبُولُهُ ، كِرَاوِيَةِ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّ لِلْأَعْمَى طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ بِالْحِسِّ وَالْخَبَرِ .

وَلَا يَقْبَلُ خَبَرَ كَافِرٍ ، وَلَا صَبِيٍّ ، وَلَا مَجْنُونٍ ، وَلَا فَاسِقٍ ؛ لِأَنَّ رِوَايَتَهُمْ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ . وَإِنْ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ أَنَّ كَلْبًا وَلَغَ فِي هَذَا الْإِنَاءِ دُونَ هَذَا ، وَقَالَ آخَرُ : إِنَّمَا وَلَغَ فِي هَذَا الْآخَرِ <sup>(٢)</sup> دُونَ ذَلِكَ . حَكَمَ بِنَجَاسَتِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ صِدْقُهُمَا ، لِكُونِهِمَا فِي وَقْتَيْنِ ، أَوْ كَانَا كَلْبَيْنِ . وَإِنْ عَيَّنَا كَلْبًا وَوَقْتًا لَا يُمَكِّنُ شُرْبُهُ فِيهِ مِنْهُمَا ، تَعَارُضًا وَسَقَطَ قَوْلُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ صِدْقُهُمَا ،

(١ - ١) فِي س ١ : « بِمَكْنَاهِ » .

(٢) فِي س ٢ : « سَبَابًا » .

(٣) فِي م : « الْإِنَاءِ » .

ولم يترجَّح أحدهما .

**فصل :** وإن اشْتَبَهَ الماءُ النَّجِسُ بالطاهر ، تيمَّم ، ولم يَجْزُ له اسْتِعْمَالُ أحدهما ، سواءَ كَثُرَ عَدَدُ الطاهرِ أو لم يَكُنْ . وحكى عن أبي عليّ النَّجَادِ<sup>(١)</sup> ، أَنَّهُ إِذَا كَثُرَ عَدَدُ الطاهرِ ، فله أن يَتَحَرَّى وَيَتَوَضَّأَ بالطاهرِ عنده ؛ لأنَّ احْتِمَالَ إصَابَةِ الطاهرِ أَكْثَرُ . والأوَّلُ المَذْهَبُ ؛ لأنَّه اشْتَبَهَ المباحَ بالمحظورِ فيما لا تُبَيِّحُه الضَّرُورَةُ ، فلم يَجْزِ التَّحَرَّى ، كما لو كان النَّجِسُ بَوَلاً ، أو كَثُرَ عَدَدُ النجسِ ، أو اشْتَبَهَتْ أُلْحَتُهُ بِأَجْنَبِيَّاتٍ ، ولأنَّه لو تَوَضَّأَ بأحدهما [و٤] ثم تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِي الوُضُوءِ الثَّانِي ، فتَوَضَّأَ بالأوَّلِ ، لتَوَضَّأَ بما<sup>(٢)</sup> يَعتَقِدُ نجاسته ، وإن تَوَضَّأَ بالثاني مِن غيرِ غَسَلِ أَثَرِ الأوَّلِ ، تَنَجَّسَ يَقِينًا ، وإن غَسَلَ أَثَرِ الأوَّلِ ، نَقَضَ اجْتِهَادَهُ بِاجْتِهَادِهِ ، وفيه حَرَجٌ يَنْتَفِي بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾<sup>(٣)</sup> . فترْكُهُمَا<sup>(٤)</sup> «أَوَّلًا أَوْ لَى» .

وهل يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ التَّيَمُّمِ إِرَاقَتُهُمَا أو خَلْطُهُمَا ؟ فيه رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُشْتَرَطُ ؛ لِيَتَحَقَّقَ عَدَمُ الطاهرِ . «والأُخْرَى»<sup>(٥)</sup> ، لا يُشْتَرَطُ ؛ لأنَّ الوُصُولَ إِلَى الطاهرِ مُتَعَذِّرٌ ، واسْتِعْمَالُهُ مُمْنَعٌ مِنْهُ ، فلم يُشْتَرَطْ عَدَمُهُ ،

---

(١) الحسين بن عبد الله ، أبو علي النجاد الصغير البغدادى ، كان فقيها معظما ، إماما فى أصول الدين وفروعه ، توفى سنة ستين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ١٤٠/٢ - ١٤٢ . العبر ٣٢١/٢ .

(٢) فى م : « بماء » .

(٣) سورة الحج ٧٨ .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥ - ٥) فى م : « وفى الثانية » .

كماءٍ الغير .

وإن اشْتَبَهَ مُطْلَقٌ بِمُسْتَعْمَلٍ ، تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ إِنَاءٍ وَضُوءًا ؛ لِيَحْصُلَ لَهُ  
الطَّهَارَةُ بَيِّقِينَ ، وَصَلَّى صَلَاةً وَاحِدَةً .

وإن اشْتَبَهَتِ الثَّيَابُ الطَّاهِرَةُ بِالنَّجِسَةِ ، وَأَمَكَّنَتْهُ الصَّلَاةُ فِي عَدَدِ  
النَّجِسِ ، وَزِيَادَةُ صَلَاةٍ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَتْهُ تَأْدِيَتُهُ فَرْضِهِ يَقِينًا مِنْ غَيْرِ  
مَشَقَّةٍ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَ الْمُطْلَقُ بِالْمُسْتَعْمَلِ . وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُ النَّجِسِ ،  
فَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ يُصَلِّي فِي أَحَدِهَا بِالتَّحَرِّيِ ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْيَقِينِ يَشُقُّ ،  
فَاكْتَفَى بِالظَّاهِرِ ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> الْقِبْلَةُ .

### فصلٌ في سُورِ الْحَيَوَانِ :

وهو ثلاثة أقسام : طاهرٌ ، وهو ثلاثة أنواع ؛

أحدها ، الْآدَمِيُّ ، مُتَطَهِّرًا كَانَ أَوْ مُحْدِثًا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا جُنُبٌ ، فَأَنْخَسْتُ مِنْهُ ، فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ  
جِئْتُ ، فَقَالَ : « أَيْنَ كُنْتَ يَا أبا هُرَيْرَةَ ؟ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنْتُ  
جُنُبًا ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ . فَقَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ !

---

(١) على بن عقيل بن محمد ، أبو الوفاء ، البغدادي ، أحد الأئمة الأعلام ، كان واسع العلم ،  
قوى الحجة ، وله مسائل تفرد بها ، توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة . ذيل طبقات الحنابلة ١ /  
١٤٢ - ١٦٣ ، العبر ٢٩ / ٤ . وورد في طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٩ : على بن محمد بن عقيل .

(٢) زيادة من : س ٢ .

إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيْسَ بَنَجَسٍ<sup>(١)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وعن عائشة ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا كَانَتْ تَشْرَبُ مِنَ الْإِنَاءِ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَيَأْخُذُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيهَا ، فَيَشْرَبُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> .

النوع الثاني ، ما يُؤْكَلُ لِحْمُهُ ، فهو طَاهِرٌ بِلَا خِلَافٍ .

الثالث ، ما لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، وهو السَّنَوْرُ وما دُونَهَا فِي الْحِلْقَةِ ؛ لِمَا رَوَتْ كَبِشَةُ بِنْتُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو قَتَادَةَ ، فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا ، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ ، فَأَضَعَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ ، فَرَأَيْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِ ،

(١) فِي م : « يَنْجَس » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ عَرَقِ الْجَنْبِ وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ ، وَبَابِ الْجَنْبِ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٩/١ ، ٨٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٨٢/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْجَنْبِ يَصَافِحُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٥٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَصَافِحَةِ الْجَنْبِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/١٨٤ ، ١٨٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مِمَّاسَةِ الْجَنْبِ وَمَجَالَسَتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١/١١٩ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مَصَافِحَةِ الْجَنْبِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١/١٧٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٣٥ ، ٣٨٢ ، ٤٧١ .

(٣) فِي : بَابِ جَوَازِ غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا وَتَرْجِيلِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي مُؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ وَمَجَامَعَتِهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٥٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ سُورِ الْحَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَمِنْ كِتَابِ الْمِيَاهِ . الْمُجْتَبَى ١/٤٩ ، ١٤٥ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مُؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ وَسُورِهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١/٢١١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦/٦٢ ، ٦٤ ، ١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢١٤ .

فقال : أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي ؟ قلتُ : نعم . قال : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ » . رواه التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> ، وقال : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . دَلَّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى طَهَارَةِ الْهَرَّةِ ، وَبِتَغْلِيلِهِ عَلَى طَهَارَةِ مَا دُونَهَا ؛ لَكُونِهِ مِمَّا يَطُوفُ عَلَيْنَا ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ، كَالْفَأْرَةِ وَنَحْوِهَا ، فَهَذَا سُؤْرُهُ وَعَرَقُهُ وَغَيْرُهُمَا طَاهِرٌ .

القسمُ الثاني : نَجَسٌ ، وهو الْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ ، وما تَوَلَّدَ مِنْهُمَا ، فسُؤْرُهُ نَجَسٌ ، وَجَمِيعُ أَجْزَائِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي<sup>(٢)</sup> إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ<sup>(٣)</sup> فَاعْسِلُوهُ سَبْعًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَلَوْلَا نَجَاسَتُهُ مَا وَجِبَ غَسْلُهُ . وَالْخِنْزِيرُ شَرٌّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، وَلَا يُبَاحُ اقْتِنَاؤُهُ<sup>(٥)</sup> بِحَالٍ . وَكَذَلِكَ مَا تَوَلَّدَ مِنَ النِّجَاسَاتِ ، كَدُودِ الْكَنَيْفِ وَصَرَاصِيرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنَ النِّجَاسَةِ ، فَكَانَ نَجَسًا ، كَوَلَدِ الْكَلْبِ .

القسمُ الثالثُ : مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وهو ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ<sup>(٦)</sup> ؛

(١) فى : باب ما جاء فى سُورِ الْهَرَّةِ ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ١٣٧ ، ١٣٨ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب سُورِ الْهَرَّةِ ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١/ ١٨ .  
والنسائى ، فى : باب سُورِ الْهَرَّةِ ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب المياه . المجتبى ١/ ٤٨ ، ١٤٥ .  
وابن ماجه ، فى : باب الوضوء بسُورِ الْهَرَّةِ والرخصة فى ذلك ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٣١ . والدارمى ، فى : باب الْهَرَّةِ إِذَا وَلَغَتْ فى الْإِنَاءِ ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١/ ١٨٧ ، ١٨٨ . والإمام مالك ، فى : باب الطهور للوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/ ٢٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/ ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ .

(٢ - ٢) فى س ١ ، ف : « الْإِنَاء » .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ١٦ ، ١٧ .

(٤) فى س ١ ، م : « اتخاذه » .

(٥) بعده فى م : « كذلك » .

أحدها ، سائر سباع البهائم والطَّيْرِ ، ففيها<sup>(١)</sup> روايتان ؛ إحداهما ، أنَّها نجسة ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئِلَ عن الماءِ وما يتوَّبه من<sup>(٢)</sup> الدَّوَابِّ و<sup>(٣)</sup> السَّباعِ ؟ فقال : « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ ، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ »<sup>(٤)</sup> . فَمَقْهُوْمُهُ أَنَّهُ يَنْجُسُ إِذَا لَمْ يَتَلْعَمْهُمَا . وَلأنَّه حيوانٌ حَرَمٌ لِحَبِيبِهِ ، يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهُ ، فَكَانَ نَجَسًا ، [٤٥] كَالْكَلْبِ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهَا طَاهِرَةٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئِلَ عَنِ الْحَيَاضِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، تَرُدُّهَا السَّباعُ وَالْكِلَابُ وَالْحُمُرُ ، وَعَنِ الطَّهَارَةِ بِهَا ، فَقَالَ : « لَهَا مَا أَخَذَتْ فِي بُطُونِهَا »<sup>(٥)</sup> ، وَلَنَا مَا غَبَرَ طَهُورٌ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٦)</sup> . وَمَرَّ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ وَعَمَّرُو بْنُ الْعَاصِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، بِحَوْضٍ<sup>(٧)</sup> ، فَقَالَ عَمْرُو : يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ ، تَرُدُّ عَلَى حَوْضِكَ السَّباعُ ؟ فَقَالَ عَمْرُو : يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ لَا تُخَيِّرْنَا ، فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَيْهَا ، وَتَرُدُّ عَلَيْنَا . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي « الْمُوطَأِ »<sup>(٨)</sup> .

النوع الثاني ، الحِمَارُ الْأَهْلِيُّ وَالْبَغْلُ ، ففيهما روايتان ؛ إحداهما ،

(١) في م : « وفيهما » .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٥ .

(٤) في ف : « أفواهها » .

(٥) في : باب الحياض ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٧٣/١ .

وقال البوصيري : هذا إسناد ضعيف . مصباح الزجاجة ٢٠٧/١ .

(٦) في م : « على حوض » .

(٧) في : باب الطهور للوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٢٣/١ .

كما أخرجه الدارقطني ، في : باب الماء المتغير ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٣٢/١ .



نَجَّاسَتُهُمَا؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ <sup>(١)</sup> «فِي الْحُمْرِ يَوْمٌ خَيْرٌ: «إِنَّهَا رِجْسٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>. وَلَمَّا ذَكَرْنَا فِي السَّبَّاحِ. وَالثَّانِيَةُ، أَنَّهَا طَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ <sup>(٣)</sup>: إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَ سُورِهِمَا، تَيَمَّمَ مَعَهُ. وَلَوْ «لَمْ يَحْكُم بِطَهَارَتِهِ»، لَمْ يُبَحِّ اسْتِعْمَالُهُ. وَوَجْهُهَا مَا رَوَى جَابِرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَتَتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَّاحُ كُلُّهَا». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» <sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكَبُ الْحِمَارَ <sup>(٦)</sup>

(١ - ١) سقط من: الأصل، س ١.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب النهى عن لحوم الحمر الإنسية فقط، وباب لحوم الحمر الإنسية، من كتاب الذبائح، وفى: باب غزوة خيبر، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ١٦٧/٥، ٧/١٢٣، ١٢٤. ومسلم، فى: باب تحريم أكل لحوم الحمر الإنسية، من كتاب الصيد. صحيح مسلم ١٥٤٠/٣.

كما أخرجه النسائى، فى: باب سؤر الحمار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٤٩/١. وابن ماجه، فى: باب لحوم الحمر الوحشية، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٦/٢. والدارمى، فى: باب فى لحوم الحمر الأهلية، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٨٧/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١١١/٣، ١٢١.

(٣) أى الإمام أحمد. انظر: المغنى ١/٦٦.

(٤ - ٤) فى ف، م: «شك فى نجاسته».

(٥) مسند الإمام الشافعى بحاشية الأم ٤/٦، ٥. وترتيب مسند الشافعى للسندى ٢٢/١، وفيه: «وبما أفضله».

كما أخرجه البيهقى، فى: السنن الكبرى ٢٤٩/١. بلفظ الكتاب.

(٦) انظر ما أخرجه أبو داود، فى: باب التطوع على الراحلة والوتر، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ٢٧٩/١. والنسائى، فى: باب الصلاة على الحمار، من كتاب المساجد. المجتبى ٢/٤٧. والإمام مالك، فى: باب صلاة النافلة فى السفر بالنهار والليل... من كتاب السفر. الموطأ ١/١٥٠، ١٥١. والإمام أحمد، فى: المسند ٧/٢، ٤٩، ٥٧، ٧٥، ٨٣، ١٢٨.

والبغال<sup>(١)</sup>، وكان أصحابه يَقْتَتُونَهَا وَيُضْحِبُونَهَا فِي أَسْفَارِهِمْ، فَلَوْ كَانَتْ نَجِسَةً، لَبَيَّنَ لَهُمْ نَجَاسَتَهَا، وَلَآئِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهَا لِمَقْتَنِيَّيْهَا، فَأَشْبَهَتْ الْهَرَّ، أَوْ<sup>(٢)</sup> يَجُوزُ يَبْعُهَا، فَأَشْبَهَتْ مَأْكُولَ اللَّحْمِ.

النوع الثالث، الجلالة؛ وهي التي أَكْثَرُ عَافِيهَا النجاسة، ففيها روايتان؛ إحداهما، نَجَاسَتُهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ وَأَلْبَانِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّهَا تَنْجَسَتْ بِالنَّجَاسَةِ، وَالرَّيْقُ لَا يُطَهِّرُ. وَالثَّانِيَةُ، أَنَّهَا طَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الضَّبْعَ وَالْهَرَ يَأْكُلَانِ النجاسة، وهما طاهران.

وحكم أجزاء الحيوان من جلده وشعره وريشه، حكم سُورِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهِ، فَأَشْبَهَ فَمَهُ، فَإِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ ثُمَّ خَرَجَ حَيًّا، فَحُكِمَ ذَلِكَ حُكْمَ<sup>(٤)</sup> سُورِهِ. قَالَ أَحْمَدُ فِي قَارَةِ سَقَطَتْ<sup>(٤)</sup> فِي مَاءٍ، ثُمَّ خَرَجَتْ حَيَّةً: لَا بَأْسَ بِهِ.

**فصل: إِذَا أَكَلَتِ الْهَرَّةُ نَجَاسَةً، ثُمَّ شَرِبَتْ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ غَيْبِهَا، لَمْ يَنْجُسْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجِسٍ». مَعَ عَلَيْهِ بِأَكْلِهَا**

---

(١) انظر ما أخرجه النسائي، في: باب التشديد في حمل الحمير على الخيل، من كتاب الخيل. المجتبى ١٨٦/٦. والإمام أحمد، في: المسند ٩٨/١، ١٠٠، ١٥٨.

(٢) في م: «و».

(٣) في: باب النهي عن أكل الجلالة وألبانها، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٦/٢. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى ١٨/٨. وابن ماجه، في: باب النهي عن لحوم الجلالة، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢.

(٤) سقط من: م.

النجاسات<sup>(١)</sup>. وإن شَرِبْتَ قَبْلَ الْغَيْثَةِ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ<sup>(٢)</sup>: ظَاهِرُ  
قَوْلِ أَصْحَابِنَا طَهَارَتُهُ؛ لِلخَبَرِ، وَلأنَّا حَكَمْنَا بِطَهَارَتِهَا بَعْدَ الْغَيْثَةِ،  
وَاحْتِمَالُ طَهَارَتِهَا بِهَا شَكٌّ لَا يُزِيلُ يَقِينَ النِّجَاسَةِ. وَقَالَ الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>:  
يَنْجُسُ؛ لِأَنَّ أَثَرَ النِّجَاسَةِ فِي فِيهَا، بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الْغَيْثَةِ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ  
تَشْرَبَ مِنْ مَاءٍ يُطَهِّرُ فَاهَا، فَلَا يَنْجُسُ مَا تَيَقَّنَّا طَهَارَتَهُ بِالشَّكِّ.

**فصل:** والحيوان الطاهر على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ؛ أَحَدُهَا، مَا تُبَاحُ مَيْتَتُهُ؛  
كَالسَّمَكِ وَنَحْوِهِ، وَالْجَرَادِ وَشِبْهِهِ، فَمَيْتَتُهُ طَاهِرَةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:  
«الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»<sup>(٤)</sup>.

والثَّانِي، مَا لَيْسَتْ لَهُ نَفْسٌ<sup>(٥)</sup> سَائِلَةٌ؛ كَالذُّبَابِ، وَالْعَقَّارِبِ،  
وَالْخَنَافِسِ، فَهُوَ طَاهِرٌ حَيًّا وَمَيْتًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي  
إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَاْمُقْلُوهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ». رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ<sup>(٦)</sup>. فَأَمَرَ بِمَقْلِهِ؛ لِيَكُونَ شِفَاءً لَنَا إِذَا أَكَلْنَاهُ، وَلأنَّهُ لَا نَفْسَ لَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «بِالنَّجَاسَاتِ»، وَفِي ف: «مِنَ النَّجَاسَاتِ».

(٢) عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ، الْبَغْدَادِيُّ، أَحَدُ أَكْبَارِ أَصْحَابِ  
الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، بَلَغَ مِنَ النَّظَرِ الْغَايَةَ، وَكَانَتْ لَهُ مَرُوءَةٌ، تُوُفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ  
وَأَرْبَعِمِائَةٍ. ذِيلُ طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ ٨/١، ٩.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبُو يَعْلَى، ابْنُ الْفَرَاءِ، الْحَنْبَلِيُّ، عَالِمُ زَمَانِهِ فِي الْأَصُولِ  
وَالْفُرُوعِ، تُوُفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

تَرْجَمَهُ وَلَدَهُ تَرْجَمَةُ حَافِلَةٌ فِي طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ ١٩٣/٢ - ٢٣٠.

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٦.

(٥) النَّفْسُ هَهُنَا: الدَّمُ. انْظُرِ الْمَغْنَى ١/٥٩، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٢/٣٤٠.

(٦) فِي: بَابِ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ...، مِنْ كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ، وَفِي: بَابِ إِذَا =

سائلة، أشبه دود الخلل إذا مات فيه .

والثالث، الآدمي، ففيه روايتان؛ أظهرهما، أنه طاهر بعد الموت؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيْسَ بَنَجِسٍ»<sup>(١)</sup>. ولأنه لو كان نجس العين، لم يُشرع [٥٠] غسله، كسائر النجاسات. والثانية، أنه نجس، قال أحمد في صبي مات في بئر: تُنزع. وذلك لأنه حيوان له نفس سائلة، أشبه الشاة.

والرابع، ماعدًا ما ذكرناه، مما<sup>(٢)</sup> له نفس سائلة لا تباع ميته، فميته نجسة؛ لقول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

---

= وقع الذباب في الإناء، من كتاب الطب. صحيح البخارى ١٥٨/٤، ١٨١/٧. كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب يقع الذباب فى الإناء، من كتاب الطب. سنن ابن ماجه ١١٥٩/٢. والدارمى، فى: باب الذباب يقع فى الطعام، من كتاب الأطعمة. سنن الدارمى ٩٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٦٣، ٣٤٠، ٣٥٥، ٣٨٨، ٣٩٨، ٤٤٣. كلهم بلفظ: «فليغمسه».

وبلفظ: «فليمقله» أو «فامقلوه». أخرجه أبو داود، فى: باب الذباب يقع فى الطعام، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٣٢٨/٢. والنسائى، فى: باب الذباب يقع فى الإناء، من كتاب الفرع والعتيرة. المجتبى ١٥٨/٧. وابن ماجه فى الموضوع السابق. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٤/٣، ٦٧.

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٦.

(٢) بعده فى س ٢: «ليس».

(٣) سورة المائدة ٣.

(٤) سورة الأنعام ١٤٥.

## بَابُ الْآنِيَةِ

وهي صَرْبَان ؛ مُبَاخٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ، وهو كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الْأَثْمَانِ ، ثَمِينًا كَانَ أَوْ غَيْرَ ثَمِينٍ ؛ كَالْيَاقُوتِ ، وَالْبِلُّورِ <sup>(١)</sup> ، وَالْعَقِيقِ ، وَالخَزَفِ ، وَالخَشَبِ ، وَالْجُلُودِ ، وَالصُّفْرِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنْ جَفْنَةٍ <sup>(٣)</sup> ، وَتَوَضَّأَ مِنْ تَوْرٍ <sup>(٤)</sup> مِنْ صُفْرِ <sup>(٥)</sup> ، وَتَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ <sup>(٦)</sup> ، وَمِنْ قِرْبَةٍ <sup>(٧)</sup> ،

(١) فِي الْبِلُّورِ لِقَتَانِ ؛ كَسَرِ الْبَاءِ مَعَ فَتْحِ اللَّامِ مِثْلَ سَنُورٍ ، وَفَتْحِ الْبَاءِ مَعَ ضَمِّ اللَّامِ ، وَهِيَ مُشَدَّدَةٌ فِيهِمَا ، مِثْلُ تَنُورٍ .

(٢) الصُّفْرُ : النُّحَاسُ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَاءِ لَا يَجْنِبُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٧ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ التِّرْمِذِيُّ ٨٢ / ١ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ١٣٢ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٣ / ١ . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ ، انْظُرْ : صَحِيحُ أَبِي دَاوُدَ ٢٠ / ١ .

(٤) التَّوْرُ : إِنَاءٌ يَشْرَبُ فِيهِ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْغَسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمُخَضَّبِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦١ / ١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْوُضُوءِ فِي آنِيَةِ الصُّفْرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٣ / ١ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ الْوُضُوءِ بِالصُّفْرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ١٥٩ / ١ .

(٦) انْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٧٩ / ٦ . وَانْظُرْ : الْإِرْوَاءُ ٦٥ / ١ .

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ ، وَبَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدَثِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ، وَفِي : بَابِ وَضُوءِ الصَّبِيَّانِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُتْرِ ، وَفِي : بَابِ اسْتِعَانَةِ الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ...﴾ ، وَبَابِ : ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مِنْ تَدَخَّلِ =

= النار فقد أخزيتته...»، وباب: ﴿ربنا إننا سمعنا مناديا ينادى للإيمان﴾، من كتاب التفسير، وفي: باب الدعاء إذا انتبه بالليل، من كتاب الدعوات. صحيح البخارى ٤٧/١، ٥٧، ٢١٧، ٣٠/٢، ٧٨، ٥١/٦، ٨٦/٨، ٥٣. ومسلم، فى: باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٢٥/١ - ٥٣١. وأبو داود، فى: باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان، من كتاب الصلاة، وفى: باب فى صلاة الليل، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٤٣، ٣١٤، ٣١٥. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى القصد فى الوضوء...، من كتاب الطهارة، وفى: باب ما جاء فى كم يصلى بالليل، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/١٤٧، ٤٣٣، ٤٣٤. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٤٢، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٨.

(١) من حديث المغيرة أخرجه البخارى، فى: باب المسح على الخفين، وباب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، من كتاب الوضوء، وباب جبة الصوف فى الغزو، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١/٦٢، ٧/١٨٦. ومسلم، فى: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٨/١ - ٢٣٠. وأبو داود، فى: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/٣٣، ٣٤. والنسائى، فى: باب المسح على الخفين فى السفر، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٧١. وابن ماجه، فى: باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، وباب ما جاء فى المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٣٧، ١٨١. والدارمى، فى: باب فى المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/١٨١. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/٢٣، ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩ - ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥.

ومن حديث أنس أخرجه البخارى، فى: باب حمل العنزة مع الماء فى الاستنجاء، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/٥٠. ومسلم، فى: باب الاستنجاء بالماء من التبرز، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٢٧.

كما أخرجه النسائى، فى: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٣٨، ٣٩. والدارمى، فى: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/١٧٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/١٧١، ٢٠٣.

ومن حديث أسامة بن زيد أخرجه مسلم، فى: باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٣٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٢٠٢. =

والثانى ، مُحَرَّمٌ ، وهو آيَةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؛ لِما رَوَى حُذَيْفَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » . وقال : « الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ <sup>(١)</sup> الْفِضَّةِ ، إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارٌ <sup>(٢)</sup> جَهَنَّمَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٣)</sup> . فتَوَعَّدَ عَلَيْهِ

= ومن حديث عبد الرحمن بن أبى قراد أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤٤٣ / ٣ ، ٥ / ٢٣٧ .

ومن حديث جبار بن صخر أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤٢١ / ٣ .

(١) بعده فى م : « الذهب و » .

(٢) انظر تفسير الوجهين فى : المغنى ١ / ١٠٢ .

(٣) الأول أخرجه البخارى ، فى : باب الأكل فى إثناء مفضض ، من كتاب الأطعمة ، وفى : باب آية الفضة ، من كتاب الأشربة ، وفى : باب لبس الحرير واقراره للرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٧ / ٩٩ ، ١٤٦ ، ١٩٣ . ومسلم ، فى : باب تحريم استعمال إثناء الذهب والفضة ... ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الشراب فى آية الذهب والفضة ، من كتاب الأشربة . سنن أبى داود ٢ / ٣٠٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية الشرب فى آية الذهب والفضة ، من أبواب الأشربة . عارضة الأحوذى ٨ / ٦٩ - ٧١ . والنسائى ، فى : باب ذكر النهى عن لبس الديباج ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١٧٥ . وابن ماجه ، فى : باب الشرب فى آية الفضة ، من كتاب الأشربة . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٣٠ . والدارمى ، فى : باب الشرب فى المفضض ، من كتاب الأشربة . سنن الدارمى ٢ / ١٢١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ - ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ .

والثانى أخرجه البخارى ، فى : باب آية الفضة ، من كتاب الأشربة . صحيح البخارى ٧ /

١٤٦ . ومسلم ، فى : باب تحريم استعمال أوانى الذهب والفضة ... ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ .

كما أخرجه ابن ماجه والدارمى فى الموضع السابق . والإمام مالك ، فى : باب النهى عن الشراب فى آية الفضة والتفخ فى الشراب ، من كتاب صفة النبى ﷺ . الموطأ ٢ / ٩٢٤ ، ٩٢٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ .

بالنار، فذلَّ على تحريمه . ولأنَّ فيه سرفًا وخيلاءً وكسْرَ قلوبِ الفقراءِ، ولا يحصلُ هذا في ثَمَنِ الجواهرِ؛ لأنَّه لا يَعْرِفُهَا إِلَّا خَوَاصُّ النَّاسِ .

وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ ما حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُ حَرَّمَ اتِّخَاذُهُ عَلَى<sup>(٢)</sup> هَيْئَةِ الاسْتِعْمَالِ، كَالطُّنْبُورِ<sup>(٣)</sup> .

وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا أُبَيِّحُ لِلنِّسَاءِ التَّحَلِّيَ لِلْحَاجَةِ إِلَى الزَّيْنَةِ لِلأَزْوَاجِ، فَمَا عَدَاهُ تَجِبُ التَّشْوِيقُ فِيهِ بَيْنَ الْجَمِيعِ .

وَمَا ضُبِّبَ بِالْفِضَّةِ أُبَيِّحُ إِذَا كَانَ يَسِيرًا؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ أَنَّ قَدَحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup> . وَلَا يُبَاحُ الْكَثِيرُ؛ لِأَنَّ فِيهِ سَرْفًا، فَأُشْبِهَ الْإِنَاءَ الْكَامِلَ .

وَاشْتَرَطَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنْ يَكُونَ لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي شَعْبِ الْقَدَحِ، وَهُوَ لِحَاجَةٍ .<sup>(٥)</sup> وَمَعْنَى الْحَاجَةِ أَنْ تَدْعُوَ الْحَاجَةُ إِلَى مَا فَعَلَهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ يَقُومُ مَقَامَهُ<sup>(٦)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي: يُبَاحُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرٌ، إِلَّا أَنْ أَحْمَدَ كَرِهَ الْحَلَقَةَ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ . وَيُكْرَهُ مَبَاشَرَةُ الْفِضَّةِ

---

(١) فِي س ٢: «اتخاذهما» .

(٢) فِي م: «من» .

(٣) الطنبور: فارسي معرب، وهي من آلات اللهو ذات عنق طويل لها أوتار .

(٤) فِي: بَابُ مَا ذَكَرَ مِنْ دَرَعِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَصَاهُ ...، مِنْ كِتَابِ الْخُمْسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤/

١٠١ . وَانْظُرْ: بَابُ الشَّرْبِ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَتَيْتَهُ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

١٤٧/٧ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ، س ١، س ٢ . وَانْظُرْ: الْمَغْنَى ١/١٠٥ .



بالاستعمال .

فأما الذهب ، فلا يُباح إلا في الضرورة ، كأَنْفِ الذَّهَبِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِعَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ<sup>(١)</sup> - لَمَّا قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ<sup>(٢)</sup> - وَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> - أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ<sup>(٥)</sup> . وَيُباح رَبِطُ أَسْنَانِهِ بِالذَّهَبِ إِذَا خَشِيَ سُقُوطَهَا ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى أَنْفِ الذَّهَبِ .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ<sup>(٦)</sup> فِي «التَّنْبِيهِ» أَنَّهُ يُباح يَسِيرُ الذَّهَبِ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَلَا بَأْسَ بِقَبِيْعَةِ السَّيْفِ<sup>(٧)</sup> الذَّهَبِ<sup>(٨)</sup> ؛ لِأَنَّ سَيْفَ عَمْرٍ كَانَ فِيهِ سَبَائِلُكَ مِنْ ذَهَبٍ . ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٩)</sup> . وَعَنْ مَزِيْدَةَ الْعَصْرِيِّ قَالَ : دَخَلَ

(١) فِي م : «سعد» . وانظر : الاستيعاب ١٠٦٢ / ٣ .

(٢) يَوْمَ الْكَلَابِ الْأَوَّلِ وَيَوْمَ الْكَلَابِ الثَّانِي كَانَ بَيْنَ مَلُوكِ كِنْدَةَ وَبَنِي تَمِيمٍ .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف ، م : «فأمره» .

(٤) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي شِدِّ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ ، مِنْ أَبْوَابِ اللَّيَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٦٩ / ٧ ، ٢٧٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي رِبْطِ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ ، مِنْ كِتَابِ الْخَاتَمِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٠٩ / ٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَصِيبَ أَنْفُهُ هَلْ يَتَّخِذُ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ ؟ مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمَجْتَبَى ١٤٢ / ٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٣ / ٥ .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : «صحيح» .

(٦) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو بَكْرٍ الْحَنْبَلِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِغُلَامِ الْحَلَالِ ، كَانَ أَحَدَ أَهْلِ الْفَهْمِ ، مَثُوقًا بِهِ فِي الْعِلْمِ ، مَتَّعَ الرِّوَايَةَ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْحَنْبَالَةِ ٢ / ١١٩ - ١٢٧ .

(٧) قَبِيْعَةُ السَّيْفِ : طَرَفُ مَقْبِضِهِ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، وَفِي ف ، م : «بالذهب» .

(٩) انظر : المغنى ٢٢٧ / ٤ .

رسول الله ﷺ يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة. رواه الترمذی<sup>(١)</sup>، وقال: هو حديث غريب.

**فصل: فإن تطهر من آنية الذهب<sup>(٢)</sup> والفضة<sup>(٣)</sup>، ففيه وجهان؛ أحدهما، تصح طهارته. وهذا قول الحرقى؛ لأن الوضوء جريان الماء على العضو، وليس بمغصية، إنما المغصية استعمال الإناء. والثاني، لا تصح. اختاره أبو بكر؛ لأنه استعمال للمغصية في العبادة، أشبه [هـ] الصلاة في الدار المغصوبة.**

### فصل في أواني الكفار:

وهم ضربان؛ أحدهما، من لا يستحل الميتة، كاليهود، فأوانيهم طاهرة<sup>(٤)</sup>؛ لأن النبي ﷺ أضافه يهودي بخبر وإهالة سبخة فأجابته<sup>(٥)</sup>. من<sup>(٥)</sup> «المسند». وتوضاً عمر من جرّة نصرانية<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في: باب ما جاء في السيوف وحليتها، من أبواب الجهاد. عارضة الأحوذى ١٨٤/٧، ١٨٥. وهو ضعيف. انظر: ضعيف سنن الترمذى ١٩٤، مختصر الشماثل ٦٤، الإرواء ٣/٣٠٦.

(٢ - ٣) سقط من: الأصل.

(٣) بعده في م: «مباحة الاستعمال».

(٤) سقط من: الأصل، ف.

(٥) في م: «رواه أحمد في».

والحديث أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣/٢١٠، ٢١١، ٢٧٠. وانظر الإرواء ١/٧١.

(٦) أخرجه الدارقطنى، في: باب الوضوء بماء أهل الكتاب، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطنى ٣٢/١.

والثانى، مَنْ يَسْتَحِلُّ الْمَيْتَاتِ وَالنَّجَاسَاتِ ؛ كَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ ، وَالْمَجُوسِ ،  
 وَبَعْضِ النَّصَارَى ، فَمَا لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ مِنْ آيَتِهِمْ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ، وَمَا  
 اسْتَعْمَلُوهُ ، فَهُوَ نَجِسٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيُّ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ  
 اللَّهِ ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ ؟ قَالَ : « لَا تَأْكُلُوا  
 فِيهَا ، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا ، فَاغْسِلُوهَا ، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
 وَمَا شَكَّ فِي اسْتِعْمَالِهِ ، فَهُوَ طَاهِرٌ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ أَوَانِيَّ الْكُفَّارِ  
 كُلُّهَا طَاهِرَةٌ .

وفى كراهية استعمالها روايتان ؛ إحداهما ، يُكْرَهُ ؛ لهذا الحديث .  
 والثانية ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ فِيهَا .

فَأَمَّا ثِيَابُ الْكُفَّارِ ، فَمَا لَمْ يَلْبَسُوهُ ، أَوْ عَلَا مِنْ ثِيَابِهِمْ ؛ كَالْعِمَامَةِ ،  
 وَالطُّفَلَسَانِ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَلْبَسُونَ ثِيَابًا مِنْ

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب صيد القوس ، وباب ما جاء فى الصيد ، وباب آنية المجوس ، من  
 كتاب الذبائح . صحيح البخارى ٧ / ١١١ ، ١١٤ ، ١١٧ . ومسلم ، فى : باب الصيد بالكلاب  
 المعلمة ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ٣ / ١٥٣٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الأكل فى آنية أهل الكتاب ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود  
 ٢ / ٣٢٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ، من أبواب الصيد ،  
 وفى : باب ما جاء فى الانتفاع بآنية المشركين ، من أبواب السير ، وفى : باب ما جاء فى آنية الكفار ،  
 من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٦ / ٢٥١ ، ٧ / ٥١ ، ٢٩٩ . والنسائى ، فى : باب الأمر  
 بالتسمية عند الصيد ، وباب صيد الكلب الذى ليس بمعلم ، وباب الكلب يأكل من الصيد ، من  
 كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ٧ / ١٥٩ . وابن ماجه ، فى : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد .  
 سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ . والدارمى ، فى : باب الشرب فى آنية المشركين ، من كتاب  
 السير . سنن الدارمى ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٨٤ ، ٤ / ١٩٣ ، ١٩٥ .

نَسَجَ الْكُفَّارِ . وما لَأَقَى عَوْرَاتِهِمْ ، فقال أحمدُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ إِذَا صَلَّى فِيهَا . فَيَحْتَمِلُ وُجُوبُ الإِعَادَةِ . وهو قولُ القاضي ؛ لأنَّهُمْ يَتَعَبَّدُونَ بِالنَّجَاسَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَحِبُّ . وهو قولُ أبي الخطَّابِ ؛ لأنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ ، فلا يزُولُ عنها<sup>(١)</sup> بالشُّكِّ .

فصل : وجُلُودُ الْمَيِّتَةِ نَجِيسَةٌ ، ولا تَطْهَرُ بِالذَّبَاغِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَالْجِلْدُ<sup>(٣)</sup> مِنْهَا . وَرَوَى أَحْمَدُ<sup>(٤)</sup> ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ<sup>(٥)</sup> ، <sup>(٦)</sup> عَنْ شُعْبَةَ<sup>(٦)</sup> ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ ، قَالَ : قُرِئَ عَلَيْنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ جُھَنَّةً ، وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ : « أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيِّتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ » . قَالَ أَحْمَدُ : مَا أَصْلَحَ إِسْنَادُهُ<sup>(٧)</sup> ! وَلأنَّه جُزْءٌ مِنَ الْمَيِّتَةِ نَجَسَ بِالْمَوْتِ ، فلم يَطْهَرْ ، كَاللَّحْمِ . وَعنه ، يَطْهَرُ مِنْهَا جِلْدُ مَا

(١) سقط من : م .

(٢) سورة المائدة ٣ .

(٣) بعده في م : « جزء » .

(٤) في : المسند ٣١١ / ٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٨٧ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٣٤ / ٧ ، ٢٣٥ . والنسائي ، في : باب ما يدبغ به جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ١٥٥ / ٧ . وابن ماجه ، في : باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٤ / ٢ .

(٥) في س ١ : « معبد » .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل .

(٧) بعده في س ٢ : « رواه أبو داود » ، وفي م : « تعجب منه » .

كان طاهراً<sup>(١)</sup> حال الحياة؛ لما روى<sup>(٢)</sup> ابن عباس<sup>(٣)</sup> أن النبي ﷺ وجد شاة مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فقال: «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَذَبَعُوهُ فَانْتَفَعُوا بِهِ؟». قالوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. قال: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ مَا كَانَ نَجِسًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ وَنَهَى<sup>(٥)</sup> عَنْ مَيَاطِرِ الثُّمُورِ. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٦)</sup>. وَلِأَنَّ أَثَرَ الدَّنْبِغِ فِي إِزَالَةِ نَجَاسَةِ

(١) بعده في الأصل: «في».

(٢ - ٣) زيادة من: م.

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب الصدقة على موالى أزواج النبى ﷺ، من كتاب الزكاة، وفى: باب جلود الميتة قبل أن تدبغ، من كتاب البيوع، وفى: باب جلود الميتة، من كتاب الذبائح. صحيح البخارى ١٥٨/٢، ١٠٧/٣، ١٢٤/٧. ومسلم، فى: باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٦/١، ٢٧٧.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى أهب الميتة، من كتاب اللباس. سنن أبى داود ٢/٣٨٦، ٣٨٧. والترمذى، فى: باب ما جاء فى جلود الميتة إذا دبغت، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢٣٤/٧. والنسائى، فى: باب جلود الميتة، من كتاب الفرع والعتيرة. المجتبى ١٥١/٧، ١٥٢. وابن ماجه، فى: باب لبس جلود الميتة إذا دبغت، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ١١٩٣/٢. والدارمى، فى: باب الاستمتاع بجلود الميتة، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٨٦/٢. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى جلود الميتة، من كتاب الصيد. الموطأ ٢/٤٩٨. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٦٢/١، ٣٣٠، ٣٦٥، ٣٦٦. وانظر: التلخيص الحبير ٤٦/١.

(٤) سقط من: ف، م.

(٥) انظر ما أخرجه أبو داود، فى: باب جلود الثمر والنمر والسباع، من كتاب اللباس. سنن أبى داود ٢/٣٨٨. والترمذى، فى: باب ما جاء فى النهى عن جلود السباع، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢٧١/٧. والنسائى، فى: باب النهى عن الانتفاع بجلود السباع، من كتاب الفرع والعتيرة، وفى: باب التفت، من كتاب الزينة. المجتبى ١٥٦/٧، ١٢٣/٨. وابن ماجه، فى: باب ركوب الثمر، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ١٠٢٥/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٩٢/٤، ٩٣، ٩٩، ١٠١، ١٣٤.

حَادِثَةٌ بِالمَوْتِ ، فَيَعُودُ الجِلْدُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ المَوْتِ ، كَجِلْدِ الخِنْزِيرِ .

وَهَلْ يُعْتَبَرُ فِي طَهَارَةِ الجِلْدِ المَذْبُوحِ أَنْ يُغَسَّلَ بَعْدَ <sup>(١)</sup> دَبْغِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَمَّا إِهَابٌ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِي ، يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّ الجِلْدَ مَحَلٌّ لِنَجَسٍ ، فَلَا يَطْهَرُ بِغَيْرِ المَاءِ ، كَالثَّوْبِ .

**فصل : وَعَظُمَ المِيتَةُ وَقَرْنُهَا وَظَفَرُهَا وَحَافِرُهَا نَجَسٌ ، لَا يَطْهَرُ بِحَالٍ ؛**  
لأنَّه جُزْءٌ مِنَ المِيتَةِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المِيتَةُ ﴾ . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا [٦١] أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿ <sup>(٣)</sup> .  
وَلأنَّ دَلِيلَ الحَيَاةِ الإِحْسَاسُ وَالأَلَمُ ، وَالضَّرْسُ يَأْلَمُ وَيُحْسُ بِالضَّرْسِ <sup>(٤)</sup>

(١) سقط من : م .

(٢) بلفظ : « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » . أخرجه مسلم ، في : باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٧/١ . والحديث لم يخرج به البخاري ، انظر : تحفة الأشراف ٥٣/٥ ، التلخيص الحبير ٤٦/١ .

كما أخرجه بنفس اللفظ أبو داود ، في : باب أهب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٨٦/٢ .

وباللفظ المذكور أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٣٢/٧ ، ٢٣٣ . والنسائي ، في : باب جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ١٥٣/٧ . وابن ماجه ، في : باب لبس جلود الميتة إذا دبغت ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٣/٢ . والدارمي ، في : باب الاستمتاع بجلود الميتة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٩/١ ، ٢٧٠ ، ٣٤٣ .

(٣) سورة يس ٧٨ ، ٧٩ .

(٤) الضَّرْسُ ، بالتحريك : خور وكلال يصيب الضرس أو السن عند أكل الشيء الحامض . =

وَبَرْدٌ<sup>(١)</sup> الْمَاءِ وَحَرَارَتِهِ ، وَمَا فِيهِ حَيَاةٌ يُحِلُّهُ الْمَوْتُ ، فَيَتَجَسَّسُ بِهِ ، كَاللَّحْمِ .

**فصل :** وَصُوفُهَا وَوَبَرُّهَا وَشَعْرُهَا وَرِيشُهَا طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا رُوحَ لَهُ ، فَلَا يُحِلُّهُ الْمَوْتُ ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ لَا يَأْكُمُ بِأَخْذِهِ ، وَلَا يُحِسُّ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ فِيهِ حَيَاةٌ لَتَجَسَّسَ بِفَضْلِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي حَيَاتِهِ ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أُبَيِّنُ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> بِمَعْنَاهُ .

**فصل :** وَحُكْمُ شَعْرِ الْحَيَوَانِ وَرِيشِهِ حُكْمُهُ فِي الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ ، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُتَفَصِّلًا ، فِي « حَيَاةِ الْحَيَوَانِ »<sup>(٣)</sup> أَوْ مَوْتِهِ ، فَشَعْرُ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَاوَلَ أَبَا طَلْحَةَ شَعْرَهُ فَقَسَمَ بِهِ بَيْنَ النَّاسِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَاتَّفَقَ عَلَى مَعْنَاهُ . وَلَوْ لَا طَهَارَتُهُ لَمَا

= اللسان (ض ر س) .

(١) فِي م : « بَرودة » .

(٢) فِي : بَابُ فِي صَيْدٍ قَطَعَ مِنْهُ قِطْعَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٠٠ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا قَطَعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٢٧٣ / ٦ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مَا قَطَعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ١٠٧٢ / ٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الصَّيْدِ يَبَيِّنُ مِنْهُ الْعَضْوُ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٩٣ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢١٨ / ٥ . (٣ - ٣) فِي ف : « حَالُ الْحَيَاةِ » .

(٤) فِي : بَابِ مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيُّ ٤ / ١٤٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ أَنَّ السَّنَةَ يَوْمَ النُّحْرِ أَنْ يَرْمَى ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٤٧ / ٢ ، ٩٤٨ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٥٧ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١١١ / ٣ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢٣٩ ، ٢٥٦ ، ٢٨٧ .

وَالْحَدِيثُ لَيْسَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ ، انْظُرْ : تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ١ / ٣٧٠ ، الْإِرْوَاءُ ٤ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

فَعَلْ ، وَلَأنَّهُ شَعَرُ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ ، فَأَشْبَهَ شَعَرَ الْغَنَمِ .

**فصل :** وَلَبَنُ الْمَيْتَةِ نَجِسٌ . لِأنَّهُ مَائِعٌ فِي وَعَاءٍ نَجِسٍ ، وَإِنْفَحَتْهَا <sup>(١)</sup> نَجِسَةً ؛  
لذلك <sup>(٢)</sup> . وَعنه ، أَنَّهَا طَاهِرَةٌ ؛ لِأنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَكَلُوا مِنْ  
جُبْنِ الْمَجُوسِ ، وَهُوَ يُصْنَعُ بِالْإِنْفَحَةِ ، وَذَبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ .

فَأَمَّا الْبَيْضَةُ ؛ فَإِنْ صَلَبَ قِشْرُهَا ، لَمْ تَنْجُسْ ، كَمَا لَوْ وَقَعَتْ فِي شَيْءٍ  
نَجِسٍ ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُبْ ، فَهِيَ كَاللَّبَنِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا تَنْجُسُ إِذَا  
كَانَتْ عَلَيْهَا جِلْدَةٌ تَمْنَعُ وَصُولَ النِّجَاسَةِ إِلَى دَاخِلِهَا .

**فصل :** وَكُلُّ ذَبْحٍ لَا يَفِيدُ إِبَاحَةَ اللَّحْمِ لَا يَفِيدُ طَهَارَةَ الْمَذْبُوحِ ؛ كَذَبْحِ  
الْمَجُوسِيِّ ، وَمَثْرُوكِ التَّشْمِيمَةِ ، وَذَبْحِ الْمُحَرَّمِ لِلصَّيِّدِ ، وَذَبْحِ الْحَيَوَانِ غَيْرِ  
الْمَأْكُولِ ؛ لِأنَّهُ ذَبْحٌ غَيْرُ مَشْرُوعٍ ، فَلَمْ يُطَهَّرْ ، كَذَبْحِ الْمُزْتَدِّ .

---

(١) الإنفحة ؛ بكسر الهمزة وفتح الفاء وتثقيب الحاء أكثر من تخفيفها : وهى لكل ذى كرش ،  
شئ يستخرج من بطنه أصفر ، يعصر فى صوفة مبتلة فى اللبن فيغلظ كالجين . المصباح المنير .

(٢) فى ف : « كذلك » .



## بابُ السَّوَاكِ وَغِيَرِهِ

السَّوَاكُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أُشِقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَعَنْهُ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ». رَوَاهُ الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup> أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخارى، فى: باب السواك يوم الجمعة، من كتاب الجمعة، وفى: باب سواك الرطب واليابس للصائم، من كتاب الصيام، وفى: باب ما يجوز من اللُّو، من كتاب التمنى. صحيح البخارى ٥/٢، ٤٠، ١٠٦/٩. وليس فى الموضع الأخير: «عند كل صلاة». ومسلم، فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٢٠. كما أخرجه أبو داود، فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/١١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى السواك، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٣٨، ٣٩. والنسائى، فى: باب الرخصة فى السواك بالعشى للصائم، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١٦. وابن ماجه، فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٠٥. والدارمى، فى: باب السواك، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/١٧٤. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى السواك، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٦٦. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٨٠، ١٢٠، ٢/٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٨٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٦٠، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٣١، ٤/١١٤، ١١٦، ١٩٣/٥، ٤١٠، ٣٢٥/٦، ٤٢٩.

(٢) زيادة من: م.

(٣) ١٠، ٣/١، عن أبى بكر، رضى الله عنه. وفى: المسند ٢/١٠٨ عن ابن عمر، رضى الله عنهما. وفى: المسند ٦/٤٧، ٦٢، ١٢٤، ٢٣٨. عن عائشة، رضى الله عنها.

كما أخرجه البخارى عن عائشة معلقا بصيغة الجزم، فى: باب سواك الرطب واليابس للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخارى ٣/٤٠. والنسائى موصولا، فى: باب الترغيب =

ويتأكد استحبابه في أوقات ثلاثة؛ عند الصلاة؛ لما ذكرنا، وإذا قام من النوم؛ لما روى حذيفة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل<sup>(١)</sup> يشوص<sup>(٢)</sup> فاه بالسواك. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٣)</sup>. ولأنَّ النَّائِمَ يَنْطَبِقُ فَمُهْ وَيَتَغَيَّرُ. والثالث، عند تَغْيِيرِ الْفَمِ بِمَأْكُولٍ أَوْ حُلُوٍّ مَعْدِيَةٍ؛ لَأَنَّ السَّوَاكَ شَرِيعٌ لَتَنْظِيفِ الْفَمِ وَإِزَالَةِ رَائِحَتِهِ.

وَيُسْتَحَبُّ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ؛ لِمَا رَوَى شُرَيْحُ بْنُ هَانِئٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسَّوَاكِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>.

= في السواك، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٥/١. والدارمي، في: باب السواك مطهرة للفم، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٤/١. وانظر طرق الحديث في: التلخيص الحبير ٦٠/١، ٦١.

(١) في الأصل: «النوم».

(٢) قال في: المغنى ١٣٤/١: يعنى يغسله، يقال: شاصه، يشوصه، وماصه: إذا غسله.

(٣) أخرجه البخارى، في: باب السواك، من كتاب الوضوء، وفي: باب السواك يوم الجمعة، من كتاب الجمعة، وفي: باب طول القيام في صلاة الليل، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٧٠/١، ٥/٢، ٦٤. ومسلم، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٢١، ٢٢٠.

كما أخرجه أبو داود، في: باب السواك لمن قام من الليل، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١٤/١. والنسائى، في: باب السواك إذا قام من الليل، من كتاب الطهارة، وفي: باب ما يفعل إذا قام من الليل من السواك، من كتاب قيام الليل. المجتبى ١٣/١، ١٧٢/٣. وابن ماجه، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٥/١. والدارمي، في: باب السواك عند التهجد، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٣٨٢، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٧.

(٤) في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٢٠.

قال ابن عَقِيلٍ : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ السُّوَاكُ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ خُلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ ، وَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِشْكِ <sup>(١)</sup> . وَلَئِنَّ أَثَرَ عِبَادَةِ مُسْتَطَابٍ شَرَعًا ، فَلَمْ يُسْتَحَبَّ إِزَالَتُهُ ، كَدَمِ الشُّهْدَاءِ .

وَهَلْ يُكْرَهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكْرَهُ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أَحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ

= كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرجل يستاك بسواك غيره ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١٢/١ . والنسائى ، فى : باب السواك فى كل حين ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ١٧ . وابن ماجه ، فى : باب السواك ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٦/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٤١ ، ٤٢ ، ١١٠ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٣٧ .

(١) انظر ما أخرجه البخارى ، فى : باب فضل الصوم ، وباب يقول : إني صائم . إذا شتم ، من كتاب الصوم ، وفى : باب ما يذكر فى المسك ، من كتاب اللباس ، وفى : باب قوله تعالى : ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ ، وباب حدثنى محمد بن عبد الرحيم ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ٣/٣١ ، ٣٤ ، ٧/٢١١ ، ٨/١٧٥ ، ١٩٢ . ومسلم ، فى : باب فضل الصيام ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢/٨٠٦ ، ٨٠٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الصوم ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣/٢٩٤ . والنسائى ، فى : باب فضل الصيام ، وباب الاختلاف على أبى صالح ، وباب الاختلاف على محمد بن أبى يعقوب ، من كتاب الصيام ٤/١٣٢ ، ١٣٤ - ١٣٦ ، ١٣٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى فضل الصيام ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١/٥٢٥ . والدارمى ، فى : باب فى فضل الصيام ، من كتاب الصوم . سنن الدارمى ٢/٢٤ . والإمام مالك ، فى : باب جامع الصيام ، من كتاب الصيام . الموطأ ١/٣١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٤٤٦ ، ٢/٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣٤٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٤٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ ، ٥٣٢ ، ٥/٣ ، ٤٠ ، ٤/١٣٠ ، ٢٠٢ ، ٦/٢٤٠ .

صائمه . قال الترميذي<sup>(١)</sup> : هذا حديث حسن .

وَيَسْتَاكُ [٦٤] بَعُودٍ لِيَنْتَقِيَ الْقَمَّ ، وَلَا يَجْرَحُهُ وَلَا يَتَفَتَّتْ فِيهِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَاكُ بَعُودَ أَرَاكٍ<sup>(٢)</sup> . وَلَا يَسْتَاكُ بَعُودَ رُمَانٍ ؛ لِأَنَّهُ يَضُرُّ بِلَحْمِ الْقَمِّ ، وَلَا عُودَ رِيحَانٍ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوِّى أَنَّهُ يُحَرِّكُ عِرْقَ الْجُدَامِ<sup>(٣)</sup> .

فَإِنْ اسْتَاكَ بِأَصْبُعِهِ أَوْ خِرْقَةٍ ، لَمْ يُصِْبِ الشَّنَّةُ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَرُدْ بِهِ ، وَلَا يُسَمَّى سَوَاكًا<sup>(٤)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْضُلُ بِهِ<sup>(٥)</sup> مِنَ الْإِنْتِاقِ بِقَدْرِهِ .

**فصل : ومن الشَّنَّةِ تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَنْفُ الْإِيطِ ،**

- 
- (١) فى : باب ما جاء فى السواك للصائم ، من أبواب الصيام . عارضة الأحمدي ٢٥٥/٣ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب السواك للصائم ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١/٥٥٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٤٥/٣ . وضعفه الألبانى فى الإرواء ١/١٠٧ .  
(٢) انظر ما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤٢٠/١ ، ٤٢١ . والطيالسى ، فى : مسنده ٣٥٥ . وأبو يعلى ، فى : مسنده ٢٠٩/٩ ، ٢١٠ ، كشف الأستار عن زوائد البزار ٣/٢٤٨ . وأبو نعيم ، فى : الحلية ١/١٢٧ .  
(٣) عزاه فى المغنى لمحمد بن الحسين الأزدي عن قبيصة بن ذؤيب مرفوعا . انظر : المغنى ١/١٣٧ .

وأخرج ابن عساكر عن قبيصة بن ذؤيب مرفوعا : « لا تخللوا بعود الآس ، ولا عود الرمان ، فإنهما يحركان عود الجذام » . وقال : والصواب : « عرق الجذام » . تاريخ ابن عساكر ٧/٩١ .  
(٤) بعده فى م : « قال ابن عبد القوى على القول المجود » . خطأ ، فمحمد بن عبد القوى ولد سنة ثلاثين وستمائة ، فكيف ينقل ابن قدامة عنه وقد توفى سنة عشرين وستمائة ! انظر ترجمة ابن عبد القوى فى الوافى بالوفيات ٣/٢٧٨ .  
(٥) زيادة من : الأصل .

وَحَلَقُ الْعَانَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ <sup>(١)</sup> : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْفِطْرَةُ خَمْسٌ ؛ الْحِثَانُ ، وَالِاسْتِحْدَادُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ <sup>(٢)</sup> ، وَتَنْفُ الْإِِبِطِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

**فصل : وَيَجِبُ الْحِثَانُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ، فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، خَتَنَ نَفْسَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ كَشْفُ الْعَوْرَةِ مِنْ**

(١) سقط من : م .

(٢) فى م : « الأظفار » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب قص الشارب ، وباب تقليم الأظفار ، من كتاب اللباس ، وفى : باب الحثان بعد الكبر وتنف الإبط ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٢٠٦ / ٧ ، ٨١ / ٨ . ومسلم ، فى : باب خصال الفطرة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢١ / ١ ، ٢٢٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى أخذ الشارب ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٢ / ٤٠٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى تقليم الأظفار ، من أبواب الأدب . عارضة الأحمدي ١٠ / ٢١٥ . والنسائى ، فى : باب ذكر الفطرة ... ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب من السنن : الفطرة ، وباب ذكر الفطرة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٧ / ١ ، ١٨ ، ١١١ / ٨ ، ١٥٨ . وابن ماجه ، فى : باب الفطرة ، من كتاب الفطرة . سنن ابن ماجه ١٠٧ / ١ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى السنة من الفطرة ، من كتاب صفة النبى ﷺ . الموطأ ٢ / ٩٢١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٤١٠ ، ٤٨٩ . وانظره أيضا فى ١١٨ / ٢ ، ٢٦٤ / ٤ .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ... ، من كتاب الأنبياء ، وفى : باب الحثان بعد الكبر وتنف الإبط ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٤ / ١٧٠ ، ٨١ / ٨ . ومسلم ، فى : باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨٣٩ / ٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٢٢ ، ٤١٨ ، ٤٣٥ .

(٥) سورة النحل ١٢٣ .

أَجَلِهِ ، وَلَوْلَا أَنَّهُ وَاجِبٌ مَا جاز النَّظَرُ إِلَيْهَا لِفَعْلِ مَنْدُوبٍ . فَإِنْ كَانَ كَبِيرًا  
وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْخِيتَانِ ، سَقَطَ وَجُوبُهُ .

## باب فرائض الوضوء وسننه

أَوَّلُ فرائضه النَّيَّةُ، وهى شَرْطٌ لطهارة الأُحْدَاثِ كُلِّهَا؛ الغُسلُ،  
والوُضوءُ، والتَّيَمُّمُ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا لِكُلِّ  
أَمْرٍ مَا نَوَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. ولأنَّهَا عِبَادَةٌ مَخْصُصَةٌ، فلم تَصِحَّ مِنْ غَيْرِ  
نِيَّةٍ، كالصَّلَاةِ.

وَمَحَلُّ النِّيَّةِ الْقَلْبُ؛ لَأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْقَصْدِ، يُقَالُ: نَوَاكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ.

---

(١) فى م: «بالنيات».

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، من كتاب بدء  
الوحي، وفى: باب الخطأ والنسيان، من كتاب العتق، وفى: باب هجرة النبى ﷺ وأصحابه  
إلى المدينة، من كتاب مناقب الأنصار، وفى: باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة...،  
من كتاب النكاح، وفى: باب الطلاق فى الإغلاق... (الترجمة)، من كتاب الطلاق، وفى:  
باب النية فى الأيمان، من كتاب الأيمان، وفى: كتاب الإكراه (الترجمة)، وفى: باب فى ترك  
الحيل، من كتاب الحيل. صحيح البخارى ١/٢، ٣/١٩١، ٥/٧٢، ٧/٤، ٨/١٧٥،  
٩/٢٥، ٢٩. ومسلم، فى: باب قوله ﷺ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، من كتاب الإمارة. صحيح  
مسلم ٣/١٥١٥، ١٥١٦.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فيما عنى به الطلاق والنيات، من كتاب الطلاق. سنن أبى  
داود ١/٥١٠. والترمذى، فى: باب ما جاء فى من يقاتل رياء وللدنيا، من أبواب فضائل  
الجهاد. عارضة الأحوذى ٧/١٥١، ١٥٢. والنسائى، فى: باب النية فى الوضوء، من كتاب  
الطهارة، وفى: باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه، من كتاب الطلاق، وفى: باب النية  
فى اليمين، من كتاب الأيمان. المجتبى ١/٥١، ٦/١٢٩، ٧/١٢، ١٣. وابن ماجه، فى: باب  
النية، من كتاب الزهد. سنن ابن ماجه ٢/١٤١٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٥، ٤٣.

أى قَصْدَكَ به . وَمَحَلُّ الْقَصْدِ الْقَلْبُ .

وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَقُولَ بِلِسَانِهِ شَيْئًا . فَإِنْ لَفَظَ بِمَا نَوَاهُ كَانَ آكَدَ .

وَمَوْضِعُ وُجُوبِهَا عِنْدَ الْمَضْمَنَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ وَاجِبَاتِهِ .

وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى غَسْلِ الْيَدَيْنِ وَالتَّسْمِيَةِ ؛ لِتَشْمَلَ مَفْرُوضَ الْوُضُوءِ وَمُسْنُونَهُ .

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِدَامَةُ ذِكْرِهَا فِي سَائِرِ وُضُوءِهِ ، فَإِنْ عَزَبَتْ فِي أَثْنَائِهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ فِي أَوَّلِ الْعِبَادَةِ تَشْمَلُ جَمِيعَ أَجْزَائِهَا ، كَالصِّيَامِ .

وَإِنْ تَقَدَّمَ النِّيَّةُ الطَّهَارَةُ بَرَمَنْ يَسِيرُ ، وَعَزَبَتْ عَنْهُ فِي أَوَّلِهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَلَمْ يُشْتَرَطِ اقْتِرَانُ النِّيَّةِ بِأَوَّلِهَا ، كَالصِّيَامِ .

وَصِفَتُهَا أَنْ يَنْوِيَ رَفْعَ الْحَدَثِ ، أَيْ إِزَالََةَ الْمَانِعِ مِنَ الصَّلَاةِ ، أَوِ الطَّهَارَةَ لِأَمْرِ لَا يُسْتَبَاحُ إِلَّا بِهَا ؛ كَالصَّلَاةِ ، وَالطَّوَافِ ، وَمَسِّ الْمُصْحَفِ . وَإِنْ نَوَى الْجُنُبُ بَغْسِلِهِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ رَفْعَ الْحَدَثِ .

وَإِنْ نَوَى بَطْهَارَتِهِ مَا لَا تُشْرَعُ لَهُ الطَّهَارَةُ ؛ كَلْبْسِ ثَوْبِهِ ، وَدُخُولِ بَيْتِهِ ، وَالْأَكْلِ ، لَمْ يَرْتَفِعْ حَدْثُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ ، أَشْبَهَ التَّبَرُّدَ .

وَإِنْ نَوَى مَا تُسْتَحَبُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ؛ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ ، وَغَسْلِ الْجُمُعَةِ ، وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالنَّوْمِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى رَفْعِ الْحَدَثِ ، أَشْبَهَ لُبْسِ الثَّوبِ . وَالْأُخْرَى ، يَرْتَفِعُ حَدْثُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ فِعْلُ هَذَا وَهُوَ غَيْرُ مُخَدِّثٍ ، وَقَدْ نَوَى ذَلِكَ ،



فَيَنْبَغِي أَنْ تَحْضَلَ لَهُ ، وَلَئِنْهَا طَهَارَةٌ صَحِيحَةٌ ، فَرَفَعَتِ الْحَدَّثَ ، كَمَا لَوْ نَوَى رَفْعَهُ .

وَإِنْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَّثَ وَالتَّبَرُّدَ ، صَحَّتْ طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا يُجْزئُهُ ، وَضَمَّ إِلَيْهِ مَا لَا يُنَافِيهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ نَوَى بِالصَّلَاةِ الْعِبَادَةَ وَالْإِذْمَانَ عَلَى السَّهَرِ .

وَإِنْ نَوَى طَهَارَةً مُطْلَقَةً ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ مِنْهَا <sup>(١)</sup> مَا لَا يَزْفَعُ الْحَدَّثَ ؛ وَهُوَ الطَّهَارَةُ مِنَ النَّجَاسَةِ .

وَإِنْ نَوَى رَفَعَ حَدَثٍ بَعِيْنِهِ ، [و٧] فَهَلْ يَزْتَفِعُ غَيْرُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَزْتَفِعُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ ، أَشْبَهَ إِذَا لَمْ يَنْوِ شَيْئًا . وَقَالَ الْقَاضِي : يَزْتَفِعُ ؛ لِأَنَّ الْأَحْدَاثَ تَتَدَاخَلُ ، فَإِذَا ارْتَفَعَ بَعْضُهَا ارْتَفَعَ جَمِيعُهَا .

وَإِنْ نَوَى صَلَاةً وَاحِدَةً تَفْلًا أَوْ فَرْضًا لَا يُصَلِّيْ غَيْرَهَا ، ارْتَفَعَ حَدْثُهُ ، وَيُصَلِّيْ مَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ إِذَا ارْتَفَعَ لَمْ يَعْدُ إِلَّا بِسَبَبٍ جَدِيدٍ ، وَنِيَّتُهُ لِلصَّلَاةِ تَضَمَّنَتْ رَفَعَ الْحَدَّثِ .

وَإِنْ نَوَى نِيَّةً صَحِيحَةً ثُمَّ غَيَّرَ نِيَّتَهُ ، فَنَوَى التَّبَرُّدَ فِي غَسَلِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ ، لَمْ يَصِحَّ مَا غَسَلَهُ لِلتَّبَرُّدِ . فَإِنْ أَعَادَ غَسَلَ الْعُضْوِ بِنِيَّةِ الطَّهَارَةِ ، صَحَّ ، مَا لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ .

**فصل :** ثُمَّ يَقُولُ : بِاسْمِ اللَّهِ . وَفِيهَا رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « فِيهَا » .

طهاراتِ الحديث<sup>(١)</sup> كلها . اختارها أبو بكرٍ ؛ لما روى أبو سعيد ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ »<sup>(٢)</sup> . قال أحمدُ : حديثُ أبي سعيدٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي الْبَابِ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهَا سُنَّةٌ . اخْتَارَهَا الْحَرِيقِيُّ . قَالَ الْخَلَّالُ<sup>(٣)</sup> : الَّذِي اسْتَقَرَّتِ الرِّوَايَاتُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَلَا تَجِبُ فِيهَا التَّسْمِيَةُ ، كغَيْرِهَا . وَضَعَفَ أَحْمَدُ الْحَدِيثَ فِيهَا ، وَقَالَ : لَيْسَ يَثْبُتُ فِي هَذَا حَدِيثٌ . وَاخْتَلَفَ مَنْ أَوْجَبَهَا فِي سُقُوطِهَا بِالسَّهْوِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا تَسْقُطُ ، كسَائِرِ وَاجِبَاتِ الطَّهَارَةِ . وَمِنْهُمْ مَنْ أَسْقَطَهَا ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ عِبَادَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى مَفْرُوضٍ وَمُسْتَوْنٍ ، فَكَانَ مِنْ فَرُوضِهَا مَا يُسْقِطُهُ السَّهْوُ ؛ كَالصَّلَاةِ ، وَالْحَجِّ . قَالَ<sup>(٤)</sup> : فَإِنْ ذَكَرَهَا فِي أَثْنَاءِ وُضُوئِهِ ، سَمِيَ حَيْثُ ذَكَرَ .

(٢١) فِي م : « الْأَحْدَاثِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٣/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤٣/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١/١٤٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١/١٧٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٤١٨ ، ٣/٤١ ، ٤/٧٠ ، ٥/٣٨٢ ، ٦/٣٨٢ . وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى الْحَدِيثِ فِي : التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ ١/٧٢ - ٧٦ . وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيِّ فِي : الْإِرْوَاءِ ١/١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ هَارُونَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الدَّائِرَةِ وَالْكَتَبِ السَّائِرَةِ ، كَانَتْ لَهُ حُلُقَةٌ بِجَامِعِ الْمَهْدِيِّ ، أَنْفَقَ عَمْرَهُ فِي جَمْعِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَتَصْنِيفِهِ ، تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٢/١٢ - ١٥ ، الْعَبَرِ ٢/١٤٨ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

وَمَحَلُّ التَّشْمِيمَةِ اللِّسَانُ ؛ لِأَنَّهَا ذِكْرٌ ، وَمَوْضِعُهَا بَعْدَ النِّيَّةِ ؛ لِيَكُونَ مُسَمِّيًّا عَلَى جَمِيعِ الْوُضُوءِ .

**فصل :** ثُمَّ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَصَفَا وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَا : فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الْيَدَيْنِ آلَةُ نَقْلِ الْمَاءِ إِلَى الْأَعْضَاءِ ، فَفِي غَسْلِهِمَا اخْتِيَاظَ لَجَمِيعِ الْوُضُوءِ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ لَمْ يَقُمْ مِنْ نَوْمٍ اللَّيْلِ ، فَغَسَلَهُمَا مُسْتَحَبٌّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ ثَلَاثًا ؛ فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ : « ثَلَاثًا » . فَتَخْصِيصُهُ هَذِهِ

---

(١) حديث عثمان أخرجه البخاري ، في : باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، وباب المضمضة في الوضوء ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ١ / ٥١ ، ٥٢ . ومسلم ، في : باب صفة الوضوء وكماله ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ / ٢٠٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٢٤ ، ٢٥ . والنسائي ، في : باب المضمضة والاستنشاق ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٥٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٥٩ ، ٦٠ .

أما حديث عبد الله بن زيد فأخرجه البخاري ، في : باب مسح الرأس كله ، وباب غسل الرجلين إلى الكعبين ، وباب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة ، وباب مسح الرأس مرة ، وباب الوضوء من الثور ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ١ / ٥٨ - ٦١ . ومسلم ، في : باب في وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ / ٢١٠ ، ٢١١ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب الوضوء مرتين مرتين ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١ / ١٧٧ . وله روايات يأتي تخريجها في مواضعها .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الاستجمار وترا ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري =

الحالة بالأمر، دليل على<sup>(١)</sup> عدم الوجوب في غيرها.

وإن قام من نَوْم الليل، ففيه روايتان؛ إحداهما، أنه واجب. اختارها أبو بكر؛ لظاهر الأمر. فإن غَمَسَهما قبلَ غَسْلِهما، صار الماءُ مُسْتَعْمَلًا؛ لأنَّ النَّهْيَ عن غَمْسِهما يَدُلُّ على أنَّه<sup>(٢)</sup> يَفِيدُ مَنْعًا. وإن غَسَلْهما دُونَ الثلاثِ، ثم غَمَسَهما، فكَذَلِكَ؛ لأنَّ النَّهْيَ باقٍ. وَغَمَسُ بَعْضِ يَدِهِ كَغَمَسِ جَمِيعِهَا. وَيَفْتَقِرُ غَسْلُهما إلى النَّيَّةِ؛ لَأَنَّهُ غَسَلَ وَجِبَ تَعَبُّدًا<sup>(٣)</sup>، أَشَبَّهَ الْوُضُوءَ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ. اخْتَارَهَا الْخَرِيقِيُّ؛ لِأَنَّ الْيَدَ عُضْوٌ لَا

---

= ٥٢/١. ومسلم، في: باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها.... من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٣/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٣/١، ٢٤. والترمذي، في: باب إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده.... من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤١/١، ٤٢. والنسائي، في: باب تأويل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾، وباب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة، وباب الأمر بالوضوء من النوم، من كتاب الغسل. المجتبى ١٢/١، ٨٣، ١٧٦. وابن ماجه، في: باب الرجل يستيقظ من منامه.... من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٨/١، ١٣٩. والدارمي، في: باب إذا استيقظ أحدكم من منامه، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٦/١. والإمام مالك، في: باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٤٨، ٣٨٢، ٤٠٣، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧١، ٥٠٠، ٥٠٧.

(١) سقط من: س ١، س ٢.

(٢) بعده في ف: «لا».

(٣) في الأصل: «تعمدا».

حَدَّثَ عَلَيْهِ وَلَا نَجَاسَةً، فَأَشْبَهَتْ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ، وَتَغْلِيلُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أُريدَ بِهِ الِاسْتِحْبَابُ؛ لَأَنَّهُ عُلِّلَ بِوَهْمِ النَّجَاسَةِ، وَلَا يُزَالُ الْيَقِينُ بِالشَّكِّ. فَإِنْ غَمَسَهُمَا فِي الْمَاءِ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

**فصل:** ثُمَّ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ذَكَرَ أَنَّهُ مَضَّمُ وَاسْتَنْشَقَ، وَهُمَا وَاجِبَانِ فِي الطَّهَارَتَيْنِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ <sup>(١)</sup>. وَهُمَا دَاخِلَانِ فِي حَدِّ الْوُجْهِ، [٧ظ] ظَاهِرَانِ، يُفْطِرُ الصَّائِمُ بِوُضُوءِ الْقَيِّ إِلَيْهِمَا، وَلَا يُفْطِرُ بِوَضْعِ الطَّعَامِ فِيهِمَا، وَلَا يُحَدُّ بِوَضْعِ الْحَمْرِ فِيهِمَا، وَلَا يَحْصُلُ الرِّضَاعُ بِوُضُوءِ اللَّبَنِ إِلَيْهِمَا، وَيَجِبُ غَسْلُهُمَا مِنَ النَّجَاسَةِ، فَيَدْخُلَانِ فِي عُمُومِ الْآيَةِ. وَعَنْهُ، الِاسْتِنْشَاقُ وَحْدَهُ وَاجِبٌ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ» <sup>(٢)</sup>، ثُمَّ لِيَسْتَنْشِقْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>. وَعَنْهُ، أَنَّهُمَا وَاجِبَانِ فِي الْكِبْرَى دُونَ الصُّغْرَى؛ لِأَنَّهَا <sup>(٤)</sup> طَهَارَةٌ تَعُمُّ جَمِيعَ

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) بعده في م: «ماء». والمثبت موافق لما في صحيح البخارى على حذف المفعول، وانظر حاشية الصحيح.

(٣) أخرجه البخارى، في: باب الاستجمار وترا، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/ ٥٢. ومسلم، في: باب الإيتار فى الاستنثار والاستجمار، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٢/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب فى الاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/ ٣١. والنسائى، في: باب اتخاذ الاستنشاق، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٥٧. والإمام مالك، في: باب العمل فى الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/ ١٩. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٤٢، ٢٧٨.

(٤) فى الأصل، س ١: «لأنهما».

الْبَدَنِ ، وَيَجِبُ فِيهَا غَسْلُ مَا تَحْتَ الشُّعُورِ ، وَتَحْتَ الْخَفِيِّنَ .

وَيُسْتَحَبُّ الْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ<sup>(١)</sup> : « وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِنْشَاقِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا »<sup>(٢)</sup> .  
حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

وَصِفَةُ الْمُبَالَغَةِ اجْتِدَابُ الْمَاءِ بِالنَّفْسِ إِلَى أَقْصَى الْأَنْفِ ، وَلَا يَجْعَلُهُ سَعُوطًا<sup>(٣)</sup> ، وَفِي الْمَضْمُضَةِ ، إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي أَقَاصِي الْقَمِ ، وَلَا يَجْعَلُهُ وَجُورًا<sup>(٤)</sup> .

وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ وَيَسْتَنْشِقَ ثَلَاثًا مِنْ غَرْفَةٍ أَوْ مِنْ ثَلَاثِ غَرْفَاتٍ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا . وَفِي لَفْظٍ : أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غَرْفَاتٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٥)</sup> .

---

(١) لَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُتَّقِ ، أَبُو عَاصِمٍ الْعَامِرِيُّ ، عَدَّادُهُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَاصِمٌ . أَسَدُ الْغَابَةِ ٤ / ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، الْإِصَابَةُ ٥ / ٦٨٥ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْاسْتِنْشَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣١ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢١١ .

(٣) السَّعُوطُ : دَوَاءٌ يَصَبُّ فِي الْأَنْفِ .

(٤) الْوَجُورُ : الدَّوَاءُ يَصَبُّ فِي الْحَلْقِ .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٥ .

كَمَا أَخْرَجَ اللَّفْظَ الْأَوَّلَ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صِفَةِ وَضِئِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ .  
سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَضْمُضَةِ وَالْاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ ، مِنْ أَبْوَابِ  
الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ١ / ٤٦ ، ٤٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ حُدِّ الْغَسْلِ ، مِنْ كِتَابِ  
الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١ / ٦١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . =

وإن شاء فَصَلَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ جَدَّ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْهُ ، لَكِنْ تُسْتَحَبُّ الْبِدَاءَةُ بِهِمَا ، اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

**فصل :** ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ، وَذَلِكَ فَرَضٌ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَحَدَّثَهُ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقَنِ طُولًا ، وَمِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا ، وَلَا اِعْتِبَارَ بِالْأُصْلَعِ الَّذِي يَنْحَسِرُ شَعْرُهُ عَنْ نَاصِيَّتِهِ ، وَلَا الْأَفْرِعِ الَّذِي يَنْزِلُ شَعْرُهُ عَلَى جَبْهَتِهِ .

فَإِنْ كَانَ فِي الْوَجْهِ شَعْرٌ كَثِيفٌ يَشْتُرُ الْبَشْرَةَ ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ ، أَشْبَهَ <sup>(٣)</sup> أَقْصَى الْأَنْفِ .

وَيُسْتَحَبُّ تَخْلِيلُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ <sup>(٤)</sup> . وَرَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ

---

= سنن ابن ماجه ١/١٤٩ ، ١٥٠ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى الوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/١٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/٣٨ ، ٣٩ .

(١) فى : باب فى الفرق بين المضمضة والاستنشاق ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١/٣٠ . وضعف الحافظ إسناده . انظر : التلخيص الحبير ١/٧٨ ، ٧٩ .

(٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) بعده فى ف ، م : « باطن » .

(٤) انظر ما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى تخليل اللحية ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٤٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى تخليل اللحية ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٤٨ . والدارمى ، فى : باب فى تخليل اللحية ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١/١٧٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٢٣٤ .

اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ، فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ خَنْكِهِ ، فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ ، وَقَالَ : « هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ، عَزَّ وَجَلَّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

وإن كَانَ يَصِفُ الْبَشْرَةَ ، وَجِبَ غَسْلُ الشَّعْرِ وَالْبَشْرَةِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ خَفِيفًا ، وَبَعْضُهُ كَثِيفًا ، وَجِبَ غَسْلُ ظَاهِرِ الْكَثِيفِ ، وَبَشْرَةُ الْخَفِيفِ مَعَهُ .  
وَسَوَاءٌ فِي هَذَا شَعْرُ اللَّحْيَةِ وَالْحَاجِبَيْنِ وَالشَّارِبِ وَالْعَنْفَقَةِ ؛ لِأَنَّهَا شُعُورٌ مَعْتَادَةٌ فِي الْوَجْهِ ، أَشْبَهَتِ اللَّحْيَةَ . وَفِي الْمُسْتَرْسِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجِبُ غَسْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ نَازِلٌ عَنْ مَحَلِّ <sup>(٢)</sup> الْفَرْصِ ، أَشْبَهَ الذُّوَابَةَ فِي الرَّأْسِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ نَابَتْ فِي بَشْرَةِ الْوَجْهِ ، أَشْبَهَ الْحَاجِبَ .

وَيَدْخُلُ فِي حَدِّ الْوَجْهِ الْعِذَارُ ؛ وَهُوَ الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى الْعَظْمِ النَّاتِي سَمَتَ صِمَاحِ الْأُذُنِ إِلَى الصُّدْغِ . وَالْعَارِضُ الَّذِي تَحْتَ الْعِذَارِ ، وَالذَّقْنُ ؛ وَهُوَ مُجْتَمِعُ اللَّحْيَيْنِ . وَيَخْرُجُ مِنْهُ النَّزْعَتَانِ ؛ وَهُمَا مَا يَنْحَسِرُ عَنْهُمَا <sup>(٣)</sup> الشَّعْرُ فِي قَوْدِي الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ ، لَدُخُولِهِمَا فِيهِ . وَالصُّدْغُ ؛ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّعْرُ فِي حَقِّ الْغُلَامِ ، مُحَافِظَ لَطَرَفِ الْأُذُنِ الْأَعْلَى ؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ مُتَّصِلٌ بِالرَّأْسِ ابْتِدَاءً ، فَكَانَ مِنَ الرَّأْسِ ، [٥٨]

(١) فِي : بَابِ تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٢ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥٤ / ١ . وَصَحَّحَهُ فِي : الْإِرْوَاءِ ١٣٠ / ١ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « عَنْهُ » .



كسائرِهِ، وقد مَسَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ مع رَأْسِهِ، فى حَدِيثِ الرَّبِيعِ<sup>(١)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ فى مَاءِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ غُضُونًا وَشُعُورًا، وَدَوَاحِلَ وَخَوَارِجَ، وَيَمْسَحُ مَاقِيَهُ<sup>(٢)</sup>، وَيَتَعَاهَدُ الْمَفْصِلَ؛ وَهُوَ الْبَيَاضُ الَّذِى بَيْنَ اللَّحْيَةِ وَالْأُذُنِ، فَيَغْسِلُهُ.

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ دَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ، وَلَا يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ الضَّرَرُ مِنْ غَسْلِهِمَا.

**فصل:** ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَهُوَ فَرَضٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَيَجِبُ غَسْلُ الْمِرْفَقَيْنِ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَمَرَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَفِيهِ: أَدَارَ الْمَاءَ. وَهَذَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ<sup>(٥)</sup> بَيَانًا؛ لِأَنَّ «إِلَى» تَكُونُ بِمَعْنَى «مَعَ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ

---

(١) أخرجه أبو داود، فى: باب صفة وضوء النبى ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/ ٢٨. والترمذى، فى: باب ما جاء أن مسح الرأس مرة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٥٢/ ١. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/ ٣٥٩.

وقال الحافظ: وله عنها طرق وألفاظ، مدارها على عبد الله بن محمد بن عقيل، وفيه مقال. التلخيص الحبير ١/ ٨٤.

(٢) المآقى؛ جمع المؤنثى والمآقى: وهو مؤخر العين.

(٣) سورة المائدة ٦.

(٤) فى: باب وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطنى ١/ ٨٣. وفيه القاسم ابن محمد بن عبد الله بن عقيل، قال الدارقطنى: ليس بقوى.

(٥) (٥ - ٥) زيادة من: الأصل.

أَنْصَارِيٍّ إِلَى اللَّهِ ﴿١﴾. (أى مع الله<sup>(٢)</sup>). ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ﴿٣﴾.

وَيَجِبُ غَسْلُ أَظْفَارِهِ وَإِنْ طَالَتْ، وَالْأُصْبُعُ الزَائِدَةُ، وَالسَّلْعَةُ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ. وَإِنْ كَانَتْ لَهُ يَدٌ زَائِدَةٌ أَصْلُهَا فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَجِبَ غَسْلُهَا؛ لِأَنَّهَا نَابِتَةٌ فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ، أَشْبَهَتْ الْأُصْبُعَ. وَإِنْ نَبَتْ فِي الْعَضْدِ أَوْ الْمَنْكِبِ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا وَإِنْ حَادَتْ مَحَلَّ الْفَرْضِ؛ لِأَنَّهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ، فَهِيَ كَالْقَصِيرَةِ. وَإِنْ كَانَتْ لَهُ يَدَانِ مُتساوِيَتَانِ عَلَى مَنْكِبٍ وَاحِدٍ، وَجِبَ غَسْلُهُمَا؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا لَيْسَتْ أُولَى مِنَ الْأُخْرَى.

وَإِنْ تَقَلَّعَتْ<sup>(٥)</sup> جِلْدَةٌ مِنَ الذَّرَاعِ، فَتَدَلَّتْ مِنَ الْعَضْدِ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنَ الْعَضْدِ. وَإِنْ تَقَلَّعَتْ<sup>(٥)</sup> مِنَ الْعَضْدِ، فَتَدَلَّتْ مِنَ الذَّرَاعِ، وَجِبَ غَسْلُهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَدَلِّيَةٌ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ. وَإِنْ تَقَلَّعَتْ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَحَدِهِمَا<sup>(٦)</sup>، فَالْتَحَمَ رَأْسُهَا بِالْآخِرِ<sup>(٧)</sup>، وَجِبَ غَسْلُ مَا حَادَى مَحَلَّ الْفَرْضِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا كَالْجِلْدِ الَّذِي عَلَيْهِمَا<sup>(٨)</sup>. فَإِنْ كَانَتْ مُتَجَافِيَةً فِي وَسْطِهَا،

(١) سورة آل عمران ٥٢، سورة الصف ١٤.

وانظر: الجنى الدانى، للمرادى ٣٨٥، ٣٨٦، والأزهية، للهروى ٢٨٢.

(٢ - ٢) سقط من: الأصل، س ١.

(٣) سورة النساء ٢.

(٤) السَّلْعَةُ: خراج كهية الغدة، تتحرك بالتحريك.

(٥) فى ف: «انقلعت».

(٦) فى م: «إحداهما».

(٧) فى م: «بالأخرى».

(٨) فى الأصل: «عليها».

عَسَلُ مَا تَحْتَهَا مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ .

وإن كان أَقْطَعَ ، فعليه عَسَلُ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ ، فإن لم يَبْقَ منه شيءٌ ، سَقَطَ الْغَسْلُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْسَ مَحَلَّ الْقَطْعِ بِالماءِ ؛ لثَلَا يَخْلُو العُضْوُ مِنْ طَهَارَةٍ .

وَيُسْتَحَبُّ الْبِدَاءُ<sup>(١)</sup> بِغَسْلِ الْيَمْنَى مِنْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي تَرْجُلِهِ وَتَغْلِهِ وَطُهُورِهِ ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ بَدَأَ بِالْيُسْرَى ، جاز ؛ لِأَنَّهُمَا كُضُوبٌ وَاحِدٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَآيَدِيكُمَا ﴾ . ﴿ وَأَرْجُلُكُمَا ﴾ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا .

**فصل :** ثُمَّ يَمْسُحُ رَأْسَهُ ، وَهُوَ فَرْضٌ بغيرِ خِلافٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ . وَهُوَ مَا يَنْبُتُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ الْمُغْتَاذُ فِي

---

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف : « الْبِدَايَةُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ، وَفِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ ، وَفِي : بَابِ بِيْدَاءِ النُّعْلِ بِالْيَمْنَى ، وَبَابِ التَّرْجِيلِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٣ / ١ ، ١١٦ ، ٨٩ / ٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الطَّهْوَرِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٦ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْإِنْتَعَالِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٩٠ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحَبُّ مِنَ التَّيْمَنِ فِي الطَّهْوَرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٦ / ٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بِأَيِّ الرِّجْلَيْنِ يَبْدَأُ بِالْغَسْلِ ، وَبَابِ التَّيْمَنِ فِي الطَّهْوَرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي التَّرْجِيلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُجْتَبَى ٦٧ / ١ ، ١٦٨ ، ١٦١ / ٨ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ١٤١ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٤ / ٦ ، ١٣٠ ، ١٤٧ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٢ ، ٢١٠ .

الصَّبِيِّ مع النَّزَعَتَيْنِ . وَيَجِبُ اسْتِيعَابُهُ بِالْمَسْحِ<sup>(١)</sup> ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ . والباءُ للإِلصاقِ ، فكأنَّه قال : امْسَحُوا رُءُوسَكُمْ . وصار كَقَوْلِهِ سبحانه : ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ﴾<sup>(٢)</sup> . قال ابنُ بَرَهانٍ<sup>(٣)</sup> : مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ ، فقد جاء أَهْلُ اللُّغَةِ بما لا يَعْرِفُونَهُ<sup>(٤)</sup> .

وظاهرُ قولِ أحمدَ أَنَّ المرأةَ يُجْزئُها مَسْحُ مُقَدِّمِ رَأْسِها ؛ لأنَّ عائِشةَ كانت تَمْسَحُ مُقَدِّمَ رَأْسِها . وعنه في الرَّجُلِ أَنَّهُ يُجْزئُهُ مَسْحُ بَعْضِهِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعِمَامَتِهِ . رواه مسلمٌ<sup>(٥)</sup> .

وَكَيْفَما مَسَحَ الرَّأْسَ أَجْزاءَهُ ، بِيَدٍ وَاحِدَةٍ أَوْ يَدَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَحَبَ أَنْ

(١) زيادة من : الأصل ، س ١ .

(٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم العكبري ، العلامة ، شيخ العربية ، ذو الفنون ، سمع الكثير من أبي عبد الله ابن بطّة ، ولم يرو عنه ، كان يميل إلى مذهب مرجئة المعتزلة ، مات في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة ، وقد جازو الثمانين . سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٢٤ - ١٢٧ . إنباه الرواة ٢ / ٢١٣ - ٢١٥ .

(٤) انظر : البحر المحیط ٣ / ٤٣٦ ، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١ / ٢٠٨ .

(٥) في : باب المسح على الناصية والعمامة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في المسح على الجوربين والعمامة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ١٥٠ . والنسائي ، في : باب صفة الوضوء - غسل الكفين ، وباب المسح على العمامة مع الناصية ، وباب كيف المسح على العمامة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٥٥ ، ٦٥ ، ٦٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ .

يُمِرُّ يَدَيْهِ<sup>(١)</sup> مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يُعِيدُهُمَا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ؛  
لَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ ، قَالَ فِي صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ : ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ  
بِيَدَيْهِ<sup>(١)</sup> ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُ الْمَسْحِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ وَصَفَ [٨ ظ] وُضُوءَ النَّبِيِّ  
ﷺ ذَكَرَ أَنَّهُ مَسَحَ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَلِأَنَّهُ مَمْسُوحٌ فِي طَهَارَةٍ ، أَشْبَهَ التَّيْمَمَ .  
وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ . تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، وَقَالَ : « هَذَا  
وُضُوءِي وَوُضُوءُ الْمُرْسَلِينَ قَبْلِي » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَصْلٌ فِي  
الطَّهَارَةِ ، أَشْبَهَ الْغَسْلَ .

وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ يُمَسَّحَانِ مَعَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْأُذُنَانِ مِنَ  
الرَّأْسِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . وَرَوَتْ الرُّبَيْعُ<sup>(٥)</sup> بَنْتُ مُعَوِذٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) فِي م : « بِيَدِهِ » .

(٢) انْظُرْ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٥ .

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ /  
١٤٥ ، ١٤٦ . مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ .

وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى الْحَدِيثِ فِي : السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ ٢٦١ ، إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٤) فِي : بَابُ صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٨ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ  
الْأَحْوَذِيِّ ١ / ٥٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ  
١ / ١٥٢ .

وَانْظُرِ الْكَلَامَ مُفَصَّلًا عَلَى الْحَدِيثِ فِي : السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ ٤٣ / ١ - ٥٢ . وَانْظُرِ :

التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ ١ / ٦١ ، ٦٢ .

(٥ - ٥) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ ، م .

مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَصُدَّغَيْهِ ، وَأُذُنَيْهِ ، مَسْحَةً وَاحِدَةً . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> وَقَالَ :  
حَدِيثٌ حَسَنٌ <sup>(٢)</sup> صَحِيحٌ .

وَيُسْتَحَبُّ إِفْرَادُهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ؛ لِأَنَّهُمَا كَالْعُضْوِ الْمُنْفَرِدِ ، وَإِنَّمَا هُمَا مِنَ  
الرَّأْسِ عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ .

وَلَا يُجْزَى مَسْحُهُمَا عَنْهُ ؛ لِذَلِكَ .

وظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَسْحُهُمَا ؛ لِذَلِكَ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُدْخَلَ سَبَابِغَتَيْهِ <sup>(٣)</sup> فِي صِمَاحِي أُذُنَيْهِ ، وَيَجْعَلَ إِبْهَامَيْهِ  
لِظَاهِرِهِمَا .

وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَا نَزَلَ عَنِ الرَّأْسِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَلَا يُجْزَى مَسْحُهُ <sup>(٤)</sup>  
عَنِ الرَّأْسِ ، سِوَاءَ رَدِّهِ فَعَقْدَهُ فَوْقَ رَأْسِهِ أَوْ لَمْ يَزِدْهُ ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ مَا تَرَأَسَ  
وَعَلَا . وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ تَحْتَ الشَّعْرِ ، فَمَسَحَ الْبَشْرَةَ دُونَ الظَّاهِرِ ، لَمْ يُجْزِهِ ؛  
لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِالشَّعْرِ ، فَلَمْ يُجْزِهِ مَسْحُ غَيْرِهِ .

وَلَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ ، أَوْ غَسَلَ عُضْوًا ثُمَّ قَطَعَ جُزْءًا مِنْهُ أَوْ جِلْدَةً ،  
لَمْ يُؤَثِّرْ فِي طَهَارَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَبْدُلُ عَمَّا تَحْتَهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ بَطْهُورُهُ طَهَارَةً .  
فَإِنْ أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ ، غَسَلَ مَا ظَهَرَ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ ظَاهِرًا ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ .

---

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٦١ .

(٢) زيادة من : س ٢ .

(٣) في س ١ ، ف ، م : « سباحتيه » .

(٤) سقط من : م .

ولو حَصَلَ فِي بَعْضِ أَعْضَائِهِ شَقٌّ أَوْ ثَقَبٌ ، لَزِمَهُ غَسْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ ظَاهِرًا <sup>(١)</sup> .

**فصل :** ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَهُوَ فَرَضٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَزْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَيُذْخِلُ الْكَعْبَيْنِ فِي الْغَسْلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمِرْفَقَيْنِ .

وَلَا يُجْزَى مَسْحُ الرَّجْلَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى <sup>(٣)</sup> عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا تَرَكَ مَوْضِعَ ظُفْرِ مَنْ قَدَمِهِ <sup>(٤)</sup> ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : « ازْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ » . فَرَجَعَ ثُمَّ صَلَّى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> .

وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ ، فَقَدَرَ عَلَى أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يُوضِّئُهُ بِأُجْرَةٍ مِثْلِهِ ، لَزِمَهُ ، كَمَا يَلْزِمُهُ شِرَاءُ الْمَاءِ .

وَلَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْ طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

---

(١) بعده في الأصل : « فتعلق الحكم به » .

(٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) بعده في س ٢ : « عن » .

(٤) بعده في ف ، م : « اليمنى » .

(٥) في : باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٥ / ١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب تفريق الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٣٩ . وابن ماجه ، في : باب من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ٢١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١ ، ٢٣ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْلَلَ أَصَابِعُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ » . رواه التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وقال : هذا حديث حسن .

**فصل :** وَيَجِبُ تَرْتِيبُ الْوُضُوءِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَحُكِيَ عَنْهُ ، أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَطْفَ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ بِالْوَاوِ ، وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا . وَلَنَا ، أَنَّ فِي الْآيَةِ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ الْمَغْسُوحَ بَيْنَ الْمَغْسُولَاتِ ، وَقَطَعَ النَّظِيرَ عَنْ نَظِيرِهِ ، وَلَا يَفْعَلُ الْفَصْحَاءُ هَذَا إِلَّا لِفَائِدَةٍ ، وَلَا نَعْلَمُ هَلْ هُنَا فَائِدَةٌ سِوَى التَّرْتِيبِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مُرْتَبًّا ، وَهُوَ يُفَسِّرُ كَلَامَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ تَارَةً <sup>(٢)</sup> وَبِفِعْلِهِ <sup>(٣)</sup> أُخْرَى .

فَإِنْ نَكَسَ وَضُوءَهُ فَخْتَمَ بَوَجْهِهِ ، لَمْ يَصِحَّ إِلَّا غَسْلُ وَجْهِهِ ، وَإِنْ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ، صَحَّ وَضُوءُهُ إِلَّا غَسَلَ رِجْلَيْهِ ، فَيَغْسِلُهُمَا وَيُتِمُّ وَضُوءَهُ .

**فصل :** وَيُؤَالِي بَيْنَ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ ، وَفِي وَجُوبِ الْمُؤَالَاةِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [١٩] رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي رِجْلِهِ لُمْعَةٌ قَدْرُ

(١) فِي : بَابِ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١ / ٥٦ ، ٥٧ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ١٥٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٨٧ . وَانْظُرْ : التَّلْخِيسَ الْحَبِيرَ ١ / ٩٤ .  
(٢) فِي م : « مَرَّةً » .  
(٣) بَعْدَهُ فِي م : « مَرَّةً » .



الدَّزْهَمَ لَمْ يُصْبِحْهَا الْمَاءُ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .  
 وَلَوْ لَمْ تَحِبِّ الْمُوَالَاةُ لِأَجْزَاءِهِ غَسْلُهَا . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْيَ بَيْنَ الْغَسْلِ .  
 وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَحِبُّ ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ الْغَسْلُ ، وَقَدْ أَتَى بِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ  
 عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ ، وَتَرَكَ مَسْحَ خُفَيْهِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ ،  
 فَدُعِيَ لِحِنَاةٍ ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا ، وَصَلَّى عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> .

وَالْتَفْرِيقُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ أَنْ يُؤَخَّرَ غَسْلُ عُضْوٍ حَتَّى يَمْضِيَ زَمَنٌ يَنْشَفُ فِيهِ  
 الَّذِي قَبْلَهُ فِي الزَّمَانِ الْمُغْتَدِلِ .

فَإِنْ أَخَّرَ غَسْلَ عُضْوٍ لِأَمْرٍ فِي الطَّهَارَةِ ، مِنْ إِزَالَةِ الْوَسَخِ ، أَوْ عَزَاكَ  
 عُضْوٍ ، لَمْ يَقْدَحْ فِي طَهَارَتِهِ .

**فصل :** وَالْوُضُوءُ مَرَّةً مَرَّةً يُجْزَى ، وَالثَّلَاثُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ، وَقَالَ : « هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْهُ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ  
 صَلَاةً » . ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا وَضُوءٌ مَنْ تَوَضَّأَهُ أَعْطَاهُ اللَّهُ  
 كِفْلَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ » . ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ  
 الْمُرْسَلِينَ قَبْلِي » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٣)</sup> .

---

(١) فى : باب تفريق الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٣٩ / ١ .  
 كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من توضع فترك موضعاً لم يصبه الماء ، من كتاب الطهارة .  
 سنن ابن ماجه ٢١٨ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٤٦ / ٣ ، ٤٢٤ .  
 (٢) أخرجه البيهقي ، فى : باب تفريق الوضوء ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ٨٤ / ١ .  
 وفيه : ثم دخل المسجد فمسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى .  
 (٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٦٥ .

وإن غَسَلَ بعضَ أَعْضَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ ، فلا بأسَ ، فقد حَكَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ<sup>(١)</sup> ، ثم مَضَمَضَ واستَنْشَرَ<sup>(٢)</sup> ثلاثاً ،<sup>(٣)</sup> وغَسَلَ وَجْهَهُ ثلاثاً<sup>(٤)</sup> ، ثم غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إلى المِرْفَقَيْنِ ، ثم مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، ثم ذَهَبَ بِهِمَا إلى قَفَاهُ ، ثم رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إلى المَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ، ثم غَسَلَ رِجْلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . ولا يَزِيدُ على ثَلَاثٍ ؛ لِأَنَّ أَغْرَابِيًّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ : « هَذَا الْوُضُوءُ ، فَمَنْ زَادَ على هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ » . رواه أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup> .

وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ على سَعْدٍ وهو يَتَوَضَّأُ فَقَالَ : « لَا تُشْرِفْ » . قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، فِي الْمَاءِ إِسْرَافٌ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ » . رواه ابْنُ مَاجَه<sup>(٧)</sup> .

(١) ليست هذه الرواية عند مسلم ، وهي إحدى روايات البخاري .

(٢) في الأصل : « استنشق » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٥٥ .

(٥) في : باب الوضوء ثلاثاً ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٣٠ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الاعتداء في الوضوء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٧٥ .

وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهة التعدى فيه ، من كتاب الطهارة .

سنن ابن ماجه ١ / ١٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٨٠ .

(٦) في : باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهة التعدى فيه ، من كتاب الطهارة . سنن ابن

ماجه ١ / ١٤٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في المسند ٢ / ٢٢١ .

وضعف البوصيري إسناده . انظر : مصباح الزجاجة ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ . الإرواء ١ / ١٧١ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ ، وَمُجَاوَزَةُ قَدْرِ الْوَاجِبِ بِالْغَسْلِ ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، تَوَضَّأَ فَعَسَلَ يَدَهُ حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعُضْدِ ، وَرَجَلِهِ حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ . وَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحْجَلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ بِالْمُعَاوَنَةِ عَلَى الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ بِتَقْرِيبِ الْمَاءِ ، وَحَمْلِهِ وَصَبِّهِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْمَلُ لَهُ الْمَاءُ ، وَيُصَبُّ عَلَيْهِ . قَالَ أَنَسٌ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْطَلِقُ لِحَاجَتِهِ فَآتِيهِ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ يَسْتَنْجِي بِهِ . وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ . وَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْوُضُوءِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كُنَّا نُعِدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَنْبِيَةٍ <sup>(٣)</sup> مِنَ اللَّيْلِ مَحْمَرَةً ؛ إِنْاءَ لَطْهُورِهِ ، وَإِنْاءَ لِسِوَاكِهِ ، وَإِنْاءَ لَشَرَابِهِ . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٤)</sup> .

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْوُضُوءِ وَالْغُرِّ الْمُحْجَلُونَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤٦/١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢١٦/١ ، وَاللَّفْظُ لَهُ .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُمَا فِي صَفْحَةِ ٣٤ .

(٣) فِي م ، ف : « أَوَانِي » .

(٤) فِي : بَابِ تَغْطِيَةِ الْإِنْاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ تَخْمِيرِ الْإِنْاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَه ١٢٩/١ ، ١١٢٩/٢ . وَضَعَفَ الْبُوصَيْرِيُّ إِسْنَادَهُ . مُصْبِحُ الرَّجَاجَةِ ١٥٣/١ ، ١٠٩/٣ .

**فصل :** وفي تَنْشِيفِ بَلَلِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ مَيْمُونَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَصَفَتْ غُسْلَ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ <sup>(١)</sup> قَالَتْ : فَأَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ فَلَمْ يُرِدْهَا ، وَجَعَلَ يَنْقُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ <sup>(٢)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَالْأُخْرَى ، لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ لِلْمَاءِ عَنْ بَدَنِهِ ، أَشْبَهَ نَفْضَهُ [ ٩٠ ظ ] بِيَدَيْهِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنْ وُضُوءِهِ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . فَتَحَّ اللَّهُ لَهُ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> .

(١) سقط من : م .

(٢) في س ١ : « بيديه » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب المضمضة والاستنشاق فى الجنابة ، وباب من أفرغ يمينه على شماله فى الغسل ، وباب من توضع فى الجنابة ، وباب نفق اليدين من الغسل عن الجنابة ، من كتاب الغسل . صحيح البخارى ٧٤/١ - ٧٧ . ومسلم ، فى : باب صفة غسل الجنابة ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٥٤/١ ، ٢٥٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٥٦/١ . والنسائى ، فى : باب غسل الرجلين فى غير المكان الذى يغتسل فيه ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١١٣/١ . وابن ماجه ، فى : باب المنديل بعد الوضوء بعد الغسل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٥٨/١ . والدارمى ، فى : باب فى الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١٩١/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٣٥/٦ .

والحديث عند الترمذى بدون ذكر المنديل . عارضة الأحوذى ١٥٢/١ .

(٤) فى : باب الذكر المستحب عقب الوضوء ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٠/١ =

فصل : والمَفْرُوضُ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ خِلَافٍ خَمْسَةٌ ؛ النَّيَّةُ ، وَغَسْلُ  
الْوَجْهِ ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ .

وخمسةٌ فيها روايتان ؛ التَّزَيُّبُ ، والمُؤَالَاةُ ، والمَضْمَضَةُ ، والاستِثْشَاقُ ،  
والتَّسْمِيَةُ .

والسَّنَنُ سَبْعَةٌ ؛ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ ، والمُبَالَغَةُ فِي المَضْمَضَةِ والاستِثْشَاقِ ،  
وَتَحْلِيلُ اللِّحْيَةِ ، وَأَخْذُ مَاءٍ جَدِيدٍ للأُذُنَيْنِ ، وَتَحْلِيلُ الْأَصَابِعِ ، والبَدَاءَةُ  
بِالْيَمْنَى ، والدَّفْعَةُ<sup>(١)</sup> الثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ .

---

= كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقول الرجل إذا توضأ ، من كتاب الطهارة . سنن أبى  
داود ٣٨ / ١ . والنسائى ، فى : باب القول بعد الفراغ من الوضوء . المجتبى ٧٨ / ١ . وابن ماجه ،  
فى : باب ما يقال بعد الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٩٥ / ١ . والإمام أحمد ،  
فى : المسند ١٤٦ / ٤ ، ١٥٣ .

كما أخرجه الترمذى وزاد : « اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين » . انظر :  
باب ما يقول بعد الوضوء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٧١ / ١ .  
وانظر الكلام على هذه الزيادة فى : الإرواء ١٣٥ / ١ .

(١) فى ف : « الغسلة » .



## بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

وهو جائزٌ بغيرِ خلافٍ ؛ لما رَوَى جَرِيرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . قال إِبْرَاهِيمُ : فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ . وَلِأَنَّ الْحَاجَّةَ تَدْعُو إِلَى لُبْسِهِ ، وَتُلْحَقُ الْمَشَقَّةُ بِنَزْعِهِ ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، كَالْجَبَائِرِ .

وَيَخْتَصُّ جَوَازُهُ بِالْوُضُوءِ دُونَ الْغُسْلِ ؛ لِمَا رَوَى صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ - أَوْ سَفَرًا - أَنْ لَا نَتَرَعَّ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ ، لِكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَلِأَنَّ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي الْخِفَافِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ١٠٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٢٢٨ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١ / ١٣٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي الْخَفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْقِبْلَةِ . الْمُجْتَبَى ١ / ٧٩ ، ٢ / ٥٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ١٨٠ ، ١٨١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٣٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ ، وَالْمَقِيمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١ / ١٤٢ .

الغُسلَ يَقِلُّ، فلا تَدْعُو الحاجةُ إلى المسحِ على الخُفِّ فيه، بخلافِ الوُضوءِ.

ولجوازِ المسحِ عليه شروطٌ أَرْبَعَةٌ؛ أحدها، أن يكونَ ساتراً لحلِّ القَروضِ مِنَ القَدَمِ كُلِّهِ، فإنَّ ظَهَرَ منه شَيْءٌ لم يَجْزِ المسحُ عليه<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ حُكْمَ ما اسْتَتَرَ المسحُ، وحُكْمَ ما ظَهَرَ الغُسلُ، ولا سَبِيلَ إلى الجَمْعِ بينهما<sup>(٢)</sup>، فَعَلَبَ الغُسلُ، كما لو ظَهَرَتْ إِحْدَى الرُّجُلَيْنِ.

فإنَّ تَحَرَّقَتِ البِطَانَةُ دُونَ الظُّهَارَةِ، أو الظُّهَارَةُ دُونَ البِطَانَةِ، جازَ المسحُ؛ لأنَّ القَدَمَ مَسْتُورَةً به. وإنَّ كانَ فيه شَقٌّ مُسْتَطِيلٌ يَنْضُمُ فلا يَظْهَرُ منه القَدَمُ، جازَ المسحُ عليه؛ لذلك. وإنَّ كانَ الخُفُّ رَقِيقاً يَشِفُّ<sup>(٣)</sup>، لم يَجْزِ المسحُ عليه؛ لأنَّه غَيْرُ سَاتِرٍ. وإنَّ كانَ ذا شَرَجٍ<sup>(٤)</sup> في مَوْضِعِ القَدَمِ، وَكَانَ مَشْدُوداً لا يَظْهَرُ شَيْءٌ مِنَ القَدَمِ إِذَا مَشَى، جازَ المسحُ عليه؛ لأنَّه كَالْحَيِيطِ.

**فصل : الثاني، أن يُمكنَ مُتَابَعَةُ المَشْيِ فيه، فإنَّ كانَ يَسْقُطُ مِنَ القَدَمِ**

---

= كما أخرجهُ النسائي، في: باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٧١. وابن ماجه، في: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٦١. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٢٣٩، ٢٤٠.

وحسنه في الإرواء ١/ ١٤٠، ١٤١.

(١) سقط من الأصل، س ١.

(٢) زيادة من: م.

(٣) في ف: «يصف».

(٤) الشرح: غزى العيبة، أى محل الربط منه.



لَسَعَتِهِ أَوْ يُقْلِهِ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ .

وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْجُلُودُ <sup>(١)</sup> وَاللَّبُودُ <sup>(٢)</sup> وَالْخِرْقُ وَالْجَوَارِبُ ؛ لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ . <sup>(٣)</sup> حَدِيثٌ صَحِيحٌ <sup>(٤)</sup> ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يُذَكَّرُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ عَنْ سَبْعَةٍ أَوْ ثَمَانِيَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَلِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ سَاطِرٌ لِلْقَدَمِ ، يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ ، أَشْبَهَ الْخُفَّ .

فَإِنْ شَدَّ عَلَى رِجْلَيْهِ لِفَائِفَ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَثْبُتُ بِنَفْسِهَا ، إِنَّمَا تَثْبُتُ بِشَدِّهَا .

فصل : الثالث ، أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا ، فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْمَغْصُوبِ وَالْحَرِيرِ ؛ لِأَنَّ لُبْسَهُ مَغْصِيَّةٌ ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِهِ الرُّخْصَةُ ، كَسَفَرِ الْمَغْصِيَّةِ .

---

(١ - ١) سقط من : م .

واللبادة ؛ كرمانة : ما يلبس من اللبود للمطر ، وتلبد الصوف : تداخل ولزق بعضه ببعض .

القاموس ( ل ب د ) .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب المسح على الجورين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٣٥ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب في المسح على الجورين والنعلين ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ١٤٨ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في المسح على الجورين والنعلين ، من كتاب الطهارة . سنن ماجه ١ / ١٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٥٢ .

**فصل : [ ١٠ ] الرابع ، أن يلبسهما على طهارة كاملة ؛ لما روى المغيرة ، رضى الله عنه ، قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر فأهويت لأنزِع خُفَّيه ، فقال : « دَعُهُمَا ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ » . فَمَسَحَ عليهما . مُتَّفَقٌ عليه <sup>(١)</sup> .**  
**فإن تَيَمَّمَ ، ثم لبس الخُفَّ ، لم يَجْزِ المَسْحُ عليه ؛ لأنَّ طهارته لا تَرْفَعُ الحَدَّثَ .**

**وإن لبستِ المُسْتَحَاضَةُ وَمَن به سَلَسَ البَوْلِ خُفًا على طهارتهما ، فلهما المَسْحُ . نَصَّ عليه ؛ لأنَّ طهارتهما كاملة في حَقِّهما . فإن عُوِفِيَا ، لم يَجْزِ لهما <sup>(٢)</sup> المَسْحُ ؛ لأنها صارت ناقصة في حَقِّهما ، فأشبهتِ التَّيَمُّمَ .**  
**وإن غَسَلَ إحدَى رِجْلَيْهِ ، فأَدْخَلَهَا الخُفَّ ، ثم غَسَلَ الأُخْرَى وأَدْخَلَهَا الخُفَّ <sup>(٣)</sup> ، لم يَجْزِ المَسْحُ ؛ لأنه لبس الأول قبل كمال الطهارة . وعنه ، يجوز ؛ لأنه أخذت بعد كمال الطهارة واللُّبْسِ ، فأشبه ما لو نَزَعَ الأول ثم لبسه بعد غَسَلِ الأُخْرَى . وإن تَطَهَّرَ فَلَيْسَ خُفَّيْهِ ، فأَحْدَثَ قبل بُلُوغِ الرَّجْلِ قَدَمَ الخُفِّ ، لم يَجْزِ المَسْحُ ؛ لأنَّ الرَّجْلَ حَصَلَتْ فِي مَقَرِّهَا وهو مُحْدَثٌ ، فأشبهه مَن بَدَأَ اللُّبْسَ مُحْدِثًا .**

**وإن لبس خُفًا على طهارة ثم لبس فوقه آخر ، أو جَزُمُوقًا <sup>(٤)</sup> قبل أن**

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤ .

(٢) سقط من : س ٢ ، ف ، م .

(٣) سقط من : م .

(٤) قال الشارح : الجُزُمُوق مثال الخف ، إلا أنه يلبس فوق الخف في البلاد الباردة . الشرح الكبير

مع المقنع والإنصاف ١/ ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

يُحَدِّثُ ، جازَ الْمَسْحُ عَلَى الْفَوْقَانِيَّ ، سواءَ كانَ التَّحْتَانِيَّ صَحِيحًا أَوْ مُخَرَّقًا ؛ لِأَنَّهُ خُفِّ صَحِيحٌ يُمَكِّنُ مُتَابِعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ ، لَيْسَ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ ، أَشْبَهَ الْمُتَفَرِّدَ . وَإِنْ لَيْسَ الثَّانِي بَعْدَ الْحَدِّثِ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ . وَإِنْ مَسَحَ الْأَوَّلُ ثُمَّ لَيْسَ الثَّانِي ؛ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ لَمْ يُزَلِّ الْحَدِّثَ عَنِ الرَّجْلِ ، فَلَمْ تَكْمُلِ الطَّهَارَةُ .

وَإِنْ كَانَ التَّحْتَانِيَّ صَحِيحًا ، وَالْفَوْقَانِيَّ مُخَرَّقًا ، فَاِلْمَنْصُوصُ جَوَازُ الْمَسْحِ ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ مَسْتُورًا<sup>(١)</sup> بِخُفِّ صَحِيحٍ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِالْفَوْقَانِيَّ ، فَاعْتَبِرَتْ صِحَّتُهُ كَالْمُتَفَرِّدِ .

وَإِنْ لَيْسَ الْمَخْرُوقُ فَوْقَ لِفَافَةٍ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ . نَصَّ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ لَمْ يَسْتَرَّ بِخُفِّ صَحِيحٍ . وَإِنْ لَيْسَ<sup>(٣)</sup> مَخْرُوقًا فَوْقَ مُخَرَّقٍ فَاسْتَرَّ الْقَدَمَ بِهِمَا ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَجُوزَ الْمَسْحُ ؛ لِذَلِكَ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَجُوزَ ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ اسْتَرَّ بِهِمَا ، فَصَارَا<sup>(٤)</sup> كَالْخُفِّ الْوَاحِدِ .

**فصل : وَيَتَوَقَّطُ الْمَسْحُ بِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لِلْمُقِيمِ ، وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ ؛ لِمَا رَوَى عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ<sup>(٥)</sup> .**

(١) فِي م : « لَمْ يَسْتَر » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « كَانَ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف : « فَصَارَ » .

(٥) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي : الْمُسْنَدِ ٢٧/٦ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سَنَةِ ١٩٧/١ . وَابْنُ الْبَرِّ ، =

قال الإمام أحمد: هذا أجود حديث في المسح على الخفين؛ لأنه في غزوة تبوك، آخر غزاة غزاها النبي ﷺ وهو آخر فعله.

وسفر المعصية الحضر؛ لأن ما زاد يُستفاد بالسفر، وهو معصية، فلم<sup>(١)</sup> يَجُزْ أن يُستفاد به الرخصة.

ويعتبر ابتداء المدة من حين الحديث بعد اللبس، في إحدى الروايتين؛ لأنها عبادة مؤقتة، فاعتبر أول وقتها من حين جواز فعلها، كالصلاة. والأخرى، من حين المسح؛ لأن النبي ﷺ أمر بالمسح ثلاثة أيام، فافتضى أن تكون الثلاثة كلها يُمسح فيها.

وإن أخذت في الحضر، ثم سافر قبل المسح، أتم مسح مسافر؛ لأنه بدأ العبادة في السفر.

وإن مسح في الحضر ثم سافر، أو مسح في السفر ثم أقام، أتم مسح مقيم؛ لأنها عبادة يختلف حكمها بالحضر والسفر، فإذا وجد أحد طرفيها في الحضر غلب حكم الحضر، كالصلاة. وإن مسح المسافر أكثر من يوم وليلة، ثم أقام، انقضت مدته في الحال.

وإن شك هل بدأ المسح في الحضر أو في السفر؟ بنى على مسح الحضر؛ لأن الأصل الغسل، والمسح رخصة، فإذا شككنا في شرطها

---

= انظر: كشف الأستار ١/١٥٧. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١/٢٧٥. وصححه في

الإرواء ١/١٣٨ - ١٤٠.

(١) في الأصل، م: «لم».

رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ .

وإن لبس وأحدث ، وصَلَّى [ ١٠٠ ط ] الظُّهْر ، ثم شك هل مسح قبل الظُّهْر أو بعدها ؟ وقلنا : ابتداء المدة <sup>(١)</sup> من حين المسح . بنى الأمر في المسح على أنه قبل الظُّهْر ، وفي الصَّلَاة على أنه مسح بعدها ؛ لأنَّ الأصل بقاء الصَّلَاة في ذمته ، ووجوب غسل الرَّجُل ، فرددنا كل واحد منهما إلى أصله .

**فصل :** والسُّنَّة أن يمسح على الخُفِّ دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ ، فيَضَعُ يَدَيْهِ مُفَرَّجَتَي الْأَصَابِعِ عَلَى أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ، ثم يَجْرُهُمَا إِلَى سَاقَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا . حديث حسن صحيح <sup>(٢)</sup> . وعن علي ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : لو كان الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ ، وقد رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَّيْهِ . رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ الْأَكْثَرِ مِنْ أَعْلَاهُ ، أَجْزَأَهُ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ أَسْفَلِهِ ، لَمْ يُجْزِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْمَسْحِ ، أَشْبَهَ السَّاقَ .

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل ، س ١ .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب كيف المسح ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٣٦ . والترمذی ، في : باب في المسح على الخفين ظاهرهما ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ١٤٧ .

(٣) في : باب كيف المسح ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٣٦ ، ٣٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٩٥ ، ١١٤ ، ١٢٤ ، ١٤٨ .

**فصل :** إِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ ، أَوْ خَلَعَ خُفَّيْهِ ، أَوْ أَحَدَهُمَا بَعْدَ الْمَسْحِ ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ فِي أَشْهُرِ الرُّوَائِثَيْنِ ، وَلَزِمَهُ خَلْعُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ أُقِيمَ مُقَامَ الْغَسْلِ ، فَإِذَا زَالَ بَطَلَتِ الطَّهَارَةُ فِي الْقَدَمَيْنِ ، فَتَبْطُلُ فِي جَمِيعِهَا ؛ لَكَوْنِهَا لَا تَتَبَعُضُ . وَالثَّانِيَةُ ، يُجْزِئُهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ بَدَلُ غَسْلِيهِمَا ، فَأُجْزَاهُ الْمُبْدَلُ ، كَالْمُتَيَّمِّمِ يَجِدُ الْمَاءَ .

وإن أخرج قدمه إلى ساق الخف ، بطل المسح ؛ لأن استباحة المسح تعلقت باستقرارهما<sup>(١)</sup> ، فبطلت بزواله ، كاللبس .

وإن مسح على الخف الفوقاني ، ثم نزع ، بطل مسحه ، ولزمه نزاع التختاني ؛ لأنه زال الممسوح عليه ، فأشبهه المنفرد .

**فصل :** وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ ؛ لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ<sup>(٢)</sup> . حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ . رَوَاهُ<sup>(٣)</sup> الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup> . وَرَوَى الْخَلَّالُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ١ : « بِاسْتِقْرَارِهَا » .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٢٣٠ / ١ ، ٢٣١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٣ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالْعِمَامَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١ / ١٥٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْناصِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١ / ٦٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢٤٤ .

(٣) فِي م : « رَوَاهَا » .

(٤) فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ٦٢ . =

يُسْنَدُهُ، عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْمَسْحُ عَلَى  
الْعِمَامَةِ فَلَا طَهْرَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّ الرَّأْسَ عُضْوٌ يَشْقُطُ فَرْضُهُ فِي التَّيْمُمِ، فَجَازَ  
الْمَسْحُ عَلَى حَائِلِهِ، كَالْقَدَمَيْنِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ سَائِرَةُ لَجْمِيعِ الرَّأْسِ، إِلَّا مَا جَزَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ؛  
لَأَنَّهُ جَزَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ فِي الْعَمَائِمِ، فَعُفِيَ عَنْهُ، بِخِلَافِ بَعْضِ الْقَدَمِ<sup>(٢)</sup>.  
وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ لَهَا ذُوَابَةٌ، أَوْ تَكُونَ تَحْتَ الْحَنَكِ؛ لِأَنَّ مَا لَا ذُوَابَةَ  
لَهَا وَلَا حَنَكَ تُشْبِهُ عَمَائِمَ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَقَدْ نُهِيَ عَنِ التَّشْبِهِ بِهِمْ، فَلَمْ  
تُشْتَبَعْ بِهَا الرُّخْصَةُ، كَالْخُفِّ الْمَغْصُوبِ. فَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ حَنَكٍ، جَازَ  
الْمَسْحُ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا ذُوَابَةٌ؛ لِأَنَّهَا تُفَارِقُ عَمَائِمَ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

وَإِنْ أَرْخَى لَهَا ذُوَابَةً وَلَمْ يَتَحَنَّكَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَجُوزُ  
الْمَسْحُ عَلَيْهَا؛ لِذَلِكَ. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ  
بِالتَّلْحِي، وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِعَاطِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٣)</sup>: الْاِقْتِعَاطُ أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَ  
الْحَنَكِ مِنْهَا شَيْءٌ.

**فصل: وَحُكْمُهَا فِي التَّوْقِيتِ، وَاشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الطَّهَارَةِ، وَبُطْلَانِ**

= كما أخرجه النسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٩/١.  
وابن ماجه، في: باب ما جاء في المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/  
١٨٦. والدارمي، في: باب المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/١٨٠.  
والإمام أحمد، في: المسند ٤/١٣٩، ١٧٩، ٢٨٨/٥.

(١) عزاه في كنز العمال ٩/٤٧٠ لعباس الرافعي في جزئه. وعزاه في نيل الأوطار ١/٢٠٩ للخلال.  
(٢) في م: «القدمين».

(٣) في: غريب الحديث ٣/١٢٠.

الطهارة بخلعها، "كحُكِّمِ الخُفُّ"<sup>(١)</sup>؛ لأنها أحدُ المَسْوَوحِينَ على سَبِيلِ  
البَدَلِ.

وفيما يُجْزِئُهُ مَسْحُهُ مِنْهَا رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، مَسْحُ أَكْثَرِهَا؛ <sup>(٢)</sup> لِمَا  
ذَكَرْنَا<sup>(٢)</sup>. وَالثَّانِيَةُ، يَلْزُمُهُ اسْتِيعَابُهَا؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ جِنْسِ الْمُبْدَلِ، فَاعْتَبِرَ  
كَوْنُهُ مِثْلَهُ، كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَقَدَّرَ عَلَى قِرَاءَةِ غَيْرِهَا، اعْتَبِرَ  
أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِهَا، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِرَاءَةِ فَأَبْدَلَهَا بِالتَّسْبِيحِ، لَمْ يُعْتَبَرْ كَوْنُهُ  
بِقَدْرِهَا.

وَإِنْ خَلَعَ الْعِمَامَةَ بَعْدَ مَسْحِهَا وَقُلْنَا: لَا يُبْطِلُ الْخُلْعُ الطَّهَارَةَ. لَزِمَهُ  
مَسْحُ رَأْسِهِ، وَغَسْلُ قَدَمَيْهِ؛ لِيَأْتِيَ بِالتَّرْتِيبِ. وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ اسْتِيعَابِ  
[١١] مَسْحِ الرَّأْسِ، فَظَهَرَتْ نَاصِيَّتُهُ، فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَلْزُمُهُ  
مَسْحُهَا مَعَهُ؛ لِأَنَّ الْمُغْيِرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ  
فَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخُفَّيْنِ<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الرَّأْسِ ظَاهِرٌ، فَلَزِمَ  
مَسْحُهُ، كَمَا لَوْ ظَهَرَ سَائِرُ رَأْسِهِ. وَالثَّانِي، لَا يَلْزُمُهُ، لِأَنَّ الْفَرَضَ تَعَلَّقَ  
بِالْعِمَامَةِ، فَلَمْ يَجِبْ مَسْحُ غَيْرِهَا، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ أُذُنَاهُ.

وَإِنْ انْتَقَضَ مِنَ الْعِمَامَةِ كَوْرٌ<sup>(٤)</sup>، فِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَبْطُلُ  
الْمَسْحُ؛ لِزَوَالِ الْمَسْوَوحِ عَلَيْهِ. وَالْأُخْرَى، لَا يَبْطُلُ؛ لِأَنَّ الْعِمَامَةَ بَاقِيَةٌ،

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «كَالْخُفِّ»، وَفِي ف: «حُكِّمِ الْخُفَّ».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: س ١، م.

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٨٢.

(٤) يُسَمَّى كُلُّ دَوْرٍ مِنَ الْعِمَامَةِ كَوْرًا.



أَشْبَهَ كَشَطَ الْخُفِّ مَعَ بَقَاءِ الْبِطَانَةِ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْكَلَوْتَةِ<sup>(١)</sup> ، وَلَا وَقَايَةَ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا<sup>(٢)</sup> تَنْشُرُ جَمِيعَ الرَّأْسِ ، وَلَا يَشُقُّ نَزْعُهَا .

فَأَمَّا الْقَلَانِسُ الْمُبْطَنَاتُ ؛ كَذَنِّيَّاتِ<sup>(٣)</sup> الْقُضَاةِ ، وَالتَّوْمِيَّاتِ<sup>(٤)</sup> ، وَخِمَارِ الْمَرْأَةِ ، فَفِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ أَنْسَا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَسَحَ عَلَى قَلَنْسُوتِهِ<sup>(٥)</sup> . وَعَنْ عَمْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ شَاءَ حَسَرَ عَنْ رَأْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ مَسَحَ عَلَى قَلَنْسُوتِهِ وَعِمَامَتِهِ<sup>(٦)</sup> . وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ تَمْسَحُ عَلَى الْخِمَارِ<sup>(٧)</sup> . وَقَالَ الْخَلَّالُ : قَدْ رُوِيَ الْمَسْحُ عَلَى الْقَلَنْسُوتِ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ . وَاخْتَارَهُ . وَلِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ لِلرَّأْسِ مُعْتَادٌ ، أَشْبَهَ الْعِمَامَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشُقُّ نَزْعُ الْقَلَنْسُوتِ ، وَلَا يَشُقُّ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمَسْحُ مِنْ تَحْتِ خِمَارِهَا ، فَأَشْبَهَ الْكَلَوْتَةَ وَالْوَقَايَةَ .

---

(١) الْكَلَوْتَةُ أَوْ الْكَلْتَةُ : غِطَاءُ لِلرَّأْسِ ، وَلَهَا كَلَالِيْبٌ بَغِيرَ عِمَامَةٍ فَوْقَهَا ، يَلْبَسُهَا السُّلْطَانُ . وَالْأَمْرَاءُ وَسَائِرُ الْعَسَاكِرِ . مَعْجَمُ دَوزِي ٣٨٧ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) قَالَ فِي الْإِنْصَافِ : الدَّنِيَّاتُ قَلَانِسُ كِبَارٍ كَانَتْ الْقُضَاةُ تَلْبَسُهَا قَدِيمًا . انْظُرْ : الْإِنْصَافُ مَعَ الْمُقْنَعِ وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ ١ / ٣٨٦ .

(٤) التَّوْمِيَّاتُ : مِبْطَنَاتٌ تَتَخَذُ لِلنَّوْمِ . السَّابِقُ .

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١ / ١٩٠ .

(٦) انْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١ / ٢٢ .

(٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١ / ٢٢ .

**فصل :** ويجوزُ المَسْحُ على الجَبَائِرِ الْمُؤْضُوعَةِ على الكَسْرِ ؛ لَأَنَّهُ يُرَوَى عن عليٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : انكَسَرَتْ إِحْدَى زُنْدَى ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَمْسَحَ عَلَيْهَا . رواه ابنُ ماجه <sup>(١)</sup> . ولأَنَّهُ مَلْبُوسٌ يَشُقُّ نَزْعُهُ ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، كَالْخُفِّ . ولا إِعَادَةَ على المَاسِحِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ بِالشَّدِّ مَوْضِعَ الْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا إِنَّمَا جَازَ لِلضَّرُورَةِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَّقِيَهُ الْجَوَازُ بِمَوْضِعِ الضَّرُورَةِ .

وَتُفَارِقُ الْجَبِيرَةُ الْخُفَّ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّهُ يَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهَا ؛ لَأَنَّهُ مَسْحٌ لِلضَّرُورَةِ ، أَشْبَهَ التَّيْمَمَ ، وَلِأَنَّ اسْتِيعَابَهَا بِالْمَسْحِ لَا يَضُرُّ ، بِخِلَافِ الْخُفِّ . الثَّانِي ، أَنَّ مَسْحَهَا لَا يَتَوَقَّفُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ جَازٌ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ <sup>(٣)</sup> ، فَيُتَّقَى بَيْتَاهُ . الثَّالِثُ ، أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى ؛ لِأَنَّهُ مَسْحٌ أَجِيزٌ لِلضَّرُورَةِ <sup>(٤)</sup> ، أَشْبَهَ التَّيْمَمَ .

وَفِي تَقْدِيمِ الطَّهَارَةِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّهُ حَائِلٌ مُنْقَصِلٌ يُمَسَّحُ عَلَيْهِ ، أَشْبَهَ الْخُفِّ . فَإِنْ لَبَسَهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، أَوْ تَجَاوَزَ بِشَدِّهَا مَوْضِعَ الْحَاجَةِ ، وَخَافَ الضَّرَرَ بِنَزْعِهَا ، تَيَمَّمَ لَهَا ، كَالْجَرِيحِ الْعَاجِزِ عَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْأَثَرُ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢١٥ / ١ . وَضَعَفَ الْبُوصَيْرِيُّ إِسْنَادَهُ . مَصْبَاحُ الزَّجَاجَةِ ٢٣٥ / ١ .

(٢) فِي م : « يَتَوَقَّفُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ١ : « الضَّرَرُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، س ١ : « لِلضَّرَرِ » .

غَسَلَ جُزْجِه . والثانية ، لا يُشْتَرَطُ ؛ لَأَنَّهُ مَسَحَ أُجِيزَ لِلضَّرُورَةِ ، فلم يُشْتَرَطْ  
تَقْدُّمُ الطَّهَارَةِ لَهُ ، كَالْتَّيَمُّمِ .

فصل : ولا فَرْقَ بَيْنَ الْجَبِيرَةِ عَلَى كَسْرِ ، أَوْ جُزْجٍ يُخَافُ الضَّرْرُ  
بِغَسْلِهِ ؛ لَأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَحْتَاجُ إِلَى الشَّدِّ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الْكَسْرَ .

ولو وَضَعَ عَلَى الْجُزْجِ دَوَاءً ، وَخَافَ الضَّرَرَ بِنَزْعِهِ ، مَسَحَ عَلَيْهِ . نَصَّ  
عَلَيْهِ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُمُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ خَرَجَتْ بِإِبْهَامِهِ قُرْحَةً ،  
فَأَلْقَمَهَا مَرَارَةً ، فَكَانَ يَتَوَضَّأُ ، " وَيَمْسَحُ " عَلَيْهَا .



## بَابُ نَوَاقِضِ الطَّهَارَةِ الصَّغْرَى

وهي ثمانية ؛ الخارج من السَّيْلَيْنِ ؛ وهو نَوَعَانِ ؛

مُعْتَادٌ ، فَيَنْقُضُ <sup>(١)</sup> بلا خلاف ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . [١١٥] ولقول النبي ﷺ : وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ <sup>(٣)</sup> . وقال ، عليه الصلاة والسلام : « فَلَإِنْ نَتَقَرَفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » . وقال في المَذْيِ : « يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : « فينتقض » .

(٢) سورة النساء ٤٣ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٧٥ ، ٧٦ ، وما ذكره المصنف ، رحمه الله ، ليس لفظ النبي ﷺ .

(٤) في م : « عليه » .

والحديث الأول أخرجه البخاري ، في : باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ، وباب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر ... ، من كتاب الوضوء ، وباب من لم ير الوسائس ونحوها من المشبهات ، من كتاب البيوع . صحيح البخاري ١/٤٦ ، ٥٥ ، ٢/٧١ . ومسلم ، في : باب الدليل على أن من يتيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي ... ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١/٢٧٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب إذا شك في الحدث ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/٣٩ . والترمذي ، في : باب في الوضوء من الريح ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٩٨ . والنسائي ، في : باب الوضوء من الريح ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/٨٣ . وابن ماجه ، في : باب لا وضوء إلا من حدث ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٧١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٣٩ ، ٤٠ . كلهم من حديث عبد الله بن زيد ، رضي الله عنه .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ، من كتاب =

النوع الثاني، نادر؛ كالحصى، والدود، والشعر، والدم، فينقُض. أيضًا؛ لأنَّ النبي ﷺ قال للمستحاضة: «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>. ودُمُّها غير مُعْتَادٍ، ولأنَّه خارجٌ من السَّبِيلِ، أشبه المَقْتَادَ. ولا فَرْقَ بَيْنَ القليل والكثير.

**فصل: الثاني، خروج النجاسة من سائر البدن، وهو نوعان؛**  
**غَائِطٌ وَبَوْلٌ، فينقُضُ قليله وكثيره؛ لدُخُولِهِ فِي التَّصَوُّصِ الْمَذْكُورَةِ.**  
 الثاني، دَمٌ وَفَيْحٌ وَصَدِيدٌ وَغَيْرُهُ، فينقُضُ كثيره؛ لأنَّ النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ: «إِنَّهُ دَمٌ عِزْقِي، فَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». رواه الترمذِيُّ<sup>(٣)</sup>. فَعَلَّلَ بِكَوْنِهِ دَمَ عِزْقِي، وهذا كذلك. ولأنَّها نجاسةٌ خارجةٌ

---

= الوضوء، وفي: باب غسل المذي والوضوء منه، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ٥٥/١، ٥٦، ٧٦. ومسلم، فى: باب فى المذى، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٧/١. والنسائى، فى: باب الوضوء من المذى، من كتاب الغسل. المجتبى ١٧٤/١ - ١٧٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٨٠/١، ١٠٤.

(١ - ١) فى الأصل، س ١، ف: «توضأ عند كل».  
 (٢) فى: باب من قال: تغتسل من طهر إلى طهر، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٧١/١.  
 كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب ما جاء فى المستحاضة التى قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٤/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٤٢، ٢٠٤، ٢٦٢. كلهم من حديث عائشة.

وينحوه من حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود، فى: الباب السابق.  
 سنن أبى داود ٧٠/١. والترمذى، فى: باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٩٩/١. وابن ماجه، فى: الباب السابق، نفس الموضع.  
 (٣) فى: باب فى المستحاضة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٩٧/١.

مِنَ الْبَدَنِ ، أَشْبَهَتِ الْخَارِجَ مِنَ السَّبِيلِ .

وَلَا يَنْقُضُ يَسِيرَهُ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الدِّمِ : إِذَا كَانَ فَاحِشًا فَعَلِيهِ  
الْإِعَادَةُ . قَالَ أَحْمَدُ : عِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ تَكَلَّمُوا فِيهِ ؛ ابْنُ عَمْرٍ ، عَصَرَ بَثْرَةً  
فَخَرَجَ دَمٌ ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ<sup>(١)</sup> ، وَابْنُ أَبِي أَوْفَى<sup>(٢)</sup> ، عَصَرَ دُمْلًا<sup>(٣)</sup> . وَذَكَرَ  
غَيْرُهُمْ<sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالِفٌ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

وظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا حَدٌّ لِلْكَثِيرِ إِلَّا مَا فَحُشَ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ  
عَبَّاسٍ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْفَاحِشُ فِي نُفُوسِ أَوْسَاطِ النَّاسِ ، لَا  
الْمُبْتَذِلِينَ ، وَلَا الْمُؤَسَّسِينَ ، كَمَا رَجَعْنَا فِي<sup>(٥)</sup> يَسِيرِ اللَّقْطَةِ الَّذِي لَا يَجِبُ  
تَعْرِيفُهُ إِلَى مَا لَا تَتَّبَعُهُ هِمَّةُ نُفُوسِ الْأَوْسَاطِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْكَثِيرَ شَبِيرٌ  
فِي شَبِيرٍ . وَعَنْهُ ، قَدْرُ الْكَفِّ فَاحِشٌ . وَعَنْهُ ، قَدْرُ عَشْرِ أَصَابِعَ كَثِيرٌ ، وَمَا  
يَزِيدُهُ بِأَصَابِعِهِ الْخَمْسِ يَسِيرٌ . قَالَ الْخَلَّالُ ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ، أَنَّ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ ، فِي : بَابِ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجِينَ ، مِنْ  
كِتَابِ الْوُضُوءِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٥ / ١ .

وَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١٤٥ / ١ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١٣٨ / ١ .  
وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٤١ / ١ .

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى عُلُقَمَةُ بْنُ خَالِدٍ ، أَبُو مُعَاوِيَةَ الْأَسْلَمِيُّ الصَّحَابِيُّ ، شَهِيدُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ ،  
وَهُوَ آخِرُ مَنْ بَقِيَ بِالْكُوفَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ . أَسَدُ الْغَابَةِ ١٨٣ / ٣ .

(٣) عُلُقَمَةُ الْبُخَارِيُّ فِي : الْمَوْضِعِ السَّابِقِ . وَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١٤٨ / ١ . وَابْنُ أَبِي  
شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١٢٤ / ١ .

وَانْظُرْ : تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ ١٢٠ / ٢ .

(٤) فِي ف ، م : « غَيْرُهُمَا » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « إِلَى » .

الفاحش ما يَسْتَفْجِشُهُ كُلُّ إِنْسَانٍ فِي نَفْسِهِ .

### فصل : الثالث ، زوالُ العقل ؛

وهو نَوَعَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، النَوْمُ ، فَيَنْقُضُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ<sup>(١)</sup> . وعنه ، عليه الصلاة والسلام ، أَنَّهُ قَالَ : « الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ<sup>(٢)</sup> ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ » . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> . ولأنَّ النَوْمَ مَطْلَبَةُ الْحَدِيثِ ، فَقَامَ مَقَامَهُ ، كَسَائِرِ الْمَطَانِّ .

ولا يَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مُضْطَجِعًا أَوْ مُتَكَيِّمًا أَوْ مُعْتَمِدًا عَلَى شَيْءٍ ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ؛ لِمَا رَوَيْنَاهُ .

والثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ جَالِسًا غَيْرَ مُعْتَمِدٍ عَلَى شَيْءٍ ، فَلَا يَنْقُضُ قَلِيلُهُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ<sup>(٤)</sup> أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ فَيَنَامُونَ قُعُودًا<sup>(٥)</sup> ثُمَّ يُصَلُّونَ ،<sup>(٦)</sup> وَلَا<sup>(٧)</sup> يَتَوَضَّعُونَ . رواه مسلم<sup>(٨)</sup> بِمَعْنَاهُ . ولأنَّ النَوْمَ

---

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) الوكاء : ما تشد به رأس القربة ونحوها . والسه : من أسماء الدبر .

(٣) في : باب في الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٦ / ١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ /

١٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١١١ . وانظر : التلخيص الحبير ١ / ١١٨ .

(٤) في م : « من » .

(٥) لفظ : « قعودا » أخرجه الإمام الشافعي . انظر : ترتيب مسند الشافعي ١ / ٣٤ . وانظر

التلخيص الحبير ١ / ١١٦ .

(٦ - ٦) في م : « ثم » .

(٧) في : باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء ، من كتاب الحيض . صحيح =



إِنَّمَا نَقَضَ ؛ لَأَنَّهُ مَظِنَّةٌ لَخُرُوجِ الرِّيحِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ هَلْهُنَا ، وَلَأَنَّهُ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ؛ لَكَثْرَةِ وُجُودِهِ مِنْ مُنْتَظِرِي الصَّلَاةِ ، فَعَفِيَ عَنْهُ . وَإِنْ كَثُرَ وَاسْتَقْبَلَ ، نَقَضَ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَغْلُمُ بِالْخَارِجِ مَعَ اسْتِثْقَالِهِ ، وَيُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ .

الحال الثالث ، القائمُ فيه روايتان ؛ أولاهما إلحاقه بحالة الجلوس ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ . والثانية ، يَنْقُضُ يَسِيرُهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَتَحَفَّظُ حِفَاطَ الْجَالِسِ .

الرابع ، الرَّايِعُ والسَّاجِدُ ، وفيه روايتان ؛ أولاهما ، أَنَّهُ <sup>(١)</sup> كَالْمُضْطَجِعِ ؛ لَأَنَّهُ يَنْفَرِجُ مَحَلُّ الْحَدَثِ ، فَلَا يَتَحَفَّظُ ، فَأَشْبَهَ الْمُضْطَجِعَ . والثانية ، أَنَّهُ كَالْجَالِسِ ؛ لَأَنَّهُ عَلَى حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ ، أَشْبَهَ الْجَالِسَ .

والمَرْجِعُ فِي الْيَسِيرِ والكثيرِ إِلَى الْعُرْفِ ، مَا عُدَّ كَثِيرًا فَهُوَ كَثِيرٌ ، وَمَا [١٢] لَا فَلَا ؛ لَأَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ فِي الشَّرْعِ ، فَيَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ ، كَالْقَبْضِ وَالْإِحْرَازِ .

وَإِنْ تَغَيَّرَ عَنْ هَيْئَتِهِ ، انْتَقَضَ وُضُوؤُهُ ؛ لَأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى كَثْرَتِهِ وَاسْتِثْقَالِهِ فِيهِ .

النوع الثاني ، زَوَالُ الْعَقْلِ بِجُنُونٍ أَوْ إِعْمَاءٍ أَوْ سُكْرِ ، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ؛

= مسلم ٢٨٤ / ١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٥ / ١ . والترمذي ، في : باب الوضوء من النوم ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ١٠٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١١٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨٢ ، ٢٠٥ ، ٢٣٢ ، ٢٦٨ . (١) سقط من : س ٢ ، م .

لأنه لما نصَّ على نَقْضِهِ بالنوم، نَبَّهَ على نَقْضِهِ بهذه الأشياء؛ لأنها أُبْلِغُ في إِزَالَةِ الْعَقْلِ. ولا فَرْقَ بَيْنَ الْجَالِسِ وَغَيْرِهِ، وَالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ لأنَّ صَاحِبَ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا يُحِشُّ بِحَالِهِ، بِخِلَافِ النَّائِمِ، فَإِنَّهُ إِذَا نُبِّهَ انْتَبَهَ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ قَبْلَ اسْتِثْقَالِهِ فِي نَوْمِهِ أَحْسَنَ بِهِ.

**فصل: الرابع، أَكْلُ لَحْمِ الْجَزُورِ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ<sup>(١)</sup> أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ». قَالَ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فِيهِ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ<sup>(٣)</sup>، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَنَبِيَّهِ وَمَطْبُوخِهِ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ. وَعَنْهُ، فِي مَنْ أَكَلَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ: إِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَمَرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ، فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.**

(١) جابر بن سمرة بن جندادة، أبو خالد السوائي، له صحبة مشهورة، ورواية أحاديث، توفي سنة ست وسبعين. سير أعلام النبلاء ١٨٦/٣ - ١٨٨.

(٢) في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٥/١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨٦/٥، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٤١. والترمذي، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/١١٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٨/٤، ٣٠٣.

وفى اللَّبَنِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَنْقُضُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِلَحْمٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يَنْقُضُ ، لِمَا رَوَى أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَوَضَّعُوا مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ وَالْبَائِنَا » . رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » <sup>(١)</sup> .

وفى الكَبِدِ وَالطَّحَالِ وَمَا لَا يُسَمَّى لَحْمًا وَجِهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَنْقُضُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِلَحْمٍ ، <sup>(٢)</sup> وَلَا يُسَمَّى بِهِ <sup>(٣)</sup> . وَالثَّانِي ، يَنْقُضُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِ ، فَأَشْبَهَ اللَّحْمَ ، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى تَحْرِيمِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ ، فَدَخَلَ فِيهِ سَائِرُ أَجْزَائِهِ .

وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مَا كُوِلَ غَيْرَ لَحْمِ الْإِبِلِ ، وَلَا مَا غَيَّرَتِ النَّارُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَحْمِ الْعَنْمِ : « وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ » . وَيُرْوَى أَنَّ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> .

**فصل : الخامس ، لمس الذَّكْرِ ، فيه ثلاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ <sup>(٥)</sup> ؛ لِمَا رَوَى قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ ، <sup>(٦)</sup> عَنْ أَبِيهِ <sup>(٧)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ**

(١) ٣٥٢/٤ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ماجاء فى الوضوء من لحوم الإبل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٦٦ .

وضعف إسناده فى الزوائد . انظر : مصباح الزجاجاة ١/١٩٦ .

(٢ - ٢) زيادة من : ف .

(٣) فى : باب ترك الوضوء مما مست النار ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١/٤٣ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب ترك الوضوء مما غيرت النار ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/٩٠ . وانظر : عارضة الأحوذى ١/١١٠ .

(٤) سقط من : م .

(٥ - ٥) سقط من : م .

الرجل يَمَسُّ ذَكَرَهُ وهو في الصَّلَاةِ ؟ قال : « هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . ولأنَّه جُزْءٌ مِنْ جَسَدِهِ ، أَشْبَهَ يَدَهُ . والثَّانِيَةُ ، يَنْقُضُ . وهى أَصَحُّ ؛ لِمَا رَوَتْ بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَيْتَوْضَأُ »<sup>(٢)</sup> . قال أحمدُ : هو حديثٌ صحيحٌ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ<sup>(٣)</sup> ، وهو مُتَأَخِّرٌ عن حديثِ طَلْقٍ ؛ لِأَنَّ فى حَدِيثِ طَلْقٍ أَنَّهُ قَدِيمٌ وَهُمْ يُؤَسِّسُونَ الْمَسْجِدَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ قَدِيمٌ حِينَ فُتِحَتْ خَيْبَرُ ، فَيَكُونُ نَاسِخًا لَهُ . وَالثَّالِثَةُ ، إِنْ قَصَدَ<sup>(٤)</sup> إِلَى مَسِّهِ نَقْضُ ، وَلَا يَنْقُضُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمَسَ ، فَلَمْ يَنْقُضْ بِغَيْرِ قَصْدٍ ، كَلَمَسَ النِّسَاءَ .

وفى لَمَسِ حَلَقَةِ الذُّبُرِ ، وَلَمَسِ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا ، رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا

---

(١) فى : باب الرخصة فى ذلك [مس الذكر] ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٤١ / ١ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ترك الوضوء من مس الذكر ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١١٦ / ١ . والنسائى ، فى : باب ترك الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٨٤ / ١ . وابن ماجه ، فى : باب الرخصة فى مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٦٣ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢ / ٤ ، ٢٣ .

(٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٤١ . والترمذى ، فى : باب الوضوء من مس الذكر ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ١١٤ . والنسائى ، فى : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتابى الطهارة والغسل . المجتبى ١ / ٨٣ ، ٨٤ ، ١٧٧ . وابن ماجه ، فى : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٦٢ . والدارمى ، فى : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١ / ١٨٤ ، ١٨٥ . والإمام مالك ، فى : باب الوضوء من مس الفرج ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١ / ٤٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٣٣ . والدارقطنى ، فى : سننه ١ / ١٤٧ .

(٤) فى الأصل : « نفد » .

يَنْقُضُ ؛ لَأَنَّ تَخْصِيصَ الذَّكَرِ بِالنَّقْضِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِهِ فِي غَيْرِهِ . وَالثَّانِيَةُ ،  
يَنْقُضُ ؛ لَأَنَّ أَبَا أَيُّوبَ وَأُمَّ حَبِيبَةَ قَالَا : سَمِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ مَسَّ  
فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » <sup>(١)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ صَحِيحٌ . وَهَذَا عَامٌّ ،  
وَلَأَنَّهُ سَبِيلٌ ، فَأَشْبَهَ الذَّكَرَ <sup>(٢)</sup> .

وَحُكْمُ لَمْسِهِ فَرْجَ غَيْرِهِ حُكْمُ لَمْسِ فَرْجِ نَفْسِهِ ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ؛  
لَأَنَّ نَصَّهُ عَلَى نَقْضِ الْوُضُوءِ بِمَسِّ ذَكَرِ نَفْسِهِ ، وَلَمْ يَهْتِكْ بِهِ [ ١٢ ظ ]  
حُرْمَةً ، تَنْبِيْهُ عَلَى نَقْضِهِ بِمَسِّهِ مِنْ غَيْرِهِ .

وَفِي مَسِّ الذَّكَرِ الْمُقْطُوعِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَنْقُضُ ، كَمَسِّ يَدِ  
الْمَرْأَةِ الْمُقْطُوعَةِ . وَالْآخَرُ ، يَنْقُضُ ؛ لَأَنَّهُ مَسُّ ذَكَرٍ .

وَإِنْ ائْتَدَّ الْخُرْجُ وَانْفَتَحَ غَيْرُهُ ، لَمْ يَنْقُضْ مَسُّهُ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْجٍ .

وَلَا يَنْقُضُ مَسُّ فَرْجِ الْبَهِيمَةِ ؛ لَأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهَا ، وَلَا مَسُّ ذَكَرِ الْخُنْثَى  
الْمُشْكِلِ وَلَا قُبْلِهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ كَوْنُهُ فَرْجًا . وَإِنْ مَسَّهُمَا مَعًا ، نَقَضَ ؛  
لَأَنَّ أَحَدَهُمَا فَرْجٌ . وَإِنْ مَسَّ رَجُلٌ ذَكَرَهُ لَشَهْوَةٍ ، نَقَضَ ؛ لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ  
ذَكَرًا ، فَقَدْ مَسَّ ذَكَرَهُ ، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً ، فَقَدْ مَسَّهَا لَشَهْوَةٍ . وَإِنْ مَسَّتِ  
امْرَأَةٌ قُبْلَهُ لَشَهْوَةٍ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

---

(١) أَخْرَجَهُ عَنْهُمَا ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ  
مَاجَهَ ١/١٦٢ .

وَانْظُرْ : نَصَبَ الرَّايَةَ ١/٥٦ ، ٥٧ . وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ أُخْرَى ، انْظُرْ تَخْرِيجَهَا فِي :  
التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ ١/١٣٣ ، ١٣٤ .  
(٢) فِي م : « لَمَسَ الذَّكَرَ » .

وَاللَّمْسُ الَّذِي يَنْقُضُ ، هُوَ اللَّمْسُ بِيَدِهِ إِلَى الْكُوعِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ظَهْرِ الْكَفِّ وَبَطْنِهِ ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ فَلْيَتَوَضَّأْ » <sup>(١)</sup> . مِنْ « الْمُسْنَدِ » ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِمَعْنَاهُ . وَالْيَدُ الْمُطْلَقَةُ تَتَنَاوَلُ الْيَدَ إِلَى الْكُوعِ ؛ لِمَا نَذَكُرُهُ فِي التَّيَمُّمِ .

وَلَا يَنْقُضُ مَسُّ غَيْرِ الْفَرْجِ ؛ كَالْعَانَةِ وَالْأَنْثَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ تَخْصِصَ الْفَرْجِ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِهِ فِيمَا سِوَاهُ .

**فصل : السادس ، لمس النساء ، وهو أن تمس بشرته بشرة أنثى ، وفيه ثلاث روايات ؛ إحداهن ، ينقض بكل حال ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> . الثانية ، لا ينقض بحال <sup>(٣)</sup> ؛ لما روى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَلَ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : فَقَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَجَعَلْتُ أَطْلُبُهُ ، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ سَاجِدٌ .**

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٩٦ حاشية ٣ .

(٢) سورة النساء ٤٣ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في : باب الوضوء من القبلة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٠ / ١ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ترك الوضوء من القبلة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذی ١ / ١٢٤ . والنسائي ، في : باب ترك الوضوء من القبلة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ /

رواه النسائي، ومسلم<sup>(١)</sup>. ولو بطل وضوءه لفسدت صلاته. والثالثة، وهي ظاهر المذهب، أنه ينقض إذا كان لشهوة، ولا ينقض لغيرها، جمعاً بين الآية والأخبار، ولأن اللبس ليس بحدّ، إنما هو دأب إلى الحدّ، فاعتبرت<sup>(٢)</sup> الحالة التي يدعوا إلى الحدّ فيها، كالنوم.

ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة، وذوات المحارم وغيرهن؛ لعموم الأدلة فيه<sup>(٣)</sup>.

وإن لمست امرأة رجلاً، ففيه روايتان؛ إحداهما، أنها كالرجل؛ لأنها ملامسة توجب طهارة، فاستوى فيها الرجل والمرأة، كالجماع. والثانية، لا ينقض وضوءها؛ لأن النقص لم يرد فيها، ولا يصح قياسها على

---

(١) أخرجه مسلم، في: باب ما يقال في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٥٢/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، من كتاب الطهارة، وفي: باب نصب القدمين في السجود، وباب نوع آخر [من الدعاء في السجود]، من كتاب التطبيق، وفي: باب الاستعاذة برضاء الله من سخط الله تعالى، من كتاب الاستعاذة. المجتبى ٨٥/١، ١٦٦/٢، ١٧٦، ٢٥٠/٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الدعاء في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٠٣/١. والترمذي، في: باب في دعاء الوتر، من أبواب الدعوات. عارضة الأحوذى ٧٢/١. وابن ماجه، في: باب ما جاء في القنوت في الوتر، من كتاب إقامة الصلاة، وفي: باب ما استعاذ منه رسول الله ﷺ من كتاب الدعاء. سنن ابن ماجه ٣٧٣/١، ١٢٦٣/٢. والإمام مالك مرسلاً، في باب ما جاء في الدعاء، من كتاب القرآن. الموطأ ٢١٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٨/٦، ٢٠١.

(٢) بعده في م: «فيه».

(٣) سقط من: م.

الْمَنْصُوصِ ؛ لِأَنَّ اللَّمَسَ مِنْهُ أَدْعَى إِلَى الْخُرُوجِ .

وَهَلْ يَنْتَقِضُ وُضُوءُ الْمَلْمُوسِ ؟ فِيهَا رِوَايَتَانِ .

وَإِنْ لَمَسَ سِنَّ امْرَأَةٍ أَوْ<sup>(١)</sup> شَعْرَهَا أَوْ ظُفْرَهَا ، لَمْ يَنْتَقِضْ وُضُوءُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ بِإِقَاعِهِ عَلَيْهِ .

وَإِنْ لَمَسَ عُضْوًا مَقْطُوعًا ، لَمْ يَنْتَقِضْ وُضُوءُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ امْرَأَةٍ .

وَإِنْ مَسَّ غُلَامًا ، أَوْ بَهِيمَةً ، أَوْ مَسَّتْ امْرَأَةٌ امْرَأَةً ، لَمْ يَنْتَقِضِ الْوُضُوءُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لَشَهْوَةِ الْآخِرِ شَرْعًا .

فصل : السابع ، الرَّدَّةُ عن الإسلام ؛ وهو أَنْ يَنْطِقَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ ، أَوْ يَغْتَقِدَهَا ، أَوْ يَشْكَّ شَكًّا يُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَيَنْتَقِضُ وُضُوءُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الرَّدَّةَ حَدَثٌ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : الْحَدَثُ حَدَثَانِ ، وَأَشَدُّهُمَا حَدَثُ اللِّسَانِ<sup>(٣)</sup> . فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ ، فَأَبْطَلَتْهَا الرَّدَّةُ ، كَالنَّيِّمِ .

(١) فِي م : « وَ » .

(٢) سُورَةُ الزَّمَرِ ٦٥ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْعِلَلِ الْمُنْتَاهِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا ، وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . الْعِلَلُ الْمُنْتَاهِيَةِ ١ / ٣٦٥ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَا تَقْبَلُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ، وَفِي : بَابِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ٤٦ ، ٩ / ٢٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ =



**فصل : الثامن ، غَسْلُ الْمَيِّتِ .** عَدَّه أَصْحَابُنَا مِنْ نَوَاقِصِ الطَّهَارَةِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ وَابْنَ [١٣ر] عَبَّاسٍ كَانَا يَأْمُرَانِ غَاسِلَ الْمَيِّتِ بِالْوُضُوءِ . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَقَلُّ مَا فِيهِ الْوُضُوءُ . لِأَنَّهُ مَظِنَّةُ لَمَسِ الْفَرْجِ ، فَأُقِيمَ مَقَامَهُ ، كَالنَّوْمِ مَعَ الْحَدَثِ .

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ فِي ذَلِكَ ؛ لِعُمُومِ الْأَثَرِ<sup>(١)</sup> وَالْمَعْنَى .

وَكَلَامُ أَحْمَدَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ . وَعَلَّلَ نَفْيَ وَجُوبِ الْغُسْلِ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ ، بِكَوْنِ<sup>(٢)</sup> الْحَبَرِ الْوَارِدِ فِيهِ<sup>(٣)</sup> مَوْفُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٤)</sup> ، وَالْوُضُوءُ كَذَلِكَ . وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ وَجُوبِهِ ، فَيَتَقَيَّ عَلَيْهِ .

---

= الطهارة للصلاة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٠٤ / ١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فرض الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١٤ / ١ .  
والترمذى ، فى : باب فى الوضوء من الريح ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٠٢ / ١ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠٨ / ٢ ، ٣١٨ .  
(١) فى م : « الأمر » .

(٢ - ٢) فى م : « الحديث » .

(٣) هو حديث : « من غسل الميت فليغتسل ، ومن حملة فليتوضأ » .

وأخرجه أبو داود ، فى : باب الغسل من غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ٢ .  
١٧٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الغسل من غسل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨٠ / ٢ ، ٤٣٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢ . والطيالسى ، فى : مسنده ٣٠٥ . واللفظ لأبى داود .

وما عدا هذه لا يَنْقُضُ بحالٍ .

**فصل :** وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ هَلْ أَخَذَتْ أَمْ لَا ؟ فَهُوَ عَلَى طَهَارَتِهِ ؛  
لَمَّا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ  
عَلَيْهِ ، هَلْ خَرَجَ مِنْهُ <sup>(١)</sup> شَيْءٌ أَمْ <sup>(٢)</sup> لَمْ يَخْرُجْ ؟ فَلَا يَخْرُجَنَّ <sup>(٣)</sup> مِنَ الْمَسْجِدِ  
حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّ الْيَقِينَ لَا يُزَالُ  
بِالشَّكِّ . وَإِنْ تَيَقَّنَ الْحَدَّثَ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ ، فَهُوَ مُحَدِّثٌ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ  
تَيَقَّنَهُمَا وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، نَظَرَ فِي حَالِهِ قَبْلَهُمَا ؛ فَإِنْ كَانَ مُتَطَهِّرًا ،  
فَهُوَ مُحَدِّثٌ الْآنَ ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ زَوَالَ تِلْكَ الطَّهَارَةِ بِحَدَّثٍ وَشَكَّ هَلْ زَالَ أَمْ  
لَا ، فَلَمْ يُزَلْ يَقِينُ الْحَدَّثِ بِشَكِّ الطَّهَارَةِ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا مُحَدِّثًا ، فَهُوَ  
الْآنَ مُتَطَهِّرٌ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِي التِّي قَبْلَهَا .

**فصل :** وَلَا تُشْتَرِطُ الطَّهَارَتَانِ مَعًا إِلَّا لِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛

الصَّلَاةُ ؛ <sup>(٥)</sup> لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ مَنْ أَخَذَتْ حَتَّى  
يَتَوَضَّأَ » . <sup>(٦)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَالطَّوَافُ <sup>(٥)</sup> ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنْ اللَّهَ

(١) سقط من : م .

(٢) فى م : « أو » .

(٣) فى م : « يخرج » .

(٤) فى : باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك فى الحدث فله أن يصلى بطهارته تلك ،  
من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٦ / ١ .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل ، م . والحديث تقدم تخريجه فى صفحة ١٠٠ ، ١٠١ .

أَبَاحَ الْكَلَامِ فِيهِ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ » <sup>(١)</sup> .

وَمَسَّ الْمُصْحَفَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وَفِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ <sup>(٣)</sup> : « لَا تَمَسُّ الْقُرْآنَ » <sup>(٤)</sup> إِلَّا وَأَنْتَ  
طَاهِرٌ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(٥)</sup> .

وَلَا بَأْسَ بِحِفْظِهِ فِي كُتْمِهِ أَوْ <sup>(٦)</sup> بِعِلَاقَتِهِ ، وَتَصَفُّحِهِ بَعْدَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
بِمَسٍّ لَهُ ، وَلِذَلِكَ <sup>(٧)</sup> لَوْ فَعَلَهُ بِأَمْرَةٍ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ .

---

(١) بنحوه عن ابن عمر موقوفاً ، انظر : الأم ١٤٧/٢ .

وقد أخرج نحوه الترمذي مرفوعاً عن ابن عباس ، في : باب ما جاء في الكلام في الطواف ،  
من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٨٢/٤ . والدارمي ، في : باب الكلام في الطواف ، من  
كتاب المناسك . سنن الدارمي ٤٤/٢ . وانظر : التلخيص الحبير ١٢٩/١ - ١٣١ . إرواء الغليل  
١٥٤/١ - ١٥٨ .

(٢) سورة الواقعة ٧٩ .

(٣) عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان أبو الضحاك الأنصاري ، شهد الخندق وما بعدها ، واستعمله  
النبي ﷺ على نجران ، روى عن النبي ﷺ كتاباً كتبه له ، فيه الفرائض والزكاة والديات وغير  
ذلك . مات بعد الخمسين من الهجرة . الإصابة ٦٢١/٤ .

(٤) في الأصل : « المصحف » .

(٥) وأخرجه الدارمي ، في : باب لا طلاق قبل نكاح ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمي ٢/  
١٦١ . والإمام مالك مرسل ، في : باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن ، من كتاب القرآن . الموطأ  
١٩٩/١ بنحوه .

وباللفظ المذكور أخرجه الحاكم في : المستدرک ٤٨٥/٣ . والطبراني ، في : المعجم الكبير ٣/  
٢٣٠ . كلاهما عن حكيم بن حزام . وانظر : نصب الراية ١٩٦/١ - ١٩٩ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في الأصل : « كذا » ، وفي ف : « كذلك » .

وإن مَسَّ المَحْدِثُ كِتَابَ فِقْهِهِ ، أَوْ رِسَالَةً فِيهَا آتَى مِنَ الْقُرْآنِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى مُصْحَفًا ، وَالْقَصْدُ مِنْهُ غَيْرُ الْقُرْآنِ ، وَلِذَلِكَ كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَيْصَرَ فِي رِسَالَتِهِ : ﴿ يَأْهَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَكَذَلِكَ <sup>(٣)</sup> إِنْ مَسَّ ثَوْبًا مُطَرَّرًا بَايَةً مِنَ الْقُرْآنِ .

وإن مَسَّ دِرْهَمًا مَكْتُوبًا عَلَيْهِ آيَةٌ ، فَكَذَلِكَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ <sup>(٤)</sup> مُعْظَمَ مَا فِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة آل عمران ٦٤ .

(٢) أخرجه البخارى مفرقا ، فى : باب كيف كان بدء الوحى ، وباب حدثنا إبراهيم بن حمزة ، من كتاب الإيمان ، وفى : باب من أمر بإنجاز الوعد ... من كتاب الشهادات ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ﴾ ... ، وباب دعاء النبى ﷺ إلى الإسلام ... ، من كتاب الجهاد والسير ، وفى : باب فضل الوفاء بالعهد ، من كتاب الجزية ، وفى : باب : ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ﴾ فى تفسير سورة آل عمران ، من كتاب التفسير ، وفى : باب صلة المرأة أمها ولها زوج ، من كتاب الأدب ، وفى : باب كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب ، من كتاب الاستئذان ، وفى : باب إذا قال : والله لا أتكلم اليوم ... ، من كتاب الأيمان والنذور (معلقا) ، وفى : باب ترجمة الحكام ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ١ / ٥ - ٧ ، ٢٠ ، ٢٣٦ / ٣ ، ٢٣ / ٤ ، ٥٤ - ٥٧ ، ١٢٣ ، ٤٢ / ٦ - ٤٥ ، ٥ / ٨ ، ٧٢ ، ١٧٣ ، ٩٤ / ٩ . ومسلم ، فى : باب كتاب النبى ﷺ إلى هرقل يدعو إلى الإسلام ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٩٣ / ٣ - ١٣٩٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف يكتب إلى الذمى ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٦٢٨ / ٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء كيف يكتب إلى أهل الشرك ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذى ١٨٣ / ٦ ، ١٨٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٦٣ / ١ .

(٣) فى الأصل : « ولذلك » .

(٤) فى م : « لأنه » .

(٥) سقط من : الأصل .

وفى مَسِّ الصَّبَّانِ أُلُوحَهُمْ، وَحَمْلِهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ وَجْهَانِ؛  
أَحَدُهُمَا، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُمْ مُحَدِّثُونَ، فَأَشْبَهُوا الْبَالِغِينَ. وَالثَّانِي، يَجُوزُ؛  
لِأَنَّ حَاجَتَهُمْ مَاسَّةٌ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا تَتَحَفَّظُ طَهَارَتُهُمْ، فَأَشْبَهَ الدَّرْهَمَ.

”وَمَنْ كَانَ طَاهِرًا“ وَبَعْضُ أَعْضَائِهِ نَجِسٌ، فَمَسَّ الْمُصْحَفَ بِالْعُضْوِ  
الطَّاهِرِ، جَازٌ؛ لِأَنَّ حُكْمَ النَّجَاسَةِ لَا يَتَعَدَّى مَحَلَّهَا، بِخِلَافِ الْحَدَثِ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ تَجْدِيدُ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ  
صَلَاةٍ طَلَبًا لِلْفَضْلِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>. وَصَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ  
بُؤْضُوهُ وَاحِدٍ؛ لِيُبَيِّنَ الْجَوَازَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

---

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) فى: باب الوضوء من غير حدث، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٦٤/١.  
كما أخرجه أبو داود، فى: باب الرجل يصلى الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة.  
سنن أبى داود ٣٨/١. والترمذى، فى: باب الوضوء لكل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة  
الأحوذى ٧٧/١. والنسائى، فى: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٣/١.  
وابن ماجه، فى: باب الوضوء لكل صلاة، والصلوات كلها بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن  
ابن ماجه ١٧٠/١. والدارمى، فى: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/  
١٨٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/١٣٢، ١٩٤، ٢٦٠. كلهم من حديث أنس.

(٣) فى: باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٢/١.  
كما أخرجه أبو داود، فى: باب الرجل يصلى الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة.  
سنن أبى داود ٣٩/١. والترمذى، فى: باب ما جاء أنه يصلى الصلوات بوضوء واحد، من  
أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٩/١. والنسائى، فى: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب  
الطهارة. المجتبى ٧٣/١. وابن ماجه، فى: باب الوضوء لكل صلاة، والصلوات كلها بوضوء  
واحد. سنن ابن ماجه ١٧٠/١. والدارمى، فى: باب قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا  
وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/١٦٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/  
٣٥١، ٣٥٨. كلهم من حديث بريدة.



## بَابُ أَدَبِ التَّخَلِّي

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ أَنْ يَقُولَ: بِاسْمِ اللَّهِ. لِمَا رَوَى عَلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَرُ مَا بَيْنَ الْجِرِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءُ أَنْ يَقُولَ: بِاسْمِ اللَّهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، [١٣ظ] وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>. وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ<sup>(٢)</sup>. لِمَا رَوَى أَنَسٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه الترمذی، فی: باب ما ذکر من التسمية عند دخول الخلاء، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذی ٨٥/٣. وابن ماجه، فی: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٠٩: وصححه فی الإرواء ١/٨٨ - ٩٠.

(٢) فی القاموس: أى من ذكور الشياطين وإنائها. القاموس (خ ب ث) ونقل السيوطی عن الخطابی، أن الخبث، بضم الباء، جمع خبيث. قال: وعامة أهل الحديث يقولون: الخبث. ساكنة الباء، وهو غلط، والصواب: الخبث، مضمومة الباء. قال: وأما الخبث بالسكون فهو الشر. ثم أورد السيوطی الرد عليه فی تخطئة التسكين. انظر: معالم السنن ١/١٠، ١١، زهر الربی ١/٢٣.

(٣) أخرجه البخاری، فی: باب ما يقول عند الخلاء، من كتاب الوضوء، وفي: باب الدعاء عند الخلاء، من كتاب الدعوات. صحيح البخاری ١/٤٨، ٨/٨٨. ومسلم، فی: باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٢٨٣.

كما أخرجه أبو داود، فی: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٢. والترمذی، فی: باب ما يقول إذا دخل الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ١/٢١. والنسائی، فی: باب القول عند دخول الخلاء، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٢٢. وابن ماجه، فی: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٠٩. والدارمی، فی: باب ما يقول إذا دخل المخرج، من كتاب الطهارة. =

وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: غُفْرَانُكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي. لَمَّا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: «غُفْرَانُكَ». «حَدِيثٌ حَسَنٌ». وَعَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢).

وَيُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ، وَالْيُمْنَى فِي الْخُرُوجِ؛ لِأَنَّ الْيُسْرَى لِلْأَذَى، وَالْيُمْنَى لِمَا سِوَاهُ.

وَيَضَعُ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ، أَوْ قِرَاءَنَ؛ صِيَانَةً لَهُ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ دَرَاهِمَ، فَقَالَ أَحْمَدُ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ. قَالَ: وَالْحَاقِمُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، يَجْعَلُهُ فِي بَطْنِ كَفِّهِ، وَيَدْخُلُ الْخَلَاءَ.

فصل: وَإِنْ كَانَ فِي الْفَضَاءِ، أَبْعَدَ؛ لَمَّا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ

---

= سنن الدارمي ١/ ١٧١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٩٩، ١٠١، ٢٨٢.

(١ - ١) في م: «رواه الخمسة إلا النسائي».

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧/ ١. والترمذي، في: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ٢١. وابن ماجه، في: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١١٠. والدارمي، في: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ١٧٤. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ١٥٥.

(٢) في: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١١٠. وقال البوصيري: هذا حديث ضعيف، ولا يصح فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ شيء. مصباح الزجاجه ١/ ١٢٩.



ﷺ إِذَا أَرَادَ الْبَرَّازَ<sup>(١)</sup> ، انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ .

وَيَسْتَتِرُ عَنِ الْعُيُونِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ رَمْلِ فَلْيَسْتَدْبِرْهُ » .  
وَيَزِيدُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا رِخْوًا لئَلَّا يَتَرَشَّشَ عَلَيْهِ . وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ حَاجَةً ، لَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ . أَخْرَجَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَيَبُولُ قَاعِدًا ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَتَرَ لَهُ ، وَأَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَتَرَشَّشَ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي الْفَضَاءِ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا » . قَالَ أَبُو

---

(١) البراز : الموضع البارز ، سمي قضاء الحاجة به لأنها تقضى فيه .  
(٢) الأول أخرجه في : باب التخلي عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ١ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب التباعد للبراز في الفضاء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٢١ .

والثاني في : باب الاستتار في الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٨ / ١ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الارتياح للغائط والبول ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٢٢ . والدارمي ، في : باب التستر عند الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١ / ١٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٧١ . وانظر : التلخيص الحبير ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ .  
والثالث في : باب كيف الكشف عند الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤ / ١ .  
كما أخرجه الترمذي ، في : باب في الاستتار عند الحاجة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ٣١ . والدارمي ، في : باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١ / ١٧١ .

أَيُّوبَ : فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُيِّتَتْ نَحْوَ الكَعْبَةِ ، فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا ، وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَفِي اسْتِدْبَارِهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ . وَالْأُخْرَى ، يَجُوزُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ قَالَ : رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى يَتِيمٍ حَفْصَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى <sup>(٢)</sup> حَاجَتِهِ ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ ، مُسْتَدْبِرَ الكَعْبَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَفِي اسْتِقْبَالِهَا <sup>(٤)</sup> فِي الْبُيَّانِ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب قبله أهل المدينة وأهل الشام ... ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١ / ٤٨ ، ١٠٩ . ومسلم ، فى : باب الاستطابة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ / ٢٢٤ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣ / ١ . والترمذى ، فى : باب النهى عن استقبال القبلة بغائط أو بول ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢٣ / ١ . والنسائى ، فى : باب النهى عن استقبال القبلة عند الحاجة ، وباب النهى عن استدبار القبلة عند الحاجة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٢٣ ، ٢٤ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن استقبال القبلة بالغائط والبول ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١١٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٤٢١ .

(٢) فى الأصل ، م : « جالسا على » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب من تبرز على لبنتين ، وباب التبرز فى البيوت ، من كتاب الوضوء . وفى : باب ما جاء فى بيوت أزواج النبي ﷺ ... ، من كتاب الخمس . صحيح البخارى ١ / ٤٩ ، ٤ / ١٠٠ . ومسلم ، فى : باب الاستطابة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ / ٢٢٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الرخصة فى ذلك ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣ / ١ . والترمذى ، فى : باب الرخصة فى ذلك [ استقبال القبلة بغائط أو بول ] ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢٦ / ١ . والنسائى ، فى : باب الرخصة فى ذلك فى البيوت ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٢٥ . وابن ماجه ، فى : باب الرخصة فى ذلك فى الكنيف وإباحته دون الصحارى ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١١٦ . والدارمى ، فى : باب الرخصة فى استقبال القبلة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١ / ١٧١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٣ .

(٤) فى الأصل ، س ٢ ، م : « استدبارها » .

رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِعُمُومِ النَّهْيِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ ؛ لِمَا رَوَى عِرَاكُ بْنُ مَالِكٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ قَوْمًا يَكْرَهُونَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِفُرُوجِهِمْ ، فَقَالَ : « أَوْقَدْ فَعَلُوهَا ! اسْتَقْبِلُوا بِمَقْعَدَتِي الْقِبْلَةَ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : أَحْسَنُ حَدِيثٍ يُرَوَّى فِي الرُّخْصَةِ حَدِيثُ عِرَاكٍ ، وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا فَإِنَّ مَخْرَجَهُ حَسَنٌ . سَمَّاهُ مُرْسَلًا ؛ لِأَنَّ عِرَاكًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ . وَعَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ أَنَّهُ قَالَ : أَنَاخَ ابْنُ عَمَرَ بَعِيرَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ هَذَا ؟ قَالَ : بَلَى ، إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَبْنُوكَ وَيَبْنِ الْقِبْلَةَ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> .

وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ <sup>(٤)</sup> ؛ تَكْرِيمًا لَهُمَا ، وَأَنْ يَسْتَقْبِلَ الرِّيحَ <sup>(٤)</sup> ؛ لِثَلَا تَرُدَّ الْبُولُ عَلَيْهِ .

**فصل : وَيُكْرَهُ أَنْ يَبُولَ فِي شَقٍّ أَوْ ثَقْبٍ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ**

(١) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الرخصة فى ذلك فى الكنيف وإباحته ، دون الصحارى ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١١٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ١٣٧ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩ . وانظر الكلام مستوفى على الحديث فى : السلسلة الضعيفة ٢/ ٣٥٤ - ٣٦٠ .

(٢) فى المصادر : « إليها » .

(٣) فى : باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٣/ ١ . كما أخرجه الحاكم فى : المستدرک ١/ ١٥٤ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ١/ ٩٢ . وحسنه الحازمى فى الاعتبار ٣٨ .

(٤) لم يصح فى ذلك حديث . انظر : التلخيص الحبير ١/ ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .

سَرَجَسَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُنَالَ فِي الْجُحْرِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ لَا يَأْمُرُ أَنْ يَكُونَ مَسْكَنًا لِلْجِنِّ ، أَوْ يَكُونَ فِيهِ دَابَّةٌ تَلْسَعُهُ . وَيُكْرَهُ الْبَوْلُ فِي طَرِيقٍ ، أَوْ ظِلٌّ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ مَوْرِدٌ مَاءٍ ؛ لِمَا رَوَى مُعَاذٌ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ ؛ الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ ، وَالظِّلَّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

وَيُكْرَهُ الْبَوْلُ فِي مَوْضِعٍ تَسْقُطُ فِيهِ الثَّمَرَةُ ؛ لِئَلَّا تَتَنَجَّسَ بِهِ ، وَالْبَوْلُ فِي الْمُغْتَسَلِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغَفَّلٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُغْتَسَلِهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٣)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : إِنْ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَجَرَى فِي الْبَالُوغَةِ فَذَهَبَ ، فَلَا بَأْسَ .

---

(١) فى : باب النهى عن البول فى الجحر ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٧/١ .  
كما أخرجه النسائى ، فى : باب كراهية البول فى الجحر ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/٣٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/٨٢ .

وضعه فى الإرواء ١/٩٣ ، ٩٤ .  
(٢) فى : باب المواضع التى نهى النبى ﷺ عن البول فيها ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٦/١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب النهى عن الخلاء على قارعة الطريق ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١١٩ . وروى الإمام أحمد نحوه عن ابن عباس . انظر : المسند ١/٢٢٩ . وانظر : التلخيص الحبير ١/١٠٥ . والإرواء ١/١٠٠ - ١٠٢ .

(٣) فى : باب كراهية البول فى المغتسل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١١١ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى البول فى المستحم ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٧/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية البول فى المغتسل ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٣٨ . والنسائى ، فى : باب كراهية البول فى المغتسل ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/٣٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/٥٦ .

**فصل :** يُكره أن يتكلم على البؤل ، أو يُسلم ، أو يذكر الله تعالى  
 بلسانه ؛ لأنَّ النبي ﷺ سلم عليه رجل وهو يقول ، فلم يرد عليه حتى  
 تَوَضَّأ ، ثم قال : « كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ » . رواه مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .  
 ويكره الإطالة أكثر من الحاجة ؛ لأنه يقال : إِنَّ ذَلِكَ يُدْمِي الْكَبِدَ ،  
 ويأخذ منه البأسور <sup>(٢)</sup> .

ويتوَكَّأ في جلوسه على الرجل اليسرى ؛ لما روى سُرَّاقَةُ بْنُ مَالِكٍ ،  
 قال : عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَيْنَا الْخَلَاءَ أَنْ نَتَوَكَّأَ عَلَى الْيُسْرَى ،  
 وَنَنْصِبَ الْيُمْنَى . رواه الطَّبْرَانِيُّ فِي « مُعْجَمِهِ » <sup>(٣)</sup> . ولأنه أسهل الخروج  
 الخارج .

ويَتَخَنَّحُ ليُخْرِجَ مَا تَمَّ ، ثم يَسْلُتُ مِنْ أَصْلٍ ذَكَرَهُ فيما بين المَخْرَجَيْنِ ،  
 ثم يَنْتَرُهُ <sup>(٤)</sup> برفق ثلاثاً ، فإذا أَرَادَ الاستنجاء تحوَّلَ عَنْ مَوْضِعِهِ ؛ لِئَلَّا يَرُشَّ

(١) في الأصل ، س ١ ، م : « أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه » .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب التيمم ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٨١ / ١ .  
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب أريد السلام وهو يبول ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود  
 ٤ / ١ . والترمذي ، في : باب في كراهة رد السلام غير متوضئ ، من أبواب الطهارة ، وفي : باب  
 كراهية التسليم على من يبول ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذى ١ / ١٣٢ ، ١٠ / ١٨٧ ،  
 ١٨٨ . والنسائي ، في : باب السلام على من يبول ، من أبواب الطهارة . المجتبى ١ / ٣٤ . وابن  
 ماجه ، في : باب الرجل يسلم عليه وهو يبول ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٢٧ .  
 (٢) في ف : « الناسور » .

(٣) المعجم الكبير ٧ / ١٦١ .

ونقل ابن حجر عن الحازمي : لا نعلم في الباب غيره ، وفي إسناده من لا يعرف . التلخيص  
 الحبير ١ / ١٠٧ .

(٤) في م : « ينتره » .

على نفسه .

**فصل :** والاستنجاء واجب من كل خارج من السبيل ، مُعْتَادًا كان أو نَادِرًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَذْيِ : « يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ »<sup>(١)</sup> .  
وقال : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ،<sup>(٢)</sup> وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، وَقَالَ :  
إِسْنَادُهُ حَسَنٌ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ الْمُعْتَادَ نَجَاسَةً لَا مَشَقَّةَ فِي إِزَالَتِهَا ، فَلَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ  
مَعَهَا ، كَالْكَثِيرِ ، وَالنَّادِرُ لَا يَخْلُو مِنْ رُطُوبَةٍ تَصْحَبُهُ غَالِيًا .

وَلَا يَجِبُ مِنَ الرِّيحِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نَجِيسَةً ، وَلَا يَصْحَبُهَا نَجَاسَةٌ ، وَقَدْ  
رَوَى : « مَنْ اسْتَنْجَى مِنَ الرِّيحِ فَلَيْسَ مِنَّا » . رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْمُعْجَمِ  
الصَّغِيرِ »<sup>(٤)</sup> .

**فصل :** وَإِنْ تَعَدَّتِ النَّجَاسَةُ الْمَخْرَجَ بِمَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، كَالصَّفْحَتَيْنِ

---

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٩ .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، ف ، م : « عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ » . وَكَذَا فِي حَاشِيَةِ س ٢ .  
وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْأَحْجَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبِي  
دَاوُدَ ١٠ / ١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الاجْتِرَاءِ فِي الاسْتِطَابَةِ بِالْحِجَارَةِ دُونَ غَيْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ  
الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ٣٨ / ١ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ الاسْتِنْجَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ  
الدَّارِقُطْنِيُّ ٥٥ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الاسْتِطَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٧٢ / ١ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٣٣ / ٦ . كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي : تَارِيخِ دِمَشْقَ (مَخْطُوط) ٣٤٢ / ١٥ . وَالسَّهْمِيُّ ، فِي : تَارِيخِ  
جَرَّجَانَ ٢٧٢ . وَانْظُرْ : الْكَامِلَ لِابْنِ عَدَى ١٣٥٢ / ٤ .

وَقَالَ فِي الْإِرْوَاءِ : ضَعِيفٌ جَدًّا ، وَعَزَّوهُ إِلَى الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ وَهُمْ . الْإِرْوَاءُ ٨٦ / ١ ، ٨٧ .

وَمُعْظَمِ الْحَشَفَةِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا الْمَاءُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَادِرٌ ، فَلَمْ يُجْزِ فِيهِ الْمَسْحُ ، كَيْدِهِ . وَإِنْ لَمْ يَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْعَادَةِ ، جَازَ بِالْمَاءِ وَالْحَجَرِ ، نَادِرًا كَانَ أَوْ مُعْتَادًا ؛ لِحَدِيثِ «أَبِي دَاوُدَ» ، وَلِأَنَّ النَّادِرَ خَارِجٌ يُوجِبُ الِاسْتِنْجَاءَ ، أَشْبَهَ الْمُعْتَادَ .

وَالْأَفْضَلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ ، يَبْدَأُ بِالْحَجَرِ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : مُرِّنَ أَرْوَاجِكُمْ أَنْ يُتْبِعُوا الْحِجَارَةَ الْمَاءَ مِنْ أَثَرِ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ ، فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ . حَدِيثٌ صَحِيحٌ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ أُبْلِغَ فِي الْإِنْقَاءِ وَأَنْظَفُ ، وَلِأَنَّ الْحَجَرَ يُزِيلُ غَيْنَ النَّجَاسَةِ ، فَلَا تُبَاشِرُهَا يَدُهُ .

فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا ، [١٤] جَازَ .

وَالْمَاءُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ أَنْسَا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَجِئْتُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ - يَعْنِي : يَسْتَنْجِي بِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ يُزِيلُ غَيْنَ النَّجَاسَةِ وَأَثَرَهَا ، وَيُطَهِّرُ الْمَحَلَّ .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ ، ف ، م ، : «ابن أبي أوفى» .

(٢) قَالَ الْأَلْبَانِيُّ : لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ . الْإِرْوَاء ١/ ٨٢ ، ٨٣ .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الِاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأُحْوَذِيِّ ١/ ٣٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الِاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١/ ٣٩ . وَعِنْدَهُمَا : أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ .

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦/ ٩٥ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٣٠ ، ١٧١ ، ٢٣٦ . وَعِنْدَهُ : أَنْ يَغْسِلُوا عَنْهُمْ أَثَرَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ . فَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ ذِكْرٌ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحْجَارِ وَالْمَاءِ فِي الِاسْتِنْجَاءِ .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٧١ .

وإن اقتصر على الحجر، أجزأه بشرطين؛ أحدهما، الإنقاء، وهو أن لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء، بحيث يخرج الآخر نقياً. والثاني، استيفاء ثلاثة أحجار؛ لقول سلمان، رضى الله عنه: لقد<sup>(١)</sup> نهانا - يعنى النبي ﷺ - أن نستنجي باليمين، وأن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، وأن نستنجي برجيع أو عظم. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وإن كان الحجر كبيراً، فمسح بجوانبه ثلاث مسحات أجزأه. ذكره الخريقي؛ لأن المقصود عدد المسحات دون عدد الأحجار، بدليل أننا لم تقتصر على الأحجار، بل عدنا إلى ما فى معناه من الخشب والخرق. وقال أبو بكر: لا يجزئه اتباعاً للفظ الحديث. وقال: لا يجزئه الاستجمار بغير الأحجار. لأن الأمر ورد على الخصوص، ولا يصح؛ لأن فى سياقه: وأن نستنجي برجيع أو عظم. فيدل على أنه أراد الحجر وما فى معناه، ولولا ذلك لم يخص هذين بالنهى، وروى طاووس أن النبي ﷺ قال: «فليستطب بثلاثة أحجار، أو ثلاثة أعواد، أو ثلاث حثيات من تراب».

(١) سقط من: الأصل.

(٢) فى: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٢٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٢. والترمذى، فى: باب الاستنجاء بالحجارة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٣٢، ٣٣. والنسائى، فى: باب النهى عن الاكتفاء فى الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٣٦. وابن ماجه، فى: باب الاستنجاء بالحجارة والنهى عن الروث والرمة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١١٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٤٣٧ - ٤٣٩.



رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> نَصَّ عَلَى الْأَحْجَارِ لَمَعْنَى مَعْقُولٍ، فَيَتَعَدَّاهَا الْحُكْمُ، كَنَصِّهِ عَلَى الْغَضَبِ فِي مَنْعِ الْقَضَاءِ.

**فصل:** ويجوز الاستجمار بكل جامد طاهر مُنْقٍ، غير مَطْعُومٍ،<sup>(٣)</sup> وَلَا<sup>(٤)</sup> حُرْمَةً لَهُ، وَلَا مُتَّصِلٍ بِحَيَوَانٍ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْحَجَرُ، وَمَا قَامَ مَقَامَهُ؛ مِنَ الْخَشَبِ وَالْخَرَقِ وَالتُّرَابِ، وَيُخْرَجُ مِنْهُ الْمَائِعُ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَجَّسُ بِإِصَابَةِ النَّجَاسَةِ، فَيَزِيدُ الْحَلَّ تَنْجِيسًا. وَيُخْرَجُ النَّجَسُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رِكْسٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup>. وَلَأَنَّهُ يُكْسِبُ الْحَلَّ نَجَاسَةً. فَإِنْ اسْتَجَمَرَ بِهِ وَالْحَلُّ رَطْبٌ، لَمْ يُجْزِهِ الْاسْتِجْمَارُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْحَلَّ صَارَ نَجَسًا بِنَجَاسَةٍ وَارِدَةٍ عَلَيْهِ، فَلَزِمَ غَسْلُهُ، كَمَا لَوْ تَنَجَّسَ بِذَلِكَ فِي حَالِ طَهَارَتِهِ. وَيُخْرَجُ مَا لَا يُنْقَى؛ كَالزُّجَاجِ، وَالْفَخْمِ الرَّخْوِ؛ لِأَنَّ الْإِنْقَاءَ شَرْطٌ، وَلَا يَحْصُلُ بِهِ. وَيُخْرَجُ الْمَطْعُومَاتُ وَالرُّوثُ وَالرِّمَّةُ، وَإِنْ كَانَا طَاهِرَيْنِ: لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنِّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>. عَلَّلَ النَّهْيَ

(١) فى: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٥٧/١.

(٢) بعده فى الأصل: «لا».

(٣ - ٣) فى س ٢، ف، م: «لا».

(٤) فى: باب لا يستنجى بروت، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٥١/١.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب الاستنجاء بالحجرين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣٤/١. والنسائى، فى: باب الرخصة فى الاستطابة بحجرين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٧/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٤/١، ٣٣٨، ٤٢٧، ٤٥٠.

(٥) بنحوه، فى: باب الجهر بالقراءة فى الصبح والقراءة على الجن، من كتاب الصلاة. صحيح

مسلم ٣٣٢/١. وليس عنده: «من الجن».

بَكْوَنِهِ زَادًا لِلْجَنِّ، فزَادُنَا أَوْلَى. وَيَخْرُجُ مَا لَهُ حُرْمَةٌ، كَالْوَرَقِ الْمَكْتُوبِ؛  
لأنَّ لَهُ حُرْمَةً، أَشْبَهَ الْمَطْعُومَ. وَيَخْرُجُ مِنْهُ مَا يَتَّصِلُ بِحَيَوَانٍ؛ كَيْدِهِ، وَذَنْبِ  
بَهِيمَةٍ، وَصُوفِهَا الْمُتَّصِلِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ <sup>(١)</sup> ذُو حُرْمَةٍ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ أَعْضَائِهَا.

وَإِنْ اسْتَجَمَرَ بِمَا نُهِىَ عَنْهُ، لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ الاسْتِجْمَارَ رُخْصَةٌ، فَلَا  
تُسْتَبَاحُ بِالْمَحْرَمِ، كَسَائِرِ الرُّخَصِ.

**فصل:** وَلَا يَسْتَجْمِرُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَعِينُ بِهَا فِيهِ؛ لِحَدِيثِ سَلْمَانَ،  
وَرَوَى أَبُو قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا  
يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>. فَيَأْخُذُ ذَكَرَهُ بِيَسَارِهِ، وَيَمَسَّحُ بِهِ

---

= وبلفظه، أخرجه الترمذى، فى: باب كراهية ما يستنجى به، من أبواب الطهارة. عارضة  
الأحوذى ١/٣٦.

وبنحوه فى: باب ومن سورة الأحقاف، من أبواب التفسير. عارضة الأحوال ١٢/١٤٢،  
١٤٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٤٣٦.  
(١) فى الأصل: «لأنهما».

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الوضوء. صحيح  
البخارى ١/٥٠. ومسلم، فى: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. صحيح  
مسلم ١/٢٢٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب كراهية مس الذكر باليمين، من كتاب الطهارة. سنن أبى  
داود ٨/١. والترمذى، فى: باب فى الاستنجاء باليمين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوال  
١/٣٢. والنسائى، فى: باب النهى عن مس الذكر باليمين عند الحاجة، وباب النهى عن  
الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٢٦، ٣٩، ٤٠. وابن ماجه، فى: باب  
كراهية مس الذكر باليمين والاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١١٣.  
والدارمى فى: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/١٧٢.  
والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١١.

الحَجَرِ أَوْ الْأَرْضَ . فَإِنْ كَانَ الْحَجَرُ صَغِيرًا ، أَمْسَكَه بِعَقِبِهِ ، أَوْ بِإِبْهَامَيْ قَدَمَيْهِ ، فَمَسَحَ <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ ، أَخَذَ الْحَجَرُ بِيَمِينِهِ ، وَالذِّكْرَ بَيْسَارِهِ ، فَمَسَحَهُ عَلَى الْحَجَرِ .

وَلَا يُكْرَهُ الْأَسْتِعَانَةُ بِالْيَمَنِ [١٥] فِي الْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .  
فَإِنْ اسْتَجَمَرَ بِيَمِينِهِ ، أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِجْمَارَ بِالْحَجَرِ لَا بِالْيَدِ ، فَلَمْ يَقَعِ النَّهْيُ عَلَى مَا يُسْتَنْجَى بِهِ .

**فصل :** وَكَيْفَ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ فِي الْأَسْتِجْمَارِ أَجْزَأَهُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُمِرَّ حَجَرًا مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الْيُمْنَى إِلَى مُؤَخَّرِهَا ، ثُمَّ يُمِرُّهُ عَلَى صَفْحَتِهِ الْيُسْرَى حَتَّى يَرْجِعَ بِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ، ثُمَّ يُمِرُّ الثَّانِي مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ ، ثُمَّ يُمِرُّ الثَّالِثَ عَلَى الْمَشْرِئَةِ وَالصَّفْحَتَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَوَّلًا يَجِدُ أَحَدُكُمْ حَجَرَيْنِ لِلصَّفْحَتَيْنِ ، وَحَجَرًا لِلْمَشْرِئَةِ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ : إِسْنَادُهُ حَسَنٌ .

وَيَبْدَأُ بِالْقُبْلِ لِيَنْظِفَهُ ؛ لِئَلَّا تَتَنَجَّسَ يَدُهُ بِهِ <sup>(٥)</sup> عِنْدَ الْأَسْتِجْمَارِ فِي الدُّبْرِ .  
وَالْمَرْأَةُ مُخَيَّرَةٌ فِي الْبَدَاةِ بَأَيُّهُمَا شَاءَتْ ؛ لِعَدَمِ ذَلِكَ فِيهَا .

(١) فِي م : « فَمَسَهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي م : « إِلَيْهَا » .

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَسْتِنْجَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ الدَّارَقُطْنِيُّ ٥٦/١ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

فصل : فإن تَوَضَّأَ قَبْلَ الاسْتِنْجَاءِ ، ففيه رَوَايَتَانِ ؛ أَحَدَاهُمَا ، لَا يُجْزِئُهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ يُبْطِلُهَا الْحَدَثُ ، فَاشْتَرَطَ تَقْدِيمُ الاسْتِنْجَاءِ عَلَيْهَا ، كَالْتَّيَمُّمِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ تَقْدِيمُ إِزَالَتِهَا ، كَالَّتِي عَلَى سَاقِهِ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، إِنْ قَدَّمَ التَّيَمُّمَ عَلَى الاسْتِجْمَارِ ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ ، قِيَاسًا عَلَى الْوُضُوءِ . وَالثَّانِي ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ ، وَإِنَّمَا تُسْتَبَاحُ بِهِ الصَّلَاةُ ، فَلَا تُبَاحُ مَعَ قِيَامِ الْمَانِعِ .

وَإِنْ تَيَمَّمَ وَعَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ ، قِيَاسًا عَلَى نَجَاسَةِ الْفَرْجِ . وَالثَّانِي ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ لَمْ تُوجِبِ التَّيَمُّمَ ، فَلَمْ تَمْنَعْ صِحَّتَهُ ، كَالَّتِي عَلَى ثَوْبِهِ .

---

(١) فِي م : « يَجُوزُ بِهِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لَا يَصِحُّ » .

## بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلُ

والموجب له في حق الرجل ثلاثة أشياء؛ الأول، إنزال المنى، وهو الماء الدافق، تشتد الشهوة عند خروجه، ويفتر البدن بعده. وماء الرجل أبيض ثخين، وماء المرأة أصفر رقيق، قال النبي ﷺ: «إن ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر». رواه مسلم<sup>(١)</sup>. فيجب الغسل بخروجه في النوم واليقظة؛ لأن أم سليم قالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم، إذا رأت الماء». متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٠/١.

كما أخرجه النسائي، في: باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٤/١ وابن ماجه، في: باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧/١ والإمام مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. الموطأ ٥١/١ والإمام أحمد، في: المسند ١٢١/٣، ٢٨٢، ١٩٩.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب الحياء في العلم، من كتاب العلم، وفي: باب إذا احتلمت المرأة، من كتاب الغسل، وفي: باب ما لا يستحي من الحق للفقهاء في الدين، من كتاب الأدب. صحيح البخاري ٤٤/١، ٧٩، ٣٦/٨. ومسلم، في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥١/١.

كما أخرجه النسائي، في: باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٤/١ وابن ماجه، في: باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من=

فإن خَرَجَ لمرَضٍ مِن غيرِ شَهْوَةٍ، لم يُوجِبْ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ  
الْمَنِيَّ الْمُوَجِّبَ بِأَنَّهُ غَلِيظٌ أبيضٌ، ولا يَخْرُجُ فِي الْمَرَضِ إِلَّا رَقِيقًا.

فإنِ احْتَلَمَ فلم يَرِ بَلَلًا، فلا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ. وإن رَأَى  
مَنِيًّا ولم يَذْكُرِ احْتِلَامًا، فعَلَيْهِ الْغُسْلُ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،  
قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا،  
فَقَالَ: «يَغْتَسِلُ». وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ، وَلَا يَجِدُ الْبَلَلَ،  
فَقَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ». رواه أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

فإن وَجَدَ مَنِيًّا فِي ثَوْبٍ يَنَامُ فِيهِ هُوَ وَغَيْرُهُ، فلا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لأنَّ  
الْأَصْلَ عَدَمُ وُجُوبِهِ، فلا يَجِبُ بِالشَّكِّ، وإن لم يَكُنْ يَنَامُ فِيهِ غَيْرُهُ، وهو  
مَنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْتَلِمَ، كَابْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، فعَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَإِعَادَةُ الصَّلَاةِ  
مِنْ أَحَدَثِ نَوْمَةٍ نَامَهَا؛ لأنَّ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَأَى فِي ثَوْبِهِ مَنِيًّا بَعْدَ  
أَنْ صَلَّى فَاغْتَسَلَ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ<sup>(٢)</sup>.

---

= كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٩٧. والدارمي، في: باب في المرأة ترى في منامها ما  
يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/١٩٥. والإمام مالك، في: باب غسل المرأة  
إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٥١. والإمام أحمد، في:  
المسند ٢/٩٠، ٢٩٢/٦، ٣٠٢، ٣٠٦.

(١) في: باب الرجل يجد البلة في منامه، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٥٤.  
كما أخرجه الترمذی، في: باب في من يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر احتلاما، من أبواب  
الطهارة. عارضة الأحوذی ١/١٧٢. وابن ماجه، في: باب من احتلم ولم ير بللا، من كتاب  
الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٢٠. والدارمي، في: باب من يرى بللا ولا يذكر احتلاما، من  
كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/١٩٥. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٢٥٦.  
(٢) أخرجه الإمام مالك، في: باب إعادة الجنب الصلاة...، من كتاب الطهارة. الموطأ =

**فصل : والمذئ ماء رقيق يخرج بعد الشهوة متسبباً [١٥٥] لا يحس**  
 بخروجه ، فلا غسل فيه ، ويجب منه الوضوء ؛ لما روى سهل بن حنيف  
 قال : كنت ألقى من المذي شدة وعناء ، فكنت أكثر منه الاغتسال ،  
 فذكرت ذلك للنبي ﷺ وسأله عنه ، فقال : « يجزئك من ذلك  
 الوضوء » . حديث صحيح <sup>(١)</sup> . وهل يوجب غسل الذكر والأنثيين ، على  
 روايتين ؛ إحداهما ، لا يوجب ، لحديث سهل . والثانية ، يوجب ؛ لما روى  
 علي ، رضي الله عنه ، قال كنت رجلاً مذاءً ، فاستحييت أن أسأل رسول  
 الله ﷺ لمكان ابنته مني <sup>(٢)</sup> ، فأمرت المقداد ، فسأله : فقال : « يغسل ذكره  
 وأنثيته ويتوضأ » . رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> .

**فصل : والودئ ماء أبيض يخرج عقيب البول ، فليس فيه <sup>(٤)</sup> إلا**

---

= ٤٩ / ١ . وعبد الرزاق ، في : المصنف ٣٤٧ / ٢ - ٣٤٩ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١ / ١٧٠ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في المذي ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٨ / ١ .  
 والترمذي ، في : باب في المذي يصيب الثوب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ١٧٥ ،  
 ١٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٨٥ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « متفق عليه ورواه أبو داود ، وتفرد أبو داود بذكر الأنثيين » .  
 والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في المذي ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٤٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٥ .  
 وانظر تخريجه في صفحة ٨٩ ، ٩٠ وزيادة : « وأنثيه » ليست فيما تقدم .  
 (٤) في الأصل : « منه » .

الوضوء ؛ لأنَّ الشرع لم يرد فيه بزيادة عليه .

فإن خرج منه شيء ولم يذر أمني هو أو غيره ، في يقطه ، فلا غسل فيه ؛ لأنَّ المني<sup>(١)</sup> الموجب للغسل يخرج دافقاً بشهوة ، فلا يشتبه بغيره . وإن كان في نوم ، وكان نومه عقيب شهوة ؛ بملاعبة أهله ، أو تذكير ، فهو مذئ ؛ لأنَّ ذلك سبب المذي ، والظاهر أنه مذئ . وإن لم يكن كذلك اغتسل ؛ لحديث عائشة ، رضى الله عنها ، في الذي يجد البلل ، ولأنَّ خروج المني في النوم معتاد ، وغيره نادر ، فحمل الأمر على المعتاد .

فصل : وإن أحس بانتيقال المني من ظهره ، فأمسك ذكره ، فلم يخرج ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا غسل عليه ؛ لقول النبي ﷺ : « إذا رأت الماء » . والثانية ، يجب ؛ لأنه خرج عن مقره ، أشبه ما لو ظهر .

فإن اغتسل فخرج بعد ذلك ، وجب الغسل ، على الرواية الأولى ؛ لأنَّ الوجوب متعلق بخروجه ، ولم يجب على الثانية ؛ لأنه تعلق بانتيقاله ، وقد اغتسل له . وعنه ، إن خرج قبل البول ، وجب له<sup>(٢)</sup> الغسل ؛ لأننا نعلم أنه المني المتثقل ، فإن خرج بعده ، لم يجب ؛ لأنه يَحْتَمِلُ أنه غيره ، وهو خارج لغير شهوة .

وفي فضلة المني الخارجة بعد الغسل الروايات الثلاث .

فصل : والثاني ، التقاء الحيتائين ، وهو تعيب الحشفة في الفرج ،

(١) سقط من : س ٢ ، م .

(٢) سقط من : الأصل .



يُوجِبُ الْغُسْلَ وَإِنْ عَرِيَ عَنِ الْإِنْزَالِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَدَهَا » ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ ، فَقَدْ <sup>(٢)</sup> وَجِبَ الْغُسْلُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَخِتَانُ الرَّجُلِ الْجِلْدَةُ الَّتِي تَبْقَى بَعْدَ الْخِتَانِ . وَخِتَانُ الْمَرْأَةِ جِلْدَةُ كَعُوفِ الذِّيكِ فِي أَعْلَى الْفَرْجِ ، يُقَطَّعُ مِنْهَا فِي الْخِتَانِ ، فَإِنْ غَابَتْ الْحَشْفَةُ فِي الْفَرْجِ ، تَحَادَى خِتَانَاهُمَا ، فَيَقَالُ : التَّقْيَا ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّاسًا .

وَيَجِبُ الْغُسْلُ بِالْإِيلَاجِ فِي كُلِّ فَرْجٍ ؛ قُبْلَ أَوْ دُبُرٍ ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ ، حَتَّى أَوْ مَيِّتٍ ؛ لِأَنَّهُ فَرْجٌ ، أَشَبَّهُ قُبْلَ الْمَرْأَةِ .

فَإِنْ أُولِجَ فِي قُبْلِ الْخُثْنِ الْمُسْكِلِ ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَيَقَّنُ كَوْنُهُ فَرْجًا ، فَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِالشَّكِّ .

**فصل :** والثالث ، إسلام الكافر ، وفيه روايتان ؛ إحداهما ، يُوجِبُ الْغُسْلَ . اخْتَارَهَا الْخَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ <sup>(٤)</sup> قَيْسَ <sup>(٥)</sup> بَنَ عَاصِمٍ <sup>(٦)</sup> أَنْ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) زيادة من : ف .

(٣) فى : باب نسخ « الماء من الماء » ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧١ / ١ .

كما أخرجه البخارى ، فى : باب إذا التقى الختانان ، من كتاب الغسل . صحيح البخارى ١ /

٨٠ . وأبو داود ، فى : باب فى الإكسال ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٤٩ / ١ .

والنسائى ، فى : باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٩٢ / ١ .

والدارمى ، فى : باب فى مس الختان الختان ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١٩٤ / ١ . والإمام

أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٣٤ ، ٣٤٧ ، ٣٩٣ ، ٤٧١ ، ٥٢٠ .

(٤) بعده فى م : « ثمامة بن أثال و » .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) قيس بن عاصم بن سنان التميمى ، أبو على المنتقى ، وفد على النبى ﷺ فى وفد بنى =

يَغْتَسِلُ<sup>(١)</sup> حِينَ أَسْلَمَ<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>:  
 حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَسْلَمُ مِنْ حَدِيثٍ لَا يَزْتَفِعُ حُكْمُهُ بَاغْتِسَالِهِ،  
 فَقَامَتْ مَظْنَّةُ ذَلِكَ مَقَامَهُ. وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلجَنَابَةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ  
 بِالْمَظْنَةِ<sup>(٤)</sup>، فَسَقَطَ حُكْمُ الْمَظْنَةِ<sup>(٥)</sup>، كَالْمَشَقَّةِ [١٦] مَعَ السَّفَرِ. وَالثَّانِيَّةُ، لَا  
 غُسْلَ عَلَيْهِ. اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا  
 أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ هُمْ<sup>(٦)</sup> أَطَاعُوا لَكَ  
 بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ<sup>(٧)</sup> أَنَّ اللَّهَ قَدْ<sup>(٨)</sup> فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ. مُتَّفَقٌ  
 عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup>. وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْغُسْلِ، وَلَوْ كَانَ أَوَّلَ الْفُرُوضِ لِأَمَرٍ بِهِ، وَلَئِنَّهُ أَسْلَمَ

---

= تميم فأسلم، كان سيذا جوادا، وكان ممن حرم الخمر على نفسه في الجاهلية. توفي سنة اثنتين  
 وثلاثين. انظر: الإصابة ٤٨٣/٥ - ٤٨٦، وتهذيب التهذيب ٣٩٩/٨، ٤٠٠.

(١) في م: «يغتسلا».

(٢) في م: «أسلما».

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي  
 داود ٨٦/١. والترمذي، في: باب ما ذكر في الاغتسال عندما يسلم الرجل، من أبواب  
 الجمعة. عارضة الأحوذى ٨٤/٣. والنسائي، في: باب ذكر ما يوجب الغسل وما لا  
 يوجبه... من كتاب الطهارة. المجتبى ٩١/١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٦١/٥.

(٤) في م: «بالظنة».

(٥) في الأصل: «الحكمة».

(٦ - ٦) في الأصل: «أطاعوك بذلك فأخبرهم». وفي م: «أطاعوك لذلك، فأعلمهم».

(٧) سقط من: الأصل.

(٨) أخرجه البخاري، في: باب وجوب الزكاة، وباب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء  
 حيث كانوا، من كتاب الزكاة، وفي: باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع،  
 من كتاب المغازي، وفي: باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، =

العدَدُ الكَثِيرُ، والجَمُّ الغَفِيرُ، فلو أَمَرُوا بِالْغُسْلِ لَنَقَلَ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا.

فإن أُجْنِبَ في حالِ كُفْرِهِ، اِحْتَمَلَ أَنْ لَا يَجِبَ الْغُسْلُ عَلَيْهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاِحْتَمَلَ أَنْ يَجِبَ. وهو قولُ أُمَيِّ بْنِ بَكْرٍ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَدِّثِ بَاقٍ.

**فصل:** فَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَيَجِبُ فِي حَقِّهَا الْأَغْسَالُ الْمَذْكُورَةُ، وَتَزِيدُ بِالْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، وَنَذَكُرُهُ فِي بَابِهِ. وَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِالْوِلَادَةِ الْعَارِيَةِ عَنْ دَمٍ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَ مِنَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يُوجِبْ بِهَا<sup>(١)</sup>، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ، يَجِبُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَكَادُ تَعْرِى مِنَ نِفَاسٍ مُوجِبٍ، فَكَانَتْ مَظْنَةً لَهُ، فَأُقِيمَتْ مُقَامَهُ، كَالْتِقَاءِ الْحَتَانَيْنِ مَعَ الْإِنْزَالِ.

**فصل:** وَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ بغيرِ ذَلِكَ؛ مِنْ غَسْلِ مَيِّتٍ، أَوْ إِفَاقَةِ مَجْتُونٍ، أَوْ مُغْمَى عَلَيْهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

**فصل:** وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ، حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ آيَةِ فِصَاعِدًا؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

---

= من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ١٣٠/٢، ١٥٨، ٢٠٤، ١٤٠/٩. ومسلم، فى: باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ٥٠/١، ٥١. كما أخرجه أبو داود، فى: باب زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبى داود ٣٦٦/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية أخذ خيار المال فى الصدقة، من أبواب الزكاة. عارضة الأحمدي ١١٧/٣، ١١٨. والنسائى، فى: باب وجوب الزكاة، وباب إخراج الزكاة من بلد إلى بلد، من كتاب الزكاة. المجتبى ٣/٥، ٤١. وابن ماجه، فى: باب فرض الزكاة، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ٥٦٨/١. والدارمى، فى: باب فى فضل الزكاة، من كتاب الزكاة. سنن الدارمى ٣٧٩/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٣٣/١.

(١) فى م: «لها».

يُخْرِجُ مِنَ الْخَلَاءِ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ - أَوْ  
قال : يَحْجُزُهُ - عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

وَفِي بَعْضِ آيَةِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَحْرُمُ قِرَاءَتُهُ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ  
ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » . رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَالْأُخْرَى ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْجُنُبَ لَا يُمْتَنِعُ مِنْ قَوْلٍ : بِاسْمِ اللَّهِ . وَ:  
الْحَمْدُ لِلَّهِ . وَذَلِكَ بَعْضُ آيَةٍ .

**فصل : وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا  
جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> .** يَعْنِي مَوَاضِعَ الصَّلَاةِ . وَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ : « لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ الْحَائِضُ ، وَلَا جُنُبٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> .

---

(١) فَي : بَابِ الْجَنْبِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٢ / ١ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فَي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ  
جَنْبًا ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤٣ / ١ . وَلَفْظُهُ ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ  
الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا لَمْ يَكُنْ جَنْبًا . وَالنَّسَائِيُّ ، فَي : بَابِ حَجَبِ الْجَنْبِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ،  
مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١١٨ / ١ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فَي : بَابِ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ  
طَهَارَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١٩٥ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فَي : الْمُسْنَدُ ٨٤ / ١ ،  
١٠٧ ، ١٢٤ . وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٢٤١ / ٢ - ٢٤٥ .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فَي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَانِ الْقُرْآنَ ، مِنْ أَبْوَابِ  
الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢١٢ / ١ ، ٢١٣ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فَي : بَابِ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى  
غَيْرِ طَهَارَةٍ . مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١٩٥ / ١ .

وَالْحَدِيثُ لَيْسَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ . انْظُرْ : نَصَبُ الرَّايَةِ ١٩٥ / ١ ، ١٩٦ .

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ ٤٣ .

(٤) فَي : بَابِ فِي الْجَنْبِ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٣ / ١ . مِنْ  
= حَدِيثِ عَائِشَةَ .

ولا يَحْرُمُ ؛ العبورُ في المَسْجِدِ ؛ لقَوْلُهُ تعالى : ﴿ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ .  
ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لعائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « ناوليني الخُمْرَةَ <sup>(١)</sup> مِنْ  
المَسْجِدِ » . قَالَتْ : إِنِّي حَائِضٌ . قَالَ : « إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ » .  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> .

قال بعضُ أَصْحَابِنَا : إِذَا تَوَضَّأَ الْجُنُبُ ، حَلَّ لَهُ اللَّبْثُ فِي المَسْجِدِ ؛ لِأَنَّ  
الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، كَانَ أَحَدُهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَحَدَّثَ فِي المَسْجِدِ  
وهو جُنُبٌ ، تَوَضَّأَ ثُمَّ دَخَلَ فَجَلَسَ فِيهِ . وَلِأَنَّ الْوُضُوءَ <sup>(٣)</sup> يُخَفِّفُ <sup>(٤)</sup> بَعْضَ  
حَدِيثِهِ <sup>(٥)</sup> ، فَيُزُولُ بَعْضُ مَا مَنَعَهُ .

---

= كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى اجتناب الحائض المسجد ، من كتاب الطهارة .  
سنن ابن ماجه ٢١٢/١ . عن أم سلمة . كلاهما بنحوه .

وبلفظه أخرجه البخارى ، فى : التاريخ الكبير ٢/٦٧ . والحديث ضعيف . انظر : الإرواء ١/١٦٢ .  
(١) الخمرة : هى السجادة ، وهى ما يضع عليه الرجل جزء وجهه فى سجوده ، من حصير أو  
نسيجة من خوص ، وسميت خمرة ؛ لأنها تخمر الوجه ، أى تغطيه .

(٢) فى م : « معاذ » . وفى : س ٢ ، ف : « متفق عليه » .  
والحديث أخرجه مسلم ، فى : باب جواز غسل الحائض لرأس زوجها ... إلخ ، من كتاب  
الحيض . صحيح مسلم ١/٢٤٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الحائض تتناول الشيء من المسجد ، من أبواب الطهارة .  
عارضة الأحمدي ١/٢١٦ . والنسائي ، فى : باب استخدام الحائض ، من كتاب الطهارة ، ومن  
كتاب الحيض . المجتبى ١/١٢٠ ، ١٥٨ . وابن ماجه ، فى : باب الحائض ، من كتاب الطهارة .  
سنن ابن ماجه ١/٢٠٧ . والدارمي ، فى : باب الحائض تبسط الخمرة ، وفى : باب الحائض تمشط  
زوجها ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/١٩٧ ، ٢٤٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/  
٧٠ ، ٤٥/٦ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ٢١٤ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ .

(٣) فى الأصل : « العضو » .

(٤ - ٤) فى الأصل : « حديثه » .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ؛**  
لَمَّا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، أَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْزُقُّدُ  
أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَزُقُّدْ » . مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْوُضُوءُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَعُودَ إِلَى الْجَمَاعِ ،  
وَيَغْسِلُ فَرْجَهُ . فَأَمَّا الْحَائِضُ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَا يُؤَثِّرُ  
فِي حَدَثِهَا ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا .

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب نوم الجنب ، من كتاب الغسل . صحيح البخارى ٨٠ / ١ .  
ومسلم ، فى : باب جواز نوم الجنب ... من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٤٨ / ١ ، ٢٤٩ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام ، من كتاب الطهارة .  
سنن أبى داود ٥٠ / ١ . والترمذى ، فى : باب فى الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام ، من أبواب  
الطهارة . عارضة الأحوذى ١٨٣ / ١ . والنسائى ، فى : باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام ، من  
كتاب الطهارة . المجتبى ١١٥ / ١ . وابن ماجه ، فى : باب من قال لا ينام الجنب حتى يتوضأ  
وضوءه للصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٩٣ / ١ . والدارمى ، فى : باب الجنب إذا  
أراد أن ينام ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١٩٣ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٧ / ٢ ،  
٤٦ ، ٧٩ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ٣٩٢ .

## بَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

وهو على ضَرِيَيْنِ ؛ كَامِلٌ ، وَمُجْزِئٌ ، فَالكَامِلُ يَأْتِي فِيهِ بِتِسْعَةِ أَشْيَاءَ ؛  
الَّتِيئَةُ ، وَهُوَ أَنْ يَتَوَيَّ الْغُسْلَ لِلْجَنَابَةِ ، أَوْ <sup>(١)</sup> اسْتِيَاحَةً مَا لَا يُسْتَبَاحُ إِلَّا  
بِالْغُسْلِ ؛ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَاللُّبْثِ فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ يُسَمَّى ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ  
ثَلَاثًا قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا [ ١٦ ظ ] الْإِنَاءَ ، ثُمَّ يَغْسِلُ مَا بِهِ مِنْ أَدَى ، وَيَغْسِلُ فَرْجَهُ  
وَمَا بَيْنَهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَحْثِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ  
يُرَوِّى بِهَا أَصُولَ <sup>(٢)</sup> شَعْرِهِ ، وَيُخَلِّلُهُ بِيَدِهِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ،  
ثُمَّ يَذُلُّكَ بَدَنَهُ بِيَدِهِ ، وَإِنْ تَوَضَّأَ إِلَّا غَسَلَ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ آخِرًا ،  
فَحَسَنٌ . قَالَ أَحْمَدُ : الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ . يَعْنِي قَوْلَهَا :  
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ  
لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُخَلِّلُ شَعْرَهُ بِيَدِهِ ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ ، أَفَاضَ  
عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ . وَقَالَتْ مَيْمُونَةُ : وَضَعَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ،  
ثُمَّ تَمَضَّمَضَ ، وَاسْتَنْشَقَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ أَفَاضَ <sup>(٣)</sup> عَلَى رَأْسِهِ ،  
ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ ، فَأَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ فَلَمْ يُرِدْهَا ، وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، س ٢ : « بَشَرَهُ وَ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « الْمَاءَ » .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup> .

الضَّرْبُ الثَّانِي ، الْمَجْزِئُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَنْوِي ، وَيَعْمَّ شَعْرَهُ وَبَدَنَهُ بِالْغُسْلِ ،  
وَالتَّشْمِيَةِ هَهُنَا كَالتَّشْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ فِيمَا ذَكَرْنَا .

وَيَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْبَشْرَةِ الَّتِي تَحْتَ الشَّعْرِ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيفًا ؛  
لِحَدِيثِ عَائِشَةَ . وَلَا يَجِبُ نَقْضُهُ إِنْ كَانَ مَضْفُورًا ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ،  
قَالَتْ : قُلْتُ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي ، أَفَأَنْقُضُهُ لَغُسْلِ  
الْجَنَابَةِ ؟ قَالَ : « لَا ، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتَنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ ، ثُمَّ  
تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهُرِينَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الأول أخرجه البخارى ، فى : باب الوضوء قبل الغسل ، وباب من بدأ بالحلاب أو الطيب  
عند الغسل ، وباب هل يدخل الجنب يده فى الإناء قبل أن يغسلها ... من كتاب الغسل .  
صحيح البخارى ٧٢/١ - ٧٤ ، ٧٦ . ومسلم ، فى : باب صفة غسل الجنابة ، من كتاب  
الحيض . صحيح مسلم ٢٥٣/١ - ٢٥٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود  
٥٥/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الغسل من الجنابة ، من أبواب الطهارة . عارضة  
الأحوذى ١٥٤/١ . والنسائى ، فى : باب ذكر غسل الجنب يديه قبل أن يدخلهما الإناء ، وباب  
ذكر وضوء الجنب قبل الغسل ، من كتاب الطهارة . وفى : باب الابتداء بالوضوء فى غسل  
الجنابة ، وباب ترك مسح الرأس فى الوضوء من الجنابة ، وباب استبراء البشرة فى الغسل من  
الجنابة ، من كتاب الغسل . المجتبى ١٠٩/١ ، ١١١ ، ١٦٨ ، ١٦٩ . والدارمى ، فى : باب فى  
الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١٩١/١ . والإمام مالك ، فى : باب العمل  
فى غسل الجنابة ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٤٤/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١١٥/٦ ،  
٢٣٧ .

والثانى تقدم تخريجه فى صفحة ٧٢ .

(٢) فى : باب حكم صفائر المغتسلة ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٥٩/١ . =



وَلَا يَجِبُ <sup>(١)</sup> تَرْتِيبُ فِي <sup>(٢)</sup> الْغُسْلِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَلَمْ يُقَدِّمَ بَعْضَ الْبَدَنِ عَلَى بَعْضٍ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْبَدَاءَةُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَالْبَدَاءَةُ بِغَسْلِ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي طَهْوَرِهِ <sup>(٤)</sup> .

وَلَا مُوَالَاةَ فِيهِ <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٦)</sup> طَهَارَةٌ لَا تَرْتِيبُ فِيهَا ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا مُوَالَاةً ، كَغَسْلِ النَّجَاسَةِ <sup>(٧)</sup> .

**فصل :** فَأَمَّا غُسْلُ الْحَيْضِ ، فَهُوَ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ سَوَاءً ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ شَيْئًا مِنَ الْمِسْكِ أَوْ طِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَتَتَّبِعَ بِهِ أَثَرَ الدَّمِ ؛ لِئَرْبِلَ زُفُورَتَهُ <sup>(٨)</sup> ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ

---

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٥٨ / ١ . والترمذي ، في : باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ١٥٨ . والنسائي ، في : باب ذكر ترك المرأة نقض ضفر رأسها عند اغتسالها من الجنابة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ١٠٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في غسل النساء من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٩٨ .

(١) سقط من الأصل ، س ١ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٦٣ .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في الأصل : « لأنها » .

(٧) في الأصل : « الجنابة » .

(٨) في م : « فورته » .

اللَّهُ ﷺ تسأله عن الغُسلِ مِنَ الحَيْضِ، فقال: «خُذِي فِرْصَةً»<sup>(١)</sup> مِنْ مِسْكِ، فَتَطَهَّرِي بِهَا». فقالت: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ فقالت عائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قلتُ: تَتَّبِعِي أَثَرَ الدَّمِ. «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ». فَإِنْ لَمْ تَجِدِ مِسْكَ فَعَيِّرْهُ مِنَ الطَّيِّبِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدِ فَاَلْمَاءُ كَافٍ.

وهل عليها نَقْضُ شَعْرِهَا لِلْغُسْلِ مِنْهُ؟ فيه رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ وَاجِبٌ، أَشْبَهَ غُسْلَ الْجَنَابَةِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجِبُ؛ لِتَيَقُّنِ وَضُوءِ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ، وَإِنَّمَا عُفِيَ عَنْهُ فِي الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ، فَيَشُقُّ النَّقْضُ فِيهِ، بِخِلَافِ الْحَيْضِ.

**فصل: والأفضلُ تقدِيمُ الوُضوءِ على الغُسلِ؛ للخبَرِ الواردِ. فَإِنْ اقْتَصَرَ على الغُسلِ وَتَوَاهَمَا، أَجْزَأَهُ عَنْهُمَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾. وَلَمْ يَذْكُرِ الْوُضُوءَ مَعَهُ، وَلِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ مِنْ جَنْسٍ؛**

(١) الفرصة: مثال سدره، قطعة قطن أو خرقة تستعملها المرأة في مسح دم الحيض.  
(٢ - ٢) في م: «رواه مسلم».

والحديث أخرجه البخاري، في: باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض...، وباب غسل الحيض، من كتاب الحيض، وباب الأحكام التي تعرف بالدلائل... من كتاب الاعتصام. صحيح البخاري ١/٨٥، ٨٦، ٩/١٣٤، ١٣٥. ومسلم، في: باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك...، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٢٦٠، ٢٦١. كما أخرجه النسائي، في: باب ذكر العمل في الغسل من الحيض، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١١٢، ١٧٠، ١٧١. وابن ماجه، في: باب في الحائض كيف تغتسل، من كتاب الطهارة وسننها. سنن ابن ماجه ١/٢١٠، ٢١١. والدارمي، في: باب في غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/١٩٧، ١٩٨. والإمام أحمد، في: المسند ٦/١٢٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٨٨.

صُغْرَى، وَكُبْرَى، فَدَخَلَتِ الصُّغْرَى فِي الْكُبْرَى فِي الْأَفْعَالِ دُونَ النَّبِيِّ، كَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. وَعَنْهُ، لَا يُجْزِئُهُ عَنِ الْحَدِّثِ الْأَصْغَرِ حَتَّى يَتَوَضَّأَ؛ لِأَنَّهُمَا نَوْعَانِ يَجِبَانِ بِسَبَبَيْنِ، فَلَمْ يَدْخُلْ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ، كَالْحُدُودِ. وَإِنْ نَوَى إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى، فَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [١٧و] قَالَ: «وَأَمَّا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** ويجوز للرجل والمرأة أن يغتسلا، ويتوضأ من إناء واحد؛ لأن النبي ﷺ كان يغتسل هو وزوجته من إناء واحد، يغرفان منه جميعاً. <sup>(٣)</sup> «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ». وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ: كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>.

(١) في م: «غيرهما».

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥١.

(٣ - ٣) في م: «متفق عليه».

والحديث أخرجه البخاري، في: باب تحليل الشعر... من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٦/١.

كما أخرجه النسائي، في: باب ذكر اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من إناء واحد، من كتاب الطهارة، ومن كتاب الغسل، المجتبى ١٠٦/١، ١٠٧، ١٦٥، ١٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ٦/١٩٣، ٢٣١، ٢٨١.

(٤) في: باب الوضوء بفضل وضوء المرأة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٨/١، ١٩. كما أخرجه البخاري، في: باب وضوء الرجل مع امرأته،... من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٠/١. والنسائي، في: باب وضوء الرجال والنساء جميعاً، من كتاب الطهارة، وباب الرخصة في فضل المرأة، من كتاب المياه ٥٠/١، ١٤٦. وابن ماجه، في: باب الرجل والمرأة يتوضآن من إناء واحد، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٣٤. والإمام مالك، في: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٢٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٤، ١٠٣، ١١٣، ١٤٢.

ويجوز للمرأة التَّطَهُّرُ بِفَضْلِ طَهُورٍ<sup>(١)</sup> الرَّجُلِ<sup>(٢)</sup> وَفَضْلِ طَهُورٍ<sup>(٣)</sup> الْمَرَأَةِ،  
وَلِلرَّجُلِ التَّطَهُّرُ بِفَضْلِ طَهُورٍ<sup>(٤)</sup> الرَّجُلِ وَفَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ مَا لَمْ تَخْلُ بِهِ .  
فَإِنْ خَلَتْ بِهِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ أَيْضًا ؛ لِمَا رَوَتْ مَيْمُونَةُ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَجْنَبْتُ فَأَغْتَسَلْتُ مِنْ جَفْنَةٍ ، فَفَضَّلْتُ فِيهَا  
فَضْلَةً ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَغْتَسِلَ مِنْهُ ، فَقُلْتُ : إِنِّي اغْتَسَلْتُ مِنْهُ . فَقَالَ :  
« إِنَّ الْمَاءَ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ »<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَاءٌ لَمْ يَنْجُسْ ، وَلَمْ يَزُلْ عَنْ إِطْلَاقِهِ ،  
فَأُسْبَبَ فَضْلَةَ الرَّجُلِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ التَّطَهُّرُ بِهِ ؛ لِمَا رَوَى الْحَكَمُ  
ابْنُ عَمْرٍو<sup>(٦)</sup> ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ  
الْمَرَأَةِ<sup>(٧)</sup> . حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : بِجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَضوء » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَضوء » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « رَوَاهُ مُسْلِمٌ » . وَفِي م : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٣ فِي حَدِيثٍ : اغْتَسَلَ مِنْ جَفْنَةٍ .

(٥) الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ مَجْدَعٍ ، أَبُو عَمْرٍو الْغَفَارِيُّ ، صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى مَاتَ ثُمَّ نَزَلَ  
الْبَصْرَةَ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ لِلْهِجْرَةِ . الْإِصَابَةُ ١/١٠٧ .

(٦) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ كِرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ . مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةٌ  
الْأَحْوَذِيُّ ١/٨٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْوُضُوءِ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرَأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ .  
سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/١٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ فَضْلِ وَضُوءِ الْمَرَأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمِيَاهِ .  
الْمُجْتَبَى ١/١٤٦ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْوُضُوءِ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرَأَةِ ، مِنْ كِتَابِ  
الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١/١٣٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٤/٢١٣ ، ٥/٦٦ . وَقَالَ  
الْبُخَارِيُّ : وَلَا أَرَاهُ يَصَحُّ . التَّارِيخُ الْكَبِيرُ ٤/١٨٥ .

كَرِهْهُ . وَذَكَرَ مِنْهُمْ ابْنُ عَمَرَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرْجِسَ <sup>(١)</sup> . وَخَصَّ مَا خَلَتْ  
بِهِ ؛ لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ : تَوَضَّأْتُ أَنْتَ هَلْهُنَا ، <sup>(٢)</sup> وَهِيَ هَلْهُنَا <sup>(٣)</sup> ، فَأَمَّا  
إِذَا خَلَتْ بِهِ <sup>(٤)</sup> فَلَا تَقْرَبْنَهُ <sup>(٥)</sup> .

وَمَعْنَى الْخَلْوَةِ ؛ أَنْ لَا يُشَاهِدَهَا إِنْسَانٌ تَخْرُجُ بِحُضُورِهِ عَنِ الْخَلْوَةِ فِي  
النِّكَاحِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الْخَلْوَةِ مَا لَمْ يُشَاهِدْهَا رَجُلٌ .  
وَأَمَّا تُؤَثِّرُ خَلْوَتُهَا فِي الْمَاءِ الْيَسِيرِ ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْكَثِيرِ ، فَهَذَا  
أَوَّلَى .

وَلَا يَخْرُجُ الْمَاءُ الَّذِي خَلَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ عَنِ إِطْلَاقِهِ ، بَلْ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ  
التَّطَهُّرُ بِهِ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَاسَةِ ، وَلِلرَّجُلِ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِهِ ؛ لِأَنَّ مَنَعَ الرَّجُلِ  
مِنَ الْوُضُوءِ بِهِ تَعَبُّدٌ ، فَوَجَبَ قَصْرُهُ عَلَى مَوْرِدِهِ .

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ لَا يَزِيلُ  
النَّجَسَ ، كَالْخَلِّ . وَهَذَا لَا <sup>(٦)</sup> يُمَكِّنُ الْقَوْلَ بِمُوجِبِهِ ، فَإِنَّ هَذَا يَرْفَعُ حَدَثَ  
الْمَرْأَةِ ، بِخِلَافِ الْخَلِّ .

---

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرْجِسَ الْمَزْنِي ، صَحَابِي ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِ الصَّحَابَةِ .  
تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٥/٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١/١٠٧ . كَمَا أَخْرَجَ أَثَرُ ابْنِ عَمَرَ فِي ١/١٠٨ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، س ١ ، س ٢ .



## بَابُ التَّيْمُمِ

التَّيْمُمُ طَهَارَةٌ بِالثَّرَابِ يَقُومُ مَقَامَ الطَّهَارَةِ بِالمَاءِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ ؛ لَعَدَمِ أَوْ مَرَضٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى عَمَّارٌ قَالَ : أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا <sup>(٢)</sup> يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا » . ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ ، وَظَاهِرَ كَفِّهِ وَوَجْهَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

وَالسُّنَّةُ فِي التَّيْمُمِ أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ

(١) سورة المائدة ٦ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب التيمم للوجه والكفين ، من كتاب التيمم . صحيح البخارى ١ /

٩٣ . ومسلم ، فى : باب التيمم ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١ / ٢٨٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التيمم ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٧٧ .

والنسائى ، فى : باب التيمم فى الحضر ، وباب نوع آخر من التيمم ، وباب تيمم الجنب ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٣٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى التيمم بضربة

واحدة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ، ١ / ٨٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٢٦٤ ،

٢٦٥ ، ٣١٩ ، ٣٩٦ . والترمذى مختصرا ، فى : باب ما جاء فى التيمم ، من أبواب الطهارة .

عارضه الأحمدي ١ / ٢٣٩ .

يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، وَيَدِيهِ إِلَى الْكُوعَيْنِ؛ لِلخَبَرِ، وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِمَسْحِ  
الْيَدَيْنِ، وَالْيَدُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي الشَّرْعِ تَتَنَاوَلُ الْيَدَ إِلَى الْكُوعِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(١)</sup>. وَإِنْ مَسَحَ يَدَيْهِ  
إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، فَلَا بَأْسَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ<sup>(٢)</sup> رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup>، وَسَوَاءٌ فَعَلَ  
ذَلِكَ بَصُرَبَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ.

وَيُسْتَحَبُّ تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ عِنْدَ الضَّرْبِ؛ لِيَدْخُلَ الْغُبَارُ فِيمَا بَيْنَهُمَا، وَإِنْ  
كَانَ التُّرَابُ نَاعِمًا فَوَضَعَ الْيَدَيْنِ [١٧ظ] عَلَيْهِ وَضَعًا، أَجْزَأَهُ.

وَيَمْسَحُ جَمِيعَ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْوَجْهِ، مِمَّا لَا يَشُقُّ، مِثْلَ بَاطِنِ الْقَمَمِ  
وَالْأَنْفِ، وَمَا تَحْتَ الشُّعُورِ الْخَفِيفَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا  
بِوُجُوهِكُمْ﴾. وَكَيْفَمَا مَسَحَ بَعْدَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ إِلَى  
الْكُوعَيْنِ، جَازَ، «إِلَّا أَنَّ» الْمُسْتَحَبَّ فِي الضَّرْبَةِ الْوَاحِدَةِ أَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ  
بِبَاطِنِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ، وَظَاهِرَ كَفَيْهِ بِبَاطِنِ رَاخَتَيْهِ. وَإِنْ مَسَحَ بَصُرَبَتَيْنِ،  
مَسَحَ بِأَوَّلَاهُمَا وَجْهَهُ، وَبِالثَّانِيَةِ يَدَيْهِ.

(١) سورة المائدة ٣٨.

(٢) سقط من: م.

(٣) من حديث جابر، وابن عمر أخرجه الحاكم في: المستدرک ١/١٧٩، ١٨٠. والدارقطني،  
في: سننه ١/١٨٠ - ١٨٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١/٢٠٧.

وفي بعض روايات حديث عمار: «إلى المرفقين». انظر: سنن أبي داود ١/٧٨. المجتبى ١/١٣٨.  
وقال الألباني: وكل ذلك معلول لا يصح. الإرواء ١/١٨٥.

وانظر: التلخيص الحبير ١/١٥١ - ١٥٤. نصب الراية ١/١٥٤، ١٥٦.

(٤ - ٤) في م: «لأن».



فإن مسح إلى المِرْفَقَيْنِ ، وَضَعَ بَطْنُ أَصَابِعِ الْيُسْرَى عَلَى ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يُمِزُّهَا <sup>(١)</sup> إِلَى مِرْفَقِهِ <sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ يَدِيرُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى بَطْنِ الذَّرَاعِ ، وَيُمِزُّهُ عَلَيْهِ ، وَيَرْفَعُ إِنْهَامَهُ ، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ أَمَرَ إِنْهَامَ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى إِنْهَامِ يَدِهِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ مَسَحَ <sup>(٣)</sup> بِيَدِهِ الْيُمْنَى يَدَهُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَمْسَحُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى ، وَيُخَلِّلُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ .

وإن يَمِّمَهُ غَيْرُهُ جاز <sup>(٤)</sup> ، كما يجوزُ أَنْ يُوضَّعَهُ .

وإن أَطَارَتْ <sup>(٥)</sup> الرِّيحُ عَلَيْهِ ثُرَابًا ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ بِمَا عَلَى يَدَيْهِ ، جازٌ ، وإن مَسَحَ وَجْهَهُ بِمَا عَلَيْهِ لَمْ يُجْزِهِ <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقَصْدِ الصَّعِيدِ وَالْمَسْحِ بِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِيَهُ إِذَا صَمَدٌ لِلرِّيحِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَسْحِ غَيْرِهِ لَهُ .

**فصل :** وفرائضُ التَّيَمُّمِ ؛ النَّيَّةُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْوُضُوءِ ، وَمَسْحُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ؛ لِلأَمْرِ بِهِ ، وَتَرْتِيبُ <sup>(٧)</sup> الْيَدَيْنِ عَلَى الْوَجْهِ <sup>(٨)</sup> ، قِيَاسًا عَلَى الْوُضُوءِ . وَفِي التَّسْمِيَةِ وَالْمَوَالَاةِ رِوَايَتَانِ ، كَالْوُضُوءِ .

فَأَمَّا النَّيَّةُ ، فَهُوَ أَنْ يَتَوَيَّأَ اسْتِبَاحَةً مَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهِ ، فَإِنْ تَوَيَّأَ صَلَاةً

(١) فِي م : « يَمِزُّهُمَا » .

(٢) فِي م : « مِرْفَقِهِ » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلُ : « وَإِنْ مَسَحَ وَجْهَهُ جاز » .

(٥) فِي م : « أَثَارَتْ » .

(٦) فِي م : « يَجْزِي » .

(٧ - ٧) فِي م : « الْوَجْهَ عَلَى الْكَفَيْنِ » .

مَكْتُوبَةً ، أُبِيحَ لَهُ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهَا ، فَيَدْخُلُ فِي نِيَّةِ الْمُتَّبِعِ .

وَإِنْ نَوَى نَفْلًا أَوْ صَلَاةً مُطْلَقَةً ، لَمْ يُبَحَّ لَهُ الْفَرَضُ ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ ، وَإِنَّمَا تُسْتَبَاحُ بِهِ الصَّلَاةُ ، فَلَا يَسْتَبِيحُ بِهِ <sup>(١)</sup> الْفَرَضُ حَتَّى يَنْوِيهِ ، وَلَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ؛ <sup>(٢)</sup> «لِأَنَّ النَّافِلَةَ تَتَضَمَّنُ الْقُرْآنَ» . وَلَيْسَ لَهُ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ الْمُتَعَيَّنَةِ ؛ لِأَنَّهَا فَرَضٌ ، وَإِنْ كَانَتْ نَفْلًا فَلَهُ فِعْلُهَا <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ نَوَى قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّنْقِيلُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى .

وَإِنْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَثَ لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَثَ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْوُضُوءِ فِي نِيَّتِهِ .

وَلَا بُدَّ لَهُ <sup>(٤)</sup> مِنْ تَعْيِينِ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ مِنَ الْحَدَثِ الْمَوْجِبِ لِلْغُسْلِ ، أَوْ الْوُضُوءِ ، أَوْ التَّجَاسَةِ ، فَإِنْ تَيَمَّمَ لِلْحَدَثِ وَنَسِيَ الْجَنَابَةَ ، أَوْ لِلْجَنَابَةِ وَنَسِيَ الْحَدَثَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «وَأَمَّا لِأَمْرِي» <sup>(٥)</sup> «مَا نَوَى» <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزِئُ فِي الْمَاءِ وَهُوَ الْأَصْلُ ، فَفِي «الْبَدَلِ أَوَّلَى» <sup>(٧)</sup> .

**فصل :** ويجوزُ التَّيَمُّمُ عَنْ <sup>(٨)</sup> جَمِيعِ الْأَحْدَاثِ ؛ لظَاهِرِ الْآيَةِ ، وَحَدِيثِ

(١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) سقط من : الأصل ، س ١ ، ف .

(٥) في م : « لكل امرئ » .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٥١ .

(٧ - ٧) في الأصل : « البذل » .

(٨) في الأصل : « من » .

عَمَّارٌ<sup>(١)</sup>. وَرَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَرِلًا لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟». قَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ<sup>(٢)</sup>. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَيَجُوزُ التَّيْمُمُ لِلنَّجَاسَةِ عَلَى الْبَدَنِ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ<sup>(٤)</sup> مُشْتَرِطَةٌ لِلصَّلَاةِ، فَنَابَ فِيهَا التَّيْمُمُ، كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ. وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ إِذَا تَيَمَّمَ لَهَا عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ. وَقِيلَ: فِي وَجوبِ الْإِعَادَةِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَجِبُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «التُّرَابُ كَأَفِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ»<sup>(٥)</sup>. وَقِيَاسًا عَلَى التَّيْمُمِ لِلْحَدَثِ<sup>(٦)</sup>. وَالْأُخْرَى، تَجِبُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ، فَلَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ، كَمَا لَوْ<sup>(٧)</sup> لَمْ يَتَيَمَّمْ<sup>(٧)</sup>.

(١) فِي م: «عُثْمَان».

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل: «عِنْدِي».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ وَضُوءِ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ، وَبَابِ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، مِنْ كِتَابِ التَّيْمُمِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/٩٣، ٩٦، ٩٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ وَاسْتِحْبَابِ تَعَجِيلِ قَضَائِهَا، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٤٧٤ - ٤٧٦.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ التَّيْمُمِ بِالصَّعِيدِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى ١/١٣٩. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ التَّيْمُمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١/١٩٠. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/٤٣٤.

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل، س ١، س ٢: «عَلَى الْبَدَنِ».

(٥) لَمْ نَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَانْظُرْ مَا يَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي حَدِيثِ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ...». وَانْظُرْ: التَّلْخِيسَ الْحَبِيرَ ١/١٥٤.

(٦) فِي م: «الْحَدَث».

(٧ - ٧) فِي الْأَصْل: «تَيَمَّم».

ولا يجوز التيمم عن التَّجَاسَةِ في غير البدن ؛ لأنها طهارة في البدن ،  
فلا تؤثر في غيره ، [١٨] كالوضوء .

### فصل : لجواز التيمم ثلاثة شروط ؛

أحدها ، العجز عن استيعمال<sup>(١)</sup> الماء ، وهو نوعان ؛ أحدهما ، عدم  
الماء ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾<sup>(٢)</sup> . ولقول النبي  
ﷺ : « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا  
وَجَدَتِ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ » . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> . النوع الثاني ، الخوف على  
نفسه باستيعمال الماء ؛ لمرض ، أو قرح يخاف باستيعمال الماء تلفاً ، أو زيادة  
مرض ، أو تباطؤ البرء ، أو شيئاً فاجشاً في جسمه ؛ لقول الله تعالى :  
﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾<sup>(٤)</sup> . وقوله تعالى : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ  
لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> . وإن وجد ماء  
يحتاج إلى شربه للعطش ، أو شرب رفيقه أو بهائمه ، أو بينه وبينه سبغ ، أو  
عدو يخافه على نفسه أو ماله ، أو خاف على ماله إن تركه وذهب إلى

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) في : باب الجنب يتيمم ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٨٠ / ١ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب التيمم للجنب إذا لم يجد ماء ، من أبواب الطهارة .  
عارضه الأحمدي ١٩٢ / ١ . والنسائي ، في : باب الصلوات يتيمم واحد ، من كتاب الطهارة .  
المجتبى ١٣٩ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٨٠ . وصححه في  
الإرواء ١٨١ / ١ .

(٤) سورة النساء ٤٣ ، وسورة المائدة ٦ .

(٥) سورة المائدة ٦ .

الماء ، فله التيمم ؛ لأنه خائف الضرر باستعماله ، فهو كالمريض . وإن خاف  
 لشدة البرد ، تيمم وصلى ؛ لما روى عمرو بن العاص ، قال : احتلمت في  
 ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك ،  
 فتيممت وصليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « يا  
 عمرو ، صليت بأصحابك وأنت جئ ؟ » . فأخبرته بالذي منعني من  
 الاغتسال ، ثم قلت : سمعت الله يقول : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ  
 كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ <sup>(١)</sup> . فضحك النبي ﷺ ، ولم يقل شيئاً . رواه أبو  
 داود <sup>(٢)</sup> . ولأنه خائف على نفسه ، أشبه المريض .

ولا إعادة عليه إن كان مسافراً ؛ لما ذكرنا . وإن كان حاضراً ، ففيه  
 روايتان ؛ إحداهما ، لا يلزمه الإعادة ؛ لذلك . والثانية ، يلزمه ؛ لأنه ليس  
 بمريض ولا مسافر ، فلا يدخل في عموم الآية ، ولأن الحضر مطنئة إمكان <sup>(٣)</sup>  
 إسحان الماء ، فالعجز عنه عذر ناد <sup>(٤)</sup> غير متصيل . وإن قدر على إسحان  
 الماء ، لزمه ، كما يلزمه شراء الماء .

ومن كان واجداً للماء فخاف فوت الوقت ؛ لتشاغله بتحصيله أو

(١) سورة النساء ٢٩ .

(٢) في : باب إذا خاف الجنب البرد أتيتم ؟ من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٨١ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٠٣ / ٤ .

وعلقه البخاري ، في : باب إذا خاف الجنب على نفسه ... من كتاب التيمم . صحيح

البخاري ٩٥ / ١ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) سقط من : م .

استسقاؤه<sup>(١)</sup> ، لم يُسَخَّ له التَّيَمُّمُ ؛ لأنَّ الله تعالى قال : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ . وهذا واجدٌ .

وإن خاف فوتَ الجِنَازَةِ ، فليس له التَّيَمُّمُ ؛ لذلك . وعنه ، يجوزُ ؛ لأنَّه لا يُمكنُ استِندَراكُها .

فصل : الثاني ، طَلَبُ المَاءِ شَرْطٌ فِي الرُّوَايَةِ المَشْهُورَةِ ؛ لقَوْلِ الله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ . ولا يُقالُ : لم يَجِدْ . إِلَّا مَنْ طَلَبَ ، ولأنَّه بَدَلٌ ، [ ٣٠ ] فلم يَجْزِ العُدُولُ إِلَيْهِ قَبْلَ طَلَبِ المُبْدَلِ ، كالصَّيَامِ فِي الظُّهَارِ . وعنه ، ليس بشَرْطٍ ؛ لأنَّه ليس بواجبٍ قَبْلَ الطَّلَبِ ، فيَدْخُلُ فِي الآيَةِ .

وصِفَةُ الطَّلَبِ أَنْ يَنْظُرَ<sup>(٢)</sup> يَمِينَهُ ، وَشِمَالَهُ ، وَأَمَامَهُ ، وَوَرَاءَهُ ، وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْ حَائِلٍ ، مِنْ رَبْوَةٍ ، أَوْ حَائِطٍ ، عَلَاهُ فَنَظَرَ حَوْلَهُ . وَإِنْ رَأَى خُضْرَةً أَوْ نَحْوَهَا اسْتَبْرَأَهَا .

فَإِنْ كَانَ مَعَهُ رَفِيقٌ ، سَأَلَهُ المَاءَ ، فَإِنْ بَدَّلَهُ لَهُ<sup>(٣)</sup> ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ المِثْلَةَ لَا تَكْثُرُ فِي قَبُولِهِ . وَإِنْ وَجَدَ مَاءً يُبَاعُ بِثَمَنِ المِثْلِ ، أَوْ بزيادةٍ غَيْرِ مُجْجِفَةٍ بِمَالِهِ ، وَهُوَ وَاجِدٌ لِلثَّمَنِ ، غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ ، كَمَا يَلْزِمُهُ شِرَاءُ الرَّقَبَةِ فِي الكَفَّارَةِ . فَإِنْ لَمْ يَبْذُلْهُ لَهُ صَاحِبُهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخْذُهُ قَهْرًا ، وَإِنْ

(١) فِي م : « استسقاؤه » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل : « عَنْ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْل .

اسْتَعْنَى عَنْهُ صَاحِبُهُ ؛ لِأَنَّ لَهُ بَدَلًا .

وإن عَلِمَ بِمَاءٍ قَرِيبٍ ، لَزِمَهُ قَصْضُهُ مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ ، أَوْ قُوَّةِ الرُّفْقَةِ أَوْ الْوَقْتِ .

وإن تَيَمَّمَ ثم رأى رَكْبًا ، أَوْ خُضْرَةً ، أَوْ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى الْمَاءِ ، أَوْ سَرَابًا ظَنَّهُ مَاءً قَبْلَ الصَّلَاةِ ، لَزِمَهُ الطَّلُبُ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ دَلِيلَ الْمَاءِ ، [١٨ظ] وبطل تَيَمُّمُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّلُبُ ، فَبَطَلَ تَيَمُّمُهُ ، كَمَا لو رأى مَاءً .

وإن رأى الرُّكْبَ وَنَحْوَهُ فِي الصَّلَاةِ ، لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِيهَا بِطَهَارَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ ، فَلَا يُبْطِلُهَا بِالشَّكِّ .

فصل : الثالثُ ، دُخُولُ الْوَقْتِ شَرْطٌ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوَقْتِ مُسْتَعْنٍ عَنِ التَّيَمُّمِ ، فَلَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ ، كَمَا لو تَيَمَّمَ وهو واجِدٌ لِلْمَاءِ . وإن كَانَ التَّيَمُّمُ لِنَافِلَةٍ ، لَمْ يَجُزْ فِي وَقْتِ النَّهْيِ عَنْ فِعْلِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ وَقْتِهَا ، وإن تَيَمَّمَ لِفَائِتَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ قَبْلَ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ دَخَلَ الْوَقْتُ ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ . وإن تَيَمَّمَ لِمَكْتُوبَةٍ فِي وَقْتِهَا ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَهَا وَمَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ، وَيَقْضِي فَوَائِتَ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ أَبَاحَتْ فَرْضًا ، فَأَبَاحَتْ سَائِرَ مَا ذَكَرْنَاهُ ، كَالْوُضُوءِ .

ومتى خَرَجَ الْوَقْتُ ، بَطَلَ التَّيَمُّمُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ غُذِرَ وَضْرُورَةُ ، فَتَقَدَّرَتْ <sup>(١)</sup> بِالْوَقْتِ ، كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، وَعَنْهُ ، يُصَلِّي

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَتَقَدَّرَتْ » .

بالتَّيْمُمِ حَتَّى يُحْدِثَ ، قِيَاسًا عَلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ .

**فصل :** وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ التَّيْمُمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ ، إِنْ رَجَا وُجُودَ الْمَاءِ ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الْجُنُبِ : يَتَلَوَّمُ<sup>(١)</sup> مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ<sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ الطَّهَارَةَ بِالْمَاءِ فَرِيضَةٌ ، وَأَوَّلُ الْوَقْتِ فَضِيلَةٌ ، وَانْتِظَارُ الْفَرِيضَةِ أَوْلَى . وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الْمَاءِ ، اسْتَحَبَّ تَقْدِيمُهُ ؛ لِإِقْلَا يَثْرَكَ فَضِيلَةٌ مُتَيَقَّنَةٌ لِأَمْرِ غَيْرِ مَرْجُوءٍ .

وَمَتَى تَيَمَّمَ وَصَلَّى ، صَحَّ صَلَاتُهُ ، وَلَا إِعَادَةٌ عَلَيْهِ وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ ؛ لِمَا رَوَى عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ ، قَالَ : خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا ، فَصَلَّيَا ، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ : « أَصَبْتَ السُّنَّةَ »<sup>(٣)</sup> ، وَأَجْزَأُتَكَ صَلَاتُكَ » . وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ : « لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> .

(١) أَيْ يَنْتَظِرُ ، وَالتَّلَوُّمُ : الْمَكْتُ وَالْإِنْتِظَارُ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمُصَنَّفِ ٢٤٤/١ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمُصَنَّفِ ١٦٠/١ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سُنَنِهِ ١٨٦/١ . وَابِيهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٣٣/١ . وَقَالَ : الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ لَا يَحْتَجُّ بِهِ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ ، م .

(٤) فِي : بَابِ فِي التَّيْمُمِ يَجِدُ الْمَاءَ بَعْدَ مَا يَصَلِّي فِي الْوَقْتِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٨٢/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّيْمُمِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ . الْمُجْتَبَى ١٧٤/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّيْمُمِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٩٠/١ . وَانْظُرْ : التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ ١٥٥/١ ، ١٥٦ . نَصَبُ الرَّايَةِ ١٦٠/١ .



وقال<sup>(١)</sup> : قد رَوَى عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ .  
ولأنَّه أَدَّى فَوْضَهُ بِطَهَارَةٍ صَحِيحَةٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَدَّاهَا بِطَهَارَةِ الْمَاءِ .

فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ فِي رَحْلِهِ مَاءً نَسِيَهُ ، فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ وَاجِبَةٌ ،  
فَلَمْ تَنْقُطْ بِالنَّسْيَانِ ، كَمَا لَوْ نَسِيَ عُضْوًا لَمْ يَغْسِلْهُ .

وإن ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ ، أَوْ ضَلَّ عَنْهُ غُلَامُهُ الَّذِي مَعَهُ الْمَاءُ ، فَلَا إِعَادَةَ  
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفَرِّطٍ .

وإن وَجَدَ بَقْرَبِهِ بِقُرْبٍ أَوْ غَدِيرًا عَلَامَتُهُ ظَاهِرَةً ، أَعَادَ ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ فِي  
الطَّلَبِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامُهُ خَفِيَّةً ، لَمْ يُعَدْ ؛ لِعَدَمِ تَقْرِيطِهِ .

**فصل :** فَإِنْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ ، لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِي إِنْ كَانَ  
جُنُبًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾<sup>(٢)</sup> . وَهَذَا وَاجِدٌ ، وَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَاتُّوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> .  
وَقَالَ : « إِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ »<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَسْحٌ أُبِيحٌ لِلضَّرُورَةِ ،  
فَلَمْ يُبَيِّحْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ، [ ٣١ ظ ] كَمَسْحِ الْجَبْرِ .

(١) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ السَّنَنِ ، وَالْمَصْنَفِ ذَكَرَ كَلَامَ أَبِي دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٤٣ ، وَسُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦ .

(٣) فِي : بَابِ الْاِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْاِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٧/٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَرْضِ الْحَجِّ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٧٥/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٨٣/٥ . وَابْنُ مَاجَةٍ .

فِي : بَابِ اتِّبَاعِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنَ الْمَقْدَمَةِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي :  
الْمُسْنَدِ ٢٤٧/٢ ، ٢٥٨ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٥٥ ، ٤٤٨ ، ٤٦٧ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٨ .

(٤) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٤٤ .

وإن كَانَ مُخْدِتًا، ففيه وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا، يَلْزَمُهُ اسْتِغْمَالُهُ ؛ لِذَلِكَ .  
وَالْآخَرُ، لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ شَرْطُ يَفُوتُ بِتَرْكِ غَسْلِ الْبَاقِي، فَتَبْطُلُ  
طَهَارَتُهُ، بِخِلَافِ غُسْلِ<sup>(١)</sup> الْجَنَابَةِ .

وإن كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ صَحِيحًا، وَبَعْضُهُ جَرِيحًا، غَسَلَ الصَّحِيحَ،  
وَتَيَمَّمَ لِلْجَرِيحِ، جُنُبًا كَانَ أَوْ مُخْدِتًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup> «فِي الَّذِي»  
أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِرَ أَوْ - يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ  
خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. وَلَأنَّ  
الْعَجْزَ هَلْهَنًا يَبْغُضُ الْبَدَنَ، [١٩] وَفِي الْإِعْوَازِ الْعَجْزُ يَبْغُضُ الْأَصْلَ،  
فَاخْتَلَفَا، كَمَا أَنَّ الْحَرَّ إِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الرَّقَبَةِ فِي الْكُفَّارَةِ، فَلَهُ الْعُدُولُ  
إِلَى الصَّوْمِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُ حُرًّا فَمَلَكَ بِنُصْفِهِ الْحَرُّ مَالًا، لَزِمَهُ التَّكْفِيرُ  
بِالْمَالِ، وَلَمْ تَكُنْ كَالَّتِي قَبْلَهَا.

**فصل :** وَيَنْبُطُ التَّيْمُمُ بِجَمِيعِ مُبْطَلَاتِ الطَّهَارَةِ الَّتِي تَيَمَّمَ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ  
بَدَلٌ عَنْهَا، فَإِنْ تَيَمَّمَ لَجَنَابَةٍ ثُمَّ أَحْدَثَ، مُنِعَ مَا يُمْنَعُهُ الْمُحْدِثُ ؛ مِنْ الصَّلَاةِ  
وَالطَّوَافِ، وَمَسِّ الْمُصْحَفِ ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ نَابَ عَنِ الْغُسْلِ، فَأَشْبَهَ الْمُغْتَسِلَ  
إِذَا أَحْدَثَ .

وَيَزِيدُ التَّيْمُمُ بِمُبْطَلَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا، الْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِغْمَالِ الْمَاءِ، سِوَاءِ

(١) زيادة من : م .

(٢) (٢ - ٢) فِي س ٢، م : «لِلَّذِي» .

(٣) فِي : بَابُ فِي الْمَجْرُوحِ يَتَيَمَّمُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٨٢ / ١ . وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ  
فِي : التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ ١٤٧ / ١ .

وُجِدَتْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجِدَتْ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ » . دَلٌّ بِمَقْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِطَهْوٍ عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ ، وَبِمَنْطُوقِهِ عَلَى وُجُوبِ اسْتِعْمَالِهِ عِنْدَ وُجُودِهِ ، وَلَأنَّهُ قَدَرٌ عَلَى <sup>(١)</sup> اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ، فَأُشْبِهَ الْخَارِجُ مِنَ الصَّلَاةِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ وَجَدَهُ فِي الصَّلَاةِ ، خَرَجَ وَتَوَضَّأَ ، وَاعْتَسَلَ إِنْ كَانَ جُنُبًا ، وَاسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ ، كَمَا لَوْ أَخَذَتْ فِي أَثْنَائِهَا . وَعِنَهُ ، إِذَا وَجَدَهُ فِي الصَّلَاةِ لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِأنَّهُ شَرَعَ فِي الْمَقْصُودِ ، فَأُشْبِهَ الْمُكْفَرُ يَقْدِرُ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّيَامِ . إِلَّا أَنَّ الْمُرُودِيَّ <sup>(٢)</sup> رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَقُولُ : إِنَّهُ يَمْضِي . ثُمَّ تَذَبَّرْتُ ، فَإِذَا أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ يَخْرُجُ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى رُجُوعِهِ عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ .

الثَّانِي ، خُرُوجُ الْوَقْتِ ، يُبْطِلُهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَإِنْ خَرَجَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ بَطَلَ <sup>(٣)</sup> ، كَمَا لَوْ أَخَذَتْ .

وَمَنْ تَيَمَّمَ وَهُوَ لَا يَسُ خُفًّا أَوْ عِمَامَةً يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا <sup>(٤)</sup> ، ثُمَّ خَلَعَ أَحَدَهُمَا ، فَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ ؛ لِأنَّهُ مِنْ مُبْطِلَاتِ الْوُضُوءِ .

(١) بعده في الأصل : « نية » .

(٢) أحمد بن محمد بن الحجاج ، أبو بكر المروذي ، الإمام القدوة ، الفقيه المحدث ، شيخ الإسلام ، كان أجل أصحاب الإمام أحمد ، وهو الذي تولى إغماضه لما مات وغسله ، وروى عنه مسائل ، توفي في جمادى الأولى سنة خمس وسبعين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٧٣/١٣ - ١٧٦ ، طبقات الحنابلة ٥٦/١ - ٦٣ .

(٣) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف : « بطلت » .

(٤) في الأصل ، ف : « عليها » .

ولا يَقْوَى ذلك عِنْدِي ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ لَمْ يَمْسُخْ عَلَيْهَا فِيهَا <sup>(١)</sup> ، فَلَمْ تَبْطُلْ بِخَلْعِهِمَا ، كَالْمَلْبُوسِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ .

**فصل :** وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ قَرَيْتَيْنِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْمَاءَ يُعْدَمُ فِي الْقَصِيرِ غَالِبًا ، أَشْبَهَ الطَّوِيلَ . وَيَجُوزُ فِي الْحَضَرِ لِلْمَرَضِ ؛ لِلآيَةِ ، وَلِأَنَّهُ عُذْرٌ غَالِبٌ يَتَّصِلُ ، أَشْبَهَ السَّفَرَ . وَإِنْ عَدِمَ الْمَاءَ فِي الْحَضَرِ لِحَبْسِ ، تَيَمَّمَ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي عَدَمِ الْمَاءِ وَعَجْزِهِ عَنْ طَلْبِهِ كَالْمُسَافِرِ ، وَأُبْلَغُ مِنْهُ ، فَأُلْحِقَ بِهِ . وَإِنْ عَدِمَهُ لَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكَانَ يَزُجُّهُ قَرِيبًا ، تَشَاغَلَ بِطَلْبِهِ ، وَلَمْ يَتَيَمَّمْ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَتِمَادِي ، تَيَمَّمَ وَصَلَّى ، وَأَعَادَ ؛ لِأَنَّهُ عُذْرٌ نَادِرٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُعِيدَ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى عَادِمِ الْمَاءِ فِي السَّفَرِ ، فَأُلْحَقَ بِهِ .

وَإِنْ كَانَ مَعَ الْمُسَافِرِ مَاءٌ ، فَأَرَأَاهُ قَبْلَ الْوَقْتِ ، أَوْ مَرَّ بِمَاءٍ قَبْلَ الْوَقْتِ ، فَتَرَكَه ، ثُمَّ عَدِمَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ ، تَيَمَّمَ وَصَلَّى ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْ بِاسْتِعْمَالِهِ . وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> فِي الْوَقْتِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَلَزُّمُهُ الْإِعَادَةَ ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ . وَالثَّانِي ، لَا تَلَزُّمُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَادِمٌ لِلْمَاءِ ، أَشْبَهَ مَا قَبْلَ الْوَقْتِ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ إِلَّا بِتُرَابٍ طَاهِرٍ ، لَهُ غُبَارٌ يَغْلَقُ بِالْيَدِ ؛ لِقَوْلِ

(١) سقط من : م .

(٢) سورة النساء ٤٣ ، وسورة المائدة ٦ .

(٣) سقط من : الأصل .

اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾<sup>(١)</sup>. وما لا غُبَارَ له لا يُمَسَّحُ شَيْءٌ مِنْهُ. وقال ابن عباس<sup>(٢)</sup>: الصَّعِيدُ: تُرَابُ الْحَرَثِ، والطَّيِّبُ: هو الطَّاهِرُ. ورَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ نَبِيٌّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلِي؛ جُعِلَ لِي [١٩ظ] التُّرَابُ طَهُورًا». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»<sup>(٣)</sup>. وَلَوْ كَانَ غَيْرُهُ<sup>(٤)</sup> طَهُورًا ذَكَرَهُ فِيمَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ، يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِالرَّمْلِ وَالسَّبْخَةِ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ ابْنُ أَبِي

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) أخرج ابن أبي شيبة، في: المصنف ١/١٦١، والبيهقي، في: السنن الكبرى ١/٢١٤، الجزء الأول منه.

(٣) لم نجده في مسند الإمام الشافعي المطبوع بحاشية الجزء السادس من الأم، ولا في ترتيب مسند الشافعي للسندی. وهو في مسند الإمام أحمد ١/٩٨، ١٥٨. وأخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ١/٢١٣. وانظر: التلخيص الحبير ١/١٤٨، نصب الراية ١/١٥٨، الفتح الرباني ٢/١٨٨.

(٤) في م: «غير».

(٥) أخرجه البخاري، في: أول كتاب التيمم، وفي: باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا»، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ١/٩١، ٩٢، ١١٩. ومسلم، في: أول كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٣٧٠، ٣٧١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في الغنمة، من أبواب السير. عارضة الأحوذى ٧/٤٢. والنسائي في: باب التيمم بالصعيد، من كتاب الغسل والتيمم. المجتبى ١/١٧٢. والدارمي، في: باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام، من كتاب الصلاة، وباب الغنمة لا تحل لأحد قبلنا، من كتاب السير. سنن الدارمي ١/٣٢٢، ٣٢٣، ٢/٢٢٤. والإمام أحمد، في: المسند ١/٩٨، ٣٠١، ٣٥١، ٢/٢٢٢، ٤١٢، ٥٠١، ٣/٣٠٤، ٤/٤١٦، ٥/١٤٥، ١٤٨، ١٦١، ١٦٢، ٢٤٨، ٢٥٦.

موسى<sup>(١)</sup> : إن لم يجد غيرهما ، تيمم بهما .

وإن دق الخزف أو الحجارة ، وتيمم به ، لم يُجزئه ؛ لأنه ليس بتراب .

وإن خالط التراب حص ، أو دقيق ، أو زرينخ<sup>(٢)</sup> ، فحكمه حكم الماء إذا خالطته الطاهرات .

وإن خالطه ما لا يعلق باليد ؛ كالرمل والحصى ، لم يمنع التيمم به ؛ لأنه لا يمنع وصول الغبار إلى اليد .

وإن ضرب يده على صخرة عليها غبار ، أو حائط ، أو لب<sup>(٣)</sup> ، فعلا يديه غبار ، أيج التيمم به ؛ لأن المقصود التراب الذي يمسح به وجهه ويديه . وقد روى ابن عمر أن النبي ﷺ ضرب يديه على الحائط ، ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه . رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> .

---

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى ، واسمه عيسى بن أحمد ، أبو على الهاشمي القاضي ، أحد الفقهاء الحنابلة ، كان يدرس ويفتي في جامع المدينة ، له تصانيف على مذهب أحمد ؛ منها « الإرشاد في فروع الحنبلية » ، توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة . تاريخ بغداد ١ / ٣٥٤ . المنتظم ١٥ / ٢٥٩ .

(٢) الزرينخ : حجر ، منه عدة ألوان ، يستعمله النقاشون والصيدالة . انظر الجامع لمفردات الأدوية ١٦٠ / ٢ .

(٣) اللبة بالكسر ، الخرقه يرقع بها صدر القميص وما تحت السرج ، وألب السرج ، عمل لبه ، وبالتحريك الصوف . انظر اللسان : ( ل ب د ) .

(٤) في : باب التيمم في الحضر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٧٩ . وضعف الحافظ إسناده . التلخيص الجبير ١ / ١٥١ .

ولا بأس أن يَتِمَّ الجماعةُ من مَوْضِعٍ واحدٍ ، كما يَتَوَضَّئُونَ من <sup>(١)</sup> إِناءٍ و <sup>(٢)</sup> حَوْضٍ واحدٍ . وإن تَنَازَرُ مِنَ التُّرابِ عن العُضْوِ بعدَ اسْتِعْمَالِهِ شَيْءٌ ، اِحْتَمَلَ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ مَرَّةً ثَانِيَةً ؛ لَأَنَّهُ كَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ ، واحْتَمَلَ أَنْ يَجُوزَ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ حَدَّثًا وَلَمْ يُزَلْ نَجَسًا ، بِخِلَافِ الْمَاءِ .

**فصل :** فإن عَدِمَ الْمَاءُ وَالتُّرابَ وَوَجَدَ طِينًا ، لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ ، وَصَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، وَلَمْ يَتْرِكِ الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ ، فَتَعَذُّرُهَا لَا يُبِيحُ تَرْكَ الصَّلَاةِ ، كَالشُّرَةِ وَالْقِبْلَةِ . وَفِي الإِعَادَةِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَلَزُمُهُ ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ ، فَأَشْبَهَتِ السُّرَّةَ وَالْقِبْلَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، تَلَزُمُهُ ؛ لَأَنَّهُ عُذْرٌ نَادِرٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ ، أَشْبَهَ نِسْيَانَ الطَّهَارَةَ .

**فصل :** إِذَا اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمَيِّتٌ وَحَائِضٌ ، مَعَهُمْ مَاءٌ لِأَحَدِهِمْ لَا يُفْضَلُ عَنْهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْثِرَ بِهِ ؛ لَأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ التَّيَمُّمُ . فَإِنْ أَثَرُ بِهِ وَتَيَمَّمَ ، لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ مَعَ وُجُودِهِ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ الْآخَرُ ، فَحُكْمُ الْمُؤْثِرِ بِهِ حُكْمُ مَنْ أَرَاقَ الْمَاءَ . وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ لَهُمْ ، فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ، وَإِنْ وَجَدُوهُ ، فَهُوَ لِلْأَحْيَاءِ دُونَ الْمَيِّتِ ؛ لَأَنَّهُ لَا وَجْدَانَ لَهُ . وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهِمْ فَأَرَادَ أَنْ يَجُودَ بِهِ ؛ فَالْمَيِّتُ أَوْلَى بِهِ ؛ لِأَنَّ غَسْلَهُ خَاتِمَةٌ طَهَارَتِهِ ، وَصَاحِبَتَاهُ يَرْجِعَانِ إِلَى الْمَاءِ وَيَغْتَسِلَانِ .

وَإِنْ فَضَّلَ عَنْهُ مَا <sup>(٢)</sup> يَكْفِي أَحَدَهُمَا ، فَالْحَائِضُ أَحَقُّ بِهِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ حَدَّثَهَا

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مَاءٌ » .

(٣) سقط من : الْأَصْلُ .

آكَدُ ، وَتَسْتَبِيحُ بَغْسِلِهَا مَا يَسْتَبِيحُهُ الْجُنُبُ وَزِيَادَةُ الْوُطْءِ .

وَإِنْ اجْتَمَعَ عَلَى رَجُلٍ حَدَثٌ وَنَجَاسَةٌ ، فَعَسَلُ النَّجَاسَةِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ طَهَارَةَ الْحَدَثِ لَهَا بَدَلٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ النَّجَاسَةِ .

وَإِنْ اجْتَمَعَ مُحَدِّثٌ وَجُنُبٌ ، فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مَا يَكْفِي الْمُحَدِّثَ وَخَدَهُ <sup>(١)</sup> ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ جَمِيعَ حَدِيثِهِ ، وَإِنْ كَانَ يَكْفِي الْجُنُبَ وَخَدَهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَائِضِ .

وَإِنْ كَانَ يُفْضَلُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَضْلَةٌ لَا تَكْفِي صَاحِبَهُ ، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا ، يُقَدَّمُ الْجُنُبُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِي ، الْمُحَدِّثُ ؛ لِأَنَّ فَضْلَتَهُ يَلْزِمُ الْجُنُبَ اسْتِعْمَالُهَا ، فَلَا تَضْيَعُ ، بِخِلَافِ فَضْلَةِ الْجُنُبِ . وَالثَّالِثُ ، التَّسْوِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ تَقَابَلَ التَّرْجِيحَانِ فَتَسَاوَيَا ، فَيُدْفَعُ إِلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، أَوْ يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

(١) سقط من : م .

(٢) زيادة من : م .



## بَابُ الْحَيْضِ

وهو دَمٌ يُؤَخِّجُهُ الرَّجُلُ ، يُخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ فِي أَوْقَاتٍ مُعْتَادَةٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ حُكْمًا ؛

أَحَدُهَا ، تَحْرِيمُ [٢٠] فِعْلِ الصَّلَاةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَالثَّانِي ، سُقُوطُ فَرَضِهَا ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنَّا نَحِيضُ

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب غسل الدم ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب الاستحاضة ، وباب إقبال الحيض وإدباره ، وباب إذا حاضت فى شهر ثلاث حيض ، من كتاب الحيض . صحيح البخارى ١/٦٦ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ . ومسلم ، فى : باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١/٢٦٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من روى أن الحيضة إذا أدبرت لا تدع الصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١/٦٤ . والترمذى ، فى : باب فى المستحاضة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/١٩٧ . والنسائى ، فى : باب ذكر الاغتسال من الحيض ، وباب ذكر الأقراء ، وباب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب ذكر الاستحاضة وإقبال الدم وإدباره ، وباب ذكر الأقراء ، وباب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، من كتاب الحيض . المجتبى ١/٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ - ١٠٣ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى المستحاضة التى قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والدارمى ، فى : باب فى غسل المستحاضة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/١٩٨ . والإمام مالك ، فى : باب المستحاضة ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/٦١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/١٩٤ .

على عهد رسول الله ﷺ فتؤمّر بقضاء الصوم ، ولا تؤمّر بقضاء الصلاة .  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

والثالث ، تحريم الصيام ، ولا يَشَقُّطُ وجوبه ؛ لحديث عائشة ، رَضِيَ  
اللهُ عنها ، وقول النبي ﷺ : « أَلَيْسَتْ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصُمْ وَلَمْ  
تُصَلِّ ؟ قُلْنَ بَلَى » . رواه البخاري <sup>(٢)</sup> .

والرابع ، تحريم الطواف ؛ لقول النبي ﷺ لعائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها ، إِذْ  
حَاضَتْ : « أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى

---

(١) أخرجه البخاري ، فى : باب لا تقضى الحائض الصلاة ، من كتاب الحيض . صحيح  
البخارى ٨٨ / ١ . ومسلم ، فى : باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، من كتاب الحيض . صحيح  
مسلم ٢٦٢ / ١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الحائض لا تقضى الصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي  
داود ٦٠ / ١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الحائض أنها لا تقضى الصلاة ، من أبواب  
الطهارة . عارضة الأحوذى ٢١١ / ١ . والنسائى ، فى : باب سقوط الصلاة عن الحائض ، من  
كتاب الحيض ، وفى : باب وضع الصيام عن الحائض ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٥٧ / ١ ، ٤ /  
١٦٢ . وابن ماجه ، فى : باب الحائض لا تقضى الصلاة ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب ما  
جاء فى قضاء رمضان ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٢٠٧ / ١ ، ٥٣٣ . والدارمى ، فى :  
باب فى الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ٢٣٣ / ١ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ١٤٣ / ٦ ، ٢٣٢ .

وقال الحافظ : ليس فى رواية البخارى تعرض لقضاء الصوم . التلخيص الحبير ١٦٤ / ١ .  
وكذا ليس عندهم جميعا ذكر الصيام ، بل هو عند بعضهم . انظر تفصيل ذلك ، فى : الإرواء ١ /  
٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٢) فى : باب ترك الحائض الصوم ، من كتاب الحيض ، وفى : باب الحائض تترك الصوم  
والصلاة ، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٨٣ / ١ ، ٤٥ / ٣ .  
كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١٤٣ / ٦ ، ٢٣٢ .

تَطْهَرِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

والخامس، تحريم قراءة القرآن؛ لقول النبي ﷺ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ». رواه الترمذي، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

والسادس، تحريم مس المصحف؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup> ولقول النبي ﷺ لعمر بن حزم: «لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ». رواه الأثرم<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري، في: باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض، وباب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة، من كتاب الحيض، وفي: باب كيف تهل الحائض والنفساء...، من كتاب الحج، وفي: باب العمرة ليلة الحصة وغيرها، وباب الاعتمار بعد الحج بدون هدى، من كتاب العمرة، وفي: باب حجة الوداع، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١/٨٦، ٨٧، ١٧٢/٢، ٤/٣، ٥، ٥/٢٢١. ومسلم، في: باب بيان وجوه الإحرام...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٨٧٠ - ٨٧٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في أفراد الحج، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤١٢. والنسائي في: باب ذكر الأمر بنقض ضفر الرأس عند الاغتسال للإحرام، من كتاب الطهارة، وفي: باب في المهلة بالعمرة تحيض وتخاف فوت الحج، من كتاب المناسك. المجتبى ١/١٠٩، ٥/١٢٩. وابن ماجه، في: باب العمرة من التنعيم، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٩٩٨. والدارمي، في: باب ما تصنع الحاجة إذا كانت حائضا، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/٤٤. والإمام مالك، في: باب دخول الحائض مكة، من كتاب الحج. الموطأ ١/٤١٠، ٤١١. والإمام أحمد في: المسند ٦/٣٩، ١٣٧، ١٦٤، ١٧٧، ١٩١، ٢١٩، ٢٧٣.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٨.

(٣) سورة الواقعة ٧٩.

(٤ - ٥) زيادة من: م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ١٠٣.

والسابع، تحريم اللبث في المسجد؛ لما ذكرنا من قبل.  
 (١) والثامن، تحريم الطلاق؛ لما نذكره في النكاح.

والتاسع، تحريم الوطء في الفرج؛ لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَفِرُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (١). ولا يحرم الاستمتاع بها في غير الفرج؛ لقول النبي ﷺ: «اصنعوا كل شئ غير النكاح». رواه مسلم (٢). وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يأمرني فأنزِرُ فيباشِرُنِي وأنا حائضٌ. مُتَّفَقٌ عليه (٣). ولأنه وطءٌ حرم للأذى، فاختص بمحلّه، كالوطء في الدبر.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) سورة البقرة ٢٢٢.

(٣) في: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها...، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٢٤٦.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في مؤاكلة الحائض ومجامعتها، من كتاب الطهارة، وفي: باب في إتيان الحائض ومباشرتها، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ١/٥٩، ٤٩٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسورها، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٢١١.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الحيض، وفي: باب في غسل المعتكف، من كتاب الاعتكاف. صحيح البخاري ١/٨٢، ٦٣/٣. ومسلم، في: باب مباشرة الحائض فوق الإزار، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٢٤٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الرجل يصيب منها مادون الجماع. من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٦١. والترمذي، في: باب ما جاء في مباشرة الحائض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ١/٢١٤. وابن ماجه، في: باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٢٠٨. والدارمي، في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/٢٤٤. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٥٥، ١٣٤، ١٤٣، ١٧٠، ١٧٤، ٢٠٩، ٢٣٥.

والعائِشُ، مَنَعُ صِحَّةَ الطَّهَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ حَدَّثَ يُوجِبُ الطَّهَارَةَ ، فَاسْتَمْرَارُهُ  
يَمْنَعُ صِحَّتَهَا ، كَالْبَوْلِ .

والْحَادِي عَشَرَ ، وَجُوبُ الْغُسْلِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « دَعَى الصَّلَاةَ قَدَرُ  
الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا ، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

الثَّانِي عَشَرَ ، وَجُوبُ الْإِعْتِدَادِ بِهِ ؛ لِمَا نَذَرُوهُ فِي الْعِدَّةِ .

الثَّالِثَ عَشَرَ ، حُصُولُ الْبُلُوغِ بِهِ ؛ لِمَا نَذَرُوهُ فِي مَوْضِعِهِ .

فَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا وَلَمَّا تَغْتَسِلْ زَالَتْ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ ، سَقُوطُ فَرْضِ الصَّلَاةِ ؛  
لَأَنَّ سَقُوطَهُ بِالْحَيْضِ ، وَقَدْ زَالَ ، وَمَنَعُ <sup>(٢)</sup> صِحَّةِ الطَّهَارَةِ ؛ لِذَلِكَ ، وَتَحْرِيمُ  
الصَّيَامِ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْغُسْلِ لَا يَمْنَعُ فِعْلَهُ ، كَالْجَنَابَةِ ، وَتَحْرِيمُ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّ  
تَحْرِيمَهُ لَتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ ، وَقَدْ زَالَ هَذَا الْمَعْنَى .

وَسَائِرُ الْمَحْرَمَاتِ بَاقِيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ فِي حَقِّ الْمُحَدِّثِ الْحَدَّثَ الْأَكْثَرَ ،  
وَحَدَّثُهَا بَاقٍ ، وَتَحْرِيمُ الْوَطْءِ بَاقٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى  
يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> . قَالَ مُجَاهِدٌ <sup>(٤)</sup> : حَتَّى يَغْتَسِلْنَ ، فَإِنْ لَمْ

(١) انظر ما تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧ .

(٢) في س ١ ، م : « منه » .

(٣) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٤) مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي ، الإمام ، شيخ  
القراء والمفسرين ، روى عن ابن عباس ، فأكثر وأطاب ، وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه ،  
اختلف في سنة وفاته فقبل : سنة ثنتين ومائة ، وقيل : سنة ثلاث ومائة . سير أعلام النبلاء ٤ /  
٤٤٩ - ٤٥٧ .

تَجِدُ الْمَاءَ تَيَمَّمْتُ ، وَحَلَّ وَطَّوَّهَا . لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْغُسْلِ ، فَحَلَّ بِهِ مَا يَحِلُّ بِالْغُسْلِ . وَإِنْ تَيَمَّمْتُ لِلصَّلَاةِ حَلَّ وَطَّوَّهَا ؛ لِأَنَّ مَا أَبَاحَ الصَّلَاةُ أَبَاحَ مَا دُونَهَا .

وإن وُطئ الحائض قبل طهرها ، فعليه كفارة ؛ ينصف دينار ؛ لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض ، قال : « يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ ، أَوْ يَنْصِفُ دِينَارٍ » <sup>(١)</sup> . قال أبو داود : هكذا الرواية الصحيحة . وعن أحمد ، لا كفارة فيه ؛ لأنه وطئ حرم للأذى ، فلم تجب به كفارة ، كالوطئ في الدبر . والحديث تَوَقَّفَ <sup>(٢)</sup> فيه أحمد <sup>(٣)</sup> للشك في عدالة رآويه .

فإن وطئها بعد انقطاع دميها ، فلا كفارة عليه ؛ لأن حكمه أخف ، ولم يرد الشرع بالكفارة فيه .

فصل : وأقل سن تحيض له المرأة تسع سنين ، فإن [ ٢٠ ظ ] رأت قبل

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في إتيان الحائض ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب كفارة من أتى حائضا ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٦٠ / ١ ، ٥٠٠ . والنسائي ، في : باب ما يجب على من أتى حليلته في حال حيضتها مع علمه بنهي الله عز وجل عن وطئها ، من كتابي الطهارة والحيض . المجتبى ١ / ١٢٥ ، ١٥٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كفارة إتيان الحائض ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ٢١٨ . وابن ماجه ، في : باب كفارة من أتى حائضا ، وباب من وقع على امرأته وهي حائض ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ٢١٠ ، ٢١٣ . والدارمي ، في : باب من قال عليه كفارة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١ / ٢٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٤٥ .

(٢ - ٢) في الأصل ، س ١ : « أحمد عنه » .

ذَلِكَ دَمًا فَلَيْسَ بِحَيْضٍ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْثُثْ فِي الْوُجُودِ  
لَا مَرَأَةً حَيْضٌ قَبْلَ ذَلِكَ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا  
قَالَتْ : إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ <sup>(١)</sup> تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ <sup>(٢)</sup> .

وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ . وَعَنْهُ ، يَوْمٌ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ عَلَّقَ عَلَى الْحَيْضِ  
أَحْكَامًا وَلَمْ يُبَيِّنْ قَدْرَهُ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ رَدَّهُ إِلَى الْعَادَةِ ، كَالْقَبْضِ وَالْحِرْزِ ، وَقَدْ  
وُجِدَ حَيْضٌ مُعْتَادٌ يَوْمًا ، وَلَمْ يُوجَدْ أَقْلٌ مِنْهُ . قَالَ عَطَاءٌ <sup>(٣)</sup> : رَأَيْتُ مَنْ  
تَحِيضُ يَوْمًا ، وَتَحِيضُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ <sup>(٤)</sup> : كَانَ  
فِي نِسَائِنَا مَنْ تَحِيضُ يَوْمًا ، وَتَحِيضُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا .

وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَعَنْهُ ، سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا .

وَأَقْلُ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا فِي شَهْرٍ ، فَقَالَ لَشُرَيْحٍ :  
قُلْ فِيهَا . فَقَالَ : إِنْ جَاءَتْ بِبِطَانَةٍ مِنْ أَهْلِهَا يَشْهَدُونَ أَنَّهَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ

---

(١) سقط من : س ١ .

(٢) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى إكراه البتيمة على التزويج ، من أبواب النكاح .  
عارضه الأحوذى ٢٩/٥ . والبيهقى ، فى : باب السن التى وجدت المرأة حاضت فيها ، من  
كتاب الحيض . السنن الكبرى ١/٣٢٠ . كلاهما تعليقا دون إسناد .

(٣) عطاء بن أبى رباح (أشلم) أبو محمد القرشى مولاهم المكى ، الإمام ، شيخ الإسلام ، مفتى  
الحرم ، حدث عن عائشة وأم سلمة ، قطعت يده مع ابن الزبير ، توفى سنة خمس عشرة ومائة .  
سير أعلام النبلاء ٧٨/٥ - ٨٨ .

(٤) الزبير بن بكار بن عبد الله ، أبو عبد الله الزبيرى ، الحافظ النسابة ، قاضى مكة وعالمها ، توفى  
سنة ست وخمسين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٣١١/١٢ - ٣١٥ .

ثلاث مرات تترك الصلاة فيها، وإلا فهي كاذبة. فقال علي، رضي الله عنه: قالون<sup>(١)</sup>. يعني جيّدًا. وهذا اتفاق منهما على إمكان ثلاث حيضات في شهر، ولا يُمكن إلا بما ذكرنا من أقل الحيض وأقل الطهر. وعنه، أقله خمسة عشر؛ لقول النبي ﷺ: «تَمَكُّثُ إِحْدَاكُنَّ<sup>(٢)</sup> شَطْرَ غُمْرِهَا لَا تُصَلِّي»<sup>(٣)</sup>. وليس لأكثره حدّ.

وغالب الحيض ست أو سبع؛ لقول النبي ﷺ لحَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ: «تَحِيْضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةٌ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ، كَمَا تَحِيْضُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهَرْنَ، لِمَقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطُهْرِهِنَّ»<sup>(٤)</sup>. حديث حسن. وغالب الطهر أربعة وعشرون، أو ثلاثة وعشرون؛ لهذا الحديث.

(١) أخرجه الدارمي، في: باب في أقل الطهر، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢١٢/١، ٢١٣. وسعيد بن منصور، في: باب المرأة تطلق طلقين أو طليقتين.... من كتاب الطلاق. سنن سعيد ٣٠٩/١، ٣١٠. والبيهقي، في: باب تصديق المرأة فيما يمكن فيه انقضاء عدتها، من كتاب العدد. السنن الكبرى ٤١٨/٧، ٤١٩.

(٢) في س ١: «إحداهن».

(٣) بعده في الأصل، ف، م: «رواه البخاري».

والحديث لأصل له بهذا اللفظ. انظر التلخيص الخبير ١٦٢/١.

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٧/١. والترمذي، في: باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٠١/١. وابن ماجه، في: باب ما جاء في البكر إذا ابتدئت مستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٣٨١، ٣٨٢، ٤٣٩، ٤٤٠.



وإذا بَلَغَتِ المرأةُ سِتِينَ عامًا يَمَسَّتْ مِنَ الْحَيْضِ<sup>(١)</sup> ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ لِمِثْلِهَا حَيْضٌ مُعْتَادٌ ، فَإِنْ رَأَتْ دَمًا فَهُوَ دَمٌ فَاسِدٌ<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَ الْحَمْسِينَ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ دَمٌ فَاسِدٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : إِذَا بَلَغَتِ المرأةُ خَمْسِينَ سَنَةً خَرَجَتْ مِنْ حَدِّ الْحَيْضِ . وَالثَّانِيَةُ ، إِنْ تَكَرَّرَ بِهَا الدَّمُ ، فَهُوَ حَيْضٌ . وَهَذَا أَصَحُّ ؛ لَأَنَّهُ قَدْ وُجِدَ ذَلِكَ . وَعَنْهُ ، أَنَّ نِسَاءَ الْعَجَمِ يَتَأَسَّنَ فِي خَمْسِينَ ، وَنِسَاءَ الْعَرَبِ إِلَى سِتِينَ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَقْوَى جِبِلَّةً . وَقَالَ الْخَوَاقِي : إِذَا رَأَتْ الدَّمَ وَلَهَا خَمْسُونَ سَنَةً ، فَلَا تَدْعُ الصَّلَاةَ وَلَا الصَّوْمَ ، وَتَقْضِي الصَّوْمَ اخْتِيَاطًا . وَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَ السِّتِينَ ، فَقَدْ زَالَ الْإِشْكَالُ ، فَتَصُومُ وَتُصَلِّي ، وَلَا تَقْضِي .

وَالْحَامِلُ لَا تَحِيضُ ، فَإِنْ رَأَتْ دَمًا فَهُوَ دَمٌ فَاسِدٌ<sup>(٣)</sup> ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَبَائِلِ أَوْطَاسٍ<sup>(٤)</sup> : « لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا حَائِلٌ<sup>(٥)</sup> حَتَّى تُسْتَبْرَأَ<sup>(٦)</sup> بِحَيْضَةٍ<sup>(٧)</sup> . » يَعْنِي تُسْتَعْلَمُ بَرَاءَتُهَا مِنَ الْحَمْلِ بِالْحَيْضَةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا<sup>(٨)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف : « الْحَيْضُ » .

(٢) فِي س ٢ ، م : « فَاسِدٌ » .

(٣) فِي م : « فَاسِدٌ » .

(٤) أَوْطَاس : واد فِي دِيَارِ هَوَازِنَ ، كَانَتْ فِيهِ وَقْعَةُ حَنِينٍ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ٤٠٥ .

(٥) الْحَائِلُ : الَّتِي لَمْ تَحْمَلْ .

(٦) فِي م : « تَسْبِيرٌ » .

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَطْءِ السَّبَايَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٩٧ .

وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي اسْتِبْرَاءِ الْأُمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢ / ١٧١ . وَالْإِمَامُ

أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٢٨ ، ٦٢ ، ٨٧ ، ٣٢١ .

(٨) زِيَادَةُ مِنْ : الْأَصْلُ .

لا تَجْمَعُ معه .

**فصل :** والمُبْتَدَأُ بها الدَّمُ في سِنِّ حَيْضٍ لِمَثَلِهِ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ والصَّوْمَ ؛ لِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ جِبِلَّةٌ وَعَادَةٌ ، وَدَمُ الْفَسَادِ عَارِضٌ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ <sup>(١)</sup> لَدُونِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ ، وَإِنْ بَلَغَ ذَلِكَ جَلَسَتْ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لَذَلِكَ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ ، وَكَانَ ذَلِكَ حَيْضُهَا . وَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ ، فَفِيهِ أَرْبَعُ رَوَايَاتٍ ؛ [ ٢١١ ] أَشْهُرُهُنَّ ، أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عَقِيبَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، وَتُصَلِّي ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ وَاجِبَةٌ بَيِّقِينَ ، وَمَا زَادَ عَلَى أَقَلِّ الْحَيْضِ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا تُسْقِطُهَا بِالشَّكِّ . فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا ، وَلَمْ يَغْبِرْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، اغْتَسَلَتْ غُسْلًا ثَانِيًا ، ثُمَّ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي شَهْرٍ آخَرَ . وَعَنْهُ ، تَفْعَلُهُ فِي شَهْرَيْنِ آخَرَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأَشْهُرِ كُلِّهَا مُدَّةً وَاحِدَةً ؛ عَلِمَتْ أَنَّ ذَلِكَ حَيْضُهَا ، فَانْتَقَلَتْ إِلَيْهِ ، وَعَمِلَتْ عَلَيْهِ ، وَأَعَادَتْ مَا صَامَتْ مِنْ <sup>(١)</sup> الْفَرَضِ فِيهِ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا صَامَتَهُ فِي حَيْضِهَا . وَالثَّانِيَةُ ، تَجْلِسُ مَا تَرَاهُ مِنَ الدَّمِ إِلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ يَضْلُحُ حَيْضًا ، فَتَجْلِسُهُ ، كَالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ . وَالثَّلَاثَةُ ، تَجْلِسُ سِتًّا أَوْ سَبْعًا ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ النِّسَاءِ هَكَذَا يَحِضُّنَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي . وَالرَّابِعَةُ ، تَجْلِسُ عَادَةً نِسَائِهَا ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا تُشَبِّهُهُنَّ فِي ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

وفى <sup>(١)</sup> جميع ذلك ، إِذَا <sup>(٢)</sup> انْقَطَعَ الدَّمُ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ فَمَا دُونَهُ ،

(١) سقط من : م .

(٢) فى م : « فإذا » .

وَتَكَرَّرَ، صَارَ عَادَةً، فَاثْتَقَلَتْ إِلَيْهِ، وَأَعَادَتْ مَا صَامَتْهُ مِنَ الْفَرَضِ فِيهِ. وَإِنْ  
عَبَّرَ دَمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ، عَلِمْنَا اسْتِحَاضَتَهَا، فَتَنْتَظِرُ فِي دِمِهَا، فَإِنْ كَانَ  
مُتَمَيِّزًا؛ بَعْضُهُ أَسْوَدُ ثَخِينٌ مُنْتِنٌ، وَبَعْضُهُ رَقِيقٌ أَحْمَرٌ، وَكَانَ الْأَسْوَدُ لَا  
يَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ أَقَلِّهِ، فَهَذِهِ مُمَيِّزَةٌ<sup>(١)</sup>، حَيْضُهَا زَمَنُ  
الدَّمِ الْأَسْوَدِ، فَتَجْلِسُ، فَإِذَا خَلَقَتْهُ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ فَاطِمَةَ  
بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْتَحَاضُ، فَلَا أَطْهُرُ، أَفَأَدْعُ  
الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> عِرْقٌ، لَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ  
الْحَيْضَةُ، فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ، فَاعْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّي». .  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. يَعْنِي بِإِقْبَالِهِ سَوَادَهُ وَنَتْنَهُ، وَبِإِذْبَارِهِ رِقَّتَهُ وَحُمْرَتَهُ. وَفِي  
لَفْظٍ، قَالَ لَهَا<sup>(٥)</sup>: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَأَمْسِكِي عَنْ  
الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ<sup>(٦)</sup>، فَتَوَضَّئِي، إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٧)</sup>.  
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا رَأَيْتُ الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ<sup>(٨)</sup>، فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ، إِنَّهَا وَاللَّهِ

(١) فِي س ٢، م: «مُدَّة».

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، ف: «إِنْ».

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «دَم».

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٥٧.

(٥) سَقَطَ مِنْ: ف، م.

(٦) فِي الْأَصْلِ، س ٢، م: «الْأَحْمَر».

(٧) فِي: بَابِ الْفَرْقِ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَالْإِسْتِحَاضَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَالْحَيْضِ. الْمُجْتَبَى ١/

١٠٢، ١٥١.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَنْ قَالَ تَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي

دَاوُدَ ٧٣/١.

(٨) دَمُ بَحْرَانِيٍّ: شَدِيدُ الْحُمْرَةِ، كَأَنَّهُ نَسَبَ إِلَى الْبَحْرِ وَهُوَ اسْمُ قَعْرِ الرَّحِمِ، وَزَادَهُ فِي النِّسْبِ =

لَنْ تَرَى الدَّمَ بَعْدَ أَيَّامٍ مَحِيضِهَا إِلَّا كَغُسَالَةِ مَاءِ اللَّحْمِ . وَلَأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ  
الْفَرْجِ يُوجِبُ الْغُسْلَ ، فَرُجِعَ إِلَى صِفَتِهِ عِنْدَ الْاِسْتِيبَاءِ ، كَالْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ . وَإِنْ  
لَمْ تَكُنْ مُمَيَّزَةً ، جَلَسْتُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ ، أَوْ سَبْعَةً ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ حَمْنَةَ  
بِنْتَ جَحْشٍ ، قَالَتْ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً شَدِيدَةً مُنْكَرَةً ،  
قَدْ مَنَعْتَنِي الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ . فَقَالَ لَهَا : « تَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ،  
فِي عِلْمِ اللَّهِ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهُرْتَ وَاسْتَنْقَأْتَ ،  
فَصَلِّي ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ، أَوْ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا ، وَصُومِي ، فَإِنَّ  
ذَلِكَ يُجْزِئُكَ ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ ، كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَكَمَا  
يَطْهُرْنَ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي  
الْمُبْتَدَأَةِ <sup>(٢)</sup> هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الْأَرْبَعَ . وَحَكَى <sup>(٣)</sup> ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمُبْتَدَأَةِ الْمُمَيَّزَةَ أَنَّهَا  
تَجْلِسُ بِالتَّمْيِيزِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَلَأَنَّ التَّمْيِيزَ جَرَى  
مَجْرَى الْعَادَةِ ، وَالْمُعْتَادَةُ تَجْلِسُ <sup>(٤)</sup> أَيَّامَ عَادَتِهَا ، كَذَلِكَ الْمُمَيَّزَةُ .

**فصل :** وَإِنْ اسْتَقَرَّتْ لَهَا عَادَةٌ ، فَمَا رَأَتْ مِنَ الدَّمِ فِيهَا فَهُوَ حَيْضٌ ،  
سِوَاءِ كَانَ كُدْرَةً أَوْ صُفْرَةً [ ٢١ ظ ] أَوْ غَيْرَهُمَا ؛ لِمَا رَوَى مَالِكٌ <sup>(٥)</sup> ، عَنْ

= أَلْفَا وَنَوْنَا لِلْمَبَالِغَةِ . النِّهَايَةُ ٩٩ / ١ .

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٦٤ .

(٢) زِيَادَةُ مِنْ : م .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « عَنْ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي س ٢ ، م : « عِدَّة » .

(٥) فِي : بَابُ طَهْرِ الْخَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُوطَأُ ٥٩ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا ، فِي : بَابِ إِقْبَالِ الْحَيْضِ وَإِدْبَارِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ٨٧ / ١ .

عَلَقَمَةً ، عَنْ أُمِّهِ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يُزِيلْنَ بِالذَّرَجَةِ<sup>(١)</sup> ، فِيهَا الشَّيْءُ مِنَ الصُّفْرِ إِلَى عَائِشَةٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَتَقُولُ : لَا تُصَلِّينَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ . قَالَ مَالِكٌ ، وَأَحْمَدُ : هُوَ مَاءٌ أَيْبُضُ يَتَّبِعُ الْحَيْضَةَ . وَلِأَنَّهُ دَمٌ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ ، أَشْبَهَ الْأَسْوَدَ .

فَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْعَادَةُ ، لَمْ تَخُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛

أَحَدُهَا ، أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ تَمَامِهَا ، فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : لَا يَحِلُّ لَهَا مَا رَأَتْ الطُّهْرَ سَاعَةً إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ . وَلِأَنَّهَا طَاهِرٌ ، فَتَلْزِمُهَا الصَّلَاةُ ، كَسَائِرِ الطَّاهِرَاتِ . فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ فِي عَادَتِهَا ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَتَحَيَّضُ فِيهِ . وَهِيَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ صَادَفَ الْعَادَةَ ، فَكَانَ حَيْضًا كَالْأَوَّلِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَجْلِسُهُ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ طُهْرٍ صَحِيحٍ<sup>(٢)</sup> ، فَلَمْ يَكُنْ حَيْضًا بَغِيرٍ<sup>(٣)</sup> تَكَرَّرَ ، كَالخَارِجِ عَنِ الْعَادَةِ ، وَإِنْ عَاوَدَهَا بَعْدَ الْعَادَةِ ، وَعَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَعْبُرْ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ ، فَهُوَ حَيْضٌ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَادَفْ عَادَةً ، فَلَا يَكُونُ حَيْضًا بَغِيرٍ تَكَرَّرَ .

القسم الثاني : أَنْ تَرَى الدَّمَ فِي غَيْرِ عَادَتِهَا ، قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا ، مَعَ بَقَاءِ عَادَتِهَا ، أَوْ طُهْرَهَا فِيهَا ، أَوْ فِي بَعْضِهَا ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا لَا تَجْلِسُ مَا خَرَجَ

(١) الدرجة ؛ بكسر الدال وفتح الراء : جمع دُرَج ، وهو كالسفط الصغير ، تضع فيه المرأة خِفَّ متاعها وطيها . النهاية ١١ / ٢ .

(٢) زيادة من : الأصل .

(٣) في الأصل : « بعد » .

عن العادة حتى يتكرَّر . وفي قَدْرِهِ رَوَاتَانِ ؛ إحداهما ، ثلاثاً ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ » <sup>(١)</sup> . وأقلُّ ذلك ثلاثٌ . والثانية ، مَرَّتَانِ ؛ لأنَّ العادة مأخوذة من المعاودة ، وذلك يحصلُ بمَرَّتَيْنِ . فعلى هذا ، تصومُ وتُصَلِّي فيما خرج عن العادة مَرَّتَيْنِ أو ثلاثاً ، فإذا تَكَرَّرَ ، انْتَقَلَتْ إليه ، وصار عادةً ، وأعادت ما صامته من الفَرَضِ فيه ؛ لأنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّها صامته في حَيْضِهَا <sup>(٢)</sup> . وَيَقْوَى عِنْدِي أَنَّها تجلسُ متى رَأَتْ دَمًا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ، وافقَ العادة أو خالفها ؛ لأنَّ عائشةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنها ، قالت : لا تَعْجَلْنَ حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ البَيْضَاءَ <sup>(٣)</sup> . ولم تُقَيِّدهُ بالعادة . وظاهرُ الأخبارِ تَدُلُّ على أَنَّ النساءَ كُنَّ يَعْدُدْنَ ما يَرَيْنَهُ من الدَّمِ حَيْضًا من غيرِ اِفتِقَادِ عادةٍ ، ولم يُنْقَلْ عَنْهُنَّ ذِكْرُ العادة ، ولا عن النَّبِيِّ ﷺ بَيَانٌ لها ولا اسْتِفْصَالٌ عنها إلَّا في التي قالت : إِنِّي اسْتَحَاضُ فلا أَطْهَرُ . وشبهها من المَسْتَحَاضَاتِ ، أمَّا في امرأةٍ يَأْتِي دَمُها في وَقْتٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ، ثم تَطْهَرُ ، فلا ، والظاهرُ أَنَّهُنَّ جَرَيْنَ على العُرفِ في اِعتِقَادِ ذلك حَيْضًا ، ولم يَأْتِ مِنَ الشَّرْعِ تَغْيِيرُهُ ، ولذلك أَجْلَسْنَا المُبْتَدَأَةَ مِنَ <sup>(٤)</sup> غيرِ تَقَدُّمِ عادةٍ ، وَرَجَعْنَا في أَكْثَرِ أَحْكَامِ الحَيْضِ إلى العُرفِ ، والعُرفُ أَنَّ الحَيْضَةَ تَتَقَدَّمُ وتَتَأَخَّرُ ، وتَزِيدُ وتَنْقُصُ ، وفي اِعتِبَارِ العادة على هذا الوَجْهِ ، إِخْلَالٌ بِنَعْضِ

(١) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الحيض . سنن الدارقطني ٢١٢ / ١ . وانظر التلخيص الحبير ١٧٠ / ١ .

(٢) بعده في م : « قال الشيخ رحمه الله تعالى » .

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٤) في الأصل : « في » .

الْمُنْتَقِلَاتِ عَنِ الْحَيْضِ بِالْكُلِّيَّةِ، مَعَ رُؤُوسِهَا لِلْدَّمِ فِي وَقْتِ الْحَيْضِ عَلَى صِفَتِهِ، وَهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ .

فصل : القسم الثالث ، أن يَنْضَمَّ إِلَى الْعَادَةِ مَا يَزِيدَانِ بِمَجْمُوعِهِمَا عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ ، فَلَا تَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَكُونَ ذَاكِرَةً لِعَادَتِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُمَيَّزَةٍ ، جَلَسَتْ قَدَرَ عَادَتِهَا ، وَاعْتَسَلَتْ بَعْدَهَا ، وَصَلَّتْ وَصَامَتْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ [٢٢٧] لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ : « دَعَى الصَّلَاةَ قَدَرُ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا ، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً ، فَفِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَعْمَلُ بِالْعَادَةِ ، لِهَذَا الْحَدِيثِ . وَالْأُخْرَى ، تَعْمَلُ بِالْتَّمْيِيزِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أُدْلِيَّتِهِ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَنْ تَكُونَ نَاسِيَةً لِعَادَتِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً ، عَمِلَتْ بِتَمْيِيزِهَا ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ لَا مُعَارِضَ لَهُ ، فَوَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ ، كَالْمُبْتَدَأَةِ . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُمَيَّزَةً فَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ؛

إِحْدَاهُنَّ ، الْمُتَحَيِّرَةُ ، وَهِيَ النَّاسِيَةُ لَوْقَتِهَا وَعَدَدِهَا <sup>(٢)</sup> ، فَهَذِهِ تَتَحَيَّضُ فِي كُلِّ شَهْرِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً ، عَلَى حَدِيثِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ ، وَلِأَنَّهُ غَالِبُ عَادَاتِ النِّسَاءِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ حَيْضُهَا . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا تُرَدُّ إِلَى عَادَةِ نِسَائِهَا ؛ لِمَا <sup>(٣)</sup> تَقَدَّمَ . وَقِيلَ : فِيهَا الرُّوَايَاتُ الْأَرْبَعُ . وَيُجْعَلُ حَيْضُهَا مِنْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦١ .

(٢) في ف : « عاداتها » .

(٣) في س ٢ ، م : « كما » .

أَوَّلُ كُلِّ شَهْرٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَحِيضِي»<sup>(١)</sup> فِي عِلْمِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، ثُمَّ اغْتَسَلِي، وَصَلِّي ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا»<sup>(٣)</sup>. فَجَعَلَ حَيْضُهَا مِنْ أَوَّلِهِ، وَالصَّلَاةَ فِي بَقِيَّتِهِ. وَالْآخِرُ، تَجْلِسُهُ بِالاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا إِلَى الْاجْتِهَادِ فِي الْعَدَدِ بَيْنَ السِّتِّ وَالسَّبْعِ، فَكَذَلِكَ فِي الْوَقْتِ. وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّ حَيْضُهَا فِي وَقْتٍ مِنَ الشَّهْرِ، كَالنِّصْفِ الْأَوَّلِ وَلَمْ تَعْلَمْ مَوْضِعَهُ مِنْهُ، وَلَا عَدَدَهُ، فَكَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ اجْتِهَادَهَا يَخْتَصُّ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ الْوَقْتَ دُونَ غَيْرِهِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي، أَنْ تَعْلَمْ عَدَدَهَا وَتَنْسِيَ وَقْتُهَا، نَحْوُ أَنْ تَعْلَمْ أَنَّ حَيْضُهَا خَمْسٌ، وَلَا تَعْلَمْ لَهَا وَقْتُهَا، فَهَذِهِ تَجْلِسُ قَدَرِ أَيَّامِهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. وَفِي الْآخِرِ، تَجْلِسُهُ بِالتَّحَرُّي. وَإِنْ عَلِمَتْهُ فِي وَقْتٍ مِنَ الشَّهْرِ، مِثْلَ أَنْ عَلِمَتْ أَنَّ حَيْضُهَا<sup>(٥)</sup> فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّهْرِ أَوْ الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ، جَلَسَتْ قَدَرِ أَيَّامِهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ دُونَ غَيْرِهِ.

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ، ذَكَرْتُ وَقْتُهَا وَنَسَيْتُ عَدَدَهَا، مِثْلَ أَنْ تَعْلَمْ أَنَّ الْيَوْمَ الْعَاشِرَ مِنْ حَيْضِهَا، وَلَا تَذَرِي عَدَدَهُ<sup>(٦)</sup>، فَحُكْمُهَا فِي قَدَرِ مَا تَجْلِسُهُ حُكْمُ الْمُتَحَيِّرَةِ، وَالْيَوْمُ الْعَاشِرُ حَيْضٌ بَيِّقِينَ، فَإِنْ عَلِمَتْهُ أَوَّلَ حَيْضِهَا، جَلَسَتْ

(١) فِي ف، م: «تحيض».

(٢ - ٣) سقط من: الأصل، س ١.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٤.

(٤) فِي س ١: «تحيض».

(٥) فِي الْأَصْل، س ٢: «خمسها».

(٦) فِي س ١، س ٢، ف، م: «قدره».



بَقِيَّةَ أَيَّامِهَا بَعْدَهُ ، وَإِنْ عَلِمَتْهُ آخِرَ حَيْضِهَا ، جَلَسَتْ الْبَاقِيَ قَبْلَهُ . وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ أَوَّلَهُ وَلَا آخِرَهُ ، جَلَسَتْ مِمَّا يَلِي أَوَّلَ الشَّهْرِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخِرِ ، تَجْلِسُ بِالتَّحَرُّى .

**فصل :** ومتى ذَكَرَتِ النِّسَاءُ عَادَتَهَا ، رَجَعَتْ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا تَرَكَتْهَا لِلْعَجْزِ عَنْهَا ، فَإِذَا زَالَ الْعَجْزُ ، وَجَبَ الْعَمَلُ بِهَا ؛ لِزَوَالِ الْعَارِضِ . فَإِنْ كَانَتْ مُخَالِفَةً لِمَا عَمِلَتْ <sup>(١)</sup> ، قَضَتْ مَا صَامَتْ مِنَ الْفَرَضِ فِي مُدَّةِ الْعَادَةِ ، وَمَا تَرَكَتْ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ فِيمَا خَرَجَ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهَا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا تَرَكَتَهُمَا وَهِيَ طَاهِرَةٌ .

**فصل :** وَلَا تَصِيرُ الْمَرْأَةُ مُعْتَادَةً حَتَّى تَعْلَمَ حَيْضَهَا وَطُهْرَهَا وَشَهْرَهَا ، وَيَتَكَرَّرَ . وَشَهْرُهَا هُوَ الْمُدَّةُ الَّتِي يَجْتَمِعُ لَهَا فِيهِ حَيْضٌ وَطُهْرٌ ، وَأَقْلُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ عَشَرَ يَوْمًا ؛ يَوْمٌ لِلْحَيْضِ ، وَثَلَاثَةُ عَشَرَ لِلطُّهْرِ ، وَغَالِبُهُ الشَّهْرُ الْمَعْرُوفُ ؛ لِحَدِيثِ حَمْنَةَ ، وَلِأَنَّهُ غَالِبُ عَادَاتِ النِّسَاءِ ، وَأَكْثَرُهُ لَا حَدَّ لَهُ ؛ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّ أَكْثَرَ الطُّهْرِ لِحَدِّ لَهُ <sup>(٣)</sup> . وَتَثْبُتُ الْعَادَةُ بِالتَّمْيِيزِ ، كَمَا تَثْبُتُ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ ، فَلَوْ رَأَتْ الْمُبْتَدَأَةَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ <sup>(٤)</sup> دَمًا أَسْوَدَ ، ثُمَّ أَحْمَرَ وَعَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ [ ٢٢ ط ] ثَلَاثًا ، ثُمَّ رَأَتْ فِي الرَّابِعِ دَمًا مُبِينًا ، كَانَ حَيْضُهَا أَيَّامَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ عَادَةً لَهَا .

**فصل :** وَالْعَادَةُ عَلَى صَرِيحٍ ؛ مُتَّفَقَةٌ وَمُخْتَلِفَةٌ ، فَالْمُتَّفَقَةُ مِثْلُ مَنْ تَحِيضُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف : « عَلِمَتْ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ف ، م .

خَمْسَةَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، <sup>(١)</sup> وَالْمُخْتَلِفَةُ مِثْلُ مَنْ تَحِيضُ فِي شَهْرِ ثَلَاثَةٍ <sup>(٢)</sup>، وَفِي الثَّانِي أَرْبَعَةً، وَفِي الثَّالِثِ خَمْسَةَ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ إِلَى أَرْبَعَةٍ <sup>(٣)</sup> عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، أَوْ فِي شَهْرِ ثَلَاثَةٍ، وَفِي الثَّانِي خَمْسَةَ، وَفِي الثَّالِثِ أَرْبَعَةً <sup>(٤)</sup>، ثُمَّ تَعُودُ إِلَى ثَلَاثَةٍ، فَكُلُّ مَا أُمِكنَ ضَبْطُهُ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ عَادَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، وَمَا لَمْ يُمَكِّنْ ضَبْطُهُ <sup>(٥)</sup>، نَظَرْتُ إِلَى الْقَدْرِ الَّذِي تَكَرَّرَ مِنْهُ، فَجَعَلْتُهُ عَادَةً، كَأَنَّهَا رَأَتْ فِي شَهْرِ ثَلَاثَةٍ، وَفِي شَهْرِ أَرْبَعَةٍ <sup>(٦)</sup>، وَفِي شَهْرِ خَمْسَةٍ <sup>(٧)</sup>، فَالْثَلَاثَةُ حَيْضٌ؛ لِتَكَرُّرِهَا ثَلَاثًا؛ فَإِذَا رَأَتْ فِي الرَّابِعِ سِتَّةً، فَالْأَرْبَعَةُ حَيْضٌ؛ لِتَكَرُّرِهَا ثَلَاثًا، فَإِذَا رَأَتْ فِي الْخَامِسِ سَبْعَةً، فَالْخَمْسَةُ حَيْضٌ، وَعَلَى هَذَا مَا تَكَرَّرَ، فَهُوَ حَيْضٌ، وَمَا لَا فَلَا.

**فصل في التَّلْفِيقِ:** إِذَا رَأَتْ يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا طُهْرًا، فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ، وَتُصَلِّي فِي زَمَانِ الطُّهْرِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يَحِلُّ لَهَا إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ سَاعَةً إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ. ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ لَخَمْسَةِ عَشَرَ فَمَا دُونَ، فَجَمِيعُهُ حَيْضٌ، تَغْتَسِلُ عَقِيبَ كُلِّ يَوْمٍ، وَتُصَلِّي فِي الطُّهْرِ، وَإِنْ عَبَّرَ الْخَمْسَةَ عَشَرَ، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تُرَدُّ إِلَى عَادَتِهَا، فَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا سَبْعَةً مُتَوَالِيَةً، جَلَسْتُ مَا <sup>(٨)</sup> وَافَقَهَا مِنَ الدَّمِ، فَيَكُونُ حَيْضُهَا مِنْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

(٢) فِي ف: «خَمْسَةَ».

(٣) فِي ف: «سِتَّةً».

(٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٥) فِي ف: «أَرْبَعَةً».

(٦) فِي م: «وَمَا».

أَرْبَعَةً، فَإِنْ كَانَتْ نَاسِيَةً، فَأَجْلَسْنَاهَا سَبْعَةً، فَكَذَلِكَ، وَإِنْ أَجْلَسْنَاهَا أَقَلَّ الْحَيْضِ، جَلَسَتْ يَوْمًا وَلَيْلَةً لَا غَيْرَ. وَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً، تَرَى يَوْمًا دَمًا أَسْوَدَ، ثُمَّ تَرَى نَقَاءً، ثُمَّ تَرَى أَسْوَدَ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ تَرَى دَمًا أَحْمَرَ وَعَبَرًا، رُدَّتْ إِلَى التَّمْيِيزِ، فَيَكُونُ حَيْضُهَا زَمَنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ دُونَ غَيْرِهِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَرَى الدَّمَ زَمَنًا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، كَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، أَوْ دُونَ ذَلِكَ، كِنِصْفِ يَوْمٍ وَنِصْفِ يَوْمٍ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ كَانَ النَّقَاءُ أَقَلَّ مِنْ سَاعَةٍ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِطَهْرٍ؛ لِأَنَّ الدَّمَ يَجْرِي تَارَةً، وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وإذا رَأَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ دَمًا، ثُمَّ طَهَّرَتْ اثْنَيْ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَتْ ثَلَاثَةَ دَمًا، فَالْأَوَّلُ حَيْضٌ؛ لِأَنَّهَا رَأَتْهُ فِي زَمَانٍ إِمْكَانِهِ، وَالثَّانِي اسْتِحَاضَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءَ حَيْضٍ؛ لَكَوْنِهِ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ أَقَلُّ الطُّهْرِ، وَلَا مِنْ<sup>(٣)</sup> الْحَيْضِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ، وَالْحَيْضَةُ الْوَاحِدَةُ لَا يَكُونُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا. فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ، وَتَكَرَّرَ، فَهُمَا حَيْضَتَانِ؛ لِأَنَّهُ أُمَكَّنَ جَعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَيْضَةً مُنْفَرِدَةً، لِفَضْلِ أَقَلِّ الطُّهْرِ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ أُمَكَّنَ جَعْلُهُمَا حَيْضَةً وَاحِدَةً،<sup>(٤)</sup> بَأَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مِثْلَ أَنْ<sup>(٥)</sup>

(١) فِي م: «لَيْلَةٍ».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٦٨.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «فِي».

(٤ - ٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

«تَرَى يَوْمَيْنِ دَمًا وَتَطْهَرُ عَشْرَةَ، وَتَرَى ثَلَاثَةَ دَمًا، وَتَكْرَرُ، فَهِيَ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ»؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ زَمَهُمَا <sup>(٢)</sup> عَنْ مُدَّةٍ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. وَعَلَى هَذَا يُعْتَبَرُ مَا أَلْقَى مِنَ الْمَسَائِلِ فِي التَّلْفِيْقِ.

**فصلٌ في المُسْتَحَاضَةِ:** وهى التى تَرَى دَمًا ليس بحَيْضٍ ولا نِفَاسٍ.

وَحُكْمُهَا حُكْمُ الطَّاهِرَاتِ فِي وُجُوبِ الْعِبَادَاتِ وَفِعْلِهَا؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ غَيْرُ مُعْتَادَةٍ، أَشْبَهَ سَلَسَ الْبَوْلِ. فَإِنْ اخْتَلَطَ حَيْضُهَا بِاسْتِحَاضَتِهَا، فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ عِنْدَ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ؛ لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ. وَمَتَى أَرَادَتِ الصَّلَاةَ غَسَلَتْ فَرْجَهَا، وَمَا أَصَابَهَا مِنَ الدَّمِ، حَتَّى إِذَا اسْتَقَاتَتْ غَسَبَتْ فَرْجَهَا، [و٢٣] وَاسْتَوْتَقَتْ بِالشَّدِّ وَالتَّلْجِيمِ، ثُمَّ تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ؛ لَمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِحَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ شَكَتْ إِلَيْهِ كَثْرَةَ الدَّمِ: «أَنْعَتْ لَكَ الْكُرْشُفَ». يَعْنِي الْقُطُنَ تَحْشِي بِهِ الْمَكَانَ. قَالَتْ: إِنَّهُ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: «تَلْجِمِي» <sup>(٣)</sup>. وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهَرِّاقُ الدَّمَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَتَنْظُرُ عِدَّةً» <sup>(٤)</sup> اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحْيِضُھُنَّ مِنَ الشَّهْرِ، قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلَتَرْكِ الصَّلَاةَ قَدَرُ ذَلِكَ «مِنَ الشَّهْرِ» <sup>(٥)</sup>، فَإِذَا

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) فى الأصل: «زمانها».

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ١٦٤.

(٤) فى الأصل: «عدد».

(٥ - ٥) زيادة من: م.

خَلَفْتُ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلَ، ثُمَّ لَتَسْتَنْفِرَ<sup>(٢)</sup> يَثُوبُ، ثُمَّ لَتُصَلَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ بَعْدَ الْوُضُوءِ لِتَفْرِيطٍ فِي الشَّدِّ، أَعَادَتِ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ حَدَّثَ أُمِّكَنَ التَّحَرُّزُ عَنْهُ. وَإِنْ خَرَجَ لغيرِ تَفْرِيطٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا؛ لَمَّا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ، وَالطُّسْتُ تَحْتَهَا، وَهِيَ تُصَلِّي. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup>. وَلَأنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، فَسَقَطَ.

وَتُصَلِّي بِطَهَارَتِهَا مَا شَاءَتْ مِنْ<sup>(٥)</sup> الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ

---

(١) خلفت: تركت أيام الحيض التي كانت تعهد بها وراءها.

(٢) أي تشد فرجها بخرقه عريضة بعد أن تحشى قطناً.

(٣) بعده في الأصل، س ١: «النسائي، وابن ماجه».

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في المرأة تستحاض... من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٢/١.

كما أخرجه النسائي، في: باب ذكر الاغتسال من الحيض، من كتاب الطهارة، وفي: باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر، من كتاب الحيض. المجتبى ٩٩/١، ١٤٩. والدارمي، في: باب في غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٩/١، ٢٠٠. والإمام مالك، في: باب المستحاضة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٦٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩٣/٦، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٢٣.

(٤) في: باب الاعتكاف للمستحاضة، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٨٥/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في المستحاضة تعتكف، من كتاب الصوم، سنن أبي داود ٥٧٦/١. وابن ماجه، في: باب المستحاضة تعتكف، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/٥٦٦. والدارمي، في: باب الكدرة إذا كانت بعد الحيض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣١/٦.

(٥) في الأصل: «في».

وبعدّها، حتى يَخْرُجَ الْوَقْتُ، فَتَبْطُلُ بِهِ طَهَارَتُهَا، وَتَسْتَأْنِفُ الطَّهَارَةَ  
 لَصَلَاةٍ أُخْرَى؛ لِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «<sup>(١)</sup> ثُمَّ  
 اغْتَسِلِي، ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَلَّيْ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ<sup>(٢)</sup>  
 صَحِيحٌ. وَلَأنَّهَا طَهَارَةُ غُذِيرٍ وَضُرُورَةٌ، فَتَقْيِدُثُ بِالْوَقْتِ، كَالْتَّيَمُّمِ. وَإِنْ  
 تَوَضَّأَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ، بَطُلَ وَضُوءُهَا بِدُخُولِهِ، كَمَا فِي التَّيَمُّمِ، وَإِنْ انْقَطَعَ  
 دَمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَكَانَتْ عَادَتُهَا انْقِطَاعُهُ وَقْتُاً لَا يَتَّسِعُ لِلصَّلَاةِ، لَمْ يُؤْثِرْ  
 انْقِطَاعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الصَّلَاةَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِهِ عَادَةً، أَوْ كَانَتْ  
 عَادَتُهَا انْقِطَاعُهُ مُدَّةً طَوِيلَةً، لَزِمَهَا اسْتِثْنَاءُ الْوُضُوءِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي  
 الصَّلَاةِ، بَطَلَتْ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ عَنِ الدَّمِّ لَضُرُورَةٍ جَرَيَانِهِ، فَيَرْوُلُ بِزَوَالِهِ.

وَحُكْمُ مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبُزْلِ أَوْ الْمَذْيُ أَوْ الرَّيْحُ، أَوْ الْجُرُوحُ الَّتِي لَا يَزُولُ  
 دَمُهَا، حُكْمُهَا فِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ مَا لَا يُمَكِّنُ عَضْبُهُ يُصَلِّي بِحَالِهِ، فَقَدْ صَلَّى  
 عَمْرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَجُرُوحُهُ يَتَعَبُ<sup>(٣)</sup> دَمًا<sup>(٤)</sup>.

**فصل: قال أصحابنا: ولا تُوطأُ مُسْتَحَاضَةٌ لغيرِ ضُرُورَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَذَى فِي  
 الْفَرْجِ، أَشَبَّةُ دَمِ الْخَيْضِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا**

(١) سقط من: ف، م.

(٢) بعده في م: «حسن».

وانظر ما تقدم تخريجه في صفحة ٩٠ وهذا أقرب إلى لفظ ابن ماجه. وانظر: نصب الراية

١٩٩/١، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣.

(٣) تعب الماء والدم؛ كمنع: فجره فانتعب.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ٥٨٣/١٤.

النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ ﴿١﴾. فَعَلَّاهُ بِكَوْنِهِ أَذَى، وَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعَنْتَ، أُبِيحَ الْوُطْءُ؛ لِأَنَّهُ يَتَطَاوَلُ، فَيَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَحُكْمُهُ أَخْفُ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ أَحْكَامِ الْحَيْضِ فِيهِ. وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا، كَمَا ذَكَرْنَا. وَالثَّانِيَةُ، يَحِلُّ مُطْلَقًا؛ لِعُمُومِ النَّصِّ فِي حِلِّ الزَّوْجَاتِ، وَامْتِنَاعِ قِيَاسِ الْمُسْتَحَاضَةِ عَلَى الْحَائِضِ، لِمُخَالَفَتِهَا لَهَا فِي أَكْثَرِ أَحْكَامِهَا، وَلِأَنَّ وَطْءَ الْحَائِضِ رُبَّمَا يَتَعَدَّى ضَرَرُهُ إِلَى الْوَلَدِ، فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يَكُونُ مَجْذُومًا. بِخِلَافِ دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ لَهَا الْغُسْلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رَوَتْ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ<sup>(٢)</sup> اسْتُحِيضَتْ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ،<sup>(٣)</sup> فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ<sup>(٤)</sup> لِكُلِّ صَلَاةٍ. <sup>(٤)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) سورة البقرة ٢٢٢.

(٢) هي بنت جحش.

(٣ - ٣) سقط من: س ٢، م.

(٤ - ٤) في س ٢، ف: «رواه أبو داود».

والحديث أخرجه البخاري، في: باب عرق الاستحاضة، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٨٩/١، ٩٠. ومسلم، في: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٣/١، ٢٦٤.

كما أخرجه أبو داود، في: باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، وباب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٦٦، ٦٨. والترمذي، في: باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٢٠٧. والنسائي، في: باب ذكر الاغتسال من الحيض، وباب ذكر الأقراء، من كتاب الطهارة، وفي: باب ذكر الأقراء، من كتاب الحيض. المجتبى ١/٩٨، ١٠٠، ١٤٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في المستحاضة إذا اختلط عليها الدم...، من كتاب الطهارة.

وإن جَمَعْتَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ، فَهُوَ حَسَنٌ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِحَمْنَةَ: «إِنْ قَوِيَتْ أَنْ تُؤَخِّرِيَ الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ [٢٣ ظ] حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتُصَلِّيَنِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي إِنْ قَوِيَتْ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ<sup>(١)</sup>». وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وإن تَوَضَّأْتَ لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ، أَجْزَأُهَا؛ لِمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا.

---

= سنن ابن ماجه ١/٢٠٥. والدارمي، في: باب غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/٢٠٠. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٨٢، ٨٣، ١٤١، ١٨٧، ٤٣٤.  
(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٤.



## بَابُ النَّفَاسِ

وهو خُرُوجُ الدِّمِ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْحَيْضِ فِيمَا يَحْرُمُ  
وَيَجِبُ وَيَسْقُطُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ <sup>(١)</sup> حَيْضٌ مُجْتَمِعٌ <sup>(٢)</sup> اخْتَبَسَ لِأَجْلِ الْحَمْلِ . فَإِنْ  
خَرَجَ قَبْلَ الْوِلَادَةِ بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ، فَهُوَ <sup>(٣)</sup> نِفَاسٌ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ خُرُوجِهِ  
الْوِلَادَةُ ، وَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنِفَاسٍ ، لِبُعْدِهِ مِنَ  
الْوِلَادَةِ ، وَلَا حَيْضٍ ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحْيِضُ . وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ؛ لِمَا  
رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَتِ النَّفْسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ تَقْعُدُ بَعْدَ نِفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . رواه أبو داود <sup>(٤)</sup> .  
وليس لأقله حدٌ ، أَيْ وَقْتُ رَأَتْ الطُّهْرَ ، فَهِيَ طَاهِرٌ ، تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي ،  
وَيُسْتَحَبُّ لِرُزُوجِهَا الْإِمْسَاكُ عَنْ وَطْئِهَا حَتَّى تُتِمَّ الْأَرْبَعِينَ ، فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ

(١) سقط من : م .

(٢) فى ف : « محتبس » .

(٣) بعده فى م : « دم » .

(٤) فى : باب ما جاء فى وقت النفاس ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٧٤ / ١ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كم تمكث النفساء ، من أبواب الطهارة .  
عارضه الأحمدي ٢٢٨ / ١ . وابن ماجه ، فى : باب النفساء كم تجلس ، من كتاب الطهارة . سنن  
ابن ماجه ٢١٣ / ١ . والدارمي ، فى : باب المرأة الحائض تصلى فى ثوبها إذا طهرت ، من كتاب  
الطهارة . سنن الدارمي ٢٢٩ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠٠ / ٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ،  
٣١٠ . وحسنه فى الإرواء ٢٢٢ / ١ ، ٢٢٣ .

فى مُدَّةِ النَّفَاسِ ، فهو نِفَاسٌ ؛ لَأَنَّهُ فى مُدَّتِهِ ، أَشْبَهَ الْأَوَّلَ . وعنه ، أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فيه ، تَصُومُ وَتُصَلِّي ، وَتَقْضِى الصَّوْمَ اخْتِيَاظًا ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ وَاجِبٌ بَيِّنٌ ، فلا يجوزُ تَرْكُهُ لِعَارِضٍ مَشْكُوكٍ فيه ، وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ ؛ لَأَنَّهُ ثَابِتٌ بَيِّنٌ ، فلا يَنْسَقُطُ بِفِعْلِ مَشْكُوكٍ فيه ، وَيُفَارِقُ الْحَيْضَ الْمَشْكُوكَ فيه ؛ لِكَثْرَتِهِ وَتَكَرُّرِهِ وَمَشَقَّةِ إِجَابِ الْقَضَاءِ فيه .

وما زَادَ على الْأَرْبَعِينَ ، فليس بنِفَاسٍ ، وَحُكْمُهَا فيه حُكْمُ غَيْرِ النَّفَاسِ ، وَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ ، وَصَادَفَ عَادَةَ الْحَيْضِ ، فهو حَيْضٌ ، وَإِلَّا فلا .

**فصل :** إِذَا وَلَدَتْ ثَوَامَيْنِ ، فَالنَّفَاسُ مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لَأَنَّهُ دَمٌ خَرَجَ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ ، فَكَانَ نِفَاسًا ، كما لو كان مُنْفَرِدًا ، وَآخِرُهُ مِنْهُ ، فَإِذَا أَكْمَلَتْ أَرْبَعِينَ مِنْ وِلَادَةِ الْأَوَّلِ ، انْقَضَتْ مُدَّتُهَا ؛ لَأَنَّهُ نِفَاسٌ وَاحِدٌ لِلْحَمْلِ وَاحِدٌ ، فلم يَزِدْ<sup>(١)</sup> على أَرْبَعِينَ . وعنه ، أَنَّهُ مِنَ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ تَسْتَأْنِفُهُ مِنَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَبَبٌ لِلْمُدَّةِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا ، اُعْتَبِرَ أَوَّلُهَا مِنَ الْأَوَّلِ ، وَآخِرُهَا مِنَ الثَّانِي ، كَالْوَطْءِ فى إِجَابِ الْعِدَّةِ .

---

(١) بعده فى م : « العادة منه » .

## بَابُ أَحْكَامِ النَّجَاسَاتِ

بَوْلُ الْآدَمِيِّ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ : « إِنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَالْغَائِطُ مِثْلُهُ . وَالْوَدِيُّ مَاءٌ أَيْضُ يُخْرِجُ عَقِيبَ الْبَوْلِ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْبَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ . وَالْمَذْيُ نَجِسٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَلِّي ، فِي الْمَذْيِ : « اغْسِلْ ذَكَرَكَ » <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الذَّكَرِ لَا يُخْلَقُ مِنْهُ الْوَلَدُ ، أَشْبَهَ الْبَوْلَ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ كَالْمَنِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ ، أَشْبَهَ الْمَنِيَّ .

وَبَوْلُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَرَجِيعُهُ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ بَوْلٌ <sup>(٣)</sup> غَيْرِ مَأْكُولٍ ، أَشْبَهَ

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ، وباب ما جاء فى غسل البول ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب الجريد على القبر ، وباب عذاب القبر من الغيبة والبول ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب الغيبة ، وباب النيمة من الكبائر ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١/٦٤ ، ٦٥ ، ٢/١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ٨/٢٠ ، ٢١ . ومسلم ، فى : باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/٢٤٠ ، ٢٤١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الاستبراء من البول ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١/٥ . والترمذى ، فى : باب التشديد فى البول ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٩٠ . والنسائى ، فى : باب التنزه عن البول ، من كتاب الطهارة . وفى : باب وضع الجريدة على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١/٢٩ ، ٤/٨٧ ، ٨٨ . وابن ماجه ، فى : باب التشديد فى البول ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٢٥ . والدارمى ، فى : باب الاتقاء من البول ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١/١٨٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٢٢٥ .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٨٩ ، ٩٠ ، وانظر صفحة ١٢٣ .

(٣) بعده فى م : « حيوان » .

يَبُولُ الْآدَمِيُّ ، إِلَّا يَبُولَ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً ، فَإِنَّ مَيْتَتَهُ طَاهِرَةٌ ، أَشْبَهَ الْجَرَادَ .  
 وَيَبُولُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَرَجِيعُهُ طَاهِرٌ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ كَالدَّمَ ؛ لِأَنَّهُ رَجِيعٌ .  
 وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ » <sup>(١)</sup> .  
 حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَكَانَ يُصَلِّي فِيهَا قَبْلَ بِنَاءِ مَسْجِدِهِ . وَقَالَ [ ٢٤ و ]  
 لِلْعُرَيْنِيِّ : « انْطَلِقُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَاشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا » <sup>(٢)</sup> . مُتَّفَقٌ  
 عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانَ الْإِبِلِ ، مِنْ أَبْوَابِ  
 الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٥ / ٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانَ الْإِبِلِ وَمَرَا  
 الْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢٥٢ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٠٩ / ٢ ، ٥٧ / ٤ .

(٢) فِي ف ، م : « أَبْوَالُهَا » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالِدَوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ،  
 وَفِي : بَابِ اسْتِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَأَبْوَالِهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ إِذَا حَرَقَ  
 الْمُشْرِكُ الْمُسْلِمَ هَلْ يَحْرَقُ ؟ مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ قِصَّةِ عِكْلٍ وَعَرِينَةَ ، مِنْ كِتَابِ  
 الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ ، وَفِي : بَابِ  
 الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ ، وَبَابِ مَنْ خَرَجَ مِنْ أَرْضٍ لَا تَلَاثِمُهُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ ، وَفِي أَوَّلِ كِتَابِ  
 الْمُحَارِبِينَ ، وَفِي : بَابِ الْقِسَامَةِ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ٦٧ ، ٦٨ ، ١٦٠ / ٢ ،  
 ٧٥ / ٤ ، ١٦٤ / ٥ ، ١٦٥ ، ٦٥ / ٦ ، ١٦٠ / ٧ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٠١ / ٨ ، ٢٠٢ ، ١٢ / ٩ .  
 وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ حُكْمِ الْمُحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٢٩٦ ،  
 ١٢٩٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُحَارَبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢ /  
 ٤٤٣ ، ٤٤٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي شَرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعَمَةِ ، وَمِنْ  
 أَبْوَابِ الطَّبِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣٥ / ٨ ، ١٩٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بُولِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، مِنْ  
 كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ =

وَمَنْئِي الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ؛ لَأَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(١)</sup> فَيَصْلِي فِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>. وَلَأَنَّهُ بَدَأَ خَلْقَ آدَمِيٍّ، فَكَانَ طَاهِرًا، كَالطَّيْنِ. وَعَنْهُ، أَنَّهُ نَجِسٌ، وَيَجْزِي <sup>(٣)</sup> فَرَكُ يَابِسِهِ. وَيُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ؛ لَمَّا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ، مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(٤)</sup>. حَدِيثٌ صَحِيحٌ <sup>(٥)</sup>. وَلَأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ مَخْرَجِ الْبَوْلِ،

= ورسوله ﷺ، وباب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد، وباب ذكر اختلاف طلحة بن مصرف... من كتاب تحريم الدم. المجتبى ١٢٩/١ - ١٣١، ٨٦/٧ - ٩٢. وابن ماجه، فى: باب من حارب وسعى فى الأرض فسادا، من كتاب الحدود، وفى: باب أبوال الإبل، من كتاب الطب. سنن ابن ماجه ٨٦١/٢، ١١٥٨. والإمام أحمد، فى: المسند ١٠٧/٣، ١٦٣، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٣٣، ٢٨٧، ٢٩٠.

(١ - ١) فى الأصل، س ١: «وهو يصلى. رواه مسلم».

والحديث أخرجه مسلم، فى: باب حكم المنى، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٣٨.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب المنى يصيب الثوب، من كتاب الطهارة، سنن أبى داود ١/٨٩. والإمام أحمد، فى: المسند ١٢٥/٦، ١٣٢، ٢١٣، ٢٣٩، ٢٦٣. وليس هذا اللفظ عند البخارى، انظر: التلخيص الحبير ١/٣٢، الإرواء ١/١٩٦. (٢) فى م: «يكفى».

(٣) بعده فى ف، م: «هذا».

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب غسل المنى وفركه...، وباب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/٦٧. ومسلم، فى: باب حكم المنى، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٣٩. وأبو داود، فى: باب المنى يصيب الثوب، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/٨٩. والترمذى، فى: باب غسل المنى من الثوب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/١٨٠. والنسائى، فى: باب غسل المنى من الثوب، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١٢٧. وابن ماجه، فى: باب المنى يصيب الثوب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٧٨. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٤٧، ١٤٢، ١٦٢.

(٤) بعده فى الأصل: «متفق عليه».

أُشْبِهَ الْمَذَى .

وفى رُطوبَةِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، «أَنَّهَا نَجَسَةٌ» ؛ لِأَنَّهَا بَلَّلَ مِنْ الْفَرْجِ ، لَا يُخْلَقُ مِنْهُ الْوَلَدُ ، أُشْبِهَ الْمَذَى . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهَا طَاهِرَةٌ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، كَانَتْ تَفْرُكُ الْمِنْيَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مِنْ جِمَاعٍ ؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَحْتَلِمُونَ ، وَهُوَ يُصِيبُ رُطوبَةَ الْفَرْجِ . وَالْقَيِّءُ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ طَعَامٌ اسْتَحَالَ فِي الْجَوْفِ إِلَى الْفَسَادِ ، أُشْبِهَ الْغَائِطُ .

وَقَيِّءُ كُلِّ حَيَوَانٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّ وَمَنِيَّتُهُ فِي حُكْمِ بَوْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ وَالتَّنَجَّاسَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ .

وَالثُّخَامَةُ طَاهِرَةٌ ، سِوَاءَ خَرَجَتْ مِنْ رَأْسٍ أَوْ صَدْرٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا تَخَعَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَخَّعْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَتَّقِلْ هَكَذَا » . وَتَقَلَّ فِي ثَوْبِهِ وَمَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ الْبُلْغَمَ نَجِسٌ ، قِيَاسًا عَلَى الْقَيْءِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

---

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «أَنَّهُ نَجَسٌ» ، وَفِي ف ، م : «نَجَسَةٌ» .

(٢) فِي : بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبَصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ ، فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٨٩/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ يَصُقُّ عَنْ يَمِينِهِ ، وَبَابِ إِذَا بَدَرَهُ الْبِرَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٢/١ ، ١١٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي كِرَاهِيَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١١١/١ ، ١١٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْمُصَلِّيِ يَتَنَخَّمُ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٣٢٦/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمَسْنَدُ ٢٥٠/٢ ، ٤١٥ .

والبصاق والمخاط والعرق، وسائر رطوبات بدن آدمي، طاهرة؛ لأنه من جسم طاهر، وكذلك هذه الفضلات، من كل حيوان طاهر.

**فصل: والدّم نجس؛ لقول النبي ﷺ<sup>(١)</sup> في حديث أسماء<sup>(٢)</sup> في الدّم:**  
«اغسله بالماء». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. ولأنّه حَرَمٌ<sup>(٤)</sup> لعينه بنص القرآن، أشبه الميّتة، إلا دم السمك فإنه طاهر؛ لأنّ ميّته طاهرة مُباحة.

وفي دم ما لا نفس له سائلة؛ كالذباب، والبق، والبراغيث، والقمل، روايتان؛ إحداهما، نجاسته؛ لأنه دم، أشبه المسفوخ. والثانية، طهارته؛ لأنه دم حيوان لا يتنجس بالموت، أشبه دم السمك، وإنما حرّم الدّم المسفوخ.

والعلقة نجسة؛ لأنها دم خارج من الفرج، أشبه الحيض. وعنه، أنها طاهرة؛ لأنها بدء خلق آدمي، أشبهت المنى.

والقيح نجس؛ لأنه دم استحال إلى نتن وفساد. والصديد مثله، إلا أنّ أحمد قال: هما أخف حُكْمًا من الدّم. لوقوع الخلاف في نجاستيهما، وعدم النّص فيهما.

وما يبقى من الدّم في اللحم مغفوّ عنه، ولو علّت حمرة الدّم في<sup>(٤)</sup>

(١ - ١) في س ١، س ٢، ف: «لأسماء».

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٢، ١٣.

(٣) في م: «نجس».

(٤) سقط من: م.

الْقِدْرِ، لَمْ يَكُنْ نَجِيسًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَوُّزُ مِنْهُ.

**فصل:** وَالْخَمْرُ نَجِيسٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ <sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّهُ يَحْرُمُ تَنَاوُلُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، فَكَانَ نَجِيسًا، كَالدَّمِ. وَالتَّيِّدُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّهُ شَرَابٌ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرَبَةٌ، أَشْبَهَ الْخَمْرَ.

فَإِنْ انْقَلَبَتِ الْخَمْرُ خَلًّا بِنَفْسِهَا، طَهُرَتْ؛ لِأَنَّ نَجَاسَتَهَا لَشِدَّتِهَا الْمُسْكِرَةِ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَجَاسَةٍ خَلَفَتْهَا، فَوَجِبَ أَنْ تَطْهُرَ، كَالْمَاءِ الَّذِي تَنْجَسُ بِالتَّغْيِيرِ <sup>(٣)</sup> إِذَا زَالَ تَغْيِيرُهُ <sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ خُلِلَتْ، لَمْ تَطْهُرْ؛ [٢٤ظ] لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَيْتَامٍ وَرِثُوا خَمْرًا، فَقَالَ: «أَهْرِقْهَا». قَالَ: أَفَلَا أُخْلِلُهَا؟ قَالَ: «لَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٤)</sup>. وَلَوْ جَازَ التَّخْلِيلُ لَمْ

(١) سورة المائدة ٩٠.

(٢) فى: باب بيان أن كل مسكر خمر... من كتاب الأشربة. صحيح مسلم ١٥٨٨/٣. كما أخرجه أبو داود، فى: باب النهى عن المسكر، من كتاب الأشربة. سنن أبي داود ٢/٢٩٣. والترمذى، فى: باب ما جاء فى شارب الخمر، من أبواب الأشربة. عارضة الأحوذى ٤٨/٨. والنسائى، فى: باب إثبات اسم الخمر لكل مسكر من الأشربة، من كتاب الأشربة. المجتبى ٢٦٤/٨. وابن ماجه، فى: باب كل مسكر حرام، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه ١١٢٤/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١٦/٢، ٢٩، ٣١.

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى بيع الخمر والنهى عن ذلك، من أبواب البيوع.



يَنْهَهُ<sup>(١)</sup> عنه . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ تَطْهُرَ؛ لِرَوَالِ عِلَّةِ التَّحْرِيمِ، كَمَا لَوْ تَحَلَّلَتْ .

وَلَا يَطْهُرُ غَيْرُهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ بِالِاسْتِحَالَةِ، فَلَوْ أُحْرِقَتْ فَصَارَتْ رَمَادًا، أَوْ تُرِكَتْ فِي مَلَاخَةٍ فَصَارَتْ مِلْحًا، لَمْ تَطْهُرْ؛ لِأَنَّ نَجَاسَتَهَا لَعَيْنِهَا، بِخِلَافِ الْخَمْرِ، فَإِنَّ نَجَاسَتَهَا لِمَعْنَى زَالٍ بِالِانْقِلَابِ .

وَدُخَانُ النَّجَاسَةِ وَبُخَارُهَا نَجِسٌ، فَإِنْ اجْتَمَعَ مِنْهُ شَيْءٌ، أَوْ<sup>(٢)</sup> لَاقَى جِسْمًا صَقِيلًا فَصَارَ مَاءً، فَهُوَ نَجِسٌ . وَمَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ مِنْ دُخَانِ النَّجَاسَةِ وَغُبَارِهَا، فَلَمْ يَجْتَمِعْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا ظَهَرَتْ<sup>(٣)</sup> لَهُ صِفَةٌ<sup>(٤)</sup>، فَهُوَ مَغْفُورٌ عَنْهُ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ .

**فصل : لا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا، إِذَا أَصَابَتْ غَيْرَ الْأَرْضِ أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهَا سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ، سِوَاهُ كَانَ مِنْ وُلُوغِهِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا »<sup>(٥)</sup> إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .**  
**وَلِمُسْلِمٍ : « أُولَاهُنَّ بِالثَّرَابِ » . وَعَنْهُ، يَغْسِلُهُ سَبْعًا، وَوَاحِدَةً بِالثَّرَابِ؛ لِمَا**

---

= عارضة الأحوذى ٢٩٣/٥ . والإمام أحمد، في : المسند ١١٩/٣ ، ١٨٠ ، ٢٦٠ .  
كما أخرجه أبو داود، في : باب ما جاء في الخمر تخلل ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود  
٢٩٢/٢ ، ٢٩٣ .

(١) في م : « ينه » .

(٢) في ف : « و » .

(٣ - ٣) في م : « صفته » .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل ، س ١ ، س ٢ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٦ ، ١٧ .

رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ ، فَاغْسِلُوهُ سَبْعًا ، وَعَقِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَالْأُولَى أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَدَّ التُّرَابَ ثَامِنَةً لِكَوْنِهِ مَعَ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ . وَالْأُولَى جَعَلَ التُّرَابَ فِي الْأُولَى ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِيَكُونَ الْمَاءُ بَعْدَهُ فَيُنْظَفَهُ . وَحَيْثُ جَعَلَهُ جَازًا ؛ لِقَوْلِهِ فِي اللَّفْظِ الْآخِرِ : « وَعَقِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ » . فَيُدُلُّ عَلَى أَنَّ عَيْنَ الْغَسْلَةِ غَيْرُ مُرَادَةٍ .

وإن جَعَلَ مَكَانَ التُّرَابِ جَامِدًا آخَرَ ، كَالْأَشْنَانِ ، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ ؛ أَحَدُهَا ، يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ نَصَّهُ عَلَى التُّرَابِ تَنْبِيْهُ عَلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ فِي التَّنْظِيفِ . وَالثَّانِي ، لا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَطْهِيْرٌ وَرَدَ الشَّرْعُ فِيهِ بِالتُّرَابِ ، فَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، كَالْتَّيْمِمِ . وَالثَّالِثُ ، يُجْزِئُهُ إِنْ عَدِمَ التُّرَابَ ، أَوْ كَانَ مُفْسِدًا لِلْمَغْسُولِ ؛ لِلْحَاجَةِ ، وَإِلَّا فَلَا . وَإِنْ جَعَلَ مَكَانَهُ غَسْلَةً ثَامِنَةً ، لَمْ يُجْزِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالتُّرَابِ مَعُونَةً لِلْمَاءِ فِي قَلْعِ النَّجَاسَةِ ، أَوْ لِلتَّعَبُّدِ ، وَلَا يَحْصُلُ بِالْمَاءِ وَحْدَهُ ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ .

وإن وَلَغَ فِي الْإِنَاءِ كِلَابٌ ، أَوْ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ أُخْرَى ، لَمْ يَتَغَيَّرْ

---

(١) فى : باب حكم ولوغ الكلب ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٣٥ / ١ .  
كما أخرجه أبو داود . فى : باب الوضوء بسؤر الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٨ / ١ . والنسائي ، فى : باب تعفير الإناء الذى ولغ فيه الكلب بالتراب ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٤٧ / ١ . وابن ماجه ، فى : باب غسل الإناء من ولوغ الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٣٠ / ١ . والدارمى ، فى : باب فى ولوغ الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١٨٨ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٨٦ / ٤ ، ٥٦ / ٥ .

حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ لَا يَزْدَادُ بِتَكَرُّارِ النَّجَاسَةِ ، كَمَا لَوْ وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ  
مَرَّاتٍ .

وإنْ أَصَابَ الثَّوْبَ مِنْ مَاءِ الْغَسَلَاتِ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُغَسَّلُ  
سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ ؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ كَلْبٌ . وَالثَّانِي ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَحَلِّ  
الَّذِي انْفَصَلَ عَنْهُ فِي الْغَسْلِ بِالثَّرَابِ وَفِي عَدَدِ الْغَسَلَاتِ ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَصَلَ  
كَالْبَلِّ الْبَاقِي ، وَهُوَ يَطْهَرُ بِبَاقِي الْعَدَدِ ، كَذَلِكَ هَذَا .

**فصل :** وَالنَّجَاسَاتُ كُلُّهَا عَلَى الْأَرْضِ يُطَهَّرُهَا أَنْ يَغْمُرَهَا الْمَاءُ ،  
فَيَذْهَبَ عَيْنُهَا وَلَوْنُهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صُبُّوا عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذُنُوبًا  
مِنْ مَاءٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَوْ كَانَتْ أَرْضُ الْبَيْتِ نَجِيسَةً فَتَبَعَ عَلَيْهَا الْمَاءُ  
طَهَّرَهَا .

وَلَا تَطْهَرُ الْأَرْضُ النَّجِيسَةُ بِشَمْسٍ وَلَا رِيحٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ  
بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ، وَلِأَنَّهُ مَحَلٌّ لِنَجِيسٍ ، أَشَبَّهُ الثَّوْبَ .

وإنْ طُبِخَ اللَّبَنُ [ ٢٥٥ ] الْمَخْلُوطُ بِالزَّبْلِ النَّجِيسِ ، لَمْ يَطْهَرْ ، لَكِنْ مَا  
يَطْهَرُ مِنْهُ يَحْتَرِقُ فَيَذْهَبُ عَيْنُهُ وَيَبْقَى أَثَرُهُ ، فَإِذَا غُسِلَ طَهَرَ ظَاهِرُهُ ، وَبَقِيَ  
بَاطِنُهُ نَجِيسًا ، لَوْ حَمَلَهُ مُصَلٌّ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ بَاطِنِهِ شَيْءٌ ،  
فَهُوَ نَجِيسٌ .

**فصل :** إِذَا أَصَابَ أَشَقْلَ الْحُفِّ أَوْ الْحِذَاءِ نَجَاسَةٌ ، فَفِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛

---

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ ، ١١ .

إحداهُنَّ، يُجْزَىٰ ذَلِكُهُ بِالْأَرْضِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمُ الْأَذَى بِخُفَّيْهِ، فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ». وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا وَطِئَ بِتَغْلِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّهُ مَحَلٌّ تَتَكَرَّرُ فِيهِ النَّجَاسَةُ، فَأَجْزَأَ فِيهِ الْمَسْحُ، كَمَحَلِّ الِاسْتِنْجَاءِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجِبُ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ، فَلَمْ يَجْزُ فِيهِ الْمَسْحُ، كظَاهِرِهِ. وَالثَّلَاثَةُ، يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْعَذِيرَةِ<sup>(٢)</sup>؛ لَفَحْشِهِمَا، وَيُجْزَىٰ ذَلِكُهُ مِنْ غَيْرِهِمَا.

فَإِنْ قُلْنَا: يُجْزَىٰ الْمَسْحُ. فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَطْهَرُ. اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ لِلْخَبَرِ. وَالثَّانِي، لَا يَطْهَرُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ نَجِسٌ، فَلَمْ يُطَهَّرْهُ الْمَسْحُ، كغَيْرِهِ.

وَفِي مَحَلِّ الِاسْتِنْجَاءِ بَعْدَ الِاسْتِجْمَارِ وَجْهَانِ أَيْضًا؛ أَحَدُهُمَا، يَطْهَرُ. قَالَ أَحْمَدُ فِي الْمُسْتَجْمِرِ يَغْرَقُ فِي سَرَاوِيلِهِ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرُّوْثِ وَالرَّمَّةِ: «لَا يُطَهَّرَانِ»<sup>(٣)</sup>. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُمَا يُطَهَّرُ. وَالثَّانِي، «لَا يَطْهَرُ»؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقِيَاسِ.

**فصل:** وَيُجْزَىٰ فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَطْعَمِ الطَّعَامَ النَّضِجَ، وَهُوَ أَنْ يَغْمُرَهُ بِالْمَاءِ وَإِنْ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ قَيْسٍ بِنْتُ مِحْصَنِ، أَنَّهَا أَتَتْ

(١) فِي: بَابِ فِي الْأَذَى يَصِيبُ النِّعْلَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٢/١.

(٢) فِي ف: «الْغَائِطُ».

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: بَابِ الِاسْتِنْجَاءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ الدَّارِقُطْنِيُّ ٥٦/١.

وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: م.

بائِن لها صَغِير، لم يأْكُلِ الطَّعامَ، إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ، فأجْلَسَه في حِجْرِهِ، فَبَالَ على ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَضَحَّه ولم يَغْسِلْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . ولا يُجْزِئُ في بَوْلِ الجَارِيَةِ إِلَّا العَسَلُ ؛ لِما رَوَى عَلِيُّ قَالَ : قَالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ : « بَوْلُ الغَلامِ يُنْضَحُ ، وَبَوْلُ الجَارِيَةِ يُغْسَلُ » . رواه أحمدُ في « المُسْنَدِ » <sup>(٢)</sup> .

فإن أَكَلَا الطَّعامَ وَتَغَدَّيَا به ، غُسِلَ بَوْلُهُما ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ في مَنْ لم يَطْعَمْ ، فَبَقِيَ مَنْ عَداه على الأَصْلِ .

وفي المَذْيِ روايتان ؛ إِحْداهما ، يُجْزِئُ نَضْحُهُ ؛ لِما رَوَى سَهْلُ بْنُ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب بول الصبيان ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب السعوط ... ، من كتاب الطب . صحيح البخارى ١/٦٦ ، ٧/١٦١ . ومسلم ، فى : باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب التداوى بالعود الهندى ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ١/٢٣٨ ، ٤/١٧٣٤ ، ١٧٣٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب بول الصبى يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١/٨٩ . والترمذى ، فى : باب نضح بول الغلام قبل أن يطعم ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٩٢ ، ٩٣ . والنسائى ، فى : باب بول الصبى الذى لم يأكل الطعام ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/١٢٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى بول الصبى الذى لم يطعم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٧٤ . والدارمى ، فى : باب ما جاء فى بول الغلام الذى لم يطعم ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمى ١/١٨٩ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى بول الصبى ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/٦٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٣٥٦ .

(٢) المسند ١/٧٦ ، ٩٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب بول الصبى يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١/٩٠ . والترمذى ، فى : باب ما ذكر فى نضح بول الغلام الرضيع ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٣/٨٨ .

حُتِيفٌ ، قال : كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ بَمَا أَصَابَ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قَالَ : « يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ، فَتَنْصَحَ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ » . قال التَّوْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> : هذا حديثٌ صحيحٌ . والثانية ، يَجِبُ غَسْلُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ الذَّكَرِ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ نَجَاسَةٌ مِنْ آدَمِيٍّ <sup>(٣)</sup> كَبِيرٍ ، أَشْبَهَ الْبَوْلَ .

**فصل :** وما عَدَا الْمَذْكُورَ مِنَ النَّجَاسَاتِ ، فِي سَائِرِ الْحَالَ ، فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُجْزَى مُكَاثَرَتُهَا بِالْمَاءِ حَتَّى تَذْهَبَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ وَلَوْ نُهَا مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ ، قِيَاسًا عَلَى نَجَاسَةِ الْأَرْضِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَسْمَاءَ فِي الدِّمِ : « اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ » <sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا . وَرَوَى ابْنُ عَمَرَ قَالَ : كَانَ غَسْلُ الثَّوْبِ مِنَ النَّجَاسَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَسْأَلُ ، حَتَّى جُعِلَ الْغَسْلُ مِنَ الْبَوْلِ مَرَّةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، يَجِبُ فِيهَا الْعَدَدُ . وَفِي قَدْرِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، سَبْعٌ ؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ فِي غَيْرِ الْأَرْضِ ، فَأَشْبَهَتْ نَجَاسَةَ الْكَلْبِ ، وَفِي اسْتِثْنَاءِ الثَّرَابِ وَجْهَانِ . وَالثَّانِيَةُ ، ثَلَاثٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ

(١) فِي : بَابِ الْمَذْيِ يَصِيبُ الثَّوْبَ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/ ١٧٥ ، ١٧٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَذْيِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٤٨ .

(٢) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٨٩ ، ٩٠ ، وَانْظُرْ صَفْحَةَ ١٢٣ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٢ ، ١٣ .

(٥) فِي : بَابِ فِي مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي يَجْزَى فِي الْغَسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٥٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/ ١٠٩ .

وَانْظُرْ : عَوْنُ الْمَعْبُودِ ١/ ١٠٢ .

ﷺ: « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي [٢٥ ط] الْإِنَاءِ ، حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » <sup>(١)</sup> . أَمَرَ بِالثَّلَاثِ ، وَعَلَّلَ بَوَهُمِ النَّجَاسَةِ ، وَلَا يَزْفَعُ وَهْمَهَا إِلَّا مَا يَزْفَعُ حَقِيقَتَهَا . فَإِنْ قُلْنَا بِالْعَدَدِ ، لَمْ يُحْتَسَبْ <sup>(٢)</sup> بَرَفْعِ الثَّوْبِ مِنَ الْمَاءِ غَسْلَةً ، حَتَّى يَغْصِرَهُ ، وَعَصْرُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، فَإِنْ كَانَ بِسَاطًا ثَقِيلًا أَوْ زَلِيًّا <sup>(٣)</sup> ، فَعَصْرُهُ بِتَقْلِيلِهِ وَدَقُّهُ ، حَتَّى يَذْهَبَ أَكْثَرُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ .

**فصل :** وإذا غسَلَ النَّجَاسَةَ ، فَلَمْ يَذْهَبْ لَوْنُهَا أَوْ رِيحُهَا لِمَشَقَّةِ إِزَالَتِهِ ، عُفِيَ عَنْهُ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ يَسَارٍ قَالَتْ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ لَوْ بَقِيَ أَثَرُهُ ، تَعْنَى الدَّمَّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْمَاءُ يَكْفِيكَ ، وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ <sup>(٤)</sup> .

**فصل :** وَيُعْفَى عَنِ يَسِيرِ الدَّمِّ فِي غَيْرِ الْمَائِعَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ ، فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو مِنْ حَبَّةٍ وَبَثْرَةٍ ، فَأُلْحِقَ نَادِرُهُ بِغَالِبِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الصَّلَاةُ مَعَ الدَّمِّ ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ . وَحَدُّ الْيَسِيرِ مَا لَا يَنْقُضُ مِثْلُهُ الْوُضُوءَ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي مَوْضِعِهِ <sup>(٥)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) في م : « يتحسب » .

(٣) الزلية ؛ بكسر الزاى : نوع من البسط ، والجمع الزلالى .

(٤) فى : باب المرأة تغسل ثوبها الذى تلبسه فى حيضها ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ /

٨٨ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٦٤ ، ٣٨٠ .

(٥) انظر ما تقدم فى صفحة ٩١ .

والْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ كَالْدَّمِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ مِنْهُ .

وَفِي الْمَنِيِّ إِذَا حَكَمْنَا بِنَجَاسَتِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ <sup>(١)</sup> كَالْدَّمِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ مِنْهُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُغْفَى عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ .

وَفِي الْمَذْيِ ، وَرَيْقِ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ ، وَعَرَقِهِمَا ، وَسَبَاحِ الْبَهَائِمِ ، وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ ، وَبَوْلِ الْخَفَّاشِ ، رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ؛ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ ، فَإِنَّ الْمَذْيَ يَكْثُرُ مِنَ الشَّبَابِ ، وَلَا يَكَادُ يَسْلُمُ مُقْتَنَى هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ مِنْ بَلَلِهَا ، فَغُفِيَ عَنْ يَسِيرِهَا ، كَالْدَّمِ <sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُغْفَى عَنْهُ ؛ لِعَدَمِ وُزُودِ الشَّرْعِ فِيهَا .

وَفِي النَّبِيدِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ؛ لَوْقُوعِ الْخِلَافِ فِيهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُغْفَى عَنْهُ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ عَنْهُ مُمَكِّنٌ .

وَمَا عَدَا هَذَا مِنَ النَّجَاسَةِ لَا يُغْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، مَا أَذْرَكَهُ الطَّرْفُ مِنْهَا وَمَا لَمْ يُدْرِكْهُ ؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ لَا يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهَا ، فَلَمْ يُغْفَ عَنْهَا ، كَالْكَثِيرِ .

---

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ١ : « هُوَ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ١ .



## كِتَابُ الصَّلَاةِ

الصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَاتُ خَمْسٌ ؛ لِمَا رَوَى طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ أَنَّ أَغْرَابِيًّا قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : « خَمْسٌ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » . قَالَ : فَهَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا ؟ قَالَ : « لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ شَيْئًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَلَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ ، فَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُزْتَدًّا . وَخَرَجَ أَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ شَاقِلَا <sup>(٢)</sup> رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْمُزْتَدِّ وَيُؤْمَرُ بِقَضَائِهَا ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ وَجُوبَهَا ، وَأَمَكَّنَهُ التَّسَبُّبُ إِلَى

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ ، وَفِي : بَابِ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ ، وَفِي : بَابِ كَيْفِ يَسْتَحْلِفُ ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ ، وَفِي : بَابِ فِي الزَّكَاةِ ، وَأَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَ مَجْتَمِعٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/ ١٨ ، ٣/ ٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٩/ ٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/ ٤١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٩٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَمْ فَرَضَتْ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ وَجُوبِ الصِّيَامِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ ، وَفِي : بَابِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . الْمُجْتَبَى ١/ ١٨٤ ، ٤/ ٩٧ ، ١٠٤/ ٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْوَتْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، سَنَنُ الدَّارِمِيُّ ١/ ٣٧٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ التَّرْغِيبِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ السَّفَرِ . الْمُوطَأُ ١/ ١٧٥ .

(٢) إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَمْدَانَ بْنِ شَاقِلَا ، أَبُو إِسْحَاقَ ، الْبَغْدَادِيُّ ، الْبِزَارِيُّ ، شَيْخُ الْخَنَابِلَةِ ، كَانَ جَلِيلَ الْقَدْرِ ، كَثِيرَ الرِّوَايَةِ ، حَسَنَ الْكَلَامِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ ، تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةَ . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٦/ ٢٩٢ . طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ ٢/ ١٢٨ - ١٣٦ .

أدائها، فَأُشْبِهَ الْمُسْلِمَ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(١)</sup>. وَلَأنَّه قَدْ أُسْلِمَ خَلْقٌ<sup>(٢)</sup> كَثِيرٌ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ<sup>(٣)</sup>، فَلَمْ يُؤْمَرُوا بِقَضَاءٍ، وَلأنَّ فِي إيجابِ الْقَضَاءِ تَنْفِيْرًا لَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فُغْفِيَ عَنْهُ.

وَلَا تَجِبُ عَلَى مَجْنُونٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ؛ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الأنفال ٣٨.

(٢) زيادة من: الأصل.

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) من حديث عائشة أخرجه أبو داود، في: باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٢/٤٥١، والنسائي، في: باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، من كتاب الطلاق. المجتبى ٦/١٢٧. وابن ماجه، في: باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ١/٦٥٨. والدارمي، في: باب رفع القلم عن ثلاثة، من كتاب الحدود. سنن الدارمي ٢/١٧١. والإمام أحمد، في: المسند ٦/١٠٠، ١٠١، ١٤٤.

ومن حديث على أخرجه أبو داود، في الباب السابق. سنن أبي داود ٢/٤٥٢، ٤٥٣. والترمذي، في: باب ما جاء في من لا يجب عليه الحد، من أبواب الحدود. عارضة الأحوذى ٦/١٩٥. وابن ماجه، في: باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ١/٦٥٨. والإمام أحمد، في: المسند ١/١١٦، ١١٨، ١٤٠، ١٥٥، ١٥٨.

وعلقه البخارى موقوفا عليه، في: باب الطلاق في الإغلاق...، من كتاب الطلاق، وفي: باب لا يرحم المجنون والمجنونة، من كتاب الحدود. صحيح البخارى ٧/٥٩، ٨/٢٠٤. ومن حديث أبي قتادة أخرجه الحاكم، في: المستدرک ٤/٣٨٩.

ومن حديث شداد بن أوس وثوبان أخرجه الطبراني، في: المعجم الكبير ٧/٣٤٥، ومسند الشاميين ١/٢١٧.

انظر طرق الحديث والكلام عليها في: نصب الرأية ٤/١٦١ - ١٦٥، الإرواء ٢/٤ - ٧.

حديث حسن . ولأنَّ مُدَّتَهُ تَتَطَاوَلُ ، فَيَشُقُّ إِجْبَابُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ ، فَعَفِيَ  
عنه .

ولا تَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ؛ للحديث ، ولأنَّ الطُّفْلَ لَا يَعْقِلُ ،  
والمُدَّةُ الَّتِي يَكْمُلُ فِيهَا عَقْلُهُ وَبِنَيْتِهِ تَخْفَى وَتَحْتَلِفُ ، فَنَصَبَ الشَّرْعُ عَلَيْهِ  
عَلَامَةً [٢٦] ظَاهِرَةً ، وَهِيَ الْبُلُوغُ ، لِكَيْتَهُ يُؤَمَّرَ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبَ عَلَيْهَا  
لْعَشْرِ ؛ لِيَتَمَرَّنَ وَيَعْتَادَهَا ، فَلَا يَتْرُكُهَا عِنْدَ بُلُوغِهِ .

وَتَصِحُّ صَلَاتُهُ ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ فِعْلُهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَعنه ، أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ  
إِذَا بَلَغَ عَشْرًا ؛ لِكُونِهِ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهَا ، وَالوَاجِبُ مَا عُوقِبَ عَلَى تَرْكِه .  
وَالأَوَّلُ الْمَذْهَبُ .

فَإِنْ بَلَغَ فِي أَثْنَائِهَا ، أَوْ بَعْدَهَا فِي الْوَقْتِ ، لَزِمَتْهُ إِعَادَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاهَا  
نَفْلًا ، فَلَمْ يُجْزِهِ عَمَّا أَدْرَكَ وَقْتَهُ مِنَ الْفَرَضِ ، كَمَا لَوْ نَوَاهَا <sup>(١)</sup> نَفْلًا .

وإن بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَفَاقَ الْمُجْتَنُونَ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ ، أَوْ طَهَّرَتِ  
الْحَائِضُ ، قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، لَزِمَتْهُ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ  
طُلُوعِ الْفَجْرِ ، لَزِمَتْهُ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
عَوْفٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلِأَنَّ وَقْتَهُمَا وَقْتُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ  
مِنْهُمَا حَالَ الْعُدْرِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ <sup>(٢)</sup> أَدْرَكَ جُزْءًا مِنْ وَقْتِ الْأُولَى .

وإن بَلَغَ فِي وَقْتِ الْفَجْرِ ، لَمْ يَلْزِمْهُ غَيْرُهَا ؛ لِأَنَّ وَقْتَهَا يَخْتَصُّ بِهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : «صَلَّى» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

وَنَجِبُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُعْتَمَى عَلَيْهِ؛ لِمَرَضٍ، أَوْ شُرْبِ دَوَاءٍ، وَعَلَى  
الْبُسْكَرَانِ؛ لِأَنَّ عَمَّارًا أُغْمِيَ عَلَيْهِ فَقَضَى مَا فَاتَهُ. وَلِأَنَّ مُدَّتَهُ لَا تَتَطَاوَلُ،  
وَلَا تَتَبَيَّنُ الْوِلَايَةُ عَلَيْهِ، فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ، كَالنَّائِمِ.

**فصل:** وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، لَمْ يُجْزَ لَهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا، إِذَا  
كَانَ ذَاكِرًا لَهَا، قَادِرًا عَلَى فِعْلِهَا، إِلَّا الْمُتَشَاغِلَ بِتَحْقِيقِ شَرْطِهَا، وَمَنْ أَرَادَ  
الْجَمْعَ لِعُذْرٍ.

فَإِنْ جَحَدَ وَجُوبَهَا كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ كَذَّبَ اللَّهَ تَعَالَى فِي خَبَرِهِ، وَإِنْ  
تَرَكَهَا تَهَاوَنًا مُعْتَقِدًا وَجُوبَهَا، وَجِبَ قَتْلُهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْتُلُوا  
الْمُشْرِكِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ  
فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ يُقْتَلُونَ،  
وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَجْمَعُوا عَلَى قِتَالِ مَا نَعَى الزَّكَاةَ،  
وَالصَّلَاةَ آكَدُ مِنْهَا.

وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيُضَيَّقَ عَلَيْهِ، وَيُدْعَى إِلَى فِعْلِ كُلِّ  
صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا، وَيُقَالَ لَهُ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ صَلَّيْتَ وَإِلَّا قَتَلْنَاكَ. لِأَنَّهُ قَتْلٌ لَتَرْكِ  
وَاجِبٍ، فَتَقَدُّمُهُ الْاِسْتِتَابَةُ، كَقَتْلِ الْمُرْتَدِّ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ.  
وَهَلْ يُقْتَلُ حَدًّا أَوْ لُكْفَرِهِ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لُكْفَرِهِ، وَهُوَ

(١) سورة التوبة ٥.

(٢) زيادة من: س ٢، م.

كالمُرْتَدِّ فِي أَحْكَامِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « بَيْنَ الرَّجُلِ <sup>(١)</sup> وَبَيْنَ الشُّرْكِ تَرْكُ الصَّلَاةِ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَلَئِنَّهَا مِنْ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ ، لَا تَدْخُلُهَا نِيَابَةٌ بِنَفْسٍ وَلَا مَالٍ ، فَيَكْفُرُ تَارِكُهَا ، كَالشَّهَادَتَيْنِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُقْتَلُ حَدًّا ، كَالزَّانِي الْمُحْصَنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ ؛ إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرُ لَهُ ». مِنْ « الْمُسْنَدِ » <sup>(٣)</sup> . وَلَوْ كَفَرَ لَمْ يُدْخِلْهُ فِي الْمَشِيقَةِ . وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . دَخَلَ الْجَنَّةَ ». وَ« يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » <sup>(٤)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٥)</sup> . وَلَئِنَّهَا

(١) بعده في الأصل : « المسلم » .

(٢) في : باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٨٨/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في رد الإرجاء ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢/٥٢٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في ترك الصلاة ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ١٠/٨٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من ترك الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٤٢ . والدارمي ، في : باب من ترك الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٧٠ ، ٣٨٩ .

(٣) ٣١٦/٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحافظة على وقت الصلوات ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب في من لم يوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١/١٠٠ ، ٣٢٨ . والنسائي ، في : باب المحافظة على الصلوات الخمس ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١/١٨٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٤٤٨ ، ٤٤٩ . والدارمي ، في : باب في الوتر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٣٧٠ . والإمام مالك ، في : باب الأمر بالوتر ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١/١٢٣ .

(٤) الأول أخرجه البخاري ، في : باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، من =

فَعَلَّ وَاجِبٌ فِي الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يَكْفُرْ تَارِكُهَا الْمُعْتَقِدُ لَوْجُوبِهَا ، كَالْحَجِّ .

---

= كتاب الجنائز، وفي: باب الثياب البيض، من كتاب اللباس، وفي: باب من أجاب بلييك وسعديك، من كتاب الاستئذان، وفي: باب المكثرون هم المقلون، وباب قول النبي ﷺ: «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً»، من كتاب الرقاق، وفي: باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ٨٩/٢، ٩٠، ٩٢/٧، ١٩٣، ٧٥/٨، ١١٧، ١١٨، ١٧٤/٩. ومسلم، فى: باب من مات لا يشرك...، من كتاب الإيمان، وفي: باب الترغيب فى الصدقة، من كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٩٤/١، ٩٥، ٦٨٨/٢، ٦٨٩. كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ١٥٢/٥، ١٥٩، ١٦١، ١٦٦.

والثانى أخرجه البخارى، فى: باب زيادة الإيمان ونقصانه، من كتاب الإيمان، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾، من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ١٧/١، ٩/١٤٩، ١٥٠. ومسلم، فى: باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١٨٢/١.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء أن للنار نفسين... إلخ، من أبواب جهنم. عارضة الأحوذى ٦٠/١٠، ٦١. وابن ماجه، فى: باب ذكر الشفاعة، من كتاب الزهد. سنن ابن ماجه ١٤٤٢/٢، ١٤٤٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١١٦/٣، ١٧٣، ٢٧٦.

## بَابُ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ

الأولى ، هي الظُّهْرُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيُّ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْهَجِيرَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى حِينَ تَذَحُضُ الشَّمْسُ . يَعْنِي : تَزُولُ . فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَأَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَآخِرُهُ [ ٢٦ ظ ] إِذَا صَارَ <sup>(٢)</sup> ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ الْقَدْرِ الَّذِي زَالَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَمْنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ ، فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَالْفَيْءُ مِثْلُ الشَّرَاكِ <sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ صَلَّى بِي فِي الْمَرَّةِ الْآخِرَةِ

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب وقت العصر ، وباب ما يكره من السمر بعد العشاء ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١/ ١٤٤ ، ١٥٥ . ومسلم ، فى : باب استحباب التبكير بالصبح فى أول وقتها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ٤٤٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى وقت صلاة النبى ﷺ ، وكيف كان يصلّيها ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/ ٩٦ . والنسائى ، فى : باب كراهية النوم بعد صلاة المغرب ، وباب ما يستحب من تأخير العشاء ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١/ ٢١٠ ، ٢١٣ . وابن ماجه ، فى : باب وقت صلاة الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٢١ . والدارمى ، فى : باب قدر القراءة فى الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/ ٢٩٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ٤٢٠ ، ٤٢٣ .

(٢) فى م : « كان » .

(٣) شراك النعل : سيرها الذى على ظهر القدم ، وصار مثل الشراك ، يعنى استبان الفىء فى أصل الحائط من الجانب الشرقى عند الزوال فصار فى رؤية العين كقدر الشراك ، وهذا أقل ما يعلم به الزوال ، وليس تحديدا . المصباح المنير ( ش ر ك ) .

حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، وَقَالَ : الْوَقْتُ مَا يَبْنِي هَذَيْنِ . فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَيُعْرَفُ زَوَالُ الشَّمْسِ بِطَوِيلِ الظِّلِّ بَعْدَ تَنَاهِي قِصَرِهِ .

وَالْأَفْضَلُ تَعَجُّلُهَا ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ ، إِلَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْإِبْرَادُ بِهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

---

(١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤٨ / ١ ، ٢٤٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٣ / ١ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٣٣ / ١ ، ٣٥٤ .  
(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

وَحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَبَابِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ ، وَفِي : بَابِ صِفَةِ النَّارِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ١٤٢ ، ٤ / ١٤٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ إلخ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٣ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٦ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٦٩ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٥٥ / ٥ ، ١٦٢ ، ١٧٦ .

وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ١٤٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٣٠ / ١ - ٤٣٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٦ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٦٦ / ١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . =



**فصل : ثم العَصْرُ ، وهى الوُسْطَى ؛ لِما رَوَى عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،**  
**قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ : « شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى**  
**صَلَاةِ الْعَصْرِ ، مَلَأَ اللَّهُ <sup>(١)</sup> بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ <sup>(٢)</sup> نَارًا » . « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » .**

= المجتبى ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ . وابن ماجه ، فى : باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٢ . والدارمى ، فى : باب الإبراد بالظهر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/ ٢٧٤ . والإمام مالك ، فى : باب النهى عن الصلاة بالهجرة ، من كتاب وقوت الصلاة . الموطأ ١/ ١٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٨٥ ، ٣١٨ ، ٣٤٨ ، ٣٧٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ، ٤١١ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ .

وأخرج الحديث عن ابن عمر البخارى ، فى : باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١/ ١٤٢ . وابن ماجه ، فى : باب الإبراد فى شدة الحر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٣ .

وأخرجه عن أبى سعيد الخدرى البخارى ، فى : باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١/ ١٤٢ . وابن ماجه ، فى : باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/ ٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٩ . وأخرجه عن المغيرة بن شعبة ابن ماجه ، فى : باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ٢٥٠ .

وأخرجه عن أبى موسى يرفعه ، النسائى ، فى : باب الإبراد بالظهر إذا اشتد الحر ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١/ ٢٠٠ .

وأخرجه عن صفوان الزهرى الإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ٢٦٢ . وأخرجه عن رجل من أصحاب النبى ﷺ الإمام أحمد ، فى : المسند ٥/ ٣٦٨ .

(١ - ١) فى الأصل : « قلوبهم ويوتهم » .

(٢ - ٢) فى الأصل ، س ١ : « رواه مسلم » .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب غزوة الخندق ، من كتاب المغازى ، وفى : باب : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ ، فى تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير ، وفى : باب الدعاء على المشركين ، من كتاب الدعوات . صحيح البخارى ٤/ ٥٢ ، ١٤١ ، ٣٧/ ٦ ، ١٠٥/ ٨ .

وَأَوَّلُ وَفَّيْهَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَآخِرُهُ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ: «وَصَلَّى بَيْنَ الْعَصْرِ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ صَلَّى بَيْنَ الْمَرْءَةِ الْآخِرَةِ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ». وعنه، أَنَّ آخِرَهُ مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو<sup>(١)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ وَيَبْقَى وَقْتُ الْجَوَازِ<sup>(٣)</sup> إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَمَنْ أَذْرَكَ مِنْهَا جُزْءًا قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَقَدْ أَذْرَكَهَا؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ،

---

= ومسلم، في: باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، وباب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٣٦/١، ٤٣٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في وقت صلاة العصر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٩٧/١. والترمذي، في: باب حدثنا عبدة عن سعيد، في تفسير سورة البقرة، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ١١/١٠٦. والنسائي، في: باب المحافظة على صلاة العصر، من كتاب الصلاة. المجتبى ١/١٩٠. وابن ماجه، في: باب المحافظة على صلاة العصر، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٢٤. والدارمي، في: باب في الصلاة الوسطى، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٢٨٠. والإمام أحمد، في: المسند ١/٧٩، ٨١، ١١٣، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٠ - ١٥٤.

(١) في م: «عمر».

(٢) في: باب أوقات الصلوات الخمس، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٢٧/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب في المواقيت، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٩٥. والنسائي، في: باب آخر وقت المغرب، من كتاب المواقيت. المجتبى ١/٢٠٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢١٠، ٢١٣، ٢٢٣.

(٣) في ف: «الضرورة».

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلَيْتَمَّ صَلَاتَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِقَوْلِ أَبِي بَرْزَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي حَدِيثِهِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** ثم المغرب وهي الوتر، وأوّل وقتها إذا غابت الشمس، وآخِرُهُ إذا غاب الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ<sup>(٣)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِلَّا فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الْيَوْمِ

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، وباب من أدرك من الفجر ركعة، من كتاب المواقيت. صحيح البخارى ١/١٤٦، ١٥١. ومسلم، فى: باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٢٤، ٤٢٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب وقت صلاة العصر، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/٩٨. والترمذى، فى: باب ما جاء فى من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، وباب من أدرك ركعة من صلاة الصبح، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١/٣٠١. والنسائى، فى: باب من أدرك ركعتين من العصر، من كتاب المواقيت. المجتبى ١/٢٠٦، ٢١٩. وابن ماجه، فى: باب وقت الصلاة فى العذر والضرورة، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٢٩. والدارمى، فى: باب من أدرك ركعة من صلاة فقد أدرك، من كتاب الصلاة ١/٢٧٨. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٣٦، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٧٥، ٢٨٢، ٣٠٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٢، ٣٨٩، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٢٧، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٨٩، ٤٩٥، ٥٠٧، ٥٢١، ٦/٧٨.

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٠٣.

(٣) فى الأصل: «أبو بركة».

الثانى حين غاب الشَّفَقُ، ثم قال: «وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وفى حديث عبدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «وَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ»<sup>(٢)</sup>.

وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ أَوَّلِ<sup>(٣)</sup> وَقْتِهَا؛ لِأَنَّ جِبْرِيلَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، صَلَّىهَا بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمَيْنِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا. وَقَالَ جَابِرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ<sup>(٤)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

**فصل:** ثم العِشاءُ، وأَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا غَابَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ، وَآخِرُهُ ثُلُثُ اللَّيْلِ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ غَابَ

(١) فى: باب أوقات الصلوات الخمس، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٢٨، ٤٢٩. كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى مواقيت الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١/٢٥٢. والنسائى، فى: باب أول وقت المغرب، من كتاب المواقيت. المجتبى ١/٢٠٧. وابن ماجه، فى: أبواب مواقيت الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢١٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٣٤٩.

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٠٦.

(٣) سقط من: م.

(٤) بعده فى م: «الشمس».

(٥) أخرجه البخارى، فى: باب وقت المغرب، وباب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا، من كتاب المواقيت. صحيح البخارى ١/١٤٧، ١٤٨. ومسلم، فى: باب استحباب التبكير بالصبح فى أول وقتها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٤٦.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى وقت صلاة النبى ﷺ، وكيف كان يصليها، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/٩٥. والنسائى، فى: باب تعجيل العشاء، من كتاب المواقيت. المجتبى ١/٢١٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/٤٦٩.

الشَّفَقُ ، وصلَّاهَا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ . <sup>(١)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
 وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي صَلَاةِ جَبْرِيلَ مِثْلُهُ . وَعَنْ ابْنِ  
 عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ ، فَإِذَا غَابَ  
 الشَّفَقُ ، وَجَبَتِ الصَّلَاةُ » . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْهُ ، آخِرُهُ <sup>(٣)</sup> نِصْفُ  
 اللَّيْلِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ [٢٧٧] بَنُ عَمْرٍو ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 قَالَ : « وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> .

وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهَا ؛ لِقَوْلِ أَبِي بَرْزَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ  
 يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُرَاعَى حَالُ الْمُؤْمِنِينَ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ  
 النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا <sup>(٦)</sup> ، إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا ، وَإِذَا  
 رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا أَخَّرَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup> .

ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الْجَوَازِ <sup>(٨)</sup> إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ

(١ - ١) زيادة من : الأصل .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٨ .

(٢) في : باب صفة المغرب والصبح ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٢٦٩/١ .

(٣) بعده في ف : « إلى » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٦ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٣ .

(٦) بعده في م : « يؤخرها » .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٨ .

(٨) في ف : « الضرورة » .

الثانى ، على ما ذكرنا فى وَقْتِ الْعَصْرِ .

**فصل :** ثم الفجر ، وأَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِى ، بغيرِ خِلافٍ . وهو البياض الذى يَتَدَوُّ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مُعْتَرِضًا لَا ظِلْمَةٌ بَعْدَهُ . وَآخِرُهُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؛ لِما رَوَى بُرَيْدَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِلَا أَفَاقَ الْفَجْرِ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، فَلَمَّا كَانَ <sup>(١)</sup> الْيَوْمَ الثَّانِى صَلَّى الْفَجْرَ ، فَأُسْفِرَ بِهَا ، ثُمَّ قَالَ : « وَقْتُ صَلَاتِكُمْ <sup>(٢)</sup> بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ » <sup>(٣)</sup> . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ مِثْلُهُ .

وَالْأَفْضَلُ تَعَجِيلُهَا ؛ لِما رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ ، لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءً مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفْنَ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ <sup>(٤)</sup> ، مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْعَلَسِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَعَنْهُ ،

---

(١) بعده فى الأصل : « فى » .

(٢) بعده فى م : « ما » .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٠٨ .

(٤) أى بأكسيتهن ، واحدها مرط ، بكسر الميم .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب كم تصلى المرأة فى الثياب ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب وقت الفجر ، من كتاب المواقيت ، وفى : باب انتظار الناس قيام الإمام العالم ، وباب سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن فى المسجد ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ١٠٤ ، ١٠١ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ . ومسلم ، فى : باب استحباب التكبير بالصبح ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى وقت الصبح ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٠٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التغليس ، من أبواب المواقيت . عارضة الأحوذى ١ / ٢٦٠ . والنسائى ، فى : باب التغليس فى الحضر ، من كتاب المواقيت ، وفى : باب الوقت =

يُرَاعَى حَالُ الْمَأْمُومِينَ ، فَإِنْ أَسْفَرُوا فَلَا فُضْلَ الْإِسْفَارِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْعِشَاءِ .

**فصل :** وَتَجِبُ الصَّلَاةُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهَا يَتَعَلَّقُ بِأَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَالْأَمْرُ يَفْتَضِي الْوُجُوبَ ، وَلِأَنَّهُ سَبَبُ الْوُجُوبِ ، فَتَثْبُتُ عَقِيْبَتُهُ ، كَسَائِرِ الْأَسْبَابِ . وَيَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ بِذَلِكَ ، فَلَوْ جُنَّ بَعْدَ دُخُولِ جُزْءٍ مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، أَوْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ ، لَزِمَهَا الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ إِذْرَاكُ جُزْءٍ تَجِبُ بِهِ الصَّلَاةُ ، فَاسْتَقَرَّتْ بِهِ ، كَأَخِيرِ الْوَقْتِ .

وَهَلْ تَجِبُ الْعَصْرُ بِإِذْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ وَقْتِ الظُّهْرِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ أَذْرَاكُ جُزْءًا مِنْ وَقْتٍ إِحْدَى صَلَاتَيِ الْجَمْعِ ، فَلَزِمَتْهُ الْأُخْرَى ، كإِذْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ . وَالثَّانِي ، لَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْرَكْ شَيْئًا مِنْ وَقْتِهَا ، وَلَا وَقْتِ تَبْعِهَا ، فَأُشْبِهَ مَنْ لَمْ يُذْرَكْ شَيْئًا ، بِخِلَافِ الْعَصْرِ ، فَإِنَّهَا تُفْعَلُ تَبَعًا لِلظُّهْرِ ، فمُذْرَكُ وَقْتِهَا مُذْرَكُ الْجُزْءِ مِنْ وَقْتِ تَبْعِ الظُّهْرِ . وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، فَهُوَ مُذْرِكٌ لَهَا <sup>(١)</sup> ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْ

---

= الَّذِي يَنْصَرَفُ فِيهِ النِّسَاءُ مِنَ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُورِ . الْمُجْتَبَى ٢١٧/١ ، ٢٩٩/٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢٢٠/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّغْلِيصِ فِي الْفَجْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢٧٧/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ وَقُوتِ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ وَقُوتِ الصَّلَاةِ . الْمَوْطَأُ ٥/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦/٣٣ ، ٣٧ ، ١٧٩ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

الصَّلَاةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»<sup>(١)</sup>. وفى لَفْظٍ: «إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَلْيَتِمَّ صَلَاتُهُ، وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلْيَتِمَّ صَلَاتُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وفى مُدْرِكٍ أَقَلَّ مِنْ رَكْعَةٍ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَكُونُ مُدْرِكًا لَهَا؛ لِأَنَّهُ إِدْرَاكٌ جُزْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ، فَاسْتَوَى فِيهِ الرُّكْعَةُ وَمَا دُونَهَا، كإِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ. والثانى، لا يَكُونُ مُدْرِكًا لَهَا؛ لِتَخْصِيصِهِ<sup>(٣)</sup> الإِدْرَاكَ بِالرُّكْعَةِ، وَقياسًا على إِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ.

**فصل:** وَيَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّ جِبْرِيلَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، صَلَّى بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فِي آخِرِ الْوَقْتِ. فَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْ وَقْتِهَا، لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». [٢٧ظ] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/ ١٥١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابٍ مِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ تِلْكَ الصَّلَاةَ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/ ٤٢٣. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابٍ مِنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٢٥٧. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابٍ مَا جَاءَ فِي مِنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢/ ٣١٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ. الْمَجْتَبَى ١/ ٢٢٠. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابٍ مَا جَاءَ فِي مِنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١/ ٣٥٦. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةٍ فَقَدْ أَدْرَكَ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١/ ٢٧٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/ ٢٤١، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٨٠، ٣٧٦.

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢٠٧.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «لِتَحَقِّقَ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ نَسَى صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ.



فإن فاتته صلوات، لزمه قضاؤها من مرتبات؛ لأنهن صلوات مؤقتات، فوجب الترتيب فيها، كالجموعتين.

فإن خشي فوات الحاضرة، قدمها؛ لئلا يصير فائتة، ولأن فعل الحاضرة أكد، بدليل أنه يقتل بتركها، بخلاف الفائتة. وعنه، لا ينسقط الترتيب؛ لما ذكرنا من القياس.

وإن نسي الفائتة حتى صلى الحاضرة، سقط الترتيب، وقضى الفائتة وحدها؛ لقول النبي ﷺ: «عُفِيَ لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ»<sup>(١)</sup>. وإن ذكرها في الحاضرة والوقت ضيق، فكذلك. وإن كان متسبعا وهو مأموماً، أتمها وقضى الفائتة، وأعاد الحاضرة؛ لما روى ابن عمر، رضى الله عنه، أن

= صحيح البخارى ١/١٥٤، ١٥٥. ومسلم، فى: باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٧١، ٤٧٧. كما أخرجه أبو داود، فى: باب من نام عن صلاة أو نسيها، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٠٣. والترمذى، فى: باب ما جاء فى النوم عن الصلاة، وباب ما جاء فى الرجل ينسى الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١/٢٨٨ - ٢٩٠. والنسائى، فى: باب فى من نسي صلاة، وباب فى من نام عن صلاة، وباب إعادة من نام عن الصلاة لوقتها من الغد، من كتاب المواقيت. المجتبى ١/٢٣٦ - ٢٣٩. وابن ماجه، فى: باب من نام عن الصلاة أو نسيها، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٢٧، ٢٢٨. والدارمى، فى: باب من نام عن صلاة أو نسيها، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٢٨٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/٢٨٢، ٢٦٩، ٢٦١.

(١) بعده فى الأصل، س ١، س ٢، م: «رواه النسائى». والحديث أخرجه ابن ماجه، فى: باب طلاق المكره والناسى، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ١/٦٥٩. وقد بين الزيلعى طرقة، ومن أخرجه بتفصيل واف، فى: نصب الرأية ٢/٦٤ - ٦٦.

رسول الله ﷺ قَالَ : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ ، فَلْيَصِلْ مَعَ الْإِمَامِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، فَلْيُعِيدِ الَّتِي نَسِيَ ، ثُمَّ لْيُعِيدِ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ الْإِمَامِ » . رواه أبو حفص العُكْبَرِيُّ ، وأبو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ <sup>(١)</sup> .  
وَرَوَى مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وفى المنفردِ رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ كَذَلِكَ . وَالْأُخْرَى ، يَقْطَعُهَا .  
وعنه فى الإمام ، أَنَّهُ يَنْصَرِفُ ، وَيَسْتَأْنِفُ الْمُؤْمُونَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَمْ يَنْقُلْهَا غَيْرُ حَزْبٍ <sup>(٢)</sup> .

وإن كَثُرَتِ الْفَوَائِثُ ، قَضَاهَا مُتَتَابِعَةً ، مَا لَمْ تَشْغَلْهُ عَنْ مَعِيشَتِهِ ، أَوْ تُضْعِفَهُ فِى بَدَنِهِ ، حَتَّى يَخْشَى فَوَاتَ الْحَاضِرَةِ ، فَيُصَلِّيَهَا ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى

---

(١) لم نجده فى مسند أبى يعلى الموصلى . وعزاه الهيثمى للطبرانى فى الأوسط . انظر : مجمع الروائد ٣٢٤ / ١ .

والحديث أخرجه البيهقى مرفوعا ، فى : باب الرجل يذكر صلاة وهو فى أخرى ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢ / ٢٢١ . وقال : الصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفا .  
وأخرجه موقوفا على ابن عمر ، الإمام مالك ، فى : باب العمل فى جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة فى السفر . الموطأ ١ / ١٦٨ . والدارقطنى ، فى : باب الرجل يذكر صلاة وهو فى أخرى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطنى ١ / ٤٢١ . والبيهقى ، فى : الباب السابق . السنن الكبرى ٢ / ٢٢٢ .

وانظر : نصب الراية ٢ / ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) حرب بن إسماعيل بن خلف ، أبو محمد الحنظلى ، الكرمانى ، الإمام العلامة ، الفقيه ، تلميذ الإمام أحمد ، كان رجلا جليلا ، مسائله عن الإمام أحمد من أنفس كتب الخنابلة ، عمر وقارب التسعين ، توفى سنة ثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . طبقات الخنابلة ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

القضاء. وعنه، إذا كَثُرَتِ الفَوَائِثُ فلم يُمَكِّنْهُ فِعْلُهَا قَبْلَ فَوَاتِ<sup>(١)</sup> الحَاضِرَةِ، "فله فِعْلُ الحَاضِرَةِ"<sup>(٢)</sup> فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا؛ لَعَدَمِ الفَائِدَةِ فِي التَّأْخِيرِ، مع لزوم الإِخْلَالِ بِالتَّزْيِيبِ.

**فصل:** ومن نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا، لَزِمَهُ خَمْسُ صَلَوَاتٍ، يَتَوَيَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ أَنَّهَا الْمَكْتُوبَةُ؛ لِيَحْصُلَ لَهُ تَأْدِيَةُ فَرَضِهِ بَيِّقِينَ. وَإِنْ نَسِيَ ظَهْرًا وَعَصْرًا مِنْ يَوْمَيْنِ لَا يَذَرِي أَيْتَهُمَا الْأُولَى، لَزِمَهُ ثَلَاثُ صَلَوَاتٍ؛ ظُهْرٌ، ثُمَّ عَصْرٌ، ثُمَّ ظُهْرٌ، أَوْ عَصْرٌ؛ ثُمَّ ظُهْرٌ، ثُمَّ عَصْرٌ؛ لِيَحْصُلَ لَهُ تَزْيِيبُهَا بَيِّقِينَ.

**فصل:** وَمَنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ، لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَتَيَقَّنَ، أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ. فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَّةٌ عَنْ عِلْمٍ، عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَنْ اجْتِهَادٍ، لَمْ يَقْلُدْهُ، وَاجْتَهَدَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُهُ. وَإِنْ صَلَّى فَبَانَ أَنَّهُ وَافَقَ<sup>(٣)</sup> الْوَقْتَ أَوْ بَعْدَهُ، أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الْوُجُوبِ، وَإِنْ وَافَقَ<sup>(٣)</sup> قَبْلَهُ، لَمْ يُجْزِهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ الْوُجُوبِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَقْتُ».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: م.

## باب الأذان

الأذان مشروع للصلوات الخمس دون غيرها .

وهو من فروض الكفائية ؛ لأنه من شعائر الإسلام الظاهرة ، فلم يجز تعطيله ، كالجهاد . فإن اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا عليه ، وإن أذن واحد في المضر ، أسقط الفرض عن<sup>(١)</sup> أهله .

ولا يجزئ الأذان قبل الوقت ؛ لأنه لا يحصل المقصود منه ، إلا الفجر فإنه يجزئ الأذان لها بعد نصف الليل ؛ لقول النبي ﷺ : « إن بلا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم »<sup>(٢)</sup> . متفق

---

(١) في س ١ : « على » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره ، وباب الأذان قبل الفجر ، من كتاب الأذان ، وفى : باب قول النبي ﷺ : لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ، من كتاب الصوم ، وفى : باب شهادة الأعمى ... من كتاب الشهادات ، وفى : باب ما جاء فى إجازة خبر الواحد الصدوق فى الأذان والصلاة ... من كتاب الآحاد . صحيح البخارى ١ / ١٦٠ ، ١٦١ ، ٣٧ / ٣ ، ٢٢٥ ، ١٠٧ / ٩ ، ١٠٨ . ومسلم ، فى : باب بيان أن الدخول فى الصوم يحصل بطلوع الفجر ... من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٦٨ ، ٧٦٩ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الأذان بالليل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٤ ، ٥ . والنسائى ، فى : باب المؤذنان للمسجد الواحد ، وباب هل يؤذنان جميعاً أو فرادى ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢ / ٩ ، ١٠ . والدارمى ، فى : باب فى وقت أذان الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ . والإمام مالك ، فى : باب قدر السحور من النداء ، من كتاب النداء . الموطأ ١ / ٧٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٩ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٤ ، =

عليه . ولأنه وَقْتُ النوم ، فيحتاج إلى التَّأْذِينَ قبلَ الوقتِ ؛ لِيَتَنَبَّهَ النَّائِمُ وَيَتَأَهَّبَ للصَّلَاةِ ، بخلافِ سائرِ الصَّلَوَاتِ .

ولا يُؤَذَّنُ قبلَ الوقتِ إِلَّا مَنْ يَتَّخِذُهُ عَادَةً ؛ لِأَنَّ يَغُزُّ النَّاسَ ، ويكونُ معه مَنْ يُؤَذِّنُ فِي الوقتِ ، كِفْعَلِ بِلَالٍ وابنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

ولا يجوزُ تَقْدِيمُ الإِقَامَةِ [٢٨] على الوقتِ ؛ لأنها تُرَادُّ لافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ، ولا تُفْتَحُ قبلَ الوقتِ .

**فصل :** وَيَذْهَبُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، إِلَى أَذَانِ بِلَالٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، الَّذِي أَرِيَهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَمَا رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> قَالَ : لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّافُوسِ ؛ لِيُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ لَجْمَعِ الصَّلَاةِ ، طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَافُوسًا ، فَقُلْتُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، أَتَبِيعُ النَّافُوسَ ؟ قَالَ : وَمَا تَصْنَعُ بِهِ ؟ قُلْتُ : نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ . قَالَ : أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ <sup>(٢)</sup> مِنْ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ <sup>(٣)</sup> : بَلَى . فَقَالَ : تَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ ، حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ ، حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ ، حَتَّى عَلَى

---

= ٧٣ ، ٧٩ ، ١٠٧ ، ١٢٣ ، ٤٤/٦ ، ٥٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٤٣٣ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في الأصل : « لك » .

(٣) زيادة من : الأصل .

الفلاح، الله أكبرُ اللهُ أكبرُ، لا إله إلا اللهُ. قال: ثُمَّ اسْتَأْخَرَ عَنِّي غَيْرَ بعيدٍ، ثُمَّ<sup>(١)</sup> قال: ثُمَّ<sup>(٢)</sup> تقولُ إذا أَقَمْتَ الصَّلَاةَ: اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ، أشْهَدُ أن لا إله إلا اللهُ، أشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الفلاح، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ،<sup>(٣)</sup> قد قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ، لا إله إلا اللهُ. فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَرَوْيَا حَقٌّ، إِنْ شَاءَ اللهُ»<sup>(٤)</sup>، «فَقُم مَعَ بِلَالٍ»<sup>(٥)</sup>، فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا رَأَيْتُ، فَلْيُوذِّنْ بِهِ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup>.  
فهذا صفةُ الأذانِ والإقامةِ المُسْتَحَبَّةُ؛ لأنَّ بِلَالَ كان يُوذِّنُ بِهِ حَضَرًا وَسَفَرًا مع رَسولِ اللهِ ﷺ إلى أن مات.

وإن رَجَّعَ<sup>(٧)</sup> في الأذانِ<sup>(٨)</sup>، أو ثَنَّى الإقامةَ، فلا بَأْسَ؛ لأنَّه مِنْ الاختِلَافِ المُباحِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ بَعْدَ: حَيَّ عَلَى الفلاحِ: الصَّلَاةُ

(١) سقط من: الأصل، س ١.

(٢) سقط من: س ٢، ف، م.

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) بعده في الأصل: «قال».

(٥ - ٥) سقط من: «س ١».

(٦) في: باب كيف الأذان، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١١٦، ١١٧.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب بدء الأذان، من كتاب الأذان. سنن ابن ماجه ١/٢٣٢،

٢٣٣. والدارمي، في: باب بدء الأذان، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٢٦٨، ٢٦٩.

والإمام أحمد، في: المسند ٤/٤٣، ٥/٢٤٦.

(٧ - ٧) سقط من: الأصل، ف.

خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ . مَرَّتَيْنِ . لِمَا رَوَى أَبُو مَحْذُورَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ : « إِنْ كَانَ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ ، قُلْتَ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ . مَرَّتَيْنِ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(١)</sup> . وَيُكْرَهُ التَّثْوِيبُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِمَا رَوَى بِلَالٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَوَّبَ فِي الْفَجْرِ ، وَنَهَانِي أَنْ أَتَوَّبَ فِي الْعِشَاءِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٢)</sup> . وَدَخَلَ ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَسْجِدًا يُصَلِّي فِيهِ ، فَسَمِعَ رَجُلًا يُتَوَّبُ فِي أَذَانِ الظُّهْرِ ، فَخَرَجَ وَقَالَ : أَخْرَجْتَنِي الْبِدْعَةَ <sup>(٣)</sup> .

**فصل : وَيُسَنُّ الْأَذَانُ لِلْفَائِتَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَاتَتْهُ الصُّبْحُ ، فَقَالَ : « يَا بِلَالُ ، قُمْ فَأَذِّنْ » . ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَقَامَ ، ثُمَّ صَلَّى الْعَدَاةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .**

وإن كَثُرَتِ الْفَوَائِثُ ، أَذَّنَ وَأَقَامَ لِلأُولَى ، ثُمَّ أَقَامَ لِلتَّى بَعْدَهَا ؛ لِمَا رَوَى

(١) فى : باب الأذان فى السفر ، من كتاب الأذان . المجتبى ٧/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/

١١٧ .

(٢) فى : باب السنة فى الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٧/١ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى التثويب بالفجر ، من أبواب الصلاة . عارضة

الأحوذى ٣١٣/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٤/٦ ، ١٥ . وضعفه فى الإرواء ٢٥٣/١ ،

٢٥٤ .

(٣) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى التثويب ، من كتاب الصلاة ، سنن أبى داود ١٢٨/١ .

والترمذى معلقا ، فى : باب ما جاء فى التثويب بالفجر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١/

٣١٥ . وحسنه فى الإرواء ٢٥٤/١ .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب الأذان بعد ذهاب الوقت ، من كتاب مواقيت الصلاة . =

ابن مسعود، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَآءٍ، فَأَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(١)</sup>.

وإن جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَكَذَلِكَ؛ يَأْ رَوَى جَابِرٌ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بَعْرَفَةً بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ تَرَكَ الْأَذَانَ لِلْفَائِتَةِ، أَوِ الْجُمُوعَتَيْنِ فِي وَقْتِ الْآخِرَةِ مِنْهُمَا، فَلَا بَأْسَ؛ يَأْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ

= صحيح البخارى ١/١٥٤. ومسلم، فى: باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٧٢ - ٤٧٤.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب من نام عن صلاة أو نسيها، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٠٤. وابن ماجه، فى: باب من نام عن الصلاة أو نسيها، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٢٨.

(١) أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الرجل تفوته الصلوات بأيهن يبدأ، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١/٢٩١. والنسائى، فى: باب الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد، والإقامة لكل واحدة منها، من كتاب الأذان. المجتبى ٢/١٥. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٣٧٥، ٤٢٣. وانظر: الإرواء ١/٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) فى: باب حجة النبى ﷺ، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٨٩٠، ٨٩١. كما أخرجه أبو داود، فى: باب صفة حجة النبى ﷺ، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/٤٤٢. والنسائى، فى: باب الأذان لمن جمع بين الصلاتين بعد ذهاب وقت الأولى منهما، من كتاب الأذان. المجتبى ٢/١٤. وابن ماجه، فى: باب حجة رسول الله ﷺ، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/١٠٢٦. والدارمى، فى: باب فى سنة الحج، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٢/٤٨.



غير أذان . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** ولا يصحُّ الأذانُ إلَّا من مُسْلِمٍ عاقلٍ ، ولا يصحُّ من كافرٍ ، ولا طفلٍ ، ولا مجنونٍ ؛ لأنَّهم من غيرِ أهلٍ [ ٢٨ ظ ] العباداتِ .

ولا يُشرَعُ الأذانُ للنساءِ ولا الإقامةُ ، ولا يصحُّ مِنْهُنَّ ؛ لأنَّه يُشرَعُ فيه رفعُ الصوتِ ، ولَسَنَّ من أهلٍ ذلك ، ولا الخنْثَى المُشْكِلِ ؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ كَوْنُهُ رَجُلًا .

وفى أذانِ الفاسِقِ والصبيِّ العاقلِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، يصحُّ ؛ لأنَّه مُشْرُوعٌ لصلَّاتِهِما ، وهما من أهلِ العباداتِ . والثاني ، لا يصحُّ ؛ لأنَّه إغْلَامٌ بِالْوَقْتِ ، ولا يُقْبَلُ فيه خَبَرُهُما .

وفى الأذانِ المُلَحَّنِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، يصحُّ ؛ لأنَّه أتى به مُرْتَبًا ، فصَحَّ ، كغيرِهِ . والثاني ، لا يصحُّ ؛ لِما رَوَى ابنُ عباسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ،

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من جمع بينهما ولم يتطوع ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٠١ . ومسلم ، فى : باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٣٧ ، ٩٣٨ . وأبو داود ، فى : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٤٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٢٣ . والنسائى ، فى : باب صلاة العشاء فى السفر ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب الإقامة لمن جمع بين الصلاتين ، من كتاب الأذان ، وفى : باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٤ / ٢ ، ١٥ ، ٥ / ٢١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٥٢ .

وليس عند أى منهم : من غير أذان . إلا أبى داود فعنده فى رواية : ولم يناد فى الأولى ، وفى رواية : لم يناد فى واحدة منهما . وانظر : التلخيص الحبير ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

قال : كان لرسول الله ﷺ مُؤَذِّنٌ يُطَرِّبُ<sup>(١)</sup> ، فقال رسول الله ﷺ : « إِنَّ الْأَذَانَ سَهْلٌ سَمِخٌ ، فَإِنْ كَانَ أَذَانُكَ سَهْلًا سَمِخًا ، وَإِلَّا فَلَا تُؤَذِّنْ » . رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup> .

وفى أذانِ الجَنُبِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِيحُ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ صِحَّتَهُ ، كَالْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ . وَالثَّانِي ، لَا يَصِيحُ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ لِلصَّلَاةِ يَتَقَدَّمُهَا ، أَشْبَهَ الْخُطْبَةَ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَرٌ عَلَى الْأَوْقَاتِ ، صَيِّتًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : « أَلْقِهِ عَلَى بِلَالٍ فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ » . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ أُبْلَغَ فِي الْإِعْلَامِ الْمَقْصُودِ بِالْأَذَانِ . وَأَنْ يَكُونَ بَصِيرًا ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى لَا يَعْلَمُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ يُؤَذِّنُ قَبْلَهُ ، كِبَالِلٍ مَعَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

فَإِنْ تَشَاحَّ اثْنَانِ فِي الْأَذَانِ ، قُدِّمَ أَكْمَلُهُمَا فِي هَذِهِ الْخِصَالِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ بِلَالَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ؛ لَكَوْنِهِ أُنْدَى صَوْتًا ، وَقِسْنَا عَلَيْهِ بَاقِيَ الْخِصَالِ . فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي ذَلِكَ ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ

(١) التطريب : التغنى .

(٢) فى : باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ١ / ٢٣٩ .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٢١٨ .

لَا شَتَهُمُوا» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَتَشَاحَّ النَّاسُ فِي الْأَذَانِ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ ، فَأَقْرَعَ  
بَيْنَهُمْ سَعْدٌ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ مَنْ يَرْضَاهُ الْجِيرَانُ ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لِإِعْلَامِهِمْ ،  
فَكَانَ لِرِضَاهُمْ أَثَرٌ فِي التَّقْدِيمِ .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذَّنَ اثْنَانِ ، أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ  
يُؤَذَّنُ لَهُ بِلَالٍ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، إِذَا نَزَلَ هَذَا طَلَعَ هَذَا . وَلَا يُسَنُّ أَكْثَرُ مِنْ  
هَذَا إِلَّا أَنْ تَدْعُو إِلَيْهِ حَاجَةٌ فَيَجُوزَ ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، اتَّخَذَ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْاسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ ، وَبَابِ فَضْلِ التَّهْجِيرِ إِلَى الظَّهْرِ ، وَبَابِ  
الْصَّفِّ الْأَوَّلِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ ، وَفِي : بَابِ الْقِرْعَةِ فِي الْمَشْكَلَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ .  
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ١٦٠ ، ١٦٧ ، ٢٣٨ / ٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ وَإِقَامَتِهَا ، مِنْ  
كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَبَيَانِ التَّشْدِيدِ فِي التَّخْلُفِ عَنْهَا ، مِنْ كِتَابِ  
الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٣٢٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ  
١ / ١٣١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الرُّخْصَةِ فِي أَنْ يُقَالَ لِلْعِشَاءِ الْعَتَمَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ ، وَفِي :  
بَابِ الْاسْتِهَامِ عَلَى التَّأْذِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . الْمُجْتَبَى ١ / ٢١٦ ، ٩ / ٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ  
صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٢٦١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي :  
بَابِ أَى الصَّلَاتَيْنِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ أَثْقَلَ ، وَبَابِ فِي مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ .  
سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النِّدَاءِ لِلصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ  
النِّدَاءِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَمَاعَةِ . ١ / ٦٨ ، ١٣١ . وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٣٦ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣٧٥ ، ٤٢٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٩ ،  
٥٣١ ، ٥٣٣ .

(٢) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ بِصِغَةِ التَّضْعِيفِ ، فِي : بَابِ الْاسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ١ / ١٥٢ . وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١ / ٤٢٩ . وَابْنُ حَجَرٍ ، فِي : تَغْلِيْقِ  
التَّعْلِيْقِ ، وَقَالَ : هَذَا مَنْقُطٌ . وَقَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي : وَقَدْ وَصَلَهُ سَيْفُ بْنُ عَمْرِو فِي الْفَتْوحِ ،  
وَالطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ . انْظُرْ تَغْلِيْقَ التَّعْلِيْقِ ٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، فَتْحُ الْبَارِي ٢ / ٩٦ .

أَرْبَعَةَ مُؤَذِّنِينَ .

**فصل :** يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذَّنَ قَائِمًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَالٍ : « قُمْ فَأَذِّنْ »<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّهُ أُبْلِغَ فِي الْإِسْمَاعِ . وَإِنْ أَذَّنَ قَاعِدًا أَوْ رَاكِبًا فِي السَّفَرِ ، جاز ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ آكَدُ مِنْهُ ، وَهِيَ تَجُوزُ كَذَلِكَ .

وَأَنْ يُؤَذَّنَ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ ؛ لِأَنَّهُ أُبْلِغَ فِي الْإِعْلَامِ ، وَرُويَ أَنَّ بِلَالًا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ يُؤَذِّنُ عَلَى سَطْحِ امْرَأَةٍ<sup>(٢)</sup> .

وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْمُؤَذِّنُ يُعْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ ، وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلَا يُجْهِدُ نَفْسَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ ؛ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ صَوْتُهُ ، وَيُؤَذِّنَ نَفْسَهُ .

وَإِنْ أَذَّنَ لِفَائِتَةٍ أَوْ لِنَفْسِهِ فِي مِصْرٍ ، لَمْ يَجْهَرْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْعُو أَحَدًا ، وَرُبَّمَا غَرَّ النَّاسَ . وَإِنْ كَانَ فِي الصَّحَرَاءِ ، جَهَرَ فِي الْوَقْتِ ، فَإِنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ : « إِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَّنْتَ ، فَارْفَعْ صَوْتَكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ [٢٩] جِنَّ وَلَا إِنْسَ ، وَلَا شَيْءًا ، إِلَّا شَهِدَ<sup>(٤)</sup> لَهُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب الأذان فوق المنارة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٢٣ . وحسنه في الإرواء ١/ ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٣) في : باب رفع الصوت في الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٢٣ . كما أخرجه النسائي ، في : باب رفع الصوت بالأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/ ١١ . وابن ماجه ، في : باب فضل الأذان وثواب المؤذنين ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١/ ٢٤٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٦٦ ، ٤١١ ، ٤٢٩ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٢٨٤/٤ .

(٤) في م : « شهدوا » .

يَوْمَ الْقِيَامَةِ». سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْذَنَ مُتَوَضِّئًا؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا.  
وَرَوَى مَرْفُوعًا، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْذَنَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَيَلْتَفِتَ يَمِينًا إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى  
الصَّلَاةِ. وَيَسَارًا إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. وَلَا يُزِيلُ قَدَمَيْهِ، وَيَجْعَلُ  
أَصْبُعَيْهِ<sup>(٣)</sup> فِي أُذُنَيْهِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو جُحَيْفَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ  
ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ، وَأَذَنَ بِلَالٍ، فَجَعَلْتُ أَتَّبَعُ فَاهُ هَلْهَنَا  
وَهَلْهَنَا، يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ.  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: وَلَمْ يَسْتَدِرْ وَأَصْبُعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ. رَوَاهُ

---

(١) في: باب رفع الصوت بالنداء، من كتاب الأذان، وفي: باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم،  
من كتاب بدء الخلق. صحيح البخارى ١/١٥٨، ٤/١٥٤.

كما أخرجه النسائي، في: باب رفع الصوت بالأذان، من كتاب الأذان. المجتبى ١١/٢.  
وابن ماجه، في: باب فضل الأذان وثواب المؤذنين، من كتاب الأذان. سنن ابن ماجه ١/٢٣٩،  
٢٤٠. والإمام مالك، في: باب ما جاء في النداء للصلاة، من كتاب النداء. الموطأ ١/٦٩.  
والإمام أحمد، في: المسند ٦/٣، ٣٥، ٤٣.

(٢) في: باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/  
٢. وهو ضعيف مرفوعا وموقوفا. انظر: الإرواء ١/٢٤٠.

(٣) في الأصل: «أصابعه».

(٤) أخرجه البخارى، في: باب هل يتبع المؤذن فاه هلهنا وهلهنا، وهل يلتفت في الأذان، من  
كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/١٦٣. ومسلم، في: باب ستره المصلى، من كتاب  
الصلاة. صحيح مسلم ١/٣٦٠.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في المؤذن يستدير في أذانه، من كتاب الصلاة. سنن أبي  
داود ١/١٢٤. والنسائي، في: باب كيف يصنع المؤذن في أذانه، من كتاب الأذان. المجتبى =

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَسَّلَ فِي الْأَذَانِ وَيَحْذَرُ الْإِقَامَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
« يَا بِلَالُ إِذَا أَدْنَتْ فَتَرَسَّلْ ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ » . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . ولأنَّ  
الأَذَانَ إِعْلَامُ الْغَائِبِينَ ، وَالتَّرَسُّلُ فِيهِ أَبْلَغُ فِي الْإِسْمَاعِ ، وَالْإِقَامَةُ إِعْلَامُ  
الْحَاضِرِينَ ، فَلَمْ يَخْتَجْ إِلَى التَّرَسُّلِ فِيهِ .  
وَيُكْرَهُ التَّمْطِيطُ وَالتَّلْحِينُ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ .

**فصل :** وَلَا يَصِيحُ الْأَذَانُ إِلَّا مُرْتَبًا مُتَوَالِيًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ أَذَانٌ  
بِدُونِهِمَا ، فَإِنْ سَكَتَ فِيهِ سُكُوتًا طَوِيلًا ، أَعَادَ . وَلَا يَصِيحُ أَنْ يَتَنَسَّى عَلَى  
أَذَانٍ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بِدَنِيَّةٍ ، فَلَمْ يَبْنِ فِعْلُهُ عَلَى فِعْلِ غَيْرِهِ ، كَالصَّلَاةِ . فَإِنْ  
أُغْمِيَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَفَاقَ قَرِيبًا ، بَنَى ، وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ ابْتَدَأَ ، لِتَحْصُلِ الْمُوَالَاةِ .  
وَإِنْ اِزْدَدَ فِي أَثْنَائِهِ بَطَلَ أَذَانُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ  
عَمَلُكَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

= ١١ / ٢ . وابن ماجه ، فى : باب السنة فى الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١ / ٢٣٦ .  
والدارمى ، فى : باب فى الاستدارة فى الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٧١ ،  
٢٧٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(١) فى : باب ما جاء فى إدخال الأصبع الأذن عند الأذان ، من أبواب الصلاة . عارضة  
الأحوذى ١ / ٣١٢ .

(٢) لم نجده عند أبى داود .

والحديث أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الترسل فى الأذان ، من أبواب الصلاة .  
عارضة الأحوذى ١ / ٣١١ ، ٣١٢ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ١ / ٤٢٨ . وهو ضعيف  
جدا . انظر : التلخيص الحبير ١ / ٢٠٠ ، الإرواء ١ / ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٣) سورة الزمر ٦٥ .

وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ فِيهِ ، فَإِنْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ ابْتَدَأَ ؛ لِإِخْلَالِهِ بِالْمُؤَالَاةِ .  
وإن كان يَسِيرًا بَنَى ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنْطَلُ الْخُطْبَةُ ، وَهِيَ آكَدُ مِنْهُ ، إِلَّا أَنْ  
يَكُونَ كَلَامًا مُحَرَّمًا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُنْطَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخِلُّ  
بِالْمَقْصُودِ . وَالثَّانِي ، يُنْطَلُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مُحَرَّمًا فِيهِ .

**فصل :** يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذَّنَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ؛ لِتُعَلِّمَ النَّاسَ بِوَقْتِ الصَّلَاةِ  
فِيَتَهَيَّئُوا لَهَا ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ بِلَالَ كَانَ يُؤَذِّنُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ، <sup>(١)</sup> « لَا يَخْرُمُ » ،  
وَرُبَّمَا أَخَّرَ الْإِقَامَةَ شَيْئًا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٢)</sup> . وَيُؤَخَّرُ الْإِقَامَةُ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ : « اجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدَرًا  
مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ ، وَالشَّارِبُ مِنْ شُرْبِهِ ، وَالْمُعْتَصِرُ <sup>(٣)</sup> إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ  
حَاجَتِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ الْإِقَامَةَ لِفَتْحِ الصَّلَاةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَأَخَّرَ  
قَدْرًا يَتَهَيَّئُونَ فِيهِ لِلصَّلَاةِ .

(١ - ١) سقط من : م .

وفى حاشية ف : « الظاهر أن معنى لا يخرم ، يادر بالأذان إذا زالت الشمس ، لا يؤخره .  
قيل ( لعلها وقيل ) : لا يترك شيئا من ألفاظه . من خط شيخنا محمد بن عمر ، رضى الله عنه ،  
وعفا عنه . ورأيت فى بعض نسخ ابن ماجه قال : ثنا محمد بن المثني ، ثنا أبو داود ، ثنا شريك ،  
عن سماك بن حرب ، عن جابر بن سمرة ، قال : كان بلال لا يؤخر الأذان عن الوقت ... إلخ .  
وفى الحاشية نسخة ( لعلها وفى نسخة ) : لا يخرم » . ا هـ .  
وليس فى النسخة التى بين أيدينا .

(٢) فى : باب السنة فى الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٦ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٩١ / ٥ بلفظ : كان بلال يؤذن إذا زالت الشمس لا  
يخرم ... إلخ . والحديث حسنه الألبانى فى الإرواء ٢٤٣ / ١ .

(٣) المعتصر : من يقضى حاجته . من اعتصر بمعنى استخرج .

(٤) انظر تخريجه فى صفحة ٢٢٦ .

فإن كان للمغرب جلس جلسة خفيفة؛ لما روى أبو هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة في المغرب سنة». رواه تميم<sup>(١)</sup> في «الفوائد»<sup>(٢)</sup>.

ويستحب أن يُقيم في موضع أذانه، إلا أن يشق عليه؛ لكونه قد أذن في مكان بعيد؛ لقول بلال للنبي ﷺ: لا تسبقني بآمين.<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>. لأنه لو أقام في موضع صلاته لم يخف سبقه بذلك.

ويستحب لمن أذن أن يُقيم لما روى زياد بن الحارث الصدائي أنه أذن، فجاء بلال ليقيم، فقال النبي ﷺ: «إن أخا صداء أذن، ومن أذن فهو يقيم». «من المسند»<sup>(٥)</sup>. وإن أقام غيره،

(١) تمام بن محمد بن عبد الله، أبو القاسم، الرازي، المحدث الثقة، المتوفى سنة أربع عشرة وأربعمائة، وكتابه الفوائد مخطوط. تذكرة الحفاظ ١٠٥٦/٣ - ١٠٥٨.

(٢) وأخرجه الديلمي، في: كتاب فردوس الأخبار ١٧٥/٢. وانظر: الجامع الكبير، للسيوطي ٧٢٨/٣.

وقال المناوي: وفيه هشيم بن بشير، أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: ثقة حجة يدلّس، وهو في الزهري لين. فيض القدير ٣/٣٥٠.

(٣ - ٣) سقط من: س ٢، ف، م.

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب التأمين وراء الإمام، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢١٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢/٦، ١٥.

(٤ - ٤) سقط من: ف، م.

والحديث أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٦٩/٤.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٢٢/١. والترمذي، في: باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٣١٥/١. وابن ماجه، في: باب السنة في الأذان، من كتاب الأذان. سنن ابن ماجه ٢٣٧/١.



جَازَ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، فِي حَدِيثِ الْأَذَانِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
« أَلْقِيهِ عَلَى بِلَالٍ ». <sup>(٢)</sup> فَأَلْقَاهُ عَلَيْهِ ، فَأَذَّنَ بِلَالٌ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَنَا رَأَيْتُهُ ،  
وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ . قَالَ : « فَأَقِمِ أَنْتَ » .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ اخْتِذُ [٢٩ظ] الْأُجْرَةَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى عُثْمَانُ بْنُ أَبِي  
الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ آخِرَ مَا عَاهَدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ : « أَنْ اتَّخِذَ مُؤَدَّنًا لَا يَأْخُذُ -  
عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلأنَّهُ قُوَّةٌ  
لِفَاعِلِهِ ، أَشْبَهَ الْإِمَامَةَ<sup>(٤)</sup> .

وإنَّ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَتَطَوَّعُ بِهِ ، رَزَقَ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَنْ يَقُومُ بِهِ ؛  
لأنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهِ ، فَجَازَ اخْتِذُ الرِّزْقِ عَلَيْهِ ، كَالْجِهَادِ . وَإِنْ وُجِدَ  
مُتَطَوِّعٌ بِهِ ، لَمْ يُوزَقْ ؛ لأنَّ الْمَالَ لِلْمَصْلَحَةِ ، فَلَا يُعْطَى فِي غَيْرِ مَصْلَحَةٍ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَدَّنَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو  
سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ » .

(١) فِي : بَابُ فِي الرَّجُلِ يُؤَدِّنُ وَيَقِيمُ آخِرَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/ ١٢٢ .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : ف .

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةٌ  
الْأَحْوَذَى ١١/ ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ اخْتِذِ الْأَجْرَ عَلَى التَّأْدِينِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ  
١/ ١٢٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ اخْتِذِ الْمُؤَدَّنَ الَّذِي لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ .  
الْمُجْتَبَى ٢/ ٢٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ السَّنَةِ فِي الْأَذَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١/  
٢٣٦ .

(٤) فِي م : « الْإِمَامَةُ » .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . ويقول عند الحِيَعَلَةِ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِمَا رَوَى  
 عمرُ بْنُ الخطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قَالَ  
 الْمُؤَذِّنُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . فقال أَحَدُكُمْ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ قال :  
 أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فقال : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . ثُمَّ قال : أَشْهَدُ أَنَّ  
 مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . فقال : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . ثم قال : حَيَّ  
 عَلَى الصَّلَاةِ . فقال : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . ثُمَّ قال : حَيَّ عَلَى  
 الْفَلَاحِ . قال : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . ثُمَّ قال : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ .  
 قال : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ قال : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . قال : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>(٣)</sup> .  
 خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ ، دَخَلَ الْجَنَّةَ » . رواه مسلم<sup>(٤)</sup> . قال الأثرمُ : هذا مِنْ  
 الأحاديثِ الجَيِّدِ .

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يقول إذا سمع المنادى ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى  
 ١٥٩/١ . ومسلم ، فى : باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ... إلخ ، من كتاب  
 الصلاة . صحيح مسلم ٢٨٨/١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقول إذا سمع المؤذن ، من كتاب الصلاة ١٢٤/١ .  
 والترمذى ، فى : باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/  
 ١٠ . والنسائى ، فى : باب القول مثل ما يقول المؤذن ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١٢٤/١ .  
 وابن ماجه ، فى : باب ما يقال إذا أذن المؤذن ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٨/١ .  
 والدارمى ، فى : باب ما يقال فى الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٢٧٢/١ . والإمام  
 مالك ، فى : باب ما جاء فى النداء للصلاة ، من كتاب النداء . الموطأ ٦٧/١ . والإمام أحمد ،  
 فى : المسند ٩٠ ، ٥٣ ، ٦/٣ .

(٢) بعده فى الأصل : « العلى العظيم » .

(٣) بعده فى م : « قال : لا إله إلا الله » .

(٤) فى : باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ... ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم  
 ٢٨٩/١ .

فَإِنْ سَمِعَ الْأَذَانَ فِي الصَّلَاةِ، لَمْ يَقُلْ مِثْلَ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا، فَإِذَا فَرَغَ قَالَ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ فِي قِرَاءَةٍ، قَطَعَهَا وَقَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَقُوتُ، وَهَذَا يَقُوتُ.

وعن جابرٍ أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ، اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَاتَّبِعْنَاهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ. حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. وَرَوَى سَعْدُ<sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا. غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

---

= كما أخرجه أبو داود، في: باب ما يقول إذا سمع المؤذن، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٢٥/١. وليس عندهما قوله: «خالصا».

(١) في: باب الدعاء عند النداء، من كتاب الأذان، وفي: باب ﴿عسى أن يعثلك ربك مقامًا محمودًا﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ١٥٩/١، ١٠٨/٦.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في الدعاء عند الأذان، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٢٦/١. والترمذي، في: باب آخر ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٢/٢. والنسائي، في: باب الدعاء عند الأذان، من كتاب الأذان. المجتبى ٢٢/٢. وابن ماجه، في: باب ما يقال إذا أذن المؤذن، من كتاب الأذان. سنن ابن ماجه ٢٣٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٤٥، ٣٥٤، ٣٨٣.

(٢) في م: «سعيد».

(٣) في: باب استحباب القول مثل قول المؤذن...، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٢٩٠.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما يقول إذا سمع المؤذن، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٢٥/١. والترمذي، في: باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء، من أبواب =

وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :  
« الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ » <sup>(١)</sup> . حديثٌ حسنٌ .

---

= الصلاة . عارضة الأحوذى ١١ / ٢ ، ١٢ . والنسائي ، فى : باب الدعاء عند الأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢٢ / ٢ ، وابن ماجه ، فى : باب ما يقال إذا أذن المؤذن ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٨ / ١ ، ٢٣٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٨١ .  
(١) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى الدعاء بين الأذان والإقامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٢٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الدعاء بين الأذان والإقامة ، من أبواب الصلاة ، وفى : باب فى العفو والعافية ، من أبواب الدعاء . عارضة الأحوذى ١٣ / ٢ ، ٨٧ / ١٣ ، ٨٨ . والنسائي ، فى : باب الترغيب فى الدعاء بين الأذان والإقامة ، من كتاب عمل اليوم والليلة . السنن الكبرى ٦ / ٢٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١١٥ ، ١١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٥٤ . وانظر الإرواء ١ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

## بَابُ شَرَايِطِ الصَّلَاةِ

وهي سِتَّةٌ؛ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ». (رواه مسلم).

والثاني، الطَّهَارَةُ مِنَ النَّجَسِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَأَسْمَاءُ فِي دَمِ الْحَيْضِ»: «حُتَيْهِ، ثُمَّ اقْرُصِيهِ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ»<sup>(١)</sup>، وَصَلَّى فِيهِ»<sup>(٢)</sup>. فَذَلَّ عَلَى أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ قَبْلَ غَسْلِهِ. فَمَتَى كَانَتْ عَلَيْهِ فِي بَدَنِهِ أَوْ ثِيَابِهِ نَجَاسَةٌ مَقْدُورٌ عَلَى إِزَالَتِهَا، غَيْرُ مَغْفُورٍ عَنْهَا، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ.

---

(١ - ١) في ف، س ٢: «متفق عليه».

والحديث أخرجه مسلم، في: باب وجوب الطهارة للصلاة. من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٤/١. والترمذي، في: باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٨/١. والنسائي، في: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصدقة من غلول، من كتاب الزكاة. المجتبى ٧٥/١، ٤٢/٥. وابن ماجه، في: باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٠/١. والدارمي، في: باب لا تقبل الصلاة بغير طهور، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٠/٢، ٣٩، ٥١، ٥٧، ٧٣، ٧٤/٥، ٧٥.

(٢) بعده في ف: «بالماء».

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٢.

(٤) سقط من: م.

وإن جَبَرَ عَظَمَهُ بِعَظْمِ نَجِسٍ ، فَجَبَرَ<sup>(١)</sup> ، لَمْ يَلْزَمَهُ قَلْعُهُ إِذَا خَافَ الضَّرَرَ ،  
وَأَجْزَأَتْهُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُبَيِّحُ تَرْكَ التَّطَهُّرِ مِنَ الْحَدَثِ ، وَهُوَ أَكْذُ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ قَلْعُهُ إِذَا لَمْ يَخَفِ<sup>(٢)</sup> التَّلَفَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ التَّلَفَ ، أَشْبَهَ  
إِذَا لَمْ يَخَفِ<sup>(٣)</sup> الضَّرَرَ .

وإن أَكَلَ نَجَاسَةً ، لَمْ يَلْزَمَهُ تَقْيُّؤُهَا<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُا حَصَلَتْ فِي مَعْدِنِهَا<sup>(٥)</sup> ،  
فَصَارَتْ كَالْمُسْتَحِيلِ فِي الْمِعْدَةِ .

وإن عَجَزَ عَنِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ عَنْ<sup>(٦)</sup> بَدَنِهِ ، أَوْ خَلَعَ الثَّوبَ النَّجِسَ ؛  
لِكَوْنِهِ مَرْبُوطًا ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، [ ٣٠ ] صَلَّى وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطُ  
عَجْزِ عَنْهُ ، فَسَقَطَ ، كَالشُّرْطَةِ .

وإن لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا نَجِسًا ، صَلَّى فِيهِ ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ أَكْذُ ، لَوْجُوبِهِ  
فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، وَتَعَلَّقَ حَقُّ الْآدَمِيِّ بِهِ فِي سِتْرِ عَوْرَتِهِ ، وَصِيَانَةِ نَفْسِهِ .  
وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ يَعِيدُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ شَرْطًا مَقْدُورًا عَلَيْهِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَعِيدَ ،  
كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنْ خَلْعِهِ ، أَوْ صَلَّى فِي مَوْضِعٍ نَجِسٍ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ .  
وإن خَفِيَ عَلَيْهِ مَوْضِعُ النِّجَاسَةِ ، لَمْ يُزَلْ حُكْمُهَا حَتَّى يَغْسِلَ مَا يَتَيَقَّنُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف : « فَانْجَبِر » ، وَفِي م : « فَإِنْ جَبَرَ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ ، م : « فِيهَا » .

(٤) فِي م : « مَعْدِنَتِهِ » .

وَالْمَقْصُودُ أَنَّهَا حَصَلَتْ فِي مَكَانِ ثُبُوتِهَا ، فَلَا تَتَحَوَّلُ عَنْهُ . وَانْظُرْ آخِرَ الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ .

(٥) فِي م : « مِنْ » .

به أَنَّ التَّطَهُّرَ قَدْ لَحِقَهَا ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّرَ النَّجَاسَةُ ، فَلَا تَزُولُ إِلَّا بِتَقْيِينِ غَسْلِهَا .  
وإن صَلَّى عَلَى مِندِيلٍ طَرَفُهُ نَجِسٌ ، عَلَى الطَّاهِرِ مِنْهُ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ .  
فإن كَانَ الْمِندِيلُ عَلَيْهِ ، أَوْ مُتَعَلِّقًا بِهِ ، بَحِثْ يُنَجِّرْهُ مَعَهُ إِذَا مَشَى ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَامِلٌ لَهَا .

وإن كَانَ فِي يَدِهِ حَبْلٌ مَشْدُودٌ <sup>(١)</sup> فِي شَيْءٍ نَجِسٍ ، يُنَجِّرْهُ مَعَهُ إِذَا مَشَى ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْحَامِلِ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ لَا يُنَجِّرْهُ مَعَهُ ، كَالْفِيلِ ، وَالسَّفِينَةِ النَّجِسَةِ ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ حَامِلٍ لَهَا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَ مَشْدُودًا فِي دَارٍ فِيهَا حُشٌّ .

وإن حَمَلَ فِي الصَّلَاةِ حَيَوَانًا طَاهِرًا ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَامِلًا أُمَامَةَ بِنْتِ زَيْتَبِ ابْنَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ مَا فِي الْحَيَوَانِ مِنَ النَّجَاسَةِ فِي مَعْدِنِهَا <sup>(٣)</sup> ، فَأُشْبِهَ مَا فِي جَوْفِ الْمُصَلِّي .

(١ - ١) فِي م : « بَشَى » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنْقِهِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ رَحْمَةِ الْوَلَدِ وَتَقْبِيلِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٣٧ ، ٨/٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ حَمْلِ الصَّبِيَّانِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٣٨٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٢١٠ ، ٢١١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ حَمْلِ الصَّبَايَا فِي الصَّلَاةِ وَوَضْعِهِنَّ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُوِ . الْمُجْتَبَى ٣/١٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ قَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ . الْمُوطَأُ ١/١٧٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٥/٣٠٤ .  
(٣) فِي م : « مَعْدَتُهُ » .

ولو حَمَلَ قَارُورَةً فِيهَا نَجَاسَةٌ ، لم تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لَأَنَّهُ حَامِلٌ لِنَجَاسَةٍ فِي  
غَيْرِ مَعْدِنِهَا<sup>(١)</sup> ، أَشْبَهَ مَا لَوْ حَمَلَهَا فِي كُمِّهِ .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ طَهَارَةُ مَوْضِعِ صَلَاتِهِ ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ ،  
أَشْبَهَ الثَّوْبَ ، فَإِنْ كَانَ بَدَنُهُ أَوْ ثَوْبُهُ يَقَعُ عَلَى مَوْضِعِ نَجَسٍ ، لم تَصِحَّ  
صَلَاتُهُ . وَإِنْ لَاصَقَهَا عَلَى حَائِطٍ ، أَوْ ثَوْبِ إِنْسَانٍ ، فَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ  
صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لَصَلَاتِهِ ، وَلَا مَحْمُولًا فِيهَا .

وَإِنْ سَقَطَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَابِسَةٌ فَزَالَتْ ، أَوْ أَزَالَهَا بِسُرْعَةٍ ، لم تَبْطُلْ  
صَلَاتُهُ ؛ لَأَنَّهُ زَمَنٌ يَسِيرٌ ، فَعَفِيَ عَنْهُ ، كَالْيَسِيرِ فِي الْقَدْرِ . وَإِنْ كَانَتْ  
النَّجَاسَةُ مُحَازِيَةً لِبَدَنِهِ فِي سُجُودِهِ ، لَا تُصِيبُ بَدَنَهُ وَلَا ثَوْبَهُ ، صَحَّتْ  
صَلَاتُهُ .

وَإِنْ بَسَطَ عَلَى الْأَرْضِ النَّجَسَةَ ثَوْبًا أَوْ طَيَّنَهَا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ عَلَيْهَا  
مَعَ الْكَرَاهَةِ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِحَامِلٍ لِلنَّجَاسَةِ ، وَلَا مُبَاشِرٍ لَهَا . وَقِيلَ : لَا تَصِحُّ ؛  
لَأَنَّ اعْتِمَادَهُ عَلَى الْأَرْضِ النَّجَسَةِ .

وَإِنْ خَفِيََتِ النَّجَاسَةُ فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الثَّوْبِ . وَإِنْ  
خَفِيََتِ فِي صَخْرَاءَ ، صَلَّى حَيْثُ شَاءَ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ حِفْظُهَا مِنَ النَّجَاسَةِ ،  
وَلَا غَسْلُ جَمِيعِهَا .

وَإِنْ حُبِسَ فِي مَكَانٍ نَجَسٍ ، صَلَّى وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ صَلَّى عَلَى

---

(١) فِي م : « مَعْدِنَهَا » .



حَسَبِ حَالِهِ ، أَشْبَهَ الْمُزْبُوطَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ . فَإِنْ كَانَتْ رَطْبَةٌ يَخَافُ تَعَدِّيَهَا إِلَيْهِ ، أَوْ مَاءً بِالشُّجُودِ ، <sup>(١)</sup> وَإِنْ لَمْ يَخَفْ <sup>(٢)</sup> سَجَدَ بِالْأَرْضِ .

**فصل :** إِذَا رَأَى عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، وَجَوَّزَ حُدُوثَهَا بَعْدَهَا ، لَمْ تَلْزَمْهُ الْإِعَادَةُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا فِي الصَّلَاةِ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُعِيدُ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ وَاجِبَةٌ ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِالْجَهْلِ ، كَالْوُضُوءِ ، وَقِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الشَّرَائِطِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَخَلَعَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ ، فَقَالَ : « مَا لَكُمْ خَلَعْتُمْ ؟ » . فَقَالُوا : رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ ، فَخَلَعْنَا نِعَالَنَا . فَقَالَ : « أَنَا نِي جَبْرِيلُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلَوْ بَطَلَتْ لَاسْتَأْنَفَهَا . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ <sup>(٤)</sup> « عَلِمَ بِهَا » فِي الصَّلَاةِ ، وَأُمِكَّنَتْ إِزَالَتُهَا بِغَيْرِ <sup>(٥)</sup> عَمَلٍ طَوِيلٍ ، فَعَلَّ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ .

وَإِنْ عَلِمَ بِهَا قَبْلَ [ ٣٠ ظ ] الصَّلَاةِ ، ثُمَّ أَنْسِيَهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُعِيدُ ؛ لِأَنَّهُ قَرَّطَ فِي تَرْكِهَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهَا رِوَايَتَانِ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ مَا عُذِرَ فِيهِ بِالْجَهْلِ عُذِرَ فِيهِ بِالنِّسْيَانِ ، كَوَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ .

---

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) فى : باب الصلاة فى النعل ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٥١ .

كما أخرجه الدارمى ، فى : باب الصلاة فى النعلين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ /

٣٢٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٠ ، ٩٢ .

(٣) فى الأصل : « علمها أن بها » . وفى م : « علمها » .

(٤) فى م : « من غير » .

**فصل : ولا تصح الصلاة<sup>(١)</sup> في خمسة مواضع ؛ المقبرة ، حديثة كانت أو قديمة ، والحمام ، داخله وخارجه ؛ لما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . وروى أبو مزنيد أن النبي ﷺ قال : « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .**

وأعطان الإبل ، وهي التي تُقيم فيها وتأوى إليها ؛ لما روى جابر بن سمره أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أنصلي في مرائب الغنم ؟ قال : « نعم » . قال : أنصلي في مبارك الإبل ؟ قال : « لا » . رواه مسلم<sup>(٤)</sup> . ولأن هذه المواضع مظنة للنجاسة ، فأقيمت مقامها .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في : باب في المواضع التي تجوز فيها الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١١٤ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١١٣ ، ١١٤ . وابن ماجه ، في : باب المواضع التي تكره فيها الصلاة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١ / ٢٤٦ . والدارمی ، في : باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ١ / ٣٢٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٨٣ ، ٩٦ .

(٣) في : باب النهی عن الجلوس على القبر والصلاة إليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٤ . والترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٠ . والنسائي ، في : باب النهی عن الصلاة إلى القبر ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٣٥ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٩٤ .

والْحُشُّ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ تَنْبِيْهُ عَلَى النَّهْيِ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ  
اِحْتِمَالَ النَّجَاسَةِ فِيهِ أَكْثَرُ وَأَغْلَبُ .

وَالْمَوْضِعُ الْمَغْضُوبُ ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ وَقُعُودَهُ وَلَبَنَتَهُ فِيهِ مُحَرَّمٌ ، مِنْهُيٌّ عَنْهُ ،  
فَلَمْ يَقَعْ عِبَادَةٌ ، كَالصَّلَاةِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ .

وعنه ، أَنَّ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ تَصِحُّ مَعَ التَّحْرِيمِ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لِمَعْنَى  
فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، أَشْبَهَ الْمُصَلَّى وَفِي يَدِهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ . وَعَنْهُ ، إِنْ عَلِمَ  
النَّهْيَ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَزْتِكَايِهِ لِلنَّهْيِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، صَحَّتْ .

وَضَمَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَرْبَعَةٌ أُخَرُ ؛ الْمَجْزَرَةُ ، وَهِيَ  
مَوْضِعُ الذَّبْحِ ، وَالْمَزْبَلَةُ ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ ، وَظَهْرُ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، فَجَعَلَ  
فِيهَا الرُّوَايَاتِ الثَّلَاثَ ؛ لِمَا رَوَى <sup>(٢)</sup> عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « سَبْعَةُ مَوَاطِنَ لَا تَجُوزُ فِيهَا الصَّلَاةُ ؛ الْمَجْزَرَةُ ، وَالْمَزْبَلَةُ ،  
وَالْمَقْبَرَةُ ، وَمَعَاطِنُ الْإِبِلِ ، وَالْحَمَّامُ ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ ، وَفَوْقَ بَيْتِ اللَّهِ  
الْعَتِيقِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٣)</sup> . وَفِيهِ ضَعْفٌ . وَلِأَنَّ قَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالْمَجْزَرَةَ  
وَالْمَزْبَلَةَ مَظَانُّ لِلنَّجَاسَةِ ، أَشْبَهَتْ الْحُشَّ وَالْحَمَّامَ ، وَفِي الْكَفَّةِ يَكُونُ  
مُسْتَبْدِرًا لِبَعْضِ الْقِبْلَةِ .

---

(١) زيادة من : الأصل ، م .

(٢) بعده في س ١ : « ابن » . وبعده في م : « عن » .

(٣) في : باب المواضع التي تكره فيها الصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٤٦ / ١ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه ، من أبواب الصلاة .

عارضه الأحوذى ١٤٤ / ٢ .

وإن صَلَّى النافِلَةَ في الكَعْبَةِ ، أو عَلَى ظَهْرِهَا وَبَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا ؛  
صَحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رُكْعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
والصَّلَاةُ إِلَى <sup>(٢)</sup> هَذِهِ الْمَوَاضِعِ صَحِيحَةٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « جُعِلَتْ لِي  
الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَحَيْثُمَا أَدْرَكْتُكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .  
إِلَّا الْمَقْبَرَةَ ، فَإِنَّ ابْنَ حَامِدٍ قَالَ : لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَيْهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :  
« لَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا » <sup>(٤)</sup> . وَإِنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ بُنِيَ فِي الْمَقْبَرَةِ ، فَحُكْمُهُ  
مُحْكَمٌ . وَإِنْ حَدَّثَتِ الْمَقْبَرَةُ حَوْلَهُ ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْبَرَةٍ .  
وَفِي أَسْطِطَحَةِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُهَا ؛  
لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَهَا . وَالثَّانِي ، تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَبْطَنَةٍ لِلنَّجَاسَةِ ، وَلَا يَتَنَاوَلُهُ  
النَّهْيُ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة بين السورى فى غير جماعة ، من كتاب الصلاة .  
صحيح البخارى ١٣٤ / ١ . ومسلم ، فى : باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، والصلاة  
فيها ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦٦ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة فى الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ /  
٤٦٧ . والنسائى ، فى : باب مقدار ذلك ، من كتاب القبلة . المجتبى ٤٩ / ٢ . والإمام مالك ،  
فى : باب الصلاة فى البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ /  
٣٩٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٦ / ٢ ، ٥٠ ، ١١٣ ، ١٣ / ٦ ، ١٥ .

(٢) فى م : « فى » .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ١٥٣ .

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٣٨ .

## بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

وهو الشَّرْطُ الثَّالِثُ لِلصَّلَاةِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَسْفَلُ<sup>(٢)</sup> السَّرَّةِ وَفَوْقُ<sup>(٣)</sup> الرُّكْبَتَيْنِ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْعَوْرَةِ<sup>(٥)</sup> » . رواه أبو بَكْرٍ يَأْسَنَادُهُ . وَعَنْ جَرْهَدٍ<sup>(٥)</sup> ، أَنَّ رَسُولَ [١٣١] اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ :

(١) فى : باب المرأة تصلى بغير خمار ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/ ١٤٩ .  
كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار ، من أبواب الصلاة .  
عارضه الأحمدي ٢/ ١٦٩ . وابن ماجه ، فى : باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار ، من  
كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٢١٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ١٥٠ ، ٢١٨ ، ٢٥٩ .  
وصححه فى الإرواء ١/ ٢١٤ - ٢١٧ .

(٢) فى م : « ما بين » .

(٣) فى م : « بين » .

(٤ - ٥) سقط من : الأصل . وفى م : « عورة » .

والحديث أخرجه الدارقطنى ، فى : باب الأمر بتعليم الصلوات ... ، من كتاب الصلاة . سنن  
الدارقطنى ١/ ٢٣١ . والبيهقى ، فى : باب عورة الرجل ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢/  
٢٢٩ .

وقال الحافظ : وإسناده ضعيف ، فيه عباد بن كثير ، وهو متروك .

(٥) هو جرهد بن خويلد بن بُجْرة الأسلمى ، أبو عبد الرحمن ، كان من أهل الصفة ، عداده فى  
أهل المدينة ، كانت له دار بالمدينة ، ومات بها فى آخر خلافة يزيد . الإصابة ١/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ ،  
٥٤٨ ، ٥٤٩ .

«عَطَّ فَخِذَكَ، فَإِنَّ الْفَخِذَ مِنَ الْعَوْرَةِ». رواه أحمدُ في «المُسْنَدِ»<sup>(١)</sup>.

وَلَيْسَتْ الشَّرُّهُ وَالرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَعَنْهُ، أَنَّهَا الْفَرْجَانِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ، حَتَّى إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخِذِ النَّبِيِّ ﷺ. رواه البخاري<sup>(٢)</sup>.

وَعَوْرَةُ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ سَوَاءٌ؛ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ.

**فصل:** والمزاة كلها عورة إلا الوجه. وفي الكففين روايتان؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾<sup>(٣)</sup>. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَجْهَهَا وَكَفَيْهَا. وَلِأَنَّهُ يَحْرُمُ سَتْرُ الْوَجْهِ فِي الْإِحْرَامِ، وَسَتْرُ الْكَفَّيْنِ بِالْقَفَّازَيْنِ، وَلَوْ كَانَا عَوْرَةً، لَمْ يَحْرُمِ سَتْرُهُمَا. وَالثَّانِيَةُ، أَنَّ الْكَفَّيْنِ عَوْرَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ لَا تَلْحَقُ فِي سَتْرِهِمَا، فَأَشْبَهَا سَائِرَ بَدَنِهَا. وَمَا عَدَا هَذَا عَوْرَةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ». وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ

---

(١) في: ٤٧٨/٣، ٤٧٩.

كما أخرجه أبو داود، في: باب النهي عن التعري، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٢/٣٦٣. والترمذي، في: باب ما جاء أن الفخذ عورة، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ١٠/٢٣٩. والدارقطني، في: باب في بيان العورة والفخذ منها، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطني ١/٢٢٤.

(٢) في: باب ما يذكر في الفخذ، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ١/١٠٣، ١٠٤. كما أخرجه مسلم، في: باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها، من كتاب النكاح، وفي: باب غزوة خيبر، من كتاب الجهاد. صحيح مسلم ٢/١٠٤٣، ١٠٤٤، ٣/١٤٢٦. والنسائي، في: باب البناء في السفر، من كتاب النكاح. المجتبى ٦/١٠٧.

(٣) سورة النور ٣١.

قَالَتْ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَحِمَارٍ وَلَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ ؟  
فَقَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا كَانَ سَابِغًا يُعْطَى ظُهُورُ قَدَمَيْهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وما يَظْهَرُ غَالِبًا مِنَ الْأَمَةِ ؛ كَالرَّأْسِ ، وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ،  
وَالرَّجْلَيْنِ إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ ، لَيْسَ بَعُورَةً ؛ لِأَنَّ عُمَرَ نَهَى الْأَمَةَ عَنِ التَّقَعُّعِ  
وَالتَّشْبِيهِ بِالْحَرَائِرِ . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » : وَمَا عَدَا ذَلِكَ عَوْرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يُظْهَرُ غَالِبًا ، أَشْبَهَ مَا تَحْتَ الشَّرَّةِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : عَوْرَتُهَا كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ ؛  
لَمَّا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا  
زَوَّجَ أَحَدُكُمْ أَمَتَهُ عَبْدَةً أَوْ أَجِيرَةً ، فَلَا يَنْظُرُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ ، فَإِنَّ مَا  
تَحْتَ الشَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ عَوْرَةٌ » . يَرِيدُ <sup>(٢)</sup> الْأَمَةَ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ  
مَنْ لَمْ يَكُنْ رَأْسُهُ عَوْرَةً ، لَمْ يَكُنْ صَدْرُهُ عَوْرَةً ، كَالرَّجُلِ .

---

(١) فِي : بَابِ فِي كَمْ تَصَلِّي الْمَرْأَةُ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/١٤٩ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ١/٢٥٠ . وَابِيهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢/٢٣٣ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ مُوقِفًا عَلَيْهَا ، فِي : بَابِ الرَّخْصَةِ فِي صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي الدَّرْعِ  
وَالْحِمَارِ ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ . الْمُوطَأُ ١/١٤٢ .

وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ مَرْفُوعًا وَمُوقِفًا . الْإِرْوَاءُ ١/٣٠٣ ، ٣٠٤ .  
(٢) بَعْدَهُ فِي م : « عَوْرَةٌ » .

(٣) فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِتَعْلِيمِ الصَّلَوَاتِ وَالضَّرْبِ عَلَيْهَا وَحَدِّ الْعَوْرَةِ الَّتِي يَجِبُ سِتْرُهَا ، مِنْ كِتَابِ  
الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ ١/٢٣٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَتَى يُؤْمَرُ الْغُلَامُ بِالصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ  
فِي قَوْلِهِ : ﴿ غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/١١٥ ، ٢/٣٨٤ . وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/١٨٧ .

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ . انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ ٢/  
٣٧٢ - ٣٧٤ . وَانْظُرْ : إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ١/٢٦٦ .

وَالْمَذْبُورَةُ وَالْمُتَلَقُّ عِتْقُهَا بِصِفَةِ كَالْقَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِثْلُهَا فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ .  
وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ بَاقٍ فِيهِمَا ، إِلَّا أَنَّهُ  
يُسْتَحَبُّ لَهَا <sup>(١)</sup> التَّسْتُرُ ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ شَبَهٍ الْأَخْرَارِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُمَا <sup>(٢)</sup>  
كَالْحُرَّةِ ؛ لِذَلِكَ .

وَعَوْرَةُ الْخُنْثَى الْمُشَكِلِ كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وُجُوبِ السَّتْرِ ،  
فَلَا تُوجِبُهُ بِالشَّكِّ ، وَإِنْ قُلْنَا : الْعَوْرَةُ الْفَرْجَانِ . لَزِمَهُ سَتْرُ قُبُلِهِ وَذَكَرِهِ ؛ لِأَنَّ  
أَحَدَهُمَا وَاجِبُ السَّتْرِ ، وَلَا يُتَيَقَّنُ سَتْرُهُ إِلَّا بِسَتْرِهِمَا .

**فصل :** وَإِنْ انْكَشَفَ مِنَ الْعَوْرَةِ شَيْءٌ يَسِيرٌ ، عُفِيَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْيَسِيرَ  
يَشُقُّ التَّحَرُّزَ مِنْهُ . وَإِنْ كَثُرَ ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ بِهِ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْهُ مُمَكِّنٌ ،  
وَإِنْ أَطَارَتِ الرِّيحُ ثَوْبَهُ عَنْ عَوْرَتِهِ ، فَأَعَادَهُ بِسُرْعَةٍ ؛ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ  
يَسِيرٌ ، فَأَشَبَّهُ الْيَسِيرَ مِنَ الْعَوْرَةِ .

**فصل :** وَيَجِبُ سَتْرُ الْعَوْرَةِ بِمَا يَسْتُرُ لَوْنَ الْبَشَرَةِ مِنَ الثِّيَابِ أَوِ الْجُلُودِ أَوْ  
غَيْرِهَا <sup>(٣)</sup> ، فَإِنْ وَصَفَ لَوْنُ الْبَشَرَةِ ، لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَاتِرٍ .

وَيَجِبُ أَنْ يَجْعَلَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْئًا مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ ؛ لِمَا  
رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ <sup>(٤)</sup> فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ ، م : « لَهَا » .

(٢) فِي س ١ ، س ٢ ، م : « أَنَّهَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « غَيْرَهَا » .

(٤) فِي م : « أَحَدِكُمْ » .



ليس على عاتقه منه شيء». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وإن تَرَكَ عليه شيئاً من اللباس، أجزأه وإن لم يستثرها، استِدْلالاً بِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ. وقال القاضي: سَثَرُ الْمُتَكَبِّينَ وَاجِبٌ<sup>(٢)</sup> فِي الْفَرَضِ<sup>(٣)</sup>. وَقِيلَ: يُجْزِئُهُ وَضْعُ خَيْطٍ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي قَمِيصٍ وَرِدَائٍ، [٣١] أَوْ إِزَارٍ وَسَرَاوِيلَ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ: قَالَ عَمْرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى<sup>(٥)</sup> وَاحِدٍ، أجزأه؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب إذا صلى فى الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١/ ١٠١. ومسلم، فى: باب الصلاة فى ثوب واحد وصفة لبسه، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٦٨.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب جُمَاع ما يصلى فيه، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/ ١٤٦. والنسائى، فى: باب الصلاة فى الثوب الواحد...، من كتاب القبلة. المجتبى ٢/ ٥٦. والدارمى، فى: باب الصلاة فى الثوب الواحد، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/ ٣١٨. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٢٤٣، ٤٦٤.

(٢ - ٣) سقط من: ف.

(٣) فى: باب إذا كان الثوب ضيقاً يترز به، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/ ١٤٨.

(٤) بعده فى م: «ثوب».

(٥) أخرجه البخارى، فى: باب الصلاة فى الثوب الواحد ملتحقاً به، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١/ ١٠٠. ومسلم، فى: باب الصلاة فى ثوب واحد وصفة لبسه، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٦٨.

كما أخرجه النسائى، فى: باب الصلاة فى الثوب الواحد، من كتاب القبلة. المجتبى =

وَالْقَمِيصُ أَوْلَى مِنَ الرِّدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْمُ فِي السَّتْرِ . فَإِنْ كَانَ وَاسِعَ الْجَيْبِ تَرَى مِنْهُ عَوْرَتَهُ ؛ لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِمَا رَوَى سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَصِيدُ ، أَفَنُصَلِّيَ فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ <sup>(١)</sup> ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَازْرُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ » <sup>(٢)</sup> . حَدِيثٌ حَسَنٌ . فَإِنْ كَانَ ذَا لِحْيَةٍ تَسُدُّ جَنْبَيْهِ ، فَلَا تُرَى عَوْرَتُهُ ، جَاز .

وإن صَلَّى في رِداءٍ وكانَ واسعاً ، التَّحَفَ به ، وإن كانَ ضَيِّقاً ، خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، كَالْقَصَارِ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، قَدْ أَلْقَى طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ . <sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ أَوْ مَنْكِبَيْهِ ، سَتَرَ عَوْرَتَهُ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعاً ، فَالْتَحِفْ بِهِ ، وَإِذَا كَانَ ضَيِّقاً فَاتَّرَزْ بِهِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٤)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ وَجِلْبَابٍ تَلْتَحِفُ بِهِ ؛ لِمَا

---

= ٥٤ / ٢ . وابن ماجه ، فى : باب الصلاة فى الثوب الواحد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٣٣ / ١ . والإمام مالك ، فى : باب الرخصة فى الصلاة فى الثوب الواحد ، من كتاب صلاة الجماعة . الموطأ ١ / ١٤٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٢٦ ، ٢٧ .  
(١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرجل يصلى فى قميص واحد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٤٧ . والنسائى ، فى : باب الصلاة فى قميص واحد ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٥٥ .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

والحديث تقدم تخريجه فى الصفحة السابقة حاشية ٥ .

(٤) فى : باب إذا كان الثوب ضيقاً ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١ / ١٠١ .

رَوَى عَنْ عَمْرِو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ؛ دِرْعٍ وَخِمَارٍ وَإِزَارٍ. وَإِنْ صَلَّتْ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ يَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِهَا أَجْزَاءً، لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ<sup>(١)</sup>. «وَقَدْ رَوَى عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ<sup>(٢)</sup> وَمِثْمُونَةَ أَنَّهُمَا كَانَا يُصَلِّيَانِ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمَا إِزَارٌ. رَوَاهُ مَالِكٌ<sup>(٣)</sup>».

**فصل:** فَإِنْ عَدِمَ السُّتْرَةَ، وَأَمَكَّنَهُ الِاسْتِتَارُ بِخَشِيشٍ يَزِيطُهُ عَلَيْهِ، أَوْ وَرَقٍ، لَزِمَهُ؛ لِأَنَّهُ سَاتَرٌ لِلْبَشَرَةِ، أَشْبَهَ الثِّيَابَ. وَإِنْ وَجَدَ طِينًا، لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يُطَيِّنَ عَوْرَتَهُ؛ لِأَنَّهُ يُلَوِّثُهُ، وَلَا يُغَيِّبُ الْخِلْقَةَ. وَإِنْ وَجَدَ بَارِيَّةً<sup>(٤)</sup> تُؤْذِي جِسْمَهُ، وَيَدْخُلُ الْقَصَبُ فِيهِ، لَمْ يَلْزَمْهُ لُبْسُهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ. وَإِنْ وَجَدَ مَاءً، لَمْ يَلْزَمْهُ التَّرْوُلُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ كَدِرًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَسْتُرُهُ، وَيَمْنَعُهُ التَّمَكُّنُ مِنَ الصَّلَاةِ.

**فصل:** فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ، سَتَرَ الْفَرْجَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا أَعْلَظُ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِ إِلَّا أَحَدَهُمَا، سَتَرَ الدُّبُرَ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ. وَفِي الْآخِرِ، الْقُبْلَ؛ «لَأَنَّ بِهِ» يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَالِدُّبُرُ يَسْتَتِرُ بِالْأَلْيَتَيْنِ. وَأَيُّهُمَا سَتَرَ أَجْزَأَهُ.

**فصل:** فَإِنْ عَدِمَ بَكْلٌ حَالِي، صَلَّى غُرْبَانًا جَالِسًا، يُؤْمِي

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٣.

(٢ - ٢) سقط من: الأصل.

(٣) انظر تخريجه عند الإمام مالك من حديث أم سلمة في صفحة (٢٤٣).

(٤) البارية: الحصير المنسوج (فارسي معرب).

(٥ - ٥) في م: «لأنه».

(١) بالركوع والسجود<sup>(١)</sup>؛ لأنه يحصل به ستر أغلظ العورة، وهو آكد؛ لما ذكرناه. وعنه، يصلى قائماً، ويؤكع ويسجد؛ لأن المحافظة على ثلاثة أركان أولى من المحافظة على بعض شرط.

ويصلى المرأة جماعة صفاً واحداً؛ لئلا يرى بعضهم عورات بعض، ويقوم إمامهم في وسطهم؛ ليكون أستر له. فإن لم يسعهم صف واحد، صلوا صفين، وغضوا أبصارهم.

فإن كان فيهم نساء، صلى كل نوع لأنفسهم، فإن ضاق المكان، صلى الرجال واستدبرهم النساء، ثم صلى النساء واستدبرهن الرجال.

**فصل:** وإن وجد الشتر بعد الصلاة، لم يعد؛ لأنه شرط للصلاة عجز عنه، أشبه القبلة. وإن وجدها في أثناء الصلاة فريئة، ستر وبني؛ لأنه عمل قليل، وإن كانت بعيدة، بطلت صلاته؛ لأنه يفتقر إلى عمل كثير.

وإن عتقت الأمة في الصلاة وهي مكشوفة الرأس، فكذلك، وإن لم تعلم حتى صلت، أعادت، كما لو بدت عورتها ولم تعلم بها.

[٣٢] **فصل:** إذا كان معهم ثوب لأحدهم، لزمته الصلاة فيه، فإن آثر غيره وصلى غريباً، لم تصح صلاته<sup>(٢)</sup>؛ لأنه قادر على الشتر، فإذا صلى، استحب أن يعيره لرفقته، فإن لم يفعل، لم يغصب؛ لأن صلاتهم

(١ - ١) في س ١، س ٢، م: «بالسجود».

(٢) زيادة من: الأصل.

تَصِحُّ بِدُونِهِ . وَإِنْ أَعَارَهُ لَوَاحِدٍ ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ وَصَارَ بِمَنْزِلَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْمِنَّةَ لَا تَلْحَقُ بِهِ ، وَلَوْ وَهَبَهُ لَهُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنَّةً . فَإِنْ أَعَارَهُ لَجَمِيعِهِمْ ، صَلَّى فِيهِ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا ضَيْقَ الْوَقْتِ ، فَيُصَلِّيَ فِيهِ وَاحِدٌ وَالباقونَ غُرَّةً .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيرَهُ لِمَنْ يَصْلُحُ لِإِمَامَتِهِمْ حَتَّى يُؤْمَّمَهُمْ ، وَيَقُومَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . فَإِنْ أَعَارَهُ لِغَيْرِهِ ، جَازَ . قَالَ الْقَاضِي : وَيُصَلِّي وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى شَرْطِ الصَّلَاةِ ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَأْتَمَّ بِالْعَاجِزِ عَنْهُ ، كَالْمُعَافَى يَأْتَمُّ بِمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ .

**فصل : وَيَحْرُمُ لُبْسُ الثَّوبِ الْمَغْضُوبِ ؛ لِأَنَّهُ : « لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ »<sup>(١)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، صَلَّى وَتَرَكَه .**

وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ ، فِي لُبْسِهَا وَافْتِرَاشِهَا ، وَكَذَلِكَ الْمَنْسُوجُ بِالذَّهَبِ وَالْمُمُوءَ بِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « حُرِّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، وَأُحِلَّ لِإِنَاثِهِمْ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَإِنْ صَلَّى فِي ذَلِكَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ مَضَى تَوْجِيهُهُمَا فِي الْمَوَاضِعِ الْمُنْهَيَّ عَنْهَا .

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي : الْمُسْنَدِ ٧٢/٥ ، ١١٣ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي : كِتَابِ الْبَيُوعِ . سَنَنَ الدَّارِقُطْنِيُّ ٢٦/٣ .

(٢) أَخْرَجَهُ فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ ، مِنْ أَبْوَابِ اللَّبَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧/٢٢٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ الذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُجْتَبَى ٨/١٣٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٩٤/٤ ، ٤٠٧ .

وإن صَلَّى في عِمَامَةٍ مُحَرَّمَةٍ ، أو في <sup>(١)</sup> خَاتَمٍ ذَهَبٍ ، صَحَّحَتْ صَلَاتُهُ ؛  
لأنَّ التَّهَيُّ لا يعودُ إلى شَرْطِ الصَّلَاةِ .

ولا بَأْسَ بِصَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ ؛ لِحِلِّهِ لَهَا .

ولا بَأْسَ بلبسِ الرِّجَالِ الْحَزَّ ؛ لأنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَبَسُوهُ <sup>(٢)</sup> .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبَ حَرِيرٍ ، صَلَّى فِيهِ ، وَلَا يُعِيدُ ؛ لِأَنَّهُ مَبَاحٌ لَهُ فِي  
تِلْكَ الْحَالِ .

وَيُبَاحُ عِلْمُ الْحَرِيرِ فِي الثَّوْبِ ، إِذَا كَانَ أَرْبَعُ أَصَابِعٍ فَمَا دُونََ ؛ لِمَا رَوَى  
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا  
مَوْضِعَ أَصْبُعَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ . حَدِيثٌ صَحِيحٌ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> .  
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُبَاحُ وَإِنْ كَانَ مُذْهَبًا .

وَكَذَلِكَ الرَّقَاعُ ، وَلِبْنَةُ الْجَيْبِ <sup>(٤)</sup> ، وَسَجْفُ <sup>(٥)</sup> الْفَرَاءِ ، وَمَا تُسَبَّجُ مِنْ  
الْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ ، جَازٌ لِبُشِّهِ إِذَا قَلَّ الْحَرِيرُ عَنِ النَّصْفِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ،

---

(١) زيادة من : الأصل .

(٢) انظر : مصنف عبد الرزاق ٧٦/١١ ، ٧٧ .

(٣) في : باب تحريم الذهب والحريز على الرجال وإباحته للنساء ، من كتاب اللباس والزينة .  
صحيح مسلم ١٦٤٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في لبس الحريز ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود  
٣٦٩/٢ ، ٣٧٠ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الحريز والذهب ، من أبواب اللباس . عارضة  
الأحوذى ٢٢٥/٧ .

(٤) لبنة الجيب : الزُّيْقُ يخاط في جيب القميص ، تثبت فيه الأزرار .

(٥) السجف : أحد السترين المقرونين بينهما فرجة .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمُضْمَتِ ، أَمَّا الْعَلَمُ وَسَدَى الثَّوْبِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وإن زاد على التَّصْفِ حَرَمٌ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَعْلَبِ . وَإِنْ اسْتَوَيَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، إِبَاحَتُهُ ؛ لِلخَيْرِ . والثاني ، تحريمه ؛ لعموم خبر التَّحْرِيمِ .

وَيُباحُ لُبْسُ الحريرِ للقَمَلِ والحِكَّةِ ؛ لِأَنَّ أَنَسًا رَوَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ شَكَّوْا<sup>(٢)</sup> القَمَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قُمْصِ الحريرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وعنه ، لا يُباح ؛ لعموم التَّحْرِيمِ ، واحْتِمَالِ اخْتِصاصِهما بذلك .

وهل يُباحُ لُبْسُهُ فِي الْحَرْبِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لا يَجُوزُ ؛ لعموم الخبرِ . والثانية ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْهُ<sup>(٤)</sup> لِلخِيَلَاءِ ، وَهِيَ غَيْرُ مَذْمُومَةٍ فِي

(١) فى : باب الرخصة فى العلم وخيط الحرير ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٢/٣٧٢ .  
كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١/٢١٨ ، ٣١٣ ، ٣٢١ .

(٢) فى الأصل ، س ١ : « شكيا » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الحرير فى الحرب ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٤/٥٠ ، ٧/١٩٥ . ومسلم ، فى : باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة أو نحوها ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣/١٦٤٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى لبس الحرير لعذر ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٢/٣٧٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرخصة فى لبس الحرير فى الحرب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٧/٢٢٦ . وابن ماجه ، فى : باب من رخص له فى لبس الحرير ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢/١١٨٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٧٣ .

(٤) فى الأصل : « فيه » .

الحرب، وكان لغزوة يَلْمَقُ<sup>(١)</sup> من ديباج، بطائته من سُندُس، يَلْبَسُهُ في الحرب.

وليس لولِي الصبي أن يلبسه الحرير؛ لأنه ذكر، فيدخل في عموم الحرير. وعنه، أنه<sup>(٢)</sup> يُباح؛ لأن الصبي غير مُكَلَّف، فأشبه ما لو ألبسه الدابة.

**فصل: ويكره للرجل لبس المعصفر والمزعفر؛ لما روى أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٣)</sup>. وعن علي، رضي الله عنه، قال: نهاني النبي ﷺ [٣٢] عن لباس المعصفر. رواه مسلم<sup>(٤)</sup>. ولا بأس بذلك للنساء.**

---

(١) اليلمق: القباء.

(٢) زيادة من: س ١.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب التزعفر للرجال، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٧/ ١٩٧. ومسلم، في: باب نهى الرجل عن التزعفر، من كتاب اللباس والزينة. صحيح مسلم ٣/ ١٦٦٢، ١٦٦٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الخلق للرجال، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٩٨/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية التزعفر والخلق للرجال، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ٢٥٧/١٠. والنسائي، في: باب التزعفر، من كتاب الزينة. المجتبى ٨/ ١٦٥.

(٤) في: باب النهى عن لبس الرجل الثوب المعصفر، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ٣/ ١٦٤٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب من كره لبس الحرير، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٢/ ٣٧٠. والترمذي، في: باب ما جاء في النهى عن القراءة في الركوع، من أبواب الصلاة، وفي: باب ما جاء في كراهية المعصفر للرجال، وباب ما جاء في كراهية خاتم الذهب، من =



فَأَمَّا مَا عَلَيْهِ صُورُ الْحَيَوَانِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْرُمُ لُبُّهُ ؛ لِأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ »<sup>(١)</sup> . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يُكْرَهُ وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ ؛ لِأَنَّ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ « إِلَّا رَقَمًا فِي ثَوْبٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَيُكْرَهُ اسْتِمَالُ الصَّمَاءِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَمَعْنَى الصَّمَاءِ أَنْ يَجْعَلَ

= أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢/٦٥ ، ٧/٢٢٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ . والنسائي ، فى : باب النهى عن القراءة فى الركوع ، وباب النهى عن القراءة فى السجود ، من كتاب التطبيق ، وفى : باب خاتم الذهب ، وباب النهى عن لبس خاتم الذهب ، وباب ذكر النهى عن لبس المعصفر ، من كتاب الزينة . المجتبى ٢/١٤٧ ، ١٧١ ، ٨/١٤٧ ، ١٦٧ ، ١٧٩ . وابن ماجه ، فى : باب كراهية المعصفر للرجال ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢/١١٩١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٨١ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٢ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا قال أحدكم آمين... إلخ ، وباب إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم... ، من كتاب بدء الخلق ، وفى : باب حدثني خليفة حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ، من كتاب المغازى ، وفى : باب التصاوير ، وباب من كره القعود على الصورة ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٤/١٣٨ ، ١٥٨ ، ٥/١٠٥ ، ٧/٢١٤ - ٢١٦ . ومسلم ، فى : باب تحريم صورة الحيوان... ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣/١٦٦٥ ، ١٦٦٦ . وأبو داود ، فى : باب فى الصور ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢/٣٩٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولا كلب من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠/٢٤٧ ، ٢٤٨ . والنسائي ، فى : باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب ، من كتاب الصيد ، وفى : باب التصاوير ، من كتاب الزينة . المجتبى ٧/١٦٤ ، ٨/١٨٧ . وابن ماجه ، فى : باب الصور فى البيت ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢/١٢٠٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/٢٨ - ٣٠ .

(٢) فى : باب ما يستر العورة ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ، من كتاب المواقيت ، وفى : باب صوم يوم الفطر ، من كتاب الصوم ، وفى : باب بيع =

وَسَطَ<sup>(١)</sup> الرِّدَاءِ تَحْتَ كَيْفِهِ الْأَيْمَنِ، وَيَرُدُّ طَرَفَيْهِ عَلَى الْأَيْسَرِ، فَيَبْقَى مَثْبُتَهُ الْأَيْمُنُ مَكْشُوفًا. وعنه: إِنَّمَا نُهِيَ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِزَارٌ فَيَبْدُو فَرْجُهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ إِزَارٌ، فَتَلَكِ لُبْسَةُ الْمُحْرِمِ، فَلَا بَأْسَ بِهَا.

وَيُكْرَهُ إِسْبَالُ الْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ وَالسَّرَاوِيلِ اخْتِيَالًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

= الملامسة، من كتاب البيوع، وفي: باب اشتغال الصماء، وباب الاحتباء في ثوب واحد، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١/١٠٢، ١٠٣، ١٥٢، ٥٥/٣، ٩١، ١٩٠/٧، ١٩١. كما أخرجه أبو داود، فى: باب صوم العيدين، من كتاب الصوم، وفى: باب فى بيع الغرر، من كتاب البيوع، وفى: باب فى لبسة الصماء، من كتاب اللباس. سنن أبى داود ١/٥٦٣، ٢٢٨/٢، ٣٣٧. والترمذى، فى: باب ما جاء فى النهى عن اشتغال الصماء والاحتباء فى الثوب الواحد، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٧/٢٦١. والنسائى، فى: باب النهى عن اشتغال الصماء، من كتاب الزينة. المجتبى ٨/١٨٥. وابن ماجه، فى: باب ما نهى عنه من اللباس، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ٢/١١٧٩. والدارمى، فى: باب النهى عن اشتغال الصماء، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٣١٩. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى لبس الثياب، من كتاب اللباس. الموطأ ٢/٩١٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٣١٩، ٣٨٠، ٤١٩، ٤٣٢، ٤٦٤، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٩١، ٤٩٦، ٥٠٣، ٥١٠، ٥٢٩، ٦/٣، ١٣، ٤٦، ٦٦، ٩٥، ٩٦.

(١) سقط من: م.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾، وباب من جر إزاره من غير خيلاء، وباب من جر ثوبه من خيلاء، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ٧/١٨٢، ١٨٣، ١٨٤. ومسلم، فى: باب تحريم جر الثوب خيلاء...، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ٣/١٦٥١ - ١٦٥٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب ما جاء فى إسبال الإزار، من كتاب اللباس. سنن أبى داود ٢/٣٧٨. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية جر الإزار، وباب ما جاء فى جر ذيول النساء، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٧/٢٣٦، ٢٣٩. وابن ماجه، فى: باب من جر =

وَيُكْرَهُ تَغْطِيَةُ الْقَمِّ فِي الصَّلَاةِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى  
عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْ يُغَطَّى الرَّجُلُ فَاهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

وَيُكْرَهُ شَدُّ الْوَسْطِ بِمَا يُشْبِهُ شَدَّ الزُّنَّارِ<sup>(٢)</sup>؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالنَّصَارَى،  
فَأَمَّا شَدُّهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَيُكْرَهُ لَفُّ الْكُمِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ  
أَعْظُمٍ، وَلَا أَكْفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

---

= ثوبه من الخيلاء، وباب طول القميص كم هو، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ١١٨١/٢،  
١١٨٤. والإمام مالك، في: باب ما جاء في إسبال الرجل ثوبه، من كتاب اللباس. الموطأ ٢/  
٩١٤. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٢، ٣٣، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٧،  
٧٤، ٧٦، ٨١، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٨، ١٣١، ١٣٦، ١٥٦، ١٠/٢، ٦٥، ٦٩.  
(١) في: باب ما جاء في السدل في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٥٠/١.  
كما أخرجه الترمذی، في: باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة، من أبواب الصلاة.  
عارضة الأحوذى ١٧٠/٢. والدارمی، في: باب النهی عن السدل في الصلاة، من كتاب  
الصلاة. سنن الدارمی ٣٢٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٩٥، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٨.  
(٢) الزُّنَّار: ما يشده الذمي على وسطه.

(٣) زيادة من: م.

(٤) أخرجه البخارى، في: باب السجود على سبعة أعظم، وباب السجود على الأنف، وباب  
لا يكف شعرا، وباب لا يكف ثوبا، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ٢٠٦/١، ٢٠٧.  
ومسلم، في: باب أعضاء السجود، والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة،  
من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٥٤/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب أعضاء السجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/  
٢٠٥. والترمذی، في: باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء، من أبواب الصلاة. عارضة  
الأحوذى ٧٣/٢. والنسائي، في: باب السجود على الأنف، وباب على كم السجود، وباب =

.....

---

= السجود على اليدين، وباب السجود على الركبتين، وباب النهي عن كف الشعر في السجود،  
وباب النهي عن كف الثياب في السجود، من كتاب التطبيق. المجتبى ٢/ ١٦٤، ١٦٥، ١٧٠.  
وابن ماجه، في: باب السجود، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٦. والدارمي،  
في: باب السجود على سبعة أعظم وكيف العمل في السجود، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي  
٣٠٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٠،  
٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٢، ٣٠٥، ٣٢٤.

## باب استقبال القبلة

وهو الشرط الرابع للصلاة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

والناس في القبلة على ضربين ؛ منهم من يلزمه إصابة العين ، وهو المعايين للكعبة ، أو من بمكة ، أو قريبا منها من وراء حائل ، فمتى عليم أنه مستقبل للكعبة ، عمل بعلمه ، وإن لم يعلم ؛ كالأعمى ، والغريب بمكة ، أجزأه الخبر عن يقين أو مشاهدة أنه مصل إلى عين الكعبة . الثاني ، من فرضه إصابة جهة الكعبة ، وهو البعيد عنها ، فلا يلزمه إصابة العين ؛ لقول النبي ﷺ : « مَا يَسَّرَ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ قِبْلَةً » . قال الترمذي <sup>(٢)</sup> : هذا حديث صحيح . ولأن الإجماع انعقد على صحة صلاة الاثنين المتباعدتين ، يستقبلان قبلة واحدة ، ولا يمكن أن يصيب العين إلا أحدهما . وهذا ينقسم <sup>(٣)</sup> ثلاثة أقسام ؛ أحدها ، الحاضر في قرية ، أو من يجد من

---

(١) سورة البقرة ١٤٤ .

(٢) فى : باب ما جاء أن بين المشرق والمغرب قبله ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٤٠ - ١٤٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب القبلة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٢٣ . وصححه فى الإرواء ١ / ٣٢٤ - ٣٢٦ .

(٣) بعده فى م : « على » .

يُخْبِرُهُ عَنْ يَقِينٍ ، فَفَرَضَهُ التَّوَجُّهُ إِلَى مَحَارِبِهِمْ ، أَوْ الرُّجُوعُ إِلَى خَبَرِهِمْ ؛  
لأنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ النَّصِّ ، فَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ إِلَى الاجْتِهَادِ مَعَهُ ، كَالْحَاكِمِ إِذَا  
وَجَدَ النَّصَّ . الثَّانِي ، مَنْ عَدِمَ ذَلِكَ ، وَهُوَ عَارِفٌ <sup>(١)</sup> بِأَدِلَّةِ الْقِبْلَةِ ، فَفَرَضَهُ  
الاجْتِهَادُ ؛ لأنَّ لَهُ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِالاجْتِهَادِ ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ ، كَالْعَالِمِ فِي  
الْحَادِثَةِ . الثَّلَاثُ ، مَنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ ؛ لِعَدَمِ بَصَرِهِ أَوْ بَصِيرَتِهِ ، أَوْ لَرَمَدٍ ، أَوْ  
حَبْسٍ ، فَفَرَضَهُ تَقْلِيدُ الْمُجْتَهِدِ ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنْ مَعْرِفَةِ الصَّوَابِ بِاجْتِهَادِهِ ،  
فَلَزِمَهُ التَّقْلِيدُ ، كَالْعَامِّيِّ فِي الْأَحْكَامِ . وَإِنْ أُمِنَ أَنَّهُ تَعَرَّفُ الْأَدِلَّةَ وَالْاِسْتِدْلَالَ  
بِهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى التَّوَجُّهِ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ ،  
فَلَمْ يَجُزْ لَهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ ، كَالْعَالِمِ .

فَإِنْ اخْتَلَفَ مُجْتَهِدَانِ ، قَلَّدَ الْعَامِّيُّ أَوْثَقَهُمَا عِنْدَهُ . فَإِنْ قَلَّدَ الْآخَرَ ،  
اِحْتَمَلَ أَنْ [٣٣] يَجُوزَ ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ ، فَكَذَلِكَ مَعَ وُجُودِهِ ،  
وَاحْتَمَلَ أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ خَطْأُهُ ، فَأُشْبِهَ الْمُجْتَهِدَ  
إِذَا خَالَفَ جِهَةً ظَنَّهُ . فَإِنْ اسْتَوَيَا عِنْدَهُ ، قَلَّدَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، كَالْعَامِّيِّ فِي  
الْأَحْكَامِ .

**فصل :** وَمَنْ تَرَكَ فَرَضَهُ فِي الْاِسْتِقْبَالِ وَصَلَّى ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ وَإِنْ  
أَصَابَ ؛ لِأَنَّهُ تَارِكٌ لِفَرَضِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَخْطَأَ ، وَإِنْ أَتَى بِفَرَضِهِ فَبَانَ أَنَّهُ  
أَخْطَأَ ، وَكَانَ فِي <sup>(٢)</sup> الْحَضَرِ ، أَعَادَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِتَقْرِيطٍ ، وَإِنْ

(١) فِي م : « عَالِمٌ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « غَيْرٍ » .

كان مُسَافِرًا لم يُعِدْ؛ لَأَنَّهُ أَتَى بِمَا أُمِرَ بِهِ <sup>(١)</sup> مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ، فلم تَلَزَمَهُ الإِعَادَةُ، كما لو أَصَاب. وَإِنْ بَانَ لَهُ الْخَطَأُ فِي الصَّلَاةِ، اسْتَقْبَلَ جِهَةَ الْقِبْلَةِ، وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ قُبَايَ <sup>(٢)</sup> بَلَّغَهُمْ تَحْوِيلَ الْقِبْلَةِ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَيْهَا، وَأَتَمُّوا صَلَاتَهُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>.

وَإِنْ اِخْتَلَفَ اجْتِهَادُ رَجُلَيْنِ، لَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا الْاِئْتِمَامُ بِصَاحِبِهِ؛ لَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ خَطَأَهُ، وَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِهَادُهُمَا فَصَلَّيَا جَمِيعًا، فَبَانَ الْخَطَأُ لِأَحَدِهِمَا، اسْتَدَارَ وَحْدَهُ، وَنَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُفَارَقَةَ صَاحِبِهِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا مُقَلِّدٌ، تَبَعَ الَّذِي قَلَّدَهُ مِنْهُمَا، فَدَارَ بِدَوْرَانِهِ، وَأَقَامَ بِإِقَامَتِهِ، وَإِنْ قَلَّدَهُمَا جَمِيعًا، لَمْ يَذُرْ إِلَّا <sup>(٤)</sup> بِدَوْرَانِهِمَا؛ لَأَنَّهُ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بظَاهِرٍ، فَلَا يُزُولُ

(١) زيادة من: ف، م.

(٢) قباء: موضع بقرب مدينة النبي ﷺ، من جهة الجنوب نحو ميلين، يقصر ويمد، ويصرف ولا يصرف.

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب ما جاء فى القبلة...، من كتاب الصلاة، وفى: باب: ﴿وَلَنْ أَتِيَتِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾...، وباب: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾...، وباب: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾...، من كتاب التفسير، وفى: باب ما جاء فى إجازة خبر الواحد الصدوق...، من كتاب الآحاد. صحيح البخارى ١/ ١١١، ٦/ ٢٦، ٢٧، ٩/ ١٠٨. ومسلم، فى: باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٣٧٥.

كما أخرجه النسائى، فى: باب استبانة الخطأ بعد الاجتهاد، من كتاب الصلاة ومن كتاب القبلة. المجتبى ١/ ١٩٧، ٢/ ٤٨. والدارمى، فى: باب فى تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/ ٢٨١. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى القبلة، من كتاب القبلة. الموطأ ١/ ١٩٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ١٠، ١٦، ٢٦، ١٠٥، ١١٣.

(٤) سقط من: م.

إِلَّا بِمِثْلِهِ .

وإن تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِي الصَّلَاةِ ، رَجَعَ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> ، كَمَا لَوْ بَانَ لَهُ الْخَطَأُ .  
نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى جِهَةٍ ، فَلَمْ يَجْزُ لَهُ تَرْكُهَا . وَقَالَ  
ابْنُ أَبِي مُوسَى <sup>(٢)</sup> : يَتَنَبَّأُ <sup>(٣)</sup> عَلَى الْأَوَّلِ ؛ كَيْلًا يَنْقُضَ اجْتِهَادَهُ بِاجْتِهَادِهِ .  
وَالأَوَّلُ أَوَّلَى .

وإن شَكَّ فِي الصَّلَاةِ ، مَضَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا بِظَاهِرٍ ،  
فَلَا يَزُولُ عَنْهُ بِالشَّكِّ . وَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ الْخَطَأُ وَلَمْ يَعْلَمْ جِهَةَ الْقِبْلَةِ ، فَسَدَتْ  
صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ إِتْمَامُهَا إِلَى جِهَةٍ يَعْلَمُ الْخَطَأَ فِيهَا ، وَلَا التَّوَجُّهُ إِلَى  
جِهَةٍ أُخْرَى بِغَيْرِ دَلِيلٍ .

وإن صَلَّى بِالاجْتِهَادِ ، ثُمَّ أَرَادَ صَلَاةً أُخْرَى ، لَزِمَهُ الْاجْتِهَادُ لَهَا ،  
كَالْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فِي حَادِثَةٍ ، ثُمَّ حَدَثَتْ مَرَّةً أُخْرَى .

**فصل :** فإن خَفِيفَتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ بِغَيْمٍ أَوْ غَيْرِهِ ، صَلَّى عَلَى  
حَسَبِ حَالِهِ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ  
أَبِيهِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ ، فَلَمْ نَذَرِ أَيْنَ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : «إِلَيْهَا» .

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي مُوسَى وَاسْمُهُ عَيْسَى بْنُ أَحْمَدَ ، أَبُو عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ ،  
الْقَاضِي ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ ، كَانَ يَدْرُسُ وَيُفْتِي فِي جَامِعِ الْمَدِينَةِ ، لَهُ تَصَانِيفٌ عَلَى مَذْهَبِ  
أَحْمَدَ ، مِنْهَا «الْإِرْشَادُ فِي فُرُوعِ الْحَنْبَلِيَّةِ» ، تُوُفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . تَارِيخُ بَغْدَادِ ١/  
٣٥٤ ، الْمُنْتَظَمُ ١٥/٢٥٩ .

(٣) فِي م : «لَا يَرْجِعُ وَ» .



الْقِبْلَةُ، فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ حَيْالَهُ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ،  
فَنَزَلَ: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>. رواه ابن ماجه،<sup>(٢)</sup> والترمذي<sup>(٣)</sup>.  
ولأنه أتى بما أمر به، فأشبه المجتهد مع ظهور الأدلة.

وإن لم يجد المقلد من يقلده، صلى. وفي الإعادة روايتان؛  
إحداهما، لا يعيد؛ لما ذكرنا. والثانية، يعيد؛ لأنه صلى بغير دليل. وقال  
ابن حامد<sup>(٣)</sup>: إن أخطأ أعاد، وإلا ففيها وجهان.

ويجوز للأعمى الاستدلال باللمس، فإذا لمس المحراب جاز له  
استقباله؛ لأنه يحصل بذلك العلم، فأشبه البصير. فإن شرع في الصلاة  
بخبر غيره، فأبصر في أثنائها، وهو ممن فوضه الخبر، بنى على صلاته؛  
لأن فوضه لم يتغير، وإن كان فوضه الاجتهاد، فشهد ما يدل على  
القبلة؛ من شمس أو محراب أو نحوه، أتم صلاته، وإن لم يشاهد شيئاً،  
وكان قلده مجتهداً، فسدت صلاته؛ لأن فوضه الاجتهاد، فلا تجوز

(١) سورة البقرة ١١٥

(٢ - ٢) زيادة من: م.

والحديث أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة، من أبواب  
الصلاة، وفي: باب حدثنا محمود بن غيلان، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ١٤٣/٢،  
٧٩/١١. وابن ماجه، في: باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلم، من كتاب إقامة الصلاة.  
سنن ابن ماجه ٣٢٦/١.

(٣) الحسن بن حامد بن علي أبو عبد الله البغدادي، إمام الحنبلية في زمانه ومدرسهم  
ومفتيهم، صاحب المصنفات، توفي سنة ثلاث وأربعمائة. تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، طبقات  
الحنابلة ١٧١/٢ - ١٧٧.

صَلَاتُهُ بِاجْتِهَادٍ غَيْرِهِ .

[٣٣ ط] فصل : وَلَا يَقْبَلُ خَبَرَ كَافِرٍ ، وَلَا فَاسِقٍ ، وَلَا صَبِيٍّ ، وَلَا  
مَجْنُونٍ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَيَقْبَلُ خَبَرَ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ  
وَالْأَحْرَارِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مِنْ أَخْبَارِ الدِّيَانَةِ ، فَأَشْبَهَ الرِّوَايَةَ . وَإِنْ رَأَى مُحَارِبًا لَا  
يَعْلَمُ أَهَى<sup>(١)</sup> لِلْمُسْلِمِينَ أَمْ لَغَيْرِهِمْ ؟ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَهَ<sup>(٢)</sup> فِيهَا .

فصل : وَالْمُجْتَهِدُ فِي الْقِبْلَةِ الْعَالِمُ بِأَدِلَّتِهَا وَإِنْ كَانَ عَامِيًّا ، وَمَنْ لَا  
يَعْرِفُهَا ، فَهُوَ مُقَلِّدٌ وَإِنْ كَانَ فَقِيهًا ، فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ دَلِيلَ شَيْءٍ ، كَانَ مُجْتَهِدًا  
فِيهِ .

وَأَوْثَقُ أَدِلَّتِهَا التَّجُومُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَّمَتِ وَبِالنَّجْمِ هُمْ  
يَهْتَدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَآكَدُهَا الْقُطْبُ ، وَهُوَ نَجْمٌ خَفِيٌّ ، حَوْلَهُ أَكْثَرُ النُّجُومِ دَائِرَةٌ ،  
كَفَرَّاشَةِ الرَّحَى<sup>(٤)</sup> ، <sup>(٥)</sup> فِي أَحَدِ<sup>(٥)</sup> طَرَفَيْهَا الْفَرْقَدَانِ ، وَفِي طَرَفِهَا الْآخَرِ  
الْجَدْيُ ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أَكْثَرُ صِغَارٍ ، ثَلَاثَةٌ مِنْ فَوْقَ وَثَلَاثَةٌ مِنْ أَسْفَلَ ، تَدُورُ  
هَذِهِ الْفَرَّاشَةُ حَوْلَ الْقُطْبِ دَوْرَانِ الرَّحَى حَوْلَ قُطْبِهَا ، فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ  
دَوْرَةٌ ، وَحَوْلَ الْفَرَّاشَةِ بَنَاتُ نَعْشٍ مِمَّا يَلِي الْفَرْقَدَيْنِ ؛ وَهِيَ سَبْعَةُ أَكْثَرِ مُتَفَرِّقَةٍ  
مُضِيئَةٍ ، وَالْقُطْبُ فِي وَسْطِ الْفَرَّاشَةِ لَا يَبْرُحُ مَكَانَهُ ، إِذَا جَعَلَهُ إِنْسَانٌ وَرَاءَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « هَلْ هِيَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « لَهُ » .

(٣) سُورَةُ النُّحْلِ ١٦ .

(٤) فَرَّاشَةُ الرَّحَى : حَجَرُهَا . انْظُرِ اللِّسَانَ ( ف ر ش ) .

(٥ - ٥) فِي م : « إِحْدَى » .

ظَهَرِهِ فِي الشَّامِ ، كَانَ مُسْتَقْبِلًا لِلْكَعْبَةِ ، وَإِنْ اسْتَدْبَرَ الْفَرَقْدَيْنِ أَوْ الْجَدَى  
 كَانَ مُسْتَقْبِلًا لِلْجِهَةِ ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُ نَعَشٍ ، إِلَّا أَنَّ انْجِرَافَهُ يَكُونُ أَكْثَرَ .  
 وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَمَنَازِلُهُمَا ، وَهِيَ 'ثَمَانِيَّةٌ وَ' عِشْرُونَ مَنْزِلًا ، تَطْلُعُ  
 كُلُّهَا مِنَ الْمَشْرِقِ ، وَتَغْرُبُ فِي الْمَغْرِبِ ، تَكُونُ فِي طُلُوعِهَا عَلَى يَسْرَةٍ  
 الْمُصَلَّى ، وَفِي غُرُوبِهَا 'عَلَى يَمِينِهِ' .

وَيُسْتَدَلُّ مِنَ الرِّيحِ بِأَرْبَعِ تَهَبُّ مِنْ زَوَايَا السَّمَاءِ ؛ الدُّبُورُ تَهَبُّ مِمَّا بَيْنَ  
 الْمَغْرِبِ وَالْقِبْلَةِ ، مُسْتَقْبِلَةً شَطْرَ وَجْهِ الْمُصَلَّى الْأَيْمَنِ ، وَالصَّبَا مُقَابِلَتُهَا تَهَبُّ  
 مِنْ ظَهْرِهِ إِلَى كَيْفِهِ الْيُسْرَى مَارَّةً إِلَى مَهَبِّ الدُّبُورِ ، وَالْجَنُوبُ تَهَبُّ مِمَّا بَيْنَ  
 الْمَشْرِقِ وَالْقِبْلَةِ مَارَّةً إِلَى الزَّائِيَةِ الْمُقَابِلَةِ لَهَا ، وَالشَّمَالُ تَهَبُّ مِنْ مُقَابِلَتِهَا مَارَّةً  
 إِلَى مَهَبِّ الْجَنُوبِ .

**فصل :** وَيَسْقُطُ الْاسْتِقْبَالُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ أَحَدُهَا ، عِنْدَ الْعَجَزِ ؛  
 لِكُونِهِ مَرْبُوطًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، يُصَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضٌ عَجَزَ  
 عَنْهُ ، أَشْبَهَ الْقِيَامَ .

الثَّانِي ، فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ ، مِثْلَ حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ ، وَالْهَرَبِ الْمُبَاحِ مِنْ  
 عَدُوٍّ ، أَوْ سَيْلٍ ، أَوْ سَبْعٍ لَا يُمَكِّنُهُ التَّخَلُّصُ مِنْهُ إِلَّا بِالْهَرَبِ ، فَيَجُوزُ لَهُ تَرْكُ  
 الْقِبْلَةِ ، وَيُصَلَّى حَيْثُ أَمَكَّنَتْهُ ، رَاجِلًا وَرَاكِبًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ

( ١ - ١ ) سَقَطَ مِنْ : م .

( ٢ - ٢ ) فِي س ٢ ، م : « عَنْ يَمِينِهِ » .

خَفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴿١﴾ . قال ابنُ عمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ : « مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا » . رواه البخاريُّ <sup>(١)</sup> . ولأنَّه عاجِزٌ عن الاستِقْبَالِ ، فأشْبَهَ المَرْبُوطَ .

فَإِنْ كَانَ طَائِلًا لِلْعُدُوِّ يَخَافُ قُوَّتَهُ ، ففِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَجُوزُ لَهُ صَلَاةُ الْخَائِفِ ، كَالْمَطْلُوبِ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَنَسٍ قَالَ : بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى <sup>(٢)</sup> خَالِدِ بْنِ سَفْيَانَ <sup>(٣)</sup> الْهُذَلِيِّ لَأَقْتُلَهُ ، فَأَنْطَلَقْتُ أَمْشِي ، وَحَضَرَتِ الْعَصْرُ وَأَنَا أَصَلِّي أَوْمِيءُ إِيْمَاءً نَحْوَهُ . رواه أبو داودَ <sup>(٤)</sup> . وظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرْهُ . وقال الأَوْزَاعِيُّ <sup>(٥)</sup> : قَالَ شُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ <sup>(٦)</sup> : لَا تُصَلُّوا

(١) سورة البقرة ٢٣٩ .

(٢) فى : باب : ﴿ فَإِنْ خَفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٦ / ٣٨ .

كما أخرجه الإمام مالك ، فى : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة الخوف . الموطأ ١ / ١٨٤ . والبيهقى ، فى : باب كيفية صلاة شدة الخوف ، من كتاب صلاة الخوف . السنن الكبرى ٣ / ٢٥٦ .

(٣ - ٣) فى النسخ : « سفيان بن خالد » . والمثبت هو الصواب ، كما فى المصادر .

(٤) فى : باب صلاة الطالب ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٨٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٤٩٦ .

(٥) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى أبو عمرو الأوزاعى ، شيخ الإسلام ، وعالم أهل الشام ، كان مولده فى حياة الصحابة ، أول من دون العلم بالشام ، توفى سنة سبع وخمسين ومائة . سير أعلام النبلاء ٧ / ١٠٧ - ١٣٤ ، وفيات الأعيان ٣ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٦) شرحبيل بن عبد الله بن المطاع أبو عبد الله الكندى ، وحسنة أمه ، أو تَبَنَتْهُ ، كان ممن سيره أبو بكر فى فتوح الشام ، وولاه عمر على ربع من أرباع الشام ، وتوفى فى طاعون عمواس ، وهو ابن سبع وستين سنة . الإصابة ٣ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

الصَبْحَ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ. فَنَزَلَ الْأَشْتُ<sup>(١)</sup> فَصَلَّى عَلَى الْأَرْضِ، فَمَرَّ بِهِ شُرْحَيْلٌ، فَقَالَ: مُخَالِفٌ خَالَفَ اللَّهَ بِهِ. فَخَرَجَ الْأَشْتُ فِي الْفِئْتَةِ. وَلَأَنَّهَا إِحْدَى خَالَتِي الْخَوْفِ، فَأَشْبَهْتُ [و٣٤] حَالَةَ الْمُطْلُوبِ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ آمِنٌ.

الثالثُ، النَّافِلَةُ فِي السَّفَرِ، فَإِنْ كَانَ رَاكِبًا، فَلَهُ الصَّلَاةُ عَلَى دَابَّتِهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، يُومِئُ بِرَأْسِهِ، وَكَانَ يُوتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَكَانَ يُصَلِّي

---

(١) الْأَشْتُ لِقَبِّهِ، وَاسْمُهُ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ النَّخَعِيُّ، كَانَ مِنَ الْأَبْطَالِ الْكِبَارِ، كَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ وَخَطِيبَهُمْ وَفَارِسَهُمْ، بَعَثَهُ عَلَى مِصْرَ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ. الْعَبَرُ ١/٤٥.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ، وَبَابِ مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ فِي غَيْرِ دَبَرِ الصَّلَاةِ... مِنْ كِتَابِ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٦/٢، ٥٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ جَوَازِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٨٧/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْحَالِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا اسْتِقْبَالُ غَيْرِ الْقِبْلَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَمِنْ كِتَابِ الْقِبْلَةِ. الْمُجْتَبَى ١/١٩٦، ١٩٧، ٤٨/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/١٣٢.

وَبَلَفَظَ: «كَانَ يُوتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْوُتْرِ عَلَى الدَّابَّةِ، مِنْ كِتَابِ الْوُتْرِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣١/٢، ٣٢. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ جَوَازِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٨٧/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ التَّطَوُّعِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْوُتْرِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٧٩/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، مِنْ كِتَابِ قِيَامِ اللَّيْلِ. الْمُجْتَبَى ٣/١٩٠.

وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١/٣٧٩. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١/٣٧٣.

وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ الْأَمْرِ بِالْوُتْرِ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ اللَّيْلِ. الْمُوطَأُ ١/١٢٤. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٧/٢، ٥٧، ١٣٨.

على جماره<sup>(١)</sup> .

ولا فَرْقَ بَيْنَ السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ فِي التَّطَوُّعِ  
كَثِيلًا يُؤَدَّى إِلَى قَطْعِهِ وَتَقْلِيلِهِ ، فَيَسْتَوِي فِيهِ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ . فَإِنْ أُمِّكَنَهُ  
الاسْتِقْبَالُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ ، كَالَّذِي فِي الْعِمَارِيَّةِ<sup>(٢)</sup> ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ  
كَرَاكِبِ السَّفِينَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزِمَهُ ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ الْعَامَّةَ يَسْتَوِي فِيهَا  
ذُو الْحَاجَةِ وَغَيْرُهُ . وَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ ، صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ ، يُؤْمِي بِالرُّكُوعِ  
وَالسُّجُودِ ، وَيَجْعَلُ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ . وَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ  
الْقِبْلَةِ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، كَرَائِبِ الْجَمَلِ الْمُقْطُورِ ، لَا يُمَكِّنُهُ إِدَارَتُهُ ، لَمْ  
يَلْزِمَهُ . وَإِنْ كَانَ سَهْلًا فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزِمُهُ ذَلِكَ . اخْتَارَهُ  
الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ أُمِّكَنَهُ الْاسْتِقْبَالُ فِي اتِّدَاءِ الصَّلَاةِ ، فَلَزِمَهُ ، كَالْمَاشِي .  
وَالثَّانِي ، لَا يَلْزِمُهُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَهَا .  
فَإِنْ عَدَلَتْ بِهِ الْبَهِيمَةُ عَنْ جِهَةٍ مَقْصِدِهِ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهَا  
الْأَضْلُ ، وَإِنْ عَدَلَتْ إِلَى غَيْرِهَا وَهُوَ عَالِمٌ بِذَلِكَ مُخْتَارٌ لَهُ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛  
لَأَنَّهُ تَرَكَ قِبْلَتَهُ لَغَيْرِ غُذْرٍ ، وَإِنْ ظَنَّنَا طَرِيقَهُ ، أَوْ غَلَبَتْهُ الدَّابَّةُ ، لَمْ تَبْطُلْ .  
فَأَمَّا الْمَاشِي فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهُ الصَّلَاةُ حَيْثُ تَوَجَّهَ ؛ لِأَنَّهَا  
إِحْدَى حَالَتَيْ سَيْرِ الْمُسَافِرِ ، فَأَشْبَهَ الرَّائِبَ ، لِكَنَّهُ يَلْزِمُهُ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ  
عَلَى الْأَرْضِ مُسْتَقْبِلًا ؛ لِإِمْكَانِ ذَلِكَ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ

(١) انظر ما تقدم تخريجه في صفحة ٢٩ .

(٢) العمارية : هودج يحمل على الدابة . انظر : معجم دوزي .

الْحَرَقَى ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي الرَّاكِبِ ، وَالْمَاشِي يُخَالِفُهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي  
فِي الصَّلَاةِ بِمَشْيٍ وَ <sup>(٢)</sup> عَمَلٍ كَثِيرٍ . فَإِنْ دَخَلَ الْمُسَافِرُ فِي طَرِيقِهِ بَلَدًا ، جَازَ  
أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يَقْصِدُهُ ، أَتَمَّ صَلَاتَهُ ، وَلَمْ يَتَّيَدِئْ  
فِيهِ صَلَاةً .

---

(١) فِي م : « بخلافه » .

(٢) فِي م : « وذلك » .

## باب في<sup>(١)</sup> الشرط الخامس

وهو الوقت ، وقد ذكرنا أوقات المكتوبات<sup>(٢)</sup> .

ولا تصح الصلاة قبل وقتها بغير خلاف ، فإن أحرَمَ بها فبان أنه لم يدخل وقتها ، انقلبت نفلاً ؛ لأنه لما بطلت نيّة الفريضة<sup>(٣)</sup> ، بقيت نيّة الصلاة .

ووقت سنة كل صلاة مكتوبة متقدّمة عليها ، من دخول وقتها إلى فعلها ، ووقت التي بعدها من فعلها إلى آخر وقتها .

فأما النوافل المطلقة ، فجميع الزمان وقت لها ، إلا خمسة أوقات ؛ بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد طلوعها حتى ترتفع قيد رُمح ، وعند قيامها حتى تزول ، وبعد العصر حتى تضيّف<sup>(٤)</sup> الشمس للغروب ، وإذا تضيّفت حتى تغرب ، فلا يجوز التطوُّع في هذه الأوقات بصلاة لا سبب لها ؛ لقول رسول الله ﷺ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . وروى عُقْبَةُ

(١) سقط من : ف .

(٢) انظر ما تقدم في صفحة ٢٠٣ - ٢١١ .

(٣) في م : « الفريضة » .

(٤) أى تميل .

(٥) من حديث أبي سعيد بنحو ما ذكره المصنف ، أخرجه البخارى ، فى : باب لا يتحرى =



ابنُ عامِرٍ قال : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ،  
 أَوْ<sup>(١)</sup> نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا ؛ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بِازِعَةً حَتَّى تَزْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ  
 قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ ، وَحِينَ<sup>[٣٤ظ]</sup> تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ . رواه  
 مسلم<sup>(٢)</sup> . والنَّهْيُ عَمَّا بَعْدَ الْعَصْرِ يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ ، فَلَوْ لَمْ يُصَلِّ ، فَلَهُ التَّنَقُّلُ ،  
 وَإِنْ صَلَّى غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْعَصْرِ بِإِطْلَاقِهِ يَنْصَرِفُ إِلَى الصَّلَاةِ . وعن  
 أَحْمَدَ فِيمَا بَعْدَ الصُّبْحِ مِثْلُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ ، فَكَانَ النَّهْيُ

---

= الصلاة قبل غروب الشمس ، من كتاب مواقيت الصلاة . صحيح البخارى ١/١٥٢ . ومسلم ،  
 فى : باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/  
 ٥٦٧ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب النهى عن الصلاة بعد العصر ، من كتاب المواقيت . المجتبى  
 ٢٢٣/١ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر ، من كتاب إقامة  
 الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٩٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٣ - ٨ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٩ ،  
 ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٩١ .  
 (١) فى س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « وأَنْ » .

(٢) فى : باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم  
 ١/٥٦٨ ، ٥٦٩ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها ، من كتاب  
 الجنائز . سنن أبى داود ٢/١٨٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية الصلاة على الجنازة  
 عند طلوع الشمس وعند غروبها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤/٢٤٧ ، ٢٤٨ .  
 والنسائى ، فى : باب الساعات التى نهى عن الصلاة فيها ، وباب النهى عن الصلاة نصف  
 النهار ، من كتاب المواقيت ، وفى : باب الساعات التى نهى عن إقبار الموتى فيها ، من كتاب  
 الجنائز . المجتبى ١/٢٢١ - ٢٢٣ ، ٦٧/٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الأوقات التى لا  
 يصلى فيها على الميت ولا يدفن ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/٤٨٦ ، ٤٨٧ .  
 والدارمى ، فى : باب أى ساعة يكره فيها الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/٣٣٣ .  
 والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/١٥٢ .

مُتَعَلِّقًا بِفَعْلِهَا ، كَالْعَصْرِ . وَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَقْتِ ؛ لِمَا رَوَى  
ابْنُ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، أَنْ لَا تُصَلُّوا  
بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .

وَسَوَاءٌ فِي هَذَا مَكَّةُ وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ وَغَيْرُهُمَا ؛ لِعُمُومِ النَّهْيِ فِي الْجَمِيعِ .

**فصل :** ويجوزُ قِضَاءُ الْمَكْتُوبَاتِ فِي كُلِّ<sup>(٢)</sup> وَقْتٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :  
« مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » .<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَقَوْلُهُ  
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ  
الشَّمْسُ ، فَلْيَتِمَّ صَلَاتُهُ »<sup>(٥)</sup> .

ويجوزُ فِي وَقْتَيْنِ مِنْهَا<sup>(٦)</sup> ؛ وَهُمَا بَعْدُ الْفَجْرِ وَبَعْدُ الْعَصْرِ ، الصَّلَاةُ عَلَى  
الْجِنَازَةِ ؛ لِأَنَّهَا وَقْتَانِ طَوِيلَانِ ، فَلَا يُنْتَظَرُ فِيهِمَا يَضُرُّ بِالْبَيْتِ ، وَرَكَعَتَا  
الطَّوَافِ بَعْدَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « يَا بَنِي عَبْدِ مَنْافٍ ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا  
طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ ، وَصَلَّى فِي آيَةٍ<sup>(٧)</sup> سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » . رواه

---

(١) فِي : بَابُ مَنْ رَخِصَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً ، مِنْ كِتَابِ  
الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٩٤ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠٤ / ٢ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : س ١ .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢١٢ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢١٢ .

(٥) فِي م : « مِنْهُمَا » .

(٦) فِي م : « أَيْ » .

الشافعي، والأثرم<sup>(١)</sup>. وإعادة الجماعة؛ لما روى يزيد<sup>(٢)</sup> بن الأسود أنه قال: صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين لم يصليا معه، فقال: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟». فقالا: يا رسول الله، قد صلينا في رحالنا. قال: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ، فَصَلِّيَا مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ». رواه الأثرم<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الإمام الشافعي، انظر: الباب الأول في مواقيت الصلاة، من كتاب الصلاة. ترتيب مسند الشافعي ٥٧/١، ٥٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الطواف بعد العصر، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٣٧/١. والترمذي، في: باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٩٨/٤، ٩٩. والنسائي، في: باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة، من كتاب المواقيت، وفي: باب إباحة الطواف في كل الأوقات، من كتاب المناسك. المجتبى ٢٢٨/١، ١٧٦/٥. وابن ماجه، في: باب ما جاء من الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٩٨/١. والدارمي، في: باب الطواف في غير وقت الصلاة، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٧٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨٠/٤ - ٨٤. وهو صحيح. انظر: الإرواء ٢٣٨/٢، ٢٣٩.

(٢) في ف: «ابن زيد».

وهو يزيد بن عامر بن الأسود بن حبيب، له صحبة، شهد حنيناً مع المشركين ثم أسلم. الإصابة ٦٦٦/٦.

(٣) وأخرجه أبو داود، في: باب في من صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٣٦/١. والترمذي، في: باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٨/٢، ١٩. والنسائي، في: باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده، من كتاب الإمامة. المجتبى ٨٧/٢. والدارمي، في: باب إعادة الصلوات في الجماعة بعدما صلى في بيته، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٣١٧، ٣١٨. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٠/٤، ١٦١.

فَأَمَّا فِعْلُ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ <sup>(١)</sup> الثَّلَاثِ فِي الْأَوْقَاتِ <sup>(٢)</sup> الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ ، ففِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ الْمُجَوِّزَةِ ، وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ جَازَتْ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِ النَّهْيِ ، فَجَازَتْ فِي جَمِيعِهَا ، كَالْقَضَاءِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِقَوْلِ عُقْبَةَ فِي حَدِيثِهِ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، وَأَنْ نَقْبِزَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا . وَذَكَرَ الصَّلَاةَ مَعَ الدَّفْنِ ظَاهِرٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ، وَلِأَنَّ النَّهْيَ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ آكَدُ ؛ لِتَخْصِيصِهِنَّ بِالنَّهْيِ فِي أَحَادِيثَ ، وَلِأَنَّهَا أَوْقَاتٌ خَفِيفَةٌ ، لَا يُخَافُ عَلَى الْمَيِّتِ فِيهَا ، وَلَا يَشُقُّ تَأْخِيرُ الرُّكُوعِ لِلطَّوَافِ فِيهَا ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا .

**فصل :** ومتى أعاد المغرب شفَعَهَا بِرَابِعَةٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا نَافِلَةٌ ، وَلَا يُشْرَعُ التَّنَقُّلُ بَوَثَرٍ فِي غَيْرِ الْوَثَرِ <sup>(٣)</sup> .

ومتى أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فِي وَقْتِ نَهْيٍ ، وَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْمَسْجِدِ ، لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ الدُّخُولُ ، فَإِنْ دَخَلَ صَلَّى مَعَهُمْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ ، حَتَّى إِذَا نَظَرَ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ إِذَا النَّاسُ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى صَلَّى النَّاسُ . وَقَالَ : إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي الْبَيْتِ .

**فصل :** فَأَمَّا سَائِرُ الصَّلَوَاتِ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ ؛ كَتَجَيَّةِ الْمَسْجِدِ ، وَصَلَاةِ الْكُسُوفِ ، وَشُجُودِ التَّلَاوَةِ ، وَقَضَاءِ الشَّنَنِ ، ففِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،

(١ - ١) سقط من : الأصل ، ف .

(٢) في م : « الوقت » .

المنع؛ لعموم النهي، ولأنها نافلة، فأشبهت ما لا سبب له. والثانية، يجوز فعلها؛ لما روت أم سلمة، قالت: دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم بعد العصر، فصلّى ركعتين، فقلت: يا رسول الله، صليت صلاة لم<sup>(١)</sup> أكن أراك<sup>(٢)</sup> تُصلّيها؟ فقال: «إني كنتُ أصلي ركعتين بعد الظهر، وإنه<sup>(٣)</sup> قدِم وقد بنى تميم، فشغلوني [٣٥] عنهما<sup>(٤)</sup>، فهما هاتان الركعتان». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>. وعن قيس بن عمرو<sup>(٦)</sup> قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يُصلي بعد الصبح ركعتين، فقال له<sup>(٧)</sup> رسول الله ﷺ: «أصلاة الصبح مرّتين؟». فقال له الرجل: إني لم أكن صليتُ الركعتين قبلهما<sup>(٨)</sup>،

(١ - ١) في م: «أرك».

(٢) في س ١، س ٢، ف، م: «إنما».

(٣) في الأصل، س ١، ف: «عنها».

(٤) هذا اللفظ أخرجه الإمام الشافعي، انظر: ترتيب مسند الشافعي ٥٦/١، ٥٧. والحميدي في: مسنده ١٤١/١، ١٤٢. والطحاوي، في: شرح معاني الآثار ٣٠٢/١. والخطيب البغدادي، في: الفقيه والمتفقه ١٠٨/١. والبغوي، في: شرح السنة ٣٣٣/٣.

وقال الحافظ: «من بنى تميم». وهم، وإنما هم من عبد القيس. فتح الباري ١٠٦/٣. والحديث بذكر وفد عبد القيس أخرجه مسلم، في: باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ بعد العصر، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٧١/١، ٥٧٢. كما أخرجه البخاري، في: باب ما يصلي بعد العصر من الفوائت ونحوها، من كتاب المواقيت، وفي: باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع، من كتاب السهو، وفي: باب وفد عبد القيس، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١٥٣/١، ٨٨/٢، ٢١٤/٥. وأبو داود، في: باب الصلاة بعد العصر، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ٢٩٣/١. والدارمي، في: باب في الركعتين بعد العصر، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٣٤/١، ٣٣٥.

(٥) في م: «عمر».

(٦) سقط من: م.

(٧) في الأصل، م: «قبلها».

فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ . فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ  
ذَاتُ سَبَبٍ ، فَأَشْبَهَتْ رُكْعَتَيِ الطَّوَافِ .

وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْوُثْرِ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً ، فَصَلُّوْهَا مَا يَبَيِّنُ الْعِشَاءَ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ » .  
رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ فِي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ : إِنْ صَلَّاهُمَا بَعْدَ الْفَجْرِ أَجْزَأُهُ <sup>(٣)</sup> ،  
وَأَمَّا أَنَا فَأَخْتَارُ تَأْخِيرَهُمَا إِلَى الضُّحَى . لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ <sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،  
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَمْ يُصَلِّ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ ، فَلْيُصَلِّهُمَا بَعْدَ  
مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ » .

---

(١) فى : باب من فاتته [ركعتا الفجر] متى يقضيها؟ من كتاب التطوع . سنن أبى داود ١ /  
٢٩١ ، ٢٩٢ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى من تفوته الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد  
صلاة الفجر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢١٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى  
من فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيها؟ من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ /  
٣٦٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٤٤٧ . وصححه الشيخ أحمد شاكر . الجامع الصحيح  
٢ / ٢٨٤ - ٢٨٦ .

(٢) وأخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٧ ، ٣٩٧ . والطحاوى ، فى : شرح معانى الآثار ١ /  
٤٣٠ .

(٣) بعده فى م : « قال أحمد ، رحمه الله » . وانظر : المغنى ٢ / ٥٣١ .

(٤) فى : باب ما جاء فى إعادتهما بعد طلوع الشمس ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ /  
٢١٦ .

كما أخرجه الحاكم فى : المستدرک ١ / ٢٧٤ . وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبى .  
وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر ، فى : الجامع الصحيح ٢ / ٢٨٨ .

## بَابُ النِّيَّةِ

وهي <sup>(١)</sup> الشرط السادس ، فلا تصح الصلاة إلا بها بغير خلاف ؛ لقول رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » <sup>(٢)</sup> . ولأنها عبادة مخصصة ، فلم تصح بغير نية ، كالصوم .

ومحل النية القلب ، فإذا نوى بقلبه أجزأه ، وإن لم يلفظ بلسانه ، وإن نوى صلاة فسبق لسانه إلى غيرها ، لم تفسد صلاته .

والأفضل النية مع تكبيرة الإحرام ؛ لأنها أول الصلاة ، لتكون النية مقارنة للعبادة . ويستحب استصحاب ذكرها في سائر الصلاة <sup>(٣)</sup> ؛ لأنه <sup>(٤)</sup> أبلغ في الإخلاص . وإن تقدمت النية التكبير بزمن يسير ، جاز ، ما لم يفسحها ؛ لأن أولها من أجزائها ، فكفى استصحاب النية فيه <sup>(٥)</sup> ، كسائر أجزائها .

وإن كانت فوضاً لزمه أن ينوي الصلاة بعينها ؛ ظهراً أو عَصراً ، لتتميز عن غيرها . قال ابن حامد : ويلزمه أن ينوي فوضاً ؛ لتتميز عن ظهر الصبي

---

(١) في الأصل ، ف : « هو » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥١ .

(٣) في م : « الصلوات » .

(٤) في م : « لأنها » .

(٥) في م : « فيها » .

والمعادة . وقال غيره : لا يلزمه ؛ لأنَّ ظَهَرَ هذا لا يكون إلا قَرَضًا .

ويُنَوَّى الأداء في الحاضرة ، والقضاء في الفائتة . وفي وجوب ذلك وجهان ؛ أولاهما <sup>(١)</sup> ، أنه <sup>(٢)</sup> لا يجب ؛ لأنه لا يَحْتَلِفُ المَذْهَبُ في مَنْ صَلَّى في الغَيْمِ بالاجْتِهَادِ ، فَبَانَ بَعْدَ الْوَقْتِ ، أَنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ ، وقد نَوَّاهَا أدَاءً .

وإن كَانَتْ سُتَّةً مُعَيَّنَةً ، كَالْوُثْرِ وَنَحْوِهِ ، لَزِمَ تَعْيِينُهَا أَيْضًا . وإن كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً ، أَجْزَأَتْهُ نِيَّةُ الصَّلَاةِ .

ومتى شَكَّ في أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ هل <sup>(٣)</sup> نَوَى أو لا ؟ <sup>(٤)</sup> لَزِمَهُ اسْتِثْنَاؤُهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهَا . فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ نَوَى قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ ، أَجْزَأَهُ . وَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا قَبْلَ ذِكْرِهِ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ شَاكًّا فِي صَلَاتِهِ .

وإن نَوَى الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ قَطَعَهَا . وَإِنْ تَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا فَعَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَبْطُلُ ؛ إِذَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِي ، لَا تَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا بِنِيَّةٍ مُتَيَقِّنَةٍ ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِالشَّكِّ .

وَإِذَا نَوَى فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ <sup>(٥)</sup> قَلْبَهَا عَصْرًا ، فَسَدَّتَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ نِيَّةَ

---

(١) في الأصل : « أحدهما » .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) في م : « نَوَّاهَا أم لا » .

(٤) بعده في م : « ثم » .



الظهر، ولم تصحَّ العصر؛ لأنه ما نَوَّاهَا عند الإِخْرَامِ . وإنَّ قَلْبَهَا نَفَلًا  
لَعُذْرٍ؛ مِثْلَ أَنْ يُحْرِمَ بِهَا مُنْفَرِدًا، فَتَحْضُرَ جَمَاعَةً، فَيَجْعَلَهَا نَفَلًا، لِيُصَلِّيَ  
فَرَضَهُ فِي الْجَمَاعَةِ، صَحَّ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ النَّفْلِ تَتَضَمَّنُهَا نِيَّةُ الْفَرَضِ . وإنَّ فَعَلَ  
ذَلِكَ لغيرِ غَرَضٍ، كُرِهَ، وَصَحَّ قَلْبُهَا؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحَّ؛ لِمَا  
ذَكَرْنَا فِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ .



## باب صفة الصلاة [٣٥ ظ]

وأركانها خمسة عشر؛ القيام، وهو واجب في الفرض؛ لقول الله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾<sup>(١)</sup>. وقال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَعَلَى جَنْبٍ»<sup>(٢)</sup>. رواه البخاري<sup>(٣)</sup>.

فإن كَبُرَ للإِحرامِ قاعِدًا، أو في حالِ نُهوِضِهِ إلى القيام؛ لم يُعْتَدَ به؛ لأنَّه أتى به<sup>(٤)</sup> في غيرِ محلِّه.

ويُسْتَحَبُّ القيامُ للمَكْتُوبَةِ<sup>(٥)</sup> عند قول المؤذِّن: قد قامت الصلاة. لأنَّه

(١) سورة البقرة ٢٣٨.

(٢) في م: «جنبك».

(٣) بعده في الأصل: «ومسلم».

والحديث أخرجه البخاري، في: باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، من كتاب

التقصير. صحيح البخاري ٦٠/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في صلاة القاعد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/

٢١٨. والترمذي، في: باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، من أبواب

الصلاة. عارضة الأحوذى ١٦٦/٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة المريض، من

كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٨٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٢٦/٤.

والحديث لم يخرج مسلم، انظر: تحفة الأشراف ١٨٤/٨، ١٨٥، إرواء الغليل ٨/٢.

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) في م: «إلى المكتوبة».

دعاء إلى القيام، فاستُجِبَّتِ المبادرةُ إليه .

وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ أَخَذَهُ <sup>(١)</sup> بِيَمِينِهِ - يَعْنِي عُودًا فِي الْحِزَابِ - فَقَالَ <sup>(٢)</sup> : « اعْتَدِلُوا ، سَوُّوا صُفُوفَكُمْ » . ثُمَّ أَخَذَهُ <sup>(٣)</sup> بَيْسَارِهِ ، وَقَالَ : « اعْتَدِلُوا ، سَوُّوا صُفُوفَكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> .

**فصل :** ثم يَكْبُرُ لِلإِحْرَامِ ، وَهُوَ الرُّكْنُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمُسَيِّءِ فِي صَلَاتِهِ : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ » <sup>(٥)</sup> . وَقَالَ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup> .

---

(١) في م : « أخذ » .

(٢) في م : « التفت وقال » .

(٣) في : باب تسوية الصفوف ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٥٥ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣/٢٥٤ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ... ، وباب حدثنا مسدد ، من كتاب الأذان ، وفي : باب من رد فقال : عليك السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب إذا حنث ناسيا في الأيمان ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ١/١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٦٩/٨ ، ١٦٩ . ومسلم ، في : باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٢٩٨ . وأبو داود ، في : باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٩٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/٩٧ . والنسائي ، في : باب فرض التكبيرة الأولى ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢/٩٦ . وابن ماجه ، في : باب إتمام الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٢٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٤٣٧ .

(٥) في : باب فرض الوضوء ، وباب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/١٥٠ ، ١٤٥ .

وقال : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ امْرِئٍ حَتَّى يَضَعَ الْوُضُوءَ مَوَاضِعَهُ ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، وَيَقُولَ : اللَّهُ أَكْبَرُ »<sup>(١)</sup> .

ولا يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ مِنَ الذِّكْرِ ، ولا قَوْلُهُ : اللَّهُ الْأَكْبَرُ . ولا التَّكْبِيرُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . فَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ الْعَرَبِيَّةَ ، لَزِمَهُ التَّعَلُّمُ . فَإِنْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُكَبِّرُ بِلُغَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ اللَّفْظِ ، فَلَزِمَهُ الْإِثْنَانُ بِمَعْنَاهُ ، كَلَفْظَةِ التُّكَاحِ . والثَّانِي ، لَا يُكَبِّرُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ تَنَعُّدًا بِهِ الصَّلَاةَ ، فَلَمْ يَجْزِ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، كَالْقِرَاءَةِ . فعلى هذا ، يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْأَخْرَسِ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِ<sup>(٢)</sup> اللَّفْظِ ، أَوْ<sup>(٣)</sup> بَعْضِ الْحُرُوفِ ، أَتَى بِمَا يُمَكِّنُهُ . وَإِنْ كَانَ أَخْرَسَ ، فعليه تَحْرِيكُ لِسَانِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَلْزَمُهُ مَعَ

---

= كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ، من أبواب الطهارة ، وفي : باب ما جاء فی تحريم الصلاة وتحليلها ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ١ / ١٥ ، ٢ / ٣٧ . وابن ماجه ، فی : باب مفتاح الصلاة الطهور ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ١٠١ . والدارمی ، فی : باب مفتاح الصلاة طهور ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ١ / ١٧٥ . والإمام أحمد ، فی : المسند ١ / ١٢٣ ، ١٢٩ .

(١) أخرجه أبو داود ، فی : باب صلاة من لا یقیم صلیه فی الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبی داود ١ / ١٩٧ ، ١٩٨ . والترمذی ، فی : باب وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ٢ / ٩٥ ، ٩٦ . والدارمی ، فی : باب فی الذی لا یتیم الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ١ / ٣٠٥ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٤ / ٣٤٠ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) فی م : « أَوْ عَنْ » .

التُّطْقِ، فإذا عَجَزَ عن أَحَدِهِمَا، بَقِيَ الْآخَرُ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي. وَيَقْوَى  
عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا وَجِبَ عَلَى النَّاطِقِ ضَرُورَةُ  
الْقِرَاءَةِ، فَإِذَا سَقَطَتْ سَقَطَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَتِهَا، كَالْجَاهِلِ الَّذِي لَا يُحْسِنُ  
شَيْئًا مِنَ الذِّكْرِ، وَلِأَنَّ تَحْرِيكَ لِسَانِهِ بَغَيْرِ الْقِرَاءَةِ عَبَثٌ مُجَرَّدٌ، فَلَا يَرُدُّ  
الشَّرْعُ بِهِ.

وَيُبَيِّنُ التَّكْبِيرَ، وَلَا يُمِطُّهُ، فَإِنْ مَطَّطَهُ تَمْطِيطًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، مِثْلَ أَنْ يَمُدَّ  
الْهَمْزَةَ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَجْعَلُهُ اسْتِفْهَامًا، أَوْ يَمُدَّ أَكْبَارَ، فَيَزِيدُ أَلْفًا  
فَيَصِيرُ جَمْعَ كَبِيرٍ؛ وَهُوَ الطَّبْلُ، لَمْ يُجْزِهِ.

وَيَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ إِنْ كَانَ إِمَامًا بِقَدْرِ مَا يَسْمَعُ مَنْ خَلْفَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
إِمَامًا، بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ، كَالْقِرَاءَةِ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ، مَمْدُودَةً<sup>(١)</sup> الْأَصَابِعِ، مَضْمُومًا بَعْضُهَا  
إِلَى بَعْضٍ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، أَوْ فُرُوعَ أُذُنَيْهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ،<sup>(٢)</sup> وَإِذَا رَكَعَ<sup>(٣)</sup>،  
وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ الرَّفْعِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ، وَانْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ؛

(١) فِي م: «ممدودتي».

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِفْتِتَاحِ سَوَاءً، وَبَابِ رَفْعِ  
الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ...، وَبَابِ إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٨٧،  
١٨٨. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ حَذْوَ الْمَنْكِبَيْنِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ...، مِنْ =

لأنَّ الرِّفْعَ للتَّكْبِيرِ، فيكونُ معه . فإنَّ سَبَقَ رَفْعُهُ التَّكْبِيرَ، أثَبَّتَهُمَا <sup>(١)</sup> حتى يُكَبَّرَ، ولا <sup>(٢)</sup> يَحْطُطُهُمَا في حَالِ التَّكْبِيرِ . [٣٦] وإنَّ لم يَزِفْعَ حتى فَرَعَ التَّكْبِيرَ، لم يَزِفْعَ ؛ لأنَّهَا سُنَّةٌ فَاتٌ مَحَلُّهَا . وإنَّ ذَكَرَ في أَثْنَائِهِ <sup>(٣)</sup> ، رَفَعَ ؛ لأنَّ مَحَلَّهُ باقٍ . وإنَّ عَجَزَ عن الرِّفْعِ إلى حَذْوِ المَنْكَبَيْنِ ، رَفَعَ قَدْرَ مَا يُمَكِّنُهُ ، وإنَّ عَجَزَ عن رَفْعِ إِحْدَى اليَدَيْنِ ، رَفَعَ الأُخْرَى ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » <sup>(٤)</sup> .

= كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٢/١ .

كما أخرجه أبو داود، في : باب رفع اليدين في الصلاة، وباب افتتاح الصلاة، وباب من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من الثنتين، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٦٦، ١٧١، ١٧٢ . والترمذي، في : باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع، وباب ما جاء في وصف الصلاة، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٥٦/٢، ٩٨ - ١٠٠ . والنسائي، في : باب العمل في افتتاح الصلاة، وباب رفع اليدين قبل التكبير، وباب رفع اليدين حذو المنكبين، من كتاب افتتاح الصلاة، وفي : باب رفع اليدين حذو المنكبين عند الرفع من الركوع، من كتاب التطبيق، وفي : باب رفع اليدين للقيام إلى الركعتين الأخريين حذو المنكبين، من كتاب السهو . المجتبى ٢/٩٣، ٩٤، ١٥٢، ١٥٣، ٤/٣ . وابن ماجه، في : باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٢٧٩ . والدارمي، في : باب رفع اليدين من الركوع والسجود، وباب القول بعد رفع الرأس من الركوع، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٨٥، ٣٠٠ . والإمام مالك، في : باب افتتاح الصلاة، من كتاب النداء . الموطأ ١/٧٥ - ٧٧ . والإمام أحمد، في : المسند ٨/٢، ١٨، ١٠٠، ١٠٦، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٧ .

(١) في الأصل : « أثبتهما »، وفي ف : « أثبتتها » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « الثانية » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٩ .

**فصل :** فإذا فرغ استحبَّ وضعُ يمينه على شماله ؛ لما روى هُلب قال :  
كان رسولُ الله ﷺ يؤمُّنا فيأخذُ شماله بيمينه . قال الترمذِيُّ <sup>(١)</sup> : هذا  
حديثٌ حسنٌ . ويجعلُهما تحتَ الشَّرةِ ؛ لما روى عن عليٍّ ، رضيَ الله  
عنه ، أنَّه قال : السُّنَّةُ وضعُ الكفِّ على الكفِّ في الصلاةِ تحتَ الشَّرةِ .  
رواه أبو داودَ <sup>(٢)</sup> . وعنه ، فوقَ الشَّرةِ . وعنه ، أنَّه مُخَيَّرٌ .

ويُستحبُّ جعلُ نظره إلى موضعِ سُجوده ؛ لأنَّه أخشعُ <sup>(٣)</sup> للمُصلِّي ،  
وأَكفُّ لِنَظَرِهِ .

**فصل :** ويُستحبُّ أن يَسْتَفْتِحَ . قال أحمدُ : أمَّا أنا فأذهبُ إلى ما روى عن  
عمر - يعني ما رواه الأسود - أنَّه صَلَّى خلفَ عمرَ ، فسمِعَه كَبَّرَ ، فقالَ :  
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ <sup>(٤)</sup> .

(١) في : باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة  
الأحوذى ٥٣/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة ، من كتاب إقامة  
الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٦٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/٥ ، ٢٢٧ .

(٢) في : باب وضع اليمين على اليسرى في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/  
١٧٤ .

كما أخرجه عبد الله في زوائد المسند ١/١١٠ . وضعفه في الإرواء ٦٩/٢ - ٧١ .

(٣) في م : « أجمع » .

(٤) بعده في س ١ ، م : « رواه مسلم » .

والأثر من هذا الطريق أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٥٣٦/٢ . والحاكم ، في :  
المستدرک ٢٣٥/١ . والطحاوي ، في : شرح معاني الآثار ١/١٩٨ .

أما ما عند مسلم فأخرجه مرسلًا عن عبدة بن أبي لبابة عن عمر ، انظر : باب حجة من =



ولو أنَّ رجلاً استفتح ببعض ما روى<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ من الاستفتاح كان حسناً. أو قال : جائزاً. وإنما اختاره أحمد؛ لأنَّ عائشة وأبا سعيد، قالا : كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة، قال ذلك<sup>(٢)</sup>. وعمل به عمرُ بمحضَرٍ من<sup>(٣)</sup> الصحابة، فكان أولى من غيره. وصَوَّب الاستفتاح بغيره، مثل ما روى أبو هريرة قال : قلت : يا رسول الله، أَرَأَيْتَ إِشْكَاتَكَ يَتَنَ التَّكْبِيرَ والقراءة، ما<sup>(٤)</sup> تقول؟ قال : « أَقُولُ : اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا تُنَقِّي الثَّوْبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ الْخَطَايَا بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ

---

= قال : لا يجهر بالبسملة، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢٩٩/١. وانظر شرح النووي على مسلم ٣٥/٢، ٣٦، نصب الراية ٣٢٢/١، إرواء الغليل ٤٨/٢ - ٥٠.

(١) في م : «ورد».

(٢) حديث عائشة أخرجه أبو داود، في : باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٧٩/١. والترمذي، في : باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٤١/٢، ٤٢. وابن ماجه، في : باب افتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٦٥/١. والإمام أحمد، في : المسند ٢٣٠/٦، ٢٥٤. أما حديث أبي سعيد فأخرجه أبو داود، في : الموضع السابق. والترمذي، في : الباب السابق. عارضة الأحوذى ٤١/٢. والنسائي. في : باب نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة، من كتاب الافتتاح. المجتبى ١٠٢/٢. وابن ماجه، في : باب افتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٦٤/١. والدارمي، في : باب ما يقال بعد افتتاح الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٢٨٢/١. والإمام أحمد، في : المسند ٥٠/٣.

وانظر : التلخيص الحبير ٢٢٨/١، ٢٢٩، نصب الراية ٣٢٠/١ - ٣٢٣. إرواء ٥٠/٢ -

٥٣.

(٣) زيادة من : الأصل، م.

(٤) في م : «ماذا».

والبرِدَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

قال أحمدُ : ولا يَجْهَرُ الإمامُ بالاستِفتاحِ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يَجْهَرُ به .

فصل : ثم يَسْتَعِيدُ <sup>(٢)</sup> ، فيقولُ : أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . قال ابنُ المُنْذِرِ <sup>(٤)</sup> : وجاء عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ كان يقولُ قَبْلَ القراءةِ : « أعوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » <sup>(٥)</sup> .

فصل : ثم يقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، ولا يَجْهَرُ بها ؛ لما رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قال : صَلَّيْتُ خَلْفَ النبيِّ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ <sup>(٦)</sup> وَعُثْمَانُ <sup>(٦)</sup> ، فلم أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

---

(١) انظر ما تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة في صفحة ٥ .

(٢) بعده في ف ، م : « بالله » .

(٣) سورة النحل ٩٨ .

(٤) محمد بن إبراهيم بن المنذر ، أبو بكر النيسابوري ، الإمام الحافظ العلامة ، شيخ الإسلام ، صاحب التصانيف ، له تفسير كبير يقضى له بالإمامة في علم التأويل . توفي سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٤ - ٤٩٢ .

(٥) الاستعاذة ثابتة عن النبي ﷺ عن عدة من الصحابة ، ولكن ليس كما ذكره ابن المنذر . فمن حديث أبي سعيد بلفظ : « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، من همزه ونفخه ونفثه » . انظر : سنن أبي داود ١/١٧٩ . عارضة الأحوذى ٢/٤٠ ؛ ٤١ . سنن الدارمى ٢٨٢/١ . مسند الإمام أحمد ٣/٥٠ .

وللاستعاذة ألفاظ وطرق أخرى ، انظر تخريجها في الإرواء ٢/٥٣ - ٥٩ .

(٦ - ٦) زيادة من : م .

رَوَاهُ (البُخَارِيُّ، و<sup>(١)</sup> مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>).

وفيهما روايتان ؛ إحداهما ، أَنَّهَا آيَةٌ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْفَاتِحَةِ . اخْتَارَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ<sup>(٤)</sup> ، وَأَبُو حَفْصٍ<sup>(٥)</sup> ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . وَعَدَّهَا آيَةً ، وَ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ<sup>(٦)</sup> رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> . وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ اثْبَتُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ فِيمَا جَمَعُوا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا مِنْهَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَتْ مِنْهَا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « قَالَ اللَّهُ

(١ - ١) زيادة من الأصل ، س ٢ ، وفي م : « أحمد و » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يقول بعد التكبير ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ١٨٩ . ومسلم ، فى : باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٩ / ١ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ١٠٤ / ٢ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) عبيد الله بن محمد بن محمد أبو عبد الله ، ابن بطّة العكبرى ، صنف كتباً كثيرة فى السنة ، وكان مستجاب الدعوة ، توفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ١٤٤ / ٢ - ١٥٣ ، العبر ٥٣ / ٣ .

(٥) عمر بن أحمد بن إبراهيم ، أبو حفص البرمكى ، كان من الفقهاء والأعيان النساك الزهاد ، وهو ذو الفتيا الواسعة ، والتصانيف النافعة ، توفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ .

(٦ - ٦) لم يرد فى الأصل ، س ٢ ، ف .

(٧) أخرجه أبو داود ، فى : أول كتاب الحروف والقراءات . سنن أبى داود ٣٦١ / ٢ . والترمذى ، فى : باب فاتحة الكتاب ، من أبواب القراءات . عارضة الأحوذى ٤٨ / ١١ ، ٤٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠٢ / ٦ . وصححه فى الإرواء ٦٠ / ٢ - ٦٢ .

تعالى : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ ، فإذا قال العبدُ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . قال الله تعالى : حَمَدَنِي عَبْدِي . وإذا قال : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ . قَالَ اللَّهُ : أَتْنِي عَلَى عَبْدِي . فإذا قال : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ . قال : مَجَّدَنِي عَبْدِي . فإذا قال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ . قال : هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ . فإذا قال : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٣٦ظ] صِرَاطَ الَّذِينَ... ﴾ . إلى آخرها . قال : هذا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . ولو كانت : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . منها لبداً بها ، ولم يتَحَقَّقِ التَّنْصِيفُ ، ولأنَّ مواضع الآي كالأَي في أنَّها لا تَنْتَبِثُ إِلَّا بالتَّوَاتُرِ ، ولا تَوَاتَرَ فيما نحن فيه .

وَمَنْ نَسِيَ الْاِسْتِغْفَاتَ حَتَّى شَرَعَ فِي الْاِسْتِعَاذَةِ ، أَوْ نَسِيَ الْاِسْتِعَاذَةَ حَتَّى شَرَعَ فِي الْبِسْمَلَةِ ، أَوْ<sup>(٢)</sup> الْبِسْمَلَةَ حَتَّى شَرَعَ فِي الْفَاتِحَةِ عَلَى الرَّوَايَةِ

(١) في : باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٨٨ . والترمذي ، في : باب فضل فاتحة الكتاب ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ٦٩ ، ٧٠ . والنسائي ، في : باب ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ٢ / ١٠٥ . وابن ماجه ، في : باب ثواب القرآن ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٤٣ . والإمام مالك ، في : باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة ، من كتاب النداء . الموطأ ١ / ٨٤ ، ٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤١ ، ٢٨٥ ، ٤٦٠ .

(٢) بعده في ف : « نسي » .

التي تقول: لَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ. لم يَرْجِعْ إليها؛ لَأَنَّهَا سُنَّةٌ فَاتَ مَحَلُّهَا.

**فصل:** ثم يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ؛ وهى الرُّكْنُ الثالثُ فى حقِّ الإمامِ والمنفردِ؛ لما رَوَى عُبَادَةُ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَلَا تَجِبُ عَلَى الْمُأْمُومِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا لِي أَنْتَازُ الْقُرْآنَ». قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ أَنْ يَقْرَأُوا فِيمَا جَهَرَ فِيهِ<sup>(٣)</sup> النَّبِيُّ ﷺ. رَوَاهُ مَالِكٌ فى «الْمَوْطَأِ»<sup>(٤)</sup>. وَلَأَنَّهَا لَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْ

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب وجوب القراءة للإمام والمأموم.... من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/١٩٢. ومسلم، فى: باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة.... من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٢٩٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب من ترك القراءة فى صلاته بفاتحة الكتاب، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٨٩. والترمذى، فى: باب لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وباب فى القراءة خلف الإمام، وباب ما جاء فى ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر بالقراءة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٤٦، ١٠٧، ١١٠. والنسائى، فى: باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب فى الصلاة، من كتاب الافتتاح. المجتبى ٢/١٠٦. وابن ماجه، فى: باب القراءة خلف الإمام، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٧٣. والدارمى، فى: باب لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٢٨٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٣١٤، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٢.

(٢) سورة الأعراف ٢٠٤.

(٣) فى الأصل: «به».

(٤) فى: باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به، من كتاب الصلاة. الموطأ ١/٨٦، ٨٧. كما أخرجه أبو داود، فى: باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر بها الإمام، من =

المسبوق ، كسائر الأركان . لكن إن سَمِعَ قِرَاءَةَ الإمامِ أَنْصَتَ له .  
ويقرأ في سَكَتَاتِهِ وإِسْرَارِهِ ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ : فَانْتَهَى النَّاسُ أَنْ يَقْرَءُوا  
فيما جَهَرَ فيه . أَنَّهُمْ يَقْرَءُونَ فِي غَيْرِهِ .

وَنَجِبُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ <sup>(١)</sup> بِأَمِّ الْكِتَابِ <sup>(٢)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ عَلَّمَ الْمُسَيَّءَ فِي صَلَاتِهِ فَقَالَ : « أَقْرَأُ فَاتِحَةَ <sup>(٤)</sup> الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ » . ثُمَّ  
قَالَ : « اصْنَعْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِثْلَ ذَلِكَ » <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ رَكْنٌ لَا تُفْتَحُ بِهِ

---

= كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٩٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في ترك القراءة خلف  
الإمام إذا جهر بالقراءة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ١٠٧ ، ١٠٨ . والنسائي ، في :  
باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢/ ١٠٨ ، ١٠٩ .  
وابن ماجه ، في : باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٦ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٤٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٠٢ ، ٤٨٧ .  
(١) في الأصل : « الآخريتين » .

(٢) في م : « القرآن » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب القراءة في الظهر ، وباب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ،  
وباب إذا سمع الإمام الآية ، وباب يطول في الركعة الأولى ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري  
١/ ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ . ومسلم ، في : باب القراءة في الظهر والعصر ، من كتاب الصلاة .  
صحيح مسلم ١/ ٣٣٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في القراءة في الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي  
داود ١/ ١٨٤ . والنسائي ، في : باب تقصير القيام في الركعة الثانية من الظهر ، من كتاب افتتاح  
الصلاة . المجتبى ٢/ ١٢٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣١١ .  
(٤) في م : « بفاتحة » .

(٥) انظر ما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٣٤٠ . والطبراني ، في : المعجم الكبير ٥/ ٣١ ،  
٣٢ . وابن حبان ، انظر : الإحسان ٥/ ٨٨ ، ٨٩ .

الصلاة، فتَكَرَّرَ في كُلِّ رُكْعَةٍ، كالرُّكُوعِ. وعنه، لا تجبُ إِلَّا في  
الأُولَيَيْنِ؛ لأنَّها لو وَجَبَتْ في غيرهما، لَسَنَّ الجَهْرُ بها في بعض  
الصلوات، كالأُولَيَيْنِ.

ويجبُ أن يقرأ الفاتحة مُرْتَبَةً مُتَوَالِيَةً، فإن قَطَعَ قِرَاءَتَهَا بِذِكْرِ كثير،  
أو سُكُوتٍ طَوِيلٍ، عَامِدًا، أَعَادَهَا، وإن فَعَلَ ذلك نَاسِيًا، أو كَانَ الذِّكْرُ  
أو الشُّكُوتُ يَسِيرًا، أَتَمَّهَا؛ لأنَّ المُوَالَاةَ لا تَفُوتُ بذلك. وإن نَوَى  
قَطْعَهَا، لم تَنْقَطِعْ؛ لأنَّ القراءةَ باللسانِ، فلم تَنْقَطِعْ بالنيَّةِ، بخلافِ نيَّةِ  
الصلاة.

ويأتى فيها بِأَحَدِي عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً، فإن أَحَلَّ بِحَرْفٍ منها <sup>(١)</sup> أو  
بشَدَّةٍ <sup>(٢)</sup>، لم تَصِحَّ؛ لأنَّه لم يقرأها كُلَّهَا، والشَّدَّةُ أُقِيمَتْ مُقَامَ حَرْفٍ.  
وإن خَفَفَ الشَّدَّةَ صَحَّ؛ لأنَّه كالتَّطْقِ بِهِ مع العَجَلَةِ.

**فصل:** فإذا فَرَّغَ منها، قال: آمين. يَجْهَرُ بها فيما يَجْهَرُ فيه بالقراءة؛  
لما رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَالَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾.  
قال: آمين. <sup>(١)</sup> وَرَفَعَ <sup>(٢)</sup> بها صَوْتَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup>.

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٢) في م: «يرفع».

(٣) في: باب التأمين وراء الإمام، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢١٤/١.  
كما أخرجه النسائي، في: باب رفع اليدين حيال الأذنين، من كتاب افتتاح الصلاة. المجتبى  
٩٤/٢. والدارمي، في: باب الجهر بالتأمين، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٢٨٤/١.

وَيُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُونَ مَعَ<sup>(١)</sup> تَأْمِينِهِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قَالَ  
 الْإِمَامُ : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . فَقُولُوا : آمِينَ » . وفى لَفْظٍ : « إِذَا أَمَّنَ  
 الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ » . مُتَّفَقٌ  
 عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

وَيَجْهَرُونَ بِهَا ؛ لِمَا رَوَى عَطَاءٌ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يُؤْمِنُ وَيُؤْمِنُونَ حَتَّى  
 إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لِلَّجَّةَ<sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فى « مُسْنَدِهِ »<sup>(٤)</sup> .

فَإِنْ نَسِيَهِ الْإِمَامُ ، جَهَرَ بِهِ الْمَأْمُومُ ، لِيَذْكُرَهُ . فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ حَتَّى شَرَعَ  
 فى الْقِرَاءَةِ ، لَمْ يَأْتِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتٌ مَحَلُّهَا .

(١) فى م : « على » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب جهر المأموم بالتأمين ، وباب جهر الإمام بالتأمين ، من كتاب  
 الأذان ، وفى : باب ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح  
 البخارى ١/ ١٩٨ ، ٦/ ٢١ . ومسلم ، فى : باب التسميع والتحميد والتأمين ، من كتاب الصلاة .  
 صحيح مسلم ١/ ٣٠٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التأمين وراء الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/  
 ٢١٤ ، ٢١٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل التأمين ، من أبواب الصلاة . عارضة  
 الأحوذى ٢/ ٥٠ . والنسائى ، فى : باب جهر الإمام بآمين ، وباب الأمر بالتأمين خلف الإمام ، من  
 كتاب الافتتاح . المجتبى ٢/ ١١٠ ، ١١١ . وابن ماجه ، فى : باب الجهر بآمين ، من كتاب إقامة  
 الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٨ . والدارمى ، فى : باب فى فضل التأمين ، من كتاب الصلاة .  
 سنن الدارمى ١/ ٢٨٤ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى التأمين خلف الإمام ، من كتاب  
 النداء . الموطأ ١/ ٨٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٧٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ .  
 (٣) اللَّجَّةُ : الأصوات والجلجلة .

(٤) انظر : ترتيب مسند الشافعى ١/ ٨٢ .



وفى آمين لغتان ؛ قَصُرُ الألفِ ومدّها ، مع التَّخْفِيفِ ، فإن شَدَدَ الميمَ لم يَجْزُ ؛ لأنّه يُعَيَّرُ مَعْنَاهَا .

**فصل :** فإن لم يُحَسِّنِ الفاتحة ، لَزِمَهُ تَعَلُّمُهَا ، فإن ضاق الوقتُ عن ذلك ، قَرَأَ [٣٧] سَبْعَ آيَاتٍ مِنْ غَيْرِهَا . وهل تَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِي عَدَدِ حُرُوفِهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا <sup>(١)</sup> ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ مُقَدَّرٌ بِالْحُرُوفِ ، فَاعْتَبِرْتُ ، كَالْآيِ . وَالْآخَرُ ، لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّ مَنْ فَاتَهُ صَوْمٌ يَوْمٍ طَوِيلٍ ، لَمْ يُعْتَبَرْ كَوْنُ الْقَضَاءِ فِي يَوْمٍ طَوِيلٍ مِثْلِهِ . فَإِنْ لَمْ يُحَسِّنْ سَبْعًا ، كَثَّرَ مَا يُحَسِّنُ بِقَدْرِهَا . فَإِنْ لَمْ يُحَسِّنْ إِلَّا آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ وَشَيْئًا مِنْ غَيْرِهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُكْرَرُ آيَةُ الْفَاتِحَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَيْهَا . وَالثَّانِي ، يَقْرَأُ تَمَامَ السَّبْعِ مِنْ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُحَسِّنْ شَيْئًا مِنَ الْفَاتِحَةِ ، قَرَأَ مِنْ غَيْرِهَا ، فَمَا عَجَزَ عَنْهَا مِنْهَا وَجِبَ أَنْ يَأْتِيَ بِبَدَلِهِ مِنْ غَيْرِهَا .

فإن لم يُحَسِّنِ الفاتحةَ بالعَرَبِيَّةِ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُتَرْجَمَ عَنْهَا بِلِسَانِ آخَرَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْقُرْآنَ عَرَبِيًّا ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ؛ يَأْخُذُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخْذَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَعَلَّمْنِي مَا يُجْزِئُنِي . فَقَالَ : « قُلْ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » .

---

(١) بعده فى م : « لا » .

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ رَكْنٌ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ ، كَالْقِيَامِ . فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا بَعْضَ ذَلِكَ ، كَرَّرَهُ<sup>(٢)</sup> بِقَدْرِهِ . فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا ، وَقَفَ بِقَدْرِ الْقِرَاءَةِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سَكْتَةً ، يَقْرَأُ فِيهَا مَنْ خَلْفَهُ ؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ أَنَّهُ حَفِظَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَكَتَيْنِ ؛ سَكْتَةً إِذَا كَبَّرَ ، وَسَكْتَةً إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٤)</sup> : لِلْإِمَامِ سَكَتَانِ ، فَاغْتَنِمُوا فِيهِمَا الْقِرَاءَةَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا

---

(١) فى : باب ما يجرى الأُمى والأعجمى من القراءة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٩٢ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب ما يجرى من القراءة لمن لا يحسن القراءة ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ٢ / ١١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٨٠ ، ١٨٥ ، ٣٥٣ / ٤ ، ٣٥٦ ، ٣٨٢ .

(٢) فى م : « قرأ » .

(٣) فى : باب السكته عند الافتتاح ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٧٩ ، ١٨٠ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى السكتين فى الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأخوذى ٢ / ٥١ ، ٥٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى سكتى الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٧٥ . والدارمى ، فى : باب ما جاء فى السكتين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٨٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٧ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ . وضعفه فى الإرواء ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٨ .

(٤) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، من فقهاء التابعين فى المدينة ، قال يحيى بن معين : مات أبو سلمة سنة أربع وتسعين . وقال الواقدى : سنة أربع ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازى ٦١ .

قال : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ .

**فصل :** وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةَ ، تَكُونُ فِي الصَّبْحِ مِنْ طَوَالِ الْمُقْصَلِ ، وَفِي الْمَغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ ، وَفِي سَائِرِهِنَّ مِنْ أَوْسَاطِهِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِ ﴿ ق ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْهُ قَالَ <sup>(٢)</sup> : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ <sup>(٣)</sup> فِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ، وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ السُّورِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَعَنْهُ قَالَ <sup>(٥)</sup> : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَصَتِ الشَّمْسُ صَلَى الظَّهْرَ ، وَقَرَأَ بِنَحْوِ : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ . وَالْعَصْرُ كَذَلِكَ ، وَالصَّلَوَاتُ كُلُّهَا إِلَّا الصَّبْحَ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَطِيلُهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup> . وَمَا قَرَأَ بِهِ بَعْدَ أُمِّ الْكِتَابِ فِي

---

(١) فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٣٣٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٩١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي : بَابِ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ /

١٨٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ .

عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ

الْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِفْتِتَاحِ . الْمُجْتَبَى ٢ / ١٢٩ .

(٤) فِي : بَابِ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ /

١٨٥ ، ١٨٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٣٣٧ .

والتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ /

١٠٢ ، ١٠٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٨٦ ، ٨٨ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

ذلك كله<sup>(١)</sup> أجزأه .

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُطِيلَ الرُّكْعَةَ الْأُولَى مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أَحْيَانًا ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَكَانَ<sup>(٣)</sup> يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ؛ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَفِي رِوَايَةٍ<sup>(٥)</sup> : فَظَنْنَا أَنَّهُ يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُدْرِكَ النَّاسُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى .

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل ، س ١ ، ف : « الآخريتين » . وفي م : « الأخيرتين » .

(٢) سقط من : م .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب القراءة في الظهر ، وباب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ، وباب إذا أسمع الإمام الآية ، وباب يطول في الركعة الأولى ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٩٣/١ ، ١٩٧ ، ١٩٨ . ومسلم ، في : باب القراءة في الظهر والعصر ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٣/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في القراءة في الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٤/١ . والنسائي ، في : باب تطويل القيام في الركعة الأولى من صلاة الظهر ، وباب إسماع الآية في الظهر ، وباب تقصير القيام في الركعة الثانية من الظهر ، وباب القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر ، وباب القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العصر ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ١٢٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٥/٥ ، ٣٠١ ، ٣١١ .

وهذا اللفظ جمعه المصنف من روايات الحديث .

(٥) عند أبي داود في الموضع السابق .

ولا يَرِيدُ على أُمِّ الكتابِ فى الأُخْرَيْنِ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ ، ولا الثَّالِثَةِ مِنَ  
المَغْرِبِ ؛ لهذا الحديث .

**فصل :** وَيُسَنُّ للإِمَامِ الجَهْرُ بالقراءة فى الصُّبْحِ ، والأَوَّلَيْنِ مِنَ المَغْرِبِ  
والعِشَاءِ ، [٣٧ظ] والإِسْرَارُ فيما وراءَ ذلك ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يفعلُ  
ذلك . ولا يُسَنُّ الجَهْرُ لغيرِ الإِمَامِ ؛ لأنَّه لا يَقْصِدُ إِسْمَاعَ غَيْرِهِ . وإنْ جَهَرَ  
الْمُنْفَرِدُ فلا بأسَ ، لأنَّه لا يُنَازِعُ غَيْرَهُ ، وكذلك القائمُ لِقضاءِ ما فاتَهُ مِنَ  
الجماعةِ .

وإنْ فاتَتْه صلاةٌ ليلٍ فَقَضَاهَا نَهَارًا ، لم يَجْهَرْ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ  
صَلَاةَ النَّهَارِ عَجْمَاءُ » <sup>(١)</sup> . وإنْ فاتَتْه صلاةٌ نهارٍ فَقَضَاهَا لَيْلًا لم يَجْهَرْ ؛  
لأنَّها صلاةٌ نهارٍ ، وإنْ فاتَتْه لَيْلًا ، فَقَضَاهَا لَيْلًا فى جماعةٍ ، جَهَرَ .  
وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ اسْتَحَبَّ <sup>(٢)</sup> أَنْ يَسْكُتَ سَكَنَةً قَبْلَ الرُّكُوعِ ؛ لأنَّ  
فى حَدِيثٍ سَمُرَةَ فى بَعْضِ رِوَايَاتِهِ : وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ سَكَّتْ .

**فصل :** ثم يركعُ ، وهو الرُّكْنُ الرَّابِعُ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ارْكَعُوا  
وَأَسْجُدُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَيُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ ؛ لِما <sup>(٤)</sup> رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
كان إذا قام إلى الصلاة كَبَّرَ حِينَ يَقُومُ ، ثم يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ، ثم يُكَبِّرُ حِينَ

(١) قال الدارقطنى : هذا ليس من كلام النَّبِيِّ ﷺ ، ولم يرو عنه ، وإنما هو قول بعض الفقهاء .

انظر المجموع ٤٨/٣ ، تذكرة الموضوعات ٣٨ ، كشف الخفاء ٢٨/٢ ، ٢٩ .

(٢) بعده فى م : « له » .

(٣) سورة الحج ٧٧ .

(٤) فى الأصل : « كما » .

يسجد، ثم يُكَبِّرُ حينَ يرفعُ رأسه؛ يفعلُ ذلك في صلاته كلها. رواه البخاريُّ <sup>(١)</sup> «ومسلم». وفي هذه التكبيراتِ روايتان؛ إحداهما، أنَّها واجبة؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يفعلها، وقد قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» <sup>(٢)</sup>. ولأنَّ الهوىَّ إلى الرُّكُوعِ فِعْلٌ، فلم يَحُلْ مِنْ ذِكْرِ واجب، كالقيام. والثانية، لا يجب؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يُعَلِّمها المِسيءَ في صلاته، ولا يجوزُ تأخيرُ البيانِ عن وَقْتِ الحاجةِ.

ويُشْتَحَبُ أَنْ يرفعَ يَدَيْه مع التكبير؛ لحديثِ ابنِ عمر <sup>(٣)</sup>.

(١ - ١) زيادة من: الأصل، س ١.

والحديث أخرجه البخاري، في: باب التكبير إذا قام من السجود، وباب يهوى بالتكبير حين يسجد، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ١/١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣. ومسلم، في: باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع... من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٢٩٣، ٢٩٤.

كما أخرجه أبو داود، في: باب تمام التكبير، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٩٢، ١٩٣. والنسائي، في: باب التكبير للسجود، من كتاب التطبيق. المجتبى ٢/١٨٥. والدارمي، في: باب التكبير عند كل خفض ورفع، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٢٨٥. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٤٥٤.

(٢) بعده في الأصل، س ١، س ٢، م: «متفق عليه».

والحديث أخرجه البخاري، في: باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة... من كتاب الأذان، وفي: باب رحمة الناس والبهائم، من كتاب الأدب، وفي: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق... من كتاب الآحاد. صحيح البخاري ١/١٦٢، ١٦٣، ١١/٨، ٩/١٠٧. والدارمي، في: باب من أحق بالإمامة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٢٨٦. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٣٥. وليس هذا اللفظ عند مسلم.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب رفع اليدين في التكبير الأولى مع الافتتاح سواء، وباب رفع =

وَقَدَّرُ الْإِجْزَاءِ الْإِنْجَاءَ حَتَّى يُمَكِّنَهُ مَسُّ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَاكِعًا بَدُونَهُ .

وَيَجِبُ أَنْ يَطْمِئِنَّ رَاكِعًا ، وَهُوَ الرُّكْنُ الْخَامِسُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْمُسَيِّءِ فِي صَلَاتِهِ : « ثُمَّ ازْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، قَابِضًا لِهَمَا ، وَيُسَوِّي ظَهْرَهُ ، وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَلَا يَخْفِضُهُ ، وَيُجَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو حُمَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ هَصَرَ <sup>(٢)</sup> ظَهْرَهُ .

---

= اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع ، وباب إلى أين يرفع يديه ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/١٨٧ ، ١٨٨ . ومسلم ، فى : باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ... ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٢٩٢ . وأبو داود ، فى : باب رفع اليدين فى الصلاة ، وباب افتتاح الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/١٦٦ ، ١٧١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى رفع اليدين عند الركوع ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ٢/٥٦ . والنسائى ، فى : باب العمل فى افتتاح الصلاة ، وباب رفع اليدين قبل التكبير ، وباب رفع اليدين حذو المنكبين ، وباب رفع اليدين للركوع حذاء المنكبين ، من كتاب الافتتاح ، وفى : باب رفع اليدين حذو المنكبين عند الرفع من الركوع ، وباب ما يقول الإمام إذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب التطبيق ، وفى : باب رفع اليدين للقيام إلى الركعتين الآخرين حذو المنكب ، من كتاب السهو . المجتبى ٢/٩٣ ، ٩٤ ، ١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٤/٣ . وابن ماجه ، فى : باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٢٧٩ . والدارمى ، فى : باب رفع اليدين فى الركوع والسجود ، وباب القول بعد رفع الرأس من الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/٢٨٥ ، ٣٠٠ . والإمام مالك ، فى : باب افتتاح الصلاة ، من كتاب النداء . الموطأ ١/٧٥ - ٧٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٨ ، ١٨ ، ٦٢ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٧ .

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٨٠ .

(٢) الهصر : الجذب . يعنى شد ظهره .

وفى لفظ: رَكَعَ ثم اعتَدَلَ فلم يُصَوِّبْ<sup>(١)</sup> رأسه، ولم يُقْنِعْ<sup>(٢)</sup>. وفى رواية: وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، كَأَنَّهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا، وَوَتَّرَ يَدَيْهِ فَتَحَّاهُمَا عَنْ جَنْبَيْهِ. حديث صحيح<sup>(٣)</sup>.

**فصل: ثم يقول: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ.** وفيه روايتان؛ إحداهما، **يجب؛ لما روى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾<sup>(٤)</sup>. قال النبي ﷺ: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ». فلَمَّا نَزَلَ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾<sup>(٥)</sup>. قال: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ». رواه أبو داود<sup>(٦)</sup>. ولأنه فَعَّلَ فِي الصَّلَاةِ، فلم يَحُلْ مِنْ ذِكْرِ وَاجِبٍ، كالقيام.**

(١) لم يصوب: لم يخفض خفضاً بليغاً.

(٢) لم يقنع: لم يرفع رأسه حتى يكون أعلى من ظهره.

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب سنة الجلوس فى التشهد... من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/٢١٠. وأبو داود، فى: باب افتتاح الصلاة، وباب ذكر التورك فى الرابعة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٦٨، ١٦٩، ٢٢٠. والترمذى، فى: باب ما جاء أنه يجافى يديه عن جنبه فى الركوع، وباب ما جاء فى وصف الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٦١، ٩٨ - ١٠٠. والنسائى، فى: باب الاعتدال فى الركوع، وباب فتح أصابع الرجلين فى السجود، من كتاب التطبيق. المجتبى ٢/١٤٦، ١٦٦. وابن ماجه، فى: باب إتمام الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣٣٧، ٣٣٨. والدارمى، فى: باب التجافى فى الركوع، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٢٩٩، ٣٠٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٤٢٤.

(٤) سورة الواقعة ٧٤، ٩٦.

(٥) سورة الأعلى ١.

(٦) فى: باب ما يقول الرجل فى ركوعه وسجوده، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/٢٠١، ٢٠٠.

كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب التسبيح فى الركوع والسجود، من كتاب إقامة =



والثانية، ليس بواجب؛ لأن النبي ﷺ لم يُعَلِّمهُ الْمَسِيءَ فِي صَلَاتِهِ .

وأذنى الكمال ثلاث؛ لما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ. ثلاثاً، وذلك أذناه»<sup>(١)</sup>، وإذا سَجَدَ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى. ثلاثاً، وذلك أذناه<sup>(٢)</sup>. رواه الأثرم، والترمذي<sup>(٣)</sup>. وإن اقتصر على واحدة أجزأه؛ لأنه ذكر مكرراً، فأجزأت الواحدة، كسائر الأذكار.

**فصل:** ثم يرفع رأسه قائلاً: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. حتى يعتدل قائماً. وهذا الرفع والاعتدال الركن السادس والسابع؛ لقول النبي ﷺ للمسيء في صلاته: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا»<sup>(٤)</sup>. وفي حديث أبي حميد أن رسول الله ﷺ [٣٨] قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». ورفع يديه، واعتدل حتى رجع كل عظم في موضعه معتدلاً.

وفي وجوب التسميع روايتان؛ لما ذكرنا في التكبير. ولا يُشرع

---

= الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٧. والدارمي، في: باب ما يقال في الركوع، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٩٩. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ١٥٥. وضعفه في الإرواء ٢/ ٤٠، ٤١. (١ - ١) سقط من: الأصل، ف.

(٢) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ٦٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب مقدار الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٠٤. وابن ماجه، في: باب التسبيح في الركوع والسجود، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٧، ٢٨٨. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٣٢، ٣٧١.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٠.

لِلْمَأْمُومِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ .  
فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » <sup>(١)</sup> .

ويقول في اغتداله : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وفي وجوبه روايتان ؛ لما ذكرنا .  
قال الأثرم <sup>(٢)</sup> : وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُثْبِتُ أَمْرَ الْوَاوِ : وقال : قد روى فيه  
الزُّهْرِيُّ <sup>(٣)</sup> ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ ، عَنْ أَنَسٍ ، وَعَنْ سَعِيدٍ <sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَنْ  
سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ . وَإِنْ قَالَ : رَبَّنَا لَكَ <sup>(٥)</sup> الْحَمْدُ . جاز . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ  
صَحَّحَتْ بِهِ السُّنَّةُ .

وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ كُلُّ مُصَلٍّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَه ، وَأَمَرَ بِهِ الْمَأْمُومِينَ .  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ : مِلْءَ السَّمَاءِ ، وَمِلْءَ الْأَرْضِ ، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ  
شَيْءٍ بَعْدُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، وَابْنُ أَبِي أَوْفَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة ، من كتاب الأذان ، وفى : باب  
صلاة القاعد ، من أبواب التقصير . صحيح البخارى ١/١٨٦ ، ١٨٧ ، ٥٩/٢ . ومسلم ، فى :  
باب ائتمام المأموم بالإمام ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٠٨ . والنسائى ، فى : باب ما  
يقول المأموم ، من كتاب التطبيق . المجتبى ٢/١٥٣ ، ١٥٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما يقول إذا  
رفع رأسه من الركوع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٢٨٤ . والإمام أحمد ، فى :  
المسند ٣/١٦٢ . كلهم من حديث أنس .

(٢) أحمد بن محمد بن هانئ ، أبو بكر الأثرم ، الطائى ، الإمام الحافظ العلامة ، مصنف  
« السنن » . وتلميذ الإمام أحمد ، نقل عنه مسائل كثيرة ، وصنفها ورتبها أبوابا ، وكانت وفاته  
بعد الستين ومائتين . طبقات الحنابلة ١/٦٦ - ٧٤ . سير أعلام النبلاء ١٢/٦٢٣ - ٦٢٨ .

(٣) فى الأصل : « الترمذى » . وانظر : المغنى ٢/١٨٨ ، الشرح الكبير ٣/٤٩١ .

(٤) فى الأصل ، م : « أبى سعيد و » .

(٥) فى ف : « ولك » .

رَأْسَهُ قَالَ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . رَبَّنَا لَكَ <sup>(١)</sup> الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَاءِ ، وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ <sup>(٢)</sup> » . <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> .

وَلَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِ الزِّيَادَةُ عَلَى : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِغَيْرِهِ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ قَوْلِ : مِلءَ السَّمَاءِ . لَهُ <sup>(٥)</sup> . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَشْرُوعًا لِلْإِمَامِ ، فَشَرَعَ لِلْمَأْمُومِ ، كَالْتَّكْبِيرِ .

وَمَوْضِعُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ ، بَعْدَ اعْتِدَالِهِ ، وَلِلْمَأْمُومِ ، حَالِ رَفْعِهِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . يَقْتَضِي تَغْقِيبَ قَوْلِ الْإِمَامِ قَوْلَ الْمَأْمُومِ ، وَهِيَ حَالُ رَفْعِهِ .

**فصل : ثم يَخِرُّ سَاجِدًا وَيَطْمَئِنُّ فِي سُجُودِهِ ، وَهُمَا الرُّكْنُ الثَّامِنُ**

---

(١) فِي ف : « وَلَكَ » .

(٢) فِي م : « بَعْدَهُ » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ ، ف : « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » .

وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥ .

أَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، مِنْ

كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٤٧/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ .

سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٩٥/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ فِي قِيَامِهِ ذَلِكَ [ بَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ] ،

مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ . الْمُجْتَبَى ١٥٥/٢ ، ١٥٦ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

والتاسيع؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَسْجُدُوا﴾<sup>(١)</sup>. وقول النبي ﷺ للأعرابي: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا»<sup>(٢)</sup>. وينحط إلى السجود مُكَبِّرًا؛ لحديث أبي هريرة<sup>(٣)</sup>. ولا يرفع يديه؛ لحديث ابن عمر<sup>(٤)</sup>.

ويكون أول ما يقع منه على الأرض رُكْبَتَاهُ، ثم يدها، ثم جَبْهَتُهُ وأنفُهُ؛ لما روى وائل بن حُجْرٍ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>.

والسجود على هذه الأَعْضَاءِ وَاجِبٌ؛ لما روى ابنُ عباسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ، الْجَبْهَةِ». وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ. «وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَفِي الْأَنْفِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَجِبُ السُّجُودُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ السَّبْعَةِ

(١) سورة الحج ٧٧.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٠.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٨.

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٨.

(٥) في: باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٩٣. كما أخرجه الترمذی، في: باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٦٨، ٦٩. والنسائي، في: باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده، وباب رفع اليدين عن الأرض قبل الركبتين، من كتاب التطبيق. المجتبى ٢/١٦٣، ١٨٦. وابن ماجه، في: باب السجود، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٨٦. والدارمی، في: باب أول ما يقع من الإنسان على الأرض إذا أراد أن يسجد، من كتاب الصلاة. سنن الدارمی ١/٣٠٣.

والحديث ضعيف، انظر: الإرواء ٢/٧٥ - ٨٠.

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٥.

المذكورة . والثانية ، تجب ؛ لإشارة النبي ﷺ إلى أنفه عند بيان أعضاء السجود .

ولا يجب مباشرة المصلي بشيء من هذه الأعضاء إلا الجبهة ، فإن فيها روايتين ؛ إحداهما ، تجب ؛ لما روى عن حباب ، قال : شكونا إلى رسول الله ﷺ حرَّ الرَّمْضَاءِ في جنبائنا وأكفنا ، فلم يُشكنا <sup>(١)</sup> . رواه مسلم <sup>(٢)</sup> .  
والثانية ، لا تجب . وهي ظاهر المذهب ؛ لما روى أنس قال : كُتِّا نُصَلَّى مع النبي ﷺ فيتصعُ أحدنا طرفَ الثوبِ من شِدَّةِ الحرِّ في مكانِ السجود . رواه البخاري ، ومسلم <sup>(٣)</sup> . ولأنها من أعضاء السجود ، فجاز السجود على حائلها ، كالقدَمين .

- 
- (١) لم يشكنا : لم يُزلْ شكوانا .  
(٢) في : باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٣٣/١ .  
كما أخرجه النسائي ، في : باب أول وقت الظهر ، من كتاب المواقيت . المحتبى ١٩٨/١ . وابن ماجه ، في : باب وقت صلاة الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٨/٥ ، ١١٠ .  
(٣) أخرجه البخاري ، في : باب السجود على الثوب في شدة الحر ، وباب الصلاة على الفراش ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب وقت الظهر بعد الزوال ، من كتاب المواقيت . صحيح البخاري ١٠٧/١ ، ١٠٨ ، ١٤٣ . ومسلم ، في : باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٣٣/١ .  
كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٦٧/٣ . والنسائي ، في : باب السجود على الثياب ، من كتاب التطبيق . المحتبى ٣٢٩/١ . والدارمي ، في : باب الرخصة في السجود على الثياب في الحر والبرد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٢٩/١ . والدارمي ، في : باب الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٨/١ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجَافِيَ عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَفَخْذَيْهِ عَنْ سَاقَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو حُمَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَافَى عَضُدَيْهِ عَنْ إِبْطَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
وَوَصَفَ الْبَرَاءُ سُجُودَ النَّبِيِّ ﷺ : فَوَضَعَ يَدَيْهِ بِالْأَرْضِ ، وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ .  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضُمَّ أَصَابِعَ يَدَيْهِ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَيَضَعَهُمَا عَلَى الْأَرْضِ حَذْوً [٣٨ ط] مَنَكِبَيْهِ ، وَيَرْفَعُ مِرْفَقَيْهِ ، وَيَكُونُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ، وَيُنْيِيهَا <sup>(٣)</sup> نَحْوَ الْقِبْلَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو حُمَيْدٍ <sup>(١)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ كَفَّيْهِ حَذْوً مَنَكِبَيْهِ . وَفِي لَفْظٍ : سَجَدَ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ ، وَلَا قَابِضِهِمَا ، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ . وَفِي رَوَايَةٍ : فَسَجَدَ فَانْتَصَبَ عَلَى كَفَّيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ ، وَصُدُورِ قَدَمَيْهِ ، وَهُوَ سَاجِدٌ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْتَدِلْ ، وَلَا يَفْتَرِشْ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ » . حَدِيثٌ <sup>(٤)</sup> صَحِيحٌ ، مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ <sup>(٥)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠٠ .

(٢) في : باب صفة السجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٠٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب صفة السجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ٢ / ١٦٧ . وهذا لفظه . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٠٣ .

(٣) في م : « يثنيهما » .

(٤) زيادة من : الأصل .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب المصلي يناجي ربه عز وجل ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب لا يفتريش ذراعيه في السجود ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١ / ١٤١ ، ٢٠٨ . ومسلم ، في : باب الاعتدال في السجود ... ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٥٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب صفة السجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود =

ويقول: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى . وَحُكْمُهُ حُكْمُ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ فِي<sup>(١)</sup>  
عَدِّهِ وَوُجُوبِهِ ؛ لِمَا مَضَى .

فإن أراد السُّجُودَ فَهَوَى عَلَى وَجْهِهِ ، فَوَقَعَتْ جَبْهَتُهُ عَلَى الْأَرْضِ ،  
أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَوَاه . وَإِنْ انْقَلَبَ عَلَى جَنْبِهِ ، ثُمَّ انْقَلَبَ فَمَسَّتْ جَبْهَتُهُ  
الْأَرْضَ نَاقِصَةً لِلسُّجُودِ<sup>(٢)</sup> ، أَجْزَأَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ، لَمْ يُجْزِهِ ، وَيَأْتِي بِالسُّجُودِ  
بَعْدَهُ .

**فصل :** ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا ، وَيَعْتَدِلُ جَالِسًا ؛ وَهُمَا الرُّكْنُ الْعَاشِرُ  
وَالْحَادِي عَشَرَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ : « ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ  
بِجَالِسَا »<sup>(٣)</sup> . وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا ، يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا ،  
وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى ؛ لِقَوْلِ أَبِي حُمَيْدٍ فِي وَصْفِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ثُمَّ  
ثَنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَقَعَدَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ اعْتَدَلَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي  
مَوْضِعِهِ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَيَنْصِبُ

---

= ٢٠٦/١ . والترمذی ، فی : باب ما جاء فی الاعتدال فی السجود ، من أبواب الصلاة .  
عارضة الأحوذی ٧٥/٢ . والنسائی ، فی : باب الاعتدال فی الركوع ، من كتاب الافتتاح ،  
وفی : باب النهی عن بسط الذراعین فی السجود ، وباب الاعتدال فی السجود ، من كتاب  
التطبيق . المجتبى ١٤٣/٢ ، ١٦٧ ، ١٦٩ . وابن ماجه ، فی : باب الاعتدال فی السجود ، من  
كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٨/١ . والدارمی ، فی : باب النهی عن الافتراش ونقرة  
الغراب ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ٣٠٣/١ . والإمام أحمد ، فی : المسند ١٠٩/٣ ،  
١١٥ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢١٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٥ ، ٣١٥ ، ٣٨٩ .

(١) فی م : « وفی » .

(٢) سقط من : الأصل ، وفی م : « السجود » .

(٣) تقدم تخريجه فی صفحة ٢٨٠ .

الْيُمْنَى ، وَيَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ <sup>(١)</sup> . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَيُسْنُّ أَنْ يَثْنَى  
أَصَابِعَ الْيُمْنَى نَحْوَ الْقِبْلَةِ ؛ لِمَا رَوَى النَّسَائِيُّ <sup>(٣)</sup> عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ قَالَ : مِنْ  
سُنَّةِ الصَّلَاةِ أَنْ يَنْصِبَ الْقَدَمَ الْيُمْنَى ، وَاسْتَقْبَالَهُ بِأَصَابِعِهَا الْقِبْلَةَ .

وَيُكْرَهُ الْإِقْعَاءُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَفْرِشَ قَدَمَيْهِ ، وَيَجْلِسَ عَلَى عَقَبَيْهِ . بِهَذَا فَسَّرَهُ  
أَحْمَدُ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ ، وَعَائِشَةَ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : لَا أَفْعَلُهُ ، وَلَا  
أَعِيبُ مَنْ فَعَلَهُ ، الْعِبَادِلَةُ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُوَ سُنَّةُ نَبِيِّكَ  
ﷺ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> .

وَيَقُولُ : رَبِّ اغْفِرْ لِي . لِمَا رَوَى حُذَيْفَةُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانَ  
يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ : « رَبِّ اغْفِرْ لِي ، رَبِّ اغْفِرْ لِي » <sup>(٥)</sup> . رَوَاهُ

---

(١) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ أَلْيَتَهُ عَلَى عَقَبَيْهِ فِي الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ الَّذِي يَجْعَلُهُ  
بَعْضُ النَّاسِ الْإِقْعَاءَ . غَرِيبُ الْحَدِيثِ ١٠٩ / ٢ .

(٢) فِي : بَابِ الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ وَوَضْعِ الْكَفَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ  
مُسْلِمٍ ٣٥٧ / ١ ، ٣٥٨ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ لَمْ يَرِ الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ كِتَابِ  
الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ١٨٠ ، ١٨١ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ  
الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١ / ٢٦٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣١ ، ١٧١ ، ١٩٤ ، ٢٨١ .  
(٣) فِي : بَابِ الْاسْتِقْبَالِ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ الْقَدَمِ الْقِبْلَةَ ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ . الْمُجْتَبَى ٢ / ١٨٧ .

(٤) فِي : بَابِ جَوَازِ الْإِقْعَاءِ عَلَى الْعَقَبَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٣٨٠ ، ٣٨١ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ  
١ / ١٩٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِقْعَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ  
الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ٨٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٣١٣ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .



النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup> . والقولُ في وجوبه وعدده ، كالقول في تسبيح الركوع . وإن قال ما روى ابن عباس ، قال<sup>(٢)</sup> : كان النبي ﷺ يقول بين السجدين : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، وارْحَمْنِي ، واهْدِنِي ، وعَافِنِي ، وارْزُقْنِي » . فلا بأس . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** ثم يسجد السجدة الثانية كالأولى سواء ، وفيها رُكنان ، ثم يرفع رأسه مكبراً ؛ لحديث أبي هريرة<sup>(٤)</sup> .

وهل يجلس للاستراحة ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، يجلس . اختارها الخلال ؛ لما روى مالك بن الحويرث أن النبي ﷺ كان يجلس إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض .<sup>(٥)</sup> رواه البخاري بمعناه<sup>(٥)</sup> . وصفة جلوسه

(١) في : باب ما يقول في قيامه ذلك ، وباب الدعاء بين السجدين ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٥٧/٢ ، ١٨٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يقول بين السجدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٩/١ . والدارمي ، في : باب ما يقول بين السجدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ .

(٢) زيادة من : الأصل ، م .

(٣) في : باب الدعاء بين السجدين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٦/١ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يقول بين السجدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩٠/١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٨ .

(٥ - ٥) في الأصل ، س ٢ ، ف ، م : « متفق عليه » .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم ... ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٧٢/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النهوض في الفرض ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود =

مثلُ جِلْسَةِ الْفَضْلِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو حُمَيْدٍ <sup>(١)</sup> فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : ثُمَّ ثَنَى رِجْلَهُ وَقَعَدَ وَاعْتَدَلَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ ، ثُمَّ نَهَضَ . حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَقَالَ الْخَلَالُ : رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَنْ لَا أُخْصِيهِ كَثْرَةً أَنَّهُ يَجْلِسُ عَلَى أَلْيَتَيْهِ . وَقَالَ الْآمِدِيُّ : يَجْلِسُ عَلَى قَدَمَيْهِ ، وَلَا يُلْصِقُ أَلْيَتَيْهِ بِالْأَرْضِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجْلِسُ ، بَلْ يَنْهَضُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَضُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ . <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . وَ <sup>(٣)</sup> فِي حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ : وَإِذَا نَهَضَ ، رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ . وَفِي لَفْظِ [٣٩٠] : وَإِذَا نَهَضَ نَهَضَ <sup>(٤)</sup> عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَاعْتَمَدَ عَلَى فَخْذَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . وَلَا يَغْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ ؛ لَضَعْفِ أَوْ كِبَرِ .

وَلَا يُكَبِّرُ لِقِيَامِهِ مِنْ جِلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَبَّرَ لِرَفْعِهِ مِنَ السُّجُودِ .

**فصل :** ثُمَّ يُصَلِّي الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ :

= ١٩٤/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِسْتِوَاءِ لِلْجُلُوسِ عِنْدَ الرَّفْعِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِفْتِاحِ . الْمُجْتَبَى ١٨٥/٢ ، ١٨٦ .

وَالْحَدِيثُ لَيْسَ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، انْظُرْ : تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ٣٣٩/٨ .

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٠٠ .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ : «و» ، وَلَمْ يَرِدْ فِي م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مِنْهُ [النَّهْوُ مِنَ السُّجُودِ] ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ .

عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٢/٢ ، ٨٣ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٠٤ .

« ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا »<sup>(١)</sup> . إِلَّا فِي الثَّيِّبَةِ وَالِاسْتِفْتَاكِ ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِفَتْحِ الصَّلَاةِ . وَفِي الِاسْتِعَاذَةِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَسْتَعِيدُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾<sup>(٢)</sup> . فَيَقْتَضِي أَنْ يَسْتَعِيدَ عِنْدَ كُلِّ قِرَاءَةٍ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَسْتَعِيدُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . وَلَمْ يَشْكُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّ الصَّلَاةَ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَإِذَا أَتَى بِالِاسْتِعَاذَةِ فِي أَوَّلِهَا ، كَفَى ، كَالِاسْتِفْتَاكِ . فَإِنْ نَسِيَهَا فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ ، أَتَى بِهَا فِي الثَّانِيَةِ ، وَالِاسْتِفْتَاخُ بِخِلَافِ ذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ .

**فصل :** ثُمَّ يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا ؛ لِقَوْلِ أَبِي حُمَيْدٍ فِي وَصْفِ<sup>(٤)</sup> صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ ، جَلَسَ عَلَى الْيُسْرَى ، وَنَصَبَ الْأُخْرَى . وَفِي لَفْظٍ : فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَأَقْبَلَ بِصَدْرِ الْيُمْنَى عَلَى قِبْلَتِهِ . صَحِيحٌ<sup>(٥)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى ، مَبْسُوطَةً ، مَضْمُومَةً الْأَصَابِعِ ، مُسْتَقْبِلًا بِأَطْرَافِهَا الْقِبْلَةَ ، أَوْ يُلْقِمَهَا رُكْبَتَهُ ، وَيَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى ، يَعْقِدُ الْوُسْطَى مَعَ الْإِبْهَامِ عَقْدَ ثَلَاثٍ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٠ .

(٢) سورة النحل ٩٨ .

(٣) في : باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤١٩ .

(٤) في ف ، م : « صفة » .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠٠ .

وَحَمْسِينَ، وَيُشِيرُ بِالسَّبَّابَةِ<sup>(١)</sup> عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَقْبِضُ الْخِنْصَرَ  
وَالْبِنْصَرَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ  
الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَحَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. وَعَنْهُ،  
يَسْطُ الْخِنْصَرَ وَالْبِنْصَرَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا  
قَعَدَ يَدْعُو، وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ  
الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِأَصْبِعِهِ السَّبَّابَةِ يَدْعُو، وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى أَصْبِعِهِ الْوُسْطَى  
يَدْعُو<sup>(٤)</sup>، وَأَلْقَمَ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: كَانَ  
يُشِيرُ بِأَصْبِعِهِ إِذَا دَعَا، وَلَا يُحَرِّكُهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup>.

**فصل: ثم يَتَشَهَّدُ بِمَا<sup>(٧)</sup> رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
التَّشَهُدَ، كَفَى بَيْنَ كَفَيْهِ، كَمَا يُعَلَّمُنِي السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ  
لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،  
السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ**

(١) في ف: «بالسباحة».

(٢) في: باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين، من كتاب  
المساجد. صحيح مسلم ٤٠٨/١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٣١/٢.

(٣) بعده في م: «وفي لفظ».

(٤) في: باب صفة الجلوس في الصلاة... من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٠٨/١.

(٥) في: باب الإشارة في التشهد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٢٧/١.

(٦) في م: «لما».

مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشْهِيدِ. فَاخْتَارَهُ أَحْمَدُ لَذَلِكَ.

فَإِنْ تَشْهَدَ بغيرِهِ مِمَّا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَتَشْهَدِ ابْنَ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، جَاز. نَصَّ عَلَيْهِ. وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ مَتَى أَخْلَلَ بِلَفْظَةِ سَاقِطَةٍ فِي بَعْضِ التَّشْهِدَاتِ، فَلَا بَأْسَ.

فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ، وَكَانَتِ الصَّلَاةُ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْلِسُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ التَّشْهِيدِ فِي الْآخِرَةِ، وَبَابِ مَا يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشْهِيدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ، وَفِي: بَابِ مَنْ سَمِيَ قَوْمًا أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ مُوَاجِهَةٍ...، مِنْ كِتَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ. وَفِي: بَابِ السَّلَامِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى...، مِنْ كِتَابِ الْاسْتِغْثَانِ، وَفِي: بَابِ الْأَخْذِ بِالْيَدَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الدَّعَوَاتِ، وَفِي: بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾، مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١١/١، ٢١٢، ٧٩/٢، ٦٣/٨، ٦٤، ٧٣، ١٤٢/٩. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ التَّشْهِيدِ فِي الصَّلَاةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٠١/١، ٣٠٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ التَّشْهِيدِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٢١/١، ٢٢٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّشْهِيدِ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٣/٢، ٨٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ كَيْفِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ، وَبَابِ نَوْعِ آخَرِ مِنَ التَّشْهِيدِ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ، وَفِي: بَابِ إِبْجَابِ التَّشْهِيدِ، وَبَابِ كَيْفِ التَّشْهِيدِ، وَبَابِ تَخْيِيرِ الدُّعَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ كِتَابِ السَّهْوِ. الْمُجْتَبَى ١٨٩/٢، ١٩٣، ٣٤/٣، ٣٥، ٤٣. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّشْهِيدِ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ٢٩٠/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٧٦/١، ٣٨٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٩، ٤٦٤.

(٢) انْظُرْ: عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٤/٢.

الرَّضْفِ<sup>(١)</sup> . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . لشدّة تخفيفه .

ثم يَنْهَضُ مُكَبِّرًا ، كُنْهُوْضِهِ مِنَ السُّجُودِ ، وَيُصَلِّيُ الثَّالِثَةَ والرَّابِعَةَ كَالأَوَّلَيْنِ ، إِلَّا فِي الْجَهْرِ<sup>(٣)</sup> . ولا يَزِيدُ على فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ .

**فصل :** فإذا فَرَغَ جَلَسَ فَتَشَهَّدَ ، [ ٣٩ظ ] وهما الرُّكْنُ الثَّانِي عَشَرَ وَالثَّالِثُ عَشَرَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ ، وَعَلَّمَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ ثُمَّ قَالَ : « فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ » . رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> . وعن ابنِ مسعودٍ قال : كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ : السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَقُولُوا : السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ . وَلَكِنْ قُولُوا : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ »<sup>(٥)</sup> . فَذَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ فَرَضَ .

وَيَجْلِسُ مُتَوَرِّكًا ، يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَيُنْصِبُ الْيُمْنَى ، وَيُخْرِجُهَا<sup>(٦)</sup> عَنْ يَمِينِهِ ؛ لِقَوْلِ أَبِي حُمَيْدٍ فِي وَصْفِهِ : فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، جَلَسَ

---

(١) الرضف : الحجارة المحمّاة .

(٢) فى : باب تخفيف القعود ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٢٨ / ١ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى مقدار القعود فى الركعتين الأوليين ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٦٠ / ٢ ، ١٦١ . والنسائى ، فى : باب التخفيف فى التشهد الأول ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٩٤ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٨٦ / ١ ، ٤١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦ ، ٤٦٠ . وقال الحافظ ابن حجر : وهو منقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . التلخيص الحبير ٢٦٣ / ١ .

(٣) فى م : « الجهرية » .

(٤) فى : باب التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٢٢ / ١ .

(٥) تقدم تخريج حديث ابن مسعود بألفاظه فى الصفحة السابقة .

(٦) فى النسخ : « يخرجهما » . وانظر المغنى ٢ / ٢٢٦ .

على اليسرى ، ونَصَبَ اليُمْنَى <sup>(١)</sup> ، فإذا كانتِ السَّجْدَةُ التى فيها التَّسْلِيمُ  
أَخَّرَ <sup>(٢)</sup> رِجْلَهُ اليسرى ، وجَلَسَ مُتَوَرِّكًا على شِقِّهِ الأيسرِ ، <sup>(٣)</sup> وَقَعَدَ على  
مَقْعَدَيْهِ . رواه البخارى <sup>(٤)</sup> . وقال الحَرَقِيُّ : يَجْعَلُ باطنَ رِجْلِهِ اليسرى تحتَ  
فَخِذِهِ اليُمْنَى ، وَيَجْعَلُ أَلْيَتَيْهِ على الأرضِ ؛ لأنَّ فى بعضِ لَفْظِ <sup>(٥)</sup> أبى  
حُمَيْدٍ : جَلَسَ على أَلْيَتَيْهِ ، وجَعَلَ باطنَ قَدَمِهِ اليسرى عندَ مَأْبُضِ <sup>(٦)</sup>  
اليُمْنَى ، ونَصَبَ قَدَمَهُ اليُمْنَى . وقال ابنُ الزُّبَيْرِ : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا  
قَعَدَ فى الصَّلَاةِ جَعَلَ قَدَمَهُ اليسرى تحتَ فَخِذِهِ وساقِهِ . رواهما أبو  
داودَ <sup>(٧)</sup> . وأَيُّهُمَا فَعَلَ جاز .

ولا يَتَوَرَّكُ إِلَّا فى صِلَاةٍ فيها تَشْهُدَانِ ، فى الأخيرِ منهما ؛ لأنَّهُ جُعِلَ  
لِلْفَرْقِ ، ولا حَاجَةَ إليه مع عَدَمِ الاِشْتِيَاءِ <sup>(٨)</sup> .

**فصل : ثم يُصَلِّى على النَبِيِّ ﷺ ، وفيها رِوَايتَانِ ؛ إحداهما ، لَيْسَتْ**

(١) بعده فى الأصل : « رواه البخارى وأبو داود » .

(٢) فى م : « أخرج » .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب سنة الجلوس فى التشهد ، من كتاب الأذان . صحيح  
البخارى ٢١٠ / ١ .

(٤) فى م : « حديث » .

(٥) المأبُض : باطن الركبة .

(٦) الأول ليس عند أبى داود ، وإنما أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ١٢٨ / ٢ .  
والثانى أخرجه أبو داود ، فى : باب الإشارة فى التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود  
٢٢٧ / ١ .

(٧) فى م : « الإشارة » .

وَاجِبَةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ: «فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ» <sup>(١)</sup> فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ». والثانية، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ <sup>(٢)</sup>، عَنْ أَحْمَدَ <sup>(٣)</sup>: كُنْتُ أَتَهَيَّبُ ذَلِكَ، ثُمَّ تَبَيَّنْتُ، فَإِذَا الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ. وَوَجْهُهَا مَا رَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup>.

(١) سقط من: م.

(٢) عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، أبو زرعة الدمشقي، الشيخ، الإمام، الصادق، محدث الشام، جمع وصنف، وذاكر الحفاظ، وتميز، توفي سنة إحدى وثمانين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٣١١/١٣ - ٣١٦.

(٣) بعده في م: «قال».

(٤) أخرجه البخاري، في: باب حدثنا موسى بن إسماعيل...، من كتاب الأنبياء، وفي: باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾، من كتاب التفسير، وفي: باب الصلاة على النبي ﷺ، من كتاب الدعوات. صحيح البخاري ١٧٨/٤، ١٥١/٦، ٩٥/٨. ومسلم، في: باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٠٥/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٢٤/١. والترمذي، في: باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي ﷺ، من أبواب الوتر، وفي: باب ومن سورة الأحزاب، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٢٦٨/٢، ٩٥/١٢. والنسائي، في: باب نوع آخر [من الصلاة على النبي ﷺ]، من كتاب السهو. المجتبى ٤٠/٣. وابن ماجه، في: باب الصلاة على النبي ﷺ، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٩٣/١. والدارمي، في: باب الصلاة على النبي ﷺ، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٠٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤١/٤، ٢٤٣، ٢٤٤.



قال بعض أصحابنا: وتجب الصلاة على هذه الصفة؛ لأمر النبي ﷺ بها. والأولى أن يكون هذا الأفضل. وكيفما أتى بالصلاة أجزأه؛ لأنها رويت بألفاظٍ مُختلفة، فوجب أن يُجزى منها ما اجتمعت عليه الأحاديث.

**فصل:** ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْ أَرْبَعٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. ولمسلم: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ». وَذَكَرَهُ. وما دعا به مما وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ فَلَا بَأْسَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا، فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ التَّطَوُّيلُ؛ كَيْلًا يَشُقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، إِلَّا أَنْ يُؤْثِرُوا ذَلِكَ.

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب التعوذ من عذاب القبر، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ٢/ ١٢٤. ومسلم، فى: باب ما يستعاذ منه فى الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤١٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب ما يقول بعد التشهد، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ٢٢٦/١. والترمذى، فى: باب الاستعاذة، من أبواب الدعوات. عارضة الأحوذى ٩٢/١٣. والنسائى، فى: باب نوع آخر [من التعوذ فى الصلاة]، من كتاب السهو، وفى: باب التعوذ من عذاب القبر، من كتاب الجنائز، وفى: باب الاستعاذة من عذاب جهنم وشر المسيح الدجال، وباب الاستعاذة من فتنه الحيا، وباب الاستعاذة من شر فتنه الممات، وباب الاستعاذة من عذاب القبر، وباب الاستعاذة من عذاب الله، وباب الاستعاذة من عذاب النار، من كتاب الاستعاذة. المجتبى ٤٩/٣، ٨٤/٤، ٢٤٢/٨ - ٢٤٥. وابن ماجه، فى: باب ما يقال فى التشهد والصلاة على النبي ﷺ، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٩٤/١. والدارمى، فى: باب الدعاء بعد التشهد، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٣١٠/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٢٣٧، ٢٨٨، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٧، ٤٨٢، ٥٢٢، ٥٥٤.

وقد رُوِيَ عن أبي بَكْرٍ الصُّدِّيقِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ: «قُل: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْعَفْوُ الرَّحِيمُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>.

**فصل:** ولا يجوزُ أن يَدْعُوَ فيها بِالْمَلَأْدِ وشَهَوَاتِ الدُّنْيَا، وما يُشْبِهُ كلامَ الْآدَمِيِّينَ، مثل: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي زَوْجَةً حَسَنَاءَ، وطَعَامًا طَيِّبًا؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ [٤٠:٥] وقراءةُ الْقُرْآنِ». رواه مسلم <sup>(٢)</sup>. ولأنَّ هذا يَتَخاطَبُ بِمِثْلِهِ الْآدَمِيُّونَ، أَشْبَهَ تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَرَدَّ السَّلَامَ.

(١) أخرجه البخارى، فى: باب الدعاء قبل السلام، من كتاب الأذان، وفى: باب الدعاء فى الصلاة، من كتاب الدعوات، وفى: باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ١/٢١١، ٨/٨٩، ٩/١٤٤. ومسلم، فى: باب استحباب خفض الصوت بالذكر، من كتاب الذكر. صحيح مسلم ٤/٢٠٧٨.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب حدثنا قتيبة حدثنا الليث ...، من أبواب الدعوات. عارضة الأحوذى ١٣/٥٣. والنسائى، فى: باب نوع آخر من الدعاء، من كتاب السهو. المجتبى ٣/٤٥. وابن ماجه، فى: باب دعاء رسول الله ﷺ، من كتاب الدعاء. سنن ابن ماجه ٢/١٢٦١. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٤، ٧.

(٢) فى: باب تحريم الكلام فى الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٣٨١، ٣٨٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب تشميت العاطس فى الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/٢١٣. والنسائى، فى: باب الكلام فى الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ٣/١٤. والدارمى، فى: باب النهى عن الكلام فى الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٣٥٣، ٣٥٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٤٤٧ - ٤٤٩.

**فصل :** ثم يُسَلِّمُ ، وَالسَّلَامُ هُوَ الرُّكْنُ الرَّابِعُ عَشَرَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :  
« مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ <sup>(١)</sup> » . رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَلأنَّهُ أَحَدُ طَرَفِي الصَّلَاةِ ، فَكَانَ فِيهِ نُطْقٌ وَاجِبٌ ،  
كَالْأَوَّلِ . وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ ، <sup>(٣)</sup> فَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ .  
وَيَلْتَفِتُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَعَنْ <sup>(٤)</sup> يَسَارِهِ كَذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » . وَعَنْ يَسَارِهِ :  
« السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » . وَفِي لَفْظٍ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ  
حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ <sup>(٥)</sup> يَسَارِهِ . رَوَاهُ <sup>(٦)</sup> التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ :  
صَحِيحٌ <sup>(٧)</sup> . وَيَكُونُ التَّلَفُّاتُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْفَى . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَتَنَدَّى بِقَوْلِهِ :

(١) فِي الْأَصْلِ : « السَّلَام » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٣ - ٣) فِي م : « وَيَلْتَفِتُ عَنْ يَمِينِهِ فَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ . وَيَلْتَفِتُ عَنْ » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ ، ف ، م : « مُسَلِّمٌ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ .  
عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٨٨ / ٢ . وَعِنْدَهُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ السَّلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٢٨ / ١ .  
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفِ السَّلَامِ عَلَى الْيَمِينِ ، وَبَابِ كَيْفِ السَّلَامِ عَلَى الشِّمَالِ ، مِنْ كِتَابِ  
السُّهُو . الْمُجْتَبَى ٥٢ / ٣ - ٥٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ التَّسْلِيمِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ  
ابْنَ مَاجَهَ ٢٩٦ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٩٠ / ١ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،  
٤١٤ ، ٤٢٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ .

وَعَزَّوْهُ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ لِمُسْلِمٍ كَمَا فِي النُّسخِ الْآخَرَى لَيْسَ صَحِيحًا ، فَالَّذِي عِنْدَ مُسْلِمٍ أَصْلُ  
الْحَدِيثِ ، أَنْظَرَ : بَابِ السَّلَامِ لِلتَّحْلِيلِ مِنَ الصَّلَاةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ /  
٤٠٩ . وَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ =

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . إِلَى الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ يَلْتَفِتُ قَائِلًا : وَرَحْمَةُ اللَّهِ . عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ تَلَقَاءً وَجْهَهُ <sup>(١)</sup> . مَعْنَاهُ ابْتِدَاءُ السَّلَامِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْهَرَ بِالْأُولَى أَكْثَرَ مِنَ الثَّانِيَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ . وَحَمَلَ أَحْمَدُ حَدِيثَ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . عَلَى أَنَّهُ كَانَ <sup>(٢)</sup> يَجْهَرُ بِوَاحِدَةٍ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمُدَّ السَّلَامَ ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « حَذَفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ <sup>(٤)</sup> صَحِيحٌ . قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ <sup>(٥)</sup> : مَعْنَاهُ : لَا يَمُدُّهُ مَدًّا . قَالَ أَحْمَدُ : مَعْنَاهُ : لَا يُطَوِّلُ بِهِ صَوْتَهُ .

---

= ٣١٠ / ١ ، ٣١١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٤٤ / ١ .

وَانْظُرْ : التَّلْخِيسَ الْحَبِيرَ ٢٧٠ / ١ ، الْإِرْوَاءَ ٢٩ / ٢ - ٣٢ .

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مِنْهُ [التَّسْلِيمُ فِي الصَّلَاةِ] ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٩ / ٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ يَسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢٩٧ / ١ . وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى الْحَدِيثِ فِي : التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ ٢٧٠ / ١ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنْ حَذَفَ السَّلَامَ سَنَةً ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٩١ / ٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ حَذَفِ السَّلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٣٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٣٢ / ٢ .

(٤) سَقَطَ مِنْ س ١ ، س ٢ ، ف ، م .

(٥) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنُ وَاضِحٍ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَنْظَلِيُّ الْمَرْوَزِيُّ ، الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَالِمُ زَمَانِهِ ، وَأَمِيرُ الْأَتَقِيَاءِ فِي وَقْتِهِ ، الْحَافِظُ ، الْغَازِي ، صَنَفَ التَّصَانِيفَ النَّافِعَةَ الْكَثِيرَةَ ، تَوَفَّى فِي شَهْرِ رَهْضَانَ سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٣٣٦ / ٨ - ٣٧١ .

**فصل :** والواجب تسليمُ واحدةً ، والثانيةُ سنَّةٌ ؛ لأنَّ عائشةً ، وسَهْلَ ابنَ سَعْدٍ ، وسَلَمَةَ بنَ الْأَكْوَعِ ، رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فَسَلَّمَ <sup>(١)</sup> مرةً واحدةً <sup>(٢)</sup> . ولأنَّه إجماعٌ ، حكاه ابنُ الْمُثَنِّ <sup>(٣)</sup> . وعنه ، أَنَّ الثانيةَ واجِبَةٌ ؛ لأنَّ جَابِرًا <sup>(٤)</sup> قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخِذِهِ ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> . ولأنَّها عِبَادَةٌ لَهَا تَحَلُّلَانِ ، فَكَانَ الثَّانِي وَاجِبًا ، كَالْحَجِّ .

**فصل :** فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . فَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » <sup>(٦)</sup> . وَهُوَ حَاصِلٌ بِدُونِ الرَّحْمَةِ . وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ <sup>(٧)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ مَنْ وَصَفَ سَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ

(١) سقط من : م .

(٢) حديث عائشة هو المتقدم في الصفحة السابقة .

وحديث سهل وسلمة ، أخرجه ابن ماجه ، في : باب من يسلم تسليمة واحدة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩٧/١ . وإسنادا الحديثين ضعيفان . مصباح الزجاجة ٣١٧/١ .

(٣) الإجماع ٨ .

(٤) أي ابن سمرة .

(٥) في : باب الأمر بالسكون في الصلاة ... ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٢٢/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في السلام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٩/١ . والنسائي ، في : باب موضع اليدين عند السلام ، من كتاب السهو . المجتبى ٥٢/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٦/٥ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١٠٧ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٧) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٢١٩/٢ .

أَصْحَابِهِ ، قَالَ فِيهِ : « وَرَحْمَةُ اللَّهِ » . وَلَئِنَّهُ سَلَامٌ وَرَدَ فِيهِ ذِكْرُ الرَّحْمَةِ ، فَلَمْ يَجُزْ بِدُونِهَا ، كَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشْهِيدِ .

وَيَأْتِي بِالسَّلَامِ مُرْتَبًا ، فَإِنْ نَكَّسَهُ ، فَقَالَ : عَلَيْكُمْ السَّلَامُ . أَوْ نَكَّسَ التَّشْهِيدَ ، لَمْ يَصَحَّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا فِي صِحَّتِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ يَحْصُلُ . وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ مُرْتَبًا ، وَعَلَّمَهُمْ إِيَّاهُ مُرْتَبًا ، وَلَئِنَّهُ ذَكَرَ يُؤْتَى بِهِ فِي أَحَدِ طَرَفَيْ الصَّلَاةِ ، فَاعْتَبِرْ تَرْتِيبَهُ ، كَالتَّكْبِيرِ .

**فصل :** وَيَنْوِي بِسَلَامِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ قَدْ شَمِلَتْ جَمِيعَهَا ، وَالسَّلَامُ مِنْ جُمْلَتِهَا ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَلَمْ تَحِبِّ النِّيَّةُ لِلْخُرُوجِ مِنْهَا ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ طَرَفِي الصَّلَاةِ ، فَوَجَبَتْ فِيهِ النِّيَّةُ ، كَالْآخَرِ . وَإِنْ نَوَى بِالسَّلَامِ <sup>(١)</sup> عَلَى الْحَفَظَةِ وَالْمُصَلِّينَ مَعَهُ ، فَلَا بَأْسَ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ ، وَفِي لَفْظٍ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَرُدَّ عَلَى الْإِمَامِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى [ ٤٠ ظ ] بَعْضٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَدُعَاؤُهُ وَاسْتِغْفَارُهُ ، قَالَ الْمُغِيرَةُ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ :

---

(١) فِي س ١ : « السَّلَام » .

(٢) فِي : بَابُ الرَّدِّ عَلَى الْإِمَامِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٢٩/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ رَدِّ السَّلَامِ عَلَى الْإِمَامِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢٩٧/١ .

وَهُوَ غَيْرُ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ الْمُتَقَدِّمِ ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ .

« لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ <sup>(١)</sup> ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ <sup>(٢)</sup> مِنْكَ الْجَدُّ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وقال ثَوْبَانُ : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ <sup>(٤)</sup> ، اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا ، وقال : « اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » . رواه مسلم <sup>(٥)</sup> . وقال ابنُ عباسٍ : إِنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى

(١) بعده فى م : « يحيى ويميت » .

(٢) الجد : الغنى والخط .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الذكر بعد الصلاة ، من كتاب الأذان ، وفى : باب الدعاء بعد الصلاة ، من كتاب الدعوات ، وفى : باب لا مانع لما أعطى الله ، من كتاب القدر ، وفى : باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ١/٢١٤ ، ٩٠/٨ ، ١٥٧ ، ١١٧/٩ ، ١١٨ . ومسلم ، فى : باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٤١٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقول الرجل إذا سلم ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٤٦/١ . والنسائى ، فى : باب نوع آخر من القول عند انقضاء الصلاة ، وباب كم مرة يقول ذلك ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/٥٩ ، ٦٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٤) فى الأصل : « صلاة » .

(٥) فى : باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٤١٤ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقول الرجل إذا سلم ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٤٧/١ . والنسائى ، فى : باب الاستغفار بعد التسليم ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/٥٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما يقال بعد التسليم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٢٩٩ . والدارمى ، فى : باب القول بعد السلام ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/٣١١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا أَنْصَرَفُوا بِذَلِكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل : وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ إِطَالَةُ الْجُلُوسِ فِي مَكَانِهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا بِمِقْدَارِ مَا يَقُولُ : « اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ أَحَبَّ قَامَ ، وَإِنْ شَاءَ انْحَرَفَ عَنْ قِبْلَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَاجْهِهِ . <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> .**

**وَيُنْصَرِفُ حَيْثُ شَاءَ ؛ عَنْ يَمِينٍ أَوْ شِمَالٍ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ : لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ حَظًّا مِنْ صَلَاتِهِ ، يَرَى أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ ، لَقَدْ**

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الذكر بعد الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ٢١٣ . ومسلم ، فى : باب الذكر بعد الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤١٠ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التكبير بعد الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٢٩ . ٢٣٠ . والنسائى ، فى : باب التكبير بعد تسليم الإمام ، من كتاب السهو . المجتبى ٣ / ٥٧ .

(٢) فى : باب ما يقال بعد التسليم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٩٨ . كما أخرجه مسلم ، فى : باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤١٤ . والترمذى ، فى : باب ما يقول إذا سلم من الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٩١ ، ٩٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٦٢ ، ١٨٤ ، ٢٣٥ . (٣ - ٣) سقط من : الأصل ، وفى س ٢ ، ف ، م : « رواه مسلم » .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم ، من كتاب الأذان ، وفى : باب حدثنا موسى بن إسماعيل ... ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١ / ٢١٤ ، ٢ / ١٢٥ . ومسلم ، فى : باب رؤيا النبى ﷺ ، من كتاب الرؤيا . صحيح مسلم ٤ / ١٧٨١ .



رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مَا يَنْصَرِفُ عَنْ شِمَالِهِ<sup>(١)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَثْبِتَ النِّسَاءُ ، وَيُثْبِتَ هُوَ وَالرِّجَالُ ، بِقَدْرِ مَا يَنْصَرِفُ النِّسَاءُ ؛ لِقَوْلِ أُمِّ سَلَمَةَ : إِنَّ النِّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ قُمْنَ ، وَثَبَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَكَ يَنْفَعُ<sup>(٣)</sup> مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النِّسَاءِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّ الْإِخْلَالَ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَى اخْتِلَاطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ . وَلَا يَثْبِتُ الْمَأْمُومُونَ قَبْلَ انْصِرَافِ الْإِمَامِ ؛ لِئَلَّا يَذْكُرَ سَهْوًا فَيَسْجُدَ<sup>(٥)</sup> ،

---

(١) فِي م : « يَسَارِهِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْانْفِتَالِ وَالْانْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٦/١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ الْانْصِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٩٢/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَيْفِ الْانْصِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٣٩/١ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ الْانْصِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٣٠٠/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ عَلَى أَيِّ شَقِيهِ يَنْصَرِفُ مِنَ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣١١/١ .

(٣) فِي م : « يَبْعَدُ » .

(٤) فِي : بَابِ مَكَثِ الْإِمَامِ فِي مَصَلَاهُ بَعْدَ السَّلَامِ ، وَبَابِ انْتِظَارِ النَّاسِ قِيَامَ الْإِمَامِ الْعَالِمِ ، وَبَابِ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٥/١ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ قَبْلَ الرِّجَالِ مِنَ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٣٩/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ جُلُوسِ الْإِمَامِ بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْانْصِرَافِ ، مِنْ كِتَابِ السَّهْوِ . الْمُجْتَبَى ٥٧/٣ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ الْانْصِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٣٠١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣١٠/٦ ، ٣١٦ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « فَيَسْجُدُونَ » .

وقد قال النبي ﷺ: «إِنِّي إِمَامُكُمْ، فَلَا تُبَادِرُونِي بِالرُّكُوعِ، وَلَا بِالسُّجُودِ، وَلَا بِالْقِيَامِ، وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

فإن انحرف عن قِبَلَتِهِ، أو خالف السُّنَّةَ في إطالة الجلوسِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فلا بأس أن يقوم المأموم ويدعه.

**فصل: ويكره للإمام التَّطَوُّعُ في مَوْضِعِ صَلَاتِهِ المكتوبة. نصَّ عليه، وقال: كَذَا قال علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وللمأْمُوم أن يَتَطَوَّعَ<sup>(٢)</sup> موضع صَلَاتِهِ؛ فعَلَهُ ابنُ عمر. وروى الْغُبَيْرَةُ بنُ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَقَامِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ بِالنَّاسِ»<sup>(٣)</sup>. رواه أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. فإن دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ؛ لَضِيْقِ الْمَسْجِدِ، انْحَرَفَ قَلِيلاً عَنِ**

---

(١) في: باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٢٠/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب من ينصرف قبل الإمام، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٤٦/١ والنسائي، في: باب النهي عن مبادرة الإمام بالانصراف من الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ٦٩/٣. وابن ماجه، في: باب النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٠٩/١. والدارمي، في: باب النهي عن مبادرة الأئمة بالركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٠٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/١٠٢، ١١٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٥٤، ١٧٠، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٩٠.

(٢) بعده في م: «في».

(٣ - ٣) في م: «به الناس».

(٤) في: باب الإمام يتطوع في مكانه، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٤٤/١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة النافلة حيث تصلى المكتوبة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٤٥٩/١. وانظر: مشكاة المصابيح ٣٠٠/١.

مُصَلَّاهُ ، ثُمَّ صَلَّى .

فصل : وَيُرْتَّبُ<sup>(١)</sup> الصلاة على ما ذكرنا ؛ وهو الركن الخامس عشر ، فصارت أركان الصلاة خمسة عشر ركناً<sup>(٢)</sup> ، لا يُسامَحُ بها<sup>(٣)</sup> في عَمْدٍ ولا سَهْوٍ .

وواجباتها المَخْتَلَفُ فيها تِسْعَةٌ ؛ التَّكْبِيرُ سِوَى تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ ، وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَرَّةً مَرَّةً ، وَقَوْلُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَقَوْلُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَقَوْلُ : رَبِّ اغْفِرْ لِي . بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ [ ٤١ و ] مَرَّةً ، وَالتَّشَهُدُ الْأَوَّلُ ، وَالْجُلُوسُ لَهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي وُجُوبِ جَمِيعِهَا رِوَايَتَيْنِ .

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَسُنَنٌ تَتَنَوَّعُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ ؛

« التَّنَوُّعُ الْأَوَّلُ » ؛ سُنَنُ أَقْوَالٍ ، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ ؛ الِاسْتِيفْتَاخُ ، وَالِاسْتِعَاذَةُ ، وَقِرَاءَةُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَقَوْلُ آمِينَ ، وَقِرَاءَةُ الشُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ، وَالْجَهْرُ وَالِإِخْفَاتُ فِي مَوْضِعَيْهِمَا ، وَمَا زَادَ عَلَى التَّسْبِيحَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَعَلَى الْمَرَّةِ فِي سُؤَالِ الْمَغْفِرَةِ ، وَقَوْلُ : مِلءَ السَّمَاءِ . بَعْدَ التَّحْمِيدِ ، وَالدُّعَاءُ وَالتَّعَوُّدُ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ ، وَقُتُوثُ الْوُثْرِ .

(١) فِي م : « تَرْتِيب » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « فِيهَا » .

(٤ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

النَّوعُ الثَّانِي ، سُنَنُ الْأَفْعَالِ ، وَهِيَ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ ؛ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ ، وَوَضْعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ، وَجَعْلُهُمَا تَحْتَ السُّرَّةِ ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ، وَمَدُّ الظَّهْرِ ، وَالتَّشْوِيقُ بَيْنَ رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ ، وَالتَّجَافَى فِيهِ ، وَالْبِدَايَةُ بِوَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فِي التَّهَوُّضِ ، وَالتَّجَافَى فِيهِ ، وَفَتْحُ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ فِيهِ وَفِي الْجُلُوسِ ، وَوَضْعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ مَضْمُومَةً مُسْتَقْبِلًا بِهَا الْقِبْلَةَ ، وَالتَّوَرُّكُ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ ، وَالْأَفْتِرَاشُ فِي الْأَوَّلِ وَفِي سَائِرِ الْجُلُوسِ ، وَوَضْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْفَخِذِ الْيُمْنَى مَقْبُوضَةً مُحَلَّقَةً<sup>(١)</sup> ، وَالْإِشَارَةُ بِالسَّبَابَةِ ، وَوَضْعُ الْيُسْرَى عَلَى الْفَخِذِ الْيُسْرَى مَبْسُوطَةً ، وَالْإِثْفَاتُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ فِي التَّسْلِيمِ ، وَالسُّجُودُ عَلَى أَنْفِهِ ، وَجِلْسَةُ الْاسْتِرَاحَةِ ، عَلَى<sup>(٢)</sup> إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ فِيهِمَا .

وَالنَّوعُ الثَّالِثُ ، مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَلْبِ ، وَهُوَ الْخُشُوعُ ، وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ فِي سَلَامِهِ .

**فصل : ولا يُسَنَّ الْقُنُوتُ فِي صَلَاةِ فَرَضٍ ؛ لِأَنَّ أَبَا مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ**  
**قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي : يَا أَبَتِ إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبِي**  
**بَكَرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ هَلُّنَا فِي الْكُوفَةِ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ سِنِينَ ،**  
**أَكَاثُوا يَقْنُتُونَ ؟ قَالَ : أَيْ بُنَيَّ ، مُحَدَّثٌ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ**

(١) فِي الْأَصْلِ : «مُخْتَلِفَةُ الْأَصَابِعِ» .

(٢) فِي م : «فِي» .

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْقُنُوتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ١٩٢ =

حَسَنٌ . وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ، ثُمَّ تَرَكَه . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .

فَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً ، فَلِلْإِمَامِ الْقُنُوتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ الرُّكُوعِ ، اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ ، أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ . رَوَاهُ سَعِيدٌ <sup>(٢)</sup> فِي « سُنَنِهِ » . وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَادِ الْمُسْلِمِينَ .

وَيَقُولُ فِي قُنُوتِهِ نَحْوًا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ

---

= كما أخرجه النسائي ، في : باب ترك القنوت ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦٠ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القنوت . في صلاة الفجر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٩٣ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٢ / ٣ ، ٣٩٤ / ٦ .

(١) في : باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب القنوت قبل الركوع وبعده ، من كتاب الوتر ، وفي : غزوة الرجيع ورغل وذكوان ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣٢ / ٢ ، ١٣٤ / ٥ . وأبو داود ، في : باب القنوت في الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٣٣ / ١ . والنسائي ، في : باب القنوت بعد الركوع ، وباب القنوت في صلاة الصبح ، وباب اللعن في القنوت ، وباب ترك القنوت ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٥٧ / ٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٩٤ / ١ . والدارمي ، في : باب القنوت بعد الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٧٥ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٩ / ٣ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ٢١٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٨٢ .

(٢) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ، أبو عثمان المروزي ، الإمام الحافظ ، شيخ الحرم مؤلف كتاب « السنن » ، توفي بمكة في شهر رمضان سنة سبع وعشرين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٨٦ - ٥٩٠ .

وما يتعلق بالصلاة من سننه ليس فيما بين أيدينا .

عنه . وكانَ عمرُ يقولُ في القُنوتِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ،  
وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِهِمْ ، وَأَنْصُرْهُمْ  
عَلَى عَدُوِّكَ وَعَدُوِّهِمْ ، اللَّهُمَّ الْعَنْ كَفَرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ  
رُسُلَكَ ، وَيُقَاتِلُونَ أَوْلِيَاءَكَ ، اللَّهُمَّ خَالِفْ بَيْنَ كَلِمَتِهِمْ ، وَزَلْزِلْ أَقْدَامَهُمْ ،  
وَأَنْزِلْ بِهِمْ بَأْسَكَ الَّذِي لَا يُرَدُّ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

---

(١) الحديث أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٢ / ٢١٠ ، ٢١١ .

وانظر ما أخرجه أبو داود عن خالد بن أبي عمران عن النبي ﷺ مرسلًا . المراسيل ١٠٤ .

وانظر : التلخيص الحبير ٢ / ٢٤ ، ٢٥ .

## بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

وهي <sup>(١)</sup> أَفْضَلُ تَطَوُّعِ الْبَدَنِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ <sup>(٢)</sup> أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ » . [ ٤١ ظ ] رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ فَرْضَهَا آكَدُ الْفُرُوضِ ، فَتَطَوُّعُهَا آكَدُ التَّطَوُّعِ .

وهي تَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، السُّنَنُ الرَّوَائِبُ ؛ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ التَّوَلُّعُ الْأَوَّلُ ، الرَّوَائِبُ <sup>(٣)</sup> مَعَ الْفَرَائِضِ ، وَآكَدُهَا عَشْرُ رَكَعَاتٍ ، ذَكَرَهَا ابْنُ عَمْرٍ ، قَالَ : حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ ؛ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ ؛ كَانَتْ سَاعَةً لَا يَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا أَحَدٌ ، حَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّه كَانَ إِذَا أَدَّانَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .

(١) بعده في الأصل : « من » .

(٢) في س ٢ ، ف ، م : « من خير » .

(٣) في : باب المحافظة على الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٠١ ، ١٠٢ .  
كما أخرجه الدارمي ، في : باب ما جاء في الطهور ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١ / ١٦٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ . وصححه في الإرواء ٢ / ١٣٥ - ١٣٨ .

(٣) في الأصل : « والرواتب » .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الركعات قبل الظهر ، من كتاب التهجد . صحيح البخاري =

وَأَكْذَهَا رَكْعَتَا الْفَجْرِ قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مُعَاهَدَةً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ. وَقَالَ: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ: «صَلُّوهُمَا وَلَوْ طَرَدَتْكُمُ الْخَيْلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

---

= ٧٤/٢. ومسلم، في: باب فضل السنن الراجية قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٠٤/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ٢٨٨/١. والنسائي، في: باب الصلاة بعد الظهر، من كتاب الإمامة. المجتبى ٩٢. والترمذي، في: باب ما جاء أنه يصليهما بالبيت، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢٢٤/٢. والإمام مالك، في: باب العمل في جامع الصلاة، من كتاب قصر الصلاة. الموطأ ١/١٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٢، ٥١، ٦٣، ٧٣، ٧٤، ٩٩، ١٠٠، ١١٧، ١٤١.

(١) الأول، في: باب استحباب ركعتي سنة الفجر...، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٠١/١، ٥٠٢.

كما أخرجه البخاري، في: باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماهما تطوعاً، من كتاب التهجد. صحيح البخاري ٧١/٢، ٧٢. وأبو داود، في: باب ركعتي الفجر، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ٢٨٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٣/٦، ٥٤، ١٧٠.

والثاني، في: باب استحباب ركعتي سنة الفجر...، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٠١/١، ٥٠٢.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٢٠٩.

(٢) في: باب في تخفيفهما، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ٢٨٩/١. بلفظ: «لا تدعوها».

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤٠٥/٢. بلفظ: «لا تدعوها».



وَيُسْتَحَبُّ لَهُ <sup>(١)</sup> تَخْفِيفُهُمَا ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي رَكَعَتِي الْفَجْرِ فَيُخَفِّفُ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ : هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ؟ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

يَقْرَأُ فِيهِمَا وَفِي رَكَعَتِي الْمَغْرِبِ : ﴿ قُلْ يَتَايَهَا الْكَافِرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ : ﴿ قُلْ يَتَايَهَا الْكَافِرُونَ ﴾ . و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ : ﴿ قُلْ يَتَايَهَا الْكَافِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . رَوَاهُ ابْنُ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يقرأ فى ركعتي الفجر ، من كتاب التهجد . صحيح البخارى ٧٢ / ٢ . ومسلم ، فى : باب استحباب ركعتي سنة الفجر ... ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٠٠ ، ٥٠١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى تخفيفهما ، من كتاب التطوع . سنن أبى داود ١ / ٢٨٩ . والنسائى ، فى : باب تخفيف ركعتي الفجر ، من كتاب افتتاح الصلاة ، وفى : باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر على الشق الأيمن ، وباب وقت ركعتي الفجر وذكر الاختلاف على نافع ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٢ / ١٢٠ ، ٣ / ٢١٠ ، ٢١٤ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى ركعتي الفجر ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١ / ١٢٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١٦٥ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٢٠٤ ، ٢٣٥ ، ٢٨٥ .

(٣) سورة الكافرون ١ .

(٤) سورة الإخلاص ١ .

(٥) فى : باب استحباب ركعتي سنة الفجر ... ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٠٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى تخفيفهما ، من كتاب التطوع . سنن أبى داود =

وَيُسْتَحَبُّ رُكُوعُهُنَّ فِي الْبَيْتِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ ، وَلِمَا رَوَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي عَبْدُ الْأَشْهَلِ ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ فِي مَسْجِدِنَا ، ثُمَّ قَالَ : « ازْكِعُوا هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ فِي يُتُونُكُمْ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٢)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ هَلْهُنَا شَيْءٌ أَكَدَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ . يَعْنِي فَعَلَهُمَا فِي الْبَيْتِ .

وَيُسْتَحَبُّ الْحَافِظَةُ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا ؛ لِمَا رَوَتْهُمُ حَبِيبَةُ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ

---

= ٢٨٩/١ . والنسائي ، في : باب القراءة في ركعتي الفجر ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٢٠/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٦٣/١ .

وأخرجه الترمذى ، من حديث ابن عمر بلفظ مقارب ، في : باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر ... من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢١٠/٢ . والنسائي ، في : باب القراءة في الركعتين بعد المغرب ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٣٢/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٦٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٤/٢ ، ٩٥ ، ٩٩ .

(١) في : باب ما يقرأ في الركعتين بعد المغرب ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٦٩ .

كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب والقراءة فيهما ، من كتاب أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٢٣/٢ .

(٢) في : باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٦٨ . وقال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف . مصباح الزجاجة ١/٣٨٧ .

الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

وعلى أَرْبَعٍ قَبْلَ الْعَصْرِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> .

وعلى سِتٍّ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتًّا لَمْ يَتَكَلَّمْ بَيْنَهُنَّ<sup>(٣)</sup> بِشَوْءٍ ، عُذِلْنَ<sup>(٤)</sup> لَهُ عِبَادَةٌ تُنْتَهَى عَشْرَةَ سَنَةً » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup> .

وعلى أَرْبَعٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ قَطُّ إِلَّا صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، أَوْ سِتَّ رَكَعَاتٍ . رَوَاهُ

---

(١) فى : باب منه آخر [ فى الركعتين بعد الظهر ] ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٢١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الأربع قبل الظهر وبعدها ، من كتاب التطوع . سنن أبى داود ٢٩٢ / ١ .

(٢) فى : باب الصلاة قبل العصر ، من كتاب التطوع . سنن أبى داود ٢٩٢ / ١ .  
كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الأربع قبل العصر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٢٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١١٧ / ٢ .  
(٣ - ٣) فى الأصل : « عدلت » .

(٤) فى : باب ما جاء فى فضل التطوع وست ركعات بعد المغرب ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٢٥ . وضعفه .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الست ركعات بعد المغرب ، وباب ما جاء فى الصلاة بين المغرب والعشاء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٦٩ ، ٤٣٧ . وانظر : تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ١ / ٤٨٠ ، ٤٨١ .

أبو داود<sup>(١)</sup>.

**فصل: التَّوَرُّعُ الثَّانِي، الْوَتْرُ، وَهُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِمَدَاوِمَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> فِي حَضْرِهِ وَسَفَرِهِ، وَرَوَى أَبُو أَيُّوبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْوَتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ وَاجِبٌ؛ لِذَلِكَ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ يُصَلِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي وَاجِبٍ.**

وَالْكَلَامُ فِيهِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ؛ وَقْتِهِ، وَعَدَدِهِ، وَقُوتِهِ. أَمَّا وَقْتُهُ، فَمِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو بَصْرَةَ<sup>(٤)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً، فَصَلُّوْهَا مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ، الْوَتْرُ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ [٤٢و]: «فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في: باب الصلاة بعد العشاء، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/ ٣٠٠.

(٢) سقط من: م.

(٣) في: باب كم الوتر، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ١/ ٣٢٨.

كما أخرجه النسائي، في: باب الاختلاف على الزهري، من كتاب قيام الليل. المحتجى ٣/ ١٩٧. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الوتر ثلاث وخمس وسبع وتسع، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٦. وصبوح الحافظ وقفه. انظر: التلخيص الحبير ٢/ ١٣.

(٤) في ف: «نضرة».

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٤.

(٦) أخرجه البخاري، في: باب الخلق والجلوس في المسجد، من كتاب الصلاة، وفي: باب ما جاء في الوتر، من كتاب الوتر، وفي: باب كيف كان صلاة النبي ﷺ، من كتاب التهجد.

وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهُ سَحَرًا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاَنْتَهَى وَتَرَاهُ إِلَى السَّحَرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. فَمَنْ كَانَ لَهُ تَهَجُّدٌ جَعَلَ الْوُتْرَ بَعْدَهُ، وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَقُومَ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ أَوَّلِهِ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِهِ فَلْيُوتِرْ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ

---

= صحيح البخارى ١/١٢٨، ٢/٣٠، ٦٤. ومسلم، فى: باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل، من كتاب المسافرين. صحيح مسلم ١/٥١٦، ٥١٧.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى صلاة الليل مثنى مثنى، من كتاب التطوع. سنن أبى داود ١/٣٠٥. والترمذى، فى: باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٢٢٦، ٢٢٧. والنسائى، فى: باب كيف صلاة الليل، وباب كيف الوتر بواحدة، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/١٨٥، ١٨٦، ١٩٢. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى صلاة الليل ركعتين، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٤١٨. والدارمى، فى: باب فى صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، وباب فى صلاة الليل، وباب كم الوتر، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٣٤٠، ٣٧٢. والإمام مالك، فى: باب الأمر بالوتر، من كتاب صلاة الليل. الموطأ ١/١١٧، ١٢٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٦، ٧، ١٠، ٢٦، ٣٠، ٣٣، ٤٠، ٤٤، ٤٩، ٥١، ٥٨، ٦٦، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٣، ١١٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٤١، ١٤٨، ١٥٥.

(١) أخرجه البخارى، فى: باب ساعات الوتر، من كتاب الوتر. صحيح البخارى ٢/٣١. ومسلم، فى: باب صلاة الليل...، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/١٥٢. كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى وقت الوتر، من كتاب الوتر. سنن أبى داود ١/٣٣٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى الوتر من أول الليل وآخره، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/١٨٩. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الوتر آخر الليل، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣٧٤. والدارمى، فى: باب ما جاء فى وقت الوتر، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٣٧٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٤٦، ١٠٠، ١٠٧، ١٢٩، ٢٠٤، ٢٠٥.

أَفْضَلُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. فَمَنْ أَوْتَرَ قَبْلَ النَّوْمِ ثُمَّ قَامَ لِلتَّهَجُّدِ، لَمْ يَنْقُضْ وَتْرَهُ، وَصَلَّى شَفْعًا حَتَّى يُضْبِحَ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَمَنْ أَحَبَّ تَأْخِيرَ الْوَتْرِ، فَصَلَّى مَعَ الْإِمَامِ التَّرَاوِيحِ وَالْوَتْرَ، قَامَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ، فَضَمَّ إِلَى الْوَتْرِ رَكْعَةً أُخْرَى، لَتَكُونَ شَفْعًا.

وَمَنْ فَاتَهُ الْوَتْرُ حَتَّى أَصْبَحَ، صَلَّى قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مُتَقَدِّمًا.

وَأَمَّا عَدَدُهُ، فَأَقَلُّهُ رَكْعَةً؛ لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ، وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) فى: باب من حلف أن لا يقوم من آخر الليل، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٢٠/١.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية النوم قبل الوتر، من أبواب الوتر. عارضة الأحوذى ٢/٢٤٣. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الوتر آخر الليل، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣٧٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/٣٠٠، ٣١٥، ٣٣٧، ٣٤٨، ٣٨٩.

(٢) أخرجه أبو داود، فى: باب فى نقض الوتر، من كتاب الوتر. سنن أبى داود ١/٣٣٢. والترمذى، فى: باب ما جاء لا وتران فى ليلة، من أبواب الوتر. عارضة الأحوذى ٢/٢٥٤. والنسائى، فى: باب نهى النبى ﷺ عن الوترين فى ليلة، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/١٨٨. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/٢٣.

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب ما جاء فى الوتر، من كتاب الوتر. صحيح البخارى ٢/٣١. ومسلم، فى: باب صلاة الليل...، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٥٠٨.

وَأَذَنِي الْكَمَالِ ثَلَاثَ بَسْمَلِيمَتَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوُتْرِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَفْصِلْ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ  
وَالثُّنَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ أُوتِرَ خَلْفَ الْإِمَامِ تَابَعَهُ فِيمَا يَفْعَلُهُ ؛  
لِقَلَّا يُخَالِفُهُ ، قَالَ أَحْمَدُ : يُعْجِبُنِي أَنْ يُسَلَّمَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ ، وَإِنْ أُوتِرَ بِثَلَاثٍ  
لَمْ يُضَيِّقْ عَلَيْهِ عِنْدِي .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ . وَفِي  
الثَّانِيَةِ : ﴿ قُلْ يَكْفُرُونَ ﴾ . وَفِي الثَّالِثَةِ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .  
لِمَا رَوَى أَنَسُ بْنُ كَعْبٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بـ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ  
رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ وَ ﴿ قُلْ يَكْفُرُونَ ﴾ ، وَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب صلاة الليل ، من كتاب التطوع . سنن أبي داود ٣٠٧ / ١ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل ، من أبواب الصلاة . عارضة  
الأحوذى ٢ / ٢٢٩ . والنسائي ، في : باب إيذان المؤذنين الأئمة بالصلاة . من كتاب الأذان ،  
وفي : باب السجود بعد الفراغ من الصلاة ، من كتاب السهو ، وفي : باب كيف الوتر بواحدة ،  
وباب كيف الوتر بثلاث ، وباب كيف الوتر بإحدى عشرة ركعة . المجتبى ٢ / ٢٤ ، ٢٥ ، ٣ /  
٥٥ ، ٢٠١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في كم يصلي بالليل ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن  
ابن ماجه ١ / ٤٣٢ . والدارمي ، في : باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ، وباب صفة صلاة  
رسول الله ﷺ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٣٧ . والإمام مالك ، في : باب صلاة  
النبي ﷺ في الوتر ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١ / ١٢٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ /  
٣٥ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ١٤٣ ، ١٨٢ ، ٢١٥ .

(١) وأخرجه الدارقطني ، في : باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه ، من كتاب الوتر . سنن  
الدارقطني ٢ / ٣٥ .

(٢) في : باب ما يقرأ في الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٢٩ / ١ . =

وإن أوترَ بخميسٍ سرَدَهُنَّ، فلم يجلس إلا في آخرهنَّ؛ لأنَّ عائشةَ قالت: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وإن أوترَ بتِسْعٍ<sup>(٢)</sup> لم يجلس إلا بعدَ الثَّامِنَةِ، ولم يُسَلِّمْ، ثم جلسَ بعدَ التَّاسِعَةِ، فَتَشَهَّدَ وَسَلَّم، وكذلك يفعلُ في السَّبْعِ؛ لما روى سَعْدُ بْنُ هِشَامٍ قال: قُلْتُ لعائشةَ: أَنَبِئِينِي عَنْ وَتْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقالت: كُنَّا نَعُدُّ لَهُ سِوَاكَهَ وَطَهُورَهَ، فَيَتَعَثُّ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَتَعَثَّهُ، فَيَتَسَوَّكُ وَيُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ، لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمْ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي التَّاسِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيَذْكُرُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يَا بُنَيَّ، فَلَمَّا أَسَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَخَذَهُ

---

= كما أخرجه النسائي، في: باب ذكر اختلاف الناقلين لحبر أبي بن كعب في الوتر، وباب نوع آخر من القراءة في الوتر، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/١٩٣، ١٩٤، ٢٠٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣٧٠. والإمام أحمد، في: المسند ٥/١٢٣.

(١) لم يخرج به البخاري، وإنما روى صدره عن عائشة، في: باب كيف كان صلاة النبي ﷺ وكيف كان النبي ﷺ يصلي من الليل، من كتاب التهجد. صحيح البخاري ٢/٦٤. وأخرجه مسلم، في: باب صلاة الليل... من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٥٠٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في صلاة الليل، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/٣٠٧. والترمذي، في: باب ما جاء في الوتر بخمس، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٢٤٦. والنسائي، في: باب كيف الوتر بخمس، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/١٩٨. والدارمي، في: باب كم الوتر، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٣٧١.

(٢) في الأصل: «تسبع».



اللحم أوتر بسبع، وصنع في الركعتين مثل صنيعة الأول. رواه مسلم، وأبو داود<sup>(١)</sup>. وفي حديثه: أوتر بسبع ركعات لم يجلس<sup>(٢)</sup> إلا في السادسة<sup>(٣)</sup> والسابعة<sup>(٤)</sup>، ولم يسلم إلا في السابعة<sup>(٥)</sup>.

وأما القنوت فيه، فمسنون في جميع السنة. وعنه، لا يقنئ إلا في النصف الأخير من رمضان؛ لأن أبيتا كان يفعل ذلك حين يصلي التراويح<sup>(٥)</sup>. وعن أحمد ما يدل على رجوعه، قال في رواية المروزي: قد كنت أذهب إلى أنه في النصف الأخير من رمضان، ثم إنني قنئت، هو دعاء وخير. ولأن ما شرع [٤٢ظ] في الوتر في رمضان شرع في غيره، كعدده.

ويقنئ بعد الركوع؛ لما روى أبو هريرة وأنس، أن النبي ﷺ قنئ

(١) أخرجه مسلم، في: باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥١٣/١. وأبو داود، في: باب في صلاة الليل، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٣٠٩/١، ٣١١.

كما أخرجه النسائي، في: باب أقل ما يجزئ من عمل الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ٥١/٣. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٧٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٤/٦.

(٢) بعده في م: «فيه».

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) انظر تخريجه عند أبي داود ٣٠٩/١.

(٥) أخرجه أبو داود، في: باب القنوت في الوتر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٣٣٠/١، ٣٣١. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٤٩٨/٢. وهو ضعيف. انظر: نصب الراية ١٢٦/٢. التلخيص الحبير ٢٤/٢.

بعد الركوع . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

ويقول في قنوته ما روى الحسن بن علي قال : عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوُتْرِ : « اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِي مَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِي مَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِي مَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ » . رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> ، وقال : لا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيئا أحسن من هذا . وعن علي ، رضى الله عنه ، قال : كان رسول الله ﷺ يقول في آخر الوتر : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ

---

(١) حديث أنس تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٩ .

وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم ، في : باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٦٦/١ ، ٤٦٧ .

كما أخرجه البخارى ، في : باب ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٤٨/٦ . والنسائي ، في : باب القنوت في صلاة الصبح ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٥٨/٢ . والدارمي ، في : باب القنوت بعد الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٧٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٥٥ ، ٣٣٧ ، ٤٧٠ .

(٢) في : باب ما جاء في القنوت في الوتر ، من أبواب الوتر . عارضة الأحوذى ٢/٢٥٠ ، ٢٥١ . وليس عنده : « ولا يعز من عاديت » .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب القنوت في الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١/٣٢٩ . والنسائي ، في : باب الدعاء في الوتر ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٢٠٦/٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القنوت في الوتر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٧٢ . والدارمي ، في : باب الدعاء في القنوت ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/١٩٩ ، ٢٠٠ .

وقوله : « ولا يعز من عاديت » . عند أبي داود فقط .

كما أخرجه بهذه الزيادة البيهقي ، في : السنن الكبرى ٢/٢٠٩ .

بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ». رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ، <sup>(١)</sup> وَرَوَاهُ الْأَيْمَةُ؛ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup>. وَعَنْ عَمْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَتَّ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، وَنَسْتَهِدُكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ، وَتُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ، وَنَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدِّ بِالْكَفَارِ مُلْحِقٌ، اللَّهُمَّ عَذِّبْ كَفَرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ <sup>(٣)</sup>. وَهَاتَانِ سُورَتَانِ فِي مُصْحَفِ أَبِي. قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ <sup>(٤)</sup>: نَحْفِدُ، نُبَادِرُ، وَأَضِلُّ الْحَفْدُ؛ مُدَارَكَةُ الْخَطْوِ، وَالْإِشْرَاعُ، وَالْجِدُّ بِكَسْرِ الْجِيمِ: أَى الْحَقُّ لَا اللَّعِبُ، وَمُلْحِقٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ: لَاحِقٌ، وَإِنْ فَتَحَهَا جَازَ.

وَإِذَا قَتَّ الْإِمَامُ أَمَّنَ مَنْ خَلَفَهُ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ قُنُوتَ الْإِمَامِ، دَعَا هُوَ.

(١ - ١) سقط من: م.

والحديث أخرجه أبو داود، فى: باب القنوت فى الوتر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٣٢٩/١ والنسائي، فى: باب الدعاء فى الوتر، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٢٠٦/٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٩٦/١، ١١٨، ١٥٠. والطيالسى، انظر: باب ما جاء فى فضل الوتر وحكمه... منحة المعبود فى ترتيب الطيالسى ١١٨/١.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب فى دعاء الوتر، من أبواب الدعاء. عارضة الأحوذى ١٣/٧٢، ٧٣. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى القنوت فى الوتر، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٧٣/١.

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٣٠.

(٣) فى: غريب الحديث ١/١٧٠، ١٧١.

نَصَّ عَلَيْهِ .

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْقُنُوتِ إِلَى صَدْرِهِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ فَعَلَهُ . وَإِذَا فَرَغَ أَمَرَ يَدَيْهِ عَلَى وَجْهِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَفْعَلُ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ <sup>(٢)</sup> قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَمَسَحَ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> .

**فصل : النَّوَغُ الثَّالِثُ ، صَلَاةُ الضُّحَى ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ ؛ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرُكْعَتَيِ الضُّحَى ، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أُنَامَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .**

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْمَذْهَب » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « زَيْد » .

(٣) فِي : بَابُ الدُّعَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٤٣ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٢١ / ٤ . وَضَعَفَ إِسْنَادُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ١٧٩ / ٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ صَلَاةِ الضُّحَى فِي الْحَضَرِ ، مِنْ كِتَابِ التَّهَجُّدِ ، وَفِي : بَابِ صِيَامِ أَيَّامِ الْبَيْضِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٣ / ٢ ، ٥٣ / ٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ الضُّحَى ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٩٩ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْوُتْرِ قَبْلَ النَّوْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُتْرِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٣١ . وَالتَّسَائِي ، فِي : بَابِ الْحَثِّ عَلَى الْوُتْرِ قَبْلَ النَّوْمِ ، مِنْ كِتَابِ قِيَامِ اللَّيْلِ ، وَفِي : بَابِ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَبَى هُوَ وَأُمَى ، وَبَابِ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . الْمُجْتَبَى ١٨٨ / ٣ ، ١٧٤ / ٤ ، ١٨٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ صَلَاةِ الضُّحَى ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ . مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣٣٨ / ١ ، ١٨ / ٢ ، ١٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٢٩ / ٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٣١١ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٧ ، ٣٩٢ ، ٤٠٢ ، ٤٥٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥ ، ٥٢٦ .

وأقلها ركعتان ؛ لحديث أبي هريرة ، وأكثرها ثمان ركعات ؛ لما روت أم هانئ ، أن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة ، فصلّى ثمان ركعات ، فلم أر قط صلاة أخف منها ، غير أنه يُتِمُّ الرُّكُوعَ والسُّجُودَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

ووقتها إذا علت الشمس ، واشتد حرها ؛ لقوله عليه السلام : « صلاة الأوابين حين ترمض الفصال <sup>(٢)</sup> » . رواه مسلم <sup>(٣)</sup> .

قال أبو الخطاب : يُسْتَحَبُّ المداومة عليها ؛ لحديث أبي هريرة ، ولقوله عليه السلام : « من حافظ على شفعة الضحى غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ ، وإن كانت مثل زبد البحر » . أخرجه الترمذي <sup>(٤)</sup> . ولأن أحب العمل إلى الله أدومه .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب صلاة الضحى فى السفر ، من كتاب التهجد ، وفى : باب منزل النبى ﷺ يوم الفتح ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥٧/٢ ، ٧٣ ، ١٨٩/٥ . ومسلم ، فى : باب استحباب صلاة الضحى ... ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٤٩٧/١ ، ٤٩٨ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى صلاة الضحى ، من أبواب الوتر . عارضة الأحوذى ٢٥٨/٢ . والدارمى ، فى : باب صلاة الضحى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/٣٣٨ . والإمام مالك ، فى : باب صلاة الضحى ، من كتاب السفر . الموطأ ١٥٢/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٤١/٦ - ٣٤٣ .

(٢) أى حين تحترق أخفاف الفصال ، وهى الصغار من أولاد الإبل ، من شدة الحر .  
(٣) فى : باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥١٦/١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٣٦٦/٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ .  
(٤) فى : باب ما جاء فى صلاة الضحى ، من أبواب الوتر . عارضة الأحوذى ٢٥٩/٢ ، ٢٦٠ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة الضحى ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٤٤٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٤٣/٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ .

وقال غيره: لا يُسْتَحَبُّ ذلك؛ لقول عائشة، رَضِيَ اللَّهُ عنها: ما رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى قَطُّ. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(١)</sup>. ولأنَّ فيه تَشْبِيهًا بالفرائض.

**فصل: القِسْمُ الثَّانِي، ما تُسَنُّ له الجماعةُ، منها التَّراوِيحُ؛ وهو قِيَامُ رَمَضَانَ، وهي سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٢)</sup>. وقَامَ النَّبِيُّ ﷺ**

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب تحريض النَّبِيِّ ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٦٢/٢. ومسلم، فى: باب استحباب صلاة الضحى، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٤٩٧/١.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب صلاة الضحى، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١. والإمام مالك، فى: باب صلاة الضحى، من كتاب قصر الصلاة. الموطأ ١/١٥٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١٦٨/٦ - ١٧٠، ١٧٧، ١٧٨، ٢٠٩، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٣٨. (٢) أخرجه البخارى، فى: باب تطوع قيام رمضان من الإيمان، من كتاب الإيمان، وفى: باب من صام رمضان...، من كتاب الصوم، وفى: باب فضل من قام رمضان، من كتاب التراويح، وفى: باب فضل ليلة القدر، من كتاب ليلة القدر. صحيح البخارى ١/١٦، ٣/٣٣، ٥٨، ٥٩. ومسلم، فى: باب فى التَّرجيب فى قيام رمضان، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٢٣/١، ٥٢٤.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى قيام شهر رمضان، من كتاب رمضان. سنن أبى داود ٣١٦/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى فضل شهر رمضان، من أبواب الصوم، عارضة الأحوذى ١٩٦/٣. والنسائى، فى: باب ثواب من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا، وباب ذكر اختلاف يحيى بن أبى كثير والنضر بن شيبان فيه، من كتاب الصيام، وفى: باب قيام رمضان، وباب قيام ليلة القدر، من كتاب الإيمان. المجتبى ٣/١٦٤، ٤/١٢٩، ١٣١، ٨/١٠٣. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى قيام شهر رمضان، من كتاب إقامة الصلاة. وفى: باب ما جاء فى فضل شهر رمضان، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/٤٢٠، ٥٢٦. والدارمى، فى: =

بأصحابه [و٤٣] ثلاث ليالٍ ثُمَّ تَرَكَهَا خَشْيَةً أَنْ تُفَرَضَ<sup>(١)</sup>. فكان الناسُ يُصَلُّونَ لأنفُسِهِمْ، حتى خرجَ عمرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَيْهِمْ وَهُمْ أَوْزَاعٌ يُصَلُّونَ، فَجَمَعَهُمْ عَلَى أُتَيْيَ بْنِ كَعْبٍ<sup>(٢)</sup>. قال السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ: لَمَّا جَمَعَ عمرُ النَّاسَ عَلَى أُتَيْيَ بْنِ كَعْبٍ كَانَ يُصَلِّيَ بِهِمْ عِشْرِينَ رَكْعَةً. فَالْسُّنَةُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ<sup>(٣)</sup> عِشْرِينَ رَكْعَةً فِي الْجَمَاعَةِ؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

وَيُؤَيِّزُ الْإِمَامُ بِهِمْ بِثَلَاثِ رَكْعَاتٍ؛ لِمَا رَوَى مَالِكٌ<sup>(٥)</sup> عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي عَهْدِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِثَلَاثِ

---

= باب في فضل قيام شهر رمضان، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ٢/٢٦. والإمام مالك، في: باب الترغيب في الصلاة في رمضان، من كتاب رمضان. الموطأ ١/١١٣. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٨١، ٢٨٩، ٤٠٨، ٤٢٣، ٤٧٣، ٤٨٦، ٥٢٩.

(١) أخرجه البخاري، في: باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل، من كتاب التهجد. صحيح البخاري ٢/٦٣. ومسلم في: باب في الترغيب في قيام رمضان، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٥٢٤. وأبو داود، في: باب في قيام شهر رمضان، من كتاب رمضان. سنن أبي داود ١/٣١٦. والنسائي. في: باب قيام شهر رمضان، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/١٦٤. والإمام مالك، في: باب الترغيب في الصلاة في رمضان، من كتاب رمضان. الموطأ ١/١١٣. والإمام أحمد، في: المسند ٦/١٦٩، ١٧٧.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب فضل من قام رمضان، من كتاب صلاة التراويح. صحيح البخاري ٣/٥٨. والإمام مالك، في: باب ما جاء في قيام رمضان، من كتاب الصلاة في رمضان. الموطأ ١/١١٤، ١١٥.

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في الأصل: «كذلك».

(٥) في: باب ما جاء في قيام رمضان، من كتاب الصلاة في رمضان. الموطأ ١/١١٥. كما أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢/٤٩٦. وقال: ويؤيد بن رومان لم يدرك عمر.

وَعِشْرِينَ رَكْعَةً.

قَالَ أَحْمَدُ: يُعْجِبُنِي أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ وَيُوتِرَ مَعَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»<sup>(١)</sup>. قَالَ: وَيَقْرَأُ بِالْقَوْمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مَا يَخْفُ عَلَى النَّاسِ، وَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِمْ. قَالَ الْقَاضِي: لَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى خَتْمَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا يَتَّفِقُ جَمَاعَةٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا التَّقْصَانُ مِنْهَا، لِيُسْمِعَهُمْ جَمِيعَ الْقُرْآنِ، إِلَّا أَنْ يَتَّفِقَ جَمَاعَةٌ يُؤْثِرُونَ الْإِطَالََةَ، فَلَا بَأْسَ بِهَا.

وُسَمِّيَتْ هَذِهِ تَرَاوِيحَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجْلِسُونَ بَيْنَ كُلِّ أَرْبَعٍ يَسْتَرِيحُونَ.

وَكَرِهَ أَحْمَدُ التَّطَوُّعَ بَيْنَهَا، وَقَالَ: فِيهِ عَنِ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَرَاهِيَةٌ، عِبَادَةٌ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ.

وَلَا يُكْرَهُ التَّعْقِيبُ؛ وَهُوَ أَنْ يُصَلُّوا بَعْدَ التَّرَاوِيحِ نَافِلَةً فِي جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّ أَنْتَنَا قَالَ: مَا يَزْجَعُونَ إِلَّا لِحَيْرٍ يَرْجُوْنَهُ، أَوْ لَشَرٍّ يَحْذَرُونَهُ<sup>(٢)</sup>. وَعَنْهُ، أَنَّهُ يُكْرَهُ. إِلَّا أَنَّهُ قَوْلٌ قَدِيمٌ.

---

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٣١٧. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٧/ ٤، ١٨. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، مِنْ كِتَابِ قِيَامِ اللَّيْلِ. الْمُجْتَبَى ٣/ ١٦٥. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١/ ٤٢٠، ٤٢١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فَضْلِ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢٧/ ٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥/ ١٥٩، ١٦٣.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمُصَنَّفِ ٢/ ٣٩٩.



قال أبو بكر: إن أَخْرَوْا الصَّلَاةَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ آخِرِهِ ، لَمْ يُكْرَهْ ،  
روايةً واحدةً .

قال أحمدُ: فإذا أَنْتَ فَرَعْتَ مِنْ قِرَاءَةِ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ  
النَّاسِ﴾<sup>(١)</sup> . فَارْفَعْ يَدَيْكَ فِي الدُّعَاءِ قَبْلَ الرُّكُوعِ ، وَادْعُ وَأَطِلِ الْقِيَامَ ،  
رَأَيْتُ أَهْلَ مَكَّةَ ، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ<sup>(٢)</sup> ، يَفْعَلُونَهُ .

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي قِيَامِ لَيْلَةِ الشَّكِّ ، فَقَامَهَا الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ تَبِعَ  
لِلصَّيَامِ ، وَمَنْعَهَا أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ شُعْبَانَ ، تُرِكَ ذَلِكَ  
فِي الصَّيَامِ احتياطاً ، فَفِيمَا عَدَاهُ يَتَّقَى عَلَى الْأَصْلِ .

فصل: الْقِسْمُ الثَّالِثُ: التَّطَوُّعُ الْمُطْلَقُ ، وَهُوَ مَشْرُوعٌ فِي اللَّيْلِ  
وَالنَّهَارِ ، وَتَطَوُّعُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ  
الْمَفْرُوضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ»<sup>(٣)</sup> . وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَالنِّصْفُ الْأَخِيرُ أَفْضَلُ ،

---

(١) سورة الناس ١ .

(٢) سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ ، مَيْمُونٌ ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْهَلَالِيُّ ، الْكُوفِيُّ ثُمَّ الْمَكِّيُّ ، الْإِمَامُ  
الْكَبِيرُ ، حَافِظُ الْعَصْرِ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، طَلَبَ الْحَدِيثَ وَهُوَ غُلَامٌ ، وَلَقِيَ الْكِبَارَ ، وَحَمَلَ عَنْهُمْ  
عِلْمًا جَمًّا ، أَتَقَنَ وَجُودَ ، وَجَمَعَ وَصَنَفَ ، وَعَمَرَ دَهْرًا . تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً . سِيرُ أَعْلَامِ  
النَّبَلَاءِ ٤٠٠/٨ - ٤١٨ .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي: بَابِ فَضْلِ صَوْمِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٢١/٢ .  
أَبُو دَاوُدَ ، فِي: بَابِ فِي صَوْمِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٦٦/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ،  
فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٢٧/٢ .  
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي: بَابِ فَضْلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ ، مِنْ كِتَابِ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ . الْمُجْتَبَى ١٦٨/٣ .  
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي: بَابِ أَيِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ أَفْضَلُ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٣٤٦/١ . وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٠٣/٢ ، ٣٢٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٥٣٥ .

قال عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: «جَوْفُ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وقال النبي ﷺ: «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَهَجِّدِ أَنْ يَفْتَحَ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) فى: باب من رخص فى صلاة الركعتين بعد العصر إذا كانت الشمس مرتفعة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ٢٩٤/١.

كما أخرجه مسلم، فى: باب لإسلام عمرو بن عبسة، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٦٩/١ - ٥٧١. والنسائى، فى: باب النهى عن الصلاة بعد العصر، من كتاب المواقيت. المجتبى ٢٢٤/١. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الساعات التى تكره فيها الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٩٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١١١/٤، ١١٢، ٣٨٥.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب من نام عند السحر، من كتاب التهجد، وباب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود وأحب الصيام إلى الله صيام داود... من كتاب الأنبياء. صحيح البخارى ٦٣/٢، ١٩٥/٤. ومسلم، فى: باب النهى عن صوم الدهر لمن تضرر به... إلخ، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٨١٦/٢.

كما أخرجه النسائى، فى: باب ذكر صلاة نبي الله داود عليه السلام، من كتاب قيام الليل. المجتبى ١٧٤/٣، ١٧٥. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى صيام داود عليه السلام، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٤٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٦٠/٢.

(٣) فى: باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٥٣٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، من كتاب التطوع. سنن =

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَكَعَاتٌ مَعْلُومَةٌ، يقرأ فيها حِزْبَهُ مِنَ الْقُرْآنِ ؛  
لأنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ  
وَإِنْ قَلَّ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ يُصَلِّي مَا بَيْنَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى  
عَشْرَةَ رَكْعَةً . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> .

وهو مُخَيَّرٌ ؛ إِنْ شَاءَ خَافَتْ ، وَإِنْ شَاءَ جَهَرَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : كُلُّ ذَلِكَ  
كَانَ يَفْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ ؛ رُبَّمَا أَسَرَّ وَرُبَّمَا جَهَرَ <sup>(٣)</sup> . حَدِيثٌ صَحِيحٌ . إِلَّا أَنَّهُ

= أبى داود ٣٠٤/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٩٩/٢ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب أحب الدين إلى الله أدومه ، من كتاب الإيمان ، وفى : باب  
الجلوس على الحصى ونحوه ، من كتاب اللباس ، وفى : باب القصد والمداومة على العمل ، من  
كتاب الرقاق . صحيح البخارى ١٧/١ ، ٢٠٠/٧ ، ١٢٢/٨ . ومسلم ، فى : باب فضيلة العمل  
الدائم ، من كتاب صلاة المسافرين ، وفى : باب صيام النبى ﷺ فى غير رمضان ، من كتاب  
الصيام ، وفى : باب لن يدخل أحد الجنة بعمله ، من كتاب المناقب . صحيح مسلم ٥٤٠/١ ،  
٥٤١ ، ٨٠٩/٢ ، ٢١٧١/٤ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب المصلى يكون بينه وبين الإمام سترة ، من كتاب القبلة ،  
وفى : باب الاختلاف على عائشة فى إحياء الليل ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٥٣/٢ ، ٣/  
١٧٨ . وابن ماجه ، فى : باب المداومة على العمل ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢/  
١٤١٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٠/٦ ، ٦١ ، ١٢٥ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ،  
٢٣١ ، ٢٤١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٣) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى قراءة الليل ، من أبواب الصلاة ، وفى : باب ما جاء  
كيف كان قراءة النبى ﷺ ، من أبواب فضائل القرآن . عارضة الأحوذى ٢/٢٣٨ ، ٤٤/١١ .  
والنسائى ، فى : باب كيف القراءة بالليل ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ١٨٤/٣ . وابن ماجه ،  
فى : باب ما جاء فى القراءة فى صلاة الليل ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤٣٠/١ .

إِنْ<sup>(١)</sup> كَانَ يُسْمِعُ مَنْ يَنْفَعُهُ، أَوْ يَكُونُ أَنْشَطَ لَهُ وَأَطْيَبَ لِقَلْبِهِ، فَالْجَهْرُ أَفْضَلُ، وَإِنْ كَانَ يُؤْذِي أَحَدًا، أَوْ يَخْلِطُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، [٤٣ظ] فَالسِّرُّ أَوْلَى، فَإِنَّ أَبَا سَعِيدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ، فَكَشَفَ السِّتْرَ، وَقَالَ: «أَلَا إِنَّ كُلَّكُمْ مُتَاجِرٌ رَبِّهِ، فَلَا يُؤْذِيَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرْفَعَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ سَبْعٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «اقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ سَبْعٍ»<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَيُحْزِبُهُ أَحْزَابًا؛ لِمَا رَوَى أَوْسُ بْنُ حُدَيْفَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ أُبْطِئَتْ عَلَيْنَا اللَّيْلَةُ. قَالَ: «إِنَّهُ طَرَأَ عَلَيَّ حِزْبِي»<sup>(٥)</sup>، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجِيءَ حَتَّى أُتِمَّ». قَالَ أَوْسٌ: فَسَأَلْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في: باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/ ٣٠٦.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٩٤/ ٣.

(٣ - ٣) زيادة من: م.

والحديث أخرجه البخاري، في: باب في كم يقرأ القرآن، من كتاب فضائل القرآن. صحيح البخاري ٢٤٣/ ٦. ومسلم، في: باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به... من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٨١٣/ ٢. وأبو داود، في: باب في كم يقرأ القرآن، وباب في تحزيب القرآن، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٣٢١، ٣٢٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٠١، ١٦٢/ ٢.

(٤) في م: «جزئي».

يُحْزَبُونَ الْقُرْآنَ ؟ قَالَ : قَالُوا : ثَلَاثٌ ، وَخَمْسٌ ، وَسَبْعٌ ، وَتِسْعٌ ، وَإِحْدَى عَشْرَةً ، وَثَلَاثَ عَشْرَةً ، وَحِزْبُ الْمُفْصَلِ وَحْدَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وصلاة الليلِ مثنى مثنى ، لا يزيدُ على ركعتين ؛ لما روى ابنُ عمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » . قيلَ لابنِ عمرَ : مَا مَثْنَى مَثْنَى ؟ قَالَ : تُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ تَطَوَّعَ فِي النَّهَارِ بِأَرْبَعٍ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ اللَّيْلِ بِالثَّنْيَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا فِي النَّهَارِ . وَالْأَفْضَلُ الثَّنْيِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ السَّهْوِ .

**فصل :** والتَّطَوُّعُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « عَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءِ <sup>(٣)</sup> فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ مِنْ عَمَلِ السِّرِّ .

---

(١) فى : باب تحزيب القرآن ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٣٢٢ / ١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب فى كم يستحب يختم القرآن ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤٢٧ / ١ ، ٤٢٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٤٣ / ٤ .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، حاشية ٦ .

(٣) فى م : « الرجل » .

(٤) فى : باب استحباب صلاة النافلة فى بيته وجوازها فى المسجد ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٤٠ / ١ .

كما أخرجه البخارى ، فى : باب صلاة الليل ، من كتاب الأذان ، وفى : باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله ، من كتاب الأدب ، وفى : باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ١ / ١٨٦ ، ٨ / ٣٤ ، ٩ / ١١٧ . وأبو داود ، فى : باب فى فضل التطوع فى البيت ، من كتاب الوتر . سنن أبى داود ٣٣٤ / ١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل صلاة التطوع فى البيت ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى =

ويجوزُ مُنفَرِدًا وفي جماعة؛ لأنَّ أَكْثَرَ تَطَوُّعِ النَّبِيِّ ﷺ كان مُنفَرِدًا،  
وقد أمَّ ابنُ عباسٍ في التَّطَوُّعِ مَرَّةً، وحَذِيفَةُ مَرَّةً، وأنَسًا واليَتِيمَ مَرَّةً<sup>(١)</sup>،

= ٢/٢٣٩. والنسائي، في: باب الحث على الصلاة في البيوت والفضل في ذلك، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/١٦١. والدارمي، في: باب صلاة التطوع في أى موضع أفضل، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٣١٧. والإمام مالك، في: باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد، من كتاب الجماعة. الموطأ ١/١٣٠. والإمام أحمد، في: المسند ٥/١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧.

(١) حديث ابن عباس تقدم تخريجه في صفحة ٣٣، ٣٤، حاشية ٧.  
ويضاف إليه فيما يخص هذا التخريج: أخرجه البخاري، في: باب السمر في العلم، من كتاب العلم، وفي: باب يقوم عن يمين الإمام...، وباب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى يمينه...، وباب إذا لم ينو الإمام، وباب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه...، وباب ميمنة المسجد والإمام، من كتاب الأذان، وفي: باب الذوائب، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ١/٤٠، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٥، ٧/٢٠٩، ٢١٠. وأبو داود، في: باب في صلاة الليل، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/٣١٣. والترمذي، في: باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٣٠. والنسائي، في: باب الأمر بالوضوء من كتاب النوم، من كتاب الغسل، وفي: باب الجماعة إذا كانوا اثنين، من كتاب الإمامة. المجتبى ١/١٧٦، ٢/٨١. وابن ماجه، في: باب الاثنان جماعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣١٢. والدارمي، في: باب مقام من يصلي مع الإمام إذا كان وحده، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٢٨٦. والإمام أحمد، في: المسند ١/٢٤٢، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٨.

وحديث حذيفة أخرجه مسلم، في: باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٥٣٦. وأبو داود، في: باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٢٠١. والترمذي، في: باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٦٣. والنسائي، في: باب تعوذ القارئ إذا مر بأية عذاب، من كتاب الافتتاح، وفي: باب الذكر في الركوع، باب الدعاء بين السجدين، من كتاب التطبيق، في: باب تسوية القيام والركوع...، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٢/١٣٧، ١٤٩، ١٨٣، ٣/١٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ =

فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الْجَمِيعِ .

**فصل :** ويجوزُ التَّطَوُّعُ جَالِسًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا يَصِفُ الصَّلَاةَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَطْوِيلُهُ وَتَكْثِيرُهُ ، فَسُومِحَ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ تَكْثِيرًا لَهُ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ الْقِيَامِ مُتَرَبِّعًا ؛ لِيُخَالِفَ حَالَةَ الْجُلُوسِ ، وَيُنْتَنِي رِجْلَيْهِ حَالَ الشُّجُودِ ؛ لِأَنَّ حَالَ الرُّكُوعِ كَحَالِ الْقِيَامِ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يَتْنِيهُمَا فِي الرُّكُوعِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّي عَنْ أَنْسٍ . وَإِنْ صَلَّى عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ ، جَازَ . وَإِذَا بَلَغَ الرُّكُوعَ ، فَإِنْ شَاءَ قَامَ ثُمَّ رَكَعَ ؛ لِمَا

= ٣٨٤ ، ٣٩٧ .

وحديث أنس أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة على الحصى ، من كتاب الصلاة ، وباب المرأة وحدها تكون صفا ، وباب وضوء الصبيان ... ، وباب صلاة النساء خلف الرجال ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/ ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٨٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ . ومسلم ، فى : باب جواز الجماعة فى النافلة ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ٤٥٧ ، ٤٥٨ . وأبو داود ، فى : باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه ... ، وباب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون ؟ من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ، ١/ ١٤٣ ، ١٤٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرجل يصلى ومعه الرجال والنساء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٣٢ . والنسائى ، فى : باب إذا كانوا ثلاثة وامرأة ، وباب إذا كانوا رجلين وامرأتين من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/ ٦٧ ، ٦٨ . والدارمى ، فى : باب الصلاة على الخمرة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/ ٣١٩ . والإمام مالك ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى ، من كتاب قصر الصلاة فى السفر . الموطأ ١/ ١٥٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/ ١٣١ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ٢٤٢ ، ٢٥٨ .

(١) فى : باب جواز النافلة قائما وقاعدا ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/ ٥٠٧ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى صلاة القاعد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/ ٢١٨ . والنسائى ، فى : باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد ، من كتاب قيام الليل . =

رَوَتْ عائشةُ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا حَتَّى أَسَنَّ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً، أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، ثُمَّ رَكَعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ شَاءَ رَكَعَ مِنْ قُعُودٍ؛ لِمَا رَوَتْ عائشةُ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَاعِدٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

**فصل: القِسْمُ الرَّابِعُ، صَلَوَاتُهَا أَشْبَابٌ؛ مِنْهَا تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ؛ لِمَا**

= المجتبى ١٨٣/٣. والإمام أحمد، في: المسند ١٩٢/٢، ١٩٣، ٢٠٣.

(١) أخرجه البخاري، في: باب إذا صلى قاعدا، من كتاب التقصير، وفي: باب قيام النبي ﷺ بالليل، من كتاب التهجد. صحيح البخاري ٦٠/٢، ٦٧. ومسلم، في: باب جواز النافلة قائما وقاعدا، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٠٥/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في صلاة القاعد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٢١٨. والنسائي، في: باب كيف يفعل إذا افتتح الصلاة قائما، من كتاب قيام الليل. المجتبى ١٧٩/٣، ١٨٠. وابن ماجه، في: باب في صلاة النافلة قاعدا، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٨٧/١. والإمام مالك، في: باب ما جاء في صلاة القاعد في النافلة، من كتاب الجماعة. الموطأ ١٣٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٢/٦، ١٢٧، ١٧٨، ٢٣١.

(٢) في: باب جواز النافلة قائما وقاعدا، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٠٤/١، ٥٠٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في صلاة القاعد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٢١٩. والترمذي، في: باب ما جاء في الرجل يتطوع جالسا، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٦٨/٢. وابن ماجه، في: باب في صلاة النافلة قاعدا، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٨٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠/٦، ٩٨، ١٠٠، ١١٣، ١٦٦، =



رَوَى أَبُو قَتَادَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>.

ومنها صَلَاةُ الاسْتِخَارَةِ، قَالَ جَابِرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ <sup>(٢)</sup> كَمَا يُعَلِّمُنَا الشُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ؛ يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، [و٤٤] وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَمَعَادِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي». أَوْ قَالَ: «فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَاقْضُهِ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي». أَوْ قَالَ: «فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَاصْرِفْهُ عَنِّي،

= ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٦٢، ٢٦٥.

(١) أخرجه البخاري، في: باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين، من كتاب الصلاة، وفي: باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، من كتاب التهجد. صحيح البخاري ١/ ١٢٠، ١٢١، ٢/ ٧٠. ومسلم، في: باب استحباب تحية المسجد بركعتين... إلخ، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٤٩٥.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١١٢/٢. والنسائي، في: باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه، من كتاب المساجد. المجتبى ٤٢/٢. والدارمي، في: باب الركعتين إذا دخل المسجد، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٢٣، ٣٢٤. والإمام مالك، في: باب انتظار الصلاة، والمشى إليها، من كتاب السفر. الموطأ ١/ ١٦٢. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣١١.

(٢) بعده في م: «كلها».

واضرفنى عنه، وأقذر لى الخير حيث كان، ثم رضى به». أخرجه البخارى<sup>(١)</sup>.

**فصل:** وسجود التلاوة سنة، للقارئ والمستمع؛ لأن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا الشورة فى غير الصلاة فيسجد وتسجد معه، حتى لا يجد أحدنا مكاناً لموضع جبهته. متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

ولا يستل للسامع عن<sup>(٣)</sup> غير قصد؛ لأن عثمان بن عفان، رضى الله عنه، مرّ بقاص، فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان، فلم يسجد، وقال: إنما السجدة على من استمع<sup>(٤)</sup>.

---

(١) فى: باب ما جاء فى التطوع مثنى مثنى، من كتاب التهجد، وفى: باب الدعاء عند الاستخارة، من كتاب الدعوات، وفى: باب قوله: ﴿قل هو القادر﴾... من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ٧٠/٢، ١٠١/٨، ١٤٤/٩.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الاستخارة، من كتاب الوتر. سنن أبى داود ٣٥٢/١، ٣٥٣. والترمذى، فى: باب ما جاء فى الاستخارة، من أبواب الوتر. عارضة الأحوذى ٢/٢٦٢، ٢٦٣. والنسائى، فى: باب كيف الاستخارة، من كتاب النكاح. المجتبى ٦٦/٦. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى صلاة الاستخارة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٤٤٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/٣٤٤.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب من سجد لسجود القارئ، وباب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة، وباب من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام، من كتاب السجود. صحيح البخارى ٥١/٢ - ٥٣. ومسلم، فى: باب سجود التلاوة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٠٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الرجل يسمع السجدة وهو راكب أو فى غير صلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ٣٢٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٧/٢.

(٣) فى الأصل: «من».

(٤) أخرجه البخارى معلقاً، فى: باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود، من =

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ التَّالِيِ يَضْلُحُ إِمَامًا لِلْمُسْتَمِيعِ ؛ لِمَا رُوِيَ <sup>(١)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى إِلَى نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَرَأَ رَجُلٌ مِنْهُمْ سَجْدَةً ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّكَ كُنْتَ إِمَامَنَا ، وَلَوْ سَجَدْتَ لَسَجَدْنَا » . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ <sup>(٢)</sup> .

وَيَسْجُدُ الْقَارِئُ بِسُجُودِ الْأُمِّيِّ <sup>(٣)</sup> ، وَالْقَادِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِالْعَاجِزِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِيهِ ، وَلَا يَقُومُ الرُّكُوعُ مَقَامَ السُّجُودِ ؛ لِأَنَّهُ سُجُودٌ مَشْرُوعٌ ، فَأَشْبَهَ سُجُودَ الصَّلَاةِ .

وإِنْ كَانَتِ السَّجْدَةُ آخِرَ السُّورَةِ سَجَدَ ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ شَيْئًا ، ثُمَّ رَكَعَ ، وَإِنْ أَحَبَّ قَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ مِنْ <sup>(٤)</sup> غَيْرِ قِرَاءَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَ فِي آخِرِ السُّورَةِ ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ يُؤْتَى بِهِ عَقِيبَ الرُّكُوعِ .

**فصل : وسُجُودُ التَّلَاوَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ**

= كتاب السجود . صحيح البخارى ٥١ / ٢ . ووصله عبد الرزاق ، فى : باب السجدة على من استمعها ، من كتاب الصلاة . المصنف ٣ / ٣٤٤ . وابن أبى شيبة ، فى : باب من قال : السجدة على من جلس لها ومن سمعها ، من كتاب الصلاة . المصنف ٥ / ٢ .

(١) بعده فى ف : « أنس ، رضى الله عنه » .

(٢) انظر : باب سجود التلاوة . ترتيب المسند ١ / ١٢٢ .

وانظر : الأم ١ / ١٢٠ .

كما أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢ / ٣٢٤ . وقال الحافظ : رجاله ثقات إلا أنه مرسل . فتح البارى ٢ / ٥٥٦ .

وانظر : الإرواء ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) فى الأصل : « الأدمى » .

(٤) فى الأصل : « عن » .

عنه، قال: قرأتُ على النبي ﷺ النَجْمَ، فلم يَسْجُدْ فيها<sup>(١)</sup>. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٢)</sup>. وقال عمرُ: يا أَيُّها الناسُ، إِنَّمَا نُمِرُ بالسُّجُودِ، فمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكْتُبْهَا اللَّهُ عَلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

وله أن يُومىءَ بالسُّجُودِ على الرَّاحِلَةِ، كَصَلَاةِ الشَّفَرِ.

وَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ لِلنَّافِلَةِ، وَيُكَبِّرُ لِلسُّجُودِ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً فِي الصَّلَاةِ وَفِي غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ، كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا مَعَهُ<sup>(٤)</sup>. وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ<sup>(٥)</sup> «مَعَ التَّكْبِيرَةِ» فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا تَكْبِيرَةٌ افْتِتَاحٌ. وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ فَفِيهَا رَوَاتَانِ. وَيُكَبِّرُ لِلرَّفْعِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ مِنْ سُجُودٍ، أَشْبَهَ سُجُودَ الصَّلَاةِ. وَيُسَلِّمُ إِذَا رَفَعَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ ذَاتُ

---

(١) فِي الْأَصْلِ، س ٢، ف: «مِنَا أَحَدٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ، مِنْ كِتَابِ السُّجُودِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥١/٢. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ سَجُودِ التَّلَاوَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٤٠٦.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابٍ مِنْ لَمْ يَرِ السُّجُودُ فِي الْمَفْصَلِ، مِنْ كِتَابِ السُّجُودِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٢٤/١، ٣٢٥. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابٍ مَا جَاءَ مِنْ لَمْ يَسْجُدْ فِيهِ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥٧/٣، ٥٨. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ تَرَكَ السُّجُودَ فِي النَّجْمِ، مِنْ كِتَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ. الْمَجْتَبَى ١٢٤/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٨٣/٥، ١٨٦.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَوْجِبِ السُّجُودَ، مِنْ كِتَابِ السُّجُودِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٢/٢.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابٍ فِي الرَّجُلِ يَسْمَعُ السَّجْدَةَ وَهُوَ رَاكِبٌ، مِنْ كِتَابِ السُّجُودِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٢٦/١. وَضَعْفُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٢٢٤/٢، ٢٢٥. (٥ - ٥) زِيَادَةٌ مِنْ: ف.

إِحْرَامٍ، فَأَشْبَهَتْ<sup>(١)</sup> صَلَاةَ الْجِنَازَةِ. وعنه، لا سَلَامَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَشْهِيدٍ.

وَلَا يَسْجُدُ فِيهِ لِسَهْوٍ؛ لَأَنَّهُ لَا رُكُوعَ فِيهِ، أَشْبَهَ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ. وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى قِيَامٍ؛ لَأَنَّهُ لَا قِرَاءَةَ فِيهِ.

وَيَقُولُ فِيهِ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الصَّلَاةِ، وَإِنْ قَالَ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ: «سَجْدٌ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ»<sup>(٢)</sup>. فَحَسَنٌ. وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَإِنْ قَالَ غَيْرَهُ مِمَّا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ فَحَسَنٌ.

**فصل: وسجّدات القرآن أربَع عشرة سَجْدَةً، فِي الْحَجِّ مِنْهَا اثْنَتَانِ، وَثَلَاثٌ فِي الْمُفْصَّلِ. وعنه، أَنَّهَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً؛<sup>(٣)</sup> مِنْهَا سَجْدَةٌ<sup>(٤)</sup> ص؛** لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً؛ مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفْصَّلِ، وَسَجْدَتَانِ فِي الْحَجِّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَالصَّحِيحُ أَنَّ سَجْدَةَ ص لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ؛ [٤٤:ظ]

(١) فِي م: «أَشْبَهَ».

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا سَجَدَ، مِنْ كِتَابِ السُّجُودِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ / ٣٢٧. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ، وَفِي: بَابِ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ، مِنْ أَبْوَابِ الدُّعَاءِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣/ ٦٠، ١٢/ ٣١٠. وَالتَّنَائِي، فِي: بَابِ نَوْعِ آخِرِ مِنَ الدُّعَاءِ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ. الْمُجْتَبَى ٢/ ١٧٥، ١٧٦. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦/ ٢١٧.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤) فِي: بَابِ تَفْرِيعِ أَبْوَابِ السُّجُودِ، وَكَمْ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ، مِنْ كِتَابِ السُّجُودِ. سَنَنَ أَبِي =

لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَتْ ص مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

وَمَوَاضِعُ السَّجَدَاتِ ثَابِتَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، إِلَّا سَجَدَاتِ<sup>(٢)</sup> الْمَفْصَلِ، وَالثَّانِيَّةِ مِنَ الْحَجِّ، وَقَدْ ثَبِتَ ذَلِكَ بِحَدِيثِ عَمْرِو<sup>(٣)</sup>. وَرَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأُهُمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>.

وَأَوَّلُ السَّجَدَاتِ، آخِرُ الْأَعْرَافِ، ثُمَّ فِي الرَّعْدِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿بِالْفُؤَادِ

---

= داود ١/ ٣٢٤.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب عدد السجود، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٣٥. وانظر: التلخيص الحبير ٢/ ٩.

(١) بعده في س ١، ف: «والترمذى وقال: حديث حسن صحيح». والحدِيث أخرجه أبو داود، في: باب السجود في ص، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/ ٣٢٥.

كما أخرجه البخارى، في: باب سجدة ص، من كتاب الصلاة. وفي: باب ﴿واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب﴾... من كتاب الأنبياء. صحيح البخارى ١/ ٥٠، ٤/ ١٩٦. والدارمى، في: باب السجود في ص، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/ ٣٤٢. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٣٦٠.

(٢) بعده في م: «سورة».

(٣) في الأصل: «عمر».

(٤) في: باب تفریع أبواب السجود، من كتاب السجود. سنن أبى داود ١/ ٣٢٤. كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء فى السجدة فى الحج، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٣/ ٥٩. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ١٥١. وقال الحافظ: وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف. التلخيص الحبير ٢/ ٩.

وَالْأَصَالِ ﴿١﴾ . وفى التَّحْلِ عِنْدَ: ﴿وَفَعَلُونَ مَا يُؤْمُرُونَ﴾ <sup>(١)</sup> . وفى  
 مُبِحَانَ عِنْدَ: ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ <sup>(٢)</sup> . وفى مَزِيمَ عِنْدَ: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا  
 وَبُكْيًا﴾ <sup>(٣)</sup> . وفى الْحَجِّ الْأُولَى عِنْدَ: ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ . والثانية عِنْدَ:  
 ﴿لَعَلَّكُمْ تَقْلِحُونَ﴾ <sup>(٤)</sup> . وفى الْفِرْقَانِ عِنْدَ: ﴿وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وفى النَّمْلِ عِنْدَ: ﴿الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ <sup>(٦)</sup> . وفى: ﴿الْمَرَّ ① تَنْزِيلُ﴾  
 عِنْدَ: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ <sup>(٧)</sup> . وفى حَمِ السَّجْدَةِ عِنْدَ: ﴿وَهُمْ لَا  
 يَسْمُونَ﴾ <sup>(٨)</sup> . وفى آخِرِ النَّجْمِ، وفى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ عِنْدَ:  
 ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ <sup>(٩)</sup> . وآخرُ اقْرَأْ.

ويُكرهه اختصارُ السُّجُودِ، وهو أن يَجْمَعَ آيَاتِ السَّجْدَاتِ فيَقْرَأَهَا فى  
 رَكْعَةٍ. وقيل: أن يَحْدِفَ آيَاتِ السَّجْدَاتِ فى قِرَاءَتِهِ. وكِلَاهُمَا مَكْرُوهٌ،  
 ولأنَّهُ مُحَدَّثٌ، وفيه إِخْلَالٌ بِالتَّوْتِيبِ.

فصل: وسُجُودُ الشُّكْرِ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ تَجَدُّدِ النَّعْمِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو

(١) الآية ١٥.

(٢) الآية ٥٠.

(٣) الآية ١٠٩.

(٤) الآية ٥٨.

(٥) الآيتان ١٨، ٧٧.

(٦) الآية ٦٠.

(٧) الآية ٢٦.

(٨) سورة السجدة ١٥.

(٩) سورة فصلت ٣٨.

(١٠) سورة الانشقاق ٢١.

بَكْرَةَ<sup>(١)</sup>، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ<sup>(٢)</sup> يُسَرُّ بِهِ خَرَّ لِلَّهِ<sup>(٣)</sup> سَاجِدًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ<sup>(٤)</sup>. وَصِفَتُهُ وَشُرُوطُهُ كَصِفَةِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَشُرُوطِهَا<sup>(٥)</sup>. وَلَا يَسْجُدُ لِلشُّكْرِ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ لَيْسَ مِنْهَا، فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَتْ، كَمَا لَوْ سَجَدَ فِي الصَّلَاةِ لَسَهُوَ صَلَاةٌ أُخْرَى.

(١) فِي م: «بكر».

(٢) فِي م: «شيء».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: م.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ. عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٧/٧٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي سُجُودِ الشُّكْرِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٨١. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ، وَالسَّجْدَةِ عِنْدَ الشُّكْرِ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١/٤٤٦. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥/٤٥. وَانْظُرْ شَوَاهِدَ لِلْحَدِيثِ فِي الْإِرْوَاءِ ٢/٢٢٧ - ٢٣٠. (٥) فِي الْأَصْلِ: «شُرُوطُهُمَا».



## بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

وَأَمَّا يُشْرَعُ لِجَبْرِ خَلَلِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ؛ زِيَادَةٌ، وَنَقْصٌ، وَشَكٌّ.

فَالزِّيَادَةُ ضَرْبَانِ؛ زِيَادَةُ<sup>(١)</sup> أَقْوَالٍ، تَتَنَوَّعُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَأْتِيَ بِذِكْرِ مَشْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ كَالْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ، وَالتَّشَهُدِ فِي الْقِيَامِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَنَحْوِهِ، فَهَذَا لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَجِبُ لَهُ سُجُودٌ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ غَيْرُ مُبْطِلٍ. وَهَلْ يُسَنُّ السُّجُودُ لِسَهْوِهِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُسَنُّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِمَعْنَاهُ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(٣)</sup>. وَالثَّانِيَةُ، لَا

(١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٢) سقط من: م.

والحديث أخرجه الترمذى بمعناه، فى: باب ما جاء فى سجدة السهو بعد السلام والكلام، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٨٤/٢، ١٨٥.

كما أخرجه البخارى، فى: باب التوجه نحو القبلة، من كتاب الصلاة. وفى: باب إذا صلى خمسا، من كتاب السهو، وفى: باب ما جاء فى إجازة خبر الواحد...، من كتاب الآحاد. صحيح البخارى ١/١١١، ٢/٨٥، ٩/١٠٨. ومسلم، فى: باب السهو فى الصلاة والسجود له، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٠٠ - ٤٠٣. وأبو داود، فى: باب السهو فى الصلاة والسجود له، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/٢٣٥. والنسائى، فى: باب التحرى، وباب ما يفعل من صلى خمسا، من كتاب السهو. المجتبى ٣/٢٤، ٢٨٠ =

يُسْرُ ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ لَا يُبْطِلُ ، فَأَشْبَهَ الْعَمَلَ الْيَسِيرَ .

الثانى ، أَن يُسَلَّمَ فى الصَّلَاةِ قَبْلَ إِتْمَامِهَا ، فَإِنْ كَانَ عَمْدًا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا وَطَالَ الْفَضْلُ ، بَطَلَتْ أَيْضًا ؛ لِتَعَدُّرِ بِنَاءِ الْبَاقِى عَلَيْهَا <sup>(١)</sup> ، وَإِنْ ذَكَرَ قَرِيبًا أَتَمَّ صَلَاتَهُ ، وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ . فَإِنْ كَانَ قَدْ قَامَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْلِسَ لِيَنْهَضَ عَنْ جُلُوسٍ ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ وَاجِبٌ لِلصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ قَاصِدًا لَهَا ، وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِى الْمَسْجِدِ ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ ، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، وَوَضَعَ يَدَهُ الِئْمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى ، وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ <sup>(٢)</sup> مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ ، فَقَالُوا : قَصُرَتِ الصَّلَاةُ . وَفِى الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَهَابَاهُ أَنْ يُكَلِّمَاهُ ، وَفِى الْقَوْمِ رَجُلٌ فِى يَدَيْهِ طُولٌ ، يَقَالُ لَهُ : ذُو الْيَدَيْنِ . فَقَالَ <sup>(٣)</sup> : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ ؟ فَقَالَ : « لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ » . فَقَالَ : « أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » . فَقَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ <sup>(٤)</sup> ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ

---

= وابن ماجه ، فى : باب السهو فى الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٨٠ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٣٧٦ ، ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) السرعان : المسرعون .

(٣) بعده فى م : « له » .

(٤) بعده فى م : « من صلاته » .

فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ [٤٥٥] فَكَبَّرَ ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ  
مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَإِنْ انْتَقَضَ وُضُوؤُهُ أَوْ دَخَلَ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى ، أَوْ تَكَلَّمَ فِي غَيْرِ شَأْنٍ  
الصَّلَاةِ ، كَقَوْلِهِ : اسْقِنِي مَاءً . فَسَدَتْ صَلَاتُهُ . وَإِنْ تَكَلَّمَ مِثْلَ كَلَامِ النَّبِيِّ  
ﷺ وَذِي الْيَدَيْنِ ، فِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، لَا تَفْسُدُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَذَا الْيَدَيْنِ تَكَلَّمُوا ثُمَّ أَتَمُّوا صَلَاتَهُمْ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَفْسُدُ  
صَلَاةُ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَسْوَةَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَفْسُدُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ  
التَّاسِي بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ؛ لِأَنَّهُمَا تَكَلَّمَا مُجِيبِينَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، وَإِجَابَتُهُ وَاجِبَةٌ ،  
وَلَا بِذِي الْيَدَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ سَائِلًا عَنْ قَصَارِ الصَّلَاةِ فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب تشبيك الأصابع فى المسجد وغيره ، من كتاب الصلاة ، وفى :  
باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ، من كتاب الأذان ، وفى : باب إذا سلم فى ركعتين أو  
ثلاث ... ، وباب من لم يشهد فى سجدة السهو ، وباب من يكبر فى سجدة السهو ، من  
كتاب السهو ، وفى : باب ما يجوز من ذكر الناس ... ، من كتاب الأدب ، وفى : باب ما جاء  
فى إجازة خير الآحاد ، من كتاب خير الآحاد . صحيح البخارى ١/١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٨٣ ، ٢/  
٨٥ - ٨٧ ، ١٩/٨ ، ٢٠ ، ١٠٨/٩ . ومسلم ، فى : باب السهو فى الصلاة . والسجود له ، من  
كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٤٠٣ ، ٤٠٤ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب السهو فى السجدة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود  
١/٢٣١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرجل يسلم فى الركعتين من الظهر والعصر ، من  
أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/١٨٨ ، ١٨٩ . والنسائى ، فى : باب ما يفعل من سلم من  
ركعتين ناسيا وتكلم ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/١٧ ، ١٨ . وابن ماجه ، فى : باب فى من  
سلم من ثنتين أو ثلاث ساهيا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٨٣ . والدارمى ،  
فى : باب سجدة السهو من الزيادة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/٣٥١ ، ٣٥٢ . والإمام  
مالك ، فى : باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا ، من كتاب النداء . الموطأ ١/٩٣ ، ٩٤ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٤٢٣ ، ٤٦٠ .

ذلك فيه، فعذر، بخلاف غيره. اختارها الحرقي. والثالثة، تفسد صلاتهم؛ للعموم قول النبي ﷺ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»<sup>(١)</sup>. اختارها أبو بكر. والأولى أولى.

التَّوْعُ الثَّالِثُ، أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي صَلْبِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَ عَمْدًا، أَبْطَلَ الصَّلَاةَ إجماعًا؛ لما روَّيته، ولما روى زيد بن أرقم، قال: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. فَأَمَرْنَا بِالشُّكُوتِ، وَنُهَيْنا عَنِ الْكَلَامِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَإِنْ تَكَلَّمَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُبْطِلُهَا؛ لِما رَوَيْنَا، وَلأنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الصَّلَاةِ، فَأَشْبَهَ الْعَمَلَ الْكَثِيرَ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يُفْسِدُهَا؛ لِما رَوَى مُعَاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ السُّلَمِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَزَحْمُكَ اللَّهُ. فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَائْكُلْ أُمِّيَاهُ! مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ! فَجَعَلُوا<sup>(٤)</sup> يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ، «لِكِنِّي سَكْتُ»<sup>(٥)</sup>، فَلَمَّا صَلَّي

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٨.

(٢) سورة البقرة ٢٣٨.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب ما ينهى من الكلام في الصلاة، من كتاب الجمعة، وفي: باب ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ٧٨/٢، ٧٩، ٣٨/٦، ومسلم، في: باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٣٨٣/١. والترمذي، في: باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة، من أبواب الصلاة، وفي: باب حدثنا أحمد بن منيع، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ١٩٥/٢، ١٩٦، ١٠٧/١١. والنسائي، في: باب الكلام في الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ١٦/٣.

(٤) سقط من: الأصل.

(٥ - ٥) في م: «لكي أسكت».

رسول الله ﷺ فبأبي هو وأُمِّي، ما رأيتُ مُعلِّماً قبله ولا بعده أحسنَ تعلِّيمًا منه، فوالله ما كَهَرَنِي<sup>(١)</sup> ولا ضَرَبَنِي ولا شَتَمَنِي، ثُمَّ قال: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. فلم يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِعَادَةِ لِحُجَلِّهِ، وَالنَّاسِي فِي مَعْنَاهُ.

وإن غَلَبَهُ بُكَاءٌ فَتَشَجَّ بِمَا انْتَضَمَ حُرُوفًا لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يَسْمَعُ نَشِيجَهُ مِنْ وَرَاءِ الصُّفُوفِ<sup>(٣)</sup>.

وإن غَلِطَ فِي الْقِرَاءَةِ فَأَتَى بِكَلِمَةٍ مِنْ غَيْرِهِ، لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ. وَإِنْ نَامَ فَتَكَلَّمَ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ عَنْ غَلَبَةٍ، أَشْبَهَ مَا تَقَدَّمَ. وَالثَّانِي أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> كَكَلَامِ النَّاسِي.

وإن شَمَّتْ عَاطِسًا، أَفْسَدَ صَلَاتُهُ؛ لِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ. وَكَذَلِكَ إِنْ رَدَّ سَلَامًا أَوْ سَلَّمَ عَلَى إِنْسَانٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ، فَأَشْبَهَ تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ. وَإِنْ فَهَّقَهُ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ جَابِرًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْفَهْقَةُ تَنْقُضُ الصَّلَاةَ وَلَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ». رَوَاهُ

(١) أى: انتهرنى.

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٣١٨.

(٣) أخرجه البخارى معلقا، فى: باب إذا بكى الإمام فى الصلاة، ... من كتاب الأذان.

صحيح البخارى ١/١٨٣.

ووصله ابن أبى شيبة فى المصنف ١/٣٥٥. والبيهقى فى شعب الإيمان ٢/٣٦٤، ٣٦٥.

وانظر تعليق التعليق ٢/٣٠٠، ٣٠١.

(٤) سقط من: م.

والكلامُ المَبْطُلُ ما انتَظَمَ حَرْفَيْنِ فصاعِدًا؛ لأنَّه أَقلُّ ما يَنْتَظِمُ منه الكلامُ، وقد رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَفَخَ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>، وَتَنَحَّحَ فِيهَا<sup>(٣)</sup>. وهو مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِحَرْفَيْنِ،<sup>(٤)</sup> أَوْ لَمْ يَأْتِ بِحَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

**فصل: الثَّانِي، زِيَادَةُ الْأَفْعَالِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ؛ أَحَدُهَا، زِيَادَةُ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ؛ كَرُكْعَةٍ، أَوْ رُكُوعٍ، أَوْ سُجُودٍ، فَمَتَى كَانَ عَمْدًا أَبْطَلَهَا، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا سَجَدَ لَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسًا، [٤٥ ط] فَلَمَّا انْقَضَى مِنَ الصَّلَاةِ تَوَشَّشَ الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟». قَالُوا: يَارَسُولَ اللَّهِ، هَلْ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «لَا». قَالُوا: إِنَّكَ صَلَّيْتَ خَمْسًا. فَأَنْقَضْتَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». وَفِي لَفْظٍ: «فَإِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ**

(١) فى: باب أحاديث القهقهة فى الصلاة وعللها، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطنى ١ / ١٧٣.

وانظر الكلام على الحديث فى: الإرواء ١١٤/٢ - ١١٧.

(٢) أخرجه أبو داود، فى: باب من قال يركع ركعتين، من كتاب الاستسقاء. سنن أبي داود ١/ ٢٧٢، ٢٧٣. والنسائى، فى: باب القول فى السجود فى صلاة الكسوف، من كتاب الكسوف. المجتبى ٣/ ١٢٠، ١٢١.

(٣) أخرجه النسائى، فى: باب التنحى فى الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ٣/ ١١، ١٢. وابن ماجه، فى: باب الاستئذان، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٢٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١/ ٧٧.

(٤) (٤ - ٤) سقط من: الأصل.

فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . ومتى قام الرجل إلى رَكْعَةٍ زَائِدَةٍ ، فلم يَذْكُرْ حَتَّى سَلَّمَ ، سَجَدَ<sup>(٢)</sup> فِي الْحَالِ<sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ السَّلَامِ ، سَجَدَ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، وَإِنْ ذَكَرَ فِي الرُّكْعَةِ ، جَلَسَ عَلَى<sup>(٤)</sup> أَيْ حَالٍ كَانَ ، فَإِنْ كَانَ قِيَامُهُ قَبْلَ التَّشَهُّدِ ، تَشَهَّدَ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ سَلَّمَ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ، سَجَدَ ثُمَّ سَلَّمَ ، وَإِنْ كَانَ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، صَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ سَجَدَ وَسَلَّمَ .

**فصل :** وإذا سها الإمام فزاد أو نقص ، فعلى المأمومين تنبيهه ؛ لما روى ابن مسعود ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فزاد أو نقص ، ثم قال : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ<sup>(٥)</sup> أَنْسى كَمَا تَنْسَوْنَ ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي » . وعن سهل بن سعد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجُلُ ، وَلْيُصَفِّحِ النِّسَاءَ »<sup>(٥)</sup> . وفي لَفْظٍ : « التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ ، وَالتَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٢ - ٢) في م : « للحال » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) بعده في الأصل : « مثلكم » .

(٥) أخرجه البخارى ، في : باب الإمام يأتي قوما فيصلح بينهم ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٩٢/٩ . ومسلم ، في : باب تقديم الجماعة من يصلى بهم إذا تأخر الإمام ... ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣١٦/١ ، ٣١٧ . وأبو داود ، في : باب التصفيق في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٥/١ ، ٢١٦ . والنسائي ، في : باب استخلاف الإمام إذا غاب ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب رفع اليدين وحمد الله والثناء عليه في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٦٤/٢ ، ٦٥ ، ٤/٣ ، ٥ . وابن ماجه ، في : باب التسبيح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٣٠/١ . والدارمي ، في : باب =

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> .

وإذا سَبَّحَ به اثنان ، لَزِمَهُ الرَّجُوعُ إِلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ  
أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ<sup>(٢)</sup> ، وَأَمَرَ بِتَذْكِرِهِ لِيَرْجِعَ . فَإِنْ لَمْ يَوْجِعْ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛  
لَأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَمْدًا ، وَلَيْسَ لَهُمْ اتِّبَاعُهُ ؛ لِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ اتَّبَعُوهُ ،  
بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا جَاهِلِينَ ، فَلَا تَبْطُلُ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ  
ﷺ تَابَعُوهُ فِي الْخَامِسَةِ . وَإِنْ فَارَقُوهُ وَسَلَّمُوا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ . وَذَكَرَ  
الْقَاضِي رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُمْ يُتَابِعُونَهُ اسْتِحْبَابًا . وَرِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُمْ  
يَنْتَظِرُونَهُ . اخْتَارَهَا ابْنُ حَامِدٍ .

---

= التسييح للرجال والتصفيق للنساء ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣١٧/١ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٣٣٢/٥ ، ٣٣٣ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب التصفيق للنساء ، من كتاب العمل في الصلاة . صحيح  
البخاري ٧٩/٢ ، ٨٠ . ومسلم ، في : باب تسييح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابهما شيء في  
الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣١٨/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التصفيق في الصلاة ، وباب الإشارة في الصلاة ، من  
كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٥/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن التسييح للرجال  
والتصفيق للنساء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٦٤/٢ . والنسائي ، في : باب  
التصفيق في الصلاة ، وباب التسييح في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١١/٣ . وابن ماجه ،  
في : باب التسييح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه  
٣٢٩/١ . والدارمي ، في : باب التسييح للرجال والتصفيق للنساء ، من كتاب الصلاة . سنن  
الدارمي ٣١٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤١/٢ ، ٢٦١ ، ٣١٧ ، ٣٧٦ ، ٤٣٢ ،  
٤٤٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٩٢ ، ٥٠٧ ، ٥٢٩ . كلهم من حديث أبي هريرة .

(٢) تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة في صفحة ٣٦٧ .



وإن كان الإمام على يقين من صواب<sup>(١)</sup> نفسه ، <sup>(٢)</sup> لم يرجع<sup>(٢)</sup> ؛ لأن قولهما إنما يفيد الظن ، واليقين أولى .

وإن سبّح به واحد ، لم يرجع . <sup>(٣)</sup> نص عليه<sup>(٣)</sup> ؛ لأن النبي ﷺ لم يرجع بقول ذي اليدين وحده . وإن سبّح به من يعلم فسقه ، لم يرجع ؛ لأن خبره غير مقبول . وإن افرق المؤمن طائفتين ، سقط قولهم ؛ لتعارضه عنده .

وإن نسي التشهد الأول ، فسبّحوا به<sup>(٤)</sup> بعد انتصابه قائما ، لم يرجع ، ويتابعونه في القيام ؛ لما روى زياد بن علاقة<sup>(٥)</sup> ، قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة ، فلما صلى ركعتين ، قام ولم يجلس ، فسبّح به من خلفه ، فأشار إليهم قوموا ، فلما فرغ من صلاته<sup>(٦)</sup> ، سلم وسجد سجدة وسلم ، وقال : هكذا صنع رسول الله ﷺ . رواه الإمام أحمد<sup>(٧)</sup> . فإن رجع

(١) في م : « صلاة » .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : م .

(٥) زياد بن علاقة بن مالك ، أبو مالك الثعلبي الكوفي ، ثقة ، صدوق الحديث ، توفي سنة خمس وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٣ / ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) في المسند ٤ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من نسي أن يتشهد وهو جالس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٣٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٦٠ .

قَبْلَ<sup>(١)</sup> شُرُوعِهِ فِي الْقِرَاءَةِ ، لَمْ يُتَابِعُوهُ ؛ لِأَنَّهُ خَطَأً . فَإِنْ سَبَّحُوا بِهِ قَبْلَ قِيَامِهِ ، لَزِمَهُ الرُّجُوعُ ، فَإِنْ لَمْ يَوْجِعْ تَشَهُّدُوا لِأَنفُسِهِمْ وَتَابِعُوهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا تَعَيَّنَ عَلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَحْزَرْ لَهُمْ اتِّبَاعُهُ فِي تَرْكِهِ .

وإن ذَكَرَ التَّشَهُّدَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ فَرَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ قِيَامِ الْمُؤْمِنِينَ وَشُرُوعِهِمْ فِي الْقِرَاءَةِ ، لَزِمَهُمُ الرُّجُوعُ ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ إِلَى وَاجِبٍ ، فَلَزِمَهُمْ مُتَابَعَتُهُ ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا فَعَلُوهُ قَبْلَهُ .

التَّوَعُّعُ الثَّانِي ، زِيَادَةُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ ؛ كَالْمَشْيِ ، وَالْحَكِّ ، وَالتَّرْوِجِ ، فَإِنْ كَثُرَ مُتَوَالِيًا ، أَبْطَلَ الصَّلَاةَ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ قَلَّ ، لَمْ يُبْطَلْهَا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ ، إِذَا قَامَ [٤٦ر] حَمَلَهَا ، وَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ فَتَحَ الْبَابَ لِعَائِشَةَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup> .

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « بَعْدَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا حَمَلَ جَارِيَةٌ صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ رَحْمَةِ الْوَلَدِ وَتَقْبِيلِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٣٧ ، ٨/٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ حَمْلِ الصَّبِيَّانِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٣٨٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٢١٠ ، ٢١١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ حَمْلِ الصَّبَايَا فِي الصَّلَاةِ وَوَضْعُهُنَّ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُورِ . الْمُجْتَبَى ٣/١٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ قَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ . الْمَوْطَأُ ١/١٧٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥/٣٠٤ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٢١١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ الْمَشْيِ وَالْعَمَلِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . =

ولا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالسَّهْوِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ ، وَلَا يُشْرَعُ لَهُ سُجُودٌ ؛ لِذَلِكَ .

وَالْيَسِيرُ مَا شَابَهُ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَيْنَاهُ ، وَمِثْلُ تَقَدُّمِهِ وَتَأَخُّرِهِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ . وَالكَثِيرُ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مِمَّا عُدَّ كَثِيرًا فِي الْعُرْفِ ، فَيُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ مُتَفَرِّقًا .

النَّوْعُ الثَّالِثُ ، الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ ، مَتَى أَتَى بِهِمَا فِي الْفَرِيضَةِ عَمْدًا بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّهُمَا يُنَافِيَانِ الصَّلَاةَ ، وَالنَّافِلَةَ كَالْفَرِيضَةِ . وَعَنْهُ ، لَا يُبْطِلُهَا<sup>(١)</sup> الْيَسِيرُ . وَالْأُولَى أَوْلَى ؛ لِأَنَّ مَا أَبْطَلَ الْفَرِيضَةَ أَبْطَلَ النَّافِلَةَ ، كَالْعَمَلِ الْكَثِيرِ . وَإِنْ فَعَلَهُمَا<sup>(٢)</sup> سَهْوًا وَكَثُرَ ذَلِكَ ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ ، وَإِنْ قَلَّ فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ ، فَسُوَّى بَيْنَ عَمْدِهِ وَسَهْوِهِ ، كَالْمَشْيِ . وَعَنْهُ ، لَا يُبْطِلُ ؛ لِأَنَّهُ سُوَّى بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ فِي الْعَمْدِ ، فَعُفِيَ عَنْهُ فِي السَّهْوِ ، كَالسَّلَامِ . فَعَلَى هَذَا ، يَسْجُدُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِعَمْدِهِ ، عُفِيَ عَنْ سَهْوِهِ ، فَيَسْجُدُ لَهُ ، كَجِنْسِ الصَّلَاةِ .

وَمَنْ تَرَكَ فِي فِيهِ مَا يَذُوبُ ، كَالشَّكْرِ ، وَابْتَلَعَ مَا يَذُوبُ مِنْهُ ، فَهُوَ أَكْلٌ . وَإِنْ بَقِيَ فِي فِيهِ أَوْ بَيْنَ أَشْنَانِهِ يَسِيرٌ مِنْ بَقَايَا الطَّعَامِ يَجْرَى بِهِ الرِّيقُ ،

---

= عارضة الأحوذى ٣ / ٨١ . النسائي ، فى : باب المشى أمام القبلة خطى يسيرة ، من كتاب السنه . المجتبى ٣ / ١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١٨٣ ، ٢٣٤ .

(١) فى م : « يطلهما » .

(٢) فى الأصل : « فعلها » .

(٣) بعده فى الأصل : « لا » .

فَابْتَلَعَهُ ، لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، وَإِنْ تَرَكَ فِي فِيهِ لُقْمَةً  
لَمْ يَتَلَعَهَا ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ يَسِيرٌ ، وَيُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُشْغَلُ عَنْ  
خُشُوعِهَا وَقِرَاءَتِهَا ، فَإِنْ لَا كَهَا ، فَهُوَ كَالْعَمَلِ ؛ إِنْ كَثُرَ أَبْطُلَ ، وَإِلَّا فَلَا .

**فصل : الْقِسْمُ الثَّانِي ، النَّقْصُ ؛ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، تَرْكُ رُكْنٍ ،**  
**كَرْكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ ، فَإِنْ كَانَ عَمْدًا أَبْطُلَ الصَّلَاةُ ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا ، فَلَهُ**  
**أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، لَمْ يَذْكُرْهُ حَتَّى سَلَّمَ وَطَالَ الْفَضْلُ ، فَتَفْسُدُ**  
**صَلَاتُهُ ؛ لَتَعْدِرِ الْبِنَاءِ مَعَ طُولِ الْفَضْلِ . الثَّانِي ، ذَكَرَهُ قَرِيبًا مِنَ التَّسْلِيمِ ؛**  
**فَإِنَّهُ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ كَامِلَةٍ ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَةَ الَّتِي تَرَكَ الرُّكْنَ مِنْهَا بَطَلَتْ بِتَرْكِهِ**  
**وَالشُّرُوعِ فِي غَيْرِهَا ، فَصَارَتْ كَالْمُتْرُوكَةِ . الثَّالِثُ ، ذَكَرَ الْمُتْرُوكَ قَبْلَ**  
**شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ الرُّكْعَةِ الْأُخْرَى ، (١) فَإِنَّهُ يَعُودُ فَيَأْتِي )** بِمَا تَرَكَه ، ثُمَّ يَنْتَنِي  
عَلَى صَلَاتِهِ ، فَإِنْ سَجَدَ سَجْدَةً ، ثُمَّ قَامَ قَبْلَ جِلْسَةِ الْفَضْلِ فَذَكَرَ ، جَلَسَ  
لِلْفَضْلِ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ قَامَ ، وَإِنْ تَرَكَ السُّجُودَ وَحْدَهُ ، سَجَدَ وَلَمْ يَجْلِسْ ؛  
لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْهُ ، وَلَوْ جَلَسَ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، لَمْ يُعْجِزْهُ عَنْ جِلْسَةِ الْفَضْلِ ؛ لِأَنَّهُ  
نَوَى بِجُلُوسِهِ النَّقْلَ ، فَلَمْ يُعْجِزْهُ عَنِ الْفَرَضِ ، كَمَنْ سَجَدَ لِلثَّلَاوَةِ ، لَمْ  
يُعْجِزْهُ عَنْ سُجُودِ الصَّلَاةِ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ . فَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى فِعْلٍ مَا تَرَكَه ،  
فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَمْدًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا . الْحَالُ  
الرَّابِعُ ، ذَكَرَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ (٢) رُكْعَةٍ أُخْرَى ، فَتَبْطُلُ الرُّكْعَةُ الَّتِي تَرَكَ  
رُكْنَهَا وَحْدَهَا ، وَيَجْعَلُ الْأُخْرَى مَكَانَهَا ، وَيُسَمِّي صَلَاتَهُ ، وَيَسْجُدُ قَبْلَ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « فَإِنْ تَعُودُ يَأْتِي » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « الْفَاتِحَةُ فِي » .

السَّلامِ . وَإِنْ تَرَكَ رُكْنَيْنِ مِنْ رَكَعَتَيْنِ ، أَتَى بَرَكْعَتَيْنِ مَكَانَهُمَا . فَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ ، وَذَكَرَ وَهُوَ فِي التَّشَهُّدِ سَجَدَ سَجْدَةً ، وَتَصَبَّحَ لَهُ الرُّكْعَةُ الرَّابِعَةُ ، وَيَأْتِي بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى عَمَلٍ كَثِيرٍ غَيْرِ مُعْتَدٍّ بِهِ . وَإِنْ ذَكَرَ وَهُوَ فِي التَّشَهُّدِ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الرَّابِعَةِ ، سَجَدَ فِي الْحَالِ ، ثُمَّ تَشَهُّدَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الرُّكَعَاتِ تَرَكَهَا ، جَعَلَهَا مِنْ رَكَعَةٍ قَبْلَهَا ، لِيَتْلُزَمَهُ رَكَعَةٌ ، وَإِنْ ذَكَرَ فِي الرُّكْعَةِ أَنَّهُ تَرَكَ رُكْنًا لَمْ يَعْلَمْ أَرُكُوعٌ هُوَ أَمْ سُجُودٌ ، جَعَلَهُ رُكُوعًا ، [٤٦ظ] لِيَأْتِيَ بِهِ ثُمَّ بِمَا بَعْدَهُ ، كَيْلَا يَخْرُجَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى شَكٍّ .

النُّوعُ الثَّانِي ، تَرَكَ وَاجِبًا غَيْرَ رُكْنٍ عَمْدًا ، كَالْتَّكْبِيرِ غَيْرِ تَكْبِيرَةٍ الْإِحْرَامِ ، وَتَسْبِيحِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ ، وَإِنْ تَرَكَ سَهْوًا ، سَجَدَ لِلسَّهْوِ قَبْلَ السَّلامِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ ابْنُ بُحَيْنَةَ<sup>(١)</sup> قَالَ : صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ ، فَقَامَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ فَلَمْ يَجْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسَ تَسْلِيمَهُ ، كَبَّرَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ،<sup>(٢)</sup> ثُمَّ سَلَّمَ<sup>(٣)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . فَتَبَّتْ هَذَا بِالْخَبَرِ ،

(١) عبد الله بن مالك بن القشيب ، أبو محمد الأزدي ، أمه بحينة بنت الحارث ، له صحة ، أسلم قديما ، وكان ناسكا فاضلا يصوم الدهر ، وكان ينزل بطن رثم على ثلاثين ميلا من المدينة ، ومات به في إمارة مروان الأخيرة على المدينة . الإصابة ٤ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢ - ٢) سقط من : س ١ ، ف ، م .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب من لم ير التشهد الأول واجبا ، من كتاب الأذان ، وفي : باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ، من كتاب السهو . صحيح البخاري ١ / ٢١٠ ، =

وقسنا عليه سائر الواجبات .

وإن ذكر التشهد قبل انتصابه قائما ، رجع فأتى به ، وإن ذكره بعد شروعه في القراءة ، لم يرجع<sup>(١)</sup> ؛ لأنه تلبس بركن مقصود<sup>(٢)</sup> ، فلم يرجع إلى واجب . وإن ذكره بعد قيامه وقبل شروعه في القراءة ، لم يرجع أيضا ؛ لذلك ، ولما روى المغيرة بن شعبة ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا قام أحدكم في الركعتين فلم يستتم قائما ،<sup>(٣)</sup> فليجلس ، فإن استتم قائما<sup>(٤)</sup> ، لم يجلس ، وسجد سجدة السهو » . رواه أبو داود<sup>(٥)</sup> . وقال أصحابنا : وإن رجع في هذه الحال ، لم تفسد صلاته ،<sup>(٥)</sup> ولا يرجع<sup>(٥)</sup> إلى

---

= ٨٥ / ٢ . ومسلم ، في : باب السهو في الصلاة والسجود له ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٩٩ / ١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قام من اثنين ولم يتشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٣٧ / ١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في سجدة السهو قبل السلام ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٨٥ / ٢ . والنسائي ، في : باب ما يفعل من قام عن اثنين ناسيا ولم يتشهد ، من كتاب السهو . المجتبى ١٧ / ٣ . وابن ماجه ، في : باب في من قام عن اثنين ساهيا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٨١ / ١ .

(١) بعده في م : « لأنه » .

(٢) زيادة من : م .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل ، س ١ ، س ٢ ، م .

(٤) في : باب من نسي أن يتشهد وهو جالس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٣٨ / ١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٦٠ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من قام من اثنين ساهيا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٨١ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٣ / ٤ ، ٢٥٤ . وانظر : الإرواء ١٠٩ / ٢ ، ١١٠ .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل .

غيره من الواجبات ؛ لأنه لو رجع إلى الركوع لأجل تسبيحه ، لَزَادَ رُكُوعًا  
 فِي صَلَاتِهِ ، وَأَتَى بِالتَّسْبِيحِ فِي رُكُوعٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ .

النُّوعُ الثَّالِثُ ، تَرَكَ سُنَّةً ، فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا ،  
 وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ شُرِعَ لِلْجَبْرِ <sup>(١)</sup> ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ وَاجِبًا ، فَجَبَرَهُ  
 أَوَّلَى . ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَرْكُوكُ مِنْ سُنَنِ الْأَفْعَالِ ، لَمْ يُشْرَعْ لَهُ سُجُودٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا <sup>(٢)</sup>  
 يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ سُنَنِ الْأَقْوَالِ <sup>(٣)</sup> ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،  
 لَا يُسَنُّ لَهُ الشُّجُودُ ، كَسُنَنِ الْأَفْعَالِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُسَنُّ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
 « إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » <sup>(٤)</sup> .

**فصل : القسم الثالث ، الشك ، وفيه ثلاث مسائل ؛ إحداهن ، شكٌّ**  
**في عددِ الرُّكَّعاتِ ، ففيه ثلاث روايات ؛ إحداهن ، يَنْبَنِي عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ ،**  
**وَيُسَبِّحُ صَلَاتَهُ ، وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،**  
**قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّزْ**  
**الصَّوَابَ ، وَلْيَتِمَّ مَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِلْبُخَارِيِّ :**  
**« بَعْدَ التَّسْلِيمِ » <sup>(٥)</sup> . الثَّانِيَةُ ، يَنْبَنِي عَلَى الْيَقِينِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، رَضِيَ**  
**اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ**

(١) فِي الْأَصْلِ : « لِلْخَبَرِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ٢ ، م .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْأَفْعَالِ » .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٥) هُوَ الْمُتَقَدِّمُ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ .

يَذَرُكُمْ صَلَّيْ، ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ  
يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّيْ خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ،  
وإن كَانَ صَلَّيْ أَرْبَعًا كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وَالرَّوَايَةُ  
الثَّلَاثَةُ، يَتَنَبَّئُ الْإِمَامُ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ، وَالْمُنْفَرِدُ عَلَى الْيَقِينِ؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ مَنْ  
يُذَكِّرُهُ إِنْ غَلِطَ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا عَلَى شَكٍّ، وَالْمُنْفَرِدُ يَتَنَبَّئُ عَلَى الْيَقِينِ؛  
لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْخَطَأَ، وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يُذَكِّرُهُ، فَلَزِمَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ، كَيْفَا  
يَخْرُجُ مِنَ الصَّلَاةِ شَاكًّا فِيهَا. وَهَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ، شَكٌّ فِي رُكْنٍ فِي<sup>(٢)</sup> الصَّلَاةِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ تَارِكِهِ؛  
لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ، شَكٌّ فِي مَا يُوجِبُ سُجُودَ السَّهْوِ، مِنْ زِيَادَةِ أَوْ تَرْكِ  
وَاجِبٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا سُجُودَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
وُجُوبِهِ، فَلَا يَجِبُ بِالشَّكِّ. وَالثَّانِي، أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> إِنْ شَكَّ فِي زِيَادَةِ، لَمْ يَسْجُدْ؛

(١) فِي: بَابِ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٠٠/١.  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ إِذَا شَكَّ فِي الثَّانِي وَالْثَلَاثِ مِنْ قَالَ: يَلْقَى الشَّكَّ، مِنْ  
كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٣٥/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ شَكٍّ فِي صَلَاتِهِ  
فَرَجَعَ إِلَى الْيَقِينِ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٣٨٢/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ إِتِمَامِ  
الْمُصَلِّي عَلَى مَا ذَكَرَ إِذَا شَكَّ، مِنْ كِتَابِ السَّهْوِ. الْمُجْتَبَى ٢٢/٣، ٢٣. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ  
الرَّجُلِ لَا يَدْرِي أَثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٣٥١/١. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ،  
فِي: بَابِ إِتِمَامِ الْمُصَلِّي مَا ذَكَرَ إِذَا شَكَّ فِي صَلَاتِهِ، مِنْ كِتَابِ النِّدَاءِ. الْمُوطَأُ ٩٥/١. وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٧٢/٣، ٨٣، ٨٤، ٨٧.

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.



لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهَا ، وَإِنْ شَكَّ فِي تَرْكِ وَاجِبٍ ، لَزِمَهُ السُّجُودُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهُ ، وَإِنَّمَا يُؤْثَرُ الشَّكُّ إِذَا وُجِدَ فِي الصَّلَاةِ . فَإِنْ شَكَّ بَعْدَ سَلَامِهَا ، لَمْ يَلْتَفِتْ [٤٧و] إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْإِثْبَاتُ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ ، فَيَشُقُّ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ ، فَسَقَطَ . وَهَكَذَا الشَّكُّ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ بَعْدَ فَرَغِهِ مِنْهَا .

**فصل :** وسُجُودُ الشَّهْرِ لِمَا يُنْطَلُ عَمْدُهُ الصَّلَاةَ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ وَأَمَرَ بِهِ ، "وَلَأَنَّهُ شَرِيعٌ" لِحَبْرِ وَاجِبٍ ، فَكَانَ وَاجِبًا ، كَجُزْأَنَاتِ الْحَجِّ ، وَجَمِيعِهِ قَبْلَ السَّلَامِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِهَا وَشَأْنِهَا ، فَكَانَ قَبْلَ سَلَامِهَا ، كَسُجُودِ صَلْبِهَا ، إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ أَحَدُهَا ، إِذَا سَلَّمَ مِنْ نُقْصَانٍ فِي صَلَاتِهِ ، سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ ؛ لِحَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ . الثَّانِي ، إِذَا بَنَى عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . الثَّالِثُ ، إِذَا نَسِيَ السُّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ سَجَدَ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ فَاتَهُ الْوَاجِبُ فَقَضَاهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ جَمِيعَهُ قَبْلَ السَّلَامِ ، إِلَّا أَنْ يَنْسَاهُ حَتَّى يُسَلَّمَ . وَعَنْهُ ، مَا كَانَ مِنْ زِيَادَةٍ ، فَهُوَ بَعْدَ السَّلَامِ ؛ لِحَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ ، وَمَا كَانَ مِنْ نُقْصَانٍ أَوْ شَكٍّ كَانَ قَبْلَهُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

فَمَنْ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ ، جَعَلَهُ بَعْدَ فَرَغِهِ مِنَ التَّشَهُّدِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ ، فَيَكْبَرُ لِلْسُّجُودِ "وَالرَّفْعِ مِنْهُ" ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ كَسَجْدَتَيْ صَلْبِ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

الصَّلَاةِ، وَيُسَلِّمُ عَقِيْبَهُمَا. وَإِنْ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ كَبَّرَ لِلسُّجُودِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ؛ لِحَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ؛ لِمَا رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا<sup>(١)</sup>، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ تَشَهَّدَ وَسَلَّم<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا حَدِيثٌ<sup>(٣)</sup> حَسَنٌ. وَلَأَنَّهُ سُجُودٌ يُسَلِّمُ لَهُ، فَكَانَ مَعَهُ تَشَهُّدٌ، كَسُجُودِ صُلْبِ الصَّلَاةِ.

فَإِنْ نَسِيَ السُّجُودَ فَذَكَرَهُ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ، سَجَدَ وَإِنْ تَكَلَّمَ. وَقَالَ الْخِرَقِيُّ: يَسْجُدُ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَإِنْ تَكَلَّمَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. وَإِنْ نَسِيَهِ حَتَّى طَالَ الْفَضْلُ، أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، عَلَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ، سَقَطَ. وَعَنْهُ، يُعِيدُ الصَّلَاةَ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِنْ تَرَكَ الْمَشْرُوعَ قَبْلَ السَّلَامِ عَمْدًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا فِيهَا عَمْدًا، وَإِنْ تَرَكَ الْمَشْرُوعَ بَعْدَ السَّلَامِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا لَيْسَ مِنْهَا، فَلَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ، كَجُزْأَنَاتِ الْحَجِّ.

**فصل: فَإِنْ سَهَا سَهْوَيْنِ مَحَلُّ سُجُودِهِمَا وَاجِدٌ، كَفَاهُ أَحَدُهُمَا؛**

(١) سقط من: الأصل، س ١، س ٢، م.

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب سجدة السهو فيهما تشهد وتسليم، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٣٩/١. والترمذي، في: باب ما جاء في التشهد في سجدة السهو، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٨٦/٢. والحاكم، في: المستدرک ٣٢٣/١. والبيهقي، في: باب السنن الكبرى ٣٥٥/٢.

وذكر التشهد فيه شاذ. انظر: فتح الباری ٩٨/٣، ٩٩، الإرواء ١٢٨/٢، ١٢٩.

(٣) بعده في م: «صحيح».

(٤) تقدم من حديث أبي هريرة في صفحة ٣٦٧، ومن حديث ابن مسعود في صفحة ٣٦٥، ٣٦٦.

(٥) سقط من: الأصل.

لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>. ولأنَّ السُّجُودَ إِنَّمَا أُخِّرَ؛ لِيَجْمَعَ السَّهْوُ كُلَّهُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَفَعَلَهُ عَقِيبَ السَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ سَبَّهَ. وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ وَالْآخَرُ بَعْدَهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُجْزِئُهُ سُجُودٌ وَاحِدٌ؛ لِذَلِكَ، وَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقُ وَآكَدُ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، فَلَزِمَهُ الْإِثْنَانُ بِهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي. وَالثَّانِي، يَأْتِي بِهِمَا فِي مَحَلِّهِمَا؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وليس على المأموم سُجُودٌ لِسَهْوِهِ، فَإِنْ سَهَا إِمَامُهُ فَعَلِيهِ السُّجُودُ مَعَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ، فَإِنْ سَهَا إِمَامُهُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(٣)</sup>. وَلَأنَّ الْمَأْمُومَ تَابِعٌ لِإِمَامِهِ، فَلَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ فِي السُّجُودِ وَتَرْكِهِ.

وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ مَعَ إِمَامِهِ فِي سَهْوِهِ الَّذِي لَمْ يُذَكِّرْهُ. وَإِنْ كَانَ السُّجُودُ بَعْدَ السَّلَامِ، لَمْ يَقُمْ الْمَسْبُوقُ حَتَّى يَسْجُدَ<sup>(٤)</sup> مَعَهُ. وَعَنْهُ، لَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٥ ، ٣٦٦.

(٢) في: باب من نسي أن يتشهد وهو جالس، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٣٧/١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في من سجدتهما بعد السلام، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٨٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٠/٥.

(٣) في: باب ليس على المقتدى سهو وعليه سهو الإمام، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطني ١/١. وعنده من حديث عمر. وعلقه البيهقي، وقال: حديث ضعيف. السنن الكبرى ٢/٣٧٧. وانظر: الإرواء ٢/١٣١، ١٣٢.

(٤) في م: «يشهد».

سُجُودَ عَلَيْهِ هُنَا . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ . فَإِنْ قَامَ وَلَمْ يَعْلَمْ فَسَجَدَ الْإِمَامُ ، رَجَعَ  
فَسَجَدَ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَتَمَ قَائِمًا ، <sup>(١)</sup> «وَأِنْ اسْتَتَمَ قَائِمًا» ، مَضَى ثُمَّ سَجَدَ  
فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ سَلَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَامَ عَنْ وَاجِبٍ ، [٧٤ط] فَأَشْبَهَ تَارِكَ  
التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ . فَإِنْ سَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَعِيدُ  
السُّجُودَ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ آخِرَ الصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا سَجَدَ مَعَ إِمَامِهِ تَبَعًا ، فَلَمْ يَسْقُطِ  
الْمَشْرُوعُ فِي مَحَلِّهِ ، كَالْتَّشَهُّدِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَسْجُدُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَجَدَ  
وَانْجَبَرَتْ صَلَاتُهُ . وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ مَعَ إِمَامِهِ سَجَدَ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

وَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ السُّجُودَ ، فَهَلْ يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،  
يَسْجُدُ ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ نَقَصَتْ بِسَهْوِ إِمَامِهِ ، وَلَمْ يَجْبِرْهَا ، فَلَزِمَهُ جَبْرُهَا .  
وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَسْجُدُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْجُدُ تَبَعًا ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ الْمَتَّبِعُ لَمْ يَجِبِ  
التَّبَعُ .

فصل : وَالتَّافِلَةُ كَالْفَرِيضَةِ فِي السُّجُودِ ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ ، وَلِأَنَّهَا فِي  
مَعْنَاهَا . وَلَا يَسْجُدُ لِسَهْوٍ فِي سُجُودِ السَّهْوِ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى التَّسْلُسِ ،  
وَلَا فِي صَلَاةٍ جِنَازَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا سُجُودَ فِي صَلَاتِهَا ، فَفِي جَبْرِهَا أَوْلَى ، وَلَا  
يَسْجُدُ لِفِعْلِ عَمْدٍ ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ سُجُودُ السَّهْوِ ، وَلِأَنَّ الْعَمْدَ إِنْ كَانَ مُحَرَّمًا  
أَفْسَدَ الصَّلَاةَ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ ، فَلَا عُذْرَ لَهُ ، وَالسُّجُودُ إِنَّمَا شُرِعَ <sup>(٢)</sup> فِي  
مَحَلِّ <sup>(٣)</sup> الْعُذْرِ .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : «لِحُلِّ» .

**فصل :** وَمَنْ أَحْدَثَ عَمْدًا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَخْلَلَ بِشَرْطِهَا عَمْدًا ، وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ مَا يُفْسِدُ طَهَارَتَهُ ؛ كظُهُورِ قَدَمِي الْمَاسِيحِ ، وَانْقِصَاءِ مُدَّةِ الْمَسْحِ ، وَبُزْءِ<sup>(١)</sup> مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبُزْلِ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . وَعَنْهُ فِي مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ ، يَتَوَضَّأُ وَيَتَنَى ، وَهَذِهِ الصُّورُ فِي مَعْنَاهُ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ مِنْ مُحْدِثٍ فِي عَمْدٍ وَلَا سَهْوٍ . وَلَهُ أَنْ يَسْتَحْلِفَ مَنْ يُتِمُّ بِهِمُ الصَّلَاةَ . وَعَنْهُ ، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حِينَ طُعِنَ ، أَخَذَ بِيَدَيِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَدَّمَهُ ، فَأَتَمَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ<sup>(٢)</sup> . فَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْلِفْ ، فَاسْتَحْلَفَ الْجَمَاعَةُ لَأَنْفُسِهِمْ ، أَوْ صَلَّوْا وَحْدَانًا ، جَازَ .

قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَهُ اسْتِحْلَافٌ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ فِي صَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ ، فَأَخَذَ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> .

وَإِنْ كَانَ مَسْبُوقًا بِيَعُضِ الصَّلَاةِ ، فَتَمَّتْ صَلَاةُ الْمُؤْمِنِينَ قَبْلَهُ ، جَلَسُوا

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه ، من كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ . صحيح البخاري ٢/ ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٩/ ٥ - ٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٤٢ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧١ ، ٣٧٢ ، من حديث سهل بن سعد .

يَتَشَهُدُونَ ، وَقَامَ هُوَ فَأَتَمَّ صَلَاتَهُ ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمْ فَسَلَّمَ بِهِمْ ، وَلَا يُسَلِّمُونَ  
قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَنْتَظِرُ الْمُؤْمِينَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، فَالْمُؤْمُونَ أَوْلَى  
بِالنِّظَارِهِ .

## بَابُ مَا يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ

يُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ لغير حاجة؛ لأنَّ عائشة، رَضِيَ اللَّهُ عنها، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْتِفَاتِ الرَّجُلِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ»<sup>(١)</sup>. حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ، مَا لَمْ يَسْتَدِيرْ بِجُمْلَتِهِ، أَوْ يَسْتَدِيرَ الْقِبْلَةَ.

وَلَا يُكْرَهُ لِلْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ سَهْلَ ابْنَ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ يَلْتَفِتُ إِلَى الشُّعْبِ، قَالَ: وَكَانَ بَعَثَ أَنَسَ بْنَ أَبِي مَرْثَدٍ طَلِيعَةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ. رَوَاهُ

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب الالتفات فى الصلاة، من كتاب الأذان، وباب صفة إبليس وجنوده، من كتاب بدء الخلق. صحيح البخارى ١/١٩١، ٤/١٥٢. وأبو داود، فى: باب الالتفات فى الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/٢٠٩. والترمذى، فى: باب ما ذكر من الالتفات فى الصلاة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٣/٧٢. والنسائى، فى: باب التشديد فى الالتفات فى الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ٣/٨. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٧٠، ١٠٦.

(٢) مختصراً، فى: باب الرخصة فى ذلك [النظر فى الصلاة]، من كتاب الصلاة. وبنخامة، فى: باب فى فضل الحرس فى سبيل الله عز وجل، من كتاب الجهاد. سنن أبى داود ١/٢١٠، ٩/٢، ١٠.

كما أخرجه النسائى، فى: باب فضل الحرس، من كتاب السير. السنن الكبرى ٥/٢٧٣،

وَيُكْرَهُ رَفْعُ الْبَصَرِ؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> أَنَّ أَنَسًا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ ! » فَاسْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : « لَيَنْتَهَنَّ<sup>(٣)</sup> عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ » .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَيُدَّ عَلَى خَاصِرَتِهِ ؛ [٤٨و] لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .

(١) فى : باب الرخصة فى الالتفات فى الصلاة يمينا وشمالا ، من كتاب السهو . المجتبى ٩ / ٣ .  
كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما ذكر من الالتفات فى الصلاة ، من أبواب الجمعة .  
عارضة الأحوذى ٣ / ٧٠ ، ٧١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٧٥ ، ٣٠٦ .

(٢) فى : باب رفع البصر إلى السماء فى الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ١٩٠ ، ١٩١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب النظر فى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠ . والنسائى ، فى : باب النهى عن رفع البصر إلى السماء فى الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٣ / ٧ ، ٨ . وابن ماجه ، فى : باب الخشوع فى الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة .  
سنن ابن ماجه ١ / ٣٣٢ . والدارمى ، فى : باب كراهية رفع البصر إلى السماء فى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٩٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ٢٥٨ .

(٣) فى الأصل : « لينتهين » .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب الخصر فى الصلاة ، من كتاب العمل فى الصلاة . صحيح البخارى ٢ / ٨٤ . ومسلم ، فى : باب كراهة الاختصار فى الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٣٨٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الرجل يصلى مختصرا ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢١٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى النهى عن الاختصار فى الصلاة ، من أبواب الصلاة .  
عارضة الأحوذى ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ . والنسائى ، فى : باب النهى عن التخصير فى الصلاة ، =



وَيُكْرَهُ أَنْ يَكْفَ شَعْرَهُ أَوْ ثِيَابَهُ ، أَوْ يُشَمَّرَ كُمَيْتِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :  
« أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ ، وَلَا أَكْفَ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعْقُوصًا أَوْ مَكْتُوفًا ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، رَأَى عَبْدَ اللَّهِ  
ابْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّيَ وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ ، فَحَلَّهَ ، وَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ يَقُولُ : « إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا ، مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(٢)</sup> .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُشَبِّكَ أَصَابِعَهُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَدْ شَبَّكَ  
أَصَابِعَهُ فِي الصَّلَاةِ ، فَفَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٣)</sup> .

وَيُكْرَهُ فَرْقَعَةُ الْأَصَابِعِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ <sup>(٤)</sup> عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ

= من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٩٨/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن الاختصار في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٣٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٢/٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٣٣١ ، ٣٩٩ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٥ .

(٢) وأخرجه مسلم ، في : باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٥٥/١ . وأبو داود ، في : باب الرجل يصلّي عاقصا شعره ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٥٠/١ ، ١٥١ . والنسائي ، في : باب مثل الذي يصلّي ورأسه معقوص ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٧٠/٢ ، والدارمي ، في : باب في عقص الشعر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٤/١ ، ٣١٦ .

(٣) في : باب ما يكره في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣١٠/١ . وانظر الكلام على الحديث في : الإرواء ٩٩/٢ - ١٠٢ .

(٤) سقط من : م .

اللَّهُ ﷺ قال: « لا تُفَقِّعْ <sup>(١)</sup> أصابعَكَ وأَنْتَ في الصَّلَاةِ ». رواه ابنُ ماجه <sup>(٢)</sup>.

ويُكْرَهُ التَّرَوُّحُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعَبَثِ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَغْتَمِدَ عَلَى يَدِهِ فِي الْجُلُوسِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَغْتَمِدُ عَلَى يَدِهِ . رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> .

وَيُكْرَهُ مَسْحُ الْحَصَى ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ <sup>(٤)</sup> قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاجِهُهُ ، فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَى » . من « الْمُسْنَدِ » <sup>(٥)</sup> .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُكْثِرَ مَسْحَ جَبْهَتِهِ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ

---

(١) في م : « تفققع » .

(٢) في : باب ما يكره في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣١٠ .  
وقال البوصيري : فيه الحارث الأعور ، وهو ضعيف ، وقد اتهمه بعضهم . مصباح الزجاجة ١ / ٣٢٧ .

(٣) في : باب كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٢٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٤٧ .

(٤) في م : « أبو داود » .

(٥) ٥ / ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٧٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في مسح الحصى في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢١٧ . الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٧١ . والنسائي ، في : باب النهي عن مسح الحصى في الصلاة . المجتبى ٣ / ٧ . وابن ماجه ، في : باب مسح الحصى في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٢٨ . والدارمي ، في : باب النهي عن مسح الحصى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٢٢ .

مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ مَسَحَ جَبْهَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup> .

وَيُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى مَا يُلْهِيهِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ :  
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَمِيصَةٍ<sup>(٢)</sup> لَهَا أَعْلَامٌ ، فَقَالَ : « شَغَلْتَنِي أَعْلَامُ  
هَذِهِ ، اذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ بْنِ حُذَيْفَةَ ، وَاتُّوْنِي بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ<sup>(٣)</sup> » . مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ مَا يُلْهِيهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ :  
« أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي » .  
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أخرجه البيهقي بمعناه ، انظر : السنن الكبرى ٢/٢٨٥ .

(٢) كساء مُرَبَّعٌ لَهُ عِلْمَانٌ .

(٣) كساء غليظ لا علم له .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الالتفات في الصلاة ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الأكسية والخمائن ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١/١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٩١ ، ١٩٠/٧ . ومسلم ، في : باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٣٩١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النظر في الصلاة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب من كرهه [لبس الحرير] ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ١/٢١٠ ، ٣٧١/٢ . والنسائي ، في : باب الرخصة في الصلاة في خميصة لها أعلام ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢/٥٦ . وابن ماجه ، في : باب لباس رسول الله ﷺ ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢/١١٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٣٧ .

(٥) في : باب إن صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد صلاته وما ينهى عن ذلك ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب كراهية الصلاة في التصاوير ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١/١٠٥ ، ٢١٦/٧ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣/١٥١ ، ٢٨٣ .

وَيُكْرَهُ كَثْرَةُ التَّمَثِيلِ ؛ لِقَوْلِ عَطَاءٍ : إِنِّي لِأُحِبُّ أَنْ يَقْلَ فِيهِ التَّخْرِيكُ ،  
وَأَنْ يَغْتَدِلَ قَائِمًا عَلَى قَدَمَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنْسَانٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ ،  
فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَإِنَّهُ يَطُولُ عَلَى الْإِنْسَانِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَوَكُّؤُ عَلَى هَذَا مَرَّةً ،  
وعلى هذا مَرَّةً <sup>(١)</sup> . وَكَانَ ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لَا يُفَرِّجُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ  
وَلَا يُمِشُّ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

وَيُكْرَهُ تَغْيِيزُ الْعَيْنِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : هُوَ مِنْ فِعْلِ الْيَهُودِ .  
وَيُكْرَهُ الْعَبَثُ كُلُّهُ ، وَمَا يَذْهَبُ بِخُشُوعِ الصَّلَاةِ . وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ  
بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا ، إِلَّا مَا كَانَ عَمَلًا كَثِيرًا .

فصل : وَلَا بَأْسَ بَعْدَ الْآيِ وَالتَّسْبِيحِ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ طَاوُسٍ <sup>(٣)</sup> ،  
وَالْحَسَنِ <sup>(٤)</sup> ، وَابْنِ سِيرِينَ <sup>(٥)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢/ ٢٦٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٣) طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَارِسِيُّ ، ثُمَّ الْيَمَنِيُّ الْجَنْدِيُّ ، الْحَافِظُ الْفَقِيهَ الْقُدْوَةُ ،  
عَالِمُ الْيَمَنِ ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، تَوَفَّى فِي عَامِ سِتَّةٍ وَمِائَةٍ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٥/ ٣٨ -  
٤٩ .

(٤) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ يَسَارَ ، أَبُو سَعِيدٍ ، الْعَالِمُ الْعَابِدُ النَّاسِكُ ، مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ  
الْأَنْصَارِيِّ ، كَانَتْ أُمُّهُ مَوْلَاةً لَأُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، حَضَرَ الْجُمُعَةَ مَعَ عُثْمَانَ ، وَسَمِعَهُ يَخْطُبُ ،  
تَوَفَّى فِي أَوَّلِ رَجَبِ سَنَةِ عَشْرٍ وَمِائَةٍ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٤/ ٥٦٣ - ٥٨٨ .

(٥) مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ الْبَصْرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ الْأَنْصَارِيُّ الْإِمَامُ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، كَانَ فِطْنًا ، حَسَنَ  
الْعِلْمِ بِالْفَرَائِضِ وَالْقَضَاءِ وَالْحِسَابِ ، وَرِعًا ، أَدْبِيًا ، تَوَفَّى سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٤/  
٦٠٦ - ٦٢٢ .

ولا بَأْسَ بِقَتْلِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ؛ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ<sup>(١)</sup> .

وإن قَتَلَ الْقَمْلَةَ ، فلا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقْتُلُ الْقَمْلَ فِي الصَّلَاةِ .  
رَوَاهُ سَعِيدٌ . قَالَ الْقَاضِي : وَالتَّعَافُلُ عَنْهَا أَوْلَى .  
ولا بَأْسَ بِالْعَمَلِ الْيَسِيرِ لِلْحَاجَةِ ؛ لِمَا قَدَّمْنَا .

**فصل :** وإن تَنَاءَبَ فِي الصَّلَاةِ ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَكْظِمَ . فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَبْطَاعَ » . وَفِي رِوَايَةٍ : « فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ » .<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَإِنْ بَدَرَهُ الْبِصَاقُ بَصَقَ

---

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب العمل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢١١ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة  
الأحوذى ١٨١ / ٢ . والنسائي ، في : باب قتل الحية والعقرب في الصلاة ، من كتاب السهو .  
المجتبى ٩ / ٣ ، ١٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة ، من كتاب  
إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٩٤ . والدارمي ، في : باب قتل الحية والعقرب في الصلاة ، من  
كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٣٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ،  
٢٨٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٩٠ .

(٢) (٢ - ١) زيادة من : س ١ .  
والحديث أخرجه مسلم ، في : باب تشميت العاطس وكراهة التثاؤب ، من كتاب الزهد .  
صحيح مسلم ٤ / ٢٢٩٢ ، ٢٢٩٣ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب صفة إبليس وجنوده ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب ما  
يستحب من العطاس وما يكره من التثاؤب ، وباب إذا تناءب فليضع يده على فيه ، من كتاب  
الأدب . صحيح البخاري ٤ / ١٥٢ ، ٦١ / ٦٢ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في التثاؤب ، =

عن يساره، أو تحت قدميه، فإن كان في المسجد بَصَقَ في ثوبه، وحكَّ بعضه ببعض؛ لما روى أبو هريرة، رضى الله عنه، أنَّ النبي ﷺ رأى نخامةً في قبلة المسجد، فأقبل على الناس، فقال: «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ» <sup>(١)</sup> [٤٨ظ] فَيَتَنَحَّضُ أَمَامَهُ، أَيُّحِبُّ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَحَّضَ فِي وَجْهِهِ؟ إِذَا تَنَحَّضَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَحَّضْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا». وَوَصَفَ الْقَاسِمُ: فَتَقَلَ فِي ثَوْبِهِ، وَمَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ <sup>(٢)</sup>.

وإن سَلَّمَ على المصلِّي، رَدَّ بالإشارة؛ لما روى جابر، رضى الله عنه، قال: أَدْرَكْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَّغَ دَعَانِي، وَقَالَ: «إِنَّكَ سَلَّمْتَ عَلَيَّ آيْنًا وَأَنَا أُصَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>.

---

= من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٦٠١/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية التأثؤب في الصلاة، من أبواب الصلاة ١٦٤/٢، ١٦٥. وابن ماجه، في: باب ما يكره في الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣١٠/١. والدارمي، في: باب التأثؤب في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٢١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٧/٢، ٤٢٨، ٥١٧، ٣١/٣، ٣٧، ٩٣، ٩٧.

(١) في المصادر: «ربه».

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٦.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب لا يرد السلام في الصلاة، من كتاب العمل في الصلاة. صحيح البخاري ٨٣/٢. ومسلم، في: باب تحريم الكلام في الصلاة...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٣٨٣/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب رد السلام في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢١٢/١. والنسائي، في: باب رد السلام بالإشارة في الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ٦/٣. وابن ماجه، في: باب المصلِّي يسلم عليه كيف يرد، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٢٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٤/٣، ٣٣٩.

## بَابُ الْجَمَاعَةِ

الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الرِّجَالِ لِكُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِحَطَبٍ فَيُحْتَطَبُ، ثُمَّ أُمَرَ<sup>(١)</sup> بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ أُمَرَ<sup>(٢)</sup> رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتُهُمْ بِالنَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَلَيْسَتْ شَرْطًا لِلصُّحَّةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

---

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب وجوب صلاة الجماعة، وباب فضل العشاء فى جماعة، من كتاب الأذان، وفى: باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة، من كتاب الأحكام. صحيح البخارى ١/١٦٥، ١٦٧، ١٠١/٩. ومسلم، فى: باب فضل صلاة الجماعة...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٥٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى التشديد فى ترك الجماعة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٢٩. والترمذى، فى: باب ما جاء فى من يسمع النداء فلا يجيب، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٧/٢. والنسائى، فى: باب التشديد فى التخلف عن الجماعة، من كتاب الإمامة. المجتبى ٢/٨٣. وابن ماجه، فى: باب التغليظ فى التخلف عن الجماعة، من كتاب المساجد. سنن ابن ماجه ١/٢٥٩. والدارمى، فى: باب فى من تخلف عن الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٢٩٢. والإمام مالك، فى: باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد، من كتاب الجماعة. الموطأ ١/١٢٩، ١٣٠. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٤٥٠، ٢/٢٤٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤١٦، ٤٧٢.

عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَتَتَعَقَّدُ بِاثْنَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْاِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٢)</sup> . فَإِنَّ أُمَّ الرَّجُلِ عَبْدَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ ، كَانَا جَمَاعَةً ؛ لِذَلِكَ ، وَإِنْ أُمَّ صَبِيًّا فِي الثَّقَلِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُمَّ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّهَجُّدِ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ أُمُّهُ فِي فَرْضٍ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يَكُونُ مُسْقِطًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ . وَعَنْهُ ، يَصِحُّ ، كَمَا لَوْ أُمَّ رَجُلًا مُتَنَفِّلًا .

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة فى مسجد السوق ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب فضل صلاة الجماعة ، من كتاب الأذان ، وفى : باب ما ذكر فى الأسواق ، من كتاب البيوع ، وفى : باب ﴿ إِنْ قَرَأَ الْفَجْرَ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ١/١٢٩ ، ١٦٦ ، ٨٦/٣ ، ١٠٨/٦ . ومسلم ، فى : باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد فى التخلف عنها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٤٥٠ ، ٤٥١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى المشى إلى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/١٣٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الجماعة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/١٥ . والنسائى ، فى : باب فضل الجماعة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/٨٠ . وابن ماجه ، فى : باب فى فضل الصلاة فى جماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/٢٥٩ . والدارمى ، فى : باب فى فضل صلاة الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/٢٩٣ . والإمام مالك ، فى : باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١/٢٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٤٣٧ ، ٤٥٢ ، ٦٥/٢ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ٣٢٨ ، ٣٩٦ ، ٤٥٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ، ٥٠١ ، ٥٢٠ ، ٥٢٥ ، ٥٥٠/٣ ، ٤٩/٦ .

(٢) فى : باب الاثنان جماعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣١٢ . وقال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف . مصباح الزجاجة ١/٣٣١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥/٢٥٤ ، ٢٦٩ .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٣ ، ٣٤ حاشية ٧ وصفحة ٣٥٤ .



**فصل :** ويجوزُ فِعْلُهَا فِي الْبَيْتِ وَالصَّخْرَاءِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَيْنَ مَا أَدْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وعنه ، أَنَّ حُضُورَ الْمَسْجِدِ وَاجِبٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ » <sup>(٢)</sup> .

وَفِعْلُهَا فِيمَا كَثُرَ فِيهِ الْجَمْعُ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَخَدَهُ ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى » . مِنْ « الْمُسْنَدِ » <sup>(٣)</sup> .  
وإن كان في جواره مَسْجِدٌ تَخْتَلُ الْجَمَاعَةُ فِيهِ بِغَيْبِهِ عَنْهُ ، فَفِعْلُهَا فِيهِ أَفْضَلُ ، وإن لم تَخْتَلُ بِذَلِكَ وَتَمَّ مَسْجِدٌ آخَرُ ، فَالْعَتِيقُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ فِيهِ أَسْبَقُ . وإن كانا سَوَاءً ، فَهَلِ الْأَفْضَلُ قَصْدُ الْأَقْرَبِ أَوْ الْأَبْعَدِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وإن كان الْبَلَدُ ثَغْرًا ، فَالْأَفْضَلُ اجْتِمَاعُ النَّاسِ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى لِلْكَلِمَةِ ، وَأَوْقَعُ لِلْهَيْبَةِ .

وَيَبِيتُ الْمَرْأَةُ خَيْرًا لَهَا ، فَإِنْ أَرَادَتِ الْمَسْجِدَ ، لَمْ تُنْتَفِعْ مِنْهُ ، وَلَا تَتَطَيَّبُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٣ .

(٢) من حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم ، في : المستدرک ١ / ٢٤٦ . والدارقطني في : سننه ١ / ٤٢٠ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٣ / ٥٧ ، وقال : وهو ضعيف .

ومن حديث جابر أخرجه الدارقطني ، في : الموضع السابق .

وانظر الكلام على الحديث في : السلسلة الضعيفة ١ / ٣٣٢ - ٣٣٦ .

(٣) ١٤٥ / ٥ ، ١٤٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في فضل صلاة الجماعة ، من كتاب الصلاة سنن أبي داود

١ / ١٥١ . والنسائي ، في : باب الجماعة إذا كانوا اثنين ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٨١ .

له ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ، وَيُؤْتِهِنَّ خَيْرَ لَهْنٍ » . رواه أحمد<sup>(١)</sup> . وفي رواية : « لِيُخْرِجَنَّ تَفْلَاتٍ »<sup>(٢)</sup> . يعنى غير مُتَطَيِّبات .

ولا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ بِالنِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِأُمِّ وَرَقَةَ أَنْ تَوُصَّ أَهْلَ دَارِهَا . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> .

**فصل : وَيُعَذَّرُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ بِثَمَانِيَةِ أَشْيَاءَ ؛ الْمَرَضُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْهُ ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْعُذْرُ ؟ قَالَ : « خَوْفٌ ، أَوْ مَرَضٌ » . رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> .**

(١) فى : المسند ٧٦/٢ ، ٧٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى خروج النساء إلى المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٣٤/١ . كلاهما من حديث ابن عمر .

(٢) من حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود ، فى : الباب السابق . سنن أبى داود ١٣٤/١ . والدارمى ، فى : باب النهى عن منع النساء عن المساجد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/٢٩٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٣٨/٢ ، ٤٧٥ ، ٥٢٨ .

وأخرج لفظ : « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ » . بدون زيادة ، البخارى ، فى : باب حدثنا عبد الله بن محمد ... ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٧/٢ . ومسلم ، فى : باب خروج النساء إلى المساجد .... صحيح مسلم ٣٢٧/١ . وابن ماجه ، فى : باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ... ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٨/١ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى خروج النساء إلى المساجد ، من كتاب القبلة . الموطأ ١/١٩٧ .

(٣) فى : باب إمامة النساء ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٣٩/١ .

كما أخرجه أحمد ، فى : المسند ٤٠٥/٦ .

(٤) فى : باب فى التشديد فى ترك الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٣٠/١ . =

والخوف ؛ لهذا الحديث . وسواء خاف على نفسه من سلطانٍ ، أو لصٍّ ، أو سبيح ، أو غريمٍ يلزمه ولا شيء معه يُعطيه ، أو على ماله من تلفٍ أو ضياعٍ أو سرقةٍ ، أو يكون له دينٌ على غريمٍ يخاف سقره ، أو وديعةً عنده إن تشاغل بالجماعة مَضَى وتركه ، أو يخاف سُرودَ دابَّته ، أو احتراقَ خُبزه أو طبيخه ، أو ناطور<sup>(١)</sup> [٤٩و] بُشْتَانٍ يخاف سرقة شيءٍ منه ، أو مسافرٍ يخاف قُوتَ رُفْقته ، أو يكون له مريضٌ يخاف ضياعه ، أو صغيرٌ أو حُرمةٌ يخاف عليها .

والثالثُ والرابعُ ، المَطَرُ والوَحْلُ ؛ لما روى عن ابن عباسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَدِّهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ : إِذَا قُلْتَ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . فَلَا تَقُلْ : حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ . وَقُلْ : صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ . فَعَلَّ ذَلِكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي ، إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فْتَمَشُّوا فِي الطَّيْنِ وَالْوَحْلِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

---

= كما أخرجه الحاكم ، في : المستدرک ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٣ / ٧٥ . وقال الألباني : ضعيف بهذا اللفظ - انظر الإرواء ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٩ .

(١) الناطور : حافظ الكرم والنخل .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الكلام في الأذان ، وباب هل يصلي الإمام بمن حضر ... ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ، من كتاب الجماعة . صحيح البخاري ١ / ١٦٠ ، ١٧٠ ، ٧ / ٢ . ومسلم ، في : باب الصلاة في الرحال في المطر ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة ... ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٥ . وابن ماجه ، في : باب الجماعة في الليلة المطيرة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٧٧ .

والخامس، الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْبَارِدَةِ، وَهَذَا يَخْتَصُّ  
الْجَمَاعَةَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ  
يَأْمُرُ مُنَادِيًا فَيُؤَدِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ. فِي اللَّيْلَةِ  
الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ، فِي السَّفَرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>.

السادس، أَنْ يَحْضُرَ الطَّعَامُ وَنَفْسُهُ تَتَوَقُّ إِلَيْهِ.

السَّابِعُ، أَنْ يُدَافِعَ الْأَخْبَثَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ بِحَضْرَةِ  
الطَّعَامِ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَيْنِ». <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْأَذَانِ لِلْمَسَافِرِ، وَبَابِ الرِّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي  
رَحْلِهِ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٦٣، ١٧٠. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الصَّلَاةِ فِي  
الرَّحَالِ فِي الْمَطَرِ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٤٨٤.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ التَّخْلُفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِي اللَّيْلِ الْبَارِدَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ.  
سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٢٤٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْأَذَانِ فِي التَّخْلُفِ عَنْ شُهُودِ الْجَمَاعَةِ فِي اللَّيْلِ  
الْمَطِيرَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ، وَفِي: بَابِ الْعُذْرِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَامَةِ. الْمُجْتَبَى ٢/  
١٣، ٨٦. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ إِذَا كَانَ مَطَرٌ فِي السَّفَرِ، مِنْ كِتَابِ  
الصَّلَاةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١/٢٩٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ النَّدَاءِ فِي السَّفَرِ وَعَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ،  
مِنْ كِتَابِ النَّدَاءِ. الْمَوْطَأُ ١/٧٣. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/٤، ١٠، ٥٣، ٦٣، ١٠٣.  
(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ: «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ». وَفِي م: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ».

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ الَّذِي يُرِيدُ أَكْلَهُ فِي  
الْحَالِ.... مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٣٩٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ أَيُّصَلِّي الرَّجُلُ وَهُوَ حَاقِنٌ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ  
أَبِي دَاوُدَ ١/٢١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦/٤٣، ٥٤، ٧٣.

الثَّامِنُ ، أن يكونَ له قَرِيبٌ يَخَافُ مَوْتَهُ وَلَا يَحْضُرُهُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ<sup>(١)</sup> ابْنَ  
عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، اسْتَضَرَّحَ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَقَدْ تَجَمَّرَ<sup>(٢)</sup>  
لِلْجُمُعَةِ ، فَذَهَبَ إِلَيْهِ وَتَرَكَهَا<sup>(٣)</sup> .

فَأَمَّا الْأَعْمَى فَلَا يُعْذَرُ إِذَا أُمْكَنَهُ الْحُضُورُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي  
قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ . فَسَأَلَهُ أَنْ يُرْخِصَ لَهُ ،<sup>(٤)</sup> «فَرَّخَصَ لَهُ» ، فَلَمَّا وَلَّى  
دَعَاهُ<sup>(٥)</sup> ، فَقَالَ : «أَتَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟» . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ :  
«فَأَجِبْ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup> .

وَمِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَنْوِيَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ حَالَهُمَا ، فَإِنْ نَوَى  
أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنَّمَا انْعَقَدَتْ بِالنِّيَّةِ ، فَيُعْتَبَرُ

(١) سقط من : م .

(٢) فى م : « تجهز » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب حدثنى عبد الله بن محمد ... ، من كتاب المغازى . صحيح  
البخارى ١٠٢ / ٥ . والحاكم ، فى : المستدرک ٤٣٨ / ٣ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٣ /  
١٨٥ .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) فى : باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ /  
٤٥٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى التشديد فى ترك الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى  
داود ١ / ١٣٠ . والنسائى ، فى : باب فى التشديد فى التخلف عن الجماعة ، من كتاب الإمامة .  
المجتبى ٨٤ / ٢ ، ٨٥ . وابن ماجه ، فى : باب التغليب فى التخلف عن الجماعة ، من كتاب  
المساجد . سنن ابن ماجه ١ / ٢٦٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٤٢٣ ، ٤٣ / ٤ .

وُجُودُهَا مِنْهُمَا . وَإِنْ نَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ إِمَامٌ صَاحِبِهِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛  
لأنَّه لَا مَأْمُومَ لَهُ . وَإِنْ نَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ مَأْمُومٌ ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لأنَّه  
(١) « لَا إِمَامَ لَهُ » . وَإِنْ نَوَى أَنْ يَأْتِيَ بِأَحَدِ الْإِمَامَيْنِ لَا بَعِيْنَهُ ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لأنَّه لَا  
يُمْكِنُ اتِّبَاعُهُ . وَإِنْ نَوَى الْإِثْمَامَ بِهِمَا ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لذلك . وَإِنْ نَوَى الْإِثْمَامَ  
بِالْمَأْمُومِ أَوْ الْمُتَفَرِّدِ ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لأنَّه لَيْسَ بِإِمَامٍ .

**فصل : فَإِنْ أُحْرِمَ عَلَى صِفَةٍ ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهَا ، فَفِيهِ سِتُّ مَسَائِلَ ؛**  
إِحْدَاهُنَّ ، أُحْرِمَ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ جَاءَ إِنْسَانٌ فَأُحْرِمَ مَعَهُ ، فَتَوَى إِمَامَتَهُ ، فَيَجُوزُ فِي  
النَّقْلِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ يُصَلِّي فِي التَّهَجُّدِ فَجَاءَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَأُحْرِمَ مَعَهُ ،  
فَصَلَّى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢) . وَإِنْ كَانَ فِي فَرَضٍ وَكَانَ يَزْجُو  
مَجِيءًا مَنْ يُصَلِّي مَعَهُ ، جَازَ أَيْضًا . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُحْرِمَ  
بِالصَّلَاةِ وَحْدَهُ ، فَجَاءَ جَابِرٌ وَجَبَّارٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَصَلَّى بِهِمَا . رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ ، (٣) وَمُسْلِمٌ (٤) . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَعَنْ أَحْمَدَ ، لَا يُجْزِئُهُ ؛ لأنَّه  
لَمْ يَتَوَى الْإِمَامَةَ فِي انْتِدَاءِ الصَّلَاةِ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِجْرَاءِ ؛ لأنَّه يَصِحُّ فِي  
النَّقْلِ ، وَالْفَرَضِ فِي مَعْنَاهُ .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤ . في حديث : تَوْضُأً مِنْ قُرْبَةٍ . وفي صفحة ٣٥٤ .

(٣ - ٣) زيادة من س ١ .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، من كتاب المسافرين ،  
وفي : باب حديث جابر الطويل ... من كتاب الزهد . صحيح مسلم ١/٥٣٢ ، ٤/٢٣٠٥ .  
وأبو داود ، في : باب إذا كان ثوباً ضيقاً يتزر به ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٤٧ ،  
١٤٨ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٢٦ ، ٤٢١ ، وفي الموضع الثاني عن جابر .

الثَّانِيَّةُ ، أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا فَحَضَرَتْ جَمَاعَةٌ ، فَأَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُمْ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْطَعَ الصَّلَاةَ وَيَدْخُلَ مَعَ الْإِمَامِ . فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَدَخَلَ مَعَهُمْ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّأِ الْإِثْمَامَ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ . وَالثَّانِيَّةُ ، يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ إِمَامًا ، جَازَ أَنْ يَجْعَلَهَا مَأْمُومًا .

الثَّالِثَةُ ، أَحْرَمَ مَأْمُومًا ، ثُمَّ نَوَى الْإِنْفِرَادَ لِعُذْرٍ ، جَازَ ، نَحْوُ أَنْ يُطَوِّلَ الْإِمَامُ ، أَوْ تَقْصِدَ صَلَاتُهُ لِعُذْرٍ مِنْ سَبَقِ حَدِيثٍ أَوْ نَحْوِهِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : صَلَّى مُعَاذٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِقَوْمِهِ ، فَقَرَأَ بِشُورَةٍ الْبَقَرَةَ ، فَتَأَخَّرَ رَجُلٌ فَصَلَّى وَحْدَهُ ، فَقِيلَ لَهُ : نَافَقْتَ يَا فُلَانُ . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ [٤٩٤] فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « أَفَتَأَنَّ أَنتَ يَا مُعَاذُ ؟ » . مَرَّتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ نَوَى الْإِنْفِرَادَ لِغَيْرِ عُذْرٍ فَسَدَتْ <sup>(٢)</sup> صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مُتَابَعَةَ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى ، وباب من شكوا إمامه إذا طول ، من كتاب الأذان ، وفى : باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١/١٧٩ ، ١٨٠ ، ٣٢٨/٨ . ومسلم ، فى : باب القراءة فى العشاء ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٣٩ ، ٣٤٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى التخفيف فى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/١٨٢ ، ١٨٣ . والنسائى ، فى : باب خروج الرجل من صلاة الإمام وفراغه من صلاته فى ناحية المسجد ، وباب اختلاف نية الإمام والمأموم ، من كتاب الإمامة ، وفى : باب القراءة فى المغرب بسبح اسم ربك الأعلى ، وباب القراءة فى العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢/٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ . وابن ماجه ، فى : باب من أم قوما فليخفف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣١٥ . والدارمى ، فى : باب قدر القراءة فى العشاء ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/٢٩٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٦٩ .

(٢) فى الأصل : « بطلت » .

إمامه لغير عُذْرٍ، فأشبه ما لو تركها بغير نية المفارقة . وفيه وجه أنه يصحح ،  
بناءً على المنفرد إذا نوى الإمامة .

الرابعة ، أحرّم مأموماً ، ثم صار إماماً لِعُذْرٍ ، مثل أن سبق إمامه  
الحدث ، فيستخلفه ، فإنه يصحح . وعنه ، لا يصحح . وإن أدرك نفسان بغض  
الصلاة مع الإمام ، فلما سلم ائتم أحدهما بصاحبه في بقية؟ ففيه  
وجهان . فإن كان لغير عُذْرٍ لم يصحح .

الخامسة ، أحرّم إماماً ، ثم صار منفرداً لِعُذْرٍ ، مثل أن يسبق المأموم<sup>(١)</sup>  
الحدث ، أو تفسد صلاته لِعُذْرٍ ، فينوي الإمام الانفراد ، فيصحح ، وإن كان  
لغير عُذْرٍ ، لم يصحح .

السادسة ، أحرّم إماماً ، ثم صار مأموماً لِعُذْرٍ ، مثل أن يؤم غير إمام  
الحق ، فيزول عُذْرُ الإمام ، فيتقدم في أثناء الصلاة ، وينتفى على صلاة  
الأول ، ويصير الأول مأموماً ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يصحح ؛ لما روى  
سهل بن سعيد ، رضى الله عنه ، قال : ذهب رسول الله ﷺ إلى بني  
عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، فحانت الصلاة فصلّى أبو بكر ، رضى الله  
عنه ، فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة ، فتخلّص حتى وقف في  
الصف ، فاستأخر أبو بكر حتى استوى في الصف ، وتقدم النبي ﷺ  
فصلّى ، ثم انصرف . متفق عليه<sup>(٢)</sup> . والثاني ، لا يصحح ؛ لأنه لا حاجة إلى

(١) في م : « الإمام » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧١ . في حديث : « إذا نابكم أمر فليسبح الرجال » .



ذلك ، وفعلُ النبي ﷺ يَحْتَمِلُ أن يكونَ خاصًّا له ؛ لأنَّ أحدًا لا يُساويه .

**فصل :** وإذا أُقيمتِ الصَّلَاةُ ، لم يَسْتَنْغِلْ عنها بغيرِها ؛ لقَوْلِ النبي ﷺ : « إِذَا أُقيمتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وإن أُقيمتَ وهو في نافلةٍ ، خَفَّفَهَا وَأَتَمَّهَا ، إِلَّا أن يخافَ فواتَ الجماعةِ فيَقْطَعَهَا ؛ لأنَّ الفريضةَ أَهَمُّ . وعنه ، يُتِمُّهَا ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَلَا بُطْلَانٌ أَعْمَلَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وإن أُقيمتَ قَبْلَ مَجِيئِهِ ، لم "يَسْعَ إليها"<sup>(٣)</sup> ؛ لما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُقيمتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا<sup>(٤)</sup> تَسْعُونَ ، ائْتُوهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا » . ورَوَى : « فَأَقْضُوا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> .

---

(١) فى : باب كراهة الشروع فى نافلة بعد شروع المؤذن ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٤٩٣/١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر ، من كتاب التطوع . سنن أبى داود ٢٩١/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢١٣/٢ . والنسائى ، فى : باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٩٠/٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى : إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٦٤/١ . والدارمى ، فى : باب إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٣٣٧/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٣١/٢ ، ٣٥٢ ، ٤٥٥ ، ٥١٧ ، ٥٣١ .

(٢) سورة محمد ٣٣ .

(٣ - ٣) فى الأصل : « يسمع » .

(٤) بعده فى م : « وأنتم » .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب المشى إلى الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى =

ولا بأس أن يُشرع شيئاً إذا خافَ فَوَاتَ الرَّكْعَةُ؛ لَأَنَّهُ جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يُعَجِّلُونَ شَيْئاً إِذَا خَافُوا الْفَوَاتَ . فَإِنْ أَدْرَكَه رَاكِعًا ، كَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ كَبَّرَ أُخْرَى لِلرُّكُوعِ . فَإِنْ كَبَّرَ وَاحِدَةً ، أَجْزَأَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ فَعَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ عُمَرَ . وَإِنْ أَدْرَكَ قَدَرٌ مَا يُجْزِئُ فِي الرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ مُدْرِكًا لَهَا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَدْرَكْتُمُ الْإِمَامَ فِي السُّجُودِ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعْدُوهَا شَيْئًا ، وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ فَقَدْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ أَدْرَكَه فِي

---

= ١/١٦٤ ، ٢/٩ . ومسلم ، فى : باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٤٢٠ ، ٤٢١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب السعى إلى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٣٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى المشى إلى المسجد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/١٢٣ . والنسائى ، فى : باب السعى إلى الصلاة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/٨٨ . وابن ماجه ، فى : باب المشى إلى الصلاة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/٢٥٥ . والدارمى ، فى : باب كيف يمشى إلى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/٢٩٤ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى النداء للصلاة ، من كتاب الصلاة . الموطأ ١/٦٨ ، ٦٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٧٠ ، ٣١٨ ، ٣٨٢ ، ٤٥٢ ، ٤٦٠ ، ٤٧٢ ، ٤٨٩ ، ٥٢٩ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ .

ولفظ : « فاقضوا » . عند أبي داود ، والنسائى ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٣١٨ ، ٤٨٩ ، ٥٣٣ .

(١) لم نجده بهذا اللفظ لا عند أبي داود ولا عند غيره .

وإنما أخرجه أبو داود بلفظ : « ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » . فى : باب فى الرجل يدرك الإمام ساجدا كيف يصنع ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/٢٠٦ . انظر إرواء الغليل ٢/٢٦٠ - ٢٦٦ .

سُجُودٍ أَوْ جُلُوسٍ ، كَبَّرَ لِلإِخْرَامِ ، وَانْحَطَّ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْرِكْ مَحَلَّ التَّكْبِيرِ مِنَ السُّجُودِ .

**فصل :** وَإِذَا أَحَسَّ بِدَاخِلِ فِي الْقِيَامِ أَوْ الرُّكُوعِ ، اسْتَحَبَّ لَهُ انْتِظَارُهُ مَا لَمْ يَشُقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ أَبِي أَوْفَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّى لَا يَسْمَعَ وَقَعَ قَدَمٍ<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّهُ انْتِظَارٌ لِيَذْرِكَ الْمُؤْمِنُ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَشُقُّ ، فَلَمْ يُكْرَهْ ، كَالْإِنْتِظَارِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ كَثِيرًا ، فَلَا<sup>(٢)</sup> يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَدُّ<sup>(٣)</sup> أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ<sup>(٤)</sup> يَشُقُّ عَلَيْهِ ، وَلَأَنَّهُ يُفَوِّتُ [ ٥٠ ] حَقَّ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ لِأَجْلِ وَاحِدٍ .

وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَقَدْ أَذْرَكَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ، وَيَتَنَبَّى عَلَيْهَا .

**فصل :** وَمَا يُذْرِكُهُ الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ آخِرُ صَلَاتِهِ ، لَا يَسْتَفْتِحُ فِيهِ ، وَمَا يَقْضِيهِ أَوَّلُهَا ، يَسْتَفْتِحُ إِذَا قَامَ إِلَيْهِ وَيَسْتَعِيدُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا » . وَالْمَقْضِيُّ هُوَ الْفَائِتُ . وَعَنْهُ ، أَنَّ مَا يُذْرِكُهُ أَوَّلُهَا ، وَمَا يَقْضِيهِ آخِرُهَا ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتَمُّوا » . وَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ ؛ لِأَنَّهُ يَقْرَأُ فِيمَا يَقْضِيهِ بِالشُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ، فَكَانَ أَوَّلَ صَلَاتِهِ ، كَمَا لَوْ بَدَأَ بِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ

١٨٥ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٦ / ٤ .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف ، م : « لَا » .

(٣) فِي م : « لَا يَتَعَذَّرُ » .

(٤) فِي م : « فَإِنَّهُ لَا » .

فإن لم يُدْرِكْ إِلَّا رَكْعَةٌ مِنَ الْمَغْرِبِ أَوْ الرُّبَاعِيَّةِ، ففي موضع تشهده روايتان؛ إحداهما، يأتي برَكْعَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ؛ لِأَنَّ الْمُقْضَى أَوَّلُ صَلَاتِهِ، وهذا صِفَةُ أَوَّلِ الصَّلَاةِ، ولأنَّهُما رَكْعَتَانِ يُقْرَأُ فِيهِمَا بِالشُّوْرَةِ، فكانتا مُتَوَالِيَتَيْنِ، كغَيْرِ الْمَسْبُوقِ. والثانية، يأتي برَكْعَةٍ ثُمَّ يَجْلِسُ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>(١)</sup>، وَمَشْرُوقٍ<sup>(٢)</sup>.

وإذا جلس مع الإمام في تشهده الأخير، كرّر التشهد الأول، فإذا قضى ما عليه، تشهد وصلى على النبي ﷺ، ثم سلم.

**فصل:** فإن فاتته الجماعة اشْتَجَبَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى، فإن لم يجدْ إِلَّا مَنْ قَدْ صَلَّى، اشْتَجَبَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَيَّ هَذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ؟»<sup>(٣)</sup>. وهذا حديث حسن. ولقول

(١) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، أبو محمد القرشي الخزومي، الإمام العلم، عالم أهل المدينة، سيد التابعين في زمانه، رأى عمر، وسمع عثمان وخلقًا، وكان ممن برز في العلم والعمل، توفي سنة أربع وتسعين. سير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ - ٢٤٦.

(٢) مسروق بن الأجدع بن مالك، أبو عائشة الهمداني الكوفي، الإمام القدوة العلم، عداة في كبار التابعين وفي المخضرمين، كان أحد أصحاب ابن مسعود الذين يقرئون ويفتون، وكان يصلي حتى ترم قدماء، توفي سنة اثنتين وستين. سير أعلام النبلاء ٦٣/٤ - ٦٩.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب في الجمع في المسجد مرتين، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٣٥. والترمذي، في: باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٢١. والدارمي، في: باب صلاة الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٣١٨. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٥، ٦٤، ٨٥، ٢٥٤/٥، ٢٦٩.

رسول الله ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». <sup>(١)</sup> «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ». ويجوزُ ذلك في جميع المساجد، إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ كَرِهَهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

**فصل:** وَيَتَّبِعُ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ، فَيَجْعَلُ أَفْعَالَهُ؛ بَعْدَ أَفْعَالِهِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. <sup>(٢)</sup> وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا» <sup>(٣)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup>. وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ. وَقَالَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «فَإِنَّ الْإِمَامَ يَزَكُّ قَبْلَكُمْ، <sup>(٥)</sup> وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ» <sup>(٦)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٧)</sup>.

(١ - ١) سقط من: س ٢، م.

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب فضل صلاة الجماعة، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١٦٦/١. ومسلم، فى: باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٤٩/١، ٤٥٠.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى فضل الجماعة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٥/٢. والنسائى، فى: باب فضل صلاة الجماعة، من كتاب الصلاة، وفى: باب فضل الجماعة، من كتاب الإمامة. المجتبى ٨٠/٢. وابن ماجه، فى: باب فضل الصلاة فى جماعة، من كتاب المساجد. سنن ابن ماجه ٢٥٩/١. والدارمى، فى: باب فضل صلاة الجماعة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٢٩٣/١. والإمام مالك، فى: باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ، من كتاب الجماعة. الموطأ ١٢٩/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٦٥، ١٠٢، ١١٢.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) تقدم تخريجه من حديث أنس فى صفحة ٣٠٢.

(٤ - ٤) سقط من: م.

(٥) فى: باب التشهد فى الصلاة، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٠٣/١، ٣٠٤. كما أخرجه أبو داود، فى: باب التشهد، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ٢٢٣/١ =

وقال البراء، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا قال : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . لم يَحْنِ أَحَدٌ ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ سَاجِدًا ، فَتَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

فإن كَبُرَ لِلإِحْرَامِ مع إمامِهِ أو قَبْلَهُ ، لم يَصِحَّ ؛ لَأَنَّهُ ائْتِمَّ بِمَنْ لم تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ ، وإن فَعَلَ سَائِرَ الْأَفْعَالِ مَعَهُ ، كُرِهَ ؛ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ ، ولم تَقْسُدْ صَلَاتُهُ ؛ لَأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي الرُّكْنِ ، وإن رَكَعَ أو رَفَعَ قَبْلَهُ عَمْدًا ائْتِمَّ <sup>(٢)</sup> ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ ، وَلَا بِالسُّجُودِ ، وَلَا بِالْقِيَامِ » . <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَالتَّهْنِئَةُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ

---

= والنسائي ، فى : باب مبادرة الإمام ، من كتاب الإمامة ، وباب قوله : ربنا ولك الحمد ، من كتاب التطبيق ، وباب نوع آخر من التشهد . المجتبى ٢/ ٧٥ ، ٧٦ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ٣/ ٣٦ . والدارمى ، فى : باب صفة صلاة رسول الله ﷺ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/ ٣١٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ٣٩٣ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب متى يسجد من خلف الإمام ، وباب رفع البصر إلى الإمام فى الصلاة ، وباب السجود على سبعة أعظم ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/ ١٧٧ ، ١٩٠ ، ٢٠٦ . ومسلم ، فى : باب متابعة الإمام والعمل بعده ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٤٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية أن يبادر الإمام بالركوع والسجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٧٨ . والنسائي ، فى : باب مبادرة الإمام ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/ ٧٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ٢٨٤ - ٢٨٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ .

(٢) فى م : « أتم » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

والحديث تقدم تخريجه فى صفحة ٣٢٦ .

عنه ، عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وظاهرُ كلام أحمد أنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ ؛ لهذا الحديث ، قال : لو كَانَ لَهُ صَلَاةٌ لِرُجَى لَهُ الثَّوَابُ ، وَلَمْ يُخْشَ عَلَيْهِ الْعِقَابُ . وقال القاضي : تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي الرُّكْنِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ وَافَقَهُ . وَإِنْ فَعَلَهُ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا ، فَلَا بَأْسَ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِيَأْتِيَ بِذَلِكَ مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ سَبَقُ يَسِيرٌ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ . فَإِنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ إِمَامُهُ ، وَسَجَدَ قَبْلَ رَفْعِهِ عَمْدًا عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِإِمَامِهِ فِي مُعْظَمِ الرُّكْعَةِ . وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ؛ لِلْعُذْرِ ، [ ٥٠ هـ ] وَلَمْ يَغْتَدَّ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ ؛ لِأَنَّ دَكْرَنَا . فَإِنْ رَكَعَ قَبْلَهُ ، فَلَمَّا رَكَعَ رَفَعَ ، فَفِي بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ وَالِاعْتِدَادِ بِالرُّكْعَةِ مَعَ جَهْلِهِ وَنِسْيَانِهِ وَجْهَانِ . فَإِنْ رَكَعَ الْإِمَامُ ، وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِ الْمَأْمُومِ عَمْدًا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِتَرْكِهِ الْمُتَابِعَةَ ، وَإِنْ كَانَ

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١٧٧/١ . ومسلم ، فى : باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود أو نحوهما ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٢٠/١ ، ٣٢١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التشديد فى من يرفع رأسه قبل الإمام أو يضع قبله ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٤٥/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء من التشديد فى الذى يرفع رأسه قبل الإمام ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٦٣/٣ . والنسائى ، فى : باب مبادرة الإمام ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٧٥/٢ . وابن ماجه ، فى : باب النهى أن يسبق الإمام بالركوع والسجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٠٨/١ . والدارمى ، فى : باب النهى عن مبادرة الأئمة بالركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٣٠٢/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٦٠/٢ ، ٢٧١ ، ٤٢٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٥٠٤ .

لنَوْمٍ أَوْ غَفْلَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ سَبَقُ يَسِيرٍ ، وَيَزَكُّ ثُمَّ يُدْرِكُهُ ،  
فَإِنْ سَبَقَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ لَعُذِرَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَفْعَلُهُ وَيَلْحَقُهُ ،  
كَالْمَرْحُومِ فِي الْجُمُعَةِ . وَالثَّانِي ، تَبْطُلُ الرَّكْعَةُ ؛ لِأَنَّهَا مُفَارَقَةٌ كَثِيرَةٌ .



## بَابُ صِفَةِ الْأَئِمَّةِ

الْكَلَامُ فِيهَا فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ؛ أَحَدُهَا، صِحَّةُ الْإِمَامَةِ، وَالتَّاسُ فِيهَا عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ؛ أَحَدُهَا، مَنْ تَصِحُّ إِمَامَتُهُ بِكُلِّ حَالٍ، وَهُوَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ الْعَدْلُ الْقَائِمُ بِأَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَشَرَائِطِهَا، فَتَصِحُّ إِمَامَتُهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا؛ لِأَنَّ أَبَا ذَرٍّ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَحُذَيْفَةَ وَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدَّمُوا أَبَا سَعِيدٍ، تَمْلُوكًا لِأَبِي أَسِيدٍ، فَصَلَّى بِهِمْ<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْأَذَانِ لَهُمْ، فَأُشْبِهَ الْحُرَّ.

وَتَصِحُّ إِمَامَةُ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَخْلِفُ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤْتَمُّ النَّاسُ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ أَعْمَى<sup>(٣)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّ الْعَمَى فَقَدْ حَاسَتْ، فَأُشْبِهَ فَقَدَ الشَّمِّ.

وَتَصِحُّ إِمَامَةُ الْأَصَمِّ؛ لِذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ أَصَمَّ أَعْمَى، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْهُو، فَلَا يُمَكِّنُ تَنْبِيْهَهُ. وَالْأَوَّلَى صَحَّتْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُخْلُ بِشَيْءٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ، وَالسَّهْوُ عَارِضٌ، فَلَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ اخْتِمَالُ وُجُودِهِ، كَالْجَهْلِ بِحُكْمِ السُّجُودِ.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٣٩٢/٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١٢٦/٣.

(٢ - ٣) سقط من: م.

(٣) في: باب إمامة الأعْمَى، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٤٠.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٩٢/٣.

وَتَصِيحُ إِمَامَةٍ وَلَدِ الزَّنَى ، وَالْجُنْدَى ، وَالْخَصِي ، وَالْأَعْرَابِي ، إِذَا سَلِمُوا فِي دِينِهِمْ ؛ لَدْخُولِهِمْ فِي عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ » <sup>(١)</sup> .

وَتَصِيحُ إِمَامَةِ الْمُتَيَمِّمِ بِالْمُتَوَضَّئِ ؛ لِأَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ مُتَيَمِّمًا ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَضَحَكَ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ طَهَارَتَهُ صَحِيحَةٌ ، أَشَبَّهُهُ الْمَاسِيحَ .

**فصل : القِسْمُ الثَّانِي ، مَنْ لَا تَصِيحُ إِمَامَتُهُ ، وَهُمْ ثَوَعَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَنْ لَا تَصِيحُ صَلَاتُهُ لِنَفْسِهِ ؛ كَالْكَافِرِ ، وَالْمُجْتُونِ ، وَمَنْ أَخْلَّ بِشَرْطٍ أَوْ وَاجِبٍ لغيرِ عُدْرِ ، فَلَا تَصِيحُ إِمَامَتُهُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَهُ فِي نَفْسِهِ ، أَشَبَّهُهُ اللَّاعِبَ ، إِلَّا فِي الْمُحَدِّثِ وَالتَّجَسِّسِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ هُوَ وَالْمَأْمُومُ حَتَّى فَرَّغُوا مِنَ الصَّلَاةِ ، أَعَادَ وَخَدَّهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْجُرُفِ <sup>(٣)</sup> ، فَأَهْرَاقَ الْمَاءَ ، فَوَجَدَ فِي ثَوْبِهِ اخْتِلَامًا ، فَأَعَادَ ، وَلَمْ يُعِدِّ النَّاسَ <sup>(٤)</sup> . وَرَوَى الْأَثَرُمُ نَحْوَ هَذَا عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ**

(١) أخرجه مسلم ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٦٥/١ .  
 وأبو داود ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٣٧/١ .  
 والترمذي ، في : باب من أحق بالإمامة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣٤/٢ .  
 والنسائي ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٥٩/٢ . وابن ماجه ، في :  
 باب من أحق بالإمامة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣١٣/١ ، ٣١٤ . والإمام  
 أحمد ، في : المسند ١١٨/٤ ، ١٢١ ، ٢٧٢/٥ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٥ .

(٣) الجرف ؛ موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام ، به كانت أموال لعمر بن الخطاب ولأهل المدينة . معجم البلدان ٦٢/٢ .

(٤) انظر ما تقدم تخريجه في صفحة ١٢٢ .

عُمَرَ<sup>(١)</sup>. ولم يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالِفٌ، فَكَانَ إِجْمَاعًا. وَلَأنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى، فَكَانَ الْمُأْمُومُ مَعْدُورًا فِي الْاِقْتِدَاءِ بِهِ. وَالتَّجَاسُّهُ كَالْحَدَثِ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا تَخْفَى.

وَلَا يُعْفَى عَنْ سَائِرِ الشُّرُوطِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَظَنَّةِ الْخَفَاءِ، فَإِنْ عَلِمَ الْإِمَامُ وَالْمُأْمُومُ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، لَزِمَهُمُ الِاسْتِغْنَاءُ. وَحُكِيَ عَنْهُ فِي الْمُأْمُومِ أَنَّهُ يَتَنَبَّأُ عَلَى مَا مَضَى، كَمَا<sup>(٢)</sup> لَوْ سَبَقَ الْإِمَامَ الْحَدَثُ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى بُنِيَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، بِخِلَافِ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ. وَإِنْ عَلِمَ بَعْضُ الْمُأْمُومِينَ دُونَ بَعْضٍ، فَالْمُنْتَصُوصُ أَنَّهُمْ يُعِيدُونَ جَمِيعًا؛ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَخْتَصَّ الْإِعَادَةُ بِمَنْ عَلِمَ؛ لِأَنَّهُ اخْتَصَّ بِالْعِلْمِ الْمُبْطِلِ، فَاخْتَصَّ بِالْبُطْلَانِ، كَمَا لَوْ أَحْدَثَ.

النَّوعُ الثَّانِي، الْفَاسِقُ؛ إِمَّا بِالْأَفْعَالِ أَوْ بِبِدْعَةٍ لَا تُكْفَرُهَا، فَفِي إِمَامَتِهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، تَصِحُّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَيفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ [٥١] أَمْرَاءُ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا<sup>(٣)</sup>». قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكَتْهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ». مِنْ «الْمُسْنَدِ»<sup>(٤)</sup>. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي وَرَاءَ

(١) انظر ما أخرجه عبد الرزاق عن علي وابن عمر. المصنف ٣٤٨/٢، ٣٥٠.

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «أوقاتها».

(٤) ١٤٧/٥، ١٦٠، ١٦٨، ١٦٩، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٩.

كما أخرجه مسلم، في: باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٤٨/١، ٤٤٩. وأبو داود، في: باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٠٢/١. والترمذي، في: باب ما جاء في تعجيل =

الحجاج، والحسن والحسين يصلّيان وراء مزوان<sup>(١)</sup>. والثانية، لا تصح؛ لأنّ جابرًا، رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا تؤمّن امرأة رجلاً، ولا فاجر مؤمناً، إلّا أن يفهره سلطان، أو يخاف سوطه أو سيفه». رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>. ولأنّه لا يؤمّن على شرائط الصلاة. ويحتمل أن تصحّ الجمعة والعيد دون غيرهما؛ لأنّ النّبى ﷺ أمر بهما خلف كلّ برّ وفاجر<sup>(٣)</sup>. ولأنّها تختصّ بإمام واحد، فالمنع منها خلف الفاسق يُفضى إلى تفويتها<sup>(٤)</sup>، فسومح فيها دون سائر الصلوات.

**فصل: القسم الثالث، من تصحّ إمامته بمثله ولا تصحّ بغيره، وهم ثلاثة أنواع؛ أحدها، المرأة، يجوز أن تؤمّ النساء؛ لما تقدّم، ولا يجوز أن تؤمّ رجلاً، ولا خنثى مشكلاً، فى فرض ولا صلاة نقل؛ لقوله عليه السلام: «لا تؤمّن امرأة رجلاً». ولأنّها لا تؤدّن للرجال،**

---

= الصلاة إذا أخرجها الإمام، من أبواب الصلاة. عارضة الأهودى ٢٨٧/١. والنسائى، فى: باب الصلاة مع أئمة الجور، من كتاب الإمامة. المجتبى ٥٨/٢، ٥٩. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فيما إذا أخرجوا الصلاة عن وقتها، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٩٨/١.

(١) أخرجهما الإمام الشافعى، انظر: ترتيب المسند ١٠٩/١. وابن أبى شيبة، فى: المصنف ٢/٣٧٨. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ١٢٢/٣.

(٢) فى: باب فى فرض الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٤٣/١. وقال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف. مصباح الزجاجة ٣٥٨/١.

(٣) بلفظ: «صلوا خلف كل بر وفاجر». أخرجه الدارقطنى، فى: سننه ٥٧/٢. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ١٩/٤. وابن الجوزى، فى: اللعل المتناهية ٤٢٥/١. ولم نجد أمراً خاصاً بالجمعة والعيد.

وانظر: التلخيص الحبير ٣٥/٢، والإرواء ٣٠٤/٢ - ٣١٠.

(٤) فى الأصل، س ١: «تفويتها».

فلم يَجْزُ لها<sup>(١)</sup> أن تُؤمَّهُم ، كالمُجْتَوِن .

الثانى ، الأُمِّي ، وهو مَنْ لا يُحْسِنُ الفاتحةَ ، أو يُخِلُّ بِتَرْتِيلِهَا<sup>(٢)</sup> ، أو حَرْفٍ مِنْهَا ، أو يُبَدِّلُهُ بغيرِهِ ، كالأَلْتَفِ الذى يَجْعَلُ الرَّاءَ غَيْنًا<sup>(٣)</sup> ، وَمَنْ يَلْحَنُ لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى ، مِثْلَ أَنْ يَضُمَّ تَاءً : ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾<sup>(٤)</sup> . أو يَكْسِرُ كَافَ : ﴿ إِيَّاكَ ﴾<sup>(٥)</sup> . أو يُخِلُّ بِشَدَّةٍ ، فَإِنَّ الشَّدَّةَ قَامَتْ<sup>(٦)</sup> مَقَامَ حَرْفٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّ شَدَّةَ رَاءٍ « الرَّحِيمِ » قَامَتْ مَقَامَ اللَّامِ ، لَكِنْ إِنْ خَفَّفَهَا أَجْزَأَتْهُ ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى إِصْلَاحِ قِرَاءَتِهِمْ أُمِّيُّونَ ، تَصِحُّ صَلَاتُهُمْ بِمَثَلِهِمْ ، وَلَا تَصِحُّ بِقَارِئٍ ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنْ رُكْنِ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَ الْعَاجِزَ عَنِ السُّجُودِ . فَإِنْ أَمَّ أُمِّيُّنَ وَقَارِئًا ، صَحَّتْ صَلَاةُ الْأُمِّيِّينَ ، وَفَسَدَتْ صَلَاةُ الْقَارِئِ .

وفى مَعْنَى هَذَا النَّوْعِ ، مَنْ يُخِلُّ بِشَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ ؛ كَالْأَخْرَسِ ، وَالْعَاجِزِ عَنِ الرُّكُوعِ ، وَالسُّجُودِ ، وَالْقِيَامِ ، وَالْقُعُودِ .

وَالْمُسْتَحَاضَةُ وَمَنْ بِهِ سَلَسَ الْبَوْلُ وَأَشْبَاهُهُمْ ، تَصِحُّ صَلَاتُهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ ، وَبِمَنْ حَالُهُ كَحَالِهِمْ ، وَلَا تَصِحُّ لغيرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْلَوْا بِفَرَضِ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَ الْمُضْطَجِعَ يَوْمُ الْقَائِمِ ، إِلَّا فِى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْعَاجِزُ

(١) زيادة من : م .

(٢) فى الأصل ، س ١ : « ترتيلها » .

(٣) فى الأصل : « عينا » .

(٤) سورة الفاتحة ٧ .

(٥) سورة الفاتحة ٤ .

(٦) سقط من : م .

عَنِ الْقِيَامِ يُؤْتَمُّ الْقَادِرَ عَلَيْهِ بِشَرْطَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونَ إِمَامًا الْحَيِّ .  
 والثاني ، أَنْ يُوجِبَ زَوَالُ مَرَضِهِ . وَيُصَلُّونَ خَلْفَهُ جُلُوسًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 صَلَّى بِهِمْ جَالِسًا ، فَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا ، ثُمَّ  
 قَالَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَحْتَلِفُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا صَلَّى جَالِسًا  
 فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ صَلَّوْا قِيَامًا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛  
 أَحَدُهُمَا ، لَا تَصِيحُ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ . والثاني ، تَصِيحُ ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ هُوَ الْأَصْلُ ،  
 وَقَدْ أَتَوْا بِهِ . فَإِنْ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا ، ثُمَّ اعْتَلَّ فَجَلَسَ ، أَتَمُّوا قِيَامًا ؛ لِأَنَّ  
 عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مُرُّوا أَبَا

(١) هذا اللفظ جمعه المصنف ، رحمه الله ، من حديث عائشة وأبي هريرة .

وحديث عائشة أخرجه البخاري ، في : باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، من كتاب الأذان ،  
 وفي : باب صلاة القاعد ، من كتاب التقصير . صحيح البخاري ١/١٧٦ ، ١٧٧ ، ٥٩/٢ .  
 ومسلم ، في : باب ائتمام المأموم بالإمام ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٠٩ .  
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإمام يصلي من قعود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود  
 ١/١٤٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به ، من كتاب إقامة الصلاة .  
 سنن ابن ماجه ١/٣٩٢ . والإمام مالك ، في : باب صلاة الإمام وهو جالس ، من كتاب صلاة  
 الجماعة . الموطأ ١/١٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٥١ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ١٤٨ ،  
 ١٩٤ .

أما حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري ، في : باب إقامة الصف من تمام الصلاة ، وباب  
 إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١/١٨٤ ، ١٨٧ . ومسلم ،  
 في : الموضع السابق ١/٣٠٩ ، ٣١٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : الموضع السابق ١/١٤١ . وابن ماجه ، في : الموضع السابق ١/  
 ٣٩٣ . والدارمي ، في : باب القول بعد رفع الرأس من الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن  
 الدارمي ١/٣٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٣٠ ، ٣١٤ ، ٣٤١ ، ٣٧٦ ، ٣٨٧ ،  
 ٤١١ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٩ ، ٤٧٥ .

بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَلَمَّا دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا يَقْتَدِي بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>. فَاتَّمُوا قِيَامًا؛ لَا يُبَدِّلُهُمْ إِلَّاهَا قِيَامًا.

فَأَمَّا غَيْرُ إِمَامٍ الْحَيِّ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُؤَمَّ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ وَهُوَ جَالِسٌ؛ لَعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى تَقْدِيمِهِ مَعَ عَجْزِهِ. وَإِنْ [١٥٤هـ] لَمْ يُرْجَ بُرْؤُهُ، لَمْ تَجْزُ إِمَامَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِيقَاؤُهُ إِمَامًا دَائِمًا مَعَ عَجْزِهِ، وَاحْتِمَلِ هَذَا فِي الْقِيَامِ دُونَ سَائِرِ الْأَرْكَانِ؛ لِحِفَّتِهِ، بِدَلِيلِ سُقُوطِهِ فِي الثَّقَلِ دُونَهَا.

فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ؛ لِإِخْلَالِهِ بِالشُّجُودِ عَلَى عُضْوَيْنِ مِنْ أَعْضَاءِ الشُّجُودِ، فَأُشْبِهَ الْعَاجِزَ عَنِ الشُّجُودِ عَلَى جَبْهَتِهِ. وَفِي مَعْنَاهُ أَقْطَعَ الْيَدَ الْوَاحِدَةَ. وَقَالَ الْقَاضِي: تَصِحُّ إِمَامَتُهُ؛

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ، وَبَابِ الرَّجُلِ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ، وَيَأْتُمُ النَّاسَ بِالْمَأْمُومِ، وَبَابِ إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ. وَفِي: بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ وَالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ وَالْبِدْعِ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/ ١٦٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٢٠/٩، ١٢١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فِي اسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عَذْرٌ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/ ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣/ ١٣٥. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١/ ٣٨٩، ٣٩٠. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ، مِنْ كِتَابِ السَّفَرِ. الْمُوطَأُ ١/ ١٧٠، ١٧١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦/ ٣٤، ٩٦، ١٥٩، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٧٠.

لأنه لا يُخِلُّ بِرُكْنِ الصَّلَاةِ ، بِخِلَافِ تَارِكِ السُّجُودِ عَلَى الْجَنَهِةِ .

النَّوْعُ الثَّالِثُ ، الصَّبِيُّ ، تَصِحُّ إِمَامَتُهُ بِمِثْلِهِ ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ ، وَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ بِبَالِغٍ فِي فَرَضٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رُويَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ ، فَلَا يُؤْتَمُّ الرِّجَالُ ، كَالْمَرْأَةِ . وَهَلْ يُؤْتَمُّهُمْ فِي الثَّقَلِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَصِحُّ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِيَةُ ، تَصِحُّ ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ نَافِلَةٌ ، فَيُؤْتَمُّ مَنْ هُوَ فِي مِثْلِ<sup>(١)</sup> حَالِهِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ تَصِحَّ إِمَامَتُهُ لَهُمْ فِي الْفَرَضِ ، بِنَاءً عَلَى إِمَامَةِ الْمُتَنَقِّلِ لِلْمُقْتَرِضِ ، وَلَأَنَّ عَمْرَوَ<sup>(٢)</sup> بَنَ سَلَمَةَ الْجَرَمِيِّ كَانَ يُؤْتَمُّ قَوْمُهُ وَهُوَ غُلَامٌ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> .

**فصل : القسمُ الرَّابِعُ ، مَنْ تَصِحَّ إِمَامَتُهُ بَمَنْ دُونَهُ وَلَا تَصِحُّ بِمِثْلِهِ وَلَا أَعْلَى مِنْهُ ؛ وَهُوَ الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ ، تَصِحُّ إِمَامَتُهُ بِالنِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ أَدْنَى أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً ،<sup>(٤)</sup> وَلَا تَصِحُّ بِرَجُلٍ ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً ، وَلَا خُنْثَى مُشْكِلٍ ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ كَوْنُ الْمُأْمُومِ رَجُلًا .**

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « عمر » .

(٣) في : باب وقال الليث حدثني يونس ... ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٩١ / ٥ ، ١٩٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٣٨ . والنسائي ، في : باب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر ، من كتاب الأذان ، وفي : باب إمامة الغلام قبل أن يحتلم ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٩ / ٢ ، ٦٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٥ / ٣ ، ٣٠ / ٥ ، ٧١ .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل .



**فصل : القسم الخامس ، المتنفل ، يصح أن يؤم متنفلاً ، وهل يصح أن يؤم مفترضاً ؟** فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يصح ؛ لأن صلاة المأموم لا تتأدى بنية الإمام ، فأشبه الجمعة خلف من يصلي الظهر . والثاني ، يصح . وهو أولى ؛ لأن جابراً ، رضي الله عنه ، روى أن معاذاً ، رضي الله عنه ، كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع إلى قومه فيصلّي بهم تلك الصلاة . متفق عليه <sup>(١)</sup> . وصلى النبي ﷺ في الخوف بطائفة ركعتين ، ثم سلم ، ثم صلى بالأخرى ركعتين ثم سلم . رواه أبو داود <sup>(٢)</sup> . وهو في الثانية متنفل يؤم مفترضين ، ولأنهما صلاتان اتفقتا في الأفعال ، فأشبه المتنفل ياتم بمفترض . وإن صلى الظهر خلف من يصلي العصر ، أو صلى العشاء خلف من يصلي التراويح ، ففيه روايتان ، وجههما ما تقدم . فإن كانت إحدى الصلاتين تخالف الأخرى ، كصلاة الكسوف والجمعة ، خلف من يصلي غيرهما ، أو غيرهما <sup>(٣)</sup> خلف من يصلّيهما ، لم يصح ، رواية واحدة ؛ لأنه يُفَضّل إلى المخالفة في الأفعال ، فيدخل في قوله عليه السلام : « إنما يجعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلّفوا عليه » <sup>(٤)</sup> . وإن صلى من يؤدّي صلاة <sup>(٥)</sup> خلف

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٣ .

(٢) في : باب من قال : يصلي بكل طائفة ركعتين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٨٧ .

كما أخرجه النسائي ، في : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ١٤٦ / ٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩ / ٥ ، ٤٩ .

(٣) في الأصل : « غيرها » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٩ . من حديث أبي هريرة .

(٥) سقط من : الأصل .

مَنْ يَقْضِيهَا، أَوْ مَنْ يَقْضِيهَا خَلْفَ مَنْ يُؤَدِّيها، صَحَّحْتُ، رِوَايَةً وَاحِدَةً.  
ذَكَرَهُ الْخَلَالُ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْوَقْتُ. وَخَرَّجَ بَعْضُ  
أَصْحَابِنَا فِيهَا رِوَايَتَيْنِ كَالَّتِي قَبْلَهَا.

**فصل : الأمر الثاني في أولي الناس بالإمامة، وأتم ما روى فيه حديث**  
أبي مسعود البدرى، رضى الله عنه، أن النبي ﷺ قال : « يُؤمُّ الْقَوْمَ  
أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ  
كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً،  
فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا ». أَوْ قَالَ : « سِلْمًا <sup>(١)</sup>، وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ، وَلَا فِي  
سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ <sup>(٢)</sup> إِلَّا بِإِذْنِهِ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup>. فَأُولَى  
النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ السُّلْطَانُ؛ لِلْحَدِيثِ، وَهُوَ الْخَلِيفَةُ أَوْ الْوَالِي مِنْ قَبِيلِهِ أَوْ  
نَائِبُهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُلْطَانٌ، فَصَاحِبُ الْبَيْتِ أَحَقُّ؛ لِلْخَبَرِ. وَقَالَ أَبُو  
سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي [٥٢] أَسِيدٍ: تَزَوَّجْتُ وَأَنَا تَمْلُوكٌ، فَدَعَوْتُ نَاسًا مِنْ  
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فِيهِمْ أَبُو ذَرٍّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَخُذَيْفَةُ، فَحَضَرَتْ  
الصَّلَاةَ، فَتَقَدَّمَ أَبُو ذَرٍّ، فَقَالُوا لَهُ: وَرَاءَكَ. فَالْتَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ:  
أَكْذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَقَدَّمُونِي. رَوَاهُ صَالِحٌ <sup>(٤)</sup> بِإِسْنَادِهِ فِي « مَسَائِلِهِ » <sup>(٥)</sup>.

(١) أى إسلاما.

(٢) التكرمة: الفراش ونحوه مما يسطر لصاحب المنزل ويخص به.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٤.

(٤) صالح بن الإمام أحمد، وهو أكبر أولاده، أبو الفضل، الإمام المحدث الحافظ الفقيه  
القاضى، سمع من أبيه مسائل كثيرة وتفقه عليه، ولد سنة ثلاث ومائتين، توفي سنة ست وستين  
ومائتين. سير أعلام النبلاء ٥٢٩/١٢، ٥٣٠. طبقات الحنابلة ١٨٠/١ - ١٨٨.

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٣.

فإن أذن صاحب البيت لرجلٍ، فهو بمنزلة البيت. فإن اجتمع السلطان وصاحب البيت، فالسلطان أولى؛ لأن ولايته على البيت وصاحبه. وإن اجتمع السلطان وخليفته، فالسلطان أولى؛ لأن ولايته أعم. وإن اجتمع العبد وسيده في بيت العبد، فالسيد أولى؛ لأنه مالك للعبد وبيته. وإن اجتمع المؤجر والمستأجر في الدار، فالمستأجر أولى؛ لأنه أحق بالمنفعة. وإمام المسجد الزايت فيه بمنزلة صاحب البيت، لا يجوز لأحد أن يؤم فيه بغير إذنه؛ لذلك، ويجوز مع غيبته؛ لأن أبا بكر، رضى الله عنه، صلى حين غاب النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. وفعل ذلك عبد الرحمن بن عوف مرة، فقال النبي ﷺ: «أحسنتم». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. فإن لم يكن ذو مزية من هؤلاء، فأولاهم أقرؤهم لكتاب الله؛ للخبر، ولقول رسول الله ﷺ: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

ويرجح في القراءة بجودتها وكثرة القرآن، فإن كان أحدهم أجود والآخر أكثر قرآناً، فالأجود أولى؛ لأنه أعظم أجراً؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ قرأ القرآن فأعربته، فله بكل حرفٍ منه عشر حسنات، ومن قرأه

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٥.

(٢) فى: باب تقديم الجماعة من يصلى بهم إذا تأخر الإمام... من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣١٧/١، ٣١٨.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/٣٣.  
(٣) فى: باب من أحق بالإمامة، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة. صحيح مسلم ١/٤٦٤.  
كما أخرجه النسائى، فى: باب اجتماع القوم فى موضع هم فيه سواء، من كتاب الإمامة. المجتبى ٢/٦٠.

وَلَحَنَ فِيهِ ، فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ<sup>(١)</sup> . حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِغْرَابُ الْقُرْآنِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ حِفْظِ بَعْضِ حُرُوفِهِ . فَإِنْ اجْتَمَعَ قَارِئٌ لَا يَعْرِفُ أَحْكَامَ الصَّلَاةِ وَفَقِيهٌ أُمِّيٌّ ، فَالْقَارِئُ أَوْلَى ؛ لِلخَبَرِ ، وَلأنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ خَلْفَ الْأُمِّيِّ . وَإِنْ كَانَ الْفَقِيهُ يَقْرَأُ مَا يُجْزِئُ فِي الصَّلَاةِ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِلخَبَرِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : الْفَقِيهُ أَوْلَى ؛ لأنَّهُ تَمَيَّزَ بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ .

فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْقِرَاءَةِ ، فَأَوْلَاهُمَا أَفْقَهُهُمَا ؛ لِلخَبَرِ ، وَلأنَّ الْفَقْهَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَ الْقِرَاءَةَ . وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي ذَلِكَ ، فَأَوْلَاهُمَا أَقْدَمُهُمَا هِجْرَةً ؛ وَهُوَ الْمُهَاجِرُ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> ، فَأَكْبَرُهُمَا سِنًا ؛ لِلخَبَرِ ، وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ أَحَدُكُمَا ، وَلْيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا »<sup>(٣)</sup> . حَدِيثٌ

(١) عزاه في موسوعة الأطراف لابن السني ولم نجده فيه . وانظر ما أخرجه ابن عدي ، في : الكامل ٢٥٠٦/٧ . وانظر كنز العمال ٥٣٣/١ .

(٢) سقط من : الأصل ، س ١ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب من قال : ليؤذن في السفر مؤذن واحد ، وباب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ، وباب إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم ، وباب المكث بين السجدين ، من كتاب الأذان ، وفي : باب سفر الاثنين ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب رحمة الناس والبهائم ، من كتاب الأدب ، وفي : باب ما جاء في إجازة خبر الواحد ... ، من كتاب الآحاد . صحيح البخاري ١/١٦٢ ، ١٧٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٣٣/٤ ، ١١/٨ ، ١٠٧/٩ . ومسلم ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٤٦٥ ، ٤٦٦ . والنسائي ، في : باب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر ، من كتاب الأذان . المجتبى ٨/٢ ، ٩ . وابن ماجه ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣١٣ . والدرامي ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن الدرامي ١/٢٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٤٣٦ ، ٥٣/٥ .

صحيح . ولأنه أقرب إلى الخشوع وإجابة الدعاء .

وَيُرَجَّحُ بَتَقْدَمِ الْإِسْلَامِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « أَقْدَمُهُمْ سِلْمًا » <sup>(١)</sup> . ولأنه إذا رُجِّحَ بَتَقْدَمِ السُّنَنِ ، فالإسلام أولى . فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي ذَلِكَ ، قُدِّمَ أَشْرَفُهُمَا نَسَبًا ، وَأَفْضَلُهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَأَعْلَاهُمَا قَدْرًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « قَدِّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدُمُوهَا » <sup>(٢)</sup> . هذا ظاهر كلام أحمد . وقال الحريقي : إذا اسْتَوَيَا فِي الْفِقْهِ قُدِّمَ أَكْبَرُهُمَا سِنًا ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، فَأَقْدَمُهُمَا هِجْرَةً . وقال ابن حامد : يُقَدِّمُ الشَّرْفُ بَعْدَ الْفِقْهِ ، ثُمَّ الْهِجْرَةُ ، ثُمَّ السُّنُّ . فَإِنْ اسْتَوَوْا ، قُدِّمَ أَثْقَاهُمْ وَأَوْزَعُهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى اللَّهَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . ولأنه أقربهم إلى الإجابة . فَإِنْ اسْتَوَوْا ، قُدِّمَ أَعْمَرُهُمْ لِلْمَسْجِدِ ، وَأَتَمُّهُمْ مُرَاعَاةً لَهُ . وَيُقَدِّمُ الْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاصِبِ ، وَالْحَاضِرُ <sup>(٤)</sup> عَلَى الْمُسَافِرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمَّ حَصَلَ جَمِيعُ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ ، بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ . وَالْحَضَرِيُّ عَلَى الْبَدَوِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَجْدَرُ بِمَعْرِفَةِ [ ٥٢ ] حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَحْزَى بِإِصَابَةِ الْحَقِّ . وَالْبَصِيرُ عَلَى الْأَعْمَى ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى تَوْقِي النَّجَاسَاتِ ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِعِلْمِ نَفْسِهِ . وقال

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٢ .

(٢) الحديث في الكامل ، لابن عدى ٥ / ١٨١٠ . وفي ترتيب مسند الشافعي للسندی ١٩٤ / ٢  
حديث رقم (٦٩١) أول كتاب المناقب . وفي فيض القدير للمناوي ٤ / ٥١٢ ، حديث رقم (٦١٠٩) وعزاه للطبراني ، وحديث رقم (٦١١٠) وعزاه للبخاري . وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة حديث رقم (١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١) .

(٣) سورة الحجرات ١٣ .

(٤) بعده في م : « يقدم » .

القاضى : هما سواء ؛ لأنَّ الضَّرِيرَ لا يَرى ما يُلْهِيه <sup>(١)</sup> وَيَشْغَلُهُ ، فذلك فى مُقَابَلَةِ البَصْرِ فَيَسْتَوِيَانِ . والأوْلَى لإِمَامِ الْحَيِّ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ أَنْ يَسْتَنْيِبَ ؛ لِئَلَّا يُلْزَمَهُمْ تَرْكُ رُكْنٍ . فَإِنْ اسْتَوَوْا ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمْ ؛ لِأَنَّ سَعْدًا أُقْرِعَ بَيْنَ أَهْلِ الْقَادِسِيَّةِ فى الأَذَانِ <sup>(٢)</sup> .

ولا يُرْجَّحُ بِحُسْنِ الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ لا مَدْخَلَ لَهُ فى الإِمَامَةِ .

فصل : الثَّالِثُ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ إِمَامَةُ اللَّحَّانِ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصٌ يَذْهَبُ بِنِغْصِ الثَّوَابِ ، وإِمَامَةُ مَنْ لا يُفْصِحُ بِنِغْصِ الْحُرُوفِ ، كَالضَّادِ وَالْقَافِ ، وإِمَامَةُ التَّمْتَامِ ، وَهُوَ مَنْ يُكْرَرُ التَّاءُ ، وَالْفَافُ الَّذِى يُكْرَرُ الْفَاءُ ؛ لِأَنَّهُمَا يَزِيدَانِ عَلَى <sup>(٣)</sup> الْحُرُوفِ . وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَأْتِيَانِ بِالْحُرُوفِ عَلَى الْكَمَالِ ، فَإِنْ كَانَ يَجْعَلُ الضَّادَ ظَاءً فى الْفَاتِحَةِ ، فَمِقْيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَالْأُمِّى ؛ لِأَنَّهُ يُبَدِّلُ حَرْفًا بغيرِهِ ، وَيُحِيلُ <sup>(٤)</sup> الْمَعْنَى ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : ظَلَّ يَفْعَلُ كَذَا . إِذَا فَعَلَهُ نَهَارًا .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُؤْمَّ قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أَمَامَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ ؛ الْعَبْدُ الْآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَرَوُجُهَا عَلَيْهَا سَاحِطٌ ، وَإِمَامٌ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ » <sup>(٥)</sup> . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . فَإِنْ كَانُوا يَكْرَهُونَهُ لِسُنَّتِهِ أَوْ دِينِهِ ، فَلَا

(١) فى الأصل : « يُلْهِيه » .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٢٣ .

(٣) فى م : « فى » .

(٤) فى الأصل : « يخل » ، وفى ف : « يختل » .

(٥) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى من أم قوما وهم له كارهون ، من أبواب الصلاة . =

يُكْرَهُ . قَالَ مَنْصُورٌ<sup>(١)</sup> : قِيلَ لَنَا : إِنَّمَا عَنَى<sup>(٢)</sup> الظَّلْمَةَ ، فَأَمَّا مَنْ أَقَامَ بِالسُّنَّةِ ،  
فَإِنَّمَا الْإِثْمُ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُؤَمَّ نِسَاءَ أَجَانِبَ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْضُولُ  
مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : « إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ وَفِيهِمْ مَنْ  
هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ ، لَمْ يَزَالُوا فِي سَفَالٍ » . اخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup> .

---

= عارضة الأحوذى ١٥٤ / ٢ .

(١) منصور بن المعتمر ، أبو عتاب السلمى ، الحافظ الثبت القدوة ، أحد الأعلام ، كان من أوعية  
العلم ، صاحب إتقان وتأله وخير ، توفى سنة ثلاث وثلاثين ومائة . سير أعلام النبلاء ٤٠٢ / ٥ -  
٤١٢ .

(٢) فى م : « أعنى بهذا أئمة » .

(٣) ذكره الإمام أحمد ، فى الرسالة السنية ، ضمن مجموعة الحديث النجدية صفحة ٤٥٧ .  
وأخرجه العقيلي فى : الضعفاء الكبير ٣٥٥ / ٤ . وابن عدى فى : الكامل ٧٨٩ / ٢ . وعزاه  
الهيثمى للطبرانى فى الأوسط . مجمع الزوائد ٦٤ / ٢ . وفيه الهيثم بن عقاب ، قال العقيلي :  
مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به .





## بَابُ مَوْقِفِ الصَّلَاةِ

إذا كان المأموم واحداً، وقَفَ عن يمين الإمام، فإن كَبَّرَ عن يساره أداره الإمام عن يمينه، فإن جاء آخر<sup>(١)</sup>، كَبَّرَا وتأخَّرا فصفا خلفه، ولا يتقدَّم الإمام إلا أن يكون الموضع ضيقاً، فإن كَبَّرَ الثاني عن يساره، أخرهما<sup>(٢)</sup> الإمام بيديه؛ لما روى جابر، رضى الله عنه، قال: سِرْتُ مع النبي ﷺ في غزوة، فقام يُصَلِّي، فتوضأت، ثم جئت حتى قُفْتُ عن يساره ﷺ فأخذ بيدي، فأدارني حتى أقامني عن يمينه، فجاء جبار بن صخر حتى قام عن يساره، فأخذنا بيديه جميعاً حتى أقامنا خلفه. من «المُسْنَدِ»<sup>(٣)</sup>. فإن صلياً عن يمينه، أو أحدهما عن يمينه، والآخر عن يساره جاز؛ لما روى أن ابن مسعود صلى بين علقمة والأسود، وقال: هكذا رأيْتُ رسولَ الله ﷺ فعل. رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>. ولأنَّ الوَسْطَ مَوْقِفٌ لإمام

(١) سقط من: م.

(٢) في الأصل، س ٢: «أخرجهما».

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٢.

(٤) في: باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون؟ من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٤٤. كما أخرجه مسلم، في: باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع.... من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٣٧٨ - ٣٧٩. والنسائي، في: باب موقف الإمام إذا كانوا ثلاثة والاختلاف في ذلك، من كتاب الصلاة. المجتبى ٢/٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ١/٤٥٥. وذهب الحازمي إلى أن هذا الحديث منسوخ. انظر: الاعتبار ٨٢ - ٨٤. وانظر الكلام على الحديث في: نصب الراية ٣٣/٢ - ٣٥.

الْعُرَّةَ وَإِمَامَةَ النِّسَاءِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ امْرَأَةٌ قَامَتْ خَلْفَهُمْ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَنَا ، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ اجْتَمَعَ رِجَالٌ ، وَصِيبَانٌ وَخَتَانَتَانِ وَنِسَاءٌ ، تَقَدَّمَ الرِّجَالُ ، ثُمَّ الصِّبْيَانُ ، ثُمَّ الْخَتَانَتَانِ ، ثُمَّ النِّسَاءُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : أَقَامَ الصَّلَاةَ ، فَصَفَّ الرِّجَالُ ثُمَّ صَفَّ خَلْفَهُمُ الْغُلَمَانُ ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا - قَالَ عَبْدُ [٥٠٣] الْأَعْلَى : لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَالَ : صَلَاةُ أُمِّتِي . رواه أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الرَّجُلِ إِلَّا امْرَأَةٌ ، وَقَفَتْ خَلْفَهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ صَبِيٌّ وَقَفَ عَنْ يَمِينِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : بَيْتٌ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَقُمْتُ فَوَقَفْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ بِذَوَابِتِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ كَانَ مَعَهُ رَجُلٌ وَصَبِيٌّ فِي فَرَضٍ ، وَقَفَ بَيْنَهُمَا ، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ ، أَوْ جَعَلَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ وَقَفَا خَلْفَهُ ، عَلَى مَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

**فصل :** فَإِنْ وَقَفَ الْمُأْمُونُونَ قُدَّامَ الْإِمَامِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُمْ ؛ لِقَوْلِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٤ .

(٢) في : باب مقام الصبيان من الصف ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٥٦ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣ في حديث : توضأ من قربة ، وفي صفحة ٣٥٤ .

النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»<sup>(١)</sup>. وَإِنْ وَقَفَ الْوَاحِدُ خَلْفَ الصَّفِّ، أَوْ خَلْفَ الْإِمَامِ، أَوْ عَنْ يَسَارِهِ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدَارَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَجَابِرًا لَمَّا وَقَفَا عَنْ يَسَارِهِ، وَرَوَى وَابِصَةُ بْنُ مَعْبُدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ، قَالَ: صَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَنْصَرَفَ وَرَجُلٌ فَرَدَّ خَلْفَ الصَّفِّ، فَوَقَفَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَنْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْتَغْفِرُ صَلَاتَكَ، فَلَا صَلَاةَ لِفَرْدٍ خَلْفَ الصَّفِّ». رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٣)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ فِيهِ وَفِي حَدِيثٍ وَابِصَةَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) تقدم تخريجه من حديث أنس في صفحة ٣٠٢، ومن حديث عائشة وأبي هريرة في صفحة ٤١٨.

ومن حديث جابر أخرجه مسلم، في: باب ائتمام الإمام بالمأموم، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٠٩/١. وأبو داود، في: باب الإمام يصلي من قعود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٤١، ١٤٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣٩٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٠٠، ٣٣٤. (٢) في: باب الرجل يصلي وحده خلف الصف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٥٧. والترمذي، في: باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٢٧، ٢٨. وابن ماجه، في: باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، من كتاب الإقامة. سنن ابن ماجه ١/٣٢١. والدارمي، في: باب في صلاة الرجل خلف الصف وحده، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٢٩٤، ٢٩٥. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٢٣، ٢٢٨. وصححه في الإرواء ٢/٣٢٣ - ٣٢٩.

(٣) وأخرجه ابن ماجه، في: باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣٢٠. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٢٣. وابن حبان، انظر: الإحسان ٥/٥٨٠. وابن خزيمة في صحيحه ٣/٣٠. وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. مصباح الزجاجة ١/٣٣٩.

ولأنه خالف الموقف، فلم تصح صلاته<sup>(١)</sup>، كما لو وقف قدام الإمام.

فإن صلى ركعة واحدة، لم تصح صلاته، وإن جاء آخر فوقف معه، أو دخل في الصف قبل رفع الإمام من الركوع، صححت صلاته؛ لأنه أدرك في الصف ما يُدرك به الركعة. وإن كان ذلك بعد رفع الإمام، ففيه ثلاث روايات؛ إحداها، تصح؛ لأنه لم يُصل ركعة كاملة<sup>(٢)</sup>، أشبه ما لو أدرك الركوع. والثانية، لا تصح؛ لأنه لم يُدرك في الصف ما يُدرك به الركعة، أشبه من<sup>(٣)</sup> صلى ركعة. والثالثة، إن كان جاهلاً لم يُعد، وإن كان عالماً أعاد؛ لما روى البخاري<sup>(٤)</sup>، أن أبا بكر<sup>(٥)</sup> انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع، فركع قبل أن يصله، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «زادك الله جزواً، ولا تعد<sup>(٦)</sup>». فلم يأمره بالإعادة لجهله، ونهاه عن العود، والنهي يقتضي الفساد. فإن فعل<sup>(٧)</sup> ذلك لغير عذر، ولا خشي القوت، فحكمه حكم من خاف القوت؛ لأن الموقف لا يختلف لحيفة القوت وعدمه.

---

(١) سقط من: الأصل، ف.

(٢) في م: «واحدة».

(٣) في م: «مالو».

(٤) في: باب إذا ركع دون الصف، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ١/١٩٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يركع دون الصف، من كتاب الصلاة. سنن أبي

داود ١/١٥٧، ١٥٨. والنسائي، في: باب الركوع دون الصف، من كتاب الإمامة. المجتبى

١/٩١. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٣٩، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥٠.

(٥) في م: «بكر».

(٦) كذا ضبط في جميع الروايات المشهورة، من العود. وانظر: عون المعبود ١/٢٥٤.

(٧) سقط من: م.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي حَقِّ الْمَغْذُورِ ، فَلَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ .

**فصل :** وَمَنْ وَقَفَ مَعَهُ كَافِرٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ خُنْثَى مُشْكِلٌ ، أَوْ مَنْ صَلَاتُهُ فَايِدَةٌ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْفَذِّ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْوُقُوفِ مَعَهُ ، وَإِنْ وَقَفَ مَعَهُ فَاسِيقٌ ، أَوْ أُمِّيٌّ ، أَوْ مُتَنَفِّلٌ ، كَانُوا مَعَهُ <sup>(١)</sup> صَفًّا ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ <sup>(٢)</sup> أَهْلِ الْوُقُوفِ مَعَهُ . وَإِنْ وَقَفَ مَعَهُ الصَّبِيُّ فِي الثُّفْلِ ، كَانَا صَفًّا ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي فَرْصٍ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ صَفًّا ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُتَنَفِّلِ ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِمَامَةِ لَهُ فِيهِ ، أَشْبَهَ الْمَرْأَةَ .

وَإِنْ وَقَفَ مَعَهُ مُحَدِّثٌ أَوْ نَجِسٌ يَعْلَمَانِ بِذَلِكَ ، فَهُوَ كَالْفَذِّ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا بِذَلِكَ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِمَامًا لَهُ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ .

وَإِنْ وَقَفَتِ الْمَرْأَةُ فِي صَفِّ الرِّجَالِ ، كُرِهَ ، وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهَا وَلَا صَلَاةُ مَنْ يَلِيهَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : تَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ يَلِيهَا ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ الْمَوْقِفَ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي خَالَفَتْ بِوُقُوفِهَا مَعَ الرِّجَالِ ، [ ٥٣ ظ ] فَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهَا ، فَصَلَاتُهُ أَوْلَى .

فَإِنْ وَقَفَ اثْنَانِ خَلْفَ الصَّفِّ ، فَخَرَجَ أَحَدُهُمَا لُغْزٍ ، دَخَلَ الْآخَرُ فِي الصَّفِّ ، أَوْ وَقَفَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ ، أَوْ نَبَهَ مَنْ يَخْرُجُ فَيَقِفُ مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ، نَوَى مُفَارَقَتَهُ وَأَتَمَّ مُتَفَرِّدًا ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ مَا لَوْ سَبَقَ إِمَامُهُ الْحَدَّثُ . وَإِنْ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في الأصل : « غير » .

دَخَلَ الْمَسْبُوقُ فَوَجَدَ فُرْجَةً ، قام فيها ، فإن لم يُمكنه ، قام عن يمين الإمام ، فإن لم يُمكنه ، نَبَّهَ رَجُلًا يَتَأَخَّرُ معه ، فإن لم يَفْعَلْ ، لم يُكْرِهْهُ ، وَيُصَلِّيْ وَحْدَهُ ، أو يَنْتَظِرُ جَمَاعَةً أُخْرَى .

**فصل : السُّنَّةُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا أَمَّتْ نِسَاءً أَنْ تَقُومَ وَسَطَهُنَّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَوَى**  
عن عائشة وأمِّ سلمة ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وإن كَانَتْ مَعَهَا امْرَأَةٌ ، وَقَفَتْ  
عن يَمِينِهَا ، وإن وَقَفَتْ خَلْفَهَا ، جاز ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ يَجُوزُ وَقُوفُهَا وَحْدَهَا ،  
”بَدِيلِ حَدِيثِ“ أَنَسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

**فصل : والسُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ حِذَاءَ وَسْطِ الصَّفِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ**  
ﷺ قَالَ : « وَسَّطُوا الْإِمَامَ ، وَسْتَكْبَرُوا الْخَلَلَ » . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . وأن  
يُسَمُّوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ قَالَ : « أَيْتَمُوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ ، فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ  
الْآخِرِ » . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> .

وَحَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ، وَحَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا ؛ لِقَوْلِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا ، »<sup>(٤)</sup>

---

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « لِحَدِيثِ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٥٤ .

(٢) فِي : بَابُ مَقَامِ الْإِمَامِ مِنَ الصَّفِّ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/١٥٧ .

(٣) فِي : بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/١٥٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّفِّ الْمُوَخَّرِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَامَةِ . الْمُجْتَبَى ٢/٧٢ . وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/١٣٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٣ .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .

«وَحَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

قال أحمد: وَيَلِي الإِمَامَ الشُّيُوخُ وَأَهْلُ الْقُرْآنِ، وَيُؤَخِّرُ الصَّبِيَّانَ وَالْغِلْمَانُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِيَلْنِي<sup>(٣)</sup> مِنْكُمْ أَوْلُوا الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>.

**فصل: وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يَكُونَ الإِمَامُ أَعْلَى مِنَ الْمُتَوَكِّلِينَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَمَّارَ**

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) فى: باب تسوية الصفوف ...، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٢٦/١.  
كما أخرجه أبو داود، فى: باب النساء وكرهية التأخر عن الصف الأول، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٥٦/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى فضل الصف الأول، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢٣/٢، ٢٤. والنسائى، فى: باب ذكر خير صفوف النساء وشر صفوف الرجال، من كتاب الإمامة. المجتبى ٧٣/٢. وابن ماجه، فى: باب صفوف النساء، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣١٩/١. والدارمى، فى: باب أى صفوف النساء أفضل، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٢٩١/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٤٧، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٦٧، ٣/٣، ١٦، ٢٩٣، ٣٣١.

(٣) فى ف: «ليلينى».

(٤) فى: باب تسوية الصفوف ...، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٢٣/١.  
كما أخرجه أبو داود، فى: باب من يستحب أن يلى الإمام فى الصف وكرهية التأخير، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٥٦/١. والترمذى، فى: باب ما جاء ليلينى منكم أولوا الأحلام والنهى، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢٦/٢. والنسائى، فى: باب من يلى الإمام ثم الذى يليه، وباب ما يقول الإمام إذا تقدم فى تسوية الصفوف، من كتاب الإمامة. المجتبى ٦٨/٢، ٧١. وابن ماجه، فى: باب من يستحب أن يلى الإمام، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. سنن ابن ماجه ٣١٢/١، ٣١٣. والدارمى، فى: باب من يلى الإمام من الناس، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٢٩٠/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٤٥٧، ٤/٢٢.

ابن ياسر، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ بِالْمَدَائِنِ <sup>(١)</sup>، فَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فَتَقَدَّمَ عَمَّارٌ  
فَقَامَ عَلَى دُكَّانٍ، وَالنَّاسُ أَسْفَلَ مِنْهُ، فَتَقَدَّمَ حُذَيْفَةُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ <sup>(٢)</sup>، وَاتَّبَعَهُ  
عَمَّارٌ حَتَّى أَنْزَلَهُ حُذَيْفَةُ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، قَالَ <sup>(٣)</sup> لَهُ حُذَيْفَةُ: أَلَمْ  
تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَلَا يَقُومَنَّ فِي مَكَانٍ  
أَرْفَعَ <sup>(٤)</sup> مِنْ مَقَامِهِمْ <sup>(٥)</sup>»؟ قَالَ عَمَّارٌ: فَلِذَلِكَ اتَّبَعْتُكَ حِينَ أَخَذْتَ عَلَى  
يَدَيَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup>. فَإِنْ فَعَلَ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛  
لَا زِيكَايَةَ النَّهْيِ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّ عَمَّارًا بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ.  
وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا بَأْسَ بِهَذَا؛ لِمَا رَوَى سَهْلٌ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَكَبَّرَ، وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ رَفَعَ  
فَنَزَلَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَغَ مِنْ آخِرِ  
صَلَاتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي، وَلِتَعْلَمُوا  
صَلَاتِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup>.

(١) فِي م: «فِي الْمَدَائِنِ».

وَالْمَدَائِنُ: مَدِينَةُ كَسْرَى قَرِبَ بَغْدَادَ، سَمِيَتْ لِكِبَرِهَا.

(٢) فِي م: «بِيَدِهِ».

(٣ - ٣) فِي م: «لِحُذَيْفَةَ».

(٤) فِي م: «أَعْلَى».

(٥) فِي م: «مَكَانَهُمْ».

(٦) فِي: بَابُ الْإِمَامِ يَقُومُ مَكَانًا أَرْفَعَ مِنَ الْقَوْمِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٤١١.  
وَقَالَ الْمُنْدَرِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ. انْظُرْ: عَوْنُ الْمَعْبُودِ ١/٢٣٣. وَانْظُرْ: الْإِرْوَاءُ ٢/  
٣٣٢، ٣٣١.

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/  
١١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ جَوَازِ الْخُطْوَةِ وَالْخُطُوبَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. صَحِيحٌ =



ولا بَأْسَ بِالْعُلُوِّ الْيَسِيرِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ <sup>(١)</sup> إِلَى رَفْعِ الْبَصَرِ الْمُنْهِي عَنْهُ فِيهِ <sup>(٢)</sup> ، بِخِلَافِ الْكَثِيرِ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ أَعْلَى مِنَ الْإِمَامِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> .

وَيَصِحُّ أَنْ يَأْتِمَّ بِهِ مَنْ فِي أَعْلَى الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ ، إِذَا اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ .

**فصل :** يَجُوزُ أَنْ يَأْتِمَّ بِالْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ تَبَاعَدَ ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ كُلَّهُ مَوْضِعٌ لِلْجَمَاعَةِ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ يَمْنَعُ الْمُشَاهَدَةَ وَسَمَاعَ التَّكْبِيرِ ، لَمْ يَصِحَّ الْإِثِمَامُ بِهِ ؛ لِتَعَذُّرِ اتِّبَاعِهِ . وَإِنْ مَنَعَ الْمُشَاهَدَةَ دُونَ السَّمَاعِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا ، صِحَّةُ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ فِي الْمُنْبِرِ ، إِذَا قَطَعَ الصَّفَّ : لَمْ يَضُرَّ . وَلِأَنَّهُمْ فِي مَوْضِعِ الْجَمَاعَةِ ، وَيُمْكِنُهُمُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ ؛ لِسَمَاعِ التَّكْبِيرِ ، فَأُشْبِهَ الْمُشَاهِدَ . وَالثَّانِي ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِنِسَاءِ كُنَّ يُصَلِّيْنَ فِي [ ٥٤هـ ] حُجْرَتِهَا : لَا تُصَلِّيْنَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ، فَإِنَّكُنَّ دُونَهُ فِي حِجَابٍ <sup>(٤)</sup> . وَالْحِجَابُ مُوجُودٌ هَلْهُنَا .

فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَيَمْنَعُهُمَا حَائِلٌ يَمْنَعُ رُؤْيَا الْإِمَامِ ، أَوْ مَنْ

= مسلم ٣٨٦/١ ، ٣٨٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في اتخاذ المنبر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/

٢٤٨ . والنسائي ، في : باب الصلاة على المنبر ، من كتاب المساجد . المجتبى ٤٥/٢ . والإمام

أحمد ، في : المسند ٣٣٩/٥ .

(١) في الأصل : «إليه» .

(٢) سقط من : الأصل ، ف .

(٣) في الأصل : « كذلك » .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١١١/٣ .

وراءه، لم تَصِحَّ الصلاة؛ لحديث عائشة. وقال ابن حامد: يَمْنَعُ في  
الْفَرَضِ، وفي النافلة روايتان. وعن أحمد في رَجُلٍ يُصَلِّي خارج المسجد  
يوم الجمعة، وأبوابه مُغْلَقَةٌ: أَرَجُو أن لا يكونَ به بأسٌ.

وَيُسْتَرَطُّ اتِّصَالُ الصُّفُوفِ، وهو أن لا يكونَ بينهما بُعْدٌ كثيرٌ، لم تَجِرِ  
العادةُ بمثله.

وَأَشْرَطَ أَصْحَابُنَا أن لا يكونَ بينهما نَهْرٌ تَجْرِي فيه الشُّفُنُ، ولا طَرِيقٌ.  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ هذا لا يَمْنَعُ؛ «لأنَّه لا يَمْنَعُ» المتابعة، إِلَّا أن يكونَ عَرِيضًا  
يَمْنَعُ الاتِّصَالَ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ أن يُصَلِّيَ إلى سُتْرَةٍ، وَيَذْنُو منها؛ لما رَوَى أبو  
سعيد، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إلى سُتْرَةٍ،  
وَلْيَذْنُ مِنْهَا». رواه الأثرُمُ<sup>(٢)</sup>. قال سَهْلٌ: كان بينَ النَّبِيِّ ﷺ وبينَ القِبْلَةِ  
مَمَرٌ الشَّاةِ. رواه البخاريُّ، ومسلمٌ<sup>(٣)</sup>.

(١ - ١) سقط من: الأصل، ف.

(٢) وأخرجه أبو داود، في: باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممرين يديه، من كتاب الصلاة.  
سنن أبي داود ١/١٦٠. وابن ماجه، في: باب ادرأ ما استطعت، من كتاب إقامة الصلاة. سنن  
ابن ماجه ١/٣٠٧.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة، من كتاب  
الصلاة، وفي: باب ما ذكر النبي ﷺ... من كتاب الاعتصام. صحيح البخاري ١/١٣٣،  
٩/١٢٩. ومسلم، في: باب دنو المصلي من السترة، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/  
٣٦٤.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الدنو من السترة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود =

وَقَدَّرُ السُّتْرَةَ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ ؛ وَذَلِكَ قَدَّرُ الذِّرَاعِ أَوْ عَظَمِ الذِّرَاعِ ؛  
لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ ،  
فَلْيُصَلِّ وَلَا يُبَالِ مَا مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِرَ بَعْضًا أَوْ بِحَيَوَانٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ تُرَكِّزُ لَهُ الْحَزْبَةَ  
فِيصَلِّي إِلَيْهَا<sup>(٢)</sup> ، وَيَعْرِضُ الْبَعِيرَ فَيُصَلِّي إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ نَافِعٌ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ  
إِذَا لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى سَارِيَةٍ<sup>(٤)</sup> ، قَالَ : وَلَنِي ظَهْرَكَ<sup>(٥)</sup> .

= ١٦٠ / ١ . بلفظ : « ممر عنز » .

(١) فى : باب سترة المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٥٨ / ١ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يستر المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ /  
١٥٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى سترة المصلى ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ /  
١٢٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما يستر المصلى ، وباب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة  
الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٦١ .  
(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب سترة الإمام سترة من خلفه ، من كتاب الصلاة . صحيح  
البخارى ١ / ١٣٣ . ومسلم ، فى : باب سترة المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ /  
٣٥٩ . وأبو داود ، فى : باب ما يستر المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٨ .  
والنسائى ، فى : باب سترة المصلى ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٤٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما  
جاء فى الحربة يوم العيد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٣ ، ٤١٤ . والإمام  
أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٤٢ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرحل ، من كتاب  
الصلاة . صحيح البخارى ١ / ١٣٥ . ومسلم ، فى : باب سترة المصلى ، من كتاب الصلاة .  
صحيح مسلم ١ / ٣٥٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة إلى الراحلة ، من أبواب  
الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٤٧ . والدارمى ، فى : باب الصلاة إلى الراحلة ، من كتاب  
الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٢٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٣ ، ١٤ .

(٤) فى م : « سترة » .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، فى : باب الرجل يستر الرجل إذا صلى إليه أم لا ، من كتاب =

فإن لم يَجِدْ سُتْرَةً ، خَطَّ خَطًّا ؛ لِما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا ، فَلْيَخُطَّ خَطًّا ، ثُمَّ لَا يَضْرِبُهَا مَا مَرَّ أَمَامَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . قال أحمدُ : الخطُّ عَرَضًا مِثْلُ الْهَلَالِ ، وَقَدْ قَالُوا : طُولًا . وَقَالُوا : عَرَضًا . وَأَنَا اخْتَارُ هَذَا .

فإن لم يُمَكِّنْهُ نَصَبُ الْعَصَا وَلَا الْخَطُّ . عَرَضَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْخَطِّ . وَلَا يَضْمُدُ لِلسُّتْرَةِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَكِنْ يَنْحَرِفُ عَنْهَا يَسِيرًا ؛ لِقَوْلِ الْمُقَدَّادِ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى عُودٍ وَلَا عَمُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَلَا يَضْمُدُ لَهَا صَمْدًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> .

وَسُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِلَى سُتْرَةٍ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَسْتَتِرُوا بِشَيْءٍ .

**فصل :** وَإِذَا مَرَّ مِنْ وَرَاءِ سُتْرَتِهِ شَيْءٌ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِلْحَدِيثِ ، فَإِذَا أَرَادَ

= الصلاة . مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٩/١ .

(١) في : باب الخط إذا لم يجد عصا ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٥٨/١ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يستر المصلي ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٠٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٩/٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ . وانظر الكلام عليه في : التلخيص الحبير ٢٨٦/١ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في : باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه ؟ من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٥٩/١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤/٦ .

المُرُورَ دُونَهَا رَدَّهُ، فَإِنْ لَجَّ <sup>(١)</sup> دَفَعَهُ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَهُ أَوْ يُخْرِجَهُ <sup>(٢)</sup> إِلَى عَمَلٍ كَثِيرٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى، فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>. فَإِنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، لَمْ يَزِدْهُ مِنْ حَيْثُ جَاءَ؛ لِأَنَّهُ مُرُورٌ ثَانٍ. وَإِنْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ فَمَرَّ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْءٌ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا مَرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّتْرَةِ؛ لِلْحَدِيثِ، وَيَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِالْقَرِيبِ مِنْهُ، الَّذِي لَوْ مَشَى إِلَيْهِ فَدَفَعَهُ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْعِ الْمَارِّ، فَتَقَيَّدَ بِهِ، بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ بِمَا لَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

**فصل: وَيَحْرُمُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؛ لِمَا رَوَى أَبُو جَهْهِيمِ الْأَنْصَارِيُّ،**  
**قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ،**

(١) فِي ف، م: «لَحَّ».

(٢) فِي ف: «يُخْرِجُهُ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ يَرُدُّ الْمُصَلِّي مِنْ مَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/ ١٣٥، ١٣٦. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ مَنَعَ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/ ٣٦٢، ٣٦٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا يُؤْمَرُ الْمُصَلِّي أَنْ يَدْرَأَ عَنِ الْمَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/ ١٦١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ مَنْ اقْتَصَصَ وَأَخَذَ حَقَّهُ دُونَ السُّلْطَانِ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ. الْمُجْتَبَى ٨/ ٥٥. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ ادْرَأْ مَا اسْتَطَعْتَ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١/ ٣٠٧. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي دَنُو الْمُصَلِّي إِلَى السُّتْرَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١/ ٣٢٨. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ التَّشْدِيدِ فِي أَنْ يَمُرَّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، مِنْ كِتَابِ السَّفَرِ. الْمُوطَأُ ١/ ١٥٤. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/ ٣٤، ٤٣، ٤٤، ٤٩، ٥٧، ٦٣.

لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

ولا [٥٤هـ] يَقْطَعُهَا شَيْءٌ<sup>(٢)</sup>، إِلَّا الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ، الَّذِي لَا لَوْنَ فِيهِ سِوَى السَّوَادِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَشْتُرُهُ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكََلْبُ الْأَسْوَدُ». قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَقَالَ: «الْكََلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. وَعَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ مُرُورَ الْمَرْأَةِ وَالْحِمَارِ

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب إثم المار بين يدى المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١٣٦/١. ومسلم، فى: باب منع المار بين يدى المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٣٦٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب ما ينهى عنه من المرور بين يدى المصلى، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٦١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية المرور بين يدى المصلى، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/١٣١. والنسائى، فى: باب التشديد فى المرور بين يدى المصلى وسترته، من كتاب القبلة. المجتبى ٢/٥٢. وابن ماجه، فى: باب المرور بين يدى المصلى، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣٠٤. والدارمى، فى: باب كراهية المرور بين يدى المصلى، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/٣٣٠. والإمام مالك، فى: باب التشديد فى أن يمر أحد بين يدى المصلى، من كتاب السفر. الموطأ ١/١٥٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/١٦٩.

(٢) سقط من: م.

(٣) أخرجه مسلم، فى: باب قدر ما يستر المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٣٦٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب ما يقطع الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٦١. والترمذى، فى: باب ما جاء أن لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة، من أبواب =

يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؛ للحديث . وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ،  
قَالَتْ : عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ ، لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ  
مِنَ اللَّيْلِ كُلَّهَا وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ <sup>(١)</sup> وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ الْفَضْلُ  
ابْنُ عَبَّاسٍ : أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ فِي بَادِيَةٍ ، فَصَلَّى فِي صَخْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ  
يَدَيْهِ شُتْرَةٌ ، وَحِمَارَةٌ لَنَا وَكَلْبَةٌ يَعْثَبَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَمَا بَالِي ذَلِكَ . رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> .

= الصلاة . عارضة الأحوذى ١٣٣/٢ ، ١٣٤ . والنسائي ، فى : باب ذكر ما يقطع الصلاة ... ،  
من كتاب القبلة . المجتبى ٥٠/٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة  
الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٠٦/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٥/٥ ، ٥٧ ، ١٤٩ ، ١٥١ ،  
١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ .

(١) فى الأصل : « بين يديه » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة على الفراش ، وباب الصلاة إلى السرير ، وباب استقبال  
الرجل صاحبه أو غيره فى صلاته وهو يصلى ، وباب من قال : لا يقطع الصلاة شىء ، من كتاب  
الصلاة . وفى باب السرير ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ١٠٧/١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،  
١٣٧ ، ٧٦/٨ . ومسلم ، فى : باب الاعتراض بين يدي المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح  
مسلم ٣٦٦/١ ، ٣٦٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من قال : المرأة لا تقطع ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود  
١٦٣/١ . والنسائي ، فى : باب من ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة ، من كتاب  
الطهارة . المجتبى ٨٥/١ . وابن ماجه ، فى : باب من صلى وبينه وبين القبلة شىء ، من كتاب  
الإمامة . سنن ابن ماجه ٣٠٧/١ . والدارمى ، فى : باب المرأة تكون بين يدي المصلى ، من كتاب  
الصلاة . سنن الدارمى ٣٢٨/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٧/٦ ، ١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،  
١٣٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٣١ ، ٢٦٠ ، ٢٧٥ .

(٣) فى : باب من قال : الكلب لا يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦٥/١ .  
كما أخرجه النسائي ، فى : باب ذكر ما يقطع الصلاة ... ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢/  
٥١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢١٢/١ .

فإن كان الكلب واقفاً بين يديه ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، حكمه  
حكم المار ؛ لأنه حصل بين يديه ، أشبه المار . الثاني ، لا تفسد الصلاة ؛  
لأن حكم الواقف يخالف حكم المار ، بدليل أن النبي ﷺ كان يصلي إلى  
البعير ، ويصلي وعائشة في قبلته ، ولا يرى ذلك كالمزور .

ومن غصب ستره فاستتر بها ، فهل يمنع ما مرّ وراءها ؟ فيه وجهان ،  
بناءً على الصلاة في الثوب المغصوب .

فصل : ولا حاجة في مكة إلى ستره ، ولا يضُرُّه ما مرّ بين يديه ؛ لأنَّ  
المُطَلِّب قال : رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلي حِيالَ الحجرِ والنَّاسُ يَمْشُونَ بين  
يديهِ . رواه الحلال<sup>(١)</sup> . وكان ابنُ الزُّبَيْرِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، يُصَلِّي والطَّوَّافُ  
بينه وبين القبلة ، تمرُّ المرأةُ بين يديه ، فينتظرُها حتى تمرَّ ، ثم يضعُ جبهته في  
مَوْضِعِ قَدَمِهَا<sup>(٢)</sup> .

---

(١) والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في مكة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ /  
٤٦٥ . والنسائي ، في : باب أين يصلي ركعتي الطواف ؟ من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٥ /  
١٨٧ . وابن ماجه ، في : باب الركعتين بعد الطواف . من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ /  
٩٨٦ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٣٥ / ٢ .



## بَابُ قَصْرِ الصَّلَاةِ

ولا يجوزُ قَصْرُ الصُّبْحِ والمَغْرِبِ بالإجماع ؛ لأنَّ قَصْرَ الصُّبْحِ يُجَحِّفُ بها لِقَلَّتْهَا ، وقَصْرَ المَغْرِبِ يُخْرِجُهَا عن كَوْنِهَا وَثَرًا .

ويجوزُ قَصْرُ الرُّبَاعِيَّةِ فَيُصَلِّيُهَا رَكْعَتَيْنِ بِشُرُوطِ سِتَّةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ فِي سَفَرٍ طَوِيلٍ ، قَدْرُهُ أَرْبَعَةُ بُرُودٍ ، وَهِيَ سِتَّةٌ عَشَرَ فَوْسَخًا ، ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا بِالْهَاشِمِيِّ ، وَذَلِكَ نَحْوُ مِنْ <sup>(١)</sup> يَوْمَيْنِ قَاصِدَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ <sup>(٢)</sup> ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : يَا أَهْلَ مَكَّةَ ، لَا تَقْصُرُوا فِي أَدْنَى مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُودٍ ؛ مَا بَيْنَ عُسْفَانَ <sup>(٣)</sup> إِلَى مَكَّةَ <sup>(٤)</sup> . وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَا يَقْصُرَانِ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُودٍ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهَا مَسَافَةٌ تَجْمَعُ مَشَقَّةَ السَّفَرِ مِنَ الْحَلِّ

(١) سقط من : س ٢ ، م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) عسفان: منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة . معجم البلدان ٣/ ٦٧٣ .

(٤) أخرجه مرفوعاً الدارقطني ، في : سننه ١/ ٣٨٧ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٣/ ١٣٧ ،

١٣٨ .

وضعفه الألباني في الإرواء ٣/ ١٤ .

وأخرج الشافعي نحوه موقوفاً عليه ، انظر : ترتيب مسند الشافعي ١/ ١٨٤ . وانظر :

التلخيص الحبير ٢/ ٤٦ .

(٥) علقه البخاري عنهما ، في : باب في كم يقصر ، من كتاب التقصير . صحيح البخاري ٢/

٥٤ . ووصله الإمام مالك ، في : باب ما يجب فيه قصر الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة . الموطأ

١/ ١٤٧ ، ١٤٨ . والإمام الشافعي ، انظر : ترتيب مسند الشافعي ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ . وعبد

الرزاق ، في : المصنف ٢/ ٥٢٤ ، ٥٢٥ .

والشَّدُّ، فجاز القَصْرُ فيها، كَمَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وسواء كان في بَرٍّ أو<sup>(١)</sup> بَحْرٍ؛ لأنَّ الاعتبارَ بالفَرَاخِ. وإن شَكَّ في قَدْرِ السَّفَرِ، لم يُبَحَّ له<sup>(٢)</sup> القَصْرُ؛ لأنَّ الأَصْلَ الإِتِمَامُ، فلا يُزُولُ بالشَّكِّ.

والاعتبارُ بالثَّيَّةِ دونَ حَقِيقَةِ السَّفَرِ، فلو نَوَى سَفَرًا طَوِيلًا فَقَصَرَ، ثم بدا له فأقام أو رَجَعَ، كانت صَلَاتُهُ صَحِيحَةً، ولو خَرَجَ طَالِبًا لآبِي أو مُتَّحِجًا غَيْثًا؛ متى وَجَدَهُ رَجَعَ أو أَقام، لم يَقْصُرْ ولو سافَرَ شَهْرًا.

ولو خَرَجَ مُكْرَهًا، كالأَسِيرِ، يُقْصَدُ به بَلَدًا بَعِيْنَهُ، فله القَصْرُ؛ لأنَّه تابعٌ لِمَنْ يَقْصِدُ مَسَافَةَ القَصْرِ، فإذا وَصَلَ حِصْنَهُمْ، أَتَمَّ حِينَئِذٍ. نَصَّ عليه. وإن كان للبلَدِ طَرِيقان؛ طَوِيلَةً وَقَصِيرَةً، فَسَلَكَ البَعِيدَةَ لِيَقْصُرَ، فله ذلك؛ لأنَّه سَفَرٌ يَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ، فجاز له القَصْرُ، كما لو لم يَكُنْ<sup>(٣)</sup> طَرِيقٌ سِوَاهُ.

**فصل: الثاني، أن يَكُونَ السَّفَرُ مُبَاحًا، فإن [ههـ] سافَرَ لِمَعْصِيَةٍ؛ كالإِبَاقِ<sup>(٤)</sup>، وَقَطَعَ الطَّرِيقَ، والتَّجَارَةَ فِي الحَمْرِ، لم يَقْصُرْ، ولم يَتَرَخَّضْ بِشَيْءٍ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ؛ لأنَّه لا يَجُوزُ تَغْلِيْقُ الرُّخْصِ بالمعاصِي؛ لِما فِيهِ مِنَ الإِعَانَةِ عَلَيْهَا والدَّعَايَةِ إِلَيْهَا، ولا يَرُدُّ الشَّرْعُ بِذلك.**

---

(١) فِي الأَصْل: «و».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: ف.

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «له».

(٤) فِي م: «كَالآبِق».

**فصل : الثالث ، شُرُوعُهُ فِي السَّفَرِ ، بِخُرُوجِهِ مِنْ بُيُوتِ قَرْيَتِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾<sup>(١)</sup> . وَلَا يَكُونُ ضَارِبًا فِي الْأَرْضِ حَتَّى يَخْرُجَ . وَلَهُ الْقَصْرُ بَيْنَ حِيطَانِ الْبَسَاتِينِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حِيطَانِ الْبَلَدِ ، وَلَا تُبْنَى لِلشُّكْنَى . وَإِنْ خَرِبَ بَعْضُ الْبَلَدِ فَصَارَ فَضَاءً ، فَهُوَ كَالصَّحْرَاءِ . وَإِنْ كَانَتْ حِيطَانُهُ قَائِمَةً ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَقْصُرُ حَتَّى يُفَارِقَهَا ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الشُّكْنَى فِيهَا . وَقَالَ<sup>(٢)</sup> الْآمِدِيُّ : لَهُ الْقَصْرُ بَيْنَهُمَا<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُعَدَّةٍ<sup>(٤)</sup> لِلشُّكْنَى ، فَهِيَ كَالْبَسَاتِينِ .**

**فصل : الرابع ، أَنْ يَتَوَى الْقَصْرَ مَعَ نِيَّةِ الْإِحْرَامِ .** وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَخْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ مَنْ حُجِرَ فِي الْعِبَادَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا ، حُجِرَ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهَا ، كَالصَّيَامِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَصْلَ الْإِتِمَامُ ، فإِطْلَاقُ النِّيَّةِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ، كَمَا لَوْ نَوَى الصَّلَاةَ مُطْلَقًا ، انْصَرَفَ إِلَى الْإِنْفِرَادِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ . فَإِنْ شَكَّ فِي نِيَّةِ الْقَصْرِ ، لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، فَلَوْ نَوَى الْإِتِمَامَ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ ، أَوْ فِي أَثْنَائِهَا ، أَوْ مَا يَلْزَمُهُ بِهِ<sup>(٥)</sup> الْإِتِمَامُ ، كَالْإِقَامَةِ ، أَوْ قَلَبَ نِيَّتَهُ إِلَى سَفَرٍ قَصِيرٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ ، لَزِمَهُ إِتِمَامُ الصَّلَاةِ ، وَلَزِمَ مَنْ خَلَفَهُ

(١) سورة النساء ١٠١ .

(٢) بعده في م : « القاضى » .

(٣) في م : « بينها » .

(٤) في م : « معتمدة » .

(٥) سقط من : م .

مُتَابِعْتُهُ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْأَرْبَعِ أَوْ مَا يُوجِبُهَا قَدْ وُجِدَ ، فَلَزِمَتْهُ الْأَرْبَعُ ، كَمَا لَوْ نَوَاهُ فِي الْإِتِّدَاءِ .

وَمَنْ قَصَرَ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَ الْقَصْرِ ، فَصَلَّاهُ فَاسِدَةً ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ .

**فصل : الخامس ، أن لا تكون الصلاة وجبت في الحضر ، فلو ترك صلاة حضر فقضاها في السفر ، لم يجز له قصرها ؛ لأنه تعيّن فعلها أربعا ، فلم يجز التّفصّان منها<sup>(١)</sup> ، كما لو نوى أربع ركعات ، ولأنّ القضاء مُعْتَبَرٌ بِالْأَدَاءِ ، وَالْأَدَاءُ أَرْبَعُ .**

وَمَنْ سَافَرَ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ صَلَاةٍ ، لَمْ يَقْصُرْهَا ؛ لِذَلِكَ . وَحُكِيَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup> ، لَهُ قَصْرُهَا ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مُؤَدَّاةٌ فِي السَّفَرِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَ وَقْتُهَا فِيهِ .

وَلَوْ أَحْرَمَ بِهَا فِي سَفِينَةٍ فِي الْحَضَرِ ، فَخَرَجَتْ بِهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، أَوْ أَحْرَمَ بِهَا<sup>(٣)</sup> فِي السَّفَرِ ، فَدَخَلَتِ الْبَلَدَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، لَمْ يَقْصُرْ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَخْتَلِفُ بِالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ ، وَجِدَ أَحَدُ طَرَفَيْهَا فِي الْحَضَرِ ، فَغَلَبَ حُكْمُهُ ، كَالْمَسْحِ .

وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً سَفَرٍ فَذَكَرَهَا فِي الْحَضَرِ ، أَتَمَّهَا ؛ لِذَلِكَ ، وَإِنْ ذَكَرَهَا

---

(١) فِي م : « فِيهَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « أَنْ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، س ١ .

فى السفرِ أو فى سفرٍ آخرَ، قَصَرها ؛ لأنَّ وُجوبَها وفعلُها وُجدا فى السفرِ ، فكان له قَصْرُها ، كما لو أداها . ويتَخَرَّجُ أن يلزِمَه إتمامُها إذا ذَكَرَها فى سفرٍ آخرَ ؛ لأنَّ الوُجوبَ كان ثابتًا فى ذِمَّتِه فى الحَضَرِ .

**فصل : السادس ، أن لا يَأْتَمَّ بِمُقِيمٍ ، فإن ائْتَمَّ بِمُقِيمٍ لَزِمَه الإِتمامُ ، سواءً ائْتَمَّ به فى الصَّلَاةِ كُلِّها أو فى <sup>(١)</sup> جُزْءٍ منها ؛ لأنَّ ابنَ عباسٍ سُئِلَ : ما بالُ المُسافرِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حالَ الانْفِرَادِ وأُزْبَعًا إذا ائْتَمَّ بِمُقِيمٍ ؟ فقال : تلكَ السُّنَّةُ . رواه الإمامُ أحمدُ <sup>(٢)</sup> . وهذا يَنْصَرِفُ إلى سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ . ولأنَّها صلاةٌ مَرْدُودَةٌ مِن أَرْبَعٍ ، فلا يَصَلِّيها خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي الأَرْبَعَ ، كالْجُمُعَةِ . ولو أَدْرَكَ المُسافرُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَقْلًا مِنْ رَكَعَةٍ ، لَزِمَه إتمامُها أَرْبَعًا ؛ لِائْتِمَامِهِ بِالْمُقِيمِ . وَمَنْ ائْتَمَّ بِمُقِيمٍ فَفَسَدَتِ الصَّلَاةُ ، لم يَجُزْ له قَصْرُها بعدَ ذلك ؛ لأنَّها تَعَيَّنَتْ عليه تَامَّةً ؛ لِائْتِمَامِهِ بِمُقِيمٍ .**

وَمَنْ أَحْرَمَ مع مَنْ يَظُنُّه مُقِيمًا أو يَشُكُّ فيه ، لَزِمَه الإِتمامُ وإن قَصَرَ إمامُه ، اِغْتِيَابًا بِالنِّيَّةِ . وإن غَلَبَ على ظَنِّه أَنَّهُ مُسافرٌ لِلدَّلِيلِ ، فله أن يَتَوَيَّ القَصْرَ ، وَيَتَّبَعَ إمامَه ، فيَقْصُرَ بِقَصْرِهِ ، وَيُتِمَّ بِإِتمامِهِ . وإن أَحْدَثَ إمامُه قَبْلَ عِلْمِهِ بِحالِهِ ، [ ٥٥٥ ظ ] فله القَصْرُ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مُسافرٌ .

(١) زيادة من : ف .

(٢) فى : المسند ٢١٦/١ .

وانظر ما أخرجه مسلم ، فى : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٤٧٩/١ . والنسائى ، فى : باب الصلاة بمكة ، من كتاب تقصير الصلاة . المجتبى ٩٨/٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢٦/١ ، ٢٩٠ ، ٣٣٧ ، ٣٦٩ .

وإن أَمَّ المسافرُ مُقيمًا، لَزِمَ المُقيمُ الإِتِمَامَ، وَيُسْتَحَبُّ لِلإِمَامِ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: أَتَمُّوا فَإِنَّا <sup>(١)</sup> سَفَرٌ. يَأْخُذُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، قَالَ: شَهِدْتُ الْفَتْحَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ: «صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا سَفَرٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup>. وَإِنْ أَتَمَّ الإِمَامُ بِهِمْ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ. وَعَنْهُ، تَفْسُدُ صَلَاةُ الْمُقِيمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَمُّوا بِمُتَنَقِّلٍ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ الإِتِمَامَ يَلْزَمُهُ بَيْنَهُ. وَإِنْ نَسِيَ الْمُسَافِرُ فَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ، فَلَهُ أَنْ يَجْلِسَ، وَلَا يَلْزَمُهُ الإِتِمَامُ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِلإِتِمَامِ نِيَّتُهُ، أَوْ اسْتِمَامُهُ بِمُقِيمٍ، وَلَمْ يُوجَدْ، فَإِنْ جَلَسَ، سَجَدَ لِلسَّهْوِ، وَلَهُ أَنْ يُتِمَّ. فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَأْمُومُونَ هَلْ سَهَا أَوْ نَوَى الإِتِمَامَ، لَزِمَهُمْ مُتَابَعَتُهُ؛ لِأَنَّ حُكْمَ وَجُوبِ الْمَتَابَعَةِ ثَابِتٌ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ، فَإِذَا اتَّبَعُوهُ فَصَلَاتُهُمْ صَحِيحَةٌ؛ يَأْخُذُ بِهَا ذِكْرُنَا، فَإِنْ عَلِمُوا أَنَّ قِيَامَهُ لِسَهْوٍ، فَلَهُمْ مُفَارَقَتُهُ. فَإِنْ تَابَعُوهُ، فَقَالَ الْقَاضِي: تَفْسُدُ صَلَاتُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ زَادُوا فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَفْسُدُ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ لَا تَفْسُدُ بِهَا صَلَاةُ الإِمَامِ عَمْدًا، فَلَا تَفْسُدُ <sup>(٣)</sup> بِهَا صَلَاةُ <sup>(٣)</sup> الْمَأْمُومِ، كَزِيَادَاتِ الْأَقْوَالِ. وَإِذَا صَلَّى بِهِمُ الْأَرْبَعَ سَهَوَا، سَجَدَ لِلسَّهْوِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ لَا يُنْطَلُ عَمْدُهَا، فَلَا يَجِبُ لَهَا السُّجُودُ، كَقِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي الثَّالِثَةِ.

(١) بعده في م: «قوم».

(٢) في: باب متى يتم المسافر؟ من كتاب السفر. سنن أبي داود ٢٨٠/١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤٣٢/٤.

(٣ - ٣) في الأصل: «صلاتهم».

**فصل :** وللمسافر أن يقصر، وله أن يتم؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَلْيَسِّرْ عَلَيْكُمْ جُنَاحَ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ <sup>(١)</sup> . مَفْهُومُهُ أَنَّ الْقَصْرَ رُخْصَةٌ يَجُوزُ تَرْكُهَا . وعن عائشة أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ ، فَأَفْطَرْتُ وَصُمْتُ ، وَقَصَرْتُ وَأَتَمَّمْتُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي ، أَفْطَرْتُ وَصُمْتُ ، وَقَصَرْتُ وَأَتَمَّمْتُ . فَقَالَ : « أَحْسَنْتِ » . رواه أبو داود الطيالسي <sup>(٢)</sup> . ولأنَّه تَخْفِيفٌ أُبِيحَ لِلشَّافِرِ فَجَازَ تَرْكُهُ ، كَالْمَسْحِ ثَلَاثًا .

وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ دَاوَمُوا عَلَيْهِ ، وَعَابُوا مِنْ تَرْكِهِ . قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ : صَلَّى عُثْمَانُ أَرْبَعًا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكْعَتَيْنِ ، وَمَعَ عُمَرَ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطُّرُقُ ، وَلَوْدِدْتُ أَنَّ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ . وَآتَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَجُلًا فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ مَعَ صَاحِبٍ لِي فِي

(١) سورة النساء ١٠١ .

(٢) لم نجده في مسند أبي داود الطيالسي ، وأخرجه النسائي ، في : باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة ، من كتاب التقصير . المجتبى ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ .

ونقل ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه كذب هذا الحديث . انظر : زاد المعاد ١ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٧٢ . وانظر : إرواء الغليل ٦ / ٣ - ٩ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة بمنى ، من كتاب التقصير ، وفي : باب الصلاة بمنى ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٥٣ ، ٥٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ . ومسلم ، في : باب قصر الصلاة بمنى ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بمنى ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٤ . والدارمي ، في : باب الصلاة بمنى ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٥ . والإمام =

السَّفَرِ، فَكُنْتُ أَتَمُّ وَصَاحِبِي يَقْصُرُ. فَقَالَ: بَلْ أَنْتَ الَّذِي كُنْتَ تَقْصُرُ وَصَاحِبُكَ يُتَمُّ<sup>(١)</sup>.

**فصل:** وَإِذَا نَوَى الْمَسَافِرُ الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ أَكْثَرَ مِنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً أَتَمَّ، وَإِنْ نَوَى دُونَهَا قَصَرَ. وَعَنْهُ، إِنْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَتَمَّ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ حَدُّ الْقِلَّةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. فَإِذَا أَقَامَ أَرْبَعًا، فَقَدْ زَادَ عَلَى حَدِّ الْقِلَّةِ، فَيُتَمُّ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِمَكَّةَ فَصَلَّى بِهَا إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً يَقْصُرُ فِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدِمَ لَصُبْحِ رَابِعَةٍ، فَأَقَامَ إِلَى يَوْمِ التَّزْوِيَةِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ خَرَجَ، فَمَنْ أَقَامَ مِثْلَ إِقَامَتِهِ قَصَرَ، وَمَنْ زَادَ أَتَمَّ. ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ. قَالَ أَنَسٌ: أَقَمْنَا بِمَكَّةَ عَشْرًا نَقْصُرُ الصَّلَاةَ<sup>(٣)</sup>. وَمَعْنَاهُ

---

= أحمد، في: المسند ١/٤١٦، ٤٢٥، ٤٦٤.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، في: باب من كان يقصر الصلاة، من كتاب الصلاة. المصنف ٢/٤٤٩، ٥٠٠.

(٢) في: باب الإقامة بمكة، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٦٦.

كما أخرجه البخاري، في: باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه، من كتاب مناقب الأنصار. صحيح البخاري ٥/٨٧. ومسلم، في: باب جواز الإقامة بمكة... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٨٥. والترمذي، في: باب ما جاء أن يمكث المهاجر... من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/١٧٤. والنسائي، في: باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة، من كتاب التقصير. المجتبى ٣/١٠٠. وابن ماجه، في: باب كم يقصر الصلاة إذا أقام ببلدة؟ من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣٤١. والدارمي، في: باب في من أراد أن يقيم ببلدة كم يقيم ببلدة حتى يقصر الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٣٥٥. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٣٣٩، ٥٢/٥.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر، من كتاب =



ما ذَكَرْنَاهُ؛ <sup>(١)</sup> «ولأنه» حَسَبَ خُرُوجِهِ إِلَى مِثْنَى وَعَرَفَةَ وما بَعْدَهُ مِنَ الْعَشْرَةِ .  
 وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ بَلَدًا يَتَوَى الرُّجُوعَ عَنْهُ قَرِيبًا ، فَلَهُ  
 الْقَصْرُ فِيهِ ؛ لَكَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَصَرَ بِمَكَّةَ وَهِيَ مَقْصِدُهُ . وَفِيهِ [٥٦] دَلِيلٌ  
 عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ رُسْتَقًا <sup>(٢)</sup> يَتَنَقَّلُ فِيهِ لَا يَتَوَى إِقَامَةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، فَلَهُ  
 الْقَصْرُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَصَرَ بِمَكَّةَ وَمِثْنَى وَعَرَفَةَ عَشْرًا . وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ  
 مُقِيمًا فَخَرَجَ إِلَى عَرَفَةَ عَازِمًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ لَا يُقِيمُ بِهَا ، فَلَهُ  
 الْقَصْرُ مِنْ حِينَ خُرُوجِهِ .

وَلَوْ خَرَجَ الْمُسَافِرُ ، فَذَكَرَ حَاجَةً فِي بَلَدِهِ ، قَصَرَ فِي رُجُوعِهِ إِلَيْهَا ، فَإِذَا  
 وَصَلَ الْبَلَدَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ بِهِ أَهْلٌ أَوْ مَالٌ أَتَمَّ ، وَإِلَّا قَصَرَ فِيهِ أَيْضًا . وَمَتَى مَرَّ  
 الْمُسَافِرُ بِبَلَدٍ لَهُ فِيهِ <sup>(٣)</sup> أَهْلٌ أَوْ مَالِيَّةٌ <sup>(٤)</sup> أَتَمَّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّى عَنْ عُثْمَانَ ،

---

= التَّقْصِيرُ ، وَفِي : بَابِ مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ زَمَنِ الْفَتْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ  
 ٥٣/٢ ، ١٩٠/٥ ، ١٩١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْمُسَافِرِينَ .  
 صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٤٨١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَتَى يَتِمُّ الْمُسَافِرُ؟ مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ السَّفَرِ . سَنَنِ  
 أَبِي دَاوُدَ ١/٢٨٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ صَلَاةِ السَّفَرِ .  
 عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣/١٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ ، وَبَابِ الْمَقَامِ الَّذِي  
 يَقْصُرُ بِمِثْلِهِ الصَّلَاةُ ، مِنْ كِتَابِ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ . الْمُجْتَبَى ٣/٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي :  
 بَابِ كَمْ يَقْصُرُ الصَّلَاةُ الْمُسَافِرُ إِذَا أَقَامَ بِبَلَدَةٍ؟ مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١/٣٤٢ .  
 وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقِيمَ بِبَلَدَةٍ ... مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١/٣٥٥ .  
 (١ - ١) فِي م : «لأنه» .

(٢) فِي حَاشِيَةِ ف : «وَالرُّسْتَقُ : الْقَرْيَةُ وَالْمَوَاضِعُ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا» .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ ، م : «بِهِ» .

(٤) فِي ف : «مَالٌ» .

وابن عباس<sup>(١)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

**فصل: وَمَنْ لَمْ يُجْمِعْ عَلَى إِقَامَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً، قَصَرَ وَإِنْ أَقَامَ دَهْرًا، مِثْلَ مَنْ<sup>(٢)</sup> يُقِيمُ لِحَاجَةِ يَزُجُو إِنْجَازَهَا، أَوْ جِهَادٍ، أَوْ حَبْسٍ<sup>(٣)</sup> سُلْطَانٍ أَوْ عَدُوٍّ أَوْ مَرَضٍ، سِوَاءِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ كَثْرَةُ ذَلِكَ أَوْ قَلَّتْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup>. وَأَقَامَ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٥)</sup>. وَأَقَامَ ابْنُ عُمَرَ بِأَذْرَبِيجَانَ<sup>(٦)</sup> سِتَّةَ أَشْهُرٍ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَقَدْ حَالَ الثَّلْجُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ**

---

(١) أخرجه البيهقي، في: باب المسافر ينتهي إلى الموضع الذي يريد المقام به، من كتاب الصلاة. السنن الكبرى ٣/ ١٥٥، ١٥٦. وعبد الرزاق، في: باب في كم يقصر الصلاة؟ من كتاب الصلاة. المصنف ٢/ ٥٢٤. وابن أبي شيبه، في: باب في مسيرة كم يقصر الصلاة؟ من كتاب الصلاة. المصنف ٢/ ٤٤٥.

(٢) في الأصل: «أن».

(٣) بعده في الأصل: «أو».

(٤) في باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر؟ من كتاب التقصير، وفي: باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، من كتاب المغازی. صحيح البخاري ٢/ ٥٣، ١٩١/٥. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في تقصير الصلاة، من أبواب السفر. عارضة الأحوذى ٣/ ٢١، ٢٢. وابن ماجه، في: باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٤١. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٢٣. (٥) في: المسند ٣/ ٢٩٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب إذا أقام بأرض العدو يقصر، من كتاب صلاة المسافر. سنن أبي داود ١/ ٢٨١. والبيهقي، في: باب من قال: يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا، من كتاب الصلاة. السنن الكبرى ٣/ ١٥٢.

(٦) أذربيجان: إحدى جمهوريات ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، تقع في الجنوب الشرقي من قفقاسيا، وتشرف على جزء كبير من الساحل الغربي الخزر (قزوين)، يحدها من الغرب =

الدُّخُول<sup>(١)</sup> . وإن قال : إن لَقِيتُ فُلَانًا أَقَمْتُ ، وإلَّا لم أَقُمْ . لم يَبْطُلْ حُكْمُ سَفَرِهِ ؛ لأنَّه لم يَغْزِمَ على الإِقَامَةِ .

**فصل : والمَّلَاحُ الذِي أَهْلُهُ مَعَهُ<sup>(٢)</sup> فِي السَّفِينَةِ ، وَحَاجَةٌ بَيْتِهِ ، وَلَا يَنْتَ لَهُ غَيْرُهَا ، وَلَيْسَ لَهُ نِيَّةُ<sup>(٣)</sup> الْمَقَامِ<sup>(٤)</sup> بِيَلَدٍ ، لَا يَقْصُرُ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ ظَاعِنٍ عَنِ<sup>(٥)</sup> مَنْزِلِهِ ، فَأُشْبِهَ الْمُقِيمَ بِيَلَدٍ . قَالَ الْقَاضِي : وَالْمُكَارِي وَالْفَيْجُ<sup>(٦)</sup> مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ . وَالْأَوَّلَى إِبَاحَةُ الْقَصْرِ لِهَمَا ؛ لِدُخُولِهِمَا فِي التَّصَوُّصِ الْمُبِيحَةِ ، وَامْتِنَاعِ قِيَاسِهِمَا عَلَى الْمَلَّاحِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُمَا اسْتِصْحَابُ الْأَهْلِ وَمَصَالِحِ الْمَنْزِلِ فِي السَّفَرِ ، وَزِيَادَةِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ فِي سَفَرِهِ بِحَمْلِ أَهْلِهِ مَعَهُ ، بِخِلَافِ الْمَلَّاحِ .**

---

= جمهورية أرمينية ، ومن الشمال الغربي جمهورية جورجيا ، ومن الشمال داغستان ، ولها حدود مشتركة مع إيران . البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر ٣/٢ .

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرجل يخرج في وقت الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٥٣٣/٢ . والبيهقي ، في : باب من قال : يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١٥٢/٣ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في ف : « الإقامة » .

(٥) سقط من : الأصل . وبعده في م : « بلده و » .

(٦) في حاشية ف : « الفيج : هو رسول السلطان . قاله في شرح الإقناع » . وانظر : المصباح

( ف ي ج ) .



## بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

وَأَسْبَابُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ؛ أَحَدُهَا، السَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْقَصْرِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ <sup>(١)</sup> يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَيُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ حِينَ <sup>(٢)</sup> يَغِيبُ الشَّفَقُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ. وَخَصَّ الْخَرَقِيُّ الْجَمْعَ بِهَذِهِ الْحَالَةِ؛ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْأُولَى، أَخْرَجَهَا حَتَّى يَجْمَعَهَا مَعَ الثَّانِيَةِ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ. وَرَوَى نَحْوُهُ عَنْ أَحْمَدَ. وَالْمَذْهَبُ جَوَازُ الْجَمْعِ لِمَنْ جَازَ لَهُ الْقَصْرُ فِي نَزْوِلِهِ وَسَيْرِهِ.

وَلَهُ الْخِيَرَةُ بَيْنَ تَقْدِيمِ الثَّانِيَةِ فَيَصِلُهَا مَعَ الْأُولَى، وَبَيْنَ تَأْخِيرِ الْأُولَى إِلَى الثَّانِيَةِ؛ لِمَا رَوَى مُعَاذٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ أَخَّرَ

(١) فِي الْأَصْلِ، س ١: «السفر».

(٢) فِي ف: «حتى».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ إِلَى الْعَصْرِ...، وَبَابِ إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ مَا زَاغَتِ الشَّمْسُ، مِنْ كِتَابِ التَّقْصِيرِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٨/٢. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَافِرِينَ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٨٩/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، مِنْ كِتَابِ السَّفَرِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٢٧٨. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، مِنْ أَبْوَابِ السَّفَرِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣/٢٦، ٢٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْوَقْتُ الَّذِي يَجْمَعُ فِيهِ الْمَسَافِرُ...، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ. الْمُجْتَبَى ١/٢٢٩. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/٢٤٧، ٢٦٥.

الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيَهُمَا جَمِيعًا ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ ، وَإِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَّلَ الْعِشَاءَ ، فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى أَنَسٌ نَحْوَهُ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهَا رُخْصَةٌ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهَا وُجُودُ السَّيْرِ ، كَسَائِرِ الرُّخْصِ .

فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ الْأُولَى ، اعْتَبِرَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ؛ أَنْ يَتَوَيَّ الْجَمْعَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا نِيَّةٌ تَفْتَقِرُ إِلَيْهَا ، فَاعْتَبِرَتْ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، كَنِيَّةِ الْقَصْرِ ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ أَنْ يَتَوَيَّ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، فَإِذَا لَمْ [ ٥٦ ظ ] تَتَأَخَّرِ النِّيَّةُ عَنْهُ جَازَ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَخْتَاجُ الْجَمْعُ إِلَى نِيَّةٍ . كَقَوْلِهِ فِي الْقَصْرِ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ مَعَهُ .

الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا تَفْرِيقًا يَسِيرًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْجَمْعِ الْمُتَابَعَةُ وَالْمُقَارَنَةُ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ مَعَ الْفَرْقِ الطَّوِيلِ ، وَالْمَرْجِعُ فِي طَوْلِ

- 
- (١) فِي : بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّفَرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِ ٢٦/٣ ، ٢٧ .  
 كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ السَّفَرِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ / ١  
 ٢٧٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤١/٥ ، ٢٤٢ .  
 (٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ . وَالِدَارِقُطْنِي ، فِي : سَنَنِهِ ٣٨٨/١ ، ٣٨٩ . وَابَيْهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ .  
 (٣) فِي : بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، وَبَابِ هَلْ يُؤْذَنُ أَوْ يُقِيمُ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .  
 صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٧/٢ ، ٥٨ . وَفِيهِ ذِكْرُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَقَطْ . وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٤٥٧ .  
 وَانْظُرِ التَّلْخِصَ الْخَبِيرَ ٤٩/٢ ، ٥٠ .

الْفَرْقِ وَقَصَرَهُ إِلَى الْعُزْفِ . فَإِنْ اِخْتِاجٌ إِلَى وُضُوءٍ خَفِيفٍ ، لَمْ تَبْطُلْ . وَإِنْ صَلَّى بَيْنَهُمَا سُنَّةَ الصَّلَاةِ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، وَجُودُ الْعُذْرِ حَالَ افْتِتَاحِ الْأُولَى وَالْفَرَاغِ مِنْهَا وَافْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ افْتِتَاحَ الْأُولَى مَوْضِعُ النَّيَّةِ ، وَبِافْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ يَحْصُلُ الْجَمْعُ ، فَاعْتَبِرَ الْعُذْرُ فِيهِمَا<sup>(١)</sup> . فَإِنْ انْقَطَعَ الْعُذْرُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَمْ يُؤْثَرْ . وَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، اعْتَبِرَ أَنْ يَتَوَيَّ التَّأْخِيرَ لِلْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى إِلَى<sup>(٢)</sup> أَنْ يَنْقَضِيَ مِنْهُ قَدْرٌ فَعِلِهَا ، وَاسْتِمْرَارُ الْعُذْرِ إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ وَجُودُهُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا ، وَقَدْ جَوَّزَ لَهُ التَّأْخِيرَ . وَلَا يُعْتَبَرُ الْمَوَاصِلَةُ بَيْنَهُمَا ، فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ مَفْعُولَةٌ فِي وَقْتِهَا ، فَهِيَ أَدَاءٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَالْأُولَى مَعَهَا كَصَلَاةٍ فَائِتَةٍ .

**فصل : السَّبَبُ الثَّانِي ، الْمَطَرُ ، يُبِيحُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ؛ لِأَنَّ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ : مِنْ السَّنَةِ إِذَا كَانَ يَوْمٌ مَطِيرٌ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ . وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَجْمَعُ إِذَا جَمَعَ الْأَمْرَاءُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ<sup>(٣)</sup> .**

وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ لِلْمَطَرِ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا سَمِعْتُ بِذَلِكَ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَجْهًا فِي جَوَازِهِ ، قِيَاسًا عَلَى

(١) فِي س ٢ ، م : « فِيهَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، مِنْ كِتَابِ السَّفَرِ .

الموطأ ١ / ١٤٥ . وَابْيَهَقِي ، فِي : بَابِ الْجَمْعِ فِي الْمَطَرِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . السَّنَنِ

الكبرى ٣ / ١٦٨ .

صلاة<sup>(١)</sup> الليل. ولا يَصِحُّ؛ لأنَّ المشقَّةَ في المطرِ إِنَّمَا تَعْظُمُ في الليلِ لظُلْمَتِهِ، فلا يُقاسُ عليه غيره.

والمطرُ المبيحُ للجمعِ هو الذي يَبُلُّ الثيابَ، وتَلْحَقُ المشقَّةُ بالخروجِ فيه، والثَّلَجُ مثله في هذا. فأَمَّا الطَّلُّ والمطرُ الذي لا يَبُلُّ الثيابَ<sup>(٢)</sup>، فلا يُبيحُ الجمعَ؛ لَعَدَمِ المشقَّةِ فيه.

وهل يجوزُ الجمعُ لمن يُصَلِّي مُنْفَرِدًا، أو مُقِيمٍ في المسجدِ، أو مَنْ طَرِيقُهُ إِلَيْهِ في ظِلَالٍ؟ على وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُما، لا يجوزُ؛ لَعَدَمِ المشقَّةِ. والثاني، يجوزُ؛ لأنَّ العُذْرَ العامَّ لا يُعْتَبَرُ فِيهِ حَقِيقَةُ المشقَّةِ، كَالسَّفَرِ.

وَالْوَحْلُ بِمُجَرَّدِهِ مُبِيحٌ لِلْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ يُسَاوِي الْمَطَرَ فِي مَشَقَّتِهِ وَإِسْقَاطِهِ لِلْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَهُوَ كَالْمَطَرِ. وفيه وَجْهٌ آخَرُ، أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> لا يُبيحُ؛ لِاخْتِلَافِهِمَا فِي الْمَشَقَّةِ.

وفي الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ وَجْهَانِ.

فصل: السَّبَبُ الثَّالِثُ، الْمَرَضُ، يُبيحُ الجمعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، إِذَا لَحِقَتْهُ بَتْرُكُهُ مَشَقَّةٌ وَضَعْفٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، بِالْمَدِينَةِ مِنْ

(١) سقط من: م.

(٢) سقط من: الأصل، ف.

(٣) سقط من: س ١، س ٢، ف.



غير خَوْفٍ ولا مَطَرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وقد أَجْمَعْنَا على أَنَّ الْجَمْعَ لا يَجُوزُ لغيرِ عُذْرٍ، فلم<sup>(٢)</sup> يَتَّقَ إِلَّا المَرَضَ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ وَحَمْنَةَ بِنْتَ جَحْشٍ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِأَجْلِ الاسْتِحَاضَةِ<sup>(٣)</sup>، وهو نَوْعٌ مَرَضٍ.

ثم هو مُخَيَّرٌ فِي<sup>(٤)</sup> التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ، أَيْ ذَلِكَ كَانَ أَسهَلَ عَلَيْهِ فَعَلَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَدِّمُ إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَيُؤَخِّرُ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَهُ، طَلَبًا لِلْأَسْهَلِ، فَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ. وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعُ<sup>(٥)</sup> عِنْدَهُ وَاحِدًا، فَالْأَفْضَلُ التَّأْخِيرُ.

(١) أخرجه البخارى، فى: باب تأخير الظهر إلى العصر، وباب وقت المغرب، من كتاب مواقيت الصلاة، وفى: باب من لم يتطوع بعد المكتوبة، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ١/١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ٧٣/٢. ومسلم، فى: باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر، من كتاب المسافرين. صحيح مسلم ١/٤٩٠ - ٤٩٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب الجمع بين الصلاتين، من كتاب السفر. سنن أبى داود ١/٢٧٦. والترمذى، فى: باب ما جاء فى الجمع بين الصلاتين، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١/٣٠٣. والنسائى، فى: باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر، من كتاب المواقيت. المجتبى ١/٢٣٣، ٢٣٤. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٢٣، ٣٤٦، ٣٥٤.

(٢) فى الأصل: «وإن لم».

(٣) حديث سهلة أخرجه أبو داود، فى: باب من قال: تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/٧٠. والنسائى، فى: باب ذكر اغتسال المستحاضة، من كتاب الطهارة، وفى: باب جمع المستحاضة بين الصلاتين وغسلها إذا جمعت، من كتاب الحيض. المجتبى ١/١٠١، ١٥٠، ١٥١.

وحديث حمنة تقدم تخريجه فى صفحة ١٦٤.

(٤) فى م: «بين».

(٥) فى س ١، س ٢، م: «الجمع».

فَأَمَّا الْجَمْعُ فِي الْمَطَرِ ، فَلَا تَحْصُلُ فَائِدَةُ الْجَمْعِ فِيهِ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْعِشَاءِ إِلَى  
الْمَغْرِبِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْأَوَّلَى . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

## باب صلاة المريض [٥٧]

إذا عَجَزَ عن الصَّلَاةِ قَائِمًا صَلَّى قَاعِدًا؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ قَاعِدًا وَهُوَ شَاكٍ<sup>(٢)</sup>.

وَصِفَةُ جُلُوسِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَوْمَأَ بِهِمَا، وَيَجْعَلُ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، وَيُقَرِّبُ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ قَدْرَ طَاقَتِهِ. فَإِنْ سَجَدَ عَلَى وِسَادَةٍ بَيْنَ يَدَيْهِ جَازٍ؛ لِأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ سَجَدَتْ عَلَى وِسَادَةٍ لَرَمَدٍ بِهَا<sup>(٤)</sup>. وَلَا يَجْعَلُهَا أَرْفَعَ مِنْ مَكَانٍ يُمَكِّنُهُ حَطُّ وَجْهِهِ إِلَيْهِ.

وَلِإِنْ أُمِّكِنَهُ الصَّلَاةُ قَائِمًا وَحْدَهُ، وَلَمْ تُمَكِّنْهُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا بِالْقُعُودِ فِي

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٩.

(٢) انظر تخريجه في صفحة ٣٠٢، ٤١٨، ٤٣١، من حديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به».

(٣) انظر ما تقدم في صفحة ٣٥٥.

(٤) أخرجه البيهقي، في: باب من وضع وسادة على الأرض فسجد عليها، من كتاب الصلاة. السنن الكبرى ٣٠٧/٢. وعبد الرزاق، في: باب صلاة المريض، من كتاب الصلاة. المصنف ٤٧٧/٢، ٤٧٨. وابن أبي شيبة، في: باب في المريض يسجد على الوسادة والمرفقة، من كتاب الصلاة. المصنف ٢٧٢/١.

بَعْضُهَا، فَهُوَ مُخَيَّرٌ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاجِبًا وَيَتْرُكُ وَاجِبًا. وَإِنْ أُمِنَ الْقِيَامَ وَعَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، صَلَّى قَائِمًا، فَأَوْمَأَ بِالرُّكُوعِ، ثُمَّ جَلَسَ فَأَوْمَأَ بِالسُّجُودِ؛ لِأَنَّ سُقُوطَ فَرَضٍ لَا يُسْقِطُ فَرَضًا غَيْرَهُ.

وَإِنْ تَقَوَّسَ ظَهْرُهُ فَصَارَ كَالرَّاكِعِ، رَفَعَ حَالَ الْقِيَامِ قَدْرَ طَاقَتِهِ، ثُمَّ انْحَنَى فِي الرُّكُوعِ قَلِيلًا آخَرَ. وَإِنْ كَانَ بَعِيْنَهُ رَمَدٌ، فَقَالَ ثِقَاتٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالطَّبِّ: إِنْ صَلَّيْتَ مُسْتَلْقِيًا أَمْكَنَ مُدَاوَاتِكَ. جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ تَرَكَتِ السُّجُودَ لِرَمَدٍ بِهَا، وَلِأَنَّهُ يَخَافُ مِنْهُ الضَّرَرَ، أَشَبَّهَ الْمَرَضَ.

**فصل:** وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ، صَلَّى عَلَى<sup>(١)</sup> جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بَوَجهِهِ؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ. وَإِنْ صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ جَازٌ؛ لِلخَبَرِ، وَلِأَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِهِ. وَإِنْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا عَلَى ظَهْرِهِ بَحِيْثٌ إِذَا قَعَدَ كَانَ وَجْهُهُ إِلَيْهَا، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ اسْتِقْبَالٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ؛ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمْرَ، وَتَرْكِهَ الاسْتِقْبَالَ بَوَجهِهِ وَجُمْلَتِهِ.

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى جَنْبِهِ، صَلَّى عَلَى ظَهْرِهِ، وَيَوْمِيٌّ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِرَأْسِهِ. فَإِنْ عَجَزَ فَبَطْرَفِهِ، وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ عَنْهُ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا.

**فصل:** وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ وَ<sup>(٢)</sup> الْقُعُودِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، انْتَقَلَ إِلَيْهِ،

(١) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٢) فِي س ١، م: «أَوْ».

وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ . وَإِنْ ابْتَدَأَهَا قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا فَعَجَزَ عَنْ ذَلِكَ فِي أَثْنَائِهَا ، أَتَمَّ صَلَاتَهُ عَلَى مَا أُمِّكَنَتْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤَدَّى جَمِيعُهَا قَائِمًا حَالَ الْقُدْرَةِ ، وَقَاعِدًا حَالَ الْعَجْزِ ، فَجَازَ أَنْ يَفْعَلَ بَعْضُهَا قَائِمًا مَعَ الْقُدْرَةِ ، وَبَعْضُهَا قَاعِدًا مَعَ الْعَجْزِ .

**فصل :** ومن كان فى ماءٍ أو طينٍ ، لا يُمكنُهُ السُّجُودُ إِلَّا بِالتَّلَوُّثِ وَالبَلَلِ ، فَلهِ الصَّلَاةُ بالإِيمَاءِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى دَائِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ عَلَى دَائِيَّتِهِ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى يَعْلَى بْنُ مُرَّةٍ <sup>(٢)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى مَضِيقٍ وَمَعَهُ أَصْحَابُهُ ، وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ ، وَالبَلَّةُ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ عَلَى ظُهُورِ ذَوَابِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ، يَجْعَلُونَ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> .

فَإِنْ كَانَ الْبَلَلُ يَسِيرًا لَا أَدَى فِيهِ ، لَزِمَهُ السُّجُودُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَعَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالتُّيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه الترمذى معلقا ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على الدابة فى الطين والمطر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٢٠٤ . ووصله عبد الرزاق ، فى : باب هل يصلى المكتوبة على الدابة إلى القبلة وإلى غيرها ؟... من كتاب الصلاة . المصنف ٢/ ٥٧٣ ، ٥٧٤ . وابن أبى شيبة ، فى : باب من كان يقول : إذا كنت فى ماء وطين فأومئْ إيماءً ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢/ ٩٠ .

(٢) فى س ٢ ، ف ، م : « أُمِيَّة » . وبعده فى الأصل ، س ٢ ، ف ، م : « عن أبيه عن جده » . (٣) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على الدابة فى الطين والمطر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٢٠٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب السجود على الأنف والسجود على الطين ، من كتاب =

وهل تجوزُ الصَّلَاةُ على الدَّائِبَةِ لأجلِ المَرَضِ ؟ فيه رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ،  
تجوزُ . اختارَها أبو بَكْرٍ ؛ لأنَّ مَشَقَّةَ التَّزَوُّلِ فى المَرَضِ أَكْثَرُ مِنَ المَشَقَّةِ  
بالمَطَرِ . والثَّانِيَةُ ، لا تجوزُ ؛ لأنَّ ابنَ عُمَرَ كان يُنْزِلُ مَرَضَاهُ . ولأنَّ الصَّلَاةَ  
على الأرضِ أَشْكَنُ لَهُ [٥٧هـ] وأَمَكَنُ ، بِخِلَافِ صاحِبِ الطَّيْنِ . فإنَّ خَافَ  
المَرِيضُ بالتَّزَوُّلِ ضَرَرًا غَيْرَ مُحْتَمَلٍ ؛ لا نَقِطَاعٍ عَنِ الرُّفْقَةِ ونَحْوِهِ ، فَلَهُ الصَّلَاةُ  
عَلَيْهَا ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لأنَّهُ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ الخَائِفَ مِنَ عَدُوِّهِ ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

= الأذان ، وفى : باب التماس ليلة القدر ، وباب تحرى ليلة القدر فى الوتر من العشر الأواخر ، من  
كتاب ليلة القدر ، وفى : باب الاعتكاف فى العشر الأواخر ، وباب من خرج من اعتكافه عند  
الصبح ، من كتاب الاعتكاف صحيح البخارى ١/٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٣/٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ،  
٦٦ . ومسلم ، فى : باب فضل ليلة القدر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢/٨٢٤ -  
٢٨٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى من قال : ليلة إحدى وعشرين ، من باب تفريع أبواب  
شهر رمضان ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/٣١٩ . والنسائى ، فى : باب السجود على  
الحجرين ، من كتاب التطبيق . المجتبى ٢/١٦٤ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى ليلة  
القدر ، من كتاب الاعتكاف . الموطأ ١/٣١٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/٧ ، ٢٤ .

## بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

تَجُوزُ صَلَاةُ الْخَوْفِ فِي كُلِّ قِتَالٍ مُبَاحٍ؛ كَقِتَالِ الْكُفَّارِ، وَالْبَغَاةِ،  
وَالْمُحَارِبِينَ، وَلَا تَجُوزُ فِي مُحَرَّمَ؛ لِأَنَّهَا رُخْصَةٌ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِالْمُحَرَّمَ،  
كَالْقَصْرِ.

وَالْخَوْفُ عَلَى ضَرِيَيْنِ؛ شَدِيدٍ، وَغَيْرِهِ، فَغَيْرُ الشَّدِيدِ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ  
بِهِمْ عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي صَلَّى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ أَحْمَدُ: الْأَحَادِيثُ الَّتِي  
جَاءَتْ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ كُلُّهَا أَحَادِيثُ جَيِّدَاتٌ صَحَاحٌ، وَهِيَ تَخْتَلِفُ،  
فَأَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ جَائِزٌ لِمَنْ فَعَلَهُ، إِلَّا أَنَّ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ<sup>(١)</sup>  
أَنْكَى فِي الْعُذْرِ، فَأَنَا أَخْتَارُهُ. وَقَالَ: سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ يُرَوَّى فِيهَا، كُلُّهَا  
جَائِزٌ.

فَنَذَكِرُ الْوُجُوهَ الَّتِي بَلَّغْنَا، فَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ مِنْهَا مَا رَوَى صَالِحُ بْنُ  
خَوَاتٍ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ<sup>(٢)</sup> الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ، أَنَّ  
طَائِفَةً صَفَّتْ<sup>(٣)</sup> مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالتِّي مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ

---

(١) فِي م: «خَيْثَمَةَ».

وَالْحَدِيثُ يَأْتِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، م: «صَلَّتْ».

وَقَالَ النَّوَوِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ: «صَفَّتْ»: هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا: «صَلَّتْ»

مَعَهُ. وَهُمَا صَحِيحَانِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٢٨/٦، ١٢٩.

ثَبَّتَ قَائِمًا ، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا وَصَفُّوا <sup>(١)</sup> وَجَاءَ الْعَدُوُّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى ، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيََتْ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ ثَبَّتَ جَالِسًا ، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . فَهَذَا حَدِيثٌ سَهْلٌ <sup>(٣)</sup> الَّذِي اخْتَارَهُ أَحْمَدُ .

وَيُشْتَرَطُ لَهُ <sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ فِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ ، يُمَكِّنُ تَفْرِيقَهُمْ طَائِفَتَيْنِ ، كُلُّ طَائِفَةٍ ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ .

وَيَقْرَأُ الْإِمَامُ فِي حَالِ الْإِنْتِظَارِ ، وَيُطِيلُ حَتَّى يُدْرِكُوهُ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ

(١) سقط من : ف .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب غزوة ذات الرقاع ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥ / ١٤٥ . ومسلم ، فى : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٧٥ ، ٥٧٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى باب من قال : إذا صلى ركعة وثبت قائما ... ، من كتاب السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٨٣ . والنسائى ، فى : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣ / ١٣٩ . والإمام مالك ، فى : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة الخوف . الموطأ ١ / ١٨٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٧٠ .

(٣) رجح الحافظ ابن حجر أن يكون المبهم فى رواية صالح بن خوات هو أبوه خوات بن جبير وليس سهل بن أبى حثمة ، لأن سهلا لم يكن فى سن من يخرج فى هذه الغزوة ، ورواية صالح عن سهل ليس فيها ذكر لهذه الغزوة . انظر : فتح البارى ٧ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ . وانظر : تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٧٨ .

وحديث صالح بن خوات عن سهل بن أبى حثمة عند البخارى ومسلم وأبى داود والإمام مالك فى الأبواب السابقة .

وانظره فى : عارضة الأحوذى ٣ / ٤٤ . المجتبى ٣ / ١٤٨ . سنن ابن ماجه ١ / ٣٩٩ . المسند ٣ / ٤٤٨ .

(٤) زيادة من : ف .



ليست محلًّا للشُّكُوتِ ، وتكونُ الطائفةُ الأولى في حُكْمِ الإِتِمَامِ قبلَ مُفَارَقَتِهِ ، إن سَهَا لِحَقَّهُمْ حُكْمُ سَهْوِهِ ، وسَجَدُوا لَهُ ، وإن سَهَوَا لم يَلْحَقْهُمْ حُكْمُ سَهْوِهِمْ ؛ لأنَّهُمْ مَأْمُومُونَ ، فإذا فارقوه صاروا مُتَنَفِّرِينَ لا يَلْحَقْهُمْ سَهْوُهُ ، وإن سَهَوَا سَجَدُوا ؛ لأنَّهُمْ مُتَنَفِّرُونَ . فأَمَّا الطائفةُ الثَّانِيَّةُ ، فيَلْحَقُهَا سَهْوُ إِمَامِهَا في جميعِ الصَّلَاةِ ، ما أَدْرَكَوا معه وما لم يُذَرِّكُوا ، كالمُسْبُوقِ ، ولا يَلْحَقْهُمْ حُكْمُ سَهْوِهِمْ في شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِمْ ؛ لأنَّهُمْ إن فارقوه فِعْلًا ، فهم مُؤْتَمِنُونَ بِهِ حُكْمًا ؛ لأنَّهُمْ يُسَلِّمُونَ بِسَلَامِهِ ، فإذا قَضَوْا ما عَلَيْهِمْ فَسَجَدَ إِمَامُهُمْ سَجَدُوا معه ، فإن سَجَدَ قَبْلَ إِتِمَامِهِمْ <sup>(١)</sup> سَجَدُوا معه ؛ لأنَّهُ إِمَامُهُمْ ، فَلَزِمَهُمْ مُتَابَعَتُهُ ، ولا يُعِيدُونَ السُّجُودَ بَعْدَ فَرَاغِهِمْ مِنَ التَّشَهُّدِ ؛ لأنَّهُمْ لم يَتَنَفَّرُوا عَنِ الْإِمَامِ ، فلا يَلْزِمُهُمْ مِنَ السُّجُودِ أَكْثَرُ مِمَّا يَلْزِمُهُ ، بِخِلَافِ الْمُسْبُوقِ .

**فصل : الوجهُ الثَّانِي ، أن يَقْسِمَهُمْ طَائِفَتَيْنِ ، يُصَلِّي بِكُلِّ طَائِفَةٍ صَلَاةً كَامِلَةً ،** كما رَوَى أَبُو بَكْرَةَ ، قال : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَوْفٍ الظُّهْرِ ، فَصَفَّ بَعْضَهُمْ خَلْفَهُ ، وَبَعْضَهُمْ يَازِئَ الْعَدُوِّ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَانْطَلَقَ الَّذِينَ صَلَّوْا مَعَهُ فَوَقَفُوا مَوْقِفَ أَصْحَابِهِمْ ، ثُمَّ جَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّوْا خَلْفَهُ ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا ، وَأَصْحَابِهِ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

**فصل : الوجهُ الثَّالِثُ ، أن يُصَلِّيَ بِهِمْ كَالَّتِي قَبْلَهَا ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا**

(١) في م : « إتمامه » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢١ .

فى آخِرِ الأَرْبَعِ، كما رَوَى جَابِرٌ، قال: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِذَاتِ الرِّقَاعِ، فَتَوَدَّيْ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ، [٥٨٠] ثُمَّ تَأَخَّرُوا، وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ الأُخْرَى رَكْعَتَيْنِ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ، وَلِلْقَوْمِ رَكْعَتَانِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup>.

**فصل: الوجه الرابع، ما روى عبد الله بن عمر، قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف في بغض أيامه، فقامت طائفة معه، وطائفة بإزاء العدو، فصلّى بالذين معه ركعة ثم ذهبوا، وجاء الآخرون فصلّى بهم ركعة، ثم قضت الطائفتان ركعة ركعة. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.**

(١) فى: باب غزوة ذات الرقاع، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ١٤٦/٥، ١٤٧. كما أخرجه مسلم، فى: باب صلاة الخوف، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٧٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٦٤/٣.

(٢) بعده فى الأصل: «بنا».

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب صلاة الخوف، وباب صلاة الخوف رجالاً وركبانا، من أبواب صلاة الخوف، وفى: باب ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾، من تفسير سورة البقرة، من كتاب التفسير، وفى: باب غزوة ذات الرقاع، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ١٧/٢، ١٨، ٥/١٤٦، ٣٨/٦، ٣٩. ومسلم، فى: باب صلاة الخوف، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٧٤/١.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب من قال: يصلى بكل طائفة ركعة...، من كتاب صلاة السفر. سنن أبي داود ٢٨٥/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى صلاة الخوف، من أبواب السفر. عارضة الأحوذى ٤٢/٣، ٤٣. والنسائى، فى: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ٣/١٣٩، ١٤٠. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى صلاة الخوف، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٩٩/١. والدارمى، فى: باب فى صلاة الخوف، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٣٥٧/١، ٣٥٨. والإمام مالك، فى: كتاب صلاة الخوف. الموطأ ١٨٤/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٣٢/٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٥.

فهذا الوجهُ جَوَزَ أحمدُ الصَّلَاةَ به ، واختارَ حديثَ سهلٍ ؛ لأنه أشبهُ بظاهرِ الكتابِ وأخوِطُ للصَّلَاةِ ، وأنكى في العدوِّ . أمَّا الكتابُ فقَوْلُ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> الآية . فقوله : ﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ﴾ . ظاهره أنَّ جميعَ صلاتِها معه ، وأنَّ الطائفةَ الأولى قد صلَّت جميعَ صلاتِها ، ولا يتحقَّقُ هذا في هذا الوجهِ . وأمَّا الاحتياطُ للحَرْبِ ، فإنَّ كلَّ طائفةٍ تنصَرِفُ بعدَ الفراغِ من صلاتِها ، وتتمكَّنُ من الضُّرْبِ والكلامِ والتَّخْرِيطِ وغيره <sup>(٢)</sup> ، وفي هذا الوجهِ تنصَرِفُ كلُّ طائفةٍ وهى فى حُكْمِ الصَّلَاةِ لا تتمكَّنُ من ذلك ، ولا يخلو من أن تمشى أو تزكب ، وذلك عملٌ كثيرٌ يُفسدُها .

**فصل : الوجهُ الخامسُ ،** إذا كان العدوُّ فى جِهَةِ الْقِبْلَةِ ، بحيثُ لا يخفى بغضُهم على المسلمين ولم يخافوا كمينًا ، صلى بهم كما روى جابرٌ <sup>(٣)</sup> ، قال : شهدتُ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ صلاةَ الخوفِ ، فصَفَّنَا خلفَه صفين ، والعدوُّ بيننا وبين القِبْلَةِ ، فكَبَّرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ وكَبَّرْنَا جميعًا ، ثم رَكَعَ ورَكَعْنَا ، ثم رَفَعَ رأسَه من الرُّكُوعِ ورَفَعْنَا جميعًا ، ثم انْحَدَرَ بالسُّجُودِ والصَّفِّ الذى يليه ، وقام الصَّفُّ المؤخَّرُ فى نَحْرِ العدوِّ ، فلَمَّا قَضَى النَبِيُّ ﷺ السُّجُودَ وقام الصَّفُّ الذى يليه ، انْحَدَرَ الصَّفُّ المؤخَّرُ بالسُّجُودِ

(١) سورة النساء ١٠٢ .

(٢) فى م : « غير ذلك » .

(٣) بعده فى الأصل : « أنه » .

وقاموا، ثم تقدّم، الصّفّ المؤخّر وتأخّر الصّفّ المقدّم ثم ركع رسول الله ﷺ وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفقنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصّفّ الذى يليه كان [الذى] <sup>(١)</sup> مؤخّراً فى الركعة الأولى، وقام الصّفّ المؤخّر فى نُحُورِ العَدُوّ، فلَمَّا قَضَى النّبى ﷺ السجود وقام الصّفّ الذى يليه، انحدر الصّفّ المؤخّر بالسجود فسجد، ثم سلّم النّبى ﷺ وسلّمنا جميعاً. أخرجه مسلم <sup>(٢)</sup>.

فهذه الأوجه الخمسة جائزة لمن فعلها، ولا نعرف <sup>(٣)</sup> وجهها سادساً غير ما روى ابن عباس، قال: صلى رسول الله ﷺ بذي قرد <sup>(٤)</sup> صلاة الخوف، والمُشْرِكُونَ بينه وبين القبلة، فصّفّ صفّاً خلفه، و صفّاً موازى العَدُوّ، فصلّى بهم ركعة، ثم ذهب هؤلاء إلى مصاف هؤلاء، ورجع هؤلاء إلى مصاف هؤلاء، فصلّى بهم ركعة، ثم سلّم عليهم <sup>(٥)</sup>، فكانت لرسول الله ﷺ ركعتان، ولهم ركعة ركعة <sup>(٦)</sup>. رواه الأثرم <sup>(٧)</sup>. وكلام

(١) تكملة من صحيح مسلم.

(٢) فى: باب صلاة الخوف، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٧٤/١، ٥٧٥.

كما أخرجه النسائى، فى: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ١٤٣/٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٣١٩/٣.

(٣) فى الأصل: «نعلم».

(٤) ذو قرد: ماء على ليلتين من المدينة، بينها وبين خيبر، وكان رسول الله ﷺ انتهى إليه، لما خرج فى طلب عيينة حين أغار على لقاحه. معجم البلدان ٥٥/٤.

(٥) سقط من: م.

(٦) سقط من: الأصل.

(٧) وأخرج البخارى نحوه، فى: باب يحرس بعضهم بعضاً فى صلاة الخوف، من =

أَحْمَدُ يَقْتَضِي كَوْنَ هَذَا مِنَ الْوُجُوهِ الْجَائِزَةِ، إِلَّا أَنَّ<sup>(١)</sup> أَصْحَابَهُ قَالُوا: لَا تَأْثِيرَ لِلْخَوْفِ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ. فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَذْهَبٍ لَهُ.

**فصل:** فَإِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ عَلَى حَدِيثِ سَهْلِ، صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رُكْعَتَيْنِ، وَتُتِمُّ لَأَنْفُسِهَا رُكْعَةً، تَقْرَأُ فِيهَا ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وَبِالثَّانِيَةِ رُكْعَةً، وَتُتِمُّ لَأَنْفُسِهَا رُكْعَتَيْنِ، تَقْرَأُ فِيهِمَا ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وَسُورَةً.

وَتُفَارِقُهُ الْأُولَى حِينَ يَقُومُ إِلَى الثَّالِثَةِ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِظَارَ فِي الْقِيَامِ أَوْلَى، لَكَثْرَةِ ثَوَابِ الْقَائِمِ، وَاسْتِحْبَابِ تَقْصِيرِ التَّشْهِيدِ. وَفِي الْآخِرِ، تُفَارِقُهُ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ تَشْهِيدِهِ الْأَوَّلِ، فَتَقُومُ، وَيُثْبِتُ هُوَ جَالِسًا لَتَذَرِكَ الثَّانِيَةَ جَمِيعَ الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ، [٥٨هـ] وَيُطِيلُ التَّشْهِيدَ حَتَّى تَجِيَّ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ فَيَنْهَضَ، ثُمَّ تُكَبِّرُ الطَّائِفَةُ وَتَدْخُلُ مَعَهُ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشْهِيدِ الْآخِرِ نَهَضَتْ لِقَضَاءِ مَا فَاتَهَا، وَلَمْ تَتَشْهَدْ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ تَشْهِدُهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَتَشْهَدْ مَعَهُ، إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا تَقْضِي رُكْعَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا يُقْضَى إِلَى وَقُوعِ جَمِيعِ الصَّلَاةِ بِتَشْهِيدٍ وَاحِدٍ.

**فصل:** وَتَجُوزُ صَلَاةُ الْخَوْفِ لِلْمُقِيمِينَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾<sup>(٢)</sup>. الْآيَةُ. وَلِأَنَّهَا حَالَةٌ خَوْفٍ،

---

= كِتَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨/٢. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: أَوَّلِ كِتَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ.

الْمُجْتَبَى ١٣٧/٣. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٣٢/١، ٣٥٧، ١٨٣/٥، ٣٨٥.

(١) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «مِنْ».

(٢) سُورَةُ النَّسَاءِ ١٠٢.

فَأَشْبَهَتْ حَالَةَ الشَّفَرِ، وَيُصَلِّي بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ، وَتُتِمُّ الطَّائِفَةُ الْأُولَى  
ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى ب: ﴿الْحَمْدُ  
لِلَّهِ﴾، وَشُورَةٍ. وَفِي مَوْضِعِ مُفَارَقَةِ الطَّائِفَةِ الْأُولَى لَهُ وَجْهَانِ، عَلَى مَا  
ذَكَرْنَا فِي الْمَغْرِبِ.

وَإِنْ صَلَّى بِطَائِفَةٍ ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ، وَبِالْأُخْرَى رَكْعَةً، أَوْ صَلَّى الْمَغْرِبَ  
بِالْأُولَى رَكْعَةً، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ، جَاز؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَى انْتِظَارَيْنِ وَرَدَ  
الشَّرْعُ بِهِمَا.

وَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَزْبَعَ فِرْقِي، وَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً، أَوْ ثَلَاثَ فِرْقِي فِي  
الْمَغْرِبِ، صَحَّ صَلَاةُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُمَا فَارَقَتَاهُ الْعُذْرُ، وَبَطَلَتْ  
صَلَاةُ الْإِمَامِ، لِزِيَادَتِهِ انْتِظَارًا لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِمِثْلِهِ، وَصَلَاةُ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ؛  
لَاقْتِدَائِهِمَا بَمَنْ صَلَّاهُ بَاطِلَةً. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ لَمْ يَعْلَمَا بِبُطْلَانِ  
صَلَاتِهِ، صَحَّ صَلَاتُهُمَا؛ لِلْعُذْرِ، فَأُشْبِهَ مَنْ صَلَّى وَرَاءَ مُحَدِّثٍ يَجْهَلُ  
هُوَ وَالْمَأْمُومُ<sup>(١)</sup> حَدَّثَهُ.

فصل: إِذَا صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّهَا لَا  
تَنْفَكُ مِنْ مُفَارِقِ إِمَامِهِ، أَوْ تَارِكٍ مُتَابِعَتِهِ، أَوْ قَاصِرٍ مَعَ إِمَامِهِ، أَوْ قَائِمٍ  
لِلْقَضَاءِ قَبْلَ سَلَامِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُبْطِلٌ إِلَّا مَعَ الْعُذْرِ، إِلَّا أَنْ يُصَلِّيَ بِكُلِّ  
طَائِفَةٍ صَلَاةً تَامَةً، عَلَى حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، م: «الْإِمَامُ».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٢١.

**فصل :** قال أصحابنا : لا يَجِبُ حَمْلُ السِّلَاحِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ لَكَانَ شَرْطًا ، كَالسُّتْرَةِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنِ نَفْسِهِ ، كَالسَّيْفِ وَالسُّكَيْنِ ، وَيُكْرَهُ مَا يُثْقَلُهُ ، كَالْجَوْشَنِ <sup>(١)</sup> ، وَمَا يَمْنَعُ إِكْمَالَ السُّجُودِ ، كَالْمِغْفَرِ <sup>(٢)</sup> ، وَمَا يُؤْذِي بِهِ غَيْرُهُ ، كَالرُّمَحِ مُتَوَسِّطًا ، فَإِنْ كَانَ فِي حَاشِيَةٍ لَمْ يُكْرَهُ . وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ نَجَسٍ ، وَلَا مَا يُخِلُّ بِرُكْنِ الصَّلَاةِ ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ وَقُوعَ السَّهَامِ وَالْحِجَارَةِ وَنَحْوِهَا بِهِ ، فَيَجُوزُ لِلضَّرُورَةِ . وَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ حَمْلِ السِّلَاحِ ؛ لِلأَمْرِ بِهِ بِقَوْلِهِ سَبِّحْهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَلْيَاخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . فَيَدُلُّ عَلَى الْجُنَاحِ عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ .

**فصل :** الضَّرْبُ الثَّانِي ، الْخَوْفُ الشَّدِيدُ ، مِثْلُ التَّحَامِ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ ، وَمَصِيرِهِمْ إِلَى الْمُطَارَدَةِ ، فَلَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا كَيْفَمَا أَمَكَّنَهُمْ رِجَالًا وَرُكْبَانًا ، يُؤْمِنُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ ، وَيَتَقَدَّمُونَ وَيَتَأَخَّرُونَ ، وَيَضْرِبُونَ وَيَطْعَنُونَ ، وَلَا يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ، وَصَلَاتُهُمْ صَحِيحَةٌ .

وإنْ هَرَبَ هَرَبًا مُبَاحًا مِنْ عَدُوٍّ ، أَوْ سَيْلٍ ، أَوْ سَبْعٍ ، أَوْ نَارٍ ، لَا يُمَكِّنُهُ التَّخَلُّصُ إِلَّا بِالْهَرَبِ ، أَوْ كَانَ أَسِيرًا يَخَافُ الْكُفَّارَ إِنْ صَلَّى ، أَوْ مُخْتَفِيًا فِي مَوْضِعٍ يَخَافُ أَنْ يُظْهَرَ عَلَيْهِ ، صَلَّى كَيْفَمَا أَمَكَّنَهُ ، قَائِمًا

(١) الجوشن : الدرع والصدر .

(٢) المغفر : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، يلبس تحت القلنسوة .

(٣) سورة النساء ١٠٢ .

و<sup>(١)</sup> قَاعِدًا و<sup>(٢)</sup> مُسْتَلْقِيًا إِلَى الْقِبْلَةِ وَغَيْرِهَا، بِالْإِيمَاءِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ.  
فَإِنْ<sup>(٣)</sup> أَمِنَ فِي صَلَاتِهِ أَتَمَّهَا صَلَاةَ آمِنٍ، وَإِنْ ابْتَدَأَهَا آمِنًا فَعَرَضَ لَهُ  
الْخَوْفُ، أَتَمَّهَا صَلَاةَ خَائِفٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَبَّهُ عَلَى صَلَاةٍ صَحِيحَةٍ، فَجَازَ،  
[٥٩٠] كِبَاءِ صَلَاةِ الْمَرِضِ عَلَى صَلَاةِ الصَّحَّةِ.

وَإِنْ رَأَى سَوَادًا فَظَنَّهُ عَدُوًّا فَصَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> غَيْرُ  
عَدُوٍّ، أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَا يَمْتَنِعُ الْعُبُورَ، أَعَادَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجِدِ الْمُبِيحَ، فَأَشْبَهَهُ مَنْ  
ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ، فَصَلَّى ثُمَّ عَلِمَ بِخَدِثِهِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلُّوا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ جَمَاعَةً، رِجَالًا  
وَرُكْبَانًا، وَيُعْفَى عَنْ تَقَدُّمِهِمُ الْإِمَامَ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ، كَمَا عُفِيَ عَنِ الْعَمَلِ  
الْكَثِيرِ وَتَرْكِ الْاسْتِقْبَالِ.

---

(١) فِي م: «أَوْ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَمِنْ».

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ: م.



## بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

وهي واجبة بالإجماع، روى<sup>(١)</sup> ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، عن جابر، قال: خَطَبَنَا رسولُ الله ﷺ فقال: «واعلموا أنَّ اللهَ قد افْتَرَضَ عليكم الجمعةَ في يَوْمِي هذا، في شَهْرِي هذا، من<sup>(٣)</sup> عَامِي هذا، فَمَنْ تَرَكَهَا في حَيَاتِي أو بَعْدِي<sup>(٤)</sup>، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أو جَائِزٌ، اسْتِخْفَافًا بِهَا، أو مُجْحُودًا لَهَا، فَلَا جَمَعَ لِلَّهِ لَهُ شَمْلُهُ، وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ».

وَلَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ شَرَايِطُ ثَمَانِيَّةٍ؛ الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شَرَايِطِ التَّكْلِيفِ بِالْفُرُوعِ، وَالذُّكُورِيَّةِ، وَالْحُرِّيَّةِ، وَالْإِسْتِيْطَانِ؛ لِمَا رَوَى طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِلَّا أَرْبَعَةً؛ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أو امْرَأَةٌ، أو صَبِيٌّ<sup>(٥)</sup>، أو مَرِيضٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup>. وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَاتِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَلَمْ يُصَلِّ جُمُعَةً. وَفِي الْعَبْدِ رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا فَرَضُ عَيْنٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، فَوَجِبَتْ

(١) في ف، م: «وروى».

(٢) جزء من حديث: «لا تؤمن امرأة رجلا». وتقدم تخريجه في صفحة ٤١٦.

(٣) في الأصل، س ١، س ٢، م: «في».

(٤) في الأصل: «بعد موتي».

(٥) في س ٢، ف، م: «مسافر».

(٦) في: باب الجمعة للمملوك والمرأة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٤٥/١.

عليه ، كالظُّهْرِ . والأوَّلَى أَوْلَى ؛ لِلخَبَرِ<sup>(١)</sup> ، ولأنَّ العَبْدَ تَمْلُوكُ الْمَنَفَعَةِ ، مَحْبُوسٌ عَلَى سَيِّدِهِ ، أَشْبَهَ الْمَحْبُوسَ بِذَيْنِ . السَّابِعُ ، انْتِفَاءُ الْأَعْذَارِ الْمُسْقِطَةِ لِلْجَمَاعَةِ . الثَّامِنُ ، أَنْ يَكُونَ مُقِيمًا بِمَكَانِ الْجُمُعَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ .

وَتَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى أَهْلِ الْمِصْرِ ، قَرِيبِهِمْ وَبَعِيدِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْبَلَدَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَتَجِبُ عَلَى مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَامِعِ فَرَسَخٌ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ » . رواه أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَلَمْ يُمَكِّنِ اعْتِبَارُ السَّمَاعِ بِنَفْسِهِ ، فَاعْتَبِرَ بِمِطْلَئِهِ . وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يُسْمَعُ مِنْهُ النِّدَاءُ فِي الْغَالِبِ ، إِذَا كَانَ الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا بِمَوْضِعٍ عَالٍ ، وَالرِّيَّاحُ سَاكِئَةً ، وَالْأَصْوَاتُ هَادِئَةً ، وَالْعَوَارِضُ مُنْتَفِيَةً ، فَرَسَخٌ ، فَاعْتَبَرَنَاهُ بِهِ .

**فصل :** وهذه الشُّرُوطُ تَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، شَرْطُ لِلصَّحَّةِ وَالْإِنْعِقَادِ ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَلَا مَجْنُونٍ ، وَلَا تَنْعَقِدُ بِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ . الثَّانِي ، شَرْطُ لِلْوُجُوبِ وَالْإِنْعِقَادِ ، وَهِيَ الْحُرِّيَّةُ وَالذُّكُورِيَّةُ وَالْبُلُوغُ وَالْإِسْتِيطَانُ ، فَلَا تَنْعَقِدُ الْجُمُعَةُ بِمَنْ عُدِمَتْ فِيهِ ، وَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُمْ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْوُجُوبِ ، فَلَمْ تَنْعَقِدْ بِهِمْ ، كَالنِّسَاءِ ، وَتَصِحُّ مِنْهُمْ وَتُجْزِئُهُمْ عَنِ الظُّهْرِ . وَحُضُورُهَا لِغَيْرِ النِّسَاءِ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ سُقُوطَهَا عَنْهُمْ رُخْصَةٌ ، فَإِذَا تَكَلَّفُوا فِعْلَهَا أَجْزَأَتْهُمْ ، كَالْمَرِيضِ يَتَكَلَّفُ الصَّلَاةَ قَائِمًا . الثَّالِثُ ، شَرْطُ لِلْوُجُوبِ السَّغِيِّ

(١) سقط من : س ٢ ، م .

(٢) فى : باب من تجب عليه الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٤٣ / ١ .

كما أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ١٧١ / ٣ .

فقط ، وهو انتفاء الأعذار ، فلو تكلّف المريض الحضور ، وجبّث عليه ، وانعقدت به ؛ لأنّ سقوطها كان لدفع المشقة ، فإذا حصر زالت المشقة ، فوجبّث عليه ، وانعقدت به ، كالصحيح . الرابع ، شرط الانعقاد حسب ، وهو الإقامة بمكان الجمعة ، فلو كان أهل القرية يسمعون النداء من المصير ، لزمهم حضورها ، ولم تتعقد بهم ، ولو خرج أهل المصير أو [ ٥٩ ط ] بعضهم إلى القرية ، لم تتعقد بهم الجمعة ؛ لأنّهم غير مستوطنين بها . والظاهر أنّه تصيح إمامتهم فيها ، لأنّهم من أهل الوجوب .

**فصل : والأفضل لمن لم<sup>(١)</sup> تجب عليه الجمعة أن لا يصلّي الظهر قبل صلاة الإمام ؛ لأنّه ربّما زال عُذْرُهُ ، فلزمته الجمعة . فإن صلّى ، فقال أبو بكر : لا تصيح صلاته ؛ لذلك . والصحيح أنّها تصيح ؛ لأنّه صلّى فروضه ، فلا يتطل بالاحتمال ، كالمتيّم . فإن زال عُذْرُهُ ، فقياس المذهب أنّه<sup>(٢)</sup> لا تلزمه الجمعة ؛ لأنّه أدّى فرض الوقت ، فأشبهه المعصوب<sup>(٣)</sup> إذا حجّ عن نفسه ثم برئ . وإن لم يزل العذر فحضرها ، كانت لهم نفلاً ؛ لقول النبي ﷺ لأبي ذر : « فصلّها معهم تكن لك نافلة »<sup>(٤)</sup> . ولأنّ الأولى أسقطت الفرض . فأما من تجب عليه الجمعة إذا صلّى الظهر قبل صلاة الإمام ، لم تصيح ؛ لأنّه ما خوطب بالظهر ، فإن فاتته الجمعة ، أعادها**

(١) سقط من : الأصل ، ف .

(٢) سقط من : س ٢ ، م .

(٣) المعصوب : الضعيف الذي لا يستمسك على الراحة .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٥ ، ٤١٦ .

ظَهَرًا؛ لَأَنَّهُ خُوطِبَ بِهَا حِينَئِذٍ .

وإن اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى تَرْكِ الْجُمُعَةِ ، وَصَلُّوا ظَهَرًا ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لِدَلَالَةِ ،  
فَإِذَا خَرَجَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ ، لَزِمَهُمْ إِعَادَةُ الظُّهْرِ .

وَلَا يُكْرَهُ لِمَنْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا ، أَنْ يُصَلِّيَ  
الظُّهْرَ فِي جَمَاعَةٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ  
بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » . <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ . فَإِنْ خَافَ التَّهْمَةَ ، اسْتَحَبَّ  
إِخْفَاؤُهَا ؛ لِيُدْفَعَهَا عَنْ نَفْسِهِ .

فصل : وَيُسْتَرْطُ لَصِحَّةِ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، الْوَقْتُ ، فَلَا  
تَصِحُّ قَبْلَ وَقْتِهَا وَلَا بَعْدَهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ بِغَيْرِ  
خِلَافٍ ، فَأَمَّا أَوَّلُهُ فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهَا تَجُوزُ فِي وَقْتِ صَلَاةِ <sup>(٢)</sup> الْعِيدِ ؛ لِأَنَّ  
أَحْمَدَ قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> : يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ ،  
نَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا كَصَلَاةِ الْعِيدِ ؛ لِحَدِيثِ وَكَيْعٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ ، عَنْ  
ثَابِتِ بْنِ الْحَجَّاجِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ <sup>(٤)</sup> ، قَالَ : شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ  
مَعَ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ قَبْلَ انْتِصَافِ النَّهَارِ ، وَشَهِدْتُهَا مَعَ

(١ - ١) سقط من : س ٢ ، ف . وفي م : « متفق عليه » .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٩ .

(٢) زيادة من : ف .

(٣) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي البغدادي ، أبو عبد  
الرحمن ، الإمام الحافظ الناقد ، محدث بغداد ، سمع من أبيه ، وروى عنه « المسند » ،  
و« الزهد » ، وغيرهما ، توفي سنة تسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥١٦ - ٥٢٦ .

(٤) في س ٢ ، م : « سيلان » .

عمر بن الخطاب، فكانت صلاته وحُطْبَتُهُ إلى أن أقول: قد انتصف النهار. ثم صليْتُها مع عثمان بن عفَّان، فكانت صلاته وحُطْبَتُهُ إلى أن أقول: قد زال النهار. فما رأيتُ أحدًا عاب ذلك ولا أنكره<sup>(١)</sup>. وهذا نقل للإجماع. وعن جابر قال: كان رسولُ الله ﷺ يُصلي الجمعة<sup>(٢)</sup>، ثم نَدَّهَبُ<sup>(٣)</sup> إلى جَمالِنَا فَنُريحُها حينَ<sup>(٤)</sup> تَزُولُ الشمسُ. رواه مسلم<sup>(٥)</sup>. ولأنَّها صلاة عيد، فأشبهت صلاة العيدين.

قال الخِرَقِيُّ: وتجاوز في الساعة السادسة. وفي نسخة: الخامسة. فمفهومُه أنها لا تجوز قبل ذلك؛ ما روَّيناه يختصُّ به.

والأفضل فعلُها عند زوالِ الشمسِ صيفًا وشتاءً، لا يُقدِّمُها إلى موضع الخلاف، ولا يؤخِّرها فيشقُّ على الناس؛ لما روى سلمة بن الأكوع، قال: كُنَّا نَجْمَعُ مع النبي ﷺ إذا زالتِ الشمسُ، ثم نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الفَيْءَ. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٥)</sup>. فإن خَرَجَ الوَقْتُ وَهُمْ فيها، فقال أحمد: مَنْ أَدْرَكَ التَّشَهُدَ أَتَمَّها

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ١٠٧/٢. وعبد الرزاق، في: المصنف ١٧٥/٣.

والحديث ليس في المسند. انظر التعليق على ذلك في: الفتح الرباني ٤٠/٦، ٤١.

(٢ - ٢) في م: «فذهب».

(٣) في ف: «حتى».

(٤) في: باب صلاة الجمعة حين تزلو الشمس، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٥٨٨/٢.

كما أخرجه النسائي، في: باب وقت الجمعة، من كتاب الجمعة. المجتبى ٨١/٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣١/٣.

(٥) أخرجه البخاري، في: غزوة الحديبية، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١٥٩/٥.

ومسلم، في: باب صلاة الجمعة حين تزلو الشمس، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٢/٢.

=

٥٨٩

جُمُعَةً . فظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الْوَقْتُ فِي جَمِيعِهَا إِلَّا السَّلَامَ ، لِأَنَّ الْوَقْتَ شَرْطٌ ،  
فِيُعْتَبَرُ فِي جَمِيعِهَا ، كَالْوُضُوءِ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : إِنْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ وَقَدْ  
صَلَّوْا رَكْعَةً ، أَجْزَأَتْهُمْ جُمُعَةً ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ يَخْتَصُّ الْجُمُعَةَ ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِي  
الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، كَالْجَمَاعَةِ فِي حَقِّ الْمَسْبُوقِ . وَإِنْ أَدْرَكَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَهَلْ  
يُيْتَمُّ ظُهُرًا أَمْ <sup>(١)</sup> يَسْتَأْنَفُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الْمَسْبُوقِ بِأَكْثَرِ مِنْ  
رَكْعَةٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَتَى تَلَبَّسَ بِهَا فِي وَقْفِهَا ، أَتَمَّتْهَا جُمُعَةً ، قِيَاسًا عَلَى  
سَائِرِ الصَّلَوَاتِ . فَإِنْ شَرَعَ فِيهَا ثُمَّ شَكَّ فِي خُرُوجِ الْوَقْتِ ، أَتَمَّتْهَا جُمُعَةً ؛  
لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ ، وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَمَّا يَجْرِي فِي الْجُمُعَةِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ  
فِعْلُهَا .

**فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ [ ٦٠ ] يَكُونَ فِي قَرْيَةٍ مَبْنِيَّةٍ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ**  
بِنَاءِ الْقَرْيَ بِهِ ؛ مِنْ حَجَرٍ أَوْ طِينٍ أَوْ لَبْنٍ أَوْ قَصَبٍ ، مُجْتَمِعَةٍ الْبِنَاءِ بِمَا جَرَتْ  
بِهِ الْعَادَةُ فِي الْقَرْيَةِ الْوَاحِدَةِ ، يَسْكُنُهَا أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ سُكْنَى إِقَامَةٍ ،  
لَا يَطْعَنُونَ عَنْهَا صَفِيقًا وَلَا شِتَاءً ، فَأَمَّا أَهْلُ الْحِيَامِ وَبُيُوتِ الشَّعْرِ ، فَلَا جُمُعَةَ  
عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنْصَبُ لِلْإِسْطِيطَانِ ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ قِبَائِلُ الْعَرَبِ

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ /  
٢٤٩ . والنسائي ، في : باب وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨١ . وابن ماجه ،  
في : باب ما جاء في وقت الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٠ .  
والدارمي ، في : باب في وقت الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٣ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٦ ، ٥٤ ، ٦٤ .

(١) في م : «أو» .

(٢) في الأصل ، س ٢ ، م : «لهم» .

حول المدينة، فلم يأمرهم النبي ﷺ بجمعة. وإن كانت قرية يسكن فيها بعض السنة دون بعض، أو متفرقة تفرقا لم تجر به العادة، لم تصح فيها الجمعة.

فإن اجتمعت هذه الشروط في القرية، وجبت الجمعة على أهلها، وصحت بها؛ لأن كعبا قال: أسعد<sup>(١)</sup> بن زُرارة أول من جمع بنا في هزم النبيت<sup>(٢)</sup>، من حرّة بنى بياضة، في نقيع يقال له: نقيع الخضمات<sup>(٣)</sup>. رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>. قال الخطابي<sup>(٥)</sup>: حرّة بنى بياضة قرية على ميل من المدينة. ولأن هذا بناء استوطنه أربعون من أهل الجمعة، فوجبت عليهم، كأهل المضر.

وتجوز إقامة الجمعة فيما قارب البنيان من الصحراء؛ لحديث أسعد بن زُرارة، فإن خربت القرية فلزموها عازمين على إصلاحها وممرمتها،

(١) في الأصل: «لسعد».

(٢) الهزم: المطمئن من الأرض، والنبيت: أبو حى باليمن، اسمه عمرو بن مالك.

(٣) النقيع: موضع قريب من المدينة كان يستنقع فيه الماء، أى يجتمع. والخضمات: موضع بنواحي المدينة.

(٤) فى: باب الجمعة فى القرى، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ٢٤٦/١.

كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب فرض الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٤٣/١.

(٥) انظر: معالم السنن ٢٤٥/١.

والخطابى هو حمّد بن محمد بن إبراهيم البستى، أبو سليمان، الفقيه المحدث الأديب، توفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة. يتيمة الدهر ٣٣٤/٤ - ٣٣٦، وفيات الأعيان ٢١٤/٢ - ٢١٦، العبر ٣/٣٩.

فَحُكِّمَهَا بَاقٍ ، وَإِنْ عَزَمُوا عَلَى الثَّقَلَةِ عَنْهَا ، زَالَ الْاِشْتِيَاظُ .

**فصل : الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، اجْتِمَاعُ أَرْبَعِينَ مِمَّنْ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ .** وعنه ، تَتَعَقَّدُ بِثَلَاثَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ جَمْعٌ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجَمَاعَةُ . وعنه ، بِخَمْسِينَ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَهَا جُمُعَةٌ <sup>(١)</sup> . فَيُنْصَرَفُ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ . فَإِنْ انْقَضُوا فَلَمْ يَتَّفَقْ مَعَهُ إِلَّا أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعِينَ ، لَمْ يُتِمَّهَا جُمُعَةً ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ ، فَاعْتَبِرْ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ ، كَالطَّهَارَةِ . وَهَلْ يَسْتَأْنِفُ ظُهُرًا أَوْ يَتْنِي عَلَى صَلَاتِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الْمَسْبُوقِ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُمْ إِنْ انْقَضُوا بَعْدَ صَلَاةِ رَكْعَةٍ ، أَتَمَّهَا جُمُعَةً ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ يَخْتَصُّ الْجُمُعَةَ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ <sup>(٢)</sup> فِي أَكْثَرِ مِنْ رَكْعَةٍ ، كَالْجَمَاعَةِ فِيهَا .

**فصل : وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّ الْمَسْبُوقَ إِذَا أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ الرُّكُوعَ فِي الثَّانِيَةِ ، أَنَّهُ يُتِمُّهَا جُمُعَةً ،** فَإِنْ أَدْرَكَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، لَمْ يُتِمَّهَا جُمُعَةً ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَفِي لَفْظٍ : « فَلْيُضَفْ إِلَيْهَا أُخْرَى » <sup>(٤)</sup> . فَأَمَّا مَنْ أَدْرَكَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يَتْنِي عَلَى ظَهْرٍ ،

---

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سَنَتِهِ ٤ / ٢ . وَابِيهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٧ / ٣ . وَقَالَ : تَفْرُدُ

بِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْقُرَشِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : ضَعِيفٌ جَدًّا . الْإِرْوَاءُ ٦٩ / ٣ .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « الرُّكُوع » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢١٢ .

وَلَفْظُ : « مَعَ الْإِمَامِ » . تَفْرُدُ بِهَا مُسْلِمٌ عَنِ الْبُخَارِيِّ . انْظُرْ : إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ٩٠ / ٣ .

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِلَفْظٍ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُضَفْ إِلَيْهَا أُخْرَى » . سَنَنِ

الدَّارِقُطْنِيِّ ١٠ / ٢ ، ١٣ .



إذا كان قد دَخَلَ بِنِيَّةِ الظُّهْرِ. وظاهرُ هذا، أَنَّهُ إِنْ نَوَى جُمُعَةً، لَزِمَهُ  
الاسْتِغْنَاءُ؛ لِأَنَّهُمَا صَلَاتَانِ لَا تَتَأَدَّى إِحْدَاهُمَا بِنِيَّةِ الْأُخْرَى، فَلَمْ يَجْزُ  
بِنَاوُهَا عَلَيْهَا، كَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ. وقال أبو إسحاق ابنُ شاذَانَ: يَنْوِي  
جُمُعَةً؛ لِقَلَّا يُخَالِفَ بِنِيَّتِهِ نِيَّةَ إِمَامِهِ، ثُمَّ يَنْوِي عَلَيْهَا ظَهْرًا؛ لِأَنَّهُمَا فَرَضُ  
وَقْتٍ وَاحِدٍ، رُذِّتْ إِحْدَاهُمَا مِنْ أَرْبَعٍ إِلَى رَكْعَتَيْنِ، فَجَازَ أَنْ يَنْوِي عَلَيْهَا  
الْأَرْبَعِ، كَالثَّامَةِ مَعَ الْمُقْصُورَةِ.

**فصل:** مَنْ أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ رُجِمَ عَنِ السُّجُودِ، فَأَمَكَّنَهُ السُّجُودُ  
عَلَى ظَهْرِ إِنْسَانٍ أَوْ قَدَمِهِ، لَزِمَهُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَمْرِو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ  
قَالَ: إِذَا اشْتَدَّ الرَّحَامُ فَلْيَسْجُدْ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ أَوْ قَدَمِهِ. رواه الطَّيَالِسِيُّ<sup>(١)</sup>.  
ولأنَّه يَأْتِي بِمَا يُمَكِّنُهُ حَالُ الْعَجْزِ، فَوَجَبَ، وَصَحَّ، كَالْمَرِيضِ يَوْمِيٌّ. فَإِنْ  
لَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ، انْتَظَرَ زَوَالَ الرَّحَامِ، ثُمَّ يَسْجُدُ وَيَتَّبِعُ الْإِمَامَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ فِي صَلَاةِ عُشْفَانَ لِلْعُذْرِ<sup>(٢)</sup>. وَالْعُذْرُ هَلْهُنَا قَائِمٌ.  
وكَذَلِكَ إِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ السُّجُودُ لِعُذْرٍ؛ مِنْ مَرَضٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ سَهْوٍ.

فَإِنْ خَافَ قَوَاتَ الرُّكُوعِ مَعَ إِمَامِهِ، [٦٠ ظ] لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ وَتَرْكُ

(١) فى: المسند ١٣.

كما أخرجه عبد الرزاق، فى: باب من حضر الجمعة فزحم فلم يستطع يركع مع الإمام،  
من كتاب الجمعة. المصنف ٢٣٣/٣.

(٢) انظر ما أخرجه أبو داود، فى: باب صلاة الخوف...، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/  
٢٨٢. والنسائي، فى: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ١٤٤/٣، ١٤٥. والإمام أحمد،  
فى: المسند ٦٠/٤. كلهم من حديث أبي عياش الزرقى.

السُّجُودِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا»<sup>(١)</sup>. ولأنَّه مَأْمُومٌ خَافَ<sup>(٢)</sup> قَوَاتِ الرَّكْعَةِ، فَلَزِمَهُ مُتَابَعَةُ إِمَامِهِ، كَالْمُسْبُوقِ، فَيَرْكَعُ مَعَ إِمَامِهِ، وَتَبْطُلُ الْأُولَى، وَتَصِيرُ الثَّانِيَةُ أُولَاهُ، فَإِنْ سَجَدَ وَتَرَكَ مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، إِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَمْدًا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ تَحْرِيمَهُ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، وَلَمْ يَغْتَدَّ بِسُجُودِهِ؛ لَأَنَّهُ أَتَى بِهِ فِي مَوْضِعِ الرُّكُوعِ جَهْلًا، فَهُوَ كَالسَّاهِي. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَغْتَدُّ بِسُجُودِهِ، وَيُتِمُّ رَكَعَتَهُ الْأُولَى، فَإِنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ أَيْضًا، صَحَّتْ لَهُ الرُّكْعَتَانِ، وَإِنْ فَاتَهُ الرُّكُوعُ، فَاتَتْهُ الثَّانِيَةُ وَحْدَهَا، فَيَقْضِيهَا بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، وَتَصِحُّ جُمُعَتُهُ. قَالَ: وَيَسْجُدُ لِلشَّهْوِ. وَقَالَ الْقَاضِي: هُوَ كَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ. فَإِنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ صَحَّتْ لَهُ الثَّانِيَةُ وَحْدَهَا، وَإِنْ فَاتَهُ الرُّكُوعُ وَأَدْرَكَ مَعَهُ السَّجْدَتَيْنِ سَجَدَهُمَا لِلرَّكْعَةِ الْأُولَى، وَصَحَّتْ لَهُ رَكَعَةٌ، وَيَقْضَى رَكَعَةٌ، وَتَمَّتْ جُمُعَتُهُ لِإِدْرَاكِهِ رَكَعَةً، وَإِنْ فَاتَتْهُ السَّجْدَتَانِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، قَضَى ذَلِكَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، فَتَصِحُّ لَهُ رَكَعَةٌ. وَكَذَا<sup>(٣)</sup> لَوْ تَرَكَ سَجْدَتِي الْأُولَى، خَوْفًا مِنْ قَوَاتِ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ فَرَكَعَ مَعَهُ، وَزُجِمَ عَنْ سَجْدَتِي الثَّانِيَةِ فَأَمَكَّنَهُ السُّجُودُ فِي التَّشَهُّدِ، سَجَدَ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ، سَجَدَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ، وَصَحَّتْ لَهُ رَكَعَةٌ. وَمِثْلُهَا لَوْ كَانَ مُسْبُوقًا بِالْأُولَى وَزُجِمَ عَنْ سُجُودِ الثَّانِيَةِ.

وَهَلْ يَكُونُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَمْ يَتِمَّ لَهُ رَكَعَةٌ إِلَّا بَعْدَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠٢، ٤١٨، ٤٣١.

(٢) بعده في الأصل: «من».

(٣) في الأصل: «لذلك».

سَلَامِ إِمَامِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَكُونُ مُذَرِّكًا لَهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُحْرِمُ  
بِالصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ رَكَعَ وَسَجَدَ مَعَهُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا جُمُعَةٌ لَهُ ؛  
لِأَنَّهُ لَمْ يُذَرِّكَ مَعَ إِمَامِهِ رَكْعَةً ، فَأَشْبَهَ الْمَسْبُوقَ بِرُكُوعِ الثَّانِيَةِ . وَعَلَى هَذِهِ  
الرِّوَايَةِ هَلْ يَسْتَأْنِفُ أَوْ يُتِمُّهَا ظُهُرًا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

**فصل :** وَإِنْ أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ فَرَجَمَ وَأُخْرِجَ مِنَ الصَّفِّ فَصَلَّى فَذَا ، لَمْ  
تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ صَلَّى رَكْعَةً وَأُخْرِجَ فِي الثَّانِيَةِ فَأَتَمَّهَا وَحْدَهُ ، فَفِيهِ  
رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُتِمُّهَا جُمُعَةً ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مَعَ إِمَامِهِ رَكْعَةً ، فَأَشْبَهَ  
الْمَسْبُوقَ . وَالثَّانِيَةُ ، يُعِيدُ ؛ لِأَنَّهُ فَذٌّ فِي رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ .

**فصل :** فَإِنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً ، فَقَامَ لِيَقْضِي ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ  
إِلَّا سَجْدَةً وَاحِدَةً ، أَوْ شَكَّ فِي إِحْدَى السَّجْدَتَيْنِ ، لَزِمَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِنْ لَمْ  
يَكُنْ شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ ، فَيَأْتِيَ بِمَا تَرَكَ ، ثُمَّ يَقْضِي رَكْعَةً أُخْرَى ،  
وَيُتِمُّهَا جُمُعَةً . نَصَّ عَلَيْهِ . وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ ، بَطَلَتْ  
الْأُولَى ، وَصَارَتِ الثَّانِيَةُ أُولَاهُ ، وَيُتِمُّهَا جُمُعَةً عَلَى الْمَنْصُوصِ . وَفِيهِ وَجْهٌ  
آخَرُ ، أَنَّهُ لَا تَحْصُلُ لَهُ الْجُمُعَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَرِّكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً كَامِلَةً .  
وَهَكَذَا لَوْ قَضَى الثَّانِيَةَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ نَسِيَ سَجْدَةً لَا يَذَرِي مِنْ أُيَّهِمَا تَرَكَهَا ،  
أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُهَا مِنَ الْأُولَى . وَتَصِيرُ الثَّانِيَةُ أُولَى . فَأَمَّا إِنْ  
شَكَّ فِي إِدْرَاكِ الرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ ، لَمْ يُعْتَدَ لَهُ بِالرَّكْعَةِ الَّتِي مَعَ الْإِمَامِ ،  
وَتَصِيرُ ظُهُرًا ، قَوْلًا وَاحِدًا .

**فصل :** الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، أَنْ يَتَقَدَّمَهَا خُطْبَتَانِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ

يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وقد قال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » <sup>(٢)</sup> . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : إِنَّمَا أُقِرَّتِ الْجُمُعَةُ رَكْعَتَيْنِ مِنْ أَجْلِ الْخُطْبَةِ .

وَمِنْ شَرْطِ صِحَّتِهِمَا حُضُورُ الْعَدَدِ الْمَشْرُوطِ لِلصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ اشْتَرَطَ لِلصَّلَاةِ ، فَاشْتَرَطَ لَهُ الْعَدَدُ ، كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ . فَإِنْ انْقَضُوا وَعَادُوا وَلَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ ، صَلَّى الْجُمُعَةُ ؛ لِأَنَّهُ تَفْرِيقٌ يَسِيرٌ ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ ، كَالْتَفْرِيقِ بَيْنَ الْجُمُوعَتَيْنِ .

وَيُشْتَرَطُ لَهُمَا الْوَقْتُ ؛ لِذَلِكَ ، وَيُشْتَرَطُ الْمَوَالَاةُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ ، فَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ ، أَوْ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْخُطْبَةِ الْوَاحِدَةِ ، أَوْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ [ ٥٦١ ] الصَّلَاةِ ؛ فَإِنْ طَالَ بَطَلَتْ ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا بَنَى ؛ لِأَنَّهُمَا مَعَ الصَّلَاةِ كَالْجُمُوعَتَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَوَالَاةَ لَيْسَتْ شَرْطًا ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ يَتَقَدَّمُ الصَّلَاةَ ، فَلَمْ يُشْتَرَطِ الْمَوَالَاةُ بَيْنَهُمَا ، كَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الخطبة قائما ، وباب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ١٢ / ٢ ، ١٤ . ومسلم ، فى : باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٩ / ٢ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الجلوس بين الخطبتين ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٩٤ . والنسائى ، فى : باب الفصل بين الخطبتين بالجلوس ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥١ . والدارمى ، فى : باب القعود بين الخطبتين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٥ ، ٩٨ .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٩٨ .

ولا يُشترطُ لهما الطَّهارةُ. نصَّ عليه ؛ لذلك ، ولأنَّها لو اشترطتْ  
لاشترطَ الاستيقبالُ ، كالصَّلَاةِ . وعنه ، أنَّها شرطٌ ؛ لأنَّه ذِكرٌ شرطٌ في  
الجمُعةِ ، فأشبهه تَكبيرةُ الإِحرَامِ .

ويُشترطُ أن يتولَّاهُما مَنْ يتولَّى الصَّلَاةَ ؛ لذلك ، لكنَّ يجوزُ  
الاستِخلافُ في الصَّلَاةِ للعُذرِ ؛ لأنَّه إذا جاز الاستِخلافُ في بَعْضِ<sup>(١)</sup>  
الصَّلَاةِ للعُذرِ ، ففي الصَّلَاةِ بَكمالِها أَوْلى . وعنه ما يدلُّ على جوازِ  
الاستِخلافِ بغيرِ عُذرٍ ، قالَ في الإمامِ يَخُطُبُ يومَ الجُمُعةِ ، ويُصلِّي الأُميرُ  
بالناسِ : لا بَأْسَ إذا حَضَرَ الأُميرُ الخُطبةَ . لأنَّه لا يُشترطُ اتِّصالُها بها ، فلم  
يُشترطُ أن يتولَّاهُما واحدٌ ، كصلَّاتين .

وهل يُشترطُ أن يكونَ الخَلِيفَةُ مَنْ حَضَرَ الخُطبةَ ؟ فيه روايتان ؛  
إحداهُما ، لا يُشترطُ ؛ لأنَّه لا يُشترطُ في صِحَّةِ جُمُعَتِهِ حُضُورُ الخُطبةِ إذا  
كان مَأْمُوماً ، فكذلك إذا كان إماماً . والثانيةُ ، يُشترطُ ؛ لأنَّه إمامٌ ،  
فاشترطَ حُضُورَهُ للخُطبةِ ، كما لو لم يَسْتَخْلِفْ .

**فصل :** وفروضُ الخُطبةِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ ؛ حَمْدُ اللَّهِ تعالى ؛ لأنَّ جابراً قال :  
كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَخُطُبُ الناسَ ؛ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُنْثِي عليه بما هو أَهْلُهُ ،  
ثم يقولُ : « مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فلا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّ فلا هادِيَ لَهُ » .<sup>(٢)</sup> رواه  
مسلمٌ .

(١) في ف : « نفس » .

(٢ - ٢) زيادة من : س ١ .

والثاني ، الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِأَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ افْتَقَرَتْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، افْتَقَرَتْ إِلَى ذِكْرِ رَسُولِهِ ، كَالْأَذَانِ .

الثالث ، الْمُوعِظَةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعِظُ ، وَهِيَ الْقَصْدُ مِنَ الْخُطْبَةِ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهَا .

الرابع ، قِرَاءَةُ آيَةٍ ؛ لِأَنَّ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ قَالَ : كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْدًا ، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا ، يَقْرَأُ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَيَذْكُرُ النَّاسَ . رواه أبو داود ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الْخُطْبَةَ فَرَضَ فِي الْجُمُعَةِ ، فَوَجَبَتِ الْقِرَاءَةُ فِيهَا ، كَالصَّلَاةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قِرَاءَةُ آيَةٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : الْقِرَاءَةُ فِي الْخُطْبَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ ؛ مَا شَاءَ قَرَأَ .

---

= والحديث أخرجه مسلم ، فى : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٩٣/٢ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب كيف الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ١٥٣/٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٧١/٣ .

(١) أخرجه أبو داود ، فى : باب الرجل يخطب على قوس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٥٢/١ . والتِّرْمِذِيُّ ، فى : باب ما جاء فى قصر الخطبة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢٩٥/٢ .

كما أخرجه بنحوه مسلم ، فى : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٩١/٢ . والنسائى ، فى : باب القراءة فى الخطبة الثانية والذكر فيها ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب القصد فى الخطبة ، وباب القراءة فى الخطبة الثانية والذكر فيها ، من كتاب العيدين . المجتبى ٩٠/٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥١/١ . والدارمى ، فى : باب فى قصر الخطبة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٣٦٥/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٨٧/٥ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٧ .

وَتُشْتَرَطُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ فِي إِحْدَاهُمَا وَجَبَ فِي الْأُخْرَى ، كَسَائِرِ الْفُرُوضِ .

**فصل :** وَسُنَّتْهَا ثَلَاثَ عَشْرَةَ ؛ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مِئْبَرٍ أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مِئْبَرِهِ ، وَلِأَنَّهُ أُبْلَغَ فِي الْإِعْلَامِ .

الثاني ، أَنْ يُسَلَّمَ عَقِيبَ صُغُودِهِ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِئْبَرَ ، سَلَّمَ عَلَيْهِمْ . رواه ابنُ ماجه <sup>(١)</sup> .

الثالث ، أَنْ يَجْلِسَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِسُ إِذَا صَعِدَ الْمِئْبَرَ حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَذِّنُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، ثُمَّ يَجْلِسُ فَلَا يَتَكَلَّمُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ . رواه أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

الرابع ، أَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا ؛ لِأَنَّ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، فَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا ، فَقَدْ كَذَبَ . رواه مسلم ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلَيْسَ ذَلِكَ

---

(١) في : باب ما جاء في الخطبة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥٢ / ١ . وقال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة . مصباح الزجاجة ٣٧٠ / ١ .

(٢) في : باب الجلوس إذا صعد المنبر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٥٠ / ١ ، ٢٥١ .

(٣) أخرجه مسلم ، في : باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٩ / ٢ . وأبو داود ، في : باب الخطبة قائما ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٥١ / ١ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب السكوت في القعدة بين الخطبتين ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٩٠ / ٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥١ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٠ / ٥ - ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

بشروط ؛ لأنَّ المقصودَ يَحْضُلُ بِدُونِهِ .

الخامس ، أن يَجْلِسَ بينهما ؛ لما رَوَيْنَاهُ ، وليس بواجِبٍ ؛ لأنَّها جَلِيسَةٌ للاستِراحَةِ ، و<sup>(١)</sup> ليس فيها ذِكْرُ مَشْرُوعٍ ، فَأَشْبَهَتْ الْأَوَّلَى .

السادس ، أن يَعْتَمِدَ على سَيْفٍ أو قَوْسٍ أو عَصَا ؛ لما رَوَى الْحَكَمُ [٦١ ط] ابْنُ حَزْنٍ ، قَالَ : وَقَدْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَشَهِدْنَا مَعَهُ الْجُمُعَةَ ، فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى سَيْفٍ<sup>(٢)</sup> ، أو قَوْسٍ ، أو عَصَا ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِكَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ طَيِّبَاتٍ مُبَارَكَاتٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلأنَّ ذَلِكَ أَمَكُنُ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ ، أَمْسَكَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ ، أو أَرْسَلَهُمَا عِنْدَ جَنْبَيْهِ وَسَكَّنَهُمَا<sup>(٤)</sup> .

السابع ، أن يَقْصِدَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ؛ لأنَّ فِي التَّيْفَاتِهِ إِلَى أَحَدٍ جَانِبَيْهِ إِعْرَاضًا عَمَّنْ فِي الْجَانِبِ الْآخَرِ .

الثامن ، أن يَزِفَعَ صَوْتَهُ ؛ لأنَّ جَابِرًا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ وَعَلَا صَوْتُهُ ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ ، كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ ، يَقُولُ : صَبَّحَكُمْ مَسَاكُمُ ، وَيَقُولُ : « أَمَّا بَعْدُ ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ » .

(٢) لَمْ تَرِدْ فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٣) فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَخْطُبُ عَلَى قَوْسٍ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٥١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢١٢ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « شَبَّكَهُمَا » .



ضَلَالَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وَلَآئِنَّهُ أُبْلَغُ فِي الْإِسْمَاعِ.

التَّاسِعُ، أَنْ يَكُونَ فِي خُطْبَتِهِ مُتَرَسِّلًا مُغَرِّبًا، مُبَيِّنًا مِنْ غَيْرِ عَجَلَةٍ وَلَا تَمْطِيطٍ؛ لِأَنَّهُ أُبْلَغُ وَأَحْسَنُ.

الْعَاشِرُ، تَقْصِيرُ الْخُطْبَةِ؛ لِمَا رَوَى عَمَّارُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصْرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ فِقْهِهِ، فَأُطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصُرُوا<sup>(٣)</sup> الْخُطْبَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>.

الْحَادِي عَشَرَ، تَرْتِيبُهَا؛ يَبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، ثُمَّ بِالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ يَعْظُ؛ لِأَنَّهُ أَحْسَنُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَقَالَ: «كُلُّ كَلَامٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ<sup>(٥)</sup> بِحَمْدِ اللَّهِ<sup>(٦)</sup>، فَهُوَ أَتْبَرُ<sup>(٧)</sup>».

---

(١) فى: باب تخفيف الصلاة والخطبة، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٥٩٢/٢. كما أخرجه النسائي، فى: باب كيف الخطبة؟ من كتاب صلاة العيدين. المجتبى ١٥٣/٣، ١٥٤. وابن ماجه، فى: باب اجتناب البدع والجدل، من المقدمة. سنن ابن ماجه ١٧/١. والدارمى، فى: باب فى كراهية أخذ الرأى، من المقدمة. سنن الدارمى ٦٩/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣١٠/٣، ٣١١، ٣١٩، ٣٣٨.

(٢) فى الأصل، س ١، س ٢، ف: «قصرُوا».

(٣) مئنة: علامة.

(٤) فى الأصل، س ١، س ٢، ف: «قصرُوا».

(٥) فى: باب تخفيف الصلاة والخطبة، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٥٩٤/٢. كما أخرجه الدارمى، فى: باب قصر الخطبة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٣٦٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٦٣/٤.

(٦ - ٦) فى الأصل: «بالحمد لله».

(٧) أخرجه أبو داود، فى: باب الهدى فى الكلام، من كتاب الأدب. سنن أبى داود ٥٦٠/٢. وابن ماجه، فى: باب خطبة النكاح، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦١٠/١. والإمام =

الثاني عشر، أن يَدْعُوا لِلْمُسْلِمِينَ؛ لَأَنَّ الدُّعَاءَ لَهُمْ مَسْنُونٌ فِي غَيْرِ  
الْخُطْبَةِ، ففِيهَا أَوَّلَى، وَإِنْ دَعَا لِلسُّلْطَانِ فَحَسَنٌ؛ لَأَنَّ صَلَاحَهُ نَفَعٌ  
لِلْمُسْلِمِينَ، فَالدُّعَاءُ لَهُ دُعَاءٌ لَهُمْ.

الثالث عشر، أن يُؤَذَّنَ لَهَا إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
قَالَ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ <sup>(١)</sup>. يَعْنِي الْأَذَانَ. قَالَ  
السَّائِبُ: كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ، عَلَى عَهْدِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ، وَكَثُرَ النَّاسُ، زَادَ  
النَّدَاءُ الثَّالِثَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup>. وَالنَّدَاءُ الْأَوْسَطُ هُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ  
السَّعْيِ، وَتَحْرِيمُ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ مَشْرُوعًا حِينَ نُزِلَ الْآيَةُ، فَتَعَلَّقَتْ  
الْأَحْكَامُ بِهِ. وَيُسَمَّى الْأَذَانُ الْأَوَّلُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ؛ لَأَنَّ عُثْمَانَ سَنَّهُ،  
وَعَمِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ بَعْدَهُ، وَهُوَ مَشْرُوعٌ لِلْإِعْلَامِ بِالْوَقْتِ، وَالثَّانِي لِلْإِعْلَامِ  
بِالْخُطْبَةِ، وَالْإِقَامَةُ لِلْإِعْلَامِ بِقِيَامِ الصَّلَاةِ.

---

= أحمد، في: المسند ٣٥٩/٢. وعندهم: «أقطع». وانظر الكلام على ضعف الحديث في:  
الإرواء ٣٠/١ - ٣٢.

(١) سورة الجمعة ٩.

(٢) في: باب المؤذن الواحد يوم الجمعة، وباب التأذين عند الجمعة، من كتاب الجمعة. صحيح  
البخاري ١٠/٢، ١١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب النداء يوم الجمعة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/  
٢٥٠. والترمذي، في: باب ما جاء في أذان الجمعة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٢/  
٣٠٤، ٣٠٥. والنسائي، في: باب الأذان للجمعة، من كتاب الجمعة. المجتبى ٣/٨١، ٨٢.  
وابن ماجه، في: باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/  
٣٥٩.

**فصل :** ولا يُشترطُ للجُمُعةِ إذنُ الإمامِ ؛ لأنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَلَّى بالناسِ وَعُثْمَانُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَحْضُورٌ<sup>(١)</sup> . ولأنَّها مِن فرائضِ الْأَعْيَانِ ، فلم يُعْتَبَرْ لها إذنُ الإمامِ ، كالظُّهْرِ . قال أحمدُ : وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ بِالشَّامِ تِسْعَ سِنِينَ ، فَكَانُوا يُجَمُّعُونَ . لَكِنْ إِنْ أُمِّكَنْ اسْتِئْذَانُهُ فَهُوَ أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ . وعنه ، أَنَّهُ شَرُطٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقِيمُهَا فِي كُلِّ عَصْرِ إِلَّا الْأَيْمَةُ .

**فصل :** وَتُصَلَّى خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ<sup>(٢)</sup> ، وَلِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ ، وَتَخْتَصُّ بِإِمَامٍ وَاحِدٍ ، فَتَرْكُهَا خَلْفَ الْفَاجِرِ يُفْضِي إِلَى الْإِخْلَالِ بِهَا ، فلم يَجُزْ ذَلِكَ ، كَالْجِهَادِ ، وَلِهَذَا أُبِيحَ فِعْلُهَا فِي الطُّرُقِ ، وَمَوَاضِعِ الْعَصَبِ ؛ صِيَانَةً لَهَا عَنِ الْقَوَاتِ .

**فصل :** إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْخُطْبَةِ نَزَلَ ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وَسُورَةٍ ، وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ لِلْإِجْمَاعِ ، وَتَقِلُّ الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ . وَمَهُمَا قَرَأَ بِهِ بَعْدَ أُمِّ الْكِتَابِ [٦٢و] فِيهَا أَجْزَاؤُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا بِالْجُمُوعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ ، أَوْ بِـ : « سَبِّحِ » وَالْغَاشِيَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْجُمُوعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ فِي الْجُمُوعَةِ . وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُوعَةِ بِـ : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين ، من كتاب العيدين . الموطأ ١٧٩/١ . وعنده : شهدت العيد مع علي بن أبي طالب وعثمان محصور . وانظر : التلخيص الحبير ٥٨/٢ .

(٢) انظر تخريج حديث : « لا تؤمن امرأة رجلاً » . المتقدم في صفحة ٤١٦ .

رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾ . و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ . رواهما مسلم <sup>(١)</sup> .

فصل : ومتى أمكن الغنى بجمعة واحدة في المضرب ، لم يَجْزُ أكثر منها ؛ لأنَّ النبي ﷺ وخلفاءه لم يُقيموا إلاَّ الجمعةَ واحدةً <sup>(٢)</sup> . وإن احتيج إلى أكثر منها جاز ؛ لأنها تُفَعَّلُ في الأمصار العظيمة في جوامع من غير تكبير ، فصار إجماعاً ، ولأنها صلاة عيد ، فجاز فعلها في مَوَاضِعٍ مع الحاجة كغيرها . وإن استغنى بجمعتين ، لم تجز الثالثة ، فإن ضلِّت في مَوَاضِعٍ من غير حاجة ، وإحداهما جمعة الإمام ، فهي الصحيحة . ويَحْتَمِلُ أنَّ السابقة هي الصحيحة ؛ لأنه لم يتقدَّمها ما يُفسدُها ، وبعد صحتها لا يُفسدُها ما بعدها . والأوَّلُ أولى ؛ لأنَّ في تصحيح غير جمعة

---

(١) في : باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٩٧/٢ ، ٥٩٨ . كما أخرج الأول أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٥٧/١ . والترمذی ، في : باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذی ٣٠٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥٥/١ .

كما أخرج الثاني أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٧٥/١ . والترمذی ، في : باب ما جاء في القراءة في العيدين ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذی ٥/٣ . والنسائي ، في : باب ذكر الاختلاف على النعمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب القراءة في العيدين ، من كتاب العيدين . المجتبى ٩٢/٣ ، ١٥٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة ، وباب ما جاء في القراءة في صلاة العيدين من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥٥/١ ، ٤٠٨ . والدارمی ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة ، وباب القراءة في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ١/٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧١/٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ . (٢) انظر : التلخيص الحبير ٥٥/٢ . الإرواء ٦٦/٣ .

الإمامِ أَفِيئَاتًا عَلَيْهِ ، وَتَبْطِيلًا لْجُمُعَتِهِ ، وَمَتَى أَرَادَ أَرْبَعُونَ نَفْسًا إِفْسَادَ صَلَاةِ  
 الْإِمَامِ وَالنَّاسِ أَمَكْنَهُمْ ذَلِكَ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا مَزِيَّةٌ ، فَالسَّابِقَةُ هِيَ  
 الصَّحِيحَةُ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا ، وَتَفْسُدُ الثَّانِيَةُ . وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا فَهُمَا بَاطِلَتَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا  
 يُمَكِّنُ تَصْحِيحُهُمَا ، وَلَا تَغْيِيرُ إِحْدَاهُمَا بِالصَّحَّةِ ، فَبَطَلَتَا ، كَمَا لَوْ جَمَعَ  
 بَيْنَ أُخْتَيْنِ . وَعَلَيْهِمْ إِقَامَةُ جُمُعَةٍ ثَالِثَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مِصْرٌ لَمْ تُصَلِّ فِيهِ جُمُعَةٌ  
 صَحِيحَةٌ . وَإِنْ عَلِمَ سَبْقُ إِحْدَاهُمَا وَجُهِلَتْ ، فَعَلَى الْجَمِيعِ الظُّهْرُ ؛ لِأَنَّ  
 كُلَّ وَاحِدٍ لَمْ يَتَيَقَّنْ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّ  
 الْمِصْرَ قَدْ ضَلَّتْ فِيهِ جُمُعَةٌ صَحِيحَةٌ . وَإِنْ جُهِلَ الْحَالُ ، فَسَدَّتَا . وَهَلْ لَهُمْ  
 إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُقِيمُونَهَا ؛ لِلشَّكِّ فِي شَرْطِ  
 إِقَامَتِهَا . وَالثَّانِي ، لَهُمْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ الْمَانِعَ مِنْ صِحَّتِهَا ، وَالْأَصْلُ  
 عَدَمُهُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا فِي إِقَامَتِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِسَبْقِ إِحْدَاهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا  
 تَعَذَّرَ تَصْحِيحُ إِحْدَاهُمَا بَعَيْنِهَا صَارَتْ كَالْمَعْدُومَةِ .

وَلَوْ أُحْزِمَ بِالْجُمُعَةِ ، فَعَلِمَ أَنَّهَا قَدْ أُقِيمَتْ فِي مَكَانٍ <sup>(١)</sup> آخَرَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ  
 إِتْمَامُهَا . وَهَلْ يَنْبَغِي عَلَيْهَا ظُهُرًا أَوْ يَسْتَأْنِفُهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَصَحُّهُمَا  
 اسْتِنَافُهَا ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى مِنْهَا لَمْ يَكُنْ جَائِزًا لَهُ فِعْلُهُ . وَيُعْتَبَرُ السَّبْقُ  
 بِالْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أُحْزِمَ بِأَحَدَاهُمَا ، حُرْمُ الْإِحْرَامِ بِالْأُخْرَى ؛ لِلْغِنَى عَنْهَا .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَجَبُّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ السَّفَرُ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّهُ  
 يَتْرُكُهَا بَعْدَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَمَا لَوْ تَرَكَهَا لِتِجَارَةٍ ، إِلَّا أَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مَوْضِع » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

يخاف فَوَاتِ الرَّفِيقَةِ . فَأَمَّا قَبْلَ الْوَقْتِ فَيَجُوزُ لِلْجِهَادِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ  
 قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ ، فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ  
 الْجُمُعَةِ ، فَقَدَّمَ أَصْحَابَهُ وَقَالَ : أَتَخَلَّفُ فَأُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ  
 الْحَقُّهُمْ . قَالَ : فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ ، فَقَالَ : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَعْدُوَ  
 مَعَ أَصْحَابِكَ ؟ » . فَقَالَ : أَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَكَ ثُمَّ الْحَقُّهُمْ . فَقَالَ رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا أَدْرَكْتَ فَضْلَ عَدْوَتِهِمْ <sup>(١)</sup> » . مِنْ  
 « الْمُسْتَدِّ » <sup>(٢)</sup> . وَهَلْ يَجُوزُ لِغَيْرِ الْجِهَادِ ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ  
 عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : الْجُمُعَةُ لَا تَحْبِسُ عَنْ سَفَرٍ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهَا لَمْ  
 تَجِبْ ، فَأَشْبَهَ السَّفَرَ مِنَ اللَّيْلِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَجُوزُ ؛ لِمَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ  
 فِي « الْأَفْرَادِ » <sup>(٤)</sup> ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ سَافَرَ  
 مِنْ دَارٍ [ ٦٢ ظ ] إِقَامَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، دَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ أَنْ لَا يُصْحَبَ  
 فِي سَفَرِهِ » .

**فصل : وَيَجِبُ السَّعْيُ بِالنِّدَاءِ الثَّانِي ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، إِلَّا لِمَنْ مَنَزَلُهُ فِي  
 بُعْدٍ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَكُونُ بِهِ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا**

(١) بعده في الأصل : « في سبيل الله » .

(٢) ٢٢٤/١ ، ٢٥٦ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في السفر يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة  
 الأحوذى ٣١٦/٢ ، ٣١٧ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٢٥٠/٣ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ١٠٥/٢ .  
 والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٨٧/٣ .

(٤) وعزاه إليه ابن حجر ، وقال : وفيه ابن لهيعة . التلخيص الحبير ٦٦/٢ . وانظر : السلسلة  
 الضعيفة ٣٨٥/١ - ٣٨٧ .

يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ . وَيُسْتَحَبُّ التَّبَكُّيرُ بِالسَّغِيِّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، ثُمَّ رَاحَ <sup>(١)</sup> ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ <sup>(٢)</sup> ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ عَلْقَمَةُ : خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَوَجَدْتُ ثَلَاثَةً قَدْ سَبَقُوهُ ، فَقَالَ : رَابِعُ أَرْبَعَةٍ ، وَمَا رَابِعُ أَرْبَعَةٍ بَبَعِيدَ <sup>(٤)</sup> ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « إِنَّ النَّاسَ يَجْلِسُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى قَدَرِ رَوَاجِهِمْ إِلَى الْجُمُعَةِ » . رواه ابنُ ماجه <sup>(٥)</sup> .

(١) بعده فى م : « فى الساعة الأولى » .

(٢) فى م : « أملح » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٣/٢ . ومسلم ، فى : باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٢/٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٨٥/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التبكير إلى الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢٨٦/٢ . والنسائى ، فى : باب وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٨٠/٣ ، ٨١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى التهجير إلى الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٤٧/١ . والدارمى ، فى : باب فضل التهجير إلى الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٣٦٢/١ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى غسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١٠١/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٣٩/٢ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٥١٢ ، ٥٠٥ .

(٤) بعده فى م : « ثم قال » .

(٥) فى : باب ما جاء فى التهجير إلى الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه =

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَهَا مَاشِيًا ؛ لِيَكُونَ أَكْبَرُ لِلْأَجْرِ ، وَعَلَيْهِ سَكِينَةٌ وَوَقَارٌ ؛  
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَأْتُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ ، وَأَنْتُمْ هِيَ ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ  
وَالْوَقَارُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَيُقَارَبُ بَيْنَ خُطَاهُ لِتَكْثُرَ حَسَنَاتُهُ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَتَطَيَّبَ ، وَيَنْتَظِفَ بَقِطْعِ الشَّعْرِ ، وَقَصِّ  
الظُّفْرِ ، وَإِزَالَةِ الرَّائِحَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا  
يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَتَطَهَّرُ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ ، وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ ،  
وَيَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْنَهُ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ  
لَهُ ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ، إِلَّا غُفِرَ <sup>(٢)</sup> لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ  
الْأُخْرَى » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْغُسْلَ وَاجِبٌ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ  
ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ، وَسِوَاكَ ، وَأَنْ يَمَسَّ  
طِيبًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ

---

= ٣٤٨ / ١ . كما أخرجه الطبراني ، في : المعجم الكبير ٦٩ / ١٠ . وحسن البوصيري إسناده .  
مصباح الزجاجة ٣٦٤ / ١ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٢) بعده في س ١ ، م : « اللَّهُ » .

(٣) في : باب الدهن للجمعة ، وباب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح  
البخاري ٤ / ٢ ، ٩ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب في فضل الجمعة والغسل والطيب فيها ، من كتاب  
الصلاة . سنن الدارمي ٣٦٢ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٣٨ ، ٤٤٠ .

(٤) في : باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨١ / ٢ .

كما أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب فضل الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة .  
صحيح البخاري ٣ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . =



تَوْضُاً يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعْمَتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلُ<sup>(١)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَالْحَبَرُ الْأَوَّلُ أُرِيدَ بِهِ تَأْكِيدُ الْاسْتِحْبَابِ ، وَلِذَلِكَ<sup>(٢)</sup> ذَكَرَ فِيهِ السَّوَاكَ وَالطَّبِيبَ ، وَلَيْسَا وَاجِبَيْنِ .

وَوَقْتُ الْغُسْلِ بَعْدَ الْفَجْرِ ؛ لِقَوْلِهِ : « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » . وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهُ عِنْدَ الرَّوَّاحِ ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْمَقْصُودِ . وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ . فَإِنْ اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ وَالْجَنَابَةِ ، أَجْزَأَهُ ، وَإِنْ اغْتَسَلَ لِلْجَنَابَةِ وَحْدَهَا ، اخْتَمَلَ أَنْ يُجْزِيَهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ »<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّنْظِيفُ وَهُوَ حَاصِلٌ<sup>(٤)</sup> . وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يُجْزِيَهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَلَيْسَ لِلْمَرْءِ مِنْ عَمَلِهِ إِلَّا مَا نَوَاهُ »<sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَتَخَطَّى النَّاسَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ » . إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا وَلَا يَجِدَ طَرِيقًا ، فَلَا بَأْسَ

---

= سنن أبي داود ٨٤/١ . والنسائي ، في : باب الأمر بالسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٧٥/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة ، سنن أبي داود ٨٦/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة .

عارضة الأحوذى ٢/٢٨٢ . والنسائي ، في : باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٧٧/٣ . والدارمي ، في : باب الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن

الدارمي ٣٦٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨/٥ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ .  
(٢) في الأصل : « كذلك » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٩٩ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) قال الحافظ : هذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده . التلخيص الحبير ١/١٥٠ .

بِالتَّحْطِي؛ لَأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ. وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا إِلَّا فُرْجَةً لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِتَحْطِي الرَّجُلِ وَالرَّجُلَيْنِ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ تَرَكُوا أَوَّلَ الْمَسْجِدِ فَارِغًا وَجَلَسُوا دُونَهُ، فَلَا بَأْسَ بِتَحْطِيهِمْ؛ لَأَنَّهُمْ ضَيَّعُوا حَقَّ نُفُوسِهِمْ. وَإِنْ أَرَادَحَمَ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ، وَدَاخِلَهُ اتِّسَاعٌ، فَلَمْ يَجِدِ الدَّاخِلُ [١٦٣] لِنَفْسِهِ مَوْضِعًا، فَعَلِمَ أَنَّهُمْ إِذَا قَامُوا تَقَدَّمُوا، جَلَسَ حَتَّى يَقُومُوا، وَإِنْ لَمْ يَزُجْ ذَلِكَ، فَلَهُ تَحْطِيهِمْ؛ لَأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ.

وليس لأحد أن يُقيمَ غيره ويَجْلِسَ مكانه؛ لما روى ابنُ عُمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا يُقيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ»<sup>(١)</sup> من مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسُ فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ قَامَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ مَكَانِهِ وَأَجْلَسَهُ فِيهِ، جَازَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ. لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمُتَّقِلُ يَتَّقِلُ إِلَى مَوْضِعٍ أَبْعَدَ مِنْ مَوْضِعِهِ، كَرِهَ لَهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِثَارِ بِالْقُرْبَةِ. وَلَوْ قَدَّمَ رَجُلٌ غُلَامَهُ، فَجَلَسَ فِي مَوْضِعٍ، فَإِذَا جَاءَ قَامَ الْغُلَامُ وَجَلَسَ مَكَانَهُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ. كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَفْعَلُهُ. وَإِنْ فَرَشَ لَهُ مُصَلًى، لَمْ يَكُنْ لغيره الْجُلُوسُ عَلَيْهِ. وَهَلْ لغيره رَفْعُهُ وَالْجُلُوسُ فِي

(١) سقط من: م.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه، من كتاب الجمعة. صحيح البخارى ١٠/٢. ومسلم، فى: باب تحريم إقامة الإنسان من موضعه...، من كتاب السلام. صحيح مسلم ١٧١٤/٤، ١٧١٥.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب كراهية أن يقام الرجل من مجلسه...، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ١٠/٢٠٨، ٢٠٩. والدارمى، فى: باب لا يقيمن أحدكم أخاه من مجلسه، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمى ٢/٢٨١، ٢٨٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١٧/٢، ٢٢، ٤٥، ٨٩، ١٠٢، ١٢١، ١٢٤، ١٢٦، ١٤٩.

(٣) سقط من: س ١، س ٢، م.

مَوْضِعِهِ ؟ فِيهِ وَجْهَان . وَإِنْ قَامَ الْجَالِسُ مِنْ مَوْضِعِهِ لِحَاجَةٍ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ؛ يَأْخُذُ أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وَإِنْ نَعَسَ فَأُمُكِنَهُ التَّحَوُّلُ إِلَى مَكَانٍ لَا يَتَخَطَّاهُ فِيهِ أَحَدٌ ، اسْتَحَبَّ لَهُ ذَلِكَ ؛ يَأْخُذُ ابْنُ عُصَمَرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي مَجْلِسِهِ ، فَلْيَتَحَوَّلْ إِلَى غَيْرِهِ » . مِنْ « الْمُسْنَدِ »<sup>(٢)</sup> . وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ الدُّنُوُّ مِنَ الْإِمَامِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَّرَ ، وَمَشَى وَلَمْ يَزُكَّ ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ ، وَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ ، أُجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا » . رواه ابنُ ماجه ، وَالتَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup> .

---

(١) فى : باب إذا قام من مجلسه ثم عاد فهو أحق به ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧١٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا قام من مجلسه ثم رجع ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٥٦٣ / ٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء إذا قام الرجل من مجلسه ... ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢١٠ / ١٠ . وابن ماجه ، فى : باب من قام من مجلسه فرجع فهو أحق به ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٢٤ / ٢ . والدارمى ، فى : باب إذا قام من مجلسه ثم رجع إليه ... ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمى ٢٨٢ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٦٣ / ٢ ، ٢٨٣ ، ٣٤٢ ، ٣٨٩ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٨٣ ، ٥٢٧ ، ٥٣٧ ، ٥٣٢ / ٣ ، ٤٢٢ .

(٢) فى : المسند ٢٢ / ٢ ، ٣٢ ، ١٣٥ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى من نعى يوم الجمعة ... ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٣١٦ / ٢ .

(٣) أخرجه النسائى ، فى : باب فضل الغسل يوم الجمعة ، وباب فضل المشى إلى الجمعة ، وباب الفضل فى الدنو من الإمام ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٧٧ / ٣ ، ٧٩ ، ٨٣ . وابن ماجه ، فى =

وإن حَضَرَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، اسْتَعْلَ بِالتَّنْفِيلِ، وَ<sup>(١)</sup> ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ لَعَلَّهُ يُوَافِقُ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ. وَيُكْثِرُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، وَفَى الْفِتْنَةَ» <sup>(٢)</sup>.

**فصل:** فإذا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ، انْقَطَعَ التَّنْفِيلُ، فَإِذَا أَخَذَ فِي الْخُطْبَةِ، حَرَّمَ الْكَلَامَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ: أَنْصِتْ. فَقَدْ لَعْنَتْ» <sup>(٣)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

---

= باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٤٦/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الغسل يوم الجمعة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٤/١. والترمذى، في: باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٢٨١/٢ والدارمى، في: باب الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٣٦٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٠٩، ٨/٤، ٩، ١٠، ١٠٤.

(١) في س ١، س ٢، م: «أو».

(٢) ذكره الشافعى بلاغا، في: الأم ١/١٨٥.

(٣) أخرجه البخارى، في: باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، من كتاب الجمعة. صحيح البخارى ١٦/٢. ومسلم، في: باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٥٨٣/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الكلام والإمام يخطب، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٥٥/١. والترمذى، في: باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٣٠٠/٢. والنسائى، في: باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة، من كتاب الجمعة، وفي: باب الإنصات للخطبة، من كتاب العيدين. المجتبى ٨٤/٣، ٨٥، ١٥٣. =

(١) وَرَوَى <sup>(٢)</sup> ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعُمَرُ جَالِسٌ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ، قَامَ عُمَرُ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ حَتَّى يَقْضِيَ الْخُطْبَتَيْنِ، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ وَنَزَلَ عُمَرُ، تَكَلَّمُوا <sup>(٣)</sup>. وَعَنْهُ، لَا يَحْرُمُ الْكَلَامُ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَ الْكُرَاعُ <sup>(٤)</sup>، هَلَكَ الشَّاءُ <sup>(٥)</sup>، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَشْقِيَنَا. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup>. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى. وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ

= وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الاستماع للخطبة والإنصات لها، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٥٢/١. والدارمى، فى: باب الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٣٦٤/١. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، من كتاب الجمعة. الموطأ ١٠٣/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٢٤، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٧٤، ٤٨٥، ٥١٨، ٥٣٢.

(١) فى س ٢، م: «لما».

(٢ - ٢) فى النسخ: «ثعلبة بن مالك». والمثبت كما فى مصادر التخرىج، وانظر ترجمته فى: تهذيب التهذيب ٢٥/٢.

(٣) أخرجه الإمام مالك، فى: باب ما جاء فى الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، من كتاب الجمعة. الموطأ ١٠٣/١. وعبد الرزاق، فى: المصنف ٢٠٨/٣. وابن أبى شيبه، فى: المصنف ١٢٤/٢.

(٤) الكراع: جماعة الخيل.

(٥) الشاء: جمع شاة.

(٦) أخرجه البخارى، فى: باب رفع اليدين فى الخطبة، وباب الاستسقاء فى الخطبة يوم الجمعة، من كتاب الجمعة، وفى: باب الاستسقاء فى المسجد الجامع، وباب الاستسقاء فى خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، وباب من اكتفى بصلاة الجمعة فى الاستسقاء، وباب من تمطر فى المطر حتى يتحادر على لحيته، من كتاب الاستسقاء. صحيح البخارى ١٥/٢، ٣٤ - ٣٦، ٤٠. ومسلم، فى: باب الدعاء فى الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. صحيح مسلم ٦١٢/٢. كما أخرجه أبو داود، فى: باب رفع اليدين فى الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. سنن =

فِي تَكْلِيمِ الْخَطِيبِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(١)</sup> يَشْتَغِلُ بِتَكْلِيمِهِ عَنْ سَمَاعِ  
خُطْبَتِهِ.

وَالْبَعِيدُ وَالْقَرِيبُ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ  
لِلْمُنْصِبِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنَ الْخَطِّ<sup>(٢)</sup> مِثْلَ مَا لِلسَّامِعِ. إِلَّا أَنَّ لِلْبَعِيدِ أَنْ  
يَذْكُرَ اللَّهَ، وَيَقْرَأَ الْقُرْآنَ سِرًّا، وَلَيْسَ لَهُ الْجَهْرُ، وَلَا الْمَذَاكِرَةُ فِي الْفِقْهِ؛ لِأَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَلْقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ،  
وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup>، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
نَهَى عَنِ التَّحْلُقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. وَمَنْ يَسْمَعُ مُتَكَلِّمًا، لَمْ يَنْهَهُ  
بِالْقَوْلِ؛ لِلخَبَرِ، وَلَكِنْ يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَيَضَعُ أَصْبَعَهُ عَلَى فِيهِ. [٦٣ ظ] وَإِنْ  
وَجَبَ الْكَلَامُ، مِثْلَ تَحْذِيرِ ضَرِيرٍ شَيْئًا مَخُوفًا، فَعَلِيهِ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ لِحَقِّ  
آدَمِيٍّ، فَكَانَ مُقَدِّمًا عَلَى غَيْرِهِ. وَمَنْ سَأَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ شَيْءٍ، فَعَلِيهِ إِجَابَتُهُ؛

---

= أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٦٧، ٢٦٨. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ مَتَى يَسْتَسْقِي الْإِمَامُ، وَبَابِ كَيْفَ يَرْفَعُ،  
وَبَابِ ذِكْرِ الدُّعَاءِ وَبَابِ رَفْعِ الْإِمَامِ يَدَيْهِ عِنْدَ مَسْأَلَةِ إِمْسَاكِ الْمَطَرِ، مِنْ كِتَابِ الْاسْتِسْقَاءِ. الْمُجْتَبَى  
٣/١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْاسْتِسْقَاءِ، مِنْ  
كِتَابِ الْاسْتِسْقَاءِ. الْمُوطَأُ ١/١٩١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/٢٥٦.  
(١) سَقَطَ مِنْ: م.

(٢) فِي م: «الْخُطْبَةُ».

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ التَّحْلُقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَّ أَبِي  
دَاوُدَ ١/٢٤٨. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النُّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ...، مِنْ كِتَابِ  
الْمَسَاجِدِ. الْمُجْتَبَى ٢/٣٧.

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْخَلْقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ...، مِنْ كِتَابِ  
إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ ١/٣٥٩. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/١٧٩.

لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سأل الدَّاخلَ : « أَصَلَّيْتُ » . فَأَجابَهُ <sup>(١)</sup> . وسألَ عُمَرُ عُثْمَانَ ، فَأَجابَهُ <sup>(٢)</sup> .

وفى رَدِّ السَّلامِ ، وَتَشْمِيتِ العاطِسِ رِوايَتان ؛ إحداهما ، يَفْعَلُ ؛ لأنَّه لِحَقِّ آدَمِيٍّ ، فَأَشْبَهَ تَحْذِيرَ الضَّرِيرِ . والأُخرى ، لا يَفْعَلُهُ ، لأنَّ المُسَلَّمَ سَلَّمَ فى غيرِ مَوْضِعِهِ ، وَالتَّشْمِيتُ سُنَّةٌ لا يُتْرَكُ لها <sup>(٣)</sup> الإِنْصَاتُ الواجِبُ .

ولا يَتَصَدَّقُ على سائِلٍ والإِمَامُ يَخْطُبُ . وإذا لم يَسْمَعْ الخُطْبَةَ ، فلا بَأْسَ أن يَشْرَبَ الماءَ .

**فصل :** ولا يَحْرُمُ الكلامُ على الخاطِبِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يَتَكَلَّمُ ، وعمرُ سألَ عُثْمَانَ : أَيُّهُ ساعَةٌ هذِهِ ؟ <sup>(٤)</sup> وإذا وَصَلَ الخَطِيبُ إلى الدُّعاءِ ، ففيهِ وَجْهان ؛ أحدهما ، يُباحُ الكلامُ ؛ لأنَّه فَرَّغَ مِنَ الخُطْبَةِ . والثانى ، لا

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب .... من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ١٥/٢ . ومسلم ، فى : باب التحية والإمام يخطب ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٩٧/٢ . وأبو داود ، فى : باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٥٥/١ ، ٢٥٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى من دخل المسجد والإمام يخطب ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥٣/١ ، ٣٥٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٧/٣ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل الغسل يوم الجمعة ... من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٣/٢ . ومسلم ، فى : أول كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٠/٢ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١٠٢/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩/١ ، ٤٥ .

(٣) فى ف : « بها » .

(٤) هو المتقدم فى حاشية ٢ .

يُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ <sup>(١)</sup> لِلْخُطْبَةِ ، أَشْبَهَ التَّطَوُّيلَ فِي الْمَوْعِظَةِ .

**فصل :** وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يَزْكَعَ رَكَعَتَيْنِ ، يُوجِزُ فِيهِمَا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ : دَخَلَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ ، فَقَالَ : « صَلَّيْتَ يَا فُلَانُ » ؟ . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .  
زَادَ مُسْلِمٌ : ثُمَّ قَالَ : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَلْيَزْكَعْ رَكَعَتَيْنِ ، وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا » .

**فصل :** وَيُسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ <sup>(٣)</sup> الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> . وَإِنْ شَاءَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ شَاءَ صَلَّى سِتًّا ؛

---

(١) فِي م : « قَاطِعٌ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٥٠٧ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « يَوْمٌ » .

(٤) فِي : بَابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٠٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٥٨ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ . عَارِضَةُ الْأُحْوَذِيِّ ٢ / ٣١١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ عَدَدِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . الْمَجْتَبَى ٣ / ٩٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٣٥٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٧٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢ / ٢٤٩ ، ٤٤٢ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٦٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٠٠ ، ٦٠١ .



لأنَّ ابنَ عمرَ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ <sup>(١)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْجُمُعَةِ وَالرُّكُوعِ بِكَلَامٍ ، أَوْ رُجُوعٍ إِلَى مَنْزِلِهِ ؛  
لِمَا رَوَى النَّسَائِيُّ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ : إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ ، فَلَا  
تَصِلُهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا بِذَلِكَ .  
رواه مسلم <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ : ﴿ اَلَمْ تَنْزِيلُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . و ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ <sup>(٤)</sup> . لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي

---

= كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٩ .  
والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، من أبواب الجمعة . عارضة  
الأحوذى ٢ / ٣١٠ . والنسائى ، فى : باب الصلاة بعد الظهر ، من كتاب الإمامة ، وفى : باب  
صلاة الإمام بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٢ / ٩٢ ، ٣ / ٩٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما  
جاء فى الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٨ . والدارمى ، فى :  
باب فى صلاة السنة ، وباب القراءة فى ركعتى الفجر ، وباب ما جاء فى الصلاة بعد الجمعة ، من  
كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٦٩ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى  
جامع الصلاة ، من كتاب السفر . الموطأ ١ / ١٦٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٦ ، ١١ ،  
١٧ ، ٣٥ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٧٧ .

(١) أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٨ .  
وانظر التعليق عليه فى : عون المعبود ١ / ٤٣٩ .

(٢) فى : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٦٠١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ /

٢٥٨ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٩٥ ، ٩٩ .

(٣) سورة السجدة ١ ، ٢ .

(٤) سورة الإنسان ١ .

صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ : ﴿الْم ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ ﴾ . و : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . قال أحمدُ : ولا أحبُّ أن يُداوِمَ عليها ؛ لِئَلَّا يَظُنَّ النَّاسُ أَنَّهَا مُفَضَّلَةٌ بِسَجْدَةٍ .

**فصل :** وإذا اتَّفَقَ عِيدٌ في<sup>(٢)</sup> يَوْمِ جُمُعَةٍ ، فَصَلُّوا الْعِيدَ ، لَمْ تَلْزَمْهُمْ الْجُمُعَةُ ، وَيُصَلُّونَ ظُهُرًا ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، قَالَ : شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ ، فَصَلَّى الْعِيدَ ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ : « مَنْ شَاءَ أَنْ يُجْمَعَ فَلْيُجْمَعْ » . وعن أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنْ

(١) في : باب ما يقرأ في يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٩٩ / ٢ . من حديث أبي هريرة وابن عباس .

كما أخرجه عنهما ابن ماجه ، في : باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٦٩ / ١ .

وأخرج حديث أبي هريرة ، البخاري ، في باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب سجدة تنزيل السجدة ، من كتاب سجود القرآن . صحيح البخاري ٥ / ٢ ، ٥٠ . والنسائي ، في : باب القراءة في الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ١٢٣ / ٢ . والدارمي ، في : باب القراءة في صلاة الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٢ .

وأخرج حديث ابن عباس أبو داود ، في : باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن أبي داود ٢٤٧ / ١ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٣٠٩ / ٢ . والنسائي ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة ... ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٩١ / ٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦ / ١ ، ٣٠٧ ، ٣١٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٥٤ .

(٢) سقط من : الأصل .

الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». رواهما أبو داود<sup>(١)</sup>. وَتَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى الْإِمَامِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا مُجْمَعُونَ». وَلَأَنَّ تَرْكَهَ لَهَا مَنَعٌ لِمَنْ يُرِيدُهَا مِنَ النَّاسِ. وَعَنْهُ، لَا تَجِبُ؛ لِأَنَّ ابْنَ<sup>(٢)</sup> الزُّبَيْرِ لَمْ يُصَلِّهَا وَكَانَ إِمَامًا. وَلَأَنَّ الْجُمُعَةَ إِذَا سَقَطَتْ عَنِ الْمَأْمُومِينَ سَقَطَتْ عَنِ الْإِمَامِ، كَحَالَةِ السَّفَرِ.

فَإِنْ عَجَّلَ الْجُمُعَةَ فِي وَقْتِ الْعِيدِ، أَجْزَأَتْهُ عَنِ الْعِيدِ وَالظُّهْرِ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ؛ لِمَا رَوَى عَطَاءٌ قَالَ: اجْتَمَعَ يَوْمُ جُمُعَةٍ وَيَوْمُ فِطْرِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: عِيدَانِ قَدْ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَجَمَعَهُمَا وَصَلَاهُمَا رَكَعَتَيْنِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِمَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، [١٦٤] وَبَلَغَ فِعْلُهُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) فى: باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد، من كتاب الصلاة. وسنن أبي داود ٢٤٦/١، ٢٤٧.

كما أخرجهما ابن ماجه، فى: باب ما جاء فيما إذا اجتمع العیدان فى يوم، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٤١٥/١، ٤١٦.

كما أخرج الأول الدارمى، فى: باب إذا اجتمع عيدان فى يوم، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٣٧٨/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٧٢/٤.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) أخرجه أبو داود، فى: باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٤٦/١. وعبد الرزاق، فى: المصنف ٣٠٣/٣، ٣٠٤.

وعن وهب بن كيسان أخرجه النسائى، فى: باب الرخصة فى التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد، من كتاب العیدین. المجتبى ١٥٨/٣.



## بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

وهي فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْخُلَفَاءَ بَعْدَهُ كَانُوا يُدَاوِمُونَ عَلَيْهَا ، وَلِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ ، فَكَانَتْ فَرَضًا ، كَالْجِهَادِ . وَلَا تَجِبُ عَلَى الْأَعْيَانِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ لِلْأَعْرَابِيِّ خَمْسَ صَلَوَاتٍ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا ؟ قَالَ : « لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى تَرْكِهَا ، قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ ؛ لِتَرْكِهِمْ شَعَائِرَ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ ، فَأَشْبَهَ تَرْكَهُمُ الْأَذَانَ .

وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِهَا مَا يُشْتَرَطُ لِلْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةُ عِيدٍ ، فَأَشْبَهَتْ الْجُمُعَةَ . وَلَا يُشْتَرَطُ لِحُسْنِهَا الْاسْتِيْطَانُ ، وَلَا الْعَدَدُ ؛ لِأَنَّ أَنْسَا كَانَ إِذَا لَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ مَعَ الْإِمَامِ ، جَمَعَ أَهْلَهُ وَمَوَالِيَهُ ، ثُمَّ قَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عُثْبَةَ <sup>(٢)</sup> مَوْلَاهُ ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِيهِمَا <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهَا فِي حَقِّ مَنْ انْتَفَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْوُجُوبِ تَطَوُّعٌ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهَا ذَلِكَ ، كَسَائِرِ التَّطَوُّعِ . وَقَالَ الْقَاضِي : كَلَامُ أَحْمَدَ ، يَقْتَضِي أَنَّ فِي اشْتِرَاطِ الْاسْتِيْطَانِ وَالْعَدَدِ وَإِذْنِ الْإِمَامِ رِوَايَتَيْنِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٧ .

(٢) في الأصل : « عقبه » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ١٨٣/٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٣/٣٠٥ .

وضعفه في الإرواء ٣/١٢٠ .

**فصل : ووقتها من حين ترتفع الشمس ويَزُولُ وَقْتُ النَّهْيِ إِلَى الزَّوَالِ ،**  
فإن لم يَعْلَمْ بها إِلَّا بعدَ الزَّوَالِ ، خَرَجَ مِنَ الْعَدِّ فَصَلَّى بِهِمْ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو  
عَمِيرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ رَكْبًا  
جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهِلَالَ بِالْأَمْسِ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ  
يُفْطِرُوا ، فَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .

وَيُسْنُ تَقْدِيمُ الْأُضْحَى وَتَأْخِيرُ الْفِطْرِ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ حَزَمٍ أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ كَانَ يُقَدِّمُ الْأُضْحَى وَيُؤَخِّرُ الْفِطْرَ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الشُّنَّةَ إِخْرَاجَ الْفِطْرَةِ قَبْلَ  
الصَّلَاةِ ، فَفِي تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ تَوْسِيعٌ لَوْقَتِهَا ، وَلَا تَجُوزُ التَّضَحِّيَةُ إِلَّا بَعْدَ  
الصَّلَاةِ ، فَفِي تَعْجِيلِهَا مُبَادَرَةٌ إِلَى الْأُضْحِيَّةِ .

**فصل : وَيُسْنُ أَنْ يَأْكُلَ فِي الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَيُمْسِكَ فِي الْأُضْحَى**  
حَتَّى يُصَلِّيَ ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى  
يُفْطِرَ ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ . رواه التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَيُفْطِرُ عَلَى

(١) في : باب إذا لم يخرج الإمام للعید من يومه يخرج من الغد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي  
داود ٢٦٤/١ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الخروج إلى العیدین من الغد ، من كتاب العیدین . المجتبى  
١٤٦/٣ ، ١٤٧ . وابن ماجه ، في : باب ماجاء في الشهادة على رؤية الهلال ، من كتاب  
الصيام . سنن ابن ماجه ٥٢٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٧/٥ ، ٥٨ .

(٢) أخرجه الشافعي ، في : باب صلاة العیدین ، من كتاب الصلاة . ترتيب مسند الشافعي ١/  
١٥٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٨٢/٣ . وانظر : التلخيص الحبير ٨٣/٢ .

(٣) في : باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، من أبواب العیدین . عارضة الأحوذى  
١٢/٣ .

تَمَرَاتٍ وَثَرٍ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: وَيَأْكُلُهُنَّ وَثَرًا.

**فصل:** وَالسُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّيَهَا فِي الْمُصَلَّى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْخُلَفَاءَ بَعْدَهُ كَانُوا يَفْعَلُونَهَا فِيهِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى ضَعْفَةِ النَّاسِ مَنْ يُصَلِّي بِهِمْ فِي الْجَامِعِ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اسْتَخْلَفَ أَبَا مَسْعُودٍ الْبَدْرِيَّ، يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ<sup>(٢)</sup>. وَهَلْ يُصَلِّي الْمُسْتَخْلَفُ رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ، بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ فِي فِعْلِ أَبِي مَسْعُودٍ؛ فَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، وَرُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ أَرْبَعًا.

وإن كَانَ عُذْرٌ مِنْ مَطَرٍ أَوْ نَحْوِهِ، صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَصَابَنَا مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

---

= كما أخرجه ابن ماجه، في: باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٥٨/١. والدارمي، في: باب في الأكل قبل الخروج يوم العيد، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٧٥/١. والإمام أحمد، في المسند ٣٥٣/٥، ٣٦٠.

(١) في: باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، من كتاب العيدين. صحيح البخاري ٢/٢١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٥٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢٦/٣.

(٢) انظر: مصنف ابن أبي شيبة ١٨٤/٢. والسنن الكبرى ٣١٠/٣. والمجتبي ١٤٨/٣. (٣) في: باب يصلي بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٦٤/١.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة العيد في المسجد إذا كان مطر، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٤١٦/١.

**فصل : وَيُسْرُ الْأَغْتِسَالُ لِلْعِيدِ ، وَالطَّيْبُ ، وَالتَّنْظِيفُ ، وَالسَّوَاكُ ، وَأَنْ يَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ؛ لِمَا رَوَى [٦٤ط] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ<sup>(١)</sup> جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ ، فَاعْتَسِلُوا ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَيِّبٌ ، فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَاكِ »<sup>(٢)</sup> . فَعَلَّ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ يَوْمَ عِيدٍ . وَلَأنَّ هَذَا يَوْمٌ يُشْرَعُ فِيهِ الْاجْتِمَاعُ لِلصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَ الْجُمُعَةَ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَمُّ ، وَيَلْبَسُ بُزْدَهُ الْأَحْمَرَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ . رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٣)</sup> . إِلَّا أَنَّ الْمُتَكَيِّفَ يُسْتَحَبُّ لَهُ الْخُرُوجُ فِي ثِيَابٍ اغْتِكَافِهِ ، لِيَبْقَى عَلَيْهِ أَثَرُ الْعِبَادَةِ .**

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْرَرْ إِلَيْهَا الْمَأْمُومُ مَاشِيًا ، مُظْهِرًا لِلتَّكْبِيرِ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : مِنْ السَّنَةِ أَنْ يَأْتِيَ الْعِيدَ مَاشِيًا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَأنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ . وَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ إِلَى**

(١) سقط من : س ٢ ، وفي م : « يوم » .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الزينة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة .. سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٩ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى السواك ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١ / ٦٥ مرسلا .

(٣) وأخرجه البيهقى ، عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ، فى : باب الزينة للعيدين ، من كتاب صلاة العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٨٠ . وعزاه الزيلعى للطبرانى فى الأوسط عن ابن عباس . نصب الراية ٢ / ٢٠٩ .

(٤) فى : باب ما جاء فى المشى إلى العيد ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الخروج إلى العيد ماشيا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١١ .



وَقْتُ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الْإِمَامَ يُنْتَظَرُ وَلَا يُنْتَظَرُ .  
وَإِذَا غَدَا مِنْ طَرِيقِ رَجْعٍ فِي <sup>(٢)</sup> غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا  
كَانَ يَوْمُ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** قَالَ ابْنُ حَامِدٍ : وَيُسْتَحَبُّ خُرُوجُ النِّسَاءِ ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ ،  
قَالَتْ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ؛  
الْعَوَاتِقُ <sup>(٤)</sup> ، وَالْحَيْضُ ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى ،  
وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> قَالَ الْقَاضِي : وَظَاهِرُ كَلَامِ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى بِغَيْرِ مَنْبَرٍ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدِينَ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيُّ ٢٢/٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْعِيدِينَ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٠٥/٢ . وَالنِّسَاءُ ، فِي :  
بَابِ اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ النَّاسَ بِوَجْهِهِ فِي الْخُطْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدِينَ . الْمُجْتَبَى ١٥٣/٣ . وَابْنُ مَاجَةٍ ،  
فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْخُطْبَةِ فِي الْعِيدِينَ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٤٠٩/١ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٦/٣ .

(٢) فِي ف ، م : « مِنْ » .

(٣) فِي : بَابِ مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدِينَ . صَحِيحُ الْبُخَارِيُّ ٢/٢ .  
٢٩ .

(٤) الْعَوَاتِقُ : جَمْعُ عَاتِقٍ ، وَهِيَ الْجَارِيَةُ الْبَالِغَةُ ، أَوْ الَّتِي قَارَبَتْ الْبُلُوغَ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ شَهُودِ الْحَائِضِ الْعِيدِينَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ ، وَفِي : بَابِ  
وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مَنْى ... ، وَبَابِ خُرُوجِ  
النِّسَاءِ وَالْحَيْضِ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَبَابِ اعْتِزَالِ الْحَيْضِ الْمُصَلَّى ، وَبَابِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جَلْبَابٌ فِي  
الْعِيدِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدِينَ ، وَفِي : بَابِ تَقْضِيِ الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيُّ ١/٨٨ ، ٨٩ ، ٩٩ ، ٢٥٠/٢ - ٢٨ ، ١٦٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ إِبَاحَةِ خُرُوجِ  
النِّسَاءِ فِي الْعِيدِينَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدِينَ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٠٥/٢ ، ٦٠٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدِينَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْعِيدِينَ .  
عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٩/٣ ، ٩ ، ١٠ . وَالنِّسَاءُ ، فِي : بَابِ شَهُودِ الْحَيْضِ الْعِيدِينَ وَدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ ، =

أحمد أن ذلك جائز غير مُستحب.

ولا يلبس ثوب شهرة، ولا يتطيبن؛ لقول النبي ﷺ «وَلْيَخْرُجُنَّ تَفْلَاتٍ»<sup>(١)</sup>.

**فصل:** وليس لها أذان ولا إقامة؛ لما روى عطاء، قال: أخبرني جابر أن لا أذان للصلاة يوم الفطر ولا إقامة ولا نداء، ولا شيء، لا نداء يوم عيد ولا إقامة. متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وقال جابر بن سمره: صليت مع رسول الله ﷺ العيد غير مرة ولا مرتين بلا أذان ولا إقامة. رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** وصلاة العيد ركعتان، يقرأ في كل ركعة منهما ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. وسورة، ويجهز بالقراءة، بلا خلاف، قال عمر، رضي الله عنه: صلاة الأضحي ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ، وقد خاب من افتري. رواه الإمام أحمد في

---

= وفي: باب خروج العواتق وذوات الخدور في العيدين، وباب اعتزال الحيض مصلى الناس، من كتاب العيدين. المجتبى ١/ ١٥٩، ٣/ ١٤٧. والدارمي، في: خروج النساء في العيدين، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٧٧. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٨٤، ٨٥، ٦/ ٤٠٩. (١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٨.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب المشي والركوب إلى العيد... من كتاب العيدين، صحيح البخاري ٢/ ٢٢. ومسلم، في: أول كتاب العيدين. صحيح مسلم ٢/ ٦٠٤. (٣) في: أول كتاب العيدين. صحيح مسلم ٢/ ٦٠٤.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ترك الأذان في العيد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٦٢. والترمذي، في: باب ما جاء أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة، من أبواب العيدين. عارضة الأحوذى ٣/ ٤. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٩١، ٩٨.

«المُسْنَدُ»<sup>(١)</sup>. وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا ب: «سَبَّحَ»<sup>(٢)</sup> وَ: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ  
الْغَشِيَةِ﴾؛ لِحَدِيثِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ<sup>(٣)</sup>. وَمَهُمَا قَرَأَ أَجْزَأَهُ.

وَيُكَبَّرُ فِي الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ؛ مِنْهَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَفِي الثَّانِيَةِ  
خَمْسًا سِوَى تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
«التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، فِي الْأُولَى سَبْعُ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ  
خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ سِوَى تَكْبِيرَتِي الرُّكُوعِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَاعْتَدَدْنَا  
بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهَا فِي حَالِ الْقِيَامِ، وَلَمْ نَعْتَدْ بِتَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّهَا  
قَبْلَهُ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ فِي الْجَنَازَةِ وَفِي الْعِيدِ. رَوَاهُ  
الْأَثَرُمُ<sup>(٥)</sup>. وَيَحْمَدُ اللَّهُ، وَيُثْنِي عَلَيْهِ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ كُلِّ  
تَكْبِيرَتَيْنِ، وَإِنْ أَحَبَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ

(١) ٣٧/١.

كما أخرجه النسائي، في: باب تقصير الصلاة في السفر، من كتاب القصر، وفي: باب  
عدد صلاة العيدين، من كتاب العيدين. المجتبى ٩٧/٣، ١٤٩. وابن ماجه، في: باب تقصير  
الصلاة في السفر، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٣٨/١.

(٢) أى سورة الأعلى.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٩٦.

(٤) في: باب التكبير في العيدين، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٦٢/١. وابن ماجه،  
في: باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه  
٤٠٧/١.

(٥) وأخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٩٣/٣. وقال: هذا منقطع.

اللَّهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ<sup>(١)</sup>، وآلِهِ وَسَلَّم  
تَسْلِيمًا. لَأَنَّهُ يَجْمَعُ<sup>(٢)</sup> مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَمَوْضِعُ التَّكْبِيرِ بَعْدَ الْاِسْتِفْتَاكِحِ، وَقَبْلَ الْاِسْتِعَاذَةِ وَالْقِرَاءَةِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ.  
وَعَنْهُ، أَنَّهُ قَبْلَ الْاِسْتِفْتَاكِحِ أَيْضًا. اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛  
لَأَنَّ الْاِسْتِفْتَاكِحَ لَا فِتَاكِحَ [١٦٥] الصَّلَاةِ، فَيَكُونُ فِي أَوَّلِهَا، وَالْاِسْتِعَاذَةُ  
لِلْقِرَاءَةِ، فَتَكُونُ فِي أَوَّلِهَا. وَعَنْهُ، أَنَّهُ يُوَالِي بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ، يَجْعَلُهَا فِي  
الْأَوَّلَى بَعْدَ التَّكْبِيرِ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَهُ؛ لِمَا رَوَى عُلُقَمَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
مَسْعُودٍ وَأَبَا مُوسَى وَحُذَيْفَةَ، خَرَجَ عَلَيْهِمُ الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمًا،  
فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ هَذَا الْعِيدَ قَدْ دَنَا، فَكَيْفَ التَّكْبِيرُ فِيهِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: تَبْدَأُ  
وَتُكَبِّرُ تَكْبِيرَةً تَفْتِيحُ بِهَا الصَّلَاةَ، وَتَحْمَدُ رَبَّكَ، وَتُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،  
ثُمَّ تَدْعُو وَتُكَبِّرُ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَتَزَكُّعُ، ثُمَّ تَقُومُ فَتَقْرَأُ وَتَحْمَدُ رَبَّكَ. وَذَكَرَ  
الْحَدِيثَ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى وَحُذَيْفَةُ: صَدَقَ<sup>(٣)</sup>. وَوَجْهُ الْأَوَّلَى أَنَّهُ تَكْبِيرٌ فِي  
إِحْدَى رَكْعَتَيِ الْعِيدِ، فَكَانَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، كَالْأَوَّلَى.

**فصل: وَتَكْبِيرَاتُ الْعِيدِ الزَّوَائِدُ وَالذِّكْرُ بَيْنَهَا<sup>(٤)</sup> سُنَّةٌ لَا يُؤْتَرُ تَرْكُهَا عَمْدًا<sup>(٥)</sup>،**  
وَأَنَّ إِلَى بَيْنَ التَّكْبِيرِ كَانَ جَائِزًا، وَإِنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ حَتَّى شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ، لَمْ يُعَدَّ  
إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ سُنَّةٌ، فَلَا يَغُودُ إِلَيْهَا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الْقِرَاءَةِ، كَالْاِسْتِفْتَاكِحِ.

(١) سقط من: الأصل س ٢، ف.

(٢) بعده في م: «ين».

(٣) وأخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٩١/٣.

(٤) في الأصل، ف: «بينهما».

(٥) سقط من: م.

**فصل:** فإذا سلّم خطبَ خُطْبَتَيْنِ كخُطْبَتِي الجمعة؛ لأنَّ النبي ﷺ فعل ذلك<sup>(١)</sup>. وتُفَارِقُ خُطْبَتِي الجمعة في أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ؛ أَحَدُهَا، أَنَّ مَحَلَّهُمَا بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعِثْمَانُ كَانُوا يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. الثَّانِي، أَنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يَسْتَفْتِحَ الْأَوَّلَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ، وَيُكْثِرُ التَّكْبِيرَ فِي أَضْعَافِ الْخُطْبَةِ؛ لِمَا رَوَى سَعْدٌ<sup>(٣)</sup> مُؤَدِّدُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكْبِّرُ بَيْنَ أَضْعَافِ الْخُطْبَةِ، يُكْثِرُ التَّكْبِيرَ بَيْنَ خُطْبَتِي الْعِيدِ<sup>(٤)</sup>. الثَّالِثُ، أَنْ يَحْثُثَهُمْ فِي الْفِطْرِ عَلَى إِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ، وَيُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَخْرُجُونَهُ وَوَقْتَهُ وَجَنْسَهُ، وَفِي الْأَضْحَى يُرَغِّبُهُمْ فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُجْزَى فِيهَا، وَوَقْتَ ذَبْحِهَا، وَيَحْثُثُهُمْ عَلَى الْإِطْعَامِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ هَذَا التَّسْلُكِ، فَشُرِعَ تَبْيِينُهُ. الرَّابِعُ، أَنَّهُمَا سُنَّةٌ لَا يَجِبُ اسْتِمَاعُهُمَا وَلَا الْإِنْصَاتُ لَهَا؛ لِمَا

- 
- (١) أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في الخطبة في العيدين، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٤٠٩/١. وضعف البوصيري إسناده. مصباح الزجاجة ٤٢٢/١.
- (٢) أخرجه البخاري، في: باب الخطبة بعد العيد، من كتاب العيدين. صحيح البخاري ٢/٢٣. ومسلم، في: أول كتاب صلاة العيدين. صحيح مسلم ٦٠٥/٢.
- كما أخرجه النسائي، في: باب صلاة العيدين قبل الخطبة، من كتاب العيدين. المجتبى ٣/١٤٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة العيدين، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٤٠٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢/٢، ٣٨، ٧١.
- (٣) هو سعد بن عائد المؤذن، مولى عمار بن ياسر، المعروف بسعد القَرَظ، وإنما قيل له ذلك لأنه كان يتجر فيه، ومسح رسول الله ﷺ رأسه، وبرك عليه، وجعله مؤذن مسجد قباء، وخليفة بلال إذا غاب، وعاش إلى أيام الحجاج بن يوسف الثقفي. أسد الغابة ٣٥٥/٢، ٣٥٦.
- (٤) أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في الخطبة في العيدين، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٤٠٩/١.

رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ ، قَالَ : شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ : « إِنَّا نَخْطُبُ ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ عَقِيبَ صُغُودِهِ لِيَسْتَرِيحَ . وقيل : لا يَجْلِسُ ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ فِي الْجُمُعَةِ لِمَوْضِعِ الْأَذَانِ ، وَلَا أَذَانَ هَلْهَنَا .

**فصل :** وَلَا يَتَقَلُّ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الصَّلَاةِ ، لَا<sup>(٢)</sup> فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَا فِي الْمُصَلَّى ، إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ رُجُوعِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ قَالَ : كَانَ

(١) فى : باب الجلوس للخطبة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٦٣ / ١ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب التخيير بين الجلوس فى الخطبة للعيدين ، من كتاب العيدين . المجتبى ١٥١ / ٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى انتظار الخطبة بعد الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤١٠ / ١ .

(٢) زيادة من : م .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الخطبة بعد العيد ، وباب الصلاة قبل العيد وبعدها ، من كتاب العيدين ، وفى : باب التحريض على الصدقة والشفاعة ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢ / ٢٣ ، ٣٠ ، ١٤٠ . ومسلم ، فى : باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها فى المصلى ، من كتاب العيدين . صحيح مسلم ٦٠٦ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة بعد صلاة العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٦٤ / ١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٨ / ٣ . والنسائى ، فى : باب الصلاة قبل العيدين وبعدها ، من كتاب العيدين . المجتبى ١٥٧ / ٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤١٠ / ١ . والدارمى ، فى : باب لا صلاة قبل العيد ولا =

رسول الله ﷺ لا يُصَلَّى قبل العيد شيئاً، فإذا رَجَعَ إلى منزله صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. رواه ابن ماجه <sup>(١)</sup>.

**فصل:** وَمَنْ سَبَقَ بِالتَّكْبِيرِ أَوْ يَبْعُضُهُ لَمْ يَقْضِهِ؛ لَأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتَ مَحَلُّهَا. وقال ابن عَقِيلٍ: يَأْتِي بِهِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ الْقِيَامُ وَقَدْ أَدْرَكَهُ. فَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي الرُّكُوعِ، تَبِعَهُ وَلَمْ يَقْضِ التَّكْبِيرَ، وَجْهًا وَاحِدًا، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّدِ، قَامَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقَضَى رَكَعَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِيهِمَا، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي الْخُطْبَةِ اسْتَمَعَ ثُمَّ قَضَى الصَّلَاةَ إِنْ أَحَبَّ.

وفى صِفَةِ الْقَضَاءِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ؛ [٦٥ظ] إِحْدَاهُنَّ، يَقْضِيهَا عَلَى صِفَتِهَا؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ <sup>(٢)</sup>، وَلَأَنَّهُ قَضَاءُ صَلَاةٍ، فَكَانَ عَلَى صِفَتِهَا، كَغَيْرِهَا. الثَّانِيَةُ، يُصَلِّيَهَا أَرْبَعًا بِسَلَامٍ وَاحِدٍ إِنْ أَحَبَّ، أَوْ بِسَلَامَيْنِ؛ لِمَا رَوَى الْأَثَرُمُ <sup>(٣)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: مَنْ فَاتَهُ الْعِيدُ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا. وَلَأَنَّهُمَا صَلَاةُ عِيدٍ، فَإِذَا فَاتَتْ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا، كَالْجُمُعَةِ. الثَّالِثَةُ، هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ؛ لَأَنَّهُ تَطَوُّعٌ نَهَارًا، فَكَانَتْ الْخِيَرَةُ فِيهِ إِلَيْهِ، كَالضَّحَى.

---

= بعدها، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٧٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٤٠/١، ٣٥٥.

(١) في: باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٤١٠/١. وحسن البوصيري إسناده. مصباح الزجاجة ٤٢٣/١. وانظر: الإرواء ٣/ ١٠٠.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥١٣.

(٣) وأخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٣٠٠/٣.

**فصل :** وَيُشْرَعُ التَّكْبِيرُ فِي الْعِيدَيْنِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وعن عليٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ حَتَّى يَسْمَعَ أَهْلُ الطَّرِيقِ <sup>(٢)</sup> . قَالَ الْقَاضِي : وَالتَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ . يَعْنِي لَا يَخْتَصُّ بِأَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : يُكَبِّرُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ إِلَى الصَّلَاةِ . وَهَلْ يُكَبِّرُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

**فصل :** فَأَمَّا التَّكْبِيرُ فِي الْأَضْحَى فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ؛ مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ . فَاَلْمُطْلَقُ التَّكْبِيرُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ ، مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَأَمَّا الْمُقَيَّدُ فَهُوَ التَّكْبِيرُ فِي أَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ ؛ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : بِأَيِّ حَدِيثٍ تَذْهَبُ إِلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؟ قَالَ : بِالْإِجْمَاعِ <sup>(٣)</sup> ؛ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ . وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » . وَمَدَّ التَّكْبِيرَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ <sup>(٤)</sup> .

وَصِفَةُ التَّكْبِيرِ الْمَشْرُوعِ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ

(١) سورة البقرة ١٨٥ .

(٢) انظر ما أخرجه الدارقطني في : سننه ٤٤ / ٢ .

(٣) بعده في م : « عن » .

(٤) أخرجه الدارقطني ، في : أول كتاب العيدين . سنن الدارقطني ٤٩ / ٢ ، ٥٠ . وانظر الكلام

على ضعف الحديث في : نصب الراية ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .



اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ . لِأَنَّ هَذَا يُزَوَّى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : اخْتِيارِي تَكْبِيرُ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَذَكَرَ مِثْلَ هَذَا . وَلِأَنَّ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ تَكْبِيرَتَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ تَكْبِيرٌ خَارِجُ الصَّلَاةِ ، فَكَانَ شَفْعًا ، كَتَكْبِيرِ الْأَذَانِ .

**فصل :** وَمَوْضِعُهُ أَذْبَارُ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ ، وَلَا يُشْرَعُ عَقِيبَ النَّوَافِلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَذَانَ لَهَا ، فَلَمْ يُكَبَّرْ بَعْدَهَا ، كَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ . وَإِنْ سَبَقَ الرَّجُلُ بِنِغْصِ الْفَرِيضَةِ ، كَبَّرَ إِذَا سَلَّمَ . وَإِنْ صَلَّاهَا كُلَّهَا وَحْدَهُ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكَبَّرُ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ لِلْمَسْبُوقِ ، فَأَشْبَهَ التَّسْلِيمَةَ الثَّانِيَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُكَبَّرُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يُكَبِّرُ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : إِنَّمَا التَّكْبِيرُ عَلَى مَنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ . وَلِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِوَقْتٍ ، فَخُصَّ بِالْجَمَاعَةِ ، كَالْحُطْبَةِ .

وَالْمُسَافِرُ كَالْمَقِيمِ فِي التَّكْبِيرِ . وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ ، قَالَ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> : النِّسَاءُ كُنَّ يُكَبِّرُونَ خَلْفَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ . وَيُخَفِّضْنَ أَصْوَاتَهُنَّ حَتَّى لَا يَسْمَعَهُنَّ الرِّجَالُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا لَا تُكَبَّرُ .

وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ فِي أَيَّامِ التَّكْبِيرِ فَقَضَاهَا فِيهَا ، كَبَّرَ ، وَإِنْ قَضَاهَا بَعْدَهَا ، لَمْ يُكَبَّرْ ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ مُقَيَّدٌ بِالْوَقْتِ .

---

(١) فِي : بَابِ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مَنْى وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدِينَ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٥٠ . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الْعِيدِينَ . فَتَحَ الْبَارِيُّ ٢ / ٤٦٢ .

**فصل : وَيُكَبِّرُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَإِنْ أَحْدَثَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لَمْ يُكَبِّرْ ؛ لِأَنَّ**  
**الْحَدَّثَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ .**

وإن نسي التَّكْبِيرَ ، اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَكَبَّرَ ، مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ .

وَيُسْتَحَبُّ الْجِهَادُ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ  
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهُ فِي الْعَشْرِ » . قَالُوا : وَلَا  
[٢٦٦] الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا رَجُلٌ  
خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> .

---

(١) في : باب فضل العمل في أيام التشريق ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ٢ / ٢٤ ،  
٢٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صوم العشر ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ /  
٥٦٨ . والترمذى ، في : باب ما جاء في العمل في أيام العشر ، من أبواب الصوم . عارضة  
الأحوذى ٣ / ٢٨٩ . وابن ماجه ، في : باب صيام العشر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ /  
٥٥٠ . والدارمى ، في : باب في فضل العمل في العشر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمى ٢ /  
٥٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٤ .

## بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

وهي سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَوْ <sup>(١)</sup> الْقَمَرِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ، وَإِنَّهُمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ». وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ مُنَادِيًا فَنَادَى: الصَّلَاةَ جَامِعَةً. وَخَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَصَفَّ النَّاسَ وَرَاءَهُ، وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup>.

---

(١) في س ١، س ٢، ف، م: «و».

(٢) الأول أخرجه البخاري: في: باب الصلاة في كسوف الشمس، وباب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته، من كتاب الكسوف، وفي: باب صفة الشمس والقمر بحسبان، من كتاب بدء الخلق. صحيح البخاري ٤٢/٢، ٤٨، ٤٨٠/٤. ومسلم، في: باب ذكر النداء بصلاة الكسوف: الصلاة جامعة، من كتاب الكسوف. صحيح مسلم ٦٢٨/٢.

كما أخرجه النسائي، في: باب الأمر بالصلاة عند كسوف القمر، من كتاب الكسوف. المجتبى ١٠٣/٣. وابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة الكسوف، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٤٠٠/١. والدارمي، في: باب الصلاة عند الكسوف، من كتاب الصلاة ١/٣٥٩. والإمام أحمد، في: المسند ١٢٢/٤.

والثاني أخرجه البخاري، في: باب خطبة الإمام في الكسوف، وباب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف، من كتاب صلاة الكسوف. صحيح البخاري ٤٣/٢، ٤٥. ومسلم، في: باب صلاة الكسوف، وباب ذكر عذاب القبر في صلاة الخوف، من كتاب صلاة الكسوف. صحيح مسلم ٦١٩/٢، ٦٢١.

وتجوزُ جماعةٌ وفَرَادَى ؛ لِإِطْلَاقِ الأَمْرِ بِهَا فِي حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ .  
والجماعةُ أَفْضَلُ ؛ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا فِي الْجَمَاعَةِ . وَيُنَادَى لَهَا : الصَّلَاةُ  
جَامِعَةٌ ؛ لِلْحَدِيثِ . وَتُفْعَلُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلأنَّ فِي وَقْتِهَا ضَيْقًا ، فَلَوْ  
خَرَجُوا إِلَى الْمُصَلَّى خِيفَ فَوَاتُهَا .

**فصل :** وَصِفَتُهَا أَنْ يُكَبَّرَ لِلإِحْرَامِ وَيُسْتَفْتَحَ ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ  
الْبَقَرَةِ أَوْ نَحْوَهَا ، ثُمَّ يَزْكَعُ فَيُسَبِّحُ نَحْوًا مِنْ مِائَةِ آيَةٍ ، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَسْمَعُ  
وَيُحَمِّدُ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَآلَ عِمْرَانَ أَوْ نَحْوَهَا ، ثُمَّ يَزْكَعُ فَيُسَبِّحُ نَحْوًا مِنْ  
سَبْعِينَ آيَةٍ ، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَسْمَعُ وَيُحَمِّدُ ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ يُسَبِّحُ فِيهِمَا  
نَحْوًا مِنَ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الثَّانِيَةِ ، فَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ النَّسَاءِ ، ثُمَّ  
يَزْكَعُ وَيُسَبِّحُ نَحْوًا مِنْ خَمْسِينَ آيَةٍ ، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَسْمَعُ وَيُحَمِّدُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ  
وَسُورَةَ الْمَائِدَةِ ، ثُمَّ يَزْكَعُ فَيُسَبِّحُ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ آيَةٍ ، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَسْمَعُ  
وَيُحَمِّدُ ، ثُمَّ يَسْجُدُ نَحْوًا مِنْ رُكُوعِهِ ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ . وَلَيْسَ هَذَا التَّقْدِيرُ  
فِي الْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ مَثْقُولًا عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَا هُوَ مُتَعَيَّنٌ . وَمَا قَرَأَ بِهِ بَعْدَ أُمِّ  
الْكِتَابِ فِيهَا أَجْزَأَهُ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ ، لِتَقَارِبِ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا  
رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَخَرَجَ

---

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قال : أربع ركعات ، من كتاب صلاة الاستسقاء . سنن  
أبي داود ٢٦٩ / ١ . والنسائي ، في : باب نوع آخر منه ( باب صلاة الكسوف ) عن عائشة ،  
وباب نوع آخر ، من كتاب صلاة الكسوف . المجتبى ١٠٧ / ٣ ، ١٠٩ ، ١١٠ . وابن ماجه ،  
في : باب ما جاء في صلاة الكسوف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤٠١ / ١ .  
والإمام مالك ، في : باب العمل في صلاة الكسوف ، من كتاب صلاة الكسوف . الموطأ ١ /  
١٨٧ ، ١٨٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٧ / ٦ .

إلى المَسْجِدِ فقام وكَبَّرَ، وَصَفَّ النَّاسَ وِراءَهُ فافْتَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ثُمَّ قَامَ فافْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَذْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا هُوَ أَذْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى اسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، فَانْجَلَتِ الشَّمْسُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَفِي رِوَايَةٍ: فَرَأَيْتُ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْأُولَى بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ.

وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَوَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ شُرِعَ لَهَا الْجَمْعُ الْكَثِيرُ، فَسُنَّ لَهَا الْجَهْرُ، كَالْعِيدِ.

وَإِنْ صَلَّى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا جَازٌ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَوَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. وَإِنْ جَعَلَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعَ رُكُوعَاتٍ جَازٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٢٧ ، ٥٢٨.

(٢) في: باب صلاة الكسوف، من كتاب الكسوف. صحيح مسلم ٢/٦٢٠.  
كما أخرجه البخاري، في: باب الجهر بالقراءة في الكسوف، من كتاب الكسوف.  
صحيح البخاري ٢/٤٩. وأبو داود، في: باب القراءة في صلاة الكسوف، من كتاب صلاة الاستسقاء. سنن أبي داود ١/٢٧١. والنسائي، في: باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف، من كتاب الكسوف. المجتبى ٣/١٢٠. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٦٥.  
(٣) في: باب صلاة الكسوف، من كتاب الكسوف. صحيح مسلم ٢/٦٢١.

يُزَوَّى عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>. وَالْمُخْتَارُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ.

**فصل: وَوَقْتُهَا مِنْ حِينَ الْكُسُوفِ إِلَى حِينَ التَّجَلُّي، فَإِنْ فَاتَتْ لَمْ تُقْضَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: [٦٦ظ] «صَلُّوا حَتَّى يَكْشِفَ اللَّهُ»<sup>(٢)</sup> مَا بَكُمْ»<sup>(٣)</sup>. وَإِنْ تَجَلَّتْ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، أَتَمَّهَا وَخَفَّفَهَا. وَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَ انْجِلَائِهَا لَمْ يُصَلِّ أُخْرَى، وَاشْتَغَلَ بِالذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ اسْتَتَرَتْ بِغَيْمٍ، صَلَّى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْكُسُوفِ، وَإِنْ غَابَتْ كَاسِفَةً فَهُوَ كَانْجِلَائِهَا؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ وَقْتُ الْانْتِفَاعِ بِنُورِهَا. وَإِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ خَاسِفًا، فَكَذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَإِنْ غَابَ لَيْلًا وَهُوَ كَاسِفٌ، لَمْ يُصَلِّ، كَالشَّمْسِ إِذَا غَابَتْ. وَقَالَ الْقَاضِي: يُصَلِّي؛ لِأَنَّ وَقْتَ سُلْطَانِهِ بَاقٍ.**

**فصل: قَالَ الْقَاضِي: لَمْ يَذْكُرْ لَهَا أَحْمَدُ حُطْبَةً، وَلَا رَأَيْتُهُ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا. وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ دُونَ الْحُطْبَةِ.**

---

(١) مِنْ حَدِيثٍ عَلَى أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣/ ٣٣٠، ٣٣١.  
وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابٍ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ رَكَعَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، مِنْ كِتَابِ الْكُسُوفِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٢٧/٢. وَقَالَ: وَعَنْ عَلِيٍّ مِثْلَهُ. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابٍ مِنْ قَالَ: أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٧٠/١.  
وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ كَيْفِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، مِنْ كِتَابِ الْكُسُوفِ. الْمَجْتَبَى ١٠٥/٣.  
وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْكُسُوفِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٥٩/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٢٥/١.

(٢ - ٢) فِي م: «يَنْكَشِفُ».

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٢٧.

**فصل :** إذا اجتمع الكُسوفُ والجِنَازَةُ ، بُدِئَ بالجِنَازَةِ ؛ لأنَّهُ يُخَافُ عليها . وإن اجتمعَ مع المكتُوبَةِ في آخِرِ وَقْتِهَا ، بُدِئَ بها ؛ لأنَّهَا أَكَدُ . وإن كان في أَوَّلِ وَقْتِهَا ، بُدِئَ بِصَلَاةِ الكُسُوفِ ؛ لأنَّهُ يُخْشَى فَوَاتُهَا ، وإن اجتمعَ هو والوَتْرُ وَخِيفَ فَوْتُهُمَا <sup>(١)</sup> ، بُدِئَ بِالكُسُوفِ ؛ لأنَّهُ أَكَدُ .

**فصل :** ولا يُصَلَّى لغيرِ الكُسُوفِ مِنَ الآيَاتِ ؛ لأنَّهُ لم يُنْقَلْ عن النَّبِيِّ ﷺ ولا عن أَحَدٍ مِنْ خُلَفَائِهِ ، إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ : يُصَلَّى لِلزَّلْزَلَةِ الدَّائِمَةِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ الكُسُوفَ بِأَنَّهُ آيَةٌ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ ، وَالزَّلْزَلَةُ أَشَدُّ تَخْوِيفًا . فَأَمَّا الرَّجْفَةُ فلا تَبْقَى مُدَّةٌ تَتَّبِعُ لصلَاةٍ .

---

(١) في الأصل : « فَوْتُهَا » .





## بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

وهي سُنَّةٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي ، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو ، وَحَوْلَ رِدَائِهِ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وصفَّتها في موضعها وأحكامها صفة صلاة العيد .

وهل يُكَبَّرُ فِيهِمَا تَكْبِيرَ الْعِيدَيْنِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُكَبَّرُ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ لَمْ يَذْكُرْهُ . وَالثَّانِيَةُ ، يُكَبَّرُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدَيْنِ . حَدِيثٌ صَحِيحٌ <sup>(٢)</sup> .

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الجهر بالقراءة فى الاستسقاء ، وباب كيف حول النبى ﷺ ظهره إلى الناس ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخارى ٣٨ / ٢ ، ٣٩ . ومسلم ، بدون ذكر « جهر فيهما بالقراءة » ، فى : أول كتاب الاستسقاء . صحيح مسلم ٦١١ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : أول كتاب الاستسقاء . سنن أبى داود ٢٦٥ / ١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى صلاة الاستسقاء ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذى ٣ / ٣٠ . والنسائى ، فى : باب تحويل الإمام ظهره إلى الناس عند الدعاء فى الاستسقاء ، وباب الجهر بالقراءة فى صلاة الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . المجتبى ١٢٧ / ٣ ، ١٣٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة الاستسقاء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤٠٣ / ١ . والدارمى ، فى : باب صلاة الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن الدارمى ٣٦٠ / ١ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . الموطأ ١٩٠ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ .

(٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها ، من كتاب الصلاة . =

وعن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ، يُكَبِّرُونَ فِيهَا سَبْعًا وَخَمْسًا. رواه الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»<sup>(١)</sup>. وَلَا وَقَّتْ لَهَا مُعَيَّنٌ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى فَعَلُهَا فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ، لِشَيْئِهَا بِهَا. وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْخُرُوجَ إِلَيْهَا عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ<sup>(٣)</sup>.

**فصل: وفي إذْنِ الْإِمَامِ رَوَاتَانِ، بِنَاءً عَلَى صَلَاةِ الْعِيدِ؛ إِحْدَاهُمَا، هُوَ شَرْطٌ لَهَا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنْ خَرَجُوا بِغَيْرِ إِذْنٍ،<sup>(٤)</sup> صَلُّوا وَدَعَّوْا بِغَيْرِ**

---

= سنن أبي داود ٢٦٥/١. والترمذي، في: باب ما جاء في صلاة الاستسقاء، من أبواب السفر. عارضة الأحوذى ٣١/٣. والنسائي، في: باب الحال التي يستحب للإمام أن يكون عليها إذا خرج، وباب جلوس الإمام على المنبر للاستسقاء، وباب كيف صلاة الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. المجتبى ١٢٦/٣، ١٢٧، ١٣٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة الاستسقاء، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٤٠٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١/١، ٢٣٠، ٢٦٩، ٣٥٥.

(١) انظر: باب صلاة العيدين. ترتيب مسند الشافعي ١٥٧/١.

كما أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٨٥/٣.

(٢) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، أبو عمر، الثَّمَرِيُّ، الأندلسي، القرطبي، المالكي، الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، صاحب التصانيف الفائقة، سارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان، كان إماما ديناً، ثقة، متقناً، علامة، متبحراً، مات سنة ثلاث وستين وأربعمائة، واستكمل خمسا وتسعين سنة وخمسة أيام. سير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨ - ١٦٣.

(٣) وكذا عزاه إليه في المغنى ٣/٣٣٨، والشرح الكبير ٥/٤١٣، ونص ابن عبد البر هكذا: والخروج إلى الاستسقاء في وقت خروج الناس إلى العيد، عند جماعة العلماء، إلا أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فإنه قال: الخروج إليها عند زوال الشمس. التمهيد ١٧/١٧٥، الاستذكار ٧/١٣٩.

(٤ - ٤) في ف: «دعوا بغير صلاة ولا»، وفي م: «الإمام، صلوا أو دعوا بغير».

خُطْبَةٍ . وَالثَّانِيَّةُ ، يُصَلُّونَ وَيَخْطُبُ بِهِمْ أَحَدُهُمْ .

وَالأَوَّلَى لِلإِمَامِ إِذَا أَرَادَ الاسْتِسْقَاءَ أَنْ يَعِظَ النَّاسَ ، وَيَأْمُرُهُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَالخُرُوجِ عَنِ الْمَظَالِمِ ، وَالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي ، وَتَحْلِيلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا ، وَالصَّيَامِ ، وَالصَّدَقَةِ ، وَتَرْكِ الشَّاسِحِينَ ؛ لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ سَبَبُ الْقَحْطِ ، وَالتَّقْوَى سَبَبُ الْبَرَكَاتِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَيَعِدُ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ ، وَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي خَرَجَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . [٦٧و] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْاسْتِسْقَاءِ مُتَبَدِّلًا ، مُتَوَاضِعًا ، مُتَخَشِّعًا ، مُتَضَرِّعًا حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى ، فَلَمْ يَخْطُبْ كَخُطْبَتَيْكُمْ هَذِهِ ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ <sup>(٢)</sup> . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَيُسَرُّ التَّنْظِيفُ وَإِزَالَةُ الرَّائِحَةِ ؛ لِئَلَّا يُؤْذِيَ النَّاسَ بِهَا . وَلَا يَلْبَسُ ثِيَابَ زِينَةٍ ، وَلَا يَتَطَيَّبُ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَوْمُ اسْتِكَانَةٍ وَخُضُوعٍ .

**فصل :** وَيَخْرُجُ الشُّيُوخُ وَالصُّبْيَانُ ، وَمَنْ لَهُ ذِكْرٌ جَمِيلٌ وَدِينٌ وَصَلَاحٌ ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لِلْإِجَابَةِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَسْقِيَ الْإِمَامُ بِمَنْ ظَهَرَ صَلَاحُهُ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ

---

(١) سورة الأعراف ٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٣٣ .

عنه، اسْتَشْفَى بالعباس، عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>. واسْتَشْفَى مُعَاوِيَةُ  
وَالضَّحَّاكُ بِيَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيِّ<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى أَنَّ مُعَاوِيَةَ أَمَرَ يَزِيدَ بْنَ  
الْأَسْوَدِ فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَقَعَدَ عِنْدَ رِجْلَيْهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَشْفِعُ  
إِلَيْكَ بِخَيْرِنَا وَأَفْضَلِنَا، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَشْفِعُ إِلَيْكَ بِيَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيِّ، يَا  
يَزِيدُ ارْزُقْ يَدِيكَ إِلَى اللَّهِ. فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ، فَمَا كَانَ بِأَوْشَكَ  
مِنْ أَنْ ثَارَتْ سَحَابَةٌ فِي الْعَرَبِ كَأَنَّهَا تُرْسٌ، وَهَبَ لَهَا رِيحٌ، فَسَقُوا، حَتَّى  
كَادَ النَّاسُ أَنْ لَا يَبْلُغُوا مَنَازِلَهُمْ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُ الْبَهَائِمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُخْرِجْهَا.

وَلَا إِخْرَاجُ الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّهُمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ، فَلَا يَتَوَسَّلُ بِهِمْ. فَإِنْ خَرَجُوا،  
لَمْ يُمْنَعُوا؛ لِأَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ رِزْقَهُمْ، وَيُفَرِّدُونَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، بَحِثُ إِنْ  
أَصَابَهُمْ عَذَابٌ، لَمْ يُصِبْ غَيْرَهُمْ.

**فصل: واختلقت الرواية في الخطبة، فروى أنه لا يخطب، وإنما  
يدعو؛ لقول ابن عباس: لم يخطب كخطبتكم هذه. وروى أنه يخطب  
قبل الصلاة؛ لقول عبد الله بن زيد: فتوجه إلى القبلة يدعو، وحول رداءه  
ثم صلى<sup>(٤)</sup>. وعنه، أنه مخير في الخطبة قبل الصلاة وبعدها؛ لأن الجميع**

(١) أخرجه البخارى، فى: باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، من كتاب  
الاستسقاء، وفى: باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه، من كتاب فضائل الصحابة.  
صحيح البخارى ٣٤/٢، ٢٥/٥. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٣/٣٥٢.

(٢) أخرجه أبو زرعة، فى: تاريخه ٦٠٢/١.

(٣) أخرجه ابن سعد، فى: الطبقات ٤٤٤/٧. وابن عساكر، فى: تاريخ دمشق (مخطوط)  
١٨/٢٤١، ٢٤٢. وانظر: التلخيص الحبير ١٠١/٢، التوسل والوسيلة ١١٩.

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ٥٣٣.

مَرْوِيٌّ . وعنه ، يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ خَطَبَنَا <sup>(١)</sup> . وَهَذَا صَرِيحٌ . وَلِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ، وَخُطْبَتُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ .

فَإِذَا صَعِدَ الْمُنْبَرُ جَلَسَ ، ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ خُطْبَةً وَاحِدَةً ، يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ خُطْبَتَيْنِ .

وَيُكْثِرُ فِيهَا الْاسْتِغْفَارَ ، وَقِرَاءَةَ آيَاتِ التَّوْحِيدِ الَّتِي فِيهَا الْأَمْرُ بِالْإِسْتِغْفَارِ ،

مِثْلُ : ﴿ اَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ <sup>(٢)</sup> يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿ <sup>(٣)</sup> . وَيَقُومُ اَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ وَالتَّضَرُّعَ ، وَيَدْعُو بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ قُتَيْبَةَ <sup>(٥)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْإِسْتِسْقَاءِ ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ اسْتَقْبَلَ الْقَوْمَ بِوَجْهِهِ ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، وَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً قَبْلَ أَنْ يَسْتَسْقِيَ ، ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ اسْقِنَا وَأَغْنِنَا ، اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا ، وَحَيًّا رَيِّعًا ، وَجَدًّا طَبَقًا ، غَدَقًا مُغْدِقًا مُونِقًا ، هَنِيئًا مَرِيئًا مَرِيعًا مُرِيعًا مُزْنَعًا ، سَابِلًا مُسْبِلًا ، مُجَلَّلًا دَمِيئًا ، دَرُورًا نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ ، عَاجِلًا غَيْرَ رَآئِثٍ ، اللَّهُمَّ تُحْيِي بِهِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٢٦/٢ . وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ : هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ . مُصْبَحُ الزَّجَاجَةِ ٤١٦/١ .

(٢) سُورَةُ نُوحٍ ١٠ ، ١١ .

(٣) سُورَةُ هُودٍ ٥٢ .

(٤) لَمْ نَجِدْهُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ الْمَطْبُوعِ ، وَذَكَرَ تَفْسِيرَ كَلِمَةِ طَبَقَ فِي ٣٦٤/١ .

الْبِلَادَ، وَتُغِيثُ بِهِ الْعِبَادَ، وَتَجْعَلُهُ بَلَاغًا لِلْحَاضِرِ مِنَّا وَالْبَادِ، اللَّهُمَّ أَنْزِلْ فِي  
أَرْضِنَا زِينَتَهَا، وَأَنْزِلْ فِي أَرْضِنَا سَكَنَهَا، اللَّهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً  
طَهُورًا، فَأُخِي بِهِ بَلَدَةٌ [٦٧ ط] مَيِّتَةٌ، وَأُسْقِهِ تَمَّا خَلَقْتَ لَنَا أَنْعَامًا وَأُنَاسِيَّ  
كَثِيرًا». وَالْحَيَا: الَّذِي تَحْيَا بِهِ الْأَرْضُ. وَالْجَدَا: الْمَطَرُ الْعَامُّ. وَالطَّبَقُ:  
الَّذِي يُطَبَّقُ الْأَرْضُ. وَالْغَدَقُ: الْكَثِيرُ. وَالْمُوْنِقُ: الْمُعْجَبُ. وَالْمَرِيْعُ: ذُو  
الْمَرَاعَةِ وَالْخَضْبِ. وَالْمَرْبُوعُ: الْمُقِيمُ. مِنْ قَوْلِكَ: رَبَّعْتُ بِالْمَكَانِ. إِذَا أَقَمْتَ  
بِهِ. وَالْمَرْتَعُ: مِنْ قَوْلِكَ: رَتَعَتِ الْإِبِلُ. إِذَا رَعَتْ. وَالسَّائِلُ<sup>(١)</sup>: الْمَطَرُ.  
وَالْمُسْبِلُ: الْمَاطِرُ. وَالسَّكَنُ: الْقُوَّةُ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ تَسْكُنُ بِهِ. وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَسْقَى، قَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، هَنِيئًا  
مَرِيئًا، غَدَقًا مُجَلَّلًا، طَبَقًا عَامًّا سَحًّا دَائِمًا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا  
مِنَ الْقَانِطِينَ، اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ مِنَ اللَّاءِوَاءِ وَالضَّنَكِ وَالْجَهْدِ مَا لَا  
نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ أَنْبِثْ لَنَا الزَّرْعَ، وَأَدِرِّ لَنَا الضَّرْعَ<sup>(٢)</sup>، واسْقِنَا مِنْ  
بَرَكَاتِ السَّمَاءِ، وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ، اللَّهُمَّ ارْزُقْ عَنَّا الْجَهْدَ وَالْجُوعَ  
وَالْعُرَى، وَانْكَشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ<sup>(٣)</sup> مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ، اللَّهُمَّ إِنَّا  
نَسْتَغْفِرُكَ، إِنَّكَ كُنْتَ غَقَارًا، فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا<sup>(٤)</sup>.

وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ، وَيُحَوِّلُ رِداءَهُ، يَجْعَلُ الْيَمِينَ يَسَارًا

(١) فِي الْأَصْلِ، س ١، ف: «السَّيْلُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْأَرْضُ».

(٣) فِي م: «الْعَذَابُ».

(٤) عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ ١/ ٢٢٢. وَعَنْ غَيْرِ ابْنِ عُمَرَ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ٣/

وَالْيَسَارَ يَمِينًا ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، تَفَاوُلًا أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَذْبَ خِصْبًا . وَلَا يَجْعَلُ أَغْلَاهُ أَسْفَلَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ . وَيَدْعُو سِرًّا فِي اسْتِقْبَالِهِ فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَنَا بِدُعَائِكَ ، وَوَعَدْتَنَا إِجَابَتَكَ ، وَقَدْ دَعَوْنَاكَ كَمَا أَمَرْتَنَا ، فَاسْتَجِبْ لَنَا كَمَا وَعَدْتَنَا . لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَدَعَا ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ ، وَجَعَلَ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ ، وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ <sup>(١)</sup> .

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّ أَنْسَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الدُّعَاءِ إِلَّا فِي الاسْتِسْقَاءِ ، كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ سَقُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ ، صَلُّوا وَشَكَرُوا اللَّهَ تَعَالَى ، وَسَأَلُوهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ ، وَإِنْ صَلُّوا وَلَمْ يُسَقُوا ، عَادُوا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ الْمُلْحِينَ فِي الدُّعَاءِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٣٣ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب رفع الإمام يده فى الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخارى ٣٩ / ٢ ، ٤٠ . ومسلم ، فى : باب رفع اليدين بالدعاء فى الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . صحيح مسلم ٦١٢ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب رفع اليدين فى الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ٢٦٦ / ١ . والنسائى ، فى : باب كيف يرفع ، من كتاب الاستسقاء . المجتبى ١٢٨ / ٣ . وابن ماجه ، فى : باب من كان لا يرفع يديه فى القنوت ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٧٣ / ١ . والدارمى ، فى : باب رفع الأيدي فى الاستسقاء ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٣٦١ / ١ .

**فصل :** والاستشفاء على ثلاثة أضرب ؛ أحدها ، مثل ما وصفنا .  
والثاني ، أن يستشقى الإمام يوم الجمعة على المنبر ، كما روى أنس أن رجلاً دخل يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب ، فاستقبل رسول الله ﷺ قائماً ، ثم قال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يغيثنا . فرفع رسول الله ﷺ يديه ، فقال : « اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا » . وذكر الحديث . متفق عليه <sup>(٢)</sup> . الثالث ، أن يدعو عقيب الصلوات .

ويستحب أن يقف في أول المطر ، ويخرج ثيابه ليصيبها ؛ لما روى أنس في حديثه ، أن النبي ﷺ <sup>(٣)</sup> لم يزل على منبره ، حتى رأينا المطر يتحادر عن حقيقته . رواه البخاري <sup>(٤)</sup> .

**فصل :** فإن كثر المطر بحيث يضُرهم ، أو كثرت مياه العيون حتى خيف منها ، استحب أن يدعو الله تعالى أن يخففه ؛ لأن في حديث أنس ، قال : فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة ، فجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، تهدمت البيوت ، وتقطعت السبل ، وهلك المواشي . فقال رسول الله ﷺ : « اللهم على ظهور الجبال والآكام ، وبُطون الأودية ومنابت الشجر » . فانجابت عن المدينة أنجياب الثوب . متفق

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٥ .

(٣ - ٣) في الأصل ، ف : « ينزل عن » .

(٤) عند البخاري ١٥ / ٢ ، ٤٠ . والنسائي ١٣٥ / ٣ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦ / ٣ .



عليه<sup>(١)</sup> . وفي حديث آخر<sup>(٢)</sup> : « اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا » . ويقولُ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾<sup>(٣)</sup> . الآية .

---

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٥ .

(٢) جزء من الحديث المتقدم .

(٣) سورة البقرة ٢٨٦ .



# الكافي

ملوفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
المقدسى الجماعلى الدمشقى الصالحى الحنبلى

٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور عبّاس بن عبد المحسن الترمكى

بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربىة والإسلامىة

بدار هجر

الجزء الثانى

الجنائز - الزكاة - الصيام - الحج

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٦ ، ٢ ش عبد الفتاح الطويل

☎ أرض اللواء - ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

الكَافِي



## كتاب الجنائز

يُسْتَحَبُّ الْإِكْتِثَارُ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ ، وَالِاسْتِعْدَادُ لَهُ .

فَإِذَا مَرَضَ اسْتَحَبَّ عِيَادَتُهُ ؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ <sup>(١)</sup> ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ <sup>(٢)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ سَأَلَهُ عَنْ حَالِهِ ، وَرَقَاهُ بِيَعِضِ رُقَى النَّبِيِّ ﷺ . وَيَحْتُهُ عَلَى التَّوْبَةِ ، وَيُرْغِبُهُ فِي الْوَصِيَّةِ ، وَيَذْكُرُ لَهُ مَا رَوَى ابْنُ عُصَمَرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » .

(١) فى س ١ ، س ٢ ، م : « الجنائز » .

(٢) فى ف : « المرضى » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب نصر المظلوم ، من كتاب المظالم ، وفى : باب آنية الفضة ، من كتاب الأشربة ، وفى : باب وجوب عيادة المريض ، من كتاب الطب ، وفى : باب الميثرة الحمراء ، وباب خواتيم الذهب ، من كتاب اللباس ، وفى : باب تشميت العاطس إذا حمد ، من كتاب الأدب ، وفى : باب إفشاء السلام ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٩٠ / ٢ ، ١٦٩ / ٣ ، ١٤٦ / ٧ ، ١٥٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٦١ / ٨ ، ٦٥ . ومسلم ، فى : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ... ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٣٥ / ٣ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية لبس المعصفر للرجل والقسى ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٥٢ / ١٠ . والنسائى ، فى : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان . المجتبى ٤٤ / ٤ ، ٩ / ٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨٤ / ٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٩ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ الْمَرِيضَ أَرْفَقُ أَهْلِهِ بِهِ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِسِيَاسَتِهِ ، وَأَثْقَاهُمْ لِرَبِّهِ . وَإِذَا رَأَاهُ مَنُزُولًا بِهِ تَعَاهَدَ بَلَّ حَلْقِهِ ، فَيَقْطُرُ فِيهِ مَاءً أَوْ شَرَابًا ، وَيُنْدِي شَفْتَيْهِ بِقُطْنَةٍ .

وَيُلَقِّنُهُ قَوْلَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . مَرَّةً ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي لُطْفٍ وَمُدَارَاةٍ . وَلَا يُكَرَّرُ عَلَيْهِ فَيُضْجِرُهُ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ فَيُعِيدَ تَلْقِينَهُ ؛ لَتَكُونَ آخِرَ

---

(١) أخرجه البخارى، فى : أول كتاب الوصايا . صحيح البخارى ٢٠ / ٤ . ومسلم، فى : باب أول كتاب الوصايا . صحيح مسلم ١٢٤٩ / ٣ .

كما أخرجه أبو داود، فى : باب ما جاء فيما يؤمر به من الوصية، من كتاب الوصايا . سنن أبى داود ١٠١ / ١ . والترمذى، فى : باب ما جاء فى الحث على الوصية، من أبواب الجنائز، ومن أبواب الوصايا . عارضة الأحوذى ١٩٧ / ٤ ، ٢٧٣ / ٨ . والنسائى، فى : باب الكراهية فى تأخير الوصية، من كتاب الوصايا . المجتبى ١٩٩ / ٦ . وابن ماجه، فى : باب الحث على الوصية، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ٩٠١ / ٢ . والدارمى، فى : باب من استحسب الوصية، من كتاب الوصايا . سنن الدارمى ٤٠٢ / ٢ . والإمام مالك، فى : باب الأمر بالوصية، من كتاب الوصايا . الموطأ ٧٦١ / ٢ . والإمام أحمد، فى : المسند ٤ / ٢ ، ١٠ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٨٠ ، ١١٣ .

(٢) فى : باب تلقين الموتى لا إله إلا الله، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٣١ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود، فى : باب فى التلقين، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٦٩ / ٢ . والترمذى، فى : باب ما جاء فى تلقين المريض...، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٩ . والنسائى، فى : باب تلقين الميت، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥ / ٤ . وابن ماجه، فى : باب ما جاء فى تلقين الميت لا إله إلا الله، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٦٤ / ١ . والإمام أحمد، فى : المسند ٣ / ٣ .



كَلَامِهِ ؛ لَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،  
دَخَلَ الْجَنَّةَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ سُورَةَ يَسَ ؛ « لِيُخَفِّفَ عَنْهُ » ؛ لِمَا رَوَى مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « اقْرَءُوا يَسَ عَلَى مَوْتَاكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .  
وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، كَتَوَجِّهِهِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ حُدَيْفَةَ قَالَ :  
وَجَّهُونِي <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ خَيْرَ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبِلَ بِهِ الْقِبْلَةَ <sup>(٤)</sup> .

**فصل :** إِذَا مَاتَ أَغْمَضَ عَيْنَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ ، قَالَ : قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَضَرَ تَمَّ مَوْتَاكُمْ ، فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَنْتَبِعُ

---

(١) فى : باب فى التلقين ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٦٩ / ٢ .  
كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢٣٣ / ٥ ، ٢٤٧ . والحاكم ، فى : المستدرک ١ /  
٣٥١ . وحسنه فى الإرواء ١٤٩ / ٣ ، ١٥٠ .

(٢ - ٢) زيادة من : الأصل .

(٣) فى : باب القراءة عند الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٧٠ / ٢ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فيما يقال عند المريض إذا حضر ، من كتاب  
الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٦ / ٥ ، ٢٧ . وضعفه فى  
الإرواء ١٥٠ / ٣ - ١٥٢ . وانظر : التلخيص الحبير ١٠٤ / ٢ .

(٤) أخرجه ابن عساكر ، فى : تاريخ دمشق ١٢ / ٢٩٦ . وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ :  
واسناده صحيح عن ربيع بن خراش . التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ٣٢ .

(٥) مرفوعا بلفظ : « أكرم المجالس ما استقبل به القبلة » . أخرجه ابن عدى ، فى : الكامل ٢ /  
٧٨٥ . وانظر طرق الحديث والكلام عليها ، فى : تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٣ / ١٤١٣ ،  
١٤١٤ ، ٢٤٤١ / ٦ ، كشف الحفاء ١ / ١٦٩ ، ٣٩٥ .

الرُّوحَ». من «المُسْنَدِ»<sup>(١)</sup>. ولأنَّه إذا لم تُغْمَضْ عَيْنَاه بَقِيَّتَا مَفْتُوحَتَيْنِ،  
فَيَقْبُحُ مَنَظَرُهُ. وَيَشُدُّ لَحْيَيْهِ بِعَصَابَةِ عَرِيضَةٍ، يَجْمَعُ لَحْيَيْهِ ثُمَّ يَشُدُّهَا عَلَى  
رَأْسِهِ؛ لِأَنَّ يَنْفَتِحَ فُوهَ فَيَقْبُحُ مَنَظَرُهُ وَيَدْخُلُ فِيهِ<sup>(٢)</sup> مَاءُ الْغُسْلِ. ويقولُ الذي  
يُغَمِّضُهُ: بِاسْمِ اللَّهِ،<sup>(٣)</sup> وَعَلَى<sup>(٤)</sup> مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَيُلَيِّنُ مَفَاصِلَهُ؛  
لأنَّه أَسْهَلُ فِي الْغُسْلِ، وَلِأَنَّ تَبَقَّى جَافَّةً، فَلَا يُمَكِّنُ تَكْفِيئَهُ، وَيَخْلَعُ ثِيَابَهُ،  
لِأَنَّ يَحْمَى جِسْمُهُ فَيُسْرِعُ إِلَيْهِ التَّغَيُّرُ وَالْفَسَادُ. وَيُجْعَلُ عَلَى سَرِيرٍ أَوْ لَوْحٍ  
حَتَّى لَا تُصِيبَهُ نَدَاوَةُ الْأَرْضِ فَتَغْيِرَهُ. وَيُتْرَكُ عَلَى بَطْنِهِ حَدِيدَةً؛ لِأَنَّ يَنْتَفِخَ  
بَطْنُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَطَيْنٌ مَبْلُولٌ. وَيُسَجَّى بِثَوْبٍ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
سَجَّى بِثَوْبٍ جَبْرَةَ<sup>(٥)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَيُسَارَعُ فِي تَجْهِيزِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
قَالَ: «إِنِّي لَأَرَى طَلْحَةَ<sup>(٧)</sup> قَدْ حَدَّثَ فِيهِ الْمَوْتُ، فَأَذِنُونِي بِهِ، وَعَجَّلُوا،  
فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِحِفَّةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ يَتْنُ ظَهْرَانِي أَهْلِيهِ». رواه أَبُو دَاوُدَ<sup>(٨)</sup>.

(١) ١٢٥/٤.

كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب ما جاء فى تغميض الميت، من كتاب الجنائز. سنن ابن  
ماجه ١/٤٦٨. وانظر: نصب الراية ٢/٢٥٤، التلخيص الحبير ٢/١٠٥.

(٢) فى الأصل: «فى فيه من».

(٣ - ٣) فى الأصل، س ١: «على».

(٤) فى الأصل، س ١، س ٢، ف: «وفاة».

(٥) الحبرة، وزان عنبة: ثوب يمانى من قطن، أو كتان مخطط.

(٦) أخرجه البخارى، فى: باب البرود والحبرة والشَّمْلَة، من كتاب اللباس. صحيح البخارى

٧/١٩٠. ومسلم، فى: باب تسجية الميت، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٢/٦٥١.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الميت يسجى، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ٢/

١٧٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/١٥٣، ٢٦٩.

(٧) هو طلحة بن البراء، أنصارى له صحبة. أسد الغابة ٣/٨٢، ٨٣.

(٨) فى: باب التعجيل بالحنافة وكراهية حبسها، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ٢/١٧٨.

وإن شُكَّ في موته، انتَظِرْ به حتَّى يَتَيَقَّنَ موته، بأنْخَسَافِ صُدْغَيْهِ، ومِثْلُ أَنْفِهِ، [٦٨ ط] وانْفِصَالِ كَفَّيْهِ، واستِرْخَاءِ رِجْلَيْهِ. ولا بُأسَ بالانتِظَارِ بها قَدَرٌ ما يَجْتَمِعُ لها جماعةٌ، ما لم يُخَفَّ عليه، أو يَشُقَّ على الناسِ.

ويُسَارَعُ في قَضَاءِ دَيْنِهِ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ»<sup>(١)</sup>. وهذا حديثٌ حسنٌ. فإن تَعَدَّرَ تَعَجُّلُهُ، اسْتَحْبَبَ أَنْ يَتَكَفَّلَ به عنه؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِجِنَازَةٍ، فقال<sup>(٢)</sup>: «هل عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> دَيْنٌ؟». قالوا: نعم<sup>(٤)</sup>، دِينَارَانِ. فلم يُصَلِّ عليه. فقال أبو قتَادَةَ: هُمَا عَلَيَّ يا رَسولَ اللَّهِ. فَصَلَّى عليه. زَوَاهِ النَّسَائِيُّ<sup>(٥)</sup>.  
وَتُسْتَحَبُّ المُسَارَعَةُ في تَفْرِيقِ وَصِيَّتِهِ؛ لِيَتَعَجَّلَ ثَوَابُهَا بِجَرَيَانِهَا على الْمُوصَى له.

(١) أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء عن النبى ﷺ أنه قال: نفس المؤمن معلقة بدينه....، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٢٩٧/٤. وابن ماجه، فى: باب التشديد فى الدين، من كتاب الصدقات. سنن ابن ماجه ٨٠٦/٢. والدارمى، فى: باب ما جاء فى التشديد فى الدين، من كتاب البيوع. سنن الدارمى ٢٦٢/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٤٤٠/٢، ٤٧٥، ٥٠٨.  
(٢) فى الأصل، س ١، س ٢، م: «فسأل».

(٣) بعده فى س ١، ف: «من».

(٤) بعده فى الأصل: «يا رسول الله».

(٥) فى: باب الصلاة على من عليه دين، من كتاب الجنائز. المجتبى ٥٣/٤.  
كما أخرجه أبو داود، فى: باب التشديد فى الدين، من كتاب البيوع. سنن أبى داود ٢/٢٢١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٣٠/٣. كلهم من حديث جابر.  
وأخرجه البخارى، فى: باب إذا أحال دين الميت على رجل جاز، من كتاب الحوالة، وفى: باب من تكفل عن ميت ديناً، من كتاب الكفالة. صحيح البخارى ٣/١٢٤، ١٢٦. من حديث سلمة بن الأكوع.



## بَابُ غَسْلِ الْمَيِّتِ

وهو فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الذِّى وَقَصَّتْهُ نَاقَتُهُ :  
« اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ » . <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَأَوَّلَى النَّاسِ بَغْسِلِهِ مَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ،

---

(١ - ١) سقط من : م .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب الكفن فى ثوبين ، وباب الخنوط للميت ، وباب كيف يكفن الميت ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب ما ينهى من الطيب للمحرم والحرمه ، وباب المحرم يموت بعرفة ... ، وباب سنة المحرم إذا مات ، من كتاب جزاء الصيد . صحيح البخارى ٩٦ / ٢ ، ٢٠ / ٣ ، ٢٣ . ومسلم ، فى : باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٨٦٥ / ٢ - ٨٦٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف يصنع بالمحرم إذا مات ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٩٦ / ٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى المحرم يموت فى إحرامه ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٧٥ / ٤ . والنسائى ، فى : باب كيف يكفن المحرم إذا مات ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب تخمير المحرم وجهه ورأسه ، وباب غسل المحرم بالسدر إذا مات ، وباب فى كم يكفن المحرم إذا مات ، وباب النهى عن أن يحنط المحرم إذا مات ، وباب النهى عن أن يخمر وجه المحرم ورأسه إذا مات ، وباب النهى عن تخمير رأس المحرم إذا مات ، من كتاب المناسك . المجتبى ٣٢ / ٤ ، ١١٢ / ٥ ، ١٥٤ ، ١٥٥ . وابن ماجه ، فى : باب المحرم يموت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣٠ / ٢ . والدارمى ، فى : باب فى المحرم إذا مات ما يصنع به ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٥٠ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢١٥ / ١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٣٣ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَوْصَى أَنْ تُغَسَّلَهُ امْرَأَتُهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ <sup>(١)</sup> ، فَقُدِّمَتْ  
بذلك . وَأَوْصَى أَنَسُ أَنْ يُغَسَّلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، فَفَعَلَ <sup>(٢)</sup> . وَلَأنَّهُ حَقٌّ  
لِلْمَيِّتِ ، فَقُدِّمَ وَصِيَّتُهُ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ ، كَتَفْرِيقِ ثُلَيْثِهِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ ، فَأَوَّلَاهُمْ بِغَسْلِ الرَّجُلِ أَبُوهُ ، ثُمَّ جَدُّهُ ، ثُمَّ ابْنُهُ  
وَإِنْ نَزَلَ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ ، ثُمَّ الرِّجَالُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ،  
ثُمَّ الْأَجَانِبُ ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ . وَأَوَّلَاهُمْ بِغَسْلِ الْمَرْأَةِ أُمُّهَا ،  
ثُمَّ جَدَّتُهَا ، ثُمَّ ابْنَتُهَا ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ ، ثُمَّ الْأَجَنِّيَّاتُ .

وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ غَسْلُ زَوْجِهَا ، بِلَا خِلَافٍ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ ، وَقَوْلِ  
عَائِشَةَ : لَوْ اسْتَقْبَلْنَا مِنْ أَمْرِنَا مَا اسْتَدْبَرْنَا مَا غَسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا  
نِسَاءُوه . <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَفِي غَسْلِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ رِوَايَتَانِ ؛ أَشْهُرُهُمَا ، يُبَاحُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
قَالَ لِعَائِشَةَ : « لَوْ مِتَّ قَبْلِي لَغَسَلْتُكَ وَكَفَّيْتُكَ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٤)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمُصَنَّفِ ٣ / ٢٥٠ . وَابِيهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣ / ٣٩٧ .  
وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٣ / ١٥٨ .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ ٧ / ٢٥ . وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ . التَّكْمِيلُ لِمَا فَاتَ تَخْرِيجَهُ مِنْ إِرْوَاءِ  
الْغَلِيلِ ٣٣ .

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي سِتْرِ الْمَيِّتِ عِنْدَ غَسْلِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ  
أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٧٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ وَغَسَلَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا ، مِنْ  
كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَه ١ / ٤٧٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٢٦٧ .

(٤) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ وَغَسَلَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ =

وَعَسَلَ عَلَى فَاطِمَةَ<sup>(١)</sup>. فلم يُنْكِرْهُ مُنْكَرٌ، فكان إجماعًا. ولأنَّها أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ، فَأُيِّحَ لِلآخِرِ غَسْلُهُ، كَالزَّوْجِ. وَالْأُخْرَى، لَا يُبَاحُ؛ لِأَنَّهَا فُرْقَةٌ أَبَاحَتْ أُخْتَهَا وَأَرْبَعًا سِوَاهَا، فَحَرَّمَتِ اللَّمَسَ وَالنَّظَرَ، كَالطَّلَاقِ.

وَأُمُّ الْوَلَدِ كَالزَّوْجَةِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ اسْتِمْتَاعِهِ.

فَإِنْ طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ فَمَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَكَانَ الطَّلَاقُ بَاطِلًا، فَهِيَ كَالْأَجْنَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً، وَقُلْنَا<sup>(٢)</sup>: الرَّجْعِيَّةُ مُبَاحَةٌ لَهُ. فَلَهُ غَسْلُهَا، وَإِلَّا فَلَا.

**فصل:** وَلَا يَصِحُّ غَسْلُ الْكَافِرِ لِمُسْلِمٍ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ عِبَادَةٌ مَخْصُصَةٌ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ، كَالصَّلَاةِ. وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُغَسِّلَ كَافِرًا وَإِنْ كَانَ قَرِينَهُ، وَلَا يَتَوَلَّى دَفْنَهُ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ ضَيَاعَهُ فِيوَارِيهِ. وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ: يَجُوزُ ذَلِكَ. وَحَكَاهُ قَوْلًا لِأَحْمَدَ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ. قَالَ: «أَذْهَبْ

= ماجه ٤٧٠ / ١.

كما أخرجه الدارمي، في: باب في وفاة النبي ﷺ، من المقدمة. سنن الدارمي ٣٧ / ١، ٣٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٨ / ٦. والجميع بلفظ: «فغسلتك».

قال الحافظ: قوله [أى الرافعي]: «لغسلتك». باللام تحريف، والذي في الكتب المذكورة: «فغسلتك» بالفاء، وهو الصواب، والفرق بينهما أن الأولى شرطية والثانية للتمنى.

التلخيص الحبير ١٠٧ / ٢.

(١) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٤١٠ / ٣. والحاكم، في: المستدرک ١٦٣ / ٣، ١٦٤. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣٩٦ / ٣. وحسنه في الإرواء ١٦٢ / ٣.

(٢) بعده في م: «إن».

فَوَارِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>. وَلَنَا، أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَسْلُهُ، كَالْأَجْنَبِيِّ، وَالْحَبِيرُ يَدُلُّ عَلَى مُوَارَاتِهِ، وَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ<sup>(٢)</sup> بِتَزْوِكَه، وَيَتَضَرَّرُ بِنَقَائِهِ. قَالَ أَحْمَدُ، فِي مُسْلِمٍ مَاتَ وَالِدُهُ النَّصْرَانِيُّ: فَلْيُزَكَّ دَابَّةً وَلْيُسِرَّ أَمَامَ الْجِنَازَةِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَذْفِنَ رَجَعَ، مِثْلَ قَوْلِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ غَسْلُ امْرَأَةٍ غَيْرِ مَنْ ذَكَرْنَا، وَلَا لَامْرَأَةٍ غَسْلُ [١٦٩] رَجُلٍ سِوَى زَوْجِهَا وَسَيِّدِهَا؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُحَرَّمٌ عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْحَيَاةِ، فَلَمْ يَجُزْ لَهُ غَسْلُهُ، كَحَالِ الْحَيَاةِ.

فَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسَاءٍ، أَوْ امْرَأَةٌ بَيْنَ رِجَالٍ، أَوْ خُتْنَى مُشْكِلٍ، فَإِنَّهُ يُنَمَّمُ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ؛ لِمَا رَوَى وَائِلَةُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَيَتَنَهَّمُ مَحَرَّمٌ، تُنَمَّمُ كَمَا تُنَمَّمُ الرِّجَالُ». أَخْرَجَهُ تَمَامٌ فِي «فَوَائِدِهِ»<sup>(٤)</sup>. وَعَنْهُ، فِي الرَّجُلِ تَمَوُّتُ أُخْتِهِ فَلَمْ يَجِدْ

---

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الرَّجُلِ يَمُوتُ لَهُ قَرَابَةُ مُشْرِكٍ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٩١/٢. وَالتَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْغَسْلِ مِنْ مُوَارَاةِ الْمُشْرِكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ مُوَارَاةِ الْمُشْرِكِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. الْمُجْتَمِعُ ٩٢/١، ٦٥/٤.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٩٧/١، ١٠٣، ١٣٠، ١٣١.

(٢) فِي م: «يَتَغَيَّرُ».

(٣) عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: مَاتَتْ أُمِّي وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ، فَأَتَيْتُ عَمْرًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: ارْكَبْ دَابَّةً، وَسِرْ أَمَامَهَا. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمُصَنَّفِ ٣/٣٤٨.

(٤) فَوَائِدُ تَمَامٍ (١٢٣٠)، عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ وَائِلَةَ مُوَصُولًا. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: الْمُرَاسِيلِ ١٧٧. وَابِيهَقِي، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣/٣٩٨. كِلَاهُمَا عَنْ مَكْحُولٍ مَرْسَلًا.



نِسَاءً: يُغَسِّلُهَا وَعَلَيْهَا ثِيَابُهَا، يَضْبُ عَلَيْهَا الْمَاءَ صَبًّا. وَالْأُولَى أُولَى؛ لِأَنَّ  
الْغَسْلَ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ لَا يَحْصُلُ بِهِ التَّنْظِيفُ، وَلَا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ، بَلْ رُبَّمَا  
كَثُرَتْ، فَكَانَ التَّيْمُّنُ أُولَى، كَمَا لَوْ وُجِدَ مَاءٌ لَا يُطَهِّرُ النَّجَاسَةَ.

وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ غَسْلُ صَبِيٍّ لَمْ يَتَلُغْ سَبْعَ سِنِينَ. «نَصَّرَ عَلَيْهِ»؛ لِأَنَّ  
عَوْرَتَهُ لَيْسَتْ عَوْرَةً. وَتَوَقَّفَ عَنْ غَسْلِ الرَّجُلِ الْجَارِيَةِ. قَالَ الْخَلَّالُ:  
الْقِيَاسُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ، لَوْلَا أَنَّ التَّابِعِينَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا. وَسَوَّى  
أَبُو الْخَطَّابِ بَيْنَهُمَا فِي الْجَوَازِ، جَزْئًا عَلَى مُوجِبِ الْقِيَاسِ.

**فصل:** وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْغَاسِلُ أَمِينًا؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُصَمَرٍ أَنَّهُ قَالَ:  
لَا يُغَسَّلُ مَوْتَاكُمْ إِلَّا الْمَأْمُونُونَ<sup>(١)</sup>. وَعَنْ ابْنِ عُصَمَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «لِيُغَسَّلَ مَوْتَاكُمْ الْمَأْمُونُونَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّ غَيْرَ الْأَمِينِ لَا  
يُؤْمَنُ أَنْ لَا يَسْتَوْفِيَ الْغَسْلَ، وَيُذَيِّعَ مَا يَرَى مِنْ قَبِيحٍ.

وَعَلَيْهِ سَنَرُ مَا يَرَى مِنْ قَبِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ  
غَسَلَ مَيِّتًا، ثُمَّ لَمْ يُفَشِّ عَلَيْهِ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ  
ابْنُ مَاجَهَ بِمَعْنَاهُ. وَإِنْ رَأَى أَمَارَاتِ الْخَيْرِ، اسْتَحَبَّ إِظْهَارُهَا، لِيَتَرَحَّمْ

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) لم نجده.

(٣) فى: باب ما جاء فى غسل الميت، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٦٩/١. كما أخرجه ابن  
عدى، فى: الكامل ٢٤١١/٦. وقال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف. مصباح الزجاجة ٤٧٢/١.

(٤ - ٤) سقط من: ف، م.

والحديث أخرجه ابن ماجه عن على، فى: باب ما جاء فى غسل الميت، من كتاب الجنائز.  
سنن ابن ماجه ٤٦٩/١، ٤٧٠. وإسناده ضعيف. انظر: مصباح الزجاجة ٤٧٢/١، ٤٧٣.  
وانظر ما أخرجه الإمام أحمد فى: المسند ١١٩/٦، ١٢٠، ١٢٢. عن عائشة.

عليه ، ويُزَعَبُ فِي مِثْلِ طَرِيقَتِهِ . وَإِنْ كَانَ مَغْمُوضًا عَلَيْهِ فِي السُّنَّةِ وَالَّذِينَ ،  
مَشْهُورًا بِذَلِكَ ، فَلَا بَأْسَ بِإِظْهَارِ الشَّرِّ عَنْهُ ، لَتُحَذَّرَ طَرِيقَتُهُ .

وَيُسْتَحَبُّ سَتْرُ الْمَيِّتِ عَنِ الْعُيُونِ ، وَلَا يَحْضُرُهُ إِلَّا مَنْ يُعَيَّنُ فِي أَمْرِهِ ؛  
لأنَّهُ رُبَّمَا كَانَ بِهِ غَيْبٌ يَشْتَرُهُ فِي حَيَاتِهِ ، وَرُبَّمَا بَدَتْ عَوْرَتُهُ فَشَاهَدَهَا .

**فصل :** وَيُجَرَّدُ الْمَيِّتُ عِنْدَ تَغْسِيلِهِ ، وَيُسْتَرُّ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ . رَوَى  
ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْهُ . وَاخْتَارَهُ الْحَرِيقِيُّ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمَكُنُّ فِي  
تَغْسِيلِهِ ، وَأَبْلَغُ فِي تَطْهِيرِهِ ، وَأَشْبَهُ بِغُسْلِ الْحَيِّ ، وَأَصْوَنُ لَهُ عَنْ أَنْ  
يَتَنَجَّسَ بِالثُّوبِ إِذَا خُلِيعَ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَفْعَلُونَ  
ذَلِكَ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ قَالُوا : لَا نَذَرِي أَنْجَرْدُ النَّبِيَّ ﷺ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانَا ؟ .  
(<sup>١</sup>) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ بِهِ أَوْ (<sup>٢</sup>) أَقَرَّهُمْ عَلَيْهِ .  
وَرَوَى الْمَرْوُذِيُّ عَنْهُ ، أَنَّ الْأَفْضَلَ غَسَلَهُ فِي قَمِيصٍ رَقِيقٍ يَنْزِلُ الْمَاءُ فِيهِ ،  
وَيُدْخِلُ الْغَائِلُ يَدَهُ فِي كُمِّ الْقَمِيصِ فَيَمِزُّهَا عَلَى بَدَنِهِ (<sup>٣</sup>) ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
غُسِّلَ فِي قَمِيصِهِ (<sup>٤</sup>) . وَلِأَنَّهُ أُسْتَرَّ لِلْمَيِّتِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوضَعَ عَلَى سَرِيرِ غَسْلِهِ ، مُتَوَجِّهًا ، مُتَحَدِّرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ ،

---

(١ - ١) سقط من : م .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ١٢ حاشية ٣ ، وليس هذا اللفظ عند ابن ماجه .

(٢) في م : « و » .

(٣) في م : « يده » .

(٤) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في غسل النبي ﷺ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه

١ / ٤٧١ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٣ / ٣٨٧ .

لِيَنْصَبَ مَاءَ الْغَسْلِ عَنْهُ ، وَلَا يَسْتَنْقِعَ <sup>(١)</sup> تَحْتَهُ فَيُفْسِدَهُ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَّخِذَ الْغَاسِلُ ثَلَاثَةَ آنِيَةٍ ؛ إِنْاءٌ كَبِيرًا فِيهِ مَاءٌ ، بَعِيدٌ مِنَ الْمَيْتِ ، وَإِنْاءٌ وَسَطًا ، وَإِنْاءٌ يَغْتَرَفُ بِهِ مِنَ الْوَسْطِ ، وَيَضُبُّ عَلَى الْمَيْتِ ، فَإِنْ فَسَدَ الْمَاءُ الَّذِي فِي الْوَسْطِ كَانَ الْآخَرُ سَلِيمًا . وَيَكُونُ بَقْرَبِهِ مِجْمَرٌ فِيهِ بَخُورٌ لِتَحْفَى رَائِحَةُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ .

**فصل :** والفرْضُ فيه ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ؛ النِّيَّةُ ؛ لَأَنَّهَا طَهَارَةٌ [٦٩ ط] تَعْبُدِيَّةٌ ، أَشْبَهَتْ غُسْلَ الْجَنَابَةِ . وَتَعْمِيمُ الْبَدَنِ بِالْغَسْلِ ؛ لِأَنَّهُ غَسْلٌ ، فَوَجِبَ فِيهِ ذَلِكَ ، كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ . وَتَطْهِيرُهُ مِنَ النَّجَاسَةِ . وَفِي التَّسْمِيَةِ وَجْهَانِ ، بِنَاءٍ عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ .

وَيُسْنُّ فِيهِ ثَمَانِيَةُ أَشْيَاءَ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَتَدَأَّ فَيُخَيِّنِي الْمَيْتَ حَنْثًا لَا يَتَلَعُّ بِهِ الْجُلُوسَ ، وَيُمِرُّ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ فَيَعْصِرُهُ عَصْرًا رَفِيقًا <sup>(٢)</sup> ؛ لِيَخْرُجَ مَا فِي جَوْفِهِ مِنْ فَضْلَةٍ ، لِئَلَّا يَخْرُجَ بَعْدَ الْغَسْلِ ، أَوْ بَعْدَ التَّكْفِينِ فَيُفْسِدَهُ ، وَيَضُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَقْتَ الْعَصْرِ صَبًّا كَثِيرًا ، لِيَذْهَبَ بِمَا يَخْرُجُ ، فَلَا تَظْهَرَ رَائِحَتُهُ .

وَالثَّانِي ، أَنْ يُلَفَّ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةٌ فَيَنْجِيَهُ بِهَا ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ لَمَسُ <sup>(٣)</sup> عَوْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ رُؤُوسَهَا تَحْرُمُ ، فَلَمَسُهَا أَوْلَى . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا بِخِرْقَةٍ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ الْغَاسِلُ خِرْقَتَيْنِ خَشِيتَيْنِ ، يُنَجِّيه بِأَحَدَاهُمَا ،

(١) بعده في الأصل : « ما » .

(٢) في الأصل ، س ١ : « رقيقا » ، وفي م : « دقيقا » .

(٣) في الأصل ، س ٢ ، ف : « مس » .

ثم يُلْقِيهَا ، وَيُلْفُ الْأُخْرَى عَلَى يَدِهِ فَيَمْسَحُ بِهَا سَائِرَ الْبَدَنِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، غَسَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَيَدَهُ خِزْفَةً يَمْسَحُ بِهَا مَا تَحْتَ الْقَمِيصِ <sup>(١)</sup> .

الثالث ، أَنْ يَتَدَأَ بَعْدَ إِنْجَائِهِ فَيَوْضِئَهُ ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةٌ أَنَّهَا قَالَتْ : لَمَّا غَسَلْنَا ابْنَتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « ائْتِدَانِ بِمَيَامِينِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ الْحَيَّ يَتَوَضَّأُ إِذَا أَرَادَ الْغُسْلَ ، فَكَذَلِكَ الْمَيِّتُ .

وَلَا يُدْخِلُ فَاهُ وَلَا أَنْفَهُ مَاءً ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ إِخْرَاجُهُ ، فَرُبَّمَا دَخَلَ بَطْنُهُ ثُمَّ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، فى : المصنف ٢٤٠ / ٣ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٣ / ٣٨٨ . وانظر الكلام عليه فى : الإرواء ٣ / ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب التيمن فى الوضوء والغسل ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر ، وباب ما يستحب أن يغسل وترا ، وباب يبدأ بميامن الميت ، وباب مواضع الوضوء من الميت ، وباب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل ، وباب يجعل الكافور فى الأخيرة ، وباب نقض شعر المرأة ، وباب كيف الإشعار للميت ، وباب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون ، وباب يلقي شعر المرأة خلفها ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١ / ٥٣ ، ٩٣ / ٢ - ٩٥ . ومسلم ، فى : باب فى غسل الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٦ - ٦٤٨ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى غسل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٠٩ - ٢١١ . والنسائى ، فى : باب غسل الميت بالماء والسدر ، وباب نقض رأس الميت ، وباب غسل الميت وترا ، وباب غسل الميت أكثر من خمس ، وباب غسل الميت أكثر من سبع ، وباب الكافور فى غسل الميت ، وباب الإشعار ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٤ - ٢٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ . والإمام مالك ، فى : باب غسل الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٤٠٧ / ٦ ، ٤٠٨ .

خَرَجَ فَأَفْسَدَ وَضُوءَهُ ، لَكِنْ يُلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةٌ مَبْلُولَةٌ ، وَيُدْخِلُهَا بَيْنَ شَفَتَيْهِ فَيَمْسَحُ أَشْنَانَهُ وَأَنْفَهُ ، وَيَتَتَبَّعُ مَا تَحْتَ أَظْفَارِهِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ قَلَمُهَا - بَعُودَ لَيْلٍ ، كَالصَّفْصَافِ ، فَيَزِيلُهُ وَيَغْسِلُهُ ، كَمَا يَفْعَلُ الْحَيُّ فِي وَضُوءِهِ وَغُسْلِهِ .

الرابعُ ، أَنْ يُغَسَّلَهُ بِسِدْرٍ مَعَ الْمَاءِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ » <sup>(١)</sup> . وَقَالَ لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي غَسَّلَنَ ابْنَتَهُ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا ، إِنْ رَأَيْتَنَ ذَلِكَ ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا ، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّ السِّدْرَ يُجْعَلُ فِي جَمِيعِ الْغَسَلَاتِ ؛ لظَاهِرِ الْحَبَرِ . وَذَكَرَهُ الْحِرَقِيُّ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : يُغَسَّلُ الْأُولَى بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، ثُمَّ يُغَسَّلُ الثَّانِيَّةُ بِمَاءٍ لَا سِدْرَ فِيهِ ؛ كَيْلَا يَنْسَلُبَ طُهُورِيَّتَهُ ، وَلَا يُجْعَلُ فِيهِ سِدْرٌ صَحِيحٌ ، وَلَا فَائِدَةٌ فِي تَرْكِ يَسِيرٍ لَا يُؤَثِّرُ . وَإِنْ أَعْوَزَ السِّدْرُ ، جُعِلَ مَكَانَهُ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، كَالْخُطْمِيِّ <sup>(٣)</sup> وَالصَّبَابُونِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يُنْقَى .

الخامسُ ، أَنْ يَضْرِبَ السِّدْرَ ، ثُمَّ يَبْدَأُ فَيَغْسِلَ بِرِغْوَتِهِ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْدَأُ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِالضَّبِّ عَلَى رَأْسِهِ فِي الْجَنَابَةِ <sup>(٤)</sup> .

السادسُ ، أَنْ يَبْدَأَ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « ابْدَأْ بِيَمَانِيهَا » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

(٢) هو حديث أم عطية المتقدم في الصفحة السابقة .

(٣) الخطمي : نبات من الفصيلة الحبازية ، يدق ورقه يابساً ويجعل غسلاً للرأس .

(٤) انظر ما تقدم تخريجه في ١/ ٣٤ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

فَيَغْسِلُ يَدَهُ الِیْمَنَى ، وَصَفْحَةَ عُنُقِهِ ، وَشِقَّ صَدْرِهِ ، وَجَنْبِهِ ، وَفَخْذَهُ ،  
وَسَاقَهُ ، وَقَدَمَهُ ، ثُمَّ يَقْلِبُهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ ، وَيَغْسِلُ شِقَّ ظَهْرِهِ الْأَيْمَنِ وَمَا  
يَلِيهِ ، ثُمَّ يَقْلِبُهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ .

السَّابِعُ ، أَنْ يُغَسِّلَهُ وَتَرًا ؛ لِلْخَبَرِ ، فَيَغْسِلُهُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ لَمْ يُتَقَّ بِالثَّلَاثِ ،  
زَادَ إِلَى خَمْسٍ ، أَوْ إِلَى سَبْعٍ ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ أَمْرُ  
النَّبِيِّ ﷺ . وَيُمِرُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ ، وَلَا يُوضُّهُ إِلَّا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ، إِلَّا أَنْ  
يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ فَيَعِيدَ وَضُوءَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَدَثِ مِنَ الْمُغْتَسِلِ فِي الْجَنَابَةِ .  
وَلَوْ غَسَّلَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، غَسَّلَهُ <sup>(١)</sup> إِلَى خَمْسٍ ، فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ  
ذَلِكَ ، غَسَّلَهُ إِلَى سَبْعٍ ، فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَمْ يُعَدَّ إِلَى الْغَسْلِ ، [ ٧٠ ]  
وَيُسَدُّ مَخْرَجَ النَّجَاسَةِ بِالْقُطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ ، فَبِالطِّينِ الْحَرِّ ، وَيُغْسَلُ  
مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ ، وَيُوضُّ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْغَسْلِ انْتَهَى إِلَى سَبْعٍ .  
وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَا يُعَادُ إِلَى الْغَسْلِ لَخُرُوجِ الْحَدَثِ ؛ لِأَنَّ الْجُنُبَ إِذَا  
أَحْدَثَ بَعْدَ غُسْلِهِ لَمْ يُعَدَّ ، وَيُوضُّ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ .

الثَّامِنُ ، أَنْ يَجْعَلَ فِي الْغَسْلَةِ الْأَخِيرَةِ كَافُورًا ؛ لِيُسَدَّهُ وَيُرْدَدَهُ وَيُطَيِّبَهُ ،  
وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُضَفَّرَ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَيُسَدَّلَ مِنْ وَرَائِهَا <sup>(٣)</sup> ؛ لِمَا  
رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : ضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَأَلْقَيْنَاهُ مِنْ خَلْفِهَا .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « يتوضأ » .

(٣) في الأصل : « خلفها » .

تَغْنِي ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَكَرِهَ أَحْمَدُ تَشْرِيحَ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : عَلَامَ تَنْصُونُ<sup>(١)</sup> مَيِّتَكُمْ<sup>(٢)</sup> ؟ يَغْنِي : لَا تُسَرِّحُوا رَأْسَهُ بِالْمُشْطِ ، وَلِأَنَّهُ يَقْطَعُ شَعْرَهُ وَيَنْتِفُهُ .

وَالْمَاءُ الْبَارِدُ فِي الْغَسْلِ أَفْضَلُ مِنَ الْحَارِّ ؛ لِأَنَّ الْبَارِدَ يَشُدُّهُ ، وَالْحَارُّ يُرَخِّبُهُ ، إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ إِلَيْهِ ، لَوْ سَخِ يُقْلَعُ بِهِ ، أَوْ شِدَّةَ بَرْدٍ يَتَأَذَّى بِهِ الْغَاسِلُ . وَلَا يُسْتَعْمَلُ الْأَشْنَانُ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِلَيْهِ ، لِلِاسْتِعَانَةِ بِهِ<sup>(٣)</sup> عَلَى إِزَالَةِ وَسَخٍ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ تَقْلِيمُ أَظْفَارِ الْمَيِّتِ ، وَقَصُّ شَارِبِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سُنةٌ فِي حَيَاتِهِ . وَيُتْرَكُ ذَلِكَ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهِ ، وَكُلُّ مَا سَقَطَ مِنَ الْمَيِّتِ ، لِيُجْمَعَ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ ، لِيُجْمَعَ بَيْنَ أَجْزَائِهِ .

وَفِي أَخْذِ عَانَتِهِ وَجْهَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُسْتَحَبُّ إِزَالَتُهَا بِتُورَةٍ<sup>(٤)</sup> أَوْ حَلْقٍ ؛ لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ جَزَّ عَانَةَ مَيِّتٍ<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ ، فَأَشْبَهَ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ . وَالثَّانِي ، لَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّ فِيهِ لِمَسَّ الْعَوْرَةِ ، وَرُبَّمَا اخْتِاجٌ إِلَى نَظَرِهَا ، وَذَلِكَ مُحَرَّمٌ ، فَلَا يُفْعَلُ لِأَجْلِ مُنْذُوبٍ .

---

(١) نصه : حركه . والنُصَّة : الخصلة من الشعر ، أو الشعر الذي يقع على وجهها من مقدم رأسها .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٤٣٧/٣ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٣/٣٩٠ .

(٣) زيادة من : س ١ .

(٤) التورة ؛ بضم النون : حجر الكلس ، ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنبيخ وغيره ، وتستعمل لإزالة الشعر .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٣/٣٩٠ .

**فصل :** والسَّقْطُ إذا أتى عليه أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عليه ؛ لما رَوَى  
 الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَالسَّقْطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ » . رواه أبو  
 داود<sup>(١)</sup> . ولأنَّهُ مَيِّتٌ مُسْلِمٌ ، فَأُشْبِهَ الْمُسْتَهْلَ ، ودليلُ أَنَّهُ مَيِّتٌ ، ما رَوَى ابنُ  
 مسعودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنْ خَلَقَ أَحَدُكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَيَكُونُ  
 نُطْفَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَنْعَثُ اللَّهُ  
 إِلَيْهِ مَلَكًا فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . ومن كان فيه رُوحٌ ثم خَرَجَتْ  
 فهو مَيِّتٌ .

(١) فى : باب المشى أمام الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٨٣/٢ .  
 كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢٤٩/٤ .

وبلفظ : « والطفل يصلى عليه » . أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على  
 الأطفال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٢٤٨/٤ . والنسائى ، فى : باب مكان الراكب  
 من الجنائز ، وباب مكان الماشى من الجنائز ، وباب الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز .  
 المجتبى ٤٥/٤ - ٤٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على الأطفال ، من كتاب  
 الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨٣/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٤٧/٤ ، ٢٥٢ . وصححه  
 الألبانى ، فى : الإرواء ١٦٩/٣ ، ١٧٠ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ذكر الملائكة ، من كتاب بدء الخلق ، وفى : باب قول الله تعالى  
 ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّ جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفى : باب حدثنا  
 أبو الوليد هشام بن عبد الملك ، من كتاب القدر ، وفى : باب ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا  
 الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٣٥/٤ ، ١٦١ ، ١٥٢/٨ ، ١٦٥/٩ .  
 ومسلم ، فى : باب كيفية خلق آدمى فى بطن أمه ... ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٤/  
 ٢٠٣٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى القدر ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٥٣٠/٢ .  
 والترمذى ، فى : باب ما جاء أن الأعمال بالخواتيم ، من أبواب القدر . عارضة الأحمدي ٨/  
 ٣٠١ . وابن ماجه ، فى : باب فى القدر ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٢٩/١ . والإمام أحمد ،  
 فى : المسند ٣٧٤/١ ، ٣٧٥ .



وَيُسْتَحَبُّ تَسْمِيَّتُهُ ؛ لقول النبي ﷺ : « سَمُّوا أَسْقَاطَكُمْ ، فَإِنَّهُمْ أَسْلَافُكُمْ »<sup>(١)</sup> . فإن لم يُعْلَمَ أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أُنْثَى ، سُمِّيَ اسْمًا يَصْلُحُ لهما<sup>(٢)</sup> ، كَسَعَادَةَ ، وَسَلَامَةَ .

وَمَنْ لَهُ دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لَعَدَمِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِيهِ .

**فصل :** والشَّهِيدُ إذا مات في المَغْتَرِكِ<sup>(٣)</sup> ، لم يُغَسَّلْ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وفي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُصَلَّى عَلَيْهِ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ ؛ لِمَا رَوَى عَقْبَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا ، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ،<sup>(٤)</sup> ثُمَّ انْصَرَفَ<sup>(٥)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَهِيَ

(١) عزاه في كنز العمال لابن عساكر في تاريخه عن أبي هريرة مرفوعا، بلفظ: «أفراطكم» بدل: «أسلافكم». كنز العمال ١٦/٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٤. وانظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٢/١٠٠٠.

(٢) في الأصل: «لذكر والأنثى»، وفي م: «لها».

(٣) في م: «المركة».

(٤ - ٥) سقط من: م.

(٥) أخرجه البخاري، في: باب الصلاة على الشهيد، من كتاب الجنائز، وفي: باب علامات النبوة في الإسلام، من كتاب المناقب، وفي: باب غزوة أحد، من كتاب المغازي، وفي: باب في الحوض، من كتاب الرقاق. صحيح البخاري ١١٤/٢، ١١٥، ١٢٠/٥، ١٢٠/٨، ١٥١. ومسلم، في: باب إثبات حوض النبي ﷺ وصفاته، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ٤/١٧٩٥، ١٧٩٦.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الميت يصلى على قبره بعد حين، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ٢/١٩٣. والنسائي، في: باب الصلاة على الشهداء، من كتاب الجنائز. المجتبى ٤/٤٩. والإمام أحمد، في: المسند ٤/١٤٩، ١٥٣، ١٥٤.

أَصْح؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِ شُهَدَاءِ أُحُدٍ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسِّلُوهُ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. وَحَدِيثُ عُقْبَةَ مَخْصُوصٌ بِشُهَدَاءِ أُحُدٍ، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِمْ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ.

وَالْخَيْرَةُ فِي تَكْفِينِ الشَّهِيدِ إِلَى الْوَلِيِّ، إِنْ<sup>(٢)</sup> أَحَبَّ زَمَلَهُ فِي ثِيَابِهِ وَنَزَعَ مَا عَلَيْهِ مِنْ جِلْدٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ سِلَاحٍ<sup>(٤)</sup>؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِي<sup>(٥)</sup> أُحُدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ، وَأَنْ يُدْفَنُوا فِي ثِيَابِهِمْ بِدِمَائِهِمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>. وَإِنْ [٧٠ظ] أَحَبَّ نَزَعَ ثِيَابَهُ وَكَفَّنَهُ بِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ صَفِيَّةَ أَرْسَلَتْ

---

(١) فى: باب الصلاة على الشهيد، وباب من لم ير غسل الشهيد، بدون لفظ: «ولم يصل عليهم». وباب من يقدم فى اللحد، وباب اللحد والشق فى القبر، من كتاب الجنائز، وفى: باب من قتل من المسلمين يوم أحد... من كتاب المغازى. صحيح البخارى ١١٤/٢، ١١٥، ١١٧، ١٣١/٥.

كما أخرجه أبو داود بدون لفظ: «ولم يصل عليهم» فى: باب فى الشهيد يغسل، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ١٧٤/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى ترك الصلاة على الشهيد، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٣٥٣/٤. والنسائى، فى: باب ترك الصلاة عليهم، من كتاب الجنائز. المجتبى ٥٠/٤. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الصلاة على الشهداء ودفنهم، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٨٥/١. والإمام أحمد نحوه، فى: المسند ٢٩٩/٣، ٢٤٧/١.

(٢) فى الأصل: «وإن».

(٣ - ٣) فى م: «ودرع».

(٤) بعده فى م: «أصحاب».

(٥) فى: باب فى الشهيد يغسل، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ١٧٤/٢.

كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الصلاة على الشهداء ودفنهم، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٨٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٤٧/١. وضعفه فى الإرواء ٣/١٦٥.

إلى النبي ﷺ ثوبين ليَكْفَنَ حَمْرَةَ فِيهِمَا، فَكَفَّنَهُ 'رَسُولُ اللَّهِ ﷺ' فِي أَحَدِهِمَا، وَكَفَّنَ فِي الْآخِرِ رَجُلًا آخَرَ<sup>(١)</sup>. قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>: هُوَ صَالِحُ الْإِسْنَادِ.

وإن حُمِلَ بِهِ رَمَقٌ، أَوْ أَكَلَ، أَوْ طَالَتْ حَيَاتُهُ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ غَسَّلَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَكَانَ شَهِيدًا<sup>(٤)</sup>.

وإن قُتِلَ وَهُوَ جُنُبٌ غُسِّلَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ: «مَا بَالُ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّاهِبِ؟ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ تُغَسِّلُهُ»؟. قَالُوا: إِنَّهُ سَمِعَ الْهَائِئَةَ<sup>(٥)</sup>، فَخَرَجَ وَلَمْ يَغْتَسِلْ. رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ<sup>(٦)</sup>.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١/١٦٥. وعبد الرزاق، في: المصنف ٣/٤٢٧. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣/٤٠١. وصححه في الإرواء ٣/١٦٥، ١٦٦.

(٣) يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور، أبو يوسف السدوسي البصري، الحافظ الكبير العلامة الثقة، صاحب «المسند» الكبير، العديم النظير المعلن، مولده في حدود الثمانين ومائة، توفي في شهر ربيع الأول سنة اثنتين وستين ومائتين. تاريخ بغداد ١٤/٢٨١ - ٢٨٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٧٦ - ٤٧٩.

(٤) انظر ما أخرجه مسلم، في: باب من فضائل سعد بن معاذ، رضى الله عنه، من كتاب فضائل الصحابة. صحيح مسلم ٤/١٩١٥، ١٩١٦. والترمذي، في: باب مناقب سعد بن معاذ، رضى الله عنه، من أبواب المناقب. عارضة الأحوذى ١٣/٢٣٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٢٩٦، ٣٤٩، ٣٦٠. وانظر الإرواء ٣/١٦٦، ١٦٧.

(٥) الهائئة والهيعة: الصوت تفرع منه وتخافه، من عدو أو غيره.

(٦) سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الفارسي، الحافظ الكبير، صاحب «المسند»، مولى آل الزبير بن العوام، توفي بالبصرة سنة ثلاث ومائتين. سير أعلام النبلاء ٩/٣٧٨ - ٣٨٤. والحديث لم يعزه إليه الحافظ في: التلخيص الحبير ٢/١١٧، ١١٨، ولا في الإرواء =

وإن سَقَطَ مِنْ دَائِيهِ ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ شَاهِقٍ ، أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا لَا أَثَرَ بِهِ ،  
غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَتِيلِ الْكُفَّارِ ، وَالَّذِي لَا أَثَرَ بِهِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ  
مَاتَ حَتْفَ أَثْفِهِ ، فَلَا يَسْقُطُ الْعَسَلُ الْوَاجِبُ بِالشَّكِّ .

وَمَنْ عَادَ عَلَيْهِ سِلَاحُهُ فَقَتَلَهُ ، فَهُوَ كَقَتِيلِ الْكُفَّارِ ؛ لِأَنَّ عَامَرَ بْنَ  
الْأَكْوَعِ عَادَ عَلَيْهِ سَيْفُهُ فَقَتَلَهُ <sup>(١)</sup> ، فَلَمْ يُفَرِّدْ عَنِ الشُّهَدَاءِ بِحُكْمٍ . وَقَالَ  
الْقَاضِي : يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَتِيلِ الْكُفَّارِ .

وَمَنْ قُتِلَ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ <sup>(٢)</sup> فِي الْمُعْتَرِكِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ قَتِيلِ الْمُشْرِكِينَ .  
وَأَمَّا أَهْلُ الْبَغْيِ ؛ فَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يُغَسَّلُونَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ ، لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ  
حُكْمُ الشُّهَدَاءِ .

وَأَمَّا الْمَقْتُولُ ظُلْمًا ، كَقَتِيلِ اللَّصُوصِ ؛ وَالْمَقْتُولِ دُونَ مَالِهِ ، فَفِيهِ  
رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ غُسِّلَ وَصُلِّيَ  
عَلَيْهِ . وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَهِيدِ الْمُعْتَرِكِ ، أَشْبَهَ الْمَبْطُونِ <sup>(٣)</sup> . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يُغَسَّلُ ؛  
لِأَنَّهُ قَتِيلٌ شَهِيدٌ ، أَشْبَهَ شَهِيدَ الْمُعْتَرِكِ .

---

= ١٦٧/٣ ، ١٦٨ .

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي : السِّيرَةِ ٣١٢ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٣/ ٢٠٤ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ٤/

١٥ .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ ذِي قَرْدٍ وَغَيْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٣/

١٤٤٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/ ٥١ ، ٥٢ .

(٢) أَيْ : الَّذِينَ يِقَاتِلُونَ الْبَغَاةَ مَعَ الْإِمَامِ .

(٣) الْمَبْطُونُ : مَنْ اشْتَكَى بَطْنَهُ مِنْ إِسْهَالٍ أَوْ اسْتِسْقَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ فَمَاتَ .

**فصل:** وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ لَعْدَمِ الْمَاءِ، أَوْ خِيفَ تَقَطُّعُهُ بِهِ، كَالْمَجْدُورِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَحْتَرِقِ، يُتِمُّ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ عَلَى الْبَدَنِ، فَيَدْخُلُهَا التَّيَّمُّ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، كَالْجَنَابَةِ. وَإِنْ تَعَذَّرَ غَسْلُ بَعْضِهِ، يُتِمُّ لِمَا لَمْ يُصِْبْهُ الْمَاءُ. وَإِنْ أُمِّكَنْ صَبُّ الْمَاءِ عَلَيْهِ، وَخِيفَ مِنْ عَزَاكَ، صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا وَلَا يُغْرَكَ.

وَمَنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ ذَاتِ نَفْسٍ<sup>(٢)</sup> أُخْرِجَ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ<sup>(٣)</sup> إِلَّا بِمَثَلَةٍ، وَكَانَتْ الْبَيْتُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا، أُخْرِجَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ رِعَايَةَ حُقُوقِ الْأَحْيَاءِ أَوْلَى مِنْ حِفْظِهِ عَنِ الْمَثَلَةِ، وَإِنْ لَمْ يُحْتَجَّ إِلَيْهَا، طُمِّتْ عَلَيْهِ، فَكَانَتْ قَبْرَهُ.

**فصل:** يُسْتَحَبُّ لِمَنْ غَسَلَ مَيِّتًا أَنْ يَغْتَسِلَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ». رَوَاهُ<sup>(٤)</sup> الطَّبَايِيسِيُّ، وَابْنُ دَاوُدَ. وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ طَاهِرًا، وَالْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ. وَالصَّحِيحُ فِيهِ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ. كَذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.

وَإِذَا فَرَّغَ مِنْ غَسْلِهِ نَشَفَهُ بِثَوْبٍ، لَعَلَّ تُبُلَّ أَكْفَانِهِ.

(١) فِي م: «كَالْمَجْدُومِ».

(٢) أَى رَائِحَةٍ مُتَغَيِّرَةٍ.

(٣) فِي م: «يَكُنْ».

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: م.

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي ١٠١/١.

(٥) سَقَطَ مِنْ: ف، م.



## بَابُ الْكَفَنِ

يَجِبُ كَفْنُ الْمَيِّتِ فِي مَالِهِ مُقَدِّمًا عَلَى الدِّينِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْإِزْثِ ؛ لقولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الذِّي وَقَصَّتْهُ نَاقَتُهُ : « كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ كِسْوَةَ الْمُفْلِسِ الْحَيِّ تُقَدَّمُ عَلَى دِينِهِ ، فَكَذَلِكَ كَفْنُهُ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ كِسْوَتُهُ فِي حَيَاتِهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، فَفِي بَيْتِ الْمَالِ .

وَلَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ كَفْنُ زَوْجَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً لَا يَحِلُّ الِاسْتِمْتَاعُ مِنْهَا ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ كِسْوَتُهَا .

فصل : وَأَقْلُ مَا يَكْفِي <sup>(٢)</sup> فِي الْكَفَنِ ثَوْبٌ يَشْتَرُ جَمِيعَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : [ ٧١ ر ] لَا يُجْزِئُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَجْزَأَ وَاحِدٌ لَمْ يَجْزِ أَكْثَرُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ إِسْرَافًا . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْعَوْرَةَ الْمُغْلَظَةَ يَشْتَرُهَا ثَوْبٌ وَاحِدٌ ، فَلَمَّيْتُ أَوْلَى ، وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَلْزَمُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّكْفِينُ بِالْحَسَنِ وَإِنْ أَجْزَأَ ذُوْنَهُ .

وَيُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ الْكَفَنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ

---

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

(٢) في ف ، م : « يجزئ » .

أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .

وَيَكُونُ جَدِيدًا أَوْ غَسِيلًا ، إِلَّا أَنْ يُوصِيَ الْمَيِّتُ بِتَكْفِينِهِ فِي خَلْقٍ ،  
فَتُثْمَثَلُ وَصِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَفَّنُونِي فِي ثَوْبَيْ  
هَذَيْنِ ، فَإِنَّ الْحَيَّ أُخَوِّجُ إِلَى الْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ <sup>(٢)</sup> .

وَالْأَفْضَلُ تَكْفِينُهُ فِي ثَلَاثِ لَفَافٍ بِيضٍ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا : كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ <sup>(٣)</sup> ، لَيْسَ فِيهَا  
قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ حَالَةَ الْإِحْرَامِ أَكْمَلُ أَحْوَالِ الْحَيِّ ،

- 
- (١) فى : باب فى تحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٥١ / ٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٧٦ / ٢ .  
والترمذى ، فى : باب منه [ ما يستحب من الأكفان ] ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ /  
٢١٧ . والنسائى ، فى : باب الأمر بتحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٢٨ / ٤ . وابن  
ماجه ، فى : باب ما جاء فيما يستحب من الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٣ / ١ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٥ / ٣ ، ٣٢٩ ، ٣٤٩ ، ٣٧٢ .  
(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب موت يوم الاثنين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢٧ / ٢ .  
والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى كفن الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٢٤ / ١ .  
(٣) سحولية ؛ بفتح السين وضمها ، والفتح أشهر ، قيل : هى ثياب بيض نقية لا تكون إلا من  
القطن . وقيل : هى منسوبة إلى سحول ، مدينة باليمن تحمل منها هذه الثياب .  
(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب الثياب البيض للكفن ، وباب الكفن ولا عمامة ، وباب موت  
يوم الاثنين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٩٥ / ٢ ، ١٢٧ . ومسلم ، فى : باب كفن  
الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٤٩ / ٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٧٧ / ٢ .  
والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كفن النبى ﷺ ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ /  
٢١٧ . والنسائى ، فى : باب كفن النبى ﷺ ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٢٩ / ٤ ، ٣٠ . وابن  
ماجه ، فى : باب ما جاء فى كفن النبى ﷺ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٢ / ١ . =



وهو لا يَلْبَسُ المَخِيطَ فيها، فكذلك حالُ مَوْتِهِ .

والمُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْخَذَ أَحْسَنُ اللَّفَافِ وَأَوْسَعُهَا، فَيُبْسَطَ عَلَى بِسَاطٍ،  
ليكونَ الظَّاهِرُ للنَّاسِ أَحْسَنَهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ عَادَةُ الْحَيِّ، <sup>(١)</sup> يَجْعَلُ الظَّاهِرَ أَفْخَرَ  
ثِيَابِهِ <sup>(٢)</sup>. ثُمَّ تُبْسَطُ الثَّانِيَةُ فَوْقَهَا، ثُمَّ الثَّلَاثَةُ فَوْقَهُمَا، وَيُذَرُّ الْحَنُوطُ <sup>(٣)</sup>  
وَالكَافُورُ فِيمَا بَيْنَهُنَّ، ثُمَّ يُحْمَلُ المَيِّتُ فَيُوضَعُ عَلَيْهِنَّ مُسْتَلْقِيًا، لِيَكُونَ  
أَمَكَنَ لِإِدْرَاجِهِ فِيهَا، وَيُجْعَلُ مَا عِنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَ رِجْلَيْهِ. وَيُجْعَلُ  
بَقِيَّةُ الْحَنُوطِ وَالكَافُورِ فِي قُطْنٍ، وَيُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ بَرَفِيٍّ، وَيُكَثَّرُ ذَلِكَ  
لِيَزْدَ شَيْقًا إِنْ خَرَجَ حِينَ تَحْرِيكِهِ، وَيُشَدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةٌ مُشْقُوقَةُ الطَّرَفِ،  
كَالتَّبَانِ <sup>(٤)</sup>، تَأْخُذُ أَلْيَتَيْهِ وَمِثْلَتَهُ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى <sup>(٥)</sup> مَنَافِذِ وَجْهِهِ  
وَمَوَاضِعِ سُجُودِهِ، وَيُجْعَلُ الطَّيِّبُ وَالدَّرِيرَةُ <sup>(٦)</sup> فِي مَغَايِنِهِ <sup>(٧)</sup> وَمَوَاضِعِ  
سُجُودِهِ، تَشْرِيقًا لِهَذِهِ الْأَعْضَاءِ الَّتِي خُصِّصَتْ بِالسُّجُودِ، وَيُطَيَّبُ رَأْسُهُ  
وَلَحْيَتُهُ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يَتَطَيَّبُ هَكَذَا، وَإِنْ طُيِّبَ جَمِيعُ بَدَنِهِ كَانَ حَسَنًا.

وَلَا يُتْرَكُ عَلَى أَعْلَى اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا وَلَا التَّعْشِيرُ شَيْءٌ مِنَ الْحَنُوطِ؛ لِأَنَّ

---

= والإمام مالك، في: باب ما جاء في كفن الميت، من كتاب الجنائز. الموطأ ١/٢٢٣. والإمام  
أحمد، في: المسند ٦/١١٨، ١٣٢.

(١ - ١) زيادة من: ف.

(٢) الحنوط: طيب يخلط للميت خاصة.

(٣) التبان: السراويل بلا أكمام.

(٤) في م: «في».

(٥) الدريرة: الطيب المسحوق.

(٦) المغاين: المواضع التي تشفى من الإنسان.

الصَّدِيقَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَا تَجْعَلُوا عَلَى أَكْفَانِي حَنْوُطًا<sup>(١)</sup>. ثُمَّ يَتَنَبَّى  
طَرَفَ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ يَزُودُ طَرَفَهَا الْآخَرَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ  
فَوْقَ الطَّرَفِ الْآخَرِ؛ لِيُغَمِّسَهُ إِذَا أَقَامَهُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِالثَّانِيَةِ  
وَالثَّالِثَةِ كَذَلِكَ. ثُمَّ يَجْمَعُ ذَلِكَ جَمْعَ طَرَفِ الْعِمَامَةِ، فَيَزُودُهُ عَلَى وَجْهِهِ  
وَرِجْلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ انْتِشَارَهَا فَيُعْقِدُهَا. وَإِذَا وُضِعَ فِي الْقَبْرِ حُلُّهَا.

وَلَا يُخَرِّقُ الْكَفَنُ؛ لِأَنَّهُ تَخْرِيقُهُ يُفْسِدُهُ.

وَلَا يَجِبُ الطَّبِيُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى  
الْحَيِّ، فَكَذَلِكَ عَلَى الْمَيِّتِ.

وَلَا يُزَادُ الْكَفَنُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ؛ لِأَنَّهُ إِسْرَافٌ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهِ.

**فصل:** وَإِنْ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ وَمِثْرَةٍ وَلِفَافَةٍ جَازٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَمَيْصَةَ كَفَنَهُ فِيهِ. «مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ»<sup>(٢)</sup>. وَيُجْعَلُ الْمِثْرُ مِمَّا

(١) لَمْ نَجِدْهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، الْإِمَامُ مَالِكٌ،  
فِي: بَابِ النِّهْيِ عَنْ أَنْ تَتَّبَعَ الْجَنَازَةَ بِنَارٍ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. الْمَوْطَأُ ١/٢٢٦. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ،  
فِي: الْمُصَنَّفِ ٣/٢٧٠.

(٢ - ٢) لَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ، م، وَفِي س ١: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ».  
وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْكَفَنِ فِي الْقَمِيصِ الَّذِي يُكْفَى أَوْ لَا  
يَكْفَى...، وَبَابِ هَلْ يَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَاللَّحْدُ لَعْلَةً؟ مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، وَفِي: بَابِ الْكِسْوَةِ  
لِلْأَسَارِيِّ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ، وَفِي بَابِ لِبْسِ الْقَمِيصِ...، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ  
٩٧/٢، ١١٦، ٧٣/٤، ١٨٥/٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: كِتَابِ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤/  
٢١٤٠.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْقَمِيصِ فِي الْكَفَنِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. الْمُجْتَبَى ٤/٣١.  
وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَهْلِ الْقَبْلَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ =

يَلَى جِلْدَهُ، وَلَا يُرَرُّ عَلَيْهِ الْقَمِيصُ.

فَإِنْ تَشَاخَّ الْوَرِثَةُ فِي الْكَفَنِ، جُعِلَ ثَلَاثَ لَفَائِفَ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ يَلْبَسُ فِي حَيَاتِهِ. وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمْ: يُكْفَنُ مِنْ مَالِهِ. وَقَالَ الْآخَرُ: مِنْ مَالِ السَّبِيلِ. كُفِّنَ مِنْ مَالِهِ؛ لِقَلَّا يَتَعَيَّرُ بِذَلِكَ.

وَيُسْتَحَبُّ تَجْمِيرُ الْكَفَنِ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ جَابِرًا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَمَرْتُمُ الْمَيِّتَ فَجَمَرُوهُ ثَلَاثًا»<sup>(١)</sup>.

**فصل:** وتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ؛ مِثْرَرٍ تُؤَزَّرُ بِهِ، وَقَمِيصٍ تُلْبَسُهُ بَعْدَهُ، ثُمَّ تُخَمَّرُ بِمَقْنَعَةٍ، ثُمَّ تُلَفُّ بِلِفَافَتَيْنِ؛ لِمَا رَوَى [٧١ ظ] أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، عَنْ لَيْلَى بِنْتِ قَانِفِ الثَّقَفِيَّةِ، قَالَتْ: كُنْتُ فِي مَنْ غَسَلَ أُمَّ كُلثُومِ ابْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ وَفَاتِهَا، فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحِقَاءَ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ الدَّرْعَ، ثُمَّ الْحِمَارَ، ثُمَّ الْمِلْحَفَةَ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الثَّوْبِ الْآخِرِ. وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَزِيدُ فِي حَيَاتِهَا عَلَى الرَّجُلِ<sup>(٥)</sup> فِي السَّرِّ، لِزِيَادَةِ

= ٤٨٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٨١.

وانظره من حديث ابن عمر عند البخاري، في صحيحه ٩٦/٢، ٨٥/٦، ٨٦. ومسلم، في: صحيحه ٢١٤١/٤. والنسائي، في: المجتبى ٣٠/٤. والترمذي، في: عارضة الأحوذى ٢٤٤/١١، ٢٤٥. وابن ماجه في سننه ٤٨٧/١.

(١) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٣١. وانظر: نصب الراية ٢/٢٦٤.

(٢) في: باب في كفن المرأة، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ١٧٨/٢.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٦/٣٨٠. وإسناده ضعيف. الإرواء ٣/١٧٣.

(٣) الحقاء: هو الإزار الذي يشد على العورة.

(٤) الملحفة: الملاءة التي تلتحف بها المرأة.

(٥) في ف: «الرجال».

عَوْرَتِهَا عَلَى عَوْرَتِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي مَوْتِهَا ، وَتَلْبَسُ الْمَخِيطَ فِي إِحْرَامِهَا ،  
فَتَلْبَسُهُ فِي مَمَاتِهَا<sup>(١)</sup> .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا لَا يَشْتُرُ جَمِيعَهُ ، غَطَّى رَأْسَهُ ، وَتَرَكَ عَلَى  
رِجْلَيْهِ حَشِيشٌ ؛ لِمَا رَوَى خَبَّابٌ أَنَّ<sup>(٢)</sup> مُضْعَبَ بْنِ عَمِيرٍ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ وَلَمْ  
يَكُنْ لَهُ إِلَّا نَمْرَةٌ<sup>(٣)</sup> ، إِذَا غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا  
رَأْسُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « غَطُّوا بِهَا رَأْسَهُ ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ  
الْإِذْخِرَ<sup>(٤)</sup> » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . فَإِنْ كَانَ أَضْيَقَ مِنْ ذَلِكَ ، شَتِيرَ بِهِ عَوْرَتَهُ ،  
وَعُطِّيَ سَائِرُهُ بِحَشِيشٍ أَوْ وَرَقٍ .

---

(١) فِي م : « مَوْتِهَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « ابْن » .

(٣) النَمْرَةُ : كَسَاءٌ فِيهِ خُطُوطٌ بَيْضٌ وَسُودٌ تَلْبَسُهُ الْأَعْرَابُ .

(٤) الْإِذْخِرُ : نَبَاتٌ ذَكَى الرِّيحُ ، وَإِذَا جَفَّ ابْيَضَ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفَنًا ... مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ هَجْرَةِ  
النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ ، وَفِي : بَابِ غَزْوَةِ أُحُدٍ ، وَبَابِ مَنْ  
قَتَلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ فَضْلِ الْفَقْرِ ، مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ .  
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩٨ / ٢ ، ٧١ / ٥ ، ٧٢ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ١١٩ / ٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فِي  
كَفْنِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٤٩ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْكَفْنَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، مِنْ  
كِتَابِ الْوَصَايَا ، وَفِي : بَابِ كَرَاهِيَةِ الْمَغَالَاةِ فِي الْكَفْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ /  
١٠٤ ، ١٧٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَنَاقِبِ مُصْعَبِ بْنِ عَمِيرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مِنْ أَبْوَابِ  
الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٣٨ / ١٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْقَمِيصِ فِي الْكَفْنِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٣٢ / ٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠٩ / ٥ ، ١١١ ، ١١٢ ، ٣٩٥ / ٦ ، ٣٩٦ .

فإن كَثُرَ المَوْتَى وَقَلَّتِ الأُكْفَانُ ، كُفِّنَ الاثنان والثلاثة في الكفن الواحد ؛ لما رَوَى أَنَسُ قال : كَثُرَ القَتْلَى وَقَلَّتِ الأُكْفَانُ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَكُفِّنَ<sup>(١)</sup> الرجلُ والرَّجُلَانِ والثلاثة في الثَّوبِ الواحدِ ، ثم يُدْفَنُونَ في قَبْرِ واحدٍ<sup>(٢)</sup> . وهو حديثٌ حسنٌ .

**فصل :** فإن خَرَجَ منه شيءٌ يَسِيرٌ وهو في أَكْفَانِهِ ، لم يُعَدَّ إلى الغَسْلِ ، وحُمِلَ ؛ لأنَّ في إِعَادَتِهِ مَشَقَّةٌ ، ولا يُؤْمَنُ مِثْلُهُ ثَانِيًا وَثَالِثًا . وإن خَرَجَ<sup>(٣)</sup> كثيرٌ ، فالظاهرُ عنه<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ يُحْمَلُ أَيضًا ؛ لِمَشَقَّةِ إِعَادَتِهِ . وعنه ، أَنَّهُ يُعَادُ غَسْلُهُ ، وَيُطَهَّرُ كَفَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْمَنُ مِثْلُهُ في الثَّانِي ؛ لِلتَّحْفُظِ بِالتَّلَجُّمِ والشَّدِّ .

**فصل :** وإذا مات المحرَّمُ ، لم يَقْرَبْ طَيِّبًا ، ولم يُخَمَّرْ رَأْسُهُ ؛ لأنَّ حُكْمَ إِحْرَامِهِ باقٍ ، فَيَجَنَّبُ مَا يَتَجَنَّبُهُ الْمُحْرِمُونَ ؛ لما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، قال : بينما رجلٌ واقِفٌ بِعَرَفَةَ إذْ وَقَعَ عن راحِلَتِهِ فَمَاتَ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ في ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . وعنه ، لا يُغَطَّى وَجْهُهُ وَلَا رِجْلَاهُ . والظاهرُ عنه جَوَازُ تَغْطِيَّتِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لم يَذْكُرْهُمَا في حديثِ ابنِ

(١) في الأصل : « قال كفن » .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٤ / ٢ .  
والترمذى ، في : باب ما جاء في قتلى أحد وذكر حمزة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٣٤ / ٤ .

(٣) في م : « ظهر منه » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

عباس ، ولأنَّ الحَيَّ لا يُمنَعُ مِن تَغْطِيَّتِهِمَا ، فالْمِيْتُ أَوْلَى .

ولا يُلبَسُ قَمِيصًا إِنْ كَانَ رَجُلًا ؛ لِأَنَّهُ مُنْتَوَعٌ مِنْ لُبْسِ الْخَيْطِ ، وَإِنْ كَانَ  
امْرَأَةً جازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُمنَعُ مِنْ لُبْسِ الْخَيْطِ ، وَجازَ تَخْمِيرُ رَأْسِهَا ؛ لِأَنَّهَا  
لَا تُمنَعُ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهَا .

وَإِنْ مَاتَتْ مُعْتَدَّةً ، بَطَلَ حُكْمُ عِدَّتِهَا ، وَفُعِلَ بِهَا مَا يُفْعَلُ بِغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ  
اجْتِنَابَ الطَّيِّبِ فِي الْحَيَاةِ إِنَّمَا كَانَ لئَلَّا يَدْعَوْا إِلَى نِكَاحِهَا ، وَقَدْ أُمِنَ ذَلِكَ  
بِمَوْتِهَا .

## بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

وهي فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » <sup>(١)</sup> . وَيَكْفِي وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الْجَمَاعَةُ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهَا الْعَدَدُ ، كَالظُّهْرِ .

وَتَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا صَلَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلٍ <sup>(٢)</sup> ابْنِ يَنْبُضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَصَلَّيْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي الْمَسْجِدِ <sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه الدارقطني ، في : سننه ٥٦/٢ . والطبراني ، في : الكبير ٤٤٧/١٢ ، وابن عبد البر ، في : الاستذكار ٢٣٧/٨ . وأبو نعيم ، في : الحلية ٣٢٠/١٠ ، وفي : أخبار أصبهان ٣١٧/٢ . والخطيب ، في : تاريخ بغداد ٢٩٣/١١ . والحديث طرقه كلها واهية جدا . انظر : نصب الراية ٢٧/٢ - ٢٩ ، إرواء الغليل ٣٠٥/٢ - ٣١٠ .

(٢) في الأصل ، ف : « سهل » . وانظر أسد الغابة ٤٦٦/٢ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ . سير أعلام النبلاء ٣٨٤/١ ، ٣٨٥ .

(٣) في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز ، صحيح مسلم ٦٦٨/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٥/٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥٥/٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧٩/٦ ، ١٣٣ ، ١٦٩ ، ٢٦١ .

(٤) الصلاة على أبي بكر في المسجد أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٥٢٦/٣ . وعلى عمر أخرجه الإمام مالك ، في : باب الصلاة على الجنائز في المسجد ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٣٠/١ .

وتجوزُ في المَقْبَرَةِ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ فِي المَقْبَرَةِ<sup>(١)</sup>.  
 ويجوزُ فِعْلُهَا فُرَادَى؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِ فُرَادَى<sup>(٢)</sup>. والسُّنَّةُ  
 فِعْلُهَا فِي جَمَاعَةٍ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّيْهَا بِأَصْحَابِهِ.  
 وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَفَّ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ؛ لِمَا رَوَى مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ<sup>(٣)</sup> أَنَّ

(١) من حديث أبي هريرة أخرجه البخارى، فى: باب كنس المسجد...، من كتاب الصلاة،  
 وفى: باب الإذن بالجنائز، وباب الصلاة على القبر بعد ما يدفن، من كتاب الجنائز. صحيح  
 البخارى ١/١٢٤، ٢/٩٢، ١١٣. ومسلم، فى: باب الصلاة على القبر، من كتاب الجنائز. صحيح  
 مسلم ٢/٦٥٩. وأبو داود، فى: باب الصلاة على القبر، من كتاب الجنائز. سنن  
 أبى داود ٢/١٨٩. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الصلاة على القبر، من كتاب الجنائز.  
 سنن ابن ماجه ١/٤٩٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٣٥٣، ٣٨٨.  
 ومن حديث ابن عباس أخرجه البخارى، فى: باب وضوء الصبيان...، من كتاب الأذان،  
 وفى: باب الصفوف على الجنائز، وباب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز، وباب سنة  
 الصلاة على الجنائز، وباب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز، وباب الصلاة على القبر بعد ما  
 يدفن، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ١/٢١٧، ٢/١٠٩ - ١١٢. والترمذى، فى: باب  
 ما جاء فى الصلاة على القبر، من أبواب الجنائز. عارضة الأحمدي ٤/٢٥٦. والنسائى، فى:  
 باب الصلاة على القبر، من كتاب الجنائز. المجتبى ٤/٧٠. والإمام أحمد، فى: المسند ١/  
 ٣٣٨.

(٢) قال الإمام الشافعى: «فقد صلى الناس على رسول الله ﷺ أفراداً لا يؤمهم أحد، وذلك  
 لعظم أمر رسول الله ﷺ وتنافسهم فى أن لا يتولى الإمامة فى الصلاة عليه واحد، وصلوا عليه  
 مرة بعد مرة». الأم ١/٢٤٤.

انظر سنن ابن ماجه ١/٥٢١. سيرة ابن هشام ٤/٦٦٣. طبقات ابن سعد ٢/٢٨٨،  
 ٢٩٠. تاريخ الطبرى ٣/٢١٣. مصنف عبد الرزاق ٣/٤٧٣، ٤٧٤. السنن الكبرى للبيهقى  
 ٤/٣٠. الفصول فى اختصار سيرة الرسول ١٩٨، ١٩٩. التلخيص الحبير ٢/١٢٤.

(٣) مالك بن هبيرة بن خالد بن مسلم السكونى، أبو سعيد، له صحبة، سكن مصر، ولى  
 حمص لمعاوية، وروى عنه من أهلها جماعة، كان فى من شهد فتح مصر، قال أبو زرعة: مات  
 فى زمن مروان بن الحكم. الإصابة ٥/٧٥٦، ٧٥٧.



النبي ﷺ قال: « ما من مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلِّيَ عليه ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أُوجِبَ »<sup>(١)</sup>. وهذا حديث [٧٢] حسن.

وإن اجْتَمَعَ نِسَاءٌ فَصَلَّيْنِ عليه جماعةً، أو فُرَادَى، فلا بَأْسَ؛ لأنَّ عائشةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنها، صَلَّتْ على سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأولَى الناسِ بالصلاةِ عليه مَنْ أَوْصَى إليه بذلك؛ لإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ على الوَصِيَّةِ بها؛ فَإِنَّ أبا بَكْرٍ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عليه عُمرُ<sup>(٣)</sup>، وعُمَرُ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عليه صُهَيْبُ<sup>(٤)</sup>، وابنُ مَسْعُودٍ أَوْصَى بذلك الزُّبَيْرُ<sup>(٥)</sup>، وأبو بَكْرَةَ أَوْصَى به أبا بَرْزَةَ، وأُمُّ سَلَمَةَ أَوْصَتْ به سَعِيدُ ابنِ زَيْدٍ<sup>(٦)</sup>، وعائِشَةُ أَوْصَتْ إلى أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٧)</sup>، وأَوْصَى به<sup>(٨)</sup>

---

(١) أخرجه أبو داود، في: باب في الصفوف على الجنازة، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ٢/١٨٠. والترمذي، في: باب ما جاء في الصلاة على الجنازة والشفاعة للميت، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٤/٢٤٦، ٢٤٧. وابن ماجه، في: باب ما جاء في من صلى عليه جماعة من المسلمين، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ١/٤٧٨. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٧٩.

(٢) انظر تخريج حديث: ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل ابن يضاء إلا في المسجد. المتقدم في صفحة ٣٧.

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق ٣/٤٧١.

(٤) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٤/٢٩.

(٥) سقط من: م.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ٣/٢٨٥. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٤/٢٩.

(٧) انظر مصنف عبد الرزاق ٣/٤٧١.

(٨) سقط من: م.

أبو سَريحة<sup>(١)</sup> إلى زيد بن أرقم، فجاء عمرو بن حريث، وهو أمير الكوفة ليتقدم، فقال ابنه: أيها الأمير إن أبا أوصى أن يصلي عليه زيد بن أرقم. فقدم<sup>(٢)</sup> زيدا. ولأنها حق للميت، فقدم وصيه بها، كتفريق ثلثه.

ثم الأمير؛ لقول النبي ﷺ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ<sup>(٣)</sup> الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ»<sup>(٤)</sup>. وقال أبو حازم: شهدت حسينا حين مات الحسن وهو يدفع في قفا سعيد بن العاص ويقول: تقدم، لولا السنة ما قدمتك<sup>(٥)</sup>. وسعيد أمير المدينة. ولأنها إمامة في صلاة، أشبه سائر الصلوات.

ثم الأب وإن علا، ثم الابن وإن سفل، ثم أقرب العصبة، ثم الرجال من ذوى أرحامه، ثم الأجانب.

وفي تقديم الزوج على العصبة روايتان؛ أشهرهما، تقديم العصبة؛ لأن عمر، رضي الله عنه، قال لقراءة امرأته: أنتم أحق بها<sup>(٦)</sup>. ولأن النكاح

(١) حذيفة بن أسيد بن خالد أبو سريحة الغفاري، شهد الحديبية، وذكر في من بايع تحت الشجرة، ثم نزل الكوفة، روى عنه أبو الطفيل، توفي سنة اثنتين وأربعين. أسد الغابة ١/٤٦٦، الإصابة ٤٣/٢.

(٢) في ف: «فتقدم».

(٣) سقط من: ف.

(٤) تقدم تخريجه في ٤١٤/١.

(٥) سلمة بن دينار أبو حازم المدني الخزومي، الإمام القدوة، الواعظ، القاضي، الزاهد، شيخ المدينة النبوية، ولد في أيام ابن الزبير وابن عمر، كان ثقة كثير الحديث، اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ثلاث وثلاثين. وقيل غير ذلك. سير أعلام النبلاء ٩٦/٦ - ١٠٣.

(٦) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٣/٤٧١، ٤٧٢.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ٣/٣٦٣.

يَزُولُ بِالْمَوْتِ ، وَالْقَرَابَةُ بَاقِيَةٌ . وَالثَّانِيَةُ ، الزَّوْجُ أَحَقُّ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرَةَ صَلَّى  
عَلَى أَمْرَاتِهِ دُونَ إِخْوَتِهَا<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَحَقُّ مِنْهُمْ بِغَسْلِهَا .

فَإِنْ اسْتَوَوْا ، فَأَوْلَاهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْإِمَامَةِ فِي الْمَكْتُوبَاتِ ؛ لِلخَبَرِ فِيهِ .

وَالْحُرُّ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ الْقَرِيبِ ؛ لِعَدَمِ وِلَايَتِهِ .

فَإِنْ اسْتَوَوْا وَتَشَاخَوْا ، أَقْرَعُ بَيْنَهُمْ .

فصل : وَمِنْ شَرِطِهَا الطَّهَارَةُ وَالِاسْتِقْبَالُ وَالنِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ ،

فَأَشْبَهَتْ سَائِرَهُنَّ .

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ جِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَوَسْطِ الْمَرْأَةِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَنَسًا  
صَلَّى عَلَى رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ فَقَامَ جِوَالِ وَسْطِ  
السَّرِيرِ ، فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ : هَكَذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى  
الْمَرْأَةِ مَقَامَكَ مِنْهَا ،<sup>(٣)</sup> وَمِنْ<sup>(٤)</sup> الرَّجُلِ مَقَامَكَ مِنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ<sup>(٥)</sup> . وَهَذَا  
حَدِيثٌ حَسَنٌ .

---

(١) بَعْدَهُ فِي م : «بِهَا» .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤٧٣/٣ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٣٦٤/٣ .

(٣ - ٣) فِي م : «و» .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَيِّتِ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ .  
سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٨٦/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، مِنْ  
أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ  
إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنَ مَاجَةَ ٤٧٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ  
١١٨/٣ .

ويجوز أن يُصَلَّى على جماعةٍ دَفْعَةً واحدةً . ويُقدَّم إلى الإمامِ  
أفضَلُهم ، ويُسوَّى بينَ رُءُوسِهِم .

فإن اجتمعَ رجالٌ وصبيانٌ وخَنائى ونساءً ، قُدِّمَ الرجالُ وإن كانوا  
عبيداً ، ثم الصَّبيانُ ، ثم الخَنائى ، ثم النساءُ ؛ لما روى عَمَرُ مَوْلَى الحارِثِ  
ابنِ نُوْفَلٍ قال : شَهِدْتُ جِنازَةَ صَبِيٍّ وامرأةً ، فُقدِمَ الصَّبِيُّ ممَّا يلى القومَ ،  
وُوضِعَتِ المرأةُ وراءَهُ ، فَصَلَّى عليهما ، وفى القومِ أبو سَعِيدِ الخُدْرِيُّ وابنُ  
عباسٍ وأبو قَتَادَةَ وأبو هُرَيْرَةَ ، فسألْتُهُم فقالوا : السُّنَّةُ . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .  
ولأنَّهم هكذا يُصَفُّون فى صلاتِهِم . وقال الحِرَقِيُّ : يُقدَّمُ النساءُ على  
الصَّبيانِ ؛ لحاجَّتِهِنَّ إلى الشَّفاعةِ .

وَيُسَوَّى بينَ رُءُوسِهِم ؛ لأنَّ ابنَ عُمَرَ كان يُسوَّى بينَ رُءُوسِهِم<sup>(٢)</sup> .  
وعن أحمدَ ما يدلُّ على أنَّه يُجْعَلُ صَدْرُ الرجلِ جِذاءً وَسَطُ المرأةِ . اختاره  
أبو الخطَّابِ ، لِيَقِفَ مِنْ<sup>(٣)</sup> كُلِّ واحدٍ منهما مَوْقِفَهُ .

فصل : وأركانُ صلاةِ الجِنازَةِ سِتَّةٌ ؛ القِيامُ ؛ لأنَّها صلاةٌ مَكْتُوبَةٌ ،  
فَوَجِبَ القِيامُ فيها ، كالظُّهْرِ . الثانى ، أَرْبَعُ تَكْبِيراتٍ ؛ لأنَّ النَبِيَّ ﷺ كَبَّرَ

---

(١) فى : باب إذا حضر جنازات رجال ونساء من يقدم ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٦ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب اجتماع جنازة صبي وامرأة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٧ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٣ / ٤٦٧ .

(٣) سقط من : م .

على النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. الثالثُ، أَنْ يَقْرَأَ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ<sup>(٢)</sup> ». [٧٢ظ] وصلى ابنُ عَبَّاسٍ على جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وقال: إِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ. أو: مِنْ تَمَامِ السُّنَّةِ. حديثٌ صحيحٌ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>. ولأنَّهَا

(١) أخرجه البخارى، فى: باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه، وباب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد، وباب التكبير على الجنازة أربعا، من كتاب الجنائز، وفى: باب موت النجاشي، من كتاب مناقب الأنصار. صحيح البخارى ٩٢/٢، ١١١، ١١٢، ٦٥/٥. ومسلم، فى: باب فى التكبير على الجنازة، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٥٦/٢، ٦٥٧. كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الصلاة على المسلم يموت فى بلاد الشرك، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ١٨٩/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى التكبير على الجنازة، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٢٣٧/٤، ٢٣٨. والنسائى، فى: باب الصفوف على الجنازة، وباب عدد التكبير على الجنازة، من كتاب الجنائز. المجتبى ٥٦/٤، ٥٩. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الصلاة على النجاشي، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٩٠/١. والإمام مالك، فى: باب التكبير على الجنائز، من كتاب الجنائز. الموطأ ٢٢٦/١، ٢٢٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٨١/٢، ٤٣٨، ٤٣٩.

(٢) فى الأصل: «الكتاب».

والحديث تقدم تخريجه فى ٢٨٩/١.

(٣) فى: باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ١١٢/٢. كما أخرجه أبو داود، فى: باب ما يقرأ على الجنازة، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ١٨٧. والترمذى، فى: باب ما جاء فى القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٢٤٥/٤. والنسائى، فى: باب الدعاء، من كتاب الجنائز. المجتبى ٦١/٤. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى القراءة على الجنازة، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٧٩.

واللفظ الذى ذكره المصنف، رحمه الله، هو لفظ الترمذى، ولفظ البخارى: فقرأ بفاتحة الكتاب، قال: ليعلموا أنها سنة.

صَلَاةٌ يَجِبُ فِيهَا الْقِيَامُ ، فَوَجِبَتْ فِيهَا الْقِرَاءَةُ ، كَالظُّهْرِ . الرَّابِعُ ، أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ <sup>(١)</sup> ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الشُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ ، ثُمَّ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ؛ يَقْرَأُ فِي نَفْسِهِ ، ثُمَّ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيُخْلِصُ الدُّعَاءَ لِلْجِنَازَةِ ، وَلَا يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْهُمْ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ » <sup>(٢)</sup> . وَلَيْسَ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ . وَإِنْ صَلَّى عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> كَمَا يُصَلِّي عَلَيْهِ فِي التَّشَهُّدِ فَحَسَنٌ . الْخَامِسُ ، أَنْ يَدْعُوَ لِلْمَيِّتِ فِي الثَّالِثَةِ ؛ لِذَلِكَ ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ ، وَمَا دَعَا بِهِ أَجْزَأُهُ . السَّادِسُ ، التَّسْلِيمُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَشُنَّتْهَا سَبْعٌ ؛ رَفَعَ الْيَدَيْنِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ كَانَ يَرَفَعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِ الْجِنَازَةِ وَالْعِيدِ <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ تَكْبِيرَةٌ لَا يَتَّصِلُ طَرَفُهَا بِسُجُودٍ وَلَا قُعُودٍ ، فَسُنُّ فِيهَا الرَّفْعُ ، كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

(١) بعده في الأصل : « بن حنف » .

(٢) انظر : ترتيب مسند الشافعي ١ / ٢١٠ ، ٢١١ .

(٣) زيادة من : ف .

(٤) في : باب الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنابة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ . وانظر : الإرواء ٣ / ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٥) تقدم تخريجه في ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٦) تقدم تخريجه في ١ / ٥١٩ .

والثانى ، الاستعاذة قبل القراءة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾<sup>(١)</sup> .

الثالث ، الإسرار بالقراءة ؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يُسرُّ بها .

الرابع ، أن يدعُو لنفسه ولوالديه وللمسلمين بدعاء النبي ﷺ ؛ وهو ما روى أبو إبراهيم الأشهلئى ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا صَلَّى على الجنائز قال : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا ، وشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا » . حديث صحيح<sup>(٢)</sup> . وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ نحوه ، وزاد : « اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا<sup>(٣)</sup> فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تُضِلَّنَا<sup>(٤)</sup> بَعْدَهُ »<sup>(٥)</sup> . وفى حديث<sup>(٦)</sup> آخر : « اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا ، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ ، وَأَنْتَ قَبَضْتَهَا ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسَرِّهَا

(١) سورة النحل ٩٨ .

(٢) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما يقول فى الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٤٠ ، ٢٤١ . والنسائى ، فى : باب الدعاء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٧٠ .

(٣) سقط من : م .

(٤) فى الأصل : « تفقتنا » .

(٥) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٨ . والترمذى ، فى : باب ما يقول فى الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٤١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الدعاء فى الصلاة على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٦٨ .

(٦) زيادة من : ف .

وَعَلَانِيَتِهَا ، جِئْنَا <sup>(١)</sup> شُفَعَاءَ ، فَاغْفِرْ لَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جِنَازَةٍ ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَوَسِّعْ <sup>(٣)</sup> مُدْخَلَهُ ، وَاعْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ <sup>(٤)</sup> الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثُّوبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ » . حَتَّى تَمْتَنِّيْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> .

وَأِنْ كَانَ طِفْلًا جَعَلَ مَكَانَ الْاسْتِغْفَارِ لَهُ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَوَالِدَيْهِ ذُخْرًا وَفَرَطًا <sup>(٦)</sup> وَسَلَفًا وَأَجْرًا ، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمَا ، وَأَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَاجْعَلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَفِيهِ بَرَحَمَتِكَ عَذَابَ الْجَحِيمِ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ شَرًّا مِنَ الْعَبْدِ قَالَ : اللَّهُمَّ لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا .

الخَامِسُ ، أَنْ يَقِفَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا . وَهَلْ يُسَنُّ فِيهَا ذِكْرٌ ؟ عَلَى

(١) فِي م : « جَنَّاتِكَ » .

(٢) فِي : بَابُ فِي الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٨٨ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٥٦ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣ ، ٤٥٩ .

(٣) فِي ف : « أَوْسَع » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « الذُّنُوبِ وَ » .

(٥) فِي : بَابُ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٦٢ ، ٦٦٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الدُّعَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٤ / ٦٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ،

فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ /

٤٨١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٢٣ ، ٢٨ .

(٦) الْفَرَطُ ، بِالتَّحْرِيكِ : مَا تَقْدَمُكَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ عَمَلٍ .



رَوَاتَيْنِ .

السادس ، أن يَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ ؛ لِما رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ، فَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ <sup>(١)</sup> .

السابع ، الِتِّفَاتُ عَلَى [٧٣د] يَمِينَهُ فِي التَّسْلِيمِ .

**فصل :** وَلَا يُسْنُ الاسْتِفْتَاخُ ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى التَّخْفِيفِ ، وَلَا قِرَاءَةَ شَيْءٍ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ؛ لِذَلِكَ . وَعَنْهُ ، يُسْنُ الاسْتِفْتَاخُ . وَلَا يُسْنُ تَسْلِيمَةً ثَانِيَةً ؛ لِأَنَّ عَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ رَوَى <sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ عَلَى الْجِنَازَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . رَوَاهُ الْجَوْزْجَانِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ ، قَالَ أَحْمَدُ : التَّسْلِيمُ عَلَى الْجِنَازَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ، عَنْ سِتَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ .

وَلَا تُسْنُ الزِّيَادَةُ عَلَى أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ ؛ لِأَنَّهَا الْمَشْهُورَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَجَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَقَالَ : هُوَ أَطْوَلُ الصَّلَاةِ <sup>(٤)</sup> . فَإِنْ كَبَّرَ خَمْسًا جَازَ ، وَتَبِعَهُ الْمُؤْمَرُ ؛ لِأَنَّ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ كَبَّرَ عَلَى جِنَازَةٍ خَمْسًا ، وَقَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُهَا . رَوَاهُ

---

(١) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی رفع الیدین علی الجنائز ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٢٩٦/٤ . والبيهقی ، فی : باب ما جاء فی وضع الیمنی علی اليسری فی صلاة الجنائز ، من كتاب الجنائز . السنن الکبری ٣٨/٤ .

(٢) فی م : « قال » .

(٣) وأخرجه أبو داود ، فی : المراسیل ٢١٠ .

(٤) أخرجه البيهقی ، فی : السنن الکبری ٣٧/٤ .

مسلم<sup>(١)</sup> . وعنه ، لا يُتَابَعُ فيها . اختارَه ابنُ عَقِيلٍ ؛ لأنها زيادةٌ غيرُ مَسْنُونَةٍ .

وإن كَبَّرَ سِتًّا أو سَبْعًا ، ففيه رِوَايتَان ؛ إحداهما ، يجوزُ ، ويُتَابَعُ المَأْمُومُ<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه يُرَوَى عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَبَّرَ سَبْعًا<sup>(٣)</sup> . وَكَبَّرَ عَلَيَّ<sup>(٤)</sup> على أبي قَتَادَةَ سَبْعًا<sup>(٥)</sup> . والثانية ، لا يجوزُ ، ولا يَتَّبِعُهُ المَأْمُومُ فيها ؛ لأنَّ المشهُورَ عن النبي ﷺ وَأَصْحَابِهِ خِلَافُهَا ، لكن لا يُسَلَّمُ قبلَه ، وَيَنْتَظِرُهُ حتى يُسَلَّمَ معه ؛ لأنها زيادةٌ قَوْلٍ مُخْتَلَفٍ فيه ، فلم يَجْزُ لَهُ مُفَارَقَةُ إِمَامِهِ إذا اشْتَعَلَ بِهِ ، كَالْقُنُوتِ فِي الصُّبْحِ .

---

(١) في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٥٩/٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/١٨٧ .  
والترمذی ، في : باب ما جاء في التكبير على الجنائز ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٤/٢٣٩ . والنسائي ، في : باب عدد التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤/٥٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من كبر خمسا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/٤٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ - ٣٧٢ .  
(٢) بعده في م : « فيها » .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٤/١٣ .

(٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنائز سبعا وتسعا ، من كتاب الجنائز المصنف ٣/٣٠٤ . والبيهقي ، في : باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤/٣٦ . وقال البيهقي : هكذا روى ، وهو غلط ؛ لأن أبا قتادة ، رضى الله عنه ، بقى بعد على ، رضى الله عنه ، مدة طويلة . وقد أورده ابن كثير في ذكر من توفي سنة أربع وخمسين . البداية والنهاية ٨/٦٨ . أما ابن حجر ، فقد رجح تأخر وفاته . تهذيب التهذيب ١٢/٢٠٤ . الإصابة ٧/٣٣٧ .

وإن زاد على سَبْعٍ لم يُتَابِعْهُ ، ولم يُسَلِّمْ قَبْلَهُ ، قال أحمدُ : وَيُنْبَغِي أَنْ يُسَبِّحَ بِهِ .

**فصل :** فإن كَبَّرَ على جَنَازَةٍ ، فَجِئَءَ بِأُخْرَى ، كَبَّرَ الثَّانِيَةَ عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ إِنْ جِئَءَ بِالثَّالِثَةِ ، كَبَّرَ الثَّالِثَةَ عَلَيْهِنَّ ، ثُمَّ إِنْ جِئَءَ بِرَابِعَةٍ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ عَلَيْهِنَّ ، ثُمَّ «يُتِمُّ سَبْعَ» تَكْبِيرَاتٍ ؛ لِيُحْصَلَ لِلرَّابِعَةِ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ . فَإِنْ جِئَءَ بِأُخْرَى لَمْ يُكَبِّرْ عَلَيْهَا ؛ لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى زِيَادَةِ التَّكْبِيرِ عَلَى سَبْعٍ ، أَوْ نُقْصَانِ الْخَامِسَةِ مِنْ أَرْبَعٍ ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ جَائِزٍ . وَإِنْ أَرَادَ أَهْلُ الْأُولَى رَفْعَهَا قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ رُكْنٌ لَمْ يَأْتِ بِهِ . وَيَقْرَأُ فِي التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ الْفَاتِحَةَ ، وَفِي الْخَامِسَةِ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَدْعُو لَهُمْ فِي السَّادِسَةِ ؛ لَتَكْمُلَ الْأَرْكَانُ لِجَمِيعِ الْجَنَائِزِ .

**فصل :** وَمَنْ سَبِقَ بِيَعُضِ الصَّلَاةِ فَأَذْرَكَ الْإِمَامَ بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ ، دَخَلَ مَعَهُ ، كَمَا يَدْخُلُ مَعَهُ<sup>(١)</sup> فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَنْتَظِرُ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ فَيُكَبِّرُ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ تَكْبِيرَةٍ كَرَّعَةٌ ، فَلَا يَسْتَعْلُ بِقَضَائِهَا ، إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقَضَى مَا فَاتَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا»<sup>(٢)</sup> . قَالَ الْحَرَقَمِيُّ : يَقْضِيهِ مُتَتَابِعًا . وَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضِ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَا يَقْضِي<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهَا تَكْبِيرَاتٌ مُتَوَالِيَةٌ حَالِ الْقِيَامِ ، فَلَمْ يَجِبْ

(١ - ١) فِي م : «يَتِمُّ سَبْعَ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٠٥/١ ، ٤٠٦ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٣٠٦/٣ .

قَضَاءُ مَا فَاتَ مِنْهَا ، كَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ :  
يَقْضِيهِ عَلَى صِفَتِهِ ، إِلَّا أَنْ تُزْفَعَ الْجِنَازَةُ ، فَيَقْضِيهِ مُتَوَالِيًا ، لَعَدَمِ مَنْ يُدْعَا لَهُ .  
فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضِهِ ، فَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ عَنْهُ رِوَايَةً أَنَّهَا لَا تَصِحُّ ،  
قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ .

**فصل :** وَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ بُودِرَ إِلَى دَفْنِهِ ، وَلَمْ يُنْتَظَرْ <sup>(١)</sup> حُضُورُ أَحَدٍ إِلَّا  
الْوَلِيَّ ، فَإِنَّهُ يُنْتَظَرُ مَا لَمْ يُخَشَّ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ . فَإِنْ حَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ،  
صَلَّى عَلَيْهِ جَمَاعَةً وَفَرَادَى . قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، قَدْ فَعَلَهُ عِدَّةٌ مِنَ  
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَمَنْ صَلَّى مَرَّةً لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ إِعَادَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا نَافِلَةٌ ، وَصَلَاةُ الْجِنَازَةِ لَا  
يُنْتَقَلُ بِهَا . وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ حَتَّى دُفِنَ ، صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ ؛ لِمَا رَوَى  
ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ [٧٣ ظ] عَلَى قَبْرِ مُنْبُوذٍ ، فَأَمَّهُمْ وَصَلَّوْا  
خَلْفَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ إِلَّا بِقَلِيلٍ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُقِيلُ <sup>(٣)</sup> عَنِ النَّبِيِّ  
ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى أُمِّ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ بَعْدَ مَا دُفِنَتْ بِشَهْرٍ . رَوَاهُ  
التِّرْمِذِيُّ <sup>(٤)</sup> . وَلَأنَّهُ لَا يُعْلَمُ بِقَاوُهُ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ ، فَتَقَيَّدَ بِهِ .

(١) بعده في الأصل : «إلى» .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨ .

(٣) في الأصل ، م : «روى» .

(٤) في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٥٨ / ٤ .

وضعه في الإرواء ١٨٦ / ٣ .

**فصل:** وتجاوز الصلاة على الغائب. وعنه، لا تجوز؛ لأن حضوره شرط، بدليل ما لو كانا في بلد واحد. والأول المذهب؛ لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ نعى النجاشي في<sup>(١)</sup> اليوم الذي مات فيه، فصَفَّ بهم في المصلَّى، وكَبَّرَ عليه<sup>(٢)</sup> أَرْبَعًا. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٣)</sup>. فإن كان الميت في أحد جانبي البلد، لم يُصَلَّ عليه من<sup>(٤)</sup> في الجانب الآخر؛ لأنه يُمْكِنُ حضوره، فأشبه ما لو كانا في جانب واحد. وقال ابن حامد: يجوز، قياسًا على البعيد.

وتتَوَقَّفتُ<sup>(٥)</sup> الصلاة على الغائب بشهر؛ لأنه لا يُعْلَمُ بقاءه أكثر منه، أشبه من في القبر.

**فصل:** ويُصَلَّى على كلِّ مسلم؛ لما تقدَّم، إلا شهيدَ الْمُعْتَرِكِ<sup>(٦)</sup>.

وإن لم يوجد إلا بعض الميت، غُسِّلَ وصُلِّيَ عليه. وعنه، لا يُصَلَّى عليه، كما لا يُصَلَّى على يدِ الحيِّ إذا قُطِعَتْ. والمذهب الأول؛ لأنَّ عُمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، صَلَّى على عِظَامِ الشَّامِ، وصَلَّى أبو عُبيدة على رُغُوسٍ<sup>(٧)</sup>.

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «بهم».

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٣.

(٤) سقط من: م.

(٥) في م: «تتوقف».

(٦) في م: «المعركة».

(٧) أخرجهما ابن أبي شيبة، في: المصنف ٣/٣٥٦. وضعفهما في: الإرواء ٣/١٦٩.

ولا يُصَلِّي الإمام على الغال، ولا على قاتِلِ نَفْسِهِ؛ لما رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، قال: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ<sup>(١)</sup> قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ<sup>(٢)</sup>، فلم يُصَلِّ عليه. رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. وعن زيد بن خالد قال: تُؤَفَّى رَجُلٌ مِنْ جُهَنَّةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَذُكِرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ؛ إِنَّ صَاحِبَكُمْ غَلٌّ مِنَ الْغَنِيمَةِ»<sup>(٤)</sup>. اِخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ. وَيُصَلِّي عَلَيْهِمَا سَائِرُ النَّاسِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». قَالَ الْخَلَّالُ: الْإِمَامُ هَلْهُنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَحَدَهُ. وَعَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ إِمَامَ كُلِّ قَرْيَةٍ وَآلِيَهُمْ. وَأَنْكَرَ هَذَا الْخَلَّالُ، وَخَطَأَ نَاقِلَهُ.

**فصل:** ولا تجوز الصلاة على كافر؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تُقَمِّ عَلَى قَبْرِهِ﴾<sup>(٥)</sup>. وقال سبحانه وتعالى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) بعده في ف: «قد».

(٢) المشاقص: سهام عراض، واحدها مشقَص.

(٣) في: باب ترك الصلاة على القاتل نفسه، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٧٢/٢. كما أخرجه النسائي، في: باب ترك الصلاة على من قتل نفسه، من كتاب الجنائز. المجتبى ٥٣/٤. والإمام أحمد، في: المسند ٨٧/٥، ٩٤، ٩٧، ١٠٧.

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب في تعظيم الغلول، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٦٢/٢. والنسائي، في: باب الصلاة على من غل، من كتاب الجنائز. المجتبى ٥٢/٤. وابن ماجه، في: باب الغلول، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٥٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١١٤/٤.

(٥) سورة التوبة ٨٤.

(٦) سورة التوبة ١١٣.

وَمَنْ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا  
أَشْهَدُ<sup>(١)</sup> الْجَهْمِيَّ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا الرَّافِضِيَّ<sup>(٣)</sup> ، وَيَشْهَدُهُمَا مَنْ أَحَبَّ .

---

(١) بعده في الأصل : « جنازة » .

(٢) الجهمي نسبة إلى جهنم بن صفوان ، وهو من الجبورية الخالصة الذين ينفون الفعل حقيقة عن العبد ، ويضيفونه إلى الله تعالى . الملل والنحل ١/ ١٣٥ .

(٣) كان من مذهب زيد بن علي جواز إمامة المفضول ، فأجاز إمامة الشيخين أبي بكر وعمر ، فلما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة رفضوه ، فسموا رافضة . الملل والنحل ١/ ٣٠٤ - ٣٠٦ .





## بَابُ حَمْلِ الْجِنَازَةِ وَالِدْفَنِ

وهما فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِهَا هَتْكَاً لِحُرْمَتَيْهَا ، وَأَذَى لِلنَّاسِ بِهَا . وَأَوَّلَى النَّاسِ بِذَلِكَ أَوْلَاهُمْ بَعْثُهُ<sup>(١)</sup> ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِإِدْخَالِ الْمَرْأَةِ قَبْرِهَا مَحَارِمُهَا ؛ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ . وَفِي تَقْدِيمِ الزَّوْجِ عَلَيْهِمْ وَجْهَانِ<sup>(٢)</sup> ، عَلَى مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، فَاَلْمَشَايِخُ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ . وَعَنْهُ ، النِّسَاءُ بَعْدَ الْحَرَامِ . اخْتَارَهُ الْحَيْرَقِيُّ . وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ فَتَنَزَلَ فِي<sup>(٣)</sup> قَبْرِ ابْنَتِهِ دُونَ النِّسَاءِ .<sup>(٤)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءً فِي جِنَازَةٍ ، فَقَالَ : « أَتَذْلِينَ فِي مَنْ يُذْلَى ؟ » . قُلْنَ : لَا . قَالَ : « فَارْجِعْنَ مَا زُورَاتٍ غَيْرَ مَا مُجُورَاتٍ » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ الدَّفْنَ يَحْتَاجُ إِلَى قُوَّةٍ وَبَطْشٍ ، وَيَحْضُرُهُ الرِّجَالُ ، فَتَوَلَّى الْمَرْأَةُ لَهُ تَغْرِیْضٌ لَهَا لِلْهَتْكِ .

(١) فِي ف : « بَغْسَلَهَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « بِنَاء » .

(٣) فِي م : « عَلَى » .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : يَعْذِبُ الْمَيِّتَ بِبَعْضِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ... ، وَعَلَّقَهُ فِي : بَابِ مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٠ / ٢ ، ١١٤ ، ١٠١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ١٢٦ / ٣ ، ٢٢٨ .

(٥) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَه ٥٠٢ / ١ ، ٥٠٣ . وَانْظُرْ : مُصْبَحُ الرِّجَالِ ٥١٧ / ١ .

والتَّزْيِيعُ فِي حَمَلِ الْجِنَازَةِ مَسْنُونٌ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ :  
إِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ جِنَازَةً ، فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ لِيَتَطَوَّعْ بَعْدُ أَوْ  
لِيَذُرْ ، فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ . (١) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ .

وَصِفَتُهُ أَنْ يَبْدَأَ فَيَضَعُ [٧٤و] قَائِمَةً السَّرِيرِ الْيُسْرَى عَلَى كَيْفِهِ الْيُمْنَى  
مِنْ عِنْدِ رَأْسِ الْمَيِّتِ ، ثُمَّ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ ، (٢) ثُمَّ يَضَعُ قَائِمَتَهُ (٣) الْيُمْنَى عَلَى  
كَيْفِهِ الْيُسْرَى مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ (٤) . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَدُورُ ،  
فَيَأْخُذُ بَعْدَ يَاسِرَةِ الْمُؤَخَّرَةِ يَامِنَةَ الْمُؤَخَّرَةِ ، ثُمَّ الْمُقَدِّمَةَ .

فَإِنْ حَمَلَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ فَحَسَنٌ . وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ (٥) بْنِ مَالِكٍ (٥) ،  
وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُمْ حَمَلُوا بَيْنَ عَمُودِي السَّرِيرِ .  
وَالسُّنَّةُ الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ بِهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ ؛  
فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً ، فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ

(١ - ١) سقط من : م .

وأخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه  
٤٧٤ / ١ . ورجاله ثقات إلا أنه منقطع . انظر : مصباح الزجاجه ٤٨١ / ١ .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) فى م : « قائمة اليسرى » .

(٤) فى س ١ : « سعيد » .

(٥) هو سعد بن أبى وقاص ، واسم أبى وقاص ؛ مالك بن أهيب بن عبد مناف ، أبو إسحاق ،  
القرشى الزهرى ، أحد العشرة ، وأحد السابقين الأولين ، وأحد الستة أهل الشورى ، أول من رمى  
بسهم فى سبيل الله ، كان معجبا بالدعوة ، وهو آخر من مات من العشرة ، توفى سنة خمس  
وخمسين . سير أعلام النبلاء ٩٢ / ١ - ١٢٤ ، الإصابة ٧٣ / ٣ - ٧٧ .

عن رِقَابِكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَلَا يُفْرِطُ فِي الْإِسْرَاعِ فَيَمُخِّضُهَا<sup>(٢)</sup> وَيُؤْذِي مُتَّبِعِيهَا.

**فصل: وَاِتِّبَاعُ الْجِنَازَةِ سُنَّةٌ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يُصَلَّى وَيُنْصَرَفَ. الثَّانِي، أَنْ يَتَّبِعَهَا إِلَى الْقَبْرِ ثُمَّ يَقِفَ حَتَّى تُدْفَنَ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَهِدَ جِنَازَةً حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ». قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. الثَّالِثُ، أَنْ يَقِفَ بَعْدَ**

(١) أخرجه البخارى، فى: باب السرعة بالجنابة، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ٢/١٠٨. ومسلم، فى: باب الإسراع بالجنابة، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٢/٦٥١، ٦٥٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الإسراع بالجنابة، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ٢/١٨٣. والترمذى، فى: ما جاء فى الإسراع بالجنابة، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٤/٢٣٣. والنسائى، فى: باب السرعة بالجنابة، من كتاب الجنائز. المجتبى ٤/٣٤. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى شهود الجنائز، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ١/٤٧٤. والإمام مالك، فى: باب جامع الجنائز، من كتاب الجنائز. الموطأ ١/٢٤٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٤٨٨، ٢٨٠، ٢٤٠.

(٢) مخض يمحض: تحرك تحركا شديدا.

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب فضل اتباع الجنائز، وباب من انتظر حتى تدفن، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ٢/١١٠. ومسلم، فى: باب فضل الصلاة على الجنابة واتباعها، من كتاب الجنائز ٢/٦٥٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فضل الصلاة على الجنابة وتشيعها، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ٢/١٨٠. والترمذى، فى: باب ما جاء فى فضل الصلاة على الجنابة، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٤/٢٦١. والنسائى، فى: باب فضل من تبع جنازة، وباب ثواب من صلى على جنازة، من كتاب الجنائز، وفى: باب شهود الجنائز، من كتاب الإيمان. المجتبى =

الدَّفْنِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ ، وَيَسْأَلُ اللَّهَ لَهُ التَّيِّبَ ، كَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَفَنَ مَيِّتًا وَقَفَ وَقَالَ : « اسْتَغْفِرُوا لَهُ ، وَاسْأَلُوا <sup>(١)</sup> لَهُ التَّيِّبَ ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » . <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا أَفْضَلُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلَآئِنَّهُمْ شُفَعَاءُ لَهَا <sup>(٤)</sup> ، وَالشَّافِعُ <sup>(٥)</sup> يَتَقَدَّمُ الْمَشْفُوعَ . وَحَيْثُ مَشَى قَرِيبًا مِنْهَا فَحَسَنٌ .

وَإِنْ كَانَ رَاكِبًا ، فَالسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ خَلْفَهَا ؛ لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ

---

= ٤/٤٤ ، ٦٣ ، ١٠٦/٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ وَمَنْ أَنْتَظَرَ دَفْنَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١/٤٩١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢ ، ٣ ، ٣١ ، ١٤٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٣٨٧ ، ٤٠١ ، ٤٣٠ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٠٣ ، ٥٢١ ، ٢٠/٣ ، ٢٧ ، ٩٧ ، ٤/٢٩٤ ، ٥/١٣١ .  
(١) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « اللَّهُ » .

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : س ١ ، س ٢ .  
وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْاسْتِغْفَارِ عِنْدَ الْقَبْرِ لِلْمَيِّتِ ... مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/١٩٢ . وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ . انْظُرْ : شَرْحُ السَّنَةِ ٥/٤١٨ ، ٤١٩ .  
(٣) فِي : بَابِ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/١٨٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجِنَازَةِ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٤/٢٢٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَكَانِ الْمَشْيِ مِنَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ . الْمُجْتَبَى ٤/٤٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١/٤٧٥ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ . الْمَوْطَأُ ١/٢٢٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨/٢ ، ١٢٢ .

(٤) فِي ف : « لَهُ » .

(٥) فِي م : « الشَّفِيعُ » .

(١) «ابن شُعْبَةَ» ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ ، وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا» (٢) . حديثٌ صحيحٌ .

وَيُكْرَهُ الرُّكُوبُ لِمَشْيِهَا إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى (٣) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا رَكِبَ فِي جِنَازَةٍ وَلَا عِيدٍ (٤) . وَلَا بَأْسَ بِالرُّكُوبِ فِي الْإِنْصِرَافِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَبَعَ جِنَازَةَ ابْنِ الدَّحْدَاحِ مَاشِيًا ، وَرَجَعَ عَلَى فَرَسٍ . حديثٌ حسنٌ (٥) .

**فصل :** وَإِذَا سَبَقَهَا فَجَلَسَ ، لَمْ يَقُمْ عِنْدَ مَجِيئِهَا ، وَإِنْ مَرَّتْ بِهِ جِنَازَةٌ لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ الْقِيَامُ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجِنَازَةَ ، فَلْيَقُمْ حِينَ يَرَاهَا حَتَّى تُخَلَّفَهُ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦) . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢) انظر تخريج حديث : «والسقط يصلى عليه» ، المتقدم فى صفحة ٢٢ .

ويضاف إليه فيما يخص هذا اللفظ : وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/ ٤٧٥ .

(٣ - ٣) فى الأصل : «عن النبي ﷺ» ، وفى م : «عن النبي ﷺ أَنَّهُ» .

(٤) ذكره الإمام الشافعى عن الزهرى . انظر : الأم ١/ ٢٠٧ .

(٥) أخرجه مسلم بمعناه ، فى : باب ركوب المصلى على الجنابة إذا انصرف ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢/ ٦٦٤ . والترمذى ، واللفظ له ، فى : باب ما جاء فى الرخصة فى ذلك ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤/ ٢٣٣ .

(٦) فى : باب القيام للجنابة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢/ ٦٥٩ ، ٦٦٦ .

كما أخرجه البخارى ، فى : باب القيام للجنابة ، وباب متى يقعد إذا قام للجنابة ؟ من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢/ ١٠٧ . وأبو داود ، فى : باب القيام للجنابة ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢/ ١٨١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى القيام للجنابة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ . والنسائى ، فى : باب الأمر بالقيام للجنابة ، من =

لقول علي: قام رسول الله ﷺ ثم قعد. رواه مسلم<sup>(١)</sup>. وهذا ناسخ للأول.  
 فأما من تبع<sup>(٢)</sup> الجنائز، فيكره أن يجلس حتى توضع عن الأغناق؛ لما  
 روى أبو سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من تبع جنازة فلا يجلس  
 حتى توضع». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>. وفي لفظ: «حتى توضع في  
 الأرض». رواه أبو داود<sup>(٥)</sup>.

---

= كتاب الجنائز. المجتبى ٣٦/٤. وابن ماجه، في: باب ما جاء في القيام للجنائز، من كتاب  
 الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٩٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٤٥/٣ - ٤٤٧، ٤٥٤.

(١) في: باب نسخ القيام للجنائز، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٦٢/٢.  
 كما أخرجه أبو داود، في: باب القيام للجنائز، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ٢/٢  
 ١٨٢. والترمذي، في: باب الرخصة في ترك القيام لها، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى  
 ٤/٢٦٥. والنسائي، في: باب الوقوف للجنائز، من كتاب الجنائز. المجتبى ٤/٦٤. وابن  
 ماجه، في: باب ما جاء في القيام للجنائز، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ١/٤٩٣. والإمام  
 أحمد، في: المسند ١/٨٢.

(٢) في م: «مع».

(٣ - ٤) زيادة من: م.

والحديث أخرجه البخاري، في: باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع... من كتاب  
 الجنائز. صحيح البخاري ١٠٧/٢. ومسلم، في: باب القيام للجنائز، من كتاب الجنائز.  
 صحيح مسلم ٦٦٠/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب القيام للجنائز، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ٢/٢  
 ١٨١. والترمذي، في: باب ما جاء في القيام للجنائز، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٤/٤  
 ٢٦٤. والنسائي، في: باب الجلوس قبل أن توضع الجنائز، من كتاب الجنائز. المجتبى ٤/٦٤.  
 والإمام أحمد، في: المسند ٣/٢٥، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٨، ٥١. كلهم من حديث أبي سعيد  
 الخدري، رضي الله عنه.

(٤ - ٤) زيادة من: م.

والحديث أخرجه أبو داود، في: الباب السابق. سنن أبي داود ٢/١٨٢. من حديث أبي هريرة.

وَيُكْرَهُ اتِّبَاعُ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : نُهِينَا عَنْ اتِّبَاعِ  
الْجَنَائِزِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَيُكْرَهُ أَنْ تُتَّبَعَ بَنَارٌ أَوْ صَوْتٌ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا  
تُتَّبِعُ الْجِنَازَةَ بِصَوْتٍ وَلَا نَارٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** ويجوز الدفن في البيت ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ دُفِنُوا  
فِي بَيْتٍ . وَالدَّفْنُ فِي الصَّخَرَاءِ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْفِنُ أَصْحَابَهُ  
بِالْبَقِيعِ ، وَلَئِنَّمَا دُفِنَ فِي الْبَيْتِ كَرَاهَةً أَنْ يُتَّخَذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ  
لَأُبْرِزَ قَبْرُهُ ، كَذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . <sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

وَيُذْفَنُ الشَّهِيدُ فِي مَضْرَعِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِشُهَدَائِهِ أُحْدِ أَنْ يُرَدُّوا

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب اتباع النساء للجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ٩٩ .  
٩٩ . وفى : باب نهى النساء عن اتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود  
١٨٠ / ٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن  
ماجه ٥٠٢ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٠٨ / ٦ .

(٢) فى : باب فى النار يتبع بها الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٨١ / ٢ .  
كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤٢٧ / ٢ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ .

(٣ - ٣) زيادة من : م .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ، وباب ما جاء  
فى قبر النبى ﷺ وأبى بكر وعمر ، رضى الله عنهما ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب مرض النبى  
ﷺ ووفاته ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١١١ / ٢ ، ١٢٨ ، ١٣ / ٦ . ومسلم ، فى :  
باب النهى عن بناء المساجد على القبور ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٧٦ / ١ .  
كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٨٠ / ٦ ، ١٢١ ، ٢٥٥ .

إلى مَصَارِعِهِمْ ، وكان بعضهم قد <sup>(١)</sup> حُمِلَ إلى المدينة . رواه أبو داود ،  
والتَّسَائِي ، وابنُ ماجه ، والترمذِيُّ <sup>(٢)</sup> [٧٤ط] وقال : صحيح . وحُمِلُ المَيِّتُ  
إلى غيرِ بَلَدِهِ لغيرِ حاجةٍ مَكْرُوءَةٍ ؛ لأنَّه أَدَّى لِلأَحْيَاءِ والمَيِّتِ لغيرِ فائِدَةٍ .

وإن تَنَازَعَ وإِثْنان في الدَّفْنِ في مَقْبَرَةِ المُسْلِمِينَ أو البَيْتِ ، دُفِنَ في  
المَقْبَرَةِ ؛ لأنَّ له في البَيْتِ حَقًّا ، فلا يجوزُ إسْقَاطُهُ .

وَيُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ في المَقْبَرَةِ التي فيها الصَّالِحُونَ ، لِيَنْتَفِعَ بِمُجَاوَرَتِهِمْ .

وَجَمْعُ الأقَارِبِ في الدَّفْنِ حَسَنٌ ؛ لِتَسْهُلَ زيارَتُهُمْ والتَّرحُّمُ عليهم .

وقد رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ عِنْدَ رَأْسِ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ صَخْرَةً  
وقال : « <sup>(٣)</sup> أَتَعْلَمُ بِهَا <sup>(٤)</sup> قَبْرِ أَخِي ، وَأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي » . رواه أبو  
داود <sup>(٥)</sup> .

(١) زيادة من : م .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الميت يحمل من أرض إلى أرض وكراهة ذلك ، من كتاب  
الجنائز . سنن أبي داود ١٨٠ / ٢ . والترمذى ، في : باب ما جاء في دفن القتيل في مقتله ، من  
أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٢١٤ / ٧ . والتسائي ، في : باب أين يدفن الشهيد ؟ من كتاب  
الجنائز . المجتبى ٦٥ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من  
كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨٦ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٧ / ٣ ، ٣٠٨ ، ٣٩٨ .

(٣ - ٣) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف : « أعلم » .

(٤) في : باب في جمع الموتى في قبر والقبر يعلم ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٩ / ٢ ،  
١٩٠ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في العلامة في القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن  
ماجه ٤٩٨ / ١ .



وإن تشاح اثنان في مقبرة مُسَبَّلَةٍ، قُدِّمَ السابق؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»<sup>(١)</sup>. وإن استويا في السبق أُقْرِعَ بينهما.

ولا يُدْفَنُ مَيِّتٌ في مَوْضِعٍ فيه مَيِّتٌ حتى يَتَلَى الْأَوَّلُ، وَيُرْجَعُ فيه إِلَى أَهْلِ الْخَبْرَةِ بتلك الأرض.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ تَعْمِيقُ الْقَبْرِ وَتَوْسِيعُهُ وَتَحْسِينُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اخْفِرُوا، وَأَوْسِعُوا، وَأَعْمِقُوا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ: يُعَمَّقُ إِلَى الصَّدْرِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ كَانَا يَسْتَحِبَّانِ ذَلِكَ. وَلَأَنَّ فِي تَعْمِيقِهِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مَشَقَّةً. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُعَمَّقُ قَدْرَ قَامَةٍ وَبَسْطَةٍ<sup>(٣)</sup>.

وَالسُّنَّةُ أَنْ يُلْحَدَ لَهُ؛ لِقَوْلِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ: الْحُدُّوْا لِي الْحَدَّ، وَأَنْصِبُوا عَلَى اللَّيْنِ نَصْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. قَالَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي إِقْطَاعِ الْأَرْضَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الْخَرَجِ وَالْفَيْءِ وَالْإِمَارَةِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٥٨/٢. وَضَعْفُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٩/٦، ١٠.

(٢) فِي: بَابِ فِي تَعْمِيقِ الْقَبْرِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٩١/٢، ١٩٢. كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الشَّهَدَاءِ، مِنْ أَبْوَابِ الْجِهَادِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٠٦/٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ مَا يَسْتَحَبُّ مِنْ إِعْمَاقِ الْقَبْرِ، وَبَابِ مَا يَسْتَحَبُّ مِنْ تَوْسِيعِ الْقَبْرِ، وَبَابِ دَفْنِ الْجَمَاعَةِ فِي الْوَاحِدِ، وَبَابِ مَنْ يَقْدُمُ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. الْمُجْتَبَى ٦٦/٤ - ٦٩. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي حَفْرِ الْقَبْرِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٤٩٧/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٩/٤، ٢٠.

(٣) الْبَسْطَةُ: الْبَاعُ. انْظُرْ: الْفُرُوعَ ٢٦٨/٢.

(٤) فِي: بَابِ فِي اللَّحْدِ وَنَصْبِ اللَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٦٥/٢. كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ اللَّحْدِ وَالشَّقِّ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. الْمُجْتَبَى ٦٦/٤. =

أحمد<sup>(١)</sup> : « لا أَحِبُّ الشَّقَّ ؛ لقولِ النبي ﷺ : « اللَّحْدُ لَنَا ، وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا » .  
رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . ومعنى الشَّقُّ أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْأَرْضِ شَقٌّ فِي وَسْطِهِ شَقًّا  
نَازِلًا ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ رُخْوَةً لَا يَثْبُتُ فِيهَا اللَّحْدُ ، شَقٌّ فِيهَا لِلْحَاجَةِ .

**فصل :** وَلَا يُدْفَنُ فِي الْقَبْرِ اثْنَانِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْفِنُ كُلَّ مَيِّتٍ  
فِي قَبْرِ . فَإِنْ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ جَاز ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا كَثُرَ الْقَتْلَى<sup>(٣)</sup> يَوْمَ  
أُحُدٍ ، كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ ، وَيَسْأَلُ : « أَيُّهُمَا أَكْثَرُ  
أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ » . فَيَقْدِّمُهُ فِي اللَّحْدِ<sup>(٤)</sup> . حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَيُقَدِّمُ أَفْضَلَهُمْ

---

= وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٨٤ .

(١) سقط من : م .

(٢) فى : باب فى اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٠ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى قول النبي ﷺ : اللحد لنا والشق لغيرنا ، من  
أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٦ . والنسائى ، فى : باب اللحد والشق ، من كتاب  
الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز .  
سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٥٧ ، ٣٥٩ .

(٣) فى الأصل : « القتل فى » .

(٤) انظر ما تقدم تخريجه فى صفحة ٣٥ .

ومن حديث جابر أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة على الشهيد ، وباب من يقدم فى  
اللحد ، وباب اللحد والشق فى القبر ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب من قتل من المسلمين يوم  
أحد ... ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٣١ / ٥ . والترمذى ،  
فى : باب ما جاء فى ترك الصلاة على الشهيد ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٣ .  
والنسائى ، فى : باب ترك الصلاة عليهم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٠ . وابن ماجه ، فى :  
باب ما جاء فى الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٥ .  
والحديث عند أبى داود فى التخرىج السابق من حديث جابر أيضا .

إلى القَبْلَةِ ؛ لِلخَبَرِ ، وَيَجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزًا مِنْ تُرَابٍ ، لِيَصِيرَ كُلُّ وَاحِدٍ مُنْفَرِدًا كَأَنَّهُ فِي قَبْرِ مُفْرَدٍ .

وإن دُفِنَ رَجُلٌ وَصِيٌّ وَامْرَأَةٌ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، جُعِلَ الرَّجُلُ فِي الْقَبْلَةِ ، وَالصَّبِيُّ خَلْفَهُ ، وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُمَا . وَقَالَ الْحِرَقِيُّ : تُقَدَّمُ الْمَرْأَةُ عَلَى الصَّبِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ : وَإِنْ حَفَرَ<sup>(١)</sup> شِبْهَ النَّهْرِ ؛ رَأْسُ هَذَا عِنْدَ رِجْلِ هَذَا ، جَازَ ، وَيَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَاجِزًا ، لَا يُلْزَقُ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ .

فَإِنْ مَاتَ لَهُ أَقَارِبُ بَدَأَ بِمَنْ يَخَافُ تَغْيِيرَهُ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا بَدَأَ بِأَقْرَبِهِمْ إِلَيْهِ ، عَلَى تَرْتِيبِ التَّفَقَّاتِ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا قَدَّمَ أَسَنَّهُمْ وَأَفْضَلَهُمْ .

**فصل : ولا توفيت في عَدَدٍ مَنْ يَدْخُلُ الْقَبْرَ ، إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . نَصَّ عَلَيْهِ .**

وَيُسَلُّ الْمَيِّتُ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ؛ وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ<sup>(٢)</sup> الْقَبْرِ ، ثُمَّ يُسَلُّ سَلًّا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُلِّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ كَانَ الْأَسْهَلُ غَيْرَ ذَلِكَ ، فُعِلَ الْأَسْهَلُ .

وَيَقُولُ الَّذِي يُدْخِلُهُ : بِاسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُصَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُهُ إِذَا أَدْخَلَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ .<sup>(٤)</sup> مِنْ « الْمُسْنَدِ » .

(١) فِي م : « حَفَرُوا » .

(٢) فِي م : « رِجْلِي » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . انْظُرْ : تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ ٢١٥ / ١ .

(٤) (٤ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ : س ١ ، م .

وَالْحَدِيثُ فِي : الْمُسْنَدِ ٢٧ / ٢ ، ٤٠ ، ٤١ .

وَيَضَعُهُ فِي اللَّحْدِ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ » <sup>(١)</sup> . وَيُوسِّدُ رَأْسَهُ بِلَبْتَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، كَالْحَيِّ إِذَا نَامَ ، وَيُجْعَلُ خَلْفَهُ تُرَابٌ يَسْنُدُهُ ؛ لِئَلَّا يَسْتَلْقَى عَلَى قَفَاهُ . وَإِنْ وَطَأَ تَحْتَهُ بِقَطِيفَةٍ [٧٥٠] فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ تَحْتَهُ قَطِيفَةً كَانَ يَقْتَرِشُهَا <sup>(٢)</sup> . وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبْنُ نَضْبًا ؛ لِحَدِيثِ سَعِيدٍ ، وَإِنْ جُعِلَ عَلَيْهِ طُنٌّ <sup>(٣)</sup> قَصَبٌ جَازٍ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلٍ <sup>(٤)</sup> قَالَ <sup>(٥)</sup> : إِنِّي رَأَيْتُ

---

= كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما يقال إذا أدخل الميت القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٢٦٦/٤ . وابن ماجه ، فی : باب ما جاء فی إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٤/١ ، ٤٩٥ .

وبلفظ : « وعلى سنة رسول الله ﷺ » . أخرجه أبو داود ، فی : باب فی الدعاء للميت إذا وضع فی قبره ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩١/٢ .  
(١) أخرجه الإمام أحمد ، فی : المسند ٤٣٢/٢ .  
(٢) فی الأصل ، م : « يفرشها » .

والحديث دون زيادة : كان يفرشها . أخرجه مسلم ، فی : باب جعل القطيفة فی القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٥/٢ ، ٦٦٦ . وأبو داود ، فی : باب ما جاء فی الثوب الواحد يلقي تحت الميت فی القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٢٦٨/٤ . والنسائي ، فی : باب وضع الثوب فی اللحد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٦٧/٤ . والإمام أحمد ، فی : المسند ١/٢٢٨ ، ٣٥٥ .

ولزيادة : كان يفرشها . انظر : سيرة ابن هشام ٦٦٤/٤ . تاريخ الطبری ٢١٤/٣ . وعند ابن سعد فی الطبقات ٢٩٩/٢ . كان يلبسها . وانظر التلخيص الحبير ١٣٠/٢ .  
(٣) الطن : الحزمة .

(٤) عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة الهمداني الكوفي ، تابعي ثقة ، من العباد الأولياء ، توفي سنة ثلاث وستين . سير أعلام النبلاء ١٣٥/٤ ، ١٣٦ . تهذيب التهذيب ٤٧/٨ .  
(٥) فی س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « أنه قال » .

المهاجرين يَسْتَحِبُّونَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup> .

وَيُكْرَهُ الدَّفْنُ فِي التَّائُوتِ ، وَأَنْ يُدْخَلَ الْقَبْرَ أَجْرًا أَوْ خَشَبًا<sup>(٢)</sup> أَوْ شَيْئًا مَسَّتْهُ النَّارُ ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ اللَّيْنَ وَيَكْرَهُونَ الْخَشَبَ وَالْأَجْرَ<sup>(٣)</sup> . وَلَأنَّهُ آلهٌ بِنَاءِ الْمُتَرَفِّينَ . وَسَائِرُ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ يُكْرَهُ ؛ لِلتَّفَاوُلِ بِهَا<sup>(٤)</sup> .

فصل : وَلَا يُخَمَّرُ قَبْرُ الرَّجُلِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ<sup>(٥)</sup> وَقَدْ دَفَنُوا مَيِّتًا ، وَبَسَطُوا عَلَى قَبْرِهِ الثَّوْبَ ، فَجَذَبَهُ وَقَالَ : إِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا لِلنِّسَاءِ<sup>(٦)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ ؛ لِلْخَيْرِ ، وَلَعَلَّهَا يَنْكَشِفُ مِنْهَا شَيْءٌ فَيَرَاهُ الْحَاضِرُونَ .

فصل : وَيُزْفَعُ الْقَبْرُ عَنِ الْأَرْضِ قَدَرِ شِبِيرٍ ؛ لِمَا رَوَى السَّاجِيُّ<sup>(٧)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ قَبْرَهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدَرِ شِبِيرٍ<sup>(٨)</sup> . وَلَأنَّهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَبْرٌ فَيَتَوَقَّى ، وَيُتْرَحَّمُ عَلَيْهِ .

---

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٥٠٣/٣ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣٣٣/٣ . وابن سعد ، في : الطبقات ١٠٧/٦ .

(٢) في ف : « قسبا » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣٣/٣ .

(٤) يعني تفاؤلاً بأن لا تمسه النار .

(٥ - ٥) زيادة من : م .

(٦) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٥٤/٤ .

(٧) زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن ، أبو يحيى الساجي ، البصري ، الشافعي ، الإمام الثبت الحافظ ، محدث البصرة ، وشيخها ، له مصنف جليل في علل الحديث ، توفي سنة سبع وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ١٩٧/١٤ - ٢٠٠ .

(٨) وأخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٤١٠/٣ .

ولا يُزَادُ عليه مِنْ غَيْرِ تُرَابِهِ ؛ لِقَوْلِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ : لَا يُجْعَلُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْقَبْرِ مِنَ التُّرَابِ أَكْثَرُ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>(٢)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُرَشَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ لِيَتَلَبَّدَ ، وَرَوَى أَبُو رَافِعٍ<sup>(٣)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّ سَعْدًا ، وَرَشَّ عَلَى قَبْرِهِ مَاءً . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٤)</sup> .

وَتَسْنِيئُهُ أَفْضَلُ مِنْ تَسْطِيحِهِ ؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup> عَنْ سُفْيَانَ الثَّمَارِيِّ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا . وَلِأَنَّ الْمُسَطَّحَ يُشْبِهُ أُتَيْتَهُ أَهْلَ الدُّنْيَا .

وَلَا بَأْسَ بِتَغْلِيمِهِ بِصَخْرَةٍ وَنَحْوِهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ يُعْرَفُ قَبْرُهُ فَيَكْثُرُ التَّرَحُّمُ عَلَيْهِ .

**فصل : وَيُكْرَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْقَبْرِ ، وَتَجْصِصُهُ ، وَالْكِتَابُ<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ ؛** لِقَوْلِ جَابِرٍ<sup>(٨)</sup> : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ ، وَأَنْ يُتَنَى عَلَيْهِ ، وَأَنْ

---

(١) فِي ف : « تَجْعَلُ » ، وَفِي م : « تَجْعَلُوا » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ٢ .

(٢) لَمْ نَجِدْهُ .

(٣) أَبُو رَافِعٍ الْقَبْطِيُّ ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يُقَالُ : اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ ، وَقِيلَ : أَسْلَمَ . رَوَى عِدَّةُ أَحَادِيثَ ، شَهِدَ غَزْوَةَ أَحَدَ وَالْخَنْدَقِ ، وَكَانَ ذَا عِلْمٍ وَفَضْلٍ ، تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ سَنَةَ أَرْبَعِينَ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ١٦ / ٢ .

(٤) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْمَيْتِ الْقَبْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٤٩٥ / ١ .

(٥) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢٨ / ٢ .

(٦) تَقْدَمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٦٢ .

(٧) فِي م : « الْكِتَابَةُ » . وَهُمَا مَصْدَرٌ وَاحِدٌ لِلْفِعْلِ : « كَتَبَ » .

(٨) ٨ - ٨ ) فِي م : « لَمَّا رَوَى جَابِرٌ قَالَ » .

يُقَعَدَ عليه . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . زاد الترمذي<sup>(٢)</sup> : وأن يُكْتَبَ عليها .<sup>(٣)</sup> وقال :  
 حديث حسن<sup>(٤)</sup> صحيح<sup>(٥)</sup> . ولأنه من زينة الدنيا ، فلا حاجة بالميت إليه .  
 ولا يجوز أن يُنْتَى عليه مسجد ؛ لقول النبي ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ،  
 اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » . يُحَذَّرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> .  
 ويُكْرَهُ الْجُلُوسُ عليه ، والاتكاء إليه ، والاستئناذ إليه ؛ لحديث جابر . ويُكْرَهُ  
 المشي عليه ؛ لما روى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَأَنْ أَطَأَّ

(١) فى : باب النهى عن تخصيص القبر والبناء عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٧/٢ .  
 كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى البناء على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢/٢  
 ١٩٣ . والنسائي ، فى : باب الزيادة على القبر ، وباب البناء على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى  
 ٧٢ ، ٧١/٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن البناء على القبور وتخصيصها والكتابة  
 عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٨/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٥/٣ ،  
 ٣٣٢ ، ٣٩٩ .

(٢) فى : باب ما جاء فى كراهية تخصيص القبور والكتابة عليها ، من أبواب الجنائز . عارضة  
 الأحوذى ٢٧١/٤ .

(٣ - ٣) زيادة من : ف ، م .

(٤) زيادة من : ف .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب ما ذكر عن بنى إسرائيل ، من كتاب الأنبياء ، وفى : باب  
 الأكسية والخمائنص ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢٠٦/٤ ، ١٩٠/٧ . ومسلم ، فى :  
 باب النهى عن بناء المساجد على القبور ... من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٧٧/١ .  
 وعندهما : « اليهود والنصارى ... » .

كما أخرجه النسائي ، فى : باب النهى عن اتخاذ القبور مساجد ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢/٢  
 ٣٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢١٨/١ ، ٣٤/٦ ، ٢٧٥ . كلهم من حديث عائشة وابن عباس .  
 وباللفظ المذكور دون آخره أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٣٦٦/٢ ، ١٨٤/٥ ، ١٨٦ .  
 والطبرانى ، فى : الكبير ١٢٧/١ ، ١٣١ ، ١٦٦/٥ . والخطيب ، فى : تاريخ بغداد ٥٢/١٣ .  
 وأبو نعيم ، فى : الحلية ٥٣/٩ .

عَلَى جَمْرَةٍ أَوْ سَيْفٍ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَطَأَ عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَلَا أُبَالِي أَوْسَطَ الْقُبُورِ قَضَيْتُ حَاجَتِي أَوْ وَسَطَ الشُّوقِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ <sup>(٢)</sup> طَرِيقٌ إِلَى قَبْرِ مَنْ يَزُورُهُ إِلَّا بِالْوُطْءِ جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ حَاجَةٌ .

**فصل : ولا يجوز الدفن في الساعات المذكورة في حديث عُقْبَةَ ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، وَأَنْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا ؛ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرِ ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ <sup>(٣)</sup> الشَّمْسُ <sup>(٤)</sup> لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ <sup>(٥)</sup> .** رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> . وَيَجُوزُ الدَّفْنُ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ ، لَيْلًا وَنَهَارًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دُفِنَ لَيْلًا <sup>(٦)</sup> ، وَدُفِنَ ذَا الْبِجَادَيْنِ <sup>(٧)</sup> لَيْلًا <sup>(٨)</sup> . وَالدَّفْنُ فِي النَّهَارِ

(١) في : باب ما جاء في النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٩ / ١ . وقال : البوصيري هذا إسناد صحيح رجاله ثقات . مصباح الزجاجة ١ / ٥١٢ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « تضييف » .

(٤) في الأصل : « إلى الغروب » .

(٥ - ٥) زيادة من : س ١ ، م .

والحديث تقدم تخريجه في ٢٦٩ / ١ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٦٢ ، ٢٤٢ ، ٢٧٤ . وعبد الرزاق ، في : المصنف ٣ / ٣٤٧ .

(٧) في الأصل ، س ١ : « النجادين » .

وهو عبد الله بن عبد ثهم بن عفيف المزني ، وهو عم عبد الله بن مغفل ، وله صحبة . انظر : الإصابة ١٦١ / ٤ - ١٦٣ .

(٨) انظر ما أخرجه أبو نعيم في الحلية ١ / ١٢٢ ، وفي : الأولياء صفحة ٧٧ ، ٧٨ . وكشف الأستار ٣ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ . وأورده ابن الجوزي ، في : صفوة الصفوة ١ / ٦٧٩ . وإسناده ضعيف . انظر : مجمع الزوائد ٣ / ٤٣ ، ٣٦٩ / ٩ .



أُولَى ؛ لَأَنَّهُ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ زَجَرَ عَنِ الدَّفْنِ لَيْلًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .  
وَلَأَنَّ النَّهَارَ أَفْكَنُ <sup>(٢)</sup> وَأَسْهَلُ عَلَى مُشِيِّعِهَا <sup>(٣)</sup> ، وَأَكْثَرُ لِمُتَبِعِهَا <sup>(٤)</sup> .

فصل : وَإِذَا مَاتَتْ ذِمِّيَّةٌ حَامِلٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، لَمْ تُدْفَنْ فِي مَقْبَرَةِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لَكُفْرِهَا ، وَلَا تُدْفَنْ <sup>(٥)</sup> فِي مَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ ؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا مُسْلِمٌ ، وَتُدْفَنْ مُفْرَدَةً ، ظَهَرُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْجَنِينِ إِلَى ظَهْرِهَا .

وَأِنْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ حَامِلٌ ، وَلَدُهَا <sup>(٦)</sup> يَتَحَرَّكُ ، وَرُجِيَتْ حَيَاتُهُ ، سَطَتْ عَلَيْهِ الْقَوَائِلُ <sup>(٧)</sup> فَأُخْرِجَتْ <sup>(٨)</sup> ، وَلَا يُشَقُّ بَطْنُهَا ؛ لِأَنَّ فِيهِ [ ٧٥ ط ] هَتَكًا لِحُرْمَةِ مُتَيَقِّنَةِ لِإِبْقَاءِ حَيَاةٍ مَوْهُومَةٍ بَعِيدَةٍ . فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ تَرَكَّتْ حَتَّى يَمُوتَ ، ثُمَّ تُدْفَنْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُشَقَّ بَطْنُهَا إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَحْيَا ؛ لِأَنَّ حِفْظَ حُرْمَةِ الْحَيِّ أُولَى .

وَأِنْ بَلَغَ الْمَيِّتُ جَوْهَرَةً لغيرِهِ ، شُقَّ بَطْنُهُ ، وَأُخِذَتْ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَخْلِيصًا لَهُ مِنْ مَائِمِهَا ، وَرَدًّا لَهَا إِلَى مَالِكِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُغْرَمَ قِيمَتُهَا مِنْ تَرَكَّتِهِ ، وَلَا يُغْرَضُ لَهُ ، صِيَانَةٌ عَنِ الْمَثَلَةِ بِهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرَكَّةٌ ، تَعَيَّنَ شَقُّهُ . فَإِنْ

(١) انظر تخريج حديث : « إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه » . وتقدم في صفحة ٣٠ .

(٢) في ف : « أُولَى » .

(٣) في الأصل : « مشيعها » .

(٤) في الأصل : « متبعها » .

(٥) زيادة من : م .

(٦) في الأصل ، م : « وولدها » .

(٧) أى يدخلن أيديهن فى فرجها ، فيخرجن الولد من مخرجه . المغنى ٤٩٧/٣ .

(٨) في ف : « وأخرجته » .

كَانَتْ الْجَوْهَرَةُ لَهُ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُشَقُّ بَطْنُهُ ؛ لِأَنَّهَا لِلْوَارِثِ ،  
فَهِيَ كَجَوْهَرَةِ الْأَجَنَّبِيِّ . وَالثَّانِي ، لَا يُشَقُّ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَهْلَكَهَا فِي حَيَاتِهِ ، فَلَمْ  
يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ<sup>(١)</sup> الْوَارِثِ<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ بَلَغَ مَا لَا يَسِيرًا ، لَمْ يُشَقَّ بَطْنُهُ ، وَيَعْرَمُ  
الْقِيَمَةُ مِنْ تَرَكَّتِهِ .

وَإِنْ وَقَعَ فِي الْقَبْرِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ ، نُبِشَ وَأُخِذَ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ رَدَّهُ إِلَى صَاحِبِهِ  
بِغَيْرِ ضَرَرٍ<sup>(٣)</sup> ، فَوَجِبَ .

وَإِنْ دُفِنَ الْمَيِّتُ بِغَيْرِ غَسَلٍ ، أَوْ إِلَى غَيْرِ الْقَبِيلَةِ ، نُبِشَ ، وَغُسِّلَ وَوُجِّهَ  
(١) إِلَى الْقَبِيلَةِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مَقْدُورٌ عَلَى فِعْلِهِ ، فَوَجِبَ ، إِلَّا أَنْ يُخَافَ عَلَيْهِ  
الْفَسَادُ ، فَلَا يُنْبِشُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ ، فَسَقَطَ ، كَمَا يَسْقُطُ وَضُوءُ الْحَيِّ لَتَعَذُّرِهِ .  
وَإِنْ دُفِنَ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ  
وَاجِبٌ ، فَهُوَ كَغَسَلِهِ . وَاخْتَمَلَ أَنْ يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ ، وَلَا تُهْتَكَ حُرْمَتُهُ ؛  
لِأَنَّهُ عُذْرٌ .

فصل : سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ تَلْقِينِ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ ، فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا  
يَفْعَلُهُ إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ . قَالَ : وَكَانَ أَبُو الْمُغِيرَةِ<sup>(٥)</sup> يَزْوِي فِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ

(١) فِي م : « حَتَّى » .

(٢) فِي ف : « لِلْوَارِثِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ ، م : « ضَرُورَةٌ » .

(٤ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) هُوَ عَبْدُ الْقُدُوسِ بْنِ الْحِجَاجِ الْخَوْلَانِيُّ الْحَمَصِيُّ ، ثِقَةٌ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ ، وَصَلَّى

عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٦ / ٣٦٩ .

أَبَى مَرْيَمَ، عَنْ أَشْيَاحِهِمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ. وَقَالَ الْقَاضِي، وَأَبُو  
الْخَطَّابِ: يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ. وَرَوَى فِيهِ <sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:  
«إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ، فَسَوِّئْتُمْ عَلَيْهِ الثَّرَابَ، فَلْيَتَّقُمْ أَحَدُكُمْ عِنْدَ رَأْسِ قَبْرِهِ،  
ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةَ. فَإِنَّهُ يَسْمَعُ وَلَا يُجِيبُ، ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ ابْنَ  
فُلَانَةَ. الثَّانِيَةَ، فَيَسْتَوِي قَاعِدًا <sup>(٢)</sup>، ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةَ. فَإِنَّهُ يَقُولُ:  
أَرْشِدْنَا يَرْحَمَكَ اللَّهُ. وَلَكِنْ لَا تَسْمَعُونَ <sup>(٣)</sup>، فَيَقُولُ: اذْكُرْ مَا خَرَجْتَ  
عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا؛ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّكَ  
رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا. فَإِنَّ مُنْكَرًا  
وَنَكِيرًا يَتَأَخَّرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَمَا يُقْعِدُنَا عِنْدَ هَذَا وَقَدْ  
لُقِّنَ حُجَّتَهُ، وَيَكُونُ <sup>(٤)</sup> اللَّهُ حَاجِبَهُ دُونَهُمَا». فَقَالَ رَجُلٌ: يَارَسُولَ اللَّهِ،  
فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ اسْمَ أُمِّهِ؟ قَالَ: «فَلْيَنْسِبْهُ إِلَى حَوَاءَ». <sup>(٥)</sup> رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي  
«مُعْجَمِهِ» بِنَحْوِهِ.

(١) بعده في م: «حديثا».

(٢) في الأصل: «جالسا».

(٣) في م: «تسمعون».

(٤) بعده في م: «عند».

(٥ - ٥) لم يرد في الأصل، س ٢، وفي م: «بمعناه» وليس: «بنحوه».

والحديث أخرجه الطبراني، في: المعجم الكبير ٢٩٨/٨، ٢٩٩. وقال الهيثمي: وفي  
إسناده جماعة لم أعرفهم. مجمع الزوائد ٣٢٤/٢، ٤٥/٣. وضعف إسناده النووي في:  
المجموع ٢٧٤/٥، والعراقي، انظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٢٦١٤/٦. وقال ابن  
القيم: حديث لا يصح رفعه. زاد المعاد ٥٢٢/١. وانظر: التلخيص الحبير ١٣٥/٢، وإرواء  
الغليل ٢٠٣/٣ - ٢٠٥.



## بَابُ التَّغْزِيَةِ وَالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

التَّغْزِيَةُ سُنَّةٌ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ عَزَى مُصَابَا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ » <sup>(١)</sup> . وهو حديثٌ غريبٌ .

وتَجُوزُ التَّغْزِيَةُ قَبْلَ الدَّفْنِ وبعده ؛ لِعُمُومِ الْحَبَرِ .

وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ .

ويقولُ في تَغْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَرَجِمَ مَيِّتَكَ . وفي تَغْزِيَةِ كَافِرٍ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ .

وتَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْ تَغْزِيَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَهِيَ تُخْرِجُ عَلَى عِيَادَتِهِمْ ، وَفِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَعُودُهُمْ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ زُوِيَ أَنَّ غُلَامًا مِنَ الْيَهُودِ كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَاتَاهُ <sup>(٣)</sup> النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، فَقَالَ لَهُ : « أَسْلِمَ » . فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، فَقَالَ لَهُ : أَطْعَمَ أَبَا الْقَاسِمِ . فَأَسْلَمَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ بِي » <sup>(٤)</sup> مِنْ

---

(١) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی أجر من عزى مصابا ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٢٩٤ / ٤ . وابن ماجه ، فی : باب ما جاء فی ثواب من عزى مصابا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥١١ / ١ . وضعفه فی الإرواء ٢١٧ / ٣ - ٢٢٠ .

(٢) فی ف : « يعوده » .

(٣ - ٢) سقط من : م .

(٤) سقط من : الأصل ، م .

التَّارِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. والثَّانِيَّةُ، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [٧٦] قَالَ: «لَا تَبْدُءُوهُمْ بِالسَّلَامِ»<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ قُلْنَا: يُعْزِيهِمْ. فَإِنَّ تَغْزِيَتَهُمْ عَنْ مُسْلِمٍ: أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاءَكَ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ. وَعَنْ كَافِرٍ: أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَلَا نَقْصَ عَدَدِكَ.

**فصل: والبكاء غير مكروه إذا لم يكن معه نَدْبٌ ولا نِيَاخَةٌ؛ يَلَا رُؤْيَا**  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبادَةَ، فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَتِهِ<sup>(٣)</sup>، فَبَكَى وَبَكَى أَصْحَابُهُ، وَقَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا» - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - «أَوْ يَوْحَمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) فى: باب إذا أسلم الصبى فمات هل يصلى عليه...؟ من كتاب الجنائز، وفى: باب عيادة المشرك، من كتاب المرض. صحيح البخارى ١١٨/٢، ١٥٢/٧.
- كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى عيادة الذمى، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ٢/١٦٤. والإمام أحمد، فى: المسند ١٧٥/٣، ٢٢٧، ٢٨٠.
- (٢) أخرجه مسلم، فى: باب النهى عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام...، من كتاب السلام. صحيح مسلم ١٧٠٧/٤. وأبو داود، فى: باب فى السلام على أهل الذمة، من كتاب الأدب. سنن أبى داود ٢/٤٦٣. والترمذى، فى: باب ما جاء فى التسليم على أهل الكتاب، من أبواب السير، وفى: باب ما جاء فى التسليم على أهل الذمة، من أبواب الاستئذان. عارضة الأحوذى ١٠٣/٧، ١٧٥/١٠. وابن ماجه، فى: باب رد السلام على أهل الذمة، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ١٢١٩/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٦٣/٢، ٢٦٦، ٣٤٦، ٤٤٤، ٤٥٩، ٥٢٥، ١٤٤/٤، ٢٣٣، ٣٩٨/٦.
- (٣) فى ف: «غاشية الموت»، وفى م: «غاشية».
- (٤) أخرجه البخارى، فى: باب البكاء عند المريض، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ٢/١٠٦. ومسلم، فى: باب البكاء على الميت، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٢/٦٣٦.

ولا يجوز لَطْمُ الخُدودِ، وشَقُّ الجُيوبِ، والدُّعَاءُ بدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ؛ لما رَوَى ابنُ مسعودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدودَ، وشَقَّ الجُيوبَ، ودَعَا بدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ». وعن أبي موسى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَرِئَ مِنَ الصَّالِقَةِ<sup>(١)</sup> والحَالِقَةِ والشَّاقَةِ. مُتَّفَقٌ عليهما<sup>(٢)</sup>.

وَيُكْرَهُ النَّعْدُبُ والنُّوْحُ. وَنَقَلَ حَرْبٌ عَنْ أَحْمَدَ كَلَامًا يَحْتَمِلُ إِبَاحَتَهُمَا. وَاخْتَارَهُ الخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ؛ لِأَنَّ وَاثِلَةَ<sup>(٣)</sup>

---

(١) الصالقة: التي ترفع صوتها عند المصيبة.

(٢) الأول أخرجه البخارى، فى: باب ليس منا من شق الجيوب، وباب ليس منا من ضرب الخدود، وباب ما ينهى عن الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة، من كتاب الجنائز، وفى: باب ما ينهى من دعوة الجاهلية، من كتاب المناقب. صحيح البخارى ١٠٣/٢، ١٠٤، ٢٢٣/٤. ومسلم، فى: باب تحريم ضرب الخدود...، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ٩٩/١. كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى النهى عن ضرب الخدود...، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٢٢٠/٤. والنسائى، فى: باب دعوى الجاهلية، وباب ضرب الخدود، وباب شق الجيوب، من كتاب الجنائز. المجتبى ١٧/٤، ١٨. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى النهى عن ضرب الخدود...، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٥٠٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٨٦/١، ٤٣٢، ٤٤٢، ٤٥٦.

والثانى أخرجه البخارى، فى: باب ما ينهى من الحلق عند المصيبة، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ١٠٣/٢. ومسلم، فى: باب تحريم ضرب الخدود...، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١٠٠/١، ١٠١.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى النوح، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ١٧٣/٢. والنسائى، فى: باب شق الجيوب، من كتاب الجنائز. المجتبى ١٨/٤. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى النهى عن ضرب الخدود وشق الجيوب، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٥٠٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٩٦/٤، ٣٩٧، ٤٠٤، ٤١٦.

(٣) واثلة بن الأسقع بن عبد العزى، أسلم قبل تبوك وشهداها، كان من أهل الصفة ثم نزل الشام وشهد فتح دمشق وحمص وغيرهما، وهو آخر من مات بدمشق من الصحابة. الإصابة ٥٩١/٦.

وَأَبَا وَائِلٍ<sup>(١)</sup> كَانَا يَسْتَمِعَانِ النَّوْحَ وَيَتَكَيَّانِ<sup>(٢)</sup> . وَظَاهِرُ الْأَخْبَارِ التَّحْرِيمُ . قَالَ أَحْمَدُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ ﴾<sup>(٣)</sup> . هُوَ النَّوْحُ . فَسَمَاهُ مَعْصِيَةً . وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ : أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الْبَيْعَةِ أَنْ لَا نَنْوَحَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .

وَيُنَبِّغِي لِلْمُصَابِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ، وَيَسْتَرْجِعَ ، وَلَا يَقُولَ إِلَّا خَيْرًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾<sup>(٥)</sup> . الْآيَاتِ . وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَا مِنْ عَبْدٍ<sup>(٦)</sup> تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ ، فَيَقُولُ<sup>(٧)</sup> مَا أَمَرَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٨)</sup> : إِنَّا لِلَّهِ ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ ، اللَّهُمَّ أَجْزِنِي فِي مُصِيبَتِي ، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا . إِلَّا

(١) شقيق بن سلمة ، أبو وائل الأسدي الكوفي ، الإمام الكبير صاحب ابن مسعود ، شيخ الكوفة ، أدرك النبي ﷺ وما رآه ، حدث عن عمر وعثمان ، شهد صفين مع علي ، مات في زمن الحجاج بعد الجماجم . سير أعلام النبلاء ١٦١/٤ - ١٦٦ .

(٢) أخرج أثر أبي وائل ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣/٣٩١ .

(٣) سورة الممتحنة ١٢ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى عن النوح والبكاء والزجر عن ذلك ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب تفسير سورة الممتحنة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب بيعة النساء ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ١٠٦/٢ ، ١٨٧/٦ ، ٩٩/٩ . ومسلم ، في : باب التشديد في النياحة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٤٥/٢ ، ٦٤٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب بيعة النساء ، من كتاب البيعة . المجتبى ٧/١٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٤/٥ ، ٨٥ ، ٤٠٨/٦ .

(٥) سورة البقرة ١٥٣ - ١٥٧ .

(٦) بعده في م : « مسلم » .

(٧ - ٧) زيادة من : الأصل .



أَجْرَهُ اللَّهُ فِي مُصِيبَتِهِ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا». قَالَتْ: فَلَمَّا تُوَفِّي أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُهَا، فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي خَيْرًا مِنْهُ، «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ: «لَا تَدْعُوا عَلَيَّ أَنْفُسَكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَيَّ مَا تَقُولُونَ». «رَوَاهُ مُسْلِمٌ»<sup>(٣)</sup>.

**فصل: وَيُسْتَحَبُّ لِأَقْرِبَاءِ الْمَيِّتِ وَجِيرَانِهِ إِضْلَاحُ طَعَامٍ لِأَهْلِهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ قَالَ: «اصْنَعُوا لِي جَعْفَرٍ طَعَامًا؛ فَإِنَّهُ»<sup>(٤)</sup> قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>. فَأَمَّا صُنْعُ أَهْلِ الْمَيِّتِ الطَّعَامِ لِلنَّاسِ فَمَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةً عَلَى مُصِيبَتِهِمْ، وَشُغْلًا لَهُمْ إِلَى شُغْلِهِمْ.**

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) فى: باب ما يقال عند المصيبة، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٣٣/٢.  
كما أخرجه الإمام مالك، فى: باب جامع الحسبة فى المصيبة، من كتاب الجنائز. الموطأ ١/٢٣٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٠٩/٦.

(٣ - ٣) زيادة من: م.

والحديث أخرجه مسلم، فى: باب فى إغماض الميت ...، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٣٤/٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب تغميض الميت، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ٢/١٦٩، ١٧٠. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى تغميض الميت، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ١/٤٦٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٩٧/٦.

(٤) فى م: «فإنهم».

(٥) فى: باب صنعة الطعام لأهل الميت، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ١٧٣/٢.  
كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الطعام يصنع لأهل الميت، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٤/٢١٩. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الطعام يبعث إلى أهل الميت، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ١/٥١٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٠٥/١.

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَرُزُّوْهَا ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ » .** رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وإذا مرَّ بها أو زارها قال ما روى مسلم<sup>(٢)</sup> ، قال : كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ ، فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْحِقُّونَ ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ » . وفي حديث آخر : « وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ »<sup>(٣)</sup> . وفي حديث<sup>(٤)</sup> آخر : « اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا تَقْتِنَا بَعْدَهُمْ »<sup>(٥)</sup> . وإن زاد : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلِهِمْ . كان حسناً .

(١) فى : باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل فى زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٧١ / ٢ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب زيارة قبر المشرك ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٤ / ٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى زيارة قبور المشركين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥٠١ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٤١ / ٢ . كلهم من حديث أبى هريرة .

(٢) فى : باب ما يقول عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٧١ / ٢ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٧ / ٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٤ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٥٣ / ٥ ، ٣٦٠ .

(٣) أخرجه مسلم ، فى : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٧١ / ٢ . والنسائى ، فى : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٦ / ٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢١ / ٦ . كلهم من حديث عائشة .

(٤) زيادة من : م .

(٥) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الدعاء فى صلاة الجنائز ، وباب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨٠ / ١ ، ٤٩٣ . والإمام أحمد ، فى : ٧٦ / ١ ، ٧٦ ، ١١١ .

فَأَمَّا النِّسَاءُ ففِي كَرَاهِيَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لَهُنَّ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِعُمُومِ مَا رَوَيْنَاهُ ، وَلِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، زَارَتْ قَبْرَ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ <sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، يُكْرَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ زَوَارِبَ الْقُبُورِ » <sup>(٢)</sup> . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . فَلَمَّا زَالَ التَّحْرِيمُ بِالتَّشْخِصِ ، بَقِيََتِ الْكَرَاهَةُ ، وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ قَلِيلَةُ الصَّبْرِ ، فَلَا يُؤْمَنُ تَهْيِيجُ حُزْنِهَا بِرُؤْيَةِ قُبُورِ الْأَحْيَاءِ ، [ ٧٦ ظ ] فَيَحْمِلُهَا عَلَى فِعْلٍ مَا لَا يَحِلُّ لَهَا فِعْلُهُ ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ خَلْعُ نَعْلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى بَشِيرُ بْنُ الْخَصَّاصِيَّةِ ، قَالَ : بَيْنَا أَنَا أُمَاشِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذْ حَانَتْ مِنْهُ نَظْرَةٌ ، فِإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ ، فَقَالَ : « يَا صَاحِبَ السَّبْيَيْنِ » <sup>(٣)</sup> ، وَيَحْكُ <sup>(٤)</sup> « أَلْقِ سَبْيَيْكَ » . فَتَنَظَرَ الرَّجُلُ ، فَلَمَّا عَرَفَ <sup>(٥)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

---

(١) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى زيارة القبور للنساء ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٢٧٥ / ٤ . وعبد الرزاق ، فى : المصنف ٥١٧ / ٣ . والحاكم ، فى : المستدرک ٣٧٦ / ١ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥٧ / ٤ . وصححه فى الإرواء ٢٣٣ / ٣ - ٢٣٥ .

(٢) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية زيارة القبور للنساء ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٢٧٦ / ٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن زيارة النساء القبور ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥٠٢ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٣٧ / ٢ ، والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٧٨ / ٤ . كلهم من حديث أبى هريرة .

ومن حديث حسان بن ثابت أخرج ابن ماجه فى نفس الموضع السابق . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٤٢ / ٣ . والحاكم ، فى : المستدرک ٣٧٤ / ١ . وانظر الإرواء ٢٣٢ / ٣ ، ٢٣٣ .

(٣) السبتيان : نعلان لا شعر عليهما .

(٤) سقط من : الأصل ، س ١ ، س ٢ .

(٥) بعده فى الأصل : « الرجل » .

خَلَعَهُمَا فَرَمَى بِهِمَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ خَافَ الشَّوْكَ إِنْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ ، فَلَا بَأْسَ بِلُبْسِهِمَا لِلْحَاجَةِ . وَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْخِيفَافُ ؛ لِأَنَّ نَزْعَهَا <sup>(٢)</sup> يَشُقُّ . وَفِي التَّمَشُّكَاتِ <sup>(٣)</sup> وَنَحْوِهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هِيَ كَالنَّعْلِ ؛ لِسُهُولَةِ خَلْعِهَا . وَالثَّانِي ، لَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّ خَلَعَ النَّعْلَيْنِ تَعَبٌ ، <sup>(٤)</sup> فَيُقْصَرُ عَلَيْهِمَا <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَإِنْ دَعَا إِنْسَانٌ لَمِيَّتٍ ، أَوْ تَصَدَّقَ عَنْهُ ، أَوْ قَضَى <sup>(٥)</sup> دَيْنًا وَاجِبًا عَلَيْهِ ، نَفَعَهُ ذَلِكَ ، بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ﴾ الْآيَةُ <sup>(٦)</sup> . وَقَالَ <sup>(٧)</sup> سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَيَنْفَعُ أُمِّي إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟

(١) فى : باب المشى بين القبور فى النعل ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٩٤ / ٢ .  
كما أخرجه النسائى ، فى : باب كراهية المشى بين القبور فى النعال السبتية ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٨ / ٤ ، ٧٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى خلع النعلين فى المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٩ / ١ ، ٥٠٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٨٣ / ٥ ، ٨٤ ، ٢٢٤ .

(٢) فى الأصل : « نزعهما » .

(٣) التمشك ؛ بضم المثناة من فوق وضم الميم أيضا وسكون الشين بعدها الكاف : نوع من النعال مشهور عند أهل بغداد . قاله ابن نصر الله فى حواشيه . الفروع ٣٠٣ / ٢ .

(٤ - ٥) فى ف : « فيقتصر عليه » .

(٥) بعده فى م : « عنه » .

(٦) سورة الحشر ١٠ .

(٧) فى م : « لقول » .

قال : « نَعَمْ » <sup>(١)</sup> .

وإن فعلَ عِبَادَةً بَدِينَةً ؛ كالقِرَاءَةِ ، والصلاة ، والصوم ، وجعل ثوابها  
لِلْمَيِّتِ ، نَفَعَهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ إِخْدَى الْعِبَادَاتِ ، فَأَشْبَهَتْ الْوَاجِبَاتِ ، وَلِأَنَّ  
الْمُسْلِمِينَ يَجْتَمِعُونَ فِي كُلِّ مَضَرٍ ، وَيَقْرَأُونَ وَيُهْدُونَ لِمَوْتَاهُمْ ، وَلَمْ يُنَكِّرْهُ  
مُنَكِّرٌ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

---

(١) بعده فى م : « متفق عليه » .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب إذا قال : أَرْضَى أَوْ بَسْتَانِي صَدَقَ عَنْ أُمِّي ، وَبَاب  
الْإِشْهَادِ فِي الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . صحيح البخارى ٩/٤ ، ١٠ . وأبو داود ،  
فى : باب ما جاء فى من مات عن غير وصية يتصدق عنه ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . سنن أبى داود ٢/  
١٠٦ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصدقة عن الميت ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عارضة الأحمدي  
١٧٥/٣ . والنسائى ، فى : باب فضل الصدقة عن الميت ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . المجتبى ٢١١/٦ .  
وانظر : عون المعبود ٧٨/٣ .

والمتفق عليه أن سعد بن عبادة استفتى النبى ﷺ فى قضاء نذر عن أمه . انظر : صحيح  
البخارى ٩/٤ ، ١٠ ، ١٣ . صحيح مسلم ٣/١٢٥٤ . وانظر : سنن أبى داود ٢/٢١٢ . عارضة  
الأحمدي ٣٠/٧ . المجتبى ٢١٢/٦ - ٢١٤ ، ٢٠/٧ . سنن ابن ماجه ٦٨٨/١ .



## كِتَابُ الزَّكَاةِ

وهي أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُنْبِئُ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ؛ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَتَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَدَائِهَا؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ يُضْرَفُ إِلَى آدَمِيٍّ تَوَجَّهَتْ الْمُطَالَبَةُ بِهِ،<sup>(٢)</sup> فَلَمْ يَجْزُ تَأْخِيرُهُ<sup>(٣)</sup>، كَالْوَدِيعَةِ.

وَمَنْ جَحَدَ وَجوبَهَا لِحَقِّهِ، وَمِثْلُهُ يَجْهَلُ ذَلِكَ، كَحَدِيثِ الْعَهْدِ<sup>(٤)</sup> بِالْإِسْلَامِ، عُرِفَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ. وَإِنْ كَانَ مَنْ لَا

---

(١) أخرجه البخارى، فى: أول كتاب الإيمان، وباب دعاؤكم إيمانكم، من الكتاب نفسه، وفى: باب قوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخارى ٨/١، ٩، ٣٢/٦، ومسلم، فى: باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ٤٥/١.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء بنى الإسلام على خمس، من أبواب الإيمان. عارضة الأحوذى ٧٤/١٠. والنسائى، فى: باب على كم بنى الإسلام، من كتاب الإيمان. المجتبى ٩٥/٨. وابن ماجه، فى: باب الإيمان، من المقدمة. سنن ابن ماجه ٢٤/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٦/٢، ١٢٠، ١٤٣.

(٢ - ٢) فى م: «فلا يجوز تأخيرها».

(٣) فى م: «عهد».

يَجْهَلُ مِثْلَهُ ذَلِكَ ، كَفَرَ ، وَحُكْمُهُ مُحْكَمُ الْمُتَدُّ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الزَّكَاةِ مَعْلُومٌ  
ضُرُورَةٌ ، فَمَنْ أَنْكَرَهَا فَقَدْ <sup>(١)</sup> كَذَّبَ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ .

وإنَّ مَنْعَهَا مُعْتَقِدًا وَجُوبَهَا ، أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ وَعَزَّرَهُ ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ دُونَ  
مَالِهِ اسْتِنَابَهُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَأَخْرَجَ ، وَإِلَّا قُتِلَ ، وَأُخِذَتْ مِنْ تَرْكِتِهِ ، وَإِنْ لَمْ  
يُمْكِنْ أَخْذَهَا إِلَّا بِالْقِتَالِ ، قَاتَلَهُ الْإِمَامُ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ ، قَالَ : لَوْ مَتَّعُونِي عَنَاقًا <sup>(٢)</sup> كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ  
عَلَيْهَا . زَوَاهِ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَتَابَعَهُ الصَّحَابَةُ عَلَى هَذَا ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

وإنَّ كَتَمَ مَالَهُ حَتَّى لَا تُؤْخَذَ <sup>(٤)</sup> زَكَاتُهُ ، أُخِذَتْ مِنْهُ وَعُزِّرَ .

وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَأْخُذُهَا الْإِمَامُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْعَرَبَ مَنْعَتِ  
الزَّكَاةَ ، فَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ <sup>(٥)</sup> أُخِذَ مِنْهُمْ زِيَادَةٌ عَلَيْهَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُؤْخَذُ <sup>(٦)</sup>

(١) زيادة من : ف .

(٢) العناق : الأنثى من أولاد المعز والغنم من حين الولادة إلى تمام حول .

(٣) فى : باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ... من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ٩ /  
١١٥ ، ١١٦ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول  
الله وقيموا الصلاة ... من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٥١ ، ٥٢ . وأبو داود ، فى : أول  
كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٥٦ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى  
يقولوا : لا إله إلا الله ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ١٠ / ٦٨ . والنسائى ، فى : باب مانع  
الزكاة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١٠ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى أخذ الصدقات  
والتشديد فيها ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٤ .

(٤) بعده فى الأصل : « منه » .

(٥) فى ف : « أنهم » .

(٦) فى الأصل : « يأخذ » ، وفى ف : « نأخذ » .



معها شطر ماله ، بدليل ما روى بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ أنه كان يقول : « في كل سائمة ، في كل أربعين بث لبون ، من أعطاهم مؤتجراً فله أجرها ، ومن أتى فإننا أخذوها وشرط ماله ، عزمة من عزمات ربنا » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . قال أحمد : وهو عندي صالح .

وهل [٧٧] يكفر من قاتل الإمام على الزكاة ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، يكفر ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾<sup>(٢)</sup> . دل هذا على أنه لا<sup>(٣)</sup> يكون أخانا<sup>(٤)</sup> في الدين إلا بأدائها ، ولأن الصديق ، رضي الله عنه ، قال لما نعى الزكاة : لا ، حتى تشهدوا أن قتلنا في الجنة وقتلناكم في النار . والثانية ، لا يكفر ؛ لأن الصحابة ، رضي الله عنهم ، امتنعوا من قتالهم ابتداءً ، فبدل على أنهم لم يعتقدوا كفرهم ، ثم اتفقوا على القتال وبقي الكفر على الأصل .

**فصل : ولا تجب إلا بشروط أربعة ؛ الإسلام<sup>(٥)</sup> ، فلا تجب على كافر ، أصلياً كان أو<sup>(٥)</sup> مؤتدأ ؛ لأنها من فروع الإسلام ، فلا تجب على كافر ،**

(١) في : باب زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٣/١ .  
كما أخرجه النسائي ، في : باب عقوبة مانع الزكاة ، وباب سقوط الزكاة عن الإبل إذا كانت رسلاً لأهلها ولحمولتهم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ١١/٥ ، ١٧ . والدارمي ، في : باب ليس في عوامل الإبل صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ٣٩٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٥ ، ٤ . كلهم من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده .

(٢) سورة التوبة ١١ .

(٣ - ٣) في م : « يكونون إخواناً » .

(٤) سقط من م .

(٥) في س ١ ، ف : « ولا » .

كالصَّيَّامِ .<sup>(١)</sup> وعنه ، تجبُّ على المرتدِّ .

فصل : الشرطُ الثاني ، الحرِّيَّةُ ، فلا تجبُّ على عبْدٍ ، فإنَّ مَلَكَهُ سيِّدُهُ مَالًا ، وقُلْنَا : لا يَمْلِكُ . فزَكَاتُهُ على سيِّدِهِ ؛ لأنَّه مَالِكُهُ . وإنَّ قُلْنَا : يَمْلِكُ . فلا زَكَاةَ في المَالِ ؛ لأنَّ سيِّدَهُ لا يَمْلِكُهُ ، ومِلْكُ الْعَبْدِ ضَعِيفٌ لا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لا يَغْتَقُّ عَلَيْهِ أَقَارِبُهُ إِذَا مَلَكَهُمْ ، ولا تَجِبُّ عَلَيْهِ نَفَقَةُ قَرِيْبِهِ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُّ بِطَرِيقِ الْمُوَاسَاةِ .

ولا تَجِبُّ على مُكَاتِبٍ ؛ لأنَّه عبْدٌ ، ومِلْكُهُ غَيْرُ تَامٍّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فإنَّ عَتَقَ وَبَقِيَ في يَدِهِ نِصَابٌ ، اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا ، وإنَّ عَجَزَ ، اسْتَقْبَلَ سيِّدُهُ بِمَالِهِ حَوْلًا ؛ لأنَّه يَمْلِكُهُ حِينَئِذٍ ، وما قَبِضَ مِنْ نُجُومِ مُكَاتِبِهِ<sup>(٢)</sup> ، اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا ؛ لذلك ، وإنَّ مَلَكَ الْمُعْتَقُ بَعْضَهُ بِجُزْئِهِ الْحُرَّ نِصَابًا ، لَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ؛ لأنَّه يَمْلِكُ ذَلِكَ مِلْكًا تَامًّا ، فَأُشْبِهَ الْحُرَّ .

فصل : الشرطُ الثالثُ ، تَمَامُ الْمِلْكِ ، فلا تَجِبُّ الزَّكَاةُ في الدَّيْنِ على المُكَاتِبِ ؛ لِنُقْصَانِ الْمِلْكِ فِيهِ ، فإنَّ لَهُ أَنْ يُعْجَرَ نَفْسُهُ وَيَمْتَنِعَ مِنْ<sup>(٣)</sup> أَدَائِهِ ، ولا في السَّائِمَةِ الْمُؤَقُّوفَةِ ؛ لأنَّ الْمِلْكَ لا يَنْبُتُ فِيهَا في وَجْهِه<sup>(٤)</sup> ، وفي وَجْهِه<sup>(٥)</sup> ، يَنْبُتُ نَاقِصًا لا يَتِمَّكُنُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِأَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ .

(١ - ١) زيادة من : الأصل .

(٢) في الأصل : « كتابته » .

(٣) في م : « عن » .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل ، وفي ف : « وفي الآخر » .

وَرَوَى مُهَنَّأٌ<sup>(١)</sup> عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ وَقَفَ أَرْضًا<sup>(٢)</sup> أَوْ غَنَمًا فِي السَّبِيلِ : فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ، « وَلَا عُشْرٌ »<sup>(٣)</sup> ، هَذَا فِي السَّبِيلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا جَعَلَهُ فِي قَرَابَتِهِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِجَابِ الزَّكَاةِ فِيهِ إِذَا كَانَ لِمُعَيَّنٍ<sup>(٤)</sup> ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي<sup>(٥)</sup> أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً »<sup>(٦)</sup> .

وَلَا تَجِبُ فِي حِصَّةِ الْمُضَارِبِ مِنَ الرَّبْحِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا عَلَى رِوَايَةٍ ، وَعَلَى رِوَايَةٍ ، يَمْلِكُهَا مِلْكًا نَاقِصًا غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ ؛ لِأَنَّهَا وَقَايَةٌ لِرَأْسِ الْمَالِ ، وَلَا يَخْتَصُّ الْمُضَارِبُ بِنَمَائِهَا . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهَا جَارِيَةٌ<sup>(٧)</sup> فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ ؛ لِثُبُوتِ الْمِلْكِ فِيهَا .

وَفِي الْمَغْضُوبِ ، وَالضَّالِّ ، وَالذَّيْنِ عَلَى مَنْ لَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ ؛ لِإِعْسَارٍ أَوْ جَحْدٍ أَوْ مَطْلٍ ، رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ

---

(١) مهنا بن يحيى الشامي السلمي ، أبو عبد الله ، من كبار أصحاب الإمام أحمد ، روى عنه من المسائل ما فخر به ، وكتب عنه عبد الله بن أحمد مسائل كثيرة ، بضعة عشر جزءًا ، من رجال القرن الثالث . طبقات الحنابلة ١/٣٤٥ - ٣٨١ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣ - ٣) في ف : « لَأَنَّ » .

(٤) في الأصل : « لِعَيْن » .

(٥) بعده في م : « كُل » .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١/٣٦٠ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣/١٠٨ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الغنم ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١/٥٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٥ .

(٧) في م : « جَائِزَةٌ » .

عن يده وتصرفه، أشبه دَيْنَ الْكِتَابَةِ، ولأنه غيرُ نَامٍ<sup>(١)</sup>، فَأَشْبَهَ الْحَلَى .  
والثانية، فيه الزَّكَاةُ؛ لَأَنَّ الْمِلْكَ فِيهِ مُسْتَقَرٌّ، وَيَمْلِكُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ، فَوَجَبَتْ  
الزَّكَاةُ فِيهِ، كَالَّذِينَ عَلَى مَلَىء .

ولا خِلَافَ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الدَّيْنِ الْمُمَكِّنِ اسْتِيفَاؤُهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ  
الإِخْرَاجُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، فَيُؤَدَّى لِمَا مَضَى؛ لَأَنَّ<sup>(٢)</sup> الزَّكَاةَ مُوَاسَاةٌ، وَلَيْسَ مِنَ  
الْمُوَاسَاةِ إِخْرَاجُ زَكَاةِ مَالٍ<sup>(٣)</sup> لَمْ يَقْبِضْهُ .

وظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالِّ وَالْمُؤَجَّلِ؛ لَأَنَّ الْمُؤَجَّلَ مَمْلُوكٌ  
لَهُ تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِهِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُ .

وَلَوْ أَجَرَ دَارَهُ سِنِينَ بِأَجْرَةٍ، مَلَكَهَا مِنْ حِينَ الْعَقْدِ، وَجَرَتْ فِي حَوْلِ  
الزَّكَاةِ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الدَّيْنِ .

[٧٧ظ] وَحُكْمُ الصَّدَاقِ عَلَى الزَّوْجِ حُكْمُ الدَّيْنِ عَلَى الْمُوَسِّرِ وَالْمُغْسِرِ؛  
لَأَنَّهُ دَيْنٌ، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَ<sup>(٤)</sup> بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهَا مَالَكَةٌ لَهُ .

<sup>(٥)</sup> فَأَمَّا إِنْ أُسِرَ رَبُّ الْمَالِ، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، أَوْ نَسِيَ الْمُوَدِّعَ لَمَنْ  
أَوْدَعَ مَالَهُ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ لَأَنَّ تَصَرُّفَهُ فِي مَالِهِ نَافَذٌ، وَلِهَذَا لَوْ بَاعَ  
الْأَسِيرُ مَالَهُ أَوْ وَهَبَهُ، صَحَّ .

---

(١) فِي م: «تَام»، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فِيَان» .

(٣) فِي م: «مَا» .

(٤) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ» .

(٥ - ٥) فِي م: «إِنْ» .

وَإِذَا حَصَلَ الضَّالُّ<sup>(١)</sup> فِي يَدِ مُلْتَقِطٍ<sup>(٢)</sup>، فَهُوَ فِي حَوْلِ التَّعْرِيفِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَفِيمَا بَعْدَهُ يَمْلِكُهُ الْمُلتَقِطُ، فَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ دُونَ رَبِّهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَلْزَمَهُ زَكَاتُهُ<sup>(٣)</sup>. ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ، إِذْ لِمَالِكِهِ انْتِزَاعُهُ مِنْهُ عِنْدَ مَجِيئِهِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَفِي الْمَالِ الْمُؤْهُوبِ لِلَايْنِ مَعَ جَوَازِ الْاِسْتِرْجَاعِ.

فَإِنْ أَبْرَأَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا مِنْ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ، أَوْ أَبْرَأَ الْغَرِيمُ غَرِيمَهُ مِنْ دَيْنِهِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، عَلَى الْمُبْرَأِ زَكَاةٌ مَا مَضَى؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِيهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَحَالَ بِهِ أَوْ قَبَضَهُ. وَالثَّانِيَةُ، زَكَاتُهُ عَلَى الْمَدِينِ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ مَا مَلَكَ عَلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْهُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْمُبْرَأَ لَمْ يَقْبِضْ شَيْئًا، وَلَا تَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَالْمَدِينُ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا؛ لِأَنَّ مَنْ أَسْقَطَ عَنْهُ شَيْئًا لَمْ يَمْلِكْهُ بِذَلِكَ.

فَأَمَّا مَا سَقَطَ مِنَ الصَّدَاقِ قَبْلَ قَبْضِهِ بِطَلَاقِ الزَّوْجِ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَقْبِضْهُ، وَلَمْ يَسْقُطْ بِتَصَرُّفِهَا فِيهِ، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَإِنْ سَقَطَ لِفَسْخِهَا النِّكَاحُ<sup>(٤)</sup>، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَصَرَّفَ فِيهِ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كَالْمُؤْهُوبِ؛ لِأَنَّ سَقُوطَهُ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْغَال».

(٢) فِي م: «الْمُلْتَقِط».

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ: «يَلْزَمُهُ زَكَاةٌ»، وَفِي ف: «يَلْزَمُهُ زَكَاتُهُ».

(٤) فِي الْأَصْلِ، س ١: «لِلنِّكَاحِ»، وَفِي ف: «مِنَ النِّكَاحِ».

**فصل: الشرط الرابع، الغنى،** بدليل قول النبي ﷺ لمعاذ<sup>(١)</sup> بن جبل<sup>(٢)</sup>: «أَعْلَمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. ولأنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ مُوَاسَاةً لِلْفُقَرَاءِ، فَيَجِبُ<sup>(٤)</sup> أَنْ يُعْتَبَرَ الْغِنَى؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْمَوَاسَاةِ.

وَالْغِنَى الْمُعْتَبَرُ مِلْكُ نِصَابٍ خَالٍ عَنْ دَيْنٍ، فَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ نِصَابًا؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أُوسُقٍ صَدَقَةً، وَلَا فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ<sup>(٥)</sup> ذَوْدٍ صَدَقَةً، وَلَا فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>.

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) تقدم تخريجه في ١/١٢٦، ١٢٧.

(٣) في م: «فوجب».

(٤) في م: «خمس».

(٥) أخرجه البخارى، في: باب ما أدى زكاته فليس بكنز، وباب زكاة الورق، وباب ليس فيما دون خمس ذود صدقة، وباب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، من كتاب الزكاة. صحيح البخارى ١٣٣/٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٦. ومسلم، في: أول كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٦٧٤/٢، ٦٧٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما تجب فيه الزكاة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ٣٥٧/١. والترمذى، في: باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب، من أبواب الزكاة. عارضة الأحوذى ١٢٠/٣، ١٢١. والنسائى، في: باب زكاة الإبل، وباب زكاة الورق، وباب زكاة الحبوب، وباب القدر الذى تجب فيه الصدقة، من كتاب الزكاة. المجتبى ١٢/٥، ٢٦، ٣٠، ٣١. وابن ماجه، في: باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ٥٧٢/١. والدارمى، في: باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب والورق والذهب، من كتاب الزكاة. سنن الدارمى ٣٨٤/١. والإمام مالك، في: باب ما تجب فيه الزكاة، من كتاب الزكاة. الموطأ ٢٤٤/١، ٢٤٥. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٣، ٣٠، ٤٥، ٥٩، ٦٠، ٧٣، ٧٤، ٧٩، ٨٦، ٢٩٦.

وَمَنْ مَلَكَ نِصَابًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِفُهُ أَوْ يَنْقُصُهُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، إِنْ كَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ ؛ وَهِيَ النَّاضُ<sup>(١)</sup> وَعُرُوضُ التِّجَارَةِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ : هَذَا شَهْرُ زَكَاةِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّهِ حَتَّى تُخْرِجُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي « الْأَمْوَالِ »<sup>(٣)</sup> . وَلَمْ يُنْكَرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْنِي بِهِ ، وَلَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى .

وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ؛ وَهِيَ الْمَوَاشِي وَالزُّرُوعُ وَالشَّامُ ، فَفِيهِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِيَّةُ ، فِيهَا الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَثُّ سَعَاتِهِ ، فَيَأْخُذُونَ الزَّكَاةَ<sup>(٤)</sup> مِمَّا وَجَدُوا مِنْ<sup>(٥)</sup> الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ، مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ عَنْ دَيْنٍ صَاحِبِهِ ، بِخِلَافِ الْبَاطِنِ<sup>(٥)</sup> .

الثَّلَاثَةُ ، أَنَّ مَا اسْتَدَانَهُ<sup>(٦)</sup> عَلَى زَرْعِهِ<sup>(٦)</sup> لِمُؤَنَّتِهِ حَسَبَهُ ،<sup>(٧)</sup> وَمَا اسْتَدَانَهُ عَلَى أَهْلِهِ<sup>(٧)</sup> لَمْ يَحْسُبْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُؤَنَةِ الزَّرْعِ ، فَلَا يَحْسُبُهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ .

---

(١) فِي حَاشِيَةِ ف : « النَّاضُ الدَّرَاهِمُ . كَذَا مِنْ حَاشِيَةِ عَلَى الْأَصْلِ » . وَقَالَ الْفَيْوَمِيُّ : وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَسْمُونَ الدَّرَاهِمَ وَالْدَنَانِيرَ نَضًا وَنَاضًا ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : إِنَّمَا يَسْمُونَهُ نَاضًا ، إِذَا تَحَوَّلَ عَيْنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَتَاعًا ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : مَا نَضَ يَبْدَى مِنْهُ شَيْءٌ . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ ( ن ض ض ) .

(٢) فِي م : « عِنْدَهُ » .

(٣) الْأَمْوَالُ ٤٣٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الزَّكَاةِ فِي الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُوطَأُ ١ / ٢٥٣ .

(٤ - ٤) فِي م : « مِنْ رَعُوسٍ » .

(٥) فِي س ١ ، ف : « الْبَاطِنَةُ » .

(٦ - ٦) فِي م : « لَزَرْعِهِ » .

(٧ - ٧) فِي م : « اسْتَدَانَ لِأَهْلِهِ » .

فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالَانِ<sup>(١)</sup> مِنْ جِنْسَيْنِ وَعَلَيْهِ ذَيْنِ يُقَابِلُ أَحَدَهُمَا ، جَعَلَهُ فِي مُقَابَلَةٍ مَا يُقْضَى مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَا مِنْ جِنْسٍ ، جَعَلَهُ فِي مُقَابَلَةٍ مَا الْحَظُّ لِلْمَسَاكِينِ فِي جَعْلِهِ فِي مُقَابَلَتِهِ ؛ تَحْصِيلاً لِحَظِّهِمْ<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى كَيْلًا تَأْكُلُهَا الزَّكَاةُ » . أَخْرَجَهُ [٧٨] التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ . وَرَوَى مَوْقُوفًا عَلَى عُمَرَ<sup>(٤)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلَأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ مُوَاسَاةً ، وَهَمَا مِنْ أَهْلِهَا ، وَلِهَذَا تَجِبُ عَلَيْهِمَا نَفَقَةُ الْقَرِيبِ ، وَيَغْتَنِقُ عَلَيْهِمَا ذُو الرَّجَمِ ، وَتُخْرِجُ عَنْهُمَا زَكَاةُ الْفِطْرِ وَالْعُشْرِ ، فَأَشْبَهَا الْبَالِغُ الْعَاقِلَ .

**فصل :** وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ<sup>(٥)</sup> الْأَدَاءِ ؛ لِأَن قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

(١) فِي الْأَصْلِ : « مَالًا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لِحَضِّهِمْ » .

(٣) بِلَفْظِ : « أَلَا مِنْ وَلِيٍّ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ فِيهِ ، وَلَا يَتْرَكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ » .

انظر : بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٣٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي : سَنَتِهِ ٢ / ١١٠ . وَابْيَهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٧ . وَالْجَرَجَانِيُّ ، فِي : تَارِيخِ جَرَجَانَ ٤٤٥ .

وَبِلَفْظِ : « ابْتَغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ - أَوْ فِي مَالِ الْيَتَامَى - لَا تَذْهَبْهَا ، أَوْ لَا تَسْتَأْصِلْهَا الزَّكَاةُ » .

أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ . انظر : تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ ١ / ٢٢٤ . وَابْيَهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٧ . كِلَاهُمَا عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهِكٍ مَرْسَلًا .

وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ . انظر : التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ ٢ / ١٥٨ ، ١٥٩ . الْإِرْوَاءُ ٣ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ . انظر : تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ ١ / ٢٢٤ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سَنَتِهِ ٢ / ١١٠ .

وَابْيَهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٧ . وَقَالَ : هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « لِمَكَانٍ » .



« لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » <sup>(١)</sup> . يَدُلُّ بِمَقْهُومِهِ عَلَى وَجُوبِهَا فِيهِ <sup>(٢)</sup> عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ ، وَلَآئِنَّهُ لَوْ تَلَفَ النَّصَابُ بَعْدَ الْحَوْلِ ضَمِنَهَا ، وَلَوْ لَمْ تَجِبْ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ضَمَانُهَا ، كَقَبْلِ الْحَوْلِ .

فَإِنْ تَلَفَ النَّصَابُ بَعْدَ الْحَوْلِ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ ، سَوَاءً فَرَطَ أَوْ لَمْ يُفَرِّطْ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ وَجِبَ فِي الذِّمَّةِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِتَلَفِ النَّصَابِ ، كَالَّذِينَ . وَرَوَى عَنْهُ التَّمِيمِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، أَنَّهُ إِنْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَعَلَّقَتْ <sup>(٤)</sup> بِالْمَالِ ، فَتَسْقُطُ بِتَلَفِهِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ ، كَالْحَجِّ ، وَلَآئِنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ ، فَسَقَطَ بِتَلَفِهَا مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ ، كَالْوَدِيعَةِ وَالْجَانِي . فَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ النَّصَابِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، سَقَطَ مِنَ الزَّكَاةِ بِقَدْرِهِ ، وَإِنْ تَلَفَ الزَّائِدُ عَنِ النَّصَابِ ، لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالنَّصَابِ دُونَ الْعَفْوِ .

---

(١) بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من استفاد مالا ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧١ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٤ / ٩٥ .  
ومن حديث على بلفظ : « ليس فى مال زكاة حتى يحول عليه الحول » . أخرجه أبو داود ، فى : باب فى زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٦٢ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٤ / ٩٥ .

ومن حديث ابن عمر بلفظ : « من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عند ربه » . أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد ... ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٢٥ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٤ / ١٠٤ .  
وانظر الكلام على الحديث فى الإرواء ٣ / ٢٥٤ - ٢٥٨ .  
(٢) فى ف : « عليه » .

(٣) عبد العزيز بن الحارث بن أسد ، أبو الحسن التميمي ، صنف فى الأصول والفروع والفرائض ، ولد سنة سبع عشرة وثلاثمائة ، وتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢ / ١٣٩ .  
(٤) فى س ١ ، ف : « تتعلق » .

ولا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِمَوْتِ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ تَصِحُّ  
الْوَصِيَّةُ بِهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْمَوْتِ ، كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ .

**فصل :** وفي محلِّ الزَّكَاةِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهَا تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ ؛  
لأنَّه يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ ، وَلَا يُمْنَعُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، فَأُسْبِغَتْ  
الدِّينَ . وَالثَّانِيَةُ ، تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
و« فِي » لِلظَّرْفِيَّةِ .

فَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا مَضَتْ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ لَمْ تُؤَدَّ زَكَاتُهُ ، وَقُلْنَا : هِيَ فِي  
الذِّمَّةِ . لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ لِمَا مَضَى مِنَ الْأَحْوَالِ ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ لَمْ يَنْقُصْ . وَإِنْ  
قُلْنَا : تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ . لَمْ يَلْزِمْهُ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ الْأُولَى تَعَلَّقَتْ  
بَقَدْرِ الْفَرَضِ ، فَيَنْقُصُ النَّصَابُ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي . وَهَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ،  
نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ .

فَإِنْ كَانَ الْمَالُ زَائِدًا عَنْ نِصَابٍ ، نَقَصَ مِنْهُ كُلُّ حَوْلٍ بِقَدْرِ الْفَرَضِ ،  
وَوَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِيمَا بَقِيَ ، فَإِنْ مَلَكَ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، لَزِمَهُ لِكُلِّ حَوْلٍ  
شَاةٌ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ يَجِبُ مِنْ غَيْرِهَا <sup>(٢)</sup> ، فَلَا يُمَكِّنُ تَعَلُّقَهُ بَعَيْنِهَا . وَإِنْ مَلَكَ  
خَمْسًا وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَعَلِيهِ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ ابْنَةُ مَخَاضٍ <sup>(٣)</sup> ، وَفِيمَا بَعْدَ  
ذَلِكَ لِكُلِّ حَوْلٍ أَرْبَعُ شِيَاهٍ .

**فصل :** وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، الْمَوَاشِي ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ

(١) سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ ١٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « غَيْرُهَا » .

(٣) يَأْتِي تَفْسِيرُهَا فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ .

شُرُوط ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَكُونَ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَرَدَ فِيهَا ، وَغَيْرُهَا لَا يُسَاوِيهَا فِي كَثَرَةِ نَمَائِهَا <sup>(١)</sup> وَنَفْعِهَا وَدَرُّهَا وَنَسْلِهَا ، فَاحْتَمَلَتِ الْمَوَاسَاةَ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهَا .

وَلَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ وَالرَّقِيقِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَا يُطْلَبُ دَرُّهَا ، وَلَا تُقْتَنَى فِي الْغَالِبِ إِلَّا لِلزَّيْنَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ ، لَا لِلنَّمَاءِ .

وَلَا زَكَاةَ فِي الْوَحُوشِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِذَلِكَ . وَعَنْهُ ، فِي بَقَرِ الْوَحْشِ الزَّكَاةُ ؛ لِدُخُولِهَا فِي اسْمِ الْبَقَرِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الْبَقَرِ ، وَلَا تَجُوزُ التَّضْحِيَةُ بِهَا ، وَلَا تُقْتَنَى لِنَمَاءِ وَلَا دَرٍّ ، فَأَشْبَهَتْ الظُّبَانَ . وَمَا تَوَلَّدَ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : فِيهِ الزَّكَاةُ تَغْلِيظًا

(١ - ١) فِي م : « وَدَرُّهَا وَنَفْعُهَا » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ ، وَبَابِ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٩/٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَفَرَسِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٧٥/٢ ، ٦٧٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صَدَقَةُ الرَّقِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٧٠/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةٌ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٢٢/٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْخَيْلِ ، وَبَابِ زَكَاةِ الرَّقِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَجْتَبَى ٥/٢٥ ، ٢٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٥٧٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْحَيَوَانِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣٨٤/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ وَالْعَسَلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُوطَأُ ٢٧٧/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢/٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ .

(٣) فِي م : « الْوَحْشِ » .

لِلإِجَابِ . وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا تَجِبَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْتَنَى لِلنَّمَاءِ وَالذَّرِّ ، أَشْبَهَتْ  
الْوَحْشِيَّةَ ، وَلِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ .

فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي ، الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ،  
رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » .  
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، [ ٧٨ ظ ] وَابْنُ مَاجَه ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي  
مَالٍ نَامٍ <sup>(٢)</sup> ، فَيُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ يَكْمُلُ النَّمَاءُ فِيهِ ، وَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ مِنْهُ ، فَيُوَاسَى  
مِنْ نَمَائِهِ .

فَإِنْ هَلَكَ النَّصَابُ ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهُ فِي الْحَوْلِ ، أَوْ بَاعَهَا ، انْقَطَعَ ، ثُمَّ  
إِنْ نَتَجَتْ لَهُ أُخْرَى مَكَانَهَا <sup>(٣)</sup> ، أَوْ رَجَعَ إِلَيْهِ مَا بَاعَ ، اسْتَأْنَفَ الْحَوْلُ ، سَوَاءً  
رُدَّتْ إِلَيْهِ بَيْعٌ أَوْ إِقَالَةٌ ، أَوْ بَاعَهَا بِالْخِيَارِ فَرُدَّتْ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ يَزُولُ  
بِالْبَيْعِ ، وَالرَّدُّ تَجْدِيدُ مِلْكِ . وَإِنْ قَصَدَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ لَمْ  
تَسْقُطْ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ إِسْقَاطَ نَصِيبٍ مَنْ انْعَقَدَ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ ،  
كَالْطَّلَاقِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ . وَإِنْ نَتَجَتْ وَاحِدَةٌ ، ثُمَّ هَلَكَتْ وَاحِدَةٌ ، لَمْ  
يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ . وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهَا ، ثُمَّ هَلَكَتْ أُخْرَى قَبْلَ  
خُرُوجِ بَقِيَّتِهَا ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٤)</sup> لَمْ يَبْنُثْ لَهَا حُكْمَ الْوُجُودِ فِي الزَّكَاةِ  
حَتَّى يَخْرُجَ جَمِيعُهَا . وَإِنْ أَبْدَلَ نَصَابًا بِجَنْسِهِ ، لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

(١) هذا لفظ حديث عائشة ، وتقدم تخريجه في صفحة ٩٥ .

(٢) في الأصل ، س ١ : « يام » ، وفي م : « تام » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في م : « لأنها » .

يَزَلُ فِي مِلْكِهِ نِصَابٌ مِنَ الْجِنْسِ، جَارٍ<sup>(١)</sup> فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ  
نَتَجَ النَّصَابُ نِصَابًا، ثُمَّ مَاتَتِ الْأُمّهَاتُ.

وإنَّ بَاعَ عَيْتًا بِوَرَقٍ، انْتَبَى عَلَى ضَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ، فَإِنْ قُلْنَا:  
يُضَمُّ<sup>(٢)</sup>. لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّهُمَا كَالْجِنْسِ الْوَاحِدِ. وَإِنْ قُلْنَا: لَا يُضَمُّ.  
انْقَطَعَ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ.

وَمَا نَتَجَ مِنَ النَّصَابِ فَحَوْلُهُ حَوْلُ النَّصَابِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: اعْتَدَّ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ<sup>(٣)</sup> يَزُوخُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ<sup>(٤)</sup>.  
وَلأنَّهُ مِنْ نَمَاءِ النَّصَابِ، فَلَمْ يُفَرِّدْ عَنْهُ بِحَوْلٍ، كَرَبِحِ التَّجَارَةِ.

وإنَّ مَاتَتِ الْأُمّهَاتُ، فَتَمَّ الْحَوْلُ عَلَى السَّخَالِ وَهِيَ نِصَابٌ، وَجَبَتْ  
فِيهَا الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُمَا جُمْلَةٌ جَارِيَةٌ فِي الْحَوْلِ، لَمْ تَنْقُصْ عَنِ النَّصَابِ، أُشْبِهَ  
مَا لَوْ بَقِيَ مِنَ الْأُمّهَاتِ نِصَابٌ.

وإنَّ مَلَكَ دُونَ النَّصَابِ وَكَمَلَ بِالسَّخَالِ، اخْتَسِبَ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ  
كَمَلَ<sup>(٥)</sup> النَّصَابُ. وَعَنْهُ، يُخْتَسَبُ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْأُمّهَاتُ. وَالْمَذْهَبُ

---

(١) فِي م: «جَار».

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل: «لَهُ».

(٣) السَّخْلَةُ: تَطْلُقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الضَّأْنِ وَالْمَعَزِ سَاعَةَ تَوَلَّدَ، وَالْجَمْعُ سَخَالٌ،  
وَتَجْمَعُ عَلَى سَخْلٍ، مِثْلُ تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِيْمَا يَعْتَدُّ بِهِ مِنَ السَّخْلِ فِي الصَّدَقَةِ، مِنْ كِتَابِ  
الزَّكَاةِ. الْمَوْطَأُ ١/ ٢٦٥. وَابْنُ بَيْهَقٍ، فِي: بَابِ السَّنِ الَّتِي تُؤْخَذُ فِي الْغَنَمِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ.  
السَّنِ الْكَبِيرُ ٤/ ١٠٠، ١٠١.

(٥) فِي م: «كَمَال».

الأول؛ لأنَّ النَّصَابَ هو السَّبَبُ ، فَاعْتَبِرْ مُضَيَّ الحَوْلِ عَلَى جَمِيعِهِ .  
وَأَمَّا الْمُسْتَفَادُ بِإِزَابٍ أَوْ عَقْدٍ ، فَلَهُ حُكْمُ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مَلَكَهَ أَصْلًا ،  
فَيُعْتَبَرُ لَهُ الحَوْلُ شَرْطًا ، كَالْمُسْتَفَادِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ .

وَلَا يَتَنَبَّى الْوَارِثُ حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِ الْمَوْرُوثِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ جَدِيدٌ ، فَإِنْ  
كَانَ عِنْدَهُ ثَلَاثُونَ مِنَ الْبَقَرِ ، فَاسْتَفَادَ عَشْرًا فِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ ، فَعَلِيهِ فِي  
الثَّلَاثِينَ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا تَبِيعٌ <sup>(١)</sup> ؛ لِكَمَالِ حَوْلِهَا ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْعَشْرِ ، فَعِيهَا  
رُبْعٌ مُسِنَّةٌ ، لِأَنَّهُ تَمَّ نِصَابُ الْمُسِنَّةِ ، وَلَمْ يُمَكِّنْ إِيجَابُهَا ؛ لِانْفِرَادِ الثَّلَاثِينَ  
بِحُكْمِهَا ، فَوَجِبَ فِي الْعَشْرَةِ بِقِسْطِهَا مِنْهَا . وَإِنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ  
فِي الْحَرَمِ ، وَأَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ ، وَأَرْبَعِينَ فِي رَبِيعٍ ، فَتَمَّ حَوْلُ الْأُولَى ، فَعَلِيهِ  
شَاةٌ ؛ لِأَنَّهَا نِصَابٌ كَامِلٌ مُضَيٌّ عَلَيْهِ حَوْلٌ ، لَمْ يُنْبِثْ لَهُ حُكْمُ الْخُلْطَةِ فِي  
جَمِيعِهِ ، فَوَجِبَ فِيهِ شَاةٌ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهَا . فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي ،  
فَعِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا شَيْءَ فِيهِ وَلَا فِي الثَّالِثِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَهُ مَعَ  
الْأُولِ ، لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ ، فَكَذَلِكَ إِذَا مَلَكَهُ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ وَقْصًا <sup>(٢)</sup>  
بَيْنَ نِصَابَيْنِ . وَالثَّانِي ، فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ نِصَابٌ مُتَفَرِّدٌ بِحَوْلٍ ، فَوَجِبَتْ  
زَكَاتُهُ كَالْأَوَّلِ . وَفِي قَدْرِهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، شَاةٌ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِي ،  
نِصْفُ شَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَفَكَّ عَنْ خُلْطَةٍ فِي جَمِيعِ الحَوْلِ . وَفِي الثَّالِثِ  
ثُلُثُ شَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَفَكَّ عَنْ خُلْطَةِ الثَّمَانِينَ <sup>(٣)</sup> ، فَكَانَ عَلَيْهِ بِالْقِسْطِ ؛

(١) يَأْتِي تَفْسِيرُهُ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ .

(٢) فِي م : « وَقْص » .

وَالْوَقْصُ : مَا بَيْنَ الْفَرِضَتَيْنِ مِنْ نُصَبِ الزَّكَاةِ مِمَّا لَا شَيْءَ فِيهِ .

(٣) فِي ف : « الثَّمَانِينَ » . وَفِي م : « لَثْمَانِينَ » .

وهو «ثُلُثُ شَاةٍ»<sup>(١)</sup>. وَإِنْ مَلَكَ عِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فِي الْحَرَمِ، وَخُمْسًا فِي صَفَرٍ، وَخُمْسًا فِي رَبِيعٍ، فَعَلَيْهِ فِي الْعِشْرِينَ عِنْدَ حَوْلِهَا<sup>(٢)</sup> أَرْبَعُ شِيَاهٍ، وَفِي الْخُمْسِ الْأُولَى<sup>(٣)</sup> عِنْدَ حَوْلِهَا<sup>(٤)</sup> خُمْسُ بَنَتٍ مَخَاضٍ. وَفِي<sup>(٥)</sup> الْخُمْسِ الثَّانِيَةِ<sup>(٦)</sup> ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ؛ أَحَدُهَا، لَا شَيْءَ فِيهَا. وَالثَّانِي، عَلَيْهِ سُدُسُ بَنَتٍ مَخَاضٍ. وَالثَّالِثُ، عَلَيْهِ شَاةٌ.

[٧٩و] فصل : الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، السَّوْمُ ، وهو أن تكونَ رَاعِيَةً ، ولا زَكَاةَ فِي الْمَغْلُوفَةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فِي الْإِبِلِ السَّائِمَةِ ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتٌ لَبُونٌ »<sup>(١)</sup> . « وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةٌ »<sup>(٢)</sup> . فَيَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الزَّكَاةِ عَنْ غَيْرِ السَّائِمَةِ ، وَلِأَنَّ الْمَغْلُوفَةَ لَا تُقْتَنَى لِلنَّمَاءِ ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا شَيْءٌ ، كَثِيَابِ الْبِدَلَةِ .

وَيُعْتَبَرُ السَّوْمُ فِي مُعْظَمِ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ غَلْفٍ فِي بَعْضِهِ ، فَاعْتِبَارُهُ فِي الْحَوْلِ كُلِّهِ يَمْنَعُ الْوُجُوبَ بِالْكُلِّيَّةِ ، فَاعْتَبَرَ فِي مُعْظَمِهِ .

وَإِنْ غَصَبَهَا غَاصِبٌ فَعَلَفَهَا مُعْظَمَ الْحَوْلِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِعَدَمِ السَّوْمِ الْمُسْتَرْطِ .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « ثَلَاثُ شِيَاهٍ » .

(٢) فِي م : « دَخُولُهَا » .

(٣) فِي ف : « الثَّانِيَةِ » .

(٤) فِي م : « دَخُولُهَا » .

(٥ - ٥) فِي م : « الْخُمْسَةُ الثَّالِثَةُ » .

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٨٧ .

(٧) انْظُرْ مَا يَأْتِي تَخْرِيجَهُ عَنْ أَنْسٍ فِي أَوَّلِ بَابِ زَكَاةِ الْإِبِلِ ، وَلَيْسَ هَذَا اللَّفْظُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ .

وإنَّ غَصَبَ مَعْلُوفَةٍ فَاسْأَمْهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا زَكَاةَ فِيهَا ؛  
لأنَّ مَالِكَهَا لَمْ يُسَمَّهَا ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ زَكَاةُهَا ، كَمَا لَوْ عَلَفَهَا . وَالثَّانِي ، تَجِبُ  
زَكَاةُهَا ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ تَحَقُّقَ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَمَلَ النَّصَابُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ .



## بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ

وهي مُقَدَّرَةٌ بما قَدَّرَهُ به رسولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ لَهُ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ ﷺ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ<sup>(٢)</sup>، فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بَنْتٌ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنْتٌ مَخَاضٍ، فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَفِيهَا بَنْتٌ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ، فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْفَحْلِ<sup>(٣)</sup>

(١) في: باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده، وباب زكاة الغنم، من كتاب الزكاة. صحيح البخاري ١٤٥/٢ - ١٤٧. وانظر آخر الحديث عنده في ١٤٤/٢ - ١٤٧، ٢٩/٩.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١/٣٥٨ - ٣٦٠. والنسائي، في: باب زكاة الإبل، وباب زكاة الغنم، من كتاب الزكاة. المجتبى ١٣/٥، ١٤، ١٩، ٢٠. وابن ماجه، في: باب إذا أخذ المصدق سنا دون سن أو فوق سن، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ٥٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١١/١، ١٢.

(٢) في م: «يعطه».

(٣) في الأصل، س ١، ف: «الجمال».

إلى سِتِّينَ ، فإذا بَلَغَتْ إِحْدَى وَسِتِّينَ إلى خَمْسِ وَسَبْعِينَ ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ ،  
 فإذا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إلى تِسْعِينَ ، فَفِيهَا ابْتِئَا<sup>(١)</sup> لَبُونِ ، فإذا بَلَغَتْ إِحْدَى  
 وَتِسْعِينَ إلى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِيهَا حِقَّتَانِ طُرُوقَتَا الْفَحْلِ<sup>(٢)</sup> ، فإذا زَادَتْ  
 على عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ ،  
 وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَتْ فِيهَا صَدَقَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ،  
 فإذا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، فَفِيهَا شَاةٌ . أَوْجَبَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ  
 وَعِشْرِينَ غَنَمًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْمَوَاسَاةَ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ ، لِأَنَّ وَاحِدَةً مِنْهَا  
 كَثِيرٌ ، وَإِخْرَاجُ جُزْءٍ تَشْقِيقٌ يَضُرُّ بِالْمَالِكِ وَالْفَقِيرِ ، وَالْإِسْقَاطُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ ،  
 فَعَدَلَ إِلَى إِيْجَابِ الشِّيْءِ<sup>(٣)</sup> ، جَمْعًا بَيْنَ الْحُقُوقِ ، وَصَارَتْ الشِّيْءُ<sup>(٤)</sup> أَصْلًا  
 لَوْ أُخْرِجَ مَكَانَهَا إِبِلًا لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ إِلَى غَيْرِ  
 جِنْسِهِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ أُخْرِجَهَا عَنِ الشِّيْءِ الْوَاجِبَةِ فِي الْغَنَمِ .  
 وَلَا يُجْزِئُ إِلَّا الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ<sup>(٥)</sup> ، وَالشَّيْءُ مِنَ الْمَغْزِ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهَا الشَّاةُ  
 الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا حُكْمُ الشَّرْعِ فِي سَائِرِ مَوَارِدِهِ الْمُطْلَقَةِ .

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهَا فِي صِفَةِ الْإِبِلِ ، فَفِي السَّمَانِ الْكَرَامِ شَاةٌ سَمِينَةٌ كَرِيمَةٌ ،  
 وَفِي اللَّثَامِ وَالْهَزَالِ لَيْمَةٌ هَزِيلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا سَبَبُهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مِرَاضًا ، لَمْ يَجْزُ  
 إِخْرَاجُ مَرِيضَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمُخْرَجَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا ، وَيُخْرِجُ شَاةٌ صَحِيحَةٌ عَلَى

(١) فِي م : « بَتَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، ف : « الْجَمْل » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الشَّاة » .

(٤) مَا لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَمَا زَادَ .

(٥) مَا لَهُ سَنَةٌ .

قَدَرِ الْمَالِ ، يَنْقُصُ مِنْ قِيَمَتِهَا عَلَى قَدَرِ نَقِيصَةِ الْإِبْلِ .

وَلَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهَا مِنْ جَنْسِ غَنَمِهِ ، وَلَا غَنَمِ الْبَلَدِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ سَبَبًا لَوُجُوبِهَا ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ كَوْنُهَا مِنْ جَنْسِهَا ، كَالْأُضْحِيَّةِ .

وَلَا يُجْزَى فِيهَا الذَّكَرُ ، كَالْمُخْرَجَةِ عَنِ الْغَنَمِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزَى ؛ [ ٧٩ ط ] لِأَنَّهَا شَاةٌ مُطْلَقَةٌ ، فَيَدْخُلُ فِيهَا الذَّكَرُ ، كَالْأُضْحِيَّةِ .

فَإِنْ عَدِمَ الْغَنَمَ ، لَزِمَهُ شِرَاءُ شَاةٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُجْزَى عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ شَاةِ الْجُبُرَانِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ هَذَا إِخْرَاجُ قِيَمَةٍ ، فَلَمْ يُجْزَ ، كَمَا فِي الشَّاةِ الْمُخْرَجَةِ عَنِ الْغَنَمِ ، وَلَيْسَتْ الدَّرَاهِمُ فِي الْجُبُرَانِ بَدَلًا ، بَدَلِيلِ إِجْزَائِهَا مَعَ وُجُودِ الشَّاةِ .

**فصل :** إِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا وَعِشْرِينَ أَمْكِنَتِ الْمَوَاسَاةُ مِنْ جَنْسِهَا ، فَوَجِبَ فِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ ؛ وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهَا مَخِضٌ <sup>(١)</sup> ؛ أَيْ حَامِلٌ بَغِيرِهَا ، قَدْ حَانَ وَلَادُهَا .

فَإِنْ عَدِمَهَا أَخْرَجَ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ سَتَتَانِ وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهُ لَبُونٌ ، أَيْ ذَاتُ لَبَنِ ، وَصَارَ نَقْصُ الذُّكُورِيَّةِ مَجْبُورًا بِزِيَادَةِ السِّنِّ . فَإِنْ عَدِمَهُ أَيْضًا ، لَزِمَهُ شِرَاءُ بِنْتِ مَخَاضٍ ؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي الْعَدَمِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَوَيَا فِي الْوُجُودِ ، وَلِأَنَّ تَجْوِيزَ ابْنِ لَبُونٍ لِلرَّفَقِ بِهِ ، إِعْنَاءٌ لَهُ عَنِ كُلْفَةِ الشَّرَاءِ ، وَلَمْ يَحْصُلِ الْإِعْنَاءُ عَنْهَا هَلْهُنَا ، فَرَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ ، ف : «مخاض» .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا بِنْتَ مَخَاضٍ مَعِيَّةً، فَهُوَ كَالْعَادِمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ  
إِخْرَاجُهَا، وَإِنْ وَجَدَهَا أَعْلَى مِنْ صِفَةٍ <sup>(١)</sup> الْوَاجِبِ، أَجْزَأَتْهُ، فَإِنْ أَخْرَجَ ابْنَ  
لَبُونٍ لَمْ يُجْزِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ ابْنَةِ مَخَاضٍ مُجْزِئَةٍ. وَإِنْ اشْتَرَى  
بِنْتَ مَخَاضٍ عَلَى صِفَةِ الْوَاجِبِ، جَازَ.

وَلَا يُجْبِرُ نَقْصُ الذُّكُورِيَّةِ بِزِيَادَةِ السِّنِّ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَقَالَ  
الْقَاضِي: يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ بِنْتِ لَبُونٍ حَقًّا، وَعَنْ الْحَقِّقَةِ جَذْعًا، مَعَ  
عَدَمِهِمَا؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى وَأَفْضَلُ، فَيُنْبِتُ الْحُكْمُ فِيهِ بِالتَّنْبِيهِ. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ  
لَا نَصٌّ فِيهِمَا، وَقِيَاسُهُمَا <sup>(٢)</sup> عَلَى ابْنِ لَبُونٍ مُتَمَنِّعٍ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ سِنِّهِ يَمْتَنِعُ بِهَا مِنْ  
صِغَارِ السَّبَاعِ، وَيَزَعَى الشَّجَرُ بِنَفْسِهِ، وَيَرْدُ الْمَاءِ، وَلَا يُوجَدُ هَذَا فِي غَيْرِهِ.

فصل: إِذَا بَلَغَتْ سِنًّا وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ  
حَقَّةً، وَهِيَ الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا  
اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ وَتُرَكَّبَ، وَلِهَذَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ: طَرُوقَةُ  
الْفَحْلِ <sup>(٣)</sup>. وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذْعَةً؛ وَهِيَ الَّتِي أَلْقَتْ سِنًّا، وَلَهَا أَرْبَعُ  
سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ، وَهِيَ أَعْلَى سِنٍّ يُؤْخَذُ <sup>(٤)</sup> فِي الزَّكَاةِ، وَفِي  
سِتٍّ وَسَبْعِينَ <sup>(٥)</sup> ابْنَتَا لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ

(١) سقط من: ف.

(٢) في م: «وقياسها».

(٣) في الأصل، س ١، ف: «الجمال».

(٤) في ف: «توجد».

(٥) في الأصل: «وأربعين».

ومائة، وإذا زادت واحدة، ففيها ثلاث بنات لبون. وعنه، لا يتغير<sup>(١)</sup> الفرض حتى تبلغ ثلاثين ومائة، فيكون فيها حقة وبنات لبون. والصحيح الأول؛ لأن في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ وكان عند آل عمر بن الخطاب: «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة، ففيها ثلاث بنات لبون». «رواه أبو داود». وهذا نص، وهو حديث حسن. ولو زادت جزءاً من بغير، لم يتغير الفرض به؛ لذلك، ولأن سائر الفروض لا تتغير بزيادة جزء.

ثم في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة؛ للحديث الصحيح.

**فصل:** فإذا بلغت مائتين، اتفق الفرضان؛ أربع حقايق، أو خمس بنات لبون، أيهما أخرج أجزأه، وإن كان الآخر أفضل منه. والمنصوص عنه فيها أربع حقايق، وهذا محمول على أن ذلك فيها بصفة التخيير؛ لأن في كتاب الصدقات الذي عند آل عمر، رضى الله عنه: «فإذا كانت

(١) في م: «يعتبر».

(٢ - ٢) زيادة من س ١.

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود

٣٦١/١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم، من أبواب الزكاة. عارضة الأحوذى ١٠٦/٣ - ١٠٩. وابن ماجه، في: باب صدقة الإبل، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ١/٥٧٣، ٥٧٤. والدارمي، في: باب في زكاة الغنم، وباب في زكاة الإبل، من كتاب الزكاة. سنن الدارمي ١/٣٨١ - ٣٨٣. والإمام أحمد، في: المسند ٢/١٤، ١٥.

مَائَتَيْنِ، فَفِيهَا أَرْبَعُ حِقَاقٍ، أَوْ خَمْسُ بَنَاتٍ لَبُونٍ، أَى السَّنَيْنِ وَجَدَتْ  
عِنْدَهُ أَخَذَتْ<sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ اتَّفَقَ الْفَرَضَانِ فِي الزَّكَاةِ، فَكَانَتِ الْحَيَرَةُ [ ٨٠ ]  
لِرَبِّ الْمَالِ، كَالْحَيَرَةِ فِي الْجُبُرَانِ . وَإِنْ كَانَ الْمَالُ لِيَتِيمٍ، لَمْ يُخْرِجْ عَنْهُ إِلَّا  
أَدْنَى السَّنَيْنِ؛ لِتَحْرِيمِ التَّبَرُّعِ بِمَالِ الْيَتِيمِ .

فَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْفَرَضِ مِنَ السَّنَيْنِ عَلَى وَجْهِ يَحْتَاجُ إِلَى التَّشْقِيقِ،  
كَزَكَاةِ الْمَائَتَيْنِ، لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ، كَزَكَاةِ ثَلَاثِمِائَةٍ يُخْرِجُ عَنْهَا  
حَقَّتَيْنِ وَخَمْسَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، جَازَ . وَإِنْ وَجَدَتْ إِحْدَى الْفَرِيضَتَيْنِ دُونَ  
الْأُخْرَى، أَوْ كَانَتِ الْأُخْرَى نَاقِصَةً، تَعَيَّنَ إِخْرَاجُ الْكَامِلَةِ؛ لِأَنَّ الْجُبُرَانَ  
بَدَلٌ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ مَعَ وُجُودِ الْفَرَضِ الْأَصْلِيِّ . وَإِنْ احتَاجَتْ كُلُّ فَرِيضَةٍ  
إِلَى جُبُرَانٍ، أُخْرِجَ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ ثَلَاثُ حِقَاقٍ، وَأَرْبَعُ  
بَنَاتٍ لَبُونٍ، فَلَهُ إِخْرَاجُ الْحِقَاقِ وَبَنَاتِ لَبُونٍ مَعَ الْجُبُرَانِ، أَوْ بَنَاتِ اللَّبُونِ  
وَحَقَّةً، وَيَأْخُذُ الْجُبُرَانَ، وَإِنْ أُعْطِيَ حَقَّةً وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لَبُونٍ مَعَ الْجُبُرَانِ لَمْ  
يُجْزِهِ؛ لِأَنَّهُ يَغْدِلُ عَنِ الْفَرَضِ مَعَ وُجُودِهِ إِلَى الْجُبُرَانِ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازُ .

فَإِنْ كَانَ الْفَرَضَانِ مَعْدُومَيْنِ أَوْ مَعْيَيْنَيْنِ، فَلَهُ الْعُدُولُ إِلَى غَيْرِهِمَا مَعَ  
الْجُبُرَانِ، فَيُعْطَى أَرْبَعُ جَذَعَاتٍ، وَيَأْخُذُ ثَمَانِي شِيَاهٍ، أَوْ يُخْرِجُ خَمْسَ  
بَنَاتٍ مَخَاضٍ وَعَشَرَ شِيَاهٍ . وَإِنْ اخْتَارَ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنَ الْحِقَاقِ إِلَى بَنَاتِ  
الْمَخَاضِ مَعَ الْجُبُرَانِ، أَوْ مِنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ إِلَى الْجَذَعَاتِ مَعَ الْجُبُرَانِ، لَمْ  
يَجُزْ؛ لِأَنَّ الْحِقَاقَ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِنَّ، فَلَا يَصْعَدُ<sup>(٢)</sup> إِلَى الْحِقَاقِ

(١) بعده فى م : « منه » .

(٢) فى م : « تصعد » .

بجُبرانٍ ، ولا يَنْزِلُ إلى بَنَاتِ اللَّبُونِ بِجُبرانٍ .

**فصل :** وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فَرِيضَةٌ فَعَدِمَهَا ، فَله أَنْ يُخْرِجَ فَرِيضَةً أَعْلَى مِنْهَا بَسَنَةً ، فَيَأْخُذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ فَرِيضَةً أَذْنَى مِنْهَا بَسَنَةً وَمَعَهَا شَاتَانِ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ فِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنَةُ لَبُونٍ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَيُعْطَى شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا » .

فَأَمَّا إِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ جَذَعَةٌ ، فَأُعْطَى مَكَانَهَا ثَنِيَّةٌ بَغَيْرِ جُبرانٍ ، جَازَ ، وَإِنْ طَلَبَ جُبرَانًا لَمْ يُعْطَ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ سِنِّ الثَّنِيَّةِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الزَّكَاةِ ، وَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ الْحَخَّاصِ ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ فَصِيلٌ بِجُبرانٍ وَلَا غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَرَضٍ وَلَا أَعْلَى مِنْهُ .

وَالْحَيِيرةُ فِي الثَّرْوِ وَالصُّعُودُ ، وَالشَّيَاهُ وَالْدَّرَاهِمُ إِلَى رَبِّ الْمَالِ ؛ لِلخَبَرِ ، فَإِنْ أَرَادَ<sup>(١)</sup> أُعْطِيَ شَاةٌ وَعَشْرَةُ دَرَاهِمَ ، أَوْ أَخَذَ ذَلِكَ ، جَازَ . ذَكَرَهُ

(١) فِي م : « شَاءَ » .

القاضى ؛ لأنَّ الشَّاةَ مَقَامُ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ ، وقد كَانَتِ الْخَيْرَةُ إِلَيْهِ فِيهِمَا مَعَ  
غَيْرِهِمَا ، فَكَانَتِ الْخَيْرَةُ إِلَيْهِ فِيهِمَا مُفْرَدَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ الْمَنَعُ ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ  
جَعَلَ لَهُ الْخَيْرَةَ فِي شَيْئَيْنِ ، وَتَجْوِيزُ هَذَا يَجْعَلُ لَهُ الْخَيْرَةَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ .

وإنَّ كَانَ النَّصَابُ مَرِيضًا ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الصُّعُودُ إِلَى الْفَرَضِ الْأَعْلَى  
بِجُبْرَانٍ ؛ لِأَنَّ الشَّائَتَيْنِ جُعِلَتَا<sup>(١)</sup> جُبْرَانًا يَلْمَا بَيْنَ صَحِيحَيْنِ ، فَيَكُونُ أَكْثَرُ مِمَّا  
بَيْنَ الْمَرِيضَيْنِ . وَإِنْ أَرَادَ التَّزَوُّلَ وَيَدْفَعُ الْجُبْرَانَ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مُتَطَوِّعٌ  
بِالزِّيَادَةِ .

وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَرَضٌ فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا أَعْلَى مِنْهُ بِسَنَتَيْنِ ، أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُ  
بِسَنَتَيْنِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ أَنْ [ ٨٠ ط ] يَصْعَدَ إِلَى الْأَعْلَى ، وَيَأْخُذَ أَرْبَعَ  
شَيَْاهِ أَوْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، وَ<sup>(٢)</sup> يَنْزِلَ إِلَى الْأَنْزَلِ ، وَيُخْرِجَ مَعَهُ أَرْبَعَ شَيَْاهِ أَوْ  
أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ جَوَّزَ لَهُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الَّذِي يَلِيهِ ، وَجَوَّزَ  
الْإِنْتِقَالَ مِنَ الَّذِي يَلِيهِ إِلَى مَا يَلِيهِ إِذَا كَانَ هُوَ الْفَرَضُ ، وَهَلْهُنَا لَوْ كَانَ  
مَوْجُودًا أَجْزَأُ<sup>(٣)</sup> ، فَإِذَا عَدِمَ جَازَ الْعُدُولُ إِلَى مَا يَلِيهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا  
يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَى مَا يَلِيهِ .

فَأَمَّا إِنْ وَجَدَ سِنًا يَلِيهِ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْأَبْعَدِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ أَقَامَ الْأَقْرَبَ مَقَامَ الْفَرَضِ ، وَلَوْ وَجَدَ الْفَرَضَ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « جُعِلَتْ » .

(٢) فِي م : « أَوْ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ م .



«فَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ الْأَقْرَبَ، لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ مَكَانَ  
الْأَرْبَعِ شَيْئًا شَاتِيْنِ وَعِشْرِيْنِ دِرْهَمًا، جَازَ؛ لِأَنَّهُمَا<sup>(٢)</sup> «جُبْرَانَانِ، فَهُمَا»  
كَالْكَفَّارَتَيْنِ.

وَلَا مَدْخَلَ لِلْجُبْرَانِ فِي غَيْرِ الْإِبْلِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ فِيهَا وَرَدَ، وَلَيْسَ غَيْرُهَا  
فِي مَعْنَاهَا.

---

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٢) في م: «جبران فيهما».



## بَابُ صَدَقَةِ الْبَقْرِ

رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَكَمِ أَنَّ مُعَاذًا قَالَ :  
بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْدَقُ أَهْلِ الْيَمَنِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنَ الْبَقْرِ مِنْ كُلِّ  
ثَلَاثِينَ تَبِيعًا ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً ،<sup>(٢)</sup> وَمِنْ السُّتَيْنِ تَبِيعَيْنِ ، وَمِنْ السَّبْعِينَ  
مُسِنَّةً وَتَبِيعًا ، وَمِنْ الثَّمَانِينَ مُسِنَّتَيْنِ ، وَمِنْ التُّسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَاعٍ ، وَمِنْ الْمِائَةِ  
مُسِنَّةً وَتَبِيعَيْنِ ، وَمِنْ الْعَشْرِ مِائَةَ مُسِنَّتَيْنِ وَتَبِيعًا ، وَالْعَشْرِينَ وَمِائَةَ ثَلَاثَ  
مُسِنَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَ أَتْبَاعٍ ، وَأَمَرَنِي أَنْ لَا<sup>(٣)</sup> أَخُذَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ شَيْئًا<sup>(٤)</sup> إِلَّا أَنْ  
يَلْغُ مُسِنَّةٌ أَوْ جَذَعًا<sup>(٥)</sup> .

فَأَوَّلُ نِصَابِهَا ثَلَاثُونَ ، وَفِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ ؛ وَهُوَ الَّذِي لَهُ سَنَةٌ وَدَخَلَ  
فِي الثَّانِيَةِ . وَفِي الْأَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ؛ وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ .  
وَيَتَّفِقُ الْفَرَضَانِ فِي مِائَةِ وَعِشْرِينَ ، فَيُخْرِجُ رَبُّ الْمَالِ أَيُّهُمَا شَاءَ ؛ لِلخَبَرِ ،  
وَلَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْإِبِلِ .

(١) فِي الْمُسْنَدِ ٢٤٠/٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي كِتَابِ الْأَمْوَالِ ٣٨٣ .

(٢ - ٢) فِي م : « فَعَرَضُوا عَلَيَّ أَنْ أَخُذَ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ ، وَمَا بَيْنَ السِّتِينَ وَالسَّبْعِينَ ،  
وَمَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَالتُّسْعِينَ ، فَقَدِمْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَمَرَنِي أَنْ لَا » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : س ١ .

(٤ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلُ .

**فصل :** ولا يُؤخذُ في الصَّدَقَةِ إِلَّا الْأُنْثَى ؛ لَوُرُودِ النَّصِّ بِهَا ، وَفَضْلِهَا بِدَرَجَاتٍ وَنَسْلِهَا ، إِلَّا الْأَتْبَعَةَ فِي الْبَقَرِ حَيْثُ وَجِبَتْ ، وَابْنُ لَبُونٍ مَكَانَ بَنَاتِ مَخَاضٍ إِذَا عُدِمَتْ .

فَإِنْ كَانَتْ مَا شِئْتَهُ كُلُّهَا ذُكُورًا ، جَازَ إِخْرَاجُ الذَّكَرِ فِي الْغَنَمِ ، وَجُهَاً وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ مُوَاسَاةً ، وَالْمُوَاسَاةُ إِنَّمَا تَكُونُ بِجِنْسِ الْمَالِ . وَبِجَوَازِ إِخْرَاجِهِ فِي الْبَقَرِ ، فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ لَذَلِكَ . وَفِي الْإِبِلِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، بِجَوَازِ ؛ لَذَلِكَ . وَالْآخَرُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى إِخْرَاجِ ابْنِ لَبُونٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَسِتِّ وَثَلَاثِينَ ، وَفِيهِ تَسْوِيَةٌ بَيْنَ النَّصَّائِينَ . فَعَلَى هَذَا يُخْرِجُ الْأُنْثَى نَاقِصَةً بِقَدْرِ قِيَمَةِ الذَّكَرِ ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ يُخْرِجُ ابْنَ لَبُونٍ عَنِ النَّصَّائِينَ ، وَيَكُونُ التَّعْدِيلُ بِالْقِيَمَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُخْرِجَ ابْنُ مَخَاضٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، فَيَقُومَ الذَّكَرُ مَقَامَ الْأُنْثَى الَّتِي فِي سِنِّهِ ، كَسَائِرِ النَّصْبِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَالْجَوَامِيسُ نَوْعٌ مِنَ الْبَقَرِ ، وَالْبَخَاتِيُّ <sup>(٢)</sup> نَوْعٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالضَّأْنُ <sup>(٣)</sup> وَالْمَغَزُ جِنْسٌ وَاحِدٌ . فَإِذَا كَانَ النَّصَابُ نَوْعَيْنِ ، أَوْ كَانَ فِيهِ سِمَانٌ وَمَهَازِيلُ ، وَكِرَامٌ وَلِثَامٌ ، أَخْرَجَ الْفَرَضُ مِنْ أُيُّهُمَا شَاءَ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ . فَإِذَا كَانَ نِصْفَيْنِ ، وَقِيَمَةُ الْفَرَضِ مِنْ أَحَدِهِمَا عَشْرَةٌ ، وَمِنْ الْآخَرِ عَشْرُونَ ، أَخَذَهُ مِنْ أُيُّهُمَا شَاءَ ، قِيَمَتُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى رَبُّ الْمَالِ بِإِخْرَاجِ الْأَجُودِ .

(١) بعده في م : « ويحتمل أن لا يخرج الذكر . فعلى هذا ، يخرج أنثى ناقصة بقدر قيمة الذكر . وعلى الوجه الأول ، يخرج ابن لبون عن نصابين ، ويكون التعديل بالقيمة » .

(٢) البخاتي : الإبل الخراسانية .

(٣) في الأصل : « الغنم » .

## بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

وَأَوَّلُ نِصَابِهَا أَرْبَعُونَ، وَفِيهَا شَاةٌ، إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا [ ٨١ ] ثَلَاثُ شِيَاهٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ: «وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِيهَا شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ مِائَةٍ<sup>(١)</sup> شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً عَنْ أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا»<sup>(٢)</sup>. وَعَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ فِي ثَلَاثِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ أَرْبَعَ شِيَاهٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ. اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الثَّلَاثِمِائَةَ غَايَةً، فَيَجِبُ تَغْيِيرُ الْفَرَضِ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ مُحْكَمَهَا إِذَا زَادَتْ عَلَى الثَّلَاثِمِائَةِ، فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ، فَيُجَابُ الْأَرْبَعُ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِمِائَةِ يَخَالِفُ الْحَبَرَ، وَإِنَّمَا جَعَلَ الثَّلَاثِمِائَةَ حَدًّا لَاسْتِقْرَارِ الْفَرَضِ.

**فصل:** وَلَا يُجْزَى فِي الْغَنَمِ إِلَّا الْجَذْعُ مِنَ الصَّانِ؛ وَهُوَ مَا لَهُ سِتَّةُ

(١) بعده في الأصل: «شاة».

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٣ وليس هذا الجزء عند ابن ماجه.

أَشْهَرِ، وَالثَّنِيَّ مِنَ الْمَغْزِ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ سَنَةٌ؛ لِمَا رَوَى سَعْدُ بْنُ دَيْسَمٍ قَالَ :  
 أَتَانِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ، فَقَالَا : إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكَ لِتُؤَدِّيَ  
 صَدَقَةَ غَنَمِكَ . قُلْتُ : فَأَيُّ شَيْءٍ تَأْخُذَانِ ؟ قَالَا : عَنَاقًا، جَذَعَةً أَوْ ثِيْبَةً .  
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّ هَذَا السَّنُّ هُوَ الْمَجْزِيُّ فِي الْأُضْحِيَّةِ دُونَ غَيْرِهِ ،  
 كَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ .

فَإِنْ كَانَ فِي مَاشِيَّتِهِ كِبَارٌ وَصِغَارٌ، لَمْ يَجِبْ فِيهَا إِلَّا الْمُنْصَوِّصُ ،  
 وَيُؤْخَذُ الْقَرْصُ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ ، وَلِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> قَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :  
 اعْتَدَّ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ، يَزُوخُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ، وَلَا تَأْخُذْهَا مِنْهُ <sup>(٣)</sup> .  
 فَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا صِغَارًا، جَازَ إِخْرَاجُ الصَّغِيرِ؛ لِقَوْلِ الصَّدِيقِ، رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ : لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ  
 عَلَيْهَا <sup>(٤)</sup> . وَلَا تُؤَدَّى الْعَنَاقُ إِلَّا عَنِ الصَّغَارِ، وَلَأنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ مُوَاسَاةً،  
 فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا تُجْزَى إِلَّا كَبِيرَةٌ؛  
 لِلخَبَرِ .

فَإِنْ كَانَتْ مَاشِيَّتُهُ الصَّغَارُ إِبْلًا أَوْ بَقَرًا، فَفِيهَا وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، تُجْزَى

---

(١) فِي : بَاب فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٣٦٤، ٣٦٥ .  
 كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي : بَابِ إِعْطَاءِ السَّيِّدِ الْمَالِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْمَصْدَقِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ .  
 الْمُجْتَبَى ٥/ ٢٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/ ٤١٤، ٤١٥ . وَابِيهَقِي، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤/  
 ٩٦ . وَضَعْفُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٣/ ٢٧٢ .  
 (٢) فِي الْأَصْلِ، س ١ : « كَذَلِكَ » .  
 (٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٩٩ .  
 (٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٨٦ .

الصَّغِيرَةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْغَنِمِ، وَتَكُونُ الصَّغِيرَةُ الْوَاجِبَةُ فِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ زَائِدَةً عَلَى الْوَاجِبَةِ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِقَدْرِ تَفَاوُتِ مَا بَيْنَ الْحَقِّقَةِ وَبُنْتِ اللَّبُونِ، وَهَكَذَا فِي سَائِرِ النَّصَبِ تُعَدَّلُ بِالْقِيَمَةِ. وَالثَّانِي، لَا يُجْزَى إِلَّا كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ يَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةِ السِّنِّ، فَيُؤَدَّى إِخْرَاجُ الصَّغِيرَةِ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ النَّصَابَيْنِ.

فعلى هذا، يُخْرِجُ كَبِيرَةٌ نَاقِصَةً الْقِيَمَةِ بِقَدْرِ نَقْصِ الصُّغَارِ عَنِ الْكِبَارِ. وعنه<sup>(١)</sup>، لَا يَتَعَقَّدُ عَلَى الصُّغَارِ الْحَوْلُ حَتَّى تَبْلُغَ سِتًّا يُجْزَى فِي الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ يَلْزَمَ هَذَا الْمَحْذُورُ.

**فصل:** وَلَا يُجْزَى فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا مَعِيَّةٌ، وَلَا تَيْسٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى أَنَسٌ فِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ<sup>(٣)</sup>: «وَلَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ<sup>(٤)</sup>، وَلَا تَيْسٌ». وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ طَعِمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ؛ مَنْ عَبْدَ اللَّهِ وَخَدَهُ وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأُعْطِيَ زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ، رَافِدَةً عَلَيْهِ كُلُّ عَامٍ، وَلَمْ يُعْطِ الْهَرَمَةَ، وَلَا

(١) بعده في م: «أيضا».

(٢) سورة البقرة ٢٦٧.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٣ وليس هذا اللفظ عند ابن ماجه.

(٤) العوار: العيب.

(٥) في: باب في زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ٣٦٥/١.

كما أخرجه البخاري في: التاريخ الكبير ٣١/٥، ٣٢. والطبراني، في: المعجم الصغير ١/

٢٠١. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٩٦/٤. وانظر: السلسلة الصحيحة ٣٧/٣، ٣٨.

الدَّرَنَةُ، ولا المَرِيضَةَ، ولا الشَّرْطَ اللَّيْمَةَ<sup>(١)</sup>، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ». الشَّرْطُ: رُدَّالَةُ الْمَالِ، والدَّرَنَةُ: الْجَزْبَاءُ.

فَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّصَابِ مَرِيضًا وَبَعْضُهُ صَحِيحًا، لَمْ يُؤْخَذْ إِلَّا صَحِيحُهُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ، [ ٨١ ظ ] وَإِنْ كَانَ كُلُّهُ مَرِيضًا، أُخِذَتْ مَرِيضَتُهُ مِنْهُ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يُؤْخَذُ إِلَّا صَحِيحَةُ بَقِيَمَةِ الْمَرِيضَةِ. وَالْقَوْلُ فِي هَذَا كَالْقَوْلِ فِي الصَّغَارِ.

فصل: ولا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ الرَّئِيَّ<sup>(٢)</sup> الَّتِي تُرْتَبِي وَلَدَهَا<sup>(٣)</sup>، وَلَا الْمَاخِضُ، وَهِيَ الْحَامِلُ، وَلَا الَّتِي طَرَقَهَا الْفَحْلُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا حَامِلٌ، وَلَا الْأَكُولَةُ وَهِيَ السَّمِيئَةُ، وَلَا فَعْلُ الْمَاشِيَةِ الْمُعَدُّ لَضَرَابِهَا، وَلَا حَزْرَاتُ<sup>(٤)</sup> الْمَالِ؛ وَهُوَ خِيَارُهُ، تَحْرُزُهُ<sup>(٥)</sup> الْعَيْنُ لِحُسْنِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ: «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ». وَقَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِسَاعِيهِ: لَا تَأْخُذِ الرَّئِيَّ، وَلَا

(١) اللئيمة: البخيلة باللبن.

(٢) بعده في م: «وهي».

(٣) في م: «في البيت للبنها».

(٤) في م: «حزرات».

(٥) في م: «تحزره»، وفي حاشية ف: «الحرز بالكسر العوذة، وبهاء، خيار المال، ومنه

الحديث: «لا تأخذوا من حزرات أموال الناس». والحرز من الإبل، التي لا تباع نفاسة».

(٦) تقدم تخريجه في ١/١٢٦، ١٢٧.



الْمَاخِضَ، وَلَا الْأَكْوَلَةَ، وَلَا فَحَلَ الْغَنَمِ<sup>(١)</sup>. قَالَ الزُّهْرِيُّ<sup>(٢)</sup>: إِذَا جَاءَ الْمُصَدَّقُ قَسَمَ الشَّاءَ أَثْلَاثًا؛ ثُلُثًا خِيَارًا، وَثُلُثًا شِرَارًا، وَثُلُثًا وَسْطًا، وَيَأْخُذُ الْمُصَدَّقُ مِنَ الْوَسْطِ. فَإِنْ تَبَرَّعَ الْمَالِكُ بِشَيْءٍ<sup>(٣)</sup> مِنْ هَذَا، أَوْ أَخْرَجَ عَنِ الْوَاجِبِ أَعْلَى مِنْهُ مِنْ جَنْبِهِ، جَازٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ أَخْذِهِ لِحَقِّهِ، فَجَازَ بَرِضَاهُ، كَمَا لَوْ دَفَعَ فَرَضَيْنِ مَكَانَ فَرَضٍ. فَإِذَا دَفَعَ حِقَّةً عَنْ بِنْتِ لَبُونٍ، أَوْ تَبِيعَيْنِ مَكَانَ الْجَذْعَةِ، جَازَ لِذَلِكَ، وَلِأَنَّ التَّبِيعَيْنِ يُعْزِرَانِ عَنِ الْأَرْبَعِينَ مَعَ غَيْرِهَا، فَلَأَنَّ يُعْزِرَتَا عَنْهَا مُفْرَدَةٌ أَوْلَى. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>، عَنْ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ، أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَتَانِي رَسُولُكَ لِيَأْخُذَ مِنِّي صَدَقَةً مَالِي، فَزَعَمَ أَنَّ مَا عَلَيَّ فِيهِ بِنْتُ مَخَاضٍ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ نَاقَةً فَنِيَّةً سَمِينَةً. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكَ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْكَ، فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ آجَرَكَ اللَّهُ فِيهِ، وَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ». فَقَالَ: فَهَا هِيَ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَبْضِهَا، وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَاتِ.

**فصل:** وَلَا تُجْزَى الْقِيَمَةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّكَاةِ. وَعَنْهُ، يُجْزَى؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ غِنَى<sup>(٥)</sup> الْفَقِيرِ بِقَدْرِ<sup>(٦)</sup> الْمَالِ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) أخرجه الإمام الشافعي، انظر: ترتيب المسند ١/٢٣٨، ٢٣٩. وعبد الرزاق، في: المصنف

١٢/٤، ١٤، ١٥. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٤/١٠٣.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ٣/١٣٥.

(٣) في س ١، س ٢، م: «بدفع شيء».

(٤) في: باب في زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١/٣٦٥، ٣٦٦.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٥/١٤٢.

(٥) في ف: «إغناء».

(٦) بعده في ف: «من».

ذَكَرَ هَذِهِ الْأَغْيَانَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا، بَيَانًا لِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فإِخْرَاجُ  
 غَيْرِهَا تَزَكٌ لِلْمَقْرُوضِ. وَقَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ، فَابْنُ لَبُونٍ  
 ذَكَرٌ»<sup>(١)</sup>. يَمْتَنِعُ إِخْرَاجُ ابْنِ اللَّبُونِ مَعَ وُجُودِ ابْنَةِ الْمَخَاضِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ  
 الْعَيْنَ دُونَ الْمَالِيَّةِ، فَإِنَّ خَمْسًا وَعِشْرِينَ لَا تَخْلُو عَنْ مَالِيَّةِ ابْنَةِ مَخَاضٍ،  
 وَإِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَيُقْضَى إِلَى إِخْرَاجِ الْفَرِيضَةِ مَكَانَ الْأُخْرَى  
 مِنْ غَيْرِ جُبْزَانٍ، وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ، وَاتِّبَاعُ الشُّنَّةِ أَوْلَى. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ  
 مُعَاذٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّابَّةَ  
 مِنَ الْغَنَمِ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقْرَةَ مِنَ الْبَقَرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

(١) زيادة من: م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ١٠٣.

(٢) في: باب صدقة الزرع، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١/ ٣٧٠.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال، من كتاب الزكاة. سنن  
 ابن ماجه ١/ ٥٨٠.

## بَابُ حُكْمِ الْخُلْطَةِ

وهي ضَرْبَانِ ؛ خُلْطَةُ أَغْيَانٍ ، بَأَنْ يَمْلِكَا مَالًا مُشَاعًا يَرْتَانِهِ أَوْ يَشْتَرِيَانِهِ ،  
أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ . وَخُلْطَةُ أَوْصَافٍ ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ مَالٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
مُتَمَيِّزًا فَخُلْطَاهُ ، وَلَمْ يَتَمَيَّزَا فِي أَوْصَافٍ نَذَرُهَا .

فَكِلَاهُمَا يُؤَثِّرُ فِي جَعْلِ مَالِهِمَا كَمَالِ الْوَاحِدِ فِي شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ  
الْوَاجِبَ فِيهِمَا كَالْوَاجِبِ فِي مَالٍ وَاحِدٍ ، فَإِنْ بَلَغَا مَعًا نِصَابًا ، فَفِيهِمَا  
الزَّكَاةُ ، وَإِنْ زَادَا عَلَى النَّصَابِ ، لَمْ يَتَغَيَّرِ الْفَرَضُ حَتَّى يَتَلْعَا فَرِيضَةً ثَانِيَةً ،  
فَلَوْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِشْرُونَ ، كَانَ عَلَيْهِمَا شَاةٌ ، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا <sup>(١)</sup> سِتُّونَ ، لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْ شَاةٍ . وَإِنْ كَانَ لِهَذَا مَالٌ غَيْرُ  
مُخْتَلِطٍ ، <sup>(٢)</sup> «تَبَعَ الْمُخْتَلِطُ فِي الْحُكْمِ» ، فَلَوْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سِتُّونَ  
فَاخْتَلَطَا فِي أَرْبَعِينَ ، لَمْ يَلْزَمَهُمَا إِلَّا شَاةٌ فِي مَالِهِمَا كُلِّهِ ؛ لِأَنَّ مَالَ الْوَاحِدِ  
[ ٨٢و ] يُضْمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي الْمِلْكِ ، فَيُضْمُّ الْأَرْبَعِينَ الْمُنْفَرِدَةَ إِلَى  
الْعِشْرِينَ الْمُخْتَلِطَةَ ، فَيَلْزَمُ انْضِمَامُهَا إِلَى الْعِشْرِينَ الَّتِي لِحَلِيطِهِ ، فَيَصِيرُ  
الْجَمِيعُ كَمَالٍ وَاحِدٍ ، وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ سِتُّونَ ؛ كُلُّ عِشْرِينَ مِنْهَا مُخْتَلِطَةٌ  
بِعِشْرِينَ لآخر ، فَالْوَاجِبُ شَاةٌ وَاحِدَةً ، يَصْفُهَا عَلَى صَاحِبِ السَّتِينَ ،

(١) زيادة من : م .

(٢ - ٢) فِي ف : « فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُخْتَلِطِ » .

ونُصِفُها على الخُلطاء، على كُلِّ واحدٍ سُدُسُ شاةٍ؛ لِما ذكرناه، فإن كان لأحدهم شاةٌ مُفردةٌ، لَزِمَهم شاتان.

الثاني، أن للسَّاعِي أخذَ الفرضِ من مالٍ أُيِّهما شاء، سواءً دَعَتْ إليه حاجةٌ؛ لكَوْنِ الفَرْضِ واحدًا، أو لم تَدْعُ إليه حاجةٌ، بأن يَجِدَ فَرَضَ كُلِّ واحدٍ منهما في ماله؛ لأنَّ مالَهُما صارَ كالمالِ الواحدِ في الإيجابِ، فكذلك في الإخراجِ، ولذلك قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>. يعني، إذا أُخِذَ الفَرَضُ مِنْ<sup>(٢)</sup> مالٍ أحدهما.

والأصلُ في الخُلطةِ ما رَوَى أَنَسٌ في حَدِيثِ الصَّدَقَاتِ: «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ»<sup>(٣)</sup>. ولأنَّ المالَيْنِ صارَا كالمالِ الواحدِ في المؤنِّ، فكذلك في الزكاة.

فصل: وَيُعْتَبَرُ في الخُلطةِ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ؛ أَحَدُها، أَنْ تَكُونَ في السَّائِمَةِ، وَلَا تُؤَثِّرُ الخُلطةُ في غيرها. وعنه، تُؤَثِّرُ فيها خُلطةُ الأَعْيَانِ؛ لَعُمُومِ الحَبْرِ، ولأنَّه مالٌ تَجِبُ فيه الزَّكَاةُ، فَاتَّزَتْ الخُلطةُ فيه، كالسَّائِمَةِ. ولنا، قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَالْخَلِيطَانِ ما اجْتَمَعَا عَلَى الْحَوْضِ وَالرَّاعِي

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٣. وليس هذا اللفظ عند ابن ماجه.

(٢) في م: «في».

(٣) بعده في الأصل: «يعني إذا أخذ الفرض من أحدهما».

والفحل». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِلْخُلْطَةِ الْمُعْتَبَرَةِ شَرْعًا، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ، وَلِأَنَّ الْخُلْطَةَ فِي السَّائِمَةِ أَثَرَتْ فِي الضَّرَرِ كَتَأْثِيرِهَا<sup>(٢)</sup> فِي النَّفْعِ، وَفِي غَيْرِهَا لَا تُؤَثِّرُ فِي النَّفْعِ؛ لَقَدَمِ الْوَقْصِ فِيهَا، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ». دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالسَّائِمَةِ الَّتِي تَقِلُّ الصَّدَقَةُ بِجَمْعِهَا لِأَجْلِ أَوْقَاصِهَا، بِخِلَافِ غَيْرِهَا.

الثاني، أَن يَكُونَ الْخَلِيطَانِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكَاتَبًا أَوْ ذِمِّيًّا، فَلَا أَثَرَ لَخُلْطَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي مَالِهِ، فَلَمْ يَكْمُلِ النَّصَابُ بِهِ. الشَّرْطُ الثَّلَاثُ، أَن يَخْتَلِطَا فِي نِصَابٍ، فَإِنْ اخْتَلَطَا فِيمَا دُونَهُ، مِثْلَ أَن يَخْتَلِطَا فِي ثَلَاثِينَ شَاةً، لَمْ تُؤَثِّرِ الْخُلْطَةُ، سَوَاءً كَانَ لِهَمَا مَالٌ سِوَاهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَمِعَ دُونَ النَّصَابِ، فَلَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ، أَن يَخْتَلِطَا فِي سِتَّةِ أَشْيَاءَ، لَا يَتِمِّيزُ أَحَدُهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ فِيهَا؛ وَهِيَ الْمَسْرُخُ، وَالْمَشْرَبُ، وَالْمَحْلُبُ، وَالْمَرَاخُ، وَالزَّرَاعِي، وَالْفَحْلُ؛ لِمَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٣)</sup>، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَالْخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَا فِي الْحَوْضِ وَالْفَحْلِ وَالزَّرَاعِي». نَصَّ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، فَنَبَّهَ عَلَى سَائِرِهَا، وَلِأَنَّهُ إِذَا تَمَيَّزَ كُلُّ مَالٍ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَصِيرَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ فِي الْمُؤْنِ. وَلَا يُشْتَرَطُ

(١) فِي: بَابِ تَفْسِيرِ الْخَلِيطَيْنِ ...، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ١٠٤/٢.

(٢) فِي م: «لِتَأْثِيرِهَا».

(٣) هُوَ الْمُتَقَدِّمُ فِي حَاشِيَةِ ١.

حَلَبُ الْمَالَيْنِ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمِرْقَى بَلْ ضَرَرٌ ، لاحتِياجهما إلى قِسْمَتِهِ .

الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، أَنْ يَخْتَلِطَا فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، فَإِنْ ثَبَتَ لهُمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِهِ ، زَكَاةَ زَكَاةِ الْمُتَفَرِّدَيْنِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْخُلْطَةَ مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهِ إِيْجَابُ الزَّكَاةِ ، فَاعْتَبِرَتْ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، كَالنِّصَابِ . فَإِنْ كَانَ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا <sup>(١)</sup> مُتَفَرِّدًا فَخَلَطَاهُ ، زَكَاةً [ ٨٢ ظ ] فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ زَكَاةَ الْإِنْفِرَادِ ، وَفِيمَا بَعْدَهُ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ حَوْلَاهُمَا ، مِثْلَ أَنْ يَمْلِكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعِينَ فِي أَوَّلِ الْحَرَمِ ، <sup>(٢)</sup> وَخَلَطَاهَا فِي صَفَرٍ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُهُمَا الْأَوَّلُ <sup>(٣)</sup> أَخْرَجَا شَاتَيْنِ ، فَإِذَا تَمَّ الثَّانِي ، فَعَلِيَهُمَا شَاةٌ وَاحِدَةٌ .

وَإِنْ اخْتَلَفَ حَوْلَاهُمَا ، فَمَلَكَ <sup>(٣)</sup> أَحَدُهُمَا أَرْبَعِينَ فِي الْحَرَمِ <sup>(٢)</sup> ، وَالْآخَرُ أَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ ، فَخَلَطَاهَا فِي رَبِيعٍ ، أَخْرَجَا شَاتَيْنِ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، فَعَلِيهِ نِصْفُ شَاةٍ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ ، فَعَلَى الثَّانِي عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ نِصْفُ شَاةٍ ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ النَّصَابِ ، فَعَلَى الثَّانِي مِنَ الشَّاةِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالَيْنِ ، فَإِذَا كَانَ مَالُهُ أَرْبَعِينَ ، وَمَالُ صَاحِبِهِ أَرْبَعِينَ إِلَّا نِصْفَ شَاةٍ ، فَعَلِيهِ أَرْبَعُونَ جُزْءًا مِنْ تِسْعَةِ وَسَبْعِينَ جُزْءًا وَنِصْفٌ <sup>(٤)</sup> مِنْ شَاةٍ .

(١) سقط من : الأصل ، س ١ .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣ - ٣) في ف : « زَكَاةَ الزَّكَاةِ الْإِنْفِرَادِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ بِأَنْ يَمْلِكَ » .

(٤) بعده في ف : « جُزْءًا » .

وإن ثبت لأحدهما حكم الانفراد دون صاحبه، نحو أن يملكَا نصابين، فخلطاهما، ثم باع أحدهما ماله أجنبيًا، فعلى الأول شاة عند تمام حوله؛ لأنه ثبت له حكم الانفراد، فإذا تمَّ حَوْلُ الثاني، فعليه زكاة الخلطة؛ لأنه لم يزل مُخالطًا في جميع الحول.

فصل: فإن كان بينهما نصaban مُختلطان، فباع أحدهما غنمه بغير صاحبه، وأبقاها على الخلطة، لم يَنْقَطِعْ حَوْلُهما، ولم تزلْ خلطتهما، وكذلك إن باع البعض البعض من غير إفراد، قلَّ المبيع أو كثر. فأما إن أفرداها، ثم تبايعاها، ثم خلطاهما، وطال زمان الإفراد، بطل حكم الخلطة، وإن لم يطل، ففيه "وجهان؛ أحدهما"، لا يَنْقَطِعْ حكم الخلطة؛ لأنَّ هذا زمنٌ يسيرٌ، فغفِيَ عنه. والثاني، يَنْتَظِرُ حكم الخلطة؛ لأنه قد وُجِدَ الانفرادُ في بعض الحول، فيَجِبُ تَغْلِيْبُهُ، كالكثير.

وإن أفردا بعض النصاب وتبايعاه، وكان الباقي على الخلطة نصابًا، لم تَنْقَطِعِ الخلطة؛ لأنها باقيةٌ في نصاب، وإن بقي أقلُّ من نصاب، فحكمه حكم إفراد جميع المال<sup>(١)</sup>.

وذكر القاضى أنَّ حكم الخلطة يَنْقَطِعُ في جميع هذه المسائل. ولا يصح؛ لأنَّ الخلطة لم تزلْ في جميع الحول، والمبيع لا يَنْقَطِعُ حكم الحول في الزكاة، فكذلك في الخلطة.

(١ - ١) في م: «روايتان؛ إحداهما».

(٢) في الأصل: «الحول».

ولو كان لكل واحدٍ أَرْبَعُونَ مُخَالِطَةً لِمَالٍ آخَرَ، فَتَبَايَعَا مُخْتَاطَةً، لَمْ يَنْطَلِ حُكْمُ الْخُلْطَةِ، وَإِنْ اشْتَرَى بِالْمُخْتَاطَةِ مُفْرَدَةً، أَوْ بِالْمُفْرَدَةِ مُخْتَاطَةً، انْقَطَعَتِ الْخُلْطَةُ، وَزَكَّى زَكَاةَ الْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ الْمُشْتَرَى <sup>(١)</sup> تَجِبُ بَيْنَاتِهِ عَلَى حَوْلِ الْمَبِيعِ <sup>(٢)</sup>، وَقَدْ ثَبِتَ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ، فَيَجِبُ تَغْلِيهِهِ.

**فصل:** إذا كان لرجل نصاب، فباع نصفه مشاعاً في الحَوْلِ، فقال أبو بكرٍ: يَنْقَطِعُ حَوْلُ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ فِي النِّصْفِ الْمَبِيعِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَجْرِ فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ أَصْلًا، فَلَزِمَ انْقِطَاعُهُ فِي الْبَاقِي. وقال ابنُ حَامِدٍ: لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ فِيمَا لَمْ يُبْعَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُخَالِطًا لِمَالٍ جَارٍ <sup>(٣)</sup> فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ، وَحُدُوثُ الْخُلْطَةِ لَا يَمْتَنِعُ ائْتِدَاءُ الْحَوْلِ، فَلَا يَمْتَنِعُ اسْتِدَامَتُهُ، وَهَكَذَا لَوْ كَانَ النِّصَابُ لِرَجُلَيْنِ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أَجْنَبِيًّا. فعلى هذا، إِذَا تَمَّ حَوْلُ مَا لَمْ يُبْعَ، فَفِيهِ حِصَّتُهُ مِنَ الزَّكَاةِ، فَإِنْ أُخْرِجَتْ مِنْهُ نَقْصُ النِّصَابِ، فَلَمْ يَلْزِمِ الْمُشْتَرَى زَكَاةٌ.

وإن أُخْرِجَتْ مِنْ غَيْرِهِ، وَقُلْنَا: الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ. فلا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرَى أَيْضًا؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ. وقال القَاضِي: لَا يَمْتَنِعُ. فعلى قَوْلِهِ، عَلَى الْمُشْتَرَى زَكَاةُ حِصَّتِهِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ. وَإِنْ قُلْنَا: تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ. لَمْ يَمْتَنِعْ وَجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَى الْمُشْتَرَى؛ لِأَنَّ النِّصَابَ لَمْ يَنْقُصْ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْمُفْرَد».

(٢) فِي ف: «الْبَائِع».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «جَار».



فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ بَعْضَ النَّصَابِ وَبَاعَهُ ، ثُمَّ خَلَطَهُ الْمُشْتَرَى بِمَالِ الْبَائِعِ ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَنْقَطِعُ حَوْلُهُمَا ؛ لِثُبُوتِ حُكْمِ الْإِنْفِرَادِ لِهَمَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا [ ٥٨٣ ] يَنْقَطِعَ حُكْمُ<sup>(١)</sup> حَوْلِ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ هَذَا زَمَنْ يَسِيرٌ .

وَلَوْ كَانَ لِرَجُلَيْنِ نَصَابٌ خُلِطَ ، فَاشْتَرَى أَحَدُهُمَا نَصِيبَ صَاحِبِهِ ، أَوْ وَرَثَتِهِ ، أَوْ أَتَهَبَتِهِ ، فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، فَهَذِهِ عَكْسُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى صُورَةً ، وَمِثْلُهَا مَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأُولَى كَانَ خَلِيطَ نَفْسِهِ ، ثُمَّ صَارَ خَلِيطَ أَجْنَبِيٍّ ، وَهَلُنَا كَانَ خَلِيطَ أَجْنَبِيٍّ ، فَصَارَ خَلِيطَ نَفْسِهِ ، وَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الْأُولَى ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى .

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا يَزْعَى غَنَمَهُ بِشَاةٍ مِنْهَا ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَلَمْ يُفْرِدْهَا ، فَهَمَا خَلِيطَانِ ، وَإِنْ أَفْرَدَهَا فَتَقَصَّ النَّصَابُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِنُقْصَانِهَا ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ بِشَاةٍ مَوْصُوفَةٍ ، صَحَّ ، وَجَرَتْ مَجْرَى الدَّيْنِ فِي مَنَعِهَا لِلزَّكَاةِ<sup>(٢)</sup> ، عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ .

فَصَل : وَذَكَرَ الْقَاضِي شَرْطًا سَادِسًا ، وَهُوَ نِيَّةُ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ، فَافْتَقَرَ إِلَى النِّيَّةِ ، كَالسَّوْمِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْخُلْطَةِ ، فَلَا تُؤَثِّرُ فِي حُكْمِهَا ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا الْإِزْتِفَاقُ بِخِفَةِ الْمُؤَنَةِ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ مَعَ عَدَمِ النِّيَّةِ ،<sup>(٣)</sup> وَلَا نُسَلَّمُ اشْتِرَاطَ النِّيَّةِ فِي السَّوْمِ<sup>(٤)</sup> .

(١) سقط من : الأصل ، س ١ .

(٢) في م : « من الزكاة » .

(٣ - ٣) سقط من : س ٢ ، ف ، م .

**فصل:** إذا أخذ الساعي القرض من مال أحدهما، رجع على خليطه بقدر حصته من المال؛ لقول رسول الله ﷺ: «وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعا بينهما بالسوية»<sup>(١)</sup>. فإذا كان لأحدهما الثلث فأخذ القرض من ماله، رجع على خليطه بقيمة ثلثه<sup>(٢)</sup>، وإن أخذه من صاحبه، رجع صاحبه عليه بقيمة ثلثه. فإن اختلفا في القيمة، فالقول قول المزجوع عليه، إذا غدمت البيئة؛ لأنه غارم، فالقول قوله، كالعاصب.

وإن أخذ الساعي أكثر من الواجب بغير تأويل، فأخذ مكان الشاة اثنتين، لم يرجع على صاحبه إلا بقدر الواجب؛ لأن الزيادة ظلم، فلا يرجع بها على غير ظالمه.

وإن أخذه بتأويل، فأخذ صحيحة كبيرة عن مريض صغير، رجع على صاحبه؛ لأن ذلك<sup>(٣)</sup> إلى اجتهد الإمام، فإذا أداه اجتهداه إلى أخذه، وجب دفعه إليه، وكان بمنزلة الواجب، وإن أخذ القيمة، رجع بالحصة منها؛ لأنه مجتهد فيه.

**فصل:** فإذا كانت سائمة الرجل في بلدتين لا تقصر بينهما الصلاة، فهي كالمجتمعة. وإن كان بينهما مسافة القصير فكذلك. اختاره أبو الخطاب؛ لأنه مال واحد يضم بعضه إلى بعض، كغير السائمة، وكما لو تقارب البلدان. والمشهور عن أحمد أن لكل مال حكم نفسه؛ لظاهر قوله

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٣.

(٢) في س ١، ف: «ثليه».

(٣ - ٣) في ف: «باجتهاد».

عليه الصلاة والسلام: « لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، وَلَا يُجَمِّعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ،  
خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ »<sup>(١)</sup> .

ولا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ أَنَّهُ يُضَمُّ مَالُ الْوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَى  
بَعْضٍ ، تَقَارِبِ الْبُلْدَانِ أَوْ تَبَاعَدَتْ ؛ لَعَدَمِ تَأْثِيرِ الْخُلْطَةِ فِيهَا .

---

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٣ .



## بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالشُّمَارِ

وهي واجبة بقول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>. وقول النبي ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا»<sup>(٢)</sup> العُشْرُ، وفيما سَقَى بالنَّضْحِ<sup>(٣)</sup> نِصْفُ الْعُشْرِ». أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>. وبالإجماع.

ولا تجب إلا بخمسة شروط؛ أحدها، أن يكون حبًّا أو ثمرًا؛ لقول النبي ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ»<sup>(٥)</sup> حَتَّى يَتَلَعَّ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ». رواه مسلم<sup>(٦)</sup>. وهذا يدل على وجوب الزكاة في الحب والثمر وانتفاعها عن غيرهما.

(١) سورة البقرة ٢٦٧.

(٢) العثري: الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر.

(٣) النضح: ما سقى بالدوالي والاستقاء، والنواضح: الإبل التي يستقى عليها. النهاية ٦٩/٥.

(٤) في: باب العشر فيما يسقى من ماء السماء، من كتاب الزكاة. صحيح البخاري ١٥٥/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب صدقة الزرع، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ٣٧٠.

والترمذي، في: باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره، من أبواب الزكاة. عارضة

الأحوذى ٣/ ١٣٥. والنسائي، في: باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر، من كتاب

الزكاة. المجتبى ٥/ ٣١. وابن ماجه، في: باب صدقة الزروع والشمار، من كتاب الزكاة. سنن

ابن ماجه ٥٨١/١.

(٥) كذا في النسخ، وفي مصادر التخريج: «تمر». إلا الإمام أحمد، فعنده الروايتان.

(٦) في: أول كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٦٧٤/٢، ٦٧٥.

الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مَكِيلًا ، لِتَقْدِيرِهِ بِالْأَوْسُقِ وَهِيَ مَكَايِلُ فَيَدُلُّ [ ٨٣ ظ ] ذَلِكَ عَلَى اعْتِبَارِهَا .

الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُدَّخَرُ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا أُتِفِقَ عَلَى زَكَاتِهِ مُدَّخَرٌ ، وَلِأَنَّ غَيْرَ الْمُدَّخَرِ لَا تَكْمُلُ مَالِيَّتُهُ ؛ لَعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْمَالِ ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي جَمِيعِ الْحُبُوبِ الْمَكِيلَةِ ؛ الْمُقَاتَاتُ مِنْهَا وَالْقَطَانِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَالْأَبَاذِيرُ ، وَالْبُرُورُ ، وَالْقِرْطِيمُ<sup>(٢)</sup> ، وَحَبُّ الْقَطَنِ ، وَنَحْوُهَا ، وَفِي التَّمْرِ ، وَالزَّرْبِيبِ ، وَاللُّوزِ ، وَالْفُسْتِقِ ،<sup>(٣)</sup> وَالْعُنَابِ<sup>(٤)</sup> ؛ لِاجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا زَكَاةَ فِي الْأَبَاذِيرِ وَالْبُرُورِ وَنَحْوِهَا .

وَلَا تَجِبُ فِي الْخَضِرِ ؛ كَالْقِثَاءِ ، وَالْبِطِّيخِ ، وَالْبَاذِجَانِ ؛ لَعَدَمِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ فِيهَا ، وَقَدْ رَوَى مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ<sup>(٥)</sup> أَنَّ مُعَاذًا لَمْ يَأْخُذْ مِنْ

---

= كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ التَّمْرِ ، وَبَابِ زَكَاةِ الْحُبُوبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٢٩ / ٥ ، ٣٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْحُبُوبِ وَالْوَرَقِ وَالذَّهَبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٥٩ ، ٧٧ ، ٩٨ . (١) الْقَطَانِيُّ ؛ جَمْعُ قِطْنِيَّةٍ بِالْكَسْرِ ، حَكَاهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ وَأَبُو حَنِيفَةَ بِالتَّشْدِيدِ : الْحُبُوبُ الَّتِي تَدَخُرُ . اللَّسَانُ ( ق ط ن ) . ثُمَّ حَكَاهُ صَاحِبُ اللَّسَانِ بِضَمِّ الْقَافِ ، ضَبَطَ قَلَمًا ، وَقَالَ : مَا كَانَ سِوَى الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالتَّمْرِ ، أَوْ هُوَ اسْمُ جَامِعٍ لِلْحُبُوبِ الَّتِي تَطْبَخُ . (٢) الْقِرْطِيمُ : حَبُّ الْعَصْفَرِ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ١ .

وَالْعُنَابُ : ثَمَرٌ أَحْمَرٌ حُلُوٌّ لَذِيذٌ الطَّعْمِ عَلَى شَكْلِ ثَمَرَةِ النَّيْقِ .

(٤) مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ التَّمِيمِيُّ ، تَابَعِيَ ثِقَةً ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَةٍ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٠ / ٣٥٠ ، ٣٥١ .

## الْخَضِرُ صَدَقَةٌ<sup>(١)</sup>.

وَلَا تَجِبُ فِي سَائِرِ الْفَوَاكِهَ ؛ كَالْجُوزِ ، وَالثَّقَاحِ ، وَالْإِجْجَاصِ<sup>(٢)</sup> ،  
وَالْكُمَثْرَى ، وَالتَّيْنِ ؛ لَعَدَمِ الْكَيْلِ فِيهَا ، وَعَدَمِ الْإِدْخَارِ فِي بَعْضِهَا . وَقَدْ  
رَوَى الْأَثَرُمُ<sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ أَنَّ عَامِلَ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ إِلَيْهِ فِي كُرُومِ  
فِيهَا مِنَ الْفِرْسِيكِ مَا هُوَ أَكْثَرُ غَلَّةً مِنَ الْكَرْمِ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ  
عُثْمَرُ : لَيْسَ عَلَيْهَا عُشْرٌ ، هِيَ مِنَ الْعِضَاءِ<sup>(٤)</sup> . وَالْفِرْسِيكُ الْخَوْخُ .

وَلَا زَكَاةَ فِي الزَّيْتُونِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدَّخَرُ . وَعَنْهُ ، فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ  
وَأَمَّاوَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وَقِيلَ : لَمْ يُرِدْ بِهَذِهِ الْآيَةِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا  
مَكِّيَّةٌ نَزَلَتْ قَبْلَ وَجوبِ الزَّكَاةِ ، وَلِهَذَا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِي الرُّمَّانِ .

وَلَا زَكَاةَ فِي تَيْنٍ<sup>(٦)</sup> ، وَلَا وَرْقٍ ، وَلَا زَهْرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ  
وَلَا مَكِيلٍ . وَعَنْهُ ، فِي الثَّقَنِ وَالزُّعْفَرَانِ ، زَكَاةٌ ؛ لِكَثْرَتِهِ . وَفِي الْوَرَسِ<sup>(٧)</sup>

(١) انظر ما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ١٣٨/٣ . والدارقطني ، في : سننه ٩٦/٢ ،  
٩٧ . والحاكم في : المستدرک ٤٠١/١ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٢٩/٤ . وانظر الكلام  
عليه مفصلاً في الإرواء ٢٧٦/٣ - ٢٧٩ .

(٢) الإججاص : يطلق في سورية وفلسطين وسيناء على الكمثرى وشجرها ، وكان يطلق في مصر  
على البرقوق وثمره .

(٣) وأخرجه يحيى بن آدم في الخراج ١٥١ . والبلاذري ، في : فتوح البلدان ٦٩/١ . والبيهقي ،  
في : السنن الكبرى ١٢٥/٤ .

(٤) العضاء : جمع العضاة ، وهي الخمط أو كل ذات شوك .

(٥) سورة الأنعام ١٤١ .

(٦) في ف ، م ، ن : « تين » .

(٧) الورس : نبت يستعمل لصبغ الحرير باللون الأحمر .

والْعُصْفُرُ<sup>(١)</sup> وَجِهَانِ، بِنَاءٍ عَلَى الرَّغْفَرَانِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الصَّغْتَرِ<sup>(٢)</sup> ، وَالْأُشْنَانِ ؛ لِأَنَّهُ مَكِيلٌ مُدَّخَرٌ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ .

**فصل : الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، أَنْ يَنْبُتَ بِإِنْبَاتِ الْآدَمِيِّ فِي أَرْضِهِ ، فَأَمَّا النَّابِتُ بِنَفْسِهِ ؛ كَبِزْرِ قُطُونَا<sup>(٣)</sup> ، وَالْبُطْمِ<sup>(٤)</sup> ، وَحَبِّ الْأُشْنَانِ وَالثُّمَامِ<sup>(٥)</sup> ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُمْلِكُ بِحِيَازَتِهِ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ بِيَدِ الْوَصْلِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِلْكًا لَهُ حِينَئِذٍ ، فَلَمْ تَجِبْ زَكَاةُهُ ، كَمَا لَوْ أَتَاهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ<sup>(٦)</sup> : فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِاجْتِمَاعِ الْأَوْصَافِ الْأَوَّلِ فِيهِ .**

وَمَا يَلْتَقِطُهُ اللَّقَّاطُونَ مِنَ السَّنْبِلِ لَا زَكَاةَ فِيهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَبَاحَاتِ ، لَيْسَ فِيهِ صَدَقَةٌ . وَمَا يَأْخُذُهُ الْإِنْسَانُ أُجْرَةً بِخَصَادِهِ<sup>(٧)</sup> ، أَوْ يُوهَبُ لَهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

وَمَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا أَوْ اسْتَعَارَهَا ، فَالزَّكَاةُ عَلَيْهِ فِيمَا زَرَعَ ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ وَنَفَعَ الْأَرْضِ لَهُ دُونَ الْمَالِكِ . وَمَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَيْهِ ، فَعَلَيْهِ

---

(١) العصفور: نبات صيفي، يستعمل زهره تابلا، ويستخرج منه صبغ أحمر يصبغ به الحرير ونحوه.

(٢) الصعتر: هو السعتر بالسین، وهو نبت إذا فرش في موضع طرد الهوام.

(٣) بزر قطونا: بذور نبات عشبي حولي من فصيلة لسان الحمل، يطيب به.

(٤) البطم: شجرة الحبة الخضراء، من الفصيلة الفستقية، وثمرتها تؤكل في بلاد الشام.

(٥) الثمام: من الفصيلة النجيلية، يرتفع، وفروعه مزدحمة متجمعة.

(٦) في م: «القاضي».

(٧) في س ١، ف: «لخصاده».



العُشْر؛ لَأَنَّ الزَّرْعَ طُلُقٌ غَيْرُ مَوْقُوفٍ . فَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ لِلْمَسَاكِينِ ، فَلَا عُشْرَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ ، إِنَّمَا يَمْلِكُ الْمَشْكِينُ مَا يُعْطَاهُ مِنْهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ زَكَاتُهُ<sup>(١)</sup> ، كَمَا لَوْ أَخَذَ عُشْرَ الزَّرْعِ غَيْرُهُ .

**فصل : الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، أَنْ يَتْلَعَ نَصَابًا قَدْرُهُ<sup>(٢)</sup> خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » .<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .**  
وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا ؛<sup>(٥)</sup> يَأْخُذُ أَبُو سَعِيدٍ<sup>(٦)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :  
« الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٧)</sup> . وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ ،  
وَالْمَجْمُوعُ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ ، وَهِيَ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةُ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ ، وَالرَّطْلُ مِائَةُ  
وِثْمَانِيَّةٍ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ<sup>(٨)</sup> ، وَهُوَ بِالرَّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ  
الْمُقَدَّرِ بِسِتِّمِائَةِ دِرْهَمٍ ، ثَلَاثُمِائَةُ رَطْلٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رَطْلًا وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ  
رَطْلٍ . وَالْأَوْسَاقُ مَكِيلَةٌ ، وَإِنَّمَا تُقَالُ إِلَى الْوِزْنِ لِيُحْفَظَ وَيُنْقَلَ .

(١) فِي م : « عَشْرَةٌ » .

(٢) فِي م : « فِي قَدْرٍ » .

(٣ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ : س ١ ، س ٢ . وَالْحَدِيثُ تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٩٢ .

(٤ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥ - ٥) فِي س ١ ، س ٢ ، ف : « سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ » ، وَالثَّبُوتُ كَمَا فِي م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ

٣٥٧/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْوَسْقِ سِتُّونَ صَاعًا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ

٥٨٦/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٩/٣ ، ٨٣ .

وَالْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ عَزَاهُ لِلْأَثَرِ فِي الْمَغْنَى ١٦٧/٤ . وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ مَعَ الْمَنْعَعِ

وَالْإِنْصَافُ ٥١٠/٦ .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلُ .

قال أحمد: وَرَزَنَتُهُ - [٥٨٤] يعنى الصَّاع - فَوَجَدْتُهُ خَمْسَةَ أَوْطَالٍ  
وَتُلْتًا حِنْطَةً. وهذا يدلُّ على أَنَّ قَدْرَهُ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ الثَّقِيلَةِ.

فَإِنْ كَانَ مَا وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ مَوْزُونًا؛ كَالْقُطْنِ، <sup>(١)</sup> وَالزَّعْفَرَانِ <sup>(٢)</sup>، اِغْتَبِرَ  
بِالْوَزْنِ؛ لِأَنَّهُ مَوْزُونٌ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي. وَحَكِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ  
قِيَمَةَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ أَذْنَى مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ.

فَإِنْ كَانَ الْحَبُّ <sup>(٣)</sup> مِمَّا يَدَّخِرُ فِي قَشْرِهِ، كَالْأُزْرِ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُخْرَجُ  
عَلَى <sup>(٤)</sup> النَّصْفِ، فَنِصَابُهُ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ مَعَ قَشْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ، أَوْ  
شَكَّ فِي بُلُوغِ النَّصَابِ، خُيِّرَ بَيْنَ أَنْ يَسْتَظْهِرَ وَيُخْرِجَ عَشْرَهُ قَبْلَ قَشْرِهِ،  
وَبَيْنَ قَشْرِهِ وَاعْتِبَارِهِ بِنَفْسِهِ. وَالْعَلَسُ نَوْعٌ مِنَ الْحِنْطَةِ، يَزْعُمُ أَهْلُهُ أَنَّهُ إِذَا  
خَرَجَ مِنْ قَشْرِهِ لَا يَبْقَى بَقَاءُ الْحِنْطَةِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُخْرَجُ <sup>(٥)</sup> عَلَى  
النَّصْفِ، فَنِصَابُهُ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ مَعَ قَشْرِهِ.

وَيُغْتَبَرُ أَنْ يَبْلُغَ النَّصَابُ مِنَ الْحَبِّ مُصَفًّى، وَمِنَ الثَّمَارِ يَابِسًا. وَعَنْهُ،  
يُغْتَبَرُ النَّصَابُ فِي الثَّمَرَةِ رَطْبًا، ثُمَّ يُخْرِجُ مِنْهُ قَدْرُ <sup>(٦)</sup> عَشْرِ رُطْبِهِ <sup>(٧)</sup> ثَمَرًا.  
وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ إِجْبَابٌ لِرِيَادَةِ عَلَى الْعُشْرِ، وَالنَّصُّ يَزِيدُ ذَلِكَ.

---

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) بعده في م: «قيمه قيمة خمسة أوسق».

(٣) في م: «عن».

(٤) في الأصل: «يخرجون».

(٥) في م: «عن».

(٦ - ٦) في الأصل، م: «عشره رطبة».

(٧) في الأصل، م: «ثمرًا».

**فصل:** وتُضَمُّ أنواعُ الجنسِ بعضها إلى بعضٍ لتكميل<sup>(١)</sup> النصابِ، كما<sup>(٢)</sup> ذكرنا في الماشيةِ، فيُضَمُّ العَلسُ إلى الحِنْطَةِ، والسُّلْتُ إلى الشَّعِيرِ؛ لأنَّهما نَوْعَا جنسٍ واحدٍ<sup>(٣)</sup>، ويُضَمُّ زَرْعُ العامِ الواحدِ بعضُهُ إلى بعضٍ، سواءً اتَّفَقَ وَقْتُ إِطْلَاعِهِ<sup>(٤)</sup> وإِذْرَاكِهِ أو اختلفَ فَتَقَدَّمَ بعضُهُ على بعضٍ. ويُضَمُّ الصَّيْفِيُّ إلى الرَّيْبِيِّ. ولو حَصِدَتِ الذَّرَّةُ ثُمَّ نَبَتَتْ مَرَّةً أُخْرَى، لُضِمَّ<sup>(٥)</sup> أَحَدُهُما إلى الآخرِ؛ لأنَّهُ زَرْعُ عامٍ واحدٍ، فَضِمَّ بعضُهُ إلى بعضٍ، كَالْمُتْقَارِبِ<sup>(٦)</sup>.

وتُضَمُّ<sup>(٧)</sup> ثَمَرَةُ العامِ الواحدِ بعضها إلى بعضٍ؛ لذلك. فإن كان له نَخْلٌ يَحْمِلُ حَمَلَيْنِ في العامِ، ضِمَّ أَحَدُهُما إلى الآخرِ، كالزَّرْعِ. وقال القاضى فى مَوْضِعٍ: لا يُضَمُّ الحَمْلُ الثَّانِى إلى شَيْءٍ. والأوَّلُ أَوْلَى.

**فصل:** ولا يُضَمُّ جنسٌ إلى غيره؛ لأنَّهما جنسانِ مُخْتَلِفَانِ، فلم يُضَمَّ<sup>(٨)</sup> أَحَدُهُما إلى الآخرِ<sup>(٩)</sup>، كَالْمَاشِيَةِ. وعنه، تُضَمُّ كُلُّ الحبوبِ بعضها إلى بعضٍ. اختارها أبو بكرٍ؛ لأنَّها تَتَّفَقُ فى قَدْرِ النَّصَابِ، والمَخْرَجِ،

(١) فى م: «ليكمل».

(٢) فى ف: «لما».

(٣) زيادة من: م.

(٤) فى الأصل: «إطلاقه».

(٥) فى ف: «ضم»، وفى م: «يضم».

(٦) سقط من: م.

(٧) سقط من: م.

(٨ - ٩) فى م: «بعضها إلى بعض».

وَالْمُنْبِتِ ، وَالْحَصَادِ ، أَشْبَهَتْ أَنْوَاعَ الْجِنْسِ . وعنه ، تُضَمُّ الْحِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَالْقِطَئِيَّاتُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . اخْتَارَهَا الْحِرَقِيُّ ، وَالْقَاضِي ؛ لِأَنَّهَا تَتَقَارَبُ فِي الْمَنْفَعَةِ ، فَأَشْبَهَتْ نَوْعِي الْجِنْسِ . وَهَذَا يَنْتَقِضُ بِالتَّمْرِ وَالزَّرِيْبِ ، لَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ مَعَ مَا ذَكَرُوهُ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَقَدَّرُ الزَّكَاةَ الْعُشْرُ فِيمَا سُقِيَ بِغَيْرِ كُلْفَةٍ ؛ كَمَاءِ السَّمَاءِ ، وَالْعَيُونِ ، وَالْأَنْهَارِ ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِكُلْفَةٍ ، كَالدَّوَالِي وَالنَّوَاضِحِ وَغَيْرِهَا ؛ لِلْحَدِيثِ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْبَابِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَأَنَّ لِلْكُلْفَةِ تَأْثِيرًا فِي تَقْلِيلِ الثَّمَاءِ ، فَتَوَثَّرَ فِي الزَّكَاةِ ، كَالْعَلْفِ فِي الْمَاشِيَةِ .

فَإِنْ سُقِيَ نِصْفَ السَّنَةِ بِكُلْفَةٍ ، وَنِصْفُهَا بِمَا لَا كُلْفَةَ فِيهِ ، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ . وَإِنْ سُقِيَ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرِ ، اُعْتَبِرَ بِالْأَكْثَرِ ؛ لِأَنَّ اُعْتِبَارَ السَّقْيِ فِي عَدَدِ مَرَّاتِهِ وَقَدَرِ مَا يَشْرَبُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَشْقُ وَيَتَعَذَّرُ ، فَاُعْتَبِرَ بِالْأَكْثَرِ ، كَالسَّوْمِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ . يَجِبُ بِالْقِسْطِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجِبَ فِيهِ <sup>(٣)</sup> بِالْقِسْطِ عِنْدَ التَّمَاثُلِ ، وَجِبَ عِنْدَ التَّفَاضُلِ ، كَزَكَاةِ الْفِطْرِ عَنِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ . وَإِنْ جُهِلَ الْمِقْدَارُ ، غَلَبْنَا إِيْجَابَ الْعُشْرِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ . وَإِنْ اخْتَلَفَ الشَّاعِي وَرَبُّ الْمَالِ فِي قَدَرِ شُرْبِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُسْتَحْلِفُونَ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ .

فَإِنْ كَانَ لَهُ حَائِطَانِ ، فَسُقِيَ أَحَدُهُمَا بِمُؤْنَةٍ ، وَالْآخَرُ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ ، ضُمَّ

(١) فِي م : « ذَكَرْنَاهُ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٣١ .

(٣) فِي م : « فِي » .

أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ فِي كَمَالِ النَّصَابِ، [ ٨٤ظ ] وَأُخِذَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ قَوْضُهُ، وَيَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِحِسَابِهِ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَجَزَّأُ فَرَجَبٌ فِيهِ بِحِسَابِهِ، كَالْأَثْمَانِ.

**فصل:** وإذا بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي الثَّمَارِ، وَاشْتَدَّ الْحَبُّ، وَجَبَتِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُقْصَدُ لِلْأَكْلِ وَالْإِفْتِيَاتِ بِهِ، فَأُشْبِهَ الْيَابِسَ، وَقَبْلَهُ <sup>(١)</sup> لَا يُقْصَدُ لَذَلِكَ، فَهُوَ كَالرُّطْبَةِ. فَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ أَتْلَفَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ قَبْلَ الْوُجُوبِ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَتْلَفَ السَّائِمَةُ قَبْلَ الْحَوْلِ، إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ بِإِثْلَافِهَا الْفِرَارَ مِنْ زَكَاتِهَا، فَتَجِبَ عَلَيْهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَإِنْ تَلَفَتْ بَعْدَ وَجُوبِهَا وَقَبْلَ حِفْظِهَا فِي يَدِهَا وَجَرِيْنِهَا <sup>(٢)</sup> بغيرِ تَقْرِيطٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ خُرِصَتْ أَوْ لَمْ تُخْرَصْ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ مَا لَمْ تَنْتَبِثِ الْيَدُ عَلَيْهِ، لَوْ تَلَفَتْ بِجَائِحَةٍ، رَجَعَ بِهَا الْمُشْتَرَى عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا أَوْ فَرَطَ فِيهَا، ضَمِنَ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ بِالْخُرُوصِ أَوْ بِمَثْلِ نَصِيْبِهِمْ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا أَجْنَبِيٌّ، ضَمِنَ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ بِالْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> تَخْفِيفُ هَذَا، بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ. وَالْقَوْلُ فِي تَلْفِهَا وَقَدْرِهَا <sup>(٤)</sup> وَالتَّقْرِيطُ فِيهَا، قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ خَالِصُ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يُسْتَحْلَفُ فِيهِ، كَالْحَدِّ، وَإِنْ تَلَفَتْ بَعْدَ جَعْلِهَا فِي الْجَرِينِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ السَّائِمَةِ بَعْدَ الْحَوْلِ.

(١) فِي م: «قِيلَ».

(٢) قَالَ الْمُرَادَوِيُّ: «الْجَرِينُ يَكُونُ بِمِصْرَ وَالْعِرَاقِ، وَالْبِيدَرُ وَالْأَنْدَرُ يَكُونُ بِالْمَشْرِقِ وَالْمَشَامِ... وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَجْمَعُ فِيهِ الثَّمَرَةُ لِتُكَامَلَ جَفَافُهَا». الْإِنْصَافُ مَعَ الْمَقْنَعِ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٥٣٤/٦.

(٣) فِي ف: «يُلْزَمُهُ».

(٤) سَقَطَ مِنْ: ف.

**فصل: ويُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَعَثَّ مَنْ يَخْرُصُ الشَّمَارَ عِنْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ؛** لِما رَوَتْ عائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَثُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ، فَيَخْرُصُ عَلَيْهِمُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وَعَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيئًا، كَمَا تُؤْخَذُ زَكَاتُ النَّخْلِ تَمْرًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

وَيُجْزَى خَارِصٌ وَاحِدٌ؛ لِحَدِيثِ عائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْها، وَلأنَّهُ يَفْعَلُ ما يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا، كَالْحَاكِمِ.

وَيُتَتَبَرُّ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَمِينًا غَيْرَ مُتَّهَمٍ ذَا خِيَرَةِ، فَإِنْ كَانَتْ الشَّمَرَةُ أَنْوَاعًا خَرَصَ كُلُّ نَوْعٍ عَلَى حَدِّهِ؛ لِأَنَّ الْأَنْوَاعَ تَخْتَلِفُ؛ مِنْهَا ما يَكْثُرُ رُطْبُهُ وَيَقِلُّ يَابِسُهُ، وَمِنْهَا خِلَافُ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ نَوْعًا وَاحِدًا، خَيْرٌ بَيْنَ خَرَصِ كُلِّ شَجَرَةٍ مُتَّفِرِدَةٍ وَبَيْنَ خَرَصِ الْجَمِيعِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يُعْرَفُ

(١) فى: باب متى يخرص التمر، من كتاب الزكاة، وفى: باب فى الخرص، من كتاب البيوع. سنن أبى داود ١/٣٧٢، ٢/٢٣٦.

كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٦/١٦٣. والدارقطنى، فى: سننه ٢/١٣٤. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٤/١٢٣.

(٢) فى: باب فى خرص العنب، من كتاب الزكاة. سنن أبى داود ١/٣٧١. كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الخرص، من أبواب الزكاة. عارضة الأحوذى ٣/١٤٢، ١٤٣. وابن ماجه، فى: باب خرص النخل والعنب، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ١/٥٨٢.

كما أخرجه النسائى عن سعيد بن المسيب مرسلًا، فى: باب شراء الصدقة، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥/٨٢.

الْمَالِكُ قَدَرُ الزَّكَاةِ ، وَيُخَيِّرُهُ بَيْنَ حِفْظِهَا إِلَى الْجِدَادِ<sup>(١)</sup> وَبَيْنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا وَضَمَانِ حَقِّ الْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ اخْتَارَ حِفْظَهَا ، فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ مَا يُؤْخَذُ مِنْهَا ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ ؛ لِأَنَّ الْفُقَرَاءَ شُرَكَاءُوه ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ حَقِّهِمْ مِنْهَا ، وَإِنْ اخْتَارَ التَّصَرُّفَ ضَمِنَ حِصَّةَ الْفُقَرَاءِ بِالْخَرْصِ .

فَإِنْ ادَّعَى غَلَطَ السَّاعِي فِي الْخَرْصِ دَعْوَى مُحْتَمَلَةٍ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بغيرِ يَمِينٍ ، وَإِنْ ادَّعَى غَلَطًا كَثِيرًا لَا يُحْتَمَلُ<sup>(٢)</sup> مِثْلُهُ ، لَمْ يُتَلَفَتْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ كَذِبُهُ ، فَإِنْ اخْتَارَ التَّصَرُّفَ<sup>(٣)</sup> فَلَمْ يَتَصَرَّفْ<sup>(٤)</sup> ، أَوْ تَلَفَتْ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ لَمْ يُخَيِّرْ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ أَمَانَةٌ ، فَلَا تَصِيرُ مَضْمُونَةً بِالشَّرْطِ ، كَالْوَدِيعَةِ .

فصل : وَيَخْرُصُ الرُّطْبَ وَالْعِنَبَ ؛ لِحَدِيثِ عَتَّابٍ ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى أَكْلِهِمَا رَطْبَيْنِ ، وَخَرْصُهُمَا مُمَكِّنٌ ؛ لظُهُورِ ثَمَرَتِهِمَا ، واجْتِمَاعِهِمَا<sup>(٦)</sup> فِي أَفْئَانِهِمَا<sup>(٧)</sup> وَعَنَايِيدِهِمَا<sup>(٨)</sup> ، وَلَمْ يُسْمَعْ بِالْخَرْصِ فِي غَيْرِهِمَا ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهُمَا ؛ لِأَنَّ الزَّيْتُونَ وَنَحْوَهُ حَبُّهُ مُتَفَرِّقٌ فِي شَجَرِهِ ، مُسْتَشِيرٌ بِوَرَقِهِ .

فصل : وَعَلَى الْخَارِصِ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْخَرْصِ الثُّلُثَ أَوِ الرَّبْعَ تَوْسِيعَةً عَلَى رَبِّ الْمَالِ ؛ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْأَكْلِ مِنْهَا وَالْإِطْعَامِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَتَسَاقَطُ مِنْهَا

(١) فِي س ١ : « الْجِدَاد » .

(٢) فِي م : « يَجْهَل » .

(٣ - ٣) فِي ف : « ثُمَّ تَصْرِف » .

(٤) فِي س ١ ، ف : « يَخْتَر » .

(٥) فِي م : « اجْتِمَاعُهَا » .

(٦) فِي م : « أَفْئَانُهَا » .

(٧) فِي م : « عَنَايِيدُهَا » .

وَيَنْتَابُهَا الطَّيْرُ وَالْمَارَّةُ، وَقَدْ رَوَى سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
« إِذَا خَرَصْتُمْ [ ١٨٥ ] فَجُذُّوا وَدَعُّوا الثُّلُثَ ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُّوا <sup>(١)</sup> الثُّلُثَ فَدَعُّوا  
الرُّبْعَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ مَكْحُولٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا  
بَعَثَ الْخُرَاصَ قَالَ : « خَفِّقُوا عَلَى النَّاسِ ؛ فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةَ وَالْوَاطِئَةَ  
وَالْأَكَلَةَ » . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ <sup>(٣)</sup> . فَالْعَرِيَّةُ ؛ التَّخْلَاطُ يَهَبُ رَبُّ الْمَالِ ثَمَرَتَهَا  
لِإِنْسَانٍ . وَالْوَاطِئَةُ ؛ السَّابِلَةُ . وَالْأَكَلَةُ ؛ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ وَمَنْ تَعَلَّقَ بِهِمْ .

فَإِنْ لَمْ يَتْرِكِ الْخَارِصُ شَيْئًا ، فَلَهُمْ الْأَكْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، وَلَا يُحْتَسَبُ  
عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرِصْ عَلَيْهِمْ ، فَأُخْرِجَ رَبُّ الْمَالِ خَارِصًا فَخَرَصَ ، وَتَرَكَ  
قَدَرَ ذَلِكَ ، جَازَ . وَلَهُمْ أَكْلُ الْفَرِيكِ مِنَ الزَّرْعِ ، وَنَحْوِهِ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ  
بِمِثْلِهِ ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِمْ .

**فصل : فإذا اختيَجَ إلى قَطْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ كَمَالِهَا ؛ لَخَوْفِ الْعَطَشِ أَوْ  
غَيْرِهِ ، أَوْ لِتَحْسِينِ بَقِيَّةِ الثَّمَرَةِ ، جَازَ قَطْعُهَا ؛ لِأَنَّ الْعُسْرَ وَجِبَ مُوَاسَاةً ، فَلَا  
يُكَلِّفُ مِنْهُ مَا يُهْلِكُ أَصْلَ الْمَالِ ، وَلِأَنَّ حِفْظَ الْأَصْلِ أَحْظُّ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ حِفْظِ**

(١) بعده في م : « أَوْ تَجْنُوا » . وعند أبي داود « أَوْ تَجْذُوا » .

(٢) في : باب في الخرص ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الخرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحمدي  
٣ / ١٤٠ ، ١٤١ . والنسائي ، في : باب كم يترك الخارص ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٢ .  
والدارمي ، في : باب في الخرص ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢ / ٢٧٢ . والإمام أحمد ،  
في : المسند ٣ / ٤٤٨ ، ٤ / ٢ ، ٣ .

(٣) في : الأموال ٤٨٧ .

كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما ذكر في خرص النخل ، من كتاب الزكاة . المصنف  
٣ / ١٩٥ .



الثَّمَرَةُ ؛ لِتَكَرُّرِ<sup>(١)</sup> حَقِّهِمْ فِيهَا ، كَمَا هُوَ أَحْظُ لِلْمَالِكِ . فَإِنْ كَفَى  
التَّخْفِيفُ<sup>(٢)</sup> لَمْ يَجُزْ قَطْعُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِ ، جَازَ قَطْعُهَا كُلِّهَا .

وَإِنْ كَانَتِ الثَّمَرَةُ عَيْنًا لَا يَجِيءُ مِنْهُ زَيْبٌ ، أَوْ زَيْبُهُ رَدِيءٌ ،  
كَالْخَمْرِ ، أَوْ رُطْبٌ لَا يَجِيءُ مِنْهُ تَمَرٌ ، كَالْبُرْنِيِّ<sup>(٣)</sup> ، جَازَ قَطْعُهُ . قَالَ  
أَبُو بَكْرٍ : وَعَلَيْهِ قَدْرُ الزَّكَاءِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَابِسًا . وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ  
عَلَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفُقَرَاءَ شُرَكَاءُوه ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ  
مُؤَاسَاةُهم بغيرِ جِنْسِ مَالِهِ .

وَيَتَخَيَّرُ السَّاعِي بَيْنَ مُقَاسَمَةِ رَبِّ الْمَالِ الثَّمَرَةَ قَبْلَ الْجِدَادِ بِالْخُرُصِ ،  
وَيَأْخُذُ نَصِيبَهُمْ شَجَرَاتٍ مُتَفَرِّدَةً ، وَبَيْنَ مُقَاسَمَتِهِ الثَّمَرَةَ بَعْدَ جَدِّهَا بِالْكَيْلِ ،  
وَيَقْسِمُ الثَّمَرَةَ فِي الْفُقَرَاءِ ، وَبَيْنَ بَيْعِهَا لِلْمَالِكِ أَوْ لغيرِهِ قَبْلَ الْجِدَادِ<sup>(٤)</sup>  
وَبَعْدَهُ ، وَيَقْسِمُ ثَمَنَهَا فِي الْفُقَرَاءِ . فَإِنْ أَتْلَفَهَا رَبُّ الْمَالِ ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ  
لَا يَلْزَمُهُ تَجْفِيفُهَا ، فَأُشْبِهَ الْأَجْنَبِيَّ .

**فصل :** وما عدا ذلك لا يجوزُ إخراجُ الواجبِ مِنْ ثَمَرَتِهِ إِلَّا يَابِسًا ،  
وَمِنْ الْحُبُوبِ إِلَّا مُصَفًّى ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْكَمَالِ وَحَالَةُ الْإِدْخَارِ ، فَإِنْ كَانَ  
نَوْعًا وَاحِدًا ، أَخْرَجَ عُسْرَهُ مِنْهُ ، جَيِّدًا كَانَ أَوْ رَدِيئًا ؛ لِأَنَّ الْفُقَرَاءَ بِمَنْزِلَةِ

(١) فِي ف : « لِيَكُونَ » .

(٢) فِي م : « التَّجْفِيفُ » .

(٣) فِي م : « كَالْبُرْنِيَا » .

وَالْبُرْنِي : نَوْعٌ مِنْ أَجُودِ الثَّمَرِ .

(٤) فِي س ١ : « الْجِدَادُ » .

الشَّرَكَاءِ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا أَخْرَجَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ حِصَّتَهُ ؛ لذلِكَ .

ولا يجوزُ إخراجَ الرَّذِيءِ عن الجَيِّدِ ، ولا يُلْزَمُ إخراجُ الجَيِّدِ عن الرَّذِيءِ ؛ لِما ذَكَرْنَا ، ولا مَشَقَّةٌ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَشْقِيقِ . وقال أبو الخطَّابِ : إِنْ شَقَّ ذلِكَ لكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ واختلافِها ، أُخِذَ مِنَ الْوَسْطِ .

وإنْ أَخْرَجَ رَبُّ الْمَالِ الْجَيِّدَ عَنِ الرَّذِيءِ ، جاز ، وله ثَوَابُ الْفَضْلِ ؛ لِما ذَكَرْنَا فِي السَّائِمَةِ .

**فصل :** فَأَمَّا الزَّيْتُونُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا زَيْتٍ ، أَخْرَجَ عَشْرَ حَبِّهِ ، وَإِنْ كَانَ ذَا زَيْتٍ فَأَخْرَجَ مِنْ حَبِّهِ ، جاز ، كَسائِرِ الْحَبُوبِ . وَإِنْ أَخْرَجَ زَيْتًا كَانَ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي الْفُقَرَاءَ مُؤْنَتَهُ ، وَيُخْرِجُهُ فِي حَالِ الْكَمالِ وَالادِّخارِ .

**فصل :** ويجوزُ لِرَبِّ الْمَالِ بَيْعُهُ بَعْدَ وَجوبِ زَكَاتِهِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنْ كَانَتْ فِي ذِمَّتِهِ ، لَمْ يَمْنَعْ التَّصَرُّفُ فِي مالِهِ ، كالدَّيْنِ ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْمَالِ ، لِكِنِّهِ تَعَلَّقَ ثَبَتُ بَغْيِرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، كَأَرْشِ الْجِنَايَةِ ، فَإِنْ بَاعَهُ ، فَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ دُونَ الْمُشْتَرَى ، وَيُلْزَمُهُ إِخراجُها كما تَلْزَمُهُ لو لَمْ يَبِعْهُ .

**فصل :** وَيَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَجُ فِي كُلِّ أَرْضٍ فُتِحَتْ عَنْوَةٌ ، الْخَرَجُ فِي رَقَبَتِها ، وَالْعُشْرُ فِي غَلَّتِها ؛ لِأَنَّ الْخَرَجَ مُؤْنَةُ الْأَرْضِ ، فَهُوَ كالأُجْرَةِ فِي الإِجَارَةِ ، وَلأنَّهُما حَقانِ يَجِبَانِ لِمُسْتَحَقَّيْنِ ، فَيَجْتَمِعَانِ ، كالكَفَّارَةِ وَالْقِيَمَةِ فِي الصَّيْدِ الْمَمْلُوكِ [ ٨٥ ط ] عَلَى الْمُحْرِمِ . قَالَ الْخِرَقِيُّ : يُؤَدَّى الْخَرَجُ ، ثُمَّ يُزَكَّى ما بَقِيَ ؛ لِأَنَّ الْخَرَجَ دَيْنٌ فِي مُؤْنَةِ الْأَرْضِ ، فَأُشْبِهَ ما اسْتَدَانَهُ لِيَنْفِقَهُ عَلَى زَرْعِهِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيما اسْتَدَانَهُ رِوَايَةً أُخْرَى أَنَّهُ لَا يُحْتَسَبُ بِهِ ،

فكَذَلِكَ يُخْرِجُ هَلُهَا .

**فصل :** ويجوز لأهل الذمة شراء الأرض العشرية ، ولا عُشر عليهم في الخارج منها ؛ لأنهم من غير أهل الزكاة ، فأشبه ما لو اشترؤا سائمة . ويكره بيعها لهم ؛ لئلا يفضى إلى إسقاط الزكاة . وعنه ، يُمنعون شراءها ؛ لذلك . اختارها الخلال وصاحبه . فعلى هذا ، إن اشترؤها ، ضوِّعَ العُشرُ عليهم ، كما لو اتجروا إلى غير بلدانهم ضوِّعَ عليهم ما يؤخذ من المسلمين .

**فصل :** وفي العسل العُشر ؛ لما روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قِرب العسل ؛ من كُلِّ عَشرٍ قِربِ قِزْبَةٍ من أوسطها ، رواه أبو عبيد<sup>(١)</sup> . وعن ابن<sup>(٢)</sup> عُمَرَ قال : قال النبي ﷺ في العسل : « في كُلِّ عَشرٍ قِربِ قِزْبَةٍ » . رواه أبو داود ، والترمذى<sup>(٣)</sup> ، وقال الترمذى : في إسناده مقال ، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ كبير شيء . ومقتضى هذا أن يكون نصابه عَشرٌ قِرب ،

(١) فى : الأموال ٤٩٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٧١ . وابن ماجه ، فى : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٤ .

(٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٢٣ / ٣ .

ولفظه : « فى العسل فى كل عشرة أزق زق » .

ولم نجده عند أبى داود : انظر : تحفة الأشراف ٦ / ٢٤٧ . وانظر : التلخيص الحبير ٢ / ١٦٧ .

وَالْقِرْبَةُ مِائَةُ رَطْلٍ ، كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي تَقْدِيرِ الْقِرْبِ الَّتِي قَدَّرُوا بِهَا  
فِي الْقُلْتَيْنِ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : نِصَابُهُ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ . لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ قَالَ : فِي  
عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرْقٌ . ثُمَّ اخْتَلَفُوا ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْقَاضِي فِي « الْمَجَرَّدِ » :  
الْفَرْقُ سِتُّونَ رَطْلًا . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ قَالَ : الْفَرْقُ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ  
رَطْلًا . وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَرْقُ الَّذِي هُوَ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ ، وَهُوَ سِتَّةُ  
عَشَرَ رَطْلًا .

## بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

وهي واجبة؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(١)</sup>. ولما نذَّكره من التَّصَوُّصِ، «ولأنَّهما مُعَدَّانِ»<sup>(٢)</sup> لِلنَّمَاءِ، فَأَشْبَهَا السَّائِمَةَ.

ولا زكاة إلا في نصاب، ونصاب الورق مائتا درهم، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً؛ لما روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالاً مِنَ الذَّهَبِ، وَلَا أَقْلٌ مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ». رواه أبو عبيد، «والدارقطني بمغناه»<sup>(٣)</sup>. والاعتبار بدراهم الإسلام التي وزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل، بغير خلاف. فإن نقص النصاب كثيراً، فلا زكاة فيه؛ للحديث، ولقوله ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٤)</sup>. والأوقية أربعون درهماً. وإن كان يسيراً،

(١) سورة التوبة ٣٤.

(٢ - ٢) في الأصل: «ولأنها معدن».

(٣ - ٣) زيادة من: الأصل، س ١.

والحديث أخرجه الدارقطني، في: باب وجوب زكاة الذهب والورق ... من كتاب الزكاة. سنن الدارقطني ٩٣/٢. وأبو عبيد، في: الأموال ٤٠٩.

(٤) أخرجه مسلم، في: أول كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٦٧٥/٢. من حديث جابر.

وتقدم تخريجه في صفحة ٩٢، من حديث أبي سعيد.

كالحَبَّةِ وَالْحَبَّتَيْنِ، فظاهرُ كلامِ الحِرَقِيِّ، لا زكاة فيه؛ للخبير. وقال غيره من أصحابنا: فيه الزكاة؛ لأنَّ هذا لا يُضْبَطُ، فهو كتنقِصِ الحَوْلِ ساعةً أو ساعتين.

ولا يُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ؛ لَأَنَّهُمَا جِنْسَانِ. اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ. وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup> وَبَيْنَ الْحُبُوبِ؛ لِاخْتِلَافِ نِصَابِيهِمَا وَاتِّفَاقِ نِصَابِ الْحُبُوبِ. وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُضَمُّ؛ لَأَنَّهُمَا مَقَاصِدُهُمَا<sup>(٢)</sup> مُتَّفَقَةٌ، فَهُمَا كَنُوعِي الْجِنْسِ.

وَيُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِالْأَجْزَاءِ<sup>(٣)</sup>، فَيُحْسَبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ نِصَابِيهِ، ثُمَّ يُضَمُّ إِلَى صَاحِبِهِ؛ لَأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِأَعْيَانِهِمَا<sup>(٤)</sup>، [و٨٦] فَلَا تُغْتَبَرُ قِيَمَتُهُمَا<sup>(٥)</sup>، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ. وَعَنْهُ، يُضَمُّ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ أَحْظَ لِلْفُقَرَاءِ، فَيَقْوَمُ الْأَعْلَى مِنْهُمَا بِالْآخِرِ، فَإِذَا مَلَكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَتِسْعَةَ دَنَانِيرٍ قِيَمَتُهَا مِائَةُ دِرْهَمٍ، وَجَبَتْ زَكَاتُهَا، مُرَاعَاةً لِلْفُقَرَاءِ، وَيَجِبُ فِي الزَّائِدِ عَلَى النَّصَابِ بِحِسَابِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَجَزَّأُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، فَأُسْبِتَهُ الْحُبُوبَ.

فصل: والواجبُ فيهما<sup>(٦)</sup> رُبْعُ الْعُشْرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي الرِّقَّةِ

(١) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢: «بَيْنَهَا».

(٢) فِي ف، م: «مَقَاصِدُهَا».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) فِي الْأَصْلِ، م: «بِأَعْيَانِهَا».

(٥) فِي م: «قِيَمَتُهَا».

(٦) فِي م: «فِيهَا».

رُبْعُ الْعُشْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. وَالرَّقَّةُ؛ الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ. فَيَجِبُ فِي الْمِائَتَيْنِ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَفِي الْعِشْرِينَ مِثْقَالًا نِصْفٌ مِثْقَالٍ.

وَيُخْرِجُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّدَىءِ وَالْجَيِّدِ، وَعَنْ كُلِّ نَوْعٍ، مِنْ جَنْسِهِ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ ذَلِكَ؛ لَكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ وَاخْتِلَافِهَا، فَيُؤْخَذُ مِنَ الْوَسْطِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَاشِيَةِ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ أُخْرِجَ الْجَيِّدُ عَنِ الرَّدَىءِ، كَانَ أَفْضَلَ. فَإِنْ أُخْرِجَ رَدِيْقًا عَنْ جَيِّدٍ، زَادَ بِقَدْرِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَضْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا رَبَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَسَيِّدِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: هَذَا فِي الْمَكْسَرَةِ عَنِ الصَّحِيْحَةِ، أَمَّا الْبَهْرَجَةُ<sup>(٣)</sup>، فَلَا يُجْزِئُهُ، بَلْ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ جَيِّدِهِ، وَلَا يَرْجِعُ فِيمَا أُخْرِجَهُ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَفِي إِخْرَاجِ أَحَدِ التَّقْدِيزَيْنِ عَنِ الْآخَرِ رَوَايَتَانِ<sup>(٤)</sup>، بِنَاءً عَلَى ضَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ.

وَمَنْ مَلَكَ مَغْشُوشًا مِنْهُمَا، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَتَلَعَّ قَدْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نِصَابًا. فَإِنْ شَكَّ فِي بُلُوغِهِ، خُيِّرَ بَيْنَ سَبْكِهِ لِيَعْرِفَ وَيَسْنَ أَنْ يَسْتَنْظِرَ وَيُخْرِجَ؛ لِيُسْقِطَ الْفَرَضَ بَيِّقِينَ.

فصل: وَلَا زَكَاةَ فِي الْجَوَاهِرِ وَاللَّائِيْءِ؛ لِأَنَّهَا مُعَدَّةٌ لِلْاِسْتِعْمَالِ، فَأَشْبَهَتْ ثِيَابَ الْبَذَلَةِ وَعَوَامِلَ الْمَاشِيَةِ. وَأَمَّا الْفُلُوسُ، فَهِيَ كَعَرُوضِ التِّجَارَةِ، تَجِبُ فِيهَا زَكَاةُ الْقِيَمَةِ.

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٣.

(٢) في ف: «الثمار».

(٣) في م: «المهرجة». والبهرج: الردىء من الشيء.

(٤) في الأصل: «وجهان».

**فصل : وَمَنْ مَلَكَ نِصَابًا<sup>(١)</sup> مَصُوعًا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ<sup>(٢)</sup> الْفِضَّةِ مُحَرَّمًا ؛**  
 كَالْأَوَانِي ، وَمَا يَتَّخِذُهُ الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ مِنَ الطُّوقِ وَنَحْوِهِ ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ ،  
 وَحِلْيَةِ الْمُصْحَفِ ، وَالذَّوَاةِ ، وَالْحَبْرَةِ ، وَالْمِقْلَمَةِ ، وَالسَّرِجِ ، وَاللَّجَامِ ،<sup>(٣)</sup> وَتَأْزِيرِ  
 الْمَسْجِدِ<sup>(٤)</sup> ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ هَذَا فِعْلٌ مُحَرَّمٌ ، فَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ .

وإن كان مُباحًا ؛ كَحِلْيَةِ النِّسَاءِ الْمُعْتَادَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَخَاتَمِ  
 الرَّجُلِ مِنَ<sup>(٥)</sup> الْفِضَّةِ ، وَحِلْيَةِ سَيْفِهِ ، وَحَمَائِلِهِ ، وَمِنْطَقَتِهِ<sup>(٥)</sup> ، وَجَوْشَنِهِ<sup>(٦)</sup> ،  
 وَخُودَتِهِ ، وَخُفِّهِ ، وَرَأْيِهِ<sup>(٧)</sup> ، مِنَ الْفِضَّةِ ، وَكَانَ مُعَدًّا لِلتِّجَارَةِ ، أَوْ نَفَقَةٍ ، أَوْ  
 كِرَاءٍ يَتَّي<sup>(٨)</sup> ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ، لِأَنَّهُ مُعَدٌّ لِلنِّمَاءِ ، فَهُوَ كَالْمَضْرُوبِ . وَإِنْ أُعِدَّ  
 لِلنِّسِ وَالْعَارِيَّةِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ  
 فِي الْحَلِيِّ زَكَاةٌ »<sup>(٩)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَضْرُوفٌ عَنْ جِهَةِ النِّمَاءِ إِلَى اسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ ،

(١) زيادة من : الأصل .

(٢) فِي الْأَصْل : « وَ » .

(٣ - ٣) زيادة من : ف ، م .

وتأزير المسجد : ما جعل من أسفل حائطه من لباد أو دفوف ونحوه . المبدع ١٣٠ / ٩ .

(٤) زيادة من : م .

(٥) المنطقة : ما يشد على الوسط فوق الثياب .

(٦) الجوشن : الدرع .

(٧) الرآن : كالحف وأطول منه ، إلا أنه لا قدم له .

(٨) زيادة من : م .

(٩) عزاه الزيلعي إلى ابن الجوزي في التحقيق ، من حديث جابر مرفوعا . نصب الراية ٣٧٤ / ٢ .

وقال البيهقي : لا أصل له . معرفة السنن والآثار ٢٩٨ / ٣ . وقال الألباني : باطل . إرواء الغليل ٣ / ٣

٢٩٤ . وهو في : تذكرة الموضوعات ٦٠ ، وكشف الخفاء ١٧٤ / ٢ .

وأخرجه الدارقطني موقوفا على جابر ، في : سننه ١٠٧ / ٢ .



فلم تَجِبْ<sup>(١)</sup> زَكَاتُهُ ، كَثِيَابِ الْبَذَلَةِ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى عَنْهُ أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ .

فصل : ولا فَرْقَ بَيْنَ كَثِيرِ الْحَلِيِّ وَقَلِيلِهِ ؛ لِعَدَمِ وُزُودِ الشَّرْعِ بِتَحْدِيدِهِ .  
وقال ابنُ حَامِدٍ : إِنْ بَلَغَ حَلْيُ الْمَرْأَةِ أَلْفَ مِثْقَالٍ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَفِيهِ الزَّكَاةُ ؛  
لَأَنَّ جَابِرًا قَالَ : إِنَّ ذَلِكَ لَكَثِيرٌ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ سَرَفٌ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا  
لَوْ اتَّخَذَتْ حَلْيُ الرِّجَالِ .

فصل : فَإِنْ انْكَسَرَ الْحَلْيُ كَسْرًا لَا يَمْتَنِعُ اللَّبْسُ ، فَهُوَ كَالصَّحِيحِ ، إِلَّا  
أَنْ يَنْوِيَ تَرْكَ لُبْسِهِ ، وَإِنْ كَانَ كَسْرًا<sup>(٣)</sup> يَمْتَنِعُ الِاسْتِعْمَالُ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ  
صَارَ كَالنَّقَرَةِ<sup>(٤)</sup> . وَلَوْ نَوَى بِحَلْيِ اللَّبْسِ التَّجَارَةَ أَوْ الْكِرَاءَ<sup>(٥)</sup> ، انْعَقَدَ عَلَيْهِ  
حَوْلُ الزَّكَاةِ مِنْ حِينَ نَوَى ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ الْأَصْلُ ، فَأَنْصَرَفَ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ  
النِّيَّةِ ، كَمَا لَوْ نَوَى بِمَالِ التَّجَارَةِ الْقُنْيَةَ .

فصل : وَيُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِي الْمَصْوَغِ بِالْوَزْنِ ؛ لِعُمُومِ الْحَبْرِ ، فَإِنْ كَانَتْ  
قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ وَزْنِهِ لِصِنَاعَةٍ [ ٨٦ ظ ] مُحَرَّمَةٍ ، فَلَا عِبْرَةَ بزيادةِ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّهَا  
مَعْدُومَةٌ شَرْعًا ، وَإِنْ كَانَتْ مُبَاحَةً ، كَحَلْيِ التَّجَارَةِ ، فَعَلَيْهِ قَدْرُ رُبْعِ عَشْرِهِ

(١) بعده في ف ، م : « فيه » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٨٢ / ٤ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٣٨ / ٤ .

(٣) في الأصل : « كبيراً » .

(٤) في س ١ : « كالبقرة » .

والنقرة : القطعة المذابة من الذهب والفضة .

(٥) في م : « الكرى » .

فِي زَيْتِهِ وَقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْقِيَمَةِ هَاهُنَا لَغَيْرٍ<sup>(١)</sup> مُحَرَّمٍ ، فَأُشْبِهَ زِيَادَةُ قِيَمَتِهِ  
لِتَفَاسَةِ جَوْهَرِهِ . فَإِنْ أُخْرِجَ رُبْعُ عَشْرِهِ مُشَاعًا ، جَازٌ ، وَإِنْ دَفَعَ قَدْرَ رُبْعِ  
عَشْرِهِ وَزَادَ فِي الْوِزْنِ بِحَيْثُ يَسْتَوِيَانِ فِي الْقِيَمَةِ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّ<sup>(٢)</sup> الرَّبَا لَا  
يَجْرِي<sup>٢</sup> هَاهُنَا ، وَإِنْ أَرَادَ كَسْرَهُ وَدَفَعَ رُبْعَ عَشْرِهِ مَكْسُورًا ، لَمْ يَجْزَ ؛ لِأَنَّهُ  
يَنْقُصُ قِيَمَتَهُ . وَإِنْ كَانَ فِي الْحَلِيِّ جَوَاهِرٌ وَلَالِيٌّ ، وَكَانَ لِلتَّجَارَةِ ، قُومٌ  
جَمِيعُهُ ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِهَا ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا زَكَاةَ فِيهَا مُتَفَرِّدَةً ،  
فَكَذَلِكَ مَعَ غَيْرِهَا .

---

(١) فِي ف : « غَيْرِ » .

(٢ - ٢) فِي ف : « الزِّيَادَةُ لَا تَحْرَمُ » .

## باب زكاة المعدين

وهو ما استُخرج من الأرض مما خلق فيها من غير جنسها؛ كالذهب، والفضة، والحديد، والنحاس، والزبرجد، والبلور، والعقيق، والكحل، والمغرة<sup>(١)</sup> وأشباهها، والقار، والنقط، والكبريت ونحوه<sup>(٢)</sup>، فتجب فيه<sup>(٣)</sup> الزكاة؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup>. وروى الجوزجاني<sup>(٥)</sup> بإسناده، عن بلال بن الحارث المزني، أن رسول الله ﷺ أخذ من معادن القبيلة<sup>(٦)</sup> الصدقة.

وقد رُفِعَ رُبُعُ العُشْرِ؛ لأنها زكاة في الأثمان، فأشبهت زكاة سائر الأثمان، أو تتعلّق بالقيمة، أشبهت زكاة التجارة.

(١) المغرة: مسحوق أكسيد الحديد، ويوجد في الطبيعة مختلطاً بالطفال، وقد يكون أصفر أو أحمر بنيًا، ويستعمل في أعمال الطلاء. (المعجم الوسيط م غ ر).

(٢) في م: «نحوها».

(٣) في م: «فيها».

(٤) سورة البقرة ٢٦٧.

(٥) وأخرجه أبو داود، في: باب في إقطاع الأرضين، من كتاب الخراج والفى والإمارة. سنن أبي داود ١٥٤/٢. والإمام مالك، في: باب الزكاة في المعادن، من كتاب الزكاة. الموطأ ١/٢٤٨، ٢٤٩.

والبيهقي، في: باب زكاة المعدن ومن قال: المعدن ليس بركاز، من كتاب الزكاة. السنن الكبرى ١٥٢/٤. وأبو عبيد، في: الأموال ٣٣٨.

(٦) قال أبو عبيد: القبيلة بلاد معروفة بالحجاز. الأموال ٣٣٨.

ولا يُعْتَبَرُ لها حَوْلٌ ؛ لَأَنَّهُ يُرَادُ لِتَكَامُلِ النَّمَاءِ ، وبِالْوُجُودِ يَصِلُ إِلَى النَّمَاءِ ، فلم يُعْتَبَرْ له حَوْلٌ ، كَالْعُشْرِ .

وَيُشْتَرَطُ له النَّصَابُ ؛ وهو مَائَتَا دِرْهَمٍ مِنَ الْوَرِقِ ، أو عِشْرُونَ مِثْقَالًا «مِنَ الذَّهَبِ» ، أو مَا قِيمَتُهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup> . ولأنَّهَا زَكَاةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْأَثْمَانِ أو بِالْقِيَمَةِ ، فَاعْتَبِرَ لها النَّصَابُ ، كَالْأَثْمَانِ أو الْعُرُوضِ .

وَيُعْتَبَرُ إِخْرَاجُ النَّصَابِ مُتَوَالِيًا ، فَإِنْ تَرَكَ الْعَمَلُ لَيْلًا أو نَهَارًا لِلرَّاحَةِ ، أو لِإِصْلَاحِ<sup>(٢)</sup> الْأَدَاةِ ، أو لِمَرَضٍ ، أو إِبَاقِي عَبْدٍ<sup>(٣)</sup> ، فهو كَالْمُتَّصِلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْعَادَةُ . وَإِنْ خَرَجَ بَيْنَ الثَّيْلَيْنِ تُرَابٌ لَا شَيْءَ فِيهِ ، فَاسْتَغْلَ بِهِ ، فهو مُسْتَدِيمٌ لِلْعَمَلِ ، وَإِنْ تَرَكَ تَرَكَ إِهْمَالٍ ، فَلَكَ كُلُّ دَفْعَةٍ حُكْمُ نَفْسِهَا .

قال القَاضِي : وَيُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِي كُلِّ جَنْسٍ مُنْفَرِدًا . وَالْأَوَّلَى ضَمُّ الْأَجْنَاسِ مِنَ الْمَعْدِنِ الْوَاحِدِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّهُ تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ ، فَتُضَمُّ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَنْوَاعُ ، كَالْعُرُوضِ .

ولا يُحْتَسَبُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الْمَعْدِنِ فِي إِخْرَاجِهِ وَتَصْفِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَمُؤْنِ الْحَصَادِ وَالزَّرْعَةِ .

ولا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ زَكَاةٌ . وَيَمْتَنِعُ الدِّينُ

(١ - ١) سقط من : الأصل ، ف .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٩٢ .

(٣) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف : «إصلاح» .

(٤) في ف : «عبده» .

وَجُوبُهُ ، كَمَا يَمْتَنِعُ فِي الْأَثْمَانِ . وَتَجِبُ فِي الزَّائِدِ عَلَى النَّصَابِ بِحِسَابِهِ ؛  
لأنَّهُ مِمَّا يَتَجَزَّأُ ، وَيُخْرِجُ زَكَاتَهُ مِنْ قِيَمَتِهِ ، كَمَا يُخْرِجُ مِنْ قِيَمَةِ الْعُرُوضِ .

**فصل : فأما الخارج من البحر ؛ كاللؤلؤ ، والمرجان ، والعنبر ، ففيه**  
روايتان ؛ إحداهما ، لا شيء فيه ؛ لأنَّ ابنَ عباسٍ قال : لا شيء في العنبر ،  
إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَلقاهُ الْبَحْرُ<sup>(١)</sup> . ولأنَّهُ قد كان على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
وُخْلَفَائِهِ ، فلم تَسْقُفْ فِيهِ سُنَّةٌ . والثَّانِيَةُ ، فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لأنَّهُ مَعْدِنٌ ، أَشْبَهَ  
مَعْدِنَ الْبَرِّ .

ولا شيء في السَّمَكِ ؛ لأنَّهُ صَيْدٌ ، فَهُوَ كَصَيْدِ الْبَرِّ . وعنه ، فِيهِ  
الزَّكَاةُ ، قِيَاسًا عَلَى الْعَنْبَرِ .

**فصل : ويجوزُ يَتَّعُ ثَرَابِ مَعَادِنِ الْأَثْمَانِ بِغَيْرِ جِنْسِهِ ، وَلَا يَجُوزُ**  
بِجِنْسِهِ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى الرِّبَا ، وَزَكَاتُهُ عَلَى الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ رَجُلًا بَاعَ مَعْدِنًا ،  
[ ٨٧٠ ] ثُمَّ أَتَى عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَخْبَرَهُ ، فَأَخَذَ زَكَاتَهُ مِنْهُ . وَلأنَّهُ بَاعَ  
مَا وَجَبَتْ<sup>(٢)</sup> زَكَاتُهُ ، فَكَانَتْ عَلَيْهِ ، كِبَائِعُ الْحَبِّ بَعْدَ بُدُوِّ<sup>(٣)</sup> صَلَاحِهِ .

وَتَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِالْمَعْدِنِ بِظُهُورِهِ ، كَتَعَلُّقِهَا بِالثَّمَرَةِ بِصَلَاحِهَا ، وَلَا يَخْرُجُ

---

(١) أخرجه البخارى معلقا ، فى : باب ما يستخرج من البحر ، من كتاب الزكاة . صحيح  
البخارى ١٥٩ / ٢ . ووصله عبد الرزاق ، فى : باب العنبر ، من كتاب الزكاة . المصنف ٦٥ / ٤ .  
وابن أبى شيبة ، فى : باب من قال : ليس فى العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ١٤٢ / ٣ ،  
١٤٣ .

(٢) بعده فى س ١ ، م : « عليه » .

(٣) زيادة من : ف .

منه إلا بعد السَّنِكِ والتَّصْفِيَةِ، كالحَبِّ والتَّمْرَةِ.

## بَابُ حُكْمِ الرُّكَازِ

وهو مال الكُفَّارِ المدفون في الأرض، وفيه الخمس؛ لما روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «وفي الرُّكَازِ الخمسُ». مُتَّفَقٌ عليه<sup>(١)</sup>. ولأنَّه مالٌ كافرٍ مَظْهُورٌ عليه بالإسلام، فوجب فيه الخمس، كالغَنِيمَةِ. ويجبُ الخمسُ في قَلِيلِهِ وكثيره، مِن أَى نوع كان، مِن غيرِ حَولٍ؛ لذلك.

(١) أخرجه البخارى، فى: باب فى الرُكَازِ الخمس، من كتاب الزكاة، وفى: باب من حفر بئراً فى ملكه لم يضمن، من كتاب المساقاة، وفى: باب المعدن جبار والبئر جبار، وباب العجماء جبار، من كتاب الديات. صحيح البخارى ١٦٠/٢، ١٤٥/٣، ١٥/٩، ١٦. ومسلم، فى: باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار، من كتاب الحدود. صحيح مسلم ١٣٣٤/٣، ١٣٣٥. كما أخرجه أبو داود، فى: باب ما جاء فى الرُكَازِ وما فيه، من كتاب الخراج والنفى والإمارة، وفى: باب العجماء والمعدن جبار، من كتاب الديات. سنن أبى داود ١٦١/٢، ٥٠٢. والترمذى، فى: باب ما جاء أن العجماء جرحها جبار... من أبواب الزكاة، وفى: باب ما جاء فى العجماء جرحها جبار، من أبواب الأحكام. عارضة الأحمدي ١٣٨/٣، ١٤٥/٦. والنسائى، فى: باب المعدن، من كتاب الزكاة. المجتبى ٣٣/٥. وابن ماجه، فى: باب من أصاب رُكَازاً، من كتاب اللقطة، وفى: باب الجبار، من كتاب الديات. سنن ابن ماجه ٢/٨٣٩، ٨٩١. والدارمى، فى: باب فى الرُكَازِ، من كتاب الزكاة، وفى: باب العجماء جرحها جبار، من كتاب الديات. سنن الدارمى ٣٩٣/١، ١٩٦/٢. والإمام مالك، فى: باب زكاة الرُكَازِ، من كتاب الزكاة، وفى: باب جامع العقل، من كتاب العقول. الموطأ ٢٤٩/١، ٢/٨٦٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٢٨، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣١٩، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٥، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٧.

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهِمْ ؛ لِذَلِكَ .

وَمَضْرِفُهُ مَضْرِفُ الْفَقْرِ ؛ لِذَلِكَ ، وَلَئِنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ رَدَّ بَعْضَ خُمْسِ الرِّكَازِ عَلَى وَاحِدِهِ <sup>(١)</sup> . وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ زَكَاةٌ ، مَضْرِفُهُ مَضْرِفُهَا . اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّ عَلَيْنَا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَمَرَ وَاحِدَ الرِّكَازِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ <sup>(٢)</sup> . وَلَئِنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِمُسْتَفَادٍ مِنَ الْأَرْضِ ، فَأَشْبَهَ صَدَقَةَ الْمَغْدِنِ وَالْعُسْرِ .

وَفِي جَوَازِ رَدِّهِ عَلَى وَاحِدِهِ وَجْهَانِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ .

وَيَجُوزُ لَوَاحِدِهِ أَنْ يُفَرِّقَ الْخُمْسَ بِنَفْسِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَاحْتَجَّ بِحَدِيثٍ عَلَيْهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَئِنَّهُ أَوْصَلَ الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، فَبَرِئَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ فَرَّقَ الزَّكَاةَ .

فصل : والرِّكَازُ مَا دَفَنَتْهُ الْجَاهِلِيَّةُ ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِرُؤْيَا عِلَامَتِهِمْ عَلَيْهِ ؛ كَأَسْمَاءِ مُلُوكِهِمْ ، وَصُورِهِمْ ، وَصُلْبِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَهُمْ . فَأَمَّا مَا عَلَيْهِ عِلَامَاتُ الْمُسْلِمِينَ ؛ كَأَسْمَائِهِمْ ، أَوْ قُرْآنٍ وَنَحْوِهِ ، فَهُوَ لِقِطْعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ مُسْلِمٍ لَمْ يُعْلَمْ زَوَالُهُ عَنْهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْإِسْلَامِ ، وَعَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْكُفَّارِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ صَارَ لِمُسْلِمٍ فَدَفَنَتْهُ . وَمَا لَا عِلَامَةَ عَلَيْهِ فَهُوَ لِقِطْعَةٍ تَغْلِيْبُنَا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ .

فصل : وَلَا يَخْلُو الرِّكَازُ مِنْ أَحْوَالِ أَرْبَعَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَجِدَهُ فِي

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : الْأَمْوَالِ ٣٤٢ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٥٦/٤ ، ١٥٧ .



مَوَاتٍ ، فهو لواجِدِهِ . الثاني ، وَجَدَهُ فِي مِلْكِ آدَمِيٍّ مَغْضُومٍ ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَمْلِكُهُ وَاجِدُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ ؛ إِذْ لَيْسَ هُوَ مِنْ أَجْزَائِهَا ، وَإِنَّمَا هُوَ مُودَعٌ فِيهَا ، فَجَرَى مَجْرَى الصَّيْدِ وَالْكَلَأِ ، يَمْلِكُهُ مَنْ ظَفِرَ بِهِ ، كَالْمَبَاحِثِ كُلِّهَا . وَإِنْ ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ ، فَهُوَ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَى مَحَلِّهِ . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ لَصَاحِبِ الْأَرْضِ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ ، فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي مِلْكِهِ ، فَكَانَ لَهُ ، كَحِيطَانِهِ . فَإِنْ كَانَ الْمِلْكُ مُزَوَّثًا ، فَهُوَ لِلوَرَثَةِ ، إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِمُزَوِّثِهِمْ ، فَيَكُونُ لِمَنْ قَبْلَهُ . فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ، فَلِلْمُعْتَرِفِ بِهِ نَصِيبُهُ ، وَبَاقِيهِ لِمَنْ قَبْلَهُ . الثَّالِثُ ، وَجَدَهُ فِي مِلْكٍ انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، فَهُوَ لَهُ بِالظُّهُورِ عَلَيْهِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يُمْلِكُ بِهِ . فَهُوَ لِلْمَالِكِ قَبْلَهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ . الرَّابِعُ ، وَجَدَهُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ، وَقَدَّرَ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ ، فَهُوَ لَهُ ؛ لِأَنَّ مَالِكَ الْأَرْضِ لَا حُرْمَةَ لَهُ ، فَأُشْبِهَ الْمَوَاتِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ<sup>(١)</sup> الْمُسْلِمِينَ ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ ؛ لِأَنَّ قُوَّتَهُمْ أَوْصَلَتْهُ إِلَيْهِ .

وَإِنْ وَجَدَ فِي مِلْكٍ انْتَقَلَ إِلَيْهِ مَا عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ ، فَادَّعَاهُ مَنْ انْتَقَلَ عَنْهُ ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ، إِحْدَاهُمَا ، يُدْفَعُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ وَلَا صِفَةٍ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ تَحْتَ يَدِهِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِلْكُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ . الثَّانِيَةُ ، [ ٨٧ ط ] لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ إِلَّا بِصِفَةٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ لَعَرَفَهُ .

وَإِنْ اكْتَرَى دَارًا فَظَهَرَ فِيهَا دَفِينٌ ، فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَالِكِ<sup>(٢)</sup>

(١) بعده في ف : « من » .

(٢) في ف : « المكري » .

والمُكْتَرَى أَنَّهُ دَفَنَتْهُ، ففِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ؛ لِأَنَّ الدَّفِينَ تَابِعٌ لِلأَرْضِ. وَالثَّانِي، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُكْتَرَى؛ لِأَنَّهُ مُودَعٌ فِي الأَرْضِ وَلَيْسَ مِنْهَا، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَدُهُ عَلَيْهِ، كَالْقِمَاشِ.

**فصل:** إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيُخْفِرَ لَهُ طَلَبًا لِكَنْزٍ، فَوَجَدَ كَنْزًا، فَهُوَ لِلْمُسْتَأْجِرِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ لَذَلِكَ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِيُحْتَشَّ لَهُ. وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ لغيرِ ذَلِكَ، فَوَجَدَ كَنْزًا، فَهُوَ لِلْأَجِيرِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْإِجَارَةِ، فَكَانَ لِلظَّاهِرِ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِيُحْمِلَ لَهُ، فَوَجَدَ صَيْدًا.

## بَابُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ

وهي واجبة؛ لما روى سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ، قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِمَّا نُعِدُّهُ لِلْبَيْعِ. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. ولأنَّه مَالٌ نَامٍ، فَتَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاةُ، كَالسَّائِمَةِ.

وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ؛ أَحَدُهَا، نِيَّةُ التِّجَارَةِ؛ لِقَوْلِهِ: مِمَّا نُعِدُّهُ لِلْبَيْعِ. وَلِأَنَّ الْعُرُوضَ مَخْلُوقَةً فِي الْأَصْلِ لِلِاسْتِعْمَالِ، فَلَا تَصِيرُ لِلتِّجَارَةِ إِلَّا بِنِيَّتِهَا، كَمَا أَنَّ مَا خُلِقَ لِلتِّجَارَةِ - وَهُوَ الْأَثْمَانُ - لَا يَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ إِلَّا بِنِيَّتِهَا. وَيُعْتَبَرُ وُجُودُهَا فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ أَمَكَّنَ اغْتِيَاذَهُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ، كَالنُّصَابِ.

الثَّانِي، أَنْ يَمْلِكَ الْعُرُوضَ بِفَعْلِهِ، كَالشِّرَاءِ وَنَحْوِهِ، بِنِيَّةِ التِّجَارَةِ. وَعَنْهُ، تَصِيرُ لِلتِّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ. اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ؛ لِلخَبَرِ، وَلِأَنَّهُ يَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، فَلِأَنَّ يَصِيرَ لِلتِّجَارَةِ بِذَلِكَ أَوْلَى. وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ مَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ مِنْ أَصْلِهِ لَا يَصِيرُ لَهَا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، كَالْمَخْلُوقَةِ إِذَا نَوَى بِهَا الْإِسَامَةَ، وَفَارَقَ نِيَّةَ الْقُنْيَةِ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ،

---

(١) في: باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة؟ من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١/

فَكَفَى فِيهَا مُجَرَّدُ النِّيَّةِ ، كَالْإِقَامَةِ <sup>(١)</sup> مَعَ السَّفَرِ . فعلى هذا ، إن لم يَتَوَّعِدْ عِنْدَ التَّمَلُّكِ وَتَوَّى بَعْدَهُ ، لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ نِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ ، وَلَوْ تَوَّى بِتَمَلُّكِهِ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ ، ثُمَّ نَوَاهُ لِلْقُنْيَةِ ، صَارَ لِلْقُنْيَةِ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ، وَإِنْ نَوَاهُ بَعْدَ لِلتَّجَارَةِ ، لَمْ يَصِرْ لَهَا حَتَّى يَبِيعَهُ .

الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، أَنْ تَبْلُغَ قِيَمَتُهُ نِصَابًا مِنْ أَقَلِّ <sup>(٢)</sup> الشَّمْنَيْنِ قِيَمَةً ، فَإِذَا بَلَغَ بِأَحَدِهِمَا نِصَابًا دُونَ الْآخَرِ ، قَوَّمَهُ بِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ ؛ لِأَنَّ تَقْوِيمَهُ لِحَظِّ الْفُقَرَاءِ ، فَيُعْتَبَرُ مَا لَهُمُ الْحَظُّ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَ أَثْمَانًا قَوَّمَهُ ، كَالسَّلْعِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ فِيهِ مَعْنِيَانِ يَقْتَضِيَانِ الْإِيجَابَ ، فَيُعْتَبَرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِيجَابُ ، كَالسَّوْمِ وَالتَّجَارَةِ ، فَإِنْ بَلَغَ نِصَابًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، قَوَّمَهُ بِمَا هُوَ أَحْظُّ لِلْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ اسْتَوَى قَوَّمَهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا .

الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، الْحَوْلُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » <sup>(٣)</sup> . وَيُعْتَبَرُ وُجُودُ النَّصَابِ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّ مَا اعْتَبِرَ لَهُ الْحَوْلُ وَالنَّصَابُ ، اعْتَبِرَ وُجُودُهُ فِي جَمِيعِهِ ، كَالْأَثْمَانِ .

وَإِنْ اشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ عَرَضًا لَا يَبْلُغُ نِصَابًا ، ثُمَّ بَلَغَهُ ، انْعَقَدَ الْحَوْلُ عَلَيْهِ مِنْ حِينَ صَارَ نِصَابًا . وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا فَتَقَصَّ ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ ، فَإِنْ عَادَ فَنَمَا ، فَبَلَغَ النَّصَابَ ، اسْتَأْنَفَ الْحَوْلُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي السَّائِمَةِ وَالْأَثْمَانِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَالْإِمَامَةِ » .

(٢) فِي ف : « أَعْلَى » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٩٥ .

وإن مَلَكَ نُصَبًا فِي أَوْقَاتٍ ، فَلِكُلِّ<sup>(١)</sup> نِصَابٍ حَوْلٌ ، وَلَا يُضْمُّ نِصَابٌ إِلَى نِصَابٍ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفَادَ يُعْتَبَرُ لَهُ الْحَوْلُ<sup>(٢)</sup> ، عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ . وَإِنْ لَمْ يَكْمُلِ الْأَوَّلُ إِلَّا بِالثَّانِي ، فَحَوْلُهُمَا مِنْذُ مَلَكَ الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ [ ١٥٨ ] يَكْمُلَا<sup>(٣)</sup> إِلَّا بِالثَّالِثِ ، فَحَوْلُ الْجَمِيعِ مِنْ حِينَ كَمَلَ النِّصَابُ .

**فصل :** وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَمْلِكَ الْعَرُضَ بِعَوِضٍ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُشْتَرَطُ أَنْ يَمْلِكَهَ بِعَوِضٍ ، كَالْبَيْعِ وَالْخُلْعِ وَالنِّكَاحِ ، فَإِنْ مَلَكَهَ بِهَبَةٍ أَوْ اخْتِشَاشٍ أَوْ غَنِيمَةٍ ، لَمْ يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهَ بِغَيْرِ عَوِضٍ ، أَشْبَهَ الْمُزَوَّوْثَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَلَكَهَ بِفِعْلِهِ ، أَشْبَهَ الْمَمْلُوكَ بِالْبَيْعِ ، وَفَارَقَ الْإِرْثَ ؛ لِأَنَّهُ بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، فَجَرَى مَجْرَى الْاِسْتِدَامَةِ .

**فصل :** إِذَا اشْتَرَى نِصَابًا لِلتَّجَارَةِ بآخَرَ ، لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاءَ تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ ، وَالْقِيَمَةُ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ انْتَقَلَتْ مِنْ سِلْعَةٍ إِلَى سِلْعَةٍ ، فَهِيَ كَدَرَاهِمَ نُقِلَتْ مِنْ بَيْتٍ إِلَى بَيْتٍ . وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِأَثْمَانٍ لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ<sup>(٤)</sup> الْأَثْمَانِ كَانَتْ ظَاهِرَةً فَاسْتَرَتْ فِي السِّلْعَةِ . وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ نِصَابَ التَّجَارَةِ بِنِصَابِ الْأَثْمَانِ ، لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ؛ لِذَلِكَ .

وَإِنْ اشْتَرَى نِصَابًا لِلتَّجَارَةِ بِعَوِضٍ لِلْقُنْيَةِ ، أَوْ بِمَا دُونَ النِّصَابِ مِنَ الْأَثْمَانِ ، أَوْ عَرُضٍ لِلتَّجَارَةِ ، انْعَقَدَ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ الشُّرَاءِ ؛ لِأَنَّ مَا اشْتَرَى

(١) فِي ف : « اَعْتَبِرْ لِكُلِّ » .

(٢) فِي م : « حَوْلُ أَصْلِهِ » .

(٣) فِي م : « يَكْمُلُ » .

(٤) فِي م : « الْقِيَمَةُ فِي » .

به لم يَجْرِ في حَوْلِ الزَّكَاةِ ، فلم يُبْنَ عَلَيْهِ . ولو اشْتَرَى نِصَابًا لِلتَّجَارَةِ  
 يَنْصَابُ سَائِمَةً ، أو سَائِمَةً يَنْصَابُ تِجَارَةً ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ ،  
 فَإِنْ كَانَ نِصَابُ التَّجَارَةِ سَائِمَةً فَاشْتَرَى بِهِ نِصَابَ سَائِمَةٍ لِلْقُنْيَةِ ، لَمْ يَنْقَطِعِ  
 الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ سَبَبٌ لِلزَّكَاةِ ، إِنَّمَا قُدِّمَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> زَكَاةُ التَّجَارَةِ لِقُوَّتِهِ ، فَإِذَا  
 زَالَ الْمَعَارِضُ ثَبَتَ حُكْمُ السَّوْمِ لظُهُورِهِ .

**فصل :** إِذَا مَلَكَ لِلتَّجَارَةِ سَائِمَةً ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَالسَّوْمُ وَنَيْتُهُ التَّجَارَةُ  
 مَوْجُودَانِ ، قَبْلَ الْمَالِ يَنْصَابُ <sup>(٢)</sup> أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، كَخَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ لَا  
 تَبْلُغُ قِيَمَتَهَا مِائَتَى دِرْهَمٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ تَبْلُغُ ذَلِكَ ، وَجَبَتْ زَكَاةُ مَا وُجِدَ نِصَابُهُ ؛  
 لَوْجُودِ سَبَبِهَا خَالِيًا عَنْ مُعَارِضٍ لَهَا ، وَإِنْ وُجِدَ نِصَابُهُمَا ، كَخَمْسٍ قِيَمَتُهَا  
 مِائَتَا دِرْهَمٍ ، وَجَبَتْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّهَا <sup>(٣)</sup> أَحْظُ لِلْفُقَرَاءِ ، لَزِيَادَتِهَا  
 بَزِيَادَةِ الْقِيَمَةِ مِنْ غَيْرِ وَقْصٍ <sup>(٤)</sup> . وَسَوَاءٌ تَمَّ حَوْلُهُمَا جَمِيعًا أَوْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا  
 صَاحِبِهِ ؛ لِذَلِكَ .

وإن اشْتَرَى أَرْضًا أَوْ نَخْلًا لِلتَّجَارَةِ ، فَأَثْمَرَتِ النَّخْلُ ، وَزُرِعَتِ  
 الْأَرْضُ ، فَكَذَلِكَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخَرِ ، يُزَكَّى الثَّمَرَةُ وَالزَّرْعُ  
 زَكَاةَ الْعُشْرِ ، ثُمَّ يَقُومُ النَّخْلُ وَالْأَرْضُ فَيُزَكِّيهِمَا <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَحْظُ

(١) فِي الْأَصْلِ : «عَلَى» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «نِصَابًا مِنْ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ف : «لِأَنَّهُ» .

(٤) الْوَقْصُ : مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ مِنْ نَصَبِ الزَّكَاةِ مِمَّا لَا شَيْءَ فِيهِ .

(٥) فِي م : «فَيُزَكِّيَهَا» .

للفُقَرَاءِ ، لكَثْرَةِ الْوَاجِبِ وَزِيَادَةِ نَفْعِهِ .

**فصل :** وَتَقْوَمُ السَّلْعُ عِنْدَ الْحَوْلِ بِمَا فِيهَا مِنْ نَمَاءٍ وَرَبْحٍ ؛ لِأَنَّ الرَّبْحَ مِنْ نَمَائِهَا ، فَكَانَ حَوْلُهُ <sup>(١)</sup> حَوْلَهَا ، كَسِخَالِ السَّائِمَةِ ، وَمَا نَمَا بَعْدَ الْحَوْلِ ضُمَّ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وُجِدَ فِيهِ . وَيُكَمَّلُ نِصَابُ التَّجَارَةِ بِالْأَثْمَانِ ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ التَّجَارَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ ، فَهِيَ جِنْسٌ وَاحِدٌ . وَتُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْ قِيَمَةِ الْعُرُوضِ لَا مِنْ أَعْيَانِهَا ؛ لِأَنَّ زَكَاتَهَا تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالْأَعْيَانِ ، وَمَا اعْتَبِرَ النَّصَابُ فِيهِ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ مِنْهُ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ .

وَقَدَّرَ زَكَاتَهُ رُبْعَ الْعُشْرِ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ ، فَأَشْبَهَتْ زَكَاةَ الْأَثْمَانِ ، وَفِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِحِسَابِهِ ؛ لِذَلِكَ ، وَيُخْرَجُ عَنْهَا مَا شَاءَ مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرَقٍ ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا قِيَمَةٌ .

**فصل :** وَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ عَلَى مَالِ الْمُضَارَبَةِ ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ زَكَاةُ رَأْسِ الْمَالِ وَحِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْحِ ؛ لِأَنَّ حَوْلَ الرَّبْحِ حَوْلُ الْأَصْلِ ، وَلَهُ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مُؤَنَّتِهِ وَوَاجِبَةٌ بِسَبَبِهِ . وَيَحْسِبُهَا مِنْ نَصِيْبِهِ ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ ، فَتُحْسَبُ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ ، كَدَيْتِهِ <sup>(٣)</sup> . [ ٨٨ ظ ] وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُحْسَبَ <sup>(٤)</sup> مِنَ الرَّبْحِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مُؤَنَّةِ الْمَالِ ، فَأَشْبَهَتْ أُجْرَةَ الْكَيْتَالِ .

وَفِي زَكَاةِ حِصَّةِ الْمُضَارِبِ وَجْهَانِ ؛ فَمَنْ أَوْجَبَهَا لَمْ يُجَوِّزْ إِخْرَاجَهَا مِنْ

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢) سَقَطَ مِنْ : س ١ ، وَفِي ف : « فَيَحْسَبُ » ، وَفِي م : « فَتَجِبُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « كَدَيْتِهِ » .

(٤) فِي ف : « لَا يَحْسَبُ » .

المال ؛ لأنَّ الرِّبْحَ وقايَةُ رأسِ المالِ ، وليس عليه إخراجُها من غيرِه حتى يَقْبِضَ فيؤدِّي لِمَا مَضَى ، كالَّذِينَ . وَيَحْتَمِلُ جَوَازُ إِخْرَاجِهَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ ، وَمِنْ حُكْمِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ وَإِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَالِ .

**فصل :** وإذا أُذِنَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ لِلآخَرِ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ ، فَأَخْرَجَاهَا مَعًا ، ضَمِنَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا نَصِيبَ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ انْعَزَلَ عَنِ الْوَكَالَةِ بِشُرُوعِ مُوَكَّلِهِ فِي الْإِخْرَاجِ . وَإِنْ أَخْرَجَهَا أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، ضَمِنَ الثَّانِي نَصِيبَ الْأَوَّلِ ، عَلِمَ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَתَ زَالَتْ بِزَوَالِ مَا وُكِّلَ فِيهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي يَتَّعِ ثَوْبٌ ثُمَّ بَاعَهُ الْمُوَكَّلُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ غَرَّهُ .

**فصل :** وَمَنْ اشْتَرَى شِقْصًا لِلتَّجَارَةِ بِمَائَتَيْنِ دِرْهَمٍ ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَقِيَمَتُهُ أَرْبَعُمِائَةٍ ، فَعَلِيهِ زَكَاةُ أَرْبَعُمِائَةٍ ، وَيَأْخُذُهُ الشَّفِيعُ<sup>(١)</sup> بِمَائَتَيْنِ دِرْهَمٍ ؛ لِأَنَّ الشَّفِيعَ يَأْخُذُهُ فِي الْحَالِ بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ ، وَزَكَاتُهُ عَلَى الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةُ مَالِهِ ، وَلَوْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا رَدَّهُ بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ ، وَزَكَاتُهُ عَلَى الْمُشْتَرَى .

---

(١ - ١) فِي س ١ : « بِمَائَتَيْنِ » .



## بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

وهي واجبة على كل مسلم؛ لما روى ابنُ عُمَرَ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَأَمَرَ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>.

وَتَجِبُ عَلَى الْمَكَاتِبِ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِلْخَبَرِ، وَلأنَّهُ مُسْلِمٌ تَلَزَمُهُ نَفَقَتُهُ، فَلَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ، كَالْحُرِّ.

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب فرض صدقة الفطر، وباب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين، وباب صدقة الفطر على الحر والمملوك، وباب صدقة الفطر على الصغير والكبير، من كتاب الزكاة. صحيح البخارى ١/١٦١، ١٦٢. ومسلم، فى: باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، من كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٢/٦٧٧، ٦٧٨.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب كم يؤدى فى صدقة الفطر؟ من كتاب الزكاة. سنن أبى داود ١/٣٧٣، ٣٧٤. والترمذى، فى: باب ما جاء فى صدقة الفطر، من أبواب الزكاة. عارضة الأحوذى ٣/١٨٢ - ١٨٤. والنسائى، فى: باب فرض زكاة رمضان، وباب فرض زكاة رمضان على المملوك، وباب فرض زكاة رمضان على الصغير، وباب فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين، وباب كم فرض؟ وباب السلت، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥/٣٤ - ٣٦، ٤١. وابن ماجه، فى: باب صدقة الفطر، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ١/٥٨٤. والدارمى، فى: باب فى زكاة الفطر، من كتاب الزكاة. سنن الدارمى ١/٣٩٢. والإمام مالك، فى: باب ملكية زكاة الفطر، من كتاب الزكاة. الموطأ ١/٢٨٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٥٥، ٦٣، ٦٦، ١١٤، ١٣٧.

ولا تَجِبُ على كافرٍ، ولا على أحدٍ بسببه، فلو كان للمسلم عبْدٌ كافرٌ  
أو زوجةٌ كافرةٌ، لم تَجِبْ فِطْرَتُهُما؛ لقوله: من المُسلمين. ولأنَّها زكاةٌ،  
فلم تَلْزِمِ الكافرَ كزكاةِ المالِ.

وتَجِبُ على الصَّغِيرِ؛ للخبرِ والمعنى، ويُخْرِجُ مِنْ حَيْثُ يُخْرِجُ نَفَقَتَهُ؛  
لأنَّها تابعَةٌ لها.

ولا تَجِبُ على جَنِينٍ، كما لا تَجِبُ في أَجِنَّةِ السَّائِمَةِ. وَيُسْتَحَبُّ  
إِخْرَاجُها عنه؛ لأنَّ عُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كان يُخْرِجُ عن الجَنِينِ<sup>(١)</sup>.

وإن مَلَكَ الكافرُ عبْدًا مُسْلِمًا، لم تَجِبْ فِطْرَتُهُ؛ لأنَّ العَبْدَ لا مالَ له،  
والسَّيِّدُ كافرٌ. وعنه، على السَّيِّدِ فِطْرَتُهُ؛ لأنَّه مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ، فَلَزِمَ سَيِّدُهُ  
فِطْرَتُهُ، كما لو كان مُسْلِمًا.

فصل: ولا تَجِبُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ؛ أَحَدُهُما، أَنْ يَفْضَلَ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ  
عِيَالِهِ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ صَاحٌ؛ لأنَّ التَّفَقَّةَ أَهَمُّ، فَتَجِبُ الْبِدَايَةُ بِهَا؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ  
ﷺ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ»<sup>(٢)</sup>. <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: «وَأَبْدَأْ بِمَنْ»<sup>(٥)</sup>

---

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، انْظُرْ مَسَائِلَهُ بِرَوَايَةِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ٥٨٦/٢. وانْظُرْ حَاشِيَتَهُ. وابنُ أَبِي  
شَيْبَةَ، فِي: الْمُصَنَّفِ ٢١٩/٣.

(٢) فِي ف: «ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ».

(٣ - ٤) سَقَطَ مِنْ: ف.

(٤) فِي: بَابُ الْإِبْتِدَاءِ فِي التَّفَقَّةِ بِالنَّفْسِ... مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٩٣/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ أَىِ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ، وَفِي: بَابِ بَيْعِ  
الْمَدِيرِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. الْمُجْتَبَى ٥٢/٥، ٢٦٧/٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٠٥/٣،  
٣٦٩. كُلُّهُمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

(١) «تَعُولُ». رواه التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ فَضَّلَ صَاعٌ وَاحِدٌ أَخْرَجَهُ عَنْ نَفْسِهِ ،  
فَإِنْ فَضَّلَ آخَرَ ، بَدَأَ بِمَنْ تَلَزَّمَهُ الْبِدَايَةُ بِنَفَقَتِهِ ، عَلَى مَا يُذَكِّرُ فِي بَابِهِ ، إِنْ  
شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلتَّفَقَّةِ .

فَإِنْ فَضَّلَ بَعْضُ صَاعٍ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزِمُهُ إِخْرَاجُهُ ؛ لِقَوْلِهِ  
ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَاتَّبِعُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » . (٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِأَنَّهُ لَوْ  
مَلَكَ بَعْضُ الْعَبْدِ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا مَلَكَ بَعْضُ الْمُؤَدَّى ، لَزِمَتْهُ  
أَدَاؤُهُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَدِمَ مَا يُؤَدِّي بِهِ الْفَرَضُ ، فَلَمْ يَلْزِمْهُ ، كَمَنْ

(١ - ١) سقط من : ف .

(٢) فى : باب ما جاء فى النهى عن المسألة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٩٣ / ٣ . من  
حديث أبى هريرة . وفى : باب منة [ الزهادة فى الدنيا ] ، من أبواب الزهد . عارضة الأحوذى ٩ /  
٢٠٧ . من حديث أبى أمامة .

كما أخرجه من حديث أبى هريرة البخارى ، فى : باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ... ، من  
كتاب الزكاة ، وفى : باب وجوب النفقة على الأهل والعيال ، من كتاب النفقات . صحيح  
البخارى ١٣٩ / ٢ ، ٨١ / ٧ . ومسلم ، فى : باب كراهة المسألة للناس ، من كتاب الزكاة . صحيح  
مسلم ٧٢١ / ٢ . وأبو داود ، فى : باب الرجل يخرج من ماله ، وباب الرخصة فى ذلك ، من  
كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٩٠ / ١ . والنسائى ، فى : باب الصدقة عن ظهر غنى ، وباب أى  
الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٤٦ / ٥ ، ٥٢ . والدارمى ، فى : باب متى يستحب  
للرجل الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٨٩ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ /  
٢٣٠ ، ٢٤٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ ، ٣١٩ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٣٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،  
٤٨٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ .

كما أخرجه من حديث أبى أمامة مسلم ، فى : باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح  
الشحيح ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧١٨ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٢٦٢ .  
وانظر طرق الحديث فى : الإرواء ٣ / ٣١٦ - ٣١٩ .

(٣ - ٣) سقط من : ف ، م .

والحديث تقدم تخريجه فى ١ / ١٤٩ .

عليه الكفارة إذا لم يَمْلِكْ إِلَّا بعض الرقبة .

[ ٥٨٩ ] فإن فَضَلَ صَاعٌ وعليه ذَيْنِ يُطَالَبُ به ، قُدِّمَ قِضَاؤُهُ ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ أَدَمِيٌّ مُضَيَّقٌ ، وهو أَسْبَقُ ، فكان أَوَّلَى . فإن لم يُطَالَبْ به ، فعليه الْفِطْرَةُ ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ تَوَجَّهَتْ الْمُطَالَبَةُ به ، فَقُدِّمَ على ما لا يُطَالَبُ به . ولا يَمْنَعُ الذَّيْنُ وَجُوبُهَا ؛ لتَأْكُدهَا بِوُجُوبِهَا على الْفَقِيرِ من غيرِ حَوْلٍ .

**فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي ، دُخُولُ وَقْتِ الْوُجُوبِ ، وهو غُرُوبُ الشَّمْسِ من لَيْلَةِ الْفِطْرِ ؛ لقولِ ابْنِ عُثْمَانَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ من رَمَضَانَ<sup>(١)</sup> . وذلك يَكُونُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَمَنْ أَسْلَمَ ، أو تَزَوَّجَ ، أو وُلِدَ له وَلَدٌ ، أو مَلَكَ عَبْدًا ، أو أَيْسَرَ بَعْدَ الْغُرُوبِ ،<sup>(٢)</sup> أو مَاتُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ<sup>(٣)</sup> ، لم تَلَزَمَهُ فِطْرَتُهُمْ ، وإنْ غَرَبَتْ وهم عنده ثم مَاتُوا ، فعليه فِطْرَتُهُمْ ؛ لَأَنَّهَا تَجِبُ في الذِّمَّةِ ، فلم تَسْقُطْ بِالْمَوْتِ ، ككفارة الظَّهَارِ .**

**فصل : والأَفْضَلُ إِخْرَاجُهَا يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ؛ لِلخَبَرِ ، ولأنَّ الْمَقْصُودَ إِغْنَاءَ الْفُقَرَاءِ عَنِ الطَّلَبِ يَوْمَ الْعِيدِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ في هَذَا الْيَوْمِ » . رواه سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ<sup>(٤)</sup> . وفي إِخْرَاجِهَا قَبْلَ**

---

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٧ .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) انظر إسناده سعيد بن منصور ، في : المغنى ٢٩٨/٤ .

كما أخرجه الدارقطني ، في : باب زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢/ ١٥٢ . والبيهقي ، في : باب وقت إخراج زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤/ ١٧٥ . وله طرق لا تخلو من مقال ، انظر : نصب الرأية ٢/ ٤٣٢ ، والإرواء ٣/ ٣٣٢ - ٣٣٥ .

الصلاة إغناء لهم في اليوم كله . فإن قَدَّمَهَا قبل ذلك بيومين ، جاز ؛ لأنَّ ابنَ عُمَرَ كان يُؤدِّيها قبلَ ذلك باليومِ واليومين<sup>(١)</sup> . ولأنَّ الظاهرَ أنَّها تَبَقَّى أو بعضُها ، فيَحْصُلُ الغِنَى<sup>(٢)</sup> بها فيه . وإن عَجَّلَهَا لَأَكْثَرَ مِن ذلك ، لم يَجْزُ ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّه يُنْفِقُها ، فلا يَحْصُلُ بها الغِنَى المقصودُ يومَ العيد .

وإن أَخَّرَها عن الصلاة ، تَرَكَ الاختيارَ ؛ لمُخَالَفَتِهِ الأَمْرَ ، وأَجْزَأَتْ ؛ لِحُصُولِ الغِنَى بها في اليوم كذلِكَ<sup>(٣)</sup> ، وإن أَخَّرَها 'عن اليوم' ، أَيْمَ ؛ لِتَأْخِيرِهِ الحَقَّ الواجِبَ عن وَقْتِهِ ، وَلِزِمَةِ القَضَاءِ ؛ لأنَّه حَقٌّ مالٍ وَجِبَ ، فلا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ ، كَالَّذِينَ .

**فصل : ولا يُشْتَرَطُ لُوجُوبُهَا الغِنَى بِنِصَابٍ ولا غَيْرِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو داودَ<sup>(٥)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عن ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ ، عن أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : «أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ بُرٍّ ، أَوْ قَمْحٍ ، عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ ، غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ ، أَمَّا غَنِيُّكُمْ فَيَزَكِّيهِ اللَّهُ ، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَزِيدُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ» . وَلأنَّه حَقٌّ مَالِيٌّ لا يَزِيدُ بِزِيَادَةِ المَالِ ، فلم**

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب صدقة الفطر على الحر والمملوك ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ١٦٢ / ٢ . وأبو داود ، فى : باب متى تؤدى ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٧٣ .

(٢) فى م : « الغناء » .

(٣) زيادة من : ف .

(٤ - ٤) فى ف : « عنه » .

(٥) فى : باب من روى نصف صاع من قمح ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٧٥ / ١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤٣٢ / ٥ .

يُشْتَرَطُ<sup>(١)</sup> فِي وَجُوبِهِ<sup>(٢)</sup> النَّصَابُ ، كَالْكَفَّارَةِ .

**فصل :** وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَةٌ نَفْسِهِ لَزِمَتْهُ فِطْرَةٌ مَنْ تَلَزَمَهُ مُؤْنَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ مِمَّنْ تَمُوتُونَ<sup>(٣)</sup> . فَيَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ وَعَبْدِهِ وَزَوْجَةِ عَبْدِهِ ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمْ عَلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ آتَقٌ ، فَعَلَيْهِ فِطْرَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِحَقِّ الْمِلْكِ ، وَالْمِلْكُ لَمْ يُزَلْهُ إِلَّا بِأَقٍ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا يُعْطَى عَنْهُ ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ مَكَانَهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ أَوْ ارْتَدَّ ، فَلَمْ تَجِبِ الْفِطْرَةُ مَعَ الشَّكِّ . فَإِنْ عَلِمَ حَيَاتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَزِمَهُ الْإِخْرَاجُ لِمَا مَضَى .

وَإِنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ نَاشِئٌ ، لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهَا ، كَمَا يَلْزَمُ السَّيِّدَ فِطْرَةُ عَبْدِهِ<sup>(٤)</sup> الْآبِقِ . وَإِنْ كَانَ لَزَوْجَتِهِ خَادِمٌ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ ، لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ .

وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ لِسَادَةٍ ، فَعَلَيْهِمْ فِطْرَتُهُ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمْ نَفَقَتَهُ ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ فِطْرَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ نَفَقَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَهَا ، فَتَقَدَّرَتْ

---

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «لَوْجُوبِهِ» .

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْفِطْرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ١٤١ / ٢ .  
وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٤ / ١٦١ .

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ نَحْوَهُ مِنْ رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعًا كَذَلِكَ . وَانْظُرْ : نَصَبُ الرَّايَةِ ٢ / ٤١٣ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

بَقْدَرِهَا. وعنه، على كُلِّ سَيِّدٍ فِطْرَةٌ كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا طُهْرَةٌ، فَوَجِبَ تَكْمِيلُهَا، كَكْفَارَةِ الْقَتْلِ. وَمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ، ففِطْرَتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى سَيِّدِهِ، «على ما» ذَكَرْنَا.

وَمَنْ نَفَقَتُهُ عَلَى اثْنَيْنِ مِنْ أَقَارِبِهِ، [٨٩ظ] أَوِ الْأُمَّةِ الَّتِي نَفَقَتُهَا عَلَى سَيِّدِهَا وَزَوْجِهَا، فِطْرَتُهُمَا<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمَا كَذَلِكَ.

وَمَنْ تَكَفَّلَ بِمُؤْتَةِ شَخْصٍ، فَمَاتَ شَهْرَ رَمَضَانَ، فَالْمُنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ عَلَيْهِ فِطْرَتَهُ؛ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: مِمَّنْ تُمُونُونَ. وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَا تَلَزُمُهُ فِطْرَتُهُ، كَمَا لَا تَلَزُمُهُ نَفَقَتُهُ. وَحَمَلَ الْحَبَرُ عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ الْمُؤْتَةُ؛ بِدَلِيلِ وَجُوبِهَا عَلَى الْآبِقِ، وَمَنْ مَلَكَهُ عِنْدَ الْغُرُوبِ، وَلَمْ يَمُنَّ بِهَا، وَشَقُوطِهَا عَمَّنْ مَاتَ أَوْ أُغْتِقَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَقَدْ مَاتَ.

فصل: وعلى الموصيرة التي زوجها مغييرة فِطْرَةُ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ كَالْمَغْدُومِ. وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً ففِطْرَتُهَا عَلَى سَيِّدِهَا؛ لِذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ فِطْرَتُهَا<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ مَنْ نَجِبَ عَلَيْهِ التَّفَقُّةُ مُغَيِّرٌ، فَسَقَطَتْ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ وَالسَّيِّدُ مُغَيِّرَيْنِ.

وَمَنْ لَزِمَتْ فِطْرَتُهُ غَيْرَهُ، فَأَخْرَجَهَا عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُجْزِئُهُ؛ لِأَدَائِهِ مَا عَلَيْهِ. وَالثَّانِي، لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «مَا»، وَفِي ف، م: «لَا».

(٢) فِي س ١، س ٢، م: «فِطْرَتُهُ»، وَفِي ف: «فِطْرَتُهُ».

(٣) فِي س ١، س ٢، ف، م: «فِطْرَتُهُمَا».

غيره ، فلا يُعْزَى إِخْرَاجُهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ مِّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ، كزكاة المال .

**فصل :** والواجب في الفطرة صاعٌ من كلِّ مُخْرَجٍ ؛ لحديث ابنِ عُمرَ<sup>(١)</sup> ، ولما روى أبو سعيد ، قال : كُنَّا نُغَطِّيْهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ<sup>(٣)</sup> ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمْرَاءُ<sup>(٤)</sup> ، قَالَ : أَرَى<sup>(٥)</sup> مُدًّا مِنْ هَذَا يَغْدِلُ مُدَّيْنِ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٧ .

(٢) في س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « زمن » ، والمثبت من الأصل ، وهو رواية للبخاري .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) الأقط : لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به . النهاية ٥٧/١ .

(٥) السمراء : الخنطة .

(٦) في س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « إن » .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب صدقة الفطر صاع من طعام ، وباب صاع من زبيب ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١/٢ ، ١٦١ ، ١٦٢ . ومسلم ، في : باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢/٢ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كم يؤدي في صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١/٣٧٤ ، ٣٧٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صدقة الفطر ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣/١٧٩ . والنسائي ، في : باب التمر في زكاة الفطر ، وباب الزبيب ، وباب الشعير ، وباب الأقط ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥/٣٨ - ٤٠ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١/٥٨٥ . والدارمي ، في : باب في زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١/٣٩٢ ، ٣٩٣ . والإمام مالك ، في : باب ملكية زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١/٢٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٢٣ ، ٧٣ ، ٩٨ .



وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ، لَمْ يُجْزِئْهُ غَيْرُهَا؛ لِأَنَّهَا  
الْمَنْصُوصُ عَلَيْهَا. وَأَيُّهَا أَخْرَجَ أَجْزَاءَهُ، سَوَاءٌ كَانَتْ قُوَّتُهُ أَوْ لَمْ تَكُنْ؛ لظَاهِرِ  
الْخَبَرِ.

وَيُجْزِئُ الدَّقِيقُ وَالسَّوِيْقُ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ؛ لِقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ: لَمْ  
تُخْرِجْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ  
صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ. ثُمَّ شَكَّ فِيهِ سُفْيَانٌ بَعْدُ، فَقَالَ:  
دَقِيقٍ أَوْ سُلْتٍ<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّهُ أَجْزَاءُ الْحَبِّ<sup>(٣)</sup>، يُكَالُ وَيُدَّخَرُ،  
فَأَشْبَهَ الْحَبَّ.

وَيُجْزِئُ إِخْرَاجُ صَاعٍ مِنْ أَجْناسٍ إِذَا لَمْ يَغْدِلْ عَنِ الْمَنْصُوصِ؛ لِأَنَّ كُلَّ  
وَاحِدٍ مِنْهَا<sup>(٤)</sup> يُجْزِئُ مُتَفَرِّدًا، فَأَجْزَأُ بَعْضٌ مِنْ هَذَا وَبَعْضٌ مِنْ هَذَا، كَمَا لَوْ  
كَانَ الْعَبْدُ لِمَجَاعَةٍ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَتَوَجَّهُ قَوْلُ آخَرٍ، أَنَّهُ يُعْطَى مَا قَامَ مَقَامُ  
هَذِهِ الْخَمْسَةِ؛ لظَاهِرِ قَوْلِهِ: صَاعًا مِنْ طَعَامٍ. قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَقْبَسُ.

وَفِي الْأَقِطِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُجْزِئُ إِخْرَاجُهُ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ  
فِي الْخَبَرِ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يُجْزِئُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْأَصْنَافِ. قَالَ الْخَرِيقِيُّ: إِنْ  
أُعْطِيَ أَهْلُ الْبَادِيَةِ الْأَقِطُ أَجْزَأُ<sup>(٥)</sup> إِذَا كَانَ قُوَّتُهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُجْزِئُ فِي

---

(١) فِي الْأَصْلِ: «سَكْت».

وَالسَّلْتُ: قِيلَ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّعِيرِ لَيْسَ لَهُ قَشْرٌ. وَقِيلَ: ضَرْبٌ مِنْهُ رَقِيقٌ الْقَشْرُ صَغَارُ الْحَبِّ.

(٢) فِي: بَابِ الدَّقِيقِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. الْمُجْتَبَى ٣٩/٥.

(٣) فِي س ٢: «لَحَب».

(٤) فِي س ١، ف، م: «مِنْهُمَا».

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «عَنْهُ».

الكفارة، ولا تجب الزكاة فيه .

فإن عديم الخمسة أخرج ما قام مقامها من كل مقتات من الحب والتمر<sup>(١)</sup> . وقال ابن حامد: يُخرجون من قوتهم، أى شىء كان؛ كالذرة، والدخن<sup>(٢)</sup>، ولحوم الحيتان، والأنعام .

فصل: والأفضل عند أبي عبد الله، رحمه الله، إخراج التمر؛ لما روى مجاهد، قال: قلت لابن عمر: إن الله قد أوسع، والبر أفضل من التمر. قال: إن أصحابي قد سلكوا طريقاً، وأنا أحب أن أسلكه<sup>(٣)</sup> . فآثر الافتداء بهم على غيره . وكذلك<sup>(٤)</sup> أحمد . ثم بعد التمر البر؛ لأنه أكثر نفعا وأجود .

فصل<sup>(٥)</sup>: ولا يجزئ الخبز؛ لأنه خارج عن الكيل والادخار، ولا حب معيب، ولا مسوس، ولا قديم تغير طعمه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(٦)</sup> .

ولا تجزئ القيمة؛ لأنه غدول عن المنصوص .

فصل: والصاع خمسة أظال وثلاث بالعراقي، وهو بالرطل الذى وزنه

---

(١) فى م: «التمر» .

(٢) الدخن: نبات حبه صغير أملس كحب السمسم .

(٣) عزاه فى المغنى للإمام أحمد، من طريق أبى مجلز عن ابن عمر . انظر: المغنى ٢٩١ / ٤ .

(٤) بعده فى ف: «قال» .

(٥) بعده فى الأصل: «قال» .

(٦) سورة البقرة ٢٦٧ .

سِتِّمِائَةِ دِرْهَمٍ، رَطْلٌ وَأَوْقِيَّةٌ، <sup>(١)</sup> وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ أَوْقِيَّةٌ <sup>(٢)</sup>. [ ٩٠ ر ] قال أحمد: الصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ حِنْطَةٍ، فَإِنْ أُعْطِيَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا تَمْرًا، فَقَدْ أَوْفَى. وقيل له: إِنَّ الصَّيْحَانِيَّ <sup>(٣)</sup> ثَقِيلٌ. فقال: لا أَدْرِ. وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَأَطَ فِي الثَّقِيلِ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ عَلَى خَمْسَةِ أَرْطَالٍ وَثُلُثٍ؛ لِيُسْقِطَ الْفَرَضَ بَيَقِينَ.

وَمَضْرُفُهَا مَضْرِفُ زَكَاةِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ.

وَيَجُوزُ إِعْطَاءُ الْوَاحِدِ مَا يَلْزُمُ الْجَمَاعَةَ، كَمَا يَجُوزُ دَفْعُ زَكَاةِ مَالِهِمْ إِلَيْهِ، وَإِعْطَاءُ الْجَمَاعَةِ مَا يَلْزُمُ الْوَاحِدَ، كَمَا يَجُوزُ تَفْرِقَةُ زَكَاةِ <sup>(٣)</sup> مَالِهِ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِمْ.

(١ - ١) فِي س ٢، ف: «وثلثا أوقية إلا ثلثي درهم».

(٢) الصيحاني: تمر معروف بالمدينة، ويقال: كان كيش اسمه صيحيان شد بنخلة، فنسبت

إليه. وقيل: صيحانية. المصباح المنير (ص ١ ح).

(٣) زيادة من: ف.

(٤) فِي س ٢: «ما لهم له».



## بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ وَالنِّيَّةِ فِيهِ

لا يجوزُ إخراجُ الزكاةِ إلَّا بِنِيَّةٍ ؛ لقولِ النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » <sup>(١)</sup> . ولأنَّها عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ ، فَانْفَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ ، كَالصَّلَاةِ . ويجوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْعِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، وَلأنَّه يجوزُ التَّوَكُّيلُ فِيهَا بِنِيَّةٍ غَيْرِ مُقَارِنَةٍ <sup>(٢)</sup> لِأَدَاءِ الْوَكِيلِ .

وَيَجِبُ أَنْ يَتَوَيَّ الزَّكَاةَ ، أَوْ <sup>(٣)</sup> الصَّدَقَةَ الْوَاجِبَةَ ، أَوْ صَدَقَةَ الْمَالِ ، أَوْ الْفِطْرَ ، 'فَإِنْ نَوَى صَدَقَةً مُطْلَقَةً لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ تَكُونُ نَفْلًا ، فَلَا تَنْصَرِفُ إِلَى الْفَرَضِ إِلَّا بِتَعْيِينٍ . وَلَوْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ تَطَوُّعًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأنَّه لَمْ يَتَوَيَّ الْفَرَضَ .

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ الْمُرْكُوبِ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ نِصَابَانِ ، فَأُخْرِجَ الْفَرَضُ عَنْ أَحَدِهِمَا بِتَعْيِينِهِ ، أُجْزَأَ ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ لَا يَضُرُّ ، وَإِنْ أَطْلَقَ عَنْ أَحَدِهِمَا ، أُجْزَأَ ؛ لِأنَّه لَوْ أَطْلَقَ لَكَانَ عَنْ أَحَدِهِمَا ، فَلَا يَضُرُّ التَّقْيِيدُ بِهِ . وَإِنْ نَوَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْغَائِبُ سَالِمًا فَهُوَ زَكَاتُهُ ، وَإِلَّا فَهُوَ عَنْ الْحَاضِرِ ، صَحَّ ، وَكَانَ عَلَى مَا نَوَاهُ ، وَإِنْ نَوَى أَنَّهُ زَكَاةٌ أَوْ تَطَوُّعٌ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأنَّه لَمْ

(١) تقدم تخريجه في ٥١/١ .

(٢) في م : « مفارقة » .

(٣) في م : « و » .

يُخْلِصُ النَّيَّةَ لِلْفَرَضِ . وَإِنْ نَوَى أَنَّهُ زَكَاةٌ مَالِيَّةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَالِمًا ، فَهُوَ تَطَوُّعٌ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا يَقَعُ ، فَلَا يَضُرُّ التَّقْيِيدُ بِهِ . وَلَوْ نَوَى إِنْ كَانَ أَبِي قَدْ مَاتَ ، فَصَارَ مَالُهُ لِي ، فَهَذَا زَكَاةٌ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ عَلَى أَصْلٍ . وَلَوْ نَوَى عَنْ مَالِهِ الْغَائِبِ ، فَبَانَ تَالِيًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ صَرْفُهُ إِلَى الْحَاضِرِ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُهُ «عَنِ الْغَائِبِ» ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أُعْتِقَ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَةٍ ، لَمْ يَمْلِكْ صَرْفَهُ إِلَى أُخْرَى .

**فصل : إذا وَكَّلَ في أداءِ<sup>(٢)</sup> الزكاةِ ، ونَوَى عندَ الدَّفْعِ إلى الوَكِيلِ ، ونَوَى الوَكِيلُ عندَ الأداءِ ، جاز .** وَإِنْ نَوَى الوَكِيلُ وَلَمْ يَنْوِ الْمُوَكَّلُ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهُا فَرَضٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ مِنْ غَيْرِ نِيَّتِهِ<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ نَوَى الْمُوَكَّلُ عندَ الدَّفْعِ إلى الوَكِيلِ ، وَلَمْ يَنْوِ الوَكِيلُ<sup>(٤)</sup> ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْفَرَضُ قَدْ نَوَى . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ<sup>(٥)</sup> بَعْدَ الْأَدَاءِ مِنَ الدَّفْعِ لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ<sup>(٦)</sup> حَصَلَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ قَرِيبَةٍ وَلَا مُقَارَنَةٍ .

وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ ، بَرِيَ مِنْهَا بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْإِمَامِ كِيَدَ الْفُقَرَاءِ . وَإِنْ أَخَذَهَا الْإِمَامُ فَهَرَا ، أَجْزَأَتْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ رَبِّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُا تُؤْخَذُ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ ، فَلَوْ لَمْ تُجْزِئْ ، مَا أُخِذَتْ . هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ الْحَرَقَمِيِّ .

(١ - ١) في الأصل ، س ٢ ، ف : «لغائب» .

(٢) في م : «إخراج» .

(٣) في ف ، م : «نية» .

(٤) بعده في م : «عند الدفع» .

(٥) بعده في م : «نوى» .

(٦) في س ٢ : «الدفع» .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تُجْزِيَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِنَيْبِهَا ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ ، فَلَمْ تُجْزَ بِغَيْرِ نَيْبَةٍ ، كَالْمُصَلَّى كَرَاهًا . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ ، وَابْنِ عَقِيلٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : تُجْزِي نَيْبَةُ الْإِمَامِ فِي الْكَرَاهِ وَالطُّوعِ ؛ لِأَنَّ أَخْذَ الْإِمَامِ كَالْقَسَمِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ كَمَالِ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُهَا ، فَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، كَالْتَّكْفِيرِ قَبْلَ الْحَلْفِ . وَيَجُوزُ تَعْجِيلُهَا بَعْدَهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ فِي أَنْ يُعَجَّلَ الصَّدَقَةُ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ ، فَرَخَّصَ لَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ حَقٌّ مَالٍ أَجَلَ لِلرَّفَقِ ، فَجَازَ تَعْجِيلُهُ قَبْلَ أَجَلِهِ ، كَالَّذِينَ وَدَّيَهُ [ ٩٠ ط ] الْخَطَأُ .

وَفِي تَعْجِيلِهَا لِأَكْثَرِ مِنْ عَامٍ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ عَجَّلَهَا بَعْدَ سَبَبِهَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ عَجَّلَهَا قَبْلَ انْعِقَادِ حَوْلِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ عَجَّلَهَا قَبْلَ <sup>(٢)</sup> نِصَابِهَا .

فَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا ، فَعَجَّلَ زَكَاةَ نِصَابَيْنِ عَنْهُ وَعَمَّا يَسْتَفِيدُهُ فِي

---

(١) فِي : بَابِ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٧٦/١ .  
 كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ١٩٠/٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ مَحَلِّهَا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٥٧٢/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيُّ ٣٨٥/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠٤/١ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْحَوْلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيُّ ١٢٣/٢ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابِ تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ١١١/٤ .  
 (٢) بَعْدَهُ فِي م : « انْعِقَادِ وَقْتِ » .

الْحَوْلِ<sup>(١)</sup>، أَجْزَأَهُ عَنِ النَّصَابِ دُونَ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ عَجَّلَ زَكَاةَ الزِّيَادَةِ قَبْلَ وُجُودِهَا. وَلَوْ مَلَكَ خُمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، فَعَجَّلَ شَاتَيْنِ عَنْهَا وَعَنْ نِتَاجِهَا، فَحَالَ الْحَوْلُ وَقَدْ نَتَجَتْ خُمْسًا، فَكَذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَإِنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاةً، فَعَجَّلَ عَنْهَا شَاةً، ثُمَّ مَاتَتِ الْأُمُهَاتُ وَبَقِيََتْ سِخَالُهَا، أَجْزَأَتْ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا تُجْزَى<sup>(٢)</sup> عَنْهَا وَعَنْ أُمُهَاتِهَا لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً، فَعَنْهَا وَحَدَهَا أُولَى، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا. وَلَوْ مَلَكَ عَرَضًا قِيمَتُهُ أَلْفٌ، فَعَجَّلَ زَكَاةَ أَلْفَيْنِ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَقِيمَتُهُ أَلْفَانِ، أَجْزَأَهُ عَنِ أَلْفٍ وَاحِدٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

فصل: إِذَا عَجَّلَ الزَّكَاةَ فَلَمْ تَتَغَيَّرِ الْحَالُ، وَقَعَتْ مَوْقِعُهَا، وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ، وَحَالَ الْحَوْلُ وَهُوَ نَاقِصٌ مِقْدَارَ مَا عَجَّلَهَا، أَجْزَأَتْ عَنْهُ. وَإِنْ مَلَكَ مِائَةً وَعِشْرِينَ، فَعَجَّلَ شَاةً، ثُمَّ نَتَجَتْ أُخْرَى قَبْلَ كَمَالِ الْحَوْلِ، لَزِمَتْهُ شَاةٌ ثَانِيَةٌ؛ لِأَنَّ الْمُعَجَّلَ كَالْبَاقِي عَلَى<sup>(٣)</sup> مِلْكِهِ فِي إِجْزَائِهِ عَنِ الزَّكَاةِ عِنْدَ الْحَوْلِ، فَكَذَلِكَ فِي إِجْبَابِ الزَّكَاةِ.

وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْحَالُ بِمَوْتِ الْآخِذِ<sup>(٤)</sup> قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ غِنَاهُ أَوْ رِدَّتِهِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تُجْزَى عَنْ رَبِّهَا، وَلَيْسَ لَهُ اِزْتِجَاعُهَا؛ لِأَنَّهُ أَذَاهَا إِلَى مُسْتَحَقِّهَا، فَبَرَى مِنْهَا، كَمَا لَوْ تَلَفَتْ عِنْدَ آخِذِهَا<sup>(٥)</sup> أَوْ اسْتَعْنَى بِهَا.

(١) بعده في م: «الآخر».

(٢) في م: «لا تجزى».

(٣) بعده في م: «ما».

(٤ - ٤) سقط من: م.

(٥) في م: «أخذها».



فَأَمَّا إِنْ تَغَيَّرَتْ حَالُ رَبِّ الْمَالِ بِمَوْتِهِ أَوْ رِدَّتِهِ ، أَوْ تَلَفَ النَّصَابُ أَوْ بَعْضُهُ ، أَوْ بَيْعُهُ ، أَوْ حَالُهُمَا مَعًا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي : الْحُكْمُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، فَلَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ بِهَا ، كَمَا لَوْ لَمْ يُعْلِمَهُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ لَمْ يُعْلِمَهُ رَبُّ الْمَالِ أَنَّهَا زَكَاةٌ مُعَجَّلَةٌ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا عَطِيَّةٌ تَلَزِمُ بِالْقَبْضِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ الدَّافِعُ السَّاعِي أَوْ رَبُّ الْمَالِ ، لِكَيْتَهُ أَعْلَمَ الْآخِذَ أَنَّهَا زَكَاةٌ مُعَجَّلَةٌ ، رَجَعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ الْقَابِضُ فِي الثَّانِي ، فَإِذَا طَرَأَ مَا يَمْنَعُ الْاسْتِحْقَاقَ ، وَجَبَ رَدُّهُ ، كَالْأَجْرَةِ إِذَا انْهَدَمَتِ الدَّارُ قَبْلَ السُّكْنَى . ثُمَّ إِنْ وَجَدَهَا بَعِيْنَهَا ، أَوْ زَائِدَةً زِيَادَةً مُتَّصِلَةً ، رَجَعَ بِهَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ تَتَّبِعُ فِي الْفُسُوحِ ، فَتَبِعَتْ هَلُهَا . وَإِنْ زَادَتْ زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً فَهِيَ لِلْفَقِيرِ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهَا انْفَصَلَتْ فِي مِلْكِهِ ، وَإِنْ نَقَصَتْ ، لَزِمَ الْفَقِيرَ نَقْصُهَا ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهَا بِقَبْضِهَا ، فَكَانَ نَقْصُهَا عَلَيْهِ ، كَالْمَعْيِبِ . وَإِنْ تَلَفَتْ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا يَوْمَ قَبْضِهَا ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ <sup>(٢)</sup> نَقَصَ إِنَّمَا هُوَ فِي مِلْكِ الْفَقِيرِ .

فَإِنْ قَالَ الْمَالِكُ : أَعْلَمْتُهُ الْحَالَ . فَأَنْكَرَ الْفَقِيرُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ .

فَصَل : وَلَوْ عَجَّلَهَا إِلَى غَنِيِّ ، فَافْتَقَرَ عِنْدَ وُجُوبِهَا ، لَمْ يُعْزِرْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْتِهَا <sup>(٣)</sup> لِمُسْتَحِقِّهَا . وَإِنْ عَجَّلَهَا فَدَفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، ثُمَّ مَاتَ الْمَالِكُ ،

(١) فِي م : « لِلْفُقَرَاءِ » .

(٢) فِي س ٢ : « وَ » .

(٣) فِي م : « يَعْطَاهَا » .

فَحَسَبَهَا الْوَارِثُ عَنْ زَكَاتِهِ ، لَمْ يُجْزِرْهُ ؛ لِأَنَّهَا عُجِّلَتْ قَبْلَ مِلْكِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ <sup>(١)</sup> عَجَّلَهَا هُوَ .

وإن تَسَلَّفَ الْإِمَامُ الزَّكَاةَ فَهَلَكَتْ فِي يَدِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَكَانَتْ مِنْ ضَمَانِ الْفُقَرَاءِ ، سِوَاءَ سَأَلَهُ رَبُّ الْمَالِ أَوْ الْفُقَرَاءُ أَوْ لَمْ يَسْأَلْهُ الْجَمِيعُ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَأَيْدِيهِمْ ، وَلَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهِمْ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ لَهُ أَخَذَ الزَّكَاةَ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ ، فَإِذَا تَلَفَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطِهِ ، لَمْ يَضْمَنْ ، كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ .

**فصل :** وظاهرُ كلامِ القاضى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْجِيلُ الْعُشْرِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ بُدْؤُ الصَّلَاحِ فِي الثَّمَرَةِ وَالْحَبِّ ، [ ٩١ ] فَتَعْجِيلُهُ تَقْدِيمٌ لَهُ عَلَى سَبَبِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَجُوزُ تَعْجِيلُهُ إِذَا ظَهَرَتْ الثَّمَرَةُ وَطُلُعَ الزَّرْعُ ، وَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ وُجُودَ ذَلِكَ كِمِلْكٍ <sup>(٢)</sup> النَّصَابِ ، وَبُدْؤُ الصَّلَاحِ كَتَمَامِ الْحَوْلِ .

وَأَمَّا الْمَعْدُنُ وَالرَّكَازُ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ صَدَقَتَيْهِمَا ، قَوْلًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِهَا يُلَازِمُ وَجُوبَهَا ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ سَبَبِهَا .

---

(١) سقط من : م .

(٢) في ف : « ككمال » .

## بَابُ قَسْمِ الصَّدَقَاتِ

يجوزُ لِرَبِّ المَالِ تَفْرِيقُ زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ <sup>(١)</sup> بَنَ عَفَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَلْيَنْقِضْهُ ، ثُمَّ يُزَكِّ <sup>(٢)</sup> بَقِيَّةَ مَالِهِ <sup>(٣)</sup> . وَأَمَرَ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَاجِدَ الرُّكَازِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخُمْسِهِ <sup>(٤)</sup> .

وَلَهُ دَفْعُهَا إِلَى الْإِمَامِ ، عَدْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ؛ لِمَا رَوَى سُهَيْلُ <sup>(٥)</sup> بَنُ أَبِي صَالِحٍ ، <sup>(٦)</sup> عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أَتَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ فَقُلْتُ : عِنْدِي مَالٌ وَأُرِيدُ إِخْرَاجَ زَكَاتِهِ ، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ عَلَى مَا تَرَى . قَالَ : اذْفَعْهَا إِلَيْهِمْ . فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ ، وَأَبَا سَعِيدٍ ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ <sup>(٧)</sup> . وَلِأَنَّهُ نَائِبٌ

(١ - ١) زيادة من : ف .

(٢) فى م : « ليزك » .

(٣) بعده فى س ١ : « رواه سعيد بن منصور بنحوه » .

والأثر أخرجه الإمام مالك ، فى : باب الزكاة فى الدين ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٥٣ . وابن أبى شيبة ، فى : باب ما قالوا فى الرجل يكون عليه الدين من قال : لا يزكيه ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٩٤ . وأبو عبيد ، فى : الأموال ٤٣٧ .

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ١٥٨ .

(٥) فى الأصل ، س ٢ ، ف : « سهل » .

(٦ - ٦) سقط من : س ٢ ، ف ، م .

(٧) أخرجه البيهقى ، فى : باب الاختيار فى دفعها إلى الوالى ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى

عن مُسْتَحِقِّهَا ، فجاز الدَّفْعُ إليه ، كَوَلِّىَ الْيَتِيمِ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ :  
 أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُخْرِجَهَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ نَفْسِهِ ، وَلَا يَأْمَنُ<sup>(١)</sup>  
 السُّلْطَانُ أَنْ يَضْرِفَهَا فِي<sup>(٢)</sup> غَيْرِ مَصَارِفِهَا . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ  
 دَفْعُ زَكَاةِ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ إِلَى السُّلْطَانِ دُونَ الْبَاطِنَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 وَخُلَفَاءَهُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، كَانُوا يَنْعَثُونَ سُعَاتِهِمْ لِقَبْضِ زَكَاةِ الْأَمْوَالِ  
 الظَّاهِرَةِ دُونَ الْبَاطِنَةِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : دَفَعُهَا إِلَى  
 الْإِمَامِ الْعَادِلِ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِالْمَصَارِفِ ، وَالذَّفْعُ إِلَيْهِ أَبْعَدُ مِنَ التُّهْمَةِ ،  
 وَيَتَرَأَّى بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَدَفَعُهَا إِلَى أَهْلِهَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصَادِفَ غَيْرَ  
 مُسْتَحِقِّهَا ، فَلَا يَتَرَأَّى بِهِ بَاطِنًا .

**فصل :** وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْعَثَ الشُّعَاةَ لِقَبْضِ الصَّدَقَاتِ ؛ لِأَنَّ  
 النَّبِيَّ ﷺ وَالْخُلَفَاءَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، كَانُوا يَفْعَلُونَهُ ، وَلِأَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ  
 لَا يُؤَدِّي صَدَقَتَهُ أَوْ لَا يَعْلَمُ مَا عَلَيْهِ ، فَفِي إِهْمَالِ ذَلِكَ تَرْكٌ لِلزَّكَاةِ .

وَمِنْ شَرْطِ السَّاعِي أَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا أَمِينًا ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَ لَا  
 قَبْضَ لَهُمَا ، وَالْخَائِنَ يَذْهَبُ بِمَالِ الزَّكَاةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَقِيرًا ؛ لِأَنَّ  
 النَّبِيَّ ﷺ قَدْ بَعَثَ غُمَرَ وَعَمَلَهُ<sup>(٣)</sup> ، وَكَانَ غَنِيًّا<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ مَا يُعْطِيهِ أُجْرَةٌ ،

(١) بعده فى م : « من » .

(٢) فى م : « من » .

(٣) أى أعطاه أجرة عمله .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس ، من كتاب  
 الزكاة . صحيح البخارى ١٥٢/٢ ، ١٥٣ . ومسلم ، فى : باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير  
 مسألة ولا إشراف ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٢٣/٢ . وأبو داود ، فى : باب فى =

فَأَشْبَهَ أُجْرَةَ حَمْلِهَا . وَلَا كَوْنُهُ حُرًّا ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَأَشْبَهَ الْحُرَّ . وَلَا فِقِيهًا ، إِذَا كَتَبَ لَهُ مَا يَأْخُذُهُ ، وَحَدَّ لَهُ ، أَوْ بَعَثَ مَعَهُ مَنْ يُعَلِّمُهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِيفَاجٌ عَلَى اسْتِيفَاءِ حَقٍّ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ الْفِقْهَةُ ، كَاسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ .

قال أبو الخطاب : وفي إسلامه روايتان ؛ إحداهما ، لا يُشْتَرَطُ ؛ لذلك ، ولأنه قد تُعْرِفُ مِنْهُ الْأَمَانَةُ بِالتَّجَرِبَةِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطُ أَنْ يُؤْذِيَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَالْأُخْرَى ، هُوَ شَرْطٌ ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ يُنَافِي الْأَمَانَةَ ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تَأْتِمْنُوهُمْ <sup>(٢)</sup> وَقَدْ حَوَّنَهُمَ اللَّهُ تَعَالَى <sup>(٣)</sup> .

قال أصحابنا : ويجوز أن يكونَ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى ؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ أُجْرَةٌ ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهَا ، كَأُجْرَةِ الْحَمْلِ . وَظَاهِرُ الْخَبَرِ يَمْنَعُ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْفَضْلَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ سَأَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ بَعَثْتَنَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَةِ ، فَتُصِيبُ مِنْهَا مَا يُصِيبُ النَّاسَ ، وَتُؤْذِي إِلَيْكَ مَا يُؤْذِي النَّاسَ . فَأَتَى أَنْ يَبْعَثَهُمَا ، وَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي

---

= الاستغفار ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٨٣ / ١ . والنسائي ، في : باب من آتاه الله عز وجل مالا من غير مسألة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٧٧ / ٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٧ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٩٩ / ٢ .

(١) سورة آل عمران ٧٥ .

(٢) في الأصل ، س ٢ : « تأمنوهم » .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب لا ينبغي للقاضي ولا للوالي أن يتخذ كاتباً ذمياً .... من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ١٢٧ / ١٠ .

لَالِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

[ ٩١ ط ] **فصل :** وإذا كان السَّاعِي يُبْعَثُ لِأَخْذِ الْعُشْرِ ، بُعِثَ فِي وَقْتِ إِخْرَاجِهِ ، وَإِنْ بُعِثَ لِقَبْضِ غَيْرِهِ ، بُعِثَ فِي أَوَّلِ الْحُرْمِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ السَّنَةِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَدَّ الْمَاشِيَّةَ عَلَى أَهْلِهَا عَلَى الْمَاءِ أَوْ فِي أَفْنِيَّتِهِمْ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو<sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ النَّاسِ عَلَى مِيَاهِهِمْ وَأَفْنِيَّتِهِمْ »<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ أَخْبَرَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِعَدْدِهِ ، قَبِلَ مِنْهُ . وَإِنْ قَالَ : لَمْ يَكْمُلِ الْحَوْلُ . أَوْ : قَدْ<sup>(٤)</sup> فَرَّقْتُ زَكَاتَهُ . وَنَحْوَ هَذَا مِمَّا يَمْنَعُ الْأَخْذَ مِنْهُ ، قَبِلَ مِنْهُ ، وَلَمْ يُحْلَفْ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ وَحَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَا يُحْلَفُ عَلَيْهَا ، كَالصَّلَاةِ وَالْحَدِّ .

---

(١) في : باب ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٥٢ - ٧٥٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوى القربى ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ١٣٣ / ٢ . والنسائي ، في : باب استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٨٠ / ٥ . والإمام مالك ، في : باب ما يكره من الصدقة ، من كتاب الصدقة . الموطأ ١٠٠٠ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٦ / ٤ .

(٢) في ف : « عمر » .

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي ، في : مسنده ٢٩٩ . وعنده : « أو عند أفنيتهم » . والشك منه . والبيهقي من طريقه في : السنن الكبرى ١١٠ / ٤ .

كما أخرج الحديث الإمام أحمد ، في : المسند ١٨٥ / ٢ . وعنده إلى قوله : « مياهم » . ومن حديث ابن عمر ، أخرجه ابن ماجه ، في : باب صدقة الغنم ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٧٧ / ١ . إلى قوله أيضا : « مياهم » . وانظر السلسلة الصحيحة ٣٨١ / ٤ ، ٣٨٢ .

(٤) سقط من : م .

وإن أعطاه صدقته، استحب أن يدعوه له؛ لقول الله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(١)</sup>. وروى عبد الله بن أبي أوفى، قال: كان النبي ﷺ إذا أتاه قومٌ بصدقتهم قال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ». فأتاه أبي بصدقته<sup>(٢)</sup>، فقال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. ولا يجب الدعاء؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر سعاته بذلك. ويُسْتَحَبُّ أن يقول: أجزك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أبقيت، وجعله لك طهوراً. ويُسْتَحَبُّ للمُعْطَى أن يقول: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا، ولا تجعلها مغرمًا.

وإن وجد الساعي مالاً لم يكْمُلْ حَوْلُهُ، فسَلَفَهُ "رَبُّ الْمَالِ" زكاته،

(١) سورة التوبة ١٠٣.

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «بصدقة».

(٤) سقط من: الأصل، ف.

(٥) أخرجه البخارى، فى: باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة، وفى: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازى، وفى: باب قول الله تعالى: ﴿ وصل عليهم ﴾، وباب هل يصلى على غير النبي ﷺ، من كتاب الدعوات. صحيح البخارى ١٥٩/٢، ١٥٩/٥، ٩٠/٨، ٩١، ٩٦. ومسلم، فى: باب الدعاء لمن أتى بصدقته، من كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٢/٧٥٦، ٧٥٧.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب دعاء المصدق لأهل الصدقة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ٣٦٨/١. والنسائى، فى: باب صلاة الإمام على صاحب الصدقة، من كتاب الزكاة. المجتبى ٢٢/٥. وابن ماجه، فى: باب ما يقال عند إخراج الزكاة، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ٥٧٢/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٥٣/٤ - ٣٥٥، ٣٨١، ٣٨٣. (٦ - ٦) فى س ١، س ٢: «ربه».

أَخَذَهَا ، وَإِنْ أَنَى لَمْ يُجْبِرْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ ، فَإِمَّا أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَقْبِضُهَا مِنْهُ عِنْدَ حَوْلِهَا ، وَإِمَّا أَنْ يُؤَخَّرَهَا إِلَى الْحَوْلِ الثَّانِي .

فصل : وَيُؤَمَّرُ السَّاعِي بِتَفْرِيقِ الصَّدَقَةِ فِي بَلَدِهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ مُعَاذٍ : « أَعْلِمْتُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » <sup>(١)</sup> .

وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا عَنْهُمْ إِلَى بَلَدٍ تُقْصَرُ بَيْنَهُمَا <sup>(٢)</sup> الصَّلَاةُ ؛ لِذَلِكَ ، وَلِأَنَّ نَقْلَهَا عَنْهُمْ يُفْضِي إِلَى ضَيَاعِ فَقَرَائِهِمْ . فَإِنْ نَقَلَهَا رَبُّ الْمَالِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِأَصْنَافِ بَلَدٍ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ إِعْطَاؤُهُ لغيرِهِمْ ، كَالْوَصِيَّةِ لِأَصْنَافِ بَلَدٍ . وَالْأُخْرَى ، يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ .

فَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهَا أَهْلُ بَلَدِهَا ، جَازَ نَقْلُهَا ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ مُعَاذًا بَعَثَ إِلَى عُمَرَ صَدَقَةً مِنَ الْيَمَنِ ، فَأَنْكَرَ عُمَرُ ذَلِكَ ، وَقَالَ : لَمْ أَبْعَثْكَ جَائِيًا وَلَا آخِذَ جَزِيَّةٍ ، وَلَكِنْ بَعَثْتُكَ لِتَأْخُذَ مِنَ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ فَتُرَدَّ فِي فَقَرَائِهِمْ . فَقَالَ مُعَاذٌ : مَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِشَيْءٍ وَأَنَا أَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهُ مِنِّي . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي <sup>(٣)</sup> « الْأَمْوَالِ » <sup>(٤)</sup> .

فَإِنْ كَانَ مَالُ الرَّجُلِ غَائِبًا عَنْهُ ، زَكَاهُ فِي بَلَدِ الْمَالِ ، فَإِنْ كَانَ مُتَّفَرِّقًا ،

(١) تقدم تخريجه في ١/١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) في م : « فيه » .

(٣) بعده في م : « كتاب » .

(٤) الأموال ٥٩٦ .



زَكَّى كُلَّ مَالٍ حَيْثُ هُوَ . فَإِنْ كَانَ نِصَابًا مِنَ السَّائِمَةِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ فِي كُلِّ بَلَدٍ مِنَ الْفَرَضِ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ تَنْقَلَ زَكَاتَهُ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ . وَالثَّانِي ، يُجْزِئُهُ الْإِخْرَاجُ فِي بَعْضِهَا ؛ لِأَنَّ يُفْضَى إِلَى تَشْقِيقِ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ .

وإن كان ماله تجارة يسافر به ، فقال أحمد : يُزَكَّى فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَكْثَرُ مَقَامِهِ فِيهِ . وَعَنْهُ ، يُعْطَى بَعْضُهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ ، وَبَعْضُهُ فِي هَذَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يُخْرِجُ <sup>(١)</sup> زَكَاتَهُ حَيْثُ حَالُ حَوْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ هَذَا يُفْضَى إِلَى تَأْخِيرِ الزَّكَاةِ . وَإِنْ كَانَ مَالُهُ بِيَادِيَّةٍ <sup>(٢)</sup> ، فَزَكَاتُهُ فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهَا .

**فصل : إذا احتاج الساعي إلى نقل الصدقة ، استحب أن يسم الماشية ؛**  
لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْمُهَا <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ لِتَمْيِيزِهَا عَنْ نَعَمٍ <sup>(٤)</sup> الْحِزْبَةِ وَالضَّوَالِّ ، وَلِتُرَدَّ إِلَى مَوَاضِعِهَا إِذَا شَرَدَتْ . وَيَسْمُ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ فِي أَصُولِ أَفْخَاذِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ صُلْبٍ يَقِلُّ أَلَمُ الْوَسْمِ فِيهِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ

(١) فِي م : « يُعْطَى » .

(٢) فِي م : « فِي بَادِيَةٍ » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْوَسْمِ وَالْعِلْمِ فِي الصُّورَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ الْخَمِيصَةِ السُّودَاءِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢٦/٧ ، ١٩١ ، ١٩٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ وَسْمِ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْآدَمِيِّ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ ... ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٧٤/٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَسْمِ الدُّوَابِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٥٠/٢ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ لِبَاسِ الصُّوفِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١١٨٠/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠٦/٣ ، ١٧١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ١٧١/٤ .

(٤) فِي م : « غَنَمٌ » .

[ ٩٢ ] الشَّعْرَ، فَتَظْهَرُ السَّمَةُ، وَيَسِمُ الْعَنَمَ فِي آذَانِهَا، فَيَكْتُبُ عَلَيْهَا: «لِلَّهِ» أَوْ «زَكَاةٌ».

وإن وَقَفَ مِنَ الْمَاشِيَةِ شَيْءٌ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ خَافَ هَلَاكَه، جَازَ يَبِيعُهُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ. وَإِنْ بَاعَ لغيرِ ذَلِكَ، فَقَالَ الْقَاضِي: الْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ بِالْإِذْنِ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازُ؛ لِأَنَّ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً كَوْمَاءَ، فَسَأَلَ عَنْهَا، فَقَالَ الْمُصَدِّقُ: إِنِّي ارْتَجَعْتُهَا بِإِبِلٍ. فَسَكَتَ. <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ<sup>(٣)</sup>. وَمَعْنَى الرَّجْعَةِ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَبِيعَهَا وَيَشْتَرِيَ بِثَمَنِهَا غَيْرَهَا.

---

(١) فِي م: «فِي الْإِذْنِ».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: بَابِ مَنْ أَجَازَ أَخَذَ الْقِيمَ فِي الرُّكُوتِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. السَّنَنِ الْكُبْرَى ١١٤/٤. وَأَبُو عُبَيْدٍ، فِي: غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٢٢٢/١.

(٣) فِي م: «الْارْتِجَاعُ».

وَالرَّجْعَةُ بِكَسْرِ الرَّاءِ - انْظُرِ النِّهَايَةَ ٢٠١/٢، اللَّسَانُ (ر ج ع)، حَاشِيَةُ الْفُرُوعِ ٥٦٩/٢.

## بَابُ ذِكْرِ الْأَصْنَافِ الَّذِينَ تُدْفَعُ إِلَيْهِمُ الزَّكَاةُ

وهم ثمانية، ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ  
وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَدْرِمِينَ وَفِي  
سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ <sup>(١)</sup>  
فلا يجوزُ صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِهِمْ؛ مِنْ بِنَاءِ مَسْجِدٍ، أَوْ إِصْلَاحِ طَرِيقٍ، أَوْ كَفِّ  
مَيْتٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّصَهُمْ بِهَا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا﴾. وَهِيَ لِلْحَضَرِ؛ تُثَبِّتُ  
الْمَذْكُورَ وَتَنْقِى مَا عَدَاهُ.

وَلَا يَجِبُ تَعْمِيمُهُمْ بِهَا. وَعَنْهُ، يَجِبُ تَعْمِيمُهُمُ وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ، وَأَنْ  
يُدْفَعَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ إِلَى ثَلَاثَةِ فِصَاعِدَا؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ الْجَمْعِ، إِلَّا الْعَامِلُ، فَإِنْ  
مَا يَأْخُذُهُ أَجْرَةٌ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا، وَإِنْ تَوَلَّى الرَّجُلُ إِخْرَاجَهَا بِنَفْسِهِ  
سَقَطَ الْعَامِلُ. وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهَا لَهُمْ بِلَامِ  
التَّمْلِيكِ، وَشَرَكَ بَيْنَهُمْ بَوَاوِ التَّشْرِيكِ، فَكَانَتْ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ كَأَهْلِ  
الْخُمْسِ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ: «أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ  
صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَتَرُدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ» <sup>(٢)</sup>. أَمَرَ بِرَدِّهَا فِي صِنْفٍ

(١) سورة التوبة ٦٠.

(٢) تقدم تخريجه في ١/١٢٦، ١٢٧.

واحد. وقال لَقِيصَةَ لَمَّا سَأَلَهُ فِي حِمَالَةٍ : « أَقِمِ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ ، فَتَأْمُرَ لَكَ بِهَا »<sup>(١)</sup>. وهو صِنْفٌ واحدٌ. وَأَمَرَ يَسَى بِيَاضَةَ بِإِعْطَائِهِمْ صَدَقَاتِهِمْ سَلَمَةً ابْنِ صَخْرٍ<sup>(٢)</sup>. وهو واحدٌ ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ مُرَادَ الْآيَةِ بَيَانُ مَوَاضِعِ الصَّرْفِ دُونَ التَّعْمِيمِ ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَجِبُ تَعْمِيمُ كُلِّ صِنْفٍ ، وَلَا التَّعْمِيمُ بِصَدَقَةِ وَاحِدٍ إِذَا أَخَذَهَا السَّاعِي ، بِخِلَافِ الْخُمْسِ .

**فصل :** إِذَا تَوَلَّى الْإِمَامُ الْقِسْمَةَ بَدَأَ بِالسَّاعِي فَأَعْطَاهُ عِمَالَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ عِوَضًا ، فَكَانَ حَقُّهُ آكَدَ مِمَّنْ يَأْخُذُ مَوَاسَاةً . وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُعَيِّنَ أُجْرَةَ السَّاعِي قَبْلَ بَعْثِهِ ،<sup>(٣)</sup> وَلَهُ أَنْ يَبْعَثَهُ<sup>(٤)</sup> مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سَاعِيًا وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ أُجْرَةً ، فَلَمَّا جَاءَ أَعْطَاهُ<sup>(٥)</sup> . فَإِنْ عَيَّنَ

(١) أخرجه مسلم ، فى : باب من تحل له المسألة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٢٢ / ٢ . وأبو داود ، فى : باب ما تجوز فيه المسألة ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٨١ / ١ . والنسائى ، فى : باب الصدقة لمن تحمل بحمالة ، وباب فضل من لا يسأل الناس شيئا ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٦٧ / ٥ ، والدارمى ، فى : باب من تحل له الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٩٦ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٧٧ / ٣ ، ٦٠ / ٥ .

(٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الظهار ، من كتاب الطلاق . سنن أبى داود ٥١٣ / ١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كفارة الظهار ، من أبواب الطلاق ، مختصرا ، وفى : باب ومن سورة المجادلة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٧٨ / ٥ ، ١٧٩ ، ١٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ . وابن ماجه ، فى : باب الظهار ، ومختصرا ، فى : باب المظاهر يجامع قبل أن يكفر ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٥ ، ٦٦٦ . والدارمى ، فى : باب فى الظهار ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمى ٢ / ١٦٣ ، ١٦٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٧ / ٤ ، ومختصرا فى ٥ / ٤٣٦ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ١٨٦ .

له أَجْرَةٌ دَفَعَهَا إِلَيْهِ ، وَإِلَّا دَفَعَ إِلَيْهِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ .

وَيَدْفَعُ مِنْهَا أَجْرَةَ الْحَاسِبِ وَالْكَاتِبِ وَالْعَدَّادِ وَالسَّائِقِ وَالرَّاعِي وَالْحَافِظِ  
وَالْحَمَّالِ وَالْكِتَالِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤَنِّيَّتِهَا ، فَقُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ .

**فصل :** وَالْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ صِنْفَانِ ، وَكِلَاهُمَا يَأْخُذُ لِحَاجَتِهِ إِلَى مُؤَنَّةِ  
نَفْسِهِ ، وَالْفُقَرَاءُ أَشَدُّ حَاجَةً ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَدَأَ بِهِمْ ، وَالْعَرَبُ إِنَّمَا تَبْدَأُ  
بِالْأَهَمِّ فَلِأَهَمِّ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ  
يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ <sup>(١)</sup> . فَأُخْبِرَ أَنَّ لَهُمْ سَفِينَةً يَعْمَلُونَ بِهَا ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
اسْتَعَاذَ مِنَ الْفَقْرِ <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : « اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا ، وَأَمْتِنِي مِسْكِينًا ،  
وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَقْرَ  
أَشَدُّ . فَالْفَقِيرُ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ مِنْ مَكْسَبٍ <sup>(٤)</sup> وَلَا غَيْرِهِ ،

---

(١) سورة الكهف ٧٩ .

(٢) انظر ما أخرجه أبو داود ، في : باب في الاستعاذة ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١ /  
٣٥٤ . والنسائي ، في : باب التعوذ في دبر الصلاة ، من كتاب السهو ، وفي : باب الاستعاذة من  
الذلة ، وباب الاستعاذة من القلة ، وباب الاستعاذة من الفقر ، من كتاب الاستعاذة . المجتبى ٣ /  
٦٢ ، ٢٢٩ / ٨ ، ٢٣٠ . وابن ماجه ، في : باب ما تعوذ منه رسول الله ﷺ ، من كتاب الدعاء .  
سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٠٥ ، ٣٢٥ ، ٣٥٤ ، ٥٤٠ ، ٥ /  
٣٦ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ .

(٣) في : باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم ، من أبواب الزهد . عارضة  
الأحوذى ٩ / ٢١٣ . من حديث أنس .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب مجالسة الفقراء ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ /  
٣٨١ . من حديث أبي سعيد . وصححه في : الإرواء ٣ / ٣٥٨ .

(٤) في الأصل ، ف : « كسب » .

والمُسْكِينُ الذِي لَهُ ذَلِكَ ، فَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَتِمُّ بِهِ كِفَايَتُهُ .

وَإِذَا ادَّعَى الْفَقْرُ [ ٩٢ ط ] مَنْ لَمْ يُعْرِفْ بَغْنَى ، قُبِلَ قَوْلُهُ بَغِيرِ يَمِينٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَالِ . وَإِنْ ادَّعَاهُ مَنْ عُرِفَ غِنَاهُ ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ (١) إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً (٢) ؛ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَشْهَدَ (٣) ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ : لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ . فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ - سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤) .

وَإِنْ رَأَاهُ جَلْدًا ، وَذَكَرَ (٥) أَنَّهُ لَا كَسْبَ لَهُ ، أَعْطَاهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ ؛ لِمَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ بْنِ الْخِيَارِ ، أَنَّ رَجُلَيْنِ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ الصَّدَقَةَ ، فَسَأَلَاهُ شَيْئًا ، فَصَعَّدَ بَصَرَهُ فِيهِمَا وَصَوَّبَهُ ، وَقَالَ لَهُمَا : « إِنَّ شَيْئكما أَعْطَيْتُكما ، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنَى ، وَلَا لِقَوَى مُكْتَسِبٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦) .

---

(١ - ١) فِي س ١ ، م : « لِأَحَدٍ إِلَّا لثَلَاثَةٍ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف ، م : « لَهُ » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ مِنْ حَدِيثِ قَبِيصَةَ فِي صَفْحَةِ ١٩٤ .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « لَهُ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، ف : « عَبْدٌ » .

(٦) بَعْدَهُ فِي س ١ : « مُسْلِمٌ وَ » .

(٧) فِي : بَابُ مَنْ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَحْدَ الْغَنَى ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٧٩ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَسْأَلَةِ الْقَوَى الْمُكْتَسِبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٧٥ / ٥ .

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢٢٤ / ٤ ، ٣٦٢ / ٥ .

وإن ادَّعى أنَّ<sup>(١)</sup> له عِيَالًا ، فقال القاضي ، وأبو الخطاب : يُقْلَدُ في ذلك ، كما قُلْدَ في حَاجَةِ نَفْسِهِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : لا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الْعِيَالِ ، ولا تَتَعَدَّرُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِمْ .

وإن كان لرجل دارٌ يَسْكُنُهَا ، أو دَابَّةٌ يَحْتَاجُ إِلَى رُكُوبِهَا ، أو خَادِمٌ يَحْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ ، أو بِضَاعَةٌ يَتَّجِرُ بِهَا ، أو ضَيْعَةٌ<sup>(٢)</sup> يَسْتَعْلِمُهَا ، أو سَائِمَةٌ يَقْتَنِيهَا ، لا تقومُ بِكِفَايَتِهِ ، فله أَخْذُ مَا تَنِيثُ بِهِ الْكِفَايَةُ ، ولا يَلْزَمُهُ تَبَيْعُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ .

فصل : الرابع<sup>(٣)</sup> ، الْمُؤَلَّفَةُ ؛ وهم السَّادَةُ الْمُطَاعُونَ فِي عَشَائِرِهِمْ ، وهم ضَرْبَانِ ؛ كُفَّارٌ ، وَمُسْلِمُونَ ، فَالْكُفَّارُ مَنْ يُزْجَى إِسْلَامُهُ ، أَوْ يُخَافُ شَرُّهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَوْمَ حُتَيْنٍ قَبْلَ إِسْلَامِهِ<sup>(٤)</sup> ؛ تَرْغِيبًا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ . وَالْمُسْلِمُونَ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ ؛ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ شَرَفٌ يُزْجَى بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامَ نَظِيرِهِ ؛ فَإِنَّ أَبَا بَكْرَ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَعْطَى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ ثَلَاثِينَ فَرِيضَةً مِنَ الصَّدَقَةِ<sup>(٥)</sup> ، وَأَعْطَى الزُّبَيْرَانَ بْنَ بَدْرِ ، مَعَ ثَبَاتِيهِمَا وَحُسَيْنِ

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢) في م : « صِنْعَةٌ » .

(٣) كذا في النسخ ليس فيها ذكر العامل على الزكاة ، وانظر الكلام عليه فيما تقدم في صفحات ١٨٦ - ١٨٨ .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط ، فقال : لا ، ... من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨٠٦/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٨/٣ ، ١٧٥ ، ٢٥٩ ، ٢٨٤ .

(٥) أخرجه البيهقي عن الإمام الشافعي دون إسناد . السنن الكبرى ١٩/٧ ، ٢٠ . وانظر لهذا الأثر والأثر بعده الإرواء ٣/٣٦٩ ، ٣٧٠ .

نِيَّتَاهُمَا . الثاني ، ضَرَبَ نِيَّتَهُم ضَعِيفَةً فِي الْإِسْلَامِ ، فَيُعْطُونَ لَتَقْوَى نِيَّتَهُم فيه ، فَإِنَّ أَنْسَا قَالَ : حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ أَمْوَالَ هَوَازِنَ ، طَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي رَجَالًا مِنْ قُرَيْشِ الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَقَالَ : « إِنِّي أُعْطِي رَجَالًا حَدَثَاءَ عَهْدٍ بِكُفْرٍ أَتَأَلَّفُهُمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . الثالثُ ، قَوْمٌ إِذَا أُعْطُوا قَاتَلُوا وَدَفَعُوا عَنِ الْمُسْلِمِينَ . الرابعُ ، قَوْمٌ إِذَا أُعْطُوا جَبَبُوا الزَّكَاةَ مِنْ لَا يُعْطِيهَا إِلَّا أَنْ يَخَافَ . فكلُّ هؤُلاءِ يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُمْ دَاخِلُونَ فِي اسْمِ الْمُؤَلَّفَةِ ، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ سَهْمًا . وَرَوَى حَنْبَلٌ <sup>(٢)</sup> عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ حُكْمَهُمْ انْقَطَعَ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ وَعُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لَمْ يُعْطِيَاهُمْ شَيْئًا <sup>(٣)</sup> . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ فَإِنَّ سَهْمَهُمْ ثَبَتَ بَكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ، وَلَا يَتَّبِثُ التَّشْخُّ بِالِاحْتِمَالِ ، وَتَزَكُّ عُثْمَانُ وَعُطِيَّتَهُمْ ، إِنَّمَا كَانَ لِعِزَّتِهِمْ عَنْهُمْ ، وَالْمُؤَلَّفَةُ إِنَّمَا يُعْطَوْنَ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمْ ، فَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهُمْ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب ما كان النبى ﷺ يعطى المؤلفة قلوبهم من الخمس ونحوه ، من كتاب الخمس . صحيح البخارى ١١٤/٤ . ومسلم ، فى : باب إعطاء المؤلفة ومن يخاف على إيمانه ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٣٣/٢ - ٧٣٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١٦٦/٣ .

(٢) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيبانى ، أبو على ، الإمام ، الحافظ ، المحدث ، الصدوق ، المصنف ، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه ، كان ثقة ثباتاً ، له مسائل كثيرة عن أحمد ، توفى فى جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٥١/١٣ - ٥٣ . طبقات الحنابلة ١٤٣/١ - ١٤٥ .

(٣) انظر لأثر عمر ما أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢٠/٧ . وابن جرير فى تفسيره ١٠/١٦٣ ، ٣١٥/١٤ .



فصل : الخامس ، الرقاب ؛ وهم المكاتبون ، يُعْطُونَ ما يُؤَدُّونَه فى كِتابَتِهِمْ ، ولا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : إِنَّهُ <sup>(١)</sup> مُكَاتَبٌ . إِلَّا بَيِّنَةٌ ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهَا . فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُؤَلَّى ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّ السَّيِّدَ يُقَرُّ عَلَى نَفْسِهِ . وَالثَّانِى ، لا يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فى أَنْ يُوَاطِعَهُ لِتَأْخُذَ الزَّكَاةَ بِسَبَبِهِ . وَلِلسَّيِّدِ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى مُكَاتَبِهِ ؛ لَأَنَّهُ مَعَهُ فى بَابِ الْمُعَامَلَةِ كَالْأَجْنَبِيِّ . وَيجوزُ أَنْ يَرُدَّهَا الْمُكَاتَبُ إِلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ يَأْخُذُهَا وَفَاءً عَنْ ذَنْبِهِ ، فَأُشْبِهَ الْغَرِيمَ . ولا يُزَادُ الْمُكَاتَبُ عَلَى ما يُؤَفَّى كِتابَتَهُ . وَيجوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ قَبْلَ حُلُولِ النَّجْمِ ؛ لِئَلَّا يَحِلَّ وَهُوَ [ ١٩٣ ] مُعْسِرٌ فَتَنْفَسِخَ كِتابَتُهُ .

وهل يجوزُ الإِغْتِاقُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يجوزُ ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الرِّقَابِ ، فَيَدْخُلُ فى الْآيَةِ . فعلى هذا ، يجوزُ أَنْ يُعَيَّنَ فى ثَمَنِهَا ، وَأَنْ يَشْتَرِيَهَا كُلُّهَا مِنَ زَكَاتِهِ ، <sup>(٢)</sup> وَيُعْتَقَهَا <sup>(٣)</sup> ، ولا يجوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَا رَجَمِهِ الْحَرَمَ <sup>(٤)</sup> ، فَإِنْ فَعَلَ ، عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ عِثْقَهُ حَصَلَ بِسَبَبِ غَيْرِ الإِغْتِاقِ مِنَ الزَّكَاةِ . وَيجوزُ أَنْ يَفْكَ <sup>(٥)</sup> مِنْهَا أُسِيرًا مُسْلِمًا ؛ لَأَنَّهُ فَكٌّ رَقَبَةٍ مِنَ الْأَسْرِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لا يجوزُ الإِغْتِاقُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي الدَّفْعَ إِلَى الرِّقَابِ ، كَقَوْلِهِ <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> . يُرِيدُ

(١) فى الأصل : «إني» .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) بعده فى س ١ ، س ٢ ، ف ، م : «عليه» .

(٤) فى س ١ ، س ٢ : «يفتك» .

(٥) فى م : «لقوله» .

(٦) سورة التوبة ٦٠ .

الدَّفْعَ إِلَى المجَاهِدِينَ ، والعَبْدُ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ .

فصل : السادس ، الغارِثُونَ ، وهم ضَرَبَان ؛ ضَرْبٌ غَرِمَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ؛ وهو "مَنْ يَحْمِلُ" دِيَّةً أَوْ مَالًا لِتَشْكِينِ فِتْنَةٍ ، أَوْ إِصْلَاحِ بَيْنِ طَائِفَتَيْنِ ، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الصَّدَقَةِ مَا يُؤَدِّي حِمَالَتَهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا ؛ لِمَا رَوَى قَبِيصَةُ بْنُ الْمُخَارِقِ ، قَالَ : تَحَمَّلْتُ حِمَالَةً ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا ، فَقَالَ : « أَقِمْ يَا قَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَنَأْمُرَ<sup>(١)</sup> لَكَ بِهَا » . ثُمَّ قَالَ : « يَا قَبِيصَةُ ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ<sup>(٢)</sup> لَا تَحِلُّ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ ؛ رَجُلٌ تَحْمَلُ حِمَالَةً ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ، ثُمَّ يُمْسِكَ<sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَأْخُذُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ ، فَجَازَ لَهُ الْأَخْذُ مَعَ الْغَنَى ، كَالْغَازِي .

الضَّرْبُ الثَّانِي ، مَنْ غَرِمَ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ فِي مُبَاحٍ ، فَيُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ مَا يَقْضِي غُرْمَهُ ، وَلَا يُعْطَى مَعَ الْغَنَى ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ لِحَاجَةِ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ مَعَ الْغَنَى ، كَالْفَقِيرِ . وَإِنْ غَرِمَ فِي مَعْصِيَةٍ ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ قَبْلَ التَّوْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِهَا فِي الْمَعْصِيَةِ . وَفِي إِعْطَائِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، يُعْطَى ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ لِتَفْرِيجِ ذِمَّتِهِ ، لَا لِمَعْصِيَتِهِ ، فَجَازَ ، كإِعْطَائِهِ لِفَقْرِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يُعْطَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَوْدُهُ إِلَى الْمَعْصِيَةِ .

وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ : إِنَّهُ غَارِمٌ . إِلَّا بَيِّنَةٌ ، فَإِنْ صَدَّقَهُ الْغَرِيمُ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ .

(١ - ١) فِي ف : « أَنْ يَتَحَمَّلَ » .

(٢) فِي الْأَصْل : « فَأَمْرٌ » ، وَفِي س ٢ : « فَيَأْمُرُ » .

(٣) فِي الْأَصْل ، م : « الصَّدَقَةُ » .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٩٤ .

ويجوز للرجل دفع زكاته إلى غريمه وأخذها منه ؛ لما ذكرنا في المكاتب .

**فصل : السابغ ، فى سبيل الله ؛ وهم الغزاة الذين لا حق لهم فى الديوان إذا نشطوا غزوا ، يُعطون قدر ما يحتاجون إليه لغزوهم ؛ من نفقة طريقهم وإقامتهم ، وثمن السلاح والخيل إن كانوا فرسانا ، وما يُعطون الشايس وحمولتهم إن كانوا رجالا ، مع الغنى ؛ لأنهم يأخذون لمصلحة المسلمين . ولا يُعطى الراتب فى الديوان ؛ لأنه يأخذ قدر كفايته من الفنىء .**

وفى الحج روايتان ؛ إحداهما ، هو من سبيل الله ، فيعطى من الصدقة ما يُحج به حجة الإسلام ، أو يُعينه فيها مع الفقر ؛ لما روى أن رجلا جعل ناقة له فى سبيل الله ، فأرادت امرأته الحج ، فقال لها النبى ﷺ : « اركبيها ، فإن الحج من سبيل الله » . (رواه أبو داود بنحوه) . والثانية ، لا يجوز ذلك ؛ لأن سبيل الله إذا أُطلق إنما يتناول الغزو ، ولأنه لا مصلحة للمسلمين فى حج<sup>(٢)</sup> الفقير ، ولا حاجة به إلى إيجاب الحج عليه ، فلم

---

(١ - ١) زيادة من : س ١ ، س ٢ .

والحديث أخرجه أبو داود ، فى : باب فى العمرة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ /

٤٥٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٧٥ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ . وانظر الكلام على

الحديث فى : الإرواء ٣ / ٣٧٢ - ٣٧٧ .

(٢) فى الأصل : « حق » .

يُدْفَعُ «إِلَيْهِ، كَحَجِّ النَّفْلِ».

**فصل : الثامن، ابن السبيل؛** وهو المسافر المنقطع به وله اليسار في بلده، فيعطى من الصدقة ما يُلْغُه. فأما المنشئ للسفر من بلده، فليس بابن سبيل؛ لأنَّ السبيل الطريق، وابنها الملازم لها الكائِن فيها، والقاطن في بلده ليس بمسافر، ولا له «حُكْمُ السَّفَرِ». فإن كان هذا فقيرًا، أُعْطِيَ لفقره، وإلا فلا. ومن كان سفره لمغصية، فهل يُدْفَعُ إليه بعد التَّوْبَةِ ما يَرْجِعُ به؟ على وجهين، كما ذكرنا في مَنْ غَرِمَ لمغصية.

**فصل : ولا يُدْفَعُ إلى واحدٍ منهم أَكْثَرُ [٩٣ظ] ممَّا تَنْدَفِعُ به حاجته،** فلا يُزَادُ الْفَقِيرُ وَالْمِسْكِينُ على ما يُغْنِيهِمَا، ولا الْعَامِلُ على أَجْرَتِهِ، ولا الْمُؤَلَّفَةُ على ما يَخْصُلُ به التَّأْلِيفُ، ولا الْغَارِمُ و<sup>(٣)</sup> الْمُكَاتَّبُ على ما يَقْضَى دَيْنُهُمَا، ولا الْغَازِي على ما يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِعَزْوِهِ، ولا ابن السبيل على ما يُوصِلُهُ بَلَدَهُ؛ لأنَّ الدَّفْعَ لِحَاجَةٍ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَّقَيَّدَ بِهَا. وَإِنْ اجْتَمَعَ فِي وَاحِدٍ سَبَبَانِ، كَالْغَارِمِ الْفَقِيرِ، دُفِعَ إِلَيْهِ بِهِمَا؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَبَبٌ لِلْأَخْذِ، فَوَجِبَ أَنْ يَثْبُتَ حُكْمُهُ حَيْثُ وُجِدَ.

**فصل : وأربعةٌ يأخذون أخذًا مُسْتَقَرًّا لا يُرْجَعُ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ؛ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ، وَالْعَامِلُونَ، وَالْمُؤَلَّفَةُ.**

---

(١ - ١) في الأصل: «إلى الحج النفل»، وفي ف: «إليه كالنفل».

(٢ - ٢) في ف: «حكمه».

(٣) في الأصل، س: «ولا».

وَأَرْبَعَةٌ يَأْخُذُونَ أَخْذًا مُرَاعَى؛ الرَّقَابُ، وَالْغَارِمُونَ، وَالْغَزَاةُ، وَابْنُ السَّبِيلِ، إِنْ صَرَفُوهُ فِيمَا أَخَذُوا لَهُ، وَإِلَّا اسْتَرْجَعَ مِنْهُمْ.

وَأَنْ فَضَّلَ مَعَ الْمَكَاتِبِ شَيْءٌ بَعْدَ أَدَائِ كِتَابَتِهِ، أَوْ مَعَ الْغَارِمِ بَعْدَ قَضَائِهِ غَزْوَهُ، أَوْ مَعَ الْغَازِيِ بَعْدَ غَزْوِهِ، أَوْ مَعَ ابْنِ السَّبِيلِ بَعْدَ وَضْوَلِهِ<sup>(١)</sup> إِلَى بَلَدِهِ<sup>(٢)</sup>، اسْتَرْجَعَ مِنْهُمْ، وَإِنْ اسْتَعْنَوْا عَنِ الْجَمِيعِ رَدُّوهُ.

وَأَنْ عَجَزَ الْمَكَاتِبُ، رَجَعَ عَلَى سَيِّدِهِ بِمَا أَخَذَ؛ لِأَنَّ الدَّفْعَ إِلَيْهِمْ لِمَعْنَى لَمْ يُوجَدْ. وَقَالَ الْحَرَقِيُّ: إِذَا عَجَزَ الْمَكَاتِبُ، وَرُدَّ فِي الرَّقِّ، وَكَانَ قَدْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَهُوَ لِسَيِّدِهِ.

وَأَرْبَعَةٌ يَأْخُذُونَ مَعَ الْغَنَى؛ الْغَازِي، وَالْعَامِلُ، وَالْغَارِمُ لِلْإِصْلَاحِ، وَالْمُؤَلَّفُ؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ لِحَاجَتِنَا إِلَيْهِمْ، وَالْحَاجَةُ تُوجَدُ مَعَ الْغَنَى، وَسَائِرُهُمْ لَا يُعْطَوْنَ إِلَّا مَعَ الْفَقْرِ؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ لِحَاجَتِهِمْ، فَاعْتَبِرْ ذَلِكَ فِيهِمْ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ السَّبِيلِ تُعْتَبَرُ حَاجَتُهُ فِي مَكَانِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي بَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَالْمَعْدُومِ.

وَلَا يُسْتَحَبُّ إِعْلَامُ الْآخِذِ أَنَّهَا زَكَاةٌ إِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ اسْتِحْقَاقٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ كَسْرَ قَلْبِهِ. قَالَ أَحْمَدُ: وَلَمْ يُبْلَغْ بِهَا؟ يَعْنِي لَا يُعْلَمُ. فَإِنْ شَكَّ فِي اسْتِحْقَاقِهِ أَعْلَمَهُ، كَمَا أَعْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَيْنِ الْجَلْدَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٦.



## بَابُ مَنْ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ

وهم ستة أصناف ؛ الكافر ، لا يجوزُ الدَّفْعُ إليه لغير التَّأْلِيفِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « تَوَخَّذْ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَتَرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » <sup>(١)</sup> . ولأنَّها مُوَاسَاةٌ تَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ ، فلم تَحِبُّ لِلْكَافِرِ ، كالتَّنْفِقَةِ .

الثاني ، المَمْلُوكُ ؛ لأنَّ ما يُعْطَاهُ يَكُونُ لِسَيِّدِهِ ، ولأنَّ نَفَقَتَهُ عَلَى سَيِّدِهِ ، فهو غَنِيٌّ بِغِنَاهُ .

الثالث ، بَنُو هَاشِمٍ ، لَا يُعْطَوْنَ <sup>(٢)</sup> مِنْهَا إِلَّا لَغَزْوٍ أَوْ حِمَالَةٍ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا الصَّدَقَةُ أُوسَاخُ النَّاسِ ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ » <sup>(٣)</sup> . وَسَوَاءٌ أُعْطُوا حَقُّهُمْ مِنَ الْخُمْسِ أَوْ مُنْعَوْهُ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ ، وَلأنَّ مَنَعَهُمْ لَشَرَفِهِمْ ، وَشَرَفُهُمْ بَاقٍ ، فَيَبْقَى <sup>(٤)</sup> الْمَنْعُ .

الرابع ، مَوَالِيَهُمْ ؛ وَهُمْ مُعْتَقُوهُمْ ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُهُمْ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو زَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ لِأَبِي زَافِعٍ : اضْحَكْنِي كَيْمَا تُصِيبَ <sup>(٥)</sup> مِنْهَا . فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ ،

(١) تقدم تخريجه في ١/١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) في الأصل ، س ١ ، س ٢ : « يعطى » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٨ .

(٤) في م : « فينقى » .

(٥) في الأصل ، م : « نصيب » .

فقال: «إِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ، وَإِنَّ مَوَالِيَ<sup>(١)</sup> الْقَوْمِ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَنْفُسِهِمْ<sup>(٣)</sup>». وهذا حديث صحيح<sup>(٤)</sup>. ولأنهم ممن يرثه<sup>(٥)</sup> بنو هاشم بالتعصيب،<sup>(٦)</sup> فحُرِّمَ عليه<sup>(٧)</sup> الصَّدَقَةُ، كبنى هاشم.

وفى بنى المطلب روايتان؛ إحداهما، تحلُّ لهما؛ لأنَّ المنع اختصَّ بآلِ مُحَمَّدٍ، وهم بنو هاشم، فلا يلحقُ بهم غيرُهم. والثانية، يحُرِّمُ عليهم؛ لقولِ النبي ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ». «<sup>(٨)</sup> وَشَبَكَ [١٩٤] بَيْنَ أَصَابِعِهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٩)</sup>. وَلَأنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ مِنْ خُمْسِ

(١) فى م: «مولى».

(٢ - ٢) فى الأصل، س ١، س ٢، م: «منهم».

(٣) أخرجه أبو داود، فى: باب الصدقة على بنى هاشم، من كتاب الزكاة. سنن أبى داود ١/ ٣٨٤. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية الصدقة للنبي ﷺ، من أبواب الزكاة. عارضة الأحوذى ٣/ ١٥٨، ١٥٩. والنسائى، فى: باب مولى القوم منهم، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥/ ٨٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٨/ ٦ - ١٠، ٣٩٠.

(٤) فى م: «يرثهم».

(٥ - ٥) فى س ١، س ٢، م: «فحرمت عليهم»، وفى ف: «فحرم عليهم»، والمثبت كما فى الأصل.

(٦ - ٦) فى م: «رواه».

(٧) فى: باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام... من كتاب الخمس، وفى: باب مناقب قریش، من كتاب المناقب، وفى: باب غزوة خيبر، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٤/ ١١١، ٢١٨، ١٧٤/٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى بيان مواضع قسم الخمس... من كتاب الإمارة. سنن أبى داود ٢/ ١٣١. والنسائى، فى: أول كتاب الفىء. المجتبى ٧/ ١١٨، ١١٩. وابن ماجه، فى: باب قسمة الخمس، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٦١. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/ ٨٥.

وزيادة: وشبك بين أصابعه. عند النسائى فقط.



الخُمُسِ ، فَأَشْبَهُوا بَنِي هَاشِمٍ .

الخامِسُ ، الْغَنِيُّ ، لَا تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ ، سِوَى مَنْ ذَكَرْنَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا حَظٌّ فِيهَا لِغَنِيِّ ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ » <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ ، وَلَا لِإِذَى مِرَّةٍ سِوَى » <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَفِي ضَابِطِهِ رِوَايَتَانِ ، إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ الْكِفَايَةُ عَلَى الدَّوَامِ ، إِمَّا <sup>(٣)</sup> بِصِنَاعَةٍ أَوْ مَكْتَسَبٍ أَوْ أُجْرَةٍ أَوْ نَحْوِهِ . اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ شِهَابٍ <sup>(٤)</sup> ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ قَبِيصَةَ : « فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ - سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ » <sup>(٥)</sup> . مَدَّ إِبَاحَةَ الْمَسْأَلَةِ إِلَى حُصُولِ الْكِفَايَةِ ، وَلِأَنَّ الْغَنَى ضِدُّ الْحَاجَةِ ، وَهِيَ تَذْهَبُ بِالْكِفَايَةِ ، وَتُوجَدُ مَعَ عَدَمِهَا . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ الْكِفَايَةُ ، أَوْ مِلْكُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتِهَا مِنْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٦ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧٩/١ . والترمذى ، في : باب من لا تحل له الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٥١/٣ . والنسائى ، في : باب إذا لم يكن له دراهم وكان له عدلها ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٧٤/٥ . وابن ماجه ، في : باب من سأل عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٩/١ . والدارمى ، في : باب من تحل له الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٨٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٤/٢ ، ١٩٢ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٦٢/٤ ، ٣٧٥/٥ . (٣) سقط من : الأصل ، ف .

(٤) الحسن بن شهاب بن الحسن العكبرى ، أبو على ، الكاتب المجود ، طلب الحديث وبرع فيه ، كان من أئمة الفقه والشعر والعربية وكتابة المنسوب ، توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة . طبقات الحنابلة ١٨٦/٢ - ١٨٨ . سير أعلام النبلاء ١٧/٥٤٢ ، ٥٤٣ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٤ .

الذَّهَبِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ ، جَاءَتْ مَسْأَلَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُمُوشًا ، أَوْ خُدُوشًا ، أَوْ كُدُوحًا <sup>(١)</sup> » فِي وَجْهِهِ . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْغَنَى ؟ قَالَ : « خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، إِنْ كَانَ لَهُ عِيَالٌ ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ عِيَالِهِ خَمْسِينَ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَلَوْ مَلَكَ غَرُوضًا تَكْثُرُ قِيمَتُهَا لَا تَقُومُ بِكَفَايَتِهِ ، جَازَ لَهُ <sup>(٣)</sup> الْأَخْذُ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً .

وَإِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ زَوْجٌ غَنِيٌّ فَهِيَ غَنِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ كِفَايَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ وَجُوبًا مُتَأَكِّدًا .

وَأَمَّا مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى نَسَبِيهِ ، فَلَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ لِلنَّفَقَةِ مَشْرُوطٌ بِفَقْرِهِ ، فَيُلْزَمُ مِنْ وَجوبِهَا لَهُ وَجُودُ الْفَقْرِ ، بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ ، وَلِأَنَّ وَجُوبَهَا بِطَرِيقِ الصُّلَةِ وَالْمَوَاسَاةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا .

السَّادِسُ ، مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ ؛ كَزَوْجَتِهِ ، وَوَالِدَتِهِ وَإِنْ عَلَوْا ، وَأَوْلَادِهِ وَإِنْ

(١) الخموش والحدوش والكدوح : ألفاظ متقاربة بمعنى خدش الوجه بظفر أو حديدة أو نحوها .

(٢) فى : باب ما جاء من تحمل له الزكاة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٤٨ / ٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، من كتاب الزكاة . سنن

أبى داود ٣٧٧ / ١ . والنسائى ، فى : باب حد الغنى ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٧٢ / ٥ ، ٧٣ .

وابن ماجه ، فى : باب من سأل عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٩ / ١ .

والدارمى ، فى : باب من تحمل له الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٨٦ / ١ . والإمام

أحمد ، فى : المسند ٤٤١ / ١ ، ٤٤٦ .

(٣) سقط من : م .

سَفَلُوا ، الْوَارِثُ مِنْهُمْ وَغَيْرُهُ ، لَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ فِي دَفْعِهَا إِلَيْهِمْ  
إِغْنَاءَ لَهُمْ عَنْ نَفْسِهِ ، فَكَأَنَّهُ صَرَفَهَا إِلَى نَفْسِهِ .

وَفِي مَنْ يَرِثُهُ غَيْرَ عُمُودَيِ نَسَبِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ  
اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ نَفَقَتَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ  
ذَلِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مَنْ تَقَبَّلَ شَهَادَتَهُ لَهُ ، فَجَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ،  
كَالْأَجَانِبِ . فَإِنْ كَانَ مَحْجُوبًا عَنْ مِيرَاثِهِ ، أَوْ مِنْ ذَوَى الْأَرْحَامِ ، جَازَ  
الدَّفْعُ إِلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ شَخْصَانِ يَرِثُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دُونَ الْآخَرِ ، كَالْعَمَّةِ  
مَعَ ابْنِ أُخِيهَا <sup>(٢)</sup> ، فَلِلْمُؤَرَّوْثِ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى الْوَارِثِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُهُ . وَفِي  
دَفْعِ الْوَارِثِ زَكَاتَهُ إِلَى مُؤَرَّوْثِهِ الرَّوَايَتَانِ .

وَهَلْ لِلْمَرْأَةِ دَفْعُ زَكَاتِهَا إِلَى زَوْجِهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ ؛  
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَزَيْنَبَ امْرَأَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ : « زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ  
تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَا يَلْزُمُهَا نَفَقَتُهُ ، فَلَمْ تَحْرُمْ  
عَلَيْهِ زَكَاتُهَا ، كَالْأَجَنِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ تَنْتَفِعُ بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ ،  
لَوْ جُوبَ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ ، وَتَبْسُطُهَا فِي مَالِهِ عَادَةً ، فَلَمْ يَجُزْ دَفْعُهَا إِلَيْهِ ،  
كَالْوَلَدِ .

فصل : وَيَجُوزُ لِكُلِّ <sup>(٤)</sup> هَؤُلَاءِ الْأَخْذُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ

(١) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أُخْتُهَا » .

(٣) فِي : بَابِ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقْرَابِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٩ / ٢ .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « وَاحِدٌ مِنْ » .

ابن علي كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة، وقال : إنما حرمت علينا الصدقة المفروضة<sup>(١)</sup>.

ويجوز لفقراء ذوى القرى الأخذ من وصايا الفقراء والتدوير؛ لأنها صدقة تطوع بها. وفي أخذهم من الكفارة وجهان. وعنه، منعهم من صدقة التطوع؛ لغوم الخبر. والأول أظهر؛ فإن النبي ﷺ قال : «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٢)</sup>. حديث صحيح. ويجوز [ ٩٤ظ ] اضطناع المعروف إليهم. وروى أبو سعيد عن النبي ﷺ أنه قال : «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيِّ إِلَّا لِحَمْسَةٍ ؛ لِعَاِزٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا ، أَوْ لِعَاِزٍ ، أَوْ لِرَجُلٍ ابْتِغَاءَهَا بِمَالِهِ ، أَوْ لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ فَتُصَدَّقُ عَلَى الْمِسْكِينِ فَأَهْدَى الْمِسْكِينُ إِلَى الْغَنِيِّ » . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. ولو أهدى المسكين مما تُصدق به عليه إلى الهاشمي حلَّ له ؛ لأنَّ النبي ﷺ أَكَلَ مِمَّا تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى<sup>(٤)</sup> أُمَّ عَطِيَّةَ

(١) أخرج البيهقي آخره دون إسناد. انظر : السنن الكبرى ٣٢/٧.

(٢) أخرجه البخاري، في : باب كل معروف صدقة، من كتاب الأدب. صحيح البخاري ٨/١٣. ومسلم، في : باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، من كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٦٩٧/٢. وأبو داود، في : باب في المعونة للمسلم، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٥٨٤/٢. والترمذي، في : باب ما جاء في طلاقة الوجه وحسن البشر، من أبواب البر. عارضة الأحوذى ١٤٦/٨. والإمام أحمد، في : المسند ٣/٣٤٤، ٣٦٠، ٣٠٧/٤، ٥/٣٨٣، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٥.

(٣) في : باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ٣٨٠/١. كما أخرجه ابن ماجه، في : باب من حل له الصدقة، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ١/٥٩٠. والإمام مالك، في : باب أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها، من كتاب الزكاة. الموطأ ٢٦٨/١. والإمام أحمد، في : المسند ٥٦/٣.

(٤ - ٤) في ف، م : «بريرة».

وقال : « إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا » . <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**فصل :** وإذا دَفَعَ رَبُّ الْمَالِ الصَّدَقَةَ إِلَى غَنِيِّ يَظُنُّهُ فَقِيرًا ، ففيه رَوَاتَان ؛ إحداهما ، لا يُجْزِئُهُ ؛ لَأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا ، فَأَشْبَهَ دَفْعَ الدَّيْنِ إِلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ . والثانية ، يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اِكْتَفَى بِالظَّاهِرِ ؛ لِقَوْلِهِ لِلرَّجُلَيْنِ : « إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا مِنْهَا ، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ » <sup>(٢)</sup> . وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُجْزِئُ ، وَلِأَنَّ الْغَنَى يَخْفَى ، فَاعْتِبَارُ حَقِيقَتِهِ يَشُقُّ ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَخْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أُغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ بَانَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ هَاشِمِيًّا ، لَمْ يُجْزِئُهُ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ حَالَ هَؤُلَاءِ لَا تَخْفَى ، فَلَمْ يُغْذَرِ الدَّافِعُ إِلَيْهِمْ ، بِخِلَافِ الْغَنَى .

**فصل :** وإذا تَوَلَّى الرَّجُلُ إِخْرَاجَ زَكَاتِهِ ، اسْتَحَبَّ أَنْ يَبْدَأَ بِأَقَارِبِهِ الَّذِينَ يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَدَقْتُكَ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ » . <sup>(٤)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَالتَّسَائِيُّ . وَيَخْصُّ ذُوِي الْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَقُّ .

(١ - ١) زيادة من : س ١ ، س ٢ .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب إذا تحولت الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب قبول الهدية ، من كتاب الهبة . صحيح البخارى ١٥٨ / ٢ ، ٢٠٤ / ٣ . ومسلم ، فى : باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٥٥ / ٢ .  
كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤٠٧ / ٦ ، ٤٠٨ .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ١٩٦ .

(٣) سورة البقرة ٢٧٣ .

(٤ - ٤) سقط من : م ، وفى الأصل : « رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ » .

وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ وَذَيْنَ لَا تَنسِعُ تَرِكَتُهُ لهما، قُسِمَتْ بَيْنَهُمَا  
بِحَصَصِهِمَا؛ لَأَنَّهُمَا تَسَاوَا فِي الْوُجُوبِ، فَتَسَاوَا فِي الْقَضَاءِ.

---

= والحديث أخرجه الترمذی، فی: باب ما جاء فی الصدقة علی ذی القرابة، من أبواب  
الصدقات. عارضة الأحوذی ۱۶۰/۳. والنسائی، فی: باب الصدقة علی الأقارب، من كتاب  
الزكاة. المجتبى ۶۹/۵.

كما أخرجه ابن ماجه، فی: باب فضل الصدقة، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ۱/  
۵۹۱. والدارمی، فی: باب الصدقة علی الأقارب، من كتاب الزكاة. سنن الدارمی ۳۹۷/۱.  
والإمام أحمد، فی: المسند ۱۷/۴، ۱۸، ۲۱۴.

## بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ

وهي مُسْتَحَبَّةٌ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ <sup>(١)</sup> . وعن أبي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ، وَلَا يَضَعْدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا طَيِّبٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يُرِييَهَا لَصَاحِبِهَا ، كَمَا يُرِيي أَحَدُكُمْ قُلُوبَهُ <sup>(٢)</sup> ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

وَصَدَقَةُ السَّرِّ أَفْضَلُ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتِ

(١) سورة البقرة ٢٤٥ .

(٢) الفلو : المهر يفصل عن أمه .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب لا يقبل الله صدقة من غلول ولا يقبل إلا من كسب طيب ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٣٤/٢ ، ١٥٤/٥ . ومسلم ، فى : باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وترتيبها ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٠٢/٢ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٦٣/٣ . والنسائى ، فى : باب الصدقة من غلول ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٤٣/٥ . وابن ماجه ، فى : باب فضل الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٩٠/١ . والدارمى ، فى : باب فى فضل الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٩٥/١ . والإمام مالك ، فى : باب الترغيب فى الصدقة ، من كتاب الصدقة . الموطأ ٩٩٥/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٣٣١ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤٠٤ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٧١ ، ٥٣٨ ، ٥٤١ .

فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴿١﴾ . وجاء عن النبي ﷺ أَنَّ صَلَاةَ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ ، وَصَدَقَةُ السَّرِّ تَطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ <sup>(١)</sup> .

وَالْأَفْضَلُ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ ؛ لِلْخَيْرِ ، وَلَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَالصَّدَقَةُ فِي أَوْقَاتِ الْحَاجَاتِ أَكْثَرُ ثَوَابًا ؛ لِلآيَةِ ، وَكَذَلِكَ عَلَى مَنْ اسْتَدَّتْ حَاجَتُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وَالصَّدَقَةُ فِي الْأَوْقَاتِ الشَّرِيفَةِ ، كَرَمَضَانَ ، وَفِي الْأَمَاكِنِ الشَّرِيفَةِ ،

(١) سورة البقرة ٢٧١ .

(٢) بعده في س ١ ، س ٢ : « رواه الترمذی وقال : حديث حسن غريب » .

والحديث أخرجه ابن عساكر عن ابن عباس مرفوعا بلفظ : « إن صدقة السر تطفي غضب الرب ، وإن صلة الرحم تزيد في العمر ... » . تاريخ دمشق ١٧ / ١٧٢ .

وللحديث طرق كثيرة عن غيره من الصحابة استقصاها العلامة الألباني في : السلسلة الصحيحة ٥٣٥ / ٤ - ٥٣٩ .

والذي عند الترمذی من حديث أنس مرفوعا : « إن الصدقة لتطفي غضب الرب وتدفع ميتة السوء » . عارضة الأحوذی ١٦٨ / ٣ .

وانظر الكلام عليه في الإرواء ٣ / ٣٩٠ - ٣٩٣ .

وللشطر الأول مما أورده المصنف انظر ما أخرجه البخاری عن أنس مرفوعا بلفظ : « من سره أن ييسر له رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه » . صحيح البخاری ٣ / ٧٣ ، ٦ / ٨ .

وانظر : صحيح مسلم ٤ / ١٩٨٢ . سنن أبي داود ١ / ٣٩٣ . المسند ٣ / ١٥٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٦ . مع اختلاف في الألفاظ .

(٣) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .

(٤) سورة البلد ١٦ .



تُضَاعَفُ كَمَا يُضَاعَفُ غَيْرُهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ ، وَالتَّقَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
تُضَاعَفُ سَبْعُمِائَةٍ ضِعْفٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ  
أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ  
مِائَةُ حَبَّةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ صَدَقَةً تَمْنَعُ قَضَاءَهُ ؛ لِأَنَّهُ  
وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَجُزْ تَرْكُهُ .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى نَفَقَةِ الْعِيَالِ ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ  
ﷺ : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى  
أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّدَقَةِ ، [ ١٩٥ ] فَقَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا  
رَسُولَ اللَّهِ ، عِنْدِي دِينَارٌ . قَالَ : « تَصَدَّقْ بِهِ » <sup>(٣)</sup> عَلَى نَفْسِكَ . قَالَ :  
عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : « تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ » . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ :  
« تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ » <sup>(٤)</sup> . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : « تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى  
خَادِمِكَ » . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : « أَنْتَ أَبْصَرُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . فَإِنْ

(١) سورة البقرة ٢٦١ .

(٢) فى : باب فى صلة الرحم ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٩٣/١ .

كما أخرجه الطيالسى فى : مسنده ٣٠١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٦٠/٢ ، ١٩٣ -

١٩٥ .

وانظر صحيح مسلم ٦٩٢/٢ .

(٣) سقط من : م .

(٤) فى ف ، م : « زوجك » .

(٥) فى : باب فى صلة الرحم ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٩٣/١ .

وَأَفَقَهُ عِيَالَهُ عَلَى الْإِثَارِ فَهُوَ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جُهْدٌ مِنْ مُقِلٍّ إِلَى فَقِيرٍ فِي السَّرِّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> ، <sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَذْكُرْ : « إِلَى فَقِيرٍ فِي السَّرِّ » <sup>(٤)</sup> .

وَمَنْ أَرَادَ الصَّدَقَةَ بِكُلِّ مَالِهِ ، وَكَانَ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوَكُّلِ وَقُوَّةَ الْيَقِينِ وَالصَّبْرَ عَنِ الْمَشَاةِ ، أَوْ كَانَ لَهُ مَكْسَبٌ يَقُومُ بِهِ ، فَذَلِكَ أَفْضَلُ لَهُ وَأَوْلَى بِهِ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ ، فَزَوَّى عَنْ عُثْمَرَ <sup>(٥)</sup> قَالَ : أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَصَدَّقَ ، فَوَافَقَ مَا لَا عِنْدِي ، فَقُلْتُ : الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا ، فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟ » . قُلْتُ : أَبْقَيْتُ لَهُمْ مِثْلَهُ . فَاتَى

---

= كما أخرجه النسائي ، في : باب تفسير الصدقة عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٥١ ، ٤٧١ .

(١) سورة الحشر ٩ .

(٢) من حديث أبي ذر بلفظ : فَأَيُّهَا أَفْضَلُ (الصدقة) ؟ قَالَ : « جُهْدٌ مِنْ مُقِلٍّ إِلَى فَقِيرٍ فِي السَّرِّ ... » . أخرجه الطيالسي في : مسنده ٦٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٧٨ ، ١٧٩ . والذي عند أبي داود : « جُهْدُ الْمُقِلِّ » . فقط ، جواباً عن : أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبْشَى الْجُثَعَمِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ . انظر سنن أبي داود ١ / ٣٣٤ ، ٣٩٠ .

وانظر المجتبى ٥ / ٤٤ . سنن الدارمي ١ / ٣٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٥٨ ، ٣ / ٤١٢ ، ٥ / ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٦٥ .

وانظر : تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٢ / ٥٧١ ، الإرواء ٣ / ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٣ - ٣) سقط من : ف ، م .

(٤) بعده في م : « أَنَّهُ » .

أبو بكرٍ بكلِّ ما عنده، فقال 'رسولُ اللهِ': «مَا أَتَيْتَ لِأَهْلِكَ؟». فقال: اللهُ ورسولُه. فقلتُ: لا أُسَاقُكَ إلى شَيْءٍ أَبَدًا. وإن لم يَتَّقِ مِنْ نَفْسِهِ بهذا، كُرَّةَ له؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمَا يَمْلِكُ فيقول: هَذِهِ صَدَقَةٌ. ثُمَّ يَقْعُدُ يَسْتَكِفُّ النَّاسَ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِيٍّ». (رواهما أبو داود<sup>(٢)</sup>). وقال النبي ﷺ لسَعِيدٍ: «إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ<sup>(٣)</sup> أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢ - ٢) سقط من: م، وفي الأصل: «رواه أبو داود».

والحديث الأول أخرجه أبو داود، في: باب الرخصة في ذلك [أى في الرجل يخرج من ماله]، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١/٣٩٠.

كما أخرجه الترمذى، في: باب في مناقب أبي بكر وعمر، رضى الله عنهما، من أبواب المناقب. عارضة الأحوذى ١٣/١٣٨، ١٣٩. والدارمى، في: باب الرجل يتصدق بجميع ما عنده، من كتاب الزكاة. سنن الدارمى ١/٣٩١، ٣٩٢.

والحديث الثانى أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يخرج من ماله، من كتاب الزكاة. سنن أبى داود ١/٣٨٩.

كما أخرجه الدارمى، في: باب النهى عن الصدقة بجميع ما عند الرجل، من كتاب الزكاة. سنن الدارمى ١/٣٩١. وانظر الإرواء ٣/٤١٥، ٤١٦.

(٣) فى س ١: «ورثك». والثبت كما فى الأصل، س ٢، ف، م، وهو رواية لمسلم. (٤) أخرجه البخارى، فى: باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس، وباب الوصية بالثلث، من كتاب الوصايا، وفى: باب قول النبي ﷺ: «اللهم أمض لأصحابى هجرتهم»...، من كتاب مناقب الأنصار، وفى: باب حجة الوداع، من كتاب المغازى، وفى: باب قول المريض: إني وجع...، من كتاب الطب، وفى: باب الدعاء برفع الوباء والوجع، من كتاب الدعوات. صحيح البخارى ٤/٣، ٤، ٥/٨٧، ٢٢٥، ٧/١٥٥، ٨/٩٩. ومسلم، =

وَيُكْرَهُ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى الْإِضَاقَةِ أَنْ يَنْقُصَ نَفْسَهُ عَنْ <sup>(١)</sup> الْكِفَايَةِ  
التَّامَّةِ .

---

= فى : باب الوصية بالثلث ، من كتاب الوصية . صحيح مسلم ١٢٥٣ / ٣ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فيما يجوز للموصى فى ماله ، من كتاب الوصايا .  
سنن أبي داود ١٠١ / ٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الوصية بالثلث ، من أبواب الوصايا .  
عارضة الأحوذى ٢٦٨ / ٨ - ٢٧٠ . والنسائى ، فى : باب الوصية بالثلث ، من كتاب الوصايا .  
المجتبى ٢٠٤ / ٦ . وابن ماجه ، فى : باب الوصية بالثلث ، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ٢ /  
٩٠٥ . والإمام مالك ، فى : باب الوصية فى الثلث لا تتعدى ، من كتاب الوصية . الموطأ ٢ /  
٧٦٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ .  
(١) فى الأصل : « من » .

## كتاب الصيام

صِيَامُ رَمَضَانَ أَحَدُ أَزْكَانِ الْإِسْلَامِ وَفُرُوضِهِ ؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ <sup>(١)</sup> . الْآيَات . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ ، إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِسْلَامُ ؟ قَالَ : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ ؛ الْإِسْلَامُ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى كَافِرٍ ، أَصْلِيٍّ وَلَا مُؤْتَدٍّ . وَالْعَقْلُ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى مَجْنُونٍ . وَالْبُلُوغُ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّلَاةِ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَجِبُ عَلَى مَنْ

---

(١) سورة البقرة ١٨٣ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب سؤال جبريل النبى ﷺ عن الإيمان ... ، من كتاب الإيمان ، وفى : باب قوله : ﴿ إِنْ اللَّهُ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ ، من تفسير سورة لقمان ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ١٩/١ ، ٢٠ ، ١٤٤/٦ . ومسلم ، فى : باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٣٩/١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب فى الإيمان ، من كتاب السنة . سنن ابن ماجه ٢٥/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٢٦/٢ .

(٣) انظر ما تقدم فى ١٩٩/١ .

أطاقه ؛ لما روى عبد الرحمن بن أبي ليبة<sup>(١)</sup> ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام ، وجب عليه صيام شهر رمضان »<sup>(٢)</sup> . ولأنه يعاقب على تركه ، وهذا<sup>(٣)</sup> حقيقة الواجب . والأول المذهب ؛ لقول النبي ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة ؛ عن الصبي حتى يتلغ »<sup>(٤)</sup> . رواه أبو داود<sup>(٥)</sup> . ولأنه عبادة بدنية ، فلم يلزم الصبي ، كالحج . وحديثهم مرسّل ، ثم يُحمّل على تأكيد التدبّر ، كقوله<sup>(٦)</sup> : « غُسل الجمعة واجب على كل محتلم »<sup>(٧)</sup> . لكن يؤمّر بالصوم إذا أطاقه ، ويضرب عليه<sup>(٨)</sup> ليعتاده ، كالصلاة .

فإن أسلم كافر ، أو أفاق مجنون ، أو بلغ صبي ، في أثناء الشهر ، لزمهم صيام ما يستقبلونه ؛ لأنهم صاروا من أهل الخطاب ، [ ٩٥ ظ ] فيدخلون في الخطاب به . ولا يلزمهم قضاء ما مضى ؛ لأنه مضى قبل تكليفهم ، فلم يلزمهم قضاؤه ، كرمضان الماضي . وإن وجد ذلك منهم في أثناء نهار ، لزمهم إمساك بقيته وقضاؤه . وعنه ، لا يلزمهم ذلك ؛ لأنه

(١) في م : « ليلي » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب متى يؤمر الصبي بالصيام ، من كتاب الصيام . المصنف ٤ / ١٥٤ ، ١٥٥ . وابن حبان ، في : المجروحين ٣ / ١١٦ .

(٣) بعده في س ٢ ، م : « هو » .

(٤ - ٥) زيادة من : س ١ ، ف .

والحديث تقدم تخريجه في ١ / ١٩٨ .

(٥) في ف : « لقوله » .

(٦) تقدم تخريجه في ١ / ٥٠٠ .

(٧) سقط من : س ٢ ، م .

نَهَارٌ أُبِيحَ لَهُمْ فِطْرُ أَوَّلِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، فَلَمْ يَلْزَمَهُمْ إِمْسَاكُهُ ، كَمَا لَوْ اسْتَمَرَّ  
 الْعَذْرُ ، <sup>(١)</sup> «وَلَا تُهَمُّ» لَمْ يُذَرِّكُوا مِنْ وَقْتِ الْعِبَادَةِ مَا يُمَكِّنُهُمْ <sup>(٢)</sup> التَّلَبُّسُ بِهَا  
 فِيهِ <sup>(٣)</sup> ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ زَالَتْ أَعْذَارُهُمْ لَيْلًا . وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُمْ  
 أَذَرَكُوا جُزْءًا مِنْ وَقْتِ الْعِبَادَةِ ، فَلَزِمَهُمْ قَضَاؤُهَا ، كَمَا لَوْ أَذَرَكُوا جُزْءًا مِنْ  
 وَقْتِ الصَّلَاةِ . وَيَلْزَمُهُمُ الْإِمْسَاكُ لِحُزْمَةِ رَمَضَانَ ، كَمَا لَوْ قَامَتِ الْبَيْتَةُ  
 بِالرُّؤْيَا فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ .

وَأِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَهُوَ صَائِمٌ ، لَزِمَهُ إِمْتَامُ صَوْمِهِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ صَارَ  
 مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ ، فَلَزِمَهُ الْإِمْتَامُ ، كَمَا لَوْ شَرَعَ فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ ثُمَّ نَذَرَ  
 إِمْتَامَهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ ؛ لِذَلِكَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَلْزَمُهُ  
 الْقَضَاءُ ، كَمَا لَوْ بَلَغَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ .

**فصل : الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، الْإِطَاقَةُ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الشَّيْخِ الَّذِي يُجْهِدُهُ**  
**الصِّيَامُ ، وَلَا <sup>(٤)</sup> الْمَرِيضُ الْمَأْيُوسُ مِنْ بُرْئِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ**  
**اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَعَلَيْهِ أَنْ يُطْعِمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ**  
**تَعَالَى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> . قَالَ ابْنُ**

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، س ١ : «أَوْ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «يَلْزَمُهُمْ» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ف .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٦ .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٨٤ .

عَبَّاسٍ: كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ، وَهُمَا <sup>(١)</sup> يُطِيقَانِ الصَّيَّامَ، أَنْ يُفْطِرَا، وَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا، أَفْطَرَتَا، وَأَطْعَمَتَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup>. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ <sup>(٣)</sup> فِدْيَةٌ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِلآيَةِ الْأُولَى.

فصل: وَمَنْ لَزِمَ الصَّوْمَ، لَمْ يُنَخَّ لَهُ تَأْخِيرُهُ، إِلَّا أَرْبَعَةٌ؛ أَحَدُهَا، الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا، فَلَهُمَا الْفِطْرُ، وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ وَإِطْعَامُ مِسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْآيَةِ، وَإِنْ أَفْطَرَتَا خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا، فَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ حَسْبُ، كَالْمَرِيضِ.

الثاني، الحائضُ والنَّفَسَاءُ لهما الْفِطْرُ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُمَا الصَّيَّامُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْحَيْضِ <sup>(٤)</sup>، وَالنَّفَاسِ كَالْحَيْضِ، فَتَقْيِسُهُ عَلَيْهِ، وَمَتَى وَجَدَ ذَلِكَ فِي جُزْءٍ مِنَ الْيَوْمِ أَفْسَدَهُ. وَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لَيْلًا، فَتَوَتِ الصَّوْمَ، ثُمَّ اغْتَسَلَتْ مِنَ النَّهَارِ، صَحَّ صَوْمُهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جِمَاعٍ <sup>(٥)</sup>، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيُتِمُّ صَوْمَهُ <sup>(٦)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup>. وَهَذِهِ فِي مَعْنَاهُ.

(١) بعده في م: «لا».

(٢) في: باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحبلى، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ١/٥٤١.

والحديث ينتهي عند قوله: إذا خافتا. وما بعده من كلام أبي داود أدرجه المصنف في الحديث. انظر الإرواء ٤/٦٤.

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤) انظر ما تقدم في ١/١٥٨.

(٥) في الأصل، س ١، س ٢، ف: «قرا».

(٦) سقط من: م.

(٧) أخرجه البخاري، في: باب الصائم يصبح جنبًا، وباب اغتسال الصائم، من كتاب =



الثالث، المريض له الفِطْرُ وعليه القضاء؛ لقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١)</sup>. والمُبِيحُ لِلْفِطْرِ ما خِيفَ مِنَ الصَّوْمِ زِيَادَتُهُ أَوْ إِبْطَاءُ بُرْئِهِ. فأمَّا ما لا أَثَرَ لِلصَّوْمِ فِيهِ، كَوَجَعِ الضَّرْسِ والأَصْبُعِ ونحوِهِ، فلا يُبِيحُ الفِطْرَ؛ لأنَّهُ لا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي الصَّوْمِ. وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَمَرَضَ فِي النَّهَارِ، فَلَهُ الفِطْرُ؛ لأنَّ الضَّرَرَ مَوْجُودٌ.

والصَّحِيحُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ لَشِدَّةِ عَطَشٍ أَوْ جُوعٍ، أَوْ شَبَقٍ يَخَافُ أَنْ تَنْشَقَّ أُنْثِيَاةُ، ونحوِ ذَلِكَ، فَلَهُ الفِطْرُ وَيَقْضِي؛ لأنَّهُ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ، أَشْبَهَ الْمَرِيضَ.

وَمَنْ فَاتَهُ الصَّوْمُ لِإِغْمَاءٍ، فعليه القضاء؛ لأنَّهُ لا يُزِيلُ التَّكْلِيفَ، وَيَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَا تَثْبُتُ الْوِلَايَةُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَهُوَ كَالْمَرَضِ<sup>(٢)</sup>. وَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعُ النَّهَارِ، لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ؛ لأنَّ الصَّوْمَ الْإِمْتِسَاكُ، وَلَا يُنْسَبُ ذَلِكَ إِلَيْهِ. وَإِنْ أَفَاقَ<sup>(٣)</sup> جُزْءًا<sup>٣</sup> مِنَ النَّهَارِ، صَحَّ

---

= الصوم. صحيح البخارى ٣/٣٨، ٤٠. ومسلم، فى: باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/٧٨٠، ٧٨١.

كما أخرجه النسائى، فى: باب صيام من أصبح جنباً...، من كتاب الصيام. السنن الكبرى ٢/١٨٠، ١٨١. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى صيام الذى يصبح جنباً فى رمضان، من كتاب الصيام. الموطأ ١/٢٨٩، ٢٩٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٣٤، ٣٦، ٣٨، ٦٧، ٧١، ٩٩، ١٨٣، ١٨٤، ٢١٦، ٢٢٩، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٧٩، ٢٩٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٣.

(١) سورة البقرة ١٨٤.

(٢) فى ف، م: «كالمرضى».

(٣ - ٣) فى م: «فى جزء».

صَوْمُهُ ؛ لَوْجُودِ الْإِمْسَاكِ فِيهِ . وَإِنْ نَامَ جَمِيعُ النَّهَارِ صَحَّ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ فِي حُكْمِ الْمُنْتَبِهِ ، لَكَوْنُهُ يَنْتَبِهُ إِذَا نُبِّهَ ، وَيَجِدُ الْأَلَمَ فِي حَالِ [ ٩٦و ] نَوْمِهِ .  
الرَّابِعُ ، السَّفَرُ الطَّوِيلُ الْمُبَاحُ يُبَيِّحُ الْفِطْرَ ؛ لِلآيَةِ ، وَلَا يَبَاحُ الْفِطْرُ بغيرِهِ ؛  
لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْقَصْرِ<sup>(١)</sup> . وَلَا يُفْطَرُ حَتَّى يَتْرُكَ الْبَيْوتَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا  
فِي الْقَصْرِ<sup>(٢)</sup> .

وَلِلْمُسَافِرِ أَنْ يَصُومَ وَيُفْطِرَ ؛ لِمَا رَوَى حَمْزَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَسْلَمِيُّ أَنَّهُ قَالَ  
لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَصُومُ فِي السَّفَرِ ؟ قَالَ : « إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ  
فَافْطِرْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَالْفِطْرُ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ  
الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ مِنْ رُحْصِ السَّفَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا ،

(١) انظر ما تقدم في ٤٤٦/١ .

(٢) انظر ما تقدم في ٤٤٧/١ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الصوم فى السفر والإفطار ، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٤٣/٣ . ومسلم ، فى : باب التخيير فى الصوم والفتور فى السفر ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٨٩/٢ ، ٧٩٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الصوم فى السفر ، من كتاب الصوم . سنن أبى داود ١/٥٦٠ . والنسائى ، فى : باب الصيام فى السفر ، وباب ذكر الاختلاف على عروة فى حديث حمزة فيه ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٥٦/٤ - ١٥٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرخصة فى الصوم فى السفر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٢٣٢/٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الصوم فى السفر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١/٥٣١ . والدارمى ، فى : باب الصوم فى السفر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمى ٨/٢ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الصيام فى السفر ، من كتاب الصيام . الموطأ ٢٥٩/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٦/٦ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب قول النبى ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر ... ، من كتاب =

فكان أفضل، كالقصر.

ولو تحمّل المريض والحامل والمُرضع الصَّوم، كُرهَ لهم، وأجزأهم؛ لأنَّهم أتوا بالأصل، فأجزأهم، كما لو تحمّل المريض الصَّلَاةَ قائماً.

ومن سافر في أثناء النهار أبيع له الفطر؛ لما روى عن أبي بصرة الغفاري أنه ركب في سفينة من الفسطاط<sup>(١)</sup> في شهر رمضان، فدفع، ثم قرَّبَ غداؤه، فلم يُجاوز البيوت حتى دعا بالشفرة، ثم قال: اقترب. قلت<sup>(٢)</sup>: ألسن ترى البيوت؟ قال: أترغب عن سنة رسول الله ﷺ؟ فأكل<sup>(٣)</sup>. رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>. ولأنَّه مبيح للفطر، فأباحه في أثناء النهار، كالمرضى<sup>(٥)</sup>.

---

= الصوم. صحيح البخاري ٤٤/٣. ومسلم، في: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٧٧٤/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب اختيار الفطر، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٥٦١/١. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر. من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٢٣١/٣. والنسائي، في: باب ما يكره من الصيام في السفر، من كتاب الصيام. المجتبى ١٤٦ - ١٤٨. وابن ماجه، في: باب في الإفطار في السفر، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٣٢/١. والدارمي، في: باب الصوم في السفر، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ٩/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٩/٣، ٣١٧، ٣١٩، ٣٥٢، ٣٩٩، ٤٣٤/٥.

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) في الأصل، س ١، س ٢، م: «قيل».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في: باب متى يفطر المسافر إذا خرج، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٦٢/١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٩٨/٦. وانظر: عون المعبود ٢٩٣/٢ في تعليقه على «فدفع».

(٥) في م: «كالمرضى».

وعنه ، لا يُباح ؛ لأنها عبادة تختلف بالسفر والحضر ، فإذا اجتمعاً فيها غلب حكم الحضر ، كالصلاة .

وإن نوى الصوم في سفره ، فله الفطر لذلك ، ولما روى جابر أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح ، فصام حتى بلغ كراع الغميم<sup>(١)</sup> ، وصام الناس معه ، ف قيل له<sup>(٢)</sup> : إن الناس قد شق عليهم الصيام ، وإن الناس ينظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء<sup>(٣)</sup> بعد العصر<sup>(٤)</sup> ، فشرب والناس ينظرون ، فأفطر بعضهم ، وصام بعضهم ، فبلغه أن ناساً صاموا ، فقال : « أولئك العصاة » . رواه مسلم<sup>(٥)</sup> . وله أن يفطر بما شاء . وعنه ، لا يفطر بالجماع . فإن أفطر به<sup>(٥)</sup> ، ففي الكفارة روايتان ؛ أصحهما ، لا تجب ؛ لأنه صوم لا يجب المضى فيه ، فأشبهه التطوع .

وإذا قديم المسافر ، وبرأ المريض ، وهما صائمان ، لم يُبَحَّ لهما الفطر ؛ لأنه زال عُذرهما قبل الترخيص ، أشبه القصر . وإن زال عُذرهما أو عُذر

---

(١) كراع الغميم : بين مكة والمدينة ، وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال ، وهذا الكراع جبل أسود في طرف الحرة يمتد إليه . معجم البلدان ٢٤٧/٤ .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) في : باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ... من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٨٥/٢ ، ٧٨٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يكره من الصيام ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٤٨/٤ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٢٣٠/٣ .

(٥) سقط من : الأصل .

الحائِضُ والنَّفَسَاءُ وهم مُفْطِرُونَ ، ففي الإمساكِ روايتان ، على ما ذكرنا في الصَّيِّ ونحوه .

وَمَنْ أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصُومَ غَيْرَ رَمَضَانَ ، فَإِنْ نَوَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup> ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَرَّمْ رَمَضَانَ ، وَلَا يَصْلُحَ الزَّمَانُ لِسِوَاهُ .

**فصل :** وَلَا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ إِلَّا بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، كَمَالُ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ بِهِ دُخُولَ رَمَضَانَ .

وَرُؤْيَا الْهَلَالِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ . وَعَنْهُ ، لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ اثْنَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ الْخَطَّابِ ، عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَانْسُكُوا ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأْتُوا ثَلَاثِينَ ، فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ<sup>(٣)</sup> ذَوَا عَدْلٍ<sup>(٤)</sup> ،

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَكِنْ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا ... ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/ ٣٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ وَجوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/ ٧٥٩ - ٧٦٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأُحْوَذِيِّ ٣/ ٢٠٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ إِذَا كَانَ غَيْمٌ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . الْمُجْتَبَى ٤/ ١٠٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّوْمِ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/ ٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/ ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٤١٥ ، ٤٢٢ ، ٤٣٠ ، ٤٣٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ ، ٤٩٧ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : س ١ ، م .

فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا» . رواه النسائي<sup>(١)</sup> . وقال أبو بكر: إن كان الرائي في جماعة لم يُقْبَلْ إِلَّا شَهَادَةُ اثْنَيْنِ ؛ لأنَّهم يُعَايِنُونَ ما عَايَنَهُ ، وإن كان في سَفَرٍ فَقَدِمَ ، قُبِلَ قَوْلُهُ وحده . وظاهرُ المذهبِ الأوَّلُ . اختاره الخِرَقِيُّ وغيره ؛ لما رَوَى ابنُ عمرَ ، قال : تَرَأَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ ، فَأُخْبِرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّيَامِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . ولأنَّه خَبَّرَ فيما طَرِيقَهُ الْمَشَاهِدَةَ يُدْخِلُ بِهِ فِي الْفَرِيضَةِ ، فَقُبِلَ مِنْ وَاحِدٍ ، كَوَفِّ الصَّلَاةِ .

وَالْعَبْدُ كَالْحُرِّ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مِنْ أَهْلِ الرَّوَايَةِ وَالْفُتْيَا ، فَأَشْبَهَ الْحُرَّ .

وفى المرأة وَجْهَانِ ؛ [ ٩٦ظ ] أَحَدُهُمَا ، يُقْبَلُ قَوْلُهَا ؛ لِأَنَّهُ خَبَّرَ دِينَئِي ، فَقُبِلَ خَبَرُهَا بِهِ ، كَالرَّوَايَةِ . والثاني ، لا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ طَرِيقَهُ الشَّهَادَةُ<sup>(٣)</sup> ، ولهذا لا يُقْبَلُ فِيهِ شَاهِدُ الْفَرْعِ مَعَ إِمْكَانِ شَاهِدِ الْأَصْلِ ، وَيُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، فَلَمْ يُقْبَلْ مِنَ الْمَرْأَةِ<sup>(٤)</sup> الْمُنْفَرِدَةِ ، كَالشَّهَادَةِ بِهَيْلَالٍ سُؤَالٍ .

(١) فى : باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٠٧/٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٣٢١/٤ . والدارقطنى ، فى : سننه ١٦٧/٢ .

(٢) فى : باب فى شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، من كتاب الصوم . سنن أبى داود ١/٥٤٧ .

كما أخرجه الدارمى ، فى : باب الشهادة على رؤية هلال رمضان ، من كتاب الصيام . سنن الدارمى ٤/٢ .

(٣) فى ف : « المشاهدة » .

(٤) بعده فى الأصل : « و » .

الثالث، أن يَحُولَ دُونَ مَطْلَعِ الْهِلَالِ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ غَيْمٌ  
أَوْ قَتَرٌ، وفيه ثلاث روايات؛ إحداهن، يَجِبُ الصَّيَامُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ  
عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غُمَّ  
عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. يَغْنَى: ضَيَّقُوا لَهُ الْعِدَّةَ، مِنْ  
قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾<sup>(٢)</sup> أُنَى: ضَيَّقَ عَلَيْهِ. وَتَضْيِيقُ  
الْعِدَّةَ لَهُ أَنْ يُحَسَّبَ شَعْبَانُ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذَا حَالَ دُونَ مَطْلَعِهِ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ أَصْبَحَ صَائِمًا<sup>(٣)</sup>. وَهُوَ  
رَاوِي الْحَدِيثِ، وَعَمَلُهُ بِهِ<sup>(٤)</sup> وَفَعْلُهُ<sup>(٥)</sup> تَفْسِيرٌ لَهُ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَصُومُ؛  
لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخارى، فى: باب قول النبى ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا...، من كتاب  
الصوم. صحيح البخارى ٣/٣٤. ومسلم، فى: باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال...،  
من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/٧٦٠.

كما أخرجه النسائى، فى: باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم...، من كتاب الصيام.  
المجتبى ٤/١٠٨. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، من كتاب  
الصيام. سنن ابن ماجه ١/٥٢٩. والدارمى، فى: باب الصوم لرؤية الهلال، من كتاب الصوم.  
سنن الدارمى ٣/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٦٣، ١٤٥.  
(٢) سورة الطلاق ٧.

(٣) أخرجه أبو داود، فى: باب الشهر يكون تسعا وعشرين، من كتاب الصيام. سنن أبى داود  
١/٥٤٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٥، ١٣.

(٤ - ٤) زيادة من: ف.

(٥) بعده فى م: «يوما».

والحديث أخرجه النسائى، فى: باب ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار فى حديث ابن  
عباس فيه، من كتاب الصيام. المجتبى ٤/١٠٩. والدارمى، فى: باب الصوم لرؤية الهلال، من  
كتاب الصوم. سنن الدارمى ٣/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٣٦٧.

حديث صحيح<sup>(١)</sup>. «وقال عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ النَّاسُ<sup>(٢)</sup> فقد عَصَى أبا القاسمِ عليه السلام. حديث صحيح<sup>(٣)</sup>. ولأنَّه شَكَّ فِي أَوَّلِ الشهرِ، فَأَشْبَهَ حَالِ الصَّخْرِ. الثالثةُ، النَّاسُ تَبِعَ لِلإِمَامِ، إِنْ صَامَ صَامُوا، وَإِنْ أَفْطَرَ أَفْطَرُوا؛ لقوله عليه السلام: «صَوْمُكُمْ يَوْمَ تَصُومُونَ»<sup>(٤)</sup>، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضْحُونَ»<sup>(٥)</sup>. «رواه أبو داود»<sup>(٦)</sup>.

**فصل:** وَإِذَا رَأَى الْهَلَالَ أَهْلُ بَلَدٍ، لَزِمَ النَّاسَ كُلَّهُمُ الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ ذَلِكَ الْيَوْمَ<sup>(٧)</sup> مِنْ رَمَضَانَ، وَصَوْمُهُ وَاجِبٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ.

(١ - ١) سقط من: الأصل.

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب قول النبى ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا...، من كتاب الصوم. صحيح البخارى ٣/ ٣٤. وأبو داود، فى: باب كراهية صوم يوم الشك، من كتاب الصيام. سنن أبى داود ١/ ٥٤٥. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية صوم يوم الشك، من أبواب الصيام. عارضة الأحوذى ٣/ ٢٠٢. والنسائى، فى: باب صيام يوم الشك، من كتاب الصيام. المجتبى ٤/ ١٢٦. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى صيام يوم الشك، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/ ٥٢٧.

(٢) سقط من: س ١، س ٢، ف.

(٣) بعده فى س ٢، م: «وفطركم يوم تفطرون». وورد فى: ف، فى آخر الحديث.

(٤ - ٤) سقط من: س ٢.

(٥ - ٥) سقط من: س ٢، ف.

والحديث أخرجه أبو داود، فى: باب إِذَا أَخْطَأَ الْقَوْمُ الْهَلَالَ، من كتاب الصيام. سنن أبى داود ١/ ٥٤٢.

كما أخرجه البيهقى، فى: السنن الكبرى ٤/ ٢٥٢.

وانظر ما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء الصوم يوم تصومون....، من أبواب الصوم.

عارضة الأحوذى ٣/ ٢١٦. والدارقطنى، فى: سننه ٢/ ١٦٤.

(٦) سقط من: م.



وَمَنْ رَأَى الْهِلَالَ فَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ، لَزِمَتْهُ الصَّوْمُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ». فَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمَئِذٍ بِجَمَاعٍ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ تَامٍ، فَلَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ، كَمَا لَوْ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ. وَلَا يَجُوزُ الْفِطْرُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى هِلَالٍ لَا يُدْخَلُ بِهَا فِي الْعِبَادَةِ، فَلَمْ يُقْبَلْ فِيهِ الْوَاحِدُ، كَسَائِرِ الشُّهُورِ. وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ؛ لِذَلِكَ. وَلَا يُفْطَرُ إِذَا رَأَاهُ وَحْدَهُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلَيْنِ قَدِمَا الْمَدِينَةَ وَقَدْ رَأَيَا الْهِلَالَ، وَقَدْ أَصْبَحَ النَّاسُ صِيَامًا، فَأَتَيَا عُمَرَ، فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِأَحَدِهِمَا: أَصَائِمُ أَنْتَ؟ قَالَ: بَلَى مُفْطِرٌ. قَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟ قَالَ: لَمْ أَكُنْ لِالصَّوْمِ وَقَدْ رَأَيْتُ الْهِلَالَ. وَقَالَ الْآخَرُ: أَنَا صَائِمٌ. قَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟ قَالَ: لَمْ أَكُنْ لِأَفْطَرِ وَالنَّاسُ صِيَامٌ. فَقَالَ لِلَّذِي أَفْطَرَ: لَوْلَا مَكَانُ هَذَا لَأَوْجَعْتُ رَأْسَكَ<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّهُ مُحْكَمٌ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ، أَشْبَهَ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَإِذَا صَامَ النَّاسُ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَلَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ أَفْطَرُوا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطَرُوا»<sup>(٣)</sup>. حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَإِنْ صَامُوا لِأَجْلِ الْغَيْمِ فَلَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ، لَمْ يُفْطَرُوا؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٨.

(٢) بعده في م: «رواه سعيد».

والحديث أخرجه عبد الرزاق، في: باب أصبح الناس صياما وقد رُئي الهلال، من كتاب الصيام. المصنف ١٦٥/٤.

(٣) انظر ما أخرجه أبو داود، في: باب من قال: فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٤٣/١، ٥٤٤. والدارقطني، في: سننه ١٦٠/٢، ١٦٣.

صامُوا احتياطًا للصَّومِ ، فيَجِبُ الصَّومُ في آخِرِهِ احتياطًا .

وإن صامُوا بشهادةٍ واحدٍ ، فلم يَرَوْا الهلالَ ، ففيه وَجهان ؛ أحدهما ، لا يُفْطِرُونَ ؛ لقوله عليه السلام : « وإن شَهِدَ اثْنانِ فُصِّمُوا وأُفْطِرُوا » <sup>(١)</sup> .  
ولأنَّهُ فِطْرٌ يَسْتَنِدُ إلى شهادةٍ واحدٍ ، فلم يَجْزُ ، كما لو شَهِدَ بهلالٍ شَوَّالٍ .  
والثاني ، يُفْطِرُونَ ؛ لأنَّ الصَّومَ ثَبِتَ ، فَوَجِبَ الفِطْرُ باستكمالِ العِدَّةِ تَبَعًا ،  
وقد يَثْبُتُ تَبَعًا ما لا يَثْبُتُ أَصْلًا ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّسَبَ لا يَثْبُتُ بِشهادةِ النِّسَاءِ  
أَصْلًا ، وَيَثْبُتُ بها الْوِلَادَةُ ، ثم يَثْبُتُ النَّسَبُ لِلْفِرَاشِ على وَجْهِ التَّبَعِ  
لِلْوِلَادَةِ .

فصل : [ ٩٧ر ] وَمَنْ كانَ أُسَيْرًا ، أو في مَوْضِعٍ لا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الشُّهُورِ  
بِالْحَبْرِ ، فَاسْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْأَشْهُرُ ، فَإِنَّهُ يَصُومُ شَهْرًا بِالاجْتِهَادِ ؛ لَأَنَّهُ اسْتَبَهَتْ  
عَلَيْهِ وَقْتُ الْعِبَادَةِ ، فَوَجِبَ الْعَمَلُ بِالتَّحَرِّيِ ، كَمَنْ اسْتَبَهَتْ عَلَيْهِ وَقْتُ  
الصَّلَاةِ . فَإِنْ لَمْ يَتَكَشَّفِ الْحَالُ ، فَصَوْمُهُ صَحِيحٌ ؛ لَأَنَّهُ أَدَّى فَرَضَهُ  
باجْتِهَادِهِ ، أَشْبَهَ الْمُصَلِّيَ يَوْمَ الْغَيْمِ . وَإِنْ انْكَشَفَ الْحَالُ فَبَانَ أَنَّهُ وافَقَ  
الشَّهْرَ ، أَجْزَأَهُ ؛ لَأَنَّهُ أَصَابَ في اجْتِهَادِهِ ، وَإِنْ وافَقَ بَعْدَهُ ، أَجْزَأَهُ ؛ لَأَنَّهُ  
وَقَعَ قَضَاءً لِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، فَصَحَّ ، كما لو عَلِمَ . وَإِنْ بَانَ قَبْلَهُ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛  
لَأَنَّهُ صَامَ قَبْلَ الْخِطَابِ ، أَشْبَهَ الْمُصَلِّيَ قَبْلَ الْوَقْتِ . وَلَوْ صَامَ بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ ،  
أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الشَّهْرَ لَمْ يَدْخُلْ فَصَامَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنْ وافَقَ ؛ لَأَنَّهُ  
صَامَ مع الشَّكِّ ، فَاسْتَبَهَتْ الْمُصَلِّيَ شَاكًّا في <sup>(٢)</sup> الْوَقْتِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٨ .

(٢) بعده في ف ، م : «أول» .

**فصل : وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ؛**  
 لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ  
 الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال النبي ﷺ : « لَا  
 يَمْنَعُكُمْ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ ، وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ ، وَلَكِنْ الْفَجْرُ  
 الْمُسْتَطِيرُ فِي الْأُفُقِ » <sup>(٢)</sup> . حديثٌ حسنٌ . وعن <sup>(٣)</sup> عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
 « إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَلْهِنَا ، وَأَذْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَلْهِنَا ، وَغَرَبَتِ <sup>(٤)</sup> الشَّمْسُ ،  
 أَفْطَرَ الصَّائِمُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَيَجُوزُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ إِلَى الْفَجْرِ ؛ لِلآيَةِ  
 وَالْخَبَرِ .

وإن جامع قبل الفجر ، ثم أصبح جنباً ، صَحَّ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا

(١) سورة البقرة ١٨٧ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ... ، من كتاب  
 الصيام . صحيح مسلم ٧٦٩/٢ ، ٧٧٠ . وأبو داود ، في : باب في وقت السحور ، من كتاب  
 الصوم . سنن أبي داود ٥٤٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في بيان الفجر ، من أبواب  
 الصوم . عارضة الأحوذى ٢٢٥/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣/٥ ، ١٤ .

(٣) بعده في م : « ابن » .

(٤) في س ٢ ، م : « غابت » .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب متى يحل فطر الصائم ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣/  
 ٤٦ . ومسلم ، في : باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار ، من كتاب الصيام . صحيح  
 مسلم ٧٧٢/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب وقت فطر الصائم ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١/  
 ٥٤٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء إذا أقبل الليل وأدبر النهار فقد أفطر الصائم ، من أبواب  
 الصوم . عارضة الأحوذى ٢١٧/٣ . والدارمي ، في : باب في تعجيل الإفطار ، من كتاب  
 الصيام . سنن الدارمي ٧/٢ .

أُذِنَ فِي الْمُبَاشَرَةِ إِلَى الْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّوْمِ، دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يَصُومُ جُنُبًا، وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ<sup>(١)</sup> غَيْرِ اخْتِلَامٍ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وإن أَصْبَحَ وَفِي فِيهِ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ فَلَفَظَهُ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ.

وإن طَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَاسْتَدَامَ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْجَمَاعِ جَمَاعٌ، وَإِنْ نَزَعَ، فَكَذَلِكَ، فِي اخْتِيَارِ ابْنِ حَامِدٍ وَالْقَاضِي؛ لِأَنَّ النَّزَعَ جَمَاعٌ، كَالِإِيلَاجِ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ: لَا قَضَاءُ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَارِكٌ لِلْجَمَاعِ، وَمَا عُلقَ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٌ لَا يَتَعَلَّقُ عَلَى تَرْكِهِ.

وإن أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ، صَحَّ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ، وَإِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ، بَطَلَ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ.

---

(١) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، ف: «قَرَأَ».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢٢٢، ٢٢٣.

(٣) فِي س ٢: «لِلْإِجْمَاعِ».

(٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ، س ٢.

## بَابُ النِّيَّةِ فِي الصَّوْمِ

لَا يَصِحُّ صَوْمُ رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الصَّيَامِ الْوَاجِبِ <sup>(١)</sup> إِلَّا بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ لِكُلِّ يَوْمٍ ؛ لِمَا رَوَتْ حَفْصَةُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَا صِيَامَ لَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ صَوْمٌ مَفْرُوضٌ ، فَاعْتَبِرَتْ فِيهِ النِّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ لِكُلِّ يَوْمٍ ، كَالْقَضَاءِ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْهُ ، تُجْزِئُهُ النِّيَّةُ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ لَجَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ وَاحِدَةٌ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُتَفَرِّدَةٌ <sup>(٤)</sup> لَا يَتَّصِلُ بِالْآخِرِ ، وَلَا يَفْسُدُ أَحَدُهُمَا بِفَسَادِ الْآخَرِ ، فَأَشْبَهَ أَيَّامَ الْقَضَاءِ .

وَفِي أَيِّ وَقْتٍ مِنَ اللَّيْلِ نَوَى أَجْزَأَهُ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ النَّوْمِ ، فَتَخْصِيصُ النِّيَّةِ بِجُزْءٍ مِنْهُ يُفَوِّتُ الصَّوْمَ .

---

(١) سقط من : م .

(٢) فى : باب النية فى الصيام ، من كتاب الصيام . سنن أبى داود ٥٧١ / ١ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٢٦٣ / ٣ . والنسائى ، فى : باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة فى النية فى الصيام ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٦٦ / ٤ - ١٦٨ . والدارمى ، فى : باب من لم يجمع الصيام من الليل ، من كتاب الصوم . سنن الدارمى ٧ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨٧ / ٦ .

(٣) بعده فى م : « ونحوه » .

(٤) فى ف : « مفترضة » .

وَمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ بَعْدَ النِّيَّةِ ، لَمْ تَبْطُلْ نِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّ إِبَاحَتَهُ <sup>(١)</sup> الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نِيَّتَهُ لَا تَفْسُدُ بِهِ .

**فصل : وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِكُلِّ صَوْمٍ <sup>(٢)</sup> وَاجِبٍ ، وَهُوَ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ صَائِمٌ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ ، أَوْ مِنْ كَفَّارَتِهِ ، أَوْ مِنْ نَذْرِهِ . [ ٩٧ ظ ] وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِرَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لِلتَّمْيِيزِ ، وَزَمَنُ رَمَضَانَ مُتَعَيِّنٌ لَهُ لَا يَحْتَمِلُ سِوَاهُ . وَالْأَوَّلَى أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فَافْتَقَرَ إِلَى التَّعْيِينِ ، كَالْقَضَاءِ ، فَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الشَّكِّ : إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَهُوَ فَرَضِي ، وَإِلَّا فَهُوَ نَفْلٌ . أَوْ نَوَى نَفْلًا ، أَوْ أَطْلَقَ النِّيَّةَ ، صَحَّ عِنْدَ مَنْ لَمْ يُوجِبِ التَّعْيِينَ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الصَّوْمَ ، وَنِيَّتُهُ كَافِيَةٌ ، وَلَا يَصِحُّ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْزَمْ بِهِ ، وَالنِّيَّةُ عَزْمٌ جَائِزٌ . وَإِنْ نَوَى : إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَأَنَا صَائِمٌ ، وَإِلَّا فَلَا . لَمْ يَصِحَّ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ شَكٌّ فِي النِّيَّةِ لِأَضَلِّ الصَّوْمِ .**

**وَلَا يَفْتَقِرُ مَعَ التَّعْيِينِ إِلَى نِيَّةِ الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ <sup>(٣)</sup> إِلَّا فَرَضًا . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَخْتَلُجُ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ رَمَضَانَ الصَّيْبُ نَفْلٌ .**

**وَمَنْ نَوَى الْخُرُوجَ مِنْ صَوْمِ الْفَرَضِ أَبْطَلَهُ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِهِ ، فَإِذَا قَطَعَهَا فِي أَثْنَائِهِ ، خَلَا ذَلِكَ الْجُزْءُ عَنِ النِّيَّةِ ، فَيَفْسُدُ الْكُلُّ ؛ لِقَوَايِ الشَّرْطِ .**

(١) فِي ف ، م : «إِباحة» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : «يَوْم» .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : «رَمَضَانَ» .

**فصل : وَيَصِحُّ صَوْمُ التَّطَوُّعِ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » . قُلْنَا : لَا . قَالَ : « إِنِّي إِذَا صَائِمٌ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ فِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ تَكْثِيرًا لِلصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَغَرَّضَ لَهُ النَّبِيُّ مِنَ النَّهَارِ ، فَجَازَ ، كَمَا سُوِّمَ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ وَالِاسْتِقْبَالِ فِي النَّافِلَةِ ؛ لِذَلِكَ .**

وَفِي أَيِّ وَقْتٍ نَوَى مِنَ النَّهَارِ ، أَجْزَأُهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْحِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى فِي <sup>(٢)</sup> النَّهَارِ ، أَشْبَهَ مَا قَبْلَ الزَّوَالِ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا يُجْزَى بِنِيَّةٍ بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ لَمْ تَصْحَبِ الْعِبَادَةَ فِي مُعْظَمِهَا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَى مَعَ الْغُرُوبِ . قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ نَوَى التَّطَوُّعَ مِنَ النَّهَارِ ، كُتِبَ لَهُ بِقِيَّتِهِ يَوْمُهُ ، وَإِذَا أُجْمِعَ مِنَ اللَّيْلِ كَانَ لَهُ يَوْمُهُ . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ إِنَّمَا يُحْكَمُ لَهُ بِالصَّيَامِ مِنَ وَقْتِ النَّيَّةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا <sup>(٣)</sup> لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُحْكَمُ لَهُ بِالصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ الْمَثَابِ عَلَيْهِ مِنَ أَوَّلِ النَّهَارِ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ بَعْضِهِ لَا يَصِحُّ .

(١) في : باب جواز صوم النافلة بنية من النهار ... من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨٠٩/٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرخصة في ذلك [ النية من النهار ] ، من كتاب الصيام .  
سنن أبي داود ٥٧١/١ . والترمذي ، في : باب صيام المتطوع بغير تبييت ، من أبواب الصوم .  
عارضة الأحوذى ٢٦٩/٣ ، ٢٧٠ . والنسائي ، في : باب النية في الصيام ، من كتاب الصيام .  
المجتبى ١٦٣/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٠٧/٦ .

(٢) في ف : « من » .

(٣ - ٣) في س ١ ، س ٢ : « لامرئ » .

(٤) تقدم تخريجه في ٥١/١ .





## بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَمَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ

يَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ ؛ لِلآيَةِ وَالْحَبْرِ ، فَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مُخْتَارًا ذَاكِرًا لَصَوْمِهِ ، أَبْطَلَهُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يُنَافِي الصَّوْمَ لغيرِ عُذْرٍ ، سِوَاءَ كَانَ غِذَاءً أَوْ غَيْرَ غِذَاءٍ ، كَالْحَصَاةِ وَالتَّوَاةِ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ .

وإنِ اسْتَعَطَ<sup>(١)</sup> ، أَفْسَدَ صَوْمَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ : « وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِثْنَاءِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا » . (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُفْسِدُ الصَّوْمَ إِذَا بَالَغَ فِيهِ بِحَيْثُ يَدْخُلُ إِلَى خَيَاشِيمِهِ .

وإنِ أَوْصَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئًا مِنْ أَىِّ مَوْضِعٍ كَانَ ، أَوْ إِلَى دِمَاعِهِ ، مِثْلَ أَنْ اخْتَقَرَ ، أَوْ دَاوَى جَائِفَةً<sup>(٢)</sup> بِمَا يَصِلُ جَوْفَهُ ، أَوْ طَعَنَ نَفْسَهُ ، أَوْ طَعَنَهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ بِمَا يَصِلُ جَوْفَهُ ، أَوْ قَطَرَ فِي أُذُنِهِ فَوَصَلَ إِلَى دِمَاعِهِ ، أَوْ دَاوَى مَأْمُومَةً<sup>(٣)</sup> بِمَا يَصِلُ إِلَيْهِ ، أَفْطَرَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَطَلَ بِالسَّعُوطِ ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَبْطُلُ بِكُلِّ وَاصِلٍ مِنْ أَىِّ مَوْضِعٍ كَانَ ، وَلِأَنَّ الدَّمَاعَ أَحَدَ الْجَوْفَيْنِ ، فَأَبْطَلَ الصَّوْمَ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ ، كَالْآخِرِ .

(١) استعط : أدخل الدواء فى أنفه .

(٢ - ٣) سقط من : الأصل ، ف ، م .

والحديث تقدم تخريجه فى ٥٨ / ١ .

(٣) الجائفة : الجراحة تصل إلى الجوف .

(٤) المأومة : الجراحة تصل إلى أم الدماغ ، وهى أشد الشجاج .

وإن اِكْتَحَلَ ، فَوَصَلَ الكُحْلُ إِلَى حَلْقِهِ ، أَفْطَرَ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ مَنْقَذٌ ،  
ولذلك يجدُّ المُكْتَحِلُ مَرَارَةَ الكُحْلِ فِي حَلْقِهِ ، وَتَخْرُجُ أَجْزَاؤُهُ فِي  
نُخَاعَتِهِ . وإن شَكَّ فِي وُصُولِهِ ؛ لَكَوْنِهِ يَسِيرًا ، كَالْمِيلِ وَنَحْوِهِ ، [ ٩٨ ] ولم  
يجدْ طَعْمَهُ ، لم يُفْطِرْهُ . نَصَّ عَلَيْهِ .

وإن زَرَّقَ <sup>(١)</sup> فِي إِحْلِيلِهِ شَيْئًا ، أَوْ أَذْخَلَ مِيلًا ، لم يَتَطَّلِ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّ مَا  
يَصِلُ الْمَثَانَةَ لَا يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ ، وَلَا مَنْقَذَ بَيْنَهُمَا ، إِنَّمَا يَخْرُجُ الْبَوْلُ  
رَشْحًا ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ تَرَكَ فِي فِيهِ شَيْئًا <sup>(٢)</sup> .

وإن اِبْتَلَعَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ أَفْطَرَ ؛ لِأَنَّهُ وَاصِلٌ مِنْ خَارِجٍ يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ  
مِنْهُ <sup>(٣)</sup> ، فَأَشْبَهَ اللَّقْمَةَ .

**فصل :** وما لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ؛ كَاِثِلَاعِ رِيْقِهِ ، وَغَرْبَلَةِ الدَّقِيقِ ،  
وَعُبَارِ الطَّرِيقِ ، وَالذُّبَابَةِ تَدْخُلُ <sup>(٤)</sup> حَلْقَهُ ، لَا يُفْطِرْهُ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْهُ لَا  
يَدْخُلُ تَحْتَ الْوُسْعِ ، وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا .

وإن جَمَعَ رِيْقَهُ ثَم اِبْتَلَعَهُ ، لم يُفْطِرْ ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ مِنْ مَعِدَّتِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ  
لم يَجْمَعْهُ . وفيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ يُفْطِرْهُ ؛ لِإِمْكَانِ <sup>(٥)</sup> التَّحَرُّزِ مِنْهُ . وإن اِبْتَلَعَ

(١) فِي م : « أَقْطَرَ » .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، بعد أن ذكر تنازع أهل العلم فِي أمر الكحل والحقنة وما يقطر  
فِي الإحليل ومداداة المأمومة والجائفة : والأظهر أَنَّهُ لَا يَفْطِرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . واستدل لقوله هذا  
بكلام طويل ، راجعه فِي الفتاوى ٢٣٣/٢٥ - ٢٣٧ .

(٣) فِي س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « عَنْهُ » .

(٤) بعده فِي م : « فِي » .

(٥) فِي م : « لِأَنَّهُ يُمْكِنُ » .

التَّخَامَةُ، ففِيهَا رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُفْطِرُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ الْقَمِّ، أَشْبَهَ الْقَيْءَ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يُفْطِرُ، لِأَنَّهَا لَا تَصِلُ مِنْ خَارِجٍ، وَهِيَ مُعْتَادَةٌ فِي الْقَمِّ، أَشْبَهَ الرِّيْقَ.

وَمَنْ أَخْرَجَ رِيْقَهُ مِنْ فَمِهِ ثُمَّ ابْتَلَعَهُ، أَوْ بَلَغَ رِيْقَ غَيْرِهِ، أَفْطَرَ؛ لِأَنَّهُ بَلَغَهُ مِنْ غَيْرِ فِيهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ بَلَغَ مَاءً. وَمَنْ أَخْرَجَ دِرْهَمًا مِنْ فِيهِ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ وَبَلَغَ رِيْقَهُ، لَمْ يُفْطِرْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ ابْتِلَاعُ الْبَلَلِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ لَا يُفْطِرُ بِابْتِلَاعِ رِيْقِهِ بَعْدَ الْمَضْمَضَةِ وَالتَّسْوُكِ بِالْعُودِ الرَّطْبِ، وَلَا بِإِخْرَاجِ لِسَانِهِ ثُمَّ إِعَادَتِهِ.

وَلَوْ سَالَ فَمُهُ دَمًا، أَوْ خَرَجَ إِلَيْهِ قَلَسٌ أَوْ قَيْءٌ، فَازْدَرَدَهُ<sup>(١)</sup>، أَفْطَرَ؛ لِأَنَّ الْقَمَّ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ. وَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ ابْتَلَعَ رِيْقَهُ وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَسِ، أَفْطَرَ، وَلَا فَلَ.

**فصل:** وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا، أَفْطَرَ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ<sup>(٢)</sup> فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ»، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِضَاءٌ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ<sup>(٤)</sup>. حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) ازدرده: «ابتلعه».

(٢) زيادة من: ف.

(٣ - ٣) في م: «فلا قضاء عليه».

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب الصائم يستقيء عامدا، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ١/ ٥٥٥. والترمذي، في: باب ما جاء في من استقاء عمدا، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٣/ ٢٤٤. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الصائم يقىء، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه =

وإن حَجَمَ أو اِخْتَجَمَ أَفْطَرَ؛ لقولِ النبي ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»<sup>(١)</sup>. رواه عن النبي ﷺ أَحَدَ عَشَرَ نَفْسًا. وقال أحمدُ: حديثُ ثُوْبَانَ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ<sup>(٢)</sup> صَحِيحَانِ.

**فصل:** وَتَحَرُّمُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> الْمُبَاشَرَةُ؛ لِلآيَةِ، فَإِنْ بَاشَرَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، أَوْ قَبْلَ، أَوْ لَمَسَ، فَأَنْزَلَ، فَسَدَ صَوْمُهُ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، لَمْ يَفْسُدْ؛ يُلَا زُوِي عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَنَعْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا عَظِيمًا، قَبَّلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ. قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ مِنْ

---

= ٥٣٦/١. والدارمي، في: باب الرخصة في القيء، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ١٤/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٩٨/٢.

(١) من حديث ثوبان أخرجه أبو داود، في: باب الصائم يحتجم، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٥٥٢/١، ٥٥٣. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الحجامة للصائم، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٣٧/١. والدارمي، في: باب الحجامة تفطر الصائم، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ٢/١٤، ١٥. والإمام أحمد، في: المسند ٢٧٦/٥، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣.

ومن حديث شداد أخرجه أبو داود في الباب السابق. وابن ماجه، في: الباب السابق. والدارمي، في: الباب السابق. والإمام أحمد، في: المسند ١٢٣/٤ - ١٢٥، ٢٨٣/٥. ومن حديث رافع أخرجه الترمذي، في: باب كراهية الحجامة للصائم، من أبواب الصيام. عارضة الأحوذى ٣/٣٠٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٤٦٥.

ومن حديث معقل بن سنان أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣/٤٧٤، ٤٨٠. والحديث علقه البخاري، في: باب الحجامة والقيء للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخاري ٣/٤٢.

وانظر طرقا أخرى عند النسائي، في: السنن الكبرى ٢/٢١٦ - ٢٢٩. وانظر طرق الحديث والكلام عليها في: نصب الرأية ٢/٤٧٢ - ٤٧٨. الإرواء ٤/٦٥ - ٧٥. (٢ - ٢) زيادة من: م.

(٣) سقط من: م.

الماء<sup>(١)</sup>، وأنت صائم؟». قُلْتُ: لا بَأْسَ. قال: «فَمَهْ؟». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>. شَبَّهَ الْقُبْلَةَ بِالْمُضْمَضَةِ؛ لَكَوْنِهَا<sup>(٣)</sup> مِنْ مُقَدِّمَاتِ الشَّهْوَةِ، وَالْمُضْمَضَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا نَزُولُ الْمَاءِ لَمْ يُفْطِرْ، كَذَلِكَ الْقُبْلَةُ. وَلَوْ اخْتَلَمَ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ<sup>(٤)</sup> غَيْرِ اخْتِيَارِهِ.

وإن جامعَ لَيْلًا فَأَنْزَلَ نَهَارًا، لَمْ يُفْطِرْ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِنْزَالِ لَا يُفْطِرُ، كَالِاخْتِلَامِ.

وإن كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ، أَفْسَدَ صَوْمَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْزَالٌ عَنْ فِعْلِ فِي الصَّوْمِ أَمَكَّنَ التَّحَرُّزُ عَنْهُ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِاللَّمْسِ. وَإِنْ صَرَفَ بَصَرَهُ فَأَنْزَلَ، لَمْ يُفْطِرْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ. وَإِنْ أَنْزَلَ بِالْفِكْرِ، لَمْ يُفْطِرْ؛ لِذَلِكَ<sup>(٥)</sup>. وَإِنْ اسْتَمْنَى بِيَدِهِ فَأَنْزَلَ، أَفْطَرَ؛ لِأَنَّهُ إِنْزَالٌ عَنْ مُبَاشَرَةٍ، أَشْبَهَ الْقُبْلَةَ.

وَسِوَاءُ فِي هَذَا كُلِّهِ الْمَنِئِيُّ وَالْمَذْيُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ تَحَلَّلَهُ الشَّهْوَةُ انْضَمَّ إِلَى الْمُبَاشَرَةِ<sup>(٦)</sup>، فَأَفْطَرَ بِهِ، كَالْمَنِئِيِّ، إِلَّا فِي تَكَرُّرِ النَّظَرِ فَلَا يُفْطِرُ إِلَّا بِإِنْزَالٍ

(١) فِي الْأَصْلِ، س ١: «إِنَاء».

(٢) فِي: بَابُ الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥٥٦/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ. سَنَنَ

الدَّارِمِيُّ ١٣/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢١/١.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَمَهْ». أَيْ: فَمَاذَا. لِلِاسْتِفْهَامِ، فَأَبْدَلَ الْأَلْفَ هَاءً لِلْوَقْفِ وَالسَّكْتِ.

(٣) فِي س ٢: «لِكَوْنِهَا»، وَفِي م: «لِأَنَّهَا».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «مِنْ».

(٥) فِي س ١: «كَذَلِكَ».

(٦) بَعْدَهُ فِي س ٢، م: «بِهِ».

النبي في ظاهر كلامه ؛ لأنه ليس بمباشرة .

**فصل :** وما فعل من هذا ناسيا لم يفطره ؛ لما روى أبو هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أكل أحدكم أو شرب ناسيا ، فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » . مُتَّفَقٌ عليه <sup>(١)</sup> . وفي لفظ : « فلا يفطر ، فإنما هو رزق رزقه الله تعالى » <sup>(٢)</sup> . فنص على الأكل والشرب ، [ ٩٨ ظ ] وقسنا عليه سائر ما ذكرناه .

وإن فعله مكرها ، لم يفطر ؛ لقوله ﷺ : « من ذرعه القيء ، فليس عليه قضاء » <sup>(٣)</sup> . فتقيس عليه ما عداه .

وإن فعله وهو نائم ، لم يفطر ؛ لأنه أبلغ <sup>(٤)</sup> في العذر من الناسي .

وإن فعله جاهلا بتخريمه ، أفطر ؛ لأن النبي ﷺ قال : « أفطر الحاجم

---

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٤٠ / ٣ . ومسلم ، في : باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨٠٩ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من أكل ناسيا ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٥٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من أفطر ناسيا ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٥ . والدارمي ، في : باب في من أكل ناسيا ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ١٣ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٢٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الصائم يأكل أو يشرب ناسيا ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٤) سقط من : الأصل .

والمَحْجُومُ»<sup>(١)</sup>. فى حَقِّ رَجُلَيْنِ رَأَاهُمَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ مَعَ جَهْلِهِمَا بِالتَّحْرِيمِ ،  
ولأنَّه نَوْعُ جَهْلٍ ، فلم يُعَذَّرْ بِهِ ، كَالْجَهْلِ بِالْوَقْتِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَا  
يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ عُذْرٌ يَمْنَعُ التَّائِمَ<sup>(٢)</sup> ، فَيَمْنَعُ الْفِطْرَ ، كَالنَّسِيَانِ .

وإن تَمْتَضَمَضَ أَوْ اسْتَشْتَقَ ، فَدَخَلَ الْمَاءُ حَلَقَهُ ، لَمْ يُفْطِرْ ؛ لِأَنَّهُ وَاصِلٌ  
بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ وَلَا تَعَدِّيهِ ، فَأُشْبِهَ الذُّبَابَ الدَّاخِلَ حَلَقَهُ . وَإِنْ بَالَعَ فِيهِمَا  
فَوْصِلَ الْمَاءُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ .  
وَالثَّانِى ، يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ لَقِيطُ بْنُ صَبْرَةَ ؛ حِفْظًا  
لِلصَّوْمِ<sup>(٣)</sup> ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُفْطِرُهُ ، وَلأنَّه تَوَلَّدَ بِسَبَبِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ ، فَأُشْبِهَ  
الْإِنْزَالَ عَنْ مُبَاشَرَةٍ . وَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فِيهِمَا فَوْصِلَ الْمَاءُ ، فَعَلَى  
الْوَجْهَيْنِ .

وإن أَكَلَ يَظُنُّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ ، وَلَمْ تَغِبْ ، أَوْ أَنَّ الْفَجَرَ لَمْ  
يَطْلُعْ ، وَقَدْ طَلَعَ ، أَفْطَرَ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ حَنْظَلَةَ قَالَ : كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي  
رَمَضَانَ ، وَفِي السَّمَاءِ سَحَابٌ ، فَظَنَّنَا أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ ، فَأَفْطَرَ بَعْضُ  
النَّاسِ ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، فَقَالَ عَمْرٌ : مَنْ أَفْطَرَ فَلْيَقْضِ يَوْمًا مَكَانَهُ .  
<sup>(٤)</sup> رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِنَحْوِهِ . وَلأنَّه أَكَلَ ذَاكِرًا مُخْتَارًا ، فَأَفْطَرَ ، كَمَا

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٤٢ .

(٢) فى م : « النائم » .

(٣) تقدم تخريجه فى ٥٨/١ .

(٤) - ٤) سقط من : م .

وأخرجه ابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٢٣/٣ ، ٢٤ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٤/

لو أَكَلَ يَظُنُّ أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ شَعْبَانَ ، فَبَانَ مِنْ رَمَضَانَ .

**فصل :** وعلى مَنْ أَفْطَرَ الْقَضَاءُ ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ »<sup>(١)</sup> . ولأنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ مَعَ الْغُذْرِ ، فَمَعَ عَدَمِهِ أَوْلَى ، وعليه إِمْسَاكُ سَائِرِ<sup>(٢)</sup> يَوْمِهِ ؛ لَأَنَّهُ أَمِرٌ بِهِ<sup>(٣)</sup> جَمِيعَ النَّهَارِ ، فَمُخَالَفَتُهُ فِي بَعْضِهِ لَا تُبِيحُ الْمَخَالَفَةَ فِي الْبَاقِي . وَلَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالرُّؤْيَا بَعْدَ فِطْرِهِ ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْإِمْسَاكُ لَذَلِكَ .

وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِهَا الْمُحْتَجِّمْ وَلَا الْمُسْتَقْبَى ، وَلِأَنَّ الْإِجَابَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهَا إِلَّا فِي الْجَمَاعِ ، وَلَيْسَ غَيْرُهُ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَظُ ، وَلِهَذَا يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ ، وَالْكَفَّارَةُ الْعُظْمَى فِي الْحَجِّ ، وَيُفْسِدُهُ دُونَ سَائِرِ مَحْظُورَاتِهِ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ اثْنَا عَشَرَ حُكْمًا .

**فصل :** وَمَنْ جَامَعَ فِي الْفَرْجِ ، فَأَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُغْتَقُّهَا ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؟ » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) سقط من : م .

(٣) بعده في س ٢ ، م : « في » .



قال : لا . قال : فسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَيَّنَّا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَيْ النَّبِيُّ ﷺ  
بَعَرَقِ<sup>(١)</sup> تَمْرٍ ، فَقَالَ : « أَيْنَ السَّائِلُ ؟ خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ » . فَقَالَ الرَّجُلُ :  
أَعَلَى أَفْقَرٍ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا<sup>(٢)</sup> - يَرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ -  
أَهْلُ يَبْتَ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ يَبْتَى . فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ  
أَنْبِابُهُ ،<sup>(٣)</sup> ثُمَّ قَالَ<sup>(٤)</sup> : « أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . وَسَوَاءٌ فِي هَذَا وَطْءٌ

(١) فِي س ٢ ، م : « بَفَرَق » .

وَالْعَرَقُ ؛ الْمِكْتَلُ : وَهُوَ قِفَّةٌ تَعْمَلُ مِنَ الْخُوصِ .

(٢) اللَّابَتَانِ : مَثْنَى لَابَةٍ ، وَهِيَ الْأَرْضُ ذَاتُ الْحِجَارَةِ السُّودِ ، وَالْمَدِينَةُ الْمُنُورَةُ تَقَعُ بَيْنَ لَابَتَيْنِ ،  
وَهُمَا الْمَشَارُ إِلَيْهِمَا فِي هَذَا السِّيَاقِ .

(٣ - ٣) فِي م : « فَقَالَ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ ... ، وَبَابِ الْمَجَامَعِ فِي رَمَضَانَ هَلْ  
يَطْعَمُ ... ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ ، وَفِي : بَابِ إِذَا وَهَبَ هَبَةً فَقَبِضَهَا الْآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ : قَبِلْتُ ، مِنْ  
كِتَابِ الْهَبَةِ ، وَفِي : بَابِ نَفَقَةِ الْمَعْسَرِ عَلَى أَهْلِهِ ، مِنْ كِتَابِ النِّفَقَاتِ ، وَفِي : بَابِ التَّبَسُّمِ  
وَالضَّحِكِ ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ : وَيَلُكُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ... ﴾ ، وَبَابِ مَنْ أَعَانَ الْمَعْسَرَ فِي الْكُفَّارَةِ ، وَبَابِ يَعْطَى فِي  
الْكُفَّارَةِ عَشْرَةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْكُفَّارَاتِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا ... ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ .  
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤١ / ٣ ، ٤٢ ، ٢١٠ ، ٨٦ / ٧ ، ٢٩ / ٨ ، ٤٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٠٦ .  
وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ ... ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ  
٧٨١ / ٢ ، ٧٨٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي كُفَّارَةِ مَنْ أَتَى أَهْلَهُ فِي رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ .  
سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٥٧ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كُفَّارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ ، مِنْ أَبْوَابِ  
الصِّيَامِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٠ / ٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كُفَّارَةِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ  
رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٥٣٤ / ١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الَّذِي يَقَعُ عَلَى  
أَمْرَاتِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَهَارًا ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ ١١ / ٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ كُفَّارَةِ مَنْ  
أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . الْمَوْطَأُ ٢٩٦ / ١ ، ٢٩٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢ /  
٢٠٨ ، ٢٤١ ، ٢٨١ ، ٥١٦ .

الرَّوْجَةِ وَالْأَجْنَبِيَّةِ، وَالْحَيَّةِ وَالْمَيْتَةِ، وَالْأَدْمِيَّةِ وَالْبَيْهَمَةِ، وَالْقُبْلِ وَالذُّبْرِ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي فَرْجٍ مُوَجَّبٍ لِلْعُسْلِ، أَشْبَهَ وَطْءَ الرَّوْجَةِ، وَلِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ التَّكْفِيرُ بِالْوَطْءِ فِي الْحَلِّ الْمَمْلُوكِ، فَفِيمَا عَدَاهُ أَوْلَى. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ الْكَفَّارَةُ بِوَطْءِ الْبَيْهَمَةِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ لَا يَجِبُ الْحَدُّ بِالْوَطْءِ فِيهِ، أَشْبَهَ غَيْرَ الْفَرْجِ.

[ ٩٩ و ] وَفِي الْجِمَاعِ دُونَ الْفَرْجِ إِذَا أُنْزَلَ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، تَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلِ السَّائِلَ عَنِ الْوِقَاعِ. وَالثَّانِيَةُ، لَا تَجِبُ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشَرَةٌ لَا يُفْطَرُ بِغَيْرِ إِنْزَالٍ، فَأَشْبَهَ الْقُبْلَةَ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَفْصِلْهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ فَهِمَ مِنْهُ الْوِقَاعَ فِي الْفَرْجِ، بِدَلِيلِ تَرْكِ الْاسْتِفْصَالِ عَنِ الْإِنْزَالِ.

وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى النَّاسِيِ وَالْمَكْرَهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلِ السَّائِلَ عَنْ حَالِهِ. وَعَنْ أَحْمَدَ: كُلُّ أَمْرٍ غُلِبَ عَلَيْهِ الصَّائِمُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ. فَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِكْرَاهُ وَالنَّسْيَانُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عُفِيَ لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>. وَقِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْمُفْطَرَاتِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ كَانَ الْإِكْرَاهُ الْجَاءَ، مِثْلَ أَنْ اسْتَدْحَلَتْ ذَكَرَهُ وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ مَغْلُوبٌ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ، وَفِي فَسَادِ صَوْمِهِ اخْتِمَالَانِ. وَإِنْ كَانَ بِالْوَعِيدِ وَنَحْوِهِ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِشَارَ مِنْ فِعْلِهِ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِعُدْرِهِ.

فصل: وفي وجوب الكفارة على المرأة رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، تَجِبُ؛

(١) تقدم تخریجة فی ٢١٣/١. وليس عند النسائي.

لأنَّها أَحَدُ الْمُتَوَاطِقِينَ ، فَلَزِمَتْهَا الْكَفَّارَةُ ، كَالرَّجُلِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا تَلْزُمُهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ امْرَأَةَ الْمَوَاقِعِ بِكَفَّارَةٍ ، وَلِأَنَّهُ حَقٌّ مَالٍ يَتَعَلَّقُ بِالْوَطْءِ مِنْ بَيْنِ جَنْسَيْهِ ، فَاخْتَصَّ بِالرَّجُلِ ، كَالْمَهْرِ .

فَإِنْ كَانَتْ نَاسِيَةً أَوْ مُكْرَهَةً ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُعْذَرُ بِالْعُدْرِ فِي <sup>(١)</sup> الْوَطْءِ ، وَلِذَلِكَ لَا تُحَدُّ إِذَا أُكْرِهَتْ عَلَى الرُّنْيِ ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ . وَالْحُكْمُ فِي فُسَادِ صَوْمِهَا كَالْحُكْمِ فِي الرَّجُلِ الْمُعْذُورِ .

وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْوَطْءِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ ؛ لِعَدَمِ حُرْمَةِ الزَّمَانِ .

**فصل :** وَمَنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ فِي رَمَضَانَ ، فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ <sup>(٢)</sup> بِالْوَطْءِ وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ حَرَّمَ لِحُرْمَةِ رَمَضَانَ ، فَوَجِبَتْ بِهِ الْكَفَّارَةُ <sup>(٣)</sup> ، كَوَطْءِ الصَّائِمِ . وَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ صَاحِبُ مُقِيمٍ ، ثُمَّ مَرِضَ أَوْ جُنَّ أَوْ سَافَرَ ، لَمْ تَسْقُطِ الْكَفَّارَةُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَ صَوْمًا وَاجِبًا فِي رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ تَامٍّ ، فَوَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ <sup>(٤)</sup> «وَجُوبًا مُسْتَقَرًّا» ، كَمَا لَوْ لَمْ يَطْرَأُ عُذْرٌ .

وَإِنْ وَطِئَ ، ثُمَّ وَطِئَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ، فَعَلِيهِ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٌ ، بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَكَرَّرَ الْوَطْءُ فِيهَا قَبْلَ التَّكْفِيرِ ، فَلَمْ تَجِبْ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ ، كَالْحَجِّ . وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي يَوْمَيْنِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تُجْزِئُهُ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ جَزَاءٌ عَنْ جِنَايَةٍ تَكَرَّرَ سَبَبُهَا قَبْلَ اسْتِيفَائِهَا ، فَتَدَاخَلَا ، كَالْحُدُودِ ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : م ، وفي س ١ ، س ٢ ، ف : « وجوبا مستمرا » .

وكالتى قبلها . والثانى ، تلزمه كفارتان . اختاره القاضى ؛ لأنه أفسد صَوْمٌ<sup>(١)</sup> يَوْمَيْنِ بِجَمَاعٍ ، فوجبَت كفارتان كما لو كانا فى رَمَضَانَيْنِ . وإن كَفَرَ عن الأوَّلِ ، فعليه للثانى كفارةٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لأنه تَكَرَّرَ السَّبَبُ بعدَ اسْتِيفَاءِ حُكْمِ الأوَّلِ ، فَوَجِبَ أن يَنْبُتَ للثانى حُكْمُهُ ، كسائرِ الكَفَارَاتِ .

**فصل :** والكفارة عِتْقُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لم يَجِدْ فصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ ، فَمَنْ لم يَسْتَطِيعْ فإطعامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؛ لِلْخَيْرِ . وعنه ، أَنَّهَا على التَّخْيِيرِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ ؛ لِما رُوِيَ عن أبى هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فى رَمَضَانَ ، فَأَمَرَهُ رسولُ اللَّهِ ﷺ أنْ يُكْفَرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ ، أو صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ ، أو إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا . رَوَاهُ "مُسْلِمٌ" ، و"مَالِكٌ" ، فى «المَوْطَأِ»<sup>(٤)</sup> . و«أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ . والأوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لأنَّ الْحَدِيثَ الأوَّلَ أَصَحُّ ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلزِّيَادَةِ .

وإن عَجَزَ عن الأصنافِ كُلِّهَا سَقَطَتْ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِى أَخْبَرَهُ بِحَاجَتِهِ إِلَيْهَا بِأَكْلِهَا . وَيَحْتَمِلُ أنْ لَا تَسْقُطَ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ ٩٩ ط ] دَفَعَ إِلَيْهِ الْمِكْتَلَ وَأَمَرَهُ بِالتَّكْفِيرِ بعدَ إخبارِهِ بِعَجْزِهِ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ الإسقاطَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ .

(١) فى س ٢ : « صومه » .

(٢) فى م : « يطعم » .

(٣ - ٣) زيادة من : م .

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٤٧ .

ورواية التخيير أخرجها مسلم ، فى : باب تغليظ تحريم الجماع فى نهار رمضان ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٨٣/٢ . والإمام مالك ، فى : باب كفارة من أفطر فى رمضان ، من كتاب الصيام . الموطأ ٢٩٦/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٧٣/٢ ، ٥١٦ .

## بَابُ الْقَضَاءِ

يجوزُ تَفْرِيقُ قَضَاءِ رَمَضَانَ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وهذا مُطْلَقٌ يَتَنَاوَلُ التَّفْرِيقَ <sup>(٢)</sup> . وروى الأثرمُ ، بإسناده ، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ ، أَنَّهُ قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ تَقْطِيعِ قَضَاءِ رَمَضَانَ ، فَقَالَ : « لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكُمْ دَيْنٌ ، فَقَضَاهُ مِنَ الدَّهَمِ وَالذُّهْمَيْنِ ، حَتَّى يَقْضِي مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ ، هَلْ كَانَ ذَلِكَ قَاضِيًا دَيْنَهُ ؟ » . قَالُوا : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْعَفْوِ وَالتَّجَاوُزِ مِنْكُمْ » . <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِنَحْوِهِ <sup>(٤)</sup> . وَالتَّبَاعُ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالْأَدَاءِ ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْخِلَافِ .

وَيَجُوزُ لَهُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَأْتِ رَمَضَانُ آخِرُ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : لَقَدْ كَانَ يَكُونُ عَلَى الصِّيَامِ مِنْ رَمَضَانَ ، فَمَا أَقْضِيهِ حَتَّى يَجِيءَ شَعْبَانُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ؛

(١) سورة البقرة ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « التَّفْرِيقُ » ، وَفِي م : « التَّفْرِيقُ » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سننه ١٩٤ / ٢ . وَقَالَ : إِسْنَادٌ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّهُ مَرْسَلٌ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : المصنف ٣ / ٣٢ . وَابِيهَقِي ، فِي : السنن الكبرى ٤ / ٢٥٩ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : باب متى يقضى قضاء رمضان ، من كتاب الصوم . صحيح =

لأنه لو جاز لأخبرته عائشة، رضى الله عنها، ولأن تأخيرها غير مؤقَّتٍ إلحاق له بالمتدورات، فإن أخره لعذر، فلا شيء عليه؛ لأن فطر رمضان يُباح للعذر، فغيَّره أولى. وسواء مات أو لم يمُت؛ لأنه لم يُفَرِّط في الصوم، فلم يلزمه شيء، كما لو مات في رمضان.

وإن أمكنه القضاء فلم يقض حتى جاء رمضان آخر، قضى وأطعم عن كل يوم مسكيناً؛ لأن ذلك يُزوَى عن ابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، رضى الله عنهم، ولأن تأخير القضاء عن وقته إذا لم يُوجب قضاءً أوجب كفارة، كالشيخ الهيم<sup>(١)</sup>. وإن فرط فيه حتى مات قبل رمضان آخر، أُطعم عنه لكل<sup>(٢)</sup> يوم مسكيناً؛ لأن ذلك يُزوَى عن ابن عمر. وإن مات المفترط بعد أن أذركه رمضان آخر، فكفارة واحدة عن كل يوم تُجزئه. نص عليه؛ لأن الكفارة الواحدة أزالَتْ تفریطه، فصار كالميت

---

= البخارى ٤٥/٣. ومسلم، فى: باب قضاء رمضان فى شعبان، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٨٠٢/٢، ٨٠٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب تأخير قضاء رمضان، من كتاب الصيام. سنن أبى داود ١/٥٥٩. والنسائى، فى: باب وضع الصيام عن الحائض، من كتاب الصيام. المجتبى ١٦٢/٤. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى قضاء رمضان، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٣٣/١. والإمام مالك، فى: باب جامع قضاء الصيام، من كتاب الصيام. الموطأ ٣٠٨/١. كما أخرجه بنحوه الترمذى، فى: باب ما جاء فى تأخير قضاء رمضان، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٣١٠/٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١٢٤/٦، ١٣١، ١٧٩.

(١) فى ف، م: «الهيم».

والهم، بالكسر: الشيخ الفانى.

(٢) فى ف، م: «عن كل».

مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : عَلَيْهِ لِكُلِّ يَوْمٍ فَقِيرَانٌ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ كُلَّ  
وَاحِدٍ يَقْتَضِي كَفَّارَةً ، فَإِذَا اجْتَمَعَا وَجِبَ بِهِمَا <sup>(٢)</sup> كَفَّارَتَانِ ، <sup>(٣)</sup> كَمَا لَوْ  
فَرَطَ <sup>(٤)</sup> فِي يَوْمَيْنِ .

وَيَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ التَّطَوُّعُ بِالصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ  
بَوَقْتٍ مُوَسَّعٍ ، فَجَازَ التَّطَوُّعُ بِهَا فِي وَقْتِهَا قَبْلَ فِعْلِهَا ، كَالصَّلَاةِ . وَعَنْهُ ، لَا  
يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَدْخُلُ فِي جُبْرَانِهَا الْمَالُ ، فَلَمْ يَجُزِ التَّطَوُّعُ بِهَا قَبْلَ  
فَرَضِهَا ، كَالْحَيْجِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ ، بِخِلَافِ  
الصَّيَامِ .

وَلَا يُكْرَهُ قَضَاؤُهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ كَانَ يَسْتَحِبُّ الْقَضَاءَ  
فِيهَا ، وَلِأَنَّهَا أَيَّامُ عِبَادَةٍ ، فَلَمْ يُكْرَهْ الْقَضَاءُ فِيهَا ، كَعَشْرِ الْمُحَرَّمِ . وَعَنْهُ ،  
يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا كَرِهَهُ <sup>(٥)</sup> ، وَلِأَنَّ الْعِبَادَةَ فِيهَا أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ،  
فَاسْتَحَبَّ تَوْفِيرَهَا عَلَى التَّطَوُّعِ .

---

(١) فِي ف : « قَفِيرَان » .

(٢) فِي م : « بِهَا » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ ، ف : « كَالْتَفْرِيط » .

(٤) فِي ف : « عَامَيْنِ » .

(٥) أَخْرَجَ أَثَرُ عُمَرَ وَعَلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢٥٦/٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٣/

٧٤ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٨٥/٤ .





## بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ وَمَا يُكْرَهُ

يُنَبِّهِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْرُسَ صَوْمَهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالْغِيْبَةِ وَالشُّتْمِ وَالْمَعَاصِي؛  
لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ، فَلَا يَزُفْتُ،  
وَلَا يَصْخَبُ، فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ السُّحُورُ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:  
«تَسَحَّرُوا؛ فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَهً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ السُّحُورِ وَتَعْجِيلُ الْفِطْرِ؛ لِمَا رَوَى [١٠٠و] أَبُو ذَرٍّ عَنْ

---

(١) انظر ما تقدم تخريجه في ٤٧/١.

وهو عند مسلم أيضا في: باب حفظ اللسان للصائم، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/٨٠٦. وأبي داود، في: باب الغيبة للصائم، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ١/٥٥٢.  
(٢) أخرجه البخاري، في: باب بركة السحور من غير إيجاب، من كتاب الصوم. صحيح البخاري ٣/٣٨. ومسلم، في: باب فضل السحور وتأكيده استحبابه...، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/٧٧٠.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في فضل السحور، من أبواب الصوم. عارضة الأحمدي ٣/٢٢٧. والنسائي، في: باب الحث على السحور، من كتاب الصيام. المجتبى ٤/١١٥. وابن ماجه، في: باب ما جاء في السحور، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/٥٤٠. والدارمي، في: باب فضل السحور، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ٢/٦. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٢١٥، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٨١.

النبي ﷺ أنه قال: « لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا أَخْرَوْا الشُّحُورَ ، وَعَجَّلُوا الْفِطْرَ <sup>(١)</sup> » . من « الْمُسْنَدِ » <sup>(٢)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُفْطَرَ عَلَى رُطْبٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى الْمَاءِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ <sup>(٣)</sup> .

وَلَا بَأْسَ بِالسَّوَاكِ ؛ لِأَنَّ عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أُحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ <sup>(٤)</sup> .

وَهَلْ يُكْرَهُ بِالْعُودِ الرُّطْبِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ . وَالْأُخْرَى ، يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مِنْ أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنْهُ أَجْزَاءُ تُقَطَّرُهُ .

**فصل : وَتُكْرَهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ تَحَرَّكَ شَهْوَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ إِفْضَاءَهَا إِلَى فَسَادِ صَوْمِهِ ، وَمَنْ لَا تَحَرَّكَ شَهْوَتُهُ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ حَدُوثَ شَهْوَةٍ . وَالْأُخْرَى ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ**

(١) فِي م : « الْفِطْرُ » .

(٢) ١٤٦/٥ ، ١٧٢ . وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الْإِرْوَاءِ ٣٢/٤ ، ٣٣ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَفْطَرُ عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥٥٠/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ مَا يَسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣/٢١٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٦٤/٣ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٤٨/١ .

صائمٌ. <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. لَمَّا كَانَ أَمْلَكَ لِإِزْبِهِ <sup>(٢)</sup>. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَأَتَاهُ آخَرُ فَسَأَلَهُ، فَتَنَاهَا، فَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخٌ، وَالَّذِي نَهَاها شَابٌّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup>.

وَالْحُكْمُ فِي اللَّمَسِ وَتَكَرُّارِ النَّظَرِ كَالْحُكْمِ فِي الْقُبْلَةِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَاهَا.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَذُوقَ الطَّعَامَ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَمْ يَصِلْ إِلَى حَلْقِهِ شَيْءٌ، لَمْ يَضُرَّهُ، وَإِنْ وَصَلَ شَيْءٌ، فَطَرَهُ.

وَيُكْرَهُ مَضْغُ الْعِلْكِ الْقَوِيِّ الَّذِي لَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَأَمَّا مَا يَتَحَلَّلُ

(١ - ١) سقط من: م.

والحديث أخرجه البخاري، في: باب المباشرة للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخاري ٣٩/٣. ومسلم، في: باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة...، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٧٧٦/٢ - ٧٧٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب القبلة للصائم، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ١/٥٥٥. والترمذي، في: باب ما جاء في المباشرة للصائم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٢٦٠/٣. وابن ماجه، في: باب ما جاء في المباشرة للصائم، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٣٨/١. والإمام مالك، في: باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم، من كتاب الصيام. الموطأ ٢٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٠/٦، ٤٢، ٤٤، ٩٨، ١١٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٥٦، ٢٠١، ٢١٦، ٢٣٠، ٢٦٦.

(٢) قال الخطابي: يروى على وجهين؛ أَرَبَ، مفتوحة الألف والراء، وإِزْبَ، مكسورة الألف ساكنة الراء، ومعناها واحد، وهو حاجة النفس ووطرها...، والإرب أيضا العضو. معالم السنن ١١٣/٢.

(٣) في: باب كراهيته للشباب، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٥٦/١.

منه أجزاءٌ يَجِدُ طَعْمَهَا فِي حَلْقِهِ ، فَلَا يَحِلُّ مَضْغُهُ ، إِلَّا أَنْ لَا يَتَلَعَّ رِيقَهُ ،  
فَإِنْ بَلَغَهُ فَوَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ فَطَرَهُ . وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَ مَا لَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ  
شَيْءٌ فِي حَلْقِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُفْطَرُهُ ، كَالْكُخْلِ . وَالثَّانِي ، لَا  
يُفْطَرُهُ ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الطَّعْمِ لَا يُفْطَرُ ، كَمَنْ لَطَخَ بَاطِنَ قَدَمَيْهِ بِالْحَنْظَلِ ،  
فَوَجَدَ مَرَارَتَهُ فِي حَلْقِهِ ، لَمْ يُفْطَرِهِ .

وَيُكْرَهُ الْعَوُضُ فِي الْمَاءِ ؛ لِقَوْلِهِ يَدْخُلُ مَسَامِعَهُ ، فَإِنْ دَخَلَ ، فَهُوَ  
كَالدَّاخِلِ مِنَ الْمُبَالِغَةِ فِي الْاسْتِنْشَاقِ ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِفِعْلِ مَكْرُوهِ . فَأَمَّا الْغُسْلُ  
فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَيُكْرَهُ الْوِصَالُ ، وَهُوَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَيْنِ لَا يُفْطِرُ بَيْنَهُمَا ؛ لِمَا  
رَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تُوَاصِلُوا » . قَالُوا : إِنَّكَ تُوَاصِلُ<sup>(٢)</sup> ؟  
قَالَ : « إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ ؛ إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . فَإِنْ  
أَخَّرَ فِطْرَهُ إِلَى السَّحْرِ جَازَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف : « لتواصل » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الوصال ومن قال : ليس في الليل صيام ، من كتاب الصوم .

صحيح البخاري ٤٨/٣ . ومسلم ، في : باب النهي عن الوصال في الصوم ، من كتاب الصيام .

صحيح مسلم ٧٧٥/٢ ، ٧٧٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الوصال ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ٥٥١/١ .

والإمام مالك ، في : باب النهي عن الوصال في الصيام ، من كتاب الصيام . الموطأ ٣٠٠/١ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٢١/٢ ، ٢٣ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١٤٣ ، ١٥٣ .

يقولُ : « لَا تُؤَاوِلُوا ، فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُؤَاوِلَ فَلْيُؤَاوِلْ حَتَّى السَّحْرِ » .  
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> .

---

(١) فى : باب الوصال ومن قال : ليس فى الليل صيام ، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٣ / ٤٨ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الوصال ، من كتاب الصيام . سنن أبى داود ١ / ٥٥١ .  
والدارمى ، فى : باب النهى عن الوصال فى الصوم ، من كتاب الصوم . سنن الدارمى ٨ / ٢ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ٨ / ٣ ، ٨٧ ، ٩٦ .



## بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

وهو مُسْتَحَبٌّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ ، إِلَّا الصَّيَّامَ ، فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أُجْزِي بِهِ ، الصَّيَّامُ جُنَّةٌ ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا ؛ إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَأَفْضَلُهُ مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو <sup>(٢)</sup> ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : [ ١٠٠ ط ] « أَحَبُّ الصَّيَّامِ إِلَى اللَّهِ صِيَّامُ دَاوُدَ ؛ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا ، وَيُفْطِرُ يَوْمًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ صِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ :

(١) تقدم تخريجه في ٤٧/١ .

(٢) في الأصل : « عمر » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب صوم الدهر ، وباب حق الأهل في الصوم ، وباب صوم داود عليه السلام ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ، ٥٢/٣ ، ٥٣ . ومسلم ، في : باب النهي عن صوم الدهر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨١٢/٢ - ٨١٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صوم الدهر تطوعًا ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ٥٦٥/١ ، ٥٦٦ . والنسائي ، في : باب صوم النبي ﷺ ... ، وباب صوم عشرة أيام من الشهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٨٣/٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صيام الدهر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٤٦/١ . والدارمي ، في : باب في صوم داود ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٨/٢ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ١٩٨ - ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ .

أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ ؛ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرُكْعَتِي الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا أَيَّامَ الْبَيْضِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ»<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؛ لِمَا رَوَى أُسَامَةُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ<sup>(٣)</sup> فُسئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنْ أَعْمَلَ النَّاسُ تُغْرَضُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ»<sup>(٤)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ الصِّيَامُ فِي الْحَرَمِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْحَرَمِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم تخريجه في ٣٤٤/١.

(٢) أخرجه الترمذی، في: باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذی ٢٩٢/٣. والنسائي، في: باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، من كتاب الصيام. المجتبى ١٩٢/٤، والإمام أحمد، في: المسند ١٦٢/٥. (٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) في: باب في صوم الاثنين والخميس، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٦٨/١. كما رواه الإمام أحمد، في: المسند ٢٠٠/٥، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩.

(٥) بعده في ف: «حديث حسن»، وفي م: «وهذا حديث حسن». والحديث أخرجه مسلم، في: باب فضل صوم الحرم، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٨٢١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في صوم الحرم، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٦٦/١. والترمذی، في: باب ما جاء في فضل صلاة الليل، من أبواب الصلاة، وفي: باب ما جاء في صوم الحرم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذی ٢٢٧/٢، ٢٧٦/٣. والنسائي، في: باب فضل صلاة =



وَيُسْتَحَبُّ صِيَامُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَزُجْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ»<sup>(١)</sup>. وهذا حديثٌ<sup>(٢)</sup> صحيحٌ.

وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ كَفَّارَةٌ سَنَتَيْنِ؛ وَهُوَ<sup>(٣)</sup> التَّاسِعُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَصَوْمُ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ؛ وَهُوَ الْعَاشِرُ مِنَ الْحَرَمِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَوْمُ<sup>(٤)</sup> يَوْمِ عَرَفَةَ إِنِّي أُحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ»<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ فِي صِيَامِ عَاشُورَاءَ<sup>(٦)</sup>: «إِنِّي أُحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٧)</sup>.

= الليل، من كتاب قيام الليل. المجتبى ١٦٨/٣. والدارمي، في: باب في صيام المحرم، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ٢١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٤٢/٢، ٣٤٤، ٥٣٥.

(١) تقدم تخريجه في ٥٢٦/١.

(٢) بعده في ف، م: «حسن».

(٣) بعده في الأصل: «صوم».

(٤) سقط من: الأصل، م.

(٥) أخرجه مسلم، في: باب استحباب صيام ثلاثة أيام...، من كتاب الصيام. صحيح مسلم

٨١٨/٢، ٨١٩. وأبو داود، في: باب في صوم الدهر تطوعاً، من كتاب الصيام. سنن أبي

داود ٥٦٥/١، والترمذي، في: باب ما جاء في فضل صوم يوم عرفة، من أبواب الصوم.

عارضة الأحوذى ٢٨٢/٣. وابن ماجه، في: باب صيام يوم عرفة، من كتاب الصيام. سنن ابن

ماجه ٥٥١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩٥/٥، ٢٩٧، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١١.

(٦) بعده في م: «يوم».

(٧) هو من حديث أبي قتادة المتقدم وهو عند مسلم وأبي داود والإمام أحمد، في المواضع =

ولا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ<sup>(١)</sup> بِعَرَفَةَ أَنْ يَصُومَ؛ لِيَتَقَوَّى عَلَى الدُّعَاءِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ، قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَصُومْهُ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَصُومْهُ،<sup>(٢)</sup> وَمَعَ عُثْمَانَ فَلَمْ يَصُومْهُ، وَأَنَا لَا أَصُومُهُ، وَلَا أَمُرُّ بِهِ، وَلَا أَنْهَى عَنْهُ<sup>(٣)</sup>. حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَمَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ وَإِنْ فَرَّقَهَا، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ»<sup>(٤)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>.

**فصل: وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمٍ<sup>(٦)</sup> الْجُمُعَةِ بِالصَّيَامِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ:**

= السابقة، وهذا الجزء منه أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الحث على صوم يوم عاشوراء، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٢٨٤/٣. وابن ماجه، فى: باب صيام يوم عاشوراء، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٥٣/١.

(١) سقط من: م.

(٢ - ٢) سقط من: الأصل.

(٣) أخرجه الترمذى، فى: باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٢٨٣/٣. والدارمى، فى: باب فى صيام يوم عرفة، من كتاب الصوم. سنن الدارمى ٢٣/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٧٣/٢.

(٤) بعده فى م: «كله».

(٥) فى: باب استحباب صوم ستة أيام من شوال، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٨٢٢/٢. كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى صوم ستة أيام من شوال، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٦٧/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى صيام ستة أيام من شوال، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٢٩٠/٣. وابن ماجه، فى: باب صيام ستة أيام من شوال، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٤٧/١. والدارمى، فى: باب صيام الستة من شوال، من كتاب الصوم. سنن الدارمى ٢١/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٤١٧/٥، ٤١٩.

(٦) سقط من: م.

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا <sup>(١)</sup>   
يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

وَيُكْرَهُ <sup>(٣)</sup> إِفْرَادُ يَوْمِ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : <sup>(٤)</sup>   
« لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ » . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ   
صَحِيحٌ . فَإِنْ صَامَتْهُمَا مَعًا لَمْ يُكْرَهُ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ أَعيَادِ الْكُفَّارِ بِالصَّيَامِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِهَا وَالتَّشْبِيهِ بِأَهْلِهَا .

وَيُكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ : فَكَيْفَ بَمَنْ صَامَ   
الدَّهْرَ ؟ قَالَ : « لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ » <sup>(٥)</sup> . حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلِأَنَّهُ يُشَبِّهُ التَّبَيُّلَ

(١) بعده فى ف : « أن يصوم » . وهو لفظ مسلم .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب صوم يوم الجمعة ... ، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٣ / ٥٤ . ومسلم ، فى : باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٠١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب النهى أن يخص يوم الجمعة بصوم ، من كتاب الصيام . سنن أبى داود ١ / ٥٦٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية صوم يوم الجمعة وحده ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٧٩ . وابن ماجه ، فى : باب فى صيام يوم الجمعة ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٠٣ ، ٤٢٢ ، ٤٥٨ ، ٤٩٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٢ .

(٣) سقط من : م .

(٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب النهى أن يخص يوم السبت بصوم ، من كتاب الصيام . سنن أبى داود ١ / ٥٦٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى صوم يوم السبت ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٧٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صيام يوم السبت ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٨٩ ، ٦ / ٣٦٨ .

(٥) تقدم تخريجه عند مسلم وأبى داود فى صفحة ٢٦١ .

الْمُنْهَى عَنْهُ .

وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِرَمَضَانَ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ خَرَشَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ يَضْرِبُ أَكْفَ النَّاسِ حَتَّى يَضَعُوهَا فِي الطَّعَامِ - يَعْنِي فِي رَجَبٍ - وَيَقُولُ : إِنَّمَا هُوَ شَهْرٌ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تُعَظِّمُهُ . ثُمَّ يَقُولُ : صُومُوا مِنْهُ وَأَفْطِرُوا<sup>(١)</sup> . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ [ ١٠١ ] أَوَّلَهُ بِمَعْنَاهُ ، وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ : صُومُوا مِنْهُ وَأَفْطِرُوا .

وَقَالَ أَصْحَابُنَا : يُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ ؛ وَهُوَ الْيَوْمُ<sup>(٢)</sup> الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ شَعْبَانَ أَوْ مِنْ رَمَضَانَ إِذَا كَانَ صَحْوًا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ عَمَّارٍ : مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ<sup>(٣)</sup> ، فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . 'رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِنَحْوِهِ وَصَحَّحَهُ' . وَالْمَقْصِدَةُ حَرَامٌ .

وكَذَلِكَ اسْتِثْنَالُ رَمَضَانَ بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصِيَامِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا كَانَ

---

= كما أخرج هذا الجزء الترمذى ، فى : باب ما جاء فى صوم الدهر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٢٩٧/٣ . والنسائى ، فى : باب ذكر الاختلاف على غيلان بن جرير فيه ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٧٦/٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٧/٥ ، ٣١١ .

(١) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : المصنف ١٠٢/٣ . والطبرانى فى الأوسط ٣١٠/٨ . وليس عندهما : صوموا منه وأفطروا . والأثر صححه فى الإرواء ١١٣/٤ ، ١١٤ .

(٢) زيادة من : م .

(٣) بعده فى م : « الناس » .

(٤ - ٤) سقط من : م . وليس فى ف : « بنحوه وصححه » .

والحديث تقدم تخريجه فى صفحة ٢٣٠ .

يَصُومُ صِيَامًا فَلْيَصُمْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وما وافقَ مِنْ هذا كُلِّهِ عَادَةً فَلَا بَأْسَ بِصَوْمِهِ؛ لهذا الحديث، وقد دَلَّ هذا الحديثُ بِمَفْهُومِهِ عَلَى جَوَازِ التَّقَدُّمِ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمَيْنِ. وقد<sup>(٢)</sup> رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ النُّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ، فَأُمْسِكُوا عَنِ الصَّيَامِ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب لا يتقدم من رمضان بصوم يوم ولا يومين، من كتاب الصوم. صحيح البخارى ٣/٣٥، ٣٦. ومسلم، فى: باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/٧٦٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى من يصل شعبان برمضان، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ١/٥٤٥. والترمذى، فى: باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٣/٢٠٠، ٢٠١. والنسائى، فى: باب التقدم قبل شهر رمضان، وباب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبى كثير ومحمد بن عمرو على أبى سلمة فيه، من كتاب الصيام. المجتبى ٤/١٢٢، ١٢٣. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى النهى أن يتقدم رمضان بصوم، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/٥٢٨. والدارمى، فى: باب النهى عن التقدم فى الصيام قبل الرؤية، من كتاب الصوم. سنن الدارمى ٢/٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٣٤، ٢٨١، ٣٤٧، ٤٠٨، ٤٣٨، ٤٧٧، ٤٩٧، ٥١٣، ٥٢١، ٥٢٤/٤.

(٢) زيادة من: م.

(٣) أخرجه أبو داود، فى: باب فى كراهية وصل شعبان برمضان، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ١/٥٤٦. والترمذى، فى: باب فى كراهية الصوم فى النصف الثانى من شعبان لحال رمضان، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٣/٢٧٤. والنسائى، فى: باب صيام شعبان، من كتاب الصيام. السنن الكبرى ٢/١٧٢. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى النهى أن يتقدم رمضان بصوم...، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/٥٢٨. والدارمى، فى: باب النهى عن الصوم بعد انتصاف شعبان، من كتاب الصوم. سنن الدارمى ٢/١٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٤٤٢.

وانظر الكلام على الحديث فى: نصب الراية ٢/٤٤١، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٢/٦١٥، ٦١٦.

وهذا حديث صحيح<sup>(١)</sup>. فيَحْمَلُ الأوَّلُ على الجَوَازِ، وهذا على نَفْيِ  
الْفَضِيلَةِ؛ جَمْعًا بَيْنَهُمَا.

**فصل:** وَيَحْرُمُ صَوْمُ الْعِيدَيْنِ عَنْ فَوْضٍ أَوْ تَطَوُّعٍ، فَإِنْ صَامَهُمَا<sup>(٢)</sup>  
عَصَى، وَلَمْ يُجْزِئَاهُ عَنْ فَوْضٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، قَالَ:  
شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: هَذَا يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا، يَوْمَ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْيَوْمَ الْآخِرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ<sup>(٣)</sup>  
مِنْ نُسِيكِكُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ صِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ لِمَا رَوَى نُبَيْشَةُ الْهَذَلِيّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ» (وَذَكَرَ اللَّهُ<sup>(٥)</sup>). رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) فى م: «حسن».

(٢) بعده فى م: «فقد».

(٣) سقط من: س ١، س ٢، م.

(٤) أخرجه البخارى، فى: باب صوم يوم الفطر، من كتاب الصوم، وفى: باب ما يؤكل من  
لحوم الأضاحى وما يتزود منها، من كتاب الأضاحى، صحيح البخارى ٥٥/٣، ١٣٤/٧.  
ومسلم، فى: باب النهى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى، من كتاب الصيام. صحيح مسلم  
٧٩٩/٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى صوم العيدين، من كتاب الصيام. سنن أبى داود ٥٦٣/١.  
والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية الصوم يوم الفطر والنحر، من أبواب الصوم. عارضة  
الأحوذى ٣/٣٠٠. وابن ماجه، فى: باب فى النهى عن صيام يوم الفطر والأضحى، من كتاب  
الصيام. سنن ابن ماجه ٥٤٩/١. والإمام مالك، فى: باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة فى العيدين،  
من كتاب العيدين. الموطأ ١/١٧٨. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٤، ٣٤، ٤٠.

(٥ - ٥) سقط من: م.

(٦) فى: باب تحريم صوم أيام التشريق، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٨٠٠/٢.

وفى صِيَامِهَا<sup>(١)</sup> لِلْفَرْضِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَحْرُمُ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ .  
وَالثَّانِيَةُ، يَجُوزُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ، أَنَّهُمَا قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي  
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَقِسْنَا  
عَلَى صَوْمِ الْمُتَعَةِ صَوْمَ كُلِّ فَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ .

**فصل:** وَمَنْ دَخَلَ فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ فَلَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ، وَلَا قَضَاءٌ عَلَيْهِ .  
وعنه، عليه الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ، فَلَزِمَتْ بِالشَّرْعِ، كَالْحَجِّ . وَالأَوَّلُ  
الْمَذْهَبُ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُهْدِيَتْ لَنَا  
هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا زَوْزٌ<sup>(٣)</sup> - وَقَدْ خَبَّأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: « مَا هُوَ؟ » . قُلْتُ:  
حَيْثُ<sup>(٤)</sup> . قَالَ: « هَاتِيهِ » . فَجِئْتُ بِهِ<sup>(٥)</sup>، فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: « قَدْ كُنْتُ  
أُصْبِحْتُ صَائِمًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ كُلَّ صَوْمٍ لَوْ أَتَمَّهُ كَانَ تَطَوُّعًا، لَا  
يَلْزَمُهُ إِمْتَامُهُ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ لَا يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ، كَمَا لَوْ اغْتَقَدَهُ مِنْ رَمَضَانَ،  
فَبَانَ مِنْ شَعْبَانَ .

---

= كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى حبس لحوم الأضاحى، من كتاب الأضاحى . سنن أبى  
داود ٩٠/٢ . والإمام أحمد، فى: المسند ٧٥/٥، ٧٦ .

(١) فى م: « صيامهما » .

(٢) فى: باب صيام أيام التشريق، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٥٦/٣ .

كما أخرجه الدارقطنى، فى: سننه ١٨٦/٢ . والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٢٩٨/٤ .

(٣) الزور: الزوار، يقع على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة .

(٤) الحيس: تمر وسمن ودقيق تخلط وتعجن وتسوى كالثرید .

(٥) سقط من: م .

(٦) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٣٧ .

«وإن» كان الصَّوْمُ مَكْرُوهًا، فَالْفِطْرُ مِنْهُ مُسْتَحَبٌّ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ  
 جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ،  
 فَقَالَ: «أَصُمْتِ أَمْسِ؟». قَالَتْ: لَا<sup>(١)</sup>. قَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي  
 غَدًا». قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَأَفْطِرِي». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>.

وسائر التَّطَوُّعَاتِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالِاغْتِكَافِ وَغَيْرِهِمَا كَالصَّوْمِ، إِلَّا الْحَجَّ  
 وَالْعُمْرَةَ. وَعَنْهُ، أَنَّ الصَّلَاةَ أَشَدُّ، فَلَا يَقْطَعُهَا. وَمَالَ إِلَيْهَا أَبُو إِسْحَاقَ  
 الْجَوْزْجَانِيُّ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ ذَاتُ إِحْرَامٍ وَإِخْلَالٍ، فَأَشْبَهَتْ الْحَجَّ.  
 وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ<sup>(٤)</sup> مَا جَازَ تَرْكُ جَمِيعِهِ جَازَ تَرْكُ بَعْضِهِ، كَالصَّدَقَةِ،  
 وَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ يُخَالِفَانِ غَيْرَهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُمْنَضَى فِي فَاسِدِهِمَا، فَلَا يَصِحُّ  
 الْقِيَاسُ عَلَيْهِمَا.

وَمَنْ دَخَلَ فِي وَاجِبٍ؛ كَقَضَاءٍ، أَوْ نَذِيرٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، أَوْ كَفَّارَةٍ، لَمْ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ».

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ».

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «وَمُسْلِم».

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ...، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ. صَحِيحُ  
 الْبُخَارِيُّ ٥٤/٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ [صِيَامِ السَّبْتِ]، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ.  
 سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٦٤/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٢٤/٦، ٤٣٠.

(٤) إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزْجَانِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ، كَانَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ يَكْتَابُهُ وَيَكْرُمُهُ إِكْرَامًا  
 شَدِيدًا، عَنْهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ جُزْءَانِ مَسَائِلَ، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ. طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ  
 ٩٨/١، ٩٩.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «لِأَنَّهَا».



يَجْزُلهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ بِدُخُولِهِ فِيهِ ، فَصَارَ كَالْمُتَعَيَّنِّ ، فَإِنْ خَرَجَ [١٠١ ط] مِنْهُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ تَحَرُّي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَهِيَ فِي رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهُ أَنْزَلَ فِيهَا الْقُرْآنَ ، وَأَنَّهُ أَنْزَلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ .

وَأَرْجَاهُ الْوَثْرُ مِنْ لَيَالِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ مُتَحَرِّبَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ » . وَفِي لَفْظٍ : « فَاطْلُبُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ؛ فِي الْوَثْرِ مِنْهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ أَبِي بَنْ كَعْبٍ : إِنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ ، <sup>(٣)</sup> أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا لَيْلَةُ صَبِيحَتِهَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ <sup>(٤)</sup> ، فَعَدَدْنَا وَحَفِظْنَا . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ إِلَى قَوْلِهِ : شُعَاعٌ <sup>(٥)</sup> . فَهَذَا أَصَحُّ عِلَامَاتِهَا . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) سورة القدر ٣ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر ، من كتاب ليلة القدر ، وفي : باب التواطؤ على الرؤيا ، من كتاب التعبير . صحيح البخاري ٣ / ٦٠ ، ٩ / ٤٠ . ومسلم ، في : باب فضل ليلة القدر ، والحث على طلبها ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٢٢ ، ٨٢٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من روى في السبع الأواخر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٣٢٠ . والدارمي ، في : باب في ليلة القدر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٢٨ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في ليلة القدر ، من كتاب الاعتكاف . الموطأ ١ / ٣٢٠ ، ٣٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٦ ، ٨ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٦٢ ، ٧٤ ، ١١٣ .

(٣ - ٣) في م : « وَأَمَارَتُهَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِهَا بِيَضَاءٍ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ » .

(٤) في : باب فضل ليلة القدر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٢٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في ليلة القدر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود =

أَنَّهَا لَيْلَةٌ بَلَجَةٌ<sup>(١)</sup> سَمْحَةٌ، لَا حَارَّةٌ وَلَا بَارِدَةٌ، تَطْلُعُ الشَّمْسُ صَبِيحَتَهَا يَبْضَاءُ لَا شُعَاعَ لَهَا. مِنْ «الْمُسْنَدِ»<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ أُرِيتُ<sup>(٣)</sup> هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ أُنْسِيْتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أُسْجُدُ فِي صَبِيحَتِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمْطَرَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ فَوْكَفَ الْمَسْجِدِ<sup>(٤)</sup>، فَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَانْصَرَفَ عَلَيْنَا وَعَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ، مِنْ صُبْحٍ<sup>(٥)</sup> إِحْدَى وَعِشْرِينَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَالْحَدِيثَانِ يَدُلَّانِ عَلَى أَنَّهَا تَنْتَقِلُ فِي لَيَالِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ عَلَامَتِهَا فِي لَيْلَةٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي لَيَالِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ كُلِّهِ، وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ لَعَلَّهُ يُوَافِقُهَا، وَيَدْعُو بِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ وَافَقْتُهَا فِيمَ

---

= ٣١٨/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى ليلة القدر، من أبواب الصوم، وفى: باب من سورة القدر، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٩/٤، ١٢/٢٥٤. والإمام أحمد، فى: المسند ١٣٠/٥ - ١٣٢.

(١) سقط من: الأصل.

وبلجة: أى مشرقة.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٣٢٤/٥. من حديث عبادة بن الصامت.

كما أخرجه الطبرانى عن واثلة بن الأسقع، فى: المعجم الكبير ٥٩/٢٢. وقال الهيثمى:

وفيه بشر بن عون عن بكار بن تميم، وكلاهما ضعيف ١٧٨/٣، ١٧٩.

وأخرجه ابن أبى شيبة موقوفاً على الحسن البصرى. المصنف ٣/٧٧.

(٣) فى الأصل، س ١، س ٢، ف: «رأيت».

(٤) وكف المسجد: قطر ماء المطر من سقفه.

(٥) فى الأصل: «صبح»، وفى م: «صبيحة».

(٦) تقدم تخريجه فى ١/٤٦٥، ٤٦٦.

أَدْعُو؟ قَالَ : « قُولِي : اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ ، فَاعْفُ عَنِّي » . رَوَاهُ  
التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

---

(١) فِي : بَابِ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى ، مِنْ أَبْوَابِ الدَّعَوَاتِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤٥ / ١٣ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الدَّعَاءِ بِالْعَفْوِ وَالْعَافِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الدَّعَاءِ . سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ  
١٢٦٥ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٧١ / ٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٠٨ ، ٢٥٨ .



## كتاب الاعتكاف

وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى فيه <sup>(١)</sup>، وهو مُسْتَحَبٌّ؛ لما رَوَتْ عائشة، رَضِيَ اللهُ عنها، قالت: كان رسولُ الله ﷺ يَغْتَكِفُ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ اغْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

وليس بواجب؛ لأنَّ أصحابَ النَّبِيِّ ﷺ لم يَفْعَلُوهُ، وَلَا أُمِرُوا بِهِ إِلَّا مَنْ أَرَادَهُ.

وَيَجِبُ بِالنَّذْرِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ». رواه البخاري <sup>(٣)</sup>.

---

(١) سقط من: م.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها، وباب اعتكاف النساء، من كتاب الاعتكاف. صحيح البخاري ٣/٦٢، ٦٣. ومسلم، في: باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، من كتاب الاعتكاف. صحيح مسلم ٢/٨٣٠، ٨٣١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الاعتكاف، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ١/٥٧٣، ٥٧٤. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٥٠، ٩٢، ١٦٨، ١٦٩، ٢٣٢، ٢٧٩.

(٣) في: باب النذر في الطاعة...، وباب النذر فيما لا يملك وفي معصية، من كتاب الأيمان. صحيح البخاري ٨/١٧٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في النذر في المعصية، من كتاب الأيمان. سنن أبي داود ٢/٢٠٨. والترمذي، في: باب من نذر أن يطيع الله فليطعه، من أبواب النذور. عارضة =

**فصل : وَيَصِحُّ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْتَكِفَ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ اسْتِمْتَاعَهَا ، فَلَا تَمْلِكُ تَقْوِيَتَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ الْاِغْتِكَافُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَفَعَتَهُ ، فَإِنْ أُذِنَ لَهَا ، صَحَّ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ يَعْتَكِفْنَ بِإِذْنِهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ شَرَعَا فِيهِ تَطَوُّعًا ، فَلَهُمَا إِخْرَاجُهُمَا مِنْهُ وَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ <sup>(٢)</sup> بِالشَّرْعِ فِيهِ <sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ كَانَ مَنذُورًا مَأْذُونًا فِيهِ ، لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُهُمَا مِنْهُ ، سِوَاءَ كَانَ مُعَيَّنًا أَوْ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِالشَّرْعِ وَيَجِبُ إِمْتَامُهُ ، فَلَمْ يَجُزِ التَّحْلِيلُ مِنْهُ ، كَالصَّوْمِ . وَإِنْ كَانَ النَّذْرُ وَالذُّخُولُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، فَلَهُمَا مِنْهُمَا مِنْ <sup>(٤)</sup> ائْتِدَائِهِ ، وَإِخْرَاجُهُمَا مِنْهُ بَعْدَ الشَّرْعِ فِيهِ <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهُ نَذْرٌ يَتَضَمَّنُ تَقْوِيَتَ مَنَافِعِ مَمْلُوكَةٍ لغيرِهِمَا ، فَأَشْبَهَ نَذْرَ عَارِيَّةٍ عَبْدٍ <sup>(٥)</sup> غَيْرِهِ .**

**فصل : وَالْمُكَاتَبُ كَالْحُرِّ فِي الْاِغْتِكَافِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلسَّيِّدِ فِي نَفْعِهِ . وَمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ <sup>(٦)</sup> ، فَهُوَ كَالْقَيْنِ ، لَتَعَلَّقِي حَقَّ**

= الأُحُوذِي ٥/٧ . والنسائي ، في : باب النذر في الطاعة ، وباب النذر في المعصية ، من كتاب الأيمان . المجتبى ١٦/٧ ، ١٧ . وابن ماجه ، في : باب النذر في المعصية ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٧/١ . والدارمي ، في : باب لا نذر في معصية الله ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٤/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله ، من كتاب النذور . الموطأ ٤٧٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦/٦ ، ٤١ ، ٢٢٤ .

(١) انظر ما تقدم تخريجه في ١٧٧/١ .

(٢ - ٢) في الأصل : « الشروع » .

(٣) في الأصل : « في » .

(٤) زيادة من : م .

(٥) في الأصل : « عند » .

(٦) المهابة : أن يكون لسيده يوما ولنفسه يوما .

سَيِّدِهِ [١٠٢] بِنَفْعِهِ فِي زَمَنِ اغْتِكَافِهِ ، وَإِنْ <sup>(١)</sup> كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَيَّاتَةً ، فَهُوَ فِي زَمَنِ سَيِّدِهِ كَالْقَيْنِ ، وَفِي زَمَنِ نَفْسِهِ كَالْحَرْزِ ؛ لَعَدَمِ حَقِّ السَّيِّدِ فِيهِ .

**فصل :** وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ ، فَأَشْبَهَ الصَّوْمَ . وَإِنْ كَانَ فَرْضًا لَزِمَهُ نِيَّةٌ الْفَرُوضِيَّةُ ؛ لِيُمَيِّزَهُ عَنِ التَّطَوُّعِ ، كَصَوْمِ الْفَرَضِ . وَإِنْ نَوَى الْخُرُوجَ مِنْهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَتَطَلُّ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ نِيَّةَ الصَّوْمِ . وَالثَّانِي ، لَا يَتَطَلُّ ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ تَتَعَلَّقُ بِمَكَانٍ ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ ، كَالْحَجِّ .

**فصل :** وَيَصِحُّ بِغَيْرِ صَوْمٍ . وَعَنْهُ ، لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ جَعَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَكِفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « اغْتَكِفْ وَصُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَغْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَلَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٥١/١ .

(٣) فِي : بَابِ الْمَعْتَكِفِ يَعُودُ الْمَرِيضُ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٧٦/١ . وَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ تَضْعِيفَهُ . انْظُرْ : السَّنَنُ الْكُبْرَى ٣١٦/٤ ، ٣١٧ . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدِيلٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ . فَتَحَ الْبَارِي ٢٧٤/٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِكَافِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢/٢٠٠ . وَقَالَ : تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ بَدِيلٍ عَنْ عَمْرٍو ، وَهُوَ ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِكَافِ لَيْلًا ، وَبَابِ مَنْ لَمْ يَرِ عَلَيْهِ صَوْمًا إِذَا اعْتَكَفَ ، وَبَابِ إِذَا نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَغْتَكِفَ ثُمَّ أَسْلَمَ ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٣/٣ ، ٦٦ ، ٦٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ نَذْرِ الْكَافِرِ وَمَا يَفْعَلُ فِيهِ إِذَا أَسْلَمَ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٧٧/٣ = .

كَانَ الصَّوْمُ شَرْطًا، لَمْ يَصِحَّ فِي اللَّيْلِ مُتَفَرِّدًا، وَلَأَنَّ كُلَّ عِبَادَةِ صَحَّ بِغُضِّهَا بِغَيْرِ صَوْمٍ، صَحَّ جَمِيعُهَا بِغَيْرِهِ، كَالْحَجِّ. وَالْأَفْضَلُ الصَّوْمُ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْعِبَادَتَيْنِ وَيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ. فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، يَصِحُّ اغْتِكَافُ لَيْلَةٍ وَبَعْضُ يَوْمٍ. وَعَلَى الْأُخْرَى، لَا يَصِحُّ أَقَلُّ مِنْ زَمَنِ يَصِحُّ فِيهِ الصَّوْمُ. وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَغْتِكَفَ بِصَوْمٍ، لَزِمَهُ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مَقْصُودَةٌ فِي الْاِغْتِكَافِ<sup>(١)</sup>، فَلَزِمَ بِالنَّذْرِ، كَالنَّاتِحِ.

**فصل:** وَلَا يَصِحُّ مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾<sup>(٢)</sup>. وَلَا يَصِحُّ مِنَ الرَّجُلِ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ تَوَكُّعُهَا، وَلَا كَثْرَةُ الْخُرُوجِ الَّذِي يُمَكِّنُ التَّخَرُّضَ مِنْهُ. وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَغْتِكَفَ فِي الْجَامِعِ؛ لِأَنَّ ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ فِيهِ أَكْثَرُ. وَيَصِحُّ مِنَ الْمَرْأَةِ فِي جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ؛ لِقَدَمِ وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ عَلَيْهَا.

وَمَنْ نَذَرَ الْاِغْتِكَافَ فِي مَسْجِدٍ بَعَيْنِهِ، جَازَ الْاِغْتِكَافُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُعَيِّنْ لَأَدَاءِ الْفَرَضِ مَوْضِعًا، فَلَمْ يَتَّعَيْنَنَّ بِالنَّذْرِ، إِلَّا الْمَسَاجِدَ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ؛ الْمَسْجِدِ

---

= كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَنْ نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢١٧. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي وَفَاءِ النَّذْرِ، مِنْ أَبْوَابِ النَّذْرِ. عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٧/٢٢، ٢٣. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ، مِنْ كِتَابِ الْكُفَرَاتِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١/٦٨٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/٣٧، ٤١٩.

(١) فِي ف: «الصَّوْمُ».

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٨٧.



۲۷۹

وفى «المُسْنَدِ»<sup>(١)</sup>، عن رجالٍ من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ لِأُصَلِّيَنَّ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، لَوْ صَلَّيْتَ هَلَهُنَا، لَقَضَى عَنْكَ»<sup>(٢)</sup> كُلَّ صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

**فصل:** فَإِنْ عَيَّنَ بَنَدْرَهُ زَمَنًا، تَعَيَّنَ، وَلَزِمَهُ أَنْ يَغْتَكِفَ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَيَّنَ لِعِبَادَتِهِ<sup>(٣)</sup> زَمَنًا، فَتَعَيَّنَ بِالنَّذْرِ، فَإِنْ نَذَرَ اغْتِكَافَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، لَزِمَهُ دُخُولُ مُغْتَكِفِهِ قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَيُخْرِجُ مِنْهُ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ<sup>(٤)</sup> «آخِرِ يَوْمٍ مِنَ» الشَّهْرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ

---

= كما أخرجه البخارى، فى: باب فضل الصلاة فى مسجد مكة والمدينة، من كتاب الصلاة فى مسجد مكة. صحيح البخارى ٧٦/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى أى المساجد أفضل، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٢٢/٢. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى فضل الصلاة فى المسجد الحرام...، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٤٥٠، ٤٥١. والنسائى، فى: باب فضل الصلاة فى المسجد الحرام، من كتاب المناسك. المجتبى ١٦٨/٥، ١٦٩. والدارمى، فى: باب فضل الصلاة فى مسجد النبى ﷺ، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٣٣٠/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٦/٢، ٢٩، ٥٣، ٥٤، ٦٨، ١٠٢، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٨٦، ٣٩٧، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٩، ٥/٤.

(١) ٣٦٣/٣، ٣٧٣/٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب من نذر أن يصلى فى بيت المقدس، من كتاب الأيمان. سنن أبي داود ٢١١/٢. والدارمى، فى: باب من نذر أن يصلى فى بيت المقدس...، من كتاب النذور والأيمان. سنن الدارمى ١٨٤/٢، ١٨٥.

(٢) بعده فى م: «ذلك».

(٣) فى الأصل، س ١، س ٢، م: «لعباده».

(٤) - (٤) سقط من: الأصل، س ١، س ٢، م.

العَشْرُ، تَامًا كَانَ الشَّهْرُ أَوْ نَاقِصًا، وَعَنهُ، أَنَّهُ يَدْخُلُ مُعْتَكِفُهُ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ؛ لِمَا رَوَتْ [١٠٢.ط] عَائِشَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مُعْتَكِفَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وإن نَذَرَ عَشْرَ لَيَالٍ مِنْ آخِرِ<sup>(٢)</sup> الشَّهْرِ، فَخَرَجَ الشَّهْرُ نَاقِصًا، لَزِمَهُ قَضَاءُ لَيْلَةٍ عَنِ الْعَاشِرَةِ؛ لَأَنَّهُ صَرَّحَ بِذَلِكَ.

وإن نَذَرَ اعْتِكَافَ شَهْرٍ بَعِيْنِهِ، لَزِمَهُ دُخُولُ مُعْتَكِفِهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ أَوَّلِهِ، وَيَخْرُجُ مِنْهُ بَعْدَ غُرُوبِهَا مِنْ آخِرِهِ، تَامًا كَانَ الشَّهْرُ أَوْ نَاقِصًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الشَّهْرُ.

وإن نَذَرَ اعْتِكَافَ شَهْرٍ مُطْلَقٍ، خُيِّرَ بَيْنَ اعْتِكَافِ مَا بَيْنَ هِلَالَيْنِ وَبَيْنَ اعْتِكَافِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا<sup>(٣)</sup> بِالْعَدَدِ؛ لِأَنَّ شَهْرَ الْعَدَدِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا<sup>(٤)</sup>، وَيَلْزِمُهُ التَّابِعُ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ بِإِطْلَاقِهِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَابِعِ<sup>(٥)</sup>، فَلَزِمَهُ، كَمَا لَوْ

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج، من كتاب الاعتكاف. صحيح البخارى ٦٧/٣. ومسلم، فى: باب متى يدخل من أراد الاعتكاف فى معتكفه، من كتاب الاعتكاف. صحيح مسلم ٨٣١/٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب الاعتكاف، من كتاب الصيام. سنن أبى داود ٥٧٣/١. والنسائى، فى: باب ضرب الحياء فى المساجد، من كتاب المساجد. المجتبى ٣٥/٢. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى من يتدئ الاعتكاف وقضاء الاعتكاف، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٦٣/١. والإمام مالك، فى: باب قضاء الاعتكاف، من كتاب الاعتكاف. الموطأ ٣١٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٨٤/٦، ٢٢٦.

(٢) سقط من: م.

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤) فى الأصل، م: «التابع».

نَذَرُ يَوْمًا . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، لا يَلْزَمُهُ التَّائِبُ ؛ لَأَنَّهُ مَغْنَى يَصِحُّ فِيهِ التَّفْرِيقُ ، فلم يَجِبِ التَّائِبُ فِيهِ بِمُطْلَقِ النَّذْرِ ، كما لو نَذَرَ اعتكافَ ثلاثينَ يَوْمًا . ويدْخُلُ فِي نَذَرِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ عِبَارَةٌ عَنْهُمَا .

وإن نَذَرَ اعتكافَ ثلاثينَ يَوْمًا ، لم يَلْزَمُهُ التَّائِبُ ؛ لِأَنَّ الْأَيَّامَ الْمُطْلَقَةَ تُوجَدُ بِدُونِ التَّائِبِ ، وَالنَّذْرُ يَقْتَضِي مَا يَتَنَاوَلُهُ لَفْظُهُ . وقال القاضي : يَلْزَمُهُ التَّائِبُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الشَّهْرِ . فعلى قوله ، تَدْخُلُ اللَّيَالِي فِي نَذَرِهِ ، وعلى الْأَوَّلِ ، لا تَدْخُلُ اللَّيَالِي إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهَا أَوْ يَشْتَرِطَهَا بِلَفْظِهِ ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ اسْمٌ لِبَيَاضِ النَّهَارِ ، وَالشَّيْئَةُ وَالْجَمْعُ "تَكَرَّرَ لِلوَاحِدِ" . فإن شَرَطَ التَّائِبُ ، لَزِمَهُ ، وَدَخَلَ فِي نَذَرِهِ اللَّيَالِي الَّتِي فِي خَلَالِ الْأَيَّامِ ، وَكَذَلِكَ <sup>(١)</sup> لو نَذَرَ اللَّيَالِي مُتَتَابِعَةً ، دَخَلَ فِي نَذَرِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي فِي خَلَالِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي خَلَالِ <sup>(٢)</sup> نَذَرِهِ الْمُتَتَابِعِ ، فَلَزِمَهُ ، كَأَيَّامِ الْعَشْرِ . وإن نَذَرَ اعتكافَ يَوْمٍ ، لَزِمَهُ دُخُولُ مُعْتَكِفِهِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَيَخْرُجُ <sup>(٣)</sup> بَعْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ ، لِيَسْتَوْفِيَ الْيَوْمَ بَقِيَّتًا . ولا يجوزُ تَفْرِيقُ ذَلِكَ فِي سَاعَاتٍ ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ اسْمٌ لِلْكَامِلِ الْمُتَتَابِعِ .

وإن قال : لِلَّهِ عَلَى أَنْ أُعْتَكِفَ أَيَّامَ هَذَا الشَّهْرِ - أو - لَيَالِيهِ . أو : شَهْرًا بِاللَّيْلِ - أو - بِالنَّهَارِ . لَزِمَهُ مَا نَذَرَ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ <sup>(٤)</sup> سِوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ بِلَفْظِهِ ، فَيَجِبُ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « تَلَزَمَ الْوَاحِدَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لِذَلِكَ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْهُ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « مَا » .

وإن نَذَرَ اغْتِكَافًا مُعَيَّنًا مُتَتَابِعًا ، ففاته ، لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ مُتَتَابِعًا ؛ لِأَنَّ التَّاتِبِعَ صِفَةٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَجْزِ الإِخْلَالُ بِهِ <sup>(١)</sup> فِي الْقَضَاءِ . وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : مُتَتَابِعًا . ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزِمُهُ التَّاتِبِعُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ مُتَتَابِعٌ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ لَفَظَ بِالتَّاتِبِعِ . وَالثَّانِي ، لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِأَنَّ التَّاتِبِعَ فِي الْأَدَاءِ حَصَلَ ضَرُورَةٌ <sup>(٣)</sup> التَّعْيِينَ لَا مِنْ نَذَرِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ فِي الْقَضَاءِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ التَّاتِبِعُ وَاجِبًا فِي الْأَدَاءِ ، لَمْ يَجِبْ فِي الْقَضَاءِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُذْنِبِي إِلَيَّ رَأْسَهُ ، فَأَرْجُلُهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْخُرُوجِ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ . وَإِنْ اِخْتِاجَ إِلَى مَأْكُولٍ أَوْ

(١) فِي م : « بِهَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَجْزِ الإِخْلَالُ بِهَا ، وَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « ضَرَرًا مِنْ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ ، وَبَابِ الْمُعْتَكِفِ يَدْخُلُ رَأْسَهُ الْبَيْتَ لِلْغَسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/٦٣ ، ٦٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ غَسْلِ الْخَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٢٤٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمُعْتَكِفِ يَدْخُلُ الْبَيْتَ لِحَاجَتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٥٧٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُعْتَكِفِ يَدْخُلُ الْبَيْتَ لِحَاجَتِهِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤/١٦ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْخَائِضِ تَمَشُّطُ زَوْجِهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١/٢٤٦ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْإِعْتِكَافِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ . الْمَوْطَأُ ١/٣١٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٦/٨١ ، ١٠٤ ، ١٨١ ، ١٨٩ ، ٢٠٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ .

مَشْرُوبٍ وليس له مَنْ يَأْتِيهِ بِهِ<sup>(١)</sup>، فله الخُرُوجُ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ يَمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ .  
وإن حَضَرَتِ الْجُمُعَةُ وهو فى غير مَوْضِعِهَا، فله الخُرُوجُ إِلَيْهَا؛ لَأَنَّهُا وَاجِبَةٌ  
بَأَصْلِ الشَّرْعِ، فلم يَجْزُ تَرْكُهَا بِالِاعْتِكَافِ، كَالْوُضُوءِ.

وإن دُعِيَ إِلَى إِقَامَةِ شَهَادَةٍ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ، أَوْ صَلَاةٍ جِنَازَةٍ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ،  
أَوْ دَفْنِهَا، أَوْ حَمْلِهَا، فعليه الخُرُوجُ لذلك؛ لَأَنَّ وَجوبَهُ آكَدُ، لَكَوْنِهِ لِحَقٍّ  
أَدْمِيٍّ. وَلَا يَتَطَلَّلُ اعْتِكَافُهُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا مَا لَمْ يَطَّلِ الزَّمَانُ؛ لَأَنَّهُ خُرُوجٌ  
يَسِيرٌ مُبْتَاحٌ، فلم يَتَطَلَّلْ بِهِ الِاعْتِكَافُ، كَحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

**فصل:** وإذا خَرَجَ لذلك، فليس عليه العَجَلَةُ فى مَشْيِهِ أَكْثَرَ مِنْ  
عَادَتِهِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ يَشُقُّ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

ويَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْمَرِيضِ وَ<sup>(٣)</sup> غَيْرِهِ فى طَرِيقِهِ، وَلَا [١٠٣] يُعْرَجُ<sup>(٤)</sup>  
إِلَيْهِ وَلَا يَقِفُ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ،  
وَالْمَرِيضُ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. ولَأَنَّهُ بِالْوُقُوفِ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) زيادة من: م.

(٣) فى م: «أو».

(٤) فى الأصل: «يخرج».

(٥) بهذا اللفظ لم يروه البخارى، وإنما أخرجه مسلم، فى: باب جواز غسل الحائض رأس  
زوجها وترجيله... من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٤/١. كما أخرجه النسائى، فى:  
باب دخول المعتكف بيته للحاجة التى لا بد منها... من كتاب الاعتكاف. السنن الكبرى ٢/  
٢٦٥، ٢٦٦. وابن ماجه، فى: باب فى المعتكف يعود المريض ويشهد الجنائز، من كتاب  
الصيام. سنن ابن ماجه ٥٦٥/١. والإمام مالك، فى: باب ذكر الاعتكاف، من كتاب =

يُشْرِكُ اعْتِكَافَهُ ، وبالسُّؤالِ لا يَشْرُكُهُ .

وإن احتَاجَ إلى قَضَاءِ الحَاجَةِ وثُمَّ سِقَايَةِ أَقْرَبُ مِنْ مَنزِلِهِ ، وأَمَكَتَهُ التَّنْظِيفُ فِيهَا ، وهو يَمُنُّ لا يَحْتَشِئُ مِنْ دُخُولِهَا ، ولا نَقْصَ عَلَيْهِ فِيهِ ، لم يَكُنْ لَهُ المَضِيُّ إِلَى مَنزِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لغيرِ حَاجَةٍ . وإن كان لَهُ مَنزِلَانِ ، فليس لَهُ قَصْدُ الأَبْعَدِ ؛ لذلك . وإن حَاشَى ضَرَرًا أو نَقْصًا فِي مَرْوَعَتِهِ ، أو انْتِظَارًا طَوِيلًا ، فَله قَصْدُ مَنزِلِهِ وإن بَعَدَ . وإن بَدَلَ لَهُ صَدِيقُهُ أو غَيْرُهُ الوُضوءَ فِي مَنزِلِهِ ، لم يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَشِئُ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ .

**فصل :** ولا يَخْرُجُ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، ولا حُضُورِ جِنَازَةٍ لم تَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ . وعنه ، أَنَّهُ يَشْهَدُ الجِنَازَةَ ، وَيَعُودُ المَرِيضَ ولا يَجْلِسُ ، وَيَقْضِي الحَاجَةَ وَيَعُودُ إِلَى مُعْتَكَفِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّي عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> . والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لا يَعُودَ مَرِيضًا ، ولا يَشْهَدَ جِنَازَةً ، ولا يَمَسَّ امْرَأَةً ولا يُبَاشِرَهَا ، ولا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لا بُدَّ مِنْهُ . رواه أَبُو داودَ <sup>(٢)</sup> . ولكنْ إِنْ كان مُتَطَوِّعًا ، فَله تَرْكُ

---

= الاعتكاف . الموطأ ٣١٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨١/٦ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٣٢٠/٤ . وقال بعد روايته لهذا الحديث : البخاري ومسلم جميعا في الصحيح عن قتيبة ابن سعيد ، إلا أن البخاري لم يذكر قولها في المريض . وانظر : صحيح البخاري ٦٣/٣ .  
(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٣٥٦/٤ ، ٣٥٧ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣/٣ . ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) في : باب المعتكف يعود المريض ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ٥٧٥/١ ، ٥٧٦ . كما أخرجه الدارقطني ، في : باب الاعتكاف ، من كتاب الصيام . سنن الدارقطني ٢/٢٠١ . والبيهقي ، في : باب الاعتكاف في المسجد ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤/٣١٥ . وانظر الإرواء ١٣٩/٤ ، ١٤٠ .

اغْتِكَافِهِ لِفِعْلِ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْاِغْتِكَافِ<sup>(١)</sup> ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا ، لَمْ يَجْزُ لَهُ تَرْكُهُ إِلَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَإِنْ شَرَطَ فِعْلَ ذَلِكَ فِي نَذَرِهِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ شَرَطَ الْعِشَاءَ فِي أَهْلِهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بَعْقْدِهِ ، فَكَانَ الشَّرْطُ فِيهِ إِلَيْهِ ، كَالْوَقْفِ . وَإِنْ شَرَطَ أَنَّهُ مَتَى مَرِضٌ ، أَوْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ ، خَرَجَ ، جَازَ شَرْطُهُ لَذَلِكَ .

وَإِنْ شَرَطَ الْوَطْءَ فِي اغْتِكَافِهِ ، أَوْ الْفُرْجَةَ ، أَوْ الثُّزْهَةَ ، أَوْ الْبَيْعَ لِلتَّجَارَةِ ، أَوْ التَّكْسِبَ بِالصَّنَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا يُنَافِي الْاِغْتِكَافَ ، فَلَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ ، كَتَرَكِ الْإِقَامَةَ فِي الْمَسْجِدِ .

فصل : وَإِنْ خَرَجَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بُدٌّ ، بَطَلَ اغْتِكَافُهُ . وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُبْطَلُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْمُنْهَى عَنْهُ فِي الْعِبَادَةِ نَاسِيًا ، فَلَمْ يُبْطَلْهَا ، كَالْأَكْلِ فِي الصَّوْمِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُبْطَلُهَا ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ لِلْاِغْتِكَافِ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَتَرَكِ النَّيَّةِ . وَحُكْمُ الْمَكْرَهِ حُكْمُ النَّاسِيِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ فِي الْعَقْرِ ، بِالْخَبَرِ الْوَارِدِ فِيهِمَا<sup>(٢)</sup> .

وَإِنْ أَخْرَجَ بَعْضَ جَسَدِهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُغْتَكِفٌ إِلَى عَائِشَةَ فَتَغَسِّلُهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَلَهُ صُعودُ سَطْحِ الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ ، وَلِهَذَا مُنِعَ الْجُنُبُ<sup>(٤)</sup> اللَّبَثُ فِيهِ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) انظر تخريج الحديث في ٢١٣/١ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٣ .

(٤) بعده في م : « من » .



وفى رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ مَا يَدُلُّ عَلَى رِوَايَتَيْنِ، وَجَمَعَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا بِحِفْظِهِمَا عَلَى حَالَيْنِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ وَبَابٌ، فَهِيَ كَالْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهَا مَعَهُ تَابِعَةٌ لَهُ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَحْوَطَةً، لَمْ يَثْبُتْ لَهَا حُكْمُهُ. وَإِنْ خَرَجَ إِلَى مَنَارَةٍ خَارِجَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، بَطَلَ اغْتِكَافُهُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ. قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَبْطُلَ؛ لِأَنَّ مَنَارَةَ الْمَسْجِدِ كَالْمُتَّصِلَةِ بِهِ.

**فصل:** وَإِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى تَرْكِ الْاِغْتِكَافِ لِأَمْرِ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ كَحَيْضِ الْمَرْأَةِ أَوْ نِفَاسِهَا، أَوْ وَجُوبِ الْاِغْتِدَادِ عَلَيْهَا فِي مَنْزِلِهَا، أَوْ لِمَرَضٍ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْاِغْتِكَافُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ، أَوْ لَوْفُوعِ فِتْنَةٍ يَخَافُ مِنْهَا عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ مَنْزِلِهِ، أَوْ لِعُمُومِ التَّغْيِيرِ وَالِاخْتِيَاكِ إِلَى خُرُوجِهِ، فَلَهُ تَرْكُ الْاِغْتِكَافِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَشْقُطُ بِهِ الْوَاجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ؛ وَهُوَ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ، فَغَيْرُهُ أَوْلَى.

وَإِذَا زَالَ الْعُذْرُ وَالِاِغْتِكَافُ تَطَوُّعٌ، فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَرْجِعْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ. [١٠٣ ظ] وَإِنْ كَانَ مَنْذُورًا، لَمْ يَخُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَكُونَ نَذْرُ أَيَّامًا مَعْلُومَةً مُطْلَقَةً، فَعَلِيهِ إِمْتَامُ بَاقِيهَا حَسْبُ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِالْمَنْذُورِ عَلَى وَجْهِهِ. الثَّانِي، نَذْرُ أَيَّامًا مُتَتَابِعَةٍ<sup>(٢)</sup> غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ<sup>(٣)</sup>، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْبِنَاءِ وَالْقَضَاءِ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ، وَيَسُنُّ أَنْ يَتَدَبَّرَهَا وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. الثَّالِثُ، نَذْرُ مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَعَلِيهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَ وَكَفَّارَةُ يَمِينٍ؛

(١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٣) سقط من: الأصل.

لتَرْكِه فِعْلَ الْمُنْذُورِ فِي وَقْتِهِ ، إِلَّا فِي <sup>(١)</sup> الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ ، فَإِنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِي الْخُرُوجِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لِعُذْرِ مُعْتَادٍ ، فَأُشْبِهَ الْخُرُوجَ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ كُلَّ خُرُوجٍ لَوَاجِبٍ ؛ كَالشَّهَادَةِ الْمُتَعَيِّنَةِ ، وَالتَّغْيِيرِ الْعَامِّ ، وَقَضَاءِ الْعِدَّةِ ، لَا كَفَّارَةَ فِيهِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ وَاجِبٌ ، أُشْبِهَ الْخُرُوجَ لِلْحَيْضِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ رِوَايَةَ تَذُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ تَرَكَ الْمُنْذُورَ لِعُذْرِ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، قِيَاسًا عَلَى خُرُوجِ الْحَائِضِ مِنَ الْإِعْتِكَافِ .

**فصل : وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ الْوُطْءُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَبْشِرُوهُمْ وَآَنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ وَطِئَ ، أَفْسَدَ <sup>(٤)</sup> اِعْتِكَافَهُ ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ إِذَا حُرِّمَ فِي الْعِبَادَةِ أَفْسَدَهَا ، كَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ . وَالْعَامِدُ وَالسَّاهِي سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ يَسْتَوِي <sup>(٥)</sup> عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ؛ بِدَلِيلِ الْحَجِّ وَالصَّوْمِ . وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنهُ ، عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا الْوُطْءُ ، فَوَجِبَتْ بِهِ الْكَفَّارَةُ ، كَالْحَجِّ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا <sup>(٦)</sup> تَجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، وَلَا تَلْزَمُ بِالشَّرْعِ ، فَلَمْ تَجِبْ بِإِفْسَادِهَا كَفَّارَةً ، كَصَوْمٍ غَيْرِ رَمَضَانَ ، وَهَذَا يَنْقُضُ الْقِيَاسَ الْأَوَّلَ . وَاخْتَلَفَ مُوْجِبُو الْكَفَّارَةِ فِيهَا ؛ فَقَالَ الْقَاضِي : هِيَ كَكَفَّارَةِ الْوُطْءِ فِي رَمَضَانَ ، قِيَاسًا لَهَا عَلَيْهَا . وَعَنْ أَبِي**

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في ف : « عليه » .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ .

(٤) بعده في م : « في العبادة » .

(٥) بعده في الأصل : « في » .

(٦) في الأصل : « ولا » .

بَكْرٍ: هِيَ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ نَذْرٍ، فَكَانَتْ كَفَّارَةً يَمِينٍ، كَسَائِرِ كَفَّارَاتِهِ.

وَأَمَّا الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ، فَهِيَ مُبَاحَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُذْنِي رَأْسَهُ إِلَى عَائِشَةَ فَنَزَّجْلُهُ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ<sup>(١)</sup>. وَإِنْ كَانَتْ لَشَهْوَةٍ، فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: السُّنَّةُ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَمَسَّ امْرَأَةً وَلَا يُبَاشِرَهَا. <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ، فَسَدَ اغْتِكَافُهُ، وَإِلَّا فَلَا، كَقَوْلِنَا فِي الصَّوْمِ.

وَإِنْ شَرِبَ مُسْكِرًا، أَوْ ازْتَدَّ، فَسَدَ اغْتِكَافُهُ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ أَهْلِ الْمَسْجِدِ، فَصَارَ كَالْخَارِجِ مِنْهُ.

وَكُلُّ مَوْضِعٍ فَسَدَ اغْتِكَافُهُ التَّطَوُّعُ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ، فَهُوَ كَصَوْمِ النَّفْلِ. وَإِنْ كَانَ نَذْرًا مُتَتَابِعًا، بَطُلَ مَا مَضَى مِنْهُ، وَاسْتَأْنَفَ؛ لِأَنَّ التَّتَابُعَ وَصَفٌ فِي الْإِعْتِكَافِ أَمْكَنَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، فَلَزِمَهُ، كَعِدَّةِ الْأَيَّامِ.

وَإِنْ كَانَ نَذْرٌ<sup>(٣)</sup> مُدَّةً مُعَيَّنَةً، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَبْطُلُ مَا مَضَى، وَيَسْتَأْنَفُ؛ لِأَنَّهُ اغْتِكَافٌ مُتَتَابِعٌ، فَأَشْبَهَ الْمُقَيَّدَ بِالتَّتَابُعِ لَفْظًا. وَالثَّانِي، لَا يَبْطُلُ الْمَاضِي؛ لِأَنَّ التَّتَابُعَ حَصَلَ ضَرُورَةً التَّعْيِينِ، وَالتَّعْيِينُ مُصَرِّحٌ بِهِ فِي

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٣.

(٢ - ٢) سقط من: ف، م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٥.

(٣) في ف، م: «نذره».

النَّذْر، فالمحَافَظَةُ على المَصْرَحِ به أَوْلَى. فعَلَى هذا، يَقْضَى ما أَفْسَدَهُ وَيَتَمَّمُ، كما لو أَفْسَدَهُ لَعُذْرٍ، وعليه كَفَّارَةٌ فى الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا.

**فصل:** وليس للمُعْتَكِفِ يَتَّع ولا شِرَاءَ إِلَّا ما لا بُدَّ مِنْهُ، كالطَّعَامِ<sup>(١)</sup> وَنَحْوِهِ، ولا يَتَكَسَّبُ بالصَّنْعَةِ؛ لَأَنَّ الاِغْتِكَافَ لِرُومِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِبَادَتِهِ فى المَسْجِدِ، والتَّجَارَةُ فيه تُنَافِيهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فى المَسْجِدِ<sup>(٢)</sup>. وهو حَدِيثٌ حَسَنٌ. فَإِنْ خَرَجَ، تَرَكَ اغْتِكَافَهُ. ولا يَخِيطُ فى المَسْجِدِ، ولا يَعْمَلُ صَنْعَةً، سِوَاءَ كانَ مُحْتَاجًا إِلَى ذَلِكَ أو لَمْ يَكُنْ؛ لَأَنَّ المَسْجِدَ لَمْ يُنَّ لِلذَّكَ. قالَ أَحْمَدُ فى الْمُعْتَكِفِ [١٠٤] يَخِيطُ: لا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَغْتَكِفَ إِذَا كانَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ. <sup>(٣)</sup> «وإنْ فَعَلَ» شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فى المَسْجِدِ، لَمْ يَفْسُدِ اغْتِكَافُهُ؛ لَأَنَّهُ لا يُنَافِيهِ.

**فصل:** وليس لَهُ أَنْ يَبُولَ فى المَسْجِدِ فى إِنْاءٍ؛ لَأَنَّ هَذَا يَقْبَحُ وَيَفْحُشُ، فَوَجِبَ صِيَانَةُ المَسْجِدِ عَنْهُ، كما لو أَرَادَ أَنْ يَبُولَ فى أَرْضِهِ ثُمَّ يَغْسِلَهُ. وَإِنْ أَرَادَ الْفَضْدَ أو<sup>(٤)</sup> الْحِجَامَةَ أو الْقَمِيءَ فِيهِ، فَكَذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِزَاقَةٌ

(١) فى الأصل، س ١: «للطعام».

(٢) أَخْرَجَهُ بَنُحُوهُ أَبُو دَاوُدَ، فى: باب التَّحَلُّقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٤٨/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فى: باب ما جَاءَ فى كِرَاهِيَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ....، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذَى ١١٨/٢. وَالنَّسَائِيُّ، فى: باب الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فى الْمَسْجِدِ....، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. الْمُجْتَبَى ٣٧/٢. وَابْنُ مَاجَهَ، فى: باب الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢٤٧/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فى: الْمُسْنَدُ ١٧٩/٢، ٢١٢.

(٣) - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤) فى الأصل، س ٢: «و».

نَجَاسَةٍ، فهو كالْبَوْلِ . وإن دَعَتْ إلى ذلك ضَرُورَةٌ، خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَعَلَهُ، كما يَخْرُجُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وإن اسْتَعْنَى عَنْهُ، فَلَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ .

وَالْمُسْتَحَاضَةُ الْاِغْتِكَافُ، وَتَحْتَرِزُ بِمَا يَمْتَنِعُ تَلَوِيثَ الْمَسْجِدِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup> امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، فَكَانَتْ تَرَى<sup>(٢)</sup> الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ، وَرُبَّمَا وَضَعْنَا الطُّسْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>. وَلَأنَّ هَذَا لَا يَمْتَنِعُ الصَّلَاةُ، فَلَمْ يَمْتَنِعِ الْاِغْتِكَافُ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ .

فصل: ويجوزُ للمُغْتَكِفِ الْأَكْلُ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَضَعُ سُفْرَةً أَوْ غَيْرَهَا يَسْقُطُ عَلَيْهَا مَا يَقَعُ مِنْهُ؛ كَيْلَا يَتَلَوَّثَ الْمَسْجِدُ، وَيَغْسِلُ يَدَهُ فِي طَسْتٍ لِيَفَرِّغَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ لَغَسْلِ يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ .

وَلَهُ أَنْ يَتَنَظَّفَ وَيُرْجِلَ شَعْرَهُ وَيَغْسِلَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ وَهُوَ مُغْتَكِفٌ<sup>(٤)</sup>. وَلَهُ أَنْ يَتَطَيَّبَ وَيَلْبَسَ رَفِيعَ الثِّيَابِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ لَا تُحَرِّمُ اللَّبْسَ، فَلَمْ تُحَرِّمْ ذَلِكَ، كَالصَّوْمِ .

وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَيَشْهَدَ النِّكَاحَ لِذَلِكَ . وَلَهُ أَنْ يُحَدِّثَ غَيْرَهُ، وَيَأْمُرَ بِحَاجَتِهِ؛ لِمَا رَوَتْ صَفِيَّةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ

(١) بعده في م: «في المسجد» .

(٢) في الأصل: «ترى» .

(٣) تقدم تخريجه في ١٧٧/١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٣ .

مُعْتَكِفًا، فَاتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلًا، فَحَدَّثْتُهُ، ثُمَّ قُمْتُ فَانْقَلَبْتُ<sup>(١)</sup>، فَقَامَ مَعِيَ لَيْقَلَيْتِي<sup>(٢)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ لَهُ التَّشَاغُلُ بِالصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَاجْتِنَابُ مَا لَا يَغْنِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، فَإِنَّ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ<sup>(٤)</sup>. وَيَجْتَنِبُ الْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ وَالسَّبَابَ وَالْفُحْشَ وَالْإِكْثَارَ مِنَ

(١) فى م: «لأنقلب».

(٢) أى ليعيدنى إلى المنزل.

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد، من كتاب الاعتكاف، وفى: باب صفة إبليس وجنوده، من كتاب بدء الخلق. صحيح البخارى ٣/٦٤، ٤/١٥٠. ومسلم، فى: باب بيان أنه يستحب لمن رأى خاليا بامرأة...، من كتاب السلام. صحيح مسلم ٤/١٧١٢، ١٧١٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب المعتكف يدخل البيت لحاجته، من كتاب الصيام، وفى: باب حسن الظن، من كتاب الأدب. سنن أبى داود ١/٥٧٥، ٢/٥٩٥. وابن ماجه، فى: باب فى المعتكف يزوره أهله فى المسجد، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/٥٦٦. والدارمى، فى: باب اعتكاف النبى ﷺ، من كتاب الصوم. سنن الدارمى ٢/٢٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٣٣٧.

(٤) يشير إلى ما ورد مرفوعا إلى النبى ﷺ، فمن حديث أبى هريرة أخرجه الترمذى، فى: باب حدثنا سليمان بن عبد الجبار...، من أبواب الزهد، عارضة الأحوذى ٩/١٩٦، ١٩٧. وابن ماجه، فى: باب كف اللسان فى الفتنة، من كتاب الفتن. سنن ابن ماجه ٢/١٣١٦. ومن حديث على بن حسين أخرجه الترمذى، فى: الموضوع السابق. عارضة الأحوذى ٩/١٩٧. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى حسن الخلق، من كتاب حسن الخلق. الموطأ ٢/٩٠٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٠١.

كما أخرجه البغوى عنهما، فى: شرح السنة ١٤/٣٢٠، ٣٢١. وانظر الكلام عليه فى: جامع العلوم والحكم ١/٢٧١، ٢٧٢. شرح المسند ٣/١٧٧.

الكلام، فإنَّ ذلك مَكْرُوهٌ فى غيرِ الاغْتِكَافِ، ففى الاغْتِكَافِ الذى هو اسْتِشْعَارُ بطَاغَةِ اللَّهِ تعالى، ولُزُومُ عِبَادَتِهِ وَبَيْتِهِ أُولَى.

ولا يَتَطَلَّ الاغْتِكَافُ بشىءٍ من ذلك؛ لأنَّه لما لم يَتَطَلَّ بِمُبَاحِ الكلام<sup>(١)</sup>، لم يَتَطَلَّ بِمُحَرِّمِهِ، كالصَّوْمِ.

فصل: فأما التِرَافُ الصَّغِيرُ، فليس من شَرِيعَةِ الإسلامِ؛ لما روى قَيْسُ ابنُ مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup>، قال: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ أَحْمَسَ، فَرَأَاهَا لَا تَتَكَلَّمُ، فَقَالَ: مَا لَهَا لَا تَتَكَلَّمُ؟ قَالُوا: حَجَّتْ مُضْمِتَةً. فَقَالَ لَهَا: تَكَلِّمِي، فَإِنَّ هَذَا لَا يَحِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ. فَتَكَلَّمَتْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>. وعن عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا صُمَاتَ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. فَإِنْ نَدَّرَ ذَلِكَ، فَهُوَ كَنَذْرِ الْمَعَاصِي، عَلَى مَا سَيَأْتِي.

قال ابنُ عَقِيلٍ: ولا يجوزُ جَعْلُ الْقُرْآنِ بَدَلًا مِنَ الْكَلَامِ؛ لأنَّه اسْتِعْمَالٌ لَهُ فى غيرِ ما هو له، فَهُوَ كَتَوَشُّدِ الْمُصْحَفِ، وَقَدْ جَاءَ: لَا تُنَاطِرُ بِكِتَابِ اللَّهِ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) سقط من: الأصل.

(٢) كذا فى النسخ. وفى البخارى والدارمى أنه قيس بن أبى حازم، واسم أبى حازم حصين بن عوف. انظر تهذيب التهذيب ٣٨٦/٨.

(٣) فى: باب أيام الجاهلية، من كتاب مناقب الأنصار. صحيح البخارى ٥٢/٥. كما أخرجه الدارمى، فى: باب فى كراهية أخذ الرأى، من المقدمة. سنن الدارمى ٧١/١.

(٤) فى: باب ما جاء متى ينقطع اليتيم، من كتاب الوصايا. سنن أبى داود ١٠٤/٢.

كما أخرجه البيهقى، فى: السنن الكبرى ٥٧/٦، ٤٦١/٧.

(٥) أورده أبو عبيد، فى غريب الحديث ٤٧٥/٤. والزمخشري، فى الفائق ٤٤٦/٣. من كلام الزهرى.

أى : لا تَتَكَلَّمْ به عندَ الشَّيْءِ تَرَاهُ ، <sup>(١)</sup> «كَأَنَّ تَرَى» رَجُلًا جَاءَ فِي وَقْتِهِ ، فَتَقُولُ : ﴿ جِئْتُ عَلَى قَدَرٍ يَمْوَسِي ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ نَحْوَهُ <sup>(٣)</sup> هَذَا .

**فصل :** فَأَمَّا إِقْرَاءُ الْقُرْآنِ ، وَتَدْرِيسُ الْعِلْمِ ، وَمُنَاطَرَةُ الْفُقَهَاءِ ، وَمُذَاكَرَتُهُمْ ، وَكِتَابَةُ الْعِلْمِ ، فَحِكْمِي فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسْتَحَبُّ . اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ ، لَتَعْدَى نَفْعُهُ ، وَيُمْكِنُ فِعْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَكَانَ مُسْتَحَبًّا لَهُ ، كَالصَّلَاةِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُسْتَحَبُّ . وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِكَافَ عِبَادَةً <sup>(٤)</sup> شُرِطَ لَهَا « الْمَسْجِدُ » ، [ ١٠٤ ط ] فَلَمْ يُسْتَحَبَّ ذَلِكَ فِيهَا ، كَالطَّوَافِ وَالصَّلَاةِ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، فِعْلُهُ لِهَذِهِ الْأُمُورِ أَفْضَلُ مِنْ اِغْتِكَافِهِ الشَّاعِلِ عَنْهَا <sup>(٥)</sup> . قَالَ الْمَرْوُذِيُّ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِنَّ رَجُلًا يُقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ ، يُرِيدُ أَنْ يَغْتَكِفَ ، لَعَلَّهُ أَنْ يَخْتِمَ فِي <sup>(٦)</sup> كُلِّ يَوْمٍ ؟ فَقَالَ : إِذَا فَعَلَ هَذَا كَانَ لِنَفْسِهِ ، وَإِذَا قَعَدَ فِي الْمَسْجِدِ كَانَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ ، يُقْرَأُ أَحَبُّ إِلَيَّ .

**فصل :** وَمَنْ اِغْتَكَفَ الْعَشَرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ ، اسْتَحَبَّ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فِي مُغْتَكِفِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الْمُصَلَّى فِي ثِيَابِ اِغْتِكَافِهِ ؛ لِأَنَّ أَبَا

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «كَأَنَّكَ تَدْعِي» .

(٢) سُورَةُ طه ٤٠ .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْ » .

(٤ - ٤) فِي ف : « مِنْ شَرْطِهَا » .

(٥) فِي م : « عَنْهُمَا » .

(٦) سَقَطَ مِنْ م .



قِلَابَةٌ<sup>(١)</sup>، وأبا بَكْرٍ بنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٢)</sup>، وأبا مِجْلَزٍ<sup>(٣)</sup>، والمُطَلِّبَ بنَ حَنْطَبٍ<sup>(٤)</sup>، وإبراهيمَ النَّخَعِيِّ<sup>(٥)</sup> كانوا يَسْتَحِبُّونَ ذلكَ. ولأنَّها لَيْلَةٌ تَتَلَوُ العَشْرَ، وَرَدَ الشَّرْعُ بالتَّزْغِيغِ فِي قِيَامِهَا وَالْعِبَادَةِ فِيهَا، فَأَشْبَهَتْ لِيَالِي العَشْرِ.

---

(١) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري، أبو قلابة، من فقهاء التابعين، ثقة، توفي سنة ست أو سبع ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٨٩، تهذيب التهذيب ٢٢٤/٥ - ٢٢٦.

(٢) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزومي، أحد الفقهاء السبعة، تابعي ثقة، كان من سادات قريش، كان كثير الصلاة والصيام، توفي سنة أربع وتسعين. سير أعلام النبلاء ٤١٦/٤ - ٤١٩.

(٣) في ف: «خلف».

وهو لاحق بن حميد بن سعيد البصري، أبو مجلز، تابعي، ثقة، له أحاديث، توفي سنة مائة، أو بعد المائة. تهذيب التهذيب ١٧١/١١، ١٧٢.

(٤) المطلب بن عبد الله بن حنطب الخزومي، وقال بعضهم: عبد الله بن المطلب، أبو الحكم، تابعي، كان حيا في حدود سنة عشرين ومائة. انظر التاريخ الكبير ٧/٨، سير أعلام النبلاء ٥/٣١٧، تهذيب التهذيب ١٧٨/١٠، ١٧٩.

(٥) هو إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي، أبو عمران، فقيه العراق، توفي سنة ست وتسعين. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٨٢. وقال الذهبي: توفي سنة خمس وتسعين. العبر ١/١١٣.



## كِتَابُ الْحَجِّ

الْحَجُّ مِنْ أَزْكَانِ الْإِسْلَامِ وَفُرُوضِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَمَّا رَوَيْنَا فِيْمَا مَضَى <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، فَحُجُّوا » . فَقَالَ رَجُلٌ : أَكَلٌ <sup>(٤)</sup> عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَسَكَتَ ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ قُلْتُ : نَعَمْ . لَوَجِبَتْ ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ » . ثُمَّ قَالَ : « ذُرُونِي مَا تَرَكَتُكُمْ » .

وَتَجِبُ الْعُمْرَةُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَلَمَّا رَوَى الصَّبِيُّ <sup>(٦)</sup> بَنُ مَعْبُدٍ ، قَالَ : أَتَيْتُ عُمَرَ

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٢) انظر تخريج حديث : « بنى الإسلام على خمس » . المتقدم في صفحة ٨٥ .

(٣) تقدم تخريجه في ١/١٤٩ ، في حديث : « إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم » .

(٤) في الأصل : « أفى كل » .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

(٦) في م : « الصبي » . بالضاد المعجمة .

وهو الصبي ، بالصاد المهملة مصغرا ، ابن معبد التغلبي الكوفي ، تابعي ثقة مخضرم ، رأى عمر بن الخطاب وعامة أصحاب النبي ﷺ . تهذيب التهذيب ٤/٤٠٩ ، ٤١٠ . تقريب التهذيب ١/٣٦٥ .

فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أَسْلَمْتُ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ  
مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ فَأَهْلَلْتُ بِهِمَا. فَقَالَ: هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ. رَوَاهُ  
النَّسَائِيُّ <sup>(١)</sup>.

وَيَجِبُ ذَلِكَ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ دُخُولُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ:  
لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ إِلَّا مُحَرَّمٌ، إِلَّا الْحَطَّائِينَ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ دُخُولُهُ لِقِتَالٍ مُبَاحٍ؛ لِأَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ <sup>(٢)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>. وَدَخَلَ

(١) فى: باب القران، من كتاب المناسك. المجتبى ١١٣/٥، ١١٤.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الإقران، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ٤١٧/١،

٤١٨. وابن ماجه، فى: باب من قرن الحج والعمرة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/

٩٨٩. والإمام أحمد، فى: المسند ١٤/١، ٢٥، ٣٤، ٣٧، ٥٣.

(٢) المغفر: رَزَدَ يَنْسِجُ من الدروع على قدر الرأس، يلبس تحت القلنسوة.

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب قتل الأسير وقتل الصبر، من كتاب الجهاد، وفى: باب أين

ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح، من كتاب المغازى، وفى: باب المغفر، من كتاب اللباس.

صحيح البخارى ٤/٨٢، ٥/١٨٨، ٧/١٨٨. ومسلم، فى: باب جواز دخول مكة بغير

إحرام، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٨٩.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام، من كتاب الجهاد.

سنن أبى داود ٢/٥٥. والترمذى، فى: باب ما جاء فى المغفر، من أبواب الجهاد. عارضة

الأحوذى ٧/١٨٦. والنسائى، فى: باب دخول مكة بغير إحرام، من كتاب المناسك. المجتبى

١٥٨/٥. وابن ماجه، فى: باب السلاح، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٢/٩٣٨.

والدارمى، فى: باب فى دخول مكة بغير إحرام حج ولا عمرة، من كتاب المناسك، وفى: باب

كيف دخل النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر، من كتاب السير. سنن الدارمى ٢/٧٣، ٢٢١.

والإمام مالك، فى: باب جامع الحج، من كتاب الحج. الموطأ ١/٤٢٣. والإمام أحمد، فى:

المسند ٣/١٠٩، ١٦٤، ١٨٠، ١٨٦، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٠.

أَصْحَابُهُ غَيْرَ مُخْرِمِينَ . أَوْ مَنْ يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ ؛ كَالْحَطَّابِ ، وَالْحَشَّاشِ ،  
وَالصَّيَّادِ ، فَلَهُمُ الدُّخُولُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَإِنَّهُ اسْتَشْنَى  
الْحَطَّابِينَ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِمْ مَنْ هُوَ فِي مَغْنَاهُمْ ، وَلَأَنَّ فِي إِجْبَابِ الْإِحْرَامِ  
عَلَيْهِمْ حَرَجًا ، فَيَسْتَفِي بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ  
حَرَجٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ دَخَلَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛  
لَأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ قَضَاؤُهُ لِلزِّمَةِ لِلدُّخُولِ لِلْقَضَاءِ قَضَاءً ، فَلَا يَتَنَاهَى ، فَسَقَطَ  
لِذَلِكَ .

فصل : ولا يجب الحج والعمرة إلا بشروط خمسة ؛ الإسلام ،  
والبُلُوغُ ، والعَقْلُ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالِاسْتِطَاعَةُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ . فَيَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ  
مُسْتَطِيعٍ ؛ وَالْعَبْدُ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ ، وَمَنَافِعُهُ مُسْتَحَقَّةٌ ، فَهَذَا  
أَعْظَمُ عُذْرًا مِنَ الْفَقِيرِ .

وهذه الشروط تنقسم ثلاثة أقسام ؛ قِسْمٌ يُشْتَرَطُ لِلصُّحَّةِ ؛ وَهُوَ  
الإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَلَا مَجْنُونٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصُّومِ <sup>(٢)</sup> .  
وَقِسْمٌ يُشْتَرَطُ لِلْإِجْزَاءِ ؛ وَهُوَ الْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ :  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْمًا صَبِيٍّ حَجٌّ ، ثُمَّ بَلَغَ ، فَعَلِيهِ حَجَّةٌ أُخْرَى ، وَأَيْمًا  
عَبْدٍ حَجٌّ ، ثُمَّ عَتَقَ ، فَعَلِيهِ حَجَّةٌ أُخْرَى » . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، وَالطَّيَالِسِيُّ ، فِي

(١) سورة الحج ٧٨ .

(٢) انظر ما تقدم في ١٩٨/١ .

« مُسْنَدَيْهِمَا »<sup>(١)</sup> . ولأنَّه فَعَلَ الْعِبَادَةَ وَهُوَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْوُجُوبِ ، فلم يُجْزِئْهُ إِذَا صَارَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ ، كَالصَّبِيِّ يُصَلِّي ، [ ١٠٥ ] ثُمَّ يَتَلُغُ فِي الْوَقْتِ .

وإن وُجِدَ الْبُلُوغُ أَوْ<sup>(٢)</sup> الْعِتْقُ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةٍ أَوْ قَبْلَهُ ، أَجْزَأُهُمَا عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَيَا بِالنُّسْكِ حَالَ الْكَمَالِ ، فَأَجْزَأُهُمَا ، كَمَا لَوْ وُجِدَ ذَلِكَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ . وإن وُجِدَ بَعْدَ الْوُقُوفِ فِي وَقْتِهِ ، فَرَجَعَا فَوْقَهَا فِي الْوَقْتِ ، أَجْزَأُهُمَا أَيْضًا ؛ لِذَلِكَ ، وَإِنْ فَاتَهُمَا ذَلِكَ ، لَمْ يُجْزِئْهُمَا ؛ لِقَوَايِ رُكْنِ الْحَجِّ قَبْلَ الْكَمَالِ .

الثَّالِثُ ، شَرْطُ لِلْوُجُوبِ حَسْبُ ؛ وَهُوَ الْاسْتِطَاعَةُ ، فَلَوْ تَكَلَّفَ الْعَاجِزُ الْحَجَّ أَجْزَأَهُ ، وَوَقَعَ مَوْقَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَقَطَ عَنْهُ رِفْقًا بِهِ ، فَإِذَا تَحَمَّلَهُ ، أَجْزَأَهُ ، كَمَا لَوْ تَحَمَّلَ الْمَرِيضُ الصَّلَاةَ قَائِمًا . لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ كَلًّا عَلَى النَّاسِ ؛ لِمَسْأَلَتِهِ إِيَّاهُمْ وَتَثْقِيلِهِ عَلَيْهِمْ ، كُرِهَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَضُرُّ بِالنَّاسِ بِالْإِتْرَامِ مَا لَا يَلْزَمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَلًّا عَلَى أَحَدٍ ؛ لِقُوَّتِهِ عَلَى الْمَشْيِ وَالتَّكْسُّبِ ، بِصِنَاعَةٍ أَوْ مُعَاوَنَةٍ مَنْ يُثْفِقُ عَلَيْهِ ، فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا تَوَكَّأْ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ بِمَعْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا . انْظُرْ : تَرْتِيبَ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ٢٨٣/١ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ ، فِي : شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ٢٥٧/٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٥٦/٥ . كِلَاهُمَا مَوْقُوفًا عَلَيْهِ أَيْضًا .

وَأَخْرَجَهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا الْحَاكِمُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٤٨١/١ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤/٤ .  
٣٢٥ . وَالْخَطِيبُ ، فِي : تَارِيخِ بَغْدَادَ ٢٠٩/٨ . وَابْنُ عَدَى ، فِي : الْكَامِلِ ٦١٥/٢ .  
وَأَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا وَعِنْدَهُ : « لَوْ أَنَّ صَبِيًّا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ... » .  
كَمَا قَالَ فِي الْعَبْدِ . انْظُرْ مُسْنَدَ الطَّيَالِسِيِّ ٢٤٣ .  
وَانْظُرْ الْكَلَامَ عَلَى الْحَدِيثِ فِي : الْإِرْوَاءِ ١٥٥/٤ - ١٥٩ .  
(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

رَجَا لَا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴿١﴾ الْآيَةُ <sup>(١)</sup> . وَلَئِنَّ التَّزَامَ لِلطَّاعَةِ مِنْ غَيْرِ  
مَضَرَّةٍ لِأَحَدٍ ، فَاسْتُحِبَّ ، كَقِيَامِ اللَّيْلِ .

فصل : والاستِطاعةُ في حَقِّ البَعِيدِ <sup>(٢)</sup> الْقُدْرَةُ عَلَى <sup>(٣)</sup> الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ؛ لِمَا  
رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا  
يُوجِبُ الْحَجَّ ؟ قَالَ : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٤)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ ، فَاسْتُرِطَ لَوْجُوبُهَا الزَّادُ  
وَالرَّاحِلَةُ ، كَالْجِهَادِ .

وَالزَّادُ هُوَ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَكِسْوَةٍ <sup>(٥)</sup> فِي ذَهَابِهِ  
وَرُجُوعِهِ . فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ لَذَهَابِهِ دُونَ رُجُوعِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ  
فِي غُرَّتِهِ ضَرَرًا وَمَشَقَّةً وَغَيْبَةً عَنْ أَهْلِهِ وَمَعَاشِهِ . وَإِنْ وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ لَذَهَابِهِ  
وَرُجُوعِهِ بَشَمَنِ مِثْلِهِ فِي الْغَلَاءِ وَالرُّخْصِ ، أَوْ بَزِيَادَةٍ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ .  
وَتُغْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْمَاءِ وَعَلْفِ الْبَهَائِمِ فِي مَنَازِلِ الطَّرِيقِ ، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ  
الْعَادَةُ ، وَلَا يُكَلَّفُ حَمْلُ ذَلِكَ مِنْ بَلَدِهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ

(١) زيادة من : الأصل .

والآية من سورة الحج ٢٧ .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) في : باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة ، من أبواب الحج ، وفي : باب تفسير سورة  
آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢٧/٤ ، ١٢٤/١١ ، ١٢٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يوجب الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٧/٢ .

وقال أبو بكر ابن المنذر : لا يثبت الحديث في ذلك مسندا . انظر : التلخيص الحبير ٢٢١/٢ .

إرواء الغليل ١٦٠/٤ - ١٦٧ .

(٤ - ٥) في م : « لذهابه » .

تَحْمُلُهَا . وَيُعْتَبَرُ قُدْرَتُهُ عَلَى أَوْعِيَةِ الزَّادِ وَالْمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا <sup>(١)</sup> .

وَيُشْتَرَطُ وَجْدَانُ رَاحِلَةٍ تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ ، بِشِرَاءٍ أَوْ كِرَاءٍ ، وَمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> مِنْ آلَتِهَا الصَّالِحَةِ لِمِثْلِهِ ، مِنْ مَخِيلٍ <sup>(٣)</sup> أَوْ زَامِلَةٍ <sup>(٤)</sup> أَوْ قَتَبٍ <sup>(٥)</sup> ، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ «عَادَةُ مِثْلِهِ» ، وَمَا لَا يَتَخَوَّفُ الْوُقُوعُ مِنْهُ .

وَيَكُونُ ذَلِكَ فَاضِلًا عَمَّا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِقَضَاءِ دَيْنٍ حَالٍ وَمَوْجَلٍ ، وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ ، إِلَى أَنْ يَعُودَ ، وَمَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنِ وَخَادِمٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ عَلَيْهِ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ آدِمِيٍّ ، فَكَانَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ ، كَنَفَقَةِ نَفْسِهِ .

وَإِنْ اخْتِاجَ إِلَى النِّكَاحِ لَخَوْفِ الْعَنْتِ ، قُدِّمَ النِّكَاحُ <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ النَّفَقَةَ ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ وَجِبَ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهُ تَطَوُّعٌ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِهِ الْحَجُّ الْوَاجِبُ .

وَمَنْ لَهُ عَقَارٌ يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْمُسْكَنِ ، أَوْ إِلَى أَجْرَتِهِ لِنَفَقَتِهِ أَوْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ ، أَوْ بِضَاعَةٌ يَخْتَلُ رِبْحُهَا الْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَذَلِكَ ، أَوْ آلَاتٌ لِصِنَاعَتِهِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهَا ، أَوْ كُتُبٌ مِنَ الْعِلْمِ يَخْتَاجُ إِلَيْهَا ، لَمْ يَلْزَمْهُ صَرْفُهُ فِي الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَغْنِي

---

(١) فِي س ٢ ، ف : «عنه» .

(٢) فِي م : «إليها» .

(٣) الْمَحْمَلُ ؛ وَزَانَ مَجْلِسُ : الْهُودَج .

(٤) الزَّامِلَةُ : الْبَعِيرُ يَحْمِلُ مَتَاعَ الْمَسَافِر .

(٥) الْقَتَبُ : الرَّحْلُ الصَّغِيرُ عَلَى قَدَرِ سَنَامِ الْبَعِيرِ .

(٦) ٦ - ٦ فِي الْأَصْلِ : «العادة لمثله» .

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .



عنه ، أَشْبَهَ النَّفَقَةَ . وما<sup>(١)</sup> كان مِنْ<sup>(٢)</sup> ذلك فاضِلاً عن حاجِته ، كَمَنْ له بَكْتَابٌ نُسخَتان ، أو له دَارٌ فاضِلَةٌ ، أو مَسْكَنٌ واسعٌ يَكْفِيه بعضُه ، فعليه صَرَفُ ذلك في الحجِّ .

وَمَنْ لم يكن له مالٌ ، فَبَدَلَ له وَلَدُه أو غيره مَالاً يَحُجُّ به ، لم يَلْزَمُه قَبُولُه ، وإن بَدَلَ له أن يَحُجَّ عنه أو يَحْمِلَه ، لم يَلْزَمُه قَبُولُه ؛ لأنَّ عليه فيه مِئَّةٌ وَمَشَقَّةٌ ، فلم يَلْزَمُه قَبُولُه ، كما لو كان الباذِلُ أَجْنَبِيًّا .

**فصل :** فأما المَكِّيُّ ، وَمَنْ بينه وبين مكة دُونَ مسافةِ القَصْرِ ، فلا يُشْتَرَطُ في حَقِّه راحِلَةٌ ، ومتى قَدَرَ على الحجِّ ماشِياً لَزِمَه ؛ لأنَّه يُمَكِّنُه<sup>(٣)</sup> ذلك مِنْ غيرِ مَشَقَّةٍ شديدة . وإن عَجَزَ عن المَشْيِ و<sup>(٤)</sup> أَمَكَّنَه الحَبْوُ ، لم يَلْزَمُه ؛ لأنَّ مَشَقَّتَه في المسافةِ القَرِيبَةِ أَكْثَرُ مِنَ السَّيْرِ في المسافةِ البعيدَةِ .

[ ١٠٥ ط ] **فصل :** واخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ في ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ ؛ وهى إمكانُ المَسِيرِ ؛ وهو أن تَكْمَلَ الشَّرَائِطُ فيه ، وفي الوقتِ سَعَةً يَتِمَكَّنُ مِنَ السَّيْرِ لأَدَائِهِ . وتَخْلِيَةُ الطَّرِيقِ ؛ وهو أن لا يكونَ في الطَّرِيقِ مانِعٌ مِنْ خَوْفٍ ولا غيره . والمحَرَّمُ لِلْمَرْأَةِ ، فَرُوي أَنَّها مِنْ شَرَائِطِ الوُجُوبِ لا يَجِبُ الحجُّ بِدُونِها ؛ لأنَّه لا يُشْتَطَاغُ فِعْلُه بِدُونِها ، فكانتِ شَرْطاً لِلوُجُوبِ ، كالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ . وعنه ، أَنَّها<sup>(٥)</sup> شُرُوطٌ لِلزُّومِ<sup>(٥)</sup> الأداءِ دُونَ الوُجُوبِ ؛ لأنها أَعْدَاةُ

(١) في م : « من » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في س ٢ : « لا يمكنه » .

(٤) في الأصل : « أو » .

(٥ - ٥) في ف : « من شرائط لزوم » .

تَمْنَعُ نَفْسَ الْأَدَاءِ فَقَطْ ، فَلَمْ تَمْنَعْ الْوُجُوبَ ، كَالْمَرَضِ . فَإِذَا قُلْنَا : هِيَ مِنْ <sup>(١)</sup>  
شَرَائِطِ الْوُجُوبِ . فَمَاتَ قَبْلَ تَحْقِيقِهَا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَالْفَقِيرِ . وَإِذَا قُلْنَا :  
هِيَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ السَّعْيِ فَقَطْ . فَاجْتَمَعَتْ فِيهِ الشَرَائِطُ الْخَمْسُ ، حُجٌّ  
عَنْهُ ، كَالْمَرِيضِ .

وإِمْكَانُ الْمَسِيرِ <sup>(٢)</sup> مُعْتَبَرٌ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، فَلَوْ أُمْكِنَتِ السَّيْرُ بِأَنْ يَحْمِلَ  
عَلَى نَفْسِهِ مَا لَمْ تَجْرَ بِهِ عَادَةٌ مِثْلُهُ <sup>(٣)</sup> ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَشَقَّةً وَتَغْيِيرًا .  
وَتَخْلِيَةُ الطَّرِيقِ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ الْمَوَانِعِ فِيهَا ، بَعِيدَةٌ كَانَتْ أَوْ قَرِيبَةً ، بَرًّا  
أَوْ بَحْرًا ، الْغَالِبُ السَّلَامَةُ فِيهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْغَالِبُ السَّلَامَةُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ،  
كَالْبَرِّ إِذَا كَانَ فِيهِ مَانِعٌ . فَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا لَكُنْهُ يَحْتَاجُ إِلَى خَفَارَةٍ <sup>(٤)</sup>  
كَثِيرَةٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْأَدَاءُ ؛ لِأَنَّهُ كَالزِّيَادَةِ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ فِي شِرَاءِ الزَّادِ . فَإِنْ  
كَانَتْ يَسِيرَةً ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهَا غَرَامَةٌ مُمَكِّنَةٌ ، يَقِفُ الْحَجُّ  
عَلَى بَذْلِهَا ، فَلَزِمَتْهُ ، كَثَمَنِ الزَّادِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهَا رِشْوَةٌ  
فِي الْوَاجِبِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ ، كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ .

فصل : فَأَمَّا السَّلَامَةُ وَكَوْنُهُ عَلَى حَالٍ يُمَكِّنُهُ الثَّبُوتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، فَهُوَ  
شَرْطٌ لِلزُّومِ الْأَدَاءِ خَاصَّةً . فَإِنْ عَدِمَ ذَلِكَ ؛ لِمَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، أَوْ كِبَرٍ ،

(١) سقط من : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « السَّيْر » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٤) الْخَفَارَةُ ، مِثْلَةُ الْحَاءِ : الْحَرَاةُ ، وَخَفَرَهُ : أَخَذَ مِنْهُ جَعَلًا لِيَجِيرَهُ .

أَقَامَ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو رَزِينٍ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظَّنَّ. قَالَ: «حُجَّ عَنْ أُمِّكَ، وَاعْتَمِرْ» <sup>(٢)</sup>. وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. فَإِنْ بَرَأَ بَعْدَ أَنْ حُجَّ عَنْهُ، فَلَا حُجَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أُمِرَ بِهِ، فَخَرَجَ عَنْ عَهْدَتِهِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَرَأَّ.

وَإِنْ كَانَ مَرَضُهُ يُرْجَى زَوَالُهُ، لَمْ يُجْزَأَنْ يَسْتَتِيبَ؛ لِأَنَّهُ يَرْجُو الْقُدْرَةَ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْاِسْتِنَابَةُ، كَالصَّحِيحِ الْفَقِيرِ.

فَإِنْ اسْتَنَابَ، ثُمَّ مَاتَ، لَمْ يُجْزَأْهُ، وَوَجِبَ الْحُجُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ حُجَّ عَنْهُ وَهُوَ غَيْرُ مَأْيُوسٍ مِنْهُ، فَلَمْ يُجْزَأْهُ الْحُجَّ، كَمَا لَوْ بَرَأَ.

**فصل <sup>(٣)</sup>:** وَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يُمَكِّنُهُ الْحُجَّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجَّةِ التَّطَوُّعِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا حَجَّةٌ لَا يَلْزَمُهُ أَدَاؤها،

(١) هُوَ لَقِيطُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ الْمُتَنَفِّقِ الْعَامِرِيِّ، أَبُو رَزِينِ الْعَقِيلِيِّ، وَافِدُ بَنِي الْمُتَنَفِّقِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ وَكَيْعُ بْنُ عَدَسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَاجِبٍ، وَعَمْرُو بْنُ أَوْسِ الثَّقَفِيِّ، اخْتَلَفَ فِيهِ وَلَقِيطُ بْنُ صَبْرَةَ هَلْ هُمَا اثْنَانِ أَوْ وَاحِدٌ؟ وَرَجَّحَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُمَا اثْنَانِ. انْظُرْ: طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ١/٣٠٢، ٥١٨/٥. أَسَدُ الْغَابَةِ ٤/٥٢٣ - ٥٢٥. الْإِصَابَةُ ٥/٦٨٦، ٦٨٧.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١/٤٢٠. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَنْهُ [مَا جَاءَ فِي الْحُجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيْتِ]، مِنْ أَبْوَابِ الْحُجِّ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤/١٦٠. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْعُمْرَةِ عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَبَى ٥/٨٨. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْحُجِّ عَنِ الْحَيِّ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢/٩٧٠. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/١٠ - ١٢.

(٣) زِيَادَةُ مَنْ: ف.

فجاز له الاستنابة فيها، كالمغضوب<sup>(١)</sup>. والثانية، لا يجوز؛ لأنها عبادة لا تجوز الاستنابة في فرضها، فلم تجز في نفلها، كالصلاة.

**فصل:** ومن كملت الشرائط في حقه، لزمه الحج على الفور، ولم يجز له تأخيرها؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ»<sup>(٢)</sup>؛ فإنه قد يمرض المريض، وتضل الضالة، وتعرض الحاجة». رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup>. وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>، وَلَمْ يَحْجْ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا». رواه الترمذي<sup>(٥)</sup>. ولأنه أخذ أركان الإسلام، فلم يجز تأخيرها إلى غير وقت<sup>(٦)</sup>، كالصيام.

**فصل:** حج الصبي صحيح؛ لما روى ابن عباس قال: رَفَعَتِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ». رواه مسلم<sup>(٧)</sup>.

(١) المغضوب: الزمين لا جراك به.

(٢) في الأصل: «فليعجل».

(٣) في: باب الخروج إلى الحج، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٦٢/٢.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢١٤/١، ٢٢٥، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٥٥.

(٤) بعده في الأصل: «الحرام».

(٥) في: باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٢٧/٤.

وانظر طرق الحديث والكلام عليها، في: التلخيص الحبير ٢٢٢/٢، ٢٢٣.

(٦) في ف، م: «وقته».

(٧) في: باب صحة حج الصبي وأجر من حج به، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٧٤/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الصبي يحج، من كتاب المناسك. سنن أبي داود =

والكلام فيه في أربعة أمور: أحدها: في إخراجها؛ إن كان مُمَيِّزًا أُخْرِمَ بإذْنِ وَلِيِّه، ولا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُؤَدِّي إِلَى لُزُومِ مَالٍ، فلم يَنْعَقِدْ مِنْهُ بِنَفْسِهِ، كالْبَيْعِ. وإن كان غير مُمَيِّزٍ أُخْرِمَ عَنْهُ وَلِيُّهُ الَّذِي يَلِي مَالَهُ. وَمَعْنَى إِخْرَاجِهِ عَنْهُ، عَقْدُهُ الْإِخْرَامَ لَهُ، فَيَصِيرُ الصَّبِيُّ [١٠٦] بِذَلِكَ مُخْرِمًا دُونَ الْوَلِيِّ، كَمَا يَقَعُ لَهُ النِّكَاحُ، فَلِذَلِكَ صَحَّ أَنْ يُخْرِمَ عَنْهُ الْوَلِيُّ، مُحِلًّا كَانَ أَوْ مُخْرِمًا، مِمَّنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ وَمِمَّنْ لَمْ يَحُجَّ. فَإِنْ أُخْرِمَتْ عَنْهُ أُمُّهُ، صَحَّ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: يُخْرِمُ عَنْهُ أَبَوَاهُ. وَهُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَصِحُّ؛ لِعَدَمِ وَلَايَتِهَا عَلَى مَالِهِ. وَفِي سَائِرِ عَصَبَاتِهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ فِي الْأُمِّ. فَأَمَّا الْأَجْنَبِيُّ فَلَا يَصِحُّ إِخْرَامُهُ عَنْهُ، وَجْهًا وَاحِدًا.

الثاني: أَنَّ مَا قَدَرَ الصَّبِيُّ عَلَى فِعْلِهِ؛ كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَالْمَبِيتِ<sup>(١)</sup> بِمَرْدَلَفَةَ، فَعَلِيهِ فِعْلُهُ، وَمَا لَا يُمَكِّنُهُ فِعْلُهُ، كَالرَّمْيِ، فَعَلَهُ الْوَلِيُّ عَنْهُ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَبَيْنَا عَنْ الصَّبِيَّانِ، وَرَمَيْنَا عَنْهُمَا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ أُمَكَّنَتْهُ الْمَشْيُ فِي الطَّوَافِ،

---

= ٤٠٣/١. والنسائي، في: باب الحج بالصغير، من كتاب المناسك. المجتبى ٩١/٥، ٩٢. والإمام مالك، في: باب جامع الحج، من كتاب الحج. الموطأ ٤٢٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٩/١، ٢٤٤، ٢٨٨، ٣٤٣، ٣٤٤.

(١) زيادة من: ف.

(٢) في: باب الرمي عن الصبيان، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٠/٢. كما أخرجه الترمذی، في: باب حدثنا محمد بن إسماعيل.... من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١٥٦/٤. وعنده: فكنا نلبي عن النساء، ونرمي عن الصبيان.

وَالْأَطِيفَ بِهِ مَحْمُولًا ، فَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ<sup>(١)</sup> ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ  
الصَّدِيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، طَافَ بِابْنِ الزُّبَيْرِ فِي خِرْقَةٍ . وَلَا يَزِمِي عَنْ  
الصَّبِيِّ إِلَّا مَنْ قَدْ<sup>(٢)</sup> أَسْقَطَ فَرَضَ الرَّمْيِ عَنْ نَفْسِهِ .

الثَّالِثُ : أَنَّ مَا فَعَلَهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، إِنْ كَانَ مِمَّا يُفَرِّقُ بَيْنَ  
عَمْدِهِ وَسَهْوِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ عَمْدَ الصَّبِيِّ خَطَأٌ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَسْتَوِي  
عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَنَحْوِهِ ، فَفِيهِ الْفِدْيَةُ . وَفِي مَحَلِّهَا رِوَايَتَانِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ، تَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ بِجِنَايَتِهِ ، فَلَزِمَتْهُ ، كَجِنَايَتِهِ  
عَلَى آدَمِيٍّ . وَالثَّانِيَّةُ ، تَجِبُ عَلَى وَلِيِّهِ ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِي ذَلِكَ وَغَرَّرَ بِمَالِهِ .  
وَإِنْ وَطِئَ الصَّبِيُّ أَفْسَدَ حَجَّه ، وَوَجَبَتِ الْبَدَنَةُ<sup>(٣)</sup> ، وَيَمْضِي فِي فَاسِدِهِ ،  
وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا بَلَغَ . وَهَلْ يُجْزِئُهُ الْقَضَاءُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؟ يُنْظَرُ ؛ فَإِنْ  
كَانَتِ الْفَاسِدَةُ لَوْ صَحَّحَتْ أَجْزَأَتْ ؛ وَهُوَ أَنْ يَتْلَغَ فِي وَقُوفِهَا ،<sup>(٤)</sup> أَوْ قَبْلَهُ ،  
أَجْزَأُ الْقَضَاءُ أَيْضًا ، وَإِلَّا فَلَا .

الرَّابِعُ : أَنَّ مَا يَلْزِمُهُ مِنَ التَّفَقُّةِ بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْحَضَرِ ، فَهُوَ فِي مَالِهِ ؛ لِأَنَّ  
الْوَلِيَّ لَمْ يُكَلِّفْهُ ذَلِكَ . وَمَا زَادَ فِي مَحَلِّهِ رِوَايَتَانِ ، كَالْفِدْيَةِ سَوَاءً .

فَصَلِّ فِي حَجِّ الْعَبْدِ : وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، فَصَحَّ

(١) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب أى حين يكره الطواف ... من كتاب المناسك . المصنف  
٧٠ / ٥ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل ، م : « الفدية » .

(٤) (٤ - ٤) سقط من : س ٢ ، ف ، م .

حُجَّه ، كالحُرِّ .

والكَلَامُ فِيهِ فِي أُمُورِ أَرْبَعَةٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ إِنْ أُحْرِمَ ، صَحَّ إِحْرَامُهُ ، بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَبِغَيْرِ إِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بِدَنِيَّةٍ ، فَصَحَّ مِنْهُ بِغَيْرِ<sup>(١)</sup> إِذْنِ سَيِّدِهِ<sup>(١)</sup> ، كَالصَّلَاةِ . فَإِنْ أُحْرِمَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَجُزْ تَحْلِيلُهُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَلَزَمُ بِالشَّرْعِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهُ إِذَا شَرَعَ بِإِذْنِهِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ . وَإِنْ أُحْرِمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهُ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَهُ تَحْلِيلُهُ . وَهُوَ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ حَقَّ السَّيِّدِ فِيهِ ثَابِتٌ لَا زِمَ ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْعَبْدُ إِبْطَالَهُ بِمَا لَا يَلْزُمُهُ ، كَالِاعْتِكَافِ . فَإِنْ أَذِنَ لَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَأْذُنْ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْعَبْدُ بِرُجُوعِهِ حَتَّى أُحْرِمَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الْوَكِيلِ ؛ هَلْ يَنْتَعِزِلُ بِالْعَزْلِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الثَّانِي : إِذَا نَذَرَ الْعَبْدُ الْحَجَّ ، انْعَقَدَ نَذْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ ، فَانْعَقَدَ نَذْرُهُ ، كَالْحُرِّ ، فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ مَنَعُهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَذِنَ فِي التِّزَامِهِ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَلَهُ مَنَعُهُ . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ<sup>(٣)</sup> ، وَالْقَاضِي<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَمَكُّنِهِ مِنَ التَّسَبُّبِ إِلَى إِبْطَالِ حَقِّ سَيِّدِهِ . وَمَتَى عَتَقَ فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلَا يَفْعَلُهُ إِلَّا بَعْدَ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ .

الثَّالِثُ : أَنَّ مَا جَنَى الْعَبْدُ مِمَّا يُوجِبُ الْفِدْيَةَ ، فَعَلِيهِ فِدْيَتُهُ بِالصَّيَامِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُعْسِرِ ، وَأَذْنَى مِنْهُ . فَإِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ هَذِيًّا ، وَأَذِنَ لَهُ فِي الْفِدْيَةِ بِهِ ،

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « إِذْنُهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، وَفِي ف : « بِذَلِكَ » .

(٣ - ٣) فِي م : « وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجُوزُ » .

وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُ . فعليه الفِدْيَةُ به ، وإلا ففَرَضُهُ الصَّيَّامُ . وإن تَمَتَّعَ أو قَرَنَ بإذْنِ سيِّده ، فَهَذِي التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ عليه ؛ لِأَنَّ التُّسْلُكَ لَهُ ، فَكَانَتِ الفِدْيَةُ عليه ، كَالزَّوْجَةِ إِذَا فَعَلْتَهُ بِإِذْنِ زَوْجِهَا . وقال القاضى : هو على سيِّده ؛ لِأَنَّهُ بِإِذْنِهِ .

الرابع : أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَطِئَ ، أَفْسَدَ حَجَّه ، وعليه المَضِيُّ فى [ ١٠٦ ظ ] فاسِده ، وَيَضُومُ مَكَانَ الْبَدَنَةِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْإِحْرَامُ مَأْذُونًا فِيهِ ، لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ تَحْلِيلُهُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا فِيهِ ، فَلَهُ تَحْلِيلُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِحْرَامُ هُوَ الَّذِى كَانَ صَحِيحًا ، فَحُكْمُهُ فِى ذَلِكَ حُكْمُهُ .

فصل<sup>(١)</sup> : فِى حَجِّ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا السَّفَرُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

وَالْمَحْرَمُ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ ، بِنَسَبٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ سَبَبٍ

(١) بعده فى م : « فى حج المرأة » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب فى كم يقصر الصلاة ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ٥٤/٢ . ومسلم ، فى : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٧/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى المرأة تحج بغير محرم ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٠٠/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٤٠/٢ ، ٤٢٣ ، ٤٤٥ ، ٤٩٣ .

(٣) سقط من : م .



مُبَاح، كَابْنِهَا<sup>(١)</sup> وَأَخِيهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ، وَرَابُّهَا<sup>(٢)</sup>. فَأَمَّا عَبْدُهَا فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ لَهَا؛ لِأَنَّهَا تَحِلُّ لَهُ إِذَا عَتَقَ، وَلَيْسَ بِمَأْمُونٍ عَلَيْهَا. وَمَنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ مُحَرَّمٍ؛ كَالزَّوْنِ، أَوْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ، فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ ذَلِكَ بِسَبَبٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ، فَأُشْبِهَ التَّحْرِيمَ بِاللُّعَانِ.

وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَبِيلِهَا، فَكَانَ عَلَيْهَا نَفَقَتُهُ، كَالزَّاحِلَةِ. وَلَا يُلْزَمُهُ الْخُرُوجُ مَعَهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّفَ شَدِيدًا، فَلَمْ يُلْزَمْهُ لِأَجْلِ غَيْرِهِ، كَالْحَجِّ عَنْ الْغَيْرِ. وَإِنْ مَاتَ الْمَحْرَمُ فِي الطَّرِيقِ، مَضَتْ إِنْ كَانَتْ قَدْ تَبَاعَدَتْ، وَإِنْ كَانَتْ قَرِيبَةً رَجَعَتْ. وَإِنْ حَجَّتِ امْرَأَةٌ بِغَيْرِ مُحَرَّمٍ أَسَاءَتْ، وَأُجْزَأَهَا حَجُّهَا، كَمَا لَوْ تَكَلَّفَ رَجُلٌ مَسْأَلَةَ النَّاسِ وَحَجَّ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّجُلِ مَنْعُ زَوْجَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ بِأَصْلِ الشَّرْعِ، فَأُشْبِهَ صَوْمَ رَمَضَانَ. وَيُسْتَحَبُّ لَهَا اسْتِئْذَانُهُ، جَمْعًا بَيْنَ الْحَقِّينَ، وَلَهُ مَنْعُهَا مِنْ حَجِّ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ ثَابِتٌ فِي اسْتِمْتَاعِهَا، فَلَمْ تَمْلِكْ إِبْطَالَهُ بِمَا لَا يُلْزَمُهَا، كَالْعَبْدِ. فَإِنْ أَحْرَمَتْ بِهِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْعَبْدِ عَلَى مَا فَضَّلَ فِيهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ لِلْحَجِّ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الْمَنْزِلِ، تَقُوتُ، فَقُدِّمَتْ عَلَى الْحَجِّ الَّذِي لَا يَقُوتُ. وَإِنْ مَاتَ زَوْجُهَا فِي

(١) فِي ف، م: «كَأَبْنِهَا»، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ١.

(٢) فِي م: «وَرَبِّهَا وَابْنُهَا».

وَالرَّابِ، بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ: زَوْجُ الْأُمِّ يَرَى ابْنَهَا مِنْ غَيْرِهِ.

الطَّرِيقِ بَعْدَ تَبَاعُدهَا ، مَضَتْ فِي سَفَرِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ سَفَرٍ<sup>(١)</sup> ، فَالسَّفَرُ  
الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْحَجُّ أَوَّلَى . وَإِنْ كَانَتْ قَرِيبَةً ، رَجَعَتْ لِتَقْضِيَ الْعِدَّةَ فِي  
مَنْزِلِهَا .

**فصل :** وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ ، فَمَاتَ قَبْلَ فِعْلِهِ ، وَجِبَ الْحَجُّ عَنْهُ ؛ لِمَا  
رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَبِيهَا ،  
مَاتَ وَلَمْ يَحْجَّ ، قَالَ : « حُجِّبِي عَنْ أَبِيكَ » . رَوَاهُ<sup>(٢)</sup> النَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ حَقٌّ  
اسْتَقَرَّ ، تَدْخُلُهُ الثِّيَابَةُ ، فَلَمْ يَشْقُطْ بِالْمَوْتِ ، كَالَّذِينَ . وَيَحْجُّ عَنْهُ مِنْ رَأْسِ  
مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَكَانَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، كَالَّذِينَ .

**فصل :** وَيُسْتَنَابُ عَنْهُ وَعَنِ الْمَغْضُوبِ مِنْ حَيْثُ وَجِبَ عَلَيْهِمَا ، إِمَّا مِنْ  
بَلَدِهِمَا أَوْ<sup>(٤)</sup> الْمَوْضِعِ الَّذِي أُيْسِرَ فِيهِ . وَلَا يُجْزِئُ الْحَجُّ عَنْهُمَا مِنَ الْمِيقَاتِ ؛  
لِأَنَّ الْحَجَّ وَاجِبٌ عَلَيْهِ مِنْ بَلَدِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الثِّيَابَةُ عَنْهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ  
النَّائِبَ يَقُومُ مَقَامَهُ فِيمَا وَجِبَ عَلَيْهِ ، فَيُؤَدِّي مِنْ حَيْثُ وَجِبَ .

وَإِنْ خَرَجَ لِلْحَجِّ ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ، اسْتُنِيبَ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى  
إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَشَقَطَ عَنْهُ مَا سَارَهُ . وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ فِعْلِ بَعْضِ الْمَنَاسِكِ ، فَعِلَ عَنْهُ  
مَا بَقِيَ ؛ لِأَنَّ مَا جَازَ أَنْ يَتَوَبَّ عَنْهُ فِي جَمِيعِهِ ، جَازَ فِي بَعْضِهِ ، كَالزَّكَاةِ .  
وَسَوَاءٌ كَانَ إِخْرَاضُهُ لِنَفْسِهِ<sup>(٥)</sup> أَوْ عَنْ غَيْرِهِ .

(١) فِي م : « سَفَرُهَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « الْبَخَارِيُّ وَ » .

(٣) فِي : بَابِ الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ الَّذِي لَمْ يَحْجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٨٧ ، ٨٨ .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « عَنْ نَفْسِهِ » .

فإن لم يُخْلَفِ المَيِّتُ تَرِكَةً تَفِي بالحَجِّ<sup>(١)</sup> مِنْ بَلَدِهِ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فِي الوَصِيَّةِ بالحَجِّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(٢)</sup>. وَلأنَّهُ قَدَّرَ عَلَى أَداءِ الواجِبِ عَلَى القُصُورِ، فَلَزِمَهُ، كَمَنْ قَدَّرَ عَلَى الصَّلَاةِ قَاعِدًا. وَذَكَرَ القَاضِي أَنَّهُ لَا يُحَجُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَداءَ الحَجِّ عَلَى الكَمَالِ. وَالأَوَّلُ أَوْلى.

**فصل:** فَإِنْ اجْتَمَعَ عَلَى المَيِّتِ مَعَ الحَجِّ [١٠٧] ذَيْنِ آدَمِيٍّ، اخْتَمَلَ تَقْدِيمُ الدَّيْنِ؛ لِتَأْكِيدِهِ بِحَاجَةِ الآدَمِيِّ إِلَيْهِ، وَغِنَى اللَّهِ عَنْ حَقِّهِ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَتَخَصَّصَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الحَجِّ عَمَّنْ عَلَيْهِ حَجٌّ، قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُخْتِكَ»<sup>(٣)</sup> ذَيْنِ، أَكُنْتُ قَاضِيَةً؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاقْضُوا»<sup>(٤)</sup>، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٥)</sup>. فَعَلَى هَذَا، يُؤْخَذُ مَا يَخُصُّ الحَجَّ، فَيُصْنَعُ بِهِ مَا صُنِعَ بِتَرِكَةٍ مَنْ لَمْ يُخْلَفْ مَا يَفِي بِالْحَاجَةِ الْوَاجِبَةِ.

**فصل:** وَيُسْتَنَابُ عَنِ المَيِّتِ وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَمَرَ

(١) بعده في م: «عنه».

(٢) تقدم تخريجه في ١/١٤٩.

(٣) في الأصل، م: «أخيك»، وفي ف: «أبيك».

(٤) في الأصل، س ١، س ٢، ف: «فاقض».

(٥) في: باب الحج عن الميت الذي نذر أن يحج، من كتاب المناسك. المجتبى ٨٧/٥.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١/٢٣٩، ٢٤٠. كلاهما من حديث ابن عباس.

وبلفظ: «أبيك». أخرجه النسائي، في: باب تشبيه قضاء الحج بالدين، من كتاب

المناسك. المجتبى ٨٩/٥. من حديث ابن عباس أيضا.

(٦) سقط من: الأصل.

بالْحَجِّ عنه ولا إِذْنَ له ، عُلِمَ أَنَّ الإِذْنَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ . ولا تَجُوزُ النَّيَابَةُ عَنْ الْحَيِّ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الإِذْنِ ، فلم تَجْزِ النَّيَابَةُ عنه بغيرِ إِذْنِهِ ، كَأداءِ الزَّكَاةِ . وتَجُوزُ النَّيَابَةُ عَنْهُمَا فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّ مَا جازَ فَرَضُهُ جازَ نَفْلُهُ ، كالصَّدَقَةِ .

فَأَمَّا الْقَادِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فلا تَجُوزُ له الاستِئْثَابَةُ فِي الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ فِي بَدَنِهِ ، فلا يَتَنَقَّلُ عنه إِلَّا فِي مَوْضِعِ الرُّخْصَةِ ؛ لِلْحَاجَةِ الْمَعْلُومَةِ ، وَبَقِيَ فِيما عَدَاهُ "عَلَى الْأَصْلِ" .

**فصل :** ولا يجوزُ أَنْ يَتُوبَ فِي الْحَجِّ مَنْ لَمْ يُسْقِطْ فَرَضَهُ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِما رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَبَيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شُبْرُمَةُ ؟ » . قال : قَرِيبٌ لِي . قال : « هَلْ حَجَجْتَ قَطُّ ؟ » . قال : لا . قال : « فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ حُجَّ <sup>(٢)</sup> عَنْ شُبْرُمَةَ » . رواه أَبُو داودَ <sup>(٣)</sup> . ولا يجوزُ أَنْ يَغْتَمِرَ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَغْتَمِرَ عَنْ نَفْسِهِ ، قِياسًا عَلَى الْحَجِّ . ولا يجوزُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِهِمَا مَنْ لَمْ يُسْقِطْ فَرَضَهُمَا ، ولا أَنْ يُؤَدِّيَ النَّذَرَ فِيهِمَا وَعَلَيْهِ فَرَضُهُمَا ؛ لِأَنَّ التَّنَفَّلَ وَالنَّذَرَ أَضْعَفُ مِنْ حَجِّ الْإِسْلَامِ ، فلم يَجْزِ تَقْدِيمُهُمَا عَلَيْهِ ، كَالْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ .

(١ - ١) زيادة من : ف .

(٢) في س ١ ، س ٢ ، ف : « احجج » .

(٣) في : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢١ / ١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الحج عن الميت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٢

فَإِنْ أُحْرِمَ عَنْ غَيْرِهِ، أَوْ نَذَرَهُ، أَوْ تَقْلَبَ؛ قَبْلَ فَرَضِهِ، انْقَلَبَ إِحْرَامُهُ لِنَفْسِهِ عَنْ فَرَضِهِ. وَعَنْهُ، يَقَعُ عَنْ "غَيْرِهِ" وَ"نَذَرِهِ" وَتَقْلَبُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا لِامْرِئٍ<sup>(١)</sup> مَا نَوَى<sup>(٢)</sup>». وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ، وَوُجُودِ مَعْنَاهُ فِي النَّذْرِ وَالْتَقِلِ.

وَلَوْ أَمَرَ الْمُغْضُوبُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ تَطَوُّعًا<sup>(٣)</sup> أَوْ نَذَرًا، وَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، انْصَرَفَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ فِعْلَ نَائِيهِ كِفَعْلِهِ. وَهَكَذَا إِنْ حُجَّ عَنْ الْمَيِّتِ نَذَرًا أَوْ نَفْلًا قَبْلَ<sup>(٤)</sup> حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ اسْتَنْبَيْتَ عَنْهُمَا مَنْ يَحُجُّ النَّذَرَ وَالْفَرَضَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ، صَحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمِ النَّذَرُ عَلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ<sup>(٥)</sup>. "وَأَيُّ النَّائِبِينَ أُحْرِمَ أَوَّلًا، وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ<sup>(٦)</sup>؛ لِتَحْرِيمِ تَقْدِيمِ النَّذَرِ عَلَيْهَا. وَإِنْ اسْتَنْبَاهُ اثْنَانِ، فَأُحْرِمَ عَنْهُمَا، لَمْ يَقَعْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَوَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ يَتَعَدَّرُ وَقُوعُهُ عَنْهُمَا، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ. وَإِنْ أُحْرِمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيَّتِهِ، اخْتَمَلَ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِذَلِكَ، وَاخْتَمَلَ صِحَّتَهُ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَصِحُّ مُبْنَاهُمَا<sup>(٧)</sup>، فَصَحَّ عَنْ الْمَجْهُولِ. وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَضُرِّفْهُ حَتَّى طَافَ شَوْطًا، لَمْ يَجُزْ عَنْ

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «لكل امرئ».

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥١/١.

(٤) بعده في م: «أو نفلا».

(٥) في ف: «وعليه».

(٦ - ٦) سقط من: س ٢، م.

(٧ - ٧) سقط من: م.

(٨) في م: «منهما».

واحدٍ منهما ؛ لأنَّ هذا الفعل لا يلحقه فسخٌ ، وليس أحدهما أولى به <sup>(١)</sup>  
من الآخر . وإن أحرَمَ عن أحدهما وعن نفسه ، انصَرَفَ إلى نفسه ؛ لأنَّه لما  
تَعَذَّرَ وَقُوعُهُ عنهما ، كان هو أولى به .

---

(١) سقط من : الأصل ، س ١ .

## بَابُ الْمَوَاقِيتِ

وللحجِّ مِيقَاتَانِ؛ مِيقَاتُ مَكَانٍ، وَمِيقَاتُ زَمَانٍ. فَأَمَّا مِيقَاتُ الْمَكَانِ فالْمُنْصُوصُ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ<sup>(١)</sup>، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ<sup>(٢)</sup>، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا<sup>(٣)</sup>، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ<sup>(٤)</sup>. قَالَ: «فَهَئِذَا أَهْلِيهِمْ<sup>(٥)</sup>، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِمْ، لَمَنْ<sup>(٦)</sup> كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهْلُهُ<sup>(٧)</sup> مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ [١٠٧ظ] يُهْلُونَ مِنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup>. وَعَنْ

(١) زيادة من: م.

(٢) ذو الحليفة: قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة. معجم البلدان ٢/ ٣٢٤.

(٣) الجحفة: قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل. معجم البلدان ٢/ ٣٥.

(٤) قال القاضي عياض: قرن المنازل وهو قرن الثعالب، بسكون الراء، مِقات أهل نجد، تلقاء مكة، على يوم وليلة. انظر الكلام فيه في معجم البلدان ٤/ ٧١، ٧٢.

(٥) يللم: موضع على ليلتين من مكة. معجم البلدان ٤/ ١٠٢٥.

(٦) في م: «لهن». والمثبت كما في الأصل، س ١، س ٢، ف، وهو رواية للبخاري.

(٧) في س ١، س ٢، ف: «ممن».

(٨) في س ١، س ٢، ف: «مهله».

(٩) أخرجه البخاري، في: باب مهل أهل مكة للحج والعمرة، وباب مهل أهل الشام، وباب مهل من كان دون المواقيت، وباب مهل أهل اليمن، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفي: باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام، من كتاب المحصر وجزاء الصيد. صحيح البخاري ٢/ =

عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِزْقٍ <sup>(١)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup>. فَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِكُلِّ مَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ أَهْلِهَا وَمِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِلخَبَرِ. وَمَنْ مَنَزَلَهُ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ، فَمِيقَاتُهُ مَنَزَلُهُ؛ لِلخَبَرِ.

وَمِيقَاتُ مَنْ بِمَكَّةَ مِنْهَا، وَسِوَاءُ فِي ذَلِكَ أَهْلُهَا وَ <sup>(٣)</sup> غَيْرُهُمْ؛ لِلخَبَرِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْمُتَمَتِّعِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَخْرَجُوا مِنْهَا <sup>(٤)</sup>. وَعَنْهُ فِي مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: يُهَلُّ <sup>(٥)</sup> مِنَ الْمِيقَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَعَلَيْهِ دَمٌ. وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُخْرِمًا عَنْ غَيْرِهِ بِحَجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ <sup>(٦)</sup> عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ دَخَلَ <sup>(٧)</sup> مُخْرِمًا لِنَفْسِهِ، ثُمَّ أَرَادَ

---

= ١٦٥، ١٦٦، ٢١/٣. ومسلم، في: باب مواقيت الحج والعمرة، من كتاب المحصر وجزاء الصيد. صحيح مسلم ٨٣٨/٢، ٨٣٩.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في المواقيت، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٠٣. والنسائي، في: باب ميقات أهل اليمن، وباب من كان أهله دون الميقات، من كتاب المناسك. المجتبى ٩٤/٥ - ٩٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٨/١، ٢٤٩، ٢٥٢، ٣٣٢، ٣٣٩.

(١) ذات عرق: هي الحد بين نجد وتهامة. معجم البلدان ٦٥١/٣.  
(٢) في: باب في المواقيت، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٠٤.  
كما أخرجه النسائي، في: باب ميقات أهل مصر، وباب ميقات أهل العراق، من كتاب المناسك. المجتبى ٩٤/٥، ٩٥.

(٣) في م: «أو».  
(٤) أخرجه مسلم، في: باب بيان وجوه الإحرام... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٨٨٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣١٨. كلاهما من حديث جابر.  
(٥) في الأصل، س ١، س ٢، م: «أهل».  
(٦) في م: «يحج».  
(٧) بعده في م: «مكة».



أَنْ يُحْرِمَ عَنْ غَيْرِهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ جَاوَزَ<sup>(١)</sup> الْمِيقَاتَ مُرِيدًا لِلتَّسْلُكِ لِنَفْسِهِ، وَأَحْرَمَ دُونَهُ، فَلَزِمَهُ دَمٌ، كَمَا لَوْ تَجَاوَزَهُ غَيْرَ مُحْرِمٍ. وَلَنَا، الْخَبَرُ، وَأَنَّ كُلَّ<sup>(٢)</sup> مِيقَاتٍ لَمَنْ أَتَى عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ مَكَّةُ، وَلَأنَّ هَذَا حَصَلَ بِمَكَّةَ حَلَالًا عَلَى وَجْهِ مُبَاحٍ، فَكَانَ لَهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا بِلَا دَمٍ، كَمَا لَوْ كَانَ الْإِحْرَامَانِ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ.

وَمِنْ أَىِّ مَوْضِعٍ فِي مَكَّةَ أَحْرَمَ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُمَا كُلُّهُمَا مَوْضِعٌ لِلتَّسْلُكِ، وَإِنْ أَحْرَمَ خَارِجًا مِنْهَا مِنَ الْحَرَمِ، جَازٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ: «إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْطَلِقُوا إِلَى مِنًى، فَأَهْلُوا مِنَ الْبَطْحَاءِ»<sup>(٣)</sup>. وَهِيَ خَارِجٌ مِنْ مَكَّةَ، وَلَأنَّ مَا اُعْتَبِرَ فِيهِ الْحَرَمُ، اسْتَوَتْ الْبَلَدَةُ فِيهِ وَغَيْرُهَا، كَالْتَّخْرِيعِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِيقَاتُ الْعُمْرَةِ لِلْمَكِّيِّ وَمَنْ فِي الْحَرَمِ مِنَ الْحِلِّ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَخَاهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ<sup>(٥)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَكَانَتْ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢: «جَاز».

(٢) فِي م: «كَانَ».

(٣) هُوَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ حَاشِيَةٌ ٤.

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/٣٧٨. وَالطَّحَاوِيُّ، فِي: شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ٢/١٩٢. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤/٣٥٦، ٥/٣٠.

وَلَفْظُهُمْ جَمِيعًا: «إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْطَلِقُوا إِلَى مِنًى فَأَهْلُوا». قَالَ: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْبَطْحَاءِ. وَعِنْدَ الطَّحَاوِيِّ: «إِذَا». وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ: قَالَ.

(٤) فِي م: «كَالْبَحْرِ».

(٥) التَّنْعِيمُ: مَوْضِعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ فَرَسَخَانٍ. مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ ١/٣٢١.

(٦) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ١/١٥٩. حَاشِيَةٌ ١.

وَمِنْ أَى الْحِلِّ أَحْرَمَ ، جاز ؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْإِحْرَامِ مِنْهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ فِي التَّشْلُكِ<sup>(١)</sup> ، لَأَنَّ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ كُلَّهَا فِي الْحَرَمِ إِلَّا الْإِحْرَامَ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْحِلِّ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، فَيَحْصُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ .

**فصل :** وَمَنْ جَاوَزَ<sup>(٢)</sup> الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِمَوْضِعٍ قَبْلَ مَكَّةَ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْإِحْرَامَ ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، كَمَا أَنَّ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ يُحْرِمُ مِنْهَا . وَإِنْ مَرَّ بِهِ كَافِرٌ ، أَوْ عَبْدٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، فَأَسْلَمَ الْكَافِرُ ، وَعَتَقَ الْعَبْدُ ، وَبَلَغَ الصَّبِيُّ دُونَهُ ، أَحْرَمُوا مِنْ مَوْضِعِهِمْ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْرَمُوا مِنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِمُ الْإِحْرَامُ فِيهِ ، فَأَشْبَهُوا الْمَكِّيَّ وَالْمُتَجَاوِزَ<sup>(٣)</sup> غَيْرَ<sup>(٤)</sup> مُرِيدَ لِمَكَّةَ . وَعَنْهُ فِي الْكَافِرِ يُسْلِمُ : يَخْرُجُ<sup>(٥)</sup> إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ خَشِيَ الْقَوَاتِ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَالصَّبِيُّ وَالْعَبْدُ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُمْ تَجَاوَزُوا الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُحْرَمِينَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ :<sup>(٦)</sup> «بِالْأَوَّلِ أَقُولُ» . وَهُوَ أَصَحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَادَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ<sup>(٧)</sup> أَحْرَمَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، قَالَ : لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمِضْرَانِ أَتَوْا عُثْمَرَ ، فَقَالُوا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَهُوَ جَوُزٌ عَنْ

(١) بعده في ف : «أى العمرة» .

(٢) في الأصل ، س ١ ، س ٢ : «جاز» .

(٣) بعده في الأصل : «منه» .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦ - ٦) في س ٢ : «والأول أولى» .

(٧) سقط من : الأصل .

طريقنا، وإنّا إن «أرذنا قَرَنًا» شَقَّ علينا. قال: فانظروا حَذَوْها مِن طَرِيقِكُمْ. فحَدَّ لَهُم ذات عِرْقٍ. رَواهُ البُخارِيُّ<sup>(٢)</sup>. ولأنَّ هذا ممَّا يَدْخُلُهُ الاجْتِهَادُ والتَّقْدِيرُ. فإذا اشْتَبَهَ على إنسانٍ، صار إلى الاجْتِهَادِ فيه، كالقَبْلَةِ. فإن لم يَعْلَمْ حَذَوْ المِيقَاتِ، احتاط فأَحْرَمَ قَبْلَهُ؛ لأنَّ تَقْدِيمَ الإِحْرَامِ عليه جائِزٌ، وتأخيره حَرَامٌ.

**فصل: والأَفْضَلُ<sup>(٣)</sup> أن لا يُحْرِمَ قَبْلَ المِيقَاتِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأَصْحَابَهُ أَحْرَمُوا مِن ذِي الحُلَيْفَةِ<sup>(٤)</sup>.** [١٠٨] فإن أَحْرَمَ قَبْلَهُ، جاز؛ لأنَّ الصُّبْيَّ بْنَ مَعْبُدٍ أَحْرَمَ قَبْلَ المِيقَاتِ قَارَنًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَقَالَ: هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ<sup>(٥)</sup>.

وَمَنْ بَلَغَ المِيقَاتَ مُرِيدًا لِلتُّشْلُكِ، لم يَجْزُ لَهُ تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ

(١ - ١) فى م: «أردناه».

(٢) فى: باب ذات عرق لأهل العراق، من كتاب الحج. صحيح البخارى ١٦٦/٢.

كما أخرجه البيهقى، فى: السنن الكبرى ٢٧/٥.

(٣) فى الأصل: «الأولى».

(٤) هذا من حديث جابر الطويل فى صفة حجة النبى ﷺ.

والحديث أخرجه مسلم، فى: باب حجة النبى ﷺ، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٢

٨٨٦ - ٨٩٢. وأبو داود، فى: باب صفة حجة النبى ﷺ، من كتاب المناسك. سنن أبى

داود ٤٤٠/١ - ٤٤٣. والنسائى، فى: باب الأذان لمن يجمع بين الصلاتين...، من كتاب

الأذان، وباب الكراهية فى الثياب المصبغة، من كتاب المناسك. المجتبى ١٣/٢، ١٤، ٥/

١١١. وابن ماجه، فى: باب حجة رسول الله ﷺ، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٢

١٠٢٤ - ١٠٢٦. والدارمى، فى: باب فى سنة الحاج، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٢/

٤٥ - ٤٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٢٠/٣.

(٥) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٩٨.

من حديث ابن عباس . فإن تجاوزَه غير مُحرِم ، لزمه الرجوعُ ليُحرِم منه ؛ لأنَّ مَنْ قَدَرَ على فِعْلِ الواجبِ ، لزمه ، فإن رَجَعَ فأحرَم منه ، فلا دَمَ عليه ؛ لأنَّه أدَّى الواجبَ ، فأشبهَ مَنْ لم يَتَجَاوَزْه . فإن لم يُمْكِنه الرجوعُ لخوفٍ أو خَشْيَةِ الْقَوَاتِ ، فأحرَم مِنْ مَوْضِعِهِ ، أو أحرَم مِنْ مَوْضِعِهِ لغيرِ عُدْرٍ ، فعليه دَمٌ ؛ لأنَّه ترك الواجبَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ . فإن رَجَعَ بعدَ ذلك إلى الميقاتِ ، لم يَسْقُطِ الدَّمُ ؛ لأنَّه اسْتَقَرَّ عليه بإخراجه مِنْ دُونِهِ ، فأشبهَ مَنْ لم يَرْجِعْ .

وإن أحرَم المَكِّيُّ بالحجِّ مِنَ الْحِلِّ الَّذِي يَلِي عَرَفَةَ ، فهو كالمحرِم مِنْ دُونِ الميقاتِ ، وإن أحرَم مِنَ الْحِلِّ الَّذِي يَلِي الْجَانِبَ الْآخَرَ ، ثُمَّ سَلَكَ الْحَرَمَ ، فهو كالمحرِم قَبْلَ الميقاتِ ، وإن أحرَم بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْحَرَمِ ، انْعَقَدَ إِخْرَاضُهُ ، كَالَّذِي يُحْرِمُ بَعْدَ مِيْقَاتِهِ ، ثُمَّ إِنْ خَرَجَ قَبْلَ الطَّوَافِ إِلَى الْحِلِّ وَعَادَ ، فَفَعَلَ أَفْعَالَهَا ، تَمَّتْ عُمْرَتُهُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَفَعَلَ أَفْعَالَهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزِئُهُ ، وَيَجْزِيهَا بِدَمٍ ، كَالَّذِي يُحْرِمُ مِنْ دُونِ مِيْقَاتِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يُجْزِئُهُ . لِأَنَّهُ نُسِكَ ، فَكَانَ مِنْ شَرْطِهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، كَالْحَجِّ . فَعَلَى هَذَا ، لَا يَنْتَدُّ بِأَفْعَالِهِ ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى إِخْرَاضِهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ ، ثُمَّ يَأْتِيَ بِهَا .

**فصل :** وميقاتُ الزَّمانِ سُؤَالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ <sup>(١)</sup> مَغْنَاهُ وَقْتُ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ أَفْعَالٌ ، وَلَيْسَ بِأَشْهُرٍ ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ التَّقْدِيرِ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ،

(١) سورة البقرة ١٩٧ .

وجابر، وابن الزبير، أنهم قالوا: أشهر الحج شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة<sup>(١)</sup>.

والاختيار<sup>(٢)</sup> أن لا يُحرّم بالحج قبل أشهره؛ لأنه تقديم للعبادة على وقتها، فكرة، كتقديمها على ميقات المكان، فإن فعل، انعقد إحرامه؛ لأنه أحد الميقاتين، فانعقد الإحرام بالحج قبله، كالأخر.

فأما العمرة فلا ميقات لها في الزمان، ويجوز الإحرام بها في جميع السنة؛ لأن النبي ﷺ قال: «عمرة في رمضان تعدل حجة». متفق عليه<sup>(٣)</sup>. واعتَمَرَ في ذي القعدة، وفي ذي الحجة مع حجته. رواه أنس،

---

(١) أثر ابن مسعود أخرجه سعيد بن منصور (قسم التفسير) المجلد الثالث صفحة ٧٨٣. وابن جرير، في: تفسيره ٢/٢٥٧. والدارقطني، في: سننه ٢/٢٢٦. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٤/٣٤٢.

وأثر ابن الزبير أخرجه الدارقطني، في: سننه ٢/٢٢٦. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٤/٣٤٢.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عمر أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة. قال ابن جريج: وقال ذلك ابن شهاب، وعطاء، وجابر بن عبد الله صاحب النبي ﷺ. قال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح إلى ابن جريج. تفسير ابن كثير ١/٣٤٣.

(٢) في م: «الأفضل».

(٣) أخرجه البخاري، في: باب عمرة في رمضان، وباب حج النساء، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٣/٤، ٢٤. ومسلم، في: باب فضل العمرة في رمضان، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩١٧.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب العمرة في رمضان، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٩٩٦. والدارمي، في: باب فضل العمرة في رمضان، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/٥١. والإمام أحمد، في: المسند ١/٣٠٨.

وهو حديثٌ صحيحٌ<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب كم اعتمر النبى ﷺ، من كتاب العمرة، وفى: باب من قسم الغنيمة فى غزوه وسفره، من كتاب الجهاد، وفى: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٣/٣، ٨٩/٤، ١٥٥/٥. ومسلم، فى: باب بيان عدد عمر النبى ﷺ وزمانهن، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩١٦/٢. وأبو داود، فى: باب العمرة، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/٤٦٠. والترمذى، فى: باب ما جاء كم حج النبى ﷺ، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٣١/٤. والإمام أحمد، فى: المسند ١٣٤/٣، ٢٥٦.

## بَابُ الْإِحْرَامِ

يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ . حَدِيثٌ حَسَنٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، فَأُرْسِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ أَضْنَعُ ؟ قَالَ : « اغْتَسِلِي ، وَاسْتُغْفِرِي » <sup>(٢)</sup> بِثَوْبٍ ، ثُمَّ أُحْرِمِي . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً لَمْ يَتَيَمَّمْ ؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ مَسْنُونٌ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ ، فَلَا يُسْنُ التَّيَمُّمُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ ، كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُسْتَحَبُّ التَّيَمُّمُ لَهُ ، قِيَاسًا عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ .

وَيُسْتَحَبُّ <sup>(٤)</sup> التَّنْظِيفُ بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ وَالشَّعَثِ ، وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ شَرَعَ لَذَلِكَ .

ثُمَّ يَتَجَرَّدُ عَنْ <sup>(٥)</sup> الْخَيْطِ فِي إِزَارٍ وَرِدَائٍ <sup>(٦)</sup> أَيْضَيْنِ نَظِيفَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ

(١) أخرجه الترمذی، فی: باب ما جاء فی الاغتسال عند الإحرام، من أبواب الحج. عارضة الأحوذی ٤/٤٨. والدارمی، فی: باب الاغتسال فی الإحرام، من كتاب المناسك. سنن الدارمی ٢/٣١. والبيهقی، فی: السنن الكبرى ٥/٣٢.

(٢) هو أن تشد فرجها بخرقه عريضة بعد أن تحتشى قطنًا، وتوثق طرفيها في شيء تشده على وسطها، فتمنع بذلك سيل الدم. النهاية ١/٢١٤.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١، من حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ.

(٤) بعده في م: «له».

(٥) في م: «من».

(٦) في الأصل: «ردائين».

عَسِيلَيْن؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَلْيُحْرَمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ [١٠٨ ظ] وَنَعْلَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. وَقَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ<sup>(٢)</sup> الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٤/٢.

(٢) الوبيص: مثل البريق وزناً ومعنى.

(٣) الحديث الأول أخرجه البخاري، في: باب الطيب بعد رمي الجمار...، من كتاب الحج، وفي: باب تطيب المرأة زوجها يدها، وباب الطيب في الرأس واللحية، وباب ما يستحب من الطيب، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢/٢٢٠، ٧/٢١٠، ٢١١. ومسلم، في: باب الطيب للمحرم عند الإحرام، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٤٦/٢، ٨٤٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الطيب عند الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٠٥/١. والترمذي، في: باب ما جاء في الطيب عند الإحلال...، من أبواب الحج. عارضة الأجوذى ١٤٩/٤. والنسائي، في: باب إباحة الطيب عند الإحرام، من كتاب المناسك. المجتبى ١٠٥/٥، ١٠٦. وابن ماجه، في: باب الطيب عند الإحرام، وباب ما يحل للرجل إذا رمى...، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٧٦/٢، ١٠١١. والدارمي، في: باب الطيب عند الإحرام، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٣٢/٢، ٣٣. والإمام مالك، في: باب ما جاء في الطيب للحج، من كتاب الحج. الموطأ ٣٢٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩/٦، ٩٨، ١٠٧، ١٦٢، ١٧٥، ١٨١، ١٨٦، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٤.

والحديث الثاني عند البخاري، في ١٦٨/٢، ٢٠٩/٧، ٢١٠. وعند مسلم في ٨٤٧/٢. ٨٤٩. وعند أبي داود في الموضع السابق. وعند النسائي، في: باب موضع الطيب، من كتاب المناسك. المجتبى ١٠٧/٥ - ١٠٩. وعند ابن ماجه في الموضع الأول. والإمام أحمد، في: المسند ١٠٩/٦، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٦، ١٩١، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٧.



ولا يَتَطَيَّبُ فِي ثَوْبِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَلَهُ اسْتِدَامَتُهُ حَتَّى يَنْزِعَهُ ، فَمَتَى نَزَعَهُ  
ثُمَّ لَبَسَهُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ اسْتِدَاءَ الطَّيِّبِ دُونَ اسْتِدَامَتِهِ . وَلَوْ  
نَقَلَ الطَّيِّبَ عَنْ بَدَنِهِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ <sup>(١)</sup> ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ سَالَ  
بِالْحَرِّ أَوْ <sup>(٢)</sup> غَيْرِهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِهَتِهِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيبَ صَلَاةٍ ، إِمَّا مَكْتُوبَةً أَوْ نَافِلَةً ، وَرَوَى  
الْأَنْزَرُمُ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؛ الْإِحْرَامُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ ،  
أَوْ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ <sup>(٣)</sup> ؟ فَقَالَ : كُلُّ <sup>(٤)</sup> قَدْ جَاءَ ، فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا  
عَلَا الْبَيْدَاءَ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ . فَوَسَّعَ فِيهِ كُلَّهُ . وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا  
رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، قَالَ : ذَكَرْتُ لَابْنَ عَبَّاسٍ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،  
فَقَالَ : أَوْجَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَلَمَّا  
رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاحِلَتَهُ <sup>(٥)</sup> ، وَاسْتَوَتْ بِهِ قَائِمَةٌ أَهْلٌ ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ  
قَوْمٌ ، فَقَالُوا : أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يُدْرِكُوا إِلَّا  
ذَلِكَ ، ثُمَّ سَارَ حَتَّى عَلَا الْبَيْدَاءَ ، فَأَهْلٌ ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ ، فَقَالُوا : أَهْلٌ  
حِينَ عَلَا الْبَيْدَاءَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup> . وَهَذَا فِيهِ فَضْلُ بَيَانٍ ، وَزِيَادَةُ عِلْمٍ ،  
فَيَتَعَيَّنُ <sup>(٨)</sup> الْأَخْذُ بِهِ ، وَتَقْدِيمُهُ عَلَى مَا خَالَفَهُ .

(١) بعده في م : « آخر » .

(٢) في م : « و » .

(٣) في م س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « ناقته » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في م : « ناقته » .

(٦) في : باب في وقت الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤١٠ .

(٨) في م س ١ ، ف : « فتعين » .

**فصل :** وَيَتَوَى إِحْرَامَ بَقْلِهِ ، وَلَا يَنْعَقِدُ <sup>(١)</sup> مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّهُ عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ ، فَانْفَتَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ ، كَالصَّلَاةِ . فَإِنْ لَبَّى مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا ، وَإِنْ نَوَى إِحْرَامَ مِنْ غَيْرِ تَلْبِيَةٍ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ لَا يَجِبُ التَّنَطُّقُ فِي آخِرِهَا ، فَلَمْ يَجِبْ فِي أَوَّلِهَا ، كَالصَّوْمِ . وَإِنْ نَوَى إِحْرَامًا فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِهِ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمَا نَوَاهُ دُونَ مَا نَطَقَ بِهِ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ هِيَ الْإِحْرَامُ ، فَاعْتُبِرَتْ دُونَ التَّنَطُّقِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْطِقَ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ وَيُعَيِّنَهُ ، وَيَشْتَرِطَ فِيهِ أَنَّ مَحَلِّيَّ حَيْثُ تَحْبِسُنِي ؛ فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّسْلُكَ الْفُلَانِيَّ ، فَيَسْرُهُ لِي ، وَتَقْبَلُهُ مِنِّي ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَائِضٌ فَمَحَلِّيَّ حَيْثُ تَحْبِسُنِي . يَأْخُذُ رَوْتُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ . وَعَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَةٌ . فَقَالَ : « حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّيَّ حَيْثُ حَبَسْتِنِي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٣)</sup> .

(١ - ١) فِي م : « بغير » .

(٢) تقدم تخريجه في ٥١/١ .

(٣) الحديث الأول تقدم تخريجه في ١٥٩/١ .

والحديث الثاني أخرجه البخاري ، في : باب الأكفاء في الدين ... ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٩/٧ . ومسلم ، في : باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٦٧/٢ ، ٨٦٨ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب كيف يقول إذا اشترط ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/١٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٤/٦ ، ٢٠٢ ، ٣٤٩ ، ٣٦٠ ، ٤٢٠ .

وَيُقِيدُ<sup>(١)</sup> هَذَا الشَّرْطُ شَيْئَيْنِ<sup>(٢)</sup>؛ أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ مَتَى عَاقَهُ عَائِقٌ<sup>(٣)</sup> مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ. وَالثَّانِي، أَنَّهُ إِذَا حَلَّ لَذَلِكَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ دَمٍ وَلَا غَيْرِهِ. وَغَيْرُ هَذَا اللَّفْظِ مِمَّا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ يَجْرِي مَجْرَاهُ. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ إِنْ تيسَّرَتْ لِي، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ<sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا اُعْتَبِرَ<sup>(٥)</sup> اللَّفْظُ لِتَأْدِيَتِهِ لَهُ.

**فصل:** ويجوزُ الإحرامُ بِنُسْكِ مُطْلَقٍ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى أَيِّهَا شَاءَ. وَإِنْ أَحْرَمَ بِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ بِهِ فُلَانٌ، صَحَّ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ لِي: «بِمَ أَهْلَلْتَ؟». قَالَ: قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا هَلَالٍ كِيَاهِلَالٍ [١٠٩]. رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «أَحْسَنْتَ». فَأَمَرَنِي فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي أَنْ أَجِلَّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. ثُمَّ إِنْ تَبَيَّنَ لَهُ مَا أَحْرَمَ بِهِ فُلَانٌ، فَأَحْرَامُهُ مِثْلُهُ، وَإِنْ

(١) فِي ف: «وَيُقِيدُ».

(٢) فِي ف: «بِشَيْئَيْنِ».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) عَزَاهُ فِي الْمَعْنَى لَعَلْقَمَةٍ مِنْ قَوْلِهِ. انْظُرْ: ٩٤/٥، وَتَبِعَهُ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ١٥٠/٨. وَانْظُرْ: الْمَحَلِّي ١٣٩/٧.

(٥) بَعْدَهُ فِي ف: «لَهُ».

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الذَّبْحِ قَبْلَ الْخَلْقِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ، وَفِي: بَابِ مَتَى يَحِلُّ الْمُعْتَمِرُ، مِنْ كِتَابِ الْعُمْرَةِ، وَفِي: بَابِ بَعَثَ أَبِي مُوسَى وَمَعَاذَ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/٢١٢، ٢١٣، ٨/٣، ٥/٢٠٥. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فِي نَسْخِ التَّحَلُّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ وَالْأَمْرُ بِالتَّمَامِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٨٩٦.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْحَجِّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ يَقْصِدُهُ الْحَرَمَ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَبَى ٥/١٢١، ١٢٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي التَّمَتُّعِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/٣٦. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/٣٩٥.

تَبَيَّنَ أَنَّ فَلَانًا لَمْ يُحْرِمَ ، فَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ، كَالْمُطْلَقِ ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ  
الإِحْرَامَ ، وَعَلَّقَ عَيْنَ التُّشْكِ عَلَى إِحْرَامِ فَلَانٍ ، فَلَمَّا لَمْ يُحْرِمَ فَلَانٌ ، بَطَلَ  
التَّعْيِينُ وَبَقِيَ الْمُطْلَقُ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ فَلَانًا أَحْرَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِمَا أَحْرَمَ ، أَوْ شَكَّ  
هَلْ أَحْرَمَ أَمْ لَا ؟ فَهُوَ كَالنَّاسِي لِإِحْرَامِهِ .

وَلِلنَّاسِي لِمَا أَحْرَمَ بِهِ صَرْفُهُ إِلَى أَيِّ تُّشْكٍ شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَادَفَ مَا أَحْرَمَ  
بِهِ فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ صَرْفَهُ إِلَى عُمْرَةٍ ، وَكَانَ إِحْرَامُهُ بِغَيْرِهَا ، فَإِنَّ فَسَخَهُ  
إِلَيْهَا جَائِزٌ مَعَ الْعِلْمِ<sup>(١)</sup> ، فَمَعَ الْجَهْلِ أَوْلَى ، وَإِنْ صَرْفَهُ إِلَى قِرَانٍ وَكَانَ  
إِحْرَامُهُ بِعُمْرَةٍ ، فَقَدْ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَانَ مُفْرِدًا ، فَقَدْ  
أَدْخَلَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ ، وَهُوَ لَغَوٌ لَا يُفِيدُ ، وَلَا يَقْدَحُ فِي حَجِّهِ ، كَمَا لَوْ  
فَعَلَهُ مَعَ الْعِلْمِ . وَإِنْ صَرْفَهُ إِلَى الْإِفْرَادِ وَكَانَ مُغْتَمِرًا ، فَقَدْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى  
الْعُمْرَةِ ، فَصَارَ قَارِنًا ، وَلَا تَبْطُلُ الْعُمْرَةُ بِتَوَكُّعِ نِيَّتِهَا ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا ، فَهُوَ  
عَلَى حَالِهِ ؛ لِذَلِكَ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجْعَلُ الْمَنْسِيَّ عُمْرَةً . قَالَ  
الْقَاضِي : هَذَا عَلَى سَبِيلِ الاسْتِخْبَابِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ مَعَ الْعِلْمِ ، فَمَعَ  
عَدَمِهِ أَوْلَى . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ صَرْفَهُ إِلَى عُمْرَةٍ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، حُكْمُهُ حُكْمُ  
مَنْ فَسَخَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، وَإِنْ صَرْفَهُ إِلَى الْقِرَانِ لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ<sup>(٢)</sup> الْعُمْرَةِ ،  
إِذْ مِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ مُفْرِدًا ، لَمْ<sup>(٣)</sup> يَصِحَّ إِدْخَالُهُ لِلْعُمْرَةِ عَلَى حَجِّهِ . وَلَا  
يَلْزَمُهُ دَمُ الْقِرَانِ ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِيمَا يُوجِبُهُ . وَيَصِحُّ لَهُ الْحَجُّ هَلْهُنَا ، وَفِيمَا إِذَا

(١) فِي س ٢ : « الْعَدَمِ » .

(٢) فِي م : « مِنْ » .

(٣) فِي ف : « لَا » ، وَفِي م : « فَلَمْ » .

صَرَفَهُ إِلَى الْإِفْرَادِ . فَإِنْ كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ الطَّوَافِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ صَرَفُهُ إِلَّا<sup>(١)</sup> إِلَى الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّ إِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ ؛ تَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ التُّشْكِينِ ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِي صِحَّتِهِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، لِلشَّكِّ فِيمَا يُوجِبُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِيٌّ فَيُجْزِئُهُ عَنِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ إِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ فِي حَقِّهِ جَائِزٌ بَعْدَ الطَّوَافِ .

**فصل :** وَإِنْ أَحْرَمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ<sup>(٢)</sup> بِإِحْدَاهُمَا ، وَلَا يَلْزَمُهُ لِلْأُخْرَى قَضَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ لَا يَلْزَمُ الْمُضِيُّ فِيهِمَا ، فَلَمْ يَصِحَّ الْإِحْرَامُ بِهِمَا ، كَالصَّلَاتَيْنِ . وَلَوْ أَفْسَدَ تَشْكُهُ ثُمَّ أَحْرَمَ بغيرِهِ مِنْ جَنْسِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ لِلثَّانِي شَيْءٌ ، وَلَمْ يَصِحَّ لَذَلِكَ .

**فصل :** وَهُوَ مُخَيَّرٌ ؛ إِنْ شَاءَ أَحْرَمَ مُتَمَتِّعًا ، أَوْ مُفْرَدًا ، أَوْ قَارِنًا ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ .

وَالْتَمَتُّعُ هُوَ الْإِحْرَامُ بِعُمْرَةٍ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ فِي عَامِهِ . وَالْإِفْرَادُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَالْقِرَانُ الْإِحْرَامُ بِهِمَا مَعًا ، أَوْ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ يُذْخِلُ عَلَيْهَا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ : أَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيٌّ فَلْيُهِلَّ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا » .

(١) سقط من : ف .

(٢) بعده في م : « إحرامه » .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

فَإِنْ أُحْزِمَ بِحَجٍّ ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ عُمْرَةً ، لَمْ يَصِحَّ ، وَلَمْ يَصِرْ قَارِنًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ أَثَرٌ ، وَلَا هُوَ فِي مَغْنَى مَا جَاءَ بِهِ الْأَثَرُ ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ بِهَا لَا يَزِيدُهُ عَمَلًا عَلَى مَا لَزِمَهُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ ، وَلَا يُغَيِّرُ تَرْتِيبَهُ ، بِخِلَافِ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ .

وَمَنْ طَافَ لِلْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أُحْزِمَ بِالْحَجِّ مَعَهَا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِمَقْصُودِهَا وَشَرَعَ فِي التَّحَلُّلِ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَنْ سَاقَ هَدْيًا ، لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ حَتَّى يَنْحَرَّ هَدْيَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فَلَا يَتَحَلَّلُ بِطَوَافِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِدْخَالُ الْحَجِّ [ ١٠٩ ط ] عَلَى الْعُمْرَةِ ، وَيَصِيرُ قَارِنًا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

**فصل : وَأَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ التَّمَتُّعُ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ**  
وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَقَالَ لَهُمْ : « حَلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافٍ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصَّروا ، وَأَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً » . فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ ؟ فَقَالَ : « افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ

(١) تقدم تخريجه في ١٥٩/١ . حاشية ١ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

مَحَلَّهُ». قال : ففعلوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وعنه، إن ساق الهَدْيَ فالقِرانُ أَفْضَلُ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَحِلَّ إِذْ كان معه الهَدْيُ. وقد رَوَى أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي ما اسْتَدْبَرْتُ، ما سُقْتُ الهَدْيَ وَلَحَلْتُ»<sup>(٣)</sup>. فيدُلُّ هذا على فَضِيلَةِ الْمُتَعَةِ. وقد رَوَى عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَسَعْدُ، وابْنُ عُمَرَ، وَحَفْصَةُ، وعائِشَةُ، وعِمْرانُ بْنُ حُصَيْنٍ، رِضْوَانُ اللَّهِ

---

(١) أخرجه البخارى، فى : باب التمتع والإقران والإفراد ...، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٧٦/٢ . ومسلم، فى : باب بيان وجوه الإحرام ...، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٨٨٣ - ٨٨٥.

(٢) أخرجه البخارى، فى : باب بعث على بن أبى طالب ... إلى اليمن، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢٠٨/٥ . ومسلم، فى : باب فى الأفراد والقران، وباب إهلال النبى ﷺ وهديه، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٠٥، ٩١٥.

كما أخرجه أبو داود، فى : باب فى الإقران، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤١٧/١ . والترمذى، فى : باب ما جاء فى الجمع بين الحج والعمرة، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٣٨/٤ . والنسائى، فى : باب القران، من كتاب المناسك . المجتبى ١١٦/٥، ١١٧ . وابن ماجه، فى : باب الإحرام، وباب من قرن الحج والعمرة، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/٩٧٣، ٩٨٩ . والدارمى، فى : باب فى القران، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢/٧٠ . والإمام أحمد، فى : المسند ٥٣/٢، ٩٩/٣، ١٠٠، ١٨٧ .

(٣) بعده فى ف : «متفق عليه» .

والحديث أخرجه الإمام أحمد، فى : المسند ٣٦٤/٣ . والحاكم، فى : المستدرک ١/٤٧٤ . كلاهما عن جابر، وفى المسند : «لأحللت» .

كما أخرجه أبو داود، فى : باب فى إفراد الحج، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/٤١٤ . عن عائشة .

وانظر ما تقدم تخريجه فى حديث جابر السابق .

عليهم، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُتَمَتِّعًا<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا مَنَعَهُ الْحِلَّ سَوَقَ الْهَدْيِ،

(١) انظر لحديث عمر ما أخرجه النسائي، في: باب التمتع، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١١٩.

ولحديث علي ما أخرجه البخاري، في: التمتع والإقران والإفراد بالحج...، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٧٥/٢، ١٧٦. ومسلم، في: باب جواز التمتع، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٩٦/٢، ٨٩٧. والنسائي، في: باب القران، وباب التمتع، من كتاب المناسك. المجتبى ١١٥/٥، ١١٨. والإمام أحمد، في: المسند ٥٧/١، ٦٠، ٦١/٤. ولحديث سعد ما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في التمتع، من أبواب الحج. عارضة الأحمدي ٣٩/٤. والنسائي، في: باب التمتع، من كتاب المناسك. المجتبى ١١٨/٥. والإمام مالك، في: باب ما جاء في التمتع، من كتاب الحج. الموطأ ٣٤٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٤/١.

ولحديث ابن عمر ما أخرجه البخاري، في: باب من ساق البدن معه، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢٠٥/٢. ومسلم، في: باب وجوب الدم على التمتع...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠١/٢. وأبو داود، في: باب الإقران، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤١٩. والنسائي: في: باب التمتع، من كتاب المناسك. المجتبى ١١٧/٥، ١١٨. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٩/٢، ١٤٠.

ولحديث حفصة ما أخرجه البخاري، في: باب التمتع والإقران والإفراد بالحج...، وباب قتل القلائد للبدن والبقر، وباب من لبد رأسه عند الإحرام وحلق، من كتاب الحج، وفي: باب حجة الوداع، من كتاب المغازي، وفي: باب التلبيد، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ١٧٥، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢٢/٥، ٢٠٩/٧. ومسلم، في: باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٢/٢، ٩٠٣. وأبو داود، في: باب الإقران، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٢٠/١. والنسائي، في: باب التلبيد عند الإحرام، وباب تقليد الهدى، من كتاب الحج. المجتبى ١٠٤/٥، ١٣٤. وابن ماجه، في: باب من لبد رأسه، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٢/٢، ١٠١٣. والإمام مالك، في: باب ما جاء في النحر في الحج، من كتاب الحج. الموطأ ٣٩٣/١، ٣٩٤. والإمام أحمد، في: المسند ١٢٤/٢، ٦/ ٢٨٣ - ٢٨٤.

ولحديث عائشة ما أخرجه البخاري، في: باب من ساق البدن معه، من كتاب الحج =.



وَمَعْنَى حَدِيثِ أَنَسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ حِينَ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْحِلَّ مِنْهَا .

ثم بعد التَّمَتُّعِ الْإِفْرَادُ ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِالشُّكَايِنِ كَامِلَيْنِ ، وَالْقَارِنُ يَفْتَصِرُ عَلَى عَمَلِ الْحَجِّ : ثُمَّ الْقِرَانُ بَعْدَهُمَا .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِلْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا هَدًى أَنْ يَفْسُخَا نِيَّتَهُمَا بِالْحَجِّ ، وَيَتَوَيَّا عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، وَيَجَلَّأُ مِنْ إِخْرَامِهِمَا بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَتَقْصِيرٍ ؛ لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ . وَيُزَوَّى عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَالَ : قَالَ سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : <sup>(٢)</sup> « يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، كُلُّ شَيْءٍ مِنْكَ حَسَنٌ جَمِيلٌ ، إِلَّا خَلَّةٌ وَاحِدَةٌ ؛ تَقُولُ بِفَسْخِ الْحَجِّ . فَقَالَ أَحْمَدُ : قَدْ كُنْتُ أَرَى أَنَّ لَكَ عَقْلًا ، عِنْدِي ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ حَدِيثًا صِحَاحًا جَيَادًا كُلُّهَا فِي فَسْخِ الْحَجِّ ، أَتُرْكُهَا لِقَوْلِكَ ! فَأَمَّا مَنْ سَأَلَ الْهَدْيَ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِلْحَدِيثِ ، وَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا

---

= صحيح البخارى ٢/٢٠٦ . ومسلم ، فى : باب وجوب الدم على المتمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٠٢ .

ولحديث عمران ما أخرجه البخارى ، فى : باب التمتع ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/١٧٦ . ومسلم ، فى : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٨٩٩ ، ٩٠٠ . والنسائى ، فى : باب القران ، وباب التمتع ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/١١٦ ، ١٢٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

(١) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحرى الحنبلى ، أبو إسحاق ، الحافظ ، تفقه على الإمام أحمد ، وبرع ، وصنف التصانيف الكثيرة ، توفى سنة خمس وثمانين ومائتين . العبر ٢/٧٤ ، طبقات الحنابلة ١/٨٦ - ٩٣ .  
(٢) (٢ - ٢) سقط من : الأصل .

رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ<sup>(١)</sup> .

**فصل :** ويجب على المتمتع دم ؛ لقول الله تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ<sup>(٢)</sup> 》 . والدم الواجب شاة أو شبع بدنة ؛ للآية . قال أبو جهمرة<sup>(٣)</sup> : سألت ابن عباس عن المتعة ، فأمرني بها ، وسأله عن الدم ، فقال : فيها جزور ، أو بقرة ، أو شاة ، أو شوك<sup>(٤)</sup> في دم . متفق عليه<sup>(٥)</sup> .

ولا يجب الدم إلا بشروط خمسة ؛ أحدها ، أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام ؛ لقول الله تعالى : ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ<sup>(٦)</sup> 》 . وحاضرو المسجد الحرام<sup>(٧)</sup> أهل الحرم ، ومن بينه وبينه دون مسافة القصر ، لأن الحاضر القريب ، والقريب دون مسافة القصر .  
الثاني ، أن يغتفر في أشهر الحج ؛ لأن المغتفر في غير أشهره لم يجمع

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) في م : « حمزة » .

(٤) أى مشاركة في دم ، حيث يجرى الشيء الواحد عن جماعة .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب التمتع والإقران ... ، وباب ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى

الحج ...﴾ ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٧٦/٢ ، ٢٠٤ . ومسلم ، فى : باب جواز

العمرة فى أشهر الحج ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١١/٢ .

كما أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢٤/٥ . وليس عند البخارى فى الموضع الأول ولا

مسلم ذكر السؤال عن الدم .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

(٧) سقط من : م .

بَيْنَ التُّسْكِينِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ دَمٌ ، كَالْمُقَرَّدِ ، وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ  
أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَحَلَّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِهِ ، لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ تُسَكُّ لَا  
تَبْتِمُ الْعُمْرَةُ إِلَّا بِهِ ، وَلِأَنَّهُ <sup>(١)</sup> أَتَى بِهِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَلَمْ يَصِرْ مُتَمَتِّعًا ،  
كَالطَّوَافِ .

الثَّالِثُ ، أَنَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَإِنْ أَخَّرَ الْحَجَّ إِلَى عَامٍ آخَرَ ، لَمْ يَكُنْ  
مُتَمَتِّعًا ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ يَقْتَضِي الْمَوَالَاةَ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ يُوَالِ  
بَيْنَهُمَا <sup>(٢)</sup> ، فَأَشْبَهَ الْمُغْتَمِرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ .

الرَّابِعُ ، أَنَّ لَا يُسَافِرَ بَيْنَهُمَا سَفَرًا يَقْصُرُ فِيهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَقَامَ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، فَإِنْ  
خَرَجَ ثُمَّ رَجَعَ ، فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ . وَلِأَنَّهُ إِذَا سَافَرَ لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، أَوْ  
مِنْ حَيْثُ انْتَهَى إِلَيْهِ ، فَلَا يَتَرَفَّهُ بِأَحَدٍ [ ١١٠ ] الشَّفَرَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الْمُقَرَّدَ .

الخَامِسُ ، أَنَّ يَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ ، فَإِنْ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ ، لَمْ يَجِبْ دَمٌ  
الْمُتَعَةِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْنَا  
مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرَوَةِ ، فَشَكَوْتُ  
ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « انْقُضِي رَأْسُكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي  
بِالْحَجِّ ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَاعْتَمَرْتُ مَعَهُ ، فَقَالَ :  
« هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . فَقَضَى اللَّهُ حَاجَّهَا وَعُمْرَتَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ

(١) سقط من : س ١ ، وفي الأصل : « إن » .

(٢) سقط من : م .

مِن ذَلِكَ هَدَى وَلَا صَوْمَ وَلَا صَدَقَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَآئِهٖ يَصِيرُ قَارِنًا ،  
أَشْبَهَ مَا لَوْ أَحْرَمَ بِهِمَا .

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَوَيَّ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ أَثْنَائِهَا أَنَّهُ  
مُتَمَتِّعٌ ؛ لِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ عِبَادَتَيْنِ ، فَانْتَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ ، كَالْجُمُعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .  
وظَاهِرُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ هَذَا ، وَلَآئِهٖ يُوجَدُ التَّمَتُّعُ بِذَوْنِهِ وَالتَّرَفُّهُ  
بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ تَوَيَّ .

**فصل :** وَفِي وَفَاتِ وَجُوبِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ؛ لِقَوْلِ  
اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَبِإِحْرَامِ  
الْحَجِّ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، فَيَجِبُ الدَّمُ . وَالثَّانِيَّةُ ، إِذَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا  
يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ ، وَهُوَ مُعَرَّضٌ لِلْقَوَاتِ قَبْلَهُ ، فَلَا يَحْصُلُ التَّمَتُّعُ .

فَأَمَّا وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : إِنْ قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ الْعَشْرِ وَمَعَهُ هَدًى ،  
نَحَرَهُ عَنْ عُمْرَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَضِيعُ أَوْ يَمُوتُ أَوْ يُشْرَقُ ، فَإِنْ قَدِمَ فِي الْعَشْرِ ، لَمْ  
يُنَحَرْهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ بِمَنًى ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ قَدِمُوا فِي الْعَشْرِ ، فَلَمْ  
يُنَحَرُوا حَتَّى نَحَرُوا بِمَنًى . فَجَوَّزَ النَّحْرَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالٍ  
يَتَعَلَّقُ بِسَبَبَيْنِ <sup>(٣)</sup> ، فَجَازَ تَقْدِيمَهُ عَلَى أَحَدِ سَبَبَيْهِ ، كَالزَّكَاةِ .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، فَعَلِيهِ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا

(١) تقدم تخريجه في ١/١٥٩ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) في م : « بشيين » .

رَجَعَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَتُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ فِي مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُوَقَّتٌ لَهُ بَدَلٌ ، فَاعْتُبِرَتْ قُدْرَتُهُ فِي وَقْتِهِ ، كَالْوُضُوءِ .

وَوَقَّتْ صِيَامَ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فِي الْحَجِّ ﴾ . وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ؛ لِيَحْضُلَ صَوْمُهَا أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ إِحْرَامِ الْحَجِّ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ قَدَّمَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ وَقَّتْ جَازَ فِي نَحْرِ الْهَدْيِ ، فَجَازَ فِيهِ الصَّيَامُ ، كِبَعْدِ إِحْرَامِ الْحَجِّ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿ فِي الْحَجِّ ﴾ . أَيْ فِي وَقْتِهِ . وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ النَّحْرِ وَلَا الصَّوْمِ عَلَى <sup>(٣)</sup> إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ لَهُ <sup>(٤)</sup> عَلَى سَبَبِهِ ، فَأَشْبَهَ تَقْدِيمَ الزَّكَاةِ عَلَى النَّصَابِ . وَيَصُومُ السَّبْعَةُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لِلآيَةِ ، وَلِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذَا » <sup>(٥)</sup> ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> . فَإِنْ صَامَهَا بَعْدَ حَجِّهِ بِمَكَّةَ أَوْ فِي طَرِيقِهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ جَازَ تَأْخِيرُهُ فِي حَقِّ مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ الصَّوْمُ ، فَجَازَ تَقْدِيمُهُ ، كَرَمَضَانَ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ .

وَلَا يَجِبُ التَّابِعُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَوْمِ الْمُتَعَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مُطْلَقٌ ، فَلَمْ

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « قبل » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) سقط من : م .

(٦) انظر تخريجه في صفحة ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

يَجِبُ التَّائِبُ فِيهِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ . فَإِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، صَامَ أَيَّامَ مَنَى ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ : لَمْ يُرَخَّصْ فِي صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ <sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَصُومُهَا ؛ لَنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ <sup>(٢)</sup> . وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ .

وَهَلْ يَلْزَمُهُ لِتَأْخِيرِهِ دَمٌ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَخَّرَ الْوَاجِبَ مِنَ الْمُنَاسِكَ عَنْ وَقْتِهِ ، [ ١١٠ ظ ] فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَتَأْخِيرِ الْجِمَارِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ صَوَّمَ وَاجِبٌ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِفَوَاتِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ <sup>(٣)</sup> بِفَوَاتِهِ كَفَّارَةٌ ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ أَخَّرَهُ لغيرِ عُذْرٍ لَتَقْرِيطِهِ <sup>(٤)</sup> ، لَزِمَهُ ، وَإِنْ أَخَّرَهُ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمَهُ . وَإِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ الْوَاجِبَ لِعُذْرٍ مِنْ ضَيَاعِ نَفَقَةٍ وَنَحْوِهَا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ كَسَائِرِ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ . وَإِنْ أَخَّرَهُ لغيرِ عُذْرٍ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ لَذَلِكَ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ هَدْيٌ آخَرُ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ تَمَتَّعَ فَلَمْ يَهْدِ إِلَى قَابِلٍ ، يَهْدِي هَدْيَيْنِ . وَلِأَنَّهُ <sup>(٥)</sup> نُسِكَ مُوقَّتٌ ، فَوَجِبَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٩ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب صيام أيام التشريق ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٣ ، ٥٦٤ . والدارمي ، في : باب النهي عن صيام أيام التشريق ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٢٤ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في صيام أيام منى ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٧٧ .

(٣) بعده في م : « عليه » .

(٤) سقط من : ف ، وفي الأصل : « كتفريطه » .

(٥) بعده في م : « من » .

بتأخيرِه دَمٌ ، كالرَّمي .

**فصل :** وَمَنْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ شَرَعَ فِيهِ لِعَدَمِ الْهَدْيِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ الْإِنْتِقَالُ عَنْهُ كَصَوْمِ السَّبْعَةِ<sup>(١)</sup> ، وَلَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَهُوَ أَكْمَلُ . وَإِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَلَمْ يَشْرَعْ فِيهِ حَتَّى قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ ، أَشْبَهُ الشَّارِعَ فِيهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الْمُبْدَلَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْبَدَلِ ، أَشْبَهُ الْوَاجِدَ لَهُ حَالِ الْوُجُوبِ .

**فصل :** وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلِأَنَّ الْقِرَانَ نَوْعٌ تَمْتَعُ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّهُ تَرْفُةٌ بَتَوَكُّؤِكَ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَالْمُتَمَتِّعِ .

وَيُشْتَرِطُ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحُكْمُهُ مُحْكَمٌ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وَإِذَا حَاضَتِ الْمُتَمَتِّعَةُ قَبْلَ الطَّوَافِ لِلْعُمْرَةِ ، فَخَشِيَتْ قَوَاتِ الْحَجِّ ، أَوْ خَشِيَ ذَلِكَ غَيْرُهَا ، أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، وَصَارَ قَارِنًا ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، فَمَعَ خَشْيَةِ الْقَوَاتِ أَوْلَى .

**فصل :** وَتُجْزَى عُمْرَةُ الْقَارِنِ وَعُمْرَةُ الْمُفْرِدِ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، لَا تُجْزَى ثَانٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ لَمَّا أَعْمَرَهَا أَخُوهَا :

(١) بعده في م : « وله الانتقال عنه ، كصوم السبعة » .

« هذه مَكَانَ عُمْرَتِكَ ». والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِقَوْلِ الصُّبَّيِّ بْنِ مَعْبُدٍ لِعُمَرَ :  
 إِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ ، فَأَهْلَلْتُ بِهِمَا - يَعْنِي أَهْلَلْتُ  
 بِالْمَكْتُوبَيْنِ . فقال عمرُ : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ <sup>(١)</sup> . ولأنَّها عُمْرَةٌ صَحِيحَةٌ ،  
 فَكَانَتْ مُجْزِئَةً ، كَعُمْرَةِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْمَكِّيِّ ، وَلأنَّ الْحَجَّ مَعَ تَأْكُده يُجْزِئُ  
 الْإِحْرَامَ بِهِ مِنْ مَكَّةَ ، فَالْعُمْرَةُ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ أَوْلَى ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ ،  
 فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى إِجْزَاءِ <sup>(٢)</sup> إِحْدَى الْعُمْرَتَيْنِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِمَا <sup>(٣)</sup> ، وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ  
 عَلَى عَدَمِ الْإِجْزَاءِ <sup>(٤)</sup> فِي الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ تَطْيِيبًا لِقَلْبِهَا  
 لَمَّا سَأَلَتْهُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَتَدَّأَهَا بِهَا <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَيُسَنُّ لِلْمُحْرِمِ التَّلْبِيَةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّى <sup>(٦)</sup> ، وَأَمَرَ بِرَفْعِ  
 الصَّوْتِ بِهَا ، وَصَفَتْهَا : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ <sup>(٧)</sup> لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ،  
 إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ هَذِهِ  
 تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٨)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٨ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « فيها » .

(٤) بعده في الأصل : « بها » .

(٥) في ف ، م : « به » .

(٦) بعده في م : « ورفع صوته » .

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) أخرجه البخارى ، في : باب التلبية ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٧٠ / ٢ . ومسلم ،

في : باب التلبية ووصفها ووقتها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٤١ / ٢ ، ٨٤٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلبية ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ /

٤٢١ . والترمذى ، في : باب ما جاء في التلبية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤١ / ٤ -

٤٣ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٣١ / ١ ، ٣٣٢ .



وتَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ عَمَرَ زَادَ : لَبَّيْكَ ذَا النِّعَمَاءِ وَالْفَضْلِ  
 الْحَسَنِ ، لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، مَرْهُوبًا وَمَرْغُوبًا إِلَيْكَ ، لَبَّيْكَ<sup>(٢)</sup> . وَزَادَ ابْنُهُ : لَبَّيْكَ  
 وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ بَيْنَيْكَ ، لَبَّيْكَ ، وَالرَّعْبَاءُ<sup>(٤)</sup> إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ<sup>(٥)</sup> . وَزَادَ  
 أَنَسُ : لَبَّيْكَ حَقًّا حَقًّا ، تَعْبُدًا وَرِقًّا<sup>(٦)</sup> . وَسَمِعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرْ . وَلَا  
 تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ ؛ لِاقْتِصَارِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهَا<sup>(٧)</sup> . قَالَ جَابِرٌ : وَأَهْلَ النَّاسِ  
 بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَّتَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٨)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهُ مُوضِعُ شُرْعٍ فِيهِ ذِكْرُ  
 اللَّهِ تَعَالَى ، فَشُرْعٌ فِيهِ ذِكْرُ رَسُولِهِ ﷺ كَالْأَذَانِ . ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهُ الْجَنَّةَ  
 وَيَسْتَعِيدُ<sup>(٩)</sup> مِنَ النَّارِ .

وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ إِخْرَامِهِ فِي تَلْبِيَّتِهِ ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup> . وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : قَدِمَ

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، وزاد : ذا النعماء والفضل الحسن . عزاه له ابن حجر في الفتح ٣ / ٤١٠ .

(٣) بعده في س ١ : « كله » .

(٤) معناه الطلب والمسألة إلى من بيده الخير .

(٥) انظر تخريج حديثه المتقدم في تلبية رسول الله ﷺ .

(٦) أخرجه البزار ، انظر : باب التلبية ، من كتاب الحج . كشف الأستار ١٣ / ٢ . وقال الهيثمي :  
 رواه البزار مرفوعا وموقوفا ، ولم يسم شيخه في المرفوع . مجمع الزوائد ٢٢٣ / ٣ .

(٧) في م : « عنها » .

(٨) تقدم تخريجه من حديث جابر الطويل في صفحة ٣٢١ .

(٩) بعده في الأصل : « به » .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٣ .

رسول الله ﷺ وأصحابه وهم يلبون بالحج<sup>(١)</sup>. قال أحمد: إذا لبى القارن بهما<sup>(٢)</sup> بدأ بالعمرة؛ لحديث أنس. وقال أبو الخطاب: لا يستحب ذكر الإحرام فيها.

**فصل:** وتُستحب البداية بالتلبية إذا ركب راحلته؛ لقول ابن عباس: أوجب رسول الله ﷺ الإحرام حين فرغ من صلاته، فلما ركب راحلته، واستوثق به قائمة، أهل<sup>(٣)</sup>. أى لبى.

ويُستحب رفع الصوت بها؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «أتانى جبريل، فأمرنى أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال». حديث صحيح<sup>(٤)</sup>. ولا يُجهد نفسه<sup>(٥)</sup> فى ذلك؛ لئلا ينقطع صوته فتقطع تليته. ولا ترفع المرأة صوتها إلا بقدر ما تسمع رفيقتها؛ لأنه يخاف الافتتان بها.

(١) أخرجه البخارى، فى: باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ...، من كتاب الحج. صحيح البخارى ١٧٥/٢. ومسلم، فى: باب جواز العمرة فى أشهر الحج، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٩/٢.

(٢) فى الأصل: «بها».

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٢٧.

(٤) أخرجه أبو داود، فى: باب كيف التلبية، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ٤٢١/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى رفع الصوت بالتلبية، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/٤٧. والنسائى، فى: باب رفع الصوت بالإلهال، من كتاب المناسك. المجتبى ١٢٥/٥، ١٢٦. وابن ماجه، فى: باب رفع الصوت بالتلبية، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٩٧٥. والدارمى، فى: باب فى رفع الصوت بالتلبية، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٢/٣٤. والإمام مالك، فى: باب رفع الصوت بالإلهال، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٣٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٥٥/٤.

(٥) سقط من: الأصل.

وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا ذِكْرٌ ، وَلِأَنَّهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَضْحَى <sup>(١)</sup> لِلَّهِ ، يُلَبِّي حَتَّى <sup>(٢)</sup> تَغِيبَ الشَّمْسُ ، إِلَّا غَابَتْ دُنُوبُهُ ، فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٣)</sup> .

وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهَا فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ : إِذَا عَلَا نَشْرًا <sup>(٤)</sup> ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، أَوْ تَلَبَّسَ بِمَخْطُورٍ نَاسِيًا ، وَفِي دُبُرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ ، وَإِذَا التَّقَتِ الرَّفَاقُ ، وَفِي إِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَبِالْأَسْحَارِ ؛ لِأَنَّ التَّخَعُّيَّ قَالَ : كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ التَّلْبِيَةَ دُبُرَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَإِذَا هَبَطَ وَادِيًا ، وَإِذَا عَلَا نَشْرًا ، وَإِذَا لَقِيَ رَاكِبًا ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . وَلِأَنَّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ تَرْتَفِعُ الْأَصْوَاتُ ، وَيَكْثُرُ الضَّجِيجُ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجْجُ وَالتَّجْجُ » . وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ <sup>(٥)</sup> . وَالْعَجْجُ رَفْعُ الصَّوْتِ ، وَالتَّجْجُ إِسَالَةُ الدَّمَاءِ . وَحُكْمُ التَّلْبِيَةِ دُبُرَ الصَّلَاةِ مُحْكَمُ التَّكْبِيرِ فِي أَيَّامِ عِيدِ النَّحْرِ . وَتُجْزَى التَّلْبِيَةُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، لِعَدَمِ الْأَثَرِ فِي تَكَرُّرِهَا ، وَلَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ ذِكْرٌ .

(١) يضحى : يبرز للشمس ، تقربا إلى الله تعالى .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « حِينَ » .

(٣) فِي : بَابِ الظَّلَالِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَه ٩٧٦ / ٢ .

وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ : هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ؛ لضعف عاصم بن عمر وعاصم بن عبيد . مَصْبَاحُ الزَّجَاجَةِ ١٥ / ٣ .

(٤) النَّشْرُ : الْمَرْتَفَعُ مِنَ الْأَرْضِ .

(٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالنَّحْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ

٤٤ / ٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَيِّ الْحَجِّ أَفْضَلُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٣١ / ٢ .

وَتُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمِنَى وَسَائِرِ مَسَاجِدِ الْحَرَمِ وَبِقَاعِهِ ؛  
لأنَّهَا مَوَاضِعُ التُّسْلُكِ . وَلَا يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا فِي مَسَاجِدِ الْحِلِّ وَأَمْصَارِهِ ؛  
لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا  
لَمُجَنُّونٌ ، إِنَّمَا التَّلْبِيَةُ إِذَا بَرَزْتَ .

## بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

وهي تِسْعَةٌ<sup>(١)</sup>؛ أحدها، الجِمَاعُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ﴾<sup>(٢)</sup>. قال ابنُ عباسٍ: الرَّفَثُ الجِمَاعُ<sup>(٣)</sup>. وتحَرُّمُ المَبَاشَرَةِ فيما دونَ الفرجِ لَشَهْوَةٍ؛ لأنَّه مُحَرَّمٌ لِلوَطْءِ، فَحَرَّمَ المَبَاشَرَةَ لَشَهْوَةٍ، كَالصِّيَامِ. وَيَحْرُمُ النَّظَرُ عَلَيْهِ لَشَهْوَةٍ؛ لأنَّه نَوْغٌ اسْتِمْتَاعٍ، فَأَشْبَهَ المَبَاشَرَةَ.

فصل: الثاني؛ عَقْدُ النِّكَاحِ، لا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقْعِدَهُ لِنَفْسِهِ، ولا لغيرِهِ، ولا يَجُوزُ عَقْدُهُ مُحْرِمًا، ولا على مُحْرِمَةٍ؛ لما رَوَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا يُنْكِحُ الْمُحْرِمُ، ولا يُنْكِحُ، ولا يَخْطُبُ»<sup>(٤)</sup>. رواه مسلم.

(١) ذكر المصنف، رحمه الله، ثمانية، ولم يفرّد المباشرة فيما دون الفرج بفصل مستقل، وهي المحظور التاسع من محظورات الإحرام. انظر: الشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ٣٥١/٨.

(٢) سورة البقرة ١٩٧.

(٣) أخرجه سعيد، في: سنته (قسم التفسير) ٧٩٩/٣، ٨٠١. وأبو يعلى، في: مسنده ٥/٩٩. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٦٧/٥. وابن جرير، في: تفسيره ٢٦٥/٢، ٢٦٦.

(٤) في: باب تحريم نكاح المحرم، من كتاب النكاح. صحيح مسلم ١٠٣٠/٢، ١٠٣١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب المحرم يتزوج، من كتاب المناسك، سنن أبي داود ١/٤٢٧. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٧١/٤. والنسائي، في: باب النهي عن ذلك [النكاح للمحرم]، من كتاب المناسك، وفي: باب النهي عن نكاح المحرم، من كتاب النكاح. المجتبى ١٥١/٥، ٧٣/٦. وابن ماجه، في: باب المحرم يتزوج، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٣٢/١. والدارمي، في: باب تزويج المحرم، من كتاب المناسك، وفي: باب في نكاح المحرم، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ٣٧/٢، ٣٨، ١٤١. والإمام مالك، في: باب نكاح المحرم، من كتاب الحج. الموطأ ٣٤٨/١، ٣٤٩. والإمام أحمد، في: المسند ٥٧/١، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٧٣.

وليس عند الترمذي والدارمي: «ولا يخطب».

ولأنَّ الإِخْرَامَ يُحْرَمُ الطَّيْبُ ، فَحَرَّمَ النِّكَاحَ ، كَالْعِدَّةِ . وَإِنْ فَعَلَ فَالنِّكَاحُ  
بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي فَسَادَ الْمُنْهَى عَنْهُ . وَلَا بَأْسَ بِالرَّجْعَةِ ؛ لِأَنَّهَا  
إِنْسَاكٌ لِلزَّوْجَةِ ، بِذَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
[ ١١١ ط ] وَلِأَنَّهَا تَجُوزُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ وَلَا شُهودٍ ، وَلَا إِذْنِهَا ، فَلَمْ تَحْرُمْ ،  
كَإِمْسَاكِهَا بِتَرْكِ الطَّلَاقِ . وَعَنْهُ ، لَا يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ وَضِعَ لِإِبَاحَةِ الْبُضْعِ ،  
أَشْبَهَ النِّكَاحَ . وَيجوزُ أَنْ يَشْهَدَ فِي النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ هُوَ <sup>(٢)</sup> الْإِيجَابُ  
وَالْقَبُولُ ، وَلَيْسَ لِلشَّاهِدِ فِيهِمَا شَيْءٌ .

وَتُكْرَهُ الْخِطْبَةُ لِلْمُحْرِمِ ، وَخِطْبَةُ الْمُحْرِمَةِ ؛ لِلخَبَرِ .

وَلَا يَجِبُ بِالتَّزْوِيجِ فِدْيَةٌ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ فَسَدَ لِلْإِخْرَامِ ، فَأَشْبَهَ شِرَاءَ  
الصَّيْدِ .

فصل : الثالثُ ، قَطْعُ الشَّعْرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا  
رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . نَصَّ عَلَى حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ  
سَائِرَ شَعْرِ الْبَدَنِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَظَّفُ وَيَتَرَفُّهُ بِهِ ، فَأَشْبَهَ حَلْقَ الرَّأْسِ . وَقَصَّ  
الشَّعْرَ وَقَطَعَهُ وَتَنَفَّهُ كَحَلْقِهِ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ حَلْقُ شَعْرِ الْحَلَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يَتَرَفُّهُ بِذَلِكَ .

وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ ، أَوْ اسْتَوْسَلَ شَعْرٌ حَاجِبِيَّهِ فَعَطَّى عَيْنَيْهِ ، فَلَهُ  
إِزَالَتُهُ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ آذَاهُ ، فَكَانَ لَهُ دَفْعُ آذَاهُ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ ،

(١) سورة البقرة ٢٣١ .

(٢) زيادة من : ف .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

كَالصَّيْدِ "إِذَا صَالَ عَلَيْهِ". وَإِنْ كَانَ الْأَذَى مِنْ غَيْرِ الشَّعْرِ؛ كَالْقَمَلِ فِيهِ، وَالْقُرُوحِ بِرَأْسِهِ، أَوْ صُدَاعٍ، أَوْ شِدَّةِ الْحَرِّ عَلَيْهِ؛ لِكَثْرَةِ شَعْرِهِ؛ فَلَهُ إِزَالَتُهُ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِمَا نَذَرْتُهُ، وَلِأَنَّهُ فَعَلَ الْحَرَّمَ لِدَفْعِ ضَرَرٍ غَيْرِهِ، فَلَزِمَتْهُ فِدْيَتُهُ، كَمَا لَوْ قَتَلَ الصَّيْدَ لِمَجَاعَةٍ، بِخِلَافِ مَنْ آذَاهُ الشَّعْرُ.

**فصل: الرابع، تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ يَنْمِي، وَيَتَرَفُّ بِإِزَالَتِهِ، أَشْبَهَ الشَّعْرَ، وَإِنْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَلَهُ إِزَالَتُهُ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، كَالشَّعْرِ الْمُؤْذِي، وَإِنْ قَصَّ أَكْثَرَ مِمَّا انْكَسَرَ، فَعَلَيْهِ فِدْيَتُهُ، وَإِنْ اخْتِاجَ إِلَى مُدَاوَاةٍ قَرْحَةٍ لَا يُمْكِنُ مَدَاوَاتُهَا إِلَّا بِقَصِّ ظَفْرِ، فَعَلَ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، كَحَالِئِ الرَّأْسِ دَفْعًا لِأَذَى قَمَلِهِ.**

**فصل: الخامس، لُبْسُ الْخَيْطِ، يَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ كُلِّ مَا عُجِلَ لِلْبَدَنِ عَلَى قَدَرِهِ، أَوْ قَدَرِ غُضْبٍ مِنْهُ؛ كَالْقَمِيصِ، وَالْبُرُوسِ<sup>(١)</sup>، وَالسَّرَاوِيلِ، وَالْخُفِّ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْحَرِّمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ<sup>(٢)</sup> الْقُمُصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبِرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدًا<sup>(٣)</sup> لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ<sup>(٤)</sup>»، فَلْيَلْبَسِ الْخَفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَلْبَسُ**

(١ - ١) زيادة من: س ١.

(٢) البرنس: قال الجوهري: قلنسوة طويلة، وكان النساك يلبسونها في صدر الإسلام. الصحاح

(ب ر س).

(٣) في م: «يلبسن».

(٤) في س ٢، ف، م: «أحدا».

(٥) في م: «نعلين».

من الثياب شيئاً منه زَعْفَرَانٌ، <sup>(١)</sup> «ولا الوزُس» . مُتَّفَقٌ عليه <sup>(٢)</sup> . وسواءٌ في هذا ما كان من خِرْقٍ أو جِلْدٍ، مَخِيطٌ بِالْإِبْرٍ أو مُلَصَّقٍ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَخِيطِ . وَالتَّبَانُ <sup>(٣)</sup> وَالرَّأُنُ <sup>(٤)</sup> كَالسَّرَاوِيلِ؛ لَأَنَّهُ فِي

(١ - ١) في م: «أو ورس» .

والورس: نبت يستعمل لتلوين الملابس الحريرية .

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب من أجاب السائل بأكثر مما سألَه، من كتاب العلم، وفى: باب الصلاة فى القميص والسراويل والتبان والقباء، من كتاب الصلاة، وفى: باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، من كتاب الحج، وفى: باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه، وباب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفى: باب البرانس، وباب السراويل، وباب العمام، وباب النعال السبتية وغيرها، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ١/ ٤٥، ١٠٢، ١٦٨/٢، ١٦٩، ٢٠/٣، ٢١، ١٨٧/٧، ١٩٨ . ومسلم، فى: باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح ...، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/ ٨٣٤، ٨٣٥ . كما أخرجه أبو داود، فى: باب ما يلبس المحرم، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/ ٤٢٣ . والنسائى، فى: باب النهى عن لبس القميص للمحرم، وباب النهى عن لبس السراويل فى الإحرام، وباب النهى عن أن تنتقب المرأة الحرام، وباب النهى عن لبس البرانس فى الإحرام، وباب النهى عن لبس العمامة فى الإحرام، وباب النهى عن لبس الخفين فى الإحرام، وباب الرخصة فى لبس الخفين فى الإحرام لمن لا يجد نعلين، وباب قطعهما أسفل من الكعنين، وباب النهى عن أن تلبس المحرمه القفازين، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/ ١٠٠ - ١٠٤ . وابن ماجه، فى: باب ما يلبس المحرم من الثياب، وباب السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزاراً أو نعلين، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ٩٧٧، ٩٧٨ . والدارمى، فى: باب ما يلبس المحرم من الثياب، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢/ ٣٢ . والإمام مالك، فى: باب ما ينهى عنه من لبس الثياب فى الإحرام، من كتاب الحج . الموطأ ١/ ٣٢٤، ٣٢٥ . والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٣، ٤، ٢٩، ٣٢، ٤١، ٤٧، ٥٤، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٨١، ١١١، ١١٩، ١٣٩ . (٣) التبان: سراويل قصيرة إلى الركبة أو ما فوقها تستر العورة، وقد يلبس فى البحر، جمعه تباين . (٤) الرأن: كالحف وأطول، إلا أنه لا قدم له .



مَعْنَاهُ . وَإِنْ شَقَّ الْإِزَارَ ، وَجَعَلَهُ ذَيْلَيْنِ شَدَّهُمَا عَلَى سَاقَيْهِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ كَالسَّرَاوِيلِ .

وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ بِاللَّبَاسِ ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي الْإِحْرَامِ ، فَتَعَلَّقَتْ بِهِ الْفِدْيَةُ ، كَالْحَلْقِ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ عَقْدُ رِدَائِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : لَا تَعْقِدُ عَلَيْكَ شَيْئًا <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَصِيرُ بِالْعَقْدِ كَالْمَخِيطِ . وَلَا يَجُوزُ لَهُ <sup>(٢)</sup> أَنْ يُزَرَّهُ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ ، وَلَا يَخْلُهُ بِشَوْكَةٍ وَلَا غَيْرِهَا ، وَلَا يَغْرِزَ طَرَفَيْهِ فِي إِزَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى عَقْدِهِ ، وَلَهُ أَنْ يَعْقِدَ إِزَارَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَسْتِرِ الْعَوْرَةِ ، وَلِذَلِكَ جَازَ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُ الْمَخِيطِ فِي إِحْرَامِهَا ؛ لَكَوْنِهَا عَوْرَةً . وَلَهُ أَنْ يَشُدَّ وَسَطَهُ بِعِمَامَةٍ أَوْ حَبْلٍ ، وَلَا يَعْقِدُهُ ، وَلَكِنْ يُدْخِلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ .

وَلَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْهِمِيانَ <sup>(٤)</sup> الَّذِي فِيهِ نَفَقَتُهُ ، وَيُدْخِلَ الشَّيُورَ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُثْ عَقْدَهُ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أُوثِقَ عَلَيْكَ نَفَقَتُكَ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ هَذَا مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى عَقْدِهِ ، فَجَازَ ، كَالْإِزَارِ .

فَأَمَّا الْمِنْطَقَةُ وَمَا لَا نَفَقَةَ فِيهِ ، فَلَا يَجُوزُ عَقْدُهُ ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . فَإِنْ

---

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤/ ٤٩ . وَابِيهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥١/ ٥ .

(٢) زِيَادُهُ مِنْ : م .

(٣) فِي : م : « يُزَرُّهُ » .

(٤) الْهِمِيَانُ : كَيْسٌ لِلنَّفَقَةِ يَشُدُّ فِي الْوَسْطِ .

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، س ١ : « رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِمَعْنَاهُ » . وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

فِي : الْمَصْنَفِ ٤/ ٥٠ .

اِحْتِاجَ إِلَى عَقْدِ الْمِنْطَقَةِ؛ لَوْجَعِ ظَهْرِهِ، فَعَلَ وَفَدَى. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا نَادِرٌ، فَأُشْبِهَ حَلَقَ الشَّعْرِ لَوْجَعِ الرَّأْسِ.

فَأَمَّا الْقَبَاءُ [١١٢] وَنَحْوُهُ، فَقَالَ الْخِرَقِيُّ: يَطْرَحُهُ عَلَى كَتِفَيْهِ، وَلَا يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِيَدَيْهِ، أَشْبَهَ الْاِتِّشَاحَ بِالْقَمِيصِ. وَقَالَ الْقَاضِي: عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْمَحِيطِ عَلَى الْعَادَةِ فِي لُبْسِهِ، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ، كَمَا لَوْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ.

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، فَلَهُ لُبْسُ السَّرَاوِيلِ، وَلَا فِدْيَةُ عَلَيْهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَمَنْ عَدِمَ الرِّدَاءَ، لَمْ يُسَخَّرْ لَهُ لُبْسُ الْقَمِيصِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَزِيدَ بِهِ عَلَى

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ لِبْسِ الْخُفَيْنِ لِلْمَحْرَمِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجْزَاءِ الصَّيْدِ، وَفِي: بَابِ السَّرَاوِيلِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/٢٠، ٧/١٨٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ مَا يَبَاحُ لِلْمَحْرَمِ بِحِجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ، وَمَا لَا يَبَاحُ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٨٣٥.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١/٤٢٤. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي لِبْسِ السَّرَاوِيلِ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤/٥٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي لِبْسِ السَّرَاوِيلِ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْإِزَارَ، وَبَابِ الرِّخْصَةِ فِي لِبْسِ الْخُفَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ لِمَنْ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ، وَفِي: بَابِ لِبْسِ السَّرَاوِيلِ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْتَةِ. الْمُجْتَبَى ٥/١٠١، ١٠٣، ٨/١٨١، ١٨٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ السَّرَاوِيلِ وَالْخُفَيْنِ لِلْمَحْرَمِ إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا أَوْ نَعْلَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢/٩٧٧. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/٣٢. وَالإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/٢١٥، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٣٣٧.

صِفَتِهِ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتُرِرَ بِالسَّرَاوِيلِ . وَمَتَى وَجَدَ الْإِزَارَ ، لَزِمَهُ خَلْعُ  
السَّرَاوِيلِ ؛ لِلخَبَرِ .

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ لُبْسُ الْخُفَّيْنِ ؛ لِلخَبَرِ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، لَيْسَ  
الْخُفَّيْنِ ، وَلَا يَقْطَعُهُمَا ، وَلَا فِدَاءَ عَلَيْهِ ؛ لحديث ابن عباس . وعنه ، لَا  
يَلْبَسُهُمَا حَتَّى يَقْطَعَهُمَا أَشْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، فَإِنْ فَعَلَ اقْتَدَى ؛ لِأَنَّ فِي  
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ زِيَادَةً ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ .

وإِنْ لَيْسَ خُفًّا مَقْطُوعًا مَعَ وُجُودِ النَّعْلِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِلخَبَرِ .  
وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ الْجُمُجِمِ <sup>(١)</sup> ، وَاللَّالِكَةِ <sup>(٢)</sup> ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ  
فِي مَعْنَى الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ . فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ، فَلَهُ لُبْسُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ  
فِدَاءٍ ، كَالْخُفَّيْنِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يَلْبَسُ نَعْلًا لَهَا قَيْدٌ - وَهُوَ السَّيْرُ الْمُعْتَرِضُ  
عَلَى الزَّمَامِ - وَيَقْطَعُ الْعَقَبَ . يَعْنِي الشَّرَاكَ . قَالَ الْقَاضِي : يَعْنِي <sup>(٣)</sup> إِذَا  
كَانَا عَرِضَيْنِ يَسْتُرَانِ الْقَدَمَ . وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا أَحْفُ مِنْ حُكْمِ  
الْخُفِّ ، وَقَدْ أَبَاحَ النَّبِيُّ ﷺ لُبْسَهُ عِنْدَ عَدَمِ النَّعْلِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ، فَهَلْهُنَا  
أَوَّلَى .

وَمَنْ وَجَدَ نَعْلًا لَا يُمَكِّنُهُ لُبْسُهَا ، لَيْسَ الْخُفُّ ، وَاقْتَدَى . نَصَّ عَلَيْهِ ؛  
لِأَنَّ إِسْقَاطَ الْفِدْيَةِ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ النَّعْلِ . وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ

(١) الجمجم : المداس .

(٢) اللالكة : النعال المصنوعة من الجلد المدبوغ .

(٣) سقط من : م .

العَجَزَ كَالْعَدَمِ فِي الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْبَدَلِ ، وَقَدْ قَامَ مَقَامَهُ هَلْهُنَا فِي الْجَوَازِ ،  
فكَذَلِكَ فِي سُقُوطِ الْفِدْيَةِ .

فَأَمَّا الْمَرْأَةُ الْحَرَمَةُ ، فَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ كُلِّهِ ، إِلَّا النَّقَابَ ، وَالْقَفَّازَيْنِ ،  
وَالْبُرُوقَ وَشِبْهَهُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُصَمَرٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي  
إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقَفَّازَيْنِ وَالنَّقَابِ ، وَمَا مَسَّ الْوَرُسُ وَالزُّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ ،  
وَلَتَلْبَسَ بَعْدُ مَا أَحَبَّتْ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ ؛ مِنْ مُعْصَفَرٍ ، أَوْ خَزَّرٍ ، أَوْ حَلِيٍّ ، أَوْ  
سَرَائِيلَ ، أَوْ قَمِيصٍ ، أَوْ خُفٍّ . رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup>  
مِنْهُ : « لَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازَيْنِ » . وَلِأَنَّ إِحْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي  
وَجْهِهَا ، فَحَرَّمَ عَلَيْهَا تَغْطِيَتَهُ .

وَإِنْ ائْتَجَحَتْ إِلَى سُتْرَةٍ ، سَدَلَتْ عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا مَا  
يَسْتُرُهَا ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ الرِّجَالُ يَمْشُونَ  
بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرِّمَاتٌ ، فَإِذَا حَاقَ دُونَا ، سَدَلَتْ إِحْدَانَا

---

(١) فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٢٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/  
٤٢٤ . وَلَيْسَ فِي الْمُسْنَدِ قَوْلُهُ : وَلَتَلْبَسَ . إِلَى آخِرِهِ .

(٢) فِي : بَابِ مَا يَنْهَى مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمَحْرَمِ ... مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ٣/١٩٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/  
٤٢٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِيهَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ ... مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ  
الْأَحْوَذِيِّ ٤/٥٣ ، ٥٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ أَنْ تَنْتَقِبَ الْمَرْأَةُ الْحَرَامُ ، وَبَابِ النَّهْيِ عَنْ  
أَنْ تَلْبَسَ الْحَرَمَةُ الْقَفَّازَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥/١٠١ ، ١٠٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي :  
الْمُسْنَدِ ٢/٢٢٠ .

جَلَبَابَهَا عَلَى رَأْسِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. قَالَ الْقَاضِي: وَيَكُونُ مَا تَسُدُّهُ مُتَجَافِيًا، لَا يُصِيبُ الْبَشْرَةَ. وَلَمْ أَجِدْ هَذَا عَنْ أَحْمَدَ، وَلَا هُوَ فِي الْحَدِيثِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ.

**فصل: السادس، تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ؛ لَنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْعَمَائِمِ<sup>(٢)</sup>.**  
وَلَقَوْلِهِ فِي الَّذِي مَاتَ مُحْرِمًا: «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُتَمَتُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»<sup>(٣)</sup>. وَيَحْرُمُ تَغْطِيَةُ بَعْضِهِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ تَنَاوَلُ<sup>(٤)</sup> جَمِيعَهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَغْصِبَهُ بَعْصَايَةٌ وَلَا سَيْرٌ<sup>(٥)</sup>، وَلَا أَنْ<sup>(٦)</sup> يَجْعَلَ عَلَيْهِ شَيْئًا يُلْصَقُ بِهِ، سِوَاءَ كَانَ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ لَا دَوَاءَ فِيهِ، وَلَا يُطَيَّنُهُ<sup>(٧)</sup> بَطِينٍ وَلَا حِنَاءٍ، وَلَا دَوَاءٍ يَشْتُرُهُ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ تَغْطِيَةٍ. وَفِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي اللَّبَاسِ.

فَإِنْ حَمَلَ عَلَيْهِ طَبَقًا، أَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهِ السُّتْرُ، وَلَوْ تَرَكَ فِيهِ طَبِيبًا قَبْلَ إِحْرَامِهِ، لَمْ يُمْنَعْ مِنْ اسْتِدَامَتِهِ؛ لِقَوْلِ [١١٢ ظ] عَائِشَةَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطَّيِّبِ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ

(١) في: باب في المحرمة تغطي وجهها، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٢٥/١.  
كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٠/٦. والبيهقي، في: باب المحرمة تلبس الثوب ...، من كتاب الحج. السنن الكبرى ٤٨/٥.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٠.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١١.

(٤) بعده في ف: «بعضه و».

(٥) في الأصل: «شيء».

(٦) زيادة من: الأصل.

(٧) في ف: «يغطي».

مُحْرِمٌ. <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ. وَلَا يُمْنَعُ مِنْ تَلْبِيْدِهِ بِصَمْعٍ وَغَسِيلٍ <sup>(٢)</sup>؛ لَيْتَلَبَّدَ وَيَجْتَمِعَ الشَّعْرُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي». وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>.

وَلَا يُمْنَعُ مِنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ، وَسَعْدًا، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَجَازُوهُ. وَعَنْهُ، يُمْنَعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ لَفْظِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَيْتِ الْحَرَمِ: «وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup>.

وَفِي تَطْلِيلِ <sup>(٥)</sup> «الْحَرَمِ بِالْحَمْلِ» رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَطَلَّلَ بِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: أَضَحَّ لِمَنْ أُحْرِمَتْ لَهُ <sup>(٦)</sup>. أَيْ ابْتُزُّ لِلشَّمْسِ. وَلِأَنَّهُ سَتَرَ رَأْسَهُ بِمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّرْفَةُ، أَشْبَهَ تَغْطِيَتَهُ. وَتَلَزَّمَهُ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا. وَالثَّانِيَةُ، لَهُ أَنْ يَتَطَلَّلَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُبَاشِرٍ لِلرَّأْسِ، أَشْبَهَ الْخَيْمَةَ.

وَلَهُ أَنْ يَتَطَلَّلَ بِثَوْبٍ عَلَى عُودٍ؛ لِأَنَّا رَوَتْ أُمُّ الْحُسَيْنِ، قَالَتْ: حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَرَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالًا، وَأَحَدَهُمَا آخِذٌ

(١ - ١) زيادة من: الأصل، س ١.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٦.

(٢) في س ١، ف، م: «غسل»، بالعين المهملة. والغسل؛ بكسر الغين، ما يغسل به الرأس مع الماء، كالصابون ونحوه.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤، ٣٣٥. من حديث حفصة.

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١١.

(٥ - ٥) في س ١، س ٢، ف، م: «الحمل».

(٦) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٧٠/٥.

بخطامِ ناقةِ النبي ﷺ، والآخِرُ رافعُ ثوبه يَشْتُرُهُ<sup>(١)</sup> مِنْ<sup>(٢)</sup> الحرِّ، حتى رمى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ. رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. ولا بأسَ بالتَّظَلُّلِ بِالْحَيْمَةِ وَالسَّقْفِ وَالشَّجَرِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَا يُلَازِمُهُ، أَشْبَهُ ظِلِّ الْجِبَالِ وَالْحَيْطَانِ.

**فصل:** السابِغُ، الطَّيِّبُ، يَحْرُمُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ فِي بَدَنِهِ وَثِيَابِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَيْتِ الْحَرَمِ: «وَلَا تُقَرَّبُوهُ طَيِّبًا». <sup>(٤)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا مَسَّهُ وَرْسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ»<sup>(٥)</sup>. وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي اللَّبَاسِ. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمُبْخَرُ<sup>(٦)</sup> بِالطَّيِّبِ، وَالْمَضْبُوعُ بِهِ، قِيَاسًا عَلَى الْمَرْعُفَرِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ طَيِّبًا، وَلَا يَكْتَحِلَ بِهِ، وَلَا يَسْتَعِطَ بِهِ، وَلَا يَخْتَقِنَ بِهِ؛ لَأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ لِلطَّيِّبِ.

وَأِنْ كَانَ فِي الطَّعَامِ طَيِّبٌ يَظْهَرُ رِيحُهُ، لَمْ يَجُزْ أَكْلُهُ؛ لَأَنَّهُ يَأْكُلُ طَيِّبًا، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ رِيحٌ، جَازَ أَكْلُهُ وَإِنْ ظَهَرَ لَوْنُهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ رِيحَهُ

(١) بعده في الأصل: «به».

(٢) في س ١: «في».

(٣) في: باب استحباب رمي جمرة العقبة ... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٤٤/٢. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الحرم يظلل، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٢٥، ٤٢٦. والنسائي، في: باب الركوب إلى الجمار ... من كتاب المناسك. المجتبى ٥/٢١٩.

(٤ - ٤) زيادة من: الأصل، س ١.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ١١.

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٠.

(٦) في ف: «التبخر».

دُونَ لَوْنِهِ . وَإِنْ ظَهَرَ طَعْمُهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ الْمَنْعُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الطَّعْمَ لَا يَكَادُ يَنْفَكُ عَنِ الرَّائِحَةِ .

وَإِنْ لَيْسَ ثَوْبًا كَانَ مُطَيَّبًا وَانْقَطَعَ رِيحُهُ ، وَكَانَ بَحِيثَ إِذَا رُشَّ فِيهِ مَاءٌ فَاحَ رِيحُهُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُطَيَّبٌ ، وَإِلَّا فَلَا . وَإِنْ فُرِشَ فَوْقَ الْمُطَيَّبِ ثَوْبٌ صَفِيقٌ يَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالْمُبَاشِرَةَ ، فَلَا فِدْيَةَ <sup>(١)</sup> بِالنَّوْمِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَائِلُ بَيْنَهُمَا ثِيَابَ بَدَنِهِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ فِي ثِيَابِهِ ، كَمَا يُمْنَعُ مِنْهُ فِي بَدَنِهِ .

وَالطَّيِّبُ كُلُّ مَا يُطَيَّبُ بِهِ ، أَوْ يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ؛ كَالْمِسْكِ ، وَالْكَافُورِ ، وَالْعَنْبَرِ ، وَالزَّعْفَرَانِ ، وَالْوَرْدِ ، وَالْبَنْفَسَجِ ، وَالْأَذْهَانِ الْمُطَيَّبَةِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ؛ كَذَهْنِ الْوَرْدِ ، وَالْبَنْفَسَجِ ، وَالْخَيْرِيِّ <sup>(٢)</sup> ، وَالزَّنْبَقِ <sup>(٣)</sup> وَنَحْوِهَا .

وَفِي الرِّيحَانِ الْفَارِسِيِّ رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ بِطَيِّبٍ ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ فِي الْمَحْرَمِ : يَدْخُلُ الْبُسْتَانَ ، وَيَشْمُ الرِّيحَانَ . وَلِأَنَّهُ إِذَا يَسَّ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ ، أَشْبَهَ نَبْتَ الْبَرْيَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ طَيِّبٌ ؛ لِأَنَّهُ يُتَّخَذُ لِلطَّيِّبِ ، أَشْبَهَ الْوَرْدَ . وَفِي سَائِرِ النَّبَاتِ الطَّيِّبِ الرَّائِحَةِ الَّذِي لَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ، كَالْمَوْزَنْجُوشِ <sup>(٤)</sup> ، وَالنَّزْجِسِ

(١) بعده من م : « عليه » .

(٢) الخيري : نبت له زهر ، وغلب على أصفره ، يستخرج منه دهن .

(٣) الزنبق : دهن الياسمين .

(٤) ويقال أيضا : مزرجوس ، ومردقوش ، فارسي معرب ، واسمه السمسق بالعربية ، نبات طيب

الرائحة . جامع مفردات الأدوية ١٤٤ / ٤ .



والبَرَم<sup>(١)</sup>، وَجَهَانٍ؛ قِيَاسًا عَلَى الرِّيحَانِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: فِي الْوَرْدِ  
وَالْخَيْرِيِّ وَالتَّنْفَسِجِ وَالْيَاسَمِينِ رِوَايَتَانِ، كَالرِّيحَانِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ طَيِّبٌ؛  
لأنَّهُ يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ، فَهُوَ كَالرَّغْفَرَانِ.

فَأَمَّا نَبْتُ الْبَرِّيَّةِ؛ كَالشُّيْحِ، وَالْقَيْصُومِ<sup>(٢)</sup>، وَالْإَذْخِرِ، وَالْخُزَامِيِّ<sup>(٣)</sup>،  
وَالْفَوَاكِهُ؛ كَالْأُتْرُجِ<sup>(٤)</sup>، وَالتَّقَاحِ، وَالسَّفَرْجَلِ، [١١٣ د] وَالْحِنَاءِ، فَلَيْسَ  
بَطَيِّبٍ؛ لأنَّهُ لَا يُقَصَّدُ لِلطَّيْبِ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ، فَأُشْبِهَ الْعُصْفَرُ، وَقَدْ  
ثَبَتَ أَنَّ الْعُصْفَرَ لَيْسَ بِطَيِّبٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلْتَلْبَسْ مَا شَاءَتْ مِنْ  
أَلْوَانِ الثِّيَابِ مِنَ مُعْصَفِرٍ». <sup>(٥)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ. وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ  
ﷺ يُحَرِّمْنَ فِي الْمُعْصَفَرَاتِ<sup>(٦)</sup>.

وَإِنْ مَسَّ الْحَرْمُ طَيِّبًا يَغْلَقُ بِيَدِهِ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لأنَّهُ طَيِّبٌ يَدَهُ، وَإِنْ

---

(١) البرم: زهر أصفر طيب الرائحة لشجرة تسمى شجرة إبراهيم. تكملة المعاجم العربية  
لدوزي. النسخة العربية ٣١١/١.

(٢) شجر على أطرافه زهر مستدير ذهبي اللون طيب الرائحة.

(٣) الخزامي: زهر طويل العيدان، زهره أحمر، طيب الرائحة.

(٤) بعده في الأصل: «والريحان».

(٥ - ٥) سقط من: س ٢، م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٤. وليس عند أبي داود تصريح بأنه من قول  
النبي ﷺ.

(٦) أخرجه البخاري عن عائشة معلقا، في: باب ما يلبس المحرم، من كتاب الحج. صحيح

البخاري ١٦٩/٢. ووصله البيهقي، في: السنن الكبرى ٥٩/٥. وأخرجه الإمام مالك، عن

أسماء بنت أبي بكر، في: باب لبس الثياب المصبغة، من كتاب الحج. الموطأ ٣٢٦/١.

والبيهقي، في: الموضع السابق.

مَسَّ مَا لَا يَغْلَقُ يَدَيْهِ، كَقَطْعِ الْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطَيَّبْ، وَإِنْ شَمَّهُ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ هَكَذَا. وَإِنْ شَمَّ الْعُودَ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ هَكَذَا، وَلَا تُقَصَّدُ رَائِحَتُهُ.

وَإِنْ تَعَمَّدَ لَشَمِّ الطَّيِّبِ، مِثْلَ أَنْ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَهِيَ تُجَمَّرُ، أَوْ حَمَلَ مِسْكَاً لِيَشَمَّ رَائِحَتَهُ، أَوْ جَلَسَ عِنْدَ الْعِطَارِ لَذَلِكَ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ شَمَّهُ قَاصِداً لَهُ، مُبْتَدِئاً بِهِ فِي الْإِحْرَامِ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ بَاشَرَهُ. وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ؛ كَالْجَالِسِ عِنْدَ الْعِطَارِ لِحَاجَةِ أُخْرَى، أَوْ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا<sup>(٢)</sup>، أَوْ حَامِلِ الطَّيِّبِ مِنْ غَيْرِ مَسِّ لِلتَّجَارَةِ، فَلَا يُمْتَنِعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ، فَعُفِيَ عَنْهُ.

**فصل: الثامن؛ الصَّيْدُ، حَرَامٌ صَيْدُهُ وَقَتْلُهُ وَأَذَاهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:**  
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وَقَوْلُهُ: ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾<sup>(٤)</sup>. فَإِنْ أَخَذَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ؛ لِأَنَّ مَا حُرْمَ لِحَقِّ غَيْرِهِ، لَمْ يَمْلِكْهُ بِالْأَخْذِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ، كَمَا لِي غَيْرِهِ. وَعَلَيْهِ إِزْسَالُهُ فِي مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ فِيهِ.

فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ضَمِنَتْهُ، كَمَا لِي الْآدِمِيُّ. وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ لآدِمِيٍّ،

(١) زيادة من: الأصل.

(٢) هكذا قال، رحمه الله، مع أنه لا يجوز التبرك بالخلق، ولا الكعبة ولا غيرها، وما صح من تبرك الصحابة، رضوان الله عليهم، بما انفصل من جسم الرسول ﷺ، كعرقه وشعره وريقه، وبأثاره، فهذا من خصائصه ﷺ في حياته.

(٣) سورة المائدة ٩٥.

(٤) سورة المائدة ٩٦.

فعليه رُدُّه إليه ؛ لأنَّه غَصَبَه منه .

وَيُحْرَمُ عَلَيْهِ تَنْفِيرُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَكَّةَ : « لَا يُتَفَرَّ صَيْدُهَا » .  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ . فَإِنْ نَفَّرَهُ ، فَصَارَ إِلَى شَيْءٍ هَلَكَ بِهِ ،  
ضَمِنَتْهُ ؛ لِخَبَرِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> . وَلَأنَّه هَلَكَ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ ، فَأُشْبِهَ  
مَنْ نَصَبَ لَهُ شَرْكَاءَ ، فَهَلَكَ بِهِ .

وَيُحْرَمُ عَلَيْهِ الْإِعَانَةُ عَلَى قَتْلِهِ بِدَلَالَةٍ ؛ بِقَوْلٍ ، أَوْ إِشَارَةٍ ، أَوْ إِعَارَةِ آلَةٍ ؛  
لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ ، وَهُوَ لَمْ يُحْرَمْ :  
فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَخَشِيئًا ، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ <sup>(٣)</sup> نَعْلِي ، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ ،  
وَأَحْبَبُوا لِي أَنِّي أَبْصُرْتُهُ ، فَزَكَيْتُ السَّوْطَ وَالرُّمَحَ ، فَقُلْتُ لَهُمْ :  
نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمَحَ . قَالُوا : وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى  
اعْتِقَادِهِمْ تَحْرِيمَ الْإِعَانَةِ عَلَيْهِ ، وَلَمَّا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الإذخر ... ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب فضل الحرم ... ،  
وباب لا يحل القتال بمكة ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفى : باب ما قيل فى الصواغ ،  
من كتاب البيوع ، وفى : باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ، من كتاب اللقطة ، وفى : باب إثم  
الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الوصايا . صحيح البخارى ٢/ ١١٥ ، ١١٦ ، ١٨١ ، ١٨٣/ ١٨ ،  
٧٩ ، ١٦٤ ، ١٢٧/ ٤ . ومسلم ، فى : باب تحريم مكة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/  
٩٨٦ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب حرمة مكة ، وباب تحريم القتال ، من كتاب المناسك .  
المجتبى ٢/ ١٦٠ ، ١٦١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ .  
(٢) انظر ما أخرجه الإمام مالك ، فى : باب فدية ما أصيب من الطير والوحش ، من كتاب  
الحج . الموطأ ١/ ٤١٤ ؛ ٤١٥ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥/ ٢٠٣ .  
(٣) أخصف نعلى : أحرزها .

أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ . قالوا : لا . قال : « فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّ مَا حُرِّمَ قَتْلُهُ حُرِّمَتِ الْإِعَانَةُ عَلَيْهِ ، كَالْأَدَمِيِّ . فَإِنْ فَعَلَ ، فَقَتَلَهُ حَلَالٌ ، فَالْجَزَاءُ عَلَى الْحَرِّمِ ؛ لِأنَّ ذَلِكَ يُزَوِّى عَنْ عَلَى ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَأنَّ فِعْلَهُ سَبَبٌ لِإِثْلَافِهِ ، فَتَعَلَّقَ بِهِ الضُّمَانُ ، كَتَنْفِيرِهِ . وَإِنْ قَتَلَهُ مُحَرِّمٌ آخَرُ ، فَالْجَزَاءُ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ كَانَ الْمَذْلُولُ رَأَى الصَّيْدَ قَبْلَ الدَّلَالَةِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا <sup>(٢)</sup> لَمْ تَكُنْ <sup>(٣)</sup> سَبَبًا لِإِثْلَافِهِ .

وَإِنْ ضَحِكَ الْحَرِّمُ عِنْدَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ، فَفَطِنَ الْحَلَالُ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ : فَبَيَّنَّا <sup>(٤)</sup> أَنَا مَعَ أَصْحَابِي ، فَضَحِكَ بَعْضُهُمْ ، فَتَنَظَّرْتُ ، فَإِذَا حِمَارٌ وَخَشٍ . وَفِي رَوَايَةٍ : إِذْ بَصُرْتُ <sup>(٥)</sup> بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا ، فَتَنَظَّرْتُ فَإِذَا حِمَارٌ وَخَشٍ .

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْهَبَةِ وَفَضْلِهَا ، وَفِي : بَابِ مَا قِيلَ فِي الرَّمَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ التَّصِيدِ عَلَى الْجِبَالِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/٣٠٢ ، ٤/٤٩ ، ٧/١١٥ ، ١١٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٨٥١ - ٨٥٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا ضَحِكَ الْحَرِّمُ ... ، وَبَابِ إِذَا أَشَارَ الْحَرِّمُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥/١٤٥ ، ١٤٦ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢/٣٨ ، ٣٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « يَكُنْ لَهُ سَبَبًا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ : « فَبَيَّنَّا » .

(٥) فِي م : « أَبْصُرْتُ » .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي ذَبْحِهِ ، مِثْلَ أَنْ يُعِيرَهُ سِكِّينًا ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُ مَا صَادَهُ ، أَوْ صِيدَ لِأَجْلِهِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ ، أَوْ يُصَادَ<sup>(١)</sup> لَكُمْ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> : هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ . وَيُنَاحِ الْأَكْلُ مِمَّا عَدَا ذَلِكَ ؛ لِلْحَدِيثَيْنِ .

فَإِنْ أَكَلَ مِمَّا مُنِعَ مِنْ أَكْلِهِ مِمَّا قَدْ<sup>(٣)</sup> لَزِمَتْهُ ضَمَانُهُ ؛ كَالَّذِي صَادَهُ ، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ بِالْأَكْلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ضَمِنَهُ بِالْقَتْلِ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ بِالْأَكْلِ ، كَشَاةٍ غَيْرِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَبَ [ ١١٣ ظ ] عَلَى غَيْرِهِ ضَمَانُهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِنَ بِالْقَتْلِ ، كَالَّذِي صَادَهُ حَلَالٌ مِنْ أَجْلِهِ ، ضَمِنَهُ بِالْأَكْلِ بِمِثْلِهِ لَحْمًا ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ جُزْءٍ لِلصَّيْدِ حَرَمَهُ الْإِحْرَامُ ، فَتَعَلَّقَ بِهِ الضَّمَانُ ، كِإِتْلَافٍ أَجْزَاءِ الْحَيِّ .

---

(١) هَكَذَا فِي النُّسخِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ ، وَفِي حَاشِيَةِ ف : « يَصْد » . وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ .

قَالَ السَّنْدِيُّ : قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي حَاشِيَةِ أَبِي دَاوُدَ : كَذَا فِي النُّسخِ ، وَالْجَارِيُّ عَلَى قَوَائِنِ الْعَرَبِيَّةِ : « أَوْ يَصْد » . لِأَنَّهُ مُعْطُوفٌ عَلَى الْمُجْزُومِ . وَذَكَرَ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ وَلِيِّ الدِّينِ : هَكَذَا الرِّوَايَةُ بِالْأَلْفِ ، وَهِيَ جَائِزَةٌ عَلَى لُغَةٍ . قُلْتُ [ أَيْ السَّنْدِيُّ ] : وَالْوَجْهَ نَصَبَ : « يَصَاد » . عَلَى أَنْ : « أَوْ » بِمَعْنَى : إِلَّا ، فَلَا إِشْكَالَ . سَنَنَ النَّسَائِيُّ بِحَاشِيَةِ السَّنْدِيِّ ٢٠٦/٥ .

(٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ ... مِنْ أَبْوَابِ الْحَيْجِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧٥/٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٢٩/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا أَشَارَ الْحَرَمُ إِلَى الصَّيْدِ ... مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥/١٤٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/٣٨٧ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

وإن ذَبَحَ الْحَرْمَ الصَّيْدَ، حُرِّمَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ لَأَنَّهُ مُنِعَ مِنَ الذَّبْحِ لِحَقِّ  
اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يُسَخَّرْ ذَبْحُهُ، كَالْجَوْسِيِّ. وما حُرِّمَ عَلَيْهِ لِلدَّلَالَةِ أَوْ إِعَارَةِ آيَةٍ،  
أَوْ صَيْدٍ «مِنْ أَجْلِهِ»، لَمْ يَحْرُمَ عَلَى الْحَلَالِ؛ لَأَنَّهُ لَا فِعْلَ مِنْهُ فِيهِ.

**فصل:** وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ شِرَاءُ الصَّيْدِ وَاتِّهَابُهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ  
الصَّغْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيئًا، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا  
رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرِّمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.  
وَلَأَنَّهُ سَبَبٌ يُمَلِّكُ بِهِ الصَّيْدُ، فَلَمْ يَمْلِكْ بِهِ الْحَرْمُ، كَالِاضْطِْيَادِ.

وَمَتَّى أَمْسَكَ <sup>(٣)</sup> الصَّيْدَ بِجَهَةِ مُحَرَّمَةٍ حَتَّى حَلَّ، لَمْ يُسَخَّرْ لَهُ، وَعَلَيْهِ  
إِزْسَالُهُ، فَإِنْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَهُ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ؛ لَأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبٍ كَانَ فِي  
إِحْرَامِهِ، فَضَمِنَتْهُ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ فَمَاتَ بَعْدَ حِلِّهِ. وَإِنْ ذَبَحَهُ بَعْدَ التَّحُلُّلِ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «لَأَجْلِهِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِذَا أَهْدَى لِلْمَحْرَمِ... مِنْ كِتَابِ الْمُحْصَرِّ وَجِزَاءِ الصَّيْدِ، وَفِي:  
بَابِ قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ، وَبَابِ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ... مِنْ كِتَابِ الْهَبَةِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/  
١٦، ٢٠٣، ٢٠٨. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ  
٨٥٠/٢، ٨٥١.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ... مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ.  
عَارِضَةُ الْأُخُوذِيِّ ٧٨/٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ... مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ.  
الْمُجْتَبَى ١٤٤/٥. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ مَا يَنْهَى عَنْهُ الْمَحْرَمُ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ  
١٠٣٢/٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ... مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ  
٣٩/٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا لَا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. الْمُوطَأُ  
٣٥٣/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢١٦/١، ٣٦٢، ٣٧٤/٤، ٣٨، ٧١ - ٧٣.  
(٣) فِي م: «مَلِكٌ».

لم يُبَيْعَ عِنْدَ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، فَلَمْ يُبَيْعْ بِذَبْحِهِ ، كَحَالِ  
الْإِحْرَامِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُبَايِعُ ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَهُ فِي حَالِ حِلِّهِ ، فَأُبَيْعَ  
كَغَيْرِهِ .

وَإِنْ أُحْرِمَ وَفِي مِلْكِهِ صَيْدٌ ، لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ؛ "لِأَنَّهُ مِلْكٌ" ، فَلَا  
يُزُولُ بِالْإِحْرَامِ ، كَمِلْكِ الْبُضْعِ ، وَلَهُ يَبْعُهُ وَهَبْتُهُ . وَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ  
الْمُشَاهَدَةُ ، أَوْ قَفْصٌ ، أَوْ حَبْلٌ مَعَهُ ، فَعَلِيهِ إِزْسَالُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَأَرْسَلَهُ  
إِنْسَانٌ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فِعْلَ الْوَاجِبِ ، فَإِنْ تَرَكَهُ حَتَّى تَحْلَلَ ،  
فَحُكْمُهُ مُحْكَمٌ مَا صَادَهُ <sup>(٢)</sup> .

وَإِنْ مَاتَ مَنْ يَزِيئُهُ وَلَهُ صَيْدٌ ، وَرِثَهُ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ بِالْإِزْثِ يَثْبُتُ مُحْكَمًا  
بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، وَيَثْبُتُ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَأُشْبِهَ اسْتِدَامَةَ الْمِلْكِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ  
لَا يَمْلِكُهُ ؛ لِأَنَّهُ ائْتِدَاءُ مِلْكٍ ، فَأُشْبِهَ الشُّرَاءَ .

**فصل :** وَالصَّيْدُ الْحَرَّمُ مَا جَمَعَ صِفَاتِ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مِنْ  
صَيْدِ الْبَرِّ ؛ لِأَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ حَلَالٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَحِلَّ  
لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَصَيْدُ الْبَحْرِ مَا يُفْرِخُ فِيهِ وَيَأْوِي إِلَيْهِ ،  
فَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ الْحَرَّمِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّشُ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَعِيشُ فِيهِ .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في م : « قَالَ فِي الشَّرْحِ : فَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ » . وَانْظُرِ الشَّرْحَ الْكَبِيرَ مَعَ الْمُقْنَعِ وَالْإِنْصَافِ  
٣٠٠ / ٨ .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٦ .

وفى الجَرَادِ الجزاء ؛ لأنَّ ذلك يُرَوَى عن عُمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> . ولأنَّه لا يَعِيشُ إِلَّا فى البَرِّ، فهو كسائر الطَّيْرِ . وعنه ، لا جَزَاء فيه ؛ لأنَّه يُرَوَى عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مِنَ صَيْدِ الْبَحْرِ <sup>(٢)</sup> . وَيُرَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طَرِيقٍ ضَعِيفٍ <sup>(٣)</sup> .

الثانى ، أن يكونَ وَحْشِيًّا ، فَأَمَّا الْأَهْلِيُّ ؛ كَبَهِيْمَةٍ <sup>(٤)</sup> الْأَنْعَامِ ، وَالذَّجَاجِ ، فَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ ، وَلِذَلِكَ تُذَبِّحُ فِي <sup>(٥)</sup> الْهَدَايَا وَالْأَصْحَاحِي . وَالْإِعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِالْأَصْلِ لَا بِالْحَالِ ، فَلَوْ تَأَنَسَّ الْوَحْشِيُّ ؛ كَحِمَارِ الْوَحْشِ ، وَالْغَزَالِ ، وَالْحَمَامِ ، لَمْ يَحِلَّ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، وَلَوْ تَوَخَّشَ الْإِنْسِيُّ <sup>(٦)</sup> لَمْ يَحُرَّمْ .

---

(١) انظر ما أخرجه الإمام مالك ، فى : باب فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم ، من كتاب الحج . الموطأ ١/٤١٦ . وعبد الرزاق ، فى : المصنف ٤/٤١٠ ، ٤١١ . وابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٤/٧٨ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥/١٨٢ ، ٢٠٦ .

(٢) عن ابن عباس قال : الجراد نثرة حوت . أخرجه ابن قتيبة فى : غريب الحديث ٢/٣٦١ . وقال الألبانى : إسناده واه جدا . السلسلة الضعيفة ١/٢٣٠ .

(٣) انظر ما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الجراد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/٤٢٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى صيد البحر للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤/٨٣ . وابن ماجه ، فى : باب صيد الحيتان والجراد ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢/١٠٧٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٣٠٦ ، ٣٦٤ ، ٤٠٧ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥/٢٠٧ . والعقلى ، فى : الضعفاء الكبير ٤/٣٨٤ . وانظر : السلسلة الضعيفة ١/٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٤) فى الأصل : « مثل بهيمة » .

(٥) زيادة من : ف .

(٦) فى الأصل : « الأهل » .



الثالث ، أن يكون مُباحًا ، فلا يَحْرُمُ قَتْلُ غَيْرِهِ بِالْإِحْرَامِ ، ولا جِزَاءٌ فِيهِ ؛  
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْحَرَمِ جُنَاحٌ فِي قَتْلِهِنَّ ؛  
الْحِدَاةُ ، وَالْعُرَابُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
فَنَبَتْ إِبَاحَةُ هَذِهِ الْخَمْسِ بِالنَّصِّ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِنَّ مَا فِي مَعْنَاهُنَّ مِمَّا فِيهِ أَدَى .  
فَأَمَّا غَيْرُ الْمَأْكُولِ مِمَّا لَا أَدَى فِيهِ ، فَيُكْرَهُ قَتْلُهُ ، وَلَا جِزَاءٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ مَا  
كَانَ مَأْكُولًا ، إِلَّا أَنَّ مَا تَوَلَّدَ بَيْنَ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ ؛ كَالسَّمْعِ ، وَهُوَ وَلَدُ  
الصَّبْعِ مِنَ الذُّبِّ ، وَالْعِشْبَارِ ، <sup>(٢)</sup> وَهُوَ <sup>(٣)</sup> وَلَدُ الذُّبَّةِ مِنَ الصُّبْعَانِ ، يَحْرُمُ  
قَتْلُهُ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، تَغْلِييًا لِحُرْمَةِ الْقَتْلِ ، كَمَا غُلِبَتْ فِيهِ حُرْمَةُ الْأَكْلِ .  
وَالْمَتَوَلَّدُ بَيْنَ أَهْلِيٍّ وَوَحْشِيٍّ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، تَغْلِييًا لِلتَّحْرِيمِ .  
وَفِي الثَّغْلَبِ الْجَزَاءُ ، مَعَ الْخِلَافِ فِي أَكْلِهِ ؛ تَغْلِييًا لِلْحُرْمَةِ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ،  
وفى : باب خمس من الدواب فواسق ... من كتاب بدء الخلق . صحيح البخاري ١٧/٣ ، ٤/  
١٥٧ . ومسلم ، في : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ، من كتاب  
الحج . صحيح مسلم ٢/ ٨٥٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المناسك . سنن أبي  
داود ٤٢٨/١ . والنسائي ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج .  
المجتبى ١٤٨/٥ . وابن ماجه ، في : باب ما يقتل المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/  
١٠٣١ ، ١٠٣٢ . والدارمي ، في : باب ما يقتل المحرم في إحرامه ، من كتاب المناسك . سنن  
الدارمي ٣٦/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب الحج . الموطأ  
٣٥٦/١ ، ٣٥٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٢ ، ٨ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٥ ،  
٨٢ ، ١٣٨ . كلهم من حديث ابن عمر .

(٢ - ٢) زيادة من : ف .

وفى القملِ روايتان ؛ إحداهما ، لا شيء فيه ؛ [ ١١٤ ] لتَحْرِيمِ أَكْلِهِ  
وأذاه ، فهو كالْبَرَاغِيثِ . والثانية ، فيه الجزاء ؛ لأنه يَتَرَفُّهُ بِإِزَالَتِهِ ، وأُثِي شَيْءٌ  
تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ خَيْرًا مِنْهُ . قال القاضى : وإنما الزوايتان فيما أَلْقَاهُ مِنْ  
شَعْرِهِ ، أما ما أَلْقَاهُ مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ ، فلا شيء فيه ، رواية واحدة ؛  
لشَبْهِهِ بِالْبَرَاغِيثِ .

فصل : وما حَرَّمَ مِنَ الصَّيْدِ ، حَرَّمَ كَسْرُ يَبْيُضِهِ ، وفيه الجزاء ؛ لما رَوَى  
عن النبى ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي يَبْيُضِ النَّعَامِ يُصَيِّدُ الْحَرِّمُ : « تَمْنُهُ » <sup>(١)</sup> . رواه  
الدارقطنى <sup>(٢)</sup> . ولأنه خارج من الصَّيْدِ ، يصير منه مثله ، فهو كالْفَرْخِ . وإن  
كَسَرَ يَبْيُضًا لَمْ يَحِلَّ لَهُ <sup>(٣)</sup> أَكْلُهُ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَى حَلَالٍ ؛ لأنه لا يَخْتِاجُ إِلَى  
ذِكَاةٍ . وقال القاضى : يَحْرُمُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، قِيَّاسًا عَلَى الصَّيِّدِ . وإن كَسَرَ  
يَبْيُضًا مَذْرَأًا <sup>(٤)</sup> ، فلا شيء عليه ؛ لأنه ليس بحيوانٍ ، وَلَا يُخْلَقُ مِنْهُ حَيَوَانٌ ،  
فهو كالْأَخْجَارِ . قال أصحابنا : إِلَّا يَبْيُضُ النَّعَامِ فَإِنَّ لِقَشْرِهِ قِيَمَةً . وَالْأَوَّلُ  
أَوَّلَى .

(١) فى م : « يضمنه » .

(٢ - ٢) سقط من : س ٢ ، ف .

والحديث أخرجه الدارقطنى ، فى : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطنى ٢ /

٢٤٧ ، ٢٥٠ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب جزاء الصيد يصيبه المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن

ماجه ١٠٣١ / ٢ .

(٣) سقط من : م .

(٤) مذر البيض مذرًا : فسد .

وإن نَقَلَ يَبِضَ صَيْدٍ فَجَعَلَهُ تَحْتَ آخَرَ فَحَضَنَهُ <sup>(١)</sup> «وَأَفْرَخَ» ، فلا شَيْءَ عليه ، وكذلك إن كَسَرَهُ فَخَرَجَ مِنْهُ فِرَاحٌ فَعَاشَتْ ، وإن لم تَعِشِ الْفِرَاحُ أو لم تَحْضُنْهُ ، أو تَرَكَ مَعَ يَبِضِهِ شَيْئًا نَفَرَ مِنْهُ الصَّيْدُ فلم يَحْضُنْهُ ، ضَمِنَهُ ؛ لَأَنَّهُ أَثْلَفَهُ . وإن باضَ فِي طَرِيقِهِ أو عَلَى فِرَاشِهِ ، فَنَقَلَهُ ، فلم يَحْضُنْهُ الصَّيْدُ حَتَّى تَلِفَ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَضْمُنُهُ ؛ لَأَنَّهُ أَثْلَفَهُ لِمَصْلَحَتِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَتَلَهُ لِلْمَجَاعَةِ . والثَّانِي ، لا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ أَلْجَأَهُ إِلَى إِثْلَافِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَالَ عَلَيْهِ صَيْدٌ فَدَفَعَهُ فَقَتَلَهُ .

وإن أَفْتَرَشَ الْجَرَادُ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ ، ففِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ كَذَلِكَ .

**فصل :** وإذا احتَاجَ الْحَرْمُ إِلَى لُبْسِ الْمَخِيطِ ، أو تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ ، أو الطَّيْبِ ؛ لمرَضٍ ، أو شِدَّةِ حَرٍّ ، فَعَلَهُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، قِيَاسًا عَلَى الْحَلْقِ . وإن اضْطُرَّ إِلَى الصَّيْدِ ، فَلَهُ أَكْلُهُ ، وَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ؛ لَأَنَّهُ أَثْلَفَهُ لِمَصْلَحَتِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَاهُ .

وإن صَالَ عَلَيْهِ صَيْدٌ <sup>(٢)</sup> فَقَتَلَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، فلا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لَأَنَّهُ حَيَوَانٌ قَتَلَهُ لِدَفْعِ شَرِّهِ ، فلم يَضْمَنْهُ ، كَالْأَدَمِيِّ . وقال أَبُو بَكْرٍ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ ؛ لَأَنَّهُ قَتَلَهُ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ <sup>(٣)</sup> قَتَلَهُ لِأَكْلِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «أَوْ فَرَخَ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : «مِثْلُهُ» .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ ، م .

وإن خَلَصَ صَيِّدًا مِنْ سَبْعٍ أَوْ شَبَكَةٍ لِيُرْسِلَهُ، فَتَلَفَ، ففِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِفِعْلِهِ، فَيَضْمَنُهُ، كَالْمَخْطُطِ. وَالثَّانِي، لَا يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِفِعْلِ مُبَاحٍ لِمَصْلَحَتِهِ، فَلَمْ يَضْمَنَّهُ، كَالْأَدْمِيِّ يَتَلَفُ بِمُدَاوَاةِ وَلِيِّهِ.

**فصل: يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ حَكُّ شَعْرِهِ بِأَظْفَارِهِ، كَيْلًا يَنْقَطِعَ، فَإِنْ انْقَطَعَ بِهِ شَعْرٌ<sup>(١)</sup>، لَزِمَهُ فِدْيَتُهُ.**

وَيُكْرَهُ الْكُحْلُ بِالْإِثْمِيدِ غَيْرِ الْمُطَيَّبِ؛ لِأَنَّهُ زِينَةٌ، وَالْحَاجُّ أَشْعَثُ أَغْبَرُ، وَهُوَ فِي حَقِّ الْمَرَأَةِ أَشَدُّ كَرَاهَةً؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الزَّيْنَةِ. وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ جُوبَهَا مِنَ الشَّارِعِ، وَلَمْ يَرِدْ بِهَا هَهُنَا.

وَيُكْرَهُ لُبْسُ الْخَلْخَالِ، وَالتَّزْيِينُ بِالْحَلِيِّ؛ لِذَلِكَ. وَهُوَ مُبَاحٌ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ<sup>(٢)</sup>. وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمَرَأَةِ لِإِصْلَاحِ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ نَوْغُ تَزْيِينٍ. وَيُكْرَهُ أَنْ يَدَّهِنَ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ؛ لِذَلِكَ. وَعَنْ أَحْمَدَ فِي جَوَازِهِ رِوَايَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَخْتَصَّ الرِّوَايَتَانِ بِدُهْنِ الشَّعْرِ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الشَّعْثَ، وَيُسَكِّنُ الشَّعَرَ، وَيُزَيِّنُهُ. وَيُبَاحُ التَّدَهُنُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَكْلَ الدَّهْنِ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَدَّهِنَ بِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْهَنَ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُقَتَّتٍ<sup>(٣)</sup>. أَيْ غَيْرِ مُطَيَّبٍ. يَعْنِي وَهُوَ

(١) فِي م: «شعره».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٥٤.

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ حَدَّثَنَا هِنَادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ... مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ. عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ١٨٣/٤. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ مَا يَدَّهِنُ بِهِ الْمُحْرِمُ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٠٣٠/٢. وَالإمام أحمد، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٥/٢، ٢٩، ٥٩، ٧٢، ١٢٦.

مُحَرَّمٍ . إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ فَرْقِدِ السَّبَخِيِّ<sup>(١)</sup> وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَلَا فِدْيَةٌ فِيهِ بِحَالٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُنْزَعَهُ إِحْرَامُهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالشُّتْمِ وَالْكَلامِ الْقَبِيحِ وَالْمِرَاءِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾<sup>(٢)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الْفُسُوقُ الْمُنَابَرَةُ [ ١١٤ ط ] بِالْأَلْقَابِ ، وَأَنَّ<sup>(٣)</sup> تَقُولَ لِأَخِيكَ : يَا ظَالِمٌ يَا فَاسِقُ . وَالْجِدَالُ أَنْ تُتَمَارَى صَاحِبَكَ حَتَّى تُغَضِبَهُ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ حَجَّ ، فَلَمْ يَزِفْتُ ، وَلَمْ يَفْسُقْ ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قَلَّةُ الْكَلَامِ إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مِنْ حُسْنِ

(١) زيادة من : ف . وانظر ترجمته في : تهذيب الكمال ١٦٤/٢٣ - ١٧٠ .

(٢) سورة البقرة ١٩٧ .

(٣) زيادة من : ف .

(٤) أخرجه البخارى ، في : باب فضل الحج المبرور ، وباب قول الله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾ ، وباب قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخارى ١٦٤/٢ ، ١٤/٣ . ومسلم ، في : باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٨٣/٢ ، ٩٨٤ .

كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء فى ثواب الحج والعمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٢٦/٤ . والنسائى ، في : باب فضل الحج ، من كتاب المناسك . المجتبى ٨٥/٥ . وابن ماجه ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٥/٢ . والدارمى ، في : باب فى فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٣١/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢٩/٢ ، ٢٤٨ ، ٤١٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٤ .

إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَزَكُّهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»<sup>(١)</sup>. ففي حال الإحرام والتَّائِسِ بطاعةِ اللَّهِ تعالى والاستِشْعَارِ بِعِبَادَتِهِ أَوْلَى.

**فصل:** ولا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الْحَرَّمُ بِالماءِ وَالسَّنْدِرِ وَالْخِطْمِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ. وعنه، عليه الْفِذْيَةُ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَيْتِ الْحَرَّمِ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ»<sup>(٣)</sup>. وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ: اقْتَرَى ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ فِي غَسْلِ الْحَرَّمِ رَأْسَهُ، فَأَرْسَلُونِي إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ: كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ؟ قال: فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ مُقْبِلًا وَمُذْبِرًا، وقال: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ يَحْتَجِمَ، وَلَا يَقْطَعُ شَعْرًا؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

---

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٢.

(٢) الخطمي، بفتح الخاء وكسرها: نبات من الفصيلة الخبازية، يدق ورقه يابسا، ويجعل غسلا للرأس فينقيه.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١١.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب الاغتسال للمحرم، من كتاب المحصر وجزاء الصيد. صحيح البخاري ٢٠/٣. ومسلم، في: باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦٤/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب المحرم يغتسل، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٢٦/١، ٤٢٧. والنسائي، في: باب غسل المحرم، من كتاب المناسك. المجتبى ٩٨/٥. وابن ماجه، في: باب المحرم يغسل رأسه، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٧٨/٢، ٩٧٩. والدارمي، في: باب الاغتسال في الإحرام، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٣٠/٢. والإمام مالك، في: باب غسل المحرم، من كتاب الحج. الموطأ ٣٢٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٢١/٥.

وَيَحْتَجِمُ وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَيَجُوزُ أَنْ يَفْتَصِدَ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ  
يَحْتَجِمَ .

وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَخَلُوا  
فِي عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ مُتَقَلِّدِينَ سُيُوفَهُمْ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا بَأْسَ بِالتَّجَارَةِ وَالتَّكْسِبِ بِالصَّنَاعَةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ  
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . قَالَ ابْنُ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفى : باب  
الحجامة والقيء للصائم ، من كتاب الصوم ، وفى : باب الحجم فى السفر والإحرام ، من كتاب  
الطب . صحيح البخارى ١٩/٣ ، ٤٣ ، ١٦١/٧ . ومسلم ، فى : باب جواز الحجامة للمحرم ،  
من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٦٢/٢ ، ٨٦٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب المحرم يحتجم ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/  
٤٢٦ . والترمذى ، فى : باب كراهية الحجامة للصائم ، من أبواب الصوم ، وفى : باب ما جاء فى  
الحجامة للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٣/٣٠٥ ، ٦٩/٤ . والنسائى ، فى : باب  
الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٥٢/٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى  
الحجامة للصائم ، من كتاب الصيام ، وفى : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن  
ماجه ١/٥٣٧ ، ١٠٢٩/٢ . والدارمى ، فى : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن  
الدارمى ٣٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ،  
٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ .

(٢) انظر ما أخرجه البخارى ، فى : باب كيف يكتب هذا [الصلح] ... ، وباب الصلح مع  
المشركين ... ، من كتاب الصلح . صحيح البخارى ٣/٢٤١ ، ٢٤٢ . ومسلم ، فى : باب صلح  
الحديبية ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ٣/١٤٠٩ ، ١٤١٠ . وأبو داود ، فى :  
باب المحرم يحمل السلاح ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/٤٢٥ . والإمام أحمد ، فى :  
المسند ٤/٢٩١ .

(٣) سورة البقرة ١٩٨ .

عَبَّاسٍ : كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظٌ مَتَجِرًا لِلنَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ ، كَانَتْهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ ، حَتَّى نَزَلَتْ : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ . فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَمَنْ جَامَعَ أَفْسَدَ حَجَّه ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، سَوَاءٌ كَانَ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا ، عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهِ قَضَاءُ الْحَجِّ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَالْقَوَاتِ .

وإنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافٌ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كإِثْلَافِ مَالِ الْآدَمِيِّ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ قِيَاسًا عَلَى اللَّبْسِ .

وإن قَتَلَ الصَّيِّدَ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانُ مَالٍ ، فَأُشْبِهَ ضَمَانُ مَالِ الْآدَمِيِّ . وَعَنْهُ ، لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلْهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾ <sup>(٤)</sup> . فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا شَيْءٌ <sup>(٥)</sup> فِي الْخَطَا .

---

(١) فى : باب التجارة أيام الموسم ... ، من كتاب الحج ، وفى : باب ما جاء فى قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ... ﴾ ، وباب الأسواق التى كانت فى الجاهلية ... ، من كتاب البيوع ، وفى : باب تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٢ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٩ / ٦٩ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٣٤ / ٦ .

(٢) بعده فى م : « فى » .

(٣) بعده فى م : « وهو قول مالك والشافعى وأصحاب الرأى » .

(٤) سورة المائدة ٩٥ .

(٥) بعده فى الأصل : « عليه » .



وإن تَطَيَّبَ أو لَبَسَ ، نَاسِيًا أو جَاهِلًا ، فلا فِدْيَةٌ عليه ؛ لِمَا رَوَى يَغْلَى بْنُ  
أُمَيَّةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وعليه جُبَّةٌ ، وعليه أَثَرُ خُلُوقٍ <sup>(١)</sup> ، فَقَالَ : يَا  
رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَضْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ قَالَ : « اخْلَعْ عَنْكَ هَذِهِ  
الْجُبَّةَ ، وَاغْسِلْ عَنْكَ أَثَرُ الْخُلُوقِ ، وَاضْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَضْنَعُ فِي  
حَجِّكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِفِدْيَةٍ لَجَهْلِهِ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ  
فِي مَعْنَاهُ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ حَرَمَهُ الْإِحْرَامُ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ  
وَسَهْوُهُ ، كَالْحَلْقِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ، وَالْحَلْقُ إِثْلَافٌ لَا يُمَكِّنُ تَلَاْفِيهِ . وَمتى  
ذَكَرَ النَّاسِي ، أَوْ عَلِمَ الْجَاهِلُ ، فَعَلِيهِ إِزَالَةُ ذَلِكَ ، فَإِنْ اسْتَدَامَهُ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛  
لِأَنَّهُ تَطَيَّبَ وَلَبَسَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، فَأَشْبَهَ الْمُتَبَدِّيَ بِهِ . وَحُكْمُ الْمَكْرُوهِ حُكْمُ  
النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْهُ فِي الْعُذْرِ .

وإن مَسَّ طَيْبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا فَبَانَ رَطْبًا ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ

(١) بعده في م : « إلى » .

(٢) الخلق : نوع من الطيب ، أعظم أجزائه الزعفران .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ، من كتاب الحج ، وفي :

باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ، من كتاب العمرة . صحيح البخاري ١٦٧/٢ ، ٦/٣ ،

٧ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/

٨٣٦ - ٨٣٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يحرم في ثيابه ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود

٤٢٢/١ ، ٤٢٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة ، من أبواب

الحج . عارضة الأحوذى ٤/٥٨ ، ٥٩ . والنسائي ، في : باب الجبة في الإحرام ، وباب في

الخلق للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٠ . والإمام أحمد ، في :

المسند ٤/٢٢٢ ، ٢٢٤ .

وهو في الموطأ ١/٣٢٨ ، ٣٢٩ . مرسلا .

الفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَسَّ الطَّيِّبِ . وَالثَّانِي ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ ، فَأُشْبِهَ مَنْ جَهِلَ تَحْرِيمَ الطَّيِّبِ .

وَمَنْ طَيَّبَ أَوْ حَلَّقَ رَأْسَهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ . وَإِنْ حَلَّقَ رَأْسَهُ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا ، [ ١١٥ هـ ] فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى مَنْ أَتْلَفَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَالْوَدِيعَةِ . وَإِنْ حَلَّقَ وَهُوَ سَاكِتٌ لَمْ يُنْكِرْ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَتِ الْوَدِيعَةُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهَا فَلَمْ يَفْعَلْ .

وَإِنْ كَشَطَ مِنْ جِلْدِهِ قِطْعَةً عَلَيْهَا شَعْرٌ ، أَوْ قَطَعَ أَصْبَعًا عَلَيْهَا ظُفْرٌ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ تَبَعًا لِغَيْرِهِ ، فَلَمْ يَضُمَّنَّهُ ، كَمَا لَوْ قَلَعَ <sup>(١)</sup> أَشْفَارَ عَيْنَيْهِ إِنْسَانٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَضُمُّنُ أَهْدَابَهُمَا .

س

---

(١) فِي م : « قَطَعَ » .

## بَابُ الْفِدْيَةِ<sup>(١)</sup>

مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ، أَوْ إِطْعَامُ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ لِسِتَّةِ  
مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ  
تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى  
كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ<sup>(٣)</sup> عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَلَّكَ يُؤْذِيكَ هَوَاءُ  
رَأْسِكَ؟». قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْلُقْ  
رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ  
صَاعٍ تَمْرٍ، أَوْ انْسُكْ شَاةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَسَوَاءٌ حَلَقَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَعَنْهُ فِي مَنْ حَلَقَ لِغَيْرِ عُذْرٍ: عَلَيْهِ الدَّمُّ.

(١) من هنا يبدأ المجلد الثاني، من النسخة المصورة من مكتبة برنستون بأمريكا، ويمر لها بالرمز  
(ب).

(٢) سورة البقرة ١٩٦.

(٣) كعب بن عجرة بن أمية بن عدى البلوى، أبو محمد، مدني له صحبة، شهد عمرة  
الحديبية، ونزلت فيه قصة الفدية، توفي سنة ثلاث وخمسين. الإصابة ٥/٥٩٩، ٦٠٠.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٥/  
١٦٤. ومسلم، في: باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى...، من كتاب الحج.  
صحيح مسلم ٢/٨٦١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما عليه، من أبواب  
الحج. عارضة الأحوذى ٤/١٧٧. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٢٤٢ - ٢٤٤.

مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيَّرَ بِشَرْطِ الْعُذْرِ ، فَإِذَا غُذِمَ الشَّرْطُ ، زَالَ التَّخْيِيرُ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ فِي غَيْرِ الْمَعْذُورِ تَبَعًا لَهُ ، وَالتَّبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ ، وَلِنَّمَا الشَّرْطُ لِإِبَاحَةِ الْحَلْقِ ، لَا لِلتَّخْيِيرِ .

وَفِي حَلْقِ أَرْبَعِ شَعَرَاتٍ مَا فِي حَلْقِ الرَّأْسِ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهَا كَثِيرٌ ، فَتَعَلَّقْتُ بِهَا الْفِدْيَةَ ، كَالْكُلِّ . وَفِي الثَّلَاثِ رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هِيَ كَالْكُلِّ . قَالَ الْقَاضِي : هُوَ الْمَذْهَبُ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ ، فَهِيَ كَالْأَرْبَعِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجِبُ فِيهَا ذَلِكَ . وَهِيَ اخْتِيَارُ الْحَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ آخِرُ الْقِلَّةِ ، وَآخِرُ الشَّيْءِ مِنْهُ .

وَفِيمَا ذُوْنَ ذَلِكَ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، فِي كُلِّ شَعْرَةٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَدَلَ الْحَيَوَانَ بِالطَّعَامِ هَلْهُنَا وَفِي الصَّيِّدِ ، وَأَقْلُ مَا يَجِبُ مِنْهُ مُدٌّ<sup>(١)</sup> ، فَوَجِبَ . وَالثَّانِيَةُ ، قَبْضَةٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ طَعَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ لَهُ فِي الشَّرْعِ ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَى الْأَقْلِ ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ . وَالثَّلَاثَةُ ، دِرْهَمٌ ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ مُجْزِءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ يَشُقُّ ، فَصِرْنَا إِلَى قِيَمَتِهِ ، وَأَقْلُ ذَلِكَ دِرْهَمٌ .

وَلِإِزَالَةِ الشَّعْرِ بِالْقَطْعِ وَالتَّنْفِ وَالثُّورَةِ وَغَيْرِهَا كَحَلْقِهِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهُ . وَالْأُظْفَارُ كَالشَّعْرِ فِي الْفِدْيَةِ سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا . وَفِي بَعْضِ الشَّعْرَةِ أَوْ الظُّفْرِ مَا فِي جَمِيعِهِ ، كَمَا أَنَّ فِي الْقَصِيرَةِ مِثْلَ مَا فِي الطَّوِيلَةِ . وَإِنْ حَلَقَ شَعْرَ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ ، فَعَلِيهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ ، فَأَجْزَأَتُهُ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، كَمَا لَوْ لَيْسَ عِمَامَةٌ وَقَمِيصًا . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ . وَحُكِيَ

(١) هَكَذَا جَاءَ الْكَلَامُ فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَالْمَعْنَى غَيْرُ وَاضِحٍ ، وَانْظُرْ نَصَ الْمُصَنِّفِ فِي الْمَغْنَى ٣٨٧/٥ .

(٢) فِي س ٢ ، ف : « قَبْضَةٌ » . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ . وَكِلَاهُمَا جَائِزَانِ وَإِنْ اخْتَلَفَا . اللِّسَانُ ( ق ب ص ) .

رِوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّ عَلَيْهِ فِدْيَتَيْنِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ حُلُقَ الرَّأْسِ يَتَعَلَّقُ بِهِ  
نُشْكُ دُونَ شَعْرِ الْبَدَنِ ، فَيُخَالِفُهُ فِي الْفِدْيَةِ .

وَمَنْ أُبِيحَ لَهُ الْحُلُقُ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْفِدْيَةِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، كَمَا يَتَخَيَّرُ فِي  
كَفَّارَةِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْحِنْثِ وَبَعْدَهُ .

**فصل :** وَمَنْ لَبَسَ أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ أَوْ تَطَيَّبَ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، مِثْلَ حَالَتِي  
رَأْسِي ؛ لِأَنَّهُ فِي مَغْنَاهُ ، فَقِسْنَاهُ عَلَيْهِ . وَإِذَا لَبَسَ عِمَامَةً وَقَمِيصًا وَسَرَاوِيلَ  
وَحُفَيْنَ ، فَعَلِيهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ ، فَأَشْبَهَهُ مَا لَوْ طَيَّبَ رَأْسَهُ  
وَبَدَنَهُ . وَإِنْ لَبَسَ وَتَطَيَّبَ وَحَلَقَ وَقَلَّمَ ، فَعَلِيهِ لِكُلِّ جِنْسٍ فِدْيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا  
أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ ، فَلَمْ تَتَدَاخَلْ كَفَّارَاتُهَا ، كَالْأَيْمَانِ وَالْحُدُودِ . وَعَنْهُ ، إِنْ فَعَلَ  
ذَلِكَ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَفِدْيَتُهُ <sup>(١)</sup> وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مَحْظُورٌ ، فَأَشْبَهَهُ اللَّبْسَ فِي  
رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ .

وَإِنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا وَاحِدًا فَلَيْسَ ثُمَّ لَيْسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ [ ١١٥ ط ] ثُمَّ تَطَيَّبَ ،  
أَوْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، فَفِدْيَتُهُ <sup>(٢)</sup> وَاحِدَةٌ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فِعْلِ  
الثَّانِي . وَعَنْهُ ، إِنْ فَعَلَهُ لِأَسْبَابٍ ، مِثْلَ مَنْ لَبَسَ أَوَّلَ النَّهَارِ لِلْبَرْدِ ، وَوَسَطَهُ  
لِلْحَرِّ ، وَآخِرَهُ لِلْمَرَضِ ، فَفِدْيَاتٌ ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهُ مُخْتَلِفَةٌ ، فَأَشْبَهَهُ الْأَجْنَاسَ  
الْمُخْتَلِفَةَ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَحْظُورِ لَا بِسَبَبِهِ ، فَأَشْبَهَهُ الْحَالِفَ  
بِاللَّهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ لِأَسْبَابٍ مُخْتَلِفَةٍ . وَقَلِيلُ اللَّبْسِ وَالطَّيْبِ

(١) فِي م : « فِدْيَةٍ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « فِدْيَتِهِ » .

وكثيره سواء .

وحكم كفارة الوطء في التداخل مثل ما ذكرنا ؛ لأنها ليست ضمانا .  
فأما جزاء الصيد ، فلا تداخل فيه ، وكلما قتل صيدا ، لحكم عليه .  
وعنه ، أنه يتداخل ، كسائر الكفارات . وعنه ، لا يجب الجزاء إلا في المرة  
الأولى ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . ولم يذكر  
جزاء . والأول المذهب ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ  
النَّعَمِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وهذا يقتضي كل قاتل ، ومثل الصيدين أكثر من مثل  
واحد ، ولأنه ضمان مال يختلف باختلافه ، فوجب في كل مرة ،  
<sup>(٣)</sup> « كضمان مال » الآدمي . قال أحمد : روى عن عمر وغيره أنهم حكموا  
في الخطأ ، وفي من قتل ، ولم يسألوه : هل كان قتل قبل هذا أو لا ؟

**فصل :** وإذا وطئ الحريم في الفرج في الحج ، قبل التحلل الأول ، فعليه  
بدنة ؛ لأن ذلك يروى عن ابن عباس ، رضى الله عنه .

وسواء كان الفرج قبلا أو دبرا ، من آدمي أو بهيمة ؛ لأنه وطء في  
فرج ، فأشبهه وطء <sup>(٣)</sup> الآدمية .

وإن وطئت الحرمة مطاوعة ، فعليها بدنة ؛ لأنها أفسدت حجها  
بالجماع ، فوجب عليها البدنة كالرجل .

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٢) ٢ - ٢ في الأصل : « ضمان كمال » .

(٣) بعده في الأصل : « فرج » .

وإنَّ وَطِئَ الْحَرِّمِ<sup>(١)</sup> مُخْرِمَةٌ مُطَاوَعَةٌ ، فعلى كُلِّ واحدٍ منهما بَدَنَةٌ ؛ لأنَّ ابنَ عَبَّاسٍ قالَ لِلْمُجَامِعِ : أَهْدِ نَاقَةً ، وَلْتُهْدِ نَاقَةٌ<sup>(٢)</sup> . ولأنَّه إفسادُ حَجٍّ شَخْصَيْنِ ، فَأَوْجَبَ بَدَنَتَيْنِ<sup>(٣)</sup> ، كَالوَطِئِ مِنْ رَجُلَيْنِ . وعنه ، يُجْزِئُهُمَا هَدْيٌ وَاحِدٌ ؛ لأنَّه جِمَاعٌ وَاحِدٌ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَكْرَهَهَا .

فإنَّ وَطِئَهَا نَائِمَةً أَوْ مُكْرَهَةً ، فَفِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْوَاجِبُ<sup>(٤)</sup> هَدْيٌ وَاحِدٌ عَلَيْهِ دُونَهَا ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُورَةٌ ، فَلَمْ يَلْزَمْهَا كَفَّارَةٌ ، كَالْمُكْرَهَةِ عَلَى الْوَطِئِ فِي الصَّيَامِ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَجِبُ هَدْيَانِ ؛ لِأَنَّه إفسادُ حَجٍّ اثْنَيْنِ . فعلى هَذَا ، يَتَحَمَّلُهَا الرَّجُلُ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ الإِفْسَادَ وَجَدَ مِنْهُ ، فَكَانَ مُوجِبُهُ عَلَيْهِ ، كَمَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ قَضَائِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ لِفَسَادِ حَجِّهَا .

وإنَّ وَطِئَ فِي الْعُمْرَةِ ، أَوْ وَطِئَ فِي الْحَجِّ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فعليه شَاةٌ ؛ لِأَنَّه فِعْلٌ مَحْظُورٌ لَمْ يُفْسِدْ حَجًّا ، فَلَمْ يُوجِبْ بَدَنَةً ، كَالْقُبْلَةِ .

ومتى وَطِئَ الْحَرِّمَ دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ قَبْلَ ، أَوْ لَمَسَ لَشَهْوَةٍ ، فَلَمْ يُنْزَلْ ، فعليه شَاةٌ ؛ لِأَنَّه فِعْلٌ مُحَرَّمٌ بِالْإِحْرَامِ ، لَمْ يُفْسِدِ الْحَجَّ ، فَوَجِبَتْ بِهِ الشَّاةُ ، كَالْحَلْقِ . وإنَّ أَنْزَلَ فعليه بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّه اسْتِمْتَاعٌ بِالْمُبَاشَرَةِ أَوْجَبَ الْغُسْلَ ، فَأَوْجَبَ الْبَدَنَةَ ، كَالوَطِئِ فِي الْفَرْجِ . وإنَّ نَظَرَ فَلَمْ يُنْزَلْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

(١) فِي م : « الرَّجُلِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٦٨/٥ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ف : « ففديتين » .

(٤) فِي م : « أَنْ الْوَاجِبِ » .

وإن نظَرَ فَصَرَفَ بَصَرَهُ ، فَأَنْزَلَ ، فعليه شاةٌ . وإن كَرَّرَ النَّظَرَ <sup>(١)</sup> حتى أَنْزَلَ ،  
 ففيه رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، فيه <sup>(٢)</sup> شاةٌ . يُزَوَّى ذلك عن ابنِ عَبَّاسٍ ، ولأنَّه  
 ليس بِمُبَاشَرَةٍ ، فلم يُوجِبِ البدنةَ ، كما لو صَرَفَ بَصَرَهُ . والثانيةُ ، فيه  
 بدنةٌ . اخْتَارَهَا الحَرَقِيُّ ؛ لأنَّه إنزالٌ باستِمْتاعٍ ، فأوجِبَ البدنةَ كالمباشرةِ .  
 وإن فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، فلا شيءَ فيه <sup>(٣)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّوْمِ . وإن مَدَّى فِي هَذِهِ  
 الْمَوَاضِعِ ، فهو كَمَنْ لَمْ يُنْزِلْ ؛ لأنَّه خَارِجٌ لَا يُوجِبُ الْغُسْلَ ، أَشْبَهَ الْبُؤْلَ .  
**فصل :** وَمَنْ لَزِمَتْهُ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ ؛ لَأَنَّ جَابِرًا قَالَ : وَهَلْ هِيَ إِلَّا  
 مِنَ الْبُذْنِ . وَلِأَنَّهَا تَقُومُ فِي الْأَصَاغِي وَالْهَدَايَا مَقَامَهَا ، فَكَذَا هَلْهُنَا .  
 وَيُجْزِئُهُ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ لِذَلِكَ .

وإن [١١٦] لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ، فعليه صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا  
 رَجَعَ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ ، وَابْنَ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، قَالُوا لِلْوَاطِئِيِّ <sup>(٤)</sup> : أَهْدِيَا  
 هَدْيًا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدَا فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ <sup>(٥)</sup> . وَهُمْ الْأَصْلُ  
 فِي ثُبُوتِ حُكْمِ الْوُطْءِ ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِيهِ ، فَكَذَا فِي بَدَلِهِ <sup>(٦)</sup> . وَقَالَ بَعْضُ <sup>(٧)</sup>

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢) زيادة من : ف .

(٣) في ف ، م : « عليه » .

(٤) في م : « للواطئين » .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١٦٧/٥ ، ١٦٨ .

(٦) في الأصل : « بدنه » ، وفي م : « بلده » .

(٧) سقط من : م .



أَصْحَابِنَا : تُقَوِّمُ الْبَدَنَةَ الْوَاجِبَةَ<sup>(١)</sup> فَيَشْتَرِي بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ  
يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، قِيَاسًا عَلَى الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ فِي فِدْيَةِ النَّعَامَةِ .

---

(١) زيادة من : الأصل .



## بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

يَجِبُ الْجَزَاءُ فِي الصَّيْدِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(١)</sup>. وَهُوَ ضَرْبَانِ؛ مَا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ، وَهُوَ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ، فَيَجِبُ فِيهِ مِثْلُهُ؛ لِلآيَةِ.

وَهُوَ نَوْعَانِ؛ <sup>(٢)</sup>الضَّرْبُ الْأَوَّلُ، مَا قَضَتْ الصَّحَابَةُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ، فَيَجِبُ فِيهِ مَا قَضَتْ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ مُجْتَهَدٌ فِيهِ، وَاجْتِهَادُهُمْ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ. فَمِنْ ذَلِكَ الضَّبُعُ، قَضَى فِيهَا عُمَرُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، بِكَبْشٍ. وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهَا بِذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالتَّعَامَةُ قَضَى فِيهَا عُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَزَيْدٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُعَاوِيَةُ، بِيَدَنَةٍ. وَحِمَارُ الْوَحْشِ فِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، فِيهِ

(١) سورة المائدة ٩٥.

(٢ - ٢) زيادة من: م.

(٣) بعده في الأصل: «به».

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب في أكل الضبع، من كتاب الأطعمة، سنن أبي داود ٣١٩/٢. وابن ماجه، في: باب جزاء الصيد يصيبه المحرم، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/١٠٣١.

وأصله عند الترمذى والنسائى دون ذكر الجزاء فيه، انظر باب ما جاء فى الضبع يصيبها المحرم، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٨٤/٤. والنسائى، فى: باب ما لا يقتله المحرم، من كتاب المناسك. المجتبى ١٥٠/٥.

بَقَرَةٌ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَضَى فِيهِ بِهَا . وَالثَّانِيَةُ ، فِيهِ بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ قَضَيَا فِيهِ بِهَا . وَقَضَاءُ عُمَرَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى مَا قَضَى بِهِ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَضَى فِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَيْتَقَرَةَ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فِي الْإِبِلِ بَقَرَةٌ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : فِي الْأَزْوَى <sup>(٢)</sup> بَقَرَةٌ . وَقَضَى عُمَرُ فِي الظَّبْيِ بَشَاةً ، وَفِي الْيَرُبُوعِ <sup>(٣)</sup> بِجَفَرَةٍ ؛ وَهِيَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنَ الْمَغْزِ . وَفِي الْأَرْزَبِ بَعْنَاقٍ ؛ وَهِيَ أَصْغَرُ مِنَ الْجَفَرَةِ . وَفِي الضَّبِّ بِجَذْيٍ .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي ، مَا لَمْ تَقْضِ فِيهِ الصَّحَابَةُ ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنَ أَهْلِ الْخِبَرَةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَهُمَا ؛ لِدُخُولِهِ فِي الْعُمُومِ ، وَلَمَّا رَوَى طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا حُجَّاجًا ، فَأَوْطَأَ رَجُلٌ مَتًا - يُقَالُ لَهُ : أَرْبَدٌ - ضَبًّا ، فَفَزَرَ <sup>(٥)</sup> ظَهْرَهُ ، فَقَدِمْنَا عَلَى عُمَرَ ، فَسَأَلَهُ أَرْبَدٌ ، فَقَالَ لَهُ : احْكُمْ فِيهِ يَا أَرْبَدُ . قَالَ : أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَعْلَمُ . فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّمَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَحْكُمَ ، وَلَمْ أَمُرْكَ أَنْ تُزَكِّيَنِي . فَقَالَ أَرْبَدُ : أَرَى فِيهِ جَذْيًا ، قَدْ جَمَعَ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ . قَالَ عُمَرُ : فَذَلِكَ فِيهِ . <sup>(٦)</sup> رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ <sup>(٧)</sup> فِي « سَنِينِهِ » <sup>(٨)</sup> . وَلِأَنَّهُ وَاجِبٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٤٠٠/٤

(٢) الأروى : أنثى الوعل ، وهى شاة .

(٣) اليربوع : حيوان طويل الرجلين ، قصير اليدين جدا ، لونه كلون الغزال .

(٤) سورة المائدة ٩٥ .

(٥) أى شقه وفسخه . النهاية ٤٤٣/٣ .

(٦ - ٦) سقط من : ف .

(٧ - ٧) زيادة من : الأصل .

مَنْ<sup>(١)</sup> وَجِبَ عَلَيْهِ أَمِينًا فِيهِ ، كَالزَّكَاةِ .

وَفِي كَبِيرِ الصَّيْدِ كَبِيرٌ مِثْلُهُ ، وَفِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ<sup>(٢)</sup> ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحِيحِ وَالْمَعِيبِ مِثْلُهُ .

وَإِنْ فَدَى الذَّكَرَ بِالْأُنْثَى ، جَاز ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ فَدَى الْأُنْثَى بِالذَّكَرِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُعْزَى ؛ لِذَلِكَ . وَالْآخَرُ ، يُعْزَى ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَوْفَرُ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ .

وَإِنْ فَدَى أَعْوَرَ مِنْ عَيْنٍ بِأَعْوَرَ مِنْ أُخْرَى ، جَاز ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُمَا وَاحِدٌ . وَإِنْ فَدَى مَعِيبًا بِمَعِيبٍ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ ، لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ .

وَإِنْ أَتَلَفَ صَيْدًا مَاحِضًا ، فَفِيهِ قِيمَةٌ مِثْلُهُ مَاحِضٍ . قَالَ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ قِيمَتَهُ أَكْثَرُ مِنْ مِثْلِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ مِثْلُهُ مَاحِضٌ ؛ لِلآيَةِ . وَإِنْ جَنَى عَلَى مَاحِضٍ ، فَأَتَلَفَ جَنِينَهَا ، فَفِيهِ مَا نَقَصَهَا ، كَمَا لَوْ جَرَحَهَا ، وَإِنْ خَرَجَ<sup>(٤)</sup> حَيًّا ، ثُمَّ مَاتَ ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ .

**فصل : الضرب الثاني ، ما لا مثل له ؛ وهو الطَّيْرُ وَشِبْهُهُ مِنْ صِغَارِ**

---

= وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ، انْظُرْ : بَابُ فِيمَا يَبَاحُ لِلْمَحْرَمِ وَمَا يَحْرَمُ ... مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ .  
تَرْتِيبُ مَسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١/ ٣٣٢ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤/ ٤٠٢ ، ٤٠٣ . وَابْيَهَقِي ، فِي :  
السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/ ١٨٢ ، ١٨٥ .

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مِثْلُهُ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي م : « جَرَحَ » .

الصَّيْدُ، ففيه قِيَمَتُهُ، إِلَّا الْحَمَامَ، فَإِنَّ فِيهِ شَاةً؛ لِأَنَّ [١١٦ظ] عُمَرَ،  
وَعُثْمَانَ، وَابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، قَضَوْا فِي حَمَامِ الْحَرَمِ بِشَاةٍ. وَالْحَمَامُ:  
كُلُّ مَا عَبَّ الْمَاءَ وَهَدَرَ<sup>(١)</sup>؛ كَالْحَمَامِ الْمَعْرُوفِ، وَالْيِمَامِ، وَالْجَوَازِلِ<sup>(٢)</sup>،  
وَالْقَمَارِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَالرَّقَاطِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَالذَّبَّاسِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَالْقَطَا<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ حَمَامٌ.  
وَقَالَ الْكِسَائِيُّ<sup>(٧)</sup>: كُلُّ مُطَوَّقٍ حَمَامٌ. فَعَلَى قَوْلِهِ يَكُونُ الْحَجَلُ<sup>(٨)</sup> حَمَامًا،  
وَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ بِحَمَامٍ.

وَمَا كَانَ أَصْغَرَ مِنَ الْحَمَامِ، ففيه قِيَمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ، وَمَا كَانَ أَكْبَرَ  
مِنْهُ، ففيه وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، فِيهِ قِيَمَتُهُ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَفْتَضِيهَا فِي جَمِيعِ  
الطُّيْرِ، تَرَكَّنَاهُ فِي الْحَمَامِ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ، ففِيمَا عَدَاهُ يَتَّقَى عَلَى  
الْقِيَاسِ. وَالثَّانِي، فِيهِ شَاةٌ؛ لِأَنَّ إِيجَابَهَا فِي الْحَمَامِ تَثْبِيهٌ عَلَى إِيجَابِهَا فِيهَا

---

(١) قَالَ الْمُرْدَاوِيُّ: وَالْعَبُّ، وَضَعُ الْمُنْقَارِ فِي الْمَاءِ، فَيَكْرَعُ كَالشَّاةِ وَلَا يَشْرَبُ قَطْرَةً قَطْرَةً كَبَقِيَةِ  
الطُّيْرِ، وَالْهَدَرُ؛ الصَّوْتُ. الْإِنْصَافُ مَعَ الْمُنْقَعِ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ١٤/٩.

(٢) الْجَوَازِلُ: فَرَاحُ الْحَمَامِ.

(٣) الْقَمَارِيُّ: جَمْعُ الْقَمْرِيَّةِ، وَهِيَ أَنْثَى الْقُمْرِيِّ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْحَمَامِ مُطَوَّقٌ حَسَنُ الصَّوْتِ،  
وَجَمْعُ الْقَمْرِيِّ الْقُمْرُ.

(٤) فِي ف: «الْقَرَاظِيُّ».

(٥) الدَّبَّاسِيُّ: جَمْعُ الدَّبَّاسِيِّ، وَهُوَ الَّذِي فِي لَوْنِهِ غَبْرَةٌ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ، وَقِيلَ: ذَكَرُ الْيِمَامِ.

(٦) الْقَطَا: جَمْعُ قَطَاةٍ، نَوْعٌ مِنَ الْيِمَامِ يُوَثِّرُ الْحَيَاةَ فِي الصَّحْرَاءِ، يَطِيرُ جَمَاعَاتٍ، وَيَقْطَعُ  
مَسَافَاتٍ شَاسِعَةً.

(٧) عَلَى بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، النُّحْوِيُّ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الْقُرَاءِ، لَهُ  
«مَعَانِي الْقُرْآنِ»، وَ«الْآثَارُ فِي الْقُرَاءَاتِ»، تُوُفِيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً. تَارِيخُ بَغْدَادٍ ١١/  
٤٠٣ - ٤١٥. الْأَنْسَابُ ١٠/٤١٨ - ٤٢٢.

(٨) الْحَجَلُ: طَائِرٌ عَلَى قَدْرِ الْحَمَامِ، أَحْمَرُ الْمُنْقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَيُسَمَّى دَجَاجَ الْبَرِّ.

هو أكبر منه . وقد روى عن ابن عباس وجابر ، أنهما قالا : في الحجلة والقطة والحباري <sup>(١)</sup> شاة شاة .

وإن نَفَ ريش طائر ، ففيه ما نَقَصَ . فإن عاد فَنَبَتَ <sup>(٢)</sup> ، ففي ضَمَانِهِ وَجْهَانِ ، كغُضَنِ الشَّجَرَةِ إِذَا نَبَتَ <sup>(٣)</sup> .

وفي يَبِضُ الصَّيْدِ قِيَمَتُهُ .

**فصل :** وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ جَزَاءُ صَيْدٍ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْمِثْلِ أَوْ يُقَوِّمُ الْمِثْلَ وَيَشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . و«أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ . وعنه ، أَنَّهَا «عَلَى التَّرْتِيبِ» ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ «أَطْعَمَ» ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ <sup>(٥)</sup> صَامَ ، ككَفَّارَةِ الْقَتْلِ . وعنه ، لَا إِطْعَامَ فِي الْجَزَاءِ ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ لِيُعَدَلَ بِهِ الصِّيَامُ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ النَّصِّ ، فَلَا تَعْوِيلَ عَلَى مَا خَالَفَهُ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وعنه ،

---

(١) الحباري : طائر طويل العنق ، رمادي اللون على شكل الإوزة ، في منقاره طول .

(٢) في س ٢ : «فبت» .

(٣) في س ٢ ، ف : «ثبت» .

(٤) سورة المائد ٩٥ .

(٥ - ٥) في م : «للترتيب» .

(٦ - ٦) سقط من : م .

على كل واحد جزاء؛ لأنها كفارة قتل، أشبهت كفارة قتل الآدمي .  
وعنه، إن كفروا بالمال، فجزاء واحد، وإن كفروا بالصيام فكفارات .  
والأول أولى؛ لأن ذلك يزوي عن عمر، وإني، وابن عباس، رضي الله  
عنهم، ولأنه بدلٌ مثلف يتجزأ، فينقسم بدله بين المشتريين، كالديات  
وقيم المثقات .

وإن اشترك حلالٌ وحرام، فلا شيء على الحلال . وهل يكمل الجزاء  
على الحرام، أو يكون حكمه حكم المشارك لحرام؟ فيه وجهان .

وإن جرح صيداً، ضمنه . وفي ضمانه وجهان؛ أحدهما، يضمه  
بمثله "من مثله"؛ لأن ما وجب ضماناً جملته بمثله، وجب في بغضه  
مثله، كالمكيلات . والآخر، تجب قيمة قدره من مثله؛ لأن الجزء يشق  
إخراجه، فصبرنا إلى قيمته .

وإن جرح صيداً فأزال امتناعه، فقتله حلالٌ أو سبغ، فعلى المحرم جزاء  
جميعه؛ لأنه سبب تلفه . وإن قتله مُحَرَّم آخر، فعلى الأول ما نقصه،  
والباقى على الثاني . وإن برأ وزال نقصه، فلا شيء فيه، كالأدمي، وإن  
نقص، فعليه نقصه، وإن برأ غير مُتَتَبِع، فعليه جزاء جميعه؛ لأنه عطله،  
فصار كالتالف . وإن غاب ولم يعلم خبره، فعليه نقصه؛ لأنه المتيقن .

فصل: والقارن والمفرد والمُعْتَمِر سواء في جزاء الصيد وسائر  
الكفارات؛ لأنهم سواء في الإحرام، فوجب استيواؤهم في ذلك .



**فصل : وصيد الحريم حرام على الحلال والحرام ؛ لما روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا <sup>(١)</sup> ، وَلَا يُغْضَدُ <sup>(٢)</sup> شَوْكُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا » . فقال العباس : إِلَّا الْإِذْحِرَ ، <sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُ لَقَيْنِهِمْ وَيُوتِيهِمْ <sup>(٤)</sup> . [ ١١٧ ] فقال النبي ﷺ : « إِلَّا الْإِذْحِرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> .**

وحكمه في الجزاء حكم صيد الإحرام ؛ لأنه مثله في التحريم ، فكان مثله في الجزاء .

والسمك في التحريم كصيد البر ؛ لعموم قوله عليه السلام : « لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا » . ولأن حرمته بمخله ، وهما في الحل سواء . وعنه ، لا يحرم ؛ لأنه لا يحرمه الإحرام ، فلم يحرمه الحرم ، كالسباع .

وسائر الحيوانات حكمها في الحرم حكمها في الإحرام ؛ فما حرمه الإحرام من الصيد حرمه الحرم ، وما أبيح فيه من الأهلي وغير المأكول ، لم يحرمه الحرم ، ولهذا قال النبي ﷺ : « حَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ » . رواه مسلم <sup>(٥)</sup> . إِلَّا أَنَّ الْقَمَلَ لَا يُحْرَمُ الْحَرَمُ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

(١) يختلى : يؤخذ ويقطع ، والخلا : الرطب من الكلاء .

(٢) يعضد : يقطع .

(٣ - ٣) في م : « فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِبُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا » .

والقين : الحداد والصائغ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦١ .

(٥) في : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ /

وَيَجِبُ الْجَزَاءُ عَلَى كُلِّ قَاتِلٍ فِي الْحَرَمِ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ لِحَلِّهِ، وَهُوَ ثَابِتٌ <sup>(١)</sup> بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ قَاتِلٍ.

وَلَوْ قَتَلَ مُحَرِّمٌ صَيْدًا حَرَمِيًّا، لَزِمَهُ جَزَاءٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْتُولَ وَاحِدًا، فَكَانَ جَزَاؤُهُ وَاحِدًا، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ خِلَالًا.

**فصل:** وَمَنْ مَلَكَ صَيْدًا فِي الْحِلِّ، فَأَذْبَحَهُ الْحَرَمَ، لَزِمَهُ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ وَإِزْسَالُهُ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ، ضَمِنَهُ، وَإِنْ ذَبَحَهُ، صَارَ مَيْتَةً؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ سَبَبٌ لِتَحْرِيمِ الصَّيْدِ، فَحَرَّمَ اسْتِدَامَةَ إِمْسَاكِهِ، كَالْإِحْرَامِ. وَإِنْ أَمْسَكَهُ فِي الْحَرَمِ، فَأَخْرَجَهُ إِلَى الْحِلِّ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ، كَالْمُحَرِّمِ إِذَا أَمْسَكَ الصَّيْدَ حَتَّى حَلَّ.

وَإِنْ رَمَى مِنَ الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، أَوْ أُرْسَلَ كَلْبُهُ عَلَيْهِ، فَقَتَلَهُ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُضْنٍ فِي الْحَرَمِ أَضْلُهُ فِي الْحِلِّ، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ حَرَمِيٌّ مَغْضُومٌ بِمَحَلِّهِ. وَإِنْ رَمَى مِنَ الْحَرَمِ صَيْدًا فِي الْحِلِّ، أَوْ أُرْسَلَ كَلْبُهُ عَلَيْهِ،

---

= كما أخرجه البخارى، فى: باب ما يقتل المحرم من الدواب، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفى: باب خمس من الدواب فواسق... من كتاب بدء الخلق. صحيح البخارى ١٧/٣، ٤/١٥٧. والترمذى، فى: باب ما يقتل المحرم من الدواب، من أبواب الحج. عارضة الأهودى ٤/٦٢. والنسائى، فى: باب ما يقتل فى الحرم من الدواب، وباب قتل الحية فى الحرم، وباب قتل العقرب، وباب قتل الفأرة فى الحرم، وباب قتل الحدة فى الحرم، وباب قتل الغراب فى الحرم، من كتاب المناسك. المجتبى ١٦٣/٥، ١٦٥، ١٦٦. وابن ماجه، فى: باب ما يقتل المحرم، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٣/٢. والدارمى، فى: باب ما يقتل المحرم فى إحرامه، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٣٦/٢، ٣٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٣/٦، ٨٧، ٩٧، ١٢٢، ١٦٤، ٢٠٣، ٢٣١، ٢٥٩، ٢٦١. كلهم من حديث عائشة، رضى الله عنها.

(١ - ١) فى ف: «بالسنة على».

أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُضَنِ فِي الْحِلِّ أَضْلُهُ فِي الْحَرَمِ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ  
صَيْدُ حِلٍّ، قَاتِلُهُ حَلَالٌ، فَلَمْ يَضْمَنْ، كَمَا لَوْ كَانَ قَاتِلُهُ فِي الْحِلِّ. وَقَوْلُ  
النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُتَقَرُّ صَيْدُهَا». يَدُلُّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى تَحْرِيمِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ<sup>(١)</sup>  
الْأُولَى، وَبِمَقْهُومِهِ عَلَى حِلِّهِ فِي الثَّانِيَةِ. وَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِمَا جَمِيعًا رِوَايَتَانِ.

فَإِنْ كَانَا جَمِيعًا فِي الْحِلِّ، فَدَخَلَ السَّهْمُ أَوْ الْكَلْبُ الْحَرَمَ، ثُمَّ خَرَجَ،  
فَقَتَلَ صَيْدًا فِي الْحِلِّ، لَمْ يَضْمَنْ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ الصَّائِدَ وَالصَّيْدَ جَمِيعًا فِي  
الْحِلِّ. وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فِي الْحِلِّ، فَدَخَلَ السَّهْمُ الْحَرَمَ، فَقَتَلَ فِيهِ صَيْدًا،  
ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ وَاحِدٌ فِي الضَّمَانِ.

وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحِلِّ، فَدَخَلَ فَقَتَلَهُ فِي الْحَرَمِ، أَوْ<sup>(٢)</sup>  
غَيْرِهِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَضْمَنْ؛ لِأَنَّ لِلْكَلْبِ اخْتِيَارًا، وَقَدْ  
دَخَلَ بِاخْتِيَارِهِ، فَلَمْ يَضْمَنْ جِنَايَتَهُ، بِخِلَافِ السَّهْمِ. وَالثَّانِيَةُ، إِنْ كَانَ  
الصَّيْدُ قَرِيبًا مِنَ الْحَرَمِ، ضَمِنَهُ؛ لِتَقْرِيبِهِ بِتَعَرُّضِهِ لِلِاضْطِْيَادِ فِي الْحَرَمِ، وَإِنْ  
كَانَ بَعِيدًا، لَمْ يَضْمَنْ؛ لِعَدَمِ تَقْرِيبِهِ، وَلَا يُؤْكَلُ؛ لِأَنَّهُ صَيْدُ حَرَمٍ.  
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَيْهِ الضَّمَانُ بِكُلِّ حَالٍ.

وَإِنْ جَرَّحَهُ فِي الْحِلِّ، فَدَخَلَ الْحَرَمَ، فَمَاتَ فِيهِ، لَمْ يَضْمَنْهُ، وَحَلَّ  
أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَهُ فِي الْحِلِّ. وَإِنْ وَقَفَ صَيْدٌ فِي الْحَرَمِ وَالْحِلِّ، فَقَتَلَهُ،  
ضَمِنَهُ، تَغْلِيْبًا لِلتَّحْرِيمِ.

(١) فِي م: «الصُّورَةُ».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «قَتَلَ».

وإن أُمسِكَ طَائِرًا فِي الْحِلِّ، فَهَلَكَ فِرَاحُهُ فِي الْحَرَمِ، ضَمِنَ الْفِرَاحُ وَحَدَّهَا؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهَا فِي الْحَرَمِ. وَإِنْ أُمسِكَ الطَّائِرُ فِي الْحَرَمِ، فَهَلَكَ الْفِرَاحُ فِي الْحِلِّ، ضَمِنَ الطَّائِرُ<sup>(١)</sup>. وَحُكْمُ الْفِرَاحِ<sup>(٢)</sup> مُحْكَمٌ مَا لَوْ رَمَى مِنَ الْحَرَمِ صَيْدًا فِي الْحِلِّ؛ لِأَنَّ صَيْدَ الْحِلِّ هَلَكَ بِسَبَبِ كَانِ مِنْهُ فِي الْحَرَمِ.

وإن نَفَرَ صَيْدًا حَرَمِيًّا، فَهَلَكَ فِي نُفُورِهِ بِسَبَبِ أَوْ غَيْرِهِ، فِي حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ بِتَنْفِيرِهِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَإِنْ سَكَنَ مِنْ نُفُورِهِ، ثُمَّ هَلَكَ، لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّ هَلَكَهُ بِغَيْرِ سَبَبِهِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ دَخَلَ دَارَ التَّدْوَةِ، فَعَلَّقَ رِدَاءَهُ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ حَمَامٌ، فَخَافَ أَنْ [١١٧ ط] يَتَوَلَّ عَلَيْهِ، فَأَطَارَهُ، فَانْتَهَزَتْهُ حَيَّةٌ،<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: أَنَا أَطَرْتُهُ. فَسَأَلَ<sup>(٤)</sup> مَنْ مَعَهُ، فَحَكَّمَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ<sup>(٥)</sup> الْحَارِثِ<sup>(٦)</sup> بِشَاةٍ<sup>(٧)</sup>.

**فصل: وَيَحْرُمُ قَلْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ، وَحَشْيُ شَيْءٍ كَلَّهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ:**  
«إِلَّا الْإِذْحِرَّ»<sup>(٨)</sup>. وَمَا زَرَعَهُ الْإِنْسَانُ؛ لِأَنَّهُ كَالْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ. وَإِنْ غَرَسَ

(١) فِي م: «الْفِرَاحُ».

(٢) فِي م: «الطَّائِرُ».

(٣ - ٤) فِي م: «فَاسْتَشَارَ».

(٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ بْنِ خَالِدِ الْخَزَاعِيِّ، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَأَمَرَهُ عُمَرُ عَلَى مَكَّةَ. الْإِصَابَةُ ٦/ ٤٠٨. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٠/ ٤٠٦.

(٦) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، أَنْظَرُ: تَرْتِيبُ مَسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١/ ٣٢٣. وَابْيَهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/ ٢٠٥.

(٧) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٦١.

شَجَرَةٌ، فقال أبو الخطَّابِ : له قَلْعُهَا ؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَهُ الْآدَمِيُّونَ ، فَأَشْبَهَ الزَّرْعَ .  
وإن أَخَذَهُ مِنَ الْحَرَمِ ، فَعَرَسَهُ ، لَمْ يُسَخَّرْ قَلْعُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَرَمِيٌّ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ  
الْخِرَقِيِّ تَحْرِيمَ قَطْعِ<sup>(١)</sup> الشَّجَرِ كُلِّهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُعْصَدُ  
شَجَرُهَا »<sup>(٢)</sup> .

وذكر القاضي ، وأبو الخطَّابِ ، أَنَّهُ يُنَاحُ قَطْعُ الشُّوكِ وَالْعَوْسَجِ<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ  
بِمَنْزِلَةِ السَّبَاعِ مِنَ الْحَيَوَانِ . وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُعْصَدُ شَوْكُهَا ،  
وَأَتْبَاعُهُ أَوْلَى .

وَلَا بَأْسَ بِقَطْعِ مَا يَيْسُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ ، وَأَخِذَ مَا تَنَازَرُ أَوْ يَيْسُ مِنَ  
الْوَرَقِ<sup>(٤)</sup> ، وَتَكَسَّرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالْعِيدَانِ ، بغيرِ فِعْلِ الْآدَمِيِّ ؛ لِذَلِكَ . وَمَا  
قَطَعَهُ آدَمِيٌّ ، لَمْ يُسَخَّرْ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ  
قَطَعَ مُحَرَّمٌ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، فَأَشْبَهَ ذَبْحَ الصَّيْدِ .

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ وَرَقِ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ : « وَلَا  
يُخْبِطُ شَجَرُهَا »<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَضُرُّ بِالشَّجَرِ ، أَشْبَهَ نَتْفَ رِيشِ الطَّيْرِ .

فصل : وَيَجِبُ الْجَزَاءُ فِي ذَلِكَ ، فَيَجِبُ فِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ ،

---

(١) فِي ف ، م : « قَلْع » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٦١ .

(٣) الْعَوْسَجُ : مِنْ شَجَرِ الشُّوكِ ، لَهُ ثَمَرٌ مَدُورٌ .

(٤) فِي ف : « الزَّرْع » .

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا ... مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٢

٩٨٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٥٦ .

وفى الصَّغِيرَةِ شَاةٌ ؛ لِمَا رُؤِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : فِى الدَّوْحَةِ بَقَرَةٌ ، وَفِى  
الْجَزَلَةِ شَاةٌ . وَالدَّوْحَةُ الْكَبِيرَةُ ، وَالْجَزَلَةُ الصَّغِيرَةُ .

وَإِنْ قَطَعَ غُضُنًا ، ضَمِنَهُ بِمَا نَقَصَ ، كَأَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ . فَإِنْ خَلَفَ  
مَكَانَهُ ، فَهَلْ يَسْقُطُ الضَّمَانُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَضْمَنُهُ ، كَشَعْرِ  
الْآدَمِيِّ <sup>(١)</sup> وَسِنِّهِ . وَالثَّانِى ، يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفَهُ .

وَإِنْ قَلَعَ شَجَرَةً ، لَزِمَهُ رَدُّهَا إِلَى مَوْضِعِهَا ، كَمَنْ صَادَ صَيْدًا ، لَزِمَهُ  
إِرْسَالُهُ . فَإِنْ أَعَادَهَا فَيَسَّتْ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفَهَا . وَإِنْ نَبَتَتْ كَمَا  
كَانَتْ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ، كَالصَّيْدِ إِذَا أُرْسِلَهُ . وَإِنْ نَقَصَتْ ، ضَمِنَ نَقْصَهَا ،  
كَالصَّيْدِ سَوَاءً .

**فصل :** وَيَحْرُمُ قَطْعُ حَشِيشِ الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يُخْتَلَى  
خِلَافَهَا » . وَيَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ ، كَمَا يَضْمَنُ صِغَارَ الصَّيْدِ بِقِيَمَتِهِ . وَإِنْ  
اسْتَخْلَفَ ، فَهَلْ يَسْقُطُ الضَّمَانُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

وفى إِبَاحَةِ رَعْيِهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُبَاحُ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَىهِ ،  
فَأَشْبَهَ قَطْعَ الْإِذْحِرِ . وَالثَّانِى ، يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ تَسَبُّبٌ إِلَى إِثْلَافِهِ ، فَهُوَ  
كَإِرْسَالِ الْكَلْبِ عَلَى الصَّيْدِ . وَتُبَاحُ الْكَمَاءِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهَا ،  
فَأَشْبَهَتْ الثَّمَرَةَ .

**فصل :** يُكْرَهُ إِخْرَاجُ تُرَابِ الْحَرَمِ وَحَصَاةِ ؛ لِمَا رُؤِيَ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ وَابْنِ

---

(١ - ١) سقط من : الأصل ، م .

(٢) الكماء : فُطِرَ أَرْضِيَّةٌ تَنْتَفِخُ فَتَجْنِى وَتَوَكِّلُ مَطْبُوخَةً .

عَبَّاسٍ أَنَّهُمَا كَرِهَاهُ . وَلَا يُكْرَهُ إِخْرَاجُ مَاءِ زَفْرَمَ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحْلِفُ ، وَيُعَدُّ لِلْإِثْلَافِ ، فَأُشْبِهَ الثَّمَرَةَ .

**فصل :** وَيَحْرُمُ صَيْدُ مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَجَرُهَا ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا يَتَنَ جَبَلَيْهَا ، مِثْلَ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ » . وَفِي لَفْظٍ : « لَا يَقْطَعُ شَجَرُهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَلَا جَزَاءُ فِي صَيْدِهَا وَشَجَرِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَجُوزُ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، فَأُشْبِهَ صَيْدَ وَجٍّ <sup>(٢)</sup> ، وَلِأَنَّ الْإِجَابَ مِنَ الشَّارِعِ ، وَلَمْ يَرُدَّ بِهِ . وَعَنْهُ ، فِيهِ الْجَزَاءُ ؛ وَهُوَ سَلْبُ الْقَاتِلِ لِأَخِيذِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا ، أَوْ يَحْبِطُهُ ، فَسَلَبَهُ ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ ، فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي الْغَزْوِ ، وَبَابِ مِنْ غَزَا بِصِيٍّ لِلْخِدْمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ ، وَفِي : بَابِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَفِي : بَابِ أَحَدٍ يَحْبِتُنَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحُضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤/٤٢ ، ٤٣ ، ١٧٧ ، ١٣٢/٥ ، ١٢٩/٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٩٩٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣/٢٧٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي الْمُسْنَدِ ٣/١٤٩ ، ٢٤٣ .

وَالْلَفْظُ الثَّانِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِّ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ إِثْمٍ مِنْ آوَى مُحَدَّثًا ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/٢٥ ، ١٢٣/٩ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/١٩٧ . وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ : « لَا يَخْتَلِي خِلَافًا » . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٩٩٤ .

(٢) وَجْ : يَأْتِي تَعْرِيفُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٩٩ .

نَفَّلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. <sup>(١)</sup> وَأَنِّي أَن يَزُودُ عَلَيْهِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup>. وَفِي لَفْظٍ [١١٨ د] قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ، وَقَالَ: «مَنْ وَجَدَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ» <sup>(٣)</sup> فَلْيَسْلُبْهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup>.

وَحَدُّ حَرَمِهَا مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا <sup>(٥)</sup>؛ بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ. قَالَ أَحْمَدُ: كَذًا فَسَّرَ <sup>(٦)</sup> «مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ». وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup>.

**فصل: ويُفَارِقُ حَرَمَ مَكَّةَ فِي أَنَّ مَنْ أَدْخَلَ إِلَيْهَا صَيْدًا مِنْ خَارِجٍ، فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْحُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النَّعْيُ؟». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٨)</sup>.** وَهُوَ طَائِرٌ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ

(١ - ١) فِي ف: «فَلَمْ يَرِدْ».

(٢) فِي: بَابُ فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٩٣/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٦٨/١.

(٣) فِي النِّسْخِ: «مِنْهُ». وَالثَّبْتُ كَمَا فِي الْمَصَادِرِ.

(٤) فِي: بَابُ فِي تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٧٠/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٧٠/١.

(٥) اللَّابَتَانِ، مِثْلِي اللَّابَةِ: أَى الْحَرَّةِ، وَهِيَ أَرْضٌ بِهَا حِجَارَةٌ سَوْدٌ.

(٦ - ٦) فِي النِّسْخِ: «أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ». وَالثَّبْتُ كَمَا فِي الْمَغْنَى ١٩١/٥، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٦٨/٩.

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمُحَصَّرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

٢٦/٣. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٩٩/٢، ١٠٠٠.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ

٢٧٧/١٣. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٢/

١٠٣٩. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٣٦/٢.

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْإِنْسِاطِ إِلَى النَّاسِ...، وَبَابِ: الْكِنْيَةِ لِلصَّبِيِّ...، مِنْ كِتَابِ

الْأَدَبِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣٧/٨، ٥٥. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ تَحْنِيكِ الْمَوْلُودِ...، مِنْ =



إمساكه .

ويجوزُ أن يأخذَ من شَجَرِها ما تَدْعُو الحاجةُ إليه للمسايدِ والوسائدِ  
والرَّحْلِ، ومن حَشِيشِها ما تَدْعُو الحاجةُ إليه للعلفِ<sup>(١)</sup>؛ يما روى جابرٌ أنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ لما حَرَّمَ المَدِينَةَ قالوا: يا رسولَ اللَّهِ، إِنَّا أَصْحَابُ عَمَلٍ،  
وأَصْحَابُ نَضَحٍ<sup>(٢)</sup>، وإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَرْضًا غَيْرَ أَرْضِنَا، فَرَحُّصْ لَنَا. فقال:  
«الْقَائِمَتَانِ،<sup>(٣)</sup> وَالْوِسَادَةُ<sup>(٤)</sup>، وَالْعَارِضَةُ، وَالْمَسْدُ<sup>(٥)</sup>، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ، فَلَا  
يُغْضَدُ، وَلَا يُخْبَطُ مِنْهَا شَيْءٌ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٦)</sup>.

فَأَمَّا صَيْدُ وَجِّ وَشَجَرُهُ، وَهُوَ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الطَّائِفِ<sup>(٧)</sup>، فَحَلَالٌ؛ لِأَنَّ

---

= كتاب الآداب . صحيح مسلم ٣/١٦٩٢، ١٦٩٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في الرجل يتكنى وليس له ولد، من كتاب الأدب .  
سنن أبي داود ٢/٥٨٩. والترمذي، في: باب الصلاة على البسط، من أبواب الصلاة، وفي:  
باب ما جاء في المزاح، من أبواب البر والصلة. عارضة الأحوذى ٢/١٢٨، ١٥٦/٨، ١٥٧.  
وابن ماجه، في: باب المزاح، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ٢/١٢٢٦. والإمام أحمد،  
في: المسند ٣/١١٥، ١١٩، ١٧١، ١٩٠، ٢٠١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٧٨، ٢٨٨.

(١) في الأصل: «من العلف».

(٢) النضح: حمل الماء من نهر أو بئر لسقى الزرع.

(٣) سقط من: الأصل، س ١، س ٢، ف، ب.

(٤) في الأصل، م: «المسد».

والمسد: المحور الذي تدور عليه البكرة.

(٥) لم نجده في المسند ونسبه السهودي لابن زبالة. ولعله في كتابه «أخبار المدينة»، وانظر

وفاء الوفا ١/١١١.

(٦) في س ٢، ف: «اليمن».

الأَصْلَ الحِلُّ، وقد رُوِيَ فِيهِ حَدِيثٌ <sup>(١)</sup>، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ، وَذَكَرَهُ الخَلَّالُ فِي كِتَابِ «العِلَالِ» <sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وما وَجِبَ مِنَ الهَدْيِ والإِطْعَامِ جَزَاءَ لِلصَّيْدِ، لَزِمَ إِيْصَالُهُ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup>. وَكَذَلِكَ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ؛ لِأَنَّهُ نُشْكٌ، فَأَشْبَهَ الْهَدْيَ.

وَدَمٌ فِذْيَةُ الْأَدَى يَخْتَصُّ بِالْمَكَانِ الَّذِي وُجِدَ <sup>(٤)</sup> سَبَبُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بِالذَّبْحِ وَالْإِطْعَامِ بِالْحَدِيثِيَّةِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِإِيصَالِهِ الْحَرَمَ <sup>(٥)</sup>. وَنَحَرَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ حَلَقَ رَأْسَ الْحُسَيْنِ بِالسُّقْيَا <sup>(٦)</sup>.

وَفِي مَعْنَاهُ مَا وَجِبَ بِلُبْسِ أَوْ طَيِّبٍ وَنَحْوِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: مَا وَجِبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ فِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، مَحَلُّهُ حَيْثُ وُجِدَ سَبَبُهُ، كَفِذْيَةِ الْأَدَى وَالْإِخْصَارِ. وَالثَّانِيَةُ، مَحَلُّهُ الْحَرَمُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا

---

(١) هُوَ حَدِيثٌ: «إِنْ صِيدَ وَجْ وَعُضَاهَا حَرَامٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي دُخُولِ مَكَّةَ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٦٨/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/١٦٥. كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ الزُّبَيْرِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ، فِي تَذَكُّرَةِ الْحِفَازِ ٧٨٥/٣، وَقَالَ: فِي عِدَّةِ مَجْلَدَاتِ.

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥.

(٤) فِي م: «وَجِبَ».

(٥) فِي م: «إِلَى الْحَرَمِ».

وَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ تَقْدِمَ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٧٧.

(٦) السُّقْيَا: الْمَسِيلُ الَّذِي يَفْرَعُ. فِي عِرْقَةٍ وَمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١٠٣/٣، ١٠٤.

إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿١﴾ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : إِنْ فَعَلَ الْمُحْظَرُ لِعُذْرٍ يُبِيحُهُ ، فَمَحَلُّ هَذِيهِ مَوْضِعُ فِعْلِهِ ، وَإِنْ فَعَلَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، فَمَحَلُّهُ الْحَرَمُ .

وَأَمَّا هَذِي الْحَضِرِ ، فَمَحَلُّ نَحْرِهِ مَحَلُّ حَضْرِهِ ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عُفَيْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُعْتَمِرًا ، فَحَالَتْ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَنَحَرَ هَذِيهِ وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ . <sup>(٢)</sup> (رواه البخاري نحوه <sup>(٢)</sup> . وبين الحديث والحرم ثلاثة أُمْتِالٍ <sup>(٣)</sup> . ولأنه جاز التَّحَلُّلُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ لِلْحَضِرِ ، فَيَجُوزُ النَّحْرُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ النَّحْرِ . وعن أحمد ، لا يجوزُ نَحْرُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ هَذَا بَلِغَ الْكَمَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> . فعلى هذا ، يَبْعَثُهُ إِلَى الْحَرَمِ ، وَيُؤَاطَى مَنْ يَبْعَثُهُ عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي يَنْحَرُهُ فِيهِ ، فَيَحِلُّ حَيْثُ يَنْحَرُهُ .

وَأَمَّا الصَّيَامُ كُلُّهُ فَيَجْزِيهِ بِكُلِّ مَكَانٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهِ لِأَهْلِ الْمَكَانِ ، فَلَمْ يَخْتَصَّ بِمَكَانٍ ، كَرَمَضَانَ .

**فصل :** وما وَجِبَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، لَمْ يَجْزِ ذَبْحُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنْهُ ذَبَحَ ، جَازَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّ مَنًى مَنَحَرٍ ، وَكُلُّ

(١) سورة الحج ٣٣ .

(٢ - ٢) سقط من ف ، ولم يرد في م : « نحوه » .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب الصلح مع المشركين ... من كتاب الصلح ، وفي : باب عمرة القضاء ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٤٣/٣ ، ١٨٠/٥ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٢٤/٢ .

(٣) في الأصل : « ليال » .

(٤) سورة المائدة ٩٥ .

فَجَاجَ مَكَّةَ مَنَحَرَّ وَطَرِيقَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّحْرُ فِي غَيْرِهِ مِمَّا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ .

وَإِذَا نَحَرَهُ فَرَّقَهُ عَلَى الْمَسَاكِينِ ، فَإِنْ أَطْلَقَهَا لَهُمْ يَقْتَضِعُونَهَا ، جَازٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ بَدَنَاتٍ خَمْسًا ، ثُمَّ قَالَ : « مَنْ شَاءَ فَلْيَقْتَطِعْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

وَمَسَاكِينُ الْحَرَمِ مَنْ حَلَّهِ مِنْ أَهْلِهِ وَغَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ ١١٨ ظ ] أَطْلَقَهَا لِمَنْ حَضَرَهُ .

---

(١) فِي : بَابِ الذَّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١٠١٣/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ بِجَمْعٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٤٤٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ عَرَفَةَ كُلِّهَا مَوْقِفٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٥٧/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّحْرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُوطَأُ ٣٩٣/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٣/٣٢٦ .

(٢) فِي : بَابِ فِي الْهَدْيِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٠٩/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٤/٣٥٠ .

## بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ وَصِفَةِ الْعُمْرَةِ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَيَدْخُلَهَا مِنْ أَغْلَاهَا مِنْ ثِيَابِهِ  
كِدَاءٍ ، وَيَخْرُجَ مِنْ أَسْفَلِهَا ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ ، ثُمَّ  
يَدْخُلُ مَكَّةَ ، وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ . وَقَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ مَكَّةَ مِنَ الثَّيْبَةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ ، وَخَرَجَ مِنَ الثَّيْبَةِ السُّفْلَى . مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> .

(٢) فى م : « عليه » .

والحديث الأول أخرجه البخارى ، فى : باب المساجد التى على طرق المدينة .... من كتاب  
الصلاة ، وفى : باب الإهلال مستقبل القبلة ، وباب الاغتسال عند دخول مكة ، وباب من نزل  
بذى طوى .... من كتاب الحج . صحيح البخارى ١/ ١٣٢ ، ٢/ ١٧١ ، ١٧٧ ، ٢٢٢ .  
ومسلم ، فى : باب استحباب المبيت بذى طوى .... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/ ٩١٩ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب دخول مكة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/ ٤٣٢ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ١٤ .

والحديث الثانى أخرجه البخارى ، فى : باب من أين يدخل مكة ، وباب من أين يخرج من  
مكة ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/ ١٧٨ . ومسلم ، فى : باب استحباب دخول مكة  
من الثنية .... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/ ٩١٨ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب دخول مكة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/ ٤٣٢ .  
والنسائى ، فى : باب من أين يدخل مكة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/ ١٥٨ . وابن ماجه ،  
فى : باب دخول مكة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨١ . والدارمى ، فى : باب فى  
أى طريق يدخل مكة ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢/ ٧١ . والإمام أحمد ، فى : المسند  
٢/ ٢١ ، ٥٩ ، ١٤٢ ، ١٥٧ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ اِزْتِفَاعَ الضُّحَى ، فَأَنَاحَ رَاحِلَتَهُ عِنْدَ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ، وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ ، وَيَزْفَعَ يَدَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَقَالَ : « اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا ، وَتَعْظِيمًا ، وَمَهَابَةً ، وَبِرًّا ، وَزِدْ مَنْ شَرَفَهُ وَكَرَّمَهُ ، مِمَّنْ حَجَّهُ وَاعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا » . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ » <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ حِينَ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ السَّلَامُ ، حِينًا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ <sup>(٣)</sup> . ذَكَرَ الْأَثَرُ هَذَا الدُّعَاءَ وَزَادَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ <sup>(٤)</sup> رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيرًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَكَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ ، وَرَأْنِي <sup>(٥)</sup> لَذَلِكَ أَهْلًا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، اللَّهُمَّ إِنَّكَ دَعَوْتَ إِلَى حَجِّ بَيْتِكَ الْحَرَامِ ، وَقَدْ جِئْتُكَ لَذَلِكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، وَاعْفُ عَنِّي ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ .

(١) لم نجد هذا من حديث جابر في مسلم وغيره ، أما دخوله ﷺ من باب بني شيبه فتجده في السنن الكبرى للبيهقي ٧٢/٥ . وانظر التلخيص الحبير ٢/٢٤٣ .

(٢) ترتيب مسند الشافعي ١/٣٣٩ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب القول عند رؤية البيت ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥/٥٠

٧٣ . وانظر التلخيص الحبير ٢/٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٣) أخرجه الإمام الشافعي ، انظر : ترتيب مسند الشافعي ١/٣٣٨ . وانظر : التلخيص الحبير ٢/٢٤٢ .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : « أراني » .

وما زاد من الدُّعاءِ فحَسَنٌ .

**فصل :** وَيَبْدَأُ بِالطَّوَّافِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ الطَّوَّافَ تَحْيَةً الْمَسْجِدِ ، فَاسْتُحِبَّتِ الْبِدَايَةُ بِهِ ، كَالرُّكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ . وَيَتَوَى الْمُتَمَتِّعُ بِهِ طَوَّافَ الْعُمْرَةِ ، وَيَتَوَى الْمَفْرُودُ وَالْقَارِنُ الطَّوَّافَ لِلْقُدُومِ .

وَيُسَنُّ الْاضْطِبَاعُ فِيهِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ وَسَطَ الرِّدَائِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَتْرُكُهُ مَكْشُوفًا ، وَيُرَدُّ طَرَفَيْهِ <sup>(٢)</sup> عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اغْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ <sup>(٣)</sup> ، فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ ، وَجَعَلُوا أَرْذَلِيَّتَهُمْ تَحْتَ آبَائِهِمْ ، ثُمَّ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْيُسْرَى . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> .

وَيَطُوفُ سَبْعًا ، يَتَبَدَّى بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَسْتَلِمُهُ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ : حَتَّى أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا <sup>(٥)</sup> . وَمَعْنَى

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من طاف بالبيت ، وباب الطواف على وضوء ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٨٦/٢ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٣ . ومسلم ، فى : باب بيان أن الحرم بعمره لا يتحلل بالطواف ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٧/٢ .

(٢) فى الأصل : « طرفه » .

(٣) موضع بين مكة والطائف على سبعة أميال من مكة .

(٤) فى : باب الاضطباع فى الطواف ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٣٥/١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الرمل حول البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٤/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٥/١ ، ٣٠٦ ، ٣٧١ .

(٥) هذا من حديث جابر الطويل ، وتقدم تخريجه فى صفحة ٣٢١ .

استيلايمه : مَسْحُهُ يَبِيدُهُ .

وَيُسْتَحَبُّ تَقْيِيلُهُ ؛ لِمَا رَوَى أَسْلَمٌ ، <sup>(١)</sup> قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَبَّلَ الْحَجَرَ ، وَقَالَ : إِنِّي لِأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ تَقْيِيلُهُ ، اسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَ يَدَهُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَ يَدَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ اسْتَلَمَهُ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ قَبَّلَهُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ <sup>(٤)</sup> مَعَهُ <sup>(٥)</sup> ، وَيُقَبِّلُ الْمِخْجَنَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٦)</sup> . فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ

---

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « أَنْ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨٦/٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٢٥/٢ ، ٩٢٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/٤٣٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَبَى ١٨٠/٥ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ٩٨١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢١/١ ، ٣٩ ، ٥٤ .

(٣) فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ فِي الطَّوَافِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٢٤/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠٨/٢ . كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ . (٤) الْمِخْجَنُ : عَصَا مَحْنِيَةِ الرَّأْسِ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) لَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ذِكْرُ تَقْيِيلِ الْمِخْجَنِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الطَّفِيلِ ، وَحَدِيثُ أَبِي الطَّفِيلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، فِي : بَابِ جَوَازِ الطَّوَافِ عَلَى بَعِيرٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ = ٩٢٧/٢ .



أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى<sup>(١)</sup> الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ وَكَبَّرَ<sup>(٢)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَهُ مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ [١١٩و] بْنُ السَّائِبِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عِنْدَ اسْتِيلَايِهِ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، إِمَامَانَا بِكَ، وَتَصَدِّيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

وَيُحَادِثُ الْحَجَرَ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ؛ لِيَسْتَوَعَِبَ جَمِيعَ الْبَيْتِ بِالطَّوَافِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ يَأْخُذُ فِي الطَّوَافِ عَلَى<sup>(٥)</sup> يَمِينِ نَفْسِهِ، وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى<sup>(٥)</sup> يَسَارِهِ، وَيَطُوفُ سَبْعًا؛ يَزُمُّ فِي<sup>(٦)</sup> «الثَّلَاثِ الْأُولَى» مِنْهَا؛ وَهُوَ إِسْرَاعُ الْمَشْيِ مَعَ

---

= كما أخرجه أبو داود، في: باب الطواف الواجب، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٣٤. وابن ماجه، في: باب من استلم الركن بمحجنه، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨٣.

وانظر لحديث ابن عباس، صحيح البخارى ٢/ ١٨٥. صحيح مسلم ٢/ ٩٢٦. سنن أبي داود ١/ ٤٣٤. المجتبى ٢/ ٣٦، ٥/ ١٨٥، ١٨٦. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨٣. المسند ١/ ٢١٤، ٢٣٧، ٣٠٤.

(١) فى الأصل: «رأى».

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب من أشار إلى الركن...، وباب التكبير عند الركن، وباب المريض يطوف راكبا، من كتاب الحج، وفى: باب الإشارة فى الطلاق...، من كتاب الطلاق. صحيح البخارى ٢/ ١٨٦، ١٩٠، ٦٦/٧. والترمذى، فى: باب ما جاء فى الطواف راكبا، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/ ٤١. والنسائى، فى: باب استلام الركن بمحجن، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١٨٥، ١٨٦. والدارمى، فى: باب الطواف على الراحلة، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٢/ ٤٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١/ ٢٦٤.

(٣) انظر التلخيص الحبير ٢/ ٢٤٧.

(٤) سقط من: م.

(٥) فى الأصل: «عن».

(٦ - ٦) فى م: «الثلاثة الأول».

مُقَارِبَةٍ<sup>(١)</sup> الخُطَا، وَلَا يَتَّبِعُ وَثْبًا، وَيَمْشِي أَرْبَعًا؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى ابْنُ عَمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ خَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَلَا يَزُمُلُ فِي غَيْرِ هَذَا الطَّوَافِ؛ لَذَلِكَ.

فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الثَّلَاثِ، لَمْ يَقْضِهِ فِي الْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتَ مَحَلُّهَا، فَلَمْ يَقْضِهِ فِي غَيْرِهِ، كَالْجَهْرِ فِي الْأُولَيَيْنِ، لَا يَقْضَى فِي الْأُخْرَيَيْنِ.

وَلَوْ فَاتَهُ الرَّمْلُ وَالْاضْطِباعُ فِي هَذَا الطَّوَافِ، لَمْ يَقْضِهِ فِيمَا بَعْدَهُ، كَمَنْ فَاتَهُ الْجَهْرُ فِي الصُّبْحِ، لَمْ يَقْضِهِ فِي الظُّهْرِ.

وَيَكُونُ الْحِجْرُ<sup>(٤)</sup> دَاخِلًا فِي طَوَافِهِ؛ لِأَنَّ الْحِجْرَ مِنَ الْبَيْتِ. وَلَا يَطُوفُ

---

(١) فِي الْأَصْلِ: «تَقَارِبَ».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٢١.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الرَّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَبَابِ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ...، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/ ١٨٥، ١٨٧، ١٩٤. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/ ٩٢٠، ٩٢١.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرَّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَبَى ٥/ ١٨٣. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ الرَّمْلِ حَوْلَ الْبَيْتِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢/ ٩٨٣. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ مَنْ رَمَلَ ثَلَاثًا...، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/ ٤٢، ٤٣. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/ ٣٠.

(٤) الْحِجْرُ: الْحَطِيمُ الْمَدَارُ بِالْكَعْبَةِ، شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى، مِنْ جَانِبِ الشَّمَالِ.

على جدار الحجر، ولا شاذروان<sup>(١)</sup> الكعبة؛ لأنه من البيت، فيجب أن يطوف به.

ولا يستلم الركن العراقي ولا الشامي؛ لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني<sup>(٢)</sup>. وما تركت استلامهما منذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما، في شدة ولا رخاء. رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. وقال<sup>(٤)</sup>: «ما أرى النبي ﷺ لم يستلم<sup>(٥)</sup> الركنين اللذين يليان الحجر، إلا لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم، عليه السلام. متفق عليه<sup>(٦)</sup>. ولا

---

(١) الشاذروان، بفتح الذال: من جدار البيت الحرام وهو الذي ترك من عرض الأساس خارجا.  
(٢) أخرجه مسلم في: باب استحباب استلام الركنين... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٢٤. وأبو داود، في: باب استلام الأركان، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٣٣، ٤٣٤. والنسائي، في: باب استلام الركنين... من كتاب المناسك. المجتبى ٥/١٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/١١٥.

(٣) في: الباب السابق، نفس الموضع.  
كما أخرجه البخاري، في: باب الرمل في الحج والعمرة، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢/١٨٥. والنسائي، في: باب ترك استلام الركنين الآخرين، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/١٨٥. والدارمي، في: باب في استلام الحجر، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/٤٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٣، ٣٣، ٤٠، ٥٧، ٥٩.  
(٤) بعده في الأصل: «الترمذي».

(٥ - ٥) في م: «استلم».  
(٦) أخرجه البخاري، في: باب فضل مكة وبنائها، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢/١٧٩. ومسلم، في: باب نقض الكعبة وبنائها، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٦٩. كما أخرجه النسائي، في: باب بناء الكعبة، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/١٦٩. والإمام أحمد، في: المسند ٦/١٧٧.

طاف الناس من وراء الحجرِ إلا لذلك .

وكَلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ كَبَّرَ . ويقولُ بينَ الرُّكْنَيْنِ : ﴿ رَبَّنَا ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ <sup>(١)</sup> . لما رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ مَا <sup>(٢)</sup> بينَ رُكْنِ بَيْتِ جُمَحٍ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ . رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> . ويقولُ في بَقِيَّةِ الطَّوَافِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا <sup>(٤)</sup> ، رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْنُوبَ مِنَ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ .

فَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُهُ الرَّمْلُ بَعِيدًا ، وَلَا يُمَكِّنُهُ قَرِيبًا ، فَالْبَعِيدُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِالسَّنَةِ الْمُهَيَّيَّةِ .

وَلَا بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ ، وَالصَّلَاةُ مَحَلُّ الْقُرْآنِ . وَيَجُوزُ الشُّرْبُ فِي الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ <sup>(٥)</sup> فِي الطَّوَافِ .

---

(١) سورة البقرة ٢٠١ .

(٢) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف ، ب : « فيما » . وهو لفظ الإمام أحمد .

(٣) في : باب الدعاء في الطواف ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٧ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤١١ / ٣ .

(٤) بعده في ف : « وأنت أرحم الراحمين » .

(٥) في الأصل : « كان يشرب » .

رواه ابن المنذر<sup>(١)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعَ الْحَدِيثَ كُلَّهُ، إِلَّا ذَكَرَ اللَّهَ، وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، أَوْ دُعَاءَ، أَوْ أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَكُمْ فِيهِ الْكَلَامَ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** فإذا فرغ من الطَّوَّافِ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، يَقْرَأُ فِيهِمَا ب: ﴿قُلْ يَتَّابِعُنَا الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، قَرَأَ فِيهِمَا: ﴿قُلْ يَتَّابِعُنَا الْكَافِرُونَ﴾. وَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٤)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>. وَإِنْ صَلَّاهُمَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، أَوْ قَرَأَ غَيْرَ ذَلِكَ، أَجْزَأُهُ.

**فصل:** وَيُسْتَرْطُ لَصِحَّةِ الطَّوَّافِ تِسْعَةُ أَشْيَاءَ؛ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَلِأَنَّهَا [١١٩ ط] عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ

---

(١) وأخرجه ابن خزيمة، في: صحيحه ٢٢٧/٤. والحاكم، في: المستدرک ٤٦٠/١. وابن حبان، انظر: الإحسان ١٤٥/٩. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٨٦/٥.

(٢) تقدم تخريجه في ١٠٣/١.

(٣) سورة الكافرون ١.

(٤) سورة الإخلاص ١.

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١ من حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ.

(٦) أخرجه البخاري، في: باب ما يستر من العورة، من كتاب الصلاة، وفي: باب لا يطوف بالبيت عريان...، من كتاب الحج، وفي: باب كيف ينبذ إلى أهل العهد، من كتاب الجزية، =

بالبيت<sup>(١)</sup>، فاشترط فيها ذلك، كالصلاة. وعنه في من طاف للزيارة ناسيا لطهارته حتى رجع: فحججه ماض، ولا شيء عليه. وهذا يدل على أنها تسقط بالنسيان. وعنه في من طاف للزيارة غير متطهر: أعاد ما كان بمكة، فإذا رجع، جبره بدم. وهذا يدل على أن الطهارة ليست شرطا، إنما هي واجب، يجبره الدم. وكذلك يخرج في طهارة النجس والستارة؛ لأنها عبادة لا يشترط فيها الاستقبال، فلم يشترط فيها ذلك، كالوقوف والسعي. الرابع، النيّة؛ لأنها عبادة مخصصة، فأشبهت الصلاة. الخامس، الطواف بجميع البيت، فإن سلك الحجر، أو طاف على جدار الحجر، أو على<sup>(٢)</sup> شاذروان الكعبة، لم يجزئه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٣)</sup>. وهذا يقتضي الطواف بجميعه، والحجر منه؛ لقول النبي ﷺ: «الحجر من البيت». متفق عليه<sup>(٤)</sup>. السادس، الطواف

= وفي: باب حج أبي بكر بالناس في سنة تسع، من كتاب المغازي، وفي: باب قوله: ﴿فسيحوا في الأرض﴾، وباب قوله: ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر﴾، وباب قوله: ﴿إلا الذين عاهدتم من المشركين﴾ في تفسير سورة براءة، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ١/١٠٣، ٢/١٨٨، ٤/١٢٤، ٥/٢١٢، ٦/٨٠، ٨١. ومسلم، في: باب لا يحج البيت مشرك... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٨٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب يوم الحج الأكبر، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٥١. والنسائي، في: باب قوله عز وجل: ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/١٨٦. والإمام أحمد، في: المسند ١/٣.

(١) في م: «بالبدن».

(٢) زيادة من: م.

(٣) سورة الحج ٢٩.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب فضل مكة وبنائها... من كتاب الحج. صحيح البخاري =

سَبْعًا ، فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا وَإِنْ قَلَّ ، لَمْ يُعْزِرْهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ سَبْعًا ،  
فَيَكُونُ تَفْسِيرًا لِمَحْمَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ .  
فَيَكُونُ ذَلِكَ هُوَ الطَّوْفُ الْمَأْمُورُ بِهِ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « تَخْذُوا عَنِّي  
مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(١)</sup> . السَّابِعُ ، أَنْ يَحَاضِيَ الْحَجَرَ فِي ابْتِدَاءِ طَوَافِهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ،  
فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، لَمْ يُعْتَدَ بِذَلِكَ الشَّوْطِ ، وَاعْتُدَّ لَهُ بِمَا بَعْدَهُ ، وَيَأْتِي بِشَوْطِ  
مَكَانِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبُ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجِبْ مُحَاضَاةُ جَمِيعِ الْحَجَرِ ،  
لَمْ تَجِبِ الْمُحَاضَاةُ بِجَمِيعِ الْبَدَنِ . الثَّامِنُ ، التَّرْتِيبُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى  
يَمِينِهِ ، فَإِنْ نَكَسَهُ ، لَمْ يُعْزِرْهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي السَّادِسِ ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ  
بِالْبَيْتِ <sup>(٢)</sup> ، فَكَانَ التَّرْتِيبُ فِيهَا شَرْطًا ، كَالصَّلَاةِ . التَّاسِعُ ، الْمُوَالَاةُ شَرْطٌ  
لِذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، أَوْ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي ، ثُمَّ  
يَنْتَبِيْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » .

---

= ١٨٠ / ٢ . ومسلم ، فى : باب جدر الكعبة وبابها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٣ / ٢ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الطواف بالحجر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ /  
٩٨٥ . والدارمى ، فى : باب الحجر من البيت ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٥٤ / ٢ .  
وانظر : سنن أبى داود ١ / ٤٦٧ . عارضة الأخوذى ٤ / ١٠٥ . المجتبى ٥ / ١٧٣ . المسند ٦ /  
٩٢ ، ٩٣ .

(١) أخرجه مسلم ، فى : باب استحباب رمى جمرة العقبة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم  
٩٤٣ / ٢ . وأبو داود ، فى : باب فى رمى الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٦ .  
والنسائى ، فى : باب الركوب إلى الجمار ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٩ . وابن  
ماجه ، فى : باب الوقوف بجمع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٦ . والإمام  
أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٠١ ، ٣١٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٦٦ ، ٣٧٨ .  
(٢) فى م : « بالبدن » .

رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وعنه : إذا أُعْثِيَ في الطَّوَافِ ، فلا بُاسَ أن يَشْتَرِيحَ . وقال : إذا كان له عُذْرٌ ، بَنَى ، وإن قَطَعَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، أو لِحَاجَةٍ ، اسْتَقْبَلَ الطَّوَافَ . وعنه في مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، يَسْتَأْنِفُ ، قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ . والثانية ، يَتَوَضَّأُ ، وَيَتَنَبَّأُ إِذَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ . فَيُخْرِجُ فِي الْمَوَالَةِ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، هِيَ شَرْطٌ كَالتَّزْتِيبِ . والثانية ، لَيْسَتْ شَرْطًا حَالُ الْعُذْرِ ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ غُشِيَ عَلَيْهِ ، فَحُمِلَ ، فَلَمَّا أَفَاقَ أَتَمَّهُ .

فصل : وَسُنَنُهُ ، اسْتِلامُ الرُّكْنِ ، وَتَقْبِيلُهُ ، أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنَ الْإِشَارَةِ ، وَالِدُعَاءِ ، وَالذِّكْرِ فِي مَوَاضِعِهِ ، وَالِاضْطِبَاحِ ، وَالرَّمْلُ ، وَالْمَشْيُ فِي مَوَاضِعِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هَيْئَةٌ فِي الطَّوَافِ ، فَلَمْ تَجِبْ ، كَالْجَهْرِ وَالْإِخْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ .

وَرَكْعَتَا الطَّوَافِ لَيْسَتْ وَاجِبَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَعْرَابِيَّ لَمَّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْفَرَائِضِ ، ذَكَرَ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا ؟ قَالَ : « لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ لَمْ تُشْرَعْ لَهَا جَمَاعَةٌ ، فَلَمْ تَجِبْ ، كَسَائِرِ النَّوَافِلِ ، وَلَكِنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ . وَإِنْ صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ ، أَجْزَأَتْهُ عَنْهُمَا .

وإن جَمَعَ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ<sup>(٣)</sup> ، وَصَلَّى لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ

(١) تقدم تخريجه في ٤٠٥/١ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٩٧/١ .

(٣) أى الطواف سبعا سبعا .



عائشة والمِسْوَر بن مخرمة<sup>(١)</sup> فعلا ذلك. ولا تجب المِوالاة بينهما؛ لما ذكرنا.

وأن يطوف ماشيًا، فإن طاف راكبًا، أجزأه؛ لأن النبي ﷺ طاف على بعيره<sup>(٢)</sup>. وأمر أم سلمة فطافت راكبة من وراء الناس<sup>(٣)</sup>. ويجوز أن يحمله إنسان فيطوف به؛ لأنه في معنى الراكب.

وإن طاف راكبًا أو مَحْمُولًا لغير عُذْر، ففيه روايتان؛ إحداهما، يُعْزِئُهُ؛ لأن الله تعالى أمر بالطواف مُطْلَقًا، [١٢٠] وهذا قد طاف، ولأن النبي ﷺ طاف راكبًا وهو صحيح. والثانية، لا يُعْزِئُهُ؛ لأنها عبادة تتعلق بالبيت، فلم يُعْزَفْ لغير عُذْر، كالصلاة، فأما النبي ﷺ فإن ابن عباس قال: إن الناس كثروا عليه، يقولون: هذا مُحَمَّدٌ، هذا مُحَمَّدٌ. حتى خرج العواتق من البيوت، وكان رسول الله ﷺ لا يُضْرَبُ

---

(١) المسور بن مخرمة بن نوفل الزهري، صحابي جليل ولد بمكة بعد الهجرة بستين، فقدم به المدينة في عقب ذي الحجة سنة ثمان، ومات سنة أربع وستين. تهذيب التهذيب ١٠/ ١٥١.  
(٢) تقدم تخريجه من حديث ابن عباس في صفحة ٤٠٧.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب إدخال البعير في المسجد لليلة، من كتاب الصلاة، وفي: باب طواف النساء مع الرجال، وفي: باب المريض يطوف راكبًا، من كتاب الحج، وفي: باب سورة الطور، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ١/ ١٢٥، ٢/ ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ٦/ ١٧٥. ومسلم، في: باب جواز الطواف على بعير... من كتاب الحج ٢/ ٩٢٧. وأبو داود، في: باب الطواف الواجب، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٣٤، ٤٣٥. والنسائي، في: باب كيف طواف المريض، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١٧٦، ١٧٧. وابن ماجه، في: باب المريض يطوف راكبًا، من كتاب المناسك ٢/ ٩٨٧. والإمام مالك، في: باب جامع الطواف، من كتاب الحج. الموطأ ١/ ٣٧٠، ٣٧١. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٢٩٠.

الناس بين يديه ، فلما كثروا عليه ركب . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

**فصل : والمرأة كالرجل ، إلا أنها إذا قدمت مكة نهاراً ، استحب لها تأخير الطواف إلى الليل ؛ لأنه أستر لها ، إلا أن تخاف الحيض ، فتبادر الطواف ؛ لئلا يفوتها التمتع . ولا<sup>(٢)</sup> يستحب لها مراحمة الرجال لاستلام الحجر ، بل تشير بيدها إليه . قال عطاء : كانت عائشة تطوف حجرة<sup>(٣)</sup> من الرجال ، لا تخالطهم ، فقالت امرأة : انطلقى نستلم يا أم المؤمنين . قالت : انطلقى عنك<sup>(٤)</sup> . وأبت<sup>(٥)</sup> .**

وليس في حقها رمل ، ولا اضطباع ؛ لأنه يستحب لها التستر ، ولأن الرمل شرع في الأصل لإظهار الجلد<sup>(٦)</sup> والقوة ، ولا يقصد ذلك من المرأة . ولذلك<sup>(٧)</sup> لا يسن الرمل في حق المكى ومن جرى مجراه<sup>(٨)</sup> . وقال ابن عباس ، وابن عمر : ليس على أهل مكة رمل . وكان ابن عمر إذا أحرم من

---

(١) فى : باب استحباب الرمل فى الطواف ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢١ ، ٩٢٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٩٧ ، ٣٦٩ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أى محجوزا بينها وبين الرجال بثوب . وفى رواية للبخارى : حجرة . بفتح الحاء وضمها ، أى معتزلة . انظر فتح البارى ٣ / ٤٨١ .

(٤) أى عن جهة نفسك ولأجلك .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب طواف النساء مع الرجال ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ١٨٧ .

(٦) فى م : «الجد» .

(٧) فى س ١ ، ف : «كذلك» .

(٨) فى الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف ، ب : «مجرهم» .

مَكَّةَ لَمْ يَزُمْلَ .

**فصل :** وإذا فَرَّغَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ ، سَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَزْوَةِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ ، ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الصُّفَا مِنْ بَابِهِ ، فَيَرْفَى عَلَيْهِ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ فَيَسْتَقْبِلَهُ وَيَدْعُو ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصُّفَا ، فَلَمَّا ذَنَا مِنَ الصُّفَا ، قَرَأَ : ﴿ إِنَّا لَصَفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . « نَبْدًا » <sup>(٢)</sup> بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ . « فَبَدَأَ بِالصُّفَا ، فَرَفَى عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَهُ ، فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ ، وَقَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » . ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ، وَقَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ . قَالَ أَحْمَدُ : وَيَدْعُو بِدُعَاءِ ابْنِ عُمَرَ . وَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ هَذَا ، وَزَادَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، اللَّهُمَّ اغْصِنِي بِدِينِكَ وَطَوَاعِيَّتِكَ وَطَوَاعِيَةِ رَسُولِكَ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي حُدُودَكَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِمَّنْ يُحِبُّكَ ، وَيُحِبُّ مَلَائِكَتَكَ ، وَأَنْبِيَاءَكَ ، وَرُسُلَكَ ، وَعِبَادَكَ الصَّالِحِينَ ، اللَّهُمَّ حَبِّبْنِي إِلَيْكَ ، وَإِلَى مَلَائِكَتِكَ ، وَإِلَى رُسُلِكَ ، وَإِلَى عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ، اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي لِلْيُسْرَى ، وَجَنِّبْنِي الْعُسْرَى ، وَاعْفُ لِي فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ، وَاجْعَلْنِي مِنْ أَيْمَةِ الْمُتَّقِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنْ

(١) سورة البقرة ١٥٨ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « اِبْدَعُوا » .

(٣) (٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : س ١ .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٢١ .

وَرَثَةَ جَنَّةِ النَّعِيمِ ، وَأَغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ، اللَّهُمَّ <sup>(١)</sup> قُلْتُ : ﴿ اَدْعُوهُ ﴾  
 اَسْتَجِبْ لَكُمْ <sup>(٢)</sup> . وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ، اللَّهُمَّ إِذْ هَدَيْتَنِي لِلإِسْلَامِ ،  
 فَلَا تَنْزِعْنِي مِنْهُ ، وَلَا تَنْزِعْهُ مِنِّي حَتَّى تَتَوَقَّأَنِي وَأَنَا عَلَى الإِسْلَامِ ، اللَّهُمَّ لَا  
 تُقَدِّمْنِي لِعَذَابٍ ، وَلَا تُؤَخِّرْنِي لِسُوءِ الْفِتَنِ . رواه سعيدُ بْنُ مَنْصُورٍ <sup>(٣)</sup> .  
<sup>(٤)</sup> وَمَا دَعَا بِهِ فَحَسَنٌ .

ثُمَّ يَنْزِلُ وَيَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعَلَّقِ بِفِنَاءِ  
 الْمَسْجِدِ نَحْوُ مِنْ سِتَّةِ أَذْرُعٍ ، فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يُحَازِيَ الْمِيلَيْنِ  
 الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ ، وَحِذَاءِ دَارِ الْعَبَاسِ ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى  
 يَصْعَدَ الْمَرْوَةَ ، فَيَزُقِّي عَلَيْهَا ، وَيَقُولُ كَمَا قَالَ عَلَى الصُّفَا ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي  
 فِي مَوْضِعٍ مَشِيهِ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ ، حَتَّى يُكْمِلَ ذَلِكَ سَبْعًا ،  
 يَخْتَسِبُ بِالذَّهَابِ سَعْيَةً ، وَبِالرُّجُوعِ سَعْيَةً <sup>(٥)</sup> أُخْرَى ، يَفْتَتِحُ بِالصُّفَا ،  
 وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : ثُمَّ نَزَلَ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - إِلَى الْمَرْوَةِ ،  
 حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ ، رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا <sup>(٦)</sup> مَشَى ،  
 [ ١٢٠ ظ ] حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا ، فَلَمَّا

(١) بعده في م : «إِنَّكَ» .

(٢) سورة غافر ٦٠ .

(٣) انظر ما أخرجه الإمام مالك ، في : باب البدء بالصفا في السعي ، من كتاب الحج . الموطأ ١ /  
 ٣٧٢ ، ٣٧٣ . والبيهقي ، في : باب الخروج إلى الصفا والمروة والسعي بينهما ، والذكر عليهما ،  
 من كتاب المناسك . السنن الكبرى ٩٤ / ٥ . وانظر أيضًا الفتح الرباني ٨٧ / ١٢ .

(٤) - ٤ ) سقط من : م .

(٥) زيادة من : الأصل .

(٦) أى ارتفعت قدماه عن بطن الوادي .

كان آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَيَذْعُو فِيمَا بَيْنَهُمَا ، وَيَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا سَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، قَالَ : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّمَا يُجْعَلُ رَفْعُ الْجِمَارِ ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ » <sup>(٢)</sup> . وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

**فصل :** وَالْوَاجِبُ مِنْ هَذَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ؛ اسْتِيفَاءُ السَّبْعِ ، فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا وَإِنْ قَلَّ ، لَمْ يُعْزِزْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَزَقْ عَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَجِبَ اسْتِيعَابُ مَا بَيْنَهُمَا ، بَأَنْ يُلْصِقَ عَقِبَيْهِ بِأَسْفَلِ الصُّفَا ، ثُمَّ يُلْصِقَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِالْمَرْوَةِ ، لِيَأْتِيَ بِالْوَاجِبِ كُلِّهِ . وَالْبَدَاءَةُ بِالصُّفَا ؛ لِخَيْرِ جَائِرٍ . فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ ، لَمْ يُعْتَدَّ لَهُ بِذَلِكَ الشُّوْطُ ، وَاعْتَدَّ لَهُ بِمَا بَعْدَهُ . وَتَرْتِيبُ السَّعْيِ عَلَى الطَّوَافِ ، فَلَوْ سَعَى قَبْلَهُ لَمْ يُعْزِزْهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَعَى بَعْدَ طَوَافِهِ ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(٣)</sup> . وَلَوْ طَافَ ثُمَّ سَعَى ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ طَوَافَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لَعَدِمَ الطَّهَارَةَ أَوْ غَيْرَهَا ، لَمْ يُعْتَدَّ لَهُ بِسَّعْيِهِ ؛ لِقَوَاتِ التَّرْتِيبِ .

**فصل :** وَتُسَنُّ الطَّهَارَةُ وَالسُّتَارَةُ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا وَاجِبَانِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الطَّوَافَيْنِ ، أَشْبَهَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٦/١ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء كيف ترمى الجمار ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٣٥/٤ .  
والدارمي ، في : باب الذكر في الطواف والسعي ،... من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢/٥٠ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٦٤ ، ٧٥ ، ١٣٩ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٣ .

حِينَ حَاضَتْ : « أَقْضَى مَا يَقْضِي الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » .  
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَابُخَارِيُّ نَحْوَهُ <sup>(١)</sup> . قَالَتْ عَائِشَةُ : إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ بِالْبَيْتِ ،  
فَصَلَّتْ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ حَاضَتْ ، فَلْتَطُفُ بِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا  
تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهَا ذَلِكَ ، كَالْوُقُوفِ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَزُقَى عَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَيَزُمَلُ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ ، وَيَمْشِي مَا  
سِوَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ . وَلَا يَجِبُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ  
قَالَ : إِنْ أَمْشِ ، فَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْشِي ، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . رَوَاهُ  
التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

وَيُسَنُّ الْمَوَالَاةُ بَيْنَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْيَ بَيْنَهُ . وَلَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ نُسْكٌ  
لَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ <sup>(٣)</sup> الْمَوَالَاةُ ، كَالرَّمْيِ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ سَوْدَةَ  
بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ سَعَتَ ، فَقَضَتْ طَوَافَهَا فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَمْشِي ، فَإِنْ رَكِبَ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَعَى رَاكِبًا <sup>(٤)</sup> . وَلِمَا  
ذَكَرْنَا فِي الْمَوَالَاةِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٩/١ .

(٢) في : باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٩٧/٤ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب أمر الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/١  
٤٣٩ . والنسائي ، في : باب المشي بينهما ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٩٤/٥ . وابن ماجه ،  
في : باب السعي بين الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٩٥/٢ .  
(٣) سقط من : الأصل .

(٤) انظر ماتقدم تخريجه من حديث ابن عباس في صفحة ٤١٦ .

والمرأة كالرجل، إلا أنها لا تزقي على الصفا والمزوة، ولا تزمل في طواف ولا سعي؛ لما ذكرنا في الزمل في الطواف. وليس على أهل مكة زمل؛ لذلك. نص عليه.

**فصل:** فإذا فرغ من السعي، فإن كان متمتعاً لا هدى معه، قصر من شعره، وحل من عمرته؛ لما روى ابن عمر، قال: تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فلما قدم رسول الله ﷺ مكة، قال للناس: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيُطِفْ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفا والمزوة، وَلْيَقْصُرْ، وَلْيُحِلِّ». متفق عليه<sup>(١)</sup>. ولأنما جعل التقصير ههنا ليكون الحل للحج. فأما من ساق الهدى، فليس له التحلل؛ للحديث. وعنه، أنه يقصر من شعره خاصة، ولا يمس شاربته ولا أظفاره؛ لما روى معاوية قال: قصرت من رأس رسول الله ﷺ بمشقص<sup>(٢)</sup> عند المزوة. حديث صحيح<sup>(٣)</sup>، رواه البخاري، ومسلم<sup>(٤)</sup>. وعنه، إن قدم في العشر، لم يحل؛ لذلك،

= وانظر ما أخرجه مسلم، في: باب جواز الطواف على بعير وغيره....، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٢٧/٢. والنسائي، في: باب الذكر والدعاء على الصفا، من كتاب المناسك. المجتبى ١٩٣/٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣١٧/٣، ٣٣٣، ٣٣٤. كلهم من حديث جابر.

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤.

(٢) في م: «بمقص».

والمشقص: نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض، جمعه مشاقص. النهاية ٤٩٠/٢.

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب الحلل والتقصير....، من كتاب الحج. صحيح البخاري =

[ ١٢١ د ] وإن قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ ، نَحَرَ وَتَحَلَّلَ كَالْمُعْتَمِرِ غَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ .

وَمَنْ لَبَّدَ ، فَهُوَ كَمَنْ أَهْدَى ؛ لِمَا رَوَتْ حَفْصَةُ أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ تَحِلُّ أَنْتَ ؟ <sup>(١)</sup> قَالَ : « إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي ، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . فَأَمَّا الْمُعْتَمِرُ الَّذِي لَا يُرِيدُ التَّمَتُّعَ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ وَإِنْ كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فَحَلَّ وَنَحَرَ هَدْيَهُ <sup>(٣)</sup> .

**فصل : والسَّعْيُ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، فَطَافَ الْمُسْلِمُونَ ، فَكَانَتْ سُنَّةً ، وَلَعَمْرِي مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَهُمَا .** رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> .  
وَعَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ <sup>(٥)</sup> ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :

= ٢١٤ / ٢ . ومسلم ، في : باب التقصير في العمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١٣ / ٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقراء ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٩ / ١ .  
والنسائي ، في : باب كيف يقصر ؟ من كتاب المناسك . المجتبى ١٧٥ / ٥ . والإمام أحمد ، في :  
المسند ٩٥ / ٤ - ٩٨ .

(١ - ١) سقط من : الأصل ، ف .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٤ ، من حديث أنس .

(٤) في : باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢٨ ، ٩٢٩ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب ما يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ، من كتاب العمرة .  
صحيح البخاري ٧ / ٣ . وابن ماجه ، في : باب السعي بين الصفا والمروة ، من كتاب المناسك .  
سنن ابن ماجه ٩٩٤ / ٢ ، ٩٩٥ .

(٥) هي العبدرية ، يقولون : إنهم من الأزدي حلفاء بني عبد الدار ، صحابية . انظر ترجمتها في : =



« اسْعُوا، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وعنه، أنه سنة لا شيء على تاركه؛ لقول الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾<sup>(٢)</sup>. مفهومة أنه مباح. وفي مُصَحَّفِ أَبِي، وابن مسعود: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا)<sup>(٣)</sup>. وهذا لا يَنْحَطُّ عن رُتْبَةِ الْخَيْرِ. قال القاضى: الصَّحِيحُ أَنَّهُ وَاجِبٌ يَجْبِرُهُ الدَّمُ، وليس بِرُكْنٍ، جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، وَتَوَسُّطًا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

**فصل:** ولا يُسَنُّ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفا والمروة إِلَّا مَرَّةً فِي الْحَجِّ، وَمَرَّةً فِي الْعُمْرَةِ، فَمَنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ، لَمْ يُعْذَرْ مَعَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَمَنْ لَمْ يَسْعَ مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ، أَتَى بِهِ بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ.

فَأَمَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، فَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهُ، وَالتَّطَوُّعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَهُوَ كَعَتَقِ رَقَبَةٍ». رواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup>.

= الطبقات الكبرى، لابن سعد ٨/ ١٨٠، حاشية المشتبه ١/ ١١٢.

(١) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٤٢١. والدارقطني، في سننه ٢/ ٢٥٦. والحاكم، في: المستدرک ٤/ ٧٠. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٥/ ٩٧، ٩٨. والحديث ليس عند أبي داود. انظر: الإرواء ٤/ ٢٦٨ - ٢٧٠.

(٢) سورة البقرة ١٥٨.

(٣) أخرجه ابن أبي داود، عن أبي، في: كتاب المصاحف ٥٣. وانظر لقراءة ابن مسعود ما أخرجه ابن جرير، في: تفسيره ٢/ ٤٩.

(٤) في: باب فضل الطواف، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨٥. وقال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات. مصباح الزجاجة ٣/ ٢٠.

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ ، وَيَتَضَلَّعُ<sup>(١)</sup> مِنْهُ ؛**  
**لَأَنَّهُ يُرْوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ » . رَوَاهُ**  
**الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَيَقُولُ عِنْدَ الشُّرْبِ : بِاسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا عِلْمًا**  
**نَافِعًا ، وَرِزْقًا وَاسِعًا ، وَرِيًّا وَشَيْعًا ، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، وَاغْسِلْ بِهِ قَلْبِي ،**  
**وَامْلَأْهُ مِنْ خَشْيَتِكَ<sup>(٣)</sup> .**

---

(١) يتضلع : يرتوي حتى يبلغ الماء أضلاعه .

(٢) في سننه ٢/٢٨٩ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الشرب من زمزم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/١٠١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٥٧ ، ٣٧٢ . وهو صحيح بمجموع طرقه . انظر : إرواء الغليل ٤/٣٢٠ - ٣٢٥ .

(٣) بعده في الأصل : « وحكمك » .

## بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ بَمَكَّةَ الْخُرُوجُ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ<sup>(١)</sup> - وهو الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ - قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَئِذٍ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بَمَنَى، فَمَنْ كَانَ حَرَامًا، خَرَجَ عَلَى حَالِهِ، وَمَنْ كَانَ حَلَالًا مِنَ الْمُتَمَتِّعِينَ وَالْمَكِّيِّينَ، أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَفَعَلَ فِعْلَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ. وَمِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ جَازٍ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا حَلَلْنَا أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَنَى، فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ<sup>(٢)</sup>. وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ وَيَنْطَلِقَ مِنْهُ مُهَلًّا بِالْحَجِّ؛ لِأَنَّ عَطَاءَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. وَيَفْعَلُ فِي إِقَامَتِهِ بَمَنَى وَرَوَاجِهِ مِنْهَا وَوُقُوفِهِ، مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ جَابِرٌ: رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِمَنَى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعِيرٍ<sup>(٣)</sup> فَضْرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةٍ<sup>(٤)</sup>، فَسَارَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضْرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةٍ، فَتَزَلَّ بِهَا، حَتَّى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ

(١) قَالَ فِي الْمَغْنَى: سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَرَوُّونَ مِنَ الْمَاءِ فِيهِ، يَعْدُونَهُ لِيَوْمِ عَرَفَةَ. الْمَغْنَى ٥/

٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣١٨، ٣١٩.

(٣) فِي م: «أَدَم».

(٤) نَمْرَةٌ، بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ: مَوْضِعٌ بِجَنْبِ عَرَافَاتٍ وَلَيْسَتْ مِنْهُ.

بالْقَصْوَاءِ، فَرِحَلَتْ لَهُ، "فَأَتَى بِاطْنِ الْوَادِي"، فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٍ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، [١٢١ظ] ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. "رَوَاهُ مُسْلِمٌ". فَهَذَا أَوْلَى مَا فَعَلَ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ مَنَاسِكَهُمْ وَفِعْلَهُمْ فِي وَقُوفِهِمْ وَدَفْعِهِمْ، فِي أَوَّلِ مَا تَزُولُ الشَّمْسُ، وَيُقَصِّرُ الْخُطْبَةَ؛ لِأَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لِلْحِجَّاجِ يَوْمَ عَرَفَةَ: إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ فَقَصِّرِ الْخُطْبَةَ، وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ. فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ: صَدَقَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>. وَيَأْمُرُ بِالْأَذَانِ<sup>(٤)</sup>، فَيُنْزَلُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ؛ لِلخَبَرِ. وَمَنْ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ، جَمَعَ فِي رَحْلِهِ؛ لِأَنَّهُمَا صَلَاتَا

(١ - ١) سقط من: م.

(٢ - ٢) زيادة من: س ١، ب.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١.

(٣) في: باب التهجير بالرواح يوم عرفة، وباب الجمع بين الصلاتين بعرفة، من كتاب الحج. صحيح البخارى ١٩٨/٢، ١٩٩.

كما أخرجه النسائي، في: باب قصر الخطبة بعرفة، من كتاب المناسك. المجتبى ٢٠٤/٥. والإمام مالك، في: باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة، من كتاب الحج. الموطأ ٣٩٩/١.

(٤) في الأصل، وس ١، ب: «بالإقامة».

جمع، فشرعَ جَمْعُهُمَا في حقِّ المنفردِ، كصلاتي المزدلفة.

ثم يصيرُ إلى مَوْقِفِ عَرَفَةَ، وأينَ وَقَفَ منها، جازَ؛ لقولِ النبي ﷺ: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وهي من الجبَلِ المُشْرِفِ على عَرَفَةَ إلى الجبالِ المُقَابِلَةِ له إلى ما يلي حَوَائِطَ بَنِي عَامِرٍ، إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةَ<sup>(٢)</sup>؛ لقولِ النبي ﷺ: «كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَازْفَعُوا»<sup>(٣)</sup> عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ<sup>(٤)</sup>. رواه ابنُ ماجه<sup>(٥)</sup>. والأَفْضَلُ الوُقُوفُ في مَوْقِفِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ، وأن يَقِفَ رَاكِبًا؛ لأنَّ النبي ﷺ وَقَفَ رَاكِبًا، ولأنَّه أَمَكُنْ له مِنَ الدُّعَاءِ. وقيل: الرَّاجِلُ أَفْضَلُ؛ لأنَّه أَوْحَ لِرَاحِلَتِهِ. وَيَحْتَمِلُ أن يكونَا سَوَاءً.

---

(١) في: باب صفة حجة النبي ﷺ، وباب الصلاة بجمع، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٤٣/١، ٤٤٩.

كما أخرجه مسلم، في: باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٩٣/٢. والترمذي، في: باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١١٩/٤. وابن ماجه، في: باب الموقف بعرفات، وباب الذبح، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٠١/٢، ١٠١٣. والدارمي، في: باب عرفة كلها موقف، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٥٧/٢. والإمام مالك، في: باب الوقوف بعرفة والمزدلفة، من كتاب الحج. الموطأ ٣٨٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٧٢/١، ٧٦، ٨١، ١٥٧، ٣٢١/٣، ٣٢٦، ٨٢/٤.

(٢) بطن عرنة: واد ياراء عرفات.

(٣) في الأصل: «ادفعوا».

(٤) في الأصل، سنن ابن ماجه: «عرفة».

(٥) في: باب الموقف بعرفات، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٠٢/٢.

كما أخرجه الإمام مالك، في: باب الوقوف بعرفة والمزدلفة، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٨٨. والإمام أحمد، في: المسند ٨٢/٤.

**فصل :** وَيَجْتَهِدُ فِي الذِّكْرِ والدُّعَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ رَغْبَةٍ تُرْجَى فِيهِ الْإِجَابَةُ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ <sup>(١)</sup> أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ <sup>(٢)</sup> يَوْمِ عَرَفَةَ ؛ فَإِنَّهُ لَيَذْنُو عَزَّ وَجَلَّ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ يُنَاجِي <sup>(٤)</sup> بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ ، فَيَقُولُ : مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ » . رواه مسلم <sup>(٥)</sup> ، والنسائي ، وابن ماجه <sup>(٦)</sup> .

وَيَدْعُو بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَكْثَرُ دُعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي ، وَدُعَائِي عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ <sup>(٧)</sup> ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ <sup>(٨)</sup> فِي قَلْبِي نُورًا ، <sup>(٩)</sup> وَفِي بَصَرِي نُورًا <sup>(١٠)</sup> ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي <sup>(١١)</sup> » . وَيَدْعُو بِدُعَاءِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي

(١) سقط من : الأصل ، س ١ ، ف .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣ - ٣) في م : « فيأمر » .

(٤) في س ١ ، س ٢ ، ب : « بكم » .

(٥) زيادة من : س ٢ ، م .

(٦ - ٦) سقط من : م .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب في فضل الحج والعمرة ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٨٣/٢ . والنسائي ، في : باب ما ذكر في يوم عرفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/٢٠٢ . وابن ماجه ، في : باب الدعاء بعرفة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٣/٢ . (٧) بعده في الأصل ، م : « وهو حي لا يموت » .

(٨) بعده في م : « لي » .

(٩ - ٩) سقط من : م .

(١٠) أخرجه البيهقي ، في : باب أفضل الدعاء ... من كتاب الحج . السنن الكبرى ١١٧/٥ . وضعف إسناده . وانظر المطالب العالمة ٣٤٥/١ .

(١١) سقط من : م .

ذَكَرْنَاهُ<sup>(١)</sup> . وَيَخْتَارُ مِنَ الدَّعَاءِ مَا أَمْكَنَهُ .

**فصل :** وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنْ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ ؛ لِمَا رَوَى عَزُورَةُ بِنْتُ مُضَرَّسٍ بِنِ أَوْسِ بْنِ لَامٍ ، قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمُزْدَلِفَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طَيِّ ، أَكَلْتُ رَاحِلَتِي ، وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي ، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى تَقَاتُهُ »<sup>(٢)</sup> . هَذَا<sup>(٣)</sup> حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ : أَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ<sup>(٤)</sup> وَقَفَ بَعْدَهُ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّ مَا قَبْلَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ<sup>(٥)</sup> ، فَكَانَ وَقْتُاً لِلْوُقُوفِ بِهَا ، كَالَّذِي بَعْدَهُ ، وَوُقُوفُ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٦)</sup> لَمْ يَسْتَوْعِبِ الْوَقْتَ<sup>(٧)</sup> ، بِذَلِيلٍ مَا بَعْدَ الْغُرُوبِ .

(١) انظر ما تقدم في صفحة ٤١٨ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٢ . والترمذي ، في : باب من أدرك الإمام بجمع ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ . والنسائي ، في : باب في من لم يدرك صلاة الصبح ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٣ ، ٢١٤ . وابن ماجه ، في : باب من أتى عرفة قبل الفجر ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٤ . والدارمي ، في : باب بما يتم الحج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣) في الأصل ، ف : « وهذا » .

(٤ - ٥) في ف : « لم يقف إلا بعد الزوال » .

(٥) بعده في ف : « وقتا للرمي » .

(٦ - ٧) في ف : « لا يمنع ما قبله » .

وَمَنْ حَصَلَ بَعْرَفَةٌ فِي وَقْتِ الْوُقُوفِ ، قَائِمًا ، أَوْ قَاعِدًا ، أَوْ مُجْتَازًا ، أَوْ نَائِمًا ، أَوْ غَيْرِ عَالِمٍ بِأَنَّهُ عَرَفَةٌ ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ ؛ لِلْخَيْرِ ، وَمَنْ كَانَ مُغْمًى عَلَيْهِ ، أَوْ مَعْجُونًا ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، بِخِلَافِ النَّائِمِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصِّيَامِ . وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ . قَالَ [ ١٢٢ و ] ابْنُ عَقِيلٍ : وَالسَّكْرَانُ كَالْمُغْمَى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْوُقُوفِ طَهَارَةٌ ، وَلَا سُتْرَةٌ ، وَلَا اسْتِيقْبَالٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ إِذْ حَاضَتْ : « أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » <sup>(١)</sup> . وَأَمَرَهَا فَوَقَّفَتْ . قَالَ أَحْمَدُ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْهَدَ الْمَنَاسِكَ كُلُّهَا عَلَى وُضوءٍ ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ .

وَيَجِبُ أَنْ يَقِفَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ دَفَعَ <sup>(٢)</sup> قَبْلَ الْغُرُوبِ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ عَادَ <sup>(٤)</sup> ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ ، فَعَلِيهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ نُسْكًَا وَاجِبًا ، وَلَا يَنْتَظِلُّ حُجَّه ؛ لِحَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَضْرُوسٍ .

وَمَنْ وَافَى عَرَفَةَ لَيْلًا أَجْزَأَهُ ذَلِكَ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَيْلَةً جَمَعَ فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في ١٥٩/١ .

(٢) في م : « عاد » .

(٣ - ٣) سقط من : س ١ ، م .

(٤) في : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤٥١ ، ٤٥٢ . =



وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَدْفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ ، قَالَ أَحْمَدُ : وَمَا يُعْجِئُنِي <sup>(١)</sup> أَنْ يَدْفَعَ إِلَّا <sup>(٢)</sup> مَعَ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَدْفَعُوا قَبْلَهُ .

**فصل :** ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ ، وَيَسِيرُ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوةً <sup>(٣)</sup> أَسْرَعَ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ : وَأَزْدَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةَ ، وَسَارَ وَهُوَ يَقُولُ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ » . حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ أُسَامَةُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ الْعَنَقَ <sup>(٥)</sup> ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوةً <sup>(٦)</sup> ، نَصَّ . يَعْنِي أَسْرَعَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup> . وَيَكُونُ فِي الطَّرِيقِ يُلَبِّي ، وَيَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى ؛

---

= كما أخرجه الترمذی ، فی : باب حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان بن عيينة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذی ٩٨/١١ ، ٩٩ . والنسائی ، فی : باب فرض الوقوف بعرفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٠٦/٥ . وابن ماجه ، فی : باب من أتى عرفة ... من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٣/٢ . والدارمی ، فی : باب بما يتم الحج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمی ٥٩/٢ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٣٠٩/٤ ، ٣١٠ ، ٣٣٥ .

(١) بعده فی م : « إلا » .

(٢) سقط من : م .

(٣) فی م : « فرجة » .

(٤) تقدم تخريجه من حديثه فی صفحة ٣٢١ .

(٥) العنق : ضرب من السير فسيح سريع .

(٦) فی م : « فرجة » .

(٧) أخرجه البخاری ، فی : باب السير إذا دفع من عرفة ، من كتاب الحج ، وفي : باب السرعة فی السير ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازی . صحيح البخاری ٢٠٠/٢ ، ٧٠/٤ ، ٢٢٦/٥ . ومسلم ، فی : باب الإفاضة من عرفات ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٣٦/٢ .

لَا رَوَى الْفَضْلُ<sup>(١)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

فَإِذَا وَصَلَ مُزْدَلِفَةَ ، أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ قَبْلَ حَطِّ  
الرَّحَالِ ، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ؛ لَخَبَرِ جَابِرٍ . وَرَوَى أُسَامَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ فَصَلَّى  
الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ،  
فَصَلَّى<sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ حَلُّوا .<sup>(٤)</sup> «رَوَاهُ مُسْلِمٌ» . وَإِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي طَرِيقِ مُزْدَلِفَةَ ،

= كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الدفعة من عرفات ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ /  
٤٤٧ . والنسائى ، فى : باب كيف السير من عرفة ، وباب الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر  
الصبح بمضى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٠٨ / ٥ ، ٢١٦ . وابن ماجه ، فى : باب الدفع من  
عرفة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٤ / ٢ . والإمام مالك ، فى : باب السير فى  
الدفعة ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٩٢ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٠٥ / ٥ ، ٢١٠ .  
(١) بعده فى ب : « وأسامه » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب التلبية والتكبير ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ /  
٢٠٤ . ومسلم ، فى : باب استحباب إدامة الحاج التلبية ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ /  
٩٣٢ ، ٩٣١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب متى يقطع التلبية ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ /  
٤٢١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء متى تقطع التلبية فى الحج ، من أبواب الحج . عارضة  
الأحوذى ١٥٠ / ٤ . والنسائى ، فى : باب التلبية فى السير ، وباب التكبير مع كل حصاة ، وباب  
قطع الحرم التلبية ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢١٧ / ٥ ، ٢٢٤ . وابن ماجه ، فى : باب متى  
يقطع الحاج التلبية ، من كتاب المناسك ، سنن ابن ماجه ١٠١١ / ١ . والدارمى ، فى : باب فى  
رمى الجمار يرميها راكباً ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٦٢ / ٢ ، ٦٣ . والإمام أحمد ، فى :  
المسند ٢١٠ / ١ ، ٢١٤ .

(٣) فى س ١ ، س ٢ ، م : « فصلوا » .

(٤ - ٤) سقط من : ف ، م .

تَرَكَ السُّنَّةَ ، وَأَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ رُخْصَةً ، فَجَازَ تَرْكُهَا كَسَائِرِ الرُّخَصِ .

ثُمَّ يَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، ثُمَّ يُصَلِّي الْفَجْرَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَيَقِفُ عَلَيْهِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو ، وَيَكُونُ مِنْ دُعَائِهِ : اللَّهُمَّ كَمَا وَقَفْنَا فِيهِ ، وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ ، فَوَقَّفْنَا لِدُكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا ، وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ ، وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> الْآيَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> . ثُمَّ يَقِفُ حَتَّى يُسْفِرَ جَدًّا ، ثُمَّ يَذْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى مَنَى ، فَإِذَا أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ <sup>(٣)</sup> ، أَسْرَعَ ، حَتَّى يُجَاوِزَهُ ، ثُمَّ يَسِيرُ حَتَّى يَأْتِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، فَيَزِمِيهَا ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ : ثُمَّ اضْطَبَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَدَعَا اللَّهَ ، وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ ، وَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا ،

---

= والحديث أخرجه مسلم ، في : باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٣٤/٢ - ٩٣٦ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب إسباغ الوضوء ... ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٤٧/١ ، ٢/٢٠١ . وأبو داود ، في : باب الدفعة من عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٤٦/١ ، ٤٤٧ . والنسائي ، في : باب كيف الجمع ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٣٥/١ ، ٥/٢١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ .

(١) سورة البقرة ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٢) سقط من : س ٢ ، ب ، م .

(٣) هو واد بين المزدلفة ومنى .

فَدَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ ، فَحَرَكَ قَلِيلًا ، ثُمَّ سَلَكَ  
الطَّرِيقَ الْوُسْطَى ، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ - يَعْنِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ - فَرَمَاهَا بِسَبْعِ  
حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا ، مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ .<sup>(١)</sup> رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ .

وَأَيْنَ وَقَفَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ ، جَازَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمُزْدَلِفَةُ<sup>(٢)</sup> كُلُّهَا  
مَوْقِفٌ »<sup>(٣)</sup> . « وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسِّرٍ »<sup>(٤)</sup> . وَحَدَّثَنَا مَا بَيْنَ مَا زِمْنِي عَرَفَةَ  
وَقَرْنِ مُحَسِّرٍ .

وَيُسْتَحَبُّ أَخْذُ حَصَى الْجِمَارِ مِنْهَا ؛ لِيَكُونَ مُسْتَعِدًّا بِالْحَصَى ، حَتَّى لَا  
يَسْتَغْلِلَ بِجَمْعِهِ فِي مِئْتَى عَنْ تَعْجِيلِ الرَّمْيِ . وَمِنْ حَيْثُ أَخَذَهُ جَازَ ، وَعَدَّدَهُ  
سَبْعُونَ حَصَاةً . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ ، وَيَلْقَظْهُنَّ

(١ - ١) سقط من: س ٢، ف، م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١ .

(٢) في س ٢، ب، م: «مزدلفة» .

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب صفة حجة النبي ﷺ، وباب الصلاة بجمع، من كتاب  
المناسك. سنن أبي داود ٤٤٣/١، ٤٤٩. وابن ماجه، في: باب الموقف بعرفات، وباب  
الذبيح، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٠٢/٢، ١٠١٣. والدارمي، في: باب عرفة  
كلها موقف، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٥٧/٢. والإمام مالك، في: باب الوقوف بعرفة  
والمزدلفة، من كتاب الحج. الموطأ ٣٨٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٧٢/١، ٧٦، ٨١،  
٣٢١/٣، ٣٢٦، ٨٢/٤.

(٤) أخرجه ابن ماجه، في: باب الموقف بعرفات، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٢  
١٠٠٢. والإمام مالك، في: باب الوقوف بعرفة والمزدلفة، من كتاب الحج. الموطأ ٣٨٨/١.  
والإمام أحمد، في: المسند ٨٢/٤.

لَقَطًا؛ [١٢٢ظ] لما رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ الْعَقَبَةِ: «الْقَطُّ لِي حَصَى». فَلَقَطْتُ لَهُ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ هُنَّ حَصَى الْخَذْفِ، فَجَعَلَ يَفْبِضُهُنَّ<sup>(١)</sup> فِي كَفِّهِ، وَيَقُولُ: «أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ فَارِثُوا». ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا كُمْ وَالْغُلُوُّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup>.

وَالْمَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ وَاجِبٌ، يَجِبُ بِتَرْكِهِ دَمٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ<sup>(٣)</sup> بَاتَ<sup>(٤)</sup> بِهِ، وَسَمَّاهُ مَوْقِفًا، وَلَيْسَ بِرُكْنٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»<sup>(٥)</sup>.

وَيَجُوزُ الدَّفْعُ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، قَالَتْ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأُمِّ سَلَمَةَ<sup>(٦)</sup> لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَفَاضَتْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٧)</sup>. وَلَا بَأْسَ بِتَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ لَيْلًا؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ فِي مَنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مَنَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup>. وَلَا يَجُوزُ الدَّفْعُ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ، فَمَنْ

(١) فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: «يَنْفِضُهُنَّ».

(٢) فِي: بَابُ قَدْرِ حَصَى الرَّمْيِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٠٨/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ التَّقَاطُطِ الْحَصَى، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَبَى ٢١٨/٥. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢١٥/١، ٣٤٧.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤) فِي س ١، س ٢، ب، م: «وَقَفَ».

(٥) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٣٠، ٤٣١.

(٦) فِي: بَابُ التَّعْجِيلِ مِنْ جَمْعٍ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٥٠/١.

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلٌ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٢/٢. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ تَقْدِيمِ دَفْعِ الضَّعْفَةِ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ =.

خَرَجَ قَبْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا فِي لَيْلَتِهِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَمَنْ لَمْ يُعُدْ فَعَلِيهِ دَمٌ ، فَإِنْ وَاظَمَهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، كَمَا قُلْنَا فِي عَرَفَةَ سَوَاءً .

**فصل :** إِذَا وَصَلَ مِنْى بَدَأَ بِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ بِهَا ، وَلَأنَّهَا تَحِيَّةٌ مِنْى ، فَلَمْ يُقَدِّمْ عَلَيْهَا شَيْئًا ، كَالطَّوَافِ فِي الْمَسْجِدِ . وَالْمُسْتَحَبُّ رَمِيهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . مِنْ « الْمُسْنَدِ » <sup>(١)</sup> . وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ <sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ رَاكِبًا أَنْ يَرْمِيَهَا <sup>(٣)</sup> رَاكِبًا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَيَقُولُ : « لِنَأْخُذُوا غَنًى مَنَاسِكَكُمْ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَبْطِنَ الْوَادِي ، وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، وَيَرْمِي عَلَى حَاجِبِهِ

= صحيح مسلم ٩٤١/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التعجيل من جمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٠ . وابن ماجه ، فى : باب من تقدم من جمع ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(١) المسند ١ / ٢٣٤ ، ٣١١ ، ٣٤٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التعجيل من جمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٠ . والنسائى ، فى : باب النهى عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٢٠ . وابن ماجه ، فى : باب من تقدم من جمع ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٧ .

(٢) هو المتقدم فى الصفحة السابقة حاشية ٦ .

(٣) فى الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م : « يأتيا » .

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ٤١٣ .

الْأَيْمَنِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : لَمَّا أَتَى عَبْدُ اللَّهِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، اسْتَبْطَنَ الْوَادِيَّ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَجَعَلَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ رَمَى بِسَبْعٍ <sup>(١)</sup> حَصِيَّاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، مِنْ هَلْهُنَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلْتَ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ رَمَاهَا مِنْ فَوْقِهَا ، جَازَ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ جَاءَ وَالزُّحَامُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ ، فَصَعِدَ فَرَمَاهَا <sup>(٣)</sup> مِنْ فَوْقِهَا .

وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ الْبَدَايَةِ بِالرَّمْيِ ؛ لِقَوْلِ الْفَضْلِ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . <sup>(٤)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ لِلْإِحْرَامِ ، وَبِالرَّمْيِ يَشْرَعُ فِي التَّحْلِيلِ مِنْهُ ، فَلَا يَنْقَى لِلتَّلْبِيَةِ مَعْنَى . وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ . وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَبْطَنَ الْوَادِيَّ ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعٍ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « سَبْعٌ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ رَمَى الْجَمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَبَابِ رَمَى الْجَمَارِ بِسَبْعٍ حَصِيَّاتٍ ، وَبَابِ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَبَابِ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/٢١٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٩٤٢ ، ٩٤٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ كَيْفَ تَرْمِي الْجَمَارَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٤/١٣٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَكَانِ الَّذِي تَرْمِي مِنْهُ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥/٢٢٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ أَيْنَ تَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢/١٠٠٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « فَرَمَى بِهَا » .

(٤) - (٤) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ١ .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٣٢ .

اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا . رواه حُثَيْلٌ فِي «مَنَاسِكِهِ» <sup>(١)</sup> . وَيُزَفَّعُ يَدَهُ <sup>(٢)</sup> فِي الرَّمْيِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ <sup>(٣)</sup> .

وَلَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ الْحَجَرِ فِي الرَّمْيِ مِنَ الْمَدَرِ <sup>(٤)</sup> وَالْخَذْفِ ، وَلَا بِحَجَرٍ قَدْ رُمِيَ بِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِالْحَصَى وَأَمَرَ بَلْقَطَةَ مِنْ غَيْرِ الْمَزْمِيِّ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ مَا تُقْبَلُ مِنَ الْحَصَى رُفِعَ ، وَالْبَاقِي مَزْدُودٌ ، فَلَا يُزَمَّى بِهِ . وَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ كَبِيرٍ ، أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَجَرٌ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَنَهِيٌّ عَنْهُ . وَلَا يُجْزِئُهُ وَضْعُ الْحَصَاةِ <sup>(٦)</sup> فِي الْمَزْمَى بِغَيْرِ رَمْيٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى . فَإِنْ رَمَى السَّبْعَ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا عَنْ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى سَبْعَ <sup>(٧)</sup> رَمَيَّاتٍ .

وَلَوْ رَمَى فَوْقَ الْحَصَاةِ فِي غَيْرِ الْمَزْمَى وَاسْتَقَرَّتْ ، لَمْ تُجْزِئْهُ ، وَإِنْ طَارَتْ فَوْقَ وَقَعَتْ فِي الْمَزْمَى ، أَجْزَأَتْهُ ؛ لِأَنَّهَا حَصَلَتْ فِيهِ بِرَمْيِهِ . وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى ثَوْبِ إِنْسَانٍ أَوْ مَحْمِلِهِ ، ثُمَّ طَارَتْ إِلَى الْمَزْمَى ، أَجْزَأَتْهُ ، وَإِنْ رَمَاهَا الْإِنْسَانُ عَنْ ثَوْبِهِ ، أَوْ وَقَعَتْ [١٢٣] بِحَرَكَةِ الْحَمَلِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ رَمَى الْجَمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ... مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٢٩/٥ .

(٢) فِي م : «يَدِهِ» .

(٣) فِي م : «إِبْطِهِ» .

(٤) الْمَدَرُ : قَطْعُ الطَّيْنِ الْيَابِسِ .

(٥) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَّقَمِ فِي صَفْحَةِ ٤٣٥ .

(٦) فِي م : «الْحَصَى» .

(٧) فِي الْأَصْلِ : «سَبْعَ» .



تَصِلُ بِرَمِيهِ . وَإِنْ رَمَاهَا مِنْ مَكَانٍ عَالٍ فَتَدْخُرْجَتْ إِلَى الْمَرْمَى ، أَجْزَأَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا حَصَلَتْ فِيهِ بِفِعْلِهِ ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الْمَرْمَى ، <sup>(١)</sup> فَأُطَارَتْ أُخْرَى إِلَى الْمَرْمَى <sup>(٢)</sup> ، لَمْ تُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّ الَّتِي رَمَاهَا لَمْ تَصِلْ .

وإذا فَرَّغَ مِنَ الرَّمْيِ ، انْصَرَفَ وَلَمْ يَقِفْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقِفْ عِنْدَهَا . وَإِنْ أَخَّرَ الرَّمْيَ إِلَى الْمَسَاءِ ، رَمَى ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ بِمَنْتَى ، قَالَ رَجُلٌ : رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ . فَقَالَ : « لَا حَرْجَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَزِمَ حَتَّى جَاءَ اللَّيْلُ ، لَمْ يَزِمَ ، وَأَخَّرَهُ إِلَى غَدٍ <sup>(٤)</sup> بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمرَ قَالَ ذَلِكَ <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَذْبُحُ هَذِيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَلَا هَذِيَّ مَعَهُ ، اشْتَرَاهُ فَذَبَحَهُ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ ، فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ . <sup>(٦)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٧)</sup> . وَيُسْنَى أَنْ يَتَحَرَ بِيَدِهِ ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَنْبِ فِيهِ ؛

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) فى : باب الذبح قبل الحلق ، وباب إذا رمى بعد ما أمسى .... من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الحلق والتقشير ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/ ٤٥٨ . والنسائى ، فى : باب الرمى بعد المساء ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/ ٢٢١ . وابن ماجه ، فى : باب من قدم نسكا قبل نساك ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ١٠١٣ . (٣) سقط من : الأصل .

(٤) أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥/ ١٥٠ .

(٥ - ٥) سقط من : م .

والحديث تقدم تخريجه فى صفحة ٣٢١ .

لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى عَلِيًّا فَتَحَرَ مَا غَبَرَ<sup>(١)</sup> .

وَحَدَّثَنِي مَا بَيْنَ الْعَقَبَةِ وَبَطْنِ مُحَسَّرٍ ، فَحَيْثُ نَحَرَ مِنْهَا أَوْ مِنَ الْحَرَمِ ، أَجْزَاهُ ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كُلُّ مِنِّي مَنْحَرٌ ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنْحَرٌ وَطَرِيقٌ »<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكَبِّرَ عِنْدَ خَلْقِهِ ؛ لِأَنَّهُ نُسْكٌ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيَبْدَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِالْحَلَاقِي ، فَأَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ، فَحَلَقَهُ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ . زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> .

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَصِّرَ مِنْ شَعْرِهِ ، إِلَّا أَنْ أَحْمَدَ قَالَ : مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ ، أَوْ عَقَصَ ، أَوْ ضَفَرَ ، فَلْيَخْلُقْ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ وَابْنَهُ أَمَرَا مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ أَنْ يَخْلُقَ<sup>(٤)</sup> . وَيُزَوَّى

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ لَبَّدَ فَلْيَخْلُقْ »<sup>(٥)</sup> . فَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلَاءِ فَيُجْزِئُهُمُ التَّقْصِيرُ بِالْإِجْمَاعِ . وَالْخَلْقُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَقَ وَقَالَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُخَلَّقِينَ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ ؟ قَالَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ

(١) أَى مَا بَقِيَ ، وَهُوَ تَمَامُ الْمَائَةِ . وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْمُتَقَدِّمِ .

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٤٠٢ .

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجَهُ فِي ٤٣/١ حَاشِيَةِ ٤ .

(٤) أَخْرَجَهُ عَنْ عَمَرَ ، الْإِمَامِ مَالِكٍ ، فِي : بَابِ التَّلِيدِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١/٣٩٨ .

وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/١٣٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى ، فِي : الْكَامِلِ ٤/١٤٨٢ ، ٥/١٨٧٠ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/

١٣٥ . وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : هَذَا لَيْسَ بِالْقَوِيِّ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ عَمَرَ وَابْنِ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

لِلْمُحَلِّقِينَ». قالوا: يا رسول الله، وللمُقَصِّرِينَ؟ قال: <sup>(١)</sup> «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». فقالوا: يا رسول الله، وللمُقَصِّرِينَ. قال <sup>(٢)</sup> في الرَّابِعَةِ: «وَلِلْمُقَصِّرِينَ». <sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالْمَرْأَةُ تُقَصِّرُ وَلَا تَحْلِقُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّ الْحَلْقَ فِي حَقِّهَا مُثَلَّةٌ، فَلَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا.

وَمَنْ لَا شَعَرَ لَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِمَحَلٍّ، فَسَقَطَتْ بِذَهَابِهِ، كَغَسَلِ الْيَدِ فِي الْوُضُوءِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجَمِّرَ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ ذَلِكَ.

**فصل: وفي الحِلَاقِ والتَّقْصِيرِ رَوَاتَانِ؛ إِخْدَاهُمَا، لَيْسَ بِنُسْكِ، إِنَّمَا هُوَ اسْتِبَاحَةٌ مَحْظُورٌ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ <sup>(٥)</sup> فِي الْإِحْرَامِ، فَلَمْ يَكُنْ نُسْكًَا،**

(١ - ١) زيادة من: ف.

(٢ - ٢) سقط من: م.

والحديث أخرجه البخاري، في: باب الحلق والتقصير... من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢/٢١٣. ومسلم، في: باب تفضيل الحلق على التقصير... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٤٦.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب الحلق، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/١٠١٢. والإمام أحمد، في: المسند ١/٣٥٣، ٢/١٦، ٧٩، ١١٩، ١٣٨، ١٤١، ٤١١. (٣) في: باب الحلق والتقصير، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٥٨.

كما أخرجه الدارمي، في: باب من قال: ليس على النساء حلق، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/٦٤.

(٤ - ٤) سقط من: س ٢، ب، م.

كَالطَّيِّبِ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا مُوسَى أَنْ <sup>(١)</sup> يَتَحَلَّلَ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ <sup>(٢)</sup> .  
 وَلَمْ يَذْكُرْ <sup>(٣)</sup> حَلْقًا وَلَا تَقْصِيرًا . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ نُشْكٌ . وَهُوَ أَصَحُّ ؛ لِقَوْلِ  
 اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ  
 رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ بِقَوْلِهِ : « فَلْيَقْصُرْ  
 وَلْيَحْلِلْ » <sup>(٥)</sup> . وَدَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً . وَالتَّفَاضُلُ إِنَّمَا هُوَ  
 فِي النُّشْكِ ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ » .

فَإِنْ قُلْنَا : هُوَ اسْتِباحَةٌ مَخْطُورٌ . فَلَهُ الْخِيَرَةُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ ، وَالْأَخْذُ  
 مِنْ بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ . وَيَخْصُلُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ بِرَمْيِ الْجَمْرَةِ قَبْلَهُ ، فَيَحِلُّ لَهُ  
 كُلُّ مُحَرَّمٍ بِالْإِحْرَامِ إِلَّا النِّسَاءَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ مِنَ الْوَطْءِ وَالْعَقْدِ وَالْمُبَاشَرَةِ ؛  
 لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ النَّحْرِ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِّصَ  
 لَكُمْ ، إِذَا أَنْتُمْ رَمَيْتُمْ أَنْ تَحْلُوا » . يَغْنَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ <sup>(٦)</sup> . رَوَاهُ  
 أَبُو دَاوُدَ <sup>(٧)</sup> . وَعَنْهُ ، يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْوَطْءَ فِي الْفَرْجِ . وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ  
 نُشْكٌ . فَعَلَيْهِ الْحَلْقُ ، أَوِ التَّقْصِيرُ مِنْ جَمِيعِ رَأْسِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
 ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ . وَحَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ جَمِيعَ رَأْسِهِ . وَعَنْهُ ،

(١) سقط من : الأصل ، س ١ ، ب .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤ .

(٣ - ٣) زيادة من : ف .

(٤) سورة الفتح ٢٧ .

(٥) تقدم تخريجه من حديث ابن عمر في صفحة ٣٣٤ .

(٦) قال في عون المعبود : إلى ههنا تفسير من بعض الرواة . عون المعبود ١٥٦ / ٢ .

(٧) في : باب الإفاضة في الحج ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ٤٦١ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٥ / ٦ .

يُجْزِئُهُ بَعْضُهُ، [١٢٣ط] كَالْمَسْحِ . وَيُقْصَرُ قَدَرُ الْأُمْلَةِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ ذَلِكَ . وَإِنْ أَخَذَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مُطْلَقٌ . وَلَا يَخْصُلُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ إِلَّا بِهِ مَعَ الرَّمِيِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلْيُقْصَرْ وَلْيُحْلَلْ » . وَالْأَوَّلَى حُصُولُ التَّحَلُّلِ بِالرَّمِيِّ وَحْدَهُ ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ .

وَإِنْ أَخَّرَ الْحِلَّاقَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ النَّحْرِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ النَّحْرِ جَائِزٌ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْحَلْقِ ، فَالْحَلْقُ أَوَّلَى . وَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ التُّسُكَ فِي وَقْتِهِ ، فَأُشْبِهَ تَأْخِيرَ الرَّمِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى فِعْلِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْنِي أَوَّلَ وَقْتِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَمْ يُبَيِّنْ آخِرَهُ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الطَّوْفَ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا فِعْلُهُ ، فَالْحَلْقُ أَوَّلَى .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَلَقَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَارِبِهِ وَأُظْفَارِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ قَلَّمَ أُظْفَارَهُ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَطَيَّبَ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُزْمِهِ <sup>(٣)</sup> حِينَ أُحْرِمَ ، وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .

فصل : وَيُسَنُّ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى خُطْبَةً يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٤٢ .

(٣) فى ف : « لإحرامه » .

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٢٦ .

الإفاضة والرَّمْيَ والمَيْتَ بِمَنَى ، وسائر مناسِكِهِمْ ؛ لما رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قال : خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ، فقال فى خُطْبَتِهِ : « إِنَّ هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ » . رواه البخارى <sup>(١)</sup> . ولأنَّه يَوْمٌ فيه وفيما بعده مناسِكُ يُحْتَاجُ إلى الْعِلْمِ <sup>(٢)</sup> بها ، فَشَرِعتْ فيه الْخُطْبَةُ ، كَيَوْمِ عَرَفَةَ .

**فصل :** ثم يُفِيضُ إلى مَكَّةَ ، فيَطُوفُ بِالْبَيْتِ طَوَافًا يَنْوِي بِهِ الزِّيَارَةَ ، وَيُسَمَّى طَوَافَ الزِّيَارَةِ وَطَوَافَ الْإِفَاضَةِ ، وهو رُكْنٌ لِلْحَجِّ لا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ صَفِيَّةَ حَاضَتْ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أَحَابِسْتُنَا هِيَ <sup>(٤)</sup> ؟ » قالوا : يا رسولَ اللَّهِ ، إِنَّها قد أَفاضَتْ « يَوْمَ النَّحْرِ » . قال : « فَلْتَنْفِرْ إِذَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . فَدَلَّ على أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِ .

(١) فى : باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢١٧/٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب يوم الحج الأكبر ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/٤٥١ . وابن ماجه ، فى : باب الخطبة يوم النحر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/١٠١٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/٤١٢ .

(٢) فى م : « العمل » .

(٣) سورة الحج ٢٩ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥ - ٥) زيادة من : ف .

(٦) أخرجه البخارى ، فى : باب الزيارة يوم النحر ، وباب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، وباب الإدلاج من المحصب ، من كتاب الحج ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ ولا يحل لهن ... ﴾ ، من كتاب الطلاق . صحيح البخارى ٢/٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٧٥/٧ . ومسلم ، فى : باب وجوب طواف الوداع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٦٤ ، ٩٦٥ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الحائض تخرج بعد الإفاضة ، من كتاب المناسك . سنن =

وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ؛ لِحَدِيثِ «عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا»<sup>(١)</sup>. وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهُ يَوْمَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَمَى الْجَمْرَةَ أَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فِي حَدِيثِ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ أَخَّرَهُ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ. فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ، حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُثْمَانَ: أَفَاضَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ. يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ. وَعَنْ عَائِشَةَ مِثْلُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup>. وَإِنْ أَفَاضَ قَبْلَ الرَّمْيِ، حَلَّ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ، وَوَقَّفَ الثَّانِي عَلَى الرَّمْيِ، فَإِنْ فَاتَ وَقْتُهِ قَبْلَ رَمْيِهِ، سَقَطَ، وَحَلَّ التَّحَلُّلَ الثَّانِي بِسُقُوطِهِ. وَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَسْعَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَيَقِفُ التَّحَلُّلَ الثَّانِي<sup>(٤)</sup> عَلَى السَّعْيِ.

قال أصحابنا: يَحْصُلُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ؛ الرَّمْيِ، وَالْحَلْقِ،

---

= أبي داود ٤٦٢/١. والترمذي، في: باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١٧١/٤. وابن ماجه، في: باب الحائض تنفر قبل أن تودع، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٢١/٢. والإمام مالك، في: باب إفاضة الحائض، من كتاب الحج. الموطأ ٤١٢/١، ٤١٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣٨/٦، ٣٩، ٨٢، ٨٥، ٩٩، ١٢٢، ١٦٤، ١٧٥، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٥٣، ٤٣١.

(١ - ١) في الأصل، س ١، س ٢، ب، م: «أم سلمة». وحديث عائشة هو المتقدم في الحاشية السابقة.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١.

(٣) حديث ابن عمر تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤.

وحديث عائشة عند البخارى في صحيحه ٢٠٦/٢. ومسلم في صحيحه ٩٠٢/٢.

(٤) زيادة من: ف.

وَالطَّوَافُ ، وَيَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ ، إِنْ قُلْنَا : إِنَّ <sup>(١)</sup> الْحَلَقَ نُسْكَ .  
وإِنْ قُلْنَا : لَيْسَ بِنُسْكَ . حَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ بِوَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَهُمَا <sup>(٢)</sup>  
الرَّمْيُ وَالطَّوَافُ ، وَحَصَلَ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** قال أحمدُ في الْمُتَمَتِّعِ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ لَطَوَافِ الزِّيَارَةِ : يَبْدَأُ قَبْلَهُ  
بَطَوَافِ الْقُدُومِ ، وَيَسْعَى بَعْدَهُ ، ثُمَّ يَطُوفُ لِلزِّيَارَةِ بَعْدَهُمَا . وَهَكَذَا الْقَارِئُ  
وَالْمُرْدُ إِذَا لَمْ يَكُونَا دَخَلَا مَكَّةَ قَبْلَ يَوْمِ التَّحْرِ ، وَلَا طَافَا لِلْقُدُومِ ، فَإِذَا  
دَخَلَاهَا لِلْإِقَاضَةِ ، بَدَأَ بِطَوَافِ الْقُدُومِ ، وَسَعَى بَعْدَهُ ، ثُمَّ طَافَا لِلزِّيَارَةِ ؛ لِأَنَّ  
طَوَافَ الْقُدُومِ مَشْرُوعٌ ، فَلَا يَسْقُطُ بِتَعْيِينِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي  
الْمَرَأَةِ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً فَحَاضَتْ ، فَخَشِيتُ [١٢٤] قَوَاتِ الْحَجِّ : أَهَلَّتْ  
بِالْحَجِّ ، وَكَانَتْ قَارِنَةً ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا قِضَاءُ طَوَافِ الْقُدُومِ . وَاجْتَنَبَ  
أَحْمَدُ بِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ ،  
وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِثْنَى لِحْجِهِمْ .  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لِي مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ فِي  
حَقِّهِمْ غَيْرُ مَشْرُوعٍ ؛ لَكُونِهِمْ لَمْ يَطُوفُوا بَعْدَ الرُّجُوعِ مِنْ مِثْنَى إِلَّا طَوَافًا  
وَاحِدًا ، وَلَوْ شَرَعَ طَوَافُ الْقُدُومِ لَطَافُوا طَوَافَيْنِ ، وَلَئِنْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا ، لَمْ تَطُفْ لِلْقُدُومِ حِينَ أَدْخَلَتِ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، وَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ

(١) زيادة من : الأصل .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « بالثالث » .

(٤) بعده في م : « قال الشيخ » .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤ .



له قبل ذلك ، ولأنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ ، فَسَقَطَ بَتَعْيِينِ الْفَرَضِ ، كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ فِي حَقِّ مَنْ دَخَلَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الْمَفْرُوضَةُ .

**فصل : يوم الحج الأكبر يوم النحر ؛ لما تقدّم من حديث ابن عمر<sup>(١)</sup> .**  
 سُمِّيَ بذلك لكثرة أفعال الحج فيه ، فإنه يُفَعَّلُ فِيهِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ ؛ الْوُقُوفُ فِي الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ<sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ الْإِفَاضَةُ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> إِلَى مِئَةِ ، ثُمَّ الرَّمْيُ ، ثُمَّ النَّحْرُ ، ثُمَّ الْحَلْقُ ، ثُمَّ طَوَافُ الزِّيَارَةِ .

وَالسُّنَّةُ تَرْتَبُهَا هَكَذَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَتَّبَهَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ وَغَيْرِهِ .  
 فَإِنْ قَدَّمَ<sup>(٤)</sup> شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، فِي النَّحْرِ ، وَالْحَلْقِ ، وَالرَّمْيِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، قَالَ : « لَا حَرْجَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَالِمًا ذَاكِرًا ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِلخَبَرِ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٤ .

(٢) سقط من : س ١ ، ف ، ب .

(٣) زيادة من : ب .

(٤) في م : « فعل » .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب إذا رمى بعد ما أمسى ... من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢/٢١٤ ، ٢١٥ . ومسلم ، في : باب من حلق قبل النحر ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٥٠ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١/٢٥٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

الحَلَقُ كَانَ مُحَرَّمًا قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَخْصُلُ إِلَّا<sup>(١)</sup> بِالزَّمَنِ .

**فصل :** ثُمَّ يَرْجَعُ إِلَى مَنَى مِنْ يَوْمِهِ ، فَيَمْكُثُ بِهَا لَيَالِيَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؛  
لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ  
يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنَى ، فَمَكَثَ بِهَا لَيَالِيَ أَيَّامِ  
التَّشْرِيقِ .<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَهَلِ الْمَبِيتُ بِهَا وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛  
لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا رَمَيْتَ الْجَمْرَةَ قَبْتَ حَيْثُ شِئْتَ .  
وَلَأَنَّهُ مَبِيتٌ بِمَنَى ، فَلَمْ يَجِبْ ، كَلِيلَةَ عَرَفَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ ابْنَ  
عُمَرَ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ  
لَيَالِيَ مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا رُخْصَةَ لغيرِهِ .  
فَعَلَى هَذَا ، إِنْ تَرَكَهُ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُطْعِمُ شَيْئًا تَمَرًا أَوْ نَحْوَهُ . وَخَفَّفَهُ .

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) سقط من : م .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب رمى الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٥٦ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩٠ / ٦ . وانظر إرواء الغليل ٢٨٢ / ٤ ، ٢٨٣ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب سقاية الحاج ، وباب هل يبيت أصحاب السقاية ... ، من كتاب

الحج . صحيح البخاري ١٩١ / ٢ ، ٢١٧ . ومسلم ، في : باب وجوب المبيت بمنى ... ، من

كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٣ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب يبيت بمكة ليالي منى ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود

٤٥٤ / ١ . وابن ماجه ، في : باب البيوتة بمكة ليالي منى ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٩ / ٢

١٠١٩ . والدارمي ، في : باب في من يبيت بمكة ليالي منى ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي

٧٥ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩ / ٢ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٨٨ .

وهذا يدل على أنه<sup>(١)</sup>، أى شىء تصدق به أجره. وعنه، فى ليلة مُدٍّ، وفى ليلتين مُدَّانٍ. وعنه، فى ليلةِ ذَرَهَمٍ، وفى ليلتينِ ذَرَهَمَانٍ؛ لما ذكرنا فى الشَّعْرِ. وعنه، فى ليلةِ نَصْفِ ذَرَهَمٍ. فأما الليلةُ الثالثةُ، فلا شىء فى تَرْكِهَا؛ لأنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى<sup>(٢)</sup> مَنْ أَدْرَكَهُ اللَّيْلُ بِهَا. فَإِنْ تَرَكَهَا فى هذه الحالِ مع اللَّيْلَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ، فعليه فى الثَّلَاثِ دَمٌ، فى إحدى الروايتين.

**فصل:** ثم يَزِمَى الجَمَرَاتِ الثَّلَاثَ فى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ، كُلَّ جَمْرَةٍ فى كُلِّ يَوْمٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ؛ يَتَدَيُّ بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى، وهى أبعدها من مَكَّةَ، وتلى مَسْجِدِ الْخَيْفِ، فيَجْعَلُهَا عن يَسَارِهِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَزِمِيهَا، كما وصفنا جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ، ثم يَتَقَدَّمُ عنها إلى مَوْضِعٍ لَا يُصِيبُهُ الْحَصَى، فيَقِفُ وَقُوفًا<sup>(٣)</sup> طَوِيلًا، يَدْعُو اللَّهَ رَافِعًا يَدَيْهِ، ثم يَتَقَدَّمُ إلى الْوُسْطَى، فيَجْعَلُهَا عن يَمِينِهِ وَيَزِمِيهَا كَذَلِكَ، وَيَفْعَلُ مِنَ الْوُقُوفِ وَالِدُعَاءِ فِعْلَهُ فى الْأُولَى، ثم يَزِمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ بِسَبْعِ، على صِفَةِ رَمِيهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ إِلَى مَنَى، فَمَكَثَ بِهَا لَيْلًا إِلَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَزِمَى الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتْ [١٢٤] الظُّلُومُ، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، يَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، فَيُطِيلُ الْقِيَامَ<sup>(٤)</sup>، وَيَتَضَرَّعُ، وَيَزِمَى<sup>(٥)</sup> الثَّلَاثَةَ، وَلَا يَقِفُ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) فى الأصل: «فوقها».

(٣) فى م: «المقام».

(٤) بعده فى الأصل: «فى».

عندها . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .

ولا يُعْزِئُهُ الرَّمْيُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ، مُرْتَبًا ؛ لِلْخَيْرِ . فَإِنْ نَكَسَهُ فَبَدَأَ  
بِالثَّانِيَةِ ، ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ ، ثُمَّ بِالْأُولَى ، لَمْ يُعْتَدَّ لَهُ إِلَّا بِالْأُولَى .

وإن تَرَكَ الْوُقُوفَ وَالْدُّعَاءَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ مَشْرُوعٌ ، فَلَمْ  
يَجِبْ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْمَشَاعِيرِ .

**فصل :** وَلَا يَنْقُضُ مِنْ سَبْعٍ . وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ اسْتِيفَاءَهَا غَيْرُ  
وَاجِبٍ ، وَقَالَ : مَنْ رَمَى بِسِتٍّ حَصَيَاتٍ لَا بَأْسَ ، وَخَمْسٍ حَسَنٌ<sup>(٢)</sup> ،  
وَأَقْلٌ مِنْ خَمْسٍ لَا يَزِمِي أَحَدٌ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ سَبْعٌ ؛ لِمَا رَوَى سَعْدٌ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : رَجَعْنَا مِنَ الْحَجَّةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ  
بِسِتٍّ . وَبَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ بِسَبْعٍ<sup>(٣)</sup> . فَلَمْ يَعْ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ بَعْضُنَا عَلَى  
بَعْضٍ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٥)</sup> . وَعَنْهُ ، أَنَّ اسْتِيفَاءَ السَّبْعِ شَرْطٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
رَمَى بِسَبْعٍ ، وَقَالَ : « تَخَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »<sup>(٦)</sup> . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، إِنْ  
أَخْلَ بِحَصَاةٍ مِنَ الْأُولَى ، لَمْ يَصِحَّ رَمْيُ الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الْجِمَارِ  
تَرَكَهَا حَسَبَهَا مِنَ الْأُولَى ؛ لِيُسْقِطَ الْفَرَضَ بَيِّقِينَ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٨ .

(٢) في الأصل : « خمس » .

(٣) بعده في ف : « وبعضنا يقول : رميت بخمس » .

(٤) بعده في م : « في » .

(٥) وأخرجه النسائي ، في : باب عدد الحصى التي يرمى بها الجمار ، من كتاب المناسك . المجتبى  
٢٢٣/٥ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٣ .

فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْيَ كُلَّهُ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، فَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ  
نُسْكَاً وَاجِباً. وَإِنْ تَرَكَ حَصَاةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، فَعَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى، لَا شَيْءَ  
عَلَيْهِ. وَعَلَى الثَّانِيَةِ، يُخْرِجُ فِيهَا مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا فِي لَيَالِي مَنَى. وَعَنْهُ: مَنْ  
رَمَى بَسِيتٍ نَاسِيًا، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَعَمَّدَهُ، تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ. وَإِنْ أَخَّرَ  
رَمْيَ يَوْمٍ إِلَى آخَرَ، أَوْ أَخَّرَ الرَّمْيَ كُلَّهُ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ، تَرَكَ السُّنَّةَ، وَلَا  
شَيْءَ عَلَيْهِ، لِكُنْهَ يُقَدَّمُ بِالنِّيَّةِ رَمْيَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ؛ لِأَنَّ أَيَّامَ  
التَّشْرِيقِ كُلُّهَا وَقْتُ لِلرَّمْيِ، فَجَازَ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ وَقْتِهِ، كَتَأْخِيرِ الْوُقُوفِ  
بَعْرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ. وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّزْيِيبُ بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَاتٌ يَجِبُ التَّزْيِيبُ  
فِيهَا مَعَ فِعْلِهَا مُتَفَرِّقَةً<sup>(١)</sup> فِي أَيَّامِهَا، فَوَجِبَ مَعَ فِعْلِهَا مَجْمُوعَةً،  
كَالصَّلَوَاتِ.

**فصل:** ويجوز لرعاة الإبل وأهل سقاية الحاج ترك المبيت بمنى ليالي  
منى، وترك رمي اليوم الأول إلى الثاني أو الثالث إن أحبوا، فيزوموا<sup>(٢)</sup>  
الجميع في وقت واحد، والرمي بالليل<sup>(٣)</sup>، فيزومون<sup>(٤)</sup> رمي كل يوم في  
الليلة المستقبلة؛ لحديث ابن عمر، رضي الله عنه، في الرخصة للعباس<sup>(٥)</sup>.  
وقال عاصم بن عدي: رخص رسول الله ﷺ لرعاة الإبل أن يزوموا يوم

(١) زيادة من: ف.

(٢) في م: «أن يرموا».

(٣) في م: «في الليل».

(٤ - ٤) في ف: «لكل».

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٨.

النَّحْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمَى يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، يَزْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا<sup>(١)</sup>.  
 حديث صحيح. ولأنَّهم يَشْتَغِلُونَ بِالرَّعَايَةِ، وَاسْتِيقَاءِ الْمَاءِ، فَرُخِّصَ لَهُمْ  
 لذلك. وَكُلُّ ذِي عُذْرٍ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، كَالرَّعَايَةِ  
 فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ فِي مَغْنَاهِم، لَكِنْ إِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِمْ بَمَتْنٍ، لَزِمَ  
 الرَّعَايَةَ الْبَيْتُوتَةَ دُونَ أَهْلِ السَّقَايَةِ؛ لِأَنَّ الرُّعَاةَ رَعِيَهُمْ فِي النَّهَارِ، فَلَا حَاجَةَ  
 لَهُمْ إِلَى<sup>(٢)</sup> الْخُرُوجِ لَيْلًا، فَهُمْ كَالْمَرِيضِ تَسْقُطُ عَنْهُ الْجُمُعَةُ، وَإِنْ خَضَرَهَا  
 وَجِبَتْ عَلَيْهِ، وَأَهْلُ السَّقَايَةِ يَسْتَقُونُ<sup>(٣)</sup> فِي اللَّيْلِ<sup>(٤)</sup>، فَلَمْ يَلْزَمَهُمُ الْمَيْتُ.

**فصل:** وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ، جَازَ أَنْ يَشْتَتِبَ مَنْ يَزِمِي عَنْهُ؛ لِأَنَّ  
 جَابِرًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَبَّيْنَا عَنِ الصَّبِيَّانِ، وَرَمَيْنَا عَنْهُمْ<sup>(٥)</sup>. وَالْأَفْضَلُ  
 أَنْ يَضَعَ كُلُّ حَصَاةٍ فِي يَدِ النَّائِبِ<sup>(٦)</sup> وَيُكَبَّرَ النَّائِبُ<sup>(٧)</sup>، فَإِذَا رَمَى عَنْهُ، ثُمَّ  
 بَرَأَ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَتُهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ سَقَطَ بِفِعْلِ النَّائِبِ. وَإِنْ أُغْمِيَ عَلَى  
 إِنْسَانٍ، فَرَمَى عَنْهُ إِنْسَانٌ، فَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ، جَازَ، وَإِلَّا فَلَا.

(١) أخرجه أبو داود، في: باب في رمي الجمار، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٥٦/١،  
 ٤٥٧. والترمذي، في: باب ما جاء في الرخصة للرعاة... من أبواب الحج. عارضة الأحوذى  
 ١٧٩/٤. والنسائي، في: باب رمي الرعاة، من كتاب المناسك. المجتبى ٢٢١/٥. وابن ماجه،  
 في: باب تأخير رمي الجمار... من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٠/٢. والإمام مالك،  
 في: باب الرخصة في رمي الجمار، من كتاب الحج. الموطأ ٤٠٨/١. والإمام أحمد، في:  
 المسند ٤٥٠/٥.

(٢) في الأصل، م: «في».

(٣ - ٤) في م: «بالليل».

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠٧.

(٥ - ٦) سقط من: الأصل.

**فصل :** وَيُسَنُّ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ يَوْمَ النَّفَرِ ، وَهُوَ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَيُعَلِّمُ النَّاسَ حُكْمَ التَّعْجِيلِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، وَتَوَدِّيْعِهِمْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرِ ، قَالَا : رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَيْنَ <sup>(١)</sup> أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَنَحْنُ عِنْدَ [ ١٢٥ ] رَاحِلَتِهِ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ النَّاسَ حَاجَةً إِلَى أَنْ يُعَلِّمَهُمْ ذَلِكَ ، فَشَرَعَتِ الْخُطْبَةُ فِيهِ ، كَيَوْمِ عَرَفَةَ .

**فصل :** وَإِذَا <sup>(٣)</sup> رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي ، وَأَحَبُّ أَنْ يَنْفِرَ ، نَفَرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَسَقَطَ عَنْهُ الْمَبِيتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ ، وَالرَّمْيُ بَعْدَهَا . وَإِنْ غَرَبَتْ وَهُوَ فِي مَتْنٍ ، لَزِمَتْهُ الْبَيْتُوتَةُ ، وَالرَّمْيُ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> 》 . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيَّامُ مَتْنٍ ثَلَاثَةٌ ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> . وَالْيَوْمُ اسْمٌ لِبَيَاضِ

(١) فى ف : « فى » .

(٢) فى : باب أى يوم يخطب بمنى ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٢ .

(٣) بعده فى م : « كان » .

(٤) سورة البقرة ٢٠٣ .

(٥) فى : باب ما جاء فى فضل الخدمة فى سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحمدي ١٢٧ / ٤ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ . والنسائي ، فى : باب فى من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٤ . وابن ماجه ، فى : باب من أتى عرفة .... من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٥ .

التَّهَارِ . وَإِنْ رَحَلَ<sup>(١)</sup> ، وَخَرَجَ مِنْهَا<sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا لِحَاجَةٍ ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْمَبِيتُ وَلَا الرَّمِيُّ ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ قَدْ حَصَلَتْ لَهُ بِالتَّعْجِيلِ .

قال بعض أصحابنا : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ نَفَرَ أَنْ يَنْزِلَ الْمُحْصَبَ<sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ يَدْخُلَ مَكَّةَ ؛ لِمَا رَوَى نَافِعٌ قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، ثُمَّ يَهْجِعُ هَجْعَةً ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ : لَيْسَ نَزُولُ الْأَبْطَحِ بِسُنَّةٍ ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . وَهَذَا لَفْظُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

**فصل : وَمَنْ أَرَادَ الْمَقَامَ بِمَكَّةَ فَلَا وَدَاعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّوْدِيْعَ لِلْمُفَارِقِ .**

---

(١) فى ف : «رمى» .

(٢) سقط من : م .

(٣) قال فى المغنى : هو الأبطح ، وحده ما بين الجبلين إلى المقبرة . المغنى ٢٣٥/٥ .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب النزول بذى طوى ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/

٢٢٢ . ومسلم ، فى : باب استحباب النزول بالمحصب ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/

٩٥١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التحصيب ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/٤٦٤ .

(٥) أخرجهما البخارى ، فى : باب المحصب ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/٢٢٢ .

ومسلم ، فى : باب استحباب النزول بالمحصب ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٥٢ .

كما أخرجهما الترمذى ، فى : باب ما جاء فى نزول الأبطح ، وباب من نزل الأبطح ، من

أبواب الحج . عارضة الأحمدي ٤/١٥٣ ، ١٥٤ .

وأخرجه عن عائشة ابن ماجه ، فى : باب نزول المحصب ، من كتاب المناسك . سنن ابن

ماجه ٢/١٠١٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٢٠٧ .



وَمَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُودَّعَ الْبَيْتَ بِطَوَافٍ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَيَجْعَلُ الْوَدَاعَ فِي آخِرِ أَفْرِهِ ؛ لِيَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ .

فَإِنْ وَدَّعَ ، ثُمَّ اسْتَعَلَّ بِتِجَارَةٍ أَوْ إِقَامَةٍ ، لَزِمَتْهُ إِعَادَتُهُ ؛ لِلخَبَرِ . وَإِنْ صَلَّى فِي طَرِيقِهِ ، أَوْ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ شَيْئًا ، لَمْ يُعِدْهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ وَدَاعًا . فَإِنْ خَرَجَ وَلَمْ يُودَّعْ ، لَزِمَهُ الرُّجُوعُ مَا كَانَ قَرِيبًا يُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ ، <sup>(٢)</sup> «أَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ» الرُّجُوعُ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . فَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ بُلُوغِهِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ ؛ لِأَنَّ طَوَافَهُ لَخُرُوجِهِ الثَّانِي ، وَقَدْ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ دَمُ الْأَوَّلِ .

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا ، أَوْ نُفَسَاءً ، خَرَجَتْ وَلَا وَدَاعَ عَلَيْهَا ، وَلَا فِدْيَةَ ؛ لِلخَبَرِ ، <sup>(٣)</sup> «إِلَّا أَنَّهُ» يُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَقِفَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَتَدْعُوَ بِدُعَاءِ الْمُودَّعِ . وَإِنْ نَفَرَتْ ، فَطَهَّرَتْ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْبُيُوتِ ، لَزِمَهَا التَّوَدُّعُ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْبَلَدِ ، وَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ حَتَّى فَارَقَتْهُ ، فَلَا رُجُوعَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي حَقِّهَا مَا يُوجِبُهُ فِي الْبَلَدِ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب طواف الوداع ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٢٠ .  
ومسلم ، فى : باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦٣ / ٢ .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣ - ٣) فى الأصل : «و» .

**فصل: وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُودِّعِ أَنْ يَقِفَ فِي الْمَلْتَزِمِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ،**  
 كَمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ، فَوَضَعَ  
 صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ<sup>(٢)</sup> وَكَفَّيْهِ<sup>(٣)</sup> هَكَذَا، وَبَسَطَهُمَا<sup>(٤)</sup> بَسْطًا، وَقَالَ:  
 هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>. وَيَدْعُو فَيَقُولُ:  
 اللَّهُمَّ<sup>(٦)</sup> هَذَا بَيْتُكَ، وَأَنَا عَبْدُكَ،<sup>(٧)</sup> وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ، حَمَلْتَنِي  
 عَلَى مَا سَخَرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ حَتَّى بَلَغْتَنِي  
 "بِنِعْمَتِكَ إِلَيَّ"<sup>(٨)</sup> بَيْتَكَ، وَأَعْتَمْتَنِي عَلَى أَذَاءٍ تُسَكِّي، فَإِنْ كُنْتُ رَضِيتَ  
 عَنِّي، فَارْزُدْ عَنِّي رِضًا، وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَتَأَيَّ عَنْ بَيْتِكَ دَارِي، فَهَذَا  
 أَوَانُ انْصِرَافِي إِنْ أَذِنْتَ لِي، غَيْرَ مُسْتَبْدِلٍ بِكَ، وَلَا بِبَيْتِكَ، وَلَا رَاغِبٍ<sup>(٩)</sup>  
 عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ، اللَّهُمَّ فَأَصْحِبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي، وَالصُّحَّةَ فِي  
 جِسْمِي، وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي، وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي، وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا  
 أَبْقَيْتَنِي، واجْمَعْ لِي بَيْنَ خَيْرِي<sup>(١٠)</sup> الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

(١) فِي الْأَصْلِ، ف، م: «عمر».

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣) فِي س ١، ف، ب، م: «بسطها».

(٤) فِي: بَابِ الْمَلْتَزِمِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٣٨/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه، فِي: بَابِ الْمَلْتَزِمِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَه ٩٨٧/٢.

(٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٦ - ٧) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ، م.

(٧) فِي س ١، ب، م: «راغبنا».

(٨) فِي الْأَصْلِ، س ١، ب: «خير».

قديراً . وما زاد على ذلك من الدعاء فحسن<sup>(١)</sup> . ثم يُصَلِّي على النبي ﷺ .

**فصل : ومن ترك طواف الزيارة ، فطافه عند الخروج ، أجزأه عن طواف الوداع ؛ لأنه يحصل به المقصود منه ، فأجزأ عنه ، كإجزاء طواف العمرة عن طواف القدوم ، وصلاة الفرض عن تحية [١٢٥] المسجد . وإن نوى بطوافه الوداع ، لم يُجزئه عن طواف الزيارة ؛ لقوله عليه السلام : «<sup>(٢)</sup> وإنما لامرئ ما نوى<sup>(٣)</sup> . وحكمه حكم من ترك طواف الزيارة ، يبقى على إхраمه أبداً حتى يزوج فيطوف للزيارة ، إلا أن إхраمه عن<sup>(٤)</sup> النساء حسب ؛ لأنه قد حل له بالتحلل الأول كل شيء إلا النساء .**

**فصل : وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد ، وإن قتل صيداً**

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، في «مجموع الفتاوى» ١٤٢/٢٦ ، ١٤٣ : وإن أحب أن يأتي الملتزم ، وهو ما بين الحجر الأسود والباب ، فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ، ويدعو ، ويسأل الله تعالى حاجته ، فعل ذلك ، وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع ، فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره ، والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة . إلى أن قال : ولو وقف عند الباب ، ودعا هناك من غير التزام للبيت ، لكان حسناً . وقال ابن القيم ، في «زاد المعاد» ٢٩٨/٥ : وأما المسألة الثانية ، وهي وقوفه في الملتزم ، فالذي روى عنه أنه فعله يوم الفتح . وذكر حديث عبد الرحمن بن صفوان ، ثم ذكر فعل ابن عمر ، وقال : فهذا يحتمل أن يكون في وقت الوداع ، وأن يكون في غيره ، ولكن قال مجاهد والشافعي بعده وغيرهما : إنه يستحب أن يقف في الملتزم بعد طواف الوداع ، ويدعو . انتهى .

(٢) زيادة من : م .

(٣) تقدم تخريجه في ٥١/١ .

(٤) في الأصل : «على» .

فَجَزَاؤُهُ وَاحِدٌ. وعنه، عليه طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup>. وَتَمَامُهُمَا بِأَفْعَالِهِمَا. وَلَنَا، قَوْلُ عَائِشَةَ: وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، طَافُوا لِهَاجَتِهِمَا طَوَافًا وَاحِدًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَائِشَةَ لَمَّا قَرَنْتِ: «يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. وَلَأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ مِنْ جِنْسٍ، اجْتَمَعَتَا، فَذَخَلَتْ أَفْعَالُ الصُّغْرَى فِي الْكُبْرَى، كَالطَّهَارَتَيْنِ.

**فصل: وَأَزْكَانُ الْحَجِّ؛ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ، وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ. وَفِي الْإِحْرَامِ وَالسَّعْيِ رِوَايَتَانِ.**

وَوَاجِبَاتُهُ؛ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ، وَالْمَيْبُتُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَالزَّمْنُ، وَطَوَافُ الْوَدَاعِ. وَفِي الْحَلْقِ وَالْمَيْبُتِ بِمَنْتَى رِوَايَتَانِ.

وَسُنَنُهُ؛ الْاِغْتِسَالُ، وَطَوَافُ الْقُدُومِ، وَالزَّمْلُ، وَالِاضْطِجَاعُ فِيهِ، وَاسْتِيلَامُ الرُّكْنَيْنِ، وَتَقْيِيلُ الْحَجَرِ، وَالْإِسْرَافُ وَالْمَشْيُ فِي مَوَاضِعِهِمَا، وَالخُطْبُ، وَالْأَذْكَارُ، وَالِدُعَاءُ، وَالصُّعُودُ عَلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةِ.

وَأَزْكَانُ الْعُمْرَةِ؛ الطَّوَافُ. وَفِي الْإِحْرَامِ وَالسَّعْيِ رِوَايَتَانِ.

(١) سورة البقرة ١٩٦.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) هو من حديث عائشة المتقدم، وهذا اللفظ أخرجه مسلم، في: باب بيان وجوه الإحرام... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٧٩/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٢٤/٦.

وَوَاجِبُهَا؛ الْحَلْقُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ.

وَسُنَّتُهَا؛ الْغُسْلُ، وَالِدُعَاءُ<sup>(١)</sup>، وَالذِّكْرُ، وَالشَّنُّ الَّتِي فِي الطَّوَافِ  
وَالسَّغْيِ.

فَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا، لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ<sup>(٢)</sup> إِلَّا بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا، فَعَلِيهِ دَمٌ،  
وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

فصل: فإذا رَجَعَ قال: «آيُوثُونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ».  
لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُهُ إِذَا قَفَلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لِمَا رُوِيَ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَارَنِي، أَوْ زَارَ قَبْرِي، كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا، أَوْ<sup>(٥)</sup>  
شَهِيدًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ.

---

(١) بعده في الأصل: «والإحرام».

(٢ - ٣) سقط من: الأصل.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو، من كتاب  
العمرة، وفي: باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٨/٣،  
٩، ١٤٢/٥. ومسلم، في: باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره، من كتاب الحج.  
صحيح مسلم ٩٨٠/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب التكبير على كل شرف في المسير، من كتاب الجهاد. سنن  
أبي داود ٧٩/٢، ٨٠. والإمام مالك، في: باب جامع الحج، من كتاب الحج. الموطأ ١/  
٤٢١. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٢، ١٠، ١٥، ٦٣، ١٠٥.

(٤) في الأصل: «و».

(٥) في مسنده ١٢، ١٣.

كما أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٥/٢٤٥. وقال: هذا إسناد مجهول. وضعفه =

وَيُصَلِّي فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». «رَوَاهُ مُسْلِمٌ». وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

= فِي الْإِرْوَاءِ ٣٣٣/٤ - ٣٣٥.

أما زيارة قبر النبي ﷺ فتستحب لأجل السلام عليه، ويشترط أن تكون بدون سفر، بل تشرع لمن كان في المدينة، أو سافر لزيارة المسجد النبوي والصلاة فيه، فإنها تدخل تبعاً. والدليل على مشروعيتها عموم الدليل على مشروعية زيارة القبور، ولم يثبت بخصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام حديث، وكل الأحاديث الواردة بخصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام إما ضعيفة شديدة الضعف، أو موضوعة، كما نبه على ذلك الحفاظ، كالدارقطني، والبيهقي، وابن حجر، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن عبد الهادي وغيرهم، فلا يجوز الاحتجاج بها.

(١ - ١) سقط من: س ١، س ٢، ف، م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٩.

## بَابُ مَا يُفْسِدُ الْحَجَّ وَحُكْمُ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ

وَمَنْ وَطِئَ فِي الْفَرْجِ، فَأَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ، فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ  
الْأَوَّلِ، فَقَدْ فَسَدَ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ الْمُضِيُّ فِي فَايِدِهِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ  
رَجُلًا سَأَلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي وَاقَعْتُ امْرَأَتِي وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ. فَقَالَ: أَفْسَدْتَ  
حَجَّكَ، انْطَلِقْ أَنْتَ وَأَهْلُكَ مَعَ النَّاسِ، فاقْضُوا مَا يَقْضُونَ، وَجِلَّ<sup>(١)</sup> إِذَا  
حَلَقُوا، فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ فَاحْجُجْ أَنْتَ وَامْرَأَتُكَ، وَأَهْدِيَا هَدْيًا، فَإِنْ لَمْ  
تَجِدَا، فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ  
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو<sup>(٢)</sup> مِثْلَ ذَلِكَ. <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ. وَرَوَى أَيْضًا  
عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>. وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَلَأنَّهُ لَا  
يُمْكِنُهُ التَّحَلُّلُ مِنَ الْإِحْرَامِ إِلَّا بِأَفْعَالِهِ. وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى [١٢٦] الْفَوْرِ؛  
لِلْخَبَرِ، وَلَأنَّهُ حَجٌّ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ، فَكَانَ وَاجِبًا عَلَى الْفَوْرِ، كَحَجَّةِ

(١) فِي م: «احلق».

(٢) فِي الْأَصْلِ، ف، م: «عمر».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: ف، م.

وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٨٢.

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ بِلَاغًا، فِي: بَابِ هَدْيِ الْمُحْرَمِ إِذَا أَصَابَ أَهْلَهُ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. الْمَوْطَأُ

١/٣٨١، ٣٨٢. وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/١٦٧.

الإسلام .

ويجب الإخراؤم عليهما للقضاء من حيث أحرمتا أولا أو من قدره ، إن سلكا طريقا غيرها ؛ لأنه قضاء لعبادة ، فكان على وفقها ، كقضاء الصلاة .

وتفسد حج المرأة ؛ للخبر ، ولأنها أخذ المجامعين<sup>(١)</sup> ، فأشبهت الرجل . وعليها<sup>(٢)</sup> القضاء ، ونفقة القضاء عليها إن كانت مطاوعة ، كالرجل ، وإن كانت مكرهة ، فعلى الزوج ؛ لأنه ألزمها ذلك ، فكان موجب عليه .

ولا فرق بين العمد والسهو ، والعلم والجهل ؛ للخبر ، ولأنه معنى يوجب القضاء ، فاستوى فيه ذلك ، كالقوات<sup>(٣)</sup> .

ولا فرق بين الوطء في القبل والدبر ، من آدمي أو بهيمة ؛ لأنه وطء في فرج ، أشبه وطء فرج<sup>(٤)</sup> الآدمية .

**فصل : ويتفرقان في القضاء ؛ لأن ابن عباس قال : ويتفرقان من حيث يُخرمان حتى يقضيا حجَّهما<sup>(٥)</sup> . وفيه وجهان ؛ أحدهما ، أنه واجب ؛ لأن ابن عباس ذكره حكما للمجاميع ، فكان واجبا ، كالقضاء . والثاني ، لا يجب ؛ لأنه حج ، فلم يجب فيه مفارقة الزوجة ، كغير القضاء ؛ ولأن**

(١) في س ١ ، س ٢ ، ف ، ب ، م : « المتجامعين » .

(٢) في الأصل : « عليه » .

(٣) في م : « كالفوات » .

(٤) سقط من : س ١ ، س ٢ ، م .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٢ .



مَقْصُودَ الْفِرَاقِ التَّحَرُّزُ مِنْ إصَابَتِهَا ، وَهَذَا وَهُمْ لَا يَفْتَضِي الْوُجُوبَ .  
وَمَعْنَى التَّفَرُّقِ ؛ اجْتِنَابُ الرُّكُوبِ مَعَهَا عَلَى بَعِيرٍ وَاحِدٍ ، وَالْجُلُوسِ مَعَهَا فِي  
خَبَاءٍ ، وَلَكِنْ يَكُونُ قَرِيْبًا مِنْهَا ، يُرَاعَى حَالُهَا ؛ لِأَنَّهُ مَحْرُمُهَا .

**فصل :** وَمَنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ قَبْلَ ، أَوْ لَمَسَ ، فَلَمْ يُنْزَلْ ، لَمْ يَفْسُدْ  
حُجُّهُ ، وَإِنْ أُنْزَلَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَفْسُدُ حُجُّهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْزَالٌ عَنْ  
مُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْوُطْءَ فِي الْفَرْجِ . وَالْأُخْرَى ، لَا يَفْسُدُ . وَهِيَ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ  
فِعْلٌ <sup>(١)</sup> لَا يَجِبُ الْحُدُّ بِجَنْسِيهِ ، وَلَا الْمَهْرُ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمُ بَدُونِ  
الْإِنْزَالِ ، أَشْبَهَ النَّظَرَ .

وَلَا يَفْسُدُ النُّسْكُ بِغَيْرِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَرَّمَاتِ كُلِّهَا ، بِغَيْرِ خِلَافٍ .

**فصل :** وَمَنْ وَطِئَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ الثَّانِي ، لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ ؛  
لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَهَا تَحْلُلَانِ ، فَوْجُودُ الْمُفْسِدِ بَعْدَ أَوَّلِهِمَا لَا يُفْسِدُهَا ، كَالصَّلَاةِ ،  
وَلَكِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ ، فَيُحْرِمُ لِيَطُوفَ لِلزِّيَارَةِ بِإِحْرَامٍ صَحِيحٍ . وَإِنْ وَطِئَ  
الْمُتَعَمِّرُ فِي عُمْرَتِهِ ، أَفْسَدَهَا ، وَعَلَيْهِ إِمْتَامُهَا وَقَضَاؤُهَا ، كَالْحَجِّ .

وَيَتَعَلَّقُ بِالْمَاضِي فِي الْفَاسِدِ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَتَحْرِيمِ الْحَرَّمَاتِ ، وَوُجُوبِ  
الْفِدْيَةِ فِيهَا ، مِثْلُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّحِيحِ سَوَاءً ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى الْإِحْرَامِ ، فَتَعَلَّقَ  
بِهِ ذَلِكَ ، كَالصَّحِيحِ .

**فصل :** وَمَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَقَدْ فَاتَهُ  
الْحَجُّ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَقُوتُ الْحَجُّ حَتَّى يَطْلُعَ

(١) بعده في م : « ما » .

الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَةٍ جَمْعٌ». رَوَاهُ الْأَثَرُْمُ<sup>(١)</sup>. وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ؛ وَهِيَ طَوَافٌ وَسَعْيٌ وَتَقْصِيرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّى عَنْ عَمَرٍ، وَائِنِهِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ عُمَرُ لِأَبِي أَيُّوبَ حِينَ فَاتَهُ الْحَجُّ: اصْنَعْ مَا يَصْنَعُ الْمُغْتَمِرُ، ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يَمُضِي فِي حَجِّ فَايِدٍ، يَغْنِي: أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْمَيْتُ وَالرَّمْيُ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِقَوْلِ الصَّحَابَةِ، وَلِأَنَّ الْمَيْتَ تَبَعَ لِلْوُقُوفِ، فَيَسْقُطُ بِسُقُوطِهِ.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ. وَعَنْهُ، لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ نَفْلًا، وَإِنْ كَانَتْ فَرَضًا، فَعَلَّهَا بِالْوُجُوبِ السَّابِقِ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ الصَّحَابَةِ الْمُسَمَّيْنَ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصَرِهِمْ، وَلِأَنَّ الْحَجَّ يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ، فَيَلْزَمُ قَضَاؤُهُ كَالْمُنْذُورِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

وَيُجْزِئُهُ الْقَضَاءُ عَنِ الْحُجَّةِ الْوَاجِبَةِ بِلَا<sup>(٣)</sup> خِلَافٍ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ لَوْ تَمَّتْ لِأَجْزَأَتٍ عَنِ الْوَاجِبَةِ، فَكَذَلِكَ قَضَاؤُهَا؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْأَدَاءِ.

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ فَاتَهُ الْحَجَّ هَدْيٌ. وَعَنْهُ، [١٢٦ظ] لَا هَدْيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَزِمَهُ هَدْيٌ لَزِمَ الْمُحَصِّرُ هَدْيَانِ؛ لِلْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: بَابِ إِدْرَاكِ الْحَجِّ بِإِدْرَاكِ عَرَفَةَ... مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٤/٥. عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ هَدْيٍ مِنْ فَاتِهِ الْحَجِّ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. الْمَوْطَأُ ٣٨٣/١. وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، فِي: الْأَمِّ ١٤١، ١٤٢. وَالْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٤/٥.

(٣) فِي م: «بَغِير».

لأنه قول الصحابة المسئئين، ولأنه حل من إخراجهم قبل إتمامه، فلزمه هدي، كالمحصّر. ويُخرجه في سنة القضاء؛ لما روى سليمان بن يسار، أن هبار بن الأسود<sup>(١)</sup> حج من الشام، فقدم يوم النحر<sup>(٢)</sup>، فقال له عمر: انطلق إلى البيت، فطّف به<sup>(٣)</sup> سبعا، وإن كان معك هديّة<sup>(٤)</sup> فأنحرها، ثم إذا كان عام قابل فاحجج، وإن وجدت سعة فأهد، فإن لم تجد فصم ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجعت، إن شاء الله تعالى. رواه الأثرم<sup>(٥)</sup>. فعلى هذا العمل؛ لأنه قول متشبر لم يعرف له مخالف.

فإن عدى الهدي، صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع. وقال الحرقي: يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوما؛ لأنه أقرب إلى معادلة الهدي، كبذل جزاء الصيد. وقول عمر، رضي الله عنه، أولى.

**فصل:** وإذا أخطأ الناس العدّد، فوقفوا في غير يوم عرفة، أجزأهم ذلك؛ لأنه لا يؤمن مثل ذلك في القضاء فيشق. وإن وقع لتفريقهم، لم يُجزئهم؛ لأنه لتفريقهم، وقد روى أن عمر قال لهبار: ما حبسك؟ قال: كنت أحسب أن اليوم يوم<sup>(٦)</sup> عرفة. فلم يُعذر بذلك.

(١) هو هبار بن الأسود بن المطلب بن أسد، القرشي، أسلم بعد الفتح، وحسن إسلامه، وصحب النبي ﷺ واستشهد بأجنادين. أسد الغابة ٥/٣٨٤، سير أعلام النبلاء ١/٣١٥.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) بعده في ف: «بعد طلوع الفجر».

(٤) في م: «هدي».

(٥) انظر ما تقدم تخريجه في الصفحة السابقة في حاشية ٢.

(٦) سقط من: م.

**فصل:** وإذا حَصَرَ الْحَرَمَ عَدُوٌّ<sup>(١)</sup> مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَمَنْعَهُ الْمُضَيَّ،  
فَالْأَفْضَلُ التَّحَلُّلُ، وَتَرْكُ قِتَالِهِ؛ لِأَنَّهُ أَسهَلُ مِنْ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ  
مُشْرِكًا، لَمْ يَجِبْ قِتَالُهُ إِلَّا أَنْ يَبْدَأَ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُقَاتِلِ الَّذِينَ  
أَحْصَرُوهُ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْحَرَمِ الظَّفَرُ، اسْتَحِبَّ الْقِتَالُ؛ لِيَجْمَعَ  
بَيْنَ الْجِهَادِ وَالْحَجِّ. وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ خِلَافُ ذَلِكَ، اسْتَحِبَّ  
الْانْصِرَافُ؛ صِيَانَةً لِلْمُسْلِمِينَ عَنِ التَّغْرِيرِ.

ثم إن وَجَدَ طَرِيقًا آمِنًا، لَمْ يَجْزُ لَهُ التَّحَلُّلُ، قَرَبَ أَمْ بَعُدَ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ  
عَلَى أَذَاءِ نُسُكِهِ، فَأُشْبِهَ مَنْ لَمْ يُحْصَر. فَإِنْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَّا بَعْدَ الْقَوَاتِ،  
مَضَى، وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ. وَفِي الْقَضَاءِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ فَاتَهُ  
الْحَجُّ، أُشْبِهَ مَنْ أَخْطَأَ الطَّرِيقَ. وَالثَّانِيَةُ، لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَحَلَّلَ بِسَبَبِ  
الْحَصْرِ، أُشْبِهَ مَنْ تَحَلَّلَ قَبْلَ الْقَوَاتِ. وَإِنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا آمِنًا، فَلَهُ التَّحَلُّلُ؛  
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ بِالْحَدِيثِيَّةِ فَتَحَلَّلَ. وَلِأَنَّهُ لَوْ لَزِمَهُ الْبَقَاءُ عَلَى الْإِحْرَامِ  
لَحَرَجَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَبْقَى الْحَصْرُ سِنِينَ.

وله أَنْ يَتَحَلَّلَ وَقْتُ الْحَصْرِ، سَوَاءً كَانَ مُغْتَمِرًا أَوْ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا. وَعَنْهُ  
فِي الْحَرَمِ بِالْحَجِّ، لَا يَجِلُّ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ؛ لِيَتَحَقَّقَ الْقَوَاتُ، فَإِنَّهُ لَا يَنْأَسُ

(١) فِي م: «عَدُوٌّ».

(٢) فِي م: «أَحْصَرُوهُمْ».

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٢٩.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦.

مِنْ زَوَالِ الْحَضَرِ . وَكَذَلِكَ مَنْ سَاقَ هَذِيًّا لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ النَّحْرُ قَبْلَ وَقْتِهِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِلآيَةِ وَالْخَبَرِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَاقَ هَذِيًّا "فَنَحَرَهُ وَحَلَّ" قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الْحَجَّ أَحَدُ الْأَنْسَاكِ ، فَأُشْبِهَ الْعُمْرَةَ ، وَلَوْ وَقَفَ الْحِلُّ عَلَى يَقِينِ الْقَوَاتِ ، لَمْ يَجْزِ الْحِلُّ مِنَ الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقُوتُ .

**فصل :** إِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيٌّ ، لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَنْحَرَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وَلَهُ ذَبْحُهُ حَيْثُ<sup>(٢)</sup> أُخْصِرَ . وَعَنْهُ ، إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْحَرَمِ ، أَوْ عَلَى إِزْسَالِهِ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَيُوطِئُ رَجُلًا عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي يَذْبَحُهُ فِيهِ ، فَيَحِلُّ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الذَّبْحِ فِي الْحَرَمِ ، فَأُشْبِهَ الْمُخْصَرَ فِي الْحَرَمِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِيَّهُ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السَّيْرِ<sup>(٣)</sup> ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> . "وَلِأَنَّهُ مُؤَضَّعٌ جِلَّهُ"<sup>(٥)</sup> ، فَكَانَ مُؤَضَّعَ ذَبْحِهِ ، كَالْحَرَمِ . وَيَجِبُ أَنْ يَتَوَيَّ بِذَبْحِهِ التَّحَلُّلَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ يَكُونُ لغيرِهِ ، فَلَزِمَتْهُ النَّيَّةُ ، لِيُمَيَّزَ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ يَخْلُقُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١ - ١) فِي م : « وَنَحَرَهُ » .

(٢) هُوَ الْحَدِيثُ الْمُتَقَدِّمُ فِي صَفْحَةِ ٤٠١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « حِينَ » .

(٤) فِي م : « السَّيْرِ » .

(٥) سُورَةُ الْفَتْحِ ٢٥ .

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

خَرَجَ مُعْتَمِرًا فَحَالَتْ [١٢٧و] كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَتَحَرَ هَدْيَهُ ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحَدْيِيَّةِ . (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ<sup>(١)</sup> .

وهل يجب الحِلَاقُ أو التَّقْصِيرُ أم لا ؟ مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِيهِ ، هَلْ هُوَ نُسْكَ أم لا ؟ فَإِنْ قُلْنَا : هُوَ نُسْكَ . حَصَلَ الْحِلُّ بِهِ ، وَبِالْهَدْيِ وَالنِّيَّةِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَيْسَ بِنُسْكَ . حَصَلَ الْحِلُّ بِهِمَا دُونَهُ .

**فصل :** وَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا<sup>(٢)</sup> ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَ ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ وَاجِبٌ لِلْإِحْرَامِ ، فَكَانَ لَهُ بَدَلٌ يُنْتَقَلُ إِلَيْهِ ، كَدَمِ التَّمَتُّعِ . وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ الصَّيَامِ ، كَمَا لَا يَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ الْهَدْيِ . فَإِنْ نَوَى التَّحَلُّلَ قَبْلَهُ ، لَمْ يَحِلَّ ، وَكَانَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَذْبَحَ أَوْ يَصُومَ ؛ لِأَنَّهُ أُقِيمَ هَاهُنَا مُقَامُ أَفْعَالِ الْحَجِّ .

**فصل :** وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى عُمْرَةَ الْحَدْيِيَّةِ<sup>(٣)</sup> . وَسُمِّيَتِ الثَّانِيَةُ عُمْرَةَ الْقَضِيَّةِ ، وَلِأَنَّهُ حَلَ مِنْ إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِمْتَامِهِ ، فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، كَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ . وَوَجْهُ الْأُولَى<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ تَطَوُّعٌ جَازَ التَّحَلُّلُ مِنْهُ ، مَعَ صَلَاحِ الْوَقْتِ لَهُ<sup>(٥)</sup> ، فَلَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ يَعْتَقِدُهُ وَاجِبًا فَلَمْ يَكُنْ . فَأَمَّا الْحَبْرُ ، فَإِنَّ الَّذِينَ صُدُّوا كَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ ، وَالَّذِينَ اعْتَمَرُوا مَعَهُ فِي الْقَضَاءِ ، كَانُوا نَفَرًا يَسِيرًا ،

(١ - ١) سقط من : س ٢ ، ف ، ب ، م .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « القضية » .

(٤) في الأصل : « الأول » .

(٥) سقط من : الأصل .

ولم يأْمُرِ الباقيْنَ بالقضاءِ ، والقَضِيَّةُ ؛ الصِّلْحُ الذِي جَرَى بَيْنَهُمْ ، وَهُوَ غَيْرُ  
القَضَاءِ ، وَيُفَارِقُ الْفَوَاتِ ، فَإِنَّهُ <sup>(١)</sup> بَتْفَرِيطُهُ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَحِلَّ الْمُحْصَرُّ حَتَّى زَالَ الْحَصْرُ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ التَّحَلُّلُ ؛ لِأَنَّهُ  
زَالَ الْعُدْرُ ، وَإِنْ زَالَ الْعُدْرُ <sup>(٢)</sup> بَعْدَ الْفَوَاتِ ، تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، وَعَلَيْهِ هَذِي  
لِلْفَوَاتِ لَا لِلْحَصْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِلَّ بِهِ . وَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ مَعَ بَقَاءِ الْحَصْرِ ، فَلَهُ  
الْحِلُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَّ بِهِ قَبْلَ الْفَوَاتِ ، فَمَعَهُ أَوْلَى ، وَعَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> الْهَدْيُ  
لِلْحِلِّ <sup>(٤)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ هَذِي آخَرُ لِلْفَوَاتِ . وَإِنْ حَلَّ بِالْإِحْصَارِ ثُمَّ  
زَالَ ، وَأُمِكَّنَهُ الْحَجُّ مِنْ عَامِهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ، إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، أَوْ  
كَانَتِ الْحَجَّةُ وَاجِبَةً ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عَلَى الْفَوْرِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَمَنْ كَانَ إِحْرَامُهُ فَاسِدًا ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ بِالْإِحْصَارِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَّ مِنْ  
الصَّحِيحِ ، فَمِنْ الْفَاسِدِ أَوْلَى ، فَإِنْ زَالَ الْحَصْرُ بَعْدَ الْحِلِّ ، وَأُمِكَّنَهُ الْحَجُّ مِنْ  
عَامِهِ ، فَلَهُ الْقَضَاءُ فِيهِ . وَلَا يَتَصَوَّرُ الْقَضَاءُ لِلْحَجِّ فِي الْعَامِ الذِي أَفْسَدَهُ  
فِيهِ ، إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

فصل : وَمَنْ صُدَّ عَنْ عَرَفَةَ ، وَتَمَكَّنَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَلَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ؛  
لِأَنَّ لَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ ، فَمَعَهُ أَوْلَى . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ ، بَلْ <sup>(٤)</sup>  
يُقِيمُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَفُوتَهُ الْحَجُّ ، ثُمَّ يَحِلُّ بِعُمْرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ لَهُ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « الَّذِي فَاتَهُ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « التَّحَلُّلُ وَالْهَدْيُ » .

(٤) فِي م : « وَ » .

التَّحْلُلُ بِعُمْرَةٍ<sup>(١)</sup> فِي مَوْضِعٍ<sup>(٢)</sup> يُمَكِّنُهُ الْحَجُّ مِنْ عَائِهِ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ مِنَ الْحَجِّ ، فَلَا<sup>(٣)</sup> يُمَكِّنُهُ أَنْ يَصِيرَ مُتَمَتِّعًا .

**فصل : والحَصْرُ الْخَاصُّ ؛** مِثْلُ أَنْ يَحْبِسَهُ سُلْطَانٌ أَوْ غَرِيمٌ ظُلْمًا ، أَوْ بِحَقٍّ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيفَائِهِ ، وَالْعَبْدُ إِذَا مَنَعَهُ سَيِّدُهُ ، وَالزَّوْجَةُ يَمْنَعُهَا زَوْجُهَا ، كَالْعَامِّ فِي جَوَازِ التَّحْلُلِ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ<sup>(٤)</sup> وَتَحَقُّقِ الْمَعْنَى فِيهِ . فَأَمَّا مَنْ أَحْصَرَهُ مَرَضٌ أَوْ عَدَمُ نَفَقَةٍ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهُ التَّحْلُلُ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ<sup>(٥)</sup> ، وَلِأَنَّهُ يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ كُسِرَ ، أَوْ عَرِجَ ، فَقَدْ حُلَّ ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ مُحْصَرٌ ، فَأُشْبِهَ مَنْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَ لَهُ التَّحْلُلُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ قَالَا : لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ الْعَدُوِّ . وَلِأَنَّهُ لَا<sup>(٧)</sup> يَسْتَفِيدُ بِالْحِلِّ الْإِنْتِقَالَ مِنْ حَالِهِ ، وَ<sup>(٨)</sup> التَّخْلُصَ مِنَ الْأَذَى بِهِ ، بِخِلَافِ حَصْرِ الْعَدُوِّ .

---

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي : بَابُ فِي مَنْ أَحْصَرَ بَعْدُو ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ١٥٦/٥ ، ١٥٧ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْإِحْصَارِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٣١/١ .  
وَالْتِّرَمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يَهْلُ بِالْحَجِّ فَيَكْسِرُ أَوْ يَعْرِجُ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٦٨/٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْمُحْصَرِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢/٢٨٠ .  
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْمُحْصَرِّ بَعْدُو ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٦١/٢ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٥٠/٣ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥) فِي م : « أَوْ » .



## بَابُ الْهَدْيِ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى مَكَّةَ أَنْ يُهْدِيَ هَدْيًا<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى فِي حَجَّتِهِ مِائَةَ بَدَنَّةٍ .<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَلَمْ يَقُلْ : فِي حَجَّتِهِ .

وَيُسْتَحَبُّ [١٢٧ ط] اسْتِشْمَانُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعِظِمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾<sup>(٣)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُوَ الْاسْتِشْمَانُ وَالْاسْتِحْسَانُ وَالْاسْتِعْظَامُ<sup>(٤)</sup> .

وَأَفْضَلُ<sup>(٥)</sup> الْهَدْيِ الْأَضَاحِيُّ الْإِبِلُ ، ثُمَّ الْبَقَرُ ، ثُمَّ الْغَنَمُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى<sup>(٦)</sup> ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ<sup>(٧)</sup> ، وَمَنْ رَاحَ

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) سقط من : ف ، م .

والحديث تقدم تخريجه من حديث جابر في صفحة ٣٢١ .

(٣) سورة الحج ٣٢ .

(٤) أخرجه الطبري ، في : تفسيره ١٥٦/١٧ .

(٥) في س ٢ ، م : « الأفضل في » .

(٦ - ٦) زيادة من : ف .

(٧) سقط من : الأصل .

فى السّاعة الرّابعة، فكأّما قرّب دجاجة، ومن راح فى السّاعة الخامسة، فكأّما قرّب بيضة<sup>(١)</sup>. متفق عليه<sup>(٢)</sup>. ويجوز للمتطوّع أن يهْدَى ما أحبّ من كبير الحيوان وصغيره، وغير الحيوان؛ استِذْلالاً بهذا الحديث، إذ ذكر فيه الدّجاجة والبيضة. والأفضّل بهيمة الأنعام؛ لأنّ النّبى ﷺ أهْدَى منها.

فإن كانت إبلاً، سنّ إشعارها، بأن يشقّ صفحة سنّامها اليمنى<sup>(٣)</sup> حتى يسيل الدّم، ويُقلّدها نغلاً أو نحوها؛ لما روى ابن عباس أنّ رسول الله ﷺ صلّى بذي الحليفة، ثم دعا بيدنة فأشعرها فى صفحة سنّامها اليمنى، وسلّت الدّم عنها بيده. رواه مسلم<sup>(٤)</sup>. ولأنّها ربّما اختلطت بغيرها، أو ضلّت، فتعرّف بذلك، فتزدّد. وإن كانت غنماً، قلّدت آذان القرب والعزى؛ لقول عائشة: كنت أفيل القلائد للنّبى ﷺ، فيقلّد الغنم، ويُقيم فى أهله خلّالاً<sup>(٥)</sup>. أخرجه البخارى، ولمسلم نحوه<sup>(٦)</sup>. ولا يُشعرها

(١) تقدم تخريجه فى ٤٩٩/١.

(٢) فى ف: «الأمين».

(٣) فى: باب تقليد الهدى ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩١٢/٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الإشعار، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٠٦/١. والنسائى، فى: باب أى الشقين يشعر، وباب سلت الدم عن البدن، من كتاب المناسك. المجتبى ١٣٢/٥، ١٣٣. والترمذى، فى: باب ما جاء فى إشعار البدن، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١٣٩/٤. وابن ماجه، فى: باب إشعار البدن، من كتاب المناسك ١٠٣٤/٢. والدارمى، فى: باب فى الإشعار كيف يشعر، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٦٥/٢، ٦٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٢١٦/١، ٢٥٤، ٢٨٠، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٧٢.

(٤ - ٤) سقط من: ف، م.

لِضَعْفِهَا ، وَلأنَّهُ يَسْتَتِرُ مَوْضِعُ الإِشْعَارِ بِشَعْرِهَا وَصُوفِهَا .

**فصل :** وَلَا يَجِبُ الْهَدْيُ بِسَوْقِهِ مَعَ نِيَّتِهِ ، كَمَا لَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ بِالْمَالِ بِخُرُوجِهِ بِهِ لذلِكَ ، وَيَتَقَيَّ عَلَى مِلْكِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، وَمَأْوَاهُ لَهُ حَتَّى يَنْخَرَهُ . وَإِنْ قَلَّدهُ وَأَشْعَرَهُ ، وَجَبَ بذلِكَ ، كَمَا لَوْ بَنَى مَسْجِدًا وَأَذَّنَ لِلصَّلَاةِ<sup>(١)</sup> فِيهِ . وَإِنْ نَذَرَهُ ، أَوْ قَالَ : هَذَا هَدْيٌ . أَوْ<sup>(٢)</sup> : لِلَّهِ . وَجَبَ ؛ لِأنَّهُ لَفْظٌ يَقْتَضِي الإِيجَابَ ، فَأَشْبَهَ لَفْظَ الْوَقْفِ .

وَلَهُ رُكُوبُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ بِهِ ؛ لِأنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : « ازْكَبْهَا » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فَقَالَ : « ازْكَبْهَا وَيْلَكَ » . فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ .<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ ، قَالَ : « ازْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُجِئْتَ إِلَيْهَا ، حَتَّى تَجِدَ

---

= والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب قتل القلائد للبدن والبقر ، وباب إشعار البدن ، وباب تقليد الغنم ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/٢٠٧ ، ٢٠٨ . ومسلم ، فى : باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٥٧ ، ٩٥٨ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من بعث بهديه وأقام ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/٤٠٧ . والنسائى ، فى : باب قتل القلائد ، وباب هل يوجب تقليد الهدى إحراما ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/١٣٣ ، ١٣٧ . وابن ماجه ، فى : باب تقليد البدن ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/١٠٣٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/١٩١ ، ٢٣٦ .  
(١) فى ف : « للناس بالصلاة » ، وفى م : « بالصلاة » .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : ف .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب ركوب البدن ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/٢٠٥ . ومسلم ، فى : باب جواز ركوب البدنة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٦٠ . =

ظَهَرَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. فَإِنْ نَقَصَهَا الرُّكُوبُ، ضَمِنَهَا؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّ غَيْرِهِ بِهَا.

وَأِنْ وَلَدَتْ، فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا، يَذْبَحُهَا مَعَهَا؛ لِأَنَّ رُؤْيَ<sup>(٢)</sup> «أَنَّ عَلِيًّا»، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً مَعَهَا وَلَدَهَا، فَقَالَ: لَا تَشْرَبْ مِنْ لَبَنِيهَا، إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ وَلَدِهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ فَانْحَرْهَا وَوَلَدَهَا<sup>(٣)</sup>. وَلَأنَّهُ مَعْنَى تَصْيُرِهِ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَاسْتَبْعَ الْوَلَدَ، كَالْعِثْقِ.

وَلَهُ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ لَبَنِيهَا مَا فَضَّلَ عَنْ وَلَدِهَا؛ لِلْحَدِيثِ عَلِيٍّ، وَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَكُنْ فِيهَا مَنفِعٌ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾<sup>(٤)</sup>. وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِلخَبَرِ، وَلَأنَّ اللَّبَنَ غِذَاءُ الْوَلَدِ، فَلَا يَجُوزُ مَنَعُهُ مِنْهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ مَنَعُ الْأُمِّ عَلْفَهَا. فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْمَشْيُ، حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِهَا؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَحْمِلُ

---

= كما أخرجه أبو داود، في: باب في ركوب البدن، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٠٨. والترمذي، في: باب ما جاء في ركوب البدنة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/ ١٤٥. والإمام مالك، في: باب ما يجوز من الهدى، من كتاب الحج. الموطأ ١/ ٣٧٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٧٨، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٧، ٥٠٥.

(١) في: باب في ركوب البدن، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٠٨.

كما أخرجه مسلم، في: باب جواز ركوب البدنة المهداة... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٩٦١. والنسائي، في: باب ركوب البدنة المعروف، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١٣٩. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٤٨.

(٢ - ٢) في الأصل: «ابن عباس».

(٣) أخرجه البيهقي، في: باب لبن البدنة لا يشرب إلا بعد رى فصليها، من كتاب الحج، وفي: باب ما جاء في ولد الأضحية ولبنها، من كتاب الضحايا. السنن الكبرى ٥/ ٢٣٧، ٩/ ٢٨٨.

(٤) سورة الحج ٣٣.

وَلَدَ الْبَدَنَةَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>. فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ حَمْلُهُ وَلَا سَوَقُهُ، صَنَعَ بِهِ مَا<sup>(٢)</sup> يَصْنَعُ  
بِالْهَدْيِ الَّذِي يُخَشَى عَطْبُهُ.

وَأِنْ كَانَ عَلَيْهَا صُوفٌ فِي جِزِّهِ صَلَاحٌ لَهَا، جِزُّهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ؛ لِأَنَّهَا  
تَسْمُنُ بِذَلِكَ، فَتَنْفَعُ الْمَسَاكِينَ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جِزِّهِ صَلَاحٌ، لَمْ يَجْزُ  
أَخْذُهُ؛ لِأَنَّهُ جِزٌّ مِنْهَا، وَ<sup>(٣)</sup> يَنْفَعُ الْفُقَرَاءَ عِنْدَ ذَبْحِهَا.

وَأِنْ أُخْصِرَ، نَحَرَهُ حَيْثُ أُخْصِرَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِيهِ  
بِالْحُدُيَّةِ<sup>(٤)</sup>. وَإِنْ تَلَفَ<sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِ<sup>(٥)</sup> تَفْرِيطٍ، لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ،  
فَلَمْ يَضْمَنْهُ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ، كَالْوَدِيعَةِ. وَإِنْ تَعَيَّبَ، ذَبَحَهُ وَأَجْزَأَ<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهُ  
لَا يَضْمَنُ جَمِيعَهُ، فَبِعُضِّهِ أَوْلَى.

[١٢٨] **فصل:** وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ أَوْ عَطِبَ دُونَ مَحَلِّهِ، نَحَرَهُ  
مَوْضِعَهُ، وَصَبَّغَ نَعْلَهُ الَّتِي فِي عُنُقِهِ فِي دَمِهِ، فَضَرَبَ بِهَا صَفْحَتَهُ لِيَعْرِفَهُ  
الْفُقَرَاءُ، وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ رُفَقَتِهِ؛ لِمَا  
رَوَى<sup>(٧)</sup> دُرَيْبُ أَبُو<sup>(٧)</sup> قَيْصَةَ<sup>(٨)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَثُّ مَعَهُ بِالْبُذْنِ،

(١) أخرجه الإمام مالك، في باب ما يجوز من الهدى، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٧٨.  
والبيهقي، في: السنن الكبرى ٥/٢٣٧.

(٢) في الأصل، م: «كما».

(٣) سقط من: م.

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١.

(٥ - ٥) في ف: «بغير».

(٦) بعده في الأصل: «له».

(٧ - ٧) سقط من: ف، م.

(٨) هو ذؤيب بن حلحلة، وقيل: ابن حبيب بن حلحلة، كان يسكن قُدَيْدًا، وهو موضع =

ثم يَقُولُ : « إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَأَنْحَرُهَا ، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَ صَفْحَتَهَا ، وَلَا تَطْعَمْنَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَلَئِنَّهُ يُنْهَهُمْ فِي التَّقْرِيطِ فِيهَا لِأَكْلِهَا ، أَوْ يُطْعِمَهَا رُفْقَتَهُ ، فَمُنِعُوا مِنْ أَكْلِهَا لَذَلِكَ . فَإِنْ لَمْ يَذْبَحْهَا عِنْدَ خَوْفِهِ عَلَيْهَا حَتَّى تَلْفَتْ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ فَرَطَ فِيهَا ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهَا ، كَالْوَدِيعَةِ إِذَا رَأَى مَنْ يَسْرِقُهَا فَلَمْ يَمْنَعْهُ . وَإِنْ أَتْلَفَهَا ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالًا <sup>(٢)</sup> تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ غَيْرُهُ ، فَضَمِنَتْهُ ، كَالْعَاصِبِ . وَيَلْزِمُهُ أَكْثَرُ الْأُمُورَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ هَذِي مِثْلِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَتْهُ الْإِرَاقَةُ وَالتَّفْرِقَةُ ، وَقَدْ فَوَّتَهُمَا <sup>(٣)</sup> ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُمَا ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَ شَيْئَيْنِ . فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا وَفَقَ <sup>(٤)</sup> مِثْلِهَا أَوْ أَقَلَّ ، لَزِمَتْهُ مِثْلُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ ، اشْتَرَى بِالْفَضْلِ هَذَا آخَرَ . فَإِنْ لَمْ يَتَسَّعِ اشْتَرَى بِهِ لَحْمًا وَتَصَدَّقَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَقْوَتِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْقِيَمَةِ . وَإِنْ أَكَلَ مِمَّا مُنِعَ مِنْ أَكْلِهِ ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ لَحْمًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ أَتْلَفَهَا غَيْرُهُ ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلْزِمُهُ الْإِرَاقَةُ ، فَلَزِمَتْهُ قِيَمَتُهَا كَغَيْرِهَا ، وَيَشْتَرَى بِالْقِيَمَةِ مِثْلَهَا . فَإِنْ زَادَتْ ، فَالْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِيمَا إِذَا أَتْلَفَهَا صَاحِبُهَا .

---

= قَرَبَ مَكَّةَ ، وَلَهُ دَارٌ بِالْمَدِينَةِ ، شَهِدَ الْفَتْحَ ، وَعَاشَ إِلَى زَمَنِ مُعَاوِيَةَ . أَسَدُ الْغَابَةِ ٢/ ١٨٢ .  
 (١) فِي : بَابِ مَا يَفْعَلُ بِالْهَدَى إِذَا عَطِبَ فِي الطَّرِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/ ٩٦٣ .

كما أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي الْهَدَى إِذَا عَطِبَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢/ ١٠٣٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/ ٢٢٥ .

(٢) فِي ب : « مَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « فَوَّتَهَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « فَوْقَ » .

وإن اشترى هدياً فوجده معيباً، فله الأرش. ويَحْتَمِلُ أن يكون<sup>(١)</sup> للمساكين؛ لأنه بدلٌ عن الجزءِ الفائتِ من حيوانٍ جعله لله تعالى، فكان للمساكين، كعوضٍ ما أثلف منه بعد الشراء، ويكونُ حكمه حكمَ الفاضلِ عن المثل. ويَحْتَمِلُ أن يكون<sup>(٢)</sup> له؛ لأنَّ النذرَ إنما صادفَ المعيبَ بدونِ الجزءِ الفائتِ، فلم يَدْخُلْ في نذره، فلا يُسْتَحَقُّ عليه بدله.

**فصل:** ولا يزول ملكه عن الهدي والأضحية بإيجابهما. نصَّ عليه. وله إبدالهما بخيرٍ منهما. وقال أبو الخطاب: يزول ملكه، وليس له بيعه، ولا إبداله؛ لأنه جعله لله تعالى، فأشبهه المعتقد والموقوف. ووجه الأول، أنَّ النذورَ محمولةٌ على أصولها في الفروض، وفي الفرض لا يزول ملكه، وهو الزكاة، وله إخراج البدل، فكذلك في النذور. وأما بيعها بدونها فلا يجوز؛ لأنَّ فيه تفويتَ حقِّ الفقراءِ من الجزءِ الرائد، فلم يجز، كما لو أخرج في الزكاة أذنًى من الواجب. ولا يجوزُ إبدالها بمثلها؛ لأنه تفويتٌ لعينها من غيرِ فائدةٍ تحصل.

**فصل:** ومن وجب في ذمته هدي، فعينه في حيوان، تعين؛ لأنَّ<sup>(٣)</sup> ما وجب به مُعَيَّنٌ جاز أن يتعين به ما في الذمة، كالبيع، ويصير للفقراء. فإن هلك بتفريط أو غيره، رجع الواجب إلى ما في الذمة، كما لو كان عليه دين، فباعه به طعاماً، فهلك قبل تسليمه. وإن تعيب أو عطب فتخره، لم يُجزئه؛ لذلك. وهل يعودُ المعينُ إلى صاحبه؟ فيه روايتان؛

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «لأنه».

إحداهما، يَعودُ . ذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ ، فقال : صَنَعَ بِهِ مَا شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَيَّنَّهُ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ ، فَإِذَا لَمْ يَقَعْ عَنْهُ ، عَادَ إِلَى صَاحِبِهِ ، كَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ ، فَبَانَ أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْهِ . وَالْأُخْرَى ، لَا يَعودُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ لِلْمَسَاكِينِ بِنَذْرِهِ ، فَلَمْ يَعودْ إِلَيْهِ ، كَالَّذِي عَيَّنَّهُ ائْتِدَاءً . وَهَلْ يَعودُ إِلَى ذِمَّتِهِ مِثْلَ الْمُعَيَّنِّ ، أَوْ مِثْلَ الْوَاجِبِ فِي الذِّمَّةِ ؟ يُنْظَرُ ؛ فَإِنْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَكْثَرُ مِمَّا فِي الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ ، فَسَقَطَ بِتَلَفِهَا . وَإِنْ تَلَفَ بِتَفْرِيطٍ ، لَزِمَهُ أَكْثَرُ الْأُمُورَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِالْمُعَيَّنِّ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِذَا أَتْلَفَهُ ، فَعَلِيهِ مِثْلُ مَا قَوَّتَهُ . وَإِنْ وَلَدَ هَذَا الْمُعَيَّنُّ <sup>(١)</sup> تَبِعَهُ وَلَدُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُعَيَّنِّ ائْتِدَاءً .

فَإِنْ تَعَيَّنَّتِ <sup>(٢)</sup> الْأُمُّ فَبَطَلَ تَعْيِينُهَا ، فَفِي وَلَدِهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَبْطُلُ تَبَعًا كَمَا ثَبَتَ تَبَعًا . وَالثَّانِي ، لَا يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّ بَطْلَانَهُ فِي الْأُمِّ لِمَعْنَى اخْتِصَّ بِهَا بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْحُكْمِ فِي وَلَدِهَا ، فَلَمْ يَبْطُلْ فِيهِ ، كَمَا لَوْ وَلَدَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى ثُمَّ رَدَّهَا لَعَيْنِهَا .

[١٢٨ ط] فصل : وَإِذَا ذَبَحَ هَدْيَهُ أَوْ أَضْحِيَّتَهُ إِنْسَانٌ بِغَيْرِ أَمْرِهِ <sup>(٣)</sup> فِي وَقْتِهِ ، أَجْزَأُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَضِيهِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ إِنْسَانٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ <sup>(٤)</sup> ، وَقَعَ الْمَوْقِعُ ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الذَّابِحِ ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ تَعَيَّنَّ إِرَاقَةُ دَمِهِ عَلَى الْقَوْرِ ، حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كَالْمُرْتَدِّ .

(١) فِي م : « الْمُتَعَيَّنِّ » .

(٢) فِي س ١ : « تَعَيَّنَتْ » .

(٣) فِي س ١ : « إِذْنُهُ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « أَجْزَأُ عَنْهُ » .



**فصل : ويجوز الأكل من هدي التمتع والقران ؛ لأن أزواج النبي ﷺ كنَّ مُتَمَتِّعَاتٍ<sup>(١)</sup> ، إِلَّا عَائِشَةَ ، فَإِنَّهَا كَانَتْ قَارِنَةً لِإِدْخَالِهَا الْحَجَّ عَلَى عُمْرَتِهَا<sup>(٢)</sup> .** وقالت : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقَرَةً وَاحِدَةً ، قالت : فَدُخِلَ عَلَيْنَا بَلْحَمٍ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقِيلَ : ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ . رَوَاهُ <sup>(٣)</sup> الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ نَحْوَهُ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ دَمٌ تُسْلِكُ ، فَجَازَ الْأَكْلُ مِنْهُ ، كَالْأَضْحِيَّةِ . وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ وَاجِبٍ سِوَاهُمَا ؛ لِأَنَّهُ كَفَّارَةٌ ، فَلَمْ يَجْزِ الْأَكْلُ مِنْهُ ، كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ . وَعَنْهُ ، لَهُ الْأَكْلُ مِنَ الْجَمِيعِ إِلَّا الْمَنْذُورَ ، وَجِزَاءَ الصَّيْدِ . وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنَ الْهَدْيِ الْمَنْذُورِ فِي الذَّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرٌ يُصَالُهُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ لَهُمْ طَعَامًا . وَمَا<sup>(٥)</sup> سَاقَهُ تَطَوُّعًا ، اسْتَحَبَّ لَهُ<sup>(٦)</sup> الْأَكْلُ مِنْهُ ، سِوَاءَ عَيْتِهِ أَوْ لَمْ يُعَيِّنْهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْفَائِقَ وَالْمَعَزَّ ﴾<sup>(٧)</sup> . وَأَقْلُّ أَحْوَالِ الْأَمْرِ الْاسْتِخْبَابُ . وَقَالَ

(١) انظر ما تقدم تخريجه في حديث حفصة في صفحة ٣٣٤ .

(٢) انظر ما تقدم تخريجه في ١٥٩/١ .

(٣ - ٤) في م : « مسلم » .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب ما يأكل من البدن ... من كتاب الحج ، وفي : باب الخروج آخر الشهر ... من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢/٢١١ ، ٢١٢ ، ٥٩/٤ ، ٦٠ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٨٧٦ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/٩٩٢ ، ٩٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/١٩٤ ، ٢٧٣ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) زيادة من : الأصل .

(٦) سورة الحج ٣٦ .

جابر: أمر النبي ﷺ من كل بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ، فُجِعِلَتْ فِي قَدْرِ، <sup>(١)</sup> فَأَكَلَا مِنْهَا وَحَسِيًّا <sup>(٢)</sup> مِنْ مَرْقَهَا. <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَلَأنَّهُ دَمٌ نُسَكٍ، فَأَشْبَهَ الْأُضْحِيَّةَ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: حُكْمُهُ فِي الْأَكْلِ وَالتَّفْرِيقِ حُكْمُهَا. وَقَالَ جَابِرٌ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ بُذْنَتِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَرَحَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا». فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup>. وَالْمُسْتَحَبُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْيَسِيرِ فِي الْأَكْلِ، كَفَعِلِ <sup>(٥)</sup> النَّبِيِّ ﷺ فِي بُذْنِهِ. وَإِنْ أَطْعَمَهَا كُلَّهَا فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup>. فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهُنَّ <sup>(٧)</sup> شَيْئًا. وَيجوزُ لِلْمُهْدِي تَفْرِيقَ اللَّحْمِ بِنَفْسِهِ، وَيجوزُ إِطْلَاقَهُ لِلْفُقَرَاءِ، اسْتِذْلَالًا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

**فصل:** إِذَا نَذَرَ هَذِيًّا مُطْلَقًا، فَأَقْلُ مَا يُجْزِيهِ شَاةٌ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى أَضْلِهِ فِي الشَّرْعِ، وَلَا يُجْزِي إِلَّا مَا يُجْزِي

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ، ف، م: «فَأَكَلَ مِنْهَا وَحَسَا».

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ: س ١، ف.

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ فِي صَفْحَةِ ٣٢١.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبَدَنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ

الْبُخَارِيُّ ٢/٢١١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ ...، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ.

صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٥٦٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/٣١٧.

(٤) فِي س ٢، ف، م: «لِفَعْلٍ».

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٢٩.

(٦) فِي م: «مِنْهَا».

فى الأَصْحِيَّةِ، وَيَمْنَعُ فِيهِ <sup>(١)</sup> مِنَ الْعَيْبِ مَا يَمْنَعُ فِيهَا. وَإِنْ عَيَّنَهُ بِنَذْرِهِ ائْتِدَاءً، أَجْزَأَهُ مَا عَيَّنَهُ، كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا، <sup>(٢)</sup> «حَيَوَانًا كَانَ» أَوْ غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً». وَ«كَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً» <sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا أُطْلِقَ <sup>(٤)</sup> «بِالنَّسْبَةِ إِلَى» مَكَانِهِ، وَجَبَ إِيْصَالُهُ إِلَى فَقَرَاءٍ <sup>(٥)</sup> الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْهُودُ فِي الْهَدْيِ. وَإِنْ عَيَّنَ الذَّبِيحَ بِمَكَانٍ غَيْرِهِ فِي نَذْرِهِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْصِيَةٌ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بَيَوتَانَهُ <sup>(٦)</sup>. قَالَ: «هَلْ بِهِمَا» <sup>(٧)</sup> صَنَمٌ؟. قَالَ: لَا. قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٨)</sup>.

**فصل: وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ دَمٌ، أَجْزَأَهُ ذَبْحُ شَاةٍ، أَوْ سُبُحٌ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ؛**

(١) سقط من: الأصل، وفى ف: «منه».

(٢ - ٢) سقط من: الأصل، وفى، س ١، س ٢، ب: «حيوانا»، وفى م: «أو حيوانا».

(٣) تقدم تخريجه فى ٤٩٩/١.

(٤ - ٤) فى ف: «النية فى».

(٥) فى م: «مساكين».

(٦) بوانة: هضبة وراء ينبع قرية من ساحل البحر. معجم البلدان ٧٥٤/١.

(٧) فى ف: «فيها».

(٨) فى: باب ما يؤمر به من الوفاء عن النذر، من كتاب الأيمان. سنن أبى داود ٢/٢١٣.

كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب الوفاء بالنذر، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ١/٦٨٨.

والإمام أحمد، فى: المسند ٤/٦٤، ٦/٣٦٦.

ورود بعد هذا فى ف فصل زائد عما فى بقية النسخ يتعلق بجزاء الصيد وفدية الأذى،

وتقدم نحوه فى صفحة ٣٩٨ - ٤٠٢.

لَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِي الْمُتْعَةِ : شَاةٌ ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ ذَبَحَ بَدَنَةً ،  
اِحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُهَا وَاجِبًا ، كَمَا لَوْ اخْتَارَ التَّكْفِيرَ بِأَعْلَى الْكَفَّارَاتِ ،  
وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ سُبْعُهَا وَاجِبًا وَبَاقِيهَا تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّ سُبْعَهَا يُجْزِئُهُ ، فَأَشْبَهَ  
مَا لَوْ ذَبَحَ سَبْعَ شَيْيَاهُ .

وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ بَنَدِيرٌ ، أَوْ قَتْلُ نَعَامَةٍ ، أَوْ وَطْءٌ ، أَجْزَأُهُ سَبْعٌ مِنَ  
الْغَنَمِ ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُولَةٌ بِسَبْعٍ ، وَالشَّيْءُ أَطْيَبُ لَحْمًا . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : إِنَّ عَلَيَّ بَدَنَةً ، وَأَنَا مُوسِرٌ بِهَا <sup>(٢)</sup> ، وَلَا  
أَجِدُهَا فَأَشْتَرِيهَا . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَتَاعَ سَبْعَ شَيْيَاهُ فَيَذْبَحَهُنَّ . رَوَاهُ  
ابْنُ [ ١٢٩ د ] مَاجِه <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنَّمَا يُجْزِئُ ذَلِكَ مَعَ <sup>(٤)</sup> عَدَمِ الْبَدَنَةِ ؛  
لِأَنَّهَا بَدَلٌ ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ عَدَمُ الْمُبْدَلِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وَأِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ فَذَبَحَ بَقَرَةً ، أَجْزَأَتْهُ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ،  
قَالَ : كُنَّا نَتَحَرَّى الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . فَقِيلَ لَهُ : وَالْبَقَرَةُ ؟ فَقَالَ :  
وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِنَ الْبُذْنِ ! <sup>(٥)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٦ .

(٢) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م : «لها» . وهي رواية المسند في الموضع الأول ، والمثبت  
كما في ف ، هو موافق لما في سنن ابن ماجه والمسند الموضع الثاني .

(٣) في : باب كم تجزئ من الغنم عن البدنة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٨ / ٢ .  
كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣١١ / ١ ، ٣١٢ . وانظر : مصباح الزجاجه ٣ /

٥٢ ، ٥٣ .

(٤) في الأصل : «موضع» .

(٥ - ٥) زيادة من : م .

نَذَرَ<sup>(١)</sup> بَدَنَهُ ، لَزِمَهُ مَا نَوَاه . فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ مُخَيَّرٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَالثَّانِيَةُ ، إِنْ لَمْ يَجِدْ بَدَنَهُ ، أُجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ . وَعَنْهُ ، عَشْرٌ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ ، فَلَا يُجْزَىٰ مَعَ وُجُودِ الْأَصْلِ . فَأَمَّا مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ ، فَإِنَّهُ يُجْزَىٰ بَدَنَهُ أَوْ بَقَرَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُجْزَىٰ عَنْ سَبْعٍ فِي حَقِّ سَبْعَةٍ ، فَفِي حَقِّ وَاحِدٍ أَوْلَىٰ .

---

= والحديث أخرجه مسلم ، في : باب الاشتراك في الهدى .... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٥/٢ .

(١) في ف : «نوى» ، وفي م : «نذرهما» .



## بَابُ الْأُضْحِيَّةِ

وهي سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِما رَوَى أَنَسٌ قال: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. قال أبو زَيْد<sup>(٢)</sup>: الْأَمْلَحُ: الْأَيْضُ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ. وقال ابنُ الْأَعْرَابِيِّ<sup>(٣)</sup>: هو الْأَيْضُ النَّقِيُّ.

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب نحر البدن قائمة، من كتاب الحج، وفى: باب فى أضحية النبى ﷺ، وباب من ذبح الأضاحى بيده، وباب وضع القدم على صفحة الذبيحة، وباب التكبير عند الذبح، من كتاب الأضاحى. صحيح البخارى ٢/٢١٠، ٧/١٣٠، ١٣١، ١٣٣. ومسلم، فى: باب استحباب الضحية...، من كتاب الأضاحى صحيح مسلم ٣/١٥٥٦.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب ما يستحب من الضحايا، من كتاب الأضاحى. سنن أبى داود ٢/٨٦. والترمذى، فى: باب ما جاء فى الأضحية بكبشين، من أبواب الأضاحى. عارضة الأحوذى ٦/٢٩٠. والنسائى، فى: باب الكبش، وباب وضع الرجل على صفحة الضحية، وباب تسمية الله عز وجل، وباب ذبح الرجل أضحيته بيده، من كتاب الضحايا. المجتبى ٧/١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٤. وابن ماجه، فى: باب أضاحى رسول الله ﷺ، من كتاب الأضاحى. سنن ابن ماجه ٢/١٠٤٣. والدارمى، فى: باب السنة فى الأضحية، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٢/٧٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/١١٥.

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبو زيد الأنصارى، البصرى، ابن صاحب رسول الله ﷺ، الإمام العلامة النحوى، حجة العرب، وصاحب التصانيف، توفى سنة خمس عشرة ومائتين. إنباه الرواة للقفطى ٢/٣٠. سير أعلام النبلاء ٩/٤٩٤ - ٤٩٦.

(٣) محمد بن زياد بن الأعرابى، أبو عبد الله الهاشمى، إمام اللغة، مولاهم النسابة، توفى سنة إحدى وثلاثين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١٠/٦٨٧، ٦٨٨.

والتَّضَحِّيَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِقِيَمَتِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آثَرَهَا عَلَى الصَّدَقَةِ. وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ عَنْ أَهْلِيهِمَا؛ مَخَافَةَ أَنْ يُرَى ذَلِكَ وَاجِبًا. وَرَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يُضَحِّيَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ الْقَاضِي: هَذَا نَهْيٌ كَرَاهَةٍ لَا تَحْرِيمٍ، بِدَلِيلِ قَوْلِ عَائِشَةَ: كُنْتُ أَقْتُلُ فَلَانَدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يُقَلِّدُهَا بِيَدِهِ، ثُمَّ يَتَعَثُّ بِهَا، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى يَنْحَرَّ الْهَذَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي التَّحْرِيمِ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَالْآخَرُ فِي الْهَذْيِ الْمُرْسَلِ، وَلَوْ تَعَارَضا لَكَانَ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ خَاصًّا فِي الشَّعْرِ وَالْأَظْفَرِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ، فَإِنْ فَعَلَ، اسْتَعْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ.

(١) بعده في س ١: «أنه».

(٢) في: باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره ...، من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٦٥/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحي، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٨٥/٢. والترمذي، في: باب ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحي، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٩/٦، ٣٢٠. والنسائي، في: أول كتاب الضحايا. المجتبى ١٨٧/٧. وابن ماجه، في: باب من أراد أن يضحي فلا يأخذ في العشر من شعره وأظفاره، من كتاب الأضاحي. سنن ابن ماجه ١٠٥٢/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٩/٦، ٣٠١، ٣١١.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٧٢، ٤٧٣.



**فصل : ولا يُجزئُ إلا بهيمةُ الأنعام ؛ لقولُ الله تعالى : ﴿ لِيَذْكُرُوا**   
**أَسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾<sup>(١)</sup> .**

ولا يُجزئُ إلا الجذعُ من الضأن<sup>(٢)</sup> ، والثنيُّ من غيره ؛ لقولِ رسولِ الله ﷺ : « لا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، فَإِنْ عَشَرَ عَلَيْكُمْ ، فَادْزَبُحُوا الْجَذْعَ مِنَ الضَّأْنِ » . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> . والثنيُّ من البقرِ هي المُسِنَّة<sup>(٤)</sup> ، ومن الإبلِ ما كَمَلَ لها خَمْسُ سِنِينَ . قاله الأَصْمَعِيُّ<sup>(٥)</sup> .

ويُشْتَحَبُ اسْتِحْسَانُهَا ، وأَفْضَلُهَا الْبَيَاضُ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةُ أَصْحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثم ما كان أَحْسَنَ لَوْنًا .

**فصل : وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وكذلك الْبَقَرَةُ ؛ لقولِ جَابِرٍ : كُنَّا**   
**نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَذْبَحُ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، نَشْتَرِكُ فِيهَا . رواه**

(١) سورة الحج ٣٤ .

(٢) أى : ما له ستة أشهر .

(٣) فى : باب سن الأضحية ، من كتاب الأضاحى . صحيح مسلم ١٥٥٥/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يجوز فى الضحايا من السن ، من كتاب الأضاحى . سنن أبى داود ٨٦/٢ . والنسائى ، فى : باب المسنة والجذعة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧/ ١٩٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما تجزى من الأضاحى ، من كتاب الأضاحى . سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٤٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢١٣/٣ ، ٣١٢ ، ٣٢٧ .

(٤) أى ما لها ستتان .

(٥) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعى ، أبو سعيد ، الراوية ، اللغوى ، كان الرشيد يسميه شيطان الشعر ، توفى سنة ست عشرة ومائتين . تاريخ العلماء النحويين ٢١٨ - ٢٢٤ .

مسلم<sup>(١)</sup>. ويجوز أن يشتريوها فيها، سواء أراد جميعهم القربة، أو بعضهم<sup>(٢)</sup> والباقون اللحم؛ لأن كل شئ مبيع مقام<sup>(٣)</sup> شاة. ويجوز أن يقسموا أنصباؤهم؛ لأن القسمة إفرار حق، والحاجة داعية إليه.

فصل: ويستحب أن يذبح<sup>(٤)</sup> الهدى والأضحية بيده؛ لحديث أنس<sup>(٥)</sup>. ويجوز أن يشتريه فيه؛ لما ذكرنا في الهدى<sup>(٦)</sup>. ويجوز أن يشتريه كتابيا؛ لأنه من أهل الذكاة. ولا يستحب أن يذبحها إلا مسلم؛ لأنها قربة، فالأفضل أن لا يليها<sup>(٧)</sup> كافر<sup>(٨)</sup>. وعنه، لا يجوز أن يليها كافر؛ لذلك.

ويستحب لمن استتاب أن يحضرها؛ لما روى أبو سعيد أن رسول الله ﷺ [١٢٩ظ] قال لفاطمة: «اخصري أضحيتك، يغفر لك بأول قطرة تقطر من دميها»<sup>(٩)</sup>.

(١) في: باب الاشتراك في الهدى ... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٥٦/٢.  
كما أخرجه أبو داود، في: باب في البقر والجزور، عن كم تجزئ؟ من كتاب الأضاحي.  
سنن أبي داود ٨٩/٢. والنسائي، باب ما تجزئ عنه البقرة في الضحايا، من كتاب الضحايا.  
المجتبى ١٩٥/٧. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٤/٣.

(٢) بعده في م: «القربة».

(٣) في فـ: «مكان».

(٤) في م: «ينحر».

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٨٥.

(٦) انظر ما تقدم في صفحة ٤٤٠.

(٧) بعده في الأصل: «إلا خطأ».

(٨) بعده في م: «بالله».

(٩) أخرجه عبد الرزاق، في: باب فضل الضحايا ... من كتاب المناسك. المصنف ٤/ =

ويقول عند الذَّبْح: بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ؛ لحديث أنس. وإن قال: اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي. أو: مِنْ فُلَانٍ. فَحَسَنٌ؛ لما رَوَى جَابِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال على أَصْحَابِيَّة: «اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ، بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ». ثم دَبَحَ<sup>(١)</sup>. وفي رواية قال: «باسمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ<sup>(٢)</sup> وَأُمَّةِ مُحَمَّدٍ<sup>(٣)</sup>». ثم ضَحَّى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. وليس عليه أن يقول: عَنْ فُلَانٍ؛ لِأَنَّ<sup>(٥)</sup> النَّيَّةَ تُجْزَى.

**فصل: وأوَّلُ وَقْتِ الذَّبْحِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمِصْرِ، إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ وَخَطَبَ يَوْمَ النَّحْرِ؛** لما رَوَى البراء قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ دَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيَعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. وفي حَقِّ غَيْرِ أَهْلِ الْمِصْرِ قَدْرُ

---

= ٣٨٨. والبيهقي، في: باب ما يستحب من ذبح النسيكة.... من كتاب الحج. السنن الكبرى ٢٣٩/٥.

(١) أخرجه أبو داود، في: باب ما يستحب من الضحايا، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٨٦/٢. وابن ماجه، في: باب أضاحي رسول الله ﷺ، من كتاب الأضاحي. سنن ابن ماجه ١٠٤٣/٢. والدارمي، في: باب السنة في الأضحية، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٧٥، ٧٦. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٧٥.

(٢ - ٣) سقط من: م.

(٣) في: باب استحباب الضحية، وذبحها مباشرة.... من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٥٧/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما يستحب من الضحايا، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٨٥/٢، ٨٦. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٧٨. كلهم من حديث عائشة، رضي الله عنها. (٤) سقط من: الأصل.

(٥) أخرجه البخاري، في: باب الأكل يوم النحر، وباب استقبال الإمام الناس في خطبة =

الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ فِي حَقِّهِمْ اِغْتِبَارُ حَقِيقَةِ الصَّلَاةِ ، فَاعْتَبِرَ قَدْرُهَا . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : الْمُعْتَبَرُ قَدْرُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ آخِرُهَا بِالْوَقْتِ ، فَتَعَلَّقَ أَوَّلُهَا بِالْوَقْتِ ، كَالصَّوْمِ . فَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَعَلَيْهِ بَدْلُهَا إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً ؛ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ .

وَأَخِرُ وَقْتِهَا آخِرُ الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ادِّخَارِ لَحُومِ<sup>(١)</sup> الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْخِرَقِيُّ : وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ لَيْلًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَذْكُرُوا ﴾

---

= العيد ، وباب كلام الإمام والناس ... ، من كتاب العيدين ، وفي : باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٢/٢١ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٧/١٣٢ ، ١٣٣ . ومسلم ، في : باب وقتها ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣/١٥٥٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الخطبة يوم العيد ، وباب حث الإمام الناس على الصدقة ، من كتاب العيدين ، وفي : باب ذبح الضحية قبل الإمام ، من كتاب الذبائح والصيد . المجتبى ٣/١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ٧/١٩٦ .

(١) سقط من : ف .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٧/١٣٤ . ومسلم ، في : باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣/١٥٦٠ ، ١٥٦١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في حبس لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢/٩٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل الأضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٦/٣٠٨ . والنسائي ، في : باب النهي عن الأكل من لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . المجتبى ٧/٢٠٥ . والدارمي ، في : باب في لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢/٧٨ . والإمام مالك ، في : باب ادخار لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . الموطأ ٢/٤٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٩ ، ١٦ ، ٣٤ ، ٣٧ .

أَسَمَ اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ <sup>(١)</sup> .  
وقال غيره من أصحابنا : يجوزُ ليلاً ؛ لأنه زَمَنٌ يَصِحُّ فِيهِ الرَّمْيُ ، فَصَحَّ فِيهِ  
الذَّبْحُ ، كَالنَّهَارِ . وقال بعضهم : فيه روايتان .

فإن فات وقتُ الذَّبْحِ ، ذَبَحَ الواجِبُ قِضَاءً ؛ لأنه قد وَجِبَ ذَبْحُهُ ،  
فلم يَسْقُطْ بِقَوَاتٍ وَقْتِهِ ، وإن كان تَطَوُّعًا ، فقد فاتته سُنَّةُ الْأُضْحِيَّةِ .

**فصل : ولا يُجْزِئُ في الْأُضْحِيَّةِ مَعِيَّةٌ عَيْنًا يَنْقُصُ لَحْمَهَا ؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ**  
**قال : قام فينا رسولُ اللَّهِ ﷺ فقال : « أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي ؛ الْعَوْرَاءُ**  
**الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا ، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي**  
**لَا تُنْقِي » . رواه أبو داود <sup>(٢)</sup> .** يعنى التى لا مُخٌّ فيها . والعوراء البَيِّنُ عَوْرُهَا ،  
هى <sup>(٣)</sup> التى انْخَسَفَتْ عَيْنُهَا وَذَهَبَتْ . فَتَصَّرَ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ النَاقِصَةِ  
لِللَّحْمِ <sup>(٤)</sup> ، وَقَسْنَا عَلَيْهَا مَا فِي مَعْنَاهَا . وَلَا تُجْزِئُ الْعَضْبَاءُ ؛ لِمَا رَوَى <sup>(٥)</sup> عَلَى

(١) سورة الحج ٢٨ .

(٢) فى : باب ما يكره من الضحايا ، من كتاب الأضاحى . سنن أبى داود ٨٨/٢ .  
كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما لا يجوز من الأضاحى ، من أبواب الأضحية . عارضة  
الأحوذى ٢٩٤/٦ ، ٢٩٥ . والنسائى ، فى : باب العرجاء ، من كتاب الأضاحى . المجتبى ٧/  
١٨٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما يكره أن يضحي به ، من كتاب الأضاحى . سنن ابن ماجه ٢/  
١٠٥٠ ، ١٠٥١ . والدارمى ، فى : باب ما لا يجوز فى الأضاحى ، من كتاب الأضاحى . سنن  
الدارمى ٧٦/٢ ، ٧٧ . والإمام مالك ، فى : باب ما ينهى عنه من الضحايا ، من كتاب الضحايا .  
الموطأ ٤٨٢/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨٤/٤ ، ٢٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٣) سقط من : م .

(٤) فى س ٢ ، ف ، ب ، م : « اللحم » .

(٥) بعده فى ف : « عن » .

قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْحَى بِأَعْصَبِ الْأُذُنِ ، أَوْ الْقَرْنِ . قال سعيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : الْعَصَبُ النَّصْفُ فَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(١)</sup> .  
يَعْنِي الَّتِي ذَهَبَتْ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا .

وَتُجَزَى الْجَمَاءُ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ لَهَا قَرْنٌ ، وَالصَّنْعَاءُ ، وَهِيَ الصَّغِيرَةُ الْأُذُنِ ، وَالْبِزْرَاءُ الَّتِي لَا ذَنْبَ لَهَا ، وَالشَّرْقَاءُ الَّتِي شُقَّتْ أُذُنُهَا ، وَالْخَرْقَاءُ الَّتِي انْشَقَّتْ أُذُنُهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ لَحْمَهَا ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّخَرُّزُ مِنْهُ . وَغَيْرُهَا أَفْضَلُ مِنْهَا ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ ، وَلَا نُضْحَى بِمُقَابَلَةٍ ، وَلَا مُدَابِرَةٍ ، وَلَا خَرْقَاءَ ، وَلَا شَرْقَاءَ . قال أبو إسحاق السَّيِّعِيُّ : الْمُقَابَلَةُ : يُقَطَّعُ طَرَفُ الْأُذُنِ ، وَالْمُدَابِرَةُ : يُقَطَّعُ مِنْ مُؤَخَّرِ الْأُذُنِ ، وَالْخَرْقَاءُ : تُشَقُّ الْأُذُنُ لِلْسَمَةِ ، وَالشَّرْقَاءُ : تُشَقُّ أُذُنُهَا لِلْسَمَةِ <sup>(٢)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا نَهَى تَنْزِيهِه ؛ لِمَا

(١) في : باب العضباء ، من كتاب الأضاحي . المجتبى ١٩١/٧ ، ١٩٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يكره من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٨/٢ . والترمذي ، في : باب في الأضحية بعضاء القرن والأذن ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٣٠٣/٦ . وابن ماجه ، في : باب ما يكره أن يضحي به ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٠/١ ، ٨٣ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٥٠ .  
(٢) سقط من : م .

(٣) في : باب ما يكره من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٨/٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما يكره من الأضاحي ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٢٩٦/٦ ، ٢٩٧ . والنسائي ، في : باب المقابلة ؛ وهي ما قطع طرف أذنها ، وباب المدابرة ؛ وهي ما قطع من مؤخر أذنها ، وباب الخرقاء ؛ وهي التي تخرق أذنها ، من كتاب الأضاحي . المجتبى ١٩٠/٧ ، ١٩١ . وابن ماجه ، في : باب ما يكره أن يضحي به ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٥٠/٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يجوز في الأضاحي ، من =

ذكرناه . وقال ابن حامد : لا تجزئ الجماء .

ويجزئ الخصى ؛ لأن النبي ﷺ ضحى بكبشين مؤجوعين<sup>(١)</sup> . ولأنه يذهب عضو غير مشتطاب ، يطيب اللحم [ ١٣٠ ] بذهابه .

فصل : ويستحب أن يأكل الثلث من الأضحية ،<sup>(٢)</sup> ويهدي الثلث ، ويتصدق بالثلث<sup>(٣)</sup> ؛ لما روى ابن عمر ، عن النبي ﷺ في الأضحية ، قال : « يطعم أهل بيته الثلث ، ويطعم فقراء جيرانه الثلث ، ويتصدق على السؤال بالثلث » . قال الحافظ أبو موسى<sup>(٤)</sup> : هذا حديث حسن . ولقول ابن عمر : الضحايا والهدايا ؛ ثلث لك ، وثلث لأهلك<sup>(٥)</sup> ، وثلث للمساكين . وإن أطعمها كلها أو أكثرها ، فحسن ، وإن أكلها كلها إلا أوقية تصدق بها ، جاز ، وإن أكلها كلها ، ضمن القدر الذي تجب الصدقة

---

= كتاب الأضاحي ٧٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٠/١ ، ١٠٨ ، ١٢٨ ، ١٤٩ .

(١) موجوعين : خصبين .

والحديث تقدم تخريجه عند أبي داود من حديث جابر في صفحة ٤٨٩ .

ومن حديث عائشة وأبي هريرة أخرجه ابن ماجه ، في : سننه ١٠٤٣/٢ . ومن حديث أبي

رافع أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٨/٦ .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) في س ٢ : « أن » .

(٤) محمد بن عمر بن أحمد أبو موسى ، ابن المديني ، الشافعي ، الحافظ ، صاحب التصانيف ،

منها كتابه « الوظائف » ، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٦/

١٦٠ - ١٦٣ .

والحديث عزاه في المغني إليه في كتابه « الوظائف » . المغني ١٣/٣٨٠ . والشرح الكبير ٩/

٤٢٤ .

(٥) في م : « لأهل بيتك » .

به ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا أَلْفَانِجَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ <sup>(١)</sup> . والأمرُ يَقْتَضِي  
الْوُجُوبَ .

وإن نَذَرَ أَضْحِيَّةً ، فله الأكلُ منها ؛ لأنَّ النَّذْرَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُغْهُودِ  
قَبْلَهُ ، وَالْمُغْهُودُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ذَبْحُهَا وَالْأَكْلُ مِنْهَا . وَلَا يُغَيِّرُ النَّذْرُ  
مِنْ صِفَةِ الْمُنْذُورِ إِلَّا الْإِجَابَ . قال القاضي : وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ مَنَعَ الْأَكْلَ  
مِنْهَا <sup>(٢)</sup> ؛ قِيَّاسًا عَلَى الْهَدْيِ الْمُنْذُورِ .

فصل : ولا يجوزُ يَبِغْ شَيْءٌ مِنَ " الْأُضْحِيَّةِ " وَ" الْهَدْيِ " ، وَلَا إِعْطَاءُ  
الْجَازِرِ بِأَجْرَتِهِ شَيْئًا مِنْهَا ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرَنِي  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ ، وَأَنْ أَقْسِمَ جُلُودَهَا وَجِلَالَهَا <sup>(٣)</sup> ، وَأَنْ لَا  
أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا وَقَالَ : « نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .  
وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَفَعَ بِجِلْدِهَا ، وَيَصْنَعَ مِنْهُ النَّعَالَ ، وَالْخِيفَافَ ، وَالْفِرَاءَ ،

---

(١) سورة الحج ٣٦ .

(٢) بعده فى ف : « منعه » .

(٣ - ٣) زيادة من : الأصل .

(٤) الجمل : ماتلبسه الدابة لتصان به .

(٥) والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب لا يعطى الجزار ... ، وباب يتصدق بجلود الهدى ،  
وباب يتصدق بجلال الهدى ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢١٠ ، ٢١١ . ومسلم ،  
فى : باب فى الصدقة بلحوم الهدايا ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٤ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك ، سنن أبى داود ١ /  
٤٠٩ ، ٤١٠ . وابن ماجه ، فى : باب من جلل البدنة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ /  
١٠٣٥ . والدارمى ، فى : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٧٤ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٧٩ ، ١٥٤ .



والأُسْقِيَّةَ، وَيَدَّخِرَ مِنْهَا؛ يَأْخُذُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ إِدْخَالِ لَحْمِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وَلَأنَّ الْجِلْدَ جُزْءٌ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ، فَجَازَ الْإِثْفَاعُ بِهِ كَاللَّحْمِ.

**فصل:** وَإِذَا أُوجِبَ الْأَضْحِيَّةُ بِعَيْنِهَا، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الْهَدْيِ الْمُعَيَّنِّ؛ فِي رُكُوبِهَا، وَوَلَدِهَا، وَلَبَنِهَا، وَصُوفِهَا، وَتَلْفِهَا، وَإِثْلَافِهَا، وَنُقْصَانِهَا، وَذَبْحِهَا، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَضَاحِيَّ وَالْهَدَايَا مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ.

وَإِجَابَتُهَا قَوْلُهُ: هَذِهِ أَضْحِيَّتِي. أَوْ: هَذِهِ لِلَّهِ. أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْقَوْلِ. وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالشَّرَاءِ مَعَ النَّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ، فَلَمْ تُؤَوَّلْ فِيهَا النَّيَّةُ الْمُقَارِنَةُ<sup>(٢)</sup> لِلشَّرَاءِ، كَالْوَقْفِ وَالْعَتَقِ.

وَإِنْ أُوجِبَتْهَا نَاقِصَةٌ نَقْصًا يَمْتَنِعُ الْإِجْرَاءُ، فَعَلِيهِ ذَبْحُهَا؛ لِأَنَّ إِجْبَابَهَا كَنَذَرِ ذَبْحِهَا، فَيَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَلَا يَكُونُ أَضْحِيَّةً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أُزْبِعَ لَا تُجْزَى فِي الْأَضَاحِيِّ»<sup>(٣)</sup>. وَلَكِنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِلَحْمِهَا، وَيُنَابُ عَلَيْهِ،

(١) فِي: بَابِ اسْتِئْذَانِ النَّبِيِّ ﷺ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، وَفِي: بَابِ بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضَاحِيِّ .... مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/١٥٦٤، ٦٧٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْأَوْعِيَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرِيَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٩٨. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا. الْمُجْتَبَى ٧/٢٠٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥/٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩.

(٢) فِي م: «الْمُفَارَقَةُ».

(٣) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٩١.

كَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَتِهِ بِهِ عَيْبٌ يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ . وَلَا يَلْزَمُهُ الْبَدَلُ ، إِلَّا أَنْ  
تَكُونَ الْأُضْحِيَّةُ وَاجِبَةً ؛ لِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ .

وإن زال عَيْبُهَا قَبْلَ ذَبْحِهَا ، أَجْزَأَتْ عَنْ الْأُضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْقُرْبَةَ تَتَعَيَّنُ  
فِيهَا بِالذَّبْحِ ، وَهِيَ سَلِيمَةٌ حِينَئِذٍ . وَإِنْ اشْتَرَاهَا مَعِيَّةً فَأَوْجَبَهَا ، ثُمَّ عَلِمَ  
عَيْبَهَا ، خُرِّجَ جَوَازُ رَدِّهَا عَلَى جَوَازِ إِبْدَالِهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَلَهُ أَخْذُ أَرْضِهَا ،  
وَحُكْمُهُ حُكْمُ أَرْضِ الْهَدْيِ الْمَعِيْبِ .

## باب العَقِيقَةِ

وهي الذَّيْبَحَةُ عن<sup>(١)</sup> المَوْلُودِ ، وهي سُنَّةٌ ؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُسَمَّى ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ ، فَأَحَبُّ أَنْ يَنْشُكَ عَنْهُ فَلْيَفْعَلْ ». رَوَاهُ مَالِكٌ فِي « الْمُوطَأِ »<sup>(٣)</sup> .

وَالسُّنَّةُ أَنْ يُذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُتَسَاوِيَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ كُرَيْزٍ الْكُفَيْيَّةُ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « عَنِ الْغُلَامِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « عَلَى » .

(٢) فِي : بَابُ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٥ / ٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابُ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَضْحَى . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦ / ٣١٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابُ مَتَى يَعْقُ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُجْتَبَى ١٤٧ / ٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابُ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٠٥٧ / ٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابُ السَّنَةِ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٨١ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٧ / ٥ ، ٨ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٢ .

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُوطَأُ ٥٠٠ / ٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابُ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٦ / ٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابُ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلِيمَانَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُجْتَبَى ١٤٥ / ٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٤ ، ٣٦٩ / ٥ ، ٤٣٠ .

شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ<sup>(١)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَيُسْتَحَبُّ ذَبْحُهَا  
يَوْمَ السَّابِعِ .

وَيُجْزَى فِيهَا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ مَا يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ ، وَيَمْتَنِعُ فِيهَا مِنَ  
الْعَيْبِ مَا يَمْتَنِعُ فِيهَا .

وَسَبِيلُهَا [ ١٣٠ ط ] فِي الْأَكْلِ ، وَالْهَدْيَةِ ، وَالصَّدَقَةِ ، سَبِيلُهَا ، إِلَّا أَنَّهُ  
يُسْتَحَبُّ تَفْصِيلُهَا أَغْضَاءً ، وَلَا يُكْسَرُ لَهَا عَظْمٌ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ ذَبِيحَةٍ ذُبِحَتْ  
عَنِ الْمَوْلُودِ ، فَاسْتَحِبَّ أَنْ لَا تُكْسَرَ عِظَامُهَا ، تَفَاوُلًا بِسَلَامَةِ أَغْضَائِهِ . قَالَتْ  
عَائِشَةُ : السَّنَةُ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ عَنِ الْغَلَامِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ<sup>(٢)</sup> ، تُطْبَخُ  
جُدُولًا<sup>(٣)</sup> ، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمُهَا ، وَيَأْكُلُ ، وَيُطْعِمُ ، وَيَتَصَدَّقُ ، وَذَلِكَ يَوْمَ  
السَّابِعِ<sup>(٤)</sup> .

فَإِنْ ذَبَحَهَا قَبْلَ السَّابِعِ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهَا بَعْدَ سَبَبِهَا ، فَجَازٌ ، كَتَقْدِيمِ

---

(١) فِي : بَابِ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ ٩٥ / ٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْعَقِيقَةِ عَنِ الْجَارِيَةِ ، وَبَابِ الْعَقِيقَةِ عَنِ الْغَلَامِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْعَقِيقَةِ . الْمُجْتَبَى ١٤٦ / ٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ٢ /  
١٠٥٦ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ السَّنَةِ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ٨١ / ٢ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨١ / ٦ ، ٤٢٢ .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « وَكَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ » .

(٣) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ : أَيُّ غَضُوزًا عَضُوزًا . الْغَرِيرِينَ ٣٣١ / ١ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ طَرِيقِ الْعَقِيقَةِ وَأَيَامِهَا ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٢٣٨ / ٤ ،  
٢٣٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُخْتَصَرًا ، فِي الْمَصْنَفِ ٥١ / ٨ ، ٥٥ .

الكَفَّارَةَ قَبْلَ الْحِنْثِ . وَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْهُ ، ذَبَحَهَا فِي الرَّابِعِ عَشَرَ ، فَإِنْ فَاتَ ،  
فَفِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَقِيقَةِ : « تُذْبَحُ  
لِسَبْعٍ ، وَلِأَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، وَلِإِحْدَى وَعِشْرِينَ » <sup>(١)</sup> . أَخْرَجَهُ الْحُسَيْنُ بْنُ يَحْيَى  
ابْنُ <sup>(٢)</sup> عِيَّاشِ الْقَطَّانُ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْهُ ، ذَبَحَهَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ سَبَبُهَا .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ خَلْقُ رَأْسِ الصَّبِيِّ يَوْمَ السَّابِعِ ، وَتَسْمِيَّتُهُ ؛ لِحَدِيثِ  
سَمُرَةَ . وَإِنْ سَمَّاهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، جَازَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِأَخٍ  
لَهُ حِينَ وُلِدَ ، فَحَنَكَهُ بِتَمْرَةٍ ، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَسَمَّى النَّبِيُّ  
ﷺ وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ لَيْلَةً وُلِدَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٠٣/٩ .

(٢) فِي ف : « وَابْنُ » .

(٣) الْحُسَيْنُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عِيَّاشِ بْنِ عِيْسَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَطَّانُ الْبَغْدَادِيُّ ، الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ الثَّقِيُّ ،  
مُسْنَدُ بَغْدَادٍ ، وَلَدَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتِينَ ، سَمِعَ أَحْمَدَ بْنَ الْمُقْدَامِ الْعَجَلِيَّ وَغَيْرَهُ ، حَدَّثَ عَنْهُ  
الْدَّارِقُطْنِيُّ وَيُوسُفُ الْقَوَّاسُ وَجَمَاعَةٌ ، مَاتَ بِبَغْدَادٍ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ  
مِائَةٍ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٣١٩/١٥ ، ٣٢٠ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ وَصْفِ الْإِمَامِ إِبْلِ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ  
تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٦٠/٢ ، ١٠٩/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ  
اسْتِحْبَابِ تَحْنِيكِ الْمَوْلُودِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْآدَابِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٨٩/٣ .

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ رَحْمَتِهِ ﷺ بِالصَّبِيَّانِ وَالْعِيَالِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ . صَحِيحُ  
مُسْلِمٍ ١٨٠٧/٤ .

وَالْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا عَقِبَ حَدِيثٍ آخَرَ بِنَحْوِ الْمُتَّصِلِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَهُ . انْظُرْ :  
بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّا بِكَ لَحَزُونُونَ » ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٥/٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ  
١٧٢/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٤/٣ .

وَيُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ اسْمِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّكُمْ تَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .  
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » .  
« حَدِيثٌ صَحِيحٌ » <sup>(٢)</sup> ، « رَوَاهُ مُسْلِمٌ » <sup>(٣)</sup> .

وَيُكْرَهُ لَطْخُ رَأْسِ الصَّبِيِّ بِالْدَمِ ؛ لِأَنَّهُ تَنَجِّيسٌ لَهُ ، وَهُوَ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ  
الْجَاهِلِيَّةِ ، قَالَ بُرَيْدَةُ : كُنَّا نُلَطِّخُ رَأْسَ الصَّبِيِّ بِدَمِ الْعَقِيقَةِ ، فَلَمَّا جَاءَ  
الْإِسْلَامُ كُنَّا نُلَطِّخُهُ بِزَعْفَرَانٍ <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) فى : باب فى تغيير الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٥٨٤ / ٢ .  
كما أخرجه الدارمى ، فى : باب فى حسن الأسماء ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمى  
٢٩٤ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٩٤ / ٥ .  
(٢ - ٢) سقط من : الأصل .  
(٣ - ٣) سقط من : ف ، م .  
والحديث أخرجه مسلم ، فى : باب النهى عن التكنى بأبى القاسم ... ، من كتاب الآداب .  
صحيح مسلم ١٦٨٢ / ٣ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب تغيير الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٥٨٤ / ٢  
٥٨٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء ما يستحب من الأسماء ، من أبواب الأدب . عارضة  
الأحوذى ٢٧٥ / ١٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن  
ابن ماجه ١٢٢٩ / ٢ . والدارمى ، فى : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الاستئذان .  
سنن الدارمى ٢٩٤ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٤ / ٢ ، ١٢٨ .  
(٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى العقيقة ، من كتاب الأضاحى . سنن أبى داود ٩٦ / ٢ .

## باب الذبائح

لا يَحِلُّ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ ﴾ . إلى قوله : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . إِلَّا السَّمَكَ وَشِبْهَهُ مِمَّا لَا يَعْيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ ، فَإِنَّهُ يُبَاخُ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ وَإِنْ طَفَا ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَحْرِ : « هُوَ الطَّهْوَرُ مَأْوُهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ » . <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ <sup>(٣)</sup> . وَالْجَرَادُ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ <sup>(٤)</sup> ؛ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ » . <sup>(٥)</sup> أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، وَقَالَ : « الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ » . وَلأنَّ ذَكَاتَهُمَا فِي الْعَادَةِ لَا تُتِمَّكُنْ ، فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُمَا <sup>(٦)</sup> .

وما يَعْيشُ مِنَ الْبَحْرِيِّ فِي الْبَرِّ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَى

(١) سورة المائدة ٣.

(٢ - ٢) سقط من : س ٢ ، ف ، م ، وفي ب : « رواه الترمذى وغيره وقال : حديث حسن » .  
والحديث تقدم تخريجه فى ٦/١ .

(٣) بعده فى م : « ودمان » .

(٤) بعده فى م : « الكبد والطحال » .

(٥ - ٥) سقط من : ف ، م .

والحديث أخرجه ابن ماجه ، فى : باب صيد الحيتان والجراد ، من كتاب الصيد ، وفى : باب الكبد والطحال ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٧٣/٢ ، ١١٠٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٩٧/٢ .

(٦) فى الأصل ، ف : « اعتبارهما » .

ذَبِيحِهِ، إِلَّا<sup>(١)</sup> السَّرَطَانَ، فَإِنَّهُ لَا ذَكَاةَ<sup>(٢)</sup> لَهُ، فَأُشْبِهَ الْجَرَادَ.<sup>(٣)</sup> وقال  
القاضي: لَا يُبَاحُ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ<sup>(٤)</sup>. وعن أحمد، أَنَّ الْجَرَادَ لَا يُبَاحُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ  
بَسْبَبٍ، كَتَغْرِيقِهِ وَطَبْعِهِ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ.

ولو وَجَدَ سَمَكَةً فِي بَطْنِ أُخْرَى، أَوْ فِي حَوْصَلَةِ طَائِرٍ، أَوْ جَرَادًا<sup>(٥)</sup>،  
أَوْ حَبًّا، أَوْ وَجَدَ الْحَبَّ فِي رَوْثٍ بَعِيرٍ، حَلٌّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَحَلٍّ طَاهِرٍ، وَلَا  
ذَكَاةَ لَهُ، فَأُشْبِهَ مَا مَاتَ فِي الْمَاءِ. وَعَنْهُ، مَا أُكِلَ مَرَّةً لَا يُؤْكَلُ ثَانِيَةً؛ لِأَنَّهُ  
رَجِيعٌ، فَيَكُونُ مُسْتَحَبًّا.

ولو صَادَ الْوَيْثِيُّ حُوتًا، حَلٌّ. وَعَنْهُ، لَا يَحِلُّ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا  
ذَكَاةَ لَهُ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَخَذَهُ مَيْتًا.

فصل: وَلِلذَّكَاءِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ؛ أَهْلِيَّةُ الْمَذْكِيِّ، بَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَوْ  
كِتَابِيًّا، عَاقِلًا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup>. وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>. يَغْنَى ذَبَائِحَهُمْ. وَلَا  
تَحِلُّ ذَكَاةُ وَثِيئٍ وَلَا مَجُوسِيٍّ، وَلَا مُرْتَدٍّ وَإِنْ تَدَيَّنَ بِيَدَيْنِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛  
لَأَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ لَهُ مُحْكُمُ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَمَقْهُومُ الْآيَةِ تَحْرِيمُ ذَبَائِحِ مَنْ سِوَاهُمْ.  
وَفِي نَصَارَى يَنْبَغِي تَغْلِبُ رِوَايَتَانِ؛ أَصَحُّهُمَا، حِلُّ ذَبَائِحِهِمْ؛ لِقُومِ الْآيَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «أُشْبِهَ».

(٢) فِي ف: «دَم».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) فِي م: «جَرَاد».

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣.

(٦) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٥.



والثانية، تحريمها؛ لأن ذلك يُزَوِّى عن عليٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال أصحابنا: ولا تحِلُّ ذَبِيحَةٌ مِنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ وَتَنِيٍّ أَوْ مَجُوسِيٍّ؛ لَأَنَّهُ اجْتَمَعَ [١٣١] فِيهِ مَا يَقْتَضِي الْحَظْرَ وَالْإِبَاحَةَ، فَغُلِبَ الْحَظْرُ.

وإن ذَبَحَ الْيَهُودِيُّ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ؛ وَهُوَ كُلُّ ذِي ظُفْرِ - قَالَ قَتَادَةُ<sup>(١)</sup>: هُوَ الْإِبِلُ وَالنَّعَامُ وَالْبَطُّ، وَمَا لَيْسَ بِمَشْقُوقِ الْأَصَابِعِ<sup>(٢)</sup> - أَوْ ذَبَحَ بَقَرَةً أَوْ شَاةً، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْنَا مِنْهُ شَيْءٌ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ لَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الذَّكَاءِ، ذَبَحَ مَا يَحِلُّ لَنَا، فَأُشْبِهَ الْمُسْلِمَ. وَاخْتَارَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْنَا مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنَ الشَّحْمِ وَذِي الظُّفْرِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُبَحَّ لِذَابِحِهِ، فَلَمْ يُبَحَّ لغيرِهِ، كَالدَّمَ.

وَيُعْتَبَرُ الْعَقْلُ، فَلَا تَحِلُّ ذَكَاءُ مَجْنُونٍ، وَلَا سَكْرَانَ، وَلَا طِفْلٍ غَيْرِ عَاقِلٍ؛ لَأَنَّهُ أَمْرٌ يُعْتَبَرُ لَهُ الْفِعْلُ<sup>(٤)</sup> وَالذِّينُ، فَاعْتَبِرَ لَهُ الْعَقْلُ، كَالْغُسْلِ، وَلِذَلِكَ<sup>(٥)</sup> لَوْ رَمَى هَدَفًا فَذَبَحَ صَيِّدًا، لَمْ يَحِلَّ<sup>(٦)</sup>.

وَتَصِحُّ مِنَ الْعَذْلِ وَالْفَاسِقِ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّبِيِّ الْعَاقِلِ،

(١) قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ أَبُو الْخَطَّابِ السَّدُوسِيُّ، حَافِظُ الْعَصْرِ، وَقَدَوَةُ الْمَفْسَرِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ وَمِائَةً. سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٢٦٩/٥ - ٢٨٣.

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: تَفْسِيرِهِ ٢/٢٢١. وَابْنُ جَرِيرٍ، فِي: تَفْسِيرِهِ ٨/٧٣.

(٣) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ أَسَدٍ أَبُو الْحَسَنِ، التَّمِيمِيُّ، صَنَفَ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْفَرَائِضِ، وَلَدَ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةً، وَتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةً. طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ ٢/١٣٩.

(٤) فِي ف، م: «الْعَقْل».

(٥) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «يُبَحَّ».

والأعمى؛ لما روى كعب بن مالك أنَّ جاريةً له كانت تزعى غنماً بسلع<sup>(١)</sup>، فأصيب منها شاة، فأذركتها فذكتها بحجر، فأمره النبي ﷺ بأكلها. "رواه البخاري"<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عباس: من ذبح من ذكر وأنثى، صغير وكبير، وذكر اسم الله عليه، فكل<sup>(٣)</sup>.

**فصل: الشرط الثاني، الآلة، وهو أن يذبح بمحدد، أى شىء كان؛ من حديد، أو حجر، أو خشب، أو قصب، إلا السن والظفر، فإنه لا يُباح الذبح بهما؛ لما روى رافع بن خديج، قال: قال النبي ﷺ: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه، فكلوا، ليس السن والظفر، وسأخبركم عن ذلك؛ أما السن فعظم، وأما الظفر فمذى الحبشة». متفق عليه<sup>(٤)</sup>.**

(١) سلع: جبل متصل بالمدينة. معجم ما استعجم ٣/٧٤٧.

(٢ - ٢) فى ف: «متفق عليه».

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب إذا أبصر الراعى أو الوكيل شاة تموت...، من كتاب الوكالة، وفى: باب ما أنهر الدم من القصب والروء، وباب ذبيحة المرأة والأمة، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخارى ٣/١٣٠، ٧/١١٩.

كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب ذبيحة المرأة، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ٢/١٠٦٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٣٨٦.

(٣) أخرجه عبد الرزاق، فى: المصنف ٤/٤٨٢.

(٤) أخرجه البخارى، فى: باب قسمة الغنime، وباب من عدل عشرا، من كتاب الشركة، وفى: باب من قسم الغنime فى غزوه وسفره، وباب ما يكره من ذبح الإبل والغنم، من كتاب الجهاد، وفى: باب التسمية على الذبيحة...، من كتاب الذبائح. صحيح البخارى ٣/١٨١، ١٨٥، ٤/٨٩، ٩١، ٧/١١٧. ومسلم، فى: باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، من كتاب الأضاحى. صحيح مسلم ٣/١٥٥٩.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الذبيحة بالروء، من كتاب الأضاحى. سنن أبى داود =

فَإِنْ ذَبَحَ بِعَظْمٍ غَيْرِ السِّنِّ، أُبَيِّحَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ؛ لَدُخُولِهِ فِي عُمُومِ اللَّفْظِ. وَعَنْهُ، لَا يُبَاحُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ تَحْرِيمَ الذَّبْحِ بِالسِّنِّ بِكَوْنِهِ عَظْمًا.

وَيُسْتَحَبُّ تَحْدِيدُ الْآلَةِ؛ لِمَا رَوَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ»<sup>(١)</sup>، وَلِيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِيُزِيحَ ذَبِيحَتَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

**فصل: الشَّرْطُ الثَّالِثُ، أَنْ يُسَمَّى «اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(٣)</sup>؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:**  
 سَمَاءَ لِلْوَالِدَيْنِ  
 لَمْ يَذْكُرَاهُ  
 اللَّهُ عَلَيْهِ

= ٩٢/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية النهبة، من أبواب السير. عارضة الأحوذى ١٠١/٧. والنسائى، فى: باب الإنسية تستوحش، من كتاب الصيد والذبائح. المجتبى ٧/١٦٩. وابن ماجه، فى: باب كم تجزئ من الغنم عن البدنة، من كتاب الأضاحى. سنن ابن ماجه ١٠٤٨/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٤٦٣/٣، ٤٦٤، ٤٦٠/٤، ١٤٢.

(١) فى الأصل، ف، ب، م: «الذبيحة». والمثبت موافق للفظ مسلم.

(٢) فى: باب الأمر بإحسان الذبوح والقتل وتحديد الشفرة، من كتاب الصيد. صحيح مسلم ٣/١٥٤٨.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى النهى أن تصير البهائم والرفق بالذبيحة، من كتاب الأضاحى. سنن أبى داود ٩٠/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى النهى عن المثلة، من كتاب الديات. عارضة الأحوذى ١٧٩/٦. والنسائى، فى: باب الأمر بإحداد الشفرة، وباب ذكر المنقلة التى لا يقدر على أخذها، وباب حسن الذبوح، من كتاب الضحايا. المجتبى ٧/٢٠٠ - ٢٠٢. وابن ماجه، فى: باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبوح، من كتاب الذبائح، سنن ابن ماجه ٢/١٠٥٨. والدارمى، فى: باب فى حسن الذبيحة، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٢/٨٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١٢٣/٤ - ١٢٥.

(٣ - ٣) سقط من: م.

تَرَكَهَا عَمْدًا ، لَمْ تَحِلَّ ذَيْبَحَتُهُ ، وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا ، حَلَّتْ ؛ لِمَا رَوَى رَاشِدُ  
ابْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَيْبَحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ ، وَإِنْ لَمْ  
يُسَمِّ<sup>(٣)</sup> ، إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ » . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ<sup>(٤)</sup> . وَعَنْهُ ، لَا تَسْقُطُ التَّسْمِيَةُ فِي  
عَمْدٍ وَلَا سَهْوٍ ؛ لِلآيَةِ وَالْخَبَرِ . وَعَنْهُ ، لَا تَجِبُ فِي الْحَالَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ  
عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ قَوْمًا قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ قَوْمًا مِنَ  
الْأَعْرَابِ يَأْتُونَنَا<sup>(٥)</sup> بِاللَّحْمِ ، لَا نَذِرُ أَذْكَرَ<sup>(٦)</sup> اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ قَالَ :  
« سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُّوا » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٧)</sup> . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . وَإِنْ شَكَّ فِي  
تَسْمِيَةِ الذَّابِحِ ، حَلَّ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَلِأَنَّ حَالَ الْمُسْلِمِ تُحْمَلُ عَلَى

(١) سورة الأنعام ١٢١ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٤ ، ٥٠٥ .

(٣) بعده في م : « اللَّهُ تَعَالَى » .

(٤) وأخرجه الحارث بن أبي أسامة ، انظر : باب التسمية على الذبح ، من كتاب الصيد  
والذبائح . زوائد مسند الحارث ١٣٥ . وقال البوصيري : رواه الحارث مرسلًا . انظر المطالب  
العالية ٣٠١/٢ . وضعفه في : الإرواء ١٦٩/٨ ، ١٧٠ .

(٥) كذا في النسخ ، وهو رواية للبخاري .

(٦) في س ١ ، ف : « أَذْكَرُوا » . وهو رواية للبخاري .

(٧) في : باب من لم ير الوسوس ونحوها من المشبهات ، من كتاب البيوع ، وفي : باب ذبيحة  
الأعراب ونحوها ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٧١/٣ ، ١٢٠/٧ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل اللحم لا يدرى أذكر اسم الله عليه أم لا ، من  
كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٣/٢ . والنسائي ، في : باب ذبيحة من لم يعرف ، من كتاب  
الضحايا . المجتبى ٢٠٩/٧ . وابن ماجه ، في : باب التسمية عند الذبح ، من كتاب الذبائح . سنن  
ابن ماجه ١٠٥٩/٢ ، ١٠٦٠ . والدارمي ، في : باب اللحم يوجد فلا يدرى أذكر اسم الله عليه  
أم لا ، من كتاب الذبائح . سنن الدارمي ٨٣/٢ . والإمام مالك عن عروة مرسلًا ، في : باب ما  
جاء في التسمية على الذبيحة ، من كتاب الذبائح . الموطأ ٤٨٨/٢ .

تَسْمِيَةِ الذَّابِحِ، حَلٌّ؛ لحديث عائشة، ولأنَّ حالَ المُسْلِمِ تُحْمَلُ على الصَّحَّةِ، كالذَّبْحِ فِي الحَلِّ<sup>(١)</sup>.

والتَّسْمِيَةُ قَوْلٌ: بِاسْمِ اللَّهِ. وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ العَرِيَّةِ. وَمَوْضِعُهَا عِنْدَ الذَّبْحِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ.

وَإِنْ سَمِيَ عَلَى شَاةٍ وَذَبَحَ أُخْرَى، لَمْ تُبَيَّعْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا. وَإِنْ سَمِيَ عَلَى قَطِيعٍ وَذَبَحَ مِنْهُ شَاةً، لَمْ تُبَيَّعْ. وَإِنْ سَمِيَ عَلَى شَاةٍ، ثُمَّ أُلْقِيَ السَّكِينُ وَأُخِذَ أُخْرَى، أَوْ تَحَدَّثَ، ثُمَّ ذَبَحَهَا، حَلَّتْ؛ لِأَنَّهُ سَمِيَ عَلَيْهَا.

وَتَقُومُ إِشَارَةُ الْأَخْرَاسِ مَقَامَ التَّسْمِيَةِ، كَسَائِرِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّنْطِقُ.

**فصل: الشَّرْطُ الرَّابِعُ، الحَلُّ، وَهُوَ الحَلْقُ وَاللَّبَّةُ؛** لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ نَادَى: إِنَّ النَّحْرَ<sup>(٢)</sup> فِي اللَّبَّةِ وَالْحَلْقِ لَمَنْ قَدَرَ. أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ<sup>(٣)</sup>. وَرَوَى مَرْفُوعًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٤)</sup>.

وَيُشْتَرَطُ قَطْعُ الحُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ، وَهُمَا مَجْرَى الطَّعَامِ [١٣١ظ] وَالنَّفْسِ. وَعَنْهُ، يُشْتَرَطُ فَرَى الْوَدَجَيْنِ، أَوْ أَحَدَهُمَا، وَهُمَا عِرْقَانِ مُحِيطَانِ بِالحُلُقُومِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَرِيطَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْحَلُّ».

(٢) فِي م: «الذَّبْحُ».

(٣) وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٤/٤٩٥. وَابْيَهَقِي، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩/٢٧٨.

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي، فِي: كِتَابِ الصَّيْدِ وَالدَّبَائِحِ. سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٤/٢٨٣. وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ

فِي الْإِرْوَاءِ ٨/١٧٦.

الشَّيْطَانِ . وهى التى تُذْبَحُ فيَقَطَّعُ الجِلْدُ ولا تُفَرَى الأوداجُ ، ثم تُتْرَكُ حتى تموتَ . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . والأوَّلُ أوَّلَى ؛ لأنَّه قَطَعَ ما لا تَبْقَى الحياةُ معه فى مَحَلِّ الذَّبْحِ . وإن قَطَعَ الأوداجَ وحدها<sup>(٢)</sup> ، فيَنْبَغِي أن تَحِلَّ ؛ اسْتِدْلَالًا بالحديثِ والمعنى . والأوَّلَى قَطَعَ الجميعَ ؛ لأنَّه أَوْحَى<sup>(٣)</sup> وأَبْلَغُ فى سَيِّلانِ الدِّمِ ، وَتَنْظِيفِ اللَّحْمِ منه .

**فصل : والسُّنَّةُ نَحْرُ الإِبِلِ قَائِمَةً ، مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَمَرَّ ابْنُ عُمَرَ عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ لِيَنْحَرَهَا ، فَقَالَ : ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً ، سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . ثم يَجْعَلُهَا<sup>(٦)</sup> بِالْحَزْرَةِ فى الوَهْدَةِ التى بَيْنَ أَضْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾<sup>(٧)</sup> . وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بُدْنَهُ<sup>(٨)</sup> .**

(١) فى : باب فى المبالغة فى الذبح ، من كتاب الأضاحى . سنن أبى داود ٩٣/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨٩/١ . وضعفه فى الإرواء ١٦٦/٨ .

(٢) فى م : « وحدهما » .

(٣) فى م : « أسرع لخروج روح الحيوان » . وهو تفسير لهذه الكلمة .

(٤) سورة الحج ٣٦ .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب نحر الإبل مقيدة ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/

٢١٠ . ومسلم ، فى : باب نحر البدن قياما مقيدة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٦/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسل . سنن أبى داود ١/

٤٠٩ . والدارمى ، فى : باب فى نحر البدن قياما ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى ٦٦/٢ .

والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/٢ ، ١٣٩ .

(٦) فى ف : « ينحرها » .

(٧) سورة الكوثر ٢ .

(٨) فى م : « بدنة » .

بَقَرَةٌ ﴿١﴾. وَذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَبْشَيْنِ اللَّذَيْنِ ضَحَّى بِهِمَا <sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ ذَبَحَ مَا يُنْحَرُ، أَوْ نَحَرَ مَا يُذْبَحُ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ مَحَلَّ الذَّبْحِ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ » <sup>(٣)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ تَوَجُّهُ الذَّبِيحَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُثْمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup>. وَلَأنَّهَا أَوْلَى الْجِهَاتِ بِالْإِسْتِقْبَالِ.

فصل: وَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاها، فَاتَّتِ السُّكُونُ عَلَى مَوْضِعِ ذَبْحِهَا وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، حَلَّتْ؛ لِأَنَّهُا مَاتَتْ بِالذَّبْحِ. وَكَذَلِكَ مَا جُرِحَ فِي غَيْرِ مَذْبَحِهِ.

وَالْمُنْخَفِقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّدَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ وَالْمَرِيضَةُ إِذَا أَدْرَكَ ذَكَاتُهَا وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، حَلَّتْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ <sup>(٥)</sup>. وَلِلْحَدِيثِ جَارِيَةٌ كَقَبٍ؛ إِذْ أُصِيبَتْ مِنْهَا شَاةٌ، فَأُذِرَتْ فَذَكَّتُهَا بِحَجَرٍ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا <sup>(٦)</sup>.

وَمَا لَمْ يَتَّقَ فِيهِ إِلَّا مِثْلُ حَرَكََةِ الْمَذْبُوحِ لَا يُبَاحُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ

= والحديث تقدم تخريجه من حديث جابر في صفة الحج في صفحة ٣٢١.

(١) سورة البقرة ٦٧.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٨٥.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٤، ٥٠٥.

(٤) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٨٥/٩.

(٥) سورة المائدة ٣.

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٤.

وما لم يَتَقَ فيه إِلَّا مثلُ حَرَكََةِ المَذْبُوحِ لَا يُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ  
الْمَيْتِ . وَكَذَلِكَ لَوْ ذَبَحَهَا بَعْدَ ذَبْحِ الْوَتَنِ لَهَا ، لَمْ تُبَيِّحْ .

فصل : وَيُكْرَهُ أَنْ يُبَيَّنَ <sup>(١)</sup> الرَّأْسَ بِالذَّبْحِ ، وَقَطْعُ غُضْرٍ مِمَّا ذُكِّيَ ، أَوْ  
سَلْخُهُ حَتَّى تَزْهَقَ نَفْسُهُ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَا تَعْجَلُوا  
الْأَنْفُسَ حَتَّى تَزْهَقَ <sup>(٢)</sup> . وَلَا يَحْرُمُ الْمَقْطُوعُ ؛ لِأَنَّ إِبَانَتَهُ حَصَلَتْ بَعْدَ ذَبْحِهَا  
وَجِلَّهَا .

وَلَوْ ذَبَحَهَا فَسَقَطَتْ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّتْ تَرَدُّدًا يَقْتُلُهَا مِثْلُهُ ، فَقَالَ أَكْثَرُ  
أَصْحَابِنَا : لَا تَحْرُمُ . لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : تَحْرُمُ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ ؛  
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ : « فَإِنْ وَقَعْتَ فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » .  
<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُعَيِّنُ عَلَى زُهْقِ نَفْسِهَا ، فَيَخْصُلُ بِسَبَبِ  
مُيَبِّحٍ وَمُحَرِّمٍ .

---

(١) فِي ف : « يَتَر » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٠٧ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : س ١ ، س ٢ ، ف ، م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّيْدِ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ، مِنْ كِتَابِ  
الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٣/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الصَّيْدِ بِالْكَلابِ الْمَعْلَمَةِ ، مِنْ  
كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٣١/٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الصَّيْدِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٩٨/٢ .  
وَالْتِّرَمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيِّتًا فِي الْمَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ . عَارِضَةٌ  
الْأَحْوَذِيُّ ٢٥٧/٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الَّذِي يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَقَعُ فِي الْمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ  
وَالذَّبَائِحِ . الْمُجْتَبَى ١٦٩/٧ ، ١٧٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٣٧٩/٤ . وَيَأْتِي بِلَفْظٍ آخَرَ فِي  
صَفْحَةِ ٥١٤ .



**فصل :** وإذا ذَبَحَ حَامِلًا ، فَخَرَجَ جَنِينُهَا مَيِّتًا ، أَوْ فِيهِ حَرَكَةٌ كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، أُبَيِّحُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَحَدَنَا يَنْحَرُ الثَّاقَةَ ، وَيَذْبَحُ الْبَقْرَةَ وَالشَّاةَ ، فَيَجِدُ فِي بَطْنِهَا الْجَيْنَيْنِ ، أَيَأْكُلُهُ أَمْ <sup>(١)</sup> يُلْقِيهِ ؟ قَالَ : « كُلُّوهُ إِنْ شِئْتُمْ ، فَإِنَّ ذَكَاتِهِ ذَكَاةُ أُمِّهِ » . رواه أبو داود <sup>(٢)</sup> .  
ولأنَّهُ مُتَّصِلٌ بِهَا يَتَعَذَّى بِغِذَائِهَا ، فَكَانَتْ ذَكَاتُهَا " ذَكَاةً لَهُ " <sup>(٣)</sup> ، كَسَائِرِ أَجْزَائِهَا .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهُ لِيُخْرَجَ دَمُهُ الَّذِي فِي بَطْنِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ .  
وإنْ خَرَجَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، لَمْ يُبَحَّ إِلَّا بِالذَّكَاءِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ بِحَيَاتِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا وَلَدَتْهُ قَبْلَ ذَبْحِهَا .

**فصل :** وإذا نَذَرَ بَعِيرَهُ أَوْ غَيْرَهُ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، صَارَ مُحْكَمُهُ مُحْكَمَ الصَّيْدِ ؛ لِمَا رَوَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ ، فَأَصَابَ الْقَوْمُ غَنَمًا وَإِبِلًا ، فَتَذَّرَ بَعِيرٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ ، فَحَبَسَتْهُ اللَّهُ بِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ <sup>(٤)</sup> كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ،

(١) فِي م : « أَوْ » .

(٢) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَكَاةِ الْجَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٣ / ٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي ذَكَاةِ الْجَيْنِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٦ / ٢٦٩ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ ذَكَاةِ الْجَيْنِ ذَكَاةُ أُمِّهِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ٢ / ١٠٦٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي ذَكَاةِ الْجَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٨٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣١ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ . وَصَحَّحَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٨ / ١٧٢ - ١٧٥ .

(٣ - ٣) فِي ف : « ذَكَاتُهُ » .

(٤) الْأَوَابِدُ : جَمْعُ أَبْدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي قَدْ تَوَحَّشَتْ وَنَفَرَتْ مِنَ الْإِنْسِ .

فَمَا غَلَبَكُمْ<sup>(١)</sup> [١٣٢] مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَلَأنَّهُ تَعَذَّرَ ذَكَائِهِ فِي الْحَلْقِ، فَأَشْبَهَ الصَّيْدَ. وَلَوْ تَرَدَّى فِي بُفْرٍ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَبْحِهِ، فَجَرَحَهُ فِي أَى مَوْضِعٍ قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْ<sup>(٣)</sup> جَسَدِهِ، أُبَيِّحَ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَاهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ، أَوْ فِي شَيْءٍ يَمُوتُ بِهِ غَيْرِ الذَّبْحِ، فَلَا يُبَاحُ؛ لِأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ أَنَّ الذَّبْحَ قَتَلَهُ.

---

(١) فِي ف: «نَدَّ عَلَيْكُمْ».

(٢) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٠٤، ٥٠٥.

وَيُضَافُ إِلَيْهِ لِهَذَا اللَّفْظِ الدَّارِمَى، فِي: بَابِ فِي الْبَهِيمَةِ إِذَا نَدَتْ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ.

سَنَنُ الدَّارِمَى ٨٤/٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «فَى».

## باب الصيد

وهو مُباح؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. قال ابن عباس: هي الكلاب المعلَّمة والبازي، وكلُّ ما تعلَّم الصيد<sup>(٣)</sup>.

فصل: ومن صاد صيدًا فذكَّاه، حلَّ بكلِّ حال؛ لحديث أبي ثعلبة<sup>(٤)</sup>.

وإن أذركه ميتًا، حلَّ بشروط سبعة؛ أحدها، أهليَّة الصائِد، على ما ذكرنا في الذكَّاة؛ لأنَّ الاضطِياد كالذَّكَاة، وقائم مقامها.

فصل: الثاني، التَّشْمِيَةُ عند إرسال الجارح أو السَّهْم؛ لما ذكرنا في الذَّكَاة، ولا يُغْفَى عنها<sup>(٥)</sup> في عَمْدٍ ولا سهوٍ؛ لقول النبي ﷺ: «إذا

(١) سورة المائدة ٢.

(٢) سورة المائدة ٤.

(٣) أخرجه ابن جرير، في: تفسيره ٩٠/٦. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٢٣٥/٩. وضعف

إسناده في الإرواء ١٨٢/٨.

(٤) تقدم تخريجه في ٣٩/١.

(٥) في م: «عنهما».

أَرْسَلَتْ كَلْبَكَ<sup>(١)</sup> وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> فَكُلْ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَهُ غَيْرَهُ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَعَنْهُ<sup>(٤)</sup>، يُغْفَى عَنْهَا فِي الشَّهْرِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الذَّكَاةِ. وَعَنْهُ، يُغْفَى<sup>(٥)</sup> عَنِ الشَّهْرِ فِي إِزْسَالِ الشَّهْمِ؛ لِأَنَّهُ آتَهُ، فَهُوَ كَيْسُكَيْنِهِ، وَلَا يُغْفَى

(١ - ١) فِي س ١، س ٢، ف، م: «وَسَمِيَتْ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْمَاءِ الَّذِي يَغْسِلُ بِهِ شَعْرَ الْإِنْسَانِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ، وَفِي: بَابِ تَفْسِيرِ الْمَشَبَهَاتِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيَّوعِ، وَفِي: بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَلْبِسْكُمْ اللَّهُ بَشْيَاءَ مِنَ الصَّيْدِ...﴾، وَبَابِ صَيْدِ الْمَعْرَاضِ، وَبَابِ مَا أَصَابَ الْمَعْرَاضَ بِعَرَضِهِ، وَبَابِ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ...، وَبَابِ الصَّيْدِ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَبَابِ إِذَا وَجَدَ مَعَ الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/٥٥، ٣/٧٠، ٧١، ٧/١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الصَّيْدِ بِالْكَلابِ الْمَعْلُومَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٢٩/٣ - ١٥٣١.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الصَّيْدِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ، سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٧/٢ - ٩٩. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي الْكَلْبِ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمَعْرَاضِ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦/٢٥٣، ٢٥٧ - ٢٥٩. وَالتَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْأَمْرِ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الصَّيْدِ، وَبَابِ النِّهْيِ عَنْ أَكْلِ مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَبَابِ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمَعْلُومِ، وَبَابِ إِذَا قَتَلَ الْكَلْبُ، وَبَابِ إِذَا وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا لَمْ يَسْمِ، وَبَابِ إِذَا وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا غَيْرَهُ، وَبَابِ الْكَلْبِ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ، وَبَابِ مَا أَصَابَ بِعَرَضٍ مِنْ صَيْدِ الْمَعْرَاضِ، وَبَابِ مَا أَصَابَ بِحَدٍّ مِنْ صَيْدِ الْمَعْرَاضِ. الْمُجْتَبَى ٧/١٥٨ - ١٦٢، ١٧٢. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ صَيْدِ الْكَلْبِ، وَبَابِ صَيْدِ الْمَعْرَاضِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/١٠٧٠، ١٠٧٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي صَيْدِ الْمَعْرَاضِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢/٩١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/١٩٣ - ١٩٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٣٧٧، ٣٨٠. وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٥١٠.

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤ - ٤) فِي ف: «عَنْهَا».

عنه في إرسال الكلب؛ للحديث. والمذهب الأول.

الشرط الثالث، إرسال الجارح؛ لقول النبي ﷺ: «إذا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ، وَسَمَّيْتَ، فَكُلْ». ولأنَّ إرسالها أُقِيمَ مُقَامَ الذَّبْحِ، فَاعْتَبِرَ وُجُودُهُ. فَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ بِنَفْسِهِ، لَمْ يُبَيِّحْ صَيْدُهُ، فَإِنْ سَمَّى صَاحِبُهُ وَزَجَّرَهُ، فزاد في عَدْوِهِ، حَلَّ صَيْدُهُ؛ لَأَنَّهُ أَثَّرَ فِيهِ، فَصَارَ كإرساله، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ فِي عَدْوِهِ، لَمْ يُبَيِّحْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُؤَثِّرْ.

الشرط الرابع، أَنْ يَكُونَ الْجَارِحُ مُعَلِّمًا؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمَهُ مِنْ الْجَوَارِحِ﴾. وَلَمَّا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا صِيدَتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ<sup>(١)</sup>، فَكُلْ، وَمَا صِيدَتْ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ، فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ، فَكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وَيُعْتَبَرُ فِي تَغْلِيهِهِ إِنْ كَانَ سَبْعًا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، أَنْ يَشْتَرِسِلَ إِذَا أُرْسِلَ، وَأَنْ يَنْزَجِرَ إِذَا زَجَّرَهُ، وَلَا يَأْكُلَ إِذَا أَمْسَكَ. وَهَلْ يُعْتَبَرُ تَكَرَّرُ ذَلِكَ مِنْهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُعْتَبَرُ ثَلَاثًا. ذَكَرَهُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ تَزَكَّ الْأَكْلِ فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِيُشَبَّحَ أَوْ عَارِضٌ، فَيُعْتَبَرُ تَكَرَّرُهُ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَتَعْلَمِهِ. وَالثَّانِي، لَا يُعْتَبَرُ. ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الشَّرِيفُ<sup>(٣)</sup>، وَأَبُو الْخَطَّابِ؛ لَأَنَّهُ تَعْلَمُ

(١) بعده في الأصل: «عليه».

(٢) تقدم تخريجه في ٣٩/١.

(٣) عبد الخالق بن عيسى بن أحمد، أبو جعفر الشريف، ينتهي نسبه إلى العباس بن عبد المطلب، الإمام شيخ الخنبلية، مولده سنة إحدى عشرة زاهدا متقنا، عالما بأحكام القرآن والفرائض. توفي في صفر سنة سبعين وأربعمائة. طبقات الخنابلة ٢/٢٣٧ - ٢٤١. سير =

صَنْعَةً؛ فلم يُعْتَبَر تَكَرُّرُهُ، كَسَائِرِ الصَّنَائِعِ.

وأما الطائر؛ كالبازي، والصَّفَر، فيُعْتَبَرُ أَنْ يَشْتَرِيسَلَ إِذَا أُرْسِلَهُ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَرُكُ الْأَكْلِ؛ لِأَنَّ تَغْلِيْمَهُ بِأَكْلِهِ.

وكلُّ حَيَوَانٍ يَقْبَلُ التَّغْلِيمَ يَحِلُّ صَيْدُهُ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ، إِلَّا الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ اقْتِنَاؤُهُ، وَلَا صَيْدُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ<sup>(١)</sup>، وقال: «إِنَّهُ شَيْطَانٌ». «رواه مسلم». وما وَجَبَ قَتْلُهُ حُرْمَ اقْتِنَاؤِهِ وَتَغْلِيْمِهِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَحِلَّ صَيْدُهُ.

الشرطُ الْخَامِسُ، أَنْ يُرْسِلَهُ عَلَى صَيْدٍ، فَإِنْ أُرْسِلَهُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ، أَوْ عَلَى إِنْسَانٍ، أَوْ حَجَرٍ، أَوْ بَهِيمَةٍ، فَأَصَابَ صَيْدًا، لَمْ يَحِلَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلَهُ عَلَى صَيْدٍ، فَأُشْبِهَ مَا اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحِلَّ، كَمَا لَوْ أُرْسِلَهُ

---

= أعلام النبلاء ٤٥٦/١٨ - ٥٤٨.

(١) بعده في س ١: «رواه أبو داود والترمذى وقال حديث صحيح».

(٢ - ٢) سقط من: ف، م.

والحديث أخرجه مسلم، في: باب الأمر بقتل الكلاب...، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ١٢٠٠/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في اتخاذ الكلاب للصيد وغيره، من كتاب الصيد. سنن أبي داود ٩٧/٢. والترمذى، في: باب ما جاء في قتل الكلاب، وفي: باب ما جاء في من أمسك كلبا ما ينقص من أجره، من أبواب الصيد. عارضة الأحوذى ٢٨٣/٦ - ٢٨٥. والنسائى، في: باب صفة الكلاب التى أمر بقتلها، من كتاب الصيد. المجتبى ١٦٣/٧. وابن ماجه، في: باب النهى عن اقتناء الكلب...، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٦٩/٢. والدارمى، في: باب فى قتل الكلاب، من كتاب الصيد. سنن الدارمى ٩٠/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٨٥/٤، ٥٤/٥، ٥٦، ٥٧.

على صَيْدٍ فصاد غيره . وإن أُرْسِلَ على صَيْدٍ ، فأصاب غيره ، أو قَتَلَ جماعةً ، حلَّ ؛ للخَيْرِ ، ولأنَّه أُرْسِلَ على صَيْدٍ ، فحلَّ [١٣٢ ط] ما صاده ، كما لو أُرْسِلَ على كبارٍ ففَرَّقَتْ عن صِغارٍ ، فصادها . ولو سَمِعَ حِشًّا ، أو رأى سَوَادًا ، فظَنَّهُ صَيْدًا ، فأرْسَلَ عليه كَلْبَهُ أو سَهْمَهُ ، فأصاب صَيْدًا ، حلَّ ، « في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ » ؛ لأنَّه قَصَدَ الصَّيْدَ ، وإن لم يَظُنَّهُ صَيْدًا ، لم يُبْعَ صَيْدُهُ ؛ لأنَّ صِحَّةَ قَصْدِهِ تَنْبِيْهِ على ظَنِّهِ ، سواء كان الذى رآه صَيْدًا أو لم يكن .

الشرط السادس ، أن يَجْرَحَ الصَّيْدَ ، فإن قَتَلَهُ بِخَنْقِهِ أو صَدَمَتِهِ ، لم يَحِلَّ ؛ لأنَّه قَتَلَهُ بغيرِ جَرْحٍ ، أشبه ما <sup>(٢)</sup> رُمِيَ بالبَنْدُوقِ والحَجَرِ . وقال ابنُ حَامِدٍ : يُبَاحُ ؛ لعمومِ قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وعمومِ الخيرِ .

الشرط السابع <sup>(٤)</sup> ، يَخْتَصُّ السَّبَاعَ ، وهو تَرْكُ الأَكْلِ مِنَ الصَّيْدِ ، وفيه روايتان ، إحداهما ، هو شَرْطٌ ، فمتى أَكَلَ الجَارِحُ مِنَ الصَّيْدِ ، لم يَحِلَّ ؛ لما رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمَ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ قَتَلَ ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ ، فَإِنْ أَكَلَ ، فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِذَا أَمْسَكَ عَلَى

(١ - ١) سقط من : ف ، م .

(٢) بعد في الأصل ، م : « لو » .

(٣) سورة المائدة ٤ .

(٤) بعده في س ٢ ، م : « أن » .

نَفْسِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَحْرُمُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيُّ <sup>(٢)</sup> ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمُ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> ، فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَالْأُولَى أَوْلَى ؛ لِأَنَّ حَدِيثَنَا أَصَحُّ .

وَلَا يَحْرُمُ الْمُتَقَدِّمُ مِنْ صُيُودِهِ ؛ لِأَنَّهَا وَجَدَتْ مَعَ اجْتِمَاعِ شُرُوطِ التَّغْلِيمِ <sup>(٥)</sup> فِيهِ ، فَلَا تَحْرُمُ بِالْإِخْتِمَالِ <sup>(٦)</sup> .

وَإِنْ شَرِبَ مِنْ دَمِ الْحَيَوَانِ ، لَمْ يَحْرُمُ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ ، وَلِأَنَّ الدَّمَ لَا يَنْفَعُ الصَّائِدَ ، فَلَا يَخْرُجُ بِشُرْبِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ ثُمْسِكًا عَلَى صَائِدِهِ .

**فصل :** وَمَا أَصَابَهُ فَمُ الْكَلْبِ ، وَجَبَ غَسْلُهُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ ، كَغَيْرِهِ مِنَ الْحَالِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْغَسْلِ ، وَلِأَنَّهُ يَشْقُ إِجْبَابُ غَسْلِهِ ، فَسَقَطَ .

**فصل :** وَيُباحُ الصَّيْدُ بغيرِ الْحَيَوَانِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي ثَعْلَبَةَ : « مَا صِدَّتْ بِقَوْسِكَ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ » . وَلِأَنَّ أَبَا قَتَادَةَ شَدَّ عَلَى

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥١٤ .

(٢) زيادة من : الأصل .

(٣) بعده في م : « عليه » .

(٤) في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨ / ٢ .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في م : « بالاجتماع » .



جِمَارٍ وَخَشِيٍّ، فَقَتَلَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup>. فَمَا كَانَ مُحَدِّدًا؛ كَالشَّهْمِ وَالسَّيْفِ، حَلٌّ مَا قَتَلَ بِهِ إِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ، كَالْمُعْلَمِ مِنَ الْجَوَارِحِ. وَمَا لَمْ يَكُنْ مُحَدِّدًا؛ كَالشُّبَاكِ، وَالْأَشْرَاكِ، وَالْعِصِيِّ، وَالْحِجَارَةِ، وَالْبُنْدُقِ، فَمَا أَذْرَكَ ذَكَاتَهُ، حَلٌّ، وَمَا لَمْ يُذْرِكْ ذَكَاتَهُ، لَمْ يَحِلَّ، كَغَيْرِ الْمُعْلَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ بِجَرْحِهِ، فَيَكُونُ قَتِيلُهُ مُنْخَنِقَةً أَوْ مَوْفُودَةً.

وَلَوْ قَتَلَ الْمُحَدِّدُ الصَّيْدَ بِعَرَضِهِ أَوْ ثِقَلِهِ، لَمْ يُبَحِّ؛ لِذَلِكَ، وَلِمَا رَوَى عَدِيٌّ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِغْرَاضِ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: «مَا خَزَقَ<sup>(٣)</sup> فَكُلْ، وَمَا قَتَلَ بِعَرَضِهِ، فَهُوَ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَلَوْ نَصَبَ الْمَنَاجِلَ لَصَيْدٍ<sup>(٥)</sup> وَسَمَّى<sup>(٥)</sup>، فَجَرَحَتِ الصَّيْدَ وَقَتَلَتْهُ، أُبِيحَ؛ لِأَنَّهَا

(١) الأول تقدم تخريجه في ٣٩/١.

والثاني تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٢.

(٢) المراض: عود محدد، وربما جعل في رأسه حديدة المغنى ٢٨٢/١٣.

(٣) في الأصل، ف، ب: «خرق»، وفي م: «خزقت».

(٤) أخرجه البخارى، فى: باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَلُونَكُمْ اللَّهُ بَشْيَاءَ مِنْ الصَّيْدِ...﴾، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخارى ١١٠/٧. ومسلم، فى: باب الصيد بالكلاب المعلمة، من كتاب الصيد والذبائح. صحيح مسلم ١٥٣٠/٣.

كما أخرجه النسائى، فى: باب النهى عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه، من كتاب الصيد والذبائح. المجتبى ١٥٨/٧، ١٥٩. والدارمى، فى: باب التسمية عند إرسال الكلاب وصيد الكلاب، من كتاب الصيد. سنن الدارمى ٨٩/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٥٦/٤.

وأخرجه الترمذى دون قوله ﷺ: «فلا تأكل». فى: باب ما جاء فى صيد المراض، من أبواب الصيد. عارضة الأحوذى ٢٥٩/٦.

(٥ - ٥) سقط من: الأصل.

آلَةٌ مُحَدَّدَةٌ، فَأَشْبَهَتِ السَّهْمَ. وَلَوْ وَقَعَ السَّهْمُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ وَثَبَ  
فَقَتَلَ الصَّيْدَ، أَوْ أَعَانَتْهُ الرِّيحُ، وَلَوْلَاهَا مَا وَصَلَ، حَلٌّ؛ لِحَدِيثِ أَبِي<sup>(١)</sup>  
ثَعْلَبَةَ.

فصل: إِذَا اجْتَمَعَ فِي الصَّيْدِ مُبِيحٌ وَمُحَرَّمٌ، مِثْلَ أَنْ يَقْتُلَهُ بِمُثْقَلٍ  
وَمُحَدَّدٍ، أَوْ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ، أَوْ بِسَهْمٍ مُسْلِمٍ وَسَهْمٍ مَجُوسِيٍّ، أَوْ سَهْمٍ غَيْرِ  
مُسَمًّى عَلَيْهِ،<sup>(٢)</sup> «أَوْ كَلْبٍ مُسْلِمٍ وَكَلْبٍ مَجُوسِيٍّ أَوْ غَيْرِ مُسَمًّى عَلَيْهِ» أَوْ  
غَيْرِ مُعَلِّمٍ، أَوْ اشْتَرَكَ فِي إِزْسَالِ الْجَارِحَةِ عَلَيْهِ، أَوْ وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا لَا  
يَعْرِفُ مُرْسِلَهُ، أَوْ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ، أَوْ وَجَدَ<sup>(٣)</sup> مَعَ سَهْمِهِ سَهْمًا كَذَلِكَ، لَمْ  
يُحِبَّ الصَّيْدُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ، وَسَمَّيْتَ، فَكُلْ، وَإِنْ  
وَجَدْتَ مَعَهُ غَيْرَهُ، فَلَا تَأْكُلْ»، «فَإِنَّكَ إِنَّمَا» سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ  
عَلَى الْآخَرِ»<sup>(٤)</sup>. وَلَئِنْ الْأَصْلَ الْحَظْرُ، فَإِذَا شَكَّكُنَا فِي الْمُبِيحِ، رُدَّ إِلَى  
أَصْلِهِ. وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ كَلْبَهُ أَوْ سَهْمَهُ الْقَاتِلُ دُونَ الْآخَرِ، مِثْلَ أَنْ يَجْرَحَ  
[١٣٣] فِي الْمَقْتَلِ، وَالْآخَرُ فِي غَيْرِهِ، أَوْ يَكُونَ الْآخَرُ رَدَّ عَلَيْهِ الصَّيْدَ،  
أُبَيِّحُ؛ لَعَدَمِ الْاِشْتِبَاهِ. وَكَذَلِكَ إِنْ عَلِمَ أَنَّ شَرِيكَ كَلْبِهِ أَوْ سَهْمِهِ بِمَا يُبَاحُ

(١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٢) سقط من: الأصل.

(٣) زيادة من: م.

(٤ - ٤) في م: «فإنما».

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥١٤.

صَيْدُهُ ، حَلَّ لَذَلِكَ .

ولو جَرَحَ الصَّيْدَ ، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّى تَرَدُّيًا يَفْتُلُهُ ، لَمْ يُبَحَّ لَذَلِكَ ،  
وَقَدْ رَوَى عَدِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ  
يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ ،  
فَلَا تَأْكُلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

فصل : ولو صاد المُسْلِمُ بِكَلْبِ المَجُوسِيِّ ، حَلَّ . وعنه ، لا يَحِلُّ ؛ لِقَوْلِ  
اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِأَنَّ هَذَا  
آلَةٌ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ صَادَ بِقَوْسِهِ وَ <sup>(٣)</sup> سَهْمِهِ . ولو صاد المَجُوسِيُّ بِكَلْبِ  
مُسْلِمٍ ، لَمْ يُبَحَّ ، كَمَا لَوْ صَادَ بِقَوْسِهِ .

فصل : وَإِنْ رَمَى صَيْدًا ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ ، فَغَابَ عَنْهُ ، ثُمَّ وَجَدَهُ  
مَيِّتًا وَسَهْمُهُ فِيهِ ، أَوْ وَجَدَهُ مَعَ كَلْبِهِ وَلَا أَثَرَ بِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَفْتُلَهُ غَيْرُهُ ، حَلٌّ ؛  
لِحَدِيثِ عَدِيٍّ . وعنه ، إِنْ غَابَ نَهَارًا ، حَلٌّ ، وَإِنْ غَابَ لَيْلًا ، لَمْ يَحِلَّ .  
وعنه ، إِنْ غَابَ يَسِيرًا أَكَلَهُ ، وَإِنْ غَابَ كَثِيرًا ، لَمْ يَأْكُلْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ سَبَبُ  
إِبَاحَتِهِ يَقِينًا ، وَالْمُعَارِضُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا يَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ . وَإِنْ  
شَكَّ فِي سَهْمِهِ ، أَوْ فِي قَتْلِهِ بِهِ ، أَوْ وَجَدَ بِهِ أَثَرًا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَهُ ، أَوْ وَجَدَهُ  
غَرِيقًا ، لَمْ يُبَحَّ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ شَكٌّ فِي جِلِّهِ ، فَوَجِبَ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥١٠ .

(٢) سورة المائدة ٤ .

(٣) في س ١ : « أَوْ » .

**فصل :** إذا أدرك الصَّيْدَ وفيه حياةٌ غيرُ مُستَقَرَّةٍ، فتركه حتى مات، حلٌّ؛ لأنَّ عَفْرَهُ قد ذَبَحَهُ، وكذلك إن لم يَتَّقَ مِنَ الزَّمانِ ما يَتِمَّكُنْ مِنْ ذَبْحِهِ فيه. وإن وجد فيه حياةٌ مُستَقَرَّةٌ في زَمَنِ يُمَكِّنْ ذَبْحَهُ فيه، فلم يَذْبَحْهُ حتى مات، لم يَحِلَّ؛ لأنَّه صار مَقْدُورًا على ذَبْحِهِ، فلم يُسَخَّرْ بغيره، كغيرِ الصَّيْدِ. فإن لم يكن معه ما يُذَكِّيه به، ففيه روايتان؛ إحداهما، لا يُباح؛ لذلك. والثانية، يُرْسِلُ عليه صائده حتى يَقْتُلَهُ، فيَحِلَّ. اختارها الحَرَقِيُّ؛ لأنَّه صَيَّدَ قَتَلَهُ صائده قبل إمكانِ ذَبْحِهِ، فأشبهَ الذي قَتَلَهُ قبل إدراكه.

**فصل :** إذا ضَرَبَ صَيْدًا فَأَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا، وَبَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، فَالْعُضْوُ حَرَامٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «ما أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ». <sup>(١)</sup> رواه أبو داود <sup>(٢)</sup>. وإن قَطَعَهُ نِصْفَيْنِ، أو قَطَعَ رَأْسَهُ، حَلٌّ جَمِيعُهُ؛ لأنَّه مات بِضَرْبَتِهِ، وإن قَطَعَ مِنْهُ عُضْوًا، وَبَقِيَ فِي سَائِرِهِ <sup>(٣)</sup> حَيَاةٌ غيرُ مُسْتَقَرَّةٍ، حَلٌّ جَمِيعُهُ؛ لأنَّها ذَكَاةٌ لِبَعْضِهِ، فَكَانَتْ ذَكَاةً لَجَمِيعِهِ، كما لو أَبَانَ رَأْسَهُ.

وقد اسْتَحْسَنَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قولَ الْحَسَنِ <sup>(٤)</sup>: لا بَأْسَ بِالطَّرِيدَةِ. قال أبو عَبْدِ اللَّهِ: الطَّرِيدَةُ الْعَزَالُ يَمُرُّ بِالْعَشْكَرِ فَيَضْرِبُهُ الْقَوْمُ بِأَسْيَافِهِمْ، فَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قِطْعَةً. قال الحسن: ما زال الناسُ يَفْعَلُونَ

(١ - ١) زيادة من: م.

والحديث تقدم تخريجه في ٤٣/١.

(٢) في م: «سائر جسده».

(٣) انظر إسناده الإمام أحمد إلى الحسن، في: المغني ١٣/٢٨١، الشرح الكبير ٢٧/٣٨٣.

ذلك في مغازيهم . وعن أبي عبد الله أنه لا يؤكل ما أُين منه في حياته ،  
ويؤكل سائرُه ؛ للخبر .

وإن بقي مُعلَّقًا بجِلْدِه ، حلَّ ، رواية واحدة ؛ لأنه مُتَّصِلٌ بِجُمْلَتِه ، أشبه  
سائر أَعْضَائِه .

**فصل :** وإذا أثبت الصيد برميته أو شبكته أو غيرهما من آلات الصيد ،  
ملكه ، فإن انفلت من الشبكة زال ملكه عنه ؛ لأنه لم يستقر ، فزال  
بانفلاته ، فإن أخذ الشبكة معه ، فصاده آخر ، ردَّ الشبكة على صاحبها ،  
وملك الصيد ، إلا أن يكون " غير مُتَّعٍ " بها ، فيكون لصاحبها ؛ لأنها  
التي أمسكته . ومن أمسك صيدًا ، واستقرت يده عليه ، ثم انفلت ، لم  
يزل ملكه عنه ؛ لأنَّ اليد استقرت عليه ، فلم تزل عنه بانفلاته ، كبهيمته .  
فإن أرسله وقال : قد اعتقتك . لم يزل ملكه عنه ؛ لأنه ليس بمحل للعق .

**فصل :** وإن أثبت الصيد بسهمه ، فرماه آخر فقتله ، حرَّم ؛ لأنه صار  
مقدورًا عليه ، فلم يُسَخَّرْ بغير الذبح ، وعلى الثاني قيمته مجزئًا [ ١٣٣ ظ ]  
لصاحبه ؛ لأنه أثلفه عليه ، إلا أن يكون سهم الثاني ذبحه ، فيحل ؛ لأنه  
ذكاه . فإن ادَّعى كل واحد منهما أنه الأول ، حلف كل واحد منهما ،  
وبرئ من الضمان ؛ لأنَّ الأصل براءة ذمته . وإن اتفقا على السابق ، وأنكر  
الثاني كون الأول أثبتته ، فالقول قوله ؛ لأنَّ الأصل بقاء امتناعه ، ويحرم  
على الأول ؛ لاغترافه بتحريمه ، ويحل للثاني . وإن رمياه فوجداه مُثَبَّتًا ،

---

( ١ - ١ ) في م : « متمنع » .

ولم يَعْلَمَا مَنْ أَثْبَتَهُ مِنْهُمَا ، فهو بينهما ، وإن وَجَدَاهُ مَيِّتًا ، ولم يَعْلَمَا هل  
أُثْبِتَهُ الْأَوَّلُ أم لا ؟ حَلٌّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ امْتِنَاعِهِ .

## بَابُ مَا يَحِلُّ وَيَحْزُمُ

الْحَيَوَانُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ؛ أَهْلِيٌّ، فَيَبَاحُ مِنْهُ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(١)</sup>. وَالْخَيْلُ كُلُّهَا؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ. وَقَالَتْ أَسْمَاءُ: نَحَزْنَا قَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَكَلْنَاهُ، وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٢)</sup>. وَالذَّجَاجُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى، قَالَ:

(١) المائدة ١.

(٢) في م: «لحم».

(٣) الحديث الأول أخرجه البخاري، في: باب لحوم الحمر الإنسية، من كتاب الذبائح. صحيح البخاري ١٢٣/٧. ومسلم، في: باب أكل لحوم الخيل، من كتاب الصيد والذبائح. صحيح مسلم ١٥٤١/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في أكل لحوم الخيل، وباب في أكل لحوم الحمر الأهلية، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٦/٢، ٣٢٠. والترمذي، في: باب ما جاء في أكل لحوم الخيل، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى ٢٩٣/٧ - ٢٩٤. والنسائي، في: باب أكل لحوم حمر الوحش، من كتاب الصيد. المجتبى ١٨١/٧. وابن ماجه، في: باب لحوم الخيل، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢. والدارمي، في: باب في أكل لحوم الخيل، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٨٧/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٢٣/٣، ٣٥٦، ٣٦١.

والحديث الثاني أخرجه البخاري، في: باب غزوة خيبر، من كتاب المغازي، وفي باب لحوم الخيل، وباب لحوم الحمر الإنسية من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخاري ١٧٣/٥، ١٧٣/٧. ومسلم، في: باب في أكل لحوم الخيل، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح مسلم ١٢٣/٣.

١٥٤١.

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ<sup>(١)</sup> الدَّجَاجَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَالْإِوزُ وَالْبِطُّ ؛  
لَأَنَّهَا<sup>(٣)</sup> طَيِّبَاتٌ ، فَتَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ أَلْطَيْبَتُ ﴾<sup>(٤)</sup> .  
وَتَحْرُمُ لَحُومُ<sup>(٥)</sup> الْحُمْرِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ . وَالْبِغَالُ ؛ لِأَنَّهَا مَتَوَلَّدَةٌ مِنْهَا ، وَالْمَتَوَلَّدُ  
بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ كَذَلِكَ ، وَمَا تَوَلَّدَ بَيْنَ حَلَائِلٍ وَحَرَائِمَ ؛ كَالسَّمْعِ<sup>(٦)</sup> ،  
وَالْعِشْبَارِ<sup>(٧)</sup> ، كَذَلِكَ . وَتَحْرُمُ الْكِلَابُ وَالسَّنَائِيرُ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ السَّبَاعِ ، وَتَأْكُلُ  
الْحَبَائِثُ .

### فصل : القِسْمُ الثَّانِي ، الْوَحْشِيُّ ، فَيَبْنِئُ مِنْهُ الْحُمْرُ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي

= كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب لحوم الخيل ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢ /  
١٠٦٤ . والدارمى ، فى : باب فى أكل لحوم الخيل ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى ٢ /  
٨٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ .

(١) بعده فى م : « اللحم » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن ، من كتاب المغازى ، وفى : باب  
الدجاج ، من كتاب الذبائح والصيد ، وفى : باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، من كتاب  
الكفارات . صحيح البخارى ٥ / ٢١٩ ، ٧ / ١٢٢ ، ٨ / ١٨٢ ، ١٨٣ . ومسلم ، فى : باب نذب  
من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٣ / ١٢٧٠ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى أكل الدجاج ، من أبواب الأطعمة . عارضة  
الأحوذى ٨ / ٢٠ - ٢٢ . والنسائى ، فى : باب إباحة لحوم الدجاج ، من كتاب الصيد والذبائح .  
المجتبى ٧ / ١٨٢ . والدارمى ، فى : باب فى أكل الدجاج ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمى ٢ /  
١٠٢ ، ١٠٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ .

(٣) فى م : « لأنهما » .

(٤) المائدة : ٤ .

(٥) زيادة من : الأصل .

(٦) السَّمْعُ : هو ولد الضبع من الذئب .

(٧) الْعِشْبَارُ : هو ولد الذئبة من الضبع .



قَتَادَةَ<sup>(١)</sup> . وَالْأَرْنَبُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ أَنَّهُ أَخَذَ أُرْنَبًا ، فَذَبَحَهَا أَبُو طَلْحَةَ ،  
وَبَعَثَ بِوَرِكِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَالضَّبَّاعُ ؛ لِمَا رَوَى  
جَابِرٌ ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ ، فَقَالَ : « هُوَ صَيْدٌ ،  
وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْحَرَمُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ :  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالضَّبَابُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ  
ﷺ بِضَبٍّ ، فَرَفَعَ يَدَهُ ، فَقُلْتُ : أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « لَا ،  
وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي ، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ » . فَاجْتَرَّهُ<sup>(٤)</sup> خَالِدٌ ، فَأَكَلَهُ  
وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ<sup>(٥)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قبول هدية الصيد ، من كتاب الهبة ، وفي : باب ما جاء في  
التصيد ، وباب الأرنب ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٣/٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٧/  
١١٥ ، ١٢٥ . ومسلم ، في : باب إباحة الأرنب ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم  
١٥٤٧/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل الأرنب ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢/  
٣١٧ . والترمذي ، في : باب في أكل الأرنب ، من أبواب الأطعمة ، عارضة الأحوذى ٧/  
٢٨٣ ، ٢٨٤ . والنسائي ، في : باب الأرنب ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ٧/١٧٣ ،  
١٧٤ . وابن ماجه ، في : باب الأرنب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢/١٠٨٠ .  
والدارمي ، في : باب في أكل الأرنب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٢/٩٢ . والإمام أحمد ،  
في : المسند ٣/١٧١ ، ٢٣٢ ، ٢٩١ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٥ حاشية ٤ .

(٤) في م : « فاحتزّه » .

(٥) بعده في م : « إليه » .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب الشواء ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخاري ٧/٩٣ .  
ومسلم ، في : باب إباحة الضب ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ٣/١٥٤٣ . =

وَيْبَاحُ الْبَقَرِ، وَالطَّبَّاءُ، وَالنَّعَامُ، وَالْأَوْبَارُ<sup>(١)</sup>، وَالْيَرَّابِيعُ<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّهَا مُسْتَطَابَةٌ، قَصَّتِ الصَّحَابَةُ فِيهَا بِالْجَزَاءِ عَلَى الْحَرِّمِ. وَتَبَاحُ الزَّرَافَةِ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ<sup>(٣)</sup> الْمُسْتَحْسَنَاتِ. وَعَنْهُ فِي الْيَرْبُوعِ، أَنَّهُ مُحَرَّمٌ؛ لَأَنَّهُ يُشْبِهُ الْفَأَرَ.

وَفِي الثَّغْلِبِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَحْرُمُ؛ لَأَنَّهُ مِنَ السَّبَاعِ. وَالثَّانِيَةُ، يَحِلُّ؛ لَأَنَّهُ يُفْدَى فِي الْإِحْرَامِ. وَفِي سِنُونِ الْبَرِّ رِوَايَتَانِ كَذَلِكَ.

وَيْبَاحُ مِنَ الطَّيْرِ الْحَمَامُ، وَأَنْوَاعُهُ، وَالْعَصَافِيرُ، وَالْقَنَائِرُ<sup>(٤)</sup>، وَالْحَجَلُ<sup>(٥)</sup>، وَالْقَطَا<sup>(٦)</sup>، وَالْحُبَارَى<sup>(٧)</sup>، وَالكَرْكِيُّ<sup>(٨)</sup>، وَالكَرَّوَانُ، وَغُرَابُ الزَّرْعِ،

---

= كما أخرجه أبو داود، في: باب في أكل الضب، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٢ / ٣١٧. والنسائي، في: باب الضب، من كتاب الصيد والذبائح. المجتبى ٧ / ١٧٤. وابن ماجه، في: باب الضب من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٧٩، ١٠٨٠. والدارمي، في: باب في أكل الضب، من كتاب الصيد. سنن الدارمي ٢ / ٩٣. والإمام مالك، في: باب ما جاء في أكل الضب، من كتاب الاستئذان. الموطأ ٢ / ٩٦٨. والإمام أحمد، في: المسند ٤ / ٨٩. (١) الأوبار؛ جمع الوبر: وهو حيوان من ذوات الحوافر، في حجم الأرنب، لونه بين الغبرة والسواد.

(٢) اليرابيع؛ مفردة اليربوع: وهو حيوان طويل الرجلين قصير اليدين جدا وله ذنب كذنب الجرذ.

(٣) بعده في الأصل: «و».

(٤) القنابر: نوع من الطير.

(٥) الحجل: في حجم الحمام، أحمر المنقار والرجلين.

(٦) القطا: نوع من اليمام، يؤثر الصحراء.

(٧) الحبارة: طائر طويل العنق، من رتبة الكركيات.

(٨) الكركي: طائر طويل العنق والرجلين، يأوى إلى الماء أحيانا.

«الزَّاعُ»<sup>(١)</sup>، وأشباهها<sup>(٢)</sup> مَّا يَلْتَقِطُ الْحَبَّ، أو يُفْدَى فِي الْإِحْرَامِ. وَقَدْ رَوَى سَفِينَةُ قَالَ: أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَحْمَ<sup>(٣)</sup> حُبَارَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>.

وَفِي الْهُذْهِدِ وَالصُّرْدِ<sup>(٥)</sup> رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُبَاحُ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ الْمُبَاحَ. وَالثَّانِيَةُ، يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ الْهُذْهِدِ وَالصُّرْدِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٦)</sup>. وَكُلُّ طَيْرٍ لَا يَصِيدُ بِمِخْلَبِهِ، وَلَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ، وَلَا يُسْتَنْخَبْتُ، فَهُوَ حَلَالٌ.

**فصل:** وَيَحْرُمُ الْخِنْزِيرُ؛ لَنَصِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ؛ كَالْكَلْبِ، وَالْأَسَدِ، وَالنَّمِرِ، وَالْفَهْدِ، وَالذَّنْبِ، وَابْنِ

(١ - ١) سقط من: الأصل، وفي ف: «الغداف».

والزَّاع: هو نوع من الغربان، صغير نحو الحمامة، أسود، برأسه غبرة وميل إلى البياض، لا يأكل جيفة.

والغداف؛ كغراب: غراب القيط.

(٢) في س ١، س ٢، ف: «أشباههما».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في: باب أكل لحم الحبارى، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٨/٢.

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في أكل الحبارى، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى ٢٣/٨. وهو ضعيف. انظر: التلخيص الحبير ١٥٤/٤.

(٥) الصرد: طائر أكبر من العصفور، ضخم الرأس والمنقار.

(٦ - ٦) سقط من: ف، م.

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في قتل الذر، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٢/٢

٦٥٦. وابن ماجه، في: باب ما ينهى عن قتله، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٧٤/٢.

والدارمى، في: باب النهى عن قتل الضفادع والنحلة، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٢/٢

٨٩. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٢/١، ٣٤٧.

آوى<sup>(١)</sup>، والنَّمس<sup>(٢)</sup>، وابن عرس<sup>(٣)</sup>، والفيل، والقِرْد؛ لما روى أبو ثعلبة أنَّ  
النبي ﷺ نهى عن أكل<sup>(٤)</sup> كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

وتَحْرُمُ سِبَاعُ الطَّيْرِ؛ كَالْعُقَابِ<sup>(٦)</sup>، والبازي، والصَّفَرِ، والشَّاهِينِ<sup>(٧)</sup>،  
والْحِدَاةِ، والبُومَةِ؛ لما روى ابنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. رَوَاهُ

---

(١) ابن آوى: حيوان من الفصيلة الكلبية، وهو أصغر حجما من الذئب، جمعه بنات آوى،  
وبنو آوى.

(٢) النمس: دوية نحو الهرة، يأوى البساتين، ويقتل الثعالب، والجمع نموس.

(٣) ابن عرس: دوية تشبه الفأر، والجمع بنات عرس.

(٤) زيادة من: الأصل.

(٥) أخرجه البخارى، فى: باب ألبان الأثْن، من كتاب الطب. صحيح البخارى ١٨١/٧.  
ومسلم، فى: باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير، من كتاب  
الصيد. صحيح مسلم ١٥٣٣/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب النهى عن أكل السباع، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود  
٣١٩/٢، ٣٢٠. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية أكل المصبورة، من أبواب الصيد،  
وفى: باب ما جاء فى الانتفاع بآنية المشركين، من أبواب السير، وفى: باب ما جاء فى الأكل  
فى آنية الكفار، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى ٢٦٦/٦، ٥٠/٧، ٢٩٨. والنسائى،  
فى: باب تحريم أكل السباع، وباب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، وباب إباحة أكل لحوم  
الدجاج، من كتاب الصيد. المجتبى ١٧٧/٧، ١٨١، ١٨٢. وابن ماجه، فى: باب أكل كل  
ذى ناب من السباع، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢. والدارمى، فى: باب ما  
لا يؤكل من السباع، من كتاب الأطعمة. سنن الدارمى ٨٥/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١/  
١٤٧، ١٩٣/٤، ١٩٤.

(٦) العقاب: طائر من كواسر الطير، قوى المخالب، مسرول، له منقار قصير أعقف، حاد  
البصر.

(٧) الشاهين: طائر من جوارح الطير وسباعها، من جنس الصقر.

أبو داود، <sup>(١)</sup> «ومسلم».

وَيَحْرُمُ مَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ؛ كَالثُّسُورِ <sup>(٢)</sup>، وَالرَّخِمِ <sup>(٣)</sup>، وَغُرَابِ الْبَيْتِ،  
وَالْأَبْقَعِ، وَالْعَقَقِ <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ لِأَكْلِهَا الْخَبَائِثُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ  
ﷺ: «خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ». ذَكَرَ مِنْهَا الْحِدَاةُ  
وَالْغُرَابُ. <sup>(٥)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَمَا أُبَيِّحُ قَتْلَهُ، لَمْ يُبَيِّحْ أَكْلَهُ.

وَتَحْرُمُ الْخَبَائِثُ كُلُّهَا؛ كَالْفَأْرِ، وَالْجَرَادِ، وَالْأَوْزَاعِ، وَالْعِظَاءِ <sup>(٦)</sup>، وَالْوَرَلِ <sup>(٧)</sup>،

---

(١ - ١) سقط من: الأصل، ف.

والحديث أخرجه مسلم، في: باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع... من كتاب  
الصيد والذبائح. صحيح مسلم ١٥٣٤/٣. وأبو داود، في: باب النهي عن أكل السباع، من  
كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٩/٢، ٣٢٠.

كما أخرجه النسائي، في: باب إباحة أكل لحوم الدجاج، من كتاب الصيد. المجتبى ٧/  
١٨٢. وابن ماجه، في: باب أكل كل ذي ناب من السباع، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه  
١٠٧٧/٢. والدارمي، في: باب ما لا يؤكل من السباع، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي  
٨٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/١، ٢٨٩، ٣٠٢، ٣٢٧.

(٢) في م: «كالنسر».

(٣) الرخم: طائر غزير الريش، له منقار طويل أكثر من نصفه مغطى ببجلد رقيق.

(٤) العقق: من فصيلة الغراب، صحاب، له ذنب طويل، ومنقار طويل.

(٥ - ٥) سقط من: س ٢، ف، م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٧.

(٦) القظاء: دوية من الزواحف ذوات الأربع، تعرف في مصر بالسحلية.

(٧) في م: «الورك».

والورل: حيوان من الرحافات، طويل الأنف والذنب، دقيق الخصر، لاعد في ذنبه كذنب  
الضب، وهو أطول من الضب وأقصر من التمساح، يكون في البر والماء، يأكل العقارب  
والحيات والحرايى والخنثافس.

وَالْقُنْفُذُ، وَالْحِرْبَاءُ، وَالصَّرَاصِرُ<sup>(١)</sup>، وَالْجُفْلَانُ، وَالْخَنَافِيسُ، وَالْحَيَّاتُ،  
وَالْعَقَّارِبُ، وَالْدُّودُ، وَالْوُطُوطُ<sup>(٢)</sup>، وَالْخُشَّافُ<sup>(٣)</sup>، وَالزَّنَابِيرُ<sup>(٤)</sup>،  
وَالْيَعَاسِبُ<sup>(٥)</sup>، وَالذُّبَابُ، وَالبَقُّ، وَالبَرَاغِيثُ، وَالْقَمَلُ، وَأَشْبَاهُهَا؛ لِقَوْلِ  
اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾<sup>(٦)</sup>. وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ  
الْقُنْفُذَ ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ». رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ<sup>(٧)</sup>.

وَمَا لَمْ يَذْكُرْهُ يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبَّهَا بِهِ، فَيُلْحَقُ بِهِ فِي الْإِبَاحَةِ  
وَالتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ<sup>(٨)</sup> شَيْئًا بِشَيْءٍ مِنْهَا، فَهُوَ  
حَلَالٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>(٩)</sup>.  
خَرَجَ مِنْ عُمُومِهَا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَالبَاقِي يَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ.

(١) فِي م: «الصَّرَاصِيرُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، ف، ب: «الْوُطُوطُ».

وَالْوُطُوطُ: الْخَفَاشُ.

(٣) فِي م: «الْخَفَاشُ».

(٤) جَمْعُ زَنْبَارَةٍ وَهِيَ حَشْرَةٌ أَلِيْمَةٌ اللَّسَعِ، مِنْ الْفَصِيلَةِ الزَّنَبُورِيَّةِ.

(٥) الْيَعَاسِبُ؛ جَمْعُ الْيَعْسُوبِ: وَهُوَ مَلِكُ النُّحْلِ.

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٥٧.

(٧) فِي: بَابُ أَكَلِ الْحَشْرَاتِ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣١٨/٢، ٣١٩.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٨١/٢. وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ، فِي: بَابِ مَا رَوَى فِي الْقُنْفُذِ  
وَحَشْرَاتِ الْأَرْضِ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا. السَّنَنُ الْكُبْرَى ٣٢٦/٩. وَضَعَفَ إِسْنَادَهُ. وَضَعَفَهُ  
الْأَلْبَانِيُّ فِي: الْإِرْوَاءِ ١٤٤/٨.

(٨) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٩) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٩.

**فصل : القسم الثالث ، حيوان البحر ، يُباح جميعه ؛ لقول الله تعالى :**  
**﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾** <sup>(١)</sup> . **إِلَّا الضَّفَدَع ؛ لأنَّ النبي ﷺ نَهَى**  
**عن قَتْلِهَا .** <sup>(٢)</sup> **رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِي .** <sup>(٣)</sup> **وَلأنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ . وَكَرِهَ أَحْمَدُ**  
**التَّمْسَاح ؛ لأنَّه ذُو نَابٍ . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ ؛ لأنَّه سَبْعٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ**  
**مُبَاحٌ ؛ لِلآيَةِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَحْرُمُ الْكَوْسَجُ <sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّه ذُو نَابٍ .**

**وقال أبو علي التَّجَادُ : لَا يُؤْكَلُ مِنَ الْبَحْرِيِّ مَا يَحْرُمُ نَظِيرُهُ فِي الْبَرِّ ،**  
**كَكَلْبِ الْمَاءِ وَخِنْزِيرِهِ وَإِنْسَانِهِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .** **وقد قال أحمدُ ، فِي كَلْبِ**  
**الْمَاءِ : يَذْبَحُهُ . وَرَكِبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَى سَرَجٍ عَلَيْهِ جِلْدُ كَلْبِ الْمَاءِ <sup>(٥)</sup> .**

**فصل : وَكَرِهَ أَحْمَدُ لَحُومَ الْجَلَالَةِ وَالْبَانَهَا . قال القاضي : هِيَ الَّتِي أَكْثَرَ**  
**عَلَفَهَا التَّجَاسَةُ ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ الطَّاهِرَ ، فَلَيْسَتْ جَلَالَةً . قال : وَلَحْمُهَا**  
**وَلَبَنُهَا حَرَامٌ . وَفِي يَتَضَعُهَا رِوَايَتَانِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً**  
**أُخْرَى أَنَّ أَكْلَهَا غَيْرُ مُحَرَّمٍ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةً**

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢ - ٣) سقط من : ف ، م .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في الأدوية المكروهة ، من كتاب الطب . سنن أبي  
 داود ٣٣٤ / ٢ . والتسائي ، في : باب الضفدع ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٨٥ / ٧ .  
 وابن ماجه ، في : باب ما ينهى عن قتله ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٤ / ٢ .  
 والدارمي ، في : باب النهي عن قتل الضفادع ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٨ / ٢ .  
 والإمام أحمد ، في : المسند ٤٥٣ / ٣ .

(٣) الكوسج : سمك خرطوم كالمشمار .

(٤) أخرجه البخاري معلقا ، في : باب قوله الله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب  
 الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٦ / ٧ .

الْأَنْعَامِ ﴿١﴾ . وَالْأُولَى <sup>(٢)</sup> ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِيَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ بْنِ الْعَاصِ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِبِلِ الْجَلَالَةِ أَنْ <sup>(٤)</sup> يُؤْكَلَ لَحْمُهَا ، وَلَا يُشْرَبُ لَبَنُهَا ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا إِلَّا الْأَدْمُ ، وَلَا يَرْكَبُهَا النَّاسُ حَتَّى تُغْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . رَوَاهُ الْخَلَّالُ <sup>(٥)</sup> .

ويزول تحريمها وكرهاتها بحبسها عن أكل النجاسات ، ويحبس البعير أربعين ليلة ؛ للخبير ، والبقرة في مغلته . ويحبس الطائر ثلاثاً ؛ لأن ابن عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ إِذَا أَرَادَ أَكْلَهَا حَبَسَهَا ثَلَاثًا <sup>(٦)</sup> . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْجَمِيعَ يُحْبَسُ ثَلَاثًا ؛ لَخَبَرِ ابْنِ عُثْمَرَ .

فصل : وما سقى من الزروع والثمار بالنجاسات <sup>(٧)</sup> أو سُمِدَ بها ،

(١) سورة المائدة ١ .

(٢) في م : « الأول » .

(٣) في : باب النهي عن أكل الجلالة وألبانها ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ١٨ / ٨ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن لحوم الجلالة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤ / ٢ . وصححه الألباني في الإرواء ١٤٩ / ٨ - ١٥١ .

(٤) بعده في م : « لا » .

(٥) وأخرجه الدارقطني ، في : باب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٨٣ / ٤ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في أكل الجلالة وألبانها ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٣٣ / ٩ . وقال : ليس هذا بالقوى . وانظر الإرواء ١٥٢ / ٨ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجلالة ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٢٢ / ٤ . وابن أبي شيبه ، في : باب في لحوم الجلالة ، من كتاب العقيقة . المصنف ١٤٧ / ٨ .

(٧) في س ١ ، س ٢ ، ب : « النجاسات » .



نَجَسٌ ، كَالْجَلَّالَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَغَذَّى بِالنَّجَاسَاتِ <sup>(١)</sup> ، وَتَتَرَفَّى فِيهِ أَجْزَاؤُهَا ، فَأَشْبَهَ الْجَلَّالَةَ . وَتَطْهَرُ بِسَقِيهَا بِالطَّاهِرَاتِ ، كَالْجَلَّالَةِ إِذَا أَكَلَتِ الطَّاهِرَاتِ .

**فصل :** وَتَحْرُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ؛ لِلآيَةِ ، وَتَحْرُمُ النَّجَاسَاتُ كُلُّهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْخَبَائِثِ ، وَتَحْرُمُ السُّمُومُ الْمُضِرَّةُ ، كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِثْلَافُ شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ .

[١٣٤ظ] **فصل :** فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ ، أُبِيحَ تَنَاوُلُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَفِي قَدَرٍ مَا يُبَاحُ رَوَاتِنًا ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَدَرٌ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ . اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِأَكْلِهِ عَنْ كَوْنِهِ مُضْطَرًّا ، فَتَزُولُ الْإِبَاحَةُ بِزَوَالِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَهُ الشَّبَعُ ؛ لِأَنَّهُ طَعَامٌ جَازٍ لَهُ سَدُّ الرَّمَقِ مِنْهُ ، فَجَازَ لَهُ الشَّبَعُ <sup>(٣)</sup> ، كَالْحَلَالِ .

وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَكْلُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَالثَّانِي ، لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ يَجْتَنِبُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ مَلِكَ الرُّومِ حَبَسَهُ ، وَمَعَهُ لَحْمٌ خِنْزِيرٍ مَشْوِيٍّ ، وَمَاءٌ مَمْزُوجٌ بِخَمِيرٍ ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَأَتَى أَنْ يَأْكُلَهُ ، وَقَالَ : لَقَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ لِي ، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ لِأُسْمِئِكَ بَدِينِ الْإِسْلَامِ <sup>(٥)</sup> .

(١) فِي س ١ ، س ٢ ، ب « النَّجَاسَاتِ » .

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١١٩ .

(٣) بَعْدَهُ فِي س ٢ : « مِنْهُ » .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٩ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي : تَارِيخِهِ ٩/ ١١٥ ، ١١٦ .

وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامٍ مَنْ لَيْسَ بِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ ، لَزِمَهُ بَذْلُهُ لَهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ فِي مَنَعِهِ مِنْهُ إِعَانَةٌ عَلَى قَتْلِهِ . وَإِنْ بَذَلَهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى ثَمَنِهِ ، لَزِمَهُ أَخْذُهُ ، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ الْمَيْتَةُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرَّرٍ . وَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ بَذْلِهِ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، فَاشْتَرَاهُ بِهِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا ثَمَنُ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى بَذْلِ الزِّيَادَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ ، كَالْمُكْرَهِ . وَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ ، فَلَهُ قِتَالُهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ أَحَقَّ بِهِ مِنْ مَالِكِهِ .

وَأَنْ وَجَدَ الْمُضْطَرَّرُ مَيْتَةً ، وَطَعَامًا لَغَائِبٍ ، فَطَابَتْ نَفْسُهُ بِأَكْلِ الْمَيْتَةِ ، فَهِيَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا ثَبَّتَتْ بِالنَّصِّ ، فَكَانَتْ أَوْلَى مِمَّا ثَبَتَ بِالاجْتِهَادِ ، وَإِنْ لَمْ تَطْبُ نَفْسُهُ بِأَكْلِهَا ، أَكَلَ طَعَامَ الْغَيْرِ ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرَّرٌ إِلَيْهِ .

وَأَنْ وَجَدَ الْحَرَمُ مَيْتَةً وَصَيْدًا فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ إِذَا ذَبَحَ الصَّيْدَ صَارَ مَيْتَةً ، وَلَزِمَهُ الْجَزَاءُ ، فَيَجْتَمِعُ فِيهِ تَحْرِيمَانِ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا آدَمِيًّا مَعْصُومًا ، لَمْ يُسَخَّرْ لَهُ قَتْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ وَقَايَةُ نَفْسِهِ بِأَخِيهِ . وَلَا يَحِلُّ لَهُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِهِ لِتَأْكُلَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُثْلِفُهُ يَقِينًا ؛ لِتَخْصِيلِ مَا هُوَ مُؤْهُومٌ . وَإِنْ وَجَدَ آدَمِيًّا مُبَاحَ الدِّمِّ ، فَلَهُ قَتْلُهُ وَأَكْلُهُ ؛ لِأَنَّ إِتْلَافَهُ مُبَاحٌ . وَإِنْ وَجَدَ مَيْتًا مَعْصُومًا ، فَالْأَوْلَى إِبَاحَتُهُ ؛ لَدُخُولِهِ فِي عُمُومِ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ حِفْظَ الْحَيِّ ، فَاشْبَهَ غَيْرَ الْمَعْصُومِ . اخْتَارَ هَذَا أَبُو الْخَطَّابِ . وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا : لَا يُبَاحُ ؛ لِأَنَّ كَسْرَ عَظْمِ الْمَيْتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ .

(١) سقط من : الأصل .

وإن وجدَ المضطرُّ حَمْرًا، لم يُسَخِّ له <sup>(١)</sup> شَرْبُهَا؛ لَأَنَّهَا لَا تَدْفَعُ جُوعًا وَلَا عَطَشًا، وَلَا فِيهَا شِفَاءٌ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ» <sup>(٢)</sup>. وإن وجدَ ماءً مَمْزُوجًا بِخَمْرِ يَدْفَعُ الْعَطَشَ، حَلٌّ <sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّهُ يَنْدَفِعُ <sup>(٤)</sup> بِهِ الْهَلَاكُ. وإنْ غُصَّ بِلُقْمَةٍ، وَلَمْ يَجِدْ مَائِعًا يَدْفَعُهَا بِهِ، وَخَافَ الْهَلَاكَ، فَلَهُ دَفْعُهَا <sup>(٥)</sup> بِهَا؛ لَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهَا.

**فصل:** وَمَنْ مَرَّ بِشَمْرَةٍ لَا حَائِطَ لَهَا <sup>(٦)</sup> وَلَا نَاطِرَ <sup>(٧)</sup>، فَفِيهِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ؛ إِحْدَاهُنَّ؛ «لَهُ أَنْ» <sup>(٨)</sup> يَأْكُلُ مِنْهُ <sup>(٩)</sup>، وَلَا يَحْمِلُ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي زَيْنَبٍ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي بَرْزَةَ، فَكَانُوا يَمْزُجُونَ بِالشَّمَارِ، فَيَأْكُلُونَ فِي أَفْوَاهِهِمْ <sup>(١٠)</sup>. وَقَالَ عُمَرُ: يَأْكُلُ، وَلَا

(١) زيادة من: الأصل.

(٢) أخرجه الطبراني، في: المعجم الكبير ٣٢٦/٢٣، ٣٢٧. وأبو يعلى، في: مسنده ١٢/

٤٠٢. وابن حبان، انظر الإحسان ٢٣٣/٤. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١٠/٥.

وانظر التلخيص الحبير ٧٤/٤، ٧٥.

(٣) في م: «فله الشرب منه».

(٤) في م: «يدفع».

(٥) في م: «دفعه».

(٦) في الأصل: «عليها».

(٧) في ف: «ناطور»، وفي م: «ناطر».

(٨ - ٨) في م: «أنه».

(٩) سقط من: م.

(١٠) أخرج ابن سعد عن عاصم قال: سمعت أبا زينب، وكان قد غزا على عهد عمر، قال:

غزونا ومعنا أبو بكر وأبو بركة وعبد الرحمن بن سمرة فكنا نأكل من الشمار. الطبقات ٧/١٣٠.

وأخرجه ابن أبي شيبة بنحوه، في: المصنف ٦/٨٥. وعنده: وأبى بردة. ولعله تصحيف.

انظر: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٩٣.

يَتَّخِذُ خُبْنَةً<sup>(١)</sup>. والثانية، يُنَاحُ ما سَقَطَ، ولا يَزِمِي بِحَجَرٍ ولا يَضْرِبُ؛ لِمَا رَوَى رَافِعٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ<sup>(٢)</sup>: «لَا تَزِمَ، وَكُلْ مَا وَقَعَ». حديثٌ صحيحٌ<sup>(٣)</sup>. والثالثة، لَهُ الْأَكْلُ إِنْ كَانَ جَائِعًا، وَلَا يَأْكُلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَائِعًا؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ، فَقَالَ: «مَا أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي<sup>(٤)</sup> الْحَاجَةِ، غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ،<sup>(٥)</sup> وَمَنْ خَرَجَ مِنْهُ بِشَيْءٍ<sup>(٦)</sup>، فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيَّةٌ وَالْعُقُوبَةُ<sup>(٧)</sup>». هذا حديثٌ حسنٌ.

(١) الخبنة: ما يحمله الإنسان في حضنه أو تحت إبطه.

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة، في: باب من رخص في أكل الثمرة إذا مر بها، من كتاب البيوع والأقضية. المصنف ٨٣/٦، ٨٤. والبيهقي، في: باب ما جاء في من مر بحائط إنسان أو ماشية، من كتاب الضحايا. السنن الكبرى ٣٥٩/٩. وصححه الألباني في الإرواء ٨/١٥٨.

(٢) سقط من: م.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب من قال: إنه يأكل مما سقط، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٣٧/٢، ٣٨. والترمذي، في: باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٢٨٩/٥. وابن ماجه، في: باب من مر على ماشية قوم أو حائط... من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٧١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣١/٥.

(٤) في الأصل: «ذو».

(٥ - ٥) في الأصل، س ١، ف، ب: «ومن أخذ منه من غير ذي حاجة». ولم يرد في ف: «ذو». وفي س ٢ بياض يسع كلمة.

(٦) أخرجه أبو داود، في: باب ما لا قطع فيه، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٤٤٩/٢. والنسائي، في: باب الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين، من كتاب قطع السارق. المجتبى ٧٨/٨، ٧٩. وابن ماجه، في: باب من سرق من الحرز، من كتاب الحدود. سنن ابن ماجه ٨٦٥/٢، ٨٦٦. وهو حديث حسن. انظر الإرواء ٦٩/٨.

وفى الرُّزْعِ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، هو كالثَّمَرَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَكْلِ  
الْفَرِيكِ وَالبَاقِلَا وَنَحْوِهِمَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُبَاحُ ؛ لِأَنَّ الْفَاكِهَةَ [١٣٥] خُلِقَتْ  
لِلْأَكْلِ رَطْبَةً ، وَالتُّفُوسُ إِلَيْهَا أُمِيتُ ، بِخِلَافِ الرُّزْعِ .

وَمَا كَانَ مَحْظُوطًا أَوْ لَهُ نَاطِرٌ <sup>(١)</sup> ، فَلَيْسَ لَهُ الدُّخُولُ <sup>(٢)</sup> بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ  
عَبَّاسٍ : إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ ، فَهُوَ حَرِيمٌ <sup>(٣)</sup> ، فَلَا تَأْكُلُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
حَائِطٌ ، فَلَا بَأْسَ <sup>(٤)</sup> .

وفى لَبَنِ الْمَاشِيَةِ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، هو كالثَّمَرَةِ ؛ لِمَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ  
سَمُرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ فِيهَا صَاحِبُهَا ،  
فَلْيَسْتَأْذِنْهُ ، فَإِنْ أَذِنَ ، فَلْيَحْلِبْ وَلْيَشْرَبْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ، فَلْيَصَوِّتْ  
ثَلَاثًا ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْ ، فَلْيَحْلِبْ وَلْيَشْرَبْ ، وَلَا يَحْمِلْ » <sup>(٥)</sup> . حَدِيثٌ  
صَحِيحٌ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَحِلُّ لَهُ الْحَلْبُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحْلِبَنَّ  
أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> .

(١) فى ف : « ناطر » ، وفى م : « ناطر » .

(٢) بعده فى ف : « إليه » .

(٣) فى ف : « حرام » .

(٤) انظر ما أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٨٨ / ٦ ، ٨٩ .

(٥) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى ابن السبيل يأكل من الثمر ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبى  
داود ٣٧ / ٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى احتلاب المواشى بغير إذن الأرباب ، من أبواب  
البيع . عارضة الأحوذى ٢٩٥ / ٥ ، ٢٩٦ . وصححه فى : الإرواء ١٦٠ / ٨ .

(٦) أخرجه البخارى ، فى : باب ما تحتلب ماشية أحد بغير إذن ، من كتاب اللقطة . صحيح =

---

= البخارى ١٦٥/٣. ومسلم، فى: باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكيها، من كتاب اللقطة. صحيح مسلم ١٣٥٢/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى من لا يحلب، من كتاب الجهاد. سنن أبى داود ٢/٣٨. وابن ماجه، فى: باب النهى أن يصيب منها شيئا إلا...، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٧٢/٢. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى أمر الغنم، من كتاب الاستئذان. الموطأ ٢/٩٧١. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٢، ٥٧.

# الكافي

ملوفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحى الحنبلى  
٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور عبد بن عبد المحسن التركي

بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية

بدار هجر

الجزء الثالث

البيع - السلم - التفليس - الصلح - الضمان  
الوكالة - الإجارة - الشفعة - الوقف - الهبة

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

٣٤٥٢٥٧٩ ☎ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة



الكَافِي



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْبَيْعِ

الْبَيْعُ حَلَالٌ ؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاحِلَ اللَّهِ الْأَبْيَعُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وهو نَوْعَان ؛ أَحَدُهُمَا ، الإِيجَابُ وَالْقَبُولُ ، فيقولُ البَائِعُ : بِعْتُكَ . أو : مَلَكْتُكَ . أو لَفْظًا بَمَعْنَاهُمَا ، ثم يقولُ الْمُشْتَرِي : ابْتَعْتُ . أو : قَبِلْتُ . أو نحوهما . فإن تَقَدَّمَ الْقَبُولُ <sup>(٢)</sup> الإِيجَابَ بِلَفْظِ الْمَاضِي ، فقال : ابْتَعْتُ هَذَا مِنْكَ بِكَذَا . فقال : بِعْتُكَ . صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حَاصِلٌ ، فَأُشْبِهَ التَّغْيِيرَ بِلَفْظِ آخَرَ . وَإِنْ تَقَدَّمَ بِلَفْظِ الطَّلَبِ ، فقال : بِعْنِي . فقال : بِعْتُكَ . صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ <sup>(٣)</sup> الْقَبُولَ ، أَشْبَهَ لَفْظَ الْمَاضِي . وعنه ، لا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ عَنِ الإِيجَابِ ، لم يَصِحَّ ، فلم يَصِحَّ مُتَقَدِّمًا ، كَلَفْظِ الاسْتِفْهَامِ . وَإِنْ أَتَى بِلَفْظِ الاسْتِفْهَامِ ، فقال : أَبِيعْتَنِي ثَوْبَكَ ؟ فقال : بِعْتُكَ . لم يَصِحَّ مُتَقَدِّمًا وَلَا مُتَأَخِّرًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَبُولٍ وَلَا اسْتِدْعَاءٍ .

الثَّانِي ، الْمُعَاطَاةُ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : أَعْطِنِي بِهَذَا خُبْزًا . فيُعْطِيهِ مَا يُرْضِيهِ . أو يَقُولَ : خُذْ هَذَا الثَّوْبَ بِدِينَارٍ . فَيَأْخُذْهُ ، فَيَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ

(١) سورة البقرة ٢٧٥ .

(٢) بعده في ف : « على » .

(٣) في س ٢ : « يضمن » ، وفي م : « تقدم » .

بالبَيْعِ ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ أَحْكَامًا ، وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهُ لَفْظًا ، فَغَلِمَ أَنَّهُ رَدَّهُمْ إِلَى مَا تَعَارَفُوهُ بَيْنَهُمْ يَبَعًا ، وَالنَّاسُ فِي أَسْوَاقِهِمْ وَبِيعَاتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ يَصِحُّ فِي الْأَشْيَاءِ الْيَسِيرَةِ دُونَ الْكَبِيرَةِ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ إِنَّمَا جَرَى بِهِ <sup>(٢)</sup> فِي الْيَسِيرِ .

وَالْحُكْمُ فِي الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ ، كَالْحُكْمِ فِي الْبَيْعِ فِي <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ ؛ لِاسْتِثْنَاءِ الْجَمِيعِ فِي الْمَعْنَى <sup>(٤)</sup> .

فصل : وَيُشْتَرَطُ لَهُ الرِّضَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونُ بِمُحَاكَمَةٍ عَنِ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> . إِلَّا فِيمَا يَجِبُ . فَإِنْ أُكْرِهَ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِ وَاجِبٍ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِعَدَمِ الرِّضَا الْمُشْتَرَطِ ، وَإِنْ أُكْرِهَ عَلَى بَيْعٍ وَاجِبٍ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ حُمِلَ عَلَيْهِ بِحَقٍّ ، فَصَحَّ ، كِاسْلَامِ الْمُزْتَدِّ .

وَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ عَاقِلٍ ؛ كَالطُّفْلِ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَالسَّكَرَانِ ، وَالنَّائِمِ ، وَالْمُبْرَسَمِ <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ يُعْتَبَرُ لَهُ الرِّضَا ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْ غَيْرِ عَاقِلٍ ، كَالْإِقْرَارِ <sup>(٧)</sup> .

(١) فِي ف ، م : « الْكَثِيرَةُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « وَ » .

(٤) فِي ف : « ذَلِكَ » .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٩ .

(٦) الْمُبْرَسَمُ : مَنْ أَصَابَهُ الْبَرَسَامُ ، وَهُوَ عِلَّةٌ يَهْدَى فِيهَا .

(٧) فِي م : « كَالْإِكْرَاهِ » .

## بَابُ مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ

كُلُّ عَيْنٍ مَمْلُوكَةٍ يُبَاحُ نَفْعُهَا وَاقْتِنَاؤُهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا؛  
كَالْمَأْكُولِ، وَالْمَشْرُوبِ، وَالْمَلْبُوسِ، وَالْمَرْكُوبِ، وَالْعَقَارِ، وَالْعَبِيدِ،  
وَالْإِمَاءِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾<sup>(١)</sup>. وَقَدْ اشْتَرَى النَّبِيُّ  
ﷺ مِنْ جَابِرٍ بَعِيرًا<sup>(٢)</sup>. وَمِنْ أَغْرَابِيٍّ فَرَسًا<sup>(٣)</sup>. وَوَكَّلَ عُزُورَةُ بْنُ الْجَعْدِ فِي

(١) سورة البقرة ٢٧٥.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب شراء الدواب والحمير، من كتاب البيوع، وفى: باب إذا وكل رجلا أن يعطى شيئا .... من كتاب الوكالة، وفى: باب الشفاعة فى وضع الدين، من كتاب الاستقراض، وفى: باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، من كتاب الشروط، وفى: باب من ضرب دابة غيره فى الغزو، وباب استئذان الرجل الإمام ... من كتاب الجهاد، وفى: باب: ﴿إِذَا هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا...﴾، من كتاب المغازى، وفى: باب الثيبات، وباب طلب الولد، وباب تستحد المغيبة وتمتشط، من كتاب النكاح، وفى: باب عون المرأة زوجها فى ولده، من كتاب النفقات، وفى: باب الدعاء للمتزوج، من كتاب الدعوات. صحيح البخارى ٨١/٣، ١٣٢، ١٥٧، ٢٤٨، ٣٦/٤، ٦٣، ١٢٣/٥، ٦/٧، ٥٠، ٥١، ٨٥، ١٠٢/٨. ومسلم، فى: باب استحباب نكاح البكر، من كتاب الرضاع، وفى: باب بيع البعير واستئناء ركوبه، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ١٠٨٧/٢ - ١٠٩٠، ١٢٢١/٣ - ١٢٢٤. والنسائى، فى: باب البيع يكون فيه الشرط فيصح البيع والشرط، من كتاب البيوع. المجتبى ٢٦١/٧ - ٢٦٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٢٩/٣، ٣١٤، ٣٦٢، ٣٦٣.

(٣) أخرجه أبو داود، فى: باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به، من كتاب الأقضية. سنن أبى داود ٢/٢٧٦، ٢٧٧. والنسائى، فى: باب التسهيل فى ترك =

شِرَاءٍ شَاةٍ<sup>(١)</sup> . وباع مُدَبِّرًا<sup>(٢)</sup> ، وَجِلْسًا<sup>(٣)</sup> وَقَدَحًا<sup>(٤)</sup> . وَأَقَرَّ أَصْحَابَهُ عَلَى يَتِّعِ  
هَذِهِ الْأَعْيَانِ وَشِرَائِهَا .

= الإِشْهَادُ عَلَى الْبَيْعِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ . الْمُجْتَبَى ٧/ ٢٦٥ ، ٢٦٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ  
٢١٥/ ٥ ، ٢١٦ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ... ، مِنْ كِتَابِ الْمُنَاقِبِ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ٤/ ٢٥٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَضَارِبِ يَخَالِفُ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ . سَنَنَ أَبِي  
دَاوُدَ ٢/ ٢٢٩ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنِي أَبُو كَرِيبَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْوعِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ  
٥/ ٢٦٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْأَمِينِ يَتَجَرَّ فِيهِ فِيرَبِحُ ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَاتِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ  
٢/ ٨٠٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/ ٣٧٦ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ ، وَبَابِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ ، وَفِي : بَابِ  
مَنْ بَاعَ مَالَ الْمُفْلِسِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْاسْتِقْرَاضِ ، وَفِي : بَابِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ ، وَفِي :  
بَابِ عَتَقَ الْمَدِيرَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْكُفَرَاتِ ، وَفِي : بَابِ إِذَا أَكْرَهَ حَتَّى وَهَبَ ... ، مِنْ كِتَابِ  
الْإِكْرَاهِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/ ٩١ ، ١٠٩ ، ١٥٦ ، ١٩٢ ، ٨/ ١٨١ ، ١٨٢ ، ٩/ ٢٧ . وَمُسْلِمٌ ،  
فِي : بَابِ الْإِبْتِدَاءِ فِي النِّفْقَةِ بِالْمُفْلِسِ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ جَوَازِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ  
كِتَابِ الْأَيْمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ٢/ ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٣/ ١٢٨٩ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي بَيْعِ  
الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/ ٣٥٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمَدِيرِ ،  
مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْوعِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/ ٢٢٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْبَيْوعِ . الْمُجْتَبَى ٧/ ٢٦٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/  
٨٤٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢/ ٢٥٧ . وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/ ٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣٦٨ - ٣٧١ ، ٣٩٠ .

(٣) فِي حَاشِيَةِ ف : « وَالْجِلْسُ مَا يَلِي ظَهَرَ الْبَعِيرِ » .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا تَجُوزُ فِيهِ الْمَسْأَلَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٣٨١ ،  
٣٨٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْوعِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/  
٢٢٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْبَيْعِ فِي مَنْ يَزِيدُ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ . الْمُجْتَبَى ٧/ ٢٢٧ . وَابْنُ  
مَاجَهَ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/ ٧٤٠ ، ٧٤١ . وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/ ١٠٠ ، ١١٤ . وَهُوَ ضَعِيفٌ . انْظُرْ : التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ ٣/ ١٥ ، الْإِرْوَاءُ ٥/  
١٣٠ .

ويَجُوزُ يَنْعُ دُودِ الْقَزِّ وَبَزْرُهُ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ مُنْتَفَعٌ بِهِ. وَيَنْعُ النَّحْلُ فِي كُورَاتِهِ<sup>(٢)</sup>، وَمُنْفَرِدًا عَنْهَا، إِذَا رُئِيَ وَعُلِمَ قَدْرُهُ. وَيَنْعُ الطَّيْرُ الَّذِي يُقْصَدُ صَوْتُهُ؛ كَالْهَزَارِ<sup>(٣)</sup>، وَالْبُلْبُلِ، وَالْبَيْغَةِ؛ لَأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَنَفَعَةٍ مُبَاحَةٍ، أَشْبَهَ الْأَنْعَامَ.

ويَجُوزُ يَنْعُ الْهَرَّ، وَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ، وَ<sup>(٤)</sup> الطَّيْرِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ؛ كَالْفَهْدِ، وَالْبَارِي، وَنَحْوَهُمَا، غَيْرَ الْكَلْبِ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ. وَهِيَ اخْتِيَارُ الْحَرَقِيِّ. وَالْأُخْرَى، لَا يَجُوزُ. وَقَالَ<sup>(٥)</sup> أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى<sup>(٦)</sup>: لَا يَجُوزُ يَنْعُهَا؛ لِتَجَاسُّهَا، [١٣٥ظ] فَأُشْبِهَتْ الْكَلْبُ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لَأَنَّهُ حَيَوَانٌ أُبِيحَ نَفْعُهُ وَاقْتِنَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ وَعِيدٍ فِي حَبْسِهِ<sup>(٧)</sup>، فَجَازَ يَنْعُهُ، كَالْحِمَارِ. وَبِهَذَا يَنْتَظِلُ مَا ذَكَرَاهُ<sup>(٨)</sup>.

ويَجُوزُ يَنْعُ الْجَحْشِ الصَّغِيرِ، وَالْفَهْدِ الصَّغِيرِ، وَفَرْخِ الْبَارِي؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ إِلَى حَالٍ يَنْفَعُ، فَأُشْبِهَ طِفْلَ الْعَبِيدِ.

(١) قَالَ الْفَيْوَمِيُّ: وَقَوْلُهُمْ لِبَيْضِ الدُّودِ: بَزْرُ الْقَزِّ. مُجَازٌ، عَلَى التَّشْبِيهِ بِبَزْرِ الْبَقْلِ، لَأَنَّهُ يَنْبِتُ كَالْبَقْلِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ب ز ر).

(٢) كُورَاتُ النَّحْلِ، بِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ، وَالتَّثْقِيلِ لُغَةً: عَسَلُهَا فِي الشَّمْعِ، وَقِيلَ: يَبْتَثُّهَا إِذَا كَانَ فِيهِ الْعَسَلُ. وَقِيلَ: هُوَ الْحَلِيَّةُ. وَكَسَرَ الْكَافَ مَعَ التَّخْفِيفِ لُغَةً.

(٣) الْهَزَارُ: طَائِرٌ حَسَنُ الصَّوْتِ، يُقَالُ لَهُ: هَزَارُ دَسْتَانٍ. (فَارْسِي مُعَرَّبٌ).

(٤) فِي ف: «وَجَوَارِحُ».

(٥) فِي م: «اخْتَارَهَا».

(٦) بَعْدَهُ فِي م: «فَقَالَا».

(٧) فِي الْأَصْلِ، م: «جَنْسِهِ».

(٨) فِي س ٢: «ذَكَرَهُ»، وَفِي م: «ذَكَرْنَاهُ».

وما يَنْفَعُ مِنْ يَبِضِ الطَّيْرِ لِمَصِيرِهِ فَرْحًا ، فهو كَفَرِيحِهِ ؛ لِأَنَّ مَالَهُ إِلَى النَّفْعِ . وقال القاضي : لا يجوزُ يَبِغُهُ ؛ لَعَدَمِ نَفْعِهِ فِي الْحَالِ .

قال أحمدُ : أَكْرَهُ يَبِغَ الْقِرْدِ . قال ابنُ عَقِيلٍ : هذا مَحْمُولٌ عَلَى يَبِغِهِ لِلإِطَافَةِ بِهِ وَاللَّعِبِ ، فَأَمَّا يَبِغُهُ لِحِفْظِ الْمَتَاعِ فَيَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مُنْتَفَعٌ بِهِ .

وقال أحمدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : أَكْرَهُ يَبِغَ لَبَنِ الْآدَمِيَّاتِ . فَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمُ ؛ لِأَنَّهُ مَائِعٌ خَارِجٌ مِنْ آدَمِيَّةٍ ، أَشْبَهَ الْعَرَقَ . وَيَحْتَمِلُ كَرَاهِيَّةَ التَّنْزِيهِ ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ مُنْتَفَعٌ بِهِ ، أَشْبَهَ لَبَنَ الشَّاةِ .

فصل : ويجوزُ يَبِغُ الْعَبْدِ الْمُزْتَدُّ ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ مُنْتَفَعٌ بِهِ ، وَخَشْيَةُ هَلَاكِهِ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ<sup>(١)</sup> يَبِغِهِ ، كَالْمَرِيضِ . فَإِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي حَالَهُ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِعَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، فَلَهُ الرُّدُّ أَوْ<sup>(٢)</sup> الْأَرْضُ<sup>(٣)</sup> ، قُتِلَ أَوْ أَسْلَمَ ، كَالْمُعِيبِ .

وَيَصِحُّ يَبِغُ الْعَبْدُ الْجَانِي عَمْدًا أَوْ<sup>(٤)</sup> خَطَأً ، عَلَى النَّفْسِ أَوْ مَا دُونَهَا ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ غَيْرُ مُتَحَتِّمٍ ، فَأَشْبَهَ الْقَتْلَ بِالرُّدَّةِ . فَإِنْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ مُوجِبَةً لِلْقَصَاصِ ، فَهِيَ كَالرُّدَّةِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً لِلْمَالِ ، فَهُوَ عَلَى السَّيِّدِ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِالتَّزَامِ مَا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ مُعْصِرًا ، فَلِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ رَقَبَةُ الْعَبْدِ ؛ إِنْ شَاءَ فَسَخَ الْعَقْدَ وَرَجَعَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِالْأَرْضِ .

(١) زيادة من : الأصل .

(٢) في س ٢ : «و» .

(٣) أرض الجراحة : دينها ، والجمع أروش ، مثل فلس وفلوس .

(٤) في م : «و» .



وإن كان قَاتِلًا فِي الْمَحَارِبَةِ، فَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَى قَتْلِهِ، وَيُعْتَقُهُ فَيَجُرُّ وَلَاءَ وَلَدِهِ، فَصَحَّ يَتَّعُهُ، كَالزَّيْنِ<sup>(١)</sup>، وَحُكْمُهُ مُحْكَمُ الْمُزْتَدِّ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَصِحُّ يَتَّعُهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَّحَتَّمُ الْقَتْلِ، فَلَا مَنَفْعَةَ فِيهِ، فَأُسْبِئَ الْمَيِّتَ.

**فصل:** وَفِي يَتِّعِ رِبَاعَ مَكَّةَ وَإِجَارَتَهَا رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَجُوزُ؛ لِأَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اشْتَرَى مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ دَارًا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ<sup>(٢)</sup>. وَاشْتَرَى مُعَاوِيَةُ بْنُ حَكِيمٍ بْنُ حِزَامٍ دَارَيْنِ بِمَكَّةَ. وَلِأَنَّهَا أَرْضٌ حَيَّةٌ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ، فَجَازَ يَتَّعُهَا كغَيْرِهَا. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا فُتِحَتْ عَنُودٌ، وَلَمْ تُقَسِّمْ بَيْنَ الْغَانِمِينَ، فَصَارَتْ وَقْفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَحُرِّمَ يَتَّعُهَا، كَسَوَادِ الْعِرَاقِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى فَتْحِهَا عَنُودٌ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنِ مَكَّةَ الْفِيلَ»<sup>(٣)</sup>، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَقَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي

(١) الزمن: المريض يدوم مرضه زمنا طويلا.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ٣٠٦/٧.

(٣) في س ٢: «القتل». وهي رواية للبخاري.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب كتابة العلم، من كتاب العلم، وفي: باب كيف تعرف لقطة مكة، من كتاب اللقطة، وفي: باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين، من كتاب الديات. صحيح البخاري ٣٨/١، ٣٩، ٣/١٦٤، ١٦٥، ٦/٩. ومسلم، في: باب تحريم مكة وصيدها.... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٨٨/٢، ٩٨٩.

كما أخرجه أبو داود، في: باب تحريم حرم مكة، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٦٥. والدارمي، في: باب في النهي عن لقطة الحاج، من كتاب البيوع. سنن الدارمي ٢/٢٦٥. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٣٨.

أَجَزْتُ حَمَوَيْنِ لِي ، فَرَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلَيَّ أَنَّهُ قَاتِلُهُمَا . فقال النبي ﷺ :  
« قَدْ أَجَزْنَا مَنْ أَجَزْتَ » . <sup>(١)</sup> حديث صحيح <sup>(٢)</sup> . وقتل ابن خطل <sup>(٣)</sup> ، ومقيس  
ابن صُبَابَةَ <sup>(٤)</sup> . ولو فُتِحَتْ صُلْحًا ، لم يَجْزُ قتل أهلها .

(١ - ١) سقط من : م .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة فى الثوب الواحد ملتحقا به ، من كتاب  
الصلاة ، وفى : باب أمان النساء وجوارهن ، من كتاب الجزية ، وفى : باب ما جاء فى زعموا ،  
من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١/ ١٠٠ ، ٤/ ١٢٢ ، ٨/ ٢٦ . وأبو داود ، فى : باب فى  
أمان المرأة ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٢/ ٧٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى أمان  
العبد والمرأة ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧/ ٧٥ . والدارمى ، فى : باب يجير على  
المسلمين أذناهم ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢/ ٢٣٤ .

وانظر تخريجه عند مسلم والدارمى والإمام مالك والإمام أحمد ، فى : ١/ ٣٤٥ .

(٢) تقدم تخريجه فى ٢/ ٢٩٨ .

(٣) فى ف : « ضبابة » . بالضاد المعجمة ، وفى م : « حبابة » . بالحاء المهملة .

وهو مقيس بن صبابة بن حزن بن سيار الكنانى القرشى ، ويقال : صبابة أمه ، شاعر ، اشتهر  
فى الجاهلية ، شهد بدرا مع المشركين ، أظهر الإسلام وقتل رجلا من المسلمين ، ثم ارتد ولحق  
بقريش ، وقال شعرا فى ذلك ، فأهدر النبي ﷺ دمه ، فقتله غيلة بن عبد الله الليثى يوم فتح  
مكة . معجم الشعراء ٤٣٤ ، الحماسة الشجرية ١/ ١١١ ، الأعلام ٨/ ٢١٠ .

وقد ورد فى غالب المصادر : صبابة . بالصاد المهملة . سيرة ابن هشام ٢/ ٢٩٣ ، ٤١٠ .  
المغازى للواقدي ١/ ١٤٥ ، ٢/ ٨٢٥ ، ٨٦٠ - ٨٦٢ ، ٨٧٥ . الصحاح (ق ي ص) . وفى  
نسخة من ابن هشام : ضبابة . بالضاد المعجمة . السيرة ٢/ ٤١٠ . وفى القاموس وتاج العروس :  
حبابة . بالحاء المهملة . القاموس (ق ي س) . التاج (ق ي س) .

وانظر ما أخرجه أبو يعلى ، فى : مسنده ٢/ ١٠٠ ، ١٠١ . والبزار ، انظر : كشف  
الأستار ٢/ ٣٤٣ ، ٣٤٤ . والطبرانى ، فى : الأوسط ٧/ ٢٩٨ - ٣٠٠ . والدارقطنى ، فى :  
سننه ٣/ ٥٩ .

**فصل :** ولا يجوزُ يَبْعُ أَرْضِ الشَّامِ ، وَسَوَادِ الْعِرَاقِ ، ونحوهما مِمَّا فُتِحَ عَنْوَةً ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَفَهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَأَقْرَبَهُ فِي يَدِ أَرْبَابِهِ بِالخَرَاجِ الَّذِي ضَرَبَهُ يَكُونُ أَجْرَةً لَهُ فِي كُلِّ عَامٍ ، وَلَمْ يُقَدِّرْ مُدَّتَهَا ؛ لِعُمُومِ الْمَصْلَحَةِ فِيهَا ، وَقَدْ اشْتَهَرَ ذَلِكَ فِي قِصَصِ نُقِلَتْ عَنْهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ كَرِهَ يَبْعَهَا ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ ثَمَنَ الْوَقْفِ ، وَأَجَازَ شِرَاءَهَا ؛ لِأَنَّهُ كَالِاسْتِثْقَاذِ لَهَا ، فَجَازَ ، كَشِرَاءِ الْأَسِيرِ . وَتَجُوزُ إِجَارَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْجَرَةٌ فِي يَدِ أَرْبَابِهَا ، وَإِجَارَةُ الْمُسْتَأْجِرِ جَائِزَةٌ .

فَأَمَّا الْمَسَاكِينُ فِي الْمَدَائِنِ ، فَيَجُوزُ يَبْعُهَا ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، اقْتَطَعُوا الْخِطَطَ<sup>(١)</sup> فِي الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ فِي زَمَنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبَنَوْهَا مَسَاكِينَ ، وَتَبَايَعُوهَا مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** قَالَ أَحْمَدُ : لَا أَعْلَمُ فِي يَبْعِ الْمُصْحَفِ رُخْصَةً . وَرَخَّصَ فِي شِرَائِهِ ، وَقَالَ : هُوَ أَهْوَنُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ابْنَ [١٣٦] عُمَرَ ، وَابْنَ عَبَّاسٍ ، وَأَبَا مُوسَى ، كَرِهُوا يَبْعَهُ ، وَلِأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَيَجِبُ صِيَانَتُهُ<sup>(٣)</sup> عَنْ الْإِثْدَالِ ، وَالشِّرَاءُ أَسهَلُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْقَاذٌ لَهُ ، فَلَمْ يُكْرَهْ ، كَشِرَاءِ الْأَسِيرِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَجُوزُ يَبْعُهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ . وَفِي شِرَائِهَا وَإِثْدَالِهَا رِوَايَتَانِ . فَإِنْ يَبْعَتْ لِكَافِرٍ ، لَمْ يَصِحَّ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ

(١) الخطط ، جمع خطة : المكان المخطط لعمارة ، مثل سدره وسدر .

(٢) فِي س ٢ : « تَكْلَفَا » .

(٣) فِي م : « صُونَهُ » .

المُسافِرَةُ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ، مَخَافَةَ أَنْ تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ. <sup>(١)</sup> حَدِيثٌ صَحِيحٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٢)</sup> فَلَمْ يَجْزُ تَمْلِكُهُمْ إِيَّاهُ، وَتَمَكِّنُهُمْ مِنْهُ، وَلَئِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ اسْتِدَامَةِ مِلْكِهِ، فَمُنِعَ ابْتِدَاءَهُ <sup>(٣)</sup>، كَنِكَاحِ الْمُسْلِمَةِ.

**فصل: ولا يجوزُ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ؛** لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup>.

(١ - ١) سقط من: ف، م.

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، من كتاب الجهاد. صحيح البخارى ٦٨/٤. ومسلم، فى: باب النهى أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم، من كتاب الإمارة. صحيح مسلم ١٤٩٠/٣، ١٤٩١. كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى المصحف يسافر به إلى أرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبى داود ٣٥/٢. وابن ماجه، فى: باب النهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٦١/٢. والإمام مالك، فى: باب النهى عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، من كتاب الجهاد. الموطأ ٤٤٦/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٢، ٧، ١٠، ٥٥، ٦٣، ٧٦، ١٢٨.

(٢) فى الأصل: «من ابتدأه»، وفى م: «ابتداء».

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب بيع الميتة والأصنام، من كتاب البيوع. صحيح البخارى ٣/١١٠. ومسلم، فى: باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ١٢٠٧/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى ثمن الخمر، من كتاب الإجارة. سنن أبى داود ٢/٢٥١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى بيع جلود الميتة والأصنام، من أبواب البيوع. عارضة الأحمدي ٣٠٠/٥. والنسائى، فى: باب بيع الخنزير، من كتاب البيوع، وفى: باب النهى عن الانتفاع بشحوم الميتة، من كتاب الفرع والعتيرة. المجتبى ١٥٦/٧، ٢٧٣. وابن ماجه، فى: باب ما لا يحل بيعه، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٣٢/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/٣٢٤، ٤٢٦.

ولا يجوز يَبْعُ ما لا نَفْعَ فيه ؛ كالحشرات ، وسباع البهائم والطَّيْرِ<sup>(١)</sup>  
التي لا<sup>(٢)</sup> يُصاد بها ، وما لا يُؤْكَلُ مِنَ الطَّيْرِ ، ولا يَبْيَضُ ؛ لأنَّه لا نَفْعَ فيها ،  
فأشَبَّهَت الخَيْرِيزَ .

ولا يجوز يَبْعُ الحرُّ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : <sup>(٣)</sup> « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى <sup>(٤)</sup> : ثَلَاثَةٌ  
أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . ذَكَرَ مِنْهُمْ رَجُلًا بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ . <sup>(٥)</sup> رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ .

ولا يجوز يَبْعُ ما ليس بمَمْلُوكٍ ، كالمباحاتِ قَبْلَ جِيازِهَا ؛ لأنَّها غَيْرُ  
مَمْلُوكَةٍ ، أَشَبَّهَتِ الحرَّ .

ولا يجوز يَبْعُ الدَّمِ ، ولا السَّرَجِينَ<sup>(٥)</sup> النَّجِسِ ؛ لأنَّه مُجْمَعٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ  
وَتَحْرِيمِهِ ، أَشَبَّهَتِ المَيْتَةَ .

ولا يجوز يَبْعُ شَحْمِ المَيْتَةِ ؛ لأنَّه مِنْهَا ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، قِيلَ : يَا

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « الطَّيُور » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣ - ٤) سَقَطَ مِنْ : س ٢ ، ف ، وَفِي الْأَصْلِ ، س ١ : « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى » ، وَفِي ب : « يَقُولُ  
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .

(٤ - ٥) فِي ف ، م : « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِثْمٍ مِنْ بَاعَ حُرًّا ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ، وَفِي : بَابِ إِثْمٍ  
مِنْ مَنَعَ أَجْرَ الْأَجِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٨/٣ ، ١١٨ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ أَجْرِ الْأَجْرَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الرِّهُونِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهٍ ٢/

٨١٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٨/٢ .

(٥) السَّرَجِينَ : الزُّنْبُلُ ، كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ .

رسول الله، أَرَأَيْتَ سُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُذْهِنُ بِهَا الْجُلُودَ، وَيُطْلَى بِهَا الشُّفُنَ، وَيَسْتَضْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وما نَجَسَ مِنَ الْأَذْهَانِ، كَالزَّيْتِ، فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ تَحْرِيمُ يَبْعِهَا؛ قِيَاسًا عَلَى شَحْمِ الْمَيْتَةِ، وَلَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا، حَرَّمَ ثَمَنَهُ». <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وعنه، يُبَاعُ لِكَافِرٍ، وَيُعْلَمُ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّهُ يَغْتَقِدُ حِلَّهُ.

وفى جَوَازِ الْاسْتِضْبَاحِ بِهَا رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ ذُهِنٌ نَجَسٌ، أَشْبَهَ شَحْمَ الْمَيْتَةِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ أُمُكِّنَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، أَشْبَهَ الْإِنْتِفَاعَ بِالْجِلْدِ الْيَابِسِ. قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَيَتَخَرَّجُ عَلَى جَوَازِ الْاسْتِضْبَاحِ بِهَا جَوَازُ يَبْعِهَا<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْقَاضِي: وَلَا تَطْهُرُ بِالْعَسَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتَى فِيهَا الْعَصْرُ. وَيَتَخَرَّجُ أَنَّهَا تَطْهُرُ بِصَبِّهَا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ، ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَطْفُو فْتُوْخَذَ، وَالْعَصْرُ إِنَّمَا يُغْتَبَرُ فِيمَا يَتَأْتَى الْعَصْرُ فِيهِ، بِدَلِيلِ الْخَشَبِ وَالْأَحْجَارِ. اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ. فَأَمَّا غَيْرُ الْأَذْهَانِ؛ كَالْخَلِّ، وَاللَّبَنِ، فَلَا يَطْهُرُ، وَجْهًا وَاحِدًا.

**فصل: ولا يجوزُ يَبْعُ الْكَلْبِ وَإِنْ كَانَ مُعْلَمًا؛ لِمَا رَوَى أَبُو مَسْعُودٍ**

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤.

(٢ - ٢) سقط من: ف، م.

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في ثمن الخمر والميتة، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢/٢٥١. والإمام أحمد، في: المسند ١/٢٤٧، ٢٩٣، ٣٢٢. والدارقطني، في: سننه ٧/٣. وهذا لفظه.

(٣) في حاشية س ٢، ب: «يعنى مطلقا».

الأنصاري، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ. وقال: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup>. وَلَا غُرْمَ عَلَى قَاتِلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيمَةَ لَهُ، وَقَدْ أَسَاءَ مَنْ قَتَلَ كَلْبًا يُبَاخُ أَقْبَانَاؤُهُ.

(١) في ف، م: «عليه».

والحديث الأول أخرجه البخاري، في: باب ثمن الكلب، من كتاب البيوع، وباب كسب البغي والإماء... من كتاب الإجارة، وفي: باب مهر البغي والنكاح الفاسد، من كتاب الطلاق، وفي: باب الكهانة، من كتاب الطب، وفي: باب من لعن المصور، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ١١٠/٣، ١٢٢، ٧٩/٧، ١٧٦، ٢١٧. ومسلم، في: باب تحريم ثمن الكلب... من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ١١٩٩/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في أثمان الكلاب، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢/٢٥٠. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية مهر البغي، من أبواب النكاح، وفي: باب ما جاء في ثمن الكلب، من أبواب البيوع، وفي: باب ما جاء في أجر الكاهن، من أبواب الطب. عارضة الأحوذى ٦٧/٥، ٢٧٦، ٢٢٨/٨، ٢٢٩. والنسائي، في: باب النهي عن ثمن الكلب، من كتاب الصيد والذبائح، وفي: باب بيع الكلب، من كتاب البيوع. المجتبى ٧/١٦٧، ٢٧٢. وابن ماجه، في: باب النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي... من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٢/٧٣٠. والدارمي، في: باب في النهي عن ثمن الكلب، من كتاب البيوع. سنن الدارمي ٢/٢٥٥. والإمام مالك، في: باب ما جاء في ثمن الكلب، من كتاب البيوع. الموطأ ٢/٦٥٦. والإمام أحمد، في: المسند ١١٨/٤ - ١٢٠.

والحديث الثاني أخرجه مسلم، في: الموضع السابق.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في كسب الحجام، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢/٢٣٨. والترمذي، في: باب ما جاء في ثمن الكلب، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٥/٢٧٦. والنسائي، في: باب النهي عن ثمن الكلب، من كتاب الصيد. المجتبى ٧/١٦٧. والدارمي، في: باب النهي عن كسب الحجام، من كتاب البيوع. سنن الدارمي ٢/٢٧٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٤٦٤، ٤٦٥. كلهم من حديث رافع بن خديج. والحديث لم يخرج به البخاري، انظر: تحفة الأشراف ٣/١٤٢ - ١٤٤.

ولا يُباح اقتناء كَلْبٍ، إِلَّا لِصَيْدٍ، أَوْ حِفْظِ مَاشِيَةٍ، أَوْ حَرْثٍ؛ يَأْخُذُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ<sup>(١)</sup> كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وَيَجُوزُ تَرْيِيَةُ الْجَزْوَ الصَّغِيرِ لِدَلَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ مَا يُبَاحُ، فَيَأْخُذُ حُكْمَهُ، كَالْجَحْشِ الصَّغِيرِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْتَنِ غَيْرَ الْمُعْلَمِ، لَمْ يُمَكِّنْ تَعْلِيمَهُ، وَتَعَذَّرَ اقْتِنَاءُ الْمُعْلَمِ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

فَإِنْ اقْتَنَى كَلْبَ الصَّيْدِ مَنْ لَا يَصِيدُ بِهِ، جَازٌ؛ لِلْحَدِيثِ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ<sup>(٣)</sup>، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ «لِأَنَّهُ اقْتَنَاهُ» لَغَيْرِ حَاجَةٍ، أَشْبَهَ مَنْ اقْتَنَاهُ لِلْمَاشِيَةِ وَلَا مَاشِيَةٍ لَهُ.

**فصل: ولا يجوزُ تَبْعُ مَعْدُومٍ؛ يَأْخُذُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى**

(١) فِي ف: «اقْتَنَى».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ، مِنْ كِتَابِ الْمَزَارَعَةِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/ ١٣٥، ١٣٦. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكَلَابِ...، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٠٣/٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي اتِّخَاذِ الْكَلْبِ لِلصَّيْدِ وَغَيْرِهِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٧/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ مِنْ أَمْسِكَ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٨٥/٦. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي إِسْكَانِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. الْمُجْتَبَى ١٦٦/٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٦٧/٢.

(٣) سَقَطَ مِنْ: س ٢، ف، ب.

(٤ - ٤) فِي م: «لَأَنِّ اقْتَنَاهُ».



عن يَتَّعِ الْغَرَرِ . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وَيَتَّعِ الْمَعْدُومَ يَتَّعِ غَرَرٍ ، وَلَأَنَّ تَحْرِيمَ يَتَّعِ الثَّمَرَةِ [١٣٦ظ] قَبْلَ بُدْوَ صَلَاحِهَا تَنْبِيْهُ عَلَى تَحْرِيمِ يَتَّعِهَا قَبْلَ وُجُوْدِهَا ، فَلَا يَجُوزُ يَتَّعِ الثَّمَرَةَ قَبْلَ خَلْقِهَا ، وَلَا يَتَّعِ الْمَاءَ الْعِدَّ الَّذِي لَهُ مَادَّةٌ ؛ كَمَاءِ الْعُيُونِ وَالْآبَارِ ؛ لَأَنَّهُ يَتَّعِ لِمَا<sup>(٢)</sup> يَتَّجِدُّ ، وَهُوَ فِي الْحَالِ مَعْدُومٌ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ يَتَّعِ مَا لَا يُقَدَّرُ عَلَى تَسْلِيْمِهِ ؛ كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ ، وَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ ، وَالْعَبْدِ الْآبِقِ ، وَالْجَمَلِ الشَّارِدِ ، وَالْفَرَسِ الْعَائِرِ<sup>(٣)</sup> ، وَالْمَغْضُوبِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ ؛ فَإِنَّهُ غَرَرٌ<sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّ الْقَصْدَ بِالْبَيْعِ تَمْلِيْكُ التَّصَرُّفِ ، وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِيمَا لَا يُقَدَّرُ عَلَى تَسْلِيْمِهِ . فَإِنْ بَاعَ طَيْرًا لَهُ فِي بُرْجٍ مُغْلَقٍ

---

(١) فى : باب بطلان بيع الحصى والبيع الذى فيه غرر ، من كتاب البيوع . صحيح مسلم ٣ / ١١٥٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى بيع الغرر ، وباب فى بيع المضطر ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية بيع الغرر ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٣٧ . والنسائى ، فى : باب بيع الحصاة ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧ / ٢٣٠ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن بيع الحصاة ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٣٩ . والدارمى ، فى : باب النهى عن بيع الغرر ، وباب فى بيع الحصاة ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢ / ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ . والإمام مالك ، فى : باب بيع الغرر ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢ / ٦٦٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٥٥ ، ٢٥٠ ، ٣٧٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٩٦ . (٢) فى م : « لم » .

(٣) الفرس العائر : الذى انفلت من صاحبه .

(٤) أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥ / ٣٤٠ .

وأخرجه الإمام أحمد عنه مرفوعاً فى : المسند ١ / ٣٨٨ . وصحح البيهقى وقفه . وانظر : التلخيص الحبير ٣ / ٧ .

الباب، أو سَمَكًا له<sup>(١)</sup> في بِرْكَةٍ مُعَدَّةٍ لِلصَّيْدِ، وكان مَعْرُوفًا بِالرُّؤْيَةِ، مَقْدُورًا عَلَى تَنَاوُلِهِ بِلا تَعَبٍ، جاز يَبِيعُهُ؛ لَعَدَمِ الْغَرَرِ فِيهِ، وَإِنْ اخْتَلَّ بَعْضُ ذَلِكَ، لَمْ يَجُزْ. وَإِنْ باعَ الْآبِقَ لِقَادِرٍ عَلَيْهِ، أَوِ الْمَغْضُوبَ لِمَا فِيهِ، أَوِ لِقَادِرٍ عَلَى اخْتِذِهِ مِنْهُ، جاز؛ لذلك، وإلَّا فلا.

**فصل:** ولا يجوزُ يَبِيعُ مَا تُجْهَلُ صِفَتُهُ؛ كَالْحَمَلِ فِي الْبُطْنِ، وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ، وَالْبَيْضِ فِي الدَّجَاجِ، وَالتَّوَى فِي الثَّمَرِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ يَبِيعِ الْجَرِّ<sup>(٢)</sup>. وَالْجَرُّ<sup>(٣)</sup>: شِرَاءُ مَا فِي الْأَرْحَامِ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ يَبِيعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَايِخِ<sup>(٤)</sup>. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٥)</sup>: الْمَلَايِخُ: مَا فِي الْبُطُونِ؛ وَهِيَ الْأَجِنَّةُ، وَالْمَضَامِينُ: مَا فِي أَضْلَابِ الْفُحُولِ. وَمَا سِوَاهُ يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ، أَوْ لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٦)</sup>. وَعَنْهُ فِي يَبِيعِ الصُّوفِ عَلَى الظَّهْرِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَجُوزُ؛ لِلخَبَرِ، وَلِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْحَيَوَانِ، فَلَمْ يَجُزْ إِفْرَادُهُ

(١) سقط من: م.

(٢) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٣٤١/٥.

(٣) في حاشية ف: «الجر، بفتح الميم وسكون الجيم: ما في بطون الحوامل - والتحرك، لغية أو لحن - والربا والقمار، وأُمَجَرٌ في البيع وماجره مماجرة ومجارا، راباه».

(٤) أخرجه البزار، انظر: كشف الأستار ٨٧/٢. ومن حديث ابن عباس أخرجه البزار في: الموضوع السابق. والطبراني، في: المعجم الكبير ٢٣٠/١١.

(٥) في: غريب الحديث ٢٠٧/١، ٢٠٨.

(٦) لم نجده في سنن ابن ماجه، وأخرجه الدارقطني، في: سننه ١٤/٣. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣٤٠/٥. وانظر: التلخيص الحبير ٦/٣.

بالبَيْعِ، كأَعْضَائِهِ. والثَّانِيَّةُ، يَجُوزُ بِشَرْطِ جَزْءِهِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مُمَكِّنٌ تَسْلِيْمُهُ، فَجَازَ يَتَعَهُ، كَالزَّرْعِ فِي الْأَرْضِ.

**فصل: ولا يَصِحُّ<sup>(١)</sup> بَيْعُ الْأَعْيَانِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَا أَوْ صِفَةٍ تَحْصُلُ بِهَا مَعْرِفَةُ الْمَبِيعِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ؛** لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٢)</sup>، وَلَأَنَّهُ مَجْهُولٌ عِنْدَ الْعَاقِلِ، فَلَمْ يَصِحَّ يَتَعَهُ، كَالثَّوْبِ فِي الثَّمَرِ. فَعَلَى هَذَا، يُشْتَرَطُ رُؤْيَا مَا هُوَ مَقْصُودٌ بِالْبَيْعِ؛ كَدَاخِلِ الثَّوْبِ، وَشَعْرِ الْجَارِيَةِ. وَعَنْهُ، يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، فَأُشْبِهَ النِّكَاحَ. فَعَلَى هَذَا، هَلْ يَنْبُتُ لَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَا؟<sup>(٣)</sup> فِيهِ رِوَايَتَانِ<sup>(٤)</sup>؛ إِحْدَاهُمَا، لَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ صَحَّحَ مَعَ الْعَيْتَةِ، فَأُشْبِهَ النِّكَاحَ. وَالثَّانِيَّةُ، يَنْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ عِنْدَ الرُّؤْيَا فِي الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا رَأَاهُ»<sup>(٥)</sup>. وَيَكُونُ خِيَارُهُ عَلَى الْقَوْرِ؛ لِلْحَدِيثِ. وَقِيلَ: يَتَقَيَّدُ بِالْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّهُ خِيَارٌ ثَابِتٌ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ، فَتَقَيَّدَ بِالْمَجْلِسِ، كَخِيَارِ الْمَجْلِسِ. فَإِنْ اخْتَارَ إِمْضَاءَ الْعَقْدِ قَبْلَ الرُّؤْيَا، لَمْ يَلْزَمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِالرُّؤْيَا، وَلَأَنَّهُ يُؤَدَّى إِلَى الْإِزَامِ<sup>(٥)</sup> الْعَقْدِ فِي مَجْهُولِ الصُّفَةِ. وَإِنْ اخْتَارَ الْفَسْخَ انْفُسَخَ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ يَصِحُّ فِي مَجْهُولِ الصُّفَةِ.

(١) فِي م: «يَجُوزُ».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٩.

(٣ - ٣) فِي م: «عَلَى رِوَايَتَيْنِ».

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي، فِي: سَنَتِهِ ٤/٣. وَابِيهَقِي، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٦٨/٥. وَهُوَ

ضَعِيفٌ. انْظُرْ: التَّلْخِيفُ الْحَبِيرَ ٦/٣.

(٥) فِي م: «التَّزَامُ».

وَيُعْتَبَرُ لَصِحَّةِ الْعَقْدِ الرَّؤْيِيَّةُ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الرِّضَا مُعْتَبَرٌ مِنْهُمَا ، فَتُعْتَبَرُ الرَّؤْيِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَظَنَّةٌ لَهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا .

**فصل :** فَإِن رَأْيَا الْمَبِيعِ ، ثُمَّ عَقَدَا بَعْدَ ذَلِكَ بَرَمَنٍ لَا تَتَغَيَّرُ الْعَيْنُ فِيهِ ، صَحَّ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ شَرْطًا يُعْتَبَرُ وَجُودُهُ حَالِ الْعَقْدِ ، كَالشَّهَادَةِ فِي النِّكَاحِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَهُمَا ، أَشْبَهُ مَا لَوْ شَاهَدَاهُ حَالِ الْعَقْدِ ، أَوْ <sup>(١)</sup> اشْتَرَى مِنْهُ دَارًا كَبِيرَةً وَهُوَ فِي طَرَفِهَا ، وَالشَّرْطُ الْعِلْمُ ، وَهُوَ مُقَارِنٌ لِلْعَقْدِ . ثُمَّ إِن وَجَدَ الْمَبِيعَ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، لَزِمَ ، وَإِن وَجَدَهُ نَاقِصًا ، فَلَهُ الْخِيَارُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَالْعَيْبِ . [١٣٧] وَإِن اِخْتَلَفَا فِي التَّغْيِيرِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الشَّمْنَ يَلْزُمُهُ ، فَلَا يَلْزُمُهُ إِلَّا مَا اعْتَرَفَ بِهِ . وَإِن عَقَدَا بَعْدَ الرَّؤْيِيَّةِ بَرَمَنٍ يَفْسُدُ فِيهِ ظَاهِرًا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ ، وَإِن اِخْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ وَلَمْ يَظْهَرْ التَّغْيِيرُ ، فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ سَلَامَتُهُ .

**فصل :** وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِالصِّفَةِ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ ، إِذَا ذَكَرَ أَوْصَافَ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عُذِمَتِ الْمُشَاهَدَةُ لِلْمَبِيعِ ، وَجَبَ اسْتِقْصَاءُ صِفَاتِهِ ، كَالسَّلَمِ ، وَإِذَا وَجَدَهُ عَلَى الصِّفَةِ ، لَزِمَ الْعَقْدُ ، وَإِن وَجَدَهُ عَلَى خِلَافِهَا ، فَلَهُ الْقَسْخُ . فَإِن اِخْتَلَفَا فِي التَّغْيِيرِ <sup>(٢)</sup> ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِالصِّفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِقْصَاءَهَا . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَإِن » .

(٢) فِي ف : « الصِّفَةِ » .

لأنه مبيع معلوم بالصفة، فصَحَّ بيعه، كالمسلم فيه .

ويَبَعُ الأعمى وشرأوه بالصفة كبيع البصير بها، فإن عُدِمَت الصفة، وأمكنه معرفة المبيع بذوق أو شَمٍّ، صَحَّ بيعه، وإلا لم يَصَحَّ ؛ لأنه مجهول في حقه .

**فصل :** ولا يجوز بيع عبد من عبيد، ولا شاة من قطع، ولا ثوب من أثواب، ولا أحد هذين العبدَيْن ؛ لأنه غَرَرٌ، فيدخل في الخبر، ولأنه يَخْتَلِفُ فيفْضَى إلى التنازع .

ويجوز بيع قفيز<sup>(١)</sup> من ضبرة، ورطل زيت من دَنٍّ، أو زُبْرة<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ أجزاءه لا تَخْتَلِفُ، فلا يُفْضَى إلى التنازع .

فإن باع جريئاً<sup>(٣)</sup> من ضبعة يعلمان جربانها، صحَّ، وكان المبيع مُشاعاً منها، إن كانت عشرة أجرية، فالمبيع عُشرها، وإن لم يعلم جربانها، لم يَصَحَّ ؛ لأنه لا يُعْلَمُ قدره منها، فيكون مجهولاً .

**فصل :** وما لا تَخْتَلِفُ أجزاءؤه ؛ كصبر الطعام، وزق الزيت، يُكْتَفَى

---

(١) القفيز : مكيال كان يكال به قديماً، ويعادل بالتقدير المصرى الحديث نحو ستة عشر كيلو جراماً .

(٢) فى م : «ركوة» .

والزبرة : القطعة من الحديد .

(٣) فى حاشية ف : « قال القيومى فى المصباح : والجريب الوادى ، ثم استعير للقطعة المتميزة من الأرض . ثم ذكر أنه يختلف مقداره بحسب اصطلاح أهل الأقاليم كاختلافهم فى الرطل والذراع ، ثم حرره فذكر أنه عشرة آلاف ذراع » . وانظر المصباح المنير ( ج ر ب ) .

برؤية بعضه ؛ لأنها تُزيل الجهالة ، لتساوى أجزائه ، ولأنه تتعدّر رؤية جميعه ، فاكْتَفَى ببعضه ، كأساسات الحيطان ، وما تشق رؤيته ، كالذى مأْكوله فى جوفه ، يُكْتَفَى برؤية ظاهره ؛ لذلك ،<sup>(١)</sup> وكذلك أساسات الحيطان ، وطى الآبار ، وشبههما .

ويجوز بيع<sup>(٢)</sup> الباقي والجوز واللوز فى قشرته ، والحب المشتد<sup>(٣)</sup> فى سنبله ؛ لأن النبى ﷺ نهى عن بيع<sup>(٤)</sup> الحب حتى يشتد<sup>(٥)</sup> . رواه أبو داود<sup>(٦)</sup> . فمفهومه جواز بيع المشتد . ولأنه مشثور بما خلق فيه ، فجاز بيعه ، كالذى مأْكوله فى جوفه ، ولأن قشره الأعلى من مصلحته ؛ لأنه يحفظ رطوبته ، وادخار الحب فى سنبله أبقى له ، فجاز بيعه فيه ، كالسلت<sup>(٧)</sup> والأرز . وما لا تشق رؤية جميعه<sup>(٨)</sup> يشترط رؤية جميعه<sup>(٩)</sup> ، على ما أسلفناه .

---

(١ - ١) فى م : « والحب فى سنبله ؛ لأن النبى ﷺ نهى عن بيع الحب حتى يشتد . فمفهومه جواز بيع » .

(٢) زيادة من : ف .

(٣ - ٣) فى الأصل : « العنب حتى يسود » . وهو الشطر الأول من الحديث .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل ، م .

والحديث أخرجه أبو داود ، فى : باب فى بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢/٢٢٧ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥/٢٣٦ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢/٧٤٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/٢٢١ ، ٢٥٠ .

(٥) السلت : قيل : ضرب من الشعير ليس له قشر . وقيل : ضرب منه رقيق القشر صغار الحب .

(٦ - ٦) سقط من : م .

**فصل :** إذا قال : بِعْتُكَ هذه الصُّبْرَةَ . صَحَّ ، وإن لم يَعْرِفْ <sup>(١)</sup> قَدْرَهَا ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُصَمَرَ قَالَ : كُنَّا نَبْتَاعُ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ غَرَرَ ذَلِكَ يَنْتَفِي بِالْمُشَاهَدَةِ ، فَكُنْتُمْ بِهَا . وَإِنْ بَاعَهُ نِصْفَهَا أَوْ ثُلُثَهَا أَوْ جُزْءًا مِنْهَا مُشَاعًا ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ مَنْ عَرَفَ شَيْئًا عَرَفَ جُزْءَهُ . وَإِنْ قَالَ : بِعْتُكَهَا كُلَّ قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ . صَحَّ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ مَعْلُومٌ بِالْمُشَاهَدَةِ ، وَالثَّمَنُ مَعْلُومٌ ، لِإِشَارَتِهِ إِلَى مَا يَعْلَمُ مَبْلَغُهُ بِجَهَةِ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُتَعَاقِدَيْنِ ، وَهُوَ كَيْلُ الصُّبْرَةِ ، فَجَاز ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ مُرَابَحَةً لِكُلِّ عَشْرَةِ دِرْهَمٍ .

وَلَوْ قَالَ : بِعْتُكَ بَعْضَ هذه الصُّبْرَةِ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ مَجْهُولٌ . وَلَوْ قَالَ : بِعْتُكَ مِنْهَا كُلَّ قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ . لَمْ يَصِحَّ أَيْضًا <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ بَاعَهُ بَعْضَهَا . وَلَوْ قَالَ : بِعْتُكَهَا عَلَى أَنْ أَزِيدَكَ قَفِيزًا . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ

(١) فِي م : « يَعْلَم » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَذْكُرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحِكْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٩/٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَطْلَانِ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١١٦١/٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٥٢/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ مَا يَشْتَرَى مِنَ الطَّعَامِ جِزَافًا قَبْلَ أَنْ يَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُجْتَمِعُ ٢٥٢/٧ ، ٢٥٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْمَجَازِقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٧٥٠/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَيْنَةِ وَمَا يَشْبِهُهَا ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُوطَأُ ٦٤١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٥/٢ ، ٢١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٢ . وَانْظُرْ أَلْفَاظَ الْحَدِيثِ فِي الْإِرْوَاءِ ١٧٨/٥ ، ١٧٩ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ٢ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

مَجْهُولٌ . فَإِنْ قَالَ : عَلَى أَنْ أُرِيدَكَ قَفِيرًا مِنْ هَذِهِ <sup>(١)</sup> الْأُخْرَى . صَحَّ ؛ لِأَنَّ  
 مَعْنَاهُ : بِعَثْكَهَا وَقَفِيرًا مِنْ هَذِهِ . وَإِنْ قَالَ : عَلَى أَنْ أُرِيدَكَ قَفِيرًا مِنْ هَذِهِ <sup>(٢)</sup> .  
 أَوْ : أَنْقَصَكَ قَفِيرًا . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي أُرِيدُهُ أَمْ يَنْقُصُهُ . وَإِنْ قَالَ :  
 بِعَثْكَهَا كُلَّ قَفِيرٍ بِدَرَاهِمٍ ، عَلَى أَنْ <sup>(٣)</sup> أُرِيدَكَ قَفِيرًا مِنْ هَذِهِ الْأُخْرَى . وَهِيَ  
 يَعْلَمَانِ قَدَرُ قُفْرَانِهَا ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا عَلِمَا عَشْرَةَ ، [ ١٣٧ ظ ] فَمَعْنَاهُ :  
 بِعَثْكَ كُلَّ قَفِيرٍ وَعَشْرًا <sup>(٤)</sup> بِدَرَاهِمٍ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا قَدْرَهَا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِجَهَالَةِ  
 الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ قَفِيرًا وَ <sup>(٥)</sup> شَيْئًا لَا يَعْلَمَانِ قَدْرَهُ بِدَرَاهِمٍ ، لِجَهْلِهِمَا بِكَمِّيَّةِ  
 قُفْرَانِهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : عَلَى أَنْ أَنْقَصَكَ قَفِيرًا . وَإِنْ جَعَلَا لِلْقَفِيرِ الزَّائِدَ  
 ثَمَنًا مُفْرَدًا ، صَحَّ فِي الْحَالِ .

**فصل :** وَيُكْتَفَى بِالرُّؤْيَةِ فِيمَا لَا تَتَسَاوَى أَجْزَاؤُهُ ؛ كَالْأَرْضِ ، وَالثُّوبِ ،  
 وَالْقَطِيعِ مِنَ الْغَنَمِ <sup>(٥)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصُّبْرَةِ ، وَفِيهِ نَحْوُ مِنْ مَسَائِلِهَا . وَلَوْ  
 قَالَ : بِعَثْكَ مِنَ الدَّارِ مِنْ هَلْهُنَا إِلَى هَلْهُنَا . جَاز ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ . وَإِنْ قَالَ :  
 عَشْرَةَ أَذْرُعٍ ائْتِدَاؤُهَا مِنْ هَلْهُنَا . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي إِلَى أَيْنَ يَنْتَهِي .  
 وَلَوْ قَالَ : بِعَثْكَ نِصْفَ دَارِي مِمَّا يَلِي دَارَكَ . لَمْ يَصِحَّ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛  
 لِذَلِكَ . وَإِنْ قَالَ : بِعَثْكَ مِنْ هَذَا الثُّوبِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى هَلْهُنَا . صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ف : «عشر قفيز» ، وفي م : «عشر» .

(٤) في س ٢ : «أو» .

(٥) بعده في ف : «فإن قال : بعثك هذه الأرض أو هذا الثوب أو هذا القطيع بألف . صح ، إذا  
 كان مشاهدا . وإن قال : بعثك نصفه أو ثلثه أو رבעه بكذا . صح أيضا . وإن قال : بعثك كل  
 ذراع بدرهم أو كل شاة بدرهم . صح وإن لم يعلم قدر ذلك حال العقد» .



مَعْلُومٌ . وقال القاضى : إن كان يَنْقُصُهُ الْقَطْعُ ، لم يَصِحَّ ؛ لَعَجْزِهِ عَنْ التَّسْلِيمِ إِلَّا بِضَرَرٍ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ مُمَكِّنٌ ، وَالضَّرَرُ لَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ إِذَا التَّرَمَّهَ ، كَمَا لو بَاعَهُ نِصْفًا مُشَاعًا ، أَوْ نِصْفَ حَيَوَانٍ .

**فصل :** وَيُشْتَرُطُ لِصَحَّةِ الْمَبِيعِ مَعْرِفَةُ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْعَوَظَيْنِ ، فَيُشْتَرُطُ الْعِلْمُ بِهِ ، كَالْمَبِيعِ وَرَأْسِ مَالِ السَّلَامِ . فَإِنْ بَاعَهُ بِثَمَنِ مُطْلَقٍ فِي مَوْضِعٍ فِيهِ نَقْدٌ مُعَيَّنٌ ، انْصَرَفَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَقْدٌ مُعَيَّنٌ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لَجَهَالَتِهِ . وَإِنْ بَاعَهُ سِلْعَةً بِرَقْمِهَا <sup>(١)</sup> ، أَوْ بِمَا بَاعَ بِهِ فَلَانٌ ، وَهُمَا لَا يَعْلَمَانِ ذَلِكَ ، أَوْ أَحَدُهُمَا ، أَوْ بِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السَّعْرُ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ . وَإِنْ قَالَ : بِعْتُكَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنِ الْقَدَرَ مِنْ <sup>(٢)</sup> وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَإِنْ بَاعَهُ بِعَشْرَةِ نَقْدًا ، <sup>(٣)</sup> أَوْ بِخُمْسٍ <sup>(٤)</sup> عَشْرَةَ نَيْسَبَةٍ ، أَوْ بِعَشْرَةِ صِحَاخًا ، أَوْ عِشْرِينَ مُكَسَّرَةً ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ يَبِعَتَيْنِ فِي يَبِيعَةٍ . <sup>(٥)</sup> "حَدِيثٌ صَحِيحٌ" . وَهُوَ هَذَا . وَلِأَنَّهُ لَمْ يَعْقِدْ عَلَى ثَمَنِ بَعْتِيهِ ،

(١) الرقم : الثمن الذى يكتب على الثوب . انظر ما يأتى فى صفحة ١٤١ .

(٢) بعده فى م : « كل » .

(٣ - ٣) فى الأصل : « وخمسة » .

(٤ - ٤) سقط من : م .

والحديث أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى النهى عن بيعتين فى بيعه ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٢٣٩ / ٥ . والنسائى ، فى : باب بيعتين فى بيعه ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٦٠ / ٧ . والإمام مالك ، فى : باب النهى عن بيعتين فى بيعه ، من كتاب البيوع . الموطأ ٦٦٣ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٣٢ / ٢ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ .

أَشْبَهَ إِذَا قَالَ : بِعْتُكَ أَحَدَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ . وَيتَخَرَّجُ أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ فِي الْإِجَارَةِ . وَقِيلَ : مَعْنَى يَبْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ أَنْ يَقُولَ : بِعْتُكَ هَذَا بِمِائَةٍ ، عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي دَارَكَ بِالْفِ . أَوْ : عَلَى أَنْ تَضَرِفَهَا لِي بِذَهَبٍ . وَأَيُّمَا مَا كَانَ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ .

وإن باع بَشْمَنٍ مُعَيَّنٍ ، تَعَيَّنَ ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ ، فَتَعَيَّنَ بِالتَّعْيِينِ ، كَالْمَبِيعِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ وَجَدَهُ مَغْضُوبًا ، بَطَلَ الْعَقْدُ ، وَإِنْ وَجَدَهُ مَعِيْبًا فَرَدَّه ، انْقَسَخَ الْعَقْدُ ؛ لِرَدِّ الْمَغْضُودِ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ رَدَّ الْمَبِيعِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الثَّمَنَ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالْقَبْضِ . فَتَنْعَكِسُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ .

وإن باعه بَشْمَنٍ فِي الذِّمَّةِ ، لَمْ يَتَعَيَّنْ ، فَإِذَا قَبَضَهُ فَوَجَدَهُ مَغْضُوبًا ، لَمْ يَبْطُلِ الْعَقْدُ ، وَإِنْ رَدَّه ، لَمْ يَنْقَسِخْ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ فِي الذِّمَّةِ .

**فصل : ولا يجوزُ بَيْعُ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ يَبْعَتَيْنِ ؛ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ . وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَقُولَ : إِذَا نَبَذْتَ إِلَيَّ هَذَا الثَّوْبَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ . وَالْمَلَامَسَةُ أَنْ يَمْسَهُ بِيَدِهِ وَلَا يَنْشُرْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ إِذَا عَلَّقَ الْبَيْعَ عَلَى نَبْذِ الثَّوْبِ وَلَمْ يَسِهِ ، فَقَدْ**

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب بيع الملامسة ، وباب بيع المنابذة ، من كتاب البيوع ، وفى : باب اشتغال الصماء ، من كتاب اللباس ، وفى : باب الجلوس كيفما تيسر ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٩١/٣ ، ٩٢ ، ٧/١٩٠ ، ١٩١ ، ٨/٧٨ ، ٧٩ . ومسلم ، فى : باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة ، من كتاب البيوع . صحيح مسلم ١١٥٢/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى بيع الغرر ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢/٢٢٨ . والنسائى ، فى : باب تفسير ذلك [ بيع الملامسة ] ، وباب بيع المنابذة ، وباب تفسير ذلك ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧/٢٢٨ ، ٢٢٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن المنابذة واللامسة ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢/٧٣٣ . والدارمى ، فى : باب فى النهى =

عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَإِذَا بَاعَهُ قَبْلَ نَشْرِهِ، فَقَدْ بَاعَهُ مَجْهُولًا،  
فَيَكُونُ غَرَرًا.

وَلَا يَجُوزُ يَتَّعِ الْحَصَاةُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ يَتَّعِ  
الْحَصَاةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: أَزِمَ هَذِهِ الْحَصَاةَ، فَعَلَى أَى ثَوْبٍ  
وَقَعْتُ، فَهُوَ لَكَ بِكَذَا. وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ مِنْ هَذِهِ الضَّيْعَةِ بِقَدْرِ  
مَا تَبْلُغُ هَذِهِ الْحَصَاةُ إِذَا رَمَيْتَهَا بِكَذَا<sup>(٢)</sup>. وَكِلَاهُمَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ.

وَلَا يَجُوزُ يَتَّعِ حَبْلَ الْحَبْلَةِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ  
عَنْ يَتَّعِ حَبْلَ الْحَبْلَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ أَبُو عُثَيْدٍ<sup>(٤)</sup>: هُوَ يَتَّعِ مَا يَلْدُ

= عَنْ الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَةِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/٢٥٣. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/  
٩٥، ٦.

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٩، مِنْ حَدِيثِ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «وَكَذَا».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ بَيْعِ الْغَرَرِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ، وَفِي: بَابِ السَّلَمِ  
إِلَى أَنْ تَنْتَاجِ النَّاقَةَ، مِنْ كِتَابِ السَّلَمِ، وَفِي: بَابِ أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ كِتَابِ مُنَاقِبِ الْأَنْصَارِ.  
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/٩١، ١١٤، ٥/٥٤. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، مِنْ كِتَابِ  
الْبَيْعِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١١٥٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ بَيْعِ الْغَرَرِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٢٩.  
وَالْتِّرَمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/٢٣٦.  
وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَبَابِ تَفْسِيرِ ذَلِكَ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. الْمَجْتَبَى ٧/٢٥٧،  
٢٥٨. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بَطُونِ الْأَنْعَامِ وَضُرُوعِهَا وَضُرْبَةِ الْغَائِصِ، مِنْ  
كِتَابِ التَّجَارَاتِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٧٤٠. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا لَا يَجُوزُ مِنْ بَيْعِ  
الْحَيَوَانِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. الْمَوْطَأُ ٢/٦٥٣. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/٥٦، ٥/٢، ١١،  
١٥، ٦٣، ٧٦، ٨٠، ١٠٨، ١٤٤، ١٥٥.

(٤) فِي الْأَصْلِ، ف: «عَبِيدَةُ».

وَانْظُرْ: غَرِيبَ الْحَدِيثِ ١/٢٠٨.

[١٣٨] حَمْلٌ<sup>(١)</sup> الناقّة . وقيل : هو يَتَّعُ السِّلْعَةَ بِثَمَنِ إِلَى أَنْ يَلِدَ حَمْلُ الناقّة . وكلاهما لا يجوز ؛ لأنّه على التفسير الأول يَتَّعُ مَغْدُومٌ مَجْهُولٌ ، وعلى الثانى يَتَّعُ بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ .

ولا يجوزُ تَغْلِيْقُ البَيْعِ على شَرْطِ مُسْتَقْبَلٍ ؛ كَمَجِئِ الْمَطَرِ ، وَقُدُومِ زَيْدٍ ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ لأنّه غَرَرٌ ، ولأنّه عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، فلم يَجُزْ تَغْلِيْقُهُ على شَرْطِ مُسْتَقْبَلٍ ، كالنِّكَاحِ .

فصل : ولا يجوزُ يَتَّعُ الْعَنْبَ وَالْعَصِيرَ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا ، ولا السِّلَاحَ لِأَهْلِ الْحَرْبِ ، أو لِمَنْ يُقَاتِلُ بِهِ فى الْفِتْنَةِ ، ولا الْأَقْدَاحَ لِمَنْ يَشْرَبُ فِيهَا الْخَمْرَ ؛ لأنّه مَعُونَةٌ على الْمَعْصِيَةِ ، فلم يَجُزْ ، كإِيجَارِهِ دَارَهُ لِبَيْعِ الْخَمْرِ .

ولا يجوزُ يَتَّعُ الْعَبْدُ الْمُسْلِمَ لَكَافِرٍ ؛ لأنّه يُمْتَنِعُ مِنْ اسْتِدَامَةِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ ، فلم يَصِحَّ عَقْدُهُ عَلَيْهِ ، كالنِّكَاحِ . فَإِنْ أَسْلَمَ فى يَدَيْهِ أو<sup>(٢)</sup> يَدِ مَوْزُوئِهِ ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِالْإِزْثِ ، أُجْبِرَ على إِزَالَةِ مِلْكِهِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ فى تَرْكِهِ فى مِلْكِهِ صَغَارًا . فَإِنْ بَاعَهُ ، أو وَهَبَهُ لِمُسْلِمٍ ، أو أُعْتَقَهُ ، جاز . وَإِنْ كَاتَبَهُ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يجوزُ ؛ لأنّه يَصِيرُ كَالْخَارِجِ عَنْ مِلْكِهِ فى التَّصَرُّفَاتِ . والثانى ، لا يجوزُ ؛ لأنّه لا يُزِيلُ الْمِلْكَ ،<sup>(٣)</sup> فلم يُقْبَلْ<sup>(٣)</sup> ، كالتَّزْوِيجِ .

وإن ابْتَنَعَ الْكَافِرُ مُسْلِمًا يَغْتَنِقُ عَلَيْهِ بِالشَّرَاءِ ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لا يَصِحُّ ؛ لأنّه عَقْدٌ يَمْلِكُ بِهِ الْمُسْلِمَ . والثانية ، يجوزُ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ يُزُولُ حَالًا

(١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده فى م : « فى » .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

تُبَوِّتُهُ ، فَلَا يَحْصُلُ بِهِ صَغَارٌ ، وَإِنْ حَصَلَ ، فَقَدْ حَصَلَ لَهُ مِنَ الْكَمَالِ  
بِالْحُرِّيَّةِ فَوْقَ مَا لَحِقَهُ بِرِقِّ لَحْظَةٍ .

وإن قال الكافر لمسلم : أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ . ففيه وجهان ؛  
بناءً على ما ذكرناه ؛ لَأَنَّهُ تَعَذَّرَ <sup>(١)</sup> يَتَّعُهُ لِلْكَافِرِ ، وَتَوَكَّلُ الْبَائِعِ فِي عِتْقِهِ .

**فصل :** ولا يجوز أن يُفَرَّقَ فِي الْبَيْعِ بَيْنَ ذَوِي رَجَمٍ مَحْرَمٍ قَبْلَ الْبُلُوغِ ؛  
لِمَا رَوَى أَبُو أُيُوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا ،  
فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » <sup>(٢)</sup> . حديث حسن . وعن علي ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ <sup>(٣)</sup> ، فَبِعْتُ  
أَحَدَهُمَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا فَعَلَ غُلَامُكَ ؟ » . فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ :  
« رُدُّهُ رُدَّهُ » . رواه الترمذي <sup>(٤)</sup> ، وقال : حديث حسن <sup>(٥)</sup> . فإن فَرَّقَ

(١) فِي م : « بِقَدَرٍ » .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ ،  
وَفِي : بَابِ فِي كِرَاهِيَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٢٨٣/٥ ، ٧/  
٦١ . وَالِدَارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النِّهْيِ عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنُ  
الدَّارِمِيِّ ٢٢٨/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤١٣/٥ ، ٤١٤ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ  
٢٨٣/٥ ، ٢٨٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ  
٥٨/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ النِّهْيِ عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنُ ابْنِ  
مَاجَةَ ٧٥٥/٢ ، ٧٥٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠٢/١ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

بَيْنَهُمَا، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، رَضِيَتِ الْأُمُّ ذَلِكَ أَوْ كَرِهَتْهُ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِسْقَاطًا لِحَقِّ الْوَلَدِ.

وَهَلْ يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا <sup>(١)</sup> بَعْدَ الْبُلُوغِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَجُوزُ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجُوزُ؛ لِأَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ أَتَى أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِامْرَأَةٍ وَابْنَتَيْهَا فِي غَزْوَةٍ، فَتَقَلَّه أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهُمَا، ثُمَّ اسْتَوْهَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سَلَمَةَ، فَوَهَبَهَا لَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup>. وَهَذَا تَفْرِيقٌ. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُهْدِيَتْ لَهُ أُخْتَانِ؛ مَارِيَةُ وَسِيرِينُ، فَأَمْسَكَ مَارِيَةَ، وَوَهَبَ أُخْتَهَا لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ <sup>(٣)</sup>.

**فصل: ولا يجوز أن يبيع عتيقًا لا يملكها ليمضي <sup>(٤)</sup> ويشتريها ويُسَلِّمَهَا؛ لِمَا رَوَى حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِينِي يَلْتَمِسُ مِنَ الْبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي، فَأَمْضِي إِلَى الشُّوقِ، فَأَشْتَرِيهِ <sup>(٥)</sup> ثُمَّ أَيْعُهُ <sup>(٦)</sup> مِنْهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ**

(١) فِي م: «بَيْنَهُمَا».

(٢) فِي: بَابُ التَّنْفِيلِ وَفِدَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِالْأَسَارِيِّ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٣٧٥/٣، ١٣٧٦.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي الْمُدْرَكِينَ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٨/٢، ٥٩. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ فِدَاءِ الْأَسْرَى، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٩٤٩/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٦/٤، ٤٧، ٥١.

(٣) انْظُرْ: سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ ٣٠٦/٢. وَالْإِصَابَةُ ٧٢٢/٧، ٧٢٣.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّهُ يَمْضِي».

(٥) فِي م: «ثُمَّ اشْتَرِيهِ».

(٦ - ٦) فِي ف: «ثُمَّ أَبْتَاعَهُ»، وَفِي م: «فَأَيْعُهُ».

عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » <sup>(١)</sup> . حديث صحيح . ولأنه يَبِيعُ <sup>(٢)</sup> ما لا يَقْدِرُ على تَسْلِيمِهِ ، أَشْبَهَ يَبِيعُ الطَّيْرَ فِي الْهَوَاءِ .

فَإِنْ بَاعَ مَالٌ غَيْرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَصِحُّ وَيَقِفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمَالِكِ ، فَإِنْ أَجَازَهُ جَازَ ، وَإِنْ أَبْطَلَهُ بَطَلَ ؛ لِمَا رَوَى عُرْوَةُ بْنُ الْجَعْدِ الْبَارِقِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ بِهِ شَاةً ، فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ ، ثُمَّ بَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ فِي الطَّرِيقِ ، قَالَ : فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْدِّينَارِ وَالشَّاةِ ، فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ » <sup>(٣)</sup> فِي صَفْقَةِ يَمِينِكَ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالْأَثَرُ <sup>(٤)</sup> . وَلأنه [١٣٨ ط]

عَقَّدَ لَهُ مُجِيزٌ حَالٌ وَقُوعِهِ ، فَوَقَفَ عَلَى إِجَارَتِهِ ، كَالْوَصِيَّةِ .

وَإِنْ اشْتَرَى بَعَيْنٍ مَالٍ غَيْرِهِ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَهُوَ كَبَيْعِهِ ، فَإِنْ اشْتَرَى لَهُ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِشَمَنِ فِي ذِمَّتِهِ ، ثُمَّ نَقَدَ ثَمَنَهُ مِنْ مَالٍ غَيْرِ ، صَحَّ الشَّرَاءُ ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ لَا فِي مَالٍ غَيْرِهِ ، وَيَقِفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُشْتَرِي لَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ الشَّرَاءَ لَهُ ، فَإِنْ أَجَازَهُ ، لَزِمَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُجْزِهِ ، لَزِمَ مَنْ اشْتَرَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يبيع ما ليس عنده ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢ / ٢٥٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٤١ . والنسائي ، في : باب يبيع ما ليس عند البائع ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧ / ٢٥٤ . وابن ماجه ، في : باب النهى عن بيع ما ليس عندك .... من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٠٢ ، ٤٣٤ .

(٢) في م : « يبيع » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

يَلْزَمُهُ مَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ ، وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ، فَيَلْزَمُ الْمُشْتَرِيَ . فَإِنْ بَاعَ مَالَ غَيْرِهِ  
وَهُوَ حَاضِرٌ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ ، فَهُوَ كَبَيْعِهِ فِي غَيْبَتِهِ ، فَإِنَّ الشُّكُوتَ لَيْسَ  
بِإِذْنٍ ، فَإِنَّهُ مُحْتَمِلٌ لَغَيْرِ<sup>(١)</sup> الْإِذْنِ ، فَلَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ إِذْنًا .

---

(١) فِي م : « كَغَيْرِ » .



## بَابُ بَيْعِ النَّجْشِ وَالتَّلَقَّى وَبَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ وَبَيْعِهِ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ وَالْعَيْنَةِ

وهي يُبَوِّغُ مُحَرَّمَةٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا تَتَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ <sup>(١)</sup> حَاضِرٌ لِبَادٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

وَمَعْنَى النَّجْشِ : أَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ مَنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا ؛ لِيَعْتَرَّ بِهِ الْمُشْتَرِي ، وَيَقْتَدِيَ بِهِ . فَهُوَ حَرَامٌ ؛ لِأَنَّهُ خِدَاعٌ ، وَالشِّرَاءُ صَحِيحٌ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْفَسَادَ . وَالْأَوَّلَى أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَادَ إِلَى غَيْرِ الْعَاقِدِ ، فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ . وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ عُيِّنَ عُيْنًا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ ،

(١) فِي س ١ : « يَبِيعُ » . وَهُوَ رَوَايَةٌ لِلْبَخَارِيِّ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ لِلْبَائِعِ أَنْ لَا يَحْفَلَ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ .... مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ، وَفِي : بَابِ الشُّرُوطِ فِي الطَّلَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الشُّرُوطِ . صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ ٩٢ / ٣ ، ٩٣ ، ٢٥١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ .... مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١١٥٥ / ٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ اشْتَرَى مَصْرَاةَ فِكْرَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٤٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْمُهَاجِرِ لِلْأَعْرَابِيِّ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمَجْتَبَى ٧ / ٢٢٤ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا يَنْهَى عَنْهُ مِنَ الْمَسَاوِمَةِ وَالْمُبَايَعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمَوْطَأُ ٢ / ٦٨٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢ / ٤٦٥ .

سواء كان بمواطأة من<sup>(١)</sup> البائع أو لم يكن؛ لأنه غبنٌ للتَّغْيِيرِ بالعاقِدِ،  
فأثبتَ الخيارَ، كتَلَقَّى الرُّكْبَانِ. ولو قال البائعُ: أُعْطِيتُ بهذه السلعةِ  
كذا. كاذبًا، فاشترها المشتري لذلك، فالبيع صحيح، وله الخيار؛ لما  
ذكرناه.

**✓ فصل:** وتَلَقَّى الرُّكْبَانِ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ مِنَ الْمِصْرِ يَتَلَقَّى الْجَلَبَ قَبْلَ  
دُخُولِهِ، فَيَشْتَرِيهِ، فَيَحْرُمُ؛ لِلخَبَرِ، ولأنَّه يَخْدَعُهُمْ وَيُغْبِنُهُمْ، فَأُثْبِتَ  
النَّجَشَ. والشَّرَاءُ صحيح. وعنه، أَنَّهُ باطلٌ؛ لِلنَّهْيِ. والمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لما  
رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ  
فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى الشُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. والخيار لا  
يكونُ إِلَّا فِي عَقْدٍ صَحِيحٍ، وَلِأَنَّ النَّهْيَ لَضَرْبٍ مِنَ الْخَدِيعَةِ أَمْكَنَ  
اسْتِدْرَاكُهَا بِالْخِيَارِ، فَأُثْبِتَ بَيْعَ الْمَصْرَاةِ. وللبيعِ الخيارُ إِنْ غَبَنَ غَبْنًا يَخْرُجُ  
عَنِ الْعَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يُغْبَنَ، فَلَا خِيَارَ لَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لَهُ الْخِيَارَ؛ لِلخَبَرِ.  
وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُثْبِتُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْبَائِعِ، وَلَا ضَرَرَ مَعَ عَدَمِ  
الْغَبَنِ، وَالْحَدِيثُ يُحْمَلُ عَلَى هَذَا، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ الْخِيَارَ إِذَا هَبَطَ  
الشُّوقَ يُفْهَمُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِالْغَبَنِ.

(١) سقط من: م.

(٢) في: باب تحريم تلقى الجلب، من كتاب البيوع. صحيح مسلم ١١٥٧/٣.

كما أخرجه النسائي، في: باب التلقى، من كتاب البيوع. المجتبى ٢٢٦/٧. والدارمي،

في: باب النهي عن تلقى البيوع، من كتاب البيوع. سنن الدارمي ٢٥٥/٢. والإمام أحمد،

في: المسند ٤٨٨/٢.

فإن خَرَجَ لِحَاجَةٍ غَيْرِ قَصْدِ التَّلَقَّى ، فقال القَاضِي : لا يَجُوزُ لَهُ الشَّرَاءُ ؛  
لِوُجُودِ مَعْنَى النِّهْيِ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ ؛ لِعَدَمِ دُخُولِهِ فِي الْخَبَرِ .

وَالْبَيْعُ لِلرُّكْبَانِ كَالشَّرَاءِ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ النِّهْيَ عَنْ تَلْقِيهِمْ لِدَفْعِ الْعَيْنِ ،  
وَالشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِيهِ وَاحِدٌ .

**فصل :** وَيَبْعُ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي هُوَ أَنْ يَخْرُجَ الْحَاضِرُ إِلَى جَلَابِ السَّلْعِ ،  
فَيَقُولَ : أَنَا أَبِيعُ لَكَ . فَهُوَ حَرَامٌ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ تَضْيِيقًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛  
إِذْ لَوْ تَرَكَ الْجَالِبَ يَبِيعُ مَتَاعَهُ ، بَاعَهُ بِرُخْصٍ ، فَإِذَا تَوَلَّاهُ الْحَاضِرُ لَمْ يَبِعْهُ  
بِرُخْصٍ ، وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « لَا يَبِيعُ <sup>(١)</sup> حَاضِرٌ لِبَادٍ ،  
دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » <sup>(٢)</sup> . وَعَنْهُ ، لَا بَأْسَ بِهِ . وَحَمَلَ  
الْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُ اخْتَصَّ بِالْأَوَّلِ الْإِسْلَامَ ، لِمَا كَانَ عَلَيْهِمْ مِنَ الضِّيقِ . وَالْمَذْهَبُ  
الْأَوَّلُ ؛ لِلْخَبَرِ وَالْمَعْنَى .

قال أصحابنا : إِنَّمَا يَحْرُمُ بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْحَاضِرُ <sup>(٣)</sup>

---

(١) فِي س ٢ : « يَبِيعُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٣ / ١١٥٧ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النَّهْيِ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٤٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ٢٣١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمَجْتَبَى ٧ / ٢٢٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢ / ٧٣٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ . كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « قَدْ » .

قَصَدَ الْبَادِيَ لِيَتَوَلَّى ذَلِكَ . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ الْبَادِيَ جَاهِلًا بِالسَّعْرِ ؛ [١٣٩] لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِهِ ، فَهُوَ كَالْحَاضِرِ . وَالثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ جَلَبِ السَّلْعَةِ لِيَبْعَهَا ، فَإِنْ جَلَبَهَا لِيَدْخِرَهَا ، فَلَا ضَرَرَ عَلَى النَّاسِ فِي يَبْعِ الْحَاضِرِ لَهُ <sup>(١)</sup> . ذَكَرَ الْحَرَقِيُّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي شَرْطَيْنِ آخَرَيْنِ <sup>(٢)</sup> ؛ أَنْ يَقْصِدَ يَبْعَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا ، وَيَتَضَرَّرَ النَّاسُ بِتَأْخِيرِ يَبْعِهِ . فَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ .

فَأَمَّا شِرَاءُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِيَ ، فَصَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَيْقٌ <sup>(٣)</sup> عَلَى النَّاسِ فِيهِ ، وَإِذَا شَرَعَ مَا يُدْفَعُ بِهِ الضَّرَرُ <sup>(٤)</sup> عَنْ أَهْلِ الْمِضَرِّ ، لَا يُلْزَمُ شَرْعٌ مَا يَتَضَرَّرُ بِهِ أَهْلُ الْبَدْوِ ، فَإِنَّ الْخَلْقَ فِي نَظَرِ الشَّارِعِ عَلَى السَّوَاءِ .

فصل : وَأَمَّا الْبَيْعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، فَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ : أَنَا أَيْبِعُكَ مِثْلَهُ بِدُونِ هَذَا الثَّمَنِ . أَوْ : أَجُودُ مِنْهُ بِهَذَا الثَّمَنِ . فَيَفْسَخُ الْعَقْدَ ، وَيَشْتَرِي سِلْعَتَهُ ، فَيَحْرُمُ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ إِفْسَادًا <sup>(٥)</sup> وَإِنْجَاشًا . وَإِنْ فَسَخَ الْبَيْعَ وَاشْتَرَى سِلْعَتَهُ ، فَالشُّرَاءُ بَاطِلٌ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ .

وَشِرَاؤُهُ عَلَى شِرَاءِ أَخِيهِ ، كَبَيْعِهِ عَلَى يَبْعِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لِمَعْنَى فِي غَيْرِ الْعَقْدِ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « يضيق » .

(٣) في م : « الضر » .

(٤ - ٥) في م : « وشبهها بالنجش » .

**فصل :** فَأَمَّا سَوْمُهُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، فَيَنْظُرُ<sup>(١)</sup> فِيهِ ؛ فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ أَنْعَمَ<sup>(٢)</sup> لِلْمُشْتَرِي بِالْبَيْعِ<sup>(٣)</sup> بِتَمَنِ مَغْلُومٍ ، حَرُمَ عَلَى غَيْرِهِ سَوْمُهُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَسُمِ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَإِنْ لَمْ يُنْعَمْ<sup>(٥)</sup> لَهُ ، جَازَ سَوْمُهَا ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ أَنَّ رَجُلًا شَكََا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الشَّدَّةَ وَالْجَهْدَ ، فَقَالَ لَهُ : « مَا بَقِيَ لَكَ شَيْءٌ ؟ » . قَالَ : بَلَى ، قَدْخَ وَجِلْسٌ . فَأَتَاهَا بِهِمَا ، فَقَالَ : « مَنْ يَتَنَاعُهُمَا ؟ » . فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا أُتِنَاغُهُمَا بِدِرْهَمٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ ؟ » . فَأَعْطَاهَا رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ ، فَبَاعَهُمَا مِنْهُ<sup>(٦)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَأَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ذَكَرَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مُعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَاَهَا ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْكِحَ أُسَامَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> .

(١) فِي م : « فَيَنْظُرُ » .

(٢) فِي ف : « أَيْرَم » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي : بَابُ تَحْرِيمِ الْخُطْبَةِ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتْرَكَ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَفِي : بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٣٣/٢ ، ١١٥٤/٣ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ... ، مِنْ كِتَابِ التِّجَارَاتِ .  
سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ ٧٣٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٢٧/٢ ، ٤٨٧ ، ٥١٦ .

(٥) فِي ف : « يَرِم » .

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٨ ، حَاشِيَةِ ٤ .

(٧) الْحَدِيثُ لَيْسَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ . انْظُرْ : تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ٤٦٩/١٢ ، ٤٧٠ . وَالتَّلْخِصُ الْحَبِيرُ ٣/١٥١ ، ١٦٥ .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/١١١٤ - ١١٢٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ نَفَقَةِ الْمُبْتَوَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ =

وإن ظَهَرَتْ منه أَمَارَةٌ<sup>(١)</sup> الرِّضَا مِنْ غَيْرِ تَضَرُّيحٍ بِهِ ، فقال القاضي : لا تَحْرُمُ الْمُسَاوَمَةُ ؛ لِحَبْرِ فَاطِمَةَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَحْرُمَ ؛ لِعُمُومِ النَّهْيِ ، وليس في حَبْرِ فَاطِمَةَ أَمَارَةٌ عَلَى الرِّضَا .

**فصل :** فَأَمَّا يَبِيعُ الْعَيْنَةَ ، فهو أَنْ يَبِيعَ سِلْعَةً بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ ، ثم يَشْتَرِيهَا مِنْهُ بِأَقْلٍ مِنَ الثَّمَنِ حَالًا ، فلا يجوزُ ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ<sup>(٢)</sup> ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ امْرَأَتِهِ الْعَالِيَةِ بِنْتِ أُفَيْعَ بْنِ شُرْحَبِيلٍ ، قَالَتْ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَا وَأُمُّ وَلَدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، فَقَالَتْ أُمُّ وَلَدِ زَيْدٍ : إِنِّي بَعْتُ غُلَامًا لِي<sup>(٣)</sup> مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ إِلَى الْعَطَاءِ ، ثم اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ بِسِتِّمِائَةِ دِرْهَمٍ . فَقَالَتْ لَهَا : يَتَسَّ مَا شَرَيْتَ وَيَتَسَّ مَا اشْتَرَيْتَ ، أَيْلِغِي زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ . وَلَا تَقُولُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا تَوَقُّفًا ، سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَأنَّ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الرِّبَا ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ السِّلْعَةَ لِيَسْتَبِيحَ يَبِيعَ أَلْفَ بِخَمْسِمِائَةٍ ، وَالذَّرَائِعُ مُعْتَبَرَةٌ .

---

= ٥٣٢/١ . والترمذی ، فی : باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، من أبواب النكاح . عارضة الأحوذى ٥/٧٢ ، ٧٣ . والنسائي ، فی : باب تزوج المولى العرية ، وباب خطبة الرجل إذا ترك المخاطب أو أذن له ، وباب إذا استشارت المرأة رجلا في من يخطبها ... من كتاب النكاح . المجتبى ٥٢/٦ ، ٦١ ، ٦٢ . والدارمي ، فی : باب النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ١٣٥/٢ ، ١٣٦ . والإمام مالك ، فی : باب ما جاء في نفقة المطلقة ، من كتاب الطلاق . الموطأ ٥٨١/٢ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٦/٣٧٣ ، ٤١١ - ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٧ .

(١) فی م : « أمارات » .

(٢) وأخرجه البيهقي ، فی : السنن الكبرى ٥/٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٣) سقط من : م .

فَإِنْ اشْتَرَاهَا بِسِلْعَةٍ، جاز؛ لَأَنَّهُ لَا رَبًّا بَيْنَ الْأَثْمَانِ وَالْعُرُوضِ. وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِنَقْدٍ غَيْرِ الَّذِي بَاعَهَا بِهِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: يَجُوزُ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّ التَّفَاضُلَ بَيْنَهُمَا جَائِزٌ. وَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ؛ لَأَنَّ النَّسَاءَ بَيْنَهُمَا مُحَرَّمٌ. وَإِنْ اشْتَرَاهَا مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي، أَوْ اشْتَرَاهَا أَبُو الْبَائِعِ أَوْ ابْنُهُ، جاز.

وَإِنْ نَقَصَتِ السِّلْعَةُ لِتَغْيِيرِ<sup>(٢)</sup> صِفَتِهَا، جاز لِبَائِعِهَا شِرَاؤُهَا بِأَقْلٍ مِنَ الثَّمَنِ؛ لَأَنَّ نَقْصَ الثَّمَنِ لِنُقْصَانِ السِّلْعَةِ. وَإِنْ نَقَصَتِ لِتَغْيِيرِ الشُّوقِ أَوْ زَادَتْ، لَمْ يَجْزِ شِرَاؤُهَا بِأَقْلٍ؛ يَلَا ذَكَرْنَاهُ.

**فصل:** فَإِنْ بَاعَهَا بِثَمَنِ حَالٍ نَقَدَهُ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بِأَكْثَرِ مِنْهُ نَسِيبَةً، [١٣٩ ط] لَمْ يَجْزِ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الَّتِي قَبَلَهَا سَوَاءٌ.

**فصل:** وَإِنْ بَاعَ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ بِثَمَنِ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ، أَخَذَ مِنْهُ بِالْثَمَنِ طَعَامًا، لَمْ يَجْزِ؛ لَأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى يَتَعَاطَى طَعَامٍ بِطَعَامٍ نَسِيبَةً، فَهُوَ فِي مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ.

و<sup>(٣)</sup> كُلُّ شَيْعَتَيْنِ حَرُمَ النَّسَاءُ فِيهِمَا، لَمْ يَجْزِ أَخْذُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ. وَقِيَاسُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا فِي مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ هَاهُنَا أَخْذُ مَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّعَامِ الْمَبِيعِ.

**فصل:** مَنْ اشْتَرَى مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا، لَمْ يَجْزِ لَهُ يَتَعَمَّهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، فِي

(١) فِي س ٢: «لَا يَجُوز».

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) فِي ف: «فَعَلَى هَذَا».

ظاهر كلام أحمد، رَحِمَهُ اللَّهُ، والخَرَقِيُّ. وما عَداهما يجوزُ بَيْعُهُ قبلَ الْقَبْضِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». وقال ابنُ عُثْمَرَ: رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مُجَازِفَةً يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يُؤْوَهُ إِلَى رِحَالِهِمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup>. وهذا لَا يَخْلُو مِنْ كَوْنِهِ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا، وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ بِصَرِيحِهِ عَلَى مَنْعِ بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَبِمَقْهُومِهِ عَلَى جِلِّ بَيْعِ مَا عَدَاهُ. وَعَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ يَخْتَصُّ الْمَطْعُومَ؛ لِاخْتِصَاصِ الْحَدِيثِ بِهِ، وَمَا لَيْسَ بِمَطْعُومٍ مِنَ الْمَكِيلَاتِ وَالْمَوْزُونَاتِ، يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ. وَعَنْهُ، أَنَّ الْمَنْعَ يَخْتَصُّ مَا لَيْسَ بِمُتَعَيِّنٍ؛ كَقَفِيرٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَرَطْلٍ زَيْتٍ مِنْ دَنْ.

وما يَبِيعُ صُبْرَةً أَوْ جِزَافًا، جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ. وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ تَوْفِيَةٍ<sup>(٢)</sup>، بِخِلَافِ غَيْرِهِ. وَعَنْهُ، أَنَّ كُلَّ مَبِيعٍ

---

(١) الأول أخرجه البخارى، فى: باب الكيل على البائع والمعطى، وباب ما يذكر فى بيع الطعام والحكرة، وباب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبيع ما ليس عندك، من كتاب البيوع. صحيح البخارى ٨٨/٣ - ٩٠. ومسلم، فى: باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، من كتاب البيوع. صحيح مسلم ١١٦١/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى بيع الطعام قبل أن يستوفى، من كتاب الإجارة. سنن أبى داود ٢/٢٥١. والنسائى، فى: باب بيع الطعام قبل أن يستوفى، من كتاب البيوع. المجتبى ٧/٢٥١. وابن ماجه، فى: باب النهى عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٢/٧٤٩. والدارمى، فى: باب النهى عن بيع الطعام قبل القبض، من كتاب البيوع. سنن الدارمى ٢/٢٥٣. والإمام مالك، فى: باب العينة، وما يشبهها، من كتاب البيوع. الموطأ ٢/٦٤٠. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٥٦، ٢/٢٢، ٥٩، ٦٣، ٧٣، ١٠٨، ١١١. كلهم من حديث ابن عمر.

والثانى تقدم تخريجه فى صفحة ٢٥.

(٢) فى م: «توفيته».



لا يجوزُ يَبْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ  
 "حَيْثُ تُبْتَاعُ" حَتَّى يَحْوَزَهَا التُّجَّارُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :  
 أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ مِلْكُهُ عَلَيْهِ ، أَشْبَهَ الْمِكِيلَ .  
 وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ .

وَمَا يَبِيعُ بِصِفَةِ أَوْ بِرُؤْيَا مُتَقَدِّمَةٍ ، فَهُوَ كَالْمِكِيلِ ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ  
 تَوْفِيَةِ ، فَأَشْبَهَ الْمِكِيلَ وَالْمَوْزُونَ .

وَمَا حَرُمَ يَبْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، لَمْ يَجْزُ يَبْعُهُ لِبَائِعِهِ ؛ لِعُمُومِ النَّهْيِ ، وَلَا  
 الشَّرِكَةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُ لِبَعْضِهِ ، وَلَا التَّوَلِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ . فَأَمَّا  
 الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ ، فَيَجُوزُ يَبْعُهُ لِمَنْ هُوَ فِي ذِمَّتِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُصَمَرَ قَالَ : كُنَّا

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) فى : باب فى بيع الطعام قبل أن يستوفى ، من كتاب الإجارة . سنن أبى داود ٢/٢٥٣ .  
 كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥/١٩١ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبع ما ليس عندك ، من كتاب  
 البيوع . صحيح البخارى ٣/٨٩ ، ٩٠ . ومسلم ، فى : باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، من  
 كتاب البيوع . صحيح مسلم ٣/١١٥٩ ، ١١٦٠ . وأبو داود ، فى : باب فى بيع الطعام قبل أن  
 يستوفى ، من كتاب الإجارة . سنن أبى داود ٢/٢٥٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية  
 بيع الطعام حتى يستوفيه ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥/٢٩١ . والنسائى ، فى : باب  
 بيع الطعام قبل أن يستوفى ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧/٢٥١ . وابن ماجه ، فى : باب النهى  
 عن بيع الطعام قبل أن يقبض ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢/٧٤٩ . والإمام أحمد ،  
 فى : المسند ١/٢٢١ ، ٢٧٠ ، ٣٥٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٤) بعده فى م : « لا » .

نَبِّعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ<sup>(١)</sup> بِالْدَّرَاهِمِ، فَتَأْخُذُ بَدَلَ الدَّرَاهِمِ الدَّنَانِيرَ، وَنَبِّعُهَا<sup>(٢)</sup> بِالْدَّنَانِيرِ، فَتَأْخُذُ بَدْلَهَا الدَّرَاهِمَ، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا»<sup>(٣)</sup> وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لغيرِ مَنْ هُوَ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْجُوزٌ عَنْ تَسْلِيمِهِ، فَأُشْبِهَ بَيْعَ الْمَغْضُوبِ لغيرِ غَاصِبِهِ.

وَمَا كَانَ مِنَ الدَّيْنِ مُسْتَقَرًّا، كَالْقَرْضِ، فَهُوَ كَالثَّمَنِ، وَمَا كَانَ غَيْرَ مُسْتَقَرًّا، كَالْمُسْلَمِ فِيهِ، لَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ بِحَالٍ، لَا لِصَاحِبِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ». رَوَاهُ أَبُو

---

(١) فِي ف: «بِالنَّقِيعِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ: الْبَقِيعُ الْمَذْكُورُ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ كَمَا وَقَعَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: فِي بَقِيعِ الْغُرْقَدِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَلَمْ تَكُنْ كَثُرَتْ إِذْ ذَاكَ فِيهِ الْقُبُورُ. وَقَالَ ابْنُ بَاطِيشَ: لَمْ أَرْ مِنْ ضَبْطِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِالنُّونِ. التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ ٢٦/٣.

(٢) فِي م: «نَبِّعْ».

(٣) فِي م: «افْتَرَقْتُمَا».

(٤) فِي: بَابُ فِي اقْتِضَاءِ الذَّهَبِ مِنَ الْوَرَقِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٢٤/٢. كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيُوعِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥١/٥. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ بَيْعِ الْقِضَّةِ بِالذَّهَبِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْقِضَّةِ، وَبَابِ أَخْذِ الْوَرَقِ مِنَ الذَّهَبِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ. الْمُجْتَبَى ٢٤٨/٧، ٢٤٩. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ اقْتِضَاءِ الذَّهَبِ مِنَ الْوَرَقِ وَالْوَرَقِ مِنَ الذَّهَبِ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٧٦٠/٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي اقْتِضَاءِ الْوَرَقِ مِنَ الذَّهَبِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٥٩/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٣/٢، ٨٣، ٨٤، ١٣٩. وَهُوَ ضَعِيفٌ مَرْفُوعًا. انْظُرْ: التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ ٢٥/٣، ٢٦. وَالْإِرْوَاءُ ١٧٣/٥ - ١٧٥.

**فصل :** وكلُّ عَقْدٍ يَنْفَسِخُ بِتَلَفِ عَوِضِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ كالإِجَارَةِ ،  
وَالصُّلْحِ ، مُحْكُمُهُ حَكْمُ الْبَيْعِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَمَا لَا يَنْفَسِخُ ؛ كَالْخَلْعِ ،  
وَالْعَتَقِ عَلَى مَالٍ ، وَالصُّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ ، جَازَ التَّصَرُّفُ فِي عَوِضِهِ قَبْلَ  
قَبْضِهِ ، طَعَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ، وَكَذَلِكَ أَرْضُ الْجِنَايَةِ ، وَقِيَمَةُ الْمُتْلَفِ ،  
وَالْمَمْلُوكُ بِإِزْثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ غَنِيمَةٍ ، إِذَا تَعَيَّنَ مِلْكُهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَوَهَّمُ غَرَرُ  
الْفَسْخِ بِهَلَاكِ الْمَغْقُودِ عَلَيْهِ ، فَجَازَ يَتَّعُهُ ، كَالْوَدِيعَةِ .

وَالصَّدَاقُ كَذَلِكَ . قَالَ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِتَلَفِهِ ، فَهُوَ  
كَعَوِضِ الْخَلْعِ . وَقَالَ الشَّرِيفُ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : هُوَ كَالْمَبِيعِ ؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى  
رُجُوعُهُ بَانْفِصَاحِ النِّكَاحِ بِالرَّدِّ ، فَأُشْبِهَ الْمَبِيعَ .

**فصل :** وَقَبْضُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، الْمَكِيلُ الْمَبِيعُ مُكَائِلَةً قَبْضُهُ كَيْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ  
رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى  
يَكْتَالَهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ بَاعَ جِزَافًا ، فَقَبْضُهُ نَقْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ  
قَالَ : كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ [ ١٤٠هـ ] مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا ، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) فى : باب السلف لا يحول ، من كتاب الإجارة . سنن أبى داود ٢/ ٢٤٧ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من أسلم فى شىء فلا يصرفه إلى غيره ، من كتاب  
التجارات . سنن ابن ماجه ٢/ ٧٦٦ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٦/ ٣٠ . وقال : عطية العوفى  
لا يحتج به . وانظر : التلخيص الحبير ٣/ ٢٥ .  
(٢) فى : باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، من كتاب البيوع . صحيح مسلم ٣/ ١١٦٢ .

أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَقَبْضُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ بِالْيَدِ ، وَسَائِرُ مَا يُنْقَلُ قَبْضُهُ نَقْلُهُ . وَقَبْضُ الْحَيَوَانِ أَخْذُهُ بِرِمَامِهِ ، أَوْ تَمْشِيَّتُهُ <sup>(٢)</sup> مِنْ مَكَانِهِ . وَمَا لَا يُنْقَلُ قَبْضُهُ التَّخْلِيَةُ بَيْنَ مُشْتَرِيهِ وَبَيْنَهُ ، لَا حَائِلَ دُونَهُ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ مُطْلَقٌ فِي الشَّرْعِ ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ ، كَالِاخْتِيَاءِ وَالْإِحْرَازِ ، وَالْعَادَةُ مَا ذَكَرْنَاهُ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْقَبْضَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ بِالتَّخْلِيَةِ مَعَ التَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْضٌ فِيمَا لَا يُنْقَلُ ، فَكَانَ قَبْضًا فِي غَيْرِهِ .

**فصل :** وما يُعْتَبَرُ لَهُ الْقَبْضُ إِذَا تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ ، انْفَسَخَ الْعَقْدُ ، وَهُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ قَبْلَ تَمَامِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ ، فَأُشْبِهَ مَا تَلَفَ قَبْلَ تَمَامِ الْبَيْعِ . وَإِنْ أَثْلَفَهُ الْمُشْتَرِي ، اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِتَصَرُّفِهِ ، فَاسْتَقَرَّ الثَّمَنُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ قَبْضَهُ . وَإِنْ أَثْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ ، لَمْ يَنْفَسَخِ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ لَهُ بَدَلًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَنْفَسَخِ الْعَقْدُ ، كَمَا لَوْ تَعَيَّبَ . وَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الْقَسْحِ وَالرُّجُوعِ عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِغَيْرِ فِعْلِ الْمُشْتَرِي ، أُشْبِهَ مَا لَوْ تَلَفَ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَبَيْنَ إِمْتَامِ الْعَقْدِ وَالرُّجُوعِ بِبَدَلِهِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَهُ .

فَإِنْ أَثْلَفَهُ الْبَائِعُ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَتَطَّلَ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّهُ يَضْمَنُهُ إِذَا تَلَفَ فِي يَدِهِ بِالثَّمَنِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَثْلَفَهُ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : الْحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ مَا لَوْ أَثْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ . وَإِنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ بَيْعِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥ .

(٢) في الأصل ، س ١ : « بمشيته » ، وفي ف : « بمشيته » .

## ضمان البائع .

**فصل :** إذا باع شاةً بشعير ، فأكلته قبل قبضه ، ولم تكن <sup>(١)</sup> يد بائعها عليها <sup>(٢)</sup> ، انفسخ البيع ؛ لأن الثمن هلك قبل القبض بغير فعل آدمي . فإن كانت يده عليها ، فهو كإتلافه له ، وإن باعها مشتريها ثم هلك الشعير قبل قبضه ، انفسخ العقد الأول ، ولم يتطّل الثاني ؛ لأن ذلك كان قبل فسخ العقد ، وعلى بائعها الثاني قيمتها ؛ لأنه تعدّر عليه ردّها . وهكذا إن كان بدله شقصاً فأخذه الشفيع ، انفسخ البيع الأول ، وعلى المشتري ردّ <sup>(٣)</sup> قيمة الشقص ، ويأخذ من الشفيع قيمة الطعام ؛ لأنه الذي اشترى به الشقص .

**فصل :** وما لا يحتاج إلى قبض ، إذا تلف ، فهو من مال المشتري ؛ لما روى حمزة بن عبد الله <sup>(٤)</sup> ، عن أبيه ، قال : مضت السنة أن ما أذركه الصفقة حيّاً مجموعاً ، فهو من مال المشتري . ذكره البخاري <sup>(٥)</sup> . وهذا ينصرف إلى سنة النبي ﷺ . إلا أن يمنعه البائع قبضه فيضمنه <sup>(٦)</sup> ؛ لأنه تلف تحت يد عادية ، أشبه ما <sup>(٧)</sup> تلف تحت يد الغاصب ، وسواء حبسه على قبض الثمن أو غيره ، إلا أن يكون قد اشترط عليه الرهن في البيع .

(١ - ١) في م : « في يد بائعها » .

(٢) سقط من : م .

(٣) بعده في م : « عن ابن عمر » .

(٤) تعليقا في : باب إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع ... من كتاب البيوع . صحيح

البخاري ٩٠ / ٣ . ووصله الدارقطني ، في : كتاب البيوع . سنن الدارقطني ٥٤ / ٣ .

(٥) سقط من : م .

(٦) بعده في م : « لو » .



## بَابُ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ

إذا باع ما يجوز بيعه وما لا يجوز<sup>(١)</sup> صَفَقَةً وَاحِدَةً ؛ كَعَبْدٍ وَحُرٍّ ، وَخَلٍّ وَخَمْرٍ ، وَعَبْدٍ وَعَبْدٍ غَيْرِهِ ، أَوْ دَارٍ لَهُ وَلِغَيْرِهِ ، فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تُفَرَّقُ الصَّفَقَةُ ، فَتَجُوزُ فِيمَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ ، وَتَبْطُلُ فِيمَا لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ حُكْمٌ مُتَفَرِّدٌ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا ، بَقِيََا عَلَى<sup>(٢)</sup> حُكْمَيْهِمَا ، كَمَا لَوْ بَاعَ شِقْصًا وَسَيْفًا . وَالثَّانِيَةُ ، يَبْطُلُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ وَاحِدٌ ، جَمَعَ حَلَالًا وَحَرَامًا ، فَبَطُلَ ، كَالْجَمْعِ<sup>(٣)</sup> بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ فِيمَا يَجُوزُ فِيمَا يَنْقَسِمُ الثَّمَنُ فِيهِ عَلَى الْأَجْزَاءِ ، كَدَارٍ لَهُ وَلِغَيْرِهِ ، وَنَحْوِهَا ، وَالْقَفِيزَيْنِ الْمُتَسَاوَيْنَيْنِ ؛ [ ١٤٠ ظ ] لِأَنَّ الثَّمَنَ فِيمَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مَعْلُومٌ ، وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيمَا عَدَا هَذَا ، كَالْعَبْدَيْنِ ؛ لِأَنَّ ثَمَنَ مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مَجْهُولٌ ، لَكُنْ<sup>(٤)</sup> الثَّمَنُ يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا بِالْقِيَمَةِ ، وَقِسْطُ الْحَلَالِ مِنْهُمَا<sup>(٥)</sup> مَجْهُولٌ ، لَوْ صَرَّحَ بِهِ ، فَقَالَ : بِغُثَّكَ هَذَا الْعَبْدَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ . لَمْ يَصِحَّ ، فَكَذَا هَاهُنَا . فَإِنْ قُلْنَا : يَصِحُّ . وَعَلِمَ الْمُشْتَرِي الْحَالَ ، فَلَا خِيَارَ لَهُ ؛

(١) بعده في م : « بيعه » .

(٢) في م : « في » .

(٣) في ف : « كما لو جمع » .

(٤) في م : « ككون » .

(٥) في م : « فيهما » .

لأنه دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ بِحَالٍ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي  
الْحَال، فَلَهُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ.

وَإِنْ اشْتَرَى مَعْلُومًا وَمَجْهُولًا، بَطَلَ الْعَقْدُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ مَا يُخْصُ الْمَعْلُومُ  
مِنَ الثَّمَنِ مَجْهُولٌ. وَلَوْ بَاعَ قَفِيزَيْنِ مِنَ الْحَلَالِ بَثْمَيْنِ وَاحِدٍ، فَتَلَفَ  
أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِهِ، لَمْ يَنْفَسِخِ الْعَقْدُ فِي الْبَاقِي مِنْهُمَا، سَوَاءً كَانَا مِنْ  
جِنْسٍ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ<sup>(١)</sup> جِنْسَيْنِ؛ لِأَنَّ حُدُوثَ الْجَهْلِ بِثَمَنِ الْبَاقِي مِنْهُمَا لَا  
يُوجِبُ جِهَالَةَ الْمَبِيعِ حَالَ الْعَقْدِ. قَالَ الْقَاضِي: وَيُثْبِتُ لِلْمُشْتَرِي خِيَارَ  
الْفَسْخِ؛ لَتَفَرُّقِ<sup>(٢)</sup> الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ، فَأَشْبَهَ مَا قَبْلَهَا.

**فصل:** فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ عَقْدَيْنِ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ، كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ أَوْ  
صَرَفٍ، بَعْوِضٍ وَاحِدٍ، صَحَّ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ حُكْمِ الْعَقْدَيْنِ لَا يَمْنَعُ  
الصُّحَّةَ، كَمَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ مَا فِيهِ شُفْعَةٌ وَمَا لَا شُفْعَةَ فِيهِ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ،  
لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا مُخْتَلِفٌ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، فَبَطَلَ  
فِيهِمَا، فَإِنَّ الْبَيْعَ فِيهِ خِيَارٌ، وَلَا يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ فِيهِ فِي الْمَجْلِسِ، وَلَا  
يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِتَلَفِ الْمَبِيعِ، وَالصَّرْفُ يُشْتَرَطُ<sup>(٣)</sup> لَهُ التَّقَابُضُ، وَيَنْفَسِخُ الْعَقْدُ  
بِتَلَفِ الْعَيْنِ فِي الْإِجَارَةِ.

وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ نِكَاحٍ وَيَبَيْعٍ بَعْوِضٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي

---

(١) زيادة من: الأصل.

(٢) في م: «لتفريق».

(٣) في م: «ويشترط».



وَبِعْثُكَ دَارِي بِمَائَةٍ<sup>(١)</sup>. صَحَّ فِي النُّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْسُدُ بِفَسَادِ الْعَوَاضِ ،  
وَفِي الْبَيْعِ وَجْهَانِ .

وَأِنْ جُمِعَ بَيْنَ بَيْعٍ وَكِتَابَةٍ ، فَقَالَ لِعَبْدِهِ<sup>(٢)</sup> : بِعْثُكَ عَبْدِي هَذَا  
وَكَاتِبْتُكَ بِمَائَةٍ . بَطُلَ الْبَيْعُ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ عَبْدَهُ لِعَبْدِهِ ، فَلَمْ  
يَصِحَّ ، كَبَيْعِهِ إِيَّاهُ مِنْ غَيْرِ كِتَابَةٍ . وَهَلْ تَبْطُلُ الْكِتَابَةُ ؟ تُخْرَجُ عَلَى  
الرَّوَايَتَيْنِ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ .

**فصل :** وَلَوْ بَاعَ<sup>(٣)</sup> رَجُلَانِ عَبْدًا<sup>(٤)</sup> لِهَما بِثَمَنِ وَاحِدٍ ،<sup>(٥)</sup> صَحَّ ؛ لِأَنَّ  
حِصَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الثَّمَنِ مَعْلُومَةٌ . وَلَوْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
قَفِيزٌ ، وَ<sup>(٦)</sup> كَانَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ<sup>(٧)</sup> ، فَبَاعَاهُمَا<sup>(٨)</sup> صَفَقَةً وَاحِدَةً ، صَحَّ ؛  
لِذَلِكَ .

وَأِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّا لَا يَتَقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ ، مِثْلَ أَنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا عَبْدٌ ، فَبَاعَاهُمَا<sup>(٩)</sup> صَفَقَةً وَاحِدَةً ، أَوْ وَكَلًّا<sup>(١٠)</sup> رَجُلًا فَبَاعَهُمَا ، أَوْ  
وَكََّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَاعَهُمَا بِثَمَنِ وَاحِدٍ ،<sup>(١١)</sup> لَمْ يَصِحَّ<sup>(١٢)</sup> ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ

---

(١) فِي م : «بِأَلْف» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي م : «أَوْ» .

(٥) فِي الْأَصْلُ ، م : «فَبَاعَهُمَا» .

(٦) فِي م : «فَبَاعَهُمَا» .

(٧) فِي م : «وَكُلَّ» .

(٨ - ٨) فِي ف : «صَحَّ» .

منهما مَبِيعٌ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، <sup>(١)</sup> فَلَمْ يَصِحَّ، كما لو <sup>(٢)</sup> صَرَخَ بِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ <sup>(٣)</sup>؛ بِنَاءٍ عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ، أَوْ <sup>(٤)</sup> كما لو كَاتَبَ عَبْدَيْنِ كِتَابَةً وَاحِدَةً بَعْوَضٍ وَاحِدٍ.

---

(١ - ١) فِي ف: «فصح».

(٢ - ٢) فِي م: «ضربه».

(٣) فِي ف: «لا يصح».

(٤) فِي الْأَصْل: «و».

## بَابُ الثُّنْيَا

إذا باع حائطًا واستثنى شجرةً بعينها، أو قطيعًا واستثنى شاةً بعينها، صَحَّ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الثُّنْيَا<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ. قال التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>: هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وهذه مَعْلُومَةٌ. وَإِنْ اسْتَثْنَى شَجَرَةً أَوْ شَاةً مُطْلَقَةً<sup>(٣)</sup>، لَمْ يَصِحَّ؛ لِلخَبَرِ. وَإِنْ اسْتَثْنَى أَصْعًا مَعْلُومَةً، أَوْ بَاعَ نَخْلَةً وَاسْتَثْنَى أَرْطَالًا مَعْلُومَةً، فَعَنَهُ، أَنَّهُ يَصِحُّ؛ لِلخَبَرِ. وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ إِنَّمَا عُلِمَ بِالمُشَاهَدَةِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ يُعَيِّرُ حُكْمَ المُشَاهَدَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي كَمْ يَبْقَى فِي حُكْمِ المُشَاهَدَةِ.

ولو باعه الصُّبْرَةَ إِلَّا قَفِيرًا، لَمْ يَصِحَّ؛ لذلك. ولو باعه قَفِيرًا مِنْ هَذِهِ الصُّبْرَةِ إِلَّا مَكُوكًا<sup>(٤)</sup>، صَحَّ؛ لِأَنَّ الْقَفِيرَ مَعْلُومٌ، وَالْمَكُوكُ مِنْهُ مَعْلُومٌ.

(١) الثنْيَا، بضم المثلثة: كل ما استثنيت.

(٢) فى: باب ما جاء فى النهى عن الثنْيَا، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٢٩٠/٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى المخابرة، من كتاب البيوع. سنن أبي داود ٢٣٥/٢.

والنسائي، فى: باب النهى عن بيع الثنْيَا حتى تعلم، من كتاب البيوع. المجتبى ٢٦٠/٧.

وبدون زيادة: إلا أن تعلم. أخرجه مسلم، فى: باب النهى عن المحاقلة والمزابنة....، من

كتاب البيوع. صحيح مسلم ١١٧٥/٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٣١٣/٣، ٣٥٦،

٣٦٤.

(٣) فى الأصل، س ١، س ٢، ب، م: «يختارها».

(٤) المكوك: مكيال قديم، قيل: يسع صاعًا ونصفًا.

وإن باعه دارًا إلا ذراعًا، وهما يَعْلَمَان دُرْعَانَهَا<sup>(١)</sup>، جاز، وكان مُشَاعًا منها، وإلا لم يُجْزَ، كما لو باعه ذراعًا منها.

ولو باعه سِمْسِمًا إلا كُسْبَةً، أو قُطْنًا إلا حَبَّةً، أو شاةً إلا شَحْمَهَا، أو فِخْذَهَا، لم يَصِحَّ؛ لَأَنَّهُ [١٤١ ر] مَجْهُولٌ، فَيَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ. وَإِنْ اسْتَشْتَى حَمْلَهَا، فعنه، أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> يَصِحُّ؛ لَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَعْتَقَ جَارِيَةً وَاسْتَشْتَى مَا فِي بَطْنِهَا<sup>(٣)</sup>. وعنه، لا يَصِحُّ. وهو أَصَحُّ؛ لِلْخَبَرِ.

فإن باع جَارِيَةً حَامِلًا بِحُرٍّ، وَقُلْنَا: يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْحَمْلِ. صَحَّ هَلْهَذَا. وَإِنْ قُلْنَا: لا يَصِحُّ ثُمَّ. ففیه وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لا يَصِحُّ؛ لَأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ<sup>(٤)</sup> فِي الْحَقِيقَةِ. وَالثَّانِي، يَصِحُّ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ مُسْتَشْتَى بِالْشَّرْعِ مَا لا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ بِالْشَّرْطِ، بِدَلِيلِ بَيْعِ الْأُمَةِ الْمَرْجُوعَةِ.

وإن باع حيوانًا مأكولًا واستشْتَى رَأْسَهُ وَجِلْدَهُ وَسَوَاقِطَهُ، صَحَّ. نَصَّ عَلَيْهِ؛<sup>(٥)</sup> لَأَنَّهُ ثُنْيَا<sup>(٦)</sup> مَعْلُومَةٌ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، مَرَّ بِرَاعٍ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ وَعَامِرُ بْنُ قُهَيْرَةَ، فَاشْتَرَا مِنْهُ<sup>(٧)</sup> شاةً، وَشَرَطَا لَهُ سَلْبَهَا<sup>(٨)</sup>. فَإِنْ امْتَنَعَ الْمُشْتَرَى مِنْ ذَبْحِهَا، لم يُجْزَ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ

(١) في م: «ذرعهما لها».

(٢) سقط من: م.

(٣) أخرجه ابن حزم في: المحلى ٣٨٢/٩.

(٤) في س ١، س ٢، ب: «استثناء»، وفي م: «استثناؤه».

(٥ - ٥) في م: «أنها أشياء».

(٦) سقط من: م.

(٧) أخرجه أبو داود، في: المراسيل ١٣٣.

ذلك ؛ لما رَوَى عن عليٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَضَى فِي رَجُلٍ اشْتَرَى نَاقَةً وَشَرَطَ ثُنْيَاهَا ، فَقَالَ : اذْهَبُوا مَعَهُ إِلَى الشُّوقِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَقْصَى ثَمَنِهَا ، فَأَعْطُوهُ حِسَابَ ثُنْيَاهَا مِنْ ثَمَنِهَا . وَعَنِ الشَّعْبِيِّ <sup>(١)</sup> قَالَ : قَضَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَقَرَةٍ بَاعَهَا رَجُلٌ ، وَاشْتَرَطَ رَأْسَهَا بِالشَّرْوَى . يَغْنَى أَنْ يُعْطِيَهُ رَأْسًا مِثْلَ رَأْسٍ .

**فصل :** وَمَنْ بَاعَ شَيْئًا وَاسْتَنْتَى مَنَفَعَتَهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً ، كَجَمَلٍ اشْتَرَطَ رُكُوبَهُ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ ، وَدَارٍ اسْتَنْتَى سُكْنَاهَا شَهْرًا ، وَعَبْدٍ اسْتَنْتَى خِدْمَتَهُ سَنَةً ، صَحَّ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّهُ بَاعَ النَّبِيَّ ﷺ جَمَلًا وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهَا ثُنْيَا مَعْلُومَةٌ ، فَتَدْخُلُ فِي خَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ عَرَّضَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ عَوَضَهَا ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ تَعَلَّقَ بِعَيْتِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهَا . وَإِنْ أَرَادَ الْبَائِعُ إِجَارَتَهَا <sup>(٤)</sup> تِلْكَ الْمُدَّةَ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَصِحُّ فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ نَفْعَهَا ، فَمَلَكَ إِجَارَتَهَا ، كَالْمُسْتَأْجِرِ .

وإنْ أَتْلَفَ الْمُشْتَرِي الْعَيْنَ ، فَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْمَنَفَعَةِ ؛ لِتَقْوِيَتِهِ حَقِّ غَيْرِهِ ، وَإِنْ تَلَفَ بغيرِ تَفْرِيطٍ ، فَكَلَامُ أَحْمَدَ يَقْتَضِي ذَلِكَ بَعْمُومِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا

(١) هو عامر بن شراحيل ، أبو عمرو ، الشعبي ، الإمام ، علامة العصر ، مولده في إمرة عمر بن الخطاب ، كان صاحب آثار ، توفي سنة أربع ومائة . سير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤ - ٣١٩ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٧ .

(٣) هو من حديث جابر ، وتقدم تخريجه في صفحة ٥٣ .

(٤) بعده في الأصل : « في » .

يُضْمَنُ ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَمْلِكِ الْمَنْفَعَةَ مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ عَوَضُهَا  
 لَهُ ، كَمَا لَوْ تَلَقَّى النَّخْلَةُ الْمَبِيعَةُ مُؤَبَّرَةً بِشَمَرَتِهَا ، وَالْحَائِطُ الَّذِي اسْتَشْتَى مِنْهُ  
 شَجَرَةٌ ، وَيُحْمَلُ كَلَامُ أَحْمَدَ عَلَى مَنْ قَوَّطَ . وَإِنْ بَاعَ الْمُشْتَرِي الْعَيْنَ ،  
 صَحَّ ، وَتَكُونُ الْمَنْفَعَةُ مُسْتَثْنَاةً فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ ، فَلَهُ الْخِيَارُ ؛  
 لِأَنَّهُ غَيْبٌ ، فَهُوَ كَالْتَزْوِيجِ فِي الْأَمَةِ .

وَمَنْ بَاعَ أَمَةً وَاسْتَشْتَى وَطَأَهَا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ<sup>(١)</sup> إِلَّا فِي تَزْوِيجٍ  
 أَوْ<sup>(٢)</sup> مِلْكٍ يَمِينٍ .

وَمَنْ اسْتَشْتَى مُدَّةً غَيْرَ مَعْلُومَةٍ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِلخَبَرِ .

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَصَحَّ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « فِي » .

## بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ

وهي على أَرْبَعَةِ أَصْرُبٍ؛ أَحَدُهَا، ما هو مِنْ <sup>(١)</sup> مُقْتَضَى الْبَيْعِ، كَالْتَّسْلِيمِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ، فهذا لا أَثَرُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ وَتَأْكِيدٌ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ.

الثَّانِي، ما هو مِنْ مَصْلَحَتِهِ؛ كَالْخِيَارِ، وَالْأَجْلِ، وَالرَّهْنِ، وَالضَّمَمِينَ، فهذا شَرْطٌ صَحِيحٌ لَازِمٌ، وَرَدَّ الشَّرْعُ بِهِ، نَذَرَهُ فِي مَوَاضِعِهِ.

الثَّالِثُ، شَرْطٌ يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ؛ وَهُوَ نَوْعَانِ؛ أَحَدُهُمَا، ما لم يُبْنَ عَلَى التَّغْلِيلِ وَالسَّرَايَةِ، كَشَرْطِ أَنْ لَا يَمْلِكَ، وَلَا يَتَصَرَّفَ، وَلَا يُسَلِّمَ، وَ<sup>(٢)</sup> لَا يُعْتَقَ، وَإِنْ <sup>(٣)</sup> أَعْتَقَ، فَالْوَلَاءُ لَهُ، أَوْ <sup>(٤)</sup> مَتَى نَفَقَ الْمَبِيعُ وَلَا رَدَّهُ، أَوْ إِنْ خَسِرَ فِيهِ فَعَلَى الْبَائِعِ، فهذا شَرْطٌ بَاطِلٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ لَمَّا أَرَادَتْ شِرَاءَ بَرِيرَةَ، فَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا: [١٤١ ط] «اشْتَرَيْهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». ثم قال: «مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup>. وَهَلْ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في س ١، ب: «أو».

(٣) في س ١: «أو».

(٤) في م: «و».

(٥) أخرجه البخاري، في: باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد، من كتاب الصلاة، وفي: باب الصدقة على موالى أزواج النبی ﷺ، من كتاب الزكاة، وفي: باب إذا اشترط =

يَفْسُدُ الْبَيْعُ بِهِ<sup>(١)</sup> ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَفْسُدُ ؛ لِحَدِيثِ بَرِيرَةَ .  
وَالثَّانِيَةُ ، يَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَسَدَ الشَّرْطُ ، وَجِبَ رَدُّ مَا فِي مُقَابَلَتِهِ مِنْ

= شروطاً في البيع لا تحل ، من كتاب البيوع ، وفي : باب إذا قال المكاتب : اشترى ... ، من كتاب المكاتب ، وفي : باب الشروط في البيع ، وباب ما يجوز من شروط المكاتب ... ، وباب الشروط في الولاء ، وباب المكاتب وما لا يحل من الشروط ... ، من كتاب الشروط ، وفي : باب الحرة تحت العبد ، من كتاب النكاح ، وفي : باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب الأدم ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه ، من كتاب الكفارات ، وفي : باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط ، وباب ميراث السائبة ، وباب إذا أسلم على يديه ، من كتاب الفرائض . صحيح البخارى ١/١٢٣ ، ٢/١٥٨ ، ٣/٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٧/١١ ، ٦١ ، ١٠٠ ، ٨/١٨٢ ، ١٩١ - ١٩٣ .  
ومسلم ، فى : باب إنما الولاء لمن أعتق ، من كتاب العتق . صحيح مسلم ٢/١١٤١ - ١١٤٥ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الولاء ، من كتاب الفرائض ، وفى : باب فى بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة ، من كتاب العتاق . سنن أبى داود ٢/١١٤ ، ٣٤٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرجل يتصدق أو يعتق عند الموت ، من أبواب الوصايا . عارضة الأحوذى ٨/٢٨١ . والنسائى ، فى : باب إذا تحولت الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب خيار الأمة ، وباب خيار الأمة تعتق وزوجها حر ، وباب خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد ... ، وباب بيع المكاتب ، وباب المكاتب يباع قبل أن يقبض ... ، من كتاب البيوع . المجتبى ٥/٨١ ، ٦/١٣٢ - ١٣٥ ، ٧/٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ .  
وابن ماجه ، فى : باب خيار الأمة إذا أعتقت ، من كتاب الطلاق ، وفى : باب المكاتب ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ١/٦٧١ ، ٢/٨٤٢ ، ٨٤٣ . والدارمى ، فى : باب فى تخيير الأمة ... ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمى ٢/١٦٩ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الخيار ، من كتاب الطلاق ، وفى : باب مصير الولاء لمن أعتق ، من كتاب العتق . الموطأ ٢/٥٦٢ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٢٨١ ، ٣٢١ ، ٢٨/٢ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ٦/٣٣ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٨٢ ، ١٠٣ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ٢١٣ ، ٢٧٢ .

(١) سقط من : الأصل ، ف ، م .



الثَّمن، وذلك مَجْهُولٌ، فَيَصِيرُ الثَّمَنُ مَجْهُولًا.

النَّوعُ الثَّانِي، أن يَشْتَرِيَهُ بِشَرْطٍ أَنْ يُعْتَقَهُ، ففيه رِوَايَتَانِ؛ إحداهما، الشَّرْطُ فَاسِدٌ؛ لَأَنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَى الْبَيْعِ، فَأُشْبِهَ مَا قَبْلَهُ. والثَّانِيَةُ، يَصِحُّ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ لَتُعْتِقَهَا، فَأَجَازَهُ النَّبِيُّ ﷺ. فعلى هذا، إِنْ اِمْتَنَعَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْعِتْقِ أُجْبِرَ عَلَيْهِ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لَأَنَّهُ عِتْقٌ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ، فَأُجْبِرَ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ نَذَرَ عِتْقَهُ. والثَّانِي، لَا يُجْبِرُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يُوجِبُ فِعْلَ الْمَشْرُوطِ، كَمَا لَوْ شَرَطَ رَهْنًا أَوْ ضَمِينًا، لَمْ يُجْبِرْ، وَلَكِنْ يَثْبُتُ لِلْبَائِعِ خِيَارُ الْفَسْخِ، كَمَا شَرَطَ الرَّهْنِ. فَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ، رَجَعَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِمَا نَقَصَهُ شَرْطُ الْعِتْقِ، وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ أَمَةً فَأُخْبِلَهَا، أَعْتَقَهَا وَأَجْزَاهُ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ بَاقٍ فِيهَا.

الرَّابِعُ، مَا لَا يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ، وَلَا هُوَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، وَهُوَ نَوْعَانِ؛ أَحَدُهُمَا، أَنْ يَشَرِّطَ عَقْدًا آخَرَ، مِثْلَ أَنْ يَبِيعَهُ بِشَرْطٍ أَنْ يَبِيعَهُ عَيْتًا أُخْرَى، أَوْ يُؤْجِرَهُ، أَوْ يُسَلِّفَهُ، أَوْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ، أَوْ يَسْتَسْلِفَ، فَهَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ يَفْسُدُ الْعَقْدُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ بَيْعٌ وَسَلْفٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَنَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي

(١) سقط من: م.

(٢) فى: باب ما جاء فى كراهية بيع ما ليس عندك، من أبواب البيوع. عارضة الأخوذى ٥/ ٢٤٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الرجل يبيع ما ليس عنده، من كتاب الإجارة. سنن أبى داود ٢/ ٢٥٤. والنسائى، فى: باب سلف وبيع...، وباب شرطان فى بيع...، من كتاب البيوع. المجتبى ٧/ ٢٥٩. وابن ماجه، فى: باب النهى عن بيع ما ليس عندك، وعن زرع ما =

يَتَّعَةً<sup>(١)</sup>. وهذا منه . الثاني ، أن يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي مَنَفَعَةَ الْبَائِعِ فِي الْمَبِيعِ ، فَيَصِحَّ إِذَا كَانَتْ مَعْلُومَةً ، مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ ثَوْبًا وَيَشْتَرِطَ عَلَى بَائِعِهِ خِيَاطَتَهُ قَمِيصًا ، أَوْ فِلَقَةً<sup>(٢)</sup> وَيَشْتَرِطَ حَذُّوَهَا نَعْلًا ، أَوْ حَطْبًا وَيَشْتَرِطَ حَمْلَهُ ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ<sup>(٣)</sup> اشْتَرَى مِنْ نَبِيطِيٍّ جُرْزَةً<sup>(٤)</sup> حَطْبٍ ، وَشَرَطَ عَلَيْهِ حَمْلَهَا . وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ فَلَمْ يُنْكَرْ ، وَلِأَنَّهُ يَبِيعُ وَإِجَارَةً ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ عَبْدَهُ وَأَجَرَهُ دَارَهُ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ .

وَقَالَ الْخَرَقِيُّ : إِنْ اشْتَرَطَ مُشْتَرِي الرُّطْبَةِ جَزَّهَا عَلَى بَائِعِهَا ، بَطَلَ الْعَقْدُ . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُخَصَّ قَوْلُهُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ وَشِبْهِهَا ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى التَّنَازُعِ ، فَإِنَّ الْبَائِعَ يُرِيدُ قَطْعَهَا مِنْ أَغْلَاهَا ، لِتَبَقَّى لَهُ<sup>(٥)</sup> مِنْهَا بَقِيَّةٌ ، وَالْمُشْتَرِي يُرِيدُ الْاسْتِفْقَاءَ عَلَيْهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعَدَّى حُكْمُهَا إِلَى كُلِّ عَقْدٍ

---

= لم يضمن ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢/٧٣٧ ، ٧٣٨ . والدارمي ، في : باب في النهي عن شرطين في بيع ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢/٢٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٧٩ .

(١) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة ، من أبواب البيوع . عارضة الأحمدي ٥/٢٣٩ . والنسائي ، في : باب بيعتين في بيعة ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧/٢٦٠ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن بيعتين في بيعة ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢/٦٦٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٤٣٢ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ .

(٢) الفلعة : القطعة من السنام . لسان العرب ( ف ل ع ) .

(٣) محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري ، أبو عبد الله ، كان من أفضل الصحابة ، وهو أحد الثلاثة الذين قتلوا كعب بن الأشرف ، واستخلفه النبي ﷺ في بعض غزواته على المدينة ، توفي سنة اثنتين وأربعين . أسد الغابة ٥/١١٢ ، الإصابة ٦/٣٣ .

(٤) الجرزة : الحزمة .

(٥) سقط من : م .

شَرَطَ فِيهِ «مَنْفَعَةُ الْبَائِعِ» ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ عَقْدًا فِي عَقْدٍ ، فَأَشْبَهَ مَا قَبْلَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَمْ أَجِدْ بِمَا قَالَ الْحَرْقِيُّ <sup>(١)</sup> رِوَايَةً فِي الْمَذْهَبِ ، وَالْمَذْهَبُ جَوَازُهُ .

فَإِنْ شَرَطَ شَرْطَيْنِ ، مِثْلَ أَنْ اشْتَرَطَ خِيَاطَةَ الثَّوْبِ وَقَصَارَتَهُ ، وَفِي الْحَطَبِ حَمْلَهُ وَتَكْسِيرَهُ ، أَوْ اشْتَرَطَ مَنْفَعَةَ الْبَائِعِ ، وَاشْتَرَطَ الْبَائِعُ مَنْفَعَةَ الْمَبِيعِ مُدَّةً مَعْلُومَةً ، فَسَدَ الْعَقْدُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ » <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ اشْتَرَطَ مَنْفَعَةً مَجْهُولَةً <sup>(٣)</sup> ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى التَّنَازُعِ .

فَصَل : فَإِنْ شَرَطَ فِي الْمَبِيعِ <sup>(٥)</sup> أَنَّهُ <sup>(٦)</sup> إِنْ بَاعَهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ شَرْطَانِ <sup>(٧)</sup> فِي بَيْعٍ <sup>(٨)</sup> ، لِأَنَّهُ شَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ إِتَاءَهُ <sup>(٩)</sup> وَأَنْ يُعْطِيَهُ إِتَاءَهُ بِالثَّمَنِ ، وَلِأَنَّهُ شَرَطَ يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ أَنْ لَا يَبِيعَهُ لغيرِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ اشْتَرَى أُمَّةً بِهَذَا الشَّرْطِ <sup>(١٠)</sup> . وَإِنْ قُلْنَا بِفَسَادِهِ ، فَهَلْ يَفْسُدُ بِهِ <sup>(١١)</sup> الْبَيْعُ ؟ فِيهِ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥٩ ، ٦٠ .

(٤) في م : « معلومة » .

(٥) في س ٢ ، ف ، م : « البيع » .

(٦) سقط من : م .

(٧ - ٧) في الأصل : « بيع » .

(٨) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما يفعل في الوليدة إذا بيعت وفيها الشرط ، من كتاب

اليبوع . الموطأ ٦١٦/٢ . والبيهقي ، في : باب الشرط الذي يفسد البيع ، من كتاب اليبوع .

السنن الكبرى ٣٣٦/٥ .

**فصل :** وكلُّ مَوْضِعٍ فَسَدَ الْعَقْدُ ، [١٤٢] لم يَحْصُلْ به مِلْكٌ وَإِنْ قَبِضَ ؛ لَأَنَّهُ مَقْبُوضٌ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَ الثَّمَنُ مَيْتَةً ، وَلَا يَنْقُذُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرَى فِيهِ ، وَعَلَيْهِ رَدُّهُ بِنَمَائِهِ الْمُتَفَصِّلِ وَالْمُتَّصِلِ ، وَأُجْرَةُ مِثْلِهِ مُدَّةٌ مُقَامِهِ فِي يَدِهِ ، وَيُضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ أَوْ نَقَصَ بِمَا يَضْمَنُ بِهِ الْمَغْضُوبُ ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> مِلْكٌ غَيْرُهُ حَصَلَ فِي يَدَيْهِ<sup>(٣)</sup> بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرْعِ ، أَشْبَهَ الْمَغْضُوبُ . وَلَا حَدٌّ عَلَيْهِ إِنْ وَطِئَ ؛ لِلشُّبْهَةِ ، وَعَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلِهَا ، وَأَرُشُ بَكَارَتِهَا إِنْ كَانَتْ بِكْرًا ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ ، وَيَلْحَقُ نَسَبُهُ بِهِ ؛ لِذَلِكَ ، وَلَا تَصِيرُ بِهِ<sup>(٤)</sup> الْحَارِيَّةُ أُمٌّ وَلَدٍ ؛ لِأَنَّهَا وَلَدَتْ فِي غَيْرِ مِلْكٍ .

وإن حَكَمْنَا بِفَسَادِ الشَّرْطِ وَحْدَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَرْجِعُ الْمُشْتَرِطُ<sup>(٥)</sup> بِمَا نَقَصَ ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا سَمَحَ بِهِ لِأَجْلِ الشَّرْطِ ، فَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ رَجَعَ بِمَا سَمَحَ بِهِ .

**فصل :** وَلَا يَحِلُّ<sup>(٦)</sup> الْبَيْعُ بَعْدَ النَّدَاءِ لِلْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ لِمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾<sup>(٧)</sup> . فَإِنْ بَاعَ ، لَمْ يَصِحَّ ؛

(١) في م : « وجهان » .

(٢) في ف : « لأن » .

(٣) في م : « يده » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في م : « المشتري » .

(٦) في م : « يجوز » .

(٧) سورة الجمعة ٩ .

لِلنَّهْيِ . وَيَجُوزُ ذَلِكَ لِمَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ بِالسَّغْيِ لَمْ يَتَنَاولْهُ ، فَكَذَلِكَ النَّهْيُ .

وَالْتِدَاءُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ السَّغْيُ وَالنَّهْيُ هُوَ الثَّانِي الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ صُغُودِ الْإِمَامِ الْمُنْبَرِّ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ ، وَإِنَّمَا زَادَ الْأَوَّلُ عُثْمَانُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> .

وَفِي التَّكَاحِ وَالْإِجَارَةِ وَجِهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، حُكْمُهُمَا مُحْكَمُ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُمَا عَقْدَا مُعَاوَضَةٍ . وَالثَّانِي ، يَصِحَّانِ ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِمَا ، وَلَيْسَا <sup>(٢)</sup> فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَكْثُرَانِ ، فَلَا تُؤَدَّى إِبَاحَتُهُمَا إِلَى تَرْكِ الْجُمُعَةِ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ .

**فصل : ولا يحلُّ التَّسْعِيرُ ؛ إِمَّا رَوَى أَنَسٌ قَالَ : غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ غَلَا السَّعْرُ ، فَسَعَّرْنَا . فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَاطِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ » <sup>(٣)</sup> ، إِنِّي لَا أَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ يَطْلُبُنِي <sup>(٤)</sup> بِمَظْلَمَةٍ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .**

(١) تقدم تخريجه في ١/٤٩٤ .

(٢) في م : «لأنهما» .

(٣) في س ١ ، ب : «الرزاق» .

(٤) في الأصل : «أن يطالبني» .

(٥) في : باب ما جاء في التسعير ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥٣/٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التسعير ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢/٢٤٤ .

وابن ماجه ، في : باب من كره أن يسعر ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢/٧٤١ ،

٧٤٢ . والدارمي ، في : باب في النهي عن أن يسعر في المسلمين ، من كتاب البيوع . سنن

الدارمي ٢/٢٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/١٥٦ ، ٢٨٦ .

ولأنَّه ظُلِّمَ للبائعِ بإجباره على بيعِ سِلْعَتِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، أو مَنْعُهُ مِنْ بَيْعِهَا بما يَتَّفِقُ عليه المتعاقدان، وهو مِنْ أَشْبابِ الْعَلَاءِ؛ لَأَنَّهُ يَقْطَعُ الْجَلْبَ، وَيَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الْبَيْعِ فَيَرْتَفِعُ السُّعْرُ.

**فصل: والاختكارُ مُحَرَّمٌ؛** يَأْخُذُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اخْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

والاختكارُ المحرَّمُ ما جَمَعَ أَرْبَعَةٌ أَوْصَافٍ<sup>(٢)</sup>؛ أَنْ يَشْتَرِيَ قُوْتًا يُضَيِّقُ بِهِ عَلَى النَّاسِ فِي بَلَدٍ فِيهِ ضَيْقٌ، فَأَتَى الْجَالِبُ فَلَيْسَ بِمُخْتَكِرٍ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُخْتَكِرُ مَلْعُونٌ»<sup>(٣)</sup>. ولأنَّه لَا ضَرَرَ عَلَى النَّاسِ فِي جَلْبِهِ. وَمَنْ اسْتَعْلَلَ مِنْ أَرْضِهِ شَيْئًا فَهُوَ كَالْجَالِبِ.

---

(١) أخرجه مسلم، في: باب تحريم الاختكار في الأقوات، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ١٢٢٧/٣، وأبو داود، في: باب في النهي عن الحكرة، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢٤٣/٢.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في الاختكار، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٢٧٠/٥. وابن ماجه، في: باب الحكرة والجلب، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٢/٧٢٨. والدارمي، في: باب في النهي عن الاختكار، من كتاب البيوع. سنن الدارمي ٢/٢٤٨، ٢٤٩. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥/٦.

(٢) في م: «أصناف».

(٣) أخرجه ابن ماجه، في: باب الحكرة والجلب، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٢/٧٢٨. والدارمي، في: باب النهي عن الاختكار، من كتاب البيوع. سنن الدارمي ٢/٢٤٩. وعبد بن حميد، في: المنتخب ١/٨٤. والحديث إسناده ضعيف. انظر: مصباح الزجاجه ٢/١٦٣.

ولا يُمنَع من احتكار الزَّيْتِ ، وما ليس بقُوْتٍ ؛ لأنَّ سعيدَ بنَ المُسيَّبِ  
راوى الحديث كان يَحْتَكِرُ الزَّيْتِ<sup>(١)</sup> .

ومن اشترى فى حال الرُّخْصِ على وَجْهِه لا يُضَيِّقُ على أَحَدٍ ، فليس  
بمُحْتَكِرٍ ؛ لأنَّه لا ضَرَرَ فيه ، بل رُبَّمَا كان نَفْعًا .

فصل : ويَبِيعُ التَّلَجِجَةُ هو أنْ يخافَ الرجلُ ظالمًا يأخذُ ماله ، فَيُواطِئُ  
رَجُلًا يُظْهِرُ بَيْعَهُ إِثَّاه ؛ لِيَحْتَمِيَ بِذلك ، ولا يُريدان بَيْعًا حَقِيقِيًّا ،<sup>(٢)</sup> فلا  
يَصِحُّ<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّهما ما قَصَداه ، فهو كَبَيْعِ المَكْرَه .

---

(١) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٨ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ . وابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٦ /





## بَابُ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ

[١٤٢ظ] وهو على ضَرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، خِيَارُ الْمَجْلِسِ، فَلَكَ وَاحِدٌ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ الْخِيَارُ فِي فَسْخِ الْبَيْعِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا<sup>(١)</sup> بِأُبْدَانِهِمَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَالتَّفَرُّقُ أَنْ يَمْشِيَ أَحَدُهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ بَحِثَ إِذَا كَلَّمَهُ الْكَلَامَ الْمُعْتَادَ فِي الْمَجْلِسِ لَا يَسْمَعُهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا بَايَعَ<sup>(٣)</sup> رَجُلًا، فَأَرَادَ أَنْ لَا يُقِيلَهُ مَشَى هُنَيْهَةً، ثُمَّ

(١) فِي م: «يَتَفَرَّقَا».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ، وَبَابِ إِذَا لَمْ يَوْقْتَ فِي الْخِيَارِ، وَبَابِ إِذَا خِيرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ ...، وَبَابِ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ فَهَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ، وَبَابِ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَوَهَبَ مِنْهُ سَاعَتَهُ ...، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٣/٣، ٨٤. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ ثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ لِلْمُتَبَايِعِينَ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١١٦٣/٣، ١١٦٤. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي خِيَارِ الْمُتَبَايِعِينَ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٤٤، ٢٤٥. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْبَيْعِينَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/٢٥٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ وَجُوبِ الْخِيَارِ لِلْمُتَبَايِعِينَ قَبْلَ اقْتِرَاقِهِمَا، وَبَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ عَلَى نَافِعٍ فِي لَفْظِ حَدِيثِهِ، وَبَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي لَفْظِ هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. الْمُجْتَبَى ٢١٧/٧ - ٢٢٠. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٧٣٦/٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ بَيْعِ الْخِيَارِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. الْمَوْطَأُ ٦٧١/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدُ ٥٦/١، ٩/٢، ٧٣. كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(٣) فِي م: «بَايَعَ».

رَجَعَ<sup>(١)</sup>. وهو راوى الحديث، وأَعْلَمَ بِمَعْنَاهُ. وَلَأنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِالتَّفْرِيقِ مُطْلَقًا، فَوَجِبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّفْرِيقِ الْمَعْهُودِ، وهو يَحْصُلُ بِمَا ذَكَرْنَا. فَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا بَلْ يُنَيَّ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ، أَوْ أَرْحَى بَيْنَهُمَا سِتْرٌ أَوْ نَحْوُهُ، أَوْ<sup>(٢)</sup> نَامَا، أَوْ قَامَا عَنْ مَجْلِسَيْهِمَا، فَمَشَىا مَعًا، فَهَمَا عَلَى خِيَارِهِمَا؛ لَأَنَّهُمَا لَمْ يَتَفَرَّقَا. وَإِنْ فَرَّ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ، بَطَلَ خِيَارُهُمَا؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُفَارِقُ صَاحِبَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، وَلَأنَّ الرِّضَا فِي الْفُرْقَةِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، كَمَا لَا يُعْتَبَرُ الرِّضَا فِي الْفَسْخِ.

وإن أُكْرِهَا عَلَى التَّفْرِيقِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَبْطُلُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الرِّضَا مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، فَكَذَلِكَ مِنْهُمَا. وَالثَّانِي، لَا يَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَلْزَمُ بِهِ الْبَيْعُ، فَلَا يَلْزَمُ بِهِ مَعَ الْإِكْرَاهِ، كَالْتَّخَايُرِ. فَعَلَى هَذَا، يَكُونُ الْخِيَارُ لِهَمَا فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي زَالَ عَنْهُمَا الْإِكْرَاهُ فِيهِ حَتَّى يَتَفَارَقَا. فَإِنْ أُكْرِهَ أَحَدُهُمَا، بَطَلَ خِيَارُ الْآخَرِ، كَمَا لَوْ هَرَبَ مِنْهُ. وَلِلْمُكْرَهِ الْخِيَارُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

**فصل:** فَإِنْ تَبَايَعَا عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ بَيْنَهُمَا، أَوْ قَالَا "بَعْدَ الْبَيْعِ"<sup>(٣)</sup>: اخْتَرْنَا إِمْضَاءَ الْعَقْدِ. "أَوْ: أَجْزَأْنَا"<sup>(٤)</sup> الْعَقْدَ. فَفِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، هُمَا

(١) بهذا اللفظ أخرجه مسلم، في: باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، من كتاب البيوع. صحيح مسلم ١١٦٤/٣.

وانظر: صحيح البخارى ٨٣/٣. وعارضة الأحوذى ٢٥٤/٥. المجتبى ٢١٩/٧.

(٢) فى الأصل: «وبحث لو».

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤ - ٤) فى س ١، س ٢: «أو اخترنا».

على خيارهما؛ للعموم الخبر. والثانية، لا خيار لهما؛ لما روى أن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو يُخَيَّرَ أحدهما صاحبه، فإن خيَّرَ أحدهما صاحبه، فتبايعا على ذلك، فقد وجب البيع». وفي لفظ: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، إلا أن يكون البيع كان على خيار، فإن كان البيع عن<sup>(١)</sup> خيار فقد<sup>(٢)</sup>، وجب البيع». متفق عليهما<sup>(٣)</sup>. وفي لفظ: «أو يقول أحدهما لصاحبه: اختر». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>. وهذه زيادة يجب قبولها.

فإن قال أحدهما لصاحبه: اختر. فسكت، فخير الساتر بحاله؛ لأنه لم يوجد منه ما يئطله. وفي خيار القائل وجهان؛ أحدهما، يئطل؛ للخبر، ولأنه جعل الخيار لغيره، فلم يبق له شيء. والثاني، لا يئطل، كما لو قال لزوجته: اختاري. فسكتت، لم يئطل خياره في الطلاق.

(١) في م: «على».

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «عليه».

وانظر للفظ الأول صحيح البخاري ٨٣/٣. وصحيح مسلم ١١٦٣/٣. والمجتبى ٢١٩/٧. وسنن ابن ماجه ٧٣٦/٢. والمسند ١٩/٢.

واللفظ الثاني أخرجه النسائي فقط، في: الموضع السابق. وانظر لإرواء الغليل ١٥٣/٥. ١٥٤.

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) في: باب إذا لم يوقت في الخيار... من كتاب البيوع. صحيح البخاري ٨٤/٣. كما أخرجه أبو داود، في: باب في خيار المتبايعين، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢/٢٤٥. والنسائي، في: الموضع السابق. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٢، ٧٣.

**فصل :** وَيُثْبِتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي كُلِّ بَيْعٍ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلأنَّهُ شُرِعَ لِلنَّظَرِ فِي الحِظِّ ، وَهَذَا يُوجَدُ فِي كُلِّ بَيْعٍ . وَعنه ، لَا يُثْبِتُ فِي الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ ، وَمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ ؛ لأنَّهُ لَا يُثْبِتُ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ .

**فصل :** الضَّرْبُ الثَّانِي ، خِيَارُ الشَّرْطِ ؛ نَحْوُ أَنْ يَشْتَرِطَ <sup>(١)</sup> الخِيَارَ فِي البَيْعِ مُدَّةً مَعْلُومَةً ، فَيَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَيُثْبِتُ فِيهَا <sup>(٢)</sup> يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ مِنَ المُدَّةِ المَعْلُومَةِ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى ثَلَاثٍ ؛ لأنَّهُ حَقٌّ يَغْتَمِدُ الشَّرْطُ ، فَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ ، كَالْأَجَلِ . وَيَجُوزُ شَرْطُهُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ صَاحِبِهِ ، وَلِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنْ صَاحِبِهِ ؛ لأنَّهُ ثَبِتَ بِشَرْطِهِمَا ، فَكَانَ عَلَى حَسَبِهِ . وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئَيْنِ صَفْقَةً وَاحِدَةً ، وَشَرَطَ الخِيَارَ فِي أَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ ، صَحَّ . وَإِنْ شَرَطَهُ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ مِنْهُمَا ، أَوْ لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعَيْنِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لأنَّهُ مَجْهُولٌ ، فَأَشْبَهَ بَيْعَ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ .

وَإِنْ شَرَطَ الخِيَارَ لِأَجْنَبِيٍّ ، صَحَّ ، وَكَانَ مُشْتَرِطًا لِنَفْسِهِ مُوَكَّلًا لغيرِهِ فِيهِ <sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّهُ أَمَكَّنَ تَصْحِيحَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، فَتَعَيَّنَ . وَلِمُشْتَرِطِ الخِيَارِ <sup>(٤)</sup> الْفَسْخُ بِغَيْرِ رِضَا الْأَجْنَبِيِّ ، وَلِلْأَجْنَبِيِّ الْفَسْخُ ، إِلَّا أَنْ يَغْزِلَهُ الْمُشْتَرِطُ ، وَلَوْ شَرَطَ الخِيَارَ لِلْعَبْدِ الْمَبِيعِ ، صَحَّ ؛ لأنَّهُ كَالْأَجْنَبِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ جَعَلَ الْأَجْنَبِيُّ وَكِيلًا فِيهِ ، صَحَّ ، وَإِنْ أَطْلَقَ الخِيَارَ لِفُلَانٍ ، أَوْ قَالَ : هُوَ لِفُلَانٍ

(١) فِي س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « يَشْتَرِطُ » .

(٢) فِي م : « مَا » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « لغيره فله » .

دُونِي . لم يَصِحَّ ؛ لَأَنَّ الْخِيَارَ يُجْعَلُ [١٤٣] لِتَحْصِيلِ الْحَظِّ لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ  
بِنَظَرِهِمَا ، فَلَا يَكُونُ لِمَنْ لَا حَظَّ لَهُ . وَإِنْ كَانَ الْعَاقِدُ<sup>(١)</sup> وَكِيلًا ، فَشَرَطَ  
الْخِيَارَ لِلْمَالِكِ ، صَحَّ ؛ لَأَنَّ الْحَظَّ لَهُ . وَإِنْ جَعَلَهُ لِلْأَجْنَبِيِّ ، لم يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ  
لَيْسَ لَهُ تَوْكِيلُ غَيْرِهِ . وَإِنْ شَرَطَهُ لِنَفْسِهِ ، صَحَّ ؛ لَأَنَّ لَهُ النَّظَرَ فِي تَحْصِيلِ  
الْحَظِّ .

وإن قال : يَعْثُكَ عَلَى أَنْ أَشْتَأَمِرَ فَلَانًا . فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ ، صَحَّ ، وَلَهُ  
الْفَسْخُ قَبْلَ اسْتِثْمَارِهِ<sup>(٢)</sup> ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنِ الْخِيَارِ . وَإِنْ لم يَجْعَلْ لَهُ مُدَّةً  
مَعْلُومَةً ، فَهُوَ كَالْخِيَارِ الْجَهُولِ .

فصل : إِذَا شَرَطَ الْخِيَارَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ غُرُوبِهَا ، أَوْ إِلَى الْغَدِ ، أَوْ  
إِلَى<sup>(٣)</sup> اللَّيْلِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ مَعْلُومٍ ، وَلَا يَدْخُلُ الْغَدُ وَلَا اللَّيْلُ فِي مُدَّةِ  
الْخِيَارِ ؛ لَأَنَّ « إِلَى » لِلْغَايَةِ ، وَمَوْضُوعُهَا لِفَرَاغِ الشَّيْءِ وَانْتِهَائِهِ . وَإِنْ شَرَطَاهُ  
ثَلَاثًا ، أَوْ سَاعَاتٍ مَعْلُومَةٍ ، فَاتِّدَاءُ مُدَّتِهِ مِنْ حِينَ<sup>(٤)</sup> الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ  
مُلْحَقَةٌ بِالْعَقْدِ ، فَكَانَ بَدْءُهَا مِنْهُ ، كَالْأَجْلِ<sup>(٥)</sup> ، وَلَأَنَّ جَعْلَهُ مِنْ حِينَ التَّفَرُّقِ  
يُقْضَى إِلَى جِهَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى مَتَى يَفْتَرِقَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَدْءُ  
مُدَّتِهِ مِنْ حِينَ<sup>(٤)</sup> التَّفَرُّقِ ؛ لَأَنَّ الْخِيَارَ ثَابِتٌ فِي الْمَجْلِسِ مُحْكَمًا ، فَلَا حَاجَةَ

(١) فِي ف ، م : « الْمَاعِدِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « اسْتِجَارِهِ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : س ٢ ، ف ، ب .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

إلى إثباته بالشَّرْطِ . فعلى هذا ، إن جَعَلَا بَدْأَهُ مِنَ الْعَقْدِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ بَدَايَتَهُ وَنَهَايَتَهُ مَعْلُومَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْخِيَارِ بِالْمَجْلِسِ يَمْنَعُ ثُبُوتَهُ بغيره . وعلى الوجه الأول ، لو جَعَلَا بَدْأَهُ مِنَ التَّفَرُّقِ ، لم يَصِحَّ ؛ لجهالته .

فصل : فإن شَرَطَا خِيَارًا مَجْهُولًا ، لم يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ مُلْحَقَةٌ بِالْعَقْدِ ، فلم "تَصِحَّ مَجْهُولَةً" ، كالتأجيل . وهل يَفْسُدُ الْعَقْدُ بِهِ ؟ على رِوَايَتَيْنِ . وعنه ، أَنَّهُ يَصِحُّ مَجْهُولًا ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ » . رواه التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وقال : حديث حسن صحيح . فعلى هذا ، إن كان الْخِيَارُ مُطْلَقًا ، مثل أن يقول : لَكَ الْخِيَارُ <sup>(٢)</sup> متى شِئْتَ . أو : إلى الأبد . فهما على خِيَارِهِمَا أَبَدًا أو يَقْطَعَاهُ . وإن قال : إلى أن يَقدَمَ زَيْدٌ . أو : يَنْزِلَ الْمَطَرُ . ثَبَتَ الْخِيَارُ إِلَى زَمَنِ اشْتِرَاطِهِ ، أو يَقْطَعَاهُ قَبْلَهُ .

وإن شَرَطَاهُ إِلَى الْحَصَادِ ، أو <sup>(٣)</sup> الْجَذَازِ <sup>(٤)</sup> ، ففيه رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هو

(١ - ١) فى م : « يصح مجهول » .

(٢) فى س ٢ ، ف ، م : « عند » .

(٣) فى : باب ما ذكر فى الصلح بين الناس ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ١٠٤ / ٦ . كما أخرجه البخارى معلقا ، فى : باب أجر السمسرة ، من كتاب الإجارة . صحيح البخارى ١٢٠ / ٣ . وأبو داود ، فى : باب فى الصلح ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢ / ٢٧٣ . وعندهم بلفظ : « المسلمون » .

وبلفظ : « المؤمنون عند شروطهم » . أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٥٦٨ / ٦ . عن عطاء مرسل . وذكره ابن عبد البر ، فى : التمهيد ١١٧ / ٧ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) فى الأصل : « و » .

(٦) فى س ١ ، ب : « الجداد » .

مَجْهُولٌ ؛ لِأَنَّ زَمَنَ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ ، فَيَكُونُ كَقُدُومِ زَيْدٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مُدَّةَ الْحَصَادِ تَقَارِبُ فِي الْعَادَةِ فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ ، فَعُفِيَ عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ . وَإِنْ شَرَطَهُ <sup>(١)</sup> إِلَى الْعَطَاءِ ، يُرِيدُ وَقْتَ الْعَطَاءِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ ، وَإِنْ أَرَادَ نَفْسَ الْعَطَاءِ ، فَهُوَ مَجْهُولٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَدَّمُ وَيَتَأَخَّرُ .

وَإِنْ شَرَطَ الْخِيَارَ شَهْرًا ؛ يَوْمًا يَثْبُتُ وَيَوْمًا لَا ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَثْبُتُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ يَلِي الْعَقْدَ ، وَيَنْطَلُ فِيمَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَزِمَ ، لَمْ يَعُدْ إِلَى الْجَوَازِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْطَلَّ الشَّرْطُ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ وَاحِدٌ ، فَإِذَا فَسَدَ فِي الْبَعْضِ ، فَسَدَ فِي الْكُلِّ .

فصل : وَلَمَنْ لَهُ الْخِيَارُ الْفَسْخُ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ صَاحِبِهِ ، وَلَا رِضَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ جُعِلَ إِلَى اخْتِيَارِهِ ، فَجَازَ مَعَ غَيْبَةِ صَاحِبِهِ وَسَخْطِهِ ، كَالطَّلَاقِ . وَمَتَى انْقَضَتْ مُدَّتُهُ قَبْلَ الْفَسْخِ ، لَزِمَ الْعَقْدُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ مُدَّةٌ مُلْحَقَةٌ بِالْعَقْدِ ، فَبَطَلَتْ بَانْتِهَائِهَا ، كَالْأَجَلِ .

وَيَنْطَلُ الْخِيَارُ بِالتَّخَايُرِ ، كَمَا يَنْطَلُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ بِهِ ، وَلَوْ أَحَقًّا بِالْعَقْدِ خِيَارًا بَعْدَ لُزُومِهِ ، لَمْ يُلْحَقْهُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَزِمَ ، فَلَمْ يَصِرْ جَائِزًا بِقَوْلِهِمَا ، كَالنِّكَاحِ . وَإِنْ فَعَلَا ذَلِكَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ ، فَجَازَ إِنْقَاؤُهُ عَلَى جَوَازِهِ .

فصل : وَيَنْتَقِلُ الْمِلْكُ إِلَى الْمُشْتَرِي فِي بَيْعٍ <sup>(٢)</sup> الْخِيَارِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ .

(١) فِي ف : « شَرْطَاه » .

(٢) فِي ف : « مُدَّة » .

وعنه ، لا يَنْتَقِلُ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ قَاصِرٌ لَا يُفِيدُ التَّصَرُّفَ ، فَلَمْ يَنْتَقِلِ الْمِلْكُ ، كَالِهَبَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ . وَالأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ سَبَبٌ لِنَقْلِ الْمِلْكِ ، فَتَقِلُّ عَقِيْبَتُهُ ، كَالْمُطْلَقِ ، وَلِأَنَّهُ تَمْلِيْكٌ ، فَأَشْبَهَ الْمُطْلَقَ ، وَلَيْسَ مَنَعُ التَّصَرُّفِ لِقُصُوْرِ السَّبَبِ ، بَلْ لَتَعَلُّقِ حَقِّ [١٤٣ظ] الْبَائِعِ بِالْمَبِيعِ .

وَمَا يَحْصُلُ مِنْ غَلَّةِ الْمَبِيعِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ <sup>(١)</sup> نَمَائِهِ الْمُتَفَصِّلُ ، فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي ، سَوَاءً فَسَخَا الْعَقْدُ أَوْ أَمْضَيَاهُ ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكِيهِ الدَّائِلِ فِي ضَمَانِهِ ، <sup>(٢)</sup> «لِأَنَّهُ مِنْ ضَمَانِهِ» ، فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «الْخَرَاஜُ بِالضَّمَانِ» <sup>(٣)</sup> . وَعَلَى الرِّوَايَةِ الْآخَرَى ، هُوَ لِلْبَائِعِ ، وَالْحُكْمُ فِي ضَمَانِهِ كَالْحُكْمِ فِي ضَمَانِ الْمَبِيعِ الْمُطْلَقِ .

**فصل :** وَلَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعَيْنِ التَّصَرُّفُ فِي الْمَبِيعِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمِلْكٍ لِلْبَائِعِ فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ ، وَلَا انْقَطَعَتْ عَنْهُ عِلَاقَتُهُ فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ تَصَرَّفَا بِغَيْرِ الْعِتْقِ ، لَمْ يَنْقُذْ تَصَرُّفُهُمَا لَذَلِكَ . وَعَنْهُ فِي تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي ، أَنَّهُ مَوْقُوفٌ ؛ إِنْ فَسَخَ الْبَائِعُ ، بَطَلَ ، وَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ ،

(١) فِي م : «أَوْ» .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَاسْتَعْمَلَهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عِيًّا ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢/ ٢٥٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَغْلَهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عِيًّا ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيُوعِ . غَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/ ٢٨٥ ، ٢٨٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْخَرَاஜِ بِالضَّمَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ . الْمُجْتَبَى ٧/ ٢٢٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْخَرَاஜِ بِالضَّمَانِ ، مِنْ كِتَابِ التِّجَارَاتِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/ ٧٥٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦/ ٤٩ ، ١٦١ ، ٢٠٨ ، ٢٣٧ .



صَحَّ ؛ لَعَدَمِ الْمُبْطِلِ لَهُ . ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرَى وَحْدَهُ ، صَحَّ لِذَلِكَ .

وَإِنْ أَعْتَقَ الْمُشْتَرَى الْعَبْدَ ، عَتَقَ ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ مِنْ مَالِكٍ تَامَّ الْمِلْكِ ، جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، فَتَقَدَّ كَمَا بَعْدَ الْمُدَّةِ . فَإِنْ قُلْنَا : الْمِلْكُ لِلْبَائِعِ . نَقَذَ عِتْقُهُ . وَلَا يُنْقَذُ عِتْقُ مَنْ لَا مِلْكَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ مِنْ غَيْرِ مَالِكٍ ، فَأَشْبَهَ الْأَجْنَبِيَّ .

وَفِي الْوَقْفِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ كَالْعِتْقِ ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ يُنْطَلُ السُّفْعَةُ<sup>(١)</sup> . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُنْقَذُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَنَّى عَلَى التَّغْلِيْبِ ، وَلَا يَسْرِى إِلَى مِلْكِ الْغَيْرِ ، أَشْبَهَ الْبَيْعِ .

فصل : وَإِنْ وَطِئَ الْمُشْتَرَى الْجَارِيَةَ ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَلَا مَهْرٌ ، فَإِنْ وَلَدَتْ مِنْهُ ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ ، وَلَا تَلْزُمُهُ قِيَمَتُهُ ، وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ تَمْلُوكَتَهُ . وَإِنْ وَطِئَ الْبَائِعُ فَعَلَيْهِ الْمَهْرُ ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ فِي غَيْرِ مِلْكٍ . وَإِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ ، فَوَلَدُهُ رَقِيقٌ<sup>(٢)</sup> لَا يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ ، كَمَا<sup>(٣)</sup> «لَوْ وَطِئَ» بَعْدَ الْمُدَّةِ . وَإِنْ جَهِلَ التَّحْرِيمَ ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ، وَوَلَدُهُ أَحْرَارٌ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يُحْبِلُهَا فِي مِلْكِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمَغْرُورَ مِنْ أَمَةٍ ، وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ بِحَالٍ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَعَلَيْهِ الْحَدُّ إِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ ، وَأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَنْقَسِخُ بِهِ . وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ ، رَجِمَهُ اللَّهُ ، نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ وَطْأَهُ لَمْ يُصَادِفْ مِلْكًا ، وَلَا شُبْهَةَ مِلْكٍ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ

(١) بعده فى ف : « أشبه العتق » .

(٢) بعده فى م : « لأنه » .

(٣ - ٣) سقط من : ف ، م .

الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِي مِلْكِهِ لَهَا، وَجِلَّ وَطَيْهَا، وَهَذِهِ شُبْهَةٌ يُذَرُّ الْحَدُّ بِهَا،  
وَلَأَنَّ مِلْكَهُ يَحْصُلُ بَوَاطِنُهُ، فَيَحْصُلُ تَمَامُ وَطْنِهِ فِي مِلْكِهِ، فَلَا يَجِبُ الْحَدُّ  
بِهِ. وَإِنْ قُلْنَا بِالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، انْعَكَسَتْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ.

فصل: وَطْءُ الْبَائِعِ فَسْخٌ لِلْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الْاِسْتِزْجَاعِ، فَأَشْبَهَ مَنْ  
أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ، فَوَطِئَ إِحْدَاهُنَّ، كَانَ اخْتِيَارًا لَهَا. وَوَطْءُ  
الْمُشْتَرِي رِضًا بِالْمَبِيعِ، وَإِنْطَالُ لُخْيَارِهِ؛ لِذَلِكَ.

وسائرُ التَّصَرُّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمِلْكِ؛ كَالْعِنَقِ، وَالكِتَابَةِ، وَالْبَيْعِ،  
وَالْوَقْفِ، وَالْهَبَةِ، وَالْمُبَاشَرَةِ، وَاللَّمْسِ لَشَهْوَةٍ، وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ لِسَفَرٍ أَوْ  
حَاجَةٍ، وَالْحَمْلِ عَلَيْهَا، وَشُرْبِ لَبَنِيهَا، وَسُكْنَى الدَّارِ، وَخَصَادِ الزَّرْعِ  
وَنَحْوِهِ، إِنْ وُجِدَ مِنَ الْمُشْتَرِي، بَطْلُ خِيَارِهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْطَلُ بِالتَّصْرِيحِ بِالرِّضَا،  
فَيَبْطُلُ بَدَلَاتِهِ، كَخِيَارِ الْمُعْتَقَةِ، يَنْطَلُ بِتَمَكِّيْنِهَا زَوْجَهَا مِنْ وَطْئِهَا. وَإِنْ  
تَصَرَّفَ الْبَائِعُ بِذَلِكَ، فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، هُوَ فَسْخٌ لِلْبَيْعِ؛ لِذَلِكَ.  
وَالْآخَرُ، لَا يَكُونُ فَسْخًا؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ انْتَقَلَ عَنْهُ، فَلَمْ يَكُنْ تَصَرُّفُهُ  
اِسْتِزْجَاعًا، كَمَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ فَتَصَرَّفَ فِيهِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ:  
هَلْ يَكُونُ تَصَرُّفُ الْبَائِعِ فَسْخًا لِلْبَيْعِ، وَتَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي رِضًا بِالْمَبِيعِ<sup>(١)</sup>  
وَفَسْخًا لُخْيَارِهِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ.

وَأَمَّا رُكُوبُ الْمُشْتَرِي الدَّابَّةَ لِيَنْظُرَ سَيْرَهَا، وَطَحْنُهُ عَلَى الرَّحَى

(١) فِي س ٢، م: «بِالْبَيْعِ».

لِيَخْتَبِرَهَا، فَلَا يَتَّطِلُّ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِيَارَ<sup>(١)</sup> هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْخِيَارِ. وَإِنْ اسْتَعْدَمَ الْعَبْدَ لِيَخْتَبِرَهُ، لَمْ يَتَّطِلُّ خِيَارُهُ؛ لِذَلِكَ. وَإِنْ اسْتَعْدَمَهُ لَغَيْرِ ذَلِكَ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَتَّطِلُّ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ مِنْهُ، أَشْبَهَ الرُّكُوبَ لِلدَّابَّةِ<sup>(٢)</sup>. وَالثَّانِيَةُ، [١٤٤١] لَا يَتَّطِلُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ الْمِلْكَ، أَشْبَهَ النَّظَرَ.

وَإِنْ قَبَّلَتِ الْجَارِيَةُ الْمُشْتَرِيَّ لَشَهْوَةٍ، لَمْ يَتَّطِلُّ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّهَا قُبِّلَتْ لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعِينَ، فَلَمْ يَتَّطِلُّ خِيَارُهُ، كَقُبْلَتِهَا لِلْبَائِعِ، وَلَأَنَّا لَوْ أَبْطَلْنَا خِيَارَهُ بِهَذَا أَبْطَلْنَاهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهِ بِالْمَبِيعِ، وَلَا دَلَالَةَ عَلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَّطِلَّ خِيَارُهُ إِذَا لَمْ يَمْنَعَهَا؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ عَلَيْهِ رِضًا بِهِ.

**فصل:** وَإِنْ أُعْتِقَ الْمُشْتَرِيَّ الْجَارِيَةَ، أَوْ اسْتَوْلَدَهَا، أَوْ أَتْلَفَ<sup>(٣)</sup> الْمَبِيعَ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ، لَمْ يَتَّطِلُّ خِيَارُ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ رِضًا بِإِبْطَالِهِ. وَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ وَيَرْجِعَ بِتَدْلِ الْمَبِيعِ، وَهُوَ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، وَإِلَّا قِيمَتُهُ يَوْمَ أَتْلَفَهُ. وَعَنْهُ، أَنَّ خِيَارَهُ يَتَّطِلُّ بِذَلِكَ. اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ؛ لِأَنَّهُ خِيَارُ فَسْخٍ، فَبَطَلَ بِتَلَفِ الْمَبِيعِ، كَخِيَارِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ.

**فصل:** وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعِينَ بَطَلَ خِيَارُهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَوَرَثَتِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ فَسْخٍ لَا يَجُوزُ الْاِعْتِيَاظُ عَنْهُ، فَلَمْ يُورَثْ، كَخِيَارِ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ.

(١) فِي م: «الْاِخْتِيَارُ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) فِي م: «أَتْلَفَ».

وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يُورَثَ ؛ قِيَاسًا عَلَى الْأَجَلِ فِي الثَّمَنِ . وَإِنْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ ،  
قَامَ وَلِيُّهُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَذَّرَ مِنْهُ الْإِخْتِيَارُ مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ . وَإِنْ خَرِسَ وَلَمْ  
تُفْهَمْ إِشَارَتُهُ ، فَهُوَ كَالْمَجْنُونِ ، وَإِنْ فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ ، قَامَتْ مَقَامَ لَفْظِهِ . وَإِنْ  
مَاتَ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ ، بَطَلَ خِيَارُهُ . وَفِي خِيَارِ صَاحِبِهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
يَنْتَظِلُ ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ أَعْظَمَ الْفُرْقَةِ <sup>(١)</sup> . وَالثَّانِي ، لَا يَنْتَظِلُ ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْأَبْدَانِ  
لَمْ تَحْصُلْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

(١) فِي ف : « الْفِرَاق » . وَفِي م : « التَّفَرُّق » .

## بَابُ الرِّبَا

الرِّبَا مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ <sup>(١)</sup> . وما بعدها من الآيات . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا ، وَمُؤْكِلَهُ ، وَشَاهِدَيْهِ ، وَكَاتِبَهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

وهو على ضَرَّتَيْنِ ؛ رِبا الْفَضْلِ ، وَرِبا النَّسِئَةِ ، وَالْأَغْيَانُ <sup>(٣)</sup> الْمَنْصُوصُ عَلَى الرِّبَا فِيهَا <sup>(٤)</sup> سِتَّةٌ مَذْكُورَةٌ فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، مَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ ، فَقَدْ أَرَى ، يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ

(١) سورة البقرة ٢٧٥ .

(٢) في حاشية س ١ : « هذا الحديث لم يخرج به البخاري ، وإنما هو من أفراد مسلم ، وهو من رواية جابر » .

وأقرب ما ورد في ذلك ما أخرجه مسلم عن جابر قال : لعن رسول الله ﷺ آكل الربا ، وموكله ، وكاتبه ، وشاهديه وقال : هم سواء . انظر : باب لعن آكل الربا وموكله ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١٢١٩/٣ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٤/٣ . دون آخره .  
وانظر : تحفة الأشراف ٣٥٣/٢ . التلخيص الحبير ٧/٣ . وانظر شواهد أخرى للحديث والكلام عليها في : الإرواء ١٨٣/٥ - ١٨٦ .  
(٣ - ٣) في م : « على الربا فيهما » .

كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَا يَدَيْد ، وَيَبْعُوا الْبَرَّ بِالْثَمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَا يَدَيْد ، وَيَبْعُوا الشَّعِيرَ  
بِالْثَمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَا يَدَيْد . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .

وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي عِلَّةِ الرِّبَا <sup>(٢)</sup> ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ <sup>(٣)</sup> ؛ فَأَشْهَرُهُنَّ ، أَنَّ عِلَّتَهُ  
فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْوَزْنُ وَالْجِنْسُ ، وَفِي غَيْرِهِمَا الْكِيلُ وَالْجِنْسُ ؛ لِمَا رَوَى  
عَنْ عَمَّارٍ أَنَّهُ قَالَ : الْعَبْدُ خَيْرٌ مِنَ الْعَبْدَيْنِ ، وَالنَّوْبُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْبَيْنِ ، فَمَا  
كَانَ يَدَا يَدَيْدَ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، إِنَّمَا الرِّبَا فِي النِّسَاءِ ، إِلَّا مَا كِيلَ أَوْ وَزَنَ <sup>(٤)</sup> . وَلَأنَّهُ  
لَوْ كَانَتِ الْعِلَّةُ الطَّعْمُ لَجَرَى الرِّبَا فِي الْمَاءِ ؛ لِأنَّهُ مَطْعُومٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿  
وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ <sup>(٥)</sup> . فَعَلَى هَذَا ، يَحْرُمُ التَّقَاضُلُ فِي كُلِّ مَكِيلٍ  
أَوْ مَوْزُونٍ مِنْ جِنْسٍ ، سِوَاءَ كَانَ مَطْعُومًا ، كَالْقِطَنِاتِ <sup>(٦)</sup> ، أَوْ غَيْرِ مَطْعُومٍ ،

---

(١) فى : باب الصرف ويبيع الذهب بالورق نقداً ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ٣ / ١٢١٠ ، ١٢١١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الصرف ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل ... ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٤٨ . والنسائى ، فى : باب يبيع البر بالبر ، وباب يبيع الشعير بالشعير ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧ / ٢٤٠ - ٢٤٢ . وابن ماجه ، فى : باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يدا ييد ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٥٧ ، ٧٥٨ . والدارمى ، فى : باب النهى عن الصرف ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢ / ٢٥٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٢٠ .

(٢ - ٢) فى الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف ، ب : « فيها » .

(٣) أخرجه ابن حزم ، فى : المحلى ٩ / ٥٣٢ . وصححه فى الإرواء ٥ / ١٩٤ .

(٤) سورة البقرة ٢٤٩ .

(٥) تقدم الكلام على ضبط القطنيات والتعريف بها فى ١٣٢ / ٢ .

كالأشنان، والحديد.

وَيَجْرَى الرِّبَا فِيهَا<sup>(١)</sup> كَانَ جِنْسُهُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا، وَإِنْ تَعَدَّرَ الْكَئِيلُ فِيهِ<sup>(٢)</sup> وَالْوَزْنُ، إِمَّا لِقَلَّتِهِ؛ كَالثَّمَرَةِ، وَالْقَبْضَةِ، وَمَا<sup>(٣)</sup> دُونَ الْأُزْزَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَإِمَّا لِعَظَمِهِ، كَالزُّبُرَةِ الْعَظِيمَةِ، وَإِمَّا لِلْعَادَةِ، كَلَحْمِ الطَّيْرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ فِيهِ الرِّبَا، فَجَرَى فِيهِ الرِّبَا، كَالزُّبُرَةِ الْعَظِيمَةِ.

وَمَا نُسِجَ مِنَ الْقُطْنِ وَالْكَتَّانِ لَا رِبَا فِيهِ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ عَمَّارٍ. وَمَا عُجِلَ [١٤٤ظ] مِنَ الْحَدِيدِ وَنَحْوِهِ إِنْ كَانَ يُقْصَدُ وَزْنُهُ، جَرَى فِيهِ الرِّبَا؛ لِأَنَّهُ تُقْصَدُ زِنَّتُهُ، فَجَرَى فِيهِ الرِّبَا، كَلَحْمِ الطَّيْرِ، وَمَا لَا تُقْصَدُ زِنَّتُهُ لَا يَجْرَى فِيهِ الرِّبَا، كَالثِّيَابِ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ، الْعِلَّةُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الثَّمَنِيَّةِ غَالِبًا، وَفِيمَا عَدَاهُمَا كَوْنُهُ مَطْمُومٌ جِنْسٍ؛ لِمَا رَوَى مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْوَزْنُ عِلَّةً، لَمْ يَجُزْ إِسْلَامُ النَّقْدِ فِي الْمَوْزُونَاتِ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ الْمَالَيْنِ<sup>(٥)</sup> فِي أَحَدٍ وَصَفَى عِلَّةَ رِبَا

(١) فِي س ١: «فِي كُلِّ مَا».

(٢) فِي م: «أَوْ».

(٣) فِي م: «إِمَّا».

(٤) فِي: بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢١٤/٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٠٠/٦.

(٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

الْفَضْلُ يَمْنَعُ النِّسَاءَ ، بِدَلِيلِ "إِسْلَامِ الْمَكِيلِ" فِي الْمَكِيلِ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، يَحْرُمُ التَّقَاضُلُ فِي كُلِّ مَطْعُومٍ يَبِيعُ بِجِنْسِهِ ؛ مِنْ الْأَقْوَاتِ ، وَالْآدَامِ ، وَالْفَوَاكِهِ ، وَالْأَدْوِيَةِ ، وَالْأَذْهَانِ الْمُطَيَّبَةِ وَغَيْرِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكِيلًا وَلَا مَوْزُونًا ؛ كَالْبَطِيخِ ، وَالرُّمَّانِ ، وَالْبَيْضِ وَنَحْوِهَا .

وَالرِّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ ، الْعِلَّةُ كَوْنُهُ مَطْعُومَ جِنْسٍ ، مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ . وَالْمِثَالَةُ الْمُغْتَبَرَةُ هِيَ الْمِثَالَةُ فِي الْكِيلِ وَالْوَزْنِ ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا فِي مَطْعُومٍ يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ ، وَلَا يَحْرُمُ فِيمَا لَا يُطْعَمُ ؛ كَالْأَشْنَانِ ، وَالْحَدِيدِ ، وَلَا فِيمَا لَا يُكَالُ ؛ كَالْبَطِيخِ ، وَالرُّمَّانِ .

**فصل :** وما جَرَى فِيهِ الرِّبَا اعْتَبِرَتِ الْمِثَالَةُ فِيهِ ، فِي الْمَكِيلِ كَيْلًا ، وَفِي الْمَوْزُونِ وَزْنًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الدَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ كَيْلًا بِكَيْلٍ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ كَيْلًا بِكَيْلٍ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(١)</sup> . وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَكِيلٍ بِجِنْسِهِ وَزَنًا ، وَلَا مَوْزُونٍ كَيْلًا ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَسَاوِيهِمَا فِي أَحَدِ الْمِغْيَارَيْنِ التَّسَاوِي فِي الْآخَرِ ؛ لِتَفَاوُتِهِمَا فِي الثَّقَلِ وَالْخِفَّةِ .

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ جَزَافًا مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، وَلَا مِنْ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) وأخرجه البيهقي ، في : باب اعتبار التماثل فيما كان موزونا على عهد النبي ﷺ ، ... من كتاب البيوع . السنن الكبرى ٢٩١ / ٥ .



رَوَى جَابِرٌ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا<sup>(١)</sup> بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ الْمُمَاتِلَةَ لَا تُعْلَمُ بِذَوْنِ الْكَيْلِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، فَوَجَبَ ذَلِكَ .

وما لا يُكَالُ ولا يُوزَنُ يُعْتَبَرُ التَّمَاتِلُ فِيهِ بِالْوَزْنِ ؛ لِأَنَّهُ أُخْصِرُ ، وَمِنْهُ مَا لَا يَتَأْتَى كَيْلُهُ .

**فصل : والمَرْجُوعُ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ إِلَى عَادَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ »<sup>(٣)</sup> .** وما لا عُزُفَ لَهُ بِالْحِجَازِ يُعْتَبَرُ بِأَشْبِهِ الْأَشْيَاءِ بِهِ بِالْحِجَازِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْحَوَادِثَ تُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبَّهَا بِهَا ، وَهُوَ الْقِيَاسُ . وَالثَّانِي ، تُرَدُّ إِلَى عُزْفِهِ فِي مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا حَدَّ لَهُ فِي الشَّرْعِ يُرَدُّ إِلَى الْعُزْفِ ، كَالْقَبْضِ وَالْحِزْرِ .

**فصل : وَالْجَيِّدُ وَالرَّذِيءُ ، وَالتَّيْبَرُ وَالْمَضْرُوبُ ، وَالصَّحِيحُ وَالْمَكْشُورُ ،**

(١) فِي م : « مَكِيلَتُهَا » .

(٢) فِي : بَابِ تَحْرِيمِ بَيْعِ صَبْرَةِ التَّمْرِ الْمَجْهُولَةِ الْقَدْرِ بِالتَّمْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١١٦٢ ، ١١٦٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الصَّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يَعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُجْتَبَى ٧ / ٢٣٧ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٢٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَمِّ الصَّاعِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي بَابِ الرَّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٤٠ ، ٧ / ٢٥٠ . وَالطَّبْرَانِيُّ ، فِي : الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ١٢ / ٣٩٣ . وَأَبُو نَعِيمٍ ، فِي : الْحَلِيَةِ ٤ / ٢٠ . وَهُوَ صَحِيحٌ . انْظُرْ : السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ ١ / ٨٦ - ٨٨ ، =

سَوَاءٌ فِي جَوَازِ الْبَيْعِ مُتَمَاثِلًا وَتَحْرِيمِهِ مُتَفَاضِلًا؛ لِلْخَبَرِ، وَفِي بَعْضِ الْفَاضِلَةِ :  
«الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ تَبَرُّهَا وَعَيْتُهَا»<sup>(١)</sup>، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، تَبَرُّهَا وَعَيْتُهَا». رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَفِي لَفْظٍ : «جَيِّدُهَا وَرَدِيَّتُهَا سَوَاءٌ».

**فصل :** وَلَا يَحْرُمُ التَّفَاضُلُ إِلَّا فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ؛ لِلْخَبَرِ وَالْإِجْمَاعِ،  
وَكُلُّ شَيْئَيْنِ اتَّفَقَا فِي الْأَسْمِ الْخَاصِّ مِنْ أَصْلِ الْخِلْقَةِ، فَهُمَا جِنْسٌ؛  
كَأَنْوَاعِ الثَّمَرِ، وَأَنْوَاعِ الْبُرِّ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَسْمِ مِنْ أَصْلِ الْخِلْقَةِ، فَهُمَا  
جِنْسَانِ، كَالسُّتَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ الزِّيَادَةَ فِيهَا  
إِذَا بَاعَ مِنْهَا شَيْءٌ بِمَا يُوَافِقُهُ فِي الْأَسْمِ، وَأَبَاحَهَا إِذَا بَاعَ بِمَا يُخَالِفُهُ فِي  
الْأَسْمِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ مَا اتَّفَقَا فِي الْأَسْمِ جِنْسٌ، وَمَا اخْتَلَفَا فِيهِ جِنْسَانِ.  
وَعَنْهُ، أَنَّ الْبُرَّ وَالشَّعِيرَ جِنْسٌ؛ لِأَنَّ مَعْمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ [١٤٥] :  
لَعَلَّامِهِ فِيهِمَا : لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ  
الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ<sup>(٣)</sup> إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ،<sup>(٤)</sup> وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمِيذِ الشَّعِيرِ». رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْأَعْيَانِ السُّتَةِ :  
«فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ<sup>(٦)</sup> فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَا يَدَيَا».

= الإرواء ١٩١/٥ - ١٩٣.

(١) بعده في الأصل : «سواء».

(٢) تقدم تخريجه عنده في صفحة ٨٠. وهو عند النسائي في الباب الثاني من التخریج المتقدم.

(٣) سقط من : م.

(٤) - ٤ سقط من : م.

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٨١.

(٦) بعده في م : «الستة».

رواه مسلم<sup>(١)</sup>. وقال: «لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرُ أَكْثَرُهُمَا،  
يَدًا يَدًا»<sup>(٢)</sup>. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. وحديث مَعْمَرٍ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارِ  
الْجِنْسِ الْوَاحِدِ.

**فصل: والمتخذ من أموال الرِّبَا مُعْتَبَرٌ بِأَصْلِهِ؛ فما أَصْلُهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ،  
فهو جِنْسٌ وَاحِدٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهُ، وما أَصْلُهُ أَجْنَاسٌ، فهو أَجْنَاسٌ  
وَإِنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُ، فَدَقِيقُ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرُ جِنْسَانِ، وَدُهْنُ اللَّوزِ وَالْجَوْزِ  
جِنْسَانِ، وَزَيْتُ الزَّيْتُونِ وَالْبُطْمُ<sup>(٤)</sup> جِنْسَانِ، وكذلك خَلُّ الْعِنَبِ وَخَلُّ  
التَّمْرِ. وعنه، أَنَّهُمَا جِنْسٌ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لَأَنَّهِمَا قَوْعَا أَصْلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ،  
فَكَانَا جِنْسَيْنِ، كَالْأَدِقَّةِ.**

وفى اللَّحْمِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ؛ إِحْدَاهُنَّ، أَنَّهُ كُلُّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ  
اشْتَرَكَ فِي الْأَسْمِ الْوَاحِدِ حَالَ مُحْدُوثِ الرِّبَا فِيهِ، فَكَانَ جِنْسًا وَاحِدًا،  
كَالتَّمْرِ. وَالثَّانِيَةُ، أَنَّهُ أَرْبَعَةُ أَجْنَاسٍ؛ لَحْمُ الْأَنْعَامِ، وَلَحْمُ الْوَحْشِ، وَلَحْمُ  
الطَّيْرِ، وَلَحْمُ دَوَابِّ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ مَنَفَعَتُهَا، وَالْقَصْدُ إِلَى أَكْلِهَا،  
فَكَانَتْ أَجْنَاسًا. وَالثَّالِثَةُ، أَنَّهَا أَجْنَاسٌ؛ لِأَنَّهَا فُرِغَ أَجْنَاسٍ، فَكَانَتْ  
أَجْنَاسًا، كَالتَّمْرِ الْهِنْدِيِّ وَالْبَرْزَنِِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَبِهَذَا يَنْتَفِضُ دَلِيلُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٠.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) تقدم تخريجه عنده في صفحة ٨٠.

(٤) البطم: شجرة من الفصيلة الفستقية، ثمرتها خشنة مفلطحة خضراء، تحوى غلافًا خشبيًا  
بداخله ثمرة واحدة، تؤكل بيلاد الشام.

(٥) البرنى: ضرب من التمر أصفر مدور، وهو أجود التمر، واحدته برنية. لسان العرب (ب ر ن).

والثانية لا أضل لها . فعلى هذه الرواية ، لحم بهيمة الأنعام كلها ثلاثة أجناس ، ولحم بقري الوحش والأهلية جنسان ، وكل ما انفرد باسم وصفة فهو جنس . وقال ابن أبي موسى : لا خلاف عن أحمد أن لحم الطير والسماك جنسان .

وفى الألبان من القول نحو مما فى اللحم ؛ لأنها من الحيوانات <sup>(١)</sup> يتفق أسمها ، فأشبهت اللحم <sup>(٢)</sup> .

فصل : واللحم والشحم والكبد والطحال والرئة والكليئة والقلب والكرش أجناس ؛ لأنها مختلفة فى الاسم والحلقة . قال بعض أصحابنا : الشحم والآلية جنسان ؛ لذلك . وقالوا : اللحم الأبيض والأحمر الذى على الظهر والجنبين جنس ؛ لاتفاقهما فى <sup>(٣)</sup> الاسم والمقصد <sup>(٤)</sup> . ويحتمل أن يكون الشحم الذى يذوب بالنار كله جنسا واحدا ؛ لاتفاقهما فى اللون والصفة والذوب بالنار ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾ <sup>(٥)</sup> . فاستناه من الشحم .

فصل : ولا يجوز بيع ما فيه ربنا بعضه بيع ، ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسه ، كمدد <sup>(٥)</sup> ودرهم ، بمد ودرهم ، أو بمدين ، أو درهمين .

(١) فى س ٢ ، ف : « الحيوان » .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) فى م : « الدسم والقصد » .

(٤) سورة الأنعام ١٤٦ .

(٥) سقط من : م ، وفى ف : « عجوة » .

وعنه ما يَدُلُّ على الجَوَازِ إذا كان مع كُلِّ واحدٍ منهما من غيرِ جُنْسِهِ ، أو كان المَفْرَدُ أَكْثَرَ ؛ لِيَكُونَ الزَّائِدُ فى مُقَابَلَةِ غيرِ الجُنْسِ . والأوَّلُ المَذْهَبُ ؛ لما رَوَى فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ قال : أَتَيْتُ <sup>(١)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقِلَادَةٍ فيها ذَهَبٌ وَخَرْزٌ ، ابْتِغَاءُهَا <sup>(٢)</sup> بَيْتَسَعَةَ دَنَانِيرَ ، فقال النَبِيُّ ﷺ : « لَا ، حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ الصَّفَقَةَ إِذَا جَمَعَتْ شَيْئَيْنِ مُخْتَلَفِي الْقِيَمَةِ ، انْقَسَمَ الثَّمَنُ عَلَيْهِمَا <sup>(٤)</sup> عَلَى قَدَرٍ قِيَمَتَهُمَا ، بِدَلِيلِ ما لو اشْتَرَى شِقْصًا وَسَيْفًا ، فَإِنَّ الشَّفِيعَ يَأْخُذُ الشَّقْصَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِذَا قُسِمَ الثَّمَنُ عَلَى الْقِيَمَةِ أَدَّى إِلَى الرَّبَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَاعَ مُدًّا قِيَمَتُهُ دِرْهَمَانِ ، وَدِرْهَمًا بَمُدَّيْنِ قِيَمَتُهُمَا ثَلَاثَةٌ ، حَصَلَ فى مُقَابَلَةِ الْجَيِّدِ مُدٌّ وَثُلُثٌ .

فَأَمَّا إِنْ بَاعَ نَوْعَيْنِ مُخْتَلَفِي الْقِيَمَةِ مِنْ جُنْسٍ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ الْجُنْسِ ، كَدِرْهَمٍ صَحِيحٍ وَدِرْهَمٍ قُرَاضَةٍ <sup>(٥)</sup> بِصَحِيحَيْنِ ، فَقَالَ الْقَاضِي :

(١) فى الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م : « أَتَى » .

(٢) فى الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب : « ابْتاعها » ، وفى م : « ابْتاعهما » .

(٣) فى : باب فى حلية السيف تباع بالدراهم ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب بيع القلادة فيها خرز وذهب ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١٢١٣/٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى شراء القلادة وفيها ذهب وخرز ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٢٦٠/٥ . والنسائى ، فى : باب بيع القلادة فيها الخرز والذهب بالذهب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٤٥/٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢١/٦ .

(٤ - ٤) فى س ٢ : « فى قدر » ، وفى م : « بقدر » .

(٥) القراضة : القِطْع .

الحُكْمُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا ؛ لذلِكَ . [ ٥٤١ ط ] وقال أبو بَكْرٍ : يجوزُ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلِ » <sup>(١)</sup> . ولأنَّ الجَوْدَةَ ساقِطَةٌ فيما قُوبِلَ بِجَنْسِيهِ ؛ لِما تَقَدَّمَ . وعن أحمدَ مَنَعَ ذلِكَ فى التَّقْدِ ، وَتَجْوِيزُهُ فى غَيْرِهِ ؛ لِأنَّهُ لا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنَ اخْتِلَاطِ النَّوَغَيْنِ .

**فصل :** ولا يجوزُ بَيْعُ خالِصِهِ بِمَشُوبِهِ ؛ كَحِنْطَةٍ فِيها شَعِيرٌ أو زُرَّانٌ <sup>(٢)</sup> بخالِصَةِ أو غيرِ خالِصَةِ ، أو لَبَنِ مَشُوبٍ بخالِصٍ أو مَشُوبٍ ، أو عَسَلٍ فى شَمْعِهِ بِمِثْلِهِ ، إلَّا أن يكونَ الخَلْطُ يَسِيرًا لا وَقَعَ لَهُ ؛ كَيْسِيرِ الثَّرَابِ ، والزُّرَّانِ ، ودَقِيقِ الثَّرَابِ الذى لا يَظْهَرُ فى الكَيْلِ ؛ لِأنَّهُ لا يُخِلُّ بِالتَّمَاثُلِ ، ولا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ .

**فصل :** وما اشْتَمَلَ على جِنْسَيْنِ بأَصْلِ الخِلْقَةِ ، كالثَّمَرِ فى النَّوَى ، فلا بَأْسَ بِبَيْعِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ ؛ لِأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَباحَ بَيْعَ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ ، وقد عَلِمَ أنَّ فى كُلِّ واحدٍ نَوَى . ولو نَزَعَ النَّوَى ثم ثَرِكَ مع الثَّمَرِ ، صارَ كَمَسْأَلَةِ مُدٍّ عَجْوَةٍ ؛ لَزَوَالِ التَّبَعِيَّةِ ، ولو نَزَعَ مِنْ أَحَدِهِما نَوَاهُ <sup>(٣)</sup> ، ثم باعَهُ بِثَمَرٍ فى نَوَاهُ <sup>(٤)</sup> ، فَكَذلِكَ . وإن باعَ النَّوَى بِمِثْلِهِ ، أو <sup>(٥)</sup> المَنْزُوعَ بِمِثْلِهِ ، جاز ؛ لِأنَّهُ جِنْسٌ مُتَمَثِّلٌ . وإن باعَ المَنْزُوعَ وَحدَهُ بِالنَّوَى ، جاز فى التَّفاضُلِ ؛ لِأنَّهُما

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٨٠ .

(٢) الزوان والزُرَّان : عشب ينبت بين أعواد الحنطة غالبا حبه كحبها ، إلا أنه أسود وأصفر ، وهو يخالط البر فيكسبه رداءة ، ويسميه أهل الشام الشَّيْلَمَ .

(٣) فى م : « فأنه » .

(٤) فى م : « نواه » .

(٥) فى م : « و » .

جَنْسَانِ . وَإِنْ بَاعَ النَّوَى بِثَمَرٍ فِيهِ نَوَاهُ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى <sup>(١)</sup> مَسْأَلَةِ مُدَّ عَجْوَةٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ الرَّبَا غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ ، كَيْتَنَعَ دَارِ ثَمَرِهِ سَقْفُهَا بِذَهَبٍ . وَكَذَلِكَ يُخْرَجُ فِي يَتَعَ شَاةَ لَبُونٍ بَلْبَنٍ ، أَوْ ذَاتِ صُوفٍ بِصُوفٍ ، أَوْ لَبُونٍ بِمِثْلِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مَخْلُوبَةً اللَّبَنِ ، جَازَ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ لَا أَثَرَ لَهُ ، فَهُوَ كَالثَّمَرِ فِي السَّقْفِ . وَيَجُوزُ يَتَعَ شَاةَ ذَاتِ صُوفٍ بِمِثْلِهَا ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ حَرَّمَ ، لَحَرَّمَ يَتَعَ الْغَنَمِ بِالْغَنَمِ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَيَجُوزُ يَتَعَ نَخْلَةً مُثْمِرَةً بِمِثْلِهَا <sup>(٢)</sup> وَبَثْمَرٍ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَ عَلَيْهَا غَيْرُ مَقْصُودٍ . وَمَنْعَهُ الْقَاضِي ؛ لَكُونَ الثَّمَرَةُ مَعْلُومَةٌ يَجُوزُ إِفْرَادُهَا بِالْبَيْعِ ، بِخِلَافِ اللَّبَنِ . وَمَنْعَ الْقَاضِي يَتَعَ اللَّحْمِ بِجَنْسِهِ إِلَّا مَتْرُوعَ الْعِظَامِ ؛ لِأَنَّ الْعِظَمَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ اللَّحْمِ ، فَأَشْبَهَ الشَّمْعَ فِي الْعَسَلِ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّ الْعِظَمَ مِنْ أَصْلِ الْخَلْقَةِ ، فَأَشْبَهَ النَّوَى فِي الثَّمَرِ ، بِخِلَافِ الشَّمْعِ .

فَصْل : وَمَا فِيهِ خَلْطٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ لِمَصْلَحَتِهِ ؛ كَالْمَاءِ فِي خَلِّ الثَّمَرِ وَالزَّرْبِيبِ وَدُبُسِ <sup>(٤)</sup> الثَّمَرِ ، وَالْمِلْحِ فِي الْخُبْزِ <sup>(٥)</sup> وَالشَّيْرِجِ <sup>(٦)</sup> ، لَا يَمْتَنِعُ يَتَعُهُ بِمِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لِمَصْلَحَتِهِ ، فَأَشْبَهَ رُطُوبَةَ الرُّطْبِ . وَلَا يَجُوزُ يَتَعُهُ بِخَالِصٍ ؛ كَخَلِّ الزَّرْبِيبِ بِخَلِّ الْعِنَبِ ، وَالْخُبْزِ الرُّطْبِ بِالْيَابِسِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ يَتَعُهُ

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) في ف : «أو بثمر» .

(٣) الدبس ، بالكسر : عصارة الرطب .

(٤) بعده في م : «في الخبيص ونحوه» .

(٥) الشيرج : زيت السمسم .

الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ .

**فصل :** ولا يجوزُ يَتَّعُ نَبِيْهُ بِمَطْبُوْخِهِ ، <sup>(١)</sup> كالدَّقِيْقِ بِالْحَبْرِ ؛ لِأَنَّ النَّارَ تَذْهَبُ بِرَطُوْبِيَّتِهِ ، وَتَعْقِدُ أَجْزَاءَهُ ، فَتَمْنَعُ تَسَاوِيَهُمَا . ويجوزُ يَتَّعُ مَطْبُوْخَهُ بِمِثْلِهِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ عَمَلُ النَّارِ فِي أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ ؛ لِتَسَاوِيَهُمَا فِي الْحَالِ عَلَى وَجْهِ لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالنُّقْصَانِ فِي ثَانِي الْحَالِ ؛ كَالْحَبْرِ بِالْحَبْرِ ، وَالشَّوَاءِ بِالشَّوَاءِ <sup>(٢)</sup> ، وَالشُّكْرِ وَالْعَسَلِ الْمُصَفَّى بِالنَّارِ بِمِثْلِهِ .

**فصل :** ولا يجوزُ يَتَّعُ حَبَّهُ بِدَقِيْقِهِ . وعنه ، الجَوَازُ إِذَا تَسَاوَا وَزْنًا ؛ لِأَنَّ الدَّقِيْقَ أَجْزَاءُ الْحَبِّ ، فَجَازَ يَتَّعُهُ بِهِ ، كَمَا قَبْلَ الطَّحْنِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِأَنَّ الْبُرَّ وَدَقِيْقَهُ مَكِيلَانِ ، وَلَا يُبَاعُ <sup>(٣)</sup> مَا أَصْلُهُ الْكَيْلُ بِشَيْءٍ مِنْ جِنْسِهِ وَزْنًا ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّسَاوِي فِي الْكَيْلِ ؛ لِأَنَّ الطَّحْنَ فَرَّقَ أَجْزَاءَ الدَّقِيْقِ وَنَشَرَهَا . ويجوزُ يَتَّعُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّقِيْقِ وَالشُّوْبِقِ بِمِثْلِهِ إِذَا تَسَاوَا فِي الْكَيْلِ وَالثُّعْمَةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَطْبُوْخِ بِمِثْلِهِ ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا تَفَاوَتَا فِي الثُّعْمَةِ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٤)</sup> يَمْنَعُ تَسَاوِيَهُمَا فِي الْكَيْلِ إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا : يَجُوزُ يَتَّعُ الْحَبَّ بِدَقِيْقِهِ وَزْنًا .

[١٤٦] **فصل :** ولا يجوزُ يَتَّعُ أَصْلُهُ بِعَصِيْرِهِ <sup>(٥)</sup> ، كَالزَّيْتُونِ بِرَبِيَّتِهِ ،

(١ - ١) زيادة من : ف .

(٢) زيادة من : ف .

(٣) في م : « يبع » .

(٤) بعده في س ٢ : « لا » .

(٥) في م : « بغيره » .



وَالسَّمْسِمِ بِالشَّيْرِجِ، وَالْعِنَبِ بِعَصِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ التَّمَاثُلُ بَيْنَ الْعَصِيرِ وَمَا فِي أَصْلِهِ مِنْهُ. وَيَجُوزُ يَتَّعِ الْعَصِيرُ بِالْعَصِيرِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَطْبُوحِ.

وَلَا يَجُوزُ يَتَّعِ اللَّحْمُ بِحَيَوَانٍ مِنْ جِنْسِهِ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ يَتَّعِ اللَّحْمُ بِالْحَيَوَانِ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّهُ جِنْسٌ فِيهِ الرُّبَا يَتَّعِ بِأَصْلِهِ الَّذِي فِيهِ مِنْهُ، فَلَمْ يَجْزْ، كَالزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ. وَإِنْ بَاعَ اللَّحْمُ بِحَيَوَانٍ لَا يُؤْكَلُ، جَازَ؛ لَعَدَمِ مَا ذَكَرْنَا. وَإِنْ بَاعَهُ بِحَيَوَانٍ مَأْكُولٍ غَيْرِ أَصْلِهِ، وَقُلْنَا: هُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ. لَمْ يَجْزْ، وَإِلَّا جَازَ.

**فصل:** وَيَجُوزُ يَتَّعِ اللَّبَنُ بِاللَّبَنِ، حَلِيبَتَيْنِ كَانَا، أَوْ رَائِبًا وَحَلِيبًا؛ لِأَنَّ الرَّائِبَ لَبَنٌ خَالِصٌ، إِنَّمَا فِيهِ حُمُوصَةٌ. وَلَا يَجُوزُ يَتَّعِ لَبَنٌ بِمَا يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ مِنْ زُبْدٍ وَسَمْنٍ وَمَخِيطٍ، وَلَا زُبْدٍ بِسَمْنٍ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَخْرَجٌ مِنْهُ، أَشْبَهَ الزَّيْتُونُ بِالزَّيْتِ. وَعَنْهُ، يَجُوزُ يَتَّعِ اللَّبَنُ بِالزُّبْدِ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ<sup>(٢)</sup> مِنَ الزُّبْدِ الَّذِي فِي اللَّبَنِ، وَالسَّمْنُ مِثْلُهُ. «وَهَذَا كَمَسْأَلَةٍ»<sup>(٣)</sup> مُدَّ عَجْوَةً. وَالظَّاهِرُ تَحْرِيمُهُ. وَلَا يَجُوزُ يَتَّعِ لَبَنٌ مَائِعٍ بِجَامِدٍ؛ لِأَنَّهُمَا يَتَفَاضَلَانِ.

(١) فِي: بَابِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. الْمَوْطَأُ ٢/٦٥٥.  
كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٣/٧١. وَالْحَاكِمُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكِ ٢/٣٥. وَابِيهَقَى، فِي: بَابِ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/٢٩٦.

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣ - ٣) فِي م: «وَهَكَذَا مَسْأَلَةٌ».

ويجوزُ يَبْعُ السَّمْنِ والزُّبْدِ والخَيْضِ واللَّبَأُ<sup>(١)</sup>، والجَبْنِ والمَصْلِ<sup>(٢)</sup> بِمِثْلِهِ، إِذَا تَسَاوَا فِي الرُّطُوبَةِ وَالتَّشَافَةِ، وَلَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا بِمَسِّ النَّارِ لَهُ. وَيَجُوزُ يَبْعُ السَّمْنِ بِالْخَيْضِ مُتَفَاضِلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي أَحَدِهِمَا شَيْءٌ مِنَ الْآخَرِ، وَيَبْعُ الزُّبْدِ بِالْخَيْضِ. نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ فِي الزُّبْدِ يَسِيرٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ، أَشْبَهَ الْمِلْحَ فِي الشُّيْرَجِ. وَلَا يَجُوزُ يَبْعُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ بِنَوْعٍ لَمْ يُنْزَعْ زُبْدُهُ، كَالْجَبْنِ وَالْمَصْلِ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا فِي يَبْعِهِ بِاللَّبَنِ.

**فصل:** وَلَا يَجُوزُ يَبْعُ رَطْبِهِ يَبَاعِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ يَبْعِ الثَّمَرِ<sup>(٣)</sup> بِالثَّمَرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ يَبْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ، فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟». قَالُوا: نَعَمْ، فَتَهَا<sup>(٥)</sup> عَنْ ذَلِكَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup>. فَتَهَى وَعَلَّلَ بِأَنَّهُ يَنْقُصُ عَنْ يَابِسِهِ،

(١) اللَّبَأُ؛ كَضَلَعٍ: أَوَّلُ اللَّبَنِ.

(٢) الْمَصْلُ: عَصَاةُ الْأَقْطِ.

(٣) فِي ف، م: «الرُّطْبُ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ يَبْعِ الثَّمَرِ عَلَى رَعُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ، وَفِي: بَابِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَمْرٌ أَوْ شَرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ، مِنْ كِتَابِ الشَّرْبِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/٩٩، ١٥١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ يَبْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١١٧٠.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي يَبْعِ الْعَرَايَا، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٢٦. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مِنْهُ [مَا جَاءَ فِي الْعَرَايَا وَالرَّخْصَةِ فِي ذَلِكَ]، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْوعِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/٣٠٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ يَبْعِ الْعَرَايَا بِالرُّطْبِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ. الْمَجْتَبَى ٧/٢٣٦. كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ.

(٥) فِي ف: «فَنَهَى».

(٦) فِي: بَابِ فِي الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٢٥.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ رَطْبٍ يَحْرُمُ بَيْعُهُ بِبَابِهِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ رَطْبِهِ بِرَطْبِهِ ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ نَهْيِهِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ <sup>(١)</sup> بِالثَّمَرِ ، إِبَاحُهُ بَيْعِهِ بِمِثْلِهِ ، وَلِأَنَّهُمَا تَسَاوَيَا فِي الْحَالِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَفَرَّدُ أَحَدُهُمَا بِالتَّقْصَانِ ، فَجَازَ بَيْعُهُ بِهِ ، كَاللَّبَنِ بِاللَّبَنِ . وَذَكَرَ الْخِرَقِيُّ أَنَّ اللَّحْمَ لَا يُبَاعُ بِاللَّحْمِ إِلَّا إِذَا تَنَاهَى جَفَافُهُ . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ رَطْبٍ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِمِثْلِهِ . اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَسَاوَيَا حَالَ الْكَمَالِ . وَالْمَذْهَبُ الْجَوَازُ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَمْ أَجِدْ بَمَا قَالَ الْخِرَقِيُّ رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ .

**فصل :** وَيَجُوزُ بَيْعُ الْعَرَايَا ، وَهُوَ بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ خَرَصًا بِالثَّمَرِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ كَيْلًا <sup>(٢)</sup> ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ فِي <sup>(٣)</sup> خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ <sup>(٤)</sup> دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .

---

= كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی النهی عن المحاقلة والمزابنة ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذی ٢٣٣/٥ . والنسائی ، فی : باب اشتراء الثمر بالرطب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٣٦/٧ . وابن ماجه ، فی : باب بيع الرطب بالتمر ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٦١/٢ . والإمام مالك ، فی : باب ما يكره من بيع الثمر ، من كتاب البيوع . الموطأ ٦٢٤/٢ . والإمام أحمد ، فی : المسند ١٧٥/١ .

(١) فی م : « الرطب » .

(٢) سقط من : م .

(٣) فی م : « فما » .

(٤) أخرجه البخاری ، فی : باب بيع الثمر على رءوس النخل بالذهب والفضة ، من كتاب البيوع . صحيح البخاری ٩٩/٣ . ومسلم ، فی : باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا فی العرايا ، من كتاب البيوع . صحيح مسلم ١١٧١/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فی : باب فی مقدار العریة ، من كتاب البيوع . سنن أبی داود =

ولأنما يجوزُ بشروطِ خَمْسَةٍ ؛ أحدها ، أن يكونَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ .  
وعنه ، يجوزُ في الخَمْسَةِ ؛ لأنَّ الرُّخْصَةَ ثَبَّتَ في العَرِيَّةِ ، ثم نُهِى عَمَّا زادَ  
على الخَمْسَةِ ، وشكَّ الرَّاوي في الخَمْسَةِ ، فَرُدَّتْ إلى «أَصْلِ الرُّخْصَةِ»<sup>(١)</sup> .  
والمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لأنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ ، خُولِفَ<sup>(٢)</sup> فيما دُونَ  
الخَمْسَةِ بِالخَبَرِ ، والخَمْسَةُ مَشْكُوكٌ فِيهَا ، فَتَرُدُّ إلى الْأَصْلِ .

الثاني ، أن يكونَ مُشْتَرِيهَا مُحْتَاجًا إلى أَكْلِهَا رُطْبًا ؛ لِما رَوَى محمودُ  
ابنُ لَيْيَدٍ ، قال : قُلْتُ لَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : ما عَرَايَاكُمْ هَذِهِ ؟ فَسَمَّى رِجَالًا  
مُحْتَاجِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ ، شَكَّوْا إلى رَسولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الرُّطْبَ يَأْتِي وَلَا  
تَقْدَرُ بِأَيْدِيهِمْ يَتِمَّاعُونَ بِهِ رُطْبًا يَأْكُلُونَهُ ، وَعِنْدَهُمْ فَضُولٌ مِنَ الثَّمَرِ ، فَرُخِّصَ  
لَهُمْ أَنْ يَتِمَّاعُوا الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ الثَّمَرِ يَأْكُلُونَهُ رُطْبًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> .  
وَالرُّخْصَةُ الثَّابِتَةُ<sup>(٤)</sup> لَا تَتَبَيَّنُ مَعَ عَدَمِهَا ، فَإِنْ تَرَكَهَا حَتَّى تُثْمَرَ ، بَطَلَ  
الْبَيْعُ ؛ لَعَدَمِ [١٤٦ ط] الْحَاجَةِ .

---

= ٢٢٦/٢ . والنسائي ، في : باب بيع العرايا بالرطب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٣٥/٧ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٧/٢ .

(١ - ١) في ف : «الأصل» . وفي الحاشية : «أى إلى أصل الرخصة» .

(٢) سقط من : ف ، م .

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الراية ١٣/٤ ، ١٤ . وقال : لم أجد له سنداً بعد الفحص البالغ .

وذكره الإمام الشافعي ، في : باب بيع العرايا ، من كتاب البيوع . الأم ٤٧/٣ .

وقال ابن حجر : قال الشيخ الموفق في الكافي بعد أن ساق هذا الحديث : متفق عليه . وهو

وهم منه . التلخيص الحبير ٣٠/٣ .

(٤) في م : «الثانية» .

الثالث، أن لا يَكُونَ له نَقْدٌ يَشْتَرَى به؛ لِلخَبَرِ.

الرابع، أن يَشْتَرِيَهَا بِخَرْصِهَا؛ لِلخَبَرِ، ولأنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ في العرايا أن تُباعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. ولا بُدُّ أن يَكُونَ الثَّمَرُ مَعْلُومًا بِالْكَيْلِ؛ لِلخَبَرِ. وفي معنى الخَرْصِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، أن يَنْظُرَ كَم يَجِيءُ مِنْهَا تَمْرًا، فَيَبِيعُهَا بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُصُ في الزَّكَاةِ كَذَلِكَ. والثَّانِيَةُ، يَبِيعُهَا بِمِثْلِ مَا فِيهَا مِنَ الرُّطْبِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ اعْتِبَارُ الْمُمَاثَلَةِ في الْحَالِ بِالْكَيْلِ، فَإِذَا خُولِفَ الدَّلِيلُ في أَحَدِهِمَا، وَأَمْكَنَ أن لا يُخَالَفَ في الْآخَرِ، وَجَبَ. ولا يَجُوزُ يَبِيعُهَا بِرُطْبٍ ولا تَمْرٍ على نَخْلِ خَرْصًا.

الخامس، أن يَتَقَابِضَا قَبْلَ تَفَرُّقِهِمَا؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ تَمْرٍ بِتَمْرٍ، فَاعْتَبِرَتْ فِيهِ أَحْكَامُهُ إِلَّا مَا اسْتَشْنَاهُ الشَّرْعُ. وَالْقَبْضُ فِيمَا على النَّخْلِ بِالتَّخْلِيَةِ، وَفِي الثَّمَرِ بِاكتِنَائِهِ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا في مَجْلِسِ الْبَيْعِ اكْتَنَاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا مَشَى إِلَى الثَّمَرِ فَتَسَلَّمَ. وَإِنْ قَبَضَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ مَشَى إِلَى النَّخْلَةِ، فَتَسَلَّمَهَا، جَازَ.

وَأَشْتَرَطَ الْخَرَفِيُّ كَوْنَ النَّخْلَةِ مَوْهُوبَةً لِبَائِعِهَا؛ لِأَنَّ الْعَرِيَّةَ اسْمٌ لَذَلِكَ.

وَأَشْتَرَطَ أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي حَاجَةَ الْبَائِعِ إِلَى يَبِيعِهَا. وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَرُدُّ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ اشْتِرَاطَهُ يُنْطِلُ الرُّخْصَةَ، إِذْ لَا تَتَّفِقُ الْحَاجَتَانِ مَعَ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٠/٣. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١١٦٩.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥/١٨١، ١٨٨.

سائر الشروط، فتذهب الرخصة. فعلى قولنا، يجوز لرجلين شراء عريتين من واحد، وعلى قولهما، لا يجوز إلا أن ينقصا بمجموعهما عن خمسة أوسق. ولا يجوز لواحد شراء عريتين فيهما جميعاً خمسة أوسق؛ لأنه في معنى شرائهما في عقد واحد.

**فصل:** قال ابن حامد: لا يجوز بيع العرايا في غير ثمرة النخل؛ لما روى أن النبي ﷺ نهى عن المزابنة<sup>(١)</sup>، الثمر<sup>(٢)</sup> بالثمر، إلا أصحاب العرايا، فإنه قد أذن لهم، وعن ينع العنب بالزبيب، وعن كل<sup>(٣)</sup> ثمر بخرصه. وهذا حديث حسن<sup>(٤)</sup>. ولأن غير الثمر لا يساويه في كثرة اقتياته، وسهولة خرصه، فلا يقاس عليه غيره. وقال القاضي: يجوز في جميع الثمار؛ لأن حاجة الناس إلى رطبها كحاجتهم إلى الرطب. ويحتمل الجواز في الثمر والعنب خاصة؛ لتساويهما في وجوب الزكاة فيهما، ووزود الشرع بخرصهما، وكونهما مقتاتين دون غيرهما.

**فصل في ربا النسيئة:** كل مالين اتفقا في علة ربا الفضل، كالمكيلين والموزونين، أو المطعومين على الرواية الأخرى، لا يجوز بيع أحدهما بالآخر<sup>(٥)</sup> نساء، ولا التفرق قبل القبض؛ لقول النبي ﷺ: «إذا اختلفت

(١) بعده في م: «بيع».

(٢) في الأصل، ف: «التمر».

(٣) في ف: «بيع كل ذي».

(٤) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك، من أبواب البيوع.

عارضة الأحوذى ٣٠٧/٥.

(٥) سقط من: الأصل.

هَذِهِ الْأَصْنَافُ ، فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَا يَبِيدُ <sup>(١)</sup> . وعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ <sup>(٢)</sup> ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وما اخْتَلَفْتَ عَلَيْهِمَا ، كَالْمَكِيلِ بِالْمَوْزُونِ <sup>(٤)</sup> إِذَا لَمْ يَتَّفَقَا فِي الطَّعْمِ ، جاز التَّفَرُّقُ فِيهِمَا قَبْلَ الْقَبْضِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَفِي النِّسَاءِ فِيهِمَا رِوَايَتَانِ .

وما لم يُوجَدْ فِيهِ عِلَّةٌ رِبَا الْفَضْلِ ، كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ ، فِيهِ رِوَايَاتُ أَرْبَعٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، يَجُوزُ النِّسَاءُ فِيهِمَا ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أُسْتَسْلِفَ إِبِلًا ، فَكُنْتُ أَخْذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى مَجِئِ الْمَصْدُقِ <sup>(٥)</sup> . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٠ .

(٢) هاء وهاء : اسم فعل أمر بمعنى خذ . يقال : هاء درهمًا . أى خذ درهمًا .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يذكر فى بيع الطعام والحكرة ، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ٨٩/٣ . ومسلم ، فى : باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١٢٠٩/٣ ، ١٢١٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الصرف ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢/٢٢٢ . والنسائى ، فى : باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧/٢٤٠ . وابن ماجه ، فى : باب صرف الذهب بالورق ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢/٧٥٩ ، ٧٦٠ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الصرف ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢/٦٣٦ ، ٦٣٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٢٤ ، ٣٥ ، ٤٥ .

(٤) فى م : «والموزون» .

(٥) فى م : «إبل الصدقة» . من المسند .

والحديث أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرخصة فى الحيوان بالحيوان نسيئة ، من كتاب =

عن يَتَعَ الحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيقَةً . قال التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> : هذا حديثٌ صحيحٌ .  
والثالثةُ ، يَحْرُمُ النِّسَاءُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ ؛ لِهَذَا الْحَبَرِ ، وَيُنَاحُ فِي الْجِنْسَيْنِ  
عَمَلًا بِمَقْهُومِهِ . والرابعةُ ، يُنَاحُ مَعَ التَّسَاوَى ، وَيَحْرُمُ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي  
الْجِنْسِ الْوَاحِدِ ؛ [١٤٧د] لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « الْحَيَوَانُ  
اِثْنَانِ<sup>(٢)</sup> بَوَاحِدٍ لَا يَصْلُحُ<sup>(٣)</sup> نِسَاءً ، وَلَا بَأْسٌ بِهِ يَدًا بِيَدٍ » . قال التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> :  
هذا حديثٌ حسنٌ . وعن ابنِ<sup>(٥)</sup> عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا قال : يا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ  
الرَّجُلَ يَبِيعُ الْفَرَسَ بِالْأَفْرَاسِ ، وَالتَّجِيبَةَ بِالْإِبِلِ ؟ فقال : « لَا بَأْسَ<sup>(٦)</sup> إِذَا كَانَ

---

= البيوع . سنن أبي داود ٢/٢٢٥ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٥/٢٨٧ ، ٢٨٨ .  
والدارقطني ، في : سننه ٣/٦٩ .

(١) في : باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيقة ، من أبواب البيوع . عارضة  
الأحوذى ٥/٢٤٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الحيوان بالحيوان نسيقة ، من كتاب البيوع . سنن أبي  
داود ٢/٢٢٤ . والنسائي ، في : باب بيع الحيوان بالحيوان نسيقة ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧/  
٢٥٧ . وابن ماجه ، في : باب الحيوان بالحيوان نسيقة ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢/  
٧٦٣ . والدارمي ، في : باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي  
٢/٢٠٤ .

(٢) سقط من : م .

(٣) بعده في ف : « أن يكون » .

(٤) في : باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيقة ، من أبواب البيوع . عارضة  
الأحوذى ٥/٢٤٧ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الحيوان بالحيوان نسيقة ، من كتاب التجارات . سنن ابن  
ماجه ٢/٧٦٣ .

(٥) سقط من : م .

(٦) بعده في م : « به » .



يَدًا يَبِيدُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»<sup>(١)</sup>. وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الشَّرَاءِ  
بِالْأَثْمَانِ نَسَاءً مِنْ سَائِرِ الْأَمْوَالِ، مَوْزُونًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهَا رُءُوسُ  
الْأَمْوَالِ، فَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى الشَّرَاءِ بِهَا نَسَاءً وَنَاجِزًا.

**فصل:** فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ<sup>(٢)</sup> فِيمَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ، بَطَلَ الْعَقْدُ،  
وَأِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِ بَعْضِهِ، بَطَلَ فِي غَيْرِ الْمَقْبُوضِ، وَفِي الْمَقْبُوضِ  
وَجِهَانٍ؛ بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ. وَمَا وَجِبَ التَّمَاثُلُ فِيهِ إِذَا بَاعَ عَيْنًا  
بَعَيْنٍ، فَوَجَدَ فِي أَحَدِهِمَا عَيْنًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، بَطَلَ الْبَيْعُ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ  
التَّمَاثُلَ الْمُشْتَرَطَ، وَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ فِي الذِّمَّةِ، جَازَ إِبْدَالُهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ. وَهَلْ  
يَجُوزُ بَعْدَ التَّفَرُّقِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَجُوزُ إِذَا أَخَذَ الْبَدَلَ فِي  
مَجْلِسِ الرَّدِّ؛ لِأَنَّ قَبْضَ بَدَلِهِ يَقُومُ مَقَامَهُ. وَالثَّانِيَةُ، يَبْطُلُ الْعَقْدُ بِرَدِّهِ؛  
لِأَنَّهُمَا تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِ الْعَوَضِ، وَإِنْ كَانَ عَيْنُهُ لِمَعْنَى لَا يَنْقُصُ ذَاتَهُ،  
كَالسَّوَادِ فِي الْفِضَّةِ، وَالْخُشُونَةِ فِيهَا، فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ، وَلَيْسَ لَهُ اخْتِذُ  
الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ يُخْلَلُ بِالتَّمَاثُلِ، وَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ فسخِ الْعَقْدِ أَوْ الْإِمْسَاكِ،  
وَلَيْسَ لَهُ<sup>(٥)</sup> الْبَدَلُ إِنْ كَانَ الْبَيْعُ عَيْنًا بَعَيْنٍ. وَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ فِي الذِّمَّةِ،  
فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ. فَأَمَّا مَا لَا يَجِبُ التَّمَاثُلُ فِيهِ، فَلَهُ اخْتِذُ  
أَرْضِهِ؛ لِأَنَّ التَّفَاضُلَ فِيهِ جَائِزٌ، وَحُكْمُهُ فِيمَا<sup>(٦)</sup> سِوَى ذَلِكَ حُكْمُ مَا قَبْلَهُ.

(١) ١٠٩/٢

(٢) (٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) في م: «المبيع».

(٤) بعده في ف: «أخذ».

(٥) في ب: «المبيع».

(٦) في الأصل: «في سائر ما».



## بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ

مَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْمُبْتَاعُ ، فَتَكُونَ لَهُ ،  
وإن لم تُؤَبَّرْ ، فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْبَائِعُ ، فَتَكُونَ لَهُ ؛ لِمَا رَوَى  
ابْنُ عُصَمَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ ،  
إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْمُبْتَاعُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فَجَعَلَ الْمُؤَبَّرَةَ لِلْبَائِعِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ  
غَيْرَ الْمُؤَبَّرَةِ لِلْمُبْتَاعِ ، وَلَآئِذَا قَبْلَ التَّأْيِيرِ نَمَاءٌ كَامِنٌ ، لظُهُورِهِ غَايَةً ، فَتَبِعَ  
الْأَصْلَ قَبْلَ ظُهُورِهِ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ بَعْدَهُ ، كَالْحَمَلِ .

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من باع نخلا قد أبرت أو أرضا مزروعة أو لإجارة ، وباب بيع  
النخل بأصله ، من كتاب البيوع ، وباب الرجل يكون له تمر أو شرب فى حائط أو فى نخل ، من  
كتاب المساقاة . وباب إذا باع نخلا قد أبرت ، من كتاب الشروط . صحيح البخارى ١٠٢/٣ ،  
١٥٠ ، ١٥١ ، ٢٤٧ . ومسلم ، فى : باب من باع نخلا عليها تمر ، من كتاب البيوع . صحيح  
مسلم ١١٧٢/٣ ، ١١٧٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى العبد يباع وله مال ، من كتاب الإجارة . سنن أبى داود  
٢٤٠/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى ابتياع النخل بعد التأخير والعبد وله مال ، من أبواب  
البيوع . عارضة الأحوذى ٢٥٢/٥ ، ٢٥٣ . والنسائى ، فى : باب النخل يباع أصلها ويستثنى  
المشتري ثمرها ، وباب العبد يباع ويستثنى المشتري ماله ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٦٠/٧ ،  
٢٦١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى من باع نخلا مؤبّرا أو عبدا له مال ، من كتاب  
التجارات . سنن ابن ماجه ٧٤٥/٢ ، ٧٤٦ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى ثمر المال يباع  
أصله ، من كتاب البيوع . الموطأ ٦١٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٢ ، ٩ ، ٥٤ ، ٦٣ ،  
٧٨ ، ٨٢ ، ١٠٢ ، ١٥٠ ، ٣٢٦/٥ .

وَطَلَعَ الْفُحَالُ<sup>(١)</sup> كَغَيْرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْبَائِعِ قَبْلَ تَشَقُّقِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ<sup>(٢)</sup> كَذَلِكَ ، وَالطَّلَعُ ظَاهِرٌ ، فَهُوَ كَالثَّيْنِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِلخَيْرِ ، وَلَأَنَّ الْمَقْصُودَ<sup>(٣)</sup> مَا فِي<sup>(٤)</sup> دَاخِلِ الطَّلَعِ لِلتَّلْفِيحِ وَلَمْ يَظْهَرْ ، فَيَتَّبِعُ الْأَصْلَ ، كَطَّلَعَ الْإِنَاثَ .

فَإِنْ أُبْرَ بَعْضُ الْحَائِطِ دُونَ بَعْضٍ ، فَمَا أُبْرَ لِلْبَائِعِ ، وَمَا لَمْ يُؤْبَرْ لِلْمُشْتَرَى ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِلخَيْرِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : الْكُلُّ لِلْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاكَهُمَا فِي الثَّمَرَةِ يُؤَدِّي إِلَى الضَّرَرِ وَاخْتِلَافِ الْأَيْدِي ، فَجَعَلْنَا مَا لَمْ يَظْهَرْ تَبَعًا لِلظَّاهِرِ ، كَأَسَاسَاتِ الْحَيْطَانِ تَتَّبِعُ الظَّاهِرَ مِنْهَا ، وَلَمْ نَجْعَلِ الظَّاهِرَ تَبَعًا لِلْبَاطِنِ ، كَمَا لَا تَتَّبِعُ الْحَيْطَانُ الْأَسَاسَ فِي مَنَعَ الْبَيْعِ لِلْجَهَالَةِ . وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ حَائِطَيْنِ ، لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(٥)</sup> يُفْضَى إِلَى سُوءِ الْمُشَارَكَةِ ؛ لِانْفِرَادِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ .

فَإِنْ أُبْرَ نَوْعٌ مِنَ الْحَائِطِ ، لَمْ يَتَّبِعِ النَّوْعَ الْآخَرَ فِي قَوْلِ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ النَّوَاعِينَ يَخْتَلِفَانِ فِي التَّأْيِيرِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَتَّبِعُهُ ؛ لِئَلَّا يُفْضَى إِلَى سُوءِ الْمُشَارَكَةِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ . وَإِنْ أُبْرَ بَعْضُ مَا فِي الْحَائِطِ ، فَأُفْرِدَ بِالْبَيْعِ مَا لَمْ يُؤْبَرْ ، فَهُوَ لِلْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْبَرْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ أُبْرَ بَعْضُ

(١) الفحال ، بضم الفاء المعجمة وتشديد الحاء : ذكر النخل .

(٢) فِي ف : «يوجد» ، وَفِي م : «يوجد» .

(٣ - ٣) فِي م : «فِيمَا» .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م ٢ ، م .

(٥) فِي م : «عَنْ» .

الحائِطِ فباعه ، ثم أَطْلَعَ الباقي في يَدِ الْمُشْتَرِي ، [١٤٧ ط] فَالْطَّلْعُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَادِثٌ فِي مِلْكِهِ ، فَكَانَ لَهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُؤَبَّرْ مِنْهُ شَيْءٌ .

فصل : وَكُلُّ عَقْدٍ نَاقِلٍ لِلأَصْلِ ، كَجَعْلِهِ صَدَاقًا ، أَوْ <sup>(١)</sup> عِوَضَ خُلْعٍ ، أَوْ أُجْرَةٍ ، أَوْ هِبَةٍ ، <sup>(٢)</sup> أَوْ رَهْنًا <sup>(٣)</sup> ، كَالْبَيْعِ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُزِيلُ الْمِلْكَ عَنْ الْأَصْلِ ، فَأَزَالَهُ عَنِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ الظُّهُورِ ، كَالْبَيْعِ .

فصل : وَسَائِرُ الشَّجَرِ عَلَى سِتَّةِ أَصْرِبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا يُفْصَدُ زَهْرُهُ ؛ كَالْوَرْدِ ، وَالْقُطْنِ الَّذِي يَتَقَيَّ أَغْوَامًا ، فَهُوَ كَالْتَخْلِ ؛ إِنْ تَفْتَحَتْ أَكْمَامُهُ وَتَشَقَّقَ جَوْزُهُ ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي ، كَالطَّلْعِ سِوَاءً .

الضَّرْبُ الثَّانِي ، مَا لَهُ ثَمَرَةٌ بَارِزَةٌ ، كَالْعِنَبِ وَالتِّينِ ، فَمَا كَانَ مِنْهُ ظَاهِرًا فَهُوَ لِلْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهَا ثَمَرَةٌ ظَاهِرَةٌ ، فَهِيَ لِلْبَائِعِ <sup>(٤)</sup> كَالطَّلْعِ الْمُؤَبَّرِ ، وَمَا ظَهَرَ بَعْدَ الْعَقْدِ ، فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ حَدَثٌ فِي مِلْكِهِ .

الثَّالِثُ ، مَا لَهُ قِشْرٌ لَا يُزَالُ إِلَّا عِنْدَ الْأَكْلِ ، كَالرُّمَّانِ وَالْمَوْزِ ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ إِنْ كَانَ ظَهَرَ ؛ لِأَنَّ قِشْرَهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ ، فَهُوَ كَأَجْزَاءِ الثَّمَرَةِ .

الرَّابِعُ ، مَا لَهُ قِشْرَانِ ، كَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ بِنَفْسِ الظُّهُورِ ؛ لِأَنَّ قِشْرَهُ <sup>(٥)</sup> لَا يُزَالُهُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا بَعْدَ جَذَاذِهِ <sup>(٥)</sup> ، فَهُوَ كَالرُّمَّانِ . وَقَالَ بَعْضُ

(١) فِي م : «و» .

(٢) (٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : س ٢ ، ف .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : س ١ .

(٤) بَعْدَهُ فِي س ٢ : « مِنْ مَصْلَحَتِهِ » .

(٥) فِي س ١ ، ب : « جَذَادَهُ » .

أصحابنا : إن تشقق قشره الأعلى ، فهو للبائع ، وإلا فهو للمشتري ؛ لأنه لا يُدخَرُ في قشره الأعلى ، بخلاف الرُّمَّانِ .

الخامس ، ما <sup>(١)</sup> يَظْهَرُ ثَمَرُهُ في نَوْرِهِ ، ثم يَتَنَازَرُ نَوْرُهُ فيَظْهَرُ ، كالثَّفَاحِ والمِشْمِشِ <sup>(٢)</sup> ، فما تَنَازَرَ نَوْرُهُ ، فهو للبائع ، وما لم يَتَنَازَرَ ، فهو للمشتري ؛ لأنه لا يَظْهَرُ إِلَّا بَعْدَ تَنَازُرِ نَوْرِهِ ، فَكَانَ <sup>(٣)</sup> كَتَأْيِيزِ الثَّخْلِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْبَائِعِ بِظُهُورِ نَوْرِهِ ؛ لِأَنَّ اسْتِتَارَ الثَّمَرَةِ بِالنُّورِ ، كَاسْتِتَارِ ثَمَرَةِ الثَّخْلِ بَعْدَ التَّأْيِيزِ بِالْقَشْرِ الْإِنْتِضِ .

السادس ، ما يُقْصَدُ وَرْقُهُ ، كَالثَّوْتِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي بِكُلِّ حَالٍ ؛ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْوَرَقِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ تَفَتَّحَ ، فهو للبائع ، وإلا فهو للمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ هَلْهُنَا كَالثَّمَرِ .

فصل : وإذا اشترى شَجَرًا عَلَيْهِ ثَمَرَةٌ لِلْبَائِعِ ، لَمْ يُكَلَّفْ نَقْلَهَا إِلَى أَوَانٍ جَدَادِهَا <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّ نَقْلَ الْمَبِيعِ عَلَى حَسَبِ الْعَادَةِ ، وَلِهَذَا لَوْ اشْتَرَى مَتَاعًا لَيْلًا ، لَمْ يُكَلَّفْ نَقْلَهُ حَتَّى يُضْبَحَ ، وَلَوْ بَاعَ مَتَاعًا كَثِيرًا فِي دَارٍ ، لَمْ يُكَلَّفْ تَفْرِيعُهَا إِلَّا عَلَى الْعَادَةِ ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ جَمْعُ دَوَابِّ الْبَلَدِ لِنَقْلِهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَإِذَا بَلَغَ الْجِدَادَ <sup>(٥)</sup> ، كُلفَ نَقْلُهُ وَإِنْ كَانَ بَقَاؤُهُ أَنْفَعَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ أُمُكِّنَ نَقْلَهُ

(١) بعده في الأصل : « لم » .

(٢) مثلثة اليمين .

(٣) في ف : « فهو » .

(٤) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب : « جدادها » .

(٥) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب : « الجداد » .

عَادَةً . وَإِنْ أَصَابَ الشَّجَرُ عَطَشٌ خِيفَ هَلَاكُهُ بِيَقَائِهِ عَلَيْهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَلْزَمُ قَطْعُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا دَخَلَا فِي الْعَقْدِ عَلَى تَرْكِ الثَّمَرَةِ إِلَى أَوَانِ الْجَذَازِ . وَالثَّانِي ، يَلْزَمُ قَطْعُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي رَضِيَ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِهِ ، وَهَذَا فِيهِ ضَرَرٌ كَثِيرٌ . وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَقَى مَا لَهُ لِمَصْلَحَتِهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ وَإِنْ أَضُرَّ بِصَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِالضَّرَرِ ، لِعِلْمِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ السَّقْيِ ، وَإِنْ سَقَى لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهِ ، لَمْ يُمَكِّنْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ سَفَهٌ .

**فصل :** وَإِذَا بَاعَ أَرْضًا بِحَقُوقِهَا ، دَخَلَ مَا فِيهَا مِنْ غِرَاسٍ وَبِنَاءٍ فِي الْبَيْعِ . وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : بِحَقُوقِهَا . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَدْخُلُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِهَا لِلْبَقَاءِ ، فَهُوَ كَأَجْزَائِهَا . وَالثَّانِي ، لَا يَدْخُلُ ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ اسْمٌ لِلْعَرَضَةِ دُونَ مَا فِيهَا . وَإِنْ قَالَ : بِعُتْكَ هَذَا الْبُسْتَانَ . دَخَلَ الْجَمِيعُ فِي الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّ الْبُسْتَانَ اسْمٌ لِلأَرْضِ ذَاتِ الشَّجَرِ .

وَإِنْ بَاعَ الْأَرْضَ وَفِيهَا زَرْعٌ لَا يُحْصَدُ إِلَّا مَرَّةً ؛ كَالْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالْجَزْرِ ، وَالْفُجْلِ ، لَمْ يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(١)</sup> نَمَاءٌ ظَاهِرٌ ، لِفَضْلِهِ غَايَةً ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ ، كَالطَّلَعِ الْمُؤَبَّرِ . وَسِوَاهُ كَانَ نَابِتًا أَوْ بَذْرًا ؛ لِأَنَّ الْبَذَرَ <sup>(٢)</sup> مُودَعٌ فِي الْأَرْضِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي بَيْعِهَا ، كَالرُّكَازِ . وَيَكُونُ [١٤٨] الزَّرْعُ مُبْقَى إِلَى حِينِ الْحَصَادِ ، كَمَا أَنَّ الثَّمَرَةَ تُبْقَى إِلَى حِينِ الْجَذَازِ . فَإِنْ أَرَادَ الْبَائِعُ قَطْعَهُ قَبْلَ وَقْتِهِ لِيَنْتَفِعَ بِالْأَرْضِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ الْأَرْضِ إِنَّمَا حَصَلَتْ مُسْتَشْنَاءً عَنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ ضَرُورَةً لِبَقَاءِ الزَّرْعِ ،

فَتَقَدَّرَتْ بَيْتَانِهِ ، كَمَا لَوْ بَاعَ دَارًا فِيهَا مَتَاعٌ لَا يُنْقَلُ فِي الْعَادَةِ إِلَّا فِي شَهْرِ ،  
فِيكَلَّفُ نَقْلَهُ فِي يَوْمٍ ، لِيَنْتَفِعَ بِهَا فِي بَقِيَّتِهِ .

وَالْحَصَادُ عَلَى الْبَائِعِ ، وَعَلَيْهِ <sup>(١)</sup> إِزَالَةُ مَا يَبْقَى مِنْ عُروِقِهِ الْمُضِرَّةِ  
بِالْأَرْضِ ، وَتَسْوِيَةُ حُفْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِفِعْلِهِ لاسْتِضْلَاحِ مِلْكِهِ <sup>(٢)</sup> ، فَأُشْبِهَ مَنْ  
بَاعَ دَارًا فِيهَا حَجَرٌ لِلْبَائِعِ ، فَقَلَعَهُ ، فَتَحَفَّرَتِ الْأَرْضُ .

وَإِنْ اشْتَرَطَهَا الْمُشْتَرِي فِي الْبَيْعِ ، كَانَتْ لَهُ ، كَالثَّمَرَةِ الْمُؤَبَّرَةِ ، وَلَا تَضُرُّ  
جَهْلَانَّهُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا لِلْأَرْضِ ، فَأُشْبِهَ الثَّمَرَةَ بَعْدَ تَأْيِيرِهَا . وَإِنْ  
لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي بِالْبَذْرِ ، فَلَهُ الْخِيَارُ ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ فِي حَقِّهِ ؛ لِمَا يُفَوِّتُ عَلَيْهِ  
مِنْ نَفْعِ الْأَرْضِ . فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ : أَنَا أَحْوُلُهُ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَضُرُّ . وَفَعَلَ ،  
سَقَطَ الْخِيَارُ ؛ لِزَوَالِ الْعَيْبِ .

وَإِنْ اشْتَرَى نَخْلًا ذَاتَ طَلْعٍ مُؤَبَّرٍ لَمْ يَعْلَمْ تَأْيِيرَهُ ، فَلَهُ الْخِيَارُ أَيْضًا . وَإِنْ  
بَدَّلَ الْبَائِعُ قَطْعَهُ ، لَمْ يَسْقُطِ الْخِيَارُ ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يَزُولُ بِقَطْعِهِ ؛ لِأَنَّهُ  
يُفَوِّتُ عَلَيْهِ ثَمَرَتَهُ عَامًا .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَا لَهُ أَصْلٌ يُجَزُّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، فَالْجَزْءُ  
الظَاهِرَةُ عِنْدَ الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ ، وَالْأُصُولُ لِلْمُشْتَرِي ، سَوَاءً كَانَ مِمَّا يَبْقَى عَامًا ،  
كَالْهِنْدَبَا <sup>(٣)</sup> ، أَوْ أَكْثَرَ ، كَالرُّطْبَةِ <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّ أَصُولَهُ تَرَكَّتْ لِلْبَقَاءِ ، فَهِيَ

(١) بعده في م : « أجرة » .

(٢) في م : « نفسه » .

(٣) الهندبا : بقل زراعى ، يطبخ ورقه ، أو يجعل مشهيا .

(٤) الرطبة : ما أكل من النبات غضا ، ولا يدخر ولا يبقى ، كالفاكهة .



كَالشَّجَرِ . وما ظَهَرَ مِنْهُ وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِأَخْذِهِ ، فَهُوَ كَالثَّمَرَةِ الْمُؤَبَّرَةِ ، وَعَلَى الْبَائِعِ قَطْعُهُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ يَنْتَهِي إِلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ يَطُولُ ، وَالزِّيَادَةُ لِلْمُشْتَرِي .

وما تَتَكَرَّرُ ثَمَرَتُهُ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِهِ ؛ كَالْقِثَاءِ ، وَالْبَاذِجَانِ ، وَالْبَطِيخِ ، أَوْ يُقْصَدُ زَهْرُهُ ، كَالْبَتَفْسِجِ وَنَحْوِهِ ، فَكَذَلِكَ ، الْأَصُولُ لِلْمُشْتَرِي ، وَثَمَرَتُهُ الظَّاهِرَةُ وَزَهْرَتُهُ لِلْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ تُوْخِذُ ثَمَرَتُهُ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِهِ ، فَهُوَ كَالْبُقُولِ .

فصل : وإن كان في الأرض حِجَارَةٌ مَذْفُونَةٌ أَوْ رِكَازٌ ، لَمْ يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَجْزَائِهَا ، إِنَّمَا هُوَ مُودَعٌ فِيهَا لِلثَّقَلِ عَنْهَا ، فَهُوَ كَالْقُمَاشِ . فَإِنْ كَانَتِ الْأَحْجَارُ مِنْ نَفْسِ الْأَرْضِ ، أَوْ أَسَاسَاتِ الْحِيطَانِ ، أَوْ كَانَ فِيهَا مَعْدِنٌ بَاطِنٌ ، كَمَعْدِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، دَخَلَ فِي الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهَا ، أَوْ مَثْرُوكٌ لِلْبَقَاءِ فِيهَا ، فَهُوَ كَالْبِنَاءِ .

فصل : وإن باعه دارًا ، دَخَلَ فِيهَا مَا اتَّصَلَ بِهَا ؛ كَالرُّفُوفِ الْمُسَمَّرَةِ ، وَالْخَوَائِي<sup>(١)</sup> الْمَذْفُونَةِ فِيهَا لِلانْتِفَاعِ بِهَا ، وَالْحَجَرِ الشُّفْلَانِيِّ مِنَ الرَّحَى الْمَنْصُوبِ ، وَالْأَبْوَابِ الْمَنْصُوبَةِ . وَفِي الْحَجَرِ الْفَوْقَانِيِّ وَالْمِفْتَاحِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَدْخُلُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ "مُضْلَحَةٍ" مَا هُوَ دَاخِلٌ فِي الْبَيْعِ<sup>(٢)</sup> ، فَهُوَ كَالْبَابِ . وَالثَّانِي ، لَا يَدْخُلُ ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرِدُ عَنْهُ ، فَهُوَ كَالدَّلْوِ .

وما هُوَ مُتَفَصِّلٌ عَنْهَا تَمَّا لَيْسَ "مِنْ مُضْلَحَتِهَا"<sup>(٣)</sup> ؛ كَالدَّلْوِ ، وَالْحَبْلِ ،

(١) الخوایی ؛ جمع خابية : وهى وعاء الماء الذى يحفظ فيه .

(٢ - ٢) فى م : « مصلحتها ، فأشبه المنسوب فيها » .

(٣ - ٣) فى م : « لمصلحتها » .

والبَكْرَة ، والقُفْل ، لم يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَعِلٌ عَنْهَا غَيْرُ مُخْتَصٍّ  
بِمَصْلَحَتِهَا ، أَشْبَهَ الْفُرْشَ الَّتِي فِيهَا .

وإن بَاعَهُ قَرْيَةً لم تَدْخُلْ مَزَارِعُهَا فِي الْبَيْعِ إِلَّا بِذِكْرِهَا ؛ لِأَنَّ الْقَرْيَةَ اسْمٌ  
لِلْأَثْنَيْنِ دُونَ الْمَزَارِعِ .

## بَابُ بَيْعِ الثَّمَارِ

لا يجوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَفِي لَفْظٍ : نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهُوَ ، وَعَنْ بَيْعِ السَّنْبِلِ حَتَّى يَبْيَضُ وَيَأْمَنَ <sup>(٢)</sup> الْعَاهَةَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّ فِي بَيْعِهِ غَرَرًا <sup>(٤)</sup> [١٤٨ظ] مِنْ

(١) أخرجه البخارى، فى: باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، من كتاب البيوع. صحيح البخارى ١٠١/٣. ومسلم، فى: باب النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها، من كتاب البيوع. صحيح مسلم ١١٦٥/٣، ١١٦٦.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، من كتاب البيوع. سنن أبى داود ٢٢٧/٢. وابن ماجه، فى: باب النهى عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٤٦/٢، ٧٤٧. والدارمى، فى: باب فى النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، من كتاب البيوع. سنن الدارمى ٢٥١/٢، ٢٥٢. والإمام مالك، فى: باب النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، من كتاب البيوع. الموطأ ٦١٨/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٧/٢، ٦٢، ١٢٣.

(٢) بعده فى م: «من».

(٣) فى: باب النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ...، من كتاب البيوع. صحيح مسلم ٣/١١٦٦، ١١٦٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ...، من كتاب البيوع. سنن أبى داود ٢٢٧/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٢٣٤/٥. والنسائى، فى: باب بيع السنبيل حتى يبيض، من كتاب البيوع. المجتبى ٢٣٨/٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٢.

(٤) فى م: «ضرراً».

غير حاجة، فلم يَجُزْ، كما لو شَرَطَ التَّبَقِيَّةَ . فإن باعها بشرطِ القَطْعِ ،  
جاز ؛ لأنه يأخذها قبلَ تَلَفِهَا فَيَأْمَنُ الغَرَرُ .

وإن باعها لمالكِ الأَصْلِ ، ففيه وَجْهانِ ؛ أحدهما ، يَصِحُّ ؛ لأنها تَحْصُلُ  
لمالكِ الأَصْلِ ، فجاز ، كما لو باعها معاً . والثاني ، لا يَصِحُّ ؛ لأنه أفردها  
بالعَقْدِ ، أشبه ما لو باعها لغيره ، وإنما يَصِحُّ إذا باعها ؛ لأنها تَدْخُلُ تَبَعاً ،  
كالْحَمْلِ مع أُمِّه .

وإذا بدا الصَّلَاحُ ، جازَ يَبِيعُها بشرطِ القَطْعِ ، ومُطْلَقاً ، وبشرطِ التَّبَقِيَّةِ ؛  
للخَبَرِ ، ولأنه أَمِنَ العَاهَةَ ، فجازَ يَبِيعُها ، كسائرِ الأموالِ .

**فصل :** وبُذِرَ الصَّلَاحُ فِي ثَمَرَةِ النَّخْلِ أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَ ، وَفِي الْعِنَبِ  
أَنْ يَسْوَدَ أَوْ يَتَمَوَّهَ ، وَفِي الْحَبِّ أَنْ يَشْتَدَّ أَوْ يَنْبُضَ ، وَفِي سَائِرِ الثَّمَارِ أَنْ  
يَبْدُو فِيهِ التَّضْجُ ، أَوْ يَطِيبَ أَكْلُهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ  
يَبِيعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَطِيبَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَنَهَى عَنْ يَبِيعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهُو ،  
قِيلَ : وَمَا تَزْهُو ؟ قَالَ : « تَحْمَارُ أَوْ تَصْفَارُ » <sup>(٣)</sup> . وَنَهَى عَنْ يَبِيعِ الْحَبِّ حَتَّى

(١) زيادة من : م .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب بيع الثمر على رءوس النخل بالذهب والفضة ، من كتاب  
البيوع . صحيح البخارى ٩٩/٣ . ومسلم ، فى : باب النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير  
شرط القطع ، من كتاب البيوع . صحيح مسلم ١١٦٧/٣ ، ١١٧٦ .  
كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٣/٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٩٥ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ... ، من كتاب البيوع .  
صحيح البخارى ١٠١/٣ . ومسلم ، فى : باب وضع الجوائح ، من كتاب المساقاة . صحيح  
مسلم ١١٩٠/٣ . والنسائى ، فى : باب شراء الثمار قبل أن يبدو صلاحها .... ، من كتاب =

يَشْتَدُّ، وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي نَوْعٍ، جَازَ بَيْعُ مَا فِي الْبُسْتَانِ مِنْهُ<sup>(٢)</sup>. وَعَنْهُ، لَا يُبَاعُ إِلَّا مَا بَدَأَ صَلَاحُهُ؛ لِلْخَبَرِ. وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الضَّرَرِ وَالْمَشَقَّةِ وَسُوءِ الْمَشَارَكَةِ. وَفِي بَيْعِ<sup>(٣)</sup> سَائِرِ الْجِنْسِ وَجْهَانِ، مَضَى<sup>(٤)</sup> تَوْجِيهُهُمَا فِي التَّأْيِيرِ.

وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي<sup>(٥)</sup> أَنَّ بُدْؤَ الصَّلَاحِ فِي بَعْضِ الشَّجَرَةِ صَلَاحٌ لْجَمِيعِهَا، وَأَنَّ بُدْؤَ صَلَاحِ جَنْسٍ لَيْسَ بِصَلَاحٍ لْجَنْسٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْضَى إِلَى سُوءِ الْمَشَارَكَةِ. فَإِنْ بَدَأَ صَلَاحُ ثَمَرَةٍ بُسْتَانٍ، لَمْ يَكُنْ صَلَاحًا لْثَمَرَةٍ غَيْرِهِ. وَعَنْهُ، يَكُونُ صَلَاحًا لِمَا<sup>(٦)</sup> قَارَبَهُ؛ لِأَنَّهُمَا يَتَقَارَبَانِ فِي الْإِذْرَاكِ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(٧)</sup> يُفْضَى إِلَى سُوءِ الْمَشَارَكَةِ. وَإِنْ بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي ثَمَرَةٍ بُسْتَانٍ، فَأُفِرِدَ بِالْبَيْعِ مَا لَمْ يَتَدَّ صَلَاحُهُ، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَدَّ صَلَاحُ شَيْءٍ مِنَ الْمَيْعِ، أَشْبَهَ الْبُسْتَانَ الْآخَرَ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ مَعَ غَيْرِهِ، فَجَازَ مُفْرَدًا، كَالَّذِي بَدَأَ صَلَاحُهُ.

---

= البيوع. المجتبى ٢٣٢/٧. والإمام مالك، في: باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، من كتاب البيوع. الموطأ ٦١٨/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١١٥/٣، ١٦١، ٢٢١، ٢٥٠.

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤.

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «فيما».

(٤) سقط من: س ٢، م.

**فصل : وإذا ابتاع ثَمَرًا أو زَرْعًا بعدَ صلاحِهِ ، لم يُكَلَّفْ قَطْعُهُ قبلَ أوانِ الحَصَادِ والجَذَاذِ ؛ لأنَّ ذلكَ العَادَةُ في نَقْلِهِ ، فحُمِلَ البَيْعُ عَلَيْهِ ، كما<sup>(١)</sup> ذَكَرْنَا في الثَّمَرِ الْمُؤَبَّرِ . وإنِ احتَاجَتْ إلى سَقْيٍ ، لَزِمَ البَائِعُ سَقْيُهَا ؛ لأنَّ عَلَيْهِ تَسْلِيمُهَا في أوانِ حَصَادِهَا ، ولا يَحْصُلُ إِلَّا بالسَّقْيِ ، فَلَزِمَهُ ، بِخِلَافِ ثَمَرَةِ البَائِعِ<sup>(٢)</sup> الْمُؤَبَّرَةِ عَلَى أَصُولِ الْمُشْتَرَى ، لا يَلْزَمُهُ سَقْيُهَا ؛ لأنَّهُ لا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا<sup>(٣)</sup> .**

وإن تَلَفَتْ بِجَائِحَةٍ<sup>(٤)</sup> فَهِيَ مِنْ ضَمَانِ<sup>(٥)</sup> البَائِعِ ؛ لِما رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الجَوَائِحِ . وَفِي لَفْظٍ قَالَ : « إِنْ بَعْتَ مِنْ أُخِيكَ ثَمَرًا ، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ، بِمَ تَأْخُذُ مَالُ أُخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ ؟ » . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup> . وَلأنَّهَا تُؤْخَذُ<sup>(٧)</sup> حَالًا فَحَالًا ، فَكَانَتْ مِنْ

(١) في م : « لا » .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) في م : « من السماء رجع على » .

(٤) الأول ، في : باب وضع الجوائح ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١١٩١ / ٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في بيع السنين ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٢٨ . والنسائي ، في : باب وضع الجوائح ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٣٣ / ٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٠٩ .

والثاني ، في : الباب السابق . صحيح مسلم ١١٩٠ / ٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب وضع الجائحة ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢ / ٢٤٨ . والنسائي ، في : باب وضع الجوائح ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٣٢ / ٧ ، ٢٣٣ . وابن ماجه ، في : باب بيع الثمار سنين والجائحة ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٩٤ .

(٥) في ف ، ب : « يوجد » .

ضَمَانِ الْبَائِعِ ، كَالْمَنَافِعِ فِي الْإِجَارَةِ . وَالْجَائِئَةُ مَا لَا صُنْعَ لِلْأَدَمِيِّ فِيهَا .  
فَإِنْ أَتْلَفَهَا أَدَمِيٌّ ، فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالرُّجُوعِ بِالثَّمَنِ ، وَبَيْنَ  
الْإِمْسَاكِ وَمُطَالَبَةِ الْمُتْلِفِ بِالْقِيَمَةِ <sup>(١)</sup> .

وظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّالِفُ  
يَسِيرًا جَزَتْ الْعَادَةُ بِتَلْفِ مِثْلِهِ ، قَالَ أَحْمَدُ : لَا أَقُولُ فِي عَشْرِ تَمْرَاتٍ ، وَلَا  
عِشْرِينَ تَمْرَةً ، وَلَا أَذْرِي مَا الثُّلُثُ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ ،  
وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ <sup>(٢)</sup> حَدًّا ، فَوَجِبَ رَدُّهُ إِلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ جَائِئَةً <sup>(٣)</sup> . وَعَنْهُ ،  
أَنَّ مَا دُونَ الثُّلُثِ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَةَ لَا بُدَّ مِنْ تَلْفِ شَيْءٍ  
مِنْهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَدٍّ <sup>(٤)</sup> فَاصِلٍ ، وَالثُّلُثُ يَضْلُحُ ضَاطِبًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :  
« وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ » <sup>(٥)</sup> .

وَإِنْ بَلَغَتِ الثَّمَرَةُ أَوْ الزَّرْعُ أَوْانَ [ ١٤٩ ] الْحَصَادِ ، فَلَمْ يُنْقَلْ حَتَّى  
هَلَكَ ، فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٦)</sup> « لَزِمَهُ النَّقْلُ » ، فَكَانَ التَّفْرِيطُ  
مِنْهُ <sup>(٧)</sup> ، فَاخْتَصَّ الضَّمَانُ بِهِ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّلْفِ أَوْ فِي قَدْرِهِ ، فَالْقَوْلُ  
قَوْلُ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ . وَلَوْ اشْتَرَى الثَّمَرَةَ مَعَ  
الشَّجَرَةِ ، أَوْ الزَّرْعَ مَعَ الْأَرْضِ ، زَالَ الضَّمَانُ عَنِ الْبَائِعِ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « بِالْبَدَلِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢١٧/٢ ، ٢١٨ .

(٥ - ٥) فِي م : « لَا يُلْزِمُهُ النَّقْلُ أَيْ لَا يُلْزِمُ الْبَائِعَ نَقْلَهُ » .

(٦) بَعْدَهُ فِي م : « أَيْ الْمُشْتَرِي » .

حَصَلَ التَّسْلِيمُ الْكَامِلُ لِتَسْلِيمِ الْأَصْلِ ، فَأَشْبَهَ بَيْعَ الدَّارِ .

**فصل :** وإذا اشترى ثمرة شجرة فحدث ثمرة أخرى ، فاختلطتا ولم تَمَيِّزَا<sup>(١)</sup> ، أو حنطة فانثالت عليها أخرى ، لم يَظُلَّ البَيْعُ ؛ لأنَّ المبيعَ باقٍ انضماماً إليه غيره ، فأشبه ما لو اشْتَبَهَ الْعَبْدُ الْمَبِيعُ بغيره . وَيَشْتَرِكُ كُلُّ وَاحِدٍ بِقَدْرِ مَالِهِ إِنْ عَلِمَ قَدْرَهُ ، وَإِلَّا وَقَفَ الْأَمْرُ<sup>(٢)</sup> حَتَّى يَصْطَلِحَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَظُلَّ الْعَقْدُ ؛ لِتَعَذُّرِ تَسْلِيمِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَأَشْبَهَ تَلَفَ الْمَبِيعِ . وَلَوْ بَاعَ الْأَصْلَ وَعَلَيْهِ ثَمَرَةٌ لَهُ ، فَحَدَّثَتْ لِلْمُشْتَرِي ثَمَرَةٌ<sup>(٣)</sup> اخْتَلَطَتْ بِهَا ، لَمْ يَظُلَّ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ هُوَ الشَّجَرُ ، وَلَمْ يَخْتَلِطْ بغيره ، وَيَشْتَرِكُ فِي الثَّمَرَةِ كَمَا يَنْبَغُ .

ولو باع ثمرة قبل بُدْوِ صلاحها بشرط القطع ، فتركها حتى بدأ صلاحها ، أو جَزَّهَ مِنَ الرُّطْبَةِ فَطَالَتْ حِيلَةٌ ، فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْحَيْلَ لَا تَجُوزُ فِي الدِّينِ . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حِيلَةً ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَظُلُّ الْبَيْعُ<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّ التَّبَقُّيَةَ<sup>(٥)</sup> مَعْنَى حَرَمِ اشْتِرَاطِهِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَبْطَلَ الْعَقْدَ حَقِيقَتَهُ ، كَالنَّسِيئَةِ فِي الرِّبَوِيَّاتِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَظُلُّ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ ، فَلَمْ يَظُلَّ بِهَا الْبَيْعُ<sup>(٦)</sup> ، كَسِمَنِ الْعَبْدِ .

(١) فِي ف ، م : « يَمَيِّز » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « ثُمَّ » .

(٤) فِي م : « الْعَقْد » .

(٥) فِي م : « الْبَقِيَّة » .

(٦) فِي ب : « الْمَبِيع » .



قال القاضى : والزِّيَادَةُ لِلْمُشْتَرَى لذلك . وعن أحمد ، أَنَّهُمَا يَشْتَرِيَانِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لِحُصُولِهَا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرَى بِسَبَبِ الْأَصْلِ الَّذِي لِلْبَائِعِ . وعنه ، يَتَصَدَّقَانِ بِهَا . قال القاضى : هذا عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتِحْبَابِ ؛ لِأَسْتِحْبَابِ الْأَمْرِ فِيهَا ، فَيَنْظَرُ كَمْ قِيَمَتُهَا قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهَا وَبَعْدَهُ ، فَيَشْتَرِيَانِ فِيهَا ، أَوْ يَتَصَدَّقَانِ بِهَا . وَإِنْ جُهِلَتِ الْقِيَمَةُ ، وَقَفَ الْأَمْرُ حَتَّى يَضْطَلِحَا .

فصل : وَإِذَا كَانَتْ شَجَرَةٌ تَحْمِلُ جَمْلَيْنِ ، فَبَاعَ أَحَدَهُمَا عَالِمًا أَنَّهُ يَخْدُثُ الْآخَرَ فَيَخْتَلِطُ بِالْأَوَّلِ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ فِيهِ التَّرُكُ ، فَيَخْتَلِطُ بِالْآخِرِ وَيَتَعَذَّرُ فِيهِ <sup>(١)</sup> التَّسْلِيمُ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبَةِ <sup>(٢)</sup> وَنَحْوِهَا مِمَّا يَثْبُتُ أَصْلُهُ فِي الْأَرْضِ ، وَيُؤْخَذُ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ بِالْقَطْعِ دَفْعَةً <sup>(٣)</sup> بَعْدَ أُخْرَى ، إِلَّا أَنْ يَبِيعَ الظَّاهِرَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ <sup>(٤)</sup> مُغَيَّبٌ ، وَمَا يَخْدُثُ مِنْهُ مَعْدُومٌ ، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ ، كَالَّذِي يَخْدُثُ مِنَ الشَّمَرَةِ .

وَإِذَا بَاعَ الْقِثَاءَ وَالْبَاذِنَجَانَ وَنَحْوَهُمَا <sup>(٥)</sup> لَقَطَةً لَقَطَةً <sup>(٦)</sup> ، جَازٌ ، وَيَكُونُ

(١) زيادة من : س ٢ .

(٢) فى س ٢ : « الرطب » .

(٣) فى ف : « مرة » .

(٤) بعده فى س ٢ : « ويؤخذ ما يظهر منه بالقطع فى الحال لأن ما فى الأرض » .

(٥) فى م : « نحوها » .

(٦) سقط من : س ٢ ، م .

والمراد : دورا من النضج إثر دور .

لِلْمُشْتَرَى جَمِيعُ اللَّقْطَةِ، وَمَا حَدَثَ لِلْبَائِعِ. قَالَ الْقَاضِي: وَيَجُوزُ يَتَّعُ  
أُصُولُهَا، صِغَارًا كَانَتْ أَوْ كِبَارًا، مُثْمِرَةً <sup>(١)</sup> وَغَيْرَ مُثْمِرَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ تَتَكَرَّرُ  
مِنْهُ الثَّمَرَةُ، فَأَشْبَهَ الشَّجَرَ، وَ<sup>(٢)</sup> يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الشَّجَرِ فِي أَنَّ مَا كَانَ  
مِنْ ثَمَرَتِهِ <sup>(٣)</sup> ظَاهِرًا عِنْدَ الْبَيْعِ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ، وَمَا لَمْ يَظْهَرْ، فَهُوَ لِلْمُشْتَرَى.  
وَلَا يَجُوزُ يَتَّعُ الْفُجْلَ وَالْجَزَرَ وَنَحْوَهُمَا فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا <sup>(٤)</sup>  
مُعَيَّبٌ، فَأَشْبَهَ يَتَّعَ النَّوَى فِي الثَّمَرِ.

---

(١) فِي م: «أَوْ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) فِي م: «ثَمَرَةٌ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «مِنْهَا».

## بَابُ <sup>(١)</sup> الْمَصْرَاةِ

لَا يَجِلُّ <sup>(٢)</sup> يَبِيعُ الْمَصْرَاةَ، فَإِنْ بَاعَهَا فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ عَلِمَ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ رَدِّهَا وَإِمْسَاكِهَا؛ يَأْخُذُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا <sup>(٣)</sup> فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا؛ إِنْ شَاءَ [١٤٩ ظ] أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّ هَذَا تَدْلِيلٌ بِمَا يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ بِهِ، فَاتَّبَعْتُ الْخِيَارَ، كَتَشْوِيدِ الشَّعْرِ <sup>(٥)</sup>.

قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: مَتَى عَلِمَ التَّصْرِيَّةَ، فَلَهُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ سَبَبَ الرَّدِّ فَمَلَكَهُ، كَمَا لَوْ عَلِمَ الْعَيْبَ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَتَّبِعُ لَهُ الرَّدُّ <sup>(٦)</sup> إِلَّا عِنْدَ انْقِضَاءِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ قَدْ يَخْتَلِفُ لاختلاف المكان، وَتَغْيِيرِ الْعَلْفِ،

(١) بعده فى م: «بيع».

(٢) فى م: «يجوز».

(٣) فى م: «ابتاعها».

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٥.

ويضاف إليه لهذا اللفظ: وأخرجه البخارى، فى: باب إن شاء رد المصرة وفى حلبتها صاع من تمر، من كتاب البيوع. صحيح البخارى ٩٣/٣. والنسائى، فى: باب النهى عن المصرة ... من كتاب البيوع. المجتبى ٢٢٣/٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٤٢، ٤١٧.

(٥) فى م: «شعر الجارية».

(٦) فى م: «الخيار».

فإذا مَضَتِ الثلاثةُ بَانَتِ التَّصْرِيَةُ ، وَيَتَبَيَّنُ الْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ . وقال ابنُ أُمَيٍّ موسى : إذا عَلِمَ التَّصْرِيَةُ ، فله الْخِيَارُ إِلَى تَمَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ حِينَ الْبَيْعِ <sup>(١)</sup> ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى مُصْرَةً ، فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ » . رواه مسلم <sup>(٢)</sup> .

**فصل : وَيُلْزَمُهُ مَعَ رَدِّهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ بَدَلًا عَنِ اللَّبَنِ الْمَوْجُودِ حَالِ الْعَقْدِ ؛ لِلخَيْرِ .** وَيَكُونُ جَيِّدًا غَيْرَ مَعِيْبٍ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ بِإِطْلَاقِ الشَّرْعِ ، فَأَشْبَهَ الْوَاجِبَ فِي الْفِطْرَةِ . وَإِنْ رَدَّهَا قَبْلَ حَلِّهَا ، لَمْ يُلْزَمْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ اللَّبَنِ ، وَلَمْ يَأْخُذْهُ . وَإِنْ رَدَّهَا بَعْدَ حَلِّهَا ، وَلَبَنُهَا مَوْجُودٌ غَيْرُ مُتَغَيَّرٍ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُرَدُّ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ بِحَالِهِ لَا عَيْبَ فِيهِ . وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ صَاعٌ <sup>(٣)</sup> تَمْرٍ .

وَلَا يُلْزَمُ الْبَائِعُ قَبُولُ اللَّبَنِ ؛ لِأَنَّهُ يُسْرِعُ إِلَيْهِ التَّغْيِيرُ ، وَكَوْنُهُ فِي الضَّرْعِ

(١) فِي س ١ : « الْبَائِعُ » .

(٢) فِي : بَابِ حَكْمِ بَيْعِ الْمِصْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١١٥٨/٣ ، ١١٥٩ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ اشْتَرَى مِصْرَةً فَكَرِهَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٤٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمِصْرَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/٢٥٧ ، ٢٥٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النِّهْيِ عَنِ الْمِصْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمَجْتَبَى ٧/٢٢٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْمِصْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢/٧٥٣ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْمَحْفَلَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/٢٥١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٤٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٣ ، ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٤١٧ ، ٤٣٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٥٠٧ .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْ » .

أَحْفَظَ لَهُ . فَإِنْ تَغَيَّرَ اللَّبَنُ ، فَعَلَيْهِ التَّمَرُ<sup>(١)</sup> ، وَلَا يَلْزَمُ الْبَائِعَ قَبُولُ اللَّبَنِ لِتَغْيِيرِهِ .  
وَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ التَّقْصُّصَ<sup>(٢)</sup> فِيهِ حَصَلَ بِاسْتِغْلَامِ الْمَيْعِ . فَإِنْ  
لَمْ يَقْدِرْ<sup>(٣)</sup> عَلَى التَّمَرِ<sup>(٤)</sup> ، فَفَقِيمَتُهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّهُ  
بِمَنْزِلَةِ عَيْنٍ أَتْلَفَهَا .

وَلَوْ رَضِيَ بِالتَّضَرِّيَةِ وَأَصَابَ عَيْبًا<sup>(٥)</sup> سِوَاهَا فَلَهُ رَدُّهَا ؛ لِأَنَّ رِضَاهُ بِعَيْبٍ  
لَا يَمْنَعُ الرَّدَّ بِمَا سِوَاهُ ، وَعَلَيْهِ مَعَ الرَّدِّ صَاعُ تَمَرٍ ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ لِلْبَنِ<sup>(٥)</sup>  
التَّضَرِّيَةِ ، فَيَكُونُ عَوَضًا لَهُ مُطْلَقًا .<sup>(٦)</sup> وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ هَاهُنَا إِلَّا مِثْلُ  
اللَّبَنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجوبُ ضَمَانِ اللَّبَنِ بِمِثْلِهِ ، خَوْلَفَ فِيمَا إِذَا رَدَّ الْمَصْرَاةَ  
مِنْ أَجْلِ التَّضَرِّيَةِ ؛ لِلخَبَرِ ، ففِيمَا إِذَا رَدَّهَا لَعَيْبٍ آخَرَ ، تَبَقَّى عَلَى الْأَصْلِ ،  
كَمَا لَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُصْرَاةٍ وَفِيهَا لَبَنٌ<sup>(٦)</sup> .

وَإِنْ اشْتَرَى شَاةً غَيْرَ مُصْرَاةٍ ، فَحَدَّثَ لَهَا لَبَنًا ، فَاحْتَلَبَهُ ، ثُمَّ رَدَّهَا  
بَعِيْبٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ حَدَّثَ فِي مِلْكِهِ . وَإِنْ كَانَ فِيهَا لَبَنٌ  
يَسِيرٌ لَا يَخْلُو الضَّرْعُ مِنْ مِثْلِهِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا عِبْرَةَ بِهِ .  
وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا ، فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ ضَمَانُ اللَّبَنِ بِمِثْلِهِ ، فَلَا يَنْعَطِلُ

(١) فِي م : « الثمن » .

(٢) فِي م : « القبض » .

(٣ - ٣) فِي م : « الثمن » .

(٤) فِي س ٢ ، م : « عيناً » .

(٥) فِي ف : « من لبن » .

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ : م .

بِمُخَالَفَتِهِ فِي لَبَنِ التَّضْرِيَةِ . وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا فَرَدُّهُ <sup>(١)</sup> ، انْتَبَى عَلَى رَدِّ لَبَنِ التَّضْرِيَةِ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا . فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَرُدُّهُ . فَبَقَاؤُهُ كَتَأْلَفِهِ . وَهَلْ لَهُ رَدُّ الْمَبِيعِ <sup>(٢)</sup> ؟ يُخْرِجُ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا فَقَطَعَهُ ، ثُمَّ عَلِمَ عَيْبَهُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتِ الْمُسْرَاةُ أَمَةً ، أَوْ أَتَانَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا رَدَّ لَهُ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ لَبَنَهُمَا <sup>(٤)</sup> لَا عِوَضَ لَهُ ، وَلَا يُقْصَدُ قَصْدَ لَبَنِ الْأَنْعَامِ . وَالثَّانِي ، لَهُ الرَّدُّ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ يَخْتَلِفُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لَبَنَ الْأَمَةِ يُحَسِّنُ نَذِيهَا <sup>(٥)</sup> ، وَيُرْغَبُ فِيهَا ظَفَرًا ، وَلَبَنُ الْأَتَانِ يُرَادُّ لَوْلِيدِهَا ، فَإِنْ رَدَّهَا <sup>(٦)</sup> ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِلْبَيْتِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُ .

**فصل :** وَكُلُّ تَدْلِيلٍ بِمَا يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ يُثْبِتُ خِيَارَ الرَّدِّ ؛ قِيَاسًا عَلَى التَّضْرِيَةِ ؛ كَتَجْعِيدِ شَعْرِ الْجَارِيَةِ ، وَتَسْوِيدِهِ ، وَتَحْمِيرِ وَجْهَيْهَا <sup>(٧)</sup> ، وَجَمْعِ الْمَاءِ عَلَى الرَّحَى وَقَدْ عَرَضَهَا عَلَى الْمُشْتَرَى ، فَإِنْ حَصَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِ قَصْدٍ ، كاجْتِمَاعِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ بِغَيْرِ تَضْرِيَةٍ ، وَاحْمِرَارِ وَجْهِ الْجَارِيَةِ لِحَجَلٍ أَوْ تَغَيِّبٍ ، فَهُوَ كَالْتَدْلِيلِ ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ ثَبَتَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْمُشْتَرَى ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ بِالْقَصْدِ وَعَدَمِهِ ، كَالْعَيْبِ . وَإِنْ رَضِيَ الْمُشْتَرَى بِالْمُدْلَسِ ، فَلَا أَرَشَ لَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ بَيْنَ إِمْسَاكِ الْمُسْرَاةِ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَرَدِّهَا مَعَ الثَّمَنِ .

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « ثم » .

(٣) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف ، ب : « لبنها » .

(٤) في الأصل : « بدنهما » .

(٥) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب : « حلبها » .

(٦) في ف : « خدتها » .

فصل : وإن دَلَّسَ بما لا<sup>(١)</sup> يَخْتَلِفُ به الثَّمَنُ ؛ كَتَبِيضِ [ ١٥٠ ] الشَّعْرِ ،  
وَتَسْيِيطِهِ<sup>(٢)</sup> ، فلا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي ؛ لَأَنَّهُ لا ضَرَرَ في ذلك . وإن عَلَفَ شَاةً ،  
فَظَنُّهَا الْمُشْتَرِي حَامِلًا ، أو سَوَّدَ أُنَامِلَ الْعَبْدِ لِيُظَنَّهُ كَاتِبًا أو حَدَادًا ، أو كَانَتْ  
الشَّاةُ عَظِيمَةً الضَّرْعِ خِلْقَةً ، فَظَنُّهَا كَثِيرَةَ اللَّبَنِ ، فلا خِيَارَ له ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لا  
يُنْخَصِرُ<sup>(٣)</sup> فيما ظَنَّهُ الْمُشْتَرِي ؛ فَإِنَّ سَوَادَ الْأُنَامِلِ قد يكونُ لَوَلَعٌ<sup>(٤)</sup> ، أو  
خِدْمَةٌ كَاتِبٍ أو حَدَادٍ ، أو شُرُوعِهِ في ذلك ، وَاِئْتِفَاحُ الْبَطْنِ<sup>(٥)</sup> يكونُ  
لِلْأَكْلِ ، فَظَنُّ الْمُشْتَرِي غَيْرَ ذَلِكَ طَمَعٌ<sup>(٦)</sup> لا يُثْبِتُ له خِيَارًا .

(١) سقط من : م .

(٢) في س ٢ : « بسطه » .

(٣) في م : « يختلف » .

(٤) في النسخ : « لولع » ، بالعين المهملة ، وانظر المغنى ٦ / ٢٢٣ ، الشرح الكبير ١١ / ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٥) بعده في م : « قد » .

(٦) في ف : « طمعا » ، وبعده في س ٢ : « أن » .





## بَابُ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ

مَنْ عَلِمَ بِسَلْعَتِهِ عَيْبًا ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ يَتَّعُهَا حَتَّى يُبَيِّنَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :  
« الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ يَتَّعًا <sup>(١)</sup> إِلَّا يَبَيِّنَهُ لَهُ » . رَوَاهُ  
ابْنُ مَاجَه <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يُبَيِّنْ ، فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَحَّحَ  
يَتَّعَ الْمُصْرَاةَ مَعَ نَهْيِهِ عَنْهُ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ ؛ لظَاهِرِ  
النَّهْيِ .

وَمَنْ اشْتَرَى مَعِيًّا أَوْ مُصْرَاةً أَوْ مُدَلَّسًا يَعْلَمُ حَالَهُ ، فَلَا خِيَارَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ  
بَذَلَ الثَّمَنَ فِيهِ رَاضِيًا بِهِ عَوَضًا ، فَأَشْبَهَ مَا لَا عَيْبَ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، فَلَهُ  
الْخِيَارُ بَيْنَ رَدِّهِ وَأَخْذِ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ الثَّمَنَ لِيُسَلَّمَ لَهُ مَبِيعٌ سَلِيمٌ ، وَلَمْ  
يُسَلَّمْ لَهُ ، فَتَبَتَ لَهُ الرُّجُوعُ بِالثَّمَنِ ، كَمَا فِي الْمُصْرَاةِ ، وَبَيْنَ إِمْسَاكِهِ  
الْمَعِيبِ <sup>(٣)</sup> وَأَخْذِ أَرْشِهِ ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْفَائِتَ <sup>(٤)</sup> بِالْعَيْبِ يُقَابِلُهُ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ ،  
فَإِذَا لَمْ يُسَلَّمْ لَهُ ، كَانَ لَهُ مَا يُقَابِلُهُ ، كَمَا لَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ .

---

(١) بعده في م : « فيه عيب » .

(٢) في : باب من باع عيبا فليبينه ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٥٥/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٥٨/٤ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « للغائب » .

وَمَعْنَى الْأَرْضِ، أَنْ يُنْظَرَ مَا<sup>(١)</sup> بَيْنَ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا وَمَعْيِيًا، فَيُؤْخَذَ قَدْرُهُ مِنَ الثَّمَنِ، فَإِذَا نَقَصَهُ الْعَيْبُ عَشْرَ قِيَمَتِهِ، فَأَرْشُهُ عَشْرُ ثَمَنِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُقَابِلُ لِلْجُزْءِ الْفَائِتِ.

**فصل:** فَإِنْ نَمَا الْمَبِيعُ الْمَعِيبُ<sup>(٢)</sup> نَمَاءً مُتَّصِلًا؛ كَالثَّمَنِ، وَالْكَبِيرِ، وَالتَّعْلَمِ، وَالْحَمَلِ، وَالثَّمَرَةِ قَبْلَ الظُّهُورِ، وَأَرَادَ الرَّدَّ، رَدَّهُ بِزِيَادَتِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْفَرِدُ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْمِلْكِ، فَلَمْ يَجْزُ رَدُّهُ دُونَهَا. وَإِنْ كَانَتْ مُتَفَصِّلَةً؛ كَالْكَنْسِ، وَاللَّبَنِ، وَمَا يُوهَبُ لَهُ، وَالْوَلَدِ الْمُتَفَصِّلِ، وَالثَّمَرَةِ الظَّاهِرَةِ، رَدَّ الْأَصْلَ وَأَمْسَكَ الثَّمَاءَ. وَعَنهُ، لَيْسَ لَهُ رَدُّهُ دُونَ نَمَائِهِ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ غُلَامًا، فَاسْتَعْلَاهُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَرَدَّهُ، فَقَالَ<sup>(٣)</sup>: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ اسْتَعْلَى غُلَامِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ إِنْ كَانَ لَادِمِيَّةً، لَمْ يَمْلِكْ رَدُّهَا دُونَهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَفْرِيقًا بَيْنَهُمَا. وَذَكَرَ الشَّرِيفُ أَنَّ لَهُ رَدَّهَا؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ حَاجَةٌ، أَشْبَهَ مَنْ وَلَدَتْ حُرًّا فَبَاعَهَا دُونَهُ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ مُمَكِّنٌ بِأَخْذِ الْأَرْضِ أَوْ رَدِّهَا مَعًا. فَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ حَامِلًا، فَوَلَدَتْ

(١) سقط من: م.

(٢) زيادة من: س ١.

(٣) بعده في ف: «البائع».

(٤) في: باب في من اشترى عبدا فاستعمله ثم وجد به عيبا، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢/٢٥٥. وقال: هذا إسناد ليس بذلك.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب الخراج بالضمان، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٢/٧٥٤.

عند المشتري، ثم ردّها، ردّ الولد معها؛ لأنّه من جملة المبيع، والولادة  
نماء متّصل<sup>(١)</sup>.

فصل: وإن تعيّب المبيع عند المشتري، ففيه روايتان؛ إحداهما، له صحت المبيع<sup>(٢)</sup>،  
أرّش العيب، وليس له ردّه؛ لأنّ في ردّه ضرراً، فلا يُزال الضرر بالضرر.  
والثانية، يرّده وأرّش العيب الحادث عنده، ويأخذ الثمن؛ لأنّ النبي ﷺ  
أمر بردّ المصراة بعد أخذ لبنها، وردّ عوضه<sup>(٣)</sup>. ولأنّ جواز الردّ كان ثابتاً،  
فلا يزول إلاّ بدليل، ولا نصّ في منع الردّ ولا قياس، فيتقّى بحاله.

فإن دلّس البائع العيب فتعيّب عند المشتري، أو تلف بفعله أو غيره،  
فالمنصوص أنّه يرجع بالثمن، [١٥٠] ولا شيء عليه؛ لأنّه مغرور.  
والقياس يقتضي التسوية بين المدّلس وغيره؛ لأنّ النبي ﷺ أوجب على  
مشتري المصراة عوض لبنها مع التدليس، وجعل الخراج بالضمان، ولم  
يفرق بين مدّلس وغيره. وعن أحمد في<sup>(٤)</sup> المبيع إذا كان صانعاً، أو كاتباً  
فنسي عند المشتري: يرّده بالعيب، ولا شيء معه. وهذا يَحْتَمِلُ أن يكونَ  
في مَنْ دلّس العيب دون غيره؛ لأنّ الصناعة والكتابة متقوّمتان، تُضمّن في  
العصب. وعلّله القاضي بأنّه ليس بتقص في العين، ويُمكن تذكّره فيعود.

فصل: وما تعيّب قبل قبضه، وهو ممّا يَدْخُلُ في ضمان المشتري، فهو

(١) في الأصل: «منفصل».

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١١٧.

(٣) في م: «أن».

كَالْعَيْبِ الْحَادِثِ فِي يَدِهِ . وَإِنْ كَانَ تَمَّا ضَمَانُهُ عَلَى الْبَائِعِ ، فَهُوَ كَالْعَيْبِ الْقَدِيمِ ؛ لِأَنَّ مَنْ ضَمِنَ جُمْلَةَ الْمَبِيعِ ضَمِنَ أَجْزَاءَهُ .

**فصل :** وَإِنْ وَطِئَ الْمُشْتَرِي الْأُمَّةَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ لَهُ رَدُّهَا ، وَلَهُ الْأَرْضُ ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ يَجْرِي مَجْرَى الْجِنَايَةِ ؛ لَا يَخْلُو مِنْ عُقْرِ<sup>(١)</sup> أَوْ عُقُوبَةٍ . وَالثَّانِيَةُ ، لَهُ رَدُّهَا إِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا ، وَلَا شَيْءَ مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُ مَغْنَى لَا يَنْقُصُ عَيْنَهَا وَلَا قِيمَتَهَا ، وَلَا يَتَضَمَّنُ الرِّضَا بِالْعَيْبِ ، فَاشْتِبَاهُ الْإِسْتِخْدَامِ . وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا ، فَهُوَ كَعَيْبِهَا عِنْدَهُ . فَإِنْ رَدَّهَا ، رَدَّ أَرْضَ نَقْصِهَا ، كَمَا لَوْ عَابَتْ عِنْدَهُ .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعَيْبِ حَتَّى هَلَكَ الْمَبِيعُ ، بِقَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ أَعْتَقَهُ ، أَوْ وَقَفَهُ ، أَوْ أَبَقَ ، أَوْ بَاعَهُ ، أَوْ وَهَبَهُ ، فَلَهُ الْأَرْضُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الرَّدُّ . وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ ، فَلَا أَرْضَ لَهُ ؛ لِرِضَا بِهِ مَعِيًّا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِي الْبَيْعِ<sup>(٢)</sup> وَالْهَبَةِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لَهُ الْأَرْضُ . وَلَمْ يَغْتَبِرْ عِلْمَهُ<sup>(٣)</sup> . وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّنَا جَوَّزْنَا لَهُ إِمْسَاكَهُ بِالْأَرْضِ ، وَتَصَرُّفَهُ فِيهِ كإِمْسَاكِهِ . وَإِنْ بَاعَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ بَيْعٌ أَوْ غَيْرِهِ ، فَلَهُ رَدُّهُ أَوْ أَرْضُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ امْتَنَعَ عَلَيْهِ ، لخُرُوجِهِ مِنْ مِلْكِهِ ، وَبِرْجُوعِهِ إِلَيْهِ عَادَ الْإِمْكَانُ .

**فصل :** فَإِنْ بَاعَ بَعْضَهُ أَوْ وَهَبَهُ ، فَلَهُ أَرْضُ الْبَاقِي ، فَأَمَّا أَرْضُ مَا بَاعَ ،

(١) العقر ؛ بضم العين : دية الفرج المقصوب .

(٢) فِي م : « الْمَبِيع » .

(٣) فِي الْأَصْل : « عَمَلُهُ » .

فَيَنْبِئِي عَلَى<sup>(١)</sup> مَا قُلْنَا فِي بَيْعِ الْجَمِيعِ . وَفِي جَوَازِ رَدِّ الْبَاقِي بِحَصَّتِهِ مِنْ  
الثَّمَنِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ . ذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّ رَدَّهُ مُمَكِّنٌ .  
وَالْأُخْرَى ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَبْعِيضَ الصَّفَقَةِ عَلَى الْبَائِعِ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَمَا  
لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ عَيْنَيْنِ يَنْقُصُهُمَا<sup>(٢)</sup> التَّفْرِيقُ .

وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئَيْنِ فَوَجَدَ أَحَدَهُمَا عَيْبًا ، فَلَهُ رُدُّهُمَا مَعًا أَوْ إِمْسَاكُهُمَا  
وَأَخْذُ الْأَرْضِ . فَإِنْ أَرَادَ رَدَّ الْمَبِيعِ وَحْدَهُ ، فَفِيهِ الرُّوَايَتَانِ ، إِلَّا أَنْ<sup>(٣)</sup> يَكُونَا  
مِمَّا<sup>(٤)</sup> يَنْقُصُهُمَا التَّفْرِيقُ ؛ كَمِضْرَاعَيْنِ بَابٍ ، وَزَوْجَيْنِ خُفٍّ ، أَوْ يَمْنٍ لَا يَحِلُّ  
التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، كَالْأَخَوَيْنِ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا رُدُّهُمَا أَوْ إِمْسَاكُهُمَا مَعَ الْأَرْضِ ؛  
لِأَنَّ فِي رَدِّ أَحَدِهِمَا تَفْرِيقًا مُحَرَّمًا ، أَوْ ضَرَرًا بِالْبَائِعِ ؛ لِنَقْصَانِ قِيَمَةِ الْمَرْدُودِ  
بِالتَّفْرِيقِ . وَإِنْ تَلَفَ أَحَدُ الْمَبِيعَيْنِ وَوَجَدَ بِالْآخِرِ عَيْبًا ، فَعَلَى الرُّوَايَتَيْنِ . وَإِنْ  
اِخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ التَّالِفِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّهُ كَالْغَارِمِ ، فَهُوَ كَالْمُسْتَعِيرِ  
وَالْغَاصِبِ . وَإِنْ كَانَا مَعْيِيَيْنِ بَاقِيَيْنِ ، فَأَرَادَ رَدَّ أَحَدِهِمَا وَحْدَهُ ، فَهِيَ كَالَّتِي  
قَبْلَهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ لَهُ رَدُّ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَتْهُ رُدُّهُمَا مَعًا . وَلَوْ كَانَ  
الْمَبِيعُ عَيْنًا وَاحِدَةً ، فَأَرَادَ رَدَّ بَعْضِهَا ، لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ فِيهِ  
تَشْقِيقَ الْمَبِيعِ عَلَى الْبَائِعِ ، [ ١٥١ ] وَالْحَاقًا لَضَرَرِ الشَّرِكَةِ بِهِ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَى اثْنَانِ شَيْئًا فَوَجَدَاهُ مَعْيِيًا ، فَرَضِيَهُ أَحَدُهُمَا ، فَفِيهَا  
رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لِلْآخِرِ رَدُّ نَصِيهِ ؛ لِأَنَّهُ جَمِيعُ مَا مَلَكَهُ بِالْعَقْدِ ، فَمَلَكَ

(١) بعده في ف : «أرض» .

(٢) في الأصل : «ينقصها» .

(٣ - ٢) في الأصل : «يكون مما لا» .

رَدُّهُ بِذَلِكَ ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ . وَالْأُخْرَى ، لَيْسَ لَهُ رَدُّهُ ؛ لِأَنَّ الْمُبِيعَ خَرَجَ عَنْ <sup>(١)</sup>  
 مِلْكِ الْبَائِعِ كَامِلًا ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْمُشْتَرِي رَدُّهُ مُشَقَّصًا ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى الْعَيْنَ  
 كُلَّهَا ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهَا .

وَلَوْ وَرِثَ اثْنَانِ خِيَارَ عَيْبٍ فِي سِلْعَةٍ ، فَرَضِي أَحَدُهُمَا ، سَقَطَ رَدُّ  
 الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> وَاحِدٌ ، بِخِلَافِ شِرَاءِ الْاِثْنَيْنِ ؛ فَإِنَّهُ عَقْدَانِ .  
 وَإِنْ اشْتَرَى وَاحِدٌ مِنَ اثْنَيْنِ شَيْئًا ، فَوَجَدَهُ مَعِيًّا ، فَلَهُ رَدُّ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا  
 عَلَيْهِ مُنْفَرِدًا ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ جَمِيعَ مَا بَاعَهُ .

**فصل :** وَمَنْ اشْتَرَى مَعِيًّا فزَالَ عَيْبُهُ قَبْلَ رَدِّهِ ، مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ أُمَةً  
 مُزَوَّجَةً فَطَلَّقَهَا الزَّوْجَ ، فَلَا خِيَارَ لَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ زَالَ .  
 وَلَوْ اشْتَرَى مُصْرَاةً ، فَصَارَ لَبْنُهَا عَادَةً ، فَلَا خِيَارَ لَهُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ قَالَ  
 الْبَائِعُ : أَنَا أُزِيلُ الْعَيْبَ . مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ أَرْضًا فِيهَا حِجَارَةٌ تَضُرُّهَا ، فَقَالَ  
 الْبَائِعُ : أَنَا أَقْلَعُهَا فِي مُدَّةٍ لَا أَجْرَةَ لَهَا . أَوْ اشْتَرِيَ أَرْضًا فِيهَا بَذَرٌ لِلْبَائِعِ <sup>(٤)</sup> ،  
 فَقَالَ الْبَائِعُ <sup>(٥)</sup> : أَنَا أَحْوَلُهُ . سَقَطَ الرُّدُّ ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ يَزُولُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ .

**فصل :** ذَكَرَ الْقَاضِي <sup>(٥)</sup> مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ رَوَاتَيْنِ ؛  
 إِحْدَاهُمَا ، هُوَ عَلَى التَّرَاخِي ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ خِيَارٍ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْمُتَحَقِّقِ ، فَكَانَ

(١) فِي س ١ ، س ٢ : « مِنْ » .

(٢) فِي ف : « عَلَيْهِمَا » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

على التَّراخي، كخيارِ القِصاصِ. فعلى هذا، هو على خيارِهِ ما لم يُوجدْ منه ما يدلُّ على الرِّضا من التَّصَرُّفِ، على ما ذَكَرْنَا في بابِ الخيارِ<sup>(١)</sup>. والثَّانيةُ، هو على الفورِ؛ لأنَّه خيارٌ ثَبَتَ بالشَّرْعِ لدَفْعِ الضَّرَرِ عن<sup>(٢)</sup> المَالِ، فَأَشْبَهَ خيارَ الشُّفْعَةِ. ولو حَلَبَ لَبَنَهَا الحَادِثَ، أو رَكِبَهَا لِيُرَدَّهَا أو لِيُخْتَبَرَهَا، لم يَكُنْ رِضًا؛ لأنَّه حَقٌّ لَهُ إلى أن يَرُدَّ، فلم يُمَتِّعْ منه.

**فصل:** وله الرُّدُّ من<sup>(٣)</sup> غيرِ رِضَا صاحِبِهِ ولا مُحْضُورِهِ؛ لأنَّه رَفَعَ عَقْدَ جُعِلَ إِلَيْهِ، فلم يُعْتَبَرْ ذَلِكَ فِيهِ، كَالطَّلَاقِ. ويجوزُ مِنْ غيرِ<sup>(٤)</sup> حَاكِمٍ؛ لأنَّه مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، فلم يَحْتَجَّ إلى حَاكِمٍ، كَفَسْخِ الْمُعْتَقَةِ لِلنِّكَاحِ.

**فصل:** والعُيُوبُ هِيَ النِّقَائِصُ الْمَعْدُودَةُ عَيْنًا، فَمَا خَفِيَ مِنْهَا، رُجِعَ إِلَى أَهْلِ الْخِيَرَةِ بِهِ. فَمِنْ الْعُيُوبِ فِي الْخِلْقَةِ؛ الْمَرَضُ، وَالْجُنُونُ، وَالْجَذَامُ، وَالْبَرَصُ، وَالْعَمَى، وَالْعَوَرُ، وَالْعَرَجُ، وَالْعَقْلُ<sup>(٥)</sup>، وَالْقَرَعُ<sup>(٦)</sup>، وَالصَّمَمُ، وَالْخَرَسُ، وَالْأَصْبُعُ الزَّائِدَةُ وَالنَّاقِصَةُ، وَالْحَوْلُ، وَالْخَوَصُ<sup>(٧)</sup>، وَالسَّبَلُ؛ وَهُوَ

(١) انظر ما تقدم في صفحة ٧٦.

(٢) في س ٢: «على».

(٣) في الأصل: «في».

(٤) بعده في م: «حكم».

(٥) العقل: شيء مدور يخرج في فرج المرأة، وفي الرجل، شيء مدور كالبیضة، يخرج في الدبر.

(٦) القرع: قرع الرأس، وهو أن يصلع فلا يبقى على رأسه شعر. وقيل: هو ذهاب الشعر من داء. لسان العرب (ق ر ع).

(٧) الخوص: ضيق العين وصغرها وغثورها، رجل أخوص بين الخوص، أى غائر العين. لسان العرب (خ و ص).

زِيَادَةٌ فِي الْأَجْفَانِ، وَالْبَحْرُ<sup>(١)</sup>، وَالْخِصَاءُ، وَالتَّخْنِيفُ<sup>(٢)</sup>، وَكَوْنُهُ خُشْيٌ،  
وَالْحَقُّقُ الْبَاتُ، وَالتَّرْوُجُ فِي الرَّقِيقِ. فَأَمَّا عَدَمُ الْحِتَانِ، فَلَيْسَ بَعِيْبٌ فِي  
الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفُتْ وَقْتُهُ، وَلَا فِي الْكَبِيرِ الْمَجْلُوبِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَادَتُهُمْ،  
وَهُوَ عَيْبٌ فِي الْكَبِيرِ الْمَوْلُودِ فِي بِلَادِ<sup>(٣)</sup> الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ عَادَتَهُمُ الْحِتَانُ،  
وَالْكَبِيرُ يُخَافُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْعُيُوبُ الْمُنْسُوبَةُ إِلَى -فِعْلِهِ؛ كَالسَّرِقَةِ، وَالْإِبَاقِ، وَالْبُؤْلِ فِي  
الْفِرَاشِ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ مُتَمَيِّزٍ جَاوَزَ الْعَشَرَ، فَهِيَ عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ بِمَالِ  
سَيِّدِهِ أَوْ يُفْسِدُ فِرَاشَهُ، وَلَيْسَ عَيْبًا فِي الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> يَكُونُ لَضَعْفِ بَنِيَّتِهِ  
أَوْ عَقْلِهِ<sup>(٥)</sup>. وَالزَّنَى عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْحُدُودَ، وَكَذَلِكَ شُرْبُ الْمُسْكِرِ.  
وَالْحَمْلُ عَيْبٌ [١٥١ط] فِي الْأَمَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخَافُ مِنْهُ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ بَعِيْبٌ فِي  
غَيْرِهَا؛ لَعَدَمِ ذَلِكَ فِيهَا<sup>(٥)</sup>.

وَالثَّبُوتُ وَكَوْنُ الْأَمَةِ لَا تَحِيْضُ لَيْسَ بَعِيْبٌ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ لَا يَقْتَضِي  
وُجُودَ ذَلِكَ وَلَا عَدَمَهُ. وَكَذَلِكَ كَوْنُهَا مُحَرَّمَةً عَلَى الْمُشْتَرِي بِنَسَبٍ أَوْ  
رَضَاعٍ أَوْ إِحْرَامٍ أَوْ عِدَّةٍ؛ لِأَنَّ مَا يَخْتَصُّ بِالْمُشْتَرِي لَا يَنْقُصُ ثَمَنَهَا، وَسَائِرُ

= وَفِي حَاشِيَةِ ف: «الْخَوْص: أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ أَكْبَرَ مِنَ الْأُخْرَى. كَذَا عَلَى الْأَصْلِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: الْخَوْصُ مُحَرَّكَةٌ: غُفُورُ الْعَيْنَيْنِ.

(١) الْبَحْرُ: الرَّائِحَةُ الْمُتَغَيِّرَةُ مِنَ الْقَمَرِ. لِسَانَ الْعَرَبِ (ب خ ر).

(٢) فِي م: «التَّخْنِيفُ».

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ: س ١، ف.

(٤ - ٤) فِي م: «لَا يَكُونُ يَضْعَفُ بَنِيَّتِهِ».

(٥) سَقَطَ مِنْ: م.



ذلك يزول عن قُرْبٍ .

ومَعْرِفَةُ الْغِنَاءِ وَالْحِجَامَةِ لَيْسَ بِعَيْبٍ ؛ لِأَنَّ التَّقَصُّ فِعْلٌ ذَلِكَ لَا الْعِلْمُ بِهِ .  
وَالْكُفْرُ وَكَوْنُهُ وَلَدَ زِنَى لَيْسَ بِعَيْبٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الرَّقِيقِ الْكُفْرُ ، وَلَا  
يُقْصَدُ فِيهِمُ النَّسَبُ . وَكَوْنُ الْجَارِيَةِ لَا تُحْسِنُ الطَّبَخَ وَالْحَبَزَ لَيْسَ بِعَيْبٍ ؛  
لِأَنَّ هَذَا صِنَاعَةً ، فَالْجَهْلُ بِهِ كَالْجَهْلُ بِسَائِرِ الصَّنَائِعِ .

فصل : وإن شَرَطَ فِي الْمَبِيعِ صِفَةً مَقْصُودَةً ، مِثْلَ أَنْ شَرَطَ الْأَمَةُ يَكْرَأُ أَوْ  
جَعْدَةً ، أَوْ الْعَبْدَ كَاتِبًا ، أَوْ ذَا صِنَاعَةٍ ، أَوْ فَحْلًا ، أَوْ خَصِيًّا ، أَوْ مُسْلِمًا ،  
أَوْ <sup>(١)</sup> الدَّابَّةَ هِمْلَاجَةً <sup>(٢)</sup> ، أَوْ الْفَهْدَ صَيُودًا ، أَوْ الشَّاةَ لَبُونًا ، فَبَانَ خِلَافَ <sup>(٣)</sup>  
ذلك ، فَلَهُ الرَّدُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ مَا بَدَلَ <sup>(٤)</sup> الثَّمَنَ فِيهِ ، فَمَلَكَ الرَّدُّ ، كَمَا  
لَوْ وَجَدَهُ مَعِيًّا .

وإن شَرَطَ الْأَمَةُ سَبِطَةً <sup>(٥)</sup> أَوْ جَاهِلَةً ، فَبَانَتْ جَعْدَةً أَوْ عَالِمَةً ، فَلَا خِيَارَ  
لَهُ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ . وَإِنْ شَرَطَهَا ثَيِّبًا فَبَانَتْ يَكْرَأُ فَكَذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ <sup>(٦)</sup> لَهُ  
الْخِيَارَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَشْتَرِطُ الثَّيْبَةَ لَعَجْزِهِ عَنِ الْبِكْرِ . وَإِنْ شَرَطَهَا كَافِرَةً فَبَانَتْ  
مُسْلِمَةً ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا خِيَارَ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ . وَالثَّانِي ، لَهُ

(١) فِي م : «و» .

(٢) هِمْلَاجَةٌ : حَسَنَةُ السَّيْرِ فِي سُرْعَةٍ وَتَبَخْتَرُ .

(٣) فِي ف : «بِخِلَافٍ» .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : «مِنْ» .

(٥) أَى : شَعْرَهَا مُسْتَرْسِلٌ لَا جَعُودَةَ فِيهِ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

الخيار؛ لأنه يتعلّق به غَرَضٌ<sup>(١)</sup> صحيح، وهو صلاحها للمُسْلِمِ والكافر.  
 وإن شَرَطَها حَامِلًا، صَحَّ. وقال القاضي: قياس المذهب أنه لا يَصِحُّ؛  
 لأنَّ الحملَ لا حُكْمَ له. والصَّحِيحُ الأوَّلُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَكَمَ فِي الدِّيَةِ  
 بِأَرْبَعِينَ خَلِيفَةً، فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا<sup>(٢)</sup>. وَلأنَّ الحَمْلَ يُنْبِثُ الرَّدَّ فِي المَعِيَّةِ،  
 وَيُوجِبُ التَّفَقُّةَ لِلْمَبْتُوتَةِ، وَيَمْنَعُ كَوْنَ الدَّمِ فِيهِ حَيْضًا، وَ<sup>(٣)</sup>الطَّلَاقِ<sup>(٤)</sup> فِيهِ<sup>(٥)</sup>  
 بَدْعَةٌ<sup>(٦)</sup>، وَيُجَوِّزُ الفِطْرَ فِي رَمَضَانَ لِلخَوْفِ عَلَيْهِ، وَيَمْنَعُ إِقَامَةَ الحَدِّ  
 والقصاص.

وإن شَرَطَ فِي الطَّيْرِ أَنَّهُ مُصَوَّتٌ، أَوْ فِي<sup>(٧)</sup> الدَّيْلِ أَنَّهُ يَصِيحُّ فِي وَقْتٍ  
 مِنَ اللَّيْلِ، صَحَّ؛ لأنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ لَهُ، فَجَرَى مَجْرَى الصَّيْدِ فِي الفَهْدِ.  
 وقال بعض أصحابنا: لا يَصِحُّ؛ لأنه يجوزُ أَنْ يُوجَدَ وَأَنْ لَا يُوجَدَ. وإن

(١) فِي س ٢: «خبر».

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الدِّيَةِ الْخَطَأُ شِبْهُ الْعَمْدِ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ  
 ٤٩٢/٢، ٥٠١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ كَمْ دِيَّةُ شِبْهِ الْعَمْدِ، وَبَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ عَلَى خَالِدِ  
 الْحِذَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ. الْمُجْتَبَى ٣٦/٨ - ٣٨. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ دِيَّةِ شِبْهِ الْعَمْدِ  
 مَغْلُظَةً، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٨٧٧/٢، ٨٧٨. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الدِّيَةِ فِي  
 شِبْهِ الْعَمْدِ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٩٧/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٦٤/٢،  
 ١٦٦. كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي بَابِ مَقَادِيرِ الدِّيَاتِ مِنْ حَدِيثِ  
 ابْنِ عَمْرٍو.

(٣) فِي س ٢: «أو».

(٤) فِي ف: «طلاق».

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٦) فِي ف: «البدعة».

(٧) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

شَرَطَ أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَسَافَةٍ ذَكَرَهَا، صَحَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ لَهُ<sup>(١)</sup>، وَفِيهِ قَصْدٌ صَحِيحٌ لَتَبْلِيغِ الْأَخْبَارِ، فَهُوَ كَالصَّيْدِ فِي الْفَهْدِ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ تَغْذِيْبٌ لِلْحَيَوَانِ. وَإِنْ شَرَطَ الْغِنَاءَ فِي الْأَمَةِ، وَفِي الْكَبْشِ أَنَّهُ مُنَاطِحٌ، وَفِي الدِّيكِ أَنَّهُ مُقَاتِلٌ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، فَهُوَ كَالزَّنَى فِي الْأَمَةِ.

فصل: إِذَا اشْتَرَى مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ<sup>(٢)</sup> فَوَجَدَهُ مَعِيًّا<sup>(٣)</sup>، فَلَهُ الرَّدُّ. وَعَنْهُ، لَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَدْلِيلَ مِنَ الْبَائِعِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ مَعْرِفَةُ بَاطِنِهِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ اقْتَضَى السَّلَامَةَ، فَإِذَا بَانَ مَعِيًّا، مَلَكَ رَدَّهُ، كَالْعَبْدِ. وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا قِيَمَةَ لَهُ؛ كَبَيْضِ الدَّجَاجِ، وَالْجَوْزِ الْخَرِبِ، وَالرُّمَّانِ الْفَاسِدِ، رَجَعَ بِالثَّمَنِ كُلِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَالٍ، فَبَيْعُهُ فَاسِدٌ، كَالْحَشْرَاتِ. وَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ فِي بَعْضِهِ، رَجَعَ بِقِسْطِهِ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَمْ كُسُورِهِ قِيَمَةٌ؛ كَجَوْزِ الْهِنْدِ، وَيَبِيضِ النَّعَامِ، فَقَالَ الْخَرَقِيُّ: يَرْجِعُ بِالثَّمَنِ، وَعَلَيْهِ أَرْشُ الْكَسْرِ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ ثَوْبًا فَقَطَعَهُ. [١٥٢و] وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْكَسْرُ لَا يَزِيدُ عَلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ اسْتِغْلَامُ الْمَبِيعِ، رَدَّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَصَلَ ضَرُورَةً اسْتِغْلَامِ الْمَبِيعِ، وَالْبَائِعُ سَلَّطَهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَمْنَعْ الرَّدَّ، كَحَلْبِ لَبَنِ الْمَصْرَاءِ. وَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ، خُرِّجَ فِيهِ رِوَايَتَانِ، كَسَائِرِ الْمَيْبِ الَّذِي تَعَيَّبَ عَنْده.

(١) زيادة من: الأصل، ف.

(٢ - ٢) سقط من: م.

**فصل :** وإن اشترى ثوباً لا ينقصه نشره ، فنشره ، فله رده بالعيب ، وإن كان ذلك ينقصه ، فهو كجوز الهند . وإن صبغ الثوب ثم وجدّه معيباً ، فله الأرض لا غير . وعنه ، يردّه ، ويكون شريكاً للبائع بقيمة الصبغ . وعنه ، يردّه ويأخذ زيادته بالصبغ . والأول المذهب ؛ لأن إيجاب البائع على بذل ثمن الصبغ إيجاباً على المعاوضة ، فلم يجز ؛ لقول الله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَكُّرَةً عَنْ تَراضٍ مِّنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وإذا شرط البائع البراءة من كل عيب ، لم يترأ ؛ لأن البراءة مرفقة في البيع لا يثبت إلا بالشرط ، فلم يثبت مع الجهالة ، كالأجل . وعنه ، يترأ ، إلا أن يكون البائع عليم العيب فكتمه ؛ لما روى أن ابن عمر باع عبداً من زيد بن ثابت بشرط البراءة بشمائمهم ، فأصاب به عيباً ، فأراد رده على ابن عمر ، فلم يقبله ، فترافعا إلى عثمان ، فقال عثمان لابن عمر : أتخلف أنك لم تعلم بهذا العيب . فقال : لا . فردّه عليه <sup>(٢)</sup> . وهذه قضية <sup>(٣)</sup> اشتهرت فلم تُنكر ، فكانت إجماعاً . ويتخرج أن يترأ مطلقاً ؛ بناءً على قوله في صحة البراءة من المجهول ، ولأنه إسقاط حق من مجهول لا تسليم فيه ، فصح ، كالعناق . وإن قلنا بفساد الشرط ، فالبيع صحيح ؛ لأن ابن عمر باع بشرط البراءة ، فأجمعوا على صحته . ويتخرج فساده بناءً على الشرط الفاسدة .

(١) سورة النساء ٢٩ .

(٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب العيب في الرقيق ، من كتاب البيوع . الموطأ ٦١٣/٢ .

والإمام أحمد ، في : مسائله برواية ابنه عبد الله ٩٠٣/٣ ، ٩٠٤ .

(٣) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، م : قصة .

## بَابُ بَيْعِ الْمَرَابَحَةِ وَالْمَوَاضِعَةِ وَالْتَّوَلِيَةِ وَالْإِقَالَةِ

يَبْعُ الْمَرَابَحَةِ : أَنْ يُخْبِرَ بِرَأْسِ مَالِهِ ، ثُمَّ يَبِيعَ بِهِ وَيَرْبِحَ مَعْلُومٌ <sup>(١)</sup> ، فَيَقُولُ :  
رَأْسٌ مَالِي فِيهِ مِائَةٌ ، بِعْتُكَهَا بِهَا وَرَبِحَ عَشْرَةَ . فَبِهَذَا جَائِزٌ <sup>(٢)</sup> غَيْرُ مَكْرُوهٍ ؛  
لَأَنَّ الثَّمَنَ مَعْلُومٌ . وَإِنْ قَالَ : بِعْتُكَهَا بِهَا وَرَبِحَ دِرْهَمٌ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ . أَوْ  
قَالَ : دَهْ يَا زَدَهْ . أَوْ : دَهْ دَوَاوَدَهْ <sup>(٣)</sup> . فَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا <sup>(٤)</sup> ؛ لَأَنَّ الثَّمَنَ  
مَعْلُومٌ ، فَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا . لَكِنْ كَرِهَهُ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ  
كَرِهَاهُ ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُ الْأَعَاجِمَ ، وَلِأَنَّ الثَّمَنَ قَدْ لَا يُعْلَمُ فِي الْحَالِ .

فَصْلٌ : وَلَا يُخْبِرُ إِلَّا بِمَا يَلْزَمُ مِنَ الثَّمَنِ ، وَمَا يُزَادُ فِيهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ  
يُخْبِرُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الثَّمَنِ ، وَمَا حَطَّ عَنْهُ فِي مُدَّةِ <sup>(٥)</sup> الْخِيَارِ ، نَقَصَهُ ؛ لِذَلِكَ .  
وَمَا كَانَ بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ لَا يُخْبِرُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ مِنْ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ لَا  
يَلْزَمُهُ ، فَلَمْ يُخْبِرْ بِهِ ، كَمَا لَوْ وَهَبَهُ شَيْئًا . وَإِنْ نَمَتِ الْعَيْنُ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَأْسِ  
الْمَالِ ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَاءُ مُتَفَصِّلًا لَمْ تَنْقُصْ بِهِ الْعَيْنُ ، فَلَهُ اخْذُهُ ، وَيُخْبِرُ بِرَأْسِ

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) فارسي بمعنى : العشر أحد عشر ، أو العشر اثنا عشر .

(٤) بعده في م : « جائز غير مكروه » .

(٥) زيادة من : ف .

المال<sup>(١)</sup> ؛ لأنه في مُقَابَلَةِ الْعَيْنِ دُونَ نَمَائِهَا . وعنه ، أَنَّهُ يُبَيِّنُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ اللَّبْسِ .

وإن عَمِلَ فِي الْعَيْنِ عَمَلًا ؛ مِنْ قِصَارَةٍ ، أَوْ خِيَاطَةٍ ، أَوْ حَمَلٍ ، أَخْبَرَ بِالْحَالِ عَلَى وَجْهِهِ ، سَوَاءً عَمِلَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِأُجْرَةٍ . قَالَ أَحْمَدُ : يُبَيِّنُ مَا اشْتَرَاهُ<sup>(٢)</sup> وَمَا لَزِمَهُ . فَإِنْ ضَمَّ ذَلِكَ إِلَى رَأْسِ الْمَالِ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ اشْتَرَى بِهِ ، لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ . وَإِنْ قَالَ : تَحَصَّلَ عَلَيَّ بِكَذَا . لَمْ يَجْزْ فِيمَا عَمِلَهُ بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ . وَجَاز فِيمَا اسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ [١٥٢ ظ] لِأَنَّهُ صَادِقٌ . وَ<sup>(٣)</sup> الْآخَرُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَلْبِيسًا ، فَلَعَلَّ الْمُشْتَرِيَ لَوْ عَلِمَ الْحَالَ لَمْ يَرَوْعَبْ فِيهِ ؛ لَكَوْنِ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ الْعَمَلِ مِمَّا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ فِي مُؤَنَّتِهِ وَكِسْوَتِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ بِهِ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَكَذَلِكَ كَرِئُ مَخْزَنِهِ وَحَافِظِهِ ، إِلَّا أَنْ يُخْبَرَ بِالْحَالِ عَلَى وَجْهِهِ ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَزِيدُ فِي ثَمَنِهِ .

**فصل :** فَإِنْ نَقَصَ الْمَبِيعُ لِمَرَضٍ ، أَوْ تَلَفَ جُزْءٌ ، أَوْ تَعَيَّبَ ، أَوْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا ، أَوْ جُنِيَ عَلَيْهِ فَأَخَذَ أَرْضَهُ ، أَخْبَرَ بِالْحَالِ عَلَى وَجْهِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحُطُّ الْأَرْضُ مِنَ الثَّمَنِ ، وَيُخْبَرُ بِمَا بَقِيَ ، فَيَقُولُ : تَقَوَّمْ عَلَيَّ بِكَذَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ اللَّبْسِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالْكَسْبِ ،

(١) بعده في الأصل : «صح» .

(٢) بعده في م : «به» .

(٣) في ف : «والوجه» .

(٤) في ف : «من كون» .

أَنَّ الْأَرْضَ عِوَضَ نَقْصٍ<sup>(١)</sup> ثَمَنِ، فَهُوَ كَثَمَنِ جُزْءٍ يَبِيعُ مِنْهُ، وَالْكَشْبُ لَمْ يَنْقُصْ بِهِ الْمَبِيعُ. وَلَوْ جَنَى الْعَبْدُ فَقْدَاهُ الْمُشْتَرَى، لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ فِي<sup>(٢)</sup> رَأْسِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الثَّمَنِ،<sup>(٣)</sup> وَلَا زَادَ بِهِ<sup>(٤)</sup> الْمَبِيعُ. وَإِنْ نَقَصَ الْمَبِيعُ لِتَغْيِيرِ الْأَسْعَارِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَلْزُمُهُ الْخَبَرُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ صَادِقٌ بِدُونِهِ. وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَلْزُمُهُ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَى لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ لَمْ يَرْضَ بِهِ، فَجَرَى مَجْرَى نَقْصِهِ بَعِيْبٍ. وَإِنْ حَطَّ بَعْضُ رَأْسِ الْمَالِ وَأُخْبِرَ بِالْبَاقِي، لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ وَتَغْرِيرٌ بِالْمُشْتَرَى.

**فصل:** فَإِنْ اشْتَرَى اثْنَانِ شَيْئًا وَتَقَاسَمَاهُ، فَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَبِيعُ أَحَدُهُمَا مُرَابَحَةً، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْنَاهُ جَمَاعَةً، ثُمَّ تَقَاسَمْنَاهُ. وَإِنْ اشْتَرَى شَيْئَيْنِ بَثْمَيْنِ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَرَادَ يَبِيعَ أَحَدَهُمَا، أَوْ اشْتَرَى شَجَرَةً مُثْمِرَةً فَأَخَذَ ثَمَرَتَهَا<sup>(٥)</sup>، أَوْ شَاةً فَأَخَذَ صُوفَهَا، أَوْ لَبَنَهَا الَّذِي كَانَ فِيهَا، ثُمَّ أَرَادَ يَبِيعَ الْأَصْلَ مُرَابَحَةً، أُخْبِرَ بِالْحَالِ عَلَى وَجْهِهِ، وَلَا يَجُوزُ يَبِيعُهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ قِسْمَةَ الثَّمَنِ طَرِيقُهُ<sup>(٦)</sup> الظَّنُّ، وَاحْتِمَالُ الْخَطَأِ فِيهِ كَثِيرٌ، وَمَبْتَنَى الْمُرَابَحَةِ عَلَى الْأَمَانَةِ، فَلَمْ يَجُزْ هَذَا فِيهِ.

فَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّا<sup>(٧)</sup> يَنْقَسِمُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ بِالْأَجْزَاءِ، كَالْمِكِيلِ وَالْمَوْزُونِ مِنْ

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «من».

(٣ - ٣) في ف: «لو زاد ثمن».

(٤) في م: «شجرتها».

(٥) سقط من: الأصل.

(٦) بعده في الأصل: «ولا».

جَنَسٍ، جاز <sup>(١)</sup> "يَبِيعُ بَعْضُهُ" بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ؛ لَأَنَّهُ يُنْقَسِمُ عَلَى أَجْزَائِهِ،  
وَجُزْؤُهُ مَعْلُومٌ يَقِينًا.

وإن أَسْلَمَ فِي ثَوَيْنِ بِصَفَةٍ وَاحِدَةٍ ثَمَنًا وَاحِدًا، فَأَخَذَهُمَا عَلَى الصَّفَةِ،  
فَالْقِيَاسُ جَوَازُ بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ مُنْقَسِمٌ عَلَيْهِمَا  
نِصْفَيْنِ، وَمَا زَادَ عَلَى الصَّفَةِ فِي أَحَدِهِمَا لَمْ يُقَابِلْهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ، فَجَرَى  
مَجْرَى الثَّمَنِ الْحَادِثِ بَعْدَ الشُّرَاءِ.

فصل: فإن اشْتَرَاهُ مِنْ ابْنِهِ <sup>(٢)</sup>، أَوْ مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، لَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ  
مُرَابَحَةً حَتَّى يُبَيِّنَ أَمْرَهُ؛ لَأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي حَقِّهِمْ أَنَّهُ يُحَايِيهِمْ. وَإِنْ اشْتَرَاهُ مِنْ  
غُلَامٍ دُكَانِهِ أَوْ غَيْرِهِ حِيلَةً، لَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ مُرَابَحَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حِيلَةً، جَازٌ؛  
لَأَنَّهُ لَا تَهْمَةَ فِي حَقِّهِ.

فصل: وَإِنْ اشْتَرَى شَيْئًا، ثُمَّ بَاعَهُ بِرِبْحٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ، فَأَغْجَبَ أَحْمَدَ  
أَنْ يُخْبِرَ بِالْحَالِ عَلَى وَجْهِهِ، أَوْ يَطْرَحَ الرِّبْحَ مِنَ الثَّمَنِ الثَّانِي، وَيُخْبِرَ بِمَا  
بَقِيَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ سِيرِينَ، وَلِأَنَّ الرِّبْحَ أَحَدُ نَوْعِي الثَّمَنِ <sup>(٣)</sup>، فَيُخْبِرُ  
بِهِ فِي الْمُرَابَحَةِ، كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرَةِ. وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ أَحْمَدَ عَلَى سَبِيلِ  
الاسْتِحْبَابِ؛ لَأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْبَيَانِ. وَيَجُوزُ الْإِخْبَارُ بِالثَّمَنِ الثَّانِي وَحْدَهُ؛  
لَأَنَّهُ الثَّمَنُ الَّذِي حَصَلَ بِهِ هَذَا الْمِلْكُ، فَجَازَ الْخَبَرُ بِهِ وَحْدَهُ، كَمَا لَوْ خَسِرَ  
فِيهَا.

(١ - ١) فِي م: «يَبِيعُهُ».

(٢) فِي م: «أَبْنِهِ».

(٣) فِي ف: «نَمَاءُ الثَّمَنِ».



فصل : فإن بانَ للمُشْتَرَى أَنَّ البائعَ أَخْبَرَ بِأَكْثَرِ مِنْ رَأْسِ المَالِ ، فالْبَيْعُ صَحِيحٌ ؛ لَأَنَّهُ زَادَ فِي الثَّمَنِ ، فلم يَمْتَنِعْ صِحَّتُهُ ، كالتَّصْصِيَةِ . وَيَزْجُعُ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ وَحَظُّهَا مِنَ الرَّبْحِ ؛ لَأَنَّهُ بَاعَ بِرَأْسِ مَالِهِ وَمَا قَوَّرَهُ <sup>(١)</sup> مِنَ الرَّبْحِ ، فإذا بانَ رَأْسُ المَالِ ، كان مَبِيعًا بِهِ وَبَقْدَرِهِ <sup>(٢)</sup> مِنَ الرَّبْحِ . [ ١٥٣ ] وَإِنْ اخْتَارَ الْمُشْتَرَى رَدَّ الْمَبِيعِ ، فله ذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ غَرَضُهُ الشُّرَاءَ لِبَسَلْعَةٍ <sup>(٣)</sup> وَاحِدَةٍ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ . وظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْفِيِّ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ ؛ لَأَنَّهُ رَضِيَ الْمَبِيعَ بِثَمَنِ فَحَصَلَ لَهُ بِدُونِهِ ، فلم يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ ، كما لو اشْتَرَى مَعِيًّا فَبَانَ صَحِيحًا . فَأَمَّا الْبَائِعُ ، فلا خِيَارَ لَهُ ؛ لَأَنَّهُ بَاعَ بِرَأْسِ مَالِهِ وَقَدَرِهِ <sup>(٤)</sup> مِنَ الرَّبْحِ ، وَحَصَلَ لَهُ مَا عَقَّدَ بِهِ . وَفِي سَائِرِ مَا يُلْزَمُهُ الْإِخْتَارُ بِالْحَالِ عَلَى وَجْهِهِ ، فلم يَفْعَلْ ، يُخَيِّرُ الْمُشْتَرَى بَيْنَ أَخْذِهِ بِمَا اشْتَرَى بِهِ وَيَبْنَ الْفَسْخِ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَبِيعِ ثَمَنٌ غَيْرَ مَا عَقَّدَ بِهِ .

وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ فَلَمْ يُبَيِّنْ <sup>(٥)</sup> ، فعنه أَنَّهُ مُخَيِّرٌ بَيْنَ الْفَسْخِ وَأَخْذِهِ بِالثَّمَنِ حَالًا ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَرْضَ بِذِمَّةِ الْمُشْتَرَى ، فلا يُلْزَمُهُ الرِّضَا بِهَا . وعنه ، يُخَيِّرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَأَخْذِهِ بِالثَّمَنِ حَالًا ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَرْضَ بِذِمَّةِ الْمُشْتَرَى ، فلا يُلْزَمُهُ الرِّضَا بِهَا . وعنه ، يُخَيِّرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَأَخْذِهِ بِالثَّمَنِ مُؤَجَّلًا ؛ لَأَنَّهُ الثَّمَنُ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ الْبَائِعُ ، وَالتَّأْجِيلُ صِفَةٌ لَهُ <sup>(٦)</sup> ، فَأَشْبَهَ

(١) فِي م : « قَدَرَهُ » .

(٢) فِي ف : « بِحَصَّتِهِ » .

(٣) فِي م : « بِسَلْعَةٍ » .

(٤) فِي ف : « حَصَّتِهِ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، م : « يَبَيِّنُ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

الْخَبَرِ بِزِيَادَةِ فِي الْقَدْرِ . وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ بَعْدَ تَلَفِ الْمَبِيعِ ، حَبَسَ الْمَالَ بِقَدْرِ  
الْأَجَلِ .

فصل : وَإِنْ أَخْبَرَ بِثَمَنِ ، ثُمَّ قَالَ : غَلِطْتُ وَالثَّمَنُ أَكْثَرُ . ففیه ثلاث  
رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ <sup>(١)</sup> إِلَّا بَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ عَلَى نَفْسِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ  
قَوْلُهُ فِي الْغَلَطِ إِلَّا بَيِّنَةٌ ، كَالْمُضَارِبِ يُقَرَّرُ بِرَبْحٍ . وَالثَّانِيَّةُ ، إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا  
بِالصَّدَقِ ، قُبِلَ قَوْلُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ مَعَهُ فِي الْمُرَابَحَةِ فَقَدْ ائْتَمَنَهُ ،  
وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ يَمِينِهِ . وَالثَّلَاثَةُ ، لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ وَإِنْ أَقَامَ بِهِ <sup>(٢)</sup> بَيِّنَةٌ ، مَا لَمْ  
يُصَدِّقْهُ الْمُشْتَرِي ؛ لِإِقْرَارِهِ ابْتِدَاءً <sup>(٣)</sup> بِكَذِبِ بَيِّنَتِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ . فَإِنْ  
قُلْنَا بِقَبُولِ بَيِّنَتِهِ ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي : أَخْلِفُوهُ أَنَّهُ وَقَّتَ الْبَيْعَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ثَمَنَهَا  
أَكْثَرُ . فَعَلَى الْبَائِعِ الْيَمِينُ ، فَإِنْ نَكَلَ أَوْ أَقَرَّ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ  
الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ بِهَذَا الثَّمَنِ عَالِمًا ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ ، كَالْمُشْتَرِي إِذَا عَلِمَ  
الْعَيْبَ حَالَ الشُّرَاءِ . وَإِنْ حَلَفَ ، خُيِّرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ فَسْخِ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يَرْضَهُ بِأَكْثَرٍ مِمَّا بَذَلَهُ ، وَبَيْنَ قَبُولِهِ <sup>(٤)</sup> مَعَ إِعْطَائِهِ مَا غَلِطَ بِهِ وَحَظَّهُ <sup>(٥)</sup> مِنْ  
الرَّابِحِ ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ إِنَّمَا بَاعَهَا بِهَذَا الثَّمَنِ ظَنًّا أَنَّهُ رَأْسُ الْمَالِ ، فَعَلَيْهِ ضَرَرٌ <sup>(٦)</sup> فِي  
النَّقْصَانِ <sup>(٧)</sup> مِنْهُ . فَإِذَا أَخَذَهَا الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ ، فَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ

(١) زيادة من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : «أو تبدأ» .

(٤) في ف : «إمضائه» .

(٥) في م : «حظه» .

(٦ - ٧) في م : «بالنقصان» .

عنه الضَّرَرُ بالتَّزَامِ الْمُشْتَرَى مَا غَلِطَ بِهِ ، وَإِنْ اخْتَارَ الْفَسْخَ فَقَالَ الْبَائِعُ : أَنَا أُسْقِطُ الزِّيَادَةَ عَنْكَ . سَقَطَ الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَدَّلَهَا لَهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ وَتَرَاضِيَا بِهِ .

**فصل :** وَيَبْعُ التَّوْلِيَةِ هُوَ الْبَيْعُ بِمَثْلِ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ ، وَحُكْمُهُ مُحْكَمُ الْمُرَابَحَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا . وَيَصِحُّ بَلْفِظِ الْبَيْعِ ، وَبَلْفِظِ التَّوْلِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَدِّ لِمَعْنَاهُ .

قال أحمدُ : وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الرَّقْمِ ؛ وَهُوَ الثَّمَنُ الَّذِي يُكْتَبُ عَلَى الثُّوبِ ، وَلَا يَبْدَأُ مِنْ عِلْمِهِ حَالُ الْعَقْدِ ، لِيَكُونَ مَغْلُومًا . فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ مَجْهُولٌ .

وقال : الْمُسَاوَمَةُ عِنْدِي أَسْهَلُ مِنَ الْمُرَابَحَةِ ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْمُرَابَحَةِ يَغْتَرِبُهُ <sup>(١)</sup> أَمَانَةٌ وَاسْتِزْسَالٌ مِنَ الْمُشْتَرَى ، وَيَخْتِاجُ إِلَى تَحَرُّي الصَّدَقِ وَاجْتِنَابِ الرِّيْبَةِ . وَقَالَ فِي رَجُلَيْنِ اشْتَرَيَا ثَوْبًا بَعِشْرِينَ ، ثُمَّ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ بِاثْنَيْ عَشْرِينَ : فَإِنَّهُ يُخَيَّرُ <sup>(٢)</sup> فِي الْمُرَابَحَةِ بِأَحَدَى وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى نِصْفَهُ بَعِشْرَةَ ، وَنِصْفَهُ بِأَحَدَ عَشَرَ .

**فصل :** وَيَبْعُ الْمَوَاضِعَةَ أَنْ يُخْبَرَ بِرَأْسِ الْمَالِ ، ثُمَّ يَبْعُ بِهِ وَوَضِيعَةُ كَذَا ، أَوْ يَقُولَ : وَوَضِيعَةُ دِرْهَمٍ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ . وَحُكْمُهُ مُحْكَمُ الْمُرَابَحَةِ فِي تَفْصِيلِهِ . وَإِذَا قَالَ : رَأْسُ مَالِي فِيهِ مِائَةٌ ، بِعْتُكَ بِهَا وَوَضِيعَةُ دِرْهَمٍ مِنْ كُلِّ

(١) فِي م : (يَعْتَرِبُ بِهِ) .

(٢) فِي م : (يُخَيَّرُ) .

عَشْرَةً. فَالْثَمَنُ تِسْعُونَ؛ لِأَنَّ الْمَحْطُوطَ الْعَشْرُ، وَعَشْرُ الْمِائَةِ عَشْرَةٌ. [١٥٣ط] وَإِنْ قَالَ: بِوَضِيعَةٍ دِرْهَمٍ لِكُلِّ عَشْرَةٍ. كَانَ الْحَطُّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ دِرْهَمًا، دِرْهَمًا، وَالباقى تِسْعُونَ وَعَشْرَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ جُزْءًا مِنْ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ<sup>(١)</sup>: لِكُلِّ عَشْرَةٍ دِرْهَمٌ<sup>(٢)</sup>. كَانَ الدَّرْهَمُ مِنْ غَيْرِهَا، فَيَكُونُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ. وَإِذَا قَالَ: مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ. كَانَ الْحَطُّ مِنْهَا، فَيَكُونُ عَشْرَهَا.

فصل: وَإِذَا اشْتَرَى نِصْفَ عَبْدٍ بِعَشْرَةٍ، وَاشْتَرَى آخَرَ نِصْفَهُ بِعَشْرَيْنِ، ثُمَّ بَاعَهُ بِثَمَنِ وَاحِدٍ مُسَاوَمَةً، فَالْثَمَنُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ عَنْهُ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ مِلْكَيْهِمَا فِيهِ. وَإِنْ بَاعَهُ مُرَابِحَةً، فَكَذَلِكَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ؛<sup>(٣)</sup> لِذَلِكَ. وَالأُخْرَى<sup>(٤)</sup>، هُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ رُءُوسِ أَمْوَالِهِمَا؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْمُرَابِحَةِ يَفْتَضِي كَوْنَ الثَّمَنِ فِي مُقَابَلَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَقِيلَ: الْمَذْهَبُ رِوَايَةً وَاحِدَةً، أَنَّهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ وَجْهٌ خَرَّجَهُ أَبُو بَكْرٍ.

فصل: وَإِقَالَةُ النَّادِمِ فِي الْبَيْعِ مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَقَالَ نَادِمًا يَبْعَتُهُ، أَقَالَهُ اللَّهُ عَشْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ»<sup>(٥)</sup>،

(١) بعده في ف: «بوضعية درهم».

(٢) سقط من: ف.

(٣ - ٣) في م: «والثانية».

(٤ - ٤) سقط من: س ١، س ٢.

«وابن ماجه، إلا أن أبا داود لم يقل: «يوم القيامة»<sup>(١)</sup>. وهي فسخ في  
أصح الروايتين. وعنه، أنها يبيع؛ لأنها نقل الملك بعوض على وجه<sup>(٢)</sup>  
التراضى، فكانت بيعًا، كالأول. والأولى أولى؛ لأن الإقالة في السلم  
تجوز إجماعًا، ويصح السلم لا يجوز قبل قبضه. ولأن الإقالة الرفع والإزالة،  
ومنه: أقاله<sup>(٣)</sup> الله عزه. وذلك هو الفسخ. ولأنها تتقدّر بالثمن الأول،  
وتحصل بلفظ لا يتعقد به البيع، فكانت فسخًا، كالرد بالعيب. فعلى  
هذا، تجوز في المبيع قبل قبضه، ولا تجب بها شفعة، وتتقدّر بالثمن  
الأول. ومن حلف لا يبيع، فأقال، لا يحنث. وعلى الأخرى تنعكس  
هذه الأحكام، إلا بمثل الثمن، فإنه على وجهين؛ أصحهما أنها تتقدّر به؛  
لأنها حُصّت بمثل الثمن كالتولية. فإن أقال بأكثر منه، لم يصح، وكان  
الملك باقيا للمشتري؛ لأنهما تفاضلا فيما يفتبر فيه التماثل، فلم يصح،  
كبيع درهم بدرهمين.

(١ - ١) زيادة من: ف، ب.

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في فضل الإقالة، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود  
٢٤٦/٢. وابن ماجه، في: باب الإقالة، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٤١/٢.  
كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٥٢/٢.

(٢) في ف: وجه.

(٣) في م: أقال.



## بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ

إذا اختلفا في قَدْرِ الثَّمَنِ وَالسَّلْعَةِ قَائِمَةً، تَحَالَفاً؛ يَأْخُذُ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اختلفَ البيعان، وليس بينهما يَمِينَةٌ، والبيوعُ» <sup>(١)</sup> قَائِمٌ بَعَيْنِهِ، فالقول ما قال البائع، أو يَتَرَادَانِ البيوعُ». رواه ابن ماجه <sup>(٢)</sup>. وفي لَفْظٍ: «تَحَالَفاً» <sup>(٣)</sup>. ولأنَّ <sup>(٤)</sup> البائع يَدْعِي عَقْدًا بِثَمَنِ كَثِيرٍ يُنْكِرُهُ الْمُشْتَرِي، والمُشْتَرِي يَدْعِي عَقْدًا يُنْكِرُهُ البائع، والقَوْلُ قولُ المُشْكِرِ مع يَمِينِهِ.

وَيُتَدَأُ يَمِينَ البائع؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْقَوْلَ ما قال البائع، ولأنَّ

(١) في ف: «المبيع».

(٢) في: باب البيعان يختلفان، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٣٧/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢٥٥/٢. والترمذي مرسلًا، في: باب ما جاء إذا اختلف البيعان، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٢٧١/٥. والدارمي، في: باب إذا اختلف المتبايعان، من كتاب البيوع. سنن الدارمي ٢٥٠/٢. والإمام مالك، في: باب بيع الخيار، من كتاب البيوع. الموطأ ٢٧١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٦٦/١.

(٣) الرواية بهذا اللفظ غير موجودة في شيء من كتب الحديث التي بين أيدينا. وقال الحافظ ابن حجر: أما رواية التحالف فاعترف الرافعي في التذنيب أنه لا ذكر لها في شيء من كتب الحديث. التلخيص الحبير ٣١/٣. وانظر الإرواء ١٧١/٥.

(٤) في م: «كان».

جَبَبَتْهُ أَقْوَى ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا تَخَالَفَا ، رَجَعَ الْمَبِيعُ إِلَيْهِ ، فَكَانَتْ الْبِدَايَةُ بِهِ أُولَى ، كَصَاحِبِ الْيَدِ . وَيَجِبُ الْجَمْعُ فِي الْيَمِينِ بَيْنَ التَّنْفِي وَالْإِثْبَاتِ ؛ لِأَنَّهُ يَدْعَى عَقْدًا وَيُنَكِّرُ آخَرَ ، فَيُخْلِفُ عَلَيْهِمَا ، وَيُقَدِّمُ التَّنْفِي ، فيقولُ : وَاللَّهِ مَا بَعَثَهُ بِكَذَا ، وَلَقَدْ بَعَثَهُ بِكَذَا . لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْيَمِينِ أَنَّهَا لِلتَّنْفِي ، وَتَكْفِيهِ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى فَضْلِ الْقَضَاءِ . فَإِنْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا ، لَزِمَهُ مَا قَالَ صَاحِبُهُ ، وَإِنْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِمَا قَالَ الْآخَرُ ، فَلَا يَمِينُ .

وإن حَلَفَا ، ثُمَّ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِمَا قَالَ الْآخَرُ ، أُجِبَ عَلَى الْقَبُولِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ مَا أَدَّعَاهُ ، وَإِنْ لَمْ يَرْضِيَا ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفَسْخُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْفَسْخَ لِلْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ صَحِيحٌ ، [ ١٥٤ ] وَإِنَّمَا يُفْسَخُ لَتَعَذُّرِ إِمضَائِهِ فِي الْحُكْمِ ، فَأَشْبَهَ نِكَاحَ الْمَرْأَةِ إِذَا زَوَّجَهَا الرِّبَايَانِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَوْ يَتَرَادَّانِ الْبَيْعَ » . فَجَعَلَهُ إِلَيْهِمَا . وَفِي سِيَاقِهِ أَنَّ<sup>(١)</sup> ابْنَ مَسْعُودٍ رَوَاهُ لِلْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ، وَقَدْ اخْتَلَفَا فِي ثَمَنِ مَبِيعٍ ، فَقَالَ الْأَشْعَثُ : فَإِنِّي أَرَى أَنْ أُرَدَّ الْبَيْعَ . وَلِأَنَّهُ فَسَخَ لاسْتِدْرَاكِ الظُّلَامَةِ ، أَشْبَهَ رَدَّ الْمَعِيبِ .

**فصل :** قال القاضي : ظاهرُ كلامِ أحمدَ أَنَّ الْفَسْخَ يَنْفُذُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ؛ لِأَنَّهُ فَسَخَ لاسْتِدْرَاكِ الظُّلَامَةِ ، فَأَشْبَهَ رَدَّ الْمَعِيبِ . واختارَ أبو الخطابُ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ إِنْ كَانَ ظَالِمًا ، فَفَسَخَ الْبَائِعُ يَنْفُذُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ؛ لِعَجْزِهِ عَنْ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ ، فَمَلَكَ الْفَسْخَ ، كَمَا لَوْ أَفْلَسَ الْمُشْتَرِي . وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ ظَالِمًا ، لَمْ

(١) فِي م : « إِلَى » .



يَنْقُذَ فَسْخُحُهُ بَاطِنًا ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ إِمْضَاءُ الْعَقْدِ ، فَلَمْ يَنْقُذْ فَسْخُحَهُ ، وَلَمْ يَمْلِكْ التَّصَرُّفَ فِي الْمَبِيعِ ؛ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ .

فصل : وَإِنْ اِخْتَلَفَا بَعْدَ تَلْفِ الْمَبِيعِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَتَحَالَفَانِ وَيُفْسَخَانِ الْبَيْعَ ؛ لِأَنَّ الْمَغْنَى الَّذِي شُرِعَ لَهُ التَّحَالُفُ حَالُ قِيَامِ السَّلْعَةِ مَوْجُودٌ حَالُ تَلْفِهَا ، فَيُشْرَعُ ، وَيَجِبُ رَدُّ قِيَمَةِ السَّلْعَةِ . فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي قِيَمَتَيْهَا ، وَجِبَ قِيَمَةُ مِثْلِهَا ، مَوْصُوفًا بِصِفَاتِهَا وَإِنْ زَادَتْ عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْبَائِعُ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ سَقَطَ وَوَجَبَتِ الْقِيَمَةُ . فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الصِّفَةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ . وَالثَّانِيَةُ ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ : « وَالْبَيْعُ <sup>(١)</sup> قَائِمٌ بِعَيْنِهِ » . فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ التَّحَالُفُ مَعَ تَلْفِهَا ، وَلَأنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى انْتِقَالِ الْمَبِيعِ إِلَى الْمُشْتَرِي بَثْمَنِ ، وَاخْتَلَفَا فِي الزَّائِدِ الَّذِي يَدَّعِيهِ الْبَائِعُ وَيُنْكِرُهُ الْمُشْتَرِي ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ ، وَإِنَّمَا تُرِكَ هَذَا مَعَ قِيَامِ السَّلْعَةِ لِإِمْكَانِ التَّرَادُّ ، وَلَا يُمَكِّنُ رَدُّ السَّلْعَةِ بَعْدَ تَلْفِهَا .

وَإِنْ تَقَايَلَا الْمَبِيعُ ، أَوْ رُدَّ بِعَيْنٍ ، ثُمَّ اِخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ ، فَقَالَ الْبَائِعُ : هُوَ قَلِيلٌ . وَقَالَ الْمُشْتَرِي : هُوَ كَثِيرٌ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ قَدْ انْفَسَخَ ، وَالْبَائِعُ مُنْكَرٌ لِمَا يَدَّعِيهِ الْمُشْتَرِي لَا غَيْرُ . وَإِنْ مَاتَ الْمُتَبَايعَانِ ، فَوَرَثَتْهُمَا بَمَثَرَتَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ فِي الْمَالِ ، فَقَامَ الْوَارِثُ فِيهَا مَقَامَ الْمُزَوَّرِ ، كَالْيَمِينِ فِي الدَّعْوَى . وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ يَسَنَ وَكَيْلَيْنِ ، تَحَالَفَا ؛ لِأَنَّهُمَا عَاقِدَانِ ،

---

(١) فِي ف : « الْمَبِيعِ » .

فَتَحَالَفَا ، كَالْمَالِكَيْنِ .

**فصل :** وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْمَبِيعِ ، فَقَالَ : بِعُتْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ .  
فَقَالَ : بَلْ هُوَ وَالْجَارِيَةُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ بَيْعَ  
الْجَارِيَةِ ، فَاخْتَصَّتِ الْيَمِينُ بِهِ ، كَمَا لَوْ اِخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْعَقْدِ . وَإِنْ قَالَ :  
بِعُتْكَ هَذَا الْعَبْدَ . فَقَالَ : بَلْ بَعْتَنِي هَذَا الثَّوْبَ . حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
عَلَى مَا أَنْكَرَهُ خَاصَّةً . ثُمَّ إِنْ كَانَ الْعَبْدُ فِي يَدِ الْبَائِعِ ، فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي  
أَخْذُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ، فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَخْذُهُ ؛  
لِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ ثَمَنُهُ فَيَفْسَخَ الْبَيْعَ وَيَأْخُذَهُ ، وَالثَّوْبُ يُقْرَأُ فِي يَدِ  
الْبَائِعِ ، وَيُرَدُّ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي . وَإِنْ قَامَتِ بَيِّنَةٌ بِالْعَقْدَيْنِ ، ثَبَتَا ،  
وَإِنْ قَامَتِ بَيِّنَةٌ أَحَدَهُمَا ، ثَبَتَ وَيُحْلِفُ الْمُتَنَكِّرُ لِلْآخَرِ ، "وَيَبْطُلُ حُكْمُهُ" .

**فصل :** وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الثَّمَنِ ، رُجِعَ إِلَى نَقْدِ الْبَلَدِ . نَصَّ عَلَيْهِ .  
فَإِنْ كَانَ فِيهِ نَقُودٌ ، رُجِعَ إِلَى أَوْسَطِهَا ، وَعَلَى مَنْ الْقَوْلُ قَوْلُهُ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّ  
الظَّاهِرَ صِدْقُهُ ، فَكَانَ الْقَوْلُ [ ١٥٤ ظ ] قَوْلَهُ ، كَالْمُتَنَكِّرِ . وَقَالَ الْقَاضِي :  
يَتَحَالَفَانِ .

**فصل :** وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي أَجَلٍ ، أَوْ شَرْطٍ ، أَوْ رَهْنٍ ، أَوْ ضَمِينٍ وَنَحْوِهِ ،  
فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكَرُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ ، فَأُشْبِهَ  
مُنْكَرَ الْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَتَحَالَفَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا اِخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْعَقْدِ ،  
فَأُشْبِهَ مَا <sup>(٢)</sup> لَوْ اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « كَمَا » .

وإن اختلفا فيما يُفسدُ العقدَ ، فالقولُ قولُ مَنْ يَنْفِيهِ ؛ لأنَّ ظاهرَ<sup>(١)</sup> حالِ المُسلمِ تعاطى الصَّحيح . وإن قال أحدهما : كنتُ مُكرِّها . أو : مَجْنُونًا . فالقولُ قولُ الآخَرِ ؛ لأنَّ الأصلَ معه . وإن قال : كنتُ صَغِيرًا . فكذلك . نصَّ عليه ؛ لأنَّهما اختلفا فيما يُفسدُ العقدَ ، فَقَدِمَ قولُ مَنْ يَدَّعِي صِحَّتَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ القولَ قولُ مُدَّعِي الصَّغَرِ ؛<sup>(٢)</sup> «لأنَّه الأصلُ» . وإن قال عَبْدٌ : بِغُثِّكَ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِي . فأنكره المُشْتَرِي ، فالقولُ قولُ المُشْتَرِي ؛ لأنَّ الأصلَ الصَّحَّةُ . وإن أنكره السَّيِّدُ ، فالقولُ قَوْلُهُ ؛ لأنَّ الأصلَ معه ، ولا دَلِيلَ على خِلَافِهِ . وإن قال أَحَدُ الْمُتَصَارِفَيْنِ : تَفَرَّقْنَا قَبْلَ الْقَبْضِ .<sup>(٣)</sup> أو ادَّعَى<sup>(٤)</sup> فَسَخَ<sup>(٤)</sup> العقدِ ، وأنكره الآخَرُ ، فالقولُ قولُ مُدَّعِي الصَّحَّةِ ؛ لأنَّ الأصلَ معه .

وإن اختلفا في عَيْبٍ يَخْدُثُ مِثْلَهُ ، فادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ حَدَثَ عِنْدَ صَاحِبِهِ ، ففيه رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، القولُ قولُ البائعِ ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الْعَيْبِ . والثَّانِيَةُ ، القولُ قولُ المُشْتَرِي ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الْقَبْضِ لِلْجُزْءِ الْفَائِتِ ، وَعَدَمُ اسْتِحْقَاقِ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الثَّمَنِ . وإن رَدَّ بَعِيْبٌ ، فقال البائعُ : ليس هذا المَبِيعُ . فالقولُ قَوْلُهُ ؛ لأنَّ الأصلَ سَلَامَةُ الْمَبِيعِ وَبَقَاءُ الْعَقْدِ . وإن قَبِضَ الْمُسْلِمَ فِيهِ أَوِ الْمَبِيعَ بِالْكَيْلِ ، ثم قال : غَلِطْتُ عَلَيَّ فِي الْكَيْلِ . ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، القولُ قولُ البائعِ ؛ لأنَّ الأصلَ السَّلَامَةُ مِنَ الْغَلْطِ .

(١) في م : «الظاهر من» .

(٢ - ٢) في م : «لأنَّ الأصلَ معه» .

(٣ - ٣) في م : «فادَّعَى» .

(٤) سقط من : الأصل .

والثاني ، القول قول المشتري ؛ لأن الأصل عدم القبض لما أنكرك قبضه . وإن كان قبضه جزافاً ، فالقول قوله في قدره ، وجهها واحداً .

فصل : وإن باعه بتمن معين ، وقال كل واحد منهما : لا أسلم ما بيعته حتى أقبض عوضه . فجعل بينهما عدل يقبض منهما ، ويسلم إليهما معاً ؛ لأنهما سواء في تعلّق حقوقهما بالعين<sup>(١)</sup> . وإن كان البيع بتمن في الذمة ، أُجبر البائع على تسليم المبيع أولاً ؛ لتعلّق حق المشتري بعينه ، فقدم على ما تعلّق بالذمة ، كأرش الجناية مع الدين ، ثم يُجبر المشتري على تسليم الثمن .

فإن كان مُعسراً ، أو<sup>(٢)</sup> ماله غائب في مسافة القصر ، فللبائع فسخ البيع ؛ لأن عليه ضرراً في تأخير الثمن ، فجاز له الرجوع إلى عين ماله ، كما لو أفلس المشتري . وإن كان الثمن حاضراً ، أُجبر على دفعه في الحال ، وإن كان في داره أو دكانه ، حُجر عليه في المبيع وفي سائر ماله حتى يُسلمه ؛ لئلاً يتصرف في المبيع فيضّر بالبائع . وإن كان غائباً دون مسافة القصر ، ففيه وجهان ؛ أحدهما<sup>(٣)</sup> ، له الفسخ ؛ لأنه تعذّر الثمن للإعسار ، أشبه الإفلاس . والثاني ، لا يفسخ ، ولكن يُحجر على المشتري ؛ لأنه في حكم الحاضر ، أشبه الذي في البلد .<sup>(٤)</sup> والصحيح عندي أنه لا يجب عليه تسليم المبيع ما لم يُحضّر الثمن ويمكن أخذه ؛ لأنّ

(١) بعده في ف : « معاً » .

(٢) في م : « و » .

(٣) بعده في م : « جاز » .

(٤) (٤ - ٤) سقط من : م .

١٠) في تَسْلِيمِهِ بدونِ ذلكِ ضَرَرًا وخطَرًا بِفَوَاتِ الثَّمَنِ عَلَيْهِ ، فلم يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ  
عِوَضِهِ ؛ قِيَاسًا عَلَى الْعِوَضِ الْآخِرِ ١١).

---

(١ - ١) سقط من : م .



## كتاب السلم [١٥٥]

السَّلْمُ أَنْ يُسَلِّمَ عَيْنًا حَاضِرَةً فِي عَوَضٍ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ .

وهو نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ ، يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَالسَّلْمِ «وَالسَّلْفِ» ، وَتُعْتَبَرُ فِيهِ شُرُوطُ الْبَيْعِ ، وَيَرِيدُ بِشُرُوطِ سِتَّةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَنْضَبِطُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ بِاخْتِلَافِهَا ظَاهِرًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَّعِقُ بِالصِّفَةِ <sup>(١)</sup> ، فَيُشْتَرَطُ إِمْكَانُ ضَبْطِهَا ، فَيَصِحُّ السَّلْمُ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ وَالْمَذْرُوعِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ <sup>(٢)</sup> فِي <sup>(٣)</sup> الثَّمَارِ السَّتَيْنِ وَالثَّلَاثِ ، فَقَالَ : «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَ <sup>(٤)</sup> وَزْنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ،

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في ف : «بالصفات» .

(٣) في الأصل : «يسلمون» .

(٤) سقط من : م .

(٥) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف ، ب : «أو» .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب السلم في وزن معلوم ، وباب السلم إلى أجل معلوم ، من كتاب السلم . صحيح البخاري ١١١/٣ ، ١١٣ . ومسلم ، في : باب السلم ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١٢٢٧/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في السلف ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢٤٦/٢ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء في السلف في الطعام والتمر ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٤٨/٦ . والنسائي ، في : باب السلف في الثمار ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٥٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب السلف في كيل معلوم ... ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٦٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/١ .

وعبدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَثَرَى : كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَامِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ ، فَتُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِيبِ . فَقِيلَ : أَكَانَ<sup>(١)</sup> لَهُمْ زَرْعٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ ؟ قَالَا<sup>(٢)</sup> : مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> . فَتَبَّتْ جَوَارِ السَّلَامِ فِي ذَلِكَ بِالْحَبَرِ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ مَا يُضْبِطُ بِالصِّفَةِ<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ فِي مَغْنَاهُ .

وَيَصِحُّ فِي الْحَبَرِ ، وَاللَّبَأِ ، وَالشَّوَاءِ ؛ لِأَنَّ عَمَلَ النَّارِ فِيهِ مُعْتَادٌ مُمَكِّنٌ ضَبْطُهُ بِالنَّشَافَةِ وَالرُّطُوبَةِ ، فَصَحَّ السَّلَفُ فِيهِ ، كَالْمُجَفَّفِ بِالشَّمْسِ<sup>(٥)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَصِحُّ فِي الشَّوَاءِ وَاللَّحْمِ الْمَطْبُوخِ ؛ لِأَنَّ عَمَلَ النَّارِ فِيهِ يَخْتَلِفُ ، فَلَا يَنْضَبِطُ .

**فصل : لَا يَصِحُّ فِيهَا لَا يَنْضَبِطُ ؛ كَالْجَوْهَرِ ، وَاللُّؤْلُؤِ ، وَالزَّرَجِدِ ، وَالْيَاقُوتِ ، وَالْعَقِيقِ وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا مُتَبَايِنًا بِالْكِبَرِ وَالصَّغَرِ ، وَحُسْنِ التَّدْوِيرِ ، وَزِيَادَةِ ضَوْئِهَا ، وَلَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرُهَا بَيَاضَ الْعُصْفُورِ**

(١) فِي الْأَصْلِ : « إِنْ كَانَ » .

(٢) فِي النِّسْخِ : « قَالَ » ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَحَاشِيَةِ ب .

(٣) فِي : بَابِ السَّلَامِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ ، وَفِي : بَابِ السَّلَامِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ ، وَفِي : بَابِ السَّلَامِ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ ، مِنْ كِتَابِ السَّلَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٢/٣ ، ١١٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي السَّلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٤٧/٢ . وَالنِّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ السَّلَامِ فِي الطَّعَامِ ، وَبَابِ السَّلَامِ فِي الزَّرِيبِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُجْتَبَى ٧/

٢٥٥ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ السَّلَامِ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ ... ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٧٦٦/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٤/٤ .

(٤) فِي م : « فِي الصِّفَةِ » .

(٥) فِي ف ، م : « فِي الشَّمْسِ » .



ونحوه؛ «لأنَّه يَخْتَلِفُ».

«وفي»<sup>(٢)</sup> الحَوَامِلِ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَالشَّاةِ اللَّبُونِ، وَالْأَوَانِيِ الْمُخْتَلِفَةِ الرُّءُوسِ وَالْأَوْسَاطِ وَجِهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَصِحُّ السَّلَامُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ؛ لِأَنَّ الصَّفَةَ لَا تَأْتِي عَلَيْهِ، «وَالْوَلَدُ» وَاللَّبَنُ مَجْهُولٌ. وَالثَّانِي، يَصِحُّ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ الْحَمَلَ وَاللَّبَنَ لَا يُحْكَمُ لِهَمَا<sup>(٥)</sup> مَعَ الْأُمِّ، بِدَلِيلِ الْبَيْعِ، وَالْأَوَانِيِ يُمَكِّنُ ضَبْطُهَا بِسَعَةِ رَأْسِهَا وَأَسْفَلِهَا وَعُلُوِّ حَائِطِهَا، فَهِيَ كَالْأَوَانِيِ الْمُرَبَّعَةِ.

وَمَا فِيهِ خَلْطٌ مِنْ غَيْرِهِ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ؛ أَحَدُهَا، مَا خَلَطَهُ لِمُضْلَحَتِهِ وَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ؛ كَالْإِنْفَاحَةِ فِي الْجُبْنِ، وَالْمِلْحِ فِي الْخُبْزِ وَالشَّيْرِجِ، وَالْمَاءِ فِي خَلِّ الثَّمَرِ، فَيَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ؛ «لأنَّه يَسِيرُ لِلْمُضْلَحَةِ». الثَّانِي، أَخْلَاطٌ مُتَمَيِّزَةٌ مَقْصُودَةٌ، كَتَوْبٍ مَنَسُوجٍ مِنْ شَيْئَيْنِ<sup>(٨)</sup>، فَيَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّ ضَبْطَهُ مُمَكِّنٌ، وَفِي مَعْنَاهِ النَّبْلُ وَالنَّشَابُ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ فِيهِ أَخْلَاطًا، وَيَخْتَلِفُ طَرَفَاهُ وَوَسْطُهُ، فَأَشْبَهَ الْقَيْسِيُّ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ أَخْلَاطَهُ مُتَمَيِّزَةٌ مُمَكِّنُ ضَبْطِهَا، وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ

(١ - ١) فِي م: «لأنَّها تختلف».

(٢ - ٢) فِي الْأَصْل: «فِي».

(٣) فِي م: «أَنْ يَسْلَم».

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

(٥) فِي الْأَصْل: «لَا يَصِح».

(٦) فِي الْأَصْل: «لَهَا».

(٧ - ٧) سَقَطَ مِنْ: م.

(٨) فِي م: «شَيْء».

يَسِيرٌ مَعْلُومٌ بِالْعَادَةِ، فَهُوَ كَالثِّيَابِ مِنْ جَنْسَيْنِ، بِخِلَافِ الْقَيْسِيِّ . الثالثُ ،  
 الْمَغْشُوشُ ؛ كَاللَّبَنِ الْمَشُوبِ<sup>(١)</sup> ، وَالْحِنْطَةِ فِيهَا الزَّوَانُ<sup>(٢)</sup> ، فَلَا يَصِيحُ السَّلَمُ  
 فِيهِ ؛ لِأَنَّ غِشَّهُ يَمْنَعُ الْعِلْمَ بِقَدْرِ الْمَقْصُودِ فِيهِ ، فَيَكُونُ فِيهِ عَرَزٌ . الرابعُ ،  
 أَخْلَاطُ مَقْصُودَةٍ غَيْرِ مُتَمَيِّزَةٍ ؛ كَالْغَالِيَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَالنَّدِّ<sup>(٤)</sup> ، وَالْمَعَاجِينِ ، فَلَا يَصِيحُ  
 السَّلَمُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَأْتِي عَلَيْهِ ، وَفِي مَعْنَاهِ الْقَيْسِيُّ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى  
 الْحَشَبِ وَالْقُرُونِ<sup>(٥)</sup> وَالْعَقَبِ<sup>(٦)</sup> وَالْغِرَاءِ<sup>(٧)</sup> وَالتَّوْزِ<sup>(٨)</sup> ، فَلَا يَصِيحُ السَّلَمُ  
 فِيهَا<sup>(٩)</sup> ؛ لِلْعَجْزِ عَنْ ضَبْطِ<sup>(١٠)</sup> مَقَادِيرِ ذَلِكَ ، [ ١٥٥ ط ] وَتَمَيِّزِ مَا فِيهِ مِنْهَا .  
 وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّهُ يَصِيحُ السَّلَمُ فِيهَا كَالثِّيَابِ .

**فصل :** وَفِي الْحَيَوَانِ رِوَايَتَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، صِحَّةُ السَّلَامِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ أَبَا  
 رَافِعٍ قَالَ : اسْتَسْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا<sup>(١١)</sup> . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ

(١) فِي م : « الْمَغْشُوشُ » .

(٢) الزَّوَانُ وَالزَّوَانُ : حَبٌّ يَخَالِطُ الْحِنْطَةَ فَيَكْسِبُهُ الرِّدَاءَ ، وَأَهْلُ الشَّامِ يَسْمُونَهُ الشَّيْلَمَ .

(٣) الْغَالِيَةُ : أَخْلَاطٌ مِنَ الطَّيِّبِ .

(٤) النَّدُّ : عُودٌ يَتَبَخَّرُ بِهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « الْقُرُونُ » .

وَالْقُرْنُ : الْحَبْلُ الْمَفْتُولُ مِنْ لَحَاءِ الشَّجَرِ ، وَالْخَصْلَةُ الْمَفْتُولَةُ مِنَ الْعِهْنِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « الْعَصْبُ » ، وَفِي م : « الْقَصْبُ » .

وَالْعَقَبُ ؛ بِالتَّحْرِيكِ : الْعَصْبُ تَعْمَلُ مِنْهُ الْأَوْتَارُ .

(٧ - ٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، م .

(٨) هَكَذَا ضَبَطَهَا فِي كَشَافِ الْقَنَاعِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَعْرِيفَهَا . كَشَافُ الْقَنَاعِ ٢٩٩/٣ .

(٩) فِي س ٢ : « فِيهِ » .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(١١) الْبَكْرُ : الْفَتَى مِنَ الْإِبِلِ .

(١٢) فِي : بَابٌ مِنْ اسْتَسْلَفَ شَيْئًا ... مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٢٤/٣ . =

يُثْبِتُ فِي الذِّمَّةِ صَدَاقًا، فَصَحَّ السَّلَمُ فِيهِ كَالثِّيَابِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ<sup>(١)</sup> اخْتِلَافًا مُتَبَايِنًا مَعَ ذِكْرِ أَوْصَافِهِ الظَّاهِرَةِ ، فَرُبَّمَا تَسَاوَى الْعَبْدَانِ فِي الصِّفَاتِ الْمُغْتَبَرَةِ ، وَأَحَدُهُمَا يُسَاوِي أَمْتًا لَصَاحِبِهِ ، وَإِنْ اسْتَقْصَى صِفَاتِهِ كُلَّهَا ، تَعَذَّرَ تَسْلِيمُهُ .

وَفِي الْمَعْدُودِ مِنْ<sup>(٢)</sup> الْجَوَازِ ، وَالْبَيْضِ ، وَالْبَطِيخِ ، وَالرُّمَّانِ ، وَالْبَقْلِ ، وَنَحْوِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ يَسِيرٌ ، وَيُمْكِنُ ضَبْطُهُ<sup>(٣)</sup> ؛ بَعْضُهُ بِالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَبَعْضُهُ بِالْوَزْنِ . وَفِي الرُّءُوسِ وَالْأَطْرَافِ وَالْجُلُودِ مِنَ الْخِلَافِ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا فِيمَا قَبْلَهُ .

**فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي ، مَعْرِفَةُ قَدْرِهِ بِالْكَيْلِ إِنْ كَانَ مَكِيلًا ، وَ<sup>(٤)</sup> بِالْوِزْنِ إِنْ كَانَ مَوْزُونًا ، وَبِالذَّرْعِ إِنْ كَانَ مَذْرُوعًا ؛** لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٥)</sup> ، وَلِأَنَّهُ عَوَظٌ غَيْرُ مُشَاهِدٍ ، يُثْبِتُ فِي الذِّمَّةِ ، فَاسْتُرِطَ مَعْرِفَةُ قَدْرِهِ ، كَالثَّمَنِ .

---

= كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي حَسَنِ الْقِضَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٢٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ اسْتِسْلَافِ الْحَيَوَانِ وَاسْتِقْرَاضِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُجْتَبَى ٧ / ٢٥٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ السَّلَمِ فِي الْحَيَوَانِ ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ٧٦٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الرِّخْصَةِ فِي اسْتِقْرَاضِ الْحَيَوَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٢٥٤ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ السَّلَفِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمَوْطَأُ ٢ / ٦٨٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٩٠ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «مُخْتَلِفٌ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «فِي» .

(٣) فِي س ٢ ، ف : «ضَبْطٌ» .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «أَوْ» .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٥٣ .

ويجب أن يكون ما يُقدَّر به معلوماً عند العامة ، فإن قَدَّرَه بإناء ، أو صنْجَةً بعَيْنِها غير معلومة ، لم يصح ؛ لأنَّه قد يَهْلِكُ فيجْهَلُ قَدْرَه ، وهذا غَرَرٌ لا يَحْتَاجُ الْعَقْدُ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وإن أَسْلَمَ في المِكْيَالِ وَزَنًا ، وفي المَوْزُونِ كَيْثَلًا . فعنه ، لا يصح ؛ لأنَّه مَبِيعٌ اشْتَرَطَ مَعْرِفَةَ قَدْرِهِ ، فلم يَجْزُ بغير ما هو مُقَدَّرٌ به ، كالرَّبْوَيَّاتِ . وعنه ما يَدُلُّ على الجَوَازِ ؛ لأنَّه يُخْرِجُه عن الجَهَالَةِ وهو الغَرَضُ <sup>(٢)</sup> . ولا بُدَّ مِنْ <sup>(٣)</sup> تَقْدِيرِ الْمَذْرُوعِ بِالذَّرْعِ . فأَمَّا الْمَعْدُودُ فَيُقَدَّرُ بِالْعَدَدِ . وقيل : بِالْوَزْنِ ؛ لأنَّه يَتَبَيَّنُ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّه يُقَدَّرُ به عند العامة ، والتَّفَاوُتُ يَسِيرُ <sup>(٤)</sup> يُضْبَطُ بِالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ ، ولهذا لا تَقَعُ الْقِيَمَةُ بَيْنَ الْجَوَازَتَيْنِ وَالْبَيْضَتَيْنِ . فإن كان يَتَفَاوُتُ كَثِيرًا ؛ كَالرُّمَّانِ ، وَالْبِطِّيخِ ، وَالشَّفَرَجَلِ ، وَالْبُقُولِ ، قَدَّرَه بِالْوَزْنِ ؛ لأنَّه أَضْبَطُ لكَثْرَةِ تَفَاوُثِهِ وَتَبَائِنِهِ ، وَلَا يُمَكِّنُ ضَبْطُهُ بِالْكَيْلِ ؛ لِتَجَافِيهِ فِي الْمِكْيَالِ ، وَلَا بِالْحَزْمِ ؛ لأنَّه يَخْتَلِفُ ، وَيُمَكِّنُ حَزْمَ الْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ ، فَتَعَيَّنَ الْوَزْنُ لِتَقْدِيرِهِ .

**فصل : الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، أن يَجْعَلَ له أَجَلًا مَعْلُومًا ، فإن أَسْلَمَ حَالًا ، لم يصح ؛** لحديث ابن عباس ، ولأنَّ السَّلَمَ إِنَّمَا جَازَ رُخْصَةً لِلْمَرْفُوقِ <sup>(٥)</sup> ، وَلَا يَخْصُلُ الْمَرْفُوقُ <sup>(٦)</sup> إِلَّا بِالْأَجَلِ ، فَلَا يَصِحُّ بِدُونِهِ ، كَالْكِتَابَةِ . فإن كان بَلْفَظِ الْبَيْعِ ؛ صَحَّ حَالًا . قال القاضي : ويجوزُ التَّفَرُّقُ قَبْلَ قَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ ؛ لأنَّه

(١) في ف : « عليه » .

(٢) في الأصل : « العوض » .

(٣) في الأصل : « في » .

(٤) بعده في م : « و » .

(٥) في ف : « للرفق » .

(٦) في ف : « الرفق » .

يَتَّع . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّهُ يَتَّعُ دَيْنِ بَدَيْنِ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْأَجَلِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ ؛ أَحَدُهَا ، كَوْنُهُ مَعْلُومًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِلَّا أَجَلٌ مُسَمًّى﴾ <sup>(١)</sup> . وَلِلْخَبَرِ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ جَعَلَهُ إِلَى الْحَرَمِ ، أَوْ يَوْمٍ مِنْهُ ، أَوْ عِيدِ الْفِطْرِ ، وَنَحْوِهَا <sup>(٣)</sup> ، جَازَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَإِنْ قَدَّرَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَعْرِفُهُ النَّاسُ ؛ كَكَائُونٍ <sup>(٥)</sup> ، وَعِيدِ لِلْكُفَّارِ يَعْرِفُهُ الْمُسْلِمُونَ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ لَا يَحْتَلِفُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ الْمُسْلِمُونَ ؛ كَالشَّعَانِينَ وَعِيدِ الْفِطْرِ <sup>(٦)</sup> ، لَمْ يَصِحَّ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ [١٥٦] لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَا يَعْرِفُونَهُ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، فَبَقِيَ مَجْهُولًا . وَإِنْ جَعَلَا <sup>(٧)</sup> الْأَجَلَ إِلَى مُدَّةٍ <sup>(٨)</sup> ، كَشَهْرِ مُعَيَّنٍ ، تَعَلَّقَ بِأَوَّلِهَا <sup>(٩)</sup> . وَلَوْ قَالَ : مَحِلُّهُ فِي رَمَضَانَ . فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٢) هو حديث ابن عباس المتقدم في صفحة ١٥٣ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «نَحْوَهُ» .

(٤) سورة البقرة ١٨٩ .

(٥) الْكَائُونُ : شَهْرَانِ فِي قَلْبِ الشَّتَاءِ . الْقَامُوسُ (ك ن ن) . وَهُمَا كَائُونُ الْأَوَّلِ ، دَيْسَمِيرُ ، وَكَائُونُ الثَّانِي ، يَنَائِرُ .

(٦) الشَّعَانِينَ : عِيدُ لِلنَّصَارَى يَقَعُ يَوْمَ الْأَحَدِ السَّابِقِ لِعِيدِ الْفِصْحِ . وَالْفِطْرِ : عِيدُ لِلْيَهُودِ يَكُونُ فِي خَامِسِ عَشْرِ نَيْسَانَ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَيْسَانَ الرُّومِيَّ ، بَلْ شَهْرٌ مِنْ شَهْرِهِمْ .

(٧) فِي س ٢ : «جَعَلَ» .

(٨) بَعْدَهُ فِي م : «مَعْلُومَةٌ» .

(٩) فِي ف : «بِأَوَّلِهِ» .

لَرْوَجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي رَمَضَانَ . طَلَّقْتُ فِي أَوَّلِهِ ، وَلَوْ اخْتَمَلَ غَيْرَ الْأَوَّلِ ،  
 لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ بِالشُّكِّ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ جَعَلَهُ اسْمًا يَتَنَاولُ شَيْئَيْنِ ، كَرَبِيعٍ ، تَعْلَقَ  
 بِأَوَّلِهِمَا <sup>(٢)</sup> ، <sup>(٣)</sup> كَمَا لَوْ عَلَّقَهُ بِشَهْرٍ . وَإِنْ قَالَ : ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ . انْصَرَفَ إِلَى  
 الْهِلَالِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا الشُّهُورُ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ ، فَإِنْ كَانَ فِي <sup>(٤)</sup> أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، كَمَلَ  
 بِالْعَدَدِ ثَلَاثِينَ ، وَالبَاقِي بِالْأَهْلَةِ .

الْأَمْرُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يَخْتَلِفُ ، فَإِنْ جَعَلَهُ إِلَى الْحَصَادِ وَالْجِذَاذِ  
 وَالْمَوْسِمِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : لَا تَتَّبَاعُوا <sup>(٥)</sup> إِلَى الْحَصَادِ  
 وَالْدِّيَاسِ ، وَلَا تَتَّبَاعُوا <sup>(٦)</sup> إِلَّا <sup>(٧)</sup> إِلَى شَهْرِ مَعْلُومٍ <sup>(٨)</sup> . وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ  
 وَيَقْرُبُ وَيَبْعُدُ ، فَلَمْ يَجْزُ جَعْلُهُ أَجَلًا ، كَقُدُومِ زَيْدٍ . وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : أَرْجُو أَنْ  
 لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَنَاعُ إِلَى الْعَطَاءِ . وَلِأَنَّهُ لَا يَتَقَاوُثُ  
 تَقَاوُثًا كَثِيرًا <sup>(٩)</sup> . فَإِنْ أَسْلَمَ إِلَى الْعَطَاءِ ، يُرِيدُ بِهِ وَقْتَهُ ، وَكَانَ مَعْلُومًا ، جَازَ ،  
 وَإِنْ أَرَادَ نَفْسَ الْعَطَاءِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ <sup>(١٠)</sup> .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « بأولها » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) في الأصل : « تبايعوا » .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) انظر ما أخرجه الإمام الشافعي في الأم ٨٥ / ٣ . والبيهقي ، في : معرفة السنن والآثار ٤ /

٤١٤ ، والسنن الكبرى ٢٥ / ٦ . وانظر : نصب الراية ٢١ / ٤ . الإرواء ٢١٧ / ٥ .

(٧) في الأصل : « كبيراً » .

(٨) في الأصل : « مختلف » . وبعده في ف : « الأمر فيه » .

الأمر الثالث، أن تكون مُدَّة لها وَقَعَ في الثَّمَنِ، كالشَّهْرِ ونُصْفِهِ ونحوه، فأَمَّا اليوم ونحوه، فلا يَصِحُّ التَّأْجِيلُ به؛ لأنَّ الأَجَلَ إِنَّمَا اعتُبِرَ «لِيَتَحَقَّقَ»<sup>(١)</sup> المَرْفُوقُ<sup>(٢)</sup>، ولا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ. فَإِنْ أَسْلَمَ في جِنْسٍ إلى أَجَلَيْنِ أَوْ<sup>(٣)</sup> آجَالٍ؛ مِثْلَ أَنْ يُسَلِّمَ في خُبَيْرٍ و<sup>(٤)</sup> لَحْمٍ، يَأْخُذُ كُلُّ يَوْمٍ أَرْطَالًا مَغْلُومَةً، جَازَ؛ لأنَّ كُلَّ يَنِيحٍ جَازٌ إلى «أَجَلٍ» جَازٍ إلى «آجَالٍ» كَبُيُوعٍ<sup>(٥)</sup> الأَعْيَانِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُسَلِّمَ في جِنْسَيْنِ<sup>(٦)</sup> إلى أَجَلٍ وَاحِدٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

فصل: الشَّرْطُ الرَّابِعُ، أَنْ يَكُونَ المُسَلَّمُ فِيهِ عَامٌّ الوجودِ في مَحَلِّهِ، مَأْمُونٌ الانْقِطَاعِ فِيهِ؛ لأنَّ القُدْرَةَ عَلَى التَّسْلِيمِ شَرْطٌ، وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِذَلِكَ، فَلَوْ أَسْلَمَ<sup>(٨)</sup> فِي الْعِنَبِ إِلَى شُبَاطٍ<sup>(٩)</sup>، لَمْ يَصِحَّ<sup>(١٠)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِيهِ<sup>(١١)</sup> إِلَّا نَادِرًا.

وَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِي ثَمَرَةٍ<sup>(١٢)</sup> بُسْتَانٍ بَعِيْنِهِ، وَلَا قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ؛ لِمَا رُوِيَ

(١ - ١) في ف: «لتحقق الرفق».

(٢) في الأصل: «ليحقق».

(٣) بعده في ف: «إلى».

(٤) في س ١: «أو».

(٥ - ٥) سقط من: الأصل.

(٦) في الأصل: «كنوع».

(٧) في الأصل: «جنس».

(٨) في الأصل: «أسلمه».

(٩) يصرف ولا يصرف. انظر تاج العروس (ش ب ط).

(١٠) في الأصل: «يجز».

(١١) في س ٢: «منه».

(١٢) في الأصل: «ثمرة».

(١) أَنَّ زَيْدَ بْنَ سُعْنَةَ أَسْلَفَ النَّبِيَّ ﷺ ثَمَانِينَ دِينَارًا فِي تَمْرِ مَكِيلٍ مُسَمًّى<sup>(١)</sup>، مِنْ تَمْرِ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «أَمَّا مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ فَلَا، وَلَكِنْ كَيْلٌ مُسَمًّى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup>. وَلَئِنَّهُ لَا يُؤْمَرُ تَلْفَهُ، فَلَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ قَدَّرَهُ بِمِكْيَالٍ مُعَيَّنٍ. وَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِي عَيْنٍ؛ لَذَلِكَ، وَلَئِنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَثْبُتُ فِي الذَّمَّةِ.

**فصل: الشَّرْطُ الْخَامِسُ،** أَنْ يَضْبِطَهُ بِصِفَاتِهِ الَّتِي يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ بِهَا ظَاهِرًا، فَيَذْكُرُ الْجِنْسَ، وَالتَّوَعُّعَ، وَالْجُودَةَ، وَالرِّدَاءَةَ، وَالْكِبَرَ، وَالصَّغَرَ، وَالطُّوْلَ، وَالْقِصَرَ، وَالْعَرَضَ، وَالشَّمْلَكَ، وَالثُّعْمَةَ، وَالْخُشُونَةَ، وَاللَّيْنَ، وَالصَّلَابَةَ، وَالرَّفْقَةَ، وَالصَّفَاقَةَ، وَالدُّكُورِيَّةَ، وَالْأُنْثَوِيَّةَ، وَالسِّنَّ، وَالبَكَارَةَ، وَالثِّيْبَةَ، وَاللَّوْنَ، وَالبَلَدَ، وَالرُّطُوبَةَ، وَالْيَبُوسَةَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْبَلُ هَذِهِ الصِّفَاتُ، وَيَخْتَلِفُ بِهَا، وَيُزَجَّعُ فِيهَا لَا يُعْلَمُ مِنْهَا إِلَى تَفْسِيرِ أَهْلِ الْخِيَرَةِ، فَإِنْ شَرَطَ الْأَجُودَ<sup>(٣)</sup>، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَيْهِ، وَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهِ كَانَ نَادِرًا. وَإِنْ شَرَطَ الْأَزْدَا، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَصِحُّ؛ لَذَلِكَ. وَالثَّانِي، يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ تَسْلِيمَ السَّلَامِ<sup>(٤)</sup> أَوْ خَيْرٍ مِنْهُ مِنْ جَنْسِهِ،

(١ - ١) فِي م: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَسْلَفَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ دَنَانِيرَ فِي تَمْرِ مَسْمًى، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ».

(٢) فِي: بَابُ السَّلَفِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ... مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٧٦٦/٢. كَمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكِ ٦٠٤/٣، ٦٠٥. وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٢١٨/٥ - ٢٢٠.

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «مِنْهَا».

(٤) فِي م: «الْمُسْلِم».



فَيَلْزَمُ الْمُسْلِمَ قَبُولُهُ . وَإِنْ أَسْلَمَ فِي جَارِيَةٍ وَابْتِهَا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ  
وُجُودُهُمَا عَلَى مَا وَصَفَ . وَإِنْ اسْتَقْصَى صِفَاتِ السَّلَامِ بِحَيْثُ يَتَعَذَّرُ  
وُجُودُهُ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ «يَعْجِزُ عَنْ»<sup>(١)</sup> تَسْلِيمِهِ .

فصل : الشَّرْطُ السَّادِسُ ، أَنْ يُقْبَضَ رَأْسُ مَالِ السَّلَامِ فِي مَجْلِسِ  
العَقْدِ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمَا ؛ لِقَوْلِ [١٥٦ ط] النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي  
كَتِيلٍ مَعْلُومٍ »<sup>(٢)</sup> . وَالْإِسْلَافُ التَّقْدِيمُ ، وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ سَلَامًا وَسَلَاقًا لِمَا فِيهِ  
مِنْ تَقْدِيمِ رَأْسِ الْمَالِ ، فَإِذَا تَأَخَّرَ ، لَمْ يَكُنْ سَلَامًا ، فَلَمْ يَصِحَّ ، وَلِأَنَّهُ  
يَصِيرُ بَيْعٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ . فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِهِ ، بَطَلَ . وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِ  
بَعْضِهِ ، بَطَلَ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ ، وَفِي الْمَقْبُوضِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ  
الصَّفَقَةِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الذَّمَّةِ ، ثُمَّ يُعَيَّنَهُ<sup>(٣)</sup> فِي الْمَجْلِسِ وَيُسْلِمَهُ . وَيَجِبُ  
أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ . فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ  
أَنَّهُ يُكْتَفَى بِرُؤْيَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَنٌ عَوَضٍ<sup>(٤)</sup> مُعَيَّنٌ ، أَشْبَهَ ثَمَنَ الْمَبِيعِ . وَقَالَ  
الْقَاضِي : لَا بُدَّ مِنْ وَضْفِهِ ؛ لِقَوْلِ أَحْمَدَ : وَيَصِفُ الثَّمَنُ . وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ لَا  
يُمْكِنُ إِمْتَامُهُ وَتَسْلِيمُهُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ ، وَلَا يُؤْمَرُ انْقِسَاخُهُ ، فَوَجِبَ

---

(١ - ١) فِي م : « عَزَّ » .

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٥٣ .

(٣) فِي م : « يَقِيلُهُ » .

(٤) فِي م : « عَرْضُ » .

مَعْرِفَةُ رَأْسِ الْمَالِ بِالصِّفَاتِ ؛ لِيَرُدَّ بِذَلِكَ ، كَالْقَرْضِ وَ<sup>(١)</sup> الشَّرِكَةِ . فعلى هذا ، لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ إِلَّا مَا يَجُوزُ أَنْ "يَكُونَ مُسْلَمًا" فيه ؛ لَأَنَّهُ يُعْتَبَرُ ضَبْطُ صِفَاتِهِ ، فَأُشْبِهَ الْمُسْلِمَ فِيهِ .

فصل : وكلُّ مَالَيْنِ جاز التَّسَاءُ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup> ، جاز إِسْلَامُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ ، وما لا فلا<sup>(٤)</sup> . فعلى قولنا : يَجُوزُ التَّسَاءُ فِي الْعُرُوضِ<sup>(٥)</sup> . يَصِحُّ إِسْلَامُ عَرْضٍ فِي عَرْضٍ وَفِي ثَمَنِ . فَإِنْ أَسْلَمَ عَرْضًا فِي آخَرَ بِصِفَتِهِ ، فَعَجَاةً بِهِ عِنْدَ الْحِلِّ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ ؛ لَأَنَّهُ أَتَاهُ بِالْمُسْلَمِ فِيهِ "عَلَى صِفَتِهِ"<sup>(٦)</sup> ، فَلَزِمَ قَبُولُهُ ، كغیره . والثاني ، لا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ ؛ لَأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى كَوْنِ الثَّمَنِ هُوَ الْمُتَمَنَّ . وَإِنْ أَسْلَمَ صَغِيرًا فِي كَبِيرٍ ، فَحَلَّ السَّلَمَ وَقَدْ صَارَ الصَّغِيرُ عَلَى صِفَةِ الْكَبِيرِ ، فعلى التَّوَجَّهِينِ .

فصل : ولا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ الْحِلِّ ، لا حِينَ الْعَقْدِ ولا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِيمَ الْمَدِينَةِ وَهُمْ يُسْلِفُونَ<sup>(٧)</sup> فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ ، فلم يَنْتَهَبْ عَنْهُ<sup>(٨)</sup> . وفي الثَّمَارِ ما يَنْقَطِعُ فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ ، فلو

(١) في م : « في » .

(٢ - ٣) في م : « يسلم » .

(٣) في ف : « فيهما » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) بعده في م : « لأنه » .

(٦ - ٧) سقط من : م .

(٧) في ف : « يسلمون » .

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٣ .

حَرَمَ لَبَيْتَهُ ، وَلَأنَّهُ يَنْبُتُ فِي الذَّمَّةِ ، وَيُوجَدُ عِنْدَ الْحَيْلِ ، فَصَحَّ السَّلَامُ فِيهِ ،  
كَالْمَوْجُودِ فِي جَمِيعِ الْمُدَّةِ .

**فصل :** وَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ مَكَانِ الْإِيفَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي  
حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَا فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ سَعْنَةَ <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ،  
أَشْبَهَ <sup>(٢)</sup> الْبَيْعَ . وَيَكُونُ الْإِيفَاءُ فِي مَكَانِ الْعَقْدِ ، كَالْبَيْعِ . فَإِنْ كَانَ السَّلَامُ فِي  
مَوْضِعٍ لَا يُمَكِّنُ الْوَفَاءَ فِيهِ ، كَالْبَرِّيَّةِ ، تَعَيَّنَ ذِكْرُ مَكَانِ الْإِيفَاءِ ؛ لِأنَّهُ لَا بُدَّ  
مِنْ مَكَانٍ ، وَلَا قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ ، فَوَجَبَ تَعْيِينُهُ بِالْقَوْلِ . وَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ  
يُمَكِّنُ الْوَفَاءَ فِيهِ فَشَرَطَهُ ، كَانَ تَأْكِيدًا . وَإِنْ شَرَطَ <sup>(٣)</sup> مَكَانًا سِوَاهُ ، فَفِيهِ  
رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ؛  
لَأنَّهُ عَقْدُ بَيْعٍ ، فَصَحَّ شَرْطُ مَكَانِ الْإِيفَاءِ فِيهِ ، كَالْبَيْعِ ، وَبِهَذَا يَنْتَقِضُ دَلِيلُ  
الْأُولَى .

**فصل :** وَيَجِبُ تَسْلِيمُ السَّلَامِ عِنْدَ الْحَيْلِ عَلَى أَقَلِّ مَا وُصِفَ بِهِ ، سَلِيمًا  
مِنْ الْعُيُوبِ وَالْغِشِّ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْبُرِّ قَلِيلُ ثَرَابٍ ، أَوْ دَقِيقُ تِبْنٍ ، لَا يَأْخُذُ  
حِطًّا مِنَ الْكَثِيلِ ، وَجَبَ قَبُولُهُ ؛ لِأنَّهُ لَا يَنْقُضُهُ ، وَإِنْ نَقَصَ الْكَثِيلُ ، لَمْ يَلْزَمْ  
قَبُولُهُ ؛ لِأنَّهُ دُونَ حَقِّهِ . وَإِنْ أَحْضَرَهُ بِصِفَتِهِ ، وَجَبَ قَبُولُهُ وَإِنْ تَضَمَّنَ  
ضَرَرًا ؛ لِأنَّهُ حَقُّهُ ، فَوَجَبَ قَبُولُهُ ، كَالْوَدِيعَةِ . فَإِنْ امْتَنَعَ ، دَفَعَهُ إِلَى  
الْحَاكِمِ ، وَبَرِيءٌ ؛ لِذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ أَجَوَدَ مِنْ حَقِّهِ فِي الصَّفَةِ ، لَزِمَ قَبُولُهُ ؛

(١) فِي الْأَصْلِ : « شُعْبَةٌ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « مَكَانٌ » .

(٣) فِي م : « شَرْطًا » .

لأنه زاده خَيْرًا ، وإن طَلَبَ عن الجَوْدَةِ<sup>(١)</sup> ، [١٥٧] عَوْضًا ، لم يَجْزُ ؛ لأنها صِفَةٌ ، ولا يجوزُ إفرادُ الصِّفَاتِ بالبيعِ . وإن جاءه بأزْدًا مِنْ حَقِّه ، لم يَجِبْ قَبُولُهُ ، وجازَ أَخْذُهُ ، وإن أَعْطاه عَوْضًا عن الجَوْدَةِ الفَائِتَةِ ، لم يَجْزُ ؛ لذلك ، ولأنه يَتَّعُ جُزْءٌ مِنَ السَّلَمِ قَبْلَ قَبْضِهِ .

وإن أَعْطاه غيرَ المُسَلِّمِ فيه ، لم يَجْزُ أَخْذُهُ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . ولأنه يَتَّعُ لِلسَّلَمِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فلم يَجْزُ ، كما لو أَخَذَ عَنْهُ ثَمَنًا<sup>(٣)</sup> . وقال ابنُ أَبِي مُوسَى : فيه<sup>(٤)</sup> رِوَايَةٌ أُخْرَى فِي مَنْ أَسْلَمَ فِي بُرٍّ ، فَرَضِيَ مَكَانَهُ شَعِيرًا مِثْلَ كَيْلِهِ ، جاز . ولَعَلَّ هَذَا بِنَاءً<sup>(٥)</sup> عَلَى رِوَايَةٍ<sup>(٦)</sup> كَوْنِ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ جِنْسًا . وَالصَّحِيحُ غَيْرُهَا .

وإن أَعْطاه غيرَ نَوْعِ السَّلَمِ ، جازَ قَبُولُهُ ، ولم يَلْزَمْ . وقال القاضى : يَلْزَمُ قَبُولُهُ إِذَا لم يَكُنْ أَذْنَى مِنَ النُّوعِ الَّذِي شَرَطَهُ ؛ لأنَّه مِنْ جِنْسِهِ ، فَأَشْبَهَ الزَّائِدَ فِي الصِّفَةِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ . « وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ » ؛ لأنَّه لم يَأْتِ بِالْمَشْرُوطِ<sup>(٧)</sup> ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م : « الزِّيَادَةُ » .

(٢) فِي : بَابِ السَّلَفِ لَا يَحُولُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٤٧ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ التِّجَارَاتِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٧٦٦ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ف .

(٥ - ٥) فِي ف : « وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ » .

(٦) فِي م : « بِالْمَشْرُوطِ » .

فلم يَلْزَمْ قَبُولُهُ ، كَالْأَذْنَى ، بِخِلَافِ الرَّائِدِ فِي الصِّفَةِ ، فَإِنَّهُ أَخْضَرَ الْمَشْرُوطَ  
مَعَ زِيَادَةٍ ، وَلَأنَّ أَحَدَ التَّوَعُّينِ يَصْلُحُ لِمَا لَا يَصْلُحُ لَهُ الْآخَرُ ، بِخِلَافِ  
الصِّفَةِ .

فصل : فَإِنْ أَخْضَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ ، أَوْ فِي غَيْرِ مَكَانِ الْوَفَاءِ ، فَاتَّفَقًا عَلَى  
أَخْذِهِ ، جَاز . وَإِنْ أَعْطَاهُ عِوَضًا عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ نَقَصَهُ مِنَ السَّلَمِ ، لَمْ يَجُزْ ؛  
لأنَّهُ يَتَّبِعُ الْأَجَلَ أَوْ <sup>(١)</sup> الْحَمْلَ . وَإِنْ عَرَضَهُ عَلَيْهِ ، فَأَتَى أَخْذَهُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ ،  
مِثْلَ أَنْ تَلْزِمَهُ مُؤَنَّةٌ لِحِفْظِهِ أَوْ حَمْلِهِ ، أَوْ عَلَيْهِ مَسْقَّةٌ ، أَوْ يَخَافُ تَلَفَهُ أَوْ أَخْذَهُ  
مِنْهُ ، لَمْ يَلْزِمَهُ أَخْذَهُ . وَإِنْ أَبَاهُ لِغَيْرِ عَرَضٍ صَحِيحٍ ، لَزِمَهُ ؛ لِأنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا ،  
فَإِنْ امْتَنَعَ ، رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ لِتَأْخُذِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَنَسًا كَاتِبَ عَبْدًا لَهُ  
عَلَى مَالٍ <sup>(٢)</sup> إِلَى أَجَلٍ <sup>(٣)</sup> ، فَجَاءَهُ بِهِ قَبْلَ الْأَجَلِ ، فَأَتَى أَنْ يَأْخُذَهُ ، فَأَتَى عُمَرَ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَخْذَهُ مِنْهُ ، وَقَالَ : اذْهَبْ فَقَدْ عَتَقْتَ <sup>(٤)</sup> . وَلَأنَّهُ زَادَهُ  
خَيْرًا .

فصل : وَإِذَا قَبَضَهُ بِمَا قَدَّرَهُ بِهِ مِنْ كَيْلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، بَرِيءٌ صَاحِبُهُ ، وَإِنْ  
قَبَضَهُ جِزَافًا ، قَدَّرَهُ ، فَأَخَذَ حَقَّهُ ، وَرَدَّ الْفَضْلَ ، أَوْ طَالَبَ بِتَمَامِ حَقِّهِ ، إِنْ  
كَانَ نَاقِصًا . وَهَلْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي قَدْرِ حَقِّهِ قَبْلَ تَقْدِيرِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأنَّهُ قَدَّرَ حَقَّهُ وَقَدْ أَخْذَهُ ، وَدَخَلَ فِي ضَمَانِهِ .  
وَالثَّانِي ، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ الْقَبْضَ الْمُعْتَبَرَ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : «و» .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٣٤ / ١٠ .

الْقَبْضِ ، فالقول قول المسلم ؛ لأنه مُنْكَرٌ . وإن اختلفا في حلول الأجل ،  
فالقول قول المسلم إليه ؛ لأنه مُنْكَرٌ .

فصل : وإن تعذر تسليم السِّلَم<sup>(١)</sup> عند المحل ، فللمسلم الخيار بين أن  
يَصْبِرَ إلى أن يُوجَدَ ، وبين فسخ العقد والرجوع برأس ماله ، إن كان  
مَوْجُودًا ، أو مثله إن كان مِثْلِيًّا ، أو قِيَمَتِهِ إن لم يكن مِثْلِيًّا . وقيل : يَنْقَسِخُ  
العقد بالتَّعَذُّرِ ؛ لأنَّ السِّلَمَ في ثَمَرَةِ هذا العام ، وقد هَلَكْتَ ، فانْفَسَخَ  
العقد ، كما لو اشترى قَفِيرًا مِنْ صُبْرَةٍ فَهَلَكَتْ . والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ لأنَّ السِّلَمَ  
في الذِّمَّةِ لا في عَيْنٍ ، وإنما لَزِمَهُ الدَّفْعُ مِنْ ثَمَرَةٍ<sup>(٢)</sup> العام ؛ لَتَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِ  
الواجب منها ، فإن تعذر البعْضُ ، فله الخِيَرَةُ بَيْنَ الصَّبْرِ بِالْباقِي ، وبين  
الْفَسْخِ فِي الْجَمِيعِ . وله أَخْذُ الْمَوْجُودِ ، وَالْفَسْخُ فِي الْباقِي ، فِي أَصَحِّ  
الْوَجْهَيْنِ ؛ لَأَنَّهُ فَسَخَ فِي بَعْضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، أَشْبَهَ الْبَيْعِ . وَفِي الْآخَرِ ، لَا  
يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ السِّلَمَ يَقِلُّ فِيهِ الثَّمَنُ لِأَجْلِ التَّأْجِيلِ ، فَإِذَا فَسَخَ فِي الْبَعْضِ ،  
بَقِيَ الْبَعْضُ بِالْباقِي مِنَ الثَّمَنِ ، وَمِمَّنْفَعَةِ الْجُزْءِ الَّذِي فَسَخَ فِيهِ ، فَلَمْ يَجْزُ ،  
كَمَا لَوْ شَرَطَهُ فِي ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ .

وتجوز الإقالة في [١٥٧ظ] السِّلَمِ كُلِّهِ إجمالًا ، وتجوز في بَعْضِهِ ؛ لِأَنَّ  
الإقالة مَعْرُوفٌ جاز في الكُلِّ ، فَجاز في الْبَعْضِ ، كَالْإِبْرَاءِ . وَعنه ، لَا  
يَجُوزُ ؛ لِما ذَكَرْنَا فِي الْفَسْخِ . والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ باقِيَ الثَّمَنِ يَسْتَحِقُّ بِهِ<sup>(٣)</sup>

(١) في م : « الثمن » .

(٢) بعده في م : « هذا » .

(٣) سقط من : م .

بَاقِيَ الْعَوَضِ . وَإِذَا فَسَخَ الْعَقْدَ ، رَجَعَ بِالثَّمَنِ ، أَوْ بَدَلِهِ إِنْ كَانَ مَعْدُومًا ،  
وَلَيْسَ لَهُ صَرْفُهُ فِي عَقْدٍ آخَرَ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ فِي  
شَيْءٍ ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ »<sup>(١)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ اخْتِذُ الْعَوَضِ عَنْهُ ؛  
لَأَنَّهُ عَوَضٌ مُسْتَقَرٌّ فِي الذَّمَّةِ ، فَأَشْبَهَ الْقَرْضَ . فَعَلَى هَذَا ، يَصِيرُ<sup>(٢)</sup> حُكْمُهُ  
حُكْمَ الْقَرْضِ عَلَى مَا سَيَأْتِي .

فصل : وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ السَّلَمِ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ لِأَنَّ<sup>(٣)</sup> النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ  
الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَعَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ :  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . « وَلَفْظُهُ : « لَا يَحِلُّ »<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَبِيعٌ لَمْ يَدْخُلْ فِي  
ضَمَانِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ ، كَالطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ .

وَلَا تَجُوزُ التَّوَلُّيَةُ فِيهِ وَلَا الشَّرِكَةُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الطَّعَامِ . وَلَا الْحَوَالَةُ بِهِ ؛  
لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجُوزُ بَدَلَيْنِ مُسْتَقَرَّ ، وَالسَّلَمُ بَعَرَضٍ<sup>(٦)</sup> الْفَسَخِ . وَلَا تَجُوزُ الْحَوَالَةُ  
عَلَى مَنْ عَلَيْهِ سَلَمٌ ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ بِالسَّلَمِ قَبْلَ قَبْضِهِ . وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ  
السَّلَمِ<sup>(٧)</sup> مِنْ بَائِعِهِ<sup>(٨)</sup> قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ ،  
فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ » . وَلِأَنَّهُ بَيْعٌ لِلْمُسْلِمِ فِيهِ ، فَلَمْ يَجْزُ ، كَبَيْعِهِ ، مِنْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٦ .

(٢) في م : « يكون » .

(٣) في س ٢ : « لقول » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٥٩ ، ٦٠ .

(٥ - ٥) سقط من : م .

(٦) في م : « بعوض » .

(٧ - ٧) سقط من : الأصل .

غيره .

فصل : وإذا قَبَضَهُ فَوَجَدَهُ مَعِيًّا ، <sup>(١)</sup> "فله رَدُّه" وَطَلَبُ حَقِّهِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ ، وَقَدْ أَخَذَ الْمَعِيبَ عَمَّا فِي الذُّمَّةِ ، فَإِذَا رَدَّهُ ، رَجَعَ إِلَى مَا فِي الذُّمَّةِ . وَإِنْ حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَهُ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ حَدَثَ الْعَيْبُ فِي الْمَبِيعِ بَعْدَ <sup>(٢)</sup> قَبْضِهِ ، عَلَى مَا مَضَى .

---

(١ - ١) فِي س ٢ : « فَرَدَّهُ » .

(٢) فِي الْأَصْل ، ب : « قَبْل » .



## بَابُ الْقَرْضِ

وَيُسَمَّى سَلَفًا، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِهِ وَاسْتِخْبَافِهِ لِلْمُقْرِضِ .  
وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا  
مَرَّتَيْنِ ، إِلَّا كَانَ كَصَدَقَةِ مَرَّةٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(١)</sup> .

وَيَصِحُّ بَلْفِظِ الْقَرْضِ ، وَبِكُلِّ لَفْظٍ يُؤْدِي مَعْنَاهُ ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ :  
مَلَكْتُكَ هَذَا عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ . فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْبَدَلَ ، فَهُوَ هِبَةٌ . وَإِذَا  
اِخْتَلَفَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَمْلُوكِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ التَّمْلِيكَ بِغَيْرِ عَوَضٍ هِبَةٌ .

وَيُنْبِئُ الْمِلْكُ فِي الْقَرْضِ بِالْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَقِفُ التَّصَرُّفُ فِيهِ عَلَى  
الْقَبْضِ ، فَوَقَفَ الْمِلْكُ عَلَيْهِ ، كَالْهِبَةِ . وَلَا خِيَارَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْرِضَ دَخَلَ  
عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَّ الْحِظَّ لغيرِهِ ، فَهُوَ كَالْوَاهِبِ .

وَيَصِحُّ شَرْطُ الرِّهْنِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَهَنَ دِرْعَهُ عَلَى شَعِيرٍ أَخَذَهُ  
لِأَهْلِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ شَرَطَ فِيهِ الْأَجَلَ ، لَمْ يَتَأَجَّلْ ، وَوَقَعَ حَالًا ؛ لِأَنَّ

(١) فى : باب القرض ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٨١٢ / ٢ . وقال البوصيرى : وهذا  
إسناد ضعيف . مصباح الزجاجة ٢ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٢) فى ف : « الموهوب له » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب شراء النبى ﷺ بالنسيئة ، وباب شراء الإمام الحوائج لنفسه ،  
وباب شراء الطعام ، من كتاب البيوع ، وفى : باب من رهن درعه ، وباب الرهن عند اليهود ، من  
كتاب الرهن . صحيح البخارى ٣ / ٧٣ ، ٧٤ ، ٨١ ، ١٠١ ، ١٨٦ ، ١٨٧ . ومسلم ، فى : =

التأجيل في الحال عِدَّة وتَبَرُّع، فلا يُلْزَم، كتأجيل العارية. وإن أقرضه تفريق، ثم طالبه به جُمْلَةً، لَزِمَ الْمُقْتَرِضُ ذلك؛ لِمَا قُلْنَا. فإن أراد الْمُقْتَرِضُ الرُّجُوعَ في عَيْنِ مَالِهِ، وبَذَلَ الْمُقْتَرِضُ مثله، فالقَوْلُ قولُ الْمُقْتَرِضِ؛ لأنَّ المِلْكَ قد زالَ عن العَيْنِ بَعْوِضٍ، فَأَشْبَهَ البَيْعَ اللَّازِمَ. وإن أرادَ الْمُقْتَرِضُ رَدَّ عَيْنِ المَالِ، لَزِمَ الْمُقْتَرِضُ قَبُولَهُ؛ لأنَّه بِصِفَةِ حَقِّهِ، فَلَزِمَهُ قَبُولُهُ، كما لو دَفَعَ إليه المِثْلَ.

**فصل:** ويصحُّ قرضُ كلِّ ما يصحُّ السَّلَمُ فيه؛ لأنَّه يُمْلِكُ بالبيع، ويُضْبِطُ بالصَّفَةِ، فصَحَّ قَرْضُهُ، كالمِكِيلِ، إلَّا يَنْبِىَ آدَمَ، فإنَّ أَحْمَدَ كَرِهَ قَرْضَهُم، فيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ. اختاره القاضي؛ لأنَّه لم يُثَقَلْ، [١٥٨] ولا هو مِنَ المَرَافِقِ، ولأنَّه يُفْضَى إلى أَنْ يَقْتَرِضَ جَارِيَةً يَطْوُهَا، ثم يَرُدُّهَا. وَيَحْتَمِلُ الجَوَازَ؛ لأنَّ السَّلَمَ فيهم صحيحٌ، فصَحَّ قَرْضُهُم، كالبهائم.

فأما ما لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فيه، كالجواهرِ، ففيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَجُوزُ. ذَكَرَهُ أَبُو الحَطَّابِ؛ لأنَّ القَرْضَ يَقْتَضِي رَدَّ المِثْلِ، وهذا لَا مِثْلَ لَهُ. والثَّانِي، يَجُوزُ. قاله القاضي؛ لأنَّ ما لَا مِثْلَ لَهُ تَجِبُ قِيَمَتُهُ، والجواهرُ كغيرِها في القِيَمَةِ.

ولا يَجُوزُ القَرْضُ إلَّا في مَعْلُومِ القَدْرِ، فإن أقرضه فِضَّةً لَا يَعلَمُ وَزَنَهَا،

---

= باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ١٢٢٦/٣.  
 كما أخرجه النسائي، في: باب الرجل يشتري الطعام إلى أجل ...، من كتاب البيوع.  
 المجتبى ٢٥٣/٧. وابن ماجه، في: باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، من كتاب الرهن. سنن  
 ابن ماجه ٨١٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٢/٦، ١٦٠.

أَوْ مَكِيلًا لَا يَعْلَمُ كَيْلَهُ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ يَقْتَضِي رَدَّ الْمِثْلِ ، وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ ، لَمْ يَتِمَّ كُنُّ مِنَ الْقَضَاءِ .

**فصل :** وَيَجِبُ رَدُّ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيَّاتِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ مِثْلُهُ فِي الْإِثْلَافِ ، فَنَفَى الْقَرْضِ أَوَّلَى . فَإِنْ أَعْوَزَ الْمِثْلُ ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ " حِينَ أَعْوَزَ " ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ ثَبَتَتْ فِي الذِّمَّةِ . وَفِي غَيْرِ الْمِثْلِيِّ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَرُدُّ الْقِيَمَةَ ؛ لِأَنَّ مَا أَوْجَبَ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيِّ أَوْجَبَ الْقِيَمَةَ فِي غَيْرِهِ ، كَالْإِثْلَافِ . وَالثَّانِي ، يَرُدُّ الْمِثْلَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا ، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> إِبِلُ الصَّدَقَةِ ، فَأَمَرَ أَبُو رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ ، فَقَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رِبَاعِيًّا <sup>(٢)</sup> ، فَقَالَ : « أَعْطِهِ إِيَّاهُ ، فَإِنَّ <sup>(٣)</sup> خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ مَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ فِي السَّلَمِ يَثْبُتُ فِي الْقَرْضِ ، كَالْمِثْلِيِّ <sup>(٦)</sup> ، بِخِلَافِ الْإِثْلَافِ ، فَإِنَّهُ عُذْوَانٌ <sup>(٧)</sup> ، فَأَوْجَبَ الْقِيَمَةَ ؛ لِأَنَّهَا أَحْصَرُ ، وَالْقَرْضُ ثَبَتَ لِلْمَرْفُوقِ ، فَهُوَ أَسْهَلُ . فَعَلَى هَذَا ، يُعْتَبَرُ مِثْلُهُ فِي الصِّفَاتِ تَقْرِيبًا . فَإِنْ قُلْنَا : يَرُدُّ الْقِيَمَةَ . اِغْتَبِرَتْ حِينَ الْقَرْضِ ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَجِبُ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) رباعيا : يقال للذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته : رباع ، والأنثى رباعية ، بالتخفيف ، وذلك إذا دخلها في السنة السابعة . النهاية ١٨٨ / ٢ .

(٤) بعده في م : « من » .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في م : « عدول » .

**فصل :** ويجوز قَرْضُ الْخُبْرِ، وَرَدُّ مِثْلِهِ عَدَدًا بغيرِ وَزْنٍ فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ. وَعنه، لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْوِزْنِ، قِيَاسًا عَلَى الْمَوْزُونَاتِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْجِيرَانَ يَفْتَرِضُونَ الْخُبْرَ وَالْخَمِيرَ، وَيَزِدُّونَ زِيَادَةً وَتُقْصَانًا. فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ مَرَافِقِ النَّاسِ<sup>(١)</sup> لَا يَقْصِدُونَ بِهِ الْفَضْلَ<sup>(٢)</sup>». وَعَنْ مُعَاذٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ اقْتِرَاضِ الْخُبْرِ وَالْخَمِيرِ، فَقَالَ: «سَبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّمَا هَذَا مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، فَخُذِ الْكَبِيرَ وَأَعْطِ الصَّغِيرَ، وَخُذِ الصَّغِيرَ وَأَعْطِ<sup>(٣)</sup> الْكَبِيرَ، خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ. رَوَاهُمَا أَبُو بَكْرٍ فِي «الشَّافِي»<sup>(٤)</sup>.

**فصل :** فَإِنْ أَقْرَضَهُ فُلُوسًا، أَوْ مُكْسَرَةً، فَحَرَّمَهَا السُّلْطَانُ وَتَرَكْتَ الْمَاعِملَةَ بِهَا، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَوْمَ أَخَذَهَا. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى<sup>(٥)</sup> مَنَعَ إِنْقَاقَهَا، فَأَشْبَهَ تَلَفَ أَجْزَائِهَا. فَإِنْ لَمْ تُتْرَكِ الْمَاعِملَةُ بِهَا، لَكِنْ رَخِصَتْ<sup>(٦)</sup>، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَلَفْ، إِنَّمَا تَغَيَّرَ سِعْرُهَا، فَأَشْبَهَتْ الْحِنْطَةَ إِذَا رَخِصَتْ.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «خَذَ».

(٣) الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَزَاهُ فِي الْإِرْوَاءِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ. وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى فِي الْكَامِلِ ٢١٧٠/٦.

وَالْحَدِيثُ الثَّانِي أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، فِي: الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ٩٦/٢٠. وَفِي: مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ ١/

٢٣٣. وَضَعَفَ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْإِرْوَاءِ ٥/٢٣٢، ٢٣٣.

(٤) سقط من: م.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «نَقَصَتْ».

**فصل :** ولا يجوز أن يشترط في القرض شرطاً يجزئ به نفعاً ؛ مثل أن يشترط رد أجود منه أو أكثر ، أو <sup>(١)</sup> أن يبيعه ، أو <sup>(٢)</sup> يشتري منه ، أو يؤجره ، أو يشتأجر منه ، أو يهدي له ، أو يعمل له عملاً ، ونحوه ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع وسلف . رواه <sup>(٣)</sup> الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح <sup>(٤)</sup> . وعن أنس بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، رضي الله عنهم ، أنهم نهوا عن قرض جر منفعة . ولأنه عقد إفاقي ، وشرط ذلك يخرجُه عن موضوعه [ ١٥٨ ط ] . وإن شرط أن يؤفيه في بلد آخر ، أو <sup>(٥)</sup> يكتب <sup>(٥)</sup> له به شفعة <sup>(٦)</sup> إلى بلد في حمليه إليه نفع ، لم يجز لذلك . وإن لم يكن لحمليه مؤنثة ، فعنه الجواز ؛ لأن هذا ليس بزيادة قدر ولا صفة ، فلم يفسد به القرض ، كشرط الأجل . وعنه في الشفعة مطلقاً روايتان ؛ لأنها مصلحة لهما جميعاً .

وإن شرط رد دون ما أخذ ، لم يجز ؛ لأنه ينافي مقتضاه ، وهو رد المثل ، فأشبه شرط الزيادة . ويحتمل أن لا يتطل ؛ لأن نفع المقرض لا يمنع

(١) في م : « و » .

(٢) في م : « وأن » .

(٣ - ٣) في م : « أبو داود » .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٥٩ ، ٦٠ .

(٤) سقط من : الأصل ، وفي م : « و » .

(٥ - ٥) في م : « فيه » .

(٦) الشفعة : أن يدفع رجل مالا لرجل ، وللمدفع له مال في بلد الدافع ، فيوفيه إياه هناك ، ويكون ذلك بسبب خوف الطريق .

منه ؛ لأنَّ القَرْضَ إنما شُرِعَ رِفْقًا به ، فَأُشْبِهَ شَرْطَ الأَجَلِ ، بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ .  
وَكُلُّ مَوْضِعٍ بَطَلَ الشَّرْطُ <sup>(١)</sup> ، ففِي القَرْضِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَنْتَظِلُ ؛  
لأنَّه قَدْ رُوِيَ : « كُلُّ قَرْضٍ جَزْءٌ مِّنْفَعَةٌ ، فَهُوَ رِبَا » <sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِي ، لَا يَنْتَظِلُ ؛  
لأنَّ القَصْدَ إِزْفَاقُ الْمُقْتَرِضِ ، فَإِذَا بَطَلَ الشَّرْطُ ، بَقِيَ الإِزْفَاقُ بِحَالِهِ .

**فصل :** وَإِنْ وَفَّاه خَيْرًا مِنْهُ فِي الْقَدْرِ أَوْ الصِّفَةِ ، مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَلَا  
مُوَاطَآتٍ ، جَاز ؛ لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ كَتَبَ <sup>(٤)</sup> لَهُ بِهِ « شَفْتَجَةٌ » أَوْ قَضَاهُ  
فِي بَلَدٍ آخَرَ ، أَوْ أَهْدَى إِلَيْهِ <sup>(٥)</sup> هَدِيَّةً بَعْدَ الْوَفَاءِ ، فَلَا بَأْسَ لَذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ  
أَبِي مُوسَى : إِنْ زَادَهُ مَرَّةً ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ <sup>(٦)</sup> زِيَادَةً ، قَوْلًا  
وَاحِدًا .

وَلَا يُكْرَهُ قَرْضُ الْمَعْرُوفِ بِحُسْنِ الْقَضَاءِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا فِي  
كَرَاهِيَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَطْمَعُ فِي حُسْنِ عَادَتِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ  
مَعْرُوفًا بِحُسْنِ الْقَضَاءِ ، فَلَمْ يَكُنْ قَرْضُهُ مَكْرُوهًا ، وَلِأَنَّ خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ  
قَضَاءً ، ففِي كَرَاهَةِ قَرْضِهِ تَضْيِيقٌ عَلَى خَيْرِ النَّاسِ ، وَذَوِي الْمُرُوءَاتِ .

(١) بَعْدَهُ فِي م : « فِيهِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا ، انْظُرْ : بَابُ فِي الْقَرْضِ يَجْرُ الْمُنْفَعَةُ ، مِنْ  
كِتَابِ الْبُيُوعِ . زَوَائِدُ الْحَارِثِ ١٤١ ، ١٤٢ . وَفِيهِ سَوَارٌ بْنُ مَصْعَبٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ . وَانْظُرْ :  
الْمَطَالِبُ الْعَالِيَةُ ١ / ٤١١ . وَالتَّلْخِصُ الْحَبِيرُ ٣ / ٣٤ .

(٣) تَقْدِمْ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٤ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) فِي ف : « لَهُ » .

(٦ - ٦) فِي م : « وَجْهًا » .

**فصل :** وإن أهْدَى له قبل الوفاء من غير عادة ، أو استأجر منه بأكثر من الأجرة ، أو أجزه شيئاً بأقل ، أو استعمله عملاً ، فهو خبيث ، إلا أن يحسبه من دينه ، كما <sup>(١)</sup> روى الأثرم أن رجلاً كان له على سَمَكٍ عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، فجعل يُهْدِي إليه السَّمَكَ ويُقَوِّمُهُ ، حتى بلغ ثلاثة عشر دِرْهَمًا ، فسأل ابن عباس ، فقال : أعطه سبعة دراهم <sup>(٢)</sup> . وروى ابن ماجه <sup>(٣)</sup> ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أقرض أحدكم قرضاً ، فأهدى إليه ، أو حمّله على الدابة ، فلا يزكبها ، ولا يقبله ، إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك » . فإن كان بينهما عادةً بذلك قبل القرض ، أو كافأه ، فلا بأس ؛ لهذا الحديث .

**فصل :** فإن أفلس غريمه ، فأقرضه ليؤتيه كل شهر شيئاً منه ، جاز ؛ لأنه إنما انتفع باستيفاء ما يستحق استيفاؤه . ولو كان له طعام عليه ، فأقرضه ما يشتريه به ويؤتيه ، جاز لذلك . ولو أراد تنفيذ نفقة إلى عياله ، فأقرضها رجلاً ليؤتيها لهم ، فلا بأس ؛ لأنه مصلحة لهما ، لا ضرر فيه ، ولا يرد الشرع بتحريم ذلك . قال القاضي : ويجوز قرض مال اليتيم للمصلحة ، مثل أن يُقرضه في بلد ليؤتيه في بلد آخر ؛ ليزيح خطر الطريق . وفي معنى هذا ، قرض الرجل فلان حبة يزرعه في أرضه ، أو ثمنًا يشتري به بقرًا ، وغيرها ؛ لأنه مصلحة لهما . وقال ابن أبي موسى : هذا خبيث .

(١) في م : « لما » .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٣٥٠ / ٥ .

(٣) في : باب القرض ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٨١٣ / ٢ . وضعف البوصيري إسناده . انظر : مصباح الزجاجة ٢٥٣ / ٢ .

**فصل :** إذا قال المقرض : إن ميت ، فأنت في حل . فهي وصية صحيحة . وإن قال : إن ميت ، فأنت في حل . لم يصح ؛ لأنه إبراء [ ١٥٩ ] علق على شرط . وإن قال : أقرض لي مائة ولك عشرة . صح ؛ لأنها جعالة على ما بذله من جاهه . وإن قال : تكفل عني بمائة ولك عشرة . لم يجز ؛ لأنه يلزمه أداء ما كفل به ، فيصير <sup>(١)</sup> له على المكفول <sup>(٢)</sup> ، فيصير <sup>(٣)</sup> بمنزلة من أقرضه مائة ، فيصير قرضا جزئيا . ولو أقرضه تسعين عددا بمائة عددا ، وزنهما واحد ، وكانت لا تنفق برؤوسها <sup>(٤)</sup> ، فلا بأس به <sup>(٥)</sup> ؛ لأنه لا تفاوت بينهما في قيمة ولا وزن ، وإن كانت تنفق في موضع برؤوسها <sup>(٥)</sup> ، لم يجز ؛ لأنه زيادة .

**فصل :** وإن أقرضه نصف دينار ، فأناه بدينار صحيح ، وقال : خذ نصفه وفاء ، ونصفه ودعة . أو : سلما . جاز . وإن امتنع من أخذه ، لم يلزمه ؛ لأن عليه ضررا في الشركة ، والسلام عقد يعتبر فيه الرضا . ولو أقرضه نصف قراضة على أن يوفيه نصفًا صحيحًا ، لم يجز ؛ لأنه شرط زيادة .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في ف : « عنه » .

(٣) في م : « رؤوسهما » .

(٤) زيادة من : م .

(٥) في م : « برؤوسهما » .



## بَابُ الرَّهْنِ

وهو المَالُ يُجْعَلُ وَثِيقَةً بِالذَّيْنِ لِيَسْتَوْفَى <sup>(١)</sup> مِنْهُ إِنْ تَعَذَّرَ وَفَاؤُهُ مِنَ الْمَدِينِ .

وَيَجُوزُ فِي السَّفَرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَفِي الْحَضَرِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا ، وَرَهْنَهُ دِرْعَهُ . <sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلَأَنَّهُ وَثِيقَةٌ جَازَتْ فِي السَّفَرِ ، فَتَجُوزُ فِي الْحَضَرِ ، كَالضَّمَانِ وَالشَّهَادَةِ .

**فصل :** وَيَجُوزُ الرَّهْنُ بِعَوَضِ الْقَرْضِ ؛ لِلآيَةِ ، وَبِشَمَنِ الْمَبِيعِ ؛ لِلخَبَرِ ، وَبِكُلِّ دَيْنٍ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ ؛ كَالْأَجْرَةِ ، وَالْمَهْرِ ، وَعَوَضِ الْخَلْعِ ، وَمَالِ الصُّلْحِ ، وَأَرْضِ الْجِنَايَةِ وَالْعَيْبِ ، وَبَدْلِ الْمُثْلَفِ ؛ قِيَاسًا عَلَى الثَّمَنِ وَعَوَضِ الْقَرْضِ . وَفِي دَيْنِ السَّلَمِ <sup>(٤)</sup> رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَصِحُّ الرَّهْنُ بِهِ ؛ لِلآيَةِ وَالْمَعْنَى . وَالْأُخْرَى ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ هَلَاكُ الرَّهْنِ بِعُدْوَانِ ، فَيَصِيرُ

(١) فِي م : « الْمُسْتَوْفَى » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٣ .

وَفِي س ١ ، س ٢ ، ب : « فَرِهْنِ » . وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ كَثِيرٍ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَبِأَلْفٍ بَعْدَ الْهَاءِ ، وَهُوَ الْمَثْبُوتُ . انْظُرْ : الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٣٢٢/١ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٧١ ، ١٧٢ .

(٤) فِي م : « الْمُسْلَمِ » .

مُسْتَوْفِيًا حَقَّهُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلَمِ فِيهِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ ، فَلَا يَضُرُّهُ إِلَى غَيْرِهِ » <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ الرَّهْنُ بِمَالِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ <sup>(٢)</sup> لَازِمٍ ، فَإِنَّ لِلْعَبْدِ تَعْجِيزَ نَفْسِهِ ، وَلَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَجَزَ ، صَارَ هُوَ وَالرَّهْنُ لِسَيِّدِهِ . وَلَا يَجُوزُ بِمَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ مِنَ الدَّيَّةِ قَبْلَ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ ، وَلَا يُعْلَمُ أَنَّ مَالَهُ إِلَى الْوُجُوبِ ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ حُدُوثَ مَا يَمْنَعُ وَجُوبَهُ . وَيَجُوزُ الرَّهْنُ بِهِ بَعْدَ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنِ مُسْتَقَرٍّ . وَلَا يَجُوزُ بِالْجُعْلِ فِي الْجَعَالَةِ قَبْلَ الْعَمَلِ ؛ لِعَدَمِ الْوُجُوبِ ، وَيَجُوزُ بَعْدَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ جَوَازَ الرَّهْنِ بِهِ قَبْلَ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّ مَالَهُ إِلَى الْوُجُوبِ .

وَلَا يَصِحُّ الرَّهْنُ بِمَا لَيْسَ بِثَابِتٍ فِي الذَّمَّةِ ؛ كَالثَّمَنِ الْمُتَعَيَّنِ ، وَالْأُجْرَةِ الْمُتَعَيَّنَةِ ، وَالْمَنَافِعِ الْمُتَعَيَّنَةِ ، نَحْوَ أَنْ يَقُولَ : أَجْرْتُكَ دَارِي هَذِهِ شَهْرًا . لِأَنَّ الْعَيْنَ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهَا مِنَ الرَّهْنِ ، وَيَبْتَطِلُ الْعَقْدُ بِتَلَفِهَا . وَقِيَاسُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ بِالْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ ؛ كَالْمَعْصُوبِ <sup>(٣)</sup> ، وَالْعَارِيَّةِ ، وَالْمَقْبُوضِ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ ؛ <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ إِنْ أَخَذَ الرَّهْنُ عَلَى عَيْنِهَا لَمْ يَصِحَّ ، لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَاءِ الْعَيْنِ مِنَ الرَّهْنِ . وَإِنْ جَعَلَهُ رَهْنًا <sup>(٥)</sup> بِقِيَمَتِهَا <sup>(٦)</sup> إِذَا تَلَفَتْ ، كَانَ رَهْنًا بِمَا لَمْ يَجِبْ ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ مَالَهُ إِلَى الْوُجُوبِ . وَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٦ .

(٢) في م : « غريم » .

(٣) في ب : « كالمعصوب » .

(٤ - ٤) زيادة من : « ف » .

(٥) زيادة من : الأصل .

المَذْهَبِ صِحَّةُ الرَّهْنِ بِهَا ؛ لَصِحَّةِ الْكَفَالَةِ بِهَا .

فصل : ويصحُّ الرِّهْنُ بالحقِّ بعد ثبوته ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ ﴾ . [١٥٩ظ] إلى قوله : ﴿ فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . ومع ثبوته ، وهو أن يَشْتَرِطَ الرِّهْنُ فى عَقْدِ الْبَيْعِ أَوْ الْقَرْضِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهِ ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ ، لَمْ يَلْزَمْ الْغَرِيمُ الرِّهْنَ . وَإِنْ رَهْنَ قَبْلَ الْحَقِّ ، لَمْ يَصِحَّ فى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِى ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلدَّيْنِ ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ ، كَالشَّهَادَةِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ صِحَّتَهُ . فَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ رَهْنًا عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمَ يُقْرِضُهَا إِيَّاهُ ، ثُمَّ أَقْرَضَهُ ، لَزِمَ الرِّهْنُ ؛ لِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ بِحَقِّ ، فَجَازَ عَقْدُهَا قَبْلَهُ ، كَالضَّمَانِ .

فصل : وَلَا يَلْزَمُ الرِّهْنُ مِنْ جِهَةِ الْمُزْتَهِنِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لِحَظِهِ وَحْدَهُ ، فَكَانَ لَهُ فُسْخُهُ ، كَالْمَضْمُونِ لَهُ . وَيَلْزَمُ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّ الْحِظَّ لغيرِهِ ، فَلَزِمَ مِنْ جِهَتِهِ ، كَالضَّمَانِ فى حَقِّ الضَّامِنِ ، وَلِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ ، فَأَشْبَهَ الضَّمَانُ . وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ إِزْفَاقٍ ، فَافْتَقَرَ إِلَى الْقَبْضِ ، كَالْقَرْضِ . وَعَنْهُ فى غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمُؤْزُونِ ، أَنَّهُ يَلْزَمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ ؛ قِيَاسًا عَلَى الْبَيْعِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ مُعَاوَضَةً ، وَهَذَا إِزْفَاقٌ ، فَهُوَ أَشْبَهُ بِالْقَرْضِ . وَإِذَا كَانَ الرِّهْنُ فى يَدِ الرَّاهِنِ ، لَمْ يَجُزْ

(١) سورة البقرة ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

وفى النسخ كلها عدا م : ﴿ فَرِهْنٌ ﴾ . وانظر صفحة ١٧٩ .

(٢) فى م : « و » .

قَبْضُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، فَلَا يَمْلِكُ الْمُزْتَهِنُ إِسْقَاطَ حَقِّهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَالْمَوْهُوبِ . وَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ ، فظَاهِرُ كَلَامِهِ لَزُومُهُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> ، وَأَمَّا يُعْتَبَرُ الْحُكْمُ فَقَطْ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى قَبْضٍ ، كَمَا لَوْ مَنَعَ الْوَدِيعَةَ ، صَارَتْ مَضْمُونَةً . وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : لَا يَلْزَمُ حَتَّى تَمْضِيَ مُدَّةٌ يَتَأْتَى قَبْضُهُ فِيهَا . وَلَوْ كَانَ غَائِبًا ، لَا يَصِيرُ مَقْبُوضًا حَتَّى يُوَافِقَهُ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ ، ثُمَّ تَمْضِيَ مُدَّةٌ يُمَكِّنُ قَبْضُهُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَبْضِ ، وَلَا يَحْصُلُ <sup>(٢)</sup> الْقَبْضُ إِلَّا بِفِعْلِهِ أَوْ إِمْكَانِهِ . ثُمَّ هَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى إِذْنِ الرَّاهِنِ فِي الْقَبْضِ ، عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ عَلَيْهِ كإِذْنِهِ فِيهِ . وَالثَّانِي ، يَفْتَقِرُ ؛ لِأَنَّهُ قَبْضٌ يَلْزَمُ بِهِ <sup>(٣)</sup> عَقْدٌ غَيْرُ لَازِمٍ ، فَافْتَقَرَ إِلَى الْإِذْنِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ .

**فصل :** وَإِذَا أُذِنَ فِي الْقَبْضِ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، أَوْ قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةٍ يَتَأْتَى الْقَبْضُ لَهَا فِي يَدِهِ فِيهَا ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَأْذَنْ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ قَدْ زَالَ . وَإِنْ أُذِنَ فِيهِ ثُمَّ جُحِّى أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ ، زَالَ الْإِذْنُ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِهِ . وَيَقُومُ وَلِيُّ الْمَجْتُونِ مَقَامَهُ ؛ إِنْ رَأَى الْحِطَّ فِي الْقَبْضِ أُذِنَ فِيهِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَإِنْ تَصَرَّفَ الرَّاهِنُ فِي الرَّهْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ بِعَيْتٍ ، أَوْ هِبَةٍ ، أَوْ بَيْعٍ ، أَوْ

(١) سقط من : م .

(٢) فى م : « يلزم » .

(٣) سقط من : الأصل .

بجعلِه مَهْرًا، بَطَلَ الرَّهْنُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ تَمْتَنِعُ الرَّهْنُ ، فَانْقَسَخَ بِهَا .  
وإن رَهْنَهُ ، بَطَلَ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ يُنَافِي الرَّهْنَ <sup>(١)</sup> الْأَوَّلُ . وإن  
دَبَّرَهُ ، أو أجزه ، أو زَوَّجَ الْأُمَّةَ ، لم يَبْطُلِ الرَّهْنُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ لا  
تَمْتَنِعُ الْبَيْعَ ، فلا تَمْتَنِعُ صِحَّةُ الرَّهْنِ . وإن كَاتَبَ الْعَبْدَ ، وَقُلْنَا : يَصِحُّ رَهْنُ  
الْمُكَاتَبِ . لم يَبْطُلْ بِكِتَابَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنَافِيهَا . وإن قُلْنَا : لا يَصِحُّ رَهْنُهُ .  
بَطَلَ بِهَا ؛ لِتَنَافِيهِمَا <sup>(٢)</sup> .

فصل : وإن مَاتَ أَحَدُ الْمُتَرَاهِنَيْنِ ، لم يَبْطُلِ الرَّهْنُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَا يُبْطَلُهُ  
الْجُنُونُ ، أو مَالُهُ إِلَى الزَّوْمِ ، فلم يُبْطَلْ الْمَوْتُ ، كَبَيْعِ الْخِيَارِ . ويقومُ وارثُ  
الْمَيِّتِ مَقَامَهُ فِي الْإِقْبَاضِ وَالْقَبْضِ ، فإن لم يكن على الرَّاهِنِ دَيْنٌ سِوَى  
دَيْنِ الرَّهْنِ ، فَلوَارِثُهُ إقْبَاضُهُ . وإن كان عليه دَيْنٌ سِوَاهُ ، فليس له إقْبَاضُهُ ؛  
لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ تَخْصِيصَ بَعْضِ الْغُرْمَاءِ بِرَهْنٍ . وعنه ، له إقْبَاضُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُزْنِتَيْنِ  
لم يَرَضَ مُبْجَرَّدَ [ ١٦٠ ] الذَّمَّةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ  
الْغُرْمَاءِ تَعَلَّقَتْ بِالتَّرِكَةِ قَبْلَ لُزُومِ حَقِّهِ ، فلم يَجْزُ تَخْصِيصُهُ بِهِ <sup>(٣)</sup> بِغَيْرِ  
رِضَاهِمَ ، كما لو أَفْلَسَ الرَّاهِنُ . فَإِنْ أَذِنَ الْغُرْمَاءُ فِي إقْبَاضِهِ ، جاز ؛ لِأَنَّ  
الْحَقَّ لَهُمْ ، فإذا قَبَضَهُ ، لَزِمَ ، سِوَاءَ مَا قَبْلَ الْإِذْنِ فِي الْقَبْضِ أو بَعْدَهُ .

فصل : وإن حُجِرَ عَلَى الرَّاهِنِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، لم يَمْلِكُ إقْبَاضَهُ ، فإن كان  
الْحَاجِزُ لِسَفَهِهِ ، قَامَ وَلِيُّهُ مَقَامَهُ ، كما لو جُنَّ . وإن كان لِفَلْسٍ ، لم يَجْزُ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : ولتنافيهما .

(٣) سقط من : م .

لأخذ إقباضه إلا بإذن الغرماء ؛ لأن فيه تخصيص المرتهن بثمنه دونهم .

فصل : ومتى امتنع الرهن من إقباضه ، وقلنا : إن القبض ليس بشرط في لزومه . أجبره الحاكم . وإن قلنا : هو شرط . لم يجبره ، وبقي الدائن بغير رهن . وهكذا إن انفسخ الرهن قبل القبض ، إلا أن يكون مشروطاً في بيع ، فيكون للبائع الخيار بين فسخ البيع وإمضائه ؛ لأنه لم يسلم له ما شرط ، فأشبه ما لو شرط صفة في المبيع فبان بخلافها .

وإن قبض الرهن فوجده معيباً ، فله الخيار ؛ لأنه لم يسلم له ما شرطه ، فإن رضيته معيباً ، فلا أثر له ؛ لأن الرهن إنما لزم فيما قبض دون الجزء الفائت . وإن حدث العيب أو تلف الرهن في يد المرتهن ، فلا خيار له ؛ لأن الرهن قد وفى له بما شرطه . فإن تعيب عنده ، ثم أصاب به عيباً قديماً ، فله رده وفسخ البيع ؛ لأن العيب الحادث عنده لا يجب ضمانه على المرتهن . وخروجه القاضي على الروايتين في البيع . وإن علم بالعيب بعد تلقه ، لم يملك فسخ البيع ؛ لأنه قد تعدر عليه رد الرهن لهلاكه .

فصل : ولا ينفك شيء من الرهن حتى يقضى جميع دينه ؛ لأنه وثيقة به ، فكان وثيقة بكل جزء منه ، كالضمان . فإن رهن شيئاً من رجلين ، أو رهن رجلان رجلاً شيئاً ، فبرئ أحدهما ، أو برئ الرهن من دين أحدهما ، انفك نصف الرهن ؛ لأن الصفة<sup>(١)</sup> التي في أحد طرفيها عاقدان ، عقدان<sup>(٢)</sup> ، فلا يقف انفكاك أحدهما على انفكاك الآخر ، كما

(١) في م : « الصفة » .

(٢) سقط من : م .

لو فَزَقَ بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ . وإنَّ أَرَادَ الرَّاهِنُ مُقَاسَمَةَ الْمُزْتَهِنِ فِي الْأَوَّلَى ، أَوْ أَرَادَ الرَّاهِنَانِ الْقِسْمَةَ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا ضَرَرَ فِيهَا ، كَالْحُبُوبِ وَالْأَذْهَانِ ، أُجْبِرَ الْمُتَمَتِّعُ عَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا ضَرَرٌ ، لَمْ يُجْبَرْ عَلَيْهَا ، كَغَيْرِ الرَّهْنِ ، وَيَتَقَى الرَّهْنُ مُشَاعًا .

**فصل : واستيدامة القبض كائيدائه في الخلاف في اشتراطه ؛ للآية ، ولأنها إحدى حالتَي الرهن ، فأشبهت الابتداء ، فإن قلنا باشتراطه ، فأخرجه المُرْتَهِنُ عَنْ يَدِهِ بِاخْتِيَارِهِ إِلَى الرَّاهِنِ ، زَال لُزُومُهُ ، وَبَقِيَ كَالَّذِي لَمْ يُقْبَضْ ، مِثْلَ أَنْ أُجْرَهُ إِثَاءً ، أَوْ أُوْدَعَهُ ، أَوْ أَعَارَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ . فَإِنْ رَدَّهُ الرَّاهِنُ إِلَيْهِ ، عَادَ اللَّزُومُ بِحُكْمِ الْعَقْدِ السَّابِقِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْبَضَهُ بِاخْتِيَارِهِ ، فَلَزِمَ كَالأَوَّلِ . وَإِنْ أُزِيلَتْ يَدُ الْمُزْتَهِنِ بَعْدَ وَإِنْ ، كَغَضَبٍ وَنَحْوِهِ ، فَالرَّهْنُ بِحَالِهِ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ ثَابِتَةٌ حُكْمًا ، فَكَانَتْ لَمْ تَزُلْ .**

**فصل : والرهن أمانة في يَدِ الْمُزْتَهِنِ ، إِنْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، وَلَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ ؛ لِمَا رَوَى الْأَثَرُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ : قَضَى "رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" أَنَّ الرهن لا يَغْلُقُ ، والرهن مِّن رَهْنَةٍ<sup>(٢)</sup> .**

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٨ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٧ /

١٨٧ . وابن حزم ، في : المحلى ٨ / ٥٠٠ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٦ / ٣٨ .

والشطر الأول أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما لا يجوز من غلق الرهن ، من كتاب

الأقضية . الموطأ ٢ / ٧٢٨ . ووصله ابن ماجه من حديث أبي هريرة ، في : باب لا يغلق الرهن ،

من كتاب الرهن . سنن ابن ماجه ٢ / ٨١٦ . وانظر الكلام على الحديث في : التلخيص الحبير ٣ /

٣٦ ، ٣٧ ، الإرواء ٥ / ٢٣٩ - ٢٤٣ .

[١٦٠ظ] ولأنه وثيقة بدَيْن ليس يعوض عنه، فلم يسقط بهلاكه، كالضامن. وإن كان الرهن فاسداً، لم يضمّنه؛ لأن ما لا يضمّن بالعقد الصحيح لا يضمّن بالفاسد<sup>(١)</sup>.

وإن وقّت الرهن، فتلف بعد الوقت، ضمّنه؛ لأنه مقبوض بغير عقد. وإن رهنه مغضوباً لم يعلم به المُرْتَهِنُ، فهل للمالك تضمين المُرْتَهِنِ؟ فيه وجهان؛ أحدهما، لا يضمّنه؛ لأنه دخل على أنه أمين. والثاني، يضمّنه؛ لأنه قبضه من يد ضامنه. فإذا ضمّنه رجع على الرّاهن في أحد الوجهين؛ لأنه غره<sup>(٢)</sup>. والثاني، لا يزجّع؛ لأن التّلف حصل في يده، فاستقرّ الضمان عليه. وإن ضمّن الرّاهن، فهل يزجّع على المُرْتَهِنِ؟ على وجهين؛ إن قلنا: يزجّع المُرْتَهِنُ. لم يزجّع الرّاهن. وإن قلنا: لا يزجّع ثم. رجع هلهنا.

وإن انقلك الرهن بقضاء أو إيزاء، بقي الرهن أمانة؛ لأن قبضه حصل بإذن مالّكه، لا ليختصّ القابض بتفّعه،<sup>(٣)</sup> فأشبهه الوديعة.

**فصل:** إذا حلّ الدّين فوفاه الرّاهن، انقلك الرهن. وإن لم يوفّه وكان قد أذن في بيع الرهن، بيع واستوفى الدّين من ثمنه، وما بقي فله. وإن لم

(١) في م: «بالعقد الفاسد».

وبعده في ف: «وإن تلف قبل الحكم بقبضه، بطل عقد الرهن، لكن إن كان مشروطاً في عقد بيع، ثبت للبائع الخيار في فسخه، وقد تقدم».

(٢) في الأصل: «غيره».

(٣) - ٣) سقط من: م.



يَأْذَنُ ، طَوْلَبَ بِالْإِيفَاءِ أَوْ بِيَعِهِ ، فَإِنْ أَتَى ، أَوْ كَانَ غَائِبًا ، فَعَلَّ الْحَاكِمُ مَا يَرَاهُ مِنْ إِجْبَارِهِ عَلَى الْبَيْعِ ، أَوْ الْقَضَاءِ ، أَوْ يَتَّعِ الرَّهْنِ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِأَمِينِهِ .



## بَابُ مَا يَصِحُّ رَهْنُهُ وَمَا لَا يَصِحُّ

يَصِحُّ رَهْنُ كُلِّ عَيْنٍ يَصِحُّ بَيْعُهَا ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الرَّهْنِ الْاسْتِيفَاءُ  
بِالدَّيْنِ بِاسْتِيفَائِهِ مِنْ تَمَنِيهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ مِنَ الرَّاهِنِ ، وَهَذَا يَحْصُلُ  
مِمَّا <sup>(١)</sup> يَجُوزُ بَيْعُهُ . وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُسَاعِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ ، فَجَازَ رَهْنُهُ  
كَالْمُفْرَزِ . ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى جَعْلِهِ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ ، أَوْ يَدِ عَدْلٍ وَدِيعَةٍ  
لِلْمَالِكِ ، أَوْ بِأُجْرَةٍ ، جَازَ . وَإِنْ اخْتَلَفَا ، جَعَلَهُ الْحَاكِمُ فِي يَدِ عَدْلٍ وَدِيعَةٍ  
لَهُمَا ، أَوْ يُؤْجَرُهُ لَهُمَا مَخْبُوسًا قَدْرُ الرَّهْنِ لِلْمُزْتَهِنِ . وَإِنْ رَهَنَ نَصِيْبَهُ مِنْ  
جُزْءٍ مِنَ الْمُسَاعِ ، <sup>(٣)</sup> وَكَانَ "مِمَّا لَا يَنْقَسِمُ" ، جَازَ . وَإِنْ جَازَتْ قِسْمَتُهُ ،  
اخْتَمَلَ جَوَازَ رَهْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِاخْتِمَالِ أَنْ  
يُقْتَسِمَاهُ ، فَيَحْصُلَ الْمُزْهُونُ فِي حِصَّةِ الشَّرِيكِ .

وَيَصِحُّ رَهْنُ الْعَبْدِ الْمُزْتَدِّ وَالْجَانِي ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُمَا . وَفِي رَهْنِ الْقَاتِلِ  
فِي الْمُحَارَبَةِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى بَيْعِهِ .

وَيَصِحُّ رَهْنُ <sup>(٤)</sup> الْمَذْبَرِ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لِظُهُورِهِ فِي بَيْعِهِ . وَيَصِحُّ

---

(١) فِي ف : « بِنَاءً » .

(٢) فِي م : « الْمُسَاعِ » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « بَيْع » .

رَهْنُ مَنْ عُلِقَ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ تُوجَدُ بَعْدَ حُلُولِ الدَّيْنِ ؛ لِإِمْكَانِ اسْتِيفَائِهِ مِنْ ثَمَنِهِ . وَإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ تُوجَدُ قَبْلَ حُلُولِ الدَّيْنِ ، لَمْ يَجُزْ رَهْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهُ مِنْ ثَمَنِهِ . وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ ، اخْتِمَلُ أَنْ يَصِحَّ رَهْنُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعَقْدِ ، وَالْعِتْقُ قَبْلَهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَهُوَ كَالْمُدَبِّرِ . وَاخْتِمَلُ أَنْ لَا يَصِحَّ رَهْنُهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْعِتْقَ قَبْلَ حُلُولِ الْحَقِّ ، وَهَذَا غَرَزٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ . فَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبِّرِ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ ، أَوْ وَجَدَتْ الصِّفَةُ ، عَتَقَ ، وَبَطَلَ الرَّهْنُ .

وَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُكَاتَبِ ؛ لِتَعَذُّرِ اسْتِدَامَةِ قَبْضِهِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَصِحَّ إِنْ قُلْنَا : اسْتِدَامَةُ الْقَبْضِ <sup>(٢)</sup> [ ١٦١ ] غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ . وَيَكُونُ مَا يُؤَدِّيهِ مِنْ نُجُومِ كِتَابَتِهِ رَهْنًا مَعَهُ . وَإِنْ عَتَقَ ، بَقِيَ مَا أَذَاهُ رَهْنًا ، كَالْقِرْنِ إِذَا مَاتَ بَعْدَ الْكَسْبِ . وَجَمِيعُ هَذِهِ الْمَعَانِي غُيُوبٌ ، لَهَا حُكْمُ غَيْرِهَا مِنَ الْغُيُوبِ .

**فصل : وَيَصِحُّ رَهْنُ مَا يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ بَيْعُهُ ، وَإِيفَاءُ الدَّيْنِ مِنْ ثَمَنِهِ ، فَأَشْبَهَ الثَّيَابَ .** فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ يَحِلُّ قَبْلَ فَسَادِهِ ، يَبِيعُ وَقُضِيَ مِنْ ثَمَنِهِ . وَإِنْ كَانَ يَفْسُدُ قَبْلَ الْحُلُولِ ، وَكَانَ مِمَّا يُمَكِّنُ إِضْلَاحَهُ بِالتَّجْفِيفِ ، كَالْعِنَبِ ، جُفِّفَ . وَمُؤَنَّةُ تَجْفِيفِهِ عَلَى الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤَنَّةِ حِفْظِهِ ، فَأَشْبَهَ نَفَقَةَ الْحَيَوَانِ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُجَفَّفُ ، فَشَرَطًا بَيْعَهُ ، وَجَعَلَ ثَمَنَهُ رَهْنًا ، فَعَلَا ذَلِكَ . وَإِنْ لَمْ يَشْرُطَاهُ <sup>(٣)</sup> ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « الملك » .

(٣) في م : « بشرط ذلك » .

الرَّهْنُ، وَيُبَاعُ، كَمَا لَوْ شَرَطَاهُ؛ لِأَنَّ الْحَالَ تَقْتَضِي ذَلِكَ، لَكُونَ الْمَالِكِ لَا يُعَرِّضُ مِلْكَهُ لِلتَّلَفِ، فَحِمْلُ مُطْلَقِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ، كَمَا يُحْمَلُ عَلَى تَجْفِيفِ الْعِنَبِ. وَالثَّانِي، لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ إِزَالَةُ مِلْكِهِ قَبْلَ حُلُولِ الْحَقِّ، فَلَمْ يُجَبِّرْ عَلَيْهِ، كغَيْرِهِ. وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يُبَاعَ، فَسَدَ، وَجْهًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَفَّى بِشَرْطِهِ، لَمْ يُمَكِّنْ إِيْفَاءَ الدَّيْنِ مِنْ ثَمَنِهِ. وَإِنْ رَهَنَهُ غَصِيرًا، صَحَّ لَذَلِكَ، فَإِنْ تَحَمَّرَ، خَرَجَ مِنَ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيمَةَ لَهُ، فَإِنْ عَادَ خَلًّا، عَادَ رَهْنًا؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ كَانَ صَحِيحًا، فَلَمَّا طَرَأَ عَلَيْهِ مَعْنَى أَخْرَجِهِ عَنْ حُكْمِهِ، ثُمَّ زَالَ الْمَعْنَى، عَادَ الْحُكْمُ، كَمَا لَوْ ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ، ثُمَّ عَادَ فِي الْعِدَّةِ، عَادَتِ الزَّوْجِيَّةُ. وَإِنْ كَانَ اسْتِحَالَتُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ، لَمْ يَغْدُ رَهْنًا؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ، فَأَشْبَهَ الرَّدَّةَ قَبْلَ الدُّخُولِ.

**فصل: وَيَصِحُّ رَهْنُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْؤِ<sup>(١)</sup> صِلَاحِهَا، وَالزَّرْعِ الْأَخْضَرِ مُطْلَقًا، وَبَشَرِطِ التَّبَقُّيَةِ؛ لِأَنَّ الْغَرَرَ يَقِلُّ فِيهِ، لِاخْتِصَاصِهِ بِالْوَيْثَقَةِ مَعَ بَقَاءِ الدَّيْنِ بِحَالِهِ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ.**

**قال القاضي: وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمَبِيعِ الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْمُشْتَرِي، فَيُمْكِنُ قَبْضُهُ، ثُمَّ يُقْبَضُ، وَإِنَّمَا مُنْعَ مِنْ بَيْعِهِ؛ لِقَلَّةِ يَرْبَحَ فِيمَا لَمْ يَضْمَنْهُ، وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.**

**وإن رهن ثمرة إلى محل تحدث فيه أخرى لا تتميم، فالرهن باطل؛**

(١) زيادة من: الأصل، م.

(٢) انظر ما تقدم تخريجه في صفحة ٥٩، ٦٠ في حديث: «لا شرطان في بيع».

لأنَّه مَجْهُولٌ حِينَ حُلُولِ الْحَقِّ ، فَلَا يُمَكِّنُ إِمْضَاءُ الرَّهْنِ <sup>(١)</sup> عَلَى مُقْتَضَاهُ .  
وإن رهنها بدين حال ، أو شرط قطعها عند خوف اختلاطها ، جاز ؛ لأنه  
لا غرر فيه . فإن لم يقطعها حتى اختلطت ، لم يطل الرهن <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه وقع  
صحيحاً . لكن إن سمح الراهن ببيع الجميع ، أو اتفقا على قدر منه ، جاز .  
وإن اختلفا وتشاحا ، فالقول قول الراهن مع يمينه ؛ لأنه منكّر .

**فصل :** ويصح رهن الجارية دون ولدها ؛ لأن الرهن لا يُزيل الملك ،  
فلا يحصل التفريق فيه . فإن احتيج إلى بيعها ، بيع ولدها معها ؛ لأن  
التفريق بينهما مُحَرَّمٌ ، والجمع بينهما <sup>(٣)</sup> " في البيع " جائز ، فتعين . وللمرتبة  
من الثمن بقدر قيمة الجارية منه ، وكونها ذات ولد عيب <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه ينقص  
من ثمنها .

**فصل :** ولا يصح رهن ما لا يجوز بيعه <sup>(٥)</sup> غير ما ذكرنا ؛ كالوقف ،  
وأم الولد ، والكلب ونحوها ؛ لأنه لا يُمكن إيفاء الدين منه وهو المقصود .  
ولا يصح رهن ما لا يُقدر على تسليمه ، ولا المجهول الذي لا يجوز بيعه ؛  
لأن الصفات مقصودة في الرهن لإيفاء الدين ، كما [ ١٦١ ط ] تُقصد في  
البيع للوفاء بالثمن . ولا رهن مال غيره بغير إذنه . ويتخرج جوازه ، ويقف  
على إجازة مالكه ، كبيعته . فإن رهن عينا يظن أنها لغيره وكانت ملكه ، ففيه

(١) في م : « العقد » .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٢) سقط من : م .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥ - ٥) في م : « لما » .

وَجِهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِيحُ ؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ مَلِكَهُ . وَالثَّانِي ، لَا يَصِيحُ ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَهُ مُعْتَقِدًا فَسَادَهُ . وَلَا يَصِيحُ رَهْنُ الْمُزْهُونِ <sup>(١)</sup> مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بَيْعَهُ فِي الدَّيْنِ الثَّانِي ، فَإِنْ رَهَنَهُ عِنْدَ الْمُزْتَهِنِ بِدَيْنٍ آخَرَ ، مِثْلَ أَنْ رَهَنَهُ عَبْدًا عَلَى أَلْفٍ ، ثُمَّ اسْتَدَانَ مِنْهُ دَيْنًا آخَرَ ، وَجَعَلَ الْعَبْدَ رَهْنًا بِهِمَا <sup>(٢)</sup> ، لَمْ يَصِيحْ ؛ لِأَنَّهُ رَهْنٌ مُسْتَحَقٌّ بِدَيْنٍ ، فَلَمْ يَجْزُ رَهْنُهُ بغيره ، كَمَا لَوْ رَهَنَهُ عِنْدَ غَيْرِ <sup>(٣)</sup> الْمُزْتَهِنِ .

**فصل :** وَلَا يَصِيحُ رَهْنُ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا فُتِحَ غَنَوَةٌ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهَا وَقَفَتْ . وَمَا فِيهَا مِنْ بِنَاءٍ مِنْ ثُرَابِهَا ، فَحُكْمُهُ مُحْكُمُهَا . وَمَا جُدُّدُ فِيهَا مِنْ غِرَاسٍ وَبِنَاءٍ مِنْ غَيْرِ ثُرَابِهَا ، إِنْ أَفْرَدَهُ بِالرَّهْنِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِيحُ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَا لَا يَجُوزُ رَهْنُهُ ، فَهُوَ كَأَسَاسَاتِ الْحَيْطَانِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلُوكٌ غَيْرُ مَوْقُوفٍ . وَإِنْ رَهَنَهُ مَعَ الْأَرْضِ ، بَطَلَ فِي الْأَرْضِ . وَفِي <sup>(٣)</sup> الْغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ وَجِهَان ؛ بِنَاءٌ عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ .

**فصل :** وَفِي رَهْنِ الْمُضْخَفِ رِوَايَتَانِ ، كَبَيْعِهِ . وَإِنْ رَهَنَهُ أَوْ رَهَنَ كُتُبَ الْحَدِيثِ ، أَوْ عَبْدًا مُسْلِمًا لِكَافِرٍ ، لَمْ يَصِيحْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيحُ بَيْعُهُ لَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِيحَ إِذَا شَرَطَا كَوْنَهُ فِي يَدِ مُسْلِمٍ ، وَيَبْيَعُهُ الْحَاكِمُ إِنْ امْتَنَعَ مَالِكُهُ ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ لَا يَنْقُلُ الْمِلْكَ إِلَى الْكَافِرِ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ .

(١) فِي م : «الرَّهْنُ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

ولا يجوز رهن المنافع ؛ لأنها تهلك إلى حلول الحق . ولو رهنه أجرة داره شهراً ، لم يصح ؛ لأنه مجهول . ولو رهن الكاتب من يعتيق عليه ، لم يصح ؛ لأنه لا يملك بيعه .



## بَابُ مَا يَدْخُلُ فِي الرَّهْنِ وَمَا لَا يَدْخُلُ وَمَا يَمْلِكُهُ الرَّاهِنُ وَمَا لَا يَمْلِكُهُ وَمَا يَلْزَمُهُ وَمَا لَا يَلْزَمُهُ

جميعُ نَمَاءِ الرَّهْنِ الْمُتَفَصِّلِ وَالتُّصْلِي يَدْخُلُ فِي الرَّهْنِ ، وَيُبَاعُ مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ وَارِدٌ عَلَى الْأَصْلِ ، فَتَبَتَّ حُكْمُهُ فِي نَمَائِهِ ، كَالْبَيْعِ ، أَوْ نَمَاءٌ حَادِثٌ مِنْ غَيْرِ الرَّهْنِ ، أَسْبَبَهُ الْمُتَصِّلُ . وَلَوْ ارْتَهَنَ أَرْضًا فَتَبَتَّ فِيهَا شَجَرٌ ، دَخَلَ فِي الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَمَائِهَا ، سِوَاءِ نَبَتٍ <sup>(١)</sup> بِنَفْسِهِ أَوْ بِفِعْلِ الرَّاهِنِ . وَيَدْخُلُ فِيهِ الصُّوفُ وَاللَّبَنُ الْمَوْجُودَانِ وَالْحَادِثَانِ ؛ لِدُخُولِهِمَا فِي الْبَيْعِ . وَإِنْ رَهَنَهُ أَرْضًا ذَاتَ شَجَرٍ ، أَوْ شَجَرًا مُثْمِرًا ، فَحُكْمُهُ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْبَيْعِ . وَإِنْ رَهَنَهُ دَارًا فَخَرِبَتْ ، فَأَنْقَاضُهَا رَهْنٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَجْزَائِهَا . وَإِنْ رَهَنَهُ شَجَرًا ، لَمْ تَدْخُلْ أَرْضُهُ فِي الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّهَا أَصْلٌ فَلَا تَدْخُلُ تَبَعًا .

فصل : وَلَا يَمْلِكُ الرَّاهِنُ التَّصَرُّفَ فِي الرَّهْنِ بِاسْتِخْدَامٍ ، وَلَا سُكْنَى ، وَلَا إِجَارَةً ، وَلَا إِعَارَةً ، وَلَا غَيْرَهَا بِغَيْرِ رِضَا الْمُرْتَهِنِ . وَلَا يَمْلِكُ الْمُرْتَهِنُ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ بِغَيْرِ رِضَا الرَّاهِنِ . فَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى التَّصَرُّفِ ، كَانَتْ مَنَافِعُهُ مُعْطَلَةً ،

(١) فِي س ١ ، س ٢ : « تَبَتَّ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « التَّصَرُّفُ فِي » .

تَهْلِكُ تَحْتَ يَدِ الْمُزْتَهِنِ حَتَّى يُفَكَّ ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ عَيْنٌ مَحْبُوسَةٌ عَلَى اسْتِيفَاءِ حَقٍّ ، فَأُشْبِهَتْ الْمَبِيعَ الْمَحْبُوسَ عَلَى ثَمَنِهِ . [ ١٦٢و ] وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى إِجَارَتِهِ أَوْ إِعَارَتِهِ ، جَازَ فِي قَوْلِ الْخَرَقِيِّ ، وَأَيُّ الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُسْتَعِيرِ نَائِبَةٌ عَنِ يَدِ الْمُزْتَهِنِ فِي الْحِفْظِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ جَعَلَاهُ فِي يَدِ عَدْلٍ ، وَلَا فَائِدَةَ فِي تَغْطِيلِ الْمَنَافِعِ ؛ لِأَنَّهُ تَضْيِيعُ مَالٍ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَجُوزُ إِجَارَتُهُ ، فَإِنْ فَعَلَا ، بَطَلَ الرَّهْنُ ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ يَقْتَضِي الْحَبْسَ عِنْدَ الْمُزْتَهِنِ أَوْ نَائِبِهِ ، فَمَتَى وَجَدَ عَقْدٌ يَقْتَضِي زَوَالَ الْحَبْسِ ، بَطَلَ الرَّهْنُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِنْ أَجَرَهُ الْمُزْتَهِنُ أَوْ أَعَارَهُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ ، جَازَ ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ الرَّاهِنُ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ ، فَكَذَلِكَ ، فِي أَحَدِ التَّوَجِّهَيْنِ . وَفِي الْآخَرِ ، يَخْرُجُ مِنَ الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ قَائِمَ مَقَامِ الرَّاهِنِ ، فَصَارَ كَمَا لَوْ سَكَنَهُ الرَّاهِنُ .

**فصل : وَلَا يُمْتَنَعُ الرَّاهِنُ مِنْ إِضْلَاحِ الرَّهْنِ ؛ كَمُدَاوَاتِهِ بِمَا لَا يَضُرُّ ، وَفَضْلِهِ ، وَحُجْمِهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ ، وَوُذَجِ الدَّائِبَةِ <sup>(٢)</sup> وَتَبَزِّيغِهَا <sup>(٣)</sup> ، وَإِطْرَاقِ**

---

(١) انظر ما أخرجه البخارى ، فى : باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ... ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب ما ينهى عن إضاعة المال ... ، من كتاب الاستقراض ، وفى : باب من رد أمر السفیه ... ، من كتاب الخصومات ، وفى : باب ما يكره من قيل وقال ، من كتاب الرقاق . صحيح البخارى ١٣٩/٢ ، ١٥٧/٣ ، ١٥٩ ، ١٢٤/٨ . ومسلم ، فى : باب النهى عن كثرة المسائل ... ، من كتاب الأقضية . صحيح مسلم ١٣٤٠/٣ ، ١٣٤١ . والدارمى ، فى : باب إن الله كره لكم قيل وقال ، من كتاب الرقاق . سنن الدارمى ٣١١/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٥٠/٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ .

(٢) قال فى المغنى : ومعناه فتح الودجين حتى يسيل الدم ، وهما عرقان عريضان غليظان من جانبي ثغرة النحر . المغنى ٥١٩/٦ ، ٥٢٠ . وهو كالفصد للإنسان . المصباح المنير (ودج) . (٣) بَرَّغَ البيطار الدابة : وخزها وخزا خفيفا فوق الحافر لا يبلغ العصب علاجها لها .

الإِنَاثِ عِنْدَ حَاجَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِصْلَاحٌ لِمَالِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ ، كَالْعَلْفِ . وَإِنْ أَرَادَ قَطَعَ شَيْءٌ مِنْ بَدَنِهِ ، لِحَبِثَةِ فِيهِ ، وَقَالَ أَهْلُ الْخَيْرَةِ : الْأَخْوَاطُ قَطَعُهَا . فَلَهُ فِعْلُهُ . وَإِنْ تَسَاوَى الْخَوْفُ فِي قَطْعِهَا وَتَرْكِهَا ، فَامْتَنَعَ أَحَدُهُمَا مِنْ قَطْعِهَا <sup>(١)</sup> ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ خَطَرًا بِحَقِّهِ . وَلِلرَّاهِنِ مُدَاوَاةُ الْمَاشِيَةِ مِنَ الْجَرْبِ بِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ ، كَالْقَطِرَانِ <sup>(٢)</sup> وَالزَّيْتِ <sup>(٣)</sup> الْيَسِيرِ ، وَإِنْ خِيفَ ضَرَرُهُ ، كَالكَثِيرِ ، لَمْ يَمْلِكْهُ . وَلَيْسَ لَهُ قَطْعُ الْأَصْبُعِ الزَّائِدَةِ وَالسَّلْعَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُخَافُ مِنْهُ الضَّرَرُ ، وَتَرْكُهَا لَا يَضُرُّ . وَلَيْسَ لَهُ الْحِثَانُ إِنْ كَانَ لَا يَبْرَأُ مِنْهُ قَبْلَ مَجْلِّ الْحَقِّ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُصُ ثَمَنَهُ . وَإِنْ كَانَ يَبْرَأُ قَبْلَهُ ، وَالزَّمَانُ مُعْتَدِلٌ ، لَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ بِهِ الثَّمَنُ ، وَلَا يَضُرُّ الْمُزْتَهِنَ . وَلَيْسَ لِلْمُزْتَهِنِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ رِضَا الرَّاهِنِ .

**فصل :** وَلَا يَمْلِكُ الرَّاهِنُ بَيْعَ الرَّهْنِ ، وَلَا هِبَتَهُ ، وَلَا جَعْلَهُ مَهْرًا ، وَلَا أَجْرَةً ، وَلَا كِتَابَةَ الْعَبْدِ ، وَلَا وَقْفَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ يَبْطُلُ بِهِ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ مِنَ الْوُثِيقَةِ ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنَ الرَّاهِنِ بِنَفْسِهِ ، كَالْفَسْخِ . وَفِي الْوَقْفِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، أَشْبَهُ الْعِتْقِ . وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ لَا يَشْرِي إِلَى مِلْكٍ غَيْرٍ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْهَبَةِ . وَلَا يَمْلِكُ <sup>(٤)</sup> تَرْوِيجَ الرَّقِيقِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَهُ تَرْوِيجُ الْأَمَةِ ، وَيُمْنَعُ الزَّوْجُ وَطَأُهَا . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُصُ ثَمَنَهَا ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَتَرْوِيجِ الْعَبْدِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « قَطَعُهَا » .

(٢ - ٢) فِي النِّسْخِ : « بِالزَّيْتِ » . وَالثَّبِتُ كَمَا فِي الْمَغْنَى ٥٢٠ / ٦ ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٤٣٥ / ١٢ .

(٣) فِي م : « يَصَحُّ » .

**فصل :** ولا يجوز له عتق<sup>(١)</sup> الرهن ؛ لأن فيه إضراراً بالمُرْتَهِن ، وإسقاط حقه اللّازم ، فإن فعل ، نفذ عتقه . نص عليه ؛ لأنه محبوس لاستيفاء حق ، فنقد فيه عتق المالك ، كالمحبوس على ثمنه . وعنه ، لا ينفذ عتق المغير ؛ لأنه عتق في ملكه ، يتطلّب به حق غيره ، فاختلف فيه<sup>(٢)</sup> المؤسر والمغير ، كالعتق في العبد المشترك . فإن أعتق المؤسر ، فعليه قيمته ، تجعل مكانه رهناً ؛ لأنه أبطل حق الوثيقة بغير إذن المرتهن ، فلزمته قيمته ، كما لو قتله . وإن أعتق المغير ، فالقيمة في ذمته ؛ إن أيسر قبل حلول الحق ، أخذت منه رهناً ، وإن أيسر بعد حلول الحق ، طوّل به خاصّة ؛ لأنّ ذمته تبرأ به من الحقيين معاً . وتعتبر القيمة حين الإعتاق ؛ لأنه حال الإثلاف .

**فصل :** وليس للراهن وطء الجارية وإن كانت لا تحبل ؛ لأنّ من حرّم وطؤها يستوى فيه من تحبل ومن لا تحبل ، كالمستبرأة . فإن وطئ ، فلا حدّ عليه ؛ [١٦٢ ط] لأنها ملكه . فإن نقصها لكونها بكرًا ، أو أفضاها ، فعليه ما نقصها ؛ إن شاء جعله رهناً ، وإن شاء جعله قصاصاً<sup>(٣)</sup> من الحق . وإذا لم تحمل منه ، فهي رهن بحالها ، كما لو استخدمها . وإن ولدت<sup>(٤)</sup> ، فولده حرّ ، وصارت أمّ وليد له<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه أحبلها بحرّ في ملكه . وتخرج من الرهن ، مؤسرًا كان أو مغيرًا ، رواية واحدة ؛ لأنّ الإحبال أقوى من

(١) في س ٢ : « عقد » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « قضاء » .

(٤) بعده في م : « منه » .

الْعِتْقِ ، وَلِذَلِكَ يَنْقُذُ إِخْبَالَ الْمُجْتُونِ دُونَ عِتْقِهِ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا يَوْمَ إِخْبَالِهَا ؛  
لَأَنَّهُ وَقْتُ إِثْلَافِهَا ، وَإِنْ تَلَفَتْ بِسَبَبِ الْحَمْلِ ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا تَلَفَتْ  
بِسَبَبِ كَانَ مِنْهُ .

**فصل :** وكل ما مُنِعَ الرَّاهِنُ مِنْهُ لِحَقِّ الْمُؤْتَهِنِ ، إِذَا أَدِنَ فِيهِ ، جَازَ لَهُ  
فِعْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُنْعَ مِنْهُ <sup>(١)</sup> لِحَقِّهِ ، فَجَازَ بِإِذْنِهِ . فَإِنْ رَجَعَ عَنِ الْإِذْنِ قَبْلَ الْفِعْلِ ،  
سَقَطَ حُكْمُ الْإِذْنِ . فَإِنْ لَمْ يَغْلَمْ بِالرَّجُوعِ حَتَّى فَعَلَ ، فَهَلْ يَسْقُطُ الْإِذْنُ ؟  
فِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءٍ عَلَى عَزْلِ الْوَكِيلِ بغيرِ عِلْمِهِ . فَإِنْ تَصَرَّفَ بِإِذْنِهِ فِيمَا  
يُنَافِي الرِّهْنَ ؛ مِنْ <sup>(٢)</sup> الْبَيْعِ وَالْعِتْقِ وَنَحْوِهِمَا ، صَحَّ تَصَرُّفُهُ ، وَبَطَلَ الرِّهْنُ ؛  
لَأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ مَا <sup>(٣)</sup> يُنَافِيهِ ، إِلَّا الْبَيْعُ ، فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ  
يَبِيعَهُ بَعْدَ حُلُولِ الْحَقِّ ، فَيَتَعَلَّقُ حَقُّ الْمُؤْتَهِنِ بِالثَّمَنِ ، وَيَجِبُ قَضَاءُ الدَّيْنِ  
مِنْهُ ، <sup>(٤)</sup> إِلَّا أَنْ يَقْضِيَهُ <sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الرِّهْنِ يَبْعُهُ ، وَاسْتِيفَاءُ  
الْحَقِّ مِنْ ثَمَنِهِ . الثَّانِي ، أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ حُلُولِ الْحَقِّ بِإِذْنِ مُطْلَقٍ ، فَيَبْطُلُ  
الرِّهْنُ ، وَيَسْقُطُ حَقُّ الْمُؤْتَهِنِ مِنَ الْوَثِيقَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي عَيْنِ الرِّهْنِ  
تَصَرُّفًا لَا يَسْخِطُهُ الْمُؤْتَهِنُ ، فَأَبْطَلَهُ ، كَالْعِتْقِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَشْتَرِطَ جَعْلَ  
الثَّمَنِ رَهْنًا ، <sup>(٦)</sup> أَوْ تَعَجِيلَ <sup>(٦)</sup> دَيْنِهِ مِنْ ثَمَنِهِ ، فَيَصِحُّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ

(١) زيادة من : م .

(٢) في الأصل : « في » .

(٣) في الأصل : « من » .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) في الأصل : « يقضه » .

(٦ - ٦) في م : « ويجعل » .

شَرَطَ ذَلِكَ بَعْدَ حُلُولِ الْحَقِّ، جاز، فكذلك قبله .

وإن أُذِنَ له في الوَطءِ والتَّزْوِيجِ، جاز؛ لأنَّه مُنِعَ منه لِحَقِّه، فجاز بإذنه، فإن فَعَلَ، لم يَتَطَّلِ الرَّهْنُ؛ لأنَّه لا يُنَافِيه . فإن أَقْضَى إِلَى الْحَمْلِ أَوْ التَّلَفِ، فلا شَيْءَ عَلَى الرَّاهِنِ؛ لأنَّه مَأْذُونٌ فِي سَبِيهِ . وإن أُذِنَ له في ضَرْبِهَا فَتَلَفَتْ بِهِ، فلا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لأنَّه تَوَلَّدَ مِنَ الْمَأْذُونِ <sup>(١)</sup> فِيهِ، كَتَوَلَّدَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطءِ .

**فصل :** ويلزِمُ الرَّاهِنَ مُؤَنَّةُ الرَّهْنِ كُلُّهَا؛ مِنْ نَفَقَةٍ، وَكِسْوَةٍ، وَعَلْفٍ، وَحِرْزٍ، وَحَافِظٍ، وَسَقْيٍ، وَتَسْوِيَةٍ، وَجِذَاذٍ، وَتَجْفِيفٍ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الرَّهْنُ مِنْ رَاهِنِهِ، لَهُ غُنْمُهُ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» <sup>(٢)</sup> . وهذا مِنْ غَرْمِهِ . ولأنَّه مِلْكُهُ، فَكَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ، كَالَّذِي فِي يَدِهِ . فَإِنْ اخْتِاجَ إِلَى دَوَاءٍ أَوْ فَتَحَ عِرْقٍ، لَمْ يَلْزَمْهُ؛ لِأَنَّ الشُّفَاءَ بِيَدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ يَحْتَاجُ بِدُونِهِ، بِخِلَافِ النَّفَقَةِ .

وَلَا يُجْبِزُ عَلَى إِطْرَاقِ الْمَاشِيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِبَقَائِهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَا يَتَضَمَّنُ زِيَادَةَ الرَّهْنِ . فَإِنْ اخْتِاجَتْ إِلَى رَاعٍ، لَزِمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَامَ لَهَا بِدُونِهِ . فَإِنْ أَرَادَ السَّفَرَ بِهَا لِيَزْعَاهَا، وَلَهَا فِي مَكَانِهَا مَرْعَى تَتِمَّاسَكُ بِهِ، فَلِلْمُرْتَهِنِ مَنَعُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِخْرَاجَهَا عَنْ يَدِهِ وَنَظَرِهِ، وَإِنْ أَجْدَبَ

(١ - ١) فِي م: «كَمَتَوَلَّدَ» .

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، فِي: بَابِ أَيْمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ .... مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٢ /

٥١ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: كِتَابِ الْبَيْوعِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٣ / ٣٣ .

مَكَانِهَا، فَلِلرَّاهِنِ السَّفَرُ بِهَا<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ مُوضِعُ حَاجَةٍ. فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى السَّفَرِ بِهَا<sup>(٢)</sup>، وَاخْتَلَفَا فِي مَكَانِهَا، قَدَّمْنَا قَوْلَ مَنْ يَطْلُبُ الْأَصْلَحَ، فَإِنْ اسْتَوَيَا، قَدَّمْ قَوْلَ الْمُزْتَهِنِ؛ لَأَنَّهُ أَحَقُّ بِالْيَدِ.

**فصل:** وليس للمُزْتَهِنِ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنَ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ بغيرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الرَّهْنُ مِنْ رَاهِنِهِ»<sup>(٣)</sup>، لَهُ غُنْمُهُ<sup>(٤)</sup>. وَمَنَافِعُهُ مِنْ غُنْمِهِ، وَلَأنَّ الْمَنَافِعَ مِلْكُ [١٦٣] لِلرَّاهِنِ، فَلَمْ يَجْزُ أَخْذُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، كغَيْرِ الرَّهْنِ، إِلَّا مَا كَانَ مَرْكُوبًا أَوْ مَحْلُوبًا، ففِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، هُوَ كغَيْرِهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَالثَّانِيَةُ<sup>(٥)</sup>، لِلْمُزْتَهِنِ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ، وَيَزَكُّ وَيُخْلِبُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ<sup>(٥)</sup>، مُتَحَرِّيًا لِلْعَدْلِ فِي ذَلِكَ، سَوَاءً تَعَدَّرَ الْإِنْفَاقُ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ لَمْ يَتَعَدَّرْ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّهْنُ يُزَكُّ بِنَفَقَتِهِ، وَلَبْنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَزَكُّ وَيُشْرَبُ الثَّقَفَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٦)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: «فَعَلَى الْمُزْتَهِنِ عُلْفُهَا،

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «الراهن».

(٣) بعده في م: «وعليه غرمه».

(٤) بعده في الأصل: «هو».

(٥) في ف: «قيمته».

(٦) في: باب الرهن مركوب ومحلوب، من كتاب الرهن. صحيح البخارى ١٨٣/٣. كما أخرجه أبو داود، في: باب فى الرهن، من كتاب الإجارة. سنن أبى داود ٢٥٨/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى الانتفاع بالرهن، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٥/٢٥٩. وابن ماجه، فى: باب الرهن مركوب ومحلوب، من كتاب الرهن. سنن ابن ماجه ٢/٨١٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٤٧٢/٢.

وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ ، وَعَلَى الَّذِي يَشْرَبُ نَفَقَتُهُ ، وَيَزَكُّ<sup>(١)</sup> . فَإِنْ أَنْفَقَ مُتَبَرِّعًا ، فَلَا شَيْءَ لَهُ . رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

وليس له استيخدام العبد بقدر نفقته . وعنه ، له ذلك إذا امتنع مالكه من الإنفاق عليه ، كالمزكوب والمحلوب . قال أبو بكر : خالف حنبل الجماعة ، والعمل على أنه لا ينتفع من الرهن بشيء ؛ لأن القياس يقتضي ذلك ، تحولف في المزكوب والمحلوب للأثر ، ففي غيره يتقى على القياس .

وإن أنفق المُرْتَهِنُ على الرهن مُتَبَرِّعًا ، لم يزجج ، وإن أنفق بإذن الراهن بنية الرجوع ، رجح بما أنفق ؛ لأنه نائب عنه ، فأشبه الوكيل . وإن أنفق بغير إذنه مُعْتَقِدًا للرجوع ، نظرنا ؛ فإن كان مما لا يلزم الراهن ، كعمارة الدار ، لم يزجج بشيء ؛ لأنه تبرع بما لا يلزمه ، فلم يزجج به ، كغير المُرْتَهِنِ . وإن كان مما يلزمه ؛ كقوت<sup>(٢)</sup> الحيوان ، وكفن العبد ، فهل يزجج به<sup>(٣)</sup> ؟ على روايتين ؛ بناء على من<sup>(٤)</sup> قضى دئنه بغير إذنه .

**فصل :** فإن أذن الراهن للمُرْتَهِنِ في الانتفاع به بغير عوض ، والرهن في قرض ، لم يجز ؛ لأنه يصير قرضًا جر منفعة ، وإن كان في غير قرض ، جاز ؛ لعدم ذلك . وإن أذن له في الانتفاع بعوض<sup>(٥)</sup> ، مثل أن أجره إياه ،

(١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢٨ .

(٢) في م : « كنفقة » .

(٣ - ٣) في م : « يلزمه » .

(٤) في م : « ما » .

(٥) في م : « بغير عوض » .



فإن حاباه في الأجرة، فهو كالانتفاع بغير عوض، وإن لم يحابه فيها،  
جاز في القرض وغيره؛ لكونه<sup>(١)</sup> ما انتفع بالقرض، إنما انتفع بالإجارة.  
قال القاضي: ومتى استأجره المؤتئنه أو استعاره، خرج من الرهن في  
مُدَّتِهْمَا؛ لأنه طرأ عليه عقد أوجب استحقاقه في الإجارة برضاها، فإذا  
انقضى العقد، عاد الرهن بحكم العقد السابق. والصحيح أنه لا يخرج  
بذلك عن الرهن؛ لأن القبض مُستدام، ولا تنافي بين العقدَيْن، لكنّه في  
العارية يصير مضموناً؛ لكون<sup>(٢)</sup> العارية مضمونة.

**فصل:** وإن انتفع به بغير إذن الراهن، فعليه أجرة ذلك في ذمته. فإن  
كان الدين من جنسها، تقاصت هي وقدرها من الدين وتساقطا، وإن  
تلف الرهن، ضمينه؛ لأنه تعدى فيه فضمينه، كالوديعة.

---

(١) في م: «لأنه».

(٢) في م: «لأن».



## بَابُ جِنَايَةِ الرَّهْنِ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهِ

إذا جَنَى الرَّهْنُ عَلَى أَجَنِيٍّ ، تَعَلَّقَ حَقُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِرَقَبَتِهِ ، وَقُدِّمَ عَلَى الْمُزْتَهِنِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَى الْمَالِكِ ، فَأَوَّلَى أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى الْمُزْتَهِنِ ، فَإِنْ سَقَطَ حَقُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بَعْفُو أَوْ فِدَاءٍ ، بَقِيَ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْطَلُ<sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ حَقُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ لِقُوَّتِهِ ، فَإِذَا زَالَ ظَهَرَ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ .

وإن كان الحق [١٦٣ ط] قصاصاً في النفس ، اقتص منه ، وبطل الرهن ، وإن كان في الطرف ، اقتص له ، وبقي الرهن في باقيه . وإن كان مالا أو قصاصاً ، فعفي عنه إلى مال ، فأمكن إيفاء حقه ببيع بغضه ، بيع منه بقدر ما يقضى به حقه ، وباقيه رهن . وإن لم يمكن إلا ببيع جميعه ، بيع ، فإن استغرق ثمنه ، بطل الرهن ، وإن فضل منه شيء ، تعلق به حق المزتهن .

وإن كان أرض الجناية عليه أكثر من ثمنه ، فطلب المجني عليه تسليمه للبيع ، وأراد الراهن فداءه ، فله ذلك ؛ لأن حق المجني عليه في قيمته لا في عينه ، ويقديه بأقل الأمرين من قيمته أو أرض جنائته ، في أحد الوجهين ؛ لأن ما يدفعه عوض عنه ، فلم يلزمه أكثر من قيمته . وفي الآخر ، يلزمه أرض الجناية كلها وتسليمه ؛ لأنه ربما رغب فيه راغب فاشتراه بأكثر من

(١) بعده في م : «دائما» .

قِيمَتِهِ فَيَنْتَفِعُ بِهِ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ . وَإِنِ اتَى الرَّاهِنُ فِدَاءَهُ ، فَلِلْمُرْتَهِنِ فِدَاؤُهُ بِمِثْلِ مَا يَقْدِيهِ بِهِ الرَّاهِنُ ، وَحُكْمُهُ فِي الرَّجُوعِ بِذَلِكَ حُكْمٌ مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنُهُ ، فَإِنْ شَرَطَ جَعَلَهُ رَهْنًا بِالْفِدَاءِ مَعَ الدَّيْنِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَصَحَّ ؛ <sup>(١)</sup> «لَأَنَّ الْعَبْدَ» رَهْنٌ ، فَلَمْ يَجُزْ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ سِوَاهُ . وَأَجَاذَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ يَمْلِكُ إِبْطَالَ الرَّهْنِ بِالْبَيْعِ ، فَصَارَ كَالْجَائِزِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَالزِّيَادَةُ فِي دَيْنِ الرَّهْنِ قَبْلَ لُزُومِهِ جَائِزَةٌ ، وَلِأَنَّ الْحَقَّ مَتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ مِنَ الْجِنَايَةِ إِلَى الرَّهْنِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

**فصل :** فَإِنْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ جِنَايَةً لَا تُوجِبُ قِصَاصًا ، فَهِيَ هَذَرٌ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لِسَيِّدِهِ ، فَلَا يَثْبُتُ لَهُ مَالٌ فِي مَالِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ رَهْنًا . وَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً لِلْقَوْدِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ، فَقَعَا عَلَى مَالٍ ، سَقَطَتْ مُطْلَقًا ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ أَحَبَّ <sup>(٢)</sup> الْقِصَاصَ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ يَجِبُ لِلزَّجْرِ ، وَالْحَاجَةُ تَدْعُو إِلَى زَجْرِهِ عَنْ سَيِّدِهِ .

وَإِنْ كَانَتْ عَلَى النَّفْسِ ، فَلِلْوَرَثَةِ الْقِصَاصُ ، وَلَيْسَ لَهُمُ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي السَّيِّدِ ، وَلِأَنَّهُمْ يَقُومُونَ مَقَامَ الْمَوْرُوثِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ ، فَكَذَلِكَ وَارِثُهُ . وَالثَّانِي ، لَهُمْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ حَصَلَتْ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِمْ ، فَأَشْبَهَ الْجِنَايَةَ عَلَى أَجْنَبِيٍّ .

**فصل :** فَإِنْ جَنَى عَلَى مَوْزُوثٍ سَيِّدِهِ ، وَلَمْ يَنْتَقِلِ الْحَقُّ إِلَى سَيِّدِهِ ،

(١ - ١) فِي م : «لَأَنَّهُ» .

(٢) فِي س ٢ : «أَوْجِبَ» .

فهي جنايةٌ على أجنبيٍّ ، وإن انتقلَ إليه وكانتِ الجنايةُ مُوجِبَةً لِلْقصاصِ في طرفٍ ، فمات المجنِّي عليه ، فللسَّيِّدِ القصاصُ والعَفْوُ على مالٍ ؛ لأنَّ المجنِّيَ عليه مَلَكٌ ذلك ، فملكه وارثه .

وإن كانتِ على النَّفْسِ فكذلك في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ . والثاني ، ليس له العَفْوُ على مالٍ ، كما لو كانتِ الجنايةُ <sup>(١)</sup> على نَفْسِهِ . وأصلُهما هل يَثْبُتُ للمُزَوَّرِ ثم يَنْتَقِلُ إلى الوارِثِ ، أم <sup>(٢)</sup> للوارِثِ ابتداءً ؟ فيه روايتان ؛ فإن قلنا : يَثْبُتُ للوارِثِ ابتداءً . فليس له العَفْوُ على مالٍ ، <sup>(٣)</sup> كالجنايةِ على طرفٍ نَفْسِهِ . وإن قلنا : يَثْبُتُ للمُزَوَّرِ . فله العَفْوُ على مالٍ <sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ الحقَّ يَنْتَقِلُ إليه على الصِّفَةِ التي كان لمُزَوَّرِهِ ، لَكَوْنِ الاستِدَامَةِ أَقْوَى مِنَ الْإِيتِدَاءِ . وإن كانتِ الجنايةُ مُوجِبَةً لِلْمَالِ ، أو كان المُزَوَّرُ قد عَفَا على مالٍ ، ثَبَتَ ذلكَ للسَّيِّدِ ؛ لذلك ، فَيَقْدَمُ به <sup>(٥)</sup> على المُرْتَهِنِ .

**فصل :** وإن جَنَى على عَبْدٍ لِسَيِّدِهِ غيرَ <sup>(٦)</sup> مَرْهُونٍ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الجِنَايَةِ على طرفٍ سَيِّدِهِ . وإن كان مَرْهُونًا عِنْدَ مُرْتَهِنِ الْقَاتِلِ بِحَقٍّ وَاحِدٍ ، وَالْجِنَايَةُ مُوجِبَةً لِلْمَالِ ، أو عَفَا السَّيِّدُ على مالٍ ، ذَهَبَتْ هَذَرًا ، [١٦٤] كما لو مات حَتَفَ أَنْفِهِ . وإن كان رَهْنًا بِحَقٍّ آخَرَ ، تَعَلَّقَ ذَيْنِ الْمُقْتُولِ

---

(١) سقط من : م .

(٢) في م : «أو» .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : الأصل .

بِرَقَبَةِ الْقَاتِلِ ، إِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَقْتُولِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْقَاتِلِ ، أَوْ مُسَاوِيَةً لَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ ، تَعَلَّقَ بِرَقَبَةِ الْقَاتِلِ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَقْتُولِ ، فَأَيُّ الدَّيْنَيْنِ <sup>(١)</sup> حُلَّ أَوَّلًا ، يَبِيعُ فِيهِ <sup>(٢)</sup> ، فَيُسْتَوْفَى مِنْ ثَمَنِهِ ، وَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِالْآخِرِ . وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ رَهْنًا عِنْدَ غَيْرِ مُرْتَهِنِ الْقَاتِلِ ، وَكَانَتْ الْجِنَايَةُ مُوجِبَةً لِلْقَصَاصِ ، فَلِلسَّيِّدِ الْخِيَرَةُ بَيْنَ الْقَصَاصِ وَالْعَفْوِ عَلَى مَالٍ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ غَيْرِهِ ، وَيُثْبِتُ الْمَالُ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ . فَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَعْرِقُ قِيَمَتَهُ ، يَبِيعُ مِنْهُ بِقَدْرِ أَرْضِ الْجِنَايَةِ ، وَيَكُونُ رَهْنًا عِنْدَ مُرْتَهِنِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ ، وَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِدَيْنِهِ . وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ يَبِيعُ بَعْضَهُ ، يَبِيعُ كُلَّهُ ، وَقُسِمَ ثَمَنُهُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ . وَإِنْ كَانَتْ الْجِنَايَةُ تَسْتَعْرِقُ قِيَمَتَهُ ، فَالثَّانِي أَحَقُّ بِهِ . وَهَلْ يُبَاعُ أَوْ يُنْقَلُ فَيُجْعَلُ رَهْنًا عِنْدَهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُبَاعُ ؛ لِغَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي بَيْعِهِ . وَالثَّانِي ، يُبَاعُ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا زَادَ فِيهِ مُزَايِدٌ فَاشْتَرَاهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا : لِلْسَّيِّدِ الْقَصَاصُ ، أَوْ لَوَارِثِهِ . فَاقْتَصَرَ ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ ، تُجْعَلُ مَكَانَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ الرَّهْنَ بِاخْتِيَارِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ بِإِذْنِ الشَّارِعِ ، فَلَمْ يُلْزَمْهُ <sup>(٣)</sup> شَيْءٌ ، كَالْأَجْنَبِيِّ .

فَصْلٌ : وَجِنَايَتُهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ كَجِنَايَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَبِيًّا ، أَوْ أَعْجَمِيًّا لَا يَعْلَمُ تَحْرِيمَ الْجِنَايَةِ ، فَيَكُونُ السَّيِّدُ هُوَ الْجَانِي ، يَتَعَلَّقُ بِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : «الرَّقَبَتَيْنِ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «بِهِ» .

(٣) فِي ف : «يَجِبُ عَلَيْهِ» .

الْقِصَاصُ وَالذِّيَّةُ، كَالْمُبَاشِرِ لَهَا<sup>(١)</sup>. وَلَا يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهَا. وَقِيلَ: يُبَاعُ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا؛ لِأَنَّهُ بَاشَرَ الْجِنَايَةَ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ آلَةٌ، وَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِهِ الْجِنَايَةُ، يَبِيعُ فِيهَا وَإِنْ كَانَ سَيِّدُهُ مُوسِرًا.

**فصل: وإن جُنِيَ<sup>(٢)</sup> عَلَى الرَّهْنِ<sup>(٣)</sup>، فَالْخَضَمُ الرَّاهِنُ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُهُ وَمَالِكُ بَدَلِهِ. فَإِنْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ مُوجِبَةً لِلْقِصَاصِ، فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ أَوْ يَغْفُو، فَإِنْ اقْتَصَّ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ تُجْعَلُ مَكَانَهُ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالًا اسْتَحِقَّ بِسَبَبِ إِتْلَافِ الرَّهْنِ<sup>(٣)</sup>، فَغَرِمَ قِيَمَتَهُ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ مُوجِبَةً لِلْمَالِ. وَالثَّانِي، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ بِالْجِنَايَةِ مَالٌ، وَلَا اسْتَحِقَّ بِحَالٍ، وَلَيْسَ عَلَى الرَّاهِنِ السَّغْيُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي اكْتِسَابِ مَالٍ. وَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ، أَوْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ مُوجِبَةً لِلْمَالِ، كَانَ رَهْنًا مَكَانَهُ. فَإِنْ عَفَا الرَّاهِنُ عَنِ الْمَالِ، لَمْ يَصِحَّ عَفْوُهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُرْتَهِنِ، فَلَمْ يَصِحَّ عَفْوُ الرَّاهِنِ عَنْهُ، كَمَا لَوْ قَبَضَهُ الْمُرْتَهِنُ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَصِحُّ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُ قِيَمَتُهُ وَتَكُونُ رَهْنًا؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ بِعَفْوِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: تُؤْخَذُ قِيَمَتُهُ مِنَ الْجَانِي، فَتُجْعَلُ مَكَانَهُ، فَإِذَا زَالَ الرَّهْنُ، رُدَّتْ إِلَى الْجَانِي، كَمَا لَوْ أَقْرَأَ عَلَى عَبْدِهِ الْمَرْهُونَ بِالْجِنَايَةِ. وَإِنْ عَفَا الرَّاهِنُ عَنِ الْجِنَايَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْقِصَاصِ إِلَى غَيْرِ مَالٍ، انْتَبَى عَلَى مُوجِبِ الْعَمْدِ، فَإِنْ قُلْنَا: أَحَدُ شَيْعَيْنِ. فَهُوَ كَالْعَفْوِ عَنِ الْمَالِ. وَإِنْ قُلْنَا: الْقِصَاصُ. فَهُوَ كَالْاِقْتِصَاصِ فِيهِ وَجْهَانِ.**

(١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٢) في م: «الراهن».

(٣) سقط من: م.

**فصل :** إذا أقرَّ الرّاهِنُ أنَّ العبدَ كان جَنَى قبلَ رَهْنِهِ ، فكَذَّبَهُ الْمُزْتَهِنُ وولَّى الجِنَايَةَ ، لم يُسْمَعْ قَوْلُهُ ، وإن صدَّقَهُ وَلِئِي الجِنَايَةَ وحده ، قُبِلَ إقرارُهُ على نَفْسِهِ دُونَ الْمُزْتَهِنِ ، فيَلْزَمُهُ أَرْضُ الجِنَايَةِ ؛ لَأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَ المَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَبَيْنَ رَقَبَةِ الجَانِي بِفِعْلِهِ ، فَأُشْبِهَ ما لو قَتَلَهُ . فَإِنْ كان مُعْصِراً ، فمَتَى انْفَكَ الرَّهْنُ ، كان المَجْنِيُّ عَلَيْهِ أَحَقَّ [١٦٤ظ] بِرَقَبَتِهِ ، وعلى الْمُزْتَهِنِ اليَمِينُ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ ذلك ، فَإِنْ نَكَلَ ، قُضِيَ عَلَيْهِ . وفيه وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ يُقْبَلُ إقرارُ الرّاهِنِ ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَهَمٍ ، لَكُونُهُ <sup>(١)</sup> يُقَرَّرُ بما يُخْرِجُ الرَّهْنَ مِنْ مِلْكِهِ ، وعلى اليَمِينِ ؛ لَأَنَّهُ يُنْطَلُ بإقرارِهِ حَقَّ الْمُزْتَهِنِ فِيهِ . وإن أقرَّ أَنَّهُ كان أَعْتَقَهُ ، عَتَقَ ؛ لَأَنَّهُ يَمْلِكُ عِتْقَهُ ، فَمَلَكَ الإقرارَ بِهِ ، فيَخْرُجُ العبدُ مِنَ الرَّهْنِ ، ويؤْخَذُ مِنَ الرّاهِنِ قِيَمَتُهُ ، تُجْعَلُ مَكَانَهُ ، ولا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي تَقْدِيمِ عِتْقِهِ ؛ لَأَنَّهُ يُسْقِطُ بِهِ حَقَّ الْمُزْتَهِنِ مِنْ عَوَضِهِ .

**فصل :** وإن أقرَّ رجلٌ بالجِنَايَةِ على الرَّهْنِ <sup>(٢)</sup> ، فكَذَّبَهُ الرّاهِنُ والمُزْتَهِنُ ، فلا شَيْءَ لهما . وإن صدَّقَهُ الرّاهِنُ وحده ، فله الأَرْضُ ، ولا حَقٌّ لِلْمُزْتَهِنِ فِيهِ ؛ لإقرارِهِ بذلك . وإن صدَّقَهُ الْمُزْتَهِنُ وحده ، أَخَذَ الأَرْضَ فَجُعِلَ رَهْناً عِنْدَهُ ، فإذا خَرَجَ مِنَ الرَّهْنِ ، رَجَعَ إِلَى الجَانِي ، ولا حَقٌّ لِلرّاهِنِ <sup>(٣)</sup> فِيهِ .

(١) فِي م : «لأنه» .

(٢) فِي الْأَصْل ، م : «الراهن» .

(٣) فِي م : «للمرتهن» .



## بَابُ الشُّرُوطِ فِي الرَّهْنِ

يَصِحُّ شَرْطُ جَعْلِ الرَّهْنِ فِي يَدِ عَدْلٍ ، فَيَقُومُ قَبْضُهُ مَقَامَ قَبْضِ الْمُزْتَهِنِ ؛  
لأنَّه قَبْضٌ فِي عَقْدٍ ، فَجَازَ التَّوَكُّلُ فِيهِ ، كَقَبْضِ الْمُؤْهُوبِ . وَمَا دَامَ الْعَدْلُ  
بِحَالِهِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا وَلَا لِلْحَاكِمِ نَقْلُهُ عَنْ يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا رَضِيَاهُ ائْتِدَاءً .  
وإِنْ اتَّفَقَا عَلَى نَقْلِهِ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمَا لَا يَعْدُوهُمَا . وَإِنْ تَغَيَّرَتْ حَالُهُ  
بِفُسْقٍ ، أَوْ ضَعْفٍ عَنِ الْحِفْظِ ، أَوْ عَدَاوَةٍ لَهُمَا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، فَلَمَنْ <sup>(١)</sup>  
طَلَبَ نَقْلَهُ مِنْهُمَا <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي حَقِّهِ ، فَفِي بَقَائِهِ فِي يَدِهِ ضَرَرٌ ،  
ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى مَنْ يَضَعَانِهِ عِنْدَهُ ، جَازٌ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا ، وَضَعَهُ الْحَاكِمُ فِي  
يَدِ عَدْلٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي تَغْيِيرِ حَالِهِ ، بَحَثٌ <sup>(٣)</sup> الْحَاكِمِ ، وَعَمِلَ بِمَا يَظْهَرُ  
لَهُ . وَإِنْ مَاتَ الْعَدْلُ ، لَمْ يَكُنْ لَوَارِثُهُ إِمْسَاكُهُ إِلَّا بِرَضَائِهِمَا <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُمَا مَا  
اِئْتَمَنَاهُ . وَإِنْ رَدَّهُ الْعَدْلُ عَلَيْهِمَا ، لَزِمَهُمَا قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَطَوِّعٌ بِحِفْظِهِ ، فَلَمْ  
يَلْزَمْهُ الْمَقَامُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ ، أُجْبِرَهُمَا الْحَاكِمُ . فَإِنْ تَغَيَّرَ ، أَوْ كَانَا غَائِبَيْنِ ،  
نَصَبَ الْحَاكِمُ أَمِينًا يَقْبِضُهُ لَهُمَا ؛ لِأَنَّ لِلْحَاكِمِ وِلَايَةً عَلَى الْغَائِبِ الْمُتَمَتِّعِ  
مِنَ الْحَقِّ . وَإِنْ دَفَعَهُ الْحَاكِمُ إِلَى أَمِينٍ مِنْ غَيْرِ اِمْتِنَاعِهِمَا ، وَلَا غَيْبَتِهِمَا ،

(١) فِي م : « فَمَنْ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « فَلَهُ » .

(٣) فِي م : « بَعَثَ » .

(٤) فِي م : « بِرَضَائِهِمَا » .

ضَمِنَ الْحَاكِمُ وَالْأَمِينُ مَعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى غَيْرِ <sup>(١)</sup> الْمُتَمَتِّعِ وَالْغَائِبِ . وَإِنْ ائْتَمَعَا أَوْ غَابَا فَلَمْ يَجِدْ حَاكِمًا ، فَتَرَكَهُ عِنْدَ عَدْلٍ آخَرَ ، <sup>(٢)</sup> « لَمْ يَضْمَنْ » ؛ لِأَنَّهُ حَالُ حَاجَةٍ . وَإِنْ أَوْدَعَهُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْحَاكِمِ ، ضَمِنَ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُمَا . وَكَذَلِكَ لَوْ أَوْدَعَهُ مِنْ غَيْرِ ائْتِمَاعِيهِمَا وَلَا غَيْبِيَّتِهِمَا ، ضَمِنَ هُوَ وَالْقَابِضُ مَعًا . وَإِنْ ائْتَمَعَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَجِدْ حَاكِمًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ دَفْعُهُ إِلَى الْآخَرِ <sup>(٣)</sup> ، فَإِنْ فَعَلَ ، ضَمِنَ ؛ لِأَنَّهُ يُمَسِّكُهُ لِنَفْسِهِ ، وَالْعَدْلُ يُمَسِّكُهُ لِهَمَا ، فَإِنْ رَدَّهُ <sup>(٤)</sup> « إِلَى يَدِهِ » ، زَالَ الضَّمَانُ .

**فصل :** وَإِنْ شَرَطَ <sup>(٥)</sup> جَعَلَهُ فِي يَدِ اثْنَيْنِ ، صَحَّ الشَّرْطُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا الْاِنْفِرَادُ بِحِفْظِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَرَاهِنَيْنِ لَمْ يَرْضَا إِلَّا بِحِفْظِهِمَا مَعًا ، فَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا الْاِنْفِرَادُ بِهِ ، كَالْوَصِيِّينِ . فَإِنْ سَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ ، ضَمِنَ نِصْفَهُ ؛ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الَّذِي تَعَدَّى فِيهِ ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ تَغَيَّرَ حَالُهُ ، أُقِيمَ مَقَامَهُ عَدْلٌ .

**فصل :** وَكُلُّ مَنْ جَازَ تَوَكِيلُهُ ، جَازَ جَعْلُ الرِّهْنِ عَلَى يَدَيْهِ ، مُسَلِّمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ، عَدْلًا أَوْ فَاسِقًا ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ؛ لِأَنَّهُ جَازَ تَوَكِيلُهُ فِي غَيْرِ الرِّهْنِ ، فَجَازَ فِيهِ ، كَالْعَدْلِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا ؛ [١٦٥]

(١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في م : « أحدهما » .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل .

(٥) في م : « شرطاً » .

لأنه غير جائز التصرف ، فإن فعلا ، كان قبضه له وعدمه واجدا . وإن كان عبدا ، فله حفظه بإذن سيده . ولا يجوز بغير إذنه ؛ لأن منافعه لسيده ، فلا يجوز تضييعها في الحفظ من غير إذنه . وإن كان مكاتبا ، وكان بغير جعلي ، لم يَجُزْ ؛ لأنه ليس له التبرع . وإن كان بجعلي ، جاز ؛ لأن له الكسب بغير إذن سيده .

فإن لم يشرطا<sup>(١)</sup> جعله في يد أحد ، فهو في يد المُرْتَهِن ؛ لأنه المستوجب للعقد ، فكان القبض له ، كالمُتَّهِب . فإن قبضه ، ثم تغيرت حاله في الثقة أو الحفظ ، أو حدثت بينهما عداوة ، فللراهن دفعه إلى الحاكم ليُرِيْلَ يده ، ويُجْعَلَ في يد عدل ؛ لأنه لم يَرْضَ بحفظه في هذه الحال . وإن اختلفا في تغير حاله ، بحث الحاكم وعمل بما بان له . وإن مات المُرْتَهِنُ ، نُقِلَ عن الوارث إلى عدل ؛ لأن الراهن لم يَرْضَ بحفظه .

**فصل :** إذا شرط أن يبيعه المُرْتَهِنُ أو العَدْلُ عند حلول الحق ، صح شرطه ؛ لأن ما صح توكيل غيرهما فيه ، صح توكيلهما فيه ، كبيع عَيْن أُخْرَى . فإن عزلهما الراهن ، صح عزله ؛ لأن الوكالة عقد جائز ، فلم يلزم المقام عليها<sup>(٢)</sup> ، كما لو وكل غيرهما ، أو وكلهما في بيع غيره . ولو مات المُرْتَهِنُ ، لم يكن لوارثه البيع ؛ لأنه لم يؤذن له . ويتخرج أنه لا يملك عزلهما ؛ لأنه يفتح باب الحيلة . فإن عزل المُرْتَهِنُ العَدْلَ عن البيع ، لم

(١) في س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « يشرط » .

(٢) في م : « عليهما » .

يَمْلِكُهُ إِلَّا<sup>(١)</sup> فِي الْحَالِ الَّتِي يَمْلِكُهَا الرَّاهِنُ ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ خَاصَّةٌ . وَإِنْ أَذِنَا<sup>(٢)</sup> لَهُ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ ، فَتَلَفَ بِجِنَايَةٍ وَجُعِلَتْ قِيَمَتُهُ مَكَانَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّ لَهُ بَيْعَهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ نَمَائِهِ تَبَعًا<sup>(٣)</sup> ، فَبَيْعُ قِيَمَتِهِ أَوْلَى . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بَيْعَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِيهِ ، وَلَا هِيَ تَبَعٌ لِمَا أَذِنَ فِيهِ ، بِخِلَافِ الثَّمَاءِ .

فصل : وَإِنْ أَذِنَا لَهُ فِي الْبَيْعِ بِنَقْدٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ خِلَافُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُمَا . وَإِنْ أَطْلَقَا أَوْ اخْتَلَفَا ، بَاعَ بِنَقْدِ الْبَلَدِ ؛ لِأَنَّ الْحِظَّ فِيهِ . فَإِنْ كَانَ فِيهِ نَقُودٌ ، بَاعَ بِأَعْلَاهَا . فَإِنْ تَسَاوَتْ ، بَاعَ بِمَا يَرَى الْحِظَّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ تَحْصِيلُ الْحِظِّ . فَإِنْ تَسَاوَتْ ، بَاعَ بِجِنْسِ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْقَضَاءَ مِنْهُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جِنْسُ الدَّيْنِ ، عَيَّنَ لَهُ الْحَاكِمُ مَا يَبِيعُ بِهِ . وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْوَكِيلِ فِي وُجُوبِ الْاِخْتِيَاطِ فِي الثَّمَنِ ، عَلَى مَا سَنَدُّكُوهُ ، فَإِذَا بَاعَ وَقَبَضَ الثَّمَنَ ، فَتَلَفَ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ ، وَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ . فَإِنْ أَنْكَرَ الرَّاهِنُ تَلَفَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَدْلِ<sup>(٤)</sup> مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ ، فَهُوَ كَالْمُودِعِ . فَإِنْ قَالَ : مَا قَبَضْتُهُ مِنَ الْمُشْتَرَى . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَدْلِ ؛ لِذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا إِبْرَاءٌ لِلْمُشْتَرَى . وَإِنْ خَرَجَ الرَّهْنُ مُسْتَحَقًّا ، فَالْعَهْدَةُ عَلَى الرَّاهِنِ دُونَ الْعَدْلِ ؛

(١) سقط من : م .

(٢) فِي م : « أَذِن » .

(٣) سقط من : م .

(٤) فِي م : « الْأَمِين » .

لأنه وَكِيلٌ<sup>(١)</sup>. وإن استُحِقَّ بعد تَلَفِ الثَّمَنِ في يَدِ العَدْلِ، رَجَعَ المُشْتَرِي على الرَّاهِنِ دُونَ العَدْلِ؛ لأنه قَبِضَ منه على أنه أَمِينٌ<sup>(٢)</sup> في قَبْضِهِ وَتَسْلِيمِهِ إِلَى الْمُزْتَهِنِ. وإن كَانَ الثَّمَنُ بَاقِيًا في يَدِ العَدْلِ أَوْ الْمُزْتَهِنِ، رَجَعَ المُشْتَرِي فِيهِ؛ لأنه عَيَّنُ مَالَهُ قَبِضَ بغيرِ حَقٍّ. وإن وَجَدَ المُشْتَرِي بِالمَبِيعِ عَيْبًا، فَرَدَّهُ بَعْدَ قَبْضِ الْمُزْتَهِنِ ثَمَنَهُ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ؛ لأنه قَبِضَهُ بِحَقٍّ، وَلَا عَلَى العَدْلِ؛ لأنه أَمِينٌ، وَيَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ العَدْلُ [١٦٥ ط] لَمْ يُعْلَمِ المُشْتَرِي أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَيَكُونُ رُجُوعُهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَرْجِعُ هُوَ عَلَى الرَّاهِنِ. فَإِنْ تَلَفَ المَبِيعُ فِي يَدِ المُشْتَرِي، ثُمَّ بَانَ مُسْتَحَقًّا، فَلِمَالِكِهِ تَضْمِينُ مَنْ شَاءَ مِنَ الرَّاهِنِ وَالْعَدْلِ وَالْمُزْتَهِنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَبِضَ مَالَهُ بِغيرِ حَقٍّ، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى المُشْتَرِي؛ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ فِي يَدِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِالثَّمَنِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ.

وَإِذَا بَاعَ العَدْلُ الرِّهْنَ بَيْعًا فَاسِدًا، وَجِبَ رَدُّهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ، فَلِلْمُزْتَهِنِ تَضْمِينُ مَنْ شَاءَ مِنَ العَدْلِ وَالْمُشْتَرِي أَقْلَ الْأُمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَةِ الرِّهْنِ أَوْ قَدْرِ الدَّيْنِ؛ لأنه يَقْبِضُ ذَلِكَ مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّهِ لَا رَهْنًا، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ دَيْنِهِ، وَمَا بَقِيَ لِلرَّاهِنِ، يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا. وَإِنْ وَفَّى<sup>(٣)</sup> الرَّاهِنُ الْمُزْتَهِنَ، رَجَعَ بِقِيَمَتِهِ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى المُشْتَرِي؛ لِحُصُولِ التَّلَفِ فِي يَدِهِ.

(١) فِي ف: «أَمِين».

(٢) فِي ف: «وَكِيل».

(٣) فِي س ٢: «قَالَ».

**فصل :** إذا ادَّعى العَدْلُ دَفْعَ الثَّمَنِ إِلَى الْمُزْتَهِنِ ، فَأَتَكَرَّهُ ، ففِيهِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَدْلِ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ ، فَإِذَا حَلَفَ ، <sup>(١)</sup> «بَرِيءٌ» ، وَيَرْجِعُ الْمُزْتَهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ . وَالثَّانِي ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُزْتَهِنِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَكَبِّرٌ ، وَالْعَدْلُ إِنَّمَا هُوَ أَمِينُهُ فِي الْحِفْظِ لَا فِي دَفْعِ الثَّمَنِ إِلَيْهِ ، فَإِذَا حَلَفَ <sup>(٢)</sup> ، رَجَعَ عَلَى مَنْ <sup>(٣)</sup> شَاءَ مِنْهُمَا ، فَإِذَا رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ ، لَمْ يَرْجِعِ الْعَدْلُ عَلَى الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ بِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مِنْهُ ، وَيَدَّعِي أَنَّ الْمُزْتَهِنَ ظَلَمَهُ وَغَضَبَهُ . وَإِنْ رَجَعَ عَلَى الرَّاهِنِ ، رَجَعَ الرَّاهِنُ عَلَى الْعَدْلِ ؛ لِتَقْرِيطِهِ فِي الْقَضَاءِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَضَاؤُهُ بِحَضْرَةِ الرَّاهِنِ ، أَوْ بَيِّنَةٍ ، فَمَاتَتْ أَوْ غَابَتْ ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ ؛ لَعَدَمِ تَقْرِيطِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَرْجِعُ عَلَى الْعَدْلِ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ .

وَلَوْ غَضَبَ الْمُزْتَهِنُ الرَّهْنَ مِنَ الْعَدْلِ ، ثُمَّ رَدَّهِ إِلَيْهِ ، زَالَ الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّهُ رَدَّهِ إِلَى وَكِيلِ الرَّاهِنِ فِي إِمْسَاكِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي دَفْعِهِ إِلَيْهِ . وَلَوْ كَانَ الرَّهْنُ فِي يَدِهِ ، فَتَعَدَّى فِيهِ ، ثُمَّ أزال التَّعَدَّى ، لَمْ يَزُلِ الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّ اسْتِثْمَانَهُ زَالَ بِذَلِكَ ، فَلَمْ يَعُدْ يَفْعَلُهُ .

**فصل :** إِذَا رَهَنَ أَمَةٌ رَجُلًا ، وَشَرَطَ جَعْلَهَا فِي يَدِ امْرَأَةٍ ، أَوْ ذِي مَخْرَمٍ <sup>(١)</sup> لَهَا ، أَوْ ذِي زَوْجَةٍ أَوْ أَمَةٍ ، جَاز ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْضَى إِلَى الْخَلْوَةِ بِهَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَتَسَدَّ الرَّهْنُ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى خَلْوَةِ الْأَجْنَبِيِّ بِهَا .

وَلَوْ اقْتَرَضَ ذِمَّتِي مِنْ مُسْلِمٍ مَالًا ، ثُمَّ رَهَنَهُ خَمْرًا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهَا

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : «ما» .

(٣) في م : «رحم» .

ليست مالا. وإن باعها الذمى أو وكيله، و<sup>(١)</sup> أتاه بتمنيها، فله أخذه، وإن امتنع، لزمه، وقيل له: إما أن<sup>(٢)</sup> تقبض، أو<sup>(٣)</sup> تبرىء؛ لأن أهل الذمة إذا تقابضوا في العقود الفاسدة، جرى مجرى الصحيح.

**فصل:** فإن شرط ما ينافي مقتضى الرهن، نحو أن يشترط أن لا يسلمه، أو<sup>(٤)</sup> لا يباع عند الحلول، أو<sup>(٥)</sup> لا يستوفى الدين من ثمنه، أو شرط أن يبيعه بما شاء، أو لا يبيعه إلا بما يرضيه، فسد الشرط؛ لأن المقصود مع<sup>(٥)</sup> الوفاء به مفقود<sup>(٦)</sup>. وإن شرط أنه متى حل الحق ولم توفني، فالرهن لى بالدين، أو بتمن سماء، فسد؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يغلّق الرهن». رواه الأثرم<sup>(٧)</sup>. ومغناه استحقاق المرتهن له<sup>(٨)</sup> لعجز الراهن عن فكايه، ولأنه علق البيع على شرط مستقبل، فلم يصح، كما لو علقه على قديم زيد. وإن قال: أزهنتك على أن تزيدني في الأجل. لم يصح؛ لأن الدين الحال لا يتأجل، وإذا لم يثبت الأجل فسد الرهن؛ لأنه في مقابليته.

(١) في م: «أو».

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) في م: «ولما أن».

(٤) في الأصل: «و».

(٥) في الأصل: «من».

(٦) في الأصل: «مقصود».

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٥.

(٨) سقط من: م.

وإن شَرَطَ أن يَنْتَفِعَ الْمُزْتَهِنُ بِالرَّهْنِ "فِي دَيْنِ الْقَرْضِ"، لَمْ يَجْزُ. وَإِنْ كَانَ بَدَيْنِ مُسْتَقَرٍّ فِي مُقَابَلَةِ تَأْخِيرِهِ عَنْ أَجَلِهِ، لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ [١٦٦] لِلْأَجَلِ. وَإِنْ كَانَ فِي يَنْتَفِعَ، فَعَنْ أَحْمَدَ جَوَازُهُ إِذَا جَعَلَ الْمَنْفَعَةَ مَعْلُومَةً، كَخِدْمَةِ شَهْرٍ وَنَحْوِهِ، فَيَكُونُ يَنْتَفِعًا وَإِجَارَةً. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً، بَطُلَ الشَّرْطُ لِلْجَهَالَةِ، وَبَطُلَ الْبَيْعُ لِلْجَهَالَةِ ثَمَنِهِ، وَمَا عَدَا هَذَا، فَهُوَ إِبَاحَةٌ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ. وَإِنْ قَالَ: رَهْنُكَ ثَوْبِي هَذَا يَوْمًا، وَيَوْمًا لَا أَوْقَتَهُ. فَالرَّهْنُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَاهُ.

وَكُلُّ شَرْطٍ يَسْقُطُ بِهِ دَيْنُ الرَّهْنِ يُفْسِدُهُ، وَمَا لَا يُؤَثِّرُ فِي ضَرَرٍ أَحَدَهُمَا، كَاشْتِرَاطِ جَعْلِ الْأَمَةِ فِي يَدِ أَجَنَبِيٍّ عَزَبٍ، لَا يُفْسِدُهُ. وَفِي سَائِرِ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُفْسِدُ بِهَا الرَّهْنُ. وَالْآخَرُ، لَا يُفْسِدُ بِهَا<sup>(١)</sup>؛ بِنَاءً عَلَى الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فِي الْبَيْعِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَا يَنْقُصُ الْمُزْتَهِنَ، يُبْطِلُهُ. وَجْهًا وَاحِدًا. وَفِي سَائِرِهَا وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُبْطِلُ الرَّهْنَ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ فَاسِدٌ، فَأَبْطَلَهُ، كَالأَوَّلِ. وَالثَّانِي، لَا يُبْطِلُهُ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ، فَإِذَا بَطُلَ، بَقِيَ الْعَقْدُ بِأَحْكَامِهِ.

(١ - ١) فِي م: «القرض».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: س ١.



## بَابُ اخْتِلَافِ الْمُرَاهِنِينَ

إذا قال : رَهَنْتَنِي كَذَا . فَأَنْكَرَ ، أَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الدَّيْنِ ، أَوْ قَدْرِ الرَّهْنِ ، فَقَالَ : رَهَنْتَنِي هَذَيْنِ . قال : بل هذا وَحْدَهُ . أَوْ قال : رَهَنْتَنِي هَذَا بِجَمِيعِ الدَّيْنِ . قال : بل بِنِصْفِهِ . أَوْ قال : رَهَنْتَنِيهِ بِالْحَالِ . قال : بل بِالْمَوْجَلِ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ مَا أَنْكَرَهُ ، وَلِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ ، فَكَذَلِكَ فِي صِفَتِهِ . فَإِنْ قَالَ : رَهَنْتَنِي عَبْدَكَ هَذَا . قال : بل ثَوْبِي هَذَا . لَمْ يَتَّبِعِ الرَّهْنُ فِي الثَّوبِ ؛ لِرُدِّ الْمُزْتَهِنِ لَهُ ، وَحَلْفِ الرَّاهِنِ عَلَى الْعَبْدِ ، وَخَرَجَ يَمِينُهُ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أَرْسَلْتُ وَكَيْلَكَ فَرَهْنُ عَبْدِكَ عَلَى أَلْفَيْنِ قَبْضُهَا مِنِّي . فَقَالَ : مَا أَذِنْتُ لَهُ فِي رَهْنِهِ إِلَّا بِالْفِ . سَأَلْنَا <sup>(٢)</sup> الرُّسُولَ ؛ فَإِنْ صَدَّقَ الرَّاهِنَ ، حَلَفَ : <sup>(٣)</sup> « مَا رَهْنَتُهُ » إِلَّا بِالْفِ ، وَلَا قَبْضُ غَيْرِهَا . وَلَا يَمِينُ عَلَى الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى عَلَى غَيْرِهِ . وَإِنْ صَدَّقَ الْمُزْتَهِنَ ، حَلَفَ الرَّاهِنُ ، وَعَلَى الرُّسُولِ أَلْفٌ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِقَبْضِهَا ، وَيَتَقَى الْعَبْدُ رَهْنًا عَلَى أَلْفٍ وَاحِدَةٍ . وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَكَفَلَ ، فَهُوَ كَالْمُقِرِّ سَوَاءً .

(١) فِي الْأَصْلِ : « بِشِمَتِهِ » .

(٢) فِي م : « سَأَلَ » .

(٣ - ٣) فِي م : « عَلَى أَنَّهُ مَا رَهْنَهُ » .

فصل : فإن قال : رَهَنْتَنِي عَبْدَكَ هَذَا بِالْأَلْفِ . فقال : بل بِعَتُوكَ<sup>(١)</sup> بها .  
 أو<sup>(٢)</sup> قال : بِعَتَيْنِي بِالْأَلْفِ . فقال : بل رَهَنْتُكَ بها . حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
 عَلَى نَفْسِي مَا ادَّعَى عَلَيْهِ ، فَسَقَطَ ، وَيَأْخُذُ السَّيِّدُ عَبْدَهُ ، وَتَبْقَى الْأَلْفُ<sup>(٣)</sup> بِغَيْرِ  
 رَهْنٍ .

فصل : وإن قال الرَّاهِنُ : قَبَضْتُ الرَّهْنَ بِغَيْرِ إِذْنِي . فقال : بل  
 بِإِذْنِكَ . فالقول قول الرَّاهِنِ ؛ لَأَنَّهُ مُنْكَرٌ . وإن قال : أَذِنْتُ لَكَ ثُمَّ رَجَعْتُ  
 قَبْلَ الْقَبْضِ . فَأَنْكَرَ الْمُزْتَهِنُ ، فالقول قوله ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرُّجُوعِ . وإن  
 كَانَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الرَّاهِنِ ، فقال الْمُزْتَهِنُ : قَبَضْتُهُ ثُمَّ غَصَبْتَنِيهِ . فَأَنْكَرَ  
 الرَّاهِنُ ، فالقول قوله ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ . وإن أَقَرَّ بِتَقْيِيضِهِ ثُمَّ قَالَ : أَخْلَفُوهُ  
 لِي أَنَّهُ قَبَضَ بِحَقٍّ . فففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُحْلَفُ ؛ لَأَنَّ مَا ادَّعَاهُ  
 مُحْتَمِلٌ . والثَّانِي ، لَا يُحْلَفُ ؛ لَأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِنَفْسِهِ .

وإن رَهَنَهُ عَصِيرًا ثُمَّ وَجَدَ خَمْرًا ، فقال الْمُزْتَهِنُ : إِنَّمَا أَقْبَضَنِي خَمْرًا ،  
 فَلِي فَشْخُ الْبَيْعِ . وقال الرَّاهِنُ : بل كَانَ عَصِيرًا . فقال أَحْمَدُ : فالقول قولُ  
 الرَّاهِنِ ؛ لَأَنَّهُ يَدَّعِي سَلَامَةَ الْعَقْدِ ، وَصِحَّةَ الْقَبْضِ ، وَظَاهِرُ حَالِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٣)</sup>  
 اسْتِعْمَالُ الصَّحِيحِ ، [١٦٦ ط] فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَدَّعِيهِ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَا  
 فِي شَرْطِ يُفْسِدُ الْبَيْعَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُزْتَهِنِ ؛ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ  
 الْمُتَبَايِعِينَ فِي حَدُوثِ الْعَيْبِ . وَلَوْ كَانَ الرَّهْنُ حَيَوَانًا فَمَاتَ ، وَاخْتَلَفَا فِي

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «فَهُوَ بِهَا لَوْ» .

(٢ - ٢) فِي م : «رَهْنًا» .

(٣ - ٣) فِي م : «الْمُسْلِم» .

حَيَاتِهِ وَقَتَ الرِّهْنِ أَوْ الْقَبْضِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْعَصِيرِ. وَإِنْ أَنْكَرَ الْمُزْتَهِنُ قَبْضَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ. وَإِنْ وَجَدَهُ مَعِيًا، وَاخْتَلَفَا فِي حَدُوثِهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْبَيْعِ.

**فصل:** إذا كان لرجلٍ على آخرٍ أَلْفٌ بِرَهْنٍ، وَأَلْفٌ بغيرِ رَهْنٍ، فَقَضَاهُ أَلْفًا، وَقَالَ: قَضَيْتُ دَيْنَ الرِّهْنِ. فَقَالَ: بَلْ <sup>(١)</sup> هِيَ عَنِ الْأَلْفِ الْآخَرِ. فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ، سَوَاءٌ اخْتَلَفَا فِي لَفْظِهِ أَوْ نِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهَا تَنْتَقِلُ مِنْهُ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي صِفَةِ الثَّقَلِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِنِيَّتِهِ. وَلَوْ دَفَعَهَا بِغَيْرِ <sup>(٢)</sup> لَفْظٍ وَلَا نِيَّةٍ، فَلَهُ صَرَفُهَا إِلَى أَيُّهُمَا شَاءَ، <sup>(٣)</sup> كَمَا لَوْ دَفَعَ زَكَاةَ أَحَدِ الْأَلْفَيْنِ. وَإِنْ أَبْرَأَهُ الْمُزْتَهِنُ <sup>(٤)</sup> مِنْ أَحَدِهِمَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُزْتَهِنِ؛ لِذَلِكَ. وَإِنْ أَطْلَقَ، فَلَهُ صَرَفُهَا إِلَى أَيُّهَا شَاءَ <sup>(٥)</sup>. ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ.

**فصل:** ولو كان عليه أَلْفَانِ لِرَجُلَيْنِ، فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ رَهْنُهُ عَبْدُهُ بِدَيْنِهِ، فَأَنْكَرَهُمَا، حَلَفَ لهما. وَإِنْ صَدَّقَ أَحَدَهُمَا، أَوْ قَالَ: هُوَ السَّابِقُ. سَلَّمَهُ إِلَيْهِ، وَحَلَفَ لِلآخَرِ. وَإِنْ تَكَلَّ الْعَبْدُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، فَعَلِيهِ لِلآخَرِ قِيمَتُهُ تُجْعَلُ رَهْنًا؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَهُ عَلَى الثَّانِي بِإِقْرَارِهِ لِلأَوَّلِ، أَوْ <sup>(٥)</sup> بِتَسْلِيمِهِ إِلَيْهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: هَلْ يُرْجَحُ صَاحِبُ الْيَدِ أَوْ الْمُقَرُّ لَهُ؟ يَحْتَمِلُ

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «من غير».

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤ - ٤) سقط من: م.

(٥) في الأصل: «و».

وَجْهَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : لَا أَعْلَمُ الْمُزْتَهِنَ مِنْهُمَا ، أَوْ السَّابِقَ . حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ مِنْهُمَا مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا ، أَوْ يَدٍ غَيْرِهِمَا ، فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ كَالْحُكْمِ فِيمَا إِذَا ادَّعَى مِلْكَهُ .

فصل : فَإِنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلَيْنِ أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَبْدُهُمَا بِدَيْنِهِ ، فَأَنْكَرَاهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا . وَإِنْ شَهِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْلِبُ بِهِذِهِ الشَّهَادَةُ نَفْعًا ، وَلَا يَذْفَعُ بِهَا ضَرَرًا . وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُهُمَا وَحْدَهُ ، لَزِمَ فِي نَصِيئِهِ ، وَتُسَمَّعُ شَهَادَتُهُ عَلَى صَاحِبِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَإِنْ ادَّعَى الْمُزْتَهِنُ هَلَكَ الرَّهْنِ بغيرِ تَقْرِيطٍ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ ، فَأَشْبَهَ الْمُودَعَ . وَإِنْ ادَّعَى الرَّدَّ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِي ، لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ ، كَالْمُسْتَأْجِرِ .

وَإِنْ أَعْتَقَ الرَّاهِنُ الْجَارِيَةَ ، أَوْ وَطَقَهَا ، وَادَّعَى أَنَّهُ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ ، فَأَنْكَرَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُزْتَهِنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ ، وَإِنْ نَكَلَ ، قُضِيَ عَلَيْهِ . وَإِنْ صَدَّقَهُ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ ، فَأَنْكَرَ الْمُزْتَهِنُ مُدَّةَ الْحَمْلِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا ، <sup>(١)</sup> وَإِنْ وَطَقَهَا <sup>(٢)</sup> الْمُزْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ ، وَادَّعَى الْجَهَالَةَ ، وَكَانَ مِثْلُهُ يَجْهَلُ ذَلِكَ ، فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْحُدَّ يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ . وَلَا مَهْرٌ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلسَّيِّدِ ، فَسَقَطَ بِإِذْنِهِ ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ

(١ - ١) فِي م : « وَادَّعَى » .

(٢) فِي الْأَصْل : « أَوْ » .

وَطءِ شُبْهَةً، وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ فِيهَا. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ  
شُبْهَةً، فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَالْمَهْرُ، وَوَلَدُهُ رَقِيقٌ.



## كِتَابُ التَّفْلِيسِ

وَمَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ ، لَمْ يَجْزُ مُطَالَبَتُهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ أَدَاؤُهُ قَبْلَ أَجَلِهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْحَجْرُ عَلَيْهِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْمُطَالَبَةَ بِهِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ<sup>(١)</sup> مَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي<sup>(٢)</sup> مَالِهِ بِسَبَبِهِ .

فَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا يَحِلُّ دَيْنُهُ قَبْلَ قُدُومِهِ مِنْهُ ، فَلِغَرِيمِهِ مَنَعُهُ ، إِلَّا بَرَهْنِ أَوْ ضَمِيمِ [ ١٦٧ ] مَلَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَأْخِيرُ الْحَقِّ عَنْ مَحَلِّهِ ، وَفِي السَّفَرِ تَأْخِيرُهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهُ مَنَعُهُ ؛ لِأَنَّ قُدُومَهُ عِنْدَ الْحِلِّ غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ وَلَا ظَاهِرٍ ، فَمَلَكَ مَنَعَهُ مِنْهُ ، كَالأَوَّلِ<sup>(٣)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةَ بِهِ فِي الْحَالِ ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ السَّفَرَ مَانِعٌ مِنْهَا عِنْدَ الْحُلُولِ ، فَأُسْبَتَ السَّفَرُ الْقَصِيرُ .

وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ حَالًا ، وَالْغَرِيمُ مُغْسِرًا ، لَمْ تَجْزُ مُطَالَبَتُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَلَا يَمْلِكُ حَبْسَهُ وَلَا مُلَازَمَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ لَا يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةَ بِهِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ بِهِ ذَلِكَ ،

---

(١) فِي م : « يَجْزِ » .

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٠ .

كالمؤجِّل . فإن كان ذا صَنَعَةٍ ، ففيه رِوَايتَانِ ؛ إحداهما ، يُجْبَرُ على إِجَارَةِ نَفْسِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَدِينَةَ ، وَذَكَرَ أَنَّ وَرَاءَهُ مَالًا ، فَدَايَنَهُ النَّاسُ ، وَلَمْ يَكُنْ وَرَاءَهُ مَالٌ ، فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ سُرْقًا<sup>(١)</sup> ، وَبَاعَهُ بِخَمْسَةِ أُبْعَرَةٍ .<sup>(٢)</sup> وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ نَحْوَهُ ، وَفِيهِ : أَرْبَعَةُ أُبْعَرَةٍ<sup>(٣)</sup> . وَالْحُرُّ لَا يُبَاعُ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ بَاعَ مَنَافِعَهُ ، وَلَأنَّ الْإِجَارَةَ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَجَازَ أَنْ يُجْبَرَ عَلَيْهِ ؛ كَبَيْعِ مَالِهِ ، وَإِجَارَةِ أُمِّ وَلَدِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُجْبَرُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا أُصِيبَ فِي ثَمَارِ ابْتِاعِهَا ، فَكَثُرَ دَيْنُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ » . فَتَصَدَّقُوا عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَتَلُغْ وَفَاءَ دَيْنِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَلَأنَّهُ نَوْعُ تَكْشِيبٍ ، فَلَمْ يُجْبَرَ عَلَيْهِ ، كَالْتَّجَارَةِ .

---

(١) صحابي من جهينة ، يقال : إن اسمه الحباب بن أسد ، شهد فتح مصر وأقام بها ، مات في خلافة عثمان . الإصابة ٤٤ / ٣ ، ٤٥ .

(٢ - ٢) سقط من : ب ، م .

والحديث أخرجه الدارقطني ، في : كتاب البيوع . سنن الدارقطني ٦١ / ٣ ، ٦٢ .  
كما أخرجه الطحاوي ، في : شرح معاني الآثار ١٥٧ / ٤ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٥٠ / ٦ .

(٣) في : باب استحباب وضع الدين ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١١٩١ / ٣ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب وضع الجائحة ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢ / ٢٤٨ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء من تحمل له الصدقة من الغارمين وغيرهم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٥٥ / ٣ . والنسائي ، في : باب وضع الجوائح ، وفي : باب الرجل يتاع البيع فيفلس .... من كتاب البيوع . المجتبى ٢٣٣ / ٧ ، ٢٧٥ . وابن ماجه ، في : باب تفليس المعدم والبيع عليه لغرمائه ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٨٩ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٦ .



**فصل : وإن كان مؤسراً ، فلغريمه مطالبته ، وعليه قضاؤه ؛ لقول النبي ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ أَتَى ، فَلَهُ حَبْسُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لِيَ الْوَاجِدِ يُحْلُ عُقُوبَتَهُ وَعِرْضَهُ » . مِنْ « الْمُسْنَدِ » <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَقْضِهِ ، بَاعَ الْحَاكِمُ مَالَهُ ، وَقَضَى ذَنْتَهُ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَلَا <sup>(٣)</sup> إِنَّ أَسْيَفَ جُهَنَّةَ رَضِيَ مِنْ دِينِهِ « وَأَمَاتِهِ » ، بَأَنْ يُقَالَ :**

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب فى الحوالة وهل يرجع فى الحوالة ، وباب إذا أحال على ملى فليس له رد ، من كتاب الحوالات ، وفى : باب مطل الغنى ظلم ، من كتاب الاستقراض . صحيح البخارى ١٢٣/٣ ، ١٥٥ . ومسلم ، فى : باب تحريم مطل الغنى وصحة الحوالة ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١١٩٧/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى المطل ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢/٢٢٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى مطل الغنى أنه ظلم ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٦/٤٤ . والنسائى ، فى : باب مطل الغنى ، وباب الحوالة ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧/٢٧٨ ، ٢٧٩ . وابن ماجه ، فى : باب الحوالة ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٢/٨٠٣ . والدارمى ، فى : باب فى مطل الغنى ظلم ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢/٢٦١ . والإمام مالك ، فى : باب جامع الدين والحوال ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢/٦٧٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٧١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٣١٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ . (٢) المسند ٤/٢٢٢ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الحبس بالدين وغيره ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/٢٨٢ . والنسائى ، فى : باب مطل الغنى ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧/٢٧٨ . وابن ماجه ، فى : باب الحبس فى الدين والملازمة ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٢/٨١١ . وعلقه البخارى ، فى : باب لصاحب الحق مقال ، من كتاب الاستقراض . صحيح البخارى ٣/١٥٥ . وحسنه فى الإرواء ٥/٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٣) سقط من : م .

(٤ - ٤) زيادة من : م .

سَبَقَ<sup>(١)</sup> الْحَاجَّ . فَادَّانَ مُعْرِضًا ، «فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ» مَالٌ فَلْيَحْضُرْ ، فَإِنَّا  
بَائِعُو مَالِهِ وَقَاسِمُوهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ . «رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ بِنَحْوِهِ»<sup>(٢)</sup> . فَإِن  
غَيَّبَ مَالَهُ ، حَبَسَهُ وَعَزَّرَهُ حَتَّى يُظْهِرَهُ ، وَلَا يَجُوزُ الْحَجْرُ عَلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ  
الْوَفَاءِ ؛ لَعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . وَإِن تَعَذَّرَ الْوَفَاءُ ، وَخِيفَ «مِنْ تَصَرُّفِهِ»<sup>(٣)</sup> فِي  
مَالِهِ ، حُجِرَ عَلَيْهِ إِذَا طَلَبَهُ الْغُرْمَاءُ ؛ لِئَلَّا يَدْخُلَ الصَّرَرُ عَلَيْهِمْ .

**فصل :** فَإِن ادَّعَى الْإِعْسَارَ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ  
يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهُ . وَإِن عُرِفَ لَهُ مَالٌ ، أَوْ كَانَ الْحَقُّ لَزِمَهُ فِي مُقَابَلَةِ  
مَالٍ ، كَتَمَنِ مَبِيعٍ ، أَوْ قَرْضٍ ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ  
الْمَالِ ، وَيُحْبَسُ حَتَّى يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ . فَإِن قَالَ : غَرَيْمِي يَعْلَمُ إِعْسَارِي . فَعَلَى  
غَرِيمِهِ الْيَمِينُ أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ . وَإِن أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى تَلْفِ الْمَالِ ، فَعَلَيْهِ  
الْيَمِينُ مَعَهَا أَنَّهُ مُعْسِرٌ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِهَذِهِ الْبَيِّنَةِ كَمَنْ لَمْ<sup>(٥)</sup> يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ .  
وَإِن شَهِدَتْ بِإِعْسَارِهِ ، فَادَّعَى غَرِيمُهُ أَنَّ لَهُ مَالًا بَاطِلًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ يَمِينٌ ؛ لِأَنَّهُ  
أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَى ، وَتُسَمَّعُ الْبَيِّنَةُ عَلَى التَّلْفِ وَإِن لَمْ يَكُنْ ذَا خِبْرَةٍ

(١) فِي النسخ عدا م : «سابق» .

(٢ - ٢) فِي النسخ عدا م : «فمن له» .

(٣ - ٣) سقط من : م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ الْقَضَاءِ وَكَرَاهِيَتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصِيَّةِ . الْمَوْطَأُ ٢ /

٧٧٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤٩ / ٦ .

(٤ - ٤) فِي س ٢ : «مَا يَصْرِفُهُ» .

(٥) فِي م : «لأنه» .

(٦) سقط من : الأصل .

باطِنَةً ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ يُعْرَفُ<sup>(١)</sup> بِالمُشَاهَدَةِ ، وَلَا تُسْمَعُ عَلَى الإِغْسَارِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا مِنْ أَهْلِ الخِيَرَةِ بِحَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الباطِنَةِ .

فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ مَالٌ ، فَأَقْرَبُ بِهِ لغيرِهِ ، سُئِلَ الْمُقَرُّ لَهُ ، فَإِنْ كَذَّبَهُ ، يَبِيعُ فِي الدِّينِ ، وَإِنْ صَدَّقَهُ ، سُلِّمَ إِلَيْهِ . فَإِنْ قَالَ الْغَرِيمُ : أَخْلِفُوهُ أَنَّهُ صَادِقٌ . لَمْ يُسْتَحْلَفْ ؛ [١٦٧ ط] لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ عَنِ الإِقْرَارِ ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ . وَإِنْ طَلَبَ<sup>(٣)</sup> يَمِينَ الْمُقَرِّ<sup>(٤)</sup> لَهُ ، أَخْلَفْنَاهُ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ قُبِلَ رُجُوعُهُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ مَالُهُ لَا يَفِي بِدَيْنِهِ ، فَسَأَلَ غُرْمَاؤُهُ الْحَاكِمَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ ، لَزِمَتْهُ إِجَابَتُهُمْ ؛ لِمَا رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ وَبَاعَ مَالَهُ .<sup>(٦)</sup> رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بَنَحْوَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(٧)</sup> . وَلِأَنَّ فِيهِ دَفْعًا<sup>(٨)</sup> لِلضَّرَرِ عَنِ الْغُرْمَاءِ<sup>(٩)</sup> ، فَلَزِمَ ذَلِكَ ،

(١) فِي س ٢ : « يَعْرِفُ » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّ » .

(٣) فِي م : « طَلَق » .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ، فِي : الْأَوْسَطِ ٤٣٧/٦ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سَنَتِهِ ٢٣١/٤ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٥٨/٢ . وَالْعَقِيلِيُّ ، فِي : الضَّعْفَاءِ الْكَبِيرِ ٦٨/١ . وَابَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤٨/٦ . كُلُّهُمْ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ مُوَصُولًا . وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ : لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ مُوَصُولًا عَنْ مَعْمَرٍ إِلَّا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ ، تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعَاوِيَةَ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ مَرْسَلًا . انْظُرْ : بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجَارَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ . الْمُرَاسِيلُ ١٣١ .

وَانْظُرْ : التَّلْخِيسَ الْحَبِيرَ ٣٧/٣ ، الْإِرْوَاءَ ٢٦٠/٥ - ٢٦٢ .

(٦ - ٦) فِي س ٢ : « عَنْ الضَّرَرِ لِلْغُرْمَاءِ » .

كقضائهم .

وَيُسْتَحَبُّ الإِشْهَادُ عَلَى الْحَجَرِ ؛ لِيَعْلَمَ النَّاسُ حَالَهُ ، فَلَا يُعَامِلُوهُ إِلَّا عَلَى بَصِيرَةٍ .

وَيَتَعَلَّقُ بِالْحَجَرِ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ <sup>(١)</sup> أَحْكَامٌ ؛ أَحَدُهَا ، مَنْعُ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ ، فَلَا يَصِحُّ يَتَّعُهُ لَهُ <sup>(٢)</sup> ، وَلَا هِبَتُهُ ، وَلَا وَقْفُهُ ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ حَجَرٌ ثَبَتَ بِالْحَاكِمِ ، فَمَنْعَ تَصَرُّفِهِ ، كَالْحَجَرِ لِلْسَّفَةِ . وَفِي الْعِتْقِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِذَلِكَ ، وَلِأَنَّ حَقَّ الْغُرْمَاءِ تَعَلَّقَ بِمَالِهِ ، فَمَنْعَ صِحَّةِ عِتْقِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَرِيضًا . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ عِتْقٌ مِنْ مَالِكٍ رَشِيدٍ صَحِيحٍ ، أَشْبَهَ عِتْقَ الرَّاهِنِ . وَإِنْ أَقْرَبَ بَدَنَيْنِ ، أَوْ عَيْنَيْنِ فِي يَدِهِ ، كَالْقَصَارِ <sup>(٣)</sup> وَالْحَائِكِ يُقْرَأُ بِثَوْبٍ ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ ؛ لِذَلِكَ ، وَيَلْزَمُ فِي حَقِّهِ ؛ يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجَرِ عَنْهُ ، وَإِنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ فَتَكُلَّ عَنْهَا ، فَهُوَ كإِقْرَارِهِ .

وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ بِشِرَاءٍ ، أَوْ اقْتِرَاضٍ ، أَوْ ضَمَانٍ ، أَوْ كَفَالَةٍ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلتَّصَرُّفِ ، وَالْحَجَرُ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمَالِهِ دُونَ ذِمَّتِهِ . وَلَا يُشَارِكُ أَصْحَابُ هَذِهِ الدِّيُونِ الْغُرْمَاءَ ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ مِنْهُمْ بِقَلْبِهِ فَقَدْ رَضِيَ بِذَلِكَ ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ ، فَهُوَ مُفَرِّطٌ . وَيَتَّبِعُونَهُ بَعْدَ فَكِّ الْحَجَرِ عَنْهُ ، <sup>(٤)</sup> كَالْمَقْرَّرِ لَهُ . وَهَلْ لِلْبَائِعِ وَالْمُقْرِضِ الرَّجُوعُ فِي أَغْيَانِ أَمْوَالِهِمَا إِنْ وَجَدَاهَا ؟ عَلَى

(١) فِي س ٢ : « ثَلَاثَةٌ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) الْقَصَارُ : مَنْ يَدُقُّ الثِّيَابَ وَيَبِيضُهَا .

(٤) - ٤ ) سَقَطَ مِنْ : م .

وَجَهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لهما ذلك ؛ لِلخَبِيرِ ، ولأنَّه باعه في وَقْتِ الفَسْخِ ، فلم يَسْقُطْ حَقُّه منه ، كما لو تَزَوَّجَتِ المرأةُ مُعْسِرًا بِنَفَقَتَيْهَا . والثاني ، لا فَسْخَ لهما ؛ لأنَّهما دَخَلا على بَصِيرَةٍ بِخَرَابِ الدِّمَّةِ ، أَشْبَهَا مَنْ اشْتَرَى مَعِيئًا<sup>(١)</sup> يَغْلُمُ عَيْنَيْهِ .

وإن جَنَى المَقْلِسُ جِنَايَةً تُوجِبُ مَالًا ، لَزِمَهُ ، وشاركَ صاحِبُهُ الغُرَمَاءَ ؛ لأنَّه حَقٌّ ثَبَتَ بِغَيْرِ رِضَا مُسْتَحَقِّهِ ، فَوَجِبَ قَضَاؤُهُ مِنَ المَالِ ،<sup>(٢)</sup> كجِنَايَةِ عبيده<sup>(٣)</sup> . وإن ثَبَتَ عليه حَقٌّ بِسَبَبٍ قَبْلَ القَلَسِ بَيِّنَةٍ ، شاركَ صاحِبُهُ الغُرَمَاءَ ؛ لأنَّه غَرِيمٌ قَدِيمٌ ، فهو كغيرِهِ .

فصل : الحُكْمُ الثاني ، أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ حُقُوقُ الغُرَمَاءِ بِعَيْنِ مَالِهِ ، فليس لِبَعْضِهِمْ<sup>(٤)</sup> الاختِصَاصُ بِشَيْءٍ مِنْهُ سِوَى مَا سَنَذْكُرُهُ . ولو قَضَى المَقْلِسُ أو الحَاكِمُ بَعْضَهُمْ وَحْدَهُ ، لم يَصِحَّ ؛ لأنَّهم<sup>(٥)</sup> شُرَكَاءُهُ ، فلم يَجُزِ اخْتِصَاصُهُ دُونَهُمْ .

ولو جُنِيَ عليه جِنَايَةٌ أَوْجَبَتْ مَالًا ، أو وَرِثَ مَالًا ، تَعَلَّقَتْ حُقُوقُهُمْ بِهِ . وإن أَوْجَبَتْ قِصَاصًا ، لم يَمْلِكُوا إِجْبَارَهُ عَلَى العَفْوِ إِلَى مالٍ ؛ لأنَّ فِيهِ ضَرَرًا بِتَقْوِيَةِ القِصَاصِ الواجِبِ لِحِكْمَةِ الإِحْيَاءِ . ولا يُجْبِزُ عَلَى قَبُولِ هِبَةٍ ، ولا صَدَقَةٍ ، ولا قَرْضٍ غَرَضٍ عَلَيْهِ ، ولا المِرْأَةُ عَلَى التَّزْوُجِ ؛ لأنَّ فِيهِ

(١) بعده في م : « لم » .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل : « لأحدهم » .

(٤) في م : « لأنه » .

ضَرَرًا بِلُحُوقِ الْمِئَةِ ، أَوْ <sup>(١)</sup> التَّزْوُجِ مِنْ غَيْرِ رَغْبَةٍ . وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ ، لَمْ يُجْبَرْ عَلَى مَا فِيهِ الْحَظُّ مِنْ رَدٍّ أَوْ إِمْضَاءٍ ؛ لِأَنَّ الْفَلَسَ يَمْتَنِعُهُ إِحْدَاثُ الْعُقُودِ ، لَا إِمْضَاءَهَا ، وَلَيْسَ لِلْغُرَمَاءِ الْإِخْتِيَارُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ لَمْ يُشْرَطْ لَهُمْ . وَإِنْ وُهِبَ هِبَةً بِشَرْطِ الثَّوَابِ ، لَزِمَ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ عَنْ مَالٍ ، فَلَزِمَهُ قَبُولُهُ ، كَتَمَنِ الْمَبِيعِ . وَلَا يَمْلِكُ إِسْقَاطَ ثَمَنِ مَبِيعٍ ، وَلَا أَجْزَاقَهُ ، وَلَا أَخْذَهُ رَدِيْقًا ، وَلَا قَبْضَ الْمُسْلِمِ فِيهِ دُونَ صِفَتِهِ ، إِلَّا بِإِذْنِ الْغُرَمَاءِ ؛ [١٦٨و] لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وَإِنْ ادَّعَى مَالًا لَهُ بِهِ شَاهِدٌ ، حَلَفَ وَتَبَتِ الْمَالُ ، وَتَعَلَّقَتْ حُقُوقُهُمْ بِهِ <sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ نَكَلَ لَمْ يَكُنْ لِلْغُرَمَاءِ أَنْ يَخْلِفُوا ؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُمْ لِهَذَا الْمَالِ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ ، فَلَا تَثْبُتُ بِأَيْمَانِهِمْ ، كَالْأَجَانِبِ ، وَلَأَنَّهُمْ لَوْ حَلَفُوا لَحَلَفُوا عَلَى إِبْطَالِ مَالٍ لغيرِهِمْ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي غُرَمَاءِ الْمَيِّتِ إِذَا لَمْ يَخْلِفِ الْوَارِثُ ، لَمْ يَخْلِفُوا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

**فصل : الحُكْمُ الثَّالِثُ ، أَنَّ لِلْحَاكِمِ بَيْعَ مَالِهِ ، وَقَضَاءَ دَيْنِهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْضِرَهُ عِنْدَ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِثَمَنِ مَالِهِ ، وَجَيِّدُهُ وَرَدِيْقُهُ ، فَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ أَطْيَبُ لِقَلْبِهِ ، وَيُخْضِرُ الْغُرَمَاءَ ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ <sup>(٤)</sup> مِنْ التُّهْمَةِ ، وَرُبَّمَا رَغِبَ بَعْضُهُمْ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ ، فَرَادَ فِي ثَمَنِهِ ، أَوْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ فَأَخَذَهَا . فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَيْهِ .**

(١) فِي م : «و» .

(٢) فِي م : «الْخِيَارِ» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) (٤ - ٤) فِي ف : «لِلتُّهْمَةِ» .

وَيُقِيمُ مُنَادِيًا يُنَادِي عَلَى الْمَنَاعِ ، فَإِنْ عَيَّنَ الْغُرَمَاءُ وَ<sup>(١)</sup> الْمُفْلِسُ مُنَادِيًا ثِقَةً ، أَمْضَاهُ الْحَاكِمُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثِقَةً ، رَدَّهُ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ لِلْحَاكِمِ نَظْرًا ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا ظَهَرَ غَرِيبٌ آخَرُ . وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْمُنَادِي ، قَدَّمَ الْحَاكِمُ أَوْثَقَهُمَا وَأَعْرَفَهُمَا . فَإِنْ تَطَوَّعَ بِالنَّدَاءِ ثِقَةً ، لَمْ يَسْتَأْجِرْ ؛ لِأَنَّ فِيهِ بَذْلَ الْأَجْرَةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَإِنْ عُذِمَ ، بُذِلَتِ الْأَجْرَةُ مِنَ مَالِ الْمُفْلِسِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ حَقٌّ عَلَيْهِ ، وَيُقَدَّمُ عَلَى الْغُرَمَاءِ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْطَ ، لَمْ يُنَادِ . وَكَذَلِكَ أُجْرَةُ مَنْ يَحْفَظُ الْمَنَاعَ وَالشَّمْنَ وَيَحْمِلُهُ .

وَيُبَاعُ كُلُّ شَيْءٍ فِي سُوقِهِ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ السُّوقِ أَعْرَفُ بِقِيَمَةِ الْمَنَاعِ وَأَرْغَبُ ، وَطُلَّابُهُ فِيهِ أَكْثَرُ . فَإِنْ بَاعَهُ فِي غَيْرِهِ بِشَمْنٍ مِثْلِهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى ذَلِكَ لِمَصْلَحَةٍ فِيهِ .

وَيَبْدَأُ بِبَيْعِ مَا يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ ؛ لِأَنَّ فِي تَأْخِيرِهِ هَلَاقَهُ ، ثُمَّ بِالْحَيَوَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَّاجُ إِلَى الْعَلْفِ ، وَيُخْشَى عَلَيْهِ التَّلَفُ ، ثُمَّ بِالْأَنْثَاثِ ؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى تَلْفُهُ ، وَتَنَالُهُ الْبَيْدُ ، ثُمَّ بِالْعَقَارِ ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ تَلَفًا ، وَتَأْخِيرُهُ أَكْثَرُ لَطَالِيهِ<sup>(٣)</sup> ، فَيَزِدُّهُ ثُمَّنُهُ .

وَمَنْ وَجَدَ مِنَ الْغُرَمَاءِ عَيَّنَ مَالَهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا . وَمَنْ اكْتَرَى مِنَ الْمُفْلِسِ دَارًا ، أَوْ ظَهَرََا بَعِيْنَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ عَيْنَهُ قَبْلَ إِفْلَاسِهِ ، فَأُسْبِتَ مَا لَوْ اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا . وَإِنْ اكْتَرَى مِنْهُ ظَهْرًا فِي

(١) فِي م : « أَوْ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « الْحَاكِمُ » .

(٣) فِي م : « لِمَطَالِبَتِهِ » .

الذَّمة، فهو أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّ دَيْنَهُ فِي الذَّمةِ، أَشْبَهَ سَائِرَ الْغُرَمَاءِ.

وإن كان في المتاع رَهْنٌ، أو جَانٍ، قُدِّمَ الْمُزْتَهِنُ<sup>(٢)</sup> والمَجْنِيُّ عليه بِشَمْنِهِ؛ لَأَنَّ الْمُزْتَهِنَ لم يَرْضَ مُبْجَرِّدَ الذَّمةِ، بخلاف سائرِ الْغُرَمَاءِ، وحقُّ المَجْنِيِّ عليه يُقَدَّمُ على حقِّ الْمُزْتَهِنِ، فعلى غيره أَوْلَى. وإن فَضَّلَ منه فَضْلٌ، رَدَّه على التَّركَةِ، وإن لم يَفِ بِحَقِّهِمَا، فلا شيءَ للمَجْنِيِّ عليه؛ لَأَنَّهُ لا حَقَّ له في غيرِ الجَانِي، وَيَضْرِبُ الْمُزْتَهِنُ مع الْغُرَمَاءِ بِنَاقِي دَيْنِهِ؛ لَأَنَّ حَقَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالذَّمةِ مع تَعَلُّقِهِ بِالْعَيْنِ.

وإن بَاعَ له مَتَاعٌ، فَهَلَكَ ثَمَنُهُ، وَاسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ، رَجْعَ الْمُشْتَرِي بِشَمْنِهِ. وهل يُقَدَّمُ على الْغُرَمَاءِ؟ فيه وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُقَدَّمُ؛ لَأَنَّ فِي تَقْدِيمِهِ مَصْلَحَةً، فَإِنَّهُ لو لم يُقَدَّمْ، تَجَنَّبَ النَّاسُ شِرَاءَ مَالِهِ؛ خَوْفًا مِنْ الِاسْتِحْقَاقِ، فَيَقِلُّ ثَمَنُهُ، فَقَدَّمْ بِهِ، كَأُجْرَةِ الْمُنَادَى. والثَّانِي، لا يُقَدَّمُ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ لِرِزْمِهِ بِغَيْرِ رِضَا صَاحِبِهِ، أَشْبَهَ أَرْضَ جِنَائِيَّتِهِ.

ثم يُقَسِّمُ ما اجْتَمَعَ مِنْ مَالِهِ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ على قَدْرِ دُيُونِهِمْ، فَإِنْ ظَهَرَ غَرِيمٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ، نَقِضَتْ وَشَارَكَهُمْ؛ لَأَنَّهُ غَرِيمٌ لو كان حَاضِرًا لَشَارَكَهُمْ، فَإِذَا ظَهَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَاسَمَهُمْ، كما لو ظَهَرَ لِلْمَيِّتِ غَرِيمٌ بَعْدَ قِسْمِ مَالِهِ. وإن أَكْرَى<sup>(٤)</sup> دَارَهُ عَامًا، وَقَبِضَ أَجْرَتَهَا فَقُسِمَتْ، ثم انْهَدَمَتْ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «الراهن».

(٣) في م: «أو».

(٤) في م: «كرى».



الدَّائِرُ، رَجَعَ الْمُكْتَرَى عَلَى الْمُفْلِسِ بِأُجْرَةٍ مَا بَقِيَ، وَشَارَكَهُمْ فِيمَا اقْتَسَمُوهُ؛  
لأنَّه [١٦٨ظ] ذَيْنَ وَجِبَ بِسَبَبِ قَبْلِ الْحَجَرِ، فَشَارَكَ بِهِ الْغُرَمَاءُ، كَمَا لَوْ  
انْهَدَمَتْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ.

**فصل: الحُكْمُ الرَّابِعُ، أَنَّ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا؛** إِمَّا  
رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ إِنْسَانٍ قَدْ  
أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>.

وَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ اخْتِيَاذِهِ، أَوْ تَرْكِهِ وَلَهُ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ، سَوَاءً كَانَتِ السَّلْعَةُ  
مُسَاوِيَةً لَتَمْنِهَا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ الْإِعْسَارَ سَبَبٌ <sup>(٢)</sup> لِلْفَسْخِ، فَلَا يُوجِبُهُ،  
كَالْعَيْبِ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى حَاكِمٍ؛ لِلْخَيْرِ، وَلأنَّه فَسَخٌ ثَبَتَ بِنَصِّ الشُّنَّةِ،  
فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى حَاكِمٍ، كَفَسْخِ النِّكَاحِ بِالْعَتَقِ تَحْتَ الْعَبْدِ. وَفِيهِ وَجْهَانِ؛

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ...، مِنْ كِتَابِ الْاِسْتِقْرَاضِ. صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ٣/١٥٥، ١٥٦. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ مَنْ أَدْرَكَ مَا بَاعَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرَى وَقَدْ أَفْلَسَ...،  
مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١١٩٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الرَّجُلِ يَفْلِسُ فَيَجِدُ الرَّجُلَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَهُ، مِنْ كِتَابِ  
الْإِجَارَةِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٥٧. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ إِذَا أَفْلَسَ وَلِلرَّجُلِ غَرِيمٌ فَيَجِدُ  
عِنْدَهُ مَتَاعَهُ، مِنْ أَبْوَابِ الْبُيُوعِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/٢٦٦. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرَّجُلِ يَبْتَاعُ  
الْبَيْعَ فَيَفْلِسُ، وَيُوجَدُ الْمَتَاعُ بِعَيْنِهِ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ. الْمَجْتَبَى ٧/٢٧٤. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ  
مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢/٧٩٠.  
وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ الْمُفْلِسِ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢/٢٦٢.  
وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي إِفْلَاسِ الْغَرِيمِ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ. الْمَوْطَأُ ٢/٦٧٨. وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/٢٢٨، ٢٥٨، ٣٤٧، ٤٧٤.

(٢) فِي م: «ثَبَتَ».

أحدهما، أَنَّ الخيارَ على التَّراخي؛ لأنَّه رُجوعٌ لا يَسْقُطُ إلى عِوَضٍ، فكانَ على التَّراخي، كالرُّجوعِ في الهبة. والثاني، هو على الفور. اختاره القاضي؛ لأنَّ في تأخيرِهِ إضرارًا بِالْغُرَمَاءِ، لتأخيرِ حُقوقِهِمْ، ولأنَّه خيارٌ ثَبِتَ في المبيع<sup>(١)</sup> لِنَقْصِ في العِوَضِ، أَشْبَهَ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ. فَإِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِسُقُوطِ الخيارِ فقال أحمدُ: يُنْقَضُ حُكْمُهُ؛ لأنَّه يُخَالَفُ صَرِيحَ السُّنَّةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُنْقَضَ؛ لأنَّه مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

ولو بَذَلَ الْغُرَمَاءُ لِصَاحِبِ السِّلْعَةِ ثَمَنَهَا لِيَتْرُكَهَا، لَمْ يَلْزَمَهُ قَبُولُهُ؛ لِلْخَبَرِ، ولأنَّه تَبَرُّعٌ بِدَفْعِ الْحَقِّ<sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ<sup>(٣)</sup> مَنْ هُوَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُجْزِ الْمُسْتَحِقُّ عَلَى قَبُولِهِ، كَمَا لَوْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ فَبَذَلَهَا غَيْرُهُ. وَسَوَاءٌ مَلَكَهَا الْمُفْلِسُ بَيْعًا أَوْ قَرْضًا؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ. وَلَوْ أَصْدَقَ امْرَأَةً مَالًا وَأَفْلَسَتْ قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا، ثُمَّ اِزْتَدَّتْ، أَوْ طَلَّقَهَا، وَوَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا.

ولو اسْتَأْجَرَ شَيْئًا فَأَفْلَسَ قَبْلَ مُضِيِّ<sup>(٤)</sup> شَيْءٍ مِنْ<sup>(٥)</sup> الْمُدَّةِ، فَلِلْمُؤْجِرِ الرُّجُوعُ فِيهِ؛ لأنَّه وَجَدَ<sup>(٤)</sup> عَيْنَ مَالِهِ. وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ، فَهُوَ غَرِيمٌ بِالْأَجْرَةِ. وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ شَيْءٍ مِنْهَا، فَهُوَ غَرِيمٌ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ كَالْمَبِيعِ<sup>(٥)</sup>، وَمُضِيُّ بَعْضِهَا كَتَلَفٍ بِغَضِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَهُ الْفَسْخُ. فَإِنْ كَانَ

(١) فِي م: «الْبَيْع».

(٢ - ٢) فِي الْأَصْل: «بَغِير».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

(٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

(٥) فِي الْأَصْل: «كَالْبَيْع».

للمُفْلِسِ زَرْعٌ ، فعليه تَبْقِيَّتُهُ بأَجْرَةِ مثله .

**فصل :** ولا يَمْلِكُ الرُّجُوعُ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَجِدَهَا سَالِمَةً ، فَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهَا ، أَوْ بَاعَهُ الْمُفْلِسُ ، أَوْ وَهَبَهُ <sup>(١)</sup> ، أَوْ وَقَفَهُ ، فَلَهُ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ بَعَيْنِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » <sup>(٢)</sup> . والذي تَلَفَ بَعْضُهُ <sup>(٣)</sup> لم تُوجَدْ عَيْنُهُ . فَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ عَبْدَيْنِ ، أَوْ ثَوْبَيْنِ ، فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَعْضُهُ ، فَفِي السَّالِمِ مِنْهُمَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ بِقِسْطِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَهُ بَعَيْنِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدِ الْمَبِيعَ بَعَيْنِهِ ، أَشْبَهَ الْعَيْنَ الْوَاحِدَةَ . وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ شَجَرَةً مُثْمَرَةً <sup>(٤)</sup> ، فَتَلَفَتْ ثَمَرُهَا ، فَلَهُ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ ؛ لِأَنَّهُمَا كَالْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ مُؤَبَّرَةً حِينَ الْبَيْعِ ، فَاشْتَرَطَهَا الْمُبْتَاعُ ، فَهِيَ كَالْعَيْنَيْنِ ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَةَ لَا تَتَّبِعُ الْأَصْلَ ، فَهِيَ كَالْوَلَدِ الْمُتَفَصِّلِ .

وإِنْ نَقَصَ الْمَبِيعُ صِفَةً ، مِثْلَ أَنْ هُزِلَ ، أَوْ نَسِيَ صِنَاعَةً ، أَوْ كَبِرَ ، أَوْ كَانَ ثَوْبًا فَخُلِقَ ، لَمْ يَمْتَنِعِ الرُّجُوعُ ؛ لِأَنَّ فَقْدَ الصِّفَةِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ عَيْنَ الْمَالِ ، فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَخْذِهِ نَاقِصًا ، أَوْ يَكُونُ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ بِكُلِّ الثَّمَنِ . وَإِنْ فُقِئَتْ عَيْنُهُ ، فَهُوَ كَتَلَفِ بَعْضِهِ . وَإِنْ شُجَّ ، أَوْ جُرِحَ ، أَوْ افْتُصَّتِ الْبِكْرُ ، فَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصُ جُزْءٍ يَنْقُصُ قِيَمَتَهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ فُقِئَتْ عَيْنُهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ ؛ لِأَنَّهُ فَقْدُ

(١) فِي ب : « رَهْنَهُ » .

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٣٥ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٤) فِي س ٢ : « وَاحِدَةً » .

صِفَةٍ ، فهو كَالْهُزَالِ . [١٦٩و] ثم إن كان لا أَرْضَ له ؛ لَكُونِهِ حَصَلَ بِفِعْلِ  
اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ فِعْلِ الْمُفْلِسِ ، فلا شَيْءَ لِلْبَائِعِ مع الرُّجُوعِ ، وإن كان له  
أَرْضٌ ، فَلِلْبَائِعِ إِذَا رَجَعَ أَنْ يَضْرِبَ مع الْغُرَمَاءِ بِحِصَّةٍ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِه ،  
فَيَنْظُرُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ ، فَيَرْجِعُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَى  
الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ بِالثَّمَنِ ، وَالْأَرْضُ لِلْمُفْلِسِ عَلَى الْجَانِي .

**فصل :** فإن كان المبيع زَيْتًا ، فَخَلَطَهُ بَزَيْتٍ آخَرَ ، أَوْ لَتْ بِهِ سَوِيْقًا ، أَوْ  
صَبَغًا فَصَبَغَ بِهِ ثَوْبًا ، أَوْ مَسَامِيرَ فَسَمَّرَ بِهَا بَابًا ، أَوْ حَجَرًا فَتَبَيَّ بِهِ ، أَوْ لَوْحًا  
فَجَعَلَهُ فِي سَفِينَةٍ أَوْ سَقْفٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، لم يكن له الرُّجُوعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يَقْدِرُ عَلَى اخْتِذِ عَيْنٍ مَالِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، وَلَا يَقْدِرُ فِي بَعْضِهَا إِلَّا  
بِإِثْلَافِ مَالِ الْمُفْلِسِ ، وَلَا يُزَالُ الضَّرَرُ بِالضَّرَرِ . وَإِنْ كَانَتْ حِنْطَةً ،  
فَطَحَنَهَا أَوْ زَرَعَهَا ، أَوْ دَقَّقَهَا فَخَبَرَهَا ، أَوْ زَيْتًا فَعَمِلَهُ صَابُونًا ، أَوْ غَزَلَ  
فَنَسَجَهُ ، أَوْ ثَوْبًا فَجَعَلَهُ قَمِيصًا ، أَوْ حَبًّا فَصَارَ زَرْعًا ، أَوْ يَبُضًا فَصَارَ قُرْخًا ،  
أَوْ نَوَى فَنَبَتَ شَجَرًا ، أَوْ نَحَوَهُ مِمَّا يُزِيلُ اسْمَهُ ، فلا رُجُوعَ له ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ  
مَتَاعَهُ بَعِيْنَهُ ؛ لِتَعَدُّرِ اسْمِهِ وَصِفَتِهِ .

**فصل :** وإن اشترى ثوبًا فصَبَغَهُ أَوْ قَصَرَهُ ، أَوْ سَوِيْقًا فَلَتَهُ بَزَيْتٍ ،  
فِلصَاحِبِهِمَا الرُّجُوعُ فِيهِمَا <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ عَيْنَ مَالِهِمَا قَائِمَةٌ مُشَاهِدَةٌ ، لَمْ يَتَغَيَّرِ  
اسْمُهَا وَلَا صِفَتُهَا ، وَيَصِيرُ الْمُفْلِسُ شَرِيكَهُمَا بِمَا زَادَ عَنْ قِيَمَتَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ مَا  
حَصَلَ مِنْ زِيَادَةِ الْقِيَمَةِ بِالصَّبْغِ وَغَيْرِهِ ، فَهِيَ لِلْمُفْلِسِ ؛ لِأَنَّهُا حَصَلَتْ بِفِعْلِهِ

(١) في س ١ ، س ٢ ، ب : « فيها » .

(٢) في الأصل : « قيمتها » .

فِي مِلْكِهِ . وَإِنْ نَقَصَ الثَّوبُ ، لَمْ يَمْنَعْ الرُّجُوعَ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصُ صِفَةٍ ، فَهُوَ كَالْهَزَالِ . وَإِنْ لَمْ يَزِدْ بِالْقَصَارَةِ ، سَقَطَ مُحْكُمُهَا ؛ لِعَدَمِ أَثَرِهَا فِي الزِّيَادَةِ .

وَإِنْ اشْتَرَى أَرْضًا فزَرَعَهَا ، ثُمَّ أَفْلَسَ ، فَلِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ فِيهَا ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا ، وَيَكُونُ الزَّرْعُ <sup>(١)</sup> مُبْقًى إِلَى الْحَصَادِ بِغَيْرِ أُجْرَةٍ ؛ لِأَنَّ الْعِوَضَ فِي مُقَابَلَةِ الْأَرْضِ ، لَا فِي مُقَابَلَةِ الْمَنْفَعَةِ ، فَإِذَا فَسَخَ ، عَادَتْ إِلَيْهِ الرَّقَبَةُ دُونَ الْمَنْفَعَةِ الْمُسْتَشْنَأَةِ شَرْعًا ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ أَمَةً فزَوَّجَهَا ، ثُمَّ رَجَعَ فِيهَا دُونَ مَنفَعَةِ بُضْعِهَا <sup>(٢)</sup> .

فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ لَا يَكُونَ الْبَائِعُ قَبْضَ مِنْ تَمَنِّيَا شَيْئًا ، فَإِنْ قَبْضَ بَعْضَهُ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَيْمًا رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً ، فَأَذْرَكَ سِلْعَتَهُ بَعِيْنَهَا عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْضَ مِنْ تَمَنِّيَا شَيْئًا ، فَهِيَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَبْضَ مِنْ تَمَنِّيَا شَيْئًا ، فَهُوَ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ فِي الرُّجُوعِ بِالْبَاقِي تَبْعِيضَ الصَّفَقَةِ عَلَى الْمُفْلِسِ ، فَلَمْ يَجْزَ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَقْبِضْ شَيْئًا <sup>(٤)</sup> .

---

(١) سقط من : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « بَعْضُهَا » .

(٣) فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَفْلِسُ فَيَجِدُ الرَّجُلَ مَتَاعَهُ بَعِيْنَهُ عِنْدَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٥٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ بَعِيْنَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٧٩٠ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ ٣/٣٠ ، ٢٩ .

(٤) سقط من : م .

فصل : الشرط الثالث ، أن لا يتعلّق بها حق غير المقلّس ، فإن خَرَجَتْ عن ملكه يَبِيعُ أو غيره ، لم يَزِجْ ؛ لأنّه تعلّق بها حقّ غيره ، أشبه ما لو أَعْتَقَهَا . وإن رَهَنَهَا ، سَقَطَ الرُّجُوعُ ؛ لذلك . وإن تعلّق بها أَرَشُ <sup>(١)</sup> جِنَايَةٍ ، سَقَطَ الرُّجُوعُ ؛ لأنّه يُقَدَّمُ على حقّ المُرْتَهِنِ ، فهو أَوْلَى بالمنع . ويتوجّه أن لا يَمْنَعُ ؛ لأنّه لا يَمْنَعُ تَصَرُّفَ المُشْتَرِي ، بخلاف الرّهن . فعلى هذا ، إن شاء رَجَعَ فيها <sup>(٢)</sup> ناقصةً بَعِيْبِ الجِنَايَةِ ، وإن شاء فله أَسْوَةُ الغُرْمَاءِ ، فإن كان دَيْنُ الرّهنِ <sup>(٣)</sup> أو أَرَشُ الجِنَايَةِ بِقَدَرِ بَعْضِهِ ، مَنَعَ الرُّجُوعَ فى الجميع ؛ لأنّه مَعْنَى مَنَعَ الرُّجُوعَ فى بعضها ، فمَنَعَهُ فى جميعها ، كَبَيْعِ بَعْضِهَا . وقال القاضى : يَزِجُ فى باقِها بِقِسْطِهِ ؛ لأنّه لا مانِعَ فيه .

وإن كان المَبِيعُ شَقْصًا مَشْفُوعًا ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أحدهما ، للبائع الرُّجُوعُ . [١٦٩ ط] اختاره ابنُ حامِدٍ ؛ للخَبَرِ ، ولأنّه إذا رَجَعَ فيه ، عاد الشَّقْصُ إليه ، فزال الضَّرَرُ عن <sup>(٤)</sup> الشَّفِيعِ <sup>(٥)</sup> ؛ لَعَدَمِ شِرْكِهِ غيرَ البائع . والثانى ، الشَّفِيعُ أحقُّ ؛ لأنَّ حَقَّهُ أَكْثَرُ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَنْتَرِغُ الشَّقْصَ مِنَ المُشْتَرِي ، وَمَنْ نَقَلَهُ إليه المُشْتَرِي ، بخلافِ البائع . وإن باعَهُ المُقْلِسُ أو وَهَبَهُ ، ثم عاد إليه ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أحدهما ، له الرُّجُوعُ ؛ للخَبَرِ ، ولأنّه وَجَدَ عَيْنَ مالِهِ خَالِيًا عن حقّ غيره ، أشبه إذا لم يَبِعْهُ . والثانى ، لا يَزِجُ ؛

(١) فى ف : «حق» .

(٢) فى م : «فيه» .

(٣) فى م : «الغرماء» .

(٤) فى الأصل : «على» .

(٥) فى م : «المبيع» .

لأنَّ هذا المِلْكَ لم يَنْتَقِلْ إليه منه ، فلم يَمْلِكْ فَسَخَهُ .

وإن كان المَبِيعُ صَيِّدًا ، فَوَجَدَهُ البَائِعُ بعدَ أنْ أَخْرَمَ ، سَقَطَ الرُّجُوعُ ؛  
لأنَّه تَمَلَّكَ للصَّيْدِ ، فلم يَجْزُ مع الإِخْرَامِ كِشْرَائِهِ .

**فصل : الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، كَوْنُ الْمُفْلِسِ حَيًّا ، فَإِنْ مَاتَ فَالْبَائِعُ أُسْوَةٌ**  
**الْغُرْمَاءِ ؛** لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَإِنْ مَاتَ ، فَصَاحِبُ  
الْمَتَاعِ أُسْوَةٌ الْغُرْمَاءِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَفِي لَفْظٍ : « أَيْمًا أَمْرِيٌّ مَاتَ وَعِنْدَهُ  
مَالٌ أَمْرِيٌّ بَعِينُهُ ، اقْتَضَى مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا أَوْ لَمْ يَقْتَضِ ، فَهُوَ أُسْوَةٌ الْغُرْمَاءِ » .  
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْمِلْكَ انْتَقَلَ عَنِ الْمُفْلِسِ ، فَسَقَطَ الرُّجُوعُ فِيهِ ،  
كَمَا لَوْ بَاعَهُ .

**فصل : الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، أَنْ لَا يَزِيدَ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً ؛ كَالسَّمَنِ ، وَالْكَبِيرِ ،**  
**وَتَعْلُمُ صَنْعَةً ، فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ ، مَنَعَ الرُّجُوعَ .** ذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ فَسَخَ  
بَسَبِّ حَدِيثٍ ، فَمَنَعَتْهُ الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ ، كَالرُّجُوعِ فِي <sup>(٣)</sup> الصَّدَاقِ لِلطَّلَاقِ  
قَبْلَ الدُّخُولِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، لَهُ الرُّجُوعُ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ فَسَخَ ، فَلَمْ تَمْنَعْهُ  
الزِّيَادَةُ ، كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ .

**فَأَمَّا الزِّيَادَةُ الْمُتَّفَصِّلَةُ ؛ كَالْوَلَدِ ، وَالثَّمَرَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَالْكَسْبِ ، فَلَا تَمْنَعُ**

---

(١) فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَفْلِسُ فَيَجِدُ الرَّجُلَ مَتَاعَهُ بَعِينَهُ عِنْدَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنَ أَبِي  
دَاوُدَ ٢٥٧/٢ .

(٢) فِي : بَابِ مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ بَعِينَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ٢/  
٧٩١ .

(٣) فِي ب : « إِلَى » .

الرَّجُوعُ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الرَّجُوعُ فِي الْعَيْنِ دُونَهَا ، وَالزِّيَادَةُ لِلْمُفْلِسِ ، فِي ظَاهِرِ  
الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهَا تَمَاءُ مِلْكِهِ الْمُتَفَصِّلِ ، فَكَانَتْ لَهُ ، كَمَا لَوْ رَدَّهَا بَعِيْبُ ،  
وَرَجَعَتْ إِلَى الرَّوْجِ بِالطَّلَاقِ ، وَلِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « الْخَرَجُ  
بِالضَّمَانِ » . " رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ " . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّمَاءَ لِلْمُشْتَرِي ؛  
لَكُونَ الضَّمَانِ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : هِيَ لِلْبَائِعِ ؛ قِيَاسًا عَلَى الْمُتَصِلَةِ .  
وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ الْمُتَصِلَةَ تَتَّبِعُ فِي الْفُسُوحِ دُونَ الْمُتَفَصِّلَةِ .

**فصل :** فَإِنْ بَاعَهَا حَائِلًا فَحَمَلَتْ ، فَالْحَمْلُ زِيَادَةٌ مُتَصِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّه  
فِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ ، وَلَا يُمَكِّنُ الرَّجُوعُ فِيهَا دُونَهُ ، فَهُوَ كَالسَّمَنِ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَزْجَعَ فِيهَا دُونَ وَلَدِهَا ، يَتَرَيَّضُ بِهِ حَتَّى تَضَعَ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ  
لِانْفِصَالِهِ غَايَةً ، فَأَشْبَهَ الثَّمَرَةَ . وَإِنْ أَفْلَسَ بَعْدَ وَضْعِهَا ، فَهُوَ زِيَادَةٌ مُتَفَصِّلَةٌ ،  
لَهُ الرَّجُوعُ فِي الْأُمِّ دُونَ الْوَلَدِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ أُمَةً ، فَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ  
بَيْنَهُمَا ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ دَفْعِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ " لِتَمْلِكَهُمَا ، وَبَيْنَ بَيْعِهِمَا " مَعًا ،  
فَيَكُونُ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ مَا يَخْصُصُ الْأُمَّ . وَإِنْ بَاعَهَا حَامِلًا فَلَمْ تَزِدْ قِيَمَتُهَا ، فَلَهُ  
الرَّجُوعُ ، وَإِنْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ لِكَبِيرٍ <sup>(١)</sup> الْحَمْلِ أَوْ وَضْعِهِ ، فَهِيَ زِيَادَةٌ مُتَصِلَةٌ .  
وَإِنْ زَادَ أَحَدُهُمَا ، خُرِجَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ عَيْنَيْنِ فَتَلَفَتْ  
إِحْدَاهُمَا . وَقَالَ الْقَاضِي : لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَمَنْ جَعَلَ  
الْحَمْلَ لَا مُحْكَمَ لَهُ ، جَعَلَ مُحْكَمَهَا مُحْكَمَ الْمَبِيعَةِ حَائِلًا سَوَاءً .

(١ - ١) زيادة من : س ١ .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٧٤ .

(٢ - ٢) في الأصل : « لتملكها وبين بيعها » .

(٣) في الأصل : « لكثرة » .



فصل : فإن باع نَحْلًا حائلاً فَأُطْلِعَتْ ، ثم أَفْلَسَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ تَأْيِيرِهَا ،  
فَالطَّلَعُ زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَتَّبِعُ فِي الْبَيْعِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : حُكْمُهَا حُكْمُ  
الْمُنْفَصِلِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ فَضْلُهُ وَإِفْرَادُهُ بِالْبَيْعِ ، بِخِلَافِ السَّمَنِ . وَإِنْ أَفْلَسَ بَعْدَ  
تَأْيِيرِهَا ، [ ١٧٠ د ] فَهِيَ زِيَادَةٌ مُنْفَصِلَةٌ ، تَكُونُ لِلْمُفْلِسِ مَثْرُوكَةً إِلَى الْجِذَاذِ ،  
كَمَا لَوْ اشْتَرَى النَّحْلَ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي سَائِرِ الشَّجَرِ ، وَفِي الْأَرْضِ  
يَنْبُثُ فِيهَا الزَّرْعُ . فَإِنْ اتَّفَقَ الْمُفْلِسُ وَالْغُرَمَاءُ عَلَى تَبْقِيَّتِهِ أَوْ قَطْعِهِ ، فَلَهُمْ  
ذَلِكَ ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا ، وَلَهُ قِيمَةٌ مَقْطُوعًا ، قُدِّمَ قَوْلُ مَنْ طَلَبَ الْقَطْعَ ؛ لِأَنَّهُ  
أَقْلُ غَرَرًا <sup>(١)</sup> ، وَلِأَنَّ الطَّالِبَ لِلْقَطْعِ إِمَّا غَرِيمٌ يَطْلُبُ حَقَّهُ ، أَوْ مُفْلِسٌ يَطْلُبُ  
تَبْرِئَةً ذِمَّتِهِ .

فَإِنْ أَقَرَّ الْمُفْلِسُ لِلْبَائِعِ بِالطَّلَعِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِفْرَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُسْقِطُ <sup>(٢)</sup> بِهِ <sup>(٣)</sup> حَقَّ  
الْغُرَمَاءِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ ، كإِقْرَارِهِ بِغَرِيمٍ آخَرَ ، وَعَلَى الْغُرَمَاءِ الْيَمِينُ أَنَّهُمْ <sup>(٤)</sup> لَا  
يَعْلَمُونَ بِرُجُوعِ الْبَائِعِ قَبْلَ التَّأْيِيرِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَثْبُتُ فِي جَنْبَتِهِمْ ائْتِدَاءً .  
وَإِنْ أَقَرَّ الْغُرَمَاءُ ، لَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لِلْمُفْلِسِ ، وَيَحْلِفُ الْمُفْلِسُ ، وَيُثْبِتُ  
الطَّلَعُ لَهُ ، يَنْفَرِدُ بِهِ <sup>(٥)</sup> ذُوْنَهُمْ ؛ لِإِقْرَارِهِمْ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُمْ فِيهِ ، وَلَهُ تَخْصِيصُ  
بَعْضِهِمْ فِيهِ ، وَقِسْمَتُهُ بَيْنَهُمْ ، فَمَنْ أَبَاهُ ، قِيلَ لَهُ : إِمَّا أَنْ تَأْخُذَهُ أَوْ <sup>(٦)</sup> تُبْرِئَهُ .

(١) فِي م : « عَذْرَا » .

(٢) فِي ف : « يَطْلُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي م : « لِأَنَّهُمْ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٦) فِي الْأَصْلُ : « وَلَمَّا أَنْ » .

لأنَّه للمُفْلِسِ حُكْمًا ، فَقَدْ قَضَاهُمْ مَا ثَبَتَ لَهُ ، فَلَزِمَهُمْ قَبُولُهُ ، كَمَا لَوْ أَدَّى  
 الْمَكَاتِبُ نُجُومَهُ <sup>(١)</sup> ، فَادَّعَى سَيِّدُهُ تَحْرِيمَهُ . فَإِنْ قَبَضُوا الثَّمَرَةَ بَعِينَهَا ، لَزِمَهُمْ  
 رَدُّهَا إِلَى الْبَائِعِ ؛ لِإِفْرَارِهِمْ لَهَا بِهَا ، وَإِنْ قَبَضُوا ثَمَنَهَا ، لَمْ يَلْزَمَهُمْ رَدُّهُ ؛  
 لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا اعْتَرَفُوا لَهُ بِالْعَيْنِ لَا بِالثَّمَنِ . وَإِنْ شَهِدَ الْغُرَمَاءُ لِلْبَائِعِ بِالطَّلَعِ وَهُمْ  
 عُدُولٌ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُتَّهَمِينَ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَى أَرْضًا فَعَرَسَهَا ، أَوْ بَنَى فِيهَا ، ثُمَّ أَفْلَسَ ، فَلِلْبَائِعِ  
 الرُّجُوعُ فِي الْأَرْضِ ، ثُمَّ إِنْ طَلَبَ الْمُفْلِسُ وَالْغُرَمَاءُ قَلْعَ الْغَرَسِ وَالْبِنَاءِ ،  
 فَلَهُمْ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِمْ ضَمَانُ مَا نَقَصَهَا الْقَلْعُ ، وَتَسْوِيَةُ الْحَفْرِ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ  
 حَصَلَ بِفِعْلِهِمْ لِتَخْلِيصِ <sup>(٢)</sup> مِلْكِهِمْ ، فَأَشْبَهَ الْمُشْتَرِيَّ مَعَ الشَّفِيعِ . وَإِنْ <sup>(٣)</sup> أَبَوَا  
 الْقَلْعَ <sup>(٣)</sup> ، فَلِلْبَائِعِ دَفْعُ قِيَمَتِهِ وَيَمْلِكُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ لغيرِهِ فِي مِلْكِهِ بِحَقٍّ ،  
 فَمَلَكَ ذَلِكَ ، كَالشَّفِيعِ . وَإِنْ أَتَى ذَلِكَ ، سَقَطَ الرُّجُوعُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا  
 عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَلِأَنَّ عَيْنَ مَالِهِ مَشْغُولَةٌ بِمَلَكَ غَيْرِهِ ، أَشْبَهَ الْحَجَرَ الْمَبْنِيَّ  
 عَلَيْهِ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ ؛ لِأَنَّ  
 شُغْلَ مِلْكِهِ بِمَلَكَ غَيْرِهِ لَا يَمْتَنِعُ الرُّجُوعَ إِذَا كَانَ أَصْلًا ، كَالثُّوبِ إِذَا صُبِغَ .  
 فَإِذَا رَجَعَ فَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى الْبَيْعِ ، يَبِيعُ ، وَأُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ حَقَّهُ ، وَإِنْ أَتَى  
 بَعْضُهُمْ ، اخْتَمَلَ أَنْ يُجْبَرَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَنْفَصِلُ بِهِ أَحَدُهُمَا عَنْ  
 صَاحِبِهِ ، أَشْبَهَ بَيْعَ الثُّوبِ الْمَصْبُوغِ . وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يُجْبَرَ صَاحِبُ الْأَرْضِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « غَرَمَهُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « حَقَّهُمْ » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « نَوَى الْقَطْع » .

وَيُبَاعُ الشَّجَرُ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ ، بِخِلَافِ الصَّنْبِغِ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَى غَرَسًا فَعَرَسَهُ ، ثُمَّ أَفْلَسَ ، فَلَمْ يَزِدْ ، فَلِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ فِيهِ ، وَيَقْلَعُهُ ، وَيُضْمَنُ النَّقْصَ ، فَإِنْ أَتَى قَلْعَهُ <sup>(١)</sup> فَبَدَلَ الْمُفْلِسُ <sup>(٢)</sup> وَالْغَرْمَاءُ <sup>(٣)</sup> قِيمَتَهُ لِيَمْلِكُوهُ ، فَلَهُمْ ذَلِكَ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَإِنْ أَرَادُوا قَلْعَهُ ، فَلَهُمْ <sup>(٤)</sup> ذَلِكَ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ الْمُفْلِسَ اشْتَرَاهُ مَقْلُوعًا ، فَلَمْ يَلْزَمْهُمْ مَعَ رَدِّهِ كَذَلِكَ شَيْءٌ آخَرَ ، وَلَا إِبْقَاؤُهُ فِي أَرْضِهِمْ بغيرِ استحقاقٍ . وَإِنْ زَادَ ، سَقَطَ الرُّجُوعُ فِي قَوْلِ الْحَرَقِيِّ . وَعَلَى رِوَايَةِ الْمِثْمُونِيِّ <sup>(٥)</sup> يَحْتَمِلُ ذَلِكَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ النَّمَاءَ فِيهِ <sup>(٥)</sup> حَصَلَ مِنْ أَرْضِ الْمُفْلِسِ ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْبَائِعُ أَخْذَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ ، كَمَا لَوْ سَمِنَ الْعَبْدُ مِنْ طَعَامِهِ . وَإِنْ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا ، وَمِنْ آخَرَ غَرَسًا ، فَعَرَسَهُ فِيهَا ، فَلصاحبِ الْأَرْضِ الرُّجُوعُ ، وَفِي صَاحِبِ الْغَرَسِ التَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . فَإِنْ رَجَعَا مَعًا ، فَالْحُكْمُ فِيهِمَا كَمَا لَوْ كَانَ الْغَرَسُ فِي أَرْضِ الْمُفْلِسِ .

[١٧٠ ط] **فصل :** وَإِنْ أَفْلَسَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ ، لَمْ يَحِلَّ ؛ لِأَنَّ التَّأْجِيلَ حَقٌّ لَهُ ، فَلَمْ يَتَطَّلُ بِقَلَسِهِ ، كَسَائِرِ حَقُوقِهِ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَحِلُّ ، رِوَايَةً

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) في م : « للغرماء » .

(٣) في م : « فله » .

(٤) عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران أبو الحسن الميثموني الرقي ، كان إماما جليل القدر ، صاحب الإمام أحمد من سنة خمس ومائتين إلى سنة سبع وعشرين ، وعنده عنه مسائل في ستة عشر جزءا ، وتوفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين . طبقات الخنابلة ١/ ٢١٢ - ٢١٦ ، العبر ٢/ ٥٣ .

(٥) بعده في م : « قد » .

واحدة . وقال أبو الخطاب : فيه رواية أخرى أنه يحل ؛ لأن الفلاس معني  
يوجب تعلق الدين بماله ، فأسقط الأجل ، كالموت . فإن قلنا : لا يحل .  
اختص أصحاب الديون الحالة بماله دونه ؛ لأنه لا يستحق استيفاء حقه قبل  
أجله ، وإن حل دئنه قبل القسمة ، شاركهم ؛ لمساواته إليهم<sup>(١)</sup> في  
استيفائه<sup>(٢)</sup> ، فأشبهه من تجدد له دين بجنائية المفلس عليه . وإن أدرك بعض  
المال ، شاركهم فيه ؛ لذلك ، فإن كان المؤجل برهن ، خص به ؛ لأن حقه  
تعلق بعينه . وإن وجد عين ماله ، فقال أحمد : يكون مؤوقفا إلى أن  
يحل ، فيختار الفسخ أو الترك ؛ لأن حقه تعلق بالعين ، فقدم على غيره ،  
كالمزتهن . فإن كان دئنه<sup>(٣)</sup> سلما ، فأدرك عين ماله ، رجع فيها ، وإن لم  
يذكرها ، وحل دئنه قبل القسمة ، ضرب بالمسلم فيه ، وأخذ بقسطه من<sup>(٤)</sup>  
جنس حقه<sup>(٥)</sup> إن كان في المال ، وإلا اشترى من جنس حقه<sup>(٦)</sup> ، ودفع إليه .  
ولا يجوز أن يأخذ غير ما أسلم فيه<sup>(٧)</sup> ؛ لقول النبي ﷺ : « من أسلم في  
شيء ، فلا يضرفه إلى غيره » .<sup>(٨)</sup> رواه أبو داود ، وابن ماجه .

**فصل : فإن مات إنسان وعليه دين مؤجل ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ،**

(١ - ١) في م : « باستيفائه » .

(٢) في م : « ماله » .

(٣) في الأصل : « في » .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) في الأصل : « إليه » .

(٦ - ٦) سقط من : م .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ١٦٦ .

لا يَحِلُّ . اختَارَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ حَقًّا فَلَوْرَثْتَهُ » <sup>(١)</sup> .  
والتَّأْجِيلُ حَقٌّ لَهُ ، فَيَسْتَقِيلُ إِلَى وَرَثَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ بِهِ مَالُهُ ، فَلَا يَحِلُّ بِهِ <sup>(٢)</sup>  
مَا عَلَيْهِ ، كَالْجُنُونِ <sup>(٣)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، يَحِلُّ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ ضَرَرٌ عَلَى الْمَيِّتِ ؛ لِبَقَاءِ  
ذِمَّتِهِ مُرْتَهَنَةً بِهِ ، وَعَلَى الْوَارِثِ لَمَنْعِهِ التَّصَرُّفَ فِي التَّرِكَةِ ، وَعَلَى الْغَرِيمِ  
بِتَأْخِيرِ حَقِّهِ ، وَرُبَّمَا تَلَفَّتِ التَّرِكَةُ . وَعَلَى كِلْتَا الرُّوَايَتَيْنِ يَتَعَلَّقُ الْحَقُّ  
بِالتَّرِكَةِ ، كَتَعَلُّقِ الْأَرْضِ بِالْجَانِي ، وَيُمْتَعُ الْوَارِثُ التَّصَرُّفَ فِيهَا إِلَّا بِرِضَا  
الْغَرِيمِ ، أَوْ تَوْثِيقِ الْحَقِّ بِضَمِيمٍ مِلِّيٍّ ، أَوْ رَهْنٍ يَفِي بِالْحَقِّ إِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا ،  
فَإِنَّهُمْ قَدْ لَا <sup>(٤)</sup> يَكُونُونَ أَمْلِيَاءَ ، فَيُؤَدِّي تَصَرُّفُهُمْ إِلَى قَوَاتِ الْحَقِّ . فَإِنْ  
تَصَرَّفُوا قَبْلَ ذَلِكَ ، صَحَّ تَصَرُّفُهُمْ ، كَتَصَرُّفِ السَّيِّدِ فِي الْجَانِي . وَيَلْزَمُهُمْ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الْكِفَالَةِ ، وَفِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ تَرَكَ  
دِينًا ، مِنْ كِتَابِ الْاسْتِقْرَاضِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : مَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضِيَاعًا فَلِإِلَى ، مِنْ  
كِتَابِ النِّفَقَاتِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَأَهْلَهُ ، وَبَابِ مِيرَاثِ الْأُسَيْرِ ، مِنْ  
كِتَابِ الْفَرَائِضِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢٨/٣ ، ١٥٥ ، ٨٦/٧ ، ٨٧ ، ١٨٧/٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ .  
وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثْتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٣٧/٣ ،  
١٢٣٨ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ  
مَا جَاءَ مِنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثْتَهُ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٩١/٤ ، ٢٣٩/٨ .  
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمَجْتَبَى ٥٣/٤ . وَابْنُ مَاجَةٍ ،  
فِي : بَابِ مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا ... ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَاتِ ، وَفِي : بَابِ ذَوَى الْأَرْحَامِ ، مِنْ  
كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٨٠٧/٢ ، ٩١٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٩٠/٢ ،  
٤٥٣ ، ٤٥٦ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قَضَاءِ الدَّيْنِ أَوْ قِيمَةِ التَّرِكَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُمْ أَكْثَرُ مِنْ وَفَاءِ الدَّيْنِ ، وَلَا أَكْثَرُ مِنَ التَّرِكَةِ ، وَلِهَذَا لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةٌ لَمْ يَلْزَمُهُمْ أَكْثَرُ مِنْ تَسْلِيمِهَا . وَإِنْ تَلَفَتِ التَّرِكَةُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِيهَا وَالتَّوَثُّيقِ مِنْهَا ، سَقَطَ الْحَقُّ ، كَمَا لَوْ تَلَفَ الْجَانِبِيُّ . وَإِنْ قَضَى الْوَرَثَةُ الدَّيْنَ مِنْ غَيْرِ التَّرِكَةِ أَوْ مِنْهَا ، جَازَ . وَإِنْ أَتَى الْجَمِيعُ ، بَاعَ الْحَاكِمُ مِنَ التَّرِكَةِ مَا يُقْضَى بِهِ الدَّيْنُ . وَإِنْ مَاتَ الْمُفْلِسُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ ، فَوُثِّقَ الْوَرَثَةُ لِلْمُؤَجَّلِ ، اخْتَصَّ أَصْحَابُ الْحَالَةِ بِالتَّرِكَةِ ، فَإِنْ أَبَوْا ذَلِكَ ، حُلَّ دَيْنُهُ ، فَشَارَكَهُمْ ؛ لِإِلَّا يُفْضَى إِلَى إِسْقَاطِ دَيْنِهِ بِالْكُلِّيَّةِ .

**فصل :** وإذا حُجِرَ عَلَى الْمُفْلِسِ وَهُوَ ذُو كَسْبٍ نَفَى بِمُؤَنَّتِهِ وَمُؤَنَّةٌ مَنْ تَلَزَمَهُ مُؤَنَّتُهُ ، فَذَلِكَ فِي كَسْبِهِ ؛ لِأَنَّ مَالَهُ لَا يَخْرُجُ فِيهَا لَا حَاجَةَ إِلَى إِخْرَاجِهِ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَفِ كَسْبُهُ بِمُؤَنَّتِهِ ، كَمَلْنَاهَا مِنْ مَالِهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا كَسْبٍ ، أَتَّفَقَ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ مُؤَنَّتُهُ مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ <sup>(١)</sup> مُدَّةَ الْحَجَرِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ » <sup>(٢)</sup> . وَفِي مَنْ يَعُولُ مَنْ تَكُونُ نَفَقَتُهُ دَيْنًا ، كَالزَّوْجَةِ ، فَإِذَا قَدَّمَ نَفَقَةَ نَفْسِهِ عَلَى نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ ، وَجِبَ تَقْدِيمُهَا عَلَى سَائِرِ [ ١٧١ ] الدَّيُونِ ، وَلِأَنَّ تَجْهِيزَ الْمَيْتِ يُقَدَّمُ عَلَى دَيْنِهِ اتِّفَاقًا ، فَنَفَقَةُ الْحَيِّ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ آكَدُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَيْتِ . وَتُقَدَّمُ نَفَقَةُ مَنْ تَلَزَمَهُ مُؤَنَّتُهُ مِنْ أَقَارِبِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ جَرَوْا مَجْرَاهُ ، وَلِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> عَتَّقُوا عَلَيْهِ إِذَا

(١) بعده في م : « في » .

(٢) قال الحافظ : لم أَرَهُ هَكَذَا . التلخيص الحبير ١٨٤/٢ .

وانظر ما تقدم تخريجه في ١٦٨/٢ ، ١٦٩ .

(٣) في م : « كذلك » .

مَلَكُهُمْ ، وَكَذَلِكَ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا آكَدُ مِنْ نَفَقَةِ أَقَارِبِهِ <sup>(١)</sup> . وَتَجِبُ كِسْوَتُهُمْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ أَدْنَى مَا يُتَّقَى عَلَى مِثْلِهِمْ ، أَوْ يُكْتَسَى مِثْلُهُمْ . فَإِنْ كَانَتْ لَهُ <sup>(٢)</sup> ثِيَابٌ <sup>(٣)</sup> أَرْفَعُ مِنْ كِسْوَةِ مِثْلِهِ <sup>(٤)</sup> ، يَبِيعُ وَاشْتَرَى لَهُمْ <sup>(٥)</sup> كِسْوَةَ مِثْلِهِمْ <sup>(٦)</sup> ، وَرَدَّ الْفَضْلُ عَلَى الْغُرَمَاءِ . وَإِنْ مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ ، كُفِّنَ مِنْ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى كِسْوَةِ الْحَيِّ . وَيُكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ كَغَيْرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُكْفَنَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ فَضْلٌ يُسْتَعْنَى عَنْهُ .

وَلَا تُبَاعُ دَارُهُ الَّتِي لَا غِنَى لَهُ عَنْ سُكْنَاهَا ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا <sup>(٧)</sup> لَا بُدَّ مِنْهُ ، أَشْبَهَ الْكِسْوَةَ . فَإِنْ كَانَتْ وَاسِعَةً يَكْفِيهِ بَعْضُهَا ، يَبِيعُ الْفَاضِلَ مِنْهَا إِنْ أُمِكَنَ ، وَإِلَّا يَبِيعُ كُلُّهَا وَاشْتَرَى لَهُ مَسْكَنٌ مِثْلَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ ، اسْتَوْجَرَ لَهُ مَسْكَنٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَرَدَّ الْفَضْلُ عَلَى الْغُرَمَاءِ . وَلَا يُبَاعُ خَادِمُهُ الَّذِي لَا يَسْتَعْنَى عَنْ خِدْمَتِهِ . وَإِنْ كَانَ مَسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ وَثِيَابُهُ أَعْيَانُ أَمْوَالِ النَّاسِ أَفْلَسَ بِهَا وَوَجَدُوهَا ، فَلَهُمْ أَخْذُهَا ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّ حَقْقَهُمْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ ، فَكَانَتْ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ

(١) فِي م : « أَقَارِبُهُمْ » .

(٢) فِي س ٢ ، م : « لَهُمْ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « هِيَ » .

(٤) فِي س ٢ ، م : « مِثْلُهُمْ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، ف : « لَهُ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، ف : « مِثْلَهُ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

له <sup>(١)</sup> مَسْكَنٌ وَلَا خَادِمٌ، فَاسْتَدَانَ مَا اشْتَرَاهُمَا بِهِ، وَ <sup>(٢)</sup> أَفْلَسَ بِذَلِكَ الدَّيْنِ،  
أَنْ يُبَاعَ مَسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ؛ لِأَنَّهُمَا بِأَمْوَالِ الْغُرَمَاءِ، فَتَبَقِيَّتُهُمَا لَهُ إِضْرَارٌ بِهِمْ،  
وَفَتْحُ بَابِ الْحِيلَةِ لِلْمَفَالِيسِ فِي اسْتِدَانَةِ مَا يَشْتَرُونَ بِهِ ذَلِكَ فَيَبْقَى لَهُمْ.

فصل: وَإِذَا قُسِمَ مَالُهُ بَيْنَ غُرَمَائِهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَزُولُ  
الْحَجَرُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَغْنَى الَّذِي حُجِرَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِ حِفْظُ الْمَالِ، وَقَدْ زَالَ  
ذَلِكَ، فَيَزُولُ الْحَجَرُ لَزَوَالِ سَبَبِهِ. وَالثَّانِي، لَا يَزُولُ إِلَّا بِفَكِّ الْحَاكِمِ لَهُ؛  
لَأَنَّهُ حَجَرٌ ثَبَتَ بِالْحَاكِمِ، فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِهِ، كَالْحَجَرِ عَلَى السَّيْفِ.

وَإِذَا فُكَّ الْحَجَرُ عَنْهُ فَلَزِمَتْهُ دُيُونٌ، ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ ثَانِيًا، شَارَكَ غُرَمَاءُ  
الْحَجَرِ الْأَوَّلِ غُرَمَاءَ الْحَجَرِ <sup>(١)</sup> الثَّانِي، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلِينَ يَضْرِبُونَ بَبَقِيَّةِ دُيُونِهِمْ،  
وَالْآخَرُونَ يَضْرِبُونَ بِجَمِيعِ دُيُونِهِمْ.

---

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في الأصل: «أو».



## بَابُ الْحَجَرِ

يُحْجَرُ عَلَى الْإِنْسَانِ لِحَقِّ نَفْسِهِ لثَلَاثَةِ أُمُورٍ؛ صَغِيرٍ، وَجُنُونٍ، وَسَفَهٍ؛  
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْبَلُوا أَلْيَنَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ  
رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا تُسَلَّمُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ الرُّشْدِ.  
وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾<sup>(٢)</sup> الْآيَةُ. وَلِأَنَّ إِطْلَاقَهُمْ فِي  
التَّصَرُّفِ يُفْضِي إِلَى ضَيَاعِ أَمْوَالِهِمْ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ.

وَيَتَوَلَّى الْأَبُ مَالَ الصَّبِيِّ وَالْجُنُونِ؛ لِأَنَّهَا وِلَايَةٌ عَلَى الصَّغِيرِ، فَقُدِّمَ  
فِيهَا الْأَبُ، كَوِلَايَةِ النِّكَاحِ، ثُمَّ وَصِيَّتُهُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُ، فَأُسْبِتَ وَكِيلُهُ  
فِي الْحَيَاةِ، ثُمَّ الْحَاكِمُ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ مِنْ جِهَةِ الْقَرَابَةِ قَدْ سَقَطَتْ،  
فَتَبَتَ لِلسُّلْطَانِ، كَوِلَايَةِ النِّكَاحِ. وَلَا تَثْبُتُ لغيرِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمَالَ مَحَلُّ  
الْحَيَاةِ، وَمَنْ سِوَاهُمْ قَاصِرُ الشَّفَقَةِ، غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى الْمَالِ، فَلَمْ يَلِهَ،  
كَالْأَجَنَبِيِّ.

وَمِنْ شَرْطِ ثُبُوتِ الْوِلَايَةِ الْعَدَالَةُ، بِلَا خِلَافٍ؛ [١٧١ظ] لِأَنَّ فِي  
تَقْوِيضِهَا إِلَى الْفَاسِقِ تَضْيِيعًا لِمَالِهِ، فَلَمْ يَجْزُ، كَتَقْوِيضِهَا إِلَى السَّفِيهِ.

(١) سورة النساء ٦.

(٢) سورة النساء ٥.

**فصل:** وليس لوليّه النَّصْرُفُ فى ماله بما لا حظّ له فيه ؛ كالعتقِ ،  
والهبةِ ، والتبذّعاتِ ، والمحاباةِ ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ  
إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله عليه الصلاة والسلام : « لَا ضَرَرَ وَلَا  
إِضْرَارَ » <sup>(٢)</sup> . من « المُسْنَدِ » <sup>(٣)</sup> . وفى هذه إضرارٌ ، فلم يملكه . ولا يأكلُ من  
ماله إن كان غنيّاً ؛ لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا  
فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . « فَإِنْ » <sup>(٥)</sup> كان فقيراً جاز ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ وَمَنْ  
كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ . وليس له إلا أقلُّ الأمرينِ من أجرته أو  
قَدْرِ كِفَايَتِهِ ؛ لأنّه <sup>(٦)</sup> يَسْتَحِقُّهُ بِالْعَمَلِ والحاجةِ معاً ، فلم يملك إلا <sup>(٧)</sup> ما وَجَدَا  
فيه . ثم إن كان أباً ، فلا شىء عليه ؛ لأنَّ له أن يأخذَ من مالِ وَلَدِهِ . وإن  
كان غيره ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يضمنُ عَوْضَ ما أَكَلَهُ إذا أَيْسَرَ ؛ لأنّه  
استباحةٌ للحاجةِ ، فَلَزِمَهُ عَوْضُهُ ، كالمُضْطَرِّ . والثانيةُ ، لا شىء عليه ؛ لأنَّ  
اللهُ تعالى أَمَرَ بِالْأَكْلِ ولم يَذْكُرْ عَوْضًا ، ولأنّه أُجِيزَ له الأكلُ بحقِّ الولايةِ ،

(١) سورة الأنعام ١٥٢ ، سورة الإسراء ٣٤ .

(٢) فى م : « ضرار » .

(٣) المسند ١/٣١٣ ، ٥/٣٢٧ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من بنى فى حقه ما يضر بجاره ، من كتاب الأحكام .  
سنن ابن ماجه ٢/٧٨٤ . والإمام مالك مرسلًا ، فى : باب القضاء فى المرفق ، من كتاب  
الأقضية . الموطأ ٢/٧٤٥ . والدارقطنى ، فى سننه ٤/٢٢٨ .

(٤) سورة النساء ٦ .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل .

(٦) فى م : « ومن » .

(٧) بعده فى م : « لا » .

(٨) سقط من : الأصل .

فلم يَضْمَنْهُ ، كَرِزْقِ الإمامِ مِنْ يَتِيٍّ المَالِ . وإذا كان خَلَطَ مالِ اليتيمِ بماله أَوْفَقَ له ، مثل أن يكونَ أَلَيْنَ في الخَبِيرِ ، وأَمَكَنَ في <sup>(١)</sup> الأُدْمِ ، خَلَطَهُ ، وإن كان إفرادُهُ خَيْرًا له ، أفَرَدَهُ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَيسْأَلُونَكَ عَنِ اليتيمِ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

فصل : وله أن يَتَجَرَّ بماله ؛ لما رَوَى أَنَّ النَبِيَّ ﷺ قال : « مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا فَلْيَتَجَرَّ بِمَالِهِ ، وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ » . رواه التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> . ولأنَّهُ أَحْظُ لِلْيَتِيمِ ؛ لتكونَ نَفَقَتُهُ مِنْ رِبْحِهِ ، كما يَفْعَلُ البَالِغُ <sup>(٤)</sup> في مَالِهِ . ولا يَتَجَرَّ إِلَّا في المَوَاضِعِ الآمِنَةِ ؛ لئَلَّا يُغَرَّرَ بِمَالِهِ . والرَّبْحُ كُلُّهُ لِلْيَتِيمِ ؛ لأنَّ المُضَارِبَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ بَعْقِدَ ، وليس له أن يَغْقِدَ مع نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ . فَإِنْ أُعْطَاهُ مَنْ يُضَارِبُ له به ، جاز ؛ لأنَّ العَلَاءَ بنَ عبدِ الرَّحْمَنِ رَوَى عن أبيه ، عن جَدِّهِ ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الحُطَّابِ أُعْطَاهُ مالَ يَتِيمٍ مُضَارِبَةٍ <sup>(٥)</sup> . ولأنَّ ذلكَ يَفْعَلُهُ الإنسانُ في مالِ نَفْسِهِ طَلَبًا لِلحِظِّ . وللمُضَارِبِ مِنَ الرِّبْحِ ما وافَقَهُ الوَلِيُّ

(١) في م : « من » .

(٢) سورة البقرة ٢٢٠ .

(٣) تقدم تخريجه في ٩٤/٢ .

(٤) في ف : « البائع » .

(٥) سقط من : الأصل .

والأثر أخرجه الإمام أبو حنيفة عن عبد الله بن حميد عن أبيه عن جده عن عمر . جامع المسانيد ٥٦/٢ . وكذا ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣٧٧/٦ . وانظر : الآثار لأبي يوسف . ١٦٠ .

وما رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده ، وإنما يرويه عن عثمان وليس عن عمر ، وليس فيه أن المال كان ليتيم . انظر ما أخرجه الإمام مالك ، في : الموطأ ٦٨٨/٢ .

عليه ؛ لأنَّ الوليَّ نائبه فيما فيه مصلحته ، وهذا من مصلحته ، فجاز ،  
كفعله له في ماله .

**فصل :** ويجوز أن يشتري له العقار ؛ لأنَّ الحظَّ فيه ، يحصلُ منه  
الفضلُ ويتقَّى الأضلُّ ، فهو أحظُّ من التجارة ، وأقلُّ غررًا . وله أن يبيعه ؛  
لأنَّه في معنى الشراء . قال أصحابنا : ويبيعه بالآجر والطِّين ؛ ليسلم الآجرُ  
عند انهدامه . والصحيح أنَّه يبيعه بما جرت به <sup>(١)</sup> عادة أهل بلده ؛ لأنَّه أحظُّ  
وأقلُّ ضررًا ، ولا يجوزُ تحمُّلُ ضررٍ عاجلٍ لتوهم نفع عند الهدم ، والظاهرُ  
أنَّه لا يَنْهَدِمُ إلَّا بعد زوال ملكه عنه .

ولا يجوزُ بيعُ عقاره لغير <sup>(٢)</sup> حاجة ؛ لما فيه من تفويتِ الحظِّ الحاصلِ  
به ، ويجوزُ للحاجة . قال أصحابنا : لا يجوزُ إلَّا الحاجة إلى نفقة ، أو قضاء  
دين ، أو غبطة لزيادة كثيرة في ثمنه ، كالثلث فما فوقه . والمنصوصُ أنَّ  
للوَصِيِّ بيعه إذا كان نظرًا <sup>(٣)</sup> لهم من غير تقييد بهذين ، وقد يكونُ الحظُّ  
في بيعه لغير هذا ؛ لكونه في مكانٍ لا غلَّةَ له ، أو له غلَّةٌ يسيرةٌ ، فيبيعه  
ويشتري بثمنه ما تكثرُ غلَّته <sup>(٤)</sup> ، أو يكونُ له عقاران ، يُعْمِرُ أحدهما بثمنٍ  
الآخر ، فلا وَجْهَ لتقييده بهذين .

**فصل :** ولا يجوزُ أن يُودِعَ ماله إلَّا للحاجة ، ولا يُقرِضه إلَّا لحظه ، مثل

---

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « من غير » .

(٣) النَّظَرُ : الإعانة ، ويُعدَّى باللام . تاج العروس ( ن ظ ر ) .

(٤) في م : « عليه » .

أَنْ يَخَافَ هَلَاكَه ، أَوْ نُقْصَانَهُ بِبَقَائِهِ ، فَيُقْرِضُهُ لِيَسْتَوْفِيَهُ [١٧٢] كَامِلًا .  
وَلَا يُقْرِضُهُ إِلَّا لِلْمَلِيءِ يَأْمَنُ جَحْدَهُ أَوْ مَطْلَهُ ، وَيَأْخُذُ بِالْعَوَضِ رَهْنًا اسْتِثْنَاءًا  
لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ ، جَازَ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ . وَإِنْ أَرَادَ الْوَلِيُّ السَّفَرَ ، لَمْ  
يَكُنْ لَهُ الْمُسَافَرَةُ بِمَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُخَاطِرُ بِهِ ، لَكِنَّهُ يُقْرِضُهُ ، أَوْ يُودِعُهُ أَمِينًا ،  
وَالْقَرْضُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ ، بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ .

**فصل :** وَلَهُ كِتَابَةٌ رَقِيقَةً وَعِثَّةً عَلَى مَالٍ لِلْحَظِّ فِيهِ ، مِثْلَ أَنْ يُكَاتِبَهُ أَوْ  
يُعْتِقَهُ بِمِثْلَى قِيمَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ ، فَتَجُوزُ لِلْحَظِّ فِيهَا ، كَالْبَيْعِ . وَلَا يَجُوزُ  
ذَلِكَ بِمِثْلِ قِيمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَظَّ فِيهِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَتَوَجَّهُ جَوَازُ الْعِثْقِ بِغَيْرِ  
عَوَضٍ لِلْحَظِّ ، مِثْلَ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَارِيَةً وَابْنَتُهَا يُسَاوِيَانِ مِائَةَ لَأَجْلِ  
اجْتِمَاعِهِمَا ، وَتُسَاوِي إِحْدَاهُمَا مُفْرَدَةً مَائَتَيْنِ ، فَتُسَاوِي قِيمَةَ الْبَاقِيَةِ مِثْلَى  
قِيمَتِهِمَا <sup>(١)</sup> مُجْتَمِعَتَيْنِ .

**فصل :** وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ نَفَقَةً مِثْلَهُ بِالْمَعْرُوفِ ، مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا إِقْتَارٍ ؛  
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَيُقْعَدُهُ  
فِي الْمَكْتَبِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ ، وَيُؤَدَّى أَجْرَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ الْعَامَّةِ ،  
فَجَرَى مَجْرَى نَفَقَتِهِ .

وَيَشْتَرِي لَهُ الْأُضْحِيَّةَ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَوْسِيعَةً لِلنَّفَقَةِ عَلَيْهِ فِي  
يَوْمِ جَرَتِ الْعَادَةِ بِهَا ، وَتَطْيِيبًا لِقَلْبِهِ ، فَجَرَى مَجْرَى رَفِيعِ الثِّيَابِ لِمَنْ عَادَتْهُ  
ذَلِكَ .

(١) فِي م : « قِيمَتُهُمَا » .

(٢) سُورَةُ الْفِرْقَانِ ٦٧ .

**فصل :** وللأب يَتَّع مَالَهُ بِمَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّبَعٍ عَلَيْهِ ؛ لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ .  
وليس ذلك للوَصِيِّ وَلَا لِلْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَّبَعَانِ فِي طَلَبِ الْحِظِّ  
لِأَنفُسِهِمَا ، فَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ لِهَـمَا .

**فصل :** وإذا زال الْحَجَرُ عَنْهُ ، فَادَّعَى وَلِيُّهُ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ ، أَوْ تَلَفَ مَالَهُ ،  
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ عَلَيْهِ ، فَقَبِلَ قَوْلُهُ ، كَالْمُودِعِ . وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ لَا حِظَّ  
لَهُ <sup>(١)</sup> فِي يَتِّعِ عَقَارِهِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ . وَإِنْ قَالَ الْوَلِيُّ : أَنْفَقْتُ عَلَيْكَ  
عَامِينَ . فَقَالَ : مَا مَاتَ أَبِي إِلَّا مِنْذُ عَامٍ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغُلَامِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ  
حَيَاةُ أَبِيهِ ، وَقَدْ اِخْتَلَفَا فِيمَا لَيْسَ الْوَصِيُّ أَمِينًا فِيهِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مُدَّعِي  
الْأَصْلِ .

**فصل :** وإذا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونُ ، وَرَشَدَا <sup>(٢)</sup> ، انْفَكَّ الْحَجَرُ  
عَنْهُمَا <sup>(٣)</sup> مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ حَاكِمٍ <sup>(٤)</sup> ، وَلَا يَنْفَكُّ قَبْلَ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿ وَأَنْبَلُوا أَلْيَنَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ  
أَمْوَالَهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَقَسْنَا عَلَيْهِمُ الْمَجْنُونِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُمْ .

وَالْبُلُوغُ لِلْغُلَامِ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ أَحَدُهَا ، إِتْرَالُ الْمَنِيِّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ  
تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَنْذِرُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> . وَقَوْلِ النَّبِيِّ

(١) سقط من : م .

(٢) في س ٢ ، م : «رشد» .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) سورة النساء ٦ .

(٥) سورة النور ٥٩ .

وَاللَّهُ : « رُفِعَ الْقَلَمُ <sup>(١)</sup> عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِي ، كَمَالُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ : عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَلَمْ يُجِزْنِي فِي الْقِتَالِ ، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ ، فَأَجَازَنِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَالثَّالِثُ ، إِبْنَاتُ الشَّعْرِ الْحَشِينِ حَوْلَ الْقُبُلِ ؛ لِمَا رَوَى عَطِيَّةُ الْقُرَظِيُّ قَالَ : عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ ، فَشَكُّوا فِيَّ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُنْظَرَ إِلَيَّ هَلْ أَنْبَتْ ؟ فَتَطَرَّوْا فَلَمْ يَجِدُونِي أَنْبَتْ ، فَخَلَّوْا عَنِّي ، وَالْحَقُّونِي بِالذَّرِّيَّةِ <sup>(٤)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(٥)</sup> ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ <sup>(٦)</sup> .

(١) بعده في م : « عن ثلاثة » .

(٢) تقدم تخريجه في ١٩٨/١ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب بلوغ الصبيان وشهادتهم ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٣٢/٣ ، ١٣٧/٥ . ومسلم ، في : باب بيان سن البلوغ ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٩٠/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الغلام يصيب الحد ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٥٣/٢ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في حد بلوغ الرجل ... ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحمدي ٢٠٤/٧ . وابن ماجه ، في : باب من لا يجب عليه الحد ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٥٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧/٢ .

(٤ - ٤) في م : « متفق عليه » ، وفي س ٢ : « رواه أبو داود والنسائي » .

(٥ - ٥) سقط من : ف .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في الغلام يصيب الحد ، من كتاب الحدود ٢/٢ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في النزول على الحكم ، من أبواب السير . عارضة الأحمدي ٨٢/٧ . والنسائي ، في : باب حد البلوغ ... ، من كتاب قطع السارق . السنن الكبرى ٣٤٩/٤ . وابن ماجه ، في : باب من لا يجب عليه الحد ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٤٩/٢ .

ولأنه خارجٌ يُلَازِمُه البُلُوغُ غالبًا، يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، فَكَانَ بُلُوغًا كَالِاخْتِلَامِ.

وَبُلُوغُ الْجَارِيَةِ<sup>(١)</sup> بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَتَزِيدُ بِشَيْئَيْنِ؛ الْحَيْضُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَأنَّه خَارِجٌ يُلَازِمُ الْبُلُوغَ [١٧٢ ط]، غَالِبًا، أَشْبَهَ الْمَنِيَّ. وَالثَّانِي، الْحَمْلُ؛ لَأنَّه لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْمَنِيَّ، فَإِذَا وَلَدَتِ الْمَرْأَةُ، حَكَمْنَا بِبُلُوغِهَا حِينَ حَكَمْنَا بِحَمْلِهَا.

فَإِنْ كَانَ خُتْنِي مُشْكِلًا، فَحَيْضُهُ عَلِمَ عَلَى بُلُوغِهِ وَكَوْنِهِ امْرَأَةً، وَخُرُوجُ الْمَنِيَّ مِنْ ذَكَرِهِ عَلِمَ عَلَى بُلُوغِهِ وَكَوْنِهِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ مِنَ الرَّجُلِ وَمِنِيَّ الرَّجُلِ مِنَ الْمَرْأَةِ مُسْتَحِيلٌ أَوْ نَادِرٌ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَيْسَ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ مِنْ خِلْقَةٍ زَائِدَةٍ، لَكِنْ إِنْ اجْتَمَعَا، فَقَدْ بَلَغَ؛ لِأنَّه إِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ أَمْتَى، وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً، فَقَدْ حَاضَتْ.

فصل: وَيَسْتَوِي الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي أَنَّهُ يَنْفَلِكُ عَنْهُ الْحَجَرُ بِرُشْدِهِ وَبُلُوغِهِ؛ لِلآيَةِ، وَلَأنَّ الْمَرْأَةَ أَحَدُ نَوْعِي الْآدَمِيِّينَ، فَأَشْبَهَتْ الرَّجُلَ. وَعَنْهُ، لَا يُدْفَعُ إِلَيْهَا مَالُهَا حَتَّى تَلِدَ، أَوْ تَتَزَوَّجَ وَيَمْنُضَى عَلَيْهَا حَوْلٌ فِي نَيْتِ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَوَّى عَنْ عُمَرِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجَ، فَقَالَ

---

= كما أخرجه الدارمي، في: باب حد الصبي متى يقتل، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢/ ٢٢٣. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٣١٠، ٣٨٣، ٣١١/٥، ٣١٢.

(١) في م: «المرأة».

(٢) تقدم تخريجه في ١/ ٢٤١.



القاضى : عندى أنه يُدْفَعُ إليها مالها إذا عَسَتْ ، وبرزت للرجال .

**فصل :** والرُّشْدُ الصَّلَاحُ فى المال ؛ لأنَّ ابنَ عَبَّاسٍ قال فى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمْ زُشْدًا ﴾ <sup>(١)</sup> . قال : إصْلَاحًا فى أموالهم <sup>(٢)</sup> . ولأنَّ الحَجَرَ عليه لِحْفِظُ مَالِهِ ، فيُرْوَلُ بإصْلَاحِهِ ، كَالْعَدْلِ ، ولأنَّ الفِسْقَ مَعْنَى لو طَرَأَ بَعْدَ الرُّشْدِ لم يُوجِبِ الحَجَرَ ، فلم يَمْتَنِعْ مِنَ الرُّشْدِ ، كَالْمَرَضِ . فإن كان فِسْقُهُ يُؤَثِّرُ فى تَلَفِ مَالِهِ ؛ كَشِرَاءِ الخَمْرِ ، ودَفْعِهِ فى الغِنَاءِ والقِمَارِ ، فليس بِرَشِيدٍ ؛ لأنَّه مُفْسِدٌ لِمَالِهِ .

**فصل :** وإنما يُعْرَفُ رُشْدُهُ باخْتِيَارِهِ <sup>(٣)</sup> ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَأَبْلَوْا آلَيْنَى ﴾ . يَعْنِى اخْتَبِرُوهُم . واختيارُهم تَفْوِضُ التَّصَرُّفَاتِ التى يَتَصَرَّفُ فيها أَمْثَالُهُم إليهم ، مِنْ تِجَارَةٍ أو نِيَابَةٍ . ويُفَوَّضُ إلى المَرْأَةِ ما يُفَوَّضُ إلى رَبَّةِ البَيْتِ ، مِنْ اسْتِجْارِ الغَزَالِاتِ ، وتَوْكِيلِهَا فى شِرَاءِ الكَتَانِ <sup>(٤)</sup> والقُطَنِ ، والاسْتِيفَاءِ عَلَيْهِنَّ .

وَوَقْتُ الاختِيَارِ قَبْلَ البلوغِ ، فى ظَاهِرِ المَذْهَبِ ؛ لقوله سبحانه : ﴿ وَأَبْلَوْا آلَيْنَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ . ولأنَّ تَأْخِيرَهُ يُؤَدِّى إلى الحَجْرِ على البالغِ الرَشِيدِ حَتَّى يُخْتَبَرَ . ولا يُخْتَبَرُ إِلَّا المُرَاهِقُ المُمَيِّزُ الذى يَعْرِفُ البيعَ والشُّرَاءَ ، فإذا تَصَرَّفَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، صَحَّ تَصَرُّفُهُ ؛ لأنَّه مُتَصَرَّفٌ بِأَمْرِ

(١) سورة النساء ٦ .

(٢) أخرجه ابن جرير فى تفسيره ٢٥٢/٤ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥٩/٦ .

(٣) فى م : « باختياره » .

(٤ - ٤) زيادة من : ف .

اللَّهُ تعالى ، فَصَحَّ تَصَرُّفُهُ كَالرَّشِيدِ . وفيه <sup>(١)</sup> رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لَا يُخْتَبَرُ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ ؛ لَأَنَّهُ قَبْلَهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ <sup>(٢)</sup> لِلتَّصَرُّفِ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الْبُلُوغُ الَّذِي هُوَ مِظَنَّةُ الْعَقْلِ ، فَكَانَ عَقْلُهُ <sup>(٣)</sup> بِمَنْزِلَةِ الْمَغْدُومِ . وَفِي تَصَرُّفِ الصَّبِيِّ الْمُتَمَيِّزِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ رِوَايَتَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى هَذَا . وَأَمَّا غَيْرُ الْمَأْذُونِ فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ ؛ لِأَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ اشْتَرَى مِنْ صَبِيٍّ غُصْفُورًا فَأَرْسَلَهُ .

**فصل :** وَمَنْ لَمْ يُؤْنَسْ مِنْهُ رُشْدٌ ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ مَالُهُ ، وَلَمْ يَنْفَكْ الْحَجَرُ عَنْهُ وَإِنْ صَارَ شَيْخًا ؛ لِلآيَةِ ، وَلَأَنَّهُ غَيْرُ مُصْلِحٍ لِمَالِهِ ، فَلَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ ، كَالْحَجُونِ . وَإِنْ فُكَّ الْحَجَرُ عَنْهُ فَعَاوَدَ السَّفَةَ ، أُعِيدَ عَلَيْهِ الْحَجَرُ ؛ لِمَا رَوَى عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ ابْتَنَعَ يَتِيمًا ، فَأَتَى الزُّبَيْرَ فَقَالَ : إِنِّي قَدْ ابْتَنَعْتُ يَتِيمًا ، وَإِنِّي عَلَيَّا يَرِيدُ أَنْ يَأْتِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ فَيَسْأَلَهُ الْحَجَرَ عَلَيَّ . فَقَالَ الزُّبَيْرُ : أَنَا شَرِيكَكَ فِي الْبَيْعِ . فَأَتَى عَلِيٌّ عُثْمَانَ ، فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ جَعْفَرٍ قَدْ ابْتَنَعَ يَتِيمًا كَذَا ، فَاحْجُرْ عَلَيْهِ . فَقَالَ الزُّبَيْرُ : أَنَا شَرِيكُهُ . فَقَالَ عُثْمَانُ : كَيْفَ أَحْجُرُ عَلَى رَجُلٍ شَرِيكُهُ الزُّبَيْرُ <sup>(٤)</sup> ؟ وَهَذِهِ قِصَّةٌ <sup>(٥)</sup> يَشْتَهَرُ مِثْلُهَا ، وَلَمْ تُنَكَّرْ ، فَتَكُونُ إِجْمَاعًا : وَلِأَنَّ السَّفَةَ يَقْتَضِي الْحَجَرَ لَوْ قَارَنَ ، فَيَقْتَضِيهِ إِذَا طَرَأَ ، كَالْحَجُونِ .

وَلَا يَحْجُرُ عَلَيْهِ إِلَّا الْإِمَامُ [١٧٣] أَوْ نَائِبُهُ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا سَأَلَ عُثْمَانَ

(١ - ١) فِي س ٢ ، م : « وَجْهٌ آخَرٌ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مَبِيعٌ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٦١ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

الحَجَرِ عَلَى ابْنِ جَعْفَرٍ، وَلَمْ يَفْعَلْهُ بِنَفْسِهِ . وَلَأَنَّ مَعْرِفَةَ التَّبْذِيرِ تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ؛ لَأَنَّ الْعَيْنَ<sup>(١)</sup> قَدْ يَكُونُ "تَبْذِيرًا وَقَدْ يَكُونُ"<sup>(٢)</sup> غَيْرَ تَبْذِيرٍ، فَيَحْتَاجُ إِلَى نَائِبِ الْإِمَامِ، كَالْحَجَرِ لِلْفَلَسِ، وَلَأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، أَشْبَهَ الْحَجَرِ لِلْفَلَسِ . وَلَا يَلِي عَلَيْهِ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ؛ لَأَنَّهُ حَجَرٌ ثَبَتَ بِهِ، فَكَانَ هُوَ الْوَلِيُّ، كَحَجَرِ الْمَقْلَسِ .

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَإِظْهَارُ الْحَجَرِ؛ لِتَجَنُّبِ مُعَامَلَتِهِ . فَمَنْ عَامَلَهُ بَيْنَ أَوْ قَرْضٍ، لَمْ يَصِحَّ، وَلَمْ يَثْبُتْ بِهِ الْمِلْكُ . فَإِنْ وَجَدَ الْمُعَامِلُ<sup>(٣)</sup> لَهُ مَالَهُ<sup>(٤)</sup>، أَخَذَهُ . وَإِنْ أَتْلَفَهُ السَّفِيهُ، فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ مَالِكِهِ، عَلِمَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لَأَنَّهُ سَلَّطَهُ عَلَيْهِ بِرِضَاهُ . وَإِنْ غَضَبَ مَالًا أَوْ أَتْلَفَهُ، ضَمِنَهُ؛ لَأَنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يَرْضَ ذَلِكَ، وَلَأَنَّ الْحَجَرَ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَا يُسْقِطُ عَنْهُمَا ضَمَانَ الْمُتْلَفِ، فَهَذَا أَوَّلَى .

فَإِنْ أُودِعَ مَالًا قَتْلَفَ، لَمْ يَضْمَنْهُ، سَوَاءً فَرَطَ فِي الْحِفْظِ أَوْ لَمْ يُفَرِّطْ؛ لَأَنَّهُ تَلَفَ بِتَقْرِيطِ صَاحِبِهِ بِتَسْلِيمِهِ إِلَيْهِ . وَإِنْ أَتْلَفَهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَضْمَنْهُ؛ لَأَنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يَرْضَ إِتْلَافَهُ، أَشْبَهَ الْمَغْضُوبِ . وَالثَّانِي، لَا يَضْمَنْهُ؛ لَأَنَّ صَاحِبَهُ فَرَطَ فِي التَّسْلِيمِ إِلَيْهِ . وَإِنْ أَقْرَبَ بِمَالٍ، لَمْ يَلْزَمْهُ حَالُ حَجَرِهِ؛ لَأَنَّهُ حَجَرٌ عَلَيْهِ لَحْظُهُ، فَلَمْ يَقْبَلْ إِقْرَازَهُ بِالْمَالِ، كَالصَّبِيِّ

(١) فِي س ١، ب: «العين» .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ: «الْعَامِلُ» .

(٤) فِي م: «مَالًا» .

والمجئون، ولأنَّ قَبُولَ إقرارِهِ يُعْطِلُ مَعْنَى الْحَجَرِ؛ لَأَنَّهُ يُدَايِنُ النَّاسَ، وَيُقَرَّرُ لَهُمْ. قال أصحابنا: ويلزمه ما أَقَرَّ بِهِ بَعْدَ فَكٍّ<sup>(١)</sup> الْحَجَرِ عَنْهُ، كَالْمُقْلِسِ. وفيه نَظَرٌ؛ لَأَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ لَعَدَمُ رُشْدِهِ، فَهُوَ كَالصَّبِيِّ، وَلِأَنَّ ثُبُوتَ إقرارِهِ فِي ذِمَّتِهِ لَا يُفِيدُ الْحَجَرَ مَعَهُ إِلَّا تَأْخِيرَ الضَّرَرِ إِلَى أَكْمَلِ حَالَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَرِيدُوا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، «فَإِنْ مَا»<sup>(٢)</sup> كَانَ ثَابِتًا فِي ذِمَّتِهِ، لَا يَسْقُطُ بِالْحَجَرِ عَلَيْهِ. وَإِنْ أَقَرَّ بِحَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ، لَزِمَهُ؛ لَأَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ لَا فِي نَفْسِهِ. فَإِنْ عَفَا وَلِيُّ الْقِصَاصِ إِلَى مَالٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ ثَبِتَ لَهُ الْقِصَاصُ ثَبَتَتْ لَهُ الْخِيَرَةُ، كَمَا لَوْ ثَبِتَ بَيِّنَةٌ. وَالثَّانِي، لَا يَصِحُّ؛ لِثَلَاثِ أَوْاطِئَ مَنْ يُقَرَّرُ لَهُ بِالْقِصَاصِ، لِيُعْفَوْ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ. وَإِنْ أَقَرَّ بِنَسَبٍ، قُبِلَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ، وَيُتَّفَقُ عَلَى الْعَلَامِ مِنْ نَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ إقرارَ السَّفِيهِ بِمَا يُوجِبُ الْمَالَ غَيْرُ مَقْبُولٍ.

وَإِنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، صَحَّ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ لِحِفْظِ الْمَالِ، وَالطَّلَاقُ يُؤَفِّرُهُ وَلَا يُضْيِعُهُ. فَإِنْ خَالَعَ، جَازَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا جَازَ الطَّلَاقُ بِغَيْرِ مَالٍ، فَبِالْمَالِ أَوْلَى. وَلَا تَدْفَعُ الْمَرْأَةُ الْمَالَ إِلَيْهِ، فَإِنْ فَعَلَتْ، لَمْ يَصِحَّ الْقَبْضُ، وَلَمْ تَبْرَأْ مِنْهُ إِلَّا بِالَدَّفْعِ إِلَى وَلِيِّهِ، وَإِنْ تَلَفَ، كَانَ مِنْ ضَمَانِهَا.

**فصل:** وَإِنْ أُذِنَ لَهُ الْوَلِيُّ فِي النِّكَاحِ، صَحَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ حَاجَتَهُ تَدْعُوهُ إِلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِآلَةٍ لِلتَّبَذِيرِ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي الْبَيْعِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَصِحُّ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) (٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ: «فَإِنْ»، وَفِي م: «فَأَمَّا مَا».

عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَصَحَّ مِنْهُ بِالْإِذْنِ، كَالنِّكَاحِ. وَالثَّانِي، لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْمَالُ، وَهُوَ مَحْجُوزٌ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلِأَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ لِتَبْذِيرِهِ، فَالْإِذْنُ لَهُ إِذْنٌ فِيْمَا لَا مَضْلَحَةَ فِيهِ. وَإِنْ حَلَفَ، انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ، وَيُكَفِّرُ بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ تَمْتَنِعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ، فَأَشْبَهَ الْعَبْدَ.

وَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، صَحَّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ، فَإِنْ كَانَ فَرَضًا، لَزِمَهُ إِمْتَامُهُ، وَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ<sup>(١)</sup> مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ لِأَدَاءِ الْفَرَضِ، فَوَجِبَ. وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا لَا تَزِيدُ نَفَقَتَهُ عَلَى نَفَقَةِ الْإِقَامَةِ، أَوْ تَزِيدُ وَلَهُ كَسْبٌ إِذَا أَضَافَهُ إِلَيْهَا أَمَكَّنَتْهُ الْحَجَّ، لَزِمَهُ إِمْتَامُهُ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، عَلَى الْوَلِيِّ [١٧٣ ظ] تَحْلِيلُهُ؛ لِأَنَّ فِي إِمْتَامِهِ تَضْيِيقًا لِلْمَالِ فِيْمَا لَا يَلْزِمُهُ. وَالثَّانِي، لَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهُ؛ بِنَاءً عَلَى إِحْرَامِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَيَتَحَلَّلُ بِالصَّوْمِ، كَالْعَبْدِ.

**فصل:** وَإِنْ وَجِبَ لَهُ الْقِصَاصُ، فَلَهُ اسْتِيفَاؤُهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّشْفِيَّ وَدَرَكَ النَّارِ. وَلَهُ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ؛ لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ مَالٍ<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ عَفَا إِلَى غَيْرِ مَالٍ، وَقُلْنَا: الْوَاجِبُ الْقِصَاصُ عَيْنًا. سَقَطَ إِلَى غَيْرِ شَيْءٍ. وَإِنْ قُلْنَا: الْوَاجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ. وَجَبَتِ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِسْقَاطُ الْمَالِ.

**فصل:** وَلَا يَنْفَقُ عِتْقُهُ؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافٌ لِمَالِهِ. وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ مَالِكٌ، أَشْبَهَ الرَّاهِنَ. وَيَصِحُّ تَبْذِيرُهُ وَوَصِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَخْضُ

(١) فِي ف: «يَخْرُجُ».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ ف.

مُصْلِحَةٍ ؛ لِتَقْرِبَهُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ غِنَاهُ عَنِ الْمَالِ .

وإن نَذَرَ عِبَادَةَ بَدِيعَةٍ انْعَقَدَ نَذْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِي بَدَنِهِ . وإن نَذَرَ صَدَقَةَ مَالٍ ، لَمْ يَصِحَّ ، وَيُكَفِّرُ عَنْ نَذْرِهِ بِالصَّيَامِ . وَقياسُ قولِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ عِنْدَ فَلَكَ حَجْرُهُ ، كَالْإِقْرَارِ .

فصل : وهل للمرأة الرَّشِيدَةُ التَّبَرُّعُ مِنْ مَالِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهَا ذَلِكَ ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ ءَاقَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقول النبي ﷺ : « يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ ، تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ خُحَايِكُنَّ » <sup>(٢)</sup> . وقيل لَصَدَقَتِهِنَّ حِينَ تَصَدَّقْنَ <sup>(٣)</sup> . وَلأنَّ مَنْ وَجَبَ دَفْعُ مَالِهِ إِلَيْهِ لِرُشْدِهِ ، نَفَذَ تَصَرُّفَهُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ غَيْرِهِ ، كَالرَّجُلِ . وعنه ، لَا تَهَبُ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ، وَلَا يَنْفَقُ عَتَقَهَا ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا » . رواه

(١) سورة النساء ٦ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب الزكاة على الزوج والأيتام فى الحجر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ١٥٠ / ٢ ، ١٥١ . ومسلم ، فى : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٩٤ / ٢ ، ٦٩٥ . والنسائى ، فى : باب الصدقة على الأقارب ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٦٩ / ٥ . وابن ماجه ، فى : باب الصدقة على ذى القربى ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٧ / ١ . والدارمى ، فى : باب أى الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٨٩ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٦٣ / ٦ .

(٣) انظر : صحيح البخارى ٢٣ / ٢ ، ١٤٠ . صحيح مسلم ٦٠٢ / ٢ - ٦٠٤ . سنن أبى داود ٢٦١ / ١ . المجتبى ١٥٢ / ٣ ، ١٥٧ . سنن ابن ماجه ٤٠٦ / ١ . سنن الدارمى ٣٧٦ / ١ - ٣٧٨ . المسند ٢٢٠ / ١ ، ٢٨٠ ، ٣٣٢ ، ٣٤٠ .

أبو داود<sup>(١)</sup> . وكلام أحمد عام في القليل والكثير . وقال أصحابنا : لها الثُّبْرُغُ بالثُّلْثِ فما دون ، وما زاد فعلى روايتين .

**فصل :** وهل لها الصَّدَقَةُ من ماله بالشيء اليسير بغير إذنه ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، لها ذلك ؛ لأنَّ عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « ما أَنْفَقَتِ المرأةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ ، كان لها أَجْرُهَا ، وله مثله بما كَسَبَ ، ولها بما أَنْفَقَتْ ، وللخازنِ مثلُ ذلك من غير أن يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ » . وعن أسماء أنها قالت : يا رسول الله ، ليس لى شَيْءٌ إِلَّا ما أَدْخَلَ عَلَى الزَّيْتِ ، فهل عَلَى جُنَاحٍ أَنْ أَرْضَعَ<sup>(٢)</sup> مِمَّا يُدْخِلُ عَلَى ؟ قال : « اَرْضَعِي ما اسْتَطَعْتَ ، وَلَا تُوعِي ، فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ » .<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عليهما<sup>(٤)</sup> . ولأنَّ العادةَ السَّماخَ بذلك ، فَجَرَى مَجْرَى صَرِيحِ الإِذْنِ .

---

(١) فى : باب فى عطية المرأة بغير إذن زوجها ، من كتاب الإجارة . سنن أبى داود ٢/٢٦٣ .  
كما أخرجه النسائى ، فى : باب عطية المرأة بغير إذن زوجها ، من كتاب الزكاة ، ومن كتاب العمرى . المجتبى ٥/٤٩ ، ٦/٢٣٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/١٧٩ ، ١٨٤ ، ٢٠٧ .  
(٢) أى : أعطى شيئا قليلا .  
(٣ - ٣) سقط من : م .

والحديث الأول أخرجه البخارى ، فى : باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه ، وباب أجر المرأة الخادم إذا تصدق ... ، وباب أجر إذا تصدقت ... ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ ، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ٢/١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٣/٧٣ . ومسلم ، فى : باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢/٧١٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب المرأة تتصدق من بيت زوجها ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١/٣٩١ ، ٣٩٢ . والترمذى ، فى : باب فى نفقة المرأة من بيت زوجها ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣/١٧٧ . والنسائى ، فى : باب صدقة المرأة من بيت زوجها ، من كتاب =

والثانية، لا يجوز؛ لما روى أبو أَمَامَةَ قال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «لَا تُنْفِقِ الْمَرْأَةُ شَيْئًا مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا». قيل: يا رسولَ اللَّهِ، ولا الطَّعَامَ؟ قال: «ذلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا». رواه سعيدٌ، والتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>. ولأنَّه تَبَرُّعٌ بِمَالٍ غَيْرِهَا، فلم يَجُزْ، كالصَّدَقَةِ يَتِيَابِهِ.

---

= الزكاة. المجتبى ٤٩/٥. وابن ماجه، فى: باب ما للمرأة من مال زوجها، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٧٠/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٤٤/٦.

والثانى أخرجه البخارى، فى: باب الصدقة فى ما استطاع، من كتاب الزكاة، وفى: باب هبة المرأة لغير زوجها.... من كتاب الهبة. صحيح البخارى ١٤١/٢، ٢٠٧/٣. ومسلم، فى: باب الحث فى الإنفاق وكراهة الإحصاء، من كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٧١٤/٢.

كما أخرجه النسائى، فى: باب الإحصاء فى الصدقة، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥٥/٥.

والإمام أحمد، فى: المسند ٣٤٥/٦.

(١) فى: باب فى نفقة المرأة من بيت زوجها، من أبواب الزكاة، وفى: باب ما جاء لا وصية لوارث، من أبواب الوصايا. عارضة الأحوذى ١٧٦/٣، ١٧٧، ٢٧٦/٨.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب تضمين العارية، من كتاب البيوع. سنن أبى داود ٢/٢٦٦.

وابن ماجه، فى: باب ما للمرأة من مال زوجها، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٧٠/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٦٧/٥.



## كِتَابُ الصُّلْحِ

وهو ضَرْبان ؛ أحدهما ، الصُّلْحُ في الأموال ، وذلك نَوْعان ؛ أحدهما ، الصُّلْحُ على الإنكار ، مثل أن يدعى على إنسان عَيْنًا في يده ، أو دَيْنًا في ذِمَّتِهِ ، لمُعَامَلَةٍ ، أو جِنَايَةٍ ، أو إِتْلَافٍ ، أو غَضَبٍ ، أو تَفْرِيطٍ <sup>(١)</sup> في وَدِيعَةٍ ، أو مُضَارَبَةٍ ، و <sup>(٢)</sup> نحو ذلك ، فيُنْكِرُهُ ثم يُصَالِحُهُ بِمَالٍ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ إِذَا كَانَ الْمُنْكِرُ مُعْتَقِدًا بَطْلَانَ الدَّعْوَى ، فيَدْفَعُ الْمَالَ افْتِدَاءً لِيَمِينِهِ ، وَدَفْعًا لِلْخُصُومَةِ [١٧٤] عن نَفْسِهِ ، والمُدَّعَى يَعْتَقِدُ صِحَّتَهَا ، فيَأْخُذُهُ عَوَضًا عن حَقِّهِ الثَّابِتِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ صُلْحٌ <sup>(٣)</sup> يَصِحُّ مع الْأَجْنَبِيِّ ، فيَصِحُّ بَيْنَ <sup>(٤)</sup> الْخَصْمَيْنِ ، كَالصُّلْحِ في الْإِقْرَارِ ، ويكونُ بَيِّنًا في حَقِّ الْمُدَّعَى ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ الْمَالَ عَوَضًا عن حَقِّهِ ، فيَلْزَمُهُ حُكْمُ إِقْرَارِهِ ، حتى لو كَانَ الْعَوَضُ شِقْصًا ، وَجَبَتْ فِيهِ <sup>(٥)</sup> الشُّفْعَةُ . وَإِنْ وَجَدَ فِيهِ <sup>(٦)</sup> عَيْنًا ، فَلَهُ رَدُّهُ ، ويكونُ إِثْرًا في حَقِّ الْمُنْكِرِ ؛ لَاغْتِقَادِهِ أَنَّ مِلْكَهُ لِلْمُدَّعَى لَمْ يَتَجَدَّدْ بِالصُّلْحِ ، وَأَنَّهُ <sup>(٧)</sup> إِنَّمَا دَفَعَ الْمَالَ افْتِدَاءً لِنَفْسِهِ لَا

(١) في م : «تفريطا» .

(٢) في م : «أو» .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : «من» .

(٥) زيادة من : ف ، ب .

(٦) في س ٢ ، م : «به» .

(٧) في م : «لأنه» .

عَوْضًا ، فلو كان المدَّعى شَقِصًا ، لم تَجِبْ فيه شُفْعَةٌ ، ولو وَجَدَ به عَيْبًا ، لم يَمْلِكْ رَدُّهُ ، كَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا قد أَقَرَّ بِخُرَّتِيَّتِهِ .

فإن كان أحدهما يَغْلُمُ كَذِبَ نَفْسِهِ ، فالصُّلْحُ باطلٌ في الباطنِ ، وما يأخذه بالصُّلْحِ حرامٌ ؛ لأنَّهُ يأْكُلُ مالَ أَخِيهِ بِيَاطِلِهِ ، وَيَسْتَخْرِجُهُ مِنْهُ بِشَرِّهِ . وهو في الظاهرِ صحيحٌ ؛ لأنَّ ظاهرَ حالِ المسلمين <sup>(١)</sup> الصُّحَّةُ والحقُّ .

فإن صالَحَ عن المُتَكَبِّرِ أَجْنَبِيٍّ ، صَحَّ ، فإن كان بإذنه ، فهو وَكِيلُهُ وقائِمُهُ ، وإن كان بغيرِ إذنه ، فهو أَفْتِدَاءٌ لَهُ ، وإِثْرَاءٌ لِدِمَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ أو الدَّعْوَى ، وذلك جائِزٌ بغيرِ إذنه ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ أبا قَتَادَةَ قَضَى دَيْنَ المَيِّتِ ولا إِذْنَ لَهُ <sup>(٢)</sup> . لكنْ إن كان بغيرِ إذنه لم يَزَجَعْ عليه ؛ لأنَّ الدَّيْنَ لم يَثْبُثْ عليه ، ولأنَّهُ أَدَّى عنه ما لم <sup>(٣)</sup> يَلْزَمْهُ أدَاؤُهُ ، فَكان مُتَبَرِّعًا . وإن كان بإذنه ،

(١) في الأصل ، س ١ : «المسلم» .

(٢) ورد الحديث من رواية سلمة بن الأكوع وأبي قتادة وجابر ؛ فمن رواية سلمة أخرجه البخارى ، فى : باب إن أحال دين الميت على رجل جاز ، من كتاب الحوالة ، وفى : باب من تكفل عن ميت ديناً ... ، من كتاب الكفالة . صحيح البخارى ١٢٤/٣ ، ١٢٦ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على من عليه دين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥٢/٤ ، ٥٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٧/٤ ، ٥٠ .

ومن رواية أبي قتادة أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على المديون ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٩٠/٤ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على من عليه دين ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب الكفالة بالدين ، من كتاب البيوع . المجتبى ٥٢/٤ ، ٢٧٩/٧ . والدارمى ، فى : باب فى الصلاة على من مات وعليه دين ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢٦٣/٢ . ومن رواية جابر أخرجه أبو داود ، فى : باب التشديد فى الدين ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢٢١/٢ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على من عليه دين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٣٠/٣ .

(٣) سقط من : م .

رَجَعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُهُ .

وَإِنْ صَالَحَ الْأَجْنَبِيُّ عَنْ نَفْسِهِ لِيَصِيرَ الْحَقُّ لَهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِرَافٍ لِلْمُدَّعَى بِصِحَّةِ الدَّعْوَى ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَرِي مِلْكَ غَيْرِهِ . وَإِنْ اعْتَرَفَ بِصِحَّةِ دَعْوَاهُ ، وَالْمُدَّعَى ذَيْنَ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ يَتَعَ الذَّيْنِ لَا يَصِحُّ مَعَ الْإِفْرَارِ ، فَمَعَ الْإِنْكَارِ أَوْلَى . وَإِنْ كَانَ عَيْنًا لَا يَقْدِرُ الْمُصَالِحُ عَلَى تَخْلِيصِهَا <sup>(١)</sup> ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ يَتَعَهَا لَا يَصِحُّ مَعَ الْإِفْرَارِ ، فَمَعَ الْإِنْكَارِ أَوْلَى . وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى اسْتِنْقَازِهَا ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ مَالَهُ الْمُتَكِرِّنَ تَسْلِيمُهُ ، فَصَحَّ ، كَمَا قُلْنَا فِي يَتَعَ الْمَغْضُوبِ . ثُمَّ إِنْ قَدَّرَ عَلَى انْتِزَاعِهَا ، اسْتَقَرَّ الصُّلْحُ ، وَإِنْ عَجَزَ ، فَلَهُ الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ الْمَقْهُودُ عَلَيْهِ ، فَرَجَعَ فِي بَدَلِهِ .

فَإِنْ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ لِلْمُدَّعَى : أَنَا وَكِيلُ الْمُتَكِرِّنِ فِي صُلْحِكَ ، وَهُوَ مُعْتَرِفٌ لَكَ فِي الْبَاطِنِ ، جَاحِذٌ فِي الظَّاهِرِ . فَصَالَحَهُ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الصُّلْحَ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَصِحُّ مِنَ الْمُتَكِرِّنِ ، فَكَذَلِكَ مِنْ وَكِيلِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَصِحُّ . وَمَتَى صَدَّقَهُ الْمُتَكِرِّنُ ، مَلَكَ الْعَيْنَ ، وَلَزِمَهُ مَا أَدَّى عَنْهُ . وَإِنْ أَنْكَرَ ، حَلَفَ وَبَرَّى . وَإِنْ دَفَعَ الْمُدَّعَى إِلَى الْمُتَكِرِّنِ مَالًا لِيَقْرَ لَهُ ، فَفَعَلَ ، ثَبَتَ الْحَقُّ ، وَبَطَلَ الصُّلْحُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِفْرَارُ بِالْحَقِّ ، فَلَمْ يَحِلَّ لَهُ أَخْذُ الْعِوَضِ عَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ .

وَلَوْ صَالَحَ امْرَأَةٌ لِتَقْرَ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ أَوْ بِالرَّقِّ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ يَخْرُؤُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ نَفْسِهَا لَمْ يَطْوَها بَعُوضٍ . وَإِنْ بَذَلَتْ عِوَضًا لِلْمُدَّعَى عَنْ

---

(١) فِي م : « تَحْصِيلُهَا » .

دَعَوَاهُ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهَا تَدْفَعُ شَرَّهُ عَنْ نَفْسِهَا ، وَيَأْخُذُ الْعِوَضَ عَنْ حَقِّهِ فِيهَا ، كِعِوَضِ الْخُلْعِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ فِي الزَّوْجِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَأْخُذُ عِوَضًا عَنْ الزَّوْجِيَّةِ <sup>(١)</sup> فِي غَيْرِ الْخُلْعِ .

وَلَوْ صَالَحَ شَاهِدًا لِيَتْرَكَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ ، أَوْ سَارِقًا لِقَلًّا يَرْفَعُهُ إِلَى السُّلْطَانِ ، فَالْصُّلْحُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِلُّ أَخْذُ الْعِوَضِ عَنْ تَرْكِ الشَّهَادَةِ الْوَاجِبَةِ ، وَلَيْسَ رَفْعُهُ إِلَى السُّلْطَانِ حَقًّا يَجُوزُ الْاِغْتِيَاضُ عَنْهُ .

**فصل : النَّوعُ الثَّانِي ، الصُّلْحُ مَعَ الْاِغْتِرَافِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛**  
أَحَدُهَا ، أَنْ يَفْتَرِفَ لَهُ بَدَنَيْنِ ، فَيُبَيِّرُهُ مِنْ بَعْضِهِ ، وَيَسْتَوْفِي بَاقِيَهُ ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُمْنَعُ مِنْ إِسْقَاطِ حَقِّهِ ، وَلَا مِنْ اسْتِيفَائِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَوْ شَفَعَ فِيهِ [ ١٧٤ ظ ] شَافِعٌ ، لَمْ يَأْتُمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَلَّمَ غُرَمَاءَ جَابِرٍ ، فَوَضَعُوا عَنْهُ الشُّطْرَ <sup>(٢)</sup> ، وَكَلَّمَ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ ، فَوَضَعَ عَنْ غَرِيمِهِ الشُّطْرَ <sup>(٣)</sup> . وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي فِعْلُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ . وَإِنْ أُمِّكَنْ

(١) فِي م : « الزَّوْجَةُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا قَضَى دُونَ حَقِّهِ أَوْ حَلَّلَهُ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَبَابِ إِذَا قَاصَ أَوْ جَاوَزَهُ فِي الدِّينِ تَمَرًا أَوْ غَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْاِسْتِقْرَاضِ ، وَفِي : بَابِ إِذَا وَهَبَ دِينَارًا عَلَى رَجُلٍ ، مِنْ كِتَابِ الْهَبَةِ ، وَفِي : بَابِ الصُّلْحِ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الصُّلْحِ ، وَفِي : بَابِ عَلَامَاتِ النَّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٤ / ٣ ، ٢١٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٣٥ / ٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ بِمَوْتٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢ . ١٠٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ قَضَاءِ الدِّينِ قَبْلَ الْمِيرَاثِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . الْمَجْتَبَى ٦ / ٢٠٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ أَدَاءِ الدِّينِ عَنِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ٨١٣ ، ٨١٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣١٣ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّقَاضِي وَالْمِلَازِمَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَبَابِ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ كَلَامِ الْخُصُومِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ، مِنْ كِتَابِ =

الْغَرِيمَ الْوَفَاءُ فَاُمْتَنَعَ حَتَّى أُبْرِيَ مِنْ بَعْضِهِ، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ هَضُمَ لِلْحَقِّ،  
وَأَكْلُ مَالٍ بِالْبَاطِلِ. وَإِنْ قَالَ الْغَرِيمُ: أُبْرَأْتُكَ مِنْ بَعْضِهِ، بِشَرْطِ أَنْ تُؤَفِّيَنِي  
بَقِيَّتِهِ. أَوْ: عَلَى أَنْ تُؤَفِّيَنِي. أَوْ: لِتُؤَفِّيَنِي بَاقِيَهُ <sup>(١)</sup>. لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ  
إِبْرَاءَهُ عِوَضًا عَمَّا أُعْطَاهُ، فَيَكُونُ مُعَاوِضًا لِبَعْضِ حَقِّهِ يَبْعُضُ. وَلَا يَصِحُّ  
بَلْفِظِ الصُّلْحِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى: صَالِحِنِي عَنِ الْمِائَةِ بِخَمْسِينَ. أَيْ يَغْنِي،  
وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَلِأَنَّهُ رَبَّأ. وَلَوْ صَالَحَهُ عَنِ مِائَةِ مُوَجَّلَةٍ  
بِخَمْسِينَ حَالَةً، لَمْ يَجْزْ؛ لِذَلِكَ، وَلِأَنَّ بَيْعَ الْحُلُولِ غَيْرُ جَائِزٍ. وَإِنْ صَالَحَهُ  
عَنِ الْحَالَةِ بِأَقْلٍ مِنْهَا مُوَجَّلَةً، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا يَتَأَجَّلُ بِالتَّأَجُّلِ،  
<sup>(٢)</sup> وَمَا يُسْقِطُهُ لَا <sup>(٣)</sup> مُقَابِلَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يُسْقِطَهُ اخْتِيَارًا مِنْهُ بِغَيْرِ عِوَضٍ. وَلَوْ  
اعْتَرَفَ لَهُ بَدَارٍ، فَصَالَحَهُ عَلَى أَنْ يُسْكِنَهُ فِيهَا مُدَّةً، أَوْ يَتَيْنَى عَلَيْهَا <sup>(٤)</sup> عُزْفَةً،  
وَنَحْوَ ذَلِكَ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا عِوَضَ لَهُ.

**فصل: القسمُ الثاني، أنْ يَعْتَرِفَ لَهُ بَعِيْنٌ فِي يَدِهِ، فَيَهَبَ لَهُ بَعْضَهَا**  
**وَيَسْتَوْفِي بَاقِيَهَا، فَيَصِحَّ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْإِبْرَاءِ إِذَا فَعَلَ هَذَا اخْتِيَارًا مِنْ غَيْرِ**

= الخصومات، وفي: باب الصلح بالدين والعين، من كتاب الصلح. صحيح البخارى ١/  
١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٦٠/٣، ٢٤٦. ومسلم، فى: باب استحباب الوضع من الدين، من  
كتاب المساقاة. صحيح مسلم ١٩٢/٣. وأبو داود، فى: باب الصلح، من كتاب الأقضية.  
سنن أبى داود ٢٧٣/٢. والنسائى، فى: باب حكم الحاكم فى داره، من كتاب القضاة. المجتبى  
٨/ ٢١٠. وابن ماجه، فى: باب الحبس فى الدين والملازمة، من كتاب الصدقات. سنن ابن  
ماجه ٨١١/٢. والدارمى، فى: باب فى إنظار المعسر، من كتاب البيوع. سنن الدارمى ٢/  
٢٦١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٩٠/٦.

(١) بعده فى م: «صح». خطأ.

(٢ - ٢) فى م: «لا يسقطه إلا».

(٣) فى س ٢: «بتمكنها».

مَنْعِ الْغَرِيمِ، وَوَهَبَ لَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ، «كَمَا ذَكَرْنَا» فِي الْإِبْرَاءِ.

**فصل: الْقِسْمُ الثَّالِثُ،** أَنْ يَعْتَرِفَ لَهُ بَعِيْنٌ أَوْ ذَيْنِ، فَيُصَالِحَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ أَصْرُبُ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَعْتَرِفَ لَهُ بِتَقْدِ<sup>(١)</sup> فَيُصَالِحَهُ عَلَى نَقْدٍ، فَهَذَا صَرَفٌ يُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطُهُ. الثَّانِي، أَنْ يَعْتَرِفَ لَهُ بِتَقْدِ فَيُصَالِحَهُ عَلَى عَرْضِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ بَعَرْضِ<sup>(٣)</sup> فَيُصَالِحَهُ عَلَى نَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ، فَهَذَا يَتَّبَعُ تَثْبُثُ فِيهِ أَحْكَامُهُ كُلُّهَا. الثَّالِثُ، أَنْ يَعْتَرِفَ لَهُ، بِعَرْضٍ أَوْ نَقْدٍ<sup>(٤)</sup> فَيُصَالِحَهُ عَلَى مَنْفَعَةٍ؛ كَسُكْنَى دَارٍ، أَوْ خِدْمَةٍ، فَهَذَا إِجَارَةٌ تَثْبُثُ فِيهِ أَحْكَامُهَا، وَلَوْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ الَّتِي صَالَحَ عَلَيْهَا، بَطَلَ الصُّلْحُ. فَإِنْ كَانَ قَدْ مَضَى بَعْضُ الْمُدَّةِ، بَطَلَ فِيهَا بَقِيٌّ بِقِسْطِهِ. وَلَوْ اعْتَرَفَتِ الْمَرْأَةُ بِذَيْنِ، فَصَالَحَتْهُ عَلَى أَنْ تُزَوِّجَهُ نَفْسَهَا، صَحَّ، وَكَانَ صِدَاقًا لَهَا، وَلَوْ اعْتَرَفَتْ لَهُ بِعَيْبٍ فِي مَبِيعٍ، فَصَالَحَتْهُ عَلَى نِكَاحِهَا، صَحَّ، فَإِنْ زَالَ الْعَيْبُ رَجَعَتْ بِأَرْشِهِ؛ لِأَنَّهُ الصَّدَاقُ. وَلَمْ يُسَمَّ الْخَرْقِيُّ غَيْرَ<sup>(٥)</sup> الصُّلْحِ فِي الْإِنْكَارِ صُلْحًا.

**فصل:** وَإِذَا اعْتَرَفَ لَهُ بِشَيْءٍ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُصَالِحَ عَنْهُ<sup>(٦)</sup> بِأَكْثَرِ مِنْهُ مِنْ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ لَا مُقَابِلَ لَهُ. وَلَوْ اعْتَرَفَ بِقَتْلِ خَطَأً فَصَالَحَهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ مِنْ جِنْسِهَا، لَمْ يَجْزُ. وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا، جَازَ؛ لِأَنَّهُ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «لَا ذَكَرَ».

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ عَرْضٍ».

(٣) فِي س ٢: «عَوْضٍ».

(٤) فِي س ٢: «بِعَوْضٍ».

(٥) سَقَطَ مِنْ: م.

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ: ف.

مُعَاوَضَةً. وَلَوْ أَتْلَفَ شَيْئًا قِيمَتُهُ مِائَةٌ<sup>(١)</sup>، فَصَالِحَهُ عَلَى مِائَةٍ وَعَشْرَةٍ<sup>(٢)</sup>، لَمْ يَجْزْ؛ لَذَلِكَ. وَإِنْ صَالِحَهُ عَلَى عَرْضٍ، جَاز وَإِنْ كَثُرَ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ. وَلَوْ أَجَلَ الْعَوَضَ الْوَاجِبَ بِالْإِثْلَافِ، لَمْ يَصِرْ مُؤَجَّلًا بِتَأْجِيلِهِ.

فصل: وَصُلُحُ الْمَكَاتِبِ، وَالْمَأْذُونِ لَهُ مِنَ الْعَبِيدِ وَالصَّبِيَّانِ، مِنْ دَيْنٍ لَهُمْ يَبْغُضُهُ، لَا يَصِحُّ<sup>(٣)</sup>، إِذَا كَانَ لَهُمْ بِهِ بَيِّنَةٌ، أَوْ<sup>(٤)</sup> أُقِرَّ لَهُمْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ وَلَيْسَ لَهُمُ التَّبَرُّعُ. فَإِنْ كَانَ عَلَى الْإِنْكَارِ، صَحَّ؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَهُمْ لِلْبَعْضِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ اسْتِيفَاءِ الْكُلِّ أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ.

فصل: وَيَصِحُّ الصُّلْحُ عَنِ الْمَجْهُولِ الَّذِي لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ فِي مَوَارِيثَ دَرَسَتْ: «اسْتَهَمَا، وَتَوَخَّيَا الْحَقَّ، وَلْيَحْلِلْ أَحَدُكُمَا صَاحِبَهُ». «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ». وَسَوَاءٌ كَانَ الْجَهْلُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، كَالْحَقُوقِ الدَّارِسَةِ، أَوْ مِمَّنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ [١٧٥] تَدْعُو إِلَيْهِ. فَأَمَّا مَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ، فَلَا يَجُوزُ. قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ صَالَحُوا امْرَأَةً مِنْ ثُمْنِهَا، لَمْ يَصْلُحْ<sup>(٥)</sup>، وَلَوْ قَالَ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في ب: «عشرين».

(٣) بعده في م: «إلا».

(٤) في م: «و».

(٥ - ٥) زيادة من: س ١.

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في قضاء القاضى إذا أخطأ، من كتاب الأقضية. سنن أبي داود ٢/ ٢٧١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٣٢٠.

(٦) في م: «يصح».

الْوَرَاثُ لِبَعْضِهِمْ : نُخْرِجُكَ عَنِ الْمِيرَاثِ بِأَلْفٍ . أَكْرَهُ ذَلِكَ ، حَتَّى يَعْرِفَهُ  
وَيَعْلَمَ مَا هُوَ ، إِنَّمَا يُصَالِحُ الرَّجُلُ "الرَّجُلَ عَلَى" الشَّيْءِ لَا يَعْرِفُهُ وَلَا يَدْرِي  
مَا هُوَ ، أَوْ يَكُونُ رَجُلٌ يَعْلَمُ مَا لَهُ عَلَى الْآخِرِ ، وَالْآخِرُ لَا يَعْرِفُهُ فَيُصَالِحُهُ ،  
فَأَمَّا إِذَا عَلِمَ فَلَمْ يُصَالِحْهُ ، إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَهْضِمَ حَقَّهُ . وَلَئِنْ هَذَا لَا حَاجَةَ  
إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَجْزْ ، كَبَيْعِ الْمَجْهُولِ .



## بَابُ الصُّلْحِ فِيْمَا لَيْسَ بِمَالٍ

يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ بِمَالٍ <sup>(١)</sup> يَزِيدُ عَلَى الدِّيَةِ وَيَنْقُصُ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لَمْ يَتَعَيَّنْ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ خَرَجَ الْعَوَضُ حُرًّا أَوْ مُسْتَحَقًّا ، رَجَعَ بِقِيَمَتِهِ . وَلَوْ صَالَحَ عَنْ دَارٍ فَخَرَجَ الْعَوَضُ مُسْتَحَقًّا ، رَجَعَ فِي الدَّارِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَّع ، فَإِذَا فَسَدَ عَوَضُهُ تَبَيَّنَا فَسَادَهُ ، وَالصُّلْحُ فِي الدَّمِ إِسْقَاطٌ ، فَلَمْ يُعْذَ بَعْدَ سَقُوطِهِ ، وَرَجَعَ بِتَدَلِ الْعَوَضِ وَهُوَ الْقِيَمَةُ .

**فصل :** إِذَا أَرَادَ أَنْ يُجْرِيَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ مَاءٌ ، لَهُ غِنَى <sup>(٣)</sup> عَنْ إِجْرَائِهِ فِيهَا ، لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِرِضَاهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَصَرُّفًا فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ ، كَالزَّرْعِ فِيهَا . فَإِنْ صَالَحَهُ عَلَى مَوْضِعِ الْقَنَاءِ ، جَازَ إِذَا بَيَّنَّا مَوْضِعَهَا وَطُولَهَا وَعَرْضَهَا ؛ لِأَنَّهُ يَتَّعُ لِمَوْضِعٍ مِنْ أَرْضِهِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيَانِ عُقْمِهَا ؛ لِأَنَّ قَرَارَهَا لِمُسْتَرِيهَا يُعَمِّقُ مَا شَاءَ . وَإِنْ شَرَطَ أَنَّ أَرْضَهَا <sup>(٤)</sup> لِرَبِّ الْأَرْضِ ، كَانَ إِجَارَةً ، يَفْتَقِرُ إِلَى مَعْرِفَةِ عُقْمِهَا وَمُدَّتِهَا ، كإِجَارَتِهَا لِلزَّرْعِ . فَإِنْ كَانَ رَبُّ الْأَرْضِ مُسْتَأْجِرًا لَهَا ، جَازَ أَنْ يُصَالِحَ عَلَى إِجْرَاءِ مَاءٍ فِيهَا فِي سَاقِيَةٍ مَحْفُورَةٍ مُدَّةً لَا تَتَجَاوَزُ مُدَّةَ إِجَارَتِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ حَفْرُ سَاقِيَةٍ ؛ لِأَنَّهُ إِحْدَاثٌ

(١) فِي م : « بَمَالٍ » .

(٢) فِي م : « يَتَبَيَّنُ » .

(٣) فِي م : « غِنَاءٌ » .

(٤) فِي م : « أَرْضُهَا » .

شيء لم تتناولهُ الإجازة، وكذلك إن كانت الأرض وفقاً عليه .

وإن صالح رجلاً على أن يُجْرَى على سطحه أو أرضه ماء المطر،  
جاز، إذا كان السطح الذي يجري ماؤه معلوماً؛ لأنَّ الماء يَخْتَلِفُ بصِغَرِهِ  
وكِبَرِهِ، ومَعْرِفَةِ مَوْضِعِ المِيزَابِ الذي يَجْرِي الماءُ إليه؛ لأنَّ ضَرَرَهُ يَخْتَلِفُ .  
ولا يَفْتَقِرُ إلى ذِكْرِ المَدَّةِ؛ لأنَّ الحاجةَ تَدْعُو<sup>(١)</sup> إلى هذا، ولأنَّ هذا لا  
يَسْتَوْفِي به مَنَافِعَ السَّطْحِ، بخِلَافِ السَّاقِيَةِ .

ومن كانت له أرض لها ماء، لا طَرِيقَ له إلَّا في أرضٍ جارِهِ، وفي  
إجرائهِ ضَرَرٌ بجارِهِ، لم يَجُزْ إلَّا بإذْنِهِ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ الإِضْرَارَ به بالتَّصَرُّفِ  
في مِلْكِهِ بغيرِ إِذْنِهِ . وإن لم يَكُنْ فيه ضَرَرٌ، ففيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لا  
يَجُوزُ؛ لِما تَقَدَّمَ . والثَّانِيَةُ، يَجُوزُ؛ لِما رُوِيَ أَنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ خَلِيفَةَ سَاقِ  
خَلِيجًا مِنَ العَرِيضِ<sup>(٢)</sup>، فَأَرَادَ أَنْ يَمُرَّ بِهِ<sup>(٣)</sup> فِي أَرْضِ<sup>(٤)</sup> مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ،  
فَمَنَعَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمرُ: لِمَ تَمْنَعُ جَارَكَ ما يَنْفَعُهُ ولا يَضُرُّكَ، تَشْرِبُهُ أَوْ لَا  
وآخِرًا؟ فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ: لا وَاللَّهِ . فَقَالَ<sup>(٥)</sup> عُمرُ: وَاللَّهِ لَيَمُرَّنَّ بِهِ وَلَوْ عَلَى  
بَطْنِكَ . فَأَمَرَهُ عُمرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنْ يَمُرَّ بِهِ، فَفَعَلَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ<sup>(٥)</sup> .  
ولأنَّه نَفَعَ لا ضَرَرَ فِيهِ، فَأُشْبِهَ الاِسْتِظْلَالَ بِحَائِطِهِ .

(١) في م: «تدعوه» .

(٢) العريض: واد بالمدينة . معجم البلدان ٣ / ٦٦١ .

(٣ - ٣) في م: «على» .

(٤) بعده في ب: «له» .

(٥) وأخرجه الإمام مالك، في: باب القضاء في المرفق، من كتاب الأفضية . الموطأ ٢ / ٧٤٦ .

**فصل :** ولا يجوزُ أن يشرعَ إلى الطريقِ النَّافِذِ جَنَاحًا ؛ وهو الرُّؤْشُنُ<sup>(١)</sup> على أطرافِ خُشْبٍ مَذْفُونَةٍ فى الحائطِ ، ولا ساباطًا<sup>(٢)</sup> ؛ وهو المُسْتَوَلِى على هَوَاءِ الطريقِ على حائِطَيْنِ ؛ لأنَّه بِناءٌ فى مِلْكٍ غَيرِهِ [١٧٥ ط] بغيرِ إِذْنِهِ ، فلم يَجْزُ ، كَالْبِنَاءِ فى أَرْضِ الطَّرِيقِ ، ولا مِيزَابًا ، ولا يَتَنَبَّى فيها دَكَّةٌ<sup>(٣)</sup> ؛ لذلك ، ولأنَّه يَضُرُّ بِالْمَارَّةِ ، أَشْبَهَ بِنَاءَ يَتَبَ . ولا يُبَاحُ ذَلِكَ بِإِذْنِ الإمامِ ؛ لأنَّه ليس له الإِذْنُ فيما يَضُرُّ المُسْلِمِينَ ، وَسَوَاءٌ أَضَرَّ فى الحَالِ أو لم يَضُرَّ ؛ لأنَّ هَذَا يُرَادُّ لِلدَّوامِ ، وقد يَحْدُثُ الضَّرَرُ فيه . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يجوزُ أن يَأْذَنَ الإمامُ فيما لا ضَرَرَ فيه ؛ لأنَّه نَائِبٌ عَنِ المُسْلِمِينَ ، فَجَرَى مَجْرَى إِذْنِهِ فى الجُلُوسِ .

**فصل :** ولا يجوزُ أن يَفْعَلَ هَذَا فى مِلْكٍ إنْسانٍ ، ولا دَرْبٍ غيرِ نَافِذٍ ، إلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهِ ؛ لأنَّه حَقُّهُمْ ، فلم يَجْزِ التَّصَرُّفُ فيه بِذلك بغيرِ إِذْنِهِمْ . فإنْ صَاحَهُ المَالِكُ أو أَهْلُ الدَّرْبِ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ ، جاز ؛ لأنَّه يجوزُ بِإِذْنِهِمْ بغيرِ عَوَضٍ ، فجاز بَعْوَضُ ، كما فى القَرَارِ . وقال القاضى : لا يَجُوزُ<sup>(٤)</sup> الصُّلْحُ عَنِ الجَنَاحِ والسَّابِاطِ ؛ لأنَّه يَتَّبَعُ<sup>(٥)</sup> لِلهَوَاءِ دُونَ القَرَارِ .

**فصل :** وإذا حَصَلَتْ أَغْصَانُ شَجَرَتِهِ فى هَوَاءِ مِلْكٍ غَيرِهِ ، فَطالَبَهُ

(١) بعده فى ف : « الذى » .

والروشن : الشرفة .

(٢) الساباط : سقيفة بين حائطين تحتها مر نافذ .

(٣) الدكة : بناء يسطح أعلاه للمقعد . وانظر الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ١٣ / ١٨٧ .

(٤) فى م : « يصح » .

(٥) فى م : « تبع » .

بإزالتها، لَزِمَهُ ذلك ؛ لأنَّ هَوَاءَ مِلْكِهِ مِلْكُهُ . فَإِنْ لَمْ يُزِلْهُ ، فَلَمَّا لِكَ الْأَرْضِ  
 إِزَالَتُهَا بِالْقَطْعِ وَغَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ دَخَلَتْ بَهِيمَةٌ جَارِهِ دَارَهُ ، مَلَكَ إِخْرَاجُهَا .  
 فَإِنْ صَالَحَهُ عَلَى <sup>(١)</sup> تَرْكِهَا بِعَوَضٍ ، جَازَ عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ وَابْنِ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّ  
 الْجَهَالََةَ هَلْهُنَا لَا تَمْتَنِعُ التَّسْلِيمَ ، فَلَمْ تَمْتَنِعِ الصُّحَّةُ ، كَالصُّلْحِ عَلَى <sup>(٢)</sup> الْمَوَارِيثِ  
 الدَّارِسَةِ ، وَلِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَيُسَامَحُ فِيهِ ، فَجَرَى مَجْرَى سِمَنِ  
 الْمُسْتَأْجَرِ لِلرُّكُوبِ وَهَزَالِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَصِحُّ فِي الْيَاسِ الْمُعْتَمِدِ عَلَى  
 حَائِطٍ ، وَلَا يَصِحُّ فِي الرُّطْبِ ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَتَغَيَّرُ ، وَلَا فِي غَيْرِ الْمُعْتَمِدِ ؛ لِأَنَّهُ  
 لَا قَرَارَ لَهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَصِحُّ فِي الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ الرُّطْبَ يَزِيدُ  
 وَيَتَغَيَّرُ ، وَالْيَاسَ يَنْقُصُ وَيَذْهَبُ .

وَإِنْ صَالَحَهُ بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَرَتِهَا مَعْلُومٍ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْمَنْعُ ؛  
 لِلْجَهَالََةِ فِيهِ وَفِي عَوَضِهِ . وَالثَّانِي ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَكْثُرُ فِي الْأَمْثَلِكِ  
 الْمُتَجَاوِرَةِ ، وَفِي الْقَطْعِ إِثْلَافٌ وَإِضْرَارٌ ، فَدَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الصُّلْحِ بِجُزْءٍ  
 مِنَ الثَّمَرَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ . وَلَوْ امْتَدَّتْ عُروْقُ شَجَرَةٍ حَتَّى أَثَرَتْ فِي بِنَاءٍ غَيْرِهِ  
 أَوْ بَقْرِهِ ، فَعَلِيهِ إِزَالَتُهُ ؛ لِأَنَّ قَرَارَ مِلْكِ الْإِنْسَانِ مِلْكُهُ ، فَهُوَ كَهَوَائِهِ ، وَلَوْ مَالٍ  
 حَائِطُهُ إِلَى مِلْكِ جَارِهِ أَوْ طَرِيقٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ .

**فصل :** لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْتَحَ فِي حَائِطِ جَارِهِ طَاقًا ، وَلَا يَغْرِزَ فِيهِ  
 وَتَدًا ، وَلَا مِسْمَارًا ، وَلَا يُحْدِثَ عَلَيْهِ حَائِطًا ، وَلَا سُتْرَةً بغيرِ إِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ  
 تَصَرُّفٌ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ بِمَا يَضُرُّ بِهِ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَهَدْمِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ب : «عَنْ» .

(٢) فِي م : «عَنْ» .

وليس له وَضْعُ خَشَبِهِ عَلَيْهِ، إِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالْحَائِطِ، أَوْ يَضْعُفُ عَنْ حَمْلِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ»<sup>(١)</sup>. وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ، وَبِهِ غَتَّى عَنْهُ، لَمْ يَجْزْ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِمَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ، فَلَمْ يَجْزْ، كَفَتْحِ الطَّاقِ<sup>(٢)</sup>، وَعَزَّزِ الْمِشْمَارِ. وَأَجَازَهُ ابْنُ عَقِيلٍ؛ لِحَبْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٣)</sup>، وَلَأَنَّ مَا أُبِيحَ لَا تُقْتَبَرُ لَهُ حَقِيقَةُ الْحَاجَةِ؛ كَانْتِزَاعِ الشَّقْصِ الْمَشْفُوعِ، وَالْفَسْخِ بِالْعَيْنِ. وَإِنْ اِخْتِاجٌ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُهُ التَّشْقِيفُ إِلَّا بِهِ، جَازَ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَهُ عَلَى جِدَارِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّهُ انْتِفَاعٌ لَا ضَرَرَ فِيهِ، دَعِيَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، فَوَجِبَ بَذْلُهُ، كَفَضْلِ الْمَاءِ لِبَهَائِمٍ غَيْرِهِ. وَذَكَرَ الْقَاضِي، وَأَبُو الْخَطَّابِ، [١٧٦] أَنَّهُ لَا<sup>(٥)</sup> يَجُوزُ إِلَّا لِمَنْ

(١) فِي ب، م: «ضَرَار».

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٥٢.

(٢) فِي م: «الطَّاقَةُ».

(٣) هُوَ الْحَدِيثُ الْآتِي.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ لَا يَمْنَعُ جَارَ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ، مِنْ كِتَابِ الْمَظَالِمِ، وَفِي: بَابِ الشَّرْبِ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٣/٣، ١٤٥/٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ غَرَزِ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٣٠/٣. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ أَبْوَابِ مِنَ الْقَضَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٨٣. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الرَّجُلِ يَضَعُ عَلَى حَائِطٍ جَارَهُ خَشَبًا، مِنْ أَبْوَابِ الْأَحْكَامِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠٥/٦. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ الرَّجُلِ يَضَعُ خَشَبَةً عَلَى جِدَارِ جَارِهِ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٧٨٣/٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ الْقَضَاءِ فِي الْمَرْفُقِ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ. الْمُوطَأُ ٧٤٥/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٤٠/٢، ٢٧٤. (٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

ليس له إلا حائط واحد، ولجاره ثلاثة. وقد يتعذر التسقيف على الحائطين غير المتقابلين، فالتفريق تحكّم.

فأما وضع الخشب في حائط المسجد مع الشرطين، ففيه روايتان؛ إحداهما، يجوز؛ لأنّ تجويزه في ملك الآدمي المبنى حقه على الضيق، تنبيه على جوازه في حق الله المبنى على المسامحة والسهولة. والثانية، المنع. اختارها أبو بكر؛ لأنّ الأصل المنع، خولف في الآدمي المعين، فيبقى فيما عداه على مقتضى الأصل. ويتخرج من<sup>(١)</sup> هذه الرواية، أن يُمنع من وضعه في ملك الجار إلا بإذنه؛ لما ذكرنا للرواية الأولى. فإن صالحه المالك على وضع خشبه<sup>(٢)</sup> بعوض في الموضع الذي يجوز له وضعه، لم يَجْز؛ لأنه يأخذ عوض ما يجب عليه بذله. وإن كان في غيره، جاز، سواء كانت إجازة في مدة معلومة أو على التأييد، بشرط كون الخشب معلوماً برؤية أو صفة، والبناء معلوم، وآلته<sup>(٣)</sup> معلومة. ومتى زال الخشب لسقوط الحائط أو غيره، فله إعادته؛ لأنه استحقّ بقاءه بعوض. ولو كان له رسم طرح خشب، فصالحه المالك بعوض، على أن لا يُعيده عليه، أو ليُزيله عنه، جاز؛ لأنه لما جاز أن يُصالح على وضعه جاز على نزعِهِ.

**فصل:** فإن كان له دارٌ بابها في رُقاي غير نافذ، وظهرها إلى الشارع، فله فتح باب إلى الشارع؛ لأنّ له حقاً في الاستيطار فيه، وإن كان بابها

(١) في م: «على».

(٢) في م: «خشبة».

(٣) في م: «آلة».

إلى الشَّارِعِ ، لم يكن له فَتْحُ بابٍ إلى الرُّقَاقِ للاستِطْرَاقِ ؛ لأنَّه لا يجوزُ<sup>(١)</sup> أن يجعلَ لنفسِه حقَّ الاستِطْرَاقِ في مكانٍ مملوكٍ لأهلِه ، لا حقَّ له فيه . ويَحْتَمِلُ الجوازُ ؛ لما نذَّكرُه في الفضلِ الذي يليه . وله أن يَفْتَحَ مكانًا للضَّوءِ والنَّظَرِ لا يَصْلُحُ للاستِطْرَاقِ ؛ لأنَّ له رَفْعُ<sup>(٢)</sup> جميعِ حائِطِه ، فَرَفَعُ بَعْضِه أَوَّلَى . وإن فَتَحَه بابًا يَصْلُحُ للاستِطْرَاقِ ، وقال : لا أَجْعَلُه طَرِيقًا ، بل أَغْلِقُه وَأَسْمُرُه . ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، له ذلك ؛ لما ذَكَرْنا . والثاني ، لا يجوزُ ؛ لأنَّ البابَ دَلِيلٌ على<sup>(٣)</sup> الاستِطْرَاقِ ، فيَجْعَلُ لِنَفْسِه حَقًّا . وإن كان له دارانِ بابُ إحداهما أو بابهما في رُقَاقَيْنِ غيرِ نافِذَيْنِ ، يَبْنِيهِما حائِطًا ، فَأَتَقَدَّ إحداهما إلى الأخرى<sup>(٤)</sup> ، جاز في أَحَدِ التَّوَجُّهَيْنِ ؛ لأنَّ له رَفْعُ الحائِطِ مِنْ بَيْنِهِما ، وجَعَلَهُما دَارًا واحدةً ، فَرَفَعُ بَعْضِه أَوَّلَى . والثاني ، لا يجوزُ ؛ لأنَّه يَجْعَلُ الرُّقَاقَيْنِ نافِذَيْنِ ، وَيَجْعَلُ الاستِطْرَاقَ في كُلِّ واحدٍ منهما مِنْ دارٍ لا حقَّ لها فيه .

وكلُّ مَوْضِعٍ لا يجوزُ ، إذا صالَحَ أَهْلَ الدَّربِ بِعَوَضٍ ، أو أَذِنُوا له بِغيرِ عَوَضٍ ، جاز ؛ لأنَّ المَنعَ لِحَقِّهِم ، فجاز لهم أَخْذُ العَوَضِ عنه ، كسائرِ حُقُوقِهِم .

فصل : فإن كان بابه في رُقَاقٍ غيرِ نافِذٍ ، فأرادَ تَقْدِيمَه نحوَ أَوَّلِه ،

(١) بعده في م : « له » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في م : « الآخر » .

جاز؛ لأنه يترك بعض حقه، وإن قدّمه نحو آخره، لم يَجُزْ؛ لأنه يجعل لنفسه<sup>(١)</sup> الاستِطْراقَ في مَوْضِعٍ لم يكن له. ويَحْتَمِلُ الجواز؛ لأنَّ له رَفَعَ حائِطَهُ كُلَّهُ، فِيمَلِكُ رَفَعَ بَعْضِهِ، ولأنَّ ما يَلِي حائِطَهُ فِئَاءً<sup>(٢)</sup> له، فَمَلَكَ فَتَحَ البابَ فيه، كحَالَةِ ائْتِدَاءِ الْبِنَاءِ؛ فَإِنَّ له فِي ائْتِدَاءِ الْبِنَاءِ جَعَلَ بَابَهُ حَيْثُ شَاءَ، فَتَرَكُوهُ لَهُ لَا يُسْقِطُ حَقَّهُ مِنْهُ.

ولو تَنَازَعَ صَاحِبَا<sup>(٣)</sup> الْبَايْتَيْنِ فِي الدَّرَبِ، ففِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُحْكَمُ بِالدَّرَبِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى الْبَابِ الْأَوَّلِ لِهَما؛ لِأَنَّ يَدَهُمَا عَلَيْهِ، وَاسْتِطْرَاقَهُمَا فِيهِ، وَسَائِرُ الدَّرَبِ لِلْآخِرِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَهُ لاسْتِطْرَاقِهِ وَخَدَهُ. وَالثَّانِي، هُوَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ لِهَما جَمِيعًا [١٧٦ظ] يَدًا وَتَصَرُّفًا. فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، لِصَاحِبِ الْبَابِ الصَّدْرَانِيِّ جَعَلَ آخِرَ الدَّرَبِ دِهْلِيْزًا يَخْتَصُّ بِهِ عَنْ سَائِرِ أَهْلِ الدَّرَبِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ خَاصَّةً، وَعَلَى الثَّانِي، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْجَمِيعِ.

فصل: إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِطٌ مُشْتَرَكٌ فَانْهَدَمَ، فَدَعَا<sup>(٤)</sup> أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِلَى عِمَارَتِهِ فَأَتَى، أُجْبِرَ؛ لِأَنَّهُ إِتْفَاقٌ عَلَى مِلْكٍ مُشْتَرَكٍ يُزِيلُ الضَّرَرَ عَنْهُمَا، فَأُجْبِرَ عَلَيْهِ،<sup>(٥)</sup> كإِطْعَامِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ، وَلِأَنَّ فِي تَرْكِهِ ضَرَرًا، فَأُجْبِرَ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «فينا».

(٣) في الأصل، س ٢: «صاحب».

(٤) في الأصل: «فادعى».

(٥ - ٥) سقط من: م.



كَالْقِسْمَةِ . فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، بَاعَ الْحَاكِمُ مَالَهُ ، وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، اقْتَرَضَ عَلَيْهِ وَأَنْفَقَ ، وَإِنْ أَنْفَقَ الشَّرِيكُ بِإِذْنِهِ ، أَوْ إِذْنِ الْحَاكِمِ ، رَجَعَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> بِالنَّفَقَةِ ، وَالْحَائِطُ بَيْنَهُمَا ، كَمَا كَانَ قَبْلَ انْهْدَامِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْبَرُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْفَاقٌ عَلَى مِلْكٍ لَا يَجِبُ لَوْ انْفَرَدَ بِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ مَعَ الْاِشْتِرَاكِ ، كَزَرْعِ الْأَرْضِ .

وَأِنْ أَرَادَ شَرِيكُهُ بِنَاءَهُ ، لَمْ يُمْتَنِعْ ؛ لِأَنَّهُ يُعِيدُ رَسْمًا فِي مُشْتَرَكٍ ، فَلَمْ يُمْتَنِعْ ، كَوَضْعِ الْحَشَبِ الَّذِي لَهُ رَسْمٌ . فَإِنْ بَنَاهُ بِأَلَيْهِ ، عَادَ بَيْنَهُمَا كَمَا كَانَ بِرُسُومِهِ وَحَقُوقِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَادَ بَعَيْتِهِ ، وَلَيْسَ لِلْبَانِي <sup>(٢)</sup> فِيهِ إِلَّا أَثَرُ تَأْلِيْفِهِ . وَإِنْ بَنَاهُ بِأَلَيْهِ مِنْ عِنْدِهِ ، فَهُوَ لِلْبَانِي <sup>(٣)</sup> لَيْسَ لَشَرِيكِهِ الْاِئْتِفَاعُ بِهِ ، وَلِلْبَانِي <sup>(٤)</sup> نَقْضُهُ إِنْ شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ <sup>(٥)</sup> خَاصَّةٌ . وَلَوْ بَذَلَ لَهُ شَرِيكُهُ نِصْفَ قِيَمَتِهِ لِقَلًّا يَنْقُضُهُ ، لَمْ يُجْبَرْ عَلَى قَبُولِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُجْبَرْ عَلَى إِنْشَائِهِ ، لَمْ يُجْبَرْ عَلَى إِبْقَائِهِ . وَعَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى ، يُجْبَرُ عَلَى تَرْكِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى إِنْشَائِهِ ، فَيُجْبَرُ عَلَى إِبْقَائِهِ . فَإِنْ كَانَ لِلشَّرِيكِ عَلَى الْحَائِطِ رَسْمٌ اِئْتِفَاعٍ ، قُلْنَا لِلْبَانِي <sup>(٦)</sup> : إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ وَتُمْكِنَهُ مِنْ إِعَادَةِ رَسْمِهِ ، وَإِمَّا أَنْ تَأْخُذَ بِبِنَاؤِكَ لِيَبْنِيَ مَعَكَ . لِأَنَّ الْقَرَارَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُسْقِطَ

(١) زيادة من : م .

(٢) فِي س ١ : « لِلْبَانِي » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، ب : « لِلْبَانِي » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « لِلْبَانِي » .

(٥) فِي م : « مِلْكٌ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ ، ف : « لِلْبَانِي » .

حَقَّ شَرِيكِهِ .

فصل : وإن كان الشفل لأحدهما والغلو للآخر ، فانهدم السقف<sup>(١)</sup> الذى بينهما ، فالحكم فيه كالحائط المشترك سواء ؛ لأنه ينتفعهما ، فهو كالحائط بينهما ، وأيهما هدم الحائط أو السقف ، فعليه إعادته ، إلا أن يخاف سقوطه ويجب هدمه ، فيصير كالمتهديم بنفسه . وإن انهدمت حيطان<sup>(٢)</sup> الشفل ، لم يملك صاحبه إجبار صاحب الغلو على مبنائه ؛ لأنه ملكه خاصة . وعنه ، يُجبر ؛ لأنهما ينتفعان به ، فأشبه الحائط المشترك . وهل لصاحب الغلو إجبار صاحبه على بنائه ؟ على روايتين . وليس لصاحب الشفل منع صاحب الغلو من بنائه إن أراد . فإن بناه بآلته ، فهو على ما كان ، لا يملك أحدهما نقضه . وإن بناه بغير آله ، فقال أحمد : لا ينتفع به صاحب الشفل حتى يؤدى القيمة . فيحتمل أنه ليس له السكنى ؛ لأن فائدة الحيطان أكثرها للسكنى . ويحتمل أنه ليس له طرح الخشب ، ونصب الوتد ونحوه دون السكنى ؛ لأن ذلك هو الانتفاع بالحائط مباشرة . وليأنيه نقضه ؛ لأنه ملكه ، ولا يُجبر على إبقائه بالقيمة ؛ لأنه لا يُجبر على إتيائه .

فصل : فإن كان بينهما دولاب<sup>(٣)</sup> أو ناغورة<sup>(٤)</sup> يحتاج إلى عمارة ،

(١) فى ب : « السفل » .

(٢) بعده فى م : « صاحب » .

(٣) الدولاب : الآلة التى تديرها الدابة ليستقى بها .

(٤) الناعورة : دولاب ذو دلاء أو نحوها ، يدور بدفع الماء أو جر الماشية ، فيخرج الماء من البئر أو

النهر إلى الحقل .

فذلك كالحائِطِ المُنْهَدِمِ سَوَاءً . وإن كان بينهما قَنَاءٌ أو عَيْنٌ ، ففي إِجْبَارِ الْمُتَمَتِّعِ مِنْ عِمَارَتِهَا رِوَايَتَانِ . فَإِنْ بَنَاهَا<sup>(١)</sup> أَحَدُهُمَا ، لَمْ يَمْلِكْ مَنْعُ صَاحِبِهِ مِنْ نَصِيْبِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِيهَا إِلَّا أَثَرُ الْفِعْلِ .

فصل : ليس للمالكِ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِهِ بِمَا يَضُرُّ جَارَهُ ؛ نَحْوُ أَنْ يَبْنِيَهُ حِمَامًا بَيْنَ الدُّوْرِ ، أَوْ مَخْبَرًا بَيْنَ الْعِطَارِينَ ، أَوْ [١٧٧و] يَجْعَلَهُ دَارَ قِصَارَةٍ تَهْزُ الحَيِّطَانَ ، أَوْ يَخْفِرَ بِقُرَا تَجْتَذِبُ مَاءَ بَثْرِ جَارِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ »<sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِنَحْوِهِ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ يَضُرُّ بِجِيرَانِهِ ، فَمَنْعٌ مِنْهُ ، كَالدَّقِّ الَّذِي يَهْزُ الحَيِّطَانَ . وَلَيْسَ لَهُ سَقْيُ أَرْضِهِ بِمَا<sup>(٥)</sup> يَهْدِمُ حَيِّطَانَهُمْ .

وإن كان له سَطْحٌ أَعْلَى مِنْ سَطْحِ جَارِهِ ، فَعَلَى الْأَعْلَى بِنَاءُ سُتْرَةٍ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا ؛ لِيُدْفَعَ عَنْهُ ضَرَرُ نَظَرِهِ<sup>(٥)</sup> إِذَا صَعِدَ سَطْحَهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « بَنَاهَا » ، وَفِي ف ، ب : « نَقَاهَا » ، وَفِي م : « نَفَاهَا » .

(٢) فِي س ١ ، س ٢ ، ف ، ب : « إِضْرَارَ » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٥٢ .

(٤) فِي ف : « بِنَاءَ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .



## بَابُ الْحَوَالَةِ

وهى نَقْلُ الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ . وهى عَقْدُ إِزْفَاقٍ مُتَّفَرِّدٌ بِنَفْسِهِ ، لَيْسَتْ يَتَعَا ، بِدَلِيلِ جَوَازِهَا فِي الدَّيْنِ بِالْذَّيْنِ ، وَجَوَازِ التَّفَرُّقِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَاخْتِصَاصِهَا بِالْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَاسْمٍ خَاصٍّ ، فَلَا يَدْخُلُهَا خِيَارٌ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ يَتَعَا وَلَا فِي مَعْنَاهُ ؛ لَكَوْنِهَا لَمْ تُبْنَ عَلَى الْمُغَابَنَةِ .

وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » <sup>(١)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ <sup>(٣)</sup> ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يُحِيلَ عَلَى ذَيْنِ مُسْتَقَرٍّ ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهَا إِزَامَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ الدَّيْنِ مُطْلَقًا ، وَلَا يَنْبُتُ ذَلِكَ فِيمَا هُوَ بِعَرَضِ الشُّقُوطِ . وَلَا يُغْتَبَرُ اسْتِقْرَارُ الْمُحَالِ بِهِ ؛ لَجَوَازِ أَدَاءِ غَيْرِ الْمُسْتَقَرِّ ، فَلَا تَجُوزُ الْحَوَالَةُ بِدَيْنِ السَّلَمِ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَجُوزُ الْمُعَاوَضَةُ <sup>(٤)</sup> بِهِ ، وَلَا عَنْهُ . وَلَوْ أَحَالَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِصَدَاقِهَا ، صَحَّ ، وَإِنْ أَحَالَتِ الْمَرْأَةُ بِهِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ . وَإِنْ أَحَالَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ فِي

(١) بعده فى م : « رواه الجماعة » .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٢٧ .

(٣) فى م : « خمسة » .

(٤) بعده فى م : « عنه » .

مُدَّةَ الْخِيَارِ، صَحَّ، وَإِنْ أَحَالَ الْبَائِعُ بِهِ عَلَيْهِ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِذَلِكَ. وَإِنْ أَحَالَ الْمَكَاتِبُ سَيِّدَهُ بَنَجْمَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، صَحَّ، وَإِنْ أَحَالَ سَيِّدُهُ بِهِ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِذَلِكَ. وَإِنْ أُحِيلَ عَلَى الْمَكَاتِبِ بَدْنَيْنِ غَيْرِ مَالِ الْكِتَابَةِ، صَحَّ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْأَخْرَارِ فِي الْمُدَايِنَاتِ. وَإِنْ أَحَالَ مَنْ<sup>(٢)</sup> لَا دَيْنَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> عَلَى مَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ، فَهُوَ تَوْكِيلٌ فِي الْاِقْتِرَاضِ، وَإِنْ أَحَالَ عَلَى مَنْ لَهُ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَهُوَ تَوْكِيلٌ فِي الْاِسْتِيفَاءِ. وَإِنْ أَحَالَ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ عَلَى مَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ، فَهُوَ مُلْتَمِسُ إِيفَاءِ دَيْنِهِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ حَوَالَةً؛ إِذِ الْحَوَالَةُ تَحْوِيلُ الْحَقِّ وَانْتِقَالُهُ، وَلَا حَقٌّ هَلْهُنَا يَتَحَوَّلُ، وَأَمَّا جَازُ التَّوْكِيلِ بِلَفْظِ الْحَوَالَةِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا<sup>(٥)</sup> فِي مَعْنَى، وَهُوَ تَحْوِيلُ الْمَطَالَبَةِ مِنَ الْمُوَكَّلِ إِلَى الْوَكِيلِ، كَتَحْوِيلِهَا مِنَ الْحَمِيلِ إِلَى الْمُحْتَالِ.

**فصل: الشَّرْطُ الثَّانِي، تَمَاطُلُ الْحَقِّينَ؛ لِأَنَّهَا تَحْوِيلُ الْحَقِّ، فَيُعْتَبَرُ تَحْوِيلُهُ عَلَى صِفَتِهِ، وَيُعْتَبَرُ التَّمَاتُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ؛ الْجِنْسُ، فَلَوْ أَحَالَ مَنْ عَلَيْهِ أَحَدُ التَّقْدِيرَيْنِ بِالْآخِرِ، لَمْ يَصِحَّ. وَالصِّفَةُ، فَلَوْ أَحَالَ عَنِ الْمِضْرِيَّةِ بِأَمِيرِيَّةٍ، أَوْ عَنِ الْمَكْسُورَةِ بِصَحَّاحٍ، لَمْ يَصِحَّ. وَالْحُلُولُ وَالتَّأْجِيلُ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَالًا وَالْآخَرُ مُؤَجَّلًا، أَوْ أَجَلُ أَحَدِهِمَا مُخَالَفًا لِأَجَلِ الْآخَرِ، لَمْ يَصِحَّ. وَإِنْ صَحَّتِ الْحَوَالَةُ، فَتَرَاضِيَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا أُحِيلَ بِهِ، أَوْ دُونِهِ، أَوْ تَعْجِيلِهِ، أَوْ تَأْخِيرِهِ، أَوْ الْاِغْتِيَاضِ عَنْهُ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ ثَابِتٌ، فَجَازَ فِيهِ ذَلِكَ،**

(١) سقط من: م.

(٢ - ٣) في م: «عليه دين».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في م: «لاشتركاها».

كغير المحال به <sup>(١)</sup>.

**فصل : الشرط الثالث ، أن تكون بمال معلوم على مال معلوم ؛ لأنه**  
**يُعْتَبَرُ فيهما التسليم والتماثل ، والجهالة تمنعها . ولا تصح فيما لا يصح**  
**السلم فيه ؛ لأنه لا يثبت في الذمة ، وإنما تجب قيمته بالإثلاف . وتصح في**  
**كل ما يثبت مثله في الذمة بالإثلاف ؛ من الأثمان والحبوب والأذهان .**  
**وفيما يصح السلم [ ١٧٧ ظ ] فيه غير ذلك ، كالمذروع والمعدود ، وجهان ؛**  
**أحدهما ، لا تصح الحوالة به ؛ لأن المثل لا يتحرر فيه ، ولهذا لا يضمّن**  
**بمثله . والثاني ، تصح ؛ لأنه يثبت في الذمة . ويحتمل أن يبنى الحكم فيه**  
**على القرض ؛ إن قلنا : يقضى في هذا بمثله . صححت الحوالة به ؛ لأنه يثبت**  
**في الذمة بغير السلم ، وإلا فلا ؛ لأنه لا يثبت في الذمة إلا بالسلم ، ولا**  
**تصح الحوالة في السلم . وإن كان عليه إيل من قرض ، وله مثل ذلك على**  
**آخر ، صححت الحوالة بها ؛ لأنه إن ثبت في الذمة مثلها ، صححت الحوالة ،**  
**وإن ثبت قيمتها ، فالحوالة بها صحيحة . وإن كان له إيل من دية ، فأحال**  
**بها على من له عليه مثلها من دية أخرى ، صح ، ويلزمه إعطاؤه أذنى ما**  
**يتناوله الاسم . وقال أبو الخطاب : فيه وجه آخر ، أنه لا يصح . وإن كان**  
**عليه إيل من الدية ، وله مثلها قرضا ، فأحال بها ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ،**  
**يصح ؛ لأن الخيرة في التسليم إلى المحيل ، وقد رضى بتسليم ما له في ذمة**  
**المقترض <sup>(٢)</sup> . والثاني ، لا يصح ؛ لأن الواجب في القرض <sup>(٣)</sup> في إحدى**

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « المقرض » .

(٣) في م : « المقرض » .

الرَّوَابِيتَيْنِ الْقِيَمَةُ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ. وَإِنْ أَحَالَ الْمُقْتَرِضُ مَنْ لَهُ الدِّيَّةُ  
بِهَا، لَمْ يَصِحَّ، وَجْهًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ إِنْ<sup>(١)</sup> قُلْنَا: الْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ. فَالْجِنْسُ  
مُخْتَلِفٌ. وَإِنْ قُلْنَا: يَجِبُ الْمِثْلُ. فَلِلْمُقْتَرِضِ<sup>(٢)</sup> مِثْلُ مَا أَقْرَضَ فِي صِفَاتِهِ  
وَقِيَمَتِهِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الدِّيَّةُ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ.

**فصل: الشَّرْطُ الرَّابِعُ، أَنْ يُحِيلَ بِرِضَاهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ عَلَيْهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ  
أَدَاؤُهُ مِنْ جِهَةٍ بَعَيْنِهَا. وَلَا يُعْتَبَرُ رِضَا الْمَحَالِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ لِلْمُحِيلِ أَنْ يَسْتَوْفِيَ  
الْحَقَّ بِنَفْسِهِ وَبَوَكِيلِهِ، وَقَدْ أَقَامَ الْمُحْتَالَ مُقَامَ نَفْسِهِ فِي الْقَبْضِ، فَلَزِمَ الْمَحَالَ  
عَلَيْهِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي الْاِسْتِيفَاءِ مِنْهُ. وَأَمَّا الْمُحْتَالَ، فَإِنْ كَانَ  
الْمَحَالَ عَلَيْهِ مَلِيًّا، وَهُوَ الْمَوْسِرُ غَيْرُ الْمَاطِلِ، لَمْ يُعْتَبَرِ رِضَاهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ  
ﷺ: «إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُتْبِعْ»<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّ لِلْمُحِيلِ إِيفَاءَ الْحَقِّ  
بِنَفْسِهِ وَبَوَكِيلِهِ، وَقَدْ أَقَامَ الْمَحَالَ عَلَيْهِ مُقَامَهُ فِي الْإِيفَاءِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْمُحْتَالَ  
الِامْتِنَاعُ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَلِيًّا، لَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَخْتَالَ؛ لِلْحَدِيثِ، وَلِأَنَّ عَلَيْهِ  
ضَرَرًا فِي قَبُولِهَا، فَلَمْ يَلْزَمُهُ، كَمَا لَوْ بَدَّلَ لَهُ دُونَ حَقِّهِ فِي الصَّفَقَةِ، فَإِنْ  
رَضِيَ بِهَا مَعَ ذَلِكَ، صَحَّتْ، كَمَا لَوْ رَضِيَ بِدُونِ حَقِّهِ.**

**فصل: إِذَا صَحَّتِ الْحَوَالَةُ بِرِيءٍ الْمُحِيلِ مِنَ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَوَّلَ مِنْ  
ذِمَّتِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْاِسْتِيفَاءُ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْمَحَالِّ عَلَيْهِ؛ لِمَوْتِ، أَوْ فَلْسٍ حَادِثٍ، أَوْ  
مَطْلٍ، لَمْ يَرْجَعْ عَلَى الْمُحِيلِ، كَمَا لَوْ أَبْرَاهُ. وَإِنْ كَانَ مُفْلِسًا حِينَ الْحَوَالَةِ،**

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «لِلْمُقْتَرِضِ».

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٧.

(٤) في م: «الْإِيفَاءُ».



ولم يَرْضَ الْمُحْتَالُ بِالْحَوَالَةِ ، فَحَقُّهُ بَاقٍ عَلَى الْمُحِيلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِحْتِيَالُ عَلَى مُفْلِسٍ ، وَإِنْ رَضِيَ مَعَ الْعِلْمِ بِحَالِهِ ، لَمْ يَزُجَعْ ؛ لِأَنَّ الدِّمَّةَ بَرِئَتْ مِنَ الْحَقِّ ، فَلَمْ تَعُدْ إِلَى الشُّغْلِ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَلِيئًا . وَإِنْ رَضِيَ مَعَ الْجَهْلِ بِحَالِهِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَزُجَعْ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِيَةُ ، يَزُجَعْ ؛ لِأَنَّ الْفَلَسَ عَيْبٌ فِي الْحَالِ عَلَيْهِ ، فَكَانَ لَهُ الرُّجُوعُ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى مَعِيْبًا ثُمَّ عَلِمَ عَيْبَهُ . وَإِنْ شَرَطَ مَلَاةَ الْحَالِ عَلَيْهِ ، فَلَهُ شَرْطُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، « وَفِيهِ : « الْمُسْلِمُونَ » » . وَلِأَنَّهُ شَرَطَ شَرْطًا مَقْصُودًا ، فَإِذَا بَانَ خِلَافُهُ ، مَلَكَ الرَّدَّ كَمَا لَوْ شَرَطَهُ فِي الْمَبِيعِ .

**فصل :** إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا ، فَأَحَالَ الْبَائِعَ بِشَمْنِهِ ، أَوْ أَحَالَ الْبَائِعَ عَلَيْهِ بِشَمْنِهِ ، فَبَانَ حُرًّا أَوْ مُسْتَحَقًّا ، فَالْحَوَالَةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ ، وَلَا ذَيْنَ عَلَى الْمُشْتَرَى يُحِيلُ بِهِ <sup>(٢)</sup> وَلَا يُحَالُ بِهِ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ . فَإِنْ اتَّفَقَ الْمُحِيلُ وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ ، وَكَذَّبَهُمَا [١٧٨] الْمُحْتَالُ ، لَمْ يُسْمَعْ قَوْلُهُمَا ، كَمَا لَوْ بَاعَا عَبْدًا ثُمَّ أَقْرَا بِحُرِّيَّتِهِ ، وَلَا تُسْمَعُ لَهُمَا بَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا أَكْذَبَاهَا بِدُخُولِهِمَا <sup>(٤)</sup> فِي الْبَيْعِ . وَإِنْ أَقَامَهَا الْعَبْدُ ، سُمِعَتْ ، وَبَطَلَتِ الْحَوَالَةُ . وَإِنْ صَدَّقَهُمَا الْمُحْتَالُ فِي حُرِّيَّةِ الْعَبْدِ ، وَادَّعَى أَنَّ الْحَوَالَةَ <sup>(٥)</sup> بَدَّيْنِ آخَرَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ

(١ - ١) سقط من : م .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٧٢ .

(٢ - ٢) في م : «أو» .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : «لدخولهما» .

(٥) بعده في الأصل : «له» .

يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ صِحَّةُ الْحَوَالَةِ ، فَكَانَ صِدْقُهُ أَظْهَرَ . فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَةً بِذَلِكَ ، سَمِعَتْ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُكَذِّبَاهَا<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَأَحَالَ الْبَائِعَ بِثَمَنِهِ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَعِيًا<sup>(٢)</sup> ، فَرَدَّهُ<sup>(٣)</sup> قَبْلَ قَبْضِ الْمُحْتَالِ مِنَ الْحَالِ عَلَيْهِ ، بَطَلَتِ الْحَوَالَةُ ؛<sup>(٤)</sup> لِأَنَّهَا بِالْثَمَنِ ، وَقَدْ سَقَطَ بِالْفَسْخِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَبْطُلَ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ نَقَلَ حَقَّهُ إِلَى مَا فِي ذِمَّةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ تَبْطُلْ بِالْفَسْخِ ، كَمَا لَوْ أَعْطَاهُ عَنْ الثَّمَنِ ثَوْبًا ، ثُمَّ فَسَخَ الْعَقْدَ ، لَمْ يَرْجِعْ فِي الثَّوْبِ . وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ بَعْدَ قَبْضِ الْمُحْتَالِ ، لَمْ تَبْطُلَ ؛ لِأَنَّ ذِمَّةَ الْحَالِ عَلَيْهِ بَرَّتْ بِالْقَبْضِ مِنْهُ ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ . وَإِنْ اشْتَرَى عَبْدًا ، فَأَحَالَ الْبَائِعَ عَلَيْهِ أَجَنِيًّا بِالْثَمَنِ ، فَرَدَّهُ الْمُشْتَرِي بَعِيْبٍ ، لَمْ تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ ؛ لِأَنَّ ذِمَّةَ الْمُشْتَرِي بَرَّتْ بِالْحَوَالَةِ مِنَ الْبَائِعِ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَبْضَ مِنْهُ ، وَتَعَلَّقَ بِهِ هَلُهَا حَقٌّ غَيْرِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ ، وَهُوَ الْمُحْتَالُ ، بِخِلَافِ التِّي قَبْلَهَا ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالْثَمَنِ .

**فصل :** وَإِذَا أَمَرَ رَجُلًا بِقَبْضِ دَيْنٍ لَهُ مِنْ غَرِيمِهِ ، ثُمَّ اخْتَلَفَا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : كَانَتْ وَكَالَةً بَلْفِظِهَا . وَقَالَ الْآخَرُ : كَانَتْ حَوَالَةً بَلْفِظِهَا . فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مُدَّعَى الْوَكَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي بَقَاءَ الْحَقِّ عَلَى مَا كَانَ ، وَيُنْكِرُ انْتِقَالَه . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ قَالَ : أَحْلَيْتُكَ بِالْأُلْفِ . وَقَالَ أَحَدُهُمَا : كَانَتْ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَكْذِبَاهُمَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « ثُمَّ رَدَّهُ » .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

حَوَالَةَ حَقِيقَةٍ . وقال الآخرُ : كَانَتْ وَكَالَةً بَلْفِظِ الحَوَالَةَ . ففيه وَجْهَان ؛ أحدهما ، القولُ قولُ مُدَّعِي الوَكَالَةِ ؛ لذلك . والثاني ، القولُ قولُ مُدَّعِي الحَوَالَةِ ؛ لأنَّ الظاهرَ معه ، لمُوافَقَتِهِ الحَقِيقَةَ ، ودَعْوَى الآخرِ المجازَ . وإن قال : أَحْلَثَكَ بِدَيْنِكَ . فهي حَوَالَةٌ بكلِّ حال .

فصل : إذا قال المَدِينُ لَعَرِيْمِهِ : قد أَحْلَثَ بِدَيْنِكَ فُلَانًا . فَأَنْكَرَ ، فالقولُ قوله مع يَمِينِهِ ، فإن أقام المَدِينُ بَيِّنَةً بذلك ، سُمِعَتْ لِيَسْقُطَ عنه حقُّ الحِيلِ ، فإن كَانَتْ بحالِها ، فادَّعَى أَجْنَبِيٌّ عَلَى المَدِينِ أَنَّ رَبَّ الدَّيْنِ <sup>(١)</sup> أَحَالَهُ بِهِ ، فَأَنْكَرَهُ ، فَأَقَامَ الأَجْنَبِيُّ بَيِّنَةً ، ثَبَتَ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ الغَائِبِ ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ يُقْضَى بِهَا عَلَى الغَائِبِ ، وَلَزِمَ دَفْعُ الدَّيْنِ إِلَيْهِ . فإن لم يكنْ لَهُ بَيِّنَةٌ ، فاعْتَرَفَ المَدِينُ لَهُ بِصِحَّةِ دَعْوَاهُ ، ففيه وَجْهَان ؛ أحدهما ، يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ؛ لاعتِرَافِهِ لَهُ بِوُجُوبِ حَقِّهِ عَلَيْهِ ، وَانْتِقَالِ دَيْنِهِ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ . والثاني ، لا يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ إِنْكَارَ الحِيلِ وَرُجُوعَهُ عَلَيْهِ ، فَكَانَ لَهُ الِاحْتِيَاظُ فِي تَخْلِيصِ نَفْسِهِ ، كَمَا لَوْ ادَّعَى الوَكَالَةَ . فإن دَفَعَهُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ أَنْكَرَ الحِيلُ الحَوَالَةَ ، وَحَلَفَ وَرَجَعَ عَلَى المُحَالِ عَلَيْهِ ، فَأَخَذَ مِنْهُ ، لَمْ يَرْجِعِ المُحَالُ عَلَيْهِ عَلَى المُحْتَالِ ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَرِفٌ لَهُ أَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ ، وَإِنَّمَا الحِيلُ ظَلَمَهُ . وَإِنْ أَنْكَرَ المَدِينُ الحَوَالَةَ ، انْتَبَى عَلَى التَّوَجُّهَيْنِ ؛ إِنْ قُلْنَا : يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ مَعَ الإِقْرَارِ . لَزِمَتْهُ التَّيَمُّنُ عَلَى الإِنْكَارِ ، وَتَكُونُ عَلَى الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهَا عَلَى نَفْيِ فِعْلٍ غَيْرٍ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ مَعَ الإِقْرَارِ . لَمْ تَلْزَمْهُ التَّيَمُّنُ مَعَ الإِنْكَارِ ؛ لَعَدَمِ فائِدَتِهَا ، وَلَيْسَ لِلْمُحْتَالِ الرُّجُوعُ عَلَى الحِيلِ ؛

(١) رَفِي الْأَصْلُ : « الْمَال » .

لاَعْتِرَافِهِ بِبِرَاءَةِ ذِمَّتِهِ ، وَيُسْأَلُ الْمُحِيلُ ، فَإِنْ صَدَّقَ الْمُحْتَالُ ، ثَبَّتَتِ الْحَوَالَةُ ؛ لِأَنَّ رِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ، وَإِنْ كَذَّبَهُ ، حَلَفَ لَهُ ، وَسَقَطَتِ الْحَوَالَةُ . وَإِنْ تَكَلَّمَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ فَقُضِيَ عَلَيْهِ ، وَاسْتَوْفِيَ مِنْهُ ، [ ١٧٨ ط ] ثُمَّ أَنْكَرَ الْمُحِيلُ الْحَوَالَةَ ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَرِفٌ لَهُ بِالْأَلْفِ ، مُدَّعٍ أَنَّ الْمُحْتَالَ ظَلَمَهُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَأَدَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ وَكِيلُ رَبِّهِ فِي قَبْضِهِ ، فَصَدَّقَهُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَوَالَةِ ، وَإِنْ أَنْكَرَ ، لَمْ تَلْزَمْهُ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ مَعَ الْإِقْرَارِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ الْيَمِينُ مَعَ الْإِنْكَارِ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ ، فَأَنْكَرَ رَبُّ الدَّيْنِ الْوَكَالََةَ ، حَلَفَ وَرَجَعَ عَلَى الدَّافِعِ ، ثُمَّ رَجَعَ الدَّافِعُ عَلَى الْوَكِيلِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ اعْتَرَفَ بِصِدْقِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ أَنَّهُ وَكِيلٌ ، وَإِنْ كَانَ اعْتَرَفَ لَهُ ، لَمْ يَزْجَعْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِصِحَّةِ دَعْوَاهُ ، وَأَنَّ الْمُوَكَّلَ ظَلَمَهُ ، فَلَمْ يَزْجَعْ عَلَى غَيْرِ ظَالِمِهِ . وَإِنْ كَانَ الْمُدْفُوعُ وَدِيعَةً ، فَوَجَدَهَا رَبُّهَا ، أَخَذَهَا ، وَإِنْ تَلَفَتْ فِي يَدِ الْوَكِيلِ ، فَلَرَبُّهَا <sup>(٢)</sup> مُطَالِبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ طَالَبَ الْوَكِيلَ ، لَمْ يَزْجَعْ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ فِي يَدِهِ ، فَاسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ طَالَبَ الْمُوَدَّعَ ، وَكَانَ قَدْ اعْتَرَفَ بِالْوَكَالَةِ ، لَمْ يَزْجَعْ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِمَا <sup>(٣)</sup> ذَكَرْنَاهُ فِي الدَّيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اعْتَرَفَ لِلْوَكِيلِ ، رَجَعَ عَلَيْهِ .

(١) فِي س ٢ : « الْإِقْرَارِ » .

(٢) فِي م : « تَلْزَمُهُ » .

(٣) فِي م : « مِمَّا » .

**فصل :** فإن كان عند رجلٍ ذَيْنِ أو وَدِيعَةً ، فجاء رجلٌ فادَّعى أَنَّهُ وارِثٌ صاحِبِهما<sup>(١)</sup> ، وقد مات ولا وارِثَ له سِواه ، فصَدَّقَهُ ، لَزِمَهُ الدَّفْعُ إليه ؛ لأنَّهُ لا يَخْشَى تَبَعَةً . وإن كَذَّبَهُ ، فعليه اليمينُ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ ذلك ؛ لأنَّهُ لَزِمَهُ الدَّفْعُ مع الإقرار ، فلَزِمَتْهُ اليمينُ مع الإنكارِ .

**فصل :** فإن كان لرجلٍ أَلْفٌ على اثْنَيْنِ ، كُلُّ واحدٍ منهما ضامِنٌ لصاحِبِهِ ، فأحاله أحدهما بها ، بَرِثا منها ؛ لأنَّ الحِوَالَهَ كالتَّقْبِيضِ . وإن أحوَلَ صاحِبُ الألفِ به على أحدهما ، صَحَّتِ الحِوَالَهُ ؛ لأنَّها مُسْتَقَرَّةٌ فى ذِمَّةِ كُلِّ واحدٍ منهما . وإن أحوَلَ عليهما جميعًا لِيَسْتَوْفِيَ مِنْ كُلِّ واحدٍ منهما نِصْفَهَا ، صَحَّتْ ؛ لأنَّ ذلكَ لِلْمُحِيلِ ، فَمَلَكَ الحِوَالَهَ به ، وإن أحوَلَ عليهما لِيَسْتَوْفِيَ مِنْهُمَا شَاءَ ، صَحَّتْ أَيْضًا ؛ لأنَّهُ لا فَضْلَ فى نَوْعٍ ولا عَدَدٍ ولا أَجَلٍ ، إِنَّمَا هو زِيَادَةُ اسْتِثْنَائِيٍّ ، فَأَشْبَهَ حِوَالَهَ الْمُغْسِرِ عَلَى الْمَلِيءِ ، ولهذا لو أَحَالَه على واحدٍ ، صَحَّ .

---

(١) فى النسخ عدا م : « صاحبها » .



## كِتَابُ الضَّمَانِ

وهو ضَمُّ ذِمَّةِ الضَّامِنِ إِلَى ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ فِي التِّزَامِ دَيْنِهِ ، فَإِذَا قَالَ لِرَجُلٍ : أَنَا ضَامِنٌ مَا لَكَ عَلَى فُلَانٍ . أَوْ : أَنَا بِهِ زَعِيمٌ . أَوْ : كَفِيلٌ . أَوْ : قَيْلٌ . أَوْ : حَمِيلٌ . أَوْ : هُوَ عَلَيَّ . صَارَ ضَامِنًا لَهُ ، وَتَبَتِ فِي ذِمَّتِهِ مَعَ بَقَائِهِ فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ ، وَلصَاحِبِ الدَّيْنِ مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الزَّعِيمُ غَارِمٌ » . حَدِيثٌ حَسَنٌ ، <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ » . قَالُوا : نَعَمْ ، دَيْنَارَانِ . قَالَ : « هَلْ تَرَكَ لِهَمَا وَفَاءً ؟ » . قَالُوا : لَا <sup>(٤)</sup> . فَقَالَ : « مَا تَنْفَعُهُ صَلَاتِي وَذِمَّتُهُ مَرْهُونَةٌ ، أَلَا <sup>(٥)</sup> قَامَ أَحَدُكُمْ فَضَمِنَهُ ؟ » . فَقَامَ أَبُو قَتَادَةَ ،

(١) سورة يوسف ٧٢ .

(٢ - ٣) زيادة من : م .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في تضمين العارية ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢/٢٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أن العارية مؤداة ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥/٢٦٩ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الكفالة ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٢/٨٠٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/٢٦٧ ، ٢٩٣ .

(٣) بعده في م : « فتأخر ، فقيل : لم لا تصلي عليه ؟ » .

(٤) بعده في م : « إن » .

فقال : هما عَلَى يَارَسُولَ اللَّهِ . فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> .

وَلَا يَبْرَأُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ الضَّمَانِ فِي الْحَيَاةِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَفِي الْمَيِّتِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَبْرَأُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ حِينَ ضَمِنَهُ أَبُو قَتَادَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، [١٧٩] لَا يَبْرَأُ ، <sup>(٢)</sup> وَهِيَ أَصَحُّ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَبَا قَتَادَةَ عَنِ الدِّينَارَيْنِ اللَّذَيْنِ ضَمِنَهُمَا ، فَقَالَ : قَضَيْتُهُمَا ، فَقَالَ : « الْآنَ بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ بَدَنِيْن ، فَلَمْ يُسْقِطْهُ ؛ كَالرَّهْنِ ، وَكَحَالِ الْحَيَاةِ . وَمَتَى بَرِيَ الْغَرِيمُ بِأَدَاءٍ أَوْ إِتْرَاءٍ ، بَرِيَ الضَّامِنُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ ، فَزَالَ بِزَوَالِ أَصْلِهِ ، كَالرَّهْنِ . وَإِنْ أُبْرِيَ <sup>(٤)</sup> الضَّامِنُ ، لَمْ يَبْرَأِ الْمَضْمُونُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْوَثِيقَةَ أَنْحَلَّتْ مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَاءٍ ، فَلَمْ يَسْقُطِ الدَّيْنُ ، كَالرَّهْنِ .

**فصل : وَلَا يَصِحُّ <sup>(٥)</sup> إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، فَأَمَّا الْمُحْجُورُ عَلَيْهِ لِصِغَرٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ ، فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ بِالْإِزَامِ مَالٍ ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُمْ ، كَالنَّذْرِ وَالصَّدَقَةِ . وَخَرَجَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ضَمَانَ الصَّبِيِّ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، عَلَى**

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٨ .

ولفظ : « ما تنفعه صلاتي ... » . ليس فيما تقدم ، وانظر ما أخرجه الطبراني عن أنس بنحو هذا اللفظ . المعجم الأوسط ٦ / ١٢١ . وقال الطبراني : لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عيسى بن صدقة . وقال الهيثمي : وفيه عبد الحميد بن أمية ، وهو ضعيف . مجمع الزوائد ٣ / ٤٠ .

(٢ - ٢) سقط من : م ، وفي الأصل : « وهو أصح » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٨ .

(٤) في الأصل ، ب ، م : « أبرأ » .

(٥) في م : « يجوز » .



الرَّوَايَتَيْنِ فِي صِحَّةِ بَيْعِهِ . وقال القاضي : يَصِحُّ ضَمَانُ السَّفِيهِ ، وَيُتَّبَعُ بِهِ  
بَعْدَ فُلْ حَجْرِهِ . وهذا بعيدٌ ؛ لأنَّ الضَّمانَ مُجَرَّدُ ضَرَرٍ وَتَضْيِيعِ مَالٍ ، فلم  
يَصِحَّ مِنْهُمَا ، كَالْعَتَقِ .

ولا يَصِحُّ ضَمَانُ الْعَبْدِ وَالْمُكَاتَّبِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ التِّزَامُ مَالٍ ،  
فلم يَصِحَّ مِنْهُمَا بِغَيْرِ إِذْنٍ ، كَالنِّكَاحِ ، وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِحَقِّهِ ،  
فَزَالَ بِإِذْنِهِ ، وَيُؤَدِّيهِ الْمُكَاتَّبُ مِمَّا فِي يَدِهِ . وهل يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ أَوْ بِذِمَّةِ  
سَيِّدِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

**فصل :** وَيَصِحُّ ضَمَانُ ذَيْنِ الْمَيْتِ الْمُفْلِسِ وَغَيْرِهِ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ .  
ولا يُعْتَبَرُ رِضَا الْمَضْمُونِ لَهُ وَلَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلَا مَعْرِفَةُ الضَّامِنِ  
لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُمَا ، فَأَشْبَهَا الْأَجَانِبَ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْأَلْ  
أَبَا قَتَادَةَ عَنْ مَعْرِفَتِهِمَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُعْتَبَرَ مَعْرِفَتُهُمَا ؛ لِيُؤَدَّى إِلَى أَحَدِهِمَا ،  
وَيَرْجَعَ عَلَى الْآخَرِ بِمَا غَرِمَ عَنْهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُعْتَبَرَ مَعْرِفَةُ الْمَضْمُونِ لَهُ ؛  
لِيُؤَدَّى إِلَيْهِ ، وَلَا تُعْتَبَرَ مَعْرِفَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ ؛ لِعَدَمِ الْمُعَامَلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ . وَلَا  
يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الضَّامِنِ ؛ لِأَنَّهُ التِّزَامُ مَالٍ ، فلم يَصِحَّ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْمُتَّزِمِ ،  
كَالنَّذْرِ .

**فصل :** وَيَصِحُّ ضَمَانُ الذَّيْنِ اللَّازِمِ ؛ لَخَبَرِ أَبِي قَتَادَةَ ، وَضَمَانُ الْجُعْلِ  
فِي الْجُعَالَةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ  
رَءِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَضَمَانُ كُلِّ حَقٍّ مَالِيٍّ لَازِمٍ ، أَوْ مَالُهُ إِلَى اللُّزومِ ؛ كَالثَّمَنِ

(١) سورة يوسف ٧٢ .

فى مُدَّةِ الْخِيَارِ وَبَعْدَهَا ، وَالْأَجْرَةَ ، وَالصَّدَاقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ ، وَأَرْشَ الْجِنَايَةِ نَقْدًا وَ<sup>(١)</sup> حَيَوَانًا ؛ لِأَنَّهَا حُقُوقٌ مَالِيَّةٌ لَازِمَةٌ ، أَوْ مَالُهَا إِلَى الزُّرْمِ ، فَصَحَّ ضَمَانُهَا ، كَالَّذِينَ وَالْجُعْلِ . وَيَصِحُّ ضَمَانُ الْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ ، كَالْغُصُوبِ<sup>(٢)</sup> وَالْعَوَارِي ؛ لِأَنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَى مَنْ هِيَ فِى يَدِهِ ، فَأَشْبَهَتْ الدِّينَ .

وَيَصِحُّ ضَمَانُ عُهْدَةِ الْمَبِيعِ<sup>(٣)</sup> عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ الثَّمَنَ الْوَاجِبَ بِالْبَيْعِ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ ، أَوْ<sup>(٤)</sup> إِنْ ظَهَرَ فِيهِ عَيْبٌ ، أَوْ اسْتَحَقَّ ، أَوْ وَجَدَ ذَلِكَ فِى الْمَبِيعِ<sup>(٥)</sup> ، غَرِمَهُ الضَّامِنُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالضَّامِنِ حُكْمٌ لَعَيْبٍ أَوْ غَضَبٍ وَنَحْوِهِمَا ، وَهَذَا كَانَ مَوْجُودًا حَالِ الضَّمَانِ ، فَصَحَّ ضَمَانُهُ ، كَالَّذِينَ . وَإِنْ اسْتَحَقَّ الرَّجُوعَ لِأَمْرِ حَادِثٍ ؛ كَتَلَفِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، أَوْ أَخْذِهِ بِشَفْعَةٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الضَّامِنِ . وَإِنْ ضَمِنَ الْبَائِعُ أَوْ غَيْرُهُ لِلْمُشْتَرِي قِيمَةً مَا يُحْدِثُهُ مِنْ غِرَاسٍ أَوْ بِنَاءٍ ، أَوْ يُلْزِمُهُ مِنْ أَجْزَةٍ إِنْ خَرَجَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا ، صَحَّ ، وَيَرْجِعُ عَلَى الضَّامِنِ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَنِدُ إِلَى أَمْرِ وَجُودِيٍّ .

وَيَصِحُّ أَنْ يَضْمَنَ الضَّامِنُ ضَامِنٌ ثَانٍ ؛ لِأَنَّ دَيْنَهُ ثَابِتٌ ، فَصَحَّ

(١) فِى م : «أَوْ» .

(٢) فِى الْأَصْلِ : «الْمَغْصُوب» .

(٣) فِى الْأَصْلِ : «الْبَيْع» .

(٤) فِى الْأَصْلِ ، ف ، م : «و» .

(٥) فِى الْأَصْلِ ، م : «الْبَيْع» .

ضَمَانُهُ<sup>(١)</sup>، كَالأَوَّلِ، وَيَصِيرُ الثَّانِي قَوْعًا لِلضَّامِينَ، حُكْمُهُ مَعَ حُكْمِ الضَّامِينَ مَعَ الْأَصِيلِ.

فصل: وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْأَمَانَاتِ؛ كَالْوَدِيعَةِ [١٧٩ظ] وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ عَلَى مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ، فَكَذَلِكَ عَلَى ضَامِنِهِ. وَإِنْ ضَمِنَ لَصَاحِبِهَا مَا يَلْزَمُ بِالتَّعَدَّى فِيهَا<sup>(٢)</sup>، صَحَّ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ مَضْمُونَةً عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ.

وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَالِ الْكِتَابَةِ. وَعَنْهُ، يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُضْمَنَ عَنْهُ ذَيْنَ آخَرٍ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ مَالَ الْكِتَابَةِ غَيْرُ لَازِمٍ، وَلَا يُفْضَى إِلَى اللُّزُومِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَغْيِيرَ نَفْسِهِ، وَلِأَنَّ الضَّامَانَ لِتَوْثِيقِ الْحَقِّ، وَمَا لَا يَلْزَمُ لَا يُمَكِّنُ تَوْثِيقَهُ. وَفِي ضَمَانِ مَالِ السَّلَامِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنَ لَازِمٍ، فَأَشْبَهَ الْقَرْضَ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى اسْتِيفَائِهِ مِنْ غَيْرِ الْمُسَلِّمِ إِلَيْهِ، فَأَشْبَهَ الْحَوَالَةَ بِهِ.

فصل: وَيَصِحُّ ضَمَانُ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ قَبْلَ وَجُوبِهِ وَبَعْدَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَهُ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾. وَحِمْلُ الْبَعِيرِ يَخْتَلِفُ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَقَدْ ضَمِنَهُ قَبْلَ وَجُوبِهِ، وَلِأَنَّهُ التَّزَامُ حَقٌّ مِنْ غَيْرِ مُعَاوَضَةٍ، فَأَشْبَهَ التَّنْذَرَ. وَإِنْ قَالَ: أَلْقِ مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ. صَحَّ؛ لِأَنَّهُ اسْتِدْعَاءُ إِثْلَافٍ<sup>(٣)</sup> «بِعَوْضٍ لِفَرْضٍ صَحِيحٍ»<sup>(٢)</sup>، فَصَحَّ، كَقَوْلِهِ:

(١) سقط من: م.

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ: «بِعَوْضٍ صَحِيحٍ لِفَرْضٍ».

أَعْتَقَ عَبْدَكَ<sup>(١)</sup> وَعَلَى ثَمَنِهِ .

**فصل :** وَيَصِحُّ ضَمَانُ الْحَالِ مُؤَجَّلًا ؛ لِأَنَّ الْغَرِيمَ يَلْزِمُهُ أَدَاؤُهُ فِي جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ ، فَجَازَ لِلضَّامِنِ التِّزَامُ ذَلِكَ فِي بَعْضِهِ ، كَبَعْضِ الدَّيْنِ . وَإِنْ ضَمِنَ الْمُؤَجَّلُ حَالًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْأَصِيلَ ، فَلَا يَلْزَمُ الضَّامِنُ ، وَيَقَعُ الضَّمَانُ مُؤَجَّلًا عَلَى صِفَتِهِ فِي ذِمَّةِ الضَّامِنِ . وَإِنْ ضَمِنَ الدَّيْنُ الْمُؤَجَّلُ ، وَقُلْنَا : إِنَّ الدَّيْنَ يَحِلُّ بِالْمَوْتِ . فَمَاتَ أَحَدُهُمَا ، حَلَّ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> الدَّيْنُ ، وَبَقِيَ فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ إِلَى أَجَلِهِ . وَلَا يَمْلِكُ وَرَثَةُ الضَّامِنِ الرَّجُوعَ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> قَبْلَ الْأَجَلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِلَّ .

**فصل :** وَإِذَا قَضَى الضَّامِنُ الدَّيْنَ بِإِذْنِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ ، رَجَعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَهُ بِإِذْنِهِ ، فَهُوَ كَوَكِيلِهِ . وَإِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ ، رَجَعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَصَمَّنَ الْإِذْنَ فِي الْأَدَاءِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَذِنَ فِيهِ صَرِيحًا . وَإِنْ ضَمِنَ بغيرِ إِذْنِهِ ، وَقَضَى بغيرِ إِذْنِهِ مُعْتَقِدًا لِلرَّجُوعِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَرْجِعُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ مُبَرَّرٌ مِنْ دَيْنٍ وَاجِبٍ لَمْ يَتَبَرَّرْ بِهِ ، فَكَانَ عَلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ قَضَاهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّرَ ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِهِ ، كَمَا لَوْ بَنَى دَارَهُ أَوْ عَلَفَ دَابَّتَهُ بغيرِ إِذْنِهِ . فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْإِذْنِ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكِرُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ .

**فصل :** وَيَرْجِعُ الضَّامِنُ بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِمَّا قَضَى أَوْ قَدَّرَ الدَّيْنُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ

(١) بعده في م : «عنى» .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) في الأصل : «عليه» .

قَضَاهُ بِأَقْلٍ مِنْهُ فَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَ ، وَإِنْ أَدَّى أَكْثَرَ مِنْهُ ، فَالزَّائِدُ لَا يَجِبُ  
أَدَاؤُهُ ، فَقَدْ تَبَرَّعَ بِهِ . وَإِنْ دَفَعَ عَنِ الدَّيْنِ عَوَضًا ، رَجَعَ بِأَقْلٍ الْأَمْرَيْنِ مِنْ  
قِيَمَتِهِ أَوْ قَدَرِ الدَّيْنِ . وَإِنْ قَضَى الْمُؤَجَّلَ قَبْلَ أَجَلِهِ ، لَمْ يَرْجِعْ قَبْلَ الْأَجَلِ ؛  
لأنَّهُ تَبَرَّعَ بِالتَّعْجِيلِ ، وَإِنْ أَحَالَ بِهِ الْغَرِيمَ ، رَجَعَ بِأَقْلٍ الْأَمْرَيْنِ مِمَّا أَحَالَ بِهِ أَوْ  
دَيْنِهِ ، سَوَاءً قَبَضَ الْغَرِيمُ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ ؛ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ  
كَالتَّقْيِضِ . وَإِنْ ضَمِنَ الضَّامِنُ ضَامِنٌ آخَرَ ، فَقَضَى الدَّيْنُ ، رَجَعَ عَلَى  
الضَّامِنِ ، ثُمَّ رَجَعَ الضَّامِنُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ ، وَإِنْ قَضَاهُ الضَّامِنُ ، رَجَعَ  
عَلَى الْأَصِيلِ وَحْدَهُ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ ضَمِنَ بِلَا إِذْنٍ ، وَالثَّانِي ضَمِنَ بِإِذْنٍ ،  
رَجَعَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَرْجِعِ الْأَوَّلُ عَلَى أَحَدٍ ، فَيُؤْخَذُ الرَّوَائِطَيْنِ .

**فصل :** وَإِذَا ضَمِنَ بِإِذْنِهِ ، فَطُولِبَ بِالدَّيْنِ ، فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ  
بِتَخْلِيصِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَهُ الْأَدَاءُ بِأَمْرِهِ ، وَلَا يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةَ [١٨٠] قَبْلَ ذَلِكَ ؛  
لأنَّهُ لَا يَمْلِكُ الرَّجُوعَ قَبْلَ الْغَرَامَةِ ، فَلَا يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةَ قَبْلَ أَنْ يُطَالَبَ . وَإِنْ  
ضَمِنَ بغيرِ إِذْنِهِ ، لَمْ يَمْلِكِ الْمُطَالَبَةَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا دَيْنَ لَهُ ، وَلَا هُوَ وَكِيلُ  
صَاحِبِ الدَّيْنِ ، وَلَا لَزِمَهُ الْأَدَاءُ بِإِذْنِ الْغَرِيمِ ، فَأُشْبِهَ الْأَجَانِبَ .

**فصل :** وَإِذَا دَفَعَ الْمَضْمُونُ عَنْهُ قَدَرِ الدَّيْنِ إِلَى الضَّامِنِ عَوَضًا عَمَّا  
يَقْضِيهِ فِي الثَّانِي ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ عَوَضًا عَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي ،  
فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا عَنْ يَبِيعَ لَمْ يَقْبِضْهُ ، وَيَكُونُ مَا قَبِضَهُ  
مَضْمُونًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ قَبِضَهُ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ ، فَأُشْبِهَ الْمَقْبُوضَ بِبَيْعِ فَاسِدٍ .  
وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الرَّجُوعَ بِسَبَبَيْنِ ؛ ضَمَانٍ ، وَغُرْمٍ ، فَإِذَا

(١) زيادة من : ف ، ب .

وُجِدَ أَحَدُهُمَا ، جاز تَعَجِيلُ المَالِ ، كَتَعَجِيلِ الرِّكَاعَةِ . فَإِنْ قَضَى الدَّيْنُ ،  
اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ عَلَى مَا قَبِضَ ، وَإِنْ بَرِيَ قَبْلَ الْقَضَاءِ ، وَجِبَ رَدُّ مَا أَخَذَ ،  
كَمَا يَجِبُ رَدُّ الثَّمَنِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْبَيْعُ .

فصل : إِذَا ادَّعَى الضَّامِنُ الْقَضَاءَ ، فَأَنْكَرَهُ الْمُضْمُونُ لَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ  
مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ ، وَلَهُ مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا . فَإِنْ اسْتَوْفَى مِنَ  
الضَّامِنِ ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمُضْمُونِ عَنْهُ إِلَّا بِأَحَدِ الْقَضَاءَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي أَنَّ  
الْمُضْمُونُ لَهُ <sup>(١)</sup> ظَلَمَهُ بِالْأَخْذِ الثَّانِي ، فَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ . وَفِيمَا يَرْجِعُ  
بِهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، بِالْقَضَاءِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ صَحِيحٌ ، وَالثَّانِي ظُلْمٌ .  
وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يَرْجِعُ بِالْقَضَاءِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي أَبْرَأَ الذِّمَّةَ ظَاهِرًا . فَأَمَّا إِنْ  
اسْتَوْفَى مِنَ الْمُضْمُونِ عَنْهُ ، فَهَلْ لِلضَّامِنِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ ؟ يُنْظَرُ ؛ فَإِنْ كَذَّبَهُ  
الْمُضْمُونُ عَنْهُ فِي الْقَضَاءِ <sup>(٢)</sup> ، لَمْ يَرْجِعْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ صِدْقَهُ ، وَإِنْ صَدَّقَهُ ،  
وَكَانَ قَدْ فَرَّطَ فِي الْقَضَاءِ ، لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي قَضَاءِ مُبَرَّرٍ  
و <sup>(٣)</sup> لَمْ يُوجَدْ ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ ، رَجَعَ . وَسَنَذْكُرُ التَّفْرِيطَ فِي الْوَكَالَةِ إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ تَعَالَى . فَإِنْ اعْتَرَفَ الْمُضْمُونُ لَهُ بِالْقَضَاءِ ، وَأَنْكَرَ الْمُضْمُونُ عَنْهُ ، لَمْ  
يُلْتَفَتْ إِلَى إِنْكَارِهِ ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ حَقٌّ لِلْمُضْمُونِ لَهُ ، فَإِذَا أَقَرَّ بِقَبْضِهِ ، فَقَدْ أَقَرَّ  
أَنَّهُ صَارَ لِلضَّامِنِ ، وَلِأَنَّهُ تَبَيَّنَ الْقَضَاءُ بِالْإِقْرَارِ ، فَمَلَكَ الرُّجُوعَ بِهِ ، كَمَا لَوْ  
تَبَيَّنَ بَيِّنَةٌ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُضْمُونِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ .

(١) فِي م : « عَنْهُ » .

(٢) فِي م : « الْأَدَاءُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

## بَابُ الْكَفَالَةِ

تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بَيْنَ كُلِّ مَنْ يَلْزَمُهُ الْحُضُورُ فِي مَجْلِسِ الْحَاكِمِ بِحَقِّ  
يَصِحُّ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَزِمٌ ، فَصَحَّتِ الْكَفَالَةُ بِهِ ، كَالَّذِينَ . وَلَا تَصِحُّ  
بِمَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ أَوْ قِصَاصٌ ؛ لِأَنَّهَا تُرَادُّ لِلِاسْتِثْنَاءِ بِالْحَقِّ ، وَهَذَا مِمَّا يُدْرَأُ  
بِالشُّبُهَاتِ . وَلَا تَصِحُّ بِالْمُكَاتِبِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْحُضُورُ ، فَلَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ  
إِحْضَارُهُ ، كَالْأَجَانِبِ . وَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِالْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ ، كَالْعُصُوبِ  
وَالْعَوَارِي ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُهَا . وَلَا تَصِحُّ فِي الْأَمَانَاتِ إِلَّا بِشَرْطِ التَّعَدُّي  
فِيهَا ، كَضَمَانِهَا سَوَاءً .

فصل : وَإِذَا صَحَّتِ الْكَفَالَةُ ، فَتَعَذَّرَ إِحْضَارُ الْمَكْفُولِ بِهِ ، لَزِمَهُ مَا  
عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «الرَّعِيمُ غَارِمٌ» <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهَا أَخَذُ نَوْعِي الْكَفَالَةِ ،  
فَوَجِبَ الْعَزْمُ بِهَا ، كَالضَّمَانِ .

فَإِنْ غَابَ الْمَكْفُولُ بِهِ ، أُمِهُلَ كَفِيلُهُ قَدَرُ مَا يَمُضِي إِلَيْهِ فَيُعِيدُهُ ؛ لِأَنَّ مَا  
لَزِمَ تَسْلِيمُهُ لَمْ يَلْزَمْ إِلَّا بِإِمْكَانِ التَّسْلِيمِ ، فَإِنْ مَضَى زَمَنُ الْإِمْكَانِ وَلَمْ  
يَفْعَلْ ، لَزِمَهُ مَا عَلَيْهِ ، أَوْ بَدَلُ <sup>(٢)</sup> الْعَيْنِ الَّتِي تَكْفُلُ بِهَا . فَإِنْ مَاتَ ، [ ١٨٠ ط ]

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٧ .

(٢) في الأصل ، س ٢ ، م : «بذل» .

أَوْ تَلَفَتْ الْعَيْنُ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، سَقَطَتِ الْكَفَالَةُ ؛ لِأَنَّ الْحُضُورَ سَقَطَ عَنِ الْمَكْفُولِ بِهِ ، فَبَرِئَ كَفِيلُهُ ، كَمَا يَبْرَأُ الضَّامِنُ بِبَرَاءَةِ الْمُضْمُونِ عَنْهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَسْقُطَ ، وَيُطَالَبُ بِمَا عَلَيْهِ . وَإِنْ سَلَّمَ الْمَكْفُولُ نَفْسَهُ ، أَوْ بَرِئَ مِنَ الْحَقِّ بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ ، بَرِئَ كَفِيلُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ سَقَطَ عَنِ الْأَصِيلِ ، فَبَرِئَ الْكَفِيلُ ، كَالضَّامِنِ . وَإِنْ أُبْرِئَ <sup>(١)</sup> الْكَفِيلُ ، صَحَّ ، كَمَا يَصِحُّ إِبْرَاءُ الضَّامِنِ ، وَلَا يَبْرَأُ الْمَكْفُولُ بِهِ ، كَالضَّامِنِ . وَإِنْ قَالَ رَجُلٌ : أُبْرِئُ الْكَفِيلَ ، وَأَنَا كَفِيلٌ بَيْنَ تَكْفُلَ بِهِ . ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَ الضَّامِنَ إِلَى نَفْسِهِ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ أَحَالَ الضَّامِنُ الْمُضْمُونَ لَهُ عَلَى آخَرٍ . وَالثَّانِي ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ فِي الْكَفَالَةِ أَنْ يُبْرِئَ الْكَفِيلَ ، وَهُوَ شَرْطٌ فَاسِدٌ ، فَمَنَعَ صِحَّةَ الْعَقْدِ .

**فصل :** وإذا قال : أنا كَفِيلٌ بِفُلَانٍ . أَوْ : بِنَفْسِهِ . أَوْ : بِدِينِهِ . أَوْ : وَجْهِهِ . صَحَّتِ الْكَفَالَةُ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ كَفَلَ بِنَفْسِهِ جَسَدِهِ <sup>(٣)</sup> ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَسْتَرِي إِذَا خُصَّ بِهِ بَغْضُ الْجَسَدِ ، لَمْ يَصِحَّ ، كَالْبَيْعِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : إِنْ كَفَلَ بَعْضُ لَا تَبْقَى الْحَيَاةُ بِدُونِهِ ؛ كَالرَّأْسِ ، وَالْقَلْبِ ، وَالظَّهْرِ ، صَحَّتْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ بِدُونِ تَسْلِيمِ الْبَدَنِ ، فَأَشْبَهَ الْوَجْهَ . وَإِنْ كَفَلَ بِغَيْرِهَا ؛ كَالْيَدِ ، وَالرَّجْلِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّ تَسْلِيمَهُ بِدُونِ الْبَدَنِ مُمَكِّنٌ . وَالثَّانِي ، تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ عَلَى

(١) فِي ف ، ب ، م : «أَبْرَأَ» ، وَفِي س ٢ : «بَرِئَ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : «لَهُ» .

(٣) فِي م : «بَدَنِهِ» .



صِفَتِهِ دُونَ الْبَدَنِ ، فَأَشْبَهَ الْوَجْهَ .

**فصل :** إذا عُلِقَ الْكَفَالَةُ وَالضَّمَانُ عَلَى شَرْطٍ ، أَوْ وَقَّتَهُمَا ، فَقَالَ : أَنَا كَفِيلُ بَقْلَانِ شَهْرًا . <sup>(١)</sup> : إِنْ قَدِمَ الْحَاجُّ ، أَوْ زَيْدٌ ، فَأَنَا كَفِيلُ بَقْلَانِ ، أَوْ ضَامِنٌ مَا عَلَيْهِ . فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ إِبْثَاتٌ حَقٌّ لَأَدَمِيِّ ، فَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِيهِ ، كَالْبَيْعِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ أَوْ كَفَالَةٌ ، فَصَحَّ تَغْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ ، كَضَمَانِ الْعَهْدَةِ . فَعَلَى هَذَا ، لَوْ قَالَ : كَفَلْتُ بَقْلَانِ ، عَلَى أَنِّي إِنْ جِئْتُ بِهِ ، وَإِلَّا فَأَنَا كَفِيلُ بَقْلَانِ ، أَوْ ضَامِنٌ مَا عَلَيْهِ . صَحَّ فِيهِمَا عِنْدَهُمَا ، وَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُؤَقَّتٌ ، وَالثَّانِي مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ .

**فصل :** وَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ بَيْنَ الْكَفِيلِ ، كَمَا يَصِحُّ ضَمَانُ دَيْنِ الضَّامِنِ ، وَتَجُوزُ حَالَةً وَمُؤَجَّلَةً ، كَالضَّمَانِ ، وَلَا تَجُوزُ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَأَدَمِيِّ ، فَلَمْ يَجُزْ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ ، كَالْبَيْعِ . وَتَجُوزُ الْكَفَالَةُ مُطْلَقَةً ، وَمُقَيَّدَةً بِالتَّسْلِيمِ فِي مَكَانٍ بَعِيْنِهِ ، فَإِنْ أُطْلِقَ ، فَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَحْضَرَهُ وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ ، بَرِيءٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ ، لَمْ يَتَرَأَ بِتَسْلِيمِهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَلَّمَهُ قَبْلَ الْحِلِّ ؛ قِيَاسًا عَلَى مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلَمَ فِيهِ قَبْلَ مَحَلِّهِ ، أَوْ غَيْرِ مَكَانِهِ .

وَإِنْ كَفَلَ وَاحِدٌ لاثْنَيْنِ ، فَسَلَّمَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا ، أَوْ أَبْرَأَهُ أَحَدَهُمَا ، لَمْ يَتَرَأَ مِنَ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لاثْنَيْنِ ، فَلَمْ يَتَرَأَ بِأَدَاءِ حَقِّ أَحَدِهِمَا ، كَالضَّمَانِ .

(١) فِي م : «و» .

وإن كَفَلَ اثنانِ لِرَجُلٍ ، فَأَبْرَأَ أَحَدَهُمَا ، لم يَبْرَأَ الآخرُ ، كما فى الضَّمانِ .  
وإن سَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا لم يَبْرَأَ الآخرُ ؛ لأنَّه بَرِئَ مِنْ غيرِ استيفاءِ الحقِّ ، فلم  
يَبْرَأَ صاحِبُهُ ، كما لو بَرِئَ بالإبراءِ . وَيَحْتَمِلُ أن يَبْرَأَ ، كما لو أَدَّى أَحَدُ  
الضَّامِنَيْنِ الدَّيْنَ . وإن قال الكَفِيلُ أو الضَّامِنُ : بَرِئْتُ مِمَّا كَفَلْتُ بِهِ . لم  
يَكُنْ إِقْرَارًا بِقَبْضِ الحقِّ ؛ لأنَّه قد يَبْرَأُ بغيرِ ذلك .

فصل : إذا طُوْلِبَ الكَفِيلُ بإحضارِ المكفُولِ به ، لَزِمَهُ أن يَحْضُرَ معه ؛  
لأنَّه وكيْلٌ فى إحضارِهِ ، وإن أَرَادَ إحضارَهُ مِنْ غيرِ طَلَبٍ ، [ ١٨١ ]  
والكَفَالَةُ بِإِذْنِهِ ، لَزِمَهُ الحُضُورُ معه ؛ لأنَّه شَغَلَ ذِمَّتَهُ مِنْ أَجْلِهِ بِإِذْنِهِ ، فكان  
عليه تَخْلِيصُهُ ، كما لو اسْتَعَارَ عَبْدَهُ فَرَهَنَهُ ، وإن كَفَلَ بغيرِ إِذْنِهِ ، لم يَلْزَمُهُ  
الحُضُورُ معه ؛ لأنَّه لم يَشْغَلْ ذِمَّتَهُ ، ولا له قِبَلَهُ حَقٌّ .

فصل : إذا كَفَلَ إنسانانِ أو ضَمِنَهُ ، ثم قال : لم يَكُنْ عليه حَقٌّ . فالقولُ  
قولُ حَضَمِهِ ؛ لأنَّ ذلك لا يَكُونُ إِلَّا بَمَنْ عليه حَقٌّ . فإِقْرَارُهُ به إِقْرَارٌ بالحقِّ .  
وهل يَلْزَمُ الحَضَمَ اليَمِينَ ؟ فيه وَجْهان ، مَضَى تَوَجُّيهُما فى مَنْ أَقَرَّ  
بَتَقْيِيزِ الرِّهْنِ ثم ائْتَكَرَهُ ، وَطَلَبَ يَمِينَ الْمُؤْتَهِنِ .

## كِتَابُ الْوَكَالَةِ

يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ<sup>(١)</sup> فِي الشِّرَاءِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاَتَّبِعُوا أَحَدَكُمْ يَورِثُكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>. وَلَا رَوَى عُرْوَةُ بْنُ<sup>(٣)</sup> الْجَعْدِ قَالَ: أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا اشْتَرَى لَهْ بِهِ شَاةٌ<sup>(٤)</sup> أَوْ أَضْحِيَّةٌ<sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ كُلَّ أَحَدٍ شِرَاءَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَدَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَيْهَا.

وَتَجُوزُ فِي سَائِرِ عُقُودِ الْمَعَامَلَاتِ؛ قِيَاسًا عَلَى الشِّرَاءِ، وَفِي تَمَلُّكِ الْمُبَاحَاتِ، كِاخْيَاءِ الْمَوَاتِ وَالِاضْطِْيَادِ؛ لِأَنَّهُ تَمَلُّكُ مَالٍ بِسَبَبٍ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ، فَجَازَ التَّوَكُّيلُ فِيهِ، كَالشِّرَاءِ. وَتَجُوزُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَكَّلَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ، فَتَزَوَّجَ لَهُ أُمُّ حَبِيبَةَ<sup>(٦)</sup>. وَتَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ، وَالْخُلْعِ، وَالرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى النِّكَاحِ. وَتَجُوزُ فِي إِثْبَاتِ الْأَمْوَالِ وَالْحُكُومَةِ فِيهَا، حَاضِرًا كَانَ الْمُوَكَّلُ أَوْ غَائِبًا؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ

(١) فِي ب: «الوكالة».

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ ١٩.

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «أَبَى».

(٤) بَعْدَهُ فِي س ١: «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ».

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٨.

(٦) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: بَابِ الْوَكَالَةِ فِي النِّكَاحِ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧/

عليًا وَكُلَّ عَقِيلًا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَالَ: مَا قُضِيَ عَلَيْهِ  
فَعَلَيْ، وَمَا قُضِيَ لَهُ فَلِي<sup>(١)</sup>. وَوَكَّلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ عِنْدَ عُثْمَانَ وَقَالَ:  
إِنَّ لِلْخُصُومَةِ قُحْمًا<sup>(٢)</sup>. يَعْنِي مَهَالِكًا. وَهَذِهِ قَضَايَا فِي مَظَنَّةِ الشُّهُرَةِ، وَلَمْ  
تُتَكَرَّ، فَكَانَتْ إِجْمَاعًا. وَلَآنَ الْحَاجَّةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، بَأَن يَكُونَ لَهُ حَقٌّ،  
أَوْ<sup>(٣)</sup> يُدْعَى عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يُحْسِنُ الْخُصُومَةَ، أَوْ لَا يُحِبُّ حُضُورَهَا. وَيَجُوزُ  
التَّوَكُّلُ فِي الْإِفْرَارِ؛ لِأَنَّهُ إِبْتِاثٌ حَقٌّ، فَأُشْبِهَ الْبَيْعَ. وَيَجُوزُ فِي إِبْتِاثِ  
الْقِصَاصِ وَحْدَ الْقَذْفِ، وَاسْتِيفَائِهِمَا فِي حَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ وَغَيْبَتِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ  
أَدِيمِيٌّ، أَشْبَهَ الْمَالَ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَجُوزُ اسْتِيفَاؤُهُمَا فِي غَيْبَتِهِ.  
وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> يَجُوزُ أَنْ يَغْفَرَ الْمُوَكَّلُ، فَيَكُونَ ذَلِكَ شُبْهَةً.

وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَالِيَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ  
عُمَّالَهُ لِقَبْضِ الصَّدَقَاتِ وَتَفْرِيقِهَا. وَفِي إِبْتِاثِ الْحُدُودِ وَاسْتِيفَائِهَا؛ لِأَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاعْدُ يَا أُتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ  
فَارْجُمُهَا». «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»<sup>(٦)</sup>. وَلَا تَجُوزُ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ٢٩٩/٧. والإمام زيد في مسنده ٢٥٨.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة. في الموضع السابق. وأبو عبيد، في: غريب الحديث ٤٥١/٣.  
والبيهقي، في: السنن الكبرى ٨١/٦.

(٣ - ٣) في س ١، ب: «عليه»، وفي م: «يدعيه».

(٤) في م: «بأنه».

(٥ - ٥) سقط من: س ٢، م.

والحديث أخرجه البخاري، في: باب الوكالة في الحدود، من كتاب الوكالة، وفي: باب  
إذا اصطلحوا على جور فالصلح مردود، من كتاب الصلح، وفي: باب الشروط التي لا تحل في  
الحدود، من كتاب الشروط، وفي: باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه، من  
كتاب الحدود، وفي: باب كيف كان يمين النبي ﷺ، من كتاب الأيمان، وفي: باب =

فَعَلُّهَا بِيَدِنِهِ ، فَلَا تَحْصُلُ مِنْ فَعَلٍ غَيْرِهِ إِلَّا فِي الْحَجِّ ؛ لِمَا سَبَقَ فِي بَابِهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَلَا تَجُوزُ فِي الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ الْحَالِيفِ ، فَلَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، وَلَا فِي الْإِيلَاءِ ، وَاللَّعَانِ ، وَالْقَسَامَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانٌ ، وَلَا فِي الشَّهَادَةِ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي مُشَاهَدَتِهِ ، وَلَا فِي الْاِغْتِنَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْحُضُورِ ، فَإِذَا حَضَرَ النَّائِبُ كَانَ السَّهْمُ لَهُ ، وَلَا فِي الْاِئْتِقَاطِ ؛ لِأَنَّهُ بِأَخْذِهِ يَصِيرُ لِلتَّقِطَةِ .

**فصل :** [ ١٨١ ط ] وَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ فِي شَيْءٍ مِّنْ <sup>(٢)</sup> لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ <sup>(٤)</sup> بِنَفْسِهِ ، فَبِنَائِبِهِ أَوْلَى ، فَلَا يَصِحُّ تَوَكُّيلُ

= الاعتراف بالزنى ، وباب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنى ... من كتاب الحدود ، وفي : باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور ، من كتاب الأحكام ، وفي : باب ما جاء في إجازة خير الواحد ، من كتاب الآحاد . صحيح البخارى ٣/ ١٣٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٤٦/ ٨ ، ١٦١ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٩٤/ ٩ ، ١١٠ . ومسلم ، فى : باب من اعترف على نفسه بالزنى ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣/ ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى درء الحد عن المعترف إذا رجع ، وفى : باب ما جاء فى الرجم على الثيب ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٦/ ٢٠٣ ، ٢٠٥ . والنسائى ، فى : باب صون النساء عن مجلس الحكم ، من كتاب آداب القضاة . المجتبى ٨/ ٢١١ . وابن ماجه ، فى : باب حد الزنى ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢/ ٨٥٢ . والدارمى ، فى : باب الاعتراف فى الزنى ، من كتاب الحدود . سنن الدارمى ٢/ ١٧٧ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الرجم ، من كتاب الحدود . الموطأ ٢/ ٨٢٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ١١٥ ، ١١٦ .

(١) انظر ما تقدم فى ٣١٤/ ٢ .

(٢) فى س ٢ ، م : « بما » .

(٣) سقط من : م .

(٤) بعده فى الأصل : « فيه » .

طِفْلٍ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا سَفِيهٍ ؛ لذلك ، وَلَا تَوْكِيلُ الْمَرْأَةِ فِي النِّكَاحِ ، وَلَا الْفَاسِقِ فِي تَزْوِيجِ ابْنَتِهِ ، وَلَا الْمُسْلِمِ لِدُمِّي فِي شِرَاءِ خَمِيرٍ ؛ لذلك . فَأَمَّا مَنْ يَتَصَرَّفُ بِالْإِذْنِ ؛ كَالْعَبْدِ ، وَالصَّبِيِّ ، وَالْوَكِيلِ ، فَإِنْ أُذِنَ لَهُمْ فِي التَّوْكِيلِ ، جَازَ ، وَإِنْ نَهَوْا عَنْهُ ، لَمْ يَجْزُ ، وَإِنْ أُطْلِقَ لَهُمُ الْإِذْنُ ، فَلَهُمُ التَّوْكِيلُ فِيمَا لَا يَتَوَلَّوْنَ مِثْلَهُ بِأَنْفُسِهِمْ ، أَوْ يَعْرِضُونَ عَنْهُ لِكَثْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ تَفْوِيضَهُ إِلَيْهِمْ مَعَ الْعِلْمِ بِهَذَا إِذْنٌ فِي التَّوْكِيلِ . وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ لَهُمُ التَّوْكِيلُ ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَصَرَّفُونَ بِالْإِذْنِ ، فَاخْتَصَّ بِمَا أُذِنَ فِيهِ ، وَلَمْ يُؤَذَّنْ فِي التَّوْكِيلِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ التَّصَرُّفَ بِأَنْفُسِهِمْ ، فَمَلَكُوهُ بَنَائِبِهِمْ ، كَالْمَالِكِ الرَّشِيدِ . فَإِنْ قَالَ لَوَكِيلِهِ : اصْنَعْ مَا شِئْتَ . مَلَكَ التَّوْكِيلُ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَشَاءُ . وَوَلِيُّ الْيَتِيمِ كَالْوَكِيلِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ . وَيَمْلِكُ الْوَلِيُّ فِي النِّكَاحِ التَّوْكِيلَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهَا ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ إِذْنُهَا فِي تَوْكِيلِهِ ، كَالْأَبِ . وَخَرَجَ الْقَاضِي غَيْرَ<sup>(١)</sup> وَلَايَةِ الْإِجْبَارِ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْوَكِيلِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ .

فصل : وَمَنْ مَلَكَ التَّصَرُّفَ لِنَفْسِهِ ، جَازَ لَهُ<sup>(١)</sup> أَنْ يَتَوَكَّلَ فِيهِ ، وَمَنْ لَا فَلَ ، فَيَجُوزُ تَوْكِيلُ الْفَاسِقِ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْإِجَابِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجُوزُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَكِيلًا فِي إِجَابِهِ لَا يَكُونُ وَكِيلًا فِي قَبُولِهِ ، كَالْمَرْأَةِ . وَيَجُوزُ تَوْكِيلُ الْمَرْأَةِ فِي الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ تَوْكِيلُهَا فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا ،

(١) سقط من : م .

فجاز في غيرها . ولا يجوز للعبد والمكاتب التوكيل إلا بإذن سيدهما ، ولا الصبي إلا بإذن وليه ، وإن كان مأذونا له في التجارة ؛ لأن التوكيل ليس من التجارة ، فلا يحصل الإذن <sup>(١)</sup> فيه <sup>(٢)</sup> بالإذن فيها <sup>(٣)</sup> .

**فصل : وتصح الوكالة بكل لفظ دل على الإذن ، وبكل قول أو فعل دل على القبول ، مثل أن يأذن له في بيع شيء فيبيعه . ويجوز القبول على الفور والترجيح ، نحو أن يتلعه أن فلانا وكله منذ عام ، فيقول : قبلت . لأنه إذن في التصرف ، فجاز ذلك منه ، كالإذن في الطعام . ويجوز تعليقها على شرط ، نحو أن يقول : إذا قديم الحاج ، فأنت وكيلي في كذا ، أو : فيع <sup>(٤)</sup> ثوبي .**

**فصل : ولا تصح إلا في تصرف معلوم ، فإن وكله في كل كثير وقليل ، لم يصح ؛ لأنه يدخل فيه كل شيء ، فيعظم الغرر . وإن <sup>(٥)</sup> وكله في بيع ماله كله ، أو ما شاء منه ، أو قبض ديونه كلها ، أو الإبراء منها ، أو ما شاء منها ، صح ؛ لأنه يعرف ماله ودينه ، فيعرف أقصى ما يبيع ويقبض ، فيقل الغرر . وإن قال : اشتري ما شئت . أو : عبدا بما شئت . فقال أبو الخطاب : لا يصح حتى يذكر <sup>(٥)</sup> البيع وقدّر الثمن ؛ لأن ما يمكن**

(١ - ١) سقط من : الأصل ، س ٢ ، ف .

(٢) بعده في م : « إلا » .

(٣) في م : « بيع » .

(٤) بعده في م : « كان » .

(٥) في م : « يعرف » .

شِراؤه يَكْثُرُ، فَيَكْثُرُ الْغَرَرُ، وَإِنْ قَدَّرَ لَهُ أَكْثَرَ الثَّمَنِ وَأَقْلَهُ، صَحَّ؛ لِأَنَّهُ يَقِلُّ الْغَرَرُ. وَقَالَ الْقَاضِي: إِذَا ذَكَرَ النَّوْعَ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ أَذِنَ فِي أَغْلَاهُ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ قَالَ: مَا اشْتَرَيْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ بَيْنَنَا. أَنَّ هَذَا جَائِزٌ، وَأَعْجَبَهُ. وَهَذَا تَوْكِيلٌ فِي شِرَاءِ كُلِّ شَيْءٍ، وَلِأَنَّهُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ، فَجَازٌ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، كَالِإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ.

[١٨٢] فصل: وَلَا يَمْلِكُ مِنَ التَّصَرُّفِ إِلَّا مَا يَقْتَضِيهِ إِذْنُ الْمُوَكَّلِ نُطْقًا أَوْ عُرْفًا؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ بِالِإِذْنِ، فَاخْتَصَّ مَا تَنَاوَلَهُ الْإِذْنُ. فَإِذَا وَكَّلَهُ فِي الْخُصُومَةِ، لَمْ يَمْلِكِ الْإِفْرَارَ وَلَا الْإِبْرَاءَ وَلَا الصُّلْحَ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ لَا يَقْتَضِي شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي تَثْبِيْتِ حَقٍّ، لَمْ يَمْلِكِ قَبْضَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ التَّنْطِقُ وَلَا الْعُرْفُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَرْضَى لِلتَّثْبِيْتِ مَنْ لَا يَأْمَنُهُ فِي الْقَبْضِ. وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الْقَبْضِ، فَهَلْ يَمْلِكُ تَثْبِيْتَهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقُ الْقَبْضِ، فَكَانَ التَّوْكِيلُ فِي الْقَبْضِ تَوْكِيلًا فِيهِ. وَالثَّانِي، لَا يَمْلِكُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي التِّي قَبْلَهَا. وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ، لَمْ يَمْلِكِ الْإِبْرَاءَ مِنْ ثَمَنِهِ، وَيَمْلِكُ تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَتَنَاوَلُهُ، وَلِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْعَقْدِ وَحُقُوقِهِ، وَلَا يُتَّهَمُ فِيهِ، وَلَا يَمْلِكُ قَبْضَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَتَنَاوَلُهُ، وَقَدْ يَرْضَى لِلْبَيْعِ مَنْ لَا يَرْضَاهُ لِلْقَبْضِ، إِلَّا أَنْ تَقْتَضِيهِ الْحَالُ، بِأَنْ يَكُونَ بَحِيْثٌ لَوْ تَرَكَه ضَاع.

فصل: فَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ فِي وَقْتٍ، لَمْ يَمْلِكْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَصُّ غَرَضَهُ بِهِ فِي زَمَنِ لِحَاجَتِهِ فِيهِ. وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِهِ لِرَجُلٍ، لَمْ يَمْلِكْ بَيْعَهُ لغيرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ نَفْعَهُ، أَوْ نَفْعَ الْمَبِيعِ بِإِصَالِهِ إِلَيْهِ. وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي



يَبِيعُهُ فِي مَكَانِ الثَّمَنِ فِيهِ أَكْثَرُ أَوْ أَوْجُودُ، لَمْ يَمْلِكْهُ <sup>(١)</sup> فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup>  
يُقَوِّثُ غَرْضَهُ . وَإِنْ تَسَاوَتْ الْأَمْكِنَةُ ، أَوْ قَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ ، مَلَكَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ  
الْعَرَضَ فِيهِمَا وَاحِدٌ ، فَالْإِذْنُ فِي أَحَدِهِمَا إِذْنٌ فِي الْآخَرِ . وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ  
فَاسِدٍ ، لَمْ يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَنِّهِيَ عَنْهُ ، وَلَا يَمْلِكُ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ  
فِيهِ . وَإِنْ قَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ فِي الْبَيْعِ ، لَمْ يَمْلِكِ الْبَيْعَ بِأَقْلٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ  
فِيهِ نُطْقًا وَلَا عُرْفًا ، وَيَمْلِكُ الْبَيْعَ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ ، سَوَاءً كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ جِنْسِ  
الثَّمَنِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِيهِ عُرْفًا ؛ لِأَنَّهُ تَنَفَّعَهُ <sup>(٣)</sup> وَلَا تَضَرُّهُ . وَإِنْ بَاعَ  
بَعْضَهُ بِدُونِ ثَمَنِ جَمِيعِهِ ، لَمْ يَجْزُ ، وَإِنْ بَاعَهُ بِجَمِيعِهِ ، صَحَّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ،  
وَلَهُ يَبِيعُ بَاقِيَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذْنٌ فِيهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ غَرْضُهُ بِبَيْعِ  
بَعْضِهِ ، فَلَا يَبْقَى الْإِذْنُ فِي بَاقِيهِ . وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ ، لَمْ يَمْلِكِ شِرَاءَ  
بَعْضِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَقْتَضِيهِ . وَإِنْ قَالَ لَهُ : بِعْهُ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ . فَبَاعَهُ بِعَرَضٍ  
يُسَاوِي أَكْثَرَ مِنْهَا ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ نُطْقًا وَلَا عُرْفًا . وَإِنْ بَاعَهُ  
بِمِائَةِ دِينَارٍ ، أَوْ بِتِسْعِينَ دِرْهَمًا وَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا  
يَنْفُذُ ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَهُ فِي الْجِنْسِ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَالثَّانِي ، يَنْفُذُ ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ  
فِيهِ عُرْفًا ، لِأَنَّهُ يَرُوضِي الدِّينَارَ مَكَانَ الدَّرْهَمِ عُرْفًا . وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبِيدٍ  
أَوْ شِرَائِهِمْ ، مَلَكَ ذَلِكَ صَفْقَةً وَاحِدَةً وَصَفَقَاتٍ ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ جَارٍ بِكِلَا  
الْأَمْرَيْنِ . وَإِنْ أَمَرَهُ بِصَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ ، لَمْ يَمْلِكِ التَّفْرِيقَ . فَإِنْ اشْتَرَاهُمْ صَفْقَةً

(١) فِي ب : « يَمْلِكُ بَيْعَهُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « قَدْ » .

(٣) فِي م : « مَنْفَعَةٌ » .

واحدة من رَجُلَيْنِ ، جاز ؛ لأنَّ الصَّفْقَةَ مِنْ جِهَتِهِ وَاحِدَةٌ .

فصل : وإن وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ وَأُطْلِقَ ، لَمْ يَمْلِكِ الْبَيْعَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ؛  
لأنَّ إِذْنَهُ تَقْيِيدٌ بِذَلِكَ عُرْفًا ، لَكُونِ غَيْرِ ذَلِكَ تَضْيِيعًا لِمَالِهِ ، وَهُوَ لَا يَرْضَاهُ .  
وَلَوْ حَضَرَ مَنْ يَطْلُبُهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ، لَمْ يَجُزْ يَتَّعُهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ ؛ لِأَنَّهُ  
تَضْيِيعٌ لِمَالٍ أَمْكَنَ تَحْصِيلُهُ ، وَإِنْ بَاعَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ ، فَحَضَرَ مَنْ يَزِيدُ فِي مُدَّةِ  
الْخِيَارِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ مِنْهُيٌّ عَنْهَا ، وَلَا يَأْمُرُ رُجُوعَ  
صَاحِبِهَا عَنْهَا . فَإِنْ بَاعَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ بِأَقْلٍ مِمَّا قَدَّرَ لَهُ ، فَعَنَهُ ، الْبَيْعُ  
بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ [ ١٨٢ ط ] غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ . وَعَنَهُ ، يَصِحُّ ، وَيَضْمَنُ الْوَكِيلُ  
النَّقْصَ ؛ لِأَنَّهُ فَوْتُهُ ، وَيَصِحُّ الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ يُرْوَلُ بِالتَّضْمِينِ <sup>(١)</sup> . وَلَا عِزَّةَ  
بِمَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِهِ ، كَدِرْهُمْ فِي عَشْرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . وَهَلْ  
يَلْزَمُ الْوَكِيلَ جَمِيعُ النَّقْصِ أَمْ مَا بَيْنَ مَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِهِ وَمَا لَا يَتَغَابَنُونَ بِهِ ؟  
عَلَى وَجْهَيْنِ . وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ . فَحُكْمُهُ فِيهِ حُكْمُ  
الْأَجْنَبِيِّ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ .

فصل : وإن وَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ وَأُطْلِقَ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْتَرِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ  
الْمِثْلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ اشْتَرَى بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ، أَوْ أَقْلٍ مِمَّا قَدَّرَ لَهُ ، صَحَّ ؛  
لأنَّ مَأْذُونٌ فِيهِ عُرْفًا . فَإِنْ قَالَ : لَا تَشْتَرِهِ بِأَقْلٍ مِنْ مِائَةٍ . لَمْ يَمْلِكْ مُخَالَفَتَهُ ؛  
لأنَّ نَصَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى دَلَالَةِ الْعُرْفِ . <sup>(٢)</sup> وَإِنْ قَالَ : اشْتَرِهِ بِمِائَةٍ ، وَلَا تَشْتَرِهِ  
بِخَمْسِينَ . فَلَهُ شِرَاؤُهُ بِمَا فَوْقَ الْخَمْسِينَ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى دَلَالَةِ الْعُرْفِ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ

(١) بعده في الأصل : « وغيره » .

(٢ - ٣) سقط من : الأصل .

قال : اشترى لى عبداً - وصفه - بمائة . فاشتراه بدونها ، جاز ، وإن خالف الصفة ، لم يلزم الموكّل . وإن لم يصفه ، فاشترى عبداً يساوى مائة بأقل منها ، جاز ، وإن لم يساوى المائة ، لم يلزم الموكّل وإن ساوى ما اشتراه به ؛ لأنه خالف غرضه . وإن قال : اشترى لى شاةً بدينار . فاشترى شاتين تساوى إحداهما ديناراً ، صحّ ؛ لحديث غزوة<sup>(١)</sup> ، ولأنه ممثّل للأمر بإحدهما ، والثانية زيادة نفع . وإن لم تساوى ديناراً ، لم يصحّ . وإن باع الوكيل شاةً ، وبقيت التى تساوى ديناراً ، فظاهر كلام أحمد صحته ؛ لحديث غزوة ، ولأنه وفى بغرضه ، فأشبهه إذا زاد على ثمن المثل .

**فصل :** وإن وكله فى الشراء نسيئةً ، فاشترى نقداً ، لم يلزم الموكّل ؛ لأنه لم يؤذن له فيه . وإن وكله فى الشراء بنقدي ، فاشترى بنسيئة أكثر من ثمن النقد ، لم يجز ؛ لذلك ، وإن كان ممثّل ثمن النقد ، وكان فيه ضررٌ ، مثل أن يستضرّ بحفظ ثمنه ، فكذلك . وإن لم يستضرّ به ، لزمه ؛ لأنه زاده خيراً . وإن أذن له فى البيع<sup>(٢)</sup> بنقدي ، لم يملك بيعه نسيئةً ، وإن أذن له فى البيع نسيئةً ، فباع بنقدي ، فهى كمسألة الشراء سواء . وإن عيّن له نقداً ، لم يبيع إلا به ، وإن أطلق ، لم يبيع إلا بنقدي البلد ؛ لأن الإطلاق ينصرف إليه ، فإن كان فيه نقدان ، باع بأغلبهما<sup>(٣)</sup> . وإن قدر له أجلاً ، لم تجز الزيادة عليه ؛ لأنه لم يرض بها ، وإن أطلق الأجل ، جاز ، وحمل على

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٨ .

(٢) فى م : « المبيع » .

(٣) فى ف : « بأغلبهما » .

العُرفِ في مثله ؛ لأنَّ مُطْلَقَ الوَكَالَةِ يُحْمَلُ على المتعارفِ ، ولا يَمْلِكُ  
الوَكِيلُ في البيعِ والشِّراءِ شَرْطَ الخيارِ للعاقِدِ معه ؛ لأنَّه لا حَظَّ للموَكَّلِ  
فيه ، وله شَرْطُ الخيارِ لتنفِيسِهِ ولموَكَّلِهِ ؛ لأنَّه احتياطٌ له .

فصل : إذا قال : اشترِ لي بعينِ هذا الثمنِ <sup>(١)</sup> . فاشترى <sup>(٢)</sup> في ذِمَّتِهِ ، لم  
يَقَعْ للموَكَّلِ ؛ لأنَّه لم يَرَضَ بالتزامِ شيءٍ في ذِمَّتِهِ ، فلم يَجْزِ التِّزَامُ . وإن  
قال : اشترِ لي في ذِمَّتِكَ ، ثم انقُذَ هذا فيه . فاشترَاهُ بعَيْنِهِ ، صَحَّ للموَكَّلِ ؛  
لأنَّه أَمَرَهُ بِعَقْدٍ يَلْزِمُ به الثَّمَنُ مع بَقَاءِ الدِّينَارِ وتَلَفِهِ ، فَعَقَدَ له عَقْدًا لا يَلْزِمُهُ  
«مع تَلَفِهِ» <sup>(٣)</sup> ، فزادَهُ خَيْرًا . وَيَحْتَمِلُ أن لا يَصِحَّ ؛ لأنَّه أَرَادَ عَقْدًا لا يَنْطَلِقُ  
بِاسْتِحْقَاقِهِ ولا تَلَفِهِ ، فَفَوَّتَ ذلك . وإن أَطْلَقَ ، فله الأمران ؛ لأنَّ العُرفَ  
جارٍ بهما .

فصل : وإن وَكَّلَهُ في شِراءِ مَوْصُوفٍ ، لم يَجْزِ أن يَشْتَرِيَ مَعِيئًا ؛ لأنَّ  
إِطْلَاقَ البَيعِ يَفْتَضِي السَّلَامَةَ ، ولذلك يُرَدُّ بِالْعَيْبِ . فإن اشترى مَعِيئًا يَعْلَمُ  
عَيْنَهُ ، لم يَقَعْ للموَكَّلِ ؛ لأنَّه مُخَالِفٌ له ، وإن لم يَعْلَمْ <sup>(٤)</sup> ، فالبيعُ صَحِيحٌ ،  
كما لو اشترى لِنَفْسِهِ ، فإن [١٨٣ د] عِلِمُ الموَكَّلِ فَرَضِيٌّ به ، فليس للوَكِيلِ  
رَدُّه ؛ لأنَّ الرَّدَّ لِحَقِّهِ ، فَسَقَطَ بِرِضَاهُ ، ولِلوَكِيلِ الرَّدُّ قَبْلَ عِلْمِهِ ؛ لأنَّها ظُلَامَةٌ  
حَصَلَتْ بِعَقْدِهِ ، فَمَلَكَ دَفْعَهَا ، كَالْمُشْتَرِي لِنَفْسِهِ . ولا يَلْزِمُهُ التَّأْخِيرُ ؛ لأنَّه

(١) زيادة من : م .

(٢) بعده في م : «له» .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) بعده في م : «بالعيب» .

حَقٌّ تَعَجَّلَ لَهُ ، وَلَهُ أَنْ يَرْضَى بِهِ ، وَيُسْقِطَ خِيَارَهُ . فَإِذَا حَضَرَ الْمُؤَكَّلُ ،  
 فَرَضِيٌّ<sup>(١)</sup> ، اسْتَقَرَّ الْعَقْدُ . وَإِنْ اخْتَارَ الرَّدَّ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الشِّرَاءَ لَهُ ، وَلَمْ  
 يَرْضَ بِالْعَيْبِ . فَإِنْ أَنْكَرَ الْبَائِعُ كَوْنَ الشِّرَاءِ لِلْمُؤَكَّلِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وَيُرَدُّ  
 الْمَبِيعُ عَلَى الْوَكِيلِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ ابْتِنَاءُ الْمَعِيبِ ، وَمَنْعَهُ الرَّدَّ  
 لِرِضَاهُ بَعِيْهِ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْبَائِعِ ، وَلِلْمُشْتَرِي أَرْضُ  
 الْعَيْبِ ؛ لِأَنَّهُ فَاتَ الرَّدَّ بِهِ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ مِنَ الْبَائِعِ ، لَمْ  
 يَكُنْ الْوَكِيلُ ؛ لِأَنَّهُ أَلْزَمَهُ الْمَبِيعُ . وَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ : مُؤَكَّلَكَ قَدْ عَلِمَ بِالْعَيْبِ<sup>(٢)</sup>  
 فَرَضِيٌّ بِهِ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ ، مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ  
 عَدَمُهُ . فَإِنْ قَالَ : أَخَّرِ الرَّدَّ حَتَّى يَعْلَمَ مُؤَكَّلَكَ . لَمْ يَلْزَمَهُ التَّأْخِيرُ . فَإِنْ  
 أَخَّرَ ، وَقُلْنَا : الرَّدُّ عَلَى الْفَوْرِ . لَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
 يَرْضَ بِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْقُطَ لِتَرْكِهِ الرَّدَّ مَعَ إِمْكَانِهِ ، فَإِنْ رَدَّهُ ، فَقَالَ  
 الْمُؤَكَّلُ : قَدْ كُنْتُ رَضِيئْتُهُ مَعِيئًا . فَصَدَّقَهُ الْبَائِعُ ، انْتَبَى عَلَى غَزْلِ الْوَكِيلِ  
 قَبْلَ عِلْمِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا كَذَلِكَ . وَإِنْ أَنْكَرَهُ الْبَائِعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ  
 ذَلِكَ .

وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ عَيْتَهُ ، فَاشْتَرَاهُ ، فَوَجَدَهُ مَعِيئًا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛  
 أَحَدُهُمَا ، يَمْلِكُ الرَّدَّ ؛ لِأَنَّهُ مَعِيْبٌ لَمْ يَرْضَ بِهِ الْعَاقِدُ . وَالثَّانِي ، لَا يَمْلِكُهُ  
 بغيرِ رِضَا الْمُؤَكَّلِ ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ نَظَرَهُ وَاجْتِهَادَهُ بِالتَّعْيِينِ . فَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُهُ .  
 فَحُكْمُهُ حُكْمُ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ .

(١) بعده في م : « به » .

(٢) في الأصل : « البيع » .

**فصل :** إذا وَكَّلَه في قَبْضِ حَقِّهِ مِنْ زَيْدٍ ، فمات زَيْدٌ ، لم يَمْلِكِ الْقَبْضُ مِنْ وَاثِرِهِ ؛ لَأَنَّهُ لم يَتَنَاوَلْهُ إِذْ نُطِقَ ؛ لَأَنَّهُمْ <sup>(١)</sup> غَيْرُهُ ، ولا عُرُفًا ؛ لَأَنَّهُ قد يَرْضَى بقاء حَقِّهِ عِنْدَهُمْ دُونَهُ . وإن قال : أَقْبَضَ حَقِّي الذِي قَبْلَ زَيْدٍ . فله الْقَبْضُ مِنْ وَاثِرِهِ ؛ لَأَنَّ لَفْظَهُ يَتَنَاوَلُ قَبْضَ الْحَقِّ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْمَقْبُوضِ مِنْهُ . وإن وَكَّلَ وَكَيْلَيْنِ فِي تَصَرُّفٍ ، لم يَكُنْ لأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ بِهِ ؛ لَأَنَّهُ لم يَرْضَ بِأَحَدِهِمَا .

وإن وَكَّلَه في قَضَاءِ دَيْنٍ ، تَقَيَّدَ بِالْإِشْهَادِ ؛ لَأَنَّهُ لا يَخْصُلُ الْاِخْتِيَاظُ إِلَّا بِهِ ، فإن قَضَاهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ، فَأَنْكَرَ الْغَرِيمُ ، ضَمِنَ لِتَقْرِيطِهِ . وإن أَشْهَدَ بَيِّنَةً عَادِلَةً ، فماتت أو غابت ، لم يَضْمَنْ ؛ لَأَنَّهُ لا تَقْرِيطُ مِنْهُ . وإن قَضَاهُ بِخَضْرَاءِ الْمُوَكَّلِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَضْمَنْ ؛ لَأَنَّهُ تَرَكَ التَّحْقِظَ . والثاني ، لا يَضْمَنْ ؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ حَاضِرًا ، فَهُوَ التَّارِكُ لِلتَّحْقِظِ . وإن قَضَاهُ بِبَيِّنَةٍ مُخْتَلَفٍ فِيهَا ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَضْمَنْ ؛ لَأَنَّهُ تَرَكَ التَّحْقِظَ . والثاني ، لا يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهَا بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ ، أُشْبِهَتْ الْمَجْمَعِ عَلَيْهَا .

**فصل :** إذا اشْتَرَى لِمُوَكَّلِهِ ، ثَبَتَ الْمِلْكُ لِلْمُوَكَّلِ ؛ لَأَنَّهُ قَبْلَ الْعَقْدِ لَغَيْرِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَنْتَقِلَ الْمِلْكُ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ ، كما لو تزَوَّجَ لغيرِهِ ، وَيُثْبِتُ الثَّمَنُ فِي ذِمَّتِهِ أَصْلًا ، وفي ذِمَّةِ الْوَكِيلِ تَبَعًا . وللْبَائِعِ <sup>(٢)</sup> مُطَابَقَةُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، كَالضَّمَانِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وفي الْآخَرِ ، لا يُثْبِتُ إِلَّا فِي ذِمَّةِ

(١) فِي م : «لأنه» .

(٢) فِي ف : «للمالك» .

المُوَكَّلِ ، وليس له مُطالبةٌ غيره . فإن دَفَعَ الثَّمَنَ فَوَجَدَ به البائعُ عَيْبًا ، فَرَدَّه على الوَكِيلِ ، فَتَلَفَ في يَدِهِ ، فلا شَيْءَ عليه ؛ لأنَّه أَمِينٌ ، وللبائعِ <sup>(١)</sup> المطالبةُ بالثَّمَنِ ؛ لأنَّه دَيِّنَ له ، فأشْبَهَ سائرَ دُيُونِهِ ، ولِلوَكِيلِ المطالبةُ به ؛ لأنَّه نائِبٌ للمالكِ فيه .

**فصل :** والوكالةُ عَقْدٌ جائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، لكلِّ واحدٍ منهما فسخُها ؛ لأنَّه إِذْنٌ في التَّصَرُّفِ ، فمَلَكَ كُلُّ واحدٍ [ ١٨٣ ط ] منهما إِبْطَالَه ، كالإِذْنِ في أَكْلِ طَعَامِهِ . وإن أَدِنَ لوَكِيلُهُ في تَوَكِيلِهِ آخَرَ ، فهما وَكِيلَانِ لِلْمُوَكَّلِ ، لا يَنْعَزِلُ أَحَدُهُما بَعْزِلِ الْآخَرِ ، ولا يَمْلِكُ الْأَوَّلُ عَزْلَ الثَّانِي ؛ لأنَّه ليس بِوَكِيلِهِ . وإن أَدِنَ له في تَوَكِيلِهِ عن نَفْسِهِ ، فَالثَّانِي وَكِيلُ الوَكِيلِ ، يَنْعَزِلُ بِإِطْلَانِ <sup>(٢)</sup> وَكَالَةِ الْأَوَّلِ وَعَزْلِهِ له <sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّه فَرَعُهُ ، فثَبَّتَ فِيهِ ذَلِكَ ، كالوَكِيلِ مع مُوَكَّلِهِ . ولِلْمُوَكَّلِ عَزْلُهُ وَحْدَهُ ؛ لأنَّه مُتَّصِرِفٌ له ، فمَلَكَ عَزْلَهُ ، كَالأَوَّلِ .

**فصل :** وإن خَرَجَ المُوَكَّلُ عن أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ ؛ لِمَوْتِ ، أو جُنُونِ ، أو حَجَرٍ ، أو فِسْقٍ في وِلَايَةِ النِّكَاحِ ، بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ ؛ لأنَّه فَرَعُهُ ، فَيَرْوُلُ بِزَوَالِ أَصْلِهِ . فإن وُجِدَ ذَلِكَ ، أو عَزَلَ الوَكِيلُ ، فهل يَنْعَزِلُ قَبْلَ عِلْمِهِ ؟ فيه رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَنْعَزِلُ ؛ لأنَّه رَفَعَ عَقْدَ لا يَفْتَقِرُ إِلَى رِضَاهِ ، فلم يَفْتَقِرْ إِلَى عِلْمِهِ ، كَالطَّلَاقِ . والثَّانِيَةُ ، لا يَنْعَزِلُ ؛ لأنَّه أَمْرٌ ، فلا يَسْقُطُ قَبْلَ عِلْمِهِ

(١) في س ٢ : « للموكل » .

(٢) في م : « به لأنه » .

(٣) سقط من : الأصل .

بالتَّهْيِ ، كَأَمْرِ الشَّارِعِ . وَإِنْ أْزَالَ الْمُؤَكَّلُ مِلْكَهُ عَمَّا وَكَّلَهُ فِيهِ ، بِإِغْتَاقٍ ، أَوْ بَيْعٍ ، أَوْ طَلَاقٍ الَّتِي وَكَّلَهُ فِي طَلَاقِهَا ، بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ مَحَلِّيَّتَهُ . وَإِنْ وَطِئَ الزَّوْجَةَ ، أَوْ دَبَّرَ الْعَبْدَ أَوْ كَاتَبَهُ ، بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى رُجُوعِهِ ؛ إِذْ لَا يَجْتَمِعُ مَقْصُودُ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ مَعَ الْبَيْعِ ، وَالْوَطْءِ يَدُلُّ عَلَى رَغْبَتِهِ فِي زَوْجَتِهِ . وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الشَّرَاءِ بِدَيْنَارٍ ، فَتَلَفَ ، بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ ، فَإِنْ تَلَفَ بِتَقْرِيطٍ فَعَرِمَهُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ ، لَمْ يَمْلِكِ الشَّرَاءَ بِنَدَلِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَكَالََةَ بَطَلَتْ بِتَلَفِهِ .

**فصل : ولا تبطل بالتَّوْمِ ، والشُّكْرِ ، والإِغْمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْبِتُ<sup>(١)</sup>**  
الْوِلَايَةَ عَلَيْهِ ، وَلَا بِالرَّدِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَمْنَعُ ائْتِدَاءَ وَكَالَتِهِ ، فَلَا تَمْنَعُ اسْتِدَامَتَهَا ، وَلَا بِاللَّعْدَى فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ ، كَلْبِسِ الثَّوْبَ ، وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ يَتَضَمَّنُ أَمَانَةً وَتَصَرُّفًا ، فَإِذَا بَطَلَتِ الْأَمَانَةُ ، بَقِيَ التَّصَرُّفُ ، كَالرَّهْنِ الْمُتَضَمِّنِ وَثِيقَةً وَأَمَانَةً . وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدٍ ، ثُمَّ بَاعَهُ الْمَالِكُ بَيْعًا فَايْسِدًا ، لَمْ تَبْطُلِ الْوَكَالَةُ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ فِيهِ لَمْ يَزُلْ ، وَلَا يَحُولُ إِلَى الزَّوَالِ . وَإِنْ وَكَّلَ زَوْجَتَهُ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا ، لَمْ تَنْعَزِلْ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يُنَافِي الْوَكَالََةَ ، وَلَا يَمْنَعُ ائْتِدَاءَهَا . وَإِنْ وَكَّلَ عَبْدَهُ ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ ، أَوْ بَاعَهُ ، فَكَذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ<sup>(٢)</sup> يَنْعَزِلَ ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ لِعَبْدِهِ اسْتِخْدَامًا ، وَلَيْسَ بِتَوْكِيلٍ فِي الْحَقِيقَةِ .

**فصل : ويجوزُ التَّوْكِيلُ بِجُعْلِ ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ لغيرِهِ لَا يُلْزَمُهُ ، فَجَازُ**

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « تثبت » .

(٣) سقط من : الأصل .



أَخَذَ الْعَوَضَ عَنْهُ<sup>(١)</sup>، كَرَدَ الْآبِي. وَإِذَا وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ بِجُعْلٍ، فَبَاعَ، اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَتَحَقَّقُ قَبْلَ قَبْضِهِ. فَإِنْ قَالَ فِي التَّوَكُّيلِ: فَإِذَا سَلَّمْتُ إِلَيَّ الثَّمَنَ، فَلَكَ كَذَا. وَقَفَ اسْتِحْقَاقُهُ عَلَى التَّسْلِيمِ إِلَيْهِ؛ لِاسْتِثْرَاطِهِ إِيَّاهُ. وَإِنْ قَالَ: يَبِعُ هَذَا بَعَشْرَةَ، فَمَا زَادَ<sup>(٢)</sup> فَهُوَ لَكَ<sup>(٣)</sup>. صَحَّ، وَلَهُ الزِّيَادَةُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وليس للتوكيل في بيع شيء يبيعه لنفسه، ولا للتوكيل في<sup>(٥)</sup> الشراء أن يشتري من نفسه؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ فِي الْعَقْدِ أَنْ يَعْقِدَ مَعَ غَيْرِهِ، فَحِمِلَ التَّوَكُّيلُ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ تَلَحُّقُهُ تَهْمَةً وَيَتَنَافَى الْغَرَضَانِ، فَلَمْ يَجُزْ، كَمَا لَوْ نَهَا. وَعَنْهُ، يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ امْتَثَلَ أَمْرَهُ، وَحَصَلَ غَرَضُهُ، [١٨٤] فَصَحَّ، كَمَا لَوْ بَاعَ أَجْنَبِيًّا. وَإِنَّمَا يَصِحُّ بِشَرْطِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَبْلَغِ ثَمَنِهِ فِي النَّدَاءِ، وَيَتَوَلَّى النَّدَاءَ غَيْرُهُ؛ لِتَنْتَفِيِ الثَّهْمَةِ. قَالَ الْقَاضِي: وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُشْتَرَطَ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي بَيْعِهِ لَوَكِيلِهِ، أَوْ طِفْلٍ يَلِي عَلَيْهِ، أَوْ وَلَدِهِ، أَوْ وَالِدِهِ، أَوْ مُكَاتِبِهِ، أَوْ تَزْوِيجِهِ لِابْنَتِهِ إِذَا وَكَّلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُتَّهَمُ فِي حَقِّهِمْ، وَيَتْرُكُ الْاسْتِقْصَاءَ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ فِي هَذَا، جَازَ؛ لِانْتِفَاءِ الثَّهْمَةِ مَعَ صَرِيحِ الْإِذْنِ. وَإِنْ وَكَّلَهُ رَجُلٌ فِي بَيْعِ عَبْدِهِ، وَوَكَّلَهُ آخَرُ فِي شِرَائِهِ، فَلَهُ أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ، كَمَا يَجُوزُ لِلْأَبِ ذَلِكَ فِي حَقِّ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ.

(١) فِي ف: «عَلَيْهِ».

(٢ - ٢) فِي م: «فَلَكَ».

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٢٣٤/٨. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمَصْنَفِ ١٠٥/٦.

وَالْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٢١/٦.

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «يَبِعُ».

**فصل :** فإذا وَكَّلَ عَبْدًا فِي شِرَاءِ عَبْدٍ مِنْ سَيِّدِهِ ، جاز ؛ لأنه يجوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهِ ، فجاز منه ، كالأَجْنَبِيِّ . وإنَّ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ نَفْسِهِ ، جاز ؛ لأنه يجوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ غَيْرَهُ ، فجاز أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ ، كالأَجْنَبِيِّ . فإن قال السَّيِّدُ : ما اشْتَرَيْتَ نَفْسَكَ إِلَّا لِنَفْسِكَ . عتق ؛ لإِقْرَارِ سَيِّدِهِ بِخُرُوجِهِ ، والقولُ قولُ السَّيِّدِ فِي الثَّمَنِ ؛ لأنَّ الظاهرَ مَنْ باشَرَ العَقْدَ أَنَّهُ لَهُ . ولو وَكَّلَهُ سَيِّدُهُ فِي إِعْتاقِ نَفْسِهِ ، أو وَكَّلَ غَرِيمَهُ فِي إِبْرَاءِ نَفْسِهِ ، صحَّ ؛ لأنه وَكَّلَهُ فِي إِسْقَاطِ حَقِّ نَفْسِهِ ، فجاز ، كَتَوْكِيلِ الزَّوْجَةِ فِي طَلَاقِهَا . وإنَّ وَكَّلَ غَرِيمَهُ فِي إِبْرَاءِ غُرْمَائِهِ ، لم يَمْلِكْ إِبْرَاءَ نَفْسِهِ ، كما لو وَكَّلَهُ فِي حَبْسِهِمْ ، لم يَمْلِكْ حَبْسَ نَفْسِهِ .

وإنَّ وَكَّلَهُ فِي تَفْرِيقَةِ صَدَقَتِهِ ، لم يَمْلِكْ صَرْفَهَا إِلَى نَفْسِهِ ؛ لأنه مأمورٌ بإِعْطَاءِ غَيْرِهِ . قال أَصْحَابُنَا : ولا يَمْلِكُ إِعْطَاءَ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ ؛ لأنَّهُمْ كَنَفْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ جَوَازَ ذَلِكَ ؛ لأنَّ لَفْظَهُ يَعْهُمُ ، ولا قَرِينَةٌ تُخْرِجُهُمْ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** والوَكِيلُ أَمِينٌ لا ضَمَانَ عَلَيْهِ فيما تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، بِجُعْلٍ وَبِغَيْرِ جُعْلٍ ؛ لأنه نَائِبُ المَالِكِ ، أَشْبَهَ المودَعِ . والقولُ قَوْلُهُ فيما يَدَّعِيهِ مِنْ تَلَفٍ ، وَعَدَمِ تَفْرِيطٍ ، وَخِيَانَةٍ <sup>(٢)</sup> ؛ لذلك . والقولُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ إِنْ كَانَ مُتَطَوِّعًا ؛ لأنه قَبْضُ المَالِ لِنَفْعِ مَالِكِهِ ، فهو كالْمودَعِ . وإنَّ كَانَ بِجُعْلٍ ، ففيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لأنه أَمِينٌ ، أَشْبَهَ المودَعِ . والثاني ، لا يُقْبَلُ ؛ لأنه قَبْضُهُ لِنَفْعِ نَفْسِهِ ، أَشْبَهَ المُسْتَعِيرِ . وإن قال : يَبْعَثُ

(١) فِي س ٢ : « تَحْجِبُهُمْ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : « جَنَائَةٍ » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ١ .

وَقَبِضْتُ الثَّمَنَ، فَتَلَفَ فِي يَدَيَّ. ففِيهِ وَجْهَانِ، ذَكَرْنَاهُمَا فِي الرَّهْنِ.  
وإنِ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْوَكَالَةِ، فالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكِرُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ  
عَدَمُهَا. وإنِ اخْتَلَفَا فِي دَفْعِ الْمَالِ إِلَى الْوَكِيلِ، فالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِذَلِكَ، فَإِنْ  
أُنْكِرَهُ، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِهِ، ثُمَّ ادَّعَى تَلْفَهُ أَوْ رَدَّهُ، لَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّ خِيَانَتَهُ<sup>(١)</sup>  
ثَبَّتَتْ بِجَحْدِهِ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمَوْدَعِ. وإنِ أَقَامَ بَدْعُوَاهُ بَيِّنَةً، ففِيهِ  
وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهَا شَهِدَتْ بِمَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ لَثَبَتْ، فَقُبِلَتْ، كَمَا  
لَوْ لَمْ يُنْكِرْ. والثَّانِي، لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لَهَا<sup>(٢)</sup> بِجَحْدِهِ، فَإِنْ كَانَ  
جُحُودُهُ: إِنَّكَ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا. سَمِعَ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يُنْكِرْ [١٨٤ظ] الْقَبْضَ، فَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ: لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا. لِتَلْفِهِ أَوْ  
رَدِّهِ.

وإنِ اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْوَكَالَةِ، فقال: وَكَّلْتَنِي فِي بَيْعِ هَذَا. فقال: بَلْ  
فِي بَيْعِ هَذَا. أَوْ قَالَ: وَكَّلْتَنِي فِي بَيْعِهِ بِعِشْرِينَ. قَالَ: بَلْ بِثَلَاثِينَ. أَوْ  
قَالَ: وَكَّلْتَنِي فِي بَيْعِهِ نَسِيئَةً. قَالَ: بَلْ نَقْدًا. فالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ  
مُنْكِرٌ لِلْعَقْدِ الَّذِي يَدَّعِيهِ الْوَكِيلُ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَنْكَرَ أَصْلَ الْوَكَالَةِ، وَلِأَنَّهُمَا  
اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ قَوْلِ الْمُوَكَّلِ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ  
فِي صِفَةِ<sup>(٣)</sup> الطَّلَاقِ. وَنَصَّ أَحْمَدُ فِي الْمَضَارِبِ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ،  
وَالْوَكِيلُ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِي التَّصَرُّفِ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي صِفَتِهِ،

(١) فِي س ٢، ف: «جنايته».

(٢) فِي م: «بها».

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «أصل».

كما لو اختلفا في بيع الثوب المأذون في بيعه . وإن قال : اشتريت هذا لك بعشرة . قال : بل بخمسة . فالحكم فيه كذلك . وإن قال : اشتريت هذه الجارية لك بإذنك بعشرة . فأنكر الإذن في شرائها ، فالقول قول الموكل ، فيخلف ويتطّل البيع إن كان بعين المال ، ويؤدّ الجارية على البائع إن صدّق الوكيل في أنّه وكيل ، « وإن أنكر » أن<sup>(١)</sup> الشراء لغيره ، فالقول قوله ، وعلى الوكيل غرامة الثمن لموكله ، وتبقى الجارية في يده ، و<sup>(٢)</sup> لا تحيل له ؛ لأنها ليست ملكا له ، فإن أراد استخلاها ، اشتراها ممن هي له في الباطن ، فإن أتى ببيعها ، استحبّ للحاكم أن يوفّق به ، لبيعها إيّاها ، ولا يجبر ؛ لأنه عقد مرضاة ، فإن أتى فقد حصلت في يده لغيره ، وله في ذمة صاحبها ثمنها ، فأقرب الوجوه فيها أن يأذن الحاكم له في بيعها ، ويؤفّقه حقه من ثمنها ؛ لأنّ الحاكم باعها في وفاء دينه . فإن قال صاحبها : إن كانت لي ، فقد بعثتها بعشرين . فقال القاضي : لا يصح ؛ لأنه ينعّ معلق على شرط . ويحتمل أن يصح ؛ لأنّ هذا شرط واقع يعلّمانه ، فلا يضّرّ جعله شرطا ، كما لو قال : إن كانت جارية فقد بعثتها .

فصل : فإن قال : تزوّجت لك فلانة بإذنك . فصدّقته المرأة ، وأنكره ، فالقول قول المنكر ؛ لأنّ الأصل معه ، ولا يستخلف ؛ لأنّ الوكيل يدعى حقا لغيره . وإن ادّعت المرأة ، استخلف ؛ لأنها تدعى صداقها عليه ، فإن

(١ - ١) في الأصل : « أن يكون » .

(٢) سقط من : الأصل ، م .

(٣) سقط من : الأصل .

حَلَفَ ، بَرِيءٌ مِنَ الصَّدَاقِ ، وَلَمْ يَلْزِمِ الْوَكِيلَ ، "فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ" ؛ لِأَنَّ  
حُقُوقَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْمَوْكِّلِ ، فَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ ضَمِنَهُ لَهَا ، فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ  
بِهِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَيْسَ لَهَا نِكَاحٌ غَيْرُهُ ؛ لِاعْتِرَافِهَا أَنَّهَا زَوَّجَتْهُ ، فَتَوْخُّدُ بِإِقْرَارِهَا ، وَلَا  
يُكَلِّفُ الطَّلَاقَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْثُ فِي حَقِّهِ نِكَاحٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُكَلِّفَهُ لإِزَالَةِ  
الِاحْتِمَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ صِحَّةَ دَعْوَاهَا ، فَيَتَنَزَّلُ مَنَزِلَةَ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ . وَلَوْ  
مَاتَ أَحَدُهُمَا ، لَمْ يَرِثْهُ الْآخَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْثُ صِدْقُهَا <sup>(٣)</sup> فَتَرِثَ ، وَهُوَ  
[١٨٥و] يُنَكِّرُ أَنَّهَا زَوَّجَتْهُ ، فَلَا يَرِثُهَا .

(١ - ١) سقط من : م ، وفي الأصل : « في إحدى الروايتين » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « صداقها » .



## بَابُ الشَّرِكَةِ

يجوزُ عَقْدُ الشَّرِكَةِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ  
أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَإِذَا خَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا » . رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

وَتُكْرَهُ شَرِكَةُ الذَّمِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ يَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ ؛ لِمَا رَوَى  
الْخَلَّالُ <sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُشَارَكَةِ  
الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشِّرَاءَ وَالْبَيْعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ . وَلَأنَّهُ لَا يَأْمَنُ  
مُعَامَلَتَهُم بِالرِّبَا وَالْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ .

**فصل :** وَالشَّرِكَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْرُبٍ ؛ أَحَدُهَا ، شَرِكَةُ الْعِتَانِ ؛ وَهُوَ أَنْ  
يَشْتَرِكَ اثْنَانِ بِمَا لِيَهُمَا عَلَى أَنْ يَعْمَلَا فِيهِ <sup>(٣)</sup> بِأَبْدَانِهِمَا <sup>(٤)</sup> ، وَالرُّبْحُ بَيْنَهُمَا ، فَإِذَا  
صَحَّحَتْ ، فَمَا تَلَفَ مِنَ الْمَالَيْنِ ، فَهُوَ مِنْ صَمَانِهِمَا ، وَإِنْ خَسِرَا ، كَانَتْ

---

(١) فِي : بَابِ الشَّرِكَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَى أَبُو دَاوُدَ ٢/ ٢٢٩ . وَانْظُرِ التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ ٣ / ٤٩ .

(٢) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ مُوقِفًا عَلَيْهِمْ ، فِي : بَابِ مُشَارَكَةِ  
الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُصَنَّفُ ٩ / ٦ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ : « فِيهِمَا » .

(٤) فِي م : « بَيْنَهُمَا » .

الخسارة بينهما على قدر المائتين ؛ لأنهما صارَا كمال واحد في ربحه ،  
فكذلك في خسرانه <sup>(١)</sup> ، والربح بينهما على ما شرطاه ؛ لأنَّ العمل يُستحقُّ  
به الربح ، وقد يتفاضلان فيه ؛ لقوَّة أحدهما وحذقه ، فجاز أن يُجعل له  
حظٌّ من الربح ، كالمضارب .

فصل : وتصحُّ الشَّرِكَةُ على <sup>(٢)</sup> الدَّراهم والدَّنانير ؛ لأنَّهما أثمانُ  
البياعات ، وقيمُ الأموال <sup>(٣)</sup> . ولا تصحُّ بالعروض في إحدى الروايتين ؛ لأنَّ  
قيمة أحدهما رُبَّمَا تزيد قبل بيعه ، فيُشارِكُه الآخرُ في ثَماءِ العين التي هي <sup>(٤)</sup>  
ملكه . والثانية ، تصحُّ الشَّرِكَةُ بها ، ويُجعلُ رأسُ المالِ قيمتها وقتَ العقد ؛  
لأنَّ مقصودها نفوذُ تصرُّفهما في المالِ المشترك ، وكوْنُ ربحه بينهما ،  
وهذا ممكِنٌ في العروض . والحُكْمُ في النِّقْرة <sup>(٥)</sup> والمَغْشُوشِ والفُلُوسِ ،  
كالْحُكْمِ في العروض ؛ لأنَّ قيمتها تزيد وتُنْقُصُ ، فأشبهتِ العروض .

ولا تجوزُ الشَّرِكَةُ بمجهول ولا جزاف ؛ لأنَّه لا يُمكنُ الرجوعُ به عندَ  
المفاضلة ، ولا بدَّين ولا غائب ؛ لأنَّه ممَّا لا يجوزُ بيعه والتَّصرُّفُ فيه ، وهو  
مَقْصُودُ الشَّرِكَةِ .

فصل : وتجوزُ في المختلِفَيْنِ ، فيكونُ لأحدهما دنانيرٌ وللآخر <sup>(٦)</sup> دراهمُ ،

(١) في ب ، م : « خسارته » .

(٢) في م : « في » .

(٣) في س ٢ : « الأثمان » .

(٤) بعده في س ٢ : « في » .

(٥) النقرة : القطعة المذابة من الذهب والفضة .

(٦) في م : « الآخر » .



وَأَحَدُهُمَا صِحَاحُ وَالْآخِرِ مُكَسَّرَةٌ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا مِائَةٌ وَالْآخِرِ<sup>(١)</sup> مِائَتَانِ؛ لِأَنَّهُمَا أَثْمَانٌ، فَصَحَّتِ الشَّرِكَةُ بِهِمَا، كَالْمُتَّفِقَيْنِ. وَيَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِنْدَ الْمُفَاضَلَةِ بِمِثْلِ مَالِهِ. نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا أَثْمَانٌ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ بِمِثْلِهَا<sup>(٢)</sup>، كَالْمُتَّفِقَيْنِ.

وَيَجُوزُ الشَّرِكَةُ وَإِنْ لَمْ يَخْلُطَا الْمَالَيْنِ؛ لِأَنَّهُ [١٨٥ ط] يُقْصَدُ بِهَا كَوْنُ الرِّبْحِ بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يُشْتَرَطْ خَلْطُ الْمَالِ، كَالْمُضَارَبَةِ.

**فصل:** وَمَبْنَاهَا عَلَى الْوَكَالَةِ وَالْأَمَانَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِتَفْوِيزِ الْمَالِ إِلَى صَاحِبِهِ أَمْنَةً، وَبِإِذْنِهِ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ وَكُلِّهِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلُ فِي الْمَالَيْنِ بِحُكْمِ الْمِلْكِ فِي حِصَّتِهِ، وَالْوَكَالَةُ فِي حِصَّةِ شَرِيكِهِ. وَحُكْمُهَا<sup>(٣)</sup> فِي جَوَازِهَا<sup>(٤)</sup> وَانْفِسَاخِهَا<sup>(٥)</sup> حُكْمُ الْوَكَالَةِ؛ لِتَضَمُّنِهَا لِلْوَكَالَةِ. فَإِنْ عَزَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْضَ الْمَالُ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ<sup>(٦)</sup> ظَاهِرَ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ حَتَّى يَنْضَ، كَالْمُضَارِبِ إِذَا عَزَلَهُ رَبُّ الْمَالِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَنْعَزِلُ؛ لِأَنَّهَا وَكَالَةٌ، فَإِذَا عَزَلَهُ فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا الْبَيْعَ وَالْآخَرُ الْقِسْمَةَ، أُجِيبَ طَالِبُ الْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَدْرِكُ مَا يَحْصُلُ مِنَ الرِّبْحِ بِالْقِسْمَةِ، فَلَمْ يُجَبَزْ عَلَى الْبَيْعِ، بِخِلَافِ الْمُضَارِبِ. وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا

(١) فِي م: «الآخر».

(٢) فِي م: «فِي مِثْلِهَا».

(٣) فِي الْأَصْل: «وَحُكْمُهَا».

(٤) فِي الْأَصْل: «جَوَازُهَا».

(٥) فِي س ٢: «وَانْفِسَاخُهَا».

(٦) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

كَانَ الرِّبْحُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ ، فَإِنْ زَادَ رِبْحُ أَحَدِهِمَا عَنْ مَالِهِ ، لَمْ يَسْتَدْرِكْ رِبْحَهُ بِالْقِسْمَةِ ، فَيَتَعَيَّنُ الْبَيْعُ ، كَالْمُضَارَبَةِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا ، فَلَوَارِثُهُ إِمْتَامُ الشَّرِكَةِ ، فَيَأْذُنُ لِلشَّرِيكَ ، وَيَأْذُنُ لَهُ الشَّرِيكَ فِي التَّصَرُّفِ ؛ لِأَنَّ هَذَا إِمْتَامٌ لِلشَّرِكَةِ ، وَلَيْسَ بِإِيتِدَاءٍ لَهَا ، فَلَا تُغْتَبَرُ شُرُوطُهَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ رَبُّ الْمَالِ فِي الْمُضَارَبَةِ ، فَلَوَارِثُهُ إِمْتَامُهَا ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ . وَيَخْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ إِمْتَامُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَالُ نَاضِئًا ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ قَدْ بَطَلَ بِالْمَوْتِ ، وَهَذَا إِيتِدَاءٌ عَقْدٍ ، فَلَا يَجُوزُ بِالْعُرُوضِ . وَإِنْ مَاتَ عَامِلُ الْمُضَارَبَةِ ، لَمْ يَجْزِ إِمْتَامُهَا إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَجُوزُ إِيتِدَاؤُهَا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْلَفْ أَضْلًا يُنْتَى عَلَيْهِ . وَلَوْ كَانَ مَالُ الشَّرِكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ مُوَصًى بِهِ ، فَالْمُوصَى <sup>(٣)</sup> لَهُ كَالْوَارِثِ فِي هَذَا ، فَإِنْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لغير مُعَيَّنٍ ، كَالْفُقَرَاءِ ، فَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ <sup>(٤)</sup> الْإِذْنُ فِي التَّصَرُّفِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ دَفْعُهُ <sup>(٥)</sup> إِلَيْهِمْ .

**فصل :** وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ مُسَاوَمَةً وَمُرَابَحَةً وَتَوَلِيَّةً وَمُوَاضَعَةً ، وَيَقْبِضَ الْمَبِيعَ وَالثَّمَنَ ، وَيَقْبِضَهُمَا ، وَيُطَالِبَ بِالذَّيْنِ ، وَيُخَاصِمَ فِيهِ ، وَيُرَدُّ بِالْعَيْبِ فِي الْعَقْدِ الَّذِي وَلِيَهُ هُوَ أَوْ صَاحِبُهُ ، وَيُحِيلَ

---

(١) فِي ب : « كَالْمُضَارَبِ » .

(٢) فِي م : « إِيتِدَاؤُهَا » .

(٣) فِي س ٢ ، م : « وَالْمُوصَى » ، وَفِي الْأَصْلِ : « فَالْمُوصَى » .

(٤) فِي ب ، م : « لِلْمُوصَى » .

(٥) فِي م : « دَفْعُهَا » .

وَيَحْتَالَ، وَيَسْتَأْجِرَ، وَيَفْعَلَ كُلُّ مَا هُوَ مِنْ مَصْلَحَةِ التِّجَارَةِ بِمُطْلَقِ الشَّرِكَةِ؛ لَأَنَّ هَذَا عَادَةُ التُّجَّارِ، وَقَدْ أُذِنَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ.

وهل لأحدهما أَنْ يَبِيعَ نَسَاءً، أَوْ يُبْضِعَ، أَوْ يُودِعَ، أَوْ يُسَافِرَ بِالمَالِ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ؛ <sup>(١)</sup> إِحْدَاهُمَا، لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَادَةُ التُّجَّارِ، وَلَأَنَّ الْمَقْصُودَ الرِّبْحَ، وَهُوَ فِي هَذِهِ أَكْثَرُ. وَالْأُخْرَى، لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّ فِيهِ تَغْيِيرًا بِالمَالِ. وَهَلْ لَهُ التَّوَكُّيلُ؟ يُخْرِجُ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> فِي التَّوَكُّيلِ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلٌ. وَإِذَا وَكَّلَ أَحَدُهُمَا، فَلَاخِرَ عَزْلُهُ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُهُ.

وهل لَهُ أَنْ يَزْهَنَ وَيَزْتَهِنَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَهُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الرِّهْنَ يُرَادُّ لِلْإِقْيَاءِ، وَالْآزْتِهَانُ <sup>(٣)</sup> لِلْإِسْتِيفَاءِ، وَهُوَ يَمْلِكُهُمَا، فَيَمْلِكُ مَا يُرَادُّ لِهَمَا. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّ فِيهِ خَطَرًا. وَفِي الْإِقَالَةِ وَجْهَانِ، أَصْحُهُمَا، أَنَّهُ يَمْلِكُهَا؛ لِأَنَّهَا <sup>(٤)</sup> إِنْ كَانَتْ يَبِيعًا فَقَدْ أُذِنَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ [١٨٦] فَشَخًا، فَفَسَخُ الْبَيْعِ الْمَضْرُوبِ مِنْ مَصْلَحَةِ التِّجَارَةِ، فَمَلَكَهُ، كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ. وَالْآخَرُ، لَا يَمْلِكُهَا؛ لِأَنَّهَا فَشَخٌ، فَلَا تَدْخُلُ فِي الْإِذْنِ فِي التِّجَارَةِ.

فصل: وليس لَهُ أَنْ يُكَاتِبَ الرَّقِيقَ <sup>(٥)</sup>، وَلَا يُزَوِّجَهُ، وَلَا يُعْتِقَهُ بِمَالٍ، وَلَا يُفْرِضَ وَلَا يُحَاجِيَ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتِجَارَةٍ. وَلَيْسَ لَهُ الْمُشَارَكَةُ بِمَالٍ الشَّرِكَةِ <sup>(٥)</sup>، وَلَا الْمُضَارَبَةُ بِهِ، وَلَا خَلْطُهُ بِمَالِهِ، وَلَا مَالٍ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) بعده في م: «يراد».

(٣) في م: «لأنه».

(٤) في م: «رقيقه».

(٥) في الأصل: «المشاركة».

فِي الْمَالِ حَقُوقًا ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ التَّجَارَةِ الْمَأْذُونِ فِيهَا . وَلَا يَأْخُذُ بِهِ سُفْتَجَةٌ وَلَا يُعْطِيهَا ؛ لِأَنَّ فِيهِ خَطَرًا . وَلَا يَسْتَدِينُ عَلَى مَالِ الشَّرِكَةِ ، وَلَا يَشْتَرِي مَا لَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الزِّيَادَةِ فِي مَالِ الشَّرِكَةِ ، وَلَمْ يُؤْذَنْ فِيهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيهِ ثَمَنُ مَا اشْتَرَاهُ ، وَيَخْتَصُّ بِمِلْكِهِ وَرَبِّحِهِ وَضَمَانِهِ ، وَكَذَلِكَ مَا اسْتَدَانَهُ أَوْ اقْتَرَضَهُ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ نِسَاءً مَا عِنْدَهُ ثَمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْضَى إِلَى الزِّيَادَةِ فِيهَا ، وَإِنْ أَقْرَأَ عَلَى مَالِ الشَّرِكَةِ ، قُبِلَ فِي حَقِّهِ دُونَ صَاحِبِهِ ، سَوَاءً أَقْرَأَ بَعِيْنٍ أَوْ ذَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَيْسَ مِنَ التَّجَارَةِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَى مَالِ الشَّرِكَةِ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بَعِيْنٍ فِي عَيْنِ بَاعِهَا ، كَمَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَكِيلِ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِهِ ، نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّى <sup>(١)</sup> بَيْعَهَا ، فَقُبِلَ إِقْرَارُهُ بِالْعَيْبِ ، كَمَا لِكِهَا . فَإِنْ رُدَّ عَلَيْهِ الْمَعِيْبُ فَقَبِلَهُ ، أَوْ دَفَعَ أَرْشَهُ ، أَوْ أَخَّرَ ثَمَنَهُ ، أَوْ حَطَّ بَعْضَهُ لِأَجْلِ الْعَيْبِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْعَيْبَ يُجُوزُ الرَّدُّ ، وَقَدْ يَكُونُ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ هَذَا أَحْظَ مِنَ الرَّدِّ . فَأَمَّا إِنْ حَطَّ بَعْضَ الثَّمَنِ ابْتِدَاءً ، أَوْ أَسْقَطَ ذَيْنًا عَنْ غَرِيمِهِمَا ، أَوْ أَخَّرَهُ عَلَيْهِ ، لَزِمَ فِي حَقِّهِ دُونَ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ ، فَجَازَ فِي حَقِّهِ دُونَ شَرِيكِهِ ، كَالصَّدَقَةِ .

فَإِنْ قَالَ لَهُ : اْعْمَلْ بِرَأْيِكَ . فَلَهُ عَمَلُ مَا يَقَعُ فِي التَّجَارَةِ ؛ مِنَ الرَّهْنِ ، وَالْإِزْتِهَانِ ، وَالْبَيْعِ نِسَاءً ، وَالْإِبْضَاعِ بِالْمَالِ ، وَالْمُضَارَبَةِ بِهِ ، وَالشَّرِكَةِ ، وَخَلْطِهِ بِمَالِهِ ، وَالسَّفَرِ بِهِ ، وَإِدَاعِهِ ، وَأَخِذَ السُّفْتَجَةِ وَدَفَعَهَا وَنَحْوَهُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي م : « يَتَوَلَّى » .

فَوُضَّ إِلَيْهِ الرَّأْيُ فِي <sup>(١)</sup> التَّصَرُّفِ "فِي التَّجَارَةِ"، وَقَدْ يَرَى الْمَصْلَحَةَ فِي هَذَا. وَلَيْسَ لَهُ التَّبَرُّعُ، وَالْحَطِيطَةُ، وَالْقَرْضُ، وَكِتَابَةُ الرَّقِيقِ، وَعِثْقُهُ، وَتَرْوِيجُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتِجَارَةٍ، وَإِنَّمَا فَوُضَّ إِلَيْهِ الْعَمَلُ بِرَأْيِهِ فِي التَّجَارَةِ.

فصل: الصَّرْبُ الثَّانِي، شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ؛ وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ فِيمَا يَكْتَسِبَانِهِ <sup>(٢)</sup> بِأَبْدَانِهِمَا، كَالصَّانِعَيْنِ يَشْتَرِكَانِ عَلَى أَنْ يَعْمَلَا فِي صِنَاعَتَيْهِمَا، أَوْ فِيمَا يَكْتَسِبَانِهِ <sup>(٣)</sup> مِنْ مُبَاحٍ؛ كَالْحَشِيشِ، وَالْحَطَبِ، وَالْمَعَادِنِ، وَالتَّلْصُصِ عَلَى دَارِ الْحَرْبِ، فَمَا رَزَقَ اللَّهُ فَهُوَ بَيْنَهُمَا، فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَسَعْدُ وَعَمَّارٌ <sup>(٤)</sup> فِيمَا نُصِيبُ يَوْمَ بَدْرٍ، فَلَمْ أَجِئْ أَنَا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ، وَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، <sup>(٥)</sup> وَالتَّنَائِي، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(٦)</sup>. وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ. وَمَبْنَاهَا عَلَى الْوَكَالَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلٌ صَاحِبِهِ، وَمَا يَقْبَلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِمَا <sup>(٧)</sup>، يُطَالَبُ بِهِ كُلُّ [١٨٦] وَاحِدٍ

(١) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ: «كَالتَّجَارَةِ».

(٣) فِي الْأَصْلِ، س ١: «يَكْسِبَانِ»، وَفِي ف، ب: «يَكْتَسِبَانِ».

(٤) فِي الْأَصْلِ، س ١: «يَكْسِبَانِهِ».

(٥ - ٥) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٦ - ٦) فِي م: «قَالَ: فَجَاءَ سَعْدُ بِأَسِيرَيْنِ، وَلَمْ أَجِئْ أَنَا وَعَمَّارُ بِشَيْءٍ».

(٧ - ٧) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الشَّرِكَةِ عَلَى غَيْرِ رَأْسِ الْمَالِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنَ

أَبِي دَاوُدَ ٢٣٠ / ٢. وَالتَّنَائِي، فِي: بَابِ الشَّرِكَةِ بِغَيْرِ مَالٍ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. الْمُجْتَبَى ٢٨٠ / ٧.

وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ الشَّرِكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٧٦٨ / ٢.

(٨) فِي الْأَصْلِ: «ضَمَانُهَا».

منهما، ويلزمه عمله . قال القاضي : ويَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا لَزِمَ<sup>(١)</sup> صَاحِبَهُ ، كَالْوَكِيلَيْنِ .

وَتَصِحُّ مَعَ اتِّفَاقِ الصَّنَائِعِ وَاجْتِلَافِهَا ؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا فِي<sup>(٢)</sup> مَكْسَبِ وَاحِدٍ ، كَمَا لَوْ<sup>(٣)</sup> اتَّفَقَتِ الصَّنَائِعُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا تَصِحُّ مَعَ اجْتِلَافِهَا ؛ لِأَنَّ الشَّرَكَةَ تَقْتَضِي أَنْ مَا يَتَقَبَّلُهُ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُ صَاحِبَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَلْزَمَهُ عَمَلُ صِنَاعَةٍ لَا يُحْسِنُهَا .

**فصل : والرُّبْحُ يَتَنَهَمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ مِنْ مُسَاوَاةٍ أَوْ تَفَاضُلٍ ؛ لِأَنَّهُمَا يَسْتَحِقَّانِ بِالْعَمَلِ ، وَالْعَمَلُ يَتَفَاضَلُ<sup>(٤)</sup> ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ الرُّبْحُ مُتَفَاضِلًا .** وَمَا لَزِمَ أَحَدُهُمَا مِنْ ضَمَانٍ لَتَعَدِّيهِ وَتَقْرِيطِهِ ، فَهُوَ عَلَيْهِ خَاصَّةٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الشَّرَكَةِ . وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَلَبُ الْأُجْرَةِ ، وَلِلْمُسْتَأْجِرِ دَفْعُهَا إِلَى أَيُّهُمَا شَاءَ . وَإِنْ تَلَفَتْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلٌ .

**فصل : وَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ ، فَالْكَسْبُ يَتَنَهَمَا ؛** لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ جَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ ، وَأَخْفَقَ الْآخَرَانِ<sup>(٥)</sup> . وَإِنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا الْعَمَلَ لَعَجْزٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَلَا آخِرَ مُطَالَبَتِهِ بِالْعَمَلِ ، أَوْ بِإِقَامَةِ مَنْ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَلْزَمُ » .

(٢) فِي ف : « عَلَى » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « فِيهِ » .

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ .

يَعْمَلُ<sup>(١)</sup> عنه ، أو يَفْسَخُ .

**فصل :** إذا كَانَ لِرَجُلَيْنِ ذَابَّتَانِ ، فَاشْتَرَكَا عَلَى أَنْ يَحْمِلَا عَلَيْهِمَا<sup>(٢)</sup> ،  
فَمَا رَزَقَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَجْرِ<sup>(٣)</sup> ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا ، صَحَّ . ثُمَّ إِنْ تَقَبَّلَا حَمْلَ  
شَيْءٍ فِي ذِمَّتَيْهِمَا فَحَمَلَاهُ عَلَيْهِمَا ، صَحَّ ، وَالْأَجْرَةُ عَلَى مَا شَرَطَاهُ ؛ لِأَنَّ  
تَقَبُّلَهُمَا الْحَمْلَ أَثْبَتَهُ فِي ذِمَّتَيْهِمَا وَضَمَانِهِمَا ، وَالشَّرِكَةُ تَنْعَقِدُ عَلَى الضَّمَانِ ،  
كَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ . وَإِنْ أَجْرَاهُمَا عَلَى حَمْلٍ شَيْءٍ<sup>(٤)</sup> ، اخْتَصَّ كُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا بِأَجْرَةٍ دَائِيَّةٍ ، وَلَا شَرِكَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبِ<sup>(٥)</sup> الْحَمْلُ فِي ذِمَّتِهِ ، وَأَمَّا  
اسْتَحَقُّ الْمَكْتَرَى مَنَفَعَةً<sup>(٦)</sup> هَذِهِ الْبَهِيمَةِ الَّتِي اسْتَأْجَرَهَا ، وَلِهَذَا تَنْفَسَخُ<sup>(٧)</sup>  
الْإِجَارَةُ بِمَوْتِهَا . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلَ صَاحِبِهِ فِي  
إِجَارَةِ دَائِيَّةٍ نَفْسِهِ ، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ : آجِرُ ذَابَّتِكَ ، وَأَجْرُهَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ . لَمْ  
يَصِحَّ . فَإِنْ أَعَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فِي التَّحْمِيلِ ، فَلَهُ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ ؛ لِأَنَّهَا مَنَافِعُ  
وَفَّاهَا بِشُبْهَةِ عَقْدٍ .

**فصل :** فَإِنْ دَفَعَ ذَابَّتَهُ إِلَى رَجُلٍ يَعْمَلُ عَلَيْهَا ، أَوْ عَبْدَهُ لِيَكْتَسِبَ ،  
وَيَكُونَ مَا يَحْصُلُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، أَوْ أَثْلَاثًا ، صَحَّ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا عَيْنٌ

(١) فِي ب : « يَعْمَلُهُ » .

(٢) فِي س ١ ، س ٢ : « عَلَيْهَا » .

(٣) فِي م : « الْأَجْرَةُ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « بَيْنَهُمَا » .

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل : « لَهُ » .

(٦) فِي س ٢ : « أَجْرَةُ » .

(٧) فِي الْأَصْل : « انْفَسَخَ » . وَفِي س ٢ : « يَنْفَسَخُ » .

تُتَمَّى بِالْعَمَلِ عَلَيْهَا، فَجَازَ الْعَقْدُ عَلَيْهَا بِنِغْصِ نَمَائِهَا، كَالشَّجَرِ فِي الْمَسَاقَاةِ. وَنَقَلَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي مَنْ يُعْطَى فَرَسَهُ<sup>(١)</sup> عَلَى نِصْفِ الْعَنِيَمَةِ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ. وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَإِنْ دَفَعَ ثِيَابًا إِلَى خِيَّاطٍ لِيَخِيطَهَا وَيَبِيعَهَا، وَلَهُ جُزْءٌ مِنْ رِبْحِهَا، أَوْ غَزَلًا لِيَنْسِجَهُ ثَوْبًا بَثْلُثَ ثَمَنِهِ، أَوْ رُبُعِهِ، جَازَ، [١٨٧و] وَإِنْ جَعَلَ مَعَهُ دَرَاهِمَ، لَمْ يَجُزْ. وَعَنْهُ الْجَوَازُ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي الْمَسَاقَاةِ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً، وَإِنَّمَا أَجَازَ أَحْمَدُ ذَلِكَ تَشْبِيهًا بِالْمَسَاقَاةِ. قَالَ: نَرَاهُ جَائِزًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى خَيْرَ عَلَى الشُّطْرِ<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وَإِنْ دَفَعَ رَجُلٌ بَغْلَةً وَآخَرَ رَاوِيَتَهُ<sup>(٣)</sup> إِلَى رَجُلٍ لِيَسْتَقِي، وَمَا يَزُوقُ<sup>(٤)</sup> اللَّهُ بَيْنَهُمْ، فَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ صِحَّتُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَيْنٌ تُتَمَّى بِالْعَمَلِ عَلَيْهَا، فَصَحَّ دَفْعُهَا بِجُزْءٍ مِنَ النَّمَاءِ، كَالْتِي قَبْلَهَا. وَقَالَ الْقَاضِي<sup>(٥)</sup>: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمُشَارَكَةَ بِالْعُرُوضِ لَا تَصِحُّ، وَالْأُجْرَةُ لِلْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ مَلَكُ الْمَاءِ بَاغْتِرَافِهِ فِي الْإِنَاءِ، وَلِصَاحِبِيهِ<sup>(٦)</sup> أُجْرَةُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى

(١) فِي م: «الفرس».

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْخَرَصِ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٣٦/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، فِي: كِتَابِ الْأَمْوَالِ ٥٦.

(٣) فِي م: «راوية».

وَالرَّائِيَةُ: وَعَاءٌ كَالْقِرْبَةِ وَنَحْوَهَا يَحْمِلُ فِيهَا الْمَاءَ فِي السَّفَرِ.

(٤) فِي م: «رزقهم».

(٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «ولصاحبه»، وَفِي م: «فلساحبيه».



مَنَافِعَ مِلْكِهِمَا<sup>(١)</sup> بِشُبْهَةِ عَقْدٍ. وَلَوْ اشْتَرَكَ صَانِعَانِ عَلَى أَنْ يَعْمَلَا بِأَدَاةٍ أَحَدُهُمَا فِي يَتِّ الْآخَرِ، وَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا، صَحَّ؛ لِأَنَّ الْأَجْرَةَ عَلَى عَمَلِهِمَا، وَبِهِ يُسْتَحَقُّ الرُّبْحُ، وَلَا يُسْتَحَقُّ بِالْآلَةِ وَالْبَيْتِ شَيْءٌ، إِنَّمَا يَسْتَعْمِلَانِيهِمَا<sup>(٢)</sup> فِي الْعَمَلِ، فَصَارَا كَالدَّائِبَيْنِ فِي الشَّرِكَةِ. وَلَوْ اشْتَرَكَ صَاحِبُ بَغْلٍ وَرَاوِيَةٌ عَلَى أَنْ يُؤْجِرَاهُمَا، وَالْأَجْرَةُ بَيْنَهُمَا، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُؤْجِرُ مِلْكَهُ، وَيُعْطَى الْآخَرُ مِنْ أَجْرَتِهِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالْأَجْرَةُ كُلُّهَا لِلْمَالِكِ الْبَهِيمَةِ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْأَصْلِ، وَلِلْآخَرِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ.

فصل: الضَّرْبُ الثَّلَاثُ، شَرِكَةُ الْوُجُوهِ؛ وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِكَ رَجُلَانِ فِيمَا يَشْتَرِيَانِ بِجَاهِهِمَا وَثِقَةَ الثُّجَّارِ بِهِمَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا رَأْسُ مَالٍ، عَلَى أَنَّ مَا اشْتَرِيَاهُ فَهُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا يَتَّفِقَانِ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ مِنْ مُسَاوَاةٍ أَوْ تَفَاضُلٍ، وَيَبِيعَانِ، فَمَا رَزَقَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الرُّبْحِ<sup>(٤)</sup>، فَهُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ، فَهُوَ جَائِزٌ، سَوَاءٌ عَيَّنَ أَحَدُهُمَا لِمَالِكِهِ مَا يَشْتَرِيهِ، أَوْ قَالَ: مَا اشْتَرَيْتُ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ بَيْنَنَا. نَصَّ عَلَيْهِ. وَالرُّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا اشْتَرَطَاهُ. وَقَالَ الْقَاضِي: الرُّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ مِلْكَيْهِمَا فِي الْمُشْتَرَى. وَلَنَا، أَنَّهُمَا شَرِيكَانِ فِي الْمَالِ<sup>(٥)</sup> وَالْعَمَلِ<sup>(٥)</sup>، فَجَازَ تَفَاضُلُهُمَا فِي الرُّبْحِ مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي

(١) فِي س ١، ف: «مِلْكَيْهِمَا».

(٢) فِي النِّسْخِ عَدَا الْأَصْلِ: «يَسْتَعْمِلَانِيهَا».

(٣) فِي م: «اتَّفَقَا».

(٤) فِي س ١، س ٢، ف: «رِبْح».

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: م.

المِلْكُ ، كَشْرَيْكِي العِثَانِ . وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ مِلْكَيْهِمَا فِي الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّهُ رَأْسُ الْمَالِ .

وَمَبْتَاهَا عَلَى الْوَكَالَةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلُ صَاحِبِهِ فِيمَا يَشْتَرِيهِ وَيَبِيعُهُ .

وَحُكْمُهَا <sup>(١)</sup> فِي جَوَازِ مَا يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ <sup>(٢)</sup> مِنْهُمَا أَوْ يُمْنَعُ مِنْهُ ، حُكْمُ شَرَكَةِ الْعِثَانِ .

فصل : الضَّرْبُ الرَّابِعُ ، شَرَكَةُ الْمَفَاوِضَةِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِكَا <sup>(٣)</sup> فِي كُلِّ شَيْءٍ يَمْلِكَا ، وَمَا يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ ضَمَانٍ غَضَبٍ ، أَوْ جِنَايَةٍ ، أَوْ تَفْرِيطٍ ، وَفِيمَا يَجِدَانِ مِنْ رِكَازٍ أَوْ لُقْطَةٍ ، فَلَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ فِيهَا الْغَرَرُ ، وَلِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ، فَلَا تَصِحُّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ ؛ الْمَنْهَى <sup>(٤)</sup> عَنْهَا ، وَلِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهَا أَكْسَابٌ غَيْرُ مُعْتَادَةٍ ، وَحُصُولُ ذَلِكَ وَهَمٌّ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ : « حُكْمُهُمَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « عَلَى » .

(٤) فِي م : « لِلنَّهْيِ » .

## باب المضاربة [١٨٧ ط]

وهى أن يدفع إنسان ماله إلى آخر يتجر فيه والربح بينهما .

وهى جائزة بالإجماع ، تزوى بإباحتها عن عمر ، وعلى ، وابن مشغود ، وحكيم بن حزام ، رضى الله عنهم ، فى قصص مشتهرة<sup>(١)</sup> ، ولا مخالف لهم ، فيكون إجماعا .

وتسمى مضاربة وقراضا ، وتتعد بلفظهما ، وبكل ما يؤدى مغناهما ؛ لأن القصد المعنى ، فجاز بما دل عليه ، كالوكالة . وحكمها حكم شركة العنان فى جوازها وانفساخها ، وفيما يكون رأس المال فيها وما لا يكون ، وما يملكه العامل وما يمتنع منه ، وكون الربح بينهما على ما شرطاه ؛ لأنها شركة ، فيثبت<sup>(٢)</sup> فيها ذلك ، كشركة العنان .

فصل : ويشترط تقدير نصيب العامل ، ونصيب كل واحد من الشريكين فى الشركة بجزء مشاع ؛ لأن النبى ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها<sup>(٣)</sup> . والمضاربة فى معناها . فإن قال :

---

(١) فى الأصل ، ف : « مشهورة » .

(٢) فى الأصل : « ثبت » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا استأجر أرضا فمات أحدهما ، من كتاب الإجارة ، وفى : باب المزارعة مع اليهود ، وباب المزارعة بالشرط ونحوه ، وباب إذا لم يشترط السنين فى =

خُذْهُ<sup>(١)</sup> مُضَارَبَةً، وَالرُّبُحُ يَتَنَا. صَحَّ، وَهُوَ يَتْنَهُمَا نِصْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهُ  
إِلَيْهِمَا إِضَافَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا<sup>(٢)</sup> عَلَى الْآخَرِ<sup>(٣)</sup>، فَاقْتَضَى  
التَّسْوِيَةَ، كَقَوْلِهِ: هَذِهِ الدَّارُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ. وَإِنْ قَالَ: عَلَى أَنَّ لَكَ ثُلُثَ  
الرُّبُحِ. صَحَّ، وَالباقى لِرَبِّ المَالِ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَحِقُّهُ لِكَوْنِهِ نَمَاءً مَالِهِ<sup>(٤)</sup>، فَلَمْ  
يَخْتَجْ إِلَى شَرْطِهِ. وَإِنْ قَالَ: عَلَى أَنَّ لِي ثُلُثَ الرُّبُحِ. وَلَمْ يَذْكُرْ نَصِيبَ  
العَامِلِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يَشْتَحِقُ<sup>(٥)</sup>  
بِالشَّرْطِ، وَلَا شَرْطَ لَهُ. وَالثَّانِي، يَصِحُّ، وَالباقى لِلْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ بِخَطَابِهِ  
عَلَى ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾<sup>(٥)</sup>. دَلَّ عَلَى أَنَّ  
بَاقِيَهُ لِلْأَبِ. وَإِنْ قَالَ: لِي النِّصْفُ وَلَكَ الثُّلُثُ. وَتَرَكَ الشُّدُسَ، فَهُوَ لِرَبِّ

---

= المزارعة، من كتاب الحرث والمزارعة، وفي: باب الشروط فى المعاملة، من كتاب الشروط،  
وفي: باب معاملة النبى ﷺ أهل خير، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ١٢٣/٣، ١٣٧،  
١٣٨، ٢٤٩، ١٧٩/٥. ومسلم، فى: باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، من  
كتاب المساقاة. صحيح مسلم ١١٨٦/٣. وأبو داود، فى: باب فى المساقاة، من كتاب البيوع.  
سنن أبى داود ٢/٢٣٥. والترمذى، فى: باب ما ذكر فى المزارعة، من أبواب المزارعة. عارضة  
الأحوذى ٦/١٣٥. وابن ماجه، فى: باب معاملة النخيل والكرم، من كتاب الرهون. سنن ابن  
ماجه ٢/٨٢٤، ٨٢٥. والدارمى، فى: باب أن النبى ﷺ عامل خير، من كتاب البيوع. سنن  
الدارمى ٢/٢٧٠. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى المساقاة، من كتاب المساقاة. الموطأ ٢/  
٧٠٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١٧/٢، ٢٢، ٣٧، ١٥٧.

(١) فى الأصل: «هذه».

(٢ - ٢) زيادة من: الأصل.

(٣) فى م: «له».

(٤) فى ب: «استحق».

(٥) سورة النساء ١١.

المال ؛ لأنه يَسْتَحِقُّه بِمَالِهِ . وإن قال : خُذْهُ <sup>(١)</sup> مُضَارَبَةً بِالثُلُثِ . صَحَّ ، وهو للعامل ؛ لأنَّ الشَّرْطَ يُرَادُّ مِنْ أَجْلِهِ ، وَرَبُّ الْمَالِ يَأْخُذُ بِمَالِهِ لَا بِالشَّرْطِ . ومتى اختلفَا لِمَنِ الْجُزْءُ الْمَشْرُوطُ ، فهو للعامل ؛ لذلك ، والْيَمِينُ عَلَى مُدَّعِيهِ .

فصل : وإن لم يَذْكُرِ الرِّبْحَ ، أو <sup>(٢)</sup> قال : لك جُزْءٌ مِنَ الرِّبْحِ . أو : شَرِكَةٌ . لم يَصِحَّ الْمُضَارَبَةُ ؛ لأنَّ الْجَهَالَهَ تَمْنَعُ تَسْلِيمَ الْوَاجِبِ . وإن قال : لك مِثْلُ مَا شَرِطَ لِفُلَانٍ . وهما يَغْلَمَانِهِ ، صَحَّ ، وإن جَهِلَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا ، لم يَصِحَّ . ولا يَجُوزُ أَنْ يَشْرُطَا <sup>(٣)</sup> لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً ؛ لأنه يَخْتَمِلُ أَنْ لَا يَزِيحَهَا ، أو لَا يَزِيحَ غَيْرَهَا ، فَيَخْتَصُّ أَحَدُهُمَا بِجَمِيعِ الرِّبْحِ . ولو شَرِطَ لِأَحَدِهِمَا رِبْحَ أَحَدِ الْأَلْفَيْنِ ، أو أَحَدِ الْكَيْسَيْنِ <sup>(٤)</sup> ، أو أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ ، وَلِلْآخَرِ رِبْحَ الْآخَرِ ، أو جَعَلَ حَقَّهُ فِي عَبْدٍ يَشْتَرِيهِ ، أو أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا أَخَذَهُ بِرَأْسِ الْمَالِ ، لم يَصِحَّ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا بِالرِّبْحِ .

فصل : وإن قال : خُذْهُ [١٨٨] مُضَارَبَةً ، وَالرِّبْحُ كُلُّهُ لَكَ . أو قال : لِي . لم يَصِحَّ ؛ لأنَّ مَوْضُوعَهَا عَلَى الْاِشْتِرَاكِ فِي الرِّبْحِ ، فَشَرْطُهُ كُلُّهُ لَهُ <sup>(٥)</sup> يُتَنَافَى مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، فَيَبْطُلُ . وإن قال : خُذْهُ فَاتَّجِرْ بِهِ <sup>(٦)</sup> ، وَالرِّبْحُ كُلُّهُ لَكَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « هَذِهِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٣) فِي س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « يَشْرُطُ » .

(٤) فِي ف : « الْكَبْشَيْنِ » .

(٥) فِي س ٢ : « لَمْ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « فِيهِ » .

فهو<sup>(١)</sup> قَوْضٌ ؛ لَأَنَّ اللَّفْظَ يَصْلُحُ لِلْقَوْضِ ، وَقَدْ قَرَنَ بِهِ حُكْمَهُ ، فَتَعَيَّنَ لَهُ .  
وإن قال : والرَّيْبُ كُلُّهُ لِي . فهو إِنْصَاعٌ ؛ لِأَنَّهُ قَرَنَ بِهِ حُكْمَهُ .

فصل : فإن قال لَغَرِيْمِهِ : ضَارِبُ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَيْكَ . لم يَصِحْ ؛ لِأَنَّ  
مَا فِي يَدِ الْغَرِيْمِ لِنَفْسِهِ ، لَا يَصِيْرُ لَغَرِيْمِهِ إِلَّا بِقَبْضِهِ . فإن عَزَلَ شَيْئًا وَاشْتَرَى  
بِهِ ، فَالشِّرَاءُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى بِمَالِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَصِحَّ الْمُضَارَبَةُ ؛ لِأَنَّهُ  
اشْتَرَى لَهُ بِإِذْنِهِ ، وَدَفَعَ الْمَالَ إِلَى مَنْ أَذِنَ لَهُ فِي دَفْعِهِ إِلَيْهِ ، فَبَرِئَتْ بِهِ ذِمَّتُهُ .  
وإن كانت لَهُ وَدِيعَةٌ ، فَقَالَ لِلْمُودِعِ : ضَارِبُ بَهَا . صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ .  
فإن كان عَرْضًا فَقَالَ : بَعُهُ وَضَارِبُ بَثْمَنِهِ . صَحَّ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ عَيْنُ مَالِ  
رَبِّ الْمَالِ . وإن قال : اقْبِضْ مَالِي عَلَى فُلَانٍ ، فَضَارِبُ بِهِ . ففَعَلَ ، صَحَّ ؛  
لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ فِي قَبْضِهِ ، فَيَصِيْرُ كَالْوَدِيعَةِ .

فصل : وَيَصِحُّ أَنْ يَشْرُطَ عَلَى الْعَامِلِ أَنْ لَا يُسَافِرَ بِالْمَالِ ، أَوْ<sup>(٢)</sup> لَا يَتَجَرَّ  
بِهِ إِلَّا فِي بَلَدٍ بَعِيْنِهِ ، أَوْ نَوْعٍ بَعِيْنِهِ ، أَوْ لَا يُعَامِلَ إِلَّا رَجُلًا بَعِيْنَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذْنٌ  
فِي التَّصَرُّفِ ، فَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ كَالْوَكَالَةِ . وَيَصِحُّ تَوْقِيْتُهَا ، فيقولُ : ضَارِبُثْنَكَ  
بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ سَنَةً . لذلك . نَصَّ عَلَيْهِ . وعنه ، لَا يَصِحُّ . اخْتَارَهَا أَبُو  
حَفْصٍ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَجُوزُ مُطْلَقًا ، فلم يَجْزُ تَوْقِيْتُه ، كَالنِّكَاحِ . وَيَصِحُّ أَنْ  
يَشْرُطَ نَفَقَةَ نَفْسِهِ حَضْرًا وَسَفَرًا ؛ قِيَاسًا عَلَى التَّوَكُّلِ<sup>(٣)</sup> .

فصل : وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَشْرُطَ مَا يُتَنَافَى مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، نَحْوُ أَنْ يَشْرُطَ

(١) فِي س ٢ : « فَالْرِبْحُ كُلُّهُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَ » .

(٣) فِي م : « الْوَكِيل » .

لُزُومِ الْمُضَارَبَةِ ، أَوْ لَا يَغْزِلُهُ مُدَّةٌ بَعَيْنِهَا ، أَوْ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِرَأْسِ الْمَالِ ، أَوْ أَقَلَّ ، أَوْ يُؤَلِّيهِ مَا يَخْتَارُ مِنَ السَّلْعِ ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعَقْدِ . وَإِنْ شَرَطَ أَنْ يَتَجَرَّلَ فِي مَالٍ آخَرَ مُضَارَبَةً ، أَوْ بِضَاعَةً ، أَوْ خِدْمَتَهُ <sup>(١)</sup> فِي شَيْءٍ ، أَوْ أَنْ <sup>(٢)</sup> يَرْتَفِقَ <sup>(٣)</sup> بِالسَّلْعِ ، أَوْ شَرَطَ عَلَى الْعَامِلِ الضَّمَانَ ، أَوْ الْوَضِيعَةَ أَوْ سَهْمًا مِنْهَا ، أَوْ مَتَى بَاعَ سِلْعَةً ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا بِالثَّمَنِ ، فَالشَّرْطُ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ <sup>(٤)</sup> مَصْلَحَةِ الْعَقْدِ ، وَلَا مُقْتَضَاهُ .

**فصل : وكل شرط يؤثر في جهالة الربح يُبطل المضاربة ؛ لأنه يمتنع التسليم الواجب ، وما لا يؤثر فيه <sup>(٥)</sup> ، لا يبطلها ، في قياس قوله ؛ لنصه فيما إذا شرط سَهْمًا مِنَ الْوَضِيعَةِ ، أَنَّ الْمُضَارَبَةَ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَذَفَ الشَّرْطَ ، بَقِيَ الْإِذْنُ بِحَالِهِ . وَيَحْتَمِلُ الْبُطْلَانُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَضِيَ بِالْعَقْدِ بِهَذَا الشَّرْطِ ، فَإِذَا فَسَدَ ، فَاتَّ الرِّضَا بِهِ ، فَفَسَدَ ، كَالْمَزَارَعَةِ إِذَا شَرَطَ الْبَذْرَ مِنَ الْعَامِلِ ، وَ"كَالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ" فِي الْبَيْعِ . وَمَتَى فَسَدَتْ ، فَالْتَّصَرُّفُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ بِإِذْنِ رَبِّ الْمَالِ ، وَالْوَضِيعَةُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ لَا ضَمَانَ فِي صَحِيحِهِ لَا ضَمَانَ فِي فَاسِدِهِ ، وَالرَّبْحُ لِرَبِّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءُ مَالِهِ ، وَإِنَّمَا**

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « خِدْمَةٌ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « يَرْتَفِقُ » .

(٤) فِي م : « فِي » .

(٥) فِي م : « فِيهَا » .

(٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ : « كَالشَّرْطِ الْفَاسِدِ » .

يُسْتَحَقُّ<sup>(١)</sup> بالشَّرْطِ ، وهو فاسدٌ هلهنا لا يُسْتَحَقُّ به شيءٌ ، وللعاملِ أَجْرُهُ<sup>(٢)</sup> مثله ؛ لأنَّه بذلَ مَنَافِعَهُ بَعْوِضٍ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ . وإنْ فَسَدَتِ الشَّرِكَةُ ، قُسِمَ الرِّبْحُ عَلَى رُءُوسِ أَمْوَالِهِمَا ، وَرَجَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِأَجْرِ عَمَلِهِ ؛ [١٨٨ ط] لِمَا ذَكَرْنَا . وقال الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : الرِّبْحُ يَتَنَهَمُ عَلَى مَا شَرَطَاهُ ؛ لأنَّه عَقْدٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِوَضُهُ مَجْهُولًا ، فَوَجِبَ الْمُسَمَّى فِي فَايِدِهِ ، كَالنِّكَاحِ .

فصل : وعلى العاملِ عَمَلُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِعَمَلِهِ لَهُ<sup>(٣)</sup> ؛ مِنْ<sup>(٤)</sup> نَشْرِ وَطَيٍّ ، وَإِيجَابِ وَقَبُولِ ، وَقَبْضِ ثَمَنِ ، «وَوَزْنِ» مَا خَفَّ ، كَالثَّقُودِ وَالْمِسْكِ وَالْعُودِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْإِذْنِ يُحْمَلُ عَلَى الْغُرْفِ ، وَالْغُرْفُ أَنَّ<sup>(٥)</sup> هَذِهِ الْأُمُورَ يَتَوَلَّاهَا بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ اسْتَأْجَرَ مَنْ يَفْعَلُهَا ، فَعَلِيهِ الْأُجْرَةُ فِي مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ عِوَضًا عَمَّا يَلْزَمُهُ ، وَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَسْتَنْيِبَ فِيهِ ؛ كَحَمْلِ الْمَتَاعِ ، «وَوَزْنِ» مَا يَثْقُلُ ، وَالتَّدَايِ ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْجَرَ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ مَنْ يَفْعَلُهُ ؛ لِأَنَّهُ الْغُرْفُ . فَإِنْ فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ لِيَأْخُذَ أُجْرَةً ، لَمْ يَسْتَحِقَّهَا . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ بِفِعْلِهِ مَا لَمْ يَلْزَمْهُ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ ، كَالْمَرْأَةِ الَّتِي تَسْتَحِقُّ عَلَى زَوْجِهَا خَادِمًا إِذَا خَدَمَتْ نَفْسَهَا . وَيَخْرُجُ أَنَّ لَهُ الْأَجْرَ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا

(١) بعده في س ٢ : «هلهنا» .

(٢) في س ١ ، م : «أجر» .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤ - ٤) في الأصل : «دون» .

(٥ - ٥) في الأصل : «دون» .



يَسْتَحِقُّ الأَجْرَ فِيهِ ، فَاسْتَحَقَّهُ ، كالأَجْنَبِيِّ .

**فصل :** وليس له أن يَشْتَرِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ رَأْسِ المَالِ ؛ لِأَنَّ الإِذْنَ لم يَتَنَاوَلَ غَيْرَهُ ، فَإِنْ كَانَ أَلْفًا ، فَاسْتَرَى عَبْدًا بِأَلْفٍ ، فَهُوَ لِلْمُضَارَبَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِيهِ . فَإِنْ اشْتَرَى آخَرَ ، لم يَدْخُلْ فِي الْمُضَارَبَةِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ . وَحُكْمُهُ مُحْكَمٌ مَا لو اشْتَرَى لغيرِهِ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ . فَإِنْ تَلَفَ <sup>(١)</sup> الألفُ قَبْلَ نَقْدِهِ <sup>(٢)</sup> فِي الأولِ ، فعلى رَبِّ المَالِ الثَّمَنُ ؛ لِأَنَّ الشُّرَاءَ بِإِذْنِهِ ، وَيَصِيرُ رَأْسُ المَالِ الثَّمَنَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الأولَ <sup>(٣)</sup> تَلَفَ <sup>(١)</sup> قَبْلَ تَصَرُّفِهِ فِيهِ <sup>(٤)</sup> ، وَإِنْ تَلَفَ <sup>(١)</sup> قَبْلَ الشُّرَاءِ ، لم يَدْخُلِ الْمُشْتَرَى فِي الْمُضَارَبَةِ ؛ لِأَنَّهُا انْفَسَخَتْ قَبْلَ الشُّرَاءِ ، لِتَلَفِ رَأْسِ المَالِ وَزَوَالِ الإِذْنِ .

**فصل :** وليس له التَّصَرُّفُ إِلَّا عَلَى الْاِخْتِيَاطِ ، كَالْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُ رَبِّ المَالِ ، إِلَّا أَنَّ لَهُ شِرَاءَ الْمَعِيبِ ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهَا الرُّبْحَ ، وَقَدْ يَزْبَحُ فِي الْمَعِيبِ ، بِخِلَافِ الْوَكَالَةِ ؛ فَإِنَّ الشُّرَاءَ فِيهَا يُرَادُّ لِلْقُنْيَةِ . وَإِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَبَانَ مَعِيبًا ، فَله رَدُّهُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ هُوَ وَرَبُّ المَالِ فِي رَدِّهِ ، فعَلَّ مَا فِيهِ النَّظَرُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْحِظَّ لهُمَا ، فَإِذَا اخْتَلَفَا ، قُدِّمَ الْأَحْظُ .

**فصل :** فَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَغْتَنِي عَلَى رَبِّ المَالِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ

---

(١) فِي س ٢ : « تَلَفَتْ » .

(٢) فِي س ٢ : « نَقْدَهَا » .

(٣) فِي س ٢ : « الأولَى » .

(٤) فِي س ٢ : « فِيهَا » .

قَابِلٌ لِلْعُقُودِ<sup>(١)</sup>، فَصَحَّ شِرَاؤُهُ، كَالَّذِي نَذَرَ رَبُّ الْمَالِ عِتْقَهُ، وَيَعْتِقُ، وَعَلَى الْعَامِلِ الضَّمَانُ، عَلِمَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّ مَالَ الْمُضَارَبَةِ تَلَفَ بِتَفْرِيطِهِ. وَفِي قَدَرٍ مَا يَضْمَنُ وَجْهَانُ؛ أَحَدُهُمَا، ثَمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ فَاتٌ فِيهِ. وَالثَّانِي، قِيمَتُهُ؛ لِأَنَّهَا التَّالِيفَةُ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ لَمْ يَعْلَمْ، لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ، فَلَمْ يَضْمَنْ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى مَعِيئًا لَمْ يَعْلَمْ عَيْبَهُ. وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَصَحَّ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ تَقَيَّدَ بِالْعُرْفِ لِمَا يُمَكِّنُ بَيْنَهُمُ وَالرَّبْحَ فِيهِ، فَلَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ، وَلِأَنَّهُ تَقَيَّدَ بِمَا يُظَنُّ الْحَظُّ فِيهِ، وَهَذَا لَا حَظَّ لِلتَّجَارَةِ فِيهِ، وَلِهَذَا جَعَلْنَاهُ مُفَرِّطًا، [١٨٩و] وَالزَّمَنَاهُ الضَّمَانُ.

وَإِنْ اشْتَرَى زَوْجَةَ رَبِّ الْمَالِ، أَوْ زَوْجَ رَبَّةِ الْمَالِ، صَحَّ، وَانْقَسَخَ النِّكَاحُ لِلْمِلْكَةِ إِثَّاهُ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَعَلَى الْعَامِلِ نِصْفُ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَ نِكَاحَهُ، فَأَشْبَهَ مَنْ أَفْسَدَهُ بِالرِّضَاعِ.

فَصْلٌ: فَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا رِبْحَ<sup>(٢)</sup> فِي الْمَالِ، لَمْ يَعْتِقْ. وَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ رِبْحٌ، وَقُلْنَا: لَا يَمْلِكُ الْعَامِلُ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ. لَمْ يَعْتِقْ أَيْضًا. وَإِنْ قُلْنَا: يَمْلِكُهُ بِالظُّهْرِ. عَتَقَ عَلَيْهِ قَدْرُ حِصَّتِهِ مِنْهُ، وَسَرَى إِلَى بَاقِيهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا، وَغَرِمَ قِيمَتَهُ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا، لَمْ يَعْتِقْ عَلَيْهِ إِلَّا مَا مَلَكَ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَعْتِقُ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَمَّ مِلْكُهُ فِي الرِّبْحِ، لِكَوْنِهِ وَقَايَةً لِرَأْسِ الْمَالِ.

فَصْلٌ: وَلَيْسَ لَهُ وَطْءٌ جَارِيَةٌ مِنَ الْمَالِ، فَإِنْ فَعَلَ، فَعَلِيهِ الْمَهْرُ؛ لِأَنَّهَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «لِلْعَقْدِ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «بِرِبْحٍ».

مَمْلُوكَةٌ غَيْرِهِ، وَيُعْزَرُ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، لِشُبْهَةِ حَقِّهِ فِيهَا. وَقَالَ الْقَاضِي: عَلَيْهِ الْحَدُّ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ رِنِّحٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ فِيهَا. وَالْأَوَّلُ أَوْلى؛ لِأَنَّ ظَهْوَرَ الرِنِّحِ يَنْبَنِي عَلَى التَّقْوِيمِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ، فَيَكُونُ شُبْهَةً. فَإِنْ وَلَدَتْ مِنْهُ، وَلَمْ يَظْهَرْ رِنِّحٌ، فَالْوَلَدُ مَمْلُوكٌ، وَلَا تَصِيرُ<sup>(١)</sup> الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدٍ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ فِي غَيْرِ مِلْكِ. وَإِنْ ظَهَرَ رِنِّحٌ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ، وَأُمُّهُ أُمٌّ وَلَدٍ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا، وَيَسْقُطُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالْمَهْرِ قَدْرُ حِصَّةِ الْعَامِلِ مِنْهَا. وَإِنْ أَذِنَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ فِي التَّسَرُّي فاشْتَرَى جَارِيَةً، خَرَجَتْ مِنَ الْمُضَارَبَةِ، وَصَارَ ثَمَنُهَا قَرْضًا؛ لِأَنَّ اسْتِيفَةَ الْبُضْعِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِمِلْكِ أَوْ<sup>(٣)</sup> نِكَاحٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وليس لرب المال وطء جارية من المضاربة؛ لِأَنَّ لغيره فيها حقًا، فَإِنْ فَعَلَ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مِلْكُهُ. وَإِنْ لَمْ تَعْلَقْ مِنْهُ، فَالْمُضَارَبَةُ بِحَالِهَا، وَإِنْ عَلِقَتْ مِنْهُ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ، وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ، وَتَخْرُجُ مِنَ الْمُضَارَبَةِ، وَتُحْسَبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا، وَيَأْخُذُ الْمُضَارِبُ حِصَّتَهُ مِنَ الرِّبْحِ مِمَّا بَقِيَ.

**فصل:** وليس له دَفْعُ الْمَالِ مُضَارَبَةً؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَفَعَ إِلَيْهِ الْمَالَ لِيُضَارِبَ بِهِ، وَبِهَذَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُضَارِبًا<sup>(٥)</sup>، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ عَلَى الْأَوَّلِ لَتَعَدُّيهِ، وَعَلَى الثَّانِي لِأَخْذِهِ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ،

(١) بعده في م: «به».

(٢) في ف: «ولده».

(٣) في الأصل: «و».

(٤) سورة المؤمنون ٦.

(٥) في م: «مضاربة».

فإن غَرِمَ الأوَّلُ ، ولم يَعْلَمْ الثاني بالحال ، لم يَزْجِعْ عليه ؛ لأنَّه دَفَعَهُ إليه أَمَانَةً ، وإن عَلِمَ ، رَجَعَ عليه ، وإن غَرِمَ الثاني مع عِلْمِهِ ، لم يَزْجِعْ على أَحَدٍ ، وإن لم يَعْلَمْ ، فهل <sup>(١)</sup> يَزْجِعُ على الأوَّلِ ؟ على وجهَيْنِ ، بناءً على الْمُشْتَرَى مِنَ الْغَاصِبِ . وإن ربح ، فالرَّيْبُ لِرَبِّ الْمَالِ ؛ لأنَّه نَمَاءٌ مَالِهِ ، ولا أُجْرَةٌ لواحدٍ منهما ؛ لأنَّ الأوَّلَ لم يَعْمَلْ ، والثاني عَمِلَ في مالٍ غيره بغيرِ إِذْنِهِ ، فَأَشْبَهَ الْغَاصِبِ . وعنه ، له أُجْرَةٌ مِثْلُهُ ؛ لأنَّه عَمِلَ في الْمَالِ بِشُبْهَةِ الْمُضَارَبَةِ ، فَأَشْبَهَ الْمُضَارَبَةَ الْفَاسِدَةَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ ، كَانَ الرَّيْبُ لَهُ ، فَأَمَّا إِنْ دَفَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ بِإِذْنِ رَبِّ الْمَالِ ، صَحَّ ، وَيَصِيرُ الثَّانِي <sup>(٢)</sup> الْمُضَارِبَ . فَإِنْ شَرَطَ الدَّافِعُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الرَّيْبِ ، لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا ؛ لِأَنَّ الرَّيْبَ <sup>(٣)</sup> يُسْتَحَقُّ بِمَالٍ أَوْ عَمَلٍ ، وَلَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا .

فإن قال له رَبُّ الْمَالِ : اْعْمَلْ [١٨٩ ط] بِرَأْيِكَ . فعن أَحْمَدَ جَوَازُ دَفْعِهِ مُضَارَبَةً ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الشَّرِكَةِ .

**فصل :** إِذَا تَعَدَّى الْمُضَارِبُ بِفِعْلِ مَا لَيْسَ لَهُ ، فَهُوَ ضَامِنٌ ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ بغيرِ إِذْنِ الْمَالِكِ ، فَضَمِنَ <sup>(٤)</sup> كَالْغَاصِبِ ، وَالرَّيْبُ لِرَبِّ الْمَالِ ، وَلَا أُجْرَةٌ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ بغيرِ إِذْنٍ ، أَشْبَهَ الْغَاصِبِ . وعنه ، له أُجْرَةٌ مِثْلُهُ مَا لَمْ تُحْطَ بِالرَّيْبِ ، كَالْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ . وعنه ، له <sup>(٥)</sup> أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أُجْرَتِهِ أَوْ مَا شَرَطَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَمْ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « هُوَ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « إِنَّمَا » .

(٤) فِي م : « فَيَصِيرُ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « أَنَّهُ » .

له ؛ لأنه رَضِيَ بما جُعِلَ له ، فلا يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ منه ، ولا يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِنْ أُجْرَةِ المِثْلِ ؛ لأنه لم يَفْعَلْ ما جُعِلَ له الرِّبْحُ فيه . وقال القاضى : إن اشْتَرَى فى الذُّمَّةِ ، ثم نَقَدَ المَالَ ، فكذلك ، وإن اشْتَرَى بَعَيْنِ المَالِ ، فالشُّرَاءُ باطِلٌ ، فى رِوَايَةٍ ، والثَّمَاءُ للبائعِ ، وفى رِوَايَةٍ ، يَقِفُ على إِجَارَةِ المَالِكِ ، فإن لم يُجْزَهِه ، فالبيعُ باطِلٌ أيضًا ، وإن أَجَارَهُ ، صَحَّ ، والثَّمَاءُ له ، وإن أَخَذَ الرِّبْحَ ، كان إِجَارَةً منه للعَقْدِ ؛ لأنه دَلَّ على رِضاه . وفى أُجْرَةِ المضاربِ ما ذَكَرناه .

**فصل : ونفقةُ العَامِلِ** <sup>(١)</sup> على نَفْسِهِ حَضْرًا وَسَفَرًا ؛ لأنها تَخْتَصُّ به ، فكانَتْ عليه ، كَنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ ، ولأنَّهُ دَخَلَ على أَنَّ له جُزْءًا <sup>(٢)</sup> مُسَمًّى ، فلم يَسْتَحِقَّ غَيْرَهُ ، كالمُسَاقَى . وإن اشْتَرَطَ نَفَقَتَهُ ، فله ذلك ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ » <sup>(٣)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ <sup>(٤)</sup> تَقْدِيرُهَا ؛ لأنه أَبْعَدُ مِنَ الْغَرَرِ ، فإن أُطْلِقَ ، جاز ؛ لأنَّ لها عُرْفًا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ إِطْلَاقَ الدِّينَارِ فى بَلَدٍ له فيه عُرْفٌ . قال أَحْمَدُ : يُنْفِقُ على ما كَانَ يُنْفِقُ غَيْرَ مُتَعَدِّ بالنَّفَقَةِ ، ولا مُضِرِّ بالمَالِ ، وله نَفَقَتُهُ مِنَ المَأْكُولِ خَاصَّةً ، إلَّا أن يَكُونَ سَفَرُهُ طَوِيلًا يَحْتَاجُ إلى تَجْدِيدِ كِسْوَةٍ ، فله أن يَكْتَسِبَ ، فإن كان معه مالٌ آخَرُ ، فالنَّفَقَةُ على المَالَيْنِ <sup>(٥)</sup> بِالْحِصَصِ ؛ لأنَّ

(١) فى ف : « المضارب » .

(٢) فى الأصل : « أَجْرًا » .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٧٢ .

(٤) فى م : « ويستحق » .

(٥) فى الأصل : « الحالين » .

النَّفَقَةُ لِلسَّفَرِ، والسَّفَرُ لهما. وإن مات لم يَجِبْ تَكْفِيئُهُ؛ لَأَنَّهُ لم يَتَّقِ  
عَامِلًا. وإن لَقِيَهُ رَبُّ الْمَالِ فِي السَّفَرِ، ففَسَخَ الْمُضَارَبَةُ، فلا نَفَقَةَ لَهُ  
لِرُجُوعِهِ؛ لذلك.

**فصل:** ولِلْمُضَارِبِ أَنْ يَأْخُذَ مُضَارَبَةً أُخْرَى، إِذَا لم يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ  
عَلَى الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>؛ <sup>(٢)</sup> «بأن لا يَشْتَغِلَ عَنِ النَّظَرِ فِي أُمُورِهِ»؛ لَأَنَّهُ عَقْدٌ لَا يَمْلِكُ بِهِ  
مَنَافِعَهُ كُلَّهَا، فلم يَمْنَعْ<sup>(٣)</sup> عَقْدًا آخَرَ، كَالْوَكَالَةِ. فَإِنْ كَانَتِ الثَّانِيَةُ تَشْغُلُهُ  
عَنِ الْأَوَّلَى، لم يَجُزْ؛ لَأَنَّهُ تَصَرَّفَ يَضُرُّ بِهِ، فلم يَجُزْ، كَالْبَيْعِ بَعْبٍ، فَإِنْ  
فَعَلَ، ضَمَّ<sup>(٤)</sup> نَصِيبَهُ مِنَ الرَّبْحِ فِي الثَّانِي إِلَى رِبْحِ الْأَوَّلِ، فاقْتَسَمَاهُ؛ لِأَنَّ  
رِبْحَهُ الثَّانِي حَصَلَ بِالنَّفَقَةِ الَّتِي اقْتَضَاهَا الْعَقْدُ الْأَوَّلُ. وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِإِذْنِ  
الْأَوَّلِ، جَازَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ، فَجَازَ بِإِذْنِهِ. فَإِنْ أَخَذَ مَالَيْنِ مِنْ رَجُلَيْنِ،  
واشْتَرَى بِكُلِّ مَالٍ عَبْدًا، فاشْتَبَهَا عَلَيْهِ، ففِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَكُونَانِ  
شَرِيكَيْنِ فِيهِمَا، كَمَا لو اشْتَرَا فِي عَقْدِ الْبَيْعِ. وَالثَّانِي، يَأْخُذُهُمَا  
الْعَامِلُ، وَعَلَيْهِ رَأْسُ الْمَالِ؛ لَأَنَّهُ تَعَذَّرَ رَدُّهُمَا بِتَقْرِيطِهِ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُمَا،  
كَمَا لو أَتْلَفَهُمَا.

**فصل:** وَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ أَلْفًا، ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ أَلْفًا آخَرَ، لم يَجُزْ لَهُ ضَمُّ  
أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ؛ لَأَنَّهُ أَفْرَدَ كُلَّ وَاحِدٍ بِعَقْدٍ لَهُ حُكْمٌ، فلم يَمْلِكْ تَغْيِيرَهُ،

(١) فِي م: «الْأَوَّلَى».

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ: ف.

(٣) فِي م: «يَمْلِكُ».

(٤) سَقَطَ مِنْ: م.

فإن أمره بضمهما قبل التصريف فيهما، أو بعد أن نضًا، جاز، وصارًا  
مضاربةً واحدةً. وإن كان بعد التصريف قبل أن ينضًا، لم يَجْزُ؛ لأنَّ  
حُكْمَ ما [١٩٠] تَصَرَّفَ<sup>(١)</sup> فيه قد اسْتَقَرَّ، فصار رِنْحُهُ وخُسْرَانُهُ<sup>(٢)</sup> مُخْتَصًّا  
به، فَضُمَّ الْآخِرُ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup> يُوجِبُ جَبْرَ وَضِيعَةٍ أَحَدَهُمَا بِرِنْحِ الْآخِرِ، فلم  
يَجْزُ.

**فصل:** وليس للمضارب رِنْحٌ حتى يَسْتَوْفَى<sup>(٤)</sup> رأس المال؛ لأنَّ الرِنْحَ  
هو الفاضل<sup>(٥)</sup> عن رأس المال. فلو ربح في سلعة وخسر في أخرى، أو في  
سفرة وخسر في أخرى، جُبرِتِ الوَضِيعَةُ مِنَ الرِنْحِ. وإن تَلَفَ بعضُ المالِ  
قبلَ التَّصَرُّفِ، فَتَلَفَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ؛ لَأَنَّهُ تَلَفَ قَبْلَ التَّصَرُّفِ، أَشْبَهَ التَّالِفَ  
قَبْلَ الْقَبْضِ، وإن تَلَفَ بعدَ التَّصَرُّفِ، حُسِبَ مِنَ الرِنْحِ؛ لَأَنَّهُ دَارَ فِي  
التَّجَارَةِ. فَإِنْ اشْتَرَى عَبْدَيْنِ بِمِائَةٍ فَتَلَفَ أَحَدَهُمَا، وَبَاعَ الْآخَرَ بِخَمْسِينَ،  
فَأَخَذَ مِنْهَا رَبُّ الْمَالِ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ، بَقِيَ رَأْسُ الْمَالِ خَمْسِينَ؛ لِأَنَّ رَبَّ  
الْمَالِ أَخَذَ نِصْفَ الْمَالِ الْمَوْجُودِ، فَسَقَطَ نِصْفُ الْخُسْرَانِ. ولو لم يَتَلَفِ  
العبدُ، وَبَاعَهُمَا بِمِائَةٍ وَعِشْرِينَ، فَأَخَذَ رَبُّ الْمَالِ سِتِينَ، ثُمَّ خَسِرَ الْعَامِلُ  
فِيمَا مَعَهُ عِشْرِينَ، فَلَهُ مِنَ الرِنْحِ خَمْسَةٌ؛ لِأَنَّ سُدُسَ مَا أَخَذَهُ رَبُّ الْمَالِ  
رِنْحٌ لِلْعَامِلِ نِصْفُهُ، وَقَدْ انْفَسَخَتِ الْمُضَارَبَةُ فِيهِ، فَلَا يُجْبَرُ بِهِ خُسْرَانُ

(١) في م: «يتصرف».

(٢) في س ٢، ب: «خسارته».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في س ١، س ٢، ف، ب: «يوفي».

(٥) في م: «الفضل».

الباقى ، وإن اقتصما العشريين الربيع خاصة ، ثم خيسر عشرين ، فعلى العامل رد ما أخذه ، وبقي رأس المال تسعين ؛ لأن العشرة الباقية مع رب المال تحسب من رأس المال .

ومهما بقي العقد على رأس المال ، وجب جبر خسرانه من ربحه . وإن اقتصما<sup>(١)</sup> الربيع . قال أحمد : إلا أن يقبض رأس المال صاحبه ، ثم يرده إليه ، أو<sup>(٢)</sup> يختسبا حسابا كالقبض ؛ وهو أن يظهر المال ، ويجيء به ، فيختسبان عليه ، فإن شاء صاحبه قبضه ، ولا يكون ذلك إلا فى التاض دون المتاع ؛ لأن المتاع قد يتغير سعره ، وأما قبل ذلك ، فالوضيعة تجبر من الربح ، ولذلك لو طلب أحدهما قسمة الربح دون رأس المال ، لم يلزم الآخر إجابته ؛ لأنه لا يأمن الخسران فى الثانى . وإن اتفقا على قسميه أو قسم بعضه ، أو على أن يأخذ كل واحد منهما كل يوم قدر معلوما ، جاز ؛ لأن الحق لهما ، ولو تبين للمضارب ربح ، لم يجر له أخذ شيء منه إلا بإذن رب المال .

فصل : ويملك العامل الربيع بالظهور . وعنه ، لا يملكه ؛ لأنه لو ملكه اختص بربحه<sup>(٣)</sup> . والأول المذهب ؛ لأنه يملك المطالبة بقسميه ، فملكه<sup>(٤)</sup> ، كالمشترك ، وإنما لم يختص بربحه ؛ لأنه وقاية لرأس المال .

(١) فى ب : «قسما» .

(٢) فى الأصل : «و» .

(٣) فى م : «بما ربحه» .

(٤) فى م : «فملك» .



**فصل :** ولكل واحد منهما فسخ المضاربة ؛ لأنها عقد جائز ، فإذا فسخ والمال عرض ، فاتفقا<sup>(١)</sup> على قسمه أو يبيعه ، جاز . وإن طلب العامل البيع ، وأتى رب المال وفيه ربح ، أُجبر عليه ؛ لأنَّ حقَّه في الربح لا يظهر إلا بالبيع . وإن لم يكن فيه ربح ، لم يُجبر ؛ لأنَّه لا حق له فيه . وإن طلب رب المال البيع ، وأتى العامل ، أُجبر ، في أحد الوجهين ؛ لأنَّه يستحق عليه ردَّ المال كما أخذه . والآخر ، لا يُجبر ؛ لأنَّه متصرف لغيره بحكم عقد جائز ، فلم<sup>(٢)</sup> يلزمه التصرف<sup>(٣)</sup> ، كالوكيل . وإن كان دينًا ، لزم العامل تقاضيه ؛ لأنَّ المضاربة تقتضي ردَّ المال على صفته .

**فصل :** ويجوز أن يدفع المال إلى اثنين مضاربة ، فإن شرط لهما جزءًا من الربح ، ولم يُبين كيف هو بينهما<sup>(٤)</sup> ، فهو بينهما<sup>(٥)</sup> نصفين ؛ [ ١٩٠ ظ ] لأنَّ إطلاقَ « لفظ » لهما<sup>(٦)</sup> يقتضي التسوية . وإن شرط لأحدهما ثلث الربح ، وللآخر سدسه ، صح ؛ لأنَّ عقد الواحد مع الاثنين عقدان . وإن قارض اثنين واحدًا بألف لهما ، جاز ، وكان بمنزلة عقدين ، فإذا شرطًا له جزءًا من الربح ، فالباقى<sup>(٧)</sup> لهما<sup>(٨)</sup> على قدر ملكيتهما<sup>(٩)</sup> ، فإن كان بينهما

(١) فى م : « فاتفق » .

(٢ - ٢) فى الأصل : « يجبر » .

(٣) فى م : « بينهم » .

(٤ - ٤) فى ف : « لفظة لهما » ، وفى م : « لفظهما » .

(٥) فى م : « والباقي » .

(٦) فى الأصل : « بينهما نصفين » .

(٧) فى م : « ملكيتهما » .

نِصْفَيْنِ، فَشَرَطَ أَحَدُهُمَا لِلْمُضَارِبِ نِصْفَ رِبْحِ نَصِيْبِهِ، وَشَرَطَ لَهُ الْآخَرُ الثُّلُثَ، وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَسْتَحِقُّ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبْحِ بَعْدَ شَرْطِهِ، فَإِذَا شَرَطَ التَّسْوِيَةَ، فَقَدْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا جُزْءًا مِنْ رِبْحِ مَالِ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ عَمَلٍ.

وإن دَفَعَ إِلَيْهِ أَلْفًا، وَقَالَ: أَضِفْ إِلَيْهَا أَلْفًا مِنْ مَالِكَ، وَالرِّبْحُ بَيْنَنَا؛ لَكَ ثُلَاثُ وَلِي ثُلَاثُهُ. جاز، وَكَانَ شَرِكَةً وَقِرَاضًا<sup>(١)</sup>، لِلْعَامِلِ النُّصْفُ بِمَالِهِ، وَالشُّدُسُ بِعَمَلِهِ. وَإِنْ قَالَ: وَ<sup>(٢)</sup>الرِّبْحُ بَيْنَنَا نِصْفَيْنِ. نَظَرْنَا فِي لَفْظِهِ، فَإِنْ قَالَ: خُذْهُ مُضَارَبَةً. فَسَدَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ رِبْحَ مَالِهِ كَلَّهُ لَهُ، وَذَلِكَ يُنَافِي مُقْتَضَى الْمُضَارَبَةِ. وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: مُضَارَبَةً. صَحَّ، وَكَانَ إِبْضَاعًا. وَإِنْ قَالَ: وَلِي الثُّلَاثَانِ. فَسَدَ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ<sup>(٣)</sup> لِنَفْسِهِ جُزْءًا مِنْ رِبْحِ مَالِ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ عَمَلٍ.

فصل: وَإِنْ أَخْرَجَ أَلْفًا وَقَالَ: أَتَجَرُّ أَنَا وَأَنْتَ فِيهَا وَالرِّبْحُ بَيْنَنَا. صَحَّ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ بِقَوْلِهِ: أَوْ بَدَنَانِ<sup>(٤)</sup> بِمَالِ أَحَدِهِمَا. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ، وَالْقَاضِي: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمُضَارَبَةَ تَقْتَضِي تَسْلِيمَ الْمَالِ إِلَى الْعَامِلِ، وَهَذَا الشَّرْطُ يَنْفِي ذَلِكَ. وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ أَحَدُ مَا تَتِمُّ بِهِ الْمُضَارَبَةُ، فَجَازَ انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِهِ، كَالْمَالِ، وَمُقْتَضَى الْمُضَارَبَةِ إِطْلَاقُ

(١) بعده في الأصل: «كان».

(٢) سقط من: م.

(٣) في س ١، س ٢، ب، م: «يشرط».

(٤) في م: «بدلان».

التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ ، وَالْمُشَارَكَةُ فِي الرِّبْحِ ، وَهَذَا لَا يَنْفِيهِ .

فَإِنْ شَرَطَ الْمُضَارِبُ أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُ غُلَامٌ رَبُّ الْمَالِ ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْجَوَازِ ؛  
لَأَنَّ عَمَلَ الْغُلَامِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِعَمَلِ الْعَامِلِ ، كَالْحَمَلِ عَلَى بَهِيمَتِهِ .  
وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْعَبْدِ كَيَدِ سَيِّدِهِ .

**فصل :** وَالْعَامِلُ أَمِينٌ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا تَلَفَ بِغَيْرِ تَعَدٍّ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِرٌ  
فِي الْمَالِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ لَا يَخْتَصُّ بِنَفْعِهِ ، فَأَسْبَغَ الْوَكِيلَ . وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا  
يُدَّعِيهِ مِنْ تَلَفٍ ، أَوْ يُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ خِيَانَةٍ<sup>(١)</sup> ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ قَالَ : هَذَا  
اشْتَرَيْتُهُ لِنَفْسِي ، أَوْ لِلْمُضَارَبَةِ . أَوْ اخْتَلَفَا فِي نَهْيِ رَبِّ الْمَالِ لَهُ عَنْ شِرَائِهِ ،  
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ<sup>(٢)</sup> التَّهْيِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِنَيْتِهِ فِي الشَّرَاءِ ، وَإِنْ  
اخْتَلَفَا فِي رَدِّ الْمَالِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْضُ الْمَالِ لِنَفْعِ نَفْسِهِ ، فَلَمْ  
يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ ، كَالْمُسْتَعِيرِ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيمَا شَرَطَ لَهُ مِنَ الرِّبْحِ ، فَفِيهِ  
رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا اخْتَلَفَا فِيهِ .  
وَالثَّانِيَةُ ، إِنْ ادَّعَى الْعَامِلُ أُجْرَةَ الْمِثْلِ ، أَوْ قَدْرًا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِهِ ، فَالْقَوْلُ  
قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ صِدْقُهُ . وَإِنْ ادَّعَى أَكْثَرَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ  
الظَّاهِرَ صِدْقَهُ ، فَاسْتَبْهَأَ الزَّوْجَيْنِ [ ١٩١ ] إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْمَهْرِ .

**فصل :** وَإِنْ أَقَرَّ بِرِبْحٍ ، ثُمَّ قَالَ : خَسِرْتُهُ ، أَوْ تَلَفَ . قُبِلَ قَوْلُهُ . وَإِنْ  
قَالَ : غَلِطْتُ ، أَوْ نَسِيتُ . لَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِحَقِّ لَادِمِيٍّ ، فَلَمْ يُقْبَلْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف ، م : « جَنَائَةٍ » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ٢ .

(٢) بَعْدَهُ فِي س ٢ : « الْقَبْضُ وَ » .

رُجوعه ، كالمُقَرَّبِ بَدِينٍ . ولو اقْتَرَضَ العَامِلُ شَيْئًا تَمَّ بِهِ رَأْسُ المَالِ ، ثم عَرَضَهُ عَلَى رَبِّ المَالِ فَأَخَذَهُ ، لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُ العَامِلِ ، وَلَمْ يَمْلِكِ المَقْرَضُ مُطَابَقَةَ رَبِّ المَالِ ؛ لِأَنَّ العَامِلَ مَلَكَه بِالْقَرْضِ ، وَأَقَرَّ بِهِ لِرَبِّ المَالِ ، وَيَزْجِعُ المَقْرَضُ <sup>(١)</sup> عَلَى العَامِلِ .

**فصل :** إِنْ قَالَ المَالِكُ : دَفَعْتُ إِلَيْكَ المَالَ قَرْضًا . قَالَ : بَلَى قِرَاضًا . أَوْ بالعَكْسِ . أَوْ قَالَ : غَضَبْتَنِي . قَالَ : بَلَى أَوْدَعْتَنِي . أَوْ بالعَكْسِ . أَوْ قَالَ : أَعَزَّتْكَ . قَالَ : بَلَى أَجَزْتَنِي . أَوْ بالعَكْسِ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ المَالِكِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَه ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي صِفَةِ خُرُوجِهِ عَنْ يَدِهِ . وَإِنْ قَالَ الْمُضَارِبُ : شَرَطْتُ لِي التَّفَقُّةَ . فَأَنْكَرَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ المَالِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الشَّرْطِ ، فَقَالَ الْمُضَارِبُ : إِنَّمَا أَنْفَقْتُ مِنْ مَالِي . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ ، فَقِيلَ قَوْلُهُ فِي الْإِنْفَاقِ ، كَالْوَصِيِّ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ ، سَوَاءٌ كَانَ المَالُ فِي يَدِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَى رَبُّ المَالِ شَيْئًا مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ ، لَمْ يَصِحَّ ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَه ، فَلَمْ يَجُزْ لَهُ شِرَاؤُهُ ، كَمَالِهِ الَّذِي مَعَ وَكِيلِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ <sup>(٢)</sup> غَيْرُهُ ، فَأَشْبَهَ مَالَ مُكَاتِبِهِ . وَيَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُضَارِبُ مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ غَيْرِهِ ، فَصَحَّ شِرَاؤُهُ لَهُ ، كَشِرَاءِ الْوَكِيلِ مِنْ مُوَكَّلِهِ . وَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ السَّيِّدِ مِنْ عَبْدِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْمَقْر » .

(٢) فِي س ٢ : « مَال » .

المأذون له<sup>(١)</sup>؛ لأنه ماله. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ إِذَا رَكِبَتْهُ الدُّيُونُ.

وإن اشْتَرَى أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ، بَطَلَ فِي<sup>(٢)</sup> نَصِيبِهِ،  
وفي<sup>(٣)</sup> الباقي وَجْهَانِ؛ بِنَاءٍ عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ فِي  
الْجَمِيعِ؛ بِنَاءٍ عَلَى شِرَاءِ رَبِّ الْمَالِ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ. وَإِنْ اسْتَأْجَرَ أَحَدُ  
الشَّرِيكَيْنِ مِنْ شَرِيكِهِ دَارًا لِيُخْرِزَ فِيهَا مَالَ الشَّرِكَةِ، أَوْ غَرَائِرَ<sup>(٤)</sup>، صَحَّ.  
نَصُّ عَلَيْهِ. وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ، أَوْ غَلَامَهُ، أَوْ دَابَّةً لِنَقْلِ الْمَتَاعِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛  
إِحْدَاهُمَا، يَجُوزُ؛ قِيَاسًا عَلَى الدَّارِ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ لَا  
تَجِبُ لَهُ الْأُجْرَةُ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا يُمَكِّنُ<sup>(٥)</sup> إِبْقَاؤُهُ<sup>(٥)</sup> فِي الْمُسْتَرَكِ؛ لِعَدَمِ تَمَيُّزِ  
نَصِيبِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ، بِخِلَافِ الدَّارِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ مَوْضِعُ الْعَيْنِ مِنَ  
الدَّارِ، فَيُمَكِّنُ تَسْلِيمُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ.

**فصل:** لَا يَجُوزُ قِسْمَةُ الدَّيْنِ فِي الذَّمِّ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَكَافَأُ، وَالْقِسْمَةُ  
بِغَيْرِ تَعْدِيلٍ يَتَعَّ، وَلَا يَجُوزُ يَتَعَّ دَيْنِ بَدَيْنِ. وَعَنْهُ، يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ  
لَا يَمْتَنِعُ الْقِسْمَةَ؛ قِيَاسًا عَلَى اِخْتِلَافِ الْأَعْيَانِ، وَلَا يُمَكِّنُ قِسْمَةُ الدَّيْنِ فِي  
ذِمَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا إِفْرَازُ الْحَقِّ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي ذِمَّةٍ وَاحِدَةٍ.

**فصل:** [١٩١ظ] إِذَا كَانَ لِاثْنَيْنِ دَيْنٌ فِي ذِمَّةِ رَجُلٍ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ، فَقَبِضَ

(١) زيادة من: الأصل، ف.

(٢ - ٣) في الأصل: «نصيب».

(٣) الغرائر؛ جمع الغرارة: وعاء من الخيش ونحوه يوضع فيه القمح ونحوه، وهو أكبر من الجوالق.

(٤) في س ٢: «يجب».

(٥) في س ٢، ف، م: «إبقاؤه».

أحدهما منه شيئاً، فهو بينهما؛ إذ لا يجوز أن يكون المقبوض نصيب من قبضه؛ لما فيه من قسمة الدين في ذمة واحدة<sup>(١)</sup>، ولشريك<sup>(٢)</sup> القابض مطالبة بنصيبه منه؛ لذلك. وله مطالبة الغريم؛ لأنه لم يترأ من حقه بتسليمه إلى غيره بغير إذنه. ومن أيهما أخذ، لم<sup>(٣)</sup> يزجج على الآخر؛ لأن حقه ثبت في أحد المحلين. فإذا اختار أحدهما، سقط حقه من الآخر. وإن هلك المقبوض في يد القابض، تعين حقه فيه، ولم يضمّن للغريم؛ لأنه قدر حقه، فما<sup>(٤)</sup> تعدى<sup>(٥)</sup> بالقبض، وأما كان لشريكه مشاركته لثبوته مشتركاً. وإن أبرأ أحدهما الغريم، برئ من نصيبه، ولم يزجج عليه الآخر بشيء؛ لأنه كتلفه. وإن أبرأ من نصف حقه، ثم قبضاً شيئاً، اقتسماه أثلاثاً. وإن أخر أحدهما حقه، جاز؛ لأنه يملك إسقاطه، فتأخيره أولى. وإن اشترى بنصيبه<sup>(٥)</sup> شيئاً، فهو كما لو اشترى بعين مال مشترك بينهما. وإن كان الحق ثابتاً بسببين؛ كعقدين، أو إثلافين، فلا شركة بينهما، ولكل واحد استيفاء حقه مفرداً، فلا يُشاركه الآخر فيه.

**فصل:** إذا ملكا عبداً، فباعه أحدهما بأمر الآخر، فادّعى المشتري أنه قبض ثمنه، فأنكر البائع، وصدقه الآخر، برئ من نصف ثمنه؛ لا عتراض صاحبه بقبض وكيله له، والقول قول البائع مع يمينه في أنه لم يقبض؛ لأن

(١) في الأصل، س ١، ب: «واحد».

(٢) في م: «وللشريك».

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤) في الأصل: «يتعدى».

(٥) في الأصل: «من نصيبه».

الأصلَ عَدَمُهُ . ولا تُقْبَلُ شَهَادَةُ شَرِيكِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ فِيهَا نَفْعًا ، فَإِذَا حَلَفَ ، قَبِضَ نَصِيبَهُ مِنَ الْمُشْتَرَى ، وَلَمْ يُشَارِكْهُ شَرِيكُهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي أَنَّهُ يَأْخُذُهُ ظُلْمًا . وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ ادَّعَى أَنَّ شَرِيكَهُ قَبِضَ الثَّمَنِ كُلَّهُ ، فَأَنْكَرَ ، لَمْ تَبْرَأْ ذِمَّةُ الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْكَلْ فِي الْقَبْضِ ، وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ مُطَالَبَةُ الْمُشْتَرَى بِأَكْثَرِ مِنْ نَصِيبِهِ ؛ لِاعْتِرَافِهِ بِأَنَّ ذِمَّتَهُ بَرِئَتْ مِنْ نَصِيبِ صَاحِبِهِ ، فَإِذَا قَبِضَ نَصِيبَهُ ، فَلصاحبه مشاركتُهُ <sup>(١)</sup> فِيهِ ؛ لِأَنَّ ذَيْنَهُمَا وَاحِدٌ ، فَإِذَا رَجَعَ عَلَيْهِ ، لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْبُوضِ مِنْهُ مُطَالَبَةُ الْمُشْتَرَى بِشَيْءٍ آخَرَ ؛ لِاعْتِرَافِهِ بِقَبْضِهِ لْجَمِيعِ حَقِّهِ ، وَأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ صَاحِبُهُ مِنْهُ ظُلْمٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ لَصَاحِبِهِ مُشَارَكَتُهُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ لِاثْنَيْنِ ، وَعَقْدُ الْوَاحِدِ مَعَ اثْنَيْنِ <sup>(٣)</sup> كَعَقْدَيْنِ .

(١) فِي س ٢ : « مُشَارَكَةٌ » .

(٢) فِي م : « الْاِثْنَيْنِ » .





## بَابُ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ

لا يجوزُ للْعَبْدِ التَّجَارَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ مَمْلُوكَةٌ لَهُ ، فَلَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ . فَإِنْ رَأَاهُ يَتَّجِرُ فَسَكَتَ ، لَمْ يَصِرْ مَأْذُونًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَنْعَقُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْإِذْنِ ، فَلَمْ يَكُنِ الشُّكُوتُ إِذْنًا فِيهِ ، كَبَيْعِ مَالِ الْأَجْنَبِيِّ . وَإِنْ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَأَشْبَهَ النِّكَاحَ . [١٩٢] فَإِنْ قَبَضَ الْمَبِيعَ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ ، تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ ، كَجِنَائَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ فِي يَدِهِ عَلَى وَجْهِ يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُتْلِفَ .

**فصل :** وَإِنْ أُذِنَ لَهُ الْمَوْلَى ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ لِحَقِّهِ ، فَمَلَكَ إِزَالَتَهُ ، وَلَا يَمْلِكُ التَّجَارَةَ إِلَّا فِيمَا أُذِنَ لَهُ <sup>(١)</sup> فِيهِ ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ بِالْإِذْنِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ إِلَّا مَا دَخَلَ فِيهِ ، كَالْوَكِيلِ . فَإِنْ عَيَّنَ لَهُ نَوْعًا أَوْ قَدْرًا ، لَمْ يَمْلِكِ التَّجَارَةَ فِي غَيْرِهِ . وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ مُطْلَقًا ، جَازَ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُؤْجَرَ نَفْسَهُ وَلَا يَتَوَكَّلَ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَمْلِكْهُ ، كَبَيْعِ نَفْسِهِ وَتَزْوِجِهِ . وَلَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا عَلَى النَّظَرِ وَالِاخْتِيَاظِ ، كَالْمُضَارِبِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْإِذْنِ يُحْمَلُ عَلَى الْغَرْفِ ، وَهُوَ مَا قُلْنَاهُ . وَلَا يَتَطَّلُ الْإِذْنُ <sup>(٢)</sup> بِالْإِبَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ ائْتِدَاءَ الْإِذْنِ <sup>(٣)</sup> ، فَلَا يَقْطَعُ اسْتِدَامَتَهُ ، كَمَا لَوْ غَضَبَهُ غَاصِبٌ .

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) سقط من : م .

**فصل :** ولا يجوزُ تَبْرُغُ المأذونِ له بالدَّراهمِ والكِشوةِ ؛ لأنَّه ليسَ بِتِجارَةٍ ولا مِن تَوابعِها ، فلم يَدْخُلْ فى الإِذنِ فيها . وتَجوزُ هَدِيَّتُهُ المأْكُولُ ، واتِّخاذهُ الدَّعْوَةُ ، وإِعارَةُ دائِيَّتِهِ ، ما لم يُسْرِفْ ؛ لما رُوِيَ عن النَبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُجِيبُ دَعْوَةَ المَعْلُوكِ <sup>(١)</sup> . ولأنَّ العادَةَ جاريةً به بينَ التُّجَّارِ ، فجاز ، كَصَدَقَةِ المَرْأَةِ بالكِشْرَةِ مِن بَيْتِ زَوْجِها .

**فصل :** وما كَسَبَ العَبْدُ مِنَ المَبَاحِ ، أو وَهَبَ لَهُ فَقَبِلَهُ ، مَلَكَه مَوْلَاهُ ؛ لأنَّه كَسَبُ مالِهِ ، فَمَلَكَه ، كَصَيِّدِ فَهْدِهِ . وإنْ مَلَكَه سَيِّدُهُ مالًا ، مَلَكَه ؛ لقَوْلِ النَبِيِّ ﷺ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَّائِعِ » <sup>(٢)</sup> . ولأنَّه يَمْلِكُ البَضْعَ ، فَمَلَكَ المَالَ ، كالحُرِّ . وعنه ، لا يَمْلِكُ ؛ لأنَّه مالٌ ، فلم يَمْلِكِ المَالَ ، كالبَهِيْمَةِ . فإنْ مَلَكَه سَيِّدُهُ جاريةً ، لم يَمْلِكُ وَطْأَها قَبْلَ الإِذنِ فيه ؛ لأنَّ مَلَكَه غَيْرُ تَامٍ ، فإنْ أُذِنَ لَهُ فيه ، مَلَكَه . قالَ أَبُو بَكْرٍ : على كِلْتَا الرِّوايَتَيْنِ ؛ لأنَّه يَمْلِكُ الاستِمْتاعَ بالنِّكاحِ ، فَمَلَكَه بالتَّسْرِي <sup>(٣)</sup> ، كالحُرِّ . وقالَ القاضِي <sup>(٤)</sup> : بل هَذَا بِنَاءٌ على الرِّوايةِ التى يَمْلِكُ المَالَ ، ولا يَمْلِكُ ذَلِكَ على الأُخْرَى ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه الترمذى ، فى : باب آخر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٣٥/٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما للعبد أن يعطى ويتصدق ، من كتاب التجارات ، وفى : باب البراءة من الكبير والتواضع ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٧٧٠/٢ ، ١٣٩٨ .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ١٠١ . من حديث « من باع نخلا ... » .

(٣) فى م : « بالشراء » .

(٤) فى س ٢ : « أبو بكر » .

(٥) سورة المؤمنون ٦ .

وإن لزمته كفارة، فكفارته الصيام لا غير، إن لم يأذن له سيده في  
التكفير بالمال، وإن أذن له فيه، انبنى على الروايتين في ملكه؛ فإن قلنا:  
لا يملك. لم يكفر بغير الصيام. وإن قلنا: يملك. فله التكفير بالإطعام  
والكسوة. وفي العتق وجهان؛ أحدهما، يملكه، قياساً على الإطعام  
والكسوة. والثاني، لا يملكه؛ لأنه يتضمن الولاء، والعبد ليس من أهله.  
فعلى الأول، إن أذن له في التكفير بإعتاق نفسه، فهل يُجزئه؟ على  
وجهين.



## [ ١٩٢ ظ ] بَابُ الْمَسَاقَاةِ

تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ عَلَى النَّخْلِ وَسَائِرِ الشَّجَرِ ، بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ يُجْعَلُ لِلْعَامِلِ مِنَ الثَّمَرِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى شَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَالٌ يُنَمَّى بِالْعَمَلِ عَلَيْهِ ، فَجَازَتْ الْمَعَامَلَةُ عَلَيْهِ بِيَعْضِ ثَمَائِهِ ، كَالْأَثْمَانِ .

وَلَا تَجُوزُ عَلَى مَا لَا يُثْمِرُ ، كَالصَّفْصَافِ ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهَا عَلَى أَنَّ لِلْعَامِلِ جُزْءًا <sup>(٢)</sup> مِنَ الثَّمَرَةِ .

وَفِي الْمَسَاقَاةِ بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ رِوَايَتَانِ ، حَكَاهُمَا أَبُو الْخَطَّابِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْجَوَازُ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْعَمَلِ مَا تَزِيدُ بِهِ الثَّمَرَةُ ؛ لِأَنَّهَا جَازَتْ فِي الْمَعْدُومَةِ مَعَ كَثْرَةِ الْغَرَرِ ، فَمَعَ قَلَّتِهِ أَوَّلَى . وَالثَّانِيَةُ ، الْمَنْعُ ؛ لِإِفْضَائِهَا إِلَى أَنْ يَسْتَحِقَّ جُزْءًا مِنَ الثَّمَاءِ الْمَوْجُودِ قَبْلَ الْعَمَلِ ، <sup>(٣)</sup> فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْمُضَارَبَةِ بَعْدَ الرِّيحِ . وَإِنْ سَاقَاهُ عَلَى شَجَرٍ يَغْرِسُهُ ، وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ حَتَّى يَحْمِلَ فَيَكُونَ لَهُ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَرَةِ ، جَازَ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَةَ تَحْصُلُ بِالْعَمَلِ عَلَيْهَا كَمَا تَحْصُلُ عَلَى النَّخْلِ الْمَغْرُوسِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٢) في الأصل : « أجزاء » .

(٣ - ٣) في ب : « فلا تصح » .

ولا تصحح إلا على شجرٍ مُعَيَّنٍ معلومٍ برؤيةٍ أو صفةٍ؛ لأنها معاوضةٌ  
يختلفُ العَرَضُ<sup>(١)</sup> فيها باختلاف الأعيان، فأشبهت المضاربة. ولو قال:  
ساقيتك على أحد هذين الحائطين. لم يصحح.

فصل: ظاهر كلام أحمد أنها عقد جائز؛ لما روى<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> أن  
اليهود سألوا رسول الله ﷺ أن يُقرَّهم بخيبر<sup>(٤)</sup> على أن يعملوها، ويكون  
لرسول الله ﷺ شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، فقال رسول الله ﷺ:  
«نُقرُّكم على ذلك ما شئنا». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>. فلو كانت لازمة،  
لقدَّر مدتها، ولم يجعل إخراجهم إليه إذا شاء، ولأنه عقد على مالٍ بجزءٍ  
من ثمائه، فكان جائزاً، كالمضاربة، ولذلك لا تقتصر إلى ضربٍ مُدَّةٍ. وإن  
وقَّتها، جاز، كالمضاربة. وتنفسخ بموت كل واحدٍ منهما وجنونه<sup>(٥)</sup>  
وفسخه لها. فإن انفسخت بعد ظهور الثمرة، فهي بينهما؛ لأنها حدثت  
على ملكهما، وعلى العايل تمام العمل، كعايل المضاربة إذا انفسخت قبل

(١) في ف: «العوض».

(٢ - ٢) زيادة من: م.

(٣ - ٣) في الأصل: «حتى».

(٤) في: باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ٣/

١١٨٧، ١١٨٨.

كما أخرجه البخاري، في: باب إذا قال رب الأرض: أترك ما أترك الله... من كتاب  
الحرث، وفي: باب ما كان النبي ﷺ يعطى المؤلفة قلوبهم... من كتاب الخمس. صحيح  
البخاري ٣/ ١٤٠، ٤/ ١١٦. وأبو داود، في: باب ما جاء في حكم أرض خيبر، من كتاب  
الإمارة. سنن أبي داود ٢/ ١٤١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٤٩.

(٥) في الأصل: «حياته».

أَنْ يَنْضَ الْمَالُ . وَإِنْ انْقَسَحَتْ قَبْلَ ظَهْوِهَا بِفَسْخِ الْعَامِلِ <sup>(١)</sup> ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛  
لَأَنَّهُ رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ . وَإِنْ انْقَسَحَتْ بغيرِ ذلك ، فَلِلْعَامِلِ أَجْرُهُ مِثْلُهُ ؛  
لَأَنَّهُ مُنِعَ إِمْتَامَ عَمَلِهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعَوَضَ ، فَصَارَ كَعَامِلِ الْجَعَالَةِ .

وقال بعضُ أصحابنا : هو لازمٌ ؛ [ ١٩٣ ] لَأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، فَكَانَ  
لازِمًا ، كَالِإِجَارَةِ . فعلى هذا ، تَفْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيرِ مُدَّتِهَا ، كَالِإِجَارَةِ . وَيَجِبُ  
أَنْ تَكُونَ الْمُدَّةُ تَكْمُلُ الثَّمَرَةَ فِي مِثْلِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ اشْتِرَاكُهَا فِي  
الثَّمَرَةِ ، فَلَا يَحْصُلُ بِدُونِ ذَلِكَ . فَإِنْ شَرَطَا مُدَّةً لَا تَكْمُلُ <sup>(٢)</sup> فِيهَا ، فَعَمِلَ  
العَامِلُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا شَيْءَ لَهُ ؛ لَأَنَّهُ رَضِيَ بِالْعَمَلِ بِغَيْرِ  
عَوَضٍ ، فَأَشْبَهَ الْمُتَطَوِّعَ . والثَّانِي ، لَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ ؛ لَأَنَّهُ يَفْتَضِي الْعَوَضَ ، فَلَمْ  
يَسْقُطْ بِالرِّضَا بِتَرْكِهِ ، كَالْوَطْءِ فِي النِّكَاحِ . وَإِنْ جَعَلَا مُدَّةً تَحْمِلُ فِي  
مِثْلِهَا ، فَلَمْ تَحْمِلْ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لَأَنَّهُ عَقْدٌ صَحِيحٌ ، فِيهِ مُسَمًّى صَحِيحٌ ،  
فَلَمْ يَسْتَحِقَّ غَيْرَهُ ، كَعَامِلِ الْمُضَارَبَةِ إِذَا لَمْ يَزْبَحْ . وَإِنْ جَعَلَا مُدَّةً قَدْ تَكْمُلُ  
فِيهَا وَقَدْ لَا تَكْمُلُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ يُزْجَى  
وُجُودُ الثَّمَرَةِ فِيهَا ، فَصَحَّ الْعَقْدُ عَلَيْهَا ، كَالْتِي قَبْلَهَا . والثَّانِي ، لَا يَصِحُّ ؛  
لَأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى مَعْدُومٍ لَيْسَ <sup>(٣)</sup> الْغَالِبُ وَجُودُهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالسَّلَامِ فِي  
مِثْلِهِ . فعلى هذا ، إِنْ عَمِلَ ، اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِالْعَمَلِ بِغَيْرِ  
عَوَضٍ ، وَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ ، فَزَجَعَ إِلَى بَدْلِهِ ، كَالِإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ .

(١) بعده في م : « قبل ظهور الثمرة » .

(٢) بعده في م : « الثمرة » .

(٣) في ب ، م : « وليس » .

**فصل: وَيَجُوزُ<sup>(١)</sup> عَقْدُ الْمَسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ عَلَى مُدَّةٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ**  
 بقاء العين فيها وإن طالَتْ؛ لأنه عَقْدٌ يَجُوزُ عَامًّا، فجاز أَكْثَرُ منه،  
 كَالِكِتَابَةِ. فإذا عَقَدَهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ عَامٍ، لَمْ يَجِبْ ذِكْرُ قِسْطٍ كُلِّ سَنَةٍ،  
 كَمَا لَوْ اشْتَرَى أَغْيَانًا بِثَمَنِ وَاحِدٍ. وَإِنْ قَدَّرَ قِسْطَ كُلِّ سَنَةٍ، جاز. وَإِنْ  
 اخْتَلَفَتْ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ: سَأَقِشُّكَ ثَلَاثَةَ أَغْوَامٍ عَلَى أَنَّ لَكَ نِصْفَ ثَمَرَةِ  
 الْعَامِ الْأَوَّلِ، وَثُلُثَ الثَّانِيَةِ، وَرُبْعَ الثَّالِثَةِ. فَإِنْ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ قَبْلَ إِطْلَاعِ<sup>(٢)</sup>  
 ثَمَرَةِ الْعَامِ الْآخِرِ، فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا حَدَثَتْ بَعْدَ مُدَّتِهِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ  
 ظَهَرَتْ فِي مُدَّتِهِ<sup>(٤)</sup>، تَعَلَّقَ حَقُّهُ بِهَا؛ لِحُدُوثِهَا فِي مُدَّتِهِ.

**فصل: وَحُكْمُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ حُكْمُ الْمُضَارَبَةِ فِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ**  
 لِلْعَامِلِ، فِي كَوْنِهِ مَغْلُومًا مُشَاعًا مِنْ<sup>(٥)</sup> جَمِيعِ الثَّمَرَةِ، وَفِي الْاِخْتِلَافِ فِي  
 قَدْرِهِ، وَفَسَادِ الْعَقْدِ بِجَهْلِهِ، وَشَرْطِ دَرَاهِمَ لِأَحَدِهِمَا، أَوْ ثَمَرِ شَجَرٍ مُعَيَّنٍ،  
 أَوْ عَمَلِ رَبِّ الْمَالِ، أَوْ غِلْمَانِهِ، وَفِي مِلْكِهِ لِلثَّمَاءِ بِالظُّهْرِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى  
 الْعَمَلِ فِي مَالٍ يَبْغِضُ ثَمَائِهِ، فَأُسْبَةُ الْمُضَارَبَةِ. وَلَوْ شَرَطَ لَهُ ثَمَرَةَ عَامٍ غَيْرِ  
 الَّذِي عَامَلَهُ فِيهِ، لَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ شَرَطَ لِلْمُضَارِبِ رِبْحَ غَيْرِ مَالِ  
 الْمُضَارَبَةِ. وَإِنْ قَالَ: إِنْ سَقَيْتَهُ سَيْحًا، فَلَكَ الثُّلُثُ، وَإِنْ سَقَيْتَهُ بَنْضِجَ،  
 فَلَكَ النِّصْفُ. أَوْ: إِنْ زَرَعْتَ فِي الْأَرْضِ حِنْطَةً، فَلَكَ النِّصْفُ، وَإِنْ

(١) فِي م: «يَصَحَّ».

(٢) فِي م: «طُلُوع».

(٣) فِي م: «مَوْتِهِ».

(٤) فِي م: «مُدَّة».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «وَعَلَى».



زَرَعْتَ شَعِيرًا ، فَلَكَ الثُّلُثُ . لَمْ يَصِحَّ ؛ [١٩٣ ط] لِأَنَّهُ عَقَّدَ عَلَى مَجْهُولٍ ،  
فَلَمْ يَصِحَّ ، كَبَيِّعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَصِحَّ ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ فِي  
الْإِجَارَةِ : إِنْ خِطَّتَهُ رُومِيًّا ، فَلَكَ دِرْهَمٌ ، وَإِنْ خِطَّتَهُ فَارِسِيًّا ، فَلَكَ نِصْفُ  
دِرْهَمٍ .

فصل : وَإِنْ سَاقَاهُ عَلَى بُسْتَانَيْنِ بِالنِّصْفِ مِنْ هَذَا ، وَالثُّلُثِ مِنَ الْآخَرِ ،  
أَوْ<sup>(١)</sup> عَلَى أَنْوَاعٍ جَعَلَ لَهُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ قَدْرًا ، أَوْ جَعَلَ لَهُ فِي الْمَزَارَعَةِ نِصْفَ  
الْحِنْطَةِ وَثُلُثَ الشَّعِيرِ ، وَهُمَا يَغْلَمَانِ قَدْرَ كُلِّ نَوْعٍ ، أَوْ كَانَ الْبُسْتَانُ لاثْنَيْنِ ،  
فَسَاقَاهُ عَلَى نِصْفِ ثَمَرَةٍ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا ، وَثُلُثِ ثَمَرَةِ الْآخَرِ ، وَهُمْ  
يَعْلَمُونَهُ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ مَغْلُومٌ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ كَانَا فِي عَقْدَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ  
يَعْلَمُوا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ . وَلَوْ قَالَ : مَا زَرَعْتَ فِيهَا مِنْ حِنْطَةٍ ،  
فَلَكَ نِصْفُهُ ، وَمَا زَرَعْتَ مِنْ شَعِيرٍ ، فَلَكَ ثُلُثُهُ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ .

فصل : وَتَتَعَقَّدُ بِلَفْظِ الْمُسَاقَاةِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعُهَا ، وَبِمَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ  
الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى ، وَلَا يَنْبُتُ فِيهَا خِيَارُ الشَّرْطِ وَإِنْ قُلْنَا بِلُزُومِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يُمْكِنُ رَدُّ الْمَقْصُودِ عَلَيْهِ إِذَا فَسَخَ . وَفِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا  
يَنْبُتُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبُتُ فِيهَا خِيَارُ الشَّرْطِ ، فَأُشْبِهَ النِّكَاحَ . وَالثَّانِي ، يَنْبُتُ ؛  
لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ يَقْصَدُ بِهِ الْمَالُ ، فَأُشْبِهَ الْبَيْعَ .

فصل : وَيَلْزَمُ الْعَامِلَ مَا فِيهِ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ وَزِيَادَتُهَا ؛ كَالْحَرْثِ وَآلِيهِ  
وَبَقَرِهِ ، وَاسْتِيقَاءِ الْمَاءِ ، وَإِضْلَاحِ طُرْقِهِ ، وَقَطْعِ الشُّوكِ ، وَالْحَشِيشِ الْمُضِرِّ ،

(١) فِي م : (ص ١٠٠)

والْيَاسِ مِنَ الشَّجَرِ، وَزَبَارِ<sup>(١)</sup> الْكَرْمِ، وَتَسْوِيَةِ الثَّمَرِ، وَالْحِفْظِ،  
والتَّشْمِيسِ، وَإِصْلَاحِ مَوْضِعِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَعَلَى رَبِّ الْمَالِ مَا فِيهِ حِفْظُ الْأَصْلِ؛ كَسَدِّ الْحَيْطَانِ، وَإِنْشَاءِ  
الْأَنْهَارِ، وَحَفْرِ بُئْرِ الْمَاءِ، وَعَمَلِ الدُّوَلَابِ وَنَضْبِهِ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَالثَّوَرُ  
الَّذِي يُدِيرُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُرَادُ لِحِفْظِ الْأَصْلِ، وَلِهَذَا مَنْ أَرَادَ إِنْشَاءَ بُسْتَانٍ،  
عَمِلَ هَذَا كُلَّهُ. وَقِيلَ: مَا يَتَكَرَّرُ فِي كُلِّ عَامٍ، فَعَلَى الْعَامِلِ، وَمَا لَا  
يَتَكَرَّرُ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ. وَالْجِدَاذُ وَالْحَصَاذُ وَاللَّقَاطُ عَلَى الْعَامِلِ. نَصَّ  
عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ خَيْبَرَ إِلَى يَهُودَ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ<sup>(٢)</sup>.  
وَهَذَا مِنَ الْعَمَلِ مِمَّا لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ الثَّمَرَةُ، أَشْبَهَ التَّشْمِيسَ. وَعَنْهُ، أَنَّ  
الْجِدَاذَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ بَعْدَ تَكَامُلِ النَّمَاءِ، وَهَذَا يَنْتَقِضُ بِالتَّشْمِيسِ.

فَإِنْ شَرَطَ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَلْزُمُ الْآخَرَ، فَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ الْجِدَاذَ  
عَلَيْهِمَا، وَيَصِحُّ شَرْطُهُ عَلَى الْعَامِلِ. فَيُخْرِجُ فِي سَائِرِ الْعَمَلِ مِثْلَ ذَلِكَ؛  
قِيَاسًا عَلَيْهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: تَفْسُدُ الْمُسَاقَاةُ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَاهَا، أَشْبَهَ مَا  
لَوْ شَرَطَ [١٩٤و] عَمَلَ الْمُضَارَّةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ.

**فصل: والعامل أمين، والقول قوله فيما يدعيه من تلف، أو يدعى**  
**عليه من خيانة<sup>(٣)</sup> أو تفريط، وإن ثبتت خيانتته<sup>(٤)</sup>، ضم إليه من يشرف**

(١) الزُّبَار: تخفيف الكرم من الأغصان الرديئة وبعض الجيدة بقطعها بمنجل ونحوه.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤١، ٣٤٢.

(٣) في ف، ب: «جنابة»، وغير منقوطة في س ١.

(٤) في س ١، ف: «جنابته»، وغير منقوطة في س ٢.

عليه ، ولا تُزَالُ يَدُهُ عَنِ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَتَحَفِظْ ، اسْتُؤْجِرَ مِنْ مَالِهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ ، فَاسْتَوْفَى بِغَيْرِهِ . وَإِنْ هَرَبَ ، فَهُوَ كَفَسَخِهِ إِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ الْعَقْدِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِلُزُومِهِ ، رُفِعَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ ، لِيَسْتَأْجِرَ " مِنْ مَالِهِ " مَنْ يَعْمَلُ عَنْهُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، اقْتَرَضَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَلِلْمَالِكِ الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَ دَارًا فَتَعَذَّرَ تَسْلِيمُهَا . ثُمَّ إِنْ فَسَخَ قَبْلَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ ، فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ لِأَمْرِ مِنْ جِهَتِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ ظَاهِرَةً ، فَهِيَ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ رَبُّ الْمَالِ ، اسْتَأْذَنَ الْحَاكِمَ فِي الْإِنْفَاقِ ، ثُمَّ رَجَعَ بِمَا أَتَّفَقَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا ، أَشْهَدَ عَلَى الْإِنْفَاقِ بِشَرْطِ الرَّجُوعِ ، وَرَجَعَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَالُ ضَرُورَةٍ . وَإِنْ أَتَّفَقَ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانِ الْحَاكِمِ مَعَ إِمْكَانِهِ ، فَفِي الرَّجُوعِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَإِنْ عَجَزَ الْعَامِلُ عَنِ الْعَمَلِ ، لَضَعْفِهِ ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ ، أَقَامَ مُقَامَهُ مَنْ يَعْمَلُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَهُوَ كَهَرَبِهِ ، وَإِنْ اسْتَأْذَنَهُ <sup>(١)</sup> رَبُّ الْمَالِ فَأَتَّفَقَ بِإِذْنِهِ ، رَجَعَ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

**فصل : فَإِنْ مَاتَ الْعَامِلُ أَوْ رَبُّ الْمَالِ ، وَقُلْنَا : يَلْزَمُ الْعَقْدُ . قَامَ الْوَارِثُ مُقَامَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لِازِمٌ ، أَشْبَهَ الْإِجَارَةَ . فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ الْعَامِلَ ، فَأَتَى الْوَارِثُ الْإِثْمَامَ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ ، اسْتُؤْجِرَ مِنَ التَّرِكََةِ مَنْ يَعْمَلُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَرِكََةً ، فَلَرَبُّ الْمَالِ الْفَسْخُ ، وَلَا يَقْتَرِضُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا ذِمَّةَ لَهُ . وَإِذَا**

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « استأذن » .

(٣) سقط من : م .

فَسَخ، فَالْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

فصل: فَإِنْ بَانَ الشَّجَرُ مُسْتَحَقًّا، رَجَعَ الْعَامِلُ عَلَى مَنْ سَاقَاهُ  
بِالْأُجْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ الْعَوَضَ، فَرَجَعَ عَلَى مَنْ اسْتَعْمَلَهُ<sup>(١)</sup>. وَإِنْ كَانَتْ  
الشَّمَرَةُ بَاقِيَةً، أَخَذَهَا رَبُّهَا<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً، ضَمَّنَهَا لِمَنْ شَاءَ مِنْهُمَا.  
فَإِنْ ضَمَّنَهَا لِلْعَاصِبِ، ضَمَّنَتْهُ جَمِيعُهَا؛ لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَإِنْ ضَمَّنَهَا  
الْعَامِلَ، ضَمَّنَتْهُ النُّصْفَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِهِ غَيْرُهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُضَمَّنَتْهُ  
الْجَمِيعَ؛ لِأَنَّ يَدَهُ ثَبَتَتْ عَلَيْهِ، وَعَمِلَ فِيهِ، فَضَمَّنَتْهُ، كَالْعَامِلِ<sup>(٣)</sup> الْقِرَاضِ.

---

(١) فِي م: «اسْتَأْجَرَهُ».

(٢) فِي م: «بِهَا».

(٣) فِي م: «كَالْعَامِلِ فِي».

## باب المزارعة

وهي دَفْعُ الْأَرْضِ إِلَى مَنْ يَزْرَعُهَا بِجُزْءٍ مِنَ الزَّرْعِ .

وتجوزُ في الأرضِ البَيضاءِ والتي بينَ الشَّجَرِ ؛ لِحَبْرِ ابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup> . وما ذَكَرْنَا فِي الْمَسَاقَاةِ .

وَأَيُّهُمَا أَخْرَجَ الْبَذْرَ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ خَيْرَ مُعَامَلَةٍ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَذْرَ ، وَفِي تَرْكِ ذِكْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ مِنْ أَيْهِمَا كَانَ ، وَفِي بَعْضِ لَفْظِ [١٩٤ظ] الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الْبَذْرَ عَلَيْهِمْ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمرَ : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْلَ خَيْرٍ وَأَرْضَهَا إِلَيْهِمْ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَفِي لَفْظٍ : عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يُخْرُجُ مِنْهَا . وَعَنْ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَدْفَعُ الْأَرْضَ عَلَى أَنَّ مَنْ أَخْرَجَ الْبَذْرَ ، فَلَهُ كَذَا ، وَمَنْ لَمْ يُخْرِجْهُ ، فَلَهُ كَذَا<sup>(٢)</sup> . وَظَاهِرُ مَذْهَبِ<sup>(٣)</sup> أَحْمَدَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْبَذْرِ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَشْتَرِكُ رَبُّ الْمَالِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٢) أخرجه البخاري معلقاً ، في : باب المزارعة بالشطرنحوه ، من كتاب الحرث والمزارعة . صحيح البخاري ١٣٧/٣ . ووصله البيهقي ، في : السنن الكبرى ١٣٥/٦ . وعزه ابن حجر لابن أبي شيبة ، وقال : وهذان خبران مرسلان يتقوى أحدهما بالآخر . انظر : تعليق التعليق ٣٠٣/٣ - ٣٠٥ .

(٣) في م : « كلام » .

والعاملُ في ثَمَائِهِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مِنَ رَبِّ الْمَالِ، كَالْمُسَاقَاةِ  
وَالْمُضَارَاةِ. فَإِنْ شَرَطَهُ عَلَى الْعَامِلِ، أَوْ شَرَطَ أَنْ يَأْخُذَ رَبُّ الْأَرْضِ مِثْلَ  
بَذَرِهِ وَيَقْتَسِمَا مَا بَقِيَ، فَسَدَّتِ الْمُرَارَعَةُ، وَمَتَى فَسَدَتْ، فَالزَّرْعُ لِصَاحِبِ  
البَذَرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَيْنِ مَالِهِ، وَلصَاحِبِهِ عَلَيْهِ أَجْرُ مِثْلِهِ.

**فصل:** فَإِنْ دَفَعَ بَذْرًا إِلَى ذِي أَرْضٍ لِيَزْرَعَهُ فِيهَا بِجُزْءٍ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ  
البَذْرَ لَا مِنَ الْعَامِلِ وَلَا مِنَ رَبِّ الْأَرْضِ. وَإِنْ قَالَ: أَنَا أَزْرَعُ أَرْضِي بِيَذْرِي  
وَعَوَامِلِي، عَلَى أَنَّ سَقْيَهَا<sup>(١)</sup> مِنْ مَائِكَ بِجُزْءٍ. لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْمُرَارَعَةَ  
مُعَامَلَةٌ عَلَى الْأَرْضِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهَا.  
وَعَنْهُ<sup>(٢)</sup>، يَصِحُّ. اخْتَارَهَا<sup>(٣)</sup> أَبُو بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ عِوَضُ الْعَمَلِ  
جُزْءًا مُشَاعًا، جَازَ أَنْ يَكُونَ عِوَضُ الْمَاءِ كَذَلِكَ. وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً؛ مِنْ  
أَحَدِهِمُ الْأَرْضُ، وَمِنْ آخَرَ الْعَمَلُ، وَمِنْ آخَرَ البَذْرُ، وَالزَّرْعُ يَتَنَهَمُ، فَهِيَ  
فَاسِدَةٌ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ.

**فصل:** فَإِنْ قَالَ: أَجْرُكَ هَذِهِ الْأَرْضُ بثلثِ الْخَارِجِ مِنْهَا. فَقَالَ  
أَحْمَدُ: يَصِحُّ. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: هِيَ إِجَارَةٌ صَحِيحَةٌ،  
يُشْتَرَطُ فِيهَا شُرُوطُ الْإِجَارَةِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: هَذِهِ مُرَارَعَةٌ بِلَفْظِ  
الْإِجَارَةِ، فَيُشْتَرَطُ فِيهَا شُرُوطُ الْمُرَارَعَةِ، وَحُكْمُهَا حُكْمُهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَلْيَزْرِعْهَا،<sup>(٤)</sup> أَوْ فَلْيَزْرِعْهَا أَحَاهُ»، وَلَا

(١) فِي م: «تَسْقِيهَا أَنْتَ»، وَفِي ف: «أَسْقِيهَا».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «أَنَّهُ».

(٣) فِي م: «اخْتَارَهُ».

(٤ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ م.

يُكَارِيهَا<sup>(١)</sup> بَثْلُثٍ وَلَا بَرْبِيعٍ، وَلَا بَطْعَامٍ مُسَمًّى». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَلَآنَ هَذَا مَجْهُولٌ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ عِوَضًا فِي الْإِجَارَةِ، كَثْلُثٍ نَمَاءٍ أَرْضٍ أُخْرَى.

**فصل: وَحُكْمُ الْمَزَارَعَةِ حُكْمُ الْمُسَاقَاةِ** فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْجَوَازِ وَاللُّزُومِ، وَمَا يَلْزَمُ الْعَامِلَ وَرَبَّ الْأَرْضِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهَا؛ لِأَنَّهَا مُعَامَلَةٌ عَلَى الْأَرْضِ بِيَعُضِ نَمَائِهَا. وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ ذَاتَ شَجَرٍ، فَقَالَ: سَاقَيْتُكَ عَلَى الْأَرْضِ<sup>(٣)</sup> وَالشَّجَرِ بِالنِّصْفِ. أَوْ قَالَ: سَاقَيْتُكَ عَلَى الشَّجَرِ بِالنِّصْفِ، وَزَارَعْتُكَ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ. جَازَ؛ لِأَنَّهُمَا عَقْدَانِ يَجُوزُ إِفْرَادُهُمَا، فَجَازَ جَمْعُهُمَا، كَبَيْعَتَيْنِ.

**فصل: وَمَتَى سَقَطَ مِنَ الْحَبِّ شَيْءٌ، ثُمَّ نَبَتَ فِي عَامٍ آخَرَ، [١٩٥] أَوْ سَقَطَ مِنْ حَبِّ الْمُسْتَأْجِرِ، ثُمَّ نَبَتَ فِي عَامٍ آخَرَ، فَهُوَ لَصَاحِبِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَبِّ أَشَقَطَ حَقَّهُ مِنْهُ بِحُكْمِ الْعُزْفِ، بِدَلِيلِ أَنْ لِكُلِّ أَحَدٍ التِّقَاطَةَ، فَسَقَطَ، كَمَا لَوْ سَقَطَ النَّوَى، فَنَبَتَ شَجَرًا<sup>(٤)</sup>.**

---

(١) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، ف، ب: «يُكَارِيهَا».

(٢) فِي: بَابُ فِي التَّشْدِيدِ فِي ذَلِكَ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٣٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ... مِنْ كِتَابِ الْمَزَارَعَةِ. الْمُجْتَبَى ٧/٣٩. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ اسْتِكْرَاءِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ، مِنْ كِتَابِ الرَّهُونِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٨٢٣، ٨٢٤. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/١٦٩. وَانْظُرْ صَحِيحَ مُسْلِمٍ ٣/١١٨١.

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «بِيَعُضِ نَمَائِهَا».

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ».





## كِتَابُ الْإِجَارَةِ

وهي يَبِيعُ الْمَنَافِعَ، وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْبَىٰ اسْتِجْرَاءُ﴾. الْآيَتَيْنِ<sup>(١)</sup>. وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعَن لَكُمْ فَتَأْوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْمَنَافِعِ كَالْحَاجَةِ إِلَى الْأَعْيَانِ، فَلَمَّا جَازَ عَقْدُ الْبَيْعِ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَجِبَ أَنْ يَجُوزَ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْمَنَافِعِ.

وَتَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ وَالْكَرَى؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ مُّضَوِّعٌ لَهَا. وَفِي لَفْظِ الْبَيْعِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، تَنْعَقِدُ بِهِ؛ لِأَنَّهُا صِنْفٌ مِنْهُ. وَالثَّانِي، لَا تَنْعَقِدُ بِهِ؛ لِأَنَّهُا تُخَالِفُهُ فِي الْأَسْمِ وَالْحُكْمِ، فَلَمْ تَنْعَقِدْ بِلَفْظِهِ، كَالنِّكَاحِ.

**فصل:** وَتَجُوزُ إِجَارَةُ الظُّفْرِ لِلرِّضَاعِ، وَالرَّاعِي لِرِعَايَةِ الْغَنَمِ؛ لِلآيَتَيْنِ، وَاسْتِجْارُ الدَّلِيلِ لِيَدُلَّ عَلَى الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ اسْتَأْجَرَا رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّلِيلِ هَادِيًا خَيْرِيًّا<sup>(٣)</sup>. وَإِجَارَةُ كُلِّ عَيْنٍ يُمَكِّنُ

(١) سورة القصص ٢٦، ٢٧.

(٢) سورة الطلاق ٦.

(٣) بعده في م: «والخريت الماهر بالهداية، وهو على دين كفار قريش، وأمناه فدفعنا إليه راحلتيهما، ووعداه غار ثور بعد ثلاث ليال، فأتاهما براحتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا. رواه أحمد والبخاري».

والحديث أخرجه البخاري، في: باب استئجار المشركين عند الضرورة...، وباب إذا =

استيفاء المنفعة المباحة منها مع بقاء غيبتها دائماً؛ قياساً على المنصوص عليه.

وتجوز إجازة التقود للتخلي والوزن، واستحجار شجر ليحفف عليها الثياب، والغنم لتدوس الزرع والطين؛ لأنها منفعة مباحة يجوز أخذ العوض عنها في غير هذه الأغيان، فجاز فيها، كالبيع.

ولا يجوز عقدها على ما لا نفع فيه، مثل أن يشتاجر للزرع سبعة<sup>(١)</sup> لا تثبت، أو لا ماء لها يكفي. فإن كان لها ماء معتاد؛ كماء الغيون والأنهار، والمد<sup>(٢)</sup> بالبصرة، والمطر في موضع يكفي<sup>(٣)</sup> به، جاز. وإن كانت الأرض على نهر تشقى<sup>(٤)</sup> بزيادته، كالليل والفرات، وتشقيها الزيادة المعتادة، جازت إجازتها؛ لأن الغالب وجودها، فهي كالمطر لغيرها، وإن كان لا يشقيها إلا زيادة نادرة، فاستأجرها بعد الزيادة، صح؛ لأنها معلومة. وإن استأجرها قبلها، لم يصح؛ لأنه لا يعلم وجودها، فهي كبيع الطير في الهواء. وإن استأجرها ولم يذكرها للزراعة، وكانت تصلح لغيرها، صح. وإن لم تصلح لغيرها، لم يصح؛ لأن نفعها معدوم. وإن غرقت الأرض فاکتراه لزرع ما لا يثبت في الماء، كالحنطة،

---

= استأجر أجزاً لعمل له بعد ثلاثة أيام ... من كتاب الإجازة، وفي: باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، من كتاب مناقب الأنصار. صحيح البخاري ١١٦/٣، ٧٦/٥.

(١) أي أرض ذات نز وملح.

(٢) في حاشية ف: «ومد البحر مدا زاد، ومده غيره مدا زاده، وأمد بالألف وأمده غيره».

(٣) في م: «يكفي».

(٤) في س ٢: «يسقى»، وفي م: «يستقى».

وللماء<sup>(١)</sup> مَغِيضٌ<sup>(٢)</sup> يُمَكِّنُ فَتَحَهُ فَيُنَحِّسِرُ الماءَ، وَيُمَكِّنُ زَرْعُهَا، صَحَّ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> يُمَكِّنُ زَرْعُهَا بِفَتْحِهِ، كَمَا يُمَكِّنُ سُكْنَى الدَّارِ بِفَتْحِهَا. وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُنَحِّسِرُ عَادَةً، صَحَّ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> يُعْلَمُ بِالْعَادَةِ إِمْكَانُ الْإِتِّفَاعِ بِهَا<sup>(٥)</sup>. وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ يُنَحِّسِرُ أَوْ لَا؟ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا. وَإِنْ اكْتَرَى أَرْضًا [١٩٥ ط] عَلَى نَهْرٍ تَفَرَّقَ بَزِيَادَتِهِ الْمُتَعَادَةِ، لَمْ يَصِحَّ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَتَفِعٍ بِهَا عَادَةً. وَإِنْ كَانَتْ بِخِلَافِ ذَلِكَ، صَحَّ.

**فصل:** ولا يجوزُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْمَنَافِعِ الْمَحْرَمَةِ؛ كَالْغِنَاءِ، وَالنِّيَاحَةِ، وَالزَّمْرِ، وَلَا إِجَارَةُ دَارِهِ لِمَنْ يَتَّخِذُهَا كَنَيْسَةً، أَوْ بَيْتَ نَارٍ، أَوْ يَبِيعُ فِيهَا الْخَمْرَ وَنَحْوَهُ؛ لَأَنَّهُ مُحَرَّمٌ، فَلَمْ تَجْزِ الْإِجَارَةُ لِفِعْلِهِ، كِإِجَارَةِ الْأَمَةِ لِلزَّنى. وَلَا يَجُوزُ اسْتِئْجَارُ رَجُلٍ لِيَكْتُبَ لَهُ غِنَاءً أَوْ نَوْحًا أَوْ شَيْئًا مُحَرَّمًا؛ لِذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِئْجَارُهُ لِيَحْمِلَ خَمْرًا لِيَشْرِبَهَا؛ لِذَلِكَ. وَعَنْهُ فِي مَنْ حَمَلَ خِنْزِيرًا أَوْ مَيْتَةً لِنَصْرَانِيٍّ: أَكْرَهُ أَكْلَ كِرَائِهِ<sup>(٦)</sup>، وَلَكِنْ يُقْضَى لَهُ بِالْكِرَاءِ، وَإِذَا كَانَ مُسْلِمًا، فَهُوَ أَشَدُّ. قَالَ الْقَاضِي: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ لِيُرِيقَهَا، أَمَّا لِلشُّرْبِ، فَمَحْظُورٌ، لَا يَحِلُّ أَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَيْهِ.

(١) فى م: «الماء».

(٢) فى حاشية ف: «والمغيض بالغين المعجمة، هو مجتمع الماء والمكان الذى يفيض فيه الماء، وغضته فجرته إلى مغيض، والحسر النضب، وحسر الماء، نضب عن موضعه. ونضب الماء ينضب، غار فى الأرض، وبابه دخل».

(٣) بعده فى س ٢: «لا».

(٤) بعده فى الأصل: «لا».

(٥) سقط من: م.

(٦) فى ف: «أجرتة».

وإن استأجر حَجَّامًا لِيَحْجُمَهُ، جاز؛ لأنَّ النبي ﷺ حَجَّمَهُ أَبُو طَيْبَةَ<sup>(١)</sup>، فَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ<sup>(٢)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أُعْطَاهُ أَجْرُهُ<sup>(٤)</sup>. وَيُكْرَهُ لِلْحُرِّ أَكْلُ أَجْرِهِ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ»<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ: «أَطْعِمْنِي عَبْدَكَ»<sup>(٦)</sup> خَادِمَكَ<sup>(٧)</sup>. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا تَصِحُّ إِجَارَتُهُ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

(١) أبو طيبة مولى الأنصار. انظر ترجمته في الإصابة ٧/٢٣٣.

(٢) بعده في م: «صاعين من طعام وكلم مواليه فخففوا عنه».

(٣) أخرجه البخارى، في: باب ذكر الحجَّام، من كتاب البيوع، وباب خراج الحجَّام، من كتاب الإجارة. صحيح البخارى ٨٣/٣، ١٢٢. ومسلم، في: باب حل أجرة الحجَّامة، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ٣/١٢٠٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب كسب الحجَّام، من كتاب الإجارة. سنن أبى داود ٢/٢٣٩. وابن ماجه، في: باب كسب الحجَّام، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٢/٧٣١. والإمام أحمد، في: المسند ١/٢٣٤، ٢٥٨، ٢٩٣، ٣٢٤، ٣٣٣، ٣٥١، ٣٦٥. كلهم من حديث ابن عباس.

وانظره من حديث أنس في: صحيح البخارى ٨٢/٣، ١٠٣، ١٢٢، ١٦١/٧. صحيح مسلم ٣/١٢٠٤. سنن أبى داود ٢/٢٣٩. عارضة الأحوذى ٥/٢٧٨. سنن الدارمى ٢/٢٧٢. الموطأ ٢/٩٧٤. المسند ٣/١٠٠، ١٧٤، ١٨٢، ٣٥٣.

(٤) بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١/٣٣٣. وانظره بنحوه في تخريج حديثه السابق إلا ابن ماجه فهو عنده مختصراً دون قول ابن عباس.

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٧، من حديث: «ثمن الكلب خبيث».

(٦) في م: «أو».

(٧) انظر ما أخرجه أبو داود، في: باب كسب الحجَّام، من كتاب الإجارة. سنن أبى داود ٢/٢٣٨. والترمذى، في: باب ما جاء فى كسب الحجَّام، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٥/٢٧٨. وابن ماجه، في: باب كسب الحجَّام، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٢/٧٣٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء فى الحجَّام وأجر الحجَّام، من كتاب الجامع. الموطأ =

**فصل :** ولا تجوز إجارة الفحل للضراب ؛ لما روى ابن عمر ، رضى الله عنهما ، أن النبي ﷺ نهى عن عسب الفحل . أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> . ولأن المقصود منه الماء الذى يُخلَق منه الولد ، وهو مُحَرَّم لا قيمة له ، فلم يجوز أخذ عوضه ، كالدم . ولا يجوز إجارة النَقود ليَجْمَلَ بها الدُّكَّان ؛ لأنها لم تُخلَق لذلك ، ولا تُرَادُّ له ، فبذل العوض فيه من السَّفَه ، وأخذُه من أَكْلِ المالِ بالباطل . وكذلك استِجَارُ الشَّمْعِ للتَّجْمُلِ به ، أو ثوبٍ ليُوضَعَ على سَرِيرِ المَيِّتِ ، لا يجوزُ لذلك<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** ولا يجوز عقْدُ الإجارة على ما تذهبُ أَجْزَاؤُهُ بالانْتِفَاعِ به<sup>(٣)</sup> ؛ كالمَطْعُومِ ، والمَشْرُوبِ ، والشَّمْعِ يُسْرِجُهُ ، والشَّجَرِ يأخذُ ثمرته ، والبهيمة يَحْلِبُهَا ؛ لأنَّ الإجارة عقْدٌ على المنافع ، فلا تجوز لاستيفاء عَيْنٍ ، كما لو استأجر دينارًا لِيُنْفِقَهُ ، إلَّا فى الظُّنِّ ، تجوز للرِّضَاعِ ؛ لأنَّ الضَّرُورَةَ تدعو إليه لِبَقَاءِ الأَدَمِيِّ ، ولا يقومُ غيرها مقامها .

**فصل :** ولا تجوز إجارة ما يُشْرِعُ فسادُه ، كالرَّيَاحِينِ ؛ لأنَّه لا يُمكنُ

= ١٥٣/٢ ، ١٥٤ . رواية أبى مصعب الزهرى . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/ ٣٨١ ، ٤ / ١٤١ ، ٤٣٥/٥ ، ٤٣٦ .

(١) فى : باب عسب الفحل ، من كتاب الإجارة . صحيح البخارى ٣/ ١٢٣ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب عسب الفحل ، من كتاب الإجارة . سنن أبى داود ٢ / ٢٣٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية عسب الفحل ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٧٤ . والنسائى ، فى : باب بيع ضراب الجمل ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧ / ٢٧٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٤ .

(٢) فى م : « ذلك » .

(٣) سقط من : الأصل .

الانْتِفَاعُ بها مع بقاء عَيْنِهَا دائماً ، فَجَرَتْ مَجْرَى المَطْعُومِ <sup>(١)</sup> ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا تَبَقَّى عَيْنُهُ دائماً ، كَالْعَنْبَرِ ، جازَتْ إِجَارَتُهُ للشَّيْءِ ؛ لِما تَقَدَّمَ .

**فصل :** وما يَخْتَصُّ <sup>(٢)</sup> فاعِلُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ القُرْبَةِ ، وَهم الْمُسْلِمُونَ ؛ كَالْحَجِّ ، وَتعليمِ الْقُرْآنِ ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ الاسْتِئْجَارُ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَحَقُّ <sup>(٣)</sup> مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ » . رَوَاهُ [١٩٦] الْبُخَارِيُّ <sup>(٤)</sup> . وَأَبَاحَ أَخْذَ الْجُعْلِ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَلأنَّهُ فِعْلٌ مُبْتَاخٌ ، فَجَازَ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ ، كَتَغْلِيمِ الْفِقْهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعُثْمَانَ ابْنِ أَبِي الْعَاصِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « وَاتَّخِذْ مُؤَدَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَيَّ أَجْرًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup> . وَلأنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا قُرْبَةً لِفَاعِلِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَلَيْهِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « الطَّعَامُ » .

(٢) فِي م : « يَخْصُ » .

(٣) فِي م : « إِنْ أَحَقَّ » .

(٤) فِي : بَابُ مَا يُعْطَى فِي الرِّقَةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ ، وَفِي : بَابِ الشَّرْطِ فِي الرِّقَةِ بِقَطْعِ مِنَ الْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢١ / ٣ ، ١٧١ / ٧ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يُعْطَى فِي الرِّقَةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَبَابِ النَّفْثِ فِي الرِّقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢١ / ٣ ، ٢٣١ / ٦ ، ١٧٠ / ٧ ، ١٧٣ .

وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الرِّقَةِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَذْكَارِ ، مِنْ كِتَابِ السَّلَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٧٢٧ / ٤ ، ١٧٢٨ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَسْبِ الْأَطْبَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ ، وَفِي :

بَابِ كَيْفِ الرِّقَى ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٣٧ / ٢ ، ٢٣٨ ، ٣٤٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَخْذِ الْأَجْرِ عَلَى التَّعْوِيزِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّبِّ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٢٢٣ / ٨ . وَابْنُ

مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ أَجْرِ الرَّاقِي ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ٧٢٩ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٣ ، ١٠ ، ٤٤ ، ٨٣ . كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَيَأْتِي لَفْظُهُ فِي

صَفْحَةِ ٤١٩ .

(٦) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ٢٢٩ / ١ .

كَالصَّلَاةِ . فَأَمَّا الْاسْتِجَارُ لِتَعْلِيمِ الْفِقْهِ وَالشَّعْرِ الْمُبَاحِ ، فَيَجُوزُ ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ لَا يَخْتَصُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ ، فَجَاز ، كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ . وَفِي إِجَارَةِ الْمُصْحَفِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى يَتَّعِهِ .

**فصل :** قال بعض أصحابنا : لَا يَجُوزُ إِجَارَةُ الْمُشَاعِ لِغَيْرِ الشَّرِيكِ ، إِلَّا أَنْ يُؤْجَرَهُ <sup>(١)</sup> مَعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَسْلِيمُ حِصَّتِهِ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ الشَّرِيكِ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ يَتَّعُهُ وَرَهْنُهُ ، فَصَحَّتْ إِجَارَتُهُ ، كَالْمُقَرَّرِ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْجَرَ نَفْسَهُ مِنَ الذَّمِّ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَجَرَ نَفْسَهُ يَهُودِيًّا ، يَسْتَقِي <sup>(٢)</sup> لَهُ كُلَّ دَلْوٍ بِتَمْرَةٍ ، وَأُخْبِرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرْهُ ، وَأَكَلَ <sup>(٣)</sup> أَجْرَهُ <sup>(٤)</sup> . وَلَا يُؤْجَرُ نَفْسُهُ لِحَدَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِذْ لَالَ الْمُسْلِمَ لِلكَافِرِ ، فَلَمْ يَجْزُ ، كَبَيْعِهِ إِيَّاهُ . وَيَتَخَرَّجُ الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ عَاوَضَهُ عَنْ مَنَفَعَتِهِ <sup>(٥)</sup> ، فَجَاز ، كِإِجَارَتِهِ لَعَمَلِ شَيْءٍ .

**فصل :** وَالْإِجَارَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ؛ إِجَارَةُ عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ ، كَالدُّورِ ،

(١) فِي م : « يُؤْجَرُهُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « يَسْقَى » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْ » .

(٤) بِهَذَا اللَّفْظَ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٠ / ١ . وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ... مِنْ أَبْوَابِ صِفَةِ الْقِيَامَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٩٢ / ٩ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَسْتَقِي كُلَّ دَلْوٍ بِتَمْرَةٍ ... مِنْ كِتَابِ الرَّهُونِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٢ / ٨١٨ . وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الْإِرْوَاءِ ٣١٣ / ٥ - ٣١٥ .

(٥) فِي م : « مَنَفْعَةٌ » .

وَمَوْصُوفَةٌ فِي الذِّمَّةِ، كَبَيْعٍ لِلرُّكُوبِ، وَعَقْدٌ عَلَى عَمَلٍ فِي الذِّمَّةِ؛  
 كَحِثَاطَةِ ثَوْبٍ، وَحَمْلٍ مَتَاعٍ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَقَعُ فِي عَيْنِ حَاضِرَةٍ وَمَوْصُوفَةٍ  
 وَمُقَدَّرٍ مَعْلُومٍ، كَقَفِيزٍ مِنْ صُبْرَةٍ، فَكَذَلِكَ الْإِجَارَةُ. فَإِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ  
 لَعَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ اشْتَرَطَ مَعْرِفَتُهَا بِرُؤْيَا أَوْ صِفَةٍ إِنْ كَانَتْ تَنْضَبِطُ بِالصِّفَاتِ،  
 كَالْحَيَوَانِ، وَإِنْ لَمْ تَنْضَبِطْ، كَالدَّارِ<sup>(١)</sup> وَالْأَرْضِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا، كَمَا  
 يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ. وَفِي اسْتِجَارِ عَيْنٍ لَمْ يَرَهَا وَلَمْ تُوصَفْ لَهُ  
 وَجْهَانِ؛ بِنَاءً عَلَى بَيْعِهَا. وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمَنْفَعَةِ، فَإِنْ كَانَ لَهَا عُزُوفٌ،  
 كَسُكْنَى الدَّارِ، لَمْ يَخْتَجْ إِلَى ذِكْرِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُكْتَرَى إِلَّا<sup>(٢)</sup> لَذَلِكَ،  
 فَاسْتُعْنِيَ عَنْ ذِكْرِهَا، كَالْبَيْعِ بِشَيْءٍ مُطْلَقٍ فِي مَوْضِعٍ فِيهِ نَقْدٌ مَعْرُوفٌ.

وَإِنْ اكْتَرَى أَرْضًا، اخْتِجَ إِلَى ذِكْرِ مَا يَكْتَرَى لَهُ؛ مِنْ غِرَاسٍ، أَوْ بِنَاءٍ،  
 أَوْ زَرْعٍ؛ لِأَنَّهَا تُكْتَرَى لَذَلِكَ كُلِّهِ، وَضَرَرُهُ يَخْتَلِفُ، فَوَجِبَ بَيَانُهُ، فَإِنْ  
 أَجَرَهَا لِلزَّرْعِ مُطْلَقًا، صَحَّ، وَلَهُ زَرْعُ مَا شَاءَ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجِرَهَا  
 لِأَعْظَمِ الزَّرْعِ ضَرَرًا، فَإِذَا أَطْلَقَ الْعَقْدَ تَنَاوَلَهُ بِإِطْلَاقِهِ، وَدَخَلَ فِيهِ مَا دُونَهُ.  
 وَإِنْ قَالَ: لَتَزْرَعَهَا<sup>(٣)</sup> مَا شِئْتُ. فَهُوَ أَوْلَى بِالصَّحَّةِ؛ لِتَضَرِّيحه بِذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.  
 وَإِنْ اكْتَرَاهَا لَزَرْعٍ مُعَيَّنٍ، فَلَهُ زَرْعُهُ وَمِثْلُهُ فِي الضَّرَرِ وَدُونِهِ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ إِنَّمَا  
 ذُكِرَ لِتَقْدِيرِ مَنْفَعَةِ الْأَرْضِ، فَلَمْ يَتَّعَيْنِ، كَمَا لَوْ اكْتَرَى لِلسُّكْنَى، كَانَ لَهُ  
 أَنْ يُسَكِّنَ غَيْرَهُ. وَإِنْ قَالَ: لَتَزْرَعَهَا أَوْ لَتَغْرِسَهَا. لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيَّنْ،

(١) فِي م: «كَالدَّوْر».

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣) فِي م: «لَتَزْرَعَهَا»، وَفِي ف: «أَزْرَعَهَا».

(٤) فِي س ٢، م: «لَذَلِكَ».



أَشْبَهَ مَا لَوْ بَاعَهُ أَحَدٌ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : لَتَزَرَعَهَا وَتَغْرِسَهَا مَا شِئْتَ . صَحَّ ، وَلَهُ مَا شَاءَ مِنْهُمَا ؛ [١٩٦ظ] لِأَنَّهُ جَعَلَهُمَا لَهُ ، فَمَلَكَهُمَا ، كَالنُّوعِ الْوَاحِدِ<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَإِنْ اكْتَرَى ظَهْرًا لِلرُّكُوبِ ، اشْتَرَطَ مَعْرِفَتَهُ بِرُؤْيَا أَوْ صِفَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ يَتَّعُهُ بِهِمَا ، وَذَكَرُ الْمَهْمَلَجِ<sup>(٢)</sup> وَالْقَطُوفِ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْخَيْلِ ؛ لِأَنَّ سَيْرَهُمَا يَخْتَلِفُ ، وَمَعْرِفَةُ مَا يَرْكَبُ بِهِ مِنْ سَرَجٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِالْمَرْكُوبِ<sup>(٤)</sup> وَالرَّاكِبِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الذُّكُورِيَّةِ وَالْأُنثَوِيَّةِ ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا يَسِيرٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَفْتَقِرُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ؛ لِتَفَاوُتِهِمَا . وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الرَّاكِبِ بِرُؤْيَا أَوْ صِفَةٍ . ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَكْفِي فِي<sup>(٥)</sup> يَتَّعِ<sup>(٦)</sup> مِثْلِهِ . وَقَالَ الشَّرِيفُ : لَا يُجْزَى فِيهِ إِلَّا الرُّؤْيَا ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَأْتِي عَلَيْهِ . وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَامِلِ ، وَالْأَغْطِيَّةِ ، وَالْأَوْطِيَّةِ ، وَالْمَعَالِيقِ ، كَالْقَدْرِ وَالسَّطِيحَةِ<sup>(٧)</sup> وَنَحْوَهُمَا ، إِمَّا بِرُؤْيَا أَوْ صِفَةٍ وَ<sup>(٨)</sup> وَزْنِ .

وَإِنْ اكْتَرَى ظَهْرًا لَعَمَلٍ فِي مُدَّةٍ ؛ كَالْحِرَاثَةِ ، وَالْدِّيَاسِ ، وَالسَّقْفِي ،

---

(١) فِي ف : « الْآخِر » .

(٢) الْمَهْمَلَجُ : هُوَ مَا ذَلَّلَ وَسَلَسَ قِيَادَهُ مِنَ الدَّوَابِّ .

(٣) الْقَطُوفُ مِنَ الدَّوَابِّ : الَّتِي تَسِيءُ السَّيْرَ وَتَبْطِئُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « الرُّكُوب » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧) السَّطِيحَةُ : الْمَزَادَةُ تَكُونُ مِنْ جُلْدَيْنِ لَا غَيْرِ .

(٨) فِي م : « أَوْ » .

والطَّحْنِ، اشْتَرَطَ مَعْرِفَةَ الظَّهْرِ بالتَّعْيِينِ أَوْ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ يَخْتَلِفُ  
بِاخْتِلَافِهِ. وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ؛ كَجِرَائَةِ قَدِيرٍ مِنَ الْأَرْضِ،  
وَدِيَّاسِ زَرْعٍ مُعَيَّنٍ، وَطَحْنِ قُفْزَانٍ مَعْلُومَةٍ، لَمْ يَخْتَجِ إِلَى مَعْرِفَةِ الظَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ  
لَا يَخْتَلِفُ. وَيَخْتِاجُ فِي الطَّحْنِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَجَرِ، وَفِي السَّقْيِ إِلَى مَعْرِفَةِ  
الْبَيْرِ، وَالذُّلَابِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ.

وَإِنْ اكْتَرَى لِحَمْلٍ مَتَاعًا، لَمْ يَخْتَجِ إِلَى ذِكْرِ جِنْسِ الظَّهْرِ؛ لِعَدَمِ  
الْعَرَضِ فِي مَعْرِفَتِهِ. وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمَتَاعِ بِرُؤْيَا أَوْ صِفَةٍ، فَيَذْكُرُ جِنْسَهُ؛  
مِنْ حَدِيدٍ أَوْ قُطْنٍ أَوْ نَحْوِهِ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُ يَخْتَلِفُ، وَقَدَرُهُ بِالْوِزْنِ إِنْ كَانَ  
مَوْزُونًا، أَوْ بِالْكَيْلِ إِنْ كَانَ مَكِيلًا؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَصِحُّ بِكِلَا الطَّرِيقَيْنِ<sup>(١)</sup>. وَإِنْ  
ذَكَرَ وَزْنَ الْمَكِيلِ، فَهُوَ أَحْصَرُ. وَإِنْ دَخَلَتِ الظُّرُوفُ فِي وَزْنِ الْمَتَاعِ،  
اسْتُعْنِيَ عَنْ ذِكْرِهَا، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ وَكَانَتْ مَعْرُوفَةً<sup>(٢)</sup> لَا تَخْتَلِفُ كَثِيرًا،  
صَحَّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِهَا؛ لِأَنَّ تَفَاوُثَهَا يَسِيرُ. وَإِنْ اخْتَلَفَتْ كَثِيرًا، اشْتَرَطَ  
مَعْرِفَتَهَا بِالرُّؤْيَا أَوْ الصِّفَةِ؛ لِذَلِكَ.

وَلَوْ اكْتَرَى ظَهْرًا لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ مَا شَاءَ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> يَدْخُلُ فِي  
ذَلِكَ مَا يَقْتُلُ الْبَهِيمَةَ، وَإِنْ شَرَطَ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا طَاقَتَهَا، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ  
لَا ضَابِطَ لَهُ.

**فصل:** وَإِنْ اسْتَأْجَرَ رَاعِيًا مُدَّةً، صَحَّ؛ لِأَنَّ مُوسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَجَرَ

(١) فِي الْأَصْلِ، م: «الطرفين».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «معرفة».

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «لَمْ».

نَفْسَهُ لِرِعَايَةِ الْغَنَمِ ثَمَانِي سِنِينَ<sup>(١)</sup> . وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْحَيَوَانِ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ جَنْسٍ تَأْثِيرًا فِي إِثْتَابِ الرَّاعِي . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُعَيَّنٍ ، وَعَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى مَوْصُوفٍ<sup>(٢)</sup> ، اشْتَرَطَ ذِكْرُ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ يَخْتَلِفُ بِهِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ ظَنْرًا ، اشْتَرَطَ مَعْرِفَةُ الصَّبِيِّ بِالتَّعْيِينِ ؛ لِأَنَّ الرِّضَاعَ يَخْتَلِفُ بِهِ ، وَلَا تَأْتِي عَلَيْهِ الصِّفَةُ .

وَإِنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيُخَفِّرَ لَهُ بَيْتًا ، أَوْ نَهْرًا ، اشْتَرَطَ مَعْرِفَةُ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّ الْغَرْضَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهَا<sup>(٣)</sup> ، وَمَعْرِفَةُ الطُّولِ وَالْعَرْضِ وَالْعُمُقِ ؛ لِأَنَّ الْغَرْضَ يَخْتَلِفُ بِذَلِكَ<sup>(٤)</sup> . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ لِبِنَاءِ حَائِطٍ ، [١٩٧و] اشْتَرَطَ ذِكْرُ طُولِهِ وَعَرْضِهِ وَعُمْلُوهُ ، وَآلِيهِ مِنْ لَبِنٍ أَوْ طِينٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْغَرْضَ يَخْتَلِفُ بِذَلِكَ كُلَّهُ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ لَضَرْبِ لَبِنٍ ، اشْتَرَطَ مَعْرِفَةُ الْمَاءِ وَالثَّرَابِ وَالطُّولِ وَالسَّمَكِ وَالْعَرْضِ وَالْعَدَدِ . وَعَلَى هَذَا جَمِيعُ الْأَعْمَالِ الَّتِي يَسْتَأْجِرُ عَلَيْهَا . فَإِنْ كَانَ فِيمَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْغَرْضُ مَا<sup>(٥)</sup> لَا يَعْرِفُهُ ، رَجَعَ فِيهِ إِلَى أَهْلِ الْخِيَرَةِ بِهِ ؛ لِيَعْقِدَ عَلَى شَرْطِهِ ، كَمَا لَوْ أَرَادَ النِّكَاحَ مَنْ لَا يَعْرِفُ شُرُوطَهُ ، رَجَعَ إِلَى مَنْ يَعْرِفُهُ لِيَعْرِفَهُ شُرُوطَهُ . وَإِنْ عَجَزَ عَنْ مَعْرِفَتِهِ ، وَكَلَّ فِيهِ مَنْ يَعْرِفُهُ لِيَعْقِدَهُ .

(١) أخرجه ابن ماجه، في: باب إجارة الأجير على طعام بطنه، من كتاب الرهون. سنن ابن ماجه ٨١٧/٢. وضعف البوصيري إسناده. مصباح الزجاجة ٢/٢٦٠.

(٢) بعده في م: «في الذمة».

(٣) في الأصل: «باختلافهما».

(٤) بعده في م: «كله».

(٥) سقط من: م.

فصل : وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ قَدْرِ الْمَنْفَعَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ يَتَّبِعُ ، وَالْبَيْعُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَعْلُومِ الْقَدْرِ ، وَلِمَعْرِفَتِهَا طَرِيقَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَقْدِيرُ الْعَمَلِ ؛ كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ مُعَيَّنٍ ، وَالرُّكُوبِ ، أَوْ حَمْلِ شَيْءٍ مَعْلُومٍ <sup>(١)</sup> إِلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ . وَالثَّانِي ، تَقْدِيرُ الْمُدَّةِ ، كَسُكْنَى شَهْرٍ . فَإِنْ كَانَتِ الْمَنْفَعَةُ لَا تَتَقَدَّرُ بِالْعَمَلِ ؛ كَالتَّطْيِينَ وَالتَّجْصِيسِ ، فَإِنَّ مِقْدَارَهُ يَخْتَلِفُ فِي الْغَلْظِ وَالرَّقَّةِ ، وَمَا يَزِيدُ الْأَرْضَ مِنَ الْمَاءِ ، يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَرْضِ وَاحْتِيَاجِهَا إِلَى الْمَاءِ وَمَا يُشْبِعُ الصَّبِيَّ فِي الرَّضَاعِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الصَّبِيِّ وَالْأَحْوَالِ وَالسُّكْنَى وَنَحْوِهَا ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ إِلَّا بِالْمُدَّةِ ، لِتَعَدُّرِ تَقْدِيرِهِ بِالْعَمَلِ . وَمَا يَتَقَدَّرُ بِالْعَمَلِ ، كَاسْتِئْجَارِ الظَّهْرِ لِلْحَرْثِ وَالْحَمَلِ وَالطَّحْنِ وَالذِّيَّاسِ ، وَالْعَبْدِ لِلخِدْمَةِ ، جَازَ تَقْدِيرُهُ بِالْعَمَلِ ، فَإِنْ شَرَطَ تَقْدِيرُهُ بِالْعَمَلِ وَالْمُدَّةِ ، فَقَالَ : اسْتَأْجَرْتُكَ لَتَحْرُثَ لِي هَذِهِ الْأَرْضَ فِي شَهْرٍ . لَمْ يَصَحَّ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حَرَثَهَا فِي أَقَلِّ مِنْ شَهْرٍ ، أَوْ فَرَّغَ الشَّهْرَ قَبْلَ حَرْثِهَا ، فَطُولِبَ بِتَمَامِ مَا بَقِيَ ، كَانَ زِيَادَةً عَلَى الْمَشْرُوطِ ، وَإِنْ لَمْ يُتِمَّمْ <sup>(٢)</sup> ، كَانَ نَقْصًا . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الصُّحَّةِ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ مَعْقُودَةٌ لِلْعَمَلِ <sup>(٣)</sup> ، وَالْمُدَّةُ مَذْكُورَةٌ لِلتَّعْجِيلِ ، فَجَازَ كَالْجَعَالَةِ .

وَيُشْتَرَطُ فِيمَا قُدِّرَ بِمُدَّةٍ مَعْرِفَةُ الْمُدَّةِ ؛ لِأَنَّهَا الضَّابِطَةُ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قُدِّرَ بِسَنَةٍ أَوْ شَهْرٍ ، كَانَ ذَلِكَ بِالْأَهْلَةِ ؛ لِأَنَّهَا الْمَعْقُودَةُ فِي الشَّرْعِ ، فَوَجِبَ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَيْهَا ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، عَدَّ بَاقِيَهُ ، ثُمَّ

(١) بعده في الأصل : « و » .

(٢) في م : « يتم » .

(٣) في م : « على العمل » .

عَدَّ أَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا بِالْهَلَالِ، ثُمَّ كَمَّلَ الْأَوَّلَ بِالْعَدَدِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ إِتْمَامُهُ بِالْهَلَالِ، فَكُمِّلَ بِالْعَدَدِ. وَحُكِيَ فِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهُ يَسْتَوْفَى الْجَمِيعَ بِالْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ إِتْمَامُ الشَّهْرِ مِمَّا يَلِيهِ، فَيَصِيرُ ائْتِدَاءُ الثَّانِي فِي أَثْنَائِهِ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ. وَإِنْ عَقَدَ عَلَى سَنَةٍ رُومِيَّةٍ، وَهِيَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَسِتُّونَ يَوْمًا وَرُبُعٌ، وَهُمَا يَغْلَمَانِ ذَلِكَ، جَازَ، وَإِنْ جَهَلَاهَا أَوْ أَحَدُهُمَا، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ مَجْهُولَةٌ عِنْدَهُ. وَالْحُكْمُ فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ كَالْحُكْمِ فِي مُدَّةِ السَّلَمِ عَلَى مَا مَضَى فِيهِ.

**فصل:** وَتَجُوزُ الْإِجَارَةُ<sup>(١)</sup> مُدَّةً لَا تَلِي الْعَقْدَ، مِثْلَ أَنْ يُؤْجَرَ شَهْرَ رَجَبٍ وَهُوَ فِي صَفَرٍ، سَوَاءً كَانَتْ<sup>(٢)</sup> فَارِغَةً أَوْ مُؤْجَرَةً<sup>(٣)</sup> مَعَ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا مَعَ غَيْرِهَا، فَجَازَ عَلَيْهَا مُفْرَدَةً، كَالَّتِي تَلِي الْعَقْدَ. وَيُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ ائْتِدَائِهَا؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ طَرَفَيْ الْمُدَّةِ، فَاحْتِيجُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا، كَالِائْتِهَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ تَلِي الْعَقْدَ<sup>(٤)</sup>، فَائْتِدَاؤُهَا مِنْهُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهَا؛ لِأَنَّهَا [١٩٧ظ] مَغْلُومَةٌ.

**فصل:** فَإِنْ قَالَ: أَجَرْتُكَهَا كُلَّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ. فَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ صَحِيحٌ. وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَرَقِيُّ، وَالْقَاضِي. لَكِنْ تَصِحُّ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ بِإِطْلَاقِ الْعَقْدِ؛<sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ مَغْلُومٌ يَلِي الْعَقْدَ، وَأُجْرَتُهُ مَغْلُومَةٌ، وَمَا بَعْدَهُ يَصِحُّ الْعَقْدُ

(١) بعده في الأصل: «على».

(٢) في س ٢: «مؤجرة أو مؤجلة».

(٣) في م: «مستأجرة».

(٤) بعده في الأصل: «إلى ذكر».

(٥ - ٥) سقط من: الأصل.

فيه بالتَّلبِيسِ به ، ولكُلِّ واحدٍ منهما الفسخُ عندَ تَقَضِّي كُلِّ شهرٍ ؛ لأنَّ عليَّاً ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، أجز نفسه من يَهُودِيٍّ يَشْتَقِي له كُلُّ ذَلِوٍ بِتَمَرَةٍ ، وجاءَ به إلى النبي ﷺ فأَكَلَ منه <sup>(١)</sup> . وذَهَبَ أبو بكرٍ ، وجماعةٌ من أصحابنا إلى بُطْلَانِهِ ؛ لأنَّ العَقْدَ على كُلِّ الشُّهُورِ ، وهى مُبْهَمَةٌ مَجْهُولَةٌ ، فلم يَصِحَّ ، كما لو جَعَلَ أَجْرَتَهَا فى الجميعِ شيئاً واحداً .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ فى صِحَّةِ الإِجَارَةِ ذِكْرُ الأَجْرَةِ ؛ لأنَّه عَقْدٌ يُقْصَدُ فيه العِوَضُ ، فلم يَصِحَّ من غيرِ ذِكْرِهِ ، كالبيع . وَيُشْتَرَطُ أن تكونَ مَعْلُومَةً ؛ لذلك ، ويَحْصُلُ العِلْمُ بالمُشَاهَدَةِ أو بالِصَّفَةِ ، كالبيع . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، لا بُدَّ من ذِكْرِ قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ ؛ لأنَّه رُبَّمَا انْفَسَخَ العَقْدُ ، وَوَجِبَ رَدُّ عِوَضِهِ بعدَ تَلَفِهِ ، فاشْتَرَطَ مَعْرِفَتُهُ قَدْرِهِ لِيَعْلَمَ بِكُمْ يَزِجُّ ، كرأسِ مالِ السَّلَمِ ، وقد ذَكَرْنَا وَجْهَ الوُجْهَيْنِ فى السَّلَمِ . وتَجُوزُ بِأَجْرَةٍ حَالَةٍ وَمُؤَجَّلَةٍ ؛ لأنَّ الإِجَارَةَ كالبيع ، وذلك جَائِزٌ فيه ، فإن أَطْلَقَ العَقْدَ وَجَبَتْ به حَالَةٌ ، وَيَجِبُ تَسْلِيمُهَا بِتَسْلِيمِ العَيْنِ ؛ لأنها عِوَضٌ فى مُعَاوَضَةٍ ، فَتُشْتَحَقُّ بِمُطْلَقِ العَقْدِ ، كَالثَّمَنِ . وإنْ كَانَتْ الإِجَارَةُ على عَمَلٍ فى الذَّمَّةِ ، اسْتَحَقَّ اسْتِيفَاءُ الأَجْرَةِ عِنْدَ إِيفَاءِ <sup>(٢)</sup> العَمَلِ ؛ لِقَوْلِ النبي ﷺ : « أَعْطُوا الأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ » <sup>(٣)</sup> . ولأنَّه أَحَدُ العِوَضَيْنِ ، فَيَلْزَمُ <sup>(٤)</sup> تَسْلِيمُهُ عِنْدَ تَسْلِيمِ الأَجْرِ ،

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٨٥ .

(٢) فى م : « انقضاء » .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب أجر الأجراء ، من كتاب الرهون . سنن ابن ماجه ٨١٧/٢ .

(٤) فى م : « فلزم » .

كالبيع . وإن شرطاً تأجيلها ، جاز ، إلا أن يكون العقد على منفعة في الذمة ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يجوز ؛ لأنه عوض في الإجارة ، فجاز تأجيله ، كما لو كان على عَيْن . والثاني ، لا يجوز ؛ لأنه عقد على ما في الذمة ، فلم يَجْزُ تأجيل عوضه ، كالسلم .

**فصل :** ويجوز أن يشتاجر الأجير بطعامه وكسوته ، سواء جعل ذلك جميع الأجرة أو بعضها ؛ لأن النبي ﷺ قال : « رَحِمَ اللَّهُ أَخِي مُوسَى ، أَجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِي سِنِينَ ، عَلَى طَعَامِ بَطْنِهِ وَعِفَّةِ فَرْجِهِ » . رواه ابن ماجه <sup>(١)</sup> . ولأن العادة جارية به من غير تكبير ، فأشبهه الإجماع . فإن قدر الطعام والكسوة ، فحسن ، وإن أطلق ، جاز . ويرجع في القوت إلى الإطعام في الكفارة ، وفي الملبوس إلى أقل ملبوس مثله ، ولأن لذلك عرفاً في الشرع ، فحمل الإطلاق [ ١٩٨ ] عليه .

**فصل :** وإذا استوفى المنفعة ، استقرت الأجرة ؛ لأنه قبض المفقود عليه ، فاستقر بدله ، كما لو قبض المبيع . وإن سلم إليه العين مدة يمكن فيها الاستيفاء ، استقرت الأجرة <sup>(٢)</sup> ؛ لأن المفقود عليه تلف تحت يده ، فأشبهه تلف المبيع تحت يده ، وإن عرض عليه العين ، ومضت مدة يمكن الاستيفاء فيها ، استقرت الأجرة ؛ لأن المنافع تلفت باختياره ، فأشبهه تلف المبيع بعد عرضه على المشتري . وإن كان العقد على عمل في الذمة ، لم تستقر الأجرة إلا باستيفاء العمل ؛ لأنه عقد على ما في الذمة ، فلم يستقر

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٩ .

(٢) بعده في م : « عليه » .

عَوَضُهُ بِبَذْلِ التَّسْلِيمِ، «كَالْمُسْلَمِ فِيهِ». وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فَاسِدًا، لَمْ يَسْتَقِرَّ  
بِبَذْلِ التَّسْلِيمِ، كَمَا لَا يَسْتَقِرُّ بِبَذْلِ الْمَبِيعِ، وَيَجِبُ بِاسْتِيفَائِهَا؛ لِأَنَّهُ  
اسْتَوْفَاهَا بِشُبْهَةِ عَقْدٍ. وَإِنْ قَبِضَ الْعَيْنَ وَمَضَتْ مُدَّةٌ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءَ الْمَنْفَعَةِ  
فِيهَا، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَجِبُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ فَاسِدٌ عَلَى مَنْفَعَةٍ  
لَمْ يَسْتَوْفِهَا، فَلَمْ يَجِبِ الْعَوَضُ، كَالنُّكَاحِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ؛  
لَأَنَّ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ كَالصَّحِيحِ فِي اسْتِقْرَارِ الْبَدَلِ، فَكَذَلِكَ الْإِجَارَةُ.

**فصل:** يَجُوزُ أَنْ يَكْتَرِيَ الرَّجُلَانِ ظَهْرًا يَتَعَاقَبَانِ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَكْتَرِيَ  
الرَّجُلُ عُقْبَةً؛ يَزْكَبُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> مَعْلُومًا؛ لِأَنَّهُ  
يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَى جَمِيعِهِ، فَجَازَ عَلَى بَعْضِهِ، كَالزَّمَانِ، فَإِنْ كَانَ فِي طَرِيقٍ  
فِيهِ عَادَةٌ <sup>(٢)</sup> فِي الرُّكُوبِ <sup>(٣)</sup> وَالتَّزْوِيلِ، جَازَ الْعَقْدُ مُطْلَقًا، وَحُمِلَ عَلَى الْعَادَةِ،  
كَالتَّقْدِ فِي الْبَيْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَادَةٌ، اشْتَرَطَ بَيَانُ مَا يَزْكَبُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ  
مَعْلُومٍ، فَوَجِبَ بَيَانُهُ، كَالثَّمَنِ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْبَادِي مِنْهُمَا، أَقْرَعَ  
بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاوَيَا فِي الْمِلْكِ، فَقُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ، كَمَا فِي  
الْقِسْمَةِ.

**فصل:** إِذَا دَخَلَ حَمَامًا، أَوْ قَعَدَ مَعَ مَلَّاحٍ فِي سَفِينَةٍ، فَعَلِيهِ أَجْرُهُمَا  
وَإِنْ لَمْ يَفْقِدَا مَعَهُ إِجَارَةً؛ لِأَنَّ الْغُرْفَ جَارٍ بِذَلِكَ، فَجَرَى مَجْرَى الشَّرْطِ،  
كَتَقْدِ الْبَلَدِ. وَكَذَلِكَ إِنْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى خِيَّاطٍ أَوْ قَصَّارٍ مُتَّصِبَيْنِ لَذَلِكَ، أَوْ

(١ - ١) فِي م: «كَالْمُسْلَمِ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣ - ٣) فِي س ٢: «لِلرُّكُوبِ».



مُنَادٍ، أَوْ رَجُلٍ مَعْرُوفٍ بِالْبَيْعِ بِالْأَجْرِ لِيَبِيعَهُ، فَلَهُمْ أَجْرٌ أَمْثَالِهِمْ؛ لَذَلِكَ. وَإِنْ دَفَعَ كِتَابًا إِلَى رَجُلٍ لِيَحْمِلَهُ إِلَى صَاحِبٍ لَهُ بِأَجْرٍ، فَحَمَلَهُ فَوَجَدَ صَاحِبَهُ غَائِبًا، فَلَهُ الْأَجْرُ لِلذَّهَابِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ، وَلِلرَّدِّ؛ لِأَنَّهُ بِإِذْنِهِ تَقْدِيرًا، إِذْ لَيْسَ سِوَى رَدِّهِ إِلَّا تَضْيِيعُهُ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَرْضَى تَضْيِيعَهُ، فَتَعَيَّنَ رَدُّهُ.

**فصل:** إِذَا أَجَرَهُ مُدَّةً تَلِي الْعَقْدَ، لَمْ يَجْزُ شَرْطُ الْخِيَارِ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ فِيهَا أَوْ فِي بَعْضِهَا، فَيَنْقُصُ عَمَّا شَرَطَاهُ. وَفِي خِيَارِ [١٩٨ظ] الْمَجْلِسِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَثْبُتُ؛ لَذَلِكَ. وَالثَّانِي، يَثْبُتُ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ. وَإِنْ كَانَتْ لَا تَلِي الْعَقْدَ، ثَبَتَ فِيهَا الْخِيَارَانِ؛ لِأَنَّهُمَا يَبِيعُ، وَلَا مَانِعَ مِنْ ثُبُوتِهِ فِيهَا. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ عَلَى عَمَلٍ فِي الذَّمَّةِ، أَوْ عَلَى مَنْفَعَةٍ عَيْنٍ فِي الذَّمَّةِ، ثَبَتَا فِيهَا؛ لَذَلِكَ.



## بَابُ مَا يُجَوِّزُ فُسْخَ الْإِجَارَةِ وَمَا يُوجِبُهُ

وهي عَقْدٌ لَا زِمَ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَسْخُهَا ؛ لِأَنَّهَا يَنْبَغُ ، فَأَشْبَهَتْ يُبَوِّعُ الْأَعْيَانِ ، إِلَّا أَنْ يَجِدَ الْعَيْنَ مَعِيَّةً ، فَيَمْلِكُ الْفُسْخُ "بِهِ ، وَلَهُ الْفُسْخُ" بِمَا يَخْدُثُ مِنَ الْعَيْبِ ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ لَا يَحْصُلُ قَبْضُهَا إِلَّا بِالِاسْتِيفَاءِ ، فَهِيَ كَالْمَكِيلِ يَتَعَيَّبُ قَبْلَ قَبْضِهِ . فَإِنْ بَادَرَ الْمُكَرَى <sup>(١)</sup> إِلَى إِزَالَةِ الْعَيْبِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ يَلْحَقُ الْمُشْتَاتُجِرَ ، كَدَارٍ تَشَعَّتْ فَأُصْلَحَهَا ، فَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَاتُجِرِ <sup>(٢)</sup> ؛ لَعَدَمِ الضَّرَرِ ، وَإِلَّا فَلَهُ الْفُسْخُ ، وَإِنْ سَكَنَهَا مَعَ عَيْبِهَا ، فَعَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> الْأَجْرُ ، عَلِيمٌ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى جَمِيعَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ مَعِيَّةً مَعَ عِلْمِهِ بِهِ ، فَلَزِمَهُ الْبَدَلُ ، كَالْمَبِيعِ الْمَعِيبِ إِذَا رَضِيَ بِهِ . وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ ، فَرُدَّ بِعَيْبٍ ، لَمْ يَنْفَسِخِ الْعَقْدُ ، وَيُطَالَبُ بِبَدَلِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ بَدَلُهُ ، فَلَهُ الْفُسْخُ ؛ لِتَعَذُّرِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ وَجَدَ بِالسَّلَمِ عَيْبًا فَرَدَّهُ .

وَالْعَيْبُ مَا تَنْقُصُ بِهِ الْمُنْفَعَةُ ؛ كَانْهَدَامِ حَائِطِ الدَّارِ ، وَتَعَيُّبِهِ ، وَانْقِطَاعِ مَاءٍ بِثَرِّهَا أَوْ تَغْيِيرِهِ ، وَانْقِطَاعِ مَاءِ الْأَرْضِ أَوْ نَقْصِهِ ، وَتَغْيِيرِ <sup>(٤)</sup> الظَّهْرِ فِي

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « الْمُكَرَى » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « فَلَهُ » .

(٥) فِي م : « تَغْيِيرِ » .

المشي، وعَرَجِهِ الفَاحِشِ، وَرَبَضِهِ<sup>(١)</sup>، وَكَوْنُهُ عَضُوضًا أَوْ جُمُوحًا، وَضَعْفِ بَصَرِ الْأَجِيرِ فِي الْحِدْمَةِ وَمَرَضِهِ. فَأَمَّا كَوْنُ الظَّهْرِ<sup>(٢)</sup> خَشِنَ الْمَشْيِ، فَلَيْسَ بَعِيْبٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ فِيهِ كَامِلَةٌ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَيْبِ<sup>(٣)</sup>، رُجِعَ فِيهِ إِلَى أَهْلِ الْحَيْزَةِ.

فصل: وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فِي يَدِهِ، انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ، كَمَا لَوْ تَلَفَ الْمَكِيلُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَ مُضِيِّ شَيْءٍ مِنَ الْمُدَّةِ، فَلَا أُجْرَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ شَيْئًا مِنَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ. وَإِنْ تَلَفَتْ بَعْدَ مُضِيِّ شَيْءٍ مِنْهَا، فَعَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْأُجْرَةِ «بَقَدَرِ مَا»<sup>(٥)</sup> اسْتَوْفَى، وَيَسْقُطُ بِقَدَرِ مَا بَقِيَ، فَإِنْ كَانَ أَجْرُهَا<sup>(٦)</sup> فِي بَعْضِ الْمُدَّةِ أَكْثَرَ، قُسِمَتْ عَلَى الْقِيَمَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الدَّمَةِ، لَمْ تَنْفَسِخْ بِالتَّلَفِ، وَلَهُ الْبَدَلُ، كَمَا لَوْ تَعَيَّبَ.

فصل: إِذَا اكْتَرَى أَرْضًا لِلزَّرْعِ، فَانْقَطَعَ مَاؤُهَا، أَوْ دَارًا فَانْهَدَمَتْ، انْفَسَخَ الْعَقْدُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ الْمَقْصُودَةَ مِنْهَا تَعَذَّرَتْ، فَأُشْبِهَتْ تَلَفَ الْعَبْدِ. وَالْآخَرُ، لَا يَنْفَسِخُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا بِالسُّكْنَى<sup>(٧)</sup> فِي خَيْمَةٍ، أَوْ يَجْمَعُ فِيهَا حَطَبًا [١٩٩ د] أَوْ مَتَاعًا، لَكِنْ لَهُ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّبَتْ.

(١) ربضت الدابة ربضا من باب ضرب، وربوضا، وهو مثل البروك للإبل.

(٢) في الأصل: «الأجير لظهر».

(٣) في س ٢: «البيع».

(٤ - ٤) في م: «الأجر».

(٥) بعده في ف: «بقي».

(٦ - ٦) في الأصل، س ٢: «كانت أجرتها».

(٧) في م: «كالسكنى».

وإن ماتت المُرْضِعَةُ، انْفَسَخَتِ الإِجَارَةُ. وعن أبي بكرٍ، لا تَنْفَسِخُ،  
وتَجِبُ في مالِها أَجْرَةُ رِضَاعِهِ. والمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لأنَّ المَعْقُودَ عَلَيْهِ تَلَفٌ،  
فَأُشْبِهَ تَلَفَ عَبْدٍ الخِدْمَةِ. وإن مات المُرْتَضِعُ، انْفَسَخَ الْعَقْدُ؛ لأنَّه تَعَذَّرَ  
اسْتِيفَاءُ المَعْقُودِ عَلَيْهِ؛ لأنَّ غَيْرَهُ لا يَقُومُ مَقَامَهُ، لاختِلَافِهِمْ في الرِّضَاعِ،  
ولذلك وَجِبَ تَغْيِيئُهُ. ولو اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَقْلَعَ ضِرْسَهُ، فَبَرَأَ، أو لِيَكْحَلَ  
عَيْنَهُ، فَبَرَأَتْ، أو لِيَقْتَصَّ لَهُ، فَمَاتَ الْمُقْتَصُّ مِنْهُ، أو عُفِيَ عَنْهُ، <sup>(١)</sup> انْفَسَخَ  
الْعَقْدُ؛ لأنَّه تَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ المَعْقُودِ عَلَيْهِ، فَاَنْفَسَخَ، كما لو تَعَذَّرَ بِالْمَوْتِ.  
وإن اسْتَأْجَرَ لِلْحَجِّ فَمَاتَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، تَنْفَسِخُ الإِجَارَةُ؛ لأنَّه  
تَعَذَّرَ الاسْتِيفَاءُ بِمَوْتِهِ، أَشْبَهَ مَوْتَ المُرْتَضِعِ. والثَّانِي، لا تَنْفَسِخُ، وَيَقُومُ  
وَارِثُهُ مَقَامَهُ، كما لو كان المُسْتَأْجِرُ دَارًا، وإن لم يَمُتْ لَكُنْ تَلَفٌ مَالُهُ، لم  
تَنْفَسِخِ الإِجَارَةُ؛ لأنَّ المَعْقُودَ عَلَيْهِ سَلِيمٌ.

فصل: فإنْ غُصِبَتِ الْعَيْنُ المُسْتَأْجَرَةُ، فَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْفَسْخُ؛ لأنَّ فيه  
تَأْخِيرَ حَقِّهِ، فإنْ فَسَخَ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْفَسْخِ بِتَلَفِ الْعَيْنِ، وإنْ لم  
يَفْسَخْ <sup>(٢)</sup> حَتَّى انْقَضَتِ الْمُدَّةُ، خُيِّرَ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالرُّجُوعِ عَلَى الْمُؤْجِرِ  
بِالْمُسَمَّى، وَيَرْجِعُ الْمُؤْجِرُ عَلَى الْغَاصِبِ بِأَجْرِ الْمِثْلِ، وَيَبْنِي إِمْضَاءُ الْعَقْدِ  
وَمُطَالَبَةُ الْغَاصِبِ بِأَجْرِ الْمِثْلِ؛ لأنَّ الْمَنَافِعَ تَلَفَتْ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، فَأُشْبِهَ مَا  
لَوْ أَتْلَفَ الْمَبِيعُ أَجْنَبِيًّا، وإنْ كَانَ الْعَقْدُ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ، طُوْلِبَ  
الْمُؤْجِرُ بِإِقَامَةِ عَيْنٍ مُقَامَهَا، فإنْ تَعَذَّرَ، فَلَهُ الْفَسْخُ؛ لأنَّ فيه تَأْخِيرَ حَقِّهِ.

(١ - ١) في الأصل: «انفسخت الإجارة».

(٢) في م: «ينفسخ».

**فصل :** فَإِنْ أَجَرَ نَفْسَهُ ثُمَّ هَرَبَ ، أَوْ أَكْرَى <sup>(١)</sup> عَيْنًا ثُمَّ هَرَبَ بِهَا ، فَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْخِيَارُ بَيْنَ الصَّبْرِ وَالْفَسْخِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَأْخِيرَ حَقِّهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى مَكِيلًا فَمَنَعَهُ قَبْضَهُ ، وَإِنْ كَانَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ ، اسْتَوْجَرَ مِنْ مَالِهِ مَنْ يَعْمَلُهُ ، كَمَا لَوْ هَرَبَ قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمُسْلِمِ فِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ <sup>(٢)</sup> ، فَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْخِيَارُ بَيْنَ <sup>(٣)</sup> الْفَسْخِ وَالصَّبْرِ إِلَى أَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ فَيُطَالِيَهُ بِالْعَمَلِ ، كَمَا لَوْ تَعَذَّرَ تَسْلِيمُ الْمُسْلِمِ فِيهِ . وَإِنْ كَانَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى مُدَّةٍ انْقَضَتْ فِي هَرَبِهِ ، بَطَلَتِ الْإِجَارَةُ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ الْمُعْثُودَ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ بَاعَهُ مَكِيلًا ، فَأَتْلَفَهُ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ .

**فصل :** وَإِنْ أَجَرَ عَبْدَهُ ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ ، لَمْ تَنْفَسَخِ الْإِجَارَةُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى الْمَنْفَعَةِ ، فَلَمْ يَنْفَسَخِ بِالْعِتْقِ ، كَالنِّكَاحِ . وَلَا يَزُوجُ الْعَبْدُ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ مَنَفَعَتَهُ اسْتَحِقَّقَتْ بِالْعَقْدِ قَبْلَ الْعِتْقِ ، فَلَمْ يَزُوجْ بِبَدَلِهِ <sup>(٤)</sup> ، كَمَا لَوْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهَا ، وَنَفَقَتْهُ عَلَى <sup>(٥)</sup> سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ بَدَلَ <sup>(٦)</sup> مَنَفَعَتِهِ ، فَهُوَ كَالْبَاقِي عَلَى مِلْكِهِ .

**فصل :** وَإِنْ أَجَرَ عَيْنًا ثُمَّ بَاعَهَا ، صَحَّ الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى الْمَنْفَعَةِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْبَيْعُ ، كَالنِّكَاحِ ، وَلَا تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ ؛ قِيَاسًا عَلَى النِّكَاحِ . وَإِنْ

(١) فِي م : « أَكْرَى » .

(٢) فِي ف ، م : « يُمْكِنْ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « الصَّبْرُ » .

(٤) فِي س ٢ : « يَبْذُلُهُ » .

(٥) فِي م : « مِنْ » .

(٦) فِي س ٢ : « يَبْذُلُ » .

باعها من المشتاجر، صَحَّ؛ لذلك. وفي الإجارة وَجْهَان؛ أحدهما، تَبْطُل؛ لأنها عَقْدٌ على المنفعة، فأبطلها مِلْكُ الرَّقَبَةِ، كالنكاح. فعلى هذا، يَشْقُطُ مِنَ الْأَجَرَةِ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ "مِنَ الْمُدَّةِ". والثاني، [١٩٩ظ] لا تَبْطُل؛ لأنه عَقْدٌ على الثَّمَرَةِ، فلم تَبْطُلْ بِمِلْكِ الْأَصْلِ، كما لو اشترى ثَمَرَةَ شَجَرَةٍ، ثم مَلَكَ أَصْلَهَا. ومتى وَجَدَ الْمُشْتَاغِرُ عَيْتًا فَفَسَخَ بِهِ، رَجَعَ عَلَى الْمُؤْجِرِ؛ لِأَنَّ عَوَضَ الْإِجَارَةِ لَهُ، فَالرُّجُوعُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَاغِرُ هُوَ الْمُشْتَرِي، فَكَذَلِكَ، إِنْ قُلْنَا: لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ. وَإِنْ قُلْنَا: تَنْفَسِخُ. لَمْ يَزِجْ عَلَى أَحَدٍ.

**فصل:** ولا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِ الْمُتَكَارِئِينَ، وَلَا مَوْتِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ، فَلَا يَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُتَعَاقدَيْنِ مَعَ سَلَامَةِ الْمُعْقُودِ عَلَيْهِ، كَالْبَيْعِ. وَإِنْ أَجَرَ عَيْتًا مَوْقُوفَةً عَلَيْهِ، ثُمَّ مَاتَ، فَفِيهِ وَجْهَان؛ أحدهما، لا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ أَجَرَ مَا لَهُ إِجَارَتُهُ<sup>(١)</sup>، فلم تَبْطُلْ بِمَوْتِهِ، كما لو أَجَرَ مِلْكَهُ، وَلَكِنْ يَزِجُ الْبَطْنُ الثَّانِي فِي تَرْكَةِ الْمُؤْجِرِ بِأَجَرَةِ الْمُدَّةِ الْبَاقِيَةِ، إِنْ كَانَ قَبَضَهَا؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ لَهُمْ، فَاسْتَحَقُّوا أَجْرَهَا. والثاني، تَبْطُلُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّنَا تَبَيَّنَّا<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ أَجَرَ<sup>(٣)</sup> مِلْكَهُ وَمِلْكَ غَيْرِهِ، فَإِنَّ الْمَنَافِعَ بَعْدَ مَوْتِهِ لغيره، بِخِلَافِ الْمَالِكِ، فَإِنَّ وَرَثَتَهُ إِنَّمَا يَمْلِكُونَ مَا خَلَفَهُ، وَمَا خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ بِالْإِجَارَةِ فِي حَيَاتِهِ غَيْرُ مُخَلَّفٍ، فلم يَمْلِكُوهُ، وَالْأَمْرُ إِلَى مَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «فِي الذِّمَّةِ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «إِجَارَةً»، وَبَعْدَهُ فِي م: «شَرْعًا».

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ: «أَخْرَ».

الْوَقْفُ فِي إِجَارَتِهِ أَوْ تَرْكِهِ . فَعَلَى هَذَا ، يَرْجِعُ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى الْمُؤْجِرِ بِأَجْرِ  
بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ . وَإِنْ أَجَرَ الْوَلِيُّ الصَّبِيَّ ، أَوْ <sup>(١)</sup> مَالَهُ مُدَّةً ، فَبَلَغَ فِي اثْنَائِهَا ، فَفِيهِ  
وَجْهَانِ أَيْضًا كَهَذَيْنِ .

---

(١) فِي م : «و» .



## بَابُ مَا يُلْزَمُ الْمُتَكَارِيَيْنِ وَمَا لُهُمَا فِعْلُهُ

يَجِبُ عَلَى الْمُكْرَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلتَّمْكِينِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْإِنْتِفَاعِ ؛ كِمِفْتَاحِ الدَّارِ ، وَزِمَامِ الْجَمَلِ ، وَالْقَتَبِ<sup>(٢)</sup> ، وَالْحَزَامِ ، وَلِجَامِ الْفَرَسِ وَسَرْجِهِ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ التَّمْكِينَ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَمَا تَلِفَ مِنْ ذَلِكَ فِي يَدِ الْمُكْتَرَى ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، كَمَا لَا يَضْمَنُ الْعَيْنُ ، وَعَلَى الْمُكْرَى بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ التَّمْكِينَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمُكْتَرَى الْمَنْفَعَةَ . فَأَمَّا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِكَمَالِ الْإِنْتِفَاعِ ؛ كَالْحَبْلِ ، وَالذَّلْوِ ، وَالْمَحْمِلِ ، وَالْغِطَاءِ ، وَالْحَبْلِ الَّذِي يَقْرُنُ بِهِ بَيْنَ الْمُحْمَلَيْنِ ، فَهُوَ عَلَى الْمُكْتَرَى ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَادُّ لِكَمَالِ الْإِنْتِفَاعِ ، فَأُشْبِهَ بِسُطِّ الدَّارِ .

فصل : وَعَلَى الْمُكْرَى رَفْعُ الْمُحْمِلِ وَحِطُّهُ ، وَرَفْعُ الْأَحْمَالِ ، وَسَوْقُ الظَّهْرِ وَقَوْدُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْعَادَةُ ، فَحُمِلَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُنْزَلَ الرَّائِبُ لِلطَّهَارَةِ وَصَلَاةِ الْفَرُوضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ فِعْلُهُ رَاكِبًا ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِلْأَكْلِ وَالثَّقَلِ ؛ لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ عَلَى الظَّهْرِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُبْرِكَ الْجَمَلَ لِلْمَرْأَةِ وَالْمَرِيضِ وَالضَّعِيفِ . وَإِنْ كَانَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى تَسْلِيمِ الظَّهْرِ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ

(١) فِي م : « مِنَ التَّمْكِينِ » .

(٢) الْقَتَبُ : الرَّحْلُ الصَّغِيرُ عَلَى قَدَرِ سَنَامِ الْبَعِيرِ .

(٣) فِي س ٢ : « بِذَلِكَ » .

ذلك . فأمّا أُجْرَةُ الدَّلِيلِ ، فإن كَانَتْ الإِجَارَةُ عَلَى تَحْصِيلِ الرَّاكِبِ <sup>(١)</sup> فِي الْبَلَدِ ، فعلى <sup>(٢)</sup> الْمُكْرَى ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤَنَةِ التَّحْصِيلِ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى تَسْلِيمِ الظَّهْرِ ، أَوْ عَلَى مُدَّةٍ ، فهو عَلَى الْمُكْتَرَى ؛ لِأَنَّ الذِي عَلَى الْمُكْرَى تَسْلِيمُ الظَّهْرِ وَقَدْ فَعَلَ .

وعلى الْمُكْرَى تَسْلِيمُ الدَّارِ فَارِعَةً [٢٠٠] الْحَشِّ <sup>(٣)</sup> وَالْبَالُوعَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ التَّمْكِينِ <sup>(٤)</sup> ، فَإِنْ امْتَلَأَ فِي يَدِ الْمُكْتَرَى ، فعليه كَسْحُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَلَأَهُ ، فَكَانَ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ ، كَتَنْظِيفِ الدَّارِ . وَعَلَى الْمُكْرَى إِضْلَاحُ مَا انْهَدَمَ مِنَ الدَّارِ ، وَتَكْسَرُ مِنَ الْحَشْبِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّمْكِينِ .

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ ظَفِرًا لِلرِّضَاعِ وَشَرَطَ الْحِصَانَةَ ، وَهِيَ خِدْمَةُ الصَّبِيِّ وَغَسْلُ حِرْقِهِ ، لَزِمَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ عَلَيْهَا ، لَمْ يَلْزَمْهَا إِلَّا الرِّضَاعُ ؛ لِأَنَّهُمَا مَنفَعَتَانِ مَقْصُودَتَانِ تَتَفَرَّدُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى ، فَلَمْ تَلْزَمْ إِحْدَاهُمَا بِالْعَقْدِ عَلَى الْأُخْرَى . وَعَلَيْهَا أَنْ تَأْكُلَ وَتَشْرَبَ مَا يَدِرُّ بِهِ اللَّبَنُ وَيَصْلُحُ بِهِ ، وَلِلْمُكْتَرَى مُطَابَلَتُهَا بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّمْكِينِ ، وَيَضُرُّ الصَّبِيَّ تَرْكُهُ .

فصل : وَعَلَى الْمُكْرَى غَلْفُ الظَّهْرِ وَسَقْيُهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّمْكِينِ ، فَإِنْ

(١) بعده فِي س ٢ : « وصلاة الفرض » .

(٢) فِي الْأَصْل : « فهو عَلَى » .

(٣) الْحَش : الْبِسْتَان ، وَالْفَتْحُ أَكْثَرُ مِنَ الضَّمِّ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : يَقَالُ لِبِسْتَانِ النَّخْلِ : حَش ، وَالْجَمْعُ حُشَّانٌ وَجُشَّانٌ . فَقَوْلُهُمْ : بَيْتُ الْحَشِّ . مَجَازٌ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ فِي الْبَسَاتِينِ ، فَلَمَّا اتَّخَذُوا الْكَنْفَ وَجَعَلُوهَا خَلْفًا عَنْهَا ، أَطْلَقُوا عَلَيْهَا ذَلِكَ الْاسْمَ . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ ( ح ش ) .

(٤) فِي م : « التمكن » .

هَرَبَ وَتَرَكَ جِمَالَهُ، رُفِعَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيُحْكَمَ فِي مَالِ الْجَمَّالِ بِالْعَلْفِ،  
 فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا، اقْتَرَضَ عَلَيْهِ، فَإِنْ اقْتَرَضَ مِنَ الْمُكْتَرَى، أَوْ أَذِنَ لَهُ فِي  
 الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا قَرْضًا، جَازَ؛ لِأَنَّهُ مُوَضِّعُ حَاجَةٍ. وَإِنْ كَانَ فِي الْجِمَالِ فَضْلٌ  
 عَنِ الْمُكْتَرَى، بَاعَهُ وَأَنْفَقَ مِنْهُ، فَإِذَا رَجَعَ الْجَمَّالُ وَ<sup>(١)</sup> اِخْتَلَفَا فِي التَّفَقُّعِ،  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَّفِقِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، إِذَا كَانَتْ دَعْوَاهُ لِقَدْرِ التَّفَقُّعِ بِالْمَعْرُوفِ، وَمَا  
 زَادَ لَا يَزُجُّعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَطَوِّعٌ، فَإِنْ أَنْفَقَ <sup>(٢)</sup> «مِنْ غَيْرِ» إِذْنِ الْحَاكِمِ مَعَ  
 إِمْكَانِهِ، وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ، فَهَلْ يَزُجُّعُ بِهِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ بِنَاءً عَلَى مَنْ  
 ضَمِنَ دَيْنَهُ بغيرِ إِذْنِهِ. وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُشْهِدُهُ فَاتَّفَقَ، فَفِي الرُّجُوعِ  
 وَجْهَانِ؛ أَصْحُهُمَا، يَزُجُّعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَضِّعُ ضَرُورَةٍ، فَأَشْبَهَ مَا يُتَّفَقُ <sup>(٣)</sup> عَلَى  
 الْآبِقِ فِي رَدِّهِ، وَإِذَا وَصَلَ دَفَعَ الْجِمَالُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيُوفَّى الْمُتَّفَقَ نَفَقَتَهُ مِنْهَا،  
 وَيَفْعَلَ فِي سَائِرِهَا مَا يَرَى الْحَظُّ فِيهِ لَصَاحِبِهَا؛ مِنْ تَبِعِهَا وَحِفْظِ ثَمَنِهَا، أَوْ  
 يَبِعَ بَعْضُهَا وَإِنْفَاقِهِ عَلَى بَاقِيهَا.

**فصل:** وليس على المُكْتَرَى مُؤَنَّةُ رَدِّ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ، فَلَمْ يُلْزَمْهُ  
 مُؤَنَّةُ رَدِّهَا، كَالْوَدِيعَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْدُونٍ لَهُ فِي إِمْسَاكِهَا  
 بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّتِهَا، فَلَزِمَتْهُ مُؤَنَّةُ رَدِّهَا، كَالْعَارِيَةِ.

**فصل:** ولِلْمُكْتَرَى اسْتِيفَاءُ الْمُنْفَعَةِ بِالْمَعْرُوفِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْعَقْدِ يَقْتَضِي  
 الْمُتَعَارَفَ، فَصَارَ كَالْمَشْرُوطِ، فَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا لِلشُّكْنَى، فَلَهُ وَضْعُ مَتَاعِهِ

(١) فِي م: «أَوْ».

(٢ - ٢) فِي ف: «بغير».

(٣) فِي م: «لَوْ أَنْفَقَ».

فيها ؛ لأنه مُتَعَارَفٌ فِي الشُّكْنَى ، وَيَثْرُكُ فِيهَا مِنَ الطَّعَامِ مَا جَرَتْ عَادَةُ السَّاكِنِينَ بِهِ ؛ لِذَلِكَ ، وَلَيْسَ لَهُ جَعْلُهَا مَخْزَنًا لِلطَّعَامِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَارَفٍ ، وَفِيهِ ضَرَرٌ ؛ لِأَنَّ الْفَأْرَ تَنْقُبُ الْحَيْطَانَ لِلْوُضُولِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْبِطَ فِيهَا الدَّوَابُّ ، وَلَا يَطْرَحَ فِيهَا الرَّمَادَ وَالتُّرَابَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَارَفٍ بِهِ ، وَإِنْ اكْتَرَى قَمِيصًا لِيَلْبَسَهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنَامَ فِيهِ لَيْلًا ، وَلَهُ ذَلِكَ نَهَارًا ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ الْخَلْعَ لِنَوْمِ اللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَرَّرَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَغْتَمِدُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنَ اللَّبْسِ ، وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ بِهِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ . وَالْآخَرُ ، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمُتَعَارَفِ فِي لُبْسِ الْقَمِيصِ . وَإِنْ اكْتَرَى ظَهْرًا فِي طَرِيقِ الْعَادَةِ السَّيْرِ فِيهِ زَمَنًا دُونَ زَمَنِ ، لَمْ يَسِرْ [ ٢٠٠ ظ ] إِلَّا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَادَةُ التَّزُولَ لِلرَّوَّاحِ ، وَكَانَ رَجُلًا قَوِيًّا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُلْزَمُهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ . وَالثَّانِي ، لَا يُلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ اكْتَرَى لِلرُّكُوبِ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ ، فَلَمْ يُلْزَمُهُ تَرْكُهُ فِي بَعْضِهِ . وَإِنْ اكْتَرَاهُ إِلَى مَكَّةَ ، لَمْ يَجْزِ <sup>(١)</sup> أَنْ يَحْجَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ ، وَإِنْ اكْتَرَاهُ لِيَحْجَّ عَلَيْهِ ، فَلَهُ الرُّكُوبُ إِلَى مَنَى ، ثُمَّ إِلَى عَرَفَةَ ، ثُمَّ إِلَى مَكَّةَ . وَهَلْ لَهُ أَنْ يَزَكِّبَهُ عَائِدًا إِلَى مَنَى ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَلَّ مِنَ الْحَجِّ . وَالثَّانِي ، لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ .

**فصل :** وَلَهُ ضَرْبُ الظَّهْرِ ، وَكَبْحُهُ بِاللُّجَامِ ، وَرَكَضُهُ بِرِجْلِهِ لِلْمَصْلَحَةِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ جَمَلَ جَابِرٍ حِينَ سَاقَهُ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ

(١) بعده في ف : « له » .

(٢) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٧ ، من حديث : اشترى من جابر بعيرا .

لَا يُتَوَصَّلُ إِلَى اسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ إِلَّا بِهِ ، فَمَلَكَهُ ، كَرُكُوبِهِ . وَإِنْ شَرَطَ حَمْلَ  
أَرْطَالٍ مِنَ الزَّادِ ، فَلَهُ إِثْدَالُ مَا يَأْكُلُ ؛ لِأَنَّ لَهُ غَرَضًا فِي أَنْ يَشْتَرِيَ الزَّادَ مِنْ  
الطَّرِيقِ ، لِيَخْفَ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ حَمْلُهُ ، فَمَلَكَ بَدَلَهُ<sup>(٢)</sup> ، كَالَّذِي يَشْرِبُ مِنَ الْمَاءِ .

**فصل :** وله أَنْ يَسْتَوْفِيَ النَّفْعَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> وَمِثْلَهُ وَدُونَهُ فِي الضَّرَرِ ،  
وَلَا يَمْلِكُ فَوْقَهُ ، وَلَا مَا يُخَالِفُ ضَرْرَهُ ضَرْرَهُ<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ فَوْقَ حَقِّهِ ، أَوْ  
غَيْرِ حَقِّهِ . فَإِنْ أَكْثَرَى ظَهْرًا فِي طَرِيقٍ ، فَلَهُ رُكُوبُهُ إِلَى ذَلِكَ الْبَلَدِ فِي مِثْلِهِ  
وَدُونِهِ فِي الْحُشُونَةِ وَالْمَسَافَةِ وَالْمَخَافَةِ ، وَلَا يَرْكَبُهُ<sup>(٥)</sup> فِي أَحْسَنَ مِنْهُ ، وَلَا  
أَبْعَدَ ، وَلَا أَخَوْفَ . وَإِنْ أَكْثَرَى أَرْضًا لِلْغَرَسِ<sup>(٦)</sup> وَالْبِنَاءِ ، فَلَهُ زَرْعُهَا ؛ لِأَنَّهُ  
أَقْلُ ضَرَرًا . وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِأَحَدِهِمَا لَمْ يَمْلِكِ الْآخَرُ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَ كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا يُخَالِفُ ضَرَرَ الْآخَرِ ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِلزَّرْعِ ، لَمْ يَغْرِسْ ، وَلَمْ يَبْنِ ؛  
لِأَنَّهُمَا أَضَرُّ مِنْهُ ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِلزَّرْعِ الْحِنْطَةِ ، فَلَهُ زَرْعُهَا ، وَزَرْعُ مَا ضَرَرَهُ  
كَضَرَرِهَا أَوْ أَذْنَى ، كَالشَّعِيرِ وَالْبَاقِلَا ، وَلَا يَمْلِكُ زَرْعُ الدُّخَنِ<sup>(٧)</sup> وَالذُّرَّةِ  
وَالْقُطْنِ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهَا أَكْثَرُ . وَإِنْ أَكْثَرَى ظَهْرًا لِيَحْمَلَ عَلَيْهِ قُطْنًا ، لَمْ يَجْزِ  
أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ حَدِيدًا ؛ لِأَنَّهُ أَضَرُّ عَلَى الظَّهْرِ ؛ لِاجْتِمَاعِهِ وَثْقَلِهِ ، وَإِنْ  
أَكْثَرَاهُ لِلْحَدِيدِ ، لَمْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ قُطْنًا ؛ لِأَنَّهُ أَضَرُّ ، لِتَجَافِيهِ وَهُبُوبِ الرِّيحِ

(١) فِي م : « لِيَخْفَ » .

(٢) فِي س ٢ : « بَدَلَهُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، م .

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلُ : « إِلَّا » .

(٦) فِي م : « لِلْغَرَسِ » .

(٧) الدُّخَنِ : نَبَاتٌ عَشْبِيٌّ حَبُّهُ صَغِيرٌ كَحَبِّ السَّمْسَمِ .

فيه ، وإن اُكْتَرَاه لِيُزَكِّبَهُ ، لم يَحْمِلْ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّ الرَّائِبَ يُعِينُ الظَّهَرَ بِحَرَكَتِهِ ، وَإِنْ اُكْتَرَاهَ لِلْحَمْلِ ، لم يَمْلِكُ رُكُوبَهُ ؛ لَأَنَّ الرَّائِبَ يَقْعُدُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالْحَمْلُ يَتَفَرَّقُ عَلَى جَنْبَيْهِ ، وَإِنْ شَرَطَ رُكُوبَهُ عُزَيًّا <sup>(١)</sup> ، لم يَزَكِّبْ بِسَرْجٍ ؛ لَأَنَّهُ زِيَادَةٌ ، وَإِنْ شَرَطَ رُكُوبَهُ بِسَرْجٍ ، لم يَزَكِّبَهُ عُزَيًّا <sup>(٢)</sup> ؛ لَأَنَّهُ يَضُرُّ بظَهْرِ الْحَيَوَانِ .

وَالْعَارِيَّةُ كَالِإِجَارَةِ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ لِلْمَنْفَعَةِ ، فَأُشْبِهَتِ الْإِجَارَةَ .

**فصل :** وله أن يَسْتَوْفِيَ الْمَنْفَعَةَ بِنَفْسِهِ وَمِثْلِهِ ، فَإِنْ اُكْتَرَى دَارًا ، فله أن يُشْكِنَهَا مِثْلَهُ ، وَمَنْ هُوَ دُونَهُ فِي الضَّرَرِ ، وَلَا يُشْكِنُهَا مَنْ هُوَ أَضَرُّ مِنْهُ ، وَإِنْ اُكْتَرَى ظَهْرًا يَزَكِّبُهُ ، فله أن يُزَكِّبَهُ مِثْلَهُ ، وَمَنْ هُوَ أَخَفُّ مِنْهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْفَضْلِ <sup>(٣)</sup> قَبْلَهُ . فَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يَسْتَوْفِيَ غَيْرَ الْمَنْفَعَةِ بِنَفْسِهَا ، وَلَا يَسْتَوْفِيَ مِثْلَهَا ، وَلَا دُونَهَا ، وَلَا يَسْتَوْفِيَهَا بِمِثْلِهِ ، وَلَا بِدُونِهِ ، صَحَّ الشَّرْطُ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ <sup>(٤)</sup> الْمَنَافِعَ ، فَلَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا مَلَكَهُ . وَيَحْتَمِلُ [٢٠١] أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُوجِبَ <sup>(٥)</sup> الْإِجَارَةِ . وَلَا يَنْطَلُ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يُؤَثِّرُ فِي حَقِّ الْمُؤَجِّرِ ، فَلَعَا ، وَبَقِيَ الْعَقْدُ عَلَى مُقْتَضَاهُ .

**فصل :** وله أن يُؤَجِّرَ الْعَيْنَ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ كَالْبَيْعِ ، وَيَتَعَمَّقُ الْمَبِيعُ جَائِزٌ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « عَرِيَانَا » .

(٢) فِي م : « عَرِيَانَا » .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « الَّذِي » .

(٤) فِي م : « يَمْلِكُ » .

(٥) فِي م : « مُقْتَضَى » .

فكذلك إيجارُهُ الْمُشْتَأَجِرِ، ويجوزُ أن يُؤَجَّرَها للمُؤَجِّرِ وغيرِه، كما يجوزُ  
يَبِيعُ المَبِيعِ للبائع وغيرِه. فإن أجزاها قبل قَبْضِها، لم يَجْزُ. ذكرَه القاضى ؛  
لأنَّها لم تَدْخُلْ فى ضَمَانِه، فلم تَجْزُ إيجارُها، كَبِيعِ الطَّعامِ قبل قَبْضِه.  
وَيَحْتَمِلُ الجَوَازُ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ المَنافعَ لا تَصِيرُ مَقْبُوضَةً بِقَبْضِ العَيْنِ، فلم يُؤَثِّرْ  
قَبْضُ العَيْنِ فيها. وَيَحْتَمِلُ أن تجوزَ إيجارُها للمُؤَجِّرِ؛ لأنَّها فى قَبْضِه، ولا  
تجوزُ مِن غيرِه؛ لَعَدَمِ ذلك. وتَجوزُ إيجارُها بِمِثْلِ الأَجْرَةِ وزيادَةِ، كالبيعِ  
برأسِ المالِ وزيادَةِ. وعنه، إن أٌحْدِثَ فى العَيْنِ زيادَةً، جازَتْ إيجارُها  
بزيادَةِ، وإن لم يَفْعَلْ لم يُؤَجَّرَها بزيادَةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عن رِبْحِ ما  
لم يَضْمَنْ<sup>(٢)</sup>. فإن فَعَلَ، تَصَدَّقَ بالزيادَةِ. وعنه، يجوزُ بِإِذْنِ المَالِكِ، ولا  
يجوزُ بغيرِ إِذْنِه. والمَذْهَبُ الأوَّلُ.

فصل : فإن استوفى أَكْثَرَ مِنَ المَنْفَعَةِ بزيادَةِ مُتَمَيِّزَةٍ، مِثْلَ أن اِشْتَرَى إلى  
مَكَانٍ فَجَاوَزَه، أو لِيَحْمِلَ قَفِيزًا فَحَمَلَ اثْنَيْنِ، لَزِمَه المُسَمَّى لِمَا عَقَدَ عليه،  
وأَجْرَةُ المِثْلِ للزيادَةِ؛ لأنَّه اسْتَوْفَى المَعْقُودَ عليه، فاسْتَقَرَّ المُسَمَّى، وَلَزِمَتْهُ  
أَجْرَةُ الزِّيادَةِ، كما لو اشْتَرَى قَفِيزًا فَقَبَضَ اثْنَيْنِ. وإن كانَتِ الزِّيادَةُ لا  
تَتَمَيِّزُ، كرجلٍ اشْتَرَى أرضًا لِيَزْرَعَ حِنْطَةً فَزَرَعَ دُحْنًا، فكذلك. قال  
أحمدُ: يُنْظَرُ ما يَدْخُلُ على الأرضِ مِنَ التَّقْصَانِ ما بَيْنَ الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ،  
فَيُعْطَى رَبُّ الأرضِ. فَأَوْجَبَ المُسَمَّى وزيادَةً؛ لأنَّه لَمَّا عَيَّنَ الحِنْطَةَ، تَعَلَّقَ  
العَقْدُ بما يُمِائِلُهُ فى الضَّرَرِ، فصار مُسْتَوْفِيًا للمَعْقُودِ عليه وزيادَةِ، كالتى

(١) فى الأصل: «أن لا يجوز».

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٥٩، ٦٠ من حديث: «لا يحل بيع وسلف».

١. وقال أبو بكر: عليه أَجْرَةُ المِثْلِ للجميع؛ لَأَنَّهُ عَدَلَ عن المَعْقُودِ عليه إلى غيره، فَلَزِمَتْهُ أَجْرَةُ المِثْلِ، كما لو زَرَعَ غيرَ الأرضِ، ولَرُبَّ الأرضِ مَنَعُ المُسْتَأْجِرِ مِن زَرَعِ الأرضِ، فإن زَرَعَ، فحُكْمُهُ في ذلك حُكْمُ الغاصِبِ على ما سَيَأْتِي.

فصل: فإن اِكْتَرَى أرضًا للزَّرْعِ مُدَّةً، فليس له زَرْعٌ<sup>(١)</sup> ما لا يُسْتَخَصَّدُ فيها؛ لَأَنَّهُ عليه تَسْلِيمُهَا فارِغَةً عندَ انْتِهائِهَا، وهذا يَمْنَعُ ذلك، وللمالِكِ مَنَعُهُ مِن زَرْعِهِ لذلك، فإن زَرَعَ<sup>(٢)</sup>، لم يُجَبَزْ على قَلْعِهِ في المُدَّةِ؛ لَأَنَّهُ مالِكٌ لِمَنَفَعَةِ الأرضِ، فإذا انْقَضَتْ ولم يُخَصَّدْ، خُيِّرَ المالكُ بين أَخْذِهِ ودَفْعِ نَفَقَتِهِ، وبين تَرْكِهِ بالأَجْرَةِ؛ لَأَنَّهُ تَعَدَّى بَزَرْعِهِ، فَأَشْبَهَ الغاصِبَ. وإن كان بَقَاؤُهُ بغيرِ تَفْرِيطٍ؛ إمَّا لَشِدَّةِ بَزْدٍ، أو قِلَّةِ مَطَرٍ أو نحوه، فعلى المؤْجِرِ تَرْكُهُ بالأَجْرَةِ؛ لَأَنَّهُ زَرَعَهُ بِحَقٍّ، فكان عليه المُسَمَّى للمُدَّةِ، وأَجْرَةُ المِثْلِ للزائد لا غير.

فصل: فإن اِكْتَرَاهَا مُدَّةً لِيَزَرَاعَ فيها زَرْعًا لا يَكْمُلُ فيها، وَشَرَطَ قَلْعَهُ في آخِرِهَا، صَحَّ العَقْدُ والشَّرْطُ؛ لَأَنَّهُ قد يَكُونُ له غَرَضٌ صحيحٌ فيه، وإن شَرَطَ تَبْقِيَّتَهُ حتى يَكْمُلَ، فَسَدَ العَقْدُ؛ [٢٠١ظ] لَجَهْلِ المُدَّةِ، ولَأَنَّهُ شَرَطَ تَبْقِيَّتَهُ يُنافِي تَقْدِيرَ<sup>(٣)</sup> مُدَّتِهِ، وللمؤْجِرِ مَنَعُهُ مِن الزَّرْعِ؛ لَأَنَّهُ العَقْدُ فاسِدٌ، فإن زَرَعَهُ، لَرِمَ إِبْقَاؤُهُ بِشَرْطِهِ؛ لَأَنَّهُ زَرَعَهُ بِإِذْنِ المالكِ. وإن أَطْلَقَ العَقْدَ،

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «فعل».

(٣) في الأصل: «بعد».



صَحَّ ؛ لَأَنَّ الْإِثْتِفَاعَ بِالْأَرْضِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ مُمَكِّنٌ ، فَإِذَا انْقَضَتْ وَالزَّرْعُ  
 بَاقِي ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مُحْكَمُهُ مُحْكَمُ الْمَفْرُطِ ؛ لِزَرْعِهِ فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ مَا لَا  
 يَكْمُلُ فِيهَا ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مُحْكَمُهُ مُحْكَمٌ غَيْرُ الْمَفْرُطِ ؛ لِتَفْرِيطِ الْمُؤَجِّرِ  
 بِإِجَارَةِ مُدَّةٍ لَا يَكْمُلُ فِيهَا .

فصل : وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْغِرَاسِ مُدَّةً ، جَازَ ، وَلَهُ الْعَرْسُ فِيهَا ، وَلَا يَغْرِسُ  
 بَعْدَهَا ؛ لَأَنَّ الْعَقْدَ يَفْتَضِي التَّصَرُّفَ فِي الْمُدَّةِ دُونَ مَا بَعْدَهَا ، فَإِنْ غَرَسَ  
 فَأَنْقَضَتِ الْمُدَّةُ ، وَكَانَ مَشْرُوطًا عَلَيْهِ الْقَلْعُ عِنْدَ انْقِضَائِهَا ، أُخِذَ بِمَا شَرَطَهُ ،  
 وَلَمْ يَلْزَمْهُ تَسْوِيَةُ الْحَفْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا شَرَطَ الْقَلْعَ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَحْفِرُ الْأَرْضَ ،  
 كَانَ رَاضِيًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَطَ الْقَلْعَ ، لَمْ يَجِبْ ؛ لِأَنَّ تَفْرِيعَ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى  
 حَسَبِ الْعَادَةِ ، وَالْعَادَةُ تَرْكُ الْغِرَاسِ حَتَّى يَبْيَسَ ، وَلِلْمُسْتَأْجِرِ قَلْعُ غَرْسِهِ ؛  
 لِأَنَّهُ مِلْكُهُ ، فَإِنْ قَلَعَهُ ، لَزِمَهُ تَسْوِيَةُ الْحَفْرِ ؛ لِأَنَّهُ حَفَرَهَا لِتَخْلِيصِ مِلْكِهِ مِنْ  
 مِلْكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْلَعَهُ ، فَلِلْمُؤَجِّرِ دَفْعُ قِيَمَتِهِ لِمِلْكِهِ ؛ لِأَنَّ  
 الضَّرَرَ يَزُولُ عَنْهُمَا بِهِ ، أَشْبَهَ الشَّفِيعَ فِي غِرَاسِ الْمُشْتَرَى ، وَإِنْ أَرَادَ قَلْعَهُ ،  
 وَكَانَ لَا يَنْقُصُ بِالْقَلْعِ ، أَوْ يَنْقُصُ لِكَنَّهُ يَضْمَنُ أَرْضَ النَّقْصِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛  
 لِأَنَّ الضَّرَرَ يَزُولُ عَنْهُمَا بِهِ ، وَإِنْ اخْتَارَ إِقْرَارَهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ  
 الضَّرَرَ يَزُولُ عَنْهُمَا بِهِ ، وَلصَاحِبِ الشَّجَرِ يَبْغِيهِ لِلْمَالِكِ وَلِغَيْرِهِ ، فَيَكُونُ  
 بِمَنْزِلَتِهِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ ثَابِتٌ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الشَّقْصَ الْمَشْفُوعَ . وَالْبِنَاءُ كَالْغِرَاسِ  
 "فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا" .



## بَابُ تَضْمِينِ الْأَجِيرِ وَاختِلَافِ الْمُتَكَارِيهِ

الْأَجِيرُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ خَاصٌّ وَمُشْتَرَكٌّ، فَالْخَاصُّ هُوَ الَّذِي يُؤْجَرُ نَفْسَهُ  
مُدَّةً، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا يَتْلَفُ فِي يَدِهِ بغيرِ تَفْرِيطٍ؛ مِثْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ  
بِالسَّقْيِ، فَيَكْسِرَ الْجُرَّةَ، أَوْ "بِكَيْلِ شَيْءٍ"، فَيَكْسِرَ الْكَيْلَ، أَوْ بِالْحَزْثِ،  
فَيَكْسِرَ آلَتَهُ. نَصَّ عَلَيْهِ. أَوْ بِالرَّغْيِ، فَتَهْلِكَ الْمَاشِيَةُ بِغَيْرِ تَفْرِيطِهِ.

وَالْمُشْتَرَكُّ الَّذِي يُؤْجَرُ نَفْسَهُ عَلَى عَمَلٍ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ أَنَّهُ يَضْمَنُ  
مَا تَلَفَ بِعَمَلِهِ. وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي حَائِلٍ دُفِعَ إِلَيْهِ غَزْلٌ، فَأَفْسَدَ  
حَيَاكَتَهُ: يَضْمَنُ. وَالْقَصَارُ ضَامِنٌ لِمَا يَتَخَرَّقُ مِنْ مَدَّةِ وَدَقَّةِ<sup>(١)</sup> وَعَظْرِهِ  
وَبَسْطِهِ، وَالطَّبَّائِحُ ضَامِنٌ لِمَا أَفْسَدَ مِنْ طَبِخِهِ<sup>(٢)</sup>؛ لِمَا رَوَى خِلَاسُ<sup>(٣)</sup> بَنُ  
عَمْرٍو أَنَّ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يُضْمَنُ الْأَجِيرَ<sup>(٤)</sup>. وَلَئِنَّ قَبْضَ الْقَيْنِ

---

(١) فِي الْأَصْلِ: «بَأْمَرِهِ بِالْكَيْلِ».

(٢) فِي س ٢: «وَدَفَعَهُ».

(٣) فِي س ٢، ف: «طَبِخِهِ».

(٤) فِي م: «جِلَاسُ».

وهو خِلاصُ بن عمرو الهجري البصري، تابعي ثقة، توفي قبيل المائة. تهذيب التهذيب ٣/

١٧٦ - ١٧٨.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي تَضْمِينِ الْأَجْرَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ. السُّنَنِ الْكُبْرَى

١٢٢/٦. وَقَالَ: وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَضْعِفُونَ أَحَادِيثَ خِلَاسٍ عَنْ عَلِيٍّ.

لَمْ تَفْعَلْهُ<sup>(١)</sup> مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ ، فَكَانَ ضَامِنًا لَهَا ، كَالْمُسْتَعِيرِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : إِنْ كَانَ يَعْمَلُ فِي مِلْكِ الْمُسْتَأْجِرِ ، كَحَيَّاطٍ أَوْ خَبَّازٍ أَخَذَهُ إِلَى دَارِهِ لِيَسْتَعْمِلَهُ فِيهَا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ ، مِثْلَ أَنْ يُشْرِفَ فِي الْوُقُودِ ، أَوْ يُلْزَقَهُ قَبْلَ وَقْتِهِ ، أَوْ يَتْرُكَهُ بَعْدَ وَقْتِهِ ، فَيَضْمَنَ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ [٢٠٢] بَعْدُ وَاثِنَهُ ، وَمَا لَا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ نَفْسَهُ إِلَى صَاحِبِ الْعَمَلِ ، فَأَشْبَهَ الْخَاصَّ . وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ فِي غَيْرِ مِلْكِ الْمُسْتَأْجِرِ ، ضَمِنَ مَا جَنَّتْ يَدُهُ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ نَاهِ . وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا تَلَفَ مِنْ حِزْزِهِ ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمُدْعَى ، إِنْ حَبَسَهَا عَلَى أَجْرَتِهَا فَتَلَفَتْ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِإِمْسَاكِهَا ، إِذْ لَيْسَتْ رَهْنًا وَلَا عِوَضًا عَنْ الْأَجْرَةِ .

**فصل :** وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ فِي الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ إِنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهَا لِيَسْتَوْفِيَ مِنْهَا<sup>(٢)</sup> مَا مَلَكَهَ فِيهَا<sup>(٣)</sup> ، فَلَمْ يَضْمَنْهَا ، كَالزَّوْجَةِ ، وَالتَّخْلَةِ الَّتِي اشْتَرَاهَا لِيَسْتَوْفِيَ ثَمَرَتَهَا . وَإِنْ تَلَفَتْ بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ عُذْوَانٍ ، كَضَرْبِ الدَّائِيَةِ وَكَبْحِهَا ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهَا تَلَفَتْ مِنْ فِعْلِ مُسْتَحَقٍّ ، فَلَمْ يَضْمَنْهَا ، كَمَا لَوْ تَلَفَتْ<sup>(٤)</sup> تَحْتَ الْحَمْلِ ، وَإِنْ تَلَفَتْ بَعْدُ وَاثِنَهُ ، كَضَرْبِهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، أَوْ لِإِسْرَافِهِ فِيهِ ، ضَمِنَ ؛ لِأَنَّهُ جِنَايَةٌ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ . وَإِنْ أَكْثَرَى إِلَى مَكَانٍ ، فَتَجَاوَزَهُ ، فَهَلَكَ الظُّهْرُ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي م : « لَمْ تَفْعَلْهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، وَفِي س ٢ ، م : « مِنْهَا » .

(٤) بَعْدَهُ فِي س ٢ : « بِفِعْلِهِ » .

مُتَعَدِّ ، أَشْبَهَ الْغَاصِبَ ، وَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ نُزُولِهِ عَنْهُ ، وَتَسْلِيمِهِ إِلَى صَاحِبِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ بَرِيءٌ بِتَسْلِيمِهِ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَلَاكُهُ لَتَعَبِ الْحَمْلِ ، فَيَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ بَعْدُ وَاثِنَهُ . وَإِنْ حَمَلَ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا اسْتَأْجَرَهُ ، فَتَلَفَ ، ضَمِنَهُ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ اكْتَرَى دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا ، فَرَكِبَ<sup>(٢)</sup> مَعَهُ آخَرَ بَغِيرِ<sup>(٣)</sup> إِذْنِ ، فَتَلَفَتْ ، ضَمِنَهَا الْآخَرُ كُلُّهَا ؛ لِأَنَّ عُذْوَانَهُ سَبَبُ تَلَفِهَا ، فَضَمِنَهَا ، كَمَنْ أَلْقَى حَجَرًا فِي سَفِينَةٍ مُوقَرَةٍ فَعَرَقَهَا . وَإِنْ تَلَفَتِ الدَّابَّةُ بَعْدَ عَوْدِهَا إِلَى الْمَسَافَةِ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّ يَدَهُ صَارَتْ ضَامِنَةً ، فَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ .

**فصل :** ولو قال لِحَيَّاطٍ : إِنْ كَانَ هَذَا يَكْفِينِي قَمِيصًا فاقطعه . فَقَطَعَهُ ، فَلَمْ يَكْفِهِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَذِنَ لَهُ فِي قَطْعِهِ بِشَرْطِ الْكِفَايَةِ ، وَلَمْ يُوجَدْ . وَإِنْ قَالَ : هُوَ يَكْفِيكَ قَمِيصًا . فَقَالَ : اقطعه . فَقَطَعَهُ ، فَلَمْ يَكْفِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَهُ بِإِذْنِ مُطْلَقٍ .

**فصل :** وَمَنْ أَجَرَ عَيْنًا ، فامتنع من تسليمها ، فَلَا أُجْرَةَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمِ الْمَقْذُودَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّ عِوَضَهُ ، كَالْبَيْعِ<sup>(٤)</sup> إِذَا لَمْ يُسَلِّمْهُ . وَإِنْ سَلَّمَهُ بَعْضَ الْمُدَّةِ ، وَمَنَعَهُ بَعْضًا ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا أُجْرَةَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ مَا تَنَاوَلَهُ الْعَقْدُ ، فَاشْتَبَهَ الْمُتَمَتِّعُ<sup>(٥)</sup> مِنْ تَسْلِيمِ الْجَمِيعِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : «عَمِلَ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «فَارَكَبَ» .

(٣) فِي ف : «مِنْ غَيْرِ» .

(٤) فِي س ٢ : «كَالْبَيْعِ» .

(٥) فِي س ١ : «الْبَيْعِ» .

عَوَضُ ما اسْتَوْفَاه ، كما لو باعَه مَكِيلًا ، فَسَلَّمَ إِلَيْهِ بَعْضَهُ وَمَنْعَهُ مِنْ بَاقِيهِ .  
وإن أُجِرَ نَفْسَهُ عَلَى عَمَلٍ وَامْتَنَعَ مِنْ تَمَامِهِ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ أُجِرَ عَبْدَهُ  
فَهَرَبَ ، أَوْ دَابَّتْ فَشَرَدَتْ ، فَيُغْفَرُ الْمُدَّةُ ، فَلَهُ مِنَ الْأُجْرَةِ بِقَدْرِ ما اسْتَوْفَى  
مِنَ الْمُدَّةِ ؛ لِأَنَّ الْاِمْتِناعَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، فَأَشْبَهَ ما لو مَاتَ . وَإِنْ تَلَفَ الثَّوبُ فِي  
يَدِ الصَّانِعِ بِغَيْرِ تَقْرِيطِهِ ، فَلَا أُجْرَةَ لَهُ فِيما عَمِلَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهُ إِلَى  
الْمُسْتَأْجِرِ ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّ عَوَضَهُ ، وَإِنْ تَلَفَ بِتَقْرِيطِهِ ، خَيْرَ الْمَالِكُ بَيْنَ  
تَضْمِينِهِ إِيَّاهُ مَعْمُولًا وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ أُجْرَتَهُ ، وَبَيْنَ تَضْمِينِهِ إِيَّاهُ غَيْرَ مَعْمُولٍ وَلَا  
أُجْرَةَ لَهُ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ أَجِيرًا خَاصًّا ، فَأَتْلَفَ الثَّوبَ ، فَلَا  
ضَمَانَ<sup>(١)</sup> عَلَى الْخَاصِّ ، وَيُضْمَنُهُ الْمُشْتَرَكُ .

فصل : وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَكَارِيانِ<sup>(٢)</sup> فِي قَدْرِ<sup>(٣)</sup> الْأُجْرَةِ ، أَوِ الْمُنْفَعَةِ ، تَحَالَفَا ؛  
[ ٢٠٢ ط ] لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، أَشْبَهَ الْبَيْعَ ، ثُمَّ الْحُكْمُ فِي فَسْخِ الْإِجَارَةِ  
كَالْحُكْمِ فِي فَسْخِ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهَا يَتَع. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعُدْوَانِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
الْمُسْتَأْجِرِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعُدْوَانِ ، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الضَّمَانِ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي  
رَدِّ الْعَيْنِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُؤَجِّرِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
الرَّدِّ ، وَلِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ قَبَضَ الْعَيْنَ لِنَفْسِهِ ، أَشْبَهَ الْمُسْتَعِيرَ . وَالثَّانِي ، الْقَوْلُ  
قَوْلُ الْأَجِيرِ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ ، فَأَشْبَهَ الْمُوَدَّعَ . وَإِنْ هَلَكَتِ الْعَيْنُ ، فَقَالَ الْأَجِيرُ :  
هَلَكَتْ بَعْدَ الْعَمَلِ ، فَلِيَ الْأُجْرَةُ . فَأَنْكَرَهُ الْمُسْتَأْجِرُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « فَاِمْتَنَعَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي س ٢ : « عَلَيْهِ » .

(٣ - ٣) فِي س ٢ : « عَلَى » .

الأصل عدم العمل. وإن دفع ثوباً إلى خياط، ففقطعه قباءً، وقال: بهذا<sup>(١)</sup>  
أمرتني، فلي الأجرة، ولا ضمان علي. وقال صاحبه: إنما أمرتك بقطعه  
قَمِيصاً. فالقول قول الأجير. نص عليه؛ لأنه مأذون له في القطع<sup>(٢)</sup>،  
والخلاف في صفته، فكان القول قول المأذون له، كالمضارب، ولأن  
الأصل عدم وجوب الغرم، فكان القول قول من ينفيه. ويتخرج أن يقبل  
قول المالك؛ لأن القول قوله في أصل الإذن، فكذلك في صفته، ولأن  
الأصل عدم ما ينفيه، فكان القول قوله فيه.

(١) في م: «لهذا».

(٢) في م: «قطعه».





## بَابُ الْجَعَالَةِ

وهي أن يجعل جُعلاً لمن يعمل له عملاً ؛ من ردّ آتي ، أو ضالة ، أو بناء ، أو خيطة ، وسائر ما يستأجر عليه من الأعمال ، فيجوز ذلك ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . <sup>(٢)</sup> وروى أبو سعيد أن أناساً <sup>(٣)</sup> من أصحاب رسول الله ﷺ أتوا حياً من أحياء العرب ، فلم يقرؤهم ، فبينما <sup>(٤)</sup> هم كذلك إذ لدغ سيّد أولئك ، فقالوا : هل فيكم من راقٍ ؟ فقالوا : لم تقرؤنا فلا نفعل ، أو تجعلوا لنا جُعلاً . فجعلوا لهم قطيع شياه ، فجعل رجل يقرأ بأُمّ القرآن ، ويجمع بُراقه ويثقل ، فبرأ الرجل ، فأتوهم بالشاء <sup>(٥)</sup> ، فقالوا : لا نأخذها حتى نسأل عنها رسول الله ﷺ . <sup>(٦)</sup> فسألوا عنها النبي ﷺ فقال : « وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُفِيَّةٌ ؟ خُذُوهَا ، واضربوها لى منها بسهم » . متفق عليه <sup>(٧)</sup> . ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك في ردّ الضالة ونحوها ، فجاز ، كالإجارة .

(١) سورة يوسف ٧٢ .

(٢ - ٣) في س ٢ : « وقال » ، وفي م : « ولما » .

(٣) في الأصل : « أناس » .

(٤) في م : « فبينما » .

(٥) في الأصل ، م : « بالشاء » .

(٦ - ٧) سقط من : م .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٤ .

ويجوزُ عَقْدُ الْجَعَالَةِ لِعَامِلٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَعَمَلٍ مَجْهُولٍ، فَيَقُولُ: مَنْ رَدَّ ضَالَّتِي فَلَهُ كَذَا. لِلآيَةِ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ مَعَ الْجَهْلِ، فَجَاز، كَالْمُضَارَبَةِ. وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِعَوَضٍ مَعْلُومٍ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، فَاشْتَرَطَ الْعِلْمُ <sup>(١)</sup> بِعَوَضِهِ، كَالِإِجَارَةِ، فَإِنْ شَرَطَهُ <sup>(٢)</sup> مَجْهُولًا، فَسَدَ، وَلَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَجِبُ الْمُسَمَّى فِي صَحِيحِهِ، فَوَجَبَتْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ فِي فَاسِدِهِ، كَالِإِجَارَةِ.

فصل: وهى عَقْدٌ جَائِزٌ؛ <sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُا تَنْعَقِدُ عَلَى مَجْهُولٍ، فَكَانَتْ جَائِزَةً، كَالْمُضَارَبَةِ، وَأَيُّهُمَا فَسَخَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ، [٢٠٣] فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ، <sup>(٤)</sup> وَإِنْ فَسَخَ <sup>(٥)</sup> الْعَامِلُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ، فَلَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ <sup>(٦)</sup> بَعْدَ الْفَرَاغِ <sup>(٧)</sup> مِنْ عَمَلِهِ، وَقَدْ تَرَكَهُ. وَإِنْ فَسَخَهُ الْجَاعِلُ بَعْدَ التَّائِبِ بِهِ، فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ مَا عَمِلَ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَمِلَ بِعَوَضٍ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ، وَإِنْ تَمَّ الْعَمَلُ، لَزِمَ الْعَقْدُ، وَوَجِبَ الْجُعْلُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ، فَأَشْبَهَ الرُّبُوحَ فِي الْمُضَارَبَةِ، وَإِنْ زَادَ فِي الْجُعْلِ أَوْ نَقَصَ مِنْهُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ، جَاز؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ جَائِزٌ، فَجَازَتْ الزِّيَادَةُ فِيهِ وَالتَّنْقِصَانُ قَبْلَ الْعَمَلِ، كَالْمُضَارَبَةِ.

(١) فِي س ٢: «العمل».

(٢) فِي م: «شرط».

(٣ - ٣) فِي س ٢: «لأنه عقد».

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

(٥) فِي م: «فسخه».

(٦) فِي م: «يستحق».

(٧ - ٧) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

**فصل :** لَا يَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ إِلَّا بِفَرَاغِهِ <sup>(١)</sup> مِنَ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهُ كَذَا شَرَطَ ، وَإِنْ جَعَلَ لَهُ جُعْلًا عَلَى رَدِّ آبِي ، فَرَدَّهُ إِلَى بَابِ الدَّارِ ، فَهَرَبَ ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ ، لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا جُعِلَ الْجُعْلُ فِيهِ . وَإِنْ قَالَ : مَنْ رَدَّهُ مِنْ مِصْرَ فَلَهُ دِينَارٌ . فَرَدَّهُ مِنْ نِصْفِ طَرِيقِهَا . أَوْ قَالَ : مَنْ رَدَّ عَبْدِي ، فَلَهُ دِينَارٌ . فَرَدَّ أَحَدَهُمَا ، فَلَهُ نِصْفُ الدِّينَارِ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ نِصْفَ الْعَمَلِ ، وَإِنْ رَدَّهُ مِنْ أُبْعَدَ مِنْ مِصْرَ ، لَمْ يَسْتَحِقَّ إِلَّا الدِّينَارَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ لِمَنْ زَادَ شَيْئًا . وَإِنْ رَدَّهُ جَمَاعَةً ، اشْتَرَكُوا فِي الدِّينَارِ ؛ لِأَنَّهُمْ اشْتَرَكُوا فِي الْعَمَلِ . فَإِنْ جَعَلَ <sup>(٢)</sup> لَوَاحِدٍ فِي رَدِّهِ دِينَارًا ، وَآخَرَ اثْنَيْنِ ، وَآخَرَ ثَلَاثَةً ، <sup>(٣)</sup> فَرَدَّهُ الثَّلَاثَةُ <sup>(٤)</sup> ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثُلُثُ جُعْلِهِ . وَإِنْ جَعَلَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَوْبًا <sup>(٥)</sup> ، فَلَهُ ثُلُثُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ ؛ لِأَنَّهُ عَوَّضَ مَجْهُوْلٌ ، فَاسْتَحَقَّ ثُلُثَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ ، وَإِنْ جَعَلَ لَوَاحِدٍ جُعْلًا ، فَأَعَانَهُ آخَرُ ، فَالْجُعْلُ كُلُّهُ لِلْمَجْعُولِ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ كُلَّهُ لَهُ . فَإِنْ قَالَ الْآخَرُ : شَارِكُنِي لِأُشَارِكَ فِي الْجُعْلِ . فَلِلْعَامِلِ نِصْفُ الْجُعْلِ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ نِصْفَ الْعَمَلِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْرَطْ لَهُ شَيْءٌ .

**فصل :** وَمَنْ عَمِلَ لغيرِهِ عَمَلًا بغيرِ جُعْلٍ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ مَنْفَعَتِهِ <sup>(٦)</sup> مِنْ غَيْرِ عَوَّضٍ ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّهِ ، وَإِنْ التَّقَطَّ لِقِطْعَةٍ <sup>(٧)</sup> قَبْلَ الْجُعْلِ ،

(١) فِي م : « بَعْدَ فَرَاغِهِ » .

(٢) فِي م : « جَعَلُوا » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ م .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « يَوْمًا » .

(٥ - ٥) فِي م : « بغيرِ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ م .

ثم بَلَغَهُ الْجُعْلُ ، لم يَسْتَحِقَّهُ ؛ لَأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّهَا بِالتَّقَاطِطِ ، فلم يَجُزْ لَهُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَنِ الْوَاجِبِ ، وَإِنْ التَّقَطُّهَا بَعْدَ الْجُعْلِ ، ولم يَعْلَمْ بِذَلِكَ ، لم يَسْتَحِقَّهُ ؛ لَأَنَّهُ تَطَوُّعٌ بِالتَّقَاطِطِ . وَإِنْ نَادَى غَيْرُ صَاحِبِ الضَّالَّةِ : مَنْ رَدَّهَا فَله دِينَارٌ . فَرَدَّهَا رَجُلٌ ، فَالِدَيْنَارُ عَلَى الْمُنَادِي ؛ لَأَنَّهُ ضَمِنَ الْعَوَضَ . وَإِنْ قَالَ فِي النَّدَاءِ : قَالَ فُلَانٌ : مَنْ رَدَّ ضَالَّتِي فَله دِينَارٌ . فَرَدَّهَا رَجُلٌ ، لم يَضْمَنْ الْمُنَادِي ؛ لَأَنَّهُ لم يَضْمَنْ ، إِنَّمَا حَكَى قَوْلَ غَيْرِهِ .

**فصل :** وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْجُعْلِ ، أَوْ<sup>(١)</sup> فِي قَدْرِهِ ، أَوْ فِي الْمَجْمُوعِ فِيهِ الْجُعْلُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ؛ لَأَنَّهُ مُنْكَرٌ لِمَا<sup>(٢)</sup> يُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَالْأَصْلُ مَعَهُ<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَإِنْ رَدَّ أَبَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، ففيه رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا جُعْلَ لَهُ ؛ لِمَا<sup>(٤)</sup> ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَهُ الْجُعْلُ<sup>(٥)</sup> ؛ "لَأَنَّ ذَلِكَ"<sup>(٦)</sup> يُرْوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَلَا يُعْرِفُ لَهُمْ مُخَالِفٌ فِي الصَّحَابَةِ . وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ فِي الْآبِقِ إِذَا جَاءَ بِهِ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ دِينَارًا<sup>(٧)</sup> . وَلَأَنَّ فِي ذَلِكَ حَثًّا عَلَى رَدِّ الْأَبَقِ<sup>(٨)</sup> ، وَصِيَانَةً عَنِ الرُّجُوعِ

(١) فِي م : «و» .

(٢) فِي م : «مَا» .

(٣) فِي م : «عَدَمُهُ» .

(٤) فِي م : «فِيمَا» .

(٥) فِي م : «جَعَلَ» .

(٦ - ٦) فِي ف : «لَأَنَّهُ» .

(٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : كِتَابِ الْبَيْعِ وَالْأَقْضِيَةِ . الْمَصْنَفُ ٦ / ٥٤٠ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ . عَنْ

عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ مَرْفُوعًا . وَهُوَ مُنْقَطِعٌ . انْظُرْ : السَّنَنُ الْكُبْرَى ٦ / ٢٠٠ .

(٨) فِي م : «الْأَبَقِ» ، وَفِي س ١ : «الْأَبَقِ» ، وَفِي الْحَاشِيَةِ : «الْأَبَقِ» .

إلى دار الحزب، وردّتهم عن دينهم، فينبغي أن يكون مشروعا.

[٢٠٣ط] وقدر الجعل ديناراً أو اثنا عشر درهماً؛ لما رؤينا. ولأن ذلك يُزوَى عن عُمر، وعلي<sup>(١)</sup>، رضى الله عنهما. وعن أحمد، أنه إن ردّه من خارج المِصرِ فله أن يُعوّن درهماً، وإن ردّه من المِصرِ، فله دينار؛ لأنه يُزوَى عن ابن مسعود<sup>(٢)</sup>، رضى الله عنه. وسواء كان ذلك كقيمة العبد أو أقل أو أكثر. فإن مات السيّد، استحقّ الجعل في تركته.

وما أنفق<sup>(٣)</sup> على الآبق في قوته، رجع به على سيّده، سواء ردّه أو هرب منه في بعض الطريق.

---

(١) أخرجه عنهما ابن أبي شيبة، في: المصنف ٥٤٢/٦.

(٢) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٢٠٨/٨. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٥٤١/٦.

(٣) في م: «أنفق».



## بَابُ الْمَسَابِقَةِ

تَجُوزُ الْمَسَابِقَةُ عَلَى الْأَقْدَامِ وَالذَّوَابِّ وَالسَّهَامِ وَالْحِرَابِ <sup>(١)</sup> وَالسُّفُنِ وَغَيْرِهَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الْمُضْمَرَةِ <sup>(٢)</sup> مِنَ الْحَفَيَاءِ إِلَى ثِيَّةِ الْوَدَاعِ ، وَبَيْنَ التِّي لَمْ تُضْمَرَ مِنْ ثِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَسَابَقَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ عَلَى قَدَمَيْهِ <sup>(٤)</sup> .

(١) فى م : « الحرب » .

(٢) المضمرة : التى قلل علفها ، وأدخلت بيتا كنيئا ، وجُلِّلت فيه لتعرق ويجف عرقها ، فيخف لحمها وتقوى على الجرى .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب هل يقال : مسجد بنى فلان ؟ من كتاب الصلاة ، وفى : باب إضمار الخيل للسبق ... من كتاب الجهاد ، وفى : باب ما ذكر النبى ﷺ ، وحضّر على اتفاق أهل العلم ... من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ١/١١٤ ، ٤/٣٨ ، ٩/١٢٩ . ومسلم ، فى : باب المسابقة بين الخيل وتضميرها ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣/١٤٩١ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرهان والسبق ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧/١٨٩ ، ١٩٠ . والنسائى ، فى : باب غاية السبق للتي لم تضمر ، وباب إضمار الخيل للسبق ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦/١٨٧ ، ١٨٨ . وابن ماجه ، فى : باب السبق والرهان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢/٩٦٠ . والدارمى ، فى : باب فى السبق ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمى ٢/٢١٢ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الخيل والمسابقة بينها ... من كتاب الجهاد . الموطأ ٢/٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى السبق على الرجل ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٢/٢٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٢٦٤ .

وسابق سَلَمَةُ بْنُ الْأَثْوَجِ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْنَ يَدَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْمٍ يَزْبَعُونَ حَجَرًا - أَيْ يَزْفَعُونَهُ - بِأَيْدِيهِمْ لِيَقْلَمَ الشَّدِيدُ مِنْهُمْ ، فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِمْ <sup>(٢)</sup> .

ولا يجوزُ بَعْوِضٍ إِلَّا فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالسَّهَامِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَضْلِ ، أَوْ خُفٍّ ، أَوْ حَافِرٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى الْمُسَابَقَةِ بَعْوِضٍ ؛ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا رَوَيْنَا . وَالْمُرَادُ بِالْحَافِرِ الْخَيْلُ خَاصَّةً ، وَبِالْخُفِّ الْإِبِلُ ، وَبِالنَّضْلِ السَّهَامُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ مِنَ اللَّهِوِ إِلَّا ثَلَاثٌ ؛ تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ ، وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ ، وَرَمْيُهُ بِقَوْسِهِ وَنَبْلِهِ » . <sup>(٤)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَلَأَنَّ غَيْرَ

---

(١) أخرجه مسلم ، في : باب غزوة ذي قرد وغيرها ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣ / ١٤٣٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٥٣ .

(٢) أخرجه البزار ، انظر : كشف الأستار ٢ / ٤٣٨ ، ٤٣٩ . وابن المبارك ، في : الزهد ١٦٥ . وأبو عبيد ، في : غريب الحديث ١ / ١٥ ، ١٦ . وانظر التعليق عليه في : التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ٩٠ .

(٣) في : باب في السبق ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٢٨ .  
كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في الرهان والسبق ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذی ٧ / ١٩٢ . والنسائي ، في : باب السبق ، من كتاب الخيل . المجتبى ٦ / ١٨٨ . وابن ماجه ، في : باب السبق والرهان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٨٥ ، ٤٧٤ .

(٤ - ٤) زيادة من الأصل ، ف .  
والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في الرمي ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ١٢ ، ١٣ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله ، من أبواب فضائل =



الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ لَا تَصْلُحُ لِلْكَرِّ وَالْفَرِّ وَالْقِتَالِ ، وَغَيْرِ السَّهَامِ لَا يُعْتَادُ الرَّمْيُ  
بِهَا ، فَلَمْ تَجْزِ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهَا ، كَالْبَقَرِ وَالْتَرَّاسِ .

فصل : والمُسَابَقَةُ بِعَوَضٍ جَعَالَةٌ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى مَا لَا<sup>(٢)</sup> يَعْلَمُ الْقُدْرَةَ  
عَلَى تَسْلِيمِهِ ، فَأَشْبَهَ رَدَّ الْآبِقِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَسْخُهَا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي  
الْمُسَابَقَةِ ، وَمَا لَمْ يَظْهَرْ فَضْلُ أَحَدِهِمَا ، فَإِنْ ظَهَرَ ، فَلِلْفَاضِلِ الْفَسْخُ  
وَالْتَقْصَانُ<sup>(٣)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمَفْضُولِ ؛ لِئَلَّا يُفَوَّتَ غَرَضُ الْمُسَابَقَةِ ، فَإِنَّهُ مَتَى  
بَانَ لَهُ أَنَّهُ مَسْبُوقٌ ، فَسَخَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا آخَرَ أَنَّهَا عَقْدٌ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّ  
مِنْ شَرْطِهَا الْعِلْمَ بِالْعَوَضَيْنِ ، فَكَانَتْ لَازِمَةً ، كَالِإِجَارَةِ .

وَيَجُوزُ بَذْلُ الْعَوَضِ مِنْ يَتَّى الْمَالِ ، وَمِنْ السُّلْطَانِ ، وَ<sup>(٤)</sup> الْمُتَسَابِقَيْنِ ،  
وَ<sup>(٤)</sup> آخَادِ الرَّعِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَالٍ لِمَصْلَحَةٍ ، فَجَازَ مِنَ الْجَمِيعِ ، كَارْتِبَاطِ  
الْخَيْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنَّ بَذْلَ الْعَوَضِ فِيهَا تَحْرِيطٌ عَلَى التَّعْلَمِ ،  
وَالِاسْتِعْدَادِ لِلْجِهَادِ . وَمِنْ شَرْطِ الْعَوَضِ كَوْنُهُ مَعْلُومًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي

---

= الجهاد . عارضة الأحوذى ١٣٥ / ٧ ، ١٣٦ . والنسائي ، فى : باب ثواب من رمى بسهم ...  
من كتاب الجهاد . وفى : باب تأديب الرجل فرسه ، من كتاب الخيل . المجتبى ٢٤ / ٦ ، ١٨٥ .  
وابن ماجه ، فى : باب الرمي فى سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٠ / ٢ .  
والدارمى ، فى : باب فى فضل الرمي والأمر به ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمى ٢٠٤ / ٢ ،  
٢٠٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٤٤ / ٤ ، ١٤٦ ، ١٤٨ .

(١) بعده فى م : « فيه » .

(٢) فى م : « لم » .

(٣) بعده فى م : « والزيادة » .

(٤) بعده فى م : « من » .

**فصل:** ولا تجوزُ المُسَابَقَةُ بَيْنَ جِنْسَيْنِ، كَالْخَيْلِ وَالْإِبِلِ؛ لِأَنَّ تَفَاضُلَ [٢٠٤] الْجِنْسَيْنِ مَعْلُومٌ. فَأَمَّا التَّوَعَانِ؛ كَالْعَرَبِيِّ وَالْهَجِينِ، وَالْبُخْتِيِّ<sup>(٢)</sup> وَالْعِرَائِيَّ، فَقَالَ الْقَاضِي: تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ<sup>(٣)</sup> يَشْمَلُهُمَا، فَأَشْبَهَا<sup>(٤)</sup> النَّوْعَ الْوَاحِدَ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْجَزْئِ عَادَةً، فَأَشْبَهَا الْجِنْسَيْنِ. وَكَذَا الْخِلَافُ فِي الْمُتَاصِلَةِ بِنَوْعَيْنِ مِنَ الْقَيْسِيِّ؛ كَالْعَرَبِيِّ وَالْفَارِسِيِّ،<sup>(٥)</sup> وَقَوْسِ الْجَرَّاحِ<sup>(٦)</sup> وَقَوْسِ النَّبْلِ؛ لِذَلِكَ<sup>(٧)</sup>.

**فصل:** وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمَرْكُوبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ جَوْهَرُهُمَا، وَتَعْيِينُ الرَّاكِبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةُ حَذْقِهِمَا، وَلَا يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الرَّاكِبَيْنِ وَلَا الْقَوْسَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا آلَةٌ لِلْمَقْصُودِ، فَلَمْ يُعْتَبَرُ تَعْيِينُهُمَا، كَسَرَجِ الدَّائِيَةِ. وَيُعْتَبَرُ تَحْدِيدُ الْمَسَافَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَلِأَنَّهُمَا إِذَا أُجْرِيََا إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ، لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ لَا يَسْبِقَ أَحَدُهُمَا حَتَّى يَعْطِبَا أَوْ أَحَدُهُمَا. وَلَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُمَا إِلَّا بِتَذْيِيرِ الرَّاكِبَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا جَرِيََا لِأَنْفُسِهِمَا، تَنَافَرَا وَلَمْ يَمُضِيا إِلَى الْغَايَةِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِيقَا عَلَى أَنَّ مَنْ سَبَقَ صَاحِبَهُ بِخَمْسَةِ أَقْدَامٍ، فَهُوَ السَّابِقُ؛ لِأَنَّ

(١) بعده في م: «له».

وانظر ما تقدم في صفحة ٤٢٠.

(٢) البختي: الإبل الخراسانية، والعرايى: الإبل العربية.

(٣) في الأصل: «الجنسين».

(٤) في م: «فأشبهه».

(٥ - ٥) سقط من: م.

(٦) قال العلامة البهوتى: جرخ؛ وهو الذى يرمى به الروم. كشف القناع ٣٧١/٤. وفى الألفاظ الفارسية المعربة: الجروخ: من أدوات الحرب، ترمى عنها السهام والحجارة، مشتقة من جرخ (بالجيم المنقوطة بثلاث)، ومعناها القلك، وتطلق على جميع الآلات التى تدور.

هذا لا يُنْضِبُ، فَإِنَّ الْفَرَسَيْنِ لَا يَقْفَانِ عِنْدَ الْغَايَةِ لِيُقَدَّرَ مَا بَيْنَهُمَا.

**فصل:** وإذا كان الجُعْلُ مِنْ غَيْرِهِمَا<sup>(١)</sup>، فقال: مَنْ سَبَقَ مِنْكُمْ فَلَهُ عَشْرَةٌ. صَحَّ، فَإِنْ سَبَقَ وَاحِدٌ، فَهِيَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ. وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ، اشْتَرَكُوا فِي السَّبَقِ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ جَاءَ الْكُلُّ مَعًا، فَلَا شَيْءَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا سَابِقَ فِيهِمْ. وَإِنْ جَعَلَ السَّبَقَ لِلْمُصَلِّي وَحْدَهُ، أَوْ فَضَّلَهُ عَلَى<sup>(٣)</sup> السَّابِقِ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَجْتَهِدُ أَنْ لَا يَسْبِقَ، فَيَفُوتَ الْغَرَضُ. وَكَذَلِكَ إِنْ جَعَلَ لِلْسَّابِقِ عَشْرَةً وَلِلثَالِثِ أَرْبَعَةً، وَلَمْ يَجْعَلْ لِلْمُصَلِّي شَيْئًا، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ مَنْ عَدَا السَّابِقَ يَجْتَهِدُ أَنْ لَا يَسْبِقَ صَاحِبَهُ. وَإِنْ سَوَّى بَيْنَ السَّابِقِ وَالْمُصَلِّي، وَلَا ثَالِثَ مَعَهُمَا، لَمْ يَصِحَّ؛ لِقَوَاتِ الْغَرَضِ بِهِ. وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ نَقَصَهُ<sup>(٤)</sup> عَنْهُمَا، صَحَّ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَجْتَهِدُ فِي<sup>(٥)</sup> أَنْ لَا يَكُونَ الثَّالِثُ. وَإِنْ جَعَلَ لِلْمُجَلِّي - وَهُوَ الْأَوَّلُ - مِائَةً، وَلِلْمُصَلِّي - وَهُوَ الثَّانِي - تِسْعِينَ، وَلِلثَّالِي<sup>(٦)</sup> - وَهُوَ الثَّالِثُ - ثَمَانِينَ، وَلِلْبَارِعِ<sup>(٧)</sup> - وَهُوَ الرَّابِعُ - سَبْعِينَ، وَلِلْمُزْتَاكِحِ - وَهُوَ الْخَامِسُ - سِتِّينَ، وَلِلْخَطِيئِ<sup>(٨)</sup> - وَهُوَ السَّادِسُ - خَمْسِينَ، وَلِلْعَاطِفِ - وَهُوَ السَّابِعُ -

(١) فِي الْأَصْلِ، م: «غَيْرِهِمْ».

(٢) السَّبَقُ؛ بَفَتْحِ الْبَاءِ: الْجَعْلُ الْمَخْرَجُ فِي الْمَسَابِقَةِ.

(٣) فِي م: «عَنْ».

(٤) فِي م: «نَقَصَ».

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ: «مَجْتَهِدَ».

(٦) فِي الْأَصْلِ، س ١، ف، ب، م: «لِلْمَسْلِيِّ».

(٧) فِي الْأَصْلِ، س ١، ف، ب، م: «لِلثَّالِي».

(٨) فِي م: «لِلْمَطِيِّ». وَقَالَ الْبُهَوِيُّ: فَخْطَى: وَهُوَ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ. كَشَافُ الْقَنَاعِ ٤/ ٥٢.

أَرْبَعِينَ ، وَلِلْمُؤَمِّلِ - وهو الثَّامِنُ - ثَلَاثِينَ ، وَلِلطَّيْمِ - وهو التَّاسِعُ - عَشْرِينَ ، وَلِلسَّكَّيْتِ - وهو العَاشِرُ - عَشْرَةً ، وَلِلْفُسْكَالِ - وهو الأَخِيرُ - خَمْسَةً ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ حَاصِلٌ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَجْتَهِدُ فِي سَبْقِ الْآخَرِ ؛ لِيَنَالَ أَعْلَى مِنْ رُتْبَتِهِ . وَإِنْ جَعَلَ جُعْلَ كُلِّ رُتْبَةٍ يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعٌ مِنْ بَلْعَهَا ، اخْتَمَلَ أَنْ يَصِحَّ ؛ لِذَلِكَ ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَشْتَرِكُ فِي السَّبْقِ جَمَاعَةٌ ، وَيَنْفَرِدُ الْمُصَلَّى فِيْفَضْلُهُمْ بِكَثْرَةِ مَا جُعِلَ لَهُ فَيَقُوتُ الْغَرَضُ . وَإِنْ قَالَ : مَنْ بَلَغَ الْغَايَةَ <sup>(١)</sup> فَلَهُ عَشْرَةٌ . لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسَابِقَةً ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْمُسَابَقَةِ التَّحْرِيزُ عَلَى السَّبْقِ ، وَتَعْلُمُ الْفُرُوسِيَّةُ ، وَهَذَا يَقُوتُ بِالتَّشْوِيعِ ، وَلَكِنَّهُ جَعَالَةٌ مَحْضَةٌ ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ الْعَوَضَ فِي أَمْرِ فِيهِ غَرَضٌ [٢٠٤ ط] صَحِيحٌ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : أَرِمَ عَشْرَةَ أَشْهُمٍ ، فَإِنْ كَانَتْ إِصَابَتُكَ أَكْثَرَ مِنْ خَطِئِكَ ، فَلَكَ كَذَا . أَوْ قَالَ : إِنْ أَصَبْتَ بِهَذَا السَّهْمِ ، فَلَكَ كَذَا . صَحَّ ، وَلَمْ يَكُنْ مُنَاصَلَةً لِذَلِكَ .

**فصل :** وَإِنْ أَخْرَجَ الْجُعْلَ أَحَدُ الْمُتَسَابِقِينَ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَنْ <sup>(٢)</sup> يَأْخُذُ وَلَا يُعْطَى ، فَلَا يَكُونُ قِمَارًا . فَإِنْ سَبَقَ مَنْ أَخْرَجَ ، أَخْرَزَ سَبْقَهُ ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا ، وَإِنْ سَبَقَ الْآخَرُ ، أَخْرَزَ الْجُعْلَ ؛ لِأَنَّهُ سَابِقٌ . وَإِنْ جَاءَا مَعًا فَالْجُعْلُ لَصَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا سَابِقَ <sup>(٣)</sup> فِيهِمَا . فَإِنْ أَخْرَجَا مَعًا ، لَمْ يَجْزَ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قِمَارًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا مَنْ يَأْخُذُ إِذَا سَبَقَ ، وَيُعْطَى إِذَا

(١) فِي س ٢ : « الْغَرَضُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « لَا » .

(٣) فِي م : « سَبَقَ » .

سَبِقَ، إِلَّا أَنْ يُدْخِلَا مَعَهُمَا<sup>(١)</sup> ثَالِثًا يُكَافِي<sup>(٢)</sup> فَرَسَهُ فَرَسَيْهِمَا؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا يَتَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَسْبِقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا يَتَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَقَدْ آمَنَ أَنْ يَسْبِقَ، فَهُوَ قِمَارٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. وَلَأنَّه مَعَ وَجُودِ الْمُحْلَلِ الْمُكَافِي فِيهِمْ مَنْ يَأْخُذُ وَلَا يُعْطَى، فَيُخَالِفُ الْقِمَارَ. فَإِنْ كَانَ لَا يُكَافِيهِمَا، فَوُجُودُهُ كَعَدَمِهِ؛ لِأنَّه مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا. وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُحْلَلُ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ، وَالْمُسَابَقَةُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ جَزَيْنِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْخُرُوجَ مِنَ الْقِمَارِ، وَقَدْ حَصَلَ عَلَى أَى صِفَةٍ كَانَ. فَإِذَا تَسَابَقُوا فَجَاءُوا مَعًا، أَوْ جَاءَ الْمُسْتَبَقَانِ مَعًا قَبْلَ الْمُحْلَلِ، أُخْرِزَ كُلُّ وَاحِدٍ<sup>(٤)</sup> سَبَقَهُ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُحْلَلِ<sup>(٥)</sup>؛ لِأنَّه لَمْ يَسْبِقْ، وَلَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، وَإِنْ سَبَقَهُمَا الْمُحْلَلُ، أَخَذَ سَبَقِيهِمَا<sup>(٦)</sup>؛ لِأنَّه سَبَقَهُمَا. وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُ الْمُسْتَبَقَيْنِ<sup>(٧)</sup> وَحْدَهُ، أُخْرِزَ السَّبَقَيْنِ لِسَبَقِهِ،

(١) بعده فى الأصل: «فرسا».

(٢) فى م: «يساوى».

(٣) فى: باب فى المحلل، من كتاب الجهاد. سنن أبى داود ٢/٢٨، ٢٩.

كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب السبق والرهان، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٢/٩٦٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٥٠٥.

قال أبو حاتم: أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب. انظر التلخيص الحبير ٤/١٦٣. وذكره الإمام مالك فى الموطأ عن سعيد بن المسيب بمعناه، فى: باب ما جاء فى الخيل والمسابقة بينها... من كتاب الجهاد. الموطأ ٢/٤٦٨.

(٤) بعده فى م: «منهما».

(٥) فى م: «للمحل».

(٦) فى الأصل، ف: «سبقهما».

(٧) فى س ٢، ف: «المسبقين».

ولم يأخذ من المحلل شيئاً، وإن سبق أحدهما مع المحلل، أحرز المُستَبَقُ<sup>(١)</sup> سبق نفسه؛ لأنه غيرُ مَسْبُوقٍ، وكان سبق الآخر يئنه وبين المحلل نصفين؛ لاشتراكهما في سبقه.

**فصل:** وتُرْسَلُ الفَرَسَانِ معاً من أوّل المسافة في حالٍ واحدةٍ، ولا يجوز لأحدهما أن يجنب مع فرسه فرساً يُحرّضه على العدو، ولا يصيح به<sup>(٢)</sup> في وقت سباقه<sup>(٣)</sup>، ولا يجلب عليه؛ لما روى عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال: «لَا جَلَبَ وَلَا جَنَبَ فِي الرَّهَانِ». رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>. وعن<sup>(٥)</sup> ابن عباس، رضى الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَجْلَبَ عَلَى الْخَيْلِ يَوْمَ الرَّهَانِ، فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٦)</sup>. فإن استوى الفَرَسَانِ<sup>(٧)</sup> في طول العُنُقِ، فسبق أحدهما برأيه، فهو سابق، وإن اختلفا في طول العُنُقِ، أو كانا بغيرين، اعتبر السبق بالكتف<sup>(٨)</sup>، فمن سبق به أو يعضه، فهو سابق، ولا عبزة بالعُنُقِ. وإن عثر أحدهما، أو ساخت قوائمه في الأرض، أو وقف

(١) في س ١، س ٢: «المسبق».

(٢) سقط من: الأصل.

(٣ - ٣) زيادة من: الأصل، س ١.

(٤) في: باب في الجلب على الخيل في السباق، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٢٩/٢.

(٥) في م: «وروى».

(٦) أخرجه أبو يعلى، في: مسنده ٣٠٣/٤، ٣٠٤، والطبراني، في: المعجم الكبير ١١/٢٢٢، ٢٢٣.

(٧ - ٧) في م: «بطول».

(٨) في الأصل: «باللبة». وفي حاشية س ٢: «وهو الكاهل».

لِعَلَّةٍ ، فَسَبَقَهُ الْآخَرُ ، لَمْ يُحْكَمْ لَهُ <sup>(١)</sup> بِالسَّبْقِ ؛ لِأَنَّ سَبْقَهُ إِثَّاهَ لِلْعَارِضِ ، لَا لِفَضْلِ جَزِيهِ .

**فصل :** وإن مات أحد المَرْكُوبَيْنِ ، بَطَلَتِ الْمُسَابَقَةُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ ، فَأَشْبَهَ تَلَفَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فِي الْإِجَارَةِ . وَإِنْ مَاتَ الرَّائِبُ ، لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، وَلِلْوَارِثِ أَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ ، وَلَهُ أَنْ لَا <sup>(٢)</sup> [٢٠٥] يَفْعَلَ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ جَائِزٌ ، وَمَنْ جَعَلَهُ لَازِمًا ، أَلْزَمَهُ <sup>(٣)</sup> أَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ ، كَالْإِجَارَةِ .

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل ، م : «لزمه» .





## بَابُ الْمَنَاصِلَةِ

وهي المُسَابَقَةُ بِالرَّمْيِ، وَتَجَوُزُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَحِزَّيْنِ؛ يَأْتِي رُؤْيَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابٍ لَهُ يَتَنَاضَلُونَ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «ارْزُمُوا، وَأَنَا مَعَ<sup>(٢)</sup> بَنِي فُلَانٍ<sup>(٣)</sup>». فَأَمْسَكَ الْآخَرُونَ،<sup>(٤)</sup> فَقَالَ: «مَا لَكُمْ»<sup>(٥)</sup>؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ<sup>(٦)</sup>! فَقَالَ: «ارْزُمُوا، وَأَنَا مَعَكُمْ كُلُّكُمْ». «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ»<sup>(٧)</sup>. وَلأنَّهُ إِذَا جَازَ عَلَى اثْنَيْنِ، جَازَ عَلَى ثَلَاثَةٍ،

(١) فِي س ٢، ب: «يَتَنَاضَلُونَ». وَهِيَ رَوَايَةٌ لِلْبُخَارِيِّ. وَفِي ف: «وَهُمْ يَتَنَاضَلُونَ».

(٢ - ٣) فِي الْأَصْلِ، س ١، ب: «ابن الأدرع». وَفِي س ٢، ف: «ابن الأدرع».

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ: ف.

(٤) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، ب: «مَعَ ابْنِ الْأَدْرَعِ»، وَفِي ف: «مَعَ ابْنِ الْأَدْرَعِ».

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، ف، ب: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ».

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ التَّحْرِيطِ عَلَى الرَّمْيِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ، وَفِي: بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ، وَفِي: بَابِ نِسْبَةِ الْيَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ...، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤/٤٥، ٤٦، ١٧٩، ٢١٩.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/٥٠. كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ. وَلَمْ يَعْزِزْهُ الْخَافِظُ الْمُرِّي إِلَى مُسْلِمٍ. انْظُرْ تَحْفَةَ الْأَشْرَافِ ٤/٤٨.

وَبَلَقَ: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَ ابْنِ الْأَدْرَعِ». بَدَلًا مِنْ: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكِ ٢/٩٤. وَابْنُ حَبَانَ، انْظُرْ: الْإِحْسَانُ ١١٠/٥٤٨. كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

## كسِباقِ الخَيْلِ .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ لَصَحَّتِهَا شُرُوطُ ثَمَانِيَّةٌ ؛ أَحَدُهَا ، تَغْيِيسُ الرُّمَاقِ ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ مَعْرِفَةَ الحِذْقِ فِي الرَّمْيِ ، فَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ عَدَمِ التَّغْيِيسِ ، كَسِبَاقِ الخَيْلِ ، فَإِنْ عَقَدَ اثْنَانِ نِضَالًا عَلَى أَنْ يَكُونَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ عَقَدَ جَمَاعَةٌ نِضَالًا لِيَتَفَاصَلُوا <sup>(١)</sup> حِزْبَيْنِ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيسَ لَا يَتَحَقَّقُ قَبْلَ التَّفَاضُلِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَصِحُّ <sup>(٢)</sup> وَيُجْعَلُ لِكُلِّ حَزْبٍ رَئِيسٌ ، فَيَخْتَارُ أَحَدُهُمَا وَاحِدًا ، ثُمَّ <sup>(٣)</sup> يَخْتَارُ الْآخَرُ آخَرَ كَذَلِكَ حَتَّى يَتَفَاصَلُوا <sup>(٤)</sup> . فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمُبْتَدِئِ مِنْهُمَا بِالْحِيَارِ ، أُفْرِغَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَسِمُوا بِالْقُرْعَةِ ؛ لِأَنَّهَا رُبَّمَا وَقَعَتْ عَلَى الحِذَاقِ فِي أَحَدِ الحِزْبَيْنِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ زَعِيمُ الحِزْبَيْنِ وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٥)</sup> يَمِيلُ إِلَى أَحَدِهِمَا فَتُلَحِقُهُ الشُّهْمَةُ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ الحَايِرَةُ فِي تَمْيِيزِ الحِزْبَيْنِ إِلَى وَاحِدٍ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٦)</sup> . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ إِلَى وَاحِدٍ ، وَالسَّبَقُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَارُ الحِذَاقَ ، فَيَبْطُلُ مَعْنَى النُّضَالِ .

**فصل :** الشَّرْطُ الثَّانِي ، تَغْيِيسُ نَوْعٍ <sup>(٧)</sup> الْقِيسَى ؛ لِأَنَّ الْأَغْرَاضَ تَخْتَلِفُ

(١) فِي م : « لِيَتَفَاضَلُوا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « وَ » .

(٤) فِي م : « يَتَفَاضَلُوا » .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « قَدْ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧) فِي ف : « نَوْعِي » .

باختلافها ، فقد يكون الرامي أخذق بنوع منه بالنوع الآخر ، وإن لم يكن في البلد إلا نوع واحد ، لم يحتج إلى التغيين ؛ لأن الإطلاق ينصرف إليه ، كالتقيد . فإن عقدا على نوع<sup>(١)</sup> ، فأراد أحدهما أن ينتقلا إلى غيره ، أو أن ينتقل أحدهما ، لم يجز ؛ لما ذكرناه . وإن عقدا على قوس<sup>(٢)</sup> بعينه ، فانتقل أحدهما إلى غيره من نوعه ، جاز ؛ لأن الأغراض لا تختلف باختلاف الأعيان . وإن شرط عليه أن لا ينتقل ، خرج على الوجهين فيما إذا شرط في الإجارة أن لا يستوفى المنفعة بمثله<sup>(٣)</sup> .

فصل : الشرط الثالث ، أن يزوما غرضا ، وهو ما يقع فيه السهم المصيب من جلد أو رزق أو نحوه ، وإن قالوا : السبق لأبعدنا رميا . لم يصح ؛ لأن القصد بالرمي الإصابة<sup>(٤)</sup> لا الابتعاد ، فلم يجز أخذ العوض عن غير المقصود .

والسنة أن يكون لهما غرضان في هدفين متقابلين يزيمان من أحدهما الآخر ، ثم يزيمان من الآخر الأول ، فإن أصحاب النبي ﷺ كذلك كانوا يزومون ، فروى عن حذيفة وابن عمر أنهما كانا يشتدان بين الغرضين إذا أصاب أحدهما خصلة<sup>(٥)</sup> . قال : أنا بها<sup>(٦)</sup> . رواه

(١) بعده في س ٢ : « واحد » .

(٢) في س ٢ ، ب : « فرس » .

(٣) في ب : « بنفسه » .

(٤) بعده في الأصل : « به » .

(٥) في م : « خصمه » .

(٦) في م : « لها في قميص » . وزيادة : في قميص . جاءت في أثر حذيفة ، رضى الله عنه .

سعيد<sup>(١)</sup>. ويؤوى : « إنَّ ما بينَ الهدفينِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ »<sup>(٢)</sup>.  
والهدفُ اسمٌ لما يُنصَّبُ الغَرَضُ فيه .

[٢٠٥ ط] فصل : الشرطُ الرابعُ ، أن يكونَ قَدْرُ الغَرَضِ مَعْلُومًا طَوْلُهُ  
وعَرْضُهُ وانخِفاضُهُ وارتفاعُهُ ؛ لأنَّ الإِصَابَةَ تَخْتَلِفُ باختِلَافِهِ ، فَوَجِبَ  
عِلْمُهُ ، كَتَعْيِينِ النَّوْعِ .

فصل<sup>(٣)</sup> : فإن أُطْلِقَا العَقْدُ ، حُمِلَ على إِصَابَةِ أَىِّ مَوْضِعٍ كانَ مِنَ  
الغَرَضِ ، مِنْ أَطْرَافِهِ وَغَرَاهِ وَغَيْرِهَا ، وَإِنْ أَصَابَ عِلَاقَتَهُ ، لَمْ يُحْسَبْ لَهُ ؛  
لأنَّ العِلَاقَةَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ ، وَالغَرَضُ هُوَ الْمُعَلَّقُ .

وإنْ شَرَطَا إِصَابَةَ مَوْضِعٍ مِنَ الغَرَضِ ، كَالدَّارَةِ الَّتِي فِي وَسْطِهِ ، أَوْ  
الْحَاتَمِ الَّذِي فِي الدَّارَةِ ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِإِصَابَةِ غَيْرِهِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصِفَا الإِصَابَةَ ، فَيَقُولَا : خَوَاصِلُ . وَهُوَ اسْمٌ لِلإِصَابَةِ  
كَيْفَمَا كَانَتْ . أَوْ : خَوَازِقُ<sup>(٤)</sup> . وَهُوَ مَا ثَقَبَ الغَرَضُ ، أَوْ : خَوَاسِيقُ . وَهُوَ  
مَا ثَقَبَهُ وَثَبَّتَ فِيهِ . أَوْ : مَوَارِقُ . وَهُوَ مَا ثَقَبَهُ وَنَفَذَ مِنْهُ . أَوْ : خَوَارِمُ . وَهُوَ  
مَا قَطَعَ طَرَفَهُ . فَإِنْ أُطْلِقَا الإِصَابَةُ حُمِلَ عَلَى الْخَوَاصِلِ ، وَالْقَرُوعِ كَالْخَصْلِ ،

---

(١) فى : باب ما جاء فى الرمى وفضله ، من كتاب الجهاد . سنن سعيد ابن منصور ١٧٢/٢ ،  
١٧٣ .

(٢) أخرجه الديلمى ، فى : مسند فردوس الأخبار ٦١/٢ .

وقال الحافظ : وإسناده ضعيف ، مع انقطاعه . التلخيص الحبير ١٦٤/٤ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى النسخ عدا الأصل : « خوارق » ، بالراء المهملة .

فَإِنْ أَصَابَ سَهْمًا فِي الْغَرَضِ قَدْ غَرِقَ<sup>(١)</sup> إِلَى فَوْقِهِ ، حُسِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَاهُ لَوَقَعَ السَّهْمُ فِي الْغَرَضِ ، وَإِنْ كَانَ السَّهْمُ مُعَلَّقًا بِنَصْلِهِ ، وَبَاقِيهِ خَارِجًا مِنَ الْغَرَضِ ، لَمْ يُحْسَبْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ يَتَنَّهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ طَوْلَ السَّهْمِ ، فَلَا يَذَرِي أَكَانَ يُصِيبُ أَمْ لَا ؟

فَإِنْ أَطَارَتِ الرِّيحُ الْغَرَضَ ، فَأَصَابَ السَّهْمُ مَوْضِعَهُ ، حُسِبَ لَهُ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْغَرَضِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، حُسِبَ عَلَيْهِ فِي الْخَطَأِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْطَأَ فِي الرَّمْيِ ، وَإِنَّمَا أَصَابَ بِفِعْلِ الرِّيحِ .

وَإِنْ عَرَضَتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، لَمْ يُحْسَبْ<sup>(٢)</sup> لَهُ السَّهْمُ فِي إِصَابَتِهِ وَلَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الرِّيحِ . فَإِنْ كَانَتْ لَيِّنَةً ، حُسِبَ<sup>(٣)</sup> فِي الْإِصَابَةِ وَالْخَطَأِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَمْنَعُ . وَإِنْ وَقَعَ السَّهْمُ دُونَ الْغَرَضِ ، ثُمَّ ازْدَلَفَ فَأَصَابَهُ ، حُسِبَ خَاطِئًا ؛ لِأَنَّ هَذَا لِسُوءِ رَمْيِهِ .

وَإِنْ عَرَضَ عَارِضٌ ؛ مِنْ كَثَرِ قَوْسٍ ، أَوْ انْقِطَاعِ وَتَرٍ ، أَوْ رِيحٍ فِي يَدِهِ ، فَأَصَابَ ، حُسِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّ إِصَابَتَهُ مَعَ اخْتِلَالِ آلَاءِ أَدْلُ عَلَى جِدْقِهِ ، وَإِنْ أَخْطَأَ لَمْ يُحْسَبْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لِلْعَارِضِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُحْسَبُ<sup>(٤)</sup> لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْسَبُ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ فِي الْخَطَأِ ، فَلَا يُحْسَبُ<sup>(٤)</sup> لَهُ فِي الْإِصَابَةِ ، كَمَا فِي

(١) فِي س ١ ، ب ، م : « غرق » . بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ .

وَفِي حَاشِيَةِ ف : « قَوْلُهُ : غَرِقَ إِلَى فَوْقِهِ . أَيْ ثَبَتَ وَدَخَلَ إِلَى مَوْضِعِ الْوَتَرِ ، وَفَوْقَ السَّهْمِ مَوْضِعُ الْوَتَرِ ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ : الْفَوْقُ يَذَكُرُ وَيُؤْنِثُ ، فَيُقَالُ : هُوَ الْفَوْقُ ، وَهِيَ الْفُوقُ ، وَقَدْ يُؤْنِثُ بِالْهَاءِ ، فَيُقَالُ : فَوْقَهُ . حَكَاهُ عَنْهُ فِي الْمَصْبَاحِ ... » . وَانْظُرِ الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ ( ف و ق ) .

(٢) فِي س ٢ : « يُحْسَبُ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « يُحْسَبُ » .

الريح الشديدة . وإن انكسر السهم فوقع دُونَ الغَرَضِ ، لم يُحَسَبْ عليه ؛ لأنه لعَارِضٍ ، وإن أصابَ بَنَصْلِهِ ، حُسِبَ له ؛ لِما ذَكَرْنَاهُ ، وإن أصابَ بغيرِهِ ، لم يُحَسَبْ له <sup>(١)</sup> . وإن أَغْرَقَ <sup>(٢)</sup> الرَّامِيَ فِي النَّزْعِ حَتَّى أَخْرَجَ السَّهْمَ مِنْ الْجَانِبِ الْآخَرِ ، اخْتُسِبَ له وَعَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لِسَوْءِ رَمْيِهِ أَخْطَأَ ، وَلِحِذْقِهِ أَصَابَ ، وَلِأَنَّ مَا حُسِبَ عَلَيْهِ فِي الْخَطَأِ حُسِبَ له فِي الْإِصَابَةِ كغَيْرِهِ . وإن مَرَّتْ بِهَيْمَةٍ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَتَشَوَّشَ رَمْيُهُ ، لم يُحَسَبْ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ فِي الْخَطَأِ ؛ لِأَنَّهُ لَذَلِكَ الْعَارِضِ . وإن خَرَقَهُ وَأَصَابَ ، حُسِبَ له ؛ لِأَنَّ هَذَا لِقُوَّةَ نَزْعِهِ ، وَسَدَادِ رَمْيِهِ .

وإن سَرَطَا الْحَشِقَ ، فَأَصَابَ الْغَرَضَ وَثَبَّتَ فِيهِ ، حُسِبَ له ، فَإِنْ سَقَطَ بَعْدُ ، لم يُؤَثِّرْ ، كَمَا لو نَزَعَهُ إِنْسَانٌ <sup>(٤)</sup> . وإن ثَقَبَ وَلَمْ يَثْبُثْ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُحْتَسَبُ له ؛ لِأَنَّ الْخَاسِقَ مَا ثَبَّتَ ، وَلَمْ يُوجَدْ . والثَّانِي ، يُحَسَبُ له ؛ لِأَنَّهُ ثَقَبَ مَا يَصْلُحُ له ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُثْ لِعَارِضٍ مِنْ سَعَةِ الثَّقَبِ ، أَوْ غِلْظِ لَقِيَّتِهِ . وإن مَرَقَ مِنْهُ ، حُسِبَ [٢٠٦ و] له ؛ لِأَنَّهُ لِقُوَّةَ رَمْيِهِ ، وَإِنْ خَدَشَهُ وَلَمْ يَثْبُثْ فِيهِ لِمَانِعٍ ؛ مِنْ حَجَرٍ ، أَوْ غِلْظِ الْأَرْضِ ، فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ ، لَكِنْ إِنْ لَمْ يُحَسَبْ <sup>(٥)</sup> له ، <sup>(٦)</sup> لَمْ يُحَسَبْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ : « عَلَيْهِ » .

(٢) فِي س ١ ، م : « أَغْرَقَ » ، وَفِي س ٢ : « أَعْرَفَ » .

(٣) فِي ب : « يَحْتَسَبُ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي س ٢ : « بَ » .

(٥) فِي س ٢ : « يَحْتَسَبُ » .

(٦ - ٦) فِي س ٢ : « يَحْتَسَبُ له » .

العارض منعه ، وإن لم يكن مانع ، حسب عليه .

فإن اختلفا في العارض ، وعلم<sup>(١)</sup> موضع السهم ، وفيه مانع ، فالقول قول صاحب السهم ، وإلا فالقول قول رسيه<sup>(٢)</sup> . ولا يمين ؛ لأن الحال تشهد بصديق المدعى . وإن لم يعلم موضع السهم ، ولم يوجد وراء الغرض مانع ، فالقول قول رسيه لذلك ، وإن كان وراءه مانع ، فقال الرسيل : لم ينقب موضع المانع .<sup>(٣)</sup> «أو أنكر» الثقب ، فالقول قوله مع يمينه ؛ لأن الأصل عدم ما يدعيه صاحبه ، لكنّه مُحْتَمِلٌ ، فأخلفناه لذلك . وإن كان في الغرض خرق ، أو موضع بال ، فوقع السهم فيه ، وثبت في الهدف ، وكان صلابته كصلابة الغرض ، حسب له ؛ لأنّه لولا الخرق لثبت في الغرض ، وإن لم يكن كذلك ، لم يحسب له ولا عليه ؛ لأننا لا نعلم هل كان يثبت في الغرض أم لا ؟ وإن ثبت في الهدف ، فوجد في نصليه قطعة من الغرض ، فقال الرامي : هذا الجلد قطعه سهمي لقوته . وقال رسيه : بل هذه جلدة كانت منقطعة من قبل . فالقول قول الرسيل ؛ لأن الأصل عدم الخسق .

فصل : الشرط الخامس ، أن يكون مدى<sup>(٤)</sup> الغرض مغلوماً مقدّراً بما يصيب مثلهما في<sup>(٥)</sup> مثله عادة ؛ لأن الإصابة تختلف بالقرب والبعد ،

(١) في س ١ ، س ٢ : «وعلى» .

(٢) الرسيل : الموافق في النضال .

(٣ - ٣) في الأصل : «وأنكر» ، وفي م : «فأنكر» .

(٤) في م : «مد» .

(٥) في م : «و» .

فَاشْتَرَطَ الْعِلْمُ بِهِ ، كَالنُّوعِ ، وَإِنْ جَعَلَاهُ قَدْرًا لَا يُصَيِّيانِ فِي مِثْلِهِ ، أَوْ لَا يُصَيِّيانِ إِلَّا نَادِرًا ، كَالزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ تَنْذُرٌ فِي مِثْلِ هَذَا ، فَيَقُوتُ الْغَرَضُ .

فصل : الشَّرْطُ <sup>(١)</sup> السَّادِسُ ، أَنْ يَكُونَ الرَّشْقُ مَعْلُومًا ، وَالرَّشْقُ بِكَسْرِ الرَّاءِ : عَدَدُ الرَّمِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحِذْقَ فِي الرَّمِيِّ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِذَلِكَ .

فصل : الشَّرْطُ السَّابِعُ ، أَنْ يَكُونَ عَدَدُ الْإِصَابَةِ مَعْلُومًا ، كَحَمْسَةِ مِنْ عَشْرِينَ وَنَحْوِهَا ، وَيُغْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ إِصَابَةٌ لَا يَنْذُرُ مِثْلُهَا ، فَإِنْ شَرَطَ إِصَابَةَ الْجَمِيعِ ، أَوْ تِسْعَةَ مِنْ عَشْرَةٍ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَنْذُرُ ، فَيَقُوتُ الْغَرَضُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُبَيَّنَّا حُكْمَ الْإِصَابَةِ ؛ هَلْ هِيَ مُبَادَرَةٌ أَوْ مُحَاطَةٌ <sup>(٢)</sup> ؟ وَالمُبَادَرَةُ أَنْ يَقُولَا : مَنْ سَبَقَ إِلَى إِصَابَتَيْنِ أَوْ نَحْوِهِمَا ، فَهُوَ السَّابِقُ . فَأَيُّهُمَا سَبَقَ إِلَيْهِمَا مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الرَّمِيِّ ، فَهُوَ السَّابِقُ ، فَإِذَا رَمَى كُلُّ وَاحِدٍ <sup>(٣)</sup> عَشْرَةً ، فَأَصَابَ أَحَدُهُمَا إِصَابَتَيْنِ دُونَ الْآخَرِ ، فَهُوَ السَّابِقُ . وَلَا يُلْزَمُ إِمْتَامُ الرَّمِيِّ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ قَدْ حَصَلَ . وَإِنْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْعَشْرَةِ إِصَابَتَيْنِ ، فَلَا سَابِقَ مِنْهُمَا <sup>(٤)</sup> ، وَبَطَلَ النُّضَالُ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى عَدَدِ الْإِصَابَةِ غَيْرُ مُغْتَدِّ بِهَا ، فَإِنْ رَمَى الْعَشْرِينَ ، فَلَمْ يُصِبْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِصَابَتَيْنِ ، أَوْ أَصَابَاهَا مَعًا ، فَلَا سَابِقَ فِيهِمَا . وَأَمَّا

(١) زيادة من : الأصل ، م .

(٢) في ف : « محاطة » .

(٣) في الأصل ، ف : « منهما » .

(٤) في الأصل ، ف : « فيهما » .



المُحَاطَّةُ<sup>(١)</sup>، فهي أن يَشْتَرِطَ حَطَّ ما تَسَاوَىا فيه مِنَ الإِصَابَةِ، ثُمَّ مَنْ فَضَّلَ صَاحِبَهُ بِإِصَابَةٍ مَعْلُومَةٍ، فَقَدْ سَبَقَ، فَإِنْ شَرَطَ فَضَّلَ ثَلَاثَ إِصَابَاتٍ، فَرَمَىا خَمْسَةَ عَشَرَ، أَصَابَهَا أَحَدُهُمَا كُلُّهَا، وَأَخْطَأَهَا الْآخَرُ، فَالْمُصِيبُ سَابِقٌ. وَلَا يَجِبُ إِتْمَامُ الرَّمِي؛ لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ [٢٠٦ط] يُصِيبَ الْمُخْطِئُ الْخَمْسَةَ الْبَاقِيَةَ، وَيُخْطِئَهَا الْأَوَّلُ، وَلَا يَخْرُجُ الثَّانِي بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مَشْبُوقًا، وَإِنْ كَانَ فِي إِتْمَامِهِ فَائِدَةٌ - مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَصَابَ مِنَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ تِسْعَةً، فَإِذَا أَصَابَ الْخَمْسَةَ الْبَاقِيَةَ، وَأَخْطَأَهَا الْأَوَّلُ، لَمْ يَكُنْ مَشْبُوقًا - وَجِبَ إِتْمَامُ الرَّمِي.

فَإِنْ أَطْلَقَا الْعَقْدَ، انْصَرَفَ إِلَى الْمُبَادَرَةِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَى الْمُسَابَقَةِ، وَالبَادِرُ سَابِقٌ. ذَكَرَ هَذَا الْقَاضِي. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُشْتَرِطُ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْمُسَابَقَةِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ يَخْتَلِفُ بِهِ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ تَكَثَّرَ إِصَابَتُهُ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، فَوَجِبَ اشْتِرَاؤُهُ، كَقَدْرِ مَدَى الْغَرَضِ.

**فصل: الشَّرْطُ<sup>(٢)</sup> الثَّامِنُ، التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمُتَنَاضِلَيْنِ فِي عَدَدِ الرُّشْقِ**  
وَالْإِصَابَةِ وَصِفَتِهَا، وَسَائِرُ أَحْوَالِ الرَّمِي، فَإِنْ تَفَاضَلَا فِي شَيْءٍ مِنْهُ، أَوْ شَرَطَا أَنْ يَكُونَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا مِنَ السَّهَامِ أَكْثَرُ،<sup>(٣)</sup> أَوْ أَنْ يَرْمِيَ<sup>(٤)</sup> أَحَدُهُمَا وَالشَّمْسُ فِي وَجْهِهِ، أَوْ يُحْسَبَ لَهُ خَاصِلُ بَخَائِيقِ، أَوْ يُحْسَبَ عَلَيْهِ سَهْمٌ خَاطِئٌ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةَ حِذْقِهِمَا، وَلَا يُعْرَفُ مَعَ

(١) فِي ف: «المُحَاطَّة».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ: «مِنْ رَمَى».

الاختلاف؛ لأنه رُبَّمَا نَضَلَهُ <sup>(١)</sup> بِشَرْطِهِ لَا بِحَذْقِهِ . وَإِنْ شَرَطَا أَنْ يُحْسَبَ خَاسِقٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخَاصِلَيْنِ ، أَوْ أَنْ <sup>(٢)</sup> يُسْقِطَ الْقَرِيبُ مِنْ إَصَابَةِ أَحَدِهِمَا مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْهَا مِنْ رَمَى الْآخَرِ ، فَمَنْ فَضَّلَ بَعْدُ بَثَلَاثِ إَصَابَاتٍ فَهُوَ السَّابِقُ ، صَحَّ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا فَضْلَ لِأَحَدِهِمَا فِي عَدَدٍ وَلَا صِفَةٍ ، وَهَذِهِ نَوْعٌ مُحَاطَةٌ <sup>(٤)</sup> ، فَصَحَّ ، كَاشْتِرَاطِ حَطِّ مَا تَسَاوَيَا فِيهِ .

فصل : وَإِنْ كَانَ الرُّمَاءُ حَزْبَيْنِ ، اشْتَرَطَ كَوْنُ الرُّشْقِ يُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ عَلَيْهِمْ ؛ إِنْ كَانَ كُلُّ حِزْبٍ ثَلَاثَةً ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَلَاثُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ <sup>(٥)</sup> فِي عَدَدِ الرَّمْيِ ، وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِذَلِكَ ، فَوَجَبَ . وَإِذَا نَضَلَ <sup>(٦)</sup> أَحَدُ الْحَزْبَيْنِ صَاحِبَهُ ، فَالْجُعْلُ بَيْنَ النَّاضِلِينَ ، سَوَاءٌ مَنْ أَصَابَ وَمَنْ لَمْ يُصِبْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَتَنَّهُمُ <sup>(٥)</sup> عَلَى قَدَرِ إَصَابَاتِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ بِهَا يَسْتَحِقُّونَ . وَالْجُعْلُ عَلَى الْمُتَضَوِّلِينَ بِالسَّوِيَّةِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَهُمْ بِالْإِزَامِهِمْ لَا بِإِصَابَتِهِمْ ، بِخِلَافِ النَّاضِلِينَ .

فصل : فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ الْحَزْبَيْنِ مَنْ لَا يُحْسِنُ الرَّمْيَ ، بَطَلَ الْعَقْدُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْعَقِدُ عَلَى مَنْ لَا يُحْسِنُ الرَّمْيَ ، وَيُخْرَجُ مِنَ الْحِزْبِ الْآخَرِ

(١) فِي م : « فَضَلَهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي ف : « مُحَاطَةٌ » .

(٥) فِي م : « بَيْنَهُمَا » .

(٦) فِي الْأَصْلُ : « فَضَلَ » .

بإِزَائِهِ ، كما إِذَا بَطَلَ الْبَيْعُ فِي بَعْضِ الْمَبِيعِ ، بَطَلَ فِي ثَمَنِهِ . وَهَلْ يَنْطَلُ الْعَقْدُ فِي الْبَاقِيْنَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ . فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَنْطَلُ . فَلَهُمُ الْخِيَارُ فِي الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ ؛ لِأَنَّ الصَّفَقَةَ تَفَرَّقَتْ عَلَيْهِمْ . فَإِنْ اخْتَارُوا إِمْضَاءَهُ ، وَرَضُوا بَمَنْ يَخْرُجُ بِإِزَائِهِ ، وَإِلَّا انْفَسَخَ الْعَقْدُ .

**فصل :** وَيَرْمِي وَاحِدٌ بَعْدَ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ رَمْيَهُمَا مَعًا <sup>(١)</sup> يُفْضِي إِلَى التَّرَاعِ <sup>(٢)</sup> وَالْجَهْلِ بِالْمُصِيبِ . فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْمُبْتَدِئِ مِنْهُمَا ، جَازَ . وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ ، عُمِلَ بِهِ . وَإِنْ اخْتَلَفَا وَلَا شَرْطَ بَيْنَهُمَا ، قُدِّمَ الْخُرْجُ <sup>(٣)</sup> ، فَإِنْ كَانَ الْخُرْجُ <sup>(٣)</sup> غَيْرَهُمَا ، اخْتَارَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا . وَإِذَا بَدَأَ أَحَدُهُمَا فِي وَجْهِهِ ، بَدَأَ الْآخَرُ فِي الثَّانِي ؛ تَعْدِيلًا بَيْنَهُمَا . فَإِنْ شَرَطَا الْبِدَايَةَ لِأَحَدِهِمَا [و٢٠٧] فِي كُلِّ الْوُجُوهِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ تَفْضِيلٌ ، وَإِنْ فَعَلَاهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي إِصَابَةِ ، وَلَا تَجْوِيدِ رَمِي . وَيَزِيمَتَانِ مُرَاسَلَةٌ ، سَهْمًا وَسَهْمًا ، أَوْ سَهْمَيْنِ وَسَهْمَيْنِ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى غَيْرِ هَذَا ، جَازَ ؛ لِعَدَمِ تَأْثِيرِهِ فِي مَقْصُودِ الْمُنَاضَلَةِ .

**فصل :** وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الرَّاْمِيَيْنِ <sup>(٤)</sup> ، أَوْ ذَهَبَتْ يَدُهُ ، بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ تَلَفٌ ، فَأَشْبَهَ مَوْتَ الْفَرَسِ فِي السَّبَاقِ . وَإِنْ مَرِضَ أَوْ رَمِدَ ، لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْأَسْتِيفَاءَ بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ ، وَلَهُ الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَأْخِيرَ

(١) سقط من : م .

(٢) فِي م : « التَّرَاعِ » .

(٣ - ٣) سقط من : الْأَصْلُ .

(٤) فِي م : « الرَّاْمِيَيْنِ » .

الْمَقْهُودِ عَلَيْهِ ، فَمَلَكَ الْفَسْخَ ، كَالِإِجَارَةِ . وَإِنْ عَرَضَ مَطَرٌ ، أَوْ رِيحٌ ، أَوْ  
ظُلْمَةٌ ، أُخِّرَ إِلَى زَوَالِ الْعَارِضِ . وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا التَّأْخِيرَ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، فَلَهُ  
ذَلِكَ ، إِنْ قُلْنَا : هِيَ جَعَالَةٌ . لِأَنَّهَا جَائِزَةٌ . وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِنْ قُلْنَا : هِيَ  
إِجَارَةٌ .

وَيُكْرَهُ لِلْأَمِينِ مَذْحُ أَحَدِهِمَا أَوْ زَجْرُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ كَسْرَ قَلْبِهِ أَوْ قَلْبِ  
صَاحِبِهِ .

## بَابُ اللَّقْطَةِ

وهي المَالُ الضائِعُ عن رَبِّهِ .

وهو <sup>(١)</sup> ضَرْبان ؛ ضَالٌّ وَغَيْرُهُ ، فَأَمَّا غَيْرُ الضَّالِّ ، فَيَجُوزُ التِّقَاطُ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ . وَهُوَ نَوْعَانِ ؛ يَسِيرُ يُبَاحُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ تَعْرِيفٍ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ : رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسَّوِطِ وَالْحَبْلِ وَأَشْبَاهِهِ يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا تَحْدِيدَ فِي الْيَسِيرِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْفَى عَمَّا رَخَّصَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ وَشَبَّهِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : مَا كَانَ مِثْلَ الثَّمَرَةِ ، وَالْكِسْرَةِ ، وَالْخَزَقَةِ ، وَمَا لَا خَطَرَ لَهُ ، فَلَا بَأْسَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ تَعْرِيفُ مَا لَا يُقْطَعُ فِيهِ السَّارِقُ ؛ لِأَنَّهُ تَافَهُ . قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ <sup>(٣)</sup> .

وَالنَّوْعُ الثَّانِي ، الْكَثِيرُ . فظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ تَرْكَ التِّقَاطِ أَفْضَلُ ؛

---

(١) فِي م : « هِيَ » .

(٢) فِي : كِتَابُ اللَّقْطَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٩٩ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٩٥ / ٦ . وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : فِي رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ شَكٌّ ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ . وَانْظُرْ : الْإِرْوَاءَ ١٥ / ٦ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤٧٦ / ٩ ، ٤٧٧ .

لأنه أسلم من خطر التفریط وتضييع الواجب من التغيريف، فأشبه ولاية  
اليتيم. واختار أبو الخطاب أن<sup>(١)</sup> أخذه أفضل إذا وجدته بمضيعة<sup>(٢)</sup>، وأمن  
نفسه عليه؛ لما فيه من حفظ مال المسلم، فكان أولى، كتخليصه من  
الغرق. ولا يجب أخذه؛ لأنه أمانة، فلم يجب، كالوديعة. ومن لم يأمن  
نفسه عليه، ويقو على أداء الواجب فيه<sup>(٣)</sup>، لم يجز له أخذه؛ لأنه تضييع  
لمال غيره، فحرم، كإثلافه.

**فصل:** إذا أخذا، عرّف عفاصها، وهو وعاءها، وكاءها<sup>(٤)</sup>، وهو  
الذى تُشدُّ به، وجنسها وقدرها؛ لما روى زيد بن خالد الجهني، رضي  
الله عنه، قال: سئل رسول الله ﷺ عن لقطة الذهب والورق، فقال:  
«اعرف وكاءها وعفاصها، ثم عرفها سنة، فإن لم تعرف، فاستنفقها،  
ولتكن وديعة عندك، فإن جاء طاليها يوماً من الدهر، فادفعها إليه». متفق  
عليه<sup>(٥)</sup>. نص على الوكاء [٢٠٧ ط] والعفاص، وقسنا عليهما القدر

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في الأصل: «بضيعة».

(٣) سقط من: م.

(٤) في الأصل، ف، ب: «وكاؤها».

(٥) أخرجه البخاري، في: باب الغضب في الموعظة والتعليم... من كتاب العلم، وفي: باب  
شرب الناس والدواب من الأنهار، من كتاب المساقاة، وفي: باب ضالة الإبل، وباب ضالة  
الغنم، وباب إذا لم يوجد صاحب اللقطة...، وباب إذا جاء صاحب اللقطة...، وباب من  
عرف اللقطة ولم يدفعها...، من كتاب اللقطة، وفي: باب ما يجوز من الغضب والشدة...،  
من كتاب الأدب. صحيح البخاري ١/٣٤، ٣/١٤٩، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ٨/٣٤.  
ومسلم، في: كتاب اللقطة. صحيح مسلم ٣/١٣٤٦ - ١٣٤٩ =

والجِنْسَ ، ولأنَّه إذا عَرَفَ هذه الأشياءَ ، لم تَخْتَلِطْ بغيرِها ، وعَرَفَ بذلك صِدْقَ مُدَّعِيها أو كَذِبَهُ . وإنْ أَخَّرَ مَعْرِفَةَ صِفَتِها إلى مَجِيءِ مُدَّعِيها ، أو تَصَرُّفِها فيها ، جاز ؛ لأنَّ الْمُقْصُودَ يَحْصُلُ ، وقد جاءَ ذلك في حَدِيثِ أُتِيَّ<sup>(١)</sup> . ولا يَحِلُّ له التَّصَرُّفُ فيها إلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ صِفَتِها ؛ لأنَّ عَيْنَها تَذْهَبُ ، فلا يُعْلَمُ صِدْقُ مُدَّعِيها إلَّا مِن حِفْظِ صِفَتِها .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup> . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِما رَوَى عِيَاضُ بْنُ حِمَارٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَا عَدْلٍ - أوْ ذَوِي عَدْلٍ - وَلَا يَكْتُمُ وَلَا يُعَيِّبُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلأنَّ فِيهِ حِفْظَها

---

= كما أخرجه أبو داود ، في : كتاب اللقطة . سنن أبي داود ١/ ٣٩٥ ، ٣٩٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/ ١٣٦ . وابن ماجه ، في : باب ضالة الإبل والبقر والغنم ، من كتاب اللقطة . سنن ابن ماجه ٢/ ٨٣٧ ، ٨٣٨ . والإمام مالك ، في : باب القضاء في اللقطة ، من كتاب الأفضية . الموطأ ٢/ ٧٥٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ١١٥ ، ١١٧ .

(١) سقط من : الأصل .

والحديث أخرجه البخارى ، في : باب وإذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه ، وباب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع ... ، من كتاب اللقطة . صحيح البخارى ٣/ ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ . ومسلم ، في : كتاب اللقطة . صحيح مسلم ٣/ ١٣٥٠ ، ١٣٥١ . وأبو داود ، في : كتاب اللقطة . سنن أبي داود ١/ ٣٩٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/ ١٤١ . والنسائي ، في : باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي بن كعب في اللقطة ، من كتاب اللقطة . السنن الكبرى ٣/ ٤٢١ - ٤٢٣ . وابن ماجه ، في : باب اللقطة ، من كتاب اللقطة . سنن ابن ماجه ٢/ ٨٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ١٢٦ .

(٢) في م : « عليه » .

(٣) في : كتاب اللقطة . سنن أبي داود ١/ ٣٩٧ .

من ورثته إن مات، وغُرمائه إن أفلَس، وصِيانته من الطَّمَع فيها. ولا  
يَجِبُ "ذلك؛ لتزكِّه" في حديث زَيْد، ولأنَّها أمانة، فلا يَجِبُ الإِشْهَادُ  
عليها، كالوَدِيعَةِ. قال أحمدُ: ولا يُبَيِّنُ في الإِشْهَادِ كم هي، لكن  
يقول: أَصَبْتُ لُقْطَةً.

فصل: وَيَجِبُ تَعْرِيفُهَا؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ به<sup>(٢)</sup>، ولأنَّه طَرِيقُ وُضُوعِهَا  
إلى صَاحِبِهَا، فَوَجِبَ، كَحِفْظِهَا. وَيَجِبُ التَّعْرِيفُ حَوْلًا مِنْ حِينَ  
الْتِقَاطِهَا مُتَوَالِيًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ عِنْدَ وَجْدَانِهَا، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي  
الْفَوْرَ، وَلِأَنَّ الْعَرَضَ وَضُوءَ الْخَبَرِ، وَظُهُورَ أَمْرِهَا، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ؛  
لِأَنَّ صَاحِبَهَا إِنَّمَا يَطْلُبُهَا عَقِيبَ ضَيَاعِهَا.

ويكونُ التَّعْرِيفُ في مَجَامِعِ النَّاسِ؛ كَالْأَسْوَاقِ، وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ،  
وَأَوْقَاتِ الصَّلَواتِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِشَاعَةَ أَمْرِهَا، وَهَذَا طَرِيقُهُ، وَيُكْثِرُ مِنْهُ  
فِي مَوْضِعِ وَجْدَانِهَا، وَفِي الْوَقْتِ الَّذِي يَلِي التَّيْقَاطَ، وَلَا يُعْرَفُهَا فِي  
الْمَسْجِدِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ  
فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْكَ. فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا». <sup>(٤)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= كما أخرجه النسائي، في: باب الإِشْهَادِ عَلَى اللَّقْطَةِ، من كتاب اللَّقْطَةِ. السنن الكبرى ٣/٤١٨. وابن ماجه، في: باب اللَّقْطَةِ، من كتاب اللَّقْطَةِ. سنن ابن ماجه ٢/٨٣٧. والإمام

أحمد، في: المسند ٤/١٦٢، ٢٦٦.

(١ - ١) في الأصل: «لذلك تركه».

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) بعده في الأصل، ب، م: «تعالى».

(٤ - ٤) سقط من: س ٢، م.



ويقول: مَنْ ضَاعَ مِنْهُ كَذَا. يَذْكُرُ جِنْسَهَا، أو يقول: شَيْءٌ. ولا يَزِيدُ فِي صِفَتِهَا؛ لِأَنَّ الْيَقُونَ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ صَاحِبِهَا.

وَأَجْرَةُ الْمَعْرُوفِ عَلَى الْمُتَقِطِ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ سَبَبُ تَمْلِكِهَا، فَكَانَ عَلَى مُتَمَلِّكِهَا. قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِنْ التَّقَطَّهَا لِلْحِفْظِ لَصَاحِبِهَا لَا غَيْرَ، فَلَا أَجْرَةَ عَلَى مَالِكِهَا، يَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيمَا لَا يُمْلِكُ بِالتَّعْرِيفِ.

**فصل:** فإذا جاء مُدَّعِيهَا، فَوَصَفَهَا بِصِفَاتِهَا الْمَذْكُورَةِ، لَزِمَ<sup>(١)</sup> دَفْعُهَا إِلَيْهِ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ، وَلِأَنَّهَا<sup>(٢)</sup> لَوْ لَمْ تُدْفَعْ<sup>(٣)</sup> بِالصِّفَةِ، لَتَعَذَّرَ وُصُولُ صَاحِبِهَا إِلَيْهَا، لَتَعَذَّرَ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ. فَإِنْ وَصَفَهَا اثْنَانِ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ قَرَعَ صَاحِبَهُ، حَلَفَ وَسَلَّمَتْ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ ادَّعَى الْوَدِيعَةَ اثْنَانِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: تُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا. وَإِنْ وَصَفَهَا أَحَدُهُمَا، وَلِلْآخَرِ بَيِّنَةٌ، قُدِّمَ ذُو الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنَ الْوَصْفِ، فَإِنْ كَانَ الْوَاصِفُ سَبَقَ فَأَخَذَهَا، نُزِعَتْ

---

= والحديث أخرجه مسلم، في: باب النهي عن نشد الضالة في المسجد... من كتاب المساجد ومواضع الصلاة. صحيح مسلم ٣٩٧/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١١١/١. وابن ماجه، في: باب النهي عن إنشاد الضال في المسجد، من كتاب المساجد والجماعات. سنن ابن ماجه ٢٥٢/١. والدارمي، في: باب النهي عن استنشاد الضالة في المسجد... من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٢٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٤٢٠، ٣٤٩.

(١) في ب: «لزمه».

(٢) في ف: «لأنه».

(٣) في س ١، ف: «يدفع».

منه ، وإن تَلَفَتْ في يَدِهِ ، فلصَاحِبِهَا تَضْمِينُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوَاصِفَ  
أَخَذَ مَالَ [٢٠٨] غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَالْمُلْتَقِطُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ ،  
وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى الْوَاصِفِ ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ <sup>(١)</sup> فِي يَدِهِ ، فَإِنْ ضَمِنَ ،  
لَمْ يَرْجِعْ عَلَى أَحَدٍ ، وَإِنْ ضَمِنَ الْمُلْتَقِطُ رَجَعَ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
الْمُلْتَقِطُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ <sup>(٣)</sup> بِحُكْمٍ حَاكِمٍ ، فَلَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْهُ قَهْرًا .  
وإن أثلَفَهَا الْمُلْتَقِطُ ، فَعَزَمَهُ الْوَاصِفُ عِوَضَهَا ، ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُ الْبَيْتَةِ ، لَمْ  
يَرْجِعْ إِلَّا عَلَى الْمُلْتَقِطِ ؛ لِأَنَّ الْوَاصِفَ إِنَّمَا أَخَذَ مَالَ الْمُلْتَقِطِ وَلَمْ يَأْخُذْ  
الْلُقْطَةَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمُلْتَقِطُ عَلَى الْوَاصِفِ .

**فصل :** وإن لم تُعَرَفْ ، دَخَلَتْ فِي مِلْكِ الْمُلْتَقِطِ عِنْدَ <sup>(٤)</sup> الْحَوْلِ مُحْكَمًا ،  
كَالْمِيرَاثِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ زَيْدٍ : « فَإِنْ <sup>(٥)</sup> لَمْ تُعَرَفْ <sup>(٦)</sup>  
فَاسْتَنْفِقْهَا » . وَفِي لَفْظٍ : « وَإِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكَ » <sup>(٨)</sup> . وَلِأَنَّهُ كَسَبُ  
مَالٍ بِفِعْلِ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ اخْتِيَارُ التَّمْلِكِ <sup>(٩)</sup> ، كَالصَّيْدِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ  
أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا بِاخْتِيَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلُكٌ مَالٍ بِنَدَلٍ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ اخْتِيَارُ

(١) سقط من : الأصل ، س ١ ، م .

(٢) في الأصل : « ورجع » .

(٣) زيادة من : ف .

(٤) في م : « بعد » . وانظر : الإنصاف مع المقتنع والشرح الكبير ٢٣٧ / ١٦ .

(٥) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م : « وإن » .

(٦) في س ١ : « يعرف » .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(٨) هذا اللفظ من حديث أبي بن كعب المتقدم في صفحة ٤٤٩ .

(٩) في م : « التملك » .

التَّمْلِكِ<sup>(١)</sup> ، كالْبَيْعِ .

وَالْغِنَى وَالْفَقِيرُ<sup>(٢)</sup> سَوَاءٌ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُفَرِّقْ ، وَلَئِنَّهُ تَمْلِكُ مَالٍ بِعَوَضٍ ، أَشْبَهَ الْبَيْعِ .

**فصل :** وما جاز التِّقَاطُهِ وَوَجِبَ تَغْرِيفُهُ ، مُلِكَ بِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الصِّيَادِ يَقَعُ فِي شَبَكَتِهِ الْكَيْسُ<sup>(٣)</sup> وَالتُّحَاسُ : يُعْرِفُهُ سَنَّةٌ ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَسَائِرِ مَالِهِ . وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ . وَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا : لَا يُمْلِكُ غَيْرُ الْأَثْمَانِ ؛ لِأَنَّ الْحَبَرَ وَرَدَ فِيهَا ، وَمِثْلُهَا لَا<sup>(٤)</sup> يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ لَعَدَمِ تَعَلُّقِ الْعَرَضِ بِعَيْنِهَا ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَيُعْرِفُهَا أَبَدًا .<sup>(٥)</sup> وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ مُحَيَّرٌ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ دَفْعِهَا إِلَى الْحَاكِمِ . وَقَالَ الْخَلَّالُ : كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ يُعْرِفُهُ<sup>(٦)</sup> سَنَّةً ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهِ<sup>(٧)</sup> ، وَالَّذِي نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ يُعْرِفُهَا أَبَدًا<sup>(٨)</sup> ، قَوْلٌ قَدِيمٌ رَجَعَ عَنْهُ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَرَى فِي مَتَاعٍ يُوجَدُ فِي الطَّرِيقِ<sup>(٩)</sup>

(١) فِي ف : « التملك » .

(٢) فِي الْأَصْل : « الفقر » .

(٣) فِي ف : « المكيس » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْل ، س ٢ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْل .

(٦) فِي م : « يعرفها » .

(٧) فِي م : « بها » .

(٨) فِي الْأَصْل : « طريق » .

الميتاء<sup>(١)</sup>، أو في قَرْيَةٍ مَسْكُونَةٍ؟ قال: «عَرَفُهُ سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ، وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهِ». رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٢)</sup>. وقال عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي عَيْنِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>: عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ عُرِفَتْ، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ، أَمَرْنَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٤)</sup>. وَلَأَنَّهُ مَالٌ يَجُوزُ التِّقَاطُ، وَيَجِبُ تَغْرِيفُهُ، فَمِلِّكَ بِهِ، كَالْأَثْمَانِ. وَقَدْ ذَلَّ الْخَبِيرُ عَلَى جَوَازِ أَخْذِ الْغَنَمِ مَعَ تَعَلُّقِ الْعَرَضِ بِعَيْنِيَّهَا، فَيُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا.

**فصل: وَلِقِطَةُ الْحَرَمِ تُمْلِكُ بِالتَّغْرِيفِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ؛ لظَاهِرِ الْخَبَرِ، وَلَأَنَّهُ أَحَدُ الْحَرَمَيْنِ، أَشْبَهَ الْمَدِينَةَ. وَعَنْهُ، لَا تُمْلِكُ<sup>(٥)</sup> بِحَالٍ، وَيَجِبُ تَغْرِيفُهَا أَبَدًا أَوْ<sup>(٦)</sup> يَذْفَعُهَا إِلَى الْحَاكِمِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَكَّةَ: «لَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُتَشِدِّ<sup>(٧)</sup>». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup>.**

(١) الميتاء: الطريق العامر المسلوک. غريب الحديث لأبي عبيد ٢٠٤/٢.

(٢) وأخرجه ابن خزيمة، في: صحيحه ٤٧/٤. وابن الجارود، في: المتقى ٢٥٦. والدارقطني، في: سننه ٢٣٦/٤. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١٥٣/٤. وانظر إسناده الأثرم في: المغنى ٣٠٣/٨.

(٣) بعده في م: «والعيبة: هي وعاء من آدم توضع فيه الثياب».

(٤) أخرجه النسائي، في: باب ذكر الاختلاف على الوليد بن كثير ... من كتاب اللقطة. السنن الكبرى ٤٢١/٣. والطحاوي، في: باب اللقطة والضوال، من كتاب الإجازات. شرح معاني الآثار ١٣٧/٤، ١٣٨.

(٥) في الأصل، ف: «يملك».

(٦) في س ٢: «و».

(٧) المنشد: المُرْف. غريب الحديث لأبي عبيد ١٣٣/٢.

(٨) أخرجه البخاري، في: باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، من كتاب اللقطة، وفي: باب وقال الليث: حدثني يونس ... من كتاب المغازی، وفي: باب من قتل له قتيل فهو بخير =

**فصل : واللَّقْطَةُ مع الْمُلتَقِطِ قبلَ تَمْلِكِها أمانةٌ ، عليه حِفْظُها بما يَحْفَظُ به الوَدِيعَةُ ، وإن رَدَّها إلى مَوْضِعِها ، ضَمِنَها ؛ لأنَّه ضَمِنَها<sup>(١)</sup> ، وإن تَلَفَتْ بغير تَفْرِيطٍ ، لم يَضْمَنْها ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « وَلَتَكُنْ وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ »<sup>(٢)</sup> . ولأنَّه يَحْفَظُها لصاحِبِها بإِذنِ الشَّرْعِ ، أَشَبَّهَ الوَدِيعَةَ .**

وإن جاءَ صاحِبُها ، أَخَذَها بِزِيادَتِها المُتَّصِلَةِ والمُنْفَصِلَةِ ؛ لأنَّها مِلْكُها . وإن جاءَ بعدَ [٢٠٨ ط] تَمْلِكِها ، أَخَذَها أَيضاً<sup>(٣)</sup> ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَإِنْ جاءَ طَالِبُها يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ ، فَأَدَّها<sup>(٤)</sup> إِلَيْهِ » . ويأْخُذُها بِزِيادَتِها المُتَّصِلَةِ ؛ لأنَّها تَتَبَّعُ في الفُسُوخِ . وزِيادَتُها المُتَّصِلَةُ بعدَ تَمْلِكِها لِلْمُتَقِطِها ؛ لأنَّها حَدَّثَتْ على مِلْكِها ، فَأَشَبَّهَ نَماءَ المَبِيعِ في يَدِ المُشْتَرى ، فَإِنْ تَلَفَتْ بعدَ تَمْلِكِها ، ضَمِنَها ؛ لأنَّها تَلَفَتْ مِنْ مالِها ، وإن نَقَصَتْ بعدَ التَّمْلِكِ<sup>(٥)</sup> ، فعليه أَرْشُ نَقْصِها . وإن باعَها أو وَهَبَها بعدَ تَمْلِكِها ، صَحَّ ؛ لأنَّه تَصَرَّفَ صادَفَ

---

= النظرين ، من كتاب الديات . صحيح البخارى ١٦٤/٣ ، ١٦٥ ، ١٩٤/٥ ، ٦/٩ . ومسلم ، فى : باب تحريم مكة وصيدها وخلها ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٨٨/٢ ، ٩٨٩ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب تحريم حرم مكة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/٤٦٥ . والنسائى ، فى : باب النهى أن ينفر صيد الحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٦٦/٥ . وابن ماجه ، فى : باب فضل مكة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣٨/٢ . والدارمى ، فى : باب النهى عن لقطة الحاج ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢٦٥/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣١٨/١ ، ٣٤٨ ، ٢٣٨/٢ .

(١) فى الأصل : « من تضييعها » .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، من حديث زيد بن خالد .

(٣) سقط من : م .

(٤) فى م : « فادفعها » .

(٥) فى ف : « التملك » .

مِلْكِهِ ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، وَجَبَ فَسْخُ الْبَيْعِ وَرُدُّهَا إِلَيْهِ ؛  
لأنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْعَيْنَ ، وَقَدْ أُمِّكَنَ رَدُّهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ ، فَهُوَ  
كَتَلْفِهَا ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ رَدُّهَا .

فصل : الضَّرْبُ الثَّانِي ، الضُّوَالُ ، وَهِيَ الْحَيَوَانَاتُ الضَّائِعَةُ ، وَهِيَ  
نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ ؛ إِمَّا بِقُوَّتِهِ <sup>(١)</sup> ، كَالْإِبِلِ  
وَالْخَيْلِ ، أَوْ بِجَنَاحِهِ ، كَالطَّيْرِ ، أَوْ بِسُرْعَتِهِ ، كَالطَّبَّاءِ ، أَوْ بِنَابِهِ ، كَالْفَهْدِ ،  
فَلَا يَجُوزُ الْتِقَاطُهُ ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ ، فَقَالَ : « مَا لَكَ وَلَهَا ، دَعَهَا فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا  
وَسِقَاءَهَا ، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

وَالْإِمَامُ أَخَذَهَا لِيَحْفَظَهَا لِأَرْبَابِهَا ؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ <sup>(٣)</sup> وَلَايَةً فِي حِفْظِ أَمْوَالِ  
الْمُسْلِمِينَ ، وَلِهَذَا كَانَ لِعُمَرَ حَظِيرَةٌ يَحْفَظُ فِيهَا الضُّوَالُ . فَإِذَا أَخَذَهَا ،  
وَكَانَ لَهُ حِمَى تَرْعَى فِيهِ ، تَرَكَهَا ، وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا ، وَوَسَمَهَا بِسِمَةِ الضُّوَالِ ،  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حِمَى ، خَلَّاهَا وَحَفِظَ صِفَاتِهَا ، ثُمَّ بَاعَهَا ، وَحَفِظَ ثَمَنَهَا  
لصَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى عُلْفٍ ، فَرُبَّمَا اسْتَعْرَقَ ثَمَنُهَا . وَإِنْ أَخَذَهَا غَيْرُ  
الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ، ضَمِنَهَا ، وَلَمْ يَمْلِكْهَا وَإِنْ عَرَفَهَا ، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ ،  
<sup>(٤)</sup> بَرِيءٌ مِنْ ضَمَانِهَا ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ عَلَيْهَا ، أَشْبَهَ دَفْعَهَا إِلَى

(١) فِي ف : « لِقُوَّتِهِ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْإِمَامُ » .

(٤) (٤ - ٤) فِي م : « زَالَ عَنْهُ الضَّمَانُ » .

صَاحِبِهَا ، وَإِنْ رَدَّهَا إِلَى مَوْضِعِهَا ، لَمْ يَتَرَأْ ؛ لِأَنَّ مَا لَزِمَهُ ضَمَانُهُ لَا يَتَرَأُ مِنْهُ إِلَّا بَرَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ أَوْ نَائِبِهِ ، كَالْمَسْرُوقِ .

فصل : التَّزْعُ الثَّانِي ، مَا لَا يَنْحَفِظُ عَنْ<sup>(١)</sup> صِغَارِ السَّبَاعِ ؛ كَالشَّاةِ ، وَصِغَارِ الْإِبِلِ وَالتَّبَقْرِ وَنَحْوِهَا ، فَعَنْ أَحْمَدَ ، لَا<sup>(٢)</sup> يَجُوزُ التِّقَاطُهَا ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يُؤْوَى الضَّالَّةُ إِلَّا ضَالٌّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ ، أَشَبَّهَ الْإِبِلَ . وَالْمَذْهَبُ جَوَازُ التِّقَاطِهَا ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الشَّاةِ فَقَالَ : « خُذْهَا ، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّئْبِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَهَذَا يُخَصُّ عُمُومَ الْحَدِيثِ الْآخِرِ ،<sup>(٥)</sup> وَلِأَنَّهُ يُخَشَى عَلَيْهَا التَّلَفُ ، أَشَبَّهَ غَيْرَ الضَّالَّةِ .

وَسَوَاءٌ وَجَدَهَا فِي الْمِضْرِ أَوْ فِي<sup>(٦)</sup> مَهْلَكَةٍ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ فِيهِمَا ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ يَجُوزُ التِّقَاطُهَا ، فَاسْتَوَى فِيهِ ، كَالْأَثْمَانِ . وَالْعَبْدُ الصَّغِيرُ كَالشَّاةِ فِي جَوَازِ التِّقَاطِ ؛ لِأَنَّهُ لَا [٢٠٩و] يَنْحَفِظُ بِنَفْسِهِ . فَأَمَّا الْحُمُرُ<sup>(٧)</sup> ، فَأَلْحَقَهَا

(١) فِي ب : « مِنْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي : كِتَابُ اللَّقْطَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٩٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ ضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّقْطَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ٨٣٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٣٦٢ . وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٦ / ١٧ ، ١٨ .

(٤) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهُ » .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٧) فِي س ١ : « الْحُمُرُ » .

أَصْحَابُنَا بِالنَّوْعِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ لَهَا قُوَّةً ، فَأَشْبَهَتْ الْبَقَرَ . وَظَاهِرُ حَدِيثِ زَيْدٍ  
إِلْحَاقُهَا بِالْغَنَمِ ؛ لِأَنَّهُ عُلِّلَ أَخَذَ الشَّاةُ بِخَشْيَةِ الذُّئْبِ عَلَيْهَا ، وَالْحُمْرُ <sup>(١)</sup> مِثْلُهَا  
فِي ذَلِكَ ، وَعُلِّلَ الْمَنَعُ مِنَ الْإِبِلِ بِقُوَّتِهَا عَلَى وُرُودِ <sup>(٢)</sup> الْمَاءِ وَصَبْرِهَا بِقَوْلِهِ :  
« مَعَهَا سِقَاؤُهَا » . وَالْحُمْرُ <sup>(٣)</sup> بِخِلَافِهَا .

وَمَتَى التَّقَطَّ هَذَا النَّوْعُ خَيْرٌ بَيْنَ أَكْلِهِ فِي الْحَالِ ، وَحِفْظِهِ لِمُصَاحِبِهِ ،  
وَيَبِيعِهِ وَحِفْظِ <sup>(٤)</sup> ثَمَنِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « هِيَ لَكَ (٥) أَوْ لِأَخِيكَ » . وَلَمْ  
يَأْمُرْهُ بِحِفْظِهَا ، وَلِأَنَّ إِبْتِقَاءَهَا يَخْتِاجُ إِلَى غَرَامَةٍ وَنَفَقَةٍ دَائِمَةٍ ، فَيَسْتَعْرِقُ  
قِيَمَتَهَا . فَإِنْ اخْتَارَ إِبْتِقَاءَهَا وَحِفْظَهَا لِمُصَاحِبِهَا ، فَهُوَ الْأَوَّلَى ، <sup>(٦)</sup> وَيُنْفِقُ  
عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ <sup>(٧)</sup> بِهِ بَقَاءَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ قَرَطَ فِيهَا ، وَإِنْ  
أُنْفَقَ عَلَيْهَا مُتَبَرِّعًا ، لَمْ يَزَجَّعْ عَلَى صَاحِبِهَا ، وَإِنْ نَوَى الرُّجُوعَ عَلَى  
صَاحِبِهَا ، وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ ، فَفِي الرُّجُوعِ بِهِ رِوَايَتَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْوَدِيعَةِ .  
وَإِنْ اخْتَارَ أَكْلَهَا أَوْ بَيْعَهَا ، لَزِمَهُ حِفْظُ صِفَتِهَا ، ثُمَّ يُعَرِّفُهَا عَامًّا ، فَإِذَا جَاءَ  
صَاحِبُهَا ، دَفَعَ إِلَيْهِ ثَمَنَهَا ، أَوْ غَرِمَهُ لَهُ إِنْ أَكَلَهَا ، وَلَا يَلْزَمُهُ عَزْلُ ثَمَنِهَا إِذَا  
أَكَلَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِعَزْلِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ ، كَسَائِرِ مَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ ،

(١) فِي س ١ : « الْخُمْرُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَرُودُهَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « حِفْظُهُ » .

(٤ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ : « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « وَلِأَنَّ » .



وإن أرادَ بَيْعَهَا ، فله أن يَتَوَلَّى ذلك بِنَفْسِهِ ؛ لأنَّ ما مَلَكَ أَكَلَهُ ، فبَيْعُهُ أَوْلَى .  
 فإذا عَرَفَهَا حَوْلًا ولم تُعْرِفْ ، مَلَكَهَا إنْ كَانَتْ بَاقِيَةً ، أو ثَمَنَهَا إنْ  
 بَاعَهَا ؛ لأنَّ حَدِيثَ زَيْدٍ يَدُلُّ عَلَى مِلْكِهِ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهَا إِلَيْهِ بِلَامِ  
 التَّمْلِيكِ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ يَجُوزُ التَّقَاطُطُ ، فَيُمْلِكُ بالتَّعْرِيفِ ، كَالْأَثْمَانِ . وَعَنهُ ،  
 لَا يُمْلِكُهَا . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ .

فصل : وإنِ التَّقَطُّ ما لَا يَتَقَيَّ عامًا ، كَالْبَطِيخِ وَالطَّبِيخِ ، لَمْ يَجْزُ تَرْكُهُ  
 لِيَتَلَفَ ، فَإِنْ فَعَلَ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَطٌ فِي حِفْظِهِ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَقَيَّ  
 بِالتَّجْفِيفِ ، كَالْبَطِيخِ <sup>(١)</sup> ، خَيْرٌ بَيْنَ بَيْعِهِ وَأَكْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ يَتَقَيَّ بِالتَّجْفِيفِ ،  
 كَالْعَنْبِ وَالرُّطْبِ ، فَعَلَ مَا فِيهِ الْحِطُّ لِصَاحِبِهِ ؛ مِنْ بَيْعِهِ وَأَكْلِهِ وَتَجْفِيفِهِ .  
 فَإِنْ احتَاجَ فِي التَّجْفِيفِ إِلَى غَرَامَةٍ ، بَاعَ بَعْضَهُ فِيهَا ، وَإِنْ أَنْفَقَهَا مِنْ  
 عِنْدِهِ ، رَجَعَ بِهَا ؛ لِأَنَّ التَّفَقَّةَ هَلُنَا لَا تَتَكَرَّرُ ، بِخِلَافِ نَفَقَةِ الْحَيَوَانِ ، فَإِنَّهَا  
 تَتَكَرَّرُ <sup>(٢)</sup> ، فَوَيْلًا اسْتَعْرِقَتْ قِيَمَتَهُ ، فَلَا يَكُونُ لِصَاحِبِهَا حِطٌّ فِي إِمْسَاكِهَا إِلَّا  
 بِإِسْقَاطِ التَّفَقَّةِ عَنْهُ . وَإِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا ، فَلَهُ الْبَيْعُ بِنَفْسِهِ ؛ يَلَا ذِكْرُنَا فِي بَيْعِ <sup>(٣)</sup>  
 الضَّوَالِّ . وَعَنهُ ، لَهُ يَبِيعُ الْيَسِيرَ ، فَأَمَّا الْكَثِيرُ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُهُ إِلَى السُّلْطَانِ .  
 وَالْقَوْلُ فِي تَعْرِيفِهِ وَسَائِرِ أَحْكَامِهِ ، كَالْقَوْلِ فِي الشَّاةِ .

فصل : قال أحمدُ : مَنْ اشْتَرَى سَمَكَةً ، فَوَجَدَ فِي بَطْنِهَا دُرَّةً ، فَهِيَ  
 لِلصَّيَّادِ ، وَإِنْ وَجَدَ دَرَاهِمَ ، فَهِيَ لِقَطْعَةٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَبْتَلِغُ الدَّرَاهِمَ إِلَّا بَعْدَ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ ، ب : « كَالطَّبِيخِ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي س ٢ : « فِيهَا » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

ثُبُوتِ الْيَدِ عَلَيْهَا، وَقَدْ تَبَتَّلُ دُرَّةٌ مِنَ الْبَحْرِ مُبَاخَةً، فَيَمْلِكُهَا الصَّيَّادُ بِمَا فِيهَا، فَإِنْ بَاعَهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِالدُّرَّةِ، لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهَا<sup>(١)</sup>، كَمَا لَوْ بَاعَ دَارًا لَهُ فِيهَا مَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ.

**فصل:** وَإِنْ وَجَدَ اللَّقْطَةَ اثْنَانِ، فَهِيَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي السَّبَبِ، فَاشْتَرَكَا فِي الْحُكْمِ. وَإِنْ ضَاعَتْ مِنْ وَاحِدِهَا، فَوَجَدَهَا آخَرُ، رَدَّهَا عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهُ الْحَقُّ فِيهَا، فَوَجِبَ [٢٠٩ظ] رَدُّهَا إِلَيْهِ، كَالْمِلْكِ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ رَأَاهَا اثْنَانِ، فَرَفَعَهَا أَحَدُهُمَا فَهِيَ لَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ، فَهُوَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>. وَإِنْ رَأَاهَا أَحَدُهُمَا، فَقَالَ لِلْآخَرِ<sup>(٤)</sup>: ارْزُقْهَا. فَفَعَلَ<sup>(٥)</sup>، فَهِيَ لِرَافِعِهَا؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ فِيهِ.

**فصل:** فَإِنْ اتَّقَطَّهَا صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ سَفِيهٌ، صَحَّ اتِّقَاطُهُ؛ لِأَنَّهُ كَسَبَ بِفِعْلٍ، فَصَحَّ مِنْهُ، كَالصَّيْدِ، فَإِنْ تَلَفَتْ<sup>(٦)</sup> فِي يَدِهِ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ، لَمْ يَضْمَنْهَا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَا لَهُ أَخْذُهُ، وَإِنْ تَلَفَتْ بِتَقْرِيطٍ، ضَمِنَهَا. وَمَتَى عَلِمَ وَلِيُّهَا، لَزِمَهُ نَزْعُهَا مِنْهُ وَتَقْرِيفُهَا؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ، وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ

(١) فِي م: «عَنِ الدَّرَةِ».

(٢) فِي ف: «كَالْمِلْكِ».

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي إِقْطَاعِ الْأَرْضَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/ ١٥٨. وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ٢٥٥/ ١. وَابِيهَقِي، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٤٢/ ٦.

(٤) فِي الْأَصْلِ، ف: «الْآخَرِ».

(٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «تَلَفَ».

أهلها ، فإذا تَمَّ تَغْرِيفُهَا ، دَخَلَتْ فِي مِلْكٍ وَاجِدَهَا حُكْمًا ، كَالْمِيرَاثِ .

فصل : وَيَصِحُّ التِّقَاطُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِعُمُومِ الْحَبْرِ ، وَلِمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّبِيِّ . وَيَصِحُّ تَغْرِيفُهَا ؛ لِأَنَّ لَهُ قَوْلًا صَحِيحًا ، فَصَحَّ تَغْرِيفُهَا ، كَالْحُرِّ . فَإِذَا تَمَّ تَغْرِيفُهَا ، مَلَكَهَا سَيِّدُهُ ؛ لِأَنَّهَا كَسَبَ عَبْدُهُ ، وَلَسَيِّدُهُ انْتِزَاعُهَا مِنْهُ قَبْلَ تَغْرِيفِهَا ؛ لِأَنَّ كَسَبَ عَبْدِهِ لَهُ ، وَيَتَوَلَّى تَغْرِيفُهَا أَوْ إِتِمَامَهُ ، وَلَهُ إِقْرَارُهَا فِي يَدِ عَبْدِهِ الْأَمِينِ ، وَيَكُونُ مُسْتَعِينًا بِهِ فِي حِفْظِهَا وَتَغْرِيفِهَا ، وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُهَا فِي يَدِ مَنْ لَيْسَ بِأَمِينٍ ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيَ الضَّمَانُ ، وَإِنْ عَلِمَ الْعَبْدُ أَنَّ سَيِّدَهُ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَيْهَا ، لَزِمَهُ سَرُّهَا عَنْهُ وَيُسَلِّمُهَا<sup>(١)</sup> إِلَى الْحَاكِمِ لِيَعْرِفَهَا ، ثُمَّ يَدْفَعُهَا إِلَى سَيِّدِهِ بِشَرْطِ الضَّمَانِ . وَإِنْ أَثْلَفَهَا الْعَبْدُ ، فَحُكْمُ ذَلِكَ حُكْمُ جِنَايَتِهِ ، وَإِنْ عَتَقَ<sup>(٢)</sup> الْعَبْدُ بَعْدَ الِاتِّقَاطِ ، فَلَسَيِّدُهُ أَخْذُهَا ؛ لِأَنَّهَا كَسَبُهُ .

فصل : وَالْمُكَاتَّبُ كَالْحُرِّ ؛ لِأَنَّ كَسَبَهُ لِنَفْسِهِ ، وَالْمُدَبَّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ كَالْقَيْنِ ، وَمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ ، فَلَقَطَتْهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ ، كَكَسَبِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ<sup>(٣)</sup> ، لَمْ تَدْخُلْ فِي الْمُهَابَاةِ ، فِي أَحَدِ الرَّجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَكْسَابِ النَّادِرَةِ ، فَأَشْبَهَتْ الْمِيرَاثَ . وَالْآخِرُ ، تَدْخُلُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَسَبِهِ ، فَهِيَ كَصَبْدِهِ<sup>(٤)</sup> .

(١) فِي م : «تسليمها» .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف ، م : «أعتق» .

(٣) الْمُهَابَاةُ أَنْ يَكُونَ لِنَفْسِهِ يَوْمًا وَلِسَيِّدِهِ يَوْمًا .

(٤) فِي م : «كصيد» .

وفى الهدية والوصية وسائر الأَكْسَابِ النادرَةِ وَجْهَانِ كَاللُّقْطَةِ .

فصل : والذمُّ كالمُسْلِمِ ؛ للخبَرِ ، ولأنَّه كَسَبَ يَصِحُّ مِنَ الصَّبِيِّ ، فَصَحَّ مِنَ الذَّمِّ كَالصَّيْدِ . والفاسِقُ كالعَدْلِ ؛ لذلك ، لكنَّ إن عَلِمَ<sup>(١)</sup> الحَاكِمُ بِهَا<sup>(٢)</sup> ، ضَمَّ إِلَيْهِ أَمِينًا يَحْفَظُهَا ، وَيَتَوَلَّى تَعْرِيفَهَا ؛ لَأَنَّهَا أَمَانَةٌ ، فَلَا تُؤْمَنُ<sup>(٣)</sup> خِيَانَتُهُ<sup>(٤)</sup> فِيهَا ، فَإِذَا عَرَفَهَا ، مَلَكَهَا مُلْتَقِطُهَا .

فصل : وَمَنِ انْتَقَطَ لُقْطَةٌ لغيرِ التَّعْرِيفِ ، ضَمِنَهَا ، وَلَمْ يَمْلِكْهَا وَإِنْ عَرَفَهَا ؛ لَأَنَّه أَخَذَهَا عَلَى وَجْهِ تَحَرُّمٍ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَمْلِكْهَا ، كَالغَاصِبِ . وَمَنْ تَرَكَ التَّعْرِيفَ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَمْلِكْهَا وَإِنْ عَرَفَهَا بَعْدُ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ الَّذِي يَمْلِكُهَا بِهِ قَدْ فَاتَ . وَلَا يَبْرَأُ مِنْهَا إِلَّا بِتَسْلِيمِهَا إِلَى الْحَاكِمِ .

فصل : وَمَنْ تَرَكَ دَابَّةً بِمَهْلَكَةٍ ، فَأَخَذَهَا إِنْسَانٌ ، فَخَلَّصَهَا ، مَلَكَهَا ؛ لِمَا رَوَى الشَّعْبِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [٢١٠] قَالَ : « مَنْ<sup>(٦)</sup> وَجَدَ دَابَّةً قَدْ<sup>(٧)</sup> عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا<sup>(٨)</sup> »

(١) فى م : « أعلم » .

(٢) فى م : « بهما » .

(٣) بعده فى الأصل : « من » .

(٤) فى س ٢ ، ف : « جنائته » .

(٥) فى س ١ ، س ٢ ، ب ، م : « يحرم » .

(٦) فى م : « ومن » .

(٧) سقط من : م .

(٨) فى م : « أهله » .

فَسَيِّبُوهَا ، فَأَخَذَهَا ، فَأُخِيَاَهَا ، فَهِيَ لَهُ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ فِيهِ «إِنْقَاذًا لِلْحَيَوَانِ» <sup>(٢)</sup> مِنْ  
الْهَلَاكِ ، مَعَ نَبَذِ صَاحِبِهِ لَهُ ، فَأَشْبَهَ السُّنْبُلَ السَّاقِطَ . فَإِنْ كَانَ مَكَانُهَا عَبْدًا ،  
لَمْ يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْعَادَةِ يُمَكِّنُهُ التَّخَلُّصُ . وَإِنْ كَانَ مَتَاعًا ، لَمْ يَمْلِكْهُ <sup>(٣)</sup> ؛  
لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُ فِي نَفْسِهِ .

---

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في من أحيا حسيرا ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢ /  
٢٥٨ . والدارقطني في : سننه ٦٨ / ٣ . والبيهقي في : السنن الكبرى ١٩٨ / ٦ .  
(٢ - ٢) في الأصل : «إنقاذ الحيوان» .  
(٣) في الأصل : «يمكنه» .



## بَابُ اللَّقِيطِ

وهو الطُّفْلُ الْمَتَّبُودُ، وَالتَّقَاطُهُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْجَاءُ آدَمِيٍّ مِنَ الْهَلَاكِ، فَوَجِبَ، كَتَخْلِيصِ الْغَرِيبِ.

وهو مَحْكُومٌ بِحُرَّتِهِ؛ لِمَا رَوَى سُنَيْنٌ أَبُو جَمِيلَةَ قَالَ: وَجَدْتُ مَلْقُوطًا، فَأَتَيْتُ بِهِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَذْهَبَ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكِ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ. رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي «سُنَنِهِ»<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْآدَمِيِّينَ الْحُرِّيَّةُ.

وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ إِذَا كَانَ فِيهَا مُسْلِمًا؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ الدَّارُ وَإِسْلَامُ مَنْ فِيهَا. وَإِنْ وُجِدَ فِي بَلَدٍ فِيهِ كُفَّارٌ، وَلَا مُسْلِمَ فِيهِ، فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ وَلَدُ كَافِرَيْنِ. وَإِنْ وُجِدَ فِي بَلَدٍ الْكُفَّارِ، وَفِيهِ مُسْلِمُونَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، هُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي دَارِهِمْ. وَالثَّانِي، هُوَ مُسْلِمٌ؛ تَغْلِيْبًا لِإِسْلَامِ الْمُسْلِمِ الَّذِي فِيهِ.

فصل: وما يُوجَدُ عَلَيْهِ مِنْ ثِيَابٍ أَوْ حَلِيٍّ، أَوْ تَحْتَهُ مِنْ فِرَاشٍ أَوْ سَرِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ فِي يَدِهِ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ عِنَانٍ دَائِبَةٍ، أَوْ مَشْدُودًا فِي ثِيَابِهِ أَوْ يَبْغُضُ

---

(١) وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ الْقَضَاءِ فِي الْمَتَّبُودِ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ. الْمَوْطَأُ ٢/٧٣٨. وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ، فِي: بَابِ التَّقَاطِطِ الْمَتَّبُودِ... مِنْ كِتَابِ اللَّقِيطَةِ. السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦/٢٠١، ٢٠٢.

جَسَدِهِ<sup>(١)</sup> ، أَوْ مَجْعُولًا فِيهِ كِدَارٍ وَخَيْمَةٍ ، فَهُوَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ آدَمِيٌّ حُرٌّ ، فَمَا فِي يَدِهِ لَهُ ، كَالْبَالِغِ . وَإِنْ كَانَ<sup>(٢)</sup> مَطْرُوحًا بَعِيدًا مِنْهُ ، أَوْ قَرِيبًا<sup>(٣)</sup> مَرْبُوطًا بِغَيْرِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَ لَهُ عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ الْمَذْفُونُ تَحْتَهُ ؛ لِأَنَّ الْبَالِغَ لَوْ جَلَسَ عَلَى دَفِينٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ<sup>(٤)</sup> كَانَ الْحَقَرُ طَرِيقًا ، فَهُوَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ حَفَرُ الثَّابِدِ لَهُ . وَإِنْ وُجِدَ بِقَرْبِهِ مَالٌ مَوْضُوعٌ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتْرُكُ مَالَهُ بِقَرْبِهِ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ هُوَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَ لَهُ عَلَيْهِ .

فصل : وَيُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ ، فَيُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ، كَالْبَالِغِ . وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهُ وَلِيُّ ، فَمَلَكَ ذَلِكَ كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ . وَيُسْتَحَبُّ اسْتِئْذَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَى<sup>(٦)</sup> لِلتَّهْمَةِ . فَإِنْ بَلَغَ وَاخْتَلَفَا فِي التَّفَقُّةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَّفِقِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، فَتَفَقَّهَتْ فِي يَتِّ الْمَالِ ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ<sup>(٧)</sup> . وَلِأَنَّهُ آدَمِيٌّ حُرٌّ لَهُ حُرْمَةٌ ، فَوَجِبَ عَلَى السُّلْطَانِ الْقِيَامُ بِهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ ، كَالْفَقِيرِ . وَلَيْسَ عَلَى الْمُتَلَقِّطِ نَفَقَتُهُ ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ ، وَلِأَنَّهُ لَا نَسَبَ بَيْنَهُمَا وَلَا مِلْكَ ، فَأَشْبَهَ الْأَجَنِّيَّ .

(١) فِي م : « بَدَنِهِ » .

(٢) فِي ف : « وَجَدَ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : س ٢ ، ف ، ب .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَإِنْ » .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) فِي ف : « أَنْفَى » .

(٧) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ .



وإن تَعَذَّرَ الإِنْفَاقُ عَلَيْهِ [٢١٠ظ] مِنْ يَتِّتِ الْمَالِ، فَعَلَى مَنْ عِلِمَ حَالَهُ  
الإِنْفَاقُ عَلَيْهِ فَوْضَ كِفَايَةٍ؛ لَأَنَّ بِهِ بَقَاءَهُ، فَوَجِبَ<sup>(١)</sup>، كإِنْفَاقِ الْغَرِيقِ. فَإِنْ  
أَقْتَرَضَ الْحَاكِمُ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ، ثُمَّ بَانَ رَقِيقًا، أَوْ لَهُ أَبٌ مُوسِرٌ، رَجَعَ عَلَيْهِ؛  
لَأَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ أَحَدٌ، وَفَّى مِنْ يَتِّتِ الْمَالِ.

فصل: وإذا كان الْمُتَلَقِّطُ أَمِينًا حُرًّا مُسْلِمًا، أُقِرَّ فِي يَدِهِ؛ لِلْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup>  
عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَلَأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ كَافِلٍ، وَالْمُتَلَقِّطُ أَحَقُّ لِلسَّبْقِ.  
وَفِي الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ وَجْهَان؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَجِبُ، كَمَا لَا يَجِبُ فِي  
اللُّقْطَةِ. وَالثَّانِي، يَجِبُ؛ لَأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ حِفْظُ النَّسَبِ وَالْحُرِّيَّةِ، فَوَجِبَ،  
كَالْإِشْهَادِ فِي التَّكَاحِ.

وإن التَّقَطُّهَ فَاسِقٌ، تُزْعَ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي حِفْظِهِ إِلَّا الْوِلَايَةُ، وَلَا  
وِلَايَةَ لِفَاسِقٍ. قَالَ الْقَاضِي: هَذَا الْمَذْهَبُ. <sup>(٣)</sup> «وِظَاهِرٌ» قَوْلِ<sup>(٤)</sup> الْحَرَقِيِّ أَنَّهُ  
يُقَرَّرُ فِي يَدِهِ؛ لِقَوْلِهِ: إِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ وَجَدَ اللَّقِيطَ أَمِينًا، مُنِعَ مِنَ السَّفَرِ بِهِ.  
فَعَلَى هَذَا، يُضَمُّ إِلَيْهِ أَمِينٌ يُشَارِفُهُ، وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ، وَيُشِيرُ أَمْرَهُ؛ لِيَتَحَفَظَ  
بِذَلِكَ.

وَلَيْسَ لِكَافِرٍ التَّقَاطُّ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ؛ لَأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ،

---

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «كحديث».

(٣ - ٣) في س ١: «في ظاهر».

(٤) في الأصل: «كلام».

وإن التَّقَطَّه ، نُزِعَ منه . وله التِّقَاطُ المحْكومُ بِكُفْرِهِ ، ويُقَرُّ في يَدِهِ ؛ لِثُبُوتِ  
وِلَايَتِهِ عَلَيْهِ .

وليس للعَبْدِ الاتِّقَاطُ إِلَّا « أَنْ يَأْذَنَ لَهُ » سَيِّدُهُ <sup>(١)</sup> ، فَتَكُونُ الْوِلَايَةُ  
لِلسَّيِّدِ ، وَالْعَبْدُ نَائِبٌ عَنْهُ .

**فصل :** فإن أراد الْمُتَّقِطُ السَّفَرَ به ، وهو مَنْ لَمْ تُخْتَبَرْ أَمَانَتُهُ فِي الْبَاطِنِ ،  
نُزِعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يَدَّعِيَ رِقَّةً . وَإِنْ عَلِمَتْ أَمَانَتُهُ بَاطِنًا ، فَأَرَادَ نَقْلَهُ  
مِنَ الْحَضَرِ إِلَى الْبَدْوِ ، مُنِعَ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُلُهُ إِلَى الْعَيْشِ فِي الشَّقَاءِ وَمَوَاضِعِ  
الْجَفَاءِ . وَإِنْ أَرَادَ الثَّقَلَةَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ يُقِيمُ فِيهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقْرَأُ  
فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِي ، يُمْنَعُ مِنْهُ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ فِي بَلَدِهِ  
أَرْجَى لظُهُورِ نَسَبِهِ . وَإِنْ كَانَ اللَّقِيطُ فِي بَدْوٍ ، فَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى الْحَضَرِ ؛ لِأَنَّهُ  
أَرْفَقُ بِهِ ، وَلَهُ الْإِقَامَةُ بِهِ فِي الْبَدْوِ ، وَفِي حِلَّةٍ <sup>(٤)</sup> لَا تَتَثَقَّلُ عَنْ مَكَانِهَا ؛ لِأَنَّ  
الْحِلَّةَ كَالْقَرْيَةِ . وَإِنْ كَانَ مُتَنَقِّلًا <sup>(٥)</sup> ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقْرَأُ فِي يَدِهِ ؛  
لَأَنَّهُ أَرْجَى لِكَشْفِ نَسَبِهِ . وَالثَّانِي ، يُنْزَعُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَشْقَى بِالتَّنَقُّلِ .

**فصل :** فإن التَّقَطَّه مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ ، قُدِّمَ الْمُسِرُّ ؛ لِأَنَّهُ أَحْظُّ لِلطُّفْلِ ، فَإِنْ

---

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، م : « يَأْذَنُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ف .

(٤) سَقَطَ مِنْ : س ، ا ، ف ، م .

(٥) الْحِلَّةُ : الْقَوْمُ النَّازِلُونَ ، وَتَطْلُقُ عَلَى الْبُيُوتِ مَجَازًا .

(٦) فِي س ، ا ، ف ، م : « مُتَنَقِّلًا » . وَالنُّونُ وَالتَّاءُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي ب .

تَسَاوَا وَتَشَاخَا، أَقْرِغَ بَيْنَهُمَا؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمَا إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّهُمَا تَسَاوَا فِي الْحَقِّ، فَأَقْرِغَ بَيْنَهُمَا، كَالْعَبْدَيْنِ فِي الْعِتْقِ. وَإِنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ، كَفَلَهُ الْآخَرُ. وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ أَجْنَبِيَّةٌ، وَالرَّجُلُ يَحْضُنُهُ بِأَجْنَبِيَّةٍ، فَهُمَا سَوَاءٌ.

**فصل:** فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمُلتَقِطِ وَهُوَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ. وَهَلْ يُسْتَحْلَفُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ. وَإِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِمَا<sup>(٢)</sup>، قُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ. وَهَلْ يُسْتَحْلَفُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، سَلَّمَهُ [٢١١] السُّلْطَانُ إِلَى مَنْ يَرَى مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَ لِأَحَدِهِمَا.

وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ، فُضِيَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى، فَإِنْ كَانَتْ لَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، قُدِّمَ أَشْبَهُهُمَا تَارِيخًا؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِهَا السَّبْقُ إِلَى الْإِلْتِقَاطِ. وَإِنْ<sup>(٣)</sup> تَسَاوَا وَهُوَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، انْتَبَى عَلَى بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ. وَإِنْ تَسَاوَا فِي الْيَدِ أَوْ عَدَمِهَا، سَقَطَتَا، وَأَقْرِغَ بَيْنَهُمَا، فَقُدِّمَ بِهَا أَحَدُهُمَا.

**فصل:** وَإِنْ ادَّعَى نَسَبَهُ رَجُلٌ، لِحَقِّهِ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ أَقَرُّ لَهُ بِحَقِّ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى أَحَدٍ، فَقَبِلَ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِمَالٍ، وَيَأْخُذُهُ مِنَ الْمُلتَقِطِ إِنْ كَانَ مِنْ

(١) سورة آل عمران ٤٤.

(٢) فِي ف: «أَيْدِيهِمَا».

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «كَانَ».

(٤) فِي م: «لِحَقِّ بِهِ».

أَهْلِ الْكَفَالَةِ ؛ لِأَنَّ الْوَالِدَ أَحَقُّ بِكَفَالَةِ وَلَدِهِ . وَإِنْ كَانَ كَافِرًا ، لَمْ يَتَّبَعْهُ فِي الدِّينِ ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ بِالذَّارِ ، فَلَا يُزُولُ ذَلِكَ بِدَعْوَى كَافِرٍ ، وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ . وَيُثْبِتُ <sup>(١)</sup> نَسَبُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ كَالْمُسْلِمِ فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ مِنْهُ ، وَلَا ضَرَرَ عَلَى أَحَدٍ فِي انْتِسَابِهِ إِلَيْهِ . وَإِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِوِلَادَتِهِ عَلَى فِرَاشِهِ ، أُلْحِقَ بِهِ نَسَبًا وَدِينًا ؛ لِأَنَّهُ ثَبِتَ أَنَّهُ ابْنُهُ بَيِّنَةً . ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُلْحَقُهُ فِي الدِّينِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ وَلَدُ كَافِرَيْنِ حَيَّيْنِ ؛ لِأَنَّ الطُّفْلَ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ <sup>(٢)</sup> بِإِسْلَامِ أَحَدِ آبَوَيْهِ أَوْ مَوْتِهِ .

وَإِنْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ نَسَبَهُ ، فَفِيهَا ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، يُقْبَلُ قَوْلُهَا ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ ، فَثَبَّتَ النَّسَبُ بِدَعْوَاهَا <sup>(٣)</sup> ، كَالْأَبِ ، وَيُلْحَقُ بِهَا دُونَ زَوْجِهَا . الثَّانِيَةُ <sup>(٤)</sup> ، إِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ ، لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَاهَا <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدَّى إِلَى أَنْ يُلْحَقَ بِزَوْجِهَا <sup>(٦)</sup> نَسَبٌ <sup>(٧)</sup> لَمْ يُقَرَّرْ بِهِ ، <sup>(٨)</sup> أَوْ يَنْتَسِبَ إِلَيْهِ مَا يَتَعَيَّرُ بِهِ <sup>(٩)</sup> ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، قُبِلَ ؛ لِعَدَمِ ذَلِكَ . وَالثَّالِثَةُ ، إِنْ كَانَ لَهَا إِخْوَةٌ وَنَسَبٌ

(١) فِي الْأَصْلِ : « ثَبِتَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « أَوْ » .

(٣) فِي س ٢ : « بِدَعْوَتِهَا » .

(٤) فِي ف ، ب : « وَالثَّانِيَةُ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : س ٢ ، وَفِي الْأَصْلِ : « دَعْوَتِهَا » . وَفِي س ١ : « دَعْوَاهَا » .

(٦) فِي م : « زَوْجِهَا » .

(٧) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْ » .

(٨ - ٩) سَقَطَ مِنْ : س ٢ ، م ، وَفِي الْأَصْلِ ، س ١ ، ب : « يَنْسَبُ إِلَيْهَا مَا يَتَعَيَّرُ » .

مَعْرُوفٌ ، لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَاهَا<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ وَلَادَتَهَا لَا تَخْفَى عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، قُبِلَتْ .  
وَالْأُمَّةُ كَالْحُرَّةِ ، إِلَّا أَنَّا إِذَا أَحَقَّقْنَا النَّسَبَ بِهَا ، لَمْ يَثْبُتْ رِقُّ وَلَدِهَا ؛ لِأَنَّهُ  
مَحْكُومٌ بِحُرِّيَّتِهِ ، فَلَا يَثْبُتُ رِقُّهُ بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَى ، كَمَا لَمْ يَثْبُتْ كُفْرُهُ .

**فصل : فَإِنْ ادَّعَى نَسَبَهُ رَجُلَانِ ، وَلِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ ، فَهُوَ وَلَدُهُ ؛ لِأَنَّ لَهُ  
حُجَّةً ، فَإِنْ كَانَ<sup>(٢)</sup> لِهَمَا بَيِّنَتَانِ ، أَوْ لَا بَيِّنَةَ لِهَمَا ، غُرِضَ عَلَى الْقَافَةِ  
مَعَهُمَا ، أَوْ مَعَ عَصِيَّتَيْهِمَا عِنْدَ فَقْدِهِمَا ، فَإِنْ أَحَقَّقْتَهُ بِأَحَدِهِمَا ، لِحَقِّ<sup>(٣)</sup> بِهِ ؛  
لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَسْرُورًا تَبَرَّقُ أُسَارِيرُ  
وَجْهِهِ ، فَقَالَ : « أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجَزَّرًا الْمُدْلِجِيَّ نَظَرَ آيِنًا إِلَى زَيْدٍ وَأَسَامَةَ ، وَقَدْ  
غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا ، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا ، فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ  
بَعْضٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . فَلَوْلَا أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَمَا سُرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . وَإِنْ  
أَحَقَّقْتَهُ بِهِمَا ، لِحَقِّهِمَا ؛ لِمَا رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،**

(١) فِي س ١ ، س ٢ : « دَعَوْتَهَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « لِحَقَّتْ » ، وَفِي م : « لِحَقَّ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، وَفِي : بَابِ مَنَاقِبِ زَيْدِ  
ابْنِ حَارِثَةَ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ ، وَفِي : بَابِ الْقَائِفِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ .  
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤ / ٢٢٩ ، ٥ / ٢٩ ، ٨ / ١٩٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ بِالْحَاقِ الْقَائِفِ الْوَلَدِ ،  
مِنْ كِتَابِ الرِّضَاعِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١٠٨١ ، ١٠٨٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْقَافَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ /  
٥٢٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقَافَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْوَلَاءِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨ /  
٢٩٠ ، ٢٩١ . وَالتَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْقَافَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمَجْتَبَى ٦ / ١٥١ ، ١٥٢ .  
وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْقَافَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ٧٨٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ،  
فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٨٢ ، ٢٢٦ .

فِي امْرَأَةٍ وَطَيْئِهَا رَجُلَانِ فِي طُهْرٍ، فَقَالَ الْقَائِفُ: قَدْ اشْتَرَكَا<sup>(١)</sup> فِيهِ. فَجَعَلَهُ  
عَمْرُ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ سَعِيدٌ<sup>(٢)</sup>. وَعَنْ عَلِيٍّ مِثْلُهُ<sup>(٣)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ: وَيَرْتَبِعُهُمَا  
وَيَرْتَابُهُ، وَنَسَبُهُ مِنَ الْأَوَّلِ قَائِمٌ لَا يُزِيلُهُ شَيْءٌ. قَالَ: وَيُلْحَقُ بِثَلَاثَةٍ.  
وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِمَنْ أَحَقَّهُ مِنْهُمْ وَإِنْ كَثُرُوا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى [٢١١ ط] فِي  
الْاِثْنَيْنِ مَوْجُودٌ فِيمَا زَادَ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يُلْحَقُ بِأَكْثَرٍ مِنْ  
ثَلَاثَةٍ. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: لَا يُلْحَقُ بِأَكْثَرٍ مِنْ اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّا صِرْنَا إِلَى ذَلِكَ  
لِلْأَثَرِ، فَيَجِبُ أَنْ يُقْتَصَرَ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ.

فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ قَافَةٌ، أَوْ<sup>(٦)</sup> أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ، أَوْ نَفَقَتْ عَنْهُمَا، أَوْ تَعَارَضَتْ  
أَقْوَالُهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: يَضِيعُ نَسَبُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ لِأَحَدِهِمَا، فَأَشْبَهَ مَنْ لَمْ  
يَدَّعِ نَسَبَهُ أَحَدٌ. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يُتْرَكُ حَتَّى يَتَلَعَّ. وَيُؤْخَذَانِ بِنَفَقَتِهِ؛  
لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَرَّرٌ بِهِ<sup>(٧)</sup>، فَإِذَا بَلَغَ أَمْرُهَا أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى مَنْ

(١) فِي س ٢: «اشترك».

(٢) وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ، فِي: شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ١٦٢/٤ - ١٦٤. مِنْ طَرَقِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَبِي  
الْمُهَلَّبِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَمَوْلَى ابْنِي مَخْزُومٍ عَنْ عَمْرِو. وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى  
٢٦٤/١٠. عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَالْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو.

وَمِنْ رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَمْرِو أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ، فِي: شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ١٦١/٤،  
١٦٢. وَالْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٦٣/١٠. وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ جَعَلَهُ بَيْنَهُمَا، بَلْ قَالَ فِيهِ:  
«وَالْأَيُّهُمَا شَتَّ». وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى طَرَقِ الْأَثَرِ فِي: الْإِرْوَاءِ ٢٥/٦ - ٢٧.

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٣٦٠/٧. وَالْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٦٨/١٠.

(٤) فِي س ٢: «أو».

(٥) فِي س ٢، م: «تقتصر».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٧) فِي س ٢: «له».

يَمِيلُ<sup>(١)</sup> طَبَعُهُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ  
الطَّبَعَ يَمِيلُ إِلَى الْوَالِدِ مَا لَا يَمِيلُ إِلَى غَيْرِهِ . فَإِذَا تَعَذَّرَتِ الْقَافَةُ ، رَجَعْنَا إِلَى  
اخْتِيَارِهِ . وَلَا يَصِحُّ انْتِسَابُهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ يَتَعَيَّنُ بِهِ النَّسَبُ ، وَتَلَزُّمُ  
بِهِ الْأَحْكَامُ ، فَلَا يُقْبَلُ مِنَ الصَّبِيِّ ، كَقَوْلِ الْقَائِفِ . وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُدَّعِيَانِ  
مُسْلِمَيْنِ حُرَّيْنِ ، أَوْ كَافِرَيْنِ رَقِيقَيْنِ ، أَوْ<sup>(٣)</sup> مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ وَحُرٌّ وَعَبْدٌ<sup>(٤)</sup> ؛  
لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ<sup>(٥)</sup> لَوْ انْفَرَدَ صَحَّحَتْ دَعْوَتُهُ<sup>(٦)</sup> .

فَإِنْ ادَّعَاهُ امْرَأَتَانِ ، وَقُلْنَا بِصِحَّةِ دَعْوَتِهِمَا<sup>(٧)</sup> ، فَهَمَا كَالرَّجُلَيْنِ ، إِلَّا أَنَّهُ  
لَا يُلْحَقُ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ وَلَدٌ مِنْ اثْنَتَيْنِ<sup>(٨)</sup> . وَإِنْ كَانَتْ  
إِحْدَاهُمَا تُسَمِّعُ دَعْوَتَهَا<sup>(٩)</sup> دُونَ الْأُخْرَى ، فَهِيَ كَالْمُنْفَرِدَةِ بِهِ .

وَإِنْ أَلْحَقْتَهُ الْقَافَةُ بِكَافِرٍ أَوْ أَمَةٍ ، لَمْ يُحْكَمْ بِرَّقِهِ ، وَلَا كُفْرِهِ لِأَنَّهُ ثَبَتَ  
إِسْلَامُهُ وَحُرِّيَّتُهُ بظَاهِرِ الدَّارِ ، فَلَا يَزُولُ ذَلِكَ بظَنٍّ وَلَا شُبْهَةٍ ، كَمَا لَمْ يَزُلْ  
بمُجَرَّدِ الدَّعْوَى .

**فصل : فَإِنْ كَانَ لَامْرَأَتَيْنِ ابْنٌ وَبِنْتُ ، فَادَّعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ أَنَّهَا أُمُّ**

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَغْلِبُ » .

(٢) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ . عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُمَرَ .

(٣ - ٣) فِي م : « مُسْلِمًا وَكَافِرًا وَحُرًّا وَعَبْدًا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهُمَا » .

(٥) فِي م : « دَعْوَاهُ » .

(٦) فِي م : « دَعْوَاهُمَا » .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، س ١ : « اثْنَيْنِ » ، وَفِي م : « امْرَأَتَيْنِ » .

(٨) فِي س ١ : « دَعْوَاهُمَا » ، وَفِي ف ، م : « دَعْوَاهَا » .

الابن، اَحْتَمَلَ أَنْ يُعْرَضَ مَعَهُمَا عَلَى الْقَافَةِ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يُعْرَضَ لِبَنِيهِمَا عَلَى أَهْلِ الْخَيْزَرَةِ، فَمَنْ كَانَ لَبْنُهَا لَبَنَ ابْنٍ، فَهُوَ ابْنُهَا. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ لَبَنَ الْابْنِ ثَقِيلٌ، وَلَبَنَ الْبِنْتِ خَفِيفٌ. فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ.

فصل: والقافَةُ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ، عُرِفَتْ مِنْهُمْ الْإِصَابَةُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَنْسَابِ، وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ فِي بَنِي <sup>(١)</sup> مُذَلِّجٍ، رَهْطٍ مُجَزَّزٍ، وَشُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ ابْنِ جُعْشَمٍ.

وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْقَائِفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا عَدْلًا مُجَزَّزًا فِي الْإِصَابَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الْحُكْمِ، فَاعْتَبِرْ ذَلِكَ فِيهِ. قَالَ الْقَاضِي: يُتْرَكُ الْعِلَامُ مَعَ عَشْرَةِ غَيْرِ مُدَّعِيهِ، وَيُرَى الْقَائِفَ، فَإِنْ أَحَقَّهُ بِأَحَدِهِمْ، سَقَطَ قَوْلُهُ، وَإِنْ نَفَاهُ عَنْهُمْ، جَعَلْنَاهُ مَعَ عِشْرِينَ فِيهِمْ مُدَّعِيَهُ، فَإِنْ أَحَقَّهُ بِمُدَّعِيهِ، عُلِمَتْ إِصَابَتُهُ.

وَهَلْ يُكْتَفَى بِوَاحِدٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُكْتَفَى بِهِ <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَرَّ بِقَوْلِ مُجَزَّزٍ وَحْدَهُ <sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَاكِمِ يَجْتَهِدُ وَيَحْكُمُ، كَمَا يَجْتَهِدُ الْحَاكِمُ وَيَحْكُمُ. وَالثَّانِي، لَا يُقْبَلُ إِلَّا اثْنَانِ؛ لِأَنَّهُ لِحُكْمِ الشَّيْءِ وَالْخِلْقَةِ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْ وَاحِدٍ، كَالْحُكْمِ بِالْمِثْلِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ.

فصل: فَإِنْ ادَّعَى رَجُلٌ رِقَّهُ، لَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحُرِّيَّةُ، فَإِنْ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٧١.



شَهِدَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِالْمِلْكِ ، قُبِلَتْ ، وَإِنْ لَمْ تَذْكُرِ السَّبَبَ ، كَمَا لَوْ شَهِدَتْ <sup>(١)</sup> لَهُ بِمِلْكٍ مَالٍ . وَإِنْ شَهِدَتْ بِالْيَدِ لِلْمُلْتَقِطِ ، [٢١٢] لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِالْمِلْكِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ يَدِهِ قَدْ عُلِمَ . وَإِنْ شَهِدَتْ بِهَا لِغَيْرِهِ ، ثَبَّتَتْ . وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الْمِلْكِ مَعَ يَمِينِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَدِهِ مَالٌ فَحَلَفَ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَمَنْ حَكَمْنَا بِإِسْلَامِ أَحَدٍ أَبَوَيْهِ ، أَوْ مَوْتِهِ ، أَوْ إِسْلَامِ سَابِيهِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ فِي حَيَاتِهِ وَمَوْتِهِ ، وَوُجُوبِ الْقَوْدِ عَلَى قَاتِلِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ أَوْ بَعْدَهُ .

وَإِنْ كَفَرَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، فَهُوَ مُؤْتَدٍّ يُسْتَتَابُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ ؛ لِأَنَّهُ مُحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ يَقِينًا ، فَأُشْبِهَ غَيْرَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَمَنْ حَكَمْنَا بِإِسْلَامِهِ بِالذَّارِ <sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ اللَّقِيطُ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ ظَاهِرًا ، فَهُوَ كَالثَّابِتِ يَقِينًا . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا آخَرَ أَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى كُفْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ إِسْلَامُهُ يَقِينًا .

**فصل :** فَإِنْ بَلَغَ اللَّقِيطُ فَقَذَفَهُ إِنْسَانٌ ، أَوْ جَنَى عَلَيْهِ وَ <sup>(٣)</sup> ادَّعَى رِقَّةً ، فَكَذَّبَهُ اللَّقِيطُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ اللَّقِيطِ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ فِي الْحُكْمِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ قَوْلُ الْمُدَّعَى فِي دَرْءِ حَدِّ الْقَذْفِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُدْرَأُ <sup>(٤)</sup> بِالشُّبُهَاتِ ، بِخِلَافِ الْقِصَاصِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « شَهِدَ » .

(٢) فِي م : « لِلدَّارِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ف ، م : « أَوْ » .

(٤) فِي س ٢ : « يَنْدَرَى » .

**فصل :** وإن بَلَغَ فَتَصَرَّفَ ، ثم ثَبِتَ رِقُّهُ ، فَحُكْمُ تَصَرُّفِهِ حُكْمُ تَصَرُّفِ الْعَبِيدِ<sup>(١)</sup> ؛ لَأَنَّهُ ثَبِتَ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ . وَإِنْ أَقَرَّ بِالرِّقِّ عَلَى نَفْسِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ أَقَرَّ بِالْحُرِّيَّةِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ بِالرِّقِّ ؛ لَأَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ بِالْحُرِّيَّةِ أَحْكَامُ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ إِسْقَاطَهَا . وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِنْهُ إِقْرَارٌ بِالْحُرِّيَّةِ ، وَكَذَّبَهُ الْمُقَرُّ لَهُ ، بَطَلَ إِقْرَارُهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ رِقُّهُ لِمَنْ لَا يَدَّعِيهِ . فَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَهُ لغيرِهِ ، قُبِلَ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِمَالٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّ فِي إِقْرَارِهِ لِلأَوَّلِ<sup>(٢)</sup> اغْتِرَافًا بِأَنَّهُ لَيْسَ لغيرِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ عَنْهُ ، كَمَا لَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عَنِ الْحُرِّيَّةِ . وَإِنْ صَدَّقَهُ الأَوَّلُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّهُ مُحْكَمٌ بِحُرِّيَّتِهِ ، فَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِمَا يُنْطَلِهَا ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِهَا . وَالثَّانِي ، يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ أَقَرَّ بِالرِّقِّ ، فَقُبِلَ ، كَمَا لَوْ قَدِمَ رَجُلَانِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا لِمُصَاحِبِهِ بِالرِّقِّ . فَعَلَى هَذَا ، يَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ إِقْرَارُهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ ؛ لَأَنَّهُ مَعْنَى يُثْبِتُ الرِّقَّ ، فَأَثْبَتَهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ ، كَالْيَبِينَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ فِيمَا عَلَيْهِ دُونَ مَا لَهُ ؛ لَأَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا يُوجِبُ حَقًّا لَهُ وَعَلَيْهِ ، فَيُثْبِتُ مَا عَلَيْهِ دُونَ مَا لَهُ . كَمَا لَوْ قَالَ : لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفٌ عَلَى رَهْنٍ لِي عَنْهُ . فَإِنْ قُلْنَا بِالأَوَّلِ وَكَانَ قَدْ نَكَحَ ، فَهُوَ فَاسِدٌ ، مُحْكَمٌ مُحْكَمٌ مَا لَوْ تَزَوَّجَ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ . وَإِنْ تَصَرَّفَ بِغَيْرِ النِّكَاحِ ، فَسَدَتْ عُقُودُهُ كُلُّهَا ، وَتُرَدُّ الْأَعْيَانُ إِلَى أَرْبَابِهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً ، وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً ، ثَبِتَتْ قِيمَتُهَا فِي ذِمَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ ثَبِتَتْ<sup>(٣)</sup> بِرِضَا أَصْحَابِهَا . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يُقْبَلُ

(١) فِي الأَصْلِ : « الْعَبْدُ » .

(٢) فِي س ٢ ، م : « الأَوَّلُ » .

(٣) فِي س ١ : « ثَبِتَ » ، وَفِي م : « تَلَفَتْ » .

فيما له . وهى <sup>(١)</sup> أمة ، فيكاحها صحيح ، ولا مهر لها إن كان قبل الدخول ، وإن كان بعده <sup>(٢)</sup> ، فلها الأقل من المسمى أو مهر المثل ، ولزوجه الخيار بين المقام معها على أنها أمة ، أو فراقها ، <sup>(٣)</sup> إن كان ممن يجوز له <sup>(٤)</sup> نكاح الإمام <sup>(٥)</sup> ؛ لأنه قد ثبت كونها أمة فى المستقبل . وإن كان المقر [ ٢١٢ ط ] ذكرنا ، فسند نكاحه ؛ لإقراره أنه عبد نكح بغير إذن سيده . وحكمه حكم الحر فى وجوب المسمى أو نصفه إن كان قبل الدخول . ولا تبطل عقوده ، وما عليه من الحقوق والأثمان يؤدى مما فى يده ، وما فضل ففى ذمته ، وما فضل معه فليس يده . وإن كان <sup>(٥)</sup> جنى جناية توجب القصاص ، اقتصر منه ، حرًا كان المجنى عليه أو عبدا . وإن كانت خطأ تعلق أرضها برقبته ؛ لأنه عبد ، وإن جنى عليه حر ، فلا قود ؛ لأنه عبد .

(١) فى النسخ عدا م : « هو » .

(٢) فى الأصل : « بعد الدخول » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) سقط من : م .



## بَابُ الْوَدِيعَةِ

قَبُولُ الْوَدِيعَةِ مُسْتَحَبٌّ لِمَنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْأَمَانَةَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ قَضَاءٍ حَاجَةٍ أَخِيهِ وَمَعُونَتِهِ ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ بِهِمَا . وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْ حِفْظِهَا ، أَوْ خَائِفًا مِنْ نَفْسِهِ عَلَيْهَا ، لَمْ يَجْزُ لَهُ قَبُولُهَا ؛ لِأَنَّهُ يُعَرِّضُ بِهَا ، إِلَّا أَنْ يُخْبِرَ رَبُّهَا بِذَلِكَ فَيَرْضَاهُ ، فَإِنَّ<sup>(١)</sup> الْحَقَّ لَهُ ، فَيَجُوزُ بِذَلِكَ<sup>(٢)</sup> .

وَلَا يَجُوزُ قَبُولُهَا إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ ، فَإِنْ اسْتَوْدَعَ مِنْ صَبِيٍّ غَيْرِ مُأْذُونٍ لَهُ ، أَوْ سَفِيهِ ، أَوْ مَجْنُونٍ ، ضَمِنَ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ شَرْعِيٍّ ، فَضَمِنَهُ ، كَمَا لَوْ غَصَبَهُ ، وَلَا يَتَرَأُّ إِلَّا بِتَسْلِيمِهِ إِلَى وَلِيِّهِ ، كَمَا لَوْ غَصَبَهُ إِثَّاهُ . فَإِنْ خَافَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup> أَتْلَفُوهُ<sup>(٤)</sup> ، لَمْ يَضْمَنْهُ إِنْ أَخَذَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ تَخْلِيصَهُ مِنَ الْهَلَاكِ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كَمَا لَوْ وَجَدَهُ فِي سَبِيلٍ فَأَخْرَجَهُ مِنْهُ .

**فصل :** وَالْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ ، إِذَا تَلَفَتْ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ ، لَمْ يَضْمَنْ الْمُوَدَّعُ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ

(١) بعده في الأصل : « كان » .

(٢) في م : « بذله » .

(٣) في الأصل : « منها » ، وفي س ٢ ، ف ، ب ، م : « منهما » .

(٤) في الأصل ، س ٢ ، ف ، ب ، م : « أتلّاه » .

عنه ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ ضَمَانٌ » <sup>(١)</sup> . فَإِنْ تَلَفَتْ مِنْ بَيْنِ مَالِهِ ، فَفِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، لَا يَضْمَنُ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلأنَّه أَمِينٌ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ خِيَانَةٌ ، فَلَمْ يَضْمَنْ ، كَمَا لَوْ ذَهَبَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ . وَالْأُخْرَى ، يَضْمَنُ ؛ لِأنَّه رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ ضَمَّنَ أَنَسًا وَدِيعَةً ذَهَبَتْ مِنْ بَيْنِ مَالِهِ <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ صَاحِبُهَا الْحِزْزَ ، لَزِمَهُ حِفْظُهَا فِي حِزْزٍ مِثْلِهَا ، فَإِنْ أَخْرَزَهَا فَتَلَفَتْ ، ضَمِنَهَا ؛ لِتَرْكِه الحِفْظَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ . وَإِنْ تَرَكَهَا فِي دُونِ <sup>(٣)</sup> حِزْزٍ مِثْلِهَا ، ضَمِنَ ؛ لِأَنَّ الإِيْدَاعَ يَقْتَضِي الحِفْظَ ، فَإِذَا أُطْلِقَ ، حُمِلَ عَلَى الْمُتَعَارَفِ ، وَهُوَ حِزْزُ المِثْلِ . وَإِنْ أَخْرَزَهَا فِي حِزْزٍ مِثْلِهَا أَوْ فَوْقَهُ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ مَنْ رَضِيَ بِحِزْزٍ مِثْلِهَا رَضِيَ بِمَا فَوْقَهُ .

**فصل :** فَإِنْ عَيَّنَ لَهُ الْحِزْزَ ، فَقَالَ : أَخْرَزَهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ . فَتَرَكَهَا فِيما دُونَهُ ، ضَمِنَ ؛ لِأنَّه لَمْ يَرْضَهُ . وَإِنْ تَرَكَهَا فِي مِثْلِهِ أَوْ أَخْرَزَ مِنْهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ مَنْ رَضِيَ شَيْئًا رَضِيَ مِثْلَهُ وَفَوْقَهُ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْفِيِّ أَنَّهُ يَضْمَنُ ؛ لِأنَّه خَالَفَ أَمْرَهُ لغيرِ حَاجَةٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَهَاها .

وإن قَالَ : أَحْفَظْهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ وَلَا تَنْقُلْهَا عَنْهُ . فَتَقْلَبَها لغيرِ حَاجَةٍ ، ضَمِنَهَا ، سَوَاءً نَقَلَهَا إِلَى مِثْلِهِ أَوْ أَخْرَزَ مِنْهُ ؛ لِأنَّه خَالَفَ نَصَّ صَاحِبِهَا .

(١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الوديعة ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٨٠٢/٢ .

والدارقطني ، في : سننه ٤١/٣ . وانظر : الإرواء ٣٨٥/٥ ، ٣٨٦ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٨٩/٦ .

(٣) بعده في م : « من » .

[٢١٣] وإن خاف عليها نهبتا أو هلاكا، فأخرجها، لم يضمها؛ لأنَّ التَّهْيَ للاختياطِ عليها، والاختياطُ في هذه الحالِ نَقْلُها. فإن تركها فتلفت، ضمَّتها؛ لأنَّه فرطَ في تركها. ويَحْتَمِلُ أن لا يضمَّنَ؛ لأنَّه امْتَثَلَ أمرَ صاحبها.

فإن قال: لا تُخْرِجُها وإن خِفْتَ عليها. فأخرجها لخوفه عليه، لم يضمَّنَ؛ لأنَّه زادَه خَيْرًا، وإن تركها فتلفت، لم يضمَّنَ؛ لأنَّ نهْيَه مع خَوْفِ الهلاكِ إِثْرًا مِنَ الضَّمانِ، فأشبه ما لو أمره بإتلافها، فأتلفها. فإن أخرجها فتلفت، فادَّعى: إنني أخرجتها خوفًا عليها. فعليه البيِّنةُ على ما ادَّعى وجُوده في تلك الناحية؛ لأنَّه ممَّا لا يتعذَّرُ إقامةُ البيِّنةِ عليه، ثم القولُ قولُه في خوفه عليها وفي التَّلفِ، مع يمينه؛ لتعذُّرِ إقامةِ البيِّنةِ عليهما<sup>(١)</sup>.

فإن قال: لا تَقْلَنْ عليها قُفْلَيْنِ، ولا تَنَمْ فوقها. فخالقه، فالمدَّهَبُ أنَّه لا يضمَّنُ؛ لأنَّه زادَ في الحِرْزِ، فأشبه ما لو قال له: اتركها في صحنِ الدَّارِ. فتركها في البيتِ. ويَحْتَمِلُ أن يضمَّنَ؛ لأنَّه نَبَّهَ اللِّصَّ عليها وأغراه بها.

فصل: فإن أودِعَ نَفَقَةً، فربطها في كُفِّه، لم يضمَّنَ، وإن تركها فيها بغيرِ رَبطٍ، وكانت خَفِيفَةً لا يَشْعُرُ بشُقُوطِها، ضمَّنَ لتفريطه، وإن كانت ثَقِيلَةً يَشْعُرُ بها، لم يضمَّنَ. وإن تركها في جُيِّه، أو شَدَّها على عَضْدِه، لم يضمَّنَها؛ لأنَّ العادةَ جاريةً بالإخراجِ بهما. وإن قال: اربطها في

(١) في م: «عليها».

كُمَّكَ . فَأَمْسَكَهَا فِي يَدِهِ ، ضَمِنَ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ يَسْقُطُ مِنْهَا الشَّيْءُ بِالنَّشِيَانِ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَا يَتَسَلَّطُ عَلَيْهَا الطَّرَارُ بِالْبَطِّ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ  
الْقَاضِي : الْيَدُ أُخْرِزُ عِنْدَ الْمُغَالَبَةِ ، وَالْكُمُّ أُخْرِزُ عِنْدَ غَيْرِهَا . فَإِنْ تَرَكَهَا فِي  
يَدِهِ عِنْدَ الْمُغَالَبَةِ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ زَادَهَا اخْتِيَاطًا ، وَالْأَمْرُ ضَمِنَهَا لِنَقْلِهَا  
إِلَى أَدْنَى مِمَّا أَمَرَهُ بِهِ . وَهَذَا صَحِيحٌ . وَإِنْ قَالَ : اجْعَلْهَا فِي كُمِّكَ . فَتَرَكَهَا  
فِي جَيْبِهِ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِزُ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا نَسِيَ فَسَقَطَتْ مِنَ الْكُمِّ . وَإِنْ  
قَالَ : اجْعَلْهَا فِي جَيْبِكَ . فَتَرَكَهَا فِي كُمِّهِ ، ضَمِنَ . وَإِنْ قَالَ : انْزُكْهَا فِي  
بَيْتِكَ . فَشَدَّهَا فِي ثِيَابِهِ ، وَأَخْرَجَهَا مَعَهُ ، ضَمِنَ ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ أُخْرِزُ . وَإِنْ  
شَدَّهَا عَلَى عَضُدِهِ مِمَّا يَلِي جَيْبَهُ <sup>(٢)</sup> ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِزُ مِنَ الْبَيْتِ . وَإِنْ  
شَدَّهَا مِمَّا يَلِي الْجَانِبَ الْآخَرَ ، ضَمِنَ ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ أُخْرِزُ <sup>(٣)</sup> ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَطُهَا  
الطَّرَارُ . وَإِنْ قَالَ : أَحْفَظْهَا فِي الْبَيْتِ . وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ فِي غَيْرِهِ ، فَمَضَى بِهَا  
إِلَيْهِ فِي الْحَالِ ، لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ قَعَدَ وَتَوَانَى ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ تَوَانَى عَنْ  
حِفْظِهَا فِيمَا أُمِرَ بِهِ مَعَ الْإِمْكَانِ .

فَإِنْ قَالَ : أَحْفَظْ هَذَا الْخَاتَمَ فِي الْبِنْصَرِ . فَجَعَلَهُ فِي الْخِنْصَرِ ، ضَمِنَ ؛  
لَأَنَّهَا دُونَ الْبِنْصَرِ ، فَالْخَاتَمُ فِيهَا أَسْرَعُ إِلَى الْوُقُوعِ . وَإِنْ جَعَلَهُ فِي الْوُسْطَى ،  
وَأَمَكَّنَ إِدْخَالَهُ فِي جَمِيعِهَا ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهَا أَعْلَظُ ، فَهِيَ أَحْفَظُ لَهُ <sup>(٤)</sup> .

(١) الطرار: النشال ، وبط الكم : شقه .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م : « جَنْبِهِ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْهُ وَ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .



وإن انكسر أو بقي في رأسها، ضمنه؛ لتعديده فيه.

وإن قال: لا تُدخِل أحدًا البيت الذي فيه الوديعة. فخالفه، فسُرقت، ضمن؛ لأن الداخل رُبما دَل السارق عليها.

**فصل:** وإن أراد المودع السفر، أو عجز عن حفظها، ردّها على صاحبها أو وكيله، ولم يجز دفعها إلى الحاكم؛ لأنه لا ولاية للحاكم على حاضر. فإن سافر بها في طريق مخوف، أو إلى بلد مخوف، أو نهاه [٢١٣ط] المالك عن السفر بها، ضمن؛ لأنه مفرط أو مخالف، وإن لم يكن كذلك، لم يضمن؛ لأنه نقلها إلى موضع<sup>(١)</sup> مأمون، أشبه ما لو نقلها في البلد.

وإن لم يُرد السفر بها، و<sup>(٢)</sup> لم يجد<sup>(٣)</sup> مالِكها، دفعها إلى الحاكم؛ لأنه مُتبرّع بالحفظ، فلا يلزمه ذلك مع الدوام، والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته. فإن دفعها إلى غيره مع قدرته عليه، ضمنها؛ لأنه كصاحبها عند غيبته. وإن لم يجد حاكمًا، أودعها ثقة؛ لأن النبي ﷺ لما أراد أن يهاجر أودع الودائع التي كانت عنده لأُمِّ أُمَيَّن<sup>(٤)</sup>. ولأنه موضع حاجة. وعنه، يضمن. قال القاضي: يعني إذا أودعها من غير حاجة.

(١) في م: «إلى».

(٢) سقط من: م.

(٣) في س ٢: «وإن».

(٤) في م: «يوجد».

(٥) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٨٩/٦.

فإن دَفَنَهَا فِي الدَّارِ ، وَأَعْلَمَ بِهَا ثِقَةً يَدُهُ عَلَى الْمَكَانِ ، فَهُوَ كَأَيْدَائِهَا إِثَّاهُ ،  
وإن لم يُعْلَمَ بِهَا أَحَدًا ، فَقَدْ فَرَطَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْمَوْتَ فِي سَفَرِهِ . وَإِنْ أَعْلَمَ  
بِهَا مَنْ لَا يَدَّ لَهُ عَلَى الْمَكَانِ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَا أَوْدَعَهَا . وَإِنْ أَعْلَمَ بِهَا غَيْرَ  
ثِقَةٍ ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ عَرَضَهَا لِلذَّهَابِ .

وإن حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، فَهُوَ كَسَفَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهَا .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُودَعَ الْوَدِيعَةُ عِنْدَ غَيْرِهِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا  
لَمْ يَرْضَ أَمَانَةَ غَيْرِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَتَلَفْتُ عِنْدَ<sup>(١)</sup> الثَّانِي مَعَ عِلْمِهِ بِالْحَالِ ، فَلَهُ  
تَضْمِينُ أَثَمِهَا شَاءَ ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَعَدِّيَانِ ، وَيَسْتَقِرُّ ضَمَانُهَا عَلَى الثَّانِي ؛ لِأَنَّ  
التَّلَفَ حَصَلَ عِنْدَهُ ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَى أَنَّهُ يَضْمَنُ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْحَالِ ،  
فَقَالَ الْقَاضِي : يُضْمَنُ أَثَمِهَا شَاءَ ، وَيَسْتَقِرُّ ضَمَانُهَا عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي  
دَخَلَ عَلَى أَنَّهُ أَمِينٌ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ تَضْمِينَ الثَّانِي  
لِلذَلِكَ .

وإن دَفَعَهَا إِلَى مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِحِفْظِ مَالِهِ ؛ كَزَوْجَتِهِ ، وَأَمَتِهِ ،  
وَحَازِنِهِ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ حَفِظَهَا بِمَا يَحْفَظُ بِهِ مَالَهُ ، فَأُشْبِهَ حِفْظَهَا  
بِنَفْسِهِ . وَإِنْ اسْتَعَانَ بِغَيْرِهِ فِي حِفْظِهَا ، وَوَضَعَهَا فِي الْحِزْرِ ، وَسَقَى الدَّائِبَةَ  
وَعَلَفَهَا ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِذَلِكَ ، أُشْبِهَ فِعْلَهُ بِنَفْسِهِ .

**فصل :** وَإِنْ خَلَطَهَا بِمَا لَا تَتَمَيَّزُ مِنْهُ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ رَدُّ  
أَغْيَانِهَا ، وَإِنْ خَلَطَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ مِنْهُ ، كَصِحَاحٍ بِمَكْسُورَةٍ ، وَشُودٍ بَبَيْضٍ ، لَمْ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « فِي يَدِ » .

يُضْمَنُ؛ لَأَنَّهَا تَتَمَيَّزُ مِنْ مَالِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَكَهَا مَعَ أَكْثِيَاسٍ لَهُ فِي صُنْدُوقِهِ. وَعَنْهُ فِي مَنْ خَلَطَ بَيْضًا بِسُودٍ: يَضْمَنُ. وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ السُّودَ تَوَثَّرَ فِي الْبَيْضِ، فَيَضْمَنُهَا لِذَلِكَ. وَخَرَجَ أَبُو الْخَطَّابِ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ يَضْمَنُهَا إِذَا خَلَطَهَا مَعَ التَّمْيِيزِ.

وَأِنْ أُوذِعَهُ دَرَاهِمَ فِي كَيْسٍ مَشْدُودٍ، فَحَلَّه، أَوْ خَرَقَ مَا تَحْتَ الشَّدِّ، أَوْ كَسَرَ الْحَتَمَ، ضَمِنَ مَا فِيهِ؛ لَأَنَّهُ هَتَكَ الْحِزَ لَغَيْرِ غُذْرِ. فَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ وَغَاءٍ، فَأَتَخَذَ مِنْهَا دِزْهَمًا، ضَمِنَهُ وَحْدَهُ؛ لَأَنَّهُ تَعَدَّى فِيهِ وَحْدَهُ، فَإِنْ رَدَّهَ إِلَيْهَا، لَمْ يَزُلْ ضَمَانُهُ؛ لَأَنَّهُ ثَبَتَ بِتَعَدُّيهِ فِيهِ، فَلَمْ يَزُلْ إِلَّا بِرَدِّهِ إِلَى مَالِكِهِ، وَإِنْ رَدَّ بَدَلَهُ وَكَانَ مُتَمَيِّزًا، لَمْ يَضْمَنْ غَيْرَهُ لِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ، ضَمِنَ الْكُلَّ لِحَلِّطِهِ الْوَدِيعَةَ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ غَيْرَهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يَعْجِزُ عَنْ رَدِّهَا، وَرَدَّ مَا يَلْزِمُهُ رَدُّهُ مَعَهَا.

وَمَنْ لَزِمَهُ الضَّمَانُ بِتَعَدُّيهِ، فَتَرَكَ التَّعَدَّى، لَمْ [٢١٤و] يَتَرَأَّ مِنْ ضَمَانِهَا؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ، فَلَمْ يَتَرَأَّ بِتَرْكِ التَّعَدَّى، كَمَا لَوْ غَضَبَ شَيْئًا مِنْ دَارٍ، ثُمَّ رَدَّهَ إِلَيْهَا، وَإِنْ رَدَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا، ثُمَّ رَدَّهَا صَاحِبُهَا إِلَيْهِ، بَرِيءٌ؛ لِأَنَّ هَذَا وَدِيعَةٌ ثَانِيَةٌ. وَإِنْ أَبْرَأَهُ مِنَ الضَّمَانِ، بَرِيءٌ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ حَقُّهُ، فَبَرِيءٌ مِنْهُ بِإِبْرَائِهِ، كَذَيْنِهِ.

فصل: فَإِنْ أُوذِعَ بِهِيمَةً، فَلَمْ يَغْلِفْهَا وَلَمْ يَشْقِهَا حَتَّى مَاتَتْ، ضَمِنَهَا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ هَلَاكَهَا، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يُخْرِزْهَا. وَإِنْ نَهَاها الْمَالِكُ عَنْهُ، فَتَرَكَه، أَثِمَ؛ لِحُرْمَةِ الْحَيَوَانِ، وَلَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّ مَالِكَهَا أَذِنَ فِي إِثْلَافِهَا، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَمَرَهُ بِقَتْلِهَا. وَالْحُكْمُ فِي التَّفَقُّعِ وَالرَّجُوعِ كَالْحُكْمِ فِي نَفَقَةِ

البهائم المَرْهُونَةُ ؛ لَأَنَّهَا أَمَانَةٌ مِثْلُهَا .

**فصل :** وَإِذَا أَخْرَجَ الْوَدِيعَةَ مِنْ حِزْزِهَا لِمَضْلَحَتِهَا ؛ كإِخْرَاجِ الثَّيَابِ لِلنَّشْرِ ، وَالْدَّابَّةِ لِلسَّقْيِ وَالْعَلْفِ ، عَلَى مَا بَجَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ الْمَطْلُوقَ يُحْمَلُ عَلَى الْحِفْظِ الْمُعْتَادِ .

وإن نَوَى جَحْدَ الْوَدِيعَةِ ، أَوْ إِمْسَاكَهَا لِنَفْسِهِ ، أَوْ التَّعَدَّى فِيهَا ، وَلَمْ يَفْعَلْ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ الْمَجْرَدَةَ مَعْفُورٌ عَنْهَا ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « غَفِيَ لِأُمْتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا ، مَا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ ، أَوْ تَعْمَلْ بِهِ » . (١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَلَفْظُهُمَا : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ » . (٢) وَإِنْ أَخْرَجَهَا لِيَنْتَفِعَ بِهَا ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِيهَا بِمَا يُنَافِي مُقْتَضَاهَا ، فَضَمِنَهَا ، كَمَا لَوْ

---

(١ - ١) سقط من : س ٢ ، م ، وفي س ١ : « رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ » ، وَفِي ف : « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الطَّلَاقِ فِي الْإِغْلَاقِ وَالْكِرْهِ وَالسَّكْرَانِ وَالْمَجْنُونِ ... ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ ، وَفِي : بَابِ إِذَا حَنْثَ نَاسِيَا فِي الْإِيمَانِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٩/٧ ، ١٦٨/٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ وَالْخَوَاطِرِ بِالْقَلْبِ إِذَا لَمْ تَسْتَقِرْ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١١٦/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْوَسْوسَةِ بِالطَّلَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥١٢/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ يَحْدُثُ نَفْسُهُ بِطَّلَاقِ امْرَأَتِهِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥٥/٥ ، ١٥٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمَجْتَبَى ١٢٧/٦ ، ١٢٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٦٥٨/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٥٥ ، ٣٩٣ ، ٤٢٥ ، ٤٧٤ ، ٤٨١ ، ٤٩١ .

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمْتِي عَمَّا ... » . وَكَذَا مُسْلِمٌ ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمْتِي مَا ... » .

أُخْرِزَهَا فِي غَيْرِ حِرْزِهَا . وَإِنْ أُخِذَتْ مِنْهُ قَهْرًا ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفْرَطٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَلَفَتْ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى . وَإِنْ أُكْرِهَ حَتَّى سَلَّمَهَا ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهٌ ، أَشْبَهَ الْأَوَّلَ .

فصل : فَإِنْ طُولِبَ بِالْوَدِيعَةِ فَأَنْكَرَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا ، وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا ، وَادَّعَى رَدَّهَا ، أَوْ تَلَفَهَا بِأَمْرِ خَفِيِّ ، قُبِلَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهَا لِنَفْعِ مَالِكِهَا . وَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ ، فَعَلَيْهِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بِوُجُودِهِ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ ، ثُمَّ الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ .

فصل : وَإِنْ طَالَبَهُ بِرَدِّ الْوَدِيعَةِ ، فَأَخَّرَهُ لِعُذْرِ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْرِيطَ مِنْ جِهَتِهِ . وَإِنْ أَخَّرَهُ لَغَيْرِ<sup>(١)</sup> عُذْرٍ ، ضَمِنَهَا ؛ لِتَقْرِيطِهِ . وَمُؤَنَّهُ رَدُّهَا عَلَى مَالِكِهَا ؛ لِأَنَّ الْإِيدَاعَ لِحَظِّهِ .

---

(١) فِي م : « مِنْ غَيْرِ » .



## بَابُ الْعَارِيَّةِ

وهي هبةُ المنافع . وهي مندوبٌ إليها ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ <sup>(١)</sup> . ولأنَّ فيها عَوْنًا لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَقَضَاءَ حَاجَتِهِ : « وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ <sup>(٢)</sup> فِي عَوْنِ أَخِيهِ » <sup>(٣)</sup> .

وتَصِحُّ فِي كُلِّ عَيْنٍ يُنْتَفَعُ بِهَا مَعَ بَقَاءِ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْ أَبِي طَلْحَةَ فَرَسًا فَرَكِبَهَا <sup>(٤)</sup> . واسْتَعَارَ مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ أَذْرَاعًا . رواه

(١) سورة المائدة ٢ .

(٢) زيادة من : ف ، م .

(٣) أخرجه مسلم ، في : باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن ... ، من كتاب الذكر والدعاء . صحيح مسلم ٢٠٧٤ / ٤ . وأبو داود ، في : باب المعونة للمسلم ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٨٣ / ٢ ، ٥٨٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في السترة على المسلم ، من أبواب الحدود . وفي : باب ما جاء في السترة على المسلم ، من أبواب البر والصلة ، وفي : باب حدثنا محمود بن غيلان ، من أبواب القراءات . عارضة الأحوذى ١٩٩ / ٦ ، ٢٠٠ ، ١١٦ / ٨ - ١١٨ ، ١١ / ٦٣ ، ٦٤ . وابن ماجه ، في : باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٨٢ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٠٢ / ٢ ، ٢٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥١٤ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب اسم الفرس والحمار ، وباب الركوب على الدابة ... ، من كتاب الجهاد والسير ، وفي : باب المعارض مندوحة عن الكذب ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٣٥ / ٤ - ٣٧ ، ٥٨ / ٨ . ومسلم ، في : باب في شجاعة النبي ﷺ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨٠٢ / ٤ ، ١٨٠٣ . وأبو داود ، في : باب ما روى في الرخصة في ذلك ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٩٣ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الخروج عند الفرع ، =

أبو داود<sup>(١)</sup>. وسُئِلَ ﷺ عن حَقِّ الإِبِلِ، فقال: «إِعَارَةٌ ذَلِوْهَا، وَإِطْرَاقُ فَحْلِهَا»<sup>(٢)</sup>. فَتَبَّتْ إِعَارَةً ذَلِكَ بِالْخَبَرِ، وَقَشْنَا عَلَيْهِ سَائِرَ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ. وَيَجُوزُ إِعَارَةُ الْفَحْلِ لِلضَّرَابِ؛ [٢١٤ظ] لِلْخَبَرِ، وَالْكَلْبِ لِلصَّيْدِ؛ قِيَاسًا عَلَيْهِ.

**فصل:** ولا تجوزُ إِعَارَةُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لَكَافِرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْدِمَهُ، وَلَا الصَّيْدَ الْحَرَمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِمْسَاكُهُ. وَلَا الْجَارِيَةَ الْجَمِيلَةَ لِغَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا، <sup>(٣)</sup> عَلَى وَجْهِ يُفْضَى إِلَى خُلُوتِهِ بِهَا<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا، فَإِنْ كَانَتْ شَوْهَاءَ، أَوْ كَبِيرَةً لَا يُشْتَهَى مِثْلُهَا، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ يُؤْمَنُ عَلَيْهَا.

وَيُكْرَهُ اسْتِعَارَةُ الْوَالِدَيْنِ لِلْخِدْمَةِ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ اسْتِخْدَامُهُمَا، فَكْرَةً اسْتِعَارَتُهُمَا لِذَلِكَ.

---

= من أبواب الجهاد. عارضة الأحوذى ١٨١/٧ - ١٨٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ١٧١، ١٨٠، ٢٧٤.

(١) في: باب في تضمين العارية، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢/ ٢٦٥.  
كما أخرجه النسائي، في: باب ذكر اختلاف شريك وإسرائيل... من كتاب العارية. السنن الكبرى ٣/ ٤١٠. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٤٠١، ٦/ ٤٦٥. والحاكم، في: المستدرک ٢/ ٤٧. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٦/ ٨٩. وانظر: الإرواء ٥/ ٣٤٤ - ٣٤٦.  
(٢) أخرجه مسلم، في: باب إثم مانع الزكاة، من كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٢/ ٦٨٤، ٦٨٥. والنسائي، في: باب مانع زكاة البقر، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥/ ١٨. والدارمي، في: باب من لم يؤد زكاة الإبل والبقر والغنم، من كتاب الزكاة. سنن الدارمي ١/ ٣٧٩، ٣٨٠. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٣٢١.  
(٣ - ٣) سقط من: س ٢، م.



**فصل :** فَإِنْ قَبِضَ الْعَيْنَ ، ضَمِنَهَا ؛ لِمَا رَوَى صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ أَذْرَاعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ ، فَقَالَ : أَغَضِبَا يَا مُحَمَّدٌ ؟ قَالَ : « بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ » <sup>(١)</sup> . وَرَوَى : « مُؤَدَّاةٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ قَبِضَ مَالَ غَيْرِهِ لِنَفْعِ نَفْسِهِ ، لَا لِلوَيْثِقَةِ ، فَضَمِنَهُ ، كَالْمَغْصُوبِ . وَعَلَيْهِ مُؤَنَّةٌ رَدُّهَا لَذَلِكَ . فَإِنْ شَرَطَ نَفَى الضَّمَانِ ، لَمْ يَنْتَفِ ؛ لِأَنَّ مَا يُضْمَنُ لَا يَنْتَفِي بِالشَّرْطِ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ : يَبْرَأُ ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ حَقُّهُ ، فَسَقَطَ بِإِسْقَاطِهِ ، كَالْوَدِيعَةِ الَّتِي تَعَدَّى فِيهَا . فَإِنْ اسْتَحْلَقَ الثُّوبُ ، أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا ، لَمْ يُضْمَنَ ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِيهِ ، لِدُخُولِهِ فِيهَا هُوَ مِنْ صَرُورَتِهِ . وَلَوْ تَلَفَتْ ، ضَمِنَهَا بِقِيمَتِهَا يَوْمَ تَلَفِهَا ؛ لِأَنَّ نَقْصَهَا قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرُ مَضْمُونٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ رَدَّهَا ، لَمْ يُضْمَنَ . وَإِنْ تَلَفَتْ أَجْزَاؤُهَا بِالِاسْتِعْمَالِ ؛ كَحَمْلِ الْمِنْشَفَةِ <sup>(٣)</sup> ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُضْمَنُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِي ، يُضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهَا ، فَيُضْمَنُ ، كَسَائِرِ أَجْزَائِهَا .

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢) في : الباب السابق . سنن أبي داود ٢/٢٦٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب تضمين العارية ، من كتاب العارية . السنن الكبرى ٣/٤٠٩ . وابن حبان ، انظر : الإحسان ١١/٢٢ ، ٢٣ . الإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٢٢ . كلهم عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه يعلى بن أمية ، في قصة أخرى غير قصة صفوان بن أمية . وصححه في الإرواء ٥/٣٤٨ .

وبهذا اللفظ في قصة صفوان بن أمية أخرجه الحاكم ، في : المستدرک ٢/٤٧ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٦/٨٩ . كلاهما عن ابن عباس . وفيه إسحاق بن عبد الواحد القرشي ، قال الذهبي : واه جدا . ميزان الاعتدال ١/١٩٥ .

(٣) حمل المنشفة : هديها .

وإن تَلَفَ وَلَدُ العَارِيَّةِ، ففيه وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَا يَجِبُ ضَمَانُهُ، فَيَجِبُ ضَمَانُهُ، كَوَلَدِ الْمَغْضُوبِ. والثاني، لا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي العَارِيَّةِ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي الضَّمَانِ، بِخِلَافِ الْمَغْضُوبَةِ؛ فَإِنَّ وَلَدَهَا دَاخِلٌ فِي الْعَصَبِ.

فصل: والعَارِيَّةُ عَقْدٌ جَائِزٌ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَسْخُوحٌ؛ لِأَنَّهَا إِبَاحَةٌ، فَأَشْبَهَتْ إِبَاحَةَ الطَّعَامِ. وعليه رَدُّهَا إِلَى الْمُعِيرِ، أَوْ مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ<sup>(١)</sup>، كَرَدِّ الدَّابَّةِ إِلَى سَائِسِهَا. فَإِنْ رَدَّهَا إِلَى غَيْرِهِمَا، أَوْ دَارِ الْمَالِكِ، أَوْ إِصْطَبَلَهُ، لَمْ يَتَرَأَّ مِنَ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ مَا وَجِبَ رَدُّهُ، لَمْ يَتَرَأَّ بِرَدِّهِ إِلَى ذَلِكَ، كَالْمَغْضُوبِ.

فصل: وَمَنْ اسْتَعَارَ شَيْئًا، فَلَهُ اسْتِيفَاءُ نَفْعِهِ بِنَفْسِهِ وَوَكِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ. وليس له أَنْ يُعِيرَهُ؛ لِأَنَّهَا إِبَاحَةٌ، فَلَا يَمْلِكُ بِهَا إِبَاحَةً غَيْرَهُ، كإِبَاحَةِ الطَّعَامِ. فَإِنْ أَعَارَهُ فَتَلَفَ عِنْدَ الثَّانِي، فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ أُيْهِمَا شَاءَ، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ عَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ لَهُ، وَتَلَفَ فِي يَدِهِ، فَاسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَيْهِ، كَالْغَاصِبِ مِنَ الْغَاصِبِ.

فصل: وَتَجُوزُ العَارِيَّةُ مُطْلَقَةً وَمُعَيَّنَةً؛ لِأَنَّهَا إِبَاحَةٌ، فَأَشْبَهَتْ إِبَاحَةَ الطَّعَامِ. فَإِنْ أَطْلَقَهَا، فَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا فِي كُلِّ مَا يَصْلُحُ لَهُ، فَإِنْ كَانَتْ أَرْضًا، فَلَهُ أَنْ يَبْنِيَ وَيَغْرِسَ وَيَزْرَعَ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ لِذَلِكَ كُلِّهِ. وَإِنْ عَيَّنَ نَفْعًا، فَلَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ وَمِثْلَهُ وَدُونَهُ، وَلَيْسَ لَهُ [٢١٥] اسْتِيفَاءُ أَكْثَرِ مِنْهُ،

(١) فِي الْأَصْلِ، م: «يَدِهِ».

على ما ذكرنا فى الإجارة .

**فصل :** وتجاوزُ مُطلَقةً ومُؤقتةً ، فإن أعارها للغراس سنةً ، لم يملك الغرس بعدها ، فإن غرس بعدها ، فحكمه حكم غرس الغاصب ؛ لأنه بغير إذن ، وإن رجع قبل السنة ، لم يملك الغرس بعد الرجوع ؛ لأن الإذن قد زال . فأما ما <sup>(١)</sup> غرسه بالإذن ، فإن كان قد شرط عليه قلعه ، لزمه ؛ لقول النبى ﷺ : « المسليمون على شروطهم » <sup>(٢)</sup> . حديث حسن صحيح . وإن شرط عليه تشوية الحفر ، لزمه ؛ للخبر ، وإلا لم يلزمه ؛ لأنه إذن فى حفرها باشتراطه القلع ، و <sup>(٣)</sup> لم يشترط تشويتها .

وإن لم يشترط عليه قلعه ، لكن لا تنقص قيمته بقلعه <sup>(٤)</sup> ، لزم قلعه ؛ لأنه أمكن رد العارية فارغة من غير ضرر ، فوجب ، وإن نقصت قيمته بالقلع فاختاره المستعير ، فله ذلك ؛ لأنه ملكه ، فملك نقله . وعليه تشوية الأرض ؛ لأن القلع باختياره ، لو <sup>(٥)</sup> امتنع منه لم يجبر عليه ؛ لأنه فعله لاستخلاص ملكه من ملك غيره ، فلزمته التشوية ، كالشفيع <sup>(٦)</sup> إذا أخذ غرسه . وقال القاضى : لا تلزمه التشوية ؛ لأن المعير دخل على هذا بإذنه فى الغراس الذى لا يزول إلا بالحفر عليه .

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٧٢ .

(٣) بعده فى م : « إن » .

(٤) فى س ٢ : « بفعله » .

(٥) فى الأصل : « أو » .

(٦) فى ف : « كالمشترى مع الشفيع » .

وإن أتى قلعه فبذل المعير قيمته ليملكه ، أُجبر على قبولها ؛ لأنَّ غرسه حصل في ملك غيره بحق ، فأشبه الشفيع مع المشتري . ولو بذل المستعير قيمة الأرض ليملكها مع غرسه ، لم يُجبر المعير عليه ؛ لأنَّ الغرس ينبع الأرض في الملك ، بخلاف الأرض ، فإنها لا تنبع الغرس ، فإن بذل المعير أرض النقص الحاصل بالقلع ، أُجبر المستعير على قبوله ؛ لأنَّه رُجوع في العارية من غير إضرار . وإن لم يتبدل القيمة ولا أرض النقص ، وامتنع المستعير من القلع ، لم يُقلع ؛ لأنَّه إذن له فيما يتأبَّد ، فلم يملك الرجوع على وجه يضُرُّ به ، كما لو إذن له في وضع خشبه<sup>(١)</sup> على حائطه .

ولم يذكُر أصحابنا عليه أجره ؛ لأنَّ بقاء غرسه بحكم العارية ، وهي انتفاع بغير أجره ، كالخشب على الحائط . وذكرُوا في الزرع أنَّ عليه الأجرة لمدة بقاء الزرع من حين الرجوع ؛ لأنَّه لا يملك الانتفاع بأرض<sup>(٢)</sup> غيره بعد الرجوع بغير أجره ، وهذا يقتضي وجوب الأجرة على صاحب الغراس بعد الرجوع .

وللمعير دخول أرضه كيف شاء ؛ لأنَّ يياضها له ، لا حق للمستعير فيها ، وللمستعير دخولها للسقي والإصلاح وأخذ الثمرة ؛ لأنَّ الإذن في الغراس إذن فيما<sup>(٣)</sup> يعودُ بصلاحه<sup>(٤)</sup> وأخذ ثمره ، وليس له دخولها للتفريج

(١) في م : « خشبة » .

(٢) بعده في الأصل : « من » .

(٣) في م : « بما » .

(٤) في م : « في صلاحه » .

ونخوه . ولا يُمنَعُ واحدٌ منهما من بيعِ مِلْكِهِ لَمَنْ شاءَ ، يكونُ<sup>(١)</sup> بِمَنْزِلَتِهِ ؛ لَأَنَّهُ  
مَلَكُهُ عَلَى الْخُصُوصِ ، فَمَلَكَ بَيْعَهُ ، كَالشَّقْصِ الْمَشْفُوعِ .

فصل : وإن رَجَعَ فى العَارِيَّةِ ، وفى الأَرْضِ زَرْعٌ مَّا يُحْصَدُ قَصِيلاً<sup>(٢)</sup> ،  
حَصَدَهُ ؛ لَأَنَّهُ أَمَكَنَ الرَّجُوعُ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ . وإن لَمْ يُمَكِّنْ ، لَزِمَ الْمُعِيرُ تَرْكُهُ  
بِالْأُجْرَةِ إِلَى وَقْتِ حَصَادِهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الرَّجُوعُ عَلَى وَجْهِ يَضُرُّ [٢١٥ ظ]  
بِالْمُسْتَعِيرِ .

وإن حَمَلَ السَّيْلُ بَذَرَ رَجُلٍ إِلَى أَرْضٍ آخَرَ ، فَنَبَتَ فِيهَا ، ففِيهِ وَجْهَان ؛  
أَحَدُهُمَا ، حُكْمُهُ مُحْكَمُ الْعَارِيَّةِ ؛ لَأَنَّهُ بغيرِ تَقْرِيطٍ مِنْ رَبِّهِ ، إِلَّا أَنَّ عَلَيْهِ أُجْرَةَ  
الأَرْضِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِيفَاءُ نَفْعِ أَرْضٍ إِنْسَانٍ بغيرِ إِذْنِهِ مِنْ غَيْرِ أُجْرَةٍ ،  
فصار كزَرْعِ الْمُسْتَعِيرِ بَعْدَ رُجُوعِ الْمُعِيرِ .<sup>(٣)</sup> والثانى ، حُكْمُهُ حَكْمُ الْقَضْبِ ؛  
لَأَنَّهُ حَصَلَ فى مِلْكِهِ بغيرِ إِذْنِهِ<sup>(٤)</sup> . وقال القاضى : ليس عَلَيْهِ أُجْرَةٌ ؛ لَأَنَّهُ  
حَصَلَ بغيرِ تَقْرِيطٍ ، أَشْبَهَ مَبِيتَ بَهِيمَتِهِ فى دَارٍ غَيْرِهِ .

فصل : وإن أَعَارَهُ حَائِطًا لِيَضَعَ عَلَيْهِ أَطْرَافَ خَشْبِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ  
الرَّجُوعُ مَا دَامَ الْخَشْبُ عَلَى الْحَائِطِ ؛ لِأَنَّ هَذَا يُرَادُّ لِلْبَقَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُ  
الإِضْرَارُ بِالْمُسْتَعِيرِ . فَإِنْ بَذَلَ الْمَالِكُ قِيمَةَ الْخَشْبِ لِيَمْلِكَهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ؛ لِأَنَّ  
مُعْظَمَهُ فى مِلْكِ صَاحِبِهِ . فَإِنْ أُزِيلَ الْخَشْبُ لَتَلْفِهِ أَوْ سَقُوطِهِ أَوْ هَدْمِ

(١) فى الأصل ، س ١ : « ويكون » .

(٢) القصيل : ما اقتطع من الزرع أخضر لعلف الدواب .

(٣ - ٣) جاء فى س ١ ، م بعد قوله : « دار غيره » ، الآتى .

الحائِطُ ، لم يَجْزُ رُدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِ مُسْتَأْنَفٍ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ تَنَاوَلَ الْوَضْعَ <sup>(١)</sup> الْأَوَّلَ ، فَلَمْ يَتَعَدَّ إِلَى غَيْرِهِ . وَإِنْ وُجِدَتْ أَخْشَابٌ عَلَى حَائِطٍ لَا يُعْلَمُ سَبَبُهَا ، ثُمَّ نُقِلَتْ ، جَازَ إِعَادَتُهَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا بِحَقِّ ثَابِتٍ .

وَإِنْ اسْتَعَارَ سَفِينَةً ، فَحَمَلَ مَتَاعَهُ فِيهَا ، لَمْ يَمْلِكْ صَاحِبُهَا الرُّجُوعَ فِيهَا حَتَّى تَرْتَسِيَ . وَإِنْ أَعَارَهُ أَرْضًا لِلدَّفْنِ ، لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعَ فِيهَا مَا لَمْ يَتَلَّ الْمَيِّتُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَإِنْ اسْتَعَارَ شَيْئًا يَوْهَنُهُ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ عَلَى دَيْنٍ مَعْلُومٍ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ انْتِفَاعٍ ، فَإِنْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا تَعْيِينَ النَّفْعِ ، فَإِنْ عَيَّنَ فَخَالَفَهُ ، فَالرَّهْنُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ رَهْنٌ بِغَيْرِ إِذْنٍ مَالِكِهِ . وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي رَهْنِهِ بِمِائَةٍ ، فَرَهْنَهُ بِأَقَلِّ مِنْهَا ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَذِنَ فِي شَيْءٍ ، فَقَدْ أَذِنَ فِي بَعْضِهِ . وَإِنْ رَهْنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا ، بَطَلَ فِي الْكُلِّ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ خَالَفَ فِي الْجِنْسِ . وَفِي الْآخِرِ ، يَصِحُّ فِي الْمَأْذُونِ ، وَيَتَطَلُّ فِي الزَّائِدِ ، كَتَقْرِيقِ الصَّفْقَةِ . وَلِلْمُعِيرِ مُطَالَبَةُ الرَّاهِنِ بِفَكَائِكَ فِي الْحَالِ ، سَوَاءً أَجَلَهُ أَوْ أَطْلَقَ ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا تَلْزَمُ . وَإِنْ حَلَّ الدَّيْنُ قَبْلَ فَكَائِكَ ، يَبِيعُ وَاسْتَوْفَى الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى الرَّهْنِ ، وَيَزْجَعُ الْمُعِيرُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِقِيَمَتِهِ ، أَوْ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ مَضْمُونَةٌ بِذَلِكَ ، وَلَا يَزْجَعُ بِمَا يَبِيعُ بِهِ إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ مَضْمُونَةٌ ، فَيُضْمَنُ نَقْصُ ثَمَنِهَا . وَإِنْ يَبِيعُ بِأَكْثَرِ مِنْ

(١) فِي م : « الْحَائِطُ » .

قِيمَتِهِ، رَجَعَ بِهِ؛ لِأَنَّ تَمَنَّ الْعَيْنِ مِلْكٌ لِمُتَمَنِّهِ. وَقِيلَ: لَا يَزُجُّ بِالزِّيَادَةِ. وَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ، رَجَعَ الْمُعِيرُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ، وَيَزُجُّ الْمُسْتَعِيرُ عَلَى الْمُزْتَهِنِ إِنْ كَانَ تَعَدَّى، وَإِلَّا فَلَا. فَإِنْ قَضَى الْمُعِيرُ الدَّيْنَ وَفَلَكَ الرَّهْنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ، رَجَعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بغيرِ إِذْنِهِ مُتَبَرِّعًا، لَمْ يَزُجَّ. وَإِنْ قَضَاهُ مُحْتَسِبًا بِالرُّجُوعِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ بِنَاءً عَلَى قَضَائِهِ دَيْنَهُ بغيرِ إِذْنِهِ.

**فصل:** إِذَا رَكِبَ دَابَّةً غَيْرَهُ، ثُمَّ اخْتَلَفَا، فَقَالَ: أَعَزَّتْنِيهَا. قَالَ: بَلْ أَجَزْتُكَهَا. عَقِيبَ الْعَقْدِ، وَالِدَابَّةُ قَائِمَةٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرََّاكِبِ؛ [٢١٦] لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِجَارَةِ وَبَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنَ الْأُجْرَةِ. وَإِنْ كَانَ بَعْدَ<sup>(١)</sup> مُضِيِّ مُدَّةٍ لِمِثْلِهَا أُجْرَةٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ تَقْلٍ مِلْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْعَيْنِ، فَقَالَ: وَهَبْتَنِيهَا. وَقَالَ: بَلْ بَعَثْتُكَهَا. فَيُخْلِفُ الْمَالِكُ، وَيَجِبُ لَهُ الْمُسَمَّى فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَاهُ وَخَلَفَ عَلَيْهِ. وَالْآخَرُ، تَجِبُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى الْإِجَارَةِ، وَاخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْأُجْرَةِ، لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ، فَمَعَ الْاِخْتِلَافِ أَوْلَى. وَإِنْ قَالَ: أَكْرَيْتَنِيهَا. قَالَ: بَلْ أَعَزَّتْكَهَا. بَعْدَ تَلْفِهَا أَوْ قَبْلَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْقَبْضِ، وَالْأَصْلُ فِيمَا يَقْبِضُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ الضَّمَانُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تَرُدَّهُ»<sup>(٢)</sup>. حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْقَوْلُ قَوْلُ الرََّاكِبِ فِي قَدْرِ

(١) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «مَا».

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي تَضَمِينِ الْعَارِيَةِ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢/٢٦٥. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْعَارِيَةَ مُؤَدَّةٌ، مِنْ أَبْوَابِ الْبُيُوعِ. عَارِضَةٌ =

الْقِيَمَةِ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ قَالَ : غَضَبْتَنِيهَا . قَالَ : بَلْ أَعَزَّتَنِيهَا . أَوْ : أَكْرَمْتَنِيهَا .  
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ لَذَلِكَ ، وَلِأَنَّ الرَّائِبَ يَدَّعِي انْتِقَالَ الْمَنَافِعِ إِلَى مِلْكِهِ  
بِالْعَارِيَّةِ أَوْ الْكِزَاءِ ، وَالْمَالِكُ يُنْكِرُ ذَلِكَ ، وَالْأَضْلُ مَعَهُ .

---

= الأُحُوذِيُّ ٢٦٩/٥ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْعَارِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَاتِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢/  
٨٠٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْعَارِيَةِ مُؤَدَاةً ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢/٢٦٤ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨/٥ ، ١٢ ، ١٣ . وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٥/٣٤٨ ، ٣٤٩ .



## بَابُ الْغَضَبِ

وهو استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حق، وهو مُحَرَّمٌ بالإجماع .  
وقد روى جابرٌ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال في خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

وَمَنْ غَضَبَ شَيْئًا ، لَزِمَهُ رَدُّهُ ؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ عَنْ<sup>(٢)</sup> النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تَرُدَّهُ »<sup>(٣)</sup> .

وإِنْ نَقَصْتَ لِتَغْيِيرِ الْأَسْعَارِ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَالِكِ فِي الْعَيْنِ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ لَمْ تَتَغَيَّرْ صِفَتُهَا ، وَلَا حَقٌّ لَهُ فِي الْقِيَمَةِ مَعَ بَقَاءِ الْعَيْنِ . وَإِنْ نَقَصْتَ الْقِيَمَةَ لِنَقْصِ الْمَغْضُوبِ نَقْصًا مُسْتَقِيرًا ؛ كَتَوْبِ اسْتِخْلَاقٍ أَوْ تَحْرِقٍ ، وَإِنَاءٍ تَكَسَّرَ أَوْ تَشَقَّقَ ، وَشَاةٍ ذُبِحَتْ ، وَحِنْطَةٍ طُحِنَتْ<sup>(٤)</sup> ، فَعَلِيهِ رَدُّهُ وَأَرْشُ نَقْصِهِ ؛ لِأَنَّهُ نَقْصٌ عَيْنٍ نَقَصَتْ بِهِ الْقِيَمَةُ ، فَوَجَبَ ضَمَانُهُ ، كِذْرَاعٍ مِنَ الثَّوْبِ . وَإِنْ طَالَ الْمَالِكُ بِيَدِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَيْنَ مَالِهِ بَاقٍ ، فَلَمْ

(١) تقدم تخريجه من حديث جابر الطويل في ٣٢١/٢ .

(٢) في س ٢ : « أن » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٩٧ ، ٤٩٨ .

(٤) في م : « طبخت » .

يَمْلِكِ الْمُطَالَبَةَ بِيَدِهِ ، كما لو قَطَعَ مِنَ الثَّوْبِ جُزْءًا . وإن كَانَ النِّقْصُ غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ ، كَطَعَامٍ ابْتُلَّ أَوْ غَيْرِنَ ، فَلهُ بَدْلُهُ فِي قَوْلِ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَايِدُ فَسَادَهُ إِلَى أَنْ يَتَلَفَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَتَخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ تَرْكِهِ حَتَّى يَسْتَقَرَّ فِيهِ الْفَسَادُ ، وَيَأْخُذَهُ مَعَ أَرْشِهِ ؛ لِأَنَّ غَيْرِنَ مَالِهِ بَاقِيَةٌ ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْ أَخْذِهَا مَعَ أَرْشِهَا ، كَالثَّوْبِ الَّذِي تَحْرَقُ .

**فصل :** فإن كَانَ النِّقْصُ فِي الرَّقِيقِ مِمَّا لَا مُقَدَّرَ فِيهِ ؛ كَنَقْصِهِ لِكَبِيرٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ شَجَّةٍ دُونَ الْمُوضَحَةِ ، ففِيهِ مَا نَقَصَ مَعَ الرَّدِّ لَذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ أَرْشُهُ مُقَدَّرًا ، كَذَهَابِ يَدِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانُ مَالٍ ، أَشْبَهَ ضَمَانَ الْبَهِيمَةِ . وَالْأُخْرَى ، يَرُدُّهُ وَمَا يَجِبُ بِالْجِنَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ لِلرَّقِيقِ ، فَوَجِبَ [ ٢١٦ ظ ] فِيهِ الْمَقْدَرُ ، كَضَمَانِ الْجِنَايَةِ . وَإِنْ قَطَعَ الْغَاصِبُ يَدَهُ ، فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، الْوَاجِبُ نِصْفُ قِيَمَتِهِ ، كَغَيْرِ الْمَغْضُوبِ . وَعَلَى الْأُولَى ، عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ نِصْفِ قِيَمَتِهِ أَوْ قَدْرِ نَقْصِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجِدَتْ الْيَدُ وَالْجِنَايَةُ ، فَوَجِبَ أَكْثَرُهُمَا ضَمَانًا . وَإِنْ غَضِبَ عَبْدًا فَقَطَعَ أَجْنَبِيَّ يَدَهُ ، فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ أَيُّهُمَا شَاءَ . فَعَلَى الْأُولَى ، إِنْ ضَمَّنَ الْغَاصِبُ ، ضَمَّنَهُ أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ ، وَيَزْجَعُ الْغَاصِبُ عَلَى الْقَاطِعِ بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ لَا غَيْرَ ؛ لِأَنَّ ضَمَانَهُ ضَمَانُ الْجِنَايَةِ ، وَإِنْ ضَمَّنَ الْجَانِي ، ضَمَّنَهُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ ، وَطَالَبَ الْغَاصِبُ بِتَمَامِ النِّقْصِ . وَعَلَى الثَّانِيَةِ ، يُطَالَبُ أَيُّهُمَا شَاءَ ، وَيَسْتَقَرُّ الضَّمَانُ " عَلَى الْقَاطِعِ " ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَلَفُ ، فَيَكُونُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ .

**فصل:** ورَوَى عن أحمدَ في مَنْ قَلَعَ عَيْنَ فَرَسٍ، أَنَّهُ يَضْمَنُهَا بِرُبْعِ قِيمَتِهَا؛ لَأَنَّهُ يُرَوَى عن عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup>. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَضْمَنُهَا بِنَقْصِهَا؛ لَأَنَّهَا بِهَيْمَةٍ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا مُقَدَّرٌ، كَسَائِرِ الْبَهَائِمِ، أَوْ كَسَائِرِ أَعْضَائِهَا. وَيُحْمَلُ مَا رَوَى عن عُمَرَ عَلَى أَنَّ عَيْنَ الدَّابَّةِ الَّتِي قُضِيَ فِيهَا نَقْصُهَا رُبْعُ الْقِيَمَةِ. وَلَوْ غَصَبَ دَابَّةٌ قِيمَتَهَا مِائَةً، فَرَادَتْ فَصَارَتْ قِيمَتُهَا أَلْفًا، ثُمَّ جَنَى عَلَيْهَا جَنَایَةً نَقَصَتْ نِصْفَ قِيمَتِهَا، لَزِمَهُ خَمْسُمِائَةٍ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ قِيَمَةً مَا أَتْلَفَ يَوْمَ التَّلَافِ، وَقَدْ فَوَّتَ نِصْفَهَا، فَضَمِنَ خَمْسُمِائَةٍ.

**فصل:** فَإِنْ نَقَصَتِ الْعَيْنُ دُونَ الْقِيَمَةِ، وَكَانَ الذَّاهِبُ يُضْمَنُ بِمُقَدَّرٍ، كَعَبْدٍ خَصَاهُ، وَزَيْتٍ أَغْلَاهُ فَذَهَبَ نِصْفُهُ وَلَمْ تَنْقُصْ قِيمَتُهُ، فَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَبْدِ، وَمِثْلُ مَا نَقَصَ مِنَ الزَّيْتِ، مَعَ رَدِّهِمَا؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِمَا مُقَدَّرٌ بِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا، كَعَبْدٍ سَمِينٍ هَزَلَ فَلَمْ تَنْقُصْ قِيمَتُهُ، لَمْ يَلْزِمَهُ أَرْشٌ <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ مَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ، وَلَمْ تَنْقُصْ. فَإِنْ أَعْلَى عَصِيرًا فَتَقَصَّ، فَهُوَ كَالزَّيْتِ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَ؛ لِأَنَّ الْعَلْيَانَ عَقْدَ أَجْزَائِهِ وَجَمَعَهَا، وَأَذْهَبَ مَائَتَهُ فَقَطْ، بِخِلَافِ الزَّيْتِ. فَإِنْ نَقَصَتْ عَيْنُهُ وَقِيمَتُهُ، فَعَلَيْهِ مِثْلُ مَا نَقَصَ مِنَ الْعَيْنِ، وَأَرْشُ نَقْصِ الْبَاقِي فِي الْعَصِيرِ وَالزَّيْتِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النَّقْصَيْنِ مَضْمُونٌ مُنْفَرِدًا، فَكَذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَا. وَلَوْ شَقَّ ثَوْبًا يَنْقُصُهُ الشَّقُّ نِصْفَيْنِ، ثُمَّ تَلَفَ أَحَدُهُمَا، رَدَّ الْبَاقِي

(١) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٧٦/١٠، ٧٧. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٩/

٢٧٦، ٢٧٥.

(٢) بعده في م: «هزله».

وَتَمَامَ قِيَمَةِ الثُّوبِ قَبْلَ قَطْعِهِ . وَإِنْ غَضِبَ خُفَّيْنِ ، فَتَلِفَ أَحَدُهُمَا ، فَكَذَلِكَ  
فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ نَقْصَ الْبَاقِي بِسَبَبِ تَعَدِّيهِ . وَالْآخِرُ ، لَا يَلْزُمُهُ إِلَّا  
رَدُّ الْبَاقِي ، وَقِيَمَةُ التَّالِفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُتْلَفْ إِلَّا أَحَدُهُمَا .

**فصل :** وَإِنْ غَضِبَ عَبْدًا فَمَرَضَ ، أَوْ ائْتَضَّتْ عَيْنُهُ ، ثُمَّ بَرَأَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ  
إِلَّا رَدُّهُ ؛ لِأَنَّ نَقْصَهُ زَالَ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ انْقَلَعَتْ سِنُّهُ ثُمَّ عَادَتْ . وَإِنْ هَزَلَ ثُمَّ  
سَمِنَ ، أَوْ نَسِيَ صِنَاعَتَهُ ثُمَّ عَلِمَهَا ، فَكَذَلِكَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ نَقْصَهُ  
زَالَ ، فَأَشْبَهَتْ الَّتِي قَبْلَهَا . وَالْآخِرُ ، يَضْمَنُ النَّقْصَ ؛ لِأَنَّ السَّمْنَ الثَّانِي غَيْرُ  
الْأَوَّلِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِهِ مَا وَجِبَ بِزَوَالِ الْأَوَّلِ . فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، لَوْ سَمِنَ  
ثُمَّ هَزَلَ ، "ثُمَّ سَمِنَ ثُمَّ هَزَلَ" ، ضَمِنَهُمَا مَعًا ؛ لِأَنَّ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ .  
وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، يَضْمَنُ أَكْثَرَ السَّمْنَيْنِ قِيَمَةً ؛ لِأَنَّ عَوْدَ السَّمَنِ أَشَقُّ  
مَا قَابَلَهُ مِنَ الْأَرْضِ . فَإِنْ [٢١٧و] كَانَتْ الزِّيَادَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ  
الْأَوَّلَى ، كَعَبْدٍ هَزَلَ فَنَقَصَتْ قِيَمَتُهُ ، ثُمَّ تَعَلَّمَ صِنَاعَةً<sup>(٢)</sup> فَعَادَتْ قِيَمَتُهُ ،  
ضَمِنَ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّةَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلَى ، فَلَا تَنْجِيرُ بِهَا . وَإِنْ نَسِيَ  
الصَّنَاعَةَ أَيْضًا ، ضَمِنَ النَّقْصَيْنِ جَمِيعًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

**فصل :** فَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ الْمَغْصُوبَ ، لَزِمَ الْغَاصِبُ مَا يُسْتَوْفَى مِنْ  
جِنَايَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِسَبَبِ كَانِ فِي يَدِهِ ، وَإِنْ أُقِيدَ مِنْهُ فِي الطَّرْفِ ، فَحُكْمُهُ  
حُكْمُ ذَهَابِهِ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِكَوْنِهِ ضَمَانًا وَجِبَ بِالْيَدِ لَا بِالْجِنَايَةِ ، فَإِنَّ  
الْقَطْعَ قِصَاصًا لَيْسَ بِجِنَايَةٍ . وَإِنْ تَعَلَّقَ الْأَرْضُ بِرَقَبَتِهِ ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) زيادة من : الأصل ، س ١ .

حَقٌّ تَعْلَقَ بِرَقَبَتِهِ فِي يَدِهِ ، فَلَزِمَهُ تَخْلِيصُهُ مِنْهُ . وَإِنْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ ، ضَمِنَ  
الْغَاصِبُ جِنَايَتَهُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ جِنَايَاتِهِ ، فَأَشْبَهَ الْجِنَايَةَ عَلَى أُجْنَبِيِّ .

**فصل :** وَإِنْ زَادَ الْمَغْضُوبُ فِي يَدِهِ ؛ كَجَارِيَةِ سَمِنَتْ ، أَوْ وَلَدَتْ ، أَوْ  
كَسَبَتْ ، أَوْ شَجَرَةَ أَثْمَرَتْ ، أَوْ طَالَتْ ، فَالزِّيَادَةُ لِلْمَالِكِ مَضْمُونَةٌ عَلَى  
الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّهَا حَصَلَتْ فِي يَدِهِ بِالْغَضَبِ ، فَأَشْبَهَتْ الْأَصْلَ ، وَإِنْ أَلْقَتْ  
الْوَلَدَ مَيِّتًا ، ضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْوَضْعِ لَوْ كَانَ حَيًّا ؛ لِأَنَّهُ غَضِبَ بِغَضَبِ  
الْأُمِّ .

وَإِنْ صَادَ الْعَبْدُ ("أَوْ الْجَارِحَةُ" صَيِّدًا ، فَهُوَ لِمَالِكِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ  
كَسْبِهِمَا . وَهَلْ تَجِبُ أَجْرَةُ الْعَبْدِ الْكَاسِبِ أَوْ الصَّائِدِ فِي مُدَّةِ كَسْبِهِ  
وَصَيِّدِهِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ صَارَتْ إِلَى سَيِّدِهِ ،  
فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ فِي يَدِهِ . وَالثَّانِي ، تَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ أَتْلَفَ مَنَافِعَهُ . وَإِنْ  
غَضِبَ فَرَسًا ، أَوْ قَوْسًا ، أَوْ شَرَكًا ، فَصَادَ بِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ  
لصَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ صَيِّدَهُ حَصَلَ بِهِ ، أَشْبَهَ صَيِّدَ الْجَارِحَةِ<sup>(١)</sup> . وَالثَّانِي ،  
لِلْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّهُ الصَّائِدُ ، وَهَذِهِ آلَةٌ . وَإِنْ غَضِبَ مِنْجَلًا ، فَقَطَعَ بِهِ حَطَبًا ،  
أَوْ خَشَبًا ، فَهُوَ لِلْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّ هَذَا آلَةٌ ، فَهُوَ كَالْحَبْلِ يَرْبُطُهُ بِهِ .

**فصل :** وَإِنْ غَضِبَ أَثْمَانًا ، فَأَتَجَرَ بِهَا ، فَالزَّبْحُ لَصَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءُ  
مَالِهِ ، وَإِنْ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ ، ثُمَّ نَقَدَهَا فِيهِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ .

---

(١ - ١) فِي م : « وَالْجَارِحَةُ » .

(٢) فِي م : « الْجَارِحَةُ » .

والأخرى ، هو للغاصب ؛ لأنَّ الثَّمَنَ ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ ، فَكَانَ الشُّرَاءُ لَهُ ،  
وَالْمَبِيعُ رِبْحُهُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى  
بَعْتِيهِ كَانَ الشُّرَاءُ بَاطِلًا ، وَالسَّلْعَةُ لِلْبَائِعِ .

فصل : وَإِنْ غَصَبَ عَيْنًا فَاسْتَحَالَثَ ؛ كَبَيْضٍ صَارَ فَرْخًا ، وَحَبٍّ صَارَ  
زَرْعًا ، وَزَرْعٍ صَارَ حَبًّا ، وَنَوَى صَارَ شَجَرًا ، وَجِبَ رَدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنٌ مَالِهِ ،  
فَإِنْ نَقَصَتْ قِيمَتُهُ ، ضَمِنَ أَرْشَ نَقْصِهِ ؛ لِحُدُوثِهِ فِي يَدِهِ . وَإِنْ زَادَ ،  
فَالزِّيَادَةُ<sup>(١)</sup> لِلْمَالِكِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ بِعَمَلِهِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ . وَإِنْ  
غَصَبَ عَصِيرًا فَتَحَمَّرَ ، ضَمِنَ الْعَصِيرَ بِمِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، فَإِنْ عَادَ  
خَلًّا ، رَدَّهُ وَمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَصِيرِ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ الْعَصِيرِ ، أَشْبَهَ النَّوَى  
بِصِيرِ شَجَرًا .

فصل : وَإِنْ عَمِلَ فِيهِ عَمَلًا ، كَثَوْبٍ قَصَرَهُ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ فَصَّلَهُ ، أَوْ<sup>(٣)</sup> خَاطَهُ ،  
أَوْ قُطِنَ غَزَلَهُ ، أَوْ غَزِلَ نَسَجَهُ ، أَوْ خَشَبَ نَجَرَهُ ، أَوْ ذَهَبَ صَاغَهُ ، أَوْ  
ضَرَبَهُ ، أَوْ حَدِيدَ جَعَلَهُ إِبْرًا ، فَعَلِيهِ رَدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنٌ مَالِهِ ، وَلَا شَيْءَ  
لِلْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَلَمْ يَسْتَحِقِّ شَيْئًا ، [٢١٧ ط]  
كَمَا لَوْ أَعْلَى الزَّيْتِ . وَإِنْ نَقَصَ بِذَلِكَ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُ نَقْصِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَدَثَ  
بِفِعْلِهِ . وَعَنهُ ، أَنَّهُ إِنْ زَادَ يَكُونُ شَرِيكًا لِلْمَالِكِ بِالزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ أُجْرِيَتْ  
مُجْرَى الْأَعْيَانِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ صَبَغَ الثَّوْبَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

(١) فِي م : « فَالزَّائِد » .

(٢) قَصَرَ الثَّوْبَ : دَقَهُ وَبَيَضَهُ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : س ٢ ، وَفِي م : « وَ » .

**فصل :** فَإِنْ غَضِبَ شَيْئًا فَخَلَطَهُ بِمَا يَتَمَيَّزُ مِنْهُ ؛ كَحِنْطَةِ بِشَعِيرٍ ، أَوْ زَيْبٍ أَحْمَرَ بِأَسْوَدَ ، فَعَلِيهِ تَمْيِيزُهُ وَرَدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ رَدُّهُ ، فَوَجَبَ ، كَمَا لَوْ غَضِبَ عَيْتًا فَبَعَّدَهَا . وَإِنْ خَلَطَهُ بِمِثْلِهِ مِمَّا لَا يَتَمَيَّزُ ، كَزَيْبٍ بِزَيْبٍ ، لَزِمَ مِثْلُ كَيْلِهِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى دَفْعِ بَعْضِ مَالِهِ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى الْبَدَلِ فِي الْجَمِيعِ ، كَمَا لَوْ غَضِبَ شَيْئًا فَتَلَفَ بَعْضُهُ . وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ شَرِيكٌ إِذَا خَلَطَهُ بِغَيْرِ جَنْسِهِ ، فَتَبَّهَ عَلَى الشَّرِكَةِ إِذَا كَانَ مِثْلَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مِثْلُهُ ، إِنْ شَاءَ الْغَاصِبُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ رَدُّ عَيْنِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَتْلَفَهُ . وَإِنْ خَلَطَهُ بِأَجْوَدَ مِنْهُ ، لَزِمَ مِثْلَهُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ الْغَاصِبُ ، فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ مِنْهُ <sup>(١)</sup> ، لَزِمَ أَخْذُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَ إِلَيْهِ خَيْرًا مِنْ حَقِّهِ مِنْ جَنْسِهِ . وَإِنْ خَلَطَهُ بِدُونِهِ ، لَزِمَ مِثْلَهُ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَخْذِ الْمِثْلِ مِنْهُ ، جَازَ . وَإِنْ أَبَاهُ الْمَالِكُ ، لَمْ يُجْبَرْ ؛ لِأَنَّهُ دُونَ حَقِّهِ . وَإِنْ طَلَبَ ذَلِكَ ، فَأَبَاهُ الْغَاصِبُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُجْبَرُ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ انْتَقَلَ إِلَى ذِمَّتِهِ ، فَكَانَتِ الْخِيَرَةُ إِلَيْهِ فِي التَّعْيِينِ . وَالثَّانِي ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى دَفْعِ بَعْضِ مَالِهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَلَزِمَ ، كَمَا لَوْ كَانَ مِثْلَهُ . وَإِنْ خَلَطَهُ بِغَيْرِ جَنْسِهِ ، كَزَيْبٍ بِشَعِيرٍ <sup>(٢)</sup> ، لَزِمَ مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَيُّهُمَا طَلَبَ الدَّفْعَ مِنْهُ ، فَأَبَى <sup>(٣)</sup> الْآخَرُ ، لَمْ يُجْبَرْ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ لَهُ رَطْلُ زَيْبٍ اخْتَلَطَ بِرَطْلِ شَعِيرٍ لِآخَرَ : يُبَاعُ الدَّهْنُ كُلُّهُ ، وَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) الشعير : دهن السمسم .

(٣) في الأصل : « فأباه » .

منهما قَدَرٌ حِصَّتِهِ . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَخْتَصَّ هذا بما لم يَخْلُطْهُ أَحَدُهُمَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْعَمَ سائرُ الصُّورِ ؛ لَأَنَّهُ أَمْكَنُ أَنْ يَصِلَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ بَدَلُ عَيْنِ مَالِهِ ، فَأَشْبَهَ ما لو غَصَبَ ثَوْبًا فَصَبَّغَهُ . فَإِنْ نَقَصَ ما يَخُصُّهُ مِنَ الثَّمَنِ عَنْ قِيَمَتِهِ مُفْرَدًا ، ضَمِنَ الغَاصِبُ نَقْصَهُ ؛ لَأَنَّهُ يَفْعَلُهُ .

وإن خَلَطَهُ بما لا قِيَمَةَ لَهُ ، كزَيْتٍ بِمَاءٍ ، وَأَمْكَنُ تَخْلِيصُهُ ، وَجِبَ تَخْلِيصُهُ وَرَدُّهُ مَعَ أَرْضِ نَقْصِهِ ، وإن لم يُمَكِّنْ تَخْلِيصُهُ ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ يُفْسِدُهُ ، وَجِبَ مِثْلُهُ ؛ لَأَنَّهُ أَثْلَفَهُ . وَلَوْ أَعْطَاهُ بَدَلَ الْجَيِّدِ أَكْثَرَ مِنْهُ رَدِيئًا ، أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ وَأَجُودَ صِفَةً ، لَمْ يَجْزُ ؛ لَأَنَّهُ رَبًّا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اخْتِلَاطُهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ ، فَيَجُوزَ ؛ لِأَنَّ الرِّبَا لَا يَجْرِي فِي جِنْسَيْنِ .

فصل : فَإِنْ غَصَبَ ثَوْبًا فَصَبَّغَهُ ، فَلَمْ تَزِدْ قِيَمَةَ الثَّوْبِ وَ<sup>(١)</sup> الصَّبْغِ وَلَمْ تَنْقُصْ ، فَهُمَا شَرِيكَانِ ، يُبَاعُ الثَّوْبُ وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ<sup>(٢)</sup> بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ عَيْنٌ مَالٍ لَهُ قِيَمَةٌ<sup>(٣)</sup> ، فَلَمْ يَسْقُطْ حَقُّهُ فِيهَا بِاتِّصَالِهَا بِمَالٍ غَيْرِهِ . وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُمَا<sup>(٤)</sup> ، فَالزِّيَادَةُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا نَمَاءُ مَالِهِمَا<sup>(٥)</sup> [٢١٨] . وَإِنْ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ ، ضَمِنَهَا الْغَاصِبُ ؛ لِأَنَّ النِّقْصَ حَصَلَ بِسَبَبِهِ . وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا لِزِيَادَةِ قِيَمَتِهِ فِي الشُّوقِ ، فَالزِّيَادَةُ لِمَالِكِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا نَمَاءُ مَالِهِ . وَإِنْ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فِي م : « بْشَمَنِهِ » .

(٣) فِي م : « قِيَمَتُهُ » .

(٤) فِي س ٢ ، م : « قِيَمَتُهَا » .

(٥) فِي م : « مَالُهَا » .



بَقِيَتْ لِلصَّبْغِ قِيَمَةٌ ، فَأَرَادَ الْغَاصِبُ إِخْرَاجَهُ ، وَضَمَانَ النَّقْصِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛  
لَأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ غَرَسَ فِي أَرْضٍ <sup>(١)</sup> غَيْرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكُ  
ذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ يَضُرُّ بِمِلْكِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ لِنَفْعِ نَفْسِهِ ، فَمُنِعَ مِنْهُ ، بِخِلَافِ  
الْأَرْضِ ؛ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ إِزَالََةَ الضَّرَرِ بِتَسْوِيَةِ الْحَفْرِ ، وَ <sup>(٢)</sup> «لَأَنَّ قَلْعَ الْغَرَسِ مُعْتَادٌ ،  
بِخِلَافِ قَلْعِ الصَّبْغِ . وَإِنْ أَرَادَ الْمَالِكُ قَلْعَهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
يَمْلِكُهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَمَا يَمْلِكُ قَلْعَ الشَّجَرِ مِنْ أَرْضِهِ . وَالْآخَرُ ، لَا  
يَمْلِكُهُ ؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ يَهْلِكُ بِهِ ، أَشْبَهَ قَلْعَ الزَّرْعِ . وَإِنْ بَدَلَ الْمَالِكُ قِيَمَةَ الصَّبْغِ  
لِيَمْلِكَهُ ، لَمْ يُجْبَرْ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ يَتَّعِ مَالَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْبَرَ ، كَمَا  
يَمْلِكُ أَخَذَ زَرْعَ الْغَاصِبِ بِقِيَمَتِهِ ، وَكَالشَّفِيعِ يَأْخُذُ غَرَسَ الْمُشْتَرَى .

وَإِنْ وَهَبَهُ الْغَاصِبُ لِمَالِكِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُلْزَمُهُ قَبُولُهُ ؛ لَأَنَّهُ  
صَارَ صِفَةً لِلْعَيْنِ ، فَأَشْبَهَ <sup>(٤)</sup> قِصَارَةَ الثَّوْبِ . وَالْآخَرُ ، لَا يُلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ  
عَيْنٌ يُمَكِّنُ إِفْرَادَهَا ، فَأَشْبَهَ الْغَرَسَ . فَإِنْ أَرَادَ الْمَالِكُ يَتَّعِ الثَّوْبَ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛  
لَأَنَّهُ مِلْكُهُ ، فَلَمْ يُمْتَنِعْ يَتَّعِهِ <sup>(٥)</sup> ، وَإِنْ طَلَبَ الْغَاصِبُ يَتَّعَهُ ، فَأَبَاهُ الْمَالِكُ ، لَمْ  
يُجْبَرْ ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ مُتَعَدٍّ ، فَلَمْ يَسْتَحِقْ <sup>(٦)</sup> بَتَعْدِيهِ إِزَالََةَ مِلْكِ صَاحِبِ  
الثَّوْبِ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ طَلَبَ الْغَارِسُ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ يَتَّعَهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « الشجر » .

(٤) في الأصل : « لأنه » .

(٥) في الأصل : « منه » .

(٦) في م : « يملك » .

يُجْبَرُ؛ لِيَصِلَ الْغَاصِبُ إِلَى ثَمَنِ صَبْغِهِ .

وإن غَصَبَ ثَوْبًا "وَصَبَغًا" مِنْ رَجُلٍ، فَصَبَغَهُ بِهِ<sup>(١)</sup>، فَعَلِيهِ رَدُّهُ وَ<sup>(٢)</sup>  
أَرَشُ نَقْصِهِ إِنْ نَقَصَ؛ لَأَنَّهُ يَفْعَلُهُ، وَالزِّيَادَةُ لِلْمَالِكِ؛ لَأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ لَيْسَ  
لِلْغَاصِبِ فِيهِ إِلَّا أَثَرُ الْفِعْلِ. وَإِنْ صَبَغَهُ بِصَبْغِ غَصَبِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَهُمَا  
شَرِيكَانِ فِي الْأَصْلِ وَالزِّيَادَةِ، وَإِنْ نَقَصَ، فَالْتَقَصُ مِنَ الصَّبْغِ؛ لَأَنَّهُ تَبَدَّدَ،  
وَيَرْجِعُ صَاحِبُهُ عَلَى الْغَاصِبِ؛ لَأَنَّهُ بَدَّدَهُ. وَإِنْ غَصَبَ عَسَلًا وَنِشَاءً،  
فَعَمِلَهُ حُلُوءًا، فَحُكْمُهُ كَحُكْمِ غَضَبِ الثَّوْبِ وَصَبْغِهِ سَوَاءً.

**فصل:** وإن غَصَبَ أَرْضًا، فغَرَسَهَا، أَوْ بَنَى فِيهَا، لَزِمَهُ قَلْعُهُ؛ لِمَا رَوَى  
سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ  
حَقٌّ». قَالَ التَّوْمَيْدِيُّ<sup>(٤)</sup>: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَأَنَّهُ شَغَلَ مِلْكَ غَيْرِهِ بِمِلْكٍ  
لَا حُرْمَةَ لَهُ فِي نَفْسِهِ، فَلَزِمَهُ تَقْرِيعُهُ، كَمَا لَوْ تَرَكَ فِيهَا قُمَاشًا. وَعَلَيْهِ تَشْوِيقُ  
الْحَفْرِ، وَرَدُّ الْأَرْضِ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَضَمَانُ نَقْصِهَا إِنْ نَقَصَتْ؛ لَأَنَّهُ  
حَصَلَ بِفِعْلِهِ. وَإِنْ بَدَّلَ لَهُ الْمَالِكُ قِيَمَةَ غَرْسِهِ وَبَنَائِهِ لِيَمْلِكَهُ، فَأَتَى إِلَّا

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) سقط من: م.

(٣) في الأصل: «أو».

(٤) في: باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، من أبواب الأحكام. عارضة الأخوذى ١٤٦/٦.

كما أخرجه البخارى معلقا، في: باب من أحيا أرضا مواتا، من كتاب الحर्थ. صحيح  
البخارى ١٤٠/٣. ووصله أبو داود، في: باب في إحياء الموت، من كتاب الإمارة. سنن أبى  
داود. والإمام مالك مرسلا، في: باب العمل فى عمارة الموات، من كتاب الأقضية. الموطأ ٢/  
٧٤٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٢٧/٥.

الْقَلْعَ ، فله ذلك ؛ لَأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ ، فلم يُجْبَرْ عليها .

وإن وَهَبَهُ الغَاصِبُ الغِرَاسَ و<sup>(١)</sup> البِنَاءَ ، لم يُجْبَرْ على قَبُولِهِ ، إن كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي الْقَلْعِ ؛ لَأَنَّهُ يَفْقُوتُ غَرَضَهُ . وإن لم يَكُنْ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ ، اِحْتَمَلَ أَنْ يُجْبَرَ ؛ لَأَنَّهُ يَتَخَلَّصُ بِهِ<sup>(٢)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ ضَرَرٍ . وَاِحْتَمَلَ أَنْ لَا يُجْبَرَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَيْنٌ يُمَكِّنُ إِفْرَادَهَا ، فلم يُجْبَرْ [٢١٨ ظ] عَلَى قَبُولِهَا ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي أَرْضِهِ .

وإن غَرَسَهَا فِي<sup>(٣)</sup> مِلْكٍ صَاحِبِ الْأَرْضِ ، فَطَالَبَهُ بِالْقَلْعِ ، وَلَهُ فِيهِ غَرَضٌ ، لَزِمَهُ ؛ لَأَنَّهُ قَوَّتْ عَلَيْهِ غَرَضًا بِالْغِرَاسِ ، فَلَزِمَهُ رَدُّهُ ، كَمَا لَوْ تَرَكَ فِيهَا حَجَرًا . وإن لم يَكُنْ فِيهِ غَرَضٌ ، لم يُجْبَرْ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ سَفَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْبَرَ ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ مُحَكَّمٌ فِي مِلْكِهِ . وإن أَرَادَ الْغَاصِبُ قَلْعَهُ ، فَلِلْمَالِكِ مَنْعُهُ ؛ لَأَنَّهُ مِلْكُهُ ، وَلَيْسَ لِلْغَاصِبِ فِيهِ إِلَّا أَثَرُ الْفِعْلِ<sup>(٤)</sup> .

**فصل :** فإن حَفَرَ فِيهَا بَيْتًا ، فَطَالَبَهُ الْمَالِكُ بِطَمِّهَا ، لَزِمَهُ ؛ لَأَنَّهُ نَقَلَ مِلْكَهُ - وَهُوَ الثَّرَابُ - مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَلَزِمَهُ رَدُّهُ . وإن طَلَبَ الْغَاصِبُ طَمِّهَا لِدَفْعِ ضَرَرٍ ، مِثْلَ أَنْ جَعَلَ ثَرَابَهَا فِي غَيْرِ أَرْضِ الْمَالِكِ ، فَلَهُ طَمُّهَا ؛ لَأَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى إِبْقَاءِ مَا يَتَضَرَّرُ بِهِ ، كإِبْقَاءِ غَرَسِهِ . وإن جَعَلَ الثَّرَابَ فِي أَرْضِ الْمَالِكِ ، وَلَمْ يُثَرِّثْهُ مِنْ ضَمَانٍ مَا يَتَلَفُ بِهَا ، فَلَهُ طَمُّهَا ؛ لَأَنَّهُ يَدْفَعُ ضَرَرَ

(١) فِي م : «أَوْ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي س ١ ، س ٢ ، ب ، م : «مِنْ» .

(٤) فِي م : «الْعَمَلُ» .

الضَّمانِ عنه . وإن أُثِرَاهُ مِنْ ضَمَانٍ مَا يَتَلَفُ بِهَا ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أحدهما ، يَيْتَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا سَقَطَ الضَّمانُ بِالِإِذْنِ فِي حَقِّهَا ، سَقَطَ بِالِإِبْرَاءِ مِنْهَا . فعلى هذا ، لَا يَمْلِكُ طَمَها ؛ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ فِيهِ . والثاني ، لَا يَيْتَرُ بِالِإِبْرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ وَاجِبٍ ، وَلَمْ يَجِبْ بَعْدُ شَيْءٌ . فعلى هذا ، يَمْلِكُ طَمَها لَغَرَضِهِ فِيهِ .

وإن زَرَعَهَا وَأَخَذَ زَرْعَهُ ، فعليه أَجْرَةُ الْأَرْضِ وما نَقَصَهَا ، وَالزَّرْعُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ بَذَرِهِ تَمًّا<sup>(١)</sup> . وإن أَذْرَكَها رَثُّها وَالزَّرْعُ قائِمٌ ، فليس لَهُ إِجْبَارُ الْغاصِبِ عَلَى الْقَلْعِ ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ تَرْكِهِ إِلَى الْحَصَادِ بِالْأَجْرَةِ ، وَبَيْنَ أَخْذِهِ وَيُدْفَعُ إِلَى الْغاصِبِ نَفَقَتُهُ ؛ لِما رَوَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ ، فليس لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ ، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلِأَنَّهُ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَيْنِ بغيرِ إِثْلَافٍ ، فَلَمْ يَجْزِ الْإِثْلَافُ ، كَمَا لو غَصَبَ لَوْحًا فَرَقَعَ بِهِ سَفِينَةً مُلَحَّجَةً فِي الْبَحْرِ . وفَارَقَ الْغِرَاسَ ؛ لِأَنَّهُ لَا غَايَةَ لَهُ يُنْتَظَرُ إِلَيْهَا . وفيما يَرُدُّهُ مِنَ التَّفَقُّةِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْقِيَمَةُ ؛ لِأَنَّهُا بَدَلٌ عَنْهُ ، فَتَقَدَّرَتْ بِهِ ، كَقِيَمِ الْمُتَلَفَاتِ . والثَّانِيَةُ ، ما أَنْفَقَ مِنَ الْبَذْرِ وَمُؤْنَةِ الزَّرْعِ فِي الْحَرْثِ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في : باب ما جاء في من زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحمدي ١٢٥/٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢٣٤/٢ . وابن ماجه ، في : باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، من كتاب الرهن . سنن ابن ماجه ٨٢٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٥/٣ .

وغيره ؛ لظاهر الحديث ، ولأنَّ قِيَمَةَ الزَّرْعِ زَادَتْ مِنْ أَرْضِ الْمَالِكِ ، فلم يكن عليه عَوَضُهَا . وإنْ أَدْرَكَ رَبُّ الْأَرْضِ شَجَرَ الْغَاصِبِ مُثْمِرًا ، فقال القاضى : للمالكِ أَخْذُهُ ، وعليه ما أَنْفَقَهُ الْغَاصِبُ مِنْ مُؤْنَةِ الثَّمَرَةِ ، كالزَّرْعِ ؛ لَأَنَّهُ فِى مَعْنَاهُ . وظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ أَنَّهُ لِلْغَاصِبِ ؛ لَأَنَّهُ ثَمَرُ شَجَرِهِ ، فكان له ، كَوَلَدِ أُمِّهِ .

**فصل :** وإنْ جَصَّصَ الدَّارَ وَزَوَّقَهَا ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي الْبِنَاءِ سَوَاءً . وإنْ وَهَبَ ذَلِكَ لِمَالِكِهَا ، ففى إِجْبَارِهِ عَلَى قَبُولِ الْهَبَةِ وَجْهَانِ ، كَالصَّنِيعِ فِي الثُّوبِ .

**فصل :** وإنْ غَصَبَ عَيْنًا فَبُعِدَتْ بِفِعْلِهِ أَوْ بغيرِهِ ، [٢١٩] فعليه رَدُّهَا وإنْ غَرِمَ أَضْعَافَ قِيَمَتِهَا ؛ لَأَنَّهُ بَتَعْدِيهِ . وإنْ غَصَبَ خَشْبَةً فَبَنَى عَلَيْهَا فَبَيْلَيْتٌ ، لمْ يَجِبْ رَدُّهَا ، وَوَجِبَتْ قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا هَلَكَتْ ، فَسَقَطَ رَدُّهَا . وإنْ بَقِيَتْ عَلَى جِهَتِهَا ، لَزِمَ رَدُّهَا وَإِنْ انْتَقَضَ الْبِنَاءُ ؛ لَأَنَّهُ مَغْضُوبٌ يُمَكِّنُ رَدَّهُ ، فَوَجِبَ <sup>(١)</sup> ، كما لو بَعَدَهَا .

وإنْ غَصَبَ خَيْطًا فَخَاطَ بِهِ ثَوْبًا ، فهو كَالْخَشْبَةِ فِي الْبِنَاءِ . وإنْ خَاطَ بِهِ جُرْحَهُ ، أَوْ جُرْحَ حَيَوَانٍ يَخَافُ التَّلَفَ بِقَلْعِهِ أَوْ ضَرْرًا كَثِيرًا ، لمْ يُقْلَعْ ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْحَيَوَانِ آكَدُ مِنْ حُرْمَةِ مَالٍ الْغَيْرِ ، وَلِهَذَا جَازَ أَخْذُ مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لِحِفْظِ الْحَيَوَانِ دُونَ غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَيَوَانُ مُبَاحَ الْقَتْلِ ، كَالْمُرْتَدِّ وَالْخِنْزِيرِ ، فَيَجِبُ رَدُّهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِلْحَيَوَانِ . وإنْ كَانَ الْحَيَوَانُ مَأْكُولًا

(١) سقط من : الأصل .

لِلغَاصِبِ ، وَجَبَ رَدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ ذَبْحَ الْحَيَوَانِ وَالْإِتِفَاعُ بِلَحْمِهِ <sup>(١)</sup> .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْلَعُ ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَبْحِ الْحَيَوَانِ لِغَيْرِ مَأْكَلَةٍ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ  
كَانَ الْحَيَوَانُ لِغَيْرِ الْغَاصِبِ ، لَمْ يُقْلَعْ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا بِالْحَيَوَانِ  
وَبصَاحِبِهِ . وَإِنْ مَاتَ الْحَيَوَانُ ، وَجَبَ رَدُّ الْخَيْطِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ آدَمِيًّا ؛ لِأَنَّ  
حُرْمَتَهُ بَاقِيَةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ . وَالْحُكْمُ فِيمَا إِذَا بَلَغَ الْحَيَوَانُ جَوْهَرَةً كَالْحُكْمِ فِي  
الْخَيْطِ سَوَاءً .

**فصل :** وَإِنْ غَضِبَ لَوْحًا فَرَقَعَ بِهِ سَفِينَةً ، وَخَافَ الْفَرْقَ بِنَزْعِهِ ، لَمْ  
يُنْزَعْ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ رَدُّهُ بِغَيْرِ إِتْلَافٍ مَالٍ ، بَأَنْ تَخْرُجَ إِلَى الشَّطِّ ، فَلَمْ يَجْزُ  
إِتْلَافُهُ ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِيهَا مَالُهُ أَوْ مَالُ غَيْرِهِ .

**فصل :** وَإِنْ أَذْخَلَ فَصِيلًا أَوْ غَيْرَهُ إِلَى دَارِهِ ، فَلَمْ يُمَكِّنْ إِخْرَاجَهُ إِلَّا  
بِنَقْضِ الْبَابِ ، نَقَضَ ، كَمَا يُنْقَضُ الْبِنَاءُ لِرَدِّ الْحَشِيَّةِ . وَإِنْ دَخَلَ الْفَصِيلُ مِنْ  
غَيْرِ تَقْرِيطِهِ ، فَعَلَى صَاحِبِ الْفَصِيلِ مَا يُصْلِحُ بِهِ الْبَابَ ؛ لِأَنَّ نَقْضَهُ  
لِتَخْلِيصِ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطِ مَنْ صَاحِبِ الْبَابِ . وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِنْ وَقَعَ  
الدِّينَارُ فِي مِخْبَرَةِ إِنْسَانٍ بِتَقْرِيطِ <sup>(٣)</sup> «مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ» أَوْ غَيْرِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «بِهِ» .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْقَاسِمِ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ : «... وَلَا تَقْتُلْ بِهَيْمَةً لَيْسَتْ  
لَكَ بِهَا حَاجَةٌ» . الْمُرَاسِيلُ ١٧٧ .

وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ فِي الْغَزْوِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْجِهَادِ . الْمَوْطَأُ ٢/٤٤٧ ، ٤٤٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١٢/٣٨٣ ، ٣٨٤ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ،  
فِي : السِّنَنِ الْكَبَرِيِّ ٩/٨٩ ، ٩٠ .

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

**فصل :** وإن غَصَبَ عَبْدًا فَأَتَقَى ، أو دَابَّةً فَشَرَدَتْ ، فَلِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ الْمُطَالَبَةُ بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ رَدُّهُ ، فَوَجِبَ بَدْلُهُ ، كَمَا لَوْ تَلَفَ . فَإِذَا أَخَذَ الْبَدَلَ ، مَلَكَهُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ مَالِهِ ، كَمَا يَمْلِكُ بَدَلَ الثَّالِفِ . وَلَا يَمْلِكُ الْغَاصِبُ الْمَغْضُوبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَمْلِيكُهُ بِالْبَيْعِ ، فَلَا يَمْلِكُهُ بِالتَّضْمِينِ ، كَالثَّالِفِ . فَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، رَدَّهُ وَأَخَذَ الْقِيَمَةَ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّتْ بِالْحَيْلُولَةِ ، وَقَدْ زَالَتْ ، فَوَجِبَ رَدُّهَا ، وَزِيَادَةُ الْقِيَمَةِ الْمُتَّصِلَةِ لِلْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَّبِعُ الْأَصْلَ ، وَالْمُنْفَصِلَةَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَّبِعُ الْأَصْلَ فِي الْفَسْخِ بِالْعَيْبِ ، وَهَذَا فَسْخٌ . فَأَمَّا الْمَغْضُوبُ فَيُرَدُّ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ صَاحِبِهِ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ .

**فصل :** وإن غَصَبَ أَثْمَانًا ، فَطَالَبَهُ مَالِكُهَا بِهَا فِي بَلَدٍ آخَرَ ، لَزِمَ رَدُّهَا إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَثْمَانَ قِيَمُ الْأَمْوَالِ ، فَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ قِيَمَتِهَا . وَإِنْ كَانَ [٢١٩ ط] الْمَغْضُوبُ مِنَ الْمُقَوَّمَاتِ ، لَزِمَ دَفْعُ قِيَمَتِهَا فِي بَلَدِ الْعَصَبِ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ وَقِيَمَتُهُ فِي الْبَلَدَيْنِ وَاحِدَةً ، أَوْ هِيَ أَقْلُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي لَقِيَتْهُ فِيهِ ، فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِمِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْغَاصِبِ فِيهِ . وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ ، فَلَيْسَ لَهُ الْمِثْلُ ؛ لِأَنَّا لَا نُكَلِّفُهُ الثَّقْلَ إِلَى غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي غَصَبَ فِيهِ ، وَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِقِيَمَتِهِ فِي بَلَدِ الْعَصَبِ . وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، مَتَى قَدَّرَ عَلَى الْمَغْضُوبِ أَوْ الْمِثْلَ فِي بَلَدِ الْعَصَبِ ، رَدَّهُ وَأَخَذَ الْقِيَمَةَ ، كَمَا لَوْ غَصَبَ عَبْدًا فَأَتَقَى .

**فصل :** إِذَا تَلَفَ الْمَغْضُوبُ وَهُوَ مِمَّا لَهُ مِثْلٌ ؛ كَالْأَثْمَانِ ، وَالْحُبُوبِ ، وَالْأَذْهَانِ ، فَإِنَّهُ يُضْمَنُ بِمِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَائِلُهُ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ وَالْمُشَاهَدَةُ

والمعنى ، والقيمة تماثله من طريق الظن والاجتهاد ، فكان المثل أولى ، كالنص مع القياس . فإن تغيرت صفته ؛ كرتب صار تمرا ، أو سمسيم صار شيرجا ، ضمنه المالك بمثل أيهما أحب ؛ لأنه قد ثبت ملكه على كل<sup>(١)</sup> واحد من المثلين ، فزجع بما شاء منهما . وإن وجب المثل و<sup>(٢)</sup> أعوز ، وجبت قيمته يوم عوزه ؛ لأنه يسقط بذلك المثل ، وتجب القيمة ، فأشبهت تلف المتقومات . وقال القاضى : تجب قيمته يوم قبض البدل ؛ لأن التلف لم يتقل الوجوب إلى القيمة ، بدليل ما لو وجد المثل بعد ذلك ، وجب رده . وإن قدر على المثل بأكثر من قيمته ، لزمه شراؤه ؛ لأنه قدر على أداء الواجب ، فلزمه ، كما لو قدر على رد المغصوب بغرامة .

فصل : فإن كان مما لا مثل له ، وجبت قيمته ؛ لقول رسول الله ﷺ : « من أعتق شركا له فى عبدي ، فكان له ما يتلغ ثمن العبد ، قوم وأعطى شركاؤه حصصهم » . متفق عليه<sup>(٣)</sup> . فأوجب

(١) سقط من : م .

(٢) فى م : « أو » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة العدل ، وباب الشركة فى الرقيق ، من كتاب الشركة ، وفى : باب إذا أعتق عبدا بين اثنين ، وباب إذا أعتق نصيبا فى عبد ... من كتاب العتق . صحيح البخارى ١٨٢/٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ . ومسلم ، فى : أول كتاب العتق ، وفى باب من أعتق شركا له فى عبد ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١١٣٩/٢ ، ١١٤٠ ، ١٢٨٦/٣ ، ١٢٨٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى من أعتق نصيبا له من مملوك ، وباب من ذكر السعاية . هذا الحديث ، وباب فى من روى أنه لا يستسعى ، من كتاب العتاق . سنن أبي داود ٢/٣٤٨ - ٣٥٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما =



القيمة ، و<sup>(١)</sup> لأنَّ إيجاب مثله من جهة الخلقة لا يُمكن ؛ لاختلاف الجنس الواحد<sup>(٢)</sup> في القيمة<sup>(٣)</sup> ، فكانت القيمة أقرب إلى إبقاء حقه . فإن اختلفت قيمته من حين الغضب إلى حين التلّف ، نظرت ؛ فإن كان ذلك لمعنى فيه ، وجبت قيمته أكثر ما كانت ؛ لأنَّ معانيه مضمونة مع ردّ العين ، فكذا مع تلّفها ، وإن كان لاختلاف الأسعار ، فالواجب قيمته يوم تَلَف ؛ لأنها حينئذٍ ثبتت في ذمته ، وما زاد على ذلك لا يُضمّن مع الردّ ، فكذلك مع التلّف ، كالزيادة على القيمة . ونجّب القيمة من نقد البلد الذى تَلَف فيه ؛ لأنه موضع الضمان .

فإن كان المضمون سبيكة ، أو نقرة<sup>(٤)</sup> ، أو مصوغا ، ونقد البلد من غير جنسه ، أو قيمته كوزنه ، وجبت ؛ لأنَّ تضمينه بها لا يؤدى إلى الربا ، فأشبهه غير الأثمان . وإن كان نقد البلد من جنسه ، وقيمته مخالفة لوزنه ، قوّم بغير جنسه ؛ كيلا يؤدى إلى الربا . وإن كانت الصناعة مُحَرَّمَةً ، فلا عبّرة بها ؛ لأنها [ ٢٢٠ ] لا قيمة لها شروعا . وذكر القاضى أنَّ ما زادت قيمته لصناعة مباحة ، جاز أن يُضمّن بأكثر من وزنه ؛ لأنَّ الزيادة فى

= نصيبه ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٩٢ / ٦ ، ٩٣ . والنسائي ، فى : باب الشركة بغير مال ، وباب الشركة فى الرقيق ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٨٠ / ٧ ، ٢٨١ . وابن ماجه ، فى : باب من أعتق شركا له فى عبد ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٨٤٤ / ٢ . والإمام مالك ، فى : باب من أعتق شركا له فى مملوك ، من كتاب العتق والولاء . الموطأ ٧٧٢ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥٦ / ١ ، ٢ / ٢ ، ١٥ ، ٥٣ ، ٧٧ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٤٢ ، ١٥٦ .

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) فى س ٢ : « نقودا » . والنقرة : القطعة المذابة من الذهب والفضة .

مُقَابِلَةِ الصَّنْعَةِ ، فلا يُؤَدَّى إِلَى الرِّبَا .

فصل : وإذا كَانَتْ لِلْمَغْضُوبِ مَنَفَعَةٌ<sup>(١)</sup> تُشْتَبَّاحُ بِالْإِجَارَةِ ، فَأَقَامَ فِي يَدِهِ مُدَّةً لِمِثْلِهَا أُجْرَةٌ ، فَعَلِيهِ الْأُجْرَةُ . وَعَنهُ ، أَنَّ مَنَافِعَ الْغَضَبِ لَا تُضْمَنُ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ بَدْلَهَا بِعَقْدِ الْمَعَايِنَةِ ، فَتُضْمَنُ بِالْغَضَبِ ، كَالْعَيْنِ . وَسَوَاءٌ رَدَّ الْعَيْنَ أَوْ بَدَّلَهَا ؛ لِأَنَّ مَا وَجِبَ مَعَ رَدِّهَا ، وَجِبَ مَعَ بَدْلِهَا ، كَأَرْشِ النَّفْسِ . فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ ، لَمْ تَلْزَمْهُ أُجْرَتُهَا بَعْدَ التَّلَفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ لَهَا أُجْرَةً . وَلَوْ غَضِبَ دَارًا فَهَدَمَهَا ، أَوْ عَرِضَةً فَبَنَاهَا ، أَوْ دَارًا فَهَدَمَهَا ، ثُمَّ بَنَاهَا وَسَكَنَهَا ، فَعَلِيهِ أُجْرَةُ عِوَضِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا هَدَمَ الْبِنَاءَ لَمْ يَتَّقَ لَهُ أُجْرَةً لِتَلَفِهِ ، وَلَمَّا بَنَى الْعَرِضَةَ كَانَ الْبِنَاءُ لَهُ ، فَلَمْ يَضْمَنْ أُجْرَةَ مِلْكِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَيَّنَّ بِتُرَابِهَا ، أَوْ آلَةٍ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ ، فَتَكُونَ مِلْكَهُ ؛ لِأَنَّهَا أَعْيَانُ مَالِهِ ، وَلَيْسَ لِلْغَايِبِ فِيهِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا أَثَرُ الْفِعْلِ ، فَتَكُونُ أُجْرَتُهَا عَلَيْهِ .

وَكُلُّ مَا لَا تُشْتَبَّاحُ مَنَافِعُهُ بِالْإِجَارَةِ<sup>(٣)</sup> ، أَوْ تَنْدُرُ إِجَارَتُهُ ؛ كَالْغَنَمِ ، وَالشَّجَرِ ، وَالطَّيْرِ ، فَلَا أُجْرَةَ لَهُ . وَلَوْ أَطْرَقَ فَحَلًا ، أَوْ غَضِبَ كَلْبًا ، لَمْ تَلْزَمْهُ أُجْرَةٌ لَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اخْتِذُ الْعِوَضِ عَنْ مَنَافِعِهِ بِالْعَقْدِ ، فَلَا يَجُوزُ بغيره .

فصل : وإن غَضِبَ ثَوْبًا فَلَيْسَ بِهِ وَأَبْلَاهُ ، فَعَلِيهِ أُجْرَتُهُ وَأَرْشُ نَقْصِهِ ؛ لِأَنَّ

(١) بعده في م : « مباحة » .

(٢) في الأصل : « منه » .

(٣) في م : « كالإجارة » .

كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُضْمَنُ مُتَّفَرِّدًا، فَيُضْمَنُ مَعَ غَيْرِهِ . وَيَخْتَمِلُ أَنْ<sup>(١)</sup> يَضْمَنَ أَكْثَرُ الْأُمُورَيْنِ مِنَ الْأُجْرَةِ وَأَرْضِ النَّقْصِ ؛ لِأَنَّ مَا نَقَصَ حَصَلَ بِالْإِنْتِفَاعِ الَّذِي أَخَذَ الْمَالِكُ أُجْرَتَهُ، وَلِذَلِكَ لَا يَضْمَنُ الْمُسْتَأْجِرُ أَرْضَ هَذَا النَّقْصِ . وَإِنْ كَانَ الثُّوبُ مِمَّا لَا أُجْرَةَ لَهُ، كَغَيْرِ الْخَيْطِ، فَعَلَيْهِ أَرْضُ نَقْصِهِ حَسْبُ . وَإِنْ كَانَ الْمَغْضُوبُ عَبْدًا فَكَسَبَ، فَفِي أُجْرَةِ مُدَّةِ كَسْبِهِ وَجْهَانِ كَذَلِكَ . وَإِنْ أَبَقَ الْعَبْدُ فَعَرِمَ قِيَمَتَهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ فَرَدَّهُ، فَفِي أُجْرَتِهِ مِنْ حِينَ دَفَعَ قِيَمَتَهُ إِلَى رَدِّهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَغْضُوبَ مِنْهُ مَلِكٌ بَدَلَ الْعَيْنِ، فَلَا يَسْتَحِقُّ أُجْرَتَهَا . وَالثَّانِي، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَ مَالِهِ تَلَفَتْ بِسَبَبِ كَانٍ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهَا<sup>(٢)</sup>، كَمَا لَوْ لَمْ يَدْفَعِ الْقِيَمَةَ . وَإِنْ غَضِبَ أَرْضًا فَزَرَعَهَا، فَأَخَذَ الْمَالِكُ زَرْعَهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَى الْغَاصِبِ أُجْرَةٌ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَ مِلْكِهِ عَادَتْ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ بِقِيَمَتِهِ، فَتَكُونُ لَهُ الْأُجْرَةُ إِلَى وَقْتِ أَخْذِهِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ زَادَتْ بِذَلِكَ لِلْغَاصِبِ، فَكَانَ نَفْعُهَا عَائِدًا إِلَيْهِ .

**فصل :** إِذَا غَضِبَ عَيْنًا فَبَاعَهَا لِعَالَمٍ بِالْغَضَبِ، فَتَلَفَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ أُيْهِمَا شَاءَ قِيَمَتَهَا وَأُجْرَتَهَا مُدَّةَ مُقَامِهَا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، يُضْمَنُ الْغَاصِبُ لِعَضْبِهِ، وَالْمُشْتَرِي لِقَبْضِهِ مِلْكَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . فَإِنْ ضَمَّنَ الْغَاصِبُ، رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِنْ ضَمَّنَ الْمُشْتَرِي، لَمْ يَزِجْ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ تَلَفَ الْمَغْضُوبُ فِي يَدِهِ، فَاسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَيْهِ، كَالْغَاصِبِ إِذَا تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ . [ ٢٢٠ ط ] فَأَمَّا أُجْرَتُهَا أَوْ نَقْصُهَا قَبْلَ بَيْعِهَا، فَعَلَى

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : « ضمانها » .

الغاصِبِ وَحْدَهُ ، لَا<sup>(١)</sup> شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرَى مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا ، لَزِمَهُ الْحَدُّ وَالْمَهْرُ ، وَرَدُّهَا مَعَ وَلَدِهَا ، وَأُجْرَتُهَا ، وَأَرْشُ نَقْصِهَا ، وَوَلَدُهَا رَقِيقٌ ؛ لِأَنَّ وَطْأَهُ زِنَى ، فَأَشْبَهَ الْغَاصِبَ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرَى بِالْغَصَبِ ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ، وَوَلَدُهُ حُرٌّ ، وَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ بِمِثْلِهِ يَوْمَ وَضْعِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَغْرُورٌ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ . وَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ أُيْهُمَا شَاءَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَإِنْ ضَمَّنَ الْغَاصِبُ ، رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرَى بِقِيَمَةِ الْعَيْنِ وَنَقْصِهَا ، وَأَرْشُ بَكَارَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ مَعَ الْبَائِعِ عَلَى أَنْ يَكُونَ ضَامِنًا لَذَلِكَ بِالْتَّمَنِ ، فَلَمْ يَغْرَهُ فِيهِ ، وَلَا يَزُوجُ عَلَيْهِ بَيْدَلِ الْوَلَدِ إِذَا وَلَدَتْ مِنْهُ ، وَنَقْصِ الْوِلَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ مَعَهُ عَلَى أَنْ لَا يَضْمَنَهُ فَعَرَّهَ بِذَلِكَ .

فَأَمَّا مَا حَصَلَتْ لَهُ بِهِ مَنَفَعَةٌ وَلَمْ يَلْتَزِمِ ضَمَانَهُ ، كَالْأُجْرَةِ وَالْمَهْرِ ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَزُوجُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَى دَخَلَ مَعَهُ فِي الْعَقْدِ عَلَى أَنْ يُثْلِفَهُ بَغَيْرِ عَوَضٍ ، فَقَدْ غَرَّهُ ، فَاسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَى الْغَاصِبِ ، كِعَوَضِ الْوَلَدِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَزُوجُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَى اسْتَوْفَى بَدَلَ ذَلِكَ ، فَتَقَرَّرَ ضَمَانُهُ عَلَيْهِ . وَإِنْ ضَمَّنَ الْمُشْتَرَى ، رَجَعَ عَلَى الْغَاصِبِ بِمَا لَا يَزُوجُ بِهِ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ ضَمَانُهُ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَمْ يَزُوجُ بِمَا يَزُوجُ بِهِ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي رُجُوعِهِ عَلَيْهِ بِمَا يَزُوجُ بِهِ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ .

فصل : وَإِنْ وَهَبَ الْمُغْضُوبَ لِعَالِمٍ بِالْغَصَبِ ، أَوْ أَطْعَمَهُ إِيَّاهُ ، اسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَى الْمُتَهَبِ ، وَلَمْ يَزُوجُ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُشْتَرَى . وَإِنْ

(١) فِي م : « وَلَا » .

لم يَعْلَمْ، رَجَعَ بِمَا غَرِمَ عَلَى الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهَ لِدُخُولِهِ <sup>(١)</sup> مَعَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ. وَعَنْهُ فِيمَا إِذَا أَكَلَهُ أَوْ أَثْلَفَهُ، أَنَّهُ لَا يَزْجِعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ غَرِمَ مَا أَثْلَفَ. فَعَلَى هَذَا، إِنْ غَرَّمَ الْغَاصِبُ، رَجَعَ عَلَى الْآكِلِ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفَهُ، فَاسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَيْهِ. وَإِنْ أَجَرَ الْغَاصِبُ الْعَيْنَ، ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا الْمَالِكُ، رَجَعَ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا بِأُجْرَتِهَا، وَيَسْتَقَرُّ الضَّمَانُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، عِلِمٌ أَوْ جَهْلٌ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الْعَقْدِ عَلَى أَنْ يَضْمَنَ الْمُنْفَعَةَ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْمُسَمَّى فِي الْإِجَارَةِ. وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فَغَرِمَهَا، رَجَعَ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ مَعَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ. وَإِنْ وَكَّلَ رَجُلًا فِي يَبِيعِهَا، أَوْ أَوْدَعَهَا، فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ مَنْ <sup>(٢)</sup> شَاءَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَإِنْ ضَمَّنَهُمَا <sup>(٣)</sup>، رَجَعَا بِمَا غَرِمَا عَلَى الْغَاصِبِ، إِلَّا أَنْ يَغْلَمَا بِالْغَضَبِ فَيَسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا. وَإِنْ أَعَارَهَا، اسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ، عِلِمٌ أَوْ جَهْلٌ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ <sup>(٤)</sup> عَلَى أَنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ. وَإِنْ غَرَّمَهُ الْأُجْرَةَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ، مَضَى تَوْجِيهُهُمَا فِي الْمُسْتَرَى.

**فصل:** وَإِنْ أَطْعَمَ الْمَغْضُوبَ لِمَالِكِهِ فَأَكَلَهُ عَالِمًا بِهِ، بَرِيَ الْغَاصِبُ؛ [٢٢١و] لِأَنَّهُ أَثْلَفَ مَالَهُ بِرِضَاهُ، عَالِمًا بِهِ. وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ، فَالْمُتَضَوِّصُ أَنَّهُ يَزْجِعُ. قِيلَ لِأَحْمَدَ فِي رَجُلٍ لَهُ قَبْلَ رَجُلٍ تَبِعَهُ، فَأَوْصَلَهَا إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ

(١) فِي م: «بِدُخُولِهِ».

(٢) فِي م: «مَا».

(٣) فِي م: «ضَمَّنَهَا».

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «مَعَهُ».

صَدَقَ (١) أَوْ هَدَيْتَ (٢)، وَلَمْ يَعْلَمْ، فَقَالَ: كَيْفَ هَذَا؟ هَذَا يَرَى أَنَّهُ هَدَيْتَ، يَقُولُ (٣): هَذَا لَكَ عِنْدِي. وَهَذَا (٤) لَأَنَّهُ بِالْغَضَبِ أزالَ سُلْطَانَهُ، وَبِالتَّقْدِيمِ إِلَيْهِ لَمْ يَعُدْ ذَلِكَ السُّلْطَانُ، فَإِنَّهُ إِباحَةٌ لَا يَمْلِكُ بِهَا التَّصَرُّفَ فِي غَيْرِ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ. وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَبْرَأَ؛ لَأَنَّهُ رَدَّ إِلَيْهِ مَالَهُ، فَبَرِئَ، كَمَا لَوْ وَهَبَهُ إِيَّاهُ، وَيُحْمَلُ كَلَامُ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّهُ أَوْصَلَ إِلَيْهِ بَدَلَهُ.

فَأَمَّا إِنْ وَهَبَهُ إِيَّاهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَبْرَأُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ سَلَّمَهُ تَسْلِيمًا صَحِيحًا، وَرَجَعَ إِلَيْهِ سُلْطَانُهُ (٥)، وَزَالَتْ يَدُ الْغَاصِبِ بِالْكُلِّيَّةِ. وَكَذَلِكَ إِنْ بَاعَهُ إِيَّاهُ، وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ.

فَأَمَّا إِنْ أَوْدَعَهُ إِيَّاهُ، أَوْ أَعَارَهُ، أَوْ أَجَرَهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مَالُهُ، بَرِئَ الْغَاصِبُ؛ لَأَنَّهُ عَادَ إِلَى يَدِهِ وَسُلْطَانِهِ. وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ، لَمْ يَبْرَأْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ سُلْطَانُهُ، وَإِنَّمَا قَبَضَهُ عَلَى الْأَمَانَةِ. (٦) وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَبْرَأُ؛ لَأَنَّهُ عَادَ إِلَى يَدِهِ (٧).

فصل: وَأَمُّ الْوَلَدِ تُضْمَنُ بِالْغَضَبِ؛ لِأَنَّهَا تُضْمَنُ فِي الْإِثْلَافِ بِالْقِيَمَةِ، فَتُضْمَنُ بِالْغَضَبِ، كَالْقِرْنِ.

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) في م: «يقولون».

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) بعده في م: «به».

(٥ - ٥) سقط من: ف، ب.

(٦) سقط من: س ٢.

ولا يُضْمَنُ الحُرُّ بِالْغَضَبِ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ ، فلم يُضْمَنُ بِالْيَدِ . وإن حَبَسَ حُرًّا فَمَاتَ ، لم يُضْمَنَ ؛ لذلك ، إِلَّا أن يَكُونَ صَغِيرًا ، ففيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لا يُضْمَنُ ؛ لَأَنَّهُ حُرٌّ ، أَشْبَهَ الْكَبِيرَ . والثَّانِي ، يُضْمَنُ ؛ «لَأَنَّهُ لَا» تَصَرُّفَ لَهُ فِي نَفْسِهِ ، أَشْبَهَ الْمَالَ . فإن قلنا : لا يُضْمَنُ . فكان عَلَيْهِ حَلْيٌ ، فهل يُضْمَنُ الْحَلْيُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لا يُضْمَنُ ؛ لَأَنَّهُ تَحْتَ يَدِهِ ، أَشْبَهَ ثِيَابَ الْكَبِيرِ . والثَّانِي ، يُضْمَنُ ؛ لَأَنَّهُ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لو كَانَ مُتَفَرِّدًا . وَإِنْ اسْتَعْمَلَ الْكَبِيرَ مُدَّةً كَرَّهَا ، فعَلَيْهِ أَجْرَتُهُ ؛ لَأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَيْهِ مَا يَتَقَوَّمُ ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، كِاثِلًا فِي مَالِهِ . وَإِنْ حَبَسَهُ مُدَّةً لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ ، ففيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَلَزَمَهُ الْأَجْرَةُ ؛ لِأَنَّهَا مَنَفَعَةٌ تُضْمَنُ بِالْإِجَارَةِ ، فَضُمِنَتْ بِالْغَضَبِ ، كَنَفْعِ الْمَالِ . والثَّانِي ، لا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهَا تَلَفَتْ تَحْتَ يَدِهِ ، فلم تُضْمَنَ ، كَأَطْرَافِهِ .

**فصل :** وَإِنْ غَضِبَ كَلْبًا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ ، لَزِمَهُ رَدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ نَفْعًا مُبَاحًا . وَإِنْ غَضِبَ خَمْرَ ذِمِّيٍّ ، لَزِمَ رَدُّهَا إِلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى اقْتِنَائِهَا وَشُرْبِهَا ، وَإِنْ غَضِبَهَا مِنْ مُسْلِمٍ ، وَجَبَتْ إِرَاقَتُهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِرَاقَةِ خَمْرِ الْأَيْتَامِ<sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَتْلَفَهَا لِمُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ ذِمِّيٍّ ، لم يُضْمَنَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنْ اللَّهُ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهَا يَحْرُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا ، فلم تُضْمَنَ ، كَالْمَيْتَةِ . وَإِنْ غَضِبَهُ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «لَا» ، وَفِي م : «لَأَنَّهُ» .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ١٨٨/١ ، ١٨٩ .

(٣) فِي م : «الْمُسْلِم» .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٦ .

منهما فَتَخَلَّلَ فِي يَدِهِ ، لَزِمَهُ رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ خَلًّا عَلَى حُكْمِ  
 مِلْكِهِ ، فَإِنْ تَلَفَ ، ضَمِنَتْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ تَلَفَ <sup>(١)</sup> فِي يَدِ الْغَاصِبِ ، [٢٢١ ظ] فَإِنْ  
 أَرَاكَ صَاحِبُهُ فَجَمَعَهُ إِنْسَانٌ ، فَتَخَلَّلَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ رَدُّهُ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ أَزَالَ  
 مِلْكَهُ عَنْهُ بِتَبْدِيدِهِ .

**فصل :** وَإِنْ غَضَبَ جِلْدَ مَيْتَةٍ ، فَفِي وُجُوبِ رَدِّهِ وَجْهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى  
 طَهَارَتِهِ بِالذَّبَاغِ ، إِنْ قُلْنَا : يَطْهَرُ . وَجِبَ رَدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَى  
 تَطْهِيرِهِ ، أَشْبَهَ الثَّوبَ النَّجَسَ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَطْهَرُ . لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ .  
 وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ إِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْيَابِسَاتِ ، كَكُلِّ  
 الصَّيْدِ . وَإِنْ أَتْلَفَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيمَةَ لَهُ .

**فصل :** وَإِنْ كَسَرَ صَلِيبًا أَوْ مِزْمَارًا ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ يَتْعُهُ ،  
 فَأَشْبَهَ الْمَيْتَةَ . وَإِنْ كَسَرَ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِأَنَّ اتِّخَاذَهَا  
 مُحَرَّمٌ . وَإِنْ كَسَرَ آتِنَةَ الْخَمْرِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَضْمَنْهَا ؛ لِأَنَّهَا  
 مَالٌ غَيْرُ مُحَرَّمٍ ، وَلِأَنَّهَا تُضْمَنُ إِذَا خَلَّتْ <sup>(٢)</sup> ، فَتُضْمَنُ إِذَا كَانَ فِيهَا خَمْرٌ ،  
 كَالدَّارِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تُضْمَنُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِتَشْقِيقِ  
 زِقَاقِ الْخَمْرِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « كان فيها خل » .

(٣) المسند ١٣٣/٢ .



**فصل :** وَمَنْ أَتْلَفَ مَالًا مُخْتَرَمًا <sup>(١)</sup> لغيره ، ضَمِنَهُ ؛ لَأَنَّهُ فَوْتَهُ ، فَضَمِنَهُ ، كما لو غَصَبَهُ فَتَلَفَ عِنْدَهُ . وَإِنْ فَتَحَ قَفَصَ طَائِرٍ فَطَارَ ، أَوْ حَلَّ دَابَّةً فَشَرَدَتْ ، أَوْ قَيْدَ عَبْدٍ فَذَهَبَ ، أَوْ رِبَاطَ سَفِينَةٍ فَغَرِقَتْ ، ضَمِنَ ذَلِكَ كُلَّهُ <sup>(٢)</sup> ؛ لَأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِ <sup>(٣)</sup> فِعْلِهِ ، فَضَمِنَهُ <sup>(٤)</sup> ، كما لو نَفَرَ الطَّائِرُ أَوْ الدَّابَّةُ . وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَذْهَبْ حَتَّى جَاءَ آخَرُ فَتَفَرَّهُمَا ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُتَفَرِّ ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ أَخْصَصَ ، فَاخْتَصَّ الْحُكْمُ <sup>(٥)</sup> بِهِ ، كَالدَّافِعِ مَعَ الْحَافِرِ . وَإِنْ وَقَفَ طَائِرٌ عَلَى جِدَارٍ ، فَتَفَرَّهُ إِنْسَانٌ فَطَارَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّ تَنْفِيْرَهُ لَمْ يَكُنْ سَبَبَ فَوَاتِهِ ؛ لَأَنَّهُ كَانَ فَائِتًا قَبْلَهُ . وَإِنْ طَارَ فِي هَوَاءِ دَارِهِ فَرَمَاهُ فَفَقَّتْهُ ، ضَمِنَهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَنَعَ الطَّائِرِ الْهَوَاءَ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ قَتَلَهُ فِي غَيْرِ دَارِهِ .

**فصل :** وَإِنْ حَلَّ زِقًا فَاَنْدَفَقَ ، أَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَلَّ أَسْفَلَهُ فَسَقَطَ ، أَوْ سَقَطَ بَرِيحٍ أَوْ زَلْزَلَةٍ ، أَوْ كَانَ جَامِدًا فَذَابَ بِالشَّمْسِ فَاَنْدَفَقَ ، ضَمِنَهُ ؛ لَأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِهِ ، فَضَمِنَهُ ، كما لو دَفَعَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَضْمَنُهُ إِذَا سَقَطَ بَرِيحٍ أَوْ زَلْزَلَةٍ ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ غَيْرُ مُلْجِيٍّ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كما لو دَفَعَهُ إِنْسَانٌ آخَرُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَتَحَلَّلْ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَلَفِهِ مُبَاشَرَةً يُمَكِّنُ إِحَالَةَ الضَّمَانِ عَلَيْهَا ، فَيَجِبُ أَنْ يَضْمَنْهُ ، كما لو جَرَحَ إِنْسَانًا فَأَصَابَهُ الْحَرُّ فَمَاتَ بِهِ . فَأَمَّا إِنْ بَقِيَ وَاقِفًا ، فَجَاءَ إِنْسَانٌ فَدَفَعَهُ ، ضَمِنَهُ الثَّانِي ؛ لَأَنَّهُ مُبَاشِرٌ ، وَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ قَلِيلًا قَلِيلًا ، فَجَاءَ إِنْسَانٌ فَتَكَّسَهُ فَاَنْدَفَقَ ، ضَمِنَ الثَّانِي مَا خَرَجَ بَعْدَ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « لغير سبب » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « ضَمِنَهُ » .

(٤) فِي م : « الضمان » .

التَّشْكِيْسِ ؛ لَأَنَّهُ مُبَاشِرٌ لَهُ ، فَهُوَ كَالذَّابِحِ بَعْدَ الْجَارِحِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَشْتَرِكَا  
فِيْمَا بَعْدَ التَّشْكِيْسِ .

وإن فَتَحَ زِقًا فِيهِ جَامِدٌ ، "فَجَاءَ آخَرُ" فَقَرَّبَ إِلَيْهِ نَارًا فَأَذَابَهُ ، فَاِنْدَفَقَ ،  
ضَمِنَهُ الثَّانِي ؛ لَأَنَّهُ بَاشَرَ الْإِثْلَافَ ، وَإِنْ أَذَابَهُ الْأَوَّلُ ، ثُمَّ فَتَحَهُ الثَّانِي ،  
فَالضَّمَانُ عَلَى الثَّانِي ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ بِفِعْلِهِ .

فصل : وإن أَجْجَ فِي سَطْحِهِ نَارًا ، فَتَعَدَّتْ ، فَأَحْرَقَتْ شَيْئًا لَجَارِهِ ،  
وَكَانَ مَا فَعَلَهُ يَسِيرًا ، جَرَتْ [٢٢٢و] الْعَادَةُ بِهِ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ ،  
وإن أَسْرَفَ فِيهِ لِكَثْرَتِهِ ، أَوْ لَكَوْنِهِ فِي رِيحٍ عَاصِفٍ ، ضَمِنَ . وَكَذَلِكَ إِنْ  
سَقَى أَرْضَهُ فَتَعَدَّى إِلَى حَائِطِ آخَرٍ<sup>(٢)</sup> .

فصل : وإن أَطَارَتِ الرِّيحُ إِلَى دَارِهِ ثَوْبًا ، لَزِمَهُ حِفْظُهُ ؛ لَأَنَّهُ أَمَانَةٌ  
حَصَلَتْ فِي يَدِهِ ، فَلَزِمَهُ حِفْظُهَا ، كَاللُّقْطَةِ . فَإِنْ عَرَفَ صَاحِبَهُ ، لَزِمَهُ  
إِعْلَامُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، ضَمِنَهُ ، كَاللُّقْطَةِ إِذَا تَرَكَ تَغْرِيفَهَا . وَإِنْ دَخَلَ طَائِرٌ  
دَارَهُ ، لَمْ يَلْزِمَهُ حِفْظُهُ ، وَلَا إِعْلَامُ صَاحِبِهِ ؛ لَأَنَّهُ مَحْفُوظٌ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ أَغْلَقَ  
عَلَيْهِ بَابًا لِيُمْسِكَه ، ضَمِنَهُ ؛ لَأَنَّهُ أَمْسَكَه لِنَفْسِهِ ، فَضَمِنَهُ ، كَالْغَاصِبِ ، وَإِنْ  
لَمْ يَتَوَذَّكَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لَأَنَّهُ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي دَارِهِ ، فَلَمْ يَضْمَنْ مَا  
فِيهَا .

فصل : إِذَا اخْتَلَفَ الْمَالِكُ وَالْغَاصِبُ فِي تَلَفِ الْمَعْصُوبِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ

(١ - ١) فِي ب : « وَجَاءَ إِنْسَانٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « الْغَيْرِ » .

الغاصِبِ مع يَمِينِهِ ؛ لَأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ إِقَامَةَ الْبَيْتَةِ عَلَى التَّلَافِ ، وَيَلْزِمُهُ الْبَدَلُ ؛ لَأَنَّهُ يَتَمَيَّنُهُ تَعَذَّرَ<sup>(١)</sup> الرَّجُوعُ إِلَى الْعَيْنِ ، فَوَجِبَ بِدَلُّهَا ، كَمَا لَوْ أَبَقَ الْعَبْدُ الْمَغْصُوبُ .

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْمَغْصُوبِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنَ الزِّيَادَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا ، فَأُشْبِهَ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ ذَيْنَ ، فَأَقَرَّ بِنَعْيِهِ وَجَحَدَ بآخِيهِ . وَإِنْ قَالَ الْمَالِكُ : كَانَ كَاتِبًا قِيَمَتُهُ أَلْفٌ . وَقَالَ الْغَاصِبُ : كَانَ أُمِّيًّا قِيَمَتُهُ مِائَةٌ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ قَالَ الْغَاصِبُ : كَانَ سَارِقًا فَقِيَمَتُهُ مِائَةٌ . وَقَالَ الْمَالِكُ : لَمْ يَكُنْ سَارِقًا فَقِيَمَتُهُ أَلْفٌ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ السَّرِقَةِ . وَإِنْ غَضَبَهُ طَعَامًا ، وَقَالَ : كَانَ عَتِيقًا ،<sup>(٢)</sup> «فَلَا يَلْزُمُنِي حَدِيثٌ» . فَأَنْكَرَهُ الْمَالِكُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَيَأْخُذُ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ الْعَتِيقُ ؛ لَأَنَّهُ دُونَ حَقِّهِ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الثِّيَابِ الَّتِي عَلَى الْعَبْدِ الْمَغْصُوبِ ، هَلْ هِيَ لِلْغَاصِبِ أَوْ لِلْمَالِكِ ؟ فَهِيَ لِلْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ<sup>(٣)</sup> وَالْعَبْدُ فِي يَدِهِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهَا . وَإِنْ غَضَبَهُ خَمْرًا ، فَقَالَ الْمَالِكُ : اسْتَحَالَتْ خَلًّا . فَأَنْكَرَهُ الْغَاصِبُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْاسْتِحَالَةِ .

**فصل :** إِذَا اشْتَرَى رَجُلٌ عَبْدًا ، فَادَّعَى رَجُلٌ أَنَّ الْبَائِعَ غَضَبَهُ إِثَّاهُ ، فَأَنْكَرَهُ الْمُشْتَرِي وَصَدَّقَهُ الْبَائِعُ ، حَلَفَ الْمُشْتَرِي ، وَالْعَبْدُ لَهُ ، وَعَلَى الْبَائِعِ

(١) بعده في س ٢ : «إقامة البيعة» .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : م .

قِيمَتُهُ ، وَلَا يَمْلِكُ مُطَالَبَةَ الْمُشْتَرَى بِالثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ ، <sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ يَغْرَمَ قِيمَتَهُ ، فَيَمْلِكُ <sup>(٢)</sup> مُطَالَبَتَهُ بِأَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ ثَمَنِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي الْقِيَمَةَ ، وَالْمُشْتَرَى يُقَرِّرُ بِالثَّمَنِ ، فَيَكُونُ لَهُ أَقْلُهُمَا ، وَلِلْمَالِكِ مُطَالَبَةُ الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرُ بِالثَّمَنِ لِلْبَائِعِ ، وَالْبَائِعُ يُقَرِّرُ بِهِ لِمَالِكِهِ . فَإِنْ قُلْنَا بِصِحَّةِ تَصَرُّفِ الْغَاصِبِ ، فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَصِحُّ . فَلَهُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُشْتَرَى ، فَأَنْكَرَهُ الْبَائِعُ ، حَلَفَ الْبَائِعُ وَبَرِيءٌ ، وَيَأْخُذُ الْمُدَّعِي عَبْدَهُ ؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ رَجُلٍ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » <sup>(٣)</sup> . [ ٢٢٢ ط ] وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرَى أَعْتَقَ الْعَبْدَ ، فَصَدَّقَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرَى الْغَاصِبَ ، غَرَّمَ أَيُّهُمَا شَاءَ قِيمَتَهُ ، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفَ الْعَبْدَ بَعْتَقِهِ . وَإِنْ وَاَفَقَهُمَا الْعَبْدُ عَلَى التَّضْديقِ ، فَكَذَلِكَ ، وَلَمْ يَتَطَّلِ الْعِتْقُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمْ فِي إِبْطَالِهِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ يَتَطَّلُ الْعِتْقُ إِذَا صَدَّقُوهُ كُلَّهُمْ ، وَيَعُودُ الْعَبْدُ رَقِيقًا لِلْمُدَّعِي ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ <sup>(٤)</sup> بِالرَّقِّ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَتَطَّلُ بِهِ حَقُّ أَحَدٍ ، فَقَبِلَ ، كإِقْرَارِ مَجْهُولِ الْحَالِ .

(١ - ١) فِي م : « وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْلِكَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَجِدُ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٥٩ / ٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَبِيعُ السَّلْعَةَ فَيَسْتَحِقُّهَا مُسْتَحَقٌّ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُجْتَبَى ٢٧٦ / ٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠ / ٥ .

(٣) فِي م : « إِقْرَارَ » .

## كِتَابُ الشُّفْعَةِ

وهي استحقاق انتزاع الإنسان<sup>(١)</sup> حصّة شريكه من مُشْتَرِيهَا بِمِثْلِ ثَمَنِهَا .

وهي ثابتة بالسُّنَّة والإجماع ؛ أمّا السُّنَّة ، فما رَوَى جَابِرٌ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكٍ لَمْ يُقَسِّمْ ؛ رَبْعَةً<sup>(٢)</sup> ، أَوْ حَائِطٍ ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ شَرِيكَه ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ، فَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ فِي الْجُمْلَةِ .

وَلَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشُرُوطِ سَبْعَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ أَرْضًا ؛ لِلْخَيْرِ ، وَلِأَنَّ الضَّرَرَ فِي الْعَقَارِ يَتَأَبَّدُ مِنْ جِهَةِ الشَّرِيكِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . فَأَمَّا غَيْرُ الْأَرْضِ ، فَتَوَعَّان ؛ أَحَدُهُمَا ، الْبِنَاءُ وَالْغِرَاسُ ، فَإِذَا يَبِيعُ مَعَ الْأَرْضِ ، ثَبَّتَتْ

(١) بعده في الأصل : « من » .

(٢) الرُبْعَةُ : الدَّارُ وَالْمَسْكَنُ وَمَطْلَقُ الْأَرْضِ .

(٣) فِي : بَابِ الشُّفْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٢٩ / ٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الشُّفْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٥٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الشَّرِكَةِ فِي الرِّبَاعِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُجْتَبَى ٧ / ٢٨١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الشُّفْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣١٦ .

الشُّفْعَةُ فيه ؛ لَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « حَائِطٌ » <sup>(١)</sup> . وهو الْبُسْتَانُ الْحَوْطُ . ولأنَّه يُرَادُ لِلتَّائِيدِ ، فهو كَالْأَرْضِ . وَإِنْ بَيَعَ مُتَفَرِّدًا ، فلا شُفْعَةَ فيه ؛ لَأَنَّهُ يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ . وعن أَحْمَدَ أَنَّ فِيهِ شُفْعَةً ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَّمْ » <sup>(٢)</sup> . ولأنَّ فِي الْأَخْذِ بِهَا رَفْعَ ضَرَرٍ الشَّرِكَةِ ، فَأَشْبَهَ الْأَرْضَ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَتَبَاقَى ضَرَرُهُ ، فَأَشْبَهَ الْمَكِيلَ ، وَفِي سِيَاقِ الْحَبْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْأَرْضَ ؛ لقَوْلِهِ : « فَإِذَا طُرِقَتِ الطَّرُوقُ » <sup>(٣)</sup> ، فلا شُفْعَةَ » <sup>(٤)</sup> . النَّوْعُ الثَّانِي ، الزَّرْعُ ، وَالشَّمَرَةُ الظَّاهِرَةُ ، وَالْحَيَوَانُ ، وَسَائِرُ الْمَبِيعَاتِ ، فلا شُفْعَةَ فِيهِ تَبَعًا وَلَا أَضْلًا ؛ لَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا ، فلا يَدْخُلُ فِي الشُّفْعَةِ تَبَعًا . وعن أَحْمَدَ أَنَّ الشُّفْعَةَ <sup>(٥)</sup> فِي كُلِّ مَا لَا يُقَسَّمُ ؛ كَالْحَجَرِ ، وَالسَّيْفِ ، وَالْحَيَوَانِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ . وَوَجْهُ الرُّوَايَتَيْنِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

(١) مرفوعاً من لفظ النبي ﷺ عند أبي داود والإمام أحمد .

(٢) أخرجه ابن عبد البر ، في : التمهيد ٣٩/٧ . وابن حبان ، انظر : الإحسان ٥٩٠/١١ .

والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٠٣/٦ . كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

وأخرجه الإمام الشافعي ، انظر : ترتيب المسند ١٦٥/٢ . والبعثي ، في : شرح السنة ٨/

٢٤٠ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٠٥/٦ . كلهم عن جابر مرفوعاً .

وأخرجه الإمام مالك ، في : الموطأ ٧١٣/٢ . والإمام الشافعي عنه ، انظر : ترتيب المسند ٢/

١٦٥ . كلاهما عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن مرسلًا . وانظر : التلخيص

الحبير ٥٦/٣ ، السلسلة الصحيحة ٣٧٤/٣ .

(٣) في ف : « الأرض » .

(٤) انظر تخريجه في حاشية ٢ .

(٥) سقط من : الأصل .

**فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَن يَكُونَ الْمَبِيعُ مُشَاعًا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ :**  
**قَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الشُّفْعَةَ فِيمَا لَمْ يُقَسَّمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ ، وَصُرِفَتِ**  
**الطُّرُقُ ، فَلَا شُفْعَةَ .<sup>(١)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .** وَلِأَنَّ الشُّفْعَةَ ثَبَّتَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ  
**الدَّاخِلِ<sup>(٢)</sup> بِالْقِسْمَةِ ؛ مِنْ نَقْصِ قِيَمَةِ الْمِلْكِ ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَى إِخْدَائِهِ مِنْ**  
**الْمُرَافِقِ ، وَلَا يُوجَدُ هَذَا فِي [٢٢٣] الْمَقْسُومِ .**

**فصل : الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، أَن يَكُونَ مِمَّا تَجِبُ قِسْمَتُهُ عِنْدَ الطَّلَبِ ، فَأَمَّا مَا**  
**لَا تَجِبُ قِسْمَتُهُ ؛ كَالرَّحَى ، وَالبِئْرِ الصَّغِيرَةِ ، وَالدَّارِ الصَّغِيرَةِ ، فَلَا شُفْعَةَ<sup>(٣)</sup>**  
**فِيهِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا شُفْعَةَ فِي بَيْتٍ وَلَا**  
**فَحْلٍ<sup>(٤)</sup> .** وَلِأَنَّ إِثْبَاتَ الشُّفْعَةِ إِنَّمَا كَانَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الَّذِي يَلْحَقُ بِالْمُقَاسَمَةِ ،  
**وَهَذَا لَا يُوجَدُ فِيمَا لَا يُقَسَّمُ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الشُّفْعَةَ تَثْبُتُ فِيهِ ؛ لِعُمُومِ**

(١ - ١) فِي ف ، م : « متفق عليه » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الشَّرِيكِ مَعَ شَرِيكِهِ ، وَبَابِ بَيْعِ الْأَرْضِ وَالدَّوَرِ  
 وَالْعُرُوضِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ، وَفِي : بَابِ الشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقَسَّمْ ... ، مِنْ كِتَابِ الشُّفْعَةِ ، وَفِي :  
 بَابِ الشَّرَكَةِ فِي الْأَرْضَيْنِ ، وَبَابِ إِذَا اقْتَسَمَ الشَّرَكَاءُ ... ، مِنْ كِتَابِ الشَّرَكَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ  
 ١٨٣ ، ١٠٤ / ٣ ، ١١٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الشُّفْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٥٦ .  
 وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ ، مِنْ كِتَابِ الشُّفْعَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ /  
 ٨٣٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٢٩٦ ، ٣٩٩ .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « عَلَيْهِ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » .

(٤) فِي م : « نَخْل » .

وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٨ / ٨٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٧ / ١٧٢ .  
 وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ١٠٥ .

الخَبَرِ، ولأنَّه عَقَارٌ مُشْتَرَكٌ، فثبتَتْ فيه الشُّفْعَةُ، كالذی يُمكنُ قِسْمَتُهُ .  
 والمَذْهَبُ الأوَّلُ . فأَمَّا الطَّرِيقُ في دَرْبِ مَمْلُوكٍ، فإن لم يكن للدارِ طريقٌ  
 سِوَاهَا، فلا شُفْعَةُ فيها؛ لأنَّه يَضُرُّ بِالْمُشْتَرَى، لكونِ دارِهِ تَبْقَى بلا طَرِيقٍ .  
 وإن كان لها غيرُها، ويُمكنُ قِسْمَتُها بحيثُ يَحْصُلُ لكلِّ واحدٍ منهم  
 طريقٌ، ففيها الشُّفْعَةُ؛ لوجودِ المَقْتَضَى لها، وعَدَمِ الضَّرَرِ في الأخذِ بها،  
 وإن لم يُمكنُ قِسْمَتُها، خُرِجَ فيها الرِّوَايتَانِ كغيرِها .

**فصل : الشرط الرابع، أن يكون الشَّقْصُ مُنْتَقِلًا بَعْوَضٍ، فأَمَّا المؤْهُوبُ**  
 والمَوْصَى به <sup>(١)</sup>، فلا شُفْعَةُ فيه؛ لأنَّه انْتَقَلَ بغيرِ بَدَلٍ، أشْبَهَ المؤْزُوثُ .  
 والْمُنْتَقِلُ بَعْوَضٍ نَوْعَانِ؛ أحدهما، ما عَوَّضَهُ المَالُ كالمَبِيعِ، ففيه الشُّفْعَةُ  
 بالإجماعِ، والخَبَرُ وَرَدَ فيه . الثاني، ما عَوَّضَهُ غيرُ المَالِ؛ كالصَّدَاقِ،  
 وَعَوَضِ الخَلْعِ، والصُّلْحِ عن دَمِ العَمْدِ، و <sup>(٢)</sup> ما اشْتَرَاهُ الذَّمِيُّ بِخَمِيرٍ أو  
 خِنْزِيرٍ، فلا شُفْعَةُ فيه في ظاهِرِ المَذْهَبِ؛ لأنَّه انْتَقَلَ بغيرِ مالٍ، أشْبَهَ  
 المؤْهُوبَ، ولأنَّه لا يُمكنُ الأخذُ بمِثْلِ العَوَضِ، أشْبَهَ المؤْزُوثُ . وقال ابنُ  
 حامِدٍ : فيه الشُّفْعَةُ؛ لأنَّه عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، أشْبَهَ البَيْعِ . فعلى قولِهِ، يأخُذُ  
 الشَّقْصُ بِقِيَمَتِهِ؛ لأنَّ أخْذَهُ بِمَهْرِ المِثْلِ يُفْضِي إلى تَقْوِيمِ البُضْعِ في حَقِّ  
 الأَجَانِبِ . ذكرَهُ القاضِي . وقال الشَّرِيفُ : يأخُذُهُ بِمَهْرِ المِثْلِ؛ لأنَّه مَلَكَه  
 بِبَدَلٍ لا مِثْلَ لَهُ، فيَجِبُ الرُّجُوعُ إلى قِيَمَتِهِ، كما لو اشْتَرَاهُ بِعَرَضٍ . ولا

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « لا » .



تَجِبُ الشُّفْعَةُ بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ ، و<sup>(١)</sup> الْفَسْخُ بِالْخِيَارِ أَوْ<sup>(٢)</sup> الْاِخْتِلَافِ ؛ لِأَنَّهُ فَسْخٌ  
لِلْعَقْدِ وَلَيْسَ بَعْقِدٌ ، وَلَا بُرْجُوعُ الزَّوْجِ فِي الصَّدَاقِ ، أَوْ نِصْفِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ  
لِذَلِكَ ، وَلَا بِالْإِقَالَةِ إِذَا قُلْنَا : هِيَ فَسْخٌ . لِذَلِكَ .

فصل : الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، الطَّلَبُ بِهَا عَلَى الْفَوْرِ سَاعَةَ الْعِلْمِ ، فَإِنْ  
أَخْرَجَهَا مَعَ امْتِكَانِهَا سَقَطَتِ الشُّفْعَةُ . قَالَ أَحْمَدُ : الشُّفْعَةُ بِالمُؤَانَبَةِ سَاعَةَ  
يَعْلَمُ . لِمَا رَوَى عَنْ<sup>(٣)</sup> ابْنِ عُمَرَ<sup>(٤)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ : « الشُّفْعَةُ كَحُلِّ الْعُقَالِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٥)</sup> . وَلَأَنَّ إِثْبَاتَهَا عَلَى  
التَّرَاجِي يَضُرُّ بِالْمُشْتَرَى ؛ لَكَوْنِهِ لَا يَسْتَقِرُّ مِلْكُهُ [ ٢٢٣ ظ ] عَلَى الْمَبِيعِ ، وَلَا  
يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِعِمَارَةٍ ؛ خَوْفًا مِنْ أَخْذِ الْمَبِيعِ وَضِيَاعِ عَمَلِهِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ :  
تَتَقَدَّرُ بِالْمَجْلِسِ وَإِنْ طَالَ ؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ فِي حُكْمِ حَالَةِ الْعَقْدِ ، بِدَلِيلِ صِحَّةِ  
الْعَقْدِ بِوُجُودِ الْقَبْضِ لِمَا يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِيهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ عَلَى التَّرَاجِي مَا  
لَمْ تُوجَدْ مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى الرِّضَا ، كَقَوْلِهِ : بِغَيْبِ . أَوْ : صَالِحِيْنِي عَلَى مَالٍ .  
أَوْ : قَاسِمِيْنِي . لِأَنَّهُ حَقٌّ لَا ضَرَرَ فِي تَأْخِيرِهِ ، أَشْبَهَ الْقِصَاصَ . وَالْمَذْهَبُ  
الْأَوَّلُ . لَكِنْ إِنْ أَخْرَجَهُ لِعُذْرٍ ، مِثْلَ أَنْ يَعْلَمَ لَيْلًا فَيُؤَخِّرَهُ إِلَى الصَّبَاحِ ، أَوْ

(١) بعده في م : « لا » .

(٢) في س ١ ، ب : « و » .

(٣ - ٤) في النسخ : « عمر » . والتصويب من مصادر التخریج .

(٤) في : باب طلب الشفعة ، من كتاب الشفعة . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٣٥ .

كما أخرجه ابن عدی ، في : الكامل ٦ / ٢١٨٥ ، ٢١٨٨ . والخطيب ، في : تاريخ بغداد

٥٧ / ٦ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى . وقال أبو زرعة : هذا حديث منكرو . العلل لابن أبي

حاتم ١ / ٤٧٩ . وقال الحافظ : وإسناده ضعيف جدا . التلخيص الحبير ٣ / ٥٦ .

لحاجة إلى أكل، أو شرب، أو طهارة، أو إغلاق باب، أو خروج من الحمام، أو خروج لصلاة أو نحو هذا، لم تبطل شفعته؛ لأن العادة البداءة بهذه الأشياء، إلا أن يكون حاضرا عنده فيترك المطالبة، فتبطل شفعته؛ لأنه لا ضرر عليه في الطلب بها. وإن لقيه الشفيع فبدأه بالسلام، لم تبطل شفعته؛ لأن البداءة بالسلام سنة. وكذا<sup>(١)</sup> إن دعا له، فقال: بارك الله لك في صفقة يمينك. لاحتimal أن يكون دعا له في صفقته؛ لأنها أوصلته إلى شفعته.

وإن أخر الطلب لمريض، أو حبس، أو غيبة، لم يمكنه فيه التوكيل ولا الإشهاد، فهو على شفعته؛ لأنه ترك<sup>(٢)</sup> العذر. وإن قدر على إسهاد من تقبل شهادته، فلم يفعل، ولم يسر في طلبها<sup>(٣)</sup> من غير عذر، بطلت شفعته؛ لأنه قد يترك الطلب زهدا، أو لعذر، فإذا أمكنه تبين ذلك بالإسهاد فلم يفعل بطلت شفعته؛ كتركه الطلب في حضوره. وإن لم يشهد وسار عقيب عليه، ففيه وجهان؛ أحدهما، تبطل؛ لأن السير قد يكون لطلبها أو لغيره، فوجب بيان ذلك بالإسهاد، كما لو لم يسر. والثاني، لا تبطل؛ لأن سيره عقيب عليه ظاهر في طلبها، فاكتمى به، كالذي في البلد. وإن أشهد، ثم أخر القدوم، لم تبطل شفعته؛ لأن عليه في العجلة ضررا؛ لانقطاع حوائجه. وقال القاضي: تبطل إن تركه مع

(١) في م: «كذلك».

(٢) في م: «تركه».

(٣ - ٣) في م: «بغير».

الإمكان . وإن كان له عُذْرٌ ، فَقَدَر على التَّوَكُّيلِ فلم يَفْعَلْ ، ففيه وَجْهَان ؛ أحدهما ، تَبْطُلُ شُفْعَتُهُ ؛ لَأَنَّهُ تَارِكٌ لِلطَّلَبِ مع إمكانيه ، فَأُسْبِتَ الحَاضِر . والثاني ، لا تَبْطُلُ ؛ لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِجُعْلٍ ، ففيه غُرْمٌ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِهِ ففيه مِئْتَةٌ ، وقد لا يَتَّقُ به . وَإِنْ أَخَّرَ الْمُطَالَبَةَ بَعْدَ قُدُومِهِ وَإِشْهَادِهِ ، ففيه وَجْهَان ؛ بِنَاءً على تَأْخِيرِ السَّيْرِ لَطَلِبِهَا .

**فصل :** فَإِنْ تَرَكَ الطَّلَبَ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِالْبَيْعِ ، أَوْ لِكَوْنِ الْخَبِيرِ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْمُشْتَرَى أَنَّ الثَّمَنَ أَكْثَرُ مِمَّا هُوَ ، أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَى الْبَعْضَ ، أَوْ اشْتَرَى بِغَيْرِ التَّقْدِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ ، أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لغيره ، أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، وَكَانَ كَاذِبًا ، فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ . وَلَوْ عَفَا عَنِ الشُّفْعَةِ لذلِكَ ، [٢٢٤] لَمْ تَسْقُطْ ؛ لَأَنَّهُ قَدْ لَا يَرُضَاهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي أَظْهَرَهُ ، أَوْ <sup>(١)</sup> لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّقْدِ ، وَقَدْ يَرُضِي مُشَارَكَةً مَن نُسِبَ إِلَيْهِ الْبَيْعُ دُونَ مَن هُوَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَلَمْ يَكُنْ ذلِكَ رِضًا <sup>(٢)</sup> بِالْبَيْعِ الْوَاقِعِ . وَإِنْ أَظْهَرَ أَنَّ الثَّمَنَ قَلِيلٌ فَتَرَكَ الشُّفْعَةَ ، وَكَانَ كَثِيرًا ، سَقَطَتْ ؛ لِأَنَّ مَن لَا يَرُضِي بِالْقَلِيلِ لَا يَرُضِي بِأَكْثَرٍ مِنْهُ . فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يُصَدِّقِ الْخَبِيرَ ، وَهُوَ مِمَّنْ يُقْبَلُ خَبَرُهُ الدِّينِيُّ ، سَقَطَتْ شُفْعَتُهُ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، إِذَا كَانَ يَعْرِفُ حَالَهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ ، وَقَدْ أَخْبَرَهُ مَن يَجِبُ تَصْدِيقُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَبِيرُ كذلِكَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ .

(١) فِي م : « وَلِأَنَّهُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْهُ » .

**فصل :** وإن باع الشَّفِيعُ حِصَّتَهُ عَالِماً بِالْبَيْعِ ، بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ ؛ لأنها تَبَتَّتْ لإِزَالَةِ ضَرَرِ الشَّرِكَةِ ، وقد زال بَيْعُهُ . وإن باع قَبْلَ الْعِلْمِ ، فكذلك عِنْدَ الْقَاضِي ؛ لذلك ، ولأنَّهُ لَمْ يَتَّقِ لَهُ مِلْكُ يَسْتَحِقُّ بِهِ . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : لَا تَسْقُطُ ؛ لأنها تَبَتَّتْ بِوُجُودِ مِلْكِهِ حِينَ الْبَيْعِ ، وَيَنْعُهُ قَبْلَ الْعِلْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا ، فَلَا تَسْقُطُ . وله أَنْ يَأْخُذَ الشُّقْصَ الْمَبِيعَ <sup>(١)</sup> مِنْ مُشْتَرِيهِ ، وَلِمْشْتَرِيهِ أَنْ يَأْخُذَ الشُّقْصَ الَّذِي بَاعَهُ الشَّفِيعُ مِنْ مُشْتَرِيهِ ؛ لأنَّهُ كَانَ مَالِكًا حِينَ الْبَيْعِ الثَّانِي مِلْكًا صَحِيحًا ، فَتَبَتَّتْ لَهُ الشُّفْعَةُ . وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي ، لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ اخْتِذُ الشُّقْصِ مِنَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي . وَإِنْ بَاعَ الشَّفِيعُ الْبَعْضَ ، اخْتَمَلَ سُقُوطُ الشُّفْعَةِ ؛ لأنها اسْتَحِقَّتْ بِجَمِيعِهِ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُ ، فَسَقَطَ الْكُلُّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَسْقُطَ ؛ لأنَّهُ قَدْ بَقِيَ مِنْ نَصِيبِهِ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الشُّفْعَةُ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ .

**فصل :** الشَّرْطُ السَّادِسُ ، أَنْ يَأْخُذَ جَمِيعَ الْمَبِيعِ ، فَإِنْ عَفَا عَنِ الْبَعْضِ ، أَوْ لَمْ يَطْلُبْهُ ، سَقَطَتْ شُفْعَتُهُ ؛ لِأَنَّ فِي اخْتِذِ الْبَعْضِ تَفْرِيقًا لَصَفْقَةِ الْمُشْتَرِي ، وَفِيهِ إِضْرَارٌ بِهِ ، وَإِنَّمَا تَبَتَّتْ الشُّفْعَةُ عَلَى وَجْهِ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِمَالِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِهِ ، فَمَتَى سَقَطَ بَعْضُهَا ، سَقَطَتْ كُلُّهَا ، كَالْقِصَاصِ . وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ شِقْصَيْنِ مِنْ أَرْضَيْنِ ، فَلَهُ اخْتِذُ أَحَدِهِمَا ؛ لأنَّهُ يَسْتَحِقُّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِسَبَبِ غَيْرِ الْآخَرِ ، فَجَرَى مَجْرَى الشَّرِيكَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَفْرِيقَ صَفْقَةِ الْمُشْتَرِي ، أَشْبَهَ الْأَرْضَ الْوَاحِدَةَ . وَإِنْ كَانَ

(١) فِي م : « الَّذِي بَاعَهُ الشَّفِيعُ » .

(٢) فِي م : « فَيَسْقُطُ » .

البائع أو المشتري اثنين ، من أرض أو أرضين ، فله أخذ نصيب أحدهما ؛  
لأنه متى كان في أحد طرفي الصفقة اثنان ، فهما عقدان ، فكان له الأخذ  
بأحدهما ، كما لو كانا متفرقين .

فصل : فإن كان للشخص شفعاء ، فالشفعة بينهم على قدر حصصهم  
في الملك ، في ظاهر المذهب ؛ لأنه حق يستحق بسبب الملك ، فيقتسط  
على قدره ، كالأجرة والثمرة . وعنه ، أنها بينهم بالسوية . اختارها ابن  
عقيل ؛ لأن كل واحد منهم يأخذ الكل لو انفرد ، فإذا اجتمعوا تساؤوا ،  
كسراية العتي . [ ٢٢٤ ظ ] فإن عفا بعضهم ، توفّر نصيبه على شركائه ،  
وليس لهم أخذ البعض ؛ لأن فيه تفريق صفقة المشتري . وإن جعل بعضهم  
حصته لبغض شركائه ، أو لأجنبي ، لم يصح ، وكانت لجميعهم ؛ لأنه  
عفو وليس بهبة . وإن حضر بعض الشركاء وحده ، فليس له إلا أخذ  
الجميع ؛ لئلا تتبعض صفقة المشتري . فإن ترك الطلب انتظارا لشركائه ،  
ففيه وجهان ؛ أحدهما ، تسقط شفعته ؛ لتزكيه طلبها مع إمكانه . والثاني ،  
لا تسقط ؛ لأن له غدرا ، وهو الضرر الذي يلزمه بأخذ صاحبيه منه . فإن  
أخذ الجميع ، ثم حضر الثاني ، قاسمه ، فإذا حضر الثالث ، قاسمهما ، وما  
حدث من النماء المنفصل في يد الأول ، فهو له ؛ لأنه حدث في ملكه .  
وإن أراد الثاني الاقتصار على قدر حقه ، فله ذلك ؛ لأنه لا تتبعض الصفقة  
على المشتري ، إنما هو تارك بعض حقه لشريكه ، فإذا قديم الثالث ، فله أن  
يأخذ ثلث ما في يد الثاني ، وهو التسع ، فيضمه إلى ما في يد الأول ،

وهو الثَّلاثَانِ ، تَصِيرُ سَبْعَةٌ أَتْسَاعَ ، يَفْتَسِمَانِيهَا نِصْفَيْنِ ؛ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثٌ <sup>(١)</sup> وَنِصْفُ ثُلُثٍ ، وَلِلثَّانِي ثُثْعَانِ . وَلَوْ وَرِثَ اثْنَانِ دَارًا ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا عَنِ ابْنَيْنِ <sup>(٢)</sup> ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ ، فَالْشُّفْعَةُ بَيْنَ أَخِيهِ وَعَمِّهِ ؛ لِأَنَّهُمَا شَرِيكَانِ لِلْبَائِعِ ، فَاشْتَرَكَا فِي شُفْعَتِهِ ، كَمَا لَوْ مَلَكََا بِسَبَبٍ وَاحِدٍ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرَى شَرِيكًا ، فَالْشُّفْعَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرِيكِ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاوَا فِي الشَّرِكَةِ ، فَتَسَاوَا فِي الشُّفْعَةِ ، كَمَا لَوْ كَانَ الشَّرِيكُ أَجْنَبِيًّا ، فَإِنْ أَسْقَطَ الْمُشْتَرَى شُفْعَتَهُ لِيُلْزِمَ شَرِيكَه أَخْذَ الْكُلِّ ، لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مِلْكَه اسْتَقَرَّ عَلَى قَدْرِ حَقِّهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِإِسْقَاطِهِ .

وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ شِقْصًا وَسَيَفًا صَفْقَةً وَاحِدَةً ، فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ الشَّقْصِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِئَلَّا تَنْشَقَّصَ صَفْقَةُ الْمُشْتَرَى . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَى أَضَرَّ بِنَفْسِهِ حَيْثُ جَمَعَ فِي الْعَقْدَيْنِ <sup>(٣)</sup> بَيْنَ مَا <sup>(٣)</sup> فِيهِ شُفْعَةٌ وَمَا لَا شُفْعَةَ فِيهِ .

**فصل :** الشَّرْطُ السَّابِعُ ، أَنْ يَكُونَ الشَّفِيعُ قَادِرًا عَلَى الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ أَخْذَ الْمَبِيعِ مِنْ غَيْرِ دَفْعِ الثَّمَنِ إِضْرَارٌ بِالْمُشْتَرَى . وَإِنْ عَرَضَ رَهْنًا ، أَوْ ضَمِينًا ، أَوْ عَوَضًا عَنِ الثَّمَنِ ، لَمْ يُلْزَمْ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ فِي تَأْخِيرِ الْحَقِّ ضَرَرًا ، وَإِنْ أَخَذَ بِالشُّفْعَةِ ، لَمْ يُلْزَمْ تَسْلِيمُ الشَّقْصِ حَتَّى يَتَسَلَّمَ الثَّمَنُ . فَإِنْ تَعَذَّرَ تَسْلِيمُهُ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَضْبِرُ يَوْمًا ، أَوْ يَوْمَيْنِ ، أَوْ بِقَدْرِ مَا يَرَى الْحَاكِمُ ، فَأَمَّا أَكْثَرُ

(١) فِي م : « ثَلَاثَ أَتْسَاعَ » .

(٢) فِي ف : « اثْنَيْنِ » .

(٣ - ٣) فِي م : « فِيمَا » .

فلا . فعلى هذا ، إن أَخْضَرَ الثَّمَنَ ، وَإِلَّا فَسَخَ الْحَاكِمُ الْأَخْذَ ، وَرَدَّهُ إِلَى الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ أَفْلَسَ بَعْدَ الْأَخْذِ ، خُيِّرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الشَّقْصِ وَبَيْنَ أَنْ يَضْرِبَ [٢٢٥و] مَعَ الْعُرْمَاءِ بِثَمَنِهِ <sup>(١)</sup> ، كَالْبَائِعِ الْمُخْتَارِ <sup>(٢)</sup> .

**فصل : وَيَأْخُذُ بِالثَّمَنِ الذِي اسْتَقَرَّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ : « فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ » .** رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوْزْجَانِيُّ <sup>(٣)</sup> .  
وَلأنَّهُ اسْتَحَقَّهُ بِالْبَيْعِ ، فَكَانَ عَلَيْهِ الثَّمَنُ ، كَالْمُشْتَرِي . فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مِثْلِيًّا ؛ كَالْأَثْمَانِ ، وَالْحُبُوبِ ، وَالْأُدْهَانِ ، وَجَبَ مِثْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَجَبَ قِيَمَتُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْغَضَبِ . وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ حِينَ وَجُوبِ الشُّفْعَةِ ، كَمَا يَأْخُذُ الثَّمَنَ الذِي وَجَبَ بِالشُّفْعَةِ . فَإِنْ حُطَّ بَعْضُ الثَّمَنِ عَنِ الْمُشْتَرِي ، أَوْ زِيدَ عَلَيْهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، لَحِقَ الْعَقْدَ ، وَيَأْخُذُهُ الشَّفِيعُ بِمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ زَمَنَ الْخِيَارِ كَحَالَةِ الْعَقْدِ . وَمَا وُجِدَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ حُطٍّ أَوْ زِيَادَةٍ ، لَمْ تَلْزَمْ فِي حَقِّ الشَّفِيعِ ؛ لِأَنَّهُ ائْتِدَاءُ هِبَةٍ ، فَأَشْبَهَ غَيْرَهُ مِنَ الْهَبَاتِ .

وإن كَانَ الثَّمَنُ مُوَجَّلاً ، أَخَذَ بِهِ الشَّفِيعُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَإِلَّا أَقَامَ ضَمِينًا مِثْلِيًّا وَأَخَذَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمُشْتَرِي فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَصِفَتِهِ ، وَالتَّأْجِيلُ مِنْ صِفَتِهِ . وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ عَبْدًا ، فَأَخَذَ الشَّفِيعُ بِقِيَمَتِهِ ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ الْبَائِعُ عَيْبًا

(١) سقط من : م .

(٢) في س ٢ : « يكتسب مختار » .

(٣) وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٠ ، ٣٨٢ . وضعفه في : الإرواء ٥ / ٣٧٤ .

فَأَخَذَ أَرْضَهُ ، وَكَانَ الشَّفِيعُ أَخَذَ بِقِيَمَتِهِ سَلِيمًا ، لَمْ يَزُجْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ دَخَلَ فِي الْقِيَمَةِ . وَإِنْ أَخَذَ بِقِيَمَتِهِ مَعِيًا ، رَجَعَ عَلَيْهِ بِالْأَرْضِ الَّتِي أَخَذَهَا الْبَائِعُ مِنَ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ اسْتَقَرَّ <sup>(١)</sup> «بَعْدَ سَلِيمٍ» . وَإِنْ رَدَّ الْبَائِعُ الْعَبْدَ قَبْلَ أَخْذِ الشَّفِيعِ ، انْقَسَخَ الْعَقْدُ ، وَلَا شُفْعَةٌ ؛ لِزَوَالِ السَّبَبِ قَبْلَ الْأَخْذِ ، وَلِأَنَّ فِي الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ إِسْقَاطَ حَقِّ الْبَائِعِ مِنْ اسْتِزْجَاعِ الْمَبِيعِ ، وَفِيهِ ضَرَرٌ ، وَلَا يُزَالُ الضَّرَرُ بِالضَّرَرِ . وَإِنْ رَدَّهُ بَعْدَ أَخْذِ الشَّفِيعِ ، رَجَعَ بِقِيَمَةِ الشُّقْصِ ، وَقَدْ <sup>(٢)</sup> أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ ، فَإِنْ كَانَتَا مُخْتَلِفَتَيْنِ ، رَجَعَ صَاحِبُ الْأَكْثَرِ عَلَى الْآخَرِ بِتَمَامِ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّ الشَّفِيعَ يَأْخُذُ بِمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ قِيَمَةُ الشُّقْصِ .

وَإِنْ أَصْدَقَ امْرَأَةٌ شِقْصًا ، وَقُلْنَا : تَجِبُ الشُّفْعَةُ فِيهِ . فَطُلِقَ الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا شُفْعَةٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِي ، يُقَدَّمُ حَقُّ الشَّفِيعِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَسْبَقُ ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِالْعَقْدِ <sup>(٣)</sup> ، وَحَقُّ الزَّوْجِ بِالطَّلَاقِ ، بِخِلَافِ الْبَائِعِ ، فَإِنَّ حَقَّهُ ثَبَتَ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ .

**فصل :** فَإِنْ اخْتَلَفَ الشَّفِيعُ وَالْمُشْتَرِي فِي قَدْرِ الثَّمَنِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ ، فَهُوَ أَعْلَمُ بِالثَّمَنِ . وَلِأَنَّ الْمَبِيعَ مِلْكُهُ ، فَلَا يُنْزَعُ مِنْهُ بِدَعْوَى مُخْتَلَفٍ فِيهَا إِلَّا بِبَيِّنَةٍ . وَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي : لَا أَعْلَمُ قَدْرَ الثَّمَنِ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ ، فَإِذَا حَلَفَ ، سَقَطَتِ الشُّفْعَةُ ؛ لِأَنَّهُ

(١ - ١) فِي ف : «بَعْدَ سَلِيمٍ» ، وَفِي م : «بَعْدَ تَسْلِيمِهِ» .

(٢) فِي م : «إِنْ» .

(٣) فِي س ٢ : «بِالْبَيْعِ» .



لَا يُمَكِّنُ الْأَخْذُ بغيرِ ثَمَنِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَا لَا يَدْعِيهِ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ  
 ذَلِكَ تَحْيِيلًا عَلَى إِسْقَاطِهَا، فَلَا تَشْقُطُ، وَيُؤْخَذُ الشَّقْصُ بِقِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّ  
 الْغَالِبَ يَبْعُهُ بِقِيَمَتِهِ. وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّكَ فَعَلْتَهُ تَحْيِيلًا، [٢٢٥ ط] فَأَنْكَرَ،  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ. وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ عَرْضًا، فَاخْتَلَفَا فِي  
 قِيَمَتِهِ، رُجِعَ إِلَى أَهْلِ الْخِيَرَةِ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا، وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا، فَالْقَوْلُ  
 قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي قِيَمَتِهِ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ فِي الشَّقْصِ، فَقَالَ  
 الْمُشْتَرِي: أَنَا أَخَذْتُهُ. وَقَالَ الشَّفِيعُ: كَانَ قَدِيمًا. فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ  
 يَمِينِهِ. وَلَوْ قَالَ: اشْتَرَيْتَ نَصِيبَكَ فِلَى فِيهِ الشُّفْعَةُ. وَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ:  
 بَلِ اتَّهَبْتُهُ. أَوْ: وَرِثْتُهُ. فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ.

**فصل:** فَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الشُّرَاءُ، فَقَالَ: اشْتَرَيْتُهُ لِفُلَانٍ. سُئِلَ الْمُقَرُّ لَهُ؛  
 فَإِنْ صَدَّقَهُ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ كَذَّبَهُ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي، وَيُؤْخَذُ بِالشُّفْعَةِ فِي  
 الْحَالَيْنِ. وَإِنْ كَانَ الْمُقَرُّ لَهُ غَائِبًا، أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ، وَالْغَائِبُ  
 عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِيمٌ؛ لِأَنَّا لَوْ وَقَفْنَا الْأَمْرَ إِلَى حُضُورِ الْمُقَرِّ لَهُ، كَانَ ذَلِكَ  
 إِسْقَاطًا لِلشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُشْتَرٍ يَدْعِي أَنَّهُ لَغَائِبٍ. وَإِنْ قَالَ: اشْتَرَيْتُهُ لِابْنِي  
 الطِّفْلِ. فَهُوَ كَالْغَائِبِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. وَفِي الْآخَرِ، لَا تَجِبُ الشُّفْعَةُ؛  
 لِأَنَّ الْمِلْكَ ثَبَتَ لِلطِّفْلِ، وَلَا يَنْبُتُ فِي مَالِهِ حَقٌّ بِإِقْرَارِ وَلِيِّهِ عَلَيْهِ. فَأَمَّا إِنْ  
 ادَّعَى عَلَيْهِ الشُّفْعَةَ فِي شَقْصٍ، فَقَالَ: هَذَا لِفُلَانٍ الْغَائِبِ. أَوْ: الطِّفْلِ. فَلَا  
 شُّفْعَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لهُمَا، فإِقْرَارُهُ "بَعْدَ ذَلِكَ" إِقْرَارٌ عَلَى غَيْرِهِ، فَلَا  
 يُقْبَلُ.

**فصل :** إذا اختلفَ البائعُ والمُشتري ، فقال البائعُ : التَّمنُّ ألفان . وقال المُشتري : هو أَلْفٌ . فأقامَ البائعُ بَيِّنَةً بدَعواه ، ثُبَّتْ ، وللشَّفيعِ أخذه بأَلْفٍ ؛ لأنَّ المُشتري يُقرُّ أنَّه لا يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ منها ، وأنَّ البائعَ ظَلَمَهُ ، فلا يَرْجِعُ بما ظَلَمَهُ على غيره . فإن قال المُشتري : غَلِطْتُ ، والتَّمنُّ ألفان . لم يُقبل ؛ لأنَّه رُجوعٌ عن إقراره ، فلا يُقبل ، كما لو أقرَّ لأجنبيٍّ . وإن لم يكن بَيِّنَةً ، تَحَالَفاً ، وليس للشَّفيعِ أخذه بما حَلَفَ عليه المُشتري ؛ لأنَّ فيه إلزاماً للعقدِ في حَقِّ البائعِ ، بخلافِ ما حَلَفَ عليه . فإن بَدَّلَ ما حَلَفَ عليه البائعُ ، فله الأَخْذُ ؛ لأنَّ البائعَ مُقرِّرٌ له بأنَّه <sup>(١)</sup> يَسْتَحِقُّ الشُّفْعَةَ به ، ولا <sup>(٢)</sup> ضررَ على المُشتري فيه .

**فصل :** وإن أقرَّ البائعُ بالبيع ، وأنكره المُشتري ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ ؛ لأنَّ الشُّرَاءَ لم يَثْبُتْ ، فلا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ التَّابِعَةُ له ، ولأنَّ البائعَ إن أقرَّ بقبضِ التَّمنِّ ، لم يُمكنِ الشَّفيعَ دَفْعُهُ إلى أَحَدٍ ؛ لأنَّه لا مُدْعَى له ، ولا يُمكنُ الأخْذُ بغيرِ تَمَنِ . وإن لم يُقرَّ البائعُ بقبضه ، فعلى مَنْ يَرْجِعُ الشَّفيعُ بالعَهْدَةِ . والثاني ، تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ ؛ لأنَّ البائعَ مُقرِّرٌ بحَقِّ للمُشتري والشَّفيعِ ، فإذا لم يُقبلِ المُشتري ، قَبِلَ الشَّفيعُ ، وثَبَّتَ حَقَّهُ ، ويأْخُذُ الشُّفْعَ مِنَ البائعِ ، وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ التَّمنَّ إن <sup>(٣)</sup> لم يَكُنْ أقرَّ بقبضه ، والعَهْدَةُ عليه ؛ لأنَّ الأخْذَ منه . وإن أقرَّ بقبضِ التَّمنِّ ، عَرْضَانَهُ على

(١) في م : « بما » .

(٢) في س ٢ : « لأنه » .

(٣) في م : « وإن » .

المُشْتَرَى ، فَإِنْ قَبِلَهُ دُفِعَ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا أُقِرَّ فِي يَدِ الشَّفِيعِ فِي أَحَدٍ [٢٢٦]   
 الْوُجُوهِ . وَفِي الْآخِرِ ، يُؤْخَذُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ . وَالثَّالِثُ ، يَقَالُ لَهُ : إِمَّا أَنْ   
 تَقْبِضَ ، وَإِمَّا أَنْ تُبْرِي . وَأَصْلُ هَذَا إِذَا أُقِرَّ بِمَالٍ فِي يَدِهِ لِرَجُلٍ ، فَلَمْ يَعْتَرِفْ   
 بِهِ .

**فصل :** وَإِذَا تَصَرَّفَ الْمُشْتَرَى فِي الشُّقْصِ قَبْلَ اخْتِذِ الشَّفِيعِ ، لَمْ يَخُلْ   
 مِنْ خَمْسَةِ أَضْرِبٍ ؛ أَحَدُهَا ، تَصَرَّفَ بِالْبَيْعِ وَمَا تُسْتَحَقُّ بِهِ الشُّفْعَةُ ،   
 فَلِلشَّفِيعِ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالْعَقْدِ الثَّانِي ، وَيَسْخِهُ وَيَأْخُذَ بِالْعَقْدِ   
 الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ شَفِيعٌ فِي الْعَقْدَيْنِ ، فَمَلَكَ الْأَخْذَ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ أَخَذَهُ   
 بِالثَّانِي ، دَفَعَ إِلَى الْمُشْتَرَى الثَّانِي مِثْلَ ثَمَنِهِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ بِالْأَوَّلِ ، دَفَعَ إِلَى   
 الْمُشْتَرَى الْأَوَّلِ مِثْلَ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ ، وَأَخَذَ الشُّقْصَ ، وَيَرْجِعُ الثَّانِي عَلَى   
 الْأَوَّلِ بِمَا أَعْطَاهُ ثَمَنًا ، وَإِنْ كَانَ ثَمَّ ثَالِثٌ ، رَجَعَ الثَّالِثُ عَلَى الثَّانِي .

الثَّانِي ، تَصَرَّفَ بَرْدٌ أَوْ إِقَالَةٌ ، فَلِلشَّفِيعِ فَسْخُ الْإِقَالَةِ وَالرَّدُّ ، وَيَأْخُذُ   
 الشُّقْصَ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَسْبَقُ مِنْهُمَا ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الْأَخْذُ مَعَهُمَا .

الثَّالِثُ ، وَهَبَهُ ، أَوْ وَقَفَهُ ، أَوْ رَهَنَهُ ، أَوْ أَجَرَهُ ، وَنَحْوَهُ ، فَعَنْ أَحْمَدَ ،   
 تَسْقُطُ الشُّفْعَةُ ؛ لِأَنَّ فِي الْأَخْذِ بِهَا إِسْقَاطَ حَقِّ الْمُؤْهَبِ لَهُ <sup>(١)</sup> ، وَ <sup>(٢)</sup> الْمُؤَقُوفِ   
 عَلَيْهِ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَفِيهِ ضَرَرٌ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ رَدَّ الْعَوَضِ إِلَى غَيْرِ   
 الْمَالِكِ ، وَحِزْمَانَ الْمَالِكِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : تَجِبُ الشُّفْعَةُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الشَّفِيعِ

(١) زيادة من : م .

(٢) في م : «أو» .

أَسْبَقُ ، فَلَا يَمْلِكُ الْمُشْتَرِي التَّصَرُّفَ بِمَا يُسْقِطُ حَقَّهُ ، وَلَئِنَّهُ مَلَكَ فَسَخَّ الْبَيْعَ  
مَعَ إِمْكَانِ الْأَخْذِ بِهِ ، فَلَأَنْ يَمْلِكَ فَسَخَّ عَقْدَ لَا يُمَكِّنُهُ الْأَخْذُ بِهِ أَوَّلَى . فَعَلَى  
هَذَا ، تُفْسَخُ هَذِهِ الْعُقُودُ ، وَيَأْخُذُ الشُّقْصُ ، وَيَدْفَعُ الثَّمَنَ إِلَى الْمُشْتَرِي .

الرَّابِعُ ، بَنَى أَوْ غَرَسَ ، وَيُتَصَوَّرُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الشَّفِيعُ غَائِبًا ، فَقَاسَمَ  
الْمُشْتَرِي وَكِيلَهُ فِي الْقِسْمَةِ ، أَوْ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ فَقَاسَمَهُ ، أَوْ أَظْهَرَ  
ثَمَنًا كَثِيرًا ، أَوْ نَحْوَهُ ، فَتَرَكَ الشَّفِيعُ الشُّفْعَةَ وَقَاسَمَهُ ، فَبَنَى وَغَرَسَ ، ثُمَّ  
أَخَذَ الشَّفِيعُ بِالشُّفْعَةِ ، فَإِنْ اخْتَارَ الْمُشْتَرِي أَخْذَ بِنَائِهِ وَغِرَاسِهِ ، لَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ ؛  
لَئِنَّهُ مِلْكُهُ ، فَمَلَكَ نَقْلَهُ ، وَلَا يُلْزَمُهُ تَسْوِيَةُ الْحَقْرِ ، وَلَا ضَمَانُ النَّقْصِ ؛ لَئِنَّهُ  
غَيْرُ مُتَعَدٍّ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْحَرَقِيِّ أَنْ يُلْزَمَهُ تَسْوِيَةُ الْحَقْرِ ؛ لَئِنَّهُ فَعَلَهُ فِي مِلْكٍ  
غَيْرِهِ لِتَخْلِيصِ مِلْكِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَسَرَ مِخْبَرَةَ إِنْسَانٍ لِتَخْلِيصِ دِينَارِهِ مِنْهَا .  
وَأِنْ لَمْ يَقْلَعَهُ ، فَلِلشَّفِيعِ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ قِيمَةَ الْغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ  
فِيْمِلْكِهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَقْلَعَهُ وَيُضْمِنَ نَقْصَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا ضَرَرَ  
وَلَا ضِرَارَ » <sup>(١)</sup> . « مِنَ » الْمُسْنَدِ ، وَرَوَاهُ <sup>(٢)</sup> ابْنُ مَاجَه . وَلَا يَزُولُ الضَّرَرُ  
عَنْهُمَا إِلَّا بِذَلِكَ .

الْخَامِسُ ، زَرَعَ الْأَرْضَ ، فَالزَّرْعُ مُبْقَى <sup>(٣)</sup> لِصَاحِبِهِ حَتَّى يُسْتَحْصَدَ ؛ لَئِنَّهُ  
زَرَعَهُ بِحَقٍّ ، فَوَجَبَ إِبْتِقَاؤُهُ لَهُ ، كَمَا لَوْ بَاعَ الْأَرْضَ الْمَرْزُوعَةَ .

(١) فِي س ١ ، س ٢ ، ف ، ب : « إِضْرَار » .

(٢ - ٢) فِي م : « رَوَاهُ أَحْمَدُ وَ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٥٢ .

(٣) فِي م : « يَقَى » .

**فصل :** وإن نَمَا الْمَبِيعُ نَمَاءً مُتَّصِلًا ؛ كغراس كَبِيرٍ ، وَطَلَعَ زَادَ قَبْلَ التَّأْيِيرِ ، أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بزيادته ؛ لأنها تَتَّبِعُ الْأَصْلَ فِي الْمِلْكِ كَمَا تَتَّبِعُهُ فِي الرَّدِّ . وإن كان نَمَاءً مُتَفَصِّلًا ؛ كَالْعَلَّةِ ، وَالطَّلَعِ الْمُؤَبَّرِ ، وَالثَّمَرَةِ الظَّاهِرَةِ ، فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي ؛ لأنها حَدَّثَتْ فِي مِلْكِهِ ، وَلَيْسَتْ تَابِعَةً لِلْأَصْلِ ، وَتَكُونُ مُبْقَاةً إِلَى أَوَانِ الْجَذَاذِ ؛ [ ٢٢٦ ط ] لِأَنَّ أَخْذَ الشَّفِيعِ شِرَاءً ثَانٍ . فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَى الْأَصْلَ وَالثَّمَرَةَ الظَّاهِرَةَ <sup>(١)</sup> مَعًا ، أَخَذَ الشَّفِيعُ الْأَصْلَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ ، كَالشَّقْصِ وَالسَّيْفِ .

**فصل :** وإن تَلَفَ بَعْضُ <sup>(٢)</sup> الْمَبِيعِ ، فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، وَلِلشَّفِيعِ أَنْ يَأْخُذَ الْبَاقِيَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ ، وَيَأْخُذَ أَنْقَاضَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ أَخْذُ الْبَعْضِ ، فَجَازَ أَخْذُ الْبَاقِي ، كَمَا لَوْ أُتْلِفَهُ آدَمِيٌّ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ تَلَفَ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَمْ يَمْلِكِ الشَّفِيعُ أَخْذَ الْبَاقِي إِلَّا بِكُلِّ الثَّمَنِ ، أَوْ يَتْرُكُ ؛ لِأَنَّ فِي أَخْذِهِ بِالْبَعْضِ إِضْرَارًا بِالْمُشْتَرِي ، فَلَمْ يَمْلِكْهُ ، كَمَا لَوْ أَخَذَ الْبَعْضَ مَعَ بَقَاءِ الْجَمِيعِ .

**فصل :** وَيَمْلِكُ الشَّفِيعُ الْأَخْذَ بغيرِ حَاكِمٍ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ ، فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى الْحُكْمِ <sup>(٣)</sup> ، كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ ، وَيَأْخُذُهُ مِنَ الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ ، فَاثْتَنَعَ الْمُشْتَرِي مِنْ قَبْضِهِ ، أَخَذَهُ مِنَ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ أَخْذَهُ ، فَمَلَكَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي . وَقَالَ الْقَاضِي : يُجْبِزُ الْمُشْتَرِي عَلَى

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « الحاكم » .

الْقَبْضِ ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ الشَّفِيعُ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنَ الْبَائِعِ يَفُوتُ بِهِ التَّسْلِيمُ الْمُسْتَحَقُّ ، وَلَا يَنْبُتُ لِلْمُشْتَرِي خِيَارٌ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ قَهْرًا ، وَلَا لِلشَّفِيعِ بَعْدَ التَّمْلُكِ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ قَهْرًا ، وَذَلِكَ يُنَافِي الْإِخْتِيَارَ . وَيَمْلِكُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرٍ ثَانٍ ، فَمَلَكَ ذَلِكَ كَالأَوَّلِ . وَإِنْ خَرَجَ مُسْتَحَقًّا ، رَجَعَ بِالْعَهْدَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ ، فَرَجَعَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ .

**فصل :** وَإِذَا أَذِنَ الشَّرِيكُ فِي الْبَيْعِ ، لَمْ تَسْقُطْ شُفَعَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ قَبْلَ وَجُوبِهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ أَبْرَأَهُ مِمَّا يَجِبُ لَهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : مَا هُوَ بِبَعِيدٍ أَنْ لَا تَكُونَ لَهُ شُفَعَةٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ <sup>(١)</sup> شَرِيكَهُ ، فَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا بَاعَهُ بِإِذْنِهِ لَا حَقَّ لَهُ . وَإِنْ دَلَّ فِي الْبَيْعِ ، أَوْ تَوَكَّلَ ، أَوْ ضَمِنَ الْعَهْدَةَ ، أَوْ جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ ، فَاخْتَارَ إِمْضَاءَ الْبَيْعِ ، فَهُوَ عَلَى شُفَعَتِهِ .

**فصل :** إِذَا كَانَ فِي الْبَيْعِ <sup>(٣)</sup> مُحَابَاةٌ ، أَخَذَ الشَّفِيعُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغُ صَحِيحٌ ، فَلَا يَمْنَعُ الشُّفَعَةَ فِيهِ كَوْنُهُ مُشْتَرَوْخَصًّا . وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ مَرِيضًا ، وَالْمُحَابَاةُ لِأَجَنَّبِيٍّ فِيمَا دُونَ الثَّلَاثِ ، أَخَذَ الشَّفِيعُ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ نَافِذَةٌ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الشَّفِيعُ وَارِثًا أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ الْمُحَابَاةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ لِلْأَجَنَّبِيِّ ،

(١) فِي م : « يُؤْذِنُ » .

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٥٢٧ .

(٣) فِي ف : « الْمَبِيعِ » .

فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَصَّى لَغَرِيمٍ وَارِثِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكَ الْوَارِثُ الشُّفْعَةَ هَلْهَنَا ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى جَعْلِ سَبِيلٍ لِلْإِنْسَانِ إِلَى إِبْتِاطِ حَقِّ لَوَارِثِهِ فِي مُحَابَاةٍ . وَإِنْ كَانَتْ مُحَابَاةُ الْمَرِيضِ لَوَارِثِهِ ، أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ بِزِيَادَةِ عَلَى الثُّلْثِ ، <sup>(١)</sup> بَطَلَتْ كُلُّهَا فِي حَقِّ الْوَارِثِ ، وَالزِّيَادَةُ عَنْ <sup>(٢)</sup> الثُّلْثِ <sup>(٣)</sup> فِي حَقِّ الْأَجْنَبِيِّ ، وَصَحَّ الْبَيْعُ فِي الْبَاقِي ، وَتَبَتِ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ لِتَفْرِيقِ صَفَقَتِهِ ، وَلِلشَّفِيعِ الْأَخْذُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ .

**فصل :** إِذَا مَاتَ [٢٢٧] الشَّفِيعُ قَبْلَ الطَّلَبِ ، بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ فَشَخَّ <sup>(٤)</sup> لَا لِقَوَاتٍ جُزْءٍ ، فَلَمْ يُورَثْ ، كَرُجُوعِ الْأَبِ فِي هَبَّتِهِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يُورَثَ ؛ لِأَنَّهُ خِيَارٌ تَبَتَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْمَالِ ، فَيُورَثُ ، كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ . فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الطَّلَبِ ، لَمْ تَسْقُطْ ؛ لِأَنَّهَا تَقَرَّرَتْ بِالطَّلَبِ ، بَحِيثٌ لَمْ تَسْقُطْ بِتَأْخِيرِهِ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ . فَإِنْ تَرَكَ <sup>(٥)</sup> بَعْضُ الْوَرَثَةِ حَقَّهُ ، تَوَفَّرَ عَلَى شُرَكَائِهِ فِي الْمِيرَاثِ ، كَالشُّفْعَاءِ فِي الْأَصْلِ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعَقَارِ وَقْفًا وَبَعْضُهُ طَلْقًا ، فَبَيْعُ الطَّلَقِ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا شُفْعَةَ لِصَاحِبِ الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ غَيْرُ تَامٍّ ، فَلَا يَسْتَفِيدُ بِهِ مِلْكًا تَامًّا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : هَذَا يَنْبَغِي عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي مِلْكِ الْوَقْفِ ؛ إِنْ قُلْنَا : هُوَ مَمْلُوكٌ . فَلصَّاحِبِهِ الشُّفْعَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْحَقُهُ الضَّرَرُ مِنْ جِهَةِ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في ف ، م : « على » .

(٣) بعده في الأصل : « له » .

(٤) سقط من : الأصل .

الشَّرِيكِ ، فَأَشْبَهَ الطَّلُقَ . وَإِنْ قُلْنَا : لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ . فَلَا شَفْعَةَ لَهُ ؛ لَعَدَمِ  
مِلْكِهِ .

**فصل :** وَلَا شَفْعَةَ فِي بَيْعِ الْخِيَارِ قَبْلَ انْقِضَائِهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِلْزَامَ الْبَيْعِ بِغَيْرِ  
رِضَا الْمُتَبَايِعَيْنِ ، وَإِسْقَاطَ حَقِّهِمَا مِنَ الْخِيَارِ . وَقِيلَ : يُؤْخَذُ بِالشَّفْعَةِ ؛ لِأَنَّ  
الْمَلِكَ انْتَقَلَ . فَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ ، فَلِلشَّفِيعِ الْأَخْذُ ؛ لِأَنَّهُ  
يَمْلِكُ الْأَخْذَ مِنَ الْمُشْتَرِي قَهْرًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكَهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِلْزَامَ الْبَيْعِ  
فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي بِغَيْرِ رِضَاهُ .

**فصل :** وَلِلصَّغِيرِ الشَّفْعَةُ ، وَلَوْلِيهِ الْأَخْذُ بِهَا <sup>(١)</sup> إِنْ رَأَى الْحِظَّ فِيهَا ،  
فَإِذَا أَخَذَ بِهَا ، لَمْ يَمْلِكِ الصَّغِيرُ إِبْطَالَهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى لَهُ  
دَارًا . وَإِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْحِظِّ فِيهَا ، لَمْ تَسْقُطْ ، وَمَلَكَ الصَّغِيرُ الْأَخْذَ بِهَا إِذَا  
بَلَغَ . وَإِنْ تَرَكَهَا الْوَلِيُّ لِلْحِظِّ فِي تَرْكِهَا ، أَوْ لِإِعْسَارِ الصَّبِيِّ ، سَقَطَتْ فِي  
قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فِعْلُهُ ، فَلَمْ يَجْزِ نَقْضُهُ ، كَالرَّدِّ  
بِالْعَيْبِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ ؛ لِأَنَّ لِلشَّفِيعِ الْأَخْذَ مَعَ الْحِظِّ  
وَعَدَمِهِ ، فَمَلَكَ طَلَبُهَا عِنْدَ امْتِكَانِهِ ، كَالْغَائِبِ إِذَا قَدِمَ . وَالْمَجْنُونُ كَالصَّبِيِّ ؛  
لَأَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ .

وَإِنْ بَاعَ الْوَلِيُّ لِأَحَدِ الْأَيْتَامِ نَصِييًّا ، فَلَهُ الْأَخْذُ بِهَا لِلآخِرِ ، وَإِنْ كَانَ  
الْوَلِيُّ شَرِيكًا ، لَمْ يَمْلِكِ الْأَخْذَ بِهَا إِنْ كَانَ وَصِيًّا ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ ، وَإِنْ كَانَ  
أَبًا ، فَلَهُ الْأَخْذُ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لِنَفْسِهِ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ .

---

(١ - ١) فِي ف : « إِذَا رَأَى الْحِظَّ ، فَإِنْ » .



وهل لربِّ المالِ الشُّفْعَةُ على المضاربِ فيما يشتريه ؟ على وجهين ؛  
بناءً على شرائه منه لنفسه .

**فصل :** ولا شُفْعَةٌ لكافرٍ على مُسلمٍ ؛ لما روى أنسٌ أنَّ النبيَّ ﷺ قال :  
« لَا شُفْعَةَ لِنَصْرَانِيٍّ » . رواه الدارقطني<sup>(١)</sup> . ولأنَّه معنَى يَخْتَصُّ الْعَقَارَ ، فلم  
يُنْبِثْ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ ، كَالِاسْتِغْلَاءِ . وَتَبَيَّنَتْ الشُّفْعَةُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الذَّمِّ  
لِلْخَبَرِ<sup>(٢)</sup> ، وَلِلذَّمِّ عَلَى الذَّمِّ ؛ لِلْخَبَرِ وَالْمَعْنَى .

---

(١) في م : « الطبراني في الصغير » .

والحديث أخرجه الدارقطني في العلل ، كما عزاه إليه في المغني ٥٢٤ / ٧ . ومن طريقه أخرجه  
الخطيب ، في : تاريخ بغداد ٤٣٥ / ٣ .

وابن الجوزي ، في العلل المنتهية ١١٠ / ٢ . وقال : قال الدارقطني : وهو وهم ، والصواب  
عن حميد الطويل عن الحسن من قوله .

كما أخرجه الطبراني ، في : المعجم الصغير ٢٠٦ / ١ . وابن عدي ، في : الكامل ٧ /  
٢٥٢٠ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٠٨ / ٦ ، ١٠٩ . وقال أبو حاتم : هو باطل . العلل لابن  
أبي حاتم ٤٧٨ / ١ . وانظر : الإرواء ٣٧٤ / ٥ .

(٢) زيادة من : س ٢ .



## باب إحياء الموات

وهي <sup>(١)</sup> الأرض الدائرة التي لا يُعرف [٢٢٧ظ] لها مالك .

وهي نوعان ؛ أحدهما ، ما لم يَجْرِ عليه مِلْكٌ ، فهذا يُمْلِكُ بالإحياء ؛ لما رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ » . <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ <sup>(٣)</sup> . وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى إِذْنِ الْإِمَامِ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلأنَّهُ تَمْلِكُ مُبَاحٌ ، فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى إِذْنِ ، كَالصَّيْدِ . الثَّانِي ، مَا جَرَى عَلَيْهِ مِلْكٌ ، وَبَادَ أَهْلُهُ ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالِكٌ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِمَا رَوَى طَاوُسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « عَادِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ بَعْدُ » . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي « الْأَمْوَالِ » <sup>(٤)</sup> . وَلأنَّهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَيُمْلِكُ ، كَاللَّقْطَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا

(١) فِي س ١ ، س ٢ ، ب ، ف : « هُوَ » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ ، ب ، ف : « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا ذَكَرَ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَحْكَامِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٦/٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/٣٣٨ ، ٣٨١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا ، فِي : بَابِ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا ، مِنْ كِتَابِ الْحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/١٣٩ ، ١٤٠ .

(٣) فِي : بَابِ الْإِقْطَاعِ ، مِنْ كِتَابِ أَحْكَامِ الْأَرْضِينَ فِي إِقْطَاعِهَا ... الْأَمْوَالِ ٢٧٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبِيهَقِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يَتْرَكَ ذِمِّي يَحْيِيهِ ... مِنْ كِتَابِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦/١٤٣ .

يُمْلِكُ ؛ لَأَنَّهُ إِمَّا مُسْلِمٌ ، أَوْ ذِمِّيٌّ ، أَوْ يَتِ الْمَالِ ، فَلَمْ يَجْزُ إِخْيَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ تَعَيَّنَ مَالُكَه .

ويجوزُ إحياءُ ما قَرَبَ مِنَ الْعَامِرِ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَصَالِحِهِ ؛ لِلخَبَرِ وَالْمَعْنَى .  
وعنه ، لَا يُمْلِكُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ مَصْلَحَةٍ ، فَأَشْبَهَ مَا تَعَلَّقَ بِمَصَالِحِهِ <sup>(١)</sup> .  
وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ .

**فصل :** وما تَعَلَّقَتْ بِهِ مَصْلَحَةُ الْعَامِرِ ؛ كَحَرِيمِ الْبَيْرِ ، وَفَنَاءِ الطَّرِيقِ ، وَمَسِيلِ الْمَاءِ ، لَا <sup>(٢)</sup> يُمْلِكُ بِالْإِخْيَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ لغيرِ مَالِكِ الْعَامِرِ إِخْيَاؤُهُ ؛ لَأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْعَامِرِ ، تَمْلُوكٌ لَصَاحِبِهِ ، وَلِأَنَّ تَجْوِيزَ إِخْيَائِهِ إِبْطَالٌ لِلْمِلْكِ فِي الْعَامِرِ عَلَى أَهْلِهِ . وَكَذَلِكَ مَا بَيْنَ الْعَامِرِ مِنَ الرِّحَابِ وَالشُّوَارِعِ وَمَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ ، لَا يَجُوزُ تَمْلُكُهُ بِالْإِخْيَاءِ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوَاتٍ ، وَتَجْوِيزُ إِخْيَائِهِ تَضْيِيقٌ عَلَى النَّاسِ فِي أَمْلَاكِهِمْ وَطُرُقِهِمْ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ .

**فصل :** وَيَجُوزُ الْإِخْيَاءُ مِنْ كُلِّ مَنْ يُمْلِكُ الْمَالَ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلَأَنَّهُ فِعْلٌ يُمْلِكُ بِهِ ، فَجَازَ مَنْ يُمْلِكُ الْمَالَ ، كَالصَّيِّدِ . وَيُمْلِكُ الذَّمِّيُّ بِالْإِخْيَاءِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يُمْلِكُ فِيهَا بِالْإِخْيَاءِ ؛ لِلخَبَرِ طَاوُسٍ .  
وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ إِخْيَاءُ أَرْضٍ فِي بَلَدٍ ضَوَلَّحَ الْكُفَّارُ عَلَى الْمُقَامِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْمَوَاتَ تَابِعٌ لِلْبَلَدِ ، فَلَمْ يَجْزُ تَمْلُكُهُ عَلَيْهِمْ ، كَالْعَامِرِ .

**فصل :** وَفِي صِفَةِ الْإِخْيَاءِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنْ يَغْمَرَ الْأَرْضُ لِمَا

(١) بعده في م : « للخبر » .

(٢) سقط من : الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م .

يُرِيدُهَا لَهُ ، وَيُوجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُزْفِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَقَ الْإِحْيَاءَ وَلَمْ يُبَيِّنْ ، فَحُمِلَ عَلَى الْمُتَعَارِفِ ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُهَا لِلشُّكْنَى فَاِحْيَاؤُهَا بِحَائِطٍ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِالْبِنَاءِ بِهِ ، وَسَقْفٍ <sup>(١)</sup> ، فَإِنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلشُّكْنَى إِلَّا بِذَلِكَ ، وَإِنْ أَرَادَهَا حَظِيرَةً لَعَنِمَ ، أَوْ حَطَبٍ ، فَبِحَائِطٍ جَرَتْ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ ، وَإِنْ أَرَادَهَا لِلزَّرْعِ ، فَيَسْقِي الْمَاءَ إِلَيْهَا مِنْ نَهْرٍ أَوْ بِئْرٍ . وَلَا يُعْتَبَرُ حَرْثُهَا ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ كُلَّ عَامٍ ، فَأَشْبَهَ الشُّكْنَى ، وَلَا يَحْصُلُ الْإِحْيَاءُ بِهِ لَذَلِكَ . وَإِنْ كَانَتْ أَرْضًا يَكْفِيهَا الْمَطَرُ ، فَاِحْيَاؤُهَا بَتَهْيِئَتِهَا لِلْعَرْسِ وَ <sup>(٢)</sup> الزَّرْعِ ؛ إِمَّا بِقَلْعِ أَشْجَارِهَا ، أَوْ أَحْجَارِهَا ، أَوْ تَنْقِيتِهَا ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعَدُّ إِحْيَاءً . وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَرْضِ الْبَطَائِحِ ، فَاِحْيَاؤُهَا بِحَبْسِ الْمَاءِ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ إِحْيَاءَهَا بِذَلِكَ . وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْإِحْيَاءِ لِلشُّكْنَى نَضْبُ الْأَبْوَابِ ؛ لِأَنَّ الشُّكْنَى مُمَكِّنَةٌ بِذَوْنِهِ . وَالرَّوَايَةُ [ ٢٢٨ و ] الثَّانِيَةُ ، التَّحْوِيطُ إِحْيَاءٌ لِكُلِّ أَرْضٍ ؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ حَاطَ <sup>(٣)</sup> حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ ، فَهِيَ لَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ الْحَائِطَ حَاجِزٌ مَنِيعٌ ، فَكَانَ إِحْيَاءً ، كَمَا لَوْ أَرَادَهَا <sup>(٥)</sup> حَظِيرَةً .

**فصل : وإذا أحيّاها ، ملكها بما فيها من المعادين والأحجار ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ <sup>(٦)</sup>**

(١) فِي س ٢ : « يَسْقِف » ، وَفِي م : « تَسْقِف » . وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ١ ، ب .

(٢) فِي س ٢ : « أَوْ » .

(٣) فِي م : « أَحَاط » .

(٤) فِي : بَابُ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٥٩ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٢ / ٥ ، ٢١ .

(٥) فِي س ٢ : « أَدَارَهَا » .

(٦) فِي م : « تَمْلِكُ » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ٢ ، ب .

الأَرْضَ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا وَطَبَقَاتِهَا، وَهَذَا مِنْهَا. وَإِنْ ظَهَرَ فِيهَا مَعْدِنٌ جَارٍ<sup>(١)</sup>؛ كَالْقَبْرِ، وَالتُّقْطِ، وَالْمَاءِ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَمْلِكُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ؛ الْمَاءِ، وَالْكَلَأُ، وَالتَّارِ». رَوَاهُ الْخَلَّالُ<sup>(٢)</sup>. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْكَلَأِ وَالشَّجَرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا جِمَى فِي الْأَرَاكِ». <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَالثَّانِيَةُ، يَمْلِكُ ذَلِكَ كُلَّهُ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكِهِ، فَمَلِكُهُ، كَشَعَرِ غَنَمِهِ.

**فصل: وَمَنْ حَفَرَ بَيْتًا فِي مَوَاتٍ، مَلَكَ حَرِيمَهَا. وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ حَرِيمَ الْبَيْتِ الْبَدْيِ<sup>(٥)</sup> خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَمَنْ سَبَقَ إِلَى بَيْتٍ عَادِيَّةٍ، فَاحْتَفَرَهَا، فَحَرِيمُهَا خَمْسُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ؛ لِمَا رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ فِي حَرِيمِ الْقَلْبِ<sup>(٥)</sup> الْعَادِيَّ خَمْسُونَ ذِرَاعًا، وَالْبَدْيِ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا. رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي**

(١) فِي م: «جَار».

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، فِي: الْأَمْوَالِ ٢٩٥.

وَبَلَفَظَ: «الْمُسْلِمُونَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي مَنَعَ الْمَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنَ

أَبُو دَاوُدَ ٢٤٩/٢. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ، مِنْ كِتَابِ الرِّهُونِ.

سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٨٢٦/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٦٤/٥. وَانْظُرِ الْإِرْوَاءَ ٦/٦ - ٩.

(٣ - ٣) زِيَادَةُ مِنَ الْأَصْلِ، ف.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي إِقْطَاعِ الْأَرْضِينَ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ. سَنَنَ

أَبُو دَاوُدَ ١٥٦/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْحَمَى، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢٦٩/٢.

(٤) الْبَدْيُ الْمُبْتَدَأُ حَفَرُهُ: أَى الْمَحْدَثُ.

(٥) فِي م: «الْبَيْت».

«الأموال»<sup>(١)</sup>. وروى الخلال، والدارقطني، عن النبي ﷺ نحوه<sup>(٢)</sup>. وقال القاضي: حریمها ما یحتاج إلیه فی تزقیة الماء منها، کقدر مدار الثور، إن کان بدولاب، وقدر طول البئر، إن کان بالسواني. وحمل التَّحْدِيدَ فی الحديث وكلام أحمد على المجاز. والظاهر خلافه، فإنه قد یحتاج إلى حریمها لغير تزقیة الماء؛ لموقف الماشية، وعطن الإبل ونحوه. وأما العين المستخرجة، فحریمها ما یحتاج إلیه صاحبها، ویستضّر بتملكه علیه وإن کثر. وحریم الثَّهْرِ ما یحتاج إلیه لطرَحِ کِرايته<sup>(٣)</sup>، وطریق شایوئه<sup>(٤)</sup>، وما یستضّر صاحبُه بتملكه<sup>(٥)</sup> علیه، وإن کثر.

**فصل: ومن تحجر مَوَاتًا وشرع فی إحيائه، ولم يتم، فهو أحق به؛**  
<sup>(٦)</sup> لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». رواه أبو داود<sup>(٧)</sup>. فإن نقله إلى غيره، صار الثاني أحق به؛ لأنَّ صاحب الحق أثره به، فإن مات، انتقل إلى واريثه<sup>(٨)</sup>؛ لقول رسول الله

(١) في: باب إحياء الأرضين واحتجارها... الأموال ٢٩٢. عن يحيى بن سعيد. ونحوه عن سعيد بن المسيب.

(٢) أخرجه الدارقطني، في: كتاب الأقضية. سنن الدارقطني ٢٢٠/٤. وقال: الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب، ومن أسنده فقد وهم.

(٣) طرح كرايته: ما يلقي منه طلبا لسرعة جريه. كشف القناع ١٩٢/٤.

(٤) طريق شايويه: أى قيمه. قال في شرح المنتهى: والكراية والشاوى لم أجد لهما أصلا فى اللغة بهذا المعنى. ولعلمهما مولدتان من قبل أهل الشام. شرح منتهى الإرادات ٤٦٣/٢.

(٥) فى س ٢: «بتمكنه».

(٦ - ٦) سقط من: الأصل.

(٧) تقدم تخريجه فى ٦٣/٢.

ﷺ: « مَنْ تَرَكَ حَقًّا ، أَوْ مَالًا ، فَهُوَ لَوْرَثِيهِ »<sup>(١)</sup> . وإن باعه لم يَصِحَّ ؛ لأنه لم يَمْلِكْهُ ، فلم يَصِحَّ بَيْعُهُ ، كَحَقِّ الشُّفْعَةِ . وَيَحْتَمِلُ جَوَازُ بَيْعِهِ ؛ لأنه صارَ أَحَقَّ بِهِ . فإن بَادَرَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ فَأَخْيَاهُ ، لم يَمْلِكْهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِمَقْهُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » . ولأنَّ حَقَّ التَّحَجُّرِ أَسْبَقُ ، فَكَانَ أَوَّلَى ، كَحَقِّ الشَّفِيعِ مَعَ الْمُشْتَرَى . والثَّانِي ، يَمْلِكْهُ ؛ لأنه أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْحَدِيثِ ، وَلأنَّ الْإِحْيَاءَ يُمْلِكُ بِهِ ، فَقَدَّمَ عَلَى التَّحَجُّرِ الَّذِي لَا يُمْلِكُ بِهِ . وإن شَرَعَ فِي الْإِحْيَاءِ وَتَرَكَ ، قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ : إِمَّا أَنْ تُعْمِرَ ، وَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَ يَدَكَ . لأنه ضَيَّقَ عَلَى النَّاسِ فِي حَقِّ مُشْتَرَكٍ ، فلم يُمَكِّنْ مِنْهُ ، كَالْوُقُوفِ فِي طَرِيقِ ضَيِّقٍ . فإن سَأَلَ الْإِمَهَالَ ، أُمِّهِلَ مُدَّةَ قَرِيْبَةٍ ، كَالشَّهْرَيْنِ وَنَحْوِهِمَا<sup>(٢)</sup> ، فَإِنْ انْقَضَتْ وَلَمْ يُعْمِرْ ، فَلغَيْرِهِ إِحْيَاؤُهَا وَتَمْلِكُهَا ، كَسَائِرِ الْمَوَاتِ .

**فصل :** وإذا كان في [٢٢٨ظ] المَوَاتِ مَعْدِنٌ ظَاهِرٌ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُسْلِمُونَ ؛ كَالْمِلْحِ ، وَغُيُونِ الْمَاءِ ، وَالْكِبْرِيْتِ ، وَالْكُخْلِ ، وَالْقَارِ ، وَمَعَادِنِ الذَّهَبِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٧ . من حديث أبي هريرة .

وانظر ما تقدم تخريجه من حديث جابر في صفحة ٢٦٨ .

وقال الحافظ : أورده الشافعي هنا بلفظ : « من ترك حقا » . ولم أره كذلك . التلخيص الحبير



وَالْفِصَّةَ وَالْحَدِيدَ، وَمَقَالِيعَ<sup>(١)</sup> الطِّينِ وَنَحْوَهَا، لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ إِحْيَاؤُهَا، وَلَا تَمْلُكَ بِالْإِحْيَاءِ؛<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ أَيُّضَ بْنَ حَمَالٍ مَعْدِنَ الْمِلْحِ، فَلَمَّا قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْعِدِّ<sup>(٣)</sup>. رَدَّهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَحْمِي<sup>(٥)</sup> مِنَ الْأَرَاكِ، قَالَ: «مَا لَمْ تَنْلُهُ أَخْخَافُ الْإِبِلِ»<sup>(٦)</sup>. وَلِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُخْتَالُجُ إِلَيْهِ، فَلَوْ مُلِكَ بِالْإِخْتِجَارِ<sup>(٧)</sup>، ضَاقَ عَلَى النَّاسِ، وَغَلَّتْ أَسْعَارُهُ.

وكَذَلِكَ مَا نَضَبَ عَنْهُ الْمَاءُ مِنَ الْجَزَائِرِ<sup>(٨)</sup> عِنْدَ الْأَنْهَارِ الْكِبَارِ. قَالَ أَحْمَدُ: يُرْوَى عَنْ عُثْمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ أَبَاحَ الْجَزَائِرَ، وَأَنَا أَخَذُ بِهِ. يَغْنَى، مَا تَبَيَّنَتْ فِيهَا. وَلِأَنَّ الْبِنَاءَ فِيهَا يَزِيدُ الْمَاءَ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ فَيَضُرُّ بِأَهْلِهِ، وَلِأَنَّهَا مَتَبْتُ الْكَلَاءَ وَالْحَطَبَ، فَأَشْبَهَتْ الْمَعَادِنَ.

(١) فِي س ٢، ب: «مقاطع».

ومقالع الطين: هي ما تقتلعه من الأرض وترمي به.

(٢ - ٢) فِي م: «فَعَن أَيُّضَ بْنَ حَمَالٍ أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَقَطَعَهُ الْمِلْحَ فَقَطَعَهُ لَهُ فَلَمَّا أَنْ وُلِيَ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا أَقْطَعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا أَقْطَعْتَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ. قَالَ: فَانْتَرَعَهُ مِنْهُ».

(٣) الْعِدَّ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ: الدَّائِمُ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ.

(٤ - ٤) فِي م: «وَسَأَلَهُ عَمَّا يَحْمِي».

(٥) بَعْدَهُ فِي م: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ».

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في إقطاع الأرضين، من كتاب الإمارة. سنن أبي داود ١٥٥/٢، ١٥٦. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب ما جاء في القطائع، من أبواب الأحكام. عارضة الأحمدي ١٤٩/٦، ١٥٠. وابن ماجه، في: باب إقطاع الأنهار والعيون، من كتاب الرهون. سنن ابن ماجه ٨٢٧/٢. والدارمي، في: باب في القطائع، من كتاب البيوع. سنن الدارمي ٢٦٨/٢. وأبو عبيد، في: الأموال ٢٧٥.

(٦) فِي ف: «بِالْإِحْيَاءِ».

(٧) مَفْرَدُهَا جَزِيرَةٌ، سَمِيََتْ بِذَلِكَ لِانْحِسَارِ الْمَاءِ عَنْهَا.

فصل : وَكُلُّ يَثْرٍ يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُسْلِمُونَ ، أَوْ عَيْنٍ نَابِغَةٍ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ اخْتِجَارُهَا ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَعَادِنِ الظَّاهِرَةِ . وَمَنْ حَفَرَ يَثْرًا لْغَيْرِ قَصْدِ التَّمْلُكِ ؛ إِمَّا لِيَنْتَفِعَ بِهَا الْمُسْلِمُونَ ، أَوْ لِيَنْتَفِعَ بِهَا مُدَّةٌ ثُمَّ يَتْرُكَهَا <sup>(١)</sup> ، لَمْ يَمْلِكْهَا ، وَ<sup>(٢)</sup> كَانَ أَحَقَّ بِهَا حَتَّى يَزُولَ عَنْهَا ، <sup>(٣)</sup> ثُمَّ تَكُونُ <sup>(٤)</sup> لِلْمُسْلِمِينَ . وَمَنْ حَفَرَ يَثْرًا لِلتَّمْلُكِ فَلَمْ يَظْهَرْ مَأْوَاهَا ، لَمْ يَمْلِكْ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَا تَمَّ إِحْيَاؤُهَا ، وَكَانَ كَالْمُتَحَجِّرِ الشَّارِعِ فِي الْإِحْيَاءِ .

فصل : وَإِنْ <sup>(٥)</sup> أَحْيَا أَرْضًا ، فَظَهَرَ فِيهَا مَعْدِنٌ ، مَلَكَهْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضَيِّقْ عَلَى النَّاسِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٦)</sup> الَّذِي <sup>(٧)</sup> أَخْرَجَهُ . وَلَوْ كَانَ فِي <sup>(٨)</sup> الْمَوَاتِ أَرْضٌ يُمَكِّنُ فِيهَا إِحْدَاثُ مَعْدِنٍ ظَاهِرٍ ، كَشَطِّ الْبَحْرِ إِذَا حَصَلَ فِيهِ مَأْوُهُ صَارَ مِلْحًا ، مَلَكَهْ بِالْإِحْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَوَسَّعَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لَا تَضْيِيقُ .

فصل : وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَعْدِنٍ ظَاهِرٍ ، وَهُوَ الَّذِي يُوصَلُ إِلَى مَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُؤَنَّةٍ ؛ كَالْمَاءِ ، وَالْمِلْحِ ، وَالتَّنْفِطِ ، أَوْ بَاطِنٍ لَا يُوصَلُ إِلَى مَا فِيهِ إِلَّا

(١) فِي الْأَصْلِ : « تَرَكَهَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « إِنْ » .

(٣ - ٣) فِي م : « وَتَرَكَهَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٥) فِي م : « وَلِأَنَّهُ » .

(٦) فِي م : « لِلَّذِي » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م ، وَفِي الْأَصْلِ : « هَذَا فِي » .

(٨) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « لَمْ » .

بِالْعَمَلِ ؛ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ<sup>(١)</sup> وَالْفِضَّةِ<sup>(٢)</sup> وَالْحَدِيدِ ، كَانَ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِلْخَيْرِ . فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ قَضَائِهِ حَاجَتَهُ ، مُنِعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ بِغَيْرِ نَفْعٍ ، فَأَشْبَهَ الْوُقُوفَ فِي مَشْرَعَةِ مَاءٍ لَا يَسْتَقِي مِنْهَا<sup>(٣)</sup> .

وإن طَالَ مُقَامُهُ لِلأَخْذِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُمْتَنَعُ ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ ، فَكَانَ أَحَقُّ ، كَحَالَةِ الْإِتْدَاءِ . وَالثَّانِي ، يُمْتَنَعُ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ<sup>(٤)</sup> كَالْمُتَحَجِّرِ .

فَإِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ يَضِيقُ الْمَكَانُ عَنْهُمَا ، أُفْرِغَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنْ كَانَا يَأْخُذَانِ لِلتَّجَارَةِ ، هَاتِيئَهُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ كَانَا يَأْخُذَانِ لِلْحَاجَةِ ، فَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا ، يُهَاتِيَانِ<sup>(٥)</sup> بَيْنَهُمَا .<sup>(٦)</sup> وَالثَّانِي ، يُفْرَغُ بَيْنَهُمَا<sup>(٧)</sup> . وَالثَّالِثُ ، يُقَدَّمُ الْإِمَامُ مَنْ يَرَى مِنْهُمَا . وَالرَّابِعُ ، يُنْصَبُ الْإِمَامُ مَنْ يَأْخُذُ لَهَا ، وَ<sup>(٨)</sup> يُقْسِمُ بَيْنَهُمَا .

فصل : وَمَنْ شَرَعَ فِي حَفْرِ مَعْدِنٍ ، وَلَمْ يَتْلُغِ النَّيْلَ<sup>(٩)</sup> ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، كَالشَّارِعِ فِي الْإِخْيَاءِ ، [ ٢٢٩ و ] وَلَا يَمْلِكُهُ وَإِنْ بَلَغَ النَّيْلَ ؛ لِأَنَّ الْإِخْيَاءَ الْعِمَارَةَ ، وَهَذَا تَخْرِيْبٌ ، فَلَا يَمْلِكُ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ يَخْتِاجُ فِي كُلِّ جُزْءٍ إِلَى عَمَلٍ ، فَلَا يَمْلِكُ مِنْهُ إِلَّا مَا أَخَذَ ، لَكِنْ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ مَا دَامَ يَأْخُذُ . وَإِنْ

(١ - ١) زيادة من ف .

(٢) زيادة من : م .

(٣) في م : « يضر » .

(٤) في م : « يهاتيان » .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل .

(٦) في س ٢ : « أو » .

(٧) بعده في م : « به » .

حَفَرَهُ<sup>(١)</sup> إِنْسَانٌ مِنْ جَانِبِ آخَرَ، فَوَصَلَ إِلَى النَّيْلِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ.

**فصل:** ويجوزُ الارتفاقُ بالقُعُودِ فِي الرَّحَابِ وَالشُّوَارِعِ وَالطُّرُقِ الْوَاسِعَةِ، لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ لِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ، وَلِأَنَّهُ ارْتِفَاقٌ<sup>(٢)</sup> مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ، كَالاجْتِيَاذِ. وَمَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ، كَانَ أَحَقَّ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ مَنَّاخٌ<sup>(٣)</sup> مَنْ سَبَقَ»<sup>(٤)</sup>. وَلَهُ أَنْ يُظَلَّلَ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَضُرُّ بِالْمَارَّةِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بَغِيرِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْتَنِي ذَكَّةً<sup>(٥)</sup> وَلَا غَيْرَهَا؛ لِأَنَّهَا تُضَيِّقُ، وَيَعْتَرِ بِهَا الْعَابِرُ. فَإِنْ قَامَ وَتَرَكَ مَتَاعَهُ، لَمْ يَجْزُ لغيرِهِ أَنْ يَقْعُدَ؛ لِأَنَّ يَدَهُ لَمْ تَزُلْ. وَإِنْ أَطَالَ<sup>(٦)</sup> الْقُعُودَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ سَبَقَ تَوْجِيهُهُمَا. وَإِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُقَرِّعُ بَيْنَهُمَا؛ لِتَسَاوِيهِمَا. وَالثَّانِي، يُقَدِّمُ الْإِمَامَ أَحَدَهُمَا؛ لِأَنَّ لَهُ نَظْرًا وَاجْتِهَادًا.

(١) فِي م: «حفر».

(٢) فِي م: «إرفاق».

(٣) فِي الْأَصْل: «مباح».

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ حَرَمِ مَكَّةَ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٦٦/١.

وَالْتَرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ أَنْ مَنْ مَنَّاخٌ مِنْ سَبَقَ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ، عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤/

١١١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ التَّزْوِيلِ بِمَنْىَ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢/١٠٠٠.

وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ كَرَاهِيَةِ الْبَنِيَانِ بِمَنْىَ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢/٧٣. وَالْإِمَامُ

أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦/١٨٧، ٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) الدَّكَّةُ: انْظُرْ صَفْحَةَ ٢٧٧.

(٦) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، ب: «طال».

**فصل في القَطَائِع:** وهى ضَرْبان؛ إقطاع إزفاقي، وهى مقاعد الأسواق والرحاب، فلإمام إقطاعها لمن يجلس فيها، فيصير كالسابق إليها، إلا أنه أحق بها وإن نقل متاعه؛ لأن للإمام النظر والاجتهاد، فإذا أقطعه، ثبتت يده عليه بالإقطاع، فلم يكن لغيره أن يتعد فيه.

الضرب الثاني، موات الأرض، فللإمام إقطاعها لمن يحييها؛ لما روى وإيل بن حجير أن رسول الله ﷺ أقطعه أرضاً، فأرسل معاوية: «أن أعطيها»<sup>(١)</sup> إيّاه<sup>(٢)</sup> - أو - أعلمها<sup>(٣)</sup> إيّاه. «حديث صحيح». وأقطع بلال بن الحارث المزني<sup>(٤)</sup>، وأبيض بن حمّال الماري<sup>(٥)</sup>. وأقطع

(١) في الأصل، س ١، س ٢، ف، م: «أعطه».

والثبت من: ب، والمسند.

(٢) في م: «إياها».

(٣) في ف: «أعلمها».

(٤ - ٥) في م: «رواه الترمذى وصححه».

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في إقطاع الأرضين، من كتاب الإمارة. سنن أبي داود ١٥٤/٢. والترمذى، في: باب ما جاء في القطائع، من أبواب الأحكام. عارضة الأحوذى ١٥١/٦، ١٥٢. والدارمى، في: باب في القطائع، من كتاب البيوع. سنن الدارمى ٢٦٨/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٩/٦. واللفظ له.

(٥) انظر ما أخرجه أبو داود، في: باب في إقطاع الأرضين، من كتاب الخراج والفيء والإمارة. سنن أبي داود ١٥٤/٢، ١٥٥. والإمام مالك، في: باب الزكاة في المعادن، من كتاب الزكاة. الموطأ ٢٤٨/١، ٢٤٩. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٦/١. وأبو عبيد، في: الأموال ٣٣٨. وانظر ما يأتى تخريجه فى حاشية (٥ - ٥) فى الصفحة التالية.

(٦) في م: «المازنى».

والحديث تقدم تخريجه فى صفحة ٥٥٥.

الرَّيْزِ حُضَرَ<sup>(١)</sup> فَرَسِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَأَقْطَعَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ  
أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٣)</sup> .

وَمَنْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ شَيْئًا ، لَمْ يَمْلِكْهُ ، لَكِنْ يَصِيرُ كَالْمُتَحَجِّرِ فِي جَمِيعِ مَا  
ذَكَرْنَاهُ .

وَلَا يُقْطَعُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا قُدِرَ عَلَى إِخْيَائِهِ ؛ لِأَنَّ إِقْطَاعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ  
إِذْخَالَ ضَرَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِلَا فَائِدَةٍ ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ  
ابْنَ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ ، فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ عُمَرَ ، قَالَ لَهُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ  
يُقْطِعْكَ لِتَحْتَجِرْهُ<sup>(٤)</sup> عَلَى النَّاسِ ، فَخُذْ مَا قَدَرْتَ عَلَى عِمَارَتِهِ وَدَعْ بَاقِيَهُ .  
رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٥)</sup> فِي « الْأَمْوَالِ »<sup>(٦)</sup> .

**فصل :** وليس للإمام إقطاع المعادين الظاهرة ؛ لما ذكرنا في إحيائها .  
قال أصحابنا : وكذلك المعادين الباطنة ؛ لأنها في معناها . ويختل بجواز  
إقطاعها ؛ [ ٢٢٩ظ ] لما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ مَعَادِنَ

(١) حضر فرسه : عدوها ، أى قدر ما تعدو عدوة واحدة .

(٢) فى : باب فى إقطاع الأرضين ، من كتاب الإمارة . سنن أبى داود ١٥٨ / ٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١٥٦ / ٢ .

(٣) أخرج هذه الآثار أبو عبيد فى الأموال ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٤) فى س ٢ : « لتحجره » ، وهو موافق لما عند البيهقى .

(٥ - ٥) سقط من س ١ .

والأثر أخرجه أبو عبيد ، فى : الأموال ٢٧٣ . دون قصة عمر .

كما أخرجه بذكر قصة عمر ، ابن خزيمة ، فى : صحيحه ٤٤ / ٤ . والبيهقى ، فى : السنن

الكبرى ١٥٢ / ٤ ، ١٤٩ / ٦ .

الْقَبِيلَةِ<sup>(١)</sup>؛ جَلَسِيَّهَا وَغُورِيَّهَا<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. وَلَأَنَّهُ يَفْتَقِرُ<sup>(٤)</sup> الْإِنْتِفَاعَ بِهَا إِلَى الْمُؤْنِ، فَجَازَ إِقْطَاعَهُ، كَالْمَوَاتِ.

**فَضْلٌ فِي الْحِمَى:** لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحِمِّيَ<sup>(٥)</sup> لِنَفْسِهِ مَوَاتًا يَمْنَعُ النَّاسَ الرَّعْيَ فِيهِ؛ لِمَا رَوَى الصَّغْبُ بْنُ جَثَّامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ<sup>(٦)</sup> وَلِرَسُولِهِ<sup>(٧)</sup>». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٨)</sup>. وَقَالَ<sup>(٩)</sup>: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ؛ فِي<sup>(١٠)</sup> الْمَاءِ، وَالْكَلَأِ، وَالنَّارِ<sup>(١١)</sup>». وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَحِمِّيَ مَكَانًا لَتَرْعَى فِيهِ خَيْلُ الْمُجَاهِدِينَ، وَنَعْمُ الْجِزْيَةِ، وَإِبِلُ الصَّدَقَةِ، وَضَوَالُ النَّاسِ الَّتِي يَقُومُ بِحِفْظِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى

(١) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْقَبِيلَةُ بِلَادٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْحِجَازِ. الْأُمُودُ ٣٣٨.

(٢) جَلَسِيَّهَا وَغُورِيَّهَا: أَيْ مَرْتَفَعُهَا وَمُنْخَفِضُهَا.

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٩٩ حَاشِيَةِ ٥.

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «فِي».

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(٦ - ٦) فِي س ١، س ٢، ف، ب: «وَرَسُولُهُ».

(٧ - ٧) فِي س ١، ف: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي س ٢، ب: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ».

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْأَرْضِ يَحْمِيهَا الْإِمَامُ أَوْ الرَّجُلُ، مِنْ كِتَابِ الْخُرَاجِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٦٠/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ، فِي: بَابِ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ، وَفِي: بَابِ أَهْلِ الدَّارِ يَبْتَغُونَ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ ١٤٨/٣، ٧٤/٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ إِصَابَةِ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْبِيَّاتِ بِغَيْرِ قَصْدٍ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ. السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٨٦/٥. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٨/٤.

(٨) زِيَادَةٌ مِنْ: ف.

(٩) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٥٢.

التَّيَقُّعُ<sup>(١)</sup> لِحَيْلِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup>. وَلَأَنَّ عُمَرَ وَعُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حَمِيًّا. وَاشْتَهَرَ فِي الصَّحَابَةِ، فَلَمْ يُنْكَرْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا. وَقَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهِ لَوْلَا مَا أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا حَمَيْتُ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا فِي شِبْرِ. رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٣)</sup>. وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِيَ قَدْرًا يُضَيِّقُ بِهِ عَلَى النَّاسِ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ لِلْمَصْلَحَةِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بِضَرَرٍ أَكْثَرَ مِنْهَا.

وَمَا حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ، وَلَا يُمَلِّكَ بِالْإِحْيَاءِ؛ لِأَنَّ مَا<sup>(٤)</sup> حَكَمَ بِهِ<sup>(٥)</sup> النَّبِيُّ ﷺ نَصٌّ،<sup>(٦)</sup> فَلَمْ يَجُزْ نَقْضُهُ<sup>(٧)</sup> بِالْاجْتِهَادِ. وَمَا حَمَاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ جَازَ لغيرِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ تَغْيِيرُهُ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. وَفِي الْآخِرِ، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِقَلَّا يَنْقُضُ الْجَهْدَ بِالْاجْتِهَادِ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْجَهْدَ فِي حِمَايَا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ دُونَ غَيْرِهَا وَلِهَذَا مَلَّكَ

(١) فِي ف: «الْبَقِيع».

وَالنَّقِيع: مَوْضِعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ عَشْرُونَ فَرَسَخًا. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٨٠٨/٤.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٥٥/٢، ١٥٧. وَابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦/١٤٦. وَأَبُو عُبَيْدٍ، فِي: الْأَمْوَالِ ٢٩٨.

وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادٍ فِي صَحِيحِهِ ١٣٨/٣. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: سُنَنِهِ ١٦٠/٢.

(٣) فِي: الْأَمْوَالِ ٢٩٩.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِذَا أَسْلَمَ قَوْمٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَلَهُمْ مَالٌ وَأَرْضُونَ...، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٧/٤. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا يَتَّقَى مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، مِنْ كِتَابِ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ. الْمَوْطَأُ ١٠٠٣/٢.

(٤ - ٤) فِي م: «حَمَاه».

(٥ - ٥) فِي م: «فَلَا يَنْقُضُ».



الحامى لها تَغْيِيرُها .

وإن أحياء إنسان ، ملكه ؛ لأنَّ حِمَى الأئمة اجتهاد ، وملك الأرض  
بإحيائها نص ، فيقدم على الاجتهاد .



## بَابُ أَحْكَامِ الْمِيَاهِ

وهي صَرَبَانٍ ؛ مُبَاحٌ ، وَغَيْرُهُ ، فَغَيْرُ الْمُبَاحِ مَا يَنْتَبِعُ فِي أَرْضٍ تَمْلُوكَةٌ ، فَصَاحِبُهَا <sup>(١)</sup> أَحَقُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا فِي رِوَايَةٍ . وَفِي الْأُخْرَى ، لَا يَمْلِكُهَا ، <sup>(٢)</sup> إِلَّا أَنَّهُ <sup>(٣)</sup> لَيْسَ لغيرِهِ دُخُولُ أَرْضِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

وَمَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ ، لَزِمَهُ بِذَلِكَ لِسَقْيِ مَا شِئِيَ غَيْرِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ ، مَنَعَهُ اللَّهُ فَضْلَ <sup>(٣)</sup> رَحْمَتِهِ » <sup>(٤)</sup> . وَلَا يَلْزَمُهُ الْحَبْلُ وَالِدَلُّو ؛ لِأَنَّهُ يَتَلَفُّ بِالِاسْتِعْمَالِ ، فَيَتَضَرَّرُ بِهِ ، فَأَشْبَهَ بَقِيَّةَ مَالِهِ . وَهَلْ يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ فَضْلُ مَائِهِ لَزَرْعٍ غَيْرِهِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ لَا حُرْمَةَ لَهُ فِي نَفْسِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ ؛ لِمَا رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ يَتَعَ فَضْلَ الْمَاءِ .

(١) فِي م : « فَصَاحِبِهِ » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : س ٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِلَفْظٍ قَرِيبٍ مِنْهُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٨٣ / ٢ ، ٢٢١ . وَالَّذِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « لَا يَمْنَعُ فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءِ » . وَبَنَحُوهُ ، عِنْدَ الْبُخَارِيِّ ، فِي صَحِيحِهِ ٣١ / ٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي صَحِيحِهِ ١١٩٨ / ٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي سُنَنِهِ ٢٤٨ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٧٣ / ٥ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي سُنَنِهِ ٢٢٨ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٤٤ ، ٢٧٢ ، ٣٠٩ ، ٣٦٠ ، ٤٤٠ ، ٤٨٢ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠ .

١) رواه أبو داود، <sup>(٢)</sup> والترمذي، وابن ماجه <sup>(٣)</sup>. وإن لم يُفَضَّلْ عنه شيء، لم يَلْزَمْه بذله؛ لأنَّ الوَعِيدَ على مَنَعِ الْفَضْلِ يَدُلُّ على جَوَازِ مَنَعِ غَيْرِهِ، ولأنَّ ما يَحْتَاجُ إليه يَسْتَضِرُّ بِبَذْلِهِ، فلم يَجِبْ بذله، كَحَبْلِهِ وَدَلْوِهِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي، المَاءُ النَّابِغُ فِي الْمَوَاتِ، فَمَنْ سَبَقَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَشِقْ [٢٣٠] إِلَيْهِ مُسْلِمًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» <sup>(٤)</sup>.

وإن أراد أن يَشْقِيَ أَرْضًا وَكَانَ الْمَاءُ فِي نَهْرٍ عَظِيمٍ لَا يَسْتَضِرُّ أَحَدٌ بِسَقْيِهِ، جَازَ أَنْ يَشْقِيَ كَيْفَ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى أَحَدٍ. وإن كَانَ نَهْرًا صَغِيرًا، أَوْ <sup>(٥)</sup> مِنْ مِيَاهِ الْأَمْطَارِ، بُدِيَ بَيْنَ فِي أَوَّلِ النَّهْرِ، فَيَشْقَى، وَيَحْبِسُ الْمَاءَ حَتَّى يَتَلَفَّ الْكَعْبُ، ثُمَّ يُرْسِلُ إِلَى الذِّي يَلِيهِ كَذَلِكَ إِلَى الْآخِرِ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ

(١ - ١) سقط من: س ١، س ٢.

(٢ - ٢) سقط من: م.

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في بيع فضل الماء، من كتاب البيوع. سنن أبي داود ٢/٢٤٩. والترمذي، في: باب ما جاء في بيع فضل الماء، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٥/٢٧٢. وابن ماجه، في: باب النهى عن بيع الماء، من كتاب الرهون. سنن ابن ماجه ٢/٨٢٨.

كما أخرجه مسلم، في: باب تحريم بيع فضل الماء...، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ٣/١١٩٧. والنسائي، في: باب بيع الماء، وباب بيع ضراب الجمل، من كتاب البيوع. المجتبى ٧/٢٧٠، ٢٧٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٤١٧، ٤/١٣٨.

(٣) تقدم تخريجه في ٥٥٣.

(٤) بعده في س ٢: «كان».

(٥) سقط من: الأصل.

اللَّهُ ﷺ قال في سَيْلٍ مَهْزُورٍ وَمَذْنِيبٍ<sup>(١)</sup>: «يُمْسِكُ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَفَّيْنِ»<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى إِلَى<sup>(٣)</sup> الْأَسْفَلِ». أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(٤)</sup>. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَجُلًا<sup>(٥)</sup> مِنْ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَشْقُونَ بِهَا<sup>(٦)</sup>، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أُرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ». فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ وَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ. فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا زُبَيْرُ اسْقِ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى<sup>(٧)</sup> يَزْجَعَ<sup>(٨)</sup> إِلَى<sup>(٩)</sup> الْجَذَرِ»<sup>(١٠)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١١)</sup>. وَشِرَاجُ الْحَرَّةِ؛ مَسَائِلُ الْمَاءِ، جَمْعُ شَرْجٍ،

(١) قال عبد الملك بن حبيب: مهزور ومذنيب واديان من أودية المدينة، يسيلان بالمطر، وتتنافس أهل الحوائط في سيلهما. المغني ١٦٩/٨.

(٢) في ف: «الكعب».

(٣) سقط من: الأصل، وفي ف: «على».

(٤) في: باب القضاء في المياه، كتاب الأقضية. الموطأ ٧٤٤/٢.

كما أخرجه موصولا من حديث عبد الله بن عمرو، أبو داود، في: أبواب من القضاء، من كتاب الأقضية. سنن أبي داود ٢٨٤/٢. وابن ماجه، في: باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء، من كتاب الرهون. سنن ابن ماجه ٨٣٠/٢.

(٥ - ٥) سقط من: م.

(٦) بعده في ف: «النخل».

(٧ - ٧) في الأصل: «يلغ»، وفي م: «يلغ إلى».

(٨) الجذر: قال ابن الأثير: هو ما رفع حول المزرعة كالجدار. النهاية ٢٤٦/١.

(٩) أخرجه البخاري، في: باب سكر الأنهار، وباب شرب الأعلى قبل الأسفل، وباب شرب الأعلى إلى الكعبين، من كتاب المساقاة، وفي: باب إذا أشار الإمام بالصلح...، من كتاب الصلح، وفي: باب ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم...﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ١٤٥/٣، ١٤٦، ٢٤٥، ٥٧/٦، ٥٨. ومسلم، في: باب وجوب اتباعه ﷺ، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨٢٩/٤، ١٨٣٠.

وهو النَّهْرُ الصَّغِيرُ. ولأنَّ السَّابِقَ إِلَى أَوَّلِ النَّهْرِ كَالسَّابِقِ إِلَى أَوَّلِ الْمَشْرِعَةِ. وإن كانت أَرْضُ الْأَوَّلِ بَعْضُهَا أُنْزِلَ مِنْ بَعْضِ، سَقَى كُلَّ وَاحِدَةٍ عَلَى حِدَتِهَا.

فإن أرادَ إنسانٌ إحياءَ أَرْضٍ عَلَى النَّهْرِ، بحيثُ إذا سَقَاها يَسْتَضِرُّ أَهْلُ الْأَرْضِ الشَّارِبَةِ مِنْهُ، مُنِعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَنْ مَلَكَ أَرْضًا كَانَتْ لَهُ حُقُوقُهَا وَمَرَاقِفُهَا، وَاسْتِحْقَاقُ السَّقْيِ مِنْ هَذَا النَّهْرِ مِنْ حُقُوقِهَا، فَلَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ إِبْطَالَهُ.

**فصل: فإن اشترك جماعة في استنباط عَيْنٍ، اشترَكُوا فِي مَائِهَا،**  
وكان بينهم على ما اتَّفَقُوا عَلَيْهِ عِنْدَ اسْتِخْرَاجِهَا، فإن اتَّفَقُوا عَلَى سَقْيِ  
أَرْضِهِمْ<sup>(١)</sup> مِنْهَا بِالْمُهَايَاةِ جَاز، وإن أَرَادُوا قِسْمَتَهُ بِنَضْبِ حَجَرٍ، أَوْ<sup>(٢)</sup> خَشَبَةٍ  
مُسْتَوِيَةٍ فِي مَضْدِمِ الْمَاءِ، فِيهَا ثُقْبَانِ<sup>(٣)</sup> عَلَى قَدَرِ حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا،

---

= كما أخرجه أبو داود، في: أبواب من القضاء، من كتاب الأفضية. سنن أبي داود ٢/٢٨٣،  
٢٨٤. والترمذي، في: باب ما جاء في الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء، من  
أبواب الأحكام. عارضة الأحوذى ١١٩/٦، ١٢٠. والنسائي، في: باب الرخصة للحاكم  
الأمين أن يحكم وهو غضبان، وباب إشارة الحاكم بالرفق، من كتاب القضاة. المجتبى ٨/٢٠٩،  
٢١٥. وابن ماجه، في: باب تعظيم حديث رسول الله... من المقدمة، وفي: باب الشرب  
من الأودية ومقدار حبس الماء، من كتاب الرهون. سنن ابن ماجه ٧/١، ٨، ٨٢٩/٢. والإمام  
أحمد، في: المسند ٥/٤.

(١) في س ١، ف: «أرضيهم»، وفي ب: «أراضيهم».

(٢) في س ٢: «و».

(٣) في م: «ثقبان»، وغير منقوطة في س ١، ب.

جاز، وتُخْرَجُ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي «سَاقِيَةٍ مُفْرَدَةٍ». فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْقِيَ بَنَصِيهِ أَرْضًا لَا حَقَّ لَهَا فِي الشُّرْبِ مِنْهُ، فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ «لَا حَقَّ» لغيره فيه، فكان له التَّصَرُّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ بِالْعَيْنِ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ لِهَذِهِ الْأَرْضِ رَسْمًا فِي الشُّرْبِ مِنْهُ، فَمَنْعَ مِنْهُ، كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ دَارَانِ مُتَلَاصِقَتَانِ فِي دَرْيَيْنِ، أَرَادَ فَتَحَ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى.

وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَتْحُ سَاقِيَةٍ فِي جَانِبِ النَّهْرِ قَبْلَ الْمَقْسِمِ، يَأْخُذُ حَقَّهُ فِيهَا، وَلَا أَنْ يُنْصَبَ عَلَى حَافَتِي النَّهْرِ رَحَى تَدُورُ بِالْمَاءِ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَرِيمَ النَّهْرِ مُشْتَرَكٌ، فَلَمْ يَمْلِكِ التَّصَرُّفَ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ.

**فصل:** وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مُبَاحٍ؛ كَالسَّنْبِلِ الَّذِي يَنْتَثِرُ مِنَ الْحَصَادِينَ، وَثَمَرِ الشَّجَرِ الْمُبَاحِ، وَالثَّلْجِ<sup>(٤)</sup>، وَمَا يَنْبِذُهُ النَّاسُ رَغْبَةً عَنْهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ؛ لِلْخَبَرِ. فَإِنْ اسْتَبَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ، قُسِمَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي السَّبَبِ، فَاشْتَرَكَا فِي الْمَمْلُوكِ بِهِ، كَمَا لَوْ ابْتِاعَاهُ<sup>(٥)</sup>.

(١ - ١) فِي م: «سَاقِيَتِهِ مُفْرَدَةً».

(٢ - ٢) فِي س ٢: «لِحَقِّ».

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٤) فِي م: «الْبَلَح».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «ابْتِاعَهُ».





## [ ٢٣٠ ظ ] بَابُ <sup>(١)</sup> الْوَقْفِ

ومعناه تَحْيِيسُ الْأَصْلِ، وَتَسْيِيلُ الثَّمَرَةِ.

وهو مُسْتَحَبٌّ، لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ <sup>(٢)</sup> قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ، أَوْ <sup>(٣)</sup> وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ، أَوْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup>.

وَيَجُوزُ وَقْفُ الْأَرْضِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ عُمَرَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ، لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ <sup>(٥)</sup> لَا يُبَاغُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاغُ، وَلَا يُوهَبُ،

(١) فِي م: «كَاب».

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣) فِي م: «و».

(٤) فِي: بَابُ مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانُ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، مِنْ كِتَابِ الْوَصِيَّةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٢٥٥.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِيمَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٠٦/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْوَقْفِ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَحْكَامِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦/١٤٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا. الْمُجْتَبَى ٦/٢١٠. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٧٢/٢.

(٥) فِي م: «أَنْ».

وَلَا يُورَثُ». قال<sup>(١)</sup>: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>، فِي الْفُقَرَاءِ، وَذَوِي<sup>(٣)</sup> الْقُرْبَى، وَالرَّقَابِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ<sup>(٤)</sup> وَلَيْهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا بِالْمَعْرُوفِ، غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مِنْهُ، أَوْ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

وَوَقَّفَ السَّلَاحَ وَالْحَيَوَانَ جَائِزًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّهُ قَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ<sup>(٦)</sup> فِي سَبِيلِ اللَّهِ<sup>(٧)</sup>». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup>. وَفِي رِوَايَةٍ:

- 
- (١) زيادة من: م.  
 (٢) بعده في م: «على أن لا يباع ولا يوهب ولا يورث».  
 (٣) في س ٢، ف: «ذى».  
 (٤) سقط من: الأصل.  
 (٥) أخرجه البخارى، في: باب الشروط فى الوقف، من كتاب الشروط، وفي: باب ما للوصى أن يعمل فى مال اليتيم...، وباب الوقف كيف يكتب، من كتاب الوصايا. صحيح البخارى ٣/٢٦٠، ١١/٤، ١٢، ١٤. ومسلم، في: باب الوقف، من كتاب الوصية. صحيح مسلم ٣/١٢٥٥، ١٢٥٦.  
 كما أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء فى الرجل يوقف الوقف، من كتاب الوصايا. سنن أبى داود ٢/١٠٥. والترمذى، في: باب فى الوقف، من أبواب الأحكام. عارضة الأحوذى ٦/١٤٣. والنسائى، في: باب كيف يكتب الحبس...، من كتاب الأعباس. المجتبى ٦/١٩١، ١٩٢. وابن ماجه، في: باب من وقف، من كتاب الصدقات. سنن ابن ماجه ٢/٨٠١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/١٢، ١٣، ٥٥، ١٢٥.  
 (٦) قال الخطائى: العتاد كل ما أعده الرجل من سلاح أو مركوب وآلة للجهاد. معالم السنن ٢/٥٣.  
 (٧) بعده فى الأصل: «عز وجل».  
 (٨) أخرجه البخارى، فى: باب قول الله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ...﴾، من كتاب الزكاة، وفى: باب ما قيل فى درع النبى ﷺ...، من كتاب الجهاد. صحيح البخارى ٢/١٥١، ٤/٤٩. ومسلم، فى: باب فى تقديم الزكاة ومنعها، من كتاب الزكاة. صحيح مسلم ٢/٦٧٧=.

«وَأَعْتَدَهُ»<sup>(١)</sup>. وَيَصِيحُ وَقَفُ كُلِّ عَيْنٍ يُنْتَفَعُ بِهَا مَعَ بَقَاءِ عَيْنَيْهَا دَائِمًا؛ قِيَاسًا عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ. وَيَصِيحُ وَقَفُ الْمُشَاعِ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ أَصَابَ مِائَةَ سَهْمٍ مِنْ خَيْرٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِوَقْفِهَا<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا صِفَةُ الْمُشَاعِ، وَلِأَنَّ الْقَصْدَ تَحْيِيسُ الْأَصْلِ، وَتَسْيِيلُ الْمُنْفَعَةِ، وَهَذَا يَحْصُلُ فِي الْمُشَاعِ، كَحُصُولِهِ فِي<sup>(٣)</sup> الْمُرْزِ. وَيَصِيحُ وَقَفُ غُلُو الدَّارِ دُونَ سُفْلِهَا، وَسُفْلِهَا<sup>(٤)</sup> دُونَ غُلُوها؛ لِأَنَّهُمَا عَيْنَانِ يَجُوزُ وَقْفُهُمَا<sup>(٥)</sup>، فَجَازَ وَقَفُ أَحَدِهِمَا، كَالدَّارَيْنِ.

**فصل: ولا يصيحُ وَقَفُ ما لا يُنْتَفَعُ به مَعَ بَقَاءِ عَيْنَيْهِ؛ كَالْأَثْمَانِ، وَالْمَأْكُولِ، وَالْمَشْرُوبِ، وَالشَّمْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(٦)</sup> يَحْصُلُ تَسْيِيلُ ثَمَرَتِهِ مَعَ بَقَائِهِ. «ولا ما<sup>(٧)</sup> يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ، كَالرَّيَاحِينِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَبَاقَى<sup>(٨)</sup>.**

= كما أخرجه أبو داود، في: باب في تعجيل الزكاة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١ / ٣٧٦. والنسائي، في: باب إعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥ / ٢٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢ / ٣٢٢.

(١) في س ٢: «وأعبدته».

(٢) أخرجه النسائي، في: باب حبس المشاع، من كتاب الأحباس. المجتبى ٦ / ١٩٣. وابن ماجه، في: باب من وقف، من كتاب الصدقات. سنن ابن ماجه ٢ / ٨٠١.

(٣) في س ١، س ٢، م: «من».

(٤) في الأصل: «أسفلها».

(٥) بعده في س ٢: «كالأثمان».

(٦) سقط من: الأصل.

(٧ - ٧) في الأصل: «وما لا».

(٨) في الأصل: «تبقى».

«ولا ما» لا يجوزُ يَتِمُّه؛ كالكَلْبِ، والخِنْزِيرِ، ولا المَرْهُونِ، والحَمَلِ الْمُتَفَرِّدِ، ولا أُمُّ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ تَمْلِيكٌ، فلا يَجُوزُ فِي هَذِهِ، كَالْبَيْعِ.

ولا يجوزُ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ؛ كَأَحَدِ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ، وَفَرَسٍ، وَعَبْدٍ؛ لِأَنَّهُ نَقْلٌ مِلْكٍ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ، فلم يَصِحَّ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كَالْهَبَةِ.

**فصل:** ولا يَصِحُّ الْوَقْفُ إِلَّا عَلَى بَرٍّ؛ كَالْمَسَاجِدِ، وَالْقَنَاطِرِ، وَالْفُقَرَاءِ، وَالْأَقَارِبِ، أَوْ آدَمِيِّ مُعَيَّنٍ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْقُرْبَةِ، وَلِهَذَا جَازَتْ الصَّدَقَةُ عَلَيْهِ.

ولا يَصِحُّ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ كَالْبَيْعِ، وَكَتَبِ الثَّوَرَةِ، وَالْإِنْجِيلِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، فَإِنَّ<sup>(١)</sup> هَذِهِ الْكُتُبُ مَنْسُوخَةٌ [٢٣١] قَدْ بُدِّلَ<sup>(٢)</sup> بَعْضُهَا، وَقَدْ غَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ رَأَى مَعَ عُمَرَ شَيْئًا اسْتَكْتَبَهُ مِنْهَا<sup>(٣)</sup>.  
ولا عَلَى قُطَاعِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَالْقَصْدُ بِالْوَقْفِ الْقُرْبَةُ.  
ولا عَلَى مَنْ لَا<sup>(٤)</sup> يَمْلِكُ؛ كَالْمَيِّتِ، وَالْمَلِكِ، وَالْجُنِيِّ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ تَمْلِيكٌ فِي الْحَيَاةِ. ولا عَلَى عَبْدٍ، أَوْ أُمِّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ فِي رِوَايَةٍ. وَفِي أُخْرَى، مِلْكُهُ غَيْرُ لَازِمٍ. وَالْوَقْفُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَزَلِّزًا. ولا عَلَى

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «وَمَا لَا».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّ»، وَفِي م: «وَلَأَنَّ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «تَرَكَ».

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ مَا يَتَّقَى مِنْ تَفْسِيرِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَوْلِ غَيْرِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ ﷺ،

مِنَ الْمَقْدَمَةِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١/ ١١٥، ١١٦. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/ ٣٨٧. وَانْظُرْ إِرْوَاءَ

الْغَلِيلِ ٦/ ٣٤ - ٣٨.

(٥) سَقَطَ مِنْ: س ٢.

حَرْبِيٍّ أَوْ<sup>(١)</sup> مُزْتَدٍّ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُمَا<sup>(٢)</sup> تَجُوزُ إِزَالَتُهُ<sup>(٣)</sup> ، وَالْوَقْفُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ  
لَا زِمًا . وَلَا عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ ؛ كَرَجُلٍ ، أَوْ<sup>(٤)</sup> امْرَأَةٍ ؛ لِأَنَّ تَمْلِيكَ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ لَا  
يَصِحُّ . فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ جَازَ الْوَقْفُ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَهِيَ لَا تَمْلِكُ ؟ قُلْنَا :  
الْوَقْفُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، لَكِنْ عُيِّنَ نَفْعًا خَاصًّا لَهُمْ .

فصل : وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْتَقْبَلٍ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَنْتَظِرُ  
بِالْجِهَالَةِ ، فَلَمْ يَجْزُ تَغْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْتَقْبَلٍ ، كَالْبَيْعِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : هُوَ  
وَقْفٌ بَعْدَ مَوْتِي . فَيَصِحُّ ، وَيَكُونُ وَصِيَّةً يُعْتَبَرُ خُرُوجُهُ مِنَ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّهُ  
تَبَرُّعٌ مَشْرُوطٌ بِالْمَوْتِ ، فَكَانَ وَصِيَّةً ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِذَا مِتُّ فَهَذَا صَدَقَةٌ  
لِلْمَسَاكِينِ . وَجَعَلَ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ تَغْلِيْقَ الْوَقْفِ عَلَى الْمَوْتِ كَتَغْلِيْقِهِ  
عَلَى شَرْطٍ فِي الْحَيَاةِ . فَلَا يَصِحُّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الْحَرَقِيِّ .  
وَالأَوَّلَى التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ تَغْلِيْقَهُ بِالْمَوْتِ وَصِيَّةٌ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِذَا  
مِتُّ فَدَارِي لِفُلَانٍ . أَوْ : أَتَرَأُّهُ مِنْ دَنِيِّ عَلَيْهِ . وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ  
صِحَّةُ تَغْلِيْقِ الْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ عَلَى شَرْطٍ فِي الْحَيَاةِ ، كَذَا هَلُنَا .

وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ إِلَى مُدَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَالٍ عَلَى سَبِيلِ الْقُرْبَةِ ،  
فَلَمْ يَجْزُ إِلَى مُدَّةٍ ، كَالصَّدَقَةِ<sup>(٥)</sup> . فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ الْخِيَارَ ، أَوْ شَرَطَ

(١) فِي الْأَصْلِ : «وَلَا» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «مِلْكُهُمَا» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «إِزَالَتُهَا» .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف : «و» .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «كَالْعَتَقِ» .

(١) الرُّجُوعُ فِيهِ إِذَا شَاءَ، أَوْ يَبِيعُهُ إِذَا اخْتِاجَ، أَوْ (٢) يُدْخِلُ فِيهِ مَنْ شَاءَ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ مِلْكٍ (٣) عَلَى سَبِيلِ الْقُرْبَى، فَلَمْ يَصِحَّ مَعَ هَذِهِ الشُّرُوطِ، كَالْعِتْقِ (٤).

فصل: وَإِنْ شَرَطَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، أَوْ مُدَّةً بَعَيْنِهَا (٥)، فَلَهُ شَرْطُهُ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَاجْتَنَحَ بِمَا رَوَى حُجْرُ الْمَدَرِيُّ، أَنَّ فِي صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ أَهْلُهُ بِالْمَغْرُوفِ غَيْرِ الْمُتَكَرِّرِ (٦). وَلَأَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ فِي وَقْفِهِ: لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا (٧). وَ (٨) كَانَ الْوَقْفُ فِي يَدِهِ إِلَى أَنْ مَاتَ. وَلِأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ وَقْفًا عَامًّا؛ كَالسَّقَايَةِ (٩)، وَالْمَسْجِدِ، لَكَانَ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ، كَذَلِكَ إِذَا خَصَّهُ بِانْتِفَاعِهِ.

فصل: وَإِنْ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ (١٠)، فَفِيهِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَصِحُّ؛

---

(١ - ١) فِي م: «فِي الرُّجُوعِ».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «لَمْ».

(٣) فِي م: «مَالٍ».

(٤) فِي س ١، ف، ب: «كَالصَّدَقَةِ».

(٥) فِي م: «بَعَيْنِهَا».

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمُصَنَّفِ ٦/٢٥٣، ١٤/١٦٧. وَانْظُرِ التَّكْمِيلَ لِمَا فَاتَ تَخْرِيجَهُ

مِنْ إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ١٠٠.

(٧) تَقَدَّمَ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٧٢.

(٨) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ».

(٩) انْظُرِ تَفْسِيرَ مَعْنَى السَّقَايَةِ فِي الْإِنْصَافِ مَعَ الْمَقْنَعِ وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ ١٦/٣٦٥.

(١٠) بَعْدَهُ فِي س ٢، م: «ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ».

لأنَّ الوَقْفَ تَمْلِيكٌ ، فلم يَصِحَّ أَنْ يُمْلِكَ نَفْسَهُ بِهِ ، كَالْبَيْعِ . والثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ؛  
لأنَّه لَمَّا جَازَ أَنْ يَشْتَرِطَ لِنَفْسِهِ مِنْهُ شَيْئًا ، جَازَ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ،  
كَالْوَصِيَّةِ .

**فصل :** ولا يكونُ الوَقْفُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ غَيْرِ مُنْقَطِعٍ ؛ كَالْفُقَرَاءِ ،  
وَالْمَسَاكِينِ ، [ ٢٣١ ظ ] وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ ، وَالْمَسَاجِدِ ، أَوْ عَلَى رَجُلٍ بَعِيْنِهِ ، ثُمَّ  
عَلَى مَا <sup>(١)</sup> لَا يَنْقَطِعُ . فَإِنْ وَقَفَهُ عَلَى رَجُلٍ بَعِيْنِهِ وَسَكَتَ ، صَحَّ ، وَكَانَ  
مُؤَبَّدًا ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ التَّأْيِيدُ ، فَحُمِلَ فِيْمَا سَمَّاهُ عَلَى مَا شَرَطَهُ ، وَفِيْمَا  
سَكَتَ عَنْهُ عَلَى مُقْتَضَاهُ ، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ وَقَفَ مُؤَبَّدًا <sup>(٢)</sup> ، وَ <sup>(٣)</sup> قَدَّمَ الْمُسَمَّى  
عَلَى غَيْرِهِ . فَإِذَا انْقَرَضَ الْمُسَمَّى ، صُرِفَ إِلَى أَقَارِبِ الْوَاقِفِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَقُّ  
النَّاسِ بِصَدَقَتِهِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَدَقْتُكَ عَلَى غَيْرِ رَجِيْمِكَ  
صَدَقَةٌ ، وَصَدَقْتُكَ عَلَى رَجِيْمِكَ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ » <sup>(٤)</sup> . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى  
الْمَسَاكِينِ ؛ لِأَنَّهُمْ مَصَارِفُ الصَّدَقَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ ؛ كَالزَّكَاةِ  
وَالْكَفَّارَاتِ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ  
يَرْجِعُ إِلَى الْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ مِنْ أَقَارِبِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ يَسْتَوِي فِيهِ الْغَنِيُّ  
وَالْفَقِيرُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَخْتَصَّ الْفُقَرَاءُ ؛ لِأَنَّهُمْ مَصْرِفُ الصَّدَقَاتِ . وَيَرْجِعُ  
إِلَى جَمِيعِ الْوَرَثَةِ ، فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ مَا لَهُ عِنْدَ

(١) فِي ب : « مِنْ » .

(٢) فِي م : « مُؤَبَّد » .

(٣) فِي م : « أَوْ » .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢ / ٢١١ ، ٢١٢ .

مَوْتِهِ . والثانية ، يَرْجِعُ إلى أَقْرَبِ عَصَبَةِ الْوَاقِفِ ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُفٌ وَلَا إِئْتِقَاقَهُ <sup>(١)</sup> ، وَعَلَيْهِمْ عَقْلُهُ ، فَخُصُّوا بِهَذَا . وَيَكُونُ وَقْفًا عَلَى مَنْ رَجَعَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صُرِفَ <sup>(٢)</sup> إِلَيْهِمْ بِوَقْفِ مَالِكِهِ <sup>(٣)</sup> لَهُ ، وَالْوَقْفُ يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ ، فَإِذَا انْقَرَضُوا رَجَعَ إِلَى الْمَسَاكِينِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَقَارِبُ ، رَجَعَ إِلَى الْمَسَاكِينِ ؛ لِتَعْنِيَّتِهِمْ .

وَلَوْ جَعَلَ الْإِنْتِهَاءَ مِمَّا <sup>(٤)</sup> لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ، ثُمَّ عَلَى الْبَيْعِ <sup>(٥)</sup> . فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَمْ يُسَمَّ لَهُ انْتِهَاءٌ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ مَا لَا يَجُوزُ كَعَدَمِهِ . وَإِنْ قَالَ : وَقَفْتُ دَارِي . وَلَمْ يَذْكُرْ سَبِيلَهَا <sup>(٦)</sup> ، صَحَّ فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ عَلَى سَبِيلِ الْقُرْبَى ، فَصَحَّ مُطْلَقًا ، كَالْعِتْقِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ مُنْقَطِعِ الْإِنْتِهَاءِ .

فصل : فَإِنْ قَالَ : وَقَفْتُ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ . وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ مَالًا ، فَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعُ الْإِنْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ . وَإِنْ جَعَلَ لَهُ مَالًا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : ثُمَّ عَلَى الْمَسَاكِينِ . صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ وَقَفَهُ عَلَى أَوْلَادِهِ ، ثُمَّ عَلَى الْبَيْعِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُخْرِجَ صِحَّتُهُ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ . فَإِنْ قُلْنَا بِصِحَّتِهِ ، وَكَانَ

(١) فِي م : « مَعْتَقَهُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « انْصَرَفَ » .

(٣) فِي م : « مَلِكُهُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مَا » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « الْمَبِيعِ » .

(٦) فِي م : « سَبِيلَهَا » .



مَنْ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ لَا يُمَكِّنُ اغْتِيَارُ انْقِرَاضِهِ ؛ كَالْمَيْتِ ، وَالْمَجْهُولِ ،  
صُرِفَ فِي الْحَالِ إِلَى مَنْ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ مَنْ لَا يَجُوزُ كَعَدَمِهِ . وَإِنْ أُمِنَ  
اغْتِيَارُ انْقِرَاضِهِ ، كَعَبْدٍ مُعَيَّنٍ ، اِحْتَمَلَ ذَلِكَ أَيْضًا ؛ لِذَلِكَ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ  
يُصْرَفَ إِلَى أَقَارِبِ الْوَاقِفِ إِلَى <sup>(١)</sup> أَنْ يَنْقَرِضَ مَنْ لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ  
يُصْرَفَ إِلَى مَنْ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ وَقْفَهُ عَلَى مَنْ يَجُوزُ مُشْرُوطٌ بِانْقِرَاضِ مَنْ لَا  
يَجُوزُ ، فَكَأَنَّ الْوَقْفَ قَبْلَ ذَلِكَ لَا مَصْرِفَ لَهُ ، فَصُرِفَ إِلَى الْأَقَارِبِ ؛  
كَمُنْقَطِعِ الْاِنْتِهَاءِ .

فصل : وَيَصِحُّ الْوَقْفُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ الدَّالِّ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ ؛ مِثْلَ أَنْ يَتَنَيَّ  
مَسْجِدًا ، وَيَأْذَنَ لِلنَّاسِ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ ، أَوْ مَقْبَرَةً ، وَيَأْذَنَ لَهُمْ فِي الدَّفْنِ  
فِيهَا ، أَوْ سِقَايَةً وَيَشْرَعَ بِابْنِهَا ، وَيَأْذَنَ فِي دُخُولِهَا ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ [ ٢٣٢ ] جَارٍ  
بِهِ ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْوَقْفِ ، فَجَازَ أَنْ يَثْبُتَ بِهِ ، كَالْقَوْلِ ، وَجَرَى مَجْرَى  
مَنْ قَدَّمَ طَعَامًا لَضَيْفَانِهِ ، أَوْ نَثَرَ نِثَارًا ، أَوْ صَبَّ فِي خَوَائِي <sup>(٣)</sup> السَّبِيلِ مَاءً .  
وَأَمَّا الْقَوْلُ ، فَأَلْفَاظُهُ سِتَّةٌ ؛ ثَلَاثَةٌ صَرِيحَةٌ ؛ وَهِيَ : وَقَفْتُ ، وَحَبَسْتُ ،  
وَسَبَلْتُ . مَتَى أَتَى بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا ، صَارَ وَقْفًا ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ لَهَا عُرْفُ  
الاسْتِعْمَالِ ، وَعُرْفُ الشَّرْعِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « إِنْ  
سَبَلْتُ حَبَسْتُ أَصْلَهَا ، وَسَبَلْتُ ثَمَرَتَهَا » <sup>(٤)</sup> . فَصَارَتْ كَلْفُظُ الطَّلَاقِ فِيهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « إِلَّا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَالدَّال » .

(٣) الْخَوَائِي ؛ جَمْعُ خَايَةٍ ؛ وَهُوَ وَعَاءُ الْمَاءِ الَّذِي يُحْفَظُ فِيهِ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٧٢ .

وثَلَاثَةُ كِنَايَةٍ، وهى: تَصَدَّقْتُ، وَحَرَّمْتُ، وَأَبْدْتُ. فليست صَرِيحَةً؛  
لأنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْوَقْفِ وَغَيْرِهِ مِنْ<sup>(١)</sup> الصَّدَقَاتِ وَالتَّحْرِيمَاتِ. فَإِنْ نَوَى<sup>(٢)</sup>  
بِهَا الْوَقْفَ، أَوْ قَرَنَ<sup>(٣)</sup> بِهَا لَفْظًا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْخَمْسَةِ، أَوْ حَكَّمَ الْوَقْفَ، بَأَن  
يَقُولُ: صَدَقَةٌ مُحَبَّسَةٌ، أَوْ مُحَرَّمَةٌ، أَوْ مُؤَبَّدَةٌ، أَوْ صَدَقَةٌ لَا تُبَاعُ، وَلَا  
تُوهَبُ، وَلَا تُورَثُ. صَارَ وَقْفًا؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(٤)</sup> يَحْتَمِلُ مَعَ هَذِهِ الْقَرَائِنِ إِلَّا<sup>(٥)</sup>  
الْوَقْفَ.

فصل: ولا يجوزُ التَّصَرُّفُ فِي الْوَقْفِ بِمَا يَنْقُلُ الْمِلْكَ فِي الرَّقَبَةِ؛ لِقَوْلِ  
النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ عُمَرَ: «لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا  
يُورَثُ»<sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّ مُقْتَضَى الْوَقْفِ التَّأْيِيدُ، وَتَحْيِيسُ الْأَصْلِ، بِدَلِيلٍ أَنَّ ذَلِكَ  
مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِهِ، وَالتَّصَرُّفُ فِي رَقَبَتِهِ يُنَافِي ذَلِكَ.

فصل: وَالْوَقْفُ يُزِيلُ مِلْكَ الْوَاقِفِ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ مِلْكَهَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي  
الْعَيْنِ وَالْمَنْفَعَةِ، فَأَزَالَ مِلْكَهَ عَنِ الرَّقَبَةِ، كَالْعِتْقِ، وَيُزِيلُ الْمِلْكَ بِمُجَرَّدِ<sup>(٦)</sup>  
لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ<sup>(٧)</sup> يَحْصُلُ بِهِ. وَعَنهُ، لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِإِخْرَاجِهِ عَنْ يَدِهِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: «فِي».

(٢) فِي م: «قَرَنَ».

(٣) فِي م: «نَوَى».

(٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٥٧٢.

(٦) فِي س ١: «مَجْرَدٌ».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «الْفِعْلُ».

قال أحمدُ: الوقفُ المعروفُ أن يُخرجه من يده، يُؤكَّلُ<sup>(١)</sup> من يقومُ به؛ لأنَّه تبرُّع، فلم يلزم<sup>(٢)</sup> بمجرَّده؛ كالهبة والوصية. والأوَّلُ المشهورُ؛ لحديثِ عُمَرَ، رَضِيَ اللهُ عنه، ولأنَّه تبرُّع يمتنعُ البيعُ والهبة والميراث، فلزمَ بمجرَّده، كالعتق.

ولا يفتقرُ إلى قبُول. ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ متى كان على آدميٍّ مُعَيَّنٍ، افتقرَ إلى القَبُولِ؛ لأنَّه تبرُّع لآدميٍّ مُعَيَّنٍ، أشبهَ الهبة، فإن لم يقبَل، أو رَدَّه، بطلَ في حقِّه، ولم يَنُطْلُ في حقِّ من بعده، وصارَ كالوقفِ على من لا يَصِحُّ، ثم على من يَصِحُّ. وعلى الظاهرِ من المذهبِ، أَنَّهُ لا يفتقرُ إلى القَبُولِ، ولا يَنُطْلُ برَدِّه؛ لأنَّه إزالَةُ مِلْكٍ على وَجْهِ الْقُرْبَى، أشبهَ العتقَ والوقفَ على غيرِ مُعَيَّنٍ.

**فصل:** وَيَتَّقِلُ الْمَلِكُ فِي الْوَقْفِ إِلَى الْمُؤَقِّفِ عَلَيْهِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ؛ لأنَّه سَبَبُ نَقْلِ الْمَلِكِ، ولم يُخْرِجْهُ عَنِ الْمَالِيَّةِ، وَجَدَ إِلَى مَنْ يَصِحُّ تَمْلِيكُهُ، أشبهَ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ. وعنه، لا يَمْلِكُهُ، ويكونُ الْمَلِكُ لِلَّهِ تعالى؛ لأنَّه حَبْسٌ لِلْعَيْنِ وَتَسْبِيلٌ لِلْمَنْفَعَةِ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَى، فَأَزَالَ الْمَلِكَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، كَالْعَتَقِ.

**فصل:** وَيَمْلِكُ الْمُؤَقِّفُ عَلَيْهِ غَلَّتْهُ، وَتَمَرَّتْهُ، وَصُوفُهُ، وَلَبَنَتُهُ؛ لأنَّه مِنْ غَلَّتِهِ، فَهُوَ كَالْتَمَرَةِ، وَيَمْلِكُ [٢٣٢ ط] تَزْوِيجَ الْأُمَةِ؛ لأنَّه عَقْدٌ عَلَى نَفْعِهَا،

(١) في ف، م: «ويؤكل».

(٢) في ف: «يزل».

فَأَشْبَهَ إِجَارَتَهَا ، وَيَمْلِكُ مَهْرَهَا ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ نَفْعِهَا ، أَشْبَهَ أُجْرَتَهَا . وَإِنْ وَلَدَتْ ، فَوَلَدُهَا وَقَفَّ مَعَهَا ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ حُكْمٌ ثَبَتَ فِي الْأُمِّ ، فَسَرَى إِلَى الْوَلَدِ ؛ كَالِاسْتِيلَادِ وَالكِتَابَةِ . وَلَا يَمْلِكُ الْمُؤَقِّفُ عَلَيْهِ وَطَأَهَا ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ فِيهَا ضَعِيفٌ ، وَلَا يُؤْمَنُ إِفْضَاؤُهُ إِلَى إِخْرَاجِهَا مِنَ الْوَقْفِ . فَإِنْ وَطِئَهَا ، فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا <sup>(١)</sup> مِلْكُهُ ، وَلَا مَهْرٌ عَلَيْهِ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ لَمْ تَلِدْ مِنْهُ ، فَهِيَ وَقَفَّ بِحَالِهَا ، وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْهُ ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَالِكِهَا ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْوَضْعِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ فَوَتْ رِقَّةً ، وَيَشْتَرَى بِهَا عَبْدًا يَكُونُ وَقْفًا مَكَانَهُ ، وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَحْبَلَهَا بِحُرٍّ فِي مِلْكِهِ ، فَإِذَا مَاتَ <sup>(٣)</sup> ، عَتَقَتْ ، وَوَجِبَتْ قِيَمَتُهَا فِي تَرْكِهِ حَيْثُيذ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُ ، وَيَشْتَرَى بِالْقِيَمَةِ جَارِيَةً تَكُونُ وَقْفًا مَكَانَهَا . وَإِنْ قُلْنَا : لَيْسَتْ مِلْكًا لَهُ . لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدٍ بَوَاطِنِهِ .

**فصل :** وَإِنْ أَتْلَفَ الْوَقْفَ أَجْنَبِيٌّ ، أَوِ الْوَاقِفُ ، أَوِ الْمُؤَقِّفُ عَلَيْهِ ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَشْتَرَى <sup>(٤)</sup> بِهَا مِثْلَهُ يَقُومُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَقِّفَ عَلَيْهِ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي رَقَبَتِهِ ، إِنَّمَا لَهُ نَفْعُهُ . وَإِنْ وَطِئَتِ الْجَارِيَةُ بِشُبْهَةٍ ، فَوَلَدُهَا حُرٌّ ، وَعَلَى الْوَاطِئِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ وَضْعِهِ ، يَشْتَرَى بِهَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ . وَإِنْ جَنَى الْوَقْفُ <sup>(٥)</sup> ،

(١) فِي الْأَصْلِ : «لأنه» .

(٢) فِي ب : «يوضع» . وَفِي م : «وضعه» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «ويشترى» .

(٥) فِي م : «الموقف» .

تَعَلَّقَتْ جِنَائِيَّتُهُ بِالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(١)</sup> يَمْلِكُهُ <sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِالْوَقْفِ ؛ لِأَنَّ رَقَبَتَهُ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ ، فَتَعَلَّقَتْ بِمَالِكِهِ ، كَأُمِّ الْوَلَدِ .

فصل : وَتُضَرَفُ الْغَلَّةُ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ ؛ مِنْ التَّشْوِيعِ وَالتَّفْضِيلِ ، وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَالْجَمْعِ وَالتَّزْيِيبِ ، وَإِذْخَالِ مَنْ أَدْخَلَهُ بِصِفَةٍ ، وَ <sup>(٣)</sup> إِخْرَاجِ مَنْ أَخْرَجَهُ بِصِفَةٍ ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِوَقْفِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ شَرْطُهُ ، وَلِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَفَ أَرْضَهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، وَذَوِي <sup>(٤)</sup> الْقُرْبَى ، وَالرَّقَابِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَالضَّعِيفِ ، وَجَعَلَ لِمَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا <sup>(٥)</sup> . وَوَقَفَ الزُّبَيْرُ عَلَى وَلَدِهِ ، وَجَعَلَ لِلْمَرْذُودَةِ مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ <sup>(٦)</sup> مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَرٍّ <sup>(٧)</sup> بِهَا ، فَإِذَا اسْتَعْنَتْ بِزَوْجٍ فَلَا حَقَّ لَهَا فِيهِ <sup>(٨)</sup> .

فصل : فَإِذَا قَالَ : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي . دَخَلَ فِيهِ الذَّكَرُ مِنْهُمْ <sup>(٩)</sup>

(١) بعده فى س ٢ : « لا » .

(٢) فى س ١ : « ملكه » .

(٣) فى الأصل : « أو » .

(٤) فى س ٢ : « ذى » .

(٥) تقدم تخريجه فى صفحة ٥٧٢ ، ٥٧٣ .

(٦) فى الأصل : « غيره » .

(٧) فى م : « مضرا » .

(٨) أخرجه البخارى تعليقا ، فى : باب إذا وقفت أرضا أو بئرا ... ، من كتاب الوصايا . صحيح البخارى ١٥ / ٤ . ووصله الدارمى ، فى : باب فى الوقف ، من كتاب الوصايا . سنن الدارمى ٢ / ٤٢٧ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ١٦٦ / ٦ ، ١٦٧ .

(٩) سقط من : الأصل .

وَالْأُنثَى وَالْخُنْثَى ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ أَوْلَادٌ . وَهَلْ يَدْخُلُ فِيهِ وَلَدُ الْوَلَدِ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَدْخُلُونَ ؛ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَفِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، يَدْخُلُ وَلَدُ الْبَيْتَيْنِ دُونَ وَلَدِ الْبَنَاتِ ؛ لِأَنَّ وَلَدَ الْبَيْتَيْنِ هُمُ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي النَّصِّ دُونَ وَلَدِ الْبَنَاتِ . وَقَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup> :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا      بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ  
[و٢٣٣] وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَدْخُلُ وَلَدُ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّ وَلَدَهُ حَقِيقَةٌ وَلَدُ صُلْبِهِ ، وَالْكَلَامُ بِحَقِيقَتِهِ <sup>(٤)</sup> ، إِلَّا أَنْ يَقْتَرَنَ <sup>(٥)</sup> بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِدْخَالِهِمْ ؛ كَقَوْلِهِ : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ؛ لَوْلَدِ الذَّكُورِ الثَّلَاثِينَ ، وَلَوْلَدِ <sup>(٦)</sup> الْإِنَاثِ الثَّلَاثُ . وَنَحْوَهُ . فَإِنْ قَالَ : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ، فَإِذَا انْقَرَضَ أَوْلَادُ أَوْلَادِي ، فَهُوَ عَلَى الْمَسَاكِينِ . دَخَلَ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ اسْتِثْنَاءِ انْقِرَاضِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ أُريدُوا بِهِ . وَقِيلَ : لَا يَدْخُلُونَ <sup>(٧)</sup> أَيْضًا ؛ لِأَنَّ

(١) بعده في الأصل : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ﴾ ، وَالآيَةُ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ ١١ .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٧٦ .

(٣) نَسَبُ الْبَيْتِ لِلْفَرَزْدَقِ ، انْظُرْ : خَزَانَةُ الْأَدَبِ ١/٤٤٤ ، ٤٤٥ . وَبِدُونِ نِسْبَةٍ فِي : الْحِمَاسَةِ لِأَبِي تَمَامٍ ١/٢٧٤ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١/٩٩ ، ١٣٢/٩ . وَانْظُرْ حَاشِيَةَ دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ ٣٧٤ . وَقَافِيَتُهُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ : « الْأَبَاعِد » .

(٤) فِي س ٢ : « لِحَقِيقَتِهِ » ، وَفِي م : « عَلَى حَقِيقَتِهِ » .

(٥) فِي ب : « يَعْتَرَف » ، وَفِي م : « يَقْرَن » .

(٦) فِي م : « وَلَد » .

(٧) بعده في س ١ : « بِهِ » .

الْلَفْظَ لَا يَتَنَاوَلُهُمْ ، بَلْ يَكُونُ وَقْفًا مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ ، يُضْرَفُ بَعْدَ<sup>(١)</sup> أَوْلَادِهِ إِلَى مَضْرِفِ الْوَقْفِ الْمُنْقَطِعِ ، فَإِذَا انْقَرَضَ أَوْلَادُ أَوْلَادِهِ ، ضُرِفَ إِلَى الْمَسَاكِينِ .

وإن وَصَلَ لَفْظُهُ بِمَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ أَوْلَادِهِ ، فَقَالَ : وَقَفْتُ عَلَى وَلَدِي لَصُلْبِي . أَوْ قَالَ : عَلَى أَوْلَادِي ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ . اخْتَصَّ بِالْوَلَدِ وَجْهًا وَاحِدًا .

ومتى كَانَ الْوَقْفُ عَلَى الْأَوْلَادِ<sup>(٢)</sup> مُطْلَقًا ، سُوِيَ فِيهِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْخُنْثَى ؛ لَا فِضَاءَ لَفْظُهُ التَّشْوِيهِ<sup>(٣)</sup> ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي وَلَدِ الْأُمِّ : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَإِنْ كَانَ فِي لَفْظِهِ تَفْضِيلُ بَعْضِهِمْ ، فَهُوَ كَذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ حَمْلٌ ، لَمْ يَدْخُلْ فِي الْوَقْفِ حَتَّى يَنْفَصِلَ ، ثُمَّ يَسْتَحِقُّ مَا يَحْدُثُ مِنَ الْعَلَّةِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ ، دُونَ مَا كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَهُ ؛ كَالثَّمَرَةِ الْمُؤَبَّرَةِ ، وَالزَّرْعِ الْمُدْرَكِ ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(٥)</sup> يُسَمَّى وَلَدًا قَبْلَ الْانْفِصَالِ . وَإِنْ نَفَى وَلَدَهُ يِلْعَانٍ ، خَرَجَ مِنَ الْوَقْفِ بِخُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ وَلَدًا لَهُ .

**فصل :** وَإِنْ وَقَفَ عَلَى بَنِيهِ ، لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ بِنْتُ وَلَا خُنْثَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ ابْنًا . وَإِنْ وَقَفَ عَلَى بَنَاتِهِ ، لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ ذَكَرٌ وَلَا خُنْثَى ؛

(١) بعده في ف : « انقراض » .

(٢) في س ٢ : « أولاده » .

(٣) بعده في الأصل : « به » .

(٤) سورة النساء ١٢ .

(٥) سقط من : س ٢ .

"لأنه لا يعلم كونه أنثى<sup>(١)</sup>. وإن وقف<sup>(٢)</sup> على ولد<sup>(٣)</sup> فلان أو بنيه أو بناته، فهو كوقفه على ولد نفسه وبنيه وبناته، إلا أن يقف على بنتي<sup>(٤)</sup> فلان وهم قبيلة، كبنى هاشم، فيدخل فيه الذكر والأنثى والحشى، من ولد البتين دون ولد<sup>(٥)</sup> البنات؛ لأن هذا الاسم يقع على القبيلة ذكرهم وأنثاهم، وولد البنات لا يعدون منها.

**فصل :** وَإِنْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ، دَخَلَ فِي الْوَقْفِ أَوْلَادُهُ الذُّكُورُ ، وَالْإِنَاثُ ، وَالْحَنَائِى ، <sup>(٥)</sup> وَأَوْلَادُهُمُ الذُّكُورُ ، وَالْإِنَاثُ ، وَالْحَنَائِى <sup>(٥)</sup> مِنْ وَلَدِ الْبَتِينِ . فَأَمَّا وَلَدُ الْبَنَاتِ ، فَقَالَ الْخَرَقَمِى : لَا يَدْخُلُونَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وَلَا يَدْخُلُونَ فِي الْوَقْفِ عَلَى وَلَدِ فُلَانٍ [٢٣٣ظ] وَهُمْ قَبِيلَةٌ ، فَلَا يَدْخُلُونَ هَهُنَا ، وَلِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُنْسَبُونَ إِلَى قَبِيلَةِ <sup>(٧)</sup> آبَائِهِمْ دُونَ قَبِيلَةِ <sup>(٧)</sup> أُمَّهَاتِهِمْ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ وَابْنُ حَامِدٍ : يَدْخُلُونَ فِي الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ أَوْلَادِهِ . وَإِنْ قَالَ : وَأَوْلَادُ أَوْلَادِي الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَيَّ . لَمْ يَدْخُلُوا ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَإِنْ قَالَ : لَوْلَدِ <sup>(٨)</sup> الذَّكَرِ سَهْمَانِ ، وَلَوْلَدِ الْأُنْثَى سَهْمٌ . دَخَلُوا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ

(١ - ١) زيادة من : ف .

(۲ - ۲) فی س ۲: «لولد».

(۳) فی س ۲: «ولد».

(٤) سقط من : م .

(٥ - ٥) سقط من: س ٢، ف.

(٦) سورة النساء ١١.

(٧ - ٧) سقط من: الأصل، س ٢.

(۸) فی س ۲: «لولدی».



بَدْخُولِهِمْ .

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ، وَكَانُوا ذُكُورًا وَإِنَاثًا ، دَخَلَ أَوْلَادُ الْإِنَاثِ ، فِي الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ تَنَاوَلَهُمْ ، كَتَنَاوَلَهُ وَلَدَ الْبَيْتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعُهُمْ <sup>(١)</sup> إِنَاثًا ، دَخَلَ فِيهِ أَوْلَادُهُنَّ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ نَصٌّ فِيهِمْ .

**فصل :** وَإِذَا شَرَكَ بَيْنَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ بِالْوَاوِ ، اشْتَرَكَ الْجَمِيعُ فِيهِ . وَإِنْ رَتَّبَ فَقَالَ : عَلَى أَوْلَادِي ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ . أَوْ قَالَ : الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى . أَوْ : الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ . وَجَبَ تَرْتِيبُهُ . وَإِنْ رَتَّبَ بَطْنَيْنِ ، ثُمَّ شَرَكَ بَيْنَ الْبَاقِيَيْنِ ، أَوْ شَرَكَ بَيْنَ بَطْنَيْنِ ، ثُمَّ رَتَّبَ الْبَاقِيَيْنِ ، فَهُوَ عَلَى مَا شَرَطَهُ ، وَكَيْفَمَا شَرَطَ فَالْأَمْرُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ ثَبَتَ بِلَفْظِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُتَّبَعَ مُقْتَضَاهُ .

**فصل :** وَإِنْ وَقَفَ عَلَى قَرَابَتِهِ ، أَوْ قَرَابَةِ فُلَانٍ ، فَهُوَ لَوْلَدِهِ وَوَلَدِ أَبِيهِ <sup>(٣)</sup> ، وَجَدُّهُ وَجَدُّ أَبِيهِ <sup>(٤)</sup> ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى . وَلَا يُعْطَى مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا قَرَابَتُهُ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ خُمُسَ الْخُمُسِ لَذَوِي قُرْبَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأُعْطِيَ <sup>(٥)</sup> النَّبِيُّ ﷺ قَرَابَتَهُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ ، لَمْ <sup>(٦)</sup> يَتَجَاوَزْهُمْ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « جَمِيعُهُمْ » .

(٢) فِي س ٢ : « وَأَوْلَادُهُنَّ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ : « ابْنُهُ » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي ب .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « ابْنُهُ » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي ب .

(٥) فِي ف : « فَأَعْطَاهُ » .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ م .

ولم يُعْطِ بَنَى زُهْرَةَ شَيْئًا<sup>(١)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْطَى كُلُّ مَنْ عُرِفَ بِقَرَابَتِهِ مِنَ الْجِهَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ وَاقَعَ عَلَيْهِمْ لُغَةً وَعُرُفًا . وَعَنْهُ ، إِنْ كَانَ يَصِلُ قَرَابَتَهُ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ فِي حَيَاتِهِ ، دَخَلُوا فِيهِ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ صِلَتَهُ لَهُمْ فِي حَيَاتِهِ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِمْ بِصِلَتِهِ هَذِهِ . وَإِنْ وَجَدَتْ قَرِينَةُ لَفْظِيَّةٍ أَوْ حَالِيَّةٍ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِمْ أَوْ حِرْزَمَانِهِمْ ، عُمِلَ عَلَيْهِ .

وَأَهْلُ بَيْتِهِ بِمَثَابَةِ قَرَابَتِهِ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : إِذَا أَوْصَى لِأَهْلِ بَيْتِهِ ، أُعْطِيَ مَنْ قَبْلَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ .

**فصل :** وَإِنْ وَقَفَ عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ ، وَلَهُ أَبَوَانِ وَوَلَدٌ ، فَهُمْ سَوَاءٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَلِيهِ فِي الْقُرْبِ مِنْ غَيْرِ حَاجِزٍ ، وَلِأَنَّهُ جُزْءُ وَالِدِهِ ، وَوَلَدُهُ جُزْءُهُ . وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيمَ الْإِبْنِ ؛ لِتَقْدِيمِهِ فِي التَّعْصِيبِ . وَإِنْ غُذِمَ بَعْضُهُمْ ، فَهُوَ لِلْبَاقِينَ ، وَيُقَدَّمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ؛ <sup>(٢)</sup> «لَأَنَّ مَنْ <sup>(٣)</sup> سِوَاهُمْ يُذَلِّي بِوَاسِطَةٍ . وَإِنْ غُذِمُوا ، فَهُوَ لَوْلَدِ الْإِبْنِ ، وَ <sup>(٤)</sup> الْجَدُّ أَيْ <sup>(٥)</sup> الْأَبِ ، الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ فَالْأَقْرَبُ ، فَإِنْ غُذِمُوا فَهُوَ لِلْإِخْوَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ وَلَدُ الْأَبِ <sup>(٦)</sup> ، وَيُقَدَّمُ الْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَيُسَوَّى بَيْنَ الْأَخِ

(١) انظر ما تقدم تخريجه في ٢/ ٢٠٦ . من حديث : «إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد» .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : «أو» .

(٥) في الأصل : «إلى» .

(٦) في ف : «أب» .

من الأب [٢٣٤] والأخ من الأم، وكذلك الأخوات. فإن عُدِمُوا صُرِفَ إلى نبيهم على ترتيب آبائهم، ويُسوَّى بين الأخ والجد؛ لاستوائيهما في الميراث، ولأنَّ الجدَّ أبو الأب، والأخ وَلَدُ<sup>(١)</sup> الأب. ويَحْتَمِلُ تَقْدِيمَ الجدِّ؛ لأنَّ له وَلَادَةً<sup>(٢)</sup>، وهو أَقْوَى في الميراث. وقيل: يُقَدَّمُ الأخ؛ لأنَّه ابنُ الأب، فيكونُ أَقْوَى من أبيه<sup>(٣)</sup>؛ لِقُوَّةِ<sup>(٤)</sup> تَفْصِيهِهِ. فإن لم يكن له<sup>(٥)</sup> إخوة، فهو للأعمام، ثم نبيهم، على ترتيب الميراث.

وإن وَقَفَ على جماعة من أَقْرَبِ الناسِ إليه، صُرِفَ إلى ثَلَاثَةِ منهم، فإن كان بعضهم أَقْرَبَ مِنْ بَعْضِ، اسْتَوْفَى ما أُمَكَّنَ مِنَ الْأَقْرَبِ، وتَمَّ الباقي مِنَ الْأَبْعَدِ؛ لأنَّه شَرَطَ الْعَدَدَ وَالْأَقْرَبَ، فَوَجَبَ اعْتِبَارُهُمَا. وإن اسْتَوَى جَمَاعَةٌ فِي الْقُرْبِ، أُعْطِيَ الْجَمِيعُ؛ لَتَسَاوِيهِمْ<sup>(٦)</sup>.

**فصل:** وإن وَقَفَ على عِثْرَتِهِ، فهم عَشِيرَتُهُ وولَدُهُ. قاله ابنُ قُتَيْبَةَ<sup>(٧)</sup>. وقال ابنُ<sup>(٨)</sup> الْأَعْرَابِيِّ، وَثَعْلَبُ<sup>(٩)</sup>: هم ذُرِّيَّتُهُ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لأنَّه يُرَوَّى

(١) في ف: «ابن».

(٢) في م: «ولاية».

(٣) في الأصل، س ٢: «ابنه».

(٤) في س ٢: «بقوة».

(٥) زيادة من: م.

(٦) في س ٢: «لتساويهما».

(٧) عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، العلامة الكبير، ذو الفنون، صاحب التصانيف، كان ثقة دينا فاضلا، ولى قضاء الدِّينُور، وكان رأسا في علم اللسان العربي والأخبار وأيام الناس، توفي في شهر رجب سنة ست وسبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٢٩٦/١٣ - ٣٠٢.

(٨) سقط من: الأصل.

(٩) هو أحمد بن يحيى بن يزيد أبو العباس الشيباني مولاهم البغدادي، العلامة المحدث، =

عن أبي بكر الصديق، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ : نَحْنُ عِتْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ <sup>(١)</sup>.

وإن وَقَفَ عَلَى مَوَالِيهِ، وَلَهُ مَوَالٍ مِنْ فَوْقَ، وَمَوَالٍ <sup>(٢)</sup> مِنْ أَسْفَلَ، فَهُوَ لَجَمِيعِهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَشْمَلُهُمْ حَقِيقَةً.

وإن وَقَفَ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَالْفُقَرَاءِ، فَلَهُمَا <sup>(٣)</sup> التُّلْثَانِ، وَلِلْفُقَرَاءِ التُّلْثُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ لثَلَاثِ جِهَاتٍ، فَوَجِبَتْ قِسْمَتُهُ أَثْلَاثًا. وإن وَقَفَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ، فَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا، رَجَعَ نَصِيبُهُ إِلَى صَاحِبِهِ، فَإِذَا مَاتَا <sup>(٤)</sup>، رَجَعَ إِلَى الْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ لَهُمْ مَشْرُوطًا بِانْقِرَاضِهِمَا.

فصل: وإن وَقَفَ نَخْلَةً فَيَبِيسَتْ، أَوْ جُذُوعًا فَتَكْسَرَتْ، جَازَ يَبِيعُهَا؛ لِأَنَّهُ <sup>(٥)</sup> «لَا نَفْعَ» فِي بَقَائِهَا <sup>(٦)</sup>، وَفِيهِ ذَهَابُ مَالِئِهَا <sup>(٧)</sup>، فَكَانَتْ الْمُحَافَظَةُ عَلَى <sup>(٨)</sup> «مَالِئِهَا بِبَيْعِهَا» أَوْلَى، وَ <sup>(٩)</sup> «لَا يَجُوزُ وَقْفُ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ ابْتِدَاءً، فَلَا يَجُوزُ اسْتِدَامَةُ وَقْفِهِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ شَرْطًا لِابْتِدَاءِ الْوَقْفِ، كَانَ شَرْطًا

---

= صاحب الفصيح والتصانيف، كان ثقة حجة، دينا صالحا، مشهورا بالحفظ، عُمر وأصم، مات في جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٥/١٤ - ٧.

(١) أخرجه البيهقي، في: باب الصدقة في العترة، من كتاب الوقف. السنن الكبرى ١٦٦/٦.

(٢) زيادة من: م.

(٣) في م: «فلها».

(٤) في الأصل: «مات».

(٥ - ٥) في س ٢: «أنفع».

(٦) في م: «بقائهما».

(٧) في م: «ماليتها».

(٨ - ٨) في م: «ماليتها ببيعها».

(٩) سقط من: م.

لَا سِتْدَامَتِهِ ؛ كَالْمَالِيَّةِ . وَإِذَا بِيَعْتُ ، صُرِفَ ثَمْنُهَا فِي مِثْلِهَا . وَإِنْ حَبَسَ  
فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَصَارَتْ بِحَيْثُ لَا يُتَنَفَّعُ بِهَا فِيهِ ، بِيَعْتُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ،  
وَصُرِفَ ثَمْنُهَا فِي حَبِيسٍ آخَرَ . وَإِنْ وَقَفَ مَسْجِدًا فَخَرِبَ ، وَكَانَ فِي  
مَكَانٍ لَا يُتَنَفَّعُ بِهِ ، بِيَعُ ، وَجُعِلَ فِي مَكَانٍ يُتَنَفَّعُ بِهِ <sup>(١)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَ<sup>(٢)</sup> كُلُّ  
وَقْفٍ خَرِبَ <sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَزِدْ شَيْئًا <sup>(٤)</sup> ، بِيَعُ ، وَاشْتَرَى بِشَمْنِهِ مَا يُزِدُّ عَلَى أَهْلِ  
الْوَقْفِ . وَإِنْ وَقَفَ عَلَى ثَغْرِ فَاخْتَلَّ ، صُرِفَ إِلَى ثَغْرِ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ .

فصل : وَيُنْفَقُ عَلَى الْوَقْفِ مِنْ حَيْثُ شَرَطَ الْوَاقِفُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا <sup>(٥)</sup> اتَّبَعَ  
شَرَطُ الْوَاقِفِ فِي <sup>(٦)</sup> سَبِيلِهِ ، كَذَلِكَ فِي التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ . فَإِنْ لَمْ يَشْرُطِ التَّفَقُّعَ  
عَلَيْهِ ، أَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَلَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِالتَّفَقُّعِ عَلَيْهِ . فَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ ، أَنْفَقَ عَلَيْهِ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ .

فصل : وَيَنْظَرُ فِي الْوَقْفِ مَنْ <sup>(٧)</sup> شَرَطَ الْوَاقِفُ ؛ [ ٢٣٤ ط ] لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، جَعَلَ النَّظَرَ فِي وَقْفِهِ إِلَى حَفْصَةَ ابْنَتِهِ ، ثُمَّ إِلَى ذَوِي الرَّأْيِ مِنْ  
أَهْلِهَا <sup>(٨)</sup> . وَلِأَنَّ سَبِيلَهُ إِلَى شَرْطِهِ ، فَكَذَلِكَ النَّظَرُ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَشْرُطِ النَّظَرَ ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في ف : « كذلك » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) في الأصل : « كما » .

(٥) في الأصل : « من » .

(٦) بعده في م : « حيث » .

(٧) في ف : « أهله » .

والأثر أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف ، من كتاب الوصايا .  
سنن أبي داود ١٠٥ / ٢ ، ١٠٦ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٦٠ / ٦ ، ١٦١ .

ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يُنْظَرُ فيه المَوْقُوفُ عليه ؛ لَأَنَّهُ مِلْكُهُ ، وَغَلَّتْهُ لَهُ ،  
فَكَانَ نَظَرُهُ إِلَيْهِ ، كَالْمُطْلَقِ <sup>(١)</sup> . والثاني ، إِلَى حَاكِمِ الْبَلَدِ ؛ لَأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ  
حَقُّ المَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَحَقُّ مَنْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ ، فَقَوْضَ الْأَمْرُ فِيهِ إِلَى الْحَاكِمِ .  
فَإِنْ جَعَلَهُ إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ أَفَاضِلٍ وَلَدَيْهِ ، جُعِلَ إِلَيْهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهِمَا <sup>(٢)</sup>  
إِلَّا فَاضِلٌ وَاحِدٌ ، ضَمَّ الْحَاكِمُ إِلَيْهِ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ لَمْ يَرْضَ بِنَظَرِ  
وَاحِدٍ .

فصل : وَإِنْ اخْتَلَفَ أَرْبَابُ الْوَقْفِ فِيهِ ، رُجِعَ إِلَى الْوَاقِفِ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ  
ثَبَتَ بِقَوْلِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، تَسَاوَوْا فِيهِ ؛ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ ثَبَتَتْ ، وَلَمْ يَثْبُتِ  
التَّفْضِيلُ ، فَوَجَبَتِ التَّسْوِيَةُ ، كَمَا لَوْ شَرَكَ بَيْنَهُمْ بَلْفِظَهُ .

---

(١) فِي ف ، ب : « كَالْمُطْلَقِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : « مِنْهُمْ » ، وَفِي م : « فِيهِمَا » .

## باب الهبة

وهي التبرع بتمليك مال في حياته .

وهي مُسْتَحَبَّة ؛ لِمَا رَوَى عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَهَادُوا تَحَابُّوا » <sup>(١)</sup> .  
وهي أَفْضَلُ مِنَ الْوَصِيَّةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ ، تَأْمَلُ  
الْغِنَى ، وَتَخْشَى الْفَقْرَ ، وَلَا تُثْمِلُ » <sup>(٢)</sup> حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ قُلْتَ : لِفُلَانٍ  
كَذَا ، « وَلِفُلَانٍ كَذَا » <sup>(٣)</sup> . « رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ » . وَهَبَةُ الْقَرِيبِ

---

(١) أخرجه البخاري ، في : الأدب المفرد ٥٠ / ٢ . وابن عدى ، في : الكامل ١٤٢٤ / ٤ .  
والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٦٩ / ٦ . من حديث أبي هريرة .

كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في المهاجرة ، من كتاب حسن الخلق . الموطأ  
٩٠٨ / ٢ . عن عطاء الخراساني مرسلا .

(٢) بالجزم بلا الناهية ، وبالرفع على أنه نفى ، ويجوز النصب . عون المعبود ٧٢ / ٣ .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل ، س ١ ، س ٢ .

(٤ - ٤) سقط من : س ٢ ، وفي م : « رواه مسلم » .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب أي الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب  
الصدقة عند الموت ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ١٣٦ / ٢ ، ١٣٧ ، ٥ / ٤ . ومسلم ،  
في : باب بيان أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧١٦ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في كراهية الإضرار في الوصية ، من كتاب  
الوصايا . سنن أبي داود ١٠٢ / ٢ . والنسائي ، في : باب أي الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . =

أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « الرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ اللَّهُ »<sup>(١)</sup> . وفى هَبَةِ الْقَرِيبِ صِلَتُهَا<sup>(٢)</sup> .

ولا يجوزُ تَفْضِيلُ بَعْضٍ وَلَدِهِ عَلَى بَعْضٍ فِي الْعَطِيَّةِ ؛ لِمَا رَوَى الثُّعْمَانُ ابْنُ بَشِيرٍ قَالَ : تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِيَعُضِ مَالِهِ ، فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ : لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فجاءَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيشْهدهَ عَلَى صَدَقَتِي ، فَقَالَ : « أَكُلَّ وَلَدِكَ أُعْطِيتَ مِثْلُهُ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ » . قَالَ : فَارْجِعْ أَبِي ، فَرَدُّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ<sup>(٣)</sup> . وفى لَفْظٍ : « لَا تُشْهَدْنِي عَلَى جَوْرِ » .<sup>(٤)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . فَسَمَّاهُ جَوْرًا ، وَالْجَوْرُ حَرَامٌ . وَلَأنَّ ذَلِكَ يُوقِعُ الْعَدَاوَةَ ، وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ ، فَمُنِعَ مِنْهُ ، كَنِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا . فَإِنْ فَعَلَ فَعَلِهِ التَّشْوِيعُ بِأَحَدٍ

---

= المجتبى ٥ / ٥١ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن الإمساك فى الحياة والتبذير عند الموت ، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٠٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٣١ ، ٢٥٠ ، ٤١٥ ، ٤٤٧ .

(١) بعده فى ب : « رواه البخارى ومسلم بمعناه » .  
والحديث أخرجه البخارى فى : باب من وصل وصله الله ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ٧ / ٨ . من حديث أبى هريرة وعائشة .  
ومن حديث أبى هريرة أيضا أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٦٠ ، ٢٩٥ ، ٣٨٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

ومن حديث عبد الله بن عمرو أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى رحمة المسلمين ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذى ٨ / ١١١ . وانظر : المسند ١ / ١٩٠ ، ٣٢١ .  
(٢) بعده فى ف : « رواه البخارى » .  
(٣) بعده فى م : « رواه مسلم » .  
(٤ - ٤) فى م : « رواه أحمد » .



أَمْرَيْنِ؛ إِمَّا رَدُّ عَطِيَّةِ الْأَوَّلِ، أَوْ إعْطَاءُ الْآخِرِ مِثْلَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرَدِّهِ، وَأَمْرُهُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ. فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُسَوِّ بَيْنَهُمْ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَثْبُتُ ذَلِكَ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ، وَيَسْقُطُ حَقُّ الرُّجُوعِ. اخْتَارَهُ الْخَيْرِيُّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْأَبِ يَتَعَلَّقُ بِمَالِ الْوَلَدِ، فَسَقَطَ بِمَوْتِهِ، كَالْأَخْذِ مِنْ مَالِهِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجِبُ رَدُّهُ. وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ بَطَّةَ وَصَاحِبِهِ أَبِي حَفْصٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُ جَوْرًا، وَالْجَوْرُ يَجِبُ رَدُّهُ بِكُلِّ [٢٣٥] حَالٍ، وَالتَّسْوِيَةُ الْمَأْمُورُ بِهَا الْقِسْمَةُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ؛ لِأَنَّهُ تَعْجِيلٌ لِمَا يَصِلُ إِلَيْهِمْ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَأَشْبَهَ الْمِيرَاثَ.

**فصل:** فَإِنْ خَصَّ بَعْضَ وَلَدِهِ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ؛ مِنْ زِيَادَةِ حَاجَةٍ، أَوْ عَائِلَةٍ، أَوْ اسْتِغَالَةٍ بِعِلْمٍ، أَوْ لِفَسْقِ الْآخَرِ وَبِدْعَتِهِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ؛ لِقَوْلِهِ فِي تَخْصِيصِ بَعْضِهِمْ بِالْوَقْفِ<sup>(١)</sup>: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْحَاجَةِ، وَأَكْرَهَهُ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْأَثَرَةِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا

---

= والحديث أخرجه البخارى، فى: باب الهبة للولد....، وباب الإشهاد فى الهبة، من كتاب الهبة. صحيح البخارى ٢٠٦/٣. ومسلم، فى: باب كراهة تفضيل بعض الأولاد فى الهبة، من كتاب الهبات. صحيح مسلم ١٢٤١/٣ - ١٢٤٤.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الرجل يفضل بعض ولده فى النحل، من كتاب البيوع. سنن أبى داود ٢٦٢/٢. والنسائى، فى: باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر النعمان بن بشير فى النحل، من كتاب النحل. المجتبى ٢١٨/٦، ٢١٩. وابن ماجه، فى: باب الرجل ينحل ولده، من كتاب الهبات. سنن ابن ماجه ٧٩٥/٢. والإمام مالك، فى: باب ما لا يجوز من النحل، من كتاب الأفضية. الموطأ ٧٥١/٢، ٧٥٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٢٦/٣، ٢٦٨/٤ - ٢٧٠.

(١) فى الأصل: «فى الوقف».

رَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لِعَائِشَةَ: كُنْتُ<sup>(١)</sup> نَحْلُتُكَ جَذَاذَ عَشْرَيْنَ وَسَقًا، وَوَدِدْتُ أَنَّكَ حُزْتِيهِ، وَأِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالُ<sup>(٢)</sup> الْوَارِثِ، وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ وَأُخْتَاكَ<sup>(٣)</sup>. وَيَحْتَمِلُ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ بَشِيرًا.

**فصل: والأُمُّ كالأب في التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ، فَأُشْبِهَتْ الْأَبَ.**

وَلَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ سَائِرِ الْوَرَاثِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ أَنَّ لِبَشِيرٍ زَوْجَةً، فَلَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعْطَائِهَا حِينَ أَمَرَهُ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ.

**فصل: وما جازَ يَتَغُهُ مِنْ مَقْسُومٍ، أَوْ مُشَاعٍ، أَوْ غَيْرِهِ، جازَتْ هَبَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُقْصَدُ بِهِ تَمْلِيكُ الْعَيْنِ، فَأُشْبِهَ الْبَيْعَ. وَتَجَوُّزُ هَبَّتِهِ الْكَلْبِ، وَمَا يُبَاحُ الْإِتِّفَاعُ بِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ، فَجَازَ فِي ذَلِكَ، كَالْوَصِيَّةِ. وَلَا تَجَوُّزُ فِي مَجْهُولٍ، وَلَا مَعْجُوزٍ عَنْ تَسْلِيمِهِ، وَلَا فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُقْصَدُ بِهِ التَّمْلِيكُ فِي الْحَيَاةِ، أَشْبَهَ الْبَيْعَ. وَلَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهَا عَلَى شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ لِدَلَالَةِ الْحُكْمِ فِي الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ فِيهَا، كَالْحُكْمِ فِي الْبَيْعِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي بَابِهِ.**

(١) بعده في م: «قد».

(٢) في م: «إلى».

(٣) أخرجه الإمام مالك، في: باب ما لا يجوز من النحل، من كتاب الأقضية. الموطأ ٢/ ٧٥٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٦/ ١٧٠.

**فصل :** ولا يثبتُ المِلْكُ للمَوْهُوبِ له فى المَكِيلِ <sup>(١)</sup> «والمَوْزُونِ» إِلَّا بِقَبْضِهِ ؛ لحديثِ أبى بكرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نَحْوَهُ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ مَاتَ الْمَوْهُوبُ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ، بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ، فَيَبْطُلُ بِالْمَوْتِ، كَالشَّرِكَةِ . وَإِنْ مَاتَ الْوَاهِبُ، فَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَبَةَ تَبْطُلُ لَذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا تَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَالُهُ إِلَى الْزُرْمِ، فَلَمْ يَبْطُلْ بِالْمَوْتِ، كَبَيْعِ الْخِيَارِ . وَيَقُومُ الْوَارِثُ <sup>(٣)</sup> «مَقَامَ الْمَوْرُوثِ» <sup>(٤)</sup> فِى التَّقْبِيزِ وَالْقَسْخِ، فَإِذَا قَبَضَ، ثَبَتَ <sup>(٥)</sup> الْمِلْكُ حِينَئِذٍ .

وَالْخِيَرَةُ فِى التَّقْبِيزِ إِلَى الْوَاهِبِ <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ مَا يَثْبُتُ بِهِ الْمِلْكُ، فَكَانَتْ الْخِيَرَةُ إِلَيْهِ فِيهِ <sup>(٧)</sup>، كَالْإِيجَابِ . وَلَا يَجُوزُ الْقَبْضُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ <sup>(٨)</sup> غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَبَضَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، لَمْ تَتِمَّ الْهَبَةُ . وَإِنْ أَذِنَ، ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ الْقَبْضِ، أَوْ مَاتَ، بَطَلَ الْإِذْنُ .

**فصل :** وَأَمَّا غَيْرُ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا تَتِمُّ هِبَتُهُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أخرجه الإمام مالك، فى : باب ما لا يجوز من النحل، من كتاب الأفضية . الموطأ ٢ / ٧٥٣ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) فى ف : «الوارث» .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) زيادة من : ب .

إِلَّا بِالْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهَا نَوْعُ هِبَةٍ ، فَلَمْ تَتِمَّ قَبْلَ الْقَبْضِ ، كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ .  
 وَالثَّانِيَةُ ، تَتِمُّ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا قَالَا : الْهِبَةُ [٢٣٥ ط] إِذَا كَانَتْ مَغْلُومَةً ، فَهِيَ جَائِزَةٌ ، قُبِضَتْ  
 أَوْ لَمْ تُقْبَضْ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الْهِبَةَ أَحَدٌ <sup>(٢)</sup> نَوْعِي التَّمْلِيكِ ، فَكَانَ مِنْهَا مَا يَلْزَمُ قَبْلَ  
 الْقَبْضِ ، كَالْبَيْعِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ تَفْسِيرِ أَصْحَابِنَا لِلْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ  
 فِي الْبَيْعِ .

وإن كان الموهوب في يد المتهب ، لم يحتمل إلى قبض ؛ لأن قبضه <sup>(٣)</sup>  
 مستدام . وهل يفتقر إلى إذن في القبض ؟ فيه روايتان . وذكر القاضي أنه  
 لا بد من مضي مدة يتأتى قبضه فيها ، كما ذكرنا في الرهن .

**فصل : فإن وهب لائنه الصغير شيئا وقبضه له ، صح ولزم ؛ لأنه**  
**وليه ، فكان له القبض ، كما لو كان الواهب أجنبيا ، ويكون حكم القبض**  
**حكمه فيما إذا وهب له رجل شيئا في يده ؛ لأنه في يد الأب .**

**فصل : والهبة المطلقة لا تقتضي ثوبا ، سواء كانت من ثمائل أو أعلى**  
**أو أدنى ؛ لأنها عطية على وجه التبرع ، فلم تقتض ذلك ، كالصدقة . وإن**  
**شرط ثوبا مغلوما صح ، وكانت ينعى يثبت فيها الخيار والشفعة وضمان**

---

(١) أخرجه عنهما عبد الرزاق ، في : المصنف ١٢٢/٩ . وابن حزم ، في : المحلى ٨٣/١٠ .  
 وعن ابن مسعود أيضا أخرجه الدارقطني ، في : سننه ٢٠٠/٤ . والبيهقي ، في : السنن  
 الكبرى ١٦٢/٦ . وهذه الآثار عندهم بلفظ الصدقة . وانظر : التكميل لما فات تخريجه من إرواء  
 الغليل ١٠٣/١٠٢ .  
 (٢ - ٣) سقط من : الأصل .

العَهْدَةِ . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً ثَانِيَةً ، أَنَّهُ يَغْلِبُ فِيهَا حُكْمُ الْهَبَةِ ، فَلَا يَنْبِئُ فِيهَا أَحْكَامُ الْبَيْعِ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ . وَإِنْ شَرَطَ ثَوَابًا مَجْهُولًا ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ مَجْهُولٌ فِي مُعَاوَضَةٍ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْبَيْعِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَصِحُّ ، وَيُعْطِيهِ مَا يُرْضِيهِ أَوْ يَرُدُّهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْطِيَهُ قِيمَتَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ وَهَبَ هَبَةً أَرَادَ بِهَا الثَّوَابَ ، فَهُوَ عَلَى هَبَّتِهِ ، يَرْجِعُ فِيهَا إِذَا لَمْ يُرْضَ مِنْهَا <sup>(١)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا تَغَيَّرَتِ الْعَيْنُ الْمُؤَهَّبَةُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ ، وَلَمْ يُنْبِئْهُ مِنْهَا ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ نُقْصَانَ مَا نَقَصَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَوْبًا لِبَسِهِ ، أَوْ جَارِيَةً اسْتَحْدَمَهَا أَوْ اسْتَعْمَلَهَا . فَإِنْ اخْتَلَفَا ، فَقَالَ : وَهَبْتُكَ يَبْدَلِ . فَأَنْكَرَ الْآخَرُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى عَلَيْهِ بَدَلًا <sup>(٢)</sup> الْأَصْلُ عَدْمُهُ .

**فصل :** وَإِنْ وَهَبَ لِغَيْرِ وَلَدِهِ شَيْئًا ، وَتَمَّتِ الْهَبَةُ ، لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ فِيهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ ، كَالْعَائِدِ فِي قَيْمِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ

(١) أخرجه الإمام مالك ، فى : باب القضاء فى الهبة ، من كتاب الأفضية . الموطأ ٢/ ٧٥٤ .

(٢) بعده فى الأصل : « و » .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها ، وباب لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته وصدقته ، من كتاب الهبات . صحيح البخارى ٣/ ٢٠٧ ، ٢١٥ . ومسلم ، فى : باب تحريم الرجوع فى الصدقة والهبة .... من كتاب الهبات . صحيح مسلم ٣/ ١٢٤٠ ، ١٢٤١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الرجوع فى الهبة ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢/ ٢٦١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية الرجوع فى الهبة ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥/ ٣٠١ . والنسائى ، فى : باب رجوع الولد فيما يعطى ولده .... ، وباب ذكر =

لِلرَّجُلِ<sup>(١)</sup> أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً، ثُمَّ يَرْجِعَ<sup>(٢)</sup> فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطَى وَلَدَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَإِنْ وَهَبَ الرَّجُلُ لَوَلَدِهِ، فَلَهُ الرُّجُوعُ؛ لِلخَبَرِ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِشَيْءٍ بَرْدٌ مَا وَهَبَ لَوَلَدِهِ الثُّغَمَانِ<sup>(٤)</sup>. وَلَأَنَّ الْأَبَ لَا يُتَّهَمُ فِي رُجُوعِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا لَظَرُورَةٍ، أَوْ إِضْلَاحِ الْوَلَدِ. وَلَيْسَ لِلجَدِّ الرُّجُوعُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَتَنَاوَلُ الْوَالِدَ<sup>(٥)</sup> حَقِيقَةً، وَلَيْسَ الْجَدُّ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ يُذَلِّي بِوَاسِطَةٍ، وَيَسْقُطُ بِالْأَبِ، يُسْقِطُ<sup>(٦)</sup> الْإِخْوَةَ. فَأَمَّا الْأُمُّ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهَا<sup>(٧)</sup> عَلَى وَلَدِهَا، بِخِلَافِ الْأَبِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لَهَا

---

= الاختلاف لخبر عبد الله بن عباس فيه، وباب ذكر الاختلاف على طاوس في الرجوع في هبته، من كتاب الهبة. المجتبى ٢٢٢/٦ - ٢٢٥. وابن ماجه، في: باب الرجوع في الهبة، من كتاب الهبات. سنن ابن ماجه ٧٩٧/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٧/١، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٩، ٢٧/٢، ٧٨، ٢٣٧، ٢٥٩، ٢٩١، ٣٢٧، ٤٣٠، ٤٩٢. (١) في الأصل، م: «لرجل».

(٢ - ٢) في الأصل، س ١، س ٢، ف: «فيرجع».

(٣) في: باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة، من أبواب البيوع، ومن أبواب الولاء والهبة. عارضة الأحوذى ٣٠١/٥، ٣٠٢، ٢٩٤/٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الرجوع في الهبة، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢/

٢٦١. والنسائي، في: باب رجوع الوالد فيما يعطى ولده.... من كتاب الهبة. المجتبى ٢٢٢/٦.

وابن ماجه، في: باب من أعطى ولده ثم رجع فيه، من كتاب الهبات. سنن ابن ماجه ٧٩٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٧/١، ٢٧/٢، ٧٨. كلهم من حديث ابن عمر وابن عباس.

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٥٩٥.

(٥) في الأصل: «الولد».

(٦) في م: «تسقط».

(٧ - ٧) سقط من: الأصل.

الرَّجُوعُ ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ الْأَبْوَانِ ، فَأَشْبَهَتْ الْأَبَ ، [٢٣٦] وَلِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا  
(١) التَّشْوِيقُ بَيْنَ وَلَدِهَا فِي الْعَطِيَّةِ ، فَأَشْبَهَتْ الْأَبَ .

وَالْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ ، بِدَلِيلِ أَنَّ فِي حَدِيثِ الثُّعْمَانِ بْنِ  
بَشِيرٍ : فَرَجَعَ أَبِي ، فَرَدَّتْ تِلْكَ الصَّدَقَةَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، لَيْسَ لِلْأَبِ الرَّجُوعُ فِي  
هَبَتِهِ أَيْضًا ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ ، كَالْعَائِدِ فِي قَبْتِهِ » .

**فصل :** وَلِلرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ شُرُوطُ أَرْبَعَةٌ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَكُونَ بَاقِيَةً فِي  
مِلْكِهِ ؛ لِأَنَّ الرَّجُوعَ فِيهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ إِبْطَالٌ لِمِلْكِهِ غَيْرِهِ ، فَإِنْ  
عَادَتْ إِلَى الْإِبْنِ بَفَسْخِ الْعَقْدِ ، فَلَهُ الرَّجُوعُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ عَادَ حُكْمُ الْعَقْدِ  
الْأَوَّلِ ، وَإِنْ عَادَتْ بِسَبَبٍ آخَرَ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَا اسْتَفَادَ هَذَا الْمِلْكُ  
بِهَبَّتِهِ <sup>(٢)</sup> أَيْهِ .

الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ تَصَرُّفُ الْإِبْنِ فِيهَا بَاقِيًا ؛ فَإِنْ اسْتَوْلَدَ الْأُمَّةَ أَوْ رَهَنَهَا ،  
أَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ لِقَالِسٍ ، سَقَطَ الرَّجُوعُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِسْقَاطِ حَقِّ الْغُرَمَاءِ  
وَالْمُزْتَهِنِ ، وَنَقْلِ الْمِلْكِ فِيمَا لَا يَقْبَلُ النَّقْلَ . فَإِنْ زَالَ الْحَجَرُ وَالرَّهْنُ ، فَلَهُ  
الرَّجُوعُ ؛ لِزَوَالِ الْمَانِعِ .

الثَّالِثُ ، أَنْ لَا يَزِيدَ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً ، كَالسَّمَنِ وَالتَّعْلَمِ ، فَإِنْ زَادَتْ ، فَفِي  
الرَّجُوعِ رَوَايَتَانِ ، <sup>(٣)</sup> كَالرَّوَايَتَيْنِ فِي الرَّجُوعِ <sup>(٣)</sup> عَلَى الْمُفْلِسِ . وَإِنْ كَانَتْ

---

(١ - ١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٢) فِي م : « سَبَبٌ » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « كَالرَّجُوعِ » .

مُنْفَصِلَةً ، لم تَمْنَعِ الرُّجُوعَ ، والزِّيَادَةُ لِلْإِنِّ ؛ لِأَنَّهَا نَمَاءٌ مُنْفَصِلٌ فِي مِلْكِهِ ، فَكَانَتْ لَهُ <sup>(١)</sup> ، كَتَمَاءِ الْمَبِيعِ الْمَعِيبِ <sup>(٢)</sup> .

الرَّابِعُ ، أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهَا رَغْبَةٌ لَغَيْرِ الْوَلَدِ ، نَحْوُ أَنْ يَرَوْعَبَ النَّاسُ فِي تَزْوِيجِهِ ، فَيُزَوِّجُوهُ مِنْ أَجْلِهَا أَوْ يُدَايِنُوهُ . فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهَا رَغْبَةٌ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا رُجُوعَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِالْغَيْرِ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَالرُّجُوعِ فِيهَا بَعْدَ فَلَسِ الْإِنِّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَهُ ذَلِكَ ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّ حَقَّ الْغَيْرِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَذَا الْمَالِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْ .

فصل : وَلِلْأَبِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ مَا شَاءَ مَعَ غِنَاهُ وَحَاجَتِهِ بِشَرْطَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ لَا يُجْجِفَ بِالْإِنِّ ، وَلَا يَأْخُذَ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ حَاجَتُهُ <sup>(٣)</sup> . الثَّانِي ، أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ <sup>(٤)</sup> أَحَدٍ وَلَدَيْهِ فَيُعْطِيَهُ الْآخَرَ ؛ لِأَنَّ تَفْضِيلَ أَحَدِ الْوَلَدَيْنِ <sup>(٥)</sup> غَيْرُ جَائِزٍ ، فَمَعَ تَخْصِيصِ الْآخَرِ بِالْأَخْذِ مِنْهُ أَوْلَى . فَإِذَا وَجَدَ الشَّرْطَانِ ، جَازَ الْأَخْذُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(٦)</sup> . وَعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ،

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) بعده في س ٢ : « من مال ولده » .

(٤) بعده في م : « مال » .

(٥) في س ٢ : « الوالدين » .

(٦) أخرجه ابن ماجه من حديث جابر وعبد الله بن عمرو ، في : باب مال الرجل من مال ولده ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٦٩ / ٢ .

ومن حديث عبد الله بن عمرو أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يأكل من مال =



قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنْ أَوْلَادُكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ». رَوَاهُ سَعِيدٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَئِنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي مَالٍ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ بِغَيْرِ تَوَلِيَّةٍ، أَشْبَهَ مَالَ نَفْسِهِ. وَلَيْسَ لِلْإِثْنَيْنِ مُطَالَبَةٌ أَيْهِ بَدَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. قَالَ أَحْمَدُ: وَإِذَا مَاتَ بَطَلٌ ذَيْنِ الْإِثْنَيْنِ. قَالَ بَعْضُ<sup>(٢)</sup> أَصْحَابِنَا: يَغْنَى مَا أَخَذَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّمَلُّكِ، فَأَمَّا إِنْ أَخَذَهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، رَجَعَ الْإِثْنُ فِي تَرَكِيهِ.

وَلَيْسَ لِلْأُمِّ الْأَخْذُ مِنْ مَالٍ وَلَدِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَلَا لِلْجَدِّ، وَلَا سَائِرِ الْأَقَارِبِ؛ لَعَدَمِ الْخَبَرِ فِيهِمْ، وَامْتِنَاعِ قِيَاسِهِمْ عَلَى الْأَبِّ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا<sup>(٣)</sup> مِنْ

---

= وَلَدِهِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢/٢٥٩. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/١٧٩، ٢٠٤، ٢١٤. وَابْنُ الْجَارُودِ، فِي: الْمُتَقَى صَفْحَةَ ٣٦٦.

وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ، فِي: شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ٤/١٥٨. وَالطَّبْرَانِيُّ، فِي: الْأَوْسَطِ ٤/٣٢٢، ٧/٢٩٣ - ٢٩٥، ٣٧٣. وَالْخَطِيبُ، فِي: مَوْضِعِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ ٢/١٤٠. وَعِنْدَ الطَّحَاوِيِّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو. وَانْظُرْ طَرَقًا أُخْرَى لِلْحَدِيثِ فِي: الْإِرْوَاءِ ٣/٣٢٣ - ٣٣٠.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَالِدَ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَحْكَامِ. عَارِضَةُ الْأَحْزَى ٦/١١٠.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الرَّجُلِ يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢/٢٥٩. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْحَثِّ عَلَى الْكَسْبِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ. الْمَجْتَبَى ٧/٢١٢. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/٧٦٩. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦/٣١، ٤١، ٤٢، ١٢٧، ١٦٢، ١٩٣، ٢٢٠.

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «بَيْنَا».

الْفَرْقِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ لِلْأُمِّ ؛ [٢٣٦ ظ] لِدُخُولِ وَلَدِهَا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ <sup>(١)</sup> : «أَوْلَادَكُمْ» .

**فصل :** وإن تصرّف الأب في مال ابنه قبل تملكه ، لم يصب تصرفه . نص عليه أحمد ، فقال : لا يجوز عتقه لعبد ابنه ما لم يقبضه . وكذلك إيراؤه من دينه ، وهبته لماله ؛ لأنّ ملك الابن باق عليه ، بدليل صحّة تصرفه فيه ، ووطئه لجواريه ، وجريان الربا بينه وبين ابنه <sup>(٢)</sup> ، فأشبهه مال الأجنبي . وإن وطئ الأب جارية ابنه قبل تملكها <sup>(٣)</sup> ، فلا حدّ عليه ؛ للشبهة ، وإن لم تلد ، فهي على ملك الابن ، وإن ولدت ، فولده حرّ ، وتصير أمّ ولد له .

**فصل في العُمري :** وهي أن يقول : أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ حَيَاتِكَ . أو : جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ . أو : عُمْرِي . ولها ثلاث صُورٍ ؛ أحدها ، أن يقول : «أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ حَيَاتِكَ ، وَلَعَقِيكَ مِنْ بَعْدِكَ . فهذه هيئة صحيحة ؛ لقول رسول الله ﷺ : «مَنْ أَعْمَرَ عُمْرِي ، فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا» . <sup>(٤)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . الثانية ، أن يقول : أَعْمَرْتُكَهَا حَيَاتِكَ . ولم يزد ،

(١) بعده في الأصل : « تعالى » .

(٢) في س ١ ، م : « أيه » . وغير منقوطة في ب .

(٣) في م : « تملكه » .

(٤ - ٤) في الأصل : « أعمرتكها » .

(٥ - ٥) في م : « رواه أحمد ومسلم » .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب ما قيل في العمرى ... من كتاب الهبة . صحيح البخاري ٢١٦/٣ . ومسلم ، في : باب العمرى ، من كتاب الهبات . صحيح مسلم ١٢٤٦/٣ ، ١٢٤٧ . واللفظ له .

ففيها روايتان ؛ إحداهما ، هي كالأولى ؛ للخبر ، وجاء في لفظ : قَضَى رسولُ الله ﷺ بالعمري لمن وهبت له . مُتَّفَقٌ عليه <sup>(١)</sup> . ولأنَّ الأَمَلَكَ المُستَقَرَّةَ كُلَّهَا مُقَدَّرَةٌ بحياة المالك ، وتنتقلُ إلى الورثة ، فلم يكن تقديره بحياته مُنافيًا لحُكْم الأَمَلَكِ . والثانية ، تَرْجِعُ بعدَ موته <sup>(٢)</sup> إلى المُعَمِّر ؛ لِمَا رَوَى جابرٌ قالَ : إِنَّمَا العُمري التي أَجَازَ <sup>(٣)</sup> رسولُ الله ﷺ أن يقولَ : هي لك ولِعقبِكَ . فَأَمَّا إِذَا قالَ : هي لك ما عِشْتَ . فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إلى صاحبِها . مُتَّفَقٌ عليه <sup>(٤)</sup> . الثالثة ، أن يقولَ مع ذلك : فَإِذَا مِتَّ عَادَتْ إِلَيَّ إِنْ كُنْتُ حَيًّا ، أو إلى وَرَثَتِي . والرُّقْبَى مِثْلُ ذلك ، إِلَّا أَنَّهُ يقولُ : إِنْ مِتَّ قَبْلِي ، عَادَتْ إِلَيَّ ، وَإِنْ مِتَّ قَبْلَكَ ، فَهِيَ لك . أو يقولُ : أَرْقُبُكَ دَارِي

---

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب العمري ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢/٢٦٣ . والنسائي ، في : باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر في العمري ، من كتاب العمري . المجتبى ٦/٢٣١ . وابن ماجه ، في : باب العمري ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣١٢ ، ٣٨٦ .

(١) تقدم تخريجه عند البخاري في الحاشية السابقة . وهو عند مسلم ٣/١٢٤٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب العمري ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢/٢٦٣ . والنسائي ، في : باب ذكر اختلاف يحيى بن أبي كثير ... من كتاب العمري . المجتبى ٦/٢٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٠٤ ، ٣٩٣ .

(٢) في س ١ : « موتها » .

(٣) في م : « أجازها » .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب العمري ، من كتاب الهبات . صحيح مسلم ٣/١٢٤٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قال فيه : ولعقبه ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢/٢٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٢٩٤ .

ولم نجده في البخاري ، انظر الإرواء ٦/٥٥ ، واللؤلؤ والمرجان ٢/١٨٦ .

هذه . قال مُجاهِدٌ : هي أن يقول : هي <sup>(١)</sup> للآخر مِنِّي ومنك مَوْتًا <sup>(٢)</sup> .  
فَفيها <sup>(٣)</sup> رِوَايتَانِ ؛ إحداهما ، هي لازِمَةٌ لا تَعُودُ إلى الأَوَّلِ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ  
الأَوَّلِ ، ولِقَوْلِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُرْقِبُوا ، فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْعًا فَهُوَ لَهُ حَيَاتُهُ  
وَمَوْتُهُ » <sup>(٤)</sup> . ولأنَّهُ شَرَطَ أن يَعودَ إليه بَعْدَ ما زالَ مِلْكُهُ ، فلم يُؤْثَرْ ، كما لو  
شَرَطَهُ بَعْدَ لُزومِ الْعَقْدِ . والثانية ، تَرْجِعُ إلى الْمُغِيرِ والمُرْقَبِ ؛ لحديثِ جَابِرٍ ،  
ولِقَوْلِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ : « الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » <sup>(٥)</sup> .

وَتَصِحُّ الْعُمَرَى والرُّقْبَى فِي الْعَقَارِ وَالنِّيبِ وَالْحَيَوَانِ ؛ لَأَنَّهَا نَوْعٌ هَبِئَةٍ ،  
فَجَازَتْ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ ، كَسَائِرِ الْهَبَاتِ .

ولو شَرَطَ فِي الْهَبَةِ شَرْطًا مُنَافِيًا لِمُقْتَضَاهَا ، نَحْوُ أن يَقولَ : [ ٢٣٧ ]  
وَهَبْتُكَ هَذَا بِشَرْطِ أن لا تَبِيعَهُ . أو : بِشَرْطِ أن تَبِيعَهُ . أو : تَهَبَهُ . فَسَدَ  
الشَّرْطُ . وَفِي صِحَّةِ الْعَقْدِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فِي الْبَيْعِ .  
وإن قَيَّدَهَا <sup>(٦)</sup> فَقَالَ : وَهَبْتُكَهَا سَنَةً . لم يَصِحَّ ؛ لَأَنَّهُ عَقْدٌ نَاقِلٌ لِلْمِلْكِ فِي

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرقبي ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢ / ٢٦٥ .

(٣) في س ٢ ، ب : « ففیهما » .

(٤) أخرجه النسائي ، في : باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين ... من كتاب العمرى . المجتبى ٦ /

٢٣٠ ، ٢٣١ . وابن ماجه ، في : باب الرقبي ، من كتاب الهبات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٩٦ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٦ ، ٣٤ ، ٧٣ . كلهم من حديث ابن عمر .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٧٢ .

(٦) في الأصل : « قدرها » .

---

(١) إلى هنا ينتهي المجلد الأول من النسخة المصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود (س ١) ، والمجلد الأول من النسخة المصورة من مكتبة السعودية بالرياض (ف) ، وكذلك المجلد الثاني من النسخة المصورة من مكتبة برنستون (ب) .



# الكافي

طوفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
المقدسى الجماعلى الدمشقى الصالحى الحنبلى

٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور عبد بن عبد المحسن الترمكى

بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربىة والإسلامىة

بدار هجر

الجزء الرابع

الوصايا - الفرائض - العتق - النكاح - الصداق  
الخلع - الطلاق - الرجعة - الإيلاء - الظهار - اللعان

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٦٠٢ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة



الكتاب في



## كِتَابُ الْوَصَايَا<sup>(١)</sup>

الْوَصِيَّةُ هِيَ التَّبَرُّعُ بَعْدَ الْمَوْتِ .

وهي مُسْتَحَبَّةٌ لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ » . رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> . وليست واجبة ؛ لأنها عَطِيَّةٌ لَا تَجِبُ فِي الْحَيَاةِ ، فَلَا تَجِبُ بَعْدَ الْمَوْتِ ، كَالزَّائِدِ عَلَى الثَّلْثِ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لِلْأَقَارِبِ غَيْرِ الْوَارِثِينَ ؛ لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وَالْمُسْتَحَبُّ<sup>(٤)</sup> الْإِيصَاءُ بِالْخُمْسِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَثُرَ مَالُهُ الْوَصِيَّةُ بِالثَّلْثِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ . وَوَجْهُ مَا

(١) من هنا يبدأ المجلد الثاني من نسخة مكتبة السعودية بالرياض (ف) .

(٢) في : باب الوصية بالثلث ، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٠٤ .

كما أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٦ / ٢٦٩ . كلاهما بلفظ « أعمالكم » بدلا من « حسناتكم » .

وبهذا اللفظ أخرجه الدارقطني في : سننه ٤ / ١٥٠ . وفيه زيادة : « ليجعلها لكم زكاة في أعمالكم » .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٤١ . مقتصرًا على أوله .

(٣) سورة البقرة ١٨٠ .

(٤) بعده في م : « فيها » .

ذَكَرْنَا مَا رَوَى<sup>(١)</sup> عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَرَضْتُ مَرَضًا أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِي مَالٌ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي<sup>(٢)</sup>، أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَبِالْثُلُثَيْنِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَبِالشَّطْرِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَبِالْثُلُثِ؟ قَالَ: «الْثُلُثُ، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَتْرَكَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. يَعْنِي يَطْلُبُونَ مِنَ<sup>(٤)</sup> النَّاسِ بِأَكْفَهُمْ. فَاسْتَكْبَرَ<sup>(٥)</sup> الْثُلُثُ، مَعَ إِخْبَارِهِ إِيَّاهُ بِكَثْرَةِ مَالِهِ وَقِلَّةِ عِيَالِهِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَدِدْتُ لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ؛ لَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَأَوْصَى أَبُو بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِالْخُمْسِ، وَقَالَ: رَضِيتُ لِنَفْسِي بِمَا رَضِيَ اللَّهُ بِهِ لِنَفْسِهِ. وَقَالَ عَلِيٌّ: لِأَنْ أُوصِيَ بِالْخُمْسِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُوصِيَ بِالثُّلُثِ<sup>(٧)</sup>. وَأَمَّا قَلِيلُ الْمَالِ ذُو الْعِيَالِ، فَلَا تُسْتَحَبُّ لَهُ الْوَصِيَّةُ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكَ أَنْ تَتْرَكَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ».

(١) بعده في ف: «ابن».

(٢) في الأصل: «ابنة لي»، وفي ف: «بنتي».

(٣) تقدم تخريجه في ٢/٢١٧، ٢١٨.

(٤) سقط من: م.

(٥) في س ٢: «فاستكبر».

(٦) انظر تخريجه في الحديث المتقدم.

(٧) أخرجهما عبد الرزاق، في: المصنف ٩/٦٦، ٦٧.

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ رَأَى مُوصِيًا يَحِيفُ <sup>(١)</sup> فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ يَنْهَاهُ ؛ لَنْهَى النَّبِيِّ ﷺ سَعْدًا عَنِ الزِّيَادَةِ عَلَى الثُّلُثِ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . هُوَ أَنْ يَرَى الْمَرِيضَ يَحِيفُ <sup>(٣)</sup> عَلَى وَلَدِهِ ، فَيَقُولَ لَهُ : اتَّقِ اللَّهَ ، وَلَا تُوصِ بِمَا لَكَ كُلُّهُ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَهُ وَاِرْثُ الْوَصِيَّةِ زِيَادَةٌ عَلَى الثُّلُثِ ؛ لَنْهَى النَّبِيُّ ﷺ سَعْدًا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ ذَلِكَ . فَإِنْ فَعَلَ ، [ ٢٣٧ ط ] وَقَفَ الرَّائِدُ عَنِ <sup>(٤)</sup> الثُّلُثِ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ ؛ فَإِنْ أَجَازُوهُ ، جَازَ ، وَإِنْ رَدُّوهُ بَطَلَ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ ، فَجَازَ بِإِجَازَتِهِمْ ، وَبَطَلَ بِرَدِّهِمْ . وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ <sup>(٥)</sup> صَحِيحَةٌ ، وَإِجَازَةُ الْوَرَثَةِ تَنْفِيذٌ ؛ لِأَنَّ إِجَازَةَ تَنْفِيذٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَلَا خِلَافَ فِي تَسْمِيَّتِهَا إِجَازَةً . فَعَلَى هَذَا ، يُكْتَفَى فِيهَا بِقَوْلِهِ : أَجْزْتُ . وَمَا يُؤَدِّي مَغْنَاهُ . وَإِنْ كَانَتْ عِثْقًا ، فَالْوَلَاءُ لِلْمُوصِي يَخْتَصُّ بِهِ عَصَبَاتُهُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : الْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ ، وَالْإِجَازَةُ هَبَّةٌ تَنْفَقِرُ إِلَى لَفْظِهَا ، وَوَلَاءُ الْمُعْتَقِينَ لَجَمِيعِ الْوَرَثَةِ . وَلِلْمُجِيزِ إِذَا كَانَ أَبَا لِلْمُوصِي لَهُ الرَّجُوعُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ ، وَلِأَنَّهُ أَوْصَى بِمَا لَيْسَ بِهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْوَصِيَّةِ بِمَا اسْتَقَرَّ مِلْكُ وَاِرْثِهِ عَلَيْهِ . وَلَا

(١) فِي س ٢ ، ف : « يَجْفِ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩ .

(٣) فِي ف : « يَجْفِ » .

(٤) فِي م : « عَلَى » .

(٥) فِي م : « الْإِجَازَةُ » .

يُغْتَبَرُ الرُّدُّ وَالْإِجَازَةُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْوَارِثِ قَبْلَ الْمَوْتِ ، فَلَمْ يَصِحَّ إِسْقَاطُهُ ، كإِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ .

فَأَمَّا مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَجُوزُ وَصِيَّتُهُ بِمَالِهِ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ مُعَلَّلٌ بِالْإِضْرَارِ بِالْوَارِثِ <sup>(١)</sup> ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ » <sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، الْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّ مَالَهُ يَصِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَا مُجِيزَ مِنْهُمْ .

**فصل :** إِنْ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنَ الْمَالِ ، فَأَجَازَ <sup>(٣)</sup> الْوَارِثُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّمَا أَجْزَيْتُهَا ظَنًّا مِنِّي أَنَّ الْمَالَ قَلِيلٌ . قُبِلَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ فِي حَقِّهِ ، فَلَمْ تَصِحَّ الْإِجَازَةُ فِيهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنْ قَوْلٍ يَلْزِمُهُ بِهِ حَقٌّ ، فَلَمْ يُقْبَلْ ، كَالرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ . وَإِنْ وَصَّى بِعَبْدٍ فَأَجَازَهُ ، ثُمَّ قَالَ : ظَنَنْتُ الْمَالَ كَثِيرًا ، فَأَجْزَيْتُهُ لَذَلِكَ . فَفِيهِ أَيْضًا وَجْهَانِ . وَقِيلَ : يَصِحُّ <sup>(٤)</sup> هَلُهَا <sup>(٥)</sup> وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ مَغْلُومٌ .

**فصل :** وَيُغْتَبَرُ خُرُوجُهُ مِنَ الثُّلْثِ وَقْتُ <sup>(٦)</sup> الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ لُزُومِ الْوَصِيَّةِ وَاسْتِحْقَاقِهَا . فَلَوْ وَصَّى بِثُلْثِ مَالِهِ ، وَلَهُ الْفَقَانِ ، فَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ

(١) فِي م : « بِالْوَرِثَةِ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢/٢١٧، ٢١٨ .

(٣) فِي م : « فَأَجَازَهَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « لَا يَصِحُّ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) فِي م : « بَعْدَ » .

ثَلَاثَةَ آلَافٍ ، لَزِمَتِ الْوَصِيَّةُ فِي الْأَلْفِ . وَإِنْ نَقَصَتْ فَصَارَتْ أَلْفًا ، لَزِمَتِ  
الْوَصِيَّةُ فِي ثُلُثِ الْأَلْفِ . وَإِنْ وَصَّى وَلَا مَالَ لَهُ ، ثُمَّ اسْتَفَادَ مَالًا ، تَعَلَّقَتْ  
الْوَصِيَّةُ بِهِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، ثُمَّ تَلَفَ بَعْضُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ ، لَمْ تَبْطُلِ  
الْوَصِيَّةُ .





## بَابُ مَنْ تَصِحُّ وَصِيَّتُهُ وَالْوَصِيَّةُ لَهُ وَمَنْ لَا تَصِحُّ

مَنْ ثَبَتَتْ لَهُ الْخِلَافَةُ، صَحَّتْ وَصِيَّتُهُ بِهَا؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَوْصَى بِهَا لِعُمَرَ<sup>(١)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَوَصَّى عُمَرُ إِلَى أَهْلِ الشُّوَرَى<sup>(٢)</sup>. وَلَمْ يُنْكِرْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مُنْكَرٌ.

وَمَنْ ثَبَتَتْ لَهُ الْوِلَايَةُ عَلَى مَالٍ وَلَدِهِ، فَلَهُ أَنْ يُوصِيَ إِلَى مَنْ يَنْظُرُ فِيهِ؛ لِمَا رَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: أَوْصَى إِلَى الزُّبَيْرِ سَبْعَةَ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَصْحَابِ [٢٣٨و] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ مِنْهُمْ عَثْمَانُ، وَالْمِقْدَادُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، فَكَانَ يَخْفِظُ عَلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ، وَيُنْفِقُ عَلَى أَتْنَائِهِمْ مِنْ مَالِهِ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه ابن سعد، في: الطبقات ٣/١٩٦. والطبراني، في: المعجم الكبير ١/١٣. وانظر صحيح البخاري ٩/١٠٠. صحيح مسلم ٣/١٤٥٤، ١٤٥٥. سنن أبي داود ٢/١٢٠. عارضة الأحوذى ٩/٧٠. المسند ١/١٣، ٤٣، ٤٦، ٤٧.

(٢) تقدم تخريجه في ١/٣٨٥.

(٣) في م: «سبعة».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ١١/١٩٨. وابن أبي عاصم، في: الآحاد والمثاني ١/١٧٤. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٦/٢٨٢. وعند ابن أبي عاصم والبيهقي عن هشام بن عروة عن أبيه.

وللولي في النكاح الوصية بتزويج موليته، فيقوم وصيته مقامه؛ لأنها ولاية شرعية، فملك الوصية بها، كولاية المال. وعنه، ليس له الوصية بذلك؛ لأنها ولاية لها من يستحقها بالشرع، فلم يملك نقلها بالوصية، كالحضنة. وقال ابن حامد: إن كان لها عصبته، لم تصح الوصية بها؛ لذلك، وإن لم يكن، صحت؛ لعدمه.

**فصل:** ومن عليه حق تدخله النيابة؛ كالدين، والحج، والزكاة، ورّد الوديعة، صحت الوصية به؛ لأنه إذا جاز أن يوصى في حق غيره، ففي حق نفسه أولى. ويجوز أن يوصى إلى من يفرق ثلثه في المساكين وأبواب البر؛ لذلك.

**فصل:** ومن صح تصرفه في المال، صحت وصيته؛ لأنها نوع تصرف. ومن لا تميز له؛ كالطفل، والمجنون، والمبرس، ومن عاين الموت، لا تصح وصيته؛ لأنه لا قول له، والوصية قول. وتصح وصية البالغ المبذر؛ لأنه إنما حجز عليه لحفظ ماله له، وليس في وصيته إضاعة له؛ لأنه إن عاش، فهو له، وإن مات، لم يحتج إلى غير الثواب، وقد حصله. وتصح وصية الصبي المميز؛ لذلك، ولأن عمر، رضي الله عنه، أجاز وصية غلام من غسان<sup>(١)</sup>. وقال أبو بكر:

= وزيادة: فكان يحفظ عليهم أموالهم ..... عزاه الحافظ إلى الحميدى فى النوادر. الإصابة ٢ / ٥٥٦. وانظر: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٠٦، ١٠٧. (١) أخرجه الدارمى، فى: باب الوصية للغلام، من كتاب الوصايا. سنن الدارمى ٢ / ٤٢٤. ومالك، فى: باب جواز وصية الصغير ...، من كتاب الوصية. الموطأ ٢ / ٧٦٢. وسعيد بن منصور، فى: سننه ١ / ١٢٧. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٦ / ٢٨٢.

مَنْ <sup>(١)</sup> جَاوَزَ الْعَشْرَ، صَحَّتْ وَصِيَّتُهُ، <sup>(٢)</sup> رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَمَنْ دُونَ السَّبْعِ، لَا تَصِحُّ وَصِيَّتُهُ، وَمَنْ بَيْنَهُمَا، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَصِحَّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ، أَشْبَهَ الطِّفْلَ. فَأَمَّا السَّكْرَانُ، فَلَا تَصِحُّ وَصِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَمَيِّزَ لَهُ <sup>(٣)</sup>. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَصِحَّ؛ بِنَاءً عَلَى طَلَاقِهِ.

فصل: وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِمَغْصِيَّةٍ؛ كَالْوَصِيَّةِ لِلْكَنِيسَةِ، وَبِالسَّلَاحِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الْحَيَاةِ، فَلَا يَجُوزُ فِي الْمَمَاتِ.

وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلذَّمَّى؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْصَتْ لِأَخِيهَا <sup>(٤)</sup> «بِثَلَاثِ مِائَةِ أَلْفٍ»، وَكَانَ يَهُودِيًّا <sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّصَدُّقُ عَلَيْهِ فِي الْحَيَاةِ، فَجَازَ بَعْدَ الْمَمَاتِ <sup>(٦)</sup>. وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْحَزْبِيِّ؛ لِذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ.

فصل: وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» <sup>(٧)</sup>. وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. فَإِنْ فَعَلَ صَحَّتْ فِي ظَاهِرِ

(١) فِي م: «إِذَا».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣) فِي ف، م: «بِثَلَاثِمِائَةٍ».

(٤) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، فِي: سَنَتِهِ ١٢٨/١. وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ، فِي: سَنَتِهِ ٢/

٤٢٧. وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٣٤٩/١٠، ٣٥٣. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦/

٢٨١.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الْمُوت».

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَرِثَةِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوَعِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ

١٠٣/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ، مِنْ أَبْوَابِ الْوَصَايَا. عَارِضَةٌ =

المذهب، ووقفت على إجازة الورثة؛ لما روى ابن عباس، رضى الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «لَا يَجُوزُ لَوَارِثٍ وَصِيَّةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ»<sup>(١)</sup>. فيدلُّ على أنَّهم إذا شاءوا، كانت وصية جائزة. وقال بعض أصحابنا: الوصية باطلة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». فإن وصى لغير وارث، فصار عند الموت وارثاً، لم تلزم الوصية. وإن وصى لوارث، فصار غير وارث، لزمت الوصية<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ اعتبار الوصية بالموت.

**فصل: ولا تصح الوصية لمن لا يملك؛ كالميت، والمملوك، والجاني؛** لأنه تمليك<sup>(٣)</sup>، فلم يصح لهم، كالهبة. وإن وصى لحمل امرأة، ثم تيقنا وجوده حال الوصية؛ بأن تضعه لأقل من ستة أشهر منذ أوصى، [٢٣٨ظ] أو لدون أربع سنين، وليست بفراش، صحَّت الوصية؛ لأنه يملك<sup>(٤)</sup> بالإرث، فملك بالوصية، كالمولود. وإن وضعه لستة أشهر فصاعداً وهي

---

= الأحوذى ٢٧٥/٨، ٢٧٨. والنسائي، في: باب إبطال الوصية للوارث، من كتاب الوصايا. المجتبى ٢٠٧/٦. وابن ماجه، في: باب لا وصية لوارث، من كتاب الوصايا. سنن ابن ماجه ٢/٩٠٥، ٩٠٦. والدارمي، في: باب الوصية للوارث، من كتاب الوصايا. سنن الدارمي ٢/٤١٩. والإمام أحمد، في المسند ٤/١٨٦، ١٨٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٦٧/٥. (١) أخرجه الدارقطني، في: السنن ٤/١٥٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٦/٢٦٣، ٢٦٤. وضعفه في الإرواء ٦/٩٦، ٩٧.

(٢) بعده في س ٢: «له».

(٣) بعده في الأصل: «من الحى»، وفي س ٢: «ما لحى».

(٤) في م: «ملك».

فِرَاشٌ ، لم تَصِحَّ الوَصِيَّةُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُتَيَقَّنُ وُجُودُهُ حَالَ الوَصِيَّةِ . وَإِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا ، لم تَصِحَّ الوَصِيَّةُ لَهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَرِثُ . وَإِنْ وَصَّى «لِمَا تَحْمِلُ» هَذِهِ الْمَرْأَةُ ، لم يَصِحَّ ؛ لَأَنَّهُ <sup>(١)</sup> تَمْلِكُ لِمَنْ لَا يَمْلِكُ .

وَإِنْ قَالَ : وَصَّيْتُ لِأَحَدِ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ . لم يَصِحَّ ؛ لَأَنَّهُ تَمْلِكُ لغيرِ مُعَيَّنٍ . وَإِنْ قَالَ : أَعْطُوا هَذَا الْعَبْدَ لِأَحَدِ هَذَيْنِ . صَحَّ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِتَمْلِكٍ ، إِنَّمَا هُوَ وَصِيَّةٌ بِالتَّمْلِكِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ : بَعْ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ أَحَدِ هَذَيْنِ .

فصل : وَإِنْ وَصَّى لِعَبْدِهِ بِمُعَيَّنٍ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ بِمَائَةٍ ، لم يَصِحَّ ؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ مِلْكًا لِلوَرَثَةِ ، فَيَمْلِكُونَ وَصِيَّتَهُ . وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّ الوَصِيَّةَ صَحِيحَةٌ ، <sup>(٢)</sup> فَيُشْتَرَى الْعَبْدُ مِنَ الوَصِيَّةِ ، فَيُعْتَقُ ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَهُ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِنَفْسِهِ ، صَحَّ وَعْتَقَ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمُشَاعٍ ، كَثُلَتْ مَالُهُ ، صَحَّ ، وَتَعَيَّنَتْ الوَصِيَّةُ فِيهِ ؛ لَأَنَّهُ ثَلُثُ الْمَالِ ، أَوْ مِنْ ثُلَاثِهِ . وَمَا فَضَلَ مِنَ الثُّلُثِ بَعْدَ عِتْقِهِ ، فَهُوَ لَهُ .

وَإِنْ وَصَّى لِمُكَاتَبَةٍ ، صَحَّ ؛ لَأَنَّهُ يَمْلِكُ الْمَالَ بِالْعُقُودِ ، فَصَحَّتِ الوَصِيَّةُ لَهُ ، كَالْحُرِّ <sup>(٤)</sup> . وَإِنْ وَصَّى لِأُمِّ وَلَدِهِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهَا حُرَّةٌ عِنْدَ الْاِسْتِحْقَاقِ .

(١ - ١) فِي ف : «لِمَنْ يَحْمِلُ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : «لَا» .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٤) فِي ف : «كَالْجُزْءِ» .

وإن وصّى لمُدْبِرِهِ ، صَحَّ ؛ لَأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَغْتَقِ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ ، فَيَمْلِكَ بِجُزْئِهِ  
الْحُرُّ .

وإن وصّى لعبدٍ غيره ، كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِمَوْلَاهُ ؛ لَأَنَّهُ اكْتَسَبَتْ مِنَ الْعَبْدِ ،  
فَأُشْبِهَ الصَّيْدَ . وَيُغْتَبَرُ الْقَبُولُ مِنَ الْعَبْدِ ، فَإِنْ قَبِلَ السَّيِّدُ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ  
الْإِجَابَ لغيرِهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ قَبُولُهُ ، كَالْإِجَابِ فِي الْبَيْعِ .

## بَابُ مَا تَجُوزُ بِهِ الْوَصِيَّةُ

تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِكُلِّ مَا يُمَكِّنُ نَقْلَ الْمِلْكِ فِيهِ ؛ مِنْ مَقْسُومٍ وَمُشَاعٍ ، وَمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ لِحُزْنٍ مِنْ مَالِهِ ، فَجَازَ فِي ذَلِكَ ، كَالْبَيْعِ . وَتَجُوزُ بِالْحَمَلِ فِي الْبَطْنِ ، وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ ، وَعَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ ، وَبِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ؛ كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ ، وَالْآيِقِ ؛ لِأَنَّ الْمُوصَى لَهُ يَخْلُفُ الْمُوصَى فِي الْمُوصَى بِهِ كِخْلَافَةِ الْوَرَثَةِ فِي بَاقِي الْمَالِ ، وَالْوَارِثُ يَخْلُفُهُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ <sup>(١)</sup> ، كَذَلِكَ الْمُوصَى لَهُ . وَإِنْ وَصَّى بِمَالِ الْكِتَابَةِ ، صَحَّ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ وَصَّى <sup>(٢)</sup> بِرَقَبَةِ الْمَكَاتِبِ ، انْتَبَى عَلَى جَوَازِ بَيْعِهِ ، فَإِنْ جَازَ ، جَازَتْ الْوَصِيَّةُ بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا . وَإِنْ وَصَّى <sup>(٣)</sup> لَهُ بِمَا تَحْمِلُ جَارِيَّتُهُ ، أَوْ سَاتَهُ ، أَوْ شَجَرَتَهُ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ يَجُوزُ أَنْ يُمْلِكَ بِالسَّلَمِ وَالْمُسَاقَاةِ ، فَجَازَ أَنْ يُمْلِكَ بِالْوَصِيَّةِ .

**فصل :** وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِالْمَنَافِعِ ؛ لِأَنَّهَا كَالْأَعْيَانِ فِي الْمِلْكِ بِالْعَقْدِ وَالْإِزْثِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْوَصِيَّةِ . وَتَجُوزُ <sup>(٤)</sup> بِالْعَيْنِ دُونَ الْمُنْفَعَةِ ، وَبِالْعَيْنِ

(١) بعده في م : « كلها » .

(٢) في الأصل : « أوصى » .

(٣) في ف : « أوصى » .

(٤) بعده في م : « الوصية » .

لرَّجُلٍ وَالْمَنْفَعَةُ لآخَرٍ؛ لَأَنَّهُمَا كَالْعَيْنَيْنِ، فَجَازَ فِيهِمَا مَا جَازَ فِي الْعَيْنَيْنِ .  
وَتَجُوزُ بِمَنْفَعَةِ مُقَدَّرَةِ الْمُدَّةِ وَمُؤَبَّدَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ كَالْعَيْنِ الْمَعْلُومَةِ، وَالْمُؤَبَّدَةُ  
كَالْمُجْهُولَةِ، فَصَحَّحَتِ الْوَصِيَّةُ بِالْجَمِيعِ .

**فصل :** [٢٣٩ د] وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِمَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنَ التَّجَاسَّاتِ ؛  
كَالْكَلْبِ، وَالزَّيْتِ النَّجِسِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ لِلإِنْتِفَاعِ، فَجَازَ نَقْلُ الْيَدِ فِيهِ  
بِالْوَصِيَّةِ . وَلَا تَجُوزُ بِمَا لَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ؛ كَالْخَمْرِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالكَلْبِ  
الَّذِي يَخْرُمُ اقْتِنَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، فَلَا تُقَرُّ الْيَدُ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَيَجُوزُ تَغْلِيْقُهَا عَلَى شَرْطٍ فِي الْحَيَاةِ ؛ لِأَنَّهُ تَجُوزُ فِي الْمَجْهُولِ،  
فَجَازَ تَغْلِيْقُهَا عَلَى شَرْطٍ، كَالطَّلَاقِ . وَيَجُوزُ تَغْلِيْقُهَا عَلَى شَرْطٍ <sup>(١)</sup> بَعْدَ  
الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ فِي الْوَصِيَّةِ كَحَالِ الْحَيَاةِ . فَإِنْ قَالَ : وَصَّيْتُ  
لَكَ بِثُلَاثِي، فَإِنْ قَدِمَ زَيْدٌ، فَهُوَ لَهُ . فَقَدِمَ زَيْدٌ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي، فَهُوَ لَهُ .  
وَأِنْ قَدِمَ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَقَالَ الْقَاضِي : الْوَصِيَّةُ لِلأَوَّلِ ؛ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّهَا بِمَوْتِ  
الْمُوصِي، فَلَمْ تَنْتَقِلْ عَنْهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لِلثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا لَهُ بِقُدُومِهِ، وَقَدْ  
وُجِدَ .

**فصل :** وَإِذَا كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لغيرِ مُعَيَّنٍ، كَالْفُقَرَاءِ، أَوْ لِمَنْ لَا يُعْتَبَرُ  
قَبُولُهُ، كَسَبِيلِ اللَّهِ، لَزِمَتْ بِالْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُ الْقَبُولِ، فَسَقَطَ  
اعْتِبَارُهُ . وَإِنْ كَانَتْ لِأَدَمِيٍّ مُعَيَّنٍ، لَمْ تَلْزَمْ إِلَّا بِالْقَبُولِ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيْكٌ،

(١ - ١) فِي س ٢ : « بِالْمَوْتِ » .

(٢ - ٢) فِي ف : « لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّتْ » .



فَأَشْبَهَتْ الصَّدَقَةَ . وَلَا يَصِحُّ الْقَبُولُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ إِذَا  
 بَعْدَهُ ، فَكَانَ الْقَبُولُ بَعْدَهُ . فَإِذَا قَبِلَ ، ثَبَتَ لَهُ الْمِلْكُ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ يَتِمُّ  
 بِهِ السَّبَبُ ، فَلَمْ يَثْبُتِ الْمِلْكُ قَبْلَهُ ، كَالْهَبَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ ، إِنْ قَبِلَ  
 ثَبَّتًا <sup>(١)</sup> أَنَّهُ مَلَكَ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجِبَ انْتِقَالُهُ بِالْقَبُولِ ، وَجِبَ  
 انْتِقَالُهُ مِنْ جِهَةِ الْمُوجِبِ بِالْإِيجَابِ ، كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . فَمَا  
 حَدَّثَ <sup>(٢)</sup> «فِي الْوَصِيَّةِ» <sup>(٣)</sup> مِنْ تَمَاءٍ مُنْفَصِلٍ قَبْلَ الْقَبُولِ ، فَهُوَ لِلوَارِثِ . وَإِنْ  
 وَصَّى لِرَجُلٍ بِزَوْجَتِهِ ، فَأَوْلَدَهَا قَبْلَ الْقَبُولِ ، فَوَلَدُهُ رَقِيقٌ لِلوَارِثِ . وَعَلَى  
 الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي ، يَكُونُ التَّمَاءُ لِلْمُوصَى لَهُ ، وَوَلَدُهُ حُرٌّ .

فصل : وَإِنْ رَدَّ الْوَصِيَّةَ فِي حَيَاةِ الْمُوصَى ، لَمْ يَصِحَّ الرَّدُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ  
 لَهُ فِي الْحَيَاةِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ إِسْقَاطَهُ ، كَالشَّفِيعِ قَبْلَ الْبَيْعِ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ رَدَّهَا بَعْدَ  
 الْمَوْتِ قَبْلَ الْقَبُولِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثَبَتَ لَهُ ، فَمَلَكَ إِسْقَاطَهُ ، كَالشَّفِيعِ  
 بَعْدَ الْبَيْعِ . وَإِنْ رَدَّ بَعْدَ الْقَبُولِ ، لَمْ يَصِحَّ الرَّدُّ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ مِلْكًا تَامًا ، فَلَمْ  
 يَصِحَّ رَدُّهُ ، كَالْعَفْوِ عَنِ الشُّفْعَةِ بَعْدَ الْأَخْذِ بِهَا . فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ وَلَمْ يَرُدَّ ،  
 فَلِلْوَرَثَةِ مُطَابَقَتُهُ بِأَحَدِهِمَا ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ ، حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالرَّدِّ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ مُتَرَدِّدٌ  
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَرَثَةِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ تَحَجَّرَ مَوَاتًا وَامْتَنَعَ مِنْ إِحْيَائِهِ ، أَوْ وَقَفَ فِي  
 مَشْرَعَةٍ مَاءٍ يَمْنَعُ غَيْرَهُ وَلَا يَأْخُذُ .

فصل : وَإِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصَى ، بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي ف : «ثَبَّتًا» ، وَفِي م : «بَيْنًا» .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي ف : «الْبَيْعِ» .

مات قبل استحقاقها، فإن مات بعده قبل القبول، فكذلك فى قياس المذهب، واختيار ابن حامد؛ لأنه عقد يفتقر إلى القبول، فبطل بالموت قبل القبول، كالهبة والبيع. وقال الخرقى: يقوم الوارث مقام الموصى له فى القبول والرد؛ لأنه عقد لازم من أحد طرفيه، فلم يبطل بموت من له الخيار، [٢٣٩ظ] كعقد الرهن. فإذا قبل الوارث، ثبت الملك له، فلو وصى لرجل بأبيه<sup>(١)</sup>، فمات الموصى له قبل القبول، فقيل ابنه، وقلنا بصحة ذلك، وأن<sup>(٢)</sup> الملك ينتقل إلى الموصى له بموت الموصى، ورث الموصى<sup>(٣)</sup> به من ابنه<sup>(٤)</sup> الشدس؛ لأننا تبيننا<sup>(٥)</sup> أنه كان حراً. وإن قلنا: لا ينتقل إلا بالقبول. لم يرث شيئاً؛ لأنه كان رقيقاً.

---

(١) فى الأصل: «بأبيه»، وفى س ٢، ف: «بأية».

(٢) بعده فى س ٢: «قلنا».

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤) فى م: «أبيه».

(٥) فى ف: «ثبتنا».

## بَابُ مَا يُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ

مَا وَصَّى بِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ ؛ كَالِهَبَةِ ، وَالْوَقْفِ ، وَالْعَتَقِ ، وَالْمُحَابَاةِ ، اُعْتَبِرَ مِنَ الثُّلُثِ ، سَوَاءً كَانَتِ الْوَصِيَّةُ فِي الصُّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ ؛ لِأَنَّ لُرُومَ الْجَمِيعِ بَعْدَ الْمَوْتِ . وَعَنهُ ، أَنَّ الْوَصِيَّةَ فِي الصُّحَّةِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

فَأَمَّا الْوَاجِبَاتُ ؛ كَقَضَاءِ الدَّيْنِ ، وَالْحَجِّ ، وَالزَّكَاةِ ، فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوَرَثَةِ بَعْدَ أَدَاءِ الدَّيْنِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ <sup>(٢)</sup> قَبْلَ الْوَصِيَّةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَالوَاجِبُ لِحَقِّ اللَّهِ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » <sup>(٤)</sup> . فَإِنْ وَصَّى بِهَا

(١) سورة النساء ١١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ ، م : « أَنْ الدَّيْنِ » .

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ ، وَفِي : بَابُ مَا جَاءَ يَبْدَأُ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْوَصَايَا . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤٦/٨ ، ٢٧٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الدَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٩٠٦/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٧٩/١ ، ١٣١ ، ١٤٤ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ ... ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤٦/٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ قَضَاءِ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٨٤٠ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢١٢/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَشْبِيهِ قَضَاءِ الْحَجِّ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٨٩/٥ .

مُطْلَقًا، أَوْ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، فَهِيَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ. فَإِنْ قَالَ: أَخْرِجُوهَا مِنْ ثُلْثِي. أَخْرِجْتَ مِنَ الثُّلُثِ، وَتَمَّتْ<sup>(١)</sup> مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. فَإِنْ كَانَ مَعَهَا وَصِيَّةٌ بَتَّبَرُعٍ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ الْقَاضِي: يُبْدَأُ بِالوَاجِبِ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْهُ مِنَ الثُّلُثِ شَيْءٌ، فَهُوَ لِلْمُوصِي لَهُ بِالتَّبَرُعِ، وَإِنْ لَمْ يُفْضَلْ شَيْءٌ، سَقَطَ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرِثَةُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْسَمَ الثُّلُثُ بَيْنَ الْوَصِيَّيْنِ<sup>(٣)</sup> بِالْحِصَّةِ، فَمَا بَقِيَ مِنَ الْوَاجِبِ، تَمَّتْ مِنَ الثُّلُثَيْنِ، فَيَدْخُلُهُ الدَّوْرُ<sup>(٤)</sup>، وَيَحْتَاجُ إِلَى الْعَمَلِ بِطَرِيقِ الْجَبْرِ، فَتَقْرَضُ الْمَسْأَلَةُ فِي مَنْ وَصَّى بِقَضَاءِ دَيْنِهِ؛ وَهُوَ عَشْرَةٌ، وَوَصَّى لآخرَ بَعَشْرَةٍ، وَتَرَكَّهُ ثَلَاثُونَ، فَاجْعَلْ تِمَمَةَ الْوَاجِبِ شَيْئًا، ثُمَّ خُذْ ثُلْثَ الْبَاقِي؛ وَهُوَ عَشْرَةٌ إِلَّا ثُلْثَ شَيْءٍ، أَقْسِمُهَا بَيْنَ الْوَصِيَّيْنِ نِصْفَيْنِ<sup>(٥)</sup>، فَحَصَلَ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ خَمْسَةٌ إِلَّا سُدُسَ شَيْءٍ، إِذَا أَضْفَتَ إِلَيْهَا الشَّيْءَ الْمَأْخُودَ، كَانَ عَشْرَةٌ، فَاجْبِرِ الْخَمْسَةَ مِنَ الشَّيْءِ بِسُدُسِهِ، يَبْقَى خَمْسَةُ دَنَانِيرَ وَخَمْسَةُ أَسْدَاسِ شَيْءٍ تَعْدِلُ عَشْرَةً، فَالشَّيْءُ سِتَّةٌ، وَحَصَلَ لَصَاحِبِ الْوَصِيَّةِ الْآخَرَى أَرْبَعَةٌ.

**فصل:** فَأَمَّا عَطِيَّتُهُ فِي صِحَّتِهِ<sup>(٦)</sup>، فَمِنْ رَأْسِ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، لَا حَقٌّ لِأَحَدٍ فِيهِ. وَإِنْ كَانَ فِي مَرَضٍ غَيْرِ مَخُوفٍ،

(١) فِي ف: «وَمَتَّ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: س ٢، وَفِي ف: «تَبَرُع».

(٣) فِي الْأَصْل: «الْوَصِيَّتَيْنِ».

(٤) الدَّوْر: تَوَقَّفَ الشَّيْءُ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ. التَّعْرِيفَات ٤٧.

(٥) سَقَطَ مِنْ: م.

(٦) فِي ف: «الصَّحَّة».

فكذلك ؛ لأنه فى حُكْمِ الصَّحِيح . وإن كَانَ مَخُوفًا اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ ، فَعَطِيتُهُ مِنَ الثَّلْثِ ؛ لِمَا رَوَى عِمْرَانُ<sup>(١)</sup> بِنِ حُصَيْنٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبِيدَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَدَعَاهُمْ ، [ ٢٤٠ ] فَجَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ ، وَأَرْقَى أَرْبَعَةً ، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ فِى هَذِهِ الْحَالِ لَا يَأْمُرُ الْمَوْتَ ، فَجُعِلَ كَحَالِ الْمَوْتِ . فَإِنْ بَرَأَ ثُمَّ مَرِضَ وَمَاتَ ، فَهُوَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَرِيضٍ الْمَوْتِ . وَإِنْ وَهَبَ مَا يُغْتَبَرُ قَبْضُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَأَقْبَضَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ ، اِغْتَبَرَ مِنَ الثَّلْثِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ إِلَّا بِالْقَبْضِ الَّذِى وُجِدَ فِى الْمَرِيضِ .

**فصل : والمَرَضُ الْخَوْفُ ؛ كَالطَّاعُونِ ، وَالْقَوْلَنْجِ<sup>(٣)</sup> ، وَالرُّعَافِ الدَّائِمِ ، وَالْإِسْهَالِ الْمُتَوَاتِرِ ، وَالْحُمَّى الْمُطَبَّقَةِ ، وَقِيَامِ الدَّمِ ، وَالسَّلِّ فِى انْتِهَائِهِ ، وَالْفَالِجِ<sup>(٤)</sup> فِى ابْتِدَائِهِ ، وَنَحْوِهَا . وَغَيْرُ الْخَوْفِ ؛ كَالْجَرَبِ ، وَوَجَعِ**

(١) فى الأصل : « عمر » .

(٢) فى : باب من أعتق شركا له فى عبد ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٨٨ / ٣ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى من أعتق عبيدا له لم يبلغهم الثلث ، من كتاب العتق . سنن أبى داود ٣٥٣ / ٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى من يعتق ممالئكه عند موته وليس له مال غيرهم ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ١٢١ / ٦ ، ١٢٢ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على من يحيف فى وصيته ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥١ / ٤ ، ٥٢ . وابن ماجه ، فى : باب القضاء بالقرعة ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٨٥ / ٢ ، ٧٨٦ . والإمام مالك ، فى : باب من أعتق رقيقا لا يملك مالا غيرهم ، من كتاب العتق . الموطأ ٧٤٤ / ٢ ، مرسل . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٢٦ / ٤ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ - ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

(٣) القولنج : مرض معوى مؤلم يصعب معه خروج الريح والبراز ، وسببه التهاب القولون .

(٤) الفالج : شلل يصيب أحد شقى الجسم طولا .

الضُّرسِ ، والصُّدَاعِ التَّيسِيرِ ، والحُمَّى التَّيسِيرَةِ ، والإسهالِ التَّيسِيرِ مِنْ غَيْرِ دَمٍ ، والسَّلُّ قَبْلَ تَنَاهِيهِ ، والقَالِجِ إِذَا طَالَ . فَأَمَّا الْأَمْرَاضُ الْمُتَنَدِّةُ ، فَإِنْ أَضْنَيْ صَاحِبُهَا عَلَى فِرَاشِهِ ، فَهِيَ مَخُوفَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِيهَا وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهَا مَخُوفَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَإِنْ أَشْكَلَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ ، رُجِعَ إِلَى قَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الطَّبِّ ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْحَيَرَةِ بِهِ .

**فصل :** وَإِذَا ضَرَبَ الْحَامِلَ الطَّلُقُ ، فَهُوَ مَخُوفٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ التَّلَفِ ، وَمَا قَبْلَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهِيَ فِي حُكْمِ الصَّحِيحِ . فَإِذَا صَارَ لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، فَقَالَ الْخِرَقِيُّ : عَطِيتُهَا مِنَ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْخُرُوجِ الْوَلَدِ ، وَهُوَ مِنْ أَسْبَابِ التَّلَفِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : هِيَ كَالصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَرَضَ بِهَا . وَإِنْ وَضَعَتِ الْوَلَدَ وَبَقِيَتْ مَعَهَا الْمَشِيمَةُ ، أَوْ حَصَلَ مَرَضٌ ، أَوْ ضَرَبَانٌ ، فَهُوَ مَخُوفٌ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَمَنْ كَانَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ حَالِ التَّحَامِ الْحَزَبِ ، أَوْ فِي الْبَحْرِ فِي هَيْجَانِهِ ، أَوْ أُسِيرَ قَوْمٌ عَادَتْهُمْ قَتْلُ الْأَسْرَى ، أَوْ قُدِّمَ لِلْقَتْلِ ، أَوْ حُبِسَ لَهُ ، أَوْ وَقَعَ الطَّاعُونُ بَيْلَدِهِ ، فَعَطِيتُهُ مِنَ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ الْمَوْتَ خَوْفَ الْمَرِيضِ وَأَكْثَرُ ، فَكَانَ مِثْلَهُ فِي عَطِيَّتِهِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ عَطَايَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَرَضَ بِهِمْ .

**فصل :** فَأَمَّا يَتِيمُ الْمَرِيضِ بِشَمَنِ الْمِثْلِ ، وَ<sup>(١)</sup> تَرْوِيحُهُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ ، فَلَا زِمَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَصِيَّةٍ ، إِنَّمَا الْوَصِيَّةُ التَّبَرُّعُ ، وَلَيْسَ هَذَا تَبَرُّعًا . وَإِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَوْ» .

حَاتِي فِي ذَلِكَ ، اغْتَبِرْتَ الْحَابَاةَ مِنَ الثُّلُثِ ؛ لِأَنَّهَا تَبْرُحُ . وَإِنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ ،  
اغْتَبِرَ<sup>(١)</sup> مِنَ الثُّلُثِ ؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ عِوَضًا مِنْ كَسْبِ عَبْدِهِ ، وَهُوَ مَالٌ لَهُ ،  
فَصَارَ كَالْعِتْقِ بِغَيْرِ عِوَضٍ . وَإِنْ وَهَبَ لَهُ مَنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ ، فَقَبِلَهُ ، عَتَقَ مِنْ  
الْمَالِ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا بِغَيْرِ عِوَضٍ . وَإِنْ مَاتَ ، وَرِثَهُ ؛ لِأَنَّهُ  
لَيْسَ بِوَصِيَّةٍ .

**فصل :** فَإِنْ عَجَزَ الثُّلُثُ<sup>(٢)</sup> عَنِ التَّبَرُّعَاتِ ، قُدِّمَتِ الْعَطَايَا عَلَى  
الْوَصَايَا ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَقُ ، فَإِنْ عَجَزَ الثُّلُثُ عَنِ الْعَطَايَا ، بُدِيََ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ ،  
عِتْقًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّ السَّابِقَ [ ٢٤٠ ط ] اسْتَحَقَّ الثُّلُثَ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِمَا  
بَعْدَهُ . وَإِنْ وَقَعَتْ دَفْعَةٌ وَاحِدَةً ، تَحَاضُّوا فِي الثُّلُثِ ، وَأُدْخِلَ النِّقْصُ عَلَى  
كُلِّ وَاحِدٍ بِقَدْرِ عَطِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا فِي الْحَقِّ ، فَقُسِمَ بَيْنَهُمْ ، كَالْمِيرَاثِ .  
وَعَنْهُ ، أَنَّ الْعِتْقَ يُقَدَّمُ ؛ لِأَنَّهُ آكَدُ ، لِكَوْنِهِ مَبْنِيًّا عَلَى التَّغْلِيْبِ وَالسَّرَايَةِ . فَإِنْ  
كَانَ الْعِتْقُ لَأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ ، أُفْرِعَ بَيْنَهُمْ فَكَمَلَ الْعِتْقُ فِي بَعْضِهِمْ ؛ لِحَدِيثِ  
عِمْرَانَ<sup>(٣)</sup> ، وَلِأَنَّ الْقَصْدَ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ فِي الْعَبْدِ ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا  
بِذَلِكَ . فَإِنْ قَالَ : إِنْ أَعْتَقْتُ سَائِلًا ، فَعَانِمٌ حُرٌّ . ثُمَّ أَعْتَقَ سَائِلًا ، قُدِّمَ عَلَى  
غَانِمٍ ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ أَسْبَقُ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَعْتَقْتُ سَائِلًا ، فَعَانِمٌ حُرٌّ<sup>(٤)</sup> مَعَ حُرِّيَّتِهِ .  
فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّا لَوْ أَعْتَقْنَا غَانِمًا بِالْفُرْعَةِ ، لَرَقَّ سَائِلٌ ، ثُمَّ بَطَلَ عِتْقُ غَانِمٍ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي م : « اُعْتَبِرْتَ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : س ٢ .

(٣) تَقْدِمَ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢٣ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

مَشْرُوطٌ بِعَتَقِ سَالِمٍ، فَيُنْفَضِي عَتَقُهُ إِلَى نَفْيِ<sup>(١)</sup> عِتْقِهِ.

وإن كَانَتِ التَّبَرُّعَاتُ وَصَايَا، سُوِّىَ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِ<sup>(٢)</sup> وَالتَّأَخَّرِ؛ لِأَنَّهَا تُوجَدُ عَقِيبَ مَوْتِهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَتَسَاوَتْ كُلُّهَا.

فصل: <sup>(٣)</sup> «وإذا عَتَقَ»<sup>(٣)</sup> بعضُ العَبْدِ<sup>(٤)</sup> بِالْقُرْعَةِ، تَبَيَّنَّا أَنَّهُ كَانَ حُرًّا مِنْ حِينَ الْإِعْتَاقِ، فَيَكُونُ كَسْبِهِ لَهُ. وَإِنْ عَتَقَ بَعْضُهُ، مَلَكَ مِنْ كَسْبِهِ بِقَدْرِهِ. فَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ، قِيمَتَهُ مِائَةً، فَكَسَبَ فِي حَيَاةِ سَيِّدِهِ مِائَةً، عَتَقَ نِصْفَهُ، وَلَهُ نِصْفُ كَسْبِهِ، وَيَخْصُلُ لِلْوَرَثَةِ نِصْفُهُ، وَنِصْفُ كَسْبِهِ، وَذَلِكَ مِثْلًا مَا عَتَقَ مِنْهُ. وَطَرِيقُ عَمَلِهَا أَنْ تَقُولَ: عَتَقَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَهُ مِنْ كَسْبِهِ شَيْءٌ، وَلِلْوَرَثَةِ شَيْئَانِ. فَيُقَسَّمُ الْعَبْدُ وَكَسْبُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ، فَيَخْرُجُ لِلشَّيْءِ خَمْسُونَ، وَهُوَ نِصْفُ الْعَبْدِ. وَلَوْ كَسَبَ مِثْلَنِ قِيمَتِهِ، لَقُلْتُ: عَتَقَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَهُ مِنْ كَسْبِهِ شَيْئَانِ، وَلِلْوَرَثَةِ شَيْئَانِ، فَيَعْتَقُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسِهِ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسِ كَسْبِهِ، وَلِلْوَرَثَةِ الْخُمْسَانِ.

فصل: وَإِنْ وَهَبَ الْمَرِيضُ مَرِيضًا عَبْدًا قِيمَتُهُ عَشْرَةٌ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ، ثُمَّ وَهَبَهُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ، وَلَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ، فَقَدْ صَحَّحْتُ<sup>(٥)</sup> هِبَةَ الْأَوَّلِ فِي شَيْءٍ، وَصَحَّحْتُ هِبَةَ الثَّانِي فِي ثُلُثِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، بَقِيَ لَهُ<sup>(٦)</sup> ثَلَاثُ شَيْءٍ<sup>(٦)</sup>، وَلِلْوَرَثَةِ

(١) فِي م: «بَطْلَان».

(٢) فِي س ٢: «الْمَقْدَم».

(٣ - ٣) فِي الْأَصْل: «وإنْ أَعْتَقَ».

(٤) فِي الْأَصْل، س ٢: «الْعَبِيد».

(٥) يَعْنِي فِي س ٢: «مِنْهُ».

(٦ - ٦) فِي الْأَصْل: «الثَّلَاثَان».



الأوّل شيّان، ابسط الجميع أثلاثًا، تكن ثمانية، والشيء ثلاثة، فلورثة الأوّل ستة هي ثلاثة أرباع العبد، ولورثة الثاني ربعه.

**فصل:** ولو تزوّج المريض امرأة صدّاق مثلها خمسة، فأصدقها عشرة لا يملك غيرها، فمات قبله، ثم مات، فقد صحّ لها بالصدّاق خمسة وشيء، وعادَ إلى الرّوج نصف ذلك، ديناران ونصف، ونصف شيء، فصار لورثته سبعة ونصف، إلّا نصف شيء، تغدّل<sup>(١)</sup> شيعين، اجبرها بنصف شيء، تصرّ شيّان ونصف، تغدّل سبعة ونصف<sup>(٢)</sup>، ابسطها، تصرّ خمسة، تغدّل خمسة عشر. فالشيء إذا ثلاثة، فلورثة الرّوج ستة، ولورثتها أربعة.

**فصل:** وإن باع المريض عبدا لا يملك غيره، قيمته ثلاثون [٢٤١و] بعشرة، فأسقط الثمن من قيمته، ثم أنسب ثلث العبد كله<sup>(٣)</sup> إلى الباقي من ثمنه، يكن نصفه، فيصحّ البيع في نصفه بنصف ثمنه. ولو اشتراه بخمسة عشر، كانت نسبة الثلث إلى باقيه بثلثين، فيصحّ البيع في ثلثيه<sup>(٤)</sup> بثلثي ثمنه.

**فصل:** ومن وصّى لرجل بثلث ماله، ومنه حاضر وغائب، وعيّن ودين، فللموصى له ثلث العين الحاضرة، وللورثة ثلثاها، فكلما اقتضى

(١) في الأصل: «فعدل»، وفي ف: «يعدل».

(٢) في م: «ونصفان».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في م: «ثلثه»، وبعده في الأصل: «و».

مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ، أَوْ حَضَرَ مِنَ الْغَائِبِ شَيْءٌ، افْتَسَمُوهُ أَثْلَاثًا؛ لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ فِيهِ. وَإِنْ وَصَّى بِمَائَةِ حَاضِرَةٍ، وَلَهُ مَائَتَانِ غَائِبَةٌ، أَوْ دَيْنٌ، مَلَكَ الْمُوصَى لَهُ ثُلُثَ الْحَاضِرَةِ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ فِيهِ نَافِذَةٌ، فَلَا فَائِدَةَ فِي وَقْفِهِ، وَوُقِفَ ثُلَاثُهَا، فَكُلَّمَا حَضَرَ مِنَ الْغَائِبِ شَيْءٌ أَخَذَهُ الْوَارِثُ، وَاسْتَحَقَّ الْمُوصَى لَهُ مِنَ الْحَاضِرَةِ قَدْرَ ثُلُثِهِ. وَإِنْ تَلَفَتْ الْغَائِبَةُ، فَالْثُلَاثَانِ لِلْوَرَثَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ دَبَّرَ عَبْدَهُ وَمَاتَ، وَلَهُ دَيْنٌ مِثْلَاهُ، عَتَقَ ثُلُثُهُ، وَوُقِفَ ثُلَاثُهَا؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

**فصل:** وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمَنْفَعَةِ عَبْدٍ سَنَةً، فَفِي اغْتِبَارِهَا مِنَ الثُّلُثِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُقَوِّمُ الْمَنْفَعَةَ سَنَةً، وَيُقَوِّمُ الْعَبْدَ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ سَنَةً عَلَى الْوَارِثِ. وَالثَّانِي، يُقَوِّمُ الْعَبْدَ كَامِلَ الْمَنْفَعَةِ، وَيُقَوِّمُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ سَنَةً، فَيُعْتَبَرُ مَا بَيْنَهُمَا. وَإِنْ وَصَّى بِنَفْعِهِ حَيَاتِهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُقَوِّمُ الْعَبْدَ بِمَنْفَعَتِهِ، ثُمَّ يُقَوِّمُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ، فَمَا زَادَ عَلَى قِيَمَةِ الرِّقَبَةِ الْمُتَفَرِّدَةِ، فَهُوَ قِيَمَةُ الْمَنْفَعَةِ. وَالثَّانِي، يُقَوِّمُ الْعَبْدَ بِمَنْفَعَتِهِ عَلَى الْمُوصَى لَهُ؛ لِأَنَّ عَبْدًا لَا نَفْعَ فِيهِ لَا قِيَمَةَ لَهُ. وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِنَفْعِهِ وَلَاخِرَ بَرَقَبَتِهِ، اُعْتَبِرَ خُرُوجُ الْعَبْدِ بِمَنْفَعَتِهِ مِنَ الثُّلُثِ، وَجْهًا وَاحِدًا. وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِشَجَرَةٍ أَبَدًا، فَفِي التَّقْوِيمِ الْوَجْهَانِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

## باب الموصى له

إذا وَصَّى<sup>(١)</sup> لَجِيرَانِهِ ، ضَرَفَ إِلَى أَرْبَعِينَ دَارًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْجَارُ أَرْبَعُونَ دَارًا ، هَكَذَا ، وَهَكَذَا ، وَهَكَذَا ، وَهَكَذَا »<sup>(٢)</sup> .

وإن أَوْصَى لِلْعُلَمَاءِ ، فَهُوَ لِلْعُلَمَاءِ بِالشَّرْعِ<sup>(٣)</sup> دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ هَذَا الْاسْمُ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَلَا يَسْتَحِقُّ مَنْ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ وَلَا مَعْرِفَةً لَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ سَمَاعِهِ لَيْسَ بِعِلْمٍ .

وإن أَوْصَى لِلْأَيْتَامِ ، فَهُوَ لِمَنْ لَا أَبَ لَهُ غَيْرُ بَالِغٍ ؛ لِأَنَّ الْيَتَمَ فَقَدْ الْأَبَ مَعَ الصَّغَرِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا يُتَمُّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . وَيَدْخُلُ فِيهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ ؛ لِشُمُولِ الْاسْمِ لَهُمْ .

وَالْأَرَامِلُ النِّسَاءُ غَيْرُ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يُطْلَقُ فِي الْعُرْفِ عَلَى غَيْرِهِنَّ ، وَتَسْتَحِقُّ مِنْهُ الْغَنِيَّةُ وَالْفَقِيرَةُ ؛ [ ٢٤١ ط ] لِذَلِكَ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ

---

(١) فِي ف ، م : « أَوْصَى » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى ، فِي : مُسْنَدِهِ ٣٨٥ / ١٠ . وَالْحَدِيثُ طَرَقَهُ ضَعِيفَةً . انْظُرْ : السَّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ ٤٤٣ / ١ - ٤٤٦ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « فِي الشَّرْعِ » ، وَفِي س ٢ : « فِي الشَّرْعِ » .

(٤) فِي : بَابُ مَا جَاءَ مَتَى يَنْقَطِعُ الْيَتَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٠٤ / ٢ .

قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

هذى الأراِمِلُ قد قَضَيْتِ حاجَتَهَا      فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَزْمَلُ الذَّكَرُ؟  
فَسَمَى الذَّكَرَ أَرْمَلًا . قُلْنَا : هَذَا الْبَيْتُ حُجَّةٌ لَنَا ، فَإِنَّهُ لَمْ يُدْخِلِ الذَّكَورَ  
فِي لَفْظِ الْأَرَامِلِ ، إِذْ لَوْ دَخَلُوا لَكَانَ الضَّمِيرُ ضَمِيرَ الذَّكَورِ ، فَإِنَّهُ مَتَى  
اجْتَمَعَ<sup>(٢)</sup> الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ ، غُلِبَ ضَمِيرُ التَّذْكِيرِ<sup>(٣)</sup> ، وَإِنَّمَا سَمَى نَفْسَهُ أَرْمَلًا  
تَجَوُّزًا ، وَلِذَلِكَ<sup>(٤)</sup> وَصَفَهُ بِكَوْنِهِ ذَكَرًا .

وَالْعُرَابُ مَنْ لَا<sup>(٥)</sup> «أَزْوَاجَ لَهُمْ» مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ . يُقَالُ : رَجُلٌ  
عَزَبَ ، وَامْرَأَةٌ عَزَبَةٌ . وَالْأَيَامَى مِثْلُ الْعُرَابِ سَوَاءً . قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٦)</sup> :

فَإِنْ تَنْكِحِي أَنْكِحِي      وَإِنْ تَنْتَأَيَّمِي      وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ أَتَأَيَّمُ  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَخْتَصَّ الْعُرَابُ بِالرِّجَالِ ، وَالْأَيَامَى بِالنِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ  
فِي الْعُرْفِ لَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَيْمُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا لَاحْتِيجَ  
إِلَى الْفَرْقِ بَهَاءِ التَّأْنِيثِ ، كَقَائِمِ وَقَائِمَةٍ ، فَلَمَّا أُطْلِقَ عَلَى الْمُؤَنَّثِ بِغَيْرِهَا ،  
دَلَّ عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِهِ ، كَطَالِقٍ وَحَائِضٍ وَشَبِهُهُمَا .

---

(١) البيت لجريز ، في اللسان (ر م ل) ، وهو أيضا في معجم مقاييس اللغة ٤٤٢/٢ . وليس في ديوان جريز .

(٢) بعده في م : «ضمير» .

(٣) في ف : «المذكر» .

(٤) في م : «كذلك» .

(٥ - ٥) في ف : «زوج له» .

(٦) البيت في اللسان والتاج (أ ي م) .

وعجز البيت في اللسان : «يدا الدهر ما لم تنكحي أتايم» ، وفي التاج : «أبد الدهر» .

**فصل :** وَالْغِلْمَانُ وَالصَّبِيَّانُ الذُّكُورُ مِمَّنْ لَمْ <sup>(١)</sup> يَبْلُغْ ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ فِي الْعُرُوفِ لَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ . وَالْفِتْيَانُ وَالشَّبَّانُ <sup>(٢)</sup> اسْمٌ لِلْبَالِغِينَ إِلَى الثَّلَاثِينَ . وَالْكُهُولُ مِمَّنْ جاز <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ إِلَى الْخَمْسِينَ . وَقِيلَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ تَكَلَّمُ النَّاسُ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾ <sup>(٤)</sup> : هُوَ ابْنُ ثَلَاثِينَ . وَالشُّيُوخُ مِمَّنْ جاز <sup>(٥)</sup> الْخَمْسِينَ إِلَى آخِرِ الْعُمُرِ . وَالْعَانِسُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الَّذِي <sup>(٦)</sup> كَبِرَ وَلَمْ يَتَزَوَّجْ . قَالَ <sup>(٧)</sup> قَيْسُ بْنُ رِفَاعَةَ الْوَاقِئِيُّ <sup>(٨)</sup> :

فِينَا الَّذِي مَا عَدَا أَنْ طَرَّ شَارِبُهُ      وَالْعَانِسُونَ وَفِينَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ <sup>(٩)</sup>

**فصل :** وَمَنْ وَصَّى لِصِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ ، صُرِفَ إِلَى مَنْ يَسْتَحِقُّ الزَّكَاةَ مِنْ ذَلِكَ الصَّنْفِ ، وَيُعْطَى مِنَ الْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ حَسَبَ مَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ، إِلَّا الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَوْصَى لِأَحَدِ الصَّنَفَيْنِ ، دَخَلَ

(١) سقط من : م .

(٢) فِي س ٢ ، ف : « الشَّيْب » .

(٣) فِي م : « جاوز » .

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ١١٠ .

(٥) فِي م : « جاوز » .

(٦) فِي م : « من » .

(٧) بَعْدَهُ فِي ف : « ابن » .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « الْغَاقِقِيُّ » .

وَانْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْإِصَابَةِ ٤٦٨/٥ .

(٩) عَزَاهُ إِلَى قَيْسِ بْنِ رِفَاعَةَ صَاحِبِ سَمَطِ اللَّائِي ٥٦/١ ، ٧٠٢/٢ . وَكَذَا ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ (ع ن س) ، وَهُوَ فِيهِمَا هَكَذَا :

مِنَا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ      وَالْعَانِسُونَ وَمِنَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ .

الْآخِرُ فِي الْوَصِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُمَا صِنْفَانِ فِي الزَّكَاةِ ، وَصِنْفٌ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ ؛  
لشُمُولِ الْأَسْمِ لِلْقِسْمَيْنِ .

وإن وَصَّى لِأَقَارِبِهِ ، أَوْ أَهْلِ قَرْبَتِهِ ، لَمْ يَدْخُلِ الْكَافِرُ فِي الْوَصِيَّةِ إِذَا كَانَ  
الْمُوصِي مُسْلِمًا ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي وَصِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى لِلأَوَّلَادِ بِالْمِيرَاثِ .  
وإن كَانَ الْمُوصِي كَافِرًا ، لَمْ يَدْخُلِ الْمُسْلِمُ فِي وَصِيَّتِهِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛  
لِذَلِكَ . وَيَدْخُلُ فِي الْآخِرِ ؛ لِعُمُومِ اللَّفْظِ فِيهِ ، وَكَوْنُهُ أَحَقُّ بِالْوَصِيَّةِ لَهُ مِنَ  
الْكَافِرِ .

فصل : وإن وَصَّى <sup>(١)</sup> لِحَمَلِ امْرَأَةٍ ، فَوَلَدَتْ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، فَهِيَ سَوَاءٌ ؛  
لأنَّه عَطِيَّةٌ ، فَاسْتَوَى فِيهَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى ، كَالْهَبَةِ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ وَلَدَتْ  
ذَكَرًا ، فَلَهُ أَلْفٌ ، وَإِنْ وَلَدَتْ أُنْثَى ، [٢٤٢] فَلَهَا مِائَةٌ . فَوَلَدَتْ ذَكَرًا  
وَأُنْثَى ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ <sup>(٢)</sup> مَا عَيَّنَ لَهُ . وَإِنْ وَلَدَتْ خُنْثَى ، فَلَهُ مِائَةٌ ؛ لِأَنَّهُ  
الْيَقِينُ ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي حَتَّى يَتَبَيَّنَ . وَإِنْ وَلَدَتْ ذَكَرَيْنِ وَأُنْثَيْنِ ، شُرَكَ  
بَيْنَ الذَّكَرَيْنِ فِي الْأَلْفِ ، وَبَيْنَ الْأُنْثَيْنِ فِي الْمِائَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا  
أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ . وَلَوْ قَالَ : إِنْ كَانَ مَا فِي بَطْنِيكَ ذَكَرًا ، فَلَهُ أَلْفٌ ، وَإِنْ  
كَانَ أُنْثَى ، فَلَهُ مِائَةٌ . فَوَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى ، فَلَا شَيْءَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ  
شَرَطَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا فِي الْبَطْنِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَلَمْ تُوجَدْ .

فصل : ومتى كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لْجَمْعِ يُمَكِّنُ اسْتِيعَابَهُمْ ، لَزِمَ اسْتِيعَابُهُمْ

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَوْصَى» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : «مِنْهُمَا» .

والتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَقَرَّ لَهُمْ . وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ اسْتِيعَابُهُمْ ، صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ لَهُمْ ، وَجَازَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَوْصَى لَهُمْ عَالِمًا بِتَعَدُّرِ اسْتِيعَابِهِمْ ، عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَهُم بِالْوَصِيَّةِ ، وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِالدَّفْعِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزَى الدَّفْعُ إِلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِنَا فِي الزَّكَاةِ . وَيَجُوزُ تَفْضِيلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ مَنْ جَازَ حِرْمَانَهُ ، جَازَ تَفْضِيلَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ، سَوَاءً كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِقَبِيلَةٍ ، أَوْ أَهْلِ بَلَدَةٍ ، أَوْ لِمَوْصُوفِينَ بِصِفَةٍ ، كَالْمَسَاكِينِ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لَزَيْدٍ وَالْمَسَاكِينِ ، فَلَزَيْدٍ النُّصْفُ ، وَلِلْمَسَاكِينِ النُّصْفُ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا لِحَيْثَيْنِ ، فَوَجَبَ قَسْمُهَا نِصْفَيْنِ ، كَمَا لَوْ وَصَّى لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو . وَإِنْ وَصَّى لَزَيْدٍ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، فَلَزَيْدٍ الثُّلُثُ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ وَصَّى لَزَيْدٍ بَدِينَارٍ ، وَلِلْفُقَرَاءِ ثَلَاثَةً ، وَزَيْدٌ فَقِيرٌ ، لَمْ يُعْطَ غَيْرَ الدِّينَارِ ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ الْجَهْدَ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِ بِتَقْدِيرِ حَقِّهِ بَدِينَارٍ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ لَهُ : ضَعْ ثُلْثِي حَيْثُ يُرِيكَ اللَّهُ . لَمْ يَمْلِكْ أَخْذَهُ لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِكُ مَلَكَهُ بِالْإِذْنِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ صَرْفَهُ إِلَى نَفْسِهِ ، كَالْبَيْعِ ، وَلَا إِلَى وَلَدِهِ ، وَلَا إِلَى وَالِدِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ ، وَلِهَذَا مُنِعَ مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِ لَهُ . وَيَحْتَمِلُ جَوَازَ ذَلِكَ ؛ لِعُمُومِ لَفْظِ الْمَوْصِي فِيهِمْ ، وَلِهَذَا وَضَعُهَا حَيْثُ أَرَاهُ اللَّهُ . وَالْمُسْتَحَبُّ صَرْفُهَا إِلَى فَقَرَاءِ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ مِمَّنْ لَا يَرِيهِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِوَصِيَّةِ الْمَيِّتِ وَصَدَقَتِهِ . وَنَقَلَ الْمُروُذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ وَصَّى بِثُلْثِهِ فِي أَبْوَابِ الْبِرِّ : يُجْزَى ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ ؛ جِزَاءً<sup>(١)</sup> فِي الْجِهَادِ ، وَجِزَاءً يُتَصَدَّقُ بِهِ

(١) سقط من : م .

فِي قَرَابَتِهِ<sup>(١)</sup> ، وَجُزْءًا فِي الْحَجِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُضَرَفَ فِي أَبْوَابِ الْبِرِّ كُلِّهَا ، وَهِيَ كُلُّ مَا فِيهِ قُرْبَةٌ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ عَامٌّ ، وَلَا «نَعْلَمُ قَرِيبَةً»<sup>(٢)</sup> مُخَصَّصَةً ، فَوَجِبَ إِبْقَاؤُهُ عَلَى الْعُمُومِ .

**فصل :** إِذَا وَصَّى بِشَيْءٍ لِلَّهِ وَلِزَيْدٍ ، فَجَمِيعُهُ لِزَيْدٍ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى لِلتَّبَرُّكِ بِاسْمِهِ ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ وَصَّى بِشَيْءٍ لِزَيْدٍ وَلَمْ يَلِكْ ؛ كَجَبْرِيلَ ، وَالرِّيَّاحَ ، وَالْمَيِّتَ ، فَالْمُوصَى بِهِ كُلُّهُ لِزَيْدٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهُ نِصْفَ الْمُوصَى بِهِ ؛ لِأَنَّهُ شَرَكٌ<sup>(٤)</sup> بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ ، كَمَا لَوْ كَانَ شَرِيكُهُ [٢٤٢ظ] مِمَّنْ يَمْلِكُ . وَإِنْ وَصَّى لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فَبَانَ أَحَدُهُمَا مَيِّتًا ، فَلَيْسَ لِلْآخَرِ<sup>(٥)</sup> إِلَّا نِصْفُ الْوَصِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ قَاصِدٌ لِلشَّرِيكِ بَيْنَهُمَا ، لَا غِتْقَادَهُ حَيَاتَهُمَا .

---

(١) فِي ف : «أَقَارِبِهِ» .

(٢ - ٢) فِي ف : «يَعْلَمُ قَرِيبَةً» .

(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٤١ .

(٤) فِي م : «شَرِيكَ» .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ ، م : «لِأَحَدِهِمَا» .



## بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْأَنْصِبَاءِ

إِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ ، فَحَكَى <sup>(١)</sup> الْحَرْقِيُّ فِيهَا رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لِلْمَوْصَى لَهُ الشُّدُسُ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ شُدُسَ الْمَالِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ إِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ <sup>(٣)</sup> : السَّهْمُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الشُّدُسُ <sup>(٤)</sup> . فَإِنْ كَانَ الْوَرِثَةُ عَصَبَةً ، أُعْطِيَ شُدُسَ جَمِيعِ الْمَالِ ، وَالْبَاقِي لِلْعَصَبَةِ ، وَإِنْ كَانُوا ذَوِي فَرْضٍ ، أُعِيلَتْ <sup>(٥)</sup> الْمَسْأَلَةُ بِالشُّدُسِ ، فَيَصِيرُ لَهُ الشُّبْعُ ، وَإِنْ أُعِيلَتْ <sup>(٦)</sup> الْفَرِيضَةُ ، أُعِيلَ سَهْمُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَحْسَنَ حَالًا مِنَ الْوَارِثِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُعْطَى سَهْمًا مِمَّا تَصِحُّ مِنْهُ الْفَرِيضَةُ مُزَادًا عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ وَصِيَّتَهُ مِنَ

---

(١) بعده فى م : « فيها » .

(٢) أخرجه الطبرانى ، فى : المعجم الأوسط ٩ / ١٥٥ . والبخارى ، انظر : كشف الأستار ٢ / ١٣٩ . وفى إسنادهما العرزمى وهو ضعيف .

كما أخرجه ابن أبى شيبة ، فى المصنف ١١ / ١٧١ . موقوفا على ابن مسعود .

(٣) إِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنُ قُرَّةَ أَبُو وَائِلَةَ الْمَزْنَى ، الْعَلَامَةُ قَاضِي الْبَصْرَةِ ، تَابِعَى ثِقَةٍ فَقِيهٍ ، كَانَ يَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلَ فِي الذِّكَاةِ وَالِدِهَاءِ وَالسُّوْدُدِ وَالْعَقْلِ ، تَوَفَى سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٥ / ١٥٥ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١ / ٣٩٠ ، ٣٩١ .

(٤) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : المصنف ١١ / ١٧١ ، ١٧٢ .

(٥) فى ف : « اعتلت » والعول : أَنْ يَزِيدَ حِسَابَ الْفَرِيضَةِ ، وَتَزِيدَ سَهَامَهَا ، فَتَنْقُصَ الْأَنْصِبَاءُ .

(٦) فى ف : « اعتل » .

الْفَرِيضَةِ ، فَيَكُونُ سَهْمًا مِنْ<sup>(١)</sup> سَهْمَانِهَا . قَالَ الْقَاضِي : وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى الشُّدُسِ<sup>(٢)</sup> ، فَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ ، رُدَّ إِلَى الشُّدُسِ . وَاخْتَارَ الْحَلَّالُ وَصَاحِبُهُ أَنَّهُ يُعْطَى أَقَلُّ سَهْمٍ مِنْ سِهَامِ الْوَرَثَةِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ بِنَصِيبِ وَارِثٍ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِنَصِيبٍ ، أَوْ حَظٍّ ، أَوْ مُجْزِئٍ مِنْ مَالِهِ ، أَعْطَاهُ الْوَرَثَةُ مَا شَاءُوا ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ ذَلِكَ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ ، أُعْطِيَ مِثْلَ مَا لِأَقْلَهُمْ نَصِيبًا ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ ، يُزَادُ ذَلِكَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ . فَإِنْ كَانَ لَهُ ابْنٌ ، فَلَهُ النُّصْفُ ؛ لِأَنَّهُ سَوَى بَيْنَهُمَا ، وَلَا تَحْصُلُ التَّسْوِيَةُ إِلَّا بِذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ<sup>(٣)</sup> ، فَلِلْمُوصَى لَهُ الثُّلُثُ . وَإِنْ وَصَّى بِنَصِيبٍ أَحَدَهُمَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ كِنَايَةً عَنْ مِثْلِ نَصِيبِهِ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ . وَالثَّانِي ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ نَصِيبَ الْإِبْنِ لَهُ ، فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ ، كَمَا لَوْ وَصَّى بِمَالِهِ مِنْ غَيْرِ الْمِيرَاثِ . وَإِنْ وَصَّى بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ الْكَافِرِ ، أَوْ الرَّقِيقِ ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ وَصَّى بِمِثْلِ نَصِيبٍ مَنْ لَا نَصِيبَ لَهُ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِضِعْفِ نَصِيبِ ابْنِهِ ، فَلَهُ مِثْلُ نَصِيبِهِ مَرَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّ ضِعْفَ الشَّيْءِ مِثْلَاهُ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِضِعْفَيْنِ نَصِيبِ ابْنِهِ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا :

(١) فِي م : « عَلَى » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « الثَّلَاثُ » .

(٣) فِي ف : « اثْنَانِ » .

له ثلاثة أمثاله، وثلاثة أضغافه<sup>(١)</sup> أربعة أمثاله؛ لأنَّ ضِعْفَ الشَّيْءِ هو ومثله، وضِعْفاه هو ومثلاه. وقال ذلك أبو عُبَيْدَةَ<sup>(٢)</sup>. واختيارى أَنَّ ضِعْفِي الشَّيْءِ مثلاه، بِمَنْزِلَةِ ضِعْفِهِ؛ لقول الله تعالى: ﴿فَنَأْتِ أَكْثَرَهُنَّ ضِعْفَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>. أى مثليْن. قاله أهلُ التَّفْسِيرِ. وكذلك قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>. وقال هِشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ النَّحْوِيُّ<sup>(٥)</sup>: «الْعَرَبُ تَتَكَلَّمُ بِالضُّعْفِ مُشْتَقًّا، فَتَقُولُ: إِنْ أُعْطِيتَنِي [٢٤٣] دِرْهَمًا، فَلِكِ ضِعْفَاهُ. أى مثلاه. قال: وإِفْرَادُهُ لَا بِأَسَرِّ بِهِ، وَالتَّثْنِيَةُ أَحْسَنُ. فعلى هذا، ثلاثة أضغافه، ثلاثة أمثاله.

**فصل:** وإن وصَّى لِرَجُلٍ بِجُزْءٍ مُّقَدَّرٍ مِنْ مَالِهِ؛ كَثُلِثَ أَوْ رُبُعٌ، أَخَذَتْهُ مِنْ مَخْرَجِهِ، فَدَفَعَتْهُ إِلَيْهِ، وَقَسَمَتْ الْبَاقِيَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ إِنْ انْقَسَمَ، وَإِلَّا ضَرَبَتْ مَسْأَلَةَ الْوَرَثَةِ أَوْ وَفَّقَهَا فِي مَخْرَجِ<sup>(٦)</sup> الْوَصِيَّةِ، فَمَا بَلَغَ، فَمِنْهُ

(١) بعده فى م: «و».

(٢) بعده فى ف: «قال المصنف».

وأبو عبيدة هو معمر بن المنثى التيمي، البصرى مولا هم، النحوى، صاحب التصانيف، كان من أوسع الناس علما بأخبار العرب وأيامها، توفى سنة عشر ومائتين. ويقال: إحدى عشرة. إنباه الرواة ٢٧٦/٣ - ٢٨٧. تاريخ العلماء النحويين ٢١١ - ٢١٣. سير أعلام النبلاء ٩/٤٤٥ - ٤٤٧.

(٣) سورة البقرة ٢٦٥.

(٤) سورة الأحزاب ٣٠.

(٥) هشام بن معاوية الضرير النحوى الكوفى أبو عبد الله، صاحب الكسائى، أخذ عنه، وله مقالة فى النحو تعزى إليه، توفى سنة تسع ومائتين. إنباه الرواة ٣٦٤، ٣٦٥.

(٦ - ٦) فى م: «العربى يتكلم».

(٧) سقط من: الأصل.

تَصِحُّ . وإن كَانَ أَكْثَرُ مِنَ الثُّلُثِ ، فَأَجَازَ الْوَرَثَةُ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ رَدُّوا ،  
أَعْطِيَتِ الْمَوْصَى لَهُ الثُّلُثُ ، وَجَعَلَتِ لِلْوَرَثَةِ الثُّلُثَيْنِ .

وإن وَصَّى بِجُزْءَيْنِ ، مِثْلَ أَنْ يُوصِيَ لِرَجُلٍ بِثُلُثِ مَالِهِ ، وَلِآخَرَ بِنِصْفِهِ ،  
أَخَذَتْ مَخْرَجِي<sup>(١)</sup> الْوَصِيَّتَيْنِ<sup>(٢)</sup> ، وَضَرَبَتْ أَحَدَهُمَا<sup>(٣)</sup> فِي الْآخَرِ<sup>(٤)</sup> ، يَصِرُ  
سِتَّةً ، فَأَعْطِيَتِ صَاحِبَ النِّصْفِ ثَلَاثَةً ، وَصَاحِبَ الثُّلُثِ سَهْمَيْنِ ، إِنْ أَجَازَ  
الْوَرَثَةُ ، وَإِنْ رَدُّوا ، قَسَمَتِ الثُّلُثَ بَيْنَهُمَا عَلَى خَمْسَةٍ ، وَضَرَبَتْ ذَلِكَ فِي  
ثَلَاثَةٍ ، يَكُنْ خَمْسَةُ عَشَرَ ؛ لِلْوَصِيَّتَيْنِ خَمْسَةٌ ، وَلِلْوَرَثَةِ عَشْرَةٌ ؛ لِأَنَّ مَا قُسِمَ  
مُتَفَاضِلًا عِنْدَ اتِّسَاعِ الْمَالِ ، قُسِمَ مُتَفَاضِلًا عِنْدَ ضَيْقِهِ ، كَالْمَوَارِيثِ ، وَإِنْ  
أَجَازُوا لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، ضَرَبَتْ مَسْأَلَةَ الْإِجَازَةِ فِي مَسْأَلَةِ الرَّدِّ أَوْ  
وَفَّقَهَا إِنْ وُفِّقَتْ ، وَأَعْطِيَتِ الْمَجَازَ لَهُ سِهَامَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ مَضْرُوبَةً فِي  
مَسْأَلَةِ الرَّدِّ أَوْ وَفَّقَهَا ، وَأَعْطِيَتِ الْآخَرَ سِهَامَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ مَضْرُوبَةً فِي  
مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ أَوْ وَفَّقَهَا .

ولو وَصَّى لِرَجُلٍ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، وَلِآخَرَ بِثُلُثِهِ ، قَسَمَتِ الْمَالَ عَلَى أَرْبَعَةٍ ؛  
لصَاحِبِ الْمَالِ ثَلَاثَةً ، وَلصَاحِبِ الثُّلُثِ سَهْمٌ ؛ لِأَنَّ السَّهَامَ فِي الْوَصَايَا  
كَالسَّهَامِ فِي الْمِيرَاثِ تُعَالُ بِالزَّائِدِ ، وَإِنْ لَمْ يُجَازَ ، قُسِمَ الثُّلُثُ عَلَى  
أَرْبَعَةٍ ، فَإِنْ أَجَازُوا لِصَاحِبِ الْكُلِّ وَحْدَهُ ، فَلصَاحِبِ الثُّلُثِ رُبْعُ الثُّلُثِ ؛

---

(١) فِي م : « مَخْرَج » .

(٢) فِي س ٢ : « الْوَصِيَّتَيْنِ » .

(٣) فِي م : « إِحْدَاهُمَا » .

(٤) فِي م : « الْآخَرَى » .

لأنَّ ذلك كَانَ له فى حَالِ الرَّدِّ عليهما . وفى صَاحِبِ المَالِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، له الباقى كُلُّهُ ؛ لِأَنَّهُ مُوصَى له به ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ منه فى حَالِ الإِجَارَةِ لهما ، لِمُرَاحَمَةِ صَاحِبِهِ له ، فَإِذَا زَالَتِ المُرَاحَمَةُ فى الباقى ، كَانَ له . والثانى ، ليس له إِلَّا ثَلَاثَةُ أَزْبَاجِ المَالِ التى كَانَتْ له فى حَالِ الإِجَارَةِ لهما ، والباقى لِلوَرَثَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَصِيبِ صَاحِبِ الثُّلُثِ . وَإِنْ أَجَازُوا لصَاحِبِ الثُّلُثِ وَحْدَهُ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، له الثُّلُثُ كَامِلًا . والثانى ، له الرُّبْعُ ، ولصَاحِبِ المَالِ الرُّبْعُ ، والباقى لِلوَرَثَةِ .

وَإِنْ كَثُرَتِ السَّهَامُ ؛ كَرَجُلٍ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِالمَالِ ، وَلآخَرَ بِنِصْفِهِ ، وَلآخَرَ بِثُلُثِهِ ، وَلآخَرَ بِرُبُعِهِ ، وَلآخَرَ بِسُدُسِهِ ، أَخَذَتْ مَخْرَجًا يَجْمَعُ الكُشُورَ فَجَعَلَتْهُ <sup>(١)</sup> المَالُ ، وَهُوَ هَلْهُنَا <sup>(٢)</sup> اثْنَا عَشَرَ ، ثُمَّ زِدَتْ عَلَيْهِ نِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَرُبُعَهُ وَسُدُسَهُ ، فَبَلَغَ الجَمِيعُ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ ، فَيُقَسَّمُ المَالُ بَيْنَهُمْ <sup>(٣)</sup> إِنْ أُجِيزَ لَهُمْ ، أَوْ <sup>(٤)</sup> الثُّلُثُ إِنْ رُدَّ عَلَيْهِمْ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِثُلُثِ مَالِهِ ، وَلآخَرَ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِ وَرَثَتِهِ ، وَهُمْ <sup>(٥)</sup> اثْنَانِ ، ففِيهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يُعْطَى الثُّلُثُ لصَاحِبِهِ ، وَيُقَسَّمُ الباقى بَيْنَ الاثْنَيْنِ وَالْوَصِيِّ الْآخَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ ، فَتَصِخُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ تِسْعَةٍ ؛ لِلْمُوصَى له بِالثُّلُثِ ثُلُثُهُ ، وَلِلْآخَرِ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ ابْنِ سَهْمَانِ . وَإِنْ رَدَّا ،

(١) بعده فى ف : « فى » .

(٢) سقط من : م .

(٣) بعده فى ف : « كذلك » .

(٤) فى الأصل : « و » .

(٥) فى م : « هما » .

قَسَمَتِ الثُّلُثَ بَيْنَ الْوَصِيَّيْنِ عَلَى خَمْسَةٍ . [٢٤٣ظ] وَالْوَجْهَ الْآخَرَ ، أَنَّ صَاحِبَ النَّصِيبِ مُوصًى لَهُ بِثُلُثِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّا لَا نُرْتَبِ الْوَصَايَا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ أُجِيزَ لِهَمَا ، فَلِلْوَصِيَّيْنِ الثُّلَاثَانِ ، وَلِلْاِثْنَيْنِ الثُّلُثُ ، وَإِنْ رَدًّا ، فَالْثُّلُثُ بَيْنَهُمَا عَلَى اِثْنَيْنِ ، وَالثُّلَاثَانِ لِلْاِثْنَيْنِ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ . فَإِنْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ الْأُولَى بِالنِّصْفِ ، فَفِيهَا <sup>(١)</sup> وَجْهٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ لَصَاحِبِ النَّصِيبِ نَصِيبَهُ مِنَ الثُّلَاثَيْنِ ، وَهُوَ ثُلُثُهُمَا ، وَلصَاحِبِ النِّصْفِ النِّصْفُ إِنْ أَجَازَ الْوَرَثَةُ . وَإِنْ رَدُّوا ، قَسَمَتِ الثُّلُثَ بَيْنَ الْوَصِيَّيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ سَهْمًا ، وَالثُّلَاثَانِ لِلْاِثْنَيْنِ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِثُلِّ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ ، وَآخَرَ بِجُزْءٍ مِمَّا يَبْقَى مِنَ الْمَالِ ؛ كَرَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ بَنِينَ أَوْصَى بِثُلِّ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ ، وَآخَرَ بِثُلِّ مَا بَقِيَ ، فَعَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَقُولُ : لَصَاحِبِ النَّصِيبِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ثُلُثُ الْمَالِ . لَهُ هَاهُنَا رُبْعُ الْمَالِ ، وَيَكُونُ لِلْآخَرِ رُبْعٌ أَيْضًا ، يَبْقَى سَهْمَانِ مِنْ أَرْبَعَةٍ لثَلَاثَةِ بَنِينَ ، وَتَصِحُّ مِنْ اِثْنَيْنِ عَشَرَ سَهْمًا ؛ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَصِيَّيْنِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِكُلِّ ابْنِ سَهْمَانِ ، فَإِنْ رَدُّوا عَلَيْهِمَا ، قَسَمَتِ الثُّلُثَ بَيْنَ الْوَصِيَّيْنِ نِصْفَيْنِ ، وَالباقى لِلْبَنِينَ ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ ، لَا يُزَادُ صَاحِبُ النَّصِيبِ عَلَى مِيرَاثِ ابْنٍ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ . وَلَكِ فِي عَمَلِهَا طُرُقٌ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَضْرِبَ مَخْرَجَ إِحْدَى الْوَصِيَّيْنِ فِي الْآخَرِ <sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ هَاهُنَا <sup>(٣)</sup> ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ ، تَكُنِ اِثْنَيْنِ عَشَرَ ، ثُمَّ تَنْقُصَهُ

(١) فِي م : « ففیه » .

(٢) فِي م : « الأخرى » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

سَهْمًا، يَبْقَى أَحَدَ عَشَرَ، فَمِنْهُ تَصِحُّ، ثُمَّ تَأْخُذُ مَخْرَجَ الْجُزْءِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ، تَنْقُصُهَا سَهْمًا، يَبْقَى سَهْمَانِ، وَهُوَ النَّصِيبُ. الطَّرِيقُ الثَّانِي، أَنْ تَجْعَلَ الْمَالَ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ وَنَصِيبًا، تَدْفَعُ النَّصِيبَ إِلَى صَاحِبِهِ، وَإِلَى الْوَصِيِّ الْآخَرَ ثُلْثَ الْبَاقِي سَهْمًا، يَبْقَى سَهْمَانِ بَيْنَ الْبَنَيْنِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ ثُلْثَا سَهْمٍ، فَتَعْلَمُ أَنَّ النَّصِيبَ ثُلْثَا سَهْمٍ، فَإِذَا بَسَطْتَهَا أَثْلَاثًا كَانَتْ أَحَدَ عَشَرَ. الطَّرِيقُ الثَّالِثُ، أَنْ تَقُولَ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ بَقِيَّةُ مَالٍ ذَهَبَ ثُلْثُهُ، فَرُدَّ عَلَيْهِ نِصْفُهُ وَسَهْمًا، صَارَتْ خَمْسَةٌ وَنِصْفًا<sup>(١)</sup>، إِذَا بَسَطْتَهَا، كَانَتْ أَحَدَ عَشَرَ.

**فصل:** وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ، وَآخَرَ بِثُلْثِ مَا بَقِيَ مِنَ الثُّلْثِ، فَاجْعَلِ الْمَالَ تِسْعَةَ أَشْهُمٍ وَثَلَاثَةَ أَنْصِبَاءَ، اذْفَعْ نَصِيبًا إِلَى صَاحِبِهِ، وَإِلَى الْآخَرِ سَهْمًا<sup>(٢)</sup>، وَادْفَعْ نَصِيبَيْنِ<sup>(٣)</sup> إِلَى اثْنَيْنِ<sup>(٤)</sup>، يَبْقَى ثَمَانِيَّةُ أَشْهُمٍ لِلابْنِ الثَّالِثِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ النَّصِيبَ ثَمَانِيَّةُ أَشْهُمٍ، وَالْمَالَ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ.

**فصل:** وَإِذَا كَانَ لَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَعَبْدٌ قِيمَتُهُ مِائَةٌ، فَأَوْصَى لِرَجُلٍ بِثُلْثِ مَالِهِ، وَآخَرَ بِالْعَبْدِ، فَقَدْ أَوْصَى بِثُلْثَيْنِ مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْزِ الْوَرَثَةُ، رُدَّتْ وَصِيَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى نِصْفِهَا، فَلصاحبِ الْعَبْدِ نِصْفُهُ، وَلِلْآخَرِ سُدُسُ الْمِائَتَيْنِ وَسُدُسُ الْعَبْدِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقْتَسِمَا الثُّلْثَ عَلَى حَسَبِ مَا

(١) فِي ف: «نصفان».

(٢) فِي م: «سهمان».

(٣) فِي الْأَصْل: «نصيبا».

(٤) فِي م: «ابن».

يَحْصُلُ لهما في الإجازة، فيكونُ بَيْنَهُما على عَشْرِينَ ؛ لصاحبِ العَبْدِ تِسْعَةٌ ؛ وهى رُبْعُ العَبْدِ وَخُمْسُهُ، ولصاحبِ الثُلْثِ أَحَدُ عَشَرَ ؛ [٢٤٤و] وهى سُدُسُ المَالِ وَسُدُسُ عَشْرِهِ . وإن أجازوا لهما، فللمَوْصَى له بالثُلْثِ ثُلْثُ المائَتَيْنِ ؛ لأنَّهُ لا مُزَاجِمَ له فِيهما، وَيَزْدَحِمُ هو وصاحبُ العَبْدِ فِيهِ ؛ لأنَّهُ قد أَوْصَى لأحَدِهِما بِجَمِيعِهِ، وللآخَرِ بثلثِهِ، فَيَقْسَمُ بَيْنَهُما على أَرْبَعَةٍ ؛ لصاحِبِهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ، ولصاحبِ الثُلْثِ رُبْعُهُ، فإن أجازوا لصاحبِ الثُلْثِ وحده، فله ثُلْثُ المائَتَيْنِ . وهل يَسْتَحِقُّ ثُلْثَ العَبْدِ أو رُبْعَهُ ؟ على وَجْهَيْنِ . ولصاحبِ العَبْدِ نِصْفُهُ . وإن أجازوا لصاحبِ العَبْدِ وحده، فلصاحبِ الثُلْثِ سُدُسُ المائَتَيْنِ وَسُدُسُ العَبْدِ، ولصاحبِ العَبْدِ خَمْسَةُ أَسْدايِهِ، فى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ . وفى الآخَرِ، ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ التى كَانَتْ له فى حالِ الإجازة لهما، وباقِيهِ للوَرَثَةِ .

**فصل :** وإن وَصَّى بِثُلْثِ مَالِهِ لوارِثِهِ وَأَجْنَبِيٍّ، فَأُجِيزَ لهما، فهو بَيْنَهُما . وإن رُدَّ عَلَيْهِما، أو على الوارِثِ وحده، فَللأَجْنَبِيِّ السُّدُسُ، والباقى للوَرَثَةِ . وإن وَصَّى لِكُلِّ واحدٍ بِثُلْثِ مَالِهِ، فَأُجِيزَ لهما، جاز لهما . وإن رُدَّ عَلَيْهِما، فقال القاضى : إن عَيَّنُوا وَصِيَّةَ الوارِثِ بِالْإِبْطالِ، فَالْثُلْثُ كُلُّهُ لِلأَجْنَبِيِّ، وإن أَبْطَلُوا الزَّائِدَ على الثُلْثِ مِنْ غيرِ تَعْيِينِ، فَالْثُلْثُ الباقي بَيْنَ الوَصِيَّيْنِ . وقال أبو الخَطَّابِ : فِيها وَجْهان ؛ أَحَدُهُما، أَنَّ الثُلْثَ كُلَّهُ لِلأَجْنَبِيِّ . والثانى، لِلأَجْنَبِيِّ السُّدُسُ، وَيَتَطَلُّ الباقي .

**فصل :** وإن وَصَّى له بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ إِلَّا جُزْءًا مِنَ المَالِ، مِثْلَ أن يُوصَى لِرَجُلٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدٍ بَيْنَهُ وَهُم ثَلَاثَةٌ، إِلَّا رُبْعَ المَالِ، فاجْعَلْ



لِكُلِّ ابْنِ رُبْعٍ الْمَالِ ، وَأَقْسِمُ<sup>(١)</sup> الْبَاقِيَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُوصَى لَهُ عَلَى أَرْبَعَةٍ<sup>(٢)</sup> ، لَا تَنْقَسِمُ ، فَاضْرِبْ عَدَدَهُمْ فِي مَخْرَجِ الرُّبْعِ ، تَكُنْ سِتَّةَ عَشَرَ ، لَهُ سَهْمٌ ، وَلِكُلِّ ابْنِ خَمْسَةٍ . وَإِنْ قَالَ : إِلَّا سُدُسًا . فَضَلَّتْ كُلُّ ابْنِ بِسُدُسٍ ، وَقَسَمْتُ الْبَاقِيَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْوَصِيِّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ إِلَّا رُبْعَ مَا يَبْقَى بَعْدَ النَّصِيبِ ، فَرَضْتُ الْمَالَ بِقَدْرِ مَخْرَجِ الْجُزْءِ الْمُسْتَنْتَى ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ ، وَزِدْتَ عَلَيْهِ نَصِيبًا ، وَاسْتَنْتَيْتُ مِنَ النَّصِيبِ سَهْمًا رَدَدْتَهُ عَلَى السَّهَامِ ، صَارَتْ خَمْسَةٌ بَيْنَ الْبَيْنَيْنِ ، لِكُلِّ ابْنِ سَهْمٍ وَثُلُثَانٍ ، فَهُوَ النَّصِيبُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمَالَ خَمْسَةٌ وَثُلُثَانٍ ، إِذَا بَسَطْتَهَا<sup>(٣)</sup> تَكُنْ سَبْعَةَ عَشَرَ ؛ لِلْمُوصَى لَهُ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ ابْنِ خَمْسَةٍ . فَإِنْ كَانَ أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ إِلَّا رُبْعَ الْبَاقِي بَعْدَ الْوَصِيَّةِ ، فَرَضْتُ أَقْلَ مِنْ مَخْرَجِ الْجُزْءِ الْمُوصَى بِهِ ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ ، وَزِدْتَ نَصِيبًا ، ثُمَّ اسْتَنْتَيْتُ مِنَ النَّصِيبِ سَهْمًا ، وَزِدْتَهُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، صَارَتْ أَرْبَعَةٌ بَيْنَ الْبَيْنَيْنِ ؛ لِكُلِّ ابْنِ سَهْمٍ وَثُلُثٌ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ النَّصِيبَ سَهْمٌ وَثُلُثٌ ، إِذَا بَسَطْتَهَا ، صَارَتْ ثَلَاثَةُ عَشَرَ سَهْمًا ، وَمِنْهَا<sup>(٤)</sup> تَصِحُّحٌ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في الأصل : « أسهم » .

(٣) في الأصل : « بسطتهما » .

(٤) في م : « منهما » .



## بَابُ جَامِعِ الْوَصَايَا

إذا وصَّى بعبدٍ من عبيده ، ولا عبيد له ، أو بعبدٍ الحَبَشِيِّ ، ولا حَبَشِيٍّ له ، أو بعبدٍ سالمٍ ، وليس ذلك له ، [٢٤٤ظ] فالْوَصِيَّةُ باطِلَةٌ ؛ لَأَنَّهُ وصَّى له بما لا يَمْلِكُ ، أَشْبَهَ إذا وصَّى له بداره ، ولا دار له . وعن أحمدَ في رجلٍ قال : أعطوا فلانًا من كَيْسِي مائةً . ولم يكن في الكيس مائةً : يُعْطَى مائةً دِرْهَمٍ . فلم يُطِلِ الوَصِيَّةَ ، فَيُخْرِجُ هَاهُنَا مثله ؛ لَأَنَّهُ لما تَعَذَّرَتِ الصَّفَةُ ، بَقِيَ أَصْلُ الوَصِيَّةِ ، فَيُشْرَى له عَبْدٌ . فإن كان له عبيدٌ أُعْطِيَ أَحَدَهُمْ <sup>(١)</sup> بالْقُرْعَةِ ، في إحدَى الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لَأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا بِالنِّسْبَةِ إلى اسْتِحْقَاقِهِ ، فَيُصَارُ إلى الْقُرْعَةِ ، كما لو أُعْتِقَ واحدًا منهم . والثَّانِيَةُ ، يُعْطِيهِ الْوَرَثَةُ ما شَاءُوا مِنْ سَلِيمٍ وَمَعِيْبٍ ، وصغيرٍ وكبيرٍ ؛ لَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُهُ الْاسْمُ ، فَيُرْجَعُ إلى رَأْيِ <sup>(٢)</sup> الْوَرَثَةِ ، كما لو وصَّى له بِحِطٍّ أو نَصِيْبٍ ، ولا عُزْفٍ في هِبَةٍ الرَّقِيقِ ، فُرْجِعَ إلى ما يَتَنَاوَلُهُ الْاسْمُ . فإن ماتَ رَقِيقُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ أو بَعْدَهُ ، بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ؛ لِفَوَاتِ ما تَعَلَّقَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ . وإن بَقِيَ مِنْهُمْ واحدٌ ، تَعَيَّنَتِ الْوَصِيَّةُ فِيهِ ؛ لَوْجُودِهِ مُنْفَرِدًا . وإن قُتِلُوا قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ؛ لَأَنَّهُ جَاءَ وَقْتُ الْوُجُوبِ ولا رَقِيقٌ له . وإن قُتِلُوا بَعْدَ مَوْتِهِ ،

(١) في م : « واحدًا » .

(٢) سقط من : الأصل .

وَجَبَتْ لَهُ قِيمَةُ<sup>(١)</sup> وَاحِدٍ مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ مَا وَجِبَ لَهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَبِيدٌ حِينَ الْوَصِيَّةِ ، فَاسْتَحْدَثَ عَبِيدًا ، اخْتَمَلَ صِحَّةَ الْوَصِيَّةِ ؛ اِغْتِيَابًا بِحَالَةِ الْمَوْتِ ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا تَصِحَّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي مِنْ عَبِيدِهِ الْمُؤْجُودِينَ حِينَ<sup>(٣)</sup> الْوَصِيَّةِ .

**فصل :<sup>(٣)</sup> وَإِنْ وَصَّى<sup>(٤)</sup> بَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ عَبِيدٌ ، اخْتَمَلَ أَنْ يُجْزَى عَنْتُهُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ؛ لِعُمُومِ اللَّفْظِ ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يُجْزَى إِلَّا عَنْتُهُ رَقَبَةُ تُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ لِلْعَتَقِ غُرْفًا شَرْعِيًّا ، فَحُمِلَتِ الْوَصِيَّةُ عَلَيْهِ . وَهَلْ يَغْتَنِي أَحَدُهُمْ بِالْقُرْعَةِ ، أَوْ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِيَارِ الْوَرَثَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَإِنْ عَجَزَ الثُّلُثُ عَنْ عَتَقِ رَقَبَةٍ كَامِلَةٍ ، عَتَقَ مِنْهَا قَدْرَ الثُّلُثِ ، إِلَّا أَنْ يُجْزَى الْوَرَثَةُ عَنْتَهُ جَمِيعِهِ . وَإِنْ وَصَّى بِعَتَقِ عَبِيدٍ ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ إِلَّا وَاحِدٌ ، عَتَقَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِالْقُرْعَةِ . وَإِنْ وَصَّى أَنْ يُشْتَرَى بِثُلَاثِهِ رِقَابٌ يُعْتَقُونَ ، فَأَمَكَنَ شِرَاءَ ثَلَاثِ رِقَابٍ بِثَمَنِ رَقَبَتَيْنِ غَالِيَتَيْنِ ، فَعَتَقَ الثَّلَاثَةَ أَوْ لَى ؛ لِأَنَّهُ تَخْلِيصُ لثَلَاثَةٍ ، وَإِنْ اتَّسَعَ لِرَقَبَتَيْنِ وَبَعْضُ أُخْرَى ، زِيدَ فِي ثَمَنِ الرَّقَبَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الرِّقَابِ قَالَ : « أَغْلَاهَا ثَمَنًا ، وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا »<sup>(٤)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أَعْتَقُوا أَحَدَ رَقِيقِي . جَازَ إِعْتَاقُ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى**

(١ - ١) فِي م : « أَحَدُهُمْ » .

(٢) فِي م : « حَال » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْل : « وَإِذَا أَوْصَى » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَى الرِّقَابِ أَفْضَلُ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ١٨٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ كَوْنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٨٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْعَتَقِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٨٤٣ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ فَضْلِ عَتَقِ الرِّقَابِ وَعَتَقِ الزَّانِيَةِ وَابْنِ الزَّنَى ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . الْمُوطَأُ ٢ / ٧٧٩ ، ٧٨٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢ / ٣٨٨ ، ١٥٠ / ٥ ، ١٧١ ، ٢٦٥ .

والخُنْثَى ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ رَقِيقِهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أُعْثِقُوا عَبْدًا مِنْ عِبِيدِي <sup>(٢)</sup> . لَمْ يُجْزِئْهُمْ عِثْقُ الْأُنْثَى وَلَا الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ ذَكَرًا ، وَيُجْزِئُ عِثْقُ الْخُنْثَى الْمَحْكُومِ بِذُكُورِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ . وَإِنْ قَالَ : أُعْثِقُوا أُمَّةً . لَمْ يُجْزِئْهُمْ إِلَّا أَنْثَى .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : أَعْطُوهُ شاةً مِنْ غَنَمِي . فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ بِعَبْدٍ مِنْ عِبِيدِهِ ، وَيَتَنَاوَلُ الضَّأْنَ وَالْمَغْزَ . وَهَلْ يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَتَنَاوَلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ يَقَعُ عَلَيْهِ لُغَةً . وَالثَّانِي ، لَا يَتَنَاوَلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ [٢٤٥] الْأِسْمُ عُزْفًا . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَيَتَنَاوَلُ الصَّغِيرَةَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَتَنَاوَلَهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى شاةً عُزْفًا . فَإِنْ <sup>(٣)</sup> لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ذُكْرَانٌ ، أَوْ صِغَارٌ ، لَمْ يُعْطَ إِلَّا مِنْ جِنْسِ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَيْهِ ، فَاخْتَصَّ بِهِ . وَإِنْ قَالَ : أَعْطُوهُ جَمَلًا . لَمْ يُعْطَ إِلَّا ذَكَرًا . وَالْبَعِيرُ كَالْجَمَلِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْعُرْفِ مُخْتَصَّ بِهِ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : الْبَعِيرُ كَالْإِنْسَانِ ، يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى . وَإِنْ قَالَ : أَعْطُوهُ نَاقَةً . لَمْ يُعْطَ إِلَّا أَنْثَى . وَإِنْ قَالَ : أَعْطُوهُ ثَوْرًا . فَهُوَ الذَّكَرُ ، وَالْبَقَرَةُ هِيَ الْأُنْثَى . وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِرَأْسٍ مِنَ الْإِبِلِ ، أَوِ الْبَقَرِ ، أَوِ الْغَنَمِ ، جَازَ فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْمٌ لِلْجِنْسِ .

**فصل :** وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِدَابَّةٍ ، أُعْطِيَ مِنَ الْخَيْلِ أَوِ الْبِغَالِ أَوِ الْحَمِيرِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الدَّابَّةِ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَيَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى . وَإِنْ قَالَ : مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « رَقِيقَتِهِ » .

(٢) فِي م : « عِبْدِي » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « يُمْكِنُ » .

دَوَائِي . تَعَيَّنَتِ الْوَصِيَّةُ فِيمَا عِنْدَهُ . وَإِنْ قَرَنَ بِهَا مَا يَصْرِفُهُ إِلَى أَحَدِهَا ، تَعَيَّنَتِ الْوَصِيَّةُ فِيهِ ، فَإِذَا قَالَ : أَعْطُوهُ دَابَّةً يُقَاتِلُ عَلَيْهَا . فَهِيَ فَرَسٌ . وَإِنْ قَالَ : يَنْتَفِعُ بِنَسْلِهَا . خَرَجَ مِنْهَا الْبِغَالُ . وَإِنْ قَالَ : أَعْطُوهُ فَرَسًا . تَنَاولَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى . وَإِنْ قَالَ : حِصَانًا . فَهُوَ الذَّكَرُ . وَإِنْ قَالَ : حِجْرَةٌ <sup>(١)</sup> . فَهِيَ الْأُنْثَى . وَإِنْ قَالَ : حِمَارًا . فَهُوَ ذَكَرٌ . وَإِنْ قَالَ : أَتَانًا . فَهِيَ أَنْثَى .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى بِكَلْبٍ يُبَاخُ اقْتِنَاؤُهُ ، صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَفْعًا مُبَاحًا ، وَتُقَرَّرُ الْيَدُ عَلَيْهِ ، وَالْوَصِيَّةُ تَبْرُخُ ، فَجَازَتْ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَلْبٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلْبٌ هِرَاشٍ <sup>(٢)</sup> ، لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٣)</sup> لَا يُمَكِّنُ شِرَاؤُهُ ، وَكَلْبُ الْهَرَاشِ لَا يُبَاخُ اقْتِنَاؤُهُ . وَإِنْ كَانَ لَهُ كِلَابٌ يُنْتَفَعُ بِهَا ، فَلِلْمُوصَى لَهُ وَاحِدٌ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ تَذَلَّ <sup>(٤)</sup> الْقَرِينَةُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا بَعَيْنُهُ ؛ مِنْ صَيْدٍ ، أَوْ حِفْظِ غَنَمٍ ، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ مَا ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَيْهِ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِثَلَاثَةِ أَكْلَبٍ لَا مَالَ لَهُ سِوَاهَا ، زُدَّتِ الْوَصِيَّةُ إِلَى ثُلَاثِهَا ، وَيُعْطَى وَاحِدًا مِنْهَا بِالْقُرْعَةِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخَرِ ، يُعْطِيهِ الْوَرِثَةُ أَتَيْهَا شَاءُوا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا كَلْبٌ وَاحِدٌ ، أُعْطِيَ ثُلُثُهُ ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُوصَى مَالٌ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُدْفَعُ جَمِيعُ الْكِلَابِ إِلَى الْمُوصَى لَهُ وَإِنْ قَلَّ الْمَالُ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْمَالِ خَيْرٌ مِنَ الْكِلَابِ الْكَثِيرَةِ ، فَأَمْضِيَتِ الْوَصِيَّةُ ، كَمَا لَوْ <sup>(٥)</sup> وَصَّى لَهُ

(١) كَذَا فِي النِّسْخِ ، وَالصَّوَابُ : الْحِجْرُ . الْفَرَسُ الْأُنْثَى . قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : لَمْ يَدْخُلُوا فِيهِ الْهَاءُ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَشْرُكُهَا فِيهِ الْمَذْكُورُ . اللِّسَانُ ( ح ج ر ) .

(٢) تَهَارَشَتِ الْكِلَابُ : تَقَاتَلَتْ وَتَوَاتَبَتْ . تَاجُ الْعُرُوسِ ( هـ ر ش ) .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « لَا يُبَاخُ اقْتِنَاؤُهُ لِأَنَّهُ » .

(٤) فِي م : « تَذَكَّرَ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

بَشَاةٍ تَخْرُجُ مِنْ ثُلْثِهِ . والثاني ، يُدْفَعُ إِلَيْهِ ثُلُثُ الْكِلَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ  
يَكُونَ لِلْوَصِيِّ شَيْءٌ إِلَّا وَلِلْوَرَثَةِ مِثْلَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُ الْكَلْبِ مِنْ ثُلْثِ  
الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُ ، فَاعْتَبِرَ بِنَفْسِهِ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِطَبْلٍ مِنْ طَبُولِهِ ، وَلَهُ طَبُولُ حَزْبٍ ، أُعْطِيَ وَاحِدًا  
مِنْهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ <sup>(١)</sup> إِلَّا طَبُولُ لَهْوٍ ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا وَصِيَّةٌ  
بِمُحَرَّمٍ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ طَبْلٌ لَهْوٍ وَطَبْلٌ حَزْبٍ ، أُعْطِيَ طَبْلَ الْحَزْبِ ؛ لِأَنَّ طَبْلَ  
اللَّهْوِ لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ ، فَهُوَ كَالْمَعْدُومِ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِعُودٍ مِنْ عِيدَانِهِ ،  
وَلَهُ عِيدَانُ لِلْقِسِيِّ وَالْبِنَاءِ ، أُعْطِيَ وَاحِدًا مِنْهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا عِيدَانُ  
لَهْوٍ ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا وَصِيَّةٌ بِمُحَرَّمٍ . وَإِنْ كَانَ لَهُ عِيدَانُ [٢٤٥ ظ] لِلَّهْوِ  
وَلِغَيْرِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعُودَ بِإِطْلَاقِهِ  
يَنْصَرِفُ إِلَى عُودِ اللَّهِوٍ ، وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ . وَالْآخَرُ ، تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ ،  
وَيُعْطَى عُودًا مُبَاحًا ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَعَيَّنَتْ فِيهِ لَتَحْرِيمٍ مَا سِوَاهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ  
وَصَّى لَهُ بِطَبْلٍ وَلَهُ طَبْلٌ لَهْوٍ وَطَبْلٌ حَزْبٍ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِقَوْسٍ وَأَطْلَقَ ، انْصَرَفَ إِلَى قَوْسِ الرَّمْيِ بِالسَّهَامِ ؛  
لِأَنَّهُ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْسِ ، فَإِنْ قَالَ : قَوْسٌ يَرْمِي عَلَيْهِ . أَوْ : يَغْزُو  
بِهِ . كَانَ تَأْكِيدًا لِلذَّكَ . وَإِنْ قَالَ : يَنْدِفُ <sup>(٢)</sup> بِهِ . أَوْ : يَتَعَيَّشُ بِهِ . انْصَرَفَ  
إِلَى قَوْسِ النَّدْفِ . وَإِنْ قَالَ : قَوْسًا مِنْ قِسِيٍّ . وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا قِسِيٌّ <sup>(٣)</sup>

(١) سقط من : الأصل .

(٢) الندف : طرق القطن بالمندف ليرق .

(٣) في الأصل : « قوس » .

نَذِفْ أَوْ بُنْدُقِ ، أُعْطِيَ وَاحِدًا مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَعَيَّنَتْ فِيهِ بِإِضَافَتِهَا إِلَى قِسْمِهِ ، وَاخْتِصَاصِ قِسْمِهِ بِهَا . قَالَ الْقَاضِي : وَيُعْطَى الْقَوْسَ بَوَرِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِهِ ، فَجَرَى مَجْزَى جُزْئِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْطَاهُ بِدُونِ الْوَرِّ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَقَعُ عَلَيْهِ بِدُونِهِ .

**فصل :** وَإِذَا وَصَّى لَهُ بَعِيدٌ ، وَآخَرَ يَبَاقِي الثُّلُثِ ، دُفِعَ الْعَبْدُ إِلَى صَاحِبِهِ ، وَتَمَّامُ الثُّلُثِ لِلْآخِرِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَقَ مِنَ الثُّلُثِ شَيْءٌ ، بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ بِالْبَاقِي ؛ لِأَنَّهُ لَا بَاقِيَ هَلْهُنَا . فَإِنْ رَدَّ صَاحِبُ الْعَبْدِ وَصِيَّتَهُ ، فَوَصِيَّةُ الْآخِرِ بِحَالِهَا ، فَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، فَكَذَلِكَ ، وَيَقْوَمُ الْعَبْدُ حَالَ الْمَوْتِ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، قُوِّمَتِ التَّرِكَةُ بِدُونِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِمِائَةٍ ، وَآخَرَ بِتَمَامِ الثُّلُثِ ، وَلِثَالِثٍ بِالثُّلُثِ ، فَأُجِيزَ لَهُمْ ، قُسِمَ الثُّلُثَانِ بَيْنَ الْأَوْصِيَاءِ عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُوصِي ، فَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ مِائَةً ، سَقَطَتْ <sup>(١)</sup> وَصِيَّةُ صَاحِبِ الْبَاقِي ، وَقُسِمَ الثُّلُثَانِ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ نِصْفَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ دُونَ الْمِائَةِ ، فَرَدَّ الْوَرَثَةُ ، قُسِمَ الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا بِالْحِصَّةِ . فَإِذَا كَانَ الثُّلُثُ خَمْسِينَ ، قُسِمَ أَثْلَاثًا ؛ لِصَاحِبِ الْمِائَةِ ثُلُثَاهَا ، وَلِلْآخَرِ ثُلُثُهَا ، فَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ أَكْثَرَ مِنَ الْمِائَةِ ، فَلَمْ يُجْزِ الْوَرَثَةُ ، دُفِعَ إِلَى صَاحِبِ الثُّلُثِ نِصْفُهُ . وَفِي بَاقِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقَدَّمُ صَاحِبُ الْمِائَةِ بِهَا ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْهَا شَيْءٌ دُفِعَ إِلَى صَاحِبِ الْبَاقِي ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْبَاقِي بَعْدَ الْمِائَةِ ، فَلَا يَأْخُذُ شَيْئًا قَبْلَ اسْتِيفَائِهَا ، كَالْعَصَبَةِ لَا تَأْخُذُ

(١) فِي ف : « بَطَلَتْ » .



شيئًا قبل<sup>(١)</sup> تمام الفَرَضِ ، ويُزَاحِمُ صَاحِبُ المِائَةِ لصَاحِبِ الباقى وإن لم يُعْطِه شيئًا ، كما يُعَادُ<sup>(٢)</sup> وَلَدُ الأبوينِ الجَدَّ بولَدِ الأبِ ولا يُعْطِيهِ شيئًا .  
والثانى ، أَنَّ الشُّدُسَ يُقَسَّمُ بَيْنَ صَاحِبِ المِائَةِ وصَاحِبِ الباقى على قَدَرِ وَصِيَّتِهِمَا ، فإذا كان الثُّلُثُ مائَتَيْنِ ، أَخَذَا مِائَةً ، فاقْتَسَمَاها<sup>(٣)</sup> نِصْفَيْنِ ؛  
لأنَّهُ إِنَّمَا أُوصِيَ له بِالمِائَةِ مِن كُلِّ الثُّلُثِ لا مِن بَعْضِهِ ، فلم يَجُزْ أن يأخُذَ مِن نِصْفِ الثُّلُثِ ما يأخُذُهُ مِن جَمِيعِهِ ، كالوَارِثِ<sup>(٤)</sup> إذا زاحَمَهُم أَصْحَابُ الوَصَايا . وإن بَدَأَ فَوَصَّى لِرَجُلٍ بِثُلُثِ مالِهِ ، ثم وَصَّى لِآخَرَ بِمِائَةٍ ،  
ولِثَالِثٍ<sup>(٥)</sup> [ ٢٤٦ ] بِتَمَامِ الثُّلُثِ ، ففيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، هى كالتى قَبَلَهَا سَوَاءٌ ؛ لأنَّهُ إذا وَصَّى بِتَمَامِ الثُّلُثِ بَعْدَ وَصِيَّتِهِ بِالثُّلُثِ ، عَلِمَ أَنَّهُ لم يُرِدْ ذَلِكَ الثُّلُثَ المَوْصَى بِهِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ ثُلُثًا ثَانِيًا ، فَصَارَتْ كالتى قَبَلَهَا . والثانى ، أَنَّ الوَصِيَّةَ بِتَمَامِ الثُّلُثِ باطِلَةٌ ؛ لِأَنَّ الثُّلُثَ قد اسْتَوْعَبَتْهُ الوَصِيَّةُ الأُولَى ، فلا باقى له ، فيكونُ وُجُودُ هذه الوَصِيَّةِ كَعَدَمِهَا .

**فصل :** إذا أوصى لرجل بمنفعة جارية ، وآخَرَ بِرَقَبَتِهَا ، صَحَّ ،  
ولصاحبِ المنفعةِ منافعتها وأكسابها ، وله إيجارُها ؛ لأنَّهُ عَقْدٌ على مَنْفَعَتِهَا .  
ولا يَمْلِكُ واحدٌ منهما وطأها ؛ لِأَنَّ الوَطْءَ إِنَّمَا يكونُ فى مِلْكٍ تامٍّ ، وليس لواحدٍ منهما مِلْكٌ تامٌّ . ولا يَمْلِكُ أَحَدُهُما تَزْوِيجُهَا ؛ لذلك ، فإن اتَّفَقَا

(١) فى الأصل : « بعد » .

(٢) يُعَادُ ، بتشديد الدال : أى زاحم به .

(٣) فى الأصل : « فيقتسماها » .

(٤) فى م : « كالوراث » .

(٥) فى م : « لآخر » .

عليه ، جاز ؛ لأن الحق لا يخرج عنهما ، والولي مالِك الرقبة ؛ لأنه مالِكها ، والمهر له ؛ لأنه بدل منفعة البضع التي لا يصح بذلها ، ولا الوصية بها ، وإنما هي تابعة للرقبة ، فتكون لِمَالِكها<sup>(١)</sup> . وقال أصحابنا : هو لِمَالِك منفعتها ؛ لأنه بدل منفعة من منافعها . فإن أتت بولد ، فحكمه<sup>(٢)</sup> حكمها ؛ لأنه جزء من أجزائها ، فيثبت فيه حكمها ، كولد المكاتبة وأم الولد . وإن زنت ، فالحكم في المهر والولد على ما ذكرنا . وإن وطئت بشبهة ، فالمهر على ما ذكرنا ، والولد حرّ تجب قيمته يوم وضعه لِمَالِك الرقبة ، في أحد الوجهين . وفي الآخر ، يشتري بها عبد يقوم مقامه . وإن قُتِل ، وجبت<sup>(٣)</sup> قيمتها ، يشتري بها ما يقوم مقامها . وإن قُتِل ولدها الرقيق ، فكذلك ؛ لأن الواجب قائم مقام الأصل ، فكان حكمه حكم الأصل . وإن احتاجت إلى نفقة ، احتمل أن تجب على مالِك المنفعة ؛ لأنه يملك نفعها على التأييد ، فكانت النفقة<sup>(٤)</sup> عليه ، كالزوج . واحتمل أن تجب على صاحب الرقبة ؛ لأنه مالِك رقبته ، فوجب عليه نفقتها ، كما لو كانت زمنة . واحتمل أن تجب في كسبها ؛ لأنه تعذر إيجابها على كل واحد منهما ، فلم يبق إلا إيجابها في كسبها ، فإن لم يف كسبها ، ففي بيت المال .

فإن أعتقها صاحب الرقبة ، عتقت ؛ لأنه مالِك لرقبتها ، وتبقى منافعها مستحقة لصاحب المنفعة يستوفيها في حال حرّيتها . وإن باعها ،

(١) في م : « لصاحبها » .

(٢) في الأصل : « فله » .

(٣) في الأصل : « تجب » .

(٤) في الأصل : « المنفعة » .

اِحْتَمَلَ أَنْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَقَعُ عَلَى رَقَبَتِهَا وَهُوَ مَالِكٌ لَهَا . وَاحْتَمَلَ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ مَا لَا نَفْعَ لَهُ <sup>(١)</sup> لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ ، كَالْحَشَرَاتِ . وَيَحْتَمِلُ <sup>(٢)</sup> أَنْ يَصِحَّ بَيْعُهَا لِمَالِكٍ مَنفَعَتِهَا دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ لَهُ رَقَبَتُهَا وَنَفْعُهَا بِخِلَافِ غَيْرِهِ . فَإِنْ وَطَّقَهَا أَحَدُ الْوَصِيِّينَ ، فَمَنْ حَكَمْنَا لَهُ بِالْمَهْرِ ، لَا مَهْرَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ <sup>(٣)</sup> لَهُ بِالْمَهْرِ ، فَهُوَ عَلَيْهِ لَصَاحِبِهِ ، وَلَا حَدٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ شُبْهَةَ الْمِلْكِ فِيهَا .

**فصل :** وَمَنْ أَوْصَى لَهُ بِشَيْءٍ ، فَتَلَفَ بَعْضُهُ أَوْ هَلَكَ ، فَلَهُ مَا بَقِيَ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ ، وَإِنْ وُصِّيَ لَهُ بِثُلُثِ ثَلَاثِ آدِرٍ <sup>(٤)</sup> ، فَهَلَكَ اثْنَتَانِ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ثُلُثُ الْبَاقِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوصَ لَهُ مِنْهَا إِلَّا بِثُلُثِهَا . وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِثُلُثِ عَبْدٍ ، فَاسْتَحَقَّ ثُلُثَاهُ ، فَجَمِيعُ الثُّلُثِ الْبَاقِي [٢٤٦ ط] لِلْمُوصَى لَهُ إِذَا حَمَلَهُ ثُلُثُ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَوْصَى لَهُ بِجَمِيعِهِ .

**فصل :** إِذَا أَوْصَى بِعَتَقِ مُكَاتِبِهِ أَوْ الْإِبْرَاءِ مِمَّا عَلَيْهِ ، اغْتَبَرَ مِنَ الثُّلُثِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ ، مِنْ قِيمَتِهِ مُكَاتِبًا أَوْ مَالِ كِتَابَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ إِبْرَاءً ، وَالْإِبْرَاءَ عِتْقٌ ، فَاغْتَبَرَ أَقْلَهُمَا ، وَالْغَنَى الْآخَرُ ، فَإِنْ اخْتَمَلَهُ الثُّلُثُ ، عَتَقَ وَبَرَّيْ ، وَإِنْ اخْتَمَلَ الثُّلُثُ بَعْضُهُ ، كَنَصْفِهِ ، عَتَقَ نِصْفَهُ ، وَبَقِيَ نِصْفُهُ عَلَى الْكِتَابَةِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُوصَى سِوَى الْمَكَاتِبِ ، عَتَقَ ثُلُثَهُ فِي الْحَالِ ، وَبَقِيَ ثُلُثَاهُ عَلَى <sup>(٥)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ : « فِيهِ » .

(٢) فِي م : « اِحْتَمَلَ » .

(٣) فِي م : « نَحْكَمْ » .

(٤) فِي م : « دُور » . وَآدِر : جَمْعُ دَارٍ .

(٥) فِي ف : « فِي » .

الِكِتَابَةِ ، إِنْ عَجَزَ رَقٌّ ، وَإِنْ أَدَّى عَتَقَ . وَإِنْ قَالَ : ضَعُوا عَنْ مُكَاتِبِي أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ . وَضِعَ عَنْهُ النَّصْفُ ، وَأَدْنَى زِيَادَةٍ ؛ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ . وَإِنْ قَالَ : ضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ نُجُومِهِ . وَضِعَ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِهَا ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ قَالَ : ضَعُوا عَنْهُ أَكْبَرَ <sup>(١)</sup> نُجُومِهِ . وَضِعَ عَنْهُ أَكْثَرُهَا مَالًا . وَإِنْ قَالَ : ضَعُوا عَنْهُ أَوْسَطَ نُجُومِهِ . وَهِيَ ثَلَاثَةٌ ، وَضِعَ الثَّانِي ، وَإِنْ كَانَتْ خَمْسَةً ، وَضِعَ الثَّالِثَ ، وَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعَةً ، وَضِعَ الثَّانِي وَالثَّالِثَ . وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ . فَإِنْ كَانَتْ أَوْسَطَ فِي الْقَدْرِ ، وَأَوْسَطَ فِي الْمُدَّةِ ، وَأَوْسَطَ فِي الْعَدَدِ ، فَلِلْوَارِثِ وَضَعُ أَى الثَّلَاثَةِ شَاءَ ؛ لِأَنَّ الْأَوْسَطَ يَقَعُ عَلَى الثَّلَاثَةِ . وَإِنْ قَالَ : ضَعُوا عَنْهُ مَا قَلَّ . أَوْ : كَثُرَ . فَلِلْوَارِثِ وَضَعُ مَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ يَتَنَاوَلُهُ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِمَالِ الْكِتَابَةِ ، وَلَاخَرَ بِرَقَبَتِهِ ، صَحَّ . فَإِنْ أَدَّى ، عَتَقَ ، وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ بِالرَّقَبَةِ ، وَإِنْ عَجَزَ ، رَقٌّ ، وَكَانَ لِمَالِكٍ <sup>(٢)</sup> الرَّقَبَةُ . وَإِنْ كَانَتْ الْكِتَابَةُ فَاسِدَةً ، فَأَوْصَى بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمُكَاتِبِ ، لَمْ يَصَحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي ذِمَّتِهِ . وَإِنْ وَصَّى بِمَا يُقْبَضُ <sup>(٣)</sup> مِنْهُ ، صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى حَالِ يَمْلِكُهُ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ وَصَّى بِرَقَبَةِ الْمُكَاتِبِ إِذَا عَجَزَ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِرَقَبَتِهِ ، صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ وَصَّى بِمَمْلُوكِهِ .

**فصل :** وَإِذَا قَالَ : حُجُّوا عَنِّي بِخُمْسِمَائِهِ . وَهِيَ تَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ ، وَجِبَ صَرَفُهَا كُلِّهَا فِي الْحَجِّ ، وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَصْرِفَ إِلَى مَنْ يَحُجُّ أَكْثَرَ مِنْ

(١) فِي ف : « أَكْثَرُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ : « الْمَالِك » .

(٣) فِي م : « يَقْتَضِي » .

نَفَقَةِ الْمِثْلِ ؛ لَأَنَّهُ أَطْلَقَ لَهُ التَّصَرُّفَ فِي الْمَعَاوِضَةِ ، فَاقْتَضَى عِوَضَ الْمِثْلِ ،  
كَالْوَكِيلِ <sup>(١)</sup> فِي الْبَيْعِ ، وَيُحْجُّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ حَجَّ الْمُسْتَتِيبِ مِنْ بَلَدِهِ ،  
فَكَذَلِكَ النَّائِبُ . فَإِنْ فَضَّلَ مَا لَا يَكْفِي لِلْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، أَوْ كَانَ الْمُوصَى  
بِهِ <sup>(٢)</sup> لَا يَكْفِي لِلْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُحْجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَبَلَّغَ  
النَّفَقَةُ لِلرَّاكِبِ مِنْ غَيْرِ مَدِينَتِهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يُعَانُ بِهِ فِي الْحَجِّ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ  
ذَلِكَ ، سَقَطَتِ الْوَصِيَّةُ ؛ لِتَعَذُّرِهَا .

فَإِنْ قَالَ الْمُوصَى : أَحِجُّوا عَنِّي حَجَّةً بِخَمْسِمِائَةٍ . صُرِفَ جَمِيعُ ذَلِكَ  
إِلَى مَنْ يَحْجُّ حَجَّةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْمُوصَى قَصَدَ إِزْفَاقَ الْحَاجِّ بِذَلِكَ ، فَإِنْ  
عَيَّنَ الْحَاجَّ ، تَعَيَّنَ . فَإِنْ أَبَى الْمُعَيَّنُ الْحَجَّ ، صُرِفَ إِلَى مَنْ يَحْجُّ عَنْهُ نَفَقَةُ  
الْمِثْلِ ، وَالْبَاقَى لِلْوَرَثَةِ . فَإِنْ قَالَ الْمُعَيَّنُ : أَعْطُونِي الزَّائِدَ . لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ؛ لَأَنَّهُ  
إِنَّمَا أَوْصَى لَهُ بِالزِّيَادَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَحْجَّ ، فَإِذَا لَمْ يَحْجَّ ، [٢٤٧و] لَمْ يَسْتَحِقَّ  
شَيْئًا . وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ أَحَدًا ، فَلِلْوَصِيِّ <sup>(٣)</sup> صَرْفُهَا إِلَى مَنْ شَاءَ <sup>(٤)</sup> ؛ لَأَنَّهُ فَوَّضَ  
إِلَيْهِ الْاجْتِهَادَ فِيهِ .

وَأِنْ قَالَ الْمُوصَى <sup>(٥)</sup> : أَحِجُّوا عَنِّي حَجَّةً . وَلَمْ يَذْكُرِ الْمِقْدَارَ <sup>(٦)</sup> ، لَمْ

(١) فِي ف : « كَالْوَكِيلِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي ف : « فَلِلْمُوصَى » .

(٤) فِي ف : « يَشَاءُ » .

(٥) فِي ف : « لِلْمُوصَى » .

(٦) بَعْدَهُ فِي ف : « بِهِ » .

يُدْفَعُ إِلَى مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ إِلَّا قَدَرُ نَفَقَةِ الْمِثْلِ، إِلَّا أَنْ لَا<sup>(١)</sup> يُوجَدَ مَنْ يُحُجُّ بِذَلِكَ، فَيُعْطَى أَقَلُّ مَا يُوجَدُ مَنْ يُحُجُّ بِهِ. وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: أَحْجُوا عَنِّي<sup>(٢)</sup>. وَلَمْ يَذْكُرْ قَدْرَ مَا يُحُجُّ بِهِ، وَلَا قَدْرَ الْحَجِّ، لَمْ يُحُجَّ أَكْثَرُ مِنْ حَجَّةٍ وَاحِدَةٍ بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ.

**فصل:** وَإِذَا أَوْصَى بَيْنَ عَبْدِهِ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهَا. وَإِنْ قَالَ: يَبْعُهُ لِفُلَانٍ. صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ نَفْعَ الْعَبْدِ بِإِصْالِهِ<sup>(٣)</sup> إِلَى فُلَانٍ، أَوْ نَفْعَ فُلَانٍ بِإِصْالِ<sup>(٤)</sup> الْعَبْدِ إِلَيْهِ. فَإِنْ أَمَى الْآخَرَ شِرَاءً، بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ. وَإِنْ قَالَ: اشْتَرُوا عَبْدَ زَيْدٍ بِخَمْسِمِائَةٍ فَأَعْتَقُوهُ. فَأَمَى زَيْدٌ يَبْعُهُ بِخَمْسِمِائَةٍ، أَوْ يَبْعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ. وَإِنْ اشْتَرَوْهُ بِأَقَلِّ، فَالْبَاقِي لِلْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ قَدْ حَصَلَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْخَمْسِمِائَةُ لَزَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَصَدَ مُحَابَاتَهُ بِذَلِكَ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ: يُحُجُّ عَنِّي فُلَانٌ بِخَمْسِمِائَةٍ.

وَإِذَا أَوْصَى بِفَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، وَأَلْفَ دِرْهَمٍ يُنْفَقُ عَلَيْهِ، فَمَاتَ الْفَرَسُ، فَالْأَلْفُ لِلْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بَطَلَتْ فِيهَا؛ لِعَدَمِ مَصْرِفِهَا. وَإِنْ أَتَفَقَ بَعْضُهَا، رُدَّ الْبَاقِي إِلَى الْوَرَثَةِ.

(١) سقط من: الأصل، س ٢، ف.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) في م: «باتصاله».

(٤) في م: «باتصال».

## بَابُ الرُّجُوعِ فِي الوَصِيَّةِ

يجوزُ الرجوعُ في الوَصِيَّةِ ؛ لأنها عَطِيَّةٌ لم تُزَلِ الْمَلِكُ ، فجاز الرجوعُ فيها ، كَهَبَةِ ما يُعْتَبَرُ قَبْضُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ . ويجوزُ الرجوعُ فيها بالقَوْلِ والتَّصَرُّفِ ؛ لأنه فُسِّخَ عَقْدٌ قَبْلَ تَمَامِهِ ، فجازَ بالقَوْلِ والتَّصَرُّفِ ، كَفَسْخِ الْبَيْعِ فِي الْخِيَارِ . فإن قال : رَجَعْتُ فيها . أو : فَسَخْتُهَا . فهو رُجُوعٌ ؛ لأنه صَرِيحٌ فيه . وإن قال : هو حَرَامٌ عليه . كَانَ رُجُوعًا ؛ لأنه لا يَكُونُ حَرَامًا <sup>(١)</sup> وهو وَصِيَّةٌ . وإن قال : لَوَارِثِي . فهو رُجُوعٌ ؛ لأنَّ ذلك يُتَأَفَى كَوْنُهُ وَصِيَّةً .

**فصل :** وإن قال : هو تَرَكْتِي . لم يَكُنْ رُجُوعًا ؛ لأنَّ الْمُوصَى بِهِ مِنْ تَرَكْتِهِ . وإن أَوْصَى بِهِ لِآخَرَ ، لم يَكُنْ رُجُوعًا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ قَاصِدًا لِلتَّشْرِيكِ . وإن قال : ما وَصَّيْتُ بِهِ لِفُلَانٍ فهو لِفُلَانٍ . كَانَ رُجُوعًا ؛ لأنه صَرَّحَ <sup>(٢)</sup> بِرَدِّهِ إِلَى الْآخِرِ .

**فصل :** وإن باعَهُ ، أو وَهَبَهُ ، <sup>(٣)</sup> أو أَعْتَقَهُ <sup>(٣)</sup> ، أو وَصَّى بِنَيْعِهِ ، أو هَبْتَهُ ،

---

(١) من هنا يوجد حرم في النسخة س ٢ ، حتى باب ميراث الحمل ، من كتاب الفرائض .

(٢) في الأصل : « صريح » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

أَوْعِثْقِهِ ، أَوْ كِتَابَتِهِ<sup>(١)</sup> ، كَانَ<sup>(٢)</sup> رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَهُ عَنِ الْمُوَصَّى لَهُ . وَإِنْ دَبَّرَهُ كَانَ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> أَقْوَى مِنَ الْوَصِيَّةِ ، لَكُونِ عِثْقُهُ يَتَنَجَّزُ<sup>(٤)</sup> بِالْمَوْتِ . وَإِنْ عَرَضَهُ لِلْبَيْعِ ، أَوْ رَهْنَهُ ، كَانَ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ عَرَضَهُ لَزَوَالِ مِلْكِهِ . وَفِي الْكِتَابَةِ وَالتَّذْيِيرِ وَالرَّهْنِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِرُجُوعٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ عَنِ مِلْكِهِ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى بِثُلْثِ مَالِهِ ، ثُمَّ بَاعَ مَالَهُ ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِثُلْثِ مَالِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ ، [٢٤٧، ٢٤٨] لَا بِثُلْثِ الْمَوْجُودِ . وَإِنْ زَوَّجَهُ ، أَوْ أَجَرَهُ ، أَوْ عَلَّمَهُ صِنَاعَةً ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَأْفَى الْوَصِيَّةَ بِهِ<sup>(٥)</sup> . وَإِنْ وَطِئَ الْجَارِيَةَ ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ اسْتِيفَاءُ مَنْفَعَةٍ ، أَسْبَبَ الْاسْتِخْدَامَ . وَإِنْ غَسَلَ الثُّوبَ أَوْ لَبَسَهُ ، أَوْ جَصَّصَ الدَّارَ ، أَوْ سَكَّنَهَا ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُزِيلُ الْأِسْمَ ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ . وَإِنْ جَحَدَ الْوَصِيَّةَ ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ ، فَلَمْ يَنْطَلِقْ بِالْجُحُودِ ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الرُّجُوعِ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى بِطَعَامٍ مُعَيَّنٍ فَخَلَطَهُ بغيره<sup>(٦)</sup> ، كَانَ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي ف ، م : « كَاتِبِهِ » .

(٢) فِي م : « صَارَ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « كَانَ » .

(٤) فِي م : « يَنْجُزُ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « فِي غَيْرِهِ » .



جَعَلَهُ عَلَى صِفَةٍ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمُهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَيْسَ بِرُجُوعٍ . وَإِنْ وَصَّى بِقَفْيزٍ مِنْ صُبْرَةٍ ، ثُمَّ خَلَطَ الصُّبْرَةَ بِأُخْرَى ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُشَاعًا ، وَلَمْ يَزَلْ ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى صِفَتِهِ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى بِحِنْطَةٍ فَزَرَعَهَا أَوْ طَحَنَهَا ، أَوْ بَدَّقِيَ فَخَبَّرَهُ ، أَوْ بَخَبَّرَ فَتَرَدَّهُ ، أَوْ جَعَلَهُ فَيْتًا ، أَوْ بَشَاةً فَذَبَحَهَا ، أَوْ بَثَّوْبٍ فَقَطَعَهُ قَمِيصًا ، أَوْ بَخَشَبٍ ثُمَّ نَجَرَهُ بَابًا ، أَوْ بَقُطْنٍ فَغَزَلَهُ ، أَوْ بَغَزَلٍ فَتَسَجَّهُ ، كَانَ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ أزالَ اسْمَهُ ، وَهَيَأَهُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَيْسَ بِرُجُوعٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ التَّسْلِيمَ ، أَشْبَهَ غَسَلَ الثَّوْبِ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِقُطْنٍ ، ثُمَّ حَشَا بِهِ فِرَاشًا ، أَوْ بِمَسَامِيرَ ، فَتَسَمَّرَ <sup>(١)</sup> بِهَا بَابًا ، أَوْ بِحَجَرٍ ، فَبَنَاهُ فِي حَائِطٍ ، كَانَ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ شَعَلَهُ بِمِلْكِهِ عَلَى وَجْهِ الاستِدَامَةِ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِعَنْبٍ ، فَجَعَلَهُ زَيْبًا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَكُونُ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ أزالَ اسْمَهُ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ بِرُجُوعٍ ؛ لِأَنَّهُ أَبْقَى لَهُ وَأَحْفَظَ عَلَى الْمُوصَى لَهُ . وَإِنْ وَصَّى بِدَارٍ ثُمَّ هَدَمَهَا ، كَانَ رُجُوعًا ، فِي أَحَدِ التَّوَجَّهَيْنِ . وَفِي الْآخَرِ ، لَا يَكُونُ رُجُوعًا ؛ بِنَاءً عَلَى مَا إِذَا طَحَنَ الْحِنْطَةَ . وَإِنْ أَنْهَدَمَتْ بِنَفْسِهَا ، فَكَذَلِكَ إِذَا زَالَ اسْمُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ اسْمُهَا ، فَالْوَصِيَّةُ لَهُ <sup>(٢)</sup> ثَابِتَةٌ فِيمَا بَقِيَ ، وَفِيمَا انْفَصَلَ وَجْهَانِ .

**فصل :** وَإِنْ وَصَّى بِأَرْضٍ ، ثُمَّ زَرَعَهَا ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَادُّ لِلْبَقَاءِ ، وَقَدْ يُحْصَدُ قَبْلَ الْمَوْتِ . وَإِنْ غَرَسَهَا أَوْ بَنَاهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَكُونُ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا لِمَنْفَعَةٍ مُؤَبَّدَةٍ . وَالثَّانِي ، لَا يَكُونُ رُجُوعًا ؛ لِأَنَّهُ اسْتِيفَاءُ مَنْفَعَةٍ ، أَشْبَهَ الزَّرَاعَةَ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِشُكْنَى دَارِهِ

(١) فِي م : « ثُمَّ سَمَر » .

(٢) سَقَطَ مِنْ م .

سَنَةً، ثُمَّ أَجَرَهَا، فَمَاتَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا،  
يَسْكُنُ سَنَةً بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ مُوصًى لَهُ بِسَنَةٍ. وَالثَّانِي،  
تَبْطُلُ<sup>(١)</sup> الْوَصِيَّةُ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ، وَتَبْقَى فِي الْبَاقِي.

---

(١) بعده في الأصل: «من».

## بَابُ الْأَوْصِيَاءِ

لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ إِلَّا إِلَى عَاقِلٍ ، فَأَمَّا الْمَجْنُونُ وَالطُّفْلُ ، فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ إِلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ التَّصَرُّفِ فِي أَمْوَالِهِمَا <sup>(١)</sup> ، فَلَا يَجُوزُ تَوَلِيَّتُهُمَا عَلَى غَيْرِهِمَا .

وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ إِلَى فَاسِقٍ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُونٍ . وَعَنْهُ ، تَصِحُّ ، وَيُضَمُّ إِلَيْهِ أَمِينٌ [٢٤٨] يَنْحَفِظُ بِهِ الْمَالُ . قَالَ الْقَاضِي : هَذِهِ الرِّوَايَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ طَرَأَ فُسْقُهُ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> يَنْبُتُ فِي الْاِسْتِدَامَةِ مَا لَا يَنْبُتُ فِي الْاِئْتِدَاءِ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ إِذَا طَرَأَ الْفُسْقُ أزالَ الْوِلَايَةَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَمَانَةٌ ، وَالْفَاسِقُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : إِذَا كَانَ خَائِنًا ، ضُمَّ إِلَيْهِ أَمِينٌ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَ حِفْظِ الْمَالِ بِالْأَمِينِ وَتَحْصِيلِ نَظَرِ الْوَصِيِّ بِإِثْقَانِهِ فِي الْوَصِيَّةِ <sup>(٣)</sup> .

وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ مُسْلِمٍ إِلَى كَافِرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ عَلَى مُسْلِمٍ . وَفِي وَصِيَّةِ الْكَافِرِ <sup>(٤)</sup> إِلَى الْكَافِرِ وَجَهَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا لَهُ ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ وَصِيًّا لَهُ ، كَالْمُسْلِمِ . وَالثَّانِي ، لَا

(١) فِي م : « مَالِهِمَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « لَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « التَّصَرُّف » .

(٤) - (٤) فِي ف : « إِلَيْهِ » .

يجوز؛ لأنه أسوأ حالاً من الفاسق. وتصح وصيته إلى مسلم؛ لأن المسلم مقبول الشهادة عليه وعلى غيره.

**فصل :** وتصح وصية الرجل إلى المرأة؛ لأن عمر، رضي الله عنه، أوصى إلى حفصة<sup>(١)</sup>. ولأنها من أهل الشهادة، فأشبهت الرجل. وإلى الأعمى؛ لأنه من أهل الشهادة والتصرف<sup>(٢)</sup>، فأشبه البصير. وإلى الضعيف؛ لذلك، <sup>(٣)</sup> «إلا أنه» <sup>(٣)</sup> يضم إليه أمين يعينه.

وتصح وصية الرجل إلى أم ولده. نص عليه؛ لأنها حرة عند نفوذ الوصية. وقال ابن حامد: تصح الوصية إلى العبد، سواء كان له أو لغيره؛ لأنه يصح توكيله، فأشبه الحر. والمكاتب والمدبر والمعلق عتقه بصفة كالفق؛ لأنهم عبيد.

وفي الوصية إلى الصبي العاقل وجهان؛ أحدهما، تصح؛ لأنه يصح توكيله، فأشبه الرجل. والثاني، لا يصح؛ لأنه ليس من أهل الشهادة، فلا يكون وصياً<sup>(٤)</sup>، كالفاسق.

**فصل :** وتعتبر هذه الشروط حال العقد، في أحد الوجهين؛ لأنها شروط لعقد، فاعتبرت حال وجوده، كسائر العقود. والثاني، تعتبر حال الموت؛ لأنه حال ثبوت الوصية ولزومها، فاعتبرت الشروط فيها،

---

(١) تقدم تخريجه في ٥٩١/٣.

(٢) في م: «التصرفات».

(٣ - ٣) في ف: «لأنه».

(٤) في م: «وليا».

كالوصية له ، ولأنَّ شروطَ الشَّهادة تُعْتَبَرُ عندَ أدائها ، لا عندَ تحمُّلِها ،  
فكذلك ههنا . ولو كانتِ الشرُوطُ مَوْجُودَةً عندَ الوصِيَّةِ ، ثم عُدِمَتْ عندَ  
المَوْتِ ، بَطَلَتِ الوصِيَّةُ إليه ؛ لأنَّه يَخْرُجُ بذلك عن كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ .

ويجوزُ أن يُوصَى إلى نَفْسَيْنِ ؛ لما رُوِيَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عنه ، كَتَبَ فِي وَصِيَّتِهِ : إِنَّ مَرْجِعَ وَصِيَّتِي إِلَى اللَّهِ ، ثُمَّ إِلَى الزُّبَيْرِ وَابْنِهِ  
عَبْدِ اللَّهِ <sup>(١)</sup> . ولأنَّها اسْتِنَابَةٌ فِي التَّصَرُّفِ ، فَجَازَتْ إِلَى اثْنَيْنِ ، كَالْوَكَّالَةِ .  
ويجوزُ أن يَجْعَلَ التَّصَرُّفَ إِلَيْهِمَا جَمِيعًا ، وَإِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ؛  
لأنَّه تَصَرُّفٌ مُسْتَقَادٌ بِالْإِذْنِ ، فَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ ، كَالْتَّوَكُّيلِ . فَإِنْ جَعَلَهُ إِلَى  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ وَالْحِفْظِ ، فَإِنْ ضَعُفَ أَوْ  
فَسَقَ أَوْ مَاتَ ، فَالْآخِرُ عَلَى تَصَرُّفِهِ ، وَلَا يُقَامُ غَيْرُ الْمَيِّتِ مُقَامَهُ ؛ لِأَنَّ  
المُوصِيَّ رَضِيَ بِنَظَرِ هَذَا الْبَاقِي . وَإِنْ جَعَلَ التَّصَرُّفَ إِلَيْهِمَا جَمِيعًا ، أَوْ أَطْلَقَ  
الْوَصِيَّةَ إِلَيْهِمَا ، لَمْ يَجْزُ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ بِالتَّصَرُّفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُضْ بِنَظَرِهِ  
وَحْدَهُ . وَإِنْ فَسَقَ أَحَدُهُمَا ، أَوْ جُنَّ ، أَوْ مَاتَ ، أَقَامَ الْحَاكِمُ مُقَامَهُ أَمِينًا ؛  
لِأَنَّ الْمُوصِيَّ لَمْ يَرُضْ بِنَظَرِ أَحَدِهِمَا [٢٤٨ ط ٢] وَحْدَهُ . وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ  
يُفَوِّضَ الْجَمِيعَ إِلَى الْبَاقِي ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ مَاتَا مَعًا ، فَهَلْ لِلْحَاكِمِ تَقْوِيضُ  
ذَلِكَ إِلَى وَاحِدٍ ؟ فِيهِ <sup>(٢)</sup> وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ وَصِيَّتِهِمَا  
سَقَطَ <sup>(٣)</sup> بِمَوْتِهِمَا ، فَكَانَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ ، كَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ .

---

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب الأوصياء ، من كتاب الوصايا . السنن الكبرى ٦ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .  
واسناده منقطع ؛ لأن عامر بن عبد الله لم يدرك عبد الله بن مسعود . وانظر الإرواء ٦ / ١٠١ ،  
١٠٢ .

(٢) في م : « فيها » .

(٣) في ف : « يسقط » .

والثانى، لا يجوز؛ لأنَّ الموصى لم يَوْضَ بَنَظَرٍ واحدٍ. وإن اختلفت الوصيتان فى حفظ المال، جُعِلَ فى مكانٍ واحدٍ تحتَ نَظَرِهِمَا<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الموصى لم يَوْضَ بأحدهما، فلم يَجْزُ له الانفرادُ به، كالتصريف. وإن أوصى إلى رجل، وبعده إلى آخر، فهما وصيتان، إلا أن يقول: قد أخرجت<sup>(٢)</sup> الأول. أو ما يدلُّ على ذلك؛ لما ذكرنا فى الوصية له.

**فصل:** ويجوز أن يوصى إلى رجل، فإن مات فإلى آخر؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال فى جيش مؤتة: «أَمِيرُكُمْ زَيْدٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَأَمِيرُكُمْ جَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ، فَأَمِيرُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ»<sup>(٣)</sup>. والوصية فى معنى التأمير. ولو قال: أَنْتَ وَصِيٌّ، فإذا كَبِرَ ابْنِي، فهو وَصِيٌّ. صَحَّ؛ لأنَّه إِذْنٌ فى التَّصْرِيفِ، فجازَ مُوقَّتًا، كالتوكيل. ومن أوصى إليه فى مُدَّةٍ، لم يكن وصيًا فى غيرها؛ لذلك. فإذا أوصى إلى رجل وجعل له أن يوصى إلى من شاء، جاز. وله أن يوصى إلى من شاء من أهل الوصية؛ لأنَّه رَضِيَ باجتهاده وولاية من ولَّاه. وإن نَهَاهُ عن الإيصاء، لم يكن له أن يوصى، كما لو نَهَى الْوَكِيلَ عن التَّوَكِيلِ. وإن أَطْلَقَ، ففيه روايتان؛ إحداهما، له أن يوصى؛ لأنَّه قائم مقام الأب، فملك ذلك كالأب. والثانية، ليس له

(١) فى م: «نظريهما».

(٢) فى م: «خرجت».

(٣) بعده فى م: «رواه أحمد والنسائي».

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب غزوة مؤتة من أرض الشام، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٥/ ١٨١، ١٨٢. والنسائي، فى: باب إذا قتل صاحب الراية هل يأخذ الراية غيره بغير أمر الإمام؟ من كتاب السير. السنن الكبرى ٥/ ١٨٠. والإمام أحمد، فى: المسند ١/ ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٩٩، ٣٠٠.

ذلك . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِالتَّوْلِيَةِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ التَّقْوِيضُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ فِيهِ ، كَالْتَّوَكِيلِ .

**فصل :** وَلِلْوَصِيِّ التَّوَكِيلُ فِيمَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ . وَهَلْ لَهُ التَّوَكِيلُ فِيمَا يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ 'بِنَاءً عَلَى التَّوَكِيلِ' .

**فصل :** وَلَا تَتِمُّ إِلَّا بِالقَبُولِ ؛ لِأَنَّهَا <sup>(١)</sup> وَصِيَّةٌ ، فَلَا تَتِمُّ إِلَّا بِالقَبُولِ ، كَالْوَصِيَّةِ لَهُ . وَيَجُوزُ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ؛ لِأَنَّهُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ ، فَجَازَ قَبُولُهُ عَقِيبَ الإِذْنِ ، كَالْوَكَالَةِ . وَيَجُوزُ تَأْخِيرُ قَبُولِهَا إِلَى مَا <sup>(٢)</sup> بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ وَصِيَّةٍ ، فَصَحَّ قَبُولُهَا بَعْدَ الْمَوْتِ ، كَالْوَصِيَّةِ لَهُ .

**فصل :** وَلِلْمُوصِي عَزْلُ الْوَصِيِّ مَتَى شَاءَ ، وَلِلْوَصِيِّ عَزْلُ نَفْسِهِ مَتَى شَاءَ ، فِي حَيَاةِ الْمُوصِي وَبَعْدَ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ ، 'فَمَلَكَ كُلُّ' <sup>(٣)</sup> وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَسَحَّه ، كَالْوَكَالَةِ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَةَ أُخْرَى ، لَيْسَ لِلْوَصِيِّ عَزْلُ نَفْسِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ بِقَبُولِ وَصِيَّتِهِ ، فَعَزَلَ نَفْسَهُ إِضْرَارًا بِهِ ، وَالضَّرَرُ مَذْفُوعٌ شَرْعًا .

**فصل :** إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، فَاخْتَلَفَ هُوَ وَالْوَصِيُّ فِي النَّفَقَةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ ، وَيَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ عَلَيْهَا ، فَإِذَا قَالَ : أَنْفَقْتُ عَلَيْكَ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةً . فَقَالَ الصَّبِيُّ : بِلَ خَمْسِينَ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَّفِقِ ، إِذَا كَانَ مَا

(١ - ١) سَقَطَ مِنْ : م ، وَفِي ف : « بِنَاءً عَلَى التَّوَكِيلِ » .

(٢) فِي م : « لِأَنَّهُ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « فَلِكُلِّ » .

ادَّعَاه قَدَرَ التَّفَقُّةَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ ، ضَمِنَ الزِّيَادَةَ ؛ لِتَفْرِيطِهِ [٢٤٩] بِهَا . وَإِنْ <sup>(١)</sup> قَالَ : أَنْفَقْتُ عَلَيْكَ مِنْذُ سَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> . فَقَالَ الصَّبِيُّ : مَا مَاتَ أَبِي إِلَّا مِنْ سَنَةٍ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الصَّبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ كَوْنُ الْوَصِيِّ <sup>(٣)</sup> أَمِينًا فِي السَّنَةِ الْمُخْتَلَفِ <sup>(٤)</sup> فِيهَا ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي دَفْعِ الْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِي ذَلِكَ ، فَقَبِلَ قَوْلُهُ فِيهِ ، كَالْتَّفَقَةِ ، وَكَالْمُودَعِ .

**فصل :** إِذَا مَلَكَ الْمَرِيضُ مَنْ يَغْتَقُ عَلَيْهِ ، فَحَكَى الْخَبْرَ <sup>(٥)</sup> عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَغْتَقُ وَيَرِثُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ مَلَكَهُمْ بغيرِ عَوَاضٍ ، فَلَمْ يُضِغْ فِي <sup>(٦)</sup> عِثْقِهِمْ شَيْئًا <sup>(٧)</sup> مِنْ مَالِهِ ، فَلَمْ يُحْسَبْ <sup>(٨)</sup> وَصِيَّةً لَهُمْ ، كَمَا لَوْ وَرَثَهُمْ ، وَإِنْ مَلَكَهُمْ بِعَوَاضٍ ، فَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمْ ، وَلَئِنَّمَا أَتْلَفَهُ الْمَرِيضُ عَلَى وَرَثَتِهِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ بَنَى بِهِ مَسْجِدًا . وَقَالَ الْقَاضِي فِيمَا مَلَكَهُ بِعَوَاضٍ : إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ ، عَتَقَ وَوَرِثَ ، وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ بِقَدْرِ الثَّلَاثِ ، وَمَا مَلَكَهُ بغيرِ عَوَاضٍ عَتَقَ بِكُلِّ حَالٍ .

(١) بعده في الأصل : « اختلفا » .

(٢) في ف : « سنين » .

(٣) في الأصل : « الصبي » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في م : « الخبرمى » .

وهو عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله أبو حكيم الخبري ، فقيه شافعي ، انتهت إليه الإمامة في الفرائض وفي الأدب ، يعرف العربية ، ويكتب الخط الحسن ، ويضبط الضبط الحسن ، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ٦٢ ، ٦٣ . سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٥٨ ، ٥٥٩ .

(٦) في م : « شيء » .

(٧) في م : « يحسب » .



## كِتَابُ الْفَرَائِضِ

وهي <sup>(١)</sup> عِلْمُ الْمَوَارِيثِ .

وقد أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَعْلِيمِهَا <sup>(٢)</sup> ، وَحَثَّ عَلَيْهَا عَلَى الْخُصُوصِ ، فَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ ، وَعَلِّمُوهُ <sup>(٣)</sup> ، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ ، وَهُوَ يُنْسَى ، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٤)</sup> .

فَإِذَا مَاتَ الْمَرءُ ، بُدِيَ بِكَفْنِهِ وَتَجْهِيزِهِ مُقَدِّمًا عَلَى مَا سِوَاهُ ، كَمَا يُقَدَّمُ الْمَقْلِسُ بِنَفَقَتِهِ عَلَى غُرْمَائِهِ ، ثُمَّ يُقْضَى دَيْنُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> . قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الدَّيْنَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ . <sup>(٦)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَه <sup>(٧)</sup> . وَلِأَنَّ الدَّيْنَ

---

(١) فِي م : « هُو » .

(٢) فِي الْأَصْل : « بِتَعْلِيمِهَا » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « النَّاس » .

(٤) فِي : بَابُ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ٩٠٨ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ الدَّارِقُطْنِيُّ ٦٧ / ٤ . وَضَعْفُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ١٠٦ / ٦ ، ١٠٧ .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ١١ .

(٦ - ٦) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢١ .

تَسْتَعْرِقُهُ حَاجَتُهُ، فَقُدِّمَ، كَمُؤَنَةٍ تَجْهِيْزِهِ. ثُمَّ تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ؛ لِلآيَةِ، وَلِأَنَّ  
الثَّلَاثَ بَقِيَ عَلَى حُكْمِ مِلْكِهِ لِيُصْرَفَ فِي حَاجَتِهِ، فَقُدِّمَ عَلَى الْمِيرَاثِ،  
كَالدِّينِ، ثُمَّ مَا بَقِيَ قُسِمَ عَلَى الْوَرَثَةِ؛ لِلآيَاتِ الثَّلَاثِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ<sup>(١)</sup>.

**فصل :** وَأَسْبَابُ التَّوَارِثِ ثَلَاثَةٌ؛ رَحِمٌ، وَنِكَاحٌ، وَوَلَاءٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ  
وَرَدَ بِالتَّوَارِثِ بِهَا. فَأَمَّا الْمَوَاحَاةُ فِي الدِّينِ، وَالْمَوَالَاةُ فِي النَّصْرِ، وَ<sup>(٢)</sup>إِسْلَامُ  
الرَّجُلِ<sup>(٣)</sup> عَلَى يَدِ الْآخَرِ، فَلَا يُورَثُ بِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ  
نُسِخَ بِقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup> تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

**فصل :** وَالْمَجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ مِنَ الذُّكُورِ عَشْرَةٌ؛ الْإِبْنُ، وَابْنُهُ وَإِنْ  
نَزَلَ، وَالْأَبُ، وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَابْنُ الْأَخِ إِلَّا مِنَ  
الْأُمِّ، وَالْعَمُّ، وَابْنُهُ كَذَلِكَ، وَالزَّوْجُ، وَمَوْلَى النِّعْمَةِ. وَمِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ؛  
الْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ، وَالْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَالْأُخْتُ، وَالزَّوْجَةُ، وَمَوْلَاةُ  
النِّعْمَةِ.

وَالْمُخْتَلَفُ فِي تَوْرِيثِهِمْ أَحَدَ عَشَرَ صِنْفًا؛ وَلَدُ الْبَنَاتِ، وَلَدُ الْأَخَوَاتِ،  
وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ، وَالْعَمَّاتُ، وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ،  
وَالْأَخْوَالُ، وَالْخَالَاتُ، وَأَبُو الْأُمِّ<sup>(٥)</sup>، [٢٤٩ظ] وَكُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِأَبٍ بَيْنَ

(١) سورة النساء ١١، ١٢، ١٧٦.

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ: «الْإِسْلَام».

(٣) فِي م: «لِقَوْلِهِ».

(٤) سورة الأنفال ٧٥، وسورة الأحزاب ٦.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الْأَخ».

أُمَيْنٌ، أو بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ، فَهَؤُلَاءِ وَمَنْ أَذْلَى بِهِمْ يُسَمَّوْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَيَرِثُونَ عِنْدَ عَدَمِ الْجَمْعِ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ<sup>(١)</sup> فِي بَابِهِ.

**فصل :** وَيُنْقَسِمُ الْوَرَاثُ<sup>(٢)</sup> إِلَى ذَوِي فَرْضٍ، وَعَصَبَةٍ، وَذَوِي رَجَمٍ، فَالرِّجَالُ مِنَ الْجَمْعِ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ عَصَبَةٌ، إِلَّا الزَّوْجُ، وَالْأَخُ مِنَ الْأُمِّ، وَالْأَبُ، وَالْجَدُّ مَعَ الْإِبْنِ، وَالنِّسَاءُ الْمُتَفَرِّدَاتُ بَعْنَ إِخْوَتِهِنَّ<sup>(٣)</sup> ذَوَاتُ فَرْضٍ، إِلَّا مَوْلَاةَ النَّعْمَةِ، وَالْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ.

وَالْفَرْضُ جُزْءٌ مُقَدَّرٌ، وَالْعَصَبَةُ يَرِثُ الْمَالَ كُلَّهُ إِذَا انْفَرَدَ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ، بُدِيَ بِهِ، وَالباقى للعصبة؛ لقول النبي ﷺ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلْأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَإِنْ اسْتَعْرِفَتْ الْفُرُوضُ الْمَالَ، سَقَطَ.

فَلَوْ خَلَقَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجًا، «وَأُمًّا»، وَإِخْوَةً لَأُمِّ، وَإِخْوَةً لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ،

(١) بعده في م: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ، ف: «الْوَارِثُ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «أَخَوَاتِهِنَّ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، وَبَابِ مِيرَاثِ ابْنِ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنًا، وَبَابِ مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْأَبِّ وَالْإِخْوَةِ، وَبَابِ ابْنِ عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ وَالْآخِرُ زَوْجٌ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨٧/٨ - ١٩٠. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلْأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٣٣/٣، ١٢٣٤.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي مِيرَاثِ الْعَصْبَةِ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤٩/٨. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الْعَصْبَةِ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٦٨/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٩٢/١، ٣١٣، ٣٢٥.

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

كان للزوج النصف، وللأم السدس، وللإخوة للأُم الثلث، وسقط  
 الباقي؛ لأنَّ الله تعالى فرض هذه الفروض لأهلها، فوجب دفعها إليهم،  
 وجعل للعصبة الباقي، ولم يبقَ شيء. وهذه المسألة تُسمى المُشركة إذا  
 كان الإخوة لأبوين؛ لأنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللهُ عنه، شَرَكَ بَيْنَ وَلَدِ الأُمِّ وَلَدِ  
 الأبوين في الثلث<sup>(١)</sup>. وتُسمى الحِمَارِيَّة؛ لأنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قال: هَبْ  
 أباهم كان حِمَارًا، فما زادهم ذلك إِلَّا قُرْبًا<sup>(٢)</sup>. ويقال: إِنَّ بَعْضَ وَلَدِ  
 الأبوين قال ذلك لِعُمَرَ وقد أَشَقَطَهُمْ، فَشَرَكَ بَيْنَهُمْ. ومَذْهَبُ عَلِيٍّ، رَضِيَ  
 اللهُ عنه، على ما قُلْنَا<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) أخرجه الدارمي، في: سننه ٣٤٧/٢، ٣٤٨. وسعيد بن منصور، في: سننه ٤٠/١.  
 والبيهقي، في: السنن الكبرى ٢٥٥/٦، ٢٥٦.  
 (٢) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٥٦/٦.  
 (٣) أخرجه الدارمي، في: سننه ٣٤٧/٢. وسعيد، في: سننه ٤٠/١، ٤١. والبيهقي، في:  
 السنن الكبرى ٢٥٧/٦.

## بَابُ ذَوَى الْفُرُوضِ

وهم عَشْرَةٌ ؛ الزَّوْجَانِ ، وَالْأَبَوَانِ ، وَالْجَدُّ ، وَالْجَدَّةُ ، وَالْبَنْتُ ، وَبِنْتُ  
الابْنِ ، وَالْأُخْتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، وَالْأُخُ مِنَ الْأُمِّ . فَأَمَّا الزَّوْجُ فَلَهُ النِّصْفُ إِذَا  
لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتَةِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ ابْنٌ ، وَالرُّبْعُ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَحَدُهُمَا . وَلِلزَّوْجَةِ  
وَالزَّوْجَاتِ الرُّبْعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْابْنِ ، وَالثُّمْنُ مَعَ أَحَدِهِمَا ؛ لِقَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ  
فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ  
يُوصِيَنَّ بِهِمَا أَوْ دَيْنٌ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ  
وَصِيَّتِ تَوْصُونَ بِهِمَا أَوْ دَيْنٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَوَلَدُ الْابْنِ وَلَدٌ ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿ يَبْنَى مَادَمَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَ : ﴿ يَبْنَى إِسْرَءِيلَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَالْأَرْبَعُ مِنَ النِّسَاءِ  
كَالوَاحِدَةِ ؛ لِعُمُومِ اللَّفْظِ فِيهِنَّ .

**فصل :** وَأَمَّا الْأُمُّ ، فَلَهَا ثَلَاثَةُ فُرُوضٍ ؛ الثُّلُثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ ،  
وَلَا وَلَدٌ ابْنٌ ، <sup>(١)</sup> وَلَا اثْنَانِ فَصَاعِدًا مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ . وَالشُّدُسُ <sup>(٢)</sup> إِذَا

(١) سورة النساء ١٢ .

(٢) سورة الأعراف ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٥ ، سورة يس ٦٠ .

(٣) سورة البقرة ٤٠ ، ٤٧ ، ١٢٢ ، سورة المائدة ٧٢ ، سورة طه ٨٠ ، سورة الصف ٦ .

كان له وَلَدٌ، <sup>(٢)</sup> «أَوْ وَلَدٌ» <sup>(٣)</sup> ابْنٍ، أو اثنان من الإخوة والأخوات؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلَدٌ [٢٥٠] فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ﴾. وقسنا الأخوين على الإخوة؛ لأن كل فرض تعيين بعدد، كان الاثنان فيه بمنزلة الجماعة، كفرض البنات والأخوات. الفرض الثالث، لها ثلث الباقي بعد فرض الزوجين، في زوج وأبوين، وامرأة وأبوين؛ لأن عمر، رضى الله عنه، قضى بهذه القضية، فاتبعه عثمان، وابن مسعود، وزيد، رضى الله عنهم. وتسمى هاتان المسألتان العمريتين؛ لقضاء عمر فيهما. ولأن الفريضة جمعت الأبوين مع ذى فرض واحد، فكان للأُم ثلث الباقي، كما لو كان معهما <sup>(٤)</sup> بنت.

**فصل : وللأُم حال رابع، وهو إذا لاعتها زوجها ونفى ولدها، وتم اللعان بينهما، انتفى عنه، وانقطع تعصيه منه، ولم يرثه هو ولا أحد من عصبائه، وترث أمه وذوو الفروض منه فروضهم، والباقي لعصبائه، وفيه روايتان؛ إحداهما، أن عصبته عصبه أمه؛ لأن النبي ﷺ قال: «ما أبقت الفروض فلاؤلى رجل ذكر» <sup>(٥)</sup>. وأولى الرجال به أقارب أمه. وعن علي،**

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) بعده في الأصل: «مما ترك».

(٣ - ٣) في الأصل: «ووالد».

(٤) في م: «معها».

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٦٩.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ لَمَّا رَجَمَ الْمَرْأَةَ ، دَعَا أَوْلِيَاءَهَا فَقَالَ : هَذَا ابْنُكُمْ ، تَرْتُونَهُ وَلَا تَرْتِكُمْ<sup>(١)</sup> . حَكَاهُ أَحْمَدُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ أُمَّهُ عَصَبَتْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَصَبْتُهَا عَصَبْتُهِ ؛ لِمَا رَوَى وَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup> قَالَ : « تَحُوزُ<sup>(٣)</sup> الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ ؛ عَتِيقَتَهَا ، وَلَقِيطَتَهَا ، وَوَلَدَهَا الَّذِي لَأَعَنْتَ عَلَيْهِ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَأنَّهَا قَامَتْ<sup>(٥)</sup> مَقَامَ أَبِيهِ فِي انْتِسَابِهِ إِلَيْهَا ، فَقَامَتْ مَقَامَهُ فِي حِيَاظَةِ مِيرَاثِهِ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، لَوْ مَاتَ ابْنُ ابْنِ<sup>(٦)</sup> مُلَاعِنَةَ ، وَخَلَفَ أُمُّهُ وَجَدَّتُهُ الْمُلَاعِنَةُ ، لَكَانَ لِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي لَجَدَّتِهِ . وَيُعَايِي بِهَا ، فَيَقَالُ : جَدَّةٌ وَرِثَتْ مَعَ أُمِّ أَكْثَرَ مِنْهَا . وَإِنْ خَلَفَ ابْنُ الْمُلَاعِنَةِ أُمُّهُ وَأَخَاهُ وَخَالَه ، فَلَأُمُّهُ الثُّلُثُ ، وَلَأَخِيهِ الشُّدُسُ ، وَبَاقِيهِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَالْأُخْرَى ، الْبَاقِي لِلْأُمِّ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَخٌ ، فَالْبَاقِي لِلْخَالِ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ .

**فصل : وَلِلْأَبِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ؛ حَالٌ يَرِثُ فِيهَا بِالْفَرَضِ الْمَجْرَدِ ، وَهِيَ مَعَ الْابْنِ أَوْ ابْنَتِهِ ، يَرِثُ الشُّدُسَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُورِثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا**

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣٤٨/١١ .

(٢) بعده في م : « أنه » .

(٣) في ف : « تحوز » .

(٤) في : باب ما جاء ما يرث النساء من الولاء ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨/ ٢٦٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ميراث ابن الملاعة ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢/ ١١٣ .

وابن ماجه ، في : باب المرأة تحوز ثلاث موارث ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢/ ٩١٦ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٤٩٠ ، ٤/ ١٠٧ . وإسناده ضعيف . انظر الإرواء ٦/ ٢٤ .

(٥) في الأصل : « أقامت » .

(٦) سقط من : الأصل .

السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴿١﴾ . وَحَالٌ يَرِثُ فِيهَا بِالتَّقْصِيبِ الْمَجْرَدِ ،  
وهى مع عَدَمِ الْوَلَدِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ  
فَلِأُولَئِكَ الثُّلُثُ ﴾ . أَضَافَ الْمِيرَاثَ إِلَيْهِمَا ، ثُمَّ خَصَّ الْأُمَّ مِنْهُ بِالثُّلْثِ ، دَلٌّ عَلَى  
أَنَّ بَاقِيَهُ لِلْأَبِ . وَالحَالُ الثَّالِثُ ، يَجْتَمِعُ لَهُ الْأُمْرَانُ ؛ السُّدُسُ بِالْفَرَضِ ؛  
لِلْآيَةِ ، وَالبَاقِى بِالتَّقْصِيبِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَبْقَتِ الْفُرُوضُ فَلِأَوْلَى  
رَجُلٍ ذَكَرَ » <sup>(٢)</sup> . وهى مع إناثِ الْوَلَدِ .

**فصل :** وَلِلجَدِّ أَحْوَالُ الْأَبِ الثَّلَاثَةُ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْأُمِّ <sup>(٣)</sup> أَحَدُ  
الزَّوْجَيْنِ ، فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ [ ٢٥٠ ظ ] كَامِلًا . وَلَهُ حَالٌ رَابِعٌ ، وهى مَعَ الْإِخْوَةِ  
مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، أَوْ مِنَ الْأَبِ ، فَإِنَّهُ لَا يُسْقِطُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يُدْلُونَ بِالْأَبِ ، فَلَمْ  
يُسْقِطْهُمْ ، كَأُمِّ الْأَبِ ، وَلَكِنَّهُ يُقَاسِمُهُمْ كَأَخٍ ، مَا لَمْ تَنْقُضْهُ الْمُقَاسِمَةُ مِنْ  
الثُّلْثِ ، فَإِنْ نَقَضَتْهُ مِنْهُ ؛ بَأَن زَادَ الْإِخْوَةُ عَلَى اثْنَيْنِ ، أَوْ الْأَخَوَاتُ عَلَى  
أَرْبَعَةٍ ، فَلَهُ الثُّلُثُ ، وَالبَاقِى لَهُمْ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ ، أَخَذَ فَرْضَهُ ،  
وَجُعِلَ لِلْجَدِّ الْأَخْطُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ الْمُقَاسِمَةُ كَأَخٍ ، أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِى ؛ لِأَنَّ  
الْفَرْضَ كَالْمُسْتَحَقِّ ، فَصَارَ الْبَاقِى كَجَمِيعِ الْمَالِ ، أَوْ سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ  
وَلَدَ الصُّلْبِ لَا يَمْتَنِعُونَهُ السُّدُسَ ، فَوَلَدُ الْأَبِ أَوْلَى .

وَلَا يُفَرِّضُ لِلْأَخَوَاتِ مَعَ الْجَدِّ ؛ لِأَنَّنَا جَعَلْنَاهُ كَالْأَخِ ، فَيُعْصَبُ

(١) سورة النساء ١١ .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٦٩ .

(٣) بعده فى الأصل : « أَوْ » .



الأُخْتِ، كالأخ. ولا تَعُولُ مَسَائِلُهُ؛ لذلك<sup>(١)</sup>، إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ تُسَمَّى الْأَكْدَرِيَّةَ؛ لِتَكْدِيرِهَا أُصُولَ زَيْدٍ، حَيْثُ أَعَالَ مَسَائِلَ الْجَدِّ، وَفَرَضَ لِلأُخْتِ مَعَهُ، وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتُ وَجَدٍّ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلجَدِّ السُّدُسُ، ثُمَّ يُفَرَضُ لِلأُخْتِ النِّصْفُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ لَهَا شَيْءً، وَلَا مُسْقِطَ لَهَا هَلْهَنَا، ثُمَّ يُجْمَعُ سُدُسُ الْجَدِّ وَنِصْفُ الأُخْتِ، فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ؛ لِغَلَا تَفْضُلِ الأُخْتِ الْجَدِّ، فَتُضْرَبُ الثَّلَاثَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَعَوَّلُهَا، وَهِيَ تِسْعَةٌ، صَارَتْ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ؛ لِلأُمِّ سِتَّةٌ، وَلِلزَّوْجِ تِسْعَةٌ، وَلِلجَدِّ ثَمَانِيَّةٌ، وَلِلأُخْتِ أَرْبَعَةٌ. وَلَوْ كَانَتْ أُمٌّ وَأُخْتُ وَجَدٍّ، فَلِلأُمِّ الثُّلُثُ، وَالباقى بَيْنَ الْجَدِّ والأُخْتِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ، وَتُسَمَّى الْخُرَقَاءَ؛ لكَثْرَةِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهَا. وَلَوْ كَانَ<sup>(٢)</sup> مَكَانَ الأُخْتِ أَخٌ، كَانَ الْمَالُ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا.

**فصل في المَعَادَةِ<sup>(٣)</sup>:** وَلَدُ الأبِ إِذَا انْفَرَدُوا يَقُومُونَ مَقَامَ وَلَدِ الأبَوَيْنِ فِي مُقَاسَمَةِ الْجَدِّ، فَإِنْ اجْتَمَعُوا، فَإِنَّ وَلَدَ الأبَوَيْنِ يُعَادُونَ الْجَدَّ بَوْلِدِ الأبِ؛ لِأَنَّ مَنْ حُجِبَ بَوْلِدِ الأبَوَيْنِ وَوَلَدِ الأبِ إِذَا انْفَرَدُوا، حُجِبَ بِهِمَا إِذَا اجْتَمَعَا، كالأُمِّ. وَمَا حَصَلَ لَوْلِدِ الأبِ، أَخَذَهُ مِنْهُمْ وَلَدُ الأبَوَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَى بِالْإِرْثِ مِنْهُمْ، وَلَا شَيْءَ لَوْلِدِ الأبِ، إِلَّا أَنْ<sup>(٤)</sup> يَكُونَ وَلَدُ الأبَوَيْنِ أُخْتًا وَاحِدَةً، فَيُرَدُّونَ عَلَيْهَا قَدَرُ فَرْضِهَا، وَالباقى<sup>(٥)</sup>

(١) سقط من: م.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) المَعَادَةُ؛ بالتشديد: المزاخمة.

(٤ - ٤) سقط من: الأصل.

لهم. ولا يَنفَقُ هذا في مسألة فيها فَرَضٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَرَضُ  
الشُّدُسُ. فإذا اجْتَمَعَ أَخَوَانِ مِنَ الْجِهَتَيْنِ وَجَدَّ<sup>(١)</sup>، اقْتَسَمُوا<sup>(٢)</sup> ائْتِلَافًا، ثم  
أَخَذَ الْأَخُ لِلأَبَوَيْنِ مَا حَصَلَ لِأَخِيهِ. فَإِنْ كَانَ مَكَانَ الْأَخَوَيْنِ أُخْتَانِ،  
اقْتَسَمُوا أَرْبَاعًا، ثُمَّ أَخَذَتِ الْأُخْتُ لِلأَبَوَيْنِ مَا حَصَلَ لِأُخْتَيْهَا، لِتَسْتَكْمِلَ  
النُّصْفَ. فَإِنْ كَانَ مَعَ التِّي مِنْ قِبَلِ الْأَبِ أَخُوها، اقْتَسَمُوا أَسَدَاسًا، ثُمَّ  
أَخَذَتْ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup> تَمَامَ فَرَضِهَا، يَتَقَى لَهَا الشُّدُسُ عَلَى ثَلَاثَةِ، وَتَصِيحُ مِنْ  
ثَمَانِيَةِ عَشَرَ. فَإِنْ كَانَ مَعَهُمُ أُمٌّ، فَلَهَا الشُّدُسُ، وَتَفْعَلُ فِيمَا بَقِيَ كَمَا  
فَعَلَتْ فِي أَصْلِ الْمَالِ، فَتَصِيحُ مِنْ مِائَةِ وَثَمَانِيَةِ. وَإِنْ شِئْتَ، فَرَضْتَ  
لِلْجَدِّ ثُلُثَ الْبَاقِي بَعْدَ الشُّدُسِ، وَلَا ثُلُثَ لَهُ، فَتَضْرِبُ ثَلَاثَةَ فِي سِتَّةٍ،  
تَكُنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ؛ لِلأُمِّ ثَلَاثَةُ، وَلِلْجَدِّ خَمْسَةُ، وَلِلأُخْتِ النُّصْفُ تِسْعَةً،  
يَتَقَى سَهْمُ بَيْنِ الْأَخِ وَأُخْتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ، تَضْرِبُهَا فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ، تَكُنْ  
أَرْبَعَةً وَخَمْسِينَ، وَتُسَمَّى مُخْتَصَرَةً زَيْدٍ؛ لِاخْتِصَارِهَا مِنْ مِائَةِ وَثَمَانِيَةِ  
إِلَى أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ. وَلَوْ كَانَتْ أُمٌّ، وَجَدٌّ، وَأُخْتُ [٢٥١] لِلأَبَوَيْنِ،  
وَأَخَوَانِ، وَأُخْتُ لِأَبٍ، لَصَحَّحْتُ مِنْ تِسْعِينَ، وَتُسَمَّى تِسْعِينَ زَيْدٍ؛  
لَصِحَّحْتُهَا مِنْ تِسْعِينَ عَلَى مَذْهَبِهِ.

**فصل :** وَلِلْجَدَّةِ الشُّدُسُ - وَإِنْ كَثُرْنَ، لَمْ يُرَدَّنْ عَلَى الشُّدُسِ<sup>(٤)</sup> -  
فَرَضًا؛ لِمَا رَوَى قَبِيصَةُ بْنُ دُرَيْبٍ، قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَطْلُبُ

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) بعده في الأصل: «المال».

(٣) في الأصل: «منها».

(٤) بعده في م: «شيئا».

ميراثها، فقال: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا أَعْلَمُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، وَلَكِنْ ارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ. فَقَالَ الْمُنِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا الشُّدُسَ. فَقَالَ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَأَمْضَاهَا لَهَا أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ جَاءَتْ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى، فَقَالَ <sup>(١)</sup> عُمَرُ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا فِي غَيْرِكَ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا، وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ الشُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا، فَهُوَ لَكُمَا، وَأَيْتُكُمَا خَلَّتْ بِهِ، فَهُوَ لَهَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup>: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَلَا يَرِثُ مِنَ الْجَدَّاتِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ؛ أُمُّ الْأُمِّ، وَأُمُّ الْأَبِ، وَأُمُّ الْجَدِّ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أُمَّهَاتِهِنَّ وَإِنْ عَلَتْ دَرَجَتُهُنَّ، فَلَهُنَّ الشُّدُسُ إِذَا تَحَازَنَ فِي الدَّرَجَةِ؛ يَأْخُذُ سَعِيدٌ <sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَرَّثَ ثَلَاثَ

(١) بعده في ف: «لها».

(٢) في: باب ما جاء في ميراث الجدة، من أبواب الفرائض. عارضة الأخوذى ٢٥١/٨ - ٢٥٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الجدة، من كتاب الفرائض. سنن أبي داود ١٠٩/٢، ١١٠. وابن ماجه، في: باب ميراث الجدة، من كتاب الفرائض. سنن ابن ماجه ٩٠٩/٢، ٩١٠. والإمام مالك، في: باب ميراث الجدة، من كتاب الفرائض. الموطأ ٥١٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٥/٤، ٢٢٦، دون قصة عمر. والذي قاله الترمذى عقب الحديث: وفي الباب عن بريدة، وهذا أحسن، وهو أصح من حديث ابن عيينة. والحديث إسناده ضعيف. انظر العلل للدارقطنى ٢٤٨/١، ٢٤٩. الإرواء ١٢٤/٦.

(٣) في: باب الجدات. السنن ٥٤/١.

كما أخرجه الدارمى، في: باب في الجدات، من كتاب الفرائض. سنن الدارمى ٣٥٨/٢. والدارقطنى، في: سننه ٩٠/٤. والبيهقى، في: السنن الكبرى ٢٣٦/٦.

جَدَّاتٍ ، يُنْتَنِ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ ، وَوَاحِدَةً مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يُورَثُونَ مِنَ الْجَدَّاتِ ثَلَاثًا . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ أُمَّ أَبِي الْأُمِّ لَا تَرِثُ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جَدَّةٍ أَذْلَتْ بِأَبٍ بَيْنَ أُمَيْنٍ ؛ لِأَنَّهَا تُدَلَّى بِغَيْرِ وَارِثٍ . قَالَ الشَّعْبِيُّ : إِنَّمَا طُرِحَتْ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ ؛ (١) لِأَنَّ أَبَا الْأُمِّ لَا يَرِثُ . وَلَا تَرِثُ جَدَّةٌ (٢) تُدَلَّى بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ ؛ لِأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ الثَّلَاثِ اللَّاتِي وَرَثَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْحَرَقَمِيِّ تَوْرِيثَهَا ؛ لِأَنَّهَا تُدَلَّى بِوَارِثٍ .

وإن كان بعضُ الجَدَّاتِ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ ، فَلِمِيرَاثٍ لِأَقْرَبِهِنَّ ؛ لِأَنَّ الْجَدَّاتِ أُمَّهَاتٍ يَرِثْنَ مِيرَاثَ الْأُمِّ ، وَلِذَلِكَ (٣) سَقَطْنَ بِهَا . فَإِذَا اقْتَرَبَ بَعْضُهُنَّ ، أَسْقَطَتِ الْبُعْدَى ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ تُسْقِطُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ، وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَا تُسْقِطُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا تُدَلَّى بِمَنْ لَا يُسْقِطُهَا ، وَهُوَ الْأَبُ ، فَأَوَّلَى أَنْ لَا تَكُونَ هِيَ مُسْقِطَةً لَهَا .

وَتَرِثُ الْجَدَّةُ وَابْنُهَا حَتَّى ، سَوَاءٌ كَانَ أَبَا (٤) أَوْ جَدًّا (٥) ؛ يَأْخُذُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٤) بِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ أَوَّلَ جَدَّةٍ أُطْعِمَتْ الشُّدُسُ أُمُّ أَبِي مَعِ ابْنِهَا . وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٥) ، وَلَفْظُهُ قَالَ : أَوَّلُ جَدَّةٍ أُطْعِمَهَا

(١ - ١) فِي ف : «لِأَنَّهَا» .

(٢) فِي م : «كَذَلِكَ» .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْل : «وَاحِدًا» .

(٤) فِي : سَنَنَهُ ٥٧/١ .

(٥) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ مَعَ ابْنِهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ =

رسول الله ﷺ الشُّدُسُ الجَدَّةُ مع ابنها وابنتها حتى . وعنه ، لا تَرِثُ ؛ لأنها تُذَلِّي به ، فلا تَرِثُ معه ، كالجدِّ .

والجدَّاتُ المتَّحَاضِيَاتُ ؛ أُمُّ أُمِّ أُمِّ ، وأُمُّ أُمِّ أَبٍ ، وأُمُّ أَبِي أَبٍ ، الشُّدُسُ يَبْنِيهِنَّ أَثْلَاثًا . فَإِنْ أَذَلَّتْ جَدَّةٌ بَقَرَابَتَيْنِ ، وَأُخْرَى بَقَرَابَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَلذَاتِ [٢٥١ظ] الْقَرَابَتَيْنِ ثُلَاثَا الشُّدُسِ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَحْمَدَ ، وَلِلْأُخْرَى ثُلَاثُهُ ؛ لأنها شَخْصٌ ذُو قَرَابَتَيْنِ ، فَوَرِثَ <sup>(١)</sup> بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدَةً ، فَإِذَا اجْتَمَعَا وَلَمْ يُرْجَعْ بِهِمَا <sup>(٢)</sup> ، وَرِثَ بِهِمَا ، كَابْنِ الْعَمِّ إِذَا كَانَ أَخًا لِأُمِّ ، أَوْ زَوْجًا .

فصل : فَأَمَّا الْبَنَاتُ ، فَلَهُنَّ الثُّلَاثَانِ وَإِنْ كَثُرْنَ ، وَلِلوَاحِدَةِ إِذَا انْفَرَدَتْ النِّصْفُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَحُكْمُ الثُّنْتَيْنِ <sup>(٤)</sup> مُحْكَمٌ مَا زَادَ عَلَيْهِمَا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : جَاءَتِ امْرَأَةٌ سَعْدِ بْنِ الرَّيْعِ بَابْنَتَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّيْعِ ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا ، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا فَلَمْ يَدَعْ لِهَمَا مَالًا ، وَلَا يَنْكِحَانِ إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ . قَالَ : « يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ » . فَتَرَكَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَّهُمَا ، فَقَالَ :

---

= ٢٥٣/٨ ، ٢٥٤ . وقال : هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه .

كما أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٢٦/٦ .

(١) في الأصل ، م : « تورث » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) سورة النساء ١١ .

(٤) في م : « البنتين » ، والنقط غير واضح في الأصل .

«أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدِ الثُّلَيْنِ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا الثُّمْنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

**فصل : وبنات الابن كبنات الصُّلبِ سواءً، إن لم يكن للميت وَلَدٌ من صُلْبِهِ، لِلوَاحِدَةِ النِّصْفُ، وَلِلثَّانِيَيْنِ فِصَاعِدَا الثُّلُثَانِ؛ لِأَنَّهُنَّ بَنَاتٌ، لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ سَمَّى اللَّهُ<sup>(٢)</sup> عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٣)</sup> الْوَلَدَ دَخَلَ فِيهِ وَلَدُ الْإِبْنِ. وَإِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ بِنْتُ وَاحِدَةٍ، فَلَهَا النِّصْفُ، وَلِبَنَاتِ الْإِبْنِ - وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرُ - الشُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْرِضْ لِلْبَنَاتِ إِلَّا الثُّلُثَيْنِ، وَهَوْلَاءُ بَنَاتٌ، وَقَدْ سَبَقَتْ بِنْتُ الصُّلْبِ فَأُخِذَتِ النِّصْفُ؛ لِأَنَّهَا أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنْهُنَّ، فَكَانَ الْبَاقِي لِهِنَّ الشُّدُسُ، وَلِهَذَا يُسَمِّيهِ الْفُقَهَاءُ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ. وَقَدْ رَوَى الْهَزْرِيُّ قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ ابْنَتِهِ<sup>(٤)</sup>، وَابْنَتِهِ<sup>(٥)</sup> ابْنِ، وَأُخْتِ، فَقَالَ: لِلْإِبْنَةِ<sup>(٦)</sup> النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ، وَابْنُ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ - وَأُخِيرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى - فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ. <sup>(٧)</sup> ثُمَّ قَالَ: <sup>(٨)</sup>**

(١) في: باب ما جاء في ميراث الصُّلب، من كتاب الفرائض. سنن أبي داود ١٠٩/٢.  
كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في ميراث البنات، من أبواب الفرائض. عارضة الأحوذى ٢٤٣/٨. وابن ماجه، في: باب فرائض الصُّلب، من كتاب الفرائض. سنن ابن ماجه ٩٠٨/٢، ٩٠٩. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٢/٣. وإسناده حسن. انظر الإرواء ٦/١٢٢.

(٢) - (٢) في م: «فيه».

(٣) في م: «بنت».

(٤) في م: «للبنات».

(٥) - (٥) سقط من: م.

أَقْضَى فِيهَا بِمَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ لِلابْنَةِ<sup>(١)</sup> النِّصْفُ ، وَلابْنَةِ<sup>(٢)</sup> الْإِبْنِ  
السُّدُسُ<sup>(٣)</sup> تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ<sup>(٤)</sup> ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ . فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى ، فَأَخْبَرَنَا  
بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ : لَا تَشْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ<sup>(٥)</sup> . رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup> .

**فصل : وَلِلْأُخْتِ لِلأَبَوَيْنِ النِّصْفُ ، وَلِلْبَنَتَيْنِ<sup>(٦)</sup> فِصَاعِدَا الثَّلَاثَانِ ؛ لِقَوْلِ**  
**اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ أَمْرُهُمَا هَكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهُمَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ**  
**يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾<sup>(٧)</sup> .**  
**وَحُكْمُ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ إِذَا انْفَرَدْنَ حُكْمَ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ سَوَاءً ؛**  
**لِدُخُولِهِنَّ فِي لَفْظِ الْآيَةِ . وَإِنْ اجْتَمَعَ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْجِهَتَيْنِ ، فَحُكْمُ وَلَدِ الْأَبِ**

(١) فى م : « للبنات » .

(٢) فى م : « لبنات » .

(٣ - ٣) زيادة من : م .

(٤) بعده فى م : « أحمد و » .

(٥) فى : باب ميراث ابنة ابن مع ابنة ، وباب ميراث الأخوات مع البنات عصبية ، من كتاب  
الفرائض . صحيح البخارى ١٨٨/٨ - ١٩٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى ميراث الصلب ، من كتاب الفرائض . سنن  
أبى داود ١٠٨/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى ميراث ابنة الابن ... ، من أبواب الفرائض .  
عارضه الأحمدي ٢٤٤/٨ ، ٢٤٥ . وابن ماجه ، فى : باب فرائض الصلب ، من كتاب الفرائض .  
سنن ابن ماجه ٩٠٩/٢ . والدارمى ، فى : باب فى بنت وابنة ابن ... ، من كتاب الفرائض . سنن  
الدارمى ٣٤٨/٢ ، ٣٤٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٨٩/١ ، ٤٢٨ ، ٤٤٠ ، ٤٦٣ .

(٦) فى حاشية ف : « كذا ولعله : وللأختين » . ولعله أصح . انظر : الشرح الكبير مع المقنع  
والإنصاف ٧٧/١٨ .

(٧) سورة النساء ١٧٦ .

مع وَلَدِ الْاَبَوَيْنِ حُكْمُ بَنَاتِ الْاَبْنِ مع بَنَاتِ الصُّلْبِ سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي مَعْنَاهُنَّ .  
فَإِنْ اجْتَمَعَ الْأَخَوَاتُ مع الْبَنَاتِ ، صَارَ الْأَخَوَاتُ عَصَبَةً ، لَهُنَّ مَا  
فَضَّلَ ، وَلَيْسَ لَهُنَّ مَعَهُنَّ فَرِيضَةٌ مُسَمَّاءٌ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنِ امْرُؤًا هَلَكًا  
لَيْسَ لَهٗ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ . فَشَرَطَ [٢٥٢] فِي  
فَرَضِهَا عَدَمَ الْوَلَدِ ، فَاقْتَضَى أَنْ لَا يُفَرَّضَ لَهَا مع وَجُودِهِ ، وَ<sup>(١)</sup> لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ  
حَدِيثِ الْهَزْنَلِ .

فصل : فَأَمَّا وَلَدُ الْأُمِّ ، فَلَوْاحِدِهِمُ السُّدُسُ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ،  
وَلِلْاِثْنَيْنِ السُّدُسَانِ ، فَإِنْ كَثُرُوا ، فَهَمَّ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ  
وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي  
الثُّلُثِ ﴾<sup>(٢)</sup> . يَعْنِي وَلَدُ الْأُمِّ يَاجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ  
وَسَعِيدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ( وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ )<sup>(٣)</sup> .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة النساء ١٢ .

(٣) أخرجه الدارمي ، في : سننه ٣٦٦/٢ . والبيهقي ، في : سننه ٢٣١/٦ . وابن جرير ، في :  
تفسيره ٢٨٧/٤ . كلهم عن سعد . وقال الحافظ : ولم أره عن ابن مسعود . التلخيص الحبير ٣/



## بَابُ مَا <sup>(١)</sup> يُسْقَطُ ذَوَى الْفُرُوضِ

تَسْقُطُ بَنَاتُ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ، وَيَسْقُطَنَّ بِاسْتِكْمَالِ الْبَنَاتِ الثَّلَاثِينَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ فَيُعَصِّبُهُنَّ فِيهَا بَقِي، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ. وَابْنُ ابْنِ <sup>(٢)</sup> الْإِبْنِ يُعَصِّبُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ، وَمَنْ أَعْلَى مِنْهُ مِنْ عَمَّاتِهِ، وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ فَرَضٌ، وَلَا يُعَصِّبُ مَنْ أَنْزَلَ مِنْهُ. وَإِذَا كَانَ أَرْبَعُ بَنَاتِ ابْنٍ بَعْضُهُنَّ أَنْزَلَ مِنْ بَعْضٍ، سَقَطَتِ الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ؛ لِاسْتِكْمَالِ مَنْ فَوْقَهُمَا الثَّلَاثِينَ. فَإِنْ كَانَ مَعَ الرَّابِعَةِ أَخُوها، أَوْ <sup>(٣)</sup> ابْنُ عَمِّها، فَلِلْأُولَى النِّصْفُ، وَلِلثَّانِيَةِ السُّدُسُ، وَالباقى لِلثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ <sup>(٤)</sup> وَأَخِيها بَيْنَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةٍ، وَتَصِحُّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ.

وَتَسْقُطُ <sup>(٥)</sup> الْجَدَّاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ بِالْأُمِّ؛ لِأَنَّهِنَّ يَرْتَنْنَ مِنْ جِهَتَيْها، لَكُونِهِنَّ أُمَّهَاتٍ، فَيَسْقُطَنَّ بِها كَمَا يَسْقُطُ الْجَدُّ بِالْأَبِ.

**فصل :** وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ بِثَلَاثَةٍ؛ بِالْإِبْنِ، وَابْنِ الْإِبْنِ، وَالْأَبِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ <sup>(٦)</sup> فِي تَوْرِيثِهِمْ عَدَمَ الْوَلَدِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا

(١) فِي ف، م: «مَنْ».

(٢) سَقَطَ مَنْ: ف.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «وَأَخْتُها».

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «مَنْ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «قَالَ».

هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ <sup>(١)</sup> . فلم يجعل لها  
 مُسَمًّى مع الولد، وإنما أخذت الفاضل عن البنات، والابن لا يفضل عنه  
 شيء، فسقطن <sup>(٢)</sup> به، وكذلك ابنته؛ لأنه ابن. ويسقطون بالأب؛ لأنهم  
 يُدُلُّون به. وكل من أدلى بشخص سقط به، إلا ولد الأم، والجدّة من  
 جهة الأب.

ويسقط ولد الأب بهؤلاء الثلاثة؛ لذلك، وبالأخ من الأبوين؛ لما  
 روى عن علي، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قضى بالذنين قبل  
 الوصية، وأن أغيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات، الرجل يرث أخاه  
 لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه. أخرجه الترمذي <sup>(٣)</sup>.

وتسقط الأخوات من الأب باستكمال الأخوات للأبوين الثلثين، إلا  
 أن يكون معهنّ أخ لهنّ، فيعصبنهنّ في الباقي؛ للدّكر مثل حظّ الأنثيين،  
 كبنات الابن مع البنات.

**فصل:** ويسقط ولد الأم بأربعة؛ بالولد، ذكراً كان أو أنثى، وولد  
 الابن، والأب، والجد؛ لأن الله تعالى شرط في توريثهم كون المورث <sup>(٤)</sup>  
 كلاً، بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ [٢٥٢ ط]

(١) سورة النساء ١٧٦.

(٢) في ف: «فسقطت».

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢١.

(٤) في ف، م: «الموروث».

أَمْرَاءٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴿١﴾ . وَالْكَلَالَةُ مَن لَّا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ فِي قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَفِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ هُوَ اسْمٌ لِمَنْ عَدَا الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ مِنَ الْوَرَاثِ<sup>(١)</sup> ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ مَعَ وَلَدٍ وَلَا وَالِدٍ .

فصل : وَمَنْ لَمْ يَرِثْ لِمَعْنَى فِيهِ - وَهُوَ الرَّقِيقُ ، وَالْقَاتِلُ ، وَالْمُخَالَفُ فِي الدِّينِ - لَمْ يَحْجُبْ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَارِثٍ ، فَلَمْ يَحْجُبْ ، كَالْأَجْنَبِيِّ .

---

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف : « الْوَارِث » .



## باب أصول سهام الفرائض

الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى النصف، والرُّبُع، والثُّمْنُ، والثُّلثان، والثُّلث، والسُّدُس، وهي تخرج من سبعة أصول؛ أربعة لا تقول، وثلاثة تقول؛ لأن كل فرض انفرد فأصله من مخرجه، وإن اجتمع معه فرض من جنسه، فأصلها<sup>(١)</sup> من مخرج أقلهما؛ لأن مخرج الكبير داخل في مخرج الصغير. وإن اجتمع معه فرض من غير جنسه، ضربت مخرج أحدهما في مخرج الآخر إن لم يتوافقا، فما ارتفع، فهو أصل لهما، أو وفق أحدهما في جميع الآخر إن توافقا، فلذلك صارت الأصول سبعة، النصف وحده من اثنين، والثُّلث أو<sup>(٢)</sup> الثُّلثان من ثلاثة، والرُّبُع وحده أو مع النصف من أربعة، والثُّمْن وحده أو مع النصف من ثمانية. وهذه الأربعة التي لا تقول؛ لأن القول فرع ازدحام الفروض، ولا يوجد ذلك ههنا.

وإن اجتمع مع الفرض من غير جنسه، كالنصف يجتمع مع أحد الثلاثة؛ السُّدُس، أو الثُّلث، أو<sup>(٣)</sup> الثُّلثان، فأصلها<sup>(١)</sup> من ستة؛ لأنك إذا

(١) في م: «فأصلهما».

(٢) في ف: «و».

(٣) في م: «و».

ضَرَبْتَ مَخْرَجَ النِّصْفِ فِي مَخْرَجِ الثُّلُثِ ، صَارَ سِتَّةٌ ، وَيَدْخُلُ الْعَوْلُ هَذَا الْأَصْلَ ؛ لِازْدِحَامِ الْفُرُوضِ فِيهِ . وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَ الرَّبْعِ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ ، فَأَصْلُهَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَ مَخْرَجَ الرَّبْعِ فِي <sup>(١)</sup> مَخْرَجِ الثُّلُثِ أَوْ وَفْقِي مَخْرَجِ السُّدُسِ ، كَانَتْ اثْنَيْ عَشَرَ . وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَ الثَّمَنِ سُدُسٌ ، أَوْ ثُلَاثَانِ ، فَأَصْلُهَا <sup>(٢)</sup> مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَتَقُولُ هَذِهِ الْأُصُولُ الثَّلَاثَةُ .

وَمَعْنَى الْعَوْلِ نَقْصُ الْفُرُوضِ لِازْدِحَامِهَا وَضِيقِ الْمَالِ عَنْهَا ، وَقِسْمَتُهُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ فُرُوضِهِمْ . وَطَرِيقُ الْعَمَلِ فِيهَا أَنْ تَأْخُذَ لِكُلِّ ذِي فَرْضٍ فَرْضَهُ مِنْ أَصْلِ مَسْأَلَتِهِ ، ثُمَّ تَجْمَعُ السَّهَامَ كُلَّهَا ، فَتَقْسِمَ الْمَالَ عَلَيْهَا <sup>(٣)</sup> ، فَيَدْخُلُ النِّقْصُ عَلَى كُلِّ ذِي فَرْضٍ بِقَدْرِ فَرْضِهِ ، كَمَا تَصْنَعُ فِي الْوَصَايَا الزَّائِدَةِ عَلَى الثُّلُثِ ، وَفِي قِسْمَةِ مَالِ الْمُفْلِسِ عَلَى ذُيُونِهِ . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

**فصل :** وَأَصْلُ السِّتَةِ يُتَصَوَّرُ عَوْلُهُ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَلَا يَتَوَلَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا ، وَمِثَالُ الْعَوْلِ ؛ زَوْجٌ ، وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، وَأُخْتُ لِأَبٍ ، أَصْلُهَا سِتَّةٌ ؛ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلأُخْتِ لِلأَبَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلأُخْتِ لِلأَبِ السُّدُسُ سَهْمٌ ، عَالَتْ إِلَى سَبْعَةٍ . فَإِنْ كَانَ مَكَانَ الْأُخْتِ [٢٥٣] لِلأَبِ أُمٌّ ، فَلَهَا الثُّلُثُ ، وَعَالَتْ إِلَى ثَمَانِيَةٍ ، وَتُسَمَّى مَسْأَلَةَ الْمُبَاهَلَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ عَائِلَةٍ

(١) فِي ف : « و » .

(٢) فِي ف : « فَاجْعَلْهَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « عَلَيْهِمْ » .

حَدَّثْتُ فِي زَمَنِ عُمَرَ، فَجَمَعَ الصَّحَابَةُ لِلْمَشُورَةِ فِيهَا، فَقَالَ الْعَبَّاسُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرَى أَنْ يُقَسَّمَ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمْ. فَأَخَذَ بِهِ عُمَرُ، وَاتَّبَعَهُ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى خَالَفَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: مَنْ شَاءَ بِأَهْلَيْهِ أَنْ الْمَسَائِلَ لَا تَعُولُ، إِنَّ الَّذِي أَحْصَى رَمْلَ عَالِجٍ<sup>(١)</sup> عَدَدًا أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ فِي مَالٍ نِصْفًا، وَنِصْفًا، وَثُلُثًا، هَذَانِ نِصْفَانِ ذَهَبًا بِالْمَالِ، فَأَيْنَ مَوْضِعُ الثُّلُثِ<sup>(٢)</sup>!

زَوْجٍ، وَأُمٌّ، وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، عَالَتْ إِلَى تِسْعَةٍ، وَتُسَمَّى<sup>(٣)</sup> الْغَرَاءُ. فَإِنْ كَانَ الْأَخَوَاتُ سِتًّا، عَالَتْ إِلَى عَشْرَةٍ، وَتُسَمَّى أُمُّ الْفُرُوحِ؛ لَكَثَرَةِ عَوْلِهَا؛ لِأَنَّهَا عَالَتْ بِثُلُثَيْنِهَا، فَشَبَّهُوا أَصْلَهَا بِالْأُمِّ، وَالْعَوْلُ بِالْفُرُوحِ. فصل: وَأَصْلُ اثْنَيْ عَشَرَ تَعُولُ عَلَى<sup>(٤)</sup> الْإِفْرَادِ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ، وَخَمْسَةِ عَشَرَ، وَسَبْعَةِ عَشَرَ، وَلَا تَعُولُ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ، فَتَقُولُ فِي زَوْجٍ وَأُمٍّ وَابْنَتَيْنِ: أَصْلُهَا اثْنَا عَشَرَ، وَتَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَبٌ، عَالَتْ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ.

ثَلَاثُ زَوْجَاتٍ، وَجَدَّتَانِ، وَأَرْبَعُ أَخَوَاتٍ لِأُمٍّ، وَثَمَانٍ لِأَبٍ، عَالَتْ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ سَهْمٌ، وَتُسَمَّى أُمُّ الْأَرَامِلِ.

(١) عالج: رمال معروفة بالمدينة. اللسان (ع ل ج).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور مختصراً، في: السنن ٤٤/١. وأخرجه بتمامه البيهقي، في:

السنن الكبرى ٢٥٣/٦. وإسناده حسن. انظر الإرواء ١٤٥/٦، ١٤٦.

(٣) بعده في م: «مسألة».

(٤) في ف: «إلى».

وأصلُ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ تَعُولُ إلى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، ولا تَعُولُ إلى أَكْثَرَ  
منها ، وتُسَمَّى البَخِيلَةَ ؛ لِقَلَّةِ عَوْلِهَا ، وتُسَمَّى الْمُنْبَرِيَّةَ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ  
عنه ، سُئِلَ عنها على الْمُنْبَرِ ، فقال : صار ثُمْنُهَا تِسْعًا . وَمَضَى في خُطْبَتِهِ <sup>(١)</sup> .  
يَعْنَى أَنَّهُ كان لِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ ، ثَلَاثَةٌ <sup>(٢)</sup> مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، فصار لها ثَلَاثَةٌ  
مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وهى تِسْعٌ .

---

(١) أخرجه البيهقي ، فى : السنن الكبرى ٢٥٣/٦ . وليس عنده أن ذلك كان على المنبر .  
وانظر : التلخيص الحبير ٩٠/٣ .  
(٢) بعده فى ف ، م : «أسهم» .



## بَابُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ

إذا لم تَنْقَسِمِ سِهَامُ فَرِيقٍ مِنَ الْوَرَثَةِ عَلَيْهِمْ قِسْمَةً صَحِيحَةً ، ضَرَبْتَ عَدَدَهُمْ فِي <sup>(١)</sup> أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَعَوَّلَهَا إِنْ عَالَتْ ، فَمَا بَلَغَ ، فَمِنْهُ تَصِيحٌ ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ عَدَدُهُمْ سِهَامَهُمْ بِجُزْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، فَيَجْزُكَ ضَرْبُ وَفْقِ عَدَدِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَعَوَّلَهَا ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْقِسْمَةَ ، فَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي الْعَدَدِ الَّذِي ضَرَبْتَهُ فِي <sup>(٢)</sup> الْمَسْأَلَةِ ، وَهُوَ جُزْءُ السَّهْمِ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ لَهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً ، قَسَمْتَهُ عَلَيْهِمْ . وَإِنْ كَانَ الْكَسْرُ عَلَى فَرِيقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مُتَمَاثِلَةً ، كَثَلَاةً وَثَلَاثَةً ، أَجْزَاكَ ضَرْبُ أَحَدِهِمَا فِي الْمَسْأَلَةِ .

وإن كَانَتْ مُتَنَاسِبَةً ، وَهُوَ أَنْ يَنْتَسِبَ الْقَلِيلُ إِلَى الْكَثِيرِ بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ ، <sup>(٣)</sup> كَثَلُهُ أَوْ رُبُعُهُ <sup>(٤)</sup> ، مِثْلَ <sup>(٥)</sup> ثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ ، أَجْزَاكَ ضَرْبُ أَكْثَرِهَا فِي الْمَسْأَلَةِ .

وإن كَانَتْ مُتَبَايِنَةً ، كَثَلَاةً وَأَرْبَعَةً وَخَمْسَةً ، ضَرَبْتَ بَعْضَهَا فِي

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « إِلَى » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « أَصْل » .

(٣ - ٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « كَثَلَاةً أَوْ أَرْبَعَةً » .

(٤ - ٤) فِي ف : « ثَلَاثَةٌ وَتِسْعَةٌ » .

بَعْضٍ ، فَمَا بَلَغَ ضَرْبَتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ .

وإنْ كَانَتْ مُتَوَافِقَةً بِجُزْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، كَالنُّصْفِ وَالثُّلُثِ ، وَافَقَتْ بَيْنَ  
عَدَدَيْنِ مِنْهَا ، وَضَرْبَتْ وَفَقَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ ، فَمَا بَلَغَ وَافَقَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
الثَّالِثِ ، وَضَرْبَتْ وَفَقَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ ، [٢٥٣ ط] فَمَا بَلَغَ ، فَهُوَ جُزْءُ  
السَّهْمِ ، يُضْرَبُ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَطَرِيقُ الْقِسْمَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ <sup>(١)</sup> .

---

(١) فِي م : « ذَكَرْنَا مُتَقَدِّمًا » .

## بَابُ الرَّدِّ

إذا لم تَشْتَعْرِقِ الفُروضُ المَالَ ، وَفَضَلَتْ مِنْهُ فَضْلَةً ، وَلَمْ يَكُنْ عَصَبَةً ،  
فَالْفَاضِلُ عَنْ ذَوِي الْفُروضِ مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ سِهامِهِمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ  
تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾<sup>(١)</sup> . وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :  
« مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ »<sup>(٢)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . إِلَّا عَلَى الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ ؛  
لأنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَوْلَى الْأَرْحَامِ ، فَلَمْ يَدْخُلُوا فِي قَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَأُولُوا  
الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ . وَهَذَا يُرْوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ  
مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ عَلَى وَلَدِ  
الْأُمِّ مَعَ الْأُمِّ ، وَلَا عَلَى الْجَدَّةِ مَعَ ذِي<sup>(٤)</sup> سَنَمٍ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ ، وَلِأَنَّهُ قَوْلُ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ،  
وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَطَرِيقُ الْعَمَلِ فِي الرَّدِّ أَنْ تَأْخُذَ سِهامَ أَهْلِ الرَّدِّ مِنْ أَصْلِ  
مَسْأَلَتِهِمْ ، وَكُلُّهَا تَخْرُجُ مِنْ<sup>(٥)</sup> سِتَّةٍ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْفُروضِ مَا يَخْرُجُ عَنْ

(١) سورة الأنفال ٧٥ ، وسورة الأحراب ٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : « فَلِلْوَارِثِ » .

(٣ - ٣) فِي م : « رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢٤٧ / ٣ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « ذَوِي » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « فِي » .

السَّيِّئَةِ إِلَّا الرَّبْعُ وَالْثُمْنُ، وليسَا لغيرِ الزَّوْجَيْنِ، وليسَا مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ، فَيُجْعَلُ  
عَدَدُ سِيَاهِمِهِمْ أَصْلُ مَسْأَلَتِهِمْ، فَيُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَيْهَا، وَيُنْخَصَرُ ذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ  
أَصُولٍ، فإذا كان معك سُدُسان، كَجَدَّةٍ وَأَخٍ لَأُمِّ، فَأَصْلُهَا مِنْ اثْنَيْنِ، وإن  
كان ثُلُثٌ وسُدُسٌ، كَأُمٍّ وَأَخٍ مِنْ أُمِّ، فَأَصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ، وإن كان نِصْفٌ  
وسُدُسٌ، كَابْنَةٍ وَابْنَةِ ابْنٍ، فَأَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ، وإن كان نِصْفٌ وَثُلُثٌ، كَأُمٍّ  
وَأُخْتٍ، أو ثُلُثَانٍ وسُدُسٌ، كَأُخْتَيْنِ وَأُمٍّ، أو نِصْفٌ وسُدُسان<sup>(١)</sup>، كَثَلَاثِ  
أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، فهي مِنْ خَمْسَةٍ، ولا تَزِيدُ أَبَدًا عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهَا لو  
زَادَتْ سَهْمًا لَكَمَلَ الْمَالُ. فَإِنْ انْكَسَرَ سَهْمُ فَرِيقٍ عَلَيْهِمْ، ضَرَبْتَ عَدَدَهُمْ  
فِي عَدَدِ سِيَاهِمِهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ مَسْأَلَتِهِمْ، فَتَقُولُ فِي ثَلَاثِ جَدَّاتٍ وَأُخْتٍ:  
هِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ؛ لِلْجَدَّاتِ سَهْمٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ، تَضْرِبُهَا فِي أَرْبَعَةٍ، تَكُنِ اثْنَتَا  
عَشَرَ، وَمِنْهَا تَصِحُّ.

**فصل:** فَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَ أَهْلِ الرَّدِّ أَحَدُ<sup>(٢)</sup> الزَّوْجَيْنِ، أُعْطِيَتْهُ فَرْضُهُ مِنْ  
أَصْلِ مَسْأَلَتِهِ، ثُمَّ ضَرَبْتَ مَسْأَلَتَهُ فِي مَسْأَلَةِ أَهْلِ الرَّدِّ، فَمَا بَلَغَ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ  
الْمَسْأَلَةُ، ثُمَّ تُصَحِّحُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَتَقُولُ فِي زَوْجَةٍ، وَبْنَةٍ، وَبْنَةِ ابْنٍ،  
وَجَدَّةٍ: لِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ، وَمَسْأَلَةُ أَهْلِ الرَّدِّ مِنْ خَمْسَةٍ، تَضْرِبُهَا فِي  
ثَمَانِيَةٍ، تَكُنِ أَرْبَعِينَ؛ لِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ<sup>(٣)</sup> خَمْسَةً، يَبْقَى خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَيْنَ

(١) فِي الْأَصْلِ: «سُدُس»، وَفِي الْحَاشِيَةِ: «لَعَلَّه: أَوْ نِصْفٌ وَسُدُسان؛ لِأَنَّ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ  
مُتَفَرِّقَاتٍ، يَكُونُ لِلشَّقِيقَةِ نِصْفٌ، وَلَأُخْتِ الْأَبِ سُدُسٌ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَلَأُخْتِ الْأُمِّ سُدُسٌ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «عَدَد».

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

أَهْلِي الرَّدِّ عَلَى خَمْسَةٍ ، فَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى بَعْضِهِمْ ، ضَرَبْتَهُ فِي <sup>(١)</sup> أَرْبَعِينَ ، فَمَا  
بَلَغَ ، فَمِنْهُ تَصِيحٌ .

---

(١) فِي الْأَصْلِ : «عَلَى» .



## بَابُ مِيرَاثِ الْعَصْبَةِ مِنَ الْقَرَابَةِ

[٢٥٤] وهم كلُّ ذَكَرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَنْثَى ، وهم الأبُّ والابنُ وَمَنْ أَدْلَى بِهِمَا مِنَ الذُّكُورِ ، فَأَحَقُّهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ ، وَيَسْقُطُ بِهِ مَنْ بَعْدَ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَبَقَتِ الْفُرُوضُ فَلأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ »<sup>(١)</sup> . فَأَحَقُّهُمْ الابْنُ وابنته وإن نَزَلَ ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى بَدَأَ بِهِمْ بقوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> . والعَرَبُ تَبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فالأَهَمُّ . ثم الأبُّ ؛ لأنَّ سَائِرَ الْعَصَبَاتِ يُدْلُونَ بِهِ ، ثم الجدُّ أبو الأبِّ وإن عَلَا ؛ لأنَّه أبٌ ، ثم بنو الأبِّ وهم الإخوة ، ثم بَنُوهم وإن نَزَلُوا ، ثم بنو الجدِّ ، وهم الأعمام ، ثم بنوهم وإن نَزَلُوا ، ثم بنو جدِّ الأبِّ ، وهم أعمامُ الأبِّ ، ثم بَنُوهم وإن نَزَلُوا . وعلى هذا ، لَا يَرِثُ بَنُو أبٍ أَعْلَى مع بَنَى أبٍ أَقْرَبَ مِنْهُ ، وإن نَزَلَتْ دَرَجَتُهُمْ . وأوْلَى وَلَدٍ كُلِّ أبٍ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ . فَإِنْ اسْتَوَتْ دَرَجَتُهُمْ ، فَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ لِأَبٍ وَأُمٍّ ؛ لحديثِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> . وليس في فَرِيضَةِ يَرِثُ فِيهَا الْعَصْبَةُ عَوْلٌ وَلَا رَدٌّ ؛ لأنَّ الْعَصْبَةَ تَأْخُذُ الْمَالَ كُلَّهُ إِذَا انْفَرَدَ ؛ لقوله تعالى في الْأَخِ : ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾<sup>(٤)</sup> . أَضَافَ الْمِيرَاثَ جَمِيعَهُ إِلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ ، أَخَذَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٦٩ .

(٢) سورة النساء ١١ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢١ .

(٤) سورة النساء ١٧٦ .

الباقى ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَخِي سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ : « أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدِ الثَّلَاثِينَ ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا الثَّمَنَ ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ » <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « فَمَا أَبَقَتِ الْفُرُوضُ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ » <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ اسْتَعْرَقَتِ الْفُرُوضُ الْمَالُ ، سَقَطَ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْبَاقِي ، وَلَا بَاقِيَ هَلْهُنَا .

**فصل :** وَأَرْبَعَةٌ مِنَ الذُّكُورِ يُعَصَّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ ، فَيَمْنَعُونَهُنَّ الْفَرَضَ ، وَيَقْتَسِمُونَ مَا وَرِثُوا ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ؛ وَهُمْ الْإِبْنُ ، وَابْنَتُهُ ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، أَوْ مِنَ الْأَبِ ؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ . وَمَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْعَصَبَاتِ يَنْفَرُ الذُّكُورُ بِالْمِيرَاثِ دُونَ الْإِنَاثِ ، كَبْنَى الْإِخْوَةِ ، وَالْأَعْمَامَ وَبَنِيهِمْ ؛ لِأَنَّ أَخَوَاتِهِمْ مِنْ أَوْلَى الْأَرْحَامِ .

**فصل :** وَإِنْ اجْتَمَعَ فِي شَخْصٍ <sup>(٣)</sup> وَاحِدٍ شَيْهَانِ <sup>(٤)</sup> يَفْتَضِيَانِ الْإِرْثَ ، كَزَوْجٍ هُوَ ابْنُ عَمٍّ ، أَوْ ابْنِ عَمٍّ هُوَ أَخٌ مِنْ أُمٍّ ، وَرِثَ بِهِمَا جَمِيعًا ، فَإِنْ كَانَ ابْنًا عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمٍّ ، فَلِلْأَخِ الشُّدُسُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ <sup>(٥)</sup> ، وَإِنْ كَانُوا <sup>(٦)</sup> ثَلَاثَةً بَنَى <sup>(٧)</sup> عَمٍّ أَحَدُهُمْ زَوْجًا وَالْآخَرُ أَخٌ لِأُمٍّ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٠ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٦٩ .

(٣) في الأصل : « رجل » .

(٤) في م : « شيهان » .

(٥) في ف ، م : « نصفان » .

(٦) في الأصل : « كان » .

(٧) في م : « كبنى » .



وللأخ السُدُس ، والباقي بينهم اثلاثا ؛ لأنَّ قرابة الأمِّ يرثُ بها مُنفردة ، فلم يُرجع بها ، كالزَّوجِية<sup>(١)</sup> .

---

(١) في الأصل : « كالزوجة » .



## باب المناسحات

إذا لم تُقسَم تَرَكة المَيِّتِ الأوَّلِ حتى مات بعضُ وُرائِه ، فصَحَّحَ مَسْأَلَةَ الأوَّلِ ، ثم صَحَّحَ مَسْأَلَةَ الثاني ، وأَقْسَمَ سِهامَ [٢٥٤ظ] الثاني من المَسْأَلَةِ الأوَّلَى على مَسْأَلَتِهِ ، فَإِنْ انْقَسَمَتْ ، صَحَّحَتِ المَسْأَلَتَانِ مِمَّا صَحَّحَتْ مِنْهُ الأوَّلَى . وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمَ ، وافَقَتْ بَيْنَهُمَا <sup>(١)</sup> وَبَيْنَ مَسْأَلَتِهِ ، وَأَخَذَتْ وَفَقَ مَسْأَلَتِهِ فَضَرَبَتْهُ فِي المَسْأَلَةِ الأوَّلَى ، وَإِنْ لَمْ يَتَوافَقَا ، ضَرَبَتْ مَسْأَلَتَهُ كُلَّهَا فِي المَسْأَلَةِ الأوَّلَى ، فَمَا بَلَغَ ، فَمِنْهُ تَصَحُّحُ المَسْأَلَتَانِ . فَإِذَا أَرَدَتْ القِسْمَةَ <sup>(٢)</sup> ، فَكُلُّ <sup>(٣)</sup> مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ <sup>(٤)</sup> الأوَّلَى مَضْرُوبٌ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي وَفَّقَهَا ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ الثَّانِيَةِ مَضْرُوبٌ فِي السَّهَامِ الَّتِي مَاتَ عَنْهَا <sup>(٥)</sup> الثَّانِي أَوْ فِي وَفَّقَهَا . فَإِنْ مَاتَ ثَالِثٌ ، صَحَّحَتْ مَسْأَلَتَهُ ، وَقَسَمَتْ عَلَيْهَا سِهامَهُ مِنَ المَسْأَلَتَيْنِ ، فَإِنْ انْقَسَمَ ، صَحَّحَتْ ، وَإِلَّا ضَرَبَتْ مَسْأَلَتَهُ أَوْ وَفَّقَهَا فِيمَا صَحَّحَتْ مِنْهُ الأوَّلِيَّانِ ، وَتَعْمَلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

فصل : فَإِنْ خَلَّفَ المَيِّتُ تَرَكةً مَعْلُومَةً ، فَانْسِبَ سِهامُ كُلِّ وَاِثٍ مِنْ

(١) فِي م : « بَيْنَ مَسْأَلَتَيْهَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مَسْأَلَةٌ » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « شَيْءٌ لَهُ مِنَ الْأَقْلِ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « الْمَسْأَلَةُ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي ف : « الْمَيِّتِ » .

المَسْأَلَةُ ، و<sup>(١)</sup> «أَعْطَاهُ مِثْلُ تِلْكَ النِّسْبَةِ مِنَ التَّرِكَةِ . فَإِنْ عَزَّ عَلَيْكَ ذَلِكَ ، فَاقْسِمِ  
التَّرِكَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، فَمَا خَرَجَ بِالْقِسْمِ فَاضْرِبْهُ فِي سِهَامِ كُلِّ وَارِثٍ ، فَمَا  
كَانَ فَهُوَ نَصِيبُهُ . فَإِذَا خَلَّفَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجًا وَأُمًّا وَأُخْتًا وَأَزْبَعَيْنِ دِينَارًا ؛ فَلِلْأُمِّ  
رُبْعُ الْمَسْأَلَةِ ، فَلِهَا رُبْعُ التَّرِكَةِ عَشْرَةً ، وَلِلزَّوْجِ رُبْعٌ وَثُمْنٌ ، فَلِهُ خَمْسَةٌ  
عَشْرَةً ، وَلِلْأُخْتِ مِثْلُ ذَلِكَ . وَإِنْ قَسَمْتَ الْأَزْبَعَيْنِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، فَلِكُلِّ  
سَهْمٍ<sup>(٢)</sup> خَمْسَةٌ ؛ فَإِذَا ضَرَبْتَ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي خَمْسَةٍ ، خَرَجَ مِثْلُ مَا  
ذَكَرْنَا .

---

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَوْ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «مِنْهُمْ» .

## بَابُ مِيرَاثِ الْغَرَقَى وَمَنْ عَمَى مَوْتُهُمْ

إذا مات متوارثان فلم يُعْلَمَ<sup>(١)</sup> أيُّهما مات قبل صاحبه ، وَرِثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ مِنْ تِلَادٍ<sup>(٢)</sup> مَالِهِ دُونَ مَا وَرِثَهُ مِنَ الْمَيْتِ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَإِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُزْنِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . فَتَقُولُ فِي أَحْوَيْنَ غَرَقَا ، وَخَلَّفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَوْجَتَهُ وَمَوْلَاهُ : يُقَدَّرُ أَنَّ الْأَكْبَرَ مَاتَ أَوَّلًا ، فَلِزَوْجَتِهِ الرَّبْعُ ، وَالباقى لِأَخِيهِ الْأَصْغَرِ ، ثُمَّ مَاتَ الْأَصْغَرُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ ، فَلِزَوْجَتِهِ الرَّبْعُ ، وَبَاقِيَهُ لِمَوْلَاهُ ، فَتَضْرِبُ أَرْبَعَةً فِي أَرْبَعَةٍ ، تَكُنْ سِتَّةَ عَشَرَ ، لِزَوْجَةِ الْأَكْبَرِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِزَوْجَةِ الْأَصْغَرِ ثَلَاثَةٌ ، يَبْقَى تِسْعَةٌ لِمَوْلَى الْأَصْغَرِ ، ثُمَّ قَدَّرْ أَنَّ الْأَصْغَرَ مَاتَ أَوَّلًا ، فَلِزَوْجَتِهِ الرَّبْعُ ، وَبَاقِيَهُ لِأَخِيهِ الْأَكْبَرِ ، ثُمَّ تَعْمَلُ فِيهَا عَمَلَكَ فِي الْأُولَى ، فَتَرِثُ زَوْجَتَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رُبْعَ مَالِ زَوْجَتِهَا ، وَثُمَّنَا وَنُصِفَ ثُمْنِ مِنْ مَالِ أَخِيهِ ، وَيَرِثُ مَوْلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup> نِصْفَ مَالِ أَخِي عَتِيقِهِ ، وَنِصْفَ ثُمْنِهِ ، وَلَا يَرِثُ مِنْ مَالِ عَتِيقِهِ شَيْئًا .

(١) فِي ف : « يَعْرِف » .

(٢) التِلَاد : الْمَال الْقَدِيم .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل : « رُبْعَ مَالِ زَوْجَتِهَا » .

وقد رُوِيَ عن <sup>(١)</sup> «أبي عبد الله، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى»، فيما إذا مَاتَتِ امْرَأَةٌ وابْنُهَا، وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَأَخًا، فَقَالَ زَوْجُهَا: مَاتَتْ فَوَرِثْنَاهَا، ثُمَّ مَاتَ ابْنُهَا فَوَرِثْتُهُ. وَقَالَ أَخُوهَا: مَاتَ ابْنُهَا فَوَرِثْتُهُ، ثُمَّ مَاتَتْ [٢٥٥و] فَوَرِثْنَاهَا. أَنَّهُ يَخْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى صَاحِبِهِ، وَيَكُونُ مِيرَاثُ الْإِبْنِ لِأَيِّهِ، وَمِيرَاثُ الْمَرْأَةِ لِأَخِيهَا وَزَوْجِهَا نِصْفَيْنِ. وَذَكَرَهَا الْخَرَقِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ <sup>(٢)</sup> «وَاحِدٌ مِنْهُمَا» صَاحِبَتَهُ، بَلْ يُقْسَمُ مِيرَاثُ <sup>(٣)</sup> كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ دُونَ مَنْ مَاتَ مَعَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَزَيْدٍ، وَمُعَاذٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّ أَحَدَهُمَا حَيٌّ حِينَ مَاتَ <sup>(٤)</sup> صَاحِبَتَهُ، فَلَمْ يَرِثْهُ، كَالْحَمْلِ إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا.

وَلَوْ عُלِمَ خُرُوجُ رُوحَيْهِمَا مَعًا، لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَتَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ تَوْرِيثِهِ كَوْنُهُ حَيًّا حِينَ مَوْتِ الْآخَرِ.

(١ - ١) فِي م: «أَجْمَد».

(٢ - ٢) فِي م: «أَحَدُهُمَا».

(٣) فِي ف: «مَال».

(٤) فِي ف: «مَوْت».

## باب ميراث ذوى الأرحام

وقد ذكرناهم . وَيَرْتُونَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ ، وَلَا ذُو فَرْضٍ مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقد رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى أَبُو عُيَيْنَةَ <sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الدَّحْدَاحِ مَاتَ وَلَمْ يُخَلَّفْ إِلَّا ابْنَتُهُ أَخِي لَهُ ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِمِيرَاثِهِ لَابْنَتِ أَخِيهِ . وَقَسْنَا سَائِرَهُمْ عَلَى هَذَيْنِ .

فصل <sup>(٤)</sup> : وَطَرِيقُ تَوْرِيثِهِمْ بِالتَّنْزِيلِ أَنْ يُنْزَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَثَرَةً مَنْ يُدْلَى بِهِ مِنَ الْوَرَاثِ <sup>(٥)</sup> ، فَتُجْعَلَ بِنْتُ الْبَنِّ بِمَثَرَةِ الْبَنِّ ، وَبِنْتُ ابْنِ الْبَنِّ بِمَثَرَةِ ابْنِ الْبَنِّ .

(١) سورة الأنفال ٧٥ ، وسورة الأحزاب ٦ .

(٢) فى : باب ما جاء فى ميراث الخال ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٢٥٤ / ٨ ، ٢٥٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨ / ١ ، ٤٦ .

(٣) وأخرجه عنه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٦ / ٢١٥ ، ٢١٦ . وأعله بالانقطاع .  
ومن طرق أخرى أخرجه الدارمى ، فى : باب ميراث ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض .  
سنن الدارمى ٢ / ٣٨١ . وعبد الرزاق ، فى : المصنف ١٠ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ . وسعيد بن منصور ، فى : سننه ١ / ٧٠ ، ٧١ . وضعفه فى الإرواء ٦ / ١٤١ .

(٤) زيادة من : م .

(٥) فى ف : « الوارث » .

بِمَنْزِلَتِهَا، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ بِمَنْزِلَةِ آبَائِهِنَّ، وَبَنُو الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتُهُنَّ بِمَنْزِلَةِ أُمَّهَاتِهِمْ<sup>(١)</sup>، وَالْخَالَ وَالْخَالَةُ وَأَبُو الْأُمِّ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، وَالْعَمَّاتُ وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ. وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>، رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهُ تُنْزَلُ الْعَمَّةُ مَنْزِلَةَ الْعَمِّ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالْأُولَى أَوْلَى؛ لِمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا أَبٌ، وَالْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا أُمٌّ». وَلِأَنَّ الْأَبَ أَقْوَى جِهَاتِهَا، فَتَزَلَّتْ مَنْزِلَتُهُ، كَمَا أَنَّ بِنْتَ الْأَخِ تُدْلَى بِأُيَيْهَا لَا بِأَخِيهَا، وَبِنْتُ الْعَمِّ تُدْلَى بِأُيَيْهَا<sup>(٤)</sup> دُونَ أَخِيهَا.

وَإِذَا انْفَرَدَ ذُو رَجِيمٍ، وَرِثَ الْمَالَ كُلَّهُ. وَإِنْ اجْتَمَعَ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ فَأَذَلُّوا بِشَخْصٍ وَاحِدٍ<sup>(٥)</sup>، وَكَانُوا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلِأَنَّ الْمَالَ بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ مَوَارِيثِهِمْ مِنْهُ. فَإِنْ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، كَأَبِي الْأُمِّ وَالْأَخْوَالَ، أَسْقَطَتْ الْأَخْوَالَ بِأَبِي الْأُمِّ؛ لِأَنَّ<sup>(٦)</sup> الْأَبَ يُسْقِطُ الْإِخْوَةَ. وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ، سَقَطَ الْبَعِيدُ مِنْهُمْ، كَمَا يَسْقِطُ بَعِيدُ الْعَصَبَاتِ بِقَرِيِّهِمْ، وَإِنْ<sup>(٥)</sup> لَمْ يُسْقِطْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، قَسَمَتِ الْمَالَ [٢٥٥ ظ] بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ مَوَارِيثِهِمْ

(١) فِي م: «أُمَّهَاتُهُنَّ».

(٢ - ٢) فِي م: «أَحْمَد».

(٣) لَمْ نَجِدْهُ فِي الْمُسْنَدِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ، فِي: جَامِعِهِ صَفْحَةُ ١٤، بِلَفْظٍ: «الْعَمُّ أَبٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُ أَبٌ، وَالْخَالَةُ أُمٌّ إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمٌّ دُونَهَا».

(٤ - ٤) فِي م: «لَا بِأَخِيهَا».

(٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «وَلِأَنَّ».



منه . فَتَقُولُ فِي ثَلَاثِ عَمَّاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ : الْمَالُ بَيْنَهُنَّ عَلَى خَمْسَةٍ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتُ الْأَبِ <sup>(١)</sup> ، فَكَانَ مِيرَاثُهُنَّ كَمِيرَاثِ ثَلَاثِ أَخَوَاتٍ <sup>(٢)</sup> مُتَفَرِّقَاتٍ . وَإِنْ كَانَ ثَلَاثُ خَالَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتُ الْأُمِّ <sup>(٣)</sup> .

فَإِنْ اجْتَمَعَ ثَلَاثُ خَالَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ، وَثَلَاثُ عَمَّاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ، نَزَلَتْ الْعَمَّاتُ أَبَا ، وَالْخَالَاتُ أُمًّا ، فَجَعَلَتْ <sup>(٤)</sup> «الثُّلُثُ لِلْخَالَاتِ» عَلَى خَمْسَةٍ ، وَالْبَاقِيَّ لِلْعَمَّاتِ عَلَى خَمْسَةٍ ، فَتَجْزِي بِإِحْدَى الْخَمْسَتَيْنِ ، وَتَضْرِبُهَا فِي ثَلَاثَةٍ ، تَكُنْ خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ لِلْخَالَةِ الَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأَبَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ أَشْهُمٌ ، وَلِلْخَالَةِ مِنْ <sup>(٥)</sup> الْأَبِ سَهْمٌ ، وَلِلْخَالَةِ مِنْ <sup>(٥)</sup> الْأُمِّ سَهْمٌ ، وَلِلْعَمَّةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ سِتَّةٌ ، وَلِلْعَمَّةِ مِنْ <sup>(٥)</sup> الْأَبِ سَهْمَانِ ، وَلِلْعَمَّةِ مِنَ الْأُمِّ سَهْمَانِ .

وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَةُ أَخَوَالٍ مُتَفَرِّقِينَ ، فَلِلْخَالِ مِنَ الْأُمِّ الشُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلْخَالِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، كَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ مُتَفَرِّقِينَ .

وَإِنْ كَانَ أَبُوهُمْ وَاحِدًا وَأُمُّهُمْ وَاحِدَةً ، فَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ بِالرَّحِمِ الْجُرُودِ ، فَاسْتَوَى ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ ، كَوَلَدِ الْأُمِّ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُمْ يَقْتَسِمُونَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمْ فَرَعٌ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَاتِ ، فَثَبَّتَ فِيهِمْ حُكْمَهُمْ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يُفْضَلُ الْخَالُ عَلَى الْخَالَةِ

(١) فِي م : «لَأَب» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : «لِلْمَيْتِ» .

(٣) فِي ف ، م : «لَأُم» .

(٤ - ٥) فِي الْأَصْلِ : «الثَّلَاثُ خَالَاتٌ» .

(٥) بَعْدَهُ فِي ف : «قَبْل» .

دُونَ سَائِرِ ذَوَى الْأَرْحَامِ .

وإن أَدْلَى جَمَاعَةً بِجَمَاعَةٍ ، فَاقْسِمِ الْمَالَ بَيْنَ الْمَذَلَّى بِهِمْ عَلَى مَا تُوجِبُهُ الْفَرِيضَةُ ، فَمَا صَارَ لِكُلِّ وَارِثٍ ، فَهُوَ لِمَنْ <sup>(١)</sup> أَدْلَى بِهِ . فَإِنْ سَبَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْوَارِثِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْمَالِ ، وَيَسْقُطُ بِهِ الْبَعِيدُ إِنْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَتَيْنِ ، نَزَلَتْ الْبَعِيدَ حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثِهِ ، سَوَاءً سَقَطَ بِهِ الْقَرِيبُ أَوْ لَمْ يَسْقُطْ ، فَتَقُولُ فِي بِنْتٍ بِنْتٍ بِنْتٍ ، وَبِنْتٍ أَخٍ لَأُمٍّ : الْمَالُ لِبِنْتٍ بِنْتٍ الْبِنْتِ .

وَالْجِهَاتُ أَرْبَعٌ ؛ الْأَبَوَّةُ ، وَالْبُنُوَّةُ ، وَالْأُخُوَّةُ ، وَالْأُمُوَّةُ . فَإِنْ اجْتَمَعَتْ بِنْتُ أَخٍ وَعَمَّةٌ ، فَلِلْمَالِ لِلْعَمَّةِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ أَبِي ، وَهُوَ يُسْقِطُ الْأَخَ . وَمَنْ نَزَلَهَا عَمًّا <sup>(٢)</sup> اسْقَطَهَا بِنْتُ الْأَخِ ؛ لِأَنَّ الْأَخَ يُسْقِطُ الْعَمَّ . وَإِنْ اجْتَمَعَ بِنْتُ أُخْتٍ وَابْنٌ ، وَبِنْتُ أُخْتٍ أُخْرَى ، فَلِلْوَاكِدَةِ حَقُّ أُمِّهَا النَّصْفُ ، وَلِلْأُخْرَى وَأُخْيَهَا <sup>(٣)</sup> حَقُّ أُمِّهِمَا <sup>(٤)</sup> النَّصْفُ .

وإن أَدْلَى ذُو رَجِمٍ بَقَرَاتَيْنِ ، وَرِثَ بِهِمَا ، فَتَقُولُ فِي بِنْتِ ابْنِ أَخٍ لَأُمٍّ - «وَهْيُ» بِنْتُ بِنْتٍ أُخْتٍ لِأَبٍ - وَبِنْتُ بِنْتٍ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ : لِلأُولَى الْخُمْسَانِ بِقَرَاتَيْهِمَا ، وَلِلثَانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ ؛ لِأَنَّهِمَا <sup>(٥)</sup> بِمَنْزِلَةِ ثَلَاثِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَمَنْ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « جَمِيعَهَا » .

(٣) فِي ف : « أُخْتَهَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « أُمُّهَا » .

(٥ - ٥) فِي ف ، م : « هِيَ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهَا » .

أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ .

وَلَا يَعُولُ فِي مَسَائِلِ ذَوِي<sup>(١)</sup> الْأَرْحَامِ إِلَّا وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup> وَشَبَهُهَا<sup>(٣)</sup> ، وَهِيَ خَالٌ وَبَنَاتُ سِتٍّ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ .

**فصل :** وَلَا يَرِثُ ذُو رَحِمٍ مَعَ ذِي فَرْضٍ وَلَا عَصَبِيَّةٌ إِلَّا مَعَ الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ أَوْلَى ، وَالزَّوْجُ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ ، فَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُمْ زَوْجٌ ، أُعْطِيَته فَرْضُهُ غَيْرَ مَحْجُوبٍ وَلَا مُعَاوَلٍ ، وَقَسَمَتْ الْبَاقِي بَيْنَهُمْ ، كَمَا لَوْ انفَرَدُوا . فَتَقُولُ فِي زَوْجٍ ، وَبَنَاتٍ بَنَاتٍ ، وَبَنَاتٍ أُخْتٍ : لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ .  
امْرَأَةً وَابْنَتَا بَنَاتٍ ، وَابْنَتَا أُخْتَيْنِ ، لِلزَّوْجَةِ الرُّبْعُ ، وَلِبْنَتِي الْبَنَاتَيْنِ ثُلُثَا الْبَاقِي ، وَالْبَاقِي لِبْنَتِي الْأُخْتَيْنِ .

---

(١) زيادة من : ف .

(٢ - ٣) سقط من : الأصل .



## [٢٥٦] بَابُ مِيرَاثِ الْخُنْثَى

وهو الذى له ذَكَرٌ وفَرْجٌ امْرَأَةٌ، فَيُعْتَبَرُ بِمَبَالِهِ؛ لَأَنَّهُ قد جَاءَ فى الأَثَرِ: «يُورَثُ الْخُنْثَى مِنْ حَيْثُ<sup>(١)</sup> يَتَوَلَّى»<sup>(٢)</sup>. ولأنَّهَا أَعْمُ عِلَامَاتِهِ؛ لَأَنَّهَا تُوجَدُ فى<sup>(٣)</sup> الصَّغِيرِ والكَبِيرِ<sup>(٤)</sup>، وقد أَجْزَى اللَّهُ الْعَادَةَ أَنَّ الذَّكَرَ يَتَوَلَّى مِنْ ذَكَرِهِ، وَالْأُنْثَى مِنْ فَرْجِهَا، فَاعْتَبِرَ ذَلِكَ. فَإِنْ بَالَ مِنْ حَيْثُ يَتَوَلَّى الرَّجُلُ، فَهُوَ ذَكَرٌ. وَإِنْ بَالَ مِنْ حَيْثُ تَتَوَلَّى الْمَرْأَةُ، فَهُوَ مُحْكَمُ الْمَرْأَةِ. فَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا، اعْتَبِرَ بِأَسْبَقِيهِمَا. وَإِنْ خَرَجَا فى حَالٍ وَاحِدَةٍ، اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ أَقْوَى فى الدَّلَالَةِ. فَإِنْ اسْتَوَيَا، فَهُوَ مُشْكِلٌ.

فَإِنْ مَاتَ لَهُ مَنْ يَرِثُهُ، أُعْطِيَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ، وَوُقِفَ الْبَاقَى حَتَّى يَبْلُغَ فَيُنْكَشِفَ الْأَمْرُ؛ بِأَنْ يَظْهَرَ فِيهِ عِلَامَاتُ الرِّجَالِ؛ مِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ ذَكَرِهِ، وَنَبَاتِ اللَّحْيَةِ، أَوْ عِلَامَاتُ النِّسَاءِ؛ مِنْ تَقَلُّبِ الثَّدْيِ<sup>(٥)</sup>، وَالْحَيْضِ، وَالْحَمَلِ. فَإِنْ يُحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ نِصْفُ مِيرَاثِ ذَكَرٍ، وَنِصْفُ مِيرَاثِ أُنْثَى.

(١) سقط من: الأصل.

(٢) أخرجه ابن عدى، فى: الكامل ٢١٣١/٦. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٢٦١/٦.

كلاهما عن ابن عباس مرفوعا. وقال البيهقى: محمد بن السائب الكلبي لا يحتج به، والصحيح أنه عن عليّ.

(٣ - ٤) فى ف: «الصغير والكبير».

(٥) تفلك الثدي: استدارته.

فإذا اجتمع ابنٌ وبنْتُ وولَدٌ خُتْنِي ، فللذكرِ أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ ، وللخُتْنِي ثَلَاثَةٌ ، وللبنْتِ سَهْمَانِ ؛ لأنَّهُ يَحْصُلُ بهذا الْعَمَلِ لَهُ نِصْفُ مِيرَاثِ الذَّكَرِ ، ونِصْفُ مِيرَاثِ الْأُنْثَى . فإن كان مكان<sup>(١)</sup> الابنِ أُمٌّ ، أو غيره من الْعَصَبَاتِ ، فله الشُّدُسُ ، والباقي بين الخُتْنِي والبنْتِ على خَمْسَةٍ . وقال أصحابنا : تَعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ، ثم على أَنَّهُ أَنْثَى ، ثم تَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى إِنْ تَبَايَنَّا ، أو وَفَّقَ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى إِنْ اتَّفَقْنَا ، أو<sup>(٢)</sup> تَجْتَزِئُ بِإِحْدَاهُمَا إِنْ تَمَازَلْنَا ، أو بِأكْبَرِهِمَا<sup>(٣)</sup> إِنْ تَنَاسَبَا ، وتَضْرِبُ ذَلِكَ فِي اثْنَيْنِ ، فما بَلَغَ ، فمِنْهُ تَصِيحٌ ، ثم كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ إِحْدَاهُمَا مَضْرُوبٌ فِي الْأُخْرَى ، أو فِي وَفْقِهِمَا<sup>(٤)</sup> ، أو تَجْمَعُ مَا لَهُ مِنْهُمَا إِنْ تَمَازَلْنَا ، فتُعْطِيهِ إِيَّاهُ . ففي هذه الْمَسْأَلَةِ إِنْ قَدَّرْنَاهُ ذَكَرًا ، فهي مِنْ خَمْسَةٍ ، وَإِنْ قَدَّرْنَاهُ أَنْثَى ، فهي مِنْ أَرْبَعَةٍ ، تَضْرِبُ أَرْبَعَةً فِي خَمْسَةٍ ، تَكُنْ عِشْرِينَ ، ثم فِي الْحَالَيْنِ ، تَكُنْ أَرْبَعَيْنِ ، فللابنِ اثْنَانِ فِي خَمْسَةٍ ، واثْنَانِ فِي أَرْبَعَةٍ ، ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وللبنْتِ تِسْعَةً ، وللخُتْنِي سَهْمٌ فِي خَمْسَةٍ ، وَسَهْمَانِ فِي أَرْبَعَةٍ ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ ؛ لِأَنَّ لِلابْنِ الْخُمْسَيْنِ بَيَقِينَ ، وَذَلِكَ سِتَّةَ عَشَرَ ، وللبنْتِ الْخُمْسُ بَيَقِينَ ، ثَمَانِيَةً ، وللخُتْنِي الرُّبْعَ بَيَقِينَ ، عَشْرَةً ، فَذَلِكَ أَرْبَعَةُ وَثَلَاثُونَ ، يَبْقَى سِتَّةَ أَشْهُمٍ يَدْعِيهَا الْخُتْنِي كُلُّهَا ، لِيَتِمَّ لَهُ سَهْمُ ذَكَرٍ ، وَيَدْعِي الْابْنُ ثَلَاثِيَّهَا ، لِيَتِمَّ لَهُ النِّصْفُ ، والبنْتُ تَدْعِي ثُلُثَهَا ، لِيَتِمَّ لَهَا الرُّبْعُ ،

(١) سقط من: الأصل .

(٢) في الأصل: «و» .

(٣) في م: «بأكبرهما» .

(٤) في ف ، م: «وفقهما» .

فَقَسَمْنَاهَا بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ دَعَاوِهِمْ ؛ لِلْخُنْثَى نِصْفُهَا ثَلَاثَةً ، وَلِلْإِنِّ سَهْمَانِ ، وَلِلْبِنْتِ سَهْمٌ .

فَإِنْ كَانَا خُنْثَيَيْنِ ، نَزَّلْتَهُمْ عَلَى عَدَدِ أَحْوَالِهِمْ ، فَتَجْعَلُ لِهَمَا أَرْبَعَةً أَحْوَالٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخِرِ <sup>(١)</sup> تُنْزَلُهُمْ حَالَيْنِ ؛ مَرَّةً ذُكُورًا ، وَمَرَّةً إُنْثَاءً . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ يُعْطَى كُلًّا بِحَسَبِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ ، وَعَلَى الطَّرِيقِ الثَّانِي يُفْضَى إِلَى حِزْمَانٍ مَنِ يَحْتَمِلُ الْإِسْتِحْقَاقَ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ بِنْتُ ، وَوَلَدٌ خُنْثَى ، وَوَلَدُ ابْنِ خُنْثَى ، وَأَخٌ ، فَنَزَّلْتَهُمْ حَالَيْنِ ، لَمْ تُقْطَعْ وَلَدَ الْإِنِّ شَيْقًا ، [ ٢٥٦ ط ] وَمِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا وَحَدَهُ ، فَيَكُونَ لَهُ الْبَاقَى بَعْدَ الْبِئْتَيْنِ . فَعَلَى هَذَا ، تُنْزَلُ الثَّلَاثَةُ ثَمَانِيَةَ أَحْوَالٍ ، وَلِلْأَرْبَعَةِ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَلِلْخَمْسَةِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ حَالًا .

---

(١) فِي م : « الْآخِرِينَ » .





## بَابُ مِيرَاثِ الْحَمْلِ<sup>(١)</sup>

إذا مات عن حَمْلٍ يَرِثُهُ ، فَطَالَ بَبَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ بِالْقِسْمَةِ ، وَقَفَ نَصِيبُ ابْنَيْنِ<sup>(٢)</sup> ذَكَرَيْنِ ، إِنْ كَانَ مِيرَاثُ الذُّكُورِ أَكْثَرَ ، أَوْ اأُنْثَيْنِ<sup>(٣)</sup> إِنْ كَانَ<sup>(٤)</sup> أَكْثَرَ ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ نَادِرٌ جِدًّا ، فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ ، كَاخْتِمَالِ الْحَمْلِ فِي الْآيَةِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَارِثٍ الْيَقِينُ . فَإِذَا وَضَعَتِ الْحَمْلَ ، دُفِعَ إِلَيْهِ نَصِيبُهُ ، وَرُدَّ الْفَضْلُ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ . وَإِنْ وَضَعَتْهُ مَيِّتًا ، لَمْ يَرِثْ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا حِينَ مَوْتِ مَوْرُوْثِهِ .

وَإِنْ وَضَعَتْهُ فَاسْتَهْلَ ، وَرِثَ وَوَرِثَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup> . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَرِثُ حَتَّى يَسْتَهْلَ ، وَهُوَ الصَّوْتُ بِكَاءٍ أَوْ غُطَّاسٍ أَوْ نَحْوِهِ ، لِتَقْيِيدِهِ فِي الْحَدِيثِ بِالْمُسْتَهْلِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْحَقَ بِذَلِكَ كُلُّ مَنْ عُلِمَتْ حَيَاتُهُ بَارِزِضَاعٍ أَوْ نَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ حَيًّا ،

(١) إِلَى هُنَا يَنْتَهِي الْحَرَمُ الَّذِي بِالْمَخْطُوطِ س ٢ ، وَالَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي صَفْحَةِ ٥٧ .

(٢) فِي ف : « اثْنَيْنِ » ، وَالنَّقْطُ غَيْرُ وَاضِعٍ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَ » .

(٤) فِي ف ، م : « ابْنَيْنِ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي ف : « مِيرَاثُهُمَا » .

(٦) فِي : بَابُ فِي الْمَوْلُودِ يَسْتَهْلُ ثُمَّ يَمُوتُ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١١٥ / ٢ . وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ . إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ١٤٧ / ٦ .

فَأَشْبَهَ الْمُسْتَهْلَ . فَأَمَّا الْحَرَكََةُ وَالِاخْتِلَاجُ ، فَلَا تَذُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ ، فَإِنَّ اللَّحْمَ  
يَخْتَلِجُ ، سَيِّمًا إِذَا خَرَجَ مِنْ ضَيْقٍ إِلَى سَعَةٍ . وَإِذَا خَرَجَ بَعْضُهُ فَاسْتَهَلَ ثُمَّ  
انْفَصَلَ بَاقِيهِ مَيِّتًا ، لَمْ يَرِثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ لَهُ أَحْكَامُ الدُّنْيَا وَهُوَ حَيٌّ .

وَأِنْ وَلَدَتْ <sup>(١)</sup> تَوَأْمَيْنِ ، فَاسْتَهَلَ أَحَدُهُمَا ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ  
لَهُ الْقُرْعَةُ ، حُكِمَ بِأَنَّهُ الْمُسْتَهْلُ .

وَلَا يَرِثُ حَمْلٌ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا حَالَ الْمَوْتِ ؛ بِأَنْ تَلِدَهُ  
لَأَقَلٍّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ ، <sup>(٢)</sup> «أَوْ لَأَقَلٍّ» مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ إِنْ  
كَانَتْ بَائِثًا .

---

(١) فِي ف : «كَانُوا» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «وَالْأَقْلُ» .

## بَابُ مَا يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ

وَيَمْنَعُ الْمِيرَاثَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ؛ اخْتِلَافُ الدِّينِ ، فَلَا يَرِثُ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، وَلَا كَافِرٌ مُسْلِمًا بِحَالٍ ؛ لِمَا رَوَى أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَالْمُزْتَدُ لَا يَرِثُ أَحَدًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ فَيَرِثُ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الدِّينِ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ فَيَرِثُ أَهْلَهُ ، وَلَا يَرِثُهُ أَحَدٌ لَذَلِكَ . وَمَالُهُ فَنَاءٌ . وَعَنْهُ ، يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَعَنْهُ ، يَرِثُهُ أَقَارِبُهُ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ الَّذِي اخْتَارَهُ . وَعَنْهُ فِي الْمِيرَاثِ بِالْوَلَاءِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَرِثُ الرَّجُلُ عَتِيقَهُ وَإِنْ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَنْ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّايَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨٧/٥ ، ١٩٤/٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : كِتَابِ الْفَرَائِضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٣٣/٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ هَلْ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ؟ مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١١٣/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِبْطَالِ الْمِيرَاثِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٧/٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٩١٢/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ أَهْلِ الشَّرْكِ وَأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٣٧٠/٢ ، ٣٧١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمَلَلِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . الْمَوْطَأُ ٥١٩/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٠١/٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ .

اختلفَ ديناهما ؛ لأنَّ الولاءَ شُعْبَةٌ مِنَ الرَّقِّ ، واختلافُ الدِّينِ لا يَمْنَعُ الرجلَ أَخْذَ مالِ رَقِيقِهِ إِذَا مَاتَ . والثَّانِيَةُ ، لا يَرِثُهُ مع اِخْتِلَافِ الدِّينِ ؛ لَعُثُومِ الْحَبَرِ ، ولأنَّه نَوْعٌ تَوَارِثٌ ، فَمَنَعَهُ اِخْتِلَافُ الدِّينِ ، كغَيْرِهِ ، ولأنَّه مانِعٌ مِنَ الْإِرْثِ ، فَمَنَعَ الْإِرْثَ بِالْوَلَاءِ ، كَالْقَتْلِ .

**فصل :** [٢٥٧] وَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ ، قُسِمَ لَهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ » . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ <sup>(١)</sup> . وعنه ، لا يُقْسَمُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْإِرْثِ وَجَدَ حِينَ وُجُودِ السَّبَبِ ، وَهُوَ الْمَوْتُ ، فَمَنَعَ مِنَ الْإِرْثِ ، كَالرَّقِّ .

وَمَنْ كَانَ رَقِيقًا حِينَ مَوْتِ مَوْزُوثِهِ فَعَتَقَ بَعْدَهُ ، لَمْ يَرِثْ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ ، وَلَا هُوَ قُوَّةٌ لِلْمُعْتِقِ ، بِخِلَافِ إِسْلَامِهِ .

وَلَوْ مَلَكَ ابْنُ عَمِّهِ فَذَبَّرَهُ ، فَعَتَقَ بِمَوْتِهِ ، لَمْ يَرِثْ ؛ لِأَنَّهُ رَقِيقٌ حِينَ الْمَوْتِ . فَإِنْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ فِي آخِرِ حَيَاتِي . عَتَقَ وَوَرِثَ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ حِينَ الْمَوْتِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَرِثَ ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ وَصِيَّةٌ لَهُ ، فَيُفْضَى إِلَى الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ .

**فصل :** وَيَرِثُ الْكُفَّارُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ أَدْيَانُهُمْ ، فِي إِحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا يَرِثُ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، وَلَا كَافِرٌ مُسْلِمًا » . أَنَّ الْكُفَّارَ يَتَوَارَثُونَ . وَالْأُخْرَى <sup>(٢)</sup> ، لَا يَرِثُ أَهْلُ مِلَّةٍ

(١) فى : سننه ٧٦/١ .

كما أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ١١٣/٩ .

(٢) فى الأصل : « الأولى » ، وفى م : « الثانية » .

أَهْلَ مِلَّةٍ أُخْرَى ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ <sup>(١)</sup> شَتَى ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْمُوَالَاةَ مُنْقَطِعَةً بَيْنَهُمْ ، فَأُشْبِهَ اخْتِلَافَهُمْ بِالْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ .

قَالَ الْقَاضِي : وَالْكُفْرُ ثَلَاثُ مِلَلٍ ؛ الْيَهُودِيَّةُ مِلَّةٌ ، وَالنَّصْرَانِيَّةُ مِلَّةٌ ، وَدِينُ مَنْ عَدَاهُمْ مِلَّةٌ ؛ لِاجْتِمَاعِهِمْ فِي عَدَمِ الْكِتَابِ . قَالَ : وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَرِثُ حَزْبِي ذِمِّيًّا ، وَلَا ذِمِّي حَزْبِيًّا ؛ لِأَنَّهُ لَا مُوَالَاةَ بَيْنَهُمْ <sup>(٣)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَوَارَثَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ مِلَّةٍ وَاحِدَةٍ .

**فصل :** وَإِذَا أَسْلَمَ الْمَجُوسُ ، أَوْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا ، وَرَّثُوا بِجَمِيعِ <sup>(٤)</sup> قَرَابَاتِهِمْ إِذَا أُمِكنَ ذَلِكَ ؛ <sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُمَا قَرَابَتَانِ يَرِثُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مُتَفَرِّدَةً ، وَلَمْ يَرْجَحْ بَهَا <sup>(٦)</sup> ، فَوَرِثَ بِهِمَا إِذَا اجْتَمَعَا <sup>(٧)</sup> ؛ كَابْنِ عَمٍّ هُوَ زَوْجٌ أَوْ أُخٌّ لَأُمٍّ .

فَلَوْ تَزَوَّجَ مَجُوسِيٌّ بِنْتَهُ ، فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، ثُمَّ مَاتَ وَخَلَفَ أَخًا ، فَلَا بِنْتِيَّةَ الثَّلَاثَانِ ، وَالْبَاقِي لِأَخِيهِ . فَإِنْ مَاتَتْ بَعْدَهُ الْكُبْرَى ، فَمَالُهَا لِابْنَتَيْهَا ؛ نِصْفُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِلَّة » .

(٢) فِي : بَابُ هَلْ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ؟ مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١١٣ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ سَقُوطِ الْمُوَارَاةِ بَيْنَ الْمَلْتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٨٢ / ٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٩١٢ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٧٨ / ٢ ، ١٩٥ .

(٣) فِي م : « بَيْنَهُمَا » .

(٤) فِي م : « لِجَمِيعِ » .

(٥ - ٥) فِي م : « لِأَنَّهُمَا قَرَابَاتٌ » .

(٦) فِي ف : « بِهِمَا » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « اجْتَمَعَتْ » .

بكونها بنتًا، وباقيه بكونها أختًا من أب. وإن ماتت الصغرى قبل الكبرى، فللكبرى الثلث بكونها أُمًا، والنصف بكونها أختًا، وباقيه لعمّها. فإن كان أولدها بنتين ثم مات، ثم ماتت إحدى الصغيرتين، فلاختها لأبوينها النصف، ولأُمها السدس بكونها أُمًا، والسدس بكونها أختًا لأب، وحجبت نفسها بنفسها، والباقي لعمّها.

ولا يرثون نكاح ذوات<sup>(١)</sup> المحارم، ولا ما لا يُقرّون عليه إذا أسلموا، ولذلك لم تُورث بنت المجوسى الذى تزوّجها منه شيئا بالزّوجية<sup>(٢)</sup>.

**فصل : والثانى من الموانع، الرّق، فلا يرث العبد قريته، ولا يُورث؛ لأنّه لا ملك له فيورث، وإن ملك، فملكه ضعيف يزجّع إلى سيّده بيّعه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ»<sup>(٣)</sup>. فكَذَلِكَ بِمَوْتِهِ. ولا يرث؛ لأنّه لو ورث شيئا، لكان لسيّده، فيكون التّوريث لسيّده دونه.**

**فصل : ومن بعضه حرّ يرث ويورث، ويحجب بقدر ما فيه من الحرّية؛ لما روى عبد الله بن الإمام [٢٥٧ظ] أحمد بإسناده، عن ابن عباس، رضى الله عنهما، أن النّبي ﷺ قال فى العبد يعتيق بعضه<sup>(٤)</sup>:**

(١) فى الأصل: «دون».

(٢) سقط من: م.

(٣) تقدم تخريجه فى ١٠١/٣ من حديث: «من باع نخلا بعد أن يؤبر...».

(٤) فى ف: «نصفه».

« يَرِثُ وَيُورِثُ عَلَى قَدَرٍ مَا عَتَقَ مِنْهُ »<sup>(١)</sup>. ولأنَّ هذا قولُ عليٍّ، وابنِ مسعودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فَيُنْظَرُ مَا لَهُ مِنَ الْحُرِّيَّةِ الْكَامِلَةِ، فَيُعْطِيهِ مِنْهُ بِقَدَرٍ مَا فِيهِ<sup>(٢)</sup>، وَيُحْجَبُ بِهِ بِقَدَرِ ذَلِكَ، فَتَقُولُ فِي بِنْتِ نِصْفِهَا حُرٌّ، وَأُمُّ حُرَّةً، وَعَمٌّ: لِلْبِنْتِ الرَّبْعُ؛ لِأَنَّهُ نِصْفُ مَا تَسْتَحِقُّهُ بِالْحُرِّيَّةِ الْكَامِلَةِ، وَلِلْأُمِّ الرَّبْعُ؛ لِأَنَّ حُرِّيَّةَ الْبِنْتِ تَحْجُبُهَا عَنِ الشُّدُسِ، فَيَنْصَفُ حُرِّيَّتَهَا يَحْجُبُهَا عَنِ نِصْفِهَا، وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ. فَإِنْ كَانَ نِصْفُ الْأُمِّ حُرًّا، فَلَهَا الثَّمْنُ؛ لِأَنَّهُ نِصْفُ مَا تَسْتَحِقُّهُ بِالْحُرِّيَّةِ الْكَامِلَةِ، وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ. وَإِنْ شَتَّتْ عَمَلَتَهَا بِالْأَحْوَالِ كَمَسَائِلِ الْخَنَائِي، فَتَقُولُ: لَوْ كَانَتَا حُرَّتَيْنِ، فَلِمَسْأَلَةٍ مِنْ سِتَّةٍ، وَلَوْ كَانَتِ الْأُمُّ وَحْدَهَا حُرَّةً، كَانَتْ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَإِنْ كَانَتِ الْبِنْتُ وَحْدَهَا حُرَّةً، كَانَتْ مِنْ اثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَتَا رَقِيقَتَيْنِ، فَهِيَ مِنْ سَهْمٍ. فَتَجْتَرِيُ بِالسِّتَةِ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ سَائِرَ الْمَسَائِلِ دَاخِلَةٌ فِيهَا، وَتَضْرِبُهَا فِي أَرْبَعَةٍ، تَكُنْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ؛ لِلْبِنْتِ النَّصْفُ فِي حَالَيْنِ، وَذَلِكَ سِتَّةٌ، وَهُوَ الرَّبْعُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ فِي حَالٍ، وَالشُّدُسُ فِي حَالٍ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ، وَهُوَ الثَّمْنُ، وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ.

**فصل : الثالثُ مِنَ الْمَوَانِعِ، قَتْلُ الْمَوْزُوثِ بِغَيْرِ حَقٍّ يَمْنَعُ الْقَاتِلَ مِيرَاثَهُ،**

(١) انظر ما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٦٠، ٢٩٢، ٣٦٩. وأبو داود، في: باب في دية المكاتب، من كتاب الديات. سنن أبي داود ٢/ ٥٠٠. والترمذي، في: باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٥/ ٢٦٤. والنسائي، في: باب دية المكاتب، من كتاب القسامة. المجتبى ٨/ ٤٠، ٤١. وانظر إرواء الغليل ٦/ ١٦١، ١٦٢.

(٢) بعده في م: «من الحرية الكاملة».

(٣) في الأصل: «من ستة».

عَمْدًا كَانَ<sup>(١)</sup> أَوْ خَطَاً؛ لِأَنَّ رُؤْيَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ أُعْطِيَ دِيَّةَ ابْنِ قَتَادَةَ الْمَذْحِجِيِّ<sup>(٢)</sup> لِأَخِيهِ دُونَ أَبِيهِ، وَكَانَ حَذَفَهُ بِسَيْفٍ فَقَتَلَهُ، وَقَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ<sup>(٣)</sup>». رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّ تَوْرِيثَ الْقَاتِلِ رُبَّمَا أَفْضَى إِلَى قَتْلِ الْمُزَوَّرِ اسْتِغْجَالًا لِمِيرَاثِهِ.

وَكُلُّ قَتْلٍ يُضْمَنُ بِقَتْلِ، أَوْ دِيَّةٍ، أَوْ كَفَّارَةٍ، يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ لِدَلَالَتِهِ. وَمَا لَا يُضْمَنُ، كَالْقِصَاصِ وَالْقَتْلِ فِي الْحَدِّ، لَا يَمْنَعُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مُبَاحٌ، فَلَمْ يَمْنَعِ الْمِيرَاثَ، كَغَيْرِ الْقَتْلِ، وَلِأَنَّ الْمَنْعَ فِي الْعُدْوَانِ كَانَ<sup>(٥)</sup> حَسْمًا لِمَادَّةِ الْعُدْوَانِ، وَنَفْيًا لِلْقَتْلِ الْحَرَمِ، فَلَوْ مَنَعَ هُنَا<sup>(٦)</sup>، لَكَانَ مَانِعًا مِنْ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ<sup>(٧)</sup> الْوَاجِبِ أَوْ<sup>(٨)</sup> الْحَقِّ الْمُبَاحِ اسْتِيفَاؤُهُ. وَعَنْهُ، لَا يَرِثُ الْعَادِلُ الْبَاغِي إِذَا قَتَلَهُ. وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ قَتْلٍ يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ. وَالْأَوَّلُ<sup>(٩)</sup> أَظْهَرُ فِي الْمَذْهَبِ.

(١) بعده في م: «القتل».

(٢) في النسخ: «المذحجي». وانظر مصادر التخريج.

(٣) في م: «ميراث». وهو لفظ ابن ماجه.

(٤) في: باب ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيه، من كتاب العقول. الموطأ ٨٦٧/٢.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب القاتل لا يرث، من كتاب الدييات. سنن ابن ماجه ٢/

٨٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٤٩/١.

(٥) زيادة من: م.

(٦) في م: «هنا».

(٧) في ف: «و».

(٨ - ٩) سقط من: الأصل.



## بَابُ ذِكْرِ الطَّلَاقِ الَّذِي لَا يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ

إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا ، لَمْ يَنْقَطِعِ التَّوَارِثُ <sup>(١)</sup> بَيْنَهُمَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ، سَوَاءً كَانَ صَحِيحًا أَوْ مَرِيضًا ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ . وَإِنْ أَبَانَهَا فِي صِحَّتِهِ ، انْقَطَعَ التَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا ؛ لِزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ التَّوَارِثِ . وَكَذَلِكَ <sup>(٢)</sup> إِنْ كَانَ فِي مَرَضٍ غَيْرِ مَرَضِ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الصَّحَّةِ . وَإِنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِاخْتِيَارِهَا ؛ بِأَنْ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ ، أَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا عَلَى فِعْلِ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ ، فَفَعَلَتْهُ ، انْقَطَعَ التَّوَارِثُ ؛ لِزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ بِأَمْرِ لَا يُتَّهَمُ فِيهِ . [٢٥٨] وَكَذَلِكَ <sup>(٣)</sup> إِنْ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا فِي صِحَّتِهِ عَلَى شَرْطٍ وَجَدَ فِي مَرَضِهِ ، لَمْ تَرْتَهُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهَا تَرْتُهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّهُ طَلَّاقٌ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ .

وَلَوْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِهِ وَهِيَ أُمَةٌ أَوْ كَافِرَةٌ ، فَأُسْلِمَتْ أَوْ عَتَقَتْ ، لَمْ تَرْتْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَّهَمُ فِي طَلَّاقِهَا . وَإِنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، لَمْ يَرِثْهَا ، وَوَرِثَتَهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَرَثَتْ ثُمَامُ بِنْتُ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّةُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَكَانَ طَلَّقَهَا

(١) فِي م : « الْمِيرَاثَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لِذَلِكَ » .

(٣) فِي م : « كَذَلِكَ » .

فى مرضٍ مَوْتِهِ فَبَتَّهَا<sup>(١)</sup> . واشتهر ذلك فى الصَّحَابَةِ ، فلم يُنْكَرْ ، فكان إجماعًا ، ولأنَّه قَصَدَ قَصْدًا فاسِدًا فى الميراث ، فعورِضٌ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ ، كالقاتِلِ .

وهل تَرِثُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؟ فيه رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، تَرِثُهُ ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ وَرَّثَ امْرَأَةً<sup>(٢)</sup> عَبْدَ الرَّحْمَنِ<sup>(٣)</sup> بِنَ عَوْفٍ<sup>(٤)</sup> بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ . ولأنَّه فَإِذَا مِنْ مِيرَاثِهَا ، فَوَرِثَتْهُ ، كَالْمُعْتَدَّةِ . والثانية ، لا تَرِثُهُ ؛ لِأَنَّ آثَارَ النِّكَاحِ زَالَتْ بِالْكُلِّيَّةِ ، فلم تَرِثُهُ ، كما لو تَزَوَّجَتْ ، ولأنَّ ذلك يُفْضِى إِلَى تَوْرِيثِ أَكْثَرِ مِنَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ ، بَأَن يَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ ، وذلك غيرُ جائِزٍ .

وإن تَزَوَّجَتْ لَمْ تَرِثْهُ ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ بِاخْتِيَارِهَا فِعْلًا يُنَافِى زَوْجِيَّةَ الْأَوَّلِ ، فلم تَرِثْهُ ، كما لو تَسَبَّبَتْ فى فُسْخِ النِّكَاحِ . وهكذا لو ارْتَدَّتْ فى عِدَّتِهَا ، أَوْ فَعَلَتْ مَا يُنَافِى نِكَاحَ الْأَوَّلِ ، لَمْ تَرِثْهُ . وَإِنْ ارْتَدَّتْ ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ فى عِدَّتِهَا ، ففِىهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَرِثُهُ ؛ لِأَنَّهَا مُطَلَّقَةٌ فى المَرَضِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ تَزُودْ . والثانى ، لا تَرِثْهُ ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ مَا يُنَافِى النِّكَاحَ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَزَوَّجَتْ .

**فصل :** وإن طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ<sup>(٥)</sup> فهل تَرِثُهُ ؟ فيه رِوَايَتَانِ كَالْتِى

(١) أخرجه الشافعى ، انظر : ترتيب المسند ١٩٣/٢ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٣٦٢/٧ ،

٣٦٣ . وابن سعد ، فى : الطبقات ٢١٩/٨ . وصححه فى الإرواء ١٥٩/٦ ، ١٦٠ .

(٢) بعده فى م : « من » .

(٣ - ٣) زيادة من : ف .

(٤) بعده فى الأصل : « بها » .

انْقَضَتْ عِدَّتُهَا . ولو قال لَزَوْجَتِهِ فِي صِحَّتِهِ : إِذَا مَرِضْتُ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ .  
فَحُكْمُ طَلَاقِهِ مُحْكَمٌ طَلَاقِ الْمَرِضِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ بِطَلَاقِهَا فِي  
صِحَّتِهِ ، فَحُكْمُهُ مُحْكَمٌ طَلَاقِهَا فِي مَرَضِهِ .

وإن علق طلاقها على فعل لا بُدُّ لها منه ؛ كالصلاة ، ففعلته ، فهو  
كطلاقه ابتداءً . وإن قال لَزَوْجَتِهِ الذَّمِّيَّةُ أَوِ الْأُمَّةُ وَهُوَ مَرِيضٌ : إِذَا عَتَقْتُ ،  
أَوْ أَسْلَمْتُ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَعَتَقْتُ الْأُمَّةَ ، وَأَسْلَمْتُ الذَّمِّيَّةَ ، فَهُوَ كَطَلَاقِهِ  
لِحُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ . وإن قال السَّيِّدُ لِأَمَتِهِ : أَنْتِ حُرَّةٌ غَدًا . فَطَلَّقَ الزَّوْجَ الْيَوْمَ أَوْ  
غَدًا عَالِمًا بِعَقْدِ السَّيِّدِ ، وَرِثَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهِمٌ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، لَمْ تَرْتَهُ ؛ لِعَدَمِ  
التَّهْمَةِ .

فصل : ولو تَسَبَّحَتِ الزَّوْجَةُ فِي فَسَخِ نِكَاحِهَا فِي مَرَضِهَا ، بِرِضَاعٍ أَوْ  
غَيْرِهِ ، بَانَ ، وَوَرِثَتِهَا زَوْجُهَا ، وَلَمْ تَرْتَهُ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا فِي طَلَاقِ الْمَرِضِ .

ولو اسْتَكْرَأَ رَجُلٌ امْرَأَةً أَبِيهِ فِي مَرَضِ أَبِيهِ عَلَى فِعْلِ يَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا  
بِهِ ، بَانَ ، وَلَمْ يَسْقُطْ مِيرَاثُهَا ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ لِلْمَرِضِ زَوْجَةٌ أُخْرَى ،  
سَقَطَ مِيرَاثُهَا ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّهِمٍ فِي قَضْدِ تَوْفِيرِ نَصِيبِهَا عَلَيْهِ ، لِرُجُوعِهِ إِلَى  
الزَّوْجَةِ الْأُخْرَى دُونَهُ .

فصل : وإن تزَوَّجَ نِسَاءً بَعْضُهُنَّ عَقْدُهَا فَايِدً ، وَلَمْ تُعْلَمْ بِعَيْنِهَا ،  
أَوْ طَلَّقَ بَعْضُ نِسَائِهِ لَا بِعَيْنِهَا ، أَوْ عَلِمَهَا وَأَنْسَىهَا ، أُقِرَّ [ ٢٥٨ ظ ] بَيْنَهُنَّ ،  
فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا بِفَسَادِ الْعَقْدِ أَوْ الطَّلَاقِ ، فَلَا مِيرَاثَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ اشْتَبَهَ

(١) فِي م : « الْمَرِضِ » .

المُسْتَحِقُّ بغيرِهِ ، فَوَجِبَ المَصِيرُ إِلَى القُرْعَةِ ، كما لو أُعْتِقَ فِي مرضِهِ عبيدًا  
لم يَخْرُجَ مِنْ ثُلْثِهِ إِلَّا أَحَدُهُمْ .

## باب الإقرار بمشارك في الميراث

إذا أقر جميع الورثة بمشارك لهم في الميراث، ثبت نسبته، وورث؛ لأن الورثة يقومون مقام الميت في ماله وحقوقه، وهذا من حقوقه. وإن أقرّوا لمن يُسقطهم، كاخوة أقرّوا بائن، ثبت نسبته وأسقطهم؛<sup>(١)</sup> لأنهم جميع الورثة لولا الإقرار، فأشبه ما لو أقرّوا بمشارك لهم. وإن أقرّ بعضهم، لم يثبت النسب، ودفع المقر إلى المقر له فضل ما في يده عن ميراثه، فإذا خلف ابنتين، فأقرّ أحدهما بأخ، فله ثلث ما في يده، وإن أقرّ بأخت، فلها الخمس، وإن شئت ضربت مسألة الإقرار أو وفّقها في مسألة الإنكار، ودفعت إلى المنكر سهمه من مسألة الإنكار مضروباً في مسألة الإقرار أو وفّقها، وإلى المقر سهمه من مسألة الإقرار مضروباً في مسألة الإنكار أو وفّقها، فما فضل فهو للمقر به، وإن لم يكن في يد المقر فضل، فلا شيء للمقر به؛ لأنه يُقرّ على غيره.

فإن خلف ابنتين، فأقرّ أحدهما بأخوين، فصدّقه أخوه في أحدهما، ثبت نسب من اتّفقا عليه، فصاروا كثلاثة أقرّ أحدهم بأخ رابع، فاضربت مسألة الإقرار في<sup>(٢)</sup> الإنكار، تكن اثني عشر، للمقر سهم من مسألة

(١ - ١) في م: «لأن الجميع ورثة».

(٢) بعده في م: «مسألة».

الإقرار في مسألة الإنكار ثلاثة، وللمنكر سهم في مسألة الإقرار<sup>(١)</sup> أربعة، ثم إن أقر المتفق عليه بالمختلف فيه، فله مثل سهم المقر، وإن أنكر، فله مثل سهم المنكر، والفضل للمختلف<sup>(٢)</sup> فيه. وقال أبو الخطاب: إن أقر المتفق عليه بالمختلف فيه، وأنكر المختلف فيه المتفق عليه، فإن المتفق عليه يأخذ من المقرين ربع ما في أيديهما، ويأخذ المختلف فيه من المقر به ثلث ما<sup>(٣)</sup> في يده<sup>(٣)</sup>، وتصيح من ثمانية؛ للمقر بهما سهمان، وللمتفق عليه<sup>(٤)</sup> سهمان، وللمقر بأحدهما ثلاثة، وللمختلف فيه سهم.

وإن كان الوارث ابناً فأقر بأخوين بكلام متصل، ثبت نسبهما، سواء تصادقا أو تجاحدا؛ لأن نسبهم ثبت في حال واحدة بقول الوارث الثابت النسب قبلهم. ويحتمل أن لا يثبت نسبهما إذا تجاحدا؛ لأنه لم يحصل الإقرار من جميع الورثة. وإن أقر بواحد بعد الآخر، ثبت نسب الأول، وأعطاه نصف ما في يده، ثم إن صدق الثاني بالثالث، ثبت نسبه، ودفعاً إليه ثلث ما في أيديهما، وإن أنكره الثاني، لم يثبت نسبه، ودفع إليه المقر ثلث ما في يده.

[٢٥٩] فصل: وإن أقر من أعيلت له المسألة بمن يسقط العول؛ كزوج، وأم، وأخت، فأقرت الأخت بأخ لها، فاضربت وفق مسألة

(١) بعده في الأصل: «في».

(٢) في م: «المختلف».

(٣ - ٣) في ف: «بقي فيه».

(٤) في الأصل: «على».

الإقرار في مسألة الإنكار، تكن اثنتين وسبعين؛ للأُم رُبْعُهَا ثمانية عشر، وللزَّوج رُبْعُهَا وَثُمْنُهَا سَبْعَةُ وَعِشْرُونَ، وللأُخْتِ سَهْمَانِ فِي مَسْأَلَةِ الإقرار في نَصْفِ مَسْأَلَةِ الإِنكَارِ، وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ، يَبْقَى تِسْعَةُ عَشَرَ، يَدْعَى الْمُقَرُّ لَهُ مِنْهَا <sup>(١)</sup> سِتَّةَ عَشَرَ. فَإِنْ مَضَى الزَّوْجُ عَلَى الإِنكَارِ، أَخَذَ الْأُخُ سِتَّةَ عَشَرَ، وَبَقِيَ ثَلَاثَةُ يُقْرَانِ بِهَا لِلزَّوْجِ، وَهُوَ يُنْكَرُهَا، ففِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ؛ أَحَدُهَا، تُدْفَعُ إِلَى يَتِّ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لَا يَدْعِيهِ أَحَدٌ، فَهُوَ كَالْمَالِ الصَّائِعِ. وَالثَّانِي، تُقَرَّرُ فِي يَدِ الْأُخْتِ. وَالثَّالِثُ، تُتْرَكُ حَتَّى يَصْطَلِحَا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْدُوهُمَا، وَقَدْ جَهِلْنَا مُسْتَحَقَّهَا مِنْهُمَا. وَإِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ بِالْأُخِ، فَهُوَ يَدْعَى تَمَامَ النُّصْفِ تِسْعَةً، وَالْأُخُ يَدْعَى سِتَّةَ عَشَرَ، فَالْجَمِيعُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، وَالْمُقَرُّ بِهِ مِنَ السَّهَامِ تِسْعَةُ عَشَرَ، لَا تَنْقَسِمُ عَلَى خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ، فَاضْرِبْ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ مَضْرُوبٌ فِي تِسْعَةِ عَشَرَ، وَعَلَى هَذَا تَعْمَلُ مَا وَرَدَ عَلَيْكَ مِنْ هَذَا.

(١) سقط من: الأصل، وفي م: «منهما».





## باب ميراث المفقود

إذا غاب الإنسان وخفي خبره وغالب سفره السلامة؛ كالتاجر، والسائح، انتظر به تمام تسعين سنة من يوم ولد، في أشهر الروايتين. وفي الأخرى، ينتظر به أبداً، أو يرجع إلى اجتهاد الحاكم في تقدير المدة. وإن كان غالب سفره الهلاك، كالذي يفقد من بين أهله، أو يفقد في طريق الحج، فإنه ينتظر به تمام أربع سنين؛ لأنها أكثر مدة الحمل، وتعتد زوجته عدة الوفاة، وتحل للأزواج<sup>(١)</sup>.

قال أحمد: إذا أمرت زوجته أن تتزوج، قسمت ميراثه. وقد روى عنه الثوقفي، وقال: قد هبت الجواب فيها، وكأني أحب السلامة. والأول المذهب.

فإن مات للمفقود من يرثه في مدة غيبته، دُفع إلى كل وارث اليقين، ووقف نصيب المفقود، فإن بان حيًا، دُفع إليه، وإن بان ميتًا حين موت مؤروثه، رُدَّ على من يستحقه، وكذلك إن كانت المدة قد مضت. وإن لم تكن مضت، ولم يتبين أمره، فحكم نصيبه من الميراث حكم سائر ماله، يُقسم على ورثته إذا مضت المدة؛ لأنه محكوم بحياته. ويجوز أن

---

(١) في الأصل: «للزواج».

يَضْطَلِحُوا عَلَى الْفَاضِلِ عَنْ نَصِيبِ الْمَقْشُودِ مِنَ الْمَوْقُوفِ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ ، وَلَا  
يَجُوزُ أَنْ يَضْطَلِحُوا عَلَى نَصِيبِ الْمَقْشُودِ .

## بَابُ الْوَلَاءِ

وَمَنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا، ثَبَتَ لَهُ <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ الْوَلَاءُ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

وإن عَتَقَ عَلَيْهِ بِتَدْيِيرٍ، أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ اسْتِيلَادٍ، أَوْ قَرَابَةٍ، أَوْ بَيْعِهِ عَبْدَهُ نَفْسَهُ، أَوْ أَعْتَقَهُ عَنْهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ، فَلَهُ عَلَيْهِ [٢٥٩ظ] الْوَلَاءُ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ عَلَيْهِ، فَأُسْبِتَهُ مَا لَوْ بَاشَرَ عِتْقَهُ. وَسَوَاءٌ أَذَى الْمُكَاتَبُ إِلَى السَّيِّدِ أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ بِكِتَابَتِهِ، وَهِيَ مِنْ سَيِّدِهِ.

فَأَمَّا إِنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ مَيْتٍ، أَوْ حَيٍّ بِلَا <sup>(٣)</sup> أَمْرِهِ، فَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ؛ لِلخَبَرِ، وَلِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ، فَكَانَ وَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَو. وَلَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ. فَفَعَلَ، فَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ فِي الْعِتْقِ، فَهُوَ كَالْوَكِيلِ. وَلَوْ قَالَ: أَعْتَقَهُ وَالْثَمَنُ عَلَيَّ. فَفَعَلَ <sup>(٤)</sup>، فَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْتَقْ عَنْ غَيْرِهِ، فَأُسْبِتَهُ مَا لَوْ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ جُعْلًا. وَإِنْ قَالَ: أَعْتَقَهُ عَنِّي. وَلَمْ يَذْكُرْ عَوَضًا، فَفِيهِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا،

(١) سقط من: م.

(٢) تقدم تخريجه في ٥٧/٣، ٥٨.

(٣) في م: «بغير».

(٤) سقط من: الأصل.

وَلَاؤُهُ لِلْمُعْتِقِ ؛ لِلْخَبِيرِ . وَالثَّانِيَةُ ، لِلْمُعْتِقِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَ يَبْعُوضُ .

**فصل :** وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ سَائِبَةً<sup>(١)</sup> ، أَوْ قَالَ : أَعْتَقْتُكَ ، وَلَا وَلَاءَ لِي عَلَيْكَ . أَوْ أَعْتَقَهُ مِنْ زَكَاتِهِ ، أَوْ كَفَّارَتِهِ ، أَوْ نَذْرِهِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ وَلَاءَهُ فِي السَّائِبَةِ لِلَّهِ ، فَصَحَّ ، كَرَفُّهُ ، وَفِي سَائِرِ الصُّوَرِ الْعِتْقُ بِمَالٍ<sup>(٢)</sup> لَا يَسْتَحِقُّهُ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَاءٌ ، كَالْوَكِيلِ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، مَا رَجَعَ مِنْ وَلَائِهِمْ يُرَدُّ فِي مِثْلِهِمْ ، وَيَكُونُ حُكْمُ وَلَائِهِمْ كَحُكْمِ وَلَاءِ الْأَوَّلِينَ .

**فصل :** وَإِنْ أَعْتَقَ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، أَوْ كَافِرٌ مُسْلِمًا ، ثَبَتَ لَهُ الْوَلَاءُ ؛ لِلْخَبَرِ . وَهَلْ يَرِثُ بِهِ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ذَكَرْنَاهُمَا . فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَرِثُ . وَكَانَ لِلْمُعْتِقِ عَصَبَةٌ عَلَى دِينِ الْمُعْتِقِ ، وَرِثَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُهُ لَوْ كَانَ الْمُعْتِقُ مَيِّتًا ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَمْنُوعًا مِنْ مِيرَاثِهِ . وَإِنْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ مِنْهُمَا ، وَرِثَ الْمَوْلَى ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ الْقَرِيبُ الْكَافِرُ ، وَرِثَهُ قَرِيبُهُ الْمُسْلِمُ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَلَاءِ وَلَا هِبَتُهُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ ، وَعَنْ هِبَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّ الْوَلَاءَ

(١) أَعْتَقَهُ سَائِبَةً : أَيْ أَعْتَقَهُ لِلَّهِ .

(٢) فِي س ٢ : « بِمَا » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِتْقِ ، وَفِي : بَابِ إِثْمٍ مِنْ تَبَرُّأٍ مِنْ مَوَالِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٩٢/٣ ، ١٩٢/٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِتْقِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١١٤٥/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي بَيْعِ الْوَلَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ =

كَالتَّسْبِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلُّحِمَّةِ النَّسَبِ»<sup>(١)</sup>.

---

= ١١٥/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية بيع الولاء وهبته، من أبواب البيوع، وفى: باب ما جاء فى النهى عن بيع الولاء وهبته، من أبواب الولاء. عارضة الأحوذى ٥/٢٤٥، ٨/٢٨٤، ٢٨٥. والنسائى، فى: باب بيع الولاء، من كتاب البيوع. المجتبى ٧/٢٦٩. وابن ماجه، فى: باب النهى عن بيع الولاء وعن هبته، من كتاب الفرائض. سنن ابن ماجه ٢/٩١٨. والدارمى، فى: باب فى النهى عن بيع الولاء، من كتاب البيوع، وفى: باب بيع الولاء، من كتاب الفرائض. سنن الدارمى ٢/٢٥٦، ٣٩٨. والإمام مالك، فى: باب مصير الولاء لمن أعتق، من كتاب العتق. الموطأ ٢/٧٨٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٩، ٧٩.

(١) من حديث ابن عمر أخرجه الإمام أبو حنيفة، انظر: جامع المسانيد ٢/١٧٣. والإمام الشافعى، انظر: ترتيب المسند ٢/٧٣. والحاكم، فى: المستدرک ٤/٣٤١. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ١٠/٢٩٢. وابن عدى، فى: الكامل ٦/٢٠٣٦.

ومن حديث عبد الله بن أبى أوفى أخرجه ابن عدى، فى: الكامل ٥/١٩٨٨. وأبو نعيم، فى: أخبار أصبهان ٨/٢. والخطيب، فى: تاريخ بغداد ١٢/٦٢. وانظر: الإرواء ٦/١٠٩ - ١١٤.



## باب الميراث بالولاء

إذا مات المُعْتِقُ ولم يُخْلَفْ وارثاً من نَسَبِهِ، وَرِثَهُ مَوْلَاهُ، وَإِنْ خَلَفَ ذَا فَرْضٍ، فَلِلْمَوْلَى مَا فَضَّلَ عَنْهُ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ قَالَ: أَعْتَقَتِ ابْنَةُ حَمْزَةَ مَوْلَى لَهَا، فَمَاتَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَابْنَةَ حَمْزَةَ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ النَّصْفَ، وَابْنَةَ حَمْزَةَ النُّصْفَ<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَرِثُ الْمَوْلَى مَعَ عَصَبَةٍ مِنَ النَّسَبِ؛ لِأَنَّهُ فَوْعٌ عَلَى النَّسَبِ، فَلَا يَرِثُ مَعَ وَجُودِهِ.

وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ بَعْدَ مَوْتِ مَوْلَاهُ، وَرِثَهُ أَقْرَبُ عَصَبَةٍ مَوْلَاهُ دُونَ ذَوِي الْفُرُوضِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ كَالنَّسَبِ، وَالنَّسَبُ إِلَى الْعَصَبَاتِ، وَلِأَنَّهُ كَنَسَبِ الْمَوْلَى مِنْ أَخٍ أَوْ عَمٍّ، فَيَرِثُهُ ابْنُ الْمَوْلَى دُونَ ابْنَتِهِ، كَمَا يَرِثُ عَمُّهُ.

وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنَ الْعَصَبَاتِ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَوْلَى أَحَقُّ فِي الدِّينِ، وَوَلِيُّ نِعْمَةٍ، يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُعْتِقِ»<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّ عَصَبَاتِ الْمَيِّتِ يَرِثُ مِنْهُمْ [٢٦٠] الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ،

(١) بعده في م: «رواه النسائي وابن ماجه».

والحديث أخرجه ابن ماجه، في: باب ميراث الولاء، من كتاب الفرائض. سنن ابن ماجه ٩١٣/٢. والدارمي، في: باب الولاء، من كتاب الفرائض. سنن الدارمي ٣٧٣/٢. وسعيد بن منصور، في: سننه ٧٢/١، ٧٣.

(٢) أخرجه الدارمي، في: باب الولاء، من كتاب الفرائض. سنن الدارمي ٣٧٢/٢.

فكذلك عَصَبَاتُ الْمَوْلَى .

وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أُعْتِقَ<sup>(١)</sup> ، أَوْ أُعْتِقَ مَنْ أُعْتِقَ . وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى فِي بِنْتِ الْمُعْتَقِ خَاصَّةً ، أَنَّهَا تَرِثُ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ وَرَثَ بِنْتُ حَمْرَةَ مِنَ الذِّي أُعْتَقَهُ حَمْرَةُ<sup>(٢)</sup> . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَرِثُ ، وَأَنَّهَا هِيَ الْمُعْتَقَةُ لِلْمَوْلَى ، كَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ فِيمَا تَقَدَّمَ .

وَلَا يَرِثُ مِنْهُ ذُو فَرْضٍ إِلَّا الْأَبُ وَالْجَدُّ ، يَرِثَانِ الشُّدُسَ مَعَ الْإِنِّ وَابْنِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا<sup>(٣)</sup> عَصَبَةٌ ، فُقِسِمَ بَيْنَهُمَا ، كَمَا يُقَسَّمُ مَالُ الْمُعْتَقِ بَيْنَهُمَا . فَإِنْ اجْتَمَعَ الْجَدُّ وَالْأَخُ أَوْ<sup>(٤)</sup> الْإِخْوَةُ ، فُقِسِمَ بَيْنَهُمَا كَمَا يُقَسَّمُ مِيرَاثُ الْمُعْتَقِ ، وَلَا يُعْتَدُّ بِالْأَخَوَاتِ ؛ لِأَنَّهُنَّ لَا يَرِثْنَ مُتَفَرِّدَاتٍ<sup>(٥)</sup> . وَيُقَدَّمُ الْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ عَلَى الْأَخِ<sup>(٦)</sup> مِنَ الْأَبِ . وَيُعَادُ الْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ الْجَدُّ بِالْأَخِ لِلْأَبِ ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُ مُتَفَرِّدًا ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ . فَإِذَا انْقَرَضَ عَصَبَاتُ الْمَوْلَى مِنَ النَّسَبِ ، فَلَمْ يُولَهِ إِنْ كَانَ ذَا مَوْلَى ، ثُمَّ لِأَقْرَبِ عَصَبَاتِهِ .

وَلَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ وَأَخْتَهُ أَبَاهُمَا ، أَوْ أَخَاهُمَا ، فَعَتَقَ عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ اشْتَرَى

---

= وسعيد بن منصور ، فى : باب الرجل يعتق فيموت ... ، سنن سعيد ٩٤ / ١ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٣٠٤ / ١٠ . كلهم عن الزهرى مرسلا .

(١) فى م : « أعتق » .

(٢) ذكره البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢٤١ / ٦ . وقال : هذا غلط ، وقد قال شريك : تقحم إبراهيم هذا القول تقحما ، إلا أن يكون سمع شيئا فرواه .

(٣) فى الأصل : « لأنها » .

(٤) فى الأصل ، ف : « و » .

(٥) فى الأصل : « متفرقات » .

(٦ - ٦) فى م : « للأب » .



عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ مَاتَ أَبُوهُمَا أَوْ أَخُوهُمَا ، ثُمَّ مَاتَ عَتِيقُهُ ، فَمِيرَاثُهُ لِلرَّجُلِ دُونَ أُخْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُهُ بِنَسَبِهِ مِنْ مُعْتَقِهِ ، وَلَا تَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ بِالنَّسَبِ <sup>(١)</sup> شَيْئًا .

**فصل :** وإذا مات رجلٌ عن ابْنَيْنِ وَمَوْلَى ، فَمَاتَ أَحَدُ الْابْنَيْنِ بَعْدَهُ عَنْ ابْنٍ ، ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى ، فَلِمِيرَاثُ لَابْنِ الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لِلْكَبِيرِ <sup>(٢)</sup> ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَرِثُ بِهِ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى سَيِّدِهِ يَوْمَ مَوْتِ الْعَبْدِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ <sup>(٣)</sup> الْوَلَاءَ لِحُمَةِ كُلِّحُمَةِ النَّسَبِ لَا يُورَثُ ، وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ لِلْمَوْلَى ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْكَبِيرِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ . وَلَوْ مَاتَ الْمُعْتِقُ وَخَلَّفَ ابْنَيْنِ وَمَوْلَى ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَخَلَّفَ ابْنًا ، وَمَاتَ الْآخَرُ وَخَلَّفَ تِسْعَةً ، ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى ، كَانَ الْوَلَاءُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ <sup>(٤)</sup> عَشْرُهُ <sup>(٥)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصلٌ في جَرِّ الْوَلَاءِ :** إذا تزَوَّجَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً <sup>(٦)</sup> قَوْمٍ فَأَوْلَدَهَا ، فَوَلَاءُ الْوَلَدِ لِمَوْلَى أُمِّهِ ؛ لِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ حَصَلَتْ لَهُ بِإِعْتَاقِ الْأُمِّ وَالْإِنْعَامِ عَلَيْهَا . فَإِنْ أَعْتَقَ <sup>(٧)</sup> سَيِّدُ الْعَبْدِ عَبْدَهُ ، انْجَرَّ وَلَاءُ الْوَلَدِ عَنْ مَوْلَى الْأُمِّ إِلَى مَوْلَى الْعَبْدِ ؛ لِمَا

(١) في م : « بالنسبة » .

(٢) في الأصل : « للكبير » .

(٣) في الأصل : « أن » .

(٤) بعده في م : « منهم » .

(٥) في م : « عشرة » .

(٦) بعده في ف : « معتقة » .

(٧ - ٧) في الأصل : « السيد » .

رَوَى عَنْ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ رَأَى بِخَيْرٍ فِتْنَةً لُغْسًا<sup>(١)</sup>، فَأَعْجَبَهُ ظَرْفُهُمْ وَجَمَالُهُمْ،  
 فَسَأَلَ عَنْهُمْ، فَقِيلَ لَهُ: مَوَالٍ لِرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَأَبُوهُمْ مَمْلُوكٌ لَأَلِ  
 الْحُرْقَةِ<sup>(٢)</sup>. فَاشْتَرَى الزُّبَيْرُ أَبَاهُمْ فَأَعْتَقَهُ، وَقَالَ لِأَوْلَادِهِ: انْتَسِبُوا إِلَيَّ<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّ  
 وَلَاءَكُمْ لِي. فَقَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ: الْوَلَاءُ لِي؛ لِأَنَّهُمْ عَتَقُوا بِعَتَقِي أُمَّهُمْ.  
 فَاحْتَكَمُوا إِلَى عُثْمَانَ، فَقَضَى بِالْوَلَاءِ لِلزُّبَيْرِ<sup>(٤)</sup>. فَاجْتَمَعَتِ<sup>(٥)</sup> الصَّحَابَةُ  
 عَلَيْهِ. وَلَأَنَّ الْوَلَاءَ فَرْعُ النَّسَبِ، وَالنَّسَبُ مُعْتَبَرٌ بِالْأَبِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ لِمَوْلَى  
 الْأُمِّ لِعَدَمِ الْوَلَاءِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، فَإِذَا ثَبَتَ الْوَلَاءُ عَلَى الْأَبِ، عَادَ الْوَلَاءُ  
 إِلَى مَوْضِعِهِ، كَوَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ إِذَا اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ.

وإن أُعْتِقَ الْجَدُّ، لَمْ يَنْجُرْ الْوَلَاءُ. وَعَنْهُ، يَنْجُرُ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ  
 الْأَصْلَ بَقَاءُ الْوَلَاءِ لِمَنْ ثَبَتَ لَهُ، وَإِنَّمَا خُولِفَ هَذَا الْأَصْلُ فِي الْأَبِ لِإِجْمَاعِ  
 الصَّحَابَةِ [٢٦٠ظ] عَلَيْهِ، فَيَبْقَى فِي مَنْ عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ.

**فصل:** وإن تزوج عبدة أمة فأولدها، فأعتقها سيدها وولدها، ثبت له  
 الولاء عليهم. فإن أعتق الأب بعد ذلك، لم ينجر الولاء؛ لأنَّ الولاء ثبت  
 على الولد بالمباشرة، فكان المنعم عليه بالمباشرة أولى من المنعم على أبيه<sup>(٦)</sup>.

(١) اللُّغْسُ؛ بالتحريك: سواد مستحسن في الشفة.

(٢) الحرقه: بطن من جهينة. انظر المشتبه ٢٢٧.

(٣) في م: «لى».

(٤) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٣٠٧/١٠. وحسنه في الإرواء ١٦٦/٦.

(٥) في الأصل، م: «فأجمعت».

(٦) في الأصل: «ابنه».

وَإِذَا تَزَوَّجَ حُرُّ الْأَصْلِ بِمَوْلَاةٍ، أَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ أَوْ مَوْلَى بِحُرَّةِ الْأَصْلِ، فَلَا وِلَاءَ عَلَى وَلَدِهِمْ بِحَالٍ. وَإِنْ تَزَوَّجَ مَوْلَى بِمَوْلَاةٍ، فَوِلَاءُ وَلَدِهِمَا لِسَيِّدِ الْأَبِ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِدَامَةَ أَقْوَى مِنَ الْإِثْدَاءِ، ثُمَّ الْإِثْدَاءُ الْحُرِّيَّةُ فِي الْأَبِ يُسْقِطُ اسْتِدَامَةَ الْوِلَاءِ لِمَوْلَى الْأُمِّ، فَلَا أَنْ يَمْنَعَ الْإِثْدَاءُ الْوِلَاءَ لَهُ أَوَّلَى.

**فصل :** إِذَا تَزَوَّجَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً قَوْمٍ فَأَوْلَدَهَا وَلَدًا، فَاشْتَرَى الْوَلَدُ أَبَاهُ، ثَبَتَ لَهُ وَلَاؤُهُ وَوِلَاءُ أَوْلَادِهِ، وَيَبْقَى وِلَاءُ الْمُعْتَقِ لِمَوْلَى أُمِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْرُ وِلَاءُ نَفْسِهِ، لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ وِلَاءِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ، كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَبَا نَفْسِهِ. وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِ أَبَاهُ، لَكِنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ، ثُمَّ اشْتَرَى هَذَا الْعَبْدُ أَبَا سَيِّدِهِ فَأَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ يَنْجَرُ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> وَوِلَاءُ سَيِّدِهِ، وَيَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْلَى صَاحِبِهِ مِنْ فَوْقَ وَمِنْ أَسْفَلَ، وَيَصِيرُ هَذَا كَحَزْبِيٍّ أُعْتَقَ عَبْدًا فَأَسْلَمَ، وَأَسَرَ سَيِّدُهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ.

**فصل :** وَلَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً فَأَوْلَدَهَا بَنَتَيْنِ، فَاشْتَرَى أَبَاهُمَا <sup>(٢)</sup>، عَتَقَ عَلَيْهِمَا، وَلَهُمَا عَلَيْهِ الْوِلَاءُ، وَتَجَرُّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى نَفْسِهَا نِصْفَ وِلَاءٍ أُخْتِهَا؛ لِإِعْتَاقِهَا نِصْفَ الْأَبِ، وَيَبْقَى نِصْفُ وِلَاءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِمَوْلَى أُمِّهَا. فَإِنْ مَاتَ الْأَبُ، فَمَالُهُ لَهَا، ثَلَاثًا بِالْبُنُوَّةِ، وَبَاقِيهِ بِالْوِلَاءِ. فَإِنْ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا بَعْدَهُ، فَلَأُخْتِهَا نِصْفُ مَالِهَا بِالنِّسَبِ، وَنِصْفُ الْبَاقِي بِكُونِهَا مَوْلَاةً نِصْفِهَا، وَيَبْقَى الرُّبْعُ لِمَوْلَى أُمِّهَا. وَإِنْ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْأَبِ، فَمَالُهَا لِأُخْتِهَا بِالنِّسَبِ. فَإِذَا مَاتَ الْأَبُ بَعْدَهَا، فَلِلْبَاقِيَةِ نِصْفُ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في الأصل: «أبَاهَا».

ميراث أبيها بالنسب ، ونصف الباقي بالولاء ، ينفى الربع لموالى الميثة ، وهم  
أختها وموالى أمها ، لأختها<sup>(١)</sup> نصفه وهو الثمن ، صار لها سبعة أثمان  
المال ، ولموالى أم الميثة الثمن ، فإذا ماتت هذه بعدهما ، فنصف مالها لموالى  
أمها بالولاء ، ونصفه لموالى أختها الميثة ، وهم أختها وموالى أمها ، فيكون  
الربع لموالى أمها ، والربع الباقي يزجج إلى هذه الميثة ، فهذا الجزء دائر ؛ لأنه  
خرج من هذه وعاد إليها ، فقال القاضى : يُجعل فى بيت المال ؛ لأنه لا  
مستحق له . وإن مات الأب بعد موتيهما ، فلموالى أمهما ثلاثة أرباع ماله ،  
وربّع دائر يزجج إلى بيت المال . وذكر أبو عبد الله الوئى<sup>(٢)</sup> أن قياس قول  
أحمد ، أن هذا السهم يُرد إلى موالى الأم . فعلى هذا ، يكون جميع  
الميراث لموالى الأم .

(١) فى م : « لأختها » .

(٢) سقط من : الأصل ، وفى م : « الرقى » .

وهو الحسين بن محمد الوئى الفرضى الشافعى ، كان متقدما فى علم الفرائض ، له فيه  
تصانيف جيدة ، قتل فى بغداد فى فتنه البساسيرى سنة خمسين وأربعمائة . طبقات الشافعية  
الكبرى ٣٧٤/٤ .

## كِتَابُ الْعِتْقِ

وهو قُرْبَةٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا ؛ بِدَلِيلٍ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : [٢٦١] « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ <sup>(١)</sup> ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُعْتِقُ الْيَدَ بِالْيَدِ ، وَالرَّجُلَ بِالرَّجْلِ ، وَالْفَرْجَ بِالْفَرْجِ » . <sup>(٢)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَالْأَفْضَلُ عِتْقُ مَنْ لَهُ قُوَّةٌ وَكَسَبٌ يَسْتَعْنِي بِهِ . فَأَمَّا مَنْ لَا كَسَبَ لَهُ ، فَحِكْمِي عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ عِتْقُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِفَوَاتِ نَفَقَتِهِ الْوَاجِبَةِ لَهُ ، وَرُبَّمَا صَارَ كَلًّا عَلَى النَّاسِ .

**فصل :** وَيَحْصُلُ الْعِتْقُ بِثَلَاثَةٍ ؛ الْقَوْلُ ، وَالْمِلْكُ ، وَالِاسْتِيلَادُ ، وَلَا يَحْصُلُ بِالنِّيَّةِ الْمَجْرَدَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ ، فَلَمْ يَحْصُلْ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ ، كَالطَّلَاقِ .

(١) بعده فى م : « رواه مسلم » .

(٢ - ٢) سقط من : م .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب قوله تعالى : ﴿ فَك رَقَبَةً \* أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ \* يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ ، من كتاب العتق ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ﴾ ، وأى الرقاب أركى ، من كتاب الكفارات . صحيح البخارى ١٨٨/٣ ، ١٨١/٨ . ومسلم ، فى : باب فضل العتق ، من كتاب العتق . صحيح مسلم ١١٤٧/٢ ، ١١٤٨ . وليس عندهما ذكر اليد والرجل .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى ثواب من أعتق رقبة ، من أبواب النذور . عارضة الأحمدي ٢٤/٧ ، ٢٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٢٠/٢ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٤٧ ، ٥٢٥ . وهذا لفظه .

وَأَلْفَاظُهُ تَنْقَسِمُ إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ، فَالصَّرِيحُ لَفْظُ الْعِتْقِ وَالْحُرِّيَّةِ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ لِهَمَا عُرْفُ الشَّرْعِ وَالِاسْتِعْمَالِ، فَكَانَا صَرِيحَيْنِ، كَلَفْظِ الطَّلَاقِ فِيهِ <sup>(١)</sup>. فَإِنْ أَرَادَ بِهِمَا غَيْرَ الْعِتْقِ، كَرَجُلٍ يَقُولُ لِعُلَامِيهِ: هُوَ حُرٌّ. يَرِيدُ أَنَّهُ عَفِيفٌ كَرِيمُ الْأَخْلَاقِ، أَوْ يُعَالِيهِ فَيَقُولُ: مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ. يَرِيدُ أَنَّكَ تَمْتَنِعُ مِنْ طَاعَتِي امْتِنَاعَ الْحُرِّ، فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ حَبْلِي: أَرْجُو أَنْ لَا يَغْتِقَ، وَأَنَا أَهَابُ الْمَسْأَلَةَ. فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَا يَغْتِقُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِلَفْظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ، فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ نَوَى الْعِتْقَ بِكِنَايَتِهِ <sup>(٢)</sup>.

وَالْكِنَايَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ: قَدْ خَلَيْتُكَ، <sup>(٣)</sup> «وَاذْهَبْ» <sup>(٤)</sup> حَيْثُ شِئْتَ، وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ. وَنَحْوُهُ. فَلَا يَغْتِقُ بِذَلِكَ حَتَّى يَنْوِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْعِتْقِ <sup>(٥)</sup>، فَاشْبَهَ كِنَايَةَ الطَّلَاقِ فِيهِ.

وَفِي قَوْلِهِ: لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، وَأَنْتَ سَائِيَةٌ، وَفَكَكْتُ رَقَبَتَكَ، وَلَا رِقَّ لِي عَلَيْكَ، وَلَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ، وَأَنْتَ لِلَّهِ، وَأَنْتَ مَوْلَايَ، وَمَلِكُتُكَ نَفْسَكَ <sup>(٦)</sup>. رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، هُوَ صَرِيحٌ فِي الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُمَا تَتَضَمَّنُ الْعِتْقَ، وَقَدْ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ <sup>(٧)</sup>. يَغْنَى الْعِتْقُ. فَكَانَتْ صَرِيحَةً، كَقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُكَ. وَالثَّانِيَةُ،

(١) فِي م: «فِي الطَّلَاق».

(٢) فِي س ٢: «بِكِتَابَتِهِ».

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ، س ٢، ف: «فَاذْهَبْ».

(٤) بَعْدَهُ فِي ف: «احْتِمَالًا غَيْرَ بَعِيدٍ».

(٥) بَعْدَهُ فِي م: «فِيهِ».

(٦) سُورَةُ الْبَلَدِ ١٣.

هي <sup>(١)</sup> كِنَايَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ الْعِتْقِ . وَقَالَ الْقَاضِي : قَوْلُهُ : لَا رِقَّ لِي عَلَيْكَ ، وَلَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ ، وَأَنْتَ لِلَّهِ . صَرِيحٌ ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي : أَنْتَ لِلَّهِ . لِأَنَّ مَعْنَاهُ : أَنْتَ حُرٌّ لِلَّهِ . وَاللَّفْظَانِ الْأَوَّلَانِ صَرِيحَانِ <sup>(٢)</sup> فِي نَفْيِ الْمِلْكِ ، وَالْعِتْقِ مِنْ ضَرُورَتِهِ .

وَفِي قَوْلِهِ لِأَمْتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ أَنْتِ حَرَامٌ عَلَيَّ . رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ كِنَايَةٌ ، تَعْتِقُ بِهِ إِذَا نَوَى بِهِ الْعِتْقَ ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ أَحَدُ الْمِلْكَيْنِ فِي الْآدَمِيِّ ، فَيُرْوَلُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ ، كِمِلْكِ النِّكَاحِ ، وَالْحُرِّيَّةُ يَخْصُلُ بِهَا تَحْرِيمُهَا عَلَيْهِ ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً فِيهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَ بِكِنَايَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ لَا يُسْتَدْرَكُ بِالرَّجْعَةِ ، فَلَمْ يَزَلْ بِالطَّلَاقِ ، كِمِلْكِ الْمَالِ ، وَالتَّحْرِيمُ صَرِيحٌ فِي الظُّهَارِ ، فَلَمْ يَكُنْ كِنَايَةً فِي الْعِتْقِ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي .

**فصل :** وَلَا يَصِحُّ الْعِتْقُ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ ، وَلَا مَجْنُونٍ ، وَلَا سَفِيهِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ فِي الْحَيَاةِ ، فَأَشْبَهَ الْهَبَةَ . وَلَا يَصِحُّ عِتْقُ الْمُؤَقَّوفِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالَ لِحَقِّ الْبَطْنِ الثَّانِي مِنْهُ ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ وَهُوَ مُوسِرٌ ، عَتَقَ كُلَّهُ ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ [ ٢٦١ ظ ] لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ

(١) فِي م : « هُوَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٢ ، ف : « صَرِيحٌ » .

ثَمَنَ الْعَبْدِ ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ ، <sup>(١)</sup> وَعَتَقَ الْعَبْدَ <sup>(٢)</sup> ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ <sup>(٣)</sup> مَا عَتَقَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَفِي لَفْظٍ : « وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ بِقِيَمَةِ الْعَدْلِ ، فَهُوَ عَتِيقٌ » <sup>(٥)</sup> . وَفِي لَفْظٍ : « فَقَدْ عَتَقَ كُلَّهُ » <sup>(٦)</sup> . وَيَعْتَقُ كُلَّهُ حَالَ إِعْتَاقِ الشَّرِيكِ ؛ لِلخَبَرِ . وَلِأَنَّهُ سِرَايَةُ قَوْلٍ ، فَتَقَدُّ فِي الْحَالِ ، كَطَّلَاقٍ بَعْضِ الرِّوَجَةِ .

فَإِنْ أَعْتَقَهُ الشَّرِيكُ عَقِيبَ عِتْقِ الْأَوَّلِ ، وَقَبْلَ اخْتِذِ الْقِيَمَةِ ، لَمْ يَبْثُ لَهُ فِيهِ عِتْقٌ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ حُرًّا بِعِتْقِ الْأَوَّلِ . وَلَوْ لَمْ يُؤَدَّ <sup>(٧)</sup> الْقِيَمَةَ حَتَّى أَفْلَسَ ، كَانَتْ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ ، وَعِتْقُهُ مَاضٍ .

وَوَقْتُ التَّقْوِيمِ وَقْتُ الْعِتْقِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِثْلَافِ ، فَأَشْبَهَ الْجِنَايَةَ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْقِيَمَةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُعْتَقِ ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي صِنَاعَةِ تَزْيِيدُ بِهَا قِيَمَتَهُ ، أَوْ عَيْبِ تَنْقُصُ بِهِ قِيَمَتَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَنْفِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ .

وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا ؛ لِأَنَّهُ تَقْوِيمٌ مُتْلَفٍ ، فَاسْتَوَى فِيهِ

(١ - ١) سقط من : الأصل ، ف .

(٢) فِي م : « عَلَيْهِ » .

(٣) تقدم تخريجه في ٣/٥١٤، ٥١٥ .

(٤) بعده في الأصل ، س ٢ ، ف : « رواه أبو داود » .

وليس هذا اللفظ عند أبي داود بل هو لفظ البخاري .

(٥) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢/٥٣ .

(٦) فِي ف : « يرد » .



المُسْلِمُ والكَاْفِرُ، كَتَقْوِيمِ الْمُتْلَفَاتِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَسْرِىَ<sup>(١)</sup> عِتْقُ الْكَافِرِ فِي الْمُسْلِمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَمَلَّكَهُ<sup>(٢)</sup> .

وإن كَانَ نَصِيبُ الشَّرِيكِ وَقْفًا، لَمْ يَعْتِقْ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَعْتِقُ بِالْمُبَاسَرَةِ ، فَبِالسَّرَايَةِ أَوْلَى .

وإن كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِرًا ، عَتَقَ نَصِيبُهُ مِنْهُ خَاصَّةً ، وَبَاقِيهِ عَلَى الرَّقِّ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّ سِرَايَةَ الْعَتَقِ ضَرَرٌ بِالشَّرِيكِ<sup>(٣)</sup> ؛ لِتَلَفِ مَالِهِ بِغَيْرِ رِضَاهٍ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ يَجْزِيهِ . وَعَنْهُ ، يُسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَةِ بَاقِيهِ ، وَيَعْتَقُ كُلُّهُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَهُ كُلُّهُ ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، وَإِلَّا اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ خَبَرَ ابْنِ عُثْمَرَ أَصَحُّ ، وَلِأَنَّ الْإِحَالََةَ عَلَى السَّعَايَةِ إِحَالَةٌ عَلَى وَهْمٍ ، وَفِيهِ ضَرَرٌ بِالْعَبْدِ بِإِجْبَارِهِ عَلَى الْكَسْبِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُ قِيَمَةُ الْبَعْضِ ، عَتَقَ مِنْهُ بِقَدَرِهِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ بِالْإِسْتِهْلَاكِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْبَعْضِ ، وَجَبَ بِقَدَرِ مَا قَدَرَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَسْتَوِي » .

(٢) فِي س ٢ : « يَمْلِكُهُ » .

(٣) فِي س ٢ : « بِالسَّرَايَةِ » .

(٤) فِي : بَابِ مِنْ ذِكْرِ السَّعَايَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٤٩/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْوِيمِ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ ١٨٢/٣ .

وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ سَعَايَةِ الْعَبْدِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ١١٤٠/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ،

فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْعَبْدِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَحْكَامِ . سَنَنَ التِّرْمِذِيُّ ٩٣/٦ ، ٩٤ . وَابْنُ مَاجَةٍ ،

فِي : بَابِ مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ٨٤٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ

٤٧٢/٢ .

عليه ، كَقِيَمَةِ الْمُتَلَفِ .

**فصل :** وإن أُعْتِقَ الْمُغِيرُ بَعْضَ عَبْدِهِ ، عَتَقَ كُلَّهُ ؛ لِأَنَّهُ مُوسِرٌ بِمَا يَشْرِي إِلَيْهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أُعْتِقَ بَعْضَ عَبْدٍ وَهُوَ مُوسِرٌ بِقِيَمَةِ بَاقِيهِ . فَإِنْ أُعْتِقَ بَعْضُهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ، عَتَقَ مِنْهُ مَا يَحْتَمِلُهُ الثُّلُثُ وَإِنْ زَادَ عَلَى قَدَرٍ مَا أُعْتِقَ ؛ لِأَنَّ عَتَقَ بَعْضَهُ كَعَتَقَ جَمِيعِهِ . وَإِنْ اخْتَمَلَ الثُّلُثُ جَمِيعَهُ ، عَتَقَ كُلَّهُ .

**فصل :** وإذا مَلَكَ بَعْضَ عَبْدٍ ، فَأَعْتَقَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ أَوْ دَبَّرَهُ ، فَعَتَقَ بِمَوْتِهِ ، وَكَانَ ثُلُثُ مَالِهِ يَفِي بِقِيَمَةِ حِصَّةِ شَرِيكِهِ ، أُعْطِيَ ، وَكَانَ كُلُّهُ حُرًّا ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ ثُلُثَهُ لَهُ ، فَكَانَ مُوسِرًا بِهِ . وَالْأُخْرَى ، لَا يَغْتَقُ مِنْهُ إِلَّا مَا مَلَكَ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوَرَثَةِ تَعَلَّقَ بِمَالِهِ ، إِلَّا مَا اسْتَنْتَاهُ مِنَ الثُّلُثِ بِتَصَرُّفِهِ فِيهِ . ذَكَرَهُمَا الْحَرَقِيُّ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ . قَالَ الْحَرَقِيُّ : وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا دَبَّرَ بَعْضُهُ وَهُوَ مَالِكٌ لِكُلِّهِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ يَزُولُ عَمَّا سِوَى الْمُعْتَقِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ أُعْتَقَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَهُوَ مُوسِرٌ ، عَتَقَ جَمِيعَهُ ؛ لِأَنَّهُ أُعْتَقَهُ وَهُوَ [٢٦٢] مُوسِرٌ بِثَمَنِ جَمِيعِهِ ، فَدَخَلَ فِي الْحَبَرِ ، وَإِنْ دَبَّرَهُ ، لَمْ يَغْتَقِ إِلَّا مَا مَلَكَ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ زَالَ بِالْمَوْتِ ، إِلَّا مَا اسْتَنْتَاهُ بِوَصِيَّتِهِ . وَصَحَّ الرِّوَايَةُ الْأُولَى فِي الْعَتَقِ فِي الْمَرَضِ ، وَالثَّانِيَةِ فِي التَّدْبِيرِ .

**فصل :** وإذا كَانَ الْعَبْدُ لثَلَاثَةٍ ؛ لِأَحَدِهِمْ نِصْفُهُ ، وَلِلْآخَرِ <sup>(١)</sup> ثُلُثُهُ ، وَلِلثَالِثِ سُدُسُهُ ، فَأَعْتَقَ صَاحِبُ النُّصْفِ وَصَاحِبُ السُّدُسِ مَعًا ، وَهُمَا مُوسِرَانِ ، عَتَقَ عَلَيْهِمَا ، وَضَمِنَا حَقَّ شَرِيكِهِمَا فِيهِ بِالسَّوِيَّةِ ؛ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : «لَاخِر» .

الْمُسْتَحَقُّ بِالسَّرَايَةِ يُقْسَطُ<sup>(١)</sup> عَلَى عَدَدِ الرُّعُوسِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي جِرَاحَةِ رَجُلٍ ، جَرَحَهُ أَحَدُهُمَا جُرُوحًا ، وَالْآخَرُ عَشْرَةً ، وَيَكُونُ وَلَاؤُهُ<sup>(٢)</sup> بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا ؛ لِصَاحِبِ النُّصْفِ ثُلَاثًا ، وَلِصَاحِبِ الشُّدُسِ ثُلَاثُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدَرِ مِلْكَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَقُّ بِالْمِلْكِ ، فَكَانَ عَلَى قَدَرِهِ ، كَالشُّفْعَةِ ، فَيَكُونُ وَلَاؤُهُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا .

**فصل :** وإذا كان العَبْدُ لثَلَاثَةٍ ، فَأَعْتَقَهُ مَعًا ، أَوْ وَكَّلَ نَفْسَانِ الثَّالِثَ فَأَعْتَقَ<sup>(٣)</sup> حَقَّيْهِمَا<sup>(٤)</sup> مَعَ حَقِّهِ ، أَوْ أَعْتَقَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَهُوَ مُعْسِرٌ ، عَتَقَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ حَقَّهُ مِنْهُ<sup>(٥)</sup> ، وَوَلَاؤُهُ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ مُعْسِرٌ ، وَأَعْتَقَهُ الثَّانِي وَهُوَ مُوسِرٌ ، عَتَقَ عَلَيْهِ نَصِيبَهُ وَنَصِيبُ شَرِيكِهِ ، وَكَانَ ثُلُثٌ وَلَايُهُ لِلْمُعْتِقِ الْأَوَّلِ ، وَثُلَاثُهُ لِلْمُعْتِقِ الثَّانِي . وَإِنْ قَالَ اثْنَانِ مِنْهُمْ لِلثَّالِثِ : إِذَا أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ ، فَنَصِيبُنَا حُرٌّ . فَأَعْتَقَ نَصِيبَهُ وَهُوَ مُوسِرٌ ، عَتَقَ كُلَّهُ عَلَيْهِ ، وَقُومَ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكَيْهِ<sup>(٦)</sup> ، وَوَلَاؤُهُ لَهُ دُونَهُمَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعْتِقَ نَصِيبَهُمَا عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ إِعْتَاقَ نَصِيبِهِمَا يَتَعَقَّبُ إِعْتَاقَ نَصِيبِهِ<sup>(٧)</sup> مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ<sup>(٨)</sup> ، فَلَا تَشْبِيهُهُ<sup>(٩)</sup> السَّرَايَةِ . وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « يَسْقَطُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « فَإِنْ أَعْتَقَ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « حَقَّهُمَا » .

(٥) فِي م : « مِنْهُمْ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « شَرِيكِهِ » .

(٧ - ٧) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « تَسْتَقَرُّ » .

عَتَقَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> نَصِيْبُهُ خَاصَّةً ، وَعَتَقَ نَصِيْبُ صَاحِبِيْهِ بِالشَّرْطِ ، وَوَلَاؤُهُ بَيْنَهُمْ  
أَثَلَاتًا ، سَوَاءٌ اِتَّفَقَا فِي الْقَوْلِ أَوْ سَبَقَ بِهِ أَحَدُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوُقُوعَ بِوُجُودِ  
الشَّرْطِ ، وَقَدْ اسْتَوَيَا فِيهِ . وَإِنْ قَالَا لَهُ : إِذَا أَعْتَقْتَ نَصِيْبَكَ ، فَنَصِيْبُنَا حُرٌّ  
مَعَ نَصِيْبِكَ . فَأَعْتَقَ نَصِيْبَهُ ، عَتَقَ نَصِيْبُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى مَالِكِهِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ  
عَتَقَهُ وَقَعَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ .

فصل : فَأَمَّا الْعِتْقُ بِالْمِلْكِ ، فَإِنْ مَنَ مَلَكٌ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، عَتَقَ عَلَيْهِ  
بُجْرَدٍ مِلْكِهِ ؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنَ مَلَكٌ ذَا رَحِمٍ  
مَحْرَمٍ ، فَهُوَ حُرٌّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، فَعَتَقَ عَلَيْهِ إِذَا  
مَلَكَهُ ، كَالْوَلَدِ . وَعَنْهُ ، لَا يَغْتَقُ عَلَيْهِ إِلَّا عَمُودًا<sup>(٤)</sup> النَّسَبِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ  
نَفَقَةَ غَيْرِهِمْ لَا تَجِبُ .

وَإِنْ مَلَكَ بَعْضُ مَنْ يَغْتَقُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ غَيْرِ الْمِيرَاثِ ، فَهُوَ كِإِعْتَاقِهِ لَهُ<sup>(٥)</sup>  
فِي تَقْوِيمِ بَاقِيهِ عَلَيْهِ مَعَ الْيَسَارِ ، وَبَقَائِهِ عَلَى الرِّقِّ مَعَ الْإِعْسَارِ ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : « ما ملكه و » .

(٣) في : باب في من ملك ذا رحم محرم ، من كتاب العتق . سنن أبي داود ٣٥١ / ٢ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في من ملك ذا رحم محرم ، من أبواب الأحكام .  
عارضه الأحمدي ١٢٣ / ٦ . وابن ماجه ، في : باب من ملك ذا رحم محرم فهو حر ، من كتاب  
العتق . سنن ابن ماجه ٨٤٣ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥ / ٥ ، ١٨ . وهو حديث  
صحيح . انظر إرواء الغليل ١٦٩ / ٦ - ١٧١ .

(٤) في الأصل ، ف : « عمود » .

(٥) في ف : « لهم » .

بَسَبٍ مِنْ جِهَتِهِ ، فَأَشْبَهَ إِعْتَاقَهُ بِالْقَوْلِ . وَإِنْ مَلَكَهَ بِالْإِزْثِ ، لَمْ يَعْتِقْ مِنْهُ إِلَّا مَا مَلَكَ ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا ؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِي إِعْتَاقِهِ ، وَلَا سَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ . وَنَقَلَ عَنْهُ الْمَرْوُذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> نَصِيبُ الشَّرِيكِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ بَعْضَهُ ، أَشْبَهَ الْبَيْعَ .

وَإِذَا مَلَكَ وَلَدَهُ مِنَ الزَّوْنِ ، لَمْ يَعْتِقْ عَلَيْهِ ، عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعْتِقَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ يَحْرُمُ نِكَاحُهُ ، فَعَتَقَ ، كَوَلَدِ الرَّشْدَةِ <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَإِنْ وَهَبَ لَصَبِيٍّ [ ٢٦٢ ط ] مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ ، أَوْ وَصَّى لَهُ بِهِ ، وَكَانَ بَحِيثٌ لَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ نَفَقَتُهُ ؛ لَكُونِ الصَّبِيِّ مُعْسِرًا ، أَوْ الْمُؤْهُوبِ صَحِيحًا كَبِيرًا ، إِذَا كَسَبَ وَجَبَ عَلَى الْوَلِيِّ قَبُولُ الْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَفْعًا لِلصَّبِيِّ ، وَجَمَالًا بِحُرِّيَّةِ قَرِيبِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ . وَإِنْ كَانَ بَحِيثٌ يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا بِإِلْزَامِهِ نَفَقَتَهُ . وَإِنْ وَهَبَ لَهُ جُزْءٌ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ ، وَكَانَ مِمَّنْ لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُ ، ففِيهِ وَجْهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يُقَوِّمُ عَلَى الصَّبِيِّ بَاقِيَهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُقَوِّمُ عَلَيْهِ بَاقِيَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ بِغَيْرِ سَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ ، أَشْبَهَ الْإِزْثَ . فَعَلَى هَذَا ، يَلْزَمُ وَلِيِّهِ قَبُولُهُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ النَّفْعِ الْخَالِي عَنِ الضَّرَرِ . وَالثَّانِي ، يُقَوِّمُ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ قَبُولَ وَلِيِّهِ يَقَوِّمُ مَقَامَ قَبُولِهِ ، كَمَا لَوْ قَبِلَ وَكِيلُ الْبَالِغِ . فَعَلَى

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في س ٢ ، م : « الرشيدة » .

(٣) في الأصل : « قوم » .

هذا ، لا يَمْلِكُ قَبُولَهُ . فإن قَبِلَ فى مَوْضِعٍ لا يَمْلِكُ الْقَبُولَ ، لم يَصِحَّ . ولا يَمْلِكُ الْوَلِيُّ شِرَاءَ مَنْ يَغْتَنِقُ عَلَى الصَّبِيِّ ؛ لَأَنَّهُ إِذَا لم يَمْلِكُ قَبُولَ الْهَبَةِ الَّتِي لَا عَوَضَ فِيهَا ، فَالْيَبِيعُ أَوْلَى .

**فصل :** وإذا أَعْتَقَ فى مَرَضِهِ عَبِيدًا لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُمْ ، أَوْ ذَبَّرَهُمْ ، أَوْ وَصَّى بِعَتَقِهِمْ ، أَوْ ذَبَّرَ أَحَدَهُمْ وَوَصَّى بِعَتَقِ الْبَاقِينَ ، لم يَغْتَنِقْ مِنْهُمْ إِلَّا الثُّلُثُ ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةُ ، فَيُفَرِّعَ بَيْنَهُمْ بِسَهْمِ حُرِّيَّةٍ وَسَهْمَى رِقٍّ ، فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمُ حُرِّيَّةٍ ، عَتَقَ ، وَرَقَّ الْبَاقُونَ ؛ لِمَا رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ سِتَّةَ<sup>(١)</sup> مَمْلُوكِينَ فى مَرَضِهِ لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُمْ ، فَجَزَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ ، وَأَرْقَّ أَرْبَعَةً . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِفُهُمْ ، لم يَغْتَنِقْ مِنْهُمْ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُمْ وَصِيَّةٌ ، وَقَدْ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الدَّيْنَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ كَانَ يَسْتَعْرِفُ بَعْضَهُمْ ، عَتَقَ مِنْ بَاقِيهِمْ ثُلُثَهُ<sup>(٤)</sup> ، فَيُفَرِّعُ بَيْنَهُمْ لِإِخْرَاجِ الدَّيْنِ ، ثُمَّ يُفَرِّعُ بَيْنَهُمْ لِإِخْرَاجِ الْحُرِّيَّةِ . فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ يَسْتَعْرِفُ نِصْفَهُمْ ، جَزَّاهُمْ جُزْأَيْنِ ، وَأَقْرَعْنَا بَيْنَهُمْ بِسَهْمِ<sup>(٥)</sup> دَيْنٍ وَسَهْمِ تَرْكَةٍ ، فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمُ<sup>(٦)</sup> الدَّيْنِ ، يَبِيعُ فِيهِ ، ثُمَّ يُفَرِّعُ بَيْنَ الْبَاقِينَ بِسَهْمِ حُرِّيَّةٍ وَسَهْمَى رِقٍّ كَمَا ذَكَرْنَا .

(١) بعده فى الأصل : « ممالك » .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٣ .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٢١ .

(٤) فى الأصل : « ثلاثة » .

(٥) فى الأصل : « بسهمى » .

(٦) فى الأصل : « سهمى » .

**فصل :** ولو أَعْتَقَهُمْ وَثُلُثُهُ <sup>(١)</sup> يَحْتَمِلُهُمْ ، فَأَعْتَقْنَاهُمْ ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُهُمْ ، يَغْنَاهُمْ فِيهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ قَالَ الْوَرِثَةُ : نَحْنُ نَقْضِي الدَّيْنَ وَنُجِيزُ الْعِثْقَ . احْتَمَلَ أَنَّ لَهُمْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ إِنَّمَا هُوَ الدَّيْنُ ، فَإِذَا قُضِيَ ، زَالَ الْمَانِعُ ، فَتَبَتِ الْعِثْقُ ، وَاحْتَمَلَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْغُرَمَاءَ تَتَعَلَّقُ حُقُوقُهُمْ بِالتَّرَكَةِ ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْوَرِثَةُ إِنْطَالَهَا بِالْقَوْلِ ، لَكِنْ إِذَا قَضَوْا الدَّيْنَ ، فَلَهُمْ اسْتِثْنَاءُ الْعِثْقِ . وَإِنْ أَعْتَقْنَا بَعْضَهُمْ بِالْفُرْعَةِ ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ بَعْضَهُمْ ، احْتَمَلَ أَنْ يَبْطُلَ الْعِثْقُ فِي الْجَمِيعِ ، كَمَا لَوْ اقْتَسَم الشُّرَكَاءُ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُمْ شَرِيكَ ثَالِثٌ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَبْطُلَ بِقَدْرِ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّ بَطْلَانَهُ لِأَجْلِ الدَّيْنِ ، فَيَقْدَرُ بِقَدْرِهِ . وَلَوْ أَعْتَقَهُمْ ، فَأَعْتَقْنَا مِنْهُمْ وَاحِدًا يَفْعِزُ <sup>(٢)</sup> ثُلُثُهُ عَنْ أَكْثَرِ مِنْهُ ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ <sup>(٣)</sup> مَالٌ يَخْرُجُونَ مِنْ ثُلُثِهِ ، وَتَبَيَّنَا أَنَّ الْبَاقِينَ كَانُوا أَحْرَارًا مِنْ حِينَ أَعْتَقَهُمْ ، فَيَكُونُ [٢٦٣] كَسْبُهُمْ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ <sup>(٤)</sup> يَخْرُجُونَ مِنَ الثُّلُثِ .

**فصل :** فَإِنْ مَاتَ بَعْضُهُمْ ، أَقْرَعْنَا بَيْنَهُمْ ، فَإِنْ خَرَجَتْ لِمَيِّتٍ حَسَبْنَاهُ مِنَ التَّرَكَةِ ، وَقَوَّمْنَاهُ حِينَ الْعِثْقِ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِذَلِكَ مِنَ التَّرَكَةِ . وَإِنْ خَرَجَتْ لِحَيٍّ ، نَظَرْنَا فِي الْمَيِّتِ ؛ فَإِنْ مَاتَ فِي حَيَاةِ الْمُعْتِقِ أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ قَبْضِ الْوَارِثِ ، لَمْ يُحْسَبْ مِنَ التَّرَكَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْوَارِثِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : «ثَلَاثَةٌ» .

(٢) فِي ف : «لِعَجْزٍ» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : «لَمْ» .

فتكون التَّركَةُ<sup>(١)</sup> الحَيِّنِ<sup>(٢)</sup> ، فيكْمَلُ ثُلُثُهَا<sup>(٣)</sup> مِمَّنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْقُرْعَةُ ،  
وَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ حِينَ<sup>(٤)</sup> إِعْتَاقِهِ ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> حِينَ إِثْلَافِهِ . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ عَنْ  
أَبِي بَكْرٍ أَنَّ الْمَيْتَ يُحْسَبُ مِنَ التَّركَةِ ،<sup>(٦)</sup> وَيَعْتَقُ مَنْ تَقَعُ عَلَيْهِ الْقُرْعَةُ إِنْ  
خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ ؛ لَأَنَّنَا حَسَبْنَاهُ مِنَ التَّركَةِ<sup>(٧)</sup> إِذَا وَقَعَتْ الْقُرْعَةُ لَهُ ،  
فكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ لغيرِهِ . فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ قَبْضِ الْوَارِثِ ، حُسِبَ مِنْ<sup>(٨)</sup>  
التَّركَةِ ؛ لَأَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ .

**فصل في كَيْفِيَّةِ الْقُرْعَةِ :** قال أحمدُ : بِأَيِّ شَيْءٍ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ ، وَقَعَ  
الْحُكْمُ بِهِ ، سَوَاءً كَانَتْ رِقَاعًا أَوْ خَوَاتِيمَ . وَذَلِكَ لِأَنَّ<sup>(٩)</sup> الشَّرْعَ وَرَدَ  
بِالْقُرْعَةِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِكَيْفِيَّتِهَا ، فَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْاسْمُ مِمَّا تَعَارَفَهُ  
النَّاسُ . وَالْأَحْوِطُ أَنْ تُقْطَعَ رِقَاعٌ مُتَسَاوِيَةٌ يُكْتَبُ فِي كُلِّ رُقْعَةٍ اسْمُ ذِي  
السَّهْمِ ، ثُمَّ تُجْعَلَ فِي بِنَادِقٍ طِينٍ أَوْ شَمْعٍ مُتَسَاوِيَةٍ ، ثُمَّ تُغَطَّى بِثَوْبٍ ،  
وَيَقَالُ لِرَجُلٍ : أَدْخِلْ يَدَكَ فَأَخْرِجْ بُنْدُقَةً . فَيَقْضُهَا<sup>(١٠)</sup> ، وَيَعْلَمُ مَا فِيهَا ، فَإِنْ  
كَانَ الْقَضْدُ عِثْقَ الثُّلُثِ ، جُزِيَ الْعَبِيدُ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ ، فَإِنْ أُمِكنَ تَجَرُّتُهُمْ

(١) في م : « لتركه » .

(٢) في الأصل : « للحين » .

(٣) في الأصل : « ثلثها » .

(٤) في ف : « من » .

(٥) في م : « لا » .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل .

(٧) في الأصل : « في » .

(٨) في الأصل : « أن » .

(٩) في ف : « فيقصها » .



بالْعَدَدِ وَالْقِيَمَةِ ، كَسَيْتَهُ أَغْبَدَ قِيَمَتُهُمْ مُتَسَاوِيَةً ، جَعَلْنَا كُلَّ اثْنَيْنِ جُزْءًا ، كَمَا  
فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ . وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُمْ مُخْتَلِفَةً ، إِلَّا أَنَّنَا إِذَا ضَمَمْنَا قَلِيلَ  
الْقِيَمَةِ إِلَى كَثِيرِهَا ، صَارَ أَثْلَاثًا ، فَعَلْنَا ذَلِكَ .

وَأِنْ أَمَكْنَ تَعْدِيلُهُمْ بِالْقِيَمَةِ دُونَ الْعَدَدِ ، كَسَيْتَهُ قِيَمَةُ أَحَدِهِم الثُّلُثُ ،  
وَقِيَمَةُ اثْنَيْنِ الثُّلُثُ ، وَقِيَمَةُ ثَلَاثَةِ الثُّلُثُ ، جَزَأْنَاهُمْ بِالْقِيَمَةِ .

وَأِنْ لَمْ يُمَكَّنْ تَعْدِيلُهُمْ بِقِيَمَةٍ <sup>(١)</sup> وَلَا عَدَدٍ ، كَثْمَانِيَّةً أَغْبَدَ قِيَمَتُهُمْ مُخْتَلِفَةً  
أَوْ مُتَسَاوِيَةً ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا نُجَزِّئَهُمْ <sup>(٢)</sup> ، بَلْ نُخْرِجُ قُرْعَةَ الْحُرِّيَّةِ لَوَاحِدٍ وَاحِدٍ ،  
حَتَّى يُسْتَوْفَى <sup>(٣)</sup> الثُّلُثُ ، وَاخْتَمَلَ أَنْ تُقَارِبَ بَيْنَهُمْ ، وَنُجَزِّئَهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ ،  
فَنَجْعَلَ ثَلَاثَةَ جُزْءًا ، وَثَلَاثَةَ جُزْءًا ، وَاثْنَيْنِ جُزْءًا ، فَإِنْ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى  
زَائِدٍ عَلَى الثُّلُثِ ، أَفْرَعْنَا بَيْنَ مَنْ وَقَعَتْ لَهُمُ الْقُرْعَةُ ، فَكَمَلْنَا الْحُرِّيَّةَ فِي  
بَعْضِهِمْ ، وَتَمَمْنَا الثُّلُثَ مِنَ الْبَاقِينَ . وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى مَا دُونَ الثُّلُثِ ،  
عَتَقُوا ، وَأَعَدْنَا الْقُرْعَةَ لِتَكْمِيلِ الثُّلُثِ مِنَ الْبَاقِينَ .

وَأِنْ أَعْتَقَ عَبْدَيْنِ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا مِثْلًا قِيَمَةِ الْآخَرِ ، أَفْرَعْنَا بَيْنَهُمَا بِسَهْمِ  
حُرِّيَّةٍ وَسَهْمِ رِقٍّ ، فَإِنْ وَقَعَ سَهْمُ الْحُرِّيَّةِ لِلْأَدْنَى ، عَتَقَ ، وَإِنْ وَقَعَ لِلْأَكْثَرِ ،  
عَتَقَ نِصْفُهُ . فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا مِائَتَيْنِ وَالْآخَرِ ثَلَاثِمِائَةٍ ، جَمَعْنَا  
قِيَمَتَهُمَا ، ثُمَّ أَفْرَعْنَا بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمُ الْحُرِّيَّةِ ، ضَرَبْنَا قِيَمَتَهُ فِي

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « بِالْقِيَمَةِ » .

(٢) فِي ف : « يَخْرِجُهُمْ » .

(٣) فِي ف : « يَسْتَوْفَوْنَ » .

ثَلَاثَةً ، وَنَسَبْنَا قِيَمَتَهَا<sup>(١)</sup> إِلَى الْمُرْتَفِعِ بِالضَّرْبِ ، فَمَا خَرَجَ مِنَ النَّسَبَةِ<sup>(٢)</sup> ، عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ قَدْرَهُ ، فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَى الذِّى قِيَمَتُهُ مِائَتَانِ ، ضَرْبَانَهُ فِي ثَلَاثَةٍ ، صَارَ [٢٦٣ ظ] سِتِّمِائَةً ، وَنَسَبْنَا قِيَمَتَهُمَا إِلَى ذَلِكَ ، تَجِدُهَا خَمْسَةَ أَشْدَاسِهِ ، فَيَعْتِقُ مِنْهُ خَمْسَةَ أَشْدَاسِهِ . وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الْآخِرِ ، عَتَقَ<sup>(٣)</sup> خَمْسَةَ أَتْسَاعِهِ ؛ لِذَلِكَ . وَهَكَذَا يُصْنَعُ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ .

**فصل :** إِذَا أَعْتَقَ الْأَمَّةَ وَهِيَ حَامِلٌ ، عَتَقَ جَنِينَهَا ؛ لِأَنَّهُ يُتَّبَعُهَا فِي الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ ، فَفِي الْعِتْقِ أُولَى . فَإِنْ اسْتَنْتَى جَنِينَهَا ، لَمْ يَغْتِقْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَعْتَقَ أَمَةً وَاسْتَنْتَى مَا فِي بَطْنِهَا<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهَا ذَاتُ حَمْلٍ ، فَصَحَّ<sup>(٥)</sup> اسْتِثْنَاءُ حَمْلِهَا ، كَمَا لَوْ بَاعَ نَخْلَةً لَمْ تُؤَبَّرْ فَاسْتَرْطَ ثَمَرَتَهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يُخْرِجُ عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِيمَا إِذَا اسْتَنْتَى ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ مَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينَهَا وَحَدَهُ ، لَمْ تَغْتِقْ هِيَ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ تَابِعَةً لَهُ ، فَلَا تَغْتِقُ بَعْتِقَهُ ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ .

**فصل :** وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ ، فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّ شَرِيكَه أَعْتَقَ نَصِيبَهُ ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَحْوَالِ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مُوسِرَيْنِ ، فَيَصِيرَ الْعَبْدُ حُرًّا ؛ لِاعْتِرَافِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحُرِّيَّتِهِ بِاعْتِقَاقِ

(١) فِي ف : « قِيَمَتُهُمَا » .

(٢) فِي ف : « السَّتَّة » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، وَبَعْدَهُ فِي م : « مِنْهُ » .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٥٤ / ٣ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

شَرِيكِهِ ، وَيَتَقَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدَّعِي عَلَى شَرِيكِهِ قِيمَةَ حَقِّهِ مِنْهُ . فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً ، حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَصَاحِبِهِ ، وَبَرَّئَ . وَإِنْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا ، قُضِيَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ نَكَلَا جَمِيعًا ، تَسَاقَطَ حَقُّاهُمَا . وَلَا وِلَاءَ عَلَى الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ أَحَدٌ . فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ أَحَدُهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ ، ثَبَتَ لَهُ <sup>(١)</sup> ، سَوَاءٌ كَانَا عَدْلَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ .

الحال الثاني : أَنْ يَكُونَا مُغْسِرَيْنِ ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ كُلِّ <sup>(٢)</sup> وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا اعْتِرَافَ فِيهِ بِالْحُرِّيَّةِ ، لِعَدَمِ السَّرَايَةِ فِي إِعْتِقَاقِ الْمُغْسِرِ . فَإِنْ كَانَا فَاسِقَيْنِ ، فَلَا عِزَّةَ بِقَوْلِهِمَا ، وَإِنْ كَانََا عَدْلَيْنِ ، فَلِلْعَبْدِ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَيَصِيرَ حُرًّا ، أَوْ يَخْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا ، وَيَصِيرَ نِصْفَهُ حُرًّا . وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَدْلًا وَالْآخَرُ فَاسِقًا ، فَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ الْعَدْلِ . هَذَا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْحُرِّيَّةَ تَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَبِمِيزٍ . وَلَا وِلَاءَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ .

والحال الثالث : أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا وَالْآخَرُ مُغْسِرًا ، فَيُعْتَقَ نَصِيبُ الْمُغْسِرِ وَحْدَهُ ؛ لِاعْتِرَافِهِ بِحُرِّيَّتِهِ ، لِأَنَّهُ يَعْتَرِفُ بِعِثْقِ الْمُوسِرِ الَّذِي يَسْرِى إِلَى نَصِيبِهِ ، وَيَتَقَى نَصِيبُ الْمُوسِرِ رَقِيقًا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اعْتَرَفَ بِإِعْتِقَاقِ شَرِيكِهِ الَّذِي لَا يَسْرِى ، فَلَا يُؤْثَرُ . فَإِنْ كَانَ الْمُغْسِرُ عَدْلًا ، فَلِلْعَبْدِ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ شَهَادَتِهِ ، وَيَصِيرَ حُرًّا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْحُرِّيَّةَ تَثْبُتُ بِشَهَادَةِ وَبِمِيزٍ .

(١) بعده فى س ٢ : « ذلك » .

(٢) سقط من : الأصل .

**فصل :** وإن ادَّعى أحدُ الشَّرِيكَيْنِ أَنَّ شَرِيكَه أَعْتَقَ نَصِيْبَه ، وهما مُوسِرَانِ ، أو المدَّعى عليه مُوسِرٌ وحده ، عَتَقَ نَصِيْبُ المدَّعى وحده ؛ لاغْتِرَافَه بِحُرِّيَّتِه ، وبَقِيَ نَصِيْبُ المدَّعى عليه رَقِيْقًا . وإن كانا مُعْسِرَيْنِ ، أو المدَّعى عليه مُعْسِرًا ، لم يَغْتَقِ منه شَيْءٌ . فَإِنْ اشْتَرَى المدَّعى نَصِيْبَ صاحِبِه ، عَتَقَ ولم يَسْرِ إلى نَصِيْبِه ؛ لِأَنَّ عِتْقَه باغْتِرَافَه بِحُرِّيَّتِه لا بِاغْتَاقِه .

**فصل :** إذا ادَّعى العَبْدُ أَنَّ سَيِّدَه أَعْتَقَه ، وأَقَامَ شَاهِدًا ، خَلَفَ مع شَاهِدِه ، وصَارَ حُرًّا ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَالْأُخْرَى ، [ ٢٦٤ ر ] لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ بِشَاهِدٍ وَبِمَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ ، فَأَشْبَهَ الطَّلَاقَ .

**فصل :** إذا مات رجلٌ وخَلَّفَ ابْنَيْنِ <sup>(١)</sup> ، وَعَبْدَيْنِ مُتَسَاوِيَيْ الْقِيَمَةِ ، فاعْتَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعِتْقِ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ ، عَتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثُهُ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْابْنَيْنِ سُدُسُ الْعَبْدِ الَّذِي اعْتَرَفَ بِعِتْقِه ، وَنِصْفُ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ ثُلْثِي الْعَبْدِ الَّذِي اعْتَرَفَ بِعِتْقِه حُرٌّ ، وَيَبْقَى ثُلُثُهُ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُدُسُهُ . وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا : أَبِي أَعْتَقَ هَذَا . وَقَالَ الْآخَرُ : أَبِي أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا لَا أَذْرِي مَنْ مِنْهُمَا . أَفَرَعْنَا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ وَقَعَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى الْآخَرِ ، عَتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثُهُ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ الْقُرْعَةَ قَائِمَةٌ مَقَامَ تَعْيِينِه ، وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الَّذِي اعْتَرَفَ أَخُوهُ بِعِتْقِه ، عَتَقَ ثُلُثَاهُ ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَا عِتْقَه كَامِلًا ، وَصَارَ كَالْمُتَّفَقِ <sup>(٢)</sup> عَلَى عِتْقِه .

(١) فِي س ٢ : « ابْنَيْنِ » .

(٢ - ٢) فِي ف : « عَلَيْهِ » .

## بَابُ تَغْلِيْقِ الْعِتْقِ بِالصِّفَةِ

ويجوزُ تَغْلِيْقُ الْعِتْقِ بِصِفَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ .  
أَوْ : إِنْ أُعْطِيتَنِي أَلْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ . لِأَنَّهُ عِتْقٌ بِصِفَةٍ ، فَجَازٌ ، كَالْتَّذِيرِ . وَلَا  
يَعْتَقُ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ بِكَمَالِهَا ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عُلِقَ عَلَى شَرْطٍ ، فَلَا يَنْبُتُ  
قَبْلَهُ ، كَالْجُعْلِ فِي الْجَعَالَةِ .

وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ، اُعْتَبِرَ مِنَ الثُّلُثِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اُعْتَقَهُ لَاعْتَبِرَ  
مِنَ الثُّلُثِ ، فَإِذَا عَقَدَهُ كَانَ أَوَّلَى . وَإِنْ قَالَهُ فِي الصَّحَّةِ ، فَهُوَ مِنْ <sup>(١)</sup> رَأْسِ  
الْمَالِ ، سَوَاءٌ وُجِدَتِ الصِّفَةُ فِي الصَّحَّةِ أَوْ فِي <sup>(٢)</sup> الْمَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّهِمٍ  
بِالْإِضْرَارِ بِالْوَرَثَةِ فِي تِلْكَ الْحَالِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنْ وُجِدَتِ الصِّفَةُ فِي  
الْمَرَضِ ، فَهُوَ مِنَ الثُّلُثِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوَرَثَةِ قَدْ تَعَلَّقَ بِالثُّلَاثِينَ ، فَلَمْ يَنْقُذْ إِعْتَاقَهُ  
فِيهِمَا ، كَمَا لَوْ نَجَزَ الْعِتْقَ . وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ ، بَطَلَتْ ؛  
لِأَنَّ مِلْكَهُ يَزُولُ بِمَوْتِهِ <sup>(٣)</sup> ، فَتَبْطُلُ تَصَرُّفَاتُهُ <sup>(٤)</sup> بِزَوَالِهِ .

وَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ بَعْدَ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ . فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « فِي » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي س ٢ : « بِمِلْكِهِ » .

(٤) فِي م : « تَصَرُّفُهُ » .

إحداهما ، لا تَتَعَقِدُ هذه الصِّفَةُ ؛ لَأَنَّهُ عَلَّقَ عِتْقَهُ عَلَى صِفَةٍ تُوجَدُ بَعْدَ زَوَالِ  
مِلْكِهِ ، فلم يَصِحَّ ، كما لو قال : إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ بَعْدَ بَيْعِي إِيَّاكَ فَأَنْتَ  
حُرٌّ . والثانية ، تَتَعَقِدُ ؛ لَأَنَّهُ إِعْتَقَّ بَعْدَ الْمَوْتِ ، فَصَحَّ ، كما لو قال : أَنْتَ  
حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي .

فصل : وَإِنْ عَلَّقَ عِتْقَ أَمْتِهِ عَلَى صِفَةٍ وَهِيَ حَامِلٌ ، تَبِعَهَا وَلَدُهَا فِي  
ذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ كَعُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا . فَإِنْ وَضَعْتَهُ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ ، ثُمَّ  
وُجِدَتْ ، عَتَقَ الْوَلَدَ ؛ لَأَنَّهُ تَابَعَ فِي الصِّفَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ فِي الْبَطْنِ .  
وَإِنْ عَلَّقَ عِتْقَهَا وَهِيَ حَائِلٌ<sup>(١)</sup> ثُمَّ وَجِدَتْ الصِّفَةُ وَهِيَ حَامِلٌ ، عَتَقَتْ هِيَ  
وَحَمْلُهَا ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ وَجَدَ فِيهَا وَهِيَ حَامِلٌ ، فَتَبِعَهَا وَلَدُهَا ، كَالْعِتْقِ  
الْمُطْلَقِ . وَإِنْ حَمَلَتْ ، ثُمَّ وَلَدَتْ وَوُجِدَتْ الصِّفَةُ ، لَمْ يَغْتِقِ الْوَلَدُ ؛ لِأَنَّ  
الصِّفَةَ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> يَتَّبِعُهَا ؛ قِيَاسًا عَلَى وَلَدِ الْمُدَبَّرَةِ .  
وَإِنْ بَطَلَتِ الصِّفَةُ بَيْعِ أَوْ مَوْتِ ، لَمْ يَغْتِقِ الْوَلَدُ ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَّبِعُهَا فِي<sup>(٣)</sup> الْعِتْقِ  
لَا<sup>(٤)</sup> فِي الصِّفَةِ ، فَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ فِيهَا ، لَمْ تَوْجَدْ فِيهِ ، بِخِلَافِ وَلَدِ الْمُدَبَّرَةِ ،  
[٢٦٤ ط] فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهَا فِي التَّذْيِيرِ ، إِذَا بَطَلَ فِيهَا ، بَقِيَ فِيهِ .

فصل : وَإِذَا عَلَّقَ الْعِتْقَ بِصِفَةٍ ، لَمْ يَمْلِكْ إِبْطَالُهَا بِالْقَوْلِ ؛ لَأَنَّهُ  
كَالتَّذِيرِ<sup>(٤)</sup> ، وَيَمْلِكُ مَا يُزِيلُ الْمِلْكَ فِيهِ مِنَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ . فَإِنْ بَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ ،

(١) فِي ف : « حَامِلٌ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي ف : « كَالْتَّذْيِيرِ » .

فَالصِّفَّةُ بِحَالِهَا ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْقَ وَالصِّفَّةَ وَجَدَا فِي مِلْكِهِ ، فَعَتَقَ <sup>(١)</sup> ، كَمَا لَوْ لَمْ يَزُلِ الْمَلِكُ . فَإِنْ وَجِدَتِ الصِّفَّةُ بَعْدَ زَوَالِ الْمَلِكِ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ ، فَهَلْ تَعُودُ الصِّفَّةُ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَعُودُ ؛ لِأَنَّهَا انْحَلَّتْ بِوُجُودِهَا <sup>(٢)</sup> ، فَلَمْ تَعُدْ ، كَمَا لَوْ انْحَلَّتْ بِوُجُودِهَا فِي مِلْكِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، تَعُودُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تُوجَدِ الصِّفَّةُ الَّتِي يَغْتَقُ بِهَا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَّةِ ، وَلِأَنَّ الْمَلِكَ مُقَدَّرٌ فِي الصِّفَّةِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ وَأَنْتَ فِي <sup>(٣)</sup> مِلْكِي فَأَنْتَ حُرٌّ . وَلَمْ يُوجَدِ ذَلِكَ .

**فصل :** وَإِنْ عَلِقَ الْعِتَقُ عَلَى صِفَةٍ قَبْلَ الْمَلِكِ ، فَقَالَ لِعَبْدٍ أَعْجَبِي : إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ . ثُمَّ مَلَكَه ، وَدَخَلَ الدَّارَ ، لَمْ يَغْتَقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ تَنْجِيزَ الْعِتَقِ ، فَلَا يَمْلِكُ تَغْلِيْقَهُ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا <sup>(٤)</sup> عِتَقُ قَبْلَ مَلِكٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ قَالَ : إِنْ مَلَكَتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ . أَوْ : إِنْ مَلَكَتُ فَلَانًا فَهُوَ حُرٌّ . فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَغْتَقُ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِيَةُ ، يَغْتَقُ إِذَا مَلَكَه ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْعِتَقَ إِلَى حَالِ يَمْلِكُ عِتَقَهُ فِيهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَ التَّغْلِيْقُ فِي مِلْكِهِ .

وَإِنْ قَالَ الْحُرُّ : كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ . فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ يَلَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ الْعَبْدُ ، ثُمَّ عَتَقَ وَمَلَكَ ، فَهَلْ يَغْتَقُ عَلَيْهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛

(١) فِي ف : « بَعَتَق » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « فِي مَلِكٍ الْمُشْتَرَى » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي مُسْنَدِهِ صَفْحَةُ ٢٣٤ . مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

أَحَدُهُمَا، يَغْتِقُ عَلَيْهِ، كَالْحُرِّ. وَالثَانِي، لَا يَغْتِقُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ<sup>(٢)</sup> لَا يَمْلِكُ<sup>(٣)</sup>، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّغْلِيْقُ.

وَلَوْ قَالَ الْحُرُّ: آخِرُ مَمْلُوكٍ اشْتَرَيْهِ<sup>(٤)</sup> فَهُوَ حُرٌّ. وَقُلْنَا بِصِحَّةِ التَّغْلِيْقِ، فَمَتَى مَاتَ تَبَيَّنَّا<sup>(٥)</sup> مُحْضُولَ الْحُرِّيَّةِ لِآخِرِ مَمْلُوكٍ اشْتَرَاهُ مِنْ حِينَ الشَّرَاءِ، فَيَكُونُ اكْتِسَابُهُ<sup>(٦)</sup> لَهُ. فَإِنْ أَشْكَلَ الْآخِرُ مِنْهُمْ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمْ لِإِخْرَاجِ الْحُرِّ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لِأَمْتِهِ: أَوَّلُ وَلَدٍ<sup>(٧)</sup> تَلِدِيْنَهُ فَهُوَ حُرٌّ. فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ<sup>(٨)</sup>، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا إِذَا أَشْكَلَ أَوَّلُهُمَا خُرُوجًا.

---

(١) بعده فى م: «عليه».

(٢ - ٢) فى س ٢: «حر».

(٣) فى ف: «اشترته».

(٤) فى ف: «ثبتنا».

(٥) فى الأصل، ف: «أكسابه».

(٦) سقط من: الأصل.

(٧) فى م: «ابنين».



## بَابُ التَّدْبِيرِ

وَمَعْنَاهُ تَغْلِيْقُ الْحُرِّيَّةِ بِالْمَوْتِ .

وَصَرِيحُهُ : أَنْتَ حُرٌّ . أَوْ : عَتِيقٌ ، بَعْدَ مَوْتِي . أَوْ : أَنْتَ مُدَبِّرٌ . أَوْ : قَدْ دَبَّرْتُكَ . لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ لَهُ ، فَكَانَ صَرِيحًا فِيهِ ، كَلَفِظَ الْعَتِيقُ فِي الْإِغْتِنَاقِ .

وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ الْعَتَقُ .

وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ <sup>(١)</sup> بِالْمَالِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ . وَنَقَلَ عَنْهُ حَنْبَلٌ أَنَّهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَمَلٌ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ كَانَ قَوْلًا قَدِيمًا <sup>(٢)</sup> رَجَعَ عَنْهُ .

فصل : وَيَجُوزُ مُطْلَقًا وَمُقَيَّدًا ، فَالْمُطْلَقُ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَالْمُقَيَّدُ نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا . أَوْ : فِي هَذَا الْبَلَدِ ، فَأَنْتَ حُرٌّ . لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ عَلَى صِفَةٍ ، فَجَازٌ مُطْلَقًا وَمُقَيَّدًا . وَالْمُقَيَّدُ كَتَغْلِيْقِهِ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ [٢٦٥] بَعْدَ مَوْتِي . جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ عَلَى صِفَةٍ ، فَجَازٌ تَغْلِيْقُهُ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى ، كَمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ دَخَلَ الدَّارَ فِي

---

(١) فِي ف : « مَتَبَرَعٌ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « وَرَبَّمَا » .

حَيَاةِ السَّيِّدِ ، فهو مُدَبِّرٌ ، وإن لم يَدْخُلْ حتى مات ، بَطَلَتِ الصِّفَةُ بِالْمَوْتِ ؛  
لأنَّهُ يَزُولُ به الْمَلِكُ ، ولم يُوجَدِ التَّدْبِيرُ ، لعدمِ شَرْطِهِ .

فصل<sup>(١)</sup> : ولو قال : أنت حرٌّ بعد مَوْتِي بِشَهْرٍ . ففيه رَوَايَتَانِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ، يَغْتَقُ ؛ لأنَّهُ عَلِقَ عِثْقَهُ عَلَى صِفَةٍ بَعْدَ مَوْتِهِ ، أَشْبَهَ قَوْلَهُ : إِذَا  
دَخَلْتَ الدَّارَ بَعْدَ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ . وَالْأُخْرَى ، لَا يَغْتَقُ ؛ لأنَّهُ إِعْتِاقٌ بَعْدَ  
قَرَارِ مِلْكٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ، فلم يَصِحَّ ، كما لو اسْتَقَرَّ مِلْكُهُمْ عَلَيْهِ بِالْبَيْعِ .

فصل : ويجوزُ تَدْبِيرُ<sup>(٢)</sup> الْمُعَلَّقِ عِثْقَهُ عَلَى صِفَةٍ ، وَتَغْلِيْقُ عِثْقِ الْمُدَبِّرِ عَلَى  
صِفَةٍ ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ تَغْلِيْقُ عَلَى صِفَةٍ ، فَلَا يَمْتَنِعُ التَّغْلِيْقُ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى ،  
كَغَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ . فَإِنْ وُجِدَتْ إِحْدَاهُمَا ، عَتَقَ ، وَبَطَلَتِ الْأُخْرَى ؛  
لِزَوَالِ الرُّقِّ قَبْلَ وُجُودِهَا .

ويجوزُ تَدْبِيرُ الْمَكَاتِبِ ، كما يجوزُ تَغْلِيْقُ عِثْقَهُ عَلَى صِفَةٍ . وَتَجُوزُ كِتَابَةُ  
الْمُدَبِّرِ ، كما يجوزُ أَنْ يَبِيعَهُ نَفْسَهُ . فَإِذَا كَاتَبَهُ وَدَبَّرَهُ ، فَأَذَى كِتَابَتَهُ قَبْلَ  
مَوْتِ سَيِّدِهِ ، عَتَقَ وَبَطَلَ التَّدْبِيرُ . وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ الْأَدَاءِ ، عَتَقَ بِالتَّدْبِيرِ  
إِنْ حَمَلَ الثُّلْثُ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ ، وَبَطَلَتِ الْكِتَابَةُ . وَإِنْ لَمْ يَحْمِلْهُ  
الثُّلْثُ ، عَتَقَ مِنْهُ قَدْرُ الثُّلْثِ ، وَسَقَطَ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ ، وَهُوَ  
عَلَى الْكِتَابَةِ فِيمَا بَقِيَ . وَمَا فِي يَدِهِ مِنَ الْكَسْبِ لَهُ فِي الْحَالَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ  
مَمْلُوكًا لَهُ ، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ يَدِهِ<sup>(٣)</sup> ، فَبَقِيَ لَهُ<sup>(٤)</sup> ، كما لو أَبْرَأَهُ مِنْ

(١) هذا الفصل زيادة من : س ٢ .

(٢) في ف : « تعلق » .

(٣) في ف : « ملكه » .

(٤) سقط من : الأصل .

مَالِ الْكِتَابَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ كِتَابَةُ الْمَدْبَرِ رُجُوعًا فِي تَذْيِيرِهِ ، إِنْ قُلْنَا :  
إِنَّهُ يَمْلِكُ إِبْطَالَهُ بِالرُّجُوعِ فِيهِ .

وَلَا يَصِحُّ تَذْيِيرُ أُمِّ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْعِتْقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا بِسَبَبِ  
مُؤَكِّدٍ ، فَلَا يُفِيدُ التَّذْيِيرُ . وَلَوْ اسْتَوْلَدَ الْمَدْبَرَةُ ، بَطَلَ تَذْيِيرُهَا ؛ لِذَلِكَ .

**فصل :** وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمَدْبَرِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ  
الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ مِنْهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَاجْتَنَحَ ، فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟ » . فَبَاعَهُ مِنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
بِمَائِمَةٍ دِرْهَمَ ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ، وَقَالَ : « أَنْتَ أَحْوَجُ مِنْهُ » . <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ . <sup>(٢)</sup> وَلِأَنَّهُ <sup>(٣)</sup> إِمَّا وَصِيَّةٌ أَوْ <sup>(٤)</sup> تَغْلِيْقٌ عَلَى صِفَةٍ ، وَأَيُّهُمَا كَانَ لَمْ يَمْنَعْ  
الْبَيْعَ . وَعَنْ أَحْمَدَ <sup>(٥)</sup> : لَا يُبَاعُ إِلَّا فِي الدِّينِ ، أَوْ حَاجَةِ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ إِنَّمَا بَاعَهُ لِحَاجَةِ صَاحِبِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَدْبَرَةِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ  
بَيْعَهَا إِبَاحَةٌ فَزَوَّجَهَا . وَالْحُكْمُ فِي هَبِّهِ وَوَقْفِهِ كَالْحُكْمِ فِي بَيْعِهِ .

وَأَكْسَابُهُ <sup>(٥)</sup> وَمَنَافِعُهُ وَأَرْشُ الْجَنَائَةِ عَلَيْهِ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْقَنَّ . وَإِنْ جَنَى  
فَسَيِّدُهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ فِدَائِهِ أَوْ تَسْلِيمِهِ لِلْبَيْعِ ، كَالْقَنَّ . فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ

---

(١ - ١) فِي م : « رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٨/٣ .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي م : « وَإِمَّا » .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « أَنَّهُ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَكْسَابُهُ » .

ذلك ، عَتَقَ ، وَأَرَشُ جِنَايَتِهِ فِي تَرَكَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ مِنْ جِهَتِهِ ، فَتَعَلَّقَ الْأَرَشُ بِمَالِهِ ، كَالْمُنَجَّزِ . وَإِنْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ لَا تَسْتَعْرِقُ قِيمَتَهُ ، فَيَبِيعُ بَعْضُهُ فِيهَا ، فَبَاقِيهِ بَاقٍ عَلَى التَّذْيِيرِ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ اخْتَصَّ بِبَعْضِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَخْتَصَّ الْمَنْعُ بِهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا زَالَ مِلْكُهُ عَنِ الْمُدِيرِ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ ، رَجَعَ التَّذْيِيرُ بِحَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الْعِتْقَ بِصِفَةٍ <sup>(٢)</sup> ، فَلَمْ يَبْطُلْ بِالْبَيْعِ ، كَالْتَّعْلِيْقِ بِدُخُولِ الدَّارِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ يَبْطُلُ بِالْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ ، فَبَطَلَ بِالْبَيْعِ ، كَالْوَصِيَّةِ لَهُ <sup>(١)</sup> بِمَالٍ .

**فصل :** وَلَوْ دَبَّرَهُ ثُمَّ قَالَ : قَدْ رَجَعْتُ فِي تَذْيِيرِي . أَوْ : أَبْطَلْتُهُ . لَمْ يَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ بِصِفَةٍ ، فَأَشْبَهَ تَعْلِيْقَهُ بِدُخُولِ الدَّارِ . وَعَنْهُ ، يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ [ ٢٦٥ ط ] تَصَرُّفٌ مُعَلَّقٌ بِالْمَوْتِ يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ ، فَأَشْبَهَ الْوَصِيَّةَ . وَإِنْ قَالَ لِلْمُدِيرِ : إِنْ أَذَيْتَ إِلَيَّ وَرَثَتِي أَلْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ . فَهُوَ رُجُوعٌ ؛ لِأَنَّهُ وَقَفَهُ عَلَى أَدَاءِ أَلْفٍ ، وَذَلِكَ مُنَافٍ لِلتَّذْيِيرِ ، فَأَشْبَهَ قَوْلَهُ : رَجَعْتُ فِي تَذْيِيرِي . وَالصَّبِيُّ كَالْبَالِغِ فِي هَذَا ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي التَّذْيِيرِ ، فَكَانَ مِثْلَهُ فِي الرُّجُوعِ فِيهِ .

**فصل :** وَإِذَا دَبَّرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيْبَهُ ، لَمْ يَسْرِ إِلَى نَصِيْبِ شَرِيكِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ لِلْعِتْقِ بِصِفَةٍ ، أَوْ وَصِيَّةٌ ، وَكِلَاهُمَا لَا يَسْرِى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى الأصل : « على صفة » .

يُضْمَنَ وَيَصِيرَ كُلُّهُ مُدَبَّرًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ يُوجِبُ الْعِتْقَ بِالْمَوْتِ ، فَسَرَى ، كَالِاسْتِيلَادِ . فَإِنْ أَعْتَقَ الْآخَرُ نَصِيْبَهُ ، سَرَى الْعِتْقُ إِلَى جَمِيعِهِ ، وَقَوْمٌ عَلَيْهِ نَصِيبٌ شَرِيكِهِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ <sup>(١)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَسَرَّى الْعِتْقُ فِيهِ ، إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ لَا <sup>(٢)</sup> يَجُوزُ يَتَّعُهُ .

**فصل :** وما وَلَدَتِ الْمُدَبَّرَةُ بَعْدَ تَذْيِيرِهَا ، فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْحُرِّيَّةَ بِالْمَوْتِ ، فَتَبْعُهَا <sup>(٣)</sup> وَلَدُهَا <sup>(٤)</sup> ، كَأُمِّ الْوَلَدِ . وَلَا يَتَّبِعُهَا وَلَدُهَا الْمَوْجُودُ قَبْلَ التَّذْيِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ فِي حَقِيقَةِ الْعِتْقِ ، فِي تَعْلِيْقِهِ أَوَّلَى . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَتَّبِعُهَا فِي التَّذْيِيرِ .

وإن دَبَّرَ عَبْدَهُ ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ فِي التَّسَرَّى ، فَوَلَدَ لَهُ وَلَدٌ ، لَمْ يَكُنْ مُدَبَّرًا ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ غَيْرُ مُدَبَّرَةٍ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَصِيرُ مُدَبَّرًا ؛ لِأَنَّهُ وَلَدَهُ مِنْ أُمِّهِ ، فَيَتَّبِعُهُ ، كَوَلَدِ الْحُرِّ . وَإِذَا صَارَ الْوَلَدُ مُدَبَّرًا لِتَذْيِيرِ أُمِّهِ ، فَيَبْطُلُ تَذْيِيرُهَا لِبَيْعِهَا أَوْ <sup>(٥)</sup> الرُّجُوعِ فِي تَذْيِيرِهَا ، لَمْ يَتَّطِلْ فِي وَلَدِهَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْحُرِّيَّةَ <sup>(٦)</sup> ، فَلَمْ يَتَّطِلْ حَقُّهُ لِمَعْنَى وَجَدَ فِي غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ بَاشَرَهُ بِالتَّذْيِيرِ .

**فصل :** وَيَصِيحُ تَذْيِيرُ الصَّبِيِّ الْمُخَيَّرِ وَالسَّفِيهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي صِحَّةِ <sup>(٤)</sup>

(١) تقدم تخريجه في ٥١٤، ٥١٥ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « فيتبعها » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في م : « و » .

(٦) في الأصل : « بالحرية » .

وَصِيَّتَهُمَا . وَيَصِحُّ تَذْيِيرُ الْكَافِرِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ إِغْتَاثُهُ . فَإِنْ أَسْلَمَ مُدَبِّرُهُ ، أُمِرَ  
بِإِزَالَةِ مِلْكِهِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يُمَكِّنُ مِنْ اسْتِدَامَةِ الْمَلِكِ عَلَى مُسْلِمٍ مَعَ  
إِمْكَانِ بَيْعِهِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ لَا يُبَاغُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْحُرُوبَةَ بِالمَوْتِ ،  
فَأُشْبِهَ أُمُّ الْوَلَدِ إِذَا أَسْلَمَتْ ، وَلَكِنْ تُزَالُ يَدُهُ عَنْهُ ، وَيُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ كَسْبِهِ .  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا كَسْبٍ ، فَتَفَقُّهُ عَلَى سَيِّدِهِ ، كَأُمِّ الْوَلَدِ إِذَا أَسْلَمَتْ .

وَإِنْ دَبَّرَ الْمُؤْتَدُّ عَبْدَهُ ، كَانَ تَذْيِيرُهُ مَوْقُوفًا ، كَسَائِرِ تَصَرُّفَاتِهِ ، فَإِنْ  
أَسْلَمَ ، تَبَيَّنَتْ صِحَّةُ تَذْيِيرِهِ ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى الرَّدَّةِ ، تَبَيَّنَتْ بَطْلَانُهُ . وَعَنْهُ <sup>(١)</sup> ، أَنَّ  
مِلْكَهُ يَزُولُ بِنَفْسِ <sup>(٢)</sup> الرَّدَّةِ ، فَيَكُونُ تَذْيِيرُهُ بَاطِلًا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ . وَإِنْ  
ازْدَنَّ بَعْدَ التَّذْيِيرِ ، وَقُتِلَ بِرِدَّتِهِ ، أَوْ مَاتَ ، بَطَلَ التَّذْيِيرُ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ زَالَ فِي  
حَيَاتِهِ ، وَإِنْ رَجَعَ ، صَحَّ تَذْيِيرُهُ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَتْ بَقَاءُ مِلْكِهِ أَوْ رُجُوعُهُ إِلَيْهِ بِإِسْلَامِهِ  
بَعْدَ زَوَالِهِ .

**فصل :** إِذَا ادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّ سَيِّدَهُ دَبَّرَهُ ، فَأَنْكَرَ <sup>(٣)</sup> ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ  
مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » <sup>(٤)</sup> . فَإِنْ أَقَامَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « عَنْ أَحْمَد » .

(٢) فِي ف : « يَبْقَى » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « فَأَنْكَرَهُ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي س ٢ : « رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ » ، وَفِي م : « رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ خَالٍ بِمَعْنَاهُ » .  
وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ ﴿ إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَدْلِ اللَّهِ وَأَيْمَانَهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ، مِنْ  
كِتَابِ التَّفْسِيرِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤٣/٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْأَقْضِيَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٣٣٦/٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ عِظَةِ الْحَاكِمِ عَلَى الْيَمِينِ ، مِنْ كِتَابِ آدَابِ  
الْقَضَاءِ . الْمُجْتَبَى ٢١٨/٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، مِنْ  
كِتَابِ الْأَحْكَامِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٧٧٨/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ،  
٣٦٣ . وَانْظُرْهُ مُخْتَصَرًا فِي : سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٧٩/٢ . وَعَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٨/٦ .

العَبْدُ يَبِيْنَةُ ، ثَبَتَ تَذْيِيْرُهُ . وَهَلْ يَكْفِي شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، أَمْ لَا يَكْفِي إِلَّا رَجُلَانِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْعِنَقِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا تُسَمَّعَ دَعْوَى الْعَبْدِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ «السَّيِّدَ لَهُ» الرُّجُوعُ فِي التَّذْيِيرِ . وَهَلْ يَكُونُ إِنْكَارُ التَّذْيِيرِ رُجُوعًا عَنْهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْوَصِيَّةِ .

**فصل :** وَإِنْ قَتَلَ الْمُدَبِّرُ [٢٦٦] سَيِّدَهُ ، بَطَلَ تَذْيِيرُهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ عُقْلَ بِالْمَوْتِ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ ، فَأَبْطَلَهُ الْقَتْلُ ، كَالِإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ .





## بَابُ الْكِتَابَةِ

وهي مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا فِي حَقِّ مَنْ يَعْلَمُ فِيهِ خَيْرًا؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup>. يَعْنِي كَسْبًا وَأَمَانَةً فِي قَوْلِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ. وَعَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ، إِذَا دَعَا الْعَبْدُ الَّذِي فِيهِ خَيْرٌ سَيِّدَهُ إِلَيْهَا؛ لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَلَأَنَّ عُمَرَ أَجَبَرَ أَنْسًا عَلَى كِتَابَةِ سِيرَيْنِ<sup>(٢)</sup>. وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ إِعْتِاقٌ بِعَوَاضٍ، فَلَمْ يَجِبْ، كَالِاسْتِشْعَاءِ، وَالْآيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّذْبِ، وَقَوْلُ عُمَرَ يُخَالِفُهُ فِعْلُ أَنْسٍ.

فَأَمَّا مَنْ لَا كَسْبَ لَهُ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، تُكْرَهُ كِتَابَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَلًّا عَلَى النَّاسِ. وَالثَّانِيَةُ، لَا تُكْرَهُ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ فِي فَضْلِ الْإِعْتِاقِ. وَإِنْ دَعَا هَذَا سَيِّدَهُ إِلَى الْكِتَابَةِ، لَمْ يُجْبَزْ، رِوَايَةً وَاحِدَةً. وَإِنْ دَعَا<sup>(٣)</sup> السَّيِّدُ عَبْدَهُ<sup>(٤)</sup> إِلَى الْكِتَابَةِ، لَمْ يُجْبَزْ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ إِعْتِاقٌ عَلَى مَالٍ، فَلَمْ يُجْبَزْ عَلَيْهِ، كَغَيْرِ الْكِتَابَةِ.

**فصل:** وَلَا تَنْعَقِدْ إِلَّا بِالْقَوْلِ، وَتَنْعَقِدْ بِقَوْلِهِ: كَاتِبْتُكَ عَلَى كَذَا. لِأَنَّهُ

(١) سورة النور ٣٣.

(٢) ذكره البخاري معلقا بصيغة الجزم، في: باب إثم من قذف مملوكه، من كتاب المكاتب. صحيح البخاري ١٩٨/٣. ووصله عبد الرزاق، في: المصنف ٣٧١/٨، ٣٧٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣١٩/١٠.

(٣ - ٣) في س ٢: «العبد سيده».

لَفْظُهَا الْمَوْضُوعُ لَهَا، فَانْعَقَدَتْ بِهِ، كَلَفَظَ النِّكَاحَ فِيهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُشْتَرَطَ<sup>(١)</sup> أَنْ يَقُولَ: إِذَا أَدَيْتَ إِلَيَّ فَأَنْتَ حُرٌّ. لِأَنَّهُ إِعْتَاقٌ مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ، فَاعْتَبِرْ ذِكْرَهُ. وَالْأَوَّلُ<sup>(٢)</sup> أَوَّلَى.

**فصل:** وَلَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا؛ لِأَنَّهَا تَصَرُّفٌ فِي الْمَالِ، فَأُشْبِهَتْ الْبَيْعَ. فَأَمَّا الْمُمَيَّرُ مِنَ الصَّبِيَّانِ، فَيَصِحُّ<sup>(٣)</sup> أَنْ يُكَاتِبَ عَبْدَهُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ، وَلَا يَصِحُّ بغيرِ إِذْنِهِ، كَمَا فِي بَيْعِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَصِحَّ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ إِعْتَاقٌ. وَإِنْ كَاتَبَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ الْمُمَيَّرَ، صَحَّ؛ لِأَنَّ إيجابَ سَيِّدِهِ لَهُ لِلْكِتَابَةِ إِذْنٌ مِنْهُ فِي قَبُولِهَا. وَإِنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ الْمُجْتَنُونَ أَوْ الطُّفْلَ، فَهُوَ عَقْدٌ بَاطِلٌ، وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، إِلَّا أَنَّ الْقَاضِيَ قَالَ: يَغْتَنقُ بِالْأَدَاءِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ تَغْلِيْقُ الْحُرِّيَّةَ<sup>(٤)</sup> بِالْأَدَاءِ، فَإِذَا بَطَلَتِ الْكِتَابَةُ، كَانَ عِتْقُهُمَا<sup>(٥)</sup> بِحُكْمِ الصَّفَةِ الْمُحْضَةِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَغْتَنقُ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ لَيْسَتْ بِصِفَةٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذِكْرُ الصَّفَةِ فِيهَا بِحَالٍ.

**فصل:** وَلَا تَصِحُّ إِلَّا عَلَى عَوَضٍ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضِي، فَأُشْبِهَ الْبَيْعَ. وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا؛ لِأَنَّ جَفْلَهُ حَالًا يُفْضَى إِلَى الْعَجْزِ عَنْ أَدَائِهِ، وَفَسْخَ الْعَقْدِ بِذَلِكَ، فَيَفُوتُ الْمَقْصُودُ. وَأَنْ يَكُونَ مُنْجَمًا نَجْمَيْنِ فَصَاعِدًا،

(١) بعده في الأصل: «فيه».

(٢) في الأصل: «الأولى».

(٣) في الأصل: «فيحاسب».

(٤) في الأصل: «بالحرية».

(٥) في الأصل: «عتقها».

فى قولِ أبى بكرٍ، وظاهرِ كلامِ الحرقى؛ لأنَّ عليًّا قال: الكِتابَةُ على نَجْمَيْنِ، والإيتاءُ من الثانى<sup>(١)</sup>. وقال ابنُ أبى موسى: يجوزُ جعلُ المالِ كُلِّه فى نَجْمٍ واحدٍ؛ لأنَّه عَقْدٌ شَرِطَ فيه التَّأجيلُ، فجاز على نَجْمٍ واحدٍ، كالسَّلَمِ، ولأنَّ القَصْدَ بالتَّأجيلِ إمكانُ التَّسليمِ عنده، ويَحْصُلُ ذلك فى النَّجْمِ الواحدِ. والأخوطةُ نَجْمَانِ فصاعداً. ويَجِبُ أن تكونَ النُّجُومُ معلومةً، ويَعْلَمَ فى كُلِّ نَجْمٍ قَدْرُ المؤدَّى، وأن يكونَ العِوضُ معلوماً بالصفة؛ لأنَّه عِوضٌ فى الذِّمَّةِ، فوجب فيه العِلْمُ بذلك، كالسَّلَمِ. ولا تَصِحُّ إلَّا على عِوضٍ يَصِحُّ السَّلَمُ فيه؛ لما ذكرناه. وذكر القاضى أنَّه يَحْتَمِلُ أن تَصِحَّ على عَبيد [٢٦٦ظ] مُطْلَقٍ؛ بناءً على قولِه فى النِّكاحِ والخَلْعِ. والصَّحيحُ ما قدَّمنا.

**فصل:** وتَجوزُ الكِتابَةُ على المنافع؛ لأنَّها تُثَبِّتُ فى الذِّمَّةِ بالعَقْدِ، فجازَتِ الكِتابَةُ عليها، كالمالِ. وتَجوزُ على مالٍ و<sup>(٢)</sup> خِدمَةٍ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَصِحُّ أن يكونَ عِوضًا مُفْرَدًا<sup>(٣)</sup>، فَصَحَّ مع الآخرِ، كالمالينِ. فإن كاتبه على خِدمَةِ شَهِرٍ، أو شَهِرَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ، فهو كالنَّجْمِ الواحدِ؛ لأنَّها مُدَّةٌ واحدةٌ. وإن قال: على أن تَخْدُمَنِ شَهِرًا، ثم تَخْدُمَنِ عَقِيْبَهُ شَهِرًا آخَرَ. صَحَّ؛ لأنَّهما نَجْمَانِ. وإن قال: على خِدمَةِ شَهِرٍ، ودينارٍ بعده يَومٌ. صَحَّ؛ لأنَّهما نَجْمَانِ. وإن جعلَ الدِّينارَ مع انقضاءِ الشَّهِرِ، أو فى

(١) أخرجه ابن أبى شيبة، فى: المصنف ٦/ ٣٩٠. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ١٠/ ٣٤٢.

(٢) فى م: «أو».

(٣) فى م: «مفردا».

أَثْنَائِهِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْخِدْمَةَ بِمَنْزِلَةِ الْعَوَضِ الْحَالِّ ، فَصَارَ كَالْأَجَلَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مُدَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَانَا نَجْمًا وَاحِدًا . وَإِنْ جَعَلَ<sup>(١)</sup> الدَّيْنَارَ حَالًا عَقِيبَ الْعَقْدِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ حَالٌ مَعْجُوزٌ عَنْهُ ، بِخِلَافِ الْخِدْمَةِ ، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْحَالِّ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا .

**فصل :** وَالكِتَابَةُ عَقْدٌ لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ فَسْخَاحًا بِحَالٍ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَمْلِكُهُ . وَلَا يَمْلِكُ السَّيِّدُ فَسْخَاحًا قَبْلَ عَجْزِ الْمُكَاتَّبِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّهُ مِنْهُ بِالْعَوَضِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ قَبْلَ الْعَجْزِ عَنْهُ ، كَالْبَيْعِ . وَلِلْعَبْدِ الْاِئْتِنَاعُ مِنَ الْأَدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ شَرْطًا فِي عَقْدِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ ، كَدْخُولِ الدَّارِ . وَلَا يَنْطَلُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ، وَلَا جُنُونِهِ ، وَلَا الْحَجْرِ عَلَيْهِ ، وَلَا جُنُونِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ ، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ . وَيَنْتَقِلُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ إِلَى وَرَثَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لِمَوْرُوثِهِمْ ، فَانْتَقَلَ إِلَيْهِمْ ، كَالْقَيْنِ . فَإِذَا أَدَّى إِلَيْهِمْ ، عَتَقَ ، وَوَلَاؤُهُ لِمُكَاتَّبِهِ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ وَجَدَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> .

وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ الْخِيَارِ فِي الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ شُرْعٌ لِدَفْعِ الْغَبْنِ عَنِ الْمَالِ ، وَالسَّيِّدُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَّ الْحِظَّ لِعَبْدِهِ ، فَلَا مَعْنَى لِلْخِيَارِ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْفَسْخِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَلْحَقُهُ الْفَسْخُ بِالْعَجْزِ عَنِ الْمَالِ ، فَجَازَ فَسْخُوحُهُ بِالْتَّرَاضِي ، كَالْبَيْعِ .

**فصل :** وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتَّبِ ؛ لِأَنَّ بَرِيرَةَ قَالَتْ لِعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ

(١) فِي ف : « حَصَلَ » .

(٢) فِي الْأَصْل : « فِيهِ » .

عنها : يا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ ، فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةً ، فَأَعِينِنِي عَلَى كِتَابَتِي . فقال النبي ﷺ لعائشة : « اشْتَرِيهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . ولأنَّه سَبَبٌ يَجُوزُ فَسْخُحُهُ ، فلم يَمْنَعِ الْبَيْعُ ، كالتَّذْيِيرِ . وعنه ، لا يَجُوزُ <sup>(٢)</sup> بَيْعُهُ ؛ لأنَّ سَبَبَ الْعِتْقِ ثَبَتَ لَهُ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَسْتَقِيلُ السَّيِّدُ بِرَفْعِهِ <sup>(٣)</sup> ، فَمَنْعَ الْبَيْعِ ، كَالِاسْتِيلَادِ . وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ . فَإِنْ بَاعَهُ ، لَمْ تَبْطُلِ الْكِتَابَةُ ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ لَازِمٌ ، فلم تَبْطُلْ بِبَيْعِهِ ، كَالنِّكَاحِ ، وَيَكُونُ فِي يَدِ مُشْتَرِيهِ مُبَقًى <sup>(٤)</sup> عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ ، <sup>(٥)</sup> « فَإِذَا أَدَّى » عَتَقَ ، وَوَلَاؤُهُ لَهُ . وَإِنْ عَجَزَ ، فَلَهُ الْفَسْخُ ، وَيَعُودُ رَقِيقًا لَهُ ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ نَقَلَ مَا لَهُ مِنَ الْحَقِّ فِيهِ إِلَى الْمُشْتَرِي ، فَصَارَ بِمَنْزِلَتِهِ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ مُكَاتَبٌ ، فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ فَسْخِ الْبَيْعِ وَأَخْذِ مَا بَيْنَهُ سَلِيمًا وَمُكَاتَبًا ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْغُيُوبِ . وَالْحُكْمُ فِي هَيْبَتِهِ <sup>(٦)</sup> وَالْوَصِيَّةِ بِهِ كَالْحُكْمِ فِي بَيْعِهِ ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَ لِلْمَلِكِ فِيهِ . وَلَا يَجُوزُ وَقْفُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّضٌ لَزَوَالِ الرِّقِّ فِيهِ ، وَالْوَقْفُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقَرًّا .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَى الْمُكَاتَبُ مُكَاتَبًا آخَرَ ، صَحَّ ، سِوَاءِ اشْتِرَائِهِ [٢٦٧] مِنْ سَيِّدِهِ أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ أَهْلٌ لِلشَّرَاءِ ، وَالْمَبِيعَ مَحَلٌّ لَهُ ،

(١) تقدم تخريجه في ٣/٥٧، ٥٨.

(٢) بعده في ف : « له » .

(٣) في الأصل : « بدفعه » ، وفي ف : « لرفعه » .

(٤) في الأصل : « فيبقى » .

(٥ - ٥) في الأصل : « فإن ادعى » .

(٦) في ف : « عتقه » .

فَصَحَّ ، كما لو اشْتَرَى عَبْدًا . فَإِنْ عَادَ الْمَبِيعُ فَاشْتَرَى سَيِّدَهُ ، لَمْ يَصِحَّ ؛  
لأنَّه لَا يَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ مَا لِكِهِ<sup>(١)</sup> .

---

(١) إلى هنا ينتهى المجلد الأول ، من النسخة المصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود ، والرموز لها ب (س ٢) .

## بَابُ مَا يَمْلِكُهُ الْمَكَاتِبُ وَمَا لَا يَمْلِكُهُ

يَمْلِكُ الْمَكَاتِبُ اكْتِسَابَ الْمَالِ بِالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ ، وَالْأَخْذَ بِالشُّفْعَةِ ، وَأَخْذَ الصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ ، وَكَسْبَ الْمُبَاخَاتِ ، وَالسَّفَرَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَشْيَاءِ الْكَسْبِ . وَهُوَ مَعَ الْمُؤَلَّى كَالْأَجْنَبِيِّ فِي ضَمَانِ الْمَالِ ، وَبَذْلِ الْمَنَافِعِ ، وَأَرْشِ الْجَنَايَاتِ ، وَجَزَايَا الرِّبَا يَتَنَهَمَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَا بَذَلَهُ مِنَ الْعَوَضِ كَالْحُرِّ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا رَبَا يَتَنَهَمَا ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْجَلَ الْمَكَاتِبُ لِسَيِّدِهِ وَيَضَعَ عَنْهُ بَعْضَ كِتَابَتِهِ ؛ لِأَنَّ مَالَ الْكِتَابَةِ لَيْسَ بِمُسْتَقَرٍّ ، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ ، فَلَيْسَ بِدَيْنٍ صَحِيحٍ ، فَكَأَنَّ السَّيِّدَ أَخَذَ بَعْضًا وَأَسْقَطَ بَعْضًا .

فصل : وَيَمْلِكُ النَّصْرُفُ فِي الْمَالِ بِمَا يَعُودُ بِمَصْلَحَتِهِ <sup>(١)</sup> وَمَصْلَحَةِ مَالِهِ ، فَيُجُوزُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَهَمِّ مَصَالِحِهِ ، وَعَلَى رَقِيقِهِ وَحَيَوَانَاتِهِ ، وَلَهُ أَنْ يَفْدِيَ نَفْسَهُ وَرَقِيقَهُ فِي الْجَنَايَةِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَتَهُ ، وَلَهُ أَنْ يَخْتِنَ غُلَامَهُ وَيُؤَدِّبَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَلاَحٌ لِلْمَالِ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ مِنَ الْجَنَايَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى رَقِيقِهِ ، وَيَأْخُذَ <sup>(٢)</sup> الْأَرْشَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَتَهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ : لَا قِصَاصَ لَهُ فِي جِنَايَةِ بَعْضِ رَقِيقِهِ عَلَى بَعْضٍ ؛

(١) فِي ف ، م : « لِمَصْلَحَتِهِ » .

(٢) فِي ف : « أَخْذَ » .

لأنَّ فيه إئتلاف المالِ على سيِّده .

**فصل :** وليس له إقامة الحدِّ على رقيقه ؛ لأنَّ طريقه الولاية ، والمكاتب ليس من أهل الولاية . وليس له أن يتصدَّق ولا يتبرَّع ، ولا يُعتق الرقيق ، ولا يُحجَّ بماله ، ولا يهب ، ولا يُحايى ، ولا يُثرى من الدِّين ، ولا يُكفر بالمال ، ولا يُنفق على أقاربه ، ولا يُقرض ، ولا يُسرف فى الثَّقَّة على نفسه ؛ لأنَّ حقَّ السيِّد مُتعلِّق<sup>(١)</sup> بأكسابه ، فإنَّه رُبَّما عجز فصار إلى سيِّده . وإن كانت له<sup>(٢)</sup> أمة مُزوَّجة ، لم يملك بذلِّ العوضِ فى خلعها ، ولا تعجيل قضاء دَيْن مؤجَّل ، لأنَّه تَبَرُّع يَمْنَع التَّصَرُّف فى المالِ من غير حاجة إليه . وإن كان مكاتباً بينَ نفسين ، لم يكن له تقديم حقِّ أحدهما ؛ لأنَّ ما يُقدِّمه يتعلَّق به حقُّ الآخر . ولا يملك فداءَ جُنَّائِهِ أو جُنَّائِهِ رقيقه بأكثر من قيمته ؛ لأنَّ الفداء كالإتياع . ولا يملك التَّزَوُّج ولا التَّسْرَى ؛ لأنَّه تلزُّمه الثَّقَّة والمهرُ فى التَّزَوُّج ، ولا يَأْمَنُ حَبْلُ الأُمَّة فتتلف بالولادة . وما فعل من هذا كُلِّه يَأْذِنُ سيِّده ، جاز ؛ لأنَّ المنع لأجله ، فجاز يَأْذِنه ، كتَّصَرُّف الرَّاهِن يَأْذِنُ الْمُزْتَهِن . وإن وهب المولى أو أقرضه ، أو حاباه ، أو فدَى جُنَّائِهِ عليه بأكثر من أَرْضِهَا ، جاز ؛ لاتِّفَاقِهِمَا عليه .

**فصل :** وليس له التَّصَرُّف إلَّا على وَجْهِ الحِظِّ والاحتياط ؛ لأنَّ حقَّ المولى مُتعلِّقٌ بأكسابه<sup>(٣)</sup> ، فلا يبيع نساءً وإن أخذ به رهنًا أو ضَمِينًا .

(١) فى الأصل : « معلق » .

(٢) زيادة من : ف .

(٣) فى م : « باكتسابه » .



وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَضَارِبِ . [ ٢٦٧ ظ ] وَإِنْ بَاعَ مَا يُسَاوِي مِائَةً بِمِائَةٍ نَقْدًا وَعِشْرِينَ نَسِيبَةً ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَارِبَ بِمَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُخَاطِرُ بِهِ ، وَلَا يَزْهَنُهُ ، لِأَنَّهُ يُخْرِجُ مَالَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ رَهْنُهُ وَالْمُضَارَبَةُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرَى الْحِطَّ فِيهِ ، بِدَلِيلِ أَنْ لَوْلَى الْيَتِيمِ فَعَلَهُ فِي <sup>(١)</sup> مَالِ الْيَتِيمِ ، فَجَازَ ، كَمَا جَارَتْهُ .

**فصل :** وَإِذَا اسْتَوْلَدَ أُمَّتُهُ ، صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ ؛ لِأَنَّهُا عَلِقَتْ مِنْهُ فِي مِلْكِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ يَتِيمُهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَتَكُونُ هِيَ "وَوَلَدَهُ مِنْهَا" مُؤَقَّوْفَيْنِ ؛ إِنْ عَتَقَ <sup>(٢)</sup> بِالْكِتَابَةِ ، عَتَقَ <sup>(٣)</sup> الْوَلَدَ ، وَأُمُّهُ "أُمُّ وَلَدٍ" ، وَإِنْ رَقَّ ، رَقًّا . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ ؛ لِأَنَّهُا عَلِقَتْ بِمَمْلُوكٍ ، وَلَهُ يَتِيمُهَا .

وَلَيْسَ لَهُ مُكَاتَبَةٌ رَقِيقَةٍ ؛ لِأَنَّهُ إِعْتَاقٌ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ ، فَمِلْكُهُ ، كَالْبَيْعِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِعْتَاقُهُ وَكِتَابَتُهُ مُؤَقَّوْفَانِ <sup>(٤)</sup> ، "إِنْ أَدَّى وَهْمًا" فِي مِلْكِهِ ، نَفَذًا ، وَإِلَّا بَطَلَا ، كَالْقَوْلِ فِي ذَوَى أَرْحَامِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ تَبَرُّعٌ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْهَبَةِ .

وَمَنْ لَا يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ لَا تَصِحُّ كِتَابَتُهُ ، كَالْمَأْدُونِ ، وَلَيْسَ لَهُ تَرْوِيجُ الرَّقِيقِ . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّ لَهُ تَرْوِيجَ الْأَمَةِ دُونَ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ .

(١) فِي ف : « فِيمَا » .

(٢ - ٢) فِي م : « وَوَلَدَهَا مِنْهُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « أَعْتَقَ » .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) فِي ف : « مُوقِفٌ » .

(٦ - ٦) فِي ف : « فَإِنْ أَدَاهَا » .

وقال أبو الخطاب: له تزويجهما إذا رأى المصلحة فيه؛ لأنه تصرف في الرقيق بما<sup>(١)</sup> فيه<sup>(٢)</sup> المصلحة، فجاز، كختان العبد. والأول أصح؛ لأن في التزويج ضرراً بالمال ونقصاً في القيمة، وليس هو من جهات المكاسب.

قال القاضي: وله أن يشتري ذوى رحيمة؛ لأنه لا ضرر على السيد فيهم، فإنه إن عجز فهم<sup>(٣)</sup> عبيد، وإن عتق لم يضر السيد عتقهم. وقال أبو الخطاب: ليس له شراؤهم؛ لأنه يندل ماله فيما لا يجوز له التصرف فيه، ويلزمه نفقتهم<sup>(٤)</sup>، لكن يصح أن يملكهم بالهبة والوصية، أو بالشراء بإذن السيد. وعلى كلا القولين، إذا ملكهم لم يفتقوا بمجرد ملكه لهم؛ لأنه لا يملك إعتاقهم بالقول، فلا يحصل العتق بالملك القائم مقامه. ولا يملك يتبعهم ولا إخراجهم عن ملكه؛ لأن من يعتق عليه ينزل منزلة جزئه، فلم يجز بيعه، كبعضه. فإن أدى عتق، وكمل ملكه فيهم، فعتقوا حينئذ، وولاؤهم له دون سيده، وإن رق، رقوا، ونفقتهم على المكاتب؛ لأنهم عبيده. وإن أعتقهم السيد، لم يصح؛ لأنهم ليسوا عبيداً له.

وإن اشترى المكاتب زوجته، أو المكاتبته زوجها، صح؛ لأنه يملك التصرف فيه. وإذا ملك أحدهما صاحبه، انفسخ النكاح؛ لأنه لا يجتمع ملك اليمين وملك النكاح. ولو زوج ابنته<sup>(٥)</sup> من مكاتبه، فمات السيد قبل

(١) بعده في ف: «له».

(٢) بعده في الأصل: «من».

(٣) في الأصل: «فإنهم».

(٤) في ف، م: «نفقته».

(٥) في ف: «ابنه».

عَتَقَهُ ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا مَلَكَتْهُ أَوْ جُزْءًا مِنْ أَجْزَائِهِ ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ ،  
كَمَا لَوْ اشْتَرَتْهُ .

فصل : وَإِنْ حَبَسَ الْمَكَاتِبَ أَجَنِبِيَّ عَنِ التَّصَرُّفِ ، فَعَلَيْهِ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ ؛  
لَأَنَّهُ قَوَّتْ مَنَافِعَهُ ، فَلَزِمَهُ عِوَضُهَا ، كَالْعَبْدِ . وَإِنْ حَبَسَهُ سَيِّدُهُ ، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ  
أَوْجُهٌ ، أَحَدُهَا ، تَلَزُّمُهُ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِي ، لَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ  
بِمُدَّةِ الْحَبْسِ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(١)</sup> يَلْزَمُهُ تَمَكِّيْنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ مُدَّةَ الْكِتَابَةِ ، فَإِذَا مَنَعَهُ ، لَمْ  
يُحْتَسَبْ بِهَا عَلَيْهِ . وَالثَّالِثُ ، يَلْزَمُهُ أَزْفُقُ الْأَمْرَيْنِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ سَبَبَهُمَا ،  
فَكَانَ لِلْمَكَاتِبِ أَنْفَعُهُمَا . وَإِنْ قَهَرَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ فَحَبَسُوهُ ، لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ  
إِنْظَارُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ .

[٢٦٨] فصل : وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ وَطْءُ مُكَاتَبَتِهِ <sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ <sup>(٣)</sup> شَرْطٍ ؛ لِأَنَّهُ  
زَالَ مِلْكُهُ عَنْ اسْتِخْدَامِهَا وَأَزْشِ الْجَنَائِزَةِ عَلَيْهَا ، <sup>(٤)</sup> فَرَالَ حِلُّ وَطْئِهَا <sup>(٥)</sup> ،  
كَالْمُعْتَقَةِ . وَإِنْ شَرَطَهُ فِي عَقْدِ الْكِتَابَةِ ، صَحَّ الشَّرْطُ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ مَنْفَعَتَهَا  
مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهَا ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ خِدْمَتَهَا مُدَّةً . فَإِنْ وَطِئَهَا مَعَ  
الشَّرْطِ ، فَلَا مَهْرَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا ، فَأَشْبَهَ وَطْءَ أُمٍّ وَلَدِهِ . وَإِنْ وَطِئَهَا مِنْ  
غَيْرِ شَرْطٍ ، أَدَبٌ ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ وَطْئًا مُحَرَّمًا ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا تَمْلُوكُهُ ،  
وَلَهَا عَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا ، سِوَاءَ أَكْرَهَهَا أَوْ طَاوَعَتْهُ ؛ لِأَنَّهُ عِوَضُ مَنْفَعَتِهَا ،  
فَوَجِبَ لَهَا ، كَمَا لَوْ اسْتَخْدَمَهَا . وَإِنْ عَلِقَتْ مِنْهُ ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ ، لِأَنَّهُ وَلَدُهُ

(١) بعده في الأصل : « لا » .

(٢ - ٢) في ف : « بغير » .

(٣ - ٣) في م : « فلا يحل وطؤها » .

من أمته ، ولا يلزمه قيمته ؛ لذلك ، وتصير أم ولد له ؛ لأنه أحبلها بحر<sup>(١)</sup> في ملكه ، والكتابة بحالها ، فإن أدت ، عتقت ، وإن عجزت ، عتقت بموته ؛ لأنها من أمهات الأولاد ، وما في يدها لورثة سيدها . وإن مات السيد قبل عجزها ، عتقت ؛ لأنه اجتمع لها<sup>(٢)</sup> سببان يقتضيان العتق ، فأيهما سبق عتقت به .

وما في يدها لها . ذكره القاضى ؛ لأن العتق إذا وقع فى الكتابة لا يبطل حكمها ، ولأن الملك كان ثابتا لها ، والعتق لا يقتضى زواله عنها ، فأشبه ما لو عتقت بالإبراء من مال الكتابة . وقال الخيرقى وأبو الخطاب : ما فى يدها لورثه سيدها ؛ لأنها عتقت بحكم الاستيلاد ، فأشبهه غير المكاتبه . ولو أعتقها سيدها ، أو عتقت بالتدبير ، احتمل أن يكون كذلك ، واحتمل أن يكون ما فى يدها لها بكل حال ؛ لأن إعتاقها برضا من المعتق رضا منه بإعطائها مالها ، بخلاف العتق<sup>(٤)</sup> بالاستيلاد .

**فصل :** وولد المكاتبه من غير سيدها بعد كتابتها بمنزلتها ؛ لأنها استحققت الحرية بسبب قوتى ، فتبعها ولدها ، كأُم الولد ، وسواء حملت به بعد الكتابة أو كانت حاملا به عند كتابتها ، ونفقته عليها ؛ لأنه تبعها فى حكمها ، وكسبه لها ؛ لذلك ، وإن قُتل ، فقيمه لها ؛ لأنه بمنزلة جزيها ،

(١) فى م : « بجزء » .

(٢) فى الأصل : « من » .

(٣) فى م : « بها » .

(٤) فى ف : « المعتق » .

وَبَدَلَ<sup>(١)</sup> جَزَيْهَا لَهَا . فَإِنْ أَعْتَقَهُ السَّيِّدُ ، نَفَذَ عِتْقَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ لَهُ ، فَصَحَّ عِتْقُهُ ، كَأُمِّهِ . فَإِنْ كَانَ وَلَدُهَا جَارِيَةً ، لَمْ يَمْلِكِ السَّيِّدُ وَطْأَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَطْءَ أُمِّهَا ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ أُمِّهَا . وَإِنْ وَطَّئَهَا ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِلشُّبْهَةِ ، وَعَلَيْهِ مَهْرُهَا ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ كَسْبِهَا . وَإِنْ عَلِقَتْ مِنْهُ ، صَارَتْ أُمًّا وَلَدٌ لَهُ ؛ لِلشُّبْهَةِ<sup>(٢)</sup> الْمَلِكِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَجِبُ لِمَنْ يَمْلِكُهَا ، وَالْأُمُّ لَا تَمْلِكُ رَقَبَتَهَا ، إِنَّمَا هِيَ مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزَمَهُ قِيَمَتُهَا لِأُمِّهَا ، كَمَا لَوْ قَتَلَهَا . وَالْحُكْمُ فِي وَطْءِ جَارِيَةِ الْمَكَاتِبَةِ كَالْحُكْمِ فِي وَطْءِ بَنَتِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا إِذَا أَحْبَلَهَا لِمَوْلَاتِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَمْلُوكُهَا . وَوَطْءُ جَارِيَةِ الْمَكَاتِبِ كَوَطْءِ جَارِيَةِ الْمَكَاتِبَةِ سَوَاءً .

**فصل :** وَإِذَا كَانَتِ الْأُمَّةُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَكَاتَبَاها ، ثُمَّ وَطَّئَهَا أَحَدُهُمَا ، أَدَّبَ ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِلشُّبْهَةِ الْمَلِكِ ، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ لَهَا ؛ لِمَا قَدَّمْنَا . فَإِنْ أَوْلَدَهَا ، فَوَلَدُهُ حُرٌّ ، وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ قِيَمَتِهَا لِشَرِيكِه ؛ لِأَنَّهُ قَوَتْ رِقْقُهَا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا أَذَاهُ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَفِي ذِمَّتِهِ . هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ ؛ لِأَنَّ الْإِحْبَالَ أَقْوَى مِنَ الْإِعْتَاقِ ، بِدَلِيلِ نَفُوذِهِ مِنَ الْمَجْنُونِ . وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ لِلوَاطِئِ وَمُكَاتَبَةٍ لَهُ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى نِصْفَهَا مِنْ شَرِيكِه . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ الْوَاطِئُ مُعْسِرًا ، لَمْ يَشِرْ إِحْبَالُهُ إِلَى نَصِيبِ [٢٦٨ظ] الشَّرِيكِ ؛ لِأَنَّهُ إِعْتَاقٌ ، فَلَمْ يَشِرْ مَعَ الْإِعْسَارِ ، كَالْقَوْلِ ، وَتَصِيرُ نِصْفُهَا أُمُّ وَلَدٍ ، فَإِنْ عَجَزَتْ ، اسْتَقَرَّ الرِّقُّ فِي نِصْفِهَا ، وَتَبَتِ لِحُكْمِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « بَدَلَ » .

(٢) فِي م : « بَشْبَهَة » .

الاستيلاء ليضفها . وإن كان الواطئ مؤسراً ، فيضفها أم ولد ، ونضفها مؤقوف ، إن أدت ، عتقت ، وإن عجزت ، فُسخت الكتابة ، وقومت حيثئذ على الواطئ ، وصار جميعها أم ولد له . وأما الولد ، فهو حر ، ونسبه لاحق بالواطئ . وهل تجب نصف قيمته ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، تجب ؛ لأنه كان من سبيله أن يكون عبداً ، فقد أئلف رقه بفعله ، فكان عليه نصف قيمته . والثانية ، لا تجب قيمته ؛ لأنه انتقل نصيب شريكه إليه حين غلقت به ، ولا قيمة له في تلك الحال ، فلم يضمه . قال القاضي : الرواية الأولى أصح على المذهب ، ويكون الواجب لأمه إن كانت في الكتابة ؛ لأنه بدل ولدها . وقال أبو بكر : إن وضعته بعد التقويم ، فلا شيء على الواطئ ؛ لأنها وضعت في ملكه ، وإن كان قبله ، غرم نصف قيمته .

**فصل : فإن وطئها الثاني بعد وطء الأول ، وكانت باقية على الكتابة ، فعليه المهر لها ، وإن كانت قد عجزت وقومت على الأول ، فالمهر له ، وإن لم تقوم على الأول ، فمهرها بينهما . فإن أزلدها الثاني بعد الحكم بأنها أم ولد للأول<sup>(١)</sup> ، لم تصر أم ولد للثاني ، وحكم ولدها حكمها ، كما لو ولدت من أجنبي . وإن كان قبل الحكم بأنها أم ولد للأول ، صار نضفها أم ولد للثاني ، ونضفها أم ولد للأول .**

**فصل : ويجب على السيد إتياء المكاتب من المال قدر رُبع الكتابة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَءَاتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . وروى**

(١) في ف ، م : « الأول » .

(٢) سورة النور ٣٣ .

عليّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «يُحْطُّ عَنْهُ الرُّبْعُ». أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا نَصٌّ. وَرُويَ مَوْفُوفًا عَلَى عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup>. وَيُخَيَّرُ السَّيِّدُ بَيْنَ وَضْعِهِ عَنْهُ وَبَيْنَ دَفْعِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى الدَّفْعِ إِلَيْهِ، فَنَبَّهَ بِهِ عَلَى الْوَضْعِ، لِكَوْنِهِ أَنْفَعَ مِنَ الدَّفْعِ، لِتَحَقُّقِ النَّفْعِ بِهِ فِي الْكِتَابَةِ. فَإِنْ اخْتَارَ الدَّفْعَ، جَازَ بَعْدَ الْعَقْدِ؛ لِلآيَةِ.

وَوَقَّتِ الْوُجُوبُ بَعْدَ الْعِتْقِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾. فَإِذَا آتَى<sup>(٣)</sup> مَا عَلَيْهِ، عَتَقَ. وَقَالَ عَلِيٌّ: الْكِتَابَةُ عَلَى نَجْمَيْنِ، وَالْإِيتَاءُ مِنَ الثَّانِي<sup>(٤)</sup>. وَيَجِبُ الْإِيتَاءُ مِنْ جِنْسِ مَالِ الْكِتَابَةِ؛ لِلآيَةِ. فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، جَازَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِهَمَا، فَجَازَ بِاتِّفَاقِهِمَا. وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ بَعْدَ الْعِتْقِ وَقَبْلَ الْإِيتَاءِ، فَذَلِكَ ذَنْبٌ فِي تَرْكِتِهِ يُحَاصُّ بِهِ غُرْمَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَادِمِيٍّ، فَلَمْ يَشَقُطْ بِالْمَوْتِ، كَسَائِرِ حَقُوقِهِ.

(١) وأخرجه البيهقي بنحوه، في: السنن الكبرى ٣٢٨/١٠، ٣٢٩.

(٢) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٣٢٩/١٠ والطبري، في: تفسيره ١٢٩/١٨. وصحح البيهقي وقفه.

(٣) في ف: «أدى».

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٣.





## باب الأداء والعجز

لا يَعْتِقُ المَكَاتِبُ حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْمَكَاتِبُ عِبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> دِرْهَمٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : إِذَا أَدَّى ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ كِتَابَتِهِ ، وَعَجَزَ عَنِ الرَّبْعِ ، عَتَقَ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ ، فَلَا تَتَوَقَّفُ حُرِّيَّتُهُ عَلَى أَدَائِهِ ، كَأَرْشِ جَنَائَةِ سَيِّدِهِ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَبْرَأَهُ [ ٢٦٩ ر ] سَيِّدُهُ ، عَتَقَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ عَلَيْهِ شَيْءٌ .

**فصل :** وَإِنْ عُجِّلَتِ الْكِتَابَةُ قَبْلَ مَحِلِّهَا وَفِي قَبْضِهَا ضَرَرٌ ، لَمْ يَلْزَمُهُ قَبْضُهُ قَبْلَ مَحِلِّهِ ، كَالسَّلَمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قَبْضِهِ ضَرَرٌ ، لَزِمَهُ قَبْضُهُ ، وَعَتَقَ الْعَبْدُ ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ حَقٌّ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ ، فَإِذَا رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ يَجِبُ أَنْ يَسْقُطَ ، كَسَائِرِ الْحَقُوقِ . وَعَنْهُ ، لَا يَلْزَمُهُ قَبْضُهُ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْمَكَاتِبِ فِي مِلْكِهِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ حَقٌّ لَهُ ، وَلَمْ يَرْضَ بِزَوَالِهِ ، فَلَمْ يَزُلْ ، كَمَا لَوْ عَلَّقَ عِتْقَهُ بِمُضِيِّ تِلْكَ الْمُدَّةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَعْتِقُ إِذَا مَلَكَ مَا يُؤَدِّي ؛ لِمَا

(١) بعده في م : « من مكاتبه » .

(٢) في : باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته ... من كتاب العتق . سنن أبي داود ٣٤٦ / ٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي ، من أبواب البيوع . عارضة الأخوذى ٢٦٥ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب المكاتب ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٨٤٢ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧٨ / ٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ .

رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكَاتِبٌ ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي ، فَلْتَحْتَجِبِي مِنْهُ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ ، أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَإِذَا حُلَّ نَجْمٌ ، فَعَجَزَ عَنْ أَدَائِهِ ، فَلِلسَّيِّدِ الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الْعَوَضُ فِي عَقْدِ مُعَاوَضَةٍ ، وَوَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ ، فَكَانَ لَهُ الرُّجُوعُ ، كَمَا لَوْ بَاعَ سِلْعَةً فَأَفْلَسَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ <sup>(٢)</sup> «نَقْدِ ثَمَنِهَا» . وَعَنهُ ، لَا يُعَجَّزُ حَتَّى يَحِلَّ نَجْمَانِ ؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَهُمَا مَحِلٌّ لِأَدَاءِ <sup>(٣)</sup> الْأَوَّلِ ، فَلَا يَتَحَقَّقُ عَجْزُهُ حَتَّى يَحِلَّ الثَّانِي . وَعَنهُ ، لَا يُعَجَّزُ حَتَّى يَقُولَ : قَدْ <sup>(٤)</sup> عَجَزْتُ . وَلِلسَّيِّدِ الْفَسْخُ بِغَيْرِ حَاكِمٍ ؛ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، أَشْبَهَ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ .

وَإِنْ امْتَنَعَ الْعَبْدُ مِنَ الْأَدَاءِ مَعَ <sup>(٥)</sup> «إِمْكَانِهِ» ، فَظَاهِرٌ كَلَامُ الْحَرَقِيِّ <sup>(٦)</sup> أَنَّ لِّلْسَّيِّدِ الْفَسْخَ . وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ؛ لِأَنَّ التَّعَذُّرَ حَاصِلٌ

(١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَكَاتِبِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيُوعِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذَى ٢٦٥/٥ ، ٢٦٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَكَاتِبِ يُؤَدِّي بَعْضُ كِتَابَتِهِ فَيَعْجُزُ أَوْ يَمُوتُ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٤٦/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْمَكَاتِبِ يَكُونُ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ ، وَفِي : بَابِ دُخُولِ الْعَبْدِ عَلَى سَيِّدَتِهِ وَنَظَرِهِ إِلَيْهَا ، مِنْ كِتَابِ عَشْرَةِ النِّسَاءِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٩٧/٣ ، ١٩٨ ، ٣٨٩/٥ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْمَكَاتِبِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . سَنَنَ ابْنَ مَاجَهَ ٨٤٢/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٨٩/٦ ، ٣٠٨ ، ٣١١ .

(٢ - ٢) فِي م : «تَقْدِيمُهَا» .

(٣) فِي م : «الْأَدَاءُ» .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «بَعْدُ» .

(٦) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : «عَلَى» .

بالامتناع كحُصُولِهِ بِالْعَجْزِ . وقال أبو بكر : ليس له الفسخ ؛ لأنه أمكن الاستيفاء بإجباره على ذلك ، وتَعَذُّرُ البعض كَتَعَذُّرِ الجميع .

**فصل :** وإن كان معه متاع يُريدُ بيعه ، فاستنظره لبيعه ، لزمه إنظاره ؛ لأنه أمكن الاستيفاء من غير ضرر . ولا يلزمه إنظاره أكثر من ثلاث ؛ لأنها قرينة . وإن كان له مالٌ غائب يزجو قُدومه فيما دون مسافة القصر ، فكذلك ، وإن كان أبعد ، لم يلزمه إنظاره ؛ لأن فيه ضرراً . وإن كان له دينٌ حالٌ على ملىء ، أو فى يد مودع ، فهو كالغائب القريب ، وإن كان على مُعسر ، أو مؤجلاً ، فهو كالبعيد .

وإن حلَّ التَّجْمُ والمكاتبُ غائبٍ بغير إذن سيده ، فله الفسخ ، وإن كان يأذنه ، لم يفسخ ، ويرفع الأمر إلى الحاكم ليكتب كتاباً إلى حاكم ذلك البلد ليأمره<sup>(١)</sup> بالأداء ، أو يُثبت عجزه عنده ، فيفسخ حينئذ . وإن حلَّ والمكاتبُ معجئون معه مالٌ ، فسَلَّمَهُ إلى المولى ، عتق ؛ لأنه قبض ما يستحقه ، فبرئت به ذممة الغريم .

وإن لم يكن معه شيء ، فليسَّيه الفسخ ، فإن فسخ ثم ظهر له مالٌ ، نُقِضَ الحُكْمُ بالفسخ ؛ لأننا حكّمنا بالعجز فى الظاهر ، وقد بان خلافه ، فنقض ، كما لو حكّم الحاكم ثم وجد النص بخلافه . وإن كان قد أنفق عليه بعد الفسخ ، رجع بما أنفق ؛ لأنه لم يتبرع به ، بل أنفق على أنه عبده ، وإن أفاق بعد الفسخ ، فأقدم بيئته أنه كان قد أدى ، نُقِضَ الحُكْمُ

---

(١) فى الأصل : « يأمره » .

بالفسخ، ولم يَرْجِع السَّيِّدُ بِالتَّفَقُّعِ؛ لَأَنَّهُ تَبَرَّعَ بِإِنْفَاقِهِ عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِهِ  
بِخُرُوجِهِ.

**فصل:** وإن أَحْضَرَ الْمُكَاتِبُ الْمَالَ، فَقَالَ السَّيِّدُ: هَذَا حَرَامٌ. وَأَنْكَرَ  
الْمُكَاتِبُ، وَلَا بَيِّنَةَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُكَاتِبِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لَأَنَّهُ فِي يَدِهِ،  
فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَهُ. فَإِذَا حَلَفَ، خَيْرَ الْمَوْلَى بَيْنَ أَخْذِهِ [٢٦٩ ط] أَوْ إِبْرَائِيهِ مِنْ  
مَالِ الْكِتَابَةِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، قَبْضُهُ الْحَاكِمُ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ تَدْخُلُهُ الثَّيَابَةُ، فَإِذَا  
امْتَنَعَ مِنْهُ، قَامَ الْحَاكِمُ مَقَامَهُ. وَكَذَلِكَ إِنْ عَجَّلَتِ الْكِتَابَةُ قَبْلَ مَحَلِّهَا -  
وَقُلْنَا: يُلْزَمُهُ أَخْذُهُ - فَاِمْتَنَعَ، قَامَ الْحَاكِمُ مَقَامَهُ. وَرُوي أَنَّ رَجُلًا أَتَى  
عُمَرَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي كَاتِبْتُ عَلَى كَذَا وَكَذَا، وَإِنِّي  
أَيْسَرْتُ بِالْمَالِ، فَاتَّيْتُهِ بِالْمَالِ، فَرَعَمَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُهُ إِلَّا نُجُومًا. فَقَالَ عُمَرُ:  
يَا زَوْفًا<sup>(١)</sup> خُذْ هَذَا الْمَالَ فَاجْعَلْهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَأَدِّ إِلَيْهِ نُجُومًا فِي كُلِّ  
عَامٍ، وَقَدْ عَتَقَ هَذَا. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** فإن أَدَّى الْمُكَاتِبُ ظَاهِرًا فَبَانَ مُسْتَحَقًّا، تَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ يَعْتِقْ؛ لِأَنَّ  
الْعِتْقَ بِالْأَدَاءِ، وَمَا أَدَّى. وَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ مَوْتِهِ<sup>(٣)</sup>، فَتَرَكْتُهُ لِمَوْلَاهُ أَوْ وَرَثَتِهِ؛  
لَأَنَّهُ مَاتَ عَلَى الرِّقِّ. وَإِنْ ظَهَرَ بِهِ عَيْبٌ، فَلِلسَّيِّدِ الرَّدُّ وَالْمُطَالَبَةُ بِالْأَرْضِ،  
فَإِنْ رَضِيَ بِهِ مَعِييًا، اسْتَقَرَّ الْعِتْقُ. وَإِنْ طَلَبَ الْأَرْضَ فَأَدَّى إِلَيْهِ، اسْتَقَرَّ  
الْعِتْقُ، وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّ إِلَيْهِ، بَطَلَ الْعِتْقُ؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُ لَمْ تَتِمَّ بِرَأْيِهَا مِنَ الْمَالِ.

(١) فِي م: «برقي».

(٢) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٣٥/١٠.

(٣) فِي م: «الموت».

وإن رَدَّ المَعِيبَ<sup>(١)</sup> ، بَطَلَ العِثْقُ ، إِلَّا أن يُعْطِيَهُ بَدْلَهُ . وقال أبو الخَطَّابِ : لا يَرْتَفِعُ العِثْقُ<sup>(٢)</sup> ، وله قِيمَةُ المَعِيبِ ، أو أَرْشُهُ إن أُمْسَكَهُ . وإن كَاتَبَهُ على خِدْمَةِ شَهْرٍ فَمَرَضَ فيه ، لم يَقَعْ العِثْقُ ؛ لَعَدَمِ العَوَضِ .

**فصل :** وإن باع ما فى ذِمَّةِ المَكَاتِبِ ، لم يَصَحَّ ؛ لَأَنَّهُ يَبِيعُ ذَنْبَ ، لا سَيِّئًا وهو غيرُ مُسْتَقَرٍّ ، فإن قَبَضَهُ المُشْتَرِى ، لم يَعْتِقِ المَكَاتِبُ ؛ لَأَنَّهُ لم يَقْبِضْهُ السَّيِّدُ ولا وَكِيلُهُ ، وإنما قَبَضَهُ المُشْتَرِى لِنَفْسِهِ وهو لا يَسْتَحِقُّهُ . وفيه وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ يَعْتِقُ ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ أَذِنَ لِلْمُشْتَرِى فى قَبْضِهِ ، فصار<sup>(٣)</sup> قَبْضُهُ كَقَبْضِ وَكِيلِهِ .

**فصل :** إذا جَنَى المَكَاتِبُ بُدْئَ بِجِنَايَتِهِ قَبْلَ كِتَابَتِهِ ؛ لِأَنَّ جِنَايَتَهُ تُقَدَّمُ<sup>(٤)</sup> على حَقِّ المَالِكِ إذا كان قِتْنَا ، فعلى حَقِّهِ<sup>(٥)</sup> فى المَكَاتِبِ<sup>(٥)</sup> أَوَّلَى . فإن أَذَاهُما ، عَتَقَ ، وإن عَجَزَ عن أَذَائِهِما ، فلكلِّ واحدٍ منهما تَعَجُّيزُهُ ، فإن عَجَّزَهُ وَلِئِى الجِنَايَةِ ، يَبِيعُ فيها إن اسْتَعْرَقْتَهُ ، وإلَّا يَبِيعُ مِنْهُ بِقَدْرِ جِنَايَتِهِ ، وباقيهِ على الكِتَابَةِ ، متى أَدَّى كِتَابَةَ باقىهِ عَتَقَ . وهل يَشْرِى عِتْقُهُ ، وَيُقَوِّمُ على سَيِّدِهِ إن كان مُوسِرًا ؟ على وَجْهَيْنِ . وإن عَجَّزَهُ السَّيِّدُ ، عادَ<sup>(٦)</sup> قِتْنَا ، وَخُيِّرَ

(١) فى الأصل : « بالمعيب » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) فى م : « فكان » .

(٤) فى الأصل : « تقوم » .

(٥ - ٥) فى م : « إذا كان مكاتباً » .

(٦) فى الأصل : « صار » .

بَيْنَ فِدَائِهِ أَوْ تَسْلِيمِهِ ، كَعَبْدِهِ الْقِنْ . فَإِنْ أَعْتَقَهُ السَّيِّدُ ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ أَيْضًا ؛  
لأنَّهُ أُتْلِفَ مَحَلُّ الْحَقِّ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ مُعَامَلَةٍ ، بُدِيَ<sup>(١)</sup> بِقَضَائِهِ مِمَّا  
فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَا فِي يَدِهِ ، وَيَخْتَصُّ بِهِ ، وَالسَّيِّدُ وَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ يَرْجِعَانِ  
إِلَى رَقَبَتِهِ ، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ ، قُدِّمَ وَلِئِىِ الْجَنَائَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ ، لَمْ يَمْلِكِ  
الْغَرِيمُ تَعْجِيزَهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الذِّمَّةِ ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَعْجِيزِهِ ، بَلْ تَزُكُّهُ عَلَى  
الْكِتَابَةِ أَنْفَعُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا اكْتَسَبَ مَا<sup>(٢)</sup> يُعْطِيهِ ، فَكَانَ أَوْلَى .

---

(١) فِي ف : « بَرَى » .

(٢) فِي م : « بِمَا » .

## بَابُ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ

إِذَا كَاتَبَهُ عَلَى عَوَظٍ مُحَرَّمٍ أَوْ مَجْهُولٍ، فَالْعَقْدُ فَاسِدٌ. وَإِنْ شَرَطَا شَرْطًا فَاسِدًا، مِثْلَ أَنْ يَشْرُطَ [٢٧٠] أَنْ يُوَالِيَ مَنْ شَاءَ، «أَوْ شَيْعًا» مِنْ مِيرَاثِهِ، فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ، أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَيَشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. فَحَكَمَ بِفَسَادِ الشَّرْطِ مَعَ أَمْرِهِ بِالشَّرَاءِ. وَيَتَخَرَّجُ فُسَادُ الْعَقْدِ<sup>(٢)</sup>؛ بِنَاءً<sup>(٣)</sup> عَلَى فُسَادِ الْبَيْعِ بِهِ<sup>(٤)</sup>. وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُسَافِرَ، وَلَا يَطْلُبَ الصَّدَقَةَ، فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ. وَفِي الشَّرْطِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، هُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ غَرَضًا صَحِيحًا لِلسَّيِّدِ، وَهُوَ صِيَانَتُهُ عَنْ أَكْلِ الصَّدَقَةِ، وَصِيَانَتُهُ عَنِّهِ عَنِ التَّغْرِيرِ بِالسَّفَرِ. وَالثَّانِيَةُ، هُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ، وَهُوَ تَمْكِينُهُ مِنَ الْكَسْبِ، وَأَخْذُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الصَّدَقَاتِ.

**فصل:** ومتى فسد العقد، فللسَّيِّدِ الفسخُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ فَاسِدٌ لَا حُرْمَةَ لَهُ. وَسَوَاءٌ كَانَ فِيهِ صِفَةٌ، كَقَوْلِهِ: إِنْ أَذَيْتَ إِلَيَّ فَأَنْتَ حُرٌّ. أَوْ لَمْ تَكُنْ؛

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) تقدم تخريجه في ٥٧/٣، ٥٨.

(٣) في الأصل: «العتق».

(٤) سقط من: الأصل.

لأنَّ الْمَقْصُودَ الْمُعَاوَضَةَ، فَصَارَتْ الصِّفَةُ مَبْنِيَّةً<sup>(١)</sup> عَلَيْهَا، بِخِلَافِ الصِّفَةِ الْمَجْرُودَةِ. وَلِهَذَا فَسُخِ الْعَقْدُ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَيُنْفَسَخُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ، وَجُنُونِهِ، وَالْحَجَرِ عَلَيْهِ لِسَفَاهِهِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ غَيْرُ لَازِمٍ، فَأَشْبَهَ الْوَكَالََةَ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يُنْفَسَخُ بِذَلِكَ، وَلَا يَتَطَّلُ بِجُنُونِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ مِنْ جِهَتِهِ، فَأَشْبَهَ الْعِتْقَ الْمُعْلَقَ بِصِفَةٍ.

وإن أَدَّى مَا كُوتِبَ عَلَيْهِ، عَتَقَ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ جَمَعَتْ مُعَاوَضَةَ وَصِفَةً، فَإِذَا بَطَلَتِ الْمُعَاوَضَةُ بَقِيَتِ الصِّفَةُ، فَعَتَقَ بِهَا. وَإِنْ أَدَّاهُ<sup>(٣)</sup> إِلَى غَيْرِ مَنْ كَاتَبَهُ، أَوْ أَبْرَاهُ السَّيِّدُ مِمَّا عَلَيْهِ، لَمْ يَعْتَقْ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَمْ تُوجَدْ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَعْتَقُ بِالْأَدَاءِ إِلَى الْوَارِثِ؛ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الْمُزَوَّوْثِ، وَإِذَا عَتَقَ فَلَهُ مَا فَضَّلَ فِي يَدِهِ مِنَ الْكَسْبِ.

وَيَتَّبَعُ الْجَارِيَةَ وَلَدَهَا؛ لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ مُجْرَى الصَّحِيحَةِ فِي الْعِتْقِ، فَتُجْرَى مُجْرَاهَا فِيمَا ذَكَرْنَا. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، لَا يَتَّبَعُهَا وَلَدَهَا وَلَا فَضْلُهُ كَسْبِهَا؛ لِأَنَّ عِتْقَهَا بِالصِّفَةِ دُونَ الْكِتَابَةِ.

وَلَا يَزْجَعُ السَّيِّدُ عَلَى الْعَبْدِ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا إِذَا عَتَقَ<sup>(٤)</sup> بِصِفَةٍ، وَإِنَّمَا مُجْرَاةٌ مُجْرَى الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ، وَكِلَاهُمَا لَا يَنْبُتُ فِيهِ التَّرَاجُعُ.

(١) فِي م: «مَبْنِيَّة».

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(٣) فِي م: «أَدَّى».

(٤) فِي ف: «عَتَقْتَ».



## بَابُ جَامِعِ الْكِتَابَةِ

تَصِحُّ كِتَابَةُ بَعْضِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ عَلَى نَصِيبِ الْمَكَاتِبِ ،  
فَصَحَّ ، كَبَيْعِهِ . فَإِذَا كَاتَبَهُ وَكَانَ بَاقِيَهُ حُرًّا فَأَدَّى ، كَمَلَتْ لَهُ الْحُرِّيَّةُ ، وَإِنْ  
كَانَ بَاقِيَهُ قِتًا ، لَمْ تَشْرِ الْكِتَابَةُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ ،  
وَيَصِيرُ شَرِيكًا لِلْمَالِكِ <sup>(١)</sup> «بَاقِيَهُ فِي نَفْسِهِ» . فَإِذَا أَدَّى مَا كُوتِبَ عَلَيْهِ وَمِثْلَهُ  
لِلْمَالِكِ بَاقِيَهُ ، عَتَقَ ، وَسَرَى الْعِتْقُ إِلَى سَائِرِهِ ، إِنْ كَانَ جَمِيعُهُ لِلْمَكَاتِبِ ،  
وَإِنْ كَانَ لغيرِهِ ، وَالْمَكَاتِبُ مُوسِرٌ ، عَتَقَ جَمِيعُهُ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا ، لَمْ يَفْتَقِ  
إِلَّا مَا كَاتَبَهُ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ، كَالِإِعْتَاكِ الْمُنَجَّزِ . وَإِذَا أُذِنَ لَهُ شَرِيكُ الْمَكَاتِبِ فِي  
الْأَدَاءِ مِنْ جَمِيعِ كَسْبِهِ ، عَتَقَ بِأَدَائِهِ ، كَمَا لَوْ أَدَّى إِلَيْهِمَا . وَإِنْ كَانَ بَاقِيَهُ  
مُكَاتِبًا ، [ ٢٧٠ ط ] أَوْ كَاتَبَهُ السَّيِّدَانِ مَعًا ، جَازَ ، سَوَاءً اتَّفَقَ <sup>(٣)</sup> الْعِوَضَانِ أَوْ  
اِخْتَلَفَا ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ . وَلَا يَمْلِكُ أَنْ يُؤَدَّى إِلَى أَحَدِهِمَا  
أَكْثَرَ مِمَّا يُؤَدَّى إِلَى صَاحِبِهِ <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي كَسْبِهِ ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ  
أَحَدُهُمَا فِي تَعْجِيلِ حَقِّ الْآخَرِ فَيَجُوزَ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ وَجْهًا آخَرَ أَنَّهُ لَا  
يَجُوزُ تَخْصِصُ أَحَدِهِمَا بِالْأَدَاءِ وَإِنْ أُذِنَ الْآخَرُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي ذِمَّتِهِ لَا

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «نَفْسُهُ فِي بَاقِيهِ» .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «اتَّفَقَا فِي» .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «الْآخَرُ» .

فيما في يده ، فلم يَنْفَعْ إِذْنُهُ فِيهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِحَقِّهِ ، فَجَازَ بِإِذْنِهِ . فَإِنْ أَدَّى إِلَيْهِمَا فِي حَالٍ <sup>(١)</sup> وَاحِدَةٍ ، عَتَقَ عَلَيْهِمَا ، وَوَلَاؤُهُ لِهَـمَا . وَإِنْ أَدَّى إِلَى أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْآخَرِ بِإِذْنِهِ ، أَوْ لِكُونِ نَصِيبِ الْمُؤَدَّى إِلَيْهِ مِنَ الْعَوَضِ أَقْلًا ، عَتَقَ نَصِيبَهُ ، وَسَرَى إِلَى نَصِيبِ الْآخَرِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، فِي قَوْلِ الْحَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَهُوَ مُوسِرٌ ، فَعَتَقَ عَلَيْهِ كُلَّهُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَسْرِي فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ فِي سِرَائِهِ إِعْطَالَ نَصِيبِ صَاحِبِهِ مِنَ الْوَلَاءِ الَّذِي انْعَقَدَ سَبَبُهُ . وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِيْمَا إِذَا أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ بِالْمُبَاشَرَةِ ، وَفِيْمَا إِذَا كَانَ نِصْفُهُ قِتْنًا فَأَعْتَقَهُ صَاحِبُ الْقِنِّ .

**فصل :** وَيَجُوزُ أَنْ يُكَاتِبَ جَمَاعَةً مِنْ عَبِيدِهِ صَفْقَةً وَاحِدَةً بِعَوَضٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ بِجُمْلَتِهِ <sup>(٣)</sup> مَعْلُومٌ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ بَاعَ عَبْدَيْنِ بِشَمَنِ وَاحِدٍ ، وَيَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُكَاتِبًا بِحِصَّتِهِ مِنَ الْعَوَضِ ، يُقْسَمُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَتِهِمَا حِينَ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ ، فَيَتَقَسَّطُ <sup>(٤)</sup> عَلَى الْمَعْوُضِ بِالْقِيَمَةِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى شَقْصًا وَسَيْفًا . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَيَتَوَجَّهُ لِأَبَى عَبْدِ اللَّهِ قَوْلُ آخَرٍ ، أَنَّ الْعَوَضَ بَيْنَهُمَا عَلَى عَدَدِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَيْهِمَا إِضَافَةً وَاحِدَةً ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ لَهُمَا بِشَىْءٍ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَالَةٌ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٣/ ٥١٤ ، ٥١٥ .

(٣) فِي ف : « فِي جُمْلَتِهِ » .

(٤) فِي م : « فَيَسْقُطُ » .

وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُمْ حِينَ<sup>(١)</sup> الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ حَالُ زَوَالِ سُلْطَانِهِ عَنْهُمْ . وَأَيُّهُمْ أَدَّى ،  
عَتَقَ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى مَا عَلَيْهِ ، فَعَتَقَ ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا  
يَعْتِقُ حَتَّى يُؤَدَّى جَمِيعَ الْكِتَابَةِ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْضُهُمْ ، سَقَطَ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ  
بِقَدْرِ<sup>(٢)</sup> حِصَّتِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

**فصل :** إِذَا كَاتَبَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ ، فَمَالُهُ لِسَيِّدِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ  
بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ »<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ  
يُزِيلُ مِلْكَ السَّيِّدِ عَنْ أَكْسَابِهِ ، فَأُشْبِهَ الْبَيْعَ .

---

(١) فِي م : « حَال » .

(٢) فِي ف : « قَدْر » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ١٠١ / ٣ . مِنْ حَدِيثٍ : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ يُؤْبَر ... » .



## بَابُ اخْتِلَافِ السَّيِّدِ وَمُكَاتِبِهِ

إذا اختلفا في أصل العقد، فالقول قول السَّيِّد مع يمينه؛ لأنَّ الأصلَ عدمه. وإن اختلفا في قدر مال الكتابة، أو أجل، ففيه ثلاث روايات؛ إحداهنَّ، القول قول السَّيِّد؛ لأنَّهما اختلفا في الكتابة، فأشبه ما لو اختلفا في عقدها. والثانية، القول قول المكاتب؛ لأنَّ الأصل عدم الزيادة المختلف فيها. والثالثة، يتحالفان؛ لأنَّهما اختلفا في قدر العوض، فيتحالفان، كما لو اختلفا في ثمن المبيع. فإذا تحالفا قبل<sup>(١)</sup> العتق، فسُخِنَا العقد، إلا أن يَرْضَى أحدهما [٢٧١] بما قال صاحبه. وإن كان التحالف<sup>(٢)</sup> بعد العتق، رَجَعَ السَّيِّدُ عَلَى الْعَبْدِ بِقِيَمَتِهِ، وَرَجَعَ<sup>(٣)</sup> الْعَبْدُ بِمَا أَذَاهُ عَلَى سَيِّدِهِ.

**فصل:** وإن وَّضَعَ السَّيِّدُ عَنِ الْعَبْدِ بَعْضَ نُجُومِهِ، أَوْ أَثَرَاهُ مِنْهُ، وَاخْتَلَفَا فِي أَى النُّجُومِ هُوَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي فِعْلِهِ. وَإِنْ وَضَعَ عَنْهُ دَرَاهِمَ وَالْكِتَابَةُ عَلَى دَنَانِيرَ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ عَنْهُ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ. فَإِنْ قَالَ الْعَبْدُ: إِنَّمَا أَرَدْتُ دَنَانِيرَ بِقِيَمَةِ الدَّرَاهِمِ. فَأَنْكَرَهُ السَّيِّدُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا عَنَى. وَإِنْ أَدَّى كِتَابَتَهُ، فَقَالَ

(١) في ف: «بعد».

(٢) في م: «التخالف».

(٣) بعده في الأصل: «على».

السَّيِّدُ : أَنْتَ حُرٌّ . ثُمَّ بَانَ مُسْتَحَقًّا ، لَمْ يَعْتَقْ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ قَصَدَ الْخَبَرَ  
 بِنَاءً عَلَى ظَنِّهِ ، وَقَدْ بَانَ خِلَافُهُ . فَإِنْ قَالَ الْعَبْدُ : أَرَدْتُ عِتْقِي . فَأَنْكَرَهُ  
 السَّيِّدُ<sup>(١)</sup> ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمَ بِقَصْدِهِ . وَإِنْ ادَّعَى الْعَبْدُ وِفَاءَ الْكِتَابَةِ ،  
 فَأَنْكَرَهُ السَّيِّدُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ ؛ لِأَنَّ<sup>(٢)</sup> الظَّاهِرَ مَعَهُ ، وَ<sup>(٣)</sup> الْأَصْلُ عَدَمُ  
 الْوِفَاءِ . وَإِنْ قَالَ السَّيِّدُ<sup>(١)</sup> : اسْتَوْفَيْتُ . فادَّعَى الْمُكَاتَّبُ أَنَّهُ وَفَّاهُ الْجَمِيعَ ،  
 وَقَالَ السَّيِّدُ : إِنَّمَا وَفَّيْتَنِي الْبَعْضَ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِيفَاءَ لَا  
 يَفْتَضِي الْجَمِيعَ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ لِلْمُكَاتَّبَةِ وَلَدٌ ، فَقَالَتْ : وَلَدْتُهُ فِي الْكِتَابَةِ . وَقَالَ  
 السَّيِّدُ : بَلْ قَبْلَهَا . فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ ؛ لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ فِي وَقْتِ الْكِتَابَةِ ،  
 وَالْأَصْلُ عَدَمُهَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ . وَإِنْ زَوَّجَ السَّيِّدُ مُكَاتَّبَتَهُ أَمَتَهُ ، فَوَلَدَتْ مِنْهُ ،  
 وَاشْتَرَى زَوْجَتَهُ ، فَقَالَ السَّيِّدُ : وَلَدْتُهُ قَبْلَ الشُّرَاءِ . وَقَالَ الْمُكَاتَّبُ : بَلْ  
 بَعْدَهُ . اخْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ كَالَّتِي قَبْلَهَا ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْعَبْدِ ؛  
 لِأَنَّ هَذَا اخْتِلَافٌ فِي الْمِلْكِ ، وَالظَّاهِرُ مَعَ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ ، بِخِلَافِ  
 الَّتِي قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّهُمَا<sup>(٣)</sup> لَمْ يَخْتَلَفَا فِي الْمِلْكِ ، إِنَّمَا اخْتَلَفَا فِي وَقْتِ الْعَقْدِ .

**فصل :** فَإِنْ أَدَّى أَحَدُ الْمُكَاتَّبَيْنِ إِلَى السَّيِّدِ أَوْ أُبْرَأَهُ ، فادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ  
 مِنَ الْمُكَاتَّبَيْنِ أَنَّهُ الْمُؤَدَّى أَوْ الْمُبْرَأُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ فِي التَّعْيِينِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ

(١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) سقط من : ف ، م .

(٣) في الأصل : «لأنها» .

أُنْكِرَهُمَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ، فإذا أُنْكِرَ أَحَدَهُمَا ، قُبِلَ قَوْلُهُ ، وعليه اليمينُ له ، فإن نَكَلَ ، قُضِيَ عليه ، وَعَتَقًا جَمِيعًا . فإن قال : لا أَعْلَمُ أَيُّكُمَا الْمُؤَدَّى ؟ فعليه اليمينُ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ ، ويُفْرَعُ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ قَرَعَ صَاحِبَهُ ، حَلَفَ وَعَتَقَ ، وَبَقِيَ الْآخَرُ عَلَى الْكِتَابَةِ ، وكذلك إن مات السَّيِّدُ قَبْلَ التَّعْيِينِ ، أُفْرِغَ بَيْنَهُمَا ؛ لَأَنَّهُمَا تَسَاوَا فِي اخْتِمَالِ الْحُرِّيَّةِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أُعْتِقَ أَحَدُهُمَا وَأُنْسِيَهُ .

**فصل :** إذا كَاتَبَ عَبْدًا كِتَابَةً وَاحِدَةً ، فَأَدَّوْا وَعَتَقُوا ، وقال مَنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ : أَدَّيْنَا عَلَى قَدَرٍ قِيَمَتَنَا <sup>(١)</sup> . وقال الْآخَرُ : بَلْ أَدَّيْنَا عَلَى السَّوَاءِ ، فَبَقِيََتْ لَنَا عَلَى الْأَكْثَرِ بَقِيَّةٌ . فَمَنْ جَعَلَ الْعَوَضَ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمْ ، <sup>(٢)</sup> قال : الْقَوْلُ <sup>(٣)</sup> قَوْلُ مَنْ ادَّعَى التَّسْوِيَةَ . وَمَنْ جَعَلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ قَدَرٌ حِصَّتِهِ ، فعنده فيه <sup>(٣)</sup> وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي التَّسْوِيَةَ ؛ لِأَنَّ أُيْدِيَهُمْ عَلَى الْمَالِ ، فَيَتَسَاوَوْنَ فِيهِ . وَالثَّانِي ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُؤَدَّى إِلَّا مَا عَلَيْهِ .

**فصل :** إذا كَاتَبَ رَجُلَانِ عَبْدًا بَيْنَهُمَا ، فَأَدَّعَى أَنَّهُ أَدَّى إِلَيْهِمَا ، فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا ، وَأُنْكِرَ الْآخَرُ ، عَتَقَ نَصِيبُ الْمُقِرِّ ، وَحَلَفَ الْآخَرُ ، وَبَقِيََتْ حِصَّتُهُ عَلَى الْكِتَابَةِ ، وله مُطَالَبَةُ الْمُقِرِّ بِنَصْفِ مَا قَبَضَ ؛ [ ٢٧١ ط ] لِحُصُولِ حَقِّهِ فِي يَدِهِ ، وَمُطَالَبَةُ الْمُكَاتَبِ بِالْبَاقِي ، وله مُطَالَبَةُ الْمُكَاتَبِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « قِيَمَتَهَا » .

(٢ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « فَالْقَوْلُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

بالجميع ؛ لأنه لم يَدْفَعْ إليه حَقُّه ، ولا إلى وَكِيلِهِ ، فإذا قَبَضَ ، عَتَقَ  
المُكَاتَّبُ . ومن أَيْهِمَا أَخَذَ ، لم يَرْجِعْ به المَقْبُوضُ منه على الْآخَرِ ؛ لأنه يُقَرُّ  
بِبَرَاءَةِ صاحِبِهِ ، وَيَدَّعِي أَنَّ الْمُتَكَبِّرَ ظَلَمَهُ ، فلا يَرْجِعُ بما ظَلَمَهُ به على غَيْرِهِ .

فإن عَجَزَ الْمُكَاتَّبُ ، عَجَّزَهُ ، وَرَقَّ نِصْفُهُ ، ولم يَسِرْ عِتْقُ الْآخَرِ ؛ لأنه لا  
يَعْتَرِفُ بِرَقِّهِ <sup>(١)</sup> ، ولا الْعَبْدُ أَيْضًا ، ولا يَغْتَرِفُ الْمُتَكَبِّرُ بِعِتْقِ شَيْءٍ مِنْهُ . وإن  
شَهِدَ الْمُصَدِّقُ لَهُ ، فقال الْحَرَقِيُّ : تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ فِي الْعِتْقِ ؛ لأنه لا نَفْعَ لَهُ  
فيه ، ولا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فيما يَرْجِعُ إلى بَرَاءَتِهِ مِنْ مُشَارَكَةِ صاحِبِهِ . وقياسُ  
الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي الْعِتْقِ أَيْضًا ؛ لأنَّ مَنْ شَهِدَ بِشَهَادَةٍ تَجُرُّ إِلَى  
نَفْسِهِ نَفْعًا ، بَطَلَتْ شَهَادَتُهُ فِي الْكُلِّ .

وإن ادَّعَى الْمُكَاتَّبُ دَفْعَ جَمِيعِ الْمَالِ إِلَى أَحَدِهِمَا لِيَأْخُذَ نَصِيبَهُ مِنْهُ ،  
وَيَدْفَعَ بَاقِيَهُ إِلَى شَرِيكِهِ ، وقال الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : بل دَفَعْتُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مَتَا  
حَقُّهُ . فهي كَالَّتِي قَبَلَهَا ، إِلَّا أَنَّ الْمُتَكَبِّرَ يَأْخُذُ حِصَّتَهُ بِلَا يَمِينٍ ؛ لأنه لا يَدَّعِي  
وَاحِدًا مِنْهُمَا دَفْعَ الْمَالِ إِلَيْهِ . وإن قال الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : قَبَضْتُ الْمَالَ ، وَدَفَعْتُ  
إِلَى شَرِيكِي حِصَّتَهُ . فَأَنْكَرَ شَرِيكُهُ ، فعليه الْيَمِينُ هَلْهُنَا ؛ لأنه يَدَّعِي  
التَّسْلِيمَ إِلَيْهِ . فإذا حَلَفَ ، فله مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا بِجَمِيعِ حَقِّهِ . فإن أَخَذَ  
مِنَ الْمُكَاتَّبِ ، رَجَعَ عَلَى الْمُقَرِّ ؛ لأنه قَبَضَ مِنْهُ ، سَوَاءً صَدَّقَهُ الْمُكَاتَّبُ فِي  
الدَّفْعِ إِلَى شَرِيكِهِ أَوْ كَذَّبَهُ ؛ لِتَقْرِيطِهِ فِي تَرْكِ الْإِشْهَادِ . فإن حَصَلَ لِلْمُتَكَبِّرِ  
مَا لَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا ، عَتَقَ . وإن عَجَزَ الْمُكَاتَّبُ ، فَلِلْمُتَكَبِّرِ اسْتِزْقَاقُ نِصْفِهِ ،

---

(١) فِي م : « بَعْتُهُ » .



والرَّجُوعُ عَلَى الْمُقِرِّ يَنْصِفُ مَا قَبَضَ ؛ لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ يَنْصِفَ كَسْبِهِ ، وَيَقْوُمُ عَلَى الْمُقِرِّ ؛ لِأَنَّ رِقَّةً <sup>(١)</sup> كَانَ بِسَبَبِ مِنْهُ وَهُوَ التَّفْرِيطُ <sup>(٢)</sup> .

فصل : وإذا خَلَفَ رَجُلٌ ابْنَيْنِ وَعَبْدًا ، فادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّ سَيِّدَهُ كَاتِبَهُ ، فَأَنْكَرَاهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا مَعَ أَيْمَانِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْكِتَابَةِ ، وَيُخْلِفَانِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ . وَإِنْ صَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا ، أَوْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ ، وَخَلَفَ الْآخَرُ ، ثَبَّتَتِ الْكِتَابَةُ لِنَصِفِهِ . وَمَتَى أَدَّى إِلَى الْمُقِرِّ ، عَتَقَ نَصِيبَهُ ، وَلَمْ يَسْرِ إِلَى نَصِيبِ شَرِيكِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُتَاشَرَ الْعَتَقُ ، وَلَمْ يَتَسَبَّبْ إِلَيْهِ ، إِنَّمَا هُوَ مُقِرٌّ بِمَا فَعَلَ أَبُوهُ ، وَوَلَاءُ <sup>(٣)</sup> نَصِفِهِ الَّذِي عَتَقَ لِلْمُقِرِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ غَيْرُهُ . وَإِنْ شَهِدَ الْمُقِرُّ عَلَى الْمُنْكَرِ ، فَشَهَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ إِنْ كَانَ عَدْلًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُزُّ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا ، وَلَا يَدْفَعُ ضَرَرًا <sup>(٤)</sup> .

---

(١) فِي ف : « عَتَقَهُ » .

(٢) فِي ف : « الْكِتَابَةُ » .

(٣) فِي الْأَصْلَ : « إِلَّا » .

(٤) فِي الْأَصْلَ : « ضَرًا » .



## بَابُ حُكْمِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

إذا أصاب الرجلُ أُمَّتَهُ، فَوَلَدَتْ مِنْهُ مَا يَنْبَغُ فِيهِ <sup>(١)</sup> بَعْضُ خَلْقِ الْإِنْسَانِ <sup>(٢)</sup>، صَارَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدٍ، تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أُمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا، فَهِيَ حُرَّةٌ عَنْ دُبُرِ مِنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ <sup>(٣)</sup>، وَابْنُ مَاجَه <sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّهُ إِنْثِلَافٌ حَصَلَ <sup>(٥)</sup> بِالْإِسْتِمْتَاعِ، فَحُسِبَ <sup>(٦)</sup> مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، كِإِنْثِلَافِ [٢٧٢] مَا يَأْكُلُهُ. فَأَمَّا إِنْ عَلِقَتْ مِنْهُ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ، لَمْ تَعْتَقْ عَلَيْهِ، سِوَاءِ مَلِكِهَا حَامِلًا أَوْ بَعْدَ الْوَضْعِ؛ لِأَنَّهَا عَلِقَتْ بِمَمْلُوكٍ، فَإِذَا كَانَ الْوَلَدُ مَمْلُوكًا، فَأُمُّهُ أَوْلَى. وَعَنْهُ، إِنْ مَلَكَهَا حَامِلًا، فَوَلَدَتْ عِنْدَهُ، صَارَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدٍ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ. وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ مِلْكِهِ لَهَا، لَمْ تَصِرْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ <sup>(٧)</sup>. وَكَذَلِكَ إِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ: «مِنْهُ».

(٢) فِي ف: «أَدَمِي».

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه، فِي: بَابِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ٨٤١ / ٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٢٠ / ١.

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢٥٧ / ٢.

(٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٦) فِي ف: «يَحْسَبُ».

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ: الْأَصْلِ.

وَطَيْئَهَا بَعْدَ أَنْ كَمَلَ لِلوَلَدِ خَمْسَةُ أَشْهُرٍ ؛ لِأَنَّ الوَطْءَ لَا يُؤَثِّرُ فِي الوَلَدِ . وَإِنْ  
وَطَيْئَهَا فِي ابْتِدَاءِ حَمْلِهَا أَوْ تَوَسُّطِهِ ، بَعْدَ مِلْكِهِ لَهَا ، صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ ؛ لِأَنَّ  
المَاءَ يَزِيدُ فِي سَفْعِهِ وَبَصَرِهِ ، وَقَدْ قَالَ عَمْرُو : أَبْعَدَ مَا اخْتَلَطَتْ دِمَاؤُكُمْ  
وَدِمَاؤُهُنَّ ، وَلِحُومُكُمْ وَلِحُومُهُنَّ ، يَغْتُمُوهُنَّ<sup>(١)</sup> ! فَعَلَّلَ بِالاخْتِلَاطِ ، وَقَدْ  
وُجِدَ .

وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْهُ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ بِنِكَاحٍ أَوْ زِنَى ، ثُمَّ مَلَكَهَا ، لَمْ تَصِرْ أُمُّ  
وَلَدٍ ؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا تَمْلُوكُ لِسَيِّدِ الْأُمَّةِ . وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي مُوسَى أَنَّهَا تَصِيرُ أُمُّ  
وَلَدٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ .

**فصل :** فَإِنْ أَسْقَطَتْ وَلَدًا مَيِّتًا ، فَهُوَ كَالْحَيِّ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ . وَإِنْ  
أَسْقَطَتْ جُزْءًا مِنْهُ ، كَيْدٍ وَرَجُلٍ ، فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَلَدٍ . وَإِنْ أَلْقَتْ  
نُطْفَةً أَوْ عَلَقَةً ، لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَلَدٍ . وَإِنْ وَضَعَتْ مَا يَتَحَقَّقُ<sup>(٢)</sup>  
فِيهِ تَخْطِيطٌ ؛ مِنْ رَأْسٍ ، أَوْ يَدٍ ، أَوْ رِجْلٍ ، أَوْ عَيْنٍ ، فَهُوَ وَلَدٌ . وَإِنْ أَلْقَتْ  
مُضْغَةً ، فَشَهِدَتْ ثِقَةً مِنَ الْقَوَائِلِ أَنَّهُ تَخَطَّطَ ، أَوْ تَصَوَّرَ ، ثَبَتَ أَنَّهُ وَلَدٌ .  
وَإِنْ لَمْ يَتَخَطَّطْ وَيَتَصَوَّرْ ، فَشَهِدَتْ أَنَّهُ بُدُوُ خَلْقِ آدَمِيِّ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ، لَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَلَدٍ ، أَشْبَهَ النُّطْفَةَ . وَالْأُخْرَى ، هِيَ  
أُمُّ وَلَدٍ ؛ لِأَنَّهُ بُدُوُ خَلْقِ بَشَرٍ<sup>(٣)</sup> ، أَشْبَهَ الْمُتَخَطَّطَ .

**فصل :** وَيَمْلِكُ الرَّجُلُ اسْتِخْدَامَ أُمِّ وَلَدِهِ ، وَإِجَارَتَهَا ، وَوَطْأَهَا ،

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٧/ ٢٩٦ ، ٢٩٧ . وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : سَنَنِهِ ٢/ ٦١ .

(٢) فِي ف : « تَحَقَّقَ » .

(٣) فِي ف : « آدَمِي » .

وَتَرْوِيحُهَا ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْإِمَاءِ فِي صَلَاتِهَا وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ ، إِنَّمَا تَعْتَقُ بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ بِدَلِيلِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَلَا يَمْلِكُ يَتَعَهَا ، وَلَا هَيْبَتَهَا ، وَلَا التَّصَرُّفَ فِي رَفْعِهَا ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ <sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عُبَيْدَةَ قَالَ : خَطَبَ عَلِيُّ النَّاسَ ، فَقَالَ : شَاوَرَنِي عُمَرُ فِي أُمِّهَاتِ الْأَوْلَادِ ، فَرَأَيْتُ أَنَا وَعُمَرُ أَنْ أُعْتِقَهُنَّ ، فَقَضَى بِهِ عُمَرُ حَيَاتَهُ ، وَعُثْمَانُ حَيَاتَهُ ، فَلَمَّا وَلَيْتُ رَأَيْتُ أَنْ أُرْقِهِنَّ . قَالَ عُبَيْدَةُ : فَرَأَيْتُ عُمَرَ وَعَلِيَّ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِ عَلِيٍّ وَحْدَهُ . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : بَعَثَ إِلَيَّ عَلِيٌّ ، وَإِلَى شُرَيْحٍ ، أَنْ أَقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ ، فَإِنِّي أَكْرَهُ الْاِخْتِلَافَ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى صَالِحٌ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ <sup>(٤)</sup> قَالَ : أَكْرَهُ<sup>(٥)</sup> يَتَعَهُنَّ ، وَقَدْ بَاعَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ مَعَ الْكَرَاهَةِ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ .

**فصل :** وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا ، فَلَهُ حُكْمُهَا ، يَعْتَقُ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا ، سِوَاءَ عَقَّتْ هِيَ <sup>(٥)</sup> أَوْ مَاتَتْ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِيلَادَ كَالْعِتْقِ الْمُنْجِزِ ، وَلَا يَنْتَظِرُ الْحُكْمَ فِيهِ بِمَوْتِهَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ فِي حَيَاتِهَا ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِمَوْتِهَا ، كَوَلَدِ الْمَدْبُورَةِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٥ .

(٢) في : سننه ٦٠ / ٢ ، ٦١ .

كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٤٣٦ / ٦ ، ٤٣٧ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى

٣٤٣ / ١٠ .

(٣) أخرجه وكيع ، في : أخبار القضاة ٣٩٩ / ٢ .

(٤ - ٤) في الأصل : « كره » .

(٥) سقط من : م .

**فصل :** وإن أَسْلَمْتُ أُمَّ وَلَدِ الدُّمِيِّ ، لَمْ تَعْتِقْ . وَنَقَلَ عَنْهُ مُهَنَّأٌ أَنَّهَا تَعْتِقُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِفْرَارُ مُلْكٍ كَافِرٍ عَلَى مُسْلِمَةٍ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِزَالَتِهِ بِغَيْرِ الْعَتَقِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا تُسْتَسْعَى فِي قِيمَتِهَا ، ثُمَّ تَعْتِقُ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . قَالَ [٢٧٢ ط] أَبُو بَكْرٍ : الَّذِي تَقْتَضِيهِ أَصُولُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهَا لَا تَعْتِقُ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ يَقْتَضِي الْعِتْقَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، فَلَمْ يَتَنَجَّزْ<sup>(١)</sup> بِالْإِسْلَامِ ، كَالْتَذِيرِ ، وَلَكِنْ تَزَالُ يَدُهُ عَنْهَا ، وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَةَ لَا تَحِلُّ لَكَافِرٍ ، وَتُسَلَّمُ إِلَى امْرَأَةٍ ثِقَةٍ ، وَنَفَقَتُهَا فِي كَسْبِهَا ، وَمَا فَضَّلَ مِنْهُ فَهُوَ لِسَيِّدِهَا . وَإِنْ لَمْ يَفِ بِتَفَقُّطِهَا ، فَعَلَى سَيِّدِهَا تَمَامُهَا فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَتُهُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَلْزُمُهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُنِعَ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا . فَإِنْ أَسْلَمَ ، حَلَّتْ لَهُ<sup>(٢)</sup> ، وَإِنْ مَاتَ عَتَقَتْ .

**فصل :** وَإِنْ جَنَّتْ ، لَزِمَ سَيِّدُهَا فِدَاؤُهَا ؛ لِأَنَّهُ مُنِعَ مِنْ بَيْعِهَا بِالْإِحْبَالِ ، وَلَمْ تَبْلُغْ حَالًا تَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهَا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ امْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِ عَبْدِهِ الْقِرْنِ ، وَيَفْدِيهَا بِأَقْلٍ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ أَرْضٍ جِنَايَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ بَيْعُهَا . وَعَنْهُ ، يَفْدِيهَا بِأَرْضٍ جِنَايَتِهَا بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ . حَكَاهَا أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ مُمْتَنِعٌ<sup>(٣)</sup> مِنْ تَسْلِيمِهَا . فَإِنْ عَادَتْ فَجَنَّتْ ، فذَاهَا كَمَا وَصَفْتُ ؛ لِأَنَّ الْمُوجِبَ لِفِدَائِهَا وَجَدَ فِي الثَّانِيَةِ كَوُجُودَهُ فِي الْأُولَى ، فَوَجِبَ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي الْفِدَاءِ ، لَاسْتِوَاؤِهِمَا فِي مُقْتَضِيهِ .

(١) فِي م : « يَتَجَزَّأ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي م : « مُمْنَع » .

فصل : وإن جَنَتْ أُمُّ الْوَلَدِ عَلَى سَيِّدِهَا فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ، فَهِيَ كَجِنَايَةِ الْقَيْنِ سَوَاءً ، وَإِنْ قَتَلَتْهُ ، عَتَقَتْ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ مِلْكُهُ بِمَوْتِهِ ، وَلَا يُمَكِّنُ نَقْلُ الْمِلْكِ . فَإِنْ كَانَتْ جِنَايَتُهَا عَمْدًا ، فَلِلْأَوْلِيَاءِ الْقِصَاصُ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجِبَةٍ<sup>(١)</sup> لِلْقِصَاصِ ، أَوْ مُوجِبَةً<sup>(٢)</sup> لَهُ فَسَقَطَ بِالْعَفْوِ ، فَعَلَيْهَا قِيمَةُ نَفْسِهَا ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةُ أُمِّ وَلَدٍ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهَا<sup>(٣)</sup> أَكْثَرُ مِنْ قِيمَتِهَا ، كَالْجِنَايَةِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ . وَإِنْ وَرِثَ وَلَدُهَا شَيْئًا مِنَ الْقِصَاصِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، سَقَطَ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَعُضُ ، وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى الْقِيمَةِ .

---

( ١ - ١ ) سقط من : م .

( ٢ ) سقط من : م .





## كِتَابُ النِّكَاحِ

النِّكَاحُ مَشْرُوعٌ، أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَرَسُولُهُ، فَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup>. وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُصُمْ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي أَنْتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتَيْي فَلَيْسَ مِنِّي». وَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: لَقَدْ رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَىٰ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أَحَلَّهُ لَهُ<sup>(٣)</sup> لَأَخْتَصَمْتَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا<sup>(٤)</sup>. وَالتَّبْتُلُ تَزُكُ النِّكَاحِ.

(١) سورة النساء ٣.

(٢) سورة النور ٣٢.

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في ف: «عليهن».

والحديث الأول أخرجه البخارى، فى: باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة، من كتاب الصوم، وفى: باب قول النبى ﷺ: من استطاع منكم الباءة فليتزوج...، وباب من لم يستطع الباءة فليصم، من كتاب النكاح. صحيح البخارى ٣/٣٤، ٣/٧. ومسلم، فى: باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه...، من كتاب النكاح. صحيح مسلم ١٠١٨/٢، ١٠١٩.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب التحريض على النكاح، من كتاب النكاح. سنن أبى داود ٤٧٢/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى فضل التزويج والحث عليه، من أبواب النكاح =

وقد رُوِيَ عن أحمدَ أنَّ النِّكَاحَ واجِبٌ . اختارَه أبو بكرٍ ؛ لظاهرِ هذه  
 التَّصْصِصِ . وظاهرُ المَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَخَافُ بَتْرَكَهُ مُوَافَقَةً<sup>(١)</sup>  
 المَحْظُورِ ، فَيَلْزَمُهُ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ اجْتِنَابُ المَحْظُورِ ، وطريقه  
 النِّكَاحُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا  
 طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ . وَلَوْ وَجَبَ لَمْ يُعَلِّقْهُ عَلَى الاسْتِطَاعَةِ<sup>(٢)</sup> .

---

= عارضة الأحوذى ٤/ ٣٠٠ ، ٣٠١ . والنسائي ، فى : باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبى  
 يعقوب ... من كتاب الصيام . المجتبى ٤/ ١٤١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى فضل  
 النكاح ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١/ ٥٩٢ . والدارمى ، فى : باب من كان عنده طول  
 فليتزوج ، من كتاب النكاح . سنن الدارمى ٢/ ١٣٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ٣٧٨ ،  
 ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٤٧ .

والحديث الثانى أخرجه البخارى ، فى : باب الترغيب فى النكاح ، من كتاب النكاح .  
 صحيح البخارى ٧/ ٢ . ومسلم ، فى : باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ... من كتاب  
 النكاح . صحيح مسلم ٢/ ١٠٢٠ .

كما أخرجه النسائي ، فى : باب النهى عن التبتل ، من كتاب النكاح . المجتبى ٦/ ٥٠ .  
 والدارمى ، فى : باب النهى عن التبتل ، من كتاب النكاح . سنن الدارمى ٢/ ١٣٣ . والإمام  
 أحمد ، فى : المسند ٣/ ٢٤١ ، ٢٥٩ ، ٢٨٥ .

والحديث الثالث أخرجه البخارى ، فى : باب ما يكره من التبتل والخصاء ، من كتاب  
 النكاح . صحيح البخارى ٧/ ٥ . ومسلم ، فى : الموضع السابق .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى النهى عن التبتل ، من أبواب النكاح . عارضة  
 الأحوذى ٤/ ٣٠٥ . والنسائي ، فى : باب النهى عن التبتل ، من كتاب النكاح . المجتبى ٦/ ٤٨ .  
 وابن ماجه ، فى : باب النهى عن التبتل من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١/ ٥٩٣ . والدارمى ،  
 فى : باب النهى عن التبتل ، من كتاب النكاح . سنن الدارمى ٢/ ١٣٣ . والإمام أحمد ، فى :  
 المسند ١/ ١٧٦ ، ١٨٣ .

(١) فى ف : « موافقة » .

(٢) فى ف : « الاستطاعة » .

والاشتغال به أَفْضَلُ مِنْ [٢٧٣] التَّخَلِّي لِلْعِبَادَةِ ؛ لظَاهِرِ الْأَخْبَارِ ، فَإِنَّ أَقْلَ أحوَالِهَا التَّدْبُّ إِلَى النِّكَاحِ ، وَالكَرَاهَةُ لِتَرْكِه ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ <sup>(١)</sup> لَا شَهْوَةَ لَهُ ؛ كَالْعَيْنَيْنِ ، وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، النِّكَاحُ لَهُ أَفْضَلُ ؛ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ الْأَخْبَارِ . وَالثَّانِي ، تَرْكُهُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا <sup>(٢)</sup> يَحْضُلُ مِنْهُ مَصْلَحَةُ النِّكَاحِ ، وَيَمْتَنِعُ زَوْجَتَهُ مِنَ التَّحْصُّنِ بغيرِهِ ، وَيُلْزِمُ نَفْسَهُ وَاجِبَاتٍ وَحُقُوقًا لَعَلَّهُ يَعْجِزُ عَنْهَا .

فصل : وَلَا يَصِحُّ إِلَّا <sup>(٣)</sup> مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ .

وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ <sup>(٤)</sup> ؛ يَأْخُذُ جَابِرٌ <sup>(٥)</sup> قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْمًا عَبْدٌ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ ، فَهُوَ عَاهِرٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٦)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلِأَنَّهُ يَنْقُصُ قِيَمَتَهُ ، وَيُوجِبُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِمَّا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي ف : « سَيِّدِهِ » .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « أَنْ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « قَالَ » .

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٨٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ٣١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِ مِنْ سَيِّدِهِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ١٥٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٠١ ، ٣٧٧ .

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، فِي : بَابِ تَزْوِيجِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٦٣٠ .

المَهْرَ والثَّقَّةَ ، وفيه ضررٌ على سَيِّدِهِ ، فلم يَجْزُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَبَيْعِهِ . وعنه ، أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَقِفُ على إِجَازَةِ مَوْلَاهُ ؛ بِنَاءً على تَصَرُّفَاتِ الْفُضُولِيِّ <sup>(١)</sup> . وَيَجُوزُ نِكَاحُهُ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ ؛ لِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّ الْمَنْعَ لِحَقِّهِ ، فزال بِإِذْنِهِ .

**فصل :** وَمَنْ أَرَادَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ ، فَلَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا ، فَلْيَفْعَلْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَيَنْظُرُ إِلَى الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَجْمَعُ الْحَاسِنِ ، وَمَوْضِعُ النَّظَرِ ، وَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ . وَفِي النَّظَرِ إِلَى مَا يَظْهَرُ عَادَةً ، مِنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ وَنَحْوِهِمَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ عَادَةً ، أَشْبَهَ الْوَجْهَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ ، أَشْبَهَ مَا لَا يَظْهَرُ . وَلَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى مَا لَا يَظْهَرُ عَادَةً ؛ لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ لَا <sup>(٣)</sup> حَاجَةَ إِلَى نَظَرِهِ . وَيَجُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهَا بِإِذْنِهَا وَغَيْرِ <sup>(٤)</sup> إِذْنِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَقَ النَّظَرَ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ : فَخَطَبْتُ امْرَأَةً ، فَكُنْتُ أَتَخَبَّأُ لَهَا حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا ، فَتَزَوَّجْتُهَا <sup>(٥)</sup> .

(١) الفضولي : من ليس وليا ولا وصيا ولا أصيلا ولا وكيلا .

(٢) بعده في ف : « وأحمد ، والترمذي ، وقال : حديث حسن » .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٨٠ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٣٤ ، ٣٦٠ .

(٣) في م : « ولا » .

(٤) في م : « بغير » .

(٥) هو الحديث المتقدم في حاشية ٢ .

وليس له الخلوة بها ؛ لأنَّ الخبرَ إنما وَرَدَ بالنَّظَرِ ، فَبَقِيََتِ الخلوةُ على أَصْلِ التَّحْرِيمِ .

ويجوزُ لمن أَرَادَ شِرَاءَ جَارِيَةِ النَّظَرُ منها إلى ما عَدَا عَوْرَتِهَا ؛ للحاجةِ إلى مَعْرِفَتِهَا . ويجوزُ للرجلِ النَّظَرُ إلى وَجْهِ مَنْ يُعَامِلُهَا ؛ لحاجتِهِ إلى مَعْرِفَتِهَا ، لِلْمُطَالَبَةِ بِحُقُوقِ الْعَقْدِ . ويجوزُ له <sup>(١)</sup> ذلكَ عِنْدَ الشَّهَادَةِ ؛ للحاجةِ إلى مَعْرِفَتِهَا ، لِلتَّحْمُلِ وَالْأَدَاءِ . ويجوزُ للطَّيِّبِ النَّظَرُ إلى ما تَدْعُو الْحَاجَةُ إلى مُدَاوَاتِهِ مِنْ بَدَنِهَا حَتَّى الْفَرْجِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ ، فَأُشْبِهَ الْحَاجَةَ إِلَى الْخِتَانِ .

فصل : وله أن يَنْظُرَ مِنْ ذَوَاتٍ <sup>(٢)</sup> مَحَارِمِهِ إِلَى مَا يَظْهَرُ غَالِبًا ؛ كَالرَّأْسِ ، وَالرَّقَبَةِ ، وَالْكَفَّيْنِ ، وَالْقَدَمَيْنِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ ﴾ . الْآيَةُ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ ﴾ . الْآيَةُ <sup>(٤)</sup> .

وذواتُ <sup>(٥)</sup> الْحَرَمِ مَنْ يَحْرُمُ نِكَاحُهَا <sup>(٦)</sup> عَلَى التَّأْيِيدِ ، بِنَسَبٍ ، أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ ، كَأُمِّ الزَّوْجَةِ وَابْنَتِهَا . فَأَمَّا أُمُّ الْمَرْئِي بِهَا ، وَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةِ وَبَنَتِهَا ،

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « ذات » .

(٣) سقط من : م .

والآية من سورة النور ٣١ .

(٤) سقط من : م .

والآية من سورة الأحزاب ٥٥ .

(٥) في م : « ذات » .

(٦) في م : « عليه » .

فلا يُباح النَّظَرُ إليها ؛ لأنها حُرِّمَتْ بِسَبَبٍ غَيْرِ مُبَاحٍ ، فلا تَلَحُّقُ بِذَوَاتِ  
الْأُنْسَابِ .

وأما عبدُ المرأة ، فليس بِمَحْرَمٍ لها ؛ لأنها لا تَحْرُمُ عليه على التَّأْيِيدِ ،  
لكن يُباحُ له النَّظَرُ إلى ما يَظْهَرُ منها غالبًا ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ أَوْ مَا  
مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَرَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [٢٧٣ظ]  
قال : « إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مُكَاتَّبٌ ، فَمَلَكَ مَا يُودَى ، فَلْتَحْتَجِبْ  
مِنْهُ » <sup>(٢)</sup> . قال <sup>(٣)</sup> التِّرْمِذِيُّ : هذا <sup>(٤)</sup> حديثٌ صحيحٌ . وفيه دَلَالَةٌ على أَنَّهَا  
لا تَحْتَجِبُ منه قَبْلَ ذلك . ولأنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إلى ذلك ؛ لِحَاجَتِهَا <sup>(٥)</sup> إلى  
خِدْمَتِهِ <sup>(٥)</sup> ، فَأُشْبِهَ ذَا الْمَحْرَمِ .

**فصل : ومن لا تُمَيِّزُ له مِنَ الْأَطْفَالِ ، لا يَجِبُ التَّسْتُرُ منه في  
شَيْءٍ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ  
النِّسَاءِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وفي الْمُتَمَيِّزِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هو كَالْبَالِغِ ؛ لهذه الْآيَةِ .  
وَالثَّانِيَةُ ، هو كَذِي الْحَرَمِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ لَيْسَتَّ بِذُنُوبِكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ  
أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ﴾ . إلى قَوْلِهِ تعالى : ﴿ لَيْسَ**

(١) سورة النور ٣١ .

(٢) تقديم تخريجه في صفحة ١٨٨ .

(٣) في م : « رواه » .

(٤) في م : « وقال » .

(٥ - ٥) في ف : « إلى خدمتها » ، وفي م : « لخدمته » .

عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَفَاتٌ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴿١﴾ . ثم قال تعالى ذِكْرُهُ : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ﴿٢﴾ . ففَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَالِغِ .

وَحُكْمُ الطُّفْلَةِ الَّتِي لَا تَصْلُحُ لِلنِّكَاحِ مَعَ الرِّجَالِ حُكْمُ الطُّفْلِ مَعَ النِّسَاءِ ، وَالتِّي صَلَحَتْ لِلنِّكَاحِ كَالْمُمَيَّرِ مِنَ الْأَطْفَالِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ <sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ثِيَابٍ رِقَاقٍ ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا ، وَقَالَ : « يَا أَسْمَاءُ ، إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا » . وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفِّهِ .

فصل : وَالْعَجُوزُ الَّتِي لَا يُشْتَهَى مِثْلُهَا يُبَاحُ النَّظَرُ مِنْهَا إِلَى مَا يَظْهَرُ غَالِبًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾ ﴿٤﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : اسْتَشْنَاهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ ﴿٥﴾ . وَلِأَنَّ مَا حَزَمَ النَّظَرُ لِأَجْلِهِ مَعْدُومٌ فِي حَقِّهَا ، فَأَسْبَهَتْ

(١) سورة النور ٥٨ .

(٢) سورة النور ٥٩ .

(٣) وأخرجه أبو داود ، في : باب فيما تبدي المرأة من زينتها ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٨٣/٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨٦/٧ .

(٤) سورة النور ٦٠ .

(٥) سورة النور ٣١ .

والأثر أخرجه أبو داود ، في : باب في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٨٤/٢ .

ذَوَاتِ الْحَارِمِ . وَفِي مَعْنَاهَا الشُّوْهَاءُ الَّتِي لَا تُشْتَهَى <sup>(١)</sup> .

وَمَنْ ذَهَبَتْ شَهْوَتُهُ مِنَ الرِّجَالِ ؛ لِكَبِيرٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ تَخْنِيثٍ ،  
فَحُكْمُهُ حَكْمُ ذِي الْحَرَمِ فِي النَّظَرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ  
أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . أَيْ <sup>(٣)</sup> الَّذِي لَا أَرْبَ لَهُ فِي النِّسَاءِ . كَذَلِكَ  
فَسَّرَهُ مُجَاهِدٌ <sup>(٤)</sup> ، وَقَتَادَةُ . وَنَحْوُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٥)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَتْ  
عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : دَخَلَ عَلَى أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُخَنَّثٌ ، فَكَانُوا  
يَعُدُّونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَنْتَعُثُ امْرَأَةً <sup>(٦)</sup> إِذَا  
أَقْبَلَتْ أَقْبَلْتُ بِأَرْبَعٍ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ أَدْبَرْتُ بِثَمَانٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَلَا <sup>(٧)</sup>  
أَرَى هَذَا يَعْلَمُ مَا هَلُنَا ؟ لَا يَدْخُلَنَّ عَلَيْكُنَّ هَذَا » <sup>(٨)</sup> . رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ <sup>(٩)</sup> . فَأَجَارَ دُخُولَهُ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَدَّهُ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ ، فَلَمَّا عَلِمَ

(١) فِي ف : « يَشْتَهَى مِثْلَهَا » .

(٢) سُورَةُ النُّورِ ٣١ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) انْظُرْ تَفْسِيرَ ابْنِ جَرِيرٍ ١٨ / ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « قَالَ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « لَا » .

(٧) فِي م : « عَلَيْكُمْ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٩) فِي : بَابُ فِي قَوْلِهِ ﴿ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْبَاسِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٣ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ الطَّائِفِ فِي شَوَالٍ ... مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ١٩٨ / ٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَنَعَ الْمُخَنَّثَ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ الْأَجَانِبِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْإِسْلَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٧١٦ / ٤ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ فِي الْمُخَنَّثِينَ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنُ  
ابْنِ مَاجَةٍ ٦١٣ / ١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُؤَنَّثِ مِنَ الرِّجَالِ ... مِنْ كِتَابِ  
الْوَصِيَّةِ . الْمُوطَأُ ٧٦٧ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ١٥٢ / ٦ ، ٢٩٠ .



ذلك منه ، حَجَبِه .

**فصل : وَيُباح لكل واحدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ النَّظَرُ إلى جميعِ بَدَنِ صاحِبِه**  
ولمسه ، وكذلك السَّيِّدُ مع أَمَتِه المَبَاحَةِ له ؛ لِأَنَّهُ أُبِيحَ له الاستِمْتاعُ به ،  
فَأُبِيحَ له النَّظَرُ إليه ، كَالْوَجْهِ . وَرَوَى بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ،  
قال : قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، عَوْرَاتُنَا ما نَأْتِي منها<sup>(١)</sup> وما نَذَرُ؟ قال : « اخْفَظْ  
عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ ما [٢٧٤و] مَلَكَتْ يَمِينُكَ » . رواه النَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup> .  
وَيُكْرَهُ النَّظَرُ إلى الفَرْجِ .

فإن زَوْجَ أَمَتِه ، حَرُمَ عليه<sup>(٣)</sup> النَّظَرُ منها إلى ما بَيْنَ الشَّرَةِ والرُّكْبَةِ ؛ لِما  
رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ :  
« إِذَا زَوْجٌ أَحَدُكُمْ خَادِمَةً<sup>(٤)</sup> عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَةً ، فَلَا يَنْظُرُ إِلَى ما دُونَ الشَّرَةِ  
وَ<sup>(٥)</sup> فَوْقَ الرُّكْبَةِ ، فَإِنَّهُ عَوْرَةٌ » . رواه أَبُو داودَ<sup>(٦)</sup> .

(١) في م : « منا » .

(٢) في : باب نظر المرأة إلى عورة زوجها ، من كتاب عشرة النساء . السنن الكبرى ٣١٣/٥ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب [ ما جاء ] في التعري ، من كتاب الحمام . سنن أبي داود  
٣٦٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في حفظ العورة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى  
٢٢٣/١٠ ، ٢٣٨ . وابن ماجه ، في : باب التستر عند النكاح ، من كتاب النكاح . سنن ابن  
ماجه ٦١٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٥ ، ٤ .

وروى البخارى طرفه : « اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَسْتَحْيِيَ مِنْهُ مِنَ النَّاسِ » . في : باب من اغتسل عرياناً  
وحده في الخلوة ... ، من كتاب الغسل ( الترجمة ) . صحيح البخارى ٧٨/١ .

(٣) سقط من : م .

(٤) أى : أَمَتِه . وفي رواية : « خادِمته » . انظر : عون المعبود ١٠٩/٤ .

(٥) في الأصل : « وما » .

(٦) تقدم تخريجه في ١١٢/١ .

**فصل : فأما الرجلُ مع الرجلِ ، فلكلِّ واحدٍ منهما النَّظَرُ مِنْ صاحبه**  
إلى<sup>(١)</sup> ما ليس بعورة ؛ لأنَّ تَخْصِيصَ العورة بالنَّهْيِ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ النَّظَرِ  
إلى غيرها .

وَيُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى الْعُلَامِ الْجَمِيلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْفِتْنَةُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ .

وَالْمَرْأَةُ مَعَ الْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ . وَالْمُسْلِمَةُ مَعَ الْكَافِرَةِ كَالْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup> ،  
كَمَا أَنَّ الْمُسْلِمَ مَعَ الْكَافِرِ كَالْمُسْلِمِينَ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمُسْلِمَةَ لَا تُكْشِفُ قِنَاعَهَا  
عِنْدَ الذَّمِّيَّةِ ، وَلَا تَدْخُلُ مَعَهَا الْحَمَّامَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ نِسَائِهِنَّ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
فَتَخْصِيصُهُنَّ بِالذِّكْرِ يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِهِنَّ بِذَلِكَ .

**فصل : وفي نظرِ المرأةِ إلى الرجلِ روايتان ؛ إحداهما ، يَحْرُمُ عَلَيْهَا**  
مِنْ ذَلِكَ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْهَا<sup>(٤)</sup> ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ قَالَتْ : كُنْتُ قَاعِدَةً  
عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَحَفْصَةُ ، فَاسْتَأْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ  
ﷺ : « احْتَجِبْنَ مِنْهُ » . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ضَرِيرٌ لَا يُبْصِرُ . قَالَ :  
« أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا لَا<sup>(٥)</sup> تُبْصِرَانِهِ ؟ »<sup>(٦)</sup> . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « كالمسلمتين » .

(٣) سورة النور ٣١ .

(٤) سقط من : م .

(٥) في م : « ألا » .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في قوله : ﴿ غير أولى الإربة ﴾ ، من كتاب اللباس . سنن أبي  
داود ٣٨٤ / ٢ . والترمذی ، في : باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال ، من أبواب  
الأدب . عارضة الأحوذى ٢٣٠ / ١٠ . والنسائي ، في : باب نظر النساء إلى الأعْمى ، من =

(١) «التَّزْمِيدِيُّ»، وقال التَّزْمِيدِيُّ<sup>(٢)</sup> : هذا<sup>(٣)</sup> حديثٌ صحيحٌ . والثانيةُ ، يجوزُ لها النَّظَرُ منه إلى ما ليس بعَوْرَةٍ ؛ لِما رَوَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لها : « اغتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى ، تَضَعِينَ ثِيَابَكَ فَلَا يَرَاكَ » . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٤)</sup> . وهذا أصَحُّ . وحديثُ أُمِّ سَلَمَةَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَاصٌّ لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِنْ قُدِّرَ عُمُومُهُ ، فهذه الأحاديثُ أصَحُّ منه ، فَتَقْدِيمُهَا أَوْلَى .

وكلُّ مَنْ أُبِيحَ لَهُ النَّظَرُ إِلَى مَنْ<sup>(٥)</sup> لَا يَحِلُّ لَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهِ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ لَشَهْوَةٍ وَتَلَذُّذٍ ؛ لِأَنَّهُ دَاعِيَةٌ إِلَى الْفِتْنَةِ .

---

= كتاب عشرة النساء . السنن الكبرى ٣٩٣/٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٦/٦ .

(١ - ١) زيادة من : الأصل .

(٢) في ف ، م : « النسائي » .

(٣) سقط من : م .

(٤) الحديث الأول تقدم تخريجه في ٣٩/٣ . وليس عند البخاري .

والحديث الثاني أخرجه البخاري ، في : باب أصحاب الحراب في المسجد ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الحراب والدروق يوم العيد ، وباب إذا فاته العيد يصلي ركعتين ، من كتاب العيدين ، وفي : باب قصة الحبش وقول النبي ﷺ : يا بني أرفدة . من كتاب المناقب ، وفي : باب نظر المرأة إلى الحبش ... من كتاب النكاح . صحيح البخاري ١٢٣/١ ، ٢٠/٢ ، ٢٩ ، ٤/٢٢٥ ، ٤٨/٧ ، ٤٩ . ومسلم ، في : باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه ... من كتاب العيدين . صحيح مسلم ٦٠٧/٢ - ٦١٠ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الاستماع إلى الغناء وضرب الدف يوم العيد ، من كتاب العيدين . المجتبى ١٦٠/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٤/٦ ، ٨٥ ، ١٦٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٠ . (٥) في الأصل : « ما » .



## بَابُ شَرَائِطِ النِّكَاحِ

وهي خَمْسَةٌ؛ أَحَدُهَا، الْوَلِيُّ، فَإِنْ عَقَدَتْهُ الْمَرْأَةُ لِنَفْسِهَا أَوْ لغيرِهَا، بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» <sup>(١)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ وَيَحْيَى <sup>(٢)</sup>: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ <sup>(٣)</sup> أَنَّ لِلْمَرْأَةِ تَزْوِيجَ مُعْتَقَتِهَا <sup>(٤)</sup>. فَيُخْرَجُ مِنْ هَذَا صِحَّةُ تَزْوِيجِهَا لِنَفْسِهَا <sup>(٥)</sup> بِإِذْنِ وَلِيِّهَا، وَتَزْوِيجِ غَيْرِهَا بِالْوَكَالَةِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ <sup>(٦)</sup> بَاطِلٌ بَاطِلٌ» <sup>(٧)</sup>، فَإِنْ أَصَابَهَا، فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجْرَمُوا، فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، [٢٧٤ظ] وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٨)</sup>. فَمَفْهُومُهُ صِحَّتُهُ بِإِذْنِهِ، وَلِأَنَّ الْمَنْعَ لِحَقِّهِ، فَجَازَ

(١) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٦٠/٦.

(٢) يحيى بن معين بن عون البغدادي، أبو زكريا، الإمام الحافظ الجهمي، شيخ المحدثين، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. انظر ترجمة حافلة له في: سير أعلام النبلاء ١١/٧١ - ٩٦.

(٣) بعده في ف: «ما يدل على».

(٤) في النسخ: «معتقها». والمثبت كما في المقنع والشرح الكبير والإنصاف ٢٠/١٥٨. وانظر المغني ٩/٣٧٢.

(٥) سقط من: الأصل.

(٦ - ٦) في الأصل: «باطل»، وفي م: «فنكاحها باطل فنكاحها باطل».

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب الولي، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ١/٤٨١. والترمذي، في: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذى ٥/١٣. =

بإذنه، كنيكاح العبد. والأوّل المذهب؛ لعموم الخبر الأوّل، ولأنّ المرأة غير مأمونة على البضع؛ <sup>(١)</sup> لنقص عقلها، وسرعة انخداعها، فلم يَجُزْ تفويضه إليها، كالمبذّر في المال، بخلاف العبد، فإنّ المنع لحقّ المولى خاصّة، وإنّما ذكر تزويجها بغير إذن وليّها؛ لأنّه الغالب، إذ لو رضى لكان هو المباشّر له دونها.

**فصل: فإن تزوّج بغير <sup>(٢)</sup> وليّ، فالتكاح فاسد، لا يحلّ الوطء فيه، وعليه فراقها. فإن وطئ <sup>(٣)</sup>، فلا حدّ عليه في ظاهر كلام أحمد؛ لأنّه وطء مختلف في حله، فلم يجب به حدّ، كوطء التي تزوّجها في عدّة أختها. وذكر عن ابن حامد أنّه أوجب به الحدّ؛ لأنّه وطء في نكاح منصوص على بطلانه، أشبه ما لو تزوّج ذات زوج.**

وإن حكم بصحة هذا العقد حاكم، ففيه وجهان؛ أحدهما، لا يجوز نقضه؛ لأنّه حكم مختلف فيه، فأشبهه الشفعة للجار. والثاني، يُنقَضُ؛ لأنّه خالف النصّ.

**فصل: فإن كانت أمة، فولّيها سيّدها؛ لأنّه عقد على نفعها، فكان إلى سيّدها، كإجارتها. فإن كان لها سيّدان، لم يَجُزْ تزويجها إلّا**

= كما أخرجه ابن ماجه، في: باب لا نكاح إلا بولي، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ١/

٦٠٥. والدارمي، في: باب النهي عن النكاح بغير ولي، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ٢/

١٣٧. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٤٧، ٦٦، ١٦٦.

(١ - ١) في ف: «لنقصها».

(٢) بعده في م: «إذن».

(٣) في الأصل: «وطئها».

بإذنها . وإن كانت سيِّدتها امرأة ، فولَّيها وليُّ سيِّدتها ، يُزوِّجها بإذن سيِّدتها ؛ لأنَّه تصرفٌ فيها ، فلم يَجُزْ بغيرِ إذنها<sup>(١)</sup> ، كبيعها . وعنه رواية ثانية<sup>(٢)</sup> ، أنَّ مولاتها تأذنُ لرجلٍ فيزوِّجها ؛ لأنَّ سببَ الولايةِ الملكُ ، وقد تحقَّق في المرأة ، وامتنعتِ المباشرةُ لتقصِّ الأثوثة ، فكانَ لها التَّوكيلُ ، كالوليِّ الغائب . ونُقِلَ عنه أنَّه قيل له : هل تُزوِّج المرأةَ أمَّتها ؟ قال : قد<sup>(٣)</sup> قيل ذلك ، هي مالها . وهذا يَحْتَمِلُ روايةً ثالثةً .

فإن كانت سيِّدتها غيرَ رشيِّدة ، أو كانت لِعَلامٍ أو لِمُجْنُونٍ ، فولَّيها مَنْ يَلِي مالهم ؛ لأنَّه تصرفٌ في نَفْعِها<sup>(٤)</sup> ، أشبهَ إيجارتها .

**فصل :** وإن كانت حرةً ، فأولَى الناسِ بها أبوها ؛ لأنَّه أشْفَقُ عَصَباتها ، ويَلِي مالها عندَ عَدَمِ رُشيدِها . ثم الجدُّ أبو الأبِ وإن علا ؛ لأنَّه أبٌ . وعنه ، الابنُ يُقدِّمُ على الجدِّ ؛ لأنَّه أقوى تَعْصِيًّا منه . وعنه ، أنَّ الأخ يُقدِّمُ على الجدِّ ؛ لأنَّه يُدلى بِبُتُوَّةِ الأبِ ، والبُتُوَّةُ أقوى . وعنه ، أنَّ الجدَّ والأخ سَوَاءٌ ؛ لاشتوائيهما في الإرثِ بالتَّعْصِيْبِ . والمذَّهَبُ الأوَّلُ ؛ لأنَّ للجدِّ إيلادًا وتَعْصِيًّا ، فُقدَّمَ عليهما ، كالأبِ ، ولأنَّه لا يُقَادُ بهما<sup>(٥)</sup> ، ولا يُقَطَّعُ بِسَرِقَةٍ مالهما<sup>(٦)</sup> ، بخلافهما . ثم ابنتها ، ثم ابنُها وإن نَزَلَ ؛ لأنَّه

(١) في م : « إذنه » .

(٢) في م : « أخرى » .

(٣) في الأصل : « فلو » .

(٤) في م : « بضعها » .

(٥) في م : « بها » .

(٦) في م : « مالها » .

عَدْلٌ مِنْ عَصَبَاتِهَا ، فَيَلِي نِكَاحَهَا ، كَائِنَهَا <sup>(١)</sup> ، وَقُدِّمَ عَلَى سَائِرِ الْعَصَبَاتِ ؛  
لأنَّه أَقْرَبُهُمْ <sup>(٢)</sup> نَسَبًا ، وَأَقْوَاهُمْ تَغْصِييًا ، فَقُدِّمَ ، كَالْأَبِ . ثُمَّ الْأَخُ ، ثُمَّ ابْنُهُ ،  
ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهَا عَلَى تَرْتِيْبِهِمْ فِي  
الْمِيرَاثِ ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ لِدَفْعِ الْعَارِ عَنِ النَّسَبِ ، وَالنَّسَبُ فِي الْعَصَبَاتِ .  
وَقُدِّمَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ لِأَنَّهُ أَقْوَى ، فَقُدِّمَ ، كَتَقْدِيمِهِ فِي الْإِرْثِ ، وَلأنَّه  
أَشْفَقُ ، فَقُدِّمَ ، كَالْأَبِ .

فَإِذَا انْقَرَضَ الْعَصْبَةُ مِنَ النَّسَبِ ، فَوَلِيَّتُهَا الْمَوْلَى الْمُغْتِقُ ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ <sup>(٣)</sup>  
الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ ، ثُمَّ <sup>(٤)</sup> «مَوْلَى الْمَوْلَى» ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ كَالنَّسَبِ  
فِي التَّغْصِيْبِ ، فَكَانَ مِثْلُهُ فِي التَّزْوِيجِ . وَيُقَدِّمُ ابْنُ الْمَوْلَى عَلَى أَبِيهِ <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهُ  
أَقْوَى تَغْصِييًا ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ الْأَبُ الْمُنَاسِبُ لِرِيَادَةِ شَفَقَتِهِ <sup>(٦)</sup> ، وَتَحْكِيمِ <sup>(٧)</sup>  
[٢٧٥] الْأَصْلِ عَلَى فَوْعِهِ ، وَهَذَا مَعْدُومٌ فِي أَبِي الْمَوْلَى ، فَرُجِعَ فِيهِ إِلَى  
الْأَصْلِ .

وَإِذَا كَانَ الْمُغْتِقُ امْرَأَةً ، فَوَلِيَّتُهَا مَوْلَاتُهَا أَقْرَبُ عَصَبَاتِهَا ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٨)</sup> لَمَّا لَمْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَائِنَهَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أَقْرَبُ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « ثُمَّ » .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « مَوْلَى الْمَوْلَى » .

(٥) فِي م : « ابْنُهُ » .

(٦) فِي ف : « نَفَقَتُهُ » .

(٧) فِي م : « تَحْكَمُ » .

(٨) فِي ف : « لِأَنَّهَا » .



يُمْكِنُهَا مُبَاشَرَةً نِكَاحِهَا، كَانَتْ كَالْمَعْدُومَةِ. وَعَنْهُ، أَنَّهَا تُؤَلَّى رَجُلًا يُزَوِّجُهَا<sup>(١)</sup>؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي أَمَّتِهَا.

ثُمَّ السُّلْطَانُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِنْ اسْتَجَرُوا، فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي الدَّرَجَةِ، وَأَحَدُهُمَا مِنْ أَبَوَيْنِ وَالْآخَرُ مِنْ أَبِي، كَالْأَخَوَيْنِ وَالْعَمَّتَيْنِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُقَدَّمُ ذُو الْأَبَوَيْنِ. اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يُسْتَفَادُ بِالتَّعْصِيبِ، فَاسْتَبَدَّ الْمِيرَاثُ بِالْوَلَاءِ. وَالثَّانِيَةُ، هُمَا سَوَاءٌ. اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ بِقَرَابَةِ الْأَبِ، وَهُمَا سَوَاءٌ فِيهَا. فَإِنْ كَانَ ابْنُ عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمٍّ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهَا كَذَلِكَ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأُخُوَّةَ لَا تُؤَثَّرُ فِي التَّقْدِيمِ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي التَّعْصِيبِ وَالْإِزْثِ بِهِ، بِخِلَافِ التِّي قَبْلَهَا<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ اسْتَوَى مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَالْوِلَايَةُ ثَابِتَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، أَيُّهُمَا زَوْجٌ صَحَّ تَزْوِيجُهُ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ مُتَحَقِّقٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ أَسْنَهُمَا وَأَعْلَمِهِمَا وَأَتْقَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ أَخَوْتُ لِلْعَقْدِ فِي اجْتِمَاعِ شُرُوطِهِ وَالنَّظَرِ فِي الْحِظِّ.

فَإِنْ تَسَاوَىا وَتَشَاحَا، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاوَىا فِي الْحَقِّ، وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ، فَيُقْرِعُ بَيْنَهُمَا، كَالْمَرْأَتَيْنِ فِي السَّفَرِ. فَإِنْ قَرَعَ أَحَدُهُمَا فَزَوْجٌ

(١) فِي م: «فِي تَزْوِيجِهَا».

(٢) تَقْدِمْ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «مِنْ كُلِّ وَجْهِ».

الآخر، صحَّ؛ لأنَّ القرعة لم تُبطل ولايته، فلم تُبطل نكاحه. وذكر أبو الخطاب فيه وجهًا آخر أنه لا يصحُّ.

فصل: فإن زوجه الوليان لرجلين دفعة واحدة، فهما باطلان؛ لأنَّ الجمع مُتَعَذِّرٌ<sup>(١)</sup>، فبطلاً، كالعقد على أختين. ولا حاجة إلى فسخهما؛ لبطلانهما. وإن سبق أحدهما، فالصحيح السابق؛ لما روى سمره وعقبة عن النبي ﷺ أنه قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ، فَهِيَ لِلأَوَّلِ<sup>(٢)</sup>». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. ولأنَّ الأول خلا عن مبطل، والثاني تزوج زوجة غيره، فكان باطلاً، كما لو علم.

فإن دخل بها الثاني وهو لا يعلم أنها ذات زوج، فعليه مهرها؛ لأنَّه وطء شبهة، وتردُّ إلى الأول؛ لأنها زوجته، ولا يحلُّ له وطؤها حتى

---

(١) في م: «يتعذر».

(٢) بعده في م: «منهما».

(٣) من حديث سمره أخرجه أبو داود، في: باب إذا أنكح الوليان، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٨٢/١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في المولين يزوجان، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذى ٣٠/٥. والنسائي، في: باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق، من كتاب البيوع. المجتبى ٢٧٦/٧. والدارمي، في: باب المرأة يزوجه الوليان، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ١٣٩/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨/٥، ١١، ١٢، ١٨.

ومن حديث سمره وعقبة أخرجه النسائي، في: باب الرجل يبيع السلعة من رجل ثم يبيعها بعينها، من كتاب البيوع. السنن الكبرى ٥٧/٤. وابن أبي شيبة، في: المصنف ١٣٩/٤. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١٣٠/٧، ١٤٠.

وحديث عقبة لم يخرج أبو داود. انظر: التلخيص الحبير ١٦٥/٣. والإرواء ٢٥٤/٦؛ ٢٥٥. وعزاه على الصواب في: المغنى ٤٢٩/٩. والشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ٢١٦/٢٠.

تَقْضِي عِدَّتَهَا مِنْ وَطْءِ الثَّانِي .

فَإِنْ جُهِلَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُفْسَخُ <sup>(١)</sup> النِّكَاحَانِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نِكَاحُهُ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجَمْعِ ، وَلَا إِلَى <sup>(٢)</sup> مَعْرِفَةِ الزَّوْجِ ، فَيُفْسَخُ لِإِزَالَةِ الزَّوْجِيَّةِ ، ثُمَّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ شَاءَتْ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَالثَّانِيَّةُ ، يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ، أُمِرَ صَاحِبُهَا بِالطَّلَاقِ ، ثُمَّ يُجَدِّدُ الْقَارِعُ نِكَاحَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ، صَارَتْ زَوْجَتَهُ بِالتَّجْدِيدِ . وَكِلَا الطَّرِيقَيْنِ لَا بَأْسَ بِهِ . وَسَوَاءٌ عَلِمَ السَّابِقُ ثُمَّ نَسِيَ ، أَوْ جُهِلَ الْحَالُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْجَمِيعِ وَاحِدٌ .

وَإِنْ أَقَرَّتِ الْمَرْأَةُ لِأَحَدِهِمَا بِالسَّبْقِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهَا ؛ لِأَنَّ الْخِصْمَ غَيْرُهَا ، فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّتْ ذَاتُ زَوْجٍ لِأَخْرَ أَنَّهُ زَوْجُهَا . وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهَا الْعِلْمُ بِالسَّابِقِ ، لَمْ يَلْزَمْهَا يَمِينٌ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ لَا يُسْتَخْلَفُ فِي إنْكَارِهِ .

فصل : [ ٢٧٥ ظ ] وَيُشْتَرَطُ لِلْوَلِيِّ ثَمَانِيَّةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، الْعَقْلُ ، فَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ مَجْنُونٍ وَلَا طِفْلٍ . وَالثَّانِي ، الْحُرِّيَّةُ ، فَلَا وِلَايَةَ لِعَبْدٍ . وَالثَّالِثُ ، الذَّكُورِيَّةُ ، فَلَا وِلَايَةَ لَامْرَأَةٍ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَمْلِكُونَ تَزْوِيجَ أَنْفُسِهِمْ ، فَلَا يَمْلِكُونَ تَزْوِيجَ غَيْرِهِمْ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَالرَّابِعُ ، الْبُلُوغُ ، فَلَا يَلِي الصَّبِيُّ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَنْفَسَخُ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

بحالٍ . وعنه ، أَنَّ الصَّبِيَّ الْمُمَيَّرَ إِذَا بَلَغَ عَشْرًا ، صَحَّ تَزْوِيجُهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ  
يَتَعَهُ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ مُوَلَّى عَلَيْهِ ، فَلَا يَلِي ، كَالْمَرْأَةِ .

وَالْحَامِسُ ، اتِّفَاقُ الدِّينِ ، فَلَا يَلِي كَافِرٌ مُسْلِمَةً بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ  
تَعَالَى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . إِلَّا أُمٌّ وَلَدِ الدِّمِيِّ  
الْمُسْلِمَةِ ، فِيهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَمْلِكُ تَزْوِيجُهَا ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا ، فَأَشْبَهَ  
الْمُسْلِمَ إِذَا كَانَ سَيِّدَ كَافِرَةٍ . وَالثَّانِي ، لَا يَلِيهِ ؛ لِلآيَةِ ، وَيَلِيهِ الْحَاكِمُ . وَلَا  
يَلِي مُسْلِمٌ كَافِرَةً ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ  
بَعْضٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> . إِلَّا السُّلْطَانُ فَإِنَّهُ يَلِي نِكَاحَ الدِّمِيَّةِ الَّتِي لَا وَلِيَ لَهَا ؛ لِقَوْلِ  
النَّبِيِّ ﷺ : « السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ » <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ وِلَايَتَهُ عَامَّةٌ  
عَلَيْهِمْ . وَسَيِّدُ الْأُمَّةِ الْكَافِرَةِ يُزَوِّجُهَا وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَيْهَا ،  
فَوَلِيُّهُ ، كَبَيْعِهَا . وَوَلِيُّ سَيِّدِ الْكَافِرَةِ أَوْ سَيِّدَتِهَا يُزَوِّجُهَا ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ  
مَقَامَهُمَا . وَيَلِي الْكُفَّارَ أَهْلَ دِينِهِمْ ؛ لِلآيَةِ الَّتِي تَلَوْنَاهَا . وَهَلْ تُعْتَبَرُ عَدَالَتُهُمْ  
فِي دِينِهِمْ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْمُسْلِمِينَ .

السَّادِسُ ، الْعَدَالَةُ ، فَلَا يَلِي الْفَاسِقُ نِكَاحَ قَرِينَتِهِ وَإِنْ كَانَ أَبًا ، فِي  
إِخْدَى الرُّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا وِلَايَةٌ نَظَرِيَّةٌ ، فَتَأْفَاهَا الْفِسْقُ ، كَوِلَايَةِ الْمَالِ .  
وَالثَّانِيَةُ ، يَلِي ؛ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ نَاطِرٌ ، فَكَانَ وَلِيًّا ، كَالْعَدْلِ ، وَلِأَنَّ حَقِيقَةَ  
الْعَدَالَةِ لَا تُعْتَبَرُ ، بَلْ يَكْفِي كَوْنُهُ مَشْتَوِرَ الْحَالِ ، وَلَوْ اشْتَرَطَتِ الْعَدَالَةُ ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة التوبة ٧١ .

(٣) سورة الأنفال ٧٣ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

اعْتَبِرَتْ حَقِيقَتُهَا ، كما فى الشَّهَادَةِ .

السَّابِغُ ، التَّغْصِيبُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، فَلَا تُثْبِتُ الْوِلَايَةَ لغيرِهِمْ ؛ كَالْأَخِ مِنَ الْأُمِّ ، وَالْخَالِ ، وَسَائِرِ مَنْ عَدَا الْعَصَبَاتِ ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ تُثْبِتُ لِحِفْظِ النَّسَبِ ، فَيُعْتَبَرُ فِيهَا الْمُنَاسِبُ . وَلَا تُثْبِتُ الْوِلَايَةَ لِلرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي تُسَلِّمُ عَلَى يَدَيْهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا تُثْبِتُ . وَوَجْهُ الرُّوَايَتَيْنِ مَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الْوِلَايَةِ .

الثَّامِنُ ، عَدَمُ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ ، فَلَا تُثْبِتُ الْوِلَايَةَ لِلْأَبْعَدِ مَعَ حُضُورِ الْأَقْرَبِ الَّذِى اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ فِيهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي تَقْدِيمِ وِلَايَةِ الْأَبِ . فَإِنْ مَاتَ الْأَقْرَبُ ، أَوْ جُنَّ ، أَوْ فَسَقَ ، انْتَقَلَتْ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُ بَطَلَتْ ، فَانْتَقَلَتْ إِلَى الْأَبْعَدِ ، كَمَا لَوْ مَاتَ . فَإِنْ عَقَلَ الْجُنُونُ ، وَعُدِّلَ الْفَاسِقُ ، عَادَتْ وِلَايَتُهُ ؛ لِزَوَالِ مُزِيلِهَا مَعَ وُجُودِ مُقْتَضِيهَا<sup>(١)</sup> . فَإِنْ زَوَّجَهَا الْأَبْعَدُ مِنْ غَيْرِ عِلْمِ بَعُودِ وِلَايَةِ الْأَقْرَبِ ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> زَوَّجَهَا بَعْدَ زَوَالِ وِلَايَتِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ ؛ بِنَاءً عَلَى الْوَكِيلِ إِذَا تَصَرَّفَ بَعْدَ الْعَزْلِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِهِ .

وَلِنْ دَعَتْ الْمَرْأَةُ وَلِيِّهَا إِلَى تَزْوِيجِهَا مِنْ كُفٍّ ، فَعَضَلَهَا ، فَلَا بُعْدَ تَزْوِيجِهَا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُزَوَّجُهَا إِلَّا السُّلْطَانُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ [٢٧٦هـ] لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَإِنْ اسْتَجَرُّوا ، فَالسُّلْطَانُ وَلِئِي مَنْ لَا وَلِئِي لَهُ » . وَلِأَنَّ التَّزْوِيجَ حَقٌّ عَلَيْهِ امْتَنَعَ مِنْهُ ، فَقَامَ الْحَاكِمُ مَقَامَهُ فِي

(١) فى ف : « مقتضاها » .

(٢) فى م : « ولاية » .

إِفَائِهِ ، كما لو كان <sup>(١)</sup> عليه دَيْنٌ فامْتَنَعَ مِنْ قَضَائِهِ . واختار الخِرَقِيُّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ التَّرْوِيجُ مِنْ جِهَةِ الْأَقْرَبِ ، فَوَلَّيْهَا الْأَبْعَدُ ، كما لو فَسَقَ ، والحديثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّلْطَانَ لَا يُزَوِّجُ هَاهُنَا ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ » .

وإن غابَ الْأَقْرَبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً وَلَمْ يُوَكَّلْ فِي تَرْوِيجِهَا ، فَلِلْأَبْعَدِ تَرْوِيجُهَا ؛ يَلَا ذِكْرُنَا .

وَالْغَيْبَةُ الْمُنْقَطِعَةُ مَا لَا تُقْطَعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ ، فِي مَنْصُوصٍ أَحْمَدَ ، وَاخْتِيَارِ أَبِي بَكْرٍ . وَذَكَرَ الْخِرَقِيُّ أَنَّهَا مَا لَا يَصِلُ الْكِتَابُ فِيهَا إِلَيْهِ ، أَوْ يَصِلُ فَلَا يُجِيبُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ غَيْرَ <sup>(٢)</sup> هَذَا تُمْكِنُ <sup>(٣)</sup> مُرَاجَعَتِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : حَدَّثَنَا مَا لَا تَقْطَعُهَا الْقَافِلَةُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ؛ لِأَنَّ الْكُفَّاءَ يَنْتَظِرُ عَامًا وَلَا يَنْتَظِرُ أَكْثَرَ مِنْهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَحْدَثَهَا بِمَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ : إِذَا كَانَ الْأَبُ بَعِيدَ السَّفَرِ ، يُزَوِّجُ الْأَخَ . وَالسَّفَرُ الْبَعِيدُ فِي الشَّرْعِ مَا غُلِقَ عَلَيْهِ رُخْصُ السَّفَرِ . وَالْأُولَى الْمَنْصُوصُ ، وَالرَّدُّ فِي هَذَا إِلَى الْغُرَفِ ، وَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِنْتِظَارِ فِيهِ ، وَالْمُرَاجَعَةُ لِمُصَاحِبِهِ ؛ لِعَدَمِ التَّحْدِيدِ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ . فَأَمَّا الْقَرِيبُ ، فَيَجِبُ انْتِظَارُهُ وَمُرَاجَعَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ ، إِلَّا أَنْ تَتَعَذَّرَ مُرَاجَعَتُهُ لِأَسْرِ أَوْ حَبْسٍ لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ ، وَنَحْوَهُمَا ، فَيَكُونُ كَالْبَعِيدِ ؛ لِكُونِهِ فِي مَعْنَاهُ .

(١) بعده في الأصل : « له » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في ف : « يمكن » ، وفي م : « يمكن » .

ولا يُشترطُ في الولاية البصر؛ لأنَّ شعبيًا، عليه السَّلامُ، زَوْجٌ  
 «مُوسَى، عليه السَّلامُ، ابنته وهو أعمى»<sup>(١)</sup>. ولأنَّ الأعمى من أهلِ الرِّوايةِ  
 والشَّهادةِ، فكان من أهلِ الولاية كالْبَصِيرِ. فأما الحَرَسُ، فإن مَنَعَ فَهَمَ  
 الإشارة، أزال الولاية، وإن لم يَمْنَعها، لم يُزَلِ الولاية؛ لأنَّ الأخرَسَ يَصِحُّ  
 تزويجه، فصَحَّ تزويجه، كالتَّاطِقِ.

**فصل:** وإن زَوْجَ الأَبْعَدُ مع<sup>(٢)</sup> حضورِ الأقربِ وسلامته من الموانع، أو  
 زَوْجَ أجنبيٍّ، أو زَوْجَتِ المرأةِ المُعْتَبَرُ إِذْنُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا، أو تزوُّجَ العَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ  
 سيِّده، فالنِّكاحُ باطلٌ في أصحِّ الروايتين؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا تَزَوَّجَ  
 الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، فَهُوَ عَاهِرٌ»<sup>(٣)</sup>. وفي لَفْظٍ: «فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ»<sup>(٤)</sup>.  
 ولأنَّه نِكَاحٌ لم تثبُتْ أَحكامُهُ؛ مِنْ الطَّلَاقِ، وَالْخُلْعِ، وَالتَّوَارِثِ، فلم  
 يَنْعَقِدْ، كِنِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ. والثَّانِيَّةُ، هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةٍ مِّنْ لَهُ الْإِذْنُ، فَإِنْ  
 أَجَازَهُ، جَازَ، وَإِلَّا بَطَلَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَصَرُّفِ الْفُضُولِيِّ فِي الْبَيْعِ، وَلِمَا  
 رَوَى ابْنُ مَاجَهٍ<sup>(٥)</sup>، أَنَّ جَارِيَةً بَكَرًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ أَبَاهَا  
 زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ: هَذَا

(١ - ١) في م: «ابنته وهو أعمى لموسى عليه السلام».

وانظر ما أخرجه الحاكم، في: المستدرک ٥٦٨/٢. وانظر: التلخيص الحبير ١٦٢/٣.  
 والأرجح - والله أعلم - أن المذكور في قصة موسى عليه السلام ليس هو شعيبا النبي عليه  
 السلام. انظر تفسير ابن كثير ٢٣٨/٦.

(٢) في الأصل: «من».

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٣.

(٤) هذا اللفظ رواية لأبي داود.

(٥) في: باب من زوج ابنته وهي كارهة، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٠٣/١.

(٦) في: باب في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٨٣/١.

حديث مُرسَلٌ، رواه الناسُ عن عِكرِمةَ، عن النبي ﷺ، ولم يذكروا ابنَ عَبَّاسٍ. فَإِنْ قُلْنَا بهذه الرواية، فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تُعْتَبَرُ حَالَةَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ لَهُ، فَتُعْتَبَرُ مَعَهُ، كَالْقَبُولِ.

وَيَكْفِي فِي إِذْنِ الْمَرْأَةِ النُّطْقُ، أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا؛ مِنَ التَّمَكُّينِ مِنَ الْوَطْءِ، وَالْمُطَالَبَةِ بِالْمَهْرِ «وَالْتَّفَقَ»<sup>(١)</sup>، بِكُرًا كَانَتْ أَوْ تَيْبًا؛ لِأَنَّ أَدْلَةَ الرِّضَا تَقُومُ مَقَامَ النُّطْقِ بِهِ؛ [٢٧٦ظ] بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِبَرِيرَةَ: «إِنْ وَطِئْتُكَ زَوْجُكَ، فَلَا خِيَارَ لَكَ»<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا إِنْ زَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا، أَوْ زَوْجَهَا طِفْلًا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ فَاسِقًا، فَهُوَ بَاطِلٌ، لَا يَقِفُ عَلَى الْإِجَازَةِ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ صَادِرٌ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ. وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا تَزْوِيجَهَا لِنَفْسِهَا مِنْ جُمْلَةِ الصُّوَرِ الْمُخْتَلَفِ فِي وُقُوفِهَا. وَالْأَوَّلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ لَوْ قَارَنَهُ الْإِذْنُ لَمْ يَصِحَّ، فَلَمْ يَصِحَّ بِالْإِذْنِ اللَّاحِقِ، كَتَصَرُّفِ الْمَجْنُونِ.

**فصل:** ولكل واحدٍ من الأولياء أن يؤكّل في تزويج مؤلّيته، فيقوم وكيله مقامه، حاضراً كان المؤكّل أو غائباً. ولا يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْمَرْأَةِ فِي التَّوَكُّلِ. وَخَرَجَ الْقَاضِي ذَلِكَ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي تَوَكُّلِ الْوَكِيلِ مِنْ غَيْرِ

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب حتى متى يكون لها الخيار، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ٥١٨/١. والدارقطني، في: باب المهر، من كتاب النكاح. سنن الدارقطني ٢٩٤/٣. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٢٢٥/٧.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٣، ٢٢٤.



إِذْنِ الْمُوَكَّلِ . وليس كذلك ، فَإِنَّ الْوَلِيَّ لَيْسَ بِوَكِيلٍ لِلْمَرْأَةِ ، وَلَا تُثْبِتُ  
وَلَايَتَهُ مِنْ جِهَتِهَا ، فَلَمْ يَقِفْ جَوَازُ تَوْكِيلِهِ عَلَى إِذْنِهَا ، كَالسُّلْطَانِ ، وَلِأَنَّهُ  
وَلِيٌّ فِي النِّكَاحِ ، فَمَلَكَ الْإِذْنَ فِيهِ <sup>(١)</sup> مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا ، كَالسُّلْطَانِ .

وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي التَّرْوِيجِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ إِذْنٌ فِي  
التَّرْوِيجِ ، فَجَازَ مُطْلَقًا ، كِإِذْنِ الْمَرْأَةِ . وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي تَرْوِيجِ مُعَيَّنٍ .

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ هَلْ تُسْتَفَادُ وَلَايَةُ النِّكَاحِ بِالْوَصِيَّةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ  
ذَكَرْنَاهُمَا فِي الْوَصَايَا <sup>(٢)</sup> . وَلَا يَصِيرُ وَصِيًّا فِي النِّكَاحِ بِالْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ فِي  
الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُا إِحْدَى الْوَصِيَّتَيْنِ ، فَلَمْ تُمَلِّكْ بِالْأُخْرَى ، كَالْأُخْرَى .

**فصل :** وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْأَةِ وَلِيٌّ ، وَلَا لِلْبَلَدِ قَاضٍ وَلَا سُلْطَانٌ ، فَعَنْ  
أَحْمَدَ مَا <sup>(١)</sup> يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَأْذَنَ لِرَجُلٍ عَدْلٍ يَخْطَأُ لَهَا فِي  
الْكُفْءِ وَالْمَهْرِ ، وَيُزَوِّجُهَا ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي دُهْقَانٍ <sup>(٣)</sup> قَرْيَةٍ : يُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ إِذَا لَمْ  
يَكُنْ فِي الرِّسْتَاقِ قَاضٍ ، إِذَا اخْطَأَ لَهَا <sup>(٢)</sup> فِي الْكُفْءِ وَالْمَهْرِ . وَوَجَّهَ ذَلِكَ  
أَنْ اشْتَرَاطَ الْوَلِيِّ هَلْهُنَا يَمْنَعُ النِّكَاحَ بِالْكُلِّيَّةِ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يُشْتَرَطَ . وَعَنْهُ ،  
لَا يَصِحُّ إِلَّا بِوَلِيِّ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ فِيهِ .

**فصل :** وَإِذَا أَرَادَ وَلِيٌّ الْمَرْأَةَ تَزْوِجَهَا ؛ كَابْنِ عَمِّهَا ، أَوْ مَوْلَاهَا ، جَعَلَ  
أَمْرَهَا إِلَى مَنْ يُزَوِّجُهَا مِنْهُ بِإِذْنِهَا ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : « الوصية » .

(٣) الدهقان : رئيس القرية .

يُزَوِّجُهُ امْرَأَةً الْمُغِيرَةَ أُولَىٰ بِهَا مِنْهُ<sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ وَلِئِهَا ، فَجَازَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ وَكِيلِهِ ، كَالْإِمَامِ . فَإِنْ زَوَّجَ نَفْسَهُ بِإِذْنِهَا ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ ، وَلَأنَّهُ عَقَّدَ مَلَكُهُ بِالْإِذْنِ ، فَلَمْ يَجُزْ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِيَهُ ، كَالْوَكِيلِ فِي الْبَيْعِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ لِأُمِّ حَكِيمٍ ابْنَةِ قَارِظٍ : أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ إِلَيَّ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . فَقَالَ : قَدْ تَزَوَّجْتُكَ<sup>(٣)</sup> . وَلَأنَّهُ صَدَرَ الْإِجَابُ مِنَ الْوَلِيِّ وَالْقَبُولُ مِنَ الْأَهْلِ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ زَوَّجَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ لِأُمِّيهِ .

وَإِنْ قَالَ السَّيِّدُ : قَدْ أَعْتَقْتُ أُمِّي ، وَجَعَلْتُ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا . أَوْ قَالَ : قَدْ جَعَلْتُ عِتْقَ أُمِّي صَدَاقَهَا . فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَصِحُّ الْعِتْقُ وَالنِّكَاحُ ، وَيَصِيرُ عِتْقُهَا صَدَاقَهَا ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَفِي رِوَايَةٍ : أَصْدَقَهَا نَفْسَهَا .

---

(١) ذكره البخاري معلقا، في: باب إذا كان الولي هو الخاطب، من كتاب النكاح. صحيح البخاري ٢١/٧. ووصله عبد الرزاق، في: المصنف ٢٠١/٦، ٢٠٢. وسعيد بن منصور، في: سننه ١٥٣/١.

(٢) بعده في ف: «له».

(٣) أخرجه البخاري معلقا بصيغة الجزم، في: باب إذا كان الولي هو الخاطب، من كتاب النكاح. صحيح البخاري ٢١/٧. ووصله ابن سعد، في: الطبقات الكبرى ٤٧٢/٨. وصححه في الإرواء ٢٥٦/٦.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب غزوة خيبر، من كتاب المغازي، وفي: باب اتخاذ السراري ومن أعتق جاريته ثم تزوجها، وباب من جعل عتق الأمة صداقها، وباب البناء في السفر، وباب الوليمة ولو بشاة، من كتاب النكاح. صحيح البخاري ١٦٨/٥، ٧/٧، ٨، ٢٨، ٣١. ومسلم، في: باب فضيلة إعتاق الأمة ثم يتزوجها، من كتاب النكاح. صحيح مسلم ١٠٤٤/٢.

والثانية، لا يَصِحُّ حتى يَتَدَيَّ الْعَقْدُ<sup>(١)</sup> عليها بإذنها؛ لأنه لم يُوجَدْ إيجابٌ ولا قَبُولٌ، فلم يَصِحَّ الْعَقْدُ، [٢٧٧] كما لو كانت حُرَّةً. فعلى هذا، يَنْقُذُ<sup>(٢)</sup> الْعِتْقُ وعليها قِيَمَةُ نَفْسِهَا؛ لأنه إِنَّمَا أَعْتَقَهَا بِعَوَضٍ لم يُسَلَّمْ له، ولم يُمَكِّنْ إِبْطَالَ الْعِتْقِ، فَرَجَعْنَا إِلَى الْقِيَمَةِ.

ولا يجوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ غَيْرَ مَنْ ذَكَرْنَا، إِلَّا السَّيِّدُ يُزَوِّجُ عَبْدَهُ مِنْ أَمَتِهِ. فَإِنْ كَانَ وَكِيلًا لِلزَّوْجِ<sup>(٣)</sup> وَالْوَلِيُّ، أَوْ وَكِيلًا لِلزَّوْجِ<sup>(٣)</sup> وَلَيْثًا لِلْمَرْأَةِ، أَوْ وَكِيلًا لِلْوَلِيِّ وَلَيْثًا لِلزَّوْجِ، ففيه وَجْهَانِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْوَكِيلِ فِي الْبَيْعِ.

**فصل: الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ شَرَايِطِ النِّكَاحِ، أَنْ يَحْضُرَهُ شَاهِدَانِ؛** لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ». رَوَاهُ الْخَلَّالُ<sup>(٤)</sup>. وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ

= كما أخرجه أبو داود، في: باب في الرجل يعتق أمة ثم يتزوجها، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٧٤/١. والترمذي، في: باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذى ٤٠/٥. والنسائي، في: باب التزويج على العتق، وباب البناء في السفر، من كتاب النكاح. المجتبى ٩٤/٦، ١٠٩. وابن ماجه، في: باب الرجل يعتق أمة ثم يتزوجها، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٢٩/١. والدارمي، في: باب في الأمة يجعل عتقها صداقها، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ١٥٤/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٩٩/٣، ١٦٥، ١٧٠، ١٨١، ٢٠٣، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٩١.

(١) في الأصل: «العتق».

(٢) في ف: «ينقذ».

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤) وأخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ١٩٦/٦. والدارقطني، في سننه ٢٢١/٣، ٢٢٢، ٢٢٥. وابن حبان، انظر: الإحسان ٣٨٦/٩. والطبراني، في: الكبير ١٤٢/١٨، =

عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup> قال : « لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ؛ الْوَلِيِّ ، وَالزَّوْجِ ، وَالشَّاهِدَانِ » .  
 رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ شُهُودٍ ، وَلِأَنَّهُ عَقَدَ مُعَاوِضَةَ ، فَلَمْ تُشْتَرَطِ  
 الشَّهَادَةُ فِيهِ ، كَالْبَيْعِ .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ فِي الشُّهُودِ سَبْعُ صِفَاتٍ ؛ أَحَدُهَا ، الْعَقْلُ ؛ لِأَنَّ  
 الْمَجْنُونِ وَالطُّفْلَ لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ . وَالثَّانِي ، السَّمْعُ ؛ لِأَنَّ الْأَصَمَّ لَا  
 يَسْمَعُ الْعَقْدَ فَيَشْهَدُ بِهِ . الثَّالِثُ ، النُّطْقُ ؛ لِأَنَّ الْأَخْرَسَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ أَدَاءِ  
 الشَّهَادَةِ . الرَّابِعُ ، الْبُلُوغُ ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا شَهَادَةَ لَهُ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَنْعَقَدُ  
 بِحُضُورِ مُرَاهِقَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .  
 الْخَامِسُ ، الْإِسْلَامُ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَنْعَقَدَ نِكَاحُ الْمُسْلِمِ لِلذَّمِّيَّةِ بِشَهَادَةِ ذِمِّيِّينَ ؛  
 بِنَاءً عَلَى قَبُولِ شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ  
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ » . وَالسَّادِسُ ،  
 الْعَدَالَةُ ؛ لِلْخَبَرِ . وَعَنْهُ ، يَنْعَقَدُ بِحُضُورِ فَاسِقَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ تَحْمُلُ ، فَلَمْ تُعْتَبَرْ فِيهِ  
 الْعَدَالَةُ ، كَسَائِرِ التَّحْمُلَاتِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ مَنْ لَا يَنْبُتُ  
 النِّكَاحُ بِقَوْلِهِ ، لَا يَنْعَقَدُ بِشَهَادَتِهِ ، كَالصَّبِيِّ ، إِلَّا أَنَّا لَا نَعْتَبِرُ الْعَدَالَةَ بَاطِنًا ،  
 وَيَكْفِي أَنْ يَكُونَ مَشْتُورَ الْحَالِ . وَكَذَلِكَ الْعَدَالَةُ الْمَشْرُوطَةُ فِي الْوَلِيِّ ؛ لِأَنَّ

---

= والأوسط ١٩١/٧ . وابن عدى ، فى : الكامل ١/٣١٨ ، ٢/٥٢١ ، ٣/١١٠١ ، ٤/١٤٥٣ ،  
 ٦/٢١١٣ ، ٧/٢٢٩٨ ، ٧/٢٥٦٦ . والعقلى ، فى : الضعفاء الكبير ٢/٣٠٩ . والبيهقى ، فى :  
 السنن الكبرى ٧/١٢٥ . وانظر : الإرواء ٦/٢٥٨ - ٢٦٠ .  
 (١) بعده فى ف : « أنه » .

(٢) فى : سننه ٣/٢٢٥ . وقال : أبو الخصب مجهول .

النِّكَاحُ يَقَعُ<sup>(١)</sup> بَيْنَ عَامَّةِ النَّاسِ فِي مَوَاضِعَ لَا تُعْرَفُ فِيهَا حَقِيقَةُ الْعَدَالَةِ ،  
فَاعْتِبَارُ ذَلِكَ يَشُقُّ<sup>(٢)</sup> . السَّابِعُ ، الذُّكُورِيَّةُ . وَعنه ، يَنْعَقِدُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ  
وَامْرَأَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، أَشْبَهَ الْبَيْعِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو  
عُبَيْدٍ فِي « الْأَمْوَالِ » عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ لَا تَجُوزَ شَهَادَةُ  
النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ ، وَلَا فِي النِّكَاحِ ، وَلَا فِي الطَّلَاقِ<sup>(٣)</sup> .

وَهَلْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ الْعِدَاوَةِ وَالْوِلَادَةِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ الشَّاهِدَانِ  
عَدُوَّيْنِ لِلزَّوْجَيْنِ أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، وَلَا ابْنَيْنِ لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا ؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ .

وَلَا تُشْتَرَطُ الْحُرِّيَّةُ ، وَلَا الْبَصَرُ ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ لَا تُوجِبُ حَدًّا ، فَقُبِلَتْ  
شَهَادَتُهُمَا فِيهِ ، كَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِغَاظَةِ . وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَعْرِفَ الضَّرِيرُ  
الْمُتَعَاقِدَيْنِ ؛ لِيَشْهَدَ عَلَيْهِمَا بِقَوْلِهِمَا .

وَهَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الشَّاهِدِ<sup>(٤)</sup> مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الصَّنَائِعِ الزَّرِّيَّةِ<sup>(٥)</sup> ، كَالْحَجَّامِ  
وَنَحْوِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ .

فصل : الشَّرْطُ الثَّلَاثُ مِنْ شَرَايِطِ<sup>(٦)</sup> النِّكَاحِ ، تَغْيِينُ الزَّوْجَيْنِ ؛ لِأَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ : « نَفَع » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « فَصْل » .

(٣) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمُصَنَّفِ ٥٨ / ١٠ . مُخْتَصَرًا . وَانْظُرْ : نَصَبُ الرَّايَةِ ٧٩ / ٤ .

وَالْتَلَخِيصُ الْحَبِيرُ ٢٠٧ / ٤ .

(٤) فِي ف : « الشَّاهِدِينَ » .

(٥) فِي ف : « الرَّدِيَّة » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، م : « شُرُوط » .

الْمَقْصُودَ بِالنِّكَاحِ [٢٧٧ظ] أَعْيَانُهُمَا، فَوَجِبَ تَغْيِينُهُمَا، فَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً، فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ. صَحَّ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَكْفِي فِي التَّغْيِينِ. فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: ابْنَتِي. أَوْ<sup>(١)</sup>: فَاطِمَةَ. كَانَ تَأْكِيدًا. وَإِنْ سَمَّاهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا، صَحَّ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا حُكْمَ لَهُ مَعَ الْإِشَارَةِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ الطَّوِيلَةَ. وَهِيَ قَصِيرَةٌ. وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً، فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي. وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا، صَحَّ؛ لِحُضُورِ التَّغْيِينِ بِتَقْرِئِهَا بِهَذِهِ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ. فَإِنْ سَمَّاهَا بِاسْمِهَا، أَوْ وَصَفَهَا بِصِفَتِهَا، كَانَ تَأْكِيدًا. وَإِنْ سَمَّاهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا، صَحَّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا حُكْمَ لَهُ مَعَ التَّغْيِينِ، فَلَا يُؤْثِّرُ الْعَلَطُ فِيهِ. وَإِنْ كَانَ لَهُ ابْنَتَانِ، فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي. لَمْ يَصِحَّ حَتَّى يُسَمِّيَهَا، أَوْ يَصِفَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ؛ لِأَنَّ التَّغْيِينَ لَا يَحْصُلُ بِدُونِهِ. فَإِنْ قَالَ: ابْنَتِي فَاطِمَةَ. أَوْ: ابْنَتِي الْكُبْرَى. صَحَّ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ بِهِ. وَإِنْ نَوَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ فِي النِّكَاحِ شَرْطٌ، وَلَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ، وَلَا تَغْيِينَ فِيهِ.

وَإِنْ خَطَبَ الرَّجُلُ امْرَأَةً، فَزَوَّجَ غَيْرَهَا، لَمْ يَنْتَقِدِ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ يَنْوِي الْقَبُولَ لَغَيْرِ مَا وَقَعَ فِيهِ الْإِجَابُ، فَلَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ قَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي فَاطِمَةَ. فَقَالَ: قَبِلْتُ تَزْوِيجَ عَائِشَةَ. فَإِنْ كَانَ لَهُ ابْنَتَانِ، كُبْرَى اسْمُهَا عَائِشَةُ، وَصُغْرَى اسْمُهَا فَاطِمَةُ، فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي عَائِشَةَ. فَقَبِلَهُ الزَّوْجُ، يَنْوِيَانِ الصُّغْرَى، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَلَفَّظَا بِمَا تَقَعُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُنَوِّيةَ بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ. وَإِنْ نَوَى أَحَدَهُمَا الْكُبْرَى وَالْآخَرَ

(١) سقط من: ف.

الصُّغْرَى ، لم يَصِحَّ ؛ لَأَنَّهُ قَبْلَ النُّكَاحِ فِي غَيْرِ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْإِيجَابُ . وَلَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَ حَمْلَ امْرَأَتِي . لَمْ يَصِحَّ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَبْتِثُ لَهَا حُكْمَ الْبَنَاتِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ كَوْنُهَا بِنْتًا . وَإِنْ قَالَ : إِذَا وَلَدْتُ زَوْجَتِي بِنْتًا زَوَّجْتُكَهَا . كَانَ وَعْدًا لَا عَقْدًا ؛ لِأَنَّ النُّكَاحَ لَا يَتَعَلَّقُ عَلَى الشُّرُوطِ <sup>(١)</sup> .

**فصل : الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، التَّرَاضِي مِنَ الزَّوْجَيْنِ ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُمَا ؛** لِأَنَّ الْعَقْدَ لِهَمَا ، فَاعْتَبِرَ تَرَاضِيَهُمَا بِهِ ، كَالْبَيْعِ . فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ بِالْغَا عَاقِلًا ، لَمْ يَجْزُ بغيرِ رِضَاهُ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا ، لَمْ يَمْلِكِ السَّيِّدُ إِجْبَارَهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَالِصُ حَقِّهِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ مُبَاشَرَتِهِ ، فَلَمْ يُجْبَرْ عَلَيْهِ ، كَالطَّلَاقِ . وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ صَغِيرًا ، فَلَسَيِّدُهُ تَزْوِيجُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ تَزْوِيحَ ابْنَةِ الصَّغِيرِ ، فَعَبْدُهُ أَوْلَى . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكَهُ أَيْضًا ؛ قِيَاسًا عَلَى الْكَبِيرِ .

وَيَمْلِكُ الْأَبُ تَزْوِيحَ ابْنَةِ الصَّغِيرِ الَّتِي لَمْ يَبْلُغْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ ، فَاحْتَصَمُوا إِلَى زَيْدٍ ، فَأَجَازَاهُ جَمِيعًا . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّهُ يَنْصَرَفُ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ تَوَلِّيَّتِهِ <sup>(٤)</sup> ، فَمَلَكَ تَزْوِيحَهُ ، كَابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ . وَسَوَاءٌ كَانَ عَاقِلًا أَوْ مَعْتُوهاً ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ تَزْوِيحَ الْعَاقِلِ ،

(١) فِي ف : « الشَّرْطُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّدَاقِ وَالْحَبَاءِ ، مِنْ كِتَابِ النُّكَاحِ . الْمَوْطَأُ ٢ /

٥٢٧ . وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ، انْظُرْ : تَرْتِيبَ مَسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١٠ / ٢ . وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٦ /

٢٩٢ ، ٤٧٨ . وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : سُنَنِهِ ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ

٣٠١ / ٤ ، ٣٠٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السُّنَنِ الْكُبْرَى ٧ / ٢٤٦ .

(٤) فِي م : « تَوَلِّيَّةٌ » .

فَالْمَعْتُوهُ أُولَى .

وَيَمْلِكُ الْأَبُ أَيْضًا تَزْوِيجَ ابْنِهِ الْبَالِغِ الْمَعْتُوهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ،  
وَالْخَرِيقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ ، فَأَشْبَهَ الصَّغِيرَ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجُوزُ  
تَزْوِيجُهُ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ أَمَارَاتُ الشَّهْوَةِ ، بِاتِّبَاعِ النِّسَاءِ وَنَحْوِهِ . وَقَالَ أَبُو  
بَكْرٍ : لَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهُ <sup>(١)</sup> بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ رَجُلٌ ، فَلَمْ يَجْزُ تَزْوِيجُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ،  
كَالْعَاقِلِ . وَالْأَوَّلُ أُولَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ تَزْوِيجُ الصَّغِيرِ مَعَ عَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَى  
قَضَائِ شَهْوَتِهِ ، [ ٢٧٨ و ] وَحِفْظِهِ عَنِ الزَّنى ، فَالْبَالِغُ أُولَى . وَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهُ  
إِلَّا إِذَا رَأَى وَلِيُّهُ الْمَصْلَحَةَ فِي تَزْوِيجِهِ ؛ لَاحْتِيَاجِهِ إِلَى الْحِفْظِ وَالْإِيوَاءِ ، أَوْ  
قَضَائِ الشَّهْوَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَأَمَّا مَنْ لَهُ إِفَاقَةٌ فِي بَعْضِ أَحْيَانِهِ ، فَلَا يَجُوزُ  
إِجْبَاؤُهُ عَلَى النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ اسْتِغْثَانَهُ .

وَوَصَّى الْأَبُ كَالْأَبِ فِي تَزْوِيجِ الصَّغِيرِ وَالْمَعْتُوهِ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ ،  
فَأَشْبَهَ الْوَكِيلَ . وَلَا يَمْلِكُ غَيْرُ الْأَبِ وَوَصِيِّهِ تَزْوِيجَ صَغِيرٍ وَلَا مَعْتُوهِ ؛ لِأَنَّهُ  
إِذَا لَمْ يَمْلِكْ تَزْوِيجَ الْأُنْثَى مَعَ قُصُورِهَا ، فَالذَّكَرُ أُولَى . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ :  
لِلْحَاكِمِ تَزْوِيجُ الْمَعْتُوهِ الَّذِي يَشْتَهِي النِّسَاءَ ؛ لِأَنَّهُ يَلِي مَالَهُ ، فَمَلَّكَ  
تَزْوِيجَهُ ، كَالْوَصِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَهُ تَزْوِيجُ الصَّغِيرِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> . وَلَا  
يَجُوزُ إِلَّا إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ نَازِلٌ لَهُ فِي مَصَالِحِهِ ، وَهَذَا  
مِنْهَا ، فَأَشْبَهَ عَقْدَهُ عَلَى مَالِهِ .

**فصل : فَأَمَّا الْمَرْأَةُ ، فَإِنَّ السَّيِّدَ يَمْلِكُ تَزْوِيجَ أَمَتِهِ ، بِكْرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا ،**

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « الذي يشتهي كذلك » .



بغير رضاها ؛ لأنه عَقْدٌ على منافعها ، فملكه ، كإجازتها .

وأما الحرّة ، فإنَّ الأبَ يَمْلِكُ تزويجَ ابنته الصّغيرة البكر<sup>(١)</sup> بغير خلاف ؛ لأنَّ أبا بكرٍ الصّديق<sup>(٢)</sup> زوّج عائشةَ للنبيِّ ﷺ وهي<sup>(٣)</sup> ابنةٌ سيِّتٍ ولم يستأذنها . مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٤)</sup> . وروى الأثرم<sup>(٥)</sup> أنَّ قدامةَ بنَ مَطْعُونٍ تزوّج ابنةَ الرُّبَيْرِ حينَ نفست .

ولا يَمْلِكُ تزويجَ ابنته الثّيبِ الكبيرةِ إلّا بإذنها ؛ لقول النبيِّ ﷺ :  
« الأيمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » .<sup>(٦)</sup> رواه مسلم ، وأبو داود . وروى ابنُ

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢) زيادة من : م .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب تزويج النبي ﷺ عائشة ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفى : باب إنكاح الرجل ولده الصغار ، وباب تزويج الأب ابنته من الإمام ، وباب من بنى بامرأة وهى بنت تسع سنين ، من كتاب النكاح . صحيح البخارى ٥ / ٧١ ، ٢٢ / ٧ ، ٢٧ ، ٢٨ . ومسلم ، فى : باب تزويج البكر الصغيرة ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ٢ / ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى تزويج الصغار ، من كتاب النكاح . سنن أبى داود ١ / ٤٩٠ . وابن ماجه ، فى : باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ . والدارمى ، فى : باب فى تزويج الصغار إذا زوجهن أبأؤهن ، من كتاب النكاح . سنن الدارمى ٢ / ١٥٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٤٢ ، ١١٨ ، ٢١١ .  
(٥) وأخرجه سعيد بن منصور ، فى : سننه ١ / ١٧٥ .

(٦ - ٦) سقط من : م .

والحديث أخرجه مسلم ، فى : باب استئذان الثيب فى النكاح بالنطق ... ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ٢ / ١٠٣٧ . وأبو داود ، فى : باب فى الثيب ، من كتاب النكاح . سنن أبى داود ١ / ٤٨٤ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى استثمار البكر والثيب ، من أبواب النكاح . =

عَبَّاسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيْبِ أَمْرٌ » . رَوَاهُ <sup>(١)</sup> أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

وَفِي الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهُ إِجْبَارُهَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْأَيْمُ <sup>(٣)</sup> أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ <sup>(٤)</sup> ، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا » . وَإِثْبَاتُهُ الْحَقُّ لِلْأَيْمِ عَلَى الْخُصُوصِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عَنِ الْبَكْرِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تُنْكَحُ الْأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ، وَلَا تُنْكَحُ الْبَكْرُ حَتَّى تَأْذَنَ » . قَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ : « أَنْ تَشْكُتَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> .

---

= عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥/٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ اسْتِئْذَانِ الْبَكْرِ فِي نَفْسِهَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . الْمُجْتَبَى ٦٩/٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ اسْتِمَارِ الْبَكْرِ وَالثَّيْبِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٦٠١/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ اسْتِمَارِ الْبَكْرِ وَالثَّيْبِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/١٣٨ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ اسْتِئْذَانِ الْبَكْرِ وَالْأَيْمِ فِي أَنْفُسِهِمَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . الْمَوْطَأُ ٢/٥٢٤ ، ٥٢٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢١٩/١ ، ٢٤٢ ، ٢٦١ ، ٢٧٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ .

(١) فِي ف ، م : « رَوَاهُمَا » .

(٢) فِي : بَابِ فِي الثَّيْبِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٨٤/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ اسْتِئْذَانِ الْبَكْرِ فِي نَفْسِهَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . الْمُجْتَبَى ٦/٧٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٣٤/١ .

(٣) فِي م : « الثَّيْبُ » .

(٤) فِي م : « تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا » .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يَنْكَحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبَكْرَ وَالثَّيْبَ إِلَّا بِرِضَاهَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَفِي : بَابِ فِي النِّكَاحِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٣/٧ ، ٣٢/٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِئْذَانِ الثَّيْبِ فِي النِّكَاحِ بِالنُّطْقِ ... ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ١٠٣٦/٢ ، ١٠٣٧ .

وَأَمَّا الثَّيْبُ الصَّغِيرَةُ، ففيها وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا؛ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ فِيهَا. وَالْآخَرُ، يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا؛ لِأَنَّهَا وَلَدٌ صَغِيرٌ، فَمَلَكَ الْأَبُ تَزْوِيجَهَا، كَالْعَلَامِ. وَالثَّيْبُ هِيَ الْمُطَوَّعَةُ فِي فَرْجِهَا، حَلَالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِلثَّيْبِ<sup>(١)</sup> بَوَصِيَّةٍ، دَخَلَ فِيهَا مَن ذَكَرْنَاهُ، وَلَا تَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْأُبْكَارِ.

وَوَصَّى الْأَبُ إِذَا نَصَّ لَهُ عَلَى التَّزْوِيجِ كَالْأَبِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ.

**فصل:** فَأَمَّا غَيْرُهُمَا، فَلَا يَمْلِكُ تَزْوِيجَ كَبِيرَةٍ إِلَّا بِإِذْنِهَا، جَدًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ؛ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ، وَلِأَنَّهُ قَاصِرٌ عَنِ الْأَبِ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْإِجْبَارَ، كَالْعَمِّ. وَفِي الصَّغِيرَةِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ؛ إِحْدَاهُنَّ، لَيْسَ لَهُمْ تَزْوِيجُهَا؛ لِمَا رَوَى أَنَّ قُدَامَةَ بِنَ مَطْعُونٍ زَوْجَ ابْنَةِ أَخِيهِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهَا يَتِيمَةٌ، وَلَا تُنْكَحُ إِلَّا بِإِذْنِهَا»<sup>(٢)</sup>. وَالصَّغِيرَةُ لَا إِذْنَ لَهَا. وَالثَّانِيَةُ، لَهُمْ تَزْوِيجُهَا، وَلَهَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

---

= كما أخرجه أبو داود، في: باب في الاستثمار، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٨٢/١. والترمذي، في: باب ما جاء في استثمار البكر والثيب، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذى ٥/٢٣. والنسائي، في: باب إذن البكر، من كتاب النكاح. المجتبى ٦/٧١. وابن ماجه، في: باب استثمار البكر والثيب، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ١/٦٠٢. والدارمي، في: باب استثمار البكر والثيب، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ٢/١٣٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٥٠، ٢٧٩، ٤٢٥، ٤٣٤.

(١) في الأصل: «الميت».

(٢) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢/١٣٠. والدارقطني، في: سننه ٣/٢٣٠. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٧/١٢٠.

﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup>.  
 دَلَّتْ بِمَفْهُومِهَا<sup>(٢)</sup> أَنَّ لَهُ تَزْوِيجُهَا إِذَا أَقْسَطَ [٢٧٨ ط] لَهَا، وَقَدْ فَسَّرَتْهُ عَائِشَةُ  
 بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>. وَالثَّلَاثَةُ، لَهُمْ تَزْوِيجُهَا إِذَا بَلَغَتْ تِسْعًا<sup>(٤)</sup> بِإِذْنِهَا، وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ  
 ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ سَكَتَتْ فَهِيَ  
 إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ، فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>. وَجَمْعًا بَيْنَ الْآيَةِ<sup>(٦)</sup>

(١) سورة النساء ٣.

(٢) بعده في م: «على».

(٣) أخرجه البخارى، في: باب شركة اليتيم وأهل الميراث، من كتاب الشركة، وفي: باب  
 قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدِلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ...﴾، من كتاب الوصايا،  
 وفي: باب ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ...﴾، من كتاب التفسير، وفي: باب  
 الترغيب في النكاح، وباب الأكفاء في المال وتزويج المقل المثرية، وباب لا يتزوج أكثر من  
 أربع...، وباب إذا كان الولي هو الخاطب...، وباب تزويج اليتيمة...، من كتاب النكاح،  
 وفي: باب ما ينهى من الاحتياال للولي في اليتيمة...، من كتاب الحيل. صحيح البخارى ٣/  
 ١٨٣، ٤/١١، ٦/٥٣، ٥٤/٧، ١٠/١١، ٢١/٢٣، ٢٤/٩، ٣١/٩. ومسلم، في: كتاب  
 التفسير. صحيح مسلم ٤/٢٣١٣، ٢٣١٤. وأبو داود، في: باب ما يكره أن يجمع بينهن من  
 النساء، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ١/٤٧٧. والنسائي، في: باب القسط في الأصدقاء،  
 من كتاب النكاح. المجتبى ٦/٩٥.

(٤) في ف: «سبعاً».

(٥) في: باب في الاستثمار، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ١/٤٨٣.

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج، من أبواب النكاح.  
 عارضة الأحوذى ٥/٢٩. والنسائي، في: باب البكر يزوجه أبوها وهي كارهة. من كتاب  
 النكاح. المجتبى ٦/٧١، ٧٢. والدارمي، في: باب في اليتيمة تزوج نفسها، من كتاب النكاح.  
 سنن الدارمي ٢/١٣٨. والإمام أحمد، في: المسند ١/٢٦١، ٣٣٤، ٢/٢٥٩، ٤٧٥، ٤/  
 ٣٩٤، ٤٠٨، ٤١١.

(٦) في م: «الأدلة».

والأخبار. وقَيَّدنا ذلك بآئنةٍ تسعٍ؛ لأنَّ عائشةَ قالت: إذا بَلَغَتِ الجاريةُ تسعَ سنينَ، فهي امرأةٌ<sup>(١)</sup>. وروى ذلك مَرْفُوعًا إلى النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. ولأنَّها تَصْلُحُ بذلك للنِّكاحِ، وتَحْتَاجُ إليه، فَأَشْبَهَتِ البالغةَ.

وإذْنُ الثَّيِّبِ الكلامُ، وإذْنُ البِكْرِ الصُّمَاتُ أو الكلامُ، في حَقِّ الأبِ وغيره؛ لما تقدَّمَ من الحديثِ، وهو صَرِيحٌ في الحُكْمِ. وروى عَدِيُّ الكِنْدِيُّ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> قال: «الثَّيِّبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا». رواه الأثرَمُ،<sup>(٤)</sup> وابنُ ماجه. ولا فرقَ بينَ الثُّبُوتِ بِوَطْءٍ مُباحٍ أو مُحَرَّمٍ؛ لشمولِ اللَّفْظِ لهما جميعًا.

**فصل: الشَّرْطُ الخَامِسُ، الإيجابُ والقَبُولُ، ولا يَصِحُّ الإيجابُ إلَّا بَلَفْظِ النِّكاحِ أو التَّزْوِيجِ، فيقولُ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي. أو: أَنْكَحْتُكَهَا. لأنَّ ما سِوَاهما لا يَأْتِي على مَعْنَى النِّكاحِ، فلا يَنْعَقِدُ به، كَلَفْظِ الإِخْلَالِ، ولأنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطٌ فِي النِّكاحِ، وهى واقِعَةٌ على اللَّفْظِ، وغيرُ هذا اللَّفْظِ**

(١) ذكره الترمذى، فى: باب ما جاء فى إكراه اليتيمة على التزويج، من أبواب النكاح. عارضة الأحمدي ٢٩/٥. والبيهقي، فى: السنن الكبرى ١/٣٢٠. كلاهما تعليقا دون إسناد.

(٢) أخرجه أبو نعيم، فى: تاريخ أصبهان ٢/٢٧٣. والديلمي، انظر: فردوس الأخبار ١/٣٨٥. وضعف إسناده فى الإرواء ١/١٩٩.

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) سقط من: ف.

والحديث أخرجه ابن ماجه، فى: باب استثمار البكر والثيب، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ١/٦٠٢.

كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٤/١٩٢. وانظر الإرواء ٦/٢٣٤، ٢٣٥.

ليس بمَوْضُوعٍ لِلنِّكَاحِ ، وَأَمَّا يُصْرَفُ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ بِالنِّبْيَةِ ، وَلَا شَهَادَةَ عَلَيْهَا ، فَيُخْلَوُ  
النِّكَاحُ عَنِ الشَّهَادَةِ . وَأَمَّا الْقَبُولُ ، فَيَقُولُ : قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ . وَإِنْ اقْتَصَرَ  
عَلَى : قَبِلْتُ . صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ يَرْجِعُ إِلَى مَا أَوْجَبَهُ الْوَلِيُّ ، كَمَا فِي  
الْبَيْعِ . وَإِنْ قِيلَ لِلْوَلِيِّ : أَرْوَّجَتْ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . وَ<sup>(٢)</sup> لِلْمُتَرَوِّجِ : أَقْبَلْتُ ؟  
فَقَالَ : نَعَمْ . انْعَقَدَ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّ « نَعَمْ » جَوَابٌ لِلسُّؤَالِ ، وَالسُّؤَالُ مُضْمَرٌ  
مُعَادٌ فِيهِ ، وَلِهَذَا لَوْ قِيلَ لَهُ : أَسْرَقْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . كَانَ مُقَرَّرًا بِالسَّرِقَةِ ، حَتَّى  
يَلْزَمَهُ الْقَطْعُ الَّذِي يَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ ، فَهَلْهَذَا أَوْلَى .

وَلَا يَصِحُّ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لِمَنْ يُحْسِنُهَا ؛ لِأَنَّهُ عُذُولٌ عَنْ  
لَفْظِ الْإِنْكَاحِ وَالتَّرْوِيجِ مَعَ إِمْكَانِهِمَا ، فَلَمْ يَصِحَّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

وَيَصِحُّ بِمَعْنَاهُمَا الْخَاصَّ بِكُلِّ لِسَانٍ لِمَنْ لَا يُحْسِنُهُمَا<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَمِلُ  
عَلَى مَعْنَى اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ ، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ أَتَى بِهِ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَعَلُّمُهُمَا  
بِالْعَرَبِيَّةِ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فَلَا يَلْزَمُ تَعَلُّمُ أَرْكَانِهِ ، كَالْبَيْعِ ، وَلِأَنَّ  
الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ الْمُعْجَزِ<sup>(٤)</sup> ، وَهُوَ حَاصِلٌ ، بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ . وَقَالَ  
أَبُو الْخَطَّابِ : يَلْزَمُهُ التَّعَلُّمُ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَتْ الْعَرَبِيَّةُ شَرْطًا فِيهِ عِنْدَ الْإِمْكَانِ ،  
لَزِمَهُ تَعَلُّمُهُ ، كَالْتَّكْبِيرِ .

وَإِذَا فُهِمَتْ إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ ، صَحَّ النِّكَاحُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى لَا يُسْتَفَادُ إِلَّا

(١) فِي ف : « يَنْصَرَفُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « قِيلَ » .

(٣) فِي ف : « يُحْسِنُهَا » .

(٤) فِي م : « الْمَعْجُوزُ » .

مِنْ جِهَتِهِ ، فَصَحَّ بِإِشَارَتِهِ ، كِتَابُهُ .

وإن تقدّم القَبُولُ على الإيجابِ ، لم يَصِحَّ ؛ لأنَّ القَبُولَ إنما هو للإيجابِ <sup>(١)</sup> ، فَيُشْتَرَطُ تَأَخُّرُهُ عَنْهُ . وإن تَرَاحَى القَبُولُ عن الإيجابِ ، صَحَّ ما دَامَا في المَجْلِسِ ، ولم يَتَشَاغَلَا بما يَقْطَعُهُ ؛ لأنَّ حُكْمَ المَجْلِسِ حُكْمُ حَالَةِ العَقْدِ ، بِدَلِيلِ القَبْضِ فيما يُشْتَرَطُ القَبْضُ [٢٧٩و] فيه . فإن تَفَرَّقَا قَبْلَهُ ، أو تَشَاغَلَا بغيرِهِ قَبْلَ القَبُولِ ، بَطَلَ الإيجابُ ؛ لأنَّهُمَا أُعْرضَا عَنْهُ بِتَفَرُّقِهِمَا أو تَشَاغُلِهِمَا ، فَبَطَلَ ، كما لو طَالَ التَّرَاخِي . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ <sup>(٢)</sup> عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رَجُلٍ مَشَى إِلَيْهِ قَوْمٌ ، فَقَالُوا : زَوِّجْ فُلَانًا عَلَى أَلْفٍ . فَقَالَ : قَدْ زَوَّجْتُهُ عَلَى أَلْفٍ . فَرَجَعُوا إِلَى الزَّوْجِ فَأَخْبَرُوهُ ، فَقِيلَ ، هَلْ يَكُونُ هَذَا نِكَاحًا ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ هَذَا رِوَايَةً ثَانِيَةً . وَقَالَ الْقَاضِي : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ وَكَّلَ مَنْ قَبَلَ العَقْدَ فِي المَجْلِسِ .

وإن خَرَجَ أَحَدُهُمَا عَنْ أَهْلِيَّةِ العَقْدِ بِجُنُونٍ ، أو إِغْمَاءٍ ، أو مَوْتٍ ، قَبْلَ القَبُولِ ، بَطَلَ ؛ لأنَّهُ لم يَنْعَقِدْ ، فَبَطَلَ بِهِذِهِ المَعَانِي ، كإيجابِ البَيْعِ .

وَمَتَى عَقَدَ النِّكَاحَ هَازِلًا أو تَلَجِئَةً ، صَحَّ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «ثَلَاثٌ جَدُّهُنَّ جِدٌّ ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ ؛ الطَّلَاقُ ، وَالنِّكَاحُ ، وَالرَّجْعَةُ» . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «الإيجاب» ، فِي م : «بالإيجاب» .

(٢) فِي ف : «الخطاب» .

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجِدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ /

١٥٦ ، ١٥٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الطَّلَاقِ عَلَى الْهَزْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ أَبِي =

**فصل : وفى الكفائة رويتان ؛ إحداهما ، هى شَرْطُ لَصِيحَةِ النِّكَاحِ ،**  
**فإذا فاتَتْ ، لم يَصَحَّ وإن رَضُوا به ؛ لما روى الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(١)</sup> بإسناده عن**  
**جابر ، أن <sup>(٢)</sup> النَّبِيَّ ﷺ قال : « لَا تُنكِحُوا <sup>(٣)</sup> النِّسَاءَ إِلَّا الْأَكْفَاءَ ، وَلَا**  
**يُزَوِّجُهُنَّ إِلَّا الْأَوْلِيَاءَ » . وقال عُمَرُ : لَأُمْنَعَنَّ نَزْوَاجَ <sup>(٤)</sup> ذَوِي الْأَحْسَابِ إِلَّا مِنْ**  
**الْأَكْفَاءِ <sup>(٥)</sup> . ولأنَّه تصرفٌ يتصرَّفُ به مَنْ لم يَرْضَ به ، فلم يَصَحَّ ، كما لو**  
**زَوَّجَهَا وَلَيْسَ بِغَيْرِ رِضَاها . والثانية ، ليست شَرْطًا ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ**  
**زَيْدًا مَوْلَاهُ ابْنَةَ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ <sup>(٦)</sup> . وزَوَّجَ ابْنَهُ <sup>(٧)</sup> أُسَامَةَ فَاطِمَةَ بِنْتَ**  
**قَيْسِ الْفَهْرِيَّةِ الْقُرَشِيَّةِ . <sup>(٨)</sup> رواه مسلم <sup>(٩)</sup> . وقالت عائشة : إِنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ تَبَيَّنَى**

---

= داود ٥٠٧/١ . وابن ماجه ، فى : باب من طلق أو نكح أو راجع لاعبا ، من كتاب الطلاق .

سنن ابن ماجه ٦٥٨/١ .

(١) فى : سننه ٢٤٥/٣ .

كما أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ١٣٣/٧ . وأعله بمبشر بن عبيد وأنه متروك الحديث . وقال ابن عبد البر : حديث ضعيف لا يحتج بمثله ، ولا أصل له . التمهيد ١٩/

١٦٥ .

(٢) فى م : « قال » .

(٣) فى م : « ينكح » .

(٤) فى الأصل ، م : « فروج » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ١٥٢/٦ . والدارقطنى ، فى : سننه ٢٩٨/٣ . والبيهقى ،

فى : السنن الكبرى ١٣٣/٧ . وضعفه فى الإرواء ٢٦٥/٦ ، ٢٦٦ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ١٥٣/٦ . وسعيد بن منصور ، فى : سننه ١٦١/١ .

والدارقطنى ، فى : سننه ٣٠١/٣ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ١٣٦/٧ .

(٧) سقط من : م .

(٨ - ٨) زيادة من : م .

والحديث تقدم تخريجه فى ٣٩/٣ ، ٤٠ .



سَالماً وَأَتَكَحَهُ ابْنَةُ أَخِيهِ هِنْدُ ابْنَةُ<sup>(١)</sup> الْوَلِيدِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ . أَخْرَجَهُ  
الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> .

لَكِنْ إِنْ لَمْ<sup>(٣)</sup> يَرُضْ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ ، فَبِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْعَقْدُ  
بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الْكَفَاءَةَ حَقُّهُمْ ، تُصَرَّفُ فِيهِ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ ، فَلَمْ يَصِحَّ ،  
كَتَصَرُّفِ الْفُضُولِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ، وَلَمْ يَرُضْ الْفَسْخُ ، فَلَوْ زَوَّجَ  
الْأَبُ بِغَيْرِ الْكُفَاءِ فَرَضِيَّتِ الْبِنْتُ ، كَانَ لِلْإِخْوَةِ الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّهُ وَلِيٌّ فِي  
حَالٍ يُلْحَقُهُ الْعَارُ بِفَقْدِ الْكَفَاءَةِ ، فَمَلَكَ الْفَسْخُ ، كَالْمُتَسَاوِينَ<sup>(٤)</sup> .

فَصَل : وَالْكَفَاءُ ذُو الدِّينِ وَالْمَنْصِبِ ، فَلَا يَكُونُ الْفَاسِقُ كُفْتًا لِعَفِيفَةٍ ؛  
لِأَنَّهُ مَرْدُودٌ<sup>(٥)</sup> مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ وَالرِّوَايَةِ ، غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى النَّفْسِ وَالْمَالِ . وَلَا  
يَكُونُ الْمَوْلَى وَالْعَجَمِيُّ كُفْتًا لِعَرَبِيَّةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ عَمْرِ . وَقَالَ سَلْمَانُ  
الْجَرِيرِي : إِنَّكُمْ - مَعْشَرَ الْعَرَبِ - لَا تَتَقَدَّمُ فِي صَلَاتِكُمْ ، وَلَا تَنْكِحُ  
نِسَاءَكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَجَعَلَهُ فِيكُمْ<sup>(٦)</sup> .

(١) فِي م : « بِنْتُ » .

(٢) فِي : بَابُ الْأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩/٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ حَرَمِ بِهِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٧٥/١ .

وَالنِّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَزْوِجِ الْمَوْلَى الْعَرَبِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . الْمَجْمُوعُ ٥٣/٦ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ،

فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّضَاعِ بَعْدَ الْكِبَرِ ، مِنْ كِتَابِ الرِّضَاعِ . الْمَوْطَأُ ٦٠٥/٢ .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « تَرْضِ الْمَرْأَةُ وَلَمْ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف : « كَالْمُتَسَاوِينَ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ م .

(٦) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمُصَنَّفِ ٥٢٠/٢ ، ١٥٤/٦ . وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : سَنَنِهِ ١/

١٦٤ .

وَانْظُرْ طَرُقَ هَذَا الْأَثَرِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِ ، فِي : الْإِرْوَاءِ ٢٧٨/٦ - ٢٨١ .

وَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَكْفَاءُ، وَالْعَجَمُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَكْفَاءُ؛ لِأَنَّ  
 الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيَّ تَزَوَّجَ ضُبَاعَةَ ابْنَةَ الزُّبَيْرِ عَمِّ<sup>(١)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .  
 وَزَوَّجَ أَبُو بَكْرٍ أُخْتَهُ لِلْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ، وَزَوَّجَ عَلِيٌّ ابْنَتَهُ أُمَّ كُلْثُومِ  
 عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ . وَعَنْهُ، أَنَّ غَيْرَ قُرَيْشٍ لَا يُكَافِيهِمْ، وَغَيْرَ بَنِي هَاشِمٍ لَا  
 يُكَافِيهِمْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى [٢٧٩ظ] كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ  
 إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ،  
 وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»<sup>(٢)</sup> .

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ؛ أَحَدُهَا، الْحُرِّيَّةُ، فَزَوَى أَنَّهَا لَيْسَتْ  
 شَرْطًا فِي الْكَفَاءَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَرِيرَةَ حِينَ عَتَقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ،  
 فَاخْتَارَتْ فُرْقَتَهُ: «لَوْ رَاجَعْتِيهِ». قَالَتْ: أَتَأْمُرُنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:  
 «لَا، إِنَّمَا أَنَا شَفِيعٌ»<sup>(٣)</sup>. وَمُرَاجَعَتُهَا لَهُ ابْتِدَاءً نِكَاحِ عَبْدٍ لِحُرَّةٍ. وَزَوَى أَنَّهَا

(١) فِي ف: «عَمَّة»، وَفِي م: «ابْنِ عَمَّة».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فَضْلِ نَسَبِ النَّبِيِّ ﷺ، ...، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ. صَحِيحٌ مُسْلِمٌ  
 ١٧٨٢/٤. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي فَضْلِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ  
 ٩٤/١٣، ٩٥. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٠٧/٤.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ فِي خِيَارِ الْأَمَةِ تَحْتَ الْعَبْدِ، وَبَابِ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجِ  
 بَرِيرَةَ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦١/٧، ٦٢. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَمْلُوكَةِ  
 تَعْتَقُ وَهِيَ تَحْتَ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥١٧/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ  
 شَفَاعَةِ الْحَاكِمِ لِلْخَصُومِ قَبْلَ فَصْلِ الْحُكْمِ، مِنْ كِتَابِ آدَابِ الْقَضَاءِ. الْمُجْتَبَى ٢١٥/٨. وَابْنُ  
 مَاجَهَ، فِي: بَابِ خِيَارِ الْأَمَةِ إِذَا أُعْتِقَتْ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٦٧١/١.  
 وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي تَخْيِيرِ الْأَمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ فَتَعْتَقُ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ  
 ١٧٠/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢١٥/١، ٢٨١، ٣٦١. كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

شَرْطٌ . وهى أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ بَرِيرَةٍ حِينَ عَتَقَتْ تَحْتَ الْعَبْدِ <sup>(١)</sup> .  
فَإِذَا ثَبَتَ <sup>(٢)</sup> الْخِيَارُ بِالْحُرِّيَّةِ الطَّارِئَةِ ، فَالسَّابِقَةُ أَوْلَى ، وَلِأَنَّ فِيهِ نَقْصًا فِي  
الْمُنْصِبِ وَالِاسْتِمْتَاعِ وَالْإِنْفَاقِ ، وَيَلْحَقُ بِهِ الْعَارُ ، فَأُشْبِهَ عَدَمَ الْمُنْصِبِ .

وَالثَّانِي ، الْيَسَارُ ، فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ مِنْ شُرُوطِ الْكَفَاءَةِ ؛  
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَسَبُ الْمَالُ » <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ : « إِنَّ أَحْسَابَ النَّاسِ بَيْنَهُمْ  
هَذَا <sup>(٤)</sup> الْمَالُ » . « رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِمَعْنَاهُ » <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ عَلَى الْمُوَسِّرَةِ ضَرَرًا فِي إِعْسَارِ  
زَوْجِهَا ؛ لِإِخْلَالِهِ بِنَفَقَتِهَا وَنَفَقَةِ وَلَدِهَا . وَالثَّانِيَّةُ ، لَيْسَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْفَقْرَ شَرَفٌ  
فِي الدِّينِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا ، وَأَمِتْنِي  
مِسْكِينًا » . « رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ » <sup>(٦)</sup> . وَلَيْسَ هُوَ أَمْرًا لَازِمًا ، فَأُشْبِهَ الْعَافِيَةَ مِنَ  
الْمَرَضِ . وَالْيَسَارُ الْمُعْتَبَرُ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا <sup>(٧)</sup> حَسَبَ مَا يَجِبُ لَهَا .

(١) انظر حديث ابن عباس المتقدم، وانظر ما يأتي تخريجه في صفحة ٣٠٢ . من حديث عائشة .

(٢) بعده في م : « لها » .

(٣) أخرجه الترمذی ، في : باب تفسير سورة الحجرات ، من أبواب التفسير . عارضة الأحمدي

١٥٨/١٢ . وابن ماجه ، في : باب الورع والتقوى ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢/

١٤١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠/٥ . وصححه في الإرواء ٦/٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥ - ٥) زيادة من : م .

والحديث أخرجه النسائي ، في : باب الحسب ، من كتاب النكاح . المجتبى ٥٣/٦ .

كما أخرجه الحاكم ، في : باب تخيروا لنطفكم فانكحوا الأكفاء ... من كتاب النكاح .

المستدرک ١٦٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٣/٥ ، ٣٦١ .

(٦ - ٦) سقط من : ف .

والحديث تقدم تخريجه في ١٩٥/٢ .

(٧) في ف : « على » .

والثالث، الصَّنَاعَةُ، وفيها رَوَاتَانِ؛ إحداهما، أَنَّ أَصْحَابَ الصَّنَائِعِ الدَّيْنِيَّةِ لَا يُكَافِتُونَ مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُمْ؛ فَالْحَائِكُ، وَالْحَجَّامُ، وَالكَسَّاحُ، وَالزَّبَّالُ، وَقِيَمُ الْحَمَامِ، لَا يَكُونُ كُفْتًا لِمَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ نَقْصٌ فِي عُرْفِ النَّاسِ، وَتُعْيِيرٌ<sup>(١)</sup> بِهِ الْمَرْأَةُ، فَأَشْبَهَ نَقْصَ النَّسَبِ. والثانية، لَيْسَ هَذَا شَرْطًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَقْصٍ فِي الدِّينِ، وَلَا هُوَ بِلَازِمٍ، فَأَشْبَهَ الْمَرَضَ، وَقَدْ أَنْشَدُوا<sup>(٢)</sup>:

وَلَيْسَ عَلَى عَبْدٍ تَقِيٌّ نَقِيصَةٌ إِذَا حَقَّقَ التَّقْوَى وَإِنْ حَاكَ أَوْ حَجَمَ

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ إِعْلَانُ النِّكَاحِ، وَالضَّرْبُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ بِالذُّفِّ؛ لِمَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَضْلُ مَا يَتَنَزَّلُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ وَالذُّفُّ فِي النِّكَاحِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٤)</sup>. فَإِنْ أَسْرَوْهُ وَتَوَاصَوْا بِكَيْثَمَانِهِ، كُرِّهَ ذَلِكَ، وَصَحَّ النِّكَاحُ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ<sup>(٥)</sup>: لَا يَصِحُّ؛ لِلْحَدِيثِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي م: «تَعْيِيرٌ»، وَفِي ف: «تَغْيِيرٌ».

(٢) الْبَيْتُ لِأَبِي الْعَتَاهِيَةِ فِي دِيْوَانِهِ ٢٤٣. وَانْظُرْ: أَبُو الْعَتَاهِيَةِ أَشْعَارُهُ وَأَخْبَارُهُ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٣) فِي ف: «الصَّوْتُ».

(٤) فِي: بَابُ إِعْلَانِ النِّكَاحِ بِالصَّوْتِ وَضَرْبِ الدَّفِّ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. الْمُجْتَبَى ١٠٤/٦.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ. عَارِضَةٌ

الْأَحْوَذِيُّ ٣٠٧/٤. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ إِعْلَانِ النِّكَاحِ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ

٦١١/١. الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤١٨/٣، ٢٥٩/٤. وَحُسْنُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٥٠/٧، ٥١.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الْخُطَابُ».

(٦) فِي م: «شَاهِدَى عَدْلٍ».

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٣٧، ٢٣٨.

مَفْهُومُهُ صِحَّتُهُ بِهِمَا ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّدْبِ جَمْعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ ،  
وَلِأَنَّ إِعْلَانَ النِّكَاحِ وَالضَّرْبَ <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ بِالْذَّفِّ ، إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ <sup>(٢)</sup> الْعَقْدِ  
وَصِحَّتِهِ ، وَلَوْ كَانَ شَرْطًا لاعتُبرَ حَالُ الْعَقْدِ ، كَسَائِرِ شُرُوطِهِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ بِالْغَزْلِ <sup>(٣)</sup> فِي الْعُرْسِ ؛ لِقَوْلِ <sup>(٤)</sup> النَّبِيِّ ﷺ  
لِلْأَنْصَارِ : « أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ ، فَحَيُّونَا نُحْيِيكُمْ <sup>(٥)</sup> ، لَوْلَا الذَّهَبُ الْأَحْمَرُ ،  
مَا حُلَّتْ بَوَادِيكُمْ <sup>(٦)</sup> ، وَلَوْلَا <sup>(٧)</sup> الْحَبَّةُ السُّودَاءُ <sup>(٨)</sup> ، مَا سُرَّتْ <sup>(٩)</sup> عَذَارِيكُمْ » .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ عَقْدُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ [ ٢٨٠ ] لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ  
كَانُوا يُحِبُّونَ <sup>(١٠)</sup> ذَلِكَ . <sup>(١١)</sup> « الْمِسَاءُ بِهِ <sup>(١٢)</sup> أَوْلَى ؛ لِمَا رَوَى أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ

(١) فِي ف : « الصَّوْت » .

(٢) فِي ف : « بَعْدُ » .

(٣) فِي ف : « بِالْقَوْل » .

(٤) فِي الْأَصْل ، ف : « قَوْل » .

(٥ - ٥) فِي م : « فَحْيَانَا وَحْيَاكُمْ » .

(٦) فِي م : « نَوَادِيكُمْ » .

(٧ - ٧) فِي م : « الْحَنْطَةُ السَّمَرَاءُ » .

(٨) فِي م : « سَمْنَتْ » .

(٩) فِي م : « عَذَارَاكُمْ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ٤/ ١٦٥ ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ . وَفِي : ٧/ ١١٢ ، مِنْ

حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ ابْنِ مَاجَه ، فِي : بَابِ الْغَنَاءِ وَالذَّفِّ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ .

سَنَنَ ابْنَ مَاجَه ١/ ٦١٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/ ٣٩١ . وَابِيهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى

٧/ ٢٨٩ . وَأَصْلُ الْحَدِيثِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ النِّسَاءِ اللَّاتِي يَهْدِي الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا ،

مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧/ ٢٨ . وَانْظُرِ الْإِرْوَاءَ ٧/ ٥١ ، ٥٢ .

(١٠) فِي ف : « يَسْتَحْبُونَ » .

(١١ - ١١) فِي ف ، م : « الْمَسَايَةِ » .

عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَسُوا بِالْإِمْلَاقِ ؛ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لِلْبَرَكَةِ » <sup>(١)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْخُطْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ النِّكَاحِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُعْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ ، فَهُوَ أَقْطَعُ » <sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّتِي قَالَ : عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشْهَدَ فِي الْحَاجَةِ : « إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » <sup>(٣)</sup> ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ ﴾ <sup>(٦)</sup> يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ الْآيَةَ <sup>(٧)</sup> . <sup>(٨)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَهَذَا

(١) لم نجده .

(٢) تقدم تخريجه في ١/٤٩٣ ، ٤٩٤ .

(٣) بعده في م : « وحده لا شريك له » .

(٤) سورة آل عمران ١٠٢ .

(٥) سورة النساء ١ .

(٦) سورة الأحزاب ٧٠ ، ٧١ .

(٧ - ٧) سقط من : ف .

والحديث أخرجه الترمذي ، في باب ما جاء في خطبة النكاح ، من أبواب النكاح . عارضة

الأحاديث ١٩/٥ - ٢١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في خطبة النكاح ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود =

ليس بواجب؛ لأنَّ النبي ﷺ قال للخاطِبِ الواهية: «زَوِّجْتُكَهَا بِمَا»<sup>(١)</sup>  
مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٢)</sup>. ولم يذكُرْ خُطْبَةً.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَالَ لِلْمُتَزَوِّجِ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا زَفَّاءَ الْإِنْسَانَ إِذَا تَزَوَّجَ، قَالَ: «بَارَكَ  
اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ»<sup>(٣)</sup>. رَوَاهُ أَبُو

---

= ٤٨٩/١. والنسائي، في باب كيفية الخطبة، من كتاب الجمعة. المجتبى ٨٥/٣، ٨٦. وابن  
ماجه، في باب خطبة النكاح، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٠٩/١. والدارمي، في:  
باب في خطبة النكاح، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ١٤٢/٢. والإمام أحمد، في: المسند  
١/ ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٣٢.

(١) في ف: «لما».

(٢) أخرجه البخارى، في باب وكالة الامراة الإمام في النكاح، من كتاب الوكالة، وفي باب  
خيركم من تعلم القرآن وعلمه، وباب القراءة عن ظهر قلب، من كتاب فضائل القرآن، وفي  
باب تزويج المعسر....، وباب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، وباب النظر إلى المرأة قبل  
التزويج، وباب إذا كان الولي هو الخاطب، وباب السلطان ولي، وباب إذا قال الخاطب للولي:  
زوجني فلانة....، وباب التزويج على القرآن وبغير صداق، من كتاب النكاح، وفي: باب خاتم  
الحديد، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١٣٢/٣، ٢٣٦/٦، ٢٣٧، ٨/٧، ١٧، ١٩،  
٢٢ - ٢٤، ٢٦، ٢٠٢. ومسلم، في: باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن....، من كتاب  
النكاح. صحيح مسلم ١٠٤١/٢. وأبو داود، في: باب في التزويج على العمل بعمل، من  
كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٨٧/١. والترمذى، في: باب منه [ما جاء في مهر النساء]،  
من أبواب النكاح. عارضة الأحوذى ٣٤/٥، ٣٥. والنسائي، في: باب الكلام الذى ينعقد به  
النكاح، وباب هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق، من كتاب النكاح. المجتبى ٧٦/٦، ١٠٠،  
١٠١. وابن ماجه، في: باب صداق النساء، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٠٨/١.  
والدارمي، في: باب ما يجوز أن يكون مهرا، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ١٤٢/٢.  
والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٣٣٤، ٣٣٦.

(٣) بعده في الأصل، ف: «وعافية».

داود<sup>(١)</sup> . وإذا زُفْتُ إليه قال ما روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ قال : « إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً ، أَوْ اشْتَرَى خَادِمًا ، فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا ، وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا ، وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ » . <sup>(٢)</sup> رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> . وعن أبي سعيد مولى أبي أسيد أنه تزوج ، فحضره عبد الله بن مسعود ، وأبو ذر ، وحذيفة ، وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا له : إذا دخلت على أهيك فصل ركعتين ، ثم خذ برأس أهيك فقل : اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي فِي أَهْلِي ، وَبَارِكْ لِأَهْلِي فِيَّ ، و<sup>(٤)</sup> ارزقني منهم . ثم شأنك وشأن أهيك<sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ التَّزَوُّجَ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَخْتَارَ ذَاتَ الدِّينِ ؛ لقول النبي ﷺ : « تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِمَالِهَا ، وَلِحَسَبِهَا ، وَلِجَمَالِهَا ، وَلِدِينِهَا ، فَاظْفَرْ بِذَاتِ

(١) في : باب ما يقال للمتزوج ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٩١ / ١ .  
كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء فيما يقال للمتزوج ، من أبواب النكاح . عارضة الأحوذى ٣١١ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب تهنئة النكاح ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦١٤ . والدارمي ، في : باب إذا تزوج الرجل ما يقال له ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٨١ .

(٢) في الأصل : « قال » .

(٣ - ٣) زيادة من : م .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في جامع النكاح ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود

٤٩٨ / ١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يقول الرجل إذا دخلت عليه أهله ، من كتاب النكاح ، وفي باب شراء الرقيق ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ١ / ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٧٥٧ / ٢ .

(٤) في الأصل : « ثم » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٢ / ٣٩١ ، ١٩١ / ٦ ، ١٩٢ .

(٦) في الأصل : « التزويج » .



الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ . « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَيَخْتَارُ الْجَمِيلَةَ ؛ لِأَنَّهُ أَسْكَنُ لِنَفْسِهِ ، وَأَغْضُ لِبَصَرِهِ ، وَأَدْوَمُ لِمَوَدَّتِهِ ، وَلِذَلِكَ شُرِعَ النَّظَرُ قَبْلَ النِّكَاحِ ، وَرَوَى سَعِيدٌ <sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « خَيْرُ فَائِدَةٍ <sup>(٣)</sup> أَفَادَهَا الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ امْرَأَةً جَمِيلَةً ، تَشْرُهُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا ، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهَا ، وَتَحْفَظُهُ فِي غَيْبِهِ فِي مَالِهِ وَنَفْسِهَا » . وَيَتَخَيَّرُ الْحَسِيَّةَ ؛ لِيُنْجِبَ وَلَدَهَا ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ ، وَأَنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ » <sup>(٤)</sup> . وَيَخْتَارُ الْبَكْرَ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « عَلَيْكُمْ بِالْأُبْكَارِ ؛ فَإِنَّهُمْ أَغْذِبُ أَقْوَاهَا ، وَ « أَفْتَحُ أَرْحَامًا » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَفِي لَفْظٍ <sup>(٥)</sup> :

(١ - ١) سقط من : ف .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب الأكفاء فى الدين ... ، من كتاب النكاح . صحيح البخارى ٩/٧ . ومسلم ، فى : باب استحباب نكاح ذات الدين ، من كتاب الرضاع . صحيح مسلم ١٠٨٧/٢ ، ١٠٨٦/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يؤمر به من تزويج ذات الدين ، من كتاب النكاح . سنن أبى داود ٤٧٢/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أن المرأة تنكح على ثلاث خصال ، من أبواب النكاح . عارضة الأحوذى ٣٠٦/٤ . والنسائى ، فى : باب على ما تنكح المرأة ، وباب كراهية تزويج الزناة ، من كتاب النكاح . المجتبى ٥٤/٦ ، ٥٦ . وابن ماجه ، فى : باب تزويج ذات الدين ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٥٩٧/١ . والدارمى ، فى : باب تنكح المرأة على أربع ، من كتاب النكاح . سنن الدارمى ١٣٤/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٢٨/٢ ، ٨٠/٣ ، ٨١ ، ١٥٢/٦ .

(٢) فى : باب الترغيب فى النكاح . سنن سعيد ١٤١/١ .

(٣) فى الأصل : « إفادة » .

(٤) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الأكفاء ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٣٣/١ .

وضعف إسناده فى مصباح الزجاجة ١٠٩/٢ .

(٥ - ٥) سقط من : م .

ولم نجده فى المسند .

«أَتَتْقُ<sup>(١)</sup> أَرْحَامًا، وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٢)</sup>. وَيَخْتَارُ الْوُلُودَ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ<sup>(٣)</sup>: [٢٨٠ ظ] «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ<sup>(٤)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ سَعِيدٌ<sup>(٥)</sup>. وَيَخْتَارُ ذَاتَ الْعَقْلِ، وَيَجْتَنِبُ الْحَمَقَاءَ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا تَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى وَلَدِهَا. وَقَدْ قِيلَ: اجْتَنِبُوا الْحَمَقَاءَ، فَإِنَّ وَلَدَهَا ضَيَاعٌ، وَضَحَبَتَهَا بَلَاءٌ. قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَيَخْتَارُ الْأَجْنَبِيَّةَ؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا أَجْنَبٌ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْغَرَائِبَ أَجْنَبٌ، وَبَنَاتِ الْعَمِّ أَصْبِرُ.

(١) أتق أرحاما: أكثر أولادا.

(٢) فى: باب تزويج الأبهكار، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٥٩٨/١.

كما أخرجه الطبرانى، فى: الكبير ١٤١/١٧. والبعوى، فى: شرح السنة ١٥/٩. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٨١/٧.

(٣ - ٣) فى م: «عن النبى ﷺ أنه قال».

(٤) بعده فى الأصل: «الأم».

(٥) فى: باب الترغيب فى النكاح. سنن سعيد ١٣٩/١.

كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ١٥٨/٣، ٢٤٥.

## بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ

الْمَحْرَمَاتُ فِي النِّكَاحِ عَشْرَةُ أَنْوَاعٍ<sup>(١)</sup>؛ أَحَدُهَا، الْمَحْرَمَاتُ بِالنَّسَبِ، وَهُنَّ سَبْعٌ، ذَكَرَهُنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ<sup>(٢)</sup>﴾. فَالْأُمَّهَاتُ كُلُّ امْرَأَةٍ انْتَسَبَتْ إِلَيْهَا بِوِلَادَةٍ؛ وَهِيَ الْأُمُّ، وَالْجَدَّاتُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَجِهَةِ الْأَبِ وَإِنْ عَلَوْنَ. وَالْبَنَاتُ كُلُّ مَنْ انْتَسَبَتْ<sup>(٣)</sup> إِلَيْكَ بِوِلَادَةٍ؛ وَهِيَ ابْنَةُ الصُّلْبِ وَأَوْلَادُهَا<sup>(٤)</sup>، وَأَوْلَادُ الْبَيْنِ وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُنَّ. وَالْأُخْتُ مِنَ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ. وَالْعَمَّاتُ كُلُّ مَنْ أَذَلَّتْ بِالْعُمُومَةِ مِنْ أَخَوَاتِ الْأَبِ وَأَخَوَاتِ الْأَجْدَادِ وَإِنْ عَلَوُا<sup>(٥)</sup>، مِنْ جِهَةِ الْأَبِ وَالْأُمِّ. وَالْخَالَاتُ كُلُّ مَنْ أَذَلَّتْ<sup>(٦)</sup> بِالْخُتُولَةِ مِنْ أَخَوَاتِ الْأُمِّ وَأَخَوَاتِ الْجَدَّاتِ وَإِنْ عَلَوْنَ، مِنْ جِهَةِ الْأَبِ وَالْأُمِّ. وَبَنَاتُ الْأَخِ كُلُّ مَنْ يَنْتَسِبُ<sup>(٧)</sup>

(١) فِي م: «أَشْيَاء».

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٣.

(٣) فِي م: «انْتَسَب».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «أَوْلَادُهُنَّ».

(٥) فِي م: «عَلَوْنَ».

(٦) فِي ف، م: «أَدْلَى».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «يَنْسَب»، وَفِي ف: «انْتَسَب».

بِبُنُوَّةِ الْأَخِّ مِنْ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ وَإِنْ «نَزَلْنَ، وَ»<sup>(١)</sup>  
 بِنَاتُ «الْأَخْتِ كَذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ يُطْلَقُ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبِ؛ لِقَوْلِ  
 اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ﴾<sup>(٤)</sup>. وَ﴿يَبْنِيْ إِسْرَءِيْلَ﴾<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ تَعَالَى:  
 ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيْمَ﴾<sup>(٦)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: «ارْزُمُوا»<sup>(٧)</sup>  
 بَنِي إِسْمَاعِيْلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا»<sup>(٨)</sup>.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ النَّسَبِ الْحَاصِلِ بِنِكَاحٍ، أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ، أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ  
 حَرَامٍ، فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ مِنَ الزَّوْنِ؛ لِدُخُولِهَا فِي عُمُومِ اللَّفْظِ، وَلِأَنَّهَا  
 مَخْلُوقَةٌ مِنْ مَائِهِ، فَحَرُمَتْ<sup>(٩)</sup>، كَتَحْرِيمِ الزَّانِيَةِ عَلَى وَلَدِهَا.  
 وَتَحْرُمُ الْمُنْفِقَةُ بِاللَّعَانِ؛ لِأَنَّهَا رَبِيبَتُهُ، وَلَا حَيْثَمَالِ أَنَّهَا ابْنَتُهُ.

(١ - ١) فِي م: «نَزَلَتْ دَرَجَتُهُنَّ وَكَذَلِكَ».

(٢ - ٢) فِي م: «الْأَخ».

(٣) فِي الْأَصْلِ، م: «يَنْطَلِقُ».

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٥، سُورَةُ يَس ٦٠.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٤٠، ٤٧، ١٢٢، سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٧٢، سُورَةُ طه ٨٠، سُورَةُ الصَّف ٦.

(٦) سُورَةُ الْحَجِّ ٧٨.

(٧) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «يَا».

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ التَّحْرِيزِ عَلَى الرَّمْيِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ، وَفِي: بَابِ قَوْلِ اللَّهِ  
 تَعَالَى: ﴿وَإِذْ كَرِهَ الْكِتَابُ إِسْمَاعِيلَ...﴾، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ، وَفِي بَابِ نَسَبِ الْيَمَنِ إِلَى  
 إِسْمَاعِيلَ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤/٤٥، ١٧٩، ٢١٩. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ  
 الرَّمْيِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٩٤١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ  
 ١/٣٦٤، ٤/٥٠.

(٩) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ».

**فصل : النوع الثاني ، المحرمات بالرضاع ، وهنّ مثل المحرمات بالنسب سواء<sup>(١)</sup> ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَأُمّهتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> . نصّ على هاتين ، وقسنا عليهما سائر المحرمات بالنسب<sup>(٣)</sup> . وقال النبي ﷺ : « يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> .**

**فصل : النوع الثالث ، المحرمات بالمصاهرة ، وهنّ أربع ؛ أمهات النساء ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَأُمّهتُكِ نِسَاءَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> . فمتى عَقِدَ النِّكَاحُ**

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة النساء ٢٣ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض ... ، من كتاب الشهادات ، وفى : باب ما جاء فى بيوت أزواج النبي ﷺ ، من كتاب الخمس ، وفى : باب ﴿ وَأُمّهاتكم اللاتى أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وباب لا تنكح المرأة على عمتها ، وباب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء فى الرضاع ، من كتاب النكاح . صحيح البخارى ٢٢٢/٣ ، ١٠٠/٤ ، ١٢/٧ ، ١٥ ، ٤٩ . ومسلم ، فى : باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ، وباب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ، وباب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ، من كتاب الرضاع . صحيح مسلم ١٠٦٨/٢ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، من كتاب النكاح . سنن أبى داود ٤٧٤/١ . والنسائى ، فى : باب ما يحرم من الرضاع ، وباب تحريم بنت الأخ من الرضاع ، من كتاب النكاح . المجتبى ٨٢/٦ ، ٨٣ . وابن ماجه ، فى : باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٢٣/١ . والدارمى ، فى : باب ما يحرم من الرضاع ، من كتاب النكاح . سنن الدارمى ١٥٦/٢ . والإمام مالك ، فى : باب رضاعة الصغير ، وباب جامع ما جاء فى الرضاعة ، من كتاب الرضاع . الموطأ ٦٠١/٢ ، ٦٠٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٤/٦ ، ٥١ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ١٠٢ ، ١٧٨ .

على امرأة، حرّم عليه جميع أمهاتها من النسب والرضاع وإن علون، [٢٨١] «على ما» ذكرنا. وسواء دخل بالمرأة أو لم يدخل؛ لغوم اللفظ فيهن، ولما روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا». رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>. الثانية، الرِّبَائِبُ، وهُنَّ بنات النساء، ولا تحرم ربيته إلا أن يدخل بأُمِّها، فإن فارق أمها قبل أن يدخل بها، حلت له ابنتها؛ لقول الله تعالى: ﴿وَرَبِّبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. وإن مات قبل دخوله بها، لم تحرم ابنتها؛ للآية. وعنه، تحرم؛ لأن الموت أقيم مقام الدخول في تكميل الصداق والعدة، فكذا هلنا. وإن خلا بها ثم طلقها، ولم يطأها، فعنه، تحرم ابنتها؛ لذلك<sup>(٤)</sup>. وقال القاضي: وهذا محمول على أنه حصل نظر لشهوة أو مباشرة، فيخرج كلامه على إحدَى الروايتين، فأما مع عدم ذلك، فلا تحرم؛ لأن الدخول كناية عن الجماع، ولم يوجد. والنسب والرضاع في

(١ - ١) في الأصل: «كما».

(٢) أخرجه الترمذی، في: باب ما جاء في من يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها ...، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذی ٤١/٥. وعبد الرزاق، في: المصنف ٢٧٦/٦. وهذا لفظه. وابن عدی، في: الكامل ١٤٦٩/٤. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١٦٠/٧. وضعفه الألباني في الإرواء ٢٨٦/٦، ٢٨٧.

وليس الحديث عند ابن ماجه.

(٣) سورة النساء ٢٣.

(٤) في م: «كذلك».

هذا سواء. الثالثة، حلائل الأبناء، وهن زوجات أبنائهم، وأبنائهم أبنائهم وبنايتهم، وإن سفلوا، من نسب أو رضاع؛ لقول الله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. ويحرم من بمجرّد العقد؛ للعموم الآية فيهن. الرابعة، زوجات الأب القريب والبعيد، من قبل الأب والأم، من نسب أو رضاع، يحرم من؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٢)</sup>. وسواء دخل بهن أو لم يدخل؛ للعموم الآية.

**فصل: وكل من ذكرنا من المحرمات من النسب والرضاع، تحرم ابتئها**  
 وإن نزلت درجتها، إلا بنات العمات والحالات، فإنهن محلات؛ لقول الله تعالى: ﴿وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكِ وَبَنَاتِ خَلَّتِكَ﴾<sup>(٣)</sup>. وكذلك بنات من نكحهن الآباء والأبناء، فإنهن محلات، فيجوز للرجل نكاح ربيبة أبيه وإبنه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

**فصل: ومن حرم نكاحها، حرم وطؤها بملك اليمين؛ لأنه إذا حرم النكاح لكونه طريقاً إلى الوطء، فتحريم الوطء أولى. وكل من حرمها النكاح من أمهات النساء وبناتهن، وحلائل الآباء والأبناء، حرمها الوطء**

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) سورة النساء ٢٣.

(٣) سورة النساء ٢٢.

(٤) سورة الأحزاب ٥٠.

(٥) سورة النساء ٢٤.

فِي مِلْكِ الْيَمِينِ وَالشُّبْهَةِ وَالزَّيْنَى لَذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَلَأَنَّ الْوَطْءَ أَكَدُ فِي التَّحْرِيمِ مِنَ الْعَقْدِ، وَلَذَلِكَ<sup>(٢)</sup> تَحْرُمُ بِهِ الرَّبِيبَةُ، وَلَأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْبَغْضِيَّةِ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ فِي النِّكَاحِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَطْءِ فِي الْقُبْلِ وَالذُّبْرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَطْءٌ فِي فَرْجٍ يَجِبُ<sup>(٣)</sup> الْحَدُّ بِجِنْسِهِ، فَاسْتَوَيَا فِي التَّحْرِيمِ بِهِ. وَإِنْ وَطِئَ صَغِيرَةً لَا ثَوَاطًا مِثْلَهَا، أَوْ مَيِّتَةً، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ الْمُؤَيَّدَةَ، فَأَشْبَهَ<sup>(٤)</sup> الرِّضَاعَ. وَالثَّانِي، لَا يَنْشُرُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِلْبَغْضِيَّةِ، أَشْبَهَ النَّظَرَ.

وَفِي الْقُبْلَةِ وَاللَّمْسِ لَشَهْوَةٍ، وَالنَّظَرِ إِلَى الْفَرْجِ لَشَهْوَةٍ، رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، تُحْرَمُ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ لَا تُبَاحُ إِلَّا بِمِلْكٍ، فَتَعَلَّقَ بِهَا تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ، [٢٨١ ط] كَالْوَطْءِ. وَالثَّانِيَّةُ، لَا تُحْرَمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. يَرِيدُ بِالدُّخُولِ الْوَطْءَ.

وَإِنْ تَلَوَّطَ بَغْلَامٍ، فَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ حُكْمَهُ فِي تَحْرِيمِ الْمُصَاهَرَةِ حُكْمُ الْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لَكَوْنِهِ وَطْئًا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ. وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ

(١) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «يُوجِبُ».

(٣) فِي م: «أَشْبَهَ».

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٣.



أصحابنا: حُكْمُهُ حَكْمُ الزَّوْنِ، فَيُحَرِّمُ عَلَى الْوَاطِئِ أُمُّ الْعَلَامِ وَابْنَتُهُ،  
(١) وَيُحَرِّمُ عَلَى الْعَلَامِ أُمُّ الْوَاطِئِ وَابْنَتُهُ (٢)؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ فِي (٣) فَرْجِ آدَمِيٍّ، أَشْبَهَ  
الزَّوْنِ بِالْمَرْأَةِ.

وإن وَطِئَ أُمُّ امْرَأَتِهِ أَوْ ابْنَتُهَا، انْفُسَخَ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ طَرَأَ عَلَيْهَا مَا  
يُحَرِّمُهَا، أَشْبَهَ الرِّضَاعَ.

فصل: النوع الرابع، تَحْرِيمُ الْجَمْعِ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: جَمْعُ حُرُمٍ لِأَجْلِ  
النَّسَبِ بَيْنَ الْمَرْأَتَيْنِ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي أَرْبَعٍ؛ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ  
تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (٤). وَسَوَاءٌ كَانَتَا (٥) مِنْ  
أَبَوَيْنِ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ فِي  
الْجَمْعِ (٥). وَالثَّانِي، بَيْنَ (٦) الْأُمِّ وَبَنَتِهَا؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ تَنْبِيْهُ  
عَلَى تَحْرِيمِهِ (٦) بَيْنَ الْأُمِّ وَبَنَتِهَا. وَالثَّالِثُ، الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا.  
الرَّابِعُ، الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَالَتِهَا؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا (٧) بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا».

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) سورة النساء ٢٣.

(٤) في ف: «كانا».

(٥) في ف: «الجمع».

(٦) في م: «تحريم الجمع».

(٧ - ٧) في الأصل: «بينها وبين».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. ولأنَّهما امرأتانِ لو كانتِ إحداهما ذَكَرًا، حُرِّمَتْ عليه الأُخْرَى، فحُرْمُ الجمعِ يَنْتَهِمَا، كالأُخْتَيْنِ، ولأنَّه يُفْضَى إلى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ المحَرَّمِ؛ لِما بَيْنَ الزَّوْجَاتِ مِنَ التَّغَايُرِ وَالتَّنَافُرِ. والقَرِيبَةُ والبَعِيدَةُ سَوَاءٌ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِتَنَاضُلِ اللَّفْظِ لهما، ولأنَّ<sup>(٢)</sup> الحُرْمِيَّةَ ثابِتَةً بَيْنَهُمَا مَعَ البُعْدِ، فَكَذَلِكَ تَحْرِيْمُ الجَمْعِ.

فإن تزوّج أُخْتَيْنِ فِي عَقْدٍ واحدٍ، بَطُلَ فِيهِمَا؛ لأنَّ إحداهما ليست أُولَى بالبُطْلانِ مِنَ الأُخْرَى، فبَطُلَ فِيهِمَا، كما لو باعَ دِرْهَمًا بِدِرْهَمَيْنِ. وإن تزوّج امرأةً وابْنَتَهَا فِي عَقْدٍ واحدٍ، ففيها وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَبْطُلُ فِيهِمَا، كالأُخْتَيْنِ. والثَّانِي، يَبْطُلُ فِي الأُمِّ وَحَدَهَا؛ لِأَنَّهَا تَحْرُمُ بِمُجَرَّدِ العَقْدِ عَلَى ابْنَتِهَا، وَالبِنْتُ لَا<sup>(٣)</sup> تَحْرُمُ بِمُجَرَّدِ العَقْدِ، فَكَانَتِ الأُمُّ أُولَى بالبُطْلانِ، فَاخْتَصَّتْ بِهِ. وإن تزوّج امرأةً، ثُمَّ تزوّجَ عَلَيْهَا مَنْ يَحْرُمُ الجَمْعَ

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب لا تنكح المرأة على عمتها، من كتاب النكاح. صحيح البخارى ١٥/٧. ومسلم، فى: باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها...، من كتاب النكاح. صحيح مسلم ١٠٢٨/٢ - ١٠٣٠.

كما أخرجه النسائى، فى: باب الجمع بين المرأة وعمتها، وباب تحريم الجمع بين المرأة وخالتها، من كتاب النكاح. المجتبى ٧٩/٦، ٨١. وابن ماجه، فى: باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٢١/١. والدارمى، فى: باب الحال التى يجوز للرجل أن يخطب فيها، من كتاب النكاح. سنن الدارمى ١٣٦/٢. والإمام مالك، فى: باب ما لا يجمع بينه من النساء، من كتاب النكاح. الموطأ ٥٣٢/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٤٦٢/٢، ٤٦٥، ٥١٦، ٥٢٩، ٥٣٢.

(٢) فى الأصل: «إن».

(٣) سقط من: الأصل.

بَيْنَهُمَا، لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُ الثَّانِيَةِ وَحْدَهَا؛ لِأَنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالْجَمْعِ.

**فصل:** وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، ثُمَّ طَلَّقَهَا، لَمْ تَحِلَّ لَهُ أُخْتُهَا، وَلَا عَمَّتُهَا، وَلَا خَالَتُهَا، حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، رَجْعِيَّةً كَانَتْ أَوْ بَائِتًا<sup>(١)</sup>؛ يَأْخُذُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَجْمَعُ مَاءَهُ فِي رَجِمِ أُخْتَيْنِ»<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ عَنِ النِّكَاحِ لِحَقِّهِ، فَاسْتَبْهَتِ الرَّجْعِيَّةَ. وَلَوْ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. فَكَذَّبْتَهُ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي إِسْقَاطِ نَفَقَتِهَا وَسُكْنَاهَا، وَيُقْبَلُ فِي سُقُوطِ رَجْعَتِهَا؛ لِأَنَّهُ يُقَرُّ بِسُقُوطِ حَقِّهِ، وَفِي جَوَازِ نِكَاحِ أُخْتِهَا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مُقَلَّدٌ فِيهِ. وَلَوْ أَسْلَمَ زَوْجُ الْمَجْهُوسِيَّةِ، أَوْ الْوَثْنِيَّةِ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا. وَإِنْ أَسْلَمَتْ زَوْجَتُهُ دُونَهُ، فَتَنَكَحَ أُخْتُهَا، ثُمَّ أَسْلَمَا فِي عِدَّةِ الْأُولَى، اخْتَارَ مِنْهُمَا وَاحِدَةً، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَهُمَا<sup>(٣)</sup> مَعًا، وَإِنْ أَسْلَمَا بَعْدَ عِدَّةِ الْأُولَى، بَانَ مِنْهُ، وَالثَّانِيَةُ زَوْجَتُهُ.

**فصل:** وَإِنْ مَلَكَ [٢٨٢و] أُخْتَيْنِ، جَازَ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَا يَخْتَصُّ مَقْصُودُهُ الِاسْتِمْتَاعَ<sup>(٤)</sup>، وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَمْلِكَ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ، كَالْمَجْهُوسِيَّةِ، وَأُخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ. وَلَهُ وَطْءُ إِحْدَاهُمَا أُتَيْتُهُمَا شَاءَ؛ لِأَنَّ الْأُخْرَى لَمْ تَصِرْ فِرَاشًا، فَلَمْ يَكُنْ جَامِعًا بَيْنَهُمَا فِي الْفِرَاشِ، فَإِذَا وَطَّئَهَا، حَرُمَتْ أُخْتُهَا

(١) فِي م: «بَائِتَةٌ».

(٢) لَا أَصْلَ لَهُ. انْظُرْ: التَّلْخِيسَ الْحَبِيرَ ١٦٦/٣، ١٦٧.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «تَزَوَّجَهَا».

(٤) فِي م: «بِالِاسْتِمْتَاعِ».

حتى تحرم الموطوءة بإخراج عن ملكه أو تزويج ، ويغلم أنها ليست حاملاً ؛  
 لئلا يكون جامعاً بينهما في الفراش ، أو <sup>(١)</sup> جامعاً مائه في رحم أختين .  
 فإن عزلها عن فراشه واستبرأها ، لم تحل له أختها ؛ لأنه لا يؤمن عودها  
 إليها ، فيكون جامعاً بينهما . وإن رهنها ، أو <sup>(٢)</sup> ظاهر منها ، لم تحل أختها ؛  
 لأنه متى شاء فك الرهن ، وكفر ، فأحلها . وكذلك إن كاتبها ؛ لأنه  
 بسبيل من حلها بما لا يقف على غيرهما ، فأشبه ما لو رهنها .

وروى عن أحمد أنه لا يحرم الجمع بين الأمتين <sup>(٣)</sup> في الوطء ، وإنما  
 يكره ؛ لقول الله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . والمذهب الأول ؛  
 لأنه إذا حرم الجمع في النكاح لكونه طريقاً إلى الوطء ، ففي الوطء  
 أولى .

وإن تزوج امرأة ، ثم ملك أختها ، جاز ، ولا تحل له الأمة ؛ لأن أختها  
 على فراشه ، فإن وطئها ، لم تحل له الزوجة حتى يستبرأ الأمة . ويحتمل  
 أن تحرم حتى يخرج الأمة عن ملكه أو يزوجه ؛ لأنها قد صارت فراشاً .  
 وإن وطئ أمته ، ثم تزوج أختها ، فقال القاضي : ظاهر كلام أحمد أن  
 النكاح لا يصح ؛ لأن النكاح سبب تصير به فراشاً ، فلم يجوز أن يرد على  
 فراش الأخت ، كالوطء . وقال أبو الخطاب : ظاهر كلام أحمد أنه

(١) بعده في م : « يكون » .

(٢) في الأصل : « و » .

(٣) في الأصل ، م : « الأختين » .

(٤) سورة النساء ٣ .

يَصِحُّ ؛ لَأَنَّ النِّكَاحَ سَبَبٌ يُسْتَبَاحُ بِهِ الْوَطْءُ ، فَجَازَ أَنْ يَرِدَ عَلَى وَطْءِ الْأُخْتِ ، كَالشُّرَاءِ . وَلَا تَحِلُّ الْمُنْكَوْحَةُ حَتَّى يُحْرَمَ الْأُمَةُ بِإِخْرَاجِ عَنْ مِلْكِهِ أَوْ تَزْوِيجِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي التِّي قَبْلَهَا .

وإن باع الموطوءة أو زوّجها ، ثم تزوّج أختها ، ثم عادت الموطوءة إلى ملكه ، لم تحلّ له ، كما لو اشتراها ابتداءً ، ولا تحرم الزوجة ؛ لأنّ النكاح أقوى . وعنه ما يدلّ على تحريمها أيضًا حتى تخرج الأمة عن ملكه ؛ لأنّ هذه فراش ، والمنكوحه فراش ، فلا يحلّ وطء واحدة منهما ، كما لو كانتا أمتين .

ولو كانت له أمة يطؤها ، فزوّجها ، أو باعها ، ثم تسرى أختها ، فعادت<sup>(١)</sup> الأولى إليه ، لم ينع له واحدة منهما حتى تحرم الأخرى ؛ لأنّ الأولى عادت إلى الفراش ، فاجتمعتا فيه ، فلم ينع له واحدة منهما قبل إخراج الأخرى عن الفراش .

فإن ملك أختين ، فوطئهما ، فقد أتى محرّمًا ، ولا حدّ عليه ؛ لأنّه وطئ مملوكته ، فأشبهه وطء المظاهر منها ، ولا تحلّ له واحدة منهما حتى يحرم الأخرى ، كما يحرم وطء الأولى الثانية .

فصل : إذا تزوّج أختين في عقدين<sup>(٢)</sup> ، ثم جهل السابقة منهما ، حرمتا جميعًا ؛ لأنّ المحللة اشتبهت<sup>(٣)</sup> بالمحرمة ، فحرمتا جميعًا ، كما لو

(١) في الأصل : « ثم عادت » .

(٢) في ف : « عقد » .

(٣) في الأصل : « اجتمعت » .

اَشْتَبَهَتْ بِأَجْنَبِيَّةٍ ، وَعَلَيْهِ فِرَاقُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِطَلْقَةٍ ، لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ ،  
وَيُزَوَّلَ حَبْسُهُ عَنْهَا ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ إِمْسَاكَ إِحْدَاهُمَا ، فَيُطَلِّقَ الْأُخْرَى ، وَيُجَدِّدَ  
الْعَقْدَ لِلَّتِي يُمِسِّكُهَا . فَإِنْ طَلَّقَهُمَا جَمِيعًا <sup>(١)</sup> قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ  
لِإِحْدَاهُمَا ؛ لِأَنَّ نِكَاحَهَا <sup>(٢)</sup> صَحِيحٌ ، وَلَا يُغْلَمُ أَتَيْتُهُمَا هِيَ ، فَيُفَرِّغُ بَيْنَهُمَا  
فِيهِ ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ ، فَيُفَرِّغُ بَيْنَهُمَا ، كَمَا لَوْ أَرَادَ السَّفَرُ [٢٨٢ ط] بِإِحْدَى  
زَوْجَتَيْهِ ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهَا الْقُرْعَةُ ، فَلَهَا نِصْفُ صَدَاقِهَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ :  
يَتَوَجَّهُ أَنْ لَا يُلْزَمَ لَهَا <sup>(٣)</sup> صَدَاقٌ ؛ لِأَنَّهُ مُجْبَرٌ <sup>(٤)</sup> عَلَى طَلْقِهَا ، فَلَمْ يُلْزَمْهُ  
صَدَاقُهُمَا ، كَمَا لَوْ فَسَخَتْ <sup>(٥)</sup> نِكَاحَهُ بِرِضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ . قَالَ : وَهَذَا  
اخْتِيَارِي . وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهِمَا ، فَعَلَيْهِ كَمَالُ الصَّدَاقَيْنِ لَهَا ، إِلَّا أَنْ  
لِإِحْدَاهُمَا الْمُسَمَّى . وَفِي الْأُخْرَى رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهَا الْمُسَمَّى أَيْضًا .  
وَالثَّانِيَةُ ، لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ بِالْإِصَابَةِ لَا بِالْعَقْدِ . فَإِنْ قُلْنَا : يَجِبُ  
مَهْرُ الْمِثْلِ . أَفَرَعْنَا بَيْنَهُمَا فِيهِ . وَإِنْ أَرَادَ نِكَاحَ إِحْدَاهُمَا ، طَلَّقَ الْأُخْرَى ،  
وَعَقَدَ النِّكَاحَ لِلثَّانِيَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، فَلَهُ أَنْ يَعْقِدَ  
النِّكَاحَ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا <sup>(٦)</sup> ، لَمْ يَعْقِدْهُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ؛  
لِقَلَّ يَكُونُ نَاكِحًا لِإِحْدَاهُمَا فِي عِدَّةِ أُخْتِهَا ، أَوْ نَاكِحًا لِمُعْتَدَّةٍ مِنْ وَطْئِهِ لَهَا

(١) فِي م : «معا» .

(٢) فِي الْأَصْل : «نكاحهما» .

(٣) فِي الْأَصْل : «لها» .

(٤) فِي ف : «مجبور» .

(٥) فِي م : «فسخ» .

(٦) فِي الْأَصْل : «بهما» .

فى غير ملكه .

**فصل :** ولا يَحْرُمُ الْجَمْعُ <sup>(١)</sup> بَيْنَ ابْنَتَيْ الْعَمِّ ، ولا ابْنَتَيْ الْخَالِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ <sup>(٢)</sup> . ولأنَّ إحداهما لو كانت ذَكَرًا ، حَلَّتْ له الأُخْرَى . لكن يُكْرَهُ ؛ لما رَوَى عيسى بن طَلْحَةَ قال : نَهَى رسولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُزَوَّجَ الْمَرْأَةُ عَلَى ذَى قَرَابَتِهَا ؛ مَخَافَةَ الْقَطِيعَةِ <sup>(٣)</sup> . وهذا مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ <sup>(٤)</sup> ؛ لما ذَكَرْنَاهُ .

ويَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَرَبِيبَتِهَا ؛ لِلآيَةِ . وفَعَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ <sup>(٥)</sup> . ويجوزُ للرجلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ رَبِيبَةَ ابْنِهِ ، وَرَبِيبَةَ ابْنِهِ ، وَرَبِيبَةَ أُمِّهِ ؛ لِلآيَةِ ، وَ <sup>(٦)</sup> لَأَنَّهُ لَا نَسَبَ بَيْنَهُمَا وَلَا سَبَبٌ مُحَرَّمٌ .

**فصل :** الضَّرْبُ الثَّانِي : تَحْرِيمُ الْجَمْعِ لكَثْرَةِ الْعَدَدِ ، فلا يَحِلُّ لِلْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ <sup>(٧)</sup> ، بِلَا خِلَافٍ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿فَأَنكِحُوا مَا

---

(١ - ١) فى الأصل : « بائتي » .

(٢) سورة النساء ٢٤ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٦/٢٦٣ . وأبو داود ، فى : المراسيل ١٤٢ . وانظر : التلخيص الحبير ٣/١٦٨ .

(٤) فى الأصل : « الكراهية » .

(٥) عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي المكي أبو صفوان ، من أشرف قريش ، لا صحبة له ، كان سيد أهل مكة فى زمانه لحلمه وسخائه وعقله ، قتل مع ابن الزبير وهو متعلق بأستار الكعبة سنة ثلاث وسبعين . سير أعلام النبلاء ٤/١٥٠ ، ١٥١ . العبر ١/٨٢ .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل .

(٧) سقط من : الأصل .

طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرُبْعٌ<sup>(١)</sup> . يَعْنِي اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا .  
وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَغِيْلَانِ بْنِ سَلَمَةَ حِينَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ :  
« أَمْسِكْ أَرْبَعًا ، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> .

وليس للعبد أن يتزوج أكثر من اثنتين ؛ لما رَوَى عن الحكم بن عَتِيْبَةَ<sup>(٣)</sup>  
أنَّهُ قَالَ : أَجْمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَنْكِحُ إِلَّا  
اثْنَتَيْنِ<sup>(٤)</sup> . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : لَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا اثْنَتَيْنِ<sup>(٥)</sup> . وَهَذَا كَانَ بِمَحْضَرٍ مِنْ<sup>(٦)</sup>  
الصَّحَابَةِ ، فَلَمْ يُنْكَزْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

وَالْحُكْمُ فِي مَنْ تَزَوَّجَ خَمْسًا ، أَوْ نَكَحَ خَامِسَةً فِي عِدَّةِ الرَّابِعَةِ ، وَنَحْوِ

(١) سورة النساء ٣ .

(٢) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْلَمُ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ  
٦٠/٥ ، ٦١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَسْلَمُ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ ، مِنْ كِتَابِ  
النِّكَاحِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٦٢٨/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ الطَّلَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ .  
الْمَوْطَأُ ٥٨٦/٢ . وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ، فِي : كِتَابِ النِّكَاحِ . تَرْتِيبُ مَسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١٦/٢ . وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمَسْنَدِ ٤٤/٢ . وَصَحَّحَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٢٩١/٦ - ٢٩٥ .

(٣) فِي م : « عَيْنَةٌ » .

وَهُوَ الْحَكَمُ بْنُ عَتِيْبَةَ الْكِنْدِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ ، مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، الْإِمَامُ الْكَبِيرُ عَالِمُ أَهْلِ الْكُوفَةِ ،  
كَانَ ثِقَةً ثَبَاتًا فَقِيهًا ، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٢٠٨/٥ - ٢١٣ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١٤٥/٤ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٥٨/٧ .

(٥) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ ، فِي : بَابِ فِي الْعِدَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . تَرْتِيبُ مَسْنَدِ  
الشَّافِعِيِّ ٥٧/٢ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٥٨/٧ .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ : م .



ذلك من الفروع، كالحكم في الجامع بين أختين على ما مضى فيه.

فصل: ويباح التسرى<sup>(١)</sup> من الإمام<sup>(٢)</sup> بغير<sup>(٣)</sup> حضر؛ لقول الله تعالى:

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. ولأن القسم يبينه غير واجب، فلم يتحصرن في عدد.

وللعبد أن يتسرى بإذن سيده. نص عليه أحمد؛ لأن ذلك قول ابن عمر، وابن عباس، [٢٨٣] ولا يعرف<sup>(٥)</sup> لهما مخالف<sup>(٥)</sup> في الصحابة، ولأن العبد يملك في النكاح، فملك<sup>(٦)</sup> التسرى، كالحُر. وإنما يملك التسرى إذا ملكه سيده وأذن له في التسرى. قال القاضي: يجب أن يكون تسرى العبد مبيحاً على الروايتين في ثبوت الملك له بتملك سيده؛ لأن الوطء لا يباح إلا بينكاح أو ملك<sup>(٧)</sup>؛ لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

والمكاتب كالقن سواء؛ لأنه عبد ما بقي عليه ذرهم. فأما من بعضه حر، فإن ملك<sup>(٩)</sup> بجزئه الحر جارية، فملكه تام، وله الوطء بغير إذن

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «من غير».

(٣) سورة النساء ٣.

(٤) في الأصل: «يعرفون».

(٥) في الأصل: «مخالفا».

(٦) بعده في الأصل: «في».

(٧) بعده في م: «يمين».

(٨) سورة المؤمنون ٦.

(٩) سقط من: الأصل.

السَّيِّدُ ؛ لَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّ مِلْكَه عَلَيْهَا تَامٌ . فَأَمَّا تَرْوِيجُهُ ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ حَقُّوقٌ تَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِهِ ، فَاعْتَبِرْ رِضَا السَّيِّدِ بِهِ ؛ لِيَكُونَ رَاضِيًا بِتَعَلُّقِ الْحَقِّ بِمِلْكَه .

وَإِذَا تَسَرَّى <sup>(٢)</sup> الْعَبْدُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ سَيِّدُهُ ، لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ الرَّجُوعُ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ بِهِ الْبُضْعَ ، فَلَمْ يَمْلِكْ فَشَحْهَ ، كَالنِّكَاحِ . وَقَالَ الْقَاضِي : وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ التَّرْوِيجَ . وَلَهُ الرَّجُوعُ فِي التَّسَرَّى ؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ فِيَمَا مَلَكَه لِعَبْدِهِ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْمَالِ .

فصل : التَّوْزُؤُ الْحَامِسُ ، الْمُحَرَّمَاتُ لِاخْتِلَافِ الدِّينِ ، فَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ نِكَاحُ كَافِرَةٍ غَيْرِ كِتَابِيَّةٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَلَا يَحِلُّ نِكَاحُ مُرْتَدَّةٍ وَإِنْ تَدَيَّنَتْ بِدِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقَرَّرُ عَلَى دِينِهَا ، وَلَا مَجُوسِيَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ لَهُمْ <sup>(٥)</sup> كِتَابٌ ، وَلَا كِتَابِيَّةٍ أَحَدٌ أَبَوَيْهَا غَيْرُ <sup>(٦)</sup> كِتَابِيٍّ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَمَحَّضْ كِتَابِيَّةً ، أَشْبَهَتْ الْمَجُوسِيَّةَ ، وَلَا مَنْ يَتَمَسَّكُ بِصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَزُبُورِ دَاوُدَ ، أَوْ كِتَابِ غَيْرِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

(١) سورة النساء ٣ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « اشْتَرَى » .

(٣) فِي ف ، م : « لَهُ » .

(٤) سورة البقرة ٢٢١ .

(٥) سورة الممتحنة ١٠ .

(٦) فِي ف : « لَهَا » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ <sup>(١)</sup> . ولأنَّ تلك الكتب ليست بشرائع ، إنما هي مواعظ وأمثال .

ويُباح نكاح خرائر الكتابيات ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وهم اليهود والنصارى ومن وافقهم <sup>(٣)</sup> فى أصل دينهم ، ودان بالتوراة و <sup>(٤)</sup> الإنجيل ؛ كالسامرة <sup>(٥)</sup> ، وفريق النصارى .

وفى نصارى يبنى تغلب روايتان ؛ أصحهما <sup>(٦)</sup> ، إباحة نسائهم ؛ لأنَّهنَّ كتابيات ، فيدخلن فى عموم الآية . والثانية ، تحريمهنَّ ؛ لأنَّه لا يعلم دخولهنَّ <sup>(٧)</sup> فى دينهم قبل تبديل كتابهم .

ولا يحل لمسلمة نكاح كافر بحال ، كتابيا كان أو غير كتابي ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> . وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ

---

(١) سورة الأنعام ١٥٦ .

(٢) سورة المائدة ٥ .

(٣) فى الأصل : « يوافقهم » .

(٤) فى ف : « أو » .

(٥) السامرة : قوم من اليهود يخالفونهم فى بعض أحكامهم ، يسكنون جبال بيت المقدس وقرى من أعمال مصر ، ويتقشفون فى الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود . الملل والنحل ١ / ٥١٤ ، ٥١٥ .

(٦) فى م : « إحداهما » .

(٧) فى الأصل : « دخولهم » .

(٨) سورة البقرة ٢٢١ .

حَلَّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴿١﴾ .

وَكُلُّ مَنْ تَحِلُّ خَرَائِرُهُم بِالنِّكَاحِ ، حَلٌّ وَطُهُ إِمَائِهِمْ بِمِلْكِ الْيَمِينِ ، وَمَنْ حَرَّمَ نِكَاحَ خَرَائِرِهِمْ ، حَرَّمَ وَطُهُ إِمَائِهِمْ بِمِلْكِ الْيَمِينِ ، بِالْقِيَاسِ عَلَى الْحُرِّمَاتِ بِالرِّضَاعِ .

فصل : النوع السادس ، التَّحْرِيمُ لِأَجْلِ الرَّقِّ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَحْرِيمُ الْإِمَاءِ ، وَهُنَّ نَوْعَانِ ؛ كِتَابِيَّاتٌ ، فَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ نِكَاحُهُنَّ وَلَوْ كَانَ عَبْدًا . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ . وَالْأَوَّلُ [٢٨٣ ظ] الْمَذْهَبُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَنِيَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ <sup>(٣)</sup> . فَشَرَطَ فِي إِبَاحَتِهِنَّ إِيمَانَهُنَّ ، وَلَأَنَّهُنَّ نَاقِصَاتٌ مِنْ وَجْهَيْنِ ، أَشْبَهَ الْمُشْرِكَاتِ . وَالثَّانِي ، الْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ ، فَلِلْعَبْدِ نِكَاحُهَا ؛ لِأَنَّهَا تُسَاوِيهِ . وَلَا يَحِلُّ لِحُرٍّ نِكَاحُهَا إِلَّا بِشَرْطَيْنِ ؛ عَدَمُ الطَّوْلِ ، وَهُوَ الْعَجْزُ عَنْ نِكَاحِ حُرَّةٍ ، أَوْ شِرَاءٍ <sup>(٤)</sup> أَمَةٍ . وَالثَّانِي ، خَشْيَةُ الْعَنَتِ ، وَهُوَ الزُّنَى ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُخَصَّنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَنِيَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ . فَإِنْ أُمِنَ نِكَاحُ حُرَّةٍ كِتَابِيَّةٍ ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأَمَةُ

(١) سورة الممتحنة ١٠ .

(٢) سقط من : الأصل ، وفي الحاشية « لعله أصح » .

(٣) سورة النساء ٢٥ .

(٤) فى ف : « تسرى » .

المُسْلِمَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْشَى الْعَنْتَ ، وَلِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ صِيَانَةُ وَلَدِهِ عَنِ الرَّقِّ ، فَحَرَّمَ عَلَيْهِ إِزْقَاقَهُ ، كَمَا لَوْ قَدَّرَ عَلَى نِكَاحِ مُؤْمِنَةٍ .

وإن تزوج أمة تحلُّ له ، ثم وجد الطَّوْلَ ، ففيه وجْهان ؛ أحدهما ، نِكَاحُهُ باقٍ . اختاره الخِرَقِيُّ ؛ لِأَنَّ زَوَالَ الشَّرْطِ بَعْدَ الْعَقْدِ لَا يُبْطِلُهُ ، كَمَا لَوْ أَمِنَ الْعَنْتَ . والثاني ، يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ ، فَزَالَ بِزَوَالِهَا ، كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ . وإن تزوج حُرَّةً على أمة ، فهل يَبْطُلُ نِكَاحُ الْأَمَةِ ؟ على رِوَايَتَيْنِ كَذَلِكَ .

فإن تزوج حُرَّةً تُعَفُّهْ وَأَمَةً فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ ، فَسَدَ نِكَاحُ الْأَمَةِ ؛ لَعَدَمِ شَرْطِهِ ، وَهُوَ عَدَمُ طَوْلِ الْحُرَّةِ . وَفِي نِكَاحِ الْحُرَّةِ رِوَايَتَانِ ، أَصْلُهُمَا تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ عَقْدٍ جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ مُحَلَّلَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ ، كَأَجْنَبِيَّةٍ وَأَخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ . فَإِنْ كَانَتِ الْحُرَّةُ لَا تُعَفُّهْ ، وَلَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ نِكَاحِ حُرَّةٍ تُعَفُّهْ ، فَفِي نِكَاحِ الْأَمَةِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لَطَوِيلِ حُرَّةٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ خَائِفُ الْعَنْتِ ، عَادِمٌ لَطَوِيلِ حُرَّةٍ تُعَفُّهْ ، فَحَلَّتْ لَهُ الْأَمَةُ ، كَالْعَاجِزِ عَنْ نِكَاحِ حُرَّةٍ . فَعَلَى هَذَا ، يَصِحُّ الْعَقْدُ فِيهِمَا جَمِيعًا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ كَانَتْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ لَا تُعَفُّهْ ، فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَمَةً ، أَوْ كَانَ تَحْتَهُ أَمَةً لَا تُعَفُّهْ فَتَزَوَّجَ <sup>(١)</sup> ثَانِيَةً ، ففِيهَا <sup>(٢)</sup> رِوَايَتَانِ .

قال الخِرَقِيُّ : وَلَهُ أَنْ يَنْكِحَ مِنَ الْإِمَاءِ أَرْبَعًا ، إِذَا كَانَ الشَّرْطَانِ فِيهِ

---

(١) فِي م : « فَيَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا » .

(٢) فِي ف : « ففِيهِمَا » .

قَائِمَيْنِ . وَوَجْهَ الرُّوَايَتَيْنِ مَا تَقَدَّمَ .

وإن تزوّج أمتين في عَقْدٍ واحدٍ ، وإحداهما تُعَفُّه ، بَطَلَ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا لَيْسَتْ بِأَوْلى مِنَ الأُخْرَى ، فَبَطَلَ فِيهِمَا ، كَمَا لو جَمَعَ بَيْنَ أُخْتَيْنِ .

فصل : الضربُ الثاني ، أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْعَبْدِ نِكَاحُ سَيِّدَتِهِ ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْمِلْكِ وَالنِّكَاحِ تَتَنَاقَضُ ، إِذْ مِلْكُهَا إِثَاهُ يَقْتَضِي وَجُوبَ 'نَفَقَتِهِ عَلَيْهَا' ، وَسَفَرُهُ بِسَفَرِهَا ، وَطَاعَتُهُ إِثَاهَا ، وَنِكَاحُهُ إِثَاهَا يُوجِبُ عَكْسَ ذَلِكَ ، فَيَتَنَافِيَانِ .

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْحُرُّ أَمَتَهُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يُوجِبُ لِلْمَرْأَةِ حُقُوقًا يَمْنَعُهَا مِلْكُ الْيَمِينِ ؛ مِنَ الْقَسَمِ وَالْمَيْتِ ، فَبَطَلَ . فَإِنْ مَلَكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَوْ جُزْءًا مِنْهُ ، أَوْ مَلَكَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ أَوْ جُزْءًا مِنْهَا ، انْقَسَخَ النِّكَاحُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَيَحْرُمُ عَلَى الْآبِ نِكَاحُ جَارِيَةِ ابْنِهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ فِيهَا شُبْهَةً يَسْقُطُ الْحَدُّ بِوُطْئِهَا ، فَلَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُهَا ، كَالْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ .

[٢٨٤] وَلِلْإِنِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً أَبِيهِ ؛ لَعَدَمِ ذَلِكَ فِيهِ . وَإِنْ تَزَوَّجَ جَارِيَةً ثُمَّ مَلَكَهَا ابْنُهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَنْطَلُ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْإِبْنِ كَمِلْكِهِ فِي إِسْقَاطِ الْحَدِّ وَحُرْمَةِ الْإِسْتِيلَادِ ، فَكَانَ كَمِلْكِهِ فِي إِبْطَالِ النِّكَاحِ . وَالثَّانِي ، لَا يَنْطَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(١)</sup> يَمْلِكُهَا بِمِلْكِ الْإِبْنِ ، فَلَمْ يَنْطَلُ

(١ - ١) فِي ف : « نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

نِكَاحُهُ ، كما لو ملكها أَجْنَبِيٌّ .

**فصل : النوع السابع ، مَنْكُوحُهُ غَيْرُهُ ، وَالْمُعْتَدَّةُ مِنْهُ ، وَالْمُسْتَبْرَأَةُ<sup>(١)</sup> مِنْهُ ؛**  
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَعْرِضُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ تَزْوِيجَهَا يُفْضَى إِلَى اخْتِلَاطِ الْمِيَاهِ ، وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ .  
وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْمُعْتَدَّةُ مِنْ وَطْءٍ مُبَاحٍ<sup>(٤)</sup> أَوْ مُحَرَّمٍ ، أَوْ مِنْ غَيْرِ وَطْءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ تَكُونَ حَامِلًا ، فَلَوْ جَوَّزْنَا تَزْوِيجَهَا ، لَأَخْتَلَطَ نَسَبُ الْمُتَزَوِّجِ بِنَسَبِ الْوَاطِئِ الْأَوَّلِ . وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ<sup>(٥)</sup> الْمُرْتَابَةِ بِالْحَمَلِ<sup>(٦)</sup> بَعْدَ الْعِدَّةِ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٧)</sup> .

فَإِنْ وَطِئَتْ امْرَأَةُ الرَّجُلِ بِشُبْهَةِ أَوْ زَنَى ، لَمْ يَنْفَسَخْ نِكَاحُهُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ سَابِقٌ ، فَكَانَ أَوَّلَى . وَلَا يَحِلُّ لَهُ وَطْؤُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ<sup>(٨)</sup> يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَسْقَى مَاءَهُ زَرْعُ غَيْرِهِ » .<sup>(٩)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَأَبُو دَاوُدَ ، وَزَادَ<sup>(١٠)</sup> : يَغْنَى اثْنَانِ الْحَبَالَى . وَلِأَنَّهَا رُبَّمَا تَأْتِي بِوَلَدٍ مِنَ الزَّوْنِ فَيُنْسَبُ

(١) فِي ف : « الْمُسْتَبْرَأَةُ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٤ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٥ .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « يُفْضَى إِلَى اخْتِلَاطِ » .

(٥ - ٥) فِي م : « الْمَرْئِي بِهَا بِالْحَمَلِ إِلَّا أَنْ تَضَع » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « بِحَمَلٍ » .

(٧) فِي م : « لِرَجُلٍ » .

(٨ - ٨) زِيَادَةُ مِنْ : م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَطْءِ السَّبَايَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ =

إليه . قال أحمدُ : وإذا عَلِمَ الرجلُ مِنْ جَارِيَتِهِ الْفُجُورَ ، فلا يَطْوَها ، لَعَلَّهَا تُلْحِقُ بِهِ وَلَدًا ليس منه .

**فصل :** ولا يَجِلُّ التَّغْرِيبُ بِخُطْبَةِ الرَّجْعِيَّةِ ؛ لَأَنَّهَا زَوْجَةٌ ، فَأُسْبِهَتْ مَا قَبْلَ الطَّلَاقِ ، ويجوزُ التَّغْرِيبُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ مِنَ الْوَفَاةِ ، والطلاقِ الثَّلاثِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيَمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وروثُ فاطمةَ بنتِ قَيْسٍ أَنَّ أبا عُمَرَ بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ طَلَّقَهَا آخِرَ <sup>(٢)</sup> ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَسْبِقِينِي بِنَفْسِكَ » <sup>(٣)</sup> . وَيَحْرُمُ التَّضْرِيحُ ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ التَّغْرِيبِ بِالْإِبَاحَةِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ التَّضْرِيحِ ، وَلِأَنَّ التَّضْرِيحَ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ النِّكَاحِ ، فلا يَأْمَنُ أَنْ يَحْمِلَهَا الْحِرْصُ عَلَيْهِ عَلَى الْإِخْبَارِ بَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا ، بِخِلَافِ التَّغْرِيبِ .

فَأَمَّا الْبَائِنُ بِخُلْعٍ ، فَلزَوَّجِهَا التَّضْرِيحُ بِخُطْبَتَيْهَا ، وَالتَّغْرِيبُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَجِلُّ <sup>(٤)</sup> لَهُ نِكَاحُهَا فِي عِدَّتِهَا ، إِذْ لَا يُصَانُ مَاؤُهُ عَنْ مَائِهِ ، وَلَا يُخْشَى

---

= ٤٩٧/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرجل يشتري الجارية ... ، من أبواب النكاح .  
عارضه الأحمدي ٦٤/٥ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١٠٨/٤ ، ١٠٩ .

(١) سورة البقرة ٢٣٥ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) تقدم تخريجه فى ٣/٣٩ ، ٤٠ .

(٤) فى ف : « يباح » .



اِخْتِلَاطُ نَسَبِهِ بِنَسَبِ غَيْرِهِ . وَهَلْ يَحِلُّ لَغَيْرِهِ التَّعْرِيزُ بِخَطْبِهَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ <sup>(١)</sup> ؛ أَحَدُهُمَا <sup>(٢)</sup> ، لَا يَحِلُّ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَمْلِكُ اسْتِبَاحَتَهَا فِي عِدَّتِهَا ، فَأُسْبِهَتِ الرَّجْعِيَّةَ . وَالثَّانِي ، يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهَا بَائِنٌ ، أُسْبِهَتِ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا .

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِيمَا يَحِلُّ لَهَا مِنَ الْجَوَابِ وَيَحْرُمُ .

وَالْتَّضَرُّيخُ أَنْ يَقُولَ : زَوَّجْتَنِي نَفْسِكَ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ . وَنَحْوَهُ .  
وَالْتَّعْرِيزُ أَنْ يَقُولَ : إِنِّي فِي مِثْلِكَ لِرَاغِبٍ . وَ : لَا تَسْبِقْنِي بِنَفْسِكَ . وَ :  
مَا أَخَوَجْنِي إِلَى مِثْلِكَ . وَنَحْوَهُ . وَتُجِيبُهُ : مَا يُرْغَبُ عَنْكَ . وَ : إِنْ قُضِيَ  
شَيْءٌ كَانَ . وَنَحْوُهُ .

**فصل :** وَمَنْ خَطَبَ امْرَأَةً فَأُجِيبَ ، حَرُمَ عَلَى غَيْرِهِ خِطْبُهَا ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ  
أَوْ يَتْرَكَ ؛ [٢٨٤ ط] لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَخْطُبُ  
الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرَكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَفِي  
حَدِيثٍ : « أَوْ يَأْذَنَ لَهُ فَيَخْطُبَ » <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِفْسَادًا عَلَى أَخِيهِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « رَوَاتَانِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « إِحْدَاهُمَا » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ٢٤ / ٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، مِنْ كِتَابِ  
النِّكَاحِ . الْمَجْتَبَى ٦٠ / ٦ . وَلَيْسَ هَذَا اللَّفْظُ عِنْدَ مُسْلِمٍ .

(٤) انْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : الْمَجْتَبَى ٦١ / ٦ . بَلْفَظٍ : « أَوْ  
يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ » . وَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : صَحِيحِهِ ١١٥٤ / ٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ  
١٢٦ / ٢ ، ١٤٢ ، ١٥٣ . بَلْفَظٍ : « إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ » . كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ .

وإيقاعًا للعداوة بينهما، فحرم، كبيعته على بيعه. وإن لم تسكن إليه،  
 فلغيره خطبها؛ لما روث فاطمة بنت قيس أنها أتت النبي ﷺ فذكرت أن  
 معاوية وأبا جهم خطباها، فقال النبي ﷺ: «أما أبو جهم، فلا يَضَعُ  
 العصا عن<sup>(١)</sup> عاتقه، وأما معاوية، فصغورك لا مال له، انكحى أسامة».   
 متفق عليه<sup>(٢)</sup>. فخطبها بعد خطبتهما<sup>(٣)</sup>. وإن لم يعلم هل أجابت أم لا؟  
 ففيه وجهان؛ أحدهما، التحريم؛ لعموم النهي. والثاني، الإباحة؛ لأن  
 الأصل عدم الإجابة المحرمة.

والتغويل في الرد والإجابة عليها إن كانت غير مجبرة، وعلى وليها إن  
 كانت مجبرة.

فصل: النوع الثامن، الملاينة، تحرم على الملائن، ويذكر في بابها.

النوع التاسع، الزانية، يحرم نكاحها حتى تتوب؛ لقول الله تعالى:  
 ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾<sup>(٤)</sup>. ولأنه لا يؤمن أن تلحق به ولدا  
 من غيره، فحرم نكاحها، كالمعتدة. ويحرم نكاحها في عدتها على الزاني  
 وغيره؛ لأن ولدها لا يلحق نسبه بأحد، فيؤدى تزويجها إلى اشتباه النسب.  
 فأما الموطوءة بشبهة، أو في نكاح فاسد<sup>(٥)</sup>، فظاهرها كلام الحرقى

(١) في الأصل: «على».

(٢) تقدم تخريجه في ٣/٣٩، ٤٠.

(٣) في الأصل: «خطبتها».

(٤) سورة النور ٣.

(٥) بعده في م: «فهل يحرم».

تَحْرِيمُهَا عَلَى الْوَاطِئِ؛ لَقَوْلِهِ فِي الَّذِي تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا: لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا  
بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي غَيْرِ مَلِكٍ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ الْمَحْرَمَ.  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْرُمَ عَلَى الْوَاطِئِ؛ لِأَنَّهُ نَسَبٌ وَلَدِهَا لَاحِقٌ بِهِ، فَأَشْبَهَتْ  
الْمُعْتَدَّةَ مِنَ النِّكَاحِ.

فصل: واختلف أصحابنا في الخُثْيِ المُشْكِلِ، فقال أبو بكر: لَا يَصِحُّ  
نِكَاحُهُ. وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُثْمُونِيِّ؛ لِأَنَّهُ مُشْكُوكٌ فِي جِلِّهِ  
لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَلَمْ يَحِلَّ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ الْأُجْنَبِيَّةُ بِالْأُخْتِ. وَقَالَ  
الْخِرَقِيُّ: يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ، فَإِنْ قَالَ: إِنِّي رَجُلٌ. حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ. وَإِنْ قَالَ:  
أَنَا<sup>(١)</sup> امْرَأَةٌ. لَمْ يَنْكِحْ إِلَّا رَجُلًا؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، وَلَيْسَ  
فِيهِ إِجْبَابٌ حَقٌّ عَلَى غَيْرِهِ، فَوَجِبَ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ، كَمَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي  
انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. فَعَلَى هَذَا، إِنْ عَادَ بَعْدَ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ: أَنَا امْرَأَةٌ. انْفَسَخَ  
نِكَاحُهُ؛ لِإِقْرَارِهِ بِبُطْلَانِهِ، وَلَزِمَهُ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ،  
وَجَمِيعُهُ إِنْ كَانَ بَعْدَهُ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَنْكِحَ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِقَوْلِهِ: أَنَا  
رَجُلٌ. بِتَحْرِيمِ الرِّجَالِ، وَأَقَرَّ بِقَوْلِهِ: أَنَا امْرَأَةٌ. بِتَحْرِيمِ النِّسَاءِ.

وَإِنْ تَزَوَّجَ رَجُلًا ثُمَّ قَالَ: أَنَا رَجُلٌ. لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup> فِي فَنَسَخِ  
نِكَاحِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، فَإِذَا زَالَ النِّكَاحُ، فَلَا مَهْرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ أَنَّهُ لَا  
يَسْتَحِقُّهُ. وَسَوَاءٌ دُخِلَ بِهِ أَوْ لَمْ يُدْخَلْ. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ النِّكَاحُ بَعْدَ ذَلِكَ؛  
لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «إِنِّي».

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ، ف.

فصل : النوع العاشر، التَّحْرِيمُ للإِحْرَامِ ، فلا يَحِلُّ<sup>(١)</sup> نِكَاحُ [٢٨٥و]  
مُحْرِمٍ ولا مُحْرِمَةٍ ، ولا يجوزُ عَقْدُ الْمُحْرِمِ نِكَاحَ غَيْرِهِ ، ومتى عَقَدَ أَحَدٌ  
نِكَاحًا مُحْرِمًا ، أو على مُحْرِمَةٍ ، أو عَقَدَ الْمُحْرِمُ نِكَاحًا لِنَفْسِهِ ، أو لغيرِهِ ،  
فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ ، وَلَا يُنْكَحُ ، وَلَا  
يَخْطُبُ » . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> . ولأنَّهُ عَارِضٌ مَنَعَ الطَّيِّبَ ، فمَنَعَ النِّكَاحَ ،  
كَالْعِدَّةِ . وعنه ، أَنَّ عَقْدَ الْمُحْرِمِ النِّكَاحَ لغيرِهِ صَحِيحٌ<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّهُ حَرُمَ لكَوْنِهِ  
مِنْ دَوَاعِي الْوَطْءِ ، ولا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ وَلَيْثًا . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِعُمُومِ  
الْخَبَرِ .

فَأَمَّا إِنْ كَانَ شَاهِدًا فِي النِّكَاحِ ، انْعَقَدَ بِشَهَادَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ  
الشَّهَادَةِ ، فَأُشْبِهَ الْحَلَالَ . وَتُكْرَهُ لَهُ الشَّهَادَةُ وَالْخُطْبَةُ ؛ لِلْخَبَرِ فِي الْخُطْبَةِ ،  
وَالشَّهَادَةِ فِي مَغْنَاهَا ؛ لِأَنَّهَا مَعُونَةٌ عَلَى النِّكَاحِ .

(١) بعده في الأصل : « له » .

(٢) تقدم تخريجه في ٣٤٧/٢ .

(٣) في الأصل : « ويصح » .

## باب الشروط في النكاح

وهي قسمان ؛ صحيح ، وفاسد ، فالصحيح نوعان ؛ أحدهما ، شرط ما يقتضيه العقد ، كتسليم المرأة إليه ، وتمكينه من استمتاعها ، فهذا لا يؤثر في العقد ، ووجوده كعدمه . والثاني ، شرط ما تنفع به المرأة ، كزيادة على مهرها معلومة ، أو نقد معين ، أو أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى ، أو لا يسافر بها ، ولا ينقلها عن دارها ولا بلدها ، فهذا صحيح يلزم الوفاء به ؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إن<sup>(١)</sup> أحق الشروط أن يوفى بها<sup>(٢)</sup> ما استحللتم به الفروج » . متفق عليه<sup>(٣)</sup> . وروى أن رجلاً تزوج امرأة ، وشرط لها دارها ، ثم أراد نقلها ، فخاصموه إلى عمر ، فقال : لها شرطها . فقال الرجل : إذا تطلقنا<sup>(٤)</sup> . فقال عمر : مقاطع الحقوق عند

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « به » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح ... ، من كتاب الشروط ، وفي : باب الشروط في النكاح ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٢٤٩/٣ ، ٢٦/٧ . ومسلم ، في : باب الوفاء بالشروط في النكاح ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٣٦/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يشترط لها دارها ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٩٣/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الشرط عند عقدة النكاح ، من أبواب النكاح . عارضة الأحمدي ٥٨/٥ . والدارمي ، في : باب الشرط في النكاح ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ١٤٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٤/٤ ، ١٥٠ ، ١٥٢ .

(٤) في ف : « يطلقها » .

الشُّرُوطُ<sup>(١)</sup> . ولأنَّه شَرْطٌ لها فيه نَفْعٌ وَمَقْصُودٌ لا يُنافى مَقْصُودَ النِّكَاحِ ، فَصَحَّ ، كَالزِّيَادَةِ فِي الْمَهْرِ . فَإِنْ لَمْ يَفِ بِهِ<sup>(٢)</sup> ، فَلَهَا فَسْخُ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ لَزِمْ فِي عَقْدٍ ، فَتَبَتِ حَقُّ الْفَسْخِ بِقَوَاتِهِ ، كَشَرْطِ الرَّهْنِ فِي الْبَيْعِ .

فصل : الْقِسْمُ الثَّانِي ، فَاسِدٌ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا يَتَطَلُّ فِي نَفْسِهِ ، وَيَصِحُّ النِّكَاحُ ، مِثْلَ أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهَا أَنَّهُ لَا مَهْرَ لَهَا ، أَوْ الرُّجُوعَ عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup> بِمَا مَهَرَهَا<sup>(٤)</sup> ، أَوْ لَا نَفَقَةَ لَهَا<sup>(٥)</sup> ، أَوْ أَنَّ نَفَقَتَهُ عَلَيْهَا ، أَوْ لَا يَطَّأُهَا ، أَوْ يَغْزِلَ عَنْهَا ، أَوْ يَقْسِمَ لَهَا دُونَ قَسَمِ صَاحِبَتِهَا ، أَوْ لَا يَقْسِمَ لَهَا إِلَّا فِي النَّهَارِ ، أَوْ فِي<sup>(٦)</sup> لَيْلَةٍ فِي الْأُسْبُوعِ ، وَنَحْوِهِ ، فَهَذِهِ الشُّرُوطُ بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ إِسْقَاطَ حَقٍّ يَجِبُ بِالْعَقْدِ قَبْلَ انْعِقَادِهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كإِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ . وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ فِي النَّهَارِيَّاتِ وَاللَّيَالِيَّاتِ<sup>(٧)</sup> : لَيْسَ هَذَا مِنْ نِكَاحِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ . وَهَذَا يَحْتَمِلُ إِفْسَادَ الْعَقْدِ ، فَيَتَخَرَّجُ عَلَيْهِ سَائِرُ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ أَنَّهَا تُفْسِدُهُ ؛ لِأَنَّهَا شُرُوطٌ

(١) أخرجه سعيد ، في : سننه ١/١٨٥ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٤/١٩٩ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٧/٢٤٩ .

وعلق البخارى قوله : مقاطع الحقوق عند الشروط . في الموضعين السابقين .

كما أخرج البيهقي عن عمر خلاف ذلك ، في : السنن الكبرى ٧/٢٤٩ . وانظر الإرواء ٦/

٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣ - ٣) في م : « بمهرها » .

(٤) بعده في م : « عليه » .

(٥) زيادة من : الأصل .

(٦) في م : « اللياليات » .

فاسِدةٌ، فأفسدتِ العقدَ، كما لو زَوَّجَه وَلَيْتَهُ بِشَرْطِ أَنْ يُزَوِّجَه الْآخَرُ وَلَيْتَهُ. و<sup>(١)</sup> يَحْتَمِلُ أَنْ<sup>(٢)</sup> يَفْسُدَ بِشَرْطِهَا عَلَيْهِ [٢٨٥ظ] تَرَكَ الْوَطْءَ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ وَمَقْصُودَهُ. وَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهَا أَنْ لَا يَطَّأَهَا، لَمْ يَفْسُدْ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ حَقُّهُ عَلَيْهَا، وَهِيَ لَا تَمْلِكُهُ.

**فصل: النوع الثاني، ما يُفْسِدُ النِّكَاحَ مِنْ أَضْلِهِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ<sup>(٣)</sup> أُمُورٌ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَشْرُطَا تَأْقِيتَ النِّكَاحِ، وَذَلِكَ نِكَاحُ الْمُتْعَةِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي شَهْرًا. أَوْ نَحْوَهُ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِمَا رَوَى الرَّبِيعُ ابْنُ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ<sup>(٤)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ مُتْعَةَ النِّسَاءِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ أَحْكَامُ النِّكَاحِ مِنَ الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ، فَكَانَ بَاطِلًا، كَسَائِرِ الْأَنْكِحَةِ الْبَاطِلَةِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ: يَجْتَنِبُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ. فَظَاهِرُهُ الْكَرَاهَةُ لَا التَّحْرِيمَ. وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا يَقُولُ: الْمَسْأَلَةُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ فِي تَحْرِيمِهَا.**

(١) بعده في م: «هذا».

(٢) بعده في الأصل: «لا».

(٣) في ف، م: «أربعة».

(٤) أخرجه مسلم، في: باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيض ثم نسخ... من كتاب النكاح.

صحيح مسلم ١٠٢٦/٢، ١٠٢٧. وأبو داود، في: باب في نكاح المتعة، من كتاب النكاح.

سنن أبي داود ٤٧٨/١، ٤٧٩. والنسائي، في: باب تحريم المتعة، من كتاب النكاح. المجتبى ٦/

١٠٣. والدارمي، في: باب النهي عن متعة النساء، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ١٤٠/٢.

والإمام أحمد، في: المسند ٤٠٤/٣، ٤٠٥.

(٥) في: باب في نكاح المتعة، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٧٩/١.

ولو شَرَطَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي وَقْتٍ بَعِيْنِهِ ، لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ يَمْنَعُ بَقَاءَ النِّكَاحِ ، فَأَشْبَهَ التَّأْقِيْتَ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَصِحَّ النِّكَاحُ وَيَتَطَّلَ الشَّرْطُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ وَقَعَ مُطْلَقًا ، وَشَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ شَرْطًا لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَطَّأَهَا .

**فصل : الأمر<sup>(١)</sup> الثاني ،** أَنْ يُزَوِّجَهُ وَلَيْتَهُ بِشَرْطِ أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ ، فَهَذَا نِكَاحُ الشُّغَارِ . وَلَا تَخْتَلِفُ الرُّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي فَسَادِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الشُّغَارِ . وَالشُّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ جَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَقْدَيْنِ سَلَفًا فِي الْآخَرِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ قَالَ : يَغْنِي ثَوْبُكَ عَلَى أَنْ أُبِيعَكَ ثَوْبِي .

فَإِنْ سَمَّيَا مَعَ ذَلِكَ صَدَاقًا ، فَقَالَ : زَوَّجْتُكَ أُخْتِي عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي أُخْتِكَ ، وَمَهْرُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِائَةٌ . فَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ صِحَّتُهُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الشَّرْطُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الشُّغَارِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥ / ٧ . وَمُسْلِمٌ ،

فِي : بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الشُّغَارِ وَبَطْلَانِهِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٣٤ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الشُّغَارِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٧٩ / ١ .

وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الشُّغَارِ ، وَبَابِ تَفْسِيرِ الشُّغَارِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . الْمَجْتَبَى ٩١ / ٦ ، ٩٢ .

وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ النِّهْيِ عَنِ الشُّغَارِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٦٠٦ / ١ .

وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي النِّهْيِ عَنِ الشُّغَارِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٣٦ / ٢ . وَالْإِمَامُ

مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَمَاعٍ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ النِّكَاحِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . الْمَوْطَأُ ٥٣٥ / ٢ . وَالْإِمَامُ

أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٧ / ٢ ، ١٩ ، ٦٢ .



عَمَرَ . وقال الخِرَقِيُّ : لا يَصِحُّ ؛ لِما رَوَى الْأَعْرَجُ أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ «عَبْدِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup> ابنِ الْعَبَّاسِ أَنْكَحَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَكَمِ ابْنَتَهُ ، وَأَنْكَحَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَتَهُ ، وَكَانَا جَعَلَا صَدَاقًا ، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى مَرْوَانَ يَأْمُرُهُ أَنْ فَرِّقَ<sup>(٢)</sup> بَيْنَهُمَا ، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ : هَذَا الشُّغَارُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .<sup>(٣)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ شَرَطُ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لو بَاعَهُ ثَوْبَهُ بِشَرَطٍ أَنْ يَبِيعَهُ ثَوْبَهُ .

وَإِنْ سَمَّى لِأَحَدِهِمَا<sup>(٥)</sup> مَهْرًا دُونَ الْأُخْرَى ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : النِّكَاحُ فَاسِدٌ فِيهِمَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الَّتِي سَمَّى لَهَا مَهْرًا رِوَايَتَانِ .

**فصل : الأمر<sup>(٥)</sup> الثالث ، أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِ إِخْلَالُهَا لِرُؤُوسِ قَبْلَهُ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا ،**  
فَيَكُونُ النِّكَاحُ حَرَامًا بَاطِلًا ؛ لِما رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلَلَ ، وَالْمُحْلَلَّ لَهُ» . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٦)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

(١ - ١) فِي النِّسْخِ : «عَبِيدُ اللَّهِ» . وَالمُثَبَّتُ كَمَا فِي الْمَصَادِرِ .

(٢) فِي م : «يَفْرُقُ» .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ف .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الشُّغَارِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ /

٤٧٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٤ / ٤ . وَحَسَنَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٣٠٧ / ٦ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : «لَأَحَدِهِمَا» .

(٥) فِي م : «الشَّرْطُ» .

(٦) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَحْلِ وَالْمُحْلَلِ لَهُ ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤٣ / ٥ ، ٤٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي التَّحْلِيلِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ =

فإن تَوَاطَأَ على ذلك "قَبْلَ الْعَقْدِ"، فَتَوَاهَ فِي الْعَقْدِ وَلَمْ يَشْرُطْهُ،  
فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ أَيْضًا. نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: مَتَى أَرَادَ بِذَلِكَ الْإِحْلَالَ، فَهُوَ  
[٢٨٦] مَلْعُونٌ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ. وَرَوَى نَافِعٌ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِابْنِ عَمَرَ:  
امْرَأَةٌ تَزَوَّجْتُهَا أَحِلُّهَا لَزَوْجِهَا، وَلَمْ يَأْمُرْنِي، وَلَمْ يَعْلَمْ. قَالَ: لَا، إِلَّا نِكَاحَ  
رَغْبَةٍ، إِنْ أَعْجَبَتْكَ أَمْسَكْتُهَا، وَإِنْ كَرِهَتْهَا فَارْقَتْهَا، وَإِنْ كُنَّا نَعُدُّهُ عَلَى  
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِفَاحًا وَلَا يَزَالَانِ زَانِئِينَ وَإِنْ مَكَّنَا<sup>(٢)</sup> عِشْرِينَ  
سَنَةً<sup>(٣)</sup>.

وإن شَرَطَ عَلَيْهِ سَابِقًا إِحْلَالَهَا، فَتَوَى غَيْرَ ذَلِكَ، صَحَّ؛ لِأَنَّهُ خَلَا عَنْ  
نِيَّةِ التَّحْلِيلِ وَشَرْطِهِ. وَإِنْ قَصَدَتْ الْمَرْأَةُ التَّحْلِيلَ وَلَوِ كُتِبَ دُونَ الزَّوْجِ، لَمْ  
يُؤْثَرْ فِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهِمَا إِمْسَاكٌ وَلَا فِرَاقٌ، فَلَمْ يُؤْثَرْ بَيْنَهُمَا،  
كَالْأَجْنَبِيِّ.

وإن زَوَّجَهَا عَبْدُهُ بِنِيَّةٍ أَنْ يَهَبَهَا إِثَّاهَ لِيَتَفَسَّخَ نِكَاحُهُ، فَهُوَ نِكَاحُ الْمُحْلَلِ؛  
لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ التَّحْلِيلَ. وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيمَا إِذَا خَلَا الْعَقْدُ عَنْ شَرْطِ التَّحْلِيلِ

---

= ٤٧٩/١. والنسائي، في: باب إحلال المطلقة ثلاثا... من كتاب الطلاق، وفي: باب  
الموتشمات... من كتاب الزينة. المجتبى ١٢١/٦، ١٢٧/٨. وابن ماجه، في: باب المحلل  
والمحلل له، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٢٢/١. والدارمي، في: باب في النهي عن  
التحليل، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ١٥٨/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨٣/١، ٨٧،  
٨٨، ٩٣، ١٠٧، ١٢١، ١٣٣، ١٥٠، ١٥٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٦٢، ٢٢/٢.

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) في ف: «داما».

(٣) أخرجه الحاكم بنحوه، في: المستدرک ١٩٩/٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٢٠٨/٧.  
وصححه في الإرواء ٣١١/٦، ٣١٢.

وَجْهًا آخَرَ أَنَّهُ يَصِحُّ . وَخَرَّجَهُ أَبُو الْخَطَّابِ رِوَايَةً ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَرِهَهُ ، فظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ مَعَ الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ النِّيَّةِ لَا يُفْسِدُ الْعَقْدَ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا يَتَوَى أَنْ يَبِيعَهُ .

**فصل : النوع الثالث ، فاسدٌ ، وفي فساد النكاح به <sup>(١)</sup> روايتان ، وهو أن يتزوّجها بشرط الخيار ، أو إن رَضِيتْ أمُّها ، أو إنسانَ ذَكَرَهُ ، أو بشرط أن لا يَكْرَهُ فُلَانٌ ، أو إن جاءها بالمهرِ إلى كَذَا ، وإلَّا فلا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا . فتَقَلَّ عنه ابْتِنَاهُ وَحُبْلُ : نِكَاحُ الْمُتْعَةِ حَرَامٌ ، وَكُلُّ نِكَاحٍ فِيهِ وَقْتُ أَوْ شَرْطٌ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا لَازِمًا ، فَنَافَاهُ هَذَا الشَّرْطُ ، كَالْخُلْعِ . وَنُقِلَ عَنْهُ أَنَّ الْعَقْدَ صَحِيحٌ ، وَالشَّرْطَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَصِحُّ فِي الْمَجْهُولِ ، فَلَمْ يُفْسِدْ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ ، كَالْعَتَقِ . وَنُقِلَ عَنْهُ فِي مَنْ شَرَطَ إِنْ جَاءَهَا بِالْمَهْرِ فِي وَقْتٍ كَذَا ، وَإِلَّا فَلا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ الشَّرْطَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ لَهَا فِيهِ نَفْعًا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا <sup>(٢)</sup> .**

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في ف : « بلدها » .



## باب الخيار في النكاح

وأَسْبَابُهُ أَرْبَعَةٌ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَجِدَ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ عَيْتًا يَمْتَنِعُ الْوَطْءُ ، وَهُوَ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ ؛ ثَلَاثَةٌ يَشْتَرِكُ فِيهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ، وَهِيَ الْجُنُونُ ، مُطْبِقًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُطْبِقٍ ، وَالْجَذَامُ ، وَالْبَرَصُ . وَاثْنَانِ فِي الرَّجُلِ <sup>(١)</sup> ؛ الْجَبُّ ، وَالْعُنَّةُ . وَاثْنَانِ فِي الْمَرْأَةِ ؛ الرَّتْقُ ، وَهُوَ انْسِدَادُ <sup>(٢)</sup> الْفَرْجِ . وَالْفَتْقُ ، وَهُوَ انْخِرَاقُ مَا بَيْنَ مَخْرَجِ <sup>(٣)</sup> الْبُؤْلِ وَالْمِنْيِ . وَقِيلَ : انْخِرَاقُ مَا بَيْنَ الْقُبُلِ وَالذُّبُرِ . فَمَنْ وَجَدَ بِصَاحِبِهِ عَيْتًا مِنْهَا <sup>(٤)</sup> ، فَلَهُ الْخِيَارُ فِي فسخِ النِّكَاحِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ ، فَرَأَى بِكَشْحِهَا <sup>(٥)</sup> بَيَاضًا ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « الْبَيْسَى ثِيَابُكَ ، وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ » <sup>(٦)</sup> . فَتَبَتَ الرَّثْدُ بِالْبَرَصِ بِالْخَبَرِ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup> سَائِرَ الْغُيُوبِ <sup>(٨)</sup> ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهُ <sup>(٩)</sup> فِي مَنَعِ الْاسْتِمْتَاعِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « الرِّجَالُ » .

(٢) فِي ف : « اسْتِدَاد » .

(٣) فِي ف : « مَجْرَى » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهَا » .

(٥) الْكَشْحُ : مَا بَيْنَ الْخَاصِرَةِ وَالضُّلُوعِ .

(٦) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٩٣ / ٣ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٣٤ / ٤ . وَضَعَفَهُ فِي

الْإِرْوَاءِ ٣٢٦ / ٦ - ٣٢٨ .

(٧ - ٧) فِي ف : « بَقِيَّتُهَا » .

(٨) فِي ف : « مَعْنَاهَا » .

وإن كان قد بقي من ذكرِ المجبُوبِ ما يُمكنُ الجِمَاعُ به ، ويغيثُ منه في الفرجِ قَدْرُ الحَشَفَةِ ، فلا خِيَارَ لها ؛ لأنَّه لا يَمْنَعُ [٢٨٦ظ] الاستِمْتاعُ . وإن اختلفا في ذلك ، فالقولُ قولُ المرأة ؛ لأنَّه يَضْعُفُ بالقَطْعِ ، والأصلُ عَدَمُ الوَطْءِ .

**فصل :** وإن وجد أحدهما الآخرَ خُشْيَ ، أو وَجَدَتِ المرأةُ <sup>(١)</sup> زَوْجَهَا خَصِيًّا ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لها الخِيَارُ ؛ لأنَّه يُثِيرُ نَفَرَةً ، وفيه نَقْصٌ وعَارٌ ، فَأَشْبَهَ الْبَرَصَ . والثاني ، لا خِيَارَ لها ؛ لأنَّه لا يَمْنَعُ الاستِمْتاعُ .

واختلف أصحابنا في البَحْرِ ، وهو نَتْنُ الْقَمِ ، وفي الذي لا يَسْتَمْسِكُ بَوْلُهُ أو خَلَاه ، فقال أبو بكرٍ : يَثْبُتُ به الخِيَارُ ؛ لأنَّه يُنْفِرُ عن الاستِمْتاعِ ، ويتعدَّى ضَرَرُهُ وَنَجَاسَتُهُ . وقال غيره : لا خِيَارَ فيه <sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّه لا يَمْنَعُ الاستِمْتاعُ ولا يُخَشَى تَعَدُّيهِ . ويَخْرُجُ عليه النَّاصُورُ <sup>(٣)</sup> ، والبَاسُورُ <sup>(٤)</sup> ، والقُرُوحُ السَّيَّالَةُ في الفَرْجِ ؛ لأنها في مَعْنَاهُ .

واختلفوا في الْعَقْلِ ، وقيل : هو رَغْوَةٌ <sup>(٥)</sup> في الفَرْجِ يَمْنَعُ لَذَّةَ الوَطْءِ . فعَدَّهُ الْحَرَقِيُّ مَانِعًا كذلك . ولم يَعُْدَّهُ الْقَاضِي في الْمَوَانِعِ ؛ لأنَّه لا يَمْنَعُ

(١) زيادة من : الأصل .

(٢) في ف : « له » .

(٣) الناصور : علة تحدث في البدن من المقعدة وغيرها بمادة خبيثة ضيقة الفم يعسر برؤها .

(٤) الباسور : هو ورم تدفعه الطبيعة إلى كل موضع من البدن يقبل الرطوبة من المقعدة والأثنيين والأشفار .

(٥) الرءاء مثلثة .

الاستِمْتَاعَ . وكذلك يُخَرَّجُ فِي الرَّائِحَةِ الْكَرِيهِةِ الَّتِي فِي الْفَرْجِ تَثَوُّرٌ عِنْدَ الْوُطْءِ .

وما عدا هذه الغيوب ؛ كالْفَرْعِ ، وَالْعَمَى ، وَالْعَرَجِ ، لَا يَثْبُتُ بِهِ خِيَارٌ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ الِاسْتِمْتَاعُ ، وَلَا يُخْشَى تَعَدُّيهِ .

**فصل :** وَمَنْ عَلِمَ الْغَيْبَ وَقَتَّ الْعَقْدَ ، فَلَا خِيَارَ لَهُ ؛ لَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ بِالْغَيْبِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ اشْتَرَى مَا يَعْلَمُ عَيْبَهُ . وَإِنْ وَجَدَ بِصَاحِبِهِ عَيْبًا بِهِ مِثْلُهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ ؛ لَوْجُودِ سَبَبِهِ ، فَأَشْبَهَ الْعَبْدَ الْمَعْرُورَ بِأَمَةٍ ، وَلَأَنَّهُ قَدْ يَعَافُ عَيْبَ غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ بِهِ مِثْلُهُ . وَالثَّانِي ، لَا خِيَارَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي التَّقْصِصِ ، فَأَشْبَهَا الْفَقِيرَيْنِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ حَدَثَ الْغَيْبُ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْعَقْدِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا خِيَارَ لَهُ <sup>(٢)</sup> . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لَأَنَّهُ عَيْبٌ حَدَثَ بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ ، أَشْبَهَ الْحَادِثَ بِالْمَبِيعِ . وَالثَّانِي ، يَثْبُتُ بِهِ الْخِيَارُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ؛ لَأَنَّهُ عَيْبٌ لَوْ قَارَنَ أَثْبَتَ الْخِيَارَ ، فَإِذَا حَدَثَ أَثْبَتَهُ ، كَالْإِعْسَارِ .

**فصل :** وَإِذَا عَلِمَ الْغَيْبَ فَأَخَّرَ الْمُطَالَبَةَ بِالْفَسْخِ ، لَمْ يَتَّطِلْ خِيَارُهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَّطِلُ . وَأَصْلُهُمَا مَا ذَكَرْنَا فِي خِيَارِ الرَّدِّ بِالْغَيْبِ فِي الْمَبِيعِ . وَإِنْ قَالَ : قَدْ <sup>(٣)</sup> رَضِيتُ بِهِ مَعِييًا . أَوْ وَجَدَ مِنْهُ دَلَالَةً عَلَى الرِّضَا ،

(١) فِي م : « الْفَقِيرَيْنِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

كالاستمتاع، <sup>(١)</sup> «أو التَّمَكُّين» منه، بَطْل خيَارِهِ.

فصل: وإذا فَسَخَ قَبْلَ الْمَيْسِرِ، فلا مَهْرَ لَهَا؛ لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفَسْخُ مِنْهَا، فَالْفُرْقَةُ مِنْ جِهَتِهَا، فَأُسْقِطَ مَهْرُهَا، كَرِدَّتِهَا، وَإِنْ كَانَ مِنَ الزَّوْجِ، فَهُوَ لَمَعْنَى مِنْ جِهَتِهَا؛ لِحُصُولِهِ بِتَدْلِيلِهَا، فَأُسْبِتَ مَا لَوْ بَاشَرَتْهَا. وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، اسْتَقَرَّ الْمَهْرُ وَلَمْ يَسْقُطْ؛ لِاسْتِقْرَارِ النِّكَاحِ بِالدُّخُولِ فِيهِ، وَيَجِبُ الْمُسَمَّى؛ لَأَنَّهُ نِكَاحٌ صَحِيحٌ فِيهِ مُسَمًى صَحِيحٌ، فَوَجِبَ الْمُسَمًى فِيهِ، كَمَا لَوْ ارْتَدَّتْ. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ فِيهِ رِوَايَةً أُخْرَى، أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ بِنَاءً عَلَى الْعَقْدِ الْفَاسِدِ. وَلَيْسَ هَذَا بِفَاسِدٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ فَاسِدًا، لَمَا ثَبَتَ الْخِيَارُ فِيهِ <sup>(٢)</sup>.

وَيَزْجَعُ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّه؛ [٢٨٧و] لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِهَا جُنُونٌ، أَوْ جَذَامٌ، أَوْ بَرَصٌ، فَمَسَّهَا، فَلَهَا صَدَاقُهَا، غُرْمٌ عَلَى وَلِيِّهَا <sup>(٣)</sup>. وَلَأَنَّهُ غَرَّهَ فِي النِّكَاحِ بِمَا يَجِبُ بِهِ الْمَهْرُ، فَكَانَ الْمَهْرُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ غَرَّهَ بِخُرَّةٍ أَمَةٍ. وَعَنْهُ، لَا يَزْجَعُ عَلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوَّى عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٤)</sup>. فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ،

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «وَالْتَمَكَّن».

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّدَاقِ وَالْحَبَاءِ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. الْمَوْطَأُ ٢/ ٥٢٦. وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْعَيْبِ بِالْمَنْكُوحَةِ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. الْأُمُّ ٥/ ٧٥. وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٦/ ٢٤٤. وَسَعِيدٌ، فِي سَنَةِ ٢١٢/ ١. وَالدَّارِقُطْنِيُّ، فِي سَنَةِ ٣/ ٢٦٦، ٢٦٧. وَابِيهَقِي، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧/ ٢١٤، ٢١٩. وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٦/ ٣٢٨.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧/ ٢١٥.



فَالْعُرُورُ مِنَ الْمَرْأَةِ . وَإِنْ طَلَّقَ الزَّوْجُ ، ثُمَّ عَلِمَ بِهَا عَيْبًا ، فَعَلَيْهِ الْمَهْرُ ، لَا يَرْجِعُ  
بِهِ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِالتَّرَاثُمِ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ الْفَسْخُ إِلَّا بِحُكْمٍ حَاكِمٍ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ،  
فَافْتَقَرَ إِلَى الْحَاكِمِ ، كَالْفَسْخِ لِلْإِعْسَارِ . فَإِنْ رَدَّهَ الْحَاكِمُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ  
فَفَسَخَ <sup>(٢)</sup> ، جَاز . وَالْفُرْقَةُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَهُمَا فَسْخٌ لَا طَلَاقٌ ؛ لِأَنَّهُ رَدٌّ لِعَيْبٍ ،  
فَكَانَ فَسْخًا ، كَرَدِّ الْمُشْتَرَى . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الرَّجْعَةِ ، لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِنِكَاحٍ  
جَدِيدٍ ، وَتَرْجِعُ عَلَى طَلَاقٍ ثَلَاثَ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِيهَا قَوْلٌ آخَرُ ، أَنَّهَا  
تَحْرُمُ عَلَى التَّائِيدِ ؛ لِأَنَّهَا <sup>(٣)</sup> فُرْقَةٌ حَاكِمٌ ، فَأَشْبَهَتْ فُرْقَةَ اللَّعَانِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا  
فُرْقَةٌ لِعَيْبٍ ، أَشْبَهَتْ فُرْقَةَ الْمُعْتَقَةِ تَحْتَ عَبْدٍ .

**فصل :** وَلَيْسَ لَوْلِيٍّ صَغِيرٍ وَلَا صَغِيرَةٍ ، وَلَا سَيِّدٍ أَمَةٍ ، تَزْوِيجُهُمْ  
بِمَعِيبٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا بِهِمْ ، وَعَلَيْهِ النَّظَرُ فِي الْحِظِّ لَهُمْ . وَلَا لَوْلِيٍّ كَبِيرَةٍ  
تَزْوِيجُهَا بِمَعِيبٍ بِغَيْرِ رِضَاهَا ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا بِهَا . فَإِنْ طَلَبَتِ التَّزْوِيجَ  
بِمَعْجُوبٍ <sup>(٤)</sup> أَوْ عَيْنٍ ، لَمْ يَمْلِكْ مَنَعُهَا ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ يَخْتَصُّ بِهَا . وَإِنْ أَرَادَتِ  
التَّزْوِيجَ <sup>(٥)</sup> بِمَعِيبٍ غَيْرِهِمَا ، فَلَهُ مَنَعُهَا ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا وَعَارًا ، وَيُخْشَى  
تَعَدُّيه إِلَيْهَا وَإِلَى وَلَدِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا ؛ قِيَاسًا عَلَى الْجَبِّ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْحَاكِمِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي ف ، م : « لِأَنَّهُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « بِمَجْنُونٍ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « التَّزْوِيجِ » .

وَالْعُنَّةُ . فَإِنْ رَضِيََا بِهِ ، جَازَ ، وَيُكْرَهُ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا يُعْجِزُنِي أَنْ يُرَوِّجَهَا بَعِيْنَيْنِ ، وَإِنْ رَضِيَتْ السَّاعَةُ فَتُكْرَهُ <sup>(١)</sup> إِذَا دَخَلَتْ .

وإِنْ حَدَثَ الْعَيْبُ بِالرَّجُلِ ، أَوْ وَجَدْتُهُ مَعِيْبًا ، فَرَضِيْتُ بِهِ الْمَرْأَةَ ، لَمْ يَكُنْ لَوْلِيَّهَا إِجْبَارُهَا عَلَى الْفَسْخِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ لَا فِي دَوَامِهِ ، وَلِهَذَا يَمْلِكُ مَنَعُهَا مِنْ نِكَاحِ الْعَبْدِ ، وَلَوْ عَتَقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ ، لَمْ يَمْلِكْ إِجْبَارُهَا عَلَى الْفَسْخِ .

**فصل :** وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي عَيْبِ الْمَرْأَةِ ، أَرَيْتِ النِّسَاءَ الثَّقَاتِ ، فَرُجِعَ <sup>(٢)</sup> إِلَى قَوْلِهِنَّ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا عَيْنٌ فَأَنْكَرَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ . وَإِنْ اعْتَرَفَ ، أَجَلَّهُ الْحَاكِمُ عَامًّا مِنْذُ رَافَعْتِهِ ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَجَلَ الْعَيْنَيْنِ سَنَةً <sup>(٤)</sup> . وَعَنْ عَلِيٍّ ، وَالْمَغِيرَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، مِثْلُهُ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ الْعَجْزَ قَدْ يَكُونُ لِعَارِضٍ ؛ مِنْ حَرَارَةٍ ، أَوْ بُرُودَةٍ ، أَوْ يُيُوسَةِ ، أَوْ رُطُوبَةٍ ، فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ وَاخْتَلَفَتْ عَلَيْهِ الْأَهْوِيَّةُ ، وَلَمْ يَزَلْ ، عَلِمَ أَنَّهُ خَلَقَةٌ . وَلَا تُثَبِّتُ الْمُدَّةُ إِلَّا بِالْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا ، بِخِلَافِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ . فَإِذَا مَضَتْ سَنَةٌ مِنْذُ ضَرِبَتْ لَهُ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « تَكْرَهُ » .

(٢ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « مَا قُلْنَ » .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي الْمَصْنَفِ ٢٥٣/٦ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢٠٧/٤ - ٢٠٩ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سَنَنِهِ ٣٠٥/٣ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٢٦/٧ . وَانْظُرِ الْإِرْوَاءَ ٣٢٢/٦ - ٣٢٦ .

(٤) أَخْرَجَ أَثَرُ عَلِيٍّ وَالْمَغِيرَةِ ، عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢٥٤/٦ . وَأَخْرَجَ أَثَرُ الْمَغِيرَةِ فَقَطْ ، ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢٠٦/٤ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سَنَنِهِ ٣٠٦/٣ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

المُدَّة ولم يَطَّأها ، خُيِّرَتْ فى المَقام معه أو فِرَاقه ؛ لأنَّ الحَقَّ لها . فإن رَضِيَتْهُ عَيْنًا ، أو قالت فى وَقْتٍ : قد <sup>(١)</sup> رَضِيَتْهُ عَيْنًا . لم يكن لها خِيَارٌ بعدَ ذلك ؛ لأنَّها رَضِيَتْ بِالْمَعِيبِ <sup>(٢)</sup> ، فَأَشْبَهَ ما لو رَضِيَتْ الْمَبِيعَ <sup>(٣)</sup> الْمَعِيبَ . وإن اِخْتَارَتْ فِرَاقه ، فَرَّقَ [ ٢٨٧ ط ] الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا .

وإن اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطَّئَهَا مَرَّةً ، بَطَلَ كَوْنُهُ عَيْنًا . وإن ادَّعى أَنَّهُ وَطَّئَهَا ، فادَّعَتْ أَنَّها عَذْرَاءُ ، أُرِيَتْ النِّسَاءُ الثُّقَاتِ ؛ فإن شَهِدْنَ بما قالت ، فالقولُ قولُها ، وإلا فالقولُ قولُه . وإن اِخْتَلَفَا وهى ثَيِّبٌ ، فالقولُ قولُه ؛ لأنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ . وعنه ، القولُ قولُها ؛ لأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِصَابَةِ . وعنه ، يُخَلَّى معها فى بَيْتٍ ، ويُقالُ له : أَخْرِجْ مَاءَكَ على شَيْءٍ . فإن عَجَزَ عن ذلك ، فالقولُ قولُها . وإن فَعَلَ ، فالقولُ قولُه . فإن ادَّعَتْ أَنَّهُ ليس بِمَنْيٍّ ، جُعِلَ على النارِ ، فإن ذَابَ ، فهو مَنْيٍّ ، وبَطَلَ قولُها ؛ لأنَّهُ أَشْبَهُ <sup>(٤)</sup> بَبْيَاضِ الْبَيْضِ ، <sup>(٥)</sup> وَالنَّارُ تُجَمَّدُهُ ، فإذا ذَابَ هذا ، عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُهُ <sup>(٥)</sup> ؛ لأنَّ هذا قولُ عَطَاءٍ .

وإن اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطَّئَ غَيْرَهَا ، أو وَطَّئَهَا فى الدُّبْرِ ، أو فى نِكَاحٍ آخَرَ ، لم تَزُلْ عُتَّتُهُ ؛ لأنَّهُ قد يَعْنِي عن امْرَأَةٍ دُونَ أُخْرَى ، وفى نِكَاحٍ دُونَ نِكَاحٍ ،

(١) زيادة من : م .

(٢) فى ف : « المعيب » ، وفى م : « العيب » .

(٣) فى الأصل : « بالمبيع » .

(٤) فى ف : « إنما يشبه » ، وفى م : « شبيه » .

(٥ - ٥) فى م : « وذلك إذا وضع على النار يجمع ويس وهذا يذوب فيتميز بذلك أحدهما من الآخر فيختبر به » .

والدُّبُرُ ليس بِمَحَلٍّ لِلوَطْءِ، فَأُشْبِهَ مَا دُونَ الْفَرْجِ. وَيَقْتَضِي قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا مَتَى اعْتَرَفَتْ بِوَطْئِهِ لغيرِها، أو لها، في أَى نِكَاحٍ كَانَ، زَالَتْ عُثَّتُهُ. وهذا اخْتِيَارُ ابْنِ عَقِيلٍ؛ لِأَنَّ الْعُتَّةَ جِبِلَّةٌ وَخِلْقَةٌ، فَلَا تَبْقَى مَعَ «مَا يُنَافِيهَا».

وَأَذْنَى الْوَطْءِ الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْعُتَّةِ إِبْلَاجُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ؛ لِأَنَّهُ الْوَطْءُ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ دُونَ غَيْرِهِ. وَهَلْ يُحْلَفُ مَنْ الْقَوْلُ قَوْلُهُ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ؛ بِنَاءً عَلَى الْاِسْتِخْلَافِ فِي غَيْرِ دَعْوَى الْمَالِ.

**فصل: السَّبَبُ الثَّانِي، إِذَا عَتَقَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا عَبْدًا، فَلَهَا الْخِيَارُ فِي فَسْخِ النِّكَاحِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَاتِبْتُ بَرِيرَةَ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي زَوْجِهَا وَكَانَ عَبْدًا، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا. قَالَ عُزُورَةُ: وَلَوْ كَانَ حُرًّا مَا خَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «مُوطِئِهِ»، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»<sup>(٢)</sup>.**

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ، ف: «تَنَافِيهَا».

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَمْلُوكَةِ تَعْتَقُ وَهِيَ تَحْتَ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥١٧/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/١١٤٣. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَعْتَقُ وَلَهَا زَوْجٌ، مِنْ أَبْوَابِ الرِّضَاعِ. عَارِضَةُ الْأَحْزَوْدِيِّ ١٠١/٥. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ خِيَارِ الْأُمَةِ تَعْتَقُ وَزَوْجُهَا مَمْلُوكٌ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. الْمُجْتَبَى ٦/١٣٥. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ خِيَارِ الْأُمَةِ إِذَا أَعْتَقَتْ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١/٦٧١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي تَخْيِيرِ الْأُمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ فَتَعْتَقُ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢/١٦٩. وَالإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦/١١٥، ١٨٠، ٢٠٩. وَلَمْ يَجِدْهُ فِي الْمَوْطَأِ. وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢٥٢ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وإن عتقت وزوجها حرًّا، فلا خيار لها؛ للخبر، ولأنها كملت تحت كامل، فلم يثبت لها خيار، كما لو أسلمت الكتابية تحت مسلم، بخلاف زوجة العبد. ولها الفسخ<sup>(١)</sup> بنفسها؛ لأنه<sup>(٢)</sup> خيارٌ ثبت بالنص والإجماع، ولما روى الحسن بن<sup>(٣)</sup> عمرو بن أمية، قال: سمعت رجلاً يتحدثون عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أعتقت الأمة، فهي بالخيار ما لم يطأها، إن شاءت فارقت، فإن وطئها فلا خيار لها». رواه الإمام أحمد في «المسند».

وخيارها على التراجي؛ للخبر، ما لم يطأها، فإن أمكنته من وطئها عالمة بالحال، بطل خيارها؛ للخبر، ولأنه دليل على رضاها به، فبطل خيارها، كما لو نطقت به. وإن لم تعلم<sup>(٤)</sup>، بطل خيارها أيضًا. نص.

(١) في الأصل: «الخيار».

(٢) في الأصل: «لأنها».

(٣) في الأصل، م: «عن».

والثبوت من ف موافق لما أخرجه النسائي بلفظ: «أما أمة كانت تحت عبد فعتقت، فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها». انظر باب إذا أراد أن يعتق العبد وامرأته بأيهما يبدأ، من كتاب العتق. السنن الكبرى ٣/١٨٠. وهو موافق أيضًا لما ترجمه الحافظ المزى في: تحفة الأشراف ١١/١٣٨. وكذا ابن حجر، في: النكت الظراف. ولم نجد لحسن بن عمرو ترجمة.

وذكر الحافظ المزى أنه عند النسائي - لعله في رواية ابن الأحمر - من طريق الشعبي عن عمرو بن أمية الضمري... قال النسائي: هذا عندي حديث منكر. تحفة الأشراف ١١/١٣٩. والحديث في: المسند ٤/٦٥، ٥/٣٧٨. من رواية الفضل بن عمرو بن أمية عن أبيه. وانظر: التاريخ الكبير للبخاري ٧/١١٥. المرح والتعديل ٧/٦٤.

وفي المسند ٤/٦٦، ٣٧٨. من رواية الفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية. وانظر: التاريخ الكبير ٧/١١٤، ١١٥. تهذيب التهذيب ٨/٢٦٩، ٢٧٠.

(٤) في الأصل: «يعلم».

عليه أحمد؛ للخبر. وقال القاضي، وأبو الخطاب: لا ينطّل؛ لأنّ تمكينها مع جهلها لا يدلّ على رضاها به. وإن لم تعلّم بالعنق حتى وطّقها، ففيه وجهان كالتي قبلها. فعلى هذا، إن ادّعت الجهل بالعنق وهي ممّن يجوز خفاؤه عليها؛ لبُعدها عن المعتق<sup>(١)</sup>، فالقول قولها مع يمينها. وإن كانت ممّن لا يخفى عليها ذلك؛ لقربه واشتهاره، لم يُقبل قولها. [٢٨٨و] وإن ادّعت الجهل بثبوت الخيار، فالقول قولها؛ لأنّه لا يعلمه إلا خواصّ الناس.

وإن أُعتق<sup>(٢)</sup> العبد قبل اختيارها<sup>(٣)</sup>، بطل خيارها؛ لأنّ الخيار لدفع الضرر الحاصل بالرقّ، وقد زال بعنقه، فزال، كرّد المغيّب إذا زال عيّه. ولو أُعتقَ معاً، فلا خيار لها. وعنه، لها الخيار. والأوّل أولى؛ لأنّها لو عتقت تحت حرّ لم يثبت لها خيار؛ لعدم الضرر، فكذا ههنا.

ويُستحبّ لمن أراد عتق عبده وجاريته المتزوّجين البداءة بعنق الرجل؛ لأنّ يكون للمرأة عليه خيار، وقد روى أبو داود<sup>(٤)</sup> عن عائشة، رضي الله عنها، أنّه كان لها<sup>(٥)</sup> غلام وجارية، فقالت للنبي ﷺ: إنّي أريد أن

(١) في الأصل: «العنق».

(٢) في الأصل: «عتق».

(٣) في الأصل: «خيارها».

(٤) في: باب في المملوكين يعتقان معا هل تخير امرأته؟ من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ١/ ٥١٨.

كما أخرجه النسائي، في: باب إذا أراد أن يعتق العبد وامرأته بأيهما يبدأ، من كتاب العتق. السنن الكبرى ٣/ ١٨٠. وابن ماجه، في: باب من أراد عتق رجل وامرأته فليبدأ بالرجل، من كتاب العتق. سنن ابن ماجه ٢/ ٨٤٦.

(٥) سقط من: م.

أُعْتَقَهُمَا، فَقَالَ لَهَا: «فَأَبْدِئِي بِالرَّجُلِ».

**فصل:** وَإِنْ عَتَقَتِ الْمَجْنُونَةُ وَالصَّغِيرَةُ، فَلَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا عَقْلَ لَهَا، وَلَا قَوْلَ مُعْتَبَرٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ وَلِيُّهُمَا؛ لِأَنَّ هَذَا طَرِيقُهُ الشَّهْوَةُ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوِلَايَةِ، كَالْقِصَاصِ. فَإِذَا بَلَغَتِ الصَّغِيرَةُ، وَعَقَلَتِ الْمَجْنُونَةُ، فَلَهُمَا الْخِيَارُ حِينَئِذٍ؛ لَكُونَهُمَا صَارَا عَلَى صِفَةِ يُعْتَبَرُ كَلَامُهُمَا. وَالْحُكْمُ فِي وَطْئِهِمَا، كَالْحُكْمِ فِي وَطْءِ الْجَاهِلَةِ بِالْعِتْقِ.

**فصل:** إِذَا عَتَقَ بَعْضُ الْأَمَةِ، فَلَا خِيَارَ لَهَا، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ. اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهَا، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى مَنْ عَتَقَ جَمِيعُهَا؛ لِأَنَّهَا أَكْمَلُ مِنْهَا. وَالثَّانِيَةُ، لَهَا الْخِيَارُ. اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ؛ لِأَنَّهَا أَكْمَلُ مِنْ زَوْجِهَا، فَأُشْبِهَتْ الْكَامِلَةَ الْعِتْقِ.

**فصل:** إِذَا فَسَخَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ، سَقَطَ مَهْرُهَا؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ مِنْ جِهَتِهَا. وَعَنْهُ، يَجِبُ نِصْفُ الْمَهْرِ لِلْسَيِّدِ؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لَهُ، فَلَا يَسْقُطُ بِفِعْلِ<sup>(١)</sup> مِنْ جِهَةِ غَيْرِهِ. وَإِنْ رَضِيَتهُ، فَالْمَهْرُ لِلْسَيِّدِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّهُ بِالْعَقْدِ. وَإِنْ فَسَخَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ، اسْتَقَرَّ الْمُسَمَّى لِلْسَيِّدِ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ لَهُ بِالْعَقْدِ وَاسْتَقَرَّ بِالدُّخُولِ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ ارْتَدَّتْ.

وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ اخْتِيَارِهَا، وَقَعَ طَلَّاقُهَا، وَلِسَيِّدِهَا نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَجَمِيعُهُ إِنْ كَانَ بَعْدَهُ. وَقَالَ الْقَاضِي: طَلَّاقُهُ مَوْقُوفٌ، إِنْ

---

(١) فِي م: «نصفه».

فَسَحَتْ ، تَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ<sup>(١)</sup> يَقَعْ ، وَإِنْ لَمْ تَفْسُخْ ، وَقَعَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ طَلَاقٌ مِنْ زَوْجٍ جَائِزِ التَّصَرُّفِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، فَوَقَعَ ، كَمَا لَوْ لَمْ تَعْتِقْ<sup>(٢)</sup> .

فصل<sup>(٣)</sup> : وَإِنْ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ طَلَاقًا بَائِنًا ، ثُمَّ أُعْتِقَتْ ، فَلَا خِيَارَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا يُفْسَخُ . وَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا ، فَلَهَا الْفَسْخُ فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ نِكَاحَهَا بَاقٍ يُمَكِّنُ<sup>(٤)</sup> فُسْخَهُ ، فَإِذَا فَسَحَتْ ، انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ ، وَبَيَّتْ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْعِدَّةِ ، كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا بَائِنَةً . وَإِنْ اخْتَارَتِ الْمَقَامَ مَعَهُ ، بَطَلَ خِيَارُهَا ؛ لِأَنَّهَا حَالَةٌ صَحَّ مِنْهَا اخْتِيَارُ الْفَسْخِ ، فَصَحَّ اخْتِيَارُ الْمَقَامِ ، كَصُلْبِ النِّكَاحِ .

فصل : السَّبَبُ الثَّلَاثُ ، الْغُرُورُ ، فَلَوْ تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا مُطْلَقًا ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ حُرٌّ فَبَانَ عَبْدًا ، فَلَهَا الْخِيَارُ فِي فُسْخِ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا مَلَكَتِ الْفَسْخَ لِلْحُرِّيَّةِ<sup>(٥)</sup> الطَّارِئَةِ ، فَلِلْسَابِقَةِ أَوْلَى . وَلَهَا الْفَسْخُ مِنْ غَيْرِ حَاكِمٍ ، كَمَا لَوْ عَتَقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ . وَمَنْ جَعَلَ الْحُرِّيَّةَ مِنْ شُرُوطِ الْكَفَاءَةِ ، وَالْكَفَاءَةَ مِنْ شُرُوطِ النِّكَاحِ ، أَبْطَلَهُ ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ .

فصل : وَإِنْ تَزَوَّجَ أُمَةٌ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ ، أَوْ<sup>(٦)</sup> يَظُنُّهَا حُرَّةً ، وَهُوَ مِمَّنْ لَا<sup>(١)</sup>

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « يعتق » ، وغير منقوطة في الأصل .

(٣) سقط هذا الفصل من الأصل .

(٤) في م : « ويمكن » .

(٥) في م : « بالحرية » .

(٦) بعده في ف : « ممن » .



يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ، <sup>(١)</sup> فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ، وَعَلَيْهِ فِرَاقُهَا مَتَى عَلِمَ، وَحُكْمُهُ  
حُكْمُ الْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ فِي الْمَهْرِ وَغَيْرِهِ. وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ تَحِلُّ لَهُ الْإِمَاءُ <sup>(٢)</sup>،  
فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ قَوَاتَ صِفَةٍ فِي <sup>(٣)</sup> الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ لَا يُفْسِدُ الْعَقْدَ، كَمَا  
لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا يَبِضَاءُ فَبَانَتْ سُودَاءَ. وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ مَتَى أَصَابَهَا  
فَوَلَدَتْ مِنْهُ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ، حُرًّا كَانَ الزَّوْجُ أَوْ عَبْدًا؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ حُرِّيَّتَهَا.

وَعَلَيْهِ فِدَاءُ أَوْلَادِهِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ، وَعَلِيًّا، وَابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،  
قَضَوْا بِذَلِكَ. وَعَنْهُ، لَيْسَ عَلَيْهِ فِدَاؤُهُمْ؛ [٢٨٨ ظ] لِأَنَّ الْوَلَدَ يَنْعَقِدُ حُرًّا،  
فَلَمْ يَضْمَنْهُ لِسَيِّدِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ. وَعَنْهُ، يُقَالُ لِلزَّوْجِ: اقْتَدِ وَلَدَكَ، وَإِلَّا  
فَهُمْ يَتَّبِعُونَ الْأُمَّ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ.

وَلَهُ فَسْخُ نِكَاحِهَا إِنْ أَحَبَّ؛ لِأَنَّهُ غُرُورٌ بِالْحُرِّيَّةِ، أَشْبَهَ غُرُورَ الْمَرَأَةِ. فَإِنْ  
فَسَخَ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَلَا مَهْرَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ لَسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهَا. وَإِنْ  
فَارَقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ، فَعَلَيْهِ الْمَهْرُ بِمَا أَصَابَ مِنْهَا.

وَيَزْجَعُ بِمَا غَرِمَهُ مِنَ الْمَهْرِ، وَفِدَاءِ الْأَوْلَادِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى مَنْ غَرَّمَهُ.  
نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ قَضَوْا بِهِ.  
وَعَنْ أَحْمَدَ، لَا يَزْجَعُ بِالْمَهْرِ. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ عَلَى،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّهُ وَجِبَ فِي مُقَابَلَةِ نَفْعٍ وَصَلَّ إِلَيْهِ. وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) سقط من: الأصل، وفي ف: «من».

(٣ - ٣) زيادة من: الأصل.

(٤) انظر ما تقدم في صفحة ٢٩٨.

الأوّل؛ لأنّ العاقِدَ ضَمِنَ له سَلامَةُ الوَطْءِ، كما ضَمِنَ له سَلامَةُ الوَلَدِ، فَوَجِبَ أن يَرْجَعَ به، كَقِيَمَةِ الوَلَدِ.

**فصل:** وَيُقَدَى الأولادَ بِقِيَمَتِهِمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَلِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِحُرِّيَّتِهِمْ يَوْمَ وَضْعِهِمْ، فَاعْتَبِرَ فِدَاؤُهُمْ يَوْمَئِذٍ. وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ وَجِبَ لِفَوَاتِ حُرِّيَّةِ، فَأَشْبَهَ ضَمَانَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ إِذَا سَرَى الْعَتَقُ إِلَيْهِ. وَعَنْهُ، يُقَدِّهِمْ بِعَبْدٍ<sup>(١)</sup> مِثْلَهُمْ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَضَى بِفِدَاءِ وَلَدِهِ بِغُرَّةِ غُرَّةٍ، مَكَانَ كُلِّ غُلَامٍ غُلَامٍ، وَمَكَانَ كُلِّ جَارِيَةٍ جَارِيَةٍ. وَلِأَنَّ الْوَلَدَ حُرٌّ، فَلَا يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ، كَسَائِرِ الْأَحْرَارِ. وَعَنْهُ، أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ فِدَائِهِمْ بِمِثْلِهِمْ وَقِيَمَتِهِمْ؛ لِأَنَّ الْأُمْرَيْنِ يُزَوَّيَانِ جَمِيعًا عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ فَدَاهُمْ بِمِثْلِهِمْ، وَجِبَ مِثْلُهُمْ فِي الْقِيَمَةِ. اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ يَنْجَبِرُ بِذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى صِفَاتِهِمْ تَقْرِيبًا؛ لِأَنَّ الْآدَمِيَّ لَيْسَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ.

وَلَا يُقَدَى مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ وُلِدَ حَيًّا فِي وَقْتِ يَعِيشُ مِثْلَهُ، سَوَاءً عَاشَ أَوْ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ لَا قِيَمَةَ لَهُ.

**فصل:** وَإِنْ كَانَ الْمَعْرُورُ عَبْدًا، فَوَلَدَهُ أَحْرَارًا؛ لِأَنَّهُ وَطْئَهَا يَغْتَقِدُ حُرِّيَّتَهَا، فَكَانَ وَلَدُهُ حُرًّا، كَوَلَدِ الْحُرِّ. وَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُمْ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَ رِقَّتَهُمْ. وَهَلْ يَتَعَلَّقُ فِدَاؤُهُمْ بِرَقَبَتِهِ أَوْ بِذِمَّتِهِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، بِرَقَبَتِهِ،

(١) فِي ف: «بَعْد».

كَأَرْشٍ جِنَائِيَّتِهِ . والثاني ، بِذِمَّتِهِ ، كَعَوَضِ الْخُلْعِ مِنَ الْأَمَةِ ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ غَرَّه . فَإِنْ قُلْنَا : بِرَقَبَتِهِ . رَجَعَ بِهِ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ سَيِّدِهِ فِي الْحَالِ . وَإِنْ قُلْنَا : يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ . لَمْ يَلْزَمْهُ أَدَاؤُهُ حَتَّى يَغْتَنَّقَ ، وَلَا يَرْجِعُ بِهِ حَتَّى يَغْرَمَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ لَمْ يَفُتْ عَلَيْهِ ، وَتَتَعَجَّلُ حُرِّيَّتُهُمْ فِي الْحَالِ . وَلِلْعَبْدِ الْخِيَارُ إِذَا عَلِمَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَثْبُتَ ؛ لِأَنَّهُ فَقَدْ صِفَةٌ لَمْ يَنْقُصْ بِهَا عَنْ رُبِّيَّتِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ شَرَطَ نَسَبَ امْرَأَةٍ فَبَانَ خِلَافُهُ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ مَغْرُورٌ بِحُرِّيَّةٍ ، فَمَلَكَ الْفَسْخَ ، كَالْحُرِّ الَّذِي يُبَايِعُ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ .

وَإِنْ غُرِّتِ الْأَمَةُ بِعَبْدٍ ، فَتَرَوَّجَتْهُ عَلَى أَنَّهُ حُرٌّ ، فَلَهَا الْخِيَارُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهَُا مَغْرُورَةٌ بِحُرِّيَّةٍ مَنْ لَيْسَ بِحُرٍّ ، أَشْبَهَتْ الْمَرْأَةَ<sup>(١)</sup> الْحُرَّةَ وَالْعَبْدَ الْمَغْرُورَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَثْبُتَ لَهَا خِيَارٌ ؛ لِأَنَّهُ يُكَافِئُهَا<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يُؤْثِّرُ رِقُّهُ فِي إِزْقَاقِ وَلَدِهَا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ شَرَطْتُهُ أَشْرَفَ نَسَبًا مِنْهَا ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مِثْلُهَا .

[٢٨٩ د] فصل : فَإِنْ غَرَّهَا بِنَسَبِهِ وَكَانَ مُخْلًا بِالْكَفَاءَةِ ، فَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ<sup>(٣)</sup> يَكُنْ مُخْلًا<sup>(٣)</sup> بِهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا خِيَارَ لَهَا ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ نَسَبِهِ عَلَيْهَا لَا يَضُرُّهَا فَوَاتُهُ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ شَرَطْتُهُ جَمِيلًا أَوْ فَقِيهًا فَبَانَ بِخِلَافِهِ<sup>(٤)</sup> . وَالثَّانِي ، لَهَا الْخِيَارُ ؛ لِأَنَّهُا شَرَطَتْ مَا يُقْصَدُ ، فَأُشْبِهَ

(١) زيادة من : م .

(٢) فِي ف : « مكافئها » .

(٣ - ٣) فِي ف ، م : « يخل » .

(٤) فِي ف : « خلافه » .

شَرَطَ الصِّفَةِ الْمُقْصُودَةِ فِي الْمَبِيعِ .

فصل : وإن شَرَطَهَا بِكُرًا فَبَانَتْ ثَيِّبًا ، أَوْ نَسِيئَةً ، أَوْ جَمِيلَةً ، أَوْ يَتِيمًا ، <sup>(١)</sup> « فَبَانَتْ بِخِلَافِهِ » ، ففِيهِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا خِيَارَ لَهُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يُرَدُّ فِيهِ بَعِيْبٌ سِوَى الْغُيُوبِ السَّبْعَةِ ، فَلَا يُرَدُّ بِمُخَالَفَةِ الشَّرْطِ ، كَمَا لَوْ شَرَطْتَ ذَلِكَ فِي الرَّجُلِ . وَالثَّانِي ، لَهُ الْخِيَارُ ؛ لِأَنَّهَا صِفَاتٌ مَقْصُودَةٌ ، فَصَحَّ شَرْطُهَا ، كَالْحُرِّيَّةِ .

وإن شَرَطَهَا مُسْلِمَةً فَبَانَتْ كَافِرَةً ، أَوْ <sup>(٢)</sup> تَزَوَّجَهَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ يَظُنُّهَا مُسْلِمَةً فَبَانَتْ كَافِرَةً ، فَلَهُ الْخِيَارُ ؛ لِأَنَّهُ تَقْصُّ وَضُرُرٌ يَتَعَدَّى إِلَى الْوَلَدِ ، فَمَلَكَ الْخِيَارَ بِهِ إِذَا شَرَطَ عَدَمَهُ ، كَالرُّقِّ .

وإن تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا كِتَابِيَّةٌ فَبَانَتْ مُسْلِمَةً ، فَلَا خِيَارَ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَهُ الْخِيَارُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي إِسْقَاطِ الْعِبَادَاتِ عَنْهَا ، فَيَضُرُّهُ فَوَاتُهُ .

وإن تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا أُمَةٌ فَبَانَتْ حُرَّةً ، فَلَا خِيَارَ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ . وَكَذَلِكَ لَوْ شَرَطَهَا عَلَى صِفَةٍ فَبَانَتْ <sup>(٣)</sup> « عَلَى صِفَةٍ خَيْرٍ » مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ نَفْعٌ ، فَلَمْ يَثْبُتْ بِهِ الْخِيَارُ ، كَمَا لَوْ شَرَطَهُ فِي الْمَبِيعِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

(١ - ١) فِي ف : « فَبَانَتْ بِخِلَافِهِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٣ - ٣) فِي ف ، م : « خَيْرًا » .

فصل<sup>(١)</sup> : السَّبَبُ الرَّابِعُ ، الإِعْسَارُ بِالتَّفَقُّعِ وَنَحْوِهَا ، عَلَى مَا نَذَرَهُ فِي  
مَوْضِعِهِ ، وَمُخَالَفَتُهُ شَرْطُهَا اللَّازِمُ ، كَاشْتِرَاطِهَا دَارَهَا ، وَنَحْوَهَا ، عَلَى مَا  
مَضَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

(١) هذا الفصل سقط من الأصل .



## بَاب نِكَاحِ الْكُفَّارِ

أَنْكِحْتَهُمْ صَحِيحَةٌ إِذَا اعْتَقَدُوا إِبَاحَتَهَا فِي شَرْعِهِمْ ، وَإِنْ خَالَفَتْ  
أَنْكِحَةَ الْمُسْلِمِينَ <sup>(١)</sup> ، إِلَّا أَنْ يَتَزَوَّجَ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْلَمَ خَلْقٌ كَثِيرٌ فِي  
عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَقْرَبَهُمْ عَلَى أَنْكِحَتِهِمْ ، وَلَمْ يَكْشِفْ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا .  
وَلَا يُتَعَرَّضُ <sup>(٢)</sup> لَهُمْ مَا لَمْ يَتَرَفَعُوا إِلَيْنَا ؛ لِأَنَّا صَالِحُنَاهُمْ عَلَى إِقْرَارِهِمْ  
عَلَى دِينِهِمْ . وَعَنْ أَحْمَدَ فِي مَجُوسِيٍّ تَزَوَّجَ نَضْرَانِيَّةً ، أَوْ مَلَكَ نَضْرَانِيَّةً :  
يَحُولُ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ . فَيُخْرِجُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ <sup>(٣)</sup> ذَوَاتِ  
الْمَحَارِمِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ أَنْ فَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي <sup>(٤)</sup> مُحَرَّمٍ  
مِنَ الْمَجُوسِ <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ مَلَكَ نَضْرَانِيٍّ مَجُوسِيَّةً ، لَمْ يُحَلَّ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى  
مِنْهَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُنْتَعُ مِنْ وَطْئِهَا أَيْضًا ، كَمَا يُنْتَعُ مِنَ الْمَجُوسِيٍّ مِنَ  
النَّضْرَانِيَّةِ .

---

(١) بعده في م : « فهي صحيحة » .

(٢) في ف : « نتعرض » .

(٣) في ف : « من » .

(٤) بعده في م : « رحم » .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الجزية ... من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١١٧/٤ . وأبو  
داود ، في : باب أخذ الجزية من المجوس ، من كتاب الخراج . سنن أبي داود ١٥٠/٢ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ١٩٠/١ ، ١٩١ .

فَأَمَّا إِنْ أَسْلَمُوا أَوْ تَرَافَعُوا إِلَيْنَا ، لَمْ يُنْظَرْ فِي كَيْفِيَّةِ عَقْدِهِمْ ، وَ<sup>(١)</sup> نَظَرْنَا فِي الْحَالِ ؛ فَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِمَّنْ يَجُوزُ عَقْدُ نِكَاحِهَا فِي الْحَالِ ، أَقْرَزْنَاهُمَا<sup>(٢)</sup> ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَحْرُمُ تَزْوِيجُهَا<sup>(٣)</sup> فِي الْحَالِ ؛ كَذَاتِ مَحْرَمَةٍ ، وَالْمُعْتَدَّةِ ، وَالْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا ، فَرَقْنَا بَيْنَهُمَا . وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ مُدَّةً ، أَوْ فِي عِدَّتِهَا ، ثُمَّ أَسْلَمَا فِي الْمُدَّةِ أَوْ<sup>(٤)</sup> الْعِدَّةِ ، فَرَقْنَا بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ<sup>(٥)</sup> . وَإِنْ أَسْلَمَا بَعْدَ انْقِضَائِهِمَا ، أَقْرَزْنَاهُمَا عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> .

وَإِنْ فَهَرِ حَرْبِي حَرْبِيَّةً ، فَوَطَّئَهَا أَوْ<sup>(٧)</sup> طَاوَعَتْهُ ، وَاعْتَقَدَاهُ نِكَاحًا ، أَقْرَزْنَاهُمَا عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَإِنْ أَسْلَمَا وَبَيْنَهُمَا نِكَاحٌ مُتَّعِيٌّ ، أَوْ نِكَاحٌ شَرْطَ فِيهِ الْخِيَارُ [٢٨٩ ط] مَتَى شَاءَ ، لَمْ يُقْرَأْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْتَقِدَانِ لُزُومَهُ وَلَا تَأْيِيدَهُ ، وَإِنْ اعْتَقَدَا فَسَادَ الشَّرْطِ وَحْدَهُ ، أُقِرَّا عَلَيْهِ .

**فصل :** وَإِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا ، فَهَمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا ، سَوَاءً أَسْلَمَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ بَيْنَهُمَا<sup>(٨)</sup> اخْتِلَافٌ

(١) سقط من : الأصل ، ف .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أَقْرَزْنَاهَا » .

(٣) فِي م : « نِكَاحُهَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف : « وَ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « لِذَلِكَ » .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٧) فِي م : « وَ » .

(٨) فِي ف : « مِنْهُمَا » .



دِينٍ يَقْتَضِي الْفُرْقَةَ. وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، وَكَانَ الْمُسْلِمُ زَوْجَ كِتَابِيَّةٍ، فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ ائْتِدَاءُ نِكَاحِهَا. وَإِنْ أَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ قَبْلَهُ، أَوْ أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْوَتَنِيَّيْنِ أَوْ الْجُوسَتَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ، بَانَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ<sup>(١)</sup>؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>. وَقَوْلُهُ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ﴾<sup>(٣)</sup>. وَتَقَعُ الْفُرْقَةُ بِسَبْقِ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بَلْفُظِهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْضُلُ بِذَلِكَ اخْتِلَافُ الدِّينِ الْحَرَمِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقِفَ عَلَى الْمَجْلِسِ، كَالْقَبْضِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمَجْلِسِ حُكْمُ حَالَةِ الْعَقْدِ، وَلِأَنَّهُ يَتَعَدَّرُ<sup>(٤)</sup> اتِّفَاقُهُمَا عَلَى النُّطْقِ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ دَفْعَةً وَاحِدَةً.

فَإِنْ كَانَ إِسْلَامُ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الدُّخُولِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، تُتَعَجَّلُ الْفُرْقَةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَالثَّانِيَةُ، تَقِفُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنْ أَسْلَمَ الْآخَرُ فِيهَا، فَهِيَ عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَإِنْ لَمْ يُسْلِمِ حَتَّى انْقَضَتْ، تَبَيَّنَتْ أَنَّ الْفُرْقَةَ وَقَعَتْ حِينَ أَسْلَمَ الْأَوَّلُ، بَحِيثٌ لَوْ كَانَ وَطِئَهَا فِي عِدَّتِهَا وَلَمْ يُسْلِمِ، أَدَبٌ، وَلَهَا عَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلِهَا؛ لِمَا رَوَى ابْنُ شُبْرَمَةَ<sup>(٥)</sup> قَالَ: كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسْلِمُ الرَّجُلُ قَبْلَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ قَبْلَهُ، فَأَيُّهُمَا أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمَرْأَةِ، فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْعِدَّةِ، فَلَا نِكَاحَ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) سورة الممتحنة ١٠.

(٣) في الأصل: «ينعقد»، وفي م: «يبعد».

(٤) عبد الله بن شبرمة بن حسان الضبي، أبو شبرمة الكوفي القاضي، من فقهاء التابعين، توفي

سنة أربع وأربعين ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٨٤. تهذيب التهذيب ٢٥٠/٥، ٢٥١.

بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup> . وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَارَقَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ أَسْلَمَا ، مَعَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> أَسْلَمُوا قَبْلَ أَزْوَاجِهِمْ ؛ مِنْهُمْ أَبُو سُفْيَانَ ، وَجَمَاعَةٌ أَسْلَمَ أَزْوَاجُهُمْ<sup>(٣)</sup> قَبْلَهُمْ ؛ مِنْهُمْ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ<sup>(٤)</sup> ، وَعِكْرِمَةُ<sup>(٥)</sup> ، وَأَبُو الْعَاصِ ابْنُ الرَّبِيعِ<sup>(٦)</sup> .

وَالْفُرْقَةُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَهُمَا فَسَخَ ؛ لِأَنَّهَا فُرْقَةٌ عَرِيتَ عَنِ الطَّلَاقِ ، فَكَانَتْ فَسَخًا ، كَسَائِرِ الْفُسُوحِ .

**فصل :** وَإِنْ أَسْلَمَ الْحُرُّ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ<sup>(٧)</sup> فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ ، أَوْ<sup>(٨)</sup> كُنَّ كِتَابِيَّاتٍ ، أَمَرَ أَنْ يُخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا ، وَيُخْلَى سَائِرُهُنَّ ، سِوَاءَ تَزَوُّجُهُنَّ فِي عَقْدٍ أَوْ عُقُودٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، وَسِوَاءِ اخْتَارَ أَوَّلَ مَنْ عَقَّدَ عَلَيْهَا أَوْ آخِرَهُنَّ ؛ لِمَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الْحَارِثِ ، قَالَ : أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي ثَمَانٍ<sup>(٩)</sup> نِسْوَةٍ ، فَاتَّيْتُ النَّبِيَّ

(١) انظر الكلام عليه في : الإرواء ٦ / ٣٣٩ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « أزواجهن » .

(٤) انظر : الموطأ ٢ / ٥٤٣ ، ٥٤٤ . السنن الكبرى ٧ / ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٥) انظر : الموطأ ٢ / ٥٤٥ . السنن الكبرى ٧ / ١٨٧ .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها ، من كتاب الطلاق .

سنن أبي داود ١ / ٥١٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الزوجين المشركين ... ، من أبواب

النكاح . عارضة الأحوذى ٥ / ٨٢ . وابن ماجه ، في : باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر ،

من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٧ ، ٢٦١ .

وصححه في الإرواء ٦ / ٣٣٩ - ٣٤١ .

(٧) سقط من : ف ، م .

(٨) في ف : « و » .

(٩) في الأصل : « ثلاث » .

ﷺ فَقُلْتُ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « اخْتَرْتُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

فَإِنْ أُنِيَ ، أُجِبَ بِالْحَبْسِ وَالتَّغْزِيرِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ يُمَكِّنُهُ إِيفَاؤُهُ ، فَأُجِبَ عَلَيْهِ ، كَالدَّيْنِ . وَلَا يَمْلِكُ الْحَاكِمُ الْاِخْتِيَارَ عَنْهُ ؛ <sup>(٢)</sup> «لَأَنَّ الْحَقَّ» لغيرِ مُعَيَّنٍ . فَإِنْ جُنَّ ، تُحْلَى حَتَّى يُفِيقَ ، ثُمَّ يُخَيَّرَ ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْاِخْتِيَارِ ، فَأُشْبِهَ الْعَاجِزَ <sup>(٣)</sup> عَنِ الدَّيْنِ بِالْإِعْسَارِ . وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْجَمِيعِ إِلَى أَنْ يَخْتَارَ ؛ لِأَنَّهُنَّ مَحْبُوسَاتٌ عَلَيْهِ بِحُكْمِ النِّكَاحِ .

فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْاِخْتِيَارِ ، لَمْ يَقُمْ وَاِرْثُهُ مَقَامَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَزِمَ جَمِيعُهُنَّ الْعِدَّةُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَوْجَةً . وَعِدَّةُ الْحَامِلِ وَضْعُ حَمْلِهَا ، وَعِدَّةُ ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ ، وَعِدَّةُ ذَوَاتِ [٢٩٠] الْأَقْرَاءِ أَطْوَلُ الْأَجَلَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ وَ <sup>(٤)</sup> «عِدَّةُ الْوَفَاةِ» ؛ لَيْسَقُطَ الْفَرَضُ بَيَّتَيْنِ . وَالْمِيرَاثُ لِأَرْبَعٍ مِنْهُنَّ بِالْقُرْعَةِ ، إِلَّا أَنْ يَضْطَلِحَنَّ عَلَيْهِ ، فَيَكُونَ بَيْنَهُنَّ عَلَى ذَلِكَ .

فصل : والاختيارُ أن يقولَ : قد <sup>(٥)</sup> اختَرْتُ هؤُلاءِ . أو : نِكَاحَ هؤُلاءِ .

---

(١) فى : باب من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ٥١٩/١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٢٨/١ . وحسنه فى الإرواء ٢٩٥/٦ ، ٢٩٦ .

(٢ - ٢) فى م : «لأنه حق» .

(٣) فى الأصل : «العجز» .

(٤) فى ف : «أو» .

(٥) سقط من : الأصل .

أو: أَمْسَكْتُهُنَّ. أو نحو هذا. وإن قال: اخْتَرْتُ فَسَخَ نِكَاحِ هَؤُلَاءِ. كان اختيارًا لغيرهنَّ.

وإن طَلَّقَ واحدةً، كان اختيارًا لها؛ لأنَّ الطَّلَاقَ لا يكونُ إِلَّا لِرَؤُوسَةٍ. وإن قال: فَارَقْتُ هذه. ففيه وَجْهان؛ أحدهما، يكونُ اختيارًا لِنِكَاحِها؛ لأنَّ الفِرَاقَ طَلَاقٌ. والثاني، يكونُ فَسْخًا لِنِكَاحِها، واختيارًا لغيرها؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ»<sup>(١)</sup>. وهذا يَقْتَضِي أن يكونَ لَفْظُ الفِرَاقِ صَرِيحًا في تَرْكِ نِكَاحِها. وإن وَطِئَ إحداهُنَّ، كان اختيارًا لها، في قياسِ المَذْهَبِ، كما لو وَطِئَ الجَارِيَةَ المَبِيعَةَ<sup>(٢)</sup> في مُدَّةِ الخِيَارِ. وإن آلى أو<sup>(٣)</sup> ظاهَرَ منها، لم يكنِ اختيارًا لها؛ لأنَّه يَصِحُّ في غيرِ رَؤُوسَةٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ اختيارٌ لها؛ لأنَّه لا يُؤَثِّرُ إِلَّا في رَؤُوسَةٍ. فإن طَلَّقَ الجميعَ، أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ، فإذا وَقَعَتِ الرُّعُوعَةُ على أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ، فَهِنَّ المَخْتَارَاتُ، فيَقْعُ طَلَاقُهُنَّ بهنَّ، وَيَنْفَسِخُ نِكَاحُ<sup>(٤)</sup> البواقي. وله نِكَاحٌ مَنْ شاءَ مِنْهُنَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ المُطَلَّقاتِ.

وإن أَسْلَمَ قَبْلَهُنَّ، وقال: كُلُّمَا أَسْلَمْتُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَقَدْ اخْتَرْتُهَا. أو: فَقَدْ فَسَخْتُ نِكَاحَهَا. لم يَصِحَّ؛ لأنَّ الاختِيَارَ والفَسْخَ لا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ على شَرْطٍ، ولا على غيرِ مُعَيَّنٍ؛ لأنَّه كَالْعَقْدِ، ولأنَّ الفَسْخَ إِنَّمَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٤.

(٢) في م: «المبيعة».

(٣) في الأصل: «و».

(٤) في م: «طلاق».

يُسْتَحَقُّ فيما زادَ على الأَرْبَعِ ، وقد يَجُوزُ أَنْ لَا<sup>(١)</sup> يُسَلِّمَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ .  
 وإن قال : كُلُّمَا أَسْلَمْتُ وَاحِدَةً فَهِيَ طَالِقٌ . ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
 يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطِ . وَكُلُّمَا أَسْلَمْتُ وَاحِدَةً ،  
 طَلَّقْتُ ، وَكَانَ اخْتِيَارًا لَهَا . وَالثَّانِي ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْاِخْتِيَارَ  
 الَّذِي لَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ .

وإن قال : اخْتَرْتُ فُلَانَةً . أَوْ : فَسَخْتُ نِكَاحَهَا . قَبْلَ إِسْلَامِهَا ، لَمْ  
 يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتٍ لِاخْتِيَارٍ وَلَا فَسْخٍ . وَإِنْ طَلَّقَهَا ، كَانَ مَوْقُوفًا ؛ إِنْ  
 أَسْلَمْتَ تَبَيَّنَّا وَقُوعَ طَلَاقِهِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وإن وَطِئَ وَاحِدَةً ، فَأَسْلَمْتَ فِي عِدَّتِهَا ، تَبَيَّنَّا أَنَّهُ وَطِئَ زَوْجَتَهُ . وَإِنْ  
 لَمْ تُسَلِّمْ<sup>(٢)</sup> فَقَدْ وَطِئَ أَجْنَبِيَّةً .

وإن طَلَّقَ الْجَمِيعَ ، فَأَسْلَمْنَ فِي الْعِدَّةِ ، أَمَرَ بِاخْتِيَارِ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ ، فَتَبَيَّنَ  
 وَقُوعُ طَلَاقِهِ بِهِنَّ ، وَيَعْتَدِدْنَ مِنْ حِينَ طَلَاقِهِ ، وَبَانَ سَائِرُهُنَّ بَغَيْرِ طَلَاقٍ .

**فصل :** وإن أَسْلَمَ عَبْدٌ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ ، لَزِمَهُ  
 اخْتِيَارُ اثْنَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي حَقِّهِ كَالْأَرْبَعِ فِي حَقِّ الْحُرِّ . فَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ  
 الْاِخْتِيَارِ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى اثْنَتَيْنِ ؛<sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ ثَبِتَ<sup>(٣)</sup> لَهُ الْاِخْتِيَارُ وَهُوَ  
 عَبْدٌ . وَإِنْ أَسْلَمَ وَعَتَقَ ثَمَّ أَسْلَمْنَ ، أَوْ أَسْلَمْنَ ثَمَّ عَتَقَ ، ثَمَّ أَسْلَمَ<sup>(٤)</sup> ، لَزِمَهُ

(١) سقط من : ف .

(٢) في الأصل : « يسلم » .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) سقط من : الأصل .

نِكَاحُ أَرْبَعٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ مِمَّنْ لَهُ نِكَاحُ أَرْبَعٍ .

**فصل :** وَمَنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ ، لَزِمَهُ أَنْ يَخْتَارَ إِحْدَاهُمَا ؛ لِمَا رَوَى الضَّحَّاكُ بْنُ فَيْرُوزَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ . قَالَ : « طَلَّقْ أُبْنَيْهُمَا شَيْئًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا مُحَرَّمٌ ، فَاشْتَبَهَ الزِّيَادَةَ <sup>(٢)</sup> عَلَى الْأَرْبَعِ <sup>(٣)</sup> . وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِيهَا ، وَالْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا ؛ لِأَنَّ جَمْعَهُمَا مُحَرَّمٌ .

وإِنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ امْرَأَةٌ وَبَنَتُهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِالْأُمِّ ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا ؛ لِأَنَّهَا تَحْرُمُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ عَلَى ابْنَتَيْهَا ، وَتَبَيَّنَ [ ٢٩٠ ظ ] نِكَاحُ بَنَتَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْرُمُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِأُمِّهَا . وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِالْأُمِّ ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَحُرِّمَتْ عَلَى التَّأْيِيدِ .

**فصل :** وَلَوْ أَسْلَمَ حُرٌّ وَتَحْتَهُ إِمَاءٌ ، فَأَسْلَمَ مَعَهُ ، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُنَّ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ ،

---

(١) فِي : بَابِ مَنْ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ أَوْ أُخْتَانِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥١٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَسْلَمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٦٢٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢٣٢ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧ / ١٨٤ ، ١٨٥ .

وَبَلْفُظٍ : « اخْتَر » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْلَمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ٦٣ .

(٢ - ٢) فِي ف : « عَنْ أَرْبَعٍ » .

(٣) فِي م : « نِكَاحُ الْإِمَاءِ » .

اخْتَارَ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ ائْتِدَاءَ نِكَاحِهَا ، فَمَلَكَ اخْتِيَارَهَا ، كَالْحُرَّةِ .

وَلَوْ أَسْلَمَ وَهُوَ مُوسِرٌ ، فَلَمْ يُسَلِّمْ حَتَّى أَعْسَرَ ، فَلَهُ الْاِخْتِيَارُ مِنْهُنَّ ؛  
لَأَنَّ وَقْتَ الْاِخْتِيَارِ حِينَ اجْتِمَاعِهِمْ <sup>(١)</sup> عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَاعْتَبِرَ حَالَهُ حِينَئِذٍ .  
وَإِنْ أَسْلَمَ وَهُوَ مُعْسِرٌ ، فَلَمْ يُسَلِّمْ حَتَّى أُيْسَرَ <sup>(٢)</sup> ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْاِخْتِيَارُ  
مِنْهُنَّ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup> وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْضُهُنَّ وَهُوَ مُوسِرٌ ، وَبَعْضُهُنَّ وَهُوَ مُعْسِرٌ ،  
فَلَهُ الْاِخْتِيَارُ مِمَّنْ اجْتَمَعَ إِسْلَامُهُ وَإِسْلَامُهُنَّ <sup>(٥)</sup> وَهُوَ مُعْسِرٌ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٦)</sup> .

فَإِنْ أَسْلَمَتْ مَعَهُ وَاحِدَةٌ ، فَلَهُ اخْتِيَارُهَا ، وَلَهُ <sup>(٧)</sup> اِنْتِظَارُ الْبَاقِيَاتِ ؛ لِأَنَّ لَهُ  
غَرَضًا صَحِيحًا فِيهِ . فَإِنْ اخْتَارَ الْأُولَى ، ثَبَتَ نِكَاحُهَا ، وَ <sup>(٨)</sup> انْقَطَعَتْ عِصْمَةُ  
الْبَوَاقِي مِنْذُ اخْتَلَفَ دِينُهُمْ .

وَإِنْ اخْتَارَ فَسَخَ نِكَاحَ الْمُسْلِمَةِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ إِذَا  
يَكُونُ فِي الْفَضْلِ عَمَّنْ يَثْبُتُ نِكَاحُهَا ، وَلَا فَضْلَ . فَإِنْ فَسَخَ وَلَمْ تُسَلِّمْ  
الْبَوَاقِي ، لَزِمَهُ نِكَاحُهَا ، وَبَطَلَ الْفَسْخُ . وَإِنْ أَسْلَمْنَ فَلَهُ اخْتِيَارُ وَاحِدَةٍ . فَإِنْ  
اخْتَارَ الَّتِي فَسَخَ نِكَاحُهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ

(١) فِي م : « اجتماعهن » .

(٢) فِي الْأَصْل : « أعسر » .

(٣) فِي م : « كذلك » .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي ف : « إسلامها » .

(٦) فِي الْأَصْل : « أما » .

(٧) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل : « إن » .

(٨) فِي م : « دينهن » .

كان قبل وقته ، فوجوده كعدمه . والثاني ، ليس له ذلك ؛ لأننا إنما منغنا  
الفسخ فيها لكونها غير فاضلة ، وبإسلام غيرها صارت فاضلة ، فصح  
فسخ نكاحها<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وإن أسلم وتحتة حرّة وأمة ، فأسلمتا في عدتيهما ، ثبت نكاح  
الحرّة ، وبطل نكاح الأمة ؛ لأنه لا يجوز له ابتداء نكاح أمة وتحتة حرّة .  
وإن لم تسلم الحرّة<sup>(٢)</sup> في عدتيها ، ثبت<sup>(٣)</sup> نكاح الأمة إن كان ممن يحل<sup>(٤)</sup>  
له نكاح الإمام . وإن أسلمتا في العدة ، ثم ماتت الحرّة ، أو عتقت الأمة ،  
لم يكن له إمساك الأمة ؛ لأن نكاحها انفسخ بإسلام الحرّة . وإن عتقت  
الأمة قبل إسلامها ، فله إمساكها ؛ لأن الاعتبار بحالة اجتماعهم على  
الإسلام ، وهي حرّة حينئذ . وإن أسلمت قبله وعتقت ، ثم أسلم الزوج ،  
فله إمساكها ؛ لذلك<sup>(٥)</sup> .

ولو أسلم وتحتة إماء ، فأعتقت إحداهن<sup>(٦)</sup> ، ثم أسلمن كلهن ، لزِم  
نكاح الحرّة ، وانفسخ نكاح الإمام . وإن أسلمت إحداهن ، ثم أعتقت ، ثم  
أسلم البواقي ، فله الاختيار منهن<sup>(٧)</sup> ؛ لأن الاعتبار بحالة الاختيار ، وحالة

(١) في ف : « نكاحهما » .

(٢) في ف : « المرأة » .

(٣) بعده في م : « له » .

(٤) سقط من : ف ، م .

(٥) في م : « كذلك » .

(٦) في الأصل : « إحداهم » .

(٧) سقط من : الأصل .



الاختيار حالة اجتماعهما على الإسلام، وهى أمة<sup>(١)</sup> حينئذ.

**فصل:** وإذا ازتد الزوجان أو أحدهما قبل الدخول، انفسخ النكاح؛ لاختلاف دينهما، أو كون المرأة<sup>(٢)</sup> بحال لا يحل نكاحها. وإن كان بعده، ففيه روايتان؛ إحداهما، تتعجل الفُرقة. والثانية، تقف<sup>(٣)</sup> على انقضاء العدة؛ فإن اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها، فهما على النكاح، وإن لم يجتمعا، وقعت الفُرقة من حين الردة؛ لأنه انتقال عن دين يمتنع ابتداء النكاح، فكان حكمه ما ذكرنا، كإسلام أحد الزوجين.

**فصل:** وإن انتقل الكتابي إلى دين غير أهل الكتاب، كالمجوسية وغيرها، ففيه ثلاث<sup>(٤)</sup> روايات؛ إحداهن، يجبر على الإسلام، ولا يقبل منه غيره؛ لأن ماسواه باطل، اعترف<sup>(٥)</sup> ببطلانه؛ فإنه لما كان على دينه اعترف ببطلان ماسواه، ثم اعترف<sup>(٦)</sup> [٢٩١و] ببطلان دينه حين انتقل عنه، فلم يبق إلا الإسلام. والثانية، لا يقبل منه إلا الإسلام، أو<sup>(٧)</sup> الدين الذي كان عليه؛ لأننا أقرزناه عليه أو لا، فنقره عليه ثانيا. والثالثة، لا يقبل منه إلا الإسلام، أو دين أهل الكتاب؛<sup>(٨)</sup> لأنه دين أهل كتاب، فيقر عليه<sup>(٩)</sup>،

(١) فى ف: «حرة».

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) فى ف: «تقر».

(٤ - ٤) سقط من: الأصل.

(٥) فى الأصل: «و».

<sup>(١)</sup> كغيره من أهل ذلك الدين .

وإن انتقل المجوسى إلى دين أهل الكتاب<sup>(١)</sup> ، أو انتقل كتابى إلى دين آخر من دين أهل الكتاب ، ففيه ثلاث روايات ؛ إحداهن ، لا يُقبل منه إلا الإسلام ؛ لما ذكرنا . والثانية ، يُقر على ما انتقل إليه . والثالثة ، لا يُقبل منه إلا الإسلام أو دينه الذى كان عليه ؛ لما تقدّم .

وإذا قلنا : لا يُقبل منه إلا الإسلام . ففيه روايتان ؛ إحداهما ، أنه<sup>(٢)</sup> يُجبر عليه بالقتل ، كالموتد . والثانية ، أنه إن انتقل إلى المجوسية ، أُجبر بالقتل ، وإن انتقل إلى دين أهل الكتاب ، لم يُجبر بالقتل ، و<sup>(٣)</sup> لكن يُجبر بالضرب والحبس ؛ لأنه لم يخرج عن دين أهل الكتاب ، فلم يُقتل<sup>(٤)</sup> ، كالباقى على دينه . وكل موضع قلنا : لا يُقر . فإذا انتقلت الكتابية المتزوجة للمسلم ، فحكمها حكم الموتد ، على ما يُرى<sup>(٥)</sup> فى موضعه .

فصل : إذا أسلم الزوجان قبل الدخول ، فقالت المرأة : أسلم أحدهما فانفسخ النكاح . وقال : بل أسلمنا معاً . ففيه وجهان ؛ أحدهما ، القول قول الزوج ؛ لأن الأصل بقاء النكاح . والثانى ، القول قولها ؛ لأن الظاهر معها ، فإن اجتماع إسلاميهما حتى لا يسبق أحدهما الآخر بعيد . وإن

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) سقط من : م .

(٤) فى الأصل ، م : « يقبل » .

(٥) فى م : « يبين » .

اتَّفَقَا عَلَى سَبْقِ أَحَدِهِمَا ، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : أَنْتَ السَّابِقُ فَعَلَيْكَ نِصْفُ الْمَهْرِ .  
 وَقَالَ الزَّوْجُ : بَلْ أَنْتِ سَبَقْتِ فَلَا مَهْرَ لِكَ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ  
 بَقَاءَ الْمَهْرِ وَعَدَمُ شُقُوطِهِ . وَإِنْ أَسْلَمَا بَعْدَ الدُّخُولِ ، فَقَالَ الزَّوْجُ : أَسْلَمْتُ  
 فِي عِدَّتِكَ ، فَالنِّكَاحُ بَاقٍ . وَقَالَتْ : بَلْ انْقَضَتْ عِدَّتِي قَبْلَ إِسْلَامِكَ .  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّ الْقَوْلَ  
 قَوْلُ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ إِسْلَامِ الثَّانِي . وَإِنْ قَالَ : أَسْلَمْتُ قَبْلَكَ ، فَلَا  
 نَفَقَةَ لِكَ . وَقَالَتْ : بَلْ أَسْلَمْتُ قَبْلَكَ ، فَلِيَ النِّفَقَةُ . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛  
 أَحَدُهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وُجُوبُ النِّفَقَةِ . وَالثَّانِي ، الْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛  
 لِأَنَّ النِّفَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِالْتَّمَكِينِ مِنَ الْاِسْتِمْتَاعِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ وُجُودِهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْكَافِرَيْنِ ، ثُمَّ ارْتَدَّ ، وَلَمْ يُسْلِمِ الْآخَرُ  
 فِي الْعِدَّةِ ، فَعِدَّتُهَا مِنْ حِينَ أَسْلَمَ الْأَوَّلُ . وَإِنْ أَسْلَمَ الثَّانِي فِي الْعِدَّةِ ،  
 فَائْتِدَاءُ الْعِدَّةِ مِنْ حِينَ ارْتَدَّ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ اخْتِلَافِ الدِّينِ بِإِسْلَامِ الْأَوَّلِ زَالَ  
 بِإِسْلَامِ الثَّانِي مِنْهُمَا .

وَلَوْ أَسْلَمَ رَجُلٌ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَأَسْلَمْنَ ، ثُمَّ ارْتَدَدْنَ ، أَوْ ارْتَدَّ  
 دُونَهُنَّ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْعَقْدَ عَلَيْهِنَّ فِي الْحَالِ .

**فصل :** وَلَوْ أَسْلَمَ عَبْدٌ وَتَحْتَهُ أَمَةٌ كَافِرَةٌ فَأُعْتِقَتْ ، أَوْ أَسْلَمَتْ قَبْلَهُ ثُمَّ  
 أُعْتِقَتْ ، فَلَهَا فَسْخُ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهَا عَتَقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ ، فَإِذَا فُسِّخَتْ ، ثُمَّ  
 أَسْلَمَ الثَّانِي فِي الْعِدَّةِ ، بَانَتْ بِفَسْخِ النِّكَاحِ ، وَإِنْ لَمْ يُسْلِمِ الثَّانِي ، تَبَيَّنَا أَنَّهَا

(١) فِي ف ، م : « وَجُوبِهِ » .

بأنَّ باختلاف الدين . وعليها عدَّةُ حرَّةٍ في الموضعين ؛ لأنها وجبت وهي حرَّةٌ ، أو عتقت في أثناءِ عدَّةٍ يُمكنُ الزَّوجُ تلافِي نكاحها<sup>(١)</sup> فيها ، فأشبهت الرجعية .

وإن أُخِّرَتِ الفسخُ حتى أسلمَ الثاني منهما ، لم يسقط حقُّها ؛ لأنها تركته اعتمادًا على جريانها [ ٢٩١ ط ] إلى البيئونة ، فأشبهت الرجعية . وإن قالت<sup>(٢)</sup> : قد رُضيُّ بالزَّوج . فذكر القاضي أنَّه يسقط حقُّها ؛ لأنها رُضيته في حالٍ يُمكنُ فسخه ، فصَحَّ ، كحالة اجتماعهما على الإسلام .

---

(١) في الأصل : « النكاح » .

(٢) في الأصل : « قال » .

## كِتَابُ الصَّدَاقِ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَقَّدَ النِّكَاحُ بِصَدَاقٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَزَوَّجُ وَيُزَوِّجُ بَنَاتِهِ بِصَدَاقٍ . وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ ، فَقَالَتْ : إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ، فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا بِهَا ؟ » . فَقَالَ : مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِزَارُكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا بِهَا ، جَلَسْتَ وَلَا إِزَارَ لَكَ ، فَالْتَمِسْ شَيْئًا » . قَالَ : لَا أَجِدُ . قَالَ : « التَّمِمْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » . فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ ، سُورَةُ كَذَا ، وَسُورَةُ كَذَا . لِسُورٍ يُسَمِّيْهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « زَوِّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَقْطَعُ لِلنِّزَاحِ فِيهِ .

وَيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ صَدَاقٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فَانْتَبَهَ الطَّلَاقُ مَعَ عَدَمِ الْفَرُوضِ . وَلِأَنَّ الْقَصْدَ بِالنِّكَاحِ الْوُضْعُ وَالِاسْتِمْتَاعُ ، وَهُوَ

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٧ .

(٣) سورة البقرة ٢٣٦ .

حَاصِلٌ بَغِيرِ صَدَاقٍ .

**فصل :** ويجوزُ أن يكونَ الصَّدَاقُ قَلِيلًا ؛ لقولِ النبي ﷺ : « التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » . ولأنَّه بَدَلٌ مُنْفَعَتِهَا ، فكانَ تَقْدِيرُهُ إِلَيْهَا ، كَأَجْرَتِهَا .  
ويجوزُ أن يكونَ كَثِيرًا ؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَمَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ولا تُسْتَحَبُّ الزَّيَادَةُ عَلَى خَمْسِمَائَةِ دِرْهَمٍ ؛ لأنَّه صَدَاقُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَنَاتِهِ <sup>(٢)</sup> ، بِدَلِيلِ مَا رَوَى أَبُو سَلَمَةَ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَدَاقِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : نِثْنَا عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشٌّ . فَقُلْتُ : وَمَا نَشٌّ ؟ قَالَتْ : يَصْفُ أُوقِيَّةً . رَوَاهُ <sup>(٣)</sup> مُسْلِمٌ ، وَ<sup>(٤)</sup> أَبُو دَاوُدَ . « ولأنَّه » <sup>(٥)</sup> إِذَا كَثُرَ ، أَجْحَفَ ، وَدَعَا إِلَى الْمَقْتِ .

وَيُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُهُ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَغْظَمُ <sup>(٦)</sup> »

(١) سورة النساء ٢٠ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣ - ٣) زيادة من : م .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ... ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٤٢ / ٢ . وأبو داود ، في : باب الصداق ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٨٥ / ١ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب القسط في الأصدقة ، من كتاب النكاح . المجتبى ٩٦ / ٦ . وابن ماجه ، في : باب صداق النساء ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٠٧ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٤ / ٦ .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل .

(٥ - ٥) في الأصل : « فقالت » .

النِّسَاءِ بَرَكَهٗ أَيسَّرُهُنَّ<sup>(١)</sup> مُؤَنَّةٌ . رواه أحمد<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وكلُّ ما جاز ثَمَنًا<sup>(٣)</sup> في بَيْعٍ<sup>(٤)</sup> ، أو عَوْضًا في إيجَارَةٍ ؛ مِنْ دَيْنٍ وَعَيْنٍ ، وَحَالٍ وَمُؤَجَّلٍ ، وَمَنْفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ ، مِنْ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، كَرَدُّ عَبْدِهَا مِنْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍّ ، وَخِذْمَتِهَا فِي شَيْءٍ مَعْلُومٍ ، جَازٌ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْ شُعَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِيبٌ ﴾<sup>(٥)</sup> . فَجَعَلَ الرَّغْيَ صَدَاقًا . وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى الْمَنْفَعَةِ ، فَجَازَ مَا ذَكَرْنَا ، كَالِإِجَارَةِ .

**فصل :** وما لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا وَلَا أُجْرَةً ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا ؛ كَالْخَفَرِ ، وَتَعْلِيمِ الثَّوَرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، وَتَعْلِيمِ الذَّمِّيَّةِ الْقُرْآنَ ، وَالْمَعْدُومِ ، وَمَا لَمْ يَتَمَّ مِلْكُهُ عَلَيْهِ ، كَالْمَبِيعِ الْمُتَعَبَّرِ قَبْضُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ؛ كَالْآبِقِ ، وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ ؛ لِأَنَّهُ عَوْضٌ فِي عَقْدٍ ، فَأَشْبَهَ عَوْضَ الْبَيْعِ<sup>(٥)</sup> [ ٢٩٢و ] وَالِإِجَارَةِ .

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْجُهُولًا ؛ كَعَبْدٍ ، وَثَوْبٍ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ .

(١) في ف : « أخفهن » .

(٢ - ٢) في الأصل ، ف : « أبو حفص » .

والحديث أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٤٥ / ٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب بركة المرأة ، من كتاب عشرة النساء . السنن الكبرى ٥ /

٤٠٢ . وانظر الكلام على الحديث في : الإرواء ٦ / ٣٤٨ - ٣٥٠ .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) سورة القصص ٢٧ .

(٥) في ف : « المبيع » .

وقال القاضي : يَصِحُّ في مَجْهُولِ جِهَالَةٍ لا تَزِيدُ على مَهْرِ المِثْلِ ؛ كعَبْدٍ ، أو فَرَسٍ ، أو بَعِيرٍ ، أو ثَوْبٍ هَرَوِيٍّ ، أو قَفِيزِ حِنْطَةٍ ، أو قِنْطَارِ زَيْتٍ ؛ لأنَّه لو تَزَوَّجَهَا على مَهْرٍ مِثْلِهَا ، صَحَّ مع كَثْرَةِ الجَهْلِ ، فهذا أَوْلَى .

فإن زَادَتْ جِهَالَتُهُ على جِهَالَةِ مَهْرِ المِثْلِ ؛ كَثَوْبٍ ، ودَائِيَّةٍ ، وحُكْمٍ إنْسانٍ ، ورَدَّ عَبْدِهَا أين كان ، وَخِذْمَتِهَا فيما أَرَادَتْ ، لم يَصِحَّ . وقال أبو الخطَّابِ : إنْ تَزَوَّجَهَا على عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ ، صَحَّ ، ولَهَا <sup>(١)</sup> أَحَدُهُم بِالْفُرْعَةِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . قال <sup>(٢)</sup> : وعلى هذا يُخْرَجُ إذا أَصْدَقَهَا قَمِيصًا مِنْ قُمْصَانِهِ ، أو عِمَامَةً مِنْ عَمَائِمِهِ ، أو دَائِيَّةً مِنْ دَوَائِبِهِ ؛ لأنَّ الجِهَالَةَ تَقِلُّ فِيهِ ، ولا يَصِحُّ على عَبْدٍ مُطْلَقٍ ؛ لأنَّ الجِهَالَةَ تَكْثُرُ . ولَنَا ، أَنَّهُ عِوَضٌ فِي عَقْدِ مُعَاوَضَةٍ ، فلم يَصِحَّ مَجْهُولًا ، كَثَمَنِ المَبِيعِ . وتأوَّل أبو بَكْرٍ نَصَّ أَحْمَدَ على أَنَّهُ عَيَّنَ عَبْدًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ .

فإن أَصْدَقَهَا ما لا يَجُوزُ <sup>(٣)</sup> صَدَاقًا ، لم يَنْتَظِلِ النِّكَاحُ . ونَقَلَ المَرْوُذِيُّ <sup>(٤)</sup> عن أَحْمَدَ : إذا تَزَوَّجَ على مَالٍ بَعِيْنِهِ غَيْرِ طَيِّبٍ . فَكَرِهَهُ <sup>(٥)</sup> ، وَأَعْجَبَهُ اسْتِقْبَالُ النِّكَاحِ . وهذا يَدُلُّ على أَنَّ النِّكَاحَ لا يَصِحُّ . اخْتَارَهُ أبو بَكْرٍ ؛ لأنَّه عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَفَسَدَ بفسَادِ العِوَضِ ، كَالْبَيْعِ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ

(١) في الأصل : «له» .

(٢) سقط من : م .

(٣) بعده في م : «أن يكون» .

(٤ - ٤) زيادة من : م .

(٥) في م : «أنه كرهه» .



فساده ليس بأكثر من عدمه ، وعدمه لا يُفسد العقد ، ويجب لها مهر المثل ؛ لأنها لم ترض إلا ببذل ، ولم يُسلم البذل ، وتعذر رد العوض ، فوجب رد بدله ، كما لو باعه سلعة بخمر ، فتلفت عند المشتري . وعلى قول القاضى ، إذا أصدقها مجهولاً ، وجب لها الوسط ، ووسط العبيد السندي ، فيجب ذلك لها . وإن جاءها بقيمتها ، لزم قبوله ؛ قياساً على الإبل فى الدية .

**فصل :** فإن أصدقها عبداً فخرج حراً أو مُستحقاً ، فلها قيمته ؛ لأن العقد وقع على التسمية ؛ لأنها رضى بقيمته إذ<sup>(١)</sup> ظنته تملوكاً ، وقد تعذر تسليمه ، فكانت لها قيمته ، كما لو وجدته مبيعاً فردته . وإن أصدقها مثلياً فخرج مُستحقاً ، فلها مثله ؛ لأنه أقرب إليه ، ولذلك يُضمن به فى الإثلاف . وإن أصدقها عَصيراً فخرج خمرًا ، فذكر القاضى أن لها قيمته ؛ لأن الخمر ليس من ذوات الأمثال . ويَحْتَمِلُ أن يلزمه مثل العَصِيرِ المُسمى ؛ لأنه مثلي ، فوجب إبداله بمثله ، كما لو أثلفه . ويُفَارِقُ هذا ما إذا قال : أصدقْتُكِ هذا الخمر . أو : هذا الحر . لأنها رضى بما لا قيمة له ، فأشبهت المفوضة ، ولم ترض هلهنا بذلك .

وإن قال : أصدقْتُكِ هذا الخمر . و<sup>(٢)</sup> أشار إلى الخل . أو<sup>(٣)</sup> : هذا الحر . وأشار إلى عبده ، صح ، ولها المِشَارُ إليه ؛ لأنه محلُّ يصح العقد عليه ، فلم يَخْتَلِفْ حُكْمُهُ باختلاف تسميته ، كما لو قال : أصدقْتُكِ هذا الأبيض .

(١) فى الأصل : « إذا » .

(٢) سقط من : م .

(٣) فى الأصل : « و » .

وأشار إلى الأسود .

وإن تزوّجها على شيء فخرج معيّتا ، فهي مُخَيَّرَةٌ بَيْنَ أَخْذِ أَرْشِهِ ،  
وبَيْنَ رَدِّهِ وَأَخْذِ قِيَمَتِهِ ، أو مثله إن كان مثليًا ؛ لما ذكرنا في أوّل الفصل .

فصل : وإذا تزوّج الكافر كافرةً بمُحَرَّمٍ ، ثم أسلما ، أو تحاكما إلينا قبل  
الإسلام والقَبْضِ ، سَقَطَ [ ٢٩٢ ظ ] الْمُسَمَّى ، وَوَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ ؛ لَأَنَّهُ لَا  
يُمْكِنُ إِجْبَارُهُ عَلَى تَسْلِيمِ الْمُحَرَّمِ . وإن كان بعد الْقَبْضِ ، بَرِئَتْ ذِمَّتُهُ ، كما  
لو تَبَايَعَا بَيْنَعَا فاسِداً <sup>(١)</sup> وَقَدْ تَقَابَضَا . وإن قَبَضَتِ الْبَعْضُ ، بَرِئَتْ ذِمَّتُهُ مِنْ  
الْمَقْبُوضِ ، وَوَجِبَ بِقِسْطِ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ . فإن كان الصَّدَاقُ  
خِنْزِيرَيْنِ ، أو زَقْنِي خَمْرٍ ، أو زِقُّ خَمْرٍ <sup>(٢)</sup> وَخِنْزِيرًا ، قَبَضَتْ <sup>(٣)</sup> أَحَدَهُمَا ،  
ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُعْتَبَرُ الْعَدْدُ ؛ لَأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُ ، فَكَانَ الْجَمِيعُ  
وَاحِدًا ، فَيَقْسَطُ عَلَى عَدَدِهِ ، فَيَسْقُطُ نِصْفُ الصَّدَاقِ ، وَيَجِبُ نِصْفُ مَهْرِ  
الْمِثْلِ . والثاني ، يُعْتَبَرُ بِقِيَمَتِهِ عِنْدَهُمْ ، أو بِالْكَيْلِ إِنْ كَانَ مَكِيلًا ؛ لَأَنَّهُ  
أَخْصَرُ <sup>(٤)</sup> .

فصل : وإن تزوّج امرأةً على أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا عَبْدًا بَعَيْنَهُ ، صَحَّ ؛ لَأَنَّهُ  
أَصْدَقُهَا تَحْصِيلَ عَبْدٍ مُعَيَّنٍ ، فَصَحَّ ، كما لو أَصْدَقَهَا رَدَّ عَبْدِهَا مِنْ مَكَانٍ  
مُعَيَّنٍ ، فَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ ، أو طُلِبَ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَتِهِ ، فَلَهَا قِيَمَتُهُ ؛ لَأَنَّهُ تَعَدَّرَ

(١ - ١) في الأصل : «أو» ، وفي م : «و» .

(٢) في الأصل : «أو» .

(٣) في م : «وقبضت» .

(٤) في م : «أخصر» .

تَسْلِيمُ الْمُسْمَى ، فَوَجِبَتْ قِيَمَتُهُ ، كَمَا لَوْ تَلَفَ . وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يُعْتَقَ أَبَاهَا ، صَحَّ ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَمَتَى تَعَذَّرَ إِعْتَاقُهُ ، وَجِبَتْ قِيَمَتُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .  
<sup>(٢)</sup> وَفِي الْمَسْأَلَتَيْنِ إِذَا أُمِّكَنْ <sup>(٣)</sup> الْوَفَاءُ بِمَا شَرَطَهُ ، فَبَذَلَ قِيَمَتَهُ ، لَمْ يَلْزَمْهَا قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثَبَتَ لَهَا فِي مُعَيَّنٍّ ، فَلَمْ يَلْزَمْ قَبُولُ عَوَضِهِ مَعَ إِمْكَانِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَصْدَقْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ .

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبْدٍ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمِّ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عَوَضًا فِي الْبَيْعِ ، وَلَا يَلْزُمُهَا قَبُولُ قِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ عَبْدًا بَعْدَ مُعَاوَضَةٍ ، فَلَمْ يَلْزَمْهَا قَبُولُ قِيَمَتِهِ ، كَالْمَبِيعِ . وَعِنْدَ الْقَاضِي يَلْزُمُهَا قَبُولُهَا ؛ قِيَاسًا عَلَى الْإِبِلِ فِي الذَّمِّ .

فصل : وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى طَلَاقِ زَوْجَتِهِ الْأُخْرَى ، لَمْ يَصَحَّ الصَّدَاقُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَسْأَلُ » طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفَى مَا فِي صَحْفَتَيْهَا <sup>(٤)</sup> ، « فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا » <sup>(٥)</sup> . زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٦)</sup> .

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : « فِي » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مَلِك » .

(٤ - ٤) فِي م : « تَسْأَلُ الْمَرْأَةَ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، م : « صَفَحَتَهَا » ، وَبَعْدَهُ فِي م : « أَوْ إِنَائَهَا ، وَلَتُنْكَحَ » .

(٦ - ٦) فِي م : « فَإِنَّمَا رَزَقَهَا عَلَى اللَّهِ » .

(٧) بَعْدَهُ فِي م : « وَمُسْلِم » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ، وَفِي : =

وعنه<sup>(١)</sup>، يَصِحُّ؛ لأنَّ لها فيه غَرَضًا صحيحًا، أَشْبَهَ عِتْقَ أَيْبِهَا. فَإِنْ فَاتَ طَلَاقُهَا بِمَوْتِهَا<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّ لَهَا مَهْرَ الْمَيِّتَةِ؛ لِأَنَّ عِوَضَ طَلَاقِهَا مَهْرُهَا، فَأَشْبَهَ قِيَمَةَ الْعَبْدِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ لَهَا<sup>(٣)</sup> مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا قِيَمَةَ لَهُ وَلَا مِثْلَ.

**فصل: وإن تزوجها على ألفٍ إن كان أبوها حيًّا، وألفين إن كان ميِّتًا، فالتَّشْمِيَةُ فاسِدةٌ؛ لأنَّها في مَعْنَى يَتَعَتَّيْنِ فِي بَيْعَةٍ.**

وإن تزوجها على ألفٍ إن<sup>(٤)</sup> لم يكن له زَوْجَةٌ، وعلى ألفين إن كان له زَوْجَةٌ، فقال أحمدُ: تَصِحُّ التَّشْمِيَةُ. وقال أبو بَكْرٍ والقاضي: في المسألتين جميعًا روايتان. جَعَلَا نَصَّهُ فِي إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ رِوَايَةً فِي

---

= باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح، وباب الشروط في الطلاق، من كتاب الشروط، وفي: باب الشروط التي لا تحل في النكاح، من كتاب النكاح، وفي: باب ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾، من كتاب القدر. صحيح البخارى ٩١/٣، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦/٧، ١٥٣/٨.

كما أخرجه مسلم، في: باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، من كتاب النكاح. صحيح مسلم ١٠٢٩/٢، ١٠٣٠. وأبو داود، في: باب في المرأة تسأل زوجها طلاق امرأة له، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ٥٠٣/١. والترمذى، في: باب ما جاء لاتسأل المرأة طلاق أختها، من أبواب الطلاق. عارضة الأحوذى ١٦٥/٥، ١٦٦. والنسائى، في: باب النهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، من كتاب النكاح، وفي: باب بيع المهاجر للأعرابي، وباب التجش، من كتاب البيوع. المجتبى ٥٩/٦، ٢٢٤/٧، ٢٢٧. والإمام أحمد، في: المسند ٤١/٢، ٤٢، ٢٣٨، ٢٧٤، ٣١١، ٣٩٤، ٥٠٨، ٥١٢، ٥١٦.

(١) بعده في الأصل: «لا».

(٢) في الأصل: «بموت».

(٣) سقط من: م.

(٤) سقط من: الأصل.

الْأُخْرَى ؛ لِمَثَالِهِمَا ، إِحْدَاهُمَا ، فَسَادُ التَّسْمِيَةِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيِّنِ الْعَوَضَ ، فَفَسَدَ ، كَيَبَعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ مَغْلُومَةٌ ، وَإِنَّمَا جُهِلَتِ الثَّانِيَةُ ، وَهِيَ مُعَلَّقَةٌ عَلَى شَرْطٍ ، فَإِنْ وُجِدَ ، كَانَتْ زِيَادَةً فِي الصَّدَاقِ ، وَالزِّيَادَةُ فِيهِ صَحِيحَةٌ .

فصل : فَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ شَيْءٍ مُبَاحٍ ؛ كَصِنَاعَةٍ ، أَوْ كِتَابَةٍ ، أَوْ فَقْهِ ، أَوْ حَدِيثٍ ، أَوْ لُغَةٍ ، أَوْ شِعْرِ ، لَهَا أَوْ لِعَلَامِيهَا ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ عَوَضِي الْإِجَارَةِ ، فَجَازَ صَدَاقًا ، كَالْأَثْمَانِ .

فَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ شَيْءٍ لَا يُحْسِنُهُ ، نَظَرَتْ ؛ فَإِنْ قَالَ : أَحْصِلْ لَكَ تَعْلِيمَهُ . صَحَّ ؛ لِأَنَّهَا مَنْفَعَةٌ فِي [٢٩٣] ذِمَّتِهِ لَا تَخْتَصُّ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَصْدَقَهَا دِينَارًا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ . وَإِنْ قَالَ : عَلَى أَنْ أُعَلِّمَكَ . فَذَكَرَ الْقَاضِي فِي «الْجَامِعِ» أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ بِفِعْلِهِ ، وَهُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ . وَقَالَ فِي «الْمَجْرَدِ» : يَخْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ فِي ذِمَّتِهِ ، فَصَحَّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ تَعَلَّمْتُهَا مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ تَعْلِيمُهَا ، فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ تَعْلِيمِهَا ، وَإِنْ أَتَتْهُ بِغَيْرِهَا لِيُعَلِّمَهَا مَكَانَهَا ، لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ فِي سُرْعَةِ التَّعْلِيمِ وَ<sup>(١)</sup>إِبْطَائِهِ . وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ إِذَا أَتَتْهُ بِمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهَا ، كَمَنْ اكْتَرَى شَيْئًا ، جَازَ أَنْ يُؤَلِّيَهُ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ .

وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ قَبْلَ تَعْلِيمِهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُعَلِّمُهَا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، كَمَا يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ . وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ أُجْرَةُ

---

(١) فِي الْأَصْلِ «أَوْ» .

التَّعْلِيمِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً ، فَلَا تُؤْمَرُ الْفِتْنَةُ عَلَيْهِمَا فِي تَعْلِيمِهَا ، أَمَّا الْحَدِيثُ ، فَإِنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى سَمَاعِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ<sup>(١)</sup> لَهُ . وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَفِي تَعْلِيمِهِ النَّصْفُ الْوَجْهَانِ . فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ تَعْلِيمِهَا ، رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ أُجْرَةِ التَّعْلِيمِ .

**فصل :** وَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ »<sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ لَا يَقَعُ إِلَّا قُرْبَةً لِمُصَاحِبِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ صَدَاقًا ، كَتَعْلِيمِ الْإِيمَانِ . وَقَدْ رَوَى النَّجَّادُ<sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ رَجُلًا عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ قَالَ : « لَا تَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا »<sup>(٤)</sup> . فَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِهِ ، فَأَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ بَعْضِ الْقُرْآنِ ، فَمِنْ شَرْطِهِ تَغْيِيرُ ذَلِكَ الْبَعْضِ ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيمَ وَالْمَقَاصِدَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ .

وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ إِنْ<sup>(٥)</sup> كَانَ فِي الْبَلَدِ قِرَاءَاتٌ ، افْتَقَرَ إِلَى تَغْيِيرِ أَحَدِهَا ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْقُرْآنِ تَخْتَلِفُ ، فَأَشْبَهَ تَغْيِيرَ الْآيَاتِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَفْتَقَرُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ يَسِيرٌ ، وَكُلُّ حَرْفٍ يُثَوِّبُ مَنَابَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « بَدَ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢٥٧ .

(٣) أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْحَسَنِ النَّجَّادُ أَبُو بَكْرٍ ، الْفَقِيهُ الْحَنْبَلِيُّ ، كَانَ مَكْثَرًا مِنَ الْحَدِيثِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ . الْبَابُ ٣/٢١٣ ، ٢١٤ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٧/٢ - ١٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : سَنَنِهِ ١/١٧٦ . وَقَالَ الْأُبَيَّانِيُّ : مُنْكَرٌ . الْإِرْوَاءُ ٦/٣٥٠ . وَانْظُرْ : سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ ٢/٤١٣ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

صاحبه ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَصْدَقَهَا قَفِيزًا مِنْ صُبْرَةٍ .

**فصل :** وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ مُعْجَلًا وَمُؤَجَّلًا . فَإِنْ أُطْلِقَ ذِكْرُهُ ، كَانَ حَالًا ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ فِي عَقْدٍ مُعَاوَضَةٍ ، أَشْبَهَ الثَّمَنَ . فَإِنْ شَرَطَهُ مُؤَجَّلًا إِلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ ، فَهُوَ إِلَى أَجَلِهِ . وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَجَلَهُ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَصِحُّ ، وَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ ؛ قِيَاسًا عَلَى الثَّمَنِ فِي الْمَبِيعِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَصِحُّ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ عَلَى الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ ، لَا يَحِلُّ الْآجِلُ إِلَّا بِمَوْتٍ أَوْ فُرْقَةٍ ؛ لِأَنَّ الصَّدَاقَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ ، فَالْتَّأَجِيلُ التَّابِعُ لَهُ أَوَّلَى . فَعَلَى هَذَا ، مَحِلُّ الْآجِلِ الْفُرْقَةُ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْغُرُوفِ ، وَالْعَادَةُ فِي الْآجِلِ تَرْكُهُ إِلَى الْفُرْقَةِ ، فَحُمِلَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى صَدَاقَيْنِ سِرٍّ وَعِلَانِيَةٍ ، فَقَالَ الْحَرَقِيُّ : يُؤَخَّذُ بِالْعِلَانِيَةِ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى صَدَاقِ السِّرِّ زِيَادَةٌ زَادَهَا فِي الصَّدَاقِ ، وَإِلْحَاقُ الزِّيَادَةِ بِالصَّدَاقِ جَائِزَةٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : الْوَاجِبُ مَهْرُ الْعَقْدِ الَّذِي انْعَقَدَ بِهِ النِّكَاحُ ، سِرًّا كَانَ أَوْ عِلَانِيَةً ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي انْعَقَدَ بِهِ النِّكَاحُ ، فَكَانَ الْوَاجِبُ الْمُسَمَّى فِيهِ ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ .

**فصل :** وَإِلْحَاقُ الزِّيَادَةِ بِالصَّدَاقِ جَائِزَةٌ ، فَإِنْ زَادَهَا فِي صَدَاقِهَا [٢٩٣ ط] شَيْئًا بَعْدَ انْتِهَائِ الْعَقْدِ ، جَازَ ، وَكَانَ الْجَمِيعُ صَدَاقًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَأْتُوهُمْ أَجُورَهُمْ وَرِيشَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ ،

(١) فِي ف : « التَّزَام » .

مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وإذا تزوّج أَرْبَعًا بِصَدَاقٍ وَاحِدٍ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ جُمْلَةَ صَدَاقِهِنَّ مَغْلُومٌ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى أَرْبَعَةً أَغْبَدَ بِثَمَنِ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup> ، وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُنَّ عَلَى قَدْرِ مُهُورِهِنَّ ، كَمَا يَتَقَسَّطُ ثَمَنُ الْأَعْبُدِ عَلَى قِيَمَتِهِمْ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُخْرَجُ فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّهُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُنَّ عَلَى عَدَدِهِنَّ ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ<sup>(٣)</sup> إِلَيْهِنَّ إِضَافَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَقَرَّ لَهُنَّ . وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِيمَا لَوْ خَالَعَهُنَّ بِعَوَضٍ وَاحِدٍ ، أَوْ كَاتَبَ عِبِيدَهُ<sup>(٤)</sup> بِعَوَضٍ وَاحِدٍ .

**فصل :** وَتَمْلِكُ الْمَرْأَةُ الْمُسَمَّى بِالْعَقْدِ إِنْ كَانَ صَحِيحًا ، وَمَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُمْلِكُ فِيهِ الْمَعْوِضُ بِالْعَقْدِ ، فَمِلْكُ الْعَوِضِ بِهِ ، كَالْبَيْعِ . وَعَنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا<sup>(٥)</sup> تَمْلِكُ إِلَّا نِصْفَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا نِصْفُهُ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . فَعَلَى هَذَا ، تَمَازُؤُهُ وَزِيَادَتُهُ لَهَا ، وَزَكَاتُهُ عَلَيْهَا ، وَنُقْصَانُهُ بَعْدَ قَبْضِهَا إِثَّاهُ عَلَيْهَا . وَإِنْ نَقَصَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمَنَعَهُ إِثَّاهَا مِنْ قَبْضِهِ ، فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْهَا ، فَتَقْصُ الْمِكِيلِ وَالْمَوْزُونِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ قَبْضُهُ ، وَمَا عَدَاهُ يُخْرَجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْمَبِيعِ . فَأَمَّا تَصَرُّفُهَا فِيهِ بَعْدَ قَبْضِهِ ، فَصَحِيحٌ نَافِذٌ . وَمَا قَبْلَهُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، حُكْمُهُ حَكْمُ الْبَيْعِ قَبْلَ

(١) سورة النساء ٢٤ .

(٢) بعده في الأصل : « صح » .

(٣) بعده في ف : « المهر » .

(٤) في م : « عبده » .

(٥) سقط من : الأصل .



الْقَبْضِ سَوَاءً؛ لَأَنَّهُ مُنْتَقِلٌ بِعَقْدِ يَنْقُلُ الْمِلْكَ، فَأَشْبَهَ الْمَبِيعَ. والثاني، لها التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ مُنْتَقِلٌ بِسَبَبٍ لَا يَنْفَسِخُ بِهِلَاكِهَ قَبْلَ قَبْضِهِ، فَجَازَ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، كَالْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ. وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى جَوَازِ هَبَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا صَدَاقَهَا قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهُوَ تَصَرُّفٌ فِيهِ <sup>(١)</sup>.

**فصل:** وَيُدْفَعُ صَدَاقُ الْمَرْأَةِ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً، وَإِلَى مَنْ يَلِي مَالَهَا إِنْ كَانَتْ غَيْرَ رَشِيدَةٍ؛ لَأَنَّهُ مَالٌ لَهَا، فَأَشْبَهَ ثَمَنَ مَبِيعِهَا. وَفِي الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يُدْفَعُ إِلَّا إِلَيْهَا؛ لِذَلِكَ <sup>(٢)</sup>. وَالثَّانِي، يَجُوزُ دَفْعُهُ إِلَى أَبِيهَا؛ لَأَنَّهُ الْعَادَةُ، وَلَأَنَّهُ يَمْلِكُ إِجْبَارَهَا عَلَى النِّكَاحِ، فَأَشْبَهَتْ الصَّغِيرَةَ.

**فصل:** وَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْمُعَجَّلَ؛ لِأَنَّ فِي إِجْبَارِهَا عَلَى تَسْلِيمِ نَفْسِهَا أَوَّلًا خَطَرَ إِثْلَافِ الْبُضْعِ، وَالْامْتِنَاعِ مِنْ <sup>(٣)</sup> بَذْلِ الصَّدَاقِ، فَلَا يُمَكِّنُ الرُّجُوعُ فِيهِ، بِخِلَافِ الْمَبِيعِ. وَلَهَا التَّنَفُّعُ إِذَا امْتَنَعَتْ؛ لَأَنَّهُ امْتِنَاعٌ بِحَقٍّ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ امْتَنَعَتْ لِلْإِحْرَامِ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ.

وإِنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا ثُمَّ أَرَادَتْ الْمَنَعَ، فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنِ الْجَوَابِ. وَذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ شَاقِلَا، إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا سَلَّمَتْ تَسْلِيمًا اسْتَقَرَّ بِهِ الْعَوَظُ بِرِضَا الْمُسْلِمِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهَا الْمَنَعُ، كَمَا لَوْ سَلَّمَتْ الْمَبِيعَ. وَذَهَبَ ابْنُ حَامِدٍ إِلَى أَنَّ <sup>(٤)</sup> لَهَا ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ

(١) زيادة من: ف.

(٢) في م: «كذلك».

(٣) في م: «عن».

(٤) في الأصل: «أنها».

تَسْلِيمَ بِحُكْمِ عَقْدِ النِّكَاحِ ، فَمَلَكَتِ الْمَنَعَ مِنْهُ قَبْلَ قَبْضِ صَدَاقِهَا ،  
كَالْأَوَّلِ . فَأَمَّا إِنْ أَكْرَهَهَا فَوَطَّئَهَا ، لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهَا مِنَ الْاِمْتِنَاعِ ؛ لِأَنَّهُ بغيرِ  
رِضَاها .

وإن قَبِضَتْ صَدَاقُهَا فَوَجَدَتْهُ مَعِيئًا ، فَرَدَّتْهُ ، فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا حَتَّى  
يُبْذَلَهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ صَدَاقُهَا جَيِّدٌ . وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ [ ٢٩٤ د ] عَيْبَهُ حَتَّى سَلَّمَتْ  
نَفْسَهَا ، ثُمَّ أَرَادَتْ الْاِمْتِنَاعَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وإن كَانَ صَدَاقُهَا مُؤَجَّلًا ، فَلَيْسَ لَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ لِأَنَّ  
رِضَاها بِالتَّأْجِيلِ رِضًا مِنْهَا بِتَسْلِيمِ نَفْسِهَا قَبْلَهُ ، كَالثَّمَنِ الْمَوْجَلِّ ، وَإِنْ حُلَّ  
الْمَوْجَلُّ قَبْلَ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ  
عَلَيْهَا تَسْلِيمُ نَفْسِهَا وَاسْتَقَرَّ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِحُلُولِهِ .

---

(١) فِي م : « يَبْذَلُهُ » .

## بَابُ مَا يَسْتَقِرُّ بِهِ الصَّدَاقُ وَمَا لَا يَسْتَقِرُّ وَحُكْمُ التَّرَاجُعِ

يَسْتَقِرُّ الصَّدَاقُ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ ؛ أَحَدُهَا ، الْخَلْوَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ ؛ لِمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، قَالَ : قَضَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ أَنَّ مَنْ أَعْلَقَ بَابًا ، أَوْ أَرْخَى سِتْرًا ، فَقَدْ وَجَبَ الْمَهْرُ ، وَوَجَبَتِ الْعِدَّةُ <sup>(١)</sup> . وَهَذِهِ قَضَايَا اسْتَهْرَثَ ، فَلَمْ تُنْكَرْ ، فَكَانَتْ إِجْمَاعًا . وَلِأَنَّهَا سَلَّمَتْ نَفْسَهَا التَّسْلِيمَ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا ، فَاسْتَقَرَّ صَدَاقُهَا ، كَمَا لَوْ وَطَّعَهَا .

فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا ، أَوْ الزَّوْجُ صَغِيرًا ، أَوْ أَعْمَى لَا يَعْلَمُ دُخُولَهَا عَلَيْهِ ، لَمْ يَكْمُلْ صَدَاقُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْضُلِ التَّمَكُّينُ . وَكَذَلِكَ إِنْ نَشَرَتْ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ فَمَنْعَتْهُ وَطْأَهَا ، لَمْ يَكْمُلْ صَدَاقُهَا ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ .

وَإِنْ كَانَ بِهِمَا عُذْرٌ ؛ كَالْإِحْرَامِ ، وَالصَّيَامِ الْوَاجِبِ ، وَالْمَرَضِ ، أَوْ بِأَحَدِهِمَا ؛ كَالْحَيْضِ ، وَالنَّفَاسِ ، وَالرَّتْقِ ، وَالْجَبِّ ، وَالْغَنَّةِ ، فَفِيهِ ثَلَاثُ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عُمَرَ وَعَلَى مِنْ طَرِيقِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ ، وَعَنْ عُمَرَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيْبِ . مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بِرَوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ ١٠٢٧/٣ - ١٠٣٠ . وَأَخْرَجَهُ عَنْ زُرَّارَةَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢٨٨/٦ . وَسَعِيدٍ ، فِي : سَنَنِهِ ٢٠٢/١ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢٣٥/٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٥٥/٧ ، ٢٥٦ . وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْآثَارِ فِي الْإِرْوَاءِ ٣٥٦/٦ ، ٣٥٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «أَشْرَتْ» ، وَفِي ف : «سِيرَتْ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «كَذَلِكَ» .

روايات ؛ إحداهن ، يَسْتَقِرُّ الصَّدَاقُ <sup>(١)</sup> ؛ لعموم ما ذَكَرْنَا ، ولأنَّ التَّسْلِيمَ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> قد وَجِدَ ، والمنع من غير جهتها ، فلم يُؤْثَرْ فِي الْمَهْرِ ، كما لم يُؤْثَرْ فِي إِسْقَاطِ التَّفَقُّةِ . والثانية ، لا يَسْتَقِرُّ ؛ لأنه لم يَتِمَّ كُنْ مِنْ تَسْلِيمِهَا ، فلم يَسْتَقِرَّ مَهْرُهَا ، كما لو منعَتْ نَفْسَهَا . والثالثة ، إن كان المانع هو صَوْمَ رَمَضَانَ ، لم يَكْمُلِ الصَّدَاقُ ، وفي مَعْنَاهُ مَا يُحَرِّمُ دَوَاعِيَ الْوَطْءِ ، كالإِحْرَامِ ، وما لا يَمْنَعُ دَوَاعِيَ الْوَطْءِ ، كَسَائِرِ الْمَوَانِعِ ، لا يَمْنَعُ اسْتِقْرَارَ الصَّدَاقِ .

**فصل :** والثاني ، الْوَطْءُ ، يَسْتَقِرُّ بِهِ الصَّدَاقُ وإن كان في غير خَلْوَةٍ ؛ لأنه قد وَجِدَ اسْتِيفَاءُ الْمَقْصُودِ ، فَاسْتَقَرَّ الْعِوَضُ ، كما لو اشْتَرَى طَعَامًا فَأَكَلَهُ . وإن اسْتَمْتَعَ بِغَيْرِ الْوَطْءِ ؛ كَقُبْلَةٍ ، أو مُبَاشَرَةٍ دُونَ الْفَرْجِ ، أو نَالَ مِنْهَا مَا لَا يَحِلُّ لغيرِهِ ، كَالنَّظَرِ إِلَيْهَا غُرْيَانَةً ، فقال أحمدُ : يَكْمُلُ الصَّدَاقُ بِهِ ؛ لأنه نَوْعٌ اسْتِمْتَاعٌ ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ . وقال القاضي : هذا على الرِّوَايَةِ الَّتِي يُبْنَى بِهَا <sup>(٣)</sup> تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ ، وَلَا يَكْمُلُ بِهِ الصَّدَاقُ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى ؛ لأنه لَا <sup>(٤)</sup> يُحَرِّمُ الْمُصَاهَرَةَ ، فلم يُقَرَّرِ الصَّدَاقُ ، كَرُؤْيَايَةِ الْوَجْهِ .

**فصل :** الثالث ، مَوْتُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ يُقَرَّرُ الصَّدَاقُ ، سَوَاءً مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ ، أو قَتَلَ نَفْسَهُ ، أو قَتَلَهُ غَيْرُهُ ؛ لِمَا رَوَى مَعْقِلُ بْنُ سَيْنَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي بَرْوَعِ بِنْتِ وَاشِيقِ ، وَكَانَ زَوْجُهَا مَاتَ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا ، فَجَعَلَ لَهَا مَهْرَ نِسَائِهَا ، لَا وَكُسَ

(١) في الأصل : « الضمان » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل : « بهذا » .

(٤) سقط من : الأصل .

ولا شَطَطٌ<sup>(١)</sup>. ولأنَّه عَقْدُ عُمْرٍ، فموتِ أَحَدِهِمَا يَنْتَهِي بِهِ، فَيَسْتَقِرُّ بِهِ الْعَوَضُ، كَانْتِهَاءِ الْإِجَارَةِ.

ومتى اسْتَقَرَّ الصَّدَاقُ، لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ شَيْءٌ بِإِنْفِسَاخِ النِّكَاحِ [٢٩٤ظ] ولا بغيره.

**فصل :** وَإِنْ افْتَرَقَا قَبْلَ اسْتِقْرَارِهِ، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَكُونَ بِسَبَبٍ مِنَ الْمَرْأَةِ ؛ كَرِدَّتِهَا، وَإِسْلَامِهَا، وَإِزْوَاعِهَا مَنْ يَنْفَسِخُ النِّكَاحُ بِإِزْوَاعِهِ، وَفَسْخِهَا لَعْنِ الزَّوْجِ، أَوْ إِعْسَارِهِ، فَيَسْقُطُ مَهْرُهَا ؛ لِأَنَّهَا أَتْلَفَتِ الْمُعَوَّضُ<sup>(٢)</sup> قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَسَقَطَ الْعَوَضُ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَتِ الْمِيعَ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ. وَفِي مَقْنَاهُ فَسْخُ الزَّوْجِ لَعْنِهَا ؛ لِأَنَّ مَضَى فِي مَوْضِعِهِ. الثَّانِي، أَنْ يَكُونَ بِسَبَبٍ مِنَ الزَّوْجِ ؛ كَطُلَاقِهِ، وَخُلْعِهِ، وَإِسْلَامِهِ، وَرِدَّتِهِ، وَاسْتِمْتَاعِهِ بِأَمِّ زَوْجَتِهِ أَوْ بِنْتِهَا، فَيَسْقُطُ نِصْفُ الْمُسَمَّى، وَيَجِبُ نِصْفُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً

(١) بعده في م : « رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذی ».

والحديث أخرجه أبو داود، في : باب في من تزوج ولم يسم صداقا حتى مات، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٨٧/١، ٤٨٨. والترمذی، في : باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذى ٨٤/٥، ٨٥. والنسائي، في : باب عدة المتوفى عنها زوجها...، من كتاب الطلاق. المجتبى ١٦٤/٦. وابن ماجه، في : باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ١/٦٠٩. والدارمی، في : باب الرجل يتزوج المرأة فيموت...، من كتاب النكاح. سنن الدارمی ١٥٥/٢. والإمام أحمد، في : المسند ٤٤٧/١، ٤٤٨٠/٤. وإسناده صحيح. انظر الإرواء ٦/٣٥٧، ٣٥٨.

(٢) في الأصل : « العوض ».

فَنَصَفَ مَا قَرَضْتُمْ»<sup>(١)</sup> . وقسنا عليه سائر ما استقلَّ به الزَّوْجُ ؛ لأنَّه في معناه . وعن أحمد أنَّه إذا أسلَمَ لا مَهْرَ عليه ؛ لأنَّه فَعَلَ الواجِبَ عليه ، وحصلتِ الفُرْقَةُ بامْتِنَاعِهَا مِنْ مُوَافَقَتِهِ عَلَى الْوَاجِبِ ، فكان مِنْ جِهَتِهَا . والأوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لأنَّ فَسْخَ النِّكَاحِ لاختِلَافِ الدِّينِ ، وذلك حَاصِلٌ بِإِسْلَامِهِ ، وإِنَّمَا يُنَصَفُ الْمَهْرُ بِالْخُلْعِ ؛ لأنَّ الْمُغْلَبَ فِيهِ جَانِبُ الزَّوْجِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَصِيحُ بِهِ دُونَهَا ، وهو خُلْعُهُ مَعَ أَجْنَبِيٍّ ، فَصَارَ كَالْمُنْفَرِدِ بِهِ . الثالثُ ، اِفْتِرَاقًا بِسَبَبٍ مِنْ أَجْنَبِيٍّ ، كَرَضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَيَجِبُ نِصْفُ الْمَهْرِ ؛ لأنَّه لَا جِنَايَةَ مِنْهَا تُسْقِطُ مَهْرَهَا ، وَيَرْجِعُ الزَّوْجُ بِمَا لَزِمَتْهُ عَلَى الْفَاعِلِ ؛ لأنَّه قَرَرَهُ عَلَيْهِ . الرَّابِعُ ، اِفْتِرَاقًا بِسَبَبٍ مِنْهُمَا<sup>(٢)</sup> ، كَشِرَائِهَا لَزَوْجِهَا وَلِعَانِهُمَا ، ففِيهِ رَوَايَتَانِ . وَإِنْ اشْتَرَاهَا زَوْجُهَا ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَسْقُطُ الصَّدَاقُ ؛ لِأَنَّهَا شَارَكَتْ فِي الْفَسْخِ ، فَسَقَطَ مَهْرُهَا ، كَالْفَسْخِ بَعِيْبٍ . وَالثَّانِي ، يَتَنَصَّفُ ؛ لِأَنَّ لِلزَّوْجِ فِيهِ اخْتِيَارًا ، أَشْبَهَ الْخُلْعِ .

فصل : ومتى سَقَطَ الْمَهْرُ أَوْ نِصْفُهُ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ إِلَيْهَا ، فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهَا ، وَلَا يَخْلُو ؛ إِذَا أَنْ يَكُونَ تَالِفًا أَوْ غَيْرَ تَالِفٍ ؛ فَإِنْ كَانَ تَالِفًا ، رَجَعَ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، أَوْ بِقِيَمَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا ، أَقَلُّ مَا كَانَتْ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ إِلَى حِينِ الْقَبْضِ أَوْ التَّمْكِينِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ زَادَ بَعْدَ الْعَقْدِ ، فَالزِّيَادَةُ لَهَا ، وَإِنْ نَقَصَ ، فَالنَّقْصُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ .

وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا ، لَمْ يَخْلُ مِنْ خَمْسَةِ أَحْوَالٍ :

(١) سورة البقرة ٢٣٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : « مِنْهَا » .

أحدها ، أن يكون باقيا بحاله لم يتغير ، ولم يتعلق به حق غيرها ، فإن  
الزوج يزوج فيه ، ويدخل في ملكه حكما ، وإن لم يختز<sup>(١)</sup> ذلك ،  
كالميراث ، في قياس المذهب ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ  
أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ . فعلق تنصيفه  
بالطلاق وحده ، فيجب أن يتنصف به . ويحتمل أن لا يملكه إلا باختياره ؛  
لأن الإنسان لا يملك شيئا بغير اختياره إلا بالميراث . فعلى هذا الوجه ، إن  
زاد بعد الطلاق وقبل الاختيار ، فهو للزوجة ؛ لأن ملكها لم يزُل عنه ،  
فتماؤه<sup>(٢)</sup> لها ، وعلى الأول ثَمَاء نصيب الزوج له ؛ لأنه ثَمَاء ملكه ، فإذا  
قال : قد<sup>(٣)</sup> رجعت فيه . أو : اخترته . ثبت الملك فيه على الوجهين . وإن  
نقص في يدها بعد ثبوت ملكه عليه ، وكانت قد منعت منه ، فعليها ضمان  
نقصه ؛ لأن يدها عادية ، فتضمن ، كالغاصبة . وإن لم تمنعه ، [ ٢٩٥ و ] ففيه  
وجهان أصلهما الزوج إذا تلف الصداق المعين في يده قبل مطالبتها به .  
فإن قال الزوج : نقص قبل الطلاق فهو من ضمانك . فأنكرته ، فالقول  
قولها ؛ لأن الأصل السلامة .

**فصل : الحال الثاني ، أن يجده ناقصا ؛ كعبد مريض ، أو نسي  
صناعته ، أو كبر كبرا ينقص قيمته ، فالزوج بالخيار بين أخذه ناقصا ؛ لأنه  
يرضى بدون حقه ، وبين تركه ومطالبتها بقيمته أو نصفها يوم وقع العقد**

(١) في م : « يجز » .

(٢) في م : « فتماؤها » .

(٣) سقط من : الأصل .

عليه ؛ لأنَّ النَّقْصَ حَدَثَ فِي مِلْكِهَا ، فَكَانَ مِنْ ضَمَانِهَا .

**فصل : الحال الثالث ، أن يجده زائداً ، فلا يخلو ؛ إمّا أن تكون الزيادة مُنْقَصِلَةً ؛ كالوَلَدِ ، وَالثَّمَرَةِ ، وَاللَّبَنِ ، وَالكَسْبِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَلهِ نِصْفُ الْأَصْلِ ، وَالزِّيَادَةُ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ حَدِيثَةٌ مِنْ مِلْكِهَا ، فَلَمْ تَتَّبِعِ الْأَصْلَ فِي الرَّدِّ<sup>(١)</sup> ، كَمَا فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ . وَإِمّا أن تكون مُتَّصِلَةً ؛ كَالسَّمَنِ ، وَالْكَبِيرِ ، وَالْحَمَلِ فِي الْبَطْنِ ، وَالثَّمَرَةِ عَلَى الشَّجَرَةِ ، وَتَعْلَمُ صِنَاعَةً ، أَوْ كِتَابَةً ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَلِمَرَأَةٍ مُخَيَّرَةٍ بَيْنَ دَفْعِ النِّصْفِ زَائِداً ، فَيَلْزِمُهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ نِصْفُ الْمَفْرُوضِ مَعَ زِيَادَةٍ لَا تَتَمَيَّزُ ، وَيَسَّرَ دَفْعَ قِيمَةِ حَقِّهِ يَوْمَ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي نِصْفِ الْمَفْرُوضِ<sup>(٢)</sup> ، وَالزَّائِدُ لَيْسَ بِمَفْرُوضٍ ، فَوَجِبَ اخْتِادُ الْبَدَلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحْجُورًا عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup> ؛ لِسَفَاهِهِ ، أَوْ فُلْسِ ، أَوْ صَغَرِ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا نِصْفُ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَهَا ، وَلَيْسَ لَهَا التَّبَرُّعُ بِمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا . وَإِنْ كَانَتْ مُفْلِسَةً ، كَانَ غَرِيماً بِالْقِيَمَةِ .**

وإن بذلت له أخذَ نِصْفِ الشَّجَرِ دُونَ الثَّمَرِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي بَقَاءِ الثَّمَرِ عَلَيْهَا ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ . وَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ : أَنَا أَرْجِعُ فِي نِصْفِ الشَّجَرِ ، وَأَتْرُكُ الثَّمَرَ عَلَيْهِ . أَوْ : أَتْرُكُ الرَّجُوعَ حَتَّى تَجُدِّي<sup>(٤)</sup> ثَمَرَتِكَ ، ثُمَّ أَرْجِعُ . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تُجْبَرُ عَلَى قَبُولِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ انْتَقَلَ مِنَ الْعَيْنِ ، فَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا . وَالثَّانِي ، تُجْبَرُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « الزِّيَادَةُ » .

(٢) فِي م : « الْفَرَض » .

(٣) فِي ف : « عَلَيْهِ » .

(٤) فِي م : « تَجُدِّي » .



ضَرَرَ عَلَيْهَا، فَلَزِمَهَا<sup>(١)</sup>، كما لو وجدَها ناقِصةً فَرَضِيَ بها.

وإن أَصْدَقَهَا أَرْضًا فزَرَعْتُهَا<sup>(٢)</sup>، فحُكْمُهَا حُكْمُ الشَّجَرِ إِذَا أَثْمَرَ سَوَاءً،  
فِي قَوْلِ الْقَاضِي. وَقَالَ غَيْرُهُ: يُفَارِقُ الزَّرْعُ الثَّمَرَةَ فِي أَنَّهَا إِذَا بَذَلَتْ نِصْفَ  
الْأَرْضِ مَعَ نِصْفِ الزَّرْعِ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ يَنْقُصُ الْأَرْضَ  
وَيُضْعِفُهَا، وَلِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا أَوْدَعَتْهُ فِي الْأَرْضِ، بِخِلَافِ الثَّمَرَةِ.

وإن أَصْدَقَهَا أَرْضًا فَبَنَيْتُهَا، أَوْ ثَوْبًا فَصَبَعْتُهَا، فحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَرْضِ  
الْمَرْزُوعَةِ. فَإِنْ بَذَلَ الزَّوْجُ لَهَا نِصْفَ قِيَمَةِ الْبِنَاءِ وَالصَّبْغِ لِيَمْلِكَ<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ  
الْحَرَقِيُّ: يَلْزَمُهَا قَبُولُهُ، وَيَصِيرُ لَهُ نِصْفُ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ لَهُ، وَفِيهَا  
بِنَاءٌ لغيرِهِ يُنْبِئُ بِحَقِّهِ، فَكَانَ لَهُ تَمَلُّكُهُ بِالْقِيَمَةِ، كَالشَّفِيعِ وَالْمُعِيرِ. وَقَالَ  
الْقَاضِي: لَا يَمْلِكُهَا؛ لِأَنَّ تَبَيُّعَ الْبِنَاءِ مُعَاوَضَةٌ، فَلَا تُجْبَرُ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهَا، كَمَا لَوْ  
بَذَلَ نِصْفَ قِيَمَةِ الثَّمَرَةِ لِيَمْلِكَ نِصْفَ الشَّجَرِ.

**فصل: الحال الرابع، وجدَه زائداً من وجه ناقصاً من وجه؛ كعبيد**  
**تعلم صناعةً ومريض، أو خشبٍ شققته دُفُوفًا، أو حلبي كسرتَه ثم صاعته**  
**على غير ما كان، أو جارية حملت، فإنَّ الحملَ نقصٌ في الآدمية من**  
**وجه، وزيادة من وجه، بخلاف حمل البهيمة فإنه زيادةٌ محضّة، فهو**  
**كسبمنها، فإذا تراضيا على أخذ [٢٩٥ظ] نصفه، جاز؛ لأنَّ الحقَّ لهما.**

(١) فِي ف: «فلزمه».

(٢) فِي الْأَصْل: «فزرعها».

(٣) فِي م: «لتملكه».

(٤) فِي ف: «يجبر»، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي الْأَصْل.

وَأَيْهِمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُجْبَرْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا .

الحال الخامس ، أن يتعلّق بها<sup>(١)</sup> حقٌّ غيرها<sup>(٢)</sup> ، وهو ثلاثة أنواع ؛ أحدها ، ما يُزِيلُ مِلْكَهَا ؛ كبيع العين ، وهبتها المقبوضة ، وعقبتها ، ووقفها ، فحكم ذلك محكم تلقفها ، فإن عادت العين إلى ملكها ثم طلقها ، فله الرجوع في نصفها ؛ لعدم المانع منه ، وفي معنى ذلك العقد اللازم المراد لإزالة الملك ؛ كالرهن ، والكتابة . النوع الثاني ، ما ليس بلازم ؛ كالهبة قبل القبض ، والوصية قبل الموت ، والتدبير ، فله الرجوع في نصفها ؛ لأنه حقٌّ غير لازم ، فأشبهه الشركة . النوع الثالث ، ما لا يُزِيلُ الملك ، كالنكاح ، والإجارة ، فيخير بين الرجوع في نصفها مع بقاء النكاح والإجارة ، وبين الرجوع بنصف القيمة ؛ لأنه نقص رضى به ، فأشبهه نقصها بهزأها .

فصل : فإن كان الصداق عتيًا ، فوهبتها لزوجها ، ثم طلقها قبل الدخول بها<sup>(٣)</sup> ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يرجع عليها بنصفه ؛ لأنه عاد إليه بعقد مُستأنف ، فلم يمتنع استحقاق نصفه بالطلاق ، كما لو وهبته أجنبيًا ، ثم وهبه الأجنبي للزوج . والثانية ، لا يرجع عليها بشيء ؛ لأنَّ نصف الصداق تعجّل له بالهبة . وإن كان دينًا فأبْرأته منه ، ثم طلقها ، وقلنا : لا يرجع ثم . فهل هنا أولى . وإن قلنا : يرجع ثم . خرج ههنا

---

(١) فى م : « به » . والمقصود : الرقة المجمولة صداقًا . انظر الشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ١٨٨ / ١٢ .

(٢) فى ف ، م : « غيرها » .

(٣) سقط من : م .

وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّهُ عَادَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ ، فَأُشْبِهَ الْعَيْنَ .  
والثانى ، لا يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ إِسْقَاطٌ وَلَيْسَ بِتَمْلِيكَ . وَإِنْ أَصْدَقَهَا عَيْنًا  
فَوَهَبَتْهَا لَهُ ، أَوْ دَيْنًا فَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ ، ثُمَّ ارْتَدَّتْ <sup>(١)</sup> قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَفِي رُجُوعِهِ بِهِ  
عَلَيْهَا وَجْهَان ؛ بِنَاءً عَلَى الرُّجُوعِ فِي النِّصْفِ بِالطَّلَاقِ .

وَإِنْ بَاعَ رَجُلًا عَبْدًا ، أَوْ أَبْرَأَهُ مِنْ ثَمَنِهِ ، فَوَجَدَ بِهِ الْمُشْتَرَى عَيْبًا ،  
فَرَدَّهُ <sup>(٢)</sup> وَطَالَبَهُ بِثَمَنِهِ ، أَوْ أَمْسَكَهُ وَأَرَادَ أَرْضَهُ ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛  
بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي الصَّدَاقِ . وَإِنْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا فَوَهَبَتْهُ نِصْفَهُ <sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ  
طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، انْتَبَى عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ ، فَإِنْ قُلْنَا : إِذَا وَهَبَتْهُ الْكُلَّ لَا  
يَرْجِعُ بِشَيْءٍ . رَجَعَ هَلْهُنَا فِي نِصْفِ الْبَاقِي مِنَ الْعَبْدِ . وَإِنْ قُلْنَا : يَرْجِعُ  
ثُمَّ . رَجَعَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي جَمِيعِهِ .

**فصل :** وَالزَّوْجُ هُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ، فَإِذَا طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ ،  
فَأَيُّ الزَّوْجَيْنِ عَفَا لِمَا عَلَيْهِ عَمَّا وَجِبَ لَهُ مِنْ <sup>(١)</sup> الْمَهْرِ ، وَهُوَ جَائِزُ الْأَمْرِ فِي  
مَالِهِ ، بَرِيءٌ مِنْهُ صَاحِبُهُ ، وَكَمَلَ لَهُ الصَّدَاقُ جَمِيعُهُ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ  
الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ هُوَ الْأَبُ ، فَيَصِحُّ عَفْوُهُ عَنْ نِصْفِ مَهْرِ ابْنَتِهِ الْبَكْرِ  
الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ إِذَا طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ بَعْدَ  
الطَّلَاقِ هُوَ الْوَلِيُّ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبَ الْأَزْوَاجِ بِخِطَابِ الْمَوَاجَهَةِ ،

(١) فِي ف : « ارْتَدَّ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي الْأَصْلُ : « نِصْفَهَا » .

(١) ثم قال تعالى: ﴿أَوْ يَغْفُوا أَلَّذِي يَدْرُهُ عَقْدَةُ التَّكَاحِ﴾ (٢). وهذا خطاب غائب. واعتبرنا هذه الشروط؛ لأن الأب يلي مالها في صغرها دون غيره، ولا يليه في كبرها، ولا يملك تزويجها إلا إذا كانت بكرًا ولم تكن ذات زوج. والمذهب الأول. قال أبو حفص: ما أرى القول الآخر إلا قولًا قديمًا. ولا يجوز عفو الأب ولا غيره من الأولياء؛ لما روى عمرو ابن شعيب، عن [٢٩٦] أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه (٣) قال: «وَلِيُّ الْعَقْدَةِ الزَّوْجُ». رواه الدارقطني (٤). ولأن الله تعالى قال: ﴿وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (٥). وليس عفو الولي عن صداق ابنته أقرب للتقوى، ولا يمتنع العدول عن خطاب الحاضر إلى خطاب الغائب، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِكُمْ بَرَجٌ طَبَقٌ وَقَرِحُوا بِهَا﴾ (٦). ولأن صداق المرأة حق لها، فلا يملك الولي العفو عنه (٧)، كسائر ديونها، ولأن الصغير لو رجع إليه صداق زوجته، أو نصفه،

(١ - ١) في الأصل: «فقال».

(٢) سورة البقرة ٢٣٧.

(٣) في م: «أن».

(٤) سقط من: م.

(٥) في: سننه ٢٧٩/٣.

كما أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٥١/٧، ٢٥٢. وقال: وهذا غير محفوظ، وابن لهيعة غير محتج به. وانظر الكلام عليه في الإرواء ٣٥٤/٦، ٣٥٥.

(٦) سورة يونس ٢٢.

(٧) في الأصل: «عنها».

لأنفساخ النكاح برضاع أو نحوه ، لم يكن لوليّه العفو عنه ، رواية واحدة ،  
فكذلك وليّ الصّغيرة .



## بَابُ الْحُكْمِ فِي الْمَفْوضَةِ<sup>(١)</sup>

وهو أن يُزَوِّجَ الرجلُ المرأةَ<sup>(٢)</sup> بغيرِ<sup>(٣)</sup> صداقٍ، بِرِضاها<sup>(٤)</sup> أو رِضا أيِّها، سواءً سَكَنَّا عن ذِكْرِهِ أو شَرَطَّا نَفْيَهُ، فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾<sup>(٥)</sup>. وعن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «أَتَرْضَى أَنْ أُزَوِّجَكَ فُلَانَةً؟». قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: «أَتَرْضَيْنَ أَنْ أُزَوِّجَكَ فُلَانًا؟». قَالَتْ: نَعَمْ. فَزَوَّجَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَدَخَلَ بِهَا الرَّجُلُ، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يُعْطِهَا شَيْئًا، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَنِي فُلَانَةً، وَلَمْ أَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ أُعْطِهَا شَيْئًا،<sup>(٦)</sup> فَإِنِّي أُشْهِدُكُمْ<sup>(٧)</sup> أَنِّي قَدْ أُعْطِيتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا سَهْمِي بِخَيْرٍ. فَأَخَذَتْ سَهْمًا، فَبَاعَتْهُ بِمِائَةِ أَلْفٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٨)</sup>. وَيَجِبُ لَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا بِالْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ

(١) قَالَ الْفَيْوُمِيُّ: «وَفَوْضُ أَمْرِهِ إِلَيْهِ تَفْوِيضًا، سَلَّمَ أَمْرُهُ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: فَوْضْتُ، أَيْ أَهْمَلْتُ حُكْمَ الْمَهْرِ، فَهِيَ مَفْوضَةٌ اسْمُ فَاعِلٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَفْوضَةٌ، اسْمُ مَفْعُولٍ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ فَوْضَ أَمْرِ الْمَهْرِ إِلَيْهَا فِي إِثْبَاتِهِ وَإِسْقَاطِهِ». الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ف و ض).

(٢) فِي م: «ابْنَتُهُ».

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ: «رِضاها».

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٦.

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ: «فَأُشْهِدُكُمْ عَلَى».

(٦) فِي: بَابُ فِي مَنْ تَزَوَّجَ وَلَمْ يَسْمِ صَدَاقًا... مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٨٨/١. وَصَحَّحَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٦/٣٤٤، ٣٤٥.

لَمْ يَجِبْ لَمَّا اسْتَقَرَّ بِالْدُّخُولِ ، وَلَا مَلَكَتِ الْمُطَالَبَةُ بِفَرَضِهِ قَبْلَهُ ، وَلَئِنْ إِخْلَاءَ  
النِّكَاحِ عَنِ الْمَهْرِ خَالِصٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

ولها<sup>(١)</sup> الْمُطَالَبَةُ بِفَرَضِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ وبعده ، ويلزمه إجابتها إليه . فإن  
تَرَفَعَا إِلَى الْحَاكِمِ ، لَمْ يَفْرِضْ إِلَّا مَهْرَ الْمِثْلِ ؛ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ لَهَا ، وَإِنْ تَرَاضَى  
الزَّوْجَانِ عَلَى فَرَضِهِ ، جَازَ . فَإِنْ فَرَضَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا ، فَلَيْسَ لَهَا غَيْرُهُ ؛  
لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ لَهَا . وَإِنْ فَرَضَ لَهَا الْحَاكِمُ<sup>(٢)</sup> أَكْثَرَ مِنْهُ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ  
يَزِيدَهَا فِي صَدَاقِهَا . وَإِنْ فَرَضَ لَهَا أَقَلَّ مِنْهُ فَرَضِيَّتَهُ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا ،  
فَمَلَكَتِ تَنْقِصَهُ . وَمَا فَرَضَ لَهَا مِنْ ذَلِكَ صَارَ كَالْمُسَمَّى فِي التَّنْصِيفِ  
بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَقَرَارِهِ بِالْدُّخُولِ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَهْرٌ مَفْرُوضٌ<sup>(٣)</sup> ،  
فَأُشْبِهَ الْمَفْرُوضَ بِالْعَقْدِ . وَإِنْ دَخَلَ بِهَا قَبْلَ الْفَرَضِ ، اسْتَقَرَّ مَهْرُ الْمِثْلِ ؛ لِأَنَّ  
الْوُطْءَ فِي نِكَاحِ خَالٍ مِنْ<sup>(٤)</sup> مَهْرِ خَالِصٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وإن مات أحدهما قبل الإصابتِ والفَرَضِ ، وَجِبَ لَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا ، فِي  
صَحِيحِ الْمَذْهَبِ ؛ لِمَا رَوَى عَلْقَمَةُ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً  
وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : لَهَا  
صَدَاقٌ<sup>(٥)</sup> نِسَائِهَا ، لَا وَكُسٌ وَلَا شَطَطٌ ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ . فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ  
سَيْنَانَ الْأَشْجَعِيُّ ، فَقَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَزْوَعِ ابْنَةِ وَاشِقٍ ، امْرَأَةً

(١) فِي الْأَصْلِ : «لَهَا» .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) فِي م : «عَنْ» .

(٥) فِي ف : «مَهْرٌ» .



مِنَّا، مَثَلُ مَا قَضَيْتَ<sup>(١)</sup>. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ<sup>(٢)</sup> صَحِيحٌ. [٢٩٦ظ] وَعَنْ أَحْمَدَ، لَا يَكْمُلُ لَهَا الصَّدَاقُ؛ لِأَنَّهَا فُرُوقَةٌ قَبْلَ فَرْضٍ وَمَسِيَسٍ، فَأَشْبَهَتْ الطَّلَاقَ. فَعَلَى هَذَا، يَجِبُ لَهَا نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ.

**فصل:** وَمَهْرُ نِسَائِهَا هُوَ مَهْرُ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا الْمُسَاوِيَاتِ لَهَا، وَيُعْتَبَرُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ مِنْهُنَّ، فَأَقْرَبُهُنَّ الْأَخَوَاتُ، ثُمَّ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ، ثُمَّ الْعَمَّاتُ، ثُمَّ بَنَاتُ الْأَعْمَامِ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُنَّ<sup>(٤)</sup>؛ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ. وَلَا يُعْتَبَرُ ذَوَاتُ الْأَرْحَامِ، كَالْأُمِّ وَالْخَالَاتِ وَالْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ يَخْتَلِفُ بِالنَّسَبِ، وَنَسَبُهَا مُخَالِفٌ لِنَسَبِهَا. وَالْأُخْرَى، يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهِنَّ مِنْ نِسَائِهَا، فَيَدْخُلْنَ فِي الْحَبْرِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا نِسَاءٌ عَصَبَاتٍ، اعْتَبِرَ هَؤُلَاءِ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ.

وَيُعْتَبَرُ بَيْنَ مُسَاوِيَتِهَا فِي صِفَاتِهَا؛ مِنْ سِنِّهَا، وَبَلَدِهَا، وَعَقْلِهَا، وَعِفَّتِهَا، وَجَمَالِهَا، وَنِسَارِهَا، وَبِكَارَتِهَا، وَثُبُوتِهَا؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ مُثْلِفٌ، فَاعْتَبِرَ فِيهَا الصِّفَاتُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَهْرُ نِسَائِهَا يَخْتَلِفُ بِهِذِهِ الْأُمُورِ، لَمْ نَعْتَبِرْهَا، وَإِنْ كَانَ يَخْتَلِفُ، فَلَمْ نَجِدْ إِلَّا دُونَهَا، زَيْدٌ لَهَا بِقَدْرِ فَضِيلَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ<sup>(٥)</sup> إِلَّا أَعْلَى مِنْهَا، نَقَصَتْ بِقَدْرِ نَقِصَتِهَا.

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤٣.

(٢) سقط من: الأصل، ف.

(٣) في الأصل: «العم».

(٤) في الأصل، ف: «بعدهم».

(٥) في الأصل: «يجد».

ويجب حالاً من نقد البلد، كقيم المثلفات. فإن كان عادة نساؤها التأجيل، ففيه وجهان؛ أحدهما، يفرض مؤجلاً؛ لأنه مهر نساها. والثاني، يفرض حالاً؛ لأنه قيمة مثلف.

فإن كان عادةهم أنهم إذا زوجوا عشيرتهم حققوا، وإذا زوجوا غيرهم ثقلوا، أو عكس ذلك، اعتبر؛ لأنه مهر المثل. فإن لم يوجد من أقاربها أحد، اعتبر شبهها من أهل بلدها. فإن عدم ذلك، اعتبر أقرب الناس إليها من نساء أقرب البلدان إليها.

**فصل:** وإن طلق المفوضة قبل الدخول والفرض، فليس لها إلا المتعة. نص عليه أحمد في رواية جماعة. وعنه، لها نصف مهر المثل؛ لأنه نكاح صحيح يوجب مهر المثل بعد الدخول، فيوجب نصفه بالطلاق قبله، كالتى سمي لها. والمذهب الأول؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>. ولا متعة لغيرها<sup>(٢)</sup> في ظاهر المذهب؛ لأنه لما خص بالآية من لم يفرض لها، ولم يمسها<sup>(٣)</sup>، دل على أنها لا تجب للدخول بها، ولا مفروض لها، ولأنه حصل في مقابلة الابتدال المهر أو نصفه، بخلاف مسألتنا. وعنه، لكل مطلق متاع؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ

(١) سورة البقرة ٢٣٦.

(٢) في ف: «لها».

(٣) في الأصل، ف: «يسم».

(٤) سورة البقرة ٢٤١.

طَلَّقَتْهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا<sup>(١)</sup>. قال أبو بكر: العملُ عندي على هذه الرواية لولا تواتر الروايات بخلافها؛ فإنه لم يَزِدْ هذه إلا حَبْلًا، وخالفه سائر مَنْ رَوَى عن أبي عبد الله، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ هذه الرواية على الاستِحْبَابِ، جَمْعًا بَيْنَ دَلَالَةِ الآيَاتِ الْمُخْتَلِفَاتِ، ولِما ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعْنَى.

فَأَمَّا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا<sup>(٢)</sup>، فلا مُتَعَّةَ لَهَا، بغيرِ خِلَافٍ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَتَنَاوَلْهَا، ولا هِيَ فِي<sup>(٣)</sup> مَعْنَى الْمُنْصُوصِ عَلَيْهِ.

**فصل:** والمُتَعَّةُ مُتَعَبَّرَةٌ بِحَالِ الزَّوْجِ، على المُوسِعِ قَدْرُهُ وعلى المُقْتِرِ قَدْرُهُ. وحكى القاضي عن أحمد أنها مُقَدَّرَةٌ بِنِصْفِ [٢٩٧] مَهْرِ المِثْلِ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ عَنْهُ، فَتَقَدَّرَتْ بِهِ. والمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾<sup>(٤)</sup>. فَتَقَدَّرَ بِحَالِ الزَّوْجِ دُونَ حَالِ الْمَرَأَةِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ قَدْرُ نِصْفِ مَهْرِ المِثْلِ،<sup>(٥)</sup> كَانَ ذَلِكَ نِصْفَ مَهْرِ المِثْلِ<sup>(٥)</sup>.

وفى قَدْرُهَا رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُزَجَّعُ فِيهَا<sup>(٦)</sup> إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ، فَيَفْرِضُ لَهَا مَا يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِتَقْدِيرِهِ، وَيَحْتَاجُ

(١) سورة الأحزاب ٤٩.

(٢) سقط من: الأصل، م.

(٣) سقط من: م.

(٤) سورة البقرة ٢٣٦.

(٥ - ٥) سقط من: الأصل.

(٦) فى ف: «فى ذلك».

إلى الاجتهاد، فَرُدَّ إلى الحاكم، كالتَّفَقَّة. والثانية، أَعْلَى الْمُتَعَةِ خَادِمٌ، وأذناها كِسْوَةٌ تُجَرِّئُهَا لَصْلَاتُهَا<sup>(١)</sup>، وَأَوْسَطُهَا مَا بَيْنَ ذَلِكَ؛ لقول ابن عباس: أَعْلَى الْمُتَعَةِ<sup>(٢)</sup> خَادِمٌ، ثم دُونَ ذَلِكَ التَّفَقَّةُ، ثم دُونَ ذَلِكَ الْكِسْوَةُ<sup>(٣)</sup>. وهذا تَفْسِيرٌ مِنَ الصَّحَابِيِّ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ.

**فصل:** وكلُّ فُرْقَةٍ أَسْقَطَتِ الْمُسَمَّى أَسْقَطَتِ الْمُتَعَةَ، وما نَصَفَتِ الْمُسَمَّى أَوْجَبَتِ الْمُتَعَةَ؛ لَأَنَّهَا قَائِمَةٌ مَقَامَ نِصْفِ الْمُسَمَّى، فَاعْتَبِرَ ذَلِكَ فِيهَا. وسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا، ثُمَّ وَهَبَ لَهَا غُلَامًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا، قَالَ: لَهَا الْمُتَعَةُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَبَةَ لَا تَنْقُضِي بِهَا الْمُتَعَةَ، كَالْمُسَمَّى.

**فصل:** فَأَمَّا الْمُفَوَّضَةُ الْمَهْرِ، وَهِيَ الَّتِي تَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهَا، أَوْ حُكْمِ أَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِمَهْرٍ فَاسِدٍ، أَوْ يُزَوَّجُهَا غَيْرُ الْأَبِ بِغَيْرِ صَدَاقٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، فَإِنَّهُ يَتَنَصَّفُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالطَّلَاقِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ. وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخَرَقِيِّ. وَعَنْ أَحْمَدَ، لَيْسَ لَهَا إِلَّا الْمُتَعَةُ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ خَلَا عَنْ تَسْمِيَةِ صَحِيحَةٍ، فَأَشْبَهَ نِكَاحَ الْمُفَوَّضَةِ الْبُضْعِ. وَلَنَا، أَنَّهَا لَمْ تَرْضَ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَلَا رَضِيَ أَبُوهَا، فَلَمْ تَجِبِ الْمُتَعَةُ، كَالَّتِي سَمَّى لَهَا، بِخِلَافِ الرَّاغِبَةِ بِغَيْرِ صَدَاقٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «لِصَدَاقِهَا». وَفِي م: «فِي صِلَاتِهَا».

(٢) فِي ف: «النَّفَقَةُ».

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ، فِي تَفْسِيرِهِ ٥٣٠/٢، عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَرَفَعَ الْمُتَعَةَ الْخَادِمَ، ثُمَّ دُونَ ذَلِكَ الْكِسْوَةَ، ثُمَّ دُونَ ذَلِكَ النَّفَقَةَ. مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ١٥٦/٥، ١٥٧.

**فصل: وللأب تزويج ابنته بدون صداقٍ مثلها، صغيرة كانت أو كبيرة، بكراً أو ثيباً؛ لأنَّ عمرَ، رَضِيَ اللهُ عنه، خَطَبَ الناسَ فقال: أَلَا لَا تُعَالُوا فِي صُدُقِ<sup>(١)</sup> النِّسَاءِ، فَمَا أَصْدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا مِنْ نِسَائِهِ وَلَا<sup>(٢)</sup> بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً<sup>(٣)</sup>. وظاهره صَحَّةُ تَسْمِيَةِ مَنْ زَوَّجَ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَإِنْ نَقَصَ عَنْ مَهْرِ الْمِثْلِ. وزَوَّجَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ابْنَتَهُ بِدِرْهَمَيْنِ وَهُوَ سَيِّدُ قُرَشِيٍّ. ولأنَّه غَيْرُ مُتَّهَمٍ فِي حَقِّهَا، فَلَا يُمْتَنَعُ مِنْ تَحْصِيلِ الْمُقْصُودِ وَالْحِظُّ لِابْنَتِهِ بِتَقْوِيَتِ<sup>(٤)</sup> غَيْرِ الْمُقْصُودِ.**

وليس لغيره نقضها عن مَهْرٍ نِسَائِهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا؛ لأنَّه مُتَّهَمٌ، فَإِنْ زَوَّجَ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، لَمْ يَكُنْ تَقْوِيضًا صَحِيحًا؛ لأنَّه أَسْقَطَ مَا لَيْسَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ فَعَلَهُ الْأَبُ، كَانَ تَقْوِيضًا صَحِيحًا.

**فصل: وللأب أن يَشْتَرِطَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنْ صَدَاقِ ابْنَتِهِ؛ لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّ شُعَيْبًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ لِمُوسَى، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، بِرِعَايَةِ غَنِمِهِ<sup>(٥)</sup>. وقال**

(١) في الأصل: «صداق».

(٢) - (٢) في م: «أو».

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب الصداق، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ١/ ٤٨٥، ٤٨٦. والترمذي، في: باب ما جاء في مهور النساء، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذى ٥/ ٣٦. والنسائي، في: باب القسط في الأصدقة، من كتاب النكاح ٦/ ٩٦. والدارمي، في: باب كم كانت مهور أزواج النبي ﷺ وبناته، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ٢/ ١٤١. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٤١، ٤٨.

(٤) في الأصل: «بتقريب».

(٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ بِإِذْنِ رَبِّكَ فَهَؤُلَاءِ قَوْمُكَ الَّذِينَ هُمْ أَكْثَرُ ﴾. والآية ٢٧ من سورة القصص. وانظر التعليق المتقدم في صفحة ٢٣٣.

النبي ﷺ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ »<sup>(١)</sup> . وقال عليه السلام : « إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ »<sup>(٢)</sup> . قال الترمذی : هذا حديث حسن . فإن زَوْجَهَا على أَلْفٍ لها وأَلْفٍ له ، ثم طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ ، رَجَعَ الزَّوْجُ بِالْأَلْفِ الَّتِي لَهَا ؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَهُ الْأَبُ مَحْسُوبٌ عَلَى الْبِنْتِ مِنْ صَدَاقِهَا ، فَكَانَتْهَا قَبْضَتُهُ ، ثُمَّ وَهَبَتْهُ لِأَيِّهَا . فَإِنْ شَرَطَ غَيْرُ الْأَبِ شَيْئًا لِنَفْسِهِ ، فَالْكُلُّ لَهَا ، وَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ عَنْهَا ، فَكَانَ لَهَا ، كَالْمُسَمَّى لَهَا .

**فصل :** وإن زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَهُ [٢٩٧ظ] الصَّغِيرَ ، فَاْلْمَهْرُ عَلَى الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّ الْمُعْوَضَ<sup>(٣)</sup> لَهُ ، فَكَانَ الْعِوَضُ عَلَيْهِ ، كَالْكَبِيرِ ، وَكَمَا لَوْ اشْتَرَى لَهُ شَيْئًا . فَإِنْ كَانَ الْابْنُ مُعْسِرًا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ عَلَيْهِ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup> . وَالثَّانِي ، عَلَى الْأَبِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا زَوَّجَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِإِعْسَارِهِ وَوُجُوبِ الصَّدَاقِ عَلَيْهِ ، كَانَ رِضًا مِنْهُ بِالتَّزْوِيمِ .

**فصل :** وإن تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ ، فَاْلْمَهْرُ عَلَى الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِإِذْنِهِ ، فَكَانَ عَلَيْهِ ، كَالَّذِي يَجِبُ بِعَقْدِ الْوَكِيلِ . وَإِنْ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ ، فَإِنْ فَارَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا ، فَفِي رَقَبَتِهِ صَدَاقُهَا ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِجِنَايَتِهِ ، فَكَانَ فِي رَقَبَتِهِ ، كَسَائِرِ جِنَايَاتِهِ . وَفِي قَدَرِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، مَهْرٌ مِثْلُهَا ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ

(١) تقدم تخريجه في ٦٠٢/٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ٦٠٣/٣ .

(٣) في الأصل : « العوض » .

(٤) في م : « كذلك » .

يُوجِبُ الْمَهْرَ، فَأَوْجِبَ جَمِيعَهُ، كَوَطْءِ الْمَكْرَهَةِ. والثانية، يَجِبُ عَلَيْهِ خُمْسُ الْمَهْرِ؛ لِمَا رَوَى خِلَاسٌ أَنَّ غُلَامًا لِأَبِي مُوسَى تَزَوَّجَ بِمَوْلَاةٍ تَيْجَانٍ<sup>(١)</sup> التَّيْمِيَّ بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِي مُوسَى، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَخَذَ لَهَا الْخُمْسَيْنِ مِنْ صَدَاقِهَا. وَكَانَ صَدَاقُهَا خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّ الْمَهْرَ أَحَدُ مُوجِبِي الْوُطْءِ، فَجَازَ أَنْ يَنْقُصَ فِيهِ الْعَبْدُ عَنِ الْحُرِّ، كَالْحَدِّ. وَقَدْ رَوَى حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا صَدَاقَ عَلَيْهِ. وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ فِي الْحَالَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مُطَاوَعَةً لَهُ فِي غَيْرِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ، أَشْبَهَ الزَّانِيَةَ. وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عُثْمَانَ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ. وَالسَّيِّدُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَفْدِيَهُ بِأَقْلَى الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ<sup>(٣)</sup> الْوَاجِبِ مِنَ الْمَهْرِ<sup>(٤)</sup>، كَأَرْشِ جِنَايَاتِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَإِذَا زَوَّجَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ أَمَتَهُ، وَجِبَ الصَّدَاقُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَقَطَ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَخْلُو مِنْ مَهْرٍ، وَلَا يَثْبُتُ لِلْسَّيِّدِ عَلَى عَبْدِهِ مَالٌ، فَسَقَطَ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَثْبُتُ مَهْرٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجِبَ لِلْسَّيِّدِ عَلَى عَبْدِهِ مَالٌ.

(١) فِي م: «تَيْجَان».

(٢) لَمْ نَجِدْهُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٢٤٣/٧. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ،

فِي: الْمَصْنَفِ ٢٥٩/٤، ٢٦٠.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٤) فِي ف: «مَهْرُ الْمَثَل».

(٥) فِي ف: «جِنَايَتِهِ».

وإن تزوّج العبدُ بحُرّةٍ أو أمةٍ «بغير إذنٍ» سيّده، ثم باعها العبدُ، أو باعه لسيّد الأمةِ بثمنٍ في الذمّةِ، صحَّ، وتحوّل صداقُها إلى ثمنه، أو نصفه إن كان قبل الدخولِ. وإن باعها إياه بصداقها، صحَّ؛ لأنّه يجوزُ أن يبيعها به عبداً آخرَ، فكذلك هذا. ويُنقِصُ النكاحُ إذا ملكَتْ زَوْجُها، فإن كان قبل الدخولِ، رجع السيّدُ عليها بما يسقطُ من صداقها.

---

(١ - ١) في الأصل: «بإذن».



## بَابُ اخْتِلَافِ الزَّوْجَيْنِ فِي الصَّدَاقِ

إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ وَلَا بَيِّنَةً عَلَى مَبْلَغِهِ ، ففِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي مَهْرَ الْمِثْلِ مِنْهُمَا ؛ فَإِنْ ادَّعَتْ مَهْرَ الْمِثْلِ أَوْ أَقْلَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَإِنْ ادَّعَى مَهْرَ مِثْلِهَا أَوْ أَكْثَرَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ صَدَاقَهَا مَهْرٌ مِثْلِهَا ، وَلِأَنَّهُ مُوجِبُ الْعَقْدِ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ خَلَا عَنِ الصَّدَاقِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مُدَّعِيهِ ، كَالْمُنْكَرِ فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى . فَإِنْ ادَّعَى أَقْلَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ ، وَادَّعَتْ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ ، رُذًا إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ . وَيَنْبَغِي أَنْ يَخْلِفَ الزَّوْجُ عَلَى نَفْيِ الزَّائِدِ عَنِ مَهْرِ الْمِثْلِ ، وَتَخْلِفَ هِيَ عَلَى إِبْثَابِ مَا نَقَصَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ دَعْوَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُحْتَمِلَةٌ ، فَلَا تُدْفَعُ بغيرِ بَيِّنٍ . وَالرَّوَايَةُ [٢٩٨و] الثَّانِيَةُ ، الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » <sup>(١)</sup> . فَإِنْ مَاتَ الزَّوْجَانِ ، فَوَرَّثَتْهُمَا بِمَنْزِلَتَيْهِمَا ، إِلَّا أَنْ مَنْ يَخْلِفُ مِنْهُمَا عَلَى الْإِبْثَابِ يَخْلِفُ عَلَى الْبَيِّنَةِ ، وَمَنْ يَخْلِفُ عَلَى النَّفْيِ يَخْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى نَفْيِ فِعْلٍ غَيْرٍ .

وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجُ وَأَبُو الصَّغِيرَةِ أَوْ الْمَجْثُونَةُ ، قَامَ الْأَبُ مَقَامَهُمَا فِي الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ الْوَكِيلَ . فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ حَتَّى

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٨ .

بَلَغَتِ الصَّبِيَّةُ ، وَعَقَلَتِ المَجْنُونَةُ ، فَالْيَمِينُ عَلَيْهِمَا دُونَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَلَفَ  
لِتَعْدُرِ الْيَمِينُ مِنْ جِهَتَيْهِمَا ، فَإِذَا أُمِكَنَ الْحَيْفُ مِنْهُمَا ، لَزِمَتْهُمَا ، كَالْوَصِيِّ إِذَا  
بَلَغَ الطُّفْلُ .

**فصل :** وَإِنْ أَنْكَرَ الزَّوْجُ تَسْمِيَةَ الصَّدَاقِ ، وَادَّعَتْ تَسْمِيَةَ مَهْرِ المِثْلِ ،  
وَكَانَ الخِلَافُ بَعْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى  
الرَّوَايَتَيْنِ . فَإِنْ قُلْنَا : الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ . وَجَبَتِ الْمُتَعَةُ . وَإِنْ قُلْنَا بِالرَّوَايَةِ  
الْأُخْرَى ، فَلَهَا نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلِهَا <sup>(١)</sup> . وَإِنْ اخْتَلَفَا قَبْلَ الطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ ،  
فَقَدْ اسْتَقَرَّ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا . وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ ، فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِفَرَضِ مَهْرِ المِثْلِ ،  
وَلَا يُشْرَعُ التَّحَالُفُ . وَإِنْ ادَّعَتْ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ المِثْلِ ، حَلَفَ عَلَى نَفْيِ  
الزِّيَادَةِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَصَدَقْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ . قَالَتْ : بَلْ هَذِهِ الْأَمَةُ . لَمْ  
تَمْلِكِ الْعَبْدَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدَّعِيهِ ، وَلَا الْأَمَةُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَى .  
لَكِنْ إِنْ قُلْنَا : الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ . فَلَهَا قِيَمَةُ الْعَبْدِ . وَإِنْ قُلْنَا : الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ  
يَدَّعِي مَهْرَ المِثْلِ . وَكَانَتِ الْأَمَةُ مَهْرَ المِثْلِ أَوْ أَقَلَّ ، حَلَفَتْ ، وَلَهَا قِيَمَتُهَا .  
وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ وَالْعَبْدُ مَهْرَ المِثْلِ أَوْ <sup>(٢)</sup> أَكْثَرَ ، حَلَفَ الزَّوْجُ ، وَلَهَا قِيَمَتُهُ .  
وَإِنْ كَانَتِ الْأَمَةُ أَكْثَرَ وَالْعَبْدُ أَقَلَّ ، رُدُّهُ إِلَى مَهْرِ المِثْلِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِيمَا  
تَقَدَّمَ .

(١) فِي م : « المثل » .

(٢) فِي الْأَصْل : « وَ » .

**فصل :** وإن اختلفا فى قبضِ الصَّدَاقِ أو إيرائه منه ، فالقول قولها ؛ لأنَّ<sup>(١)</sup> الأَصْلَ معها . وإن اختلفا فيما يَسْتَقِرُّ به الصَّدَاقُ مِنَ الاستِمْتَاعِ ، أو الخَلْوَةِ ، فالقول قوله ؛ لأنَّ الأَصْلَ معه . وإن اتَّفَقَا على أَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهَا مَالًا ، فقال : دَفَعْتُهُ صَدَاقًا . قالت : بل هِبَةٌ . فإن كان الخِلَافُ فى نِيَّتِهِ ، فالقول قوله بلا يَمِينٍ ؛ لأنَّهُ أَعْلَمُ بما نَوَاه . وإن اختلفا فى لَفْظِهِ ، فالقول قوله مع يَمِينِهِ ؛ لأنَّهُ مِلْكُهُ ، فالقول قوله فى صِفَةِ نَقْلِهِ .

**فصل :** وإن نَقَصَ الصَّدَاقُ فى يَدِهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ ، فقالت : حَدَثَ بَعْدَ الطَّلَاقِ ، فلا ضَمَانَ عَلَى . وقال : بل قَبْلَهُ . فالقول قولها ؛ لأنَّ الأَصْلَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهَا .

**فصل :** ويجبُ المَهْرُ لِلْمَوْطُوءَةِ فى نِكَاحِ فاسِدٍ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ فى التى نَكَحَتْ نَفْسَهَا بغيرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا : « فَإِنْ أَصَابَهَا ، فَلَهَا المَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا »<sup>(٢)</sup> . ويجبُ لِلْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةِ ؛ لهذا المَعْنَى . ويجبُ لِلْمُكْرَهَةِ على الزَّنى ؛ لأنَّهُ وَطْءٌ سَقَطَ الحَدُّ عنها فيه بِشُبْهَةٍ ، والوَاطِئُ مِنْ أَهْلِ الضَّمَانِ فى حَقِّهَا ، فَأَوْجَبَ المَهْرَ ، كَالوَطْءِ بِالشُّبْهَةِ . ولا يجبُ مع المَهْرِ أَرْشُ البَكَارَةِ فى هذه المواضِعِ ؛ لأنَّهُ دَاخِلٌ فى المَهْرِ . وعنه ، لِلْمُكْرَهَةِ الأَرْشُ<sup>(٣)</sup> مع المَهْرِ ؛ لأنَّهُ إِتْلَافُ جُزْءٍ ، فَوَجَبَ عَوَضُهُ ، كما لو جَرَحَهَا ثم وَطَّئَهَا . وعن أحمدَ ، [ ٢٩٨ ظ ] لا يجبُ المَهْرُ لِلْمُكْرَهَةِ الثَّيِّبِ ؛ قِيَاسًا على

(١) فى الأصل : « لكن » .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

المطَاوَعَةِ . وعنه ، لا يجب لمَحَارِمِهِ مِنَ النَّسَبِ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهُنَّ تَحْرِيمُ أَصْلِ ،  
فَلَا يُوجِبُ وَطْؤُهُنَّ مَهْرًا ، كَاللُّوَاطِ . وعنه ، مَنْ تَحَرَّمَ ابْتِثْثًا ، لَا مَهْرَ لَهَا ؛  
لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> ، وَمَنْ تَحَلَّى بِثَثْثَا ، كَالْعَمَّةِ ، وَالحَالَةِ ، يَجِبُ لَهَا ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا  
أَخَفُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَتْلَفَ مَنَفْعَةً بُضْعِهَا بِالْوَطْءِ مُكْرَهَةً ، فَأَشْبَهَتْ الْأَجْنَبِيَّةَ  
وَالْبِكْرَ .

**فصل :** وَلَا يَجِبُ الْمَهْرُ لِلْمُطَاوَعَةِ عَلَى الرَّئْيِ ؛ لِأَنَّهَا بِإِذْلَةٍ لِمَا يُوجِبُ  
الْبَدَلَ <sup>(٢)</sup> لَهَا ، فَلَمْ يَجِبْ لَهَا شَيْءٌ <sup>(٣)</sup> ، كَمَا لَوْ أَذِنَتْ فِي قَطْعِ يَدِهَا . فَإِنْ  
كَانَتْ أُمَةً ، وَجِبَ الْمَهْرُ لِسَيِّدِهَا ؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لَهُ ، فَلَا يَسْقُطُ بِبَدْلِهَا ،  
كَيَدِهَا .

وَلَا يَجِبُ الْمَهْرُ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ ، وَلَا اللَّوَاطِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ مُتَقَرِّمَةً  
فِي الشَّرْعِ ، بِخِلَافِ الْفَرْجِ .

**فصل :** وَمَنْ نِكَاحُهَا بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ ؛ كَذَاتِ الزَّوْجِ ، وَالْمُعْتَدَّةِ ،  
حُكْمُهَا حُكْمُ الْأَجْنَبِيَّةِ فِي وُجُوبِ الصَّدَاقِ إِنْ كَانَ الْوَطْءُ بِشُبْهَةٍ أَوْ  
إِكْرَاهٍ ، وَسُقُوطُهُ إِنْ كَانَتْ مُطَاوَعَةً عَامِلَةً بِالتَّحْرِيمِ ؛ لِأَنَّهُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ ،  
فَكَانَ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ .

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي ف : « الْبَدَل » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

## بَابُ الْوَلِيمَةِ

وهي الإطعام في العرس .

وهي مُسْتَحَبَّةٌ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ حِينَ تَزَوَّجَ : « أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً ؛ لِأَنَّهَا طَعَامٌ لِسُرُورٍ حَادِثٍ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْأَطْعِمَةِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْلِمَ بِشَاةٍ ؛ لِلخَبَرِ ، وَإِنْ أَوْلِمَ بِغَيْرِهَا أَصَابَ الشُّنَّةَ ؛ لِمَا

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشَرُوا ... ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ، وَفِي : بَابِ إِخَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، مِنْ كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ : انْظُرْ أُمَّيْ زَوْجَتِي شَعْتُ ، وَبَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ... ﴾ ، وَبَابِ الصَّفْرَةِ لِلْمَتْرُوجِ ... ، وَبَابِ كَيْفِ يَدْعَى لِلْمَتْرُوجِ ، وَبَابِ الْوَلِيمَةِ حَقٌّ ، وَبَابِ الْوَلِيمَةِ وَلَوْ بِشَاةٍ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَفِي : بَابِ الْإِخَاءِ وَالْحَلْفِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ ، وَفِي : بَابِ الدَّعَاءِ لِلْمَتْرُوجِ ، مِنْ كِتَابِ الدَّعَوَاتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٨/٣ ، ٦٩ ، ٣٩/٥ ، ٤/٧ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٢٧/٨ ، ١٠٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الصَّدَاقِ وَجَوَازِ كَوْنِهِ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَخَاتَمَ حَدِيدٍ ... ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٤٢/٢ ، ١٠٤٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ قِلَّةِ الْمَهْرِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٨٦/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٢/٥ ، ٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْوَلِيمَةِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ٦١٥/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . الْمَوْطَأُ ٥٤٥/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ١٦٥/٣ ، ١٩٠ ، ٤٧١ ، ٢٠٥ .

رَوَى أَنَسٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ، أَوْلَمَ بِشَاةٍ. <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

**فصل: وإجابة الدّاعى إليها واجبة؛** لما رَوَى ابْنُ عُمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا». وقال أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَ <sup>(٢)</sup> مَنْ لَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ. رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup>.

(١ - ١) سقط من: «ف».

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب ﴿لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم...﴾، من كتاب التفسير، وفى: باب الوليمة ولو بشاة، وباب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض، من كتاب النكاح. صحيح البخارى ١٤٨/٦، ١٤٩، ٣١/٧. ومسلم، فى: باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها، وباب زواج زينب بنت جحش.... من كتاب النكاح. صحيح مسلم ١٠٤٦/٢، ١٠٤٩.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى استحباب الوليمة عند النكاح، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٣٠٧/٢. وابن ماجه، فى: باب الوليمة، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ١/١٦٥. والإمام أحمد، فى: المسند ١٧٢/٣، ٢٢٧. (٢) زيادة من: م.

(٣) الأول أخرجه البخارى، فى: باب حق إجابة الوليمة، من كتاب النكاح. صحيح البخارى ٣١/٧.

كما أخرجه مسلم، فى: باب الأمر بإجابة الداعى إلى دعوة، من كتاب النكاح. صحيح مسلم ١٠٥٢/٢. وأبو داود، فى: باب ما جاء فى إجابة الدعوة، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٣٠٦/٢. وابن ماجه، فى: باب إجابة الداعى، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ١/٦١٦. والدارمى، فى: باب إجابة الوليمة، من كتاب النكاح. سنن الدارمى ١٤٣/٢. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى الوليمة، من كتاب النكاح. الموطأ ٥٤٦/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٠/٢، ٢٢، ٣٧، ١٠١.

والثانى أخرجه البخارى، فى: باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، من كتاب =

وإن كان الداعى ذمياً، لم تجب إجابته؛ لأن الإجابة للمسلم للإكرام والمؤالة، ولا يجب ذلك للذمى. وتجاوز<sup>(١)</sup> إجابته؛ لما روى أنس، رضي الله عنه، أن يهودياً دعا النبي ﷺ إلى خبز شعير، وإهالة سنيخة<sup>(٢)</sup>، فأجابته. رواه الإمام أحمد في «الزهد»<sup>(٣)</sup>.

وإنما تجب إجابة المسلم إذا نص عليه. فإن دعا الجفلى، كقوله: «أيها»<sup>(٤)</sup> الناس أجيئوا. و<sup>(٥)</sup>: «هلم إلى الطعام». لم تجب الإجابة؛ لأن كل واحد غير منصوص عليه، فلا ينكسر قلب الداعى بتخلفه.

وإن دعا ثلاثة أيام، وجبت الإجابة في اليوم الأول، واشتحب في الثاني، ولم تستحب في الثالث؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال:

= النكاح. صحيح البخارى ٣٢/٧.

كما أخرجه مسلم، فى: باب الأمر بإجابة الداعى إلى دعوة، من كتاب النكاح. صحيح مسلم ١٠٥٤/٢، ١٠٥٥. وأبو داود، فى: باب ما جاء فى إجابة الدعوة، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٣٠٦/٢. وابن ماجه، فى: باب إجابة الداعى، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦١٦/١. والدارمى، فى: باب فى الوليمة، من كتاب الأطعمة. سنن الدارمى ١٠٥/٢. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى الوليمة، من كتاب النكاح. الموطأ ٥٤٦/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٤١/٢، ٢٦٧، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٩٤.

(١) فى الأصل: «تجب». خطأ.

(٢) الإهالة: الدسم والشحم، والسنيخة: المتغيرة الريح.

(٣) الزهد ٥.

كما أخرجه، فى: المسند ٢١٠/٣، ٢١١، ٢٧٠.

(٤) فى ف: «يا أيها».

(٥) فى ف: «أو».

«الْوَلِيْمَةُ أَوَّلَ يَوْمٍ حَقٍّ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ، وَالثَّالِثُ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ دَعَاهُ اثْنَانِ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، أَجَابَ أَسْبَقَهُمَا؛ لِأَنَّ إِجَابَتَهُ وَجَبَتْ بِدَعْوَتِهِ، فَمَنَعَتْ مِنْ وُجُوبِ إِجَابَةِ الثَّانِي. فَإِنْ اسْتَوَيَا، أَجَابَ أَقْرَبُهُمَا أَبَا؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ، فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا، فَإِنَّ أَقْرَبَهُمَا أَبَا أَقْرَبُهُمَا جَوَارًا، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا، فَأَجِبْ الَّذِي سَبَقَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ اسْتَوَيَا، أَجَابَ [٢٩٩ر] أَقْرَبَهُمَا رَحِمًا، فَإِنْ اسْتَوَيَا، أَجَابَ أَذْيَنَهُمَا<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ، فَقَدَّمَ بِهِذِهِ الْمَعَانِي. فَإِنْ اسْتَوَيَا، أَقَرَّعَ بَيْنَهُمَا.

**فصل:** وَإِذَا دُعِيَ الصَّائِمُ، لَمْ تَسْقُطِ الْإِجَابَةُ، إِذَا حَضَرَ وَكَانَ الصَّوْمُ وَاجِبًا، لَمْ يُفْطِرْ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، اسْتَحَبَّ لَهُ الْفِطْرُ، لِيَشْرَّ أَخَاهُ وَيَجْبِرَ قَلْبَهُ، وَلَا يَجِبُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

---

(١) فى: باب فى كم تستحب الوليمة، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٣٠٧/٢.  
كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الوليمة، من أبواب النكاح. عارضة الأخوذى ٤/٥. وابن ماجه، فى: باب إجابة الداعى، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦١٧/١.  
والدارمى، فى: باب فى الوليمة، من كتاب الأطعمة. سنن الدارمى ١٠٥/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٨/٥، ٣٧١. وضعفه الحافظ فى التلخيص ١٩٥/٣، ١٩٦. والألبانى فى الإرواء ٨/٧ - ١١.

(٢) فى: باب إذا اجتمع داعيان أيهما أحق، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٣١٠/٢.  
كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٤٠٨/٥. وضعف الحافظ إسناده، فى: التلخيص الحبير ١٩٦/٣. وانظر الإرواء ١١/٧.

(٣) فى ف: «أدناهما».



ﷺ: « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ ، فَلْيَجِبْ ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ » .<sup>(١)</sup> رواه مسلم ، وأبو داود . وَيُسْتَحَبُّ إِغْلَامُهُمْ بِصِيَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ عُمَرَ<sup>(٢)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَلَأَنَّ التَّهْمَةَ تَزُولُ وَيَتَمَهَّدُ عُذْرُهُ . وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا ، فَلَا فَضْلَ الْأَكْلُ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلَأَنَّ فِيهِ جَبَرِ قَلْبِ الدَّاعِي ، وَلَا يَجِبُ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الطَّعَامِ ، فَلْيَجِبْ ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ »<sup>(٣)</sup> . حديثٌ صحيحٌ .

**فصل : والدُّعَاءُ إِلَى الْوَلِيْمَةِ إِذَنْ فِي الْأَكْلِ وَالِدُّخُولِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ ، فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ ، فَذَلِكَ إِذَنْ لَهُ » . رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> .**

(١ - ١) زيادة من : ف .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٥٤ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في الصائم يدعى إلى وليمة ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ٥٧٣ / ١ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذی ٣ / ٣٠٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٧٩ ، ٤٨٩ ، ٥٠٧ .

(٢) أثر عثمان أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٤ / ٢٧٩ . وحسنه الألباني ، في : الإرواء ٧ / ١٢ - ١٤ .

وأثر ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣ / ٦٤ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٧ / ٢٦٣ .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٤ / ٢٧٩ .

(٤) في : باب في الرجل يدعى أيكون ذلك إذنه ؟ من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٦٣٩ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥٣٣ . وصححه في الإرواء ٧ / ١٦ ، ١٧ .

**فصل:** وإذا دُعِيَ إلى وَلِيْمَةٍ فيها مُنْكَرٌ، كالحَفْرِ والزَّمْرِ، فأَمَكْنَهُ الإنْكَارُ، حَضَرَ وَأَنْكَرَ؛ لَأَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ وَاجِبَيْنِ، وإن لم يُمَكِّنْهُ، لم يَحْضُرْ؛ لَأَنَّهُ يَرَى الْمُنْكَرَ وَيَسْمَعُهُ اخْتِيَارًا. وإن حَضَرَ، فرَأَى الْمُنْكَرَ أو سَمِعَهُ، أزالَهُ، فإن لم يُمَكِّنْهُ إزالَتُهُ، انْصَرَفَ؛ لِما رَوَى سَفِينَةُ أَنَّ رجلاً أَضَافَهُ عَلَيَّ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: لو دَعَوْنَا رَسولَ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْ مَعَنَا. فَدَعَوَهُ، فَجاءَ فَوَضَعَ يَدَهُ على غُضَّادَتَيِ البابِ، فرَأَى قِرَامًا<sup>(١)</sup> في نَاحِيَةِ البَيْتِ، فَرَجَعَ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: الحَقُّه، فَقُلْ: ما رَجَعَكَ يا رَسولَ اللَّهِ؟ فقال: «إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أَدْخُلَ بَيْتًا مُزَوَّقا»<sup>(٢)</sup>. حَدِيثٌ حَسَنٌ. ولَأَنَّهُ يُشَاهِدُ الْمُنْكَرَ وَيَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، فَمُنِعَ مِنْهُ، كَالْقَادِرِ على إِزالَتِهِ. وإن عَلِمَ الْمُنْكَرَ، ولم يَرَهُ ولم يَسْمَعَهُ، لم يَنْصَرِفْ؛ لَأَنَّهُ لم يَرَهُ ولم يَسْمَعَهُ. ولا يَنْصَرِفُ لِسَماعِ الدُّفِّ؛ لَأَنَّهُ مَشْرُوعٌ، ولا لِرُؤْيَةِ نُقُوشٍ و<sup>(٣)</sup> صُورٍ غَيْرِ الحَيَوانِ، كَالشَّجَرِ والأُتَيْيَةِ؛ لَأَنَّهُ نَقَشٌ مُبَاحٌ، فَهو كَعَلَمِ الثُّوبِ. وأَمَّا صُورُ الحَيَوانِ، فإن كَانَتْ تُوطَأُ أو يُنْكَأُ عَلَيْها، كَالْبُشْطِ والوَسائِدِ، فلا بَأْسَ بِها، وإن كَانَتْ على حِيطانٍ أو سُتُورٍ، انْصَرَفَ؛ لِما رَوَتْ عائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْها، قالَتْ: قَدِمَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ،

(١) القرام: ستر فيه رقم ونقوش.

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب إجابة الدعوة إذا حضرها مكروه، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣٠٩/٢. وابن ماجه، في: باب إذا رأى الضيف منكرا رجع، من كتاب الأطعمة. سنن ابن ماجه ١١١٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢١/٥، ٢٢٢. وعند أبي داود وابن ماجه، وفي الموضع الثاني من المسند، أن الرجل هو الذي أضاف عليا، رضى الله عنه.

(٣) سقط من: الأصل.

وقد سَتَرْتُ لِي سَهْوَةً بَنَمَطٍ<sup>(١)</sup> فِيهِ تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهُ، قَالَ: «أَتَسْتُرِينَ  
الْجِدْرَ»<sup>(٢)</sup> بِسِتْرِ فِيهِ تَصَاوِيرُ». فَهَتَكَه. قَالَتْ: فَجَعَلْتُ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> مُنْبَذَتَيْنِ،  
فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَّكِئًا عَلَى إِحْدَاهُمَا<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ قَطَعَ رَأْسَ الصُّورَةِ، أَوْ مَا لَا يَبْقَى الْحَيَوَانُ بَعْدَهُ، كَصَدْرِ وَظَهْرٍ،  
ذَهَبَتْ الْكَرَاهَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَبْقَى الْحَيَاةُ فِيهِ، فَأَشْبَهَ الشَّجَرَ. وَإِنْ أُزِيلَ مِنْهُ مَا  
تَبْقَى الْحَيَاةُ بَعْدَهُ، كَيَدٍ أَوْ رِجْلٍ، فَالْكَرَاهَةُ بِحَالِهَا؛ لِأَنَّهَا صُورَةُ حَيَوَانٍ.

وَإِنْ سَتَرْتَ الْحَيِطَانَ بِسُتُورٍ غَيْرِ مُصَوَّرَةٍ لِحَاجَةٍ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ، جَازٍ،  
وَلَمْ يُكْرَهْ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمِلُهُ لِحَاجَةٍ<sup>(٥)</sup>، فَأَشْبَهَ لُبْسَ الثِّيَابِ. وَإِنْ [٢٩٩ظ] كَانَ  
لِغَيْرِ حَاجَةٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، هُوَ مُحَرَّمٌ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ  
الْحُسَيْنِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرَّ الْجِدْرُ. رَوَاهُ الْخَلَّالُ<sup>(٦)</sup>.  
وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ. وَدَعَا ابْنُ عُصَمَرَ أَبَا أَيُّوبَ، فَجَاءَ فَرَأَى الْبَيْتَ  
مَسْتُورًا بِجُنَادِيٍّ<sup>(٧)</sup> أَحْضَرَ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَسْتُرُونَ الْجِدْرَ؟ لَا أَطْعَمُ

(١) السهوة: الطاق، أو شبه الرف، والنمط: بساط ليف له حمل.

(٢) فِي م: «الجدْر».

(٣ - ٣) فِي م: «وسادتين وحشوتهما ليفا فلم يعب ذلك على».

والحديث أخرجه ابن ماجه، في: باب الصور فيما يوطأ، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه  
١٢٠٤/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٧/٦. وانظر صحيح البخارى ١٧٩/٣، ٢١٥/٧،  
٢١٦. وصحيح مسلم ١٦٦٩/٣. والمجتبى ١٨٩/٨.

(٤) فِي الْأَصْل: «لِحَاجَتِهِ».

(٥) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٧٢/٧. وَقَالَ: هَذَا مَنْقُطَعٌ.

(٦) فِي م: «بنجاد».

والجنادى، قيل: هو جنس من الأتماط أو الثياب يستر بها الجدران. النهاية ٣٠٦/١.

لكم طعاماً، ولا أَدْخُلْ لكم بيتاً. ثم خَرَجَ<sup>(١)</sup>. والثاني، هو مَكْرُوءٌ؛ لأنَّ ابنَ عُمَرَ أَقَرَّ عليه ولم يُنْكِرْهُ، ولأنَّ كَرَاهَتَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الشَّرَفِ، فلا يَتَلَعُّ به التحريمُ، كالزِّيَادَةِ فِي الْمَلْبُوسِ. ويجوزُ الرُّجُوعُ لذلك؛ لِفِعْلِ أَبِي أَيُّوبَ.

فصل: فَأَمَّا سَائِرُ الدَّعَوَاتِ غَيْرِ الْوَلِيْمَةِ؛ كَدَعْوَةِ الْخِتَانِ، وَتُسَمَّى الْإِغْدَارَ وَالْعَذِيرَةَ، وَالْخُرْسَ وَالْخُرْسَةَ عِنْدَ الْوِلَادَةِ، وَالْوَكِيرَةَ، دَعْوَةُ الْبِنَاءِ، وَالتَّقِيْعَةَ، لِقُدُومِ الْغَائِبِ، وَالْحِذَاقِ، عِنْدَ حِذْقِ الصَّبِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَأْدُبَةِ، اسْمٌ لِكُلِّ دَعْوَةٍ لِسَبَبٍ كَانَتْ أَوْ لغيرِ سَبَبٍ، فَيَفْعُلُهَا مُسْتَحَبٌّ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِطْعَامِ الطَّعَامِ، وَإِظْهَارِ النُّعْمَةِ. وَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهَا؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ أَنَّهُ دُعِيَ إِلَى خِتَانِ، فَأَتَى أَنْ يُجِيبَ وَقَالَ: إِنَّا كُنَّا لَا نَأْتِي الْخِتَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نُدْعَى إِلَيْهِ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup>. وَتُسْتَحَبُّ الْإِجَابَةُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، غُرْسًا كَانَ أَوْ غَيْرَ غُرْسٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَلأنَّ فِيهِ جَبَرُ قَلْبِ الدَّاعِي وَتَطْيِيبِهِ.

(١) أخرجه البخارى معلقا بصيغة الجزم، فى: باب هل يرجع إذا رأى منكرا فى الدعوة، من كتاب النكاح. صحيح البخارى ٣٢/٧، ٣٣. ووصله الإمام أحمد، فى: كتاب الورع ٨٥. وعزاه فى مجمع الزوائد إلى الطبرانى فى الكبير، وقال: ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد ٥٥/٤، ٥٥.

(٢) أى عند ختمه القرآن.

(٣) فى: المسند ٢١٧/٤.

(٤) فى: باب ما جاء فى إجابة الدعوة، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٣٠٦/٢. كما أخرجه مسلم، فى: باب الأمر بإجابة الداعى إلى دعوة، من كتاب النكاح. صحيح مسلم ١٠٥٣/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١٤٦/٢.

**فصل : والنَّثَارُ والتَّقَاطُهُ مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ إِبَاحِيٌّ ، فَأَشْبَهَ تَسْيِيلَ الْمَاءِ وَالثَّمَرَةِ . وَفِي كَرَاهِيَّتِهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكْرَهُ . وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الثُّهْبَةِ ، وَقَالَ : « لَا تَحِلُّ الثُّهْبَةُ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ فِي التَّقَاطِ دَنَاءَةً وَقِتَالًا ، وَقَدْ يَأْخُذُهُ مَنْ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَى صَاحِبِ النَّثَارِ مِنْهُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُكْرَهُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُرْظٍ ، قَالَ : قُرْبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسُ بَدَنَاتٍ أَوْ سِتُّ بَدَنَاتٍ ، فَطَفِقْنَ يَزْدَلِفْنَ إِلَيْهِ بَأْتِيَهُنَّ يَدًا ، فَتَحَرَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : « مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .**

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْلِطَ الْمُسَافِرُونَ أَزْوَادَهُمْ ، وَيَأْكُلُونَ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَتَنَاهَدُونَ <sup>(٣)</sup> فِي الْعَزْوِ وَالْحَجِّ وَغَيْرِهِمَا .

وَمَنْ وَقَعَ فِي حِجْرِهِ شَيْءٌ مِنَ النَّثَارِ ، فَهُوَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ حَصَلَ فِي حِجْرِهِ ، فَمَلَكَهُ ، كَمَا لَوْ وَثَبَتْ سَمَكَةٌ فَسَقَطَتْ فِي حِجْرِهِ .

(١) المسند ٣٠٧/٤

كما أخرجه البخاري ، في : باب النهي بغير إذن صاحبه ، من كتاب المظالم ، وفي : باب ما يكره من المثلة والمصورة والمجثمة ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١٧٨/٣ ، ١٢٢/٧ .

(٢) تقدم تخريجه في ٤٠٢/٢ .

(٣) تناهد القوم : أخرجوا ما لديهم من الطعام والشراب .



## بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ

يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مُعَاشَرَةُ صَاحِبِهِ بِالْمَعْرُوفِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿وَكُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِذَلِكَ مَا يَجِبُ لَصَاحِبِهِ مِنَ الْحَقِّ عَلَيْهِ ، مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ ، وَلَا إِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ لِلْبَذْلِ ، وَلَا إِتْبَاعِهِ بِأَدَى وَلَا مَنْ ، وَكَفُّ أَذَاهُ عَنْ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْمَعَاشَرَةِ بِالْمَعْرُوفِ ، [٣٠٠] وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ» <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ يُوطَأُ مِثْلُهَا ، فَطَلَبَ تَسْلِيمَهَا إِلَيْهِ ، وَجَبَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ طَلَبَ حَقَّهُ الْمُكَيَّنَ ، فَإِنْ سَأَلَتِ الْإِنْتَظَارَ ، أُنْظِرَتْ مُدَّةَ جَرَتِ الْعَادَةُ بِإِصْلَاحِ أَمْرِهَا فِيهَا ، كَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ جَرَتِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ . وَإِنْ كَانَتْ لَا يُجَامَعُ مِثْلُهَا ؛ لِصِغَرٍ ، أَوْ مَرَضٍ يُزْجَى زَوَالُهُ ، لَمْ يَجِبْ تَسْلِيمُهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا . وَإِنْ كَانَ

(١) سورة النساء ١٩ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٣) تقدم تخريجه في ٢٢٧/٣ .

لَمَرَضٍ غَيْرِ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ ، أَوْ لَكَوْنِهَا نِضْوَةَ الْخَلْقِ <sup>(١)</sup> ، وَجَبَ تَسْلِيمُهَا ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنْ مِثْلِهَا الْاسْتِمْتَاعُ بِغَيْرِ الْجِمَاعِ ، وَذَلِكَ مُمَكِّنٌ فِي الْحَالِ . وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَجِبُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ إِذَا طَلَبَهَا ، يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا <sup>(٢)</sup> إِذَا عُرِضَتْ عَلَيْهِ ، وَمَا لَا فَلَا .

**فصل : وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الْحُرَّةِ لَيْلًا وَنَهَارًا ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لغيرِهِ عَلَيْهَا ، وَلِلزَّوْجِ الشَّفَرُ بِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسَافِرُ بِنِسَائِهِ <sup>(٣)</sup> . وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الْأَمَةِ فِي اللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ عُقِدَ عَلَى أَحَدٍ مَنَفَعَتَيْهَا ، فَلَمْ يَجِبِ التَّسْلِيمُ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا ، كَالْمُسْتَأْجَرَةِ لِلخِدْمَةِ فِي أَحَدِ الزَّمَانَيْنِ <sup>(٤)</sup> .**

**فصل : وَلَهُ إِجْبَارُهَا عَلَى غُسْلِ الْخَيْضِ وَالنِّفَاسِ ، مُسَلِّمَةً كَانَتْ أَوْ**

(١) نضوة الخلق : مهزولة .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : « تَسْلِيمُهَا » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ هَيْبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْهَيْبَةِ ، وَفِي : بَابِ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ ، وَفِي : بَابِ حَمْلِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي الْغُرُوِّ دُونَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ حَدِيثِ الْإِفْكِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ الْقِرْعَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٨/٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٧/٤ ، ٦٠/٥ ، ١٤٨/١٤٩ ، ٤٣/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ، وَفِي : بَابِ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ وَقَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاذِفِ ، مِنْ كِتَابِ التَّوْبَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٨٩٤/٤ ، ٢١٣٠ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ الْقِسْمَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَفِي : بَابِ الْقَضَاءِ بِالْقِرْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٦٢٣/١ ، ٧٨٦/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَنْدهُ النِّسَاءُ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَفِي : بَابِ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ بَعْضِ نِسَائِهِ فِي الْغُرُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٤٤/٢ ، ٢١١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١١٤/٦ ، ١١٧ ، ١٩٧ ، ٢٦٩ .

(٤) فِي ف : « الرَّوَابِيتَيْنِ » .



ذِمِّيَّةٌ؛ لَأَنَّ إِبَاحَةَ الْوَطْءِ يَقِفُ عَلَيْهِ، وَلِهَ إِجْبَارُ الْمُسْلِمَةِ عَلَى الْغُسْلِ مِنْ الْجَنَابَةِ؛ لَأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهَا. وَفِي الذِّمِّيَّةِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَمْلِكُ إِجْبَارُهَا عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا، وَلَا تَقِفُ إِبَاحَةُ الْوَطْءِ عَلَيْهِ. وَالثَّانِيَةُ، يَمْلِكُ إِجْبَارُهَا؛ لَأَنَّ كَمَالَ الْاسْتِمْتَاعِ يَقِفُ عَلَيْهِ، لَكَوْنِ النَّفْسِ تَعَافٍ مَنْ لَا يَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَةٍ. وَفِي التَّنْظِيفِ وَالْاسْتِحْدَادِ وَجْهَانِ؛ بِنَاءً عَلَى هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَهُ إِجْبَارُهَا عَلَى الْاسْتِحْدَادِ إِذَا طَالَ الشَّعْرُ وَاسْتَرْسَلَ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ إِذَا طَالَتْ، رِوَايَةً وَاحِدَةً.

وَهَلْ لَهُ مَنَعُهَا أَكْلَ مَا يَتَأَذَّى بِرَائِحَتِهِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَلِهَ مَنَعُ الْمُسْلِمَةِ مِنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنَعَهَا مِنْهُ. وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُ الذِّمِّيَّةِ مِنْ يَسِيرِ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ، وَلِهَ إِجْبَارُهَا عَلَى غَسْلِ فِيهَا مِنْهُ؛ لَأَنَّ نَجَاسَتَهُ تَمْنَعُ الْاسْتِمْتَاعَ بِهِ. وَلِهَ مَنَعُهَا مِنَ الشُّكْرِ؛ لَأَنَّهُ يَجْعَلُهَا كَالزَّرَقِ الْمُنْفُوخِ، وَلَا يَأْمَنُ مِنْ جِنَابَتِهَا عَلَيْهِ.

**فصل:** وَلِهَ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ، إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهَا<sup>(١)</sup> مِنْهُ؛ لَأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ وَاجِبٌ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ؟ قَالَ: «حَقُّهُ عَلَيْهَا أَنْ لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>(٢)</sup>. وَيُكْرَهُ مَنَعُهَا مِنْ عِيَادَةِ أَحَدٍ وَالِدَيْهَا، أَوْ شُهُودِ جِنَازَتِهِ؛ لَأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الثُّغُورِ، وَيُعْرِيبُهَا بِالْعُقُوقِ.

(١) سقط من: م.

(٢) أخرجه ابن عساكر، في: تاريخ دمشق ٣٩٨/٢٧. عن عبد الله بن عمرو. وبنحوه أخرجه أبو داود الطيالسي، في: مسنده ٢٦٣. عن عبد الله بن عمر.

**فصل :** وله الاستمتاع بها في كل وقت من غير إضرار بها ، ولا منعها من فريضة ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها ، لعنتها الملائكة حتى ترجع » . متفق عليه <sup>(١)</sup> .

ولا يجوز وطؤها في الحيض ولا في الدبر ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وروى خزيمة بن ثابت أن النبي ﷺ قال : [ ٣٠٠ ط ] « إن الله لا يستحيي من الحق ، لا تأتوا النساء في أعجازهن » <sup>(٣)</sup> . وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من أتى حائضاً ، أو امرأة في دبرها » <sup>(٤)</sup> ، فقد كفر بما أنزل على محمد . رواهما الأثرم <sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها ، من كتاب النكاح . صحيح البخارى ٣٩/٧ . ومسلم ، فى : باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٥٩/٢ ، ١٠٦٠ .

كما أخرجه الدارمى ، فى : باب فى حق الزوج على المرأة ، من كتاب النكاح . سنن الدارمى ١٥٠/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٢٥٥ ، ٣٤٨ ، ٣٨٦ ، ٤٦٨ ، ٥١٩ ، ٥٣٨ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٣) فى الأصل : « أدبارهن » .

(٤) فى ف : « الدبر » .

(٥) الأول أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية إتيان النساء فى أدبارهن ، من أبواب الرضاع . عارضة الأحوذى ١١٢/٥ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن إتيان النساء فى أدبارهن ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦١٩/١ . والدارمى ، فى : باب من أتى امرأته فى دبرها ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب النهى عن إتيان النساء فى أعجازهن ، من كتاب النكاح . سنن الدارمى ٢٦١/١ ، ١٤٥/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٨٦/١ ، ٢١٣/٥ .

والثانى أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الكهان ، من كتاب الطب . سنن أبى داود =

ويجوزُ الاشتِمَاعُ بها فيما بينَ الأَلَيَّتَيْنِ ، وَوَطُؤُهَا فِي الْفَرْجِ مُقْبِلَةً  
وَمُدْبِرَةً ، وَكَيْفَ شَاءَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَثُوا حَرْثَكُمْ  
أَثَى شَتْمٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . قَالَ جَابِرٌ : مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا وَمِنْ خَلْفِهَا ، غَيْرَ أَنْ لَا يَأْتِيهَا إِلَّا  
فِي الْمَأْتَى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا أَرَادَ الْجِمَاعُ ، اسْتُحِبَّ أَنْ يَقُولَ : بِاسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا  
الشَّيْطَانَ ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ قَالَ :  
بِاسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا . فَوُلِدَ بَيْنَهُمَا  
وَلَدٌ ، لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

---

= ٣٤١ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢١٧ / ١ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي الْبَابِ  
السَّابِقِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ٢٠٩ / ١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دَبْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ  
الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٥٩ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٠٨ / ٢ ، ٤٢٩ ، ٤٧٦ .  
(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٢٣ .

(٢) هَذَا اللَّفْظُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٩٥ / ٧ . وَالتَّفَقُّ عَلَيْهِ سَبَبُ نَزُولِ الْآيَةِ .  
وَانْظُرْ فِي سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣٦ / ٦ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٥٨ / ٢ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ  
٤٩٩ / ١ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠٢ / ١١ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ٦٢٠ / ١ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٥٨ / ١ ،  
٢٥٩ ، ١٤٥ / ٢ ، ١٤٦ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوَقَاعِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ،  
وَفِي : بَابِ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجَنُودِهِ ، مِنْ كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ ، وَفِي : بَابِ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ ،  
مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَفِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ ، مِنْ كِتَابِ الدَّعَوَاتِ ، وَفِي : بَابِ السُّؤَالِ  
بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالِاسْتِعَاذَةِ بِهَا ، مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤٨ / ١ ، ١٤٩ / ٤ ، ٧ /  
٢٩ ، ٣٠ ، ٨ / ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٤٦ / ٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَهُ عِنْدَ  
الْجِمَاعِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٥٨ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي جَامِعِ النِّكَاحِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ =

وَيُسْتَحَبُّ التَّسْتُرُ عِنْدَ الْمَجَامَعَةِ ؛ لِمَا رَوَى عُثْبَةُ بْنُ عَبْدِ<sup>(١)</sup> ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ، فَلْيَسْتِرْ ، وَلَا يَتَجَرَّدْ<sup>(٢)</sup> تَجَرُّدَ الْعَيْرَيْنِ<sup>(٣)</sup> » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٤)</sup> .

وَلَا يُجَامِعُهَا بِحَيْثُ يَرَاهُمَا إِنْسَانٌ ، أَوْ يَسْمَعُ وَجْسَهُمَا<sup>(٥)</sup> .

وَإِذَا فَرَغَ قَبْلَهَا ، كُرِهَ لَهُ التَّنَزُّعُ حَتَّى تَفْرُغَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ ، فَلْيَصْدُقْهَا<sup>(٦)</sup> ، ثُمَّ إِذَا قَضَى حَاجَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ حَاجَتَهَا ، فَلَا يُعْجِلْهَا حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتَهَا<sup>(٧)</sup> » .

---

= ٤٩٨/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٣١٣/٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَهْلُهُ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ ابْنَ مَاجَهَ ٦١٨/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْقَوْلِ عِنْدَ الْجَمَاعِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٤٥/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢١٧/١ ، ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ .

(١) فِي النِّسْخِ : « عُبَيْد » . وَالمُثَبِّتُ كَمَا فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ . وَانْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٩٨/٧ .

(٢) فِي م : « يَتَجَرَّدَا » .

(٣) الْعَيْرُ - بِالْفَتْحِ - الْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ وَالْأَهْلَى أَيْضًا ، وَالْأُنْثَى عَيْرَةٌ .

(٤) فِي : بَابِ التَّسْتُرِ عِنْدَ الْجَمَاعِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ ابْنَ مَاجَهَ ٦١٩/١ . وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ ، فِي : مُصْبَحِ الرِّجَالِ ٩٥/٢ ، وَالْإِرْوَاءِ ٧١/٧ .

(٥) الْوَجَسُ : الصَّوْتُ الْخَفِيُّ .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ف : « فَلْيَقْصِدْهَا » .

(٧) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « مِنْ الْمُسْنَدِ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١٩٤/٦ . وَضَعْفُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٧١/٧ - ٧٣ .

**فصل : ويكره العزل ؛ وهو أن يُنزَلَ الماء "خارجاً من" الفرج ؛ لما فيه من تَقْيِيلِ النَّسْلِ ، وَمَنْعِ الْمَرْأَةِ مِنْ كَمَالِ اسْتِمْتَاعِهَا ، وليس بِمُحَرَّمٍ ؛ لما رَوَى أبو سعيد قال : ذَكَرَ - يَعْنِي الْعَزْلَ - عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « فَلِمَ يَفْعَلُ أَحَدُكُمْ ؟ » - وَلَمْ يَقُلْ : فَلَا يَفْعَلُ - « فَإِنَّهُ لَيْسَتْ <sup>(٢)</sup> نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا لِلَّهِ <sup>(٣)</sup> خَالِقُهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي أَمْتِهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ؛ لِأَنَّ الْاسْتِمْتَاعَ بِهَا حَقٌّ لَهُ دُونَهَا ، وَكَذَلِكَ <sup>(٥)</sup> أُمُّ الْوَلَدِ . وَإِنْ كَانَ <sup>(٦)</sup> فِي زَوْجَةٍ حُرَّةٍ ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِإِذْنِهَا ؛ لما رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٦)</sup> . وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا يَغْرِلُ عَنْهَا إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهَا ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَهُ . وَالْأُولَى جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّ تَخْصِصَ الْحُرَّةِ بِالْإِسْتِئْذَانِ دَلِيلُ**

(١ - ١) فِي م : « خَارِجٌ » .

(٢) فِي م : « لَيْسَ » .

(٣) فِي م : « وَاللَّهُ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ « هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمَصُورُ » ، مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٨ / ٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ حُكْمِ الْعَزْلِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٦٣ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥٠٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْعَزْلِ ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ٧٥ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) فِي : الْمُسْنَدُ ٣١ / ١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْعَزْلِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٦٢٠ / ١ . وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٧٠ / ٧ .

سُقُوطُهُ فِي غَيْرِهَا ، وَلَأَنَّ السَّيِّدَ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَطْءِ ، فَلَا يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ فِي كَيْفِيَّتِهِ ، وَلَأَنَّ عَلَى الزَّوْجِ ضَرَرًا فِي رِقٍّ <sup>(١)</sup> وَلَدِهِ ، بِخِلَافِ الْحُرَّةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الِاسْتِثْنَانُ لِلْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ مُسْتَحَبًّا <sup>(٢)</sup> غَيْرَ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُمَا فِي الْوَطْءِ لَا فِي الْإِنْزَالِ ، بِدَلِيلِ خُرُوجِهِ بِذَلِكَ مِنَ الْفَيْعَةِ وَالْعُنَّةِ <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ ، لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمَا فِيهِ ضَرَرًا ، وَيُؤَدِّي إِلَى الْخُصُومَةِ . وَلَا يَطَأُ إِحْدَاهُمَا بِحَضْرَةِ الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّ فِيهِ دَنَاءَةً ، وَسُوءَ عِشْرَةٍ ، وَإِثَارَةً لِلْغَيْرَةِ .

---

(١) فِي ف : « إِرْقَاق » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْل .

(٣) فِي الْأَصْل : « الْعُقَّة » .

## باب القسم [٣٠١]

يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَيْثُ عِنْدَ امْرَأَتِهِ الْحُرَّةِ لَيْلَةً مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ، وَوَطْئُهَا مَرَّةً فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَجِبُ الْمَيْثُ وَلَا الْوَطْءُ ائْتِدَاءً، إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِضْرَارَ بِتَرْكِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ <sup>(١)</sup>، فَجَاز تَرْكُهُ، كَشُكْنِي الدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةَ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ، وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟». قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، فَإِنَّ لِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرِزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>. وَقَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَكَعْبِ بْنِ سُورٍ <sup>(٣)</sup>: اقْضِ بَيْنَ هَذَا وَامْرَأَتِهِ. قَالَ:

(١) سقط من: م.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب حدثنا علي بن عبد الله، من كتاب التهجد، وفي: باب حق الضيف في الصوم، وباب حق الجسم في الصوم، من كتاب الصوم، وفي: باب لزوجك عليك حق، من كتاب النكاح، وفي: باب حق الضيف، من كتاب الأدب. صحيح البخاري ٢/٦٨، ٥١/٣، ٤٠/٧، ٤١، ٣٨/٨، ٣٨. ومسلم، في: باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/٨١٢، ٨١٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في صوم الدهر تطوعا، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٥٦٥/١ والنسائي، في: باب صوم يوم وإفطار يوم، من كتاب الصيام. المجتبى ٤/١٨٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢/١٩٤، ١٩٨، ١٩٩. (٣) في ف: «سوار».

وهو كعب بن سور الأزدي قاضي البصرة، وليها لعمر وعثمان، كان من نبلاء الرجال =

فَإِنِّي أَرَى كَأَنَّهَا امْرَأَةٌ عَلَيْهَا ثَلَاثُ نِسْوَةٍ هِيَ <sup>(١)</sup> رَابِعُهُنَّ ، فَأَقْضِي لَهُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ يَتَعَبَّدُ فِيهِنَّ ، وَلَهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ . فَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُكَ الْأَوَّلُ بِأَعْجَبَ إِلَيَّ مِنَ الْآخِرِ ، أَذْهَبَ فَأَنْتِ قَاضٍ عَلَى أَهْلِ <sup>(٢)</sup> الْبَصْرَةِ <sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّ الْوَطْءَ يَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى ، وَيُفْسَخُ النِّكَاحُ لِتَرْكِهِ ، وَمَا لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْحَالِفِ لَا يَجِبُ عَلَى الْحَالِفِ عَلَى تَرْكِهِ ، كَسَائِرِ الْمُبَاحَاتِ ، وَمَا لَا يَجِبُ لَا يُفْسَخُ النِّكَاحُ لِتَعَذُّرِهِ ، كَزِيَادَةِ التَّفَقُّهِ . فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَطَلَبَتِ الْفُرْقَةَ ، فُرْقَ بَيْنَهُمَا .

قال أصحابنا : وَحَقُّ الْأَمَةِ لَيْلَةٌ مِنْ كُلِّ سَبْعٍ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُمَكِّنُهُ جَمْعُهُ مَعَهَا ثَلَاثَ خَرَائِرَ ؛ لَهُنَّ سِتٌّ ، وَلَهَا السَّابِعَةُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَهَا لَيْلَةً مِنْ كُلِّ <sup>(٤)</sup> ثَمَانٍ ، يَنْصَفُ مَا لِلْحُرَّةِ ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهَا عَلَى ذَلِكَ يُخِلُّ بِالتَّنْصِيفِ ، وَزِيَادَةُ الْحُرَّةِ عَلَى لَيْلَةٍ <sup>(٥)</sup> مِنْ أَرْبَعِ زِيَادَةٌ عَلَى الْوَاجِبِ ، فَتَعَيَّنَ مَا ذَكَرْنَا .

فصل : فَإِنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، وَجِبَ التَّشْوِيطُ بَيْنَهُنَّ فِي الْقَسَمِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ

---

= وعلمائهم ، قتل يوم الجمل ، قام يعظ الناس ويذكرهم ، فجاءه سهم غرب فقتله . وكانت وقعة الجمل سنة ست وثلاثين . سير أعلام النبلاء ٣/ ٥٢٤ ، ٥٢٥ . الإصابة ٥/ ٦٤٥ - ٦٤٧ .

(١) في م : « وهى » .

(٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه وكيع ، في : أخبار القضاة ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ . وبنحوه أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٧/ ١٤٨ - ١٥٠ . وابن سعد ، في : الطبقات الكبرى ٧/ ٩٢ . وصححه في الإرواء ٧/ ٨٠ .

(٤) في الأصل : « ثلاثة » .



امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّ الْجَوَزَ يُحْلُ بِالْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ.

وَلَيْسَ لَهُ الْبِدَايَةُ<sup>(٢)</sup> فِي الْقَسْمِ بِإِحْدَاهُمَا<sup>(٣)</sup> قَبْلَ<sup>(٤)</sup> الْأُخْرَى مِنْ غَيْرِ رِضَاهَا؛ لِأَنَّهُ جَوَزٌ، وَ<sup>(٥)</sup> يَدْعُو إِلَى التَّفْوِيرِ. فَإِذَا أَرَادَ الْبِدَايَةَ<sup>(٦)</sup> بِالْقَسْمِ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُفْرِغُ بَيْنَ نِسَائِهِ<sup>(٧)</sup>. وَإِذَا بَدَأَ بِوَاحِدَةٍ بِقُرْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِلْبَوَاقِي؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْقَضَاءِ مَيْلٌ.

**فصل: وَيَجِبُ الْقَسْمُ عَلَى الْمَرِيضِ، وَالْمَجْبُوبِ<sup>(٨)</sup>، وَالْمُظَاهِرِ، وَالْمَوْلَى، وَزَوْجِ الْمَرِيضَةِ، وَالْمَحْرَمَةِ، وَالْحَائِضِ، وَالنَّفْسَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ فِي مَرَضِهِ<sup>(٩)</sup>. وَلَأَنَّ الْقَسْمَ يُرَادُ لِلأُنْثَى وَالْإِيوَاءِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ فِي هَذِهِ**

---

(١) فِي: بَابُ فِي الْقَسْمِ بَيْنَ النِّسَاءِ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٩٢/١.  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٠/٥، ٨١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ مِيلِ الرَّجُلِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ، مِنْ كِتَابِ عِشْرَةِ النِّسَاءِ. الْمُجْتَبَى ٦٠/٧. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْقِسْمَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٦٣٣/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْعَدْلِ بَيْنَ النِّسَاءِ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٤٣/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٩٥/٢، ٣٤٧، ٤٧١.

(٢) فِي م: «الْبِدَاءَةُ».

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ: «بِالْقَسْمِ بِأَحْدَاهُمَا».

(٤) فِي م: «دُونَ».

(٥) سَقَطَ مِنْ: م.

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٧٨ حَاشِيَةِ ٢.

(٧) فِي م: «بِقُرْعَتِهِ».

(٨) فِي ف: «الْمَجْنُونُ».

(٩) انْظُرْ مَا يَأْتِي تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٨٩ حَاشِيَةِ ٢.

الأحوال . فأما المجنونُ والمجنونةُ ، فإن خيفَ منهما ، سَقَطَ القَسَمُ ؛ لأنَّ  
الأنسَ لا يَحْصُلُ منهما ، وإن لم يُخَفَ منهما ، فالمجنونةُ على حَقِّها من  
القَسَمِ . ويطوفُ وليُّ المجنونِ به ؛ لأنَّ الأنسَ يَحْصُلُ منهما .

فصل : وإذا سافَرتَ زوجتَهُ بغيرِ إِذْنِهِ ، سَقَطَ حَقُّها من القَسَمِ والنَّفَقَةِ ؛  
لأنَّها مَنَعَتْهُ القَسَمَ لها بغيرِيتها ، وأسْقَطَتْ نَفَقَتَها بِشُوزِها . وإن بَعَثَها أو  
أَمَرها بالثَّقَلَةِ [ ٣٠١ هـ ] من بلدِها ، لم يَسْقُطْ حَقُّها من نَفَقَةٍ ولا قَسَمٍ ؛ لأنَّ  
ذلك حَاصِلٌ بِفَعْلِهِ ، فلم يَسْقُطْ حَقُّها ، كما لو أَتَلَفَ المُشْتَرِي المَبِيعَ ، لم  
يَسْقُطْ ثَمَنُهُ . وإن سافَرتَ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِها ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لا  
يَسْقُطُ <sup>(١)</sup> ؛ لأنها سافَرتَ بِإِذْنِهِ ، أَشْبَهَ ما لو سافَرتَ معه . والثاني ،  
يَسْقُطُ . اخْتَارَهُ الحَرَفِيُّ ؛ لأنَّ القَسَمَ للأنسِ ، والنَّفَقَةُ لِلتَّمَكِينِ من  
الاسْتِمْتاعِ ، وقد تَعَذَّرَ من جِهَتِها ، فَسَقَطَ ، كَثَمَنِ المَبِيعِ إِذَا تَعَذَّرَ تَسْلِيمُهُ .  
وَيَحْتَمِلُ أن يَسْقُطَ قَسَمُها ، وَجْهًا واحدًا ؛ لأنَّهُ لو سافَرَ عنها لَعَذِرَ ، سَقَطَ  
حَقُّها منه ، فإذا سافَرتَ هي ، كان أَوْلَى . وفي النَّفَقَةِ وَجْهان ؛ لأنها لا  
تَسْقُطُ بِسَفَرِهِ .

فصل : وعِمَادُ القَسَمِ اللَّيْلُ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا  
﴿ ١٠ ﴾ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . ولأنَّ اللَّيْلَ لِلسَّكَنِ والإيواءِ ، والنَّهَارَ  
للمَعاشِ والانتِشارِ ، إلَّا مَنْ مَعاشُهُ بِاللَّيْلِ ، كالحارسِ ، فِعِمَادُ قَسَمِهِ النَّهَارُ ؛  
لأنَّ نَهَارَهُ كَلِيلٌ غَيْرُهُ .

(١) في الأصل ، م : « يسقطان » .

(٢) سورة النبا ١٠ ، ١١ .

وَإِذَا قَسَمَ لِلْمَرْأَةِ لَيْلَةً، كَانَ لَهَا مَا يَلِيهَا مِنَ النَّهَارِ تَبَعًا لِلَّيْلِ؛ بِدَلِيلِ  
 مَارُوِيٍّ أَنَّ سَوْدَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>. وَقَالَتْ عَائِشَةُ،  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي وَفِي يَوْمِي <sup>(٢)</sup>.

وَالأَوَّلَى أَنْ يَقْسِمَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ لَيْلَةً وَلَيْلَةً؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
 وَلأنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّشْوِيعِ فِي إِيفَاءِ الْحُقُوقِ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا  
 بِرِضَاهُنَّ؛ لأنَّهُ إِذَا بَاتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ، تَعَيَّنَتِ اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةُ لِلْأُخْرَى، فَلَمْ  
 يَجُزْ أَنْ يَبِيتَهَا عِنْدَ غَيْرِهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا. فَإِنْ اتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى الْقَسَمِ أَكْثَرَ  
 مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ، جَاز؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَهُ أَنْ  
 يَقْسِمَ لِيَلْتَيْنِ <sup>(٣)</sup> لِيَلْتَيْنِ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا؛ لِأنَّهُ يَسِيرٌ، وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ إِلَّا  
 بِرِضَاهُنَّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لَضَرْتِهَا وَكَيْفَ يَقْسِمُ ذَلِكَ، مِنْ  
 كِتَابِ النِّكَاحِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤٣/٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ جَوَازِ هَبْتِهَا نَوْبَتَهَا لَضَرْتِهَا، مِنْ  
 كِتَابِ الرِّضَاعِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٨٥/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْقِسْمِ بَيْنَ النِّسَاءِ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ  
 ٤٩٢/١، ٤٩٣. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا لَصَاحِبَتِهَا، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. سَنَنُ  
 ابْنِ مَاجَةَ ٦٣٤/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١١٧/٦.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي بَيْوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ...، مِنْ كِتَابِ الْخُمْسِ،  
 وَفِي: بَابِ فَضْلِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ...، وَفِي:  
 بَابِ إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. صَحِيحُ  
 الْبُخَارِيِّ ٩٩/٤، ٣٧/٥، ٤٤/٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فِي فَضْلِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مِنْ  
 كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٨٩٣/٤. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٨/٦، ١٢١،  
 ٢٧٤، ٢٠٠.

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «و».

فَإِنْ قَسَمَ لِإِحْدَاهُمَا ، ثُمَّ طَلَّقَ الْآخَرَى قَبْلَ قَسَمِهَا ، أَيْمٌ ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَ حَقَّهَا الْوَاجِبَ لَهَا ، فَإِنْ عَادَتْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ أَنْ يَقْضِيَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى إِيْقَائِهِ بَعْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ ، فَلَزِمَهُ ، كَالَّذِينَ إِذَا أُعْسَرَ بِهِ ثُمَّ أُيسَرَ .

وَإِنْ نَشَرْتَ إِحْدَاهُنَّ فِي لَيْلَتِهَا ، وَ<sup>(١)</sup> أَغْلَقْتَ بَابَهَا دُونَهُ ، أَوْ ادَّعَتْ طَلَاقَهُ ، سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الْقَسَمِ . فَإِنْ طَاوَعَتْ ، اسْتَأْنَفَ الْقَسَمَ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ يَقْضِ لَهَا ؛ لِأَنَّهُا أَسْقَطَتْ حَقَّ نَفْسِهَا .

فصل : والأولى أن يطوف على نسائه في منازلهن ؛ اقتداء برسول الله ﷺ ، ولأنه أحسن في العشرة ، وأضون لهن . وله أن يقيم في موضع واحد ، ويستدعي واحدة واحدة ، وله أن يأتي واحدة ويستدعي واحدة ؛ لأن المرأة تابعة للزوج في المكان ، ولذلك ملك نقلها إلى حيث شاء . وإن حبس في موضع يمكن حضورها معه ، وهو مسكن مثلها ، فهي على حقها من القسم ، وإن لم يكن مسكن مثلها ، لم يلزمها إجابته ؛ لأن عليها ضررا .

وإن كانت له امرأتان في بلدين ، فعليه العدل بينهما ؛ لأنه حق لهما<sup>(٢)</sup> ، فلا يسقط بتباعدهما ، كالنفقة . فإن امتنع إحداها من الثقلة بعد طلبه لها ، سقط حقها . وإن أقام في بلد إحداها ، ولم يقيم معها في المنزل ، لم يلزمه القضاء ؛ لأنه لم يقسم لها ، وإن أقام عندها ، لزمه القضاء للآخرى .

(١) في ف : «أو» .

(٢) في الأصل : «لها» .

**فصل : يُسْتَحَبُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ فِي الِاسْتِمْتَاعِ ؛ [٣٠٢] لِأَنَّهُ أَكْمَلُ ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ إِلَيْهِ الشَّهْوَةُ وَالْحُبَّةُ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّسْوِيَةِ فِيهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : فِي الْحُبِّ وَالْجِمَاعِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ وَيَعْدِلُ ، ثُمَّ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ ، فَلَا تَلْمِزْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ » <sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(٤)</sup> .**

**فصل : وَإِنْ خَرَجَ فِي لَيْلَةٍ إِخْدَاهُنَّ وَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ عَادَ ، لَمْ يَقْضِ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي قَضَائِهِ ، وَإِنْ أَقَامَ قَضَى لَهَا ، سَوَاءٌ كَانَتْ إِقَامَتُهُ لِعُذْرِ أَوْ لَغَيْرِ عُذْرٍ ؛ لِأَنَّ حَقَّهَا فَاتٌ بِغَيْرِيَّتِهِ عَنْهَا . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْضَى لَهَا فِي مِثْلِ الْوَقْتِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمُمَاثَلَةِ . وَإِنْ قَضَاهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ اللَّيْلِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِغَدَمِ الْمُمَاثَلَةِ . وَالثَّانِي ، يَجُوزُ ؛**

(١) سورة النساء ١٢٩ .

(٢) أخرجه ابن جرير ، في : تفسيره ٣١٤/٥ .

(٣ - ٣) في الأصل : « تملكه ولا أملكه » .

(٤) أخرجه الترمذی ، في : باب التسوية بين الزوجات ، من أبواب النكاح . عارضة الأحوذی . ٥/

٧٩ ، ٨٠ . وابن ماجه ، في : باب القسمة بين النساء ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١/

٦٣٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في القسم بين النساء ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٩٢/١ . والنسائي ، في : باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض ، من كتاب عشرة النساء . المجتبى ٦٠/٧ ، ٦١ . والدارمي ، في : باب في العدل بين النساء ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ١٤٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٤/٦ .

لأنَّه قَضَى فِي الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ فِي الْقَسْمِ . وَلَهُ الْخُرُوجُ فِي النَّهَارِ  
كَيْفَ شَاءَ ؛ لِأَنَّ النَّهَارَ لِلْمَعَاشِ وَالْإِنْتِشَارِ .

وإن دَخَلَ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي لَيْلَتِهَا ، وَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ ، لَمْ يَقْضِ ؛ لِعَدَمِ  
الْفَائِدَةِ فِي قَضَائِهِ . فَإِنْ جَامَعَهَا فِيهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَقْضِي  
أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الزَّمْنَ الْيَسِيرَ لَا يَقْضِي ، وَالْوِطْءُ لَا يُسْتَحَقُّ فِي الْقَسْمِ .  
وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَهُوَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى صَاحِبَةِ الْقَسْمِ فِي لَيْلَةِ الْأُخْرَى  
فِيَطَّأَهَا ، لِيُعْدَلَ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ أَطَالَ الْمَقَامَ عِنْدَ الضَّرَّةِ ، قَضَاهُ مِنْ لَيْلَةٍ  
الْمَدْخُولِ عَلَيْهَا بِكُلِّ حَالٍ . فَأَمَّا الدُّخُولُ عَلَى غَيْرِهَا فِي يَوْمِهَا ، فَيَجُوزُ  
لِلْحَاجَةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُطِيلَ وَلَا يُجَامَعَ . وَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَمْتِعَ مِنْهَا <sup>(١)</sup> فِيمَا  
دُونَ الْفَرْجِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ : كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَيَّ فِي يَوْمٍ غَيْرِي وَيُنَالُ مِنِّي كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا  
الْجَمَاعَ <sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْضُلُ بِهِ السَّكَنُ ، أَشْبَهَ الْجَمَاعَ . وَإِنْ  
أَطَالَ ، قَضَاهُ لِلأُخْرَى . وَإِنْ جَامَعَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي اللَّيْلِ .

**فصل : وَالكِتَابِيَّةُ كَالْمُسْلِمَةِ فِي الْقَسْمِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حُقُوقِ النِّكَاحِ ،**  
فَاسْتَوَيَا فِيهِ ، كَالْتَّفَقَةِ وَالشُّكْنَى .

فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا حُرَّةً وَالْأُخْرَى أَمَةً ، فَلِلْحُرَّةِ لَيْلَتَانِ ، وَلِلْأَمَةِ لَيْلَةٌ ؛  
لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِذَا تَزَوَّجَ الْحُرَّةُ عَلَى الْأَمَةِ ، قَسَمَ لِلْأَمَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ : «بِهَا» .

(٢) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ الْقَسَمِ بَيْنَ النِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ /  
٤٩٢ . وَحَسَنَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٧ / ٨٥ ، ٨٧ .

ليلة، وللحرّة ليلتين. أخرجه الدارقطني<sup>(١)</sup>. واحتج به أحمد. فإن أُعْتِقَت الأمة في مُدَّتِها أو قبلها، أضاف إلى ليلتها أخرى؛ لأنها صارت حرّة، فيجِبُ التّسويةُ بينهما. وإن عَتَقَتْ<sup>(٢)</sup> بعد مُدَّتِها<sup>(٣)</sup>، استأنف القسم مُتساوياً، ولم يَقْضِ لها.

**فصل:** إذا كان له أربع نِسوة، فَتَشَرَّتْ إحداهنَّ، وظَلَمَ أخرى فلم يَقْسِمْ لها، وقَسَمَ للثنتين ثلاثين ليلةً، ثم أطاعته الناشِزُ، وأراد القضاءَ للمظلومة، فإنه يَقْسِمُ لها ثلاثاً، وللناشِزِ ليلةً، خَمْسَةَ أَذْوَارٍ، فيكْمُلُ للمظلومةِ خَمْسَةَ عَشَرَ، ويحصلُ للناشِزِ خَمْسُ، فَتَحْصُلُ التّسويةُ. فإن كان له ثلاث نِسوة، فَظَلَمَ إحداهنَّ، وقَسَمَ بينَ الباقيتين ثلاثين ليلةً، ثم تزوّجَ جديدةً، وأراد القضاءَ، فإنه يَبْدَأُ فيؤْفَى الجديدةَ حقَّ العَقْدِ، ثم يَقْسِمُ بينهما<sup>(٤)</sup> وبينَ المظلومةِ خَمْسَةَ أَذْوَارٍ، كما ذَكَرْنَا في التي قبلها سواءً.

**فصل:** ولا قَسَمَ عليه في مِلْكِ اليَمِينِ، فإذا كَانَتْ له زَوَجاتُ وإماءٌ، فله الدُّخُولُ على الإماءِ كيف شاء، والاستِمتاعُ بهنَّ؛ لأنَّ الأُمَّةَ لا حَقَّ لها في الاستِمتاعِ، ولذلك لم تَمْلِكِ المُطالَبَةُ في الإيلاءِ.

(١) في: سننه ٢٨٥/٣.

كما أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٢٦٥/٧. وابن أبي شيبة، في: المصنف ١٥٠/٤.

والبيهقي، في: السنن الكبرى ٢٩٩/٧. وضعفه في الإرواء ٨٦/٧، ٨٧.

(٢) في م: «أعتقت».

(٣) في الأصل: «موتها».

(٤) في ف: «بينها».

[٣٠٢ ظ] فصل : وللمرأة أن تهب حَقَّها من القَسَمِ لزوجها ، فيَجْعَلَهُ  
لَمَن شاء من زَوَجاته ، ولِبَعْضِ ضَرائِرها ، أو لَهُنَّ جميعًا ، إذا رَضِيَ الزَّوْجُ ؛  
لأنَّ حَقَّه في الاستِمتاعِ بها لا يَشْقُطُ إلَّا بِرِضاها ، فإذا رَضِيَ <sup>(١)</sup> ، جاز ؛ لما  
رَوَتْ عائِشةُ أَنَّ سَوْدَةَ وَهَبَتْ يَوْمَها لعائِشةَ ، فكان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ  
لعائِشةَ يَوْمَها ويومَ سَوْدَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . ويجوزُ ذلك في بَعْضِ الزَّمانِ ؛ لما  
رَوَتْ عائِشةُ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ على صَفِيَّةَ بِنْتِ حُحَيٍّ في شَيْءٍ ،  
فَقالت لعائِشةَ : هل لِكَ أن تُرَضِيَ عَنِّي رسولَ اللَّهِ ﷺ ولكِ يَوْمِي ؟  
قالت : <sup>(٣)</sup> نعم . فَأَخَذَتْ خِمَارًا مَضْبُوعًا بِزَعْفَرانٍ ، فَرَشَّتْهُ بالماءِ لِيَفُوحَ  
رِيحُه ، ثم <sup>(٤)</sup> قَعَدَتْ إلى جَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : «إِلَيْكَ  
يَا عَائِشَةُ ، إِنَّهُ لَيْسَ يَوْمُكَ» . قالت : ذلك فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ .  
فَأخْبَرْتُهُ بِالْأَمْرِ ، فَرَضِيَ عنها . رواه ابنُ ماجه <sup>(٥)</sup> . ولا يُعْتَبَرُ رِضا المَوْهُوبَةِ ؛  
لأنَّ حَقَّه عليها عامٌّ ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ المَزَاحِمَةُ الَّتِي زَالَتْ بِالْهَبَةِ . ثم إن كانت  
ليلةً الواهِبَةِ لا تَلِي ليلةً المَوْهُوبَةِ ، لم تَجْزِ المُوَالاةُ بَيْنَهُما ؛ لأنَّ المَوْهُوبَةَ قائِمةٌ  
مَقَامَ الواهِبَةِ ، فلم يَجْزِ تَغْيِيرُها عن مَوْضِعِها <sup>(٥)</sup> ، كما لو كانتِ الواهِبَةُ  
باقِيَةً . وَيَحْتَمِلُ أن يَجوزَ ؛ لَعَدَمِ الفائِدةِ في التَّفْريقِ . وللواهِبَةِ الرُّجُوعُ في

(١) في ف : «رضيتا» .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٩ .

(٣ - ٣) زيادة من : م .

(٤) في : باب المرأة تهب يومها لصاحبتها ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٣٤ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩٥ / ٦ ، ١٤٥ .

(٥) في الأصل : «مواضعها» .



هَيْبَتِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْبَضْ ، وَمَا مَضَى فَقَدْ اتَّصَلَ بِهِ الْقَبْضُ ، فَلَا حَقَّ لَهَا فِيهِ .

وإنْ بَدَلَتْ لَيْلَتَهَا بِمَالٍ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَالًا ، وَلَا مَنَفَعَةً يُسْتَحَقُّ بِهَا الْمَالُ . وَإِنْ كَانَ الْعَوْضُ غَيْرَ الْمَالِ ، كإِرضَاءِ زَوْجِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، جَازٌ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

**فصل :** والحقُّ في قَسَمِ الْأَمَةِ لَهَا دُونَ سَيِّدِهَا ، فَلَهَا هَيْبَةٌ لَيْلَتِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا ، وَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِهَا ؛ لِأَنَّ الْإِيوَاءَ وَالشُّكْنَى حَقٌّ لَهَا ، فَمَلَكَتْ إِسْقَاطَهُ وَالْمُطَالَبَةَ بِهِ ، كَالْحُرَّةِ .

**فصل :** وإنْ تَزَوَّجَ صَاحِبُ النِّسْوَةِ امْرَأَةً جَدِيدَةً ، قَطَعَ الدَّوْرَ لِحَقِّ الْجَدِيدَةِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ بِكْرًا ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا ، أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ دَارَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : مِنْ الشُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرُ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ ، أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَسَمَ . قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ : إِنَّ أَنْسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَحْبَبَتِ الثَّيِّبُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، فَعَلَّ ، ثُمَّ قَضَى جَمِيعَهَا

---

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إذا تزوج البكر على الثيب ، وباب إذا تزوج الثيب على البكر ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٤٣/٧ . ومسلم ، في : باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف ، من كتاب الرضاع . صحيح مسلم ١٠٨٤/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المقام عند البكر ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ١/٤٩٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب ، من أبواب النكاح . عارضة الأحوذى ٥/٧٧ ، ٧٨ . وابن ماجه ، في : باب الإقامة على البكر والثيب ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١/٦١٧ . والدارمي ، في : باب الإقامة عند الثيب البكر إذا بنى بها ، من كتاب =

للبواقى ؛ لما رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لما تزَوَّجَهَا أقامَ عندها ثَلَاثًا ،  
وقال : « إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ ، سَبَعْتُ لِنِسَائِي » . رواه  
مسلم<sup>(١)</sup> . وفى لَفْظٍ<sup>(٢)</sup> : « وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثُ ثُمَّ دُرْتُ » .

وَالْأَحْرَارُ وَالرَّقِيقُ سَوَاءٌ فى هَذَا ؛ لَأَنَّهُ لِلْإِنْسَانِ وَإِزَالَةِ الْاِخْتِشَامِ ،  
فَاسْتَوَيْنَ فِيهِ ، لَاسْتَوَائِهِنَّ فى الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، كَالنَّفَقَةِ .

**فصل :** يُكْرَهُ أَنْ يُزْفَ امْرَأَتَيْنِ فى لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ  
بَيْنَهُمَا فى إِيْفَاءِ حَقِّهِمَا ، وَتَسْتَضِيرُ الَّتِي يُؤَخَّرُ حَقُّهَا وَتَسْتَوْجِشُ ، فَإِنْ فَعَلَ ،  
بَدَأَ بِالَّتِي تُدْخَلُ عَلَيْهِ أَوَّلًا فَوْقَهَا حَقُّهَا ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَقَتْ ، فَإِنْ أُدْخِلْنَا عَلَيْهِ مَعًا ،  
أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ، فَقَدَّمَ مَنْ تَخْرُجُ لَهَا الْقُرْعَةُ ، ثُمَّ ثَنَّى بِصَاحِبَتَيْهَا ، ثُمَّ قَسَمَ  
[و٣٠٣] بَعْدَ ذَلِكَ .

**فصل :** وَإِذَا أَرَادَ السَّفَرُ بِجَمِيعِ نِسَائِهِ ، قَسَمَ لَهُنَّ كَمَا يَقْسِمُ فى

= النكاح . سنن الدارمى ١٤٤ / ٢ . والإمام مالك ، فى : باب المقام عند البكر والأيم ، من كتاب  
النكاح . الموطأ ٥٣٠ / ٢ .

(١) فى : باب قدر ما تستحقه البكر والثير من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف ، من كتاب  
الرضاع . صحيح مسلم ١٠٨٣ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى المقام عند البكر ، من كتاب النكاح . سنن أبى داود ١ /  
٤٩٠ . وابن ماجه ، فى : باب الإقامة على البكر والثير ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ /  
٦٧١ . والدارمى ، فى : باب الإقامة عند الثيب والبكر إذا بنى بهما ، من كتاب النكاح . سنن  
الدارمى ١٤٤ / ٢ . والإمام مالك ، فى : باب المقام عند البكر والأيم ، من كتاب النكاح . الموطأ  
٥٢٩ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٢ / ٦ ، ٢٩٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ،  
٣٢١ .

(٢) عند مسلم ومالك فى الموضع السابق .

الحَضَرِ . وإن أَرَادَ السَّفَرَ بِيَعْضِهِنَّ ، لم يُسَافِرْ بِهِنَّ إِلَّا بِقُرْعَةٍ ؛ لِمَا رَوَتْ عائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا ، أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، وَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا ، خَرَجَ بِهَا مَعَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ لِلْحَاضِرَاتِ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ لَمْ تَذْكُرْ قَضَاءً ، وَلِأَنَّ الْمُسَافِرَةَ اخْتَصَّتْ بِمَشَقَّةِ السَّفَرِ ، فَاخْتَصَّتْ بِالْقَسَمِ . وَالسَّفَرُ الطَوِيلُ وَالْقَصِيرُ سَوَاءٌ فِي هَذَا ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ وَالْمَعْنَى .

وإن سَافَرَ بِإِحْدَاهُنَّ بِغَيْرِ قُرْعَةٍ ، أَثِمَ ، وَقَضَى لِلتَّوَاقِي ؛ لِأَنَّهُ خَصَّهَا مُدَّةً عَلَى وَجْهِ تَلَحُّقِهِ التَّهْمَةَ ، فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، كَالْحَاضِرِ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ لِإِحْدَاهُنَّ ، فامْتَنَعَتْ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ ، سَقَطَ حَقُّهَا ؛ لِامْتِنَاعِهَا . وَإِنْ أَثَرَتْ أُخْرَى بِهِ ، جَازَ إِذَا رَضِيَ الزَّوْجُ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا ، أَشْبَهَ لِيَلْتَمِهَا فِي الْحَضَرِ ، وَإِنْ أَحَبَّ تَوَكُّعَهَا وَالسَّفَرَ وَحْدَهُ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْقُرْعَةَ لَا تُوجِبُ ، وَلِأَنَّ تَعَيُّنَ مُسْتَحِقِّ التَّقْدِيمِ . وَإِنْ سَافَرَ بِهَا بِقُرْعَةٍ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَبْعَدَ السَّفَرَ ، فَلَهُ اسْتِصْحَابُهَا مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ سَفَرٌ وَاحِدٌ . وَإِنْ أَقَامَ فِي بَلَدَةٍ مُدَّةً يَلْزِمُهُ فِيهَا إِمْتَامُ الصَّلَاةِ ، قَضَى ذَلِكَ ، فَإِذَا خَرَجَ مُسَافِرًا ، لَمْ يَقْضِ مَا سَافَرَهُ ؛ لِأَنَّهُ سَفَرٌ وَاحِدٌ قَدْ أَقْرَعَ لَهُ .

وإن كَانَتْ عِنْدَهُ امْرَأَتَانِ ، فَتَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ ، ثُمَّ أَرَادَ سَفَرًا ، أَقْرَعَ بَيْنَ الْكُلِّ ، فَإِنْ وَقَعَتِ الْقُرْعَةُ لِإِحْدَى الْأُولَيَيْنِ ، سَافَرَ بِهَا ، فَإِذَا قَدِمَ ، قَضَى

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٨ .

(٢) في ف : « كالحاضرة » .

حقَّ العَقْدِ "للجَدِيدَتَيْنِ، ثم دارَ. وإن وَقَعْتَ لِلجَدِيدَةِ، سافرَ بها، ودَخَلَ  
حقَّ العَقْدِ فى قَسَمِ السَّفَرِ، فإذا قَدِمَ، قَضَى حقَّ العَقْدِ "للأُخْرَى، ثم  
دارَ؛ لأنَّه حقٌّ وَجَبَ عليه قبلَ سفرِهِ. وَيَحْتَمِلُ أن لا يَقْضَى لها؛ لأنَّ  
الإيواءَ فى الحَضَرِ أَكْثَرُ منه فى السَّفَرِ، فيَحْصُلُ تَفْضِيلُها على التى سافرَ  
بها. وَيَحْتَمِلُ أن يُقِيمَ عندَ الأُخْرَى لِقْضاءِ حقِّ العَقْدِ؛ "لأنَّه حقٌّ وَجَبَ  
بالعَقْدِ"، ولم يُوجَدْ له مُسْقِطٌ، فيَجِبُ قِضاؤُهُ، ثم يُقِيمُ مثله عندَ التى  
سافرَ بها؛ لِئَلَّا يُفْضَلَ الحاضِرَةُ عليها، فإنَّ العَدْلَ يَحْصُلُ بهذا، فيكونُ  
أوَّلَى مِن إسقاطِ حقِّ العَقْدِ بغيرِ مُسْقِطٍ، وإن قَدِمَ مِن سفرِهِ قبلَ إتمامِ حقِّ  
العَقْدِ للتي معه، أتمَّه فى الحَضَرِ.

## بَابُ النُّشُوزِ

وهو نَوْعان ؛ أحدهما ، نُشُوزُ المرأة ، وهو مَغْصِيَّتُهَا زَوْجَهَا فيما يَجِبُ له عليها مِنْ حُقُوقِ النِّكَاحِ ، فمتى ظَهَرَ منها أَمَارَاتُ النُّشُوزِ ؛ مِثْلُ أَنْ يَدْعُوَهَا فَلَا تُجِيبُهُ ، أَوْ تُجِيبُهُ مُتَكَبِّرَةً مُتَبَرِّمَةً ، وَعَظَهَا وَخَوَّفَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَمَا يَلْحَقُهَا مِنَ الْإِثْمِ وَالضَّرَرِ بِنُشُوزِهَا ؛ مِنْ سَقُوطِ نَفَقَتِهَا وَقَسَمِهَا ، وَإِبَاحَةِ ضَرْبِهَا وَأَذَاها ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَا يَجُوزُ ضَرْبُهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِعُذْرِ ، أَوْ ضَيْقِ صَدْرِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِ ، فَإِنْ أَظْهَرَتِ النُّشُوزَ ، فَلَهُ هَجْرُهَا فِي الْمَضَاجِعِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تُضَاجِعُهَا فِي فِرَاشِكَ <sup>(٣)</sup> . فَأَمَّا الْهَجْرَانُ فِي الْكَلَامِ ، فَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » . « أَوْ قَالَ : « ثَلَاثَ لَيَالٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة النساء ٣٤.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم . انظر الدر المنثور ١٥٥ / ٢ .

(٣ - ٢) سقط من : ف .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب الهجرة وقول رسول الله ﷺ : لا يحل لرجل أن يهجر أخاه ، من كتاب الأدب ، وباب السلام للمعرفة ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ٢٤ / ٨ - ٢٦ ، ٦٥ . ومسلم ، في : باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي ، من كتاب =

فَإِنْ رَدَّعَهَا ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَهُ ضَرْبُهَا؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>. وقال النبي ﷺ: «إِنَّ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكَرُّهُنَّ، فَإِنْ فَعَلْنَ، فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. ولا يُبْرِحُ [٣٠٣ظ] بِالضَّرْبِ؛ لِلخَبَرِ. قال ثَعْلَبٌ: «غَيْرَ مُبْرِحٍ». أَيْ غَيْرَ شَدِيدٍ. وعليه اجْتِنَابُ الْمَوَاضِعِ الْخَوْفَةِ وَالْمُسْتَحْسَنَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّأْدِيبَ لَا الْإِتْلَافَ وَالتَّشْوِيعَ. وهل له ضَرْبُهَا بِأَوَّلِ التَّشْوِيزِ؟ فعنه، له ذلك؛ لِلآيَةِ وَالخَبَرِ، وَلِأَنَّهَا صَرَّحَتْ بِالْمَعْصِيَةِ، فَكَانَ لَهُ ضَرْبُهَا، كَالْمُصِيرَةِ. وظاهرُ قولِ الخِرَقِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ضَرْبُهَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَذِهِ الْعُقُوبَاتِ زَجْرُهَا عَنِ الْمَعْصِيَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَيَبْدَأُ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلِ، كإِخْرَاجِ مَنْ هُجِمَ<sup>(٣)</sup> مَنَزَلُهُ، وَلِأَنَّهَا عُقُوبَاتٌ عَلَى جَرَائِمٍ، فَاخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِهَا، كَعُقُوبَاتِ الْمُحَارِبِينَ.

= البر والصلة. صحيح مسلم ٤/١٩٨٤.

كما أخرجه أبو داود، في: باب من يهجر أخاه المسلم، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٥٧٧/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية الهجر للمسلم، من أبواب البر والصلة. عارضة الأحوذى ١١٨/٨. والإمام مالك، في: باب ما جاء في المهاجرة، من كتاب حسن الخلق. الموطأ ٩٠٦/٢، ٩٠٧. والإمام أحمد، في: المسند ١١٠/٣، ١٦٥، ١٩٩، ٢٢٥، ٤١٦/٥، ٤٢١، ٤٢٢.

(١) سورة النساء ٣٤.

(٢) تقدم تخريجه من حديث جابر الطويل في ٣٢١/٢. ويضاف إليه فيما يخص هذا اللفظ: وأخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، من أبواب الرضاع. عارضة الأحوذى ١١١/٥. وابن ماجه، في: باب حق المرأة على الزوج، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٥٩٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٧٣/٥.

(٣) بعده في م: «على»

**فصل: النَّوْعُ الثَّانِي، نُشُوزُ الرَّجُلِ عَنْ زَوْجَتِهِ<sup>(١)</sup>؛ وهو إِعْرَاضُهُ عَنْهَا لِرَغْبَتِهِ عَنْهَا، لِمَرْضِيهَا، أَوْ كِبَرِهَا<sup>(٢)</sup>، أَوْ غَيْرِهِمَا، فَلَا بَأْسَ أَنْ تَضَعَ عَنْهُ بَعْضَ حُقُوقِهَا<sup>(٣)</sup> تَسْتَرْضِيهِ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾<sup>(٤)</sup>. قَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْثِرُ مِنْهَا، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا، وَيَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا، تَقُولُ لَهُ: أُمْسِكْنِي، وَلَا تُطَلِّقْنِي، وَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنَ التَّفَقُّعِ عَلَيَّ، وَالْقِسْمَةِ لِي. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup>. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ سَوْدَةَ حِينَ<sup>(٦)</sup> أَسْنَتْ وَفَرَّقَتْ أَنْ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ**

(١) فِي م: «أَمْرَأَتُهُ».

(٢) فِي الْأَصْل: «كِبَرٌ».

(٣) فِي م: «حَقِّهَا».

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٢٨.

وَفِي الْأَصْل: «يُصْلِحَانِ». وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ مُوَافِقَةٌ لِرَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعِ بْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ، وَالْمَثْبُوتُ كَمَا فِي ف، م، وَهُوَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَحُمَازٍ وَالْكَسَائِيِّ. انْظُرِ السَّبْعَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ، لِابْنِ مَجَاهِدٍ ٢٣٨.

(٥) فِي: بَابُ إِذَا حَلَلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رَجُوعَ فِيهِ، مِنْ كِتَابِ الْمَظَالِمِ، وَفِي: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاحِ، وَفِي: بَابُ: ﴿وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسَ الشَّحْ﴾، مِنْ تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَفِي بَابُ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/ ١٧٠، ٢٤٠، ٦٢/ ٦، ٤٢/ ٧.

كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: كِتَابِ التَّفْسِيرِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤/ ٢٣١٦. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ. السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦/ ٣٢٩.

(٦) فِي م: «لَا».

ﷺ، قالت: يا رسول الله، يؤمى لعائشة. فقبل ذلك منها، ففى تلك وأشباهها أراه أنزل الله: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. ومتى صالحته على شيء من حقها، ثم أرادت الرجوع، فلها ذلك. قال أحمد في الرجل يغيب عن زوجته فيقول لها: إن رضيت على هذا، وإلا فأنت أعلم. فتقول: قد رضيت: فهو جائز، وإن شاءت رجعت.

**فصل:** وإذا ادعى كل واحد منهما ظلم صاحبه وعُدوانه<sup>(٢)</sup>، أسكنتهما الحاكم إلى جانب ثقة يطالع عليهما، ويلزمهما الإنصاف. فإن لم يمكن إنصاف أحدهما من صاحبه، وخيف الشقاق بينهما، بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها، ليفعلا ما يريان<sup>(٣)</sup> المصلحة فيه؛ من التفريق بعبوس أو غيره، أو الإصلاح بتزك بعض الحقوق أو غيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون الحكمان أجنبيين؛ لأنهما إما وكيلا أو حكمان، وأى ذلك كان، فلا يشترط له القرابة. والأولى جعلهما من أهلها<sup>(٥)</sup>؛

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٨٩.

(٢) فى ف: «عدوانه».

(٣) فى م: «رأيا».

(٤) سورة النساء ٣٥.

(٥) فى الأصل: «أهلها».



لِلآيَةِ ، وَلَأَنَّهُمَا أَعْرِفُ بِالْحَالِ وَأَشْفَقُ . وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَيْنِ عَذْلَيْنِ ؛  
لَأَنَّهُمَا إِنْ كَانَا وَكِيلَيْنِ ، فَهَمَا يَخْتَاجَانِ إِلَى الرَّأْيِ فِي النَّظَرِ وَالتَّفْرِيقِ ، وَلَا  
يَكْمُلُ<sup>(١)</sup> بِدُونِ هَذَيْنِ الْوَصَفَيْنِ . وَإِنْ كَانَا حَكَمَيْنِ ، فَهَذَا شَرْطٌ فِيهِ .

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِيهِمَا ، فَرَوَى أَنَّهُمَا حَكَمَانِ ؛ لِتَسْمِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى  
إِيَّاهُمَا بِذَلِكَ . فَعَلَى هَذَا ، لَهُمَا فِعْلٌ مَا رَأَاهُ بغيرِ رِضَا الزَّوْجَيْنِ ؛ لِأَنَّ  
الْحَاكِمَ يَحْكُمُ بِمَا يَرَاهُ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْخَصْمِ . وَرَوَى أَنَّهُمَا وَكِيلَانِ لَا  
يَمْلِكَانِ التَّفْرِيقَ ، وَلَا إِسْقَاطَ شَيْءٍ مِنَ الْحُقُوقِ إِلَّا بِتَوْكِيلِهِمَا<sup>(٢)</sup> وَرِضَاهُمَا ؛  
لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِلَى الزَّوْجِ ، وَبَذَلَ الْمَالِ إِلَى الزَّوْجَةِ ، فَلَمْ يَجْزِ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا .  
وَمَتَى كَانَا حَكَمَيْنِ ، اشْتَرَطَ كَوْنُهُمَا فَقِيهَيْنِ مُحَرَّرَيْنِ ؛<sup>(٣)</sup> لِأَنَّ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>  
مِنْ شَرَائِطِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَا وَكِيلَيْنِ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ عَامِّيَّيْنِ أَوْ عَبْدَيْنِ ؛  
لِأَنَّ تَوْكِيلَهُمَا جَائِزٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَبْدَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا  
نَاقِصَانِ .

فَإِنْ غَابَ الزَّوْجَانِ ، نَفَذَ تَصَرُّفُ الْحَكَمَيْنِ فِي حَقِّهِمَا ، إِنْ قُلْنَا : هُمَا  
وَكِيلَانِ . كَمَا يَنْفُذُ تَصَرُّفُ الْوَكِيلِ فِي غَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ . وَإِنْ قُلْنَا : هُمَا  
حَكَمَانِ . لَمْ يَنْفُذْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ [ ٣٠٤ ] لِلْغَائِبِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا مَحْكُومٌ لَهُ وَعَلَيْهِ . وَإِنْ جُئْنَا ، لَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفُ الْحَكَمَيْنِ بِحَالٍ ؛  
لِأَنَّ الْوَكَالَهَ تَبْطُلُ بِجُنُونِ الْمُوَكَّلِ .

(١) فِي ف : « يَكْمُلُ » .

(٢) فِي م : « أَوْ » .

(٣ - ٣) فِي م : « لَأَنَّهُمَا » .



## كِتَابُ الْخُلْعِ

وَمَعْنَاهُ فِرَاقُ الزَّوْجِ امْرَأَتَهُ بَعْوَضٍ . فَإِنْ خَالَعَهَا بِغَيْرِ عَوَضٍ ، لَمْ يَصِحَّ ،  
لَكِنْ إِنْ كَانَ بَلْفُظَ الطَّلَاقِ ، أَوْ نَوَاهُ بِهِ ، فَهُوَ طَلَاقٌ رَجْعِيٌّ ، وَإِلَّا<sup>(١)</sup> لَمْ  
يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ . وَعَنْهُ ، يَصِحُّ الْخُلْعُ بِغَيْرِ عَوَضٍ . اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ . فَإِذَا سَأَلْتَهُ  
خُلْعَهَا ، فَقَالَ : خَلَعْتُكَ . انْفَسَخَ النِّكَاحُ ، وَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ فُرْقَةٌ ، فَجَازَتْ  
بِغَيْرِ عَوَضٍ ، كَالطَّلَاقِ . وَإِنْ قَالَ : خَلَعْتُكَ . مِنْ غَيْرِ سُؤَالِ الزَّوْجَةِ ، لَمْ  
يَكُنْ خُلْعًا ، وَكَانَ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ لَا غَيْرُ . قَالَ أَبُو بَكْرِ : لَا خِلَافَ عَنْ  
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ الْخُلْعَ مَا كَانَ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ ، فَإِذَا كَانَ مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ ، فَلَا  
نِزَاعَ فِي أَنَّهُ طَلَاقٌ يَمْلِكُ بِهِ الرَّجْعَةَ . وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّهُ فَسَخَ لِلنِّكَاحِ  
بِغَيْرِ عَوَضٍ وَلَا عَيْبٍ ، فَلَمْ يَمْلِكْهُ الزَّوْجُ ، كَمَا لَوْ لَمْ تَسْأَلْهُ الْمَرْأَةُ .

**فصل : والخلع على ثلاثة أضرب ؛ مباح ، وهو أن تكره المرأة زوجها  
لبغضها إيَّاه ، و<sup>(٢)</sup> تخاف أن لا تؤدّي حقه ، ولا تُقيم حدود الله في  
طاعته ، فلها أن تقتدي بنفسها منه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا  
حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup>**

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : «أو» .

(٣) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٤) في : باب الخلع وكيف الطلاق فيه ، من كتاب الطلاق . صحيح البخارى ٦٠ / ٧ ، ٦١ .

بإسناده، قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي ﷺ، فقالت : يا رسول الله، ما أتقِمُ على ثابت في <sup>(١)</sup> دين ولا خُلُقٍ، إلا أتى أخاف الكُفْر في الإسلام. فقال رسول الله ﷺ : «أتردّين عليه حديثه؟». قالت : نعم. فردّت عليه، وأمره ففازَها. ولأن حاجتها داعية إلى فُرْقته، ولا تَصِلُ إليها إلا بتذيل العوض، فأبيح لها ذلك، كشيء المتاع.

الثاني، المخالعة لغير سبب مع استقامة الحال، فذهب أصحابنا إلى أنه صحيح مع الكراهة؛ لقول الله تعالى : ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ <sup>(٢)</sup>. ويَحْتَمِلُ كلام أحمد بطلانه وتحريمه؛ لأنه قال : الخلع مثل حديث سهلة <sup>(٣)</sup>؛ تكره الرجل، فتعطيه المهر، فهذا الخلع. ووجه ذلك قول الله تعالى : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ <sup>(٤)</sup>. وروى ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : «أَيُّمَا امرأة سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ». رواه أبو داود <sup>(٥)</sup>. ولا يُلْزَمُ مِنَ الْجَوَازِ فِي غَيْرِ عَقْدٍ

(١) في م : «من».

(٢) سورة النساء ٤.

(٣) قال الحفاظ : وقع لابن الجوزي في تنقيحه أنها سهلة بنت حبيب، فما أظنه إلا مقلوبا، والصواب حبيبة بنت سهل. فتح الباري ٣٩٩/٩.

(٤) سورة البقرة ٢٢٩.

(٥) في : باب في الخلع، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ٥١٦/١.

كما أخرجه الترمذي، في : باب ما جاء في المختلعات، من أبواب الطلاق. عارضة الأحوذى ١٦٢/٥، ١٦٣. وابن ماجه، في : باب كراهية الخلع للمرأة، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ٦٦٢/١. والدارمي، في : باب النهي عن أن تسأل المرأة زوجها طلاقها، من =

الجَوَازُ فِي عَقْدٍ ؛ بِدَلِيلِ عُقُودِ الرِّبَا .

الثَّالِثُ ، أَنَّ يَعْضُلَ الرَّجُلُ<sup>(١)</sup> زَوْجَتَهُ بِأَذَاهِ لَهَا ، وَمَنْعِهَا حَقَّهَا ظُلْمًا ، لَتَقْتَدِيَ نَفْسَهَا مِنْهُ ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ بِعَوَضٍ ، لَمْ يَسْتَحِقَّه ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ أَكْرَهَتْ عَلَى بَذْلِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّه ، كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا .

وإن خالعتها بغير لفظ الطلاق ، وقلنا : هو طلاق . فحكمه ما ذكرنا ، وإلا فالزَّوْجِيَّةُ بِحَالِهَا .

وإن أدبها لتزكها فرضاً أو تُشوزها ، فخالعته لذلك ، لم يحرم ؛ لأنه ضَرَبَهَا بِحَقٍّ . وإن زَنَتْ فَعَضَلَهَا لَتَقْتَدِيَ نَفْسَهَا مِنْهُ ، جَازٌ ، وَصَحَّ الْخُلْعُ ؛ لِقَوْلِ [٣٠٤ظ] اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> . وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ . وَإِنْ ضَرَبَهَا ظُلْمًا لَغَيْرِ قَصْدٍ أَخَذَ شَيْءٌ مِنْهَا ، فَخَالَعْتَهُ لَذَلِكَ ، صَحَّ الْخُلْعُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْضُلْهَا لِأُخْذِ مِمَّا آتَاهَا شَيْئًا .

**فصل : وَيَصِحُّ الْخُلْعُ مِنَ الْعَبْدِ ، وَالسَّفِيهِ ، وَالْمُفْلِسِ ، وَكُلِّ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ الطَّلَاقَ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، فَبِعَوَضٍ أَوْلى . وَالْعَوَضُ فِي**

---

= كتاب الطلاق . سنن الدارمي ١٦٢ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٣ / ٥ . وصححه في الإرواء ١٠٠ / ٧ .

(١) في ف : « الزوج » .

(٢) سورة النساء ١٩ .

خُلِعَ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَسْبِهِ ، لَا يَجُوزُ تَسْلِيمُهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ <sup>(١)</sup> .  
 وَلَا يَجُوزُ تَسْلِيمُ الْعَوَضِ فِي خُلْعِ السَّفِيهِ إِلَّا إِلَى وَلِيِّهِ ، كَسَائِرِ حُقُوقِهِ . وَقَالَ  
 الْقَاضِي : يَصِحُّ قَبْضُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ صَحَّ خُلْعُهُمَا ، فَصَحَّ قَبْضُهُمَا ، كَالْمُقْلِسِ .  
 وَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الطَّلَاقَ ، إِلَّا أَبَا الصَّغِيرِ ؛ فَإِنْ فِيهِ  
 رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَمْلِكُ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ وَلَا خُلْعَهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :  
 « الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ » . زَوَاهِ ابْنُ مَاجَه <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ إِسْقَاطُ لِحْقِّهِ ، فَلَمْ  
 يَمْلِكْهُ ، كِاسْقَاطِ قِصَاصِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَمْلِكُهَا ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَزْوِيجَهَا ، فَمَلَكَ  
 الطَّلَاقَ وَالْخُلْعَ ، كَالزَّوْجِ . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي زَوْجَةِ عَبْدِهِ الصَّغِيرِ .

**فصل : وَيَصِحُّ الْخُلْعُ مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ رَشِيدَةٍ ؛ لِأَنَّ اسْتِدَانَتَهَا صَحِيحَةٌ .**  
 فَإِنْ كَانَتْ أَمَةً ، فَحُكْمُ خُلْعِهَا حُكْمُ اسْتِدَانَتِهَا بِإِذْنِ سَيِّدِهَا وَبِغَيْرِ <sup>(٣)</sup> إِذْنِهِ .  
 وَيُزَجَّعُ عَلَى الْمَكَاتِبَةِ بِالْعَوَضِ إِذَا عَتَقَتْ ، وَعَلَى الْمُقْلِسَةِ إِذَا أُيسِرَتْ ،  
 كَاسْتِدَانَتِهَا . فَأَمَّا السَّفِيهِةُ وَالصَّغِيرَةُ وَالْجُنُونَةُ ، فَلَا يَصِحُّ بَذْلُ الْعَوَضِ  
 مِنْهُنَّ ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي الْمَالِ ، وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ .

وَيَصِحُّ بَذْلُ الْعَوَضِ فِي الْخُلْعِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ ، إِذَا قَالَ : طَلَّقْ زَوْجَتَكَ  
 بِالْأَلْفِ عَلَيَّ . فَفَعَلَ ، لَزِمَتْهُ <sup>(٤)</sup> الْأَلْفُ ؛ لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى رِضَا

(١) بعده في ف : « ولا يجوز إلا بإذنه » .

(٢) في : باب طلاق العبد ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١/ ٦٧٢ . وحسنه في الإرواء ٧/

١٠٨ - ١١٠ .

(٣) في الأصل : « يعتبر » .

(٤) في الأصل : « لزمه » .

المُسْقَطُ عنه، فَصَحَّ بِالْمَالِكِ والأَجْنَبِيِّ، كَالْعَتَقِ بِمَالٍ. فَإِنْ قَالَ: طَلَّقَ زَوْجَتَكَ بِمَهْرِهَا، وَأَنَا ضَامِنٌ. ففَعَلَ، بَأَنْتَ، وَعَلَيْهِ مَهْرُهَا، لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ.

وَلَيْسَ لغيرِ الزَّوْجَةِ خُلْعُهَا بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا، وَلَوْ كَانَ أَبَا الصَّغِيرَةِ؛ لِأَنَّهُ يُسْقَطُ بِهِ حَقُّهَا مِنَ الْعَوْضِ وَالتَّقَةِ وَالِاسْتِمْتَاعِ، فَإِنْ فَعَلَ وَكَانَ طَلَاقًا، كَانَ رَجْعِيًّا، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ، كَالخُلْعِ مَعَ الْعَضْلِ.

**فصل:** وَيَجُوزُ الخُلْعُ مِنْ غيرِ حَاكِمٍ؛ لِأَنَّهُ قَطْعُ عَقْدٍ بِالتَّرَاضِي، فَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى حَاكِمٍ، كَالْإِقَالَةِ. وَيَجُوزُ فِي الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الطَّلَاقِ فِيهِ<sup>(١)</sup> يَنْبُتُ دَفْعًا لَضَرَرِ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ، وَالخُلْعُ يُدْفَعُ بِهِ ضَرَرُ سُوءِ الْعِشْرَةِ، وَهُوَ أَعْظَمُ وَأَذْوَمُ، فَكَانَ دَفْعُهُ أَوْلَى.

**فصل:** وَأَلْفَاظُ الخُلْعِ تَنْتَقِسُ إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ نَوْعِي الْفُرْقَةِ، فَكَانَ لَهُ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ، كَالطَّلَاقِ. فَالصَّرِيحُ ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ؛ خَالَعْتُكَ. لِأَنَّهُ ثَبَتَ لَهُ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ. وَ<sup>(٢)</sup>: فَادِئْتُكَ. لَوُرُودِ الْقُرْآنِ بِهِ. وَ: فَسَخْتُ نِكَاحَكَ. لِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِ. وَمَا عَدَا هَذَا، مِثْلُ: بَارَأْتُكَ. وَ<sup>(٣)</sup>: أَبْرَأْتُكَ. وَ: أَبْثُنْتُكَ. فَكِنَايَةٌ، فَمَتَى أَتَى بِالصَّرِيحِ، وَقَعَ وَإِنْ لَمْ يَنْو. وَلَا يَقَعُ بِالْكِنَايَةِ إِلَّا بِنِيَّةٍ، أَوْ دَلَالَةٍ حَالٍ، بِأَنْ تَطْلُبَ<sup>(٤)</sup> الخُلْعَ، وَتَبْذُلَ الْعَوْضَ، فَيُجِيبُهَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْحَالِ تُغْنِي عَنِ النِّيَّةِ.

(١) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ».

(٣) فِي ف: «أَوْ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «يَطْلُبُ».

ومتى وَقَعَ الخُلْعُ بَلْفِظِ الطَّلَاقِ ، أو نَوَى به الطَّلَاقَ ، فهو طَلَاقٌ <sup>(١)</sup> بائنٌ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الطَّلَاقِ . وإن خَالَعَهَا بِغَيْرِ لَفْظِ الطَّلَاقِ غَيْرِ نَاوٍ بِهِ الطَّلَاقَ ، ففيه رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ طَلَاقٌ أَيْضًا ؛ لَأَنَّهُ كِنَايَةٌ فِي الطَّلَاقِ ، نَوَى بِهِ فُرْقَتَهَا ، فَكَانَ طَلَاقًا ، كَمَا لَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ فَسْخٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : [ ٣٠٥ ] ﴿ أَلْطَلْقُ مَرَّتَانٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ثُمَّ ذَكَرَ الخُلْعَ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فَلَوْ كَانَ طَلَاقًا ، كَانَتْ أَرْبَعًا ، وَلَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِهَا بِثَلَاثٍ ، وَلَأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الطَّلَاقِ ، وَلَا <sup>(٤)</sup> نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَاقًا ، كَغَيْرِهِ مِنَ الْكِنَايَاتِ .

فَإِذَا قُلْنَا : هُوَ طَلَاقٌ . نَقَّصَ بِهِ عَدَدُ طَلَاقِهَا ، وَمَتَى خَالَعَهَا <sup>(٥)</sup> ثَلَاثًا <sup>(٦)</sup> لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ . وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ فَسْخٌ . لَمْ يَنْقُصْ بِهِ عَدَدُ طَلَاقِهَا ، وَحَلَّتْ لَهُ مِنْ غَيْرِ نِكَاحِ زَوْجٍ ثَانٍ وَلَوْ خَالَعَهَا مِرَارًا .

فَصَل : وَتَبَيَّنَ بِالْخُلْعِ عَلَى إِحْدَى <sup>(٧)</sup> الرِّوَايَتَيْنِ ، فَلَا يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا ؛ لَأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، فَلَمْ يَمْلِكِ الرَّجُوعُ <sup>(٨)</sup> فِيمَا اعْتَاَضَ عَنْهُ ، كَالْبَيْعِ ، وَلَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَطَلَاقٍ » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٢٩ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٠ .

(٤) فِي ف : « لَوْ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي ف : « قُلْنَا » ، وَفِي م : « خَالَعَهَا » .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، م : « كَلْنَا » .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « رَجَعَتَهَا » .



يَلْحَقُهَا طَلَاْقُهُ وَلَوْ وَاجَهَهَا بِهِ ؛ لِأَنَّهَا بَائِنٌ ، فَلَمْ يَلْحَقْهَا طَلَاْقُهُ ، كَبَعْدِ الْعِدَّةِ .

فَإِنْ طَلَّقَهَا بِعَوَضٍ ، وَشَرَطَ الرَّجْعَةَ ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَصِحُّ الْخُلْعُ ، وَيَسْقُطُ الشَّرْطُ ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ لَا يَفْسُدُ بِالْعَوَضِ الْفَاسِدِ ، فَلَمْ يَفْسُدْ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ ، كَالنِّكَاحِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيَسْقُطُ الْمُسَمَّى ، وَلَهُ صَدَاقُهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَضِيَ بِهِ مَعَ الشَّرْطِ ، فَإِذَا فَسَدَ الشَّرْطُ ، وَجَبَ أَنْ يَرْجِعَ بِمَا نَقَصَ لِأَجْلِهِ ، فَيَصِيرُ مَجْهُولًا ، فَيَفْسُدُ ، وَيَجِبُ <sup>(١)</sup> الصَّدَاقُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ الْمُسَمَّى ؛ لِأَنَّهُ مُسَمَّى صَحِيحٍ فِي عَقْدٍ صَحِيحٍ ، فَوَجَبَ ؛ قِيَاسًا عَلَى الصَّدَاقِ فِي النِّكَاحِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ يَسْقُطُ الْعَوَضُ ، وَتَثْبُتُ الرَّجْعَةُ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْعَوَضِ وَالرَّجْعَةِ يَتَنَاقِيَانِ ، فَيَسْقُطَانِ ، وَيَتَقَيُّ مُجَرَّدُ الطَّلَاقِ .

وَإِنْ شَرَطَ الْخِيَارَ فِي الْخُلْعِ ، بَطَلَ الشَّرْطُ ، وَصَحَّ الْخُلْعُ ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ فِي الْبَيْعِ لَا يَمْنَعُ نَقْلَ الْمِلْكِ ، فَفِي الْخُلْعِ لَا يَمْنَعُ وَقُوعُهُ ، وَمَتَى وَقَعَ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى رَفْعِهِ .

فصل : وَيَصِحُّ الْخُلْعُ مُنْجَزًا بِلَفْظِ الْمَعَاوِضَةِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَعَاوِضَةِ ، وَمُعَلَّقًا عَلَى شَرْطٍ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الطَّلَاقِ . فَأَمَّا الْمُتَجَزُّ بِلَفْظِ الْمَعَاوِضَةِ ، فَهُوَ أَنْ يُوقَعَ الْفُرْقَةُ بِعَوَضٍ ، فَيَقُولُ : خَلَعْتُكَ بِأَلْفٍ . أَوْ : طَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ . أَوْ <sup>(٢)</sup> : أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ . فَتَقُولُ : قَبِلْتُ . كَمَا يَقُولُ : يَغْتُلِكَ هَذَا الثَّوْبُ بِأَلْفٍ .

(١) فِي ف : « يَخْف » .

(٢) فِي الْأَصْل : « وَ » .

فتقول: قَبِلْتُ . هذا قولُ القاضِي . وقياسُ قولٍ <sup>(١)</sup> أحمدَ أنه يَقَعُ رَجْعِيًّا ، ولا شيءَ له ؛ لأنه أَوْقَعَ الطَّلَاقَ الذي يَمْلِكُهُ ، ولم يُعَلِّقْهُ بِشَرْطٍ ، وجعل عليه عَوْضًا لم <sup>(٢)</sup> تَبَذُّلُهُ ولم تَرَضَ به ، فلم يَلْزَمْهَا . فأما المَعَاوِضَةُ الصحيحةُ ، فمثلُ أن تقولَ المرأةُ : اخْلَعْنِي بِأَلْفٍ . أو : طَلَّقْنِي بِأَلْفٍ . أو : على أَلْفٍ . أو : وعلى أَلْفٍ . فيقول : طَلَّقْتُكِ . كما تقول : بِغَنِي ثَوْبِك <sup>(٣)</sup> بِأَلْفٍ . فيقول : بِغَثِّكِ . ولا يحتاجُ إلى إِعَادَةِ ذِكْرِ الألفِ في الجوابِ ؛ لأنَّ الإِطْلَاقَ <sup>(٤)</sup> يَرْجِعُ إليه ، كما يَرْجِعُ في البَيْعِ .

ولا يَصِحُّ الجوابُ في هذا إلا على الفَوْرِ . ويجوزُ للزَّوْجِ <sup>(٥)</sup> الرُّجُوعُ في الإيجابِ قبلَ القَبُولِ ، وللرَّأَةِ الرُّجُوعُ في السُّؤالِ قبلَ الجوابِ ، كما يجوزُ في البَيْعِ .

وأما المَعْلُوقُ فنحو <sup>(٦)</sup> أن يُعَلَّقَ الطَّلَاقُ على دَفْعِ مالٍ ، أو ضَمَانِهِ ، فيقول : إن أعطيتني ألفًا . أو : إذا أعطيتني ألفًا . أو <sup>(٧)</sup> : متى أعطيتني ألفًا . أو <sup>(٧)</sup> : متى ضَمِنْتَ لي ألفًا فأنْتِ طالقٌ . فمتى ضَمِنْتُهَا له ، أو أعطته ألفًا ، طَلَّقْتُ ، سواءً كان على الفَوْرِ أو التَّراخِي ؛ لأنه تغليقٌ للطَّلَاقِ على شَرْطٍ ،

(١) سقط من: الأصل .

(٢) سقط من: ف .

(٣) في م : « هذا الثوب » .

(٤) في الأصل ، ف : « الطلاق » .

(٥) في م : « للرجل » .

(٦) في الأصل ، م : « فيجوز » .

(٧) في الأصل : « و » .

فَوَقَعَ بُوْجُودَ الشَّرْطِ ، كما لو عَرِيَ عن ذِكْرِ الْعَوَضِ . وَيَكْفِي فِي الْعَطِيَّةِ أَنْ تُحْضَرَ<sup>(١)</sup> الْمَالُ ، وَيَأْذَنُ فِي قَبْضِهِ ، أَخَذَ أَوْ لَمْ يَأْخُذْ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْعَطِيَّةِ يَقَعُ عَلَيْهِ ، يَقَالُ : أَعْطَيْتُهُ فَلَمْ يَأْخُذْ . فَإِنْ أَعْطَتْهُ بَعْضَ الْأَلْفِ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الشَّرْطُ .

وإن قالت : طَلَّقْنِي بِالْأَلْفِ . فقال : أَنْتِ طَالِقٌ بِالْأَلْفِ إِنْ شِئْتِ . لم [٣٠٥ ط] تَطْلُقْ حَتَّى تَشَاءَ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى الْمَشِيئَةِ ، فَلَمْ يَقَعْ إِلَّا بِهَا . وَسَوَاءٌ شَاءَتْ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ التَّرَاحِي . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَشِيئَةَ شَرْطًا ، فَأَشْبَهَ تَغْلِيْقَهُ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ .

فصل : وإذا قال : أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ . طَلَّقْتَ رَجْعِيَّةً ، وَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْأَلْفَ عَوَضًا لِلطَّلَاقِ ، وَلَا شَرْطًا فِيهَا ، إِنَّمَا عَطَفَهُ عَلَى الطَّلَاقِ الَّذِي يَمْلِكُ إِيقَاعَهُ ، فَوَقَعَ مَا يَمْلِكُهُ دُونَ مَا لَا يَمْلِكُهُ .

وإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ . أَوْ : عَلَى أَنْ عَلَيْكَ أَلْفًا . فعن أحمدَ فيها مثلُ ذلك ؛ لِأَنَّ «عَلَى» لَيْسَتْ حَرْفَ شَرْطٍ وَلَا مُقَابَلَةً ،<sup>(٢)</sup> وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : بِعْتُكَ ثَوْبِي عَلَى أَلْفٍ . وقال القاضي : لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهَا حَتَّى تَقْبَلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ مُجْرَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي قِصَّةِ شُعَيْبٍ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجَجٍ﴾<sup>(٤)</sup> . وقوله سبحانه وتعالى :

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : «يَحْضُرُ» .

(٢ - ٢) فِي م : «لِهَذَا» .

(٣) انظر التعليق المتقدم في صفحة ٢٣٣ .

(٤) سورة القصص ٢٧ .

﴿ فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾<sup>(١)</sup> . فعلى هذا<sup>(٢)</sup> ، إذا قال : أنتِ طالقٌ ثلاثاً<sup>(٣)</sup> على ألف . أو : بألف . فقالت : قِبلُك واحدةٌ بثُلُثِ الألفِ . لم يَقَعْ ؛ لأنها لم تقبلُ ما بذله ، فأشبهه ما لو قال : بِعُثْكَ عبيدي الثلاثة بألف . فقال : قِبلُك واحداً بثُلُثِ الألفِ . وإن قالت : قِبلُك واحدةً بألف . وَقَعَ الثلاثُ ، واستَحَقَّ الألفُ ؛ لأنه علَّقَ الثلاثَ على بذليها للألفِ ، وقد وُجِدَ .

فإن قال : أنتِ طالقٌ ثلاثاً ، واحدةً منها بألفِ . طَلَّقْتَ اثْنَتَيْنِ ، وَوَقَفْتَ<sup>(٤)</sup> الثالثة على قبولها . ولو لم يَتَقَّ مِنْ طَلَاقِهَا إِلَّا طَلَقَةً ، فقال : أنتِ طالقٌ اثْنَتَيْنِ ؛ الأولى بغير شيء ، والثانية بألفِ . بانَّتْ بالثلاثِ ، ولم يَسْتَحِقْ شيئاً . وإن قال : الأولى بألفِ . اسْتَحَقَّ الألفَ إذا قِبلت .

فصل : وإن قالت : طَلَّقْنِي بألفِ . فقال : خَلَعْتُكَ . يَنْوِي به الطَّلَاقَ ، أو قُلْنَا : الخُلْعُ طَلَاقٌ . اسْتَحَقَّ الألفَ ؛ لأنه طَلَّقَهَا . وإن لم يَنْوِ الطَّلَاقَ وقُلْنَا : ليس بطلاقٍ . لم يَسْتَحِقَّ الْعَوَضَ ؛ لأنها اسْتَدْعَتْ فُرْقَةً تَنْقُصُ عَدَدَ طَلَاقِهِ ، فلم يُجِبْهَا إِلَيْهِ ، ويكونُ كَالْخُلْعِ<sup>(٥)</sup> بغيرِ عَوَضٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَقَعَ بها شيءٌ ؛ لأنه إِنَّمَا بَذَلَ خُلْعَهَا بِعَوَضٍ ، ولم يَحْصُلْ ، فلم يَقَعْ . وإن

(١) سورة الكهف ٩٤ .

(٢) بعده في ف : « القول » .

(٣) سقط من : ف ، م .

(٤) في م : « وقعت » .

(٥) في ف : « الخلع » .

قالت : اخلعني بألف . فقال : طَلَّقْتُكَ بألف . ('وقُلْنَا : الخَلْعُ فَسَخَ' . ففيه وجهان ؛ أحدهما ، له الألف ؛ لأنَّ الطَّلَاقَ بَعْوَضِ نَوْعٍ مِنَ الخَلْعِ ، ولأنَّها اسْتَدْعَتْ فُرْقَةً لا تَنْقُصُ عَدَدَ طَلَاقِهَا ، فَأَتَى بِفُرْقَةٍ تَنْقُصُ عَدَدَ طَلَاقِهَا ، وهذا زيادةٌ . والثاني ، لا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا ؛ لأنَّه لم يُجِبْهَا إلى ما سألت .

وإن قالت : طَلَّقْنِي ثلاثًا بألف . فطَلَّقَهَا واحدةً ، وَقَعَتْ رَجْعِيَّةً ، ولا شيء له ؛ لأنَّه لم يُجِبْهَا إلى ما سألت ، فَإِنَّهَا اسْتَدْعَتْ فُرْقَةً تَحْرُمُ بِهَا قَبْلَ زَوْجٍ آخَرَ ، فلم يُجِبْهَا إليه . وإن لم يكن بَقِيَ مِنْ عَدَدِ طَلَاقِهَا إِلَّا واحدةً ، اسْتَحَقَّ الألفَ ، عَلِمْتُ أَوْ لم تَعْلَمْ ؛ لأنَّ القَصْدَ تَحْرِيمُهَا قَبْلَ زَوْجٍ آخَرَ ، وقد حَصَلَ ذلك .

وإن قالت : طَلَّقْنِي واحدةً<sup>(١)</sup> بألف . فطَلَّقَهَا ثلاثًا ، طَلَّقْتَ ثلاثًا ، وله الألف ؛ لأنَّه حَصَلَ ما طَلَبْتَهُ وَزِيَادَةٌ . وإن قالت : طَلَّقْنِي عَشْرًا بألف . فطَلَّقَهَا ثلاثًا ، اسْتَحَقَّ الألفَ فِي قِيَاسِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ؛ لأنَّه حَصَلَ الْمُقْصُودُ . وإن طَلَّقَهَا أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، لم [و٣٠٦] يَسْتَحِقَّ شَيْئًا ؛ لأنَّه لم يُجِبْ سُؤَالَهَا .

فصل : فإن قالت : طَلَّقْنِي بألفٍ إلى شَهْرٍ . فقال : إذا جاء رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ . اسْتَحَقَّ الألفَ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ بَائِنًا ؛ لأنَّه بَعْوَضٌ . وإن طَلَّقَهَا قَبْلَ رَأْسِ الشَّهْرِ ، طَلَّقْتَ ، ولا شيء له . نَصَّ

---

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في ف : «عشرا» .

عليه ؛ لأنه «اختار إيقاع» الطلاق من غير عوض . وإن قالت : لك علي ألف ، على أن تطلقني متى شئت ، من الآن إلى شهر . فطلقها قبل رأس الشهر ، وقع الطلاق ، واستحق الألف ؛ لأنه أجابها إلى ما سألت . وقال القاضي : تبطل التسمية ، وله صداقها ؛ لأن زمن الطلاق مجهول .

**فصل :** وإن قالت إحدى زوجتي : طلقني وضرتي بألف . ففعل ، صح الخلع فيهما ؛ لأن الخلع مع الأجنبية صحيح . وإن طلق إحداهما ، لم يستحق شيئا ؛ لأنه لم يجبها إلى ما سألت ، فلم يستحق ما بذلت ، كما لو قال في المناضلة : من سبق بسهمين فله ألف . فسبق بأحدهما<sup>(٢)</sup> . وقال القاضي : تبين المطلقة ، وعلى الباذلة حصتها من الألف ، كما لو قال : من رد علي<sup>(٣)</sup> عبدي ، فله ألف . فرد أحدهما . وإن قالت : طلقني بألف على أن تطلق ضرتي بألف . فكذاك سواء . وقال القاضي : إذا لم يف بشرطها ، فله الأقل من المسمى في صداقها أو الألف .

**فصل :** وإن قال لزوجتي : أنتما طالقان بألف . فقيلتا ، طلقنا ، وتقسمت الألف بينهما على قدر صداقتهما<sup>(٤)</sup> . وعلى قول أبي بكر ، يكون بينهما نصفين ، كقوله فيما إذا تزوجهما<sup>(٥)</sup> بألف . وإن قبلت

(١ - ١) في م : «إخبار بإيقاع» .

(٢) في م : «أحدهما» .

(٣) زيادة من : الأصل .

(٤) في م : «صداقهما» .

(٥) في الأصل : «تزوجها» .

إحداهما، بآنت، ولزمتها حصتها من الألف. وإن كانت إحداهما غير رشيده، فقيلتا، بآنت الرشيده بحصتها، ولم تطلق الأخرى؛ لأن بذلها للعوض غير صحيح. وإن قال: أنتما طالقان بألف إن شئتما. فقلنا: قد شئنا. فهي كالتى قبلها، إلا أن إحداهما إذا شاءت وحدها، لم تطلق واحدة منهما؛ لأن مشيئتهما معا شرط لطلاقهما، فلا يوجد<sup>(١)</sup> بدون شرطه. فإن قلنا: قد شئنا. وإحداهما صغيرة أو مجنونة، فذلك؛ لأن مشيئتهما غير صحيحة. وإن كانت سفيهة، طلقنا؛ لأن مشيئتهما<sup>(٢)</sup> صحيحة، وعلى الرشيده حصتها من العوض، ويقع طلاق السفية رجعيًا، ولا عوض عليها؛ لأن بذلها له<sup>(٣)</sup> غير صحيح.

**فصل: وكل ما جاز صداقًا جاز جعله عوضًا فى الخلع، قليلاً كان أو كثيراً.** وقال أبو بكر: لا يأخذ أكثر مما أعطاهما، فإن فعل، رد الزيادة. والأول المذهب؛ لقول الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup>. وروى الربيع بنت معوذ، قالت: اختلعت من زوجى بما دون<sup>(٥)</sup> عقال راسى، فأجازه عثمان، رضى الله عنه<sup>(٦)</sup>. ولأنه عوض عن ملك منافع

(١) فى ف: «يؤخذ».

(٢) فى الأصل: «مشيئتهما».

(٣) سقط من: ف، م.

(٤) سورة البقرة ٢٢٩.

(٥) فى الأصل: «خلعه».

(٦) بعده فى ف: «من».

(٧) العقال: خيط تشد به أطراف الذوائب.

(٨) علقه البخارى مختصراً، فى: باب الخلع وكيف الطلاق فيه...، من كتاب الطلاق =

البُضْع، أَشْبَهَ الصَّدَاقَ . وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ زَوْجَتِهِ حَدِيقَتَهُ وَلَا يَزْدَادَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> .

وَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّدَاقِ فِي أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا ، خُيِّرَ بَيْنَ قِيَمَتِهِ وَأَخْذِ أَرْشِهِ ، وَفِي أَنَّهُ إِذَا خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ فَبَانَ حُرًّا ، أَوْ خَلَّ فَبَانَ حَمْرًا ، فَلَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ <sup>(٢)</sup> وَ مِثْلُ الْخَلِّ <sup>(٣)</sup> .

وَإِنْ خَالَعَهَا بِحُرٍّ أَوْ حَمْرٍ يَغْلَمَانِهِ وَهُمَا مُسْلِمَانِ ، فَهُوَ كَالْخَلْعِ بغيرِ عَوْضٍ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ مِنْهَا بِمَا لَيْسَ بِمَالٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَغْلَمْ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِغَيْرِ مَالٍ ، فَرَجَعَ بِحُكْمِ الْغُرُورِ . فَإِنْ كَانَا كَافِرَيْنِ فَأُسْلَمَا ، أَوْ تَحَاكَمَا إِلَيْنَا بَعْدَ قَبْضِهِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ [٣٠٦] لِأَنَّ حُكْمَهُ مَضَى قَبْلَ الْإِسْلَامِ . وَإِنْ أُسْلَمَا قَبْلَهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ عَوْضٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِغَيْرِ عَوْضٍ ، فَأَشْبَهَ الْمُسْلِمَ إِذَا اعْتَقَدَهُ عَبْدًا أَوْ خَلًّا . وَقَالَ الْقَاضِي فِي «الْجَامِعِ» : لَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِمَا لَيْسَ بِمَالٍ ، فَأَشْبَهَ الْمُسْلِمَ . وَقَالَ فِي «الْمَجْرَدِ» : لَهُ <sup>(٣)</sup> مَهْرُ الْمَثَلِ ؛ لِأَنَّ الْعَوْضَ فَايِدٌ ، وَيَرْجِعُ إِلَى قِيَمَةِ

---

= صحيح البخارى ٦٠/٧ . ووصله الحافظ ابن حجر باللفظ المذكور ، فى : تعليق التعليق ٤ / ٤٦١ . وحسن إسناده . وأخرجه مطولا عبد الرزاق ، فى : المصنف ٥٠٤ / ٦ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٣١٥ / ٧ . وله شاهد فى الموطأ ٥٦٥ / ٢ .

(١) فى : باب المختلعة تأخذ ما أعطاه ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٣ . وصححه الألبانى ، فى : الإرواء ١٠٣ / ٧ - ١٠٥ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) فى ف ، م : «لها» .



المُتْلَفِ ، وهو مَهْرُ المِثْلِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ لَهُ <sup>(١)</sup> قِيمَةُ الحُرِّ لو كان عَبْدًا ،  
وقِيمَةُ الخَمْرِ عِنْدَ الكُفَّارِ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِمَالِيَّةِ ذَلِكَ ، فَأَشْبَهَ الْمُسْلِمَ إِذَا اعْتَقَدَهُ  
عَبْدًا أَوْ خَلًّا .

فصل : وَيَصِحُّ الْخُلْعُ عَلَى عَوَضٍ مَجْهُولٍ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ أَبُو  
بَكْرٍ : لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، فَلَا يَصِحُّ بِالْمَجْهُولِ ، كَالْبَيْعِ . وَلَنَا ، أَنَّ  
الطَّلَاقَ مَعْنَى يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ ، فَجَازَ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِهِ الْمَجْهُولُ <sup>(٢)</sup> ،  
كَالْوَصِيَّةِ . وَفِيهِ مَسَائِلُ خَمْسٌ :

أَحَدُهَا ، أَنْ تُخَالِفَهُ عَلَى مَا فِي يَدِهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهَا  
دَرَاهِمٌ ، فَهِيَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا دَرَاهِمٌ ، فَلَهُ ثَلَاثَةٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛  
لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الدَّرَاهِمِ حَقِيقَةً ، وَلَفْظُهَا دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ ،  
فَاسْتَحَقَّهُ ، كَمَا لَوْ وَصَّى لَهُ بِدَرَاهِمٍ .

الثَّانِيَةُ ، خَالَعَهَا عَلَى مَا فِي بَيْتِهَا مِنَ الْمَتَاعِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَتَاعٌ ، فَهُوَ  
لَهُ ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ عَلَى الْمَجْهُولِ جَائِزٌ ، فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ بِهِ ،  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَتَاعٌ ، فَلَهُ أَقَلُّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> اسْمُ الْمَتَاعِ ، كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا ،  
وَكَالْوَصِيَّةِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : لَهُ <sup>(٣)</sup> الْمُسَمَّى فِي صَدَاقِهَا ؛ لِأَنَّهَا  
فَوَّتَتْ عَلَيْهِ الْبُضْعَ بِعَوَضٍ مَجْهُولٍ ، فَيَجِبُ قِيمَةُ مَا فَوَّتَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ

---

(١) فِي م : «لَهَا» .

(٢) فِي ف : «المهر» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

صَدَاقُهَا . « وَهَذَا التَّغْلِيلُ »<sup>(١)</sup> يَنْطُلُ بِالمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا .

الثَّالِثَةُ ، خَالَعَهَا عَلَى دَابَّةٍ ، أَوْ حَيَوَانٍ ، أَوْ بَعِيرٍ ، أَوْ ثَوْبٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، أَوْ قَالَ : إِنْ أُعْطِيتَنِي دَابَّةً ، أَوْ بَعِيرًا ، أَوْ بَقَرَةً . فَإِنَّهَا تَطْلُقُ ، وَيَمْلِكُ مَا أُعْطَتْهُ مِنْ ذَلِكَ . فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِيمَا يَجِبُ لَهُ ، فَالْوَاجِبُ أَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الِاسْمُ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَحْمَدَ . وَفِي قَوْلِ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ ، يَجِبُ لَهُ صَدَاقُهَا . وَوَجْهُ الْقَوْلَيْنِ مَا تَقَدَّمَ .

الرَّابِعَةُ ، خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ مُطْلَقٍ ، أَوْ قَالَ : إِنْ أُعْطِيتَنِي عَبْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ الْعَبْدَ الَّذِي أُعْطَتْهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَهُ عَبْدٌ وَسَطٌ . بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ فِي الصَّدَاقِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَجِبُ لَهُ صَدَاقُهَا . وَوَجْهُهُمَا مَا تَقَدَّمَ .

الخَامِسَةُ ، خَالَعَهَا عَلَى مَا يُثْمِرُ نَخْلَهَا ، أَوْ عَلَى مَا تَحْمِلُ أَمْتُهَا ، أَوْ عَلَى مَا فِي بَطْنِ الْأُمَةِ مِنَ الْحَمْلِ ، أَوْ<sup>(٢)</sup> مَا فِي ضَرْعِ الشَّاةِ مِنَ اللَّبَنِ ، أَوْ عَلَى مَا فِي النَّخْلَةِ مِنَ الثَّمَرِ<sup>(٣)</sup> ، فَلَهُ مَا سُمِّيَ لَهُ ، إِنْ وُجِدَ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » : لَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُمَا دَخَلَا فِي الْعَقْدِ مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْعِلْمِ بِالْحَالِ ، وَرِضَاهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِمَالِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَا لَيْسَ بِمَالٍ ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا ، كَانَ كَالْخَلْعِ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا خَلَعَ امْرَأَتَهُ عَلَى ثَمَرِ نَخْلٍ

---

(١ - ١) فِي م : « وَهُوَ تَغْلِيلٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٣) فِي ف : « الثَّمَرَةُ » ، وَفِي م : « الثَّمَر » .

سِنِينَ ، فَجَائِزٌ ، تُرْضِيهِ بِشَىْءٍ<sup>(١)</sup> . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ حَمَلَ نَحْلُهَا ؟ قَالَ : هَذَا أَجْوَدُ مِنْ ذَلِكَ . قِيلَ لَهُ : يَسْتَقِيمُ هَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ جَائِزٌ . قَالَ الْقَاضِي : قَوْلُهُ : تُرْضِيهِ بِشَىْءٍ . عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِحْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَتَقَدَّرَ بِتَقْدِيرِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَفِي مَعْنَى هَذَا إِذَا خَالَعَهَا عَلَى حُكْمِ أَحَدِهِمَا ، أَوْ حُكْمِ أَجْنَبِيٍّ ، أَوْ عَلَى مَا فِي يَدِهَا ، أَوْ بَيْتِهَا ، أَوْ بِمِثْلِ مَا خَالَعَ بِهِ فُلَانٌ زَوْجَتَهُ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . [ ٣٠٧ ] وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَرْجَعُ عَلَيْهَا بِصَدَاقِهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ خَالَعَهَا عَلَى حَمْلِ أَمَتِهَا ، فَلَمْ يَخْرُجِ الْوَلَدُ سَلِيمًا ، فَلَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ .

**فصل :** إِذَا قَالَ : إِذَا أُعْطِيْتَنِي عَبْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَعْطَتْهُ عَبْدًا لَهَا<sup>(٣)</sup> ، مَلَكَه ، وَطَلَّقَتْ ، سَلِيمًا كَانَ أَوْ مَعِيًّا ، قِنًا أَوْ مُدَبَّرًا ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْعَبْدِ يَقَعُ عَلَيْهِ ، فَقَدْ وَجَدَ شَرْطُ الطَّلَاقِ . وَإِنْ دَفَعَتْ إِلَيْهِ حُرًّا ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُعْطِهِ عَبْدًا ، وَلَمْ تُمْلِكْهُ شَيْئًا . وَإِنْ دَفَعَتْ إِلَيْهِ عَبْدًا مَغْضُوبًا ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطِيَّةِ هَاهُنَا التَّمْلِيكُ ، وَلَمْ تُمْلِكْهُ شَيْئًا .

وإن قال : إِنْ أُعْطِيْتَنِي هَذَا الْعَبْدَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَدَفَعَتْهُ إِلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ حُرٌّ أَوْ مَغْضُوبٌ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup> . وَعَنْهُ ، تَطْلُقُ ، وَلَهُ قِيَمَتُهُ . وَإِنْ خَرَجَ مَعِيًّا ، لَمْ يَرْجَعْ عَلَيْهَا بِشَىْءٍ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ شَرْطُ لَوْقُوعِ

(١) بعده فى م : « قبل حمل نخلها » .

(٢) بعده فى م : « وقال » .

(٣) بعده فى ف : « فقد » .

(٤) فى م : « كذلك » .

الطلاق ، فأشبهه ما لو قال : إن ملكته فأنت طالق . ثم ملكه . وقال القاضي : له رده ، والرَّجُوعُ بِقِيَمَتِهِ أو أَخْذُ أَرْشِهِ ؛ لأنها خالَعَتْهُ عليه ، أشبه ما لو قالت : اخلعيني على هذا العبد . فخلعها . وقال - فيما إذا قال : إن أعطيتني عبدًا فأنت طالق - : يلزمها عبدٌ وَسَطٌ ؛ لذلك <sup>(١)</sup> .

وإن قال : إن أعطيتني ألفَ درهمٍ فأنت طالق . ونويا صنفًا من الدراهم ، حُمِلَ الْعَقْدُ عليها . وإن أطلقا ، حُمِلَ على نَقْدِ الْبَلَدِ ، كالْبَيْعِ . وإن لم يكن للبلد نقدٌ غالبٌ ، حُمِلَ على ما يَقَعُ عليه الاسم . ولا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِدَفْعِ أَلْفِ عَدَدًا نَاقِصَةِ الْوِزْنِ ، ولا بِدَفْعِ <sup>(٢)</sup> نَفْرَةٍ زِنْتِهَا أَلْفٌ ؛ لأنَّ الدَّرَاهِمَ فِي عُرُوفِ الشَّرْعِ الْمَضْرُوبَةُ الْوَازِنَةُ . وإن دَفَعَتْ إِلَيْهِ مَغْشُوشَةً تَبْلُغُ فِضَّتُهَا أَلْفًا ، طَلَّقَتْ بِوُجُودِ الصَّفَةِ <sup>(٣)</sup> ، وإن نَقَصَتْ عَنْهَا ، لم تَطْلُقْ ؛ لأنَّ الدَّرَاهِمَ اسْمٌ لِلْفِضَّةِ .

**فصل :** فإذا خالَعَهَا على رِضَاعٍ وَلَدِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً ، صَحَّ . وإن أطلق ، صَحَّ أيضًا ، وَيُنْصَرَفُ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْحَوْلَيْنِ ؛ لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَيَّدَهُ بِحَوْلَيْنِ ، فَيُنْصَرَفُ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ . فَإِنْ مَاتَتِ الْمُرْضِعَةُ أو الصَّبِيُّ ، أو جَفَّ لَبَنُهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، فعليها أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ ؛ لَأَنَّهُ عَوَضٌ مُعَيَّنٌ ، تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ أو مثله ، كما لو خالَعَهَا على قَفِيزٍ فَهَلَكَ قَبْلَ قَبْضِهِ .

(١) في م : « كذلك » .

(٢) في الأصل ، ف : « يدفع » ، وفي م : « تدفع » . وأثبتنا ما يناسب السياق .

(٣) في م : « الفضة » .

وإن خالَعَهَا عَلَى كَفَالَةٍ وَلَدِهِ عَشْرَ سِنِينَ ، صَحَّ ، وَيُزَجَّعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى نَفَقَةٍ مِثْلِهِ ، كَمَا <sup>(١)</sup> ذَكَرْنَا فِي الْإِجَارَةِ . فَإِنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ ، فَلَهُ بَدَلُ مَا يَنْبُتُ فِي ذِمَّتِهَا .

**فصل :** ويجوزُ التَّوَكُّيلُ فِي الْخُلْعِ مِنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَمِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، مَعَ تَقْدِيرِ الْعَوَضِ وَإِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، فَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ ، كَالْبَيْعِ . فَإِنْ وَكَّلَ الزَّوْجُ ، فَخَالَعَ وَكَيْلَهُ بِمَا قَدَّرَ لَهُ ، أَوْ بزيادةٍ عَلَيْهِ ، أَوْ بصدَاقِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، أَوْ بزيادةٍ عَلَيْهِ ، صَحَّ ، وَلَزِمَ الْمُسَمَّى ؛ لِأَنَّهُ امْتَثَلَ أَمْرَهُ ، أَوْ زَادَ خَيْرًا . وَإِنْ خَالَعَ بِدُونِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مُوَكَّلَهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ ، كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي خُلْعِ امْرَأَةٍ فَخَالَعَ أُخْرَى . وَالثَّانِي ، يَصِحُّ ، وَيُزَجَّعُ عَلَى الْوَكِيلِ بِالنَّقْصِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ الْجَمْعَ بَيْنَ تَصْحِيحِ التَّصَرُّفِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ ، فَوَجَبَ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُخَالَفْ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَتَخَيَّرُ الزَّوْجُ بَيْنَ قَبُولِ الْعَوَضِ نَاقِصًا ، وَبَيْنَ رَدِّهِ وَلَهُ الرُّجْعَةُ . وَالثَّانِي ، يَسْقُطُ الْمُسَمَّى ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ . وَإِنْ عَيَّنَ لَهُ جِنْسَ الْعَوَضِ ، فَخَالَعَ بغيرِهِ ، أَوْ خَالَعَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ، أَوْ بِمُحَرَّمٍ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مُوَكَّلَهُ فِي الْجِنْسِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ [ ٣٠٧ ظ ] شَيْءٍ فَبَاعَ بغيرِهِ . فَأَمَّا وَكِيلُ الزَّوْجَةِ ، فَمَتَى خَالَعَ بِالْمُقَدَّرِ أَوْ دُونِهِ ، أَوْ بصدَاقِهَا <sup>(٢)</sup> عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَوْ دُونِهِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ امْتَثَلَ أَوْ زَادَ خَيْرًا . وَإِنْ خَالَعَ بِزيادةٍ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَمْ » .

(٢) فِي م : « بصدَاقِهَا » .

لم تَلْزَمْهَا ؛ لَأَنَّهَا لَمْ تَأْذَنْ فِيهَا ، وَتَلْزَمُ الْوَكِيلَ ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّهُمُ لِلزَّوْجِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزَمُهَا مَهْرُ الْمِثْلِ .

فصل : إِذَا ادَّعَى الزَّوْجُ خُلْعَهَا ، فَأَنْكَرْتَهُ ، أَوْ قَالَتْ : إِنَّمَا خَالَعَكَ غَيْرِي بِعَوَضٍ فِي ذِمَّتِهِ . بَانَتْ بِإِقْرَارِهِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْيِ الْعَوَضِ مَعَ يَمِينِهَا ؛ لِأَنَّهَا مُنْكَرَةٌ . وَإِنْ ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ ، فَأَنْكَرَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْخُلْعِ ، وَاخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْعَوَضِ ، أَوْ جَنْسِهِ ، أَوْ صِفَتِهِ ، أَوْ حُلُولِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا فِي أَصْلِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي صِفَتِهِ ، وَلِأَنَّهَا مُنْكَرَةٌ لِلزِّيَادَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ . وَإِنْ أَقَرَّتْ ، وَقَالَتْ : إِلَّا <sup>(٢)</sup> أَنَّهَا فِي ضَمَانِ زَيْدٍ . <sup>(٣)</sup> لَزِمَتْهَا الْأَلْفُ <sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ يَلْزَمْ زَيْدًا شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ بِهِ .

---

(١) فِي م : « عَلَيْهِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « لَزِمَهَا إِلَّا أَلْفٌ » .

## كِتَابُ الطَّلَاقِ

وهو على خَمْسَةِ أَصْرِبٍ ؛ وَاجِبٌ ، وَهُوَ طَلَاقُ الْمُؤَلَّى بَعْدَ التَّرْطُّصِ إِذَا أُنْبِيَ الْفَيْقَةُ ، وَطَلَاقُ الْحَكَمَيْنِ فِي الشَّقَاقِ إِذَا رَأَاهُ .

وَمَكْرُوءٌ ، وَهُوَ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ؛ لِمَا رَوَى مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ مُحَرَّمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَضُرُّ بِنَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ » <sup>(٢)</sup> .

وَمُبَاحٌ ، وَهُوَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ لِضَرَرِهِ <sup>(٣)</sup> بِالْمَقَامِ عَلَى النِّكَاحِ ، فَيُبَاحُ لَهُ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ .

وَمُسْتَحَبٌّ ، وَهُوَ عِنْدَ تَضَرُّرِ الْمَرَأَةِ بِالنِّكَاحِ ، إِمَّا لِبُغْضِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَيُسْتَحَبُّ إِزَالَةُ الضَّرَرِ عَنْهَا ، وَعِنْدَ كَوْنِهَا مُفَرِّطَةً فِي حُقُوقِ <sup>(٤)</sup> اللَّهِ الْوَاجِبَةِ

---

(١) فِي : بَابِ فِي كِرَاهِيَةِ الطَّلَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥٠٣/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا سُؤِيدُ بْنُ سَعِيدٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٦٥٠/١ . وَضَعْفُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ١٠٦/٧ - ١٠٨ .

(٢) فِي ف ، م : « ضَرَارٌ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمَ تَخْرِيجِهِ فِي ٢٥٢/٣ .

(٣) فِي م : « لَضَرَرٍ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « حَقٌّ » .

عليها<sup>(١)</sup>، كالصَّلَاة ونحوه، وَعَجَزَهُ عن إجبارِها عليها، أو<sup>(٢)</sup> كَوْنِها غيرَ عَفِيفَةٍ؛ لَأَنَّ في إِمْسَاكِها نَقْصًا وَدَنَاءَةً، وَرُبَّمَا أَفْسَدَتْ فِرَاشَهُ، وَأَلْحَقَتْ به وَلَدًا مِن غيرِهِ. وعنه، أَنَّ الطَّلَاقَ هُنَا وَاجِبٌ، قال في مَسْأَلَةِ إِسْمَاعِيلَ ابنِ سَعِيدٍ<sup>(٣)</sup>: هل يَحِلُّ للرجل أن يُقِيمَ مع امرَأَةٍ لا تُصَلِّي، ولا تَغْتَسِلُ مِن جَنَابَةٍ، ولا تَتَعَلَّمُ القرآنَ؟ أَخَشَى أن لا يَجُوزَ المَقَامُ معها. وقال: لا يَنْبَغِي له إِمْسَاكُ غيرِ العَفِيفَةِ.

وَمَحْظُورٌ، وهو طَلَاقُ المَذْخُولِ بِها في حَيْضِها، أو في طَهْرِ أَصَابِها فيه، وَيُسَمَّى طَلَاقَ البِدْعَةِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى في قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٤)</sup>. وَرَوَى ابنُ عُثْمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امرَأَتَهُ وهى حائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ عن ذلك، فَقَالَ له رَسولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرُهُ فَلْيُزَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُزَكِّهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَمِثْلُكِ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا»<sup>(٥)</sup> النِّسَاءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَلِأَنَّ طَلَاقَ الحائِضِ يَضُرُّ بِها،

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في الأصل: «و».

(٣) إسماعيل بن سعيد الكسائي الشالنجي، أبو إسحاق، روى عن الإمام أحمد، وأثنى عليه الإمام، كان عالماً بالرأى، كبير القدر. الجرح والتعديل ١١/١٧٣، ١٧٤. طبقات الخنابلة ١/١٠٤، ١٠٥.

(٤) سورة الطلاق ١.

(٥) في م: «بها».

(٦) أخرجه البخارى، في: أول تفسير سورة الطلاق، من كتاب التفسير، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾، وباب إذا طَلَّقْتَ =



لَتَطْوِيلٍ عِدَّتِهَا ، وَالْمُصَابَةُ تَزْتَابُ فَلَا تَدْرِي أَذَاتُ حَمْلٍ هِيَ فَتَعْتَدُ [٣٠٨] بِوَضْعِهِ أَمْ حَائِلٌ فَتَعْتَدُ بِالْقُرْوَةِ<sup>(١)</sup> ؟ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا فَيَنْدَمَ عَلَى فِرَاقِهَا مَعَ وَلَدِهَا .

فَأَمَّا غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا ، فَلَا يَحْرُمُ طَلَاْقُهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا تَطْوِيلُ . وَالصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا تَحْمِلُ وَالْأَيْسَةُ ، لَا يَحْرُمُ طَلَاْقُهُمَا<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا رِيَّةَ لِهَمَا ، وَلَا وَلَدٌ يَنْدَمُ عَلَى فِرَاقِهِ . وَكَذَلِكَ الْحَامِلُ الَّتِي اسْتَبَانَ حَمْلُهَا ، لَا يَحْرُمُ طَلَاْقُهَا ؛ لِمَا رَوَى سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا طَاهِرًا

---

= الحائض يعتد بذلك الطلاق ، وباب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق ، وباب وبعولتهن أحق بردهن في العدة ، وباب مراجعة الحائض ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب هل يقضى الحاكم أو يفتى وهو غضبان ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ١٩٣/٦ ، ٥٢/٧ ، ٥٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٢/٩ . ومسلم ، في : باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ... ، من كتاب الطلاق . صحيح مسلم ١٠٩٣/٢ ، ١٠٩٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في طلاق السنة ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١/٥٠٣ ، ٥٠٤ . والترمذى ، في : باب ما جاء في طلاق السنة ، من أبواب الطلاق . عارضة الأحوذى ١٢٣/٥ ، ١٢٤ . والنسائى ، في : باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء ، وباب ما يفعل إذا طلق تطليقة وهي حائض ، وباب الطلاق لغير العدة وما يحتسب منه على المطلق ، من كتاب الطلاق . المجتبى ١١٢/٦ ، ١١٤ ، ١١٥ . وابن ماجه ، في : باب طلاق السنة ، وباب الحامل كيف تطلق ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١/٦٥١ ، ٦٥٢ . والدارمى ، في : باب السنة في الطلاق ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمى ١٦٠ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض ، من كتاب الطلاق . الموطأ ٥٧٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٢ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٨١ ، ١٢٤ ، ١٣٠ .

(١) في م : « بالقرء » .

(٢) في الأصل : « طلاقها » .

أو<sup>(١)</sup> حَامِلًا». أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>. ولأنه لا رية لها، ولا يتجدد لها أمر يتجدد به الندم؛ لأنه على بصيرة من حملها.

**فصل: ويقع الطلاق في زمن البدعة؛ لأن النبي ﷺ أمر بالرجعة، ولا تكون إلا بعد طلاق.**

ويستحب ازتماعها؛ لأمر النبي ﷺ به<sup>(٣)</sup>، ولأنه يُزيل الضرر الحاصل بالطلاق. ولا يجب؛ لأنه بمنزلة ابتداء النكاح أو استدامته، وكلاهما غير واجب. وعنه، أن الرجعة واجبة؛ لظاهر الأمر. ومتى ازتماعها، أبيض له طلاقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلق<sup>(٤)</sup> فيها قبل إصابتها<sup>(٥)</sup>؛ لأن في حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أمره أن يُراجعها حتى تطهر، ثم إن شاء طلق. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في الأصل: «و».

(٢) في: باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، من كتاب الطلاق. صحيح مسلم ١٠٩٥/٢.  
كما أخرجه أبو داود، في: باب في طلاق السنة، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ١/٥٠٤.  
والترمذي، في: باب ما جاء في طلاق السنة، من أبواب الطلاق. عارضة الأحوذى ٥/١٢٤، ١٢٥.  
والنسائي، في: باب ما يفعل إذا طلق تطليقة وهي حائض، من كتاب الطلاق. المجتبى ١١٤/٦.  
وابن ماجه، في: باب الحامل كيف تطلق، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ١/٦٥٢.  
والدارمي، في: باب السنة في الطلاق، من كتاب الطلاق. سنن الدارمي ٢/١٦٠.  
والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٦، ٥٨، ٥٩.

(٣) في م: «بها».

(٤) في ف: «طلقها».

(٥) في ف: «إتيانها».

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٦، ٤٢٧.

**فصل : والأولى أن يُطْلَقَها واحدةً ، ثم يدْعَها حتى تَنْقَضِيَ عِدَّتُها ؛**  
**لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ . إلى قوله : ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ**  
**بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ (١) فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ**  
**بِمَعْرُوفٍ ﴾ (٢) . وهذا لا يُمكنُ إذا جمعَ الثلاث . وقال عليٌّ : لو أنَّ الناسَ**  
**أَخَذُوا بما أَمَرَ اللَّهُ تعالى مِنَ الطَّلَاقِ ، ما يُتَّبِعُ رجلٌ نفسه امرأةً أبدًا ، يُطْلَقُها**  
**تَطْلِيقَةً ، ثم يدْعُها ما بينها (٣) ويَسِرُّ أن تَحِيضَ ثلاثًا ، فمتى شاء راجعَها (٤) .**

وهل يَحْرُمُ جَمْعُ الثلاثِ ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، يَحْرُمُ ؛ لِخُلَافَتِهِ أَمْرُ  
 اللَّهُ فِي الطَّلَاقِ واحدةً . وروى محمودُ بْنُ لَبِيدٍ ، قال : أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ عن رجلٍ طَلَّقَ امرأته ثلاثَ تَطْلِيقَاتٍ جميعًا ، فغَضِبَ ، وقال :  
 « أَيْلَعُبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا يَتَنَ أَظْهَرُكُمْ ؟ » . حتى قام رجلٌ فقال : يا رسولَ  
 اللَّهِ ، أَلَا أَقْتُلُهُ ؟ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥) . ولأنَّهُ حَرَّمَ امرأته بالقولِ لغيرِ حاجةٍ ،  
 فَحَرَّمَ ، كالظُّهَارِ . والثانيةُ ، لا يَحْرُمُ ؛ لأنَّ في حديثِ فاطمةَ بنتِ قيسٍ أَنَّ  
 زَوْجَهَا أَرْسَلَ إليها بثلاثِ تَطْلِيقَاتٍ (٦) . ولم يُنْقَلْ إنكارُهُ عن النبي ﷺ .  
 ولأنَّهُ طَلَّاقٌ يَجُوزُ تَفْرِيقُهُ ، فجاز جَمْعُهُ ، كطَلَّاقِ النِّسْوَةِ .

(١) سورة الطلاق ١ ، ٢ .

(٢) في ف : « بينهما » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبَةَ ، في : المصنف ٤ / ٥ .

(٤) في : باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليب ، من كتاب الطلاق . المجتبى ١١٦ / ٦ . وهو

ضعيف . انظر : مشكاة المصابيح ٩٨١ / ٢ .

(٥) تقدم تخريجه في ٣ / ٣٩ ، ٤٠ حاشية ٧ .

ومتى طَلَّقَهَا ثلاثاً بكلمة واحدة، أو بكلمات، حُرِّمَتْ عليه حتى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رُكَّانَةَ بِنَ عُبَيْدٍ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ ، ثم أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فقال : يا رَسُولَ اللَّهِ ، طَلَّقْتُ امْرَأَتِي سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ ، وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً . فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « آلهة <sup>(١)</sup> مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ؟ » . فقال رُكَّانَةُ : آلهة <sup>(١)</sup> مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً . فقال : « هُوَ مَا أَرَدْتُ » . أَخْرَجَهُ <sup>(٢)</sup> التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> . فلو لم تَقَعِ الثَّلَاثُ ، لم يَكُنْ لاسْتِحْلَافِهِ <sup>(٤)</sup> مَعْنَى .

**فصل :** وَيَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : [ ٣٠٨ ط ] ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَرَوَى أَبُو رَزِينٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ . فَأَيْنَ الثَّالِثَةُ ؟ قَالَ : « تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » <sup>(٦)</sup> .

(١) فى م : « والله » .

(٢) فى م : « فردها إليه رسول الله ﷺ . رواه » .

(٣) بعده فى م : « والدارقطنى ، وأبو داود ، وقال : الحديث صحيح » .

والحديث أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرجل يطلق امرأته البتة ، من أبواب الطلاق . عارضة الأحوذى ١٣١ / ٥ ، ١٣٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى البتة ، من كتاب الطلاق . سنن أبى داود ٥١١ / ١ . وابن ماجه ، فى : باب طلاق البتة ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ٦٦١ / ١ . والدارمى ، فى : باب فى الطلاق البتة ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمى ١٦٣ / ٢ . وضعفه فى الإرواء ٧ / ١٣٩ - ١٤٥ .

(٤) فى م : « للاستحلاف » .

(٥) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٦) أخرجه أبو داود ، فى : المراسيل ١٤٦ . وابن أبى شيبه ، فى : المصنف ٥ / ٢٥٩ ، =

وَيَمْلِكُ الْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ، حُرَّةً كَانَتْ زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَةً؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ مُكَاتَّبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ<sup>(١)</sup>، وَكَانَتْ حُرَّةً، تَطْلِيقَتَيْنِ، فَأَرَادَ رَجَعَتَهَا، فَذَهَبَ إِلَى عُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَوَجَدَهُ آخِذًا بِيَدِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَقَالَ: حُرْمَتُكَ عَلَيْكَ، حُرْمَتُكَ عَلَيْكَ<sup>(٢)</sup>. وَالْمُكَاتَّبُ وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُمَا كَالْقِرْنِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَكْمُلِ الْحُرِّيَّةُ فِيهِ.

فصل: وَإِنْ طَلَّقَ الْعَبْدُ زَوْجَتَهُ طَلَقَتَيْنِ، ثُمَّ عَتَقَ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى عَدَدَ طَلَاقِهَا، فَأَشْبَهَ الْحُرَّ إِذَا طَلَّقَ ثَلَاثًا. وَالثَّانِيَةُ، لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا، وَتَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَضَى بِذَلِكَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup>. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَيَصِحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ. فَأَمَّا غَيْرُ الزَّوْجِ، فَلَا

= ٢٦٠. وسعيد بن منصور، في: سننه ١/ ٣٤٠، ٣٤١. والدارقطني، في: سننه ٤/ ٤. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٧/ ٣٤٠. والطبري، في: تفسيره ٢/ ٤٥٧.  
(١) في الأصل: «زوجته».

(٢) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٧/ ٣٦٠.

(٣) في: باب طلاق العبد، من كتاب الطلاق. المجتبى ٦/ ١٢٦.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في سنة طلاق العبد، من كتاب الطلاق، سنن أبي داود ١/ ٥٠٥. وابن ماجه، في: باب من طلق أمة تطليقتين ثم اشتراها، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ١/ ٦٧٣. وهو ضعيف. ضعيف سنن النسائي ١٢٣، ١٢٤. ضعيف سنن أبي داود ٢١٥، ٢١٦. ضعيف سنن ابن ماجه ١٦٠.

يَصِحُّ طَلَاقُهُ ؛ لقولِ النبي ﷺ : <sup>(١)</sup> «الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ» <sup>(٢)</sup> . وروى  
 الحلال بإسناده عن علي ، أَنَّ النبي ﷺ قال : «لَا طَّلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ» <sup>(٣)</sup> .  
 وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ <sup>(٤)</sup> قال : «لَا  
 طَّلَاقَ إِلَّا 'فِيمَا تَمْلِكُ'» . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> . فلو قال : إذا  
 تَزَوَّجْتُ فُلَانَةً ، أَوْ امْرَأَةً ، فَهِيَ طَالِقٌ . ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِلخَبَرِ ،  
 وَلأنَّهُ حَلٌّ لِقَيْدِ النِّكَاحِ قَبْلَهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لو قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ : إِذَا دَخَلْتَ  
 الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ تَزَوَّجَهَا . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَطْلُقُ إِذَا  
 تَزَوَّجَهَا ؛ لأنَّهُ يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ عَلَى الشَّرْطِ ، فَصَحَّ تَغْلِيْقُهُ عَلَى حُدُوثِ  
 الْمِلْكِ ، كَالْوَصِيَّةِ .

وَأَمَّا الصَّبِيُّ الْعَاقِلُ ، ففِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ حَتَّى  
 يَحْتَلِمَ ؛ لقولِ النبي ﷺ : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ» <sup>(٦)</sup> . وَلأنَّهُ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٨ .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب لا طلاق قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ /  
 ٦٦٠ . وعبد الرزاق ، في : المصنف ٤١٦ / ٦ . وقال البوصيري : هذا إسناد ضعيف ؛ لاتفاقهم  
 على ضعف جوير بن سعيد . مصباح الزجاجة ١٣٢ / ٢ .

(٤ - ٤) في الأصل : «في ملك» .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في الطلاق قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ /  
 ٥٠٦ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح ، من أبواب الطلاق . عارضة  
 الأحوذى ١٤٧ / ٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب لا طلاق قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه  
 ١ / ٦٦٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٠ / ٢ .

(٦) تقدم تخريجه في ١٩٨ / ١ .

غير مُكَلَّفٍ ، أَشْبَهَ الطُّفْلَ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ ابْنُ عَشْرِ ، وَعَقَلَ الطَّلَاقَ ، صَحَّ طَلَاغُهُ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ ، إِلَّا طَلَاقَ الْمُعْتَوَةِ الْمُغْلُوبِ <sup>(١)</sup> عَلَى عَقْلِهِ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ عَاقِلٌ ، أَشْبَهَ الْبَالِغَ .

وَأَمَّا الطُّفْلُ ، وَالْمَجْنُونُ ، وَالنَّائِمُ ، وَالزَّائِلُ الْعَقْلُ ؛ لِمَرَضٍ ، أَوْ شُرْبِ دَوَاءٍ ، أَوْ إِكْرَاهٍ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ ، فَلَا يَقَعُ طَلَاغُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ » <sup>(٣)</sup> . فَتَبَتَ فِي الثَّلَاثَةِ بِالْخَبَرِ <sup>(٤)</sup> ، وَفِي غَيْرِهِمْ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِمْ .

فَأَمَّا السَّكَرَانُ لغيرِ عُذْرٍ ، وَالشَّارِبُ لِمَا يُزِيلُ عَقْلَهُ لغيرِ حَاجَةٍ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَقَعُ طَلَاغُهُ . اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ ، وَالْقَاضِي ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ وَبَرَةَ الْكَلْبِيُّ ، قَالَ : أُرْسَلَنِي خَالِدٌ إِلَى عُمَرَ ، فَأَتَيْتُهُ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ عُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَطَلْحَةُ ، وَالزُّبَيْرُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، فَقُلْتُ : إِنَّ خَالِدًا يَقُولُ : إِنَّ النَّاسَ انْتَهَمَكُوا فِي الْخَمْرِ ، وَتَحَاقَرُوا عُقُوبَتَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : هَؤُلَاءِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَالْمُغْلُوبِ » .

(٢) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْمُعْتَوَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٦٦/٥ ،

١٦٧ . وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ مَرْفُوعًا ، وَصَحَّحَ الْوَقْفَ عَلَى عَلِيٍّ . ضَعِيفُ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ ١٤٢ .

الْإِرْوَاءُ ١١٠/٧ ، ١١١ .

(٣) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ فِي ١٩٨/١ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « فِي الْخَبَرِ » .

(٥) فِي النُّسخِ : « أَبُو » . وَالْمَثْبُوتُ كَمَا عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ وَابْنِ بَيْهَقٍ .

عندك فسألهم . فقال عليّ : نراه إذا سَكَرَ هَذَى ، وإذا هَذَى افْتَرَى ، وعلى المُفْتَرَى ثَمَانُونَ . فقال عُمَرُ : أُبْلِغُ صَاحِبَكَ ما قال <sup>(١)</sup> . فجعلوه كالصَّاحِي فِي فِرْيَتِهِ ، وَأَقَامُوا مِطْنَةَ الْفِرْيَةِ مُقَامَهَا . ولأنَّهُ مُكَلَّفٌ ، فَوَقَعَ طَلَاؤُهُ ، كالصَّاحِي . والثَّانِيَةُ ، لَا يَقَعُ طَلَاؤُهُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ عُثْمَانَ <sup>(٢)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ ، وَلأنَّهُ زَائِلٌ [٣٠٩] الْعَقْلِ ، أَشْبَهَ الْمُجْنُونَ .

وَفِي قَتْلِهِ ، وَقَذْفِهِ ، وَسِرْقَتِهِ ، وَعِتْقِهِ ، وَنَذْرِهِ ، وَبَيْعِهِ ، وَشِرَائِهِ ، مِثْلُ مَا فِي طَلَاغِهِ . وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ تَصَرُّفٌ لَهُ فِيهِ حَظٌّ ؛ لِأَنَّ تَصَحُّيْحَ مَا عَلَيْهِ إِنَّمَا كَانَ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ ، فَيَبْقَى فِيْمَا لَهُ عَلَى الْأَصْلِ .

**فصل : فَأَمَّا الْمُكْرَهُ عَلَى الطَّلَاقِ ، <sup>(٣)</sup> فَإِنْ أُكْرِهَ بِحَقٍّ ، كَالَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ ، فَأُكْرِهَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ ، صَحَّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ حُمِلَ عَلَيْهِ بِحَقٍّ ، فَصَحَّ ، كإِسْلَامِ الْمُزْتَدِّ . وَإِنْ أُكْرِهَ بِغَيْرِ حَقٍّ ، لَمْ يَقَعِ طَلَاؤُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ ، وَالنِّسْيَانُ ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ » <sup>(٤)</sup> . وَلأنَّهُ قَوْلٌ حُمِلَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، أَشْبَهَ الْإِكْرَاءَ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ .**

(١) فِي النسخ : « قَالُوا » . وَالمثبت كما فِي مصدرى التخریج .

وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ الدارقطنی ، فِي : سننه ١٥٧/٣ . وَالبیهقی ، فِي : السنن الکبری ٣٢٠/٨ .

(٢) علقه البخاری عنه بصیغة الجزم ، فِي : باب الطلاق فی الإغلاق ... من کتاب الطلاق .

صحیح البخاری ٥٨/٧ . وَوصله عبد الرزاق ، فِي : المصنف ٨٤/٧ . وَابن أبی شیبة ، فِي :

المصنف ٣٠/٥ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) تقدم تخريجه فِي ٢١٣/١ .



ولا يكون مكرهاً إلا بشروط ثلاثة؛ أحدها، أن يكون المكره قادراً على فعل ما توعدّه به <sup>(١)</sup>، لا يُمكن دفعه عنه. الثانى، أن يعلّب على ظنّه فعل ما توعدّه به وإن <sup>(٢)</sup> لم يفعل. الثالث، أن يكون ضرره كثيراً <sup>(٣)</sup> غير مُحتمل؛ كالقتل، والقطع، والحبس الطويل، والإخراج من الديار، وأخذ المال، والإخراق <sup>(٤)</sup> بمن يعصّ ذلك منه من ذوى الأقدار، فأما من لا يعصّ ذلك منه، والتهديد <sup>(٥)</sup> بالشتم أو الضرب اليسير ونحوه، فليس بمكره.

واختلفت الرواية فى نيّله بشيء من العذاب، هل يُشترط فى الإكراه أو لا؟ فعنه، هو شرط، ولا يكون الوعيد بمجرّده إكراهاً. هذا الذى ذكره الحرقى. لأنّ عمر، رضى الله عنه، قال: ليس الرجل أميناً على نفسه إذا أجمّعه <sup>(٦)</sup>، أو أوثقته <sup>(٧)</sup>. ولأنّ الوعيد بمجرّده لا يتحقّق وقوعه به. والثانية، ليس بشرط. وهو الصحيح؛ لأنّ الوعيد بالمستقبل هو المبيخ دون ما مضى منه، لكون الماضى لا يُمكن دفعه، وقد استويا فى الوعيد، فيستويان فى عدم الوقوع، ولأنّ المهدّد بالقتل إذا امتنع، قُتل، فوجب أن تثبت الإباحة بمجرّد التهديد، دفعاً لضرر القتل عنه.

فصل: وأما السفينة المبدّر، فيقع طلاقه؛ لأنّه زوج مكلف، فيقع

(١) بعده فى الأصل: «لأنه».

(٢) فى م: «إن».

(٣) فى م: «كثيراً».

(٤) فى النسخ: «الإخراق». وانظر المغنى ٣٥٣/١٠، والشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ١٥٥/٢٢. والإخراق: الإهانة والغضاضة.

(٥) فى م: «المهدد».

(٦) فى ف: «أخفّته». وفى م: «أوجعته».

(٧) أخرجه عبد الرزاق، فى: المصنف ٤١١/٦. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٣٥٩/٧.

طَلَّاقُهُ ، كَالرَّثِيدِ ، وَالْحَبْرُ إِنَّمَا هُوَ فِي مَالِهِ ، لَا فِي غَيْرِهِ .

فصل : وإن قال العَجَمِيُّ لامرأته : أَنْتِ طَالِقٌ . وَلَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَرْ الطَّلَاقَ ؛ لَعَدَمِ عِلْمِهِ بِمَعْنَاهُ . فَإِنْ نَوَى مُوجِبَتَهُ ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ اخْتِيَارُهُ لِمَا لَا يَعْلَمُهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَطَقَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالطَّلَاقِ نَاوِيًا مُفْتَضَاهُ ، فَوَقَعَ ، كَمَا لَوْ عِلِمَهُ . وَهَكَذَا الْعَرَبِيُّ إِذَا نَطَقَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ بِالْعَجَمِيَّةِ غَيْرِ عَالِمٍ بِمَعْنَاهُ .

فصل : وإذا طَلَّقَ جُزْئًا مِنْ زَوْجَتِهِ ، كَثُلْتُهَا وَرُبِعَهَا ، أَوْ عُصُوًا مِنْهَا ، كَيْدَهَا وَأَضْبَعَهَا ، طَلَّقْتَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَعَّضُ ، فِإِضَافَتِهِ إِلَى الْبَعْضِ إِضَافَةٌ إِلَى الْجَمِيعِ ، كَالْقِصَاصِ .

وإن أضافه إلى الشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالظُّفْرِ ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَزُولُ وَيَخْرُجُ غَيْرُهَا ، فَلَمْ يَقَعْ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا ؛ كَالرِّيْقِ . وَإِنْ أضافه إلى الرِّيْقِ وَالذَّمْعِ وَالْعَرَقِ ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَاتِهَا ، إِنَّمَا هُوَ مُجَاوِرٌ لَهَا . وَإِنْ أضافه إلى سَوَادِهَا أَوْ بَيَاضِهَا ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ عَرَضٌ <sup>(١)</sup> لَيْسَ مِنْ ذَاتِهَا . وَإِنْ أضافه إلى رُوحِهَا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ لَا لَيْسَتْ عُصُوًا ، وَلَا جُزْئًا ، وَلَا شَيْئًا يُسْتَمْتَعُ بِهِ ، وَلَا يَحِلُّ الْعَقْدُ بِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَقَعْ بِإِضَافَتِهِ إِلَى رُوحِهَا وَدَمِهَا ؛ لِأَنَّ [ظ ٣٠٩] دَمَهَا مِنْ أَجْزَائِهَا ، فَهُوَ كَلَحْمِهَا ، وَرُوحُهَا بِهَا قِوَامُهَا . وَإِنْ أضافه إلى الْحَمْلِ ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَعْضَائِهَا ، وَإِنَّمَا

(١) فِي الْأَصْلِ : «عَوْضٌ» .

هو مُودَعٌ فيها .

**فصل :** إذا قال لزوجتيه : أنا منك طالق . لم تَطْلُقْ ؛ لأنه محل لا يَقَعُ الطَّلَاقُ بإضافته إليه من غير نيّة ، فلم يَقَعْ نيّةً ، كالأجنبيّ ، ولأنّه لو قال : أنا طالق . لم يَقَعْ به طلاقٌ ، فكذلك إذا قال : أنا منك طالق . كالأجنبيّ . وإن قال : أنا منك بائن . أو : برىء . ففيه وجهان ؛ أحدهما ، لا يَقَعُ طلاقه ؛ لأنه لا يَقَعُ بإضافة<sup>(١)</sup> صريحه<sup>(٢)</sup> إليه ، فكذلك كِنَايَتُهُ . والثاني ، يَقَعُ ؛ لأنّ البيّونة والبراءة يُوصَفُ بها الرجلُ ، فيقالُ : بانَ منها ، وبانت منه . ولأنّه عبارة عن قَطْعِ الوُضْلَةِ التي بينهما ، فصَحَّ إضافته إلى كلّ واحدٍ منهما .

---

(١) في ف : « بإضافته » .

(٢) في ف ، م : « صريحة » .



## بَابُ صَرِيحِ الطَّلَاقِ وَكِنَايَتِهِ

لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ ، فَلَا يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَالْعَتَقِ . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ . وَنَوَى الطَّلَاقَ ، وَأَشَارَ بِأَصْبِعِهِ <sup>(١)</sup> ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ وَلَا صَرِيحِهِ .

وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِصَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ ، فَالصَّرِيحُ لَفْظُ الطَّلَاقِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ عَلَى الْخُصُوصِ ، ثَبَتَ لَهُ عُرْفُ الشَّرْعِ وَالِاسْتِعْمَالِ . فَإِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . أَوْ : مُطَلَّقةٌ . أَوْ : طَلَّقْتُكِ . أَوْ : يَا مُطَلَّقةٌ . فَهُوَ صَرِيحٌ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِي <sup>(٢)</sup> : أَنْتِ مُطَلَّقةٌ . رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ طَلَاقًا مَاضِيًا . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ ، فَكَانَ صَرِيحًا ، كَقَوْلِهِ : طَلَّقْتُكِ .

وَلَوْ قِيلَ لَهُ : أَطَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . كَانَ صَرِيحًا ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ يَرْجِعُ إِلَى السُّؤَالِ ، فَصَارَ كَالْمَلْفُوظِ بِهِ . وَلَوْ قَالَ : قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ . وَفَسَّرَهُ بِتَغْلِيْقِهِ عَلَى شَرْطٍ ، قُبِلَ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ .

وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ الطَّلَاقُ . فَهُوَ صَرِيحٌ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَفْظُ الطَّلَاقِ ،

---

(١) فِي م : « بِأَصَابِعِهِ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « قَوْلُهُ » .

وهو مُسْتَعْمَلٌ فِي عُرْفِهِمْ ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(١)</sup> :

فَأَنْتِ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا تَمَامًا  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ صَرِيحًا ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالْمَصْدَرِ ، وَأَخْبَرَ بِهِ عَنْهَا ،  
وَهَذَا تَجَوُّزٌ .

وَفِي لَفْظِ الْفِرَاقِ وَالشَّرَاحِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ صَرِيحٌ . اخْتَارَهُ  
الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ ، فَهُوَ كَلْفِظِ الطَّلَاقِ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ بِصَرِيحٍ .  
اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لغيره ، يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ الطَّلَاقِ ،  
أَشْبَهَ سَائِرَ كِنَايَاتِهِ . وَمَا عَدَا هَذَا فَلَيْسَ بِصَرِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ عُرْفُ  
الشَّرْعِ وَلَا الِاسْتِعْمَالِ .

وَإِنْ لَطَمَ زَوْجَتَهُ وَقَالَ : <sup>(٢)</sup> « هَذَا طَلَاؤُكَ » . فَهُوَ صَرِيحٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ  
حَامِدٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ مَنْصُوصٌ أَحْمَدٌ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِلَفْظِ الطَّلَاقِ .  
وكَذَلِكَ عَلَى قِيَاسِهِ إِنْ أَطْعَمَهَا وَقَالَ : هَذَا طَلَاؤُكَ .

فصل : [ ٣١٠ ] وَإِذَا أَتَى بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ ، وَقَعَ ، نَوَاهُ أَوْ لَمْ يَنْوَاهُ ، جَاءًا  
كَانَ أَوْ هَازِلًا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ : « ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ ؛ الطَّلَاقُ ، وَالتَّكَاحُ ، وَالرَّجْعَةُ » .  
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

(١) نَسَبَهُ ابْنُ قَتِيْبَةٍ مَعَ بَيْتٍ آخَرَ إِلَى أَعْرَابِي قَالَهُمَا فِي امْرَأَتِهِ . عِيُونَ الْأَخْبَارِ ٤ / ١٢٧ .

(٢ - ٢) فِي ف : « هَكَذَا طَلَاؤُكَ » .

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجِدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ =

وإن أراد التَّلَفُّظَ بغير الطَّلَاقِ ، فسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ ، كَأَن أَرَادَ : أَنْتِ طَاهِرٌ . فسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى : أَنْتِ طَالِقٌ . أو أَرَادَ : فَارَقْتُكِ بِقَلْبِي . أو : بِيَدَيْنِي . أو سَرَّحْتُكِ مِنْ يَدَي . أو : سَرَّحْتُ رَأْسَكَ . أو : طَلَّقْتُكِ مِنْ وَثَاقِي . لم تَطْلُقِي ؛ لَأَنَّهُ عَنَى بَلْفُظَهُ مَا يَحْتَمِلُهُ ، فَوَجَبَ صَرْفُهُ إِلَيْهِ . فإذا ادَّعَى ذَلِكَ ، دُيِّنَ<sup>(١)</sup> فيما بينَهُ وبينَ اللَّهِ تعالى ؛ لَأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ . فَأَمَّا فِي الْحُكْمِ ، فَإِن كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ الْغَضَبِ ، أو سُؤَالِهَا الطَّلَاقَ ، لم يُقْبَلْ ؛ لَأَنَّهُ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ مُقْتَضَى اللَّفْظِ ، وَدَلَالَةِ الْحَالِ . وإن كَانَ فِي غَيْرِهِمَا ، فظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّهُ فَسَّرَ<sup>(٢)</sup> كَلَامَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ اخْتِمَالًا غَيْرَ بَعِيدٍ ، فُقِبِلَ ، كما لو كَرَّرَ لَفْظَةَ الطَّلَاقِ وَأَرَادَ بِالثَّانِيَةِ التَّأْكِيدَ . وعنه ، لا يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّهُ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ ، فلم يُقْبَلْ ، كما لو أَقَرَّ بِدِرْهِمٍ ، ثم فَسَّرَهُ بِدِرْهِمٍ صَغِيرٍ ، أو رَدِيءٍ . وإن نَطَقَ بِهَذِهِ الصَّلَاتِ ، لم يَقَعِ الطَّلَاقُ . وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لَأَنَّهُ وَصَلَ كَلَامَهُ بِمَا يُعَيِّرُ مُقْتَضَاهُ ، فَأُشْبِهَ مَا لو وَصَلَهُ بِشَرْطٍ ، أو قَالَ : لَهُ عَلَيَّ دِرْهِمٌ صَغِيرٌ .

وإن قَالَ : طَلَّقْتُ زَوْجَتِي . وَقَالَ : أَرَدْتُ فِي نِكَاحٍ غَيْرِ هَذَا . أو قَالَ : يَا مُطَلَّقَةً . وَقَالَ : أَرَدْتُ مِنْ زَوْجِ قَبْلِي . دُيِّنَ فِي ذَلِكَ . فَأَمَّا فِي الْحُكْمِ ،

= ١٥٦/٥ ، ١٥٧ .

كما أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الطَّلَاقِ عَلَى الْهَزْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سنن أبي دَاوُدَ ٥٠٧/١ . وابنِ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ طَلَّقَ أو أَنْكَحَ أو رَاجَعَ لَاعِبًا ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سنن ابنِ مَاجَهَ ٦٥٨/١ . وحسنه فِي الْإِرْوَاءِ ٢٢٤/٦ - ٢٢٨ .

(١) دُيِّنَ الرَّجُلُ فِي الْقَضَاءِ وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ : صَدَقَهُ . لِسَانُ الْعَرَبِ ( د ي ن ) .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « كَل » .

فإن لم يكن وُجِدَ، لم يُقْبَلْ؛ لأنَّه لا يَحْتَمِلُهُ. وإن كان وُجِدَ فهل يُقْبَلُ؟  
على وَجْهَيْنِ؛ يَلَا ذَكَرْنَاهُ.

فصل: وما عدا الصَّرِيحَ مِنَ الْأَلْفَاظِ قِسْمَانِ؛ أَحَدُهُمَا، مَا لَا يُشَبِّهُ  
الطَّلَاقَ وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْفِرَاقِ<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِهِ: اقْعُدِي. وَ: قُومِي. وَ: اقْرُبِي.  
وَ: كُلِّي. وَ: اشْرَبِي. وَ: أَطْعِمِينِي. وَ: اسْقِينِي. وَ: مَا أَحْسَنَكَ.  
وَ: بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ. وَ: أَنْتِ جَمِيلَةٌ. أَوْ: قَبِيحَةٌ. وَنَحْوُ هَذَا، فَلَا يَقَعُ بِهِ  
طَّلَاقٌ وَإِنْ نَوَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ، فَلَوْ أَوْقَعْنَاهُ، لَوَقَعَ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ،  
وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ. وَالثَّانِي، مَا يُشَبِّهُ الطَّلَاقَ وَيَدُلُّ عَلَى مَا مَعْنَاهُ، فَهُوَ كِنَايَةٌ  
فِيهِ، إِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ، وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِكَلَامِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ. وَإِنْ لَمْ يَنْوَ  
شَيْئًا، وَلَا دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ، لَمْ يَقَعْ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي غَيْرِ الطَّلَاقِ، فَلَمْ  
يَنْصَرِفْ<sup>(٢)</sup> إِلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، كَمَا لَا يَنْصَرِفُ الصَّرِيحُ إِلَى غَيْرِهِ. وَإِنْ كَانَ  
جَوَابًا لِسُؤَالِهَا الطَّلَاقَ، وَقَعَ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْجَوَابَ  
مَبْنِيٌّ عَلَى السُّؤَالِ، فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ قِيلَ: أَطَلَّقْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

وَإِنْ أَتَى بِالْكِنَايَةِ حَالَ الْخُصُومَةِ وَالْغَضَبِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا،  
يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْحَالِ تُغَيِّرُ حُكْمَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَلِذَلِكَ كَانَ  
قَوْلُ حَسَّانَ<sup>(٣)</sup>:

(١) بعده في ف: «ولا يشبه الفراق».

(٢) في الأصل، م: «يصرف».

(٣) كذا نسبه لحسان، وليس في ديوانه، وهو لأنس بن زنيم، في السيرة ٤/٤٢٤. وخزانة =



فما حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا<sup>(١)</sup> أَبْرَّ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ  
مَذْحًا جَمِيلًا. وَقَوْلُ النَّجَاشِيِّ<sup>(٢)</sup>:

قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَزْدَلٍ  
هَجَاءٌ قَبِيحًا، [٣١٠ ظ] مع استوائيهما في الخبرِ عن<sup>(٣)</sup> الْوَفَاءِ بِالذِّمَّةِ؛  
لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الطَّلَاقِ، وَلَا  
نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ، فَلَمْ يَقَعْ بِهِ الطَّلَاقُ، كَحَالِ الرِّضَا. وَيَتَخَرَّجُ فِي جَوَابِ  
السُّؤَالِ مِثْلُ ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْكِنَايَاتِ، فَمَا<sup>(٥)</sup> كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ  
مِنْهَا فِي غَيْرِ الطَّلَاقِ، كَقَوْلِهِ: أَذْهَبِي. وَ: أَخْرُجِي. وَ: رُوحِي. لَا يَقَعُ  
بِغَيْرِ نِيَّةٍ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ كَثِيرًا، فَلَمْ  
يَكُنْ طَلَاقًا، كَحَالِ الرِّضَا. وَمَا نَذَرَ اسْتِعْمَالُهُ، كَقَوْلِهِ: اغْتَدِّي. وَ:  
حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ. وَ: أَنْتِ بَائِسٌ. وَ: بَيَّتٌ. إِذَا أَتَى بِهِ<sup>(٦)</sup> حَالَ الْعَضَبِ،  
أَوْ سَوَالِ الطَّلَاقِ، كَانَ طَلَاقًا؛ لِدَلَالَةِ اسْتِعْمَالِهِ الْمُخَالِفِ لِعَادَتِهِ فِي  
خُصُوصِ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى إِرَادَةِ الْفِرَاقِ. فَأَمَّا إِنْ قَصَدَ بِالْكِنَايَةِ غَيْرَ الطَّلَاقِ،

---

= الْأَدَب ٤٧٤/٦. وَلَأَنسٍ وَآخَرِينَ فِي الْإِصَابَةِ ٥/٣. وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي زَهْرِ الْآدَابِ ٢/١٠٩٣.

(١) فِي الْأَصْلِ: «حَمَلَهَا».

(٢) قَيْسُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مَالِكٍ، وَالْبَيْتُ، فِي: الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ١/٣٣١. وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ ٢/٢٩٧،  
١٤٥/٦. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ، فِي: الْإِصَابَةِ ٦/٤٩١ - ٤٩٤.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «عَلَى».

(٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٥) فِي م: «فِيمَا».

(٦) فِي م: «فِي».

لم يَقَعْ على كُلِّ حالٍ ؛ لأنه لو قَصَدَ ذلك بالصَّرِيحِ لم يَقَعْ ، فبالكناية<sup>(١)</sup> أُولَى .

فصل : والكنایات ثلاثة أقسام ؛ ظاهرة ، وخَفِيَّةٌ ، ومُخْتَلَفٌ فيها .

فالظاهرة سِتَّةُ ألفاظٍ ؛ خَلِيَّةٌ ، وَبَرِيَّةٌ ، وَبَائِنٌ ، وَبَتَّةٌ ، وَبَتْلَةٌ ، وَأَمْرِكُ يَبْدِكُ . وفيها رَوَاتَانِ ؛ إحداهما ، هِي ثَلَاثٌ وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَزَيْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَلَمْ يُنْقَلْ خِلَافُهُمْ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلِأَنَّهُ لَفْظٌ يَقْتَضِي الْبَيِّنُونََّةَ بِالطَّلَاقِ ، فَوَقَعَ ثَلَاثًا ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا . وَالثَّانِيَةُ ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِحَدِيثِ رُكَانَةَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ<sup>(٢)</sup> ، وَلِأَنَّهُ أَحَدُ نَوَعِي الطَّلَاقِ ، فَإِذَا نَوَى بِهِ وَاحِدَةً ، لَمْ يُزِدْ عَلَيْهَا ، كَالصَّرِيحِ . فَإِنْ لَمْ يَنْوَ عَدَدًا<sup>(٣)</sup> ، وَقَعَ ثَلَاثًا . وَرَوَى عَنْهُ حَنْبَلٌ أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ وَاحِدَةً بَائِنَةً ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ اقْتَضَى الْبَيِّنُونََّةَ دُونَ الْعَدَدِ ، فَوَقَعَتْ وَاحِدَةً بَائِنَةً ، كَالْخُلْعِ .

فَأَمَّا الْخَفِيَّةُ فَنَحْوُ : اخْرُجِي . وَ : اذْهَبِي . وَ : ذُوقِي . وَ : تَجَرَّعِي . وَ : أَغْنَاكَ اللَّهُ . لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ يَنْفَرَقَا يُعْنِ اللَّهُ كِلَا مِّن سَعَتِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَأَشْبَاهُ هَذَا ، فَهَذَا يَقَعُ بِهِ مَا نَوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا ، وَقَعَتْ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ .

(١) فِي م : « الْكِنَايَةُ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٤٣٠ .

(٣) فِي م : « شَيْئًا » .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٣٠ .

وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهَا: فَالْحَقَى بِأَهْلِكَ . وَ: حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ . وَ:  
تَزَوَّجِي مَنْ شِئْتَ . وَ: اغْتَدِي . وَ: غَطِّي شَعْرَكَ . وَ: أَنْتِ حُرَّةٌ . وَ: قَدْ  
أَعْتَقْتُكَ . وَ: لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ . وَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرْجٌ . ففِيهَا رِوَايَتَانِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ؛ هِيَ ظَاهِرَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الظَّاهِرَةِ . وَالْأُخْرَى ، هِيَ خَفِيَّةٌ ؛  
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ابْنَةُ الْجَوْنِ قَالَ : « لَقَدْ غُذِّتِ بِعَظِيمٍ ، الْحَقَى  
بَأَهْلِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ لِيُطْلَقَ ثَلَاثًا وَقَدْ نَهَى أُمُّهُ  
عنه . وَ <sup>(٢)</sup> رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ : « اغْتَدِي » .  
فَجَعَلَهَا طَلْقَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

وَفِي مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَاتِ : اسْتَبْرَأِي رَحِمَكَ . وَ: حَلَلْتَ لِلْأَزْوَاجِ . وَ:  
تَقْنَعِي . وَ: لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ . فَيُخْرِجُ فِيهَا وَجْهَانِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ . ففِيهِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ،  
أَنَّهَا ظَاهِرٌ ، نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ . ذَكَرَهُ الْحَرَقَمِيُّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوَّى عَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ طَلَّقَ وَهَلْ يَوَاجُهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ ، مِنْ كِتَابِ  
الطَّلَاقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٣ / ٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مُوَاجَهَةِ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ بِالطَّلَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُجْتَبَى  
١٢٢ / ٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنَ الْكَلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ ابْنِ  
مَاجَهَ ٦٦١ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٩٨ / ٣ ، ٣٣٩ / ٥ . وَلَمْ يَعْزِزْهُ الْمَزْيُ إِلَى مُسْلِمٍ .  
تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ٥٤١ / ٢ . وَانْظُرِ الْإِرْوَاءَ ١٤٦ / ٧ .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « قَدْ » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ .  
السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٤٣ / ٧ . وَابْنُ سَعْدٍ مَرْسَلًا ، فِي : الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى ٥٣ / ٨ ، ٥٤ . وَلَيْسَ عِنْدَ  
الْبُخَارِيِّ وَلَا مُسْلِمٍ ، وَانْظُرِ إِرْوَاءَ الْغَلِيلِ ١٤٦ / ٧ ، ١٤٧ .

عُثْمَانُ، وابنِ عَبَّاسٍ. ولأنَّه صرَّيْخٌ فى تَحْرِيمِها، فكان ظَهَارًا، كَقَوْلِهِ :  
 أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّى. والثَّانِيَّةُ، هُوَ كِنَايَةُ فى الطَّلَاقِ ؛ لأنَّه يُزَوَّى عن  
 عَلَى، وَزَيْدٍ، وابنِ مَسْعُودٍ، وأبَى هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ولأنَّ الطَّلَاقَ  
 تَحْرِيمًا، فَصَحَّتِ الكِنَايَةُ عَنْهُ بِالْحَرَامِ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ الْحَرَجُ. فإن لم يَنْوِ  
 الطَّلَاقَ [٣١١]، كان ظَهَارًا. فعلى هذه الرِّوَايَةِ، تكونُ كِنَايَةُ ظَاهِرَةً،  
 فيها مِنَ الخِلَافِ مِثْلُ ما تَقَدَّمَ. والثَّالِثَةُ، أَنَّهُ يُرْجَعُ فيه إِلَى نَيْتِهِ ؛ إن نَوَى  
 اليمينَ كَانَ يَمِينًا ؛ لأنَّ ذلك يُزَوَّى عن "أبَى بَكْرٍ" الصَّدِيقِ، وَعُمَرَ،  
 و(٢) عائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ولأنَّه تَحْرِيمٌ لامْرَأَةٍ، فكان يَمِينًا، كَتَحْرِيمِ  
 الأُمَةِ.

وإن قال : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ، أَعْنَى به الطَّلَاقُ. ففيه رِوَايتَانِ ؛  
 إِحْدَاهُمَا، أَنَّهُ طَلَاقٌ. وهى المشهُورَةُ ؛ لأنَّه صَرَّحَ (٣) بَلْفَظِ الطَّلَاقِ.  
 والثَّانِيَّةُ، هى ظَهَارٌ ؛ لأنَّه لا يَصْلُحُ كِنَايَةً فى الطَّلَاقِ، فلم يَصِرْ طَلَاقًا  
 بقَوْلِهِ : أَعْنَى به الطَّلَاقُ. كَقَوْلِهِ (٤) : أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّى.

وإن قال : أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّى. يَنْوِى به الطَّلَاقَ، كان ظَهَارًا، ولم  
 يَقَعْ به الطَّلَاقُ ؛ لأنَّه صَرَّيْخٌ فى الظَّهَارِ، فلم يكن كِنَايَةً فى غَيْرِهِ. ولو صَرَّحَ  
 به فَقَالَ : أَعْنَى به الطَّلَاقُ. لم يَصِرْ طَلَاقًا ؛ لأنَّه لا تَصْلُحُ الكِنَايَةُ به.

(١ - ١) سقط من : م.

(٢) بعده فى م : « عن ».

(٣) فى م : « صرَّيْخ ».

(٤) سقط من : الأصل.

وإن قال : أنتِ على كالميتة والدم . ونوى به الطلاق ، فهو طلاق ؛ لأنه يُشبهه الطلاق ، فصَحَّ أن يُكنى به عنه . وإن نوى الظهار ، كان ظهارة ؛ لأنه يُشبهه . وإن نوى اليمين ، كان يمينا ؛ لأنه يُشبهها . وإن لم ينو شيئا ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يكون ظهارة ؛ لأنَّ معناه : أنتِ على حرام كالميتة . والآخر ، يكون يمينا ولا يكون طلاقا ؛ لأنه ليس بصريح ، فلا <sup>(١)</sup> يَقَعُ به الطلاق من غير نيَّة .

**فصل : ويجوز للرجل تفويض الطلاق إلى زوجته ؛ لما رَوَتْ عائشة ، رَضِيَ اللَّهُ عنها ، قالت : لما أُمِرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بتخيير أزواجه ، بدأ بي ، فقال : « إني <sup>(٢)</sup> لخبرك خبرا ، فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك » . ثم قال : « إنَّ الله تعالى قال : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا لِّأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتِ تُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾ . حتى بلغ : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> . فقلت : « فى أى » هذا أستاذُمر أبوى ! فإننى أريدُ الله ورسوله والدار الآخرة . ثم فعل أزواجُ النبى ﷺ مثل <sup>(٥)</sup> ما فعلتُ . مُتَّفَقٌ عليه <sup>(٦)</sup> .**

(١) فى الأصل : « ولأنه » .

(٢) بعده فى الأصل : « لما » .

(٣) سورة الأحزاب ٢٨ ، ٢٩ .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) أخرجه البخارى ، فى : باب قوله : ﴿ وإن كنتن تردن الله ورسوله ... ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ١٤٧/٦ . ومسلم ، فى : باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية ، من كتاب الطلاق . صحيح مسلم ١١٠٣/٢ . =

وهو على ضَرَيَيْن ؛ أَحَدُهُمَا ، تَفْوِيضُهُ بَلْفَظِ صَرِيحٍ ، فيقولُ<sup>(١)</sup> : طَلَّقِي  
نَفْسَكَ . فلها أن تُطَلَّقَ نَفْسُهَا وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup> ليس لها أَكْثَرُ منها ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ  
الْمُطْلَقَ يَتَنَاوَلُ أَقْلَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ ، كما لو وَكَّلَ فِيهِ أَجْنَبِيًّا ، إِلَّا أَنْ  
يَجْعَلَ إِلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بَلْفَظِهِ أَوْ نِيَّتِهِ . نصَّ عليه ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِكَلَامِهِ مَا  
يَحْتَمِلُهُ . والقولُ قوله في نِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِهَا .

ولها أن تُطَلَّقَ بَلْفَظِ الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ مع النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ طَلَاقٌ ،  
فَيَدْخُلُ فِي لَفْظِهِ .

ولها<sup>(٣)</sup> أن تُطَلَّقَ<sup>(٣)</sup> متى شَاءَتْ ؛ لِأَنَّهُ تَوْكِيلٌ فِي الطَّلَاقِ مُطْلَقٌ ، فَأَشْبَهَ  
تَوْكِيلَ الْأَجْنَبِيِّ . وقال القاضي : يَتَقَيَّدُ بِالْمَجْلِسِ ؛ قِيَاسًا عَلَى التَّخْيِيرِ .

**فصل :** الضربُ الثاني ، تَفْوِيضُهُ إِلَيْهَا بَلْفَظِ الْكِنَايَةِ ، وهو نَوْعَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَقُولَ : أَمْرُكَ بِيَدِكَ . فيكونَ لها أن تُطَلَّقَ نَفْسُهَا مَا شَاءَتْ ،  
ومتى شَاءَتْ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ تَوْكِيلٍ بَلْفَظٍ يَقْتَضِي الْعُمُومَ فِي جَمِيعِ أَمْرِهَا ،  
فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : طَلَّقِي نَفْسَكَ مَا شِئْتَ ، ومتى شِئْتَ . وقد رُوِيَ عَنْ

---

= كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ومن سورة الأحزاب ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذی  
٨٤ / ١٢ . والنسائی ، فی : باب ما افترض الله عز وجل على رسوله ﷺ ، من كتاب  
النكاح ، وفي : باب التوقيت في الخيار ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ٤٥ ، ٤٦ ، ١٣٠ . وابن  
ماجه ، فی : باب الرجل يخير امرأته ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٢ . والإمام  
أحمد ، فی : المسند ٦ / ٧٨ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٦٤ .

(١) فی ف : « كقوله » .

(٢) بعده فی الأصل : « و » .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا ، قَالَ : هُوَ لَهَا حَتَّى يَنْكُلَ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ نَوَى وَاحِدَةً ، فَهِيَ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ نَوُّهُ تَخْيِيرٌ ، فَرُجِعَ إِلَى نِيَّتِهِ ، كَالْتَّخْيِيرِ .

النوع الثاني ، أن يقولَ لها : اِخْتَارِي . فليس لها أن تختارَ أكثرَ من واحدةٍ ، إِلَّا أن يجعلَ إليها أكثرَ من ذلك بلفظه أو نيةً ، كما <sup>(١)</sup> ذكرنا [ ٣١١ ظ ] في قوله : طَلَّقِي نَفْسَكَ .

وليس لها أن تختارَ إِلَّا عَقِيبَ تَخْيِيرِهِ ، قَبْلَ أن يقطعَ ذلك بالأخذ في كلامٍ غيره ، أو قيام أحدهما عن مجليسه ؛ لِأَنَّ ذلك يُزَوِّي عن عُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَجَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَلِأَنَّهُ خِيَارُ تَمْلِيكِ ، فَكَانَ عَلَى الْقَوْرِ ، كَخِيَارِ الْقَبُولِ .

وإن جعلَ إليها أكثرَ من ذلك بلفظه ، أو نيةً ، أو قرينةً ، فهو على ما جعلَ إليها ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ » .

وللزَّوْجِ الرُّجُوعُ فيما فَوَّضَهُ إليها قَبْلَ تَطْلِيلِهَا ؛ لِأَنَّهُ نَوُّ تَفْوِيضٍ ، فَمَلَكَ الرُّجُوعَ فِيهِ ، كَتَوَكُّيلِ الْأَجْنَبِيِّ . وَإِنْ وَطَّقَهَا كَانَ رُجُوعًا ؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى رَغْبَتِهِ فِيهَا ، وَرُجُوعِهِ عَمَّا جَعَلَ إليها .

فصل : وَلَفْظَةُ الْخِيَارِ وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ ، كِنَايَةٌ فِي حَقِّ الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَأَنَّ » .

بَصْرِيحٍ فِي إِرَادَةِ الطَّلَاقِ ، فَلَمْ يَنْصَرِفْ إِلَيْهِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ . وَإِنْ نَوَى بِهِ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ ، وَقَعَ ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ كِنَايَةً عَنِ الطَّلَاقِ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ كِنَايَاتِهِ . وَإِنْ نَوَى بِهِ التَّفْوِيضَ ، فَطَلَّقَتْ نَفْسُهَا بِلَفْظِ صَرِيحٍ ، وَقَعَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ .

وَإِنْ لَمْ تَخْتَرْ شَيْئًا ، لَمْ يَقَعْ بِهَا شَيْءٌ . وَكَذَلِكَ إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ أَزْوَاجِهِ فَاخْتَرَنَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَاقًا . قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : خَيْرُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْكَانٌ <sup>(١)</sup> طَلَاقًا <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ تَفْوِيضٌ لِلطَّلَاقِ <sup>(٣)</sup> إِلَيْهَا ، فَلَمْ يَقَعْ بِهِ بِمَجَرَّدِهِ طَلَاقٌ ، كَقَوْلِهِ : طَلَّقِي نَفْسِكَ . وَإِنْ قِيلَتْ : قِيلَتْ . فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْصَرِفُ إِلَى قَبُولِ التَّفْوِيضِ ، فَهُوَ كَقَبُولِ التَّوَكِيلِ . وَإِنْ قَالَتْ : اخْتَرْتُ نَفْسِي . أَوْ <sup>(٤)</sup> : أَهْلِي . أَوْ : أَبَوَيَّ .

(١) فِي م : « فَكَان » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ خَيْرِ نِسَاءٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٥ / ٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابٍ بَيَانِ أَنْ تَخْيِيرَ امْرَأَتِهِ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١١٠٣ / ٢ ، ١١٠٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ فِي الْخِيَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٥١٠ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابٍ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ١٣٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابٍ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَفِي : بَابٍ فِي الْخِيَارَةِ تَخْتَارُ زَوْجَهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُنْتَهَى ٤٦ / ٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَخْيِرُ امْرَأَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٦٦١ / ١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابٍ فِي الْخِيَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٦٢ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٥ / ٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ١٧١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الطَّلَاق » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .



أَوْ: الْأَزْوَاجِ . أَوْ: لَا<sup>(١)</sup> تَدْخُلُ عَلَيَّ . أَوْ<sup>(٢)</sup> نَحْوَ هَذَا مِمَّا يَحْتَمِلُ إِرَادَةَ الطَّلَاقِ ، فَهُوَ كِنَايَةٌ يَفْتَقِرُ إِلَى النَّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ ، فَاعْتَبِرَتِ النَّيَّةُ فِيهِ ، كَالْكِنَايَاتِ . فَإِنْ نَوَتْ بِهِ الطَّلَاقَ ، كَانَ طَلَاقًا ، وَإِلَّا فَلَا .

وَيَقَعُ بِهِ وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الثَّلَاثَ ، إِذَا جَعَلَ إِلَيْهَا ثَلَاثًا . وَإِنْ مَلَكَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ بِلَفْظِهِ ، أَوْ بِنِيَّتِهِ ، فَطَلَّقَتْ ثَلَاثًا ، وَقَعَ ثَلَاثًا . وَإِنْ طَلَّقَتْ أَقْلَ مِنْهَا ، وَقَعَ ؛ لِأَنَّ مَنْ مَلَكَ ثَلَاثًا ، مَلَكَ وَاحِدَةً ، كَالزَّوْجِ .

وإن قال : اخْتَارِي . فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا ، وَنَوِيَ ثَلَاثًا ، وَقَعَتِ الثَّلَاثُ ، وَإِنْ نَوَى أَحَدَهُمَا طَلَقَةً وَالْآخَرَ أَكْثَرَ مِنْهَا ، وَقَعَتْ طَلَقَةٌ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَفْتَقِرُ إِلَى تَمْلِيكِ الزَّوْجِ وَإِقَاعِ الْمَرْأَةِ ، فَالزَّائِدُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ إِلَّا أَحَدُهُمَا ، فَلَمْ يَقَعْ .

فصل : وإن قال لَزَوْجَتِي : وَهَبْتُكَ لِنَفْسِكَ . أَوْ<sup>(٣)</sup> : لِأَهْلِكَ . فَهُوَ كِنَايَةٌ ؛ إِنْ نَوَى بِهِ الْإِقَاعَ ، وَقَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِقَاعَ فِي الْحَالِ ، فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي حَقِّهِمَا<sup>(٤)</sup> ، يَفْتَقِرُ إِلَى قَبُولِهِمْ وَالنَّيَّةِ مِنَ الزَّوْجِ وَمِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ . فَإِنْ نَوِيَ الطَّلَاقَ دُونَ الْعَدَدِ ، وَقَعَتْ وَاحِدَةً ، يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ . وَإِنْ نَوِيَ جَمِيعًا عَدَدًا ، وَقَعَ . وَإِنْ نَوَى أَحَدَهُمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ ، وَقَعَ الْأَقْلُ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ . وَإِنْ رَدَّوْهَا ، لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ لِلْبُضْعِ ، فَافْتَقَرَ إِلَى

(١) فِي م : « أَوْ » .

(٢) فِي م : « وَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « حَقِّهِمَا » .

الْقَبُولِ ، كَقَوْلِهِ : اخْتَارِي . وَإِنْ بَاعَهَا لغيرِهِ ، لَمْ يَقَعْ بِهِ طَلَاقٌ وَإِنْ نَوَى ؛  
لأنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الطَّلَاقِ ، لَكُونِهِ مُعَاوَضَةً ، وَالطَّلَاقُ مُجَرَّدُ إِسْقَاطِ .

**فصل :** وَيَصِحُّ تَقْوِيضُ الطَّلَاقِ إِلَى غَيْرِ الزَّوْجَةِ ؛ لأنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ ،  
[٣١٢و] فَصَحَّ التَّوَكُّيلُ فِيهِ ، كَالْعِثْقِ . فَإِذَا قَالَ لِرَجُلٍ : طَلَّقْ زَوْجَتِي .  
أَوْ<sup>(١)</sup> : أَمْرُهَا بِيَدِكَ . فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي جَعْلِ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ إِلَى الزَّوْجَةِ  
عَلَى مَا مَضَى . فَإِنْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ ، لَمْ يَمْلِكْ أَحَدُهُمَا طَلَاقَهَا مُتَفَرِّدًا ، وَإِنْ  
جَعَلَ إِلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup> طَلَاقًا ثَلَاثًا ، فَطَلَّقَهَا أَحَدُهُمَا ثَلَاثًا ، وَالْآخَرُ وَاحِدَةً ، وَقَعَتْ  
وَاحِدَةً ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهَا<sup>(٤)</sup> . وَلَوْ لَمْ يَتَّقَ مِنْ طَلَاقِهَا إِلَّا وَاحِدَةً ، فَطَلَّقَهَا  
الْوَكِيلُ ثَلَاثًا ، وَقَعَتْ الْوَاحِدَةُ ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ لَا يَتَّسِعُ لِأَكْثَرِ مِنْهَا<sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِغَيْرِ اللَّفْظِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
الْأُخْرَسُ إِذَا أَشَارَ بِالطَّلَاقِ ، وَقَعَ طَلَاقُهُ ؛ لِأنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الطَّلَاقِ ، فَقَامَتْ  
إِشَارَتُهُ فِيهِ مَقَامَ نُطْقٍ غَيْرِهِ ، كَالنِّكَاحِ . وَيَقَعُ مِنَ الْعَدَدِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ  
إِشَارَتَهُ كَلْفَظٍ غَيْرِهِ . وَأَمَّا غَيْرُ الْأُخْرَسِ ، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِإِشَارَتِهِ ؛ لِأنَّهُ لَا  
ضَرُورَةَ بِهِ إِلَيْهَا ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُ بِهَا ، كَالنِّكَاحِ .

الثَّانِي ، إِذَا كَتَبَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ وَنَوَاهُ ، وَقَعَ ؛ لِأنَّهُ حُرُوفٌ يُفْهَمُ مِنْهَا

(١) فِي الْأَصْلِ : «و» .

(٢) فِي ف : «طَلَب» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «إِلَيْهَا» .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «عَلَيْهِمَا» .

(٥) فِي م : «مِنْ هَذَا» .

صَرِيحُ الطَّلَاقِ ، أَشْبَهَ التُّطْقَ . وَإِنْ كَتَبَ صَرِيحَ الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَقَعُ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَقَعُ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ <sup>(١)</sup> تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ ، وَامْتِحَانَ الْخَطِّ ، وَغَيْرَهُ ، فَلَمْ تَطْلُقْ بِمُجَرَّدِهَا ، كَالْكِتَابَاتِ . وَإِنْ قَصَدَ بِالْكِتَابَةِ <sup>(٢)</sup> امْتِحَانَ الْخَطِّ ، أَوْ غَيْرَ الطَّلَاقِ ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَصَدَ بِالنُّطْقِ <sup>(٣)</sup> «غَيْرَ الطَّلَاقِ» <sup>(٤)</sup> لَمْ يَقَعْ ، فَالْكِتَابَةُ <sup>(٥)</sup> أَوْلَى . وَإِنْ قَصَدَ غَمَّ أَهْلِهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَقَعُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي الْوُقُوعَ ، فَيَعْمُ أَهْلَهُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِهِمْ . وَعَنْهُ فِي مَنْ قَصَدَ تَجْوِيدَ الْخَطِّ ، أَنَّهُ يَقَعُ طَلَاقُهُ أَيْضًا <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا <sup>(٦)</sup> يَتَنَافَى تَجْوِيدُ الْخَطِّ وَإِيقَاعُ الطَّلَاقِ . وَإِنْ ادَّعَى إِرَادَةَ مَا يَنْفَى وَقُوعَ الطَّلَاقِ ، دُيِّنَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخَرَّجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

وَإِنْ كَتَبَهُ بِشَيْءٍ لَا يَبِينُ <sup>(٧)</sup> ، كَكِتَابَتِهِ بِأَصْبِعِهِ عَلَى وَسَادَةٍ ، أَوْ فِي الْهَوَاءِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ بِمَا لَا يَتَبَيَّنُ كَالْهَمْسِ بِلِسَانِهِ بِمَا لَا يُسْمَعُ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ : يَقَعُ ؛ لِأَنَّهُ كَتَبَ حُرُوفَ الطَّلَاقِ ، أَشْبَهَ كِتَابَتَهُ بِمَا يَبِينُ <sup>(٨)</sup> .

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « الْكِنَايَةُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « بِالْكِتَابَةِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « غَيْرِهِ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « فَالْكِتَابَةُ » .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧) فِي م : « يَتَبَيَّنُ » .

(٨) فِي ف : « يَتَبَيَّنُ » .



## بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ

إذا قال لِرُؤُوسِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا . فَهِيَ ثَلَاثٌ وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ نَصٌّ فِي الثَّلَاثِ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهَا ، وَالنِّيَّةُ إِنَّمَا تَصْرِفُ اللَّفْظَ إِلَى بَعْضِ مُحْتَمَلَاتِهِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً . فَهِيَ وَاحِدَةٌ وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَا يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : أَنْتِ وَاحِدَةٌ .

وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . وَلَمْ يَنْوِ عَدَدًا ، فَهِيَ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا أَوْ اثْنَتَيْنِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَا يَتَضَمَّنُ عَدَدًا وَلَا يَتَنَوَّنُ ، فَلَمْ يَقَعْ بِهِ ثَلَاثٌ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَالثَّانِيَةُ ، يَقَعُ <sup>(١)</sup> مَا نَوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِلَفْظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَصِحُّ تَفْسِيرُهُ بِهِ ، فَأَشْبَهَ الْكِنَايَةَ .

وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقًا . أَوْ : الطَّلَاقَ . وَقَعَ مَا نَوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِالْمَصْدَرِ ، وَهُوَ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، وَقَعَ بِقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقًا . وَاحِدَةٌ ؛ [٣١٢ ظ] لِأَنَّهُ الْيَقِينُ . وَفِي قَوْلِهِ : طَالِقٌ الطَّلَاقَ . رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَطْلُقُ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لِلِاسْتِغْرَاقِ . وَالثَّانِيَةُ ، تَقَعُ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ اسْتَهْرَاسْتِغْمَالُهَا فِي الطَّلَاقِ لِغَيْرِ الْاسْتِغْرَاقِ ، كَقَوْلِهِ : «أُبْعِضُ الْحَلَالَ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ» <sup>(٢)</sup> . وَإِذَا قَالَ : فَارْقُتْكِ . لَزِمَهُ

(١) بعده في م : « به » .

(٢) تقدم تخريجه مرفوعا في صفحة ٤٢٥ .

الطَّلَاقُ . و : مَنْ أَكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ . وكذلك فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ ، كَقَوْلِهِ : « إغْسِيلِيهِ بِالماءِ » <sup>(١)</sup> . و : « عَلَيْكَ بالصَّعِيدِ » <sup>(٢)</sup> . و : تَيْمَّمُ بِالثَّرَابِ . فيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى اليَقِينِ . وهكذا إِنْ قَالَ : أَنْتِ الطَّلَاقُ . أَوْ : الطَّلَاقُ يَلْزُمُنِي . أَوْ : لَازِمٌ لِي . أَوْ : عَلَى الطَّلَاقِ . أَوْ : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ ، أُغْنِي بِهِ الطَّلَاقُ . فَالحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي مَنْ قَالَ : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ ، أُغْنِي بِهِ الطَّلَاقُ . أَنَّهُ ثَلَاثٌ ، وَمَنْ قَالَ : أُغْنِي بِهِ طَلَاقًا . فَهِيَ وَاحِدَةٌ .

**فصل :** إِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ كُلِّ الطَّلَاقِ . أَوْ : جَمِيعِهِ . أَوْ : أَكْثَرُهُ . أَوْ : مُنْتَهَاهُ . طَلَّقْتُ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ كَعَدَدِ المَاءِ . أَوْ <sup>(٣)</sup> : الرِّيحِ . أَوْ : الثَّرَابِ . أَوْ : كَأَلْفٍ . طَلَّقْتُ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي العَدَدَ . إِنْ قَالَ : أَرَدْتُ <sup>(٤)</sup> أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً صُعُوبَتُهَا كَأَلْفٍ . قُبِلَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ .

وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ مِلءَ الدُّنْيَا . أَوْ : أَشَدَّ الطَّلَاقِ . أَوْ : أَغْلَظَهُ . أَوْ : أَطْوَلَهُ . أَوْ : أَعْرَضَهُ . طَلَّقْتُ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي عَدَدًا ، وَالطَّلْقَةُ الْوَاحِدَةُ تُوصَفُ <sup>(٥)</sup> بِكَوْنِهَا يَمْلَأُ <sup>(٦)</sup> الدُّنْيَا ذِكْرُهَا ، وَأَنَّهَا أَشَدُّ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا ؛

(١) تقدم تخريجه في ١٢/١ ، ١٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٤٣/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « تَتَصَفَّ » .

(٦) فِي م : « مَلَأَ » .

لَضَرَرِهَا بِهَا ، فَلَمْ يَقَعِ الزَّائِدُ بِالشُّكِّ . فَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا ، وَقَعَتْ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهَا .

**فصل :** وإن قال : أنت طالق من واحدة إلى ثلاث . طَلَقْتَ طَلَقَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ لَا يَدْخُلُ فِيهَا بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ ، وَإِنْ احْتَمَلَ دُخُولَهُ ، لَمْ نُوقِعْهُ <sup>(١)</sup> بِالشُّكِّ . وَعَنْهُ ، تَطْلُقُ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ «إِلَى» <sup>(٢)</sup> قَدْ يَدْخُلُ مَعَ مَا قَبْلَهَا ، كَقَوْلِهِ : ﴿وَإِيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وإن قال : أنت طالق طَلَقَةً فِي طَلَقَتَيْنِ . وَنَوَى الثَّلَاثَ ، وَقَعْ ؛ لِأَنَّ «فِي» تُدْ

سْتَعْمَلُ بِمَعْنَى «مَعَ» <sup>(٤)</sup> كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَادْخُلِي فِي عِبْدِي﴾ <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً ، لَمْ يَقَعْ أَكْثَرُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْقَعَ <sup>(٦)</sup> وَاحِدَةً .

وإن أَطْلَقَ وَلَا يَعْرِفُ الْحِسَابَ ، وَقَعَتْ وَاحِدَةً ، فَتَطْلُقُ بِقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ . وَلَا يَقَعُ بِقَوْلِهِ : فِي ثِنْتَيْنِ . شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ مُقْتَضَاهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ <sup>(٤)</sup> كَانَ فِي عُرْفِهِمْ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ لِلثَّلَاثِ ، طَلَقَتْ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ إِرَادَةُ مَا تَعَارَفُوهُ . فَإِنْ نَوَى مُوجِبَهُ فِي الْحِسَابِ ، احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : «يُوقَع» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «الْغَايَةِ» .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) سُورَةُ الْفَجْرِ ٢٩ .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ف : «وَقَعَ» .

كَعَدَمِهَا . قَالَ الْقَاضِي . وَاحْتَمَلَ أَنْ تَطْلُقَ طَلَقَتَيْنِ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ .  
وَوَجْهُ الْقَوْلَيْنِ مَا ذَكَرْنَا فِيهِمَا إِذَا نَوَى الْعَجَمِيُّ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ مُوجِبَهُ عِنْدَ  
الْعَرَبِ . وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ الْحِسَابَ ، وَقَعَ طَلَقَتَانِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُوجِبُهُ  
عِنْدَهُمْ . وَإِنْ لَمْ يَنْوَ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَقَعُ طَلَقَتَانِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعُهُ عِنْدَهُمْ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَقَعَ وَاحِدَةٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ الْحَاسِبِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً ، بَلْ طَلَقْتَيْنِ . وَقَعَ طَلَقَتَانِ . نَصٌّ  
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَفَظَ بِهِ بَعْدَ الْإِضْرَابِ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَفَظَ بِهِ قَبْلَهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ  
أَكْثَرُ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ ، بَلْ دِرْهَمَانِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ  
طَلَقَةً ، بَلْ طَلَقَةً . [٣١٣] طَلَقْتُ وَاحِدَةً ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ ، بَلْ  
دِرْهَمٌ . وَهَكَذَا إِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ  
أَنْ يَقَعَ طَلَقَتَانِ . وَإِنْ نَوَى بِهِ طَلَقَتَيْنِ ، وَقَعَ طَلَقَتَانِ ؛ لِأَنَّهُ قَصْدُ إِيقَاعِ  
طَلَقَتَيْنِ بِلَفْظَيْنِ .

وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، بَلْ هَذِهِ الْأُخْرَى . طَلَقْنَا مَعًا ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ  
بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ هَذَا الدِّرْهَمُ ، بَلْ هَذَا .  
وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، بَلْ هَذِهِ ثَلَاثًا . طَلَقْتُ الْأُولَى وَاحِدَةً ،  
وَالثَانِيَةَ ثَلَاثًا .

وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا . وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثِ ، طَلَقْتُ ثَلَاثًا ؛  
لِأَنَّ التَّفْسِيرَ يَخْصُلُ بِالْإِشَارَةِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الشَّهْرُ هَكَذَا »

(١) فِي ف : « الْحَسَابِ » .



وَهَكَذَا "وَهَكَذَا". وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ بَعْدَ الْمَقْبُوضَتَيْنِ. قَبْلَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ.

**فصل:** وَإِذَا طَلَّقَهَا جُزْءًا مِنْ طَلْقَةٍ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ ذِكْرَ بَعْضِ مَا لَا يَتَّبَعُ كَذِكْرِ جَمِيعِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: نِصْفُكِ طَالِقٌ. وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفِي طَلْقَةٍ. طَلَّقَتْ<sup>(١)</sup> طَلْقَةً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَلْقَةٌ. وَإِنْ قَالَ: ثَلَاثَةٌ أَنْصَافِ طَلْقَةٍ. طَلَّقَتْ طَلْقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ طَلْقَةٌ وَنِصْفٌ، فَيَكْمُلُ النِّصْفُ بِالسَّرَايَةِ، فَيَصِيرُ طَلْقَتَيْنِ. وَإِنْ قَالَ: نِصْفَ طَلْقَتَيْنِ. طَلَّقَتْ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ نِصْفَ الطَّلَقَتَيْنِ طَلْقَةٌ. وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ جُزْءًا. طَلَّقَتْ طَلْقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ. وَإِنْ قَالَ: نِصْفِي طَلْقَتَيْنِ.

(١ - ١) سقط من: ف.

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب قول النبى ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا». وباب قول النبى ﷺ: «لَا نَكْتَبُ وَلَا نَحْسِبُ». من كتاب الصوم، وفى: باب اللعان وقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ...﴾، من كتاب الطلاق. صحيح البخارى ٣/٣٤، ٣٥، ٦٨/٧، ٣٥، ٦٨/٧. وفى: باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال...، وباب الشهر يكون تسعا وعشرين، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/٧٥٩ - ٧٦١، ٧٦٤. وأبو داود، فى: باب الشهر يكون تسعا وعشرين، من كتاب الصيام. سنن أبى داود ١/٥٤٢. والنسائى، فى: باب ذكر الاختلاف على إسماعيل فى خبر سعد بن مالك فيه، وباب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبى كثير فى خبر أبى سلمة فيه، من كتاب الصيام. المجتبى ٤/١١٢ - ١١٤. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى «الشهر تسع وعشرون»، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/٥٣٠. والإمام أحمد، فى: المسند ١/١٨٤، ٢/٢٨، ٤٣، ٤٤، ٥٢، ٨١، ١٢٢، ١٢٥، ٣/٣٢٩، ٥/١٨٢.

(٢) فى الأصل: «وقعت».

وَقَعَتْ طَلَقَتَانِ ؛ لِأَنَّ نِصْفِي <sup>(١)</sup> الشَّيْءِ كُلَّهُ . وَإِنْ قَالَ : ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ طَلَقْتَيْنِ . طَلَقْتُ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ نِصْفَ الطَّلَقَتَيْنِ طَلَقَةٌ ، وَقَدْ كَرَّرَهُ ثَلَاثًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعَ طَلَقَتَانِ ، وَيَكُونَ مَعْنَاهُ : ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ مِنْ طَلَقَتَيْنِ .

وإن قال : أنتِ طالقٍ نِصْفَ طَلَقَةٍ ، ثَلَاثَ طَلَقَةٍ ، سُدُسَ طَلَقَةٍ . أَوْ : نِصْفَ وَثُلُثَ وَسُدُسَ طَلَقَةٍ . طَلَقْتُ طَلَقَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَجْزَاءُ طَلَقَةٍ . وَإِنْ قَالَ : نِصْفَ طَلَقَةٍ ، وَثُلُثَ طَلَقَةٍ ، وَسُدُسَ طَلَقَةٍ . طَلَقْتُ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ عَطْفَ جُزْءِ الطَّلَقَةِ عَلَى جُزْءٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى الْمُغَايَرَةِ ، فَيَقَعُ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ طَلَقَةٍ ، ثُمَّ يُكْمَلُ بِالسَّرَايَةِ .

وإن قال : أنتِ نِصْفُ طالقٍ . طَلَقْتُ وَاحِدَةً ، كَمَا لَوْ قَالَ : نِصْفُكِ طالقٍ . وَإِنْ قَالَ : أنتِ نِصْفُ طَلَقَةٍ . طَلَقْتُ وَاحِدَةً ، كَمَا لَوْ قَالَ : أنتِ الطَّلَاقُ .

فصل : فَإِنْ قَالَ لِأَرْبَعِ نِسَائِهِ : أَوْقَعْتُ يَتْنَكُنَّ - أَوْ - عَلَيْكُنَّ ، طَلَقَةً . طَلَقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ طَلَقَةً ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعَ الطَّلَقَةِ ، ثُمَّ تُكْمَلُ . فَإِنْ قَالَ : طَلَقْتَيْنِ . فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُسِمَ لَمْ تَزِدْ كُلُّ <sup>(٢)</sup> وَاحِدَةٍ عَلَى طَلَقَةٍ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَوْقَعَ يَتْنَهُنَّ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا . وَإِنْ أَوْقَعَ يَتْنَهُنَّ خَمْسًا ، طَلَقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ طَلَقَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ طَلَقَةً وَرُبْعًا ،

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « نِصْف » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « طَالِق » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

فِيكْمَلِ الرُّبْعَ طَلَقَةً . وَرَوَى الْكَوْسَجُ<sup>(١)</sup> عَنْ أَحْمَدَ : إِذَا قَالَ : أَوْقَعْتُ بَيْنَكَ  
ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ : مَا أَرَى إِلَّا قَدْ بَيَّنَّ مِنْهُ . فظَاهِرُهُ أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> « قَدْ أَوْقَعْتُ » بِكُلِّ وَاحِدَةٍ  
ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ نَصِيبَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ كُلِّ طَلَقَةٍ رُبْعٌ ، ثُمَّ يُكْمَلُ بِالسَّرَايَةِ .  
وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَالْقَاضِي . وَعَلَى هَذَا يَتَفَرَّغُ مَا أَشْبَهَهُ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً لَا تَقَعُ عَلَيْكِ . أَوْ : لَا يَنْقُصُ بِهِ  
عَدَدُ طَلَاقِكَ . أَوْ : لَا شَيْءَ . أَوْ : لَيْسَ بِشَيْءٍ . طَلَّقْتُ ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعُ  
الطَّلَاقَ ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِمَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ ، فَلَغَتِ الصِّفَةُ ، وَبَقِيَ الطَّلَاقُ بِحَالِهِ .  
وإن قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ لَا ؟ لَمْ تَطْلُقِي ؛ لِأَنَّهُ [ ٣١٣ ظ ] لَمْ يُوقِعْهُ وَإِنَّمَا اسْتَفْهَمَ  
عَنْهُ ، فَلَمْ يَقَعْ .

---

(١) إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي ، أبو يعقوب ، العالم الفقيه ، وهو الذي دُوِّنَ  
عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْمَسَائِلُ فِي الْفَقْهِ ، تَوَفَّى بِنَيْسَابُورَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ  
١١٣/١ - ١١٥ ، الْعَبَرُ ١/٢ .  
(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « وَقَعُ » .



## بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ حُكْمُ الْمَذْخُولِ بِهَا وَغَيْرِهَا

إذا قال : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَنْتِ طَالِقٌ . لغيرِ مَذْخُولٍ بِهَا ، طَلَّقْتَ وَاحِدَةً ؛ لَأَنَّهَا بَانَتْ بِالْأُولَى ، فَلَمْ يَقَعْ بِهَا مَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ عَلَى بَاطِنٍ . وَكَذَلِكَ كُلُّ طَلَاقٍ يَتَرْتَّبُ فِي الْوُقُوعِ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ . أَوْ : طَالِقٌ فَطَالِقٌ . أَوْ <sup>(١)</sup> : طَالِقٌ بَلْ طَالِقٌ وَطَالِقٌ . أَوْ : طَالِقٌ طَلَّقَةً فَطَلَّقَةً . <sup>(٢)</sup> أَوْ : طَلَّقَةً <sup>(٣)</sup> قَبْلَ طَلَّقَةٍ . أَوْ : بَعْدَ <sup>(٤)</sup> طَلَّقَةٍ . أَوْ : بَعْدَهَا طَلَّقَةً . لَمْ يَقَعْ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ لِذَلِكَ <sup>(٥)</sup> .

وإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتَيْنِ . طَلَّقْتَ طَلَّقَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُمَا مَعًا فِي مَحَلٍّ قَابِلٍ لِهَمَا . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَةً مَعَهَا طَلَّقَةً . طَلَّقْتَ اثْنَتَيْنِ <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَقْتَضِي وَاقِعَهُمَا مَعًا . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ . طَلَّقْتَ اثْنَتَيْنِ <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَقْتَضِي الْجَمْعَ دُونَ التَّزْيِيدِ ، فَاسْتَبْهَتْ مَا قَبْلَهَا .

(١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٣) سقط من : الأصل .

(٣) من هنا تبدأ نسخة مصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود ، ويرمز لها بالرمز (س ٣) .

(٤) في م : « كذلك » .

(٥) في م : « طلقتين » .

فإن قال : أنتِ طالقٌ طَلَقَةً قَبْلَهَا طَلَقَةً . فكذلك في قولِ أبي بكرٍ ؛  
لأنَّه تَعَدَّرَ وَقُوعُ الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْأُولَى ، فَوَقَعَتْ مَعَهَا . وقال القاضي : لا يَقَعُ  
إِلَّا طَلَقَةً ؛ لأنَّه أَوْقَعَهُمَا مُتَرَتِّبَتَيْنِ<sup>(١)</sup> ، فَتَقَعُ الْأُولَى وَتَلْعُو الثَّانِيَةَ ، كَقَوْلِهِ :  
طَلَقَةً قَبْلَ طَلَقَةٍ . ومتى قال شيئاً مِنْ ذَلِكَ لِمَدْخُولِهَا ، طَلَقَتْ طَلَقَتَيْنِ ؛  
لأنَّهَا لَا تَبِينُ بِالْأُولَى .

ولو قال لها : إن قُئِمْتَ فَأَنْتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ . أو<sup>(٢)</sup> : أنتِ طالقٌ  
وطالقٌ وطالقٌ إن قُئِمْتَ . أو قال : إن قُئِمْتَ فَأَنْتِ طالقٌ ، إن قُئِمْتَ فَأَنْتِ  
طالقٌ ،<sup>(٣)</sup> إن قُئِمْتَ فَأَنْتِ طالقٌ<sup>(٤)</sup> . فَقَامَتْ ، طَلَقَتْ ثَلَاثًا ، مَدْخُولًا بِهَا أَوْ<sup>(٥)</sup>  
غَيْرَ مَدْخُولِ بِهَا<sup>(٦)</sup> ؛ لأنَّه لَا تَرْتَبُ فِيهِ . وإن قال : إن قُئِمْتَ فَأَنْتِ طالقٌ ،  
ثم طالقٌ ، ثم طالقٌ . فَقَامَتْ ، طَلَقَتْ وَاحِدَةً إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولِ بِهَا ،  
وثلَاثًا إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا .

**فصل :** وإذا قال لِمَدْخُولِ بِهَا : أنتِ طالقٌ طَلَقَةً قَبْلَهَا طَلَقَةً . وقال :  
أَرَدْتُ أَنْبِيَّ طَلَقْتُهَا فِي نِكَاحٍ آخَرَ . أو : طَلَقْتُهَا زَوْجَ قَبِيلِي . ذَيْنَ . وهل  
يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا ، يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ  
ذَلِكَ . وَالثَّانِي ، لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ . وَالثَّالِثُ ، إِنْ كَانَ وَجَدَ ،

(١) في الأصل : « مرتين » .

(٢) في الأصل : « و » .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) بعده في ف : « وثلَاثًا إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا » .

قُبِلَ ؛ لِأَنَّ احْتِمَالَ إِرَادَةِ ذَلِكَ شَائِعٌ ، وَلَا يُقْبَلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَجِدٌ ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ . وَإِنْ قَالَ : بَعْدَهَا طَلَقٌ . وَقَالَ : أَرَدْتُ طَلَقًا أَوْ قَعَهَا فِيمَا بَعْدُ . دُيِّنَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِقَوْلِي : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَنْتِ طَالِقٌ . التَّأْكِيدَ بِالثَّانِيَةِ . قُبِلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِمَا قَالَهُ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، طَلَقْتَ طَلَقَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الثَّانِيَّ كَالأَوَّلِ ، فَيَقْتَضِي مِنَ الْوُقُوعِ مَا اقْتَضَاهُ الْأَوَّلُ .

وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ . فَهِيَ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الثَّانِيَّ لَا يَصْلُحُ وَحْدَهُ لِلَّاسْتِثْنَاءِ ، فَيَنْصَرِفُ إِلَى التَّأْكِيدِ ؛ كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ » <sup>(١)</sup> . وَإِنْ قَصَدَ بِالثَّانِي الْإِيْقَاعَ ، طَلَقْتَ طَلَقَتَيْنِ ، وَيُقَدَّرُ لَهُ مَا يَتِمُّ الْكَلَامُ بِهِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ . فَهِيَ ثَلَاثٌ . [٣١٤ و]

وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِالثَّانِيَةِ التَّوْكِيدَ . دُيِّنَ ، وَلَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّهُ غَايِرٌ بَيْنَهُمَا بِحَرْفٍ . وَإِنْ أَرَادَ بِالثَّلَاثَةِ التَّوْكِيدَ ، قُبِلَ فِي الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ الثَّانِيَةِ فِي لَفْظِهَا .

وكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، فَطَالِقٌ ، فَطَالِقٌ <sup>(٢)</sup> . أَوْ : طَالِقٌ ، ثُمَّ طَالِقٌ ، ثُمَّ طَالِقٌ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، وَطَالِقٌ ، فَطَالِقٌ . أَوْ : طَالِقٌ ، فَطَالِقٌ ، ثُمَّ طَالِقٌ . وَقَالَ : أَرَدْتُ التَّوْكِيدَ . لَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّهُ غَايِرٌ بَيْنَ الْحُرُوفِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٣ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

وإن غَايَرَ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ ، فَقَالَ : أَنْتِ مُطَلَّقَةٌ ، أَنْتِ مُسَرَّحَةٌ ، أَنْتِ  
مُفَارَقَةٌ . وَقَالَ : أَرَدْتُ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ التَّوَكِيدَ . قُبِلَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُغَايِرْ بَيْنَ  
الْحُرُوفِ الْعَامِلَةِ فِي الْكَلَامِ ، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا .



## باب الاستثناء في الطلاق

يَصِحُّ الاستثناء في الطلاق ؛ لأنه لَعْنَةُ الْعَرَبِ ، وَنَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَصِحُّ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ ؛ لأنه لَا سَبِيلَ إِلَى رَفْعِ الْوَاقِعِ مِنْهَا . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لأنه استثناء في الطلاق ، فَجَازَ ، كَمَا فِي عَدَدِ الْمُطَلَّاقَاتِ ، وَلَيْسَ الاستثناء رَفْعًا لَوَاقِعَ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ فِي الْإِقْرَارِ ، وَلَا فِي عَدَدِ الْمُطَلَّاقَاتِ ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ دُخُولُ الْمُسْتَثْنَى <sup>(١)</sup> فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ .

وَلَا يَصِحُّ استثناء الكل ، وَلَا الْأَكْثَرِ . وَفِي استثناء النِّصْفِ وَجْهَانِ ؛ يَمَّا نَذَرْنَا فِي الْإِقْرَارِ .

فَإِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا . أَوْ : إِلَّا طَلَقْتَيْنِ . طَلَقْتَ ثَلَاثًا . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَةً وَطَلَقْتَيْنِ . أَوْ : إِلَّا <sup>(٢)</sup> طَلَقَةً وَطَلَقَةً . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ الاستثناء ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِالْوَاوِ يَجْعَلُ الْجُمْلَتَيْنِ جُمْلَةً وَاحِدَةً ، فَيَكُونُ مُسْتَثْنَى لِأَكْثَرِ أَوْ الْكُلِّ . وَالثَّانِي ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الاستثناء الْأَوَّلَ يُمَكِّنُ تَصْحِيحَهُ ، فَلَا يَعْطُلُ بِإِطْلَاقٍ غَيْرِهِ . وَإِنْ قَالَ :

(١) بعده في ف ، م : « من الدخول » .

(٢) في الأصل : « لا » .

أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتَيْنِ وَطَلَقَةً إِلَّا طَلَقَةً. فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَصِحُّ  
الاسْتِثْنَاءُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَالثَانِي، لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ يَعُودُ إِلَى مَا  
يَلِيهِ، فَيَصِيرُ مُسْتَثْنِيًا لِلْكُلِّ، وَلِأَنَّ تَضَحِيحَهُ يَجْعَلُ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ  
لَعَوًا.

وإن قال: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ إِلَّا طَلَقَةً. أَوْ: طَالِقٌ طَلَقْتَيْنِ  
وَنُصْفًا إِلَّا طَلَقَةً. أَوْ: إِلَّا نِصْفَ طَلَقَةٍ. فَكَذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَلَوْ كَانَ  
الْعَطْفُ بغيرِ الواوِ، لَعَا الاسْتِثْنَاءُ، وَجْهًا وَاحِدًا. وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ  
خَمْسًا إِلَّا طَلَقَتَيْنِ. لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَادَ إِلَى الْخَمْسِ، بَقِيَ بَعْدَهُ ثَلَاثٌ،  
وَإِنْ عَادَ إِلَى الثَّلَاثِ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ اسْتَثْنَى الْأَكْثَرَ. وَإِنْ قَالَ: إِلَّا طَلَقَةً.  
فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ اسْتَثْنَى وَاحِدَةً مِنْ خَمْسٍ، فَبَقِيَ  
أَرْبَعٌ. وَالثَانِي، يَصِحُّ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي، فَيَقَعُ طَلَقَتَانِ؛ لِأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ يَعُودُ  
إِلَى مَا مَلَكَهُ مِنَ الطَّلَاقِ دُونَ مَا زَادَ.

وَلَا يَصِحُّ الاسْتِثْنَاءُ مِنَ الاسْتِثْنَاءِ فِي الطَّلَاقِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ،  
وَهِيَ قَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، إِلَّا اثْنَتَيْنِ، إِلَّا وَاحِدَةً. فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛  
بِنَاءٍ عَلَى اسْتِثْنَاءِ النُّصْفِ. وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً.  
لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ الْأَوَّلَ بَاطِلٌ، فَلَا يَصِحُّ الاسْتِثْنَاءُ مِنْهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ  
يَعُودَ اسْتِثْنَاءُ الْوَاحِدَةِ إِلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ لَتَعَذُّرِ [٣١٤ظ] عَوْدِهِ إِلَى مَا يَلِيهِ،  
فَيَقَعُ طَلَقَتَانِ.

فصل: وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا. وَاسْتَثْنَى بَقْلِيهِ: إِلَّا وَاحِدَةً.  
طَلَقْتَ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ يُسْقِطُ مَا يَقْتَضِيهِ نَصُّهُ بِالْبَيِّنَةِ، فَلَمْ يَصِحَّ؛ وَإِنْ قَالَ

لِنِسَائِهِ : أَرْبَعَتُكُنَّ طَوَالِقُ . وَاسْتَشْنَى بِقَلْبِهِ : إِلَّا فُلَانَةً . لَمْ يَصِحَّ ؛ لَذَلِكَ <sup>(١)</sup> .  
وَإِنْ قَالَ : نِسَائِي طَوَالِقُ . وَنَوَى : إِلَّا فُلَانَةً . صَحَّ ، وَلَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يُسْقِطُ اللَّفْظَ ، وَإِنَّمَا يَسْتَعْمِلُ الْعُمُومَ فِي الْخُصُوصِ ، وَذَلِكَ شَائِعٌ . وَإِذَا  
ادَّعَى ذَلِكَ دُيْنٌ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخَرَّجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

---

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .



## بَابُ الشَّرْطِ <sup>(١)</sup> فِي الطَّلَاقِ

يَصِحُّ تَغْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِشَرْطٍ ؛ كَدُخُولِ الدَّارِ ، وَمَجِيءِ زَيْدٍ ، وَدُخُولِ سَنَةٍ . فَإِذَا عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ ، تَعَلَّقَ بِهِ ، فَمَتَى وُجِدَ الشَّرْطُ ، وَقَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ يُنْبِئُ عَلَى التَّغْلِيْبِ وَالسَّرَايَةِ ، أَشْبَهَ الْعِتَقَ . وَلَوْ قَالَ : عَجَّلْتُ مَا عَلَّقْتُهُ . لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِالشَّرْطِ ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ <sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الطَّلَاقَ فِي الْحَالِ ، وَلَئِنَّمَا سَبَقَ لِسَانِي إِلَى الشَّرْطِ . طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا يُوجِبُ التَّغْلِيْظَ مِنْ غَيْرِ تَهْمَةٍ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : أَرَدْتُ إِذَا دَخَلْتُ الدَّارَ . دُيِّنَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

فَصْل : وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ سِتَّةٌ : إِنْ ، وَمَنْ ، وَإِذَا ، وَمَتَى ، وَأَيَّ ، وَكُلَّمَا .

وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ إِلَّا « كُلَّمَا » ، فَإِذَا قَالَ : إِنْ قُمْتَ . أَوْ : إِذَا قُمْتَ . أَوْ : مَتَى قُمْتَ . أَوْ : أَيَّ وَقْتٍ قُمْتَ . أَوْ : مَنْ قَامَ مِنْكَرٌ ، فَهِيَ طَالِقٌ . فَقَامَتْ ، طَلَّقَتْ . وَإِنْ تَكَرَّرَ الْقِيَامُ ، لَمْ يَتَكَرَّرِ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ

(١) فِي م : « الشَّرْطُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَتَغَيَّرُ » .

لا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ . وإن قال : كُلَّمَا قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَامَتْ ، طَلَّقَتْ .  
وإن تَكَرَّرَ الْقِيَامُ ، تَكَرَّرَ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ .

وقال أبو بكرٍ : فِي « مَتَى » مَا يَقْتَضِي تَكَرَّرَهَا <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ  
لِلتَّكَرُّارِ ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٢)</sup> :

مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشَوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَقْتَضِيهِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ زَمَانٍ ، فَأَشْبَهَتْ « إِذَا » .

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ عَلَى التَّرَاخِي إِذَا خَلَتْ عَنْ <sup>(٣)</sup> حَرْفِ « لَمْ » ، فَإِنْ  
صَحِبَتْهَا « لَمْ » كَانَتْ « إِنْ » عَلَى التَّرَاخِي . وَ« إِذَا » فِيهَا وَجْهَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، هِيَ عَلَى الْفَوْرِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ زَمَانٍ ، فَأَشْبَهَتْ « مَتَى » . وَالثَّانِي ،  
هِيَ <sup>(٤)</sup> عَلَى التَّرَاخِي ؛ لِأَنَّهَا أُخْلِصَتْ لِلشَّرْطِ ، فَهِيَ بِمَعْنَى « إِنْ » ، وَإِنْ  
اِحْتَمَلَتْ الْأَمْرَيْنِ ، لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ بِالشَّكِّ .

وَسَائِرُ الْأَدَوَاتِ عَلَى الْفَوْرِ ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِيهِ ، فَإِذَا قَالَ : إِنْ لَمْ أُطْلَقْ <sup>(٥)</sup>  
فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَلَمْ يَنْوِ وَقْتًا بَعِيْنَهُ ، وَلَا دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِيْنَةٌ ، لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ إِلَّا  
عِنْدَ قُوَّتِهِ <sup>(٦)</sup> مِنْهُ ، وَذَلِكَ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاةِ أَحَدِهِمَا . وَإِنْ قَالَ : مَتَى لَمْ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « تَكَرَّرَ الطَّلَاقُ » .

(٢) هُوَ الْخَطِيئَةُ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ١٦ .

(٣) فِي م : « مِنْ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي ف : « أُطْلِقَ » .

(٦) فِي س ٣ ، م : « قَرَبَهُ » .

أُطْلِقَكَ . أو : أَى وَقْتٍ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ . أو : مَنْ لَمْ أُطْلَقْهَا مِنْكَ  
فَهِيَ طَالِقٌ . فَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ طَلَاقَهَا وَلَمْ يُطْلَقْهَا ، طَلَّقَتْ .

وإن قال : إذا لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ [٣١٥] طَالِقٌ . فهل تَطْلُقُ فى الحالِ أو  
فى آخِرِ حَيَاةِ أَحَدِهِمَا ؟ على وَجْهَيْنِ . وإن قال : كُلَّمَا لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ  
طَالِقٌ . فَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ طَلَاقَهَا ثَلَاثًا ، وَلَمْ يُطْلَقْهَا ، طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ  
مَعْنَاهُ : كُلَّمَا سَكَتُ عَنْ طَلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وقد سَكَتَ ثَلَاثَ سَكَتَاتٍ  
فى ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ .

**فصل :** وإن قال : إن دَخَلْتَ الدَّارَ أَنْتِ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقِ حَتَّى تَدْخُلِ ،  
كما لو قال : " أَنْتِ طَالِقٌ " إن دَخَلْتَ الدَّارَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعَ فى الحالِ ؛  
لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِالْفَاءِ ، أو بـ « إِذَا » . وإن قال :  
إن دَخَلْتَ الدَّارَ وَأَنْتِ طَالِقٌ . طَلَّقْتَ فى الحالِ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ جَوَابًا  
لِلشَّرْطِ . فإن قال : أَرَدْتُ بِهَا الْجَزَاءَ . أو : أَرَدْتُ أَنْ أَجْعَلَهُمَا شَرْطَيْنِ  
لشَيْءٍ ، ثُمَّ أَمْسَكَتُ . دُيِّنَ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِمَا قَالَهُ . وَهَلْ يُقْبَلُ فى الْحُكْمِ ؟  
يُخَرَّجُ على رِوَايَتَيْنِ .

فإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ وإن دَخَلْتَ الدَّارَ . طَلَّقْتَ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : وَلَوْ  
دَخَلْتَ . كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . دَخَلَ  
الْجَنَّةَ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ » <sup>(٢)</sup> . وإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ لو دَخَلْتَ الدَّارَ .

---

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب فى الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، من كتاب =

طَلَّقَتْ ؛ لَأَنَّ « لو » تُسْتَعْمَلُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ لَغَيْرِ الْمَنْعِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفَسَّمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الشَّرْطَ . قَبْلَ ؛ لَأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ .

وإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتِ . بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ ، طَلَّقْتُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ ؛ لَأَنَّ « أَنْ » لِلتَّغْلِيلِ لَا لِلشَّرْطِ ، كَقَوْلِهِ <sup>(٢)</sup> تَعَالَى : ﴿ يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ نَحْوِيًّا <sup>(٤)</sup> ، وَقَعَ طَلَاقُهُ لَذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ عَامِّيًّا ، فَهِيَ لِلشَّرْطِ ؛ لَأَنَّ الْعَامِّيَّ لَا يُرِيدُ بِهَا إِلَّا الشَّرْطَ ، فَأَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُ . وَحُكْمِي عَنِ الْخَلَالِ أَنَّ النَّحْوِيَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، فَهُوَ كَالْعَامِّيِّ .

**فصل : فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ <sup>(٥)</sup> شَرِبْتِ ، إِذَا أَكَلْتِ . أَوْ : مَتَى**

---

= الْجَنَائِزُ ، وَفِي : بَابِ الثِّيَابِ الْبَيْضِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيْسِ ، وَفِي : بَابِ مِنْ أَجَابَ بَلْبِيكَ وَسَعِيدِكَ ، مِنْ كِتَابِ الْاسْتِذْنَانِ ، وَفِي : بَابِ الْمَكْثُورِينَ هُمُ الْمَقْلُونِ ، وَبَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَمَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا » ، مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ ، وَفِي : بَابِ كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ جَبْرِيلَ وَنَدَاءِ اللَّهِ الْمَلَائِكَةَ ، مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٩/٢ ، ٩٠ ، ٩٢/٧ ، ٩٣ ، ٧٥/٨ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٧٤/٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ ، وَفِي : بَابِ التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٤/١ ، ٩٥ ، ٦٨٨/٢ ، ٦٨٩ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي اقْتِرَاقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْإِيمَانِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١١٣/١٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٥٢/٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٦ .

(١) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ ٧٦ .

(٢) فِي س ٣ : « لِقَوْلِهِ » . وَفِي ف : « لِقَوْلِ اللَّهِ » .

(٣) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ ١٧ .

(٤) فِي ف : « جَوَابًا » .

(٥) فِي م : « إِذَا » .



أَكَلَتْ . لم تَطْلُقْ حتى تَشْرَبَ بَعْدَ الْأَكْلِ ؛ لِأَنَّ إِدْخَالَ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْمُؤَخَّرِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبْتِ ، إِنْ أَكَلْتِ . فَكَذَلِكَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبْتِ فَأَكَلْتِ . أَوْ : إِنْ شَرِبْتِ ثُمَّ أَكَلْتِ . لم تَطْلُقْ حتى تَأْكُلَ بَعْدَ الشُّرْبِ ؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَا تَرْتِيبٍ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبْتِ وَأَكَلْتِ . طَلَّقْتَ بَوُجُودِهِمَا عَلَى أَى صِفَةٍ كَانَ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ ، وَلَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا ، وَلَا تَطْلُقُ بَوُجُودِ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّهَا لِلْجَمْعِ .

وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ أَكَلْتِ ، أَوْ شَرِبْتِ . طَلَّقْتَ بَوُجُودِ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّ « أَوْ » تَقْتَضِي تَغْلِيْقَ الْجَزَاءِ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ <sup>(٢)</sup> ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

**فصلٌ فى تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالْحَيْضِ :** إِذَا قَالَ : إِنْ حِضَّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ . طَلَّقْتَ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْحَيْضِ . فَإِنْ رَأَتْ دَمًا وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ ، تَبَيَّنًا <sup>(٤)</sup> أَنَّ الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ . وَإِنْ قَالَتْ : قَدْ حِضْتُ . فَكَذَّبَهَا ، قُبِلَ قَوْلُهَا بِغَيْرِ تَمْيِينٍ . وَعَنْهُ ، لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا ، وَ <sup>(٥)</sup> يَخْتَبِرُهَا النِّسَاءُ بِإِدْخَالِ قُطْنَةٍ فِى

(١) سقط من : م .

(٢) فى الأصل ، س ٣ : « المذكور » .

(٣) سورة البقرة ١٨٤ .

(٤) فى الأصل ، س ٣ ، م « تبين » .

(٥) فى الأصل : « أَوْ » .

الْفَرْجِ ، فَإِنْ ظَهَرَ الدَّمُ ، فَهِيَ حَائِضٌ ، وَإِلَّا فَلَا . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِقَوْلِ  
 اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهِنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 فَلَوْلَا أَنَّ قَوْلَهُنَّ مَقْبُولٌ ، مَا حُرِّمَ عَلَيْهِنَّ <sup>(٢)</sup> كِتْمَانُهُ ، وَلَئِنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ  
 جِهَتَيْهَا . [ ٣١٥ ط ] وَإِنْ قَالَ : قَدْ حِضَّتْ . فَأَنْكَرْتُهُ ، طَلَّقْتُ بِإِقْرَارِهِ . وَإِنْ  
 قَالَ : إِنْ حِضَّتْ فَضَرَّتْكَ طَالِقٌ . فَقَالَتْ : قَدْ حِضَّتْ . فَكَذَّبَهَا ، لَمْ تَطْلُقْ  
 ضَرَّتُهَا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا يُقْبَلُ فِي حَقِّهَا دُونَ غَيْرِهَا . وَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ : قَدْ  
 حِضَّتْ . فَكَذَّبْتُهُ ، طَلَّقْتُ بِإِقْرَارِهِ .

فَإِنْ قَالَ : إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتِ وَضَرَّتْكِ طَالِقَتَانِ . فَقَالَتْ : قَدْ حِضَّتْ .  
 فَصَدَّقَهَا ، طَلَّقْتَا ، وَإِنْ كَذَّبَهَا ، طَلَّقْتُ وَحْدَهَا ، وَلَمْ تَطْلُقِ الضَّرَّةُ وَإِنْ  
 صَدَّقَهَا .

وَإِنْ قَالَ : إِذَا حِضُّتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ . فَقَالَتَا : قَدْ حِضُّنَا . فَصَدَّقَهُمَا ،  
 طَلَّقْتَا ، وَإِنْ كَذَّبَهُمَا ، لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ طَلَاقَ كُلِّ وَاحِدَةٍ  
 مِنْهُمَا مُعَلَّقٌ عَلَى خِيَصِهِمَا ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي حَقِّ ضَرَّتَيْهَا .  
 وَإِنْ صَدَّقَ إِحْدَاهُمَا وَحْدَهَا ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْمَكْذِبَةِ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي  
 حَقِّهَا ، وَطَلَّقَتِ الْمَكْذِبَةُ ؛ لِأَنَّهَا مَقْبُولَةُ الْقَوْلِ فِي نَفْسِهَا ، وَقَدْ صَدَّقَ الزَّوْجُ  
 صَاحِبَتَهَا ، فَوُجِدَ الشَّرْطَانِ فِي طَلَاقِهَا ، فَطَلَّقَتْ .

وَإِنْ قَالَ لِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ لَهُ : إِنْ حِضُّنَّ فَأَنْتُنَّ طَوَالِقِي . فَقَدْ عُلِقَ طَلَاقُ كُلِّ

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) فِي ف : « عَلَيْهَا » .

واحدة<sup>(١)</sup> بخيض الأربع، فإن قلن: قد حِضْنَا. فصَدَّقَهُنَّ، طَلَّقْنَ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> وَجَدَ حَيْضُهُنَّ بِتَضَدِّيقِهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُنَّ، أَوْ كَذَّبَ ثَلَاثًا أَوْ اثْنَتَيْنِ، لَمْ تَطْلُقْ واحدةٌ مِنْهُنَّ؛ لَأَنَّ قَوْلَ كُلِّ واحدةٍ لَا يُقْبَلُ إِلَّا فِي حَقِّ نَفْسِهَا، فَلَمْ يُوجَدْ الشَّرْطُ. وَإِنْ صَدَّقَ ثَلَاثًا، طَلَّقَتِ الْمَكْذُوبَةُ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا فِي الْاِثْنَتَيْنِ إِذَا صَدَّقَ إِحْدَاهُمَا. وَإِنْ قَالَ: كُلَّمَا حَاضَتْ إِحْدَاكُمُ فَضَرَّائِرُهَا طَوَالِي. فَقَدْ جَعَلَ حَيْضَ كُلِّ واحدةٍ شَرْطًا لَطَلَاقِ الْبَوَاقِي، فَإِنْ قُلْنَ: قد حِضْنَا. فَصَدَّقَهُنَّ، طَلَّقْنَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا؛ لَأَنَّ لِكُلِّ واحدةٍ ثَلَاثَ ضَرَائِرَ، فَتَطْلُقُ بخيضِ كُلِّ واحدةٍ طَلَقَةً. وَإِنْ كَذَّبَهُنَّ، لَمْ تَطْلُقْ واحدةٌ مِنْهُنَّ. وَإِنْ صَدَّقَ واحدةٌ مِنْهُنَّ، طَلَّقَتْ كُلَّ واحدةٍ مِنْ ضَرَائِرِهَا طَلَقَةً؛ لَأَنَّ حَيْضَهَا ثَبَتَ بِتَضَدِّيقِهِ، وَلَمْ تَطْلُقِ الْمُصَدِّقَةُ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا صَاحِبَةٌ ثَبَتَ حَيْضُهَا. وَإِنْ صَدَّقَ اثْنَتَيْنِ، طَلَّقَتْ كُلَّ واحدةٍ مِنْهُمَا طَلَقَةً؛ لَأَنَّ لِكُلِّ واحدةٍ مِنْهُمَا ضَرَّةً مُصَدِّقَةً، وَطَلَّقَتْ كُلَّ واحدةٍ مِنَ الْمَكْذُوبَتَيْنِ طَلَقَتَيْنِ؛ لَأَنَّ لِكُلِّ واحدةٍ مِنْهُمَا ضَرَّتَيْنِ مُصَدِّقَتَيْنِ. وَإِنْ صَدَّقَ ثَلَاثًا، طَلَّقَتِ الْمَكْذُوبَةُ ثَلَاثًا، وَطَلَّقَتْ كُلَّ واحدةٍ مِنَ الْمُصَدِّقَاتِ طَلَقَتَيْنِ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا.

فصل: إِذَا قَالَ لِحَائِضٍ: إِذَا حِضَّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ. لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ؛ لَأَنَّ «إِذَا» اسْمٌ لَزَمَ مِنْ مُسْتَقْبَلٍ، فَتَقْتَضِي فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا. وَإِنْ قَالَ لَهَا: إِذَا طَهَّرْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ. طَلَّقَتْ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ ثَبَتَ لَهَا أَحْكَامُ الطَّهْرِ؛ مِنْ وَجوبِ الْغُسْلِ، وَالصَّلَاةِ، وَصِحَّةِ الصَّوْمِ.

(١) بعده في م: «منهن».

(٢) بعده في م: «قد».

وذكر أبو بكر قولاً آخر أنها لا تطلق حتى تغتسل؛ لأن بعض أحكام الحيض باقية. وإن قال لطاهر: إذا طهرت فأنت طالق. لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر؛ لما ذكرنا.

وإن قال لها: إذا حضت حيضة فأنت طالق. لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر. نص عليه؛ لأنها لا تحيض حيضة كاملة إلا بذلك. وإن قال: إن حضت نصف حيضة فأنت طالق. احتمل أن تطلق إذا مضى نصف عادتها؛ لأن الأحكام تعلقت بالعادة، واحتمل أنه متى مضت [٣١٦] حيضتها، تبيّن وقوع الطلاق في نصفها. وحكى عن القاضي أنه يلغو قوله: نصف حيضة. ويتعلق الطلاق بأول الدم. وقيل عنه: تطلق بمضي سبعة أيام ونصف؛ لأنه نصف أكثر الحيض. يغني - والله أعلم - أنه ما دام حيضها باقياً لا يحكم بوقوع طلاقها حتى يمضي نصف أكثر الحيض؛ لأن ما قبل ذلك لا يتيقن به مضي نصف الحيضة، فلا يقع الطلاق بالشك. فإن طهرت<sup>(١)</sup> بدون ذلك، تبيّن وقوع الطلاق من<sup>(٢)</sup> نصف الحيضة، قلت أو كثرت؛ لأننا تيقننا<sup>(٣)</sup> مضي نصف الحيضة بمضيها كلها.

وإن قال لزوجتيه: إذا حضمتا حيضة واحدة فأنتما طالقان. لغا قوله: حيضة واحدة. لاستحالة ذلك، وصار كقوله: إذا حضمتا فأنتما طالقان. فإن قال: أرذت إذا حاضت كل واحدة منهما حيضة. قبل؛

(١) في الأصل: «طلقت».

(٢) في م: «و».

(٣) في م: «تبينا».

لأنَّه مُحْتَمِلٌ لِمَا قَالَهُ .

**فصل :** إذا قال لمن لطلاقها سُنَّةٌ وبدعةٌ - وهى المدخولُ بها من ذواتِ الأقرءِ - : أنتِ طالقٌ للسُّنَّةِ . وهى فى طُهرٍ لم يُصِبْها فيه ، طَلَّقَتْ فى الحالِ ؛ لوجودِ الصِّفَةِ . وإن كانت حائِضًا ، أو فى طُهرٍ أصابها فيه ، لم تَطْلُقْ فى الحالِ ؛ لعدَمِ الصِّفَةِ ، فإذا طَهَّرْتَ الحائِضَ ، أو حاضَّتِ المصَابَةُ ، ثم طَهَّرْتَ ، طَلَّقْتَ ؛ لوجودِ الصِّفَةِ حَيْثُئِذٍ . وإن قال لها : أنتِ طالقٌ للبدعةِ . وهى حائِضٌ ، أو فى طُهرٍ أصابها فيه ، طَلَّقَتْ فى الحالِ . وإن كانت فى طُهرٍ لم يُصِبْها فيه ، لم تَطْلُقْ ؛ لعدَمِ الصِّفَةِ ، فإذا حاضَّتْ أو جامعَها ، طَلَّقَتْ .

وإن قال لها : أنتِ طالقٌ للسُّنَّةِ إن كنتِ الآنَ ممَّنْ يُطْلَقُ للسُّنَّةِ . وكانت فى زَمَنِ السُّنَّةِ ، طَلَّقَتْ ؛ لوجودِ الصِّفَةِ ، وإلا لم تَطْلُقْ بحالٍ ؛ لأنَّه شَرَطَ لوقوعِهِ كَوْنَهَا الآنَ ممَّنْ يُطْلَقُ للسُّنَّةِ ، ولم يُوجدْ ذلك . وإن قال : أنتِ طالقٌ طَلَقَةً للسُّنَّةِ ، وطلَقَةً للبدعةِ . طَلَّقَتْ فى الحالِ واحدةً . فإذا صارَتْ إلى ضِدِّ حَالِهَا ، طَلَّقَتْ الأُخْرَى . وإن قال : طَلَقَةً للسُّنَّةِ والبدعةِ . لَعَا قَوْلُهُ : للسُّنَّةِ والبدعةِ . لاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا ، وطلَقَتْ فى الحالِ .

وإن قال : أنتِ طالقٌ ثلاثًا للسُّنَّةِ . فعلى قولِ الحَرَقَمِيِّ ، تَطْلُقُ ثلاثًا فى طُهرٍ لم يُصِبْها فيه ؛ لأنَّه وَقْتُ السُّنَّةِ . وعلى قولِ أبى بَكْرٍ ، تَطْلُقُ واحدةً فى طُهرٍ لم يُصِبْها فيه ، وتَطْلُقُ الثانيةَ والثالثةَ فى طُهرَيْنِ فى نِكَاحَيْنِ إن وُجِدَا ؛ لأنَّ السُّنَّةَ تَطْلِيقَةٌ واحدةً ، ثم يدْعُها حتى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا .

وإن قال : أنت طالق ثلاثاً ، بعضهنَّ للسنة وبعضهنَّ للبذعة . طَلَّقْتَ طَلَّقَتَيْنِ فِي الْحَالِ ، والثالثة في الحال الأخرى ؛ لأنَّ قِسْطَ الْحَالِ الْأَوَّلَى طَلْقَةٌ وَنِصْفٌ ، فَكَمَّلَ ، فَصَارَ طَلَّقَتَيْنِ . وإن قال : أَرَدْتُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَاحِدَةً ، وَالْبَاقِي فِي الْأُخْرَى . قُبِلَ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ يَقَعُ عَلَى الطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ <sup>(١)</sup> حَقِيقَةً ، فَلَمْ تُخَالِفْ دَعْوَاهُ الظَّاهِرُ ، فَقُبِلَتْ .

**فصل :** وإن "كَانَتْ امْرَأَتُهُ" صَغِيرَةً لَا تَحِيضُ ، أَوْ آيسَةً ، أَوْ حَامِلًا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا ، أَوْ غَيْرَ مَذْخُولٍ بِهَا ، فَلَا سُنَّةَ لَطَاقِهَا وَلَا بَذْعَةَ ، فَإِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لَا لِلسَّنَةِ وَلَا لِلْبَذْعَةِ . طَلَّقْتَ ؛ لَوْجُودِ الصِّفَةِ . وإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ لِلسَّنَةِ . أَوْ : لِلْبَذْعَةِ . أَوْ : لِلسَّنَةِ وَالْبَذْعَةِ . طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِصِفَةٍ لَا تَنْصِفُ بِهَا ، فَلَغَتِ الصِّفَةَ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ إِيقَاعَهُ بِهَا إِذَا صَارَتْ [٣١٦ظ] مِنْ أَهْلِ سُنَّةِ الطَّلَاقِ وَبَذْعَتِهِ . دُيِّنَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

**فصل :** إِذَا قَالَ لِمَنْ لَطَاقِهَا سُنَّةً وَبَذْعَةً : أَنْتِ طَالِقٌ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ ، وَأَجْمَلَهُ ، وَأَعَدَّلَهُ . وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ ، طَلَّقْتَ لِلسَّنَةِ . وَإِنْ قَالَ : أَقْبَحَ الطَّلَاقِ ، وَأَسَمَجَهُ . وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ صِفَاتِ الذَّمِّ ، طَلَّقْتَ لِلْبَذْعَةِ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِالْأَوَّلِ طَلَاقَ الْبَذْعَةِ ، وَبِالثَّانِي طَلَاقَ السَّنَةِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَلْتِيقُ بِهَا . فَإِنْ كَانَ أَغْلَظَ عَلَيْهِ ، قُبِلَ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِنْ كَانَ أَخَفَّ عَلَيْهِ ، دُيِّنَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) فِي م : « كَانَ لَهُ امْرَأَةٌ » .

وإن قال : أنت طالق طلاق الحرج . فهو طلاق البدعة ؛ لأنه يَأْتُم به .

وإن قال : أنت طالق طَلَقَةً حَسَنَةً قَبِيحَةً . طَلَقْتَ فِي الْحَالِ عَلَى أَى صِفَةٍ كَانَتْ ؛ لَأَنَّهُ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِمَا لَا تَتَّصِفُ بِهِ ، فَلَغَتِ الصِّفَةَ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ .

وإن قال لها : أنت طالق في كُلِّ قَرْيَةٍ طَلَقَةً . وَهِيَ مِمَّنْ لَطَلَّاقِهَا سُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ ، طَلَقْتَ فِي كُلِّ حَيْضَةٍ طَلَقَةً ، إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا : الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ . فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي كُلِّ طَهْرٍ طَلَقَةً . وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا سُنَّةَ لَطَلَّاقِهَا وَلَا بِدْعَةَ ، طَلَقْتَ فِي الْحَالِ طَلَقَةً ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَتَجَدَّدُ لَهَا أَقْرَاءُ ، طَلَقْتَ فِي كُلِّ قَرْيَةٍ مِنْهَا طَلَقَةً . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَطْلُقَ فِي الْحَالِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّ الْقَرْيَةَ وَالطَّهْرَ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لَهَا .

**فصل في تغليقه بالحمل :** إذا قال لها<sup>(١)</sup> : إِنْ كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ . حَرُمَ وَطُؤُهَا . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فَيَغْلِبَ التَّحْرِيمُ . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ رَوَايَةً أُخْرَى ، لَا يَحْرُمُ وَطُؤُهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَمْلِ . ثُمَّ إِنْ وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، تَبَيَّنَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا ، وَإِنْ وَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا ، وَإِنْ وَلَدَتْ فِيمَا بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَنْ يَطْوُهَا ، طَلَقْتَ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا ، وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ يَطْوُهَا ، فَوَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حَيْثُ وَطِئَ ، طَلَقْتَ ؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا

---

(١) سقط من : الأصل ، ف .

أنَّه ليس مِنَ الْوَطْءِ . وَإِنْ وَلَدَتْهُ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِهِ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛  
لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَمْلِ وَالطَّلَاقِ .

وإن قال لها : إن لم تكوني حاملاً فأنت طالق . حُرِّمَ وَطْئُهَا قَبْلَ  
اسْتِبْرَائِهَا ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَمْلِ . وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ الَّتِي  
قَبْلَهَا لَا يَقَعُ هَلُنَّ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَا يَقَعُ ثُمَّ يَقَعُ هَلُنَّ ؛ لِأَنَّهَا ضِدُّهَا ، إِلَّا  
إِذَا أَتَتْ بِوَلَدٍ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، وَأَقْلَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ، فَهَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ  
هَلُنَّ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَطْلُقُ ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَمْلِ قَبْلَ  
الْوَطْءِ . وَالثَّانِي ، لَا تَطْلُقُ ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ .

وَيَحْصُلُ الْاسْتِبْرَاءُ بِحَيْضَةٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّ بَرَاءَةَ الرَّجْمِ تَحْصُلُ  
بِحَيْضَةٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهَا تُسْتَبْرَأُ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِبْرَاءُ  
حُرَّةً ، فَأَشْبَهَتْ عِدَّتَهَا . وَالْأَوَّلَى أَصَحُّ ؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ بَرَاءَتِهَا مِنْ  
الْحَمْلِ<sup>(١)</sup> ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِحَيْضَةٍ ، وَأَمَّا عِدَّةُ الْحُرَّةِ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ، فَفِيهَا نَوْعٌ  
مِنَ التَّعَبُّدِ ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ مَعَ عِلْمِنَا بِبَرَاءَةِ الرَّجْمِ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ زَوْجُهَا  
غَائِبًا عَنْهَا سِنِينَ ، وَقَدْ حَاضَتْ قَبْلَ طَلَاقِهِ حَيْضَاتٍ [٣١٧] كَثِيرَةً ، فَلَا  
يَجُوزُ تَعْدِيَّتُهَا إِلَى مَحَلٍّ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِالتَّعَبُّدِ فِيهِ ، وَلِهَذَا كَفَى اسْتِبْرَاؤُهَا  
قَبْلَ يَمِينِهِ . وَإِنْ اسْتَبْرَأَهَا قَبْلَ عَقْدِ الْيَمِينِ ، أَجْزَأُ ؛ لَأَنَّ مَعْرِفَةَ بَرَاءَةِ الرَّجْمِ  
تَحْصُلُ بِهِ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ .

ولو قال : إن كنتِ حاملاً بذكري ، فأنت طالق واحدة ، وإن كنتِ

---

(١) فِي م : « الْحَيْضُ » .



حَامِلًا بِأُنْتَى ، فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ . فَوَلَدْتَ ذَكَرًا وَأُنْتَى ، طَلَّقْتَ ثَلَاثًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ، أَوْ : مَا فِي بَطْنِكَ ذَكَرًا ، فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، وَإِنْ كَانَ أُنْتَى ، فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ . فَوَلَدْتَ ذَكَرًا وَأُنْتَى ، لَمْ تَطْلُقِي ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حَمْلِهَا أَوْ مَا فِي بَطْنِهَا ذَكَرًا أَوْ أُنْتَى ، وَلَمْ يُوجَدْ .

**فصل في تغليقه بالولادة :** إذا قال : إِذَا وَلَدْتَ وَلَدًا<sup>(١)</sup> فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَوَلَدْتَ وَلَدًا ، حَيًّا أَوْ مَيِّتًا<sup>(٢)</sup> ، ذَكَرًا أَوْ أُنْتَى أَوْ خُنْثَى ، طَلَّقْتَ ؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ . وَإِنْ قَالَ : كُلَّمَا وَلَدْتَ وَلَدًا ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَوَلَدْتَ ثَلَاثَةَ دَفْعَةٍ وَاحِدَةً ، طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الثَّلَاثِ قَدْ وَجَدَتْ وَهِيَ زَوْجَةٌ ، وَإِنْ وَلَدْتُهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ،<sup>(٣)</sup> مِنْ حَمَلٍ وَاحِدٍ<sup>(٤)</sup> ، طَلَّقْتَ بِالْأَوَّلِ طَلْقَةً ، وَبِالثَّانِي أُخْرَى ، وَبِالثَّلَاثِ ، وَلَمْ تَطْلُقِي بِهِ . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ انْقَضَتْ بِوَضْعِهِ ، فَصَادَفَهَا الطَّلَاقُ بِاثْنًا ، فَلَمْ يَقَعْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِذَا مِتُّ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : تَطْلُقُ بِهِ الثَّالِثَةُ ؛ لِأَنَّ زَمَنَ الْوُقُوعِ زَمَنُ الْبَيْتُونَةِ ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، وَعَلَيْهِ التَّفْرِيعُ ، فَلَوْ قَالَ : إِنْ وَلَدْتَ ذَكَرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، وَإِنْ وَلَدْتَ أُنْتَى فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ . فَوَلَدْتُهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً ، طَلَّقْتَ ثَلَاثًا . وَإِنْ وَلَدْتُهُمَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ، وَقَعَ بِالْأَوَّلِ مَا عُلقَ عَلَيْهِ ، وَبِالثَّانِي وَلَمْ تَطْلُقِي بِهِ . فَإِنْ أَشْكَلَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا ، طَلَّقْتَ وَاحِدَةً بَيِّقِينَ ، وَلَمْ تَلْزِمَهُ الثَّانِيَةَ بِالشُّكِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ

(١) سقط من : ف ، وفي الأصل : « ذكرًا » .

(٢) بعده في الأصل ، ف ، س ٢ : « أو » .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

يُفَرِّعَ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ فَهُوَ الْأَوَّلُ.

ولو قال: «إن كان»<sup>(١)</sup> أَوَّلُ مَا تَلِدِينَ ذَكَرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ. فَوَلَدَتْهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً، لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَوَّلَ فِيهِمَا.

ومتى ادَّعَيْتِ الْوِلَادَةَ فَصَدَّقَهَا، أَوْ ادَّعَى هُوَ وَلَادَتَهَا وَأَنْكَرْتَهُ، طَلَّقْتَ بِإِقْرَارِهِ، وَإِنْ ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ فَأَنْكَرَهَا، لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بَيِّنَةً؛ لِأَنَّ هَذَا يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْحَيْضِ.

**فصل في تغليقه بالطلاق:** إذا قال لِمَذْخُولٍ بِهَا: إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ. ثُمَّ طَلَّقَهَا، طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ؛ وَاحِدَةً بِالْمُبَاشَرَةِ، وَأُخْرَى بِالصَّفَةِ. فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ أَنَّكَ تَطْلُقِينَ بِمَا أُوقِعُهُ مِنْ طَلَاكِ «لَا جَعْلُهُ»<sup>(٢)</sup> شَرْطًا. دُيِّنَ. وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ جَعْلُهُ شَرْطًا. وَإِنْ وَكَّلَ مَنْ طَلَّقَهَا، فَهُوَ كَمُبَاشَرَتِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْوَكِيلِ كِفْعَلِ الْمُوَكَّلِ. وَإِنْ قَالَ: إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ. ثُمَّ قَالَ: إِنْ قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ. فَقَامَتْ، طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ؛ وَاحِدَةً بِقِيَامِهَا، وَأُخْرَى بِالصَّفَةِ؛ لِأَنَّ الصَّفَةَ [٣١٧ ط] تَطْلِيْقُهُ<sup>(٣)</sup> لَهَا، وَتَغْلِيْقُهُ لَطَلَاْقِهَا بِقِيَامِهَا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْقِيَامُ تَطْلِيْقٌ لَهَا. وَإِنْ قَالَ مُبْتَدِئًا: إِنْ قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ. ثُمَّ قَالَ: إِذَا طَلَّقْتُكَ

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٢) في م: «لأجعله».

(٣) في م: «تطليقة».

فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَامَتْ ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً بِقِيَامِهَا ، وَلَمْ تَطْلُقِ الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّ  
هَذَا يَقْتَضِي ائْتِدَاءَ إِيقَاعِ ، وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ هَلْهُنَا بِالْقِيَامِ إِنَّمَا هُوَ وَوُقُوعُ بِصِفَةِ  
سَابِقَةٍ لِعَقْدِ الطَّلَاقِ شَرْطًا .

ولو قال : إِذَا قُمْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : إِذَا وَقَعَ عَلَيْكِ طَلَاقي ،  
فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَامَتْ ، طَلَّقَتْ طَلْقَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْوَاقِعَ بِقِيَامِهَا طَلَاقُهُ ،  
فَقَدْ وَجَدْتَ الصِّفَةَ . وَإِنْ قَالَ : إِذَا أَوْقَعْتُ عَلَيْكِ الطَّلَاقَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ  
قَالَ : إِذَا قُمْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَامَتْ ، طَلَّقَتْ ائْتِنَيْنِ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : أَوْقَعْتُ  
عَلَيْكِ الطَّلَاقَ . كَقَوْلِهِ : طَلَّقْتُكِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا تَطْلُقِي إِلَّا طَلْقَةً  
وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup> بِقِيَامِهَا ، وَلَا تَطْلُقِي بِالصِّفَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي مُبَاشَرَتَهَا بِهِ ، لَا  
وُقُوعَهُ بِالصِّفَةِ .

وإن قال : كُلَّمَا طَلَّقْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . طَلَّقَتْ  
طَلْقَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا بِقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ . وَالْأُخْرَى بِالصِّفَةِ ، وَلَا تَقَعُ الثَّالِثَةُ ؛  
لِأَنَّ الصِّفَةَ إِيقَاعُ الطَّلَاقِ ، وَلَمْ يَتَكَرَّرْ ، فَلَمْ يَتَكَرَّرِ الطَّلَاقُ . وَإِنْ قَالَ :  
كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكِ طَلَاقي فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَاقُهُ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ  
صِفَةٍ ، طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ طَلْقَةً<sup>(٣)</sup> وَاقِعَةً عَلَيْهَا ، فَتَقَعُ بِهَا<sup>(٤)</sup> الثَّالِثَةُ .  
وإن قال : كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكِ طَلَاقي فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا . ثُمَّ قَالَ :

(١) فِي الْأَصْلِ : « طَلْقَتَيْنِ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ف ، وَبَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « وَاحِدَةً » .

(٤) فِي م : « عَلَيْهَا » .

أَنْتِ طَالِقٌ . فقال ابنُ عَقِيلٍ : تَطْلُقُ واحدةً بالمُبَاشَرَةِ ، وَيُلْغُو ما عُلِّقَ عليها ؛  
لأنَّهُ طَلَّاقٌ في زَمَنِ ماضٍ ، فَأَشْبَهَ قَوْلَهُ : أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ . وقال القاضي :  
تَطْلُقُ ثلاثاً ؛ لأنَّهُ وَصَفَ الْمُعْلَقَ بِصِفَةِ يَسْتَحِيلُ وَضْفُهُ بِهَا ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ  
وُقُوعُهَا بالشَّرْطِ قَبْلَهُ ، فَلَغَتْ صِفَتُهَا بِالْقَبِيلَةِ ، وصار كأنَّهُ قال : إذا وَقَعَ  
عليكِ طَلَّاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ ثلاثاً .

فإن قال لزوجتيه : كُلِّمَا طَلَّقْتُ حَفْصَةَ فَعَمْرَةُ طَالِقٌ ، وَكُلِّمَا طَلَّقْتُ  
عَمْرَةَ فَحَفْصَةُ طَالِقٌ . ثم طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا ، طَلَّقْتَا جَمِيعًا ؛ إِحْدَاهُمَا  
بِالمُبَاشَرَةِ ، وَالْأُخْرَى بِالصُّفَةِ . فإن كَانَتِ المُبَاشَرَةُ به حَفْصَةَ ، لم تَرُدْ واحدةً  
منهما على طَلْقَةٍ ؛ لأنَّهُ ما أَحْدَثَ في عَمْرَةَ طَلَّاقًا ، إِنَّمَا طَلَّقْتَ بِالصُّفَةِ  
السَّابِقَةِ ، وإن كَانَتِ المُبَاشَرَةُ عَمْرَةَ ، طَلَّقْتَ أُخْرَى بِالصُّفَةِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ  
تَغْلِيْقِهِ طَلَّاقَهَا . وإن قال لِحَفْصَةَ : كُلِّمَا طَلَّقْتُ عَمْرَةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وقال  
لِعَمْرَةَ : كُلِّمَا طَلَّقْتُ حَفْصَةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثم طَلَّقَ عَمْرَةَ ، طَلَّقْتَ كُلَّ  
وَاحِدَةٍ وَاحِدَةً . وإن طَلَّقَ حَفْصَةَ طَلْقَةً<sup>(١)</sup> ، طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ ، وَطَلَّقْتَ عَمْرَةَ  
وَاحِدَةً .

وإن قال لأربعِ نِسَائِهِ : أَيُّتُكُنَّ<sup>(٢)</sup> وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَّاقِي ، فَضَرَّائِرُهَا طَوَالِقِي .  
ثم وَقَعَ بِإِحْدَاهُنَّ طَلَّاقَهُ ، طَلَّقَ الْجَمِيعَ ثلاثاً .

فصل : فإن كان له أَرْبَعُ نِسَاءٍ وَعَبِيدٌ ، فقال : كُلِّمَا طَلَّقْتُ امْرَأَةً ، فَعَبْدٌ

(١) سبقت من : الأصل ، ف .

(٢) في الأصل : « أَيُّنَّهَا » .

مِنْ عَيْبِي حُرٍّ، وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ اثْنَتَيْنِ<sup>(١)</sup>، فَعَبْدَانِ حُرَّانِ، وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ  
 ثَلَاثًا، فَثَلَاثَةُ أَحْرَارٍ، وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ أَرْبَعًا، فَأَرْبَعَةُ أَحْرَارٍ، ثُمَّ طَلَّقَ الْأَرْبَعَ  
 مُتَفَرِّقَاتٍ أَوْ مُجْتَمِعَاتٍ، فَإِنَّهُ يَغْتِقُ مِنْ عَيْبِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ، يَغْتِقُ بِطَلَاقِ  
 الْوَاحِدَةِ وَاحِدًا، وَبِطَلَاقِ الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةً؛ لِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ، وَهِيَ<sup>(٢)</sup> إِلَى  
 صَاحِبَتَيْهَا<sup>(٣)</sup> اثْنَتَانِ، وَيَغْتِقُ بِطَلَاقِ الثَّالِثَةِ أَرْبَعَةً؛ لِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ، وَهِيَ مَعَ  
 صَاحِبَتَيْهَا<sup>(٤)</sup> ثَلَاثٌ، وَيَغْتِقُ بِطَلَاقِ الرَّابِعَةِ [٣١٨] سَبْعَةً؛ لِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ،  
 وَهِيَ مَعَ الثَّالِثَةِ اثْنَتَانِ، وَهِيَ مَعَ صَوَاحِبِهَا أَرْبَعٌ. وَإِنْ شَتَّ قُلْتُ: فِيهِنَّ  
 أَرْبَعُ صِفَاتٍ؛ هُنَّ أَرْبَعٌ، فَيَغْتِقُ لَذَلِكَ أَرْبَعَةً، وَهُنَّ أَرْبَعَةُ آحَادٍ، فَيَغْتِقُ  
 بِذَلِكَ<sup>(٥)</sup> أَرْبَعَةَ أُخْرَى، وَهُنَّ اثْنَتَانِ وَاثْنَتَانِ، فَيَغْتِقُ بِذَلِكَ أَرْبَعَةَ أُخْرَى، وَفِيهِنَّ  
 ثَلَاثٌ، فَذَلِكَ خَمْسَةَ عَشَرَ. وَقِيلَ: يَغْتِقُ عَشْرَةً، بِالْوَاحِدَةِ وَاحِدًا،  
 وَبِالثَّانِيَةِ اثْنَانِ، وَبِالثَّالِثَةِ ثَلَاثَةً، وَبِالرَّابِعَةِ أَرْبَعَةً. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الصِّفَّةَ  
 إِذَا تَكَرَّرَتْ تَكَرَّرَ الْجَزَاءُ وَإِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَلِذَلِكَ لَوْ قَالَ: إِنْ  
 كَلَّمْتُ رَجُلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ كَلَّمْتُ أَسْوَدَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ كَلَّمْتُ  
 طَوِيلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ. فَكَلَّمْتُ رَجُلًا أَسْوَدَ طَوِيلًا، طَلَّقْتُ ثَلَاثًا. وَلَوْ قَالَ:  
 كُلَّمَا أَكَلْتُ رُمَانَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَكُلَّمَا أَكَلْتُ نِصْفَ رُمَانَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ.  
 فَأَكَلْتُ رُمَانَةً، طَلَّقْتُ ثَلَاثًا؛ وَاحِدَةً لِكُونِهَا رُمَانَةً، وَاثْنَتَيْنِ بِأَكْلِهَا  
 النِّصْفَيْنِ. وَلَوْ قَالَ: إِذَا وَلَدْتُ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِذَا وَلَدْتُ غُلَامًا فَأَنْتِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «امْرَأَتَانِ».

(٢ - ٣) فِي م: «لصاحبتيهما».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «صاحبتهما».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «لذلك».

طالق، وإذا وَلَدَتْ أَسْوَدَ فَأَنْتِ طالقٌ . فَوَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ ، طَلَّقَتْ ثَلَاثًا .  
**فصلٌ في تعليقه بالحلف** : إذا قال لِرَؤُوسَتِهِ : إذا حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ  
 طالقٌ . ثم قال : إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طالقٌ . أو <sup>(١)</sup> : إِنْ لَمْ تَخْرُجِي فَأَنْتِ  
 طالقٌ . أو : إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْقَوْلُ حَقًّا فَأَنْتِ طالقٌ . طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ ؛  
 لِأَنَّهُ حَلَفَ بِطَلَاقِهَا .

وإن قال : إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ ، فَأَنْتِ طالقٌ . ففيه  
 وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَطْلُقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَجِيءَ الْحَاجُّ ؛ لِأَنَّ  
 الْحَلْفَ مَا قُصِدَ بِهِ الْمَنْعُ مِنْ شَيْءٍ ، أَوْ الْحَثُّ عَلَيْهِ ، أَوْ التَّصْدِيقُ ، وَلَيْسَ فِي  
 طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا . هَذَا قَوْلُ الْقَاضِي فِي  
 «الْمَجَرَّدِ» ، وَابْنِ عَقِيلٍ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ حَلَفَ ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ عَلَى شَرْطٍ ، فَكَانَ  
 حَلْفًا ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ ، فَأَنْتِ طالقٌ . هَذَا قَوْلُ الْقَاضِي فِي  
 «الْجَامِعِ» ، وَأَبِي الْخَطَّابِ .

وإن قال : إذا شِئْتُ فَأَنْتِ طالقٌ . أو : إذا حِضَّتْ ، أو : إذا طَهُرَتْ ،  
 فَأَنْتِ طالقٌ . لَمْ يَكُنْ حَلْفًا ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ تَغْلِيْقَهُ عَلَى الْمَشِيئَةِ تَمْلِيْكٌ ،  
 وَتَغْلِيْقَهُ عَلَى الْحَيْضِ طَلَاقٌ بِدْعَةٍ ، وَتَغْلِيْقَهُ عَلَى الطُّهْرِ <sup>(٢)</sup> طَلَاقٌ سُنَّةٌ .

فإن قال : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طالقٌ . ثم أعاده ثانيةً ، طَلَّقَتْ  
 وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ بِطَلَاقِهَا ، فَإِنْ أَعَادَهُ ثَلَاثًا ، طَلَّقَتْ ثَانِيَةً ، فَإِنْ أَعَادَهُ

(١) فِي ف : «و» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «الْحَيْضُ» .

رابعاً ، طَلَّقْتَ ثلاثاً ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَرَّةٍ يُوجَدُ بِهَا صِفَةُ طَلَاقٍ ، وَيَنْعَقِدُ بِهَا صِفَةُ أُخْرَى ، وَمِثْلُهُ لَوْ قَالَ : إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَكَرَّرَهُ أَرْبَعًا ، طَلَّقْتَ ثلاثاً ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

ولو قال لَمَدْخُولٍ بهما : إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ . وَكَرَّرَهُ أَرْبَعًا ، طَلَّقْتُمَا ثلاثاً . فَإِنْ كَانَتَا غَيْرَ مَدْخُولٍ بهما ، بَانَتَا إِذَا أَعَادَهُ مَرَّةً ثَانِيَةً ، وَلَمْ يَقَعْ بِهِمَا بَعْدَهُ طَلَاقٌ . فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مَدْخُولًا بِهَا ، وَالْأُخْرَى غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا ، فَأَعَادَهُ مَرَّةً ، طَلَّقَتِ الْمَدْخُولُ بِهَا طَلْقَةً رَجْعِيَّةً ، وَالْأُخْرَى طَلْقَةً بَائِنَةً <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ أَعَادَهُ ثَانِيَةً ، لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ شَرْطَ طَلَاقِهِمَا الْحَلْفُ بِطَلَاقِهِمَا ، وَلَمْ يَحْلِفْ بِهِ ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمَدْخُولِ بِهَا لَا يَصِحُّ الْحَلْفُ بِطَلَاقِهَا .

وإِنْ قَالَ لَمَدْخُولٍ بهما <sup>(٣)</sup> لِإِحْدَاهُمَا : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِ ضَرَّتِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ لِلْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ، طَلَّقَتِ الْأُولَى ، وَإِنْ أَعَادَهُ لِلأُولَى ، طَلَّقَتِ [٣١٨ ط] الْأُخْرَى ، وَكُلَّمَا أَعَادَهُ لَامْرَأَةٍ ، طَلَّقَتِ الْأُخْرَى . وَإِنْ قَالَ : كُلَّمَا حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَضَرَّتُكَ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ لَضَرَّتَيْهَا ، طَلَّقَتْ <sup>(٤)</sup> ، فَإِنْ أَعَادَهُ لِلأُولَى ، طَلَّقَتْ <sup>(٥)</sup> ، ثُمَّ <sup>(٦)</sup> كُلَّمَا أَعَادَهُ لَامْرَأَةٍ ،

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي م : « ثَانِيَةً » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ٣ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « بِهَا » ، وَبَعْدَهُ فِي م : « أَوْ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي س ٣ : « الضَّرْبَةُ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « الضَّرْبَةُ فَإِنْ أَعَادَهُ لِلثَّانِيَةِ ، طَلَّقَتِ الْأُولَى » .

(٦) فِي ف ، م : « وَ » .

طَلَّقْتُ ، «إِلَى أَنْ يَتَلَفَّ» ثلاثًا . وإن كانت إحداهما غير مَدْخُولٍ بها ، فَطَلَّقْتُ مَرَّةً ، لم تَطْلُقْ أُخْرَى ، ولم تَطْلُقِ الأُخْرَى بِإِعَادَتِهِ لَهَا ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِخَلِيفٍ بِطَلَّاقِهَا<sup>(١)</sup> ؛ لَكُونِهَا بَائِنًا .

**فصل :** وَإِنْ اسْتَعْمَلَ الطَّلَاقَ أَوْ<sup>(٢)</sup> الْعَتَاقَ اسْتِعْمَالَ الْقَسَمِ ، وَأَجَابَهُ بِجَوَابِهِ ، فَقَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، لِأَقُومَنَّ ، أَوْ : مَا قُئْتُ ، أَوْ : لَقَدْ قُئْتُ ، أَوْ : إِنِّي لَقَائِمٌ . وَبَرَّ<sup>(٣)</sup> ، لم يَقَعْ الطَّلَاقُ ؛ لَأَنَّهُ خَلِيفٌ بَرٌّ فِيهِ ، فلم يَحْنَثْ ، كما لو حَلَفَ بِاللَّهِ ، وَإِنْ حَنَثَ ، وَقَعَ طَلَّاقُهُ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، لَوْلَا أَبُوكَ لَطَلَّقْتُكَ . وَكَانَ صَادِقًا ، لم تَطْلُقِي ، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا ، طَلَّقَتْ .

**فصلٌ فِي تَغْلِيْقِهِ بِالْكَلَامِ :** إِذَا قَالَ : إِنْ كَلِمَتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فاعْلَمِي ذَلِكَ . أَوْ : فَتَحَقَّقِيهِ . طَلَّقَتْ ؛ لَأَنَّهُ كَلَّمَهَا بَعْدَ عَقْدِ الْيَمِينِ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بَعْدَ انْقِضَاءِ كَلَامِي هَذَا وَ<sup>(٤)</sup> نَحْوَهُ . وَإِنْ زَجَرَهَا فَقَالَ : تَنَحَّيْ . أَوْ : اسْكُتِي . حَيْثُ ؛ لَأَنَّهُ كَلَّمَ . وَإِنْ سَمِعَهَا تَذَكُّرُهُ فَقَالَ : الْكَاذِبُ لَعَنَهُ اللَّهُ . حَيْثُ ؛ لَأَنَّهُ كَلَّمَهَا .

وَإِنْ قَالَ : إِنْ بَدَأْتُكَ بِالْكَلَامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَالَتْ : إِنْ بَدَأْتُكَ بِالْكَلَامِ فَعَبْدِي حُرٌّ . انْحَلَّتْ يَمِينُهُ يَمِينِهَا ؛ لِأَنَّهَا كَلَّمَتْهُ ، فلم يَكُنْ كَلَامُهُ لَهَا بَعْدَ

---

(١ - ١) فِي ف : « حَتَّى يَكْمَلَ » ، وَفِي م : « ضَرَّتْهَا حَتَّى تَكْمَلَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « بِطَلَّاقِهَا » .

(٣) فِي م : « وَ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٥) فِي ف : « أَوْ » .



ذلك بدايةً، فإن كَلَّمَهَا، انْحَلَّتْ يَمِينُهَا؛ لَأَنَّهَا لَمْ تَبْدَأْهُ، ما لم يكن لهما<sup>(١)</sup> نِيَّةٌ.

وإن قال: إن كَلَّمْتُمَا هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ. فَكَلَّمْتَ كُلَّ واحدةٍ واحداً، ففيه وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، تَطْلُقَانِ؛ لِأَنَّ تَكْلِيمَهُمَا وَجَدَ مِنْهُمَا. وَالثَّانِي، لَا تَطْلُقَانِ حَتَّى تُكَلِّمَ كُلَّ وَاحِدَةٍ الرَّجُلَيْنِ مَعاً<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ عُلِّقَ طَلَاقُهُمَا<sup>(٣)</sup> عَلَى فِعْلَيْهِمَا مَعاً. وَلَوْ قَالَ: إِنْ رَكِبْتُمَا هَاتَيْنِ الدَّابَّتَيْنِ فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ. طَلَقْنَا إِذَا رَكَبْتَ كُلَّ وَاحِدَةٍ دَابَّةً؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ فِي رُكُوبٍ<sup>(٤)</sup> دَابَّتَيْهِمَا أَنْ تَرْكَبَ كُلَّ وَاحِدَةٍ<sup>(٥)</sup> دَابَّةً.

ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتِ زَيْدًا وَمُحَمَّدًا مَعَ خَالِدٍ. لَمْ تَطْلُقِي حَتَّى تُكَلِّمَ زَيْدًا فِي حَالٍ يَكُونُ مُحَمَّدٌ مَعَ خَالِدٍ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ لِلْجُمْلَةِ الْأُولَى، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِكَلَامِهِ<sup>(٦)</sup> الْاسْتِثْنَاءَ، فَتَطْلُقِي بِكَلَامِ زَيْدٍ بِكُلِّ حَالٍ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَخْتَضُّ بِكَلَامِ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ اسْتِثْنَاءٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالْأُولَى.

وإن قال: مَنْ بَشَّرْتَنِي بِقُدُومِ أَخِي فَهِيَ طَالِقٌ. فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ زَوْجَتَاهُ،

---

(١) فِي الْأَصْلِ: «لَهَا».

(٢) فِي ف: «جَمِيعًا».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «طَلَاقِيَهُمَا».

(٤) فِي الْأَصْلِ، س ٣: «رَكِبًا»، وَفِي ف: «رَكْبَان».

(٥) فِي س ٣، م: «وَاحِدَةً».

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

وهما صادقتان ، طَلَّقَتِ الأولى وحدها ؛ لأنَّ البِشَارَةَ خَبَرٌ يَحْصُلُ به سُرورٌ أو غَمٌّ ، وإنَّما يَحْصُلُ بالأوَّلِ ، وإن كانتا كاذبتين ، لم تَطْلُقْ واحدةٌ منهما ؛ لأنَّه لا سُرورَ في الكَذِبِ . وإن كانتِ الأولى كاذبةً ، والثانيةُ صادقةً ، طَلَّقَتِ الثانيةُ وحدها ؛ لذلك . وإن قال : مَنْ أَخْبَرْتَنِي بِقُدومِ أَخِي فهي طالقٌ . فقال القاضي : هي كالتى قبلها سواءً ؛ لأنَّ المرادَ من الخَبَرِ الإعلامُ ، ولا يَحْصُلُ إلَّا بالخَبَرِ الأوَّلِ الصَّدَقُ . وَيَحْتَمِلُ أن تَطْلُقَ الثانيةُ والكاذبةُ ؛ لأنَّ الخَبَرَ يَقَعُ على [٣١٩] الجميعِ .

**فصلٌ فى تعليقه بالمشيئة :** إذا قال : أَنْتِ طالقٌ إنْ شِئْتَ . أو : متى شِئْتَ . أو غير ذلك من الحُرُوفِ ، فقالت : قد شِئْتُ . طَلَّقَتْ ، سواءَ شَاءَتْ على الفورِ أو التَّراجِى ؛ لأنَّه تعليقٌ للطلاقِ على شَرْطٍ ، فَاسْتَبَدَّ سائرُ التعليقِ . وإن قالت : قد شِئْتُ إنْ شِئْتَ . أو : إنْ شَاءَ أبى . لم تَطْلُقْ وإنْ شَاءَ ؛ لأنَّها لم تَشَأْ ، إِنَّمَا عَلَّقَتْ مَشِئَّتَهَا بِمَشِئَّتِهِ ، كما لو قالت : قد شِئْتُ إذا طَلَعَتِ الشمسُ .

ولو قال : أَنْتِ طالقٌ إنْ شَاءَ زيدٌ . فشاء وهو مَجْنُونٌ أو طِفْلٌ ، لم تَطْلُقْ ؛ لأنَّه لا مَشِئَّةَ لهما ، وكذلك إنْ شَاءَ وهو سَكْرَانٌ . وخَرَجَهُ أصحابنا على الرِّوَايَتَيْنِ فى طلاقه . وإنْ شَاءَ وهو مُمَيَّزٌ ، طَلَّقَتْ ؛ لأنَّ له مَشِئَّةً ، ولذلك صَحَّ اخْتِيَارُهُ لأَحَدِ أَبَوَيْهِ ، وَخَوِطَبِ بالاسْتِغْذَانِ فى العَوْرَاتِ الثَّلَاثِ .

وإن كان أحرَسَ فأَوْماً بِمَشِئَّتِهِ ، طَلَّقَتْ ؛ لأنَّ إشارَتَه كَنُطْقٍ غيره . وإن كان ناطِقاً فحرَسَ ، فكذلك ؛ لأنَّه مِن أَهْلِ الإِشَارَةِ . وَيَحْتَمِلُ أن لا

يَحْنَثُ ؛ لَأَنَّ إِشَارَتَهُ لَا يُعْتَدُ بِهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ <sup>(١)</sup> فِي الشَّرْعِ . وَإِنْ مَاتَ  
أَوْ جُرَّ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشَأْ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا تَطْلُقُ .

وإن قال : أنتِ طالقٌ إن شاءتِ البهيمةُ . فهو تعليقٌ للطلاقِ على  
المستحيلِ . وإن قال : أنتِ طالقٌ لمشيئةِ أبيك ، أو : رضاه . طَلَقْتُ فِي  
الْحَالِ ؛ لِأَنَّ مَغْنَاهُ : لِيَرْضَى ، أَوْ لِكُونِهِ شَاءَ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ تَعْلِيْقَهُ  
بِذَلِكَ . قُبِلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ لِلشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ لِلشَّيْءِ .

فإن قال : أنتِ طالقٌ إلا أن تشائى . فشَاءتِ فِي الْحَالِ ، لَمْ تَطْلُقْ ، وَإِنْ  
لَمْ تَشَأْ ، طَلَقْتَ ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ تَرْفَعَهُ مَشِيئَتُهَا ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ مَا  
يَرْفَعُهُ ، وَقَعَ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ تَشَائى ثَلَاثًا . فشَاءتِ  
ثَلَاثًا ، طَلَقْتَ ثَلَاثًا ، وَإِنْ لَمْ تَشَأْ ، أَوْ شَاءتِ دُونَ الثَّلَاثِ ، وَقَعَتْ  
وَاحِدَةً <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ ذَلِكَ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهَا  
إِذَا شَاءتِ ثَلَاثًا ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ وَقُوعَ الْوَاحِدَةِ عَلَى عَدَمِ مَشِيئَتِهَا  
الْثَلَاثِ ، وَلَمْ يُوقِعْ بِمَشِيئَتِهَا <sup>(٣)</sup> شَيْئًا ، فَأَشْبَهَ قَوْلَهُ : إِلَّا أَنْ تَشَائى .

وإن قال : أنتِ طالقٌ إن شئتِ وشاء أبوك . فشَاء أَحَدُهُمَا مُنْفَرِدًا ، لَمْ  
تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الشَّرْطُ .

فصل : وإن قال : أنتِ طالقٌ إن كنتِ تُحْيِينَ أَنْ يُعَذِّبَكَ اللَّهُ بِالنَّارِ . أَوْ

---

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في ف : « إذا شاءت » .

(٣) في س ٣ ، م : « لمشيئتها » .

قال : إن كنت تُحْيِيَنَّ ذلكَ بَقْلَبِكَ<sup>(١)</sup> . فقالت : أنا أُحِبُّ ذلكَ . ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لا تَطْلُقْ ؛ لأنَّها لا تُحِبُّ ذلكَ ، وقولُها كَذِبٌ لا يُلْتَفَتُ إليه . والثاني ، تَطْلُقْ ؛ لأنَّه لما لم يُوقَفْ<sup>(٢)</sup> على ما في القَلْبِ ، عُلقَ على النُّطْقِ ، كالمُشِيَّةِ .

**فصل :** فإن قال : أنتِ طالقٌ ، أو : عَبدِي حُرٌّ ، إن شاء الله . طَلَّقْتَ زَوْجَتَهُ ، وَعَتَقَ عَبْدَهُ ؛ لما رَوَى عن ابنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قال : إذا قال الرجلُ لامْرَأَتِهِ<sup>(٣)</sup> : أنتِ طالقٌ إن شاء الله . فهي طالقٌ<sup>(٤)</sup> . ولأنَّه اسْتِثْنَاءٌ يَرْفَعُ جَمْلَةَ الطَّلَاقِ حَالًا وَمَالًا ، فلم يَصِحَّ ، كاستِثْناءِ الكلِّ .

فإن قال : أنتِ طالقٌ إن دَخَلْتَ الدَّارَ إن شاء الله . ففيه رِوَايتان ؛ إحداهما ، يَقَعُ الطَّلَاقُ ؛ لما ذَكَرْنَا . والأُخْرَى ، لا يَقَعُ ؛ لأنَّ الطَّلَاقَ المَعْلُقَ بِشَرْطِ يَمِينٍ ، فَيَدْخُلُ في عُمومِ قولِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَقَالَ : [ ٣١٩ظ ] إن شاء الله . »<sup>(٥)</sup> لم يَحْنَثْ<sup>(٦)</sup> . رواه التِّرْمِذِيُّ<sup>(٧)</sup> ، وقال :

(١) في م : « في قلبك » .

(٢) في ف : « توقف » .

(٣) في م : « لزوجه » .

(٤) أخرجه ابن عدى ، في : الكامل ١/ ٣٣٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٧/ ٣٦١ .

(٥ - ٥) في س ٣ ، م : « فلا حنث عليه » .

(٦) في : باب ما جاء في الاستثناء في اليمين ، من أبواب النذور والأيمان . عارضة الأخوذى ٧/

١٢ - ١٤ . وقد نقل كلام محمد بن إسماعيل عن الحديث ، والذي حسنه الترمذى حديث ابن

عمر بلفظ : « من حلف على يمين ، فقال : إن شاء الله . فقد استثنى ، فلا حنث عليه » .

كما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بنحو ما أخرجه الترمذى في : باب الاستثناء في

اليمين ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢/ ٢٠١ ، ٢٠٢ . والنسائي ، في : باب من =

حديث<sup>(١)</sup> حسن غريب .

وإن قال : أنت طالق إلا أن يشاء الله . طَلَقْتَ ؛ لما ذكرنا ، ولأنه علّق رَفْعَ الطَّلَاقِ على مَشِيئَةِ لا يُوقَفُ عليها . وإن قال : أنت طالق ما لم يشأ الله . أو : إن لم يشأ الله . طَلَقْتَ ؛ لأنه علّقه بمُسْتَحِيلٍ ، فإن وَقوعَ طَلَاقِهَا إذا لم يشأ<sup>(٢)</sup> الله مُحَالٌ . وَيَحْتَمِلُ أن لا يَحْتَنَ .

وإن قال : أنت طالق لَتَدْخُلَنَّ الدارَ إن شاء الله . لم يَحْتَنَ ، دَخَلَتِ الدارَ<sup>(٣)</sup> أو لم تَدْخُلْ ؛ لأنها إن دَخَلَتْ ، فقد شاءَ الله ، وإن لم تَدْخُلْ<sup>(٤)</sup> ، فلم يشأ<sup>(٥)</sup> الله تعالى .

**فصل في تعليقه بوقتٍ مُستقبلٍ : لا يَصِحُّ تعليقُ الطلاقِ قبلَ النكاحِ ،**  
فلو قال لأَجَنِيَّةٍ : إن دَخَلَتِ الدارَ فَأَنْتِ طالقٌ . فَتَزَوَّجَهَا ، وَدَخَلَتِ الدارَ<sup>(٥)</sup> ، لم تَطْلُقْ ؛ لما رَوَى عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا طَلَاقَ وَلَا عَتَاقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ، وَإِنْ عَيْنَهَا<sup>(٦)</sup> » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٧)</sup> . وَفِي لَفْظٍ :

= حلف فاستثنى ، وباب الاستثناء ، من كتاب الأيمان . المجتبى ١٢ / ٧ ، ٢٣ . وابن ماجه ، فى : باب الاستثناء فى اليمين ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١ / ٦٨٠ . والدارمى ، فى : باب الاستثناء فى اليمين ، من كتاب النذور والأيمان . سنن الدارمى ٢ / ١٨٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٢ ، ١٠ ، ٤٨ ، ٦٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٥٣ .

(١) سقط من : الأصل ، س ٣ .

(٢) فى الأصل : « يشأه » .

(٣) زيادة من : الأصل ، م .

(٤) فى الأصل : « تفعل » .

(٥) زيادة من : م .

(٦ - ٦) فى م : « ولو سميت المرأة بعينها » .

(٧) فى : سننه ١٧ / ٤ .

« لَا طَلَّاقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .  
وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ<sup>(٢)</sup> نَحْوَهُ .

وإن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق . أو<sup>(٣)</sup> : إن تزوجت فلانة فهي طالق . ثم تزوجها ، لم يقع ؛ لذلك<sup>(٤)</sup> . قال أبو بكر : لا يختلف قول أبي عبد الله أن الطلاق إذا وقع<sup>(٥)</sup> قبل النكاح ، لا يقع . وقال غيره عن أحمد ما يدل على أن الطلاق يقع ؛ لأنه يصح تغليفه على الأخطار ، فصح تغليفه على المليك ، كالوصية . والمذهب الأول ؛ لما ذكرنا ، ولأن من لا يقع طلاقه بالمباشرة لا يصح تغليفه ، كالمجنون .

**فصل : إذا علق الطلاق بعد النكاح بوقت ، طلقت بأوله ؛ لأنه إذا علق بشيء تعلّق بأوله ، كما لو قال : أنت طالق إذا دخلت الدار . طلقت بدخولها أول جزء منها . فلو قال : أنت طالق في رمضان . طلقت بغروب**

(١) في : باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح ، من أبواب الطلاق . عارضة الأحوذى ١٤٧/٥ .  
وينحوه أخرجه أبو داود الطيالسي ، في صفحة ٢٩٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الطلاق قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ٥٠٦/١ . وابن ماجه ، في : باب لا طلاق قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١/٦٦٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٩/٢ ، ١٩٠ ، ٢٠٧ .

وانظر الإرواء ١٧٣/٦ ، ١٧٤ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٦١ .

(٣) في الأصل ، س ٣ ، م : « و » .

(٤) في م : « كذلك » .

(٥) في ف : « أوقع » .

شمسِ شَعْبَانَ . وإن قال : أنتِ طالقُ اليومَ . طَلَقْتَ في الحالِ . وإن قال :  
أنتِ طالقُ غداً . طَلَقْتَ بطلوعِ فجرِهِ . فإن قال : أَرَدْتُ في آخِرِ الشهرِ  
واليومِ والعَدِ . دُيِّنَ . وهل يُقْبَلُ في الحُكْمِ ؟ يُخْرِجُ على روايتين .

وإن قال : أنتِ طالقُ في أوَّلِ رَمَضانَ ، أو : في غُرَّتِهِ . طَلَقْتَ في  
أَوَّلِهِ ، ولم يُقْبَلْ قوله : نَوَيْتُ في <sup>(١)</sup> آخِرِهِ . لأنَّهُ لا يَحْتَمِلُهُ . وإن قال :  
أَرَدْتُ بِالْعَرَّةِ اليومَ الثاني . قُبِلَ ؛ لأنَّهُ مُحْتَمِلٌ ؛ لأنَّ الثَّلاثِ الأوَّلَ مِنَ الشهرِ  
تُسَمَّى غُرَّةً .

وإن قال : أنتِ طالقُ إذا رَأَيْتِ هِلَالَ رَمَضانَ . طَلَقْتَ بأوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ ؛  
لأنَّ رُؤْيَيْتَهُ في الشَّرْعِ عبارةٌ عَمَّا <sup>(٢)</sup> يُعْلَمُ بِهِ دُخُولُهُ ؛ بدليلِ قوله عليه الصلاةُ  
والسلامُ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ » <sup>(٣)</sup> . فإن قال : أَرَدْتُ إذا  
رَأَيْتِهِ <sup>(٤)</sup> بَعَيْنَيْكَ . قُبِلَ ؛ لأنَّهُ فَسَّرَ <sup>(٥)</sup> اللفظَ بِمَوْضُوعِهِ . وَيَتَعَلَّقُ الحُكْمُ بِرُؤْيَيْهَا  
إِيَّاهُ بَعْدَ الغُرُوبِ ؛ لأنَّ هِلَالَ الشهرِ ما كانَ في أَوَّلِهِ . وَيَحْتَمِلُ أن يَتَعَلَّقَ  
بِرُؤْيَيْهَا إِيَّاهُ قَبْلَ الغُرُوبِ وبعْدَهُ ؛ لأنَّهُ هِلَالٌ للشَّهْرِ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الصَّوْمِ  
وَالْفِطْرِ . فإن لم ترَهُ <sup>(٦)</sup> حَتَّى أَقْمَرَ ، لم تَطْلُقْ ؛ لأنَّهُ ليسَ بهِلَالٍ . وَاخْتَلَفَ  
فِيما يُقْمَرُ بِهِ ، فَقِيلَ : بَعْدَ ثالِثَةِ . وَقِيلَ : بِاسْتِدَارَتِهِ . وَقِيلَ : إِذَا بَهَرَ ضَوْؤُهُ .

(١) زيادة من : الأصل .

(٢) في الأصل : « على ما » .

(٣) تقدم تخريجه في ٢٢٨/٢ .

(٤) في ف : « رأيتِهِ » .

(٥) في الأصل : « فسد » .

(٦) في الأصل : « يره » .

وإن قال : أنت طالق إلى شهرِ رَمَضَانَ . طَلَّقْتَ في أوَّلِ جُزْءٍ منه ، كقولِه : في شهرِ رَمَضَانَ . لَأَنَّهُ جَعَلَ الشَّهْرَ [٣٢٠] غَايَةً لِلطَّلَاقِ ، ولا غَايَةً لِآخِرِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُجْعَلَ غَايَةً لِأَوَّلِهِ . وإن قال : أردتُ الإيقاعَ في الحالِ . طَلَّقْتَ ؛ لَأَنَّهُ يُقَرَّرُ على نَفْسِهِ بما هو أَغْلَظُ .

وإن قال : أنت طالق في آخِرِ أوَّلِ الشَّهْرِ . طَلَّقْتَ في آخِرِ أوَّلِ يومٍ منه ؛ لَأَنَّهُ أوَّلُهُ . وإن قال : في أوَّلِ آخِرِهِ . طَلَّقْتَ بِطُلُوعِ فَجْرِ آخِرِ يومٍ منه ؛ لَأَنَّهُ آخِرُهُ . وقال أبو بَكْرٍ : تَطَلَّقُ في المِثَالَتَيْنِ بِغُرُوبِ شَمْسِ اليَوْمِ الْخَامِسِ عَشَرَ مِنْهُ ؛ لَأَنَّهُ آخِرُ نِصْفِ الشَّهْرِ الأوَّلِ وأوَّلُ نِصْفِهِ الْآخِرِ .

فصل : إذا قال : إذا مَضَتْ سَنَةٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ . اعتُبِرَ مُضِيُّ سَنَةٍ بِالْأَهْلِ ؛ لِأَنَّهَا السَّنَةُ الْمُعْهُودَةُ فِي الشَّرْعِ . فإن قاله في أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، كُمِّلَ<sup>(١)</sup> ذلك الشَّهْرُ بِالْعَدَدِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وأَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلِ . وإن قال : أردتُ سَنَةً بِالْعَدَدِ ، وهى ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ يَوْمًا . أو : شَمْسِيَّةً ، وهى ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَسِتُّونَ يَوْمًا . قُبِلَ ؛ لِأَنَّهَا<sup>(٢)</sup> سَنَةٌ حَقِيقَةٌ .

وإن قال : إذا مَضَتْ السَّنَةُ فَأَنْتِ طَالِقٌ . طَلَّقْتَ بِإِسْلَاحِ ذِي الْحِجَّةِ ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَقْتَضِي ذَلِكَ . فإن قال : أردتُ سَنَةً كَامِلَةً . دُيِّنَ . وهل يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ على رِوَايَتَيْنِ .

وإن قال : أنت طالق في كُلِّ سَنَةٍ طَلَقَةً . طَلَّقْتَ في الحالِ . ثم إذا

(١) في ف : « كان » .

(٢) في م : « لأنه » .



مَضَتْ سَنَةٌ كَامِلَةٌ، طَلَّقَتْ أُخْرَى، وكذلك الثالثة. وقال أبو الخطاب: تَطْلُقُ الثانيةَ بِدُخُولِ الْحَرَمِ، وكذلك الثالثة. فإن قال: أردت أن يكون ابتداء السنين من أول الجديدة. دُيِّنَ<sup>(١)</sup>. وهل يُقْبَلُ في الحُكْمِ؟ يُخْرَجُ على روايتين.

**فصل:** وإن قال: أنت طالق إذا قديم فلان غدا. أو: غدا إذا قديم فلان. لم تطلق حتى يقدم؛ لأن الطلاق لا يقع قبل شرطه. فإن مات<sup>(٢)</sup> قبل قدومه، لم تطلق؛ لأنها لم تثق محلاً للطلاق. وإن قديم بعد الغد، لم تطلق؛ لفوات محل الطلاق. وإن قال: أنت طالق يوم يقدم فلان. فقدّم ليلاً، لم تطلق؛ لأن الشرط لم يوجد، إلا أن يريد باليوم الوقت، فتطلق. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَ ذُبُرِهِ﴾<sup>(٣)</sup>. وإن قديم نهاراً، طلقت. وهل تطلق في أول اليوم أو حين قدومه؟ فيه وجهان؛ أحدهما، تطلق من أوله، كما لو قال: أنت طالق يوم الجمعة. والثاني، لا تطلق إلا بعد قدومه؛ لأنه جعل قدومه فيه شرطاً، فلا تطلق قبله. فإن مات<sup>(٤)</sup> أو مات<sup>(٥)</sup> قبل قدومه، طلقت على الوجه الأول، ولم تطلق على الثاني.

**فصل:** وإن قال: أنت طالق اليوم، إن لم أطلقك اليوم. ولم يطلقها، طلقت في آخر اليوم إذا بقي منه ما لا يتسع لقوله: أنت طالق. لأن

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «مات».

(٣) سورة الأنفال ١٦.

(٤ - ٤) سقط من: م.

(٥) بعده في الأصل: «الزوج».

مَعْنَاهُ : إِذَا فَاتَنِي طَلَائِكِ الْيَوْمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَبِهَذَا يَفُوتُ طَلَاقُهَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا تَطْلُقِي ؛ لِأَنَّ شَرْطَ طَلَاقِهَا خُرُوجُ الْيَوْمِ ، وَخُرُوجُهُ يَفُوتُ <sup>(١)</sup> مَحَلُّ طَلَاقِهَا . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ غَدٌ . فَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ : يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِشَرْطِ مُحَالٍ ، فَلَعَا شَرْطُهُ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ ، كَمَا لَوْ قَالَ لَا يَسِيَّةٌ : أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ . وَقَالَ فِي «الْمَجَرَّدِ» : لَا تَطْلُقِي ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الْيَوْمِ لِعَدَمِ الشَّرْطِ ، فَإِذَا جَاءَ الْغَدُ ، لَمْ يُمْكِنْ الطَّلَاقُ فِي الْيَوْمِ ؛ لِأَنَّهُ زَمَنٌ مَاضٍ .

فصل : وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ ، غَدًا . طَلَّقْتَ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ مَنْ طَلَّقْتَ الْيَوْمَ فَهِيَ طَالِقٌ غَدًا . وَإِنْ [ ٣٢٠ ط ] قَالَ : أَرَدْتُ طَلْقَةَ الْيَوْمِ وَطَلْقَةَ غَدًا . طَلَّقْتَ اثْنَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ نِصْفَ طَلْقَةِ الْيَوْمِ ، وَنِصْفَ طَلْقَةِ <sup>(٢)</sup> غَدًا . فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ نِصْفٍ يُكْمَلُ بِالسَّرَايَةِ ، فَيَصِيرَانِ طَلْقَتَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ نِصْفَ طَلْقَةِ الْيَوْمِ ، وَبَاقِيَهَا غَدًا . فَكَذَلِكَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ بَاقِيَهَا نِصْفٌ يُكْمَلُ بِالسَّرَايَةِ . وَالثَّانِي ، لَا تَطْلُقِي إِلَّا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كُمِّلَ النِّصْفُ الْأَوَّلُ ، لَمْ يَبْقَ مِنَ الطَّلْقَةِ شَيْءٌ ، فَلَا بَاقِيَ لَهَا .

فصل <sup>(٣)</sup> : فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ <sup>(٤)</sup> الْيَوْمَ وَالْغَدَ . طَلَّقْتَ وَاحِدَةً ؛ لِمَا

(١) فِي م : « يَقُومُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « فِي » .

ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي الْيَوْمِ وَفِي الْغَدِ . فَكَذَلِكَ فِي أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخِرِ ، تَطْلُقُ طَلْقَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ حَرْفِ الصَّلَةِ يَقْتَضِي  
فِعْلًا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي الْيَوْمِ ، وَأَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ .

فصل : إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ بَعْدَ مَوْتِي . لَمْ تَطْلُقِي ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ مَوْتِهِ  
بَائِنٌ ، فَلَيْسَتْ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي . لَمْ تَطْلُقِي ؛  
لِأَنَّ زَمَنَ الْبَيِّنُونَةِ زَمَنُ الطَّلَاقِ ، فَلَمْ يُمَكِّنْ إِيقَاعُهُ .

وَإِنْ تَزَوَّجَ أُمَةً أَبِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا مَاتَ أَبِي فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَمَاتَ أَبُوهُ ،  
لَمْ تَطْلُقِي ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا بِمَوْتِ أَبِيهِ ، فَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهُ ، فَيَجْتَمِعُ الْفَسْخُ  
وَالطَّلَاقُ ، فَيَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ<sup>(١)</sup> ، أَنَّهَا تَطْلُقُ ؛  
لِأَنَّ زَمَنَ الطَّلَاقِ عَقِيبُ الْمَوْتِ ، وَهُوَ زَمَنُ الْمِلْكِ ، وَالْفَسْخُ بَعْدَ الْمِلْكِ ،  
فَيَتَقَدَّمُ الطَّلَاقُ الْفَسْخَ ، فَيَقَعُ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ اشْتَرَيْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ .  
وَاشْتَرَاها ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا .

وَإِنْ قَالَ الْأَبُ لِحَارِيتِهِ : إِذَا مِتُّ فَأَنْتِ حُرَّةٌ . وَقَالَ الزَّوْجُ : إِذَا مَاتَ أَبِي  
فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَمَاتَ الْأَبُ ، وَقَعَتِ الْحُرِّيَّةُ وَالطَّلَاقُ مَعًا ؛ لِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ تَمْنَعُ  
ثُبُوتَ الْمِلْكِ لَهُ ، فَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُ ، فَيَقَعُ طَلَاقُهُ .

فصلٌ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى زَمَنِ مَاضٍ : إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ . أَوْ : قَبْلَ  
أَنْ أَتَزَوَّجَ . لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى زَمَنِ يَسْتَحِيلُ

---

(١) سقط من : الأصل .

وَقَوْعُهُ فِيهِ ، فَلَمْ يَقَعْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ . وَمَاتَ قَبْلَ مُضِيِّ شَهْرٍ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي بَعْضِ كُتُبِهِ : تَطْلُقُ ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِمَا لَا تَنْتَصِفُ بِهِ ، فَلَعَنَتِ الصُّفَّةُ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ ، كَمَا لَوْ قَالَ لَأَيْسَى : أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي قَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ . خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ثَانِيًا <sup>(١)</sup> ، وَهَذَا الْوَقْتُ قَبْلَهُ ، فَيَقَعُ فِيهِ ، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ طَلَّاقَهَا فِي الْحَالِ . وَقَعَ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْيَ طَلَّقْتُهَا أَمْسٍ . طَلَّقَتْ بِإِفْرَارِهِ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْيَ طَلَّقْتُهَا فِي نِكَاحٍ آخَرَ ، أَوْ طَلَّقَهَا زَوْجَ قَبْلِي . فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ فِيمَا مَضَى .

وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ قُدُومِ أَخِي بِشَهْرٍ . أَوْ : قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ . فَقَدِمَ أَخُوهُ ، أَوْ <sup>(٢)</sup> مَاتَ مَعَ مَجِيءِ الشَّهْرِ أَوْ قَبْلَهُ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ زَمَنَ مَاضٍ . وَإِنْ <sup>(٣)</sup> قَدِمَ أَوْ <sup>(٣)</sup> مَاتَ بَعْدَ مُضِيِّ شَهْرٍ وَجُزْءٍ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ ، تَبَيَّنَا أَنَّهُ وَقَعَ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ قَبْلَ الشَّهْرِ .

فَإِنْ خَلَعَهَا بَعْدَ تَغْلِيْقِ طَلَّاقِهَا يَوْمَ ، ثُمَّ مَاتَ ، أَوْ قَدِمَ بَعْدَ التَّغْلِيْقِ بِشَهْرٍ وَسَاعَةٍ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ دُونَ الْخَلْعِ ؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ بِالطَّلَاقِ ، فَكَانَ الْخَلْعُ لِبَائِنٍ . وَإِنْ مَاتَ أَوْ <sup>(٣)</sup> قَدِمَ بَعْدَ الْخَلْعِ بِشَهْرٍ وَسَاعَةٍ ، [ ٣٢١ و ] صَحَّ الْخَلْعُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي م : « بَاثِنَا » .

(٢) فِي الْأَصْل : « وَ » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْل : « قَدَمَا وَ » .

صَادَفَ زَوْجَةً ، وَلَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّهَا بَأَتَتْ بِالْخُلْعِ قَبْلَهُ .

وإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي . طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ ،  
وَكَذَلِكَ <sup>(١)</sup> إِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ . سَوَاءٌ قَدِيمٌ أَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ .  
ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ قُبَيْلَ <sup>(٢)</sup> مَوْتِي . أَوْ : قُبَيْلَ <sup>(٣)</sup> قُدُومِ  
زَيْدٍ . لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ <sup>(٤)</sup> إِلَّا فِي الْجُزْءِ الَّذِي يَلِي الْمَوْتَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَصْغِيرٌ  
يَقْتَضِي الْجُزْءَ الْيَسِيرَ .

فصل : وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى مُسْتَحِيلٍ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طَرَبْتُ . فَفِيهِ  
وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَطْلُقُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى صِفَةٍ لَمْ تُوجَدْ . وَالثَّانِي ،  
تَطْلُقُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا عَلَى مَا يَرْتَفِعُ بِهِ جَمَلَةٌ ، فَلَمَّا الشَّرْطُ ، وَوَقَعَ  
الطَّلَاقُ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً لَا تَلْزَمُكِ . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ  
تَطِيرِي . أَوْ : تَقْتُلِي الْمَيْتَ . طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ مَغْلُومٌ عَدَمُهُ . وَإِنْ  
قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لَتَطِيرِينَ . فَكَذَلِكَ . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ .

فصل : إِذَا كَتَبَ إِلَيْهَا : إِذَا أَتَاكِ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَتَاهَا الْكِتَابُ ،  
طَلَّقَتْ إِذَا أَتَاهَا . وَإِنْ ذَهَبَتْ خَوَاشِيهِ ، أَوْ امْتَحَى <sup>(٥)</sup> مَا فِيهِ ، إِلَّا ذِكْرُ  
الطَّلَاقِ ، طَلَّقَتْ ؛ لِأَنَّهُ أَتَاهَا كِتَابُهُ <sup>(٥)</sup> مُشْتَمِلًا عَلَى الْمُقْصُودِ . وَإِنْ امْتَحَى <sup>(٦)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَذَلِكَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « قَبْلَ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٤) فِي س ٣ : « ائْتَحَى » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « كِتَابُهَا » .

(٦) فِي ف ، س ٣ : « ائْتَحَى » .

كُلُّ مَا فِيهِ ، أَوْ اِمْحَى <sup>(١)</sup> ذِكْرُ الطَّلَاقِ ، أَوْ ضَاعَ الْكِتَابُ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ لَمْ يَأْتِ . وَإِنْ ذَهَبَ الْكِتَابُ إِلَّا مَوْضِعَ الطَّلَاقِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَطْلُقُ ؛ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّ الْمُقْصُودَ أَتَاهَا . وَالثَّانِي ، لَا تَطْلُقُ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ لَمْ يَأْتِ . وَإِنْ قَالَ : إِذَا أَتَاكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ كَتَبَ : إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَتَاهَا الْكِتَابُ ، طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ ، وَاحِدَةً بِمَجِيءِ <sup>(٣)</sup> الْكِتَابِ ، وَآخَرَى بِمَجِيءِ <sup>(٤)</sup> الطَّلَاقِ .

فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ تَنْبِيْ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ : إِذَا قَالَ : إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ حَبِّ هَذِهِ الرُّمَّانَةِ <sup>(٥)</sup> فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَإِنَّهَا تَعْدُّ لَهُ عَدَدًا يَعْلَمُ <sup>(٥)</sup> أَنَّ عَدَدَهَا دَاخِلٌ فِيهِ ، وَلَا يَحْتُسُّ إِذَا نَوَى ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ ، حَيْثُ فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْأَيْمَانَ تَنْبِيْ عَلَى الْمَقَاصِدِ ، وَظَاهِرُ قَصْدِ الْحَالِفِ الْعِلْمُ بِكَمِّيَّتِهِ ، وَلَا يَحْصُلُ بِهَذَا . فَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ تُمَيِّزْ نَوَى مَا أَكَلْتُ مِنْ نَوَى مَا أَكَلْتُ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَفْرَدَتْ كُلُّ نَوَاةٍ وَحْدَهَا ، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْتِي قَبْلَهَا .

وَلَوْ وَقَعَتْ فِي مَاءٍ جَارٍ ، فَقَالَ : إِنْ <sup>(٦)</sup> أَقَمْتُ فِيهِ <sup>(٦)</sup> ، أَوْ خَرَجْتِ مِنْهُ ،

(١) فِي ف ، س ٣ : « اِمْحَى » .

(٢ - ٣) فِي ف : « لِأَنَّهُ » .

(٣) فِي ف : « لِمَجِيءِ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « وَلَا » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « تَعْلَمُ » .

(٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ ، ف : « قَمْتُ مِنْهُ » .

فَأَنْتِ طَالِقٌ. فقال القاضي في «الجامع»: هي كذلك؛ لأنَّ ظاهر<sup>(١)</sup> قصده خروجهَا مِنَ النهر. وقال في «المجَرَّد»: لا يَحْنُثُ بحالٍ؛ لأنَّ الماء الذي كانت فيه جَرَى وصارت في غيره.

ولو قال: إن كَانَتْ امْرَأَتِي فِي الشُّوقِ فَعَبْدِي حُرٌّ، وَإِنْ كَانَ عَبْدِي فِي الشُّوقِ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ. فكأنَا فِي الشُّوقِ، عَتَقَ العَبْدُ، وَلَمْ تَطْلُقِ الْمَرْأَةُ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ عَتَقَ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ، فَلَمَّا عَتَقَ، لَمْ يَتَّقِ لَهُ فِي الشُّوقِ عَبْدٌ. ولو كَانَ فِي فِيهَا تَمْرَةٌ، فَقَالَ: إِنْ أَكَلْتِيهَا، أَوْ أَمْسَكْتِيهَا، أَوْ أَلْقَيْتِيهَا، فَأَنْتِ طَالِقٌ. فَأَكَلْتُ بَعْضَهَا، وَأَلَقْتُ<sup>(٢)</sup> بَعْضَهَا، انْبَنَى عَلَى فِعْلِ بَعْضِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ.

ولو كانت على سُلَمٍ، فَحَلَفَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تَنْزِلَ عَنْهُ، وَلَا تَصْعَدَ عَنْهُ، وَلَا تَقِفَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا تَنْتَقِلُ إِلَى سُلَمٍ آخَرَ، ثُمَّ تَنْزِلُ أَوْ تَصْعَدُ؛ لِأَنَّ صُغُودَهَا وَ<sup>(٣)</sup> نُزُولَهَا إِنَّمَا حَصَلَ مِنْ غَيْرِهِ.

ولو سَرَقَتْ زَوْجَتَهُ [٣٢١ ظ] مِنْهُ شَيْئًا، فَحَلَفَ: لَتَصْدُقَنِي أَسْرَقَتِ مِنِّي شَيْئًا أَمْ لَا؟<sup>(٤)</sup> وَكَانَتْ قَدْ سَرَقَتْ مِنْهُ<sup>(٥)</sup>، وَخَشِيتُ أَنْ تُخْبِرَهُ، فَإِنَّهَا تَقُولُ: سَرَقْتُ مِنْكَ مَا سَرَقْتُ مِنْكَ. وَتَكُونُ «مَا»، هَلْهُنَا، بِمَعْنَى الذِّي.

فصل: ومتى عُلِقَ طَلَاقُ زَوْجَتِهِ عَلَى صِفَةٍ، ثُمَّ أَبَانَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ

(١) فِي م: «الظاهر».

(٢) فِي م: «رمت».

(٣) فِي م: «أو».

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ، ف.

الصِّفَّةُ ، عَادَتِ الصِّفَّةُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ وَالصِّفَّةَ وَجَدَا مِنْهُ فِي الْمَلِكِ ، فَأَشْبَهَ مَا  
لَوْ لَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا بَيْنُونَةٌ . وَإِنْ وَجَدَتِ الصِّفَّةُ حَالَ الْبَيْنُونَةِ ، لَمْ تَنْحَلْ  
الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْنُثْ فِي يَمِينِهِ ، فَلَمْ تَنْحَلْ ، كَمَا لَوْ لَمْ تُوجَدْ الصِّفَّةُ ،  
وَلِأَنَّ الْمَلِكَ مُقَدَّرٌ فِي يَمِينِهِ لِتَقْيِيدِ الطَّلَاقِ بِهِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ تَنْحَلَّ الصِّفَّةُ ؛  
بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ فِي الْعِتْقِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ ؛ لِأَنَّ الصِّفَّةَ  
وُجِدَتْ فَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ بِهَا ، كَمَا لَوْ وَجَدَتْ حَالَ الْمَلِكِ ، وَلِأَنَّ الْيَمِينَ  
إِذَا تَعَلَّقَتْ بِعَيْنٍ ، لَمْ تَتَقَيَّدْ بِالْمَلِكِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ  
وَهِيَ مِلْكُهُ .



## بَابُ الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ

إذا شك هل طلق أم لا ؟ لم تطلق ؛ لأن النكاح متيقن ، فلا يزول بالشك . وإن طلق فلم يدرك ، أو أحدى طلق أم ثلاثاً ؟ بنى على اليقين ؛ لذلك <sup>(١)</sup> . نص عليه أحمد . فإن ارجعها ، فعليه نفقتها . واختلف أصحابنا في حلها ، فقال الحريقى : هى محرمة ؛ لأنه متيقن للتحریم الحاصل بالطلاق ، شك فى حصول الحل بالرجعة ، فلا يزول التحريم المتيقن بالشك . وقال غيره : تحل ؛ لأن الرجعة مزيله لحكم <sup>(٢)</sup> المتيقن من الطلاق . ومنهم من منع حصول التحريم بالطلاق ؛ لكون الرجعية <sup>(٣)</sup> مباحة ، فلم يكن التحريم متيقناً <sup>(٤)</sup> . والوزع أن يلتزم حكم الطلاق الأكثر ، فيدعها <sup>(٥)</sup> حتى تقضى <sup>(٦)</sup> عدتها لتحل لغيره ؛ لقول النبى ﷺ : « دَعِ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ » <sup>(٧)</sup> .

(١) فى م : « كذلك » .

(٢) فى م : « الحكم » .

(٣) فى م : « الرجعة » .

(٤) فى ف : « منفيًا » ، وفى م : « يقينا » .

(٥) فى م : « ثم يدعها » .

(٦) فى م : « تنقضى » .

(٧) أخرجه الترمذى ، فى : باب حدثنا عمرو بن على ... من أبواب القيامة . عارضة الأحوذى ٣٢٠ / ٩ ، ٣٢١ . والنسائى ، فى : باب الحث على ترك الشبهات ، من كتاب الأشربة . المجتبى =

**فصل :** وإذا قال لنسائه : إحدائكن طالق . ولم ينو واحدة بعينها ، أقرع بينهن ، فأخرجت بالقرعة المطلقة منهن . نص عليه ؛ <sup>(١)</sup> لأن ذلك <sup>(٢)</sup> يؤزى عن علي ، وابن عباس ، رضي الله عنهما . ولأن الطلاق إزالة ملك ينى على التغليب والسرارية ، فتدخله القرعة ، كالعتيق . وإن نوى واحدة بعينها ، طلقت وحدها ؛ لأنه نوى بلفظه ما يحتمل ، فانصرف إليه ، وقوله فى ذلك مقبول ؛ لأنه لا يعلم إلا من جهته ، فقبل قوله <sup>(٣)</sup> ، كقول المرأة فى خيضاها .

وإن قال : هذه المطلقة ، بل هذه <sup>(٤)</sup> . طلقتا ؛ لأن إقراره <sup>(٥)</sup> بطلاق <sup>(٥)</sup> الثانية مقبول ، وزجوعه عن طلاق الأولى غير مقبول . وإن قال : طلقت هذه ، بل هذه أو هذه . طلقت الأولى وإحدى الأخرتين . وإن قال : هذه <sup>(٦)</sup> أو هذه <sup>(٦)</sup> ، بل هذه . طلقت الثالثة <sup>(٧)</sup> وإحدى الأوليتين . وإن قال : طلقت هذه وهذه ، أو هذه . احتمل أن يكون الشك فى الجميع ؛ لأنه أتى بحرف الشك بعد الأوليتين ، فيعود إليهما . واحتمل أن يكون الشك فى

---

= ٢٩٤ / ٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٠٠ / ١ ، ١١٢ / ٣ ، ١٥٣ . وصححه فى الإرواء ١ / ٤٤ .

(١ - ١) فى م : « لأنه » .

(٢) فى م : « منه » .

(٣) بعده فى م : « المطلقة » .

(٤) فى الأصل : « طلاقه » .

(٥) فى الأصل : « بإقرار » .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل .

(٧) فى الأصل : « الثانية » .

الثانية والثالثة ؛ لأنَّ حَرْفَ الشَّكِّ بينهما . وإن قال : طَلَّقْتُ هذه ، أو هذه وهذه . ففي أَحَدِ الِوَجْهَيْنِ يَكُونُ شَاكًّا فِي طَلَاقِ الْجَمِيعِ ، [ ٣٢٢ و ] لا يَذَرِي أَطْلَقَ الْأَوَّلَى وَحْدَهَا أَمْ الْأُخْرَتَيْنِ جَمِيعًا ؟ وَفِي الْآخِرِ ، يَكُونُ مُتَيَقَّنًا لَطَلَاقِ الثَّالِثَةِ <sup>(١)</sup> ، شَاكًّا فِي طَلَاقِ <sup>(٢)</sup> الْأُولَيَيْنِ .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلِمَ أَنَّهُ طَلَّقَ بَعْضَهُنَّ ، وَاسْتَبْهَتَ عَلَيْهِ بَغِيرَهَا ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُنْسِيَةِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ .

وإن لم يَنْوِ واحدةً بَعَيْنِهَا ، تَعَيَّنَتْ بِالْقَرْعَةِ ، وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْجَمِيعِ حَتَّى تَتَعَيَّنَ <sup>(٣)</sup> الْمَطْلُوقَةُ ؛ لِأَنَّهُنَّ مَحْبُوسَاتٌ عَلَيْهِ .

فصل : وإن طَلَّقَ واحدةً بَعَيْنِهَا ثَلَاثًا وَأُنْسِيَهَا ، أَوْ خَفِيَتْ عَلَيْهِ ، بِأَن يَطْلُقَهَا فِي ظُلْمَةٍ ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، أَوْ يَرَاهَا فِي طَاقَةٍ ، فَيَطْلُقُهَا وَتَشْتَبِهَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْجَمِيعُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَبْهَتَ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> زَوْجَتَهُ بَغِيرَهَا ، فَحَرَمَتَا ، كَمَا لَوْ اسْتَبْهَتَ بَمَنْ لَمْ يَتَزَوَّجْهَا . وَإِنْ عَلِمَهَا ، عَيْنَهَا ، وَقُبِلَ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ . فَإِنْ امْتَنَعَ مَعَ الْعِلْمِ ، حُبِسَ حَتَّى يُعَيَّنَهَا ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ امْتِنَاعٌ مِنْ <sup>(٥)</sup> إِيفَائِهِ <sup>(٦)</sup> . وَإِنْ ادَّعَتْ غَيْرُ الْمُعَيَّنَةِ عَلَيْهِ أَنَّهَا

(١) فِي م : « الثَّانِيَةِ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي م : « يَتَيَقَّنُ » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٥) فِي م : « عَنْ » .

(٦) فِي ف : « إِيفَاعُهُ » .

المُطَلَّقة، فالقولُ قوله من غيرِ يَمِينٍ . فإن مات ، أَقْرِغَ بَيْنَهُنَّ ، فَمَنْ خَرَجَتْ  
لِهَا الْقُرْعَةُ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا . قال إسماعيلُ بنُ سعيدٍ : سألتُ أحمدَ عن  
الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ ، وَلَا يَعْلَمُ أَيُّتَهُنَّ طَلَّقَ ، قال : أَكْرَهُ أَنْ أَقُولَ  
فِي الطَّلَاقِ بِالْقُرْعَةِ . قلتُ : أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ بَعْدَهَا <sup>(١)</sup> ؟ قال : أَقُولُ بِالْقُرْعَةِ ؛  
وذلكَ لِأَنَّهُ تَصِيرُ الْقُرْعَةُ عَلَى الْمَالِ . وقد رَوَى عن عليٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
فِي رَجُلٍ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ ، طَلَّقَ إِحْدَاهُنَّ ، ثُمَّ مَاتَ ، لَا يُدْرَى أَيُّتَهُنَّ طَلَّقَ :  
أَقْرِغَ بَيْنَ الْأَرْبَعِ ، وَأَنْذِرْ <sup>(٢)</sup> مِنْهُنَّ وَاحِدَةً ، وَأَقْسِمَ بَيْنَهُنَّ الْمِيرَاثَ <sup>(٣)</sup> .  
وكذلكَ <sup>(٤)</sup> إِنْ مَاتَتْ إِحْدَاهُنَّ ، أَوْ مِثْنٌ جَمِيعًا ، أَقْرِغْنَا بَيْنَهُنَّ ، فَمَنْ  
خَرَجَتْ <sup>(٥)</sup> عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ ، حَرَمْنَا مِيرَاثَهَا . وقال الخِرَقِيُّ وكثيرٌ مِنْ  
أَصْحَابِنَا : يُقْرِغُ بَيْنَهُنَّ فِي حَيَاتِهِ ، فَمَنْ خَرَجَتْ عَلَيْهَا قُرْعَةُ الطَّلَاقِ ،  
بَانَتْ ، وَحُلَّ لَهُ الْبَوَاقِي . احتجَّ جاجا بحديثِ عليٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ غَيْرُهَا ، بَانَتِ الْمَذْكُورَةُ ؛ لِأَنَّهَا الْمُطَلَّقةُ ،  
وَيَكُونُ وَطْؤُهُ لَهَا وَطْأً بِشُبْهَةٍ ، وَتُرَدُّ إِلَيْهِ الْأُخْرَى ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ  
تَزَوَّجَتْ ، أَوْ تَكُونَ الْقُرْعَةُ بِحُكْمِ حَاكِمٍ ، فَلَا تُرَدُّ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا  
تَزَوَّجَتْ <sup>(٦)</sup> تَعَلَّقَتْ بِهَا حَقٌّ غَيْرُهُ ، فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي فُسْخِ نِكَاحِ غَيْرِهِ ، وَقُرْعَةُ

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَحْدَهَا» .

(٢) فِي م : «أَنْذِرْ» . وَأَنْذَرُ : أَشْقِطُ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُخْتَصِرًا ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤٦/٥ .

(٤) فِي م : «لِذَلِكَ» .

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ : «مِنْهُنَّ» .

(٦) بَعْدَهُ فِي م : «فَقَدْ» .

الحاكم كحكمه ، لا سبيل إلى نقضه . وقال أبو بكر ، وابن حامد : لا ترد إليه التي عينتها القروعة بحال ؛ لأنه لا يقبل قوله عليها ، ولا يرثها إن ماتت ، وإن مات هو ورثته .

**فصل :** فإن رأى طائرا ، فقال : إن كان غرابا فحفصة طالق ، وإن كان حماما فعمرة طالق . فطار ولم يعرف ما هو ، لم يلزمه طلاق ؛ لأنه يحتمل أنه غيرهما <sup>(١)</sup> . ولو قال : إن كان غرابا ، فحفصة طالق ، وإن لم يكن غرابا فعمرة طالق . ولم يعرف ما هو ، طلقت إحداهما . والحكم فيها على ما ذكرنا في المشبهة . وإن كان الحالف رجلين ، فقد حث أحدهما <sup>(٢)</sup> ، فيحرم الوطء عليهما ؛ لأننا علمنا التحريم في أحدهما <sup>(٣)</sup> ، فأشبه ما لو كان الحالف واحدا على زوجتين ، ويقتى في حق كل واحد منهما أحكام النكاح ؛ من الثقة والكسوة والمسكن ؛ لأن نكاحه كان متيقنا ، وزواله مشكوك فيه .

وإن قال أحدهما : إن كان غرابا فعبدى حر . وقال الآخر : إن لم يكن غرابا فعبدى حر . لم يعتق واحد منهما ؛ لأن الأصل الرق . فإن اشترى أحدهما عبد صاحبه ، عتق ؛ لأن تمسكه بعبد اعتراف منه بعتق الآخر ، وقد ملكه ، [ ٣٢٢ ظ ] فيعتق . قاله القاضي . وقال أبو الخطاب : يُقرع بينهما حينئذ ؛ لأن العبدين صاراه ، وقد علم عتق أحدهما لا

(١) في م : « غيرها » .

(٢) في الأصل : « في إحداهما » .

(٣) في الأصل ، م : « إحداهما » .

بَعَيْنِهِ ، فَيُعْتَقُ بِالْقُرْعَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا قَدْ أَقَرَّ أَنَّ الْحَاثَ صَاحِبُهُ ، فَيُؤْخَذَ بِإِقْرَارِهِ . وَلَوْ كَانَ الْحَالِفُ وَاحِدًا ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا فَعَبْدِي حُرٌّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا فَأَمَتِي حُرَّةٌ . وَلَمْ يُعْرَفْ ، أَقَرَّعْنَا<sup>(١)</sup> بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ ، فَهُوَ الْحُرُّ ؛ لِأَنَّ الْقُرْعَةَ تُسْتَعْمَلُ لَتَعْيِينِ الْحُرِّيَّةِ .

**فصل :** إِذَا قَالَ لِحَمَاتِهِ : ائْتَلِكِ طَالِقٌ . أَوْ كَانَ اسْمُ زَوْجَتِهِ زَيْنَبَ ، فَقَالَ : زَيْنَبُ طَالِقٌ . طَلَّقْتَ زَوْجَتَهُ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ ائْتَلْتُهَا الْأُخْرَى . أَوْ : أُجْنِبِيَّةً<sup>(٢)</sup> اسْمُهَا زَيْنَبُ . دُيِّنَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ ، وَلَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ غَيْرَ زَوْجَتِهِ لَيْسَ مَحَلًّا لَطَّلَاقِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ بِهَا . وَإِنْ نَظَرَ إِلَى زَوْجَتِهِ وَأُجْنِبِيَّةٍ ، فَقَالَ : إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ . فَكَذَلِكَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : هَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَتَانِ ؛ هِنْدٌ وَزَيْنَبُ ، فَقَالَ : يَا هِنْدُ . فَأَجَابَتْهُ زَيْنَبُ ، فَقَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . يَتَوَى الْمُجِيبَةُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، طَلَّقَتْ الْمُجِيبَةَ وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّهَا الْمُخَاطَبَةُ بِالطَّلَاقِ ، وَلَمْ يُرِدْ غَيْرَهَا بِهِ . وَإِنْ قَالَ : ظَنَنْتُ الْمُجِيبَةَ هِنْدًا ، فَطَلَّقْتُهَا . طَلَّقَتْ هِنْدُ . رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَهَا بِطَّلَاقِهِ ، وَفِي زَيْنَبَ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَطْلُقُ . اخْتَارَهَا ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ خَاطَبَهَا بِالطَّلَاقِ ، فَطَلَّقَتْ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَطْلُقُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْهَا بِكَلَامِهِ ، فَلَمْ تَطْلُقْ ، كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : أَنْتِ طَاهِرٌ . فَسَبَقَ لِسَانُهُ

(١) فِي م : « أَقَرَّ » .

(٢) فِي م : « امْرَأَةٌ أُجْنِبِيَّةٌ » .

بقوله : أنت<sup>(١)</sup> طالق . وقال أبو بكر : لا يَخْتَلِفُ كلامُ أحمدَ أنَّها لا تَطْلُقُ . وإن قال : عَلِمْتُ أَنَّ الْمُجَنَّبَةَ زَيْنَبُ وَأَرَدْتُ طلاقَ هِنْدٍ . طَلَّقْتَا مَعًا ؛ هِنْدٌ بِإِرَادَتِهِ ، وَزَيْنَبُ بِخَطَابِهِ لَهَا بِالطَّلَاقِ اخْتِيَارًا .

ولو لَقِيَ أجنبيةً ظَنُّهَا<sup>(٢)</sup> زَوْجَتَهُ ، فَقَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . طَلَّقْتَ زَوْجَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ زَوْجَتَهُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ ، فَطَلَّقْتَ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَإِنْ لَقِيَ زَوْجَتَهُ فَظَنُّهَا أجنبيةً ، فَقَالَ : تَنَحَّى يَا مُطَلَّقَةً . أَوْ أُمَّتَهُ ، فَقَالَ : تَنَحَّى يَا حُرَّةً . يَظُنُّهَا<sup>(٣)</sup> أجنبيةً ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يُلْزَمُهُ عِتْقٌ وَلَا طَلَاقٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ طَلَاقًا وَلَا عِتْقًا . وَيُخْرِجُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ أَنْ يَقَعَ الْعِتْقُ وَالطَّلَاقُ ؛ بِنَاءً عَلَى الْمَسْأَلَةِ<sup>(٤)</sup> فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ .

---

(١) سقط من : الأصل ، ف .

(٢) في م : « يظنها » .

(٣) في ف : « فظنها » .

(٤) بعده في ف : « التى » .





## كِتَابُ الرَّجْعَةِ

إذا طَلَّقَ الحُرُّ زَوْجَتَهُ بَعْدَ الدُّخُولِ بِغَيْرِ عَوَظٍ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ ، أَوْ الْعَبْدُ أَقَلَّ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، فَلَهُ ارْتِجَاعُهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> . يَرِيدُ الرَّجْعَةَ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ . وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ أَلْطَلَّقُ مَرَّتَانٍ فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَشْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى <sup>(٣)</sup> ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ، فَسَأَلَ عُثْمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَعَنْ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ وَرَاجِعَهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٣) بعده في ف : « عن » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٦ ، ٤٢٧ .

(٥) في : باب في المراجعة ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥٣١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب حدثنا سويد بن سعيد ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٠ . والدارمي ، في : باب في الرجعة ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمي ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ .

فَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، لَمْ يَمْلِكْ رَجْعَتَهَا؛ لقوله تعالى: [٣٢٣] ﴿وَيُؤَلِّهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾. وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَلَا رَجْعَةَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا عِدَّةَ لَهُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهَا، فَلَا تَرَبُّصَ فِي حَقِّهَا يَرْجِعُهَا فِيهِ. وَكُلُّ هَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِحَمْدِ اللَّهِ.

فصل: وإذا كانت حاملاً بائنتين، فَوَضَعَتْ أَحَدَهُمَا، فَلَهُ رَجْعَتُهَا قَبْلَ وَضْعِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَا تَنْقُضِي إِلَّا بَوَاضِعَ الْحَمْلِ كُلَّهُ.

وإن طهرت ذات القرء من القرء الثالث ولم تغتسل، ففيه روايتان؛ إحداهما، له رَجْعَتُهَا. اختاره كثير من أصحابنا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. والثانية، لَا رَجْعَةَ لَهُ؛ لقول الله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٢)</sup>. وهى الحيض، وقد زال الحيض<sup>(٣)</sup>. وهذا اختيار أبى الخطاب.

فصل: وَيَمْلِكُ رَجْعَتَهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾<sup>(٤)</sup>. وَلَا تَقْتَضِي الرِّجْعَةَ إِلَى وَلِيِّ وَلَا صَدَاقٍ؛ لِأَنَّهَا إِمْسَاكٌ. وهل تَقْتَضِي إِلَى إِشْهَادٍ؟ فيه روايتان؛ إحداهما، تَقْتَضِي إِلَى الْإِشْهَادِ؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. وظاهر الأمر الوجوب، ولأنَّ اسْتِيتَاحَةَ بُضْعٍ مَقْصُودٌ، أَشْبَهَ

(١) زيادة من: ف.

(٢) سورة البقرة ٢٢٨.

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) سورة الطلاق ٢.

النِّكَاحُ . والثَّانِيَّةُ ، لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ إِمْسَاكٌ لَا يَنْتَقِرُ إِلَى رِضَا الْمَرْأَةِ ، أَشْبَهَ التَّكْفِيرَ فِي الظُّهَارِ .

فصل : <sup>(١)</sup> «وَالرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ» ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الرَّجْعَةَ إِمْسَاكًا ، وَسَمَّى الْمُطَلِّقِينَ بُعُولَةً ، فَقَالَ <sup>(٢)</sup> «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَيُعَوِّلُهُنَّ آحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ ﴾ . فَيُلْحَقُهَا طَلَاقُهُ ، وَظَهَارُهُ ، وَلِعَانُهُ ، وَخُلْعُهُ ، وَيَرِثُهَا وَتَرِثُهُ ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ <sup>(٣)</sup> ، فَتَبَتْ فِيهَا مَا ذَكَرْنَا ، كَمَا قَبْلَ الطَّلَاقِ .

فصل : «وَالرَّجْعِيَّةُ مُبَاحَةٌ لَزَوْجِهَا ، فَلَهَا التَّرْتِيبُ <sup>(٤)</sup> وَالتَّشَرُّفُ لَهُ ، وَلَهُ السَّفَرُ بِهَا ، وَالخُلُوءُ مَعَهَا <sup>(٥)</sup> ، وَوَطْئُهَا ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ <sup>(٧)</sup> . » . وَهَذِهِ زَوْجَةٌ . وَعِنَهُ ، أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهَا مُعْتَدَّةٌ مِنْ طَلَاقِهِ ، فَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ ، كَالْمُخْتَلِعَةِ . فَإِنْ وَطَّئَهَا ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ ، وَلَا مَهْرَ عَلَيْهِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٨)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ الْمَهْرُ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ ، إِذَا أَكْرَهَهَا عَلَى الْوَطْءِ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ حَرَّمَهُ <sup>(٨)</sup> الطَّلَاقُ ، فَأَشْبَهَ وَطْءَ الْمُخْتَلِعَةِ .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «الرَّجْعَةُ زَوْجِيَّةٌ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «بِقَوْلِهِ» .

(٣) فِي م : «زَوْجَهُ» .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : «لَهُ» .

(٥) فِي ف : «بِهَا» .

(٦) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ٥ ، ٦ ، سُورَةُ الْمَعَارِجِ ٢٩ ، ٣٠ .

(٧) فِي م : «كَذَلِكَ» .

(٨) بَعْدَهُ فِي ف : «عَلَيْهِ» .

**فصل : وَتَحْصُلُ الرَّجْعَةُ بِالْوَطْءِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، قَصْدٌ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ ؛**  
**لَأَنَّ سَبَبَ زَوَالِ الْمِلْكِ انْعَقَدَ مَعَ الْخِيَارِ ، وَالْوَطْءُ مِنَ الْمَالِكِ يَمْنَعُ زَوَالَهُ ،**  
**كَوَطْءِ الْبَائِعِ فِي مُدَّةٍ<sup>(١)</sup> الْخِيَارِ . وَلَا يَحْصُلُ بِاسْتِمْتَاعٍ ، سَوَاءً<sup>(٢)</sup> مِنْ قُبْلَةٍ أَوْ**  
**لَمْسٍ ، أَوْ نَظَرٍ إِلَى مُحَرَّمٍ<sup>(٣)</sup> مِنْهَا ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ :**  
**يُخْرِجُ فِيهِ وَجْهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي تَحْرِيمِ الْمُصَاهَرَةِ بِهِ<sup>(٤)</sup> . فَأَمَّا**  
**الْخُلُوءُ بِهَا ، فَلَيْسَتْ رَجْعَةٌ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْمُصَاهَرَةِ<sup>(٥)</sup> لَا يَثْبُتُ بِهَا .**  
**وَقَالَ بَعْضُ<sup>(٦)</sup> أَصْحَابِنَا : يَحْصُلُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَةِ ، فَأَشْبَهَ**  
**الِاسْتِمْتَاعَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، لَا تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ إِلَّا بِالْقَوْلِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ**  
**الْحَرَقَمِيِّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> . وَلَا يَحْصُلُ**  
**الْإِشْهَادُ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ ، وَلِأَنَّهُ اسْتِباحَةٌ بُضِعَ<sup>(٨)</sup> مَقْصُودٌ ، أَشْبَهَ النِّكَاحَ .**

**فصل : وَأَلْفَاظُ الرَّجْعَةِ : رَاجَعْتُكَ . وَارْتَجَعْتُكَ . لَوُزُودٍ<sup>(٩)</sup> الشُّنَّةُ بِهِمَا<sup>(١٠)</sup>**  
**فِي حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَاشْتِهَارُهُمَا فِي الْعُرْفِ بِهَذَا**

(١) بعده في ف : « حكم » .

(٢) في الأصل ، ف : « سواء » .

(٣) في ف : « ما حرم » .

(٤) سقط من : م ، وفي الأصل : « فيه » .

(٥) في ف : « المظاهرة » .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) سورة الطلاق ٢ .

(٨) في م : « عضو » .

(٩) بعده في م : « النص و » .

(١٠) في ف : « بها » .

الَلْفْظُ . [٣٢٣ ط] و : رَدَّدْتُكَ . و : أَمْسَكْتُكَ . لَوُزُودِ الْكِتَابِ بِهِمَا <sup>(١)</sup> فِي  
قَوْلِهِ <sup>(٢)</sup> تَعَالَى : ﴿ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الصَّرِيحُ لَفْظَ الْمَرَاJَعَةِ وَحْدَهُ ؛ لِاسْتِهَارِهِ فِي الْعُزْفِ دُونَ  
غَيْرِهِ .

وَأِنْ قَالَ : نَكَحْتُكَ . أَوْ : تَزَوَّجْتُكَ . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَصِيحُ  
الرَّJَعَةِ بِهِ <sup>(٤)</sup> . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّ الْأَجْبِيَّةَ تَحِلُّ بِهِ ، فَالزَّوْجَةُ أُولَى .  
وَالثَّانِي ، لَا يَصِيحُ ؛ لِأَنَّهُ وُضِعَ لِاتِّدَاءِ النِّكَاحِ ، وَهَذَا لِاسْتِدَامَتِهِ .

فَإِنْ قَالَ : رَاجَعْتُكَ لِلْمَحَبَّةِ . أَوْ : الْإِهَانَةِ . فَهِيَ رَجْعَةٌ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّهُ  
أَتَى بِصَّرِيحِ الرَّJَعَةِ ، وَمَا قَرَنَهُ بِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِلْعَلَّةِ ، وَيَحْتَمِلُ  
غَيْرَهُ ، فَلَا يَزُولُ اللَّفْظُ عَنْ مُقْتَضَاهُ بِالشَّكِّ . فَإِنْ نَوَى بِهِ : إِنْنِي رَاجَعْتُكَ  
لِحُبِّي إِيَّاكَ . أَوْ : لِأُهَيْنِكَ . لَمْ يَقْدَحْ فِي الرَّJَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ ضَمَّ إِلَيْهَا بَيَانَ  
عَلَّتِيهَا . وَإِنْ لَمْ يُرِدِ الرَّJَعَةَ ، وَلَئِنْ أَرَادَ : رَاجَعْتُكَ إِلَى الْإِهَانَةِ بِفِرَاقِي إِيَّاكَ .  
أَوْ : إِلَى الْمَحَبَّةِ . فَلَيْسَ بِرَجْعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِلَفْظِهِ غَيْرَ الرَّJَعَةِ .

**فصل :** وَلَا يَصِيحُ تَغْلِيْقُهَا عَلَى شَرْطٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِبَاحَةٌ بُضِعَ ، فَأَشْبَهَتْ  
النِّكَاحَ . وَلَوْ قَالَ : رَاجَعْتُكَ إِنْ شِئْتَ . أَوْ : كُلَّمَا طَلَّقْتُكَ فَقَدْ رَاجَعْتُكَ .  
لَمْ يَصِيحْ .

(١ - ١) فِي م : « لَقَوْلِهِ » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣١ ، وَسُورَةُ الطَّلَاقِ ٢ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، وَبَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، ف : « وَ » .

وإن راجعها في الردّة، فقال أبو الخطاب: لا يصح؛ لأنه استباحة  
بُضْع، أشبه النكاح. وقال القاضي: إن قلنا: تُتَعَجَّلُ الفُرْقَةُ. فلا يصح.  
وإن قلنا: لا تُتَعَجَّلُ. فهي مؤقوفة؛ إن أسلم، صحّت، وإن لم يُسَلِّمْ، لم  
تصحّ، كما يقف الطلاق والنكاح. وهذا اختيار ابن حامد.

**فصل:** وإذا ادّعت المرأة انقضاء عدتها بالقروء في زمن يُمكن  
انقضاءها فيه، أو بوضع الحمل المُمكن، فأنكرها الزوج، فالقول قولها؛  
لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup>.  
فلولا أن قولهنّ مقبول ما حرّم عليهنّ كتمانته، كالشهود، لما حرّم عليهم  
كتمان الشهادة، دلّ على قبولها منهم. وإن ادّعت انقضاء عدتها  
بالشهور، فأنكرها، فالقول قوله؛ لأنه اختلاف في وقت الطلاق، والقول  
قوله فيه. وإن ادّعت انقضاءها في مُدة لا يُمكن انقضاءها فيها، لم تُسمع  
دعواها، مثل أن تدّعي انقضاءها بالقروء في أقلّ من ثمانية وعشرين يوماً،  
إذا قلنا: الأقرء الأطهار. أو في أقلّ من تسعة وعشرين يوماً<sup>(٢)</sup>، إذا قلنا:  
هي الحيض. لأننا نعلم كذبها. وإن ادّعت انقضاءها بالقروء<sup>(٣)</sup> في شهر،  
لم يُقبل قولها إلا ببيّنة. نصّ عليه؛ لأنه يُزوَى عن عليّ، رضي الله  
عنه<sup>(٤)</sup>. ولأنّ ذلك يندُر جدّاً. وظاهر قول<sup>(٥)</sup> الحرقى قبول قولها بمجرّده؛

(١) سورة البقرة ٢٢٨.

(٢) زيادة من: ف.

(٣) في ف: «في القروء».

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٤/١.

(٥) في الأصل: «كلام».

**فصل :** وإن ادعى الزَّوْجُ رَجْعَتَهَا فِي عِدَّتِهَا فَأَنكَرْتَهُ ، فالقولُ قولُهُ ؛  
لأنَّهُ يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا ، فُقِبِلَ قولُهُ فِيهِ ، كالطَّلَاقِ . وإن ادعى رَجْعَتَهَا بَعْدَ  
انقضاءِ <sup>(١)</sup> العِدَّةِ ، فَأَنكَرْتَهُ ، فالقولُ قولُها ؛ لأنَّهُ فِي زَمَنِ <sup>(٢)</sup> لا يَمْلِكُهَا ،  
وَالأَصْلُ عَدَمُهَا . فإن كان فِي زَمَنِ <sup>(٣)</sup> يُمَكِّنُ انقضاءَ العِدَّةِ فِيهِ ، فقالت : قد  
انقضتْ عِدَّتِي . فقال : قد كنتُ راجعْتُكَ . فَأَنكَرْتَهُ ، لم يُقْبَلْ قولُهُ ؛ لأنَّ  
قولَها فِي انقضاءِ عِدَّتِهَا مَقْبُولٌ ، فصارت دَعْوَاهُ لِلرَّجْعَةِ بَعْدَ الحُكْمِ  
بَانقضاءِها . ولو سَبَقَ فقال : قد كنتُ راجعْتُكَ . فقالت : قد انقضتْ  
عِدَّتِي قَبْلَ رَجْعَتِكَ . فَأَنكَرَهَا ، فالقولُ قولُهُ ؛ لأنَّهُ ادعى الرَّجْعَةَ قَبْلَ الحُكْمِ  
بَانقضاءِ عِدَّتِها <sup>(٤)</sup> . وظاهرُ كلامِ الحَرَقِيِّ أَنَّ القولَ قولُها فِي الحالين ؛ لأنَّ  
مَنْ قُبِلَ قولُهُ سَابِقًا ، قُبِلَ مَسْبُوقًا ، كسائرِ الدَّعاوى . وإن ادعى أَنَّهُ أَصَابَهَا  
لَتَبَيَّنَ لَهُ رَجْعَتُهَا ، فَأَنكَرْتَهُ ، [ ٣٢٤ و ] فالقولُ قولُها ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُهَا .

**فصل :** فإن طَلَّقَهَا ، فأنقضتْ <sup>(١)</sup> عِدَّتُها وتزوَّجتْ ، ثم ادعى رَجْعَتَهَا ،  
وصدَّقته هِيَ وزَوْجُها ، رُدَّتْ إِلَيْهِ ؛ لأنَّنا تَبَيَّنَّا أَنَّ الثَّانِي نَكَحَهَا وَهِيَ زَوْجَةُ  
الأَوَّلِ . وإن صدَّقَهُ أَحَدُهُما دُونَ الآخَرِ ، قُبِلَ قولُهُ فِي حَقِّهِ وَحْدَهُ ، فإن  
صدَّقَهُ الزَّوْجُ ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُ ؛ لاغْتِرافِهِ بِفَسَادِهِ ، ولم تُسَلِّمِ المَرأةُ إِلَيْهِ ؛ لأنَّ

(١) زيادة من : ف .

(٢) فِي الأَصْلِ : « زمان » .

(٣) فِي م : « العدة » .

(٤) فِي الأَصْلِ ، س ٣ ، م : « ققضت » .

إِقْرَارَ الزَّوْجِ عَلَيْهِ غَيْرُ مَقْبُولٍ . وَإِنْ كَانَ هَذَا قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا ، فَلَهَا عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ، فَلَهَا الْجَمِيعُ بِمَنْزِلَةِ طَلَاقِهَا . وَإِنْ صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا فِي فُسْخِ نِكَاحِ الزَّوْجِ . فَإِنْ بَانَتْ مِنْهُ بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، رُدَّتْ إِلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ الَّذِي كَانَ لِحَقِّ الثَّانِي قَدْ زَالَ . وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَلَا مَهْرَ لَهَا ؛ لِاعْتِرَافِهَا أَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً لَهُ . فَإِنْ أَنْكَرَاهُ <sup>(١)</sup> ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ ، قُبِلَتْ ، وَرُدَّتْ إِلَيْهِ ، سَوَاءً دَخَلَ بِهَا الثَّانِي أَوْ لَمْ يَدْخُلْ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّ الثَّانِي نَكَحَهَا وَهِيَ زَوْجَةُ الْأَوَّلِ . وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، إِنْ دَخَلَ بِهَا الثَّانِي ، فَهِيَ زَوْجَتُهُ ، وَيَبْطُلُ نِكَاحُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقَدَ عَلَيْهَا وَهِيَ مِمَّنْ يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا فِي الظَّاهِرِ ، وَمَعَ الثَّانِي مَزِيَّةُ الدُّخُولِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ .

**فصل :** وَإِنْ تَزَوَّجَتِ الرَّجْعِيَّةُ فِي عِدَّتِهَا ، فَوَطَّعَهَا الثَّانِي ، وَحَمَلَتْ مِنْهُ ، انْقَطَعَتْ عِدَّةُ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا وَضَعَتْ حَمْلَهَا ، أَتَمَّتْ عِدَّةُ الْأَوَّلِ ، وَلَهُ رَجْعَتُهَا فِي هَذَا التَّمَامِ ؛ لِأَنَّهَا فِي عِدَّتِهِ . وَإِنْ رَاجَعَهَا قَبْلَ الْوَضْعِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا فِي عِدَّةٍ غَيْرِهِ لَا فِي عِدَّتِهِ . وَالثَّانِي ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ بَاقِيَّةً ، وَإِنَّمَا انْقَطَعَتْ عِدَّتُهُ لِعَارِضٍ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ وَطَّعَتْ فِي صُلْبِ نِكَاحِهِ .

**فصل :** وَإِنْ وَطَّعَ الزَّوْجُ الرَّجْعِيَّةَ ، وَقُلْنَا : لَا تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ بِهِ . فَعَلَيْهَا

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَنْكَرَهُ » .



استثنافُ العِدَّةِ مِنَ الوَطْءِ، ويدْخُلُ فيها بَقِيَّةُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ ؛ لأنَّهُما عِدَّتَانِ <sup>(١)</sup> مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَتَدْخُلَا، وَلَهُ اِزْتِجَاعُهَا فِي بَقِيَّةِ الْعِدَّةِ الْأُولَى، وَلَيْسَ لَهُ اِزْتِجَاعُهَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّ عِدَّةَ الطَّلَاقِ انْقَضَتْ .

فصل : إِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا ، <sup>(٢)</sup> «أَوْ طَلَّقَ الْعَبْدُ زَوْجَتَهُ» طَلَّقَتَيْنِ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيَطَّأَهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وَيُشْتَرَطُ لِحَالِهَا لِلأَوَّلِ شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، نِكَاحُ زَوْجٍ غَيْرِهِ ؛ لِلآيَةِ ، فَلَوْ كَانَتْ أَمَةً فَوَطِئَهَا سَيِّدُهَا ، أَوْ وَطِئَتْ بِشُبَّهَةٍ ، أَوْ اسْتَبْرَأَهَا مِنْ سَيِّدِهَا ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ ، وَلَا بُدُّ أَنْ يَكُونَ نِكَاحًا صَحِيحًا ، فَلَوْ نَكَحَهَا نِكَاحًا فَاسِدًا وَوَطِئَهَا ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ وَجْهًا آخَرَ ، أَنَّهُ يُحِلُّهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلَلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ » <sup>(٤)</sup> . فَسَمَّاهُ مُحْلَلًا مَعَ فَسَادِ نِكَاحِهِ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْمُطْلَقَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ مُحْلَلًا ؛ لِقَضَائِهِ التَّحْلِيلَ فِيمَا لَا يَحِلُّ لَهُ <sup>(٥)</sup> ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وَلَوْ أَحْلَلَ حَقِيقَةً ، لَمْ يَكُنْ هُوَ وَالزَّوْجُ مَلْعُونَيْنِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «عِدَّة» .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٠ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ٣ .

(٦) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٣٧ .

الثانى، أن يطأها الزَّوْجُ فى الفَرْجِ، وأذناه تَغِيْبُ الحَشْفَةَ مع الانتِشَارِ؛ لما رَوَتْ عائِشَةُ، رَضِيَ اللّهُ عنها، أَنَّ رِفَاعَةَ القُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبِتَّ طَلَاقُهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ، فَجَاءَتْ رَسُوْلَ اللّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيْقَاتٍ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ، فَقَالَتْ: وَاللّهِ مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الْهُدْبَةِ<sup>(١)</sup>. فَتَبَسَّمَ رَسُوْلُ اللّهِ ﷺ [٣٢٤ظ] وَقَالَ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ، لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ، وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

فإن وطئها فى الدُّبْرِ، أو دونَ الفَرْجِ، أو غَيِبَ الحَشْفَةَ مِنْ غَيْرِ انْتِشَارٍ، لَمْ تَحِلَّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ الْحُكْمَ بِذَوَاقِ الْعُسَيْلَةِ، وَلَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ الذَّكَرُ مَقْطُوعًا، فَبَقِيَ مِنْهُ قَدْرُ الْحَشْفَةِ، فَأَوْلَجَهُ<sup>(٣)</sup>، أَحْلَاهَا، وَإِلَّا

(١) هُدْبَةُ الثَّوْبِ: طَرَفُ الثَّوْبِ الَّذِى لَمْ يَنْسَجْ، وَالْمَعْنَى: أَرَادَتْ مَتَاعَهُ وَأَنَّهُ رَخْوٌ مِثْلَ طَرَفِ الثَّوْبِ لَا يَغْنَى عَنْهَا شَيْئًا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِى: بَابِ مَنْ أَجَازَ طَلَاقَ الثَّلَاثِ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَفِى: بَابِ الْإِزَارِ الْمُهْدَبِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ، وَفِى: بَابِ التَّبَسُّمِ وَالضَّحْكِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٥/٧، ١٨٤، ٢٧/٨. وَمُسْلِمٌ، فِى: بَابِ لَا تَحِلُّ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لِمَطْلَقِهَا حَتَّى تَنْكَحَ...، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٥٥/٢، ١٠٥٦.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِى: بَابِ مَا جَاءَ فِى مَنْ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ...، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ. عَارِضَةُ الْأُحُوذِ ٤٢/٥. وَابْنُ مَاجَهَ، فِى: بَابِ الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا...، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١/٦٢١، ٦٢٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِى: بَابِ مَا يَحِلُّ الْمَرْأَةُ لَزَوْجِهَا...، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/١٦١، ١٦٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِى: بَابِ نِكَاحِ الْمُحْلِلِ وَمَا أَشْبَهَهُ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ. الْمُوطَأُ ٢/٥٣١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِى: الْمُسْنَدِ ٦/٣٤، ٣٧، ٣٨، ٢٢٦، ٢٢٧. (٣) فِى ف، م: «فَأَوْلَجَهَا».

فلا . وإن كان حَصِيًّا ، أو مَسْلُوعًا ، أو مَوْجُوعًا ، حَلَّتْ بَوَاطِيهِ ؛ لَدْخُولِهِ فِي عُمُومِ الْآيَةِ . وَعِنَهُ ، لَا يُحِلُّهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا تُذَاقُ عُسَيْلَتُهُ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : الْعَمَلُ عَلَى أَنَّهُ يُحِلُّهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْقِدْ إِلَّا الْإِنْزَالَ ، وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْإِحْلَالِ .

وَلَوْ كَانَتْ ذِمِّيَّةً فَوَطَّقَهَا زَوْجٌ ذِمِّيٌّ ، أَحَلَّهَا لِلْمُسْلِمِ ؛ لَدْخُولِهِ فِي الْآيَةِ وَالْخَبَرِ . وَكَذَلِكَ الْمَمْلُوكُ وَالصَّبِيُّ وَالْجُنُونُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يُحِلُّهَا الْجُنُونُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذُوقُ الْعُسَيْلَةَ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لَدْخُولِهِ فِي عُمُومِ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ ، وَلَا يَصِحُّ دَعْوَى أَنَّهُ لَا يَذُوقُ الْعُسَيْلَةَ ، فَإِنَّ الْجُنُونُ كَالصَّحِيحِ فِي الشَّهْوَةِ وَاللَّذَّةِ ، وَافْتِرَاقُهُمَا فِي الْعَقْلِ لَا يُوجِبُ افْتِرَاقَهُمَا فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يُوجَدُ فِي الْبَهَائِمِ مَعَ عَدَمِ الْعَقْلِ .

وإن وَطَّقَهَا نَائِمَةً ، أو مُعْمَى عَلَيْهَا ، أو وَطَّقَهَا يَغْتَقِدُهَا أَجْنَبِيَّةً ، أو اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرَهُ وَهُوَ نَائِمٌ ، حَلَّتْ ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ وَجَدَ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَحِلَّ بِالْوَطْءِ فِي الْإِغْمَاءِ ؛ لِأَنَّهَا <sup>(١)</sup> تَذُوقُ عُسَيْلَتَهُ .

**فصل :** واشْتَرَطَ أَصْحَابُنَا أَنْ يَكُونَ الْوَطْءُ حَلَالًا ، فَلَوْ وَطَّقَهَا زَوْجُهَا فِي حَيْضٍ ، أو نِفَاسٍ ، أو صَوْمٍ مَفْرُوضٍ ، أو إِحْرَامٍ ، لَمْ تَحِلَّ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ حَرَّمَ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يُحِلَّهَا ، كَوَطْءِ الْمُزَنَّدَةِ . وَظَاهِرُ النَّصِّ أَنَّهُ يُحِلُّهَا ؛ لَدْخُولِهِ فِي الْعُمُومِ ، وَلِأَنَّهُ وَطْءٌ تَامٌّ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ تَامٍّ ، فَأَحَلَّهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ التَّحْرِيمُ لِحَقِّ آدَمِيٍّ ، مِثْلَ أَنْ يَطَأَ مَرِيضَةً تَنْضَرُّرُ بَوَاطِيهِ ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي حِلِّهَا بِهِ . فَأَمَّا الْوَطْءُ فِي رِدَّتِهِمَا ، أو رِدَّةِ أَحَدِهِمَا ، فَلَا يُحِلُّهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ

---

(١) سقط من : الأصل .

عاد إلى الإسلام، فقد وَقَعَ الوطءُ في نِكَاحٍ غير تامٍّ؛ لَانْعِقَادِ سَبَبِ  
الْبَيِّنُونَةِ، وإن لم تُسَلِّمْ في الْعِدَّةِ، فلم يُصَادِفِ الوطءُ نِكَاحًا.

**فصل:** وإذا غَابَتِ الْمُطَلَّقةُ ثلاثًا، ثم أَتَتْ زَوْجَهَا، فذَكَرَتْ أَنَّهَا  
نَكَحَتْ مَنْ أَصَابَهَا، وكان ذلك مُمَكِّنًا، وكان يَعْرِفُ منها الصَّدَقَ  
والصَّلَاحَ، حَلَّتْ لَهُ؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمِنَةٌ عَلَى مَا تَدَّعِيهِ، وقد وَجِدَ ما يَغْلِبُ عَلَى  
ظَنِّهِ صِدْقَهَا. وإن لم يُوجَدَ ما يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقَهَا، لم تَحِلَّ لَهُ؛ لِأَنَّ  
الْأَصْلَ التَّحْرِيمُ، ولم يُوجَدَ غَلَبَةُ ظَنٍّ تَنْقُلُ عَنْهُ، فلم تَحِلَّ<sup>(١)</sup>، كما لو أَخْبَرَهُ  
فَاسِقٌ غَيْرُهَا. فإن كَذَّبَهَا، ثم غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهَا، فَصَدَّقَهَا، حَلَّتْ  
لَهُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَعْلَمُ، ثم يَتَجَدَّدُ عِلْمُهُ بِذَلِكَ.

وإن تَزَوَّجَتْ زَوْجًا ثُمَّ طَلَّقَهَا، فَادَّعَتْ أَنَّهُ أَصَابَهَا، فَأَحْلَاهَا، وَاسْتَقَرَّ  
عَلَيْهِ مَهْرُهَا، فَأَنْكَرَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي حِلِّهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَدَّعِي عَلَيْهِ حَقًّا،  
وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي اسْتِقْرَارِ مَهْرِهَا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ. وَإِنْ  
ادَّعَتْ عَلَيْهِ طَلَاقَهَا، فَأَنْكَرَهَا، لم تَحِلَّ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْثُ طَلَاقُهَا،  
فَتَبْقَى عَلَى نِكَاحِ الثَّانِي.

**فصل:** وإذا عَادَتِ الْمُطَلَّقةُ ثلاثًا إِلَى زَوْجِهَا بَعْدَ زَوْجٍ<sup>(٣)</sup> وَإِصَابَةٍ، مَلَكَ  
عَلَيْهَا [٣٢٥] ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى مَا كَانَ يَمْلِكُ مِنَ الطَّلَاقِ

(١) فِي م: «يَحِلُّ».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: س ٣.

(٣) فِي م: «زَوَاجٍ».

الثلاث، فَوَجِبَ أَنْ يَسْتَأْنِفَهَا. وإن كان طلاقها أَقْلَ من ثلاث، رَجَعَتْ إليه على ما بَقِيَ من طَلاقِها؛ لأنها عَادَتْ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْعَدَدِ، فَرَجَعَتْ<sup>(١)</sup> بما بَقِيَ "من العَدَدِ"، كما لو رَجَعَتْ قَبْلَ نِكَاحِ آخَرَ. وعنه، أَنَّهَا إِنْ رَجَعَتْ بَعْدَ نِكَاحِ زَوْجٍ آخَرَ، رَجَعَتْ عَلَى طَلاقِ ثَلَاثٍ؛ لأنها رَجَعَتْ بَعْدَ زَوْجٍ وَإِصَابَةٍ، فَأَشْبَهَتْ الْمُطَلَّقَةَ ثَلَاثًا.

---

(١) فِي الْأَصْلِ: «فَوَجِبَ».

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ: م.



## كِتَابُ الْإِيلَاءِ

وهو الحَلْفُ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ الزَّوْجَةِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رَبْعُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ <sup>(١)</sup>.

وَيَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ عَلَى الْوَطْءِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ <sup>(٢)</sup>، كَالسَّيِّدِ يُؤَلَّى مِنْ أَمَتِهِ، أَوْ مِنْ أَجْنَبِيَّةٍ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا؛ لقوله تعالى: ﴿مِن نِّسَائِهِمْ﴾. وَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ؛ لَأَنَّهُ لَا حُكْمَ لِيَمِينِهِمَا.

فَأَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْوَطْءِ، فَإِنْ كَانَ لَسَبَبٍ يُزْجِي زَوَالَهُ، كَالْمَرَضِ وَالْحَبْسِ، صَحَّ إِيلَاؤُهُ؛ لَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ نَفْسَهُ <sup>(٣)</sup> الْوَطْءَ يَمِينِهِ، فَأُسْبَةُ الْقَادِرِ، وَإِنْ كَانَ لَسَبَبٍ غَيْرِ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ، كَالجَبِّ، وَالشَّلَلِ، لَمْ يَصِحَّ إِيلَاؤُهُ؛ لَأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ مُسْتَحِيلٍ، فَلَمْ يَصِحَّ، كَالْحَلْفِ عَلَى تَرْكِ الطَّيْرَانِ، وَلَأَنَّ الْإِيلَاءَ الْيَمِينُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْجِمَاعِ، وَهَذَا لَا تَمْنَعُهُ مِنْهُ يَمِينُهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ إِيلَاؤُهُ، كَالْعَاجِزِ بِالْمَرَضِ.

وَيَصِحُّ إِيلَاءُ الذَّمِّيِّ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ، وَلَأَنَّ مَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ وَيَمِينُهُ عِنْدَ

(١) سورة البقرة ٢٢٦.

(٢) في ف: «مكلف».

(٣) بعده في الأصل: «من».

الحاكم، صَحَّ إِيلَاؤُهُ، كالمسلم.

فصل: وَيُشْتَرَطُ لَصِحَّتِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ؛ أَحَدُهَا، الْحَلْفُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ﴾<sup>(١)</sup>. وَالْإِيلَاءُ الْحَلْفُ. فَإِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، كَانَ مُوَلِيًّا، بغيرِ خِلَافٍ. وَإِنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ، أَوْ الْعَتَاقِ، أَوْ الظُّهَارِ، أَوْ صَدَقَةِ الْمَالِ وَنَحْوِهِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَكُونُ مُوَلِيًّا؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ<sup>(٢)</sup>. هَكَذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ. وَلِأَنَّهُ لَمْ يَخْلِفْ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يَكُنْ مُوَلِيًّا، كَالْحَالِفِ<sup>(٣)</sup> بِالْكَعْبَةِ. وَالثَّانِيَّةُ، يَكُونُ مُوَلِيًّا؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ يَلْزَمُ بِالْحِنْثِ فِيهَا حَقٌّ، فَصَحَّ الْإِيلَاءُ بِهَا، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ، كَالْحَرَامِ<sup>(٤)</sup>، كَانَ بِهِ مُوَلِيًّا، وَمَا لَا كَفَّارَةَ فِيهِ، كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ،<sup>(٥)</sup> لَا يَكُونُ<sup>(٦)</sup> بِهِ مُوَلِيًّا.

وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُوَلِيًّا بِمَا لَا<sup>(٧)</sup> يَلْزَمُهُ بِهِ حَقٌّ، كَقَوْلِهِ: إِنْ وَطِئْتُكَ فَأَنْتَ زَانِيَةٌ. لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ الْقَذْفِ بِشَرْطٍ، فَلَا يَلْزَمُ<sup>(٨)</sup>

(١) سورة البقرة ٢٢٦.

(٢) انظر ما أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٣٨٠/٧.

(٣) في الأصل، م: «كالخلف».

(٤) بعده في الأصل: «به».

(٥ - ٥) في م: «لم يكن».

(٦) سقط من: م.

(٧) في م: «يلزمها».



بالوْطِءِ حَقٌّ ، فلا يكونُ مُولِيتًا . ولو قال : إن وَطِئْتُكَ فَعَلَيْ صَوْمِ أَمْسٍ . أو : صَوْمِ هذا الشهرِ . لم يَصِحَّ ؛ لأنَّهُ يَصِيرُ عِنْدَ وُجُوبِ الْفَيْتَةِ مَاضِيًا ، ولا يَصِحُّ نَذْرُ الْمَاضِي .

وإن قال : إن وَطِئْتُكَ فَسَالِمٌ حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي . صار مُولِيتًا ؛ لأنَّهُ<sup>(١)</sup> يَلْزَمُهُ بِالْوْطِءِ<sup>(٢)</sup> حَقٌّ ؛ وهو تَعَيُّنٌ<sup>(٣)</sup> عِتْقٍ سَالِمٍ . وإن قال : إن وَطِئْتُكَ فَسَالِمٌ حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي ، إن تَظَاهَرَتْ . لم يكن مُولِيتًا فِي الْحَالِ ؛ لأنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْوْطِءُ بغيرِ<sup>(٤)</sup> حَقٍّ يَلْزَمُهُ . وإن تَظَاهَرَ ، صار مُولِيتًا ؛ لأنَّهُ لا يُمَكِّنُهُ الْوْطِءُ إِلَّا بِحَقٍّ يَلْزَمُهُ .

**فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي ، أن يَخْلِفَ عَلَى تَرْكِ الْوْطِءِ فِي الْفَرْجِ ؛ لأنَّهُ** الَّذِي يَحْصُلُ الضَّرَرُ بِهِ . وإن حَلَفَ عَلَى تَرْكِ الْوْطِءِ فِي الدُّبْرِ ، أو دُونَ الْفَرْجِ ، فليس بِمُؤَلٍّ ؛ لأنَّهُ لا ضَرَرَ فِيهِ .

وَأَلْفَاظُ الْإِيْلَاءِ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا : صَرِيحٌ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ : وَاللَّهِ لَا أُنِيْكُكَ<sup>(٥)</sup> . أو : لَا أُدْخِلُ ، [ ٣٢٥ ظ ] أو : لَا أُغَيِّبُ ، أو : لَا<sup>(٦)</sup> أُولِجُ ذَكَرِي ، أو حَشَفْتِي ، فِي فَرْجِكَ . أو : لَا

(١) بعده في ف : « لم » .

(٢) في ف : « في الوطء » .

(٣) في ف : « معين » ، وفي م : « تعين » .

(٤) في الأصل : « من غير » .

(٥) في الأصل : « أنيئك » ، وفي م : « أتيك » .

(٦) سقط من : الأصل ، س ٣ .

أَفْتَضُّكَ . لِلْبَكْرِ خَاصَّةٌ . فهذه <sup>(١)</sup> لا يُدَيِّنُ فيها ، لأنها لا تَحْتَمِلُ غيرَ الإيلاءِ .

والْقِسْمُ الثَّانِي : صَرِيحَةٌ فِي الْحُكْمِ ، و <sup>(٢)</sup> يُدَيِّنُ فيها ، وهى عَشْرَةٌ أَلْفَاظٍ : لا وَطِئْتُكَ ، لا جَامَعْتُكَ ، لا أَصْبْتُكَ ، لا بَاشَرْتُكَ ، لا مَسَسْتُكَ ، لا قَرَبْتُكَ ، <sup>(٣)</sup> لا أَتَيْتُكَ ، لا بَاضَعْتُكَ ، لا بَاعَلْتُكَ ، لا اغْتَسَلْتُ مِنْكَ . فهذه صَرِيحَةٌ فِي الْحُكْمِ ؛ لأنها تُسْتَعْمَلُ فِي الْوَطْءِ عُرْفًا ، وَقَدْ وَرَدَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِبَعْضِهَا ، فَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهَا <sup>(٤)</sup> بِمَا يُحِيلُهُ ، كَوَطْءِ الْقَدَمِ ، وَالْإِصَابَةِ بِالْيَدِ ، وَيُدَيِّنُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ .

الْقِسْمُ الثَّالِثُ : كِنَايَةٌ ، وَهُوَ مَا عَدَا هَذِهِ الْأَلْفَاظَ ، مِمَّا يَحْتَمِلُ الْجِمَاعَ وَغَيْرَهُ . كَقَوْلِهِ <sup>(٥)</sup> : لَأَسْوَائِكَ <sup>(٦)</sup> ، لا دَخَلْتُ عَلَيْكَ <sup>(٧)</sup> ، لا جَمَعَ رَأْسِي وَرَأْسَكَ شَيْءٌ . فهذا لا يَكُونُ مُوَلِّيًا بِهَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ ؛ لأنها ليست ظَاهِرَةً فِي الْجِمَاعِ ، فَلَمْ تُحْمَلْ عَلَيْهِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، كِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ فِيهِ . فَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا جَامَعْتُكَ إِلَّا جِمَاعَ سُوءٍ . وَنَوَى بِهِ الْجِمَاعَ فِي الدُّبْرِ ، أَوْ دُونَ الْفَرْجِ ، فَهُوَ مُوَلِّ ، وَإِنْ نَوَى جِمَاعًا ضَعِيفًا لَا يَزِيدُ عَلَى تَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ ، فَلَيْسَ بِمُوَلِّ ؛ لِأَنَّ الضَّعِيفَ كَالْقَوِيِّ فِي الْحُكْمِ .

(١) بعده فى م : « صريحة و » .

(٢) فى الأصل : « أو » .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى ف : « تفسيره » .

(٥) بعده فى ف : « والله » .

(٦) بعده فى ف ، م : « و » .

**فصل : الشرط الثالث :** أن يكون الحالف زَوْجًا مُكَلَّفًا ، قَادِرًا عَلَى الوَطْءِ فِي الجملة ، وقد ذكرنا ذلك .

**الشرط الرابع :** أن يَحْلِفَ عَلَى مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةٍ فَمَا دُونَهَا ، لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًّا ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا ، مِنْ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّقُونَ مِن فِئْسَانِهِم تَرْبُصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ <sup>(١)</sup> . فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُوَلِيًّا بِمَا <sup>(٢)</sup> دُونَهَا ، وَلِأَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالطَّلَاقِ وَالْفَيْثَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَهَا ، فَلَا تَصِحُّ الْمُطَالَبَةُ مِنْ غَيْرِ إِيْلَاءٍ ، فَإِذَا قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطْئْتُكَ . كَانَ مُوَلِيًّا ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : حَتَّى تَمُوتَي أَوْ أَمُوتَ . لِأَنَّهُ لِلتَّأْيِيدِ . وَكَذَلِكَ إِنْ عَلَّقَهُ عَلَى مُسْتَحِيلٍ ، فَقَالَ : حَتَّى تَطِيرِي ، وَ <sup>(٣)</sup> يَشِيبَ الْغُرَابُ ، وَيَبْيِضَ الْقَارُ . لِأَنَّ مَعْنَاهُ التَّأْيِيدُ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ <sup>(٤)</sup> . أَيْ لَا يَدْخُلُونَهَا أَبَدًا .

وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى فِعْلٍ يُتَيَقَّنُ ، أَوْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، كَقِيَامِ السَّاعَةِ ، وَ <sup>(٥)</sup> خُرُوجِ الدَّجَالِ ، وَ <sup>(٦)</sup> نُزُولِ عِيسَى <sup>(٧)</sup> بْنِ مَرْيَمَ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ <sup>(٨)</sup> ، مِنْ السَّمَاءِ ، أَوْ مَوْتِ زَيْدٍ ، فَهُوَ مُوَلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) سورة البقرة ٢٢٦ .

(٢) سقط من : الأصل ، م .

(٣) في ف : «أو» .

(٤) الأعراف ٤٠ .

وبعده في م : «أى لا يلج الجمل في سم الخياط» .

(٥ - ٥) زيادة من : الأصل .

يُوجدُ في أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ظَاهِرًا، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ .

وإن قال : واللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ حَتَّى تَحْبِلَى . فهو مُوَلٍ ؛ لَأَنَّهَا لَا تَحْبِلُ مِنْ غَيْرِ وَطِئِهِ ، فهو كَالْحَلِيفِ <sup>(١)</sup> عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ دَائِمًا <sup>(٢)</sup> . وقال القاضى : إن كانت مِمَّنْ يَحْبِلُ مِثْلُهَا ، لم يَكُنْ مُوَلِيًا . وَلَا أَعْلَمُ <sup>(٣)</sup> لِقَوْلِ الْقَاضِي <sup>(٤)</sup> وَجْهًا ؛ لِأَنَّهُ لَا <sup>(٥)</sup> يُمَكِّنُ حَمْلُهَا مِنْ غَيْرِ وَطْءٍ . وإن قال : أَرَدْتُ بِـ « حَتَّى » السَّبَبِيَّةَ ، أَى : لَا أَطُوكَ لِتَحْبِلَى . قِيلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ ، وَلَا يَكُونُ مُوَلِيًا ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٥)</sup> يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا لَغَيْرِ ذَلِكَ .

وإن علقه على مَا يُعْلَمُ وَجُودُهُ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، كَجَفَافِ بَقْلِ ، أَوْ <sup>(٦)</sup> مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُهُ قَبْلَهَا ، كَنُزُولِ الْغَيْثِ فِي أَوَانِهِ ، وَ <sup>(٧)</sup> قُدُومِ الْحَاجِّ فِي زَمَانِهِ ، أَوْ مَا يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ ، كَقُدُومِ زَيْدٍ مِنْ سَفَرٍ قَرِيبٍ ، لم يَكُنْ مُوَلِيًا ؛ لِأَنَّهُ لم يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُ الشَّرْطِ ، فَلَا يَنْبُتُ حُكْمُهُ .

وإن قال : وَاللَّهِ لَيَطُولَنَّ تَرْكِي لَجِمَاعِكَ . وَنَوَى مُدَّةَ الْإِيْلَاءِ ، فهو مُوَلٍ ، وَإِلَّا فَلَا . وإن قال : وَاللَّهِ لَأَسْوَأَنَّكَ ، وَلَتَطُولَنَّ غَيْبَتِي عَنْكَ . وَنَوَى

---

(١) فى ف : « كالحالف » .

(٢) فى م : « أبدا » .

(٣ - ٣) فى ف : « لها » ، وفى س ٣ ، م : « لهذا » .

(٤ - ٤) فى ف : « يمكن حبلاها » ، وفى م : « تحمل حينها » .

(٥) بعده فى ف : « لا » .

(٦) فى الأصل : « و » .

(٧) فى ف : « أو » .

تَزَكَّ الْجِمَاعُ فِي مُدَّةِ الْإِيلَاءِ، فَهُوَ مُوَلٍ؛ لِأَنَّهُ عَنَى بَلْفُظُهُ [٣٢٦] مَا يَحْتَمِلُهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ (١) طَاهِرًا، أَوْ وَطِئًا مُبَاحًا. فَهُوَ مُوَلٍ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى تَزَكِّيِ الْوَطْءِ الَّذِي يُطَالَبُ (٢) بِهِ فِي الْفَيْعَةِ، فَكَانَ مُوَلِيًا، كَمَا لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ إِلَّا فِي الدُّبْرِ.

فصل: وَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ فِي هَذَا الْبَيْتِ، أَوْ الْبَلَدِ. لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًا؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ بغيرِ حِنْثٍ. وَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ إِلَّا بِرِضَاكَ، أَوْ: إِلَّا أَنْ تَشَائِي. فَلَيْسَ بِمُوَلٍ؛ لِذَلِكَ (٣). وَكَذَلِكَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ مَرِيضَةً، أَوْ: مَحْزُونَةً، أَوْ: مُكْرَهَةً، أَوْ: لَيْلًا، أَوْ: نَهَارًا. لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًا؛ لِذَلِكَ (٣). وَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ إِنْ شِئْتَ. فَشَاءَتْ، صَارَ مُوَلِيًا، وَإِلَّا فَلَا.

فصل: وَيَصِحُّ تَغْلِيْقُ الْإِيلَاءِ عَلَى شَرْطٍ؛ لِأَنَّهُ يَمِيزُ، فَإِذَا قَالَ: إِنْ وَطِئْتُكَ فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ. لَمْ يَصِرْ مُوَلِيًا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ (٤) يُمَكِّنُهُ وَطْؤُهَا بغيرِ حِنْثٍ. فَإِذَا وَطِئَهَا، صَارَ مُوَلِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ إِلَّا بِحِنْثٍ. وَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً. لَمْ يَصِرْ مُوَلِيًا فِي الْحَالِ؛ لِذَلِكَ (٣)، فَإِذَا وَطِئَهَا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ السَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، صَارَ مُوَلِيًا؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَمْنُوعًا مِنْ وَطْئِهَا بِيَمِينِهِ. وَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ سَنَةً إِلَّا

(١ - ١) فِي ف: «ظَاهِرًا وَبَاطِنًا».

(٢) فِي الْأَصْل: «يَطْلُبُ».

(٣) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٤) بَعْدَهُ فِي ف: «لَا».

يومًا . فكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ مُنْكَرٌ ، فَلَمْ يَخْتَصَّ يَوْمًا بَعْضُهُ ، فَصَارَتْ كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَصِيرَ مُوَلِّيَا فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ الْمُسْتَشْنَى يَكُونُ مِنْ آخِرِ السَّنَةِ ، كَمَا فِي التَّأْجِيلِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ عَامًا . ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ نِصْفَ عَامٍ . <sup>(١)</sup> دَخَلَتْ الْمُدَّةُ الثَّانِيَةُ فِي الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا بَعْضُهَا ، وَلَمْ يُعْقَبْ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى ، فَتَدَاخَلَا ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ . ثُمَّ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ خَمْسُونَ . فَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ عَامًا ، فَإِذَا مَضَى ، فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ نِصْفَ عَامٍ <sup>(٢)</sup> . فَهُمَا إِبْلَءَانِ فِي زَمَانَيْنِ ، لَا يَدْخُلُ حُكْمُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ ، فَإِذَا انْقَضَى حُكْمُ الْأَوَّلِ ، ثَبَتَ حُكْمُ الْآخَرِ . وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَإِذَا مَضَتْ ، فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . لَمْ يَكُنْ مُوَلِّيَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّمَانَيْنِ لَا تَزِيدُ مُدَّتُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُوَلِّيَا ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ بِيَمِينِهِ مِنْ وَطْئِهَا مَدَّةً مُتَوَالِيَةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ لِأَزْوَاجِ نِسْوَةٍ : وَاللَّهِ لَا أَطْوُكُنَّ . انْتَبَى عَلَى أَصْلٍ ، وَهُوَ هَلْ يَخْنَثُ بِفِعْلِ بَعْضِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ <sup>(١)</sup> فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَخْنَثُ ، فَيَكُونُ مُوَلِّيَا فِي الْحَالِ مِنْهُنَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ وَطْءُ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ إِلَّا بِحِنْثٍ ، فَإِذَا وَطِئَ وَاحِدَةً ، انْحَلَّتْ يَمِينُهُ ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ ، فَتَنْحَلُّ بِالْحِنْثِ فِيهَا ، كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى وَاحِدَةٍ . وَعَلَى الْأُخْرَى ، لَا يَخْنَثُ بِفِعْلِ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : ف ، م .

الْبَعْضِ ، فَلَا يَكُونُ مُوَلِيًّا فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ وَطْءُ كُلِّ وَاحِدَةٍ بغيرِ حِنْثٍ ، فَإِذَا وَطِئَ ثَلَاثًا ، صَارَ مُوَلِيًّا مِنَ الرَّابِعَةِ ، وَاتِّدَاءُ الْمُدَّةِ حَيْثُيذ . فَإِنْ مَاتَ بَعْضُهُنَّ ، أَوْ طَلَّقَهَا ، انْحَلَّ الْإِيلَاءُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ وَطْءُ الْبَاقِيَّاتِ بغيرِ حِنْثٍ .

وإن قال : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُ وَاحِدَةً مِنْكُنَّ . صَارَ مُوَلِيًّا فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ إِلَّا بِحِنْثٍ . فَإِنْ طَلَّقَ <sup>(١)</sup> وَاحِدَةً مِنْهُنَّ ، أَوْ مَاتَتْ ، كَانَ مُوَلِيًّا مِنَ الْبَاقِيَّاتِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مُتَفَرِّدَةً . وَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً ، سَقَطَ الْإِيلَاءُ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ ؛ لِأَنَّهَا يَمِينُ وَاحِدَةٍ ، فَإِذَا حِنْثَ مَرَّةً ، لَمْ يَعِدِ الْحِنْثُ مَرَّةً ثَانِيَةً . وَإِنْ نَوَى <sup>(٢)</sup> وَاحِدَةً بَعَيْنِهَا ، كَانَ مُوَلِيًّا مِنْهَا <sup>(٣)</sup> وَحْدَهَا ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِنَيْتِهِ . وَإِنْ قَالَ : نَوَيْتُ وَاحِدَةً غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ . قُبِلَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ تُخْرَجَ الْمُوَلَى مِنْهَا بِالْقَرْعَةِ ، كَالطَّلَاقِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْحُكْمَ فِي مَنْ أَطْلَقَ يَمِينَهُ وَلَمْ يَنْوِ شَيْئًا كَذَلِكَ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ نَكِيرَةٌ فِي سِيَاقِ التَّنْفِيهِ فَيَكُونُ عَامًّا .

ولو قال : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ . كَانَ <sup>(٣)</sup> مُوَلِيًّا مِنْ جَمِيعِهِنَّ ، وَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ : نَوَيْتُ وَاحِدَةً . لِأَنَّ لَفْظَهُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ . وَتَنَحَّلُ الْيَمِينَ بَوَطْءِ وَاحِدَةٍ ؛ [٣٢٦ظ] لِمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ طَالَ بَيْنَ الْفَيْتَةِ ، وَقُفَّ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) فِي ف : « فِيهَا » .

(٣) فِي ف : « صَارَ » .

لَهُنَّ كُلِّهِنَّ . وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مُطَالَبَتُهُنَّ ، وَقَفَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ عِنْدَ طَلِبِهَا <sup>(١)</sup> ؛  
لَأَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِحَقِّهَا قَبْلَ طَلِبِهَا . وَعِنَهُ ، يُوقَفُ لَهُنَّ جَمِيعًا عِنْدَ طَلَبِ  
أَوَّلَاهُنَّ ؛ لِأَنَّهُا يَمِيزُ وَاحِدَةً ، فَكَانَ الْوَقْفُ لَهَا وَاحِدًا .

وَإِنْ قَالَ لِرُزُوجَتَيْهِ : كُلَّمَا وَطِئْتُ إِحْدَاكُمَا <sup>(٢)</sup> فَلِلْأُخْرَى طَالِقٌ . وَقُلْنَا  
بَكُونَهُ إِيلَاءً ، فَهُوَ مُوَلٍ مِنْهُمَا .

فصل : فَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ . ثُمَّ قَالَ لِلْأُخْرَى : شَرَكْتُكَ  
مَعَهَا . <sup>(٣)</sup> لَمْ يَصِرْ <sup>(٤)</sup> مُوَلِيًا مِنَ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِاللَّهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ  
صَرِيحٍ مِنْ اسْمٍ <sup>(٥)</sup> أَوْ صِفَةٍ ، وَهَذَا <sup>(٦)</sup> كِنَايَةٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَكُونُ مُوَلِيًا  
مِنْهُمَا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَصْبَحْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَقَالَ لِلْأُخْرَى : شَرَكْتُكَ <sup>(٧)</sup>  
مَعَهَا . وَنَوَى ، وَقُلْنَا بِكُونِهِ <sup>(٨)</sup> إِيلَاءً مِنَ الْأُولَى ، صَارَ مُوَلِيًا مِنَ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ  
الطَّلَاقَ يَصِحُّ بِالْكِنَايَةِ . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي . ثُمَّ قَالَ لِلْأُخْرَى :  
شَرَكْتُكَ <sup>(٩)</sup> مَعَهَا . كَانَ مُظَاهَرًا مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ الظَّهَرَ تَحْرِيمٌ ، فَصَحَّ بِالْكِنَايَةِ ،  
كَالطَّلَاقِ . وَهَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا <sup>(١٠)</sup> ؛

(١) فِي ف : « طَلِبَتَهَا » .

(٢) فِي م : « إِحْدَاكُن » .

(٣ - ٣) فِي م : « لَا يَصِير » .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « اللَّهُ » .

(٥) فِي ف : « هَذِهِ » ، وَفِي م : « هَكَذَا » .

(٦) فِي ف : « شَرَكْتُ » ، وَفِي س ٣ : « أَشْرَكْتُكَ » .

(٧) فِي ف : « يَكُون » .

(٨) فِي ف : « أَشْرَكْتُكَ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « إِلَيْهَا » .



<sup>(١)</sup> «لأنَّ التَّشْرِيكَ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ فِي شَيْءٍ، فَوَجِبَ صَرْفُهُ إِلَى الْمَذْكُورِ، كَجَوَابِ السُّؤَالِ. وَالثَّانِي، يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا<sup>(١)</sup>. ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الظَّهَارِ، فَافْتَقَرَ إِلَى النَّيَّةِ، كَسَائِرِ كِنَايَاتِهِ.

**فصل:** وَلَا يُطَالَبُ الْمَوْلَى بِشَيْءٍ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ لِلآيَةِ. وَائْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهَا ثَبَتَتْ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، فَلَمْ تَفْتَقِرْ إِلَى حَاكِمٍ<sup>(٢)</sup>، كَمُدَّةِ الْعِدَّةِ. فَإِنْ كَانَ بِالْمَرْأَةِ عُذْرٌ يَمْنَعُ الْوَطْءَ؛ كَصِغَرٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ نُشُوزٍ، أَوْ مُجْنُونٍ، أَوْ إِحْرَامٍ، أَوْ صَوْمٍ فَرَضٍ، أَوْ اعْتِكَافٍ فَرَضٍ، لَمْ يُحْتَسَبْ عَلَيْهِ بِمُدَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْهَا. وَإِنْ طَرَأَ مِنْهُ شَيْءٌ، انْقَطَعَتِ الْمُدَّةُ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا ضُرِبَتْ لِامْتِنَاعِ الزَّوْجِ مِنَ<sup>(٣)</sup> الْوَطْءِ، وَلَا امْتِنَاعَ مِنْهُ مَعَ الْعُذْرِ. وَتُسْتَأْنَفُ الْمُدَّةُ عِنْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكُونَ مُتَوَالِيَةً. وَيُحْتَسَبُ بِمُدَّةِ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ عُذْرٌ مُغْتَاذٌ لَا يُنْفَكُ مِنْهُ، فَلَوْ قَطَعَ الْمُدَّةُ، سَقَطَ حُكْمُ الْإِبْلَاءِ، وَلِذَلِكَ<sup>(٤)</sup> لَا يَقْطَعُ<sup>(٥)</sup> التَّائِبُ فِي الصَّيَامِ. وَفِي النَّفَاسِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، هُوَ كَالْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي أَحْكَامِهِ. وَالثَّانِي، هُوَ كَالْمَرَضِ؛ لِأَنَّهُ عُذْرٌ نَادِرٌ، أَشَبَّهُ الْمَرَضَ.

وَإِنْ كَانَ بِالزَّوْجِ عُذْرٌ، مُحْسِبَتْ عَلَيْهِ مُدَّتُهُ، وَلَمْ يَقْطَعِ الْمُدَّةَ طَرِيَانَهُ؛

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) فِي ف: «حَكَم».

(٣) فِي ف: «عَنْ».

(٤) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٥) فِي ف: «يَنْقَطِع».

لأنَّ الامتناعَ من جهته ، والزَّوجِيَّةُ باقيةٌ ، فحُسِبَتْ عليه المدةُ .

وإنَّ آلى من الرَّجْعِيَّةِ ، اختُسِبَ عليه بالمدةِ . ذكره ابنُ حامِدٍ . وإن طرأ الطلاقُ الرَّجْعِيُّ ، لم يَقْطَعْ المدةُ ؛ لأنَّ الرَّجْعِيَّةَ مُباحةٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَنْقَطِعَ إذا قُلْنَا بِتَحْرِيمِهَا .

وإن طَلَّقَهَا طلاقًا بائنًا ، انْقَطَعَتِ المدةُ ؛ لأنها حُرِّمَتْ عليه ، فإذا تزَّوجها وقد بَقِيَ من مُدَّةِ الإيلاءِ أَكْثَرُ من أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، اسْتَوْفَتِ المدةُ ، سواءً كان الطلاقُ في المدةِ أو بعدها .

فصل : وإن وطَّعها ، حنث ، وسَقَطَ الإيلاءُ ؛ لزوالِ اليمينِ والضَّرَرِ عنها ، سواءً وطَّعها يَقْضَانَةً أو نائمةً ، أو عاقلةً أو مَجْنُونَةً . وهكذا إن وطَّعها في حَيْضٍ ، أو نِفَاسٍ ، أو إِحْرَامٍ ، أو صِيَامٍ ، أو ظَهَارٍ ؛ لما ذكرنا . وقال أبو بَكْرٍ : قياسُ المذهبِ أن لا يَخْرُجَ من حُكْمِ الإيلاءِ بالوطءِ الحرامِ ؛ لأنَّه لا يُؤْمَرُ به في الفَيْصَةِ ، فهو كالوطءِ في الدُّبْرِ . والأوَّلُ [٣٢٧] أَوْلَى ؛ لأنَّ اليمينَ تَنْحَلُّ به ، فيزُولُ الإيلاءُ لزوالِها<sup>(١)</sup> .

وإن وطَّعها وهو مَجْنُونٌ ، لم يَحْنَثْ ؛ لأنَّ القَلَمَ عنه مَرْفُوعٌ ، ويسْقُطُ الإيلاءُ ؛ لأنَّه وَفَّاهَا حَقَّهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لا يسْقُطَ ؛ لأنَّ حُكْمَ اليمينِ باقٍ ، لو أَفَاقَ لِمَنْعَتِهِ اليمينُ الوطءَ . وقال أبو بَكْرٍ : يَحْنَثُ وَيَنْحَلُّ الإيلاءُ ؛ لأنَّه فَعَلَ ما حَلَفَ عليه . وإن وطَّعها ناسيًا ، فهل يَحْنَثُ ؟ على رِوَايَتَيْنِ ؛

---

(١) في م : « بزوالها » .

أَصْحُهُمَا ، لَا يَحْنُثُ . فعلى هذا ، هل يشقُّ الإيلاء؟ على وَجْهَيْنِ ، كما ذكرنا فى المجنون . وإن استَدَخَلَتْ ذَكَرَهُ وهو نائم ، لم يَحْنُثْ ؛ لأنَّه ما وَطِئَ . وهل يشقُّ الإيلاء؟ على وَجْهَيْنِ ؛ لِمَا ذكرنا .

وأدنى الوطء الذى تحضُّلُ به الفَيْقَةُ تَغْيِيبُ الحَشْفَةِ فى الفَرْجِ ؛ لأنَّ أحكامَ الوطءِ تَعَلَّقَتْ به . وإن وَطِئَهَا فى الدُّبْرِ ، أو دُونَ الفَرْجِ ، لم يُعْتَدَّ به ؛ لأنَّ الضَّرَرَ واليَمِينَ لَا يَزُولَانِ به .

**فصل :** وإذا وَطِئَ ، لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وإن كان الإيلاء بتعليقٍ عَتَقِيٍّ أو طَلَاقٍ ، وَقَعَ ؛ لأنَّه مُعَلَّقٌ على شَرْطٍ قد وُجِدَ . وإن كان على نَذْرٍ ، خُيِّرَ بَيْنَ الوَفَاءِ به والتَّكْفِيرِ ؛ لأنَّه نَذْرٌ لَجَاجٍ <sup>(٢)</sup> ، وهذا حُكْمُهُ .

وإن كان مُعَلَّقًا على <sup>(٣)</sup> طَلَاقٍ ثَلَاثٍ <sup>(٣)</sup> ، لم يَحِلَّ لَهُ الوَطْءُ ؛ لأنَّ آخِرَهُ

(١) أخرجه مسلم ، فى : باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٢ / ٣ ، ١٢٧٣ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الكفارة قبل الحنث ، من أبواب النذور والأيمان . عارضة الأحوذى ١١ / ٧ . والإمام مالك ، فى : باب ما تجب فيه الكفارة من الأيمان ، من كتاب النذور والأيمان . الموطأ ٤٧٨ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٦١ / ٢ . كلهم من حديث أبى هريرة .

والحديث لم يخرج به البخارى ، انظر : تحفة الأشراف ٤ / ٤١٥ ، ٤١٦ ، ونصب الرأية ٣ / ٢٩٧ ، ٢٩٦ .

(٢) فى ف : « الحاجة » .

(٣ - ٣) فى ف : « ثلاث طلاقات » .

يَقَعُ فِي أَجْنَبِيَّةٍ، وَيَقَعُ<sup>(١)</sup> طَلَاقُ الْبِدْعَةِ مِنْ<sup>(٢)</sup> وَجْهَيْنِ؛ جَمْعُ الثَّلَاثِ،  
وَوُقُوعُهُ بَعْدَ الْإِصَابَةِ. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ يَفْتَضِي رِوَايَتَيْنِ. فَإِنْ  
وَطِئَ، فَعَلِيهِ النَّزْعُ حِينَ يُوَلِّجُ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ حَصَلَ بِهِ، فَصَارَتْ أَجْنَبِيَّةً،  
فَإِذَا فَعَلَ هَذَا، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَلَا مَهْرٌ؛ لِأَنَّهُ تَارَكَ لِلوَطْءِ. وَإِنْ لَبِثَ، أَوْ<sup>(٣)</sup>  
أَتَمَّ الْإِيْلَاجَ، فَلَا حَدَّ أَيْضًا؛ لِتَمَكُّنِ الشُّبْهَةِ مِنْهُ، لَكُونِهِ<sup>(٤)</sup> وَطْئًا بَعْضُهُ فِي  
زَوْجَةٍ. وَفِي الْمَهْرِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي مَحَلٍّ غَيْرِ  
مَمْلُوكٍ، أَشْبَهَ مَا لَوْ وَطِئَ بَعْدَ النَّزْعِ. وَالثَّانِي، لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ إِيْلَاجٌ فِي  
مَحَلٍّ مَمْلُوكٍ، فَكَانَ آخِرُهُ تَابِعًا لَهُ فِي سُقُوطِ الْمَهْرِ، وَيَلْحَقُ النَّسَبُ بِهِ. وَإِنْ  
نَزَعَ، ثُمَّ أَوْلَجَ وَهُمَا عَالِمَانِ بِالتَّحْرِيمِ، فَهُمَا زَانِيَانِ زِنَى لَا شُبْهَةَ فِيهِ،  
فَعَلِيهِمَا الْحَدُّ، وَلَا مَهْرٌ لَهَا إِذَا كَانَتْ مُطَاوَعَةً. وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً، أَوْ  
جَاهِلَةً بِالتَّحْرِيمِ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَلَهَا عَلَيْهِ الْمَهْرُ. وَإِنْ جَهِلَا التَّحْرِيمَ مَعًا،  
فَلَا حَدَّ، وَيَجِبُ لَهَا الْمَهْرُ، وَيَلْحَقُهُ النَّسَبُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ وَطِئْتُكَ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي. فَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَطَأُ<sup>(٥)</sup>  
حَتَّى يُكْفَرَ. يُرِيدُ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَهَا مَرَّةً، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَطَأَهَا ثَانِيًا حَتَّى يُكْفَرَ؛  
لَأَنَّهَا تَصِيرُ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ بِالظُّهَارِ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّكْفِيرُ؛  
لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَى سَبَبِهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: «يُوقِعُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فِي».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّهُ».

(٥) فِي ف: «يَطَأُهَا».

فصل : وإن انقضت المدة ولم يَطأ<sup>(١)</sup> ، فلها المطالبة بالفية أو الطلاق ؛ لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ . فإن سكنت عن المطالبة ، لم يسقط حقها . وإن عفت عنها ، سقط حقها ، في أحد الوجهين ، كما لو عفت امرأة العينين . والآخر ، لا يسقط ، ولها الرجوع والمطالبة ؛ لأنها تثبت لدفع الضرر بترك الوطء ، وذلك يتجدد مع الأحوال ، فأشبهه الثقة والقسم .

وإن طلب الإمهال ولا عذر له ، لم يُمهّل ؛ لأن الحق حال عليه وهو قادر عليه<sup>(٢)</sup> . وإن كان ناعسا ، [ ٣٢٧ ط ] فقال : أمهلوني حتى يذهب النعاس . أو جائعا ، فقال : أمهلوني حتى أتغذى ، أو : حتى ينهضم الطعام . أو : حتى أفطر من صيامي . أمهل بقدر ذلك ، ولا يُمهّل أكثر من قدر الحاجة ، كالدين الحال ، فإن وطئها ، فقد وفّاها حقها .

وإن أتى ولا عذر له ، أُمِر بالطلاق إن طلبت ذلك ، فإن طلق ، وقع طلاقه الذي أوقعه ، ولا يطالب بأكثر من طلاقية ؛ <sup>(٤)</sup> «لأنها تفضى» إلى البيئونة . فإن امتنع ، طلق الحاكم عليه ؛ لأنه حق تعيين مستحقه ، ودخلته النيبانة ، فقام الحاكم مقامه عند امتناعه منه ، كقضاء دينه . وعن أحمد ، لا

(١) في ف : «يطأها» .

(٢) سورة البقرة ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٣) سقط من م .

(٤ - ٤) في ف : «لأنه يفضى» .

تُطَلَّقُ عليه ، ولكن يُحْبَسُ وَيُضَيَّقُ عليه حتى يُطَلَّقَ ؛ لأنَّ ما خُيِّرَ فيه بَيْنَ شَيْئَيْنِ لم يَقُمْ الْحَاكِمُ مَقَامَهُ فِيهِ ، كاخْتِيَارِ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ .

فإن قلنا : إنَّ الْحَاكِمَ يَمْلِكُ الطَّلَاقَ . فله أن يُطَلِّقَ وَاحِدَةً وَثَلَاثًا ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ <sup>(١)</sup> مَقَامَ الزَّوْجِ ، فَمَلَكَ مَا يَمْلِكُهُ . فإن طَلَّقَ الزَّوْجَ أَوْ الْحَاكِمُ ثَلَاثًا ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ، إِلَّا بِزَوْجٍ <sup>(٢)</sup> وَإِصَابَةٍ ، فإن طَلَّقَ أَحَدَهُمَا أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ ، فله رَجَعْتُهَا . وعن أَحْمَدَ ، أَنَّهَا تَكُونُ طَلِّقَةً بَائِنَةً ؛ لِأَنَّهَا شَرِعتْ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْحَاصِلِ مِنْهُ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَمْلِكَ رَجَعْتُهَا ، كَالْمُخْتَلَعَةِ . وعنه ، أَنَّ تَفْرِيقَ الْحَاكِمِ يُحَرِّمُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ ؛ لِأَنَّهُ تَفْرِيقُ حَاكِمٍ ، فَأَشْبَهَ فُرْقَةَ اللَّعَانِ . وَالأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَوْفِ عِدَّةَ طَلَاقِهَا ، فَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى التَّأْيِيدِ ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ الزَّوْجُ . وإن قال الْحَاكِمُ : فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا . فهو فَسْخٌ لِلنِّكَاحِ ، لَا تَحِلُّ لَهُ <sup>(٣)</sup> إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ . نَصَّ عَلَيْهِ .

ومتى وَقَعَ الطَّلَاقُ ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا ، أَوْ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ، أَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ، فَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْإِبْلَاءِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَقَفَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ مِنْ وَطْئِهَا بِيَمِينٍ فِي حَالِ الزَّوْجِيَّةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ رَاجَعَهَا ، وَإِنْ بَقِيَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، لَمْ يَنْبُتْ حُكْمُ الْإِبْلَاءِ ؛ لِقُصُورِهِ عَنْ مُدَّتِهِ .

(١) فِي ف : « قَام » .

(٢) فِي ف : « بَعْدَ زَوْج » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : س ٣ ، ف .

**فصل :** وَإِنْ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءُ، لَمْ يُطَالَبْ<sup>(١)</sup> بِالْفَيْعَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ الْوَطْءَ فِي هَذِهِ الْحَالِ. وَإِنْ كَانَ مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ، لَمْ يُطَالَبْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِحِطَابٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ جَوَابٌ. وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا، أَوْ مَخْبُوسًا لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ، طُولِبَ بِفَيْعَةِ الْمَغْدُورِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: مَتَى قَدَرْتُ جَامِعَتُهَا. أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْفَيْعَةِ تَرْكُ مَا قَصَدَهُ مِنَ الْإِضْرَارِ بِمَا أَتَى بِهِ مِنَ الْاِعْتِدَارِ، فَمَتَى قَدَرَ عَلَى الْوَطْءِ، طُولِبَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ تَأْخِيرٌ<sup>(٢)</sup> لِلْعُذْرِ، فَإِذَا زَالَ الْعُذْرُ، طُولِبَ بِهِ، كَالدَّيْنِ. وَهَذَا اخْتِيَارُ الْحَرَقِيِّ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِذَا فَاءُ<sup>(٣)</sup> فَيْعَةِ الْمَغْدُورِ، لَمْ يُطَالَبْ؛ لِأَنَّهُ فَاءُ مَرَّةٍ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ فَيْعَةٌ أُخْرَى، كَالَّذِي فَاءُ بِالْوَطْءِ. وَ<sup>(٤)</sup> لَا يَلْزَمُهُ بِالْفَيْعَةِ بِاللِّسَانِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْنَثْ.

وَإِنْ كَانَ غَائِبًا لَا يُمَكِّنُهُ الْقُدُومُ، لَخَوْفٍ أَوْ نَحْوِهِ، فَاءُ فَيْعَةِ الْمَغْدُورِ. وَإِنْ أُمَكَّنَهُ الْقُدُومُ، فَلَهَا أَنْ تُؤْكَلَ مَنْ يُطَالِبُهُ بِالمَسِيرِ<sup>(٥)</sup> إِلَيْهَا، أَوْ حَمْلُهَا إِلَيْهِ، أَوْ الطَّلَاقِ.

وَإِنْ كَانَ مُخْرِمًا، فَاءُ فَيْعَةِ الْمَغْدُورِ فِي قَوْلِ الْحَرَقِيِّ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْوَطْءِ، أَشْبَهَ الْمَرِيضَ. وَيَتَخَرَّجُ فِي الْاِعْتِكَافِ الْمُنْذُورِ مِثْلُهُ. وَإِنْ كَانَ

(١) فِي م: «تطالب».

(٢) فِي س ٣، م: «تأخر».

(٣) فِي ف: «فاءت».

(٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) فِي ف: «بالمسير».

مُظَاهِرًا ، لم يُؤْمَرْ بِالْوُطْءِ ؛ لَأَنَّهُ مُحَرَّمٌ ، وَلَا يَحِلُّ الْأَمْرُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى .  
وَيُقَالُ لَهُ : إِمَّا أَنْ تُكْفِّرَ <sup>(١)</sup> وَتُفِيءَ ، وَإِمَّا أَنْ تُطَلَّقَ . فَإِنْ طَلَبَ الْإِمْهَالَ  
لِيَطْلُبَ رَقَبَةً يُعَيِّقُهَا ، أَوْ طَعَامًا يَشْتَرِيهِ ، أُمِهْلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ . وَإِنْ  
عُلِمَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى التَّكْفِيرِ ، وَأَنَّ قَضَاهُ الْمُدَافَعَةَ ، لَمْ يُمَهَّلْ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ حَالٌ  
عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يُمَهَّلُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا حَاجَةَ . وَإِنْ كَانَ فَرَضُهُ الصَّيَامَ ، لَمْ يُمَهَّلْ  
حَتَّى يَصُومَ ؛ لَأَنَّهُ كَثِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيَامِ مُدَّةٌ يَسِيرَةٌ ،  
أُمِهْلَ فِيهَا . وَتَخْرُجُ أَنْ يَفِيءَ الْمُظَاهِرُ فَيْعَةَ الْمَغْدُورِ ، وَيُمَهَّلُ <sup>(٢)</sup> لِيَصُومَ ،  
كَالْمُحَرَّمِ . فَإِنْ أَرَادَ الْوُطْءَ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ أَوْ الظُّهَارِ ، فَمَنْعَتْهُ ، لَمْ يَسْقُطْ  
حَقُّهَا ؛ لِأَنَّهَا مَنْعَتْهُ مِمَّا يَحْرُمُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ مَنْعَتْهُ فِي الْحَيْضِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي  
أَنَّهُ يَسْقُطُ حَقُّهَا ؛ لِأَنَّهَا مَنْعَتْهُ مِنْ إِنْفَائِهِ .

وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْعَاجِزِ ، لَجَبَّ ، أَوْ سَلَلَ ، فَفَيْعَتْهُ : لَوْ قَدَرْتُ  
لِجَامِعَتِكَ . لَأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

فصل : وَمَنْ طُوْلِبَ بِالْفَيْعَةِ ، فَقَالَ : قَدْ وَطِئْتُهَا <sup>(٣)</sup> . فَأَنْكَرَتْهُ ؛ فَإِنْ  
كَانَتْ ثَبِيًّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ ، وَعَدَمُ مَا يُوجِبُ إِزَالَتَهُ .  
وَهَلْ يُحْلَفُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُحْلَفُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَرَقِيِّ ؛  
لَأَنَّ مَا تَدَّعِيهِ الْمَرْأَةُ مُحْتَمِلٌ ، فَوَجِبَ نَفْيُهُ بِالْيَمِينِ . وَالْأُخْرَى ، لَا يَمِينُ  
عَلَيْهِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُقْضَى فِيهِ بِالنُّكُولِ . وَإِنْ كَانَتْ بِكَرًّا ،

(١) فِي ف : «أَوْ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : «عَلَيْهِ» .

(٣) فِي ف : «وَطِئْتَكَ» .



أُرِيَتْ النِّسَاءُ الثَّقَاتِ ، فَإِنْ شَهِدْنَ بِنِكَارَتِهَا ، فالقول قولها ؛ لأنَّه يُعْلَمُ كَذِبُهُ ، وإلَّا فالقول قوله . وَإِنْ ادَّعَى عَجْزَهُ عَنِ الْوَطْءِ ، ولم يكنْ عَليمٌ أَنَّهُ عَيْنٌ ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ سَلَامَتُهُ ، فَيُؤَمَّرُ بِالطَّلَاقِ . والثاني ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ . وَإِنْ اختلفا فِي انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ، فالقول قول الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ فِي وَقْتِ حَلْفِهِ ، فكان القول قوله فيه . وهل يُحْلَفُ ؟ على روايتين .

**فصل :** وَإِنْ تَرَكَ الزَّوْجُ الْوَطْءَ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، فليس بمُؤَلٍّ ؛ لِأَنَّ الْإِيلَاءَ مِنْ شَرْطِهِ الْحَلْفُ ، فَلَا يَنْبُتُ بِدُونِهِ ، لَكِنْ إِنْ تَرَكَه مُضِرًّا بِهَا لِغَيْرِ عُذْرِ ، ففيه روايتان ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤَلٍّ ، فَلَا يَنْبُتُ لَهُ حُكْمٌ ، كما لو تَرَكَه لِعُذْرٍ ، وَلِأَنَّ تَخْصِيصَ الْإِيلَاءِ بِحُكْمِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبُتُ بِدُونِهِ . والثانية ، تُضْرَبُ لَهُ مُدَّةُ الْإِيلَاءِ ، وَيُوقَفُ بَعْدَهَا ، كَالْمُؤَلَّى سَوَاءً <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ تَارِكٌ لَوْطِئِهَا مُضِرًّا بِهَا ، فَأُشْبِهَ الْمُؤَلَّى ، وَلِأَنَّ مَا لَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَخْلِفْ لَا يَجِبُ إِذَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ، كَالزِّيَادَةِ عَلَى الْوَاجِبِ ، وَتُبُوْتُ حُكْمِ الْإِيلَاءِ لَهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ قِيَاسٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فِي مَقْنَاهُ ، كَسَائِرِ الْأَحْكَامِ الثَّابِتَةِ بِالْقِيَاسِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) بعده في ف : «و» .



## كِتَابُ الظَّهَارِ

وهو قولُ الرَّجُلِ لِرَوْجَتِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي . أو <sup>(١)</sup> ما أَشْبَهَهُ .  
وهو مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَيَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ يَخْتَصُّ النِّكَاحَ ، أَشْبَهَ الطَّلَاقَ ، إِلَّا الصَّبِيَّ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ ، أَشْبَهَ الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَهَارُهُ كَطَلَاقِهِ . لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا . وَيَصِحُّ ظَهَارُ الذَّمِّيِّ ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ يَصِحُّ طَلَاقُهُ ، فَصَحَّ ظَهَارُهُ ، كَالْمُسْلِمِ . وَلَا يَصِحُّ ظَهَارُ السَّيِّدِ مِنْ أَمَتِهِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ . فَخَصَّ بِهِ الزَّوْجَاتِ . فَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهَا ، أَوْ حَرَّمَهَا ، فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ ، كَمَا لَوْ حَرَّمَ طَعَامَهُ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ظَهَارٍ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ لَا يُلْزَمَهُ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ ظَاهَرَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا .

(١) فِي م : « وَ » .

(٢) سُورَةُ الْمَجَادِلَةِ ٢ .

وَفِي س ٣ : ( يُظَاهِرُونَ ) . وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ بِيَاءَ مَفْتُوحَةٍ وَأَلْفَ وَتَشْدِيدِ الظَّاءِ ( يُظَاهِرُونَ ) ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ بِيَاءَ مَضْمُونَةٍ وَأَلْفَ وَتَخْفِيفِ الظَّاءِ ، وَهُوَ الْمَثْبُوتُ . انْظُرْ : كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ لِابْنِ مَجَاهِدٍ ٦٢٨ .

فإن ظاهر من أجنبيّة، ثم تزوّجها، أو قال: كل امرأة أتزوّجها<sup>(١)</sup> على كظهر أمي. ثم تزوّجها، لم تحلّ له<sup>(٢)</sup> حتى يكفر؛ لما روى الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> بإسناده، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً فَهِيَ عَلَى كظهر أمي. ثم تزوّجها، قال: عليه كفارة الظَّهَارِ. وَلَئِنْهَا يَمِينٌ [٣٢٨ ظ] مُكْفَرَةٌ، فَصَحَّ عَقْدُهَا قَبْلَ النِّكَاحِ، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

**فصل:** فإن قال: أَنْتِ عَلَى كظهر أمي. أو ظَهِرٍ مِنْ<sup>(٤)</sup> يَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ؛ كَجَدَّتِهِ، وَسَائِرِ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ مِنَ النَّسَبِ، أَوْ<sup>(٥)</sup> الرِّضَاعِ، أَوْ الْمُصَاهَرَةِ، فَهُوَ مُظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِظَهِرٍ مِنْ هِيَ مَحَلٌّ لِلِاسْتِمْتَاعِ<sup>(٦)</sup>، تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ، فَكَانَ مُظَاهِرًا، كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ عَلَى كظهر أمي. وَإِنْ شَبَّهَهَا بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> فِي حَالٍ<sup>(٨)</sup> دُونَ حَالٍ<sup>(٩)</sup>؛ كَأُخْتِ زَوْجَتِهِ،

(١) بعده في م: «هي».

(٢) زيادة من: م.

(٣) لم نجده في المسند. وانظر مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ١١/٣. وأخرجه الإمام مالك، في: باب ظهار الحر، من كتاب الطلاق. الموطأ ٥٥٩/٢. وعبد الرزاق، في: المصنف ٤٣٥/٦، ٤٣٦. وسعيد بن منصور، في: سننه ٢٥٢/١. والبيهقي، في: سننه ٣٨٣/٧. وأعله بالانقطاع.

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) في م: «و».

(٦) في الأصل: «الاستمتاع».

(٧ - ٧) في م: «يحرم».

(٨ - ٨) سقط من: م.

وَعَمَّتِهَا ، أَوْ <sup>(١)</sup> الْأَجْنَبِيَّةَ ، فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ ظَهَارٌ . اخْتَارَهُ <sup>(٢)</sup>  
الْحَرَقِيُّ ، وَأَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ تَشْبِيهُ بِمَحْرَمَةٍ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ ، أَشْبَهَ تَشْبِيْهَهَا بِالْأُمِّ .  
وَالْأُخْرَى ، لَيْسَ بِظَهَارٍ ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِمَنْ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> عَلَى التَّأْيِيدِ ، أَشْبَهَ  
تَشْبِيْهَهَا <sup>(٥)</sup> بِالْمَحْرَمَةِ وَالصَّائِمَةِ .

وإن قال : أنتِ عليّ كظهر البهيمة . لم يكن مظاهراً ؛ لأنه ليس  
مَحَلًّا لِلإِسْتِمْتَاعِ <sup>(٦)</sup> .

وإن قال : أنتِ عليّ كظهر أبي . ففيه رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ ظَهَارٌ ؛  
لأنه شَبَّهَهَا بِمَحَلِّ مُحْرَمٍ عَلَى التَّأْيِيدِ ، أَشْبَهَ التَّشْبِيْهَ بِظَهْرِ الْأُمِّ . وَالْأُخْرَى ،  
لَيْسَ بِظَهَارٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلِّ لِلإِسْتِمْتَاعِ ، أَشْبَهَ التَّشْبِيْهَ بِالْبَهِيْمَةِ .

**فصل :** فإن قال : أنتِ عندي ، أو : معي ، أو : مني ، كظهر أُمِّي .  
فهو ظهارٌ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٧)</sup> يُفِيدُ مَا <sup>(٨)</sup> يُفِيدُهُ قَوْلُهُ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي . وَإِنْ شَبَّهَهَا  
بَعْضُ غَيْرِ الظَّهْرِ ، فَقَالَ : أَنْتِ عَلَيَّ كَمَرْجِ أُمِّي ، أو : يَدِهَا ، أو : رَأْسِهَا .  
فهو ظهارٌ ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الظَّهْرِ كَالظَّهْرِ فِي التَّحْرِيمِ ، فَكَذَلِكَ فِي الظَّهَارِ بِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف : « و » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَاخْتَارَهُ » ، وَفِي ف : « اخْتَارَهَا » .

(٣) فِي م : « بِمَحْرَمٍ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ٣ .

(٥) فِي س ٣ ، م : « تَحْرِيْمَهَا » .

(٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ : « بِمَحَلِّ الإِسْتِمْتَاعِ » .

(٧ - ٧) فِي م : « تَقْيِدُ بِمَا » .

وإن شَبَّهَ عُضْوًا مِنْهَا بِظَهْرِ أُمِّهِ أَوْ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا، فَقَالَ : ظَهْرُكَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي . أَوْ : رَأْسُكَ عَلَيَّ كَرَأْسِ أُمِّي . فَهُوَ مُظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ يُوجِبُ تَحْرِيمَ الزَّوْجَةِ ، فَجَازَ تَعْلِيْقُهُ عَلَى يَدَيَّهَا وَرَأْسِهَا ، كَالطَّلَاقِ . وَمَا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ ؛ كَالشَّعْرِ ؛ وَالسِّنِّ ، وَالظُّفْرِ ، لَا يَتَعَلَّقُ الظُّهَارُ بِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

**فصل :** فإن قال : أنتِ عليَّ كأُمِّي . أَوْ : مثلُ أُمِّي . فَهُوَ مُظَاهِرٌ . فَإِنْ نَوَى بِهِ التَّشْبِيهَ فِي الْكِرَامَةِ أَوْ نَحْوِهَا ، فَلَيْسَ بِظُهَارٍ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ <sup>(١)</sup> مَا قَالَهُ . وَعِنْدَهُ ، لَيْسَ بِظُهَارٍ حَتَّى يَنْوِيَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ الظُّهَارِ كَاَحْتِمَالِهِ إِثَّاهُ ، فَلَمْ يُضَرَفْ إِلَيْهِ إِلَّا بِنِيَّةٍ ، كَكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ كَأُمِّي ، أَوْ : مِثْلُهَا . فَلَيْسَ بِظُهَارٍ ، <sup>(٢)</sup> «إِلَّا أَنْ» يَنْوِيَهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ التَّحْرِيمِ أَظْهَرُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : هِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَهَكَذَا يَتَخَرَّجُ <sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِهِ : رَأْسُكَ كَرَأْسِ أُمِّي ، أَوْ <sup>(٤)</sup> : يَدُكَ كِيَدِهَا . وَمَا أَشْبَهَهُ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ إِنْ وَجَدْتَ قَرِينَةً صَارِفَةً إِلَى الظُّهَارِ ، مِثْلَ أَنْ يُخْرِجَهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، كَقَوْلِهِ : إِنْ خَرَجْتَ مِنَ الدَّارِ فَأَنْتِ عِنْدِي كَأُمِّي . وَشَبَّهَهُ ، فَهُوَ ظُهَارٌ ؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ صَارِفَةً إِلَيْهِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ ظُهَارًا ؛ لِتَرَدُّدِ الْإِحْتِمَالَاتِ فِيهِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ حَرَامٌ كَأُمِّي . فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الظُّهَارِ ؛ لِأَنَّهُ لَا <sup>(٥)</sup> يَحْتَمِلُ سِوَى التَّحْرِيمِ .

(١ - ١) فِي م : «مَقَالَهُ» .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : «حَتَّى» .

(٣) فِي م : «يُخْرِجُ» .

(٤) فِي ف : «و» .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

**فصل :** وإن قال : أنت طالق كظهر أمي . طَلَّقْتُ ، ولم يكن ظهاراً ؛ لأنه أَوْقَعَ الطلاقَ صَرِيحاً ، فَوَقَعَ ، وبقي قوله : كظهر أمي . غير مُتَعَلِّقٍ بشيء ، فلم يَقَع . فإن نَوَى به الطلاقَ والظهارَ معاً ، فهو ظهارٌ وطلاقٌ . وإن نَوَى بِقَوْلِهِ : أنت طالق . الظهارَ ، لم يكن ظهاراً ؛ لأنه صَرِيحٌ في مُوجِبِهِ ، فلم يَنْصَرِفْ إلى غيرِهِ بِالنِّيَّةِ ، [ ٣٢٩ ] كما لو نَوَى بِقَوْلِهِ : أنت عَلَى كظهر أمي . الطلاقَ .

**فصل :** ويصحُّ الظهارُ مُؤَقَّتاً ، كقوله : أنت عَلَى كظهر أمي شهراً ؛ لما رَوَى سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ ، قال : ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي حَتَّى يَنْسَلِخَ شَهْرُ رَمَضَانَ ، فَبَيْنَا هِيَ تَخْدُمُنِي ذَاتَ لَيْلَةٍ ، إِذْ انْكَشَفَ لِي مِنْهَا شَيْءٌ ، فلم أَلْبَثْ أَنْ نَزَوْتُ عَلَيْهَا ، فَاِنْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ الْحَبَرَ ، فقال : « حَرَّزَ رَقَبَةً » . ( رواه أبو داود ) . ولأنه يَمِينٌ مُكْفَرَةٌ ، فَصَحَّ تَوْقِيتُهَا ، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى . فَإِذَا مَضَى الْوَقْتُ ، مَضَى حُكْمُ الظَّهَارِ . ويجوزُ تَغْلِيْقُهُ بِشَرْطٍ ، كَدْخُولِ الدَّارِ ؛ لذلك ، فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ ، ثَبَتَ حُكْمُ الظَّهَارِ . وإن قال : أنت عَلَى كظهر أمي إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لم يَصِرْ (٢) مُظَاهِراً ؛ لما ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وإذا قالتِ المرأةُ لزوجها : أنت عَلَى كظهر أبي . لم تكن

(١ - ١) سقط من الأصل .

والحديث تقدم تخريجه في ١٩٤/٢ .

(٢) في ف : « يكن » .

مُظَاهَرَةً؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>. فَعَلَّقَهُ عَلَى الزَّوْجِ، وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ يُوجِبُ تَحْرِيمَ الزَّوْجَةِ، يَمْلِكُ الزَّوْجُ رَفْعَهُ، فَاخْتَصَّ الرَّجُلَ<sup>(٢)</sup>، كَالطَّلَاقِ. وَفِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ؛ إِحْدَاهُنَّ، عَلَيْهَا كَفَّارَةُ الظَّهَارِ؛ لِمَا رَوَى إِبْرَاهِيمُ أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنْ تَزَوَّجْتُ مُضْعَبَ بِنَ الرُّبَيْرِ، فَهُوَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أَبِي. فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ، فَرَأَوْا أَنَّ عَلَيْهَا الْكَفَّارَةَ. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّهُا أَتَتْ بِالْمُنْكَرِ مِنَ الْقَوْلِ وَالزَّوْرِ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَلَزِمَتْهَا كَفَّارَةُ الظَّهَارِ، كَالرَّجُلِ. وَالثَّانِيَّةُ، لَا شَيْءَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌُ غَيْرُ ظَّهَارٍ، فَلَمْ يُوجِبْ كَفَّارَةً<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهَا: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ الْبَهِيمَةِ. وَالثَّالِثَةُ، عَلَيْهَا كَفَّارَةُ يَمِينَ. أَوْمَأَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: قَدْ ذَهَبَ عَطَاءٌ مَذْهَبًا، جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ. وَهَذَا أَقْبَسُ فِي مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمٌ لِحَلَالٍ غَيْرِ الزَّوْجَةِ، فَأَوْجِبَ كَفَّارَةَ يَمِينَ، كَتَحْرِيمِ الْأَمَةِ. وَعَلَيْهَا التَّمْكِينُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهَا، فَلَا يَسْقُطُ بِيَمِينِهَا، وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ غَيْرُ الظَّهَارِ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ، فَأَشْبَهَ الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

(١) سورة المجادلة ٣.

وفي الأصل، س ٣: (يُظَاهِرُونَ). وانظر ما تقدم في صفحة ٥٤٩.

(٢) بعده في ف: «به».

(٣) وأخرجه ابن حزم من طريقه، في: المحلى ١١/٢٦١، ٢٦٢. ومن طرق أخرى أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٦/٤٤٤. وسعيد بن منصور، في: سننه ٢/١٩. وإسناده صحيح. انظر: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٤٥، ١٤٦.

(٤) في م: «الكفارة».



**فصل:** وإذا صَحَّ الظُّهَارُ ووُجِدَ الْعَوْدُ، وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>(١)</sup>. والعَوْدُ هو الوطءُ في ظاهرِ كلامِ أحمدَ والحرقي. قال أحمدُ: العَوْدُ الْغِشْيَانُ؛ لأنَّ العَوْدَ فِي الْقَوْلِ فِعْلٌ ضِدُّ مَا قَالَ، كَمَا أَنَّ الْعَوْدَ فِي الْهَيْبَةِ<sup>(٢)</sup> اسْتِزْجَاعٌ مَا وَهَبَ<sup>(٣)</sup>. فالْمُظَاهَرُ<sup>(٤)</sup> مَنَعَ نَفْسَهُ غِشْيَانَهَا، فَعَوْدُهُ فِي قَوْلِهِ غِشْيَانُهَا<sup>(٥)</sup>. وقالَ القاضِي وَأَصْحَابُهُ: الْعَوْدُ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ؛ لأنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى أَمَرَ بِالتَّكْفِيرِ عَقِيبَ الْعَوْدِ قَبْلَ التَّمَاسِّ<sup>(٦)</sup>، بِقَوْلِهِ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾. وعلى كِلَا الْقَوْلَيْنِ لَا يَحِلُّ لَهُ الْوَطْءُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ؛ لقوله سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾. فَإِنْ وَطِئَ قَبْلَهُ، أَثِمَ، وَاسْتَقَرَّتِ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْهَا؛ لحديثِ سَلَمَةَ حِينَ وَطِئَ، فَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْثَرٍ مِنْ كَفَّارَةٍ. وَتَحْرِيمُهَا بَاقٍ حَتَّى يُكْفَّرَ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِسَلَمَةَ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ». قَالَ: رَأَيْتُ بِيَاضَ سَاقِهَا فِي الْقَمَرِ. قَالَ: «فَاعْتَزِلْهَا حَتَّى تُكْفَّرَ»<sup>(٦)</sup>. [٣٢٩ ط] وَأَمَّا قَبْلَ

(١) وردت في الأصل، س ٣: «يُظَاهِرُونَ».

(٢) بعده في م: «هو».

(٣) في ف: «وجب».

(٤ - ٤) في م: «محرم للوطء على نفسه، ومانع لها منه، فالعود فعله».

(٥) في ف: «أن يتماسا».

(٦) أخرجه أبو داود، في: باب في الظهار، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ٥١٥/٢.

والترمذی، في: باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر، من أبواب الطلاق. سنن الترمذی =

الوطء، فلا كفارة عليه، وإنما أمر بها لكونها شرطاً لحلّ الوطء، كاستبراء الأمة المشتراة. فإن فات الوطء بموت أحدهما أو فزقتهما، فلا كفارة عليه؛ لذلك، وإن عاد فتزوَّجها، لم تحلَّ له<sup>(١)</sup> حتى يكفر. وقال أبو الخطاب: إن كانت الفرقة بعد العزم، فعليه الكفارة. وهذا مقتضى قول من وافقه. وقد صرح أحمد بإنكاره. وكذلك قال القاضي: لا كفارة عليه.

**فصل:** وفي التلذذ بالمظاهر منها قبل التكفير بما دون الجماع، كالقبلة، واللمس، روايتان؛ إحداهما، يحرم؛ لأن ما حرم الوطء من القول، حرم دواعيه، كالطلاق. والثانية، لا يحرم؛ لأنه تحريم يتعلّق بالوطء، فيه كفارة، فلم يتجاوز الوطء، كتحریم الحيض، ولأن المسيس هلها كناية عن الوطء، فيقتصر عليه.

**فصل:** وإذا ظاهر من أربع نسوة بأربع كلمات، فعليه لكل واحدة كفارة؛ لأنها أربع أيمان في محالٍ مختلفة، فأشبه<sup>(٢)</sup> ما لو وجدت في أربعة أنكحة. قال ابن حامد والقاضي: هذا المذهب، رواية واحدة. وقال أبو بكر: فيه رواية أخرى، يُجزئته كفارة واحدة؛ لأن ذلك يُزوَى عن

= ١٧٦/٥، ١٧٧. والنسائي، في: باب الظهار، من كتاب الطلاق. المجتبى ١٣٦/٦،

١٣٧. وابن ماجه، في: باب المظاهر يجامع قبل أن يكفر، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه

١/٦٦٦، ٦٦٧. كلهم من حديث ابن عباس.

(١) سقط من الأصل، س ٣.

(٢) سقط من: الأصل.

عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِأَنَّ الْكَفَّارَةَ حَقٌّ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَمْ تَتَكَرَّرْ  
بِتَكَرُّرِ سَبَبِهَا، كَالْحُدُودِ<sup>(١)</sup>. وَإِنْ ظَاهِرٌ مِنْهُنَّ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَفَّارَةٌ  
وَاحِدَةٌ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سُئِلَ  
عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ نِسْوَةٍ، فَقَالَ: يُجْزِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٢)</sup>. <sup>(٣)</sup> وَلِأَنَّهَا يَمِينٌ  
وَاحِدَةٌ<sup>(٤)</sup>، فَلَمْ تُوجِبْ أَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.  
وَإِنْ ظَاهِرٌ مِنْ امْرَأَةٍ مِرَازًا وَلَمْ يُكْفَرْ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ؛  
لِأَنَّ الْيَمِينَ الثَّانِيَةَ لَمْ تُؤْتَرْ تَحْرِيمًا فِي الزَّوْجَةِ، فَلَمْ يَجِبْ بِهَا كَفَّارَةُ الظَّهَارِ،  
كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِالثَّانِيَةِ  
الِاسْتِثْنَاءَ، وَجِبَ بِهَا كَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ يُوجِبُ تَحْرِيمًا فِي الزَّوْجَةِ،  
فَإِذَا نَوَى بِهِ الِاسْتِثْنَاءَ، تَعَلَّقَ بِهِ حُكْمٌ، كَالطَّلَاقِ<sup>(٥)</sup>. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ.  
فَأَمَّا إِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأُولَى، فَعَلِيهِ لِلثَّانِيَةِ كَفَّارَةٌ<sup>(٦)</sup>، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا  
أُثْبِتَتْ فِي الْمَحَلِّ تَحْرِيمًا، أَشْبَهَتْ الْأُولَى.

وَإِنْ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا، فَهِيَ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي. ثُمَّ تَزَوَّجَ نِسَاءً  
فِي عَقْدٍ<sup>(٧)</sup>، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ. وَإِنْ تَزَوَّجَهُنَّ فِي عُقُودٍ، فَكَذَلِكَ فِي إِحْدَى

(١) فِي س ٣: «كَالْحُدُودِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٨٣/٧، ٣٨٤.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤) فِي ف: «يُوجِبُ سَبَبِهَا».

(٥) فِي ف: «الطَّلَاق».

(٦) بَعْدَهُ فِي م: «وَاحِدَةٌ».

(٧) بَعْدَهُ فِي م: «وَاحِدٌ».

الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ . وَالْأُخْرَى ، لِكُلِّ عَقْدٍ كَفَّارَةٌ ، فَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ فِي عَقْدٍ ، وَأُخْرَى فِي عَقْدٍ ، لَرِمَتْهُ كَفَّارَتَانِ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ عَقْدٍ مُحْكَمَ نَفْسِهِ ، فَتَعَلَّقَ بِالثَّانِي كَفَّارَةً ، كَالأَوَّلِ .

فصل : وإن ظاهر من زواجه الأمة ، ثم ملكها ، فقال الحرقى : لا يطؤها حتى يكفر . يعنى كفارة الظهار ؛ لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال أبو بكر : عليه كفارة يمين لا غير ؛ لأنها خرجت عن الزوجات ، فلم يجب بوطنها كفارة ظهار ، كما لو تظاهر منها وهى أمة . فإن اعتقها عن كفارته ، جاز ، فإذا تزوجها بعد ذلك ، لم يعد حُكْمُ الظهار .

---

(١) سورة المجادلة ٣ .

ورود فى الأصل : ( يَظْهَرُونَ ) . وانظر صفحة ٥٤٩ .

## بَابُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ

والواجب [٣٣٠] فيها تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؛ لقولِ اللَّهِ سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾. الآيتين <sup>(١)</sup>. وروى أبو داود <sup>(٢)</sup> بإسناده عن خَوْلَةَ <sup>(٣)</sup> بنتِ مَالِكِ بْنِ نَعْلَبَةَ، قَالَتْ: تَظَاهَرْتُ <sup>(٤)</sup> مَنَى أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَشْكُو إِلَيْهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَادِلُنِي فِيهِ، فَمَا بَرِحْتُ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ <sup>(٥)</sup>. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُعْتَقُ رَقَبَةٌ». قُلْتُ: لَا يَجِدُ. قَالَ: «فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». فَقُلْتُ <sup>(٦)</sup>:

(١) سقط من: م.

والآيتان ٣، ٤ من سورة المجادلة. وورد في الأصل: (يُظَاهِرُونَ).

(٢) في: باب في الظهار، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ٥١٣/١، ٥١٤. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤١٠/٦، ٤١١. وأصل الحديث عند البخاري معلقا، انظر: باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾. من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ١٤٤/٩.

(٣) في الأصل: «خويلة». ويقال: خولة، وخويلة. انظر عون المعبود ٣٣٤/٢.

(٤) في ف: «ظاهر».

(٥) سورة المجادلة ١.

(٦) في م: «قلت».

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ <sup>(١)</sup> شَيْخٌ كَبِيرٌ، مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ. قَالَ: «فَلْيُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا». فَمَنْ مَلَكَ رَقَبَةً، أَوْ مَالًا يَشْتَرِي بِهِ رَقَبَةً، فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ لِنَفْسِهِ وَكِسْوَتِهِ وَمَسْكِنِهِ، وَمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> مِنْ مُؤْنَةِ عِيَالِهِ وَنَحْوِهِ، لَزِمَهُ الْعِتْقُ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ رَقَبَةٌ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ خِدْمَتِهَا لِكِبَرِهِ أَوْ مَرَضِهِ، أَوْ لَكُونَهُ مِمَّنْ <sup>(٣)</sup> لَا يَخْذُمُ نَفْسَهُ، أَوْ يَخْتَانُ إِلَيْهَا لِحَدَمَةِ زَوْجَتِهِ الَّتِي يَلْزَمُهُ إِخْدَامُهَا، أَوْ يَتَقَوَّتُ بِغَلَّتِهَا، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَاجَةً لَا بُدَّ مِنْهَا، لَمْ يَلْزَمْهُ عِتْقُهَا؛ لِأَنَّ مَا تَسْتَعْرِقُهُ حَاجَتُهُ كَالْمَعْدُومِ فِي جَوَازِ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْبَدَلِ، كَمَنْ مَعَهُ مَاءٌ يَخْتَانُ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ فِي الْيَمِّ. وَإِنْ كَانَتْ فَاضِلَةً عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، لَزِمَهُ عِتْقُهَا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنْهَا. فَإِنْ كَانَ مَالُهُ <sup>(٤)</sup> غَائِبًا، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَهُ التَّكْفِيرُ بِالصَّيَامِ <sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي تَحْرِيمِ الْوَطْءِ إِلَى حُضُورِ الْمَالِ، فَكَانَ لَهُ الصَّوْمُ، كَالْمُعْسِرِ. وَالثَّانِي، لَا يُعْجِزُهُ إِلَّا الْعِتْقُ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِمَا يَشْتَرِي بِهِ رَقَبَةً <sup>(٦)</sup>، فَاضِلًا <sup>(٧)</sup> عَنْ كِفَايَتِهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَالْجَمَاعِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّكْفِيرُ بِالصَّيَامِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى

(١) سقط من: الأصل.

(٢) زيادة من: م.

(٣) سقط من: م.

(٤) في الأصل: «مما».

(٥) بعده في الأصل: «و».

(٦) بعده في م: «ولأنه».

(٧) في الأصل، م: «فاضل».

التَّكْفِيرِ بِالْعَتَقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، فَلَزِمَهُ، كَمَنْ مَالُهُ حَاضِرٌ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ  
لَهُ الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ فِي الْحَالِ، فَأَشْبَهَ الْمُظَاهِرَ.

فصل: والاعتبارُ بحالِ وجوبِ الكفَّارةِ، في أظهرِ الروايتين؛ لأنها  
تجِبُ على وَجْهِ التَّطْهِيرِ، فاعتُبرَ فيها حالُ الوجوبِ، كالحَدِّ. والثانيةُ،  
الاعتبارُ بأغلظِ الأحوالِ مِنْ حِينَ الوجوبِ إلى الأداءِ، فَأَيُّ وَقْتٍ قَدَّرَ على  
العتقِ، لَزِمَهُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ فِي الذِّمَّةِ بِوُجُودِ الْمَالِ، فاعتُبرَ فِيهِ أَغْلَظُ  
الأحوالِ، كالحَجِّ. فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ حَتَّى شَرَعَ فِي الصَّيَامِ، لَمْ يَلْزِمَهُ الْإِنْتِقَالُ  
إِلَى الْعَتَقِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الْمُبْدَلَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي صَوْمِ الْبَدَلِ، فَأَشْبَهَ الْمُتَمَتِّعَ  
يَجِدُ الْهَدْيَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الصَّيَامِ. وَإِنْ أَحَبَّ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ  
قَبْلَهُ، عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى، فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، فَيُجْزِئُهُ كَسَائِرُ  
الْأُصُولِ، إِلَّا الْعَبْدَ إِذَا أُعْتِقَ<sup>(١)</sup> بَعْدَ وَجوبِ الكفَّارةِ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا  
الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ حِينَ<sup>(٢)</sup> الْوُجُوبِ، فَكَذَلِكَ بَعْدَهُ.

فصل: وَلَا يُجْزِئُ فِي<sup>(٣)</sup> الْكَفَّارَاتِ كُلُّهَا إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤَمِّنَةٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ  
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ قُلَّ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمِّنَةٍ وَدِيَّةٌ  
مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ  
مُؤْمِنُونَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمِّنَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>. نَصٌّ عَلَى الْمُؤَمِّنَةِ فِي كَفَّارَةِ

(١) فِي س ٣، ف: «عتق».

(٢) فِي م: «عند».

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢.

القتل ، وقسنا عليها سائر الكفارات ؛ لأنها فى مَغْنَاهَا . وعنه ، يُجْزَى<sup>(١)</sup> فى سائر الكفارات ذِمِّيَّة ؛ لإِطْلَاقِ الرَّقَبَةِ فيها .

**فصل :** ولا يُجْزَى إِلَّا رَقَبَةٌ سَالِمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضِرَّةِ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيْنَنَا ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَمْلِيكَ الْعَبْدِ مَنْفَعَتَهُ ، وَتَمَكِينَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ ، وَلَا يَحْصُلُ هَذَا مَعَ الْعَيْبِ الْمَذْكُورِ ، فَلَا يُجْزَى الْأَعْمَى ؛ لِأَنَّهُ يَعْجِزُ عَنِ الْأَعْمَالِ [ ٣٣٠ ظ ] التى يُحْتَاجُ إِلَى الْبَصِيرِ فيها ، وَلَا الزَّمِنُ ، وَلَا مَقْطُوعُ الْيَدِ أَوْ الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْجِزُ عَنِ أَعْمَالٍ كَثِيرَةٍ ، وَلَا مَقْطُوعُ الْإِبْهَامِ أَوْ<sup>(٢)</sup> السَّبَّابَةِ أَوْ الْوُسْطَى مِنَ الْيَدِ ؛ لِأَنَّ نَفْعَهَا يَتَطَلُّ بِهَذَا ، وَلَا مَقْطُوعُ الْخِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ، وَقَطْعُ أُتْمَلَتَيْنِ مِنْ أَصْبُعٍ كَقَطْعِهَا ؛ لِأَنَّ نَفْعَهَا يَذْهَبُ بِذَلِكَ ، وَلَا يَمْنَعُ قَطْعُ أُتْمَلَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهَا<sup>(٤)</sup> تَصِيرُ كَالْأَصْبُعِ الْقَصِيرَةِ ، إِلَّا<sup>(٥)</sup> الْإِبْهَامَ فَإِنَّهَا أُتْمَلَتَانِ ، فَذَهَابُ إِحْدَاهُمَا كَقَطْعِهَا ؛ لِذَهَابِ نَفْعِهَا . وَإِنْ قُطِعَتِ الْخِنْصَرُ مِنْ يَدٍ ، وَالْبِنْصَرُ مِنْ أُخْرَى ، لَمْ يَمْنَعْ ؛ لِأَنَّ نَفْعَ الْيَدِ لَا يَتَطَلُّ بِهِ .

ولا يُجْزَى الْأَعْرَجُ عَرَجًا فَاحِشًا ؛ لِأَنَّهُ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ، فَهُوَ كَقَطْعِ الرَّجُلِ ، فَإِنْ كَانَ عَرَجًا يَسِيرًا ، أَجْزَأ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ ضَرَرًا بَيْنَنَا .

ولا يُجْزَى الْأَخْرَسُ الَّذِى لَا تُفْهَمُ إِشَارَتُهُ ، فَإِنْ فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ ،

(١) فى م : «يجزئه» .

(٢) فى الأصل : «ولا» .

(٣) فى م : «كذلك» .

(٤) بعده فى ف : «لا» .

(٥) فى ف : «لا» .



فَالْمُتَّصُونَ أَنَّ الْأَخْرَسَ لَا يُعْزَى . وقال القاضي ، وأبو الخطاب : يُعْزَى ،  
إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعَ مَعَهُ الصَّمُّ <sup>(١)</sup> ، فَإِنَّهُمَا إِذَا اجْتَمَعَا أَضْرًا ضَرَرًا بَيْنًا .

وَلَا يُعْزَى الْجُنُونُ جُنُونًا مُطَبَّقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِعَمَلٍ ، وَلَا مَنْ أَكْثَرَ  
زَمَنِهِ الْجُنُونُ ؛ لِأَنَّهُ يُعْجِزُهُ <sup>(٢)</sup> عَنِ الْعَمَلِ فِي أَكْثَرِ زَمَنِهِ ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ  
الْإِفَاقَةَ ، وَلَا يَمْتَنِعُهُ مِنَ الْعَمَلِ ، أَجْزَأ ؛ لِعَدَمِ الضَّرَرِ الْبَيِّنِ .

فصل : وَيُعْزَى الْأَعْوَرُ ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُ مَا يُدْرِكُهُ ذُو الْعَيْنَيْنِ ، وَأَجْدَعُ  
الْأَنْفِ وَالْأُذُنَيْنِ ، وَالْأَصَمُّ ؛ لِأَنَّهُ كَغَيْرِهِ فِي الْعَمَلِ . وَيُعْزَى الْخَصِيُّ  
وَالْمَجْبُوبُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . وَيُعْزَى الْمَرْهُونُ ، وَالْجَانِي ، وَالْمُدْبِرُ ، وَوَلَدُ الزَّوْنَى ؛  
لِذَلِكَ <sup>(٤)</sup> . وَيُعْزَى الْأَحْمَقُ ، وَهُوَ الَّذِي يُخْطِئُ وَيَعْتَقِدُ خَطَأَهُ صَوَابًا .  
وَيُعْزَى الْمَرِيضُ الْمَرْجُو بُرْؤُهُ ، وَالنَّحِيفُ الْقَادِرُ عَلَى الْعَمَلِ ، فَأَمَّا مَنْ لَا  
يُزْجَى بُرْؤُهُ ، أَوْ <sup>(٥)</sup> لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَمَلِ ، فَلَا يُعْزَى ؛ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ فِيهِ .

وَيُعْزَى عِتْقُ الْغَائِبِ الْمَعْلُومِ حَيَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ <sup>(٥)</sup> بِنَفْسِهِ حَيْثُ كَانَ ،  
وَلِنْ شَكٍّ فِي حَيَاتِهِ ، لَمْ تَبْرَأْ ذِمَّتُهُ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ ثَابِتٌ بَيِّنٌ ، فَلَا يَزُولُ  
بِالشَّكِّ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا ، تَبَيَّنَ أَنَّ الذِّمَّةَ بَرِئَتْ بِعِتْقِهِ .

فصل : وَلَا يُعْزَى عِتْقُ الْجَنِينِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُثْ لَهُ أَحْكَامُ الرِّقَابِ . فَإِنْ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « الصم » .

(٢) فِي م : « يعجز » .

(٣) فِي م : « كذلك » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف : « و » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « منتفع » .

أَعْتَقَ صَبِيًّا، فَقَالَ الْحَرَقِيُّ: لَا يُجْزَى حَتَّى يُصَلِّيَ وَيَصُومَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَلَئِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ عِبَادَةٌ، لَفَقْدِ التَّكْلِيفِ، فَلَمْ يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ، كَالْمُجْتَنُونَ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَجُوزُ<sup>(١)</sup> عِتْقُ<sup>(٢)</sup> مَنْ لَهُ دُونَ السَّبْعِ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: يُجْزَى عِتْقُ الصَّغِيرِ فِي جَمِيعِ الْكُفَّارَاتِ، إِلَّا كُفَّارَةَ الْقَتْلِ، فَإِنَّهَا عَلَى رِوَايَتَيْنِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ: يُجْزَى الطُّفْلُ فِي جَمِيعِ الْكُفَّارَاتِ؛ لِأَنَّهُ تُرْجَى مَنَافِعُهُ وَتَصَرُّفُهُ، فَأُجْزَأَ، كَالْمَرِيضِ الْمَوْجُودِ بِزَوْجِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يُجْزَى عِتْقُ مَعْصُوبٍ؛ لِأَنَّهُ مُمْتَنِعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي نَفْسِهِ، فَأُشْبِهَ الزَّيْمَانَ.

**فصل:** وَلَا يُجْزَى عِتْقُ أُمِّ الْوَلَدِ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ عِتْقَهَا مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبٍ آخَرَ، فَلَمْ يُجْزَئِهِ<sup>(١)</sup>، كَعِتْقِ<sup>(٢)</sup> قَرِيْبِهِ، وَلِأَنَّ الرِّقَّ فِيهَا غَيْرُ كَامِلٍ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ نَقْلَ مِلْكِهِ فِيهَا. وَعَنْهُ، يُجْزَى؛ لِأَنَّهَا رَقَبَةٌ، فَتَنَاولُهَا الْآيَةُ بِعُمُومِهَا.

وَفِي الْمَكَاتِبِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ؛ إِحْدَاهُنَّ، يُجْزَى مُطْلَقًا. وَالْأُخْرَى، لَا يُجْزَى مُطْلَقًا. وَوَجْهُهُمَا مَا ذَكَرْنَا. وَالثَّلَاثَةُ، إِنْ أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْئًا، لَمْ

(١) فِي م: «يُجْزَى».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: ف.

(٣) سَقَطَ مِنْ: س ٣، م.

(٤) فِي ف: «كَمَعْتَق».

يُجْزَى؛ لَأَنَّهُ [٢٣١] حَصَلَ الْعَوَضُ عَنْ بَعْضِهَا، فَلَمْ يُعْتَقْ رَقَبَةً كَامِلَةً، وَإِنْ لَمْ يُؤَدَّ شَيْئًا، أَجْزَأُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَغْتَضُ<sup>(١)</sup> عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا، أَشْبَهَ الْمُدَبِّرَ.

**فصل:** وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ يَتَوَى بِشِرَائِهِ الْعِتْقَ عَنِ الْكَفَّارَةِ، عَتَقَ، وَلَمْ يُجْزَئْهُ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مُسْتَحَقٌّ فِي غَيْرِ<sup>(٢)</sup> الْكَفَّارَةِ، فَلَمْ يُجْزَئْهُ، كَمَا لَوْ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الطَّعَامُ فِي التَّفَقَّةِ، فَدَفَعَهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ. وَإِنْ اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطِ الْعِتْقِ، فَأَعْتَقَهُ عَنْ<sup>(٣)</sup> الْكَفَّارَةِ، لَمْ يُجْزَئْهُ؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup>. وَلَوْ قَالَ: إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَلَيْ أَنْ أُعْتِقَ عَبْدِي. ثُمَّ وَطِئَهَا، وَأَعْتَقَ الْعَبْدَ عَنْ ظَهَارِهِ، أَجْزَأُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ عِتْقُهُ عَنِ الْإِيْلَاءِ، بَلْ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ عِتْقِهِ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ.

**فصل:** وَلَوْ مَلَكَ نِصْفَ عَبْدٍ وَهُوَ مُوسِرٌ، فَأَعْتَقَ نَصِيبَهُ، وَتَوَى عِتْقَ الْجَمِيعِ عَنِ كَفَّارَتِهِ، لَمْ يُجْزَئْهُ، فِي قَوْلِ الْخَلَّالِ وَصَاحِبِهِ. وَحَكَاهُ صَاحِبُهُ عَنْ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّ عِتْقَ النَّصِيبِ الَّذِي لَشَرِيكِهِ اسْتَحَقَّ بِالسَّرَايَةِ، فَلَمْ يُجْزَئْهُ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى قَرِيْبَهُ يَتَوَى بِهِ التَّكْفِيرَ. وَقَالَ غَيْرُهُمَا: يُجْزَى؛ لِأَنَّ حُكْمَ السَّرَايَةِ حُكْمُ الْمُبَاشَرَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ جَرَحَهُ فَسَرَى إِلَى نَفْسِهِ، كَانَ كَمُبَاشَرَةِ قَتْلِهِ. وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا عَتَقَ نَصِيبَهُ، فَإِنْ مَلَكَ نِصْفَهُ<sup>(٥)</sup> الْآخَرَ، فَأَعْتَقَهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ، أَجْزَأُ؛ لَأَنَّهُ أَعْتَقَ جَمِيعَهُ فِي وَفَّتَيْنِ، فَأَجْزَأُ، كَمَا لَوْ أَطْعَمَ الْمَسَاكِينَ فِي وَفَّتَيْنِ.

(١) فِي م: «يَقْتَضُ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(٤) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «نَصِيبِهِ».

وإن أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدَيْنِ ، فقال الخِرْقِيُّ : يُجْزِئُ ؛ لأنَّ أَعْصَصَ الْجُمْلَةِ كَالْجُمْلَةِ<sup>(١)</sup> فِي الزَّكَاةِ وَالْفِطْرَةِ ، كَذَلِكَ فِي الْكُفَّارَةِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يُجْزِئُ ؛ لأنَّ الْمَقْصُودَ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَلَا يَحْصُلُ بِإِعْتَاقِ نِصْفَيْنِ . فَعَلَى قَوْلِهِ ، إِذَا أَعْتَقَ الْمُوسِرُ نِصْفَ عَبْدٍ ، عَتَقَ جَمِيعَهُ ، وَلَا يُجْزِئُهُ إِعْتَاقُ نِصْفٍ آخَرَ .

فَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ كُفَّارَةِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَلَمْ تَجْزُ عَنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْأَمْرِ ، كَالْحَجِّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتًا ، فَيُجْزِئُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى إِذْنِهِ ، فَصَحَّ مِنْ "غَيْرِ إِذْنِهِ" ، كَالْحَجِّ عَنْهُ . وَإِنْ أَعْتَقَهُ عَنْ كُفَّارَةٍ حَتَّى بِأَمْرِهِ ، صَحَّ ، وَأَجْزَأُ عَنْ الْكُفَّارَةِ إِذَا نَوَاهَا ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ عَنْهُ بِأَمْرِهِ ، فَأَجْزَأُ ، كَمَا لَوْ ضَمِنَ لَهُ عَوَضًا . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُ ، إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ لَهُ عَوَضًا ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ بِغَيْرِ عَوَضٍ كَالِهَبَةِ ، وَمِنْ شَرْطِهَا الْقَبْضُ ، وَلَمْ يَحْصُلْ .

**فصل في الصَّيَامِ :** وَمَنْ لَمْ يَجِدْ رَقَبَةً ، وَقَدَّرَ عَلَى الصَّيَامِ ، لَزِمَهُ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ شَرَعَ فِي أَوَّلِ شَهْرٍ ، أَجْزَأَهُ صِيَامُ شَهْرَيْنِ بِالْأَهْلَةِ ، تَامِّينَ كَانَا أَوْ نَاقِصَيْنِ ، وَإِنْ دَخَلَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، صَامَ شَهْرًا بِالْهَلَالِ ، وَآتَمَّ الشَّهْرَ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ بِالْعَدَدِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ؛ لِأَنَّ ذِكْرَنَا فِيهَا تَقَدَّمَ .

فَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمًا لِغَيْرِ عُذْرٍ ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاؤُ الشَّهْرَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ التَّابِعُ ،

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) فِي ف : « غَيْرُهُ » .

فَلَزِمَهُ . وَإِنْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ نُفِسَتْ ، أَوْ أَفْطَرَتْ لِمَرْضٍ مَخُوفٍ ، أَوْ جُنُونٍ ، أَوْ إغْمَاءٍ ، لَمْ يَنْقَطِعِ <sup>(١)</sup> التَّائِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَا صُنْعَ لَهَا فِي الْفِطْرِ . وَإِنْ أَفْطَرَ لِسَفَرٍ ، فَظَاهِرُ كَلَامٍ أَحْمَدٌ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ التَّائِبُ ؛ لِأَنَّهُ عُذْرٌ <sup>(٢)</sup> مُبِيحٌ لِلْفِطْرِ ، أَشْبَهَ الْمَرَضَ . وَيَتَخَرَّجُ فِي السَّفَرِ وَالْمَرَضِ غَيْرِ الْخَوْفِ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ التَّائِبُ ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِاخْتِيَارِهِ ، فَقَطَعَ التَّائِبُ ، كَالْفِطْرِ لِغَيْرِ عُذْرِ .

وَإِنْ أَفْطَرَتِ الْحَامِلُ أَوْ <sup>(٣)</sup> الْمُرْضِعُ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا ، فَهِيَ كَالْمَرِيضِ ، وَإِنْ أَفْطَرَتَا خَوْفًا عَلَى وَلَدَيْهِمَا ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَنْقَطِعَ التَّائِبُ ؛ لِأَنَّهُ [ ٣٣١ ط ] عُذْرٌ مُبِيحٌ لِلْفِطْرِ ، أَشْبَهَ الْمَرَضَ . وَاخْتَمَلَ أَنْ يَنْقَطِعَ ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ عَلَى غَيْرِهِمَا ، وَلِذَلِكَ أَوْجَبَ الْكُفَّارَةَ مَعَ قَضَاءِ رَمَضَانَ .

وَمَنْ أَكَلَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجَرَ لَمْ يَطْلُعْ ، وَقَدْ طَلَعَ ، أَوْ يَظُنُّ أَنَّ الشَّمْسَ <sup>(٤)</sup> غَابَتْ ، وَلَمْ تَغِبْ ، أَفْطَرَ . وَفِي قَطْعِ التَّائِبِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ نَسِيَ التَّائِبُ أَوْ تَرَكَهَ جَهْلًا <sup>(٥)</sup> بِوُجُوبِهِ ، انْقَطَعَ ؛ لِأَنَّهُ تَتَابَعَ وَاجِبٌ ، فَانْقَطَعَ بِتَرْكِهَ جَهْلًا <sup>(٦)</sup> وَنِسْيَانًا ، كَالْمُؤَلَاةِ فِي الطَّهَارَةِ .

وَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى ، أَوْ أَيَّامَ الشَّرِيقِ ، لَمْ يَنْقَطِعْ بِهِ التَّائِبُ ؛

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَقْطَعُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « غَيْرِ » .

(٣) فِي س ٣ ، م : « وَ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، م : « قَدْ » .

(٥) فِي م : « جَاهِلًا » .

(٦) فِي ف : « أَوْ » .

لأنه فِطْرٌ واجبٌ ، أشبهَ الفِطْرَ للحَيْضِ ، ويُكْمَلُ الشهرَ الذى أفطر فيه يومَ الفِطْرِ ثلاثينَ يوماً ؛ لأنه بدأ من أثنيائه . وإن صام ذا الحِجَّةِ ، قَضَى أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ <sup>(١)</sup> حَسْبُ ، بقَدْرِ ما أفطر ؛ لأنه بدأ من أوَّلِهِ . وإن انْقَطَعَ <sup>(٢)</sup> صَوْمُ الكُفَّارَةِ بِصَوْمِ رَمَضَانَ ، لم يَنْقَطِعِ التَّائِبُ ؛ لأنه زَمَنٌ <sup>(٣)</sup> مَنَعَهُ الشَّرْعُ صَوْمَهُ فى الكُفَّارَةِ ، أشبهَ زَمَنَ <sup>(٤)</sup> الحَيْضِ . وإن صام فى أَثْنَاءِ الشَّهْرَيْنِ عن نَذْرٍ ، أو قِضَاءٍ ، أو تَطَوُّعًا ، انْقَطَعَ التَّائِبُ ؛ لأنه قَطَعَ صَوْمَ الكُفَّارَةِ اخْتِيَارًا لِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ ، فَأَشْبَهَ ما لو أفطر لغيرِ عُذْرٍ . وإن كان عليه نَذْرٌ فى <sup>(٥)</sup> كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ ، قَدَّمَ صَوْمَ الكُفَّارَةِ عليه ، وَقَضَاهُ بَعْدَهَا ، وَكَفَّرَ ؛ لأنه لو صامه لم يُمَكِّنْهُ التَّكْفِيرُ بِحَالٍ .

**فصل :** وإن وَطِئَ التى ظاهَرَ منها فى لَيَالِي الصَّوْمِ ، لَزِمَهُ الاسْتِغْنافُ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَآسَّا ﴾ <sup>(٦)</sup> . أَمَرَ بهما خَالِئِينَ عن <sup>(٧)</sup> التَّمَاسِّ ، ولم يُوجَدْ . وعنه ، لا يَنْقَطِعُ التَّائِبُ ؛ لأنه وَطْءٌ لا يُفْطِرُ به ، فلم يَفْطُرِ التَّائِبُ ، كَوَطْءٍ غَيْرِهَا . وإن وَطِئَ غَيْرَهَا لَيْلًا ، لم يَنْقَطِعِ <sup>(٨)</sup> التَّائِبُ ؛ لأنه غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ . وإن وَطِئَهَا نَهَارًا نَاسِيًا ، أفطر ،

(١) بعده فى م : و .

(٢) فى س ٣ ، م : « قطع » .

(٣) فى الأصل : « زمان » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) سورة المجادلة ٤ .

(٦) فى ف : « من » .

(٧) فى الأصل ، س ٣ ، م : « يقطع » .

وَانْقَطَعَ التَّائِبُ . وعنه ، لا يُفْطِرُ ولا يَنْقَطِعُ <sup>(١)</sup> التَّائِبُ به .

**فصل في الإطعام :** وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِيعِ الصَّوْمَ لِكَبَرِهِ ، أَوْ مَرَضٍ غَيْرِ مَرْجُوٍّ الزَّوَالِ ، أَوْ شَبَقٍ شَدِيدٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ، لَزِمَهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؛ لِأَنَّ سَلَامَةَ ابْنِ صَخْرٍ لَمَّا أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِشِدَّةِ شَبَقِهِ ، أَمَرَهُ بِالْإِطْعَامِ <sup>(٢)</sup> . وَأَمَرَ أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ بِالْإِطْعَامِ حِينَ قَالَتِ امْرَأَتُهُ : إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى طَعَامِ <sup>(٤)</sup> سِتِّينَ مِسْكِينًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ أَقْلُ مِنْهُمْ . وعنه ، يُجْزِئُهُ تَرْدِيدُ الإِطْعَامِ <sup>(٥)</sup> عَلَى وَاحِدٍ سِتِّينَ يَوْمًا ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؛ لِكُونِهِ قَدْ دَفَعَ <sup>(٦)</sup> كُلَّ يَوْمٍ حَاجَةَ مِسْكِينٍ . وعنه ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ، سَوَاءً وَجَدَهُمْ أَوْ لَمْ يَجِدْهُمْ ؛ <sup>(٧)</sup> لظَاهِرِ قَوْلِهِ <sup>(٨)</sup> سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ فَاطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ <sup>(٩)</sup> . وَالْمَذْهَبُ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُ مَعَ تَعَذُّرِ الْمَسَاكِينِ ؛ لِلْحَاجَةِ <sup>(١٠)</sup> ، وَلَا يُجْزِئُ مَعَ وُجُودِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ أَمَّا أَمَّا الْأَمْرُ بِصُورَتِهِ وَمَعْنَاهُ .

**فصل : والواجب أن يدفع إلى كل مسكين مدبر ، أو نصف صاع من**

(١) في الأصل : « يقطع » .

(٢) تقدم تخريجه في ١٩٤ / ٢ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥٥٩ .

(٤) زيادة من : ف .

(٥) في الأصل : « الطعام » .

(٦) بعده في م : « في » .

(٧ - ٦) في ف : « لقوله تعالى » .

(٨) سورة المجادلة ٤ .

(٩ - ٩) في الأصل : « الحاجة للمساكين » .

تَمَرٍ أَوْ شَعِيرٍ؛ لِمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup>، بِإِسْنَادِهِ، «عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْمَدَنِيِّ»<sup>(٢)</sup>  
 قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي بَيَاضَةَ بِنَصْفٍ وَشَقِ شَعِيرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ لِلْمُظَاهِرِ: «أَطْعِمْ هَذَا، فَإِنَّ مُدِّيَّ<sup>(٣)</sup> شَعِيرٍ مَكَانُ مُدِّ بُرٍّ». وَهَذَا  
 نَصٌّ. وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى صِيَامٍ وَ<sup>(٤)</sup>إِطْعَامٍ، فَكَانَ مِنْهَا لِكُلِّ فَقِيرٍ  
 مِنَ التَّمَرِ [٣٣٢] نِصْفُ صَاعٍ، كِفْذِيَّةُ الْأَدَى. وَأَمَّا الْمُدُّ مِنَ الْبُرِّ،  
 فَيُجْزَى؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ زَيْدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمْ. وَيَجِبُ أَنْ يُمْلِكَ كُلُّ فَقِيرٍ هَذَا الْقَدْرَ، فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ مُشَاعًا،  
 فَقَالَ: هَذَا بَيْنَكُمْ<sup>(٥)</sup> «عَنْ كَفَّارَتِي» بِالسَّوِيَّةِ. فَقَبِلُوهُ، أَجْزَاهُ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِمْ  
 حَقَّهُمْ، فَبَرَّئَ مِنْهُ، كَالَّذِينَ. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يُجْزَى وَلَوْ لَمْ يَقُلْ:  
 بِالسَّوِيَّةِ. لِأَنَّ قَوْلَهُ: عَنْ كَفَّارَتِي. يَقْتَضِي السَّوِيَّةَ.

وَأِنْ غَدَّاهُمْ أَوْ عَشَاهُمْ سِتِّينَ مُدًّا، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُجْزَى؛  
 لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾. وَهَذَا قَدْ أَطْعَمَهُمْ، وَلِأَنَّ

(١) انظر لإسناده، في: المغنى ٤/ ٣٨٣، والشرح الكبير ٧/ ٤٧١، ٤٧٢. ولم نجده في المسند.  
 وانظر لإرواء الغليل ٧/ ١٨١.

والحديث أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٧/ ٣٩٢، ٣٩٣. وعزاه السيوطي بنحوه إلى  
 عبد بن حميد. الدر المنثور ٦/ ١٨١. وانظر التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٤٧.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) بعده في الأصل: «من».

(٤) في الأصل: «أو».

(٥ - ٥) زيادة من: ف.



أَنَسَا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَعَلَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>. وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَغْلُمُ وَصُولَ حَقِّ كُلِّ فَقِيرٍ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ حَقٌّ وَجِبٌ<sup>(٢)</sup> لِلْفُقَرَاءِ شَرْعًا، فَوَجِبَ تَمْلِيكُهُمْ إِيَّاهُ، كَالزَّكَاةِ.

وَلَا يَجِبُ التَّابِعُ فِي الإِطْعَامِ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ بِهِ مُطْلَقٌ لَا تَقْيِيدَ فِيهِ.

**فصل:** وَيُجْزِئُهُ فِي الإِطْعَامِ مَا يُجْزِئُهُ فِي الْفِطْرَةِ، سَوَاءً كَانَتْ قُوَّةُ بَلَدِهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ. وَإِنْ أُخْرِجَ غَيْرُهَا مِنَ الْحُبُوبِ الَّتِي هِيَ قُوَّةُ بَلَدِهِ، أَجْزَأُهَا. ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. فَإِنْ أُخْرِجَ غَيْرُ<sup>(٤)</sup> قُوَّةِ بَلَدِهِ خَيْرًا مِنْهُ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى الْوَاجِبِ، وَإِنْ كَانَ أَنْقَصَ مِنْهُ، لَمْ يُجْزِئْ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يُجْزِئُ إِخْرَاجُ غَيْرِ مَا يُجْزِئُ فِي الْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّهُ طَعَامٌ لِلْمَسَاكِينِ، فَأَشْبَهَ الْفِطْرَةَ. وَالأَوَّلُ أَجْوَدُ؛ لِمُوَافَقَتِهِ ظَاهِرِ النَّصِّ.

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ الدَّقِيقِ إِذَا بَلَغَ قَدْرَ مُدٍّ مِنَ الْحِنْطَةِ. وَفِي الْخَبَرِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُجْزِئُهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾. وَمُخْرِجُ الْخَبْرِ قَدْ أَطْعَمَهُمْ. وَالْأُخْرَى، لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنِ حَالِ الْكَمَالِ وَالادِّخَارِ، فَأَشْبَهَ الْهَرِيسَةَ. فَإِذَا قُلْنَا: يُجْزِئُهُ. اعْتَبِرْ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٢٢٠/٤. وَالطَّبْرَانِيُّ، فِي: الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ٢١٤/١.

وَالدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: سَنَنِهِ ٢٠٧/٢. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٢٧١/٤.

(٢) فِي ف: «وَاجِبٌ».

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩.

(٤) فِي ف: «مِنْ».

أَنْ يَكُونَ مِنْ مُدٍّ بُرِّ فِصَاعِدًا ، فَإِنْ أَخَذَ مُدَّ حِنْطَةٍ فَطَحَنَهُ وَخَبَزَهُ ، أَجْزَأُهُ .  
وَقَالَ الْخَرِيقِيُّ : لِكُلِّ مِسْكِينٍ رَطْلًا خُبْزٍ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا  
مِنْ مُدٍّ فَأَكْثَرُ . وَفِي السَّوْبِقِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي الْخُبْزِ .

وَلَا تُجْزَى الْهَرِيسَةُ وَالْكَبُولَا<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْاِقْتِنَاتِ الْمُعْتَادِ ، وَلَا  
الْقِيَمَةُ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ<sup>(٢)</sup> مَا يُكْفَرُ بِهِ ، فَلَمْ تُجْزَى الْقِيَمَةُ فِيهِ ، كَالْعِثْقِ .

**فصل : ولا يجوز<sup>(٣)</sup> صَرْفُهَا إِلَّا إِلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ<sup>(٤)</sup> الْمَسَاكِينِ ؛ لِأَنَّهُمَا**  
**صِنْفٌ وَاحِدٌ فِي غَيْرِ الزَّكَاةِ . وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى غَنِيِّ وَإِنْ كَانَ مِنْ**  
**أَصْنَافِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ بِهَا الْمَسَاكِينَ ، وَلَا إِلَى مُكَاتِبٍ ؛**  
**لِذَلِكَ<sup>(٥)</sup> . وَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ**  
**الزَّكَاةِ لِحَاجَتِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمِسْكِينَ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى**  
**خَصَّ بِهَا الْمَسَاكِينَ ، وَالْمُكَاتِبُ صِنْفٌ آخَرُ ، فَأَشْبَهَ الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ<sup>(٦)</sup> .**

**وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ؛ كَالْعَبِيدِ ، وَالْكَافِرِ ،**  
**وَمَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّثَةٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الزَّكَاةِ . وَخَرَجَ أَبُو الْخَطَّابِ وَجْهًا آخَرَ فِي**  
**جَوَازِ الدَّفْعِ إِلَى الْكَافِرِ ؛ بِنَاءً عَلَى عِثْقِهِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ ، فَلَمْ يَجْزِ**  
**الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، كَالْمُسْتَأْمِنِ .**

(١) الكبولا : العصيدة .

(٢) فِي ف : «أخذ» .

(٣) فِي ف : «يجزى» .

(٤) فِي م : «و» .

(٥) فِي م : «كذلك» .

(٦) زيادة من : ف .

**فصل :** ولا تُجْزَى كَفَّارَةٌ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ <sup>(١)</sup> مَا نَوَى » <sup>(٢)</sup> . ولأنَّه حَقٌّ يَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الطُّهْرَةِ ، فَافْتَقَرَ إِلَى النِّيَّةِ ، كَالزُّكَاةِ . فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَاتٌ مِنْ جِنْسٍ ، لَمْ يَلْزَمَهُ تَعْيِينُ سَبَبِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ [ ٣٣٢ ط ] مِنْ أَجْناسٍ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَاتٌ ، فَلَمْ يَجِبْ تَعْيِينُ سَبَبِهَا ، كَمَا لَوْ كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ تَعْيِينُ سَبَبِهَا ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَاتٌ مِنْ أَجْناسٍ ، فَوَجِبَ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لَهَا ، كَأَنْوَاعِ الصَّيَامِ . فَلَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ لَا يَعْلَمُ سَبَبَهَا ، فَأَعْتَقَ رَقَبَةً ، أَجْزَأَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، يَنْبَغِي أَنْ تَلْزَمَهُ كَفَّارَاتٌ بَعْدَ الْأَسْبَابِ ، كَمَا لَوْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا .

ولا يَلْزَمُهُ نِيَّةُ التَّابِعِ فِي الصَّيَامِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ الصَّوْمُ ، وَالتَّابِعُ شَرْطٌ فِيهِ ، فَلَمْ تَجِبْ نِيَّتُهُ <sup>(٤)</sup> ، كَالِاسْتِقْبَالِ <sup>(٥)</sup> فِي الصَّلَاةِ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ الْمُظَاهِرُ كَافِرًا ، كَفَّرَ بِالْعِتْقِ وَالْإِطْعَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ فِي غَيْرِ الْكَفَّارَةِ ، فَصَحَّ مِنْهُ فِيهَا . وَلَا يُكْفَرُ بِالصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا ، فَكَذَلِكَ فِيهَا ، وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ ، كَفَّرَ بِمَا يُكْفَرُ بِهِ الْمُسْلِمُونَ .

(١) فِي ف ، م : « لِكُلِّ امْرِئٍ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ١ / ٥١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الصَّلَاةِ » ، وَفِي ف : « الصَّوْمِ » .

(٤) فِي ف : « نِيَّةٍ » .

(٥) فِي ف : « كَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ » .

**فصل :** ولا يجوزُ تقدِيمُ الكفَّارةِ على سببِها ؛ لأنَّ الحُكْمَ لا يجوزُ تقدِيمُهُ على سببِهِ ، كَتَقْدِيمِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْمَلِكِ ، ولو كَفَّرَ عن الظُّهَارِ قَبْلَ المَظَاهِرَةِ ، أو عن اليمينِ قبلَها ، أو عن القَتْلِ قَبْلَ الجرحِ ، لم يَجْزُ ؛ لذلك<sup>(١)</sup> . وإن كَفَّرَ بعدَ السَّبَبِ وقَبْلَ الشرطِ ، جازَ ، فإذا كَفَّرَ عن الظُّهَارِ بعدَهُ وقَبْلَ العَوْدِ ، و<sup>(٢)</sup> عن اليمينِ بعدها وقَبْلَ الحِنثِ ، وعن القَتْلِ بعدَ الجرحِ<sup>(٣)</sup> وقَبْلَ الزُّهْوَقي ، جازَ ؛ لأنَّ اللهَ سبحانه وتعالى قال : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ﴾ . وقالَ النبي ﷺ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ ، وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ<sup>(٤)</sup> » .

(١) في م : « كذلك » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « الخروج » .

(٤) بعده في الأصل : « منها » .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب قول الله تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ... ﴾ ، من كتاب الأيمان والنذور ، وفى : باب من لم يسأل الإمامة أعانه الله ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٨ / ١٥٩ ، ٩ / ٧٩ . ومسلم ، فى : باب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٣ / ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ . والنسائى ، فى : باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، وباب الكفارة قبل الحنث ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٧ / ١٠ . والدارمى ، فى : باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن الدارمى ٢ / ١٨٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٦٣ . وبلفظ : « فائت الذى هو خير ، وكفر عن يمينك » . أخرجه البخارى ، فى : باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، من كتاب كفارات الأيمان ، وفى : باب من سأل الإمامة وكل إليها ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٨ / ١٨٣ ، ٩ / ١٨٤ ، وأبو داود ، فى : باب الرجل يكفر قبل أن يحنث ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبى داود ٢ / ٢٠٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، وباب ما جاء فى الكفارة قبل الحنث ، من =

ولأنَّها كَفَّارَةٌ، فجازَ تَقْدِيمُها على شَرْطِها، ككَفَّارَةِ الظُّهَارِ، ولأنَّه حقٌّ  
مالِيٌّ، فجازَ تَقْدِيمُها قبلَ شَرْطِها، كالزَّكَاةِ.

---

= أبواب النذور. عارضة الأحوذى ١٠/٧، ١١. والنسائي، في باب الكفارة بعد الحنث، من  
كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ١٢/٧. والإمام أحمد، في: المسند ٦١/٥. كلهم من حديث  
عبد الرحمن بن سمره.



## كِتَابُ اللَّعَانِ

ومتى قَذَفَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ الْمُحْصَنَةَ بِرَنَى، فَيُقْبَلُ أَوْ دُبُرٍ، فَقَالَ:  
 زَنَيْتِ. أَوْ: يَا زَانِيَةً. أَوْ: رَأَيْتُكَ تَزْنِينَ. لَزِمَهُ الْحَدُّ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بَيِّنَةً أَوْ  
 مُلَاعِنَةً؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا  
 بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾. إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ  
 أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.  
 دَلَّتِ الْآيَةُ الْأُولَى عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ، إِلَّا أَنْ يُشَقِّطَهُ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ،  
 وَالْآيَةُ<sup>(٢)</sup> الثَّانِيَةُ عَلَى أَنَّ لِعَانَهُ يَقُومُ مَقَامَ الشُّهَدَاءِ فِي إِسْقَاطِ الْحَدِّ. وَرَوَى  
 ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ  
 ﷺ: «الْبَيِّنَةُ، <sup>(٣)</sup> وَإِلَّا <sup>(٤)</sup> حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ  
 بِالْحَقِّ، إِنِّي لَصَادِقٌ، وَلَيَنْزِلَنَّ اللَّهُ فِي أَمْرِي مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ.  
 فَنَزَلَتْ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّ الزَّوْجَ يُسْتَلَى

(١) سورة النور ٤ - ٦.

(٢) زيادة من: ف.

(٣ - ٤) في ف: «أو».

(٥) في: باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة... من كتاب الشهادات، وفي: باب  
 ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ...﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ٢٣٢/٣، ١٢٦/٦.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في اللعان، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ٥٢٢/١،

٥٢٣. والترمذي، في: باب ومن سورة النور، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٤٥/١٢،

٤٦. وابن ماجه، في: باب اللعان، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ٦٦٨/١.

بَقْدَفِ امرأته لنَفْيِ<sup>(١)</sup> العارِ والنَّسَبِ الفاسِدِ ، وتَعَذُّرُ عليه البَيِّنَةُ ، ولأنَّه قد يحتاجُ إلى نَفْيِ [٥٣٣] النَّسَبِ الفاسِدِ ، ولا يَنْتَفِي إِلَّا بِاللَّعَانِ ؛ لَتَعَذُّرِ الشَّهَادَةِ على نَفْيِهِ . وله المُلَاعَنَةُ وإن قَدَّرَ على البَيِّنَةِ ؛ لذلك<sup>(٢)</sup> ، ولأنَّهما حُجَّتَانِ ، فَمَلَكَ إِقَامَةَ أَيُّهما شاءَ ، كالرَّجُلَيْنِ ، والرَّجُلِ والمرأتَيْنِ فى المَالِ .

**فصل :** ولا يُعْرَضُ له حتى تُطالِبَهُ زَوْجَتُهُ ؛ لأنَّ الحَقَّ لها ، فلا يُسْتَوْفَى من غيرِ طَلِبِها ، كالذَّيْنِ ، فإن عَقَّتْ عن الحدِّ ، أو<sup>(٣)</sup> لم تُطالِبْ ، لم تَجْزُ مُطالِبَتُهُ بَيِّنَةً ولا حَدٌّ ولا لِعَانٍ . ولا يَمْلِكُ وَلِيُّ المجنُونَةِ والصَّغِيرَةِ ، وسَيِّدُ الأُمَةِ ، المُطالِبَةَ بالتَّعْزِيرِ مِنْ أَجْلِهمْ ؛ لأنَّه حَقٌّ ثَبَتَ لِلشَّفِى ، فلا يقومُ غيرُ المُسْتَحِقِّ مَقامَهُ فيه ، كَالْقِصَاصِ . فإن أَرَادَ الزَّوْجُ اللَّعَانَ مِنْ غيرِ طَلِبِها ، وليس بَيْنَهما نَسَبٌ<sup>(٤)</sup> يُرِيدُ نَفْيَهُ ، لم يَمْلِكْ ذلك ؛ لأنَّه لا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وإن كان بَيْنَهما نَسَبٌ يَرِيدُ نَفْيَهُ ، فله أن يُلَاعِنَ ؛ لأنَّه مُحتَاجٌ إِلَيْهِ ، فيُشْرَعُ ، كما لو طالِبَتُهُ ، ولأنَّ نَفْيَهُ حَقٌّ له ، فلا يَسْقُطُ بِرِضاها به . وَيَحْتَمِلُ أن لا يُشْرَعَ اللَّعَانُ ، كما لو صَدَّقَتْه .

**فصل :** وَيَصِحُّ اللَّعَانُ بَيْنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ ؛ لِعُمومِ قولِهِ سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> . ولأنَّ اللَّعَانَ لَدَرْءِ عُقُوبَةِ الْقَذْفِ

(١) فى ف : « لينفى » .

(٢) فى م : « كذلك » .

(٣) فى ف : « و » .

(٤) فى م : « ولد » .

(٥) سورة النور ٦ .



وَنَفَى النَّسَبِ الْبَاطِلِ . وَالْكَافِرُ وَالْعَبْدُ كَالْمُسْلِمِ الْحُرِّ<sup>(١)</sup> فِيهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَصِحُّ  
 اللَّعَانُ إِلَّا بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ ، عَذْلَيْنِ ، حُرَّيْنِ ، غَيْرِ مَحْدُودَيْنِ فِي قَذْفٍ ؛ لِأَنَّ  
 اللَّعَانَ شَهَادَةٌ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا  
 أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ ﴾ . فَلَا يُقْبَلُ مِّنْ لِّسَانِ أَهْلِ الشَّهَادَةِ .  
 وَقَالَ الْقَاضِي : مَنْ لَا يُحَدُّ بِقَذْفِهَا ؛ كَالذَّمِّ ، وَالْأَمَةِ ، وَالْمَحْدُودَةِ فِي  
 الزَّوْنِ ، إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ يَرِيدُ نَفْيَهُ ، فَلَهُ اللَّعَانُ<sup>(٢)</sup> لِنَفْيِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ<sup>(٣)</sup>  
 إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ لِإِسْقَاطِ حَدٍّ ، أَوْ<sup>(٤)</sup> نَفْيِ نَسَبٍ ،  
 وَلَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا .

وَأِنْ كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ صَبِيًّا أَوْ مَعْجُونًا ، فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ غَيْرَ  
 الْمُكَلَّفِ لَا حُكْمَ لِقَوْلِهِ ، وَنَفَى<sup>(٥)</sup> الْوَلَدَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِتَمَامِ اللَّعَانِ ، وَلَا يَتِمُّ<sup>(٦)</sup>  
 مَعَ عَدَمِ الْقَوْلِ مِنْهَا<sup>(٧)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي : لَهُ لِعَانُ الْمَجْثُومَةِ ، إِنْ كَانَ ثُمَّ نَسَبٌ  
 يَرِيدُ نَفْيَهُ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ<sup>(٨)</sup> إِلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أُخْرَسَ ، وَلَيْسَتْ لَهُ إِشَارَةٌ مَفْهُومَةٌ وَلَا كِتَابَةٌ ، فَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « لِلخَبَرِ » .

(٢) فِي ف : « أَنْ يَلْعَن » .

(٣) فِي ف ، م : « مُحْتَاج » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « حَكَم » .

(٦) بَعْدَهُ فِي م : « اللَّعَان » .

(٧) فِي ف : « مِنْهُمَا » .

(٨) فِي ف : « يَحْتَاج » .

كالمجنون ؛ لأنه لا يُعْلَمُ طَلَبُهَا ، ولا يُتَصَوَّرُ لِعَانُهَا . وإن كانت له إشارة مفهومة أو كناية<sup>(١)</sup> ، صَحَّ اللُّعَانُ مِنْهُمَا ؛ لأنه كالناطقِ في نِكَاحِهِ وَطَلَاقِهِ ، فكذلك في لِعَانِهِ . وعن أحمد : إذا كَانَتِ الْمَرْأَةُ خَرَسَاءَ ، فلا لِعَانَ بَيْنَهُمَا ؛ لأنه لا يُعْلَمُ طَلَبُهَا . فيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى عُمُومِهِ فِي كُلِّ خَرَسَاءَ ؛ لِأَنَّ إِشَارَتَهَا لَا تَخْلُو مِنْ تَرَدُّدٍ وَاحْتِمَالٍ ، وَالْحَدُّ يُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَخْتَصَّ بِمَنْ لَا تُفْهَمُ إِشَارَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ بِأَنَّهُ لَا تُعْلَمُ<sup>(٢)</sup> مُطَالَبَتُهَا . وَإِنْ اغْتَقِلَ لِسَانُ<sup>(٣)</sup> النَّاظِقِ ، وَأَيْسَ مِنْ نُطْقِهِ ، فَهُوَ كَالْأَخْرَسِ ، وَإِنْ رُجِيَ نُطْقُهُ ، لَمْ يَصِحَّ لِعَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْيُوسٍ مِنْ نُطْقِهِ ، فَأَشْبَهَ السَّاكِتَ .

**فصل : وَيَصِحُّ اللُّعَانُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى :** ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> . وَبَعْدَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ<sup>(٥)</sup> ، فَتَدْخُلُ فِي الْعُمُومِ ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ ؛ لِلآيَةِ<sup>(٦)</sup> . فَإِنْ قَذَفَ مَنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ - فَبَانَتْ مِنْهُ - بَزْنَى لَمْ يُضِفْهُ إِلَى حَالِ الزَّوْجِيَّةِ ، فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ قَذَفَ أَجْنَبِيَّةً ، وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى حَالِ الزَّوْجِيَّةِ وَبَيْنَهُمَا وَلَدٌ يُرِيدُ نَفْيَهُ ، لَاعَنَ لِنَفْيِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ ، فَصَحَّ [٣٣٣ ظ] مِنْهُ ، كَحَالِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ ، حُدِّدَ ، وَلَمْ يُلَاعِنْ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ<sup>(٧)</sup>

(١) فِي ف : « كَنَايَةٌ » .

(٢) فِي م : « تَفْهَمُ » .

(٣) فِي ف : « لِسَانُهَا » .

(٤) سُورَةُ النُّورِ ٦ .

(٥) فِي م : « زَوْجَتُهُ » .

(٦) فِي ف : « لِلآيَتَيْنِ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

إليه ، فَأَشْبَهَ قَذْفَ الْأُجْنَبِيِّ . ولو قال لامرأته : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَا زَانِيَةً .  
فَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ يُلَاعِنُ . فَتَحْمِلُهُ عَلَى مَنْ يَبْتَنِيهَا وَلَدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ  
إِضَافَةُ قَذْفِهَا إِلَى حَالِ الزَّوْجِيَّةِ . ولو نَكَحَ امْرَأَةً نِكَاحًا فَاسِدًا ، ثُمَّ قَذَفَهَا ،  
فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْمُطَلَّاقَةِ ؛ إِنْ كَانَ يَبْتَنِيهَا وَلَدٌ ، لَاعَنَ لِنَفْسِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ  
النَّسَبَ يَلْحَقُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى اللَّعَانِ لِنَفْسِهِ .

وإن قَذَفَ أُجْنَبِيَّةً ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ، حُدَّ ، وَلَمْ يُلَاعِنْ ؛ لِأَنَّهُ قَذَفَ أُجْنَبِيَّةً  
قَذْفًا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ قَذَفَهَا بِزَنَى أَضَافَهُ إِلَى مَا قَبَلَ النِّكَاحَ ؛ فَإِنْ كَانَ  
يَتَعَلَّقُ بِهِ نَفْيُ نَسَبٍ<sup>(١)</sup> عَنْهُ ، فَلَهُ اللَّعَانُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَثِقِلَ عَنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا  
رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُلَاعِنُ ؛ لِأَنَّهُ قَذَفَهَا فِي حَالِ كَوْنِهَا أُجْنَبِيَّةً ، أَشْبَهَ مَا  
لَوْ قَذَفَهَا قَبْلَ نِكَاحِهِ لَهَا . وَالثَّانِيَةُ ، يُشْرَعُ اللَّعَانُ ؛ لِأَنَّهُ قَذَفَ زَوْجَتَهُ .

---

(١) فِي ف : « نَسَبِهِ » .



## بَابُ صِفَةِ اللَّعَانِ

وصِفَتُهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ بِمَخْضَرٍ مِنَ الْحَاكِمِ أَوْ نَائِبِهِ <sup>(١)</sup> «أَرْبَعُ مَرَّاتٍ» :  
 أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ <sup>(٢)</sup> «زَوْجَتِي هَذِهِ» مِنَ الزَّوْنِ .  
 وَيُشِيرُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً ، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً سَمَّاها ، وَنَسَبَهَا حَتَّى  
 تَنْتَفِي الْمُشَارَكَةُ . ثُمَّ يَقُولُ : وَأَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا  
 رَمَيْتُ بِهِ زَوْجَتِي <sup>(٣)</sup> هَذِهِ مِنَ الزَّوْنِ . ثُمَّ يَقُولُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ  
 أَنَّ زَوْجِي هَذَا لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّوْنِ . وَيُشِيرُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ  
 كَانَ غَائِبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ <sup>(٤)</sup> ، وَنَسَبَتْهُ . ثُمَّ يَقُولُ الْخَامِسَةُ <sup>(٥)</sup> : وَأَنَّ غَضَبَ اللَّهِ  
 عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّوْنِ . لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ  
 وَتَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوْجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ الْآيَاتُ <sup>(٦)</sup> .  
 وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(٧)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ هِلَالَ

(١ - ١) سقط من : الأصل ، س ٣ ، وفي ف : «أربع» .

(٢ - ٢) في م : «امرأتى» .

(٣) في م : «امرأتى» .

(٤) زيادة من : ف .

(٥) سقط من : م ، وفي ف : «إلى آخر الآيات» .

(٦) في : باب اللعان ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ٥٢٣/١ ، ٥٢٤ .

كما أخرجه أبو داود الطيالسي ، في : مسنده ٣٤٨ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٧/

٣٩٤ ، ٣٩٥ .

ابن أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْسَلُوا إِلَيْهَا » . فَأَرْسَلُوا إِلَيْهَا فَجَاءَتْ ، فَتَلَا عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> آيَةَ اللَّعَانِ ، وَذَكَّرَهُمَا ، وَأَخْبَرَهُمَا أَنَّ عَذَابَ الْآخِرَةِ أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ الدُّنْيَا ، فَقَالَ هِلَالٌ : وَاللَّهِ لَقَدْ صَدَقْتُ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ : كَذَبَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا عِنَا بَيْنَهُمَا » . فَقِيلَ لِهَلَالٍ : اشْهَدْ . فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، فَلَمَّا كَانَتْ الْخَامِسَةُ قِيلَ : يَا هِلَالُ ، اتَّقِ اللَّهَ ، فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمَوْجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ الْعَذَابَ . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا يُعَذِّبُنِي اللَّهُ عَلَيْهَا ، كَمَا لَمْ يَجْلِدْنِي عَلَيْهَا . فَشَهِدَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . ثُمَّ قِيلَ لَهَا : اشْهَدِي . فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . فَلَمَّا كَانَتْ الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهَا : اتَّقِ اللَّهَ ، فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمَوْجِبَةَ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ الْعَذَابَ . فَتَلَكَأَتْ سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ لَا أَفْضَحُ قَوْمِي . فَشَهِدَتْ الْخَامِسَةَ <sup>(٢)</sup> ، أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ . [٣٣٤] فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَى أَنْ لَا يَتَّ لَهَا ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ <sup>(٣)</sup> مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ ، وَلَا مُتَوَفًى عَنْهَا .

**فصل :** وشروط صِحَّةِ اللَّعَانِ سِتَّةٌ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ بِمَخْضَرٍ مِنَ الْحَاكِمِ أَوْ نَائِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ فِي دَعْوَى ، فَاعْتُبِرَ فِيهِ أَمْرُ الْحَاكِمِ ، كَسَائِرِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « عَلَيْهِمَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « وَ » .

(٣) فِي س ٣ ، م : « يَفْتَرِقَانِ » .

الدَّعَاوَى ، وإن كانتِ المرأةُ بَرْزَةً ، أُرْسِلَ إليها فَأُخْصِرَهَا ، كما فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بامرأةٍ هِلَالٍ ، وإن لم تكن بَرْزَةً ، بَعَثَ مَنْ يُلَاعِنُ بَيْنَهُمَا ، كما يَبْعَثُ مَنْ يَسْتَحْلِفُهَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى .

الثاني ، أن يَأْتِيَ به بعدَ إلقائه عليه ، فإن بَادَرَ به قبلَ ذلك ، لم يُعْتَدَ به ، كما لو حَلَفَ قبلَ أن يَسْتَحْلِفَهُ الْحَاكِمُ .

الثالثُ ، كَمَالُ لَفْظَاتِهِ الْخَمْسِ ، فإن نَقَصَ منها شيئاً <sup>(١)</sup> ، لم يُعْتَدَ به ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى عَلَّقَ الْحُكْمَ عَلَيْهَا ، فلا يَثْبُتُ بِدُونِهَا ، ولأنَّهَا بَيِّنَةٌ ، فلم يَجْزِ النَّقْصُ مِنْ عَدِّهَا ، كَالشَّهَادَةِ .

الرابعُ ، التَّزْيِيبُ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ ، فإن بُدِيَ <sup>(٢)</sup> بِلِغَانِ الْمَرْأَةِ ، لم يُعْتَدَ به ؛ لَأَنَّهُ خِلَافٌ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ ، ولأنَّ لِيغَانَ الرَّجُلِ بَيِّنَةً لِلْإِثْبَاتِ <sup>(٣)</sup> ، وَلِغَانَ الْمَرْأَةِ بَيِّنَةٌ لِلْإِنْكَارِ <sup>(٤)</sup> ، فلم يَجْزِ تَقْدِيمُ الْإِنْكَارِ عَلَى الْإِثْبَاتِ ، فإن قَدَّمَ الرَّجُلُ اللَّغْنَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْأَرْبَعَةِ ، أو <sup>(٥)</sup> الْمَرْأَةُ <sup>(٦)</sup> الْغَضَبَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، لم يُعْتَدَ بِهَا ؛ لأنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَهَا الْخَامِسَةَ ، فلا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ .

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « شَيْءٌ » .

(٢) فِي ف ، م : « بَدَأَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْإِثْبَاتِ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « الْإِنْكَارِ » .

(٥) فِي ف : « وَ » .

(٦) بَعْدَهُ فِي ف : « قَدِمَتْ لَفْظَةً » .

الخامس، الإتيان بصورة الألفاظ الواردة في الشرع، فإن أبدل<sup>(١)</sup> الشهادة ببعض ألفاظ اليمين، كقوله: أقسم. أو: أخلف. أو: أولى. أو أبدل<sup>(٢)</sup> لفظة اللعنة بالإبعاد، أو الغضب بالسخط،<sup>(٣)</sup> أو غيره<sup>(٤)</sup>، لم يُعتد به؛ لأنه ترك المنصوص، ولأنه موضع ورد الشرع فيه بلفظ الشهادة، فلم يَجْزُ إبداله، كالشهادة في الحقوق. وفيه وجه آخر، أنه يُجزئ؛ لأن معنهما واحد. وقال الخرقى: يقول الرجل: أشهد بالله لقد زنت. وليس هذا لفظ النص، فيدل ذلك على أنه لم يشترط اللفظ. وإن أبدلت المرأة لفظة الغضب باللعنة، لم يَجْز؛ لأن الغضب أغلظ، ولذلك خصت به المرأة؛ لأن المعرة والإثم بزناها أعظم من الحاصل بالقذف. وإن أبدل الرجل اللعنة بالغضب، ففيه وجهان؛ أحدهما، لا يجوز؛ لمخالفته المنصوص. والثاني، يجوز؛ لأنه أبلغ في المعنى.

السادس، الإشارة من كل واحد منهما<sup>(٥)</sup> إلى صاحبه، إن كان حاضراً، أو تسميته ونسبته<sup>(٥)</sup> بما يتميز به إن كان غائبا، ليحصل التمييز<sup>(٦)</sup> عن غيره.

(١) في ف: «بدل».

(٢) في م: «بدل».

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤) سقط من: س ٣، م.

(٥ - ٥) في م: «تسمية نسبه».

(٦) في الأصل، م: «التمييز».



قال الوزير يحيى بن محمد بن هُبَيْرَة<sup>(١)</sup> : الفقهاء يَشْتَرِطُونَ أَنْ يُزَادَ :  
 فيما رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّنى . وفى نَفْيِهَا عَنْ نَفْسِهَا : فيما رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنى .  
 ولا أَرَاهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْزَلَ ذَلِكَ وَبَيَّنَّهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ  
 هَذَا ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْحَبَرِ فِي صِفَةِ اللَّعَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاشْتَرَاطُهُ  
 زِيَادَةٌ<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ فِي اللَّعَانِ الْعَرَبِيَّةِ لِمَنْ يُحْسِنُهَا ، وَلَا يَصِحُّ بغيرِهَا ؛ لِأَنَّ  
 الشَّرْعَ وَرَدَّ بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ ، فَلَمْ يَصِحَّ بغيرِهَا ، كَأَذْكَارِ الصَّلَاةِ . فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ  
 الْعَرَبِيَّةَ ، جَازَ يَلْسَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، فَجَازَ يَلْسَانُهُ ، كَالنِّكَاحِ . فَإِنْ  
 عَرَفَ الْحَاكِمُ لِسَانَهُ ، أَجْزَأُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ<sup>(٣)</sup> لِسَانَهُ ، أَخْضَرَ عَدْلَيْنِ  
 يُتَرَجِّمَانِ عَنْهُ ، [ ٣٣٤ ط ] وَلَا يُقْبَلُ أَقْلٌ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ يُرِيدُ نَفْيَهُ ، لَمْ يَنْتَفِ إِلَّا بِذِكْرِهِ فِي  
 اللَّعَانِ ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ ، أَعَادَ اللَّعَانَ . هَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ الْحَرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ<sup>(٤)</sup>  
 الْقَاضِي . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ ، وَيَنْتَفِي بِزَوَالِ الْفِرَاشِ ؛ لِأَنَّ  
 حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَصَفَ فِيهِ اللَّعَانَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْوَلَدَ ، وَقَالَ فِيهِ :  
 فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَى أَنْ<sup>(٥)</sup> لَا يُدْعَى وَلَدُهَا لِأَبٍ ،

(١) يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني الحنبلي ، وزير المقتدى وابنه ، كان مجلسه معمورا بالعلماء  
 والفقهاء ، وألف ، ومات شهيدا مسموما سنة ستين وخمسمائة . العبر ١٧٢ / ٤ ، ١٧٣ ، ذيل  
 طبقات الحنابلة ٢٥١ / ١ - ٢٨٩ .

(٢) انظر : الإفصاح ١٦٧ / ٢ .

(٣) بعده فى ف : « الحاكم » .

(٤) فى م : « اختاره » .

(٥ - ٥) فى م : « يدعى لأمه » .

«ولا تُزْمَى»<sup>(١)</sup>، ولا يُزْمَى وَلَدُهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَأَعَنَّ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ. «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>. وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَلِأَنَّ مَنْ سَقَطَ حَقُّهُ بِاللَّعَانِ<sup>(٤)</sup> اشْتَرَطَ ذِكْرَهُ فِيهِ، كَالزَّوْجَةِ. وَتَذَكُّرُ الْمَرْأَةِ فِي لِعَانِهَا؛ لِأَنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ، فَاشْتَرَطَ ذِكْرَهُ فِي تَحَالُفِهِمَا، كَالْمُخْتَلِفَيْنِ فِي الثَّمَنِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُشْتَرَطَ ذِكْرُهَا لَهُ<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْفِيهِ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ. وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ

(١ - ١) زيادة من: س ٣.

(٢) تقدم تخريج هذا اللفظ في صفحة ٥٨٣ من حديث ابن عباس، ولم نجد من حديث سهل. وانظر لحديث سهل: صحيح البخاري ٥٤/٧، ٦٩. صحيح مسلم ١١٢٩/٢، ١١٣٠. سنن أبي داود ٥٢٠/١، ٥٢١. المجتبى ١٣٩/٦، ١٤٠. سنن ابن ماجه ٦٦٧/١. سنن الدارمي ١٥٠/٢. الموطأ ٥٦٦/٢، ٥٦٧. المسند ٣٣٦/٥، ٣٣٧.

(٣ - ٣) سقط من: م.

والحديث أخرجه البخاري، في: باب يلحق الولد بالملاعة، من كتاب الطلاق، وفي: باب ميراث الملاعة، من كتاب الفرائض. صحيح البخاري ٨٢/٧، ١٩١/٨. ومسلم، في: كتاب اللعان. صحيح مسلم ١١٣٢/٢، ١١٣٣.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في اللعان، من أبواب الطلاق. عارضة الأحوذى ١٨٨/٥، ١٨٩. والنسائي، في: باب نفى الولد باللعان وإلحاقه بأمه، من كتاب الطلاق. المجتبى ١٤٦/٦. وابن ماجه، في: باب في اللعان، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ١/٦٦٩. والدارمي، في: باب ما جاء في اللعان، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ١٥١/٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في اللعان، من كتاب الطلاق. الموطأ ٥٦٧/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٧/٢، ٦٤، ٧١، ١٢٦.

(٤) في م: «في اللعان».

(٥) في الأصل، س ٣: «متحالفان».

(٦) سقط من: م.

فِي كُلِّ لَفْظَةٍ، فَإِذَا قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لِمَنِ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّيْنِيِّ<sup>(١)</sup>. يَقُولُ<sup>(٢)</sup>: وَمَا هَذَا الْوَلَدُ وَلَدِي. وَتَقُولُ هِيَ: وَ<sup>(٣)</sup> هَذَا الْوَلَدُ وَلَدُهُ. فِي كُلِّ لَفْظَةٍ. وَذَكَرَ الْقَاضِي؛ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الْوَلَدُ مِنْ زَيْنِي، وَلَيْسَ مِنِّي. لِأَنَّهُ يَعْنِي بِقَوْلِهِ: لَيْسَ مِنِّي. خَلْقًا<sup>(٤)</sup> وَخُلُقًا<sup>(٥)</sup>. وَلَا يَكْفِيهِ قَوْلُهُ: هُوَ مِنْ زَيْنِي. لِأَنَّهُ قَدْ يَنْتَقِذُ الْوُطْءَ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ زَيْنِي. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ نَفَى الْوَلَدَ، فَيَنْتَفِي عَنْهُ، كَمَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ.

**فصل:** وَيُسَنُّ فِي اللَّعَانِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَتْلَاعَنَا قِيَامًا؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٦)</sup>: فَقَامَ هِلَالٌ، فَشَهِدَ، ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ<sup>(٧)</sup>. وَلِأَنَّ فِعْلَهُ فِي الْقِيَامِ أَتْلَعُ فِي الرَّذْعِ.

الثَّانِي، أَنْ يَكُونَ بِمَحْضَرٍ مِنْ جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَضَرُوهُ مَعَ حَدَائِثِهِ<sup>(٨)</sup> أَسْتَانِهِمْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا يَحْضَرُ الصَّبِيَّانُ تَبَعًا لِلرِّجَالِ، وَلِأَنَّ اللَّعَانَ يُنَى عَلَى التَّغْلِيظِ لِلرَّذْعِ وَالزُّجْرِ، وَفِعْلُهُ فِي الْجَمَاعَةِ أَتْلَعُ فِي ذَلِكَ.

(١) بعده في ف: «ثم».

(٢) سقط من: الأصل.

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤ - ٤) في ف: «الحديث أن ابن عباس قال».

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥٧٧. وانظر صفحة ٥٨٣، ٥٨٤.

(٦) بعده في ف: «من».

والثالث، أن يعظهما الحاكم بعد الرابعة، ويُخَوِّفهما، كما جاء عن النبي ﷺ في حديث ابن عباس، رَضِيَ اللَّهُ عنهما.

والرابع، أن يضع رجل يده على في الملاعين بعد الرابعة، يَمْنَعُهُ الْمُبَادَرَةَ إلى الخامسة، إلى أن يعظه الحاكم، ثم يُرْسِلُهَا، وتَفْعَلُ امرأةً بالملاعنة بعد رابعتهما كذلك؛ لما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عنهما، في خَبَرِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ، قَالَ: فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَأُمْسِكَ عَلَى فِيهِ، فَوَعَّظَهُ، وَقَالَ: وَيَحْكُ، كُلُّ شَيْءٍ أَهْوَنُ عَلَيْكَ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ. ثُمَّ أُرْسِلَ، فَقَالَ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. ثُمَّ دَعَا بِهَا فَقَرَأَ عَلَيْهَا، فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَأُمْسِكَ عَلَى فِيهَا، فَوَعَّظَهَا، وَقَالَ "لَهَا: وَيَحْكُ"، كُلُّ شَيْءٍ أَهْوَنُ عَلَيْكَ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ. أَخْرَجَهُ الْجَوْزَجَانِيُّ<sup>(٣)</sup>.

فصل: ولا يُسْنُ التَّغْلِيظُ بَرَمَانٍ<sup>(٣)</sup> ولا مكان؛ لأنه لم يَرِدْ به أَثَرٌ، ولا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ لِعَانَهُمَا [٣٣٥] كَانَ فِي صَدْرِ النَّهَارِ؛ لقوله في الحديث: فلم يُهَاجَرِ<sup>(٤)</sup> حتى أَصْبَحَ، ثُمَّ غَدَا عَلَى<sup>(٥)</sup>

(١ - ١) في ف، س، ٣، م: «ويلك».

(٢) وأخرجه ابن أبي حاتم، وساق إسناده ابن كثير، في: التفسير ١٥/٦. وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: وإسناده صحيح. انظر التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٤٨، ١٤٩.

(٣) في ف، س، ٣، م: «بزمان».

(٤) أى لم يزعجه ولم ينفره.

(٥) في ف: «إلى».

رسول الله ﷺ. وذكر الحديث <sup>(١)</sup>. والغدو إنما يكون <sup>(٢)</sup> أول النهار. وقال أبو الخطاب: يستحب التغليط بهما، فيتلاعنان بعد العصر؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ <sup>(٣)</sup>. يغني بعد <sup>(٤)</sup> العصر. ويكون في الأماكن الشريفة؛ عند المنابر في الجامع، إلا <sup>(٥)</sup> في مكة، بين الركن والمقام، وفي المسجد الأقصى عند الصخرة؛ لأنه أبلغ في الرّدع والزجر.

---

(١) تقدم تخريجه من حديث ابن عباس في صفحة ٥٧٧.

(٢) بعده في ف: «في».

(٣) سورة المائدة ١٠٦.

(٤) بعده في ف: «صلاة».

(٥) في م: «وفي».



## بَابُ مَا يُوجِبُهُ اللَّعَانُ مِنَ الْأَحْكَامِ

وهي أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ؛ أَحَدُهَا، سُقُوطُ الْحَدِّ وَ<sup>(١)</sup> التَّغْزِيرُ الَّذِي أَوْجِبَهُ الْقَذْفُ؛ لِأَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَالَ: وَاللَّهِ لَا يُعَذِّبُنِي اللَّهُ عَلَيْهَا، كَمَا لَمْ يَجْلِدْنِي عَلَيْهَا. وَلِأَنَّ شَهَادَتَهُ أُقِيمَتْ مُقَامَ<sup>(٢)</sup> «بَيِّنَتِهِ»، وَبَيِّنَتُهُ<sup>(٣)</sup> مُسْقِطَةٌ لِلْحَدِّ، كَذَلِكَ لِعَانِهِ، وَيَخْصُلُ هَذَا بِمُجَرَّدِ لِعَانِهِ؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup>. وَإِنْ نَكَلَ عَنِ اللَّعَانِ، أَوْ عَنْ تَمَامِهِ، فَعَلِيهِ الْحَدُّ. فَإِنْ ضُرِبَ بَعْضُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَنَا أَلَا عَيْنُ. سُمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَا أَسْقَطَ جَمِيعَ الْحَدِّ، أَسْقَطَ بَعْضُهُ، كَالْبَيِّنَةِ. وَلَوْ نَكَلَتْ الْمَرْأَةُ عَنِ الْمُلَاعَنَةِ، ثُمَّ بَدَّلَتْهَا، سُمِعَتْ مِنْهَا كَالرَّجُلِ.

وَإِنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ<sup>(٥)</sup> بِرَجُلٍ سَمَّاهُ، سَقَطَ حُكْمُ قَذْفِهِ بِلِعَانِهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ زَوْجَتَهُ<sup>(٦)</sup> بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي لِعَانِهِ، وَلَمْ يَحْدِّثْهُ النَّبِيُّ ﷺ لِشَرِيكِ<sup>(٧)</sup>، وَلَا عَزَّرَهُ لَهُ. وَلِأَنَّ اللَّعَانَ بَيِّنَةٌ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، فَكَانَ بَيِّنَةً فِي الْآخَرِ، كَالشُّهَادَةِ. وَقَالَ أَبُو

(١) فِي س ٣: «أَوْ».

(٢ - ٣) فِي م: «بَيِّنَةٌ».

(٣) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٤) فِي م: «امْرَأَتِهِ».

(٥) فِي ف: «امْرَأَتِهِ».

(٦) سَقَطَ مِنْ: م.

الخطاب : يُلاعِنُ لإسقاطِ الحدِّ لها وللمُسَمَّى .

**فصل: الحكم الثاني، نفى الولد، ويستفي عنه ببعائه، على ما ذكرناه؛** <sup>(١)</sup> **لما ذكرنا** من الحديث فيه، ولأنه أخذ مقصودَي اللعان، فثبت به، كإسقاط الحد.

فصل : فَإِنْ نَفَى الْحَمْلَ فِي لِعَانِهِ ، فَقَالَ الْحَرَقِيُّ : لَا يَنْتَفِي حَتَّى يَنْفِيهِ  
بَعْدَ وَضْعِهَا لَهُ ، وَيُلَاعِنَ ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ غَيْرَ مُتَيَقِّنٍ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رِيحًا ،  
فَيَصِيرُ اللَّعَانُ مَشْرُوطًا بِوُجُودِهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ . وَظَاهِرُ كَلَامِ  
أَبِي بَكْرٍ صِحَّةُ نَفْيِهِ ؛ لِظَاهِرِ حَدِيثِ هَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ ، فَإِنَّهُ لَاعَنَهَا قَبْلَ  
الْوَضْعِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « انْظُرُوهَا ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذًا  
وَكَذًا » <sup>(١)</sup> . وَنَفَى عَنْهُ الْوَلَدَ ، وَلِأَنَّ الْحَمْلَ تَثَبُّتُ أَحْكَامُهُ قَبْلَ الْوَضْعِ ؛ مِنْ  
وُجُوبِ الثَّقَاقَةِ ، وَالْمَسْكَنِ ، وَنَفَى طَلَاقِ الْبِدْعَةِ ، وَوُجُوبِ الْاِعْتِدَادِ بِهِ ،  
وغير ذلك ، فَكَانَ كَالْمُتَيَقِّنِ .

فصل: فَإِنْ وَلَدَتْ تَوَّامِينَ، فَتَقَى أَحَدَهُمَا وَاسْتَلْحَقَ الْآخَرَ، لِحَقَاهُ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ جَعْلُ أَحَدِهِمَا مِنْ رَجُلٍ وَالْآخَرِ مِنْ غَيْرِهِ، وَالنَّسَبُ يُحْتَاطُ لِإثْبَاتِهِ لَا لِنَفْيِهِ. وَإِنْ نَفَى أَحَدَهُمَا وَتَرَكَ الْآخَرَ، أَلْحَقْنَاهُمَا بِهِ جَمِيعًا؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup>.

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٧٧.

(۳) فی م : « كذلك » .



**فصل :** وإن أَقَرَّ بِالْوَلَدِ ، أو هُتِيَ بِهِ فَسَكَتَ ، أو أَمَّنَ عَلَى الدُّعَاءِ ، أو دَعَا لِمَنْ هَتَّاهُ بِهِ ، لَزِمَهُ نَسَبُهُ ، وَلَمْ يَمْلِكْ [٣٣٥ ط] نَفْيُهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ هَذَا جَوَابُ الرَّاغِبِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ <sup>(٢)</sup> إِنْ عَلِمَ بِهِ <sup>(٣)</sup> فَسَكَتَ ، لِحَقِّهِ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٤)</sup> خِيَارٌ لِدَفْعِ ضَرَرٍ مُتَحَقِّقٍ ، فَكَانَ عَلَى الْفَوْرِ ، كَخِيَارِ الشُّفْعَةِ . وَهَلْ يَتَقَدَّرُ بِالْمَجْلِسِ أَوْ يَكُونُ عَقِيبَ الْإِمْكَانِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى خِيَارِ الشُّفْعَةِ . وَإِنْ أَخْرَهُ لِعُذْرِ ؛ كَأَدَاءِ صَلَاةٍ حَضَرَتْ ، أَوْ أَكَلٍ لِدَفْعِ الْجُوعِ ، وَ <sup>(٥)</sup> أَشْبَاهَ هَذَا مِنْ أَشْغَالِهِ ، أَوْ لِلْجَهْلِ بِأَنَّ لَهُ نَفْيَهُ ، أَوْ بِوُجُوبِ نَفْيِهِ عَلَى الْفَوْرِ ، لَمْ يَتَّطَلَّ خِيَارُهُ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَّةٌ بِتَقْدِيمِ هَذِهِ الْأُمُورِ ، وَالْجَاهِلُ مَعْدُورٌ ، وَإِنْ ادَّعَى الْجَهْلَ بِذَلِكَ ، قُبِلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ فِي مِظَنَّةِ الْعِلْمِ . وَإِذَا أَخْرَهُ لِعُذْرِ مُدَّةٍ بَسِيرَةٍ ، لَمْ يَخْتَجَّ أَنْ يُشْهِدَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِنْ طَالَتْ ، أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِنَفْيِهِ ، كَالطَّلَبِ بِالشُّفْعَةِ . وَإِنْ قَالَ : لَمْ أَصْدَقِ الْخَبِيرَ <sup>(٦)</sup> . وَكَانَ الْخَبِيرُ <sup>(٧)</sup> مُشْتَفِيضًا ، أَوِ الْخَبِيرُ <sup>(٨)</sup> مَشْهُورَ الْعَدَالَةِ <sup>(٨)</sup> ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، قُبِلَ . وَإِنْ أَخَّرَ نَفْيَ

(١) بعده فى الأصل : « لذلك » .

(٢) فى الأصل : « لذلك » .

(٣) سقط من : م .

(٤) بعده فى الأصل : « لا » .

(٥) فى ف : « أو » .

(٦) فى ف : « الخبير » .

(٧) فى الأصل : « الخبير » .

(٨ - ٨) فى ف : « مشهورا بالعدالة » .

الحَمَلِ، لَمْ يَسْقُطْ نَفْيُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّهُ<sup>(١)</sup>، <sup>(٢)</sup> لَمْ يُلْحَقْهُ؛ لِدَلَالَةِ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ. وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِالْوِلَادَةِ، وَأَمَكَّنَ صِدْقَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَإِنْ أَخَّرَ نَفْيَهُ رَجَاءَ مَوْتِهِ، لِيُكْفَى أَمْرَ اللَّعَانِ، سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ النَّفْيِ.

**فصل: الحُكْمُ الثَّالِثُ، الْفُرْقَةُ، وَفِيهَا رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا تَحْصُلُ حَتَّى يُفَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي حَدِيثِهِ: فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا<sup>(٤)</sup>. وَفِي حَدِيثِ عُومَيْرٍ أَنَّهُ قَذَفَ امْرَأَتَهُ<sup>(٥)</sup>، فَتَلَاعَنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٦)</sup>، فَقَالَ عُومَيْرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup>. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ لَمْ تَحْصُلْ بِمُجَرَّدِ اللَّعَانِ. فَعَلَى هَذَا، إِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ التَّفْرِيقِ، لَحِقَهَا طَلَاقُهُ، وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ طَلَبِ ذَلِكَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ اسْتِغْذَانِهِمَا، وَعَلَيْهِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. الثَّانِيَةُ، تَحْصُلُ الْفُرْقَةُ بِمُجَرَّدِ لِعَالِهِمَا؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يُفْتَضِي الشَّخْرِيمَ الْمُؤَبَّدَ، فَلَمْ يَقِفْ عَلَى تَفْرِيقِ الْحَاكِمِ،**

(١) فِي م: «اسْتَلْحَقَّهُ».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(٣) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٥٧٧.

(٥) فِي م: «زَوْجَتَهُ».

(٦) بَعْدَهُ فِي ف: «فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا».

(٧) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٥٨٨ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ.

كالرِّضَاعِ ، وَلَأنَّ الْفُرْقَةَ <sup>(١)</sup> «لَوْ وَقَفْتُ» عَلَى تَفْرِيقِ الْحَاكِمِ ، لَسَاغَ تَرْكُ <sup>(٢)</sup> التَّفْرِيقِ إِذَا لَمْ يَرْضَا بِه ، كَالتَّفْرِيقِ لِلْعَيْبِ وَالْإِعْسَارِ ، وَتَفْرِيقُ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَهُمَا بِمَعْنَى أَنَّهُ أَعْلَمَهُمَا بِحُصُولِ الْفُرْقَةِ بِاللُّعَانِ . <sup>(٣)</sup> وَعَلَى <sup>(٤)</sup> كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ ، فَفُرْقَةُ اللَّعَانِ فَسَخَتْ ؛ لِأَنَّهَا فُرْقَةٌ تُوجِبُ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا ، فَكَانَتْ فَسَخًا ، كَفُرْقَةِ الرِّضَاعِ <sup>(٥)</sup> .

**فصل : الحُكْمُ الرَّابِعُ ، التَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ يَثْبُتُ ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : مَضَتْ السُّنَّةُ فِي الْمُتَلَاعِنَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ <sup>(٦)</sup> أَبَدًا .**  
**رَوَاهُ الْجَوْزْجَانِيُّ <sup>(٧)</sup> .** وَلِأَنَّهُ تَحْرِيمٌ لَا يَرْتَفِعُ قَبْلَ الْجَلْدِ وَالتَّكْذِيبِ ، فَلَمْ يَرْتَفِعْ بِهِمَا ، كَتَّحْرِيمِ الرِّضَاعِ . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ حَنْبَلٌ ، أَنَّهُ إِذَا أَكْذَبَ <sup>(٨)</sup> نَفْسَهُ ، عَادَ فِرَاشُهُ <sup>(٩)</sup> «كَمَا كَانَ» . وَهَذِهِ رِوَايَةٌ <sup>(١٠)</sup> شَدَّ بِهَا عَنْ سَائِرِ أَصْحَابِهِ ، قَالَ أَبُو بَكْرِ : وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ .

وَإِنْ لَاعَنَهَا فِي نِكَاحٍ فَاسِيدَ ، أَوْ بَعَدَ الْبَيْتُونَةَ لَنَفِي نَسَبٍ ، ثَبَّتَ التَّحْرِيمُ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «أَوْقَعْتُ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ ، ف : «عَلَى» ، وَفِي س ٣ : «فَعَلَى» .

(٤) فِي ف : «الرِّضَاعَةُ» .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : «يَجْتَمِعَانِ» .

(٦) حَدِيثٌ سَهْلٌ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٥٨٨ .

وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ، فِي : سَنَنِهِ ٥٢١ / ١ . وَابِيهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤١٠ / ٧ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : «كَذَبَ» .

(٨ - ٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٩) فِي م : «الرِّوَايَةُ» .

المؤبد؛ لأنه إعان صحيح، فأثبت التحريم، كاللعان في النكاح الصحيح.  
ويَحْتَمِلُ أن لا يثبت التحريم؛ لأنه لم يرفع فراشا، فلم يثبت [٣٣٦] و  
تحريماً، كغير اللعان. ولو لاعنها في نكاح صحيح وهى أمة، ثم اشتراها،  
لم تحل له؛ لأنه وجد ما يحرمها على التأييد، فلم يرفع بالشراء،  
كالرضاع.

**فصل:** ولا تثبت هذه الأحكام إلا بكمال اللعان، إلا سقوط الحد،  
وما قام مقامه، فإنه يسقط بمجرد إعانه. فإن مات أحدهما قبل كماله  
منهما، فقد مات على الزوجية؛ لأن الفرقة لم تحصل بكمال اللعان،  
ويرثه صاحبه؛ لذلك<sup>(١)</sup>، ويثبت النسب؛ لأنه لم يوجد ما يسقطه. فإن  
كان الميت الزوج، فلا شيء على المرأة. وإن ماتت المرأة قبل إعان الزوج  
وطلبها بالحد<sup>(٢)</sup>، فلا إعان؛ لأن الحد لا يورث. وإن ماتت بعد طلبها،  
قام وارثها مقامها في المطالبة، وله اللعان لإسقاط الحد.

**فصل:** وإن أكذب<sup>(٣)</sup> نفسه بعد كمال اللعان، لزمه الحد إن كانت  
محصنة، والتعزيز إن كانت غير محصنة، ويلحقه النسب؛ لأنهما<sup>(٤)</sup>  
حق<sup>(٥)</sup> عليه، فيلزمانه بإقراره بهما، ولا يعود الفراش، ولا يرفع التحريم

(١) فى م: «كذلك».

(٢) فى س ٣، ف: «الحد».

(٣) فى الأصل، ف: «كذب».

(٤) فى الأصل: «أو».

(٥) فى ف: «لأنها».

(٦) بعده فى ف: «عليها و».

المُؤَبَّدُ؛ لَأَنَّهُمَا حَقٌّ لَهُ، فَلَا يَغُودَانِ بِتَكْذِيبِهِ.

**فصل:** فَإِنْ لَاعَنَ الزَّوْجُ، وَنَكَلَتِ الْمَرْأَةُ عَنِ اللَّعَانِ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ زِنَاهَا لَمْ يَثْبُتْ، فَإِنَّهُ لَوْ ثَبَتَ زِنَاهَا يِلْعَانٍ<sup>(١)</sup> الزَّوْجِ، لَمْ يُسْمَعْ<sup>(٢)</sup> لِعَانُهَا، كَمَا لَوْ قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ، وَلَا يَثْبُتُ بُكُولُهَا؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يُفْضَى فِيهِ بِالتَّكْوِيلِ، لِأَنَّهُ يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ، وَالشُّبُهَةُ مُتَمَكِّنَةٌ مِنْهُ، وَلَكِنْ تُحْبَسُ حَتَّى تَلْتَعِنَ أَوْ تُقَرَّ. قَالَ أَحْمَدُ: أُجْبِرُهَا عَلَى اللَّعَانِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. فَإِذَا لَمْ تَشْهَدْ<sup>(٤)</sup> وَجَبَ أَنْ لَا<sup>(٥)</sup> يُدْرَأَ عَنْهَا الْعَذَابُ<sup>(٥)</sup>. وَعَنْهُ، يُخْلَى سَبِيلُهَا. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهَا مَا يُوجِبُ الْحَدَّ، فَيُخْلَى سَبِيلُهَا، كَمَا لَوْ لَمْ<sup>(٦)</sup> تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ. وَإِنْ صَدَّقَتْهُ فِيمَا قَذَفَهَا بِهِ، لَمْ يَلْزَمُهَا الْحَدُّ حَتَّى تُقَرَّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَثْبُتُ بِدُونِ إِقْرَارِ أَرْبَعِ مَرَّاتٍ<sup>(٧)</sup>، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ مَا لَوْ نَكَلَتْ، وَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ انْكَارِهَا، وَلَا يُسْتَحْلَفُ إِنْسَانٌ عَلَى نَفْيِ مَا يَقَرُّ بِهِ.

(١) سقط من: الأصل.

(٢) فى ف: «نسمع».

(٣) سورة النور ٨.

(٤ - ٥) فى الأصل، س ٣: «فوجب أن لا»، وفى م: «لم».

(٥) سقط من: م.

(٦) سقط من: س ٣، م.



## بَابُ مَا يَلْحَقُ مِنَ النَّسَبِ وَمَا لَا يَلْحَقُ

إِذَا تَزَوَّجَ مَنْ يُوَلَّدُ لِمِثْلِهِ بَامْرَأَةٍ، فَاتَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا، بَعْدَ  
إِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى الْوَطْءِ، لَحَقَهُ نَسَبُهُ<sup>(١)</sup> فِي الظَّاهِرِ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِقَوْلِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»<sup>(٢)</sup>. وَلَأنَّ مَعَ هَذِهِ الشُّرُوطِ يُمَكِّنُ كَوْنُهُ

(١) زيادة من: م .

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب تفسير المشبهات، وباب شراء المملوك من الحرى وهبته وعتقه،  
من كتاب البيوع، وفى: باب دعوى الوصى للميت، من كتاب الخصومات، وفى: باب أم  
الولد، من كتاب العتق، وفى: باب قول الموصى: تعاهد ولدى...، من كتاب الوصايا، وفى:  
باب وقال الليث...، من كتاب المغازى، وفى: باب الولد للفراش، وباب من ادعى أخا أو ابن  
أخ، من كتاب الفرائض، وفى: باب للعاهر الحجر، من كتاب الحدود، وفى: باب من قضى له  
بحق أخيه...، من كتاب الأحكام. صحيح البخارى ٣/٧٠، ١٠٦، ١٦١، ٤/٤، ٥/٥  
١٩٢، ٨/١٩١، ١٩٤، ٢٠٥، ٩/٩٠. ومسلم، فى: باب الولد للفراش وتوقى الشبهات،  
من كتاب الرضاع. صحيح مسلم ٢/١٠٨٠، ١٠٨١. وأبو داود، فى: باب الولد للفراش،  
من كتاب الطلاق. سنن أبى داود ١/٥٢٨، ٥٢٩. والترمذى، فى: باب ما جاء أن الولد  
للفراش، من أبواب الرضاع، وفى: باب ما جاء لا وصية لوارث، من أبواب الوصايا. عارضة  
الأحوذى ٥/١٠٢، ١٠٣، ٨/٢٧٥، ٢٧٨. والنسائى، فى: باب إلحاق الولد بالفراش...،  
وباب فراش الأمة، من كتاب الطلاق. المجتبى ٦/١٤٨، ١٤٩. وابن ماجه، فى: باب الولد  
للفراش وللعاهر الحجر، من كتاب النكاح، وفى: باب لا وصية لوارث، من كتاب الوصايا.  
سنن ابن ماجه ١/٦٤٦، ٦٤٧، ٢/٩٠٥. والدارمى، فى: باب الولد للفراش، من كتاب  
النكاح، وفى: باب فى ميراث ولد الزنى، من كتاب الفرائض. سنن الدارمى ٢/١٥٢، ٣٨٩.  
والإمام مالك، فى: باب القضاء بإلحاق الولد بأبيه، من كتاب الأقضية. الموطأ ٢/٧٣٩.  
والإمام أحمد، فى: المسند ٦/٣٧، ١٢٩، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٣٧.

منه ، والنَّسَبُ مِمَّا يُحْتَاطُ لَهُ ، ولم يُوجَدَ ما يُعَارِضُهُ ، فَوَجِبَ إلْحَاقُهُ بِهِ . وإنِ اخْتَلَّ شَرْطُ مِمَّا ذَكَرْنَا ، لم يُلْحَقْ بِهِ ، وَانْتَفَى مِنْ غَيْرِ لِعَانٍ ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ يَمِيزُ ، وَالْيَمِينَ جُعِلَتْ لِتَحْقِيقِ<sup>(١)</sup> أَحَدِ الْجَائِزَيْنِ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ نَفْيِ أَحَدِ الْمُحْتَمَلَيْنِ ، وما لا يجوزُ لا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِهِ .

**فصل : وأقلُّ سنٍّ يُولَدُ لِمِثْلِهِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ عَشْرُ سِنِينَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبْعٍ ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ » .** رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي : تِسْعُ سِنِينَ وَأَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ ؛ لِأَنَّ الْجَارِيَةَ يُولَدُ لَهَا [ ٣٣٦ ظ ] لَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> ، فَكَذَلِكَ الْغُلَامُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ حَتَّى يَتَلَعَّ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هُوَ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يُنْزِلُ الْمَاءَ لَا يَكُونُ مِنْهُ<sup>(٥)</sup> وَلَدٌ . وَهَذَا لَيْسَ بِسَدِيدٍ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا بِالْبُلُوغِ بُلُوغَ<sup>(٦)</sup> خَمْسِ عَشْرَةٍ ، فَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ يُولَدُ لَهُ لَدُونِ<sup>(٧)</sup> ذَلِكَ ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ لَمْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « لِتَحْقِيقِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « الْجَائِزِ » .

(٣) فِي : بَابِ مَتَى يُؤْمَرُ الْغُلَامُ بِالصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ ١١٥ / ١ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ مَتَى يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ .  
عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٩٨ / ٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَتَى يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ .  
سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ٣٣٢ / ١ .

(٤) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » .

(٦ - ٦) فِي ف : « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، وَفِي س ٣ : « خَمْسَةَ عَشْرَةَ » .

(٧) فِي م : « بَغِيرِ » .



يَكُنْ بَيْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَبَيْنَ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا «اِثْنَتَا عَشْرَةَ»<sup>(١)</sup> سَنَةً ، وَإِنْ أَرَادُوا الْإِنزَالَ «فِيمَ نَعْلَمُهُ»<sup>(٢)</sup> ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ ضَبْطِهِ<sup>(٣)</sup> بِأَمْرِ ظَاهِرٍ . وَإِذَا وَلَدَتْ امْرَأَةٌ غُلَامًا<sup>(٤)</sup> سِتُّهُ دُونَ ذَلِكَ ، لَمْ يَلْحَقْ بِهِ .

وَمَنْ كَانَ مَجْبُوبًا مَقْطُوعَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثِيَيْنِ ، لَمْ يَلْحَقْ بِهِ نَسَبٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْزَلُ مَعَ قَطْعِهِمَا . وَإِنْ قُطِعَ أَحَدُهُمَا ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَلْحَقُ بِهِ النَّسَبُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ الذَّكَرُ أَوْلَجَ فَأَنْزَلَ . وَإِنْ بَقِيَتِ الْأُنْثِيَانِ ، سَاحَقَ فَأَنْزَلَ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَقْطُوعَ الْأُنْثِيَيْنِ لَا يَلْحَقُ بِهِ نَسَبٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْزَلُ إِلَّا مَاءً رَقِيقًا لَا يُخْلَقُ<sup>(٥)</sup> مِنْهُ وَلَدٌ ، وَلَا تَنْقَضِي بِهِ شَهْوَةٌ ، فَأَشْبَهَ مَقْطُوعَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثِيَيْنِ .

وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ اجْتِمَاعُ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْوَطْءِ ، بَانَ يُطْلَقُهَا عَقِيبَ تَزْوِيجِهِ بِهَا ، أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ لَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُمَا<sup>(٦)</sup> عَلَى الْوَطْءِ مَعَهَا ، لَمْ يَلْحَقْ بِهِ الْوَلَدُ . وَإِنْ وَلَدَتْ زَوْجَتُهُ لَدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينِ تَزْوِيجِهَا ، لَمْ يَلْحَقْهُ وَلَدُهَا ؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا أَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ قَبْلَ النِّكَاحِ .

**فصل : وَأَقَلُّ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ**

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «اِثْنَا عَشَرَ» . وَفِي ف : «اِثْنَا عَشَرَ» .

(٢ - ٢) فِي ف : «فِيمَ يَعْلَمُ» ، وَفِي م : «فِيمَا يَعْلَمُ» .

(٣) فِي م : «ضَبَطَهَا» .

(٤) فِي ف : «غُلَامًا» .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «يَلْحَقُ» .

(٦) فِي م : «اجْتِمَاعَهَا» .

عنه ، أُتِيَ بامرأة وَلَدَتْ لِسِتَّةَ<sup>(١)</sup> أَشْهُرٍ ، فشاوَر القومَ فى رَجْمِها ، فقال ابنُ عَبَّاسٍ : أنزَلَ اللهُ تعالى : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> . وأنزَلَ : ﴿ وَفَصْلُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾<sup>(٣)</sup> . فالْفَصَالُ فى عامَيْنِ ، والحملُ فى سِتَّةِ أَشْهُرٍ<sup>(٤)</sup> . وذكرَ<sup>(٥)</sup> القُتَيْبِيُّ<sup>(٦)</sup> أَنَّ عبدَ المَلِكِ بنَ مَرْوَانَ وُلِدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ<sup>(٧)</sup> . وأكثرُها أَرْبَعُ سِنِينَ . وعنه ، سَنَتَانِ ؛ لِما رُوِيَ عن عائِشةَ ، رَضِيَ اللهُ عنها ، أَنَّها قالَتْ : لا تَزِيدُ المرأةُ على سَنَتَيْنِ<sup>(٨)</sup> فى الحَمَلِ<sup>(٩)</sup> . والأوَّلُ المَذْهَبُ ؛ لِما رَوَى الوَلِيدُ بنُ مُثَلِّمٍ ، قالَ : قلتُ لِمَالِكِ بنِ أَنَسٍ : حَدِيثُ عائِشةَ ، رَضِيَ اللهُ عنها : لا تَزِيدُ المرأةُ على السَّنَتَيْنِ فى الحَمَلِ . قالَ مالِكٌ : شُبْحانَ اللهِ ، مَنْ يَقولُ هذا ! هذه جَارَتُنَا امْرَأَةُ مُحَمَّدِ بنِ عَجْلانَ تَحْمِلُ أَرْبَعَ سِنِينَ<sup>(١٠)</sup> . وقالَ أحمدُ : نِساءُ بَنِي عَجْلانَ يَحْمِلْنَ أَرْبَعَ سِنِينَ ، وامْرَأَةُ<sup>(١١)</sup>

(١) فى النسخ : « لدون ستة » . والمثبت موافق لمصادر التخریج .

(٢) سورة الأحقاف ١٥ .

(٣) سورة لقمان ١٤ .

(٤) أخرجه نحوه عبد الرزاق ، فى : باب التى تضع لسته أشهر . المصنف ٣٥١/٧ ، ٣٥٢ .

وسعيد بن منصور ، فى : باب المرأة تلد لسته أشهر . سنن سعيد بن منصور ٦٦/٢ .

(٥) بعده فى الأصل ، م : « ابن » .

(٦) فى الأصل ، ف : « القتيبي » .

(٧) انظر المعارف لابن قتيبة ٥٩٥ ، وفيه : « عبد الله بن مروان » خطأ .

(٨) فى الأصل : « السنتين » .

(٩) أخرجه سعيد بن منصور ، فى : سننه ٦٧/٢ . والدارقطنى ، فى : سننه ٣٢٢/٣ . والبيهقى ،

فى : السنن الكبرى ٤٤٣/٧ .

(١٠) أخرجه الدارقطنى ، فى : سننه ٣٢٢/٣ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٤٤٣/٧ .

(١١) بعده فى ف : « محمد بن » .

عَجَلَانَ حَمَلَتْ ثَلَاثَةَ بُطُونٍ ؛ كُلُّ دَفْعَةٍ أَرْبَعِ سِنِينَ . وَغَالِبُ الْحَمْلِ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ ؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ يَقَعُ غَالِبًا .

وَإِذَا أَتَتِ الْمَرْأَةُ بِوَلَدٍ بَعْدَ فِرَاقِهَا لِرَوْجِهَا - بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ بَاطِنٍ - بِأَرْبَعِ سِنِينَ ، لَمْ يَلْحَقْ بِهِ ، وَانْتَفَى عَنْهُ بِغَيْرِ لِعَانٍ ؛ لِأَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ بَعْدَ زَوَالِ الْفِرَاشِ ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، فَوَضَعَتْهُ لِأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْذُ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، فَكَذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ حِينِ الطَّلَاقِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْحَقُهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ بَعْدَ طَلَاقِهِ <sup>(٢)</sup> ، أَشْبَهَتْ الْبَاطِنَ . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْحَقُهُ ؛ لِأَنَّهَا فِي مُحْكَمِ الزَّوْجَاتِ ، فَاسْتَبْهَتْ مَا قَبْلَ الطَّلَاقِ . وَإِنْ وَضَعَتْهُ لِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ قَبْلَ الْحُكْمِ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، لَحِقَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ الْخَافَةَ بِهِ ، وَالتَّسَبُّ مِمَّا يُحْتَاطُ لِإثْبَاتِهِ .

وَإِنْ بَاتَتْ زَوْجَتُهُ مِنْهُ فَوَضَعَتْ وَلَدًا ، ثُمَّ وَضَعَتْ آخَرَ ، بَيْنَهُمَا أَقَلُّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، لَحِقَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا حَمْلٌ وَاحِدٌ . وَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا ، لَمْ يَلْحَقْ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ ثَانٍ ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَا حَمْلًا وَاحِدًا بَيْنَهُمَا مُدَّةُ الْحَمْلِ ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ بَعْدَ زَوَالِ [٣٣٧] الزَّوْجِيَّةِ .

وَإِنْ اعْتَدَّتْ بِالْأَقْرَاءِ ، ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، لَحِقَ بِهِ ، لِعِلْمِنَا أَنَّهَا <sup>(٣)</sup> حَمَلَتْهُ فِي الزَّوْجِيَّةِ ، وَالِدَّمُ دَمٌ فَسَادٍ رَأَتْهُ فِي حَالِ <sup>(٤)</sup> حَمْلِهَا . وَإِنْ

(١) فِي م : « يَلْحَقُ بِهِ » .

(٢) فِي ف : « طَلَاقُهَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « أَنَّهُ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

كَانَ أَكْثَرُ<sup>(١)</sup> مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ<sup>(٢)</sup> بَعْدَ قِضَائِ عِدَّتِهَا<sup>(٣)</sup>، لَمْ يَلْحَقْ بِهِ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِانْقِضَائِ عِدَّتِهَا، فَلَا تَنْقُضُهَا بِالِاحْتِمَالِ. «هَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا»<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ انْقِضَائِ عِدَّتِهَا، ثُمَّ وَلَدَتْ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ تَزَوُّجِهَا الثَّانِي، فَهُوَ وَلَدُهُ فِي الْحُكْمِ لَا يَنْتَفِي عَنْهُ إِلَّا بِاللَّعَانِ، وَإِنْ وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ تَزَوُّجِهَا الثَّانِي<sup>(٥)</sup>، لَمْ يَلْحَقْ بِهِ، وَلَا بِالْأَوَّلِ، وَانْتَفَى عَنْهُمَا بِغَيْرِ لِعَانٍ. وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا، وَوَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ نِكَاحِ الثَّانِي، فَهُوَ وَلَدُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ أُمُكَّنَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، وَلَمْ يُمَكِّنْ لِحَاقِهِ بِالثَّانِي. وَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا، فَهَذَا يَحْتَمِلُ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا، فَيَرَى الْقَافَّةَ مَعَهُمَا، فَيَلْحَقُ بِمَنْ أَحَقُّهُ بِهِ مِنْهُمَا؛ فَإِنْ أَحَقَّهُ بِالْأَوَّلِ، انْتَفَى عَنِ الثَّانِي بِغَيْرِ لِعَانٍ؛ «لَأَنَّ نِكَاحَهُ» فَاسِدٌ، وَإِنْ أَحَقَّهُ بِالثَّانِي، لَحِقَ. وَهَلْ لَهُ نَفْيُهُ بِاللَّعَانِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَهُ ذَلِكَ. وَالْأُخْرَى، لَا يَنْتَفِي عَنْهُ بِحَالٍ. وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ قَافَّةٌ، أَوْ أَشْكَلَ أَمْرُهُ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُتْرَكُ حَتَّى يَتَلَعَّ فَيَنْتَسِبَ إِلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا. وَالْأُخْرَى، يَضِيعُ نَسَبُهُ.

**فصل:** إِذَا أَتَتْ زَوْجَتُهُ بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، فَقَالَتْ: هَذَا وَلَدِي

(١) فِي م: «لَا أَكْثَرُ».

(٢ - ٢) فِي م: «فَصَاعِدًا».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ، س ٣.

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَلِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ».

(٥) فِي ف: «مُحْتَمِلٌ».

(٦ - ٦) فِي ف: «لِأَنَّهُ نِكَاحٌ».

منك . فقال : ليس هذا <sup>(١)</sup> وَلَدِي منك <sup>(٢)</sup> ، بل اسْتَعْرَيْتِهِ ، أو : التَّقْطِيتِهِ .  
ففيه وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، القولُ قولُهَا ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ تَنْقِضِي بِهِ الْعِدَّةَ ، فالقولُ  
قولُهَا فيه ، كالحَيْضِ . والثاني ، القولُ قولُهُ ، ولا يُقْبَلُ قولُهَا إِلَّا بَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّ  
الْوِلَادَةَ يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهَا ، و <sup>(٣)</sup> الْأَصْلُ عَدَمُهَا ، فَكَانَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى  
مُدَّعِيهَا ، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ امْرَأَةٌ عَدْلَةٌ ، وَإِذَا ثَبَتَتْ وَلَادَتُهَا ، لَحِقَ نَسَبُهُ بِهِ ؛  
لِأَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ . وَإِنْ كَانَ خِلَافُهُمَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، فالقولُ قولُهَا  
فِي انْقِضَائِهَا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ إِلَيْهَا فِيهَا . وَإِنْ قَالَ : هُوَ مِنْ زَوْجٍ  
قَبْلِي . ولم يكن لها قبله زَوْجٌ ، أو كان ولم يُمَكِّنْ إلحاقَهُ بِهِ ، لِحَقِّهِ ، ولم  
يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ . وَإِنْ قَالَ : هُوَ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ . أو قَالَ : لم تَزِّنْ ، ولكن  
ليس هذا الولدُ مِنِّي . فقال الخِرَقِيُّ : هُوَ وَلَدُهُ فِي الْحُكْمِ ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ  
لِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْذِفْهَا ، وَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الْقَذْفَ ، ولم  
يَقْذِفْهَا . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : هل له أَنْ يُلَاعِنَ لَتَقْيِ الْوَلَدِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ، لَا يُلَاعِنُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . والثانية ، له أَنْ يُلَاعِنَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى  
نَقْيِ النَّسَبِ الْفَاسِدِ ، فَشَرِيعٌ ، كَمَا لو قَذَفَهَا .

**فصل :** وَمَنْ وَلَدَتْ زَوْجَتُهُ بَعْدَ وَطْئِهِ لَهَا بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ غَيْرِ مُشَارَكَةٍ  
غَيْرِهِ لَهُ فِي وَطْئِهَا ، لِحَقِّهِ نَسَبٌ وَلِدْهَا ، ولم يَحِلَّ لَهُ نَقْيُهُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو  
هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُلَاعَنَةِ :

(١ - ١) فِي ف : « وَلَدَكَ » ، وَفِي س ٣ : « وَلَدِي » .

(٢) فِي ف : « لِأَنَّ » .

(٣) فِي م : « كَذَلِكَ » .

«أَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، اخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفَضَحَهُ عَلَى رُءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup>. وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ، بَأَنَّ <sup>(٢)</sup> يَرَاهَا تَزْنِي فِي طَهْرٍ لَمْ يُصِبْهَا فِيهِ، فَاجْتَنَبَهَا حَتَّى وَلَدَتْ، لَزِمَهُ قَذْفُهَا، وَ <sup>(٣)</sup> نَفَى وَلَدَهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتُهُ» <sup>(٤)</sup>. فَلَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهَا أَنْ تُدْخِلَ [٣٣٧ظ] عَلَيْهِمْ نَسَبًا لَيْسَ مِنْهُمْ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ مِثْلُهَا <sup>(٥)</sup>، وَلَئِنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْفِهِ، زَاخِمَ وَلَدَهُ فِي حُقُوقِهِمْ، وَنَظَرَ إِلَى حَرَمِهِ <sup>(٦)</sup>، بِحُكْمٍ أَنَّهُ مَحْرَمٌ لَهُنَّ. وَإِنْ لَمْ يَرَهَا تَزْنِي، لَكِنْ عَلِمَ أَنَّ الْوَلَدَ مِنْ غَيْرِهِ؛ لَكُونِهِ لَمْ يُصِبْهَا، لَزِمَهُ نَفْيُ وَلَدِهَا؛ لِذَلِكَ <sup>(٧)</sup>. وَلَيْسَ لَهُ قَذْفُهَا؛ لِاخْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ مُكْرَهَةً، أَوْ مَوْطُوءَةً بِشُبْهَةٍ. وَإِنْ كَانَ يَطْوُهَا وَيَغْزِلُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفْيُ وَلَدِهَا؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ <sup>(٨)</sup>: إِنَّا نُصِيبُ <sup>(٩)</sup> النِّسَاءَ وَنُحِبُّ الْأَثْمَانَ، أَفَتَغْزِلُ

(١) في، باب التغليظ في الانتفاء، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ٥٢٥/١.  
كما أخرجه النسائي، في: باب التغليظ في الانتفاء من الولد، من كتاب الطلاق. المجتبى

١٤٧/٦

(٢) في م: «مثل أن».

(٣) في م: «أو».

(٤) هو طرف الحديث المتقدم.

(٥) في الأصل، س ٣، م: «مثله».

(٦) في ف: «حريمه».

(٧) في م: «كذلك».

(٨) في ف: «يا رسول».

(٩) - ٩ في م: «الإماء فتغزل».

عَنْهُمْ، فقال: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا قَضَى خَلَقَ نَسَمَةَ خَلَقَهَا»<sup>(١)</sup>. ولأنَّه قد يَسْبِقُ من الماءِ ما لَا يُحْسُ به، فتَعَلَّقُ به<sup>(٢)</sup>. وإن كان يُجَامِعُهَا دُونَ الْفَرْجِ، أو في الدُّبْرِ، فقال أصحابنا: ليس له نَفْيُهُ؛ لأنَّه قد يَسْبِقُ من الماءِ إلى الْفَرْجِ ما لَا يُحْسُ به<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** وإن وَلَدَتِ امْرَأَتُهُ غُلَامًا أَسْوَدَ وهما أَيْضَان، أو أَيْضَ وهما أَسْوَدَان، لم يَجْزُ له نَفْيُهُ. ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جاء رجلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: إِنَّ امْرَأَتِي جَاءَتْ بِوَلَدٍ أَسْوَدَ. يُعَرِّضُ بِنَفْيِهِ، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟». قال: نعم. قال: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟». قال: حُمْرٌ. قال: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ؟». قال: إِنَّ فِيهَا لَوَزَقًا<sup>(٤)</sup>. قال: «فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟». قال: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِزْقٌ. قال: «وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عِزْقٌ»<sup>(٥)</sup>. قال: ولم يُرَخِّصْ له في الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَلأنَّ دَلَالََةَ وَلادَتِهِ على فِرَاشِهِ قَوِيَّةٌ، ودَلَالََةُ

(١) انظر ما تقدم تخريجه من حديثه في صفحة ٣٨٣.

(٢) في م: «منه».

(٣) في م: «نحس»، وغير منقوطة في: الأصل، س ٣.

(٤) في م: «أورقا».

(٥) بعده في س ٣: «فيه».

(٦) أخرجه البخاري، في: باب من شبه أصلا معلوما... من كتاب الاعتصام. صحيح البخاري ١٢٥/٩. ومسلم، في: كتاب اللعان. صحيح مسلم ١١٣٧/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب إذا شك في الولد، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ١/٥٢٥. والنسائي، في: باب إذا عرض بامرأته... من كتاب الطلاق. المجتبى ١٤٦/٦، ١٤٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٣٩، ٤٠٩.

الشَّيْبَةُ<sup>(١)</sup> ضَعِيفَةٌ ، فلا يجوزُ مُعَارَضَةُ الْقَوِيِّ بِالضَّعِيفِ ، ولذلك لما اختلفَ عَبْدُ بَنُ زَمْعَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي<sup>(٢)</sup> ابْنِ أُمَةِ زَمْعَةَ<sup>(٣)</sup> ، وقال عَبْدُ : أَخِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي . فقال سعدٌ : ابنُ أَخِي عَهْدٌ إِلَيَّ فِيهِ أَخِي<sup>(٤)</sup> . ورَأَى النَّبِيُّ ﷺ بِهِ<sup>(٥)</sup> شَبَهًا يَبِينُا بَعْتَهُ<sup>(٦)</sup> ، فقال : « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> . فاعتَبَرَ الْفِرَاشَ دُونَ الشَّيْبَةِ . وقالَ الْقَاضِي : ظاهرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّ لَهُ نَفْيَهُ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ فِي امْرَأَةٍ هَلَالٍ : « انْظُرُوهَا »<sup>(٨)</sup> ؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَوْزَقُ<sup>(٩)</sup> جَعْدًا جَمَالِيًّا<sup>(١٠)</sup> خَدَلَجَ السَّاقِينَ<sup>(١١)</sup> سَابِغَ الْأَلْيَتَيْنِ<sup>(١٢)</sup> ، فَهُوَ لِشَرِيكَ<sup>(١٣)</sup> . فجاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ ، فقالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْلَا الْإِيْمَانُ ، لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٤)</sup> .

(١) فِي م : « الشَّيْبَةُ » .

(٢ - ٢) فِي م : « غَلَامٌ » .

(٣ - ٣) فِي م : « فقال سعد : هذا يارسول الله ابن أخى عتبة بن أبى وقاص ، عهد إلى أنه ابنه ، انظر إلى شبهه . وقال عبد بن زمعة : هذا أخى يا رسول الله ، ولد على فراش أبى من وليده » .

(٤) فِي م : « فِيهِ » .

(٥) فِي م : « لَعْبَةٌ » .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٦٠١ .

(٧) فِي م : « أَبْصَرُوهَا » .

(٨) فِي م : « أبيض سبطا ، قضى العينين » .

(٩ - ٩) فِي م : « فهو لهلال بن أمية ، وإن جاءت به أكحل جعدًا ، أحمش الساقين » .

(١٠) جمالي : ضخم الأعضاء تام الأوصال ، كأنه الجممل .

(١١) خدلج الساقين : ممتلؤهما .

(١٢) بعده في م : « رواه أحمد ، ومسلم » .

(١٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥٨٣ من حديث ابن عباس .



فَجَعَلَ الشَّبَهَ <sup>(١)</sup> دَلِيلًا عَلَى نَفْيِهِ عَنِ <sup>(٢)</sup> الزَّوْجِ <sup>(٣)</sup> .

فصل : وإن رآها تزني ، ولم يكن لها <sup>(٤)</sup> نسب يلحقه ، فله قذفها ؛ لأنَّ هَلَالًا وَعُومِيرًا قَذْفًا زَوْجَتَيْهِمَا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ نَسَبٌ يُنْفَى . وله أن يسكت ؛ لأنَّه لا نسب فيه ينفيه ، وفراقها مُمَكِّنٌ <sup>(٥)</sup> بالطلاق ، فيستغنى عن اللعان . وإن أقوت عندَه بالزنى ، فوقع في نفسه صدقها ، أو <sup>(٦)</sup> أخبره بذلك ثقةً ، أو <sup>(٧)</sup> استفاض في الناس أنَّ رجلاً يزني بها ، ثم رأى الرجل يخرج من عندها في أوقات الرِّيب ، فله قذفها ؛ لأنَّ الظاهر زناها ، وإن لم ير شيئاً ، ولا استفاض ، سوى أنَّه رأى رجلاً يخرج من عندها من غير استيفاض ، لم يكن له قذفها ؛ لأنَّه يجوز <sup>(٨)</sup> أن يكون دخل هارباً ، أو سارقاً ، أو ليرادها عن نفسها ، فمنعته ، فلم يجز قذفها بالشك . وإن استفاض ذلك ، ولم يره يدخل إليها ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يجوز قذفها ؛ لأنَّ الاستيفاضة أقوى من خبر الثقة . [٣٣٨ و] والثاني ، لا يجوز ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنْ <sup>(٨)</sup> عَدُوا أشاع ذلك عنها .

(١) في م : « الشبهة » .

(٢) في الأصل : « على » .

(٣) في ف : « الزوجية » .

(٤) سقط من : الأصل ، س ٣ .

(٥) في ف : « يمكن » .

(٦) في الأصل : « و » .

(٧) في ف : « يمكن » .

(٨) بعده في ف : « يكون » .

**فصل :** وَمَنْ مَلَكَ أُمَةٌ ، لَمْ تَصِرْ فِرَاشًا بِنَفْسِ الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ بِمِلْكِهَا التَّمَوَّلَ ، أَوْ<sup>(١)</sup> التَّجْمَلَ ، أَوْ التَّجَارَةَ ، أَوْ الْخِدْمَةَ ، فَلَمْ يَتَّعِشْ لِإِرَادَةِ الْوَطْءِ ، فَإِنْ أَتَتْ بَوْلِدٌ وَلَمْ يَغْتَرِفْ بِهِ ، لَمْ يَلْحَقْهُ نَسَبُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَلَدْ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَإِذَا وَطِئَهَا ، صَارَتْ فِرَاشًا لَهُ ، فَإِذَا أَتَتْ بَوْلِدٌ لِمُدَّةِ الْحَمْلِ مِنْ<sup>(٢)</sup> يَوْمِ الْوَطْءِ ، لَحِقَ نَسَبُهُ<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ سَعْدًا نَازَعَ عَبْدَ بَنِ زَمْعَةَ فِي ابْنٍ وَلَيْدَةٍ<sup>(٤)</sup> زَمْعَةَ فَقَالَ عَبْدُ بَنِ زَمْعَةَ : هُوَ أَخِي وَابْنُ وَلَيْدَةٍ أَبِي ، وَلَدَ<sup>(٥)</sup> عَلَى فِرَاشِهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنِ زَمْعَةَ ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ يَغْزِلُ عَنْهَا ، لَمْ يَنْتَفِ عَنْهُ الْوَلَدُ<sup>(٧)</sup> بِذَلِكَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الزَّوْجَةِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : مَا بِأَلْ رِجَالٍ<sup>(٨)</sup> يَطْفُونَ وَلَا يَدْهَمُ ، ثُمَّ يَغْزِلُونَهُنَّ ، لَا تَأْتِينِي وَلَيْدَةٌ يَغْتَرِفُ سَيِّدُهَا أَنَّهُ أَلَمَ بِهَا إِلَّا أَلْحَقْتُ بِهِ وَلَدَهَا ، فَاغْزِلُوا بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ اثْرُكُوا<sup>(٩)</sup> . وَإِنْ اغْتَرَفَ بَوَاطِئُهَا دُونَ الْفَرْجِ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَلْحَقْهُ<sup>(١٠)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « حِينَ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « ابْنِ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٦٠١ .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٨) فِي م : « قَوْمِ » .

(٩) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْقَضَاءِ فِي أَمْهَاتِ الْأَوْلَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . الْمَوْطَأُ ٢ / ٧٤٢ . وَعَبْدُ الرِّزَاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٧ / ١٣٢ . وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧ / ٤١٣ .

(١٠) بَعْدَهُ فِي م : « نَسَبِ » .

ولَئِذَا ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ يَسْبِقُ إِلَى الْفَرْجِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ . وَإِنْ انْتَفَى مِنْ  
وَلَدِهَا بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِوَطْئِهَا ، لَمْ يُلَاعِنْ ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ  
الزَّوْجَيْنِ ، وَلَا يَنْتَفَى عَنْهُ ، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ اسْتَبْرَأَهَا بَعْدَ وَطْئِهِ لَهَا ، فَإِنْ  
ادَّعَى ذَلِكَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وَيَنْتَفَى وَلَدُهَا عَنْهُ ، وَيَقُومُ ذَلِكَ مَقَامَ اللَّعَانِ فِي  
نَفْيِ الْوَلَدِ .



# الكتاب في

ملوفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحى الحنبلى

٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور غائب بن عبد المحسن التركي

بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية

بدار هجر

الجزء الخامس

العدد - الرضاع - النفقات - الجنائيات - الديات

قتال أهل البغى - الحدود - الجهاد

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٦٠٢ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

5

الكتاب





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب العِدَّة

إذا فارقَ الرجلُ زوجته في حياته قبلَ الميسيسِ والخَلوةِ ، فلا عِدَّةَ عليها بالإجماع ؛ لقولِ اللَّهِ سبحانه وتعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> . ولأنَّ العِدَّةَ تجبُ لاستِبراءِ الرَّجَمِ ، وقد عُلمَ ذلكُ بانتِفَاءِ سَبَبِ الشُّغْلِ .

فإن فارقَهَا بعدَ الدُّخُولِ ، فعليها العِدَّةُ بالإجماع ؛ لقولِ اللَّهِ سبحانه وتعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ولأنَّه مَطْنَةٌ لاستِغَالِ الرَّجَمِ بالحملِ ، فَتَجِبُ العِدَّةُ لاستِبراءِهِ .

وإن طَلَّقَهَا بعدَ الخَلوةِ بها <sup>(٣)</sup> ، وَجَبَتِ العِدَّةُ ؛ لِما رَوَى الإمامُ أحمدُ بإسنادِهِ ، عن زُرَّارَةَ بنِ <sup>(٤)</sup> أَوْفَى ، قال : قَضَى الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَنَّ مَنْ

---

(١) سورة الأحزاب ٤٩ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٣) زيادة من : ف .

(٤) بعده في ف ، م : « أوى » .

أَرْخَى سِتْرًا، أَوْ <sup>(١)</sup> أَغْلَقَ بَابًا، فَقَدْ وَجِبَ الْمَهْرُ، وَوَجَبَتِ الْعِدَّةُ <sup>(٢)</sup>. وَلَأنَّ التَّمَكِينَ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ جُعِلَ كَالِاسْتِيفَاءِ <sup>(٣)</sup> بِالْعَمَلِ <sup>(٤)</sup>، وَلِهَذَا اسْتَقَرَّتْ بِهِ الْأَجْرَةُ فِي الْإِجَارَةِ، فَجُعِلَ كَالِاسْتِيفَاءِ فِي الْعِدَّةِ.

**فصل:** وَالْمُعْتَدَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ؛ مُعْتَدَّةٌ بِالْحَمْلِ، فَتَنْقَضِي عِدَّتُهَا بِوَضْعِهِ، سَوَاءً كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً، مُفَارَقَةً فِي حَيَاةٍ أَوْ بِوَفَاةٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ <sup>(٥)</sup>. وَرَوَتْ سُبَيْعَةُ الْأَسْلَمِيَّةُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، وَتُوَفِّي عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا، فَلَمَّا تَعَلَّتْ <sup>(٦)</sup> مِنْ نَفَاسِهَا، تَجَمَّلَتْ لِلْخَطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكِكَ <sup>(٧)</sup>، فَقَالَ: لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ؟ إِنَّكَ وَاللَّهِ <sup>(٨)</sup> مَا أَنْتِ <sup>(٩)</sup> بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ. قَالَتْ: فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [٣٣٨ ط] فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَقْتَانِي

(١) بعده في م: «من».

(٢) تقدم تخريجه في ٣٤١/٤.

(٣) في م: «كاستيفائها».

(٤) زيادة من: ف.

(٥) سورة الطلاق ٤.

(٦) في م: «انقلبت».

وتعلت من نفاسها: سَلِمَتْ.

(٧) أبو السناويل بن بعكك بن الحجاج بن الحارث القرشي العبدري، اسمه حنبل، وقيل: عمرو.

أسلم في الفتح، وهو من المؤلفة قلوبهم، كان شاعرا، سكن الكوفة ومات بمكة. الاستيعاب ٤/

١٦٨٤، أسد الغابة ١/٤٣٩، ٦/١٥٦، ١٥٧.

(٨ - ٩) في م: «لست».

بأنى قد خللت حين وضعت حملى ، فأمرنى بالتزويج إن بدا لى . مُتَّفَقٌ عليه <sup>(١)</sup> . ولأن براءة الرّجيم لا تحصل فى الحامل إلا بوضعه ، فكانت عدتها به . ولا تنقضى إلا بوضع جميع الحمل وانفصاله . فإن كان حملها أكثر من واحد ، فحتى تضع آخر حملها وينفصل ؛ لأن الشغل لا يزول إلا بذلك . وإن وضعت ما يتبين فيه <sup>(٢)</sup> بعض <sup>(٣)</sup> خلق الإنسان ، انقضت به عدتها ؛ لأنه ولد . وإن لم يتبين فشهد ثقات من القوايل أن فيه صورة خفية ، فذلك ؛ لأنه تبين لهن . وإن شهدن أنه مبتدأ خلق آدمى ، فالمنصوص أن العدة لا تنقضى به ؛ لأنه لم يصير ولدا ، فأشبهه العلقة . وعنه ، أن الأمة تصير به أم ولد . فيجب أن تنقضى به العدة ؛ لأنه حمل ، فيدخل فى عموم الآية .

---

(١) أخرجه البخارى معلقا ، فى : باب حدثني عبد الله بن محمد الجعفى ، من كتاب المغازى ، وموصولا ، فى : باب ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ ، من كتاب الطلاق . صحيح البخارى ١٠٢/٥ ، ١٠٣ ، ٧٣/٧ . ومسلم ، فى : باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ... من كتاب الرضاع . صحيح مسلم ١١٢٢/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى عدة الحامل ، من كتاب الطلاق . سنن أبى داود ١/٥٣٨ ، ٥٣٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الحامل المتوفى عنها زوجها تضع ، من أبواب الطلاق واللعان . عارضة الأحوذى ١٦٩/٥ ، ١٧٠ . والنسائى ، فى : باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ، من كتاب الطلاق . المجتبى ١٦١/٦ - ١٦٣ . وينحوه عند ابن ماجه ، فى : باب الحامل المتوفى عنها زوجها ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ٦٥٣/١ ، ٦٥٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠٤/٤ ، ٣٠٥ .

(٢) فى ف : « به » .

(٣) سقط من : م .

وأقلُّ مُدَّةٍ تَنقَضِي فِيهَا الْعِدَّةُ بِالْحَمْلِ أَنْ تَضَعَهُ بَعْدَ ثَمَانِينَ يَوْمًا ، مِنْ حِينَ إِتْكَانِ<sup>(١)</sup> الْوَطْءِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، فَيَكُونُ نُطْفَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً<sup>(٢)</sup> أَرْبَعِينَ يَوْمًا<sup>(٣)</sup> . وَلَا تَنقَضِي الْعِدَّةُ بِمَا دُونَ الْمُضْغَةِ ، وَلَا يَكُونُ مُضْغَةً فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَانِينَ .

**فصل : الْقِسْمُ الثَّانِي ، مُعْتَدَّةٌ بِالْقُرْءِ<sup>(٤)</sup> ، وَهِيَ كُلُّ مُطَلَّقَةٍ أَوْ مُفَارِقَةٍ فِي الْحَيَاةِ ، وَهِيَ حَائِلٌ مِّنْ تَحِيضٍ . وَهِيَ نَوْعَانِ ؛ حُرَّةٌ ، فِعْدَتُهَا ثَلَاثَةُ قُرْءٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرْءٍ<sup>(٥)</sup> ﴾ . وَأُمَةٌ ، فِعْدَتُهَا قُرْءَانِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « طَلَاقُ الْأُمَةِ طَلَقَتَانِ ، وَقُرْؤُهَا خَيْصَتَانِ » . زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup> . وَعَنْ عُثْمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : عِدَّةُ الْأُمَةِ خَيْصَتَانِ<sup>(٧)</sup> .**

(١) فِي ف : « أَمَكَن » .

(٢ - ٣) فِي م : « مِثْلُ ذَلِكَ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢٢/٢ .

(٣) فِي ف : « بِالْقُرْءِ » .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٢٨ .

(٥) فِي : بَابُ فِي سَنَةِ طَلَاقِ الْعَبْدِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٥٠٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنْ طَلَاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ .

عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/١٥٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي طَلَاقِ الْأُمَةِ وَعِدَّتُهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ .

سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١/٦٧٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي طَلَاقِ الْأُمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ

الدَّارِمِيِّ ٢/١٧١ . وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٧/١٤٨ - ١٥٠ .

(٦) أَوْرَدَهُ فِي كِتَنِ الْعَمَالِ ٩/٧٠٠ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وفى القُرْءِ رَوَاتَانِ<sup>(١)</sup> ؛ إحداهما ، هى الحَيْضُ ؛ لهذا الْخَبَرِ ، وقول الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، ولقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « تَدْعُ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا » . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . وقال لفاطمة بنت أبي<sup>(٣)</sup> حُبَيْش : « فَإِذَا أَتَى قَرْوُكَ ، فَلَا تُصَلِّ ، وَإِذَا مَرَّ<sup>(٤)</sup> قَرْوُكَ فَتَطَهَّرْ ، ثُمَّ صَلِّ مَا بَيْنَ الْقَرْءِ إِلَى الْقَرْءِ » . رواه الثَّسَائِيُّ<sup>(٥)</sup> . ولأنَّه مَعْنَى يُسْتَبْرَأُ به الرَّحِمُ ، فكان بالحَيْضِ كاستِبراءِ الأَمَةِ ، ولأنَّ اللَّهَ تعالى جَعَلَ الْعِدَّةَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ، فالظَاهِرُ أَنَّهَا تَكُونُ كَامِلَةً ، ولا تَكُونُ الْعِدَّةُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ كَامِلَةً إِلَّا إِذَا كَانَتْ<sup>(٦)</sup> الْحَيْضَ<sup>(٧)</sup> ، وَمَنْ جَعَلَ الْقُرْءَ الْأَطْهَارَ ، لم يُوجِبْ ثَلَاثَةَ كَامِلَةٍ ؛ لأنَّه

(١) بعده فى ف : « عن أحمد » .

(٢) فى : باب فى المرأة تستحاض ... ، وباب من قال : تغتسل من طهر إلى طهر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٦٤ ، ٧٠ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ١٩٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى المستحاضة ... ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٤ . كلهم من حديث عدى بن ثابت .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى ف : « أتاك » .

(٥) فى ف : « أدبر » .

(٦) فى : باب ذكر الأقراء ، من كتاب الحيض ، وفى : باب الأقراء ، من كتاب الطلاق . المجتبى ١ / ١٥٠ ، ١٧٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى المرأة تستحاض ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٦٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى المستحاضة التى قد عدت أيام أقرائها ... ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٤٢٠ ، ٤٦٤ .

(٧) فى ف : « كملت » .

(٨) فى الأصل : « للحيض » .

يَعُدُّ<sup>(١)</sup> الطُّهْرَ الذِي طَلَّقَهَا فِيهِ قَرْءًا. والثانية، القُرْءُ الْأَطْهَارُ؛ لقول الله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup>. أى فى عِدَّتِهِنَّ، وَإِنَّمَا يُطَلِّقُ فِي الطُّهْرِ.

فإذا قلنا: هى الحيض. لم يُحْتَسَبَ بِالْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، وَلَزِمَهَا ثَلَاثُ حِيضٍ مُسْتَقْبَلَةٌ؛ لقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرْوءٍ﴾. فيتناول الكامِلَةَ. وإن قلنا: هى الأطهار. احتسب بالطُّهْرِ الذِي طَلَّقَهَا فِيهِ قَرْءًا ولو بَقِيَ مِنْهُ لَحْظَةٌ؛ لقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾. أى فى عِدَّتِهِنَّ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ عِدَّتِهِنَّ إِذَا احْتَسَبْنَا<sup>(٣)</sup> بِهِ. ولأنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا يُجْعَلُ فِي الطُّهْرِ دُونَ الْحَيْضِ؛ كَيْلَا يَضُرَّ بِهَا، فَتَطُولُ عِدَّتُهَا، ولو لم يُحْتَسَبَ بِقِيَّةِ الطُّهْرِ قَرْءًا،<sup>(٤)</sup> "لم تَقْتَصِرْ" عِدَّتُهَا بِالطَّلَاقِ فِيهِ. فإن لم يَتَّقَ مِنَ الطُّهْرِ<sup>(٥)</sup> بَعْدَ الطَّلَاقِ جُزْءًا<sup>(٦)</sup>؛ بَأَن وَافَقَ آخِرُ لَفْظِهِ [و٣٣٩] آخِرَ الطُّهْرِ، أَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي آخِرِ طُهْرِكَ. كَانَ أَوَّلُ قَرْئِهَا الطُّهْرَ الذِي بَعْدَ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ.

ومتى قلنا: القُرْءُ<sup>(٧)</sup> الْحَيْضُ. فَأَخِرُ عِدَّتِهَا انْقِطَاعُ الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ آخِرُ الْقُرْءِ. وعنه، لَا تَنْقَضِي عِدَّتُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ

(١) فى ف: «يدع».

(٢) سورة الطلاق ١.

(٣) فى م: «احتسب».

(٤ - ٤) فى ف: «ولم تقصر».

(٥) بعده فى ف: «الذى».

(٦) فى ف: «جزء».

(٧) فى م: «القرء».

الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ . اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنِ الْأَكْبَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، وَعُثْمَانُ <sup>(١)</sup> بْنُ عَفَّانَ ، وَعُبَادَةُ ، وَأَبُو مُوسَى ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَإِنْ قُلْنَا : <sup>(٢)</sup>«الْقُرْءُ الْأَطْهَارُ» . فَأَخِرُ الْعِدَّةِ آخِرُ الطُّهْرِ الثَّالِثِ ، إِذَا رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَهُ ، انْقَضَتْ عِدَّتُهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُحْكَمَ <sup>(٣)</sup> بِانْقِضَائِهَا <sup>(٤)</sup> حَتَّى تَرَى الدَّمَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ؛ لِأَنَّ مَا دُونَهُ <sup>(٥)</sup> يَحْتَمِلُ أَنْ لَا <sup>(٦)</sup> يَكُونَ حَيْضًا ، وَلَيْسَتْ اللَّحْظَةُ الَّتِي تَرَى فِيهَا الدَّمَ مِنْ عِدَّتِهَا ، وَلَا يَصِحُّ اِتِّجَاعُهَا فِيهَا ؛ لِأَنَّ حِسَابَهَا <sup>(٧)</sup> مِنْ عِدَّتِهَا يُفْضَى إِلَى زِيَادَتِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ، وَلَئِنَّمَا اعْتَبِرَتْ لِيَتَحَقَّقَ انْقِضَاءُ <sup>(٨)</sup> الطُّهْرِ .

**فصل :** وَأَقْلُ مَا تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ، إِنْ قُلْنَا : الْقُرْءُ الْحَيْضُ . وَأَقْلُ الطُّهْرِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَ حِيضَاتٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَبَيْنَهَا <sup>(٩)</sup> طَهْرَانِ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا . وَإِنْ قُلْنَا : أَقْلُ الطُّهْرِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا . فَأَقْلُ الْعِدَّةِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا . وَإِنْ قُلْنَا : الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ ، وَالطُّهْرُ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ يَوْمًا . فَأَقْلُهَا ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةٌ . وَإِنْ قُلْنَا : أَقْلُهُ

(١ - ١) زيادة من : الأصل .

(٢ - ٢) فى م : «القرء الطهر» .

(٣) فى م : «تنقضى» .

(٤) فى الأصل : «بانقضاء عدتها» .

(٥) بعده فى م : «لا» .

(٦) سقط من : م .

(٧) فى م : «حسابها» .

(٨) فى م : «انتفاء» .

(٩) فى الأصل ، ف : «بينهما» .

خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا . فَأَقْلَبَهَا اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلِحَظَةً . فَأَمَّا الْأُمَّةُ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ ، أَقْلٌ عِدَّتُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا . وَعَلَى الثَّانِي ، سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا <sup>(١)</sup> . وَعَلَى الثَّالِثِ ، أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلِحَظَةً . وَعَلَى الرَّابِعِ ، سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلِحَظَةً .

فصل : الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، الْمُعْتَدَّةُ بِالشُّهُورِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، الْآيِسَةُ مِنَ الْمَحِيضِ ، وَالصَّغِيرَةُ الَّتِي لَمْ تَحِضْ ، إِذَا بَانَتْ فِي حَيَاةِ زَوْجِهَا بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّتِي يَبْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي أَوَّلِ الْهِلَالِ ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بِالْأَهْلَةِ ، وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، اعْتَدَّتْ شَهْرَيْنِ بِالْهِلَالِ وَشَهْرًا بِالْعَدَدِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِيمَا مَضَى . وَإِنْ كَانَتْ أُمَّةً ، فَفِيهَا ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، عِدَّتُهَا شَهْرَانِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَهْرٍ مَكَانُ قَرْيَةٍ ، وَعِدَّتُهَا بِالْأَقْرَاءِ قَرْيَانِ ، فَتَكُونُ عِدَّتُهَا بِالشُّهُورِ شَهْرَيْنِ . وَالثَّانِيَةُ ، عِدَّتُهَا شَهْرٌ وَنِصْفٌ ؛ لِأَنَّ عِدَّتَهَا نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ ، وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، فَنِصْفُهَا شَهْرٌ وَنِصْفٌ ، وَإِنَّمَا كَمَلْنَا الْأَقْرَاءَ لِنَعْدِرَ تَنْصِيفَهَا ، وَتَنْصِيفُ الْأَشْهُرِ مُمَكِّنٌ . وَالثَّلَاثَةُ ، أَنَّ عِدَّتَهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّ اعْتِبَارَ الشُّهُورِ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّجْمِ ، وَلَا يَخْصُلُ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ <sup>(١)</sup> .

(١) زيادة من : ف .

(٢) سورة الطلاق ٤ .



**فصل:** واخْتَلَفَ عَنْ أَحْمَدَ فِي حَدِّ الْإِيَّاسِ ، فَعَنَهُ ، أَقْلَهُ <sup>(١)</sup> خَمْسُونَ سَنَةً ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : لَنْ تَرَى الْمَرْأَةَ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا بَعْدَ خَمْسِينَ سَنَةً . وَعَنَهُ ، إِنْ كَانَتْ مِنْ نِسَاءِ الْعَجَمِ فَخَمْسُونَ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ نِسَاءِ الْعَرَبِ فِسْتُونَ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَقْوَى طَبِيعَةً . وَذَكَرَ الزُّبَيْرُ فِي كِتَابِ « النَّسَبِ » <sup>(٢)</sup> ، أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدَةَ <sup>(٣)</sup> بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ، وَلَدَتْ مُوسَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ [ ٣٣٩ ظ ] بْنِ <sup>(٤)</sup> حَسَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَلَهَا سِتُونَ سَنَةً . قَالَ : وَيُقَالُ : لَنْ تَلِدَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ إِلَّا عَرَبِيَّةٌ ، وَلَا بَعْدَ السَّتِينَ إِلَّا قُرَشِيَّةٌ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ أَنْ يَكُونَ حَدُّهُ سِتِينَ سَنَةً فِي حَقِّ الْكَلِّ ؛ لِقَوْلِهِ : وَإِذَا رَأَتْهُ بَعْدَ السَّتِينَ ، فَقَدْ زَالَ الْإِشْكَالُ وَتَيَقَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ .

**فصل:** وَإِنْ شَرَعَتِ الصَّغِيرَةُ فِي الْاِغْتِدَادِ بِالشُّهُورِ فَلَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا حَتَّى حَاضَتْ ، بَطَلَ مَا مَضَى مِنْ عِدَّتِهَا ، وَاسْتَقْبَلَتِ الْعِدَّةَ بِالْقُرْءِ ؛ لِأَنَّهَا قَدَّرَتْ عَلَى الْأَصْلِ <sup>(٥)</sup> ، فَبَطَلَ مُحْكُمُ الْبَدَلِ ، كَالْمُتَيَمِّمِ يَجِدُ الْمَاءَ . فَإِنْ قُلْنَا : الْقُرْءُ الْحَيْضُ . اسْتَأْنَفَتْ ثَلَاثَ حَيْضٍ . وَإِنْ قُلْنَا : هِيَ <sup>(٦)</sup> الْأَطْهَارُ . فَهَلْ

(١) فِي ف : « أَنَّهُ » .

(٢) انظر الخبر في : مقاتل الطالبين ٣٩٠ ، زهر الآداب ١ / ٨٩ .

(٣) فِي م : « عُبَيْد » .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « حَسَنِ بْنِ حَسَنِ » ، وَفِي ف ، م : « حَسَنِ بْنِ حَسَنِ » ، وَغَيْرُ وَاضِحَةٍ

فِي س ٣ . وانظر المغني ١١ / ٢١٠ وحاشيته . وانظر الشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ٢٤ / ٦١ .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « فِيهِ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ م .

تَعْتَدُ بِالطَّهْرِ الذِي قَبْلَ الْحَيْضِ قَرَوًا ؟ فِيهِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، تَعْتَدُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ طَهْرٌ قَبْلَ حَيْضٍ ، فَاعْتَدَتْ بِهِ ، كَالَّذِي <sup>(١)</sup> بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ . وَالثَّانِي ، لَا تَعْتَدُ بِهِ ، كَمَا لَوْ اعْتَدَّتْ قَرَأَيْنِ ثُمَّ يَكْسِتُ ، لَمْ تَعْتَدُ <sup>(٢)</sup> بِالطَّهْرِ بَعْدَ <sup>(٣)</sup> الْإِيَّاسِ قَرَوًا ثَلَاثًا . وَإِنْ لَمْ تَحِضْ حَتَّى كَمَلَتْ عِدَّتُهَا بِالشُّهُورِ ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى حَدَثٍ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ .

**فصل : النوع الثاني ، المتوفى عنها زوجها إذا لم تكن حاملاً ، فعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ ، إِذَا كَانَتْ حُرَّةً ، مَدْخُولًا بِهَا أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا ؛** لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ؛ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً ، اعْتَدَّتْ شَهْرَيْنِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَالَّذِي » .

(٢) فِي ف : « تَعْتَبِرُ » .

(٣) فِي ف ، م : « قَبْلَ » .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٤ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الطَّيِّبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غَسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ ، وَفِي : بَابِ حَدِّ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ تَحْدِ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَبَابِ تَلْبِيسِ الْحَادَةِ ثِيَابِ الْعَصَبِ ، وَبَابِ الْكَحْلِ لِلْحَادَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/ ٨٥ ، ٢/ ٩٩ ، ٧/ ٧٦ ، ٧٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ وَجوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَتَحْرِيمِهِ ..... مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/ ١١٢٣ - ١١٢٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ إِحْدَادِ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجِهَا ، وَبَابِ فِيمَا تَجْتَنِبُ الْمَعْتَدَةُ فِي عِدَّتِهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٥٣٥ - ٥٣٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجِهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/ ١٧٢ ، ١٧٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، =

وَحَمْسَ لَيَالٍ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ عِدَّةَ الْأَمَةِ الْمُطَلَّقةَ نِصْفَ عِدَّةِ الْحُرَّةِ ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا نِصْفَ عِدَّةِ الْحُرَّةِ ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا . وَمَنْ نِصْفُهَا حُرٌّ <sup>(١)</sup> ، فَعِدَّتُهَا بِالْحِسَابِ مِنْ عِدَّةِ حُرَّةٍ وَعِدَّةِ أَمَةٍ ، وَذَلِكَ <sup>(٢)</sup> ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَثَمَانِ لَيَالٍ ؛ لِأَنَّ نِصْفَ عِدَّةِ الْحُرَّةِ شَهْرَانِ وَحَمْسُ لَيَالٍ ، وَنِصْفَ عِدَّةِ الْأَمَةِ شَهْرٌ وَثَلَاثُ لَيَالٍ .

**فصل : النوع الثالث ، ذَاتُ الْقُرُوءِ إِذَا ارْتَفَعَ حَيْضُهَا لَا تَدْرِي مَا رَفَعَهُ ، فَعِدَّتُهَا <sup>(٣)</sup> سَنَةٌ ؛ تِسْعَةٌ <sup>(٤)</sup> أَشْهُرٍ تَتَرَبَّصُ فِيهَا لِتَعْلَمَ <sup>(٥)</sup> بَرَاءَتَهَا مِنَ الْحَمْلِ ؛ لِأَنَّهَا غَالِبُ مُدَّتِهِ ، ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : هَذَا قَضَاءُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَا يُنْكِرُهُ مُنْكَرٌ عَلِمْنَاهُ ، فَصَارَ إِجْمَاعًا . فَإِنْ حَاضَتْ قَبْلَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ ، لَزِمَهَا الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْقُرُوءِ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ، فَيَبْطُلُ حُكْمُ**

---

= فى : باب الإحداد ، وباب سقوط الإحداد عن الكتاية المتوفى عنها زوجها ، وباب ما تجتنب الحادة من الثياب المصبغة ، وباب الخضاب للحادة ، من كتاب الطلاق . المجتبى ١٦٤/٦ - ١٦٨ . وابن ماجه ، فى : باب هل تحد المرأة على غير زوجها ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١/٦٧٤ . والدارمى ، فى : باب النهى للمرأة عن الزينة فى العدة ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمى ٢/١٦٧ ، ١٦٨ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الإحداد ، من كتاب الطلاق . الموطأ ٢/٥٩٧ ، ٥٩٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/٨٥ ، ٣٧/٦ ، ١٨٤ ، ٢٤٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٣٢٤ - ٣٢٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢٦ .

(١) فى م : « حرة » .

(٢) فى الأصل : « كذلك » .

(٣ - ٣) فى الأصل : « أربعة » ، وفى ف : « تسعة » .

(٤) فى الأصل ، م : « ليعلم » ، وغير منقوطة فى س ٣ .

البَدَلِ، كالمُتَيْمِّمِ إِذَا رَأَى الْمَاءَ. وَإِنْ عَادَ الْحَيْضُ بَعْدَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ وَتَزَوَّجَهَا، لَمْ تَعُدْ إِلَى الْأَقْرَاءِ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَصِحَّحَ نِكَاحَهَا، فَلَمْ يَبْطُلْ، كَمَا لَوْ حَاضَتْ الصَّغِيرَةُ بَعْدَ اعْتِدَادِهَا وَتَزَوَّجَهَا. وَإِنْ حَاضَتْ بَعْدَ<sup>(١)</sup> السَّنَةِ وَقَبْلَ تَزَوُّجِهَا، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا؛ لِذَلِكَ<sup>(٢)</sup>. وَالثَّانِي، عَلَيْهَا الْعِدَّةُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الْقُرُوءِ، وَقَدْ قَدَّرْتُ عَلَى الْمُبْدَلِ قَبْلَ تَعَلُّقِ حَقِّ الزَّوْجِ بِهَا، فَلَزِمَهَا الْعَوْدُ، كَمَا لَوْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ. وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً، تَرْبِصَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ لِلْحَمْلِ؛ لِأَنَّ مُدَّتَهُ لِلْحُرَّةِ وَالْأُمَةِ سَوَاءً، وَتَضُمُّ إِلَى ذَلِكَ عِدَّةَ الْأُمَةِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ الْخِلَافِ فِيهَا. [٣٤٠] وَإِنْ شَرَعْتُ فِي الْحَيْضِ، ثُمَّ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا قَبْلَ قَضَاءِ عِدَّتِهَا، لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ وَقْتِ انْقِطَاعِ<sup>(٣)</sup> الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْبَيُّ إِحْدَى الْعِدَّتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى. وَلَوْ عَرَفْتُ مَا رَفَعَ الْحَيْضُ مِنَ الْمَرْضِ أَوْ الرِّضَاعِ وَنَحْوِهِ، لَمْ تَزَلْ فِي عِدَّةٍ حَتَّى يَعُودَ الْحَيْضُ فَتَعْتَدَ بِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الْقُرُوءِ، وَالْعَارِضُ الَّذِي مَنَعَ الدَّمَ يَزُولُ، فَانْتِظِرْ زَوَالَهُ، إِلَّا أَنْ تَصِيرَ آيِسَةً، فَتَعْتَدَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ<sup>(٤)</sup> تَصِيرُ فِي عِدَادِ الْآيِسَاتِ.

**فصل:** إِذَا أَتَى عَلَى الْجَارِيَةِ سِنٌّ تَحِيضُ فِيهِ النِّسَاءُ غَالِبًا، كَخَمْسَةِ عَشَرَ، فَلَمْ تَحِيضْ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ؛ لظَاهِرِ قَوْلِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «قَبْلَ».

(٢) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٣) فِي ف: «انْقِضَاءُ».

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «أَنْ».

اللَّهُ تعالى : ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾<sup>(١)</sup> . والأخرى ، عِدَّتُهَا سنة ؛ لأنه أتى عليها زَمَنُ الْحَيْضِ فلم تَحِضْ ، فَأَشْبَهَتْ مَنْ اِزْتَفَعَ حَيْضُهَا<sup>(٢)</sup> لا تَدْرِي<sup>(٣)</sup> ما رفعه . ولو وَلَدَتْ ولم تَرَدْ مَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ ولا بعدها ، ففيه الوجهان ؛ بناءً على ما تقدّم .

فأما المُسْتَحَاضَةُ ، فإن كان لها حَيْضٌ مَحْكُومٌ به بعَادَةِ أو تَمَيُّيز ، فمَتَى مَرَّتْ لها ثلاثة قُرُوءٍ ، انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ؛ لأنه حَيْضٌ مَحْكُومٌ به ، أَشَبَّهَ غَيْرَ المُسْتَحَاضَةِ . وإن كانت مُمَّنَّ<sup>(٤)</sup> لا عَادَةَ لها ولا تَمَيُّيز ، إمَّا مُبْتَدَأَةً ، وإمَّا نَاسِيَةً<sup>(٥)</sup> مُتَّحِيِرَةً ، ففيها<sup>(٦)</sup> روايتان ؛ إحداهما ، عِدَّتُهَا ثلاثة أَشْهُرٍ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ حَمْنَةَ بِنْتَ<sup>(٧)</sup> جَحْشٍ أَنْ تَجْلِسَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أو سَبْعَةً<sup>(٨)</sup> . فجعلَ لها حَيْضَةً في كُلِّ شَهْرٍ ، ولأنَّنا نَحْكُمُ لها بِحَيْضَةٍ في كُلِّ شَهْرٍ ، تَتَرَكُّ فيها الصَّلَاةُ والصَّوْمُ ، فيَجِبُ أَنْ تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ به . والثانية ، تَعْتَدُ سنة ؛ لأنها لم تَتَيَقَّنْ<sup>(٩)</sup> لها<sup>(١٠)</sup> حَيْضًا مع أَنَّها مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ ، فَأَشْبَهَتْ الَّتِي اِزْتَفَعَ حَيْضُهَا . والأولى<sup>(١١)</sup> أَوْلَى .

(١) سورة الطلاق ٤ .

(٢ - ٢) في م : « ولم تدر » .

(٣) في م : « بما » .

(٤) في الأصل ، م : « آيسة » .

(٥) في الأصل : « ففيه » .

(٦) في ف ، س ٣ ، م : « ابنة » .

(٧) تقدم تخريجه في ١٦٤/١ .

(٨) في ف : « تستيقن » .

(٩) في م : « بها » .

(١٠) في ف ، س ٣ ، م : « الأول » .

**فصل :** وإذا عَتَقَتِ الأُمّةُ بعدَ قَضَاءِ عِدَّتِهَا ، لم يَلْزَمُهَا زيَادَةُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ عِدَّتَهَا انْقَضَتْ ، فَأُسْبِهَتْ الصَّغِيرَةَ إِذَا حَاضَتْ بعدَ قَضَاءِ <sup>(١)</sup> عِدَّتِهَا بِالْأَشْهُرِ ، وَإِنْ عَتَقَتْ فِي عِدَّتِهَا وَكَانَتْ رَجْعِيَّةً ، أَتَمَّتْ <sup>(٢)</sup> عِدَّةَ حُرَّةٍ ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ ، وَقَدْ عَتَقَتْ فِي الزَّوْجِيَّةِ ، فَلَزِمَهَا <sup>(٣)</sup> عِدَّةُ حُرَّةٍ ، كَمَا لَوْ عَتَقَتْ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا . وَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا ، أَتَمَّتْ عِدَّةَ الأُمَةِ ؛ لِأَنَّهَا عَتَقَتْ بعدَ الْبَيِّنُونَةِ ، أُسْبِهَتْ الْمُعْتَقَةَ بعدَ عِدَّتِهَا .

**فصل :** وَإِنْ مَاتَ زَوْجُ الْمُعْتَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ ، فَعَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ ، تَسْتَأْنِفُهَا مِنْ حِينَ الْمَوْتِ ، وَتَنْقَطِعُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ مُتَوَفَّى عَنْهَا ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا <sup>(٤)</sup> 》 . وَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا غَيْرَ وَارِثَةٍ لَكُونِهَا مُطَلَّqَةً فِي صِحَّتِهِ ، بَنَتْ عَلَى عِدَّةِ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ مِنْ نِكَاحِهِ وَمِيرَاثِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهَا الْإِعْتِدَادُ مِنْ وَفَاتِهِ ، كَمَا لَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ مَوْتِهِ .

وَعَلَى قِيَاسِ هَذَا الْمُطَلَّqَةُ فِي الْمَرَضِ الَّتِي لَا تَرِثُ ؛ كَالذَّمِّيَّةِ ، وَالْأُمَةِ ، وَالْمُخْتَلَعَةِ ، وَزَوْجَةِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَارِثَةٍ . وَإِنْ كَانَتْ وَارِثَةً ، كَالْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ يُطَلَّقُهَا زَوْجُهَا الْحُرُّ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ ، فَعَلَيْهَا أَطْوَلُ الْأَجَلَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ أَوْ <sup>(٥)</sup> أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ ؛ لِأَنَّهَا مُطَلَّqَةُ بَائِنٌ ، فَتَدْخُلُ فِي الْآيَةِ ،

(١) فِي ف ، م : « انقضاء » .

(٢) بعده فِي م : « عدتها » .

(٣) فِي م : « فلزمها » .

(٤) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٥) فِي الْأَصْل : « و » .

وَمُعْتَدَّةٌ تَرِثُهُ بِالزَّوْجِيَّةِ ، فَلَزِمَتْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ ، كَالرَّجْعِيَّةِ . فَإِنْ كَانَ طَلَاقُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، أَوْ مَوْتُهُ بَعْدَ قَضَاءِ عِدَّتِهَا ، [ ٣٤٠ ظ ] فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا . وَعِنْدَهُ ، عَلَيْهِمَا الْعِدَّةُ مِنَ الْوَفَاةِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَرِثَانِهِ بِالزَّوْجِيَّةِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ تَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهَا الْعِدَّةُ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ .

**فصل :** وَإِذَا وَطِئَتِ الْمَرْأَةُ بِشُبْهَةِ أَوْ زِنَى ، لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ تَجِبُ لِاسْتِبْرَاءِ الرَّحِمِ <sup>(٢)</sup> ، حِفْظًا عَنْ اخْتِلَاطِ الْمِيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ ، وَلَوْ لَمْ تَجِبِ الْعِدَّةُ لِاخْتِلَاطِ مَاءِ الْوَاطِئِ بِمَاءِ الزَّوْجِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ لِمَنِ الْوَلَدُ مِنْهُمَا ، فَيَحْصُلُ الْاشْتِبَاهُ . وَعِدَّتُهَا <sup>(٣)</sup> كَعِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِبْرَاءٌ لِحُرَّةٍ ، أَشْبَهَ عِدَّةَ الْمُطَلَّاقَةِ . وَعِنْدَهُ ، أَنَّ الزَّانِيَةَ تُسْتَبْرَأُ بِحَيْضَةٍ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ لَا <sup>(٤)</sup> يَلْحَقُ الزَّانِي <sup>(٥)</sup> ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مَعْرِفَةُ بَرَاءَةِ رَحِمِهَا ، فَكَانَ بِحَيْضَةٍ ، كَاسْتِبْرَاءِ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا مَاتَ سَيِّدُهَا .

**فصل :** إِذَا طَلَّقَ إِحْدَى نِسَائِهِ ثَلَاثًا وَأُنْسِيَهَا ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُبَيَّنَ <sup>(٦)</sup> الْمُطَلَّاقَةُ ، فَعَلَى الْجَمِيعِ الْإِعْتِدَادُ بِأَطْوَلِ الْأَجَلَيْنِ مِنَ عِدَّةِ الطَّلَاقِ وَالْوَفَاةِ ، لِيَسْقُطَ الْفَرْضُ بَيِّقِينَ ، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ

(١) سورة الأحزاب ٤٩ .

(٢) بعده في م : « و » .

(٣) في س ٣ : « عدتهما » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : « بالزاني » .

(٦) في ف : « تبين » .

واحدة <sup>(١)</sup> مِنْهُنَّ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُطَلَّقةُ ، فَيَلْزَمُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَهَا ، فَتَلْزَمُهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ ، فَلَا يَحْصُلُ حِلُّهَا يَقِينًا إِلَّا بِهِمَا . وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ يُفْرَغُ بَيْنَهُنَّ ، فَتَعْتَدُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ <sup>(٢)</sup> عِدَّةَ الطَّلَاقِ <sup>(٣)</sup> ، وَسَائِرُهُنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ . <sup>(٤)</sup> فَأَمَّا إِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً لَا بَعِيْنَهَا <sup>(٥)</sup> ، فَإِنَّهُ يُفْرَغُ بَيْنَهُنَّ ، فَتُخْرَجُ بِالْقُرْعَةِ الْمُطَلَّقةُ مِنْهُنَّ ، فَتَعْتَدُ عِدَّةَ الطَّلَاقِ ، وَيَعْتَدُ سَائِرُهُنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ فِي وَاحِدَةٍ بَعِيْنَهَا ، وَلِأَنَّ عِيْنَتَهُ الْقُرْعَةُ ، بِخِلَافِ التِّي قَبْلَهَا .

**فصل :** إِذَا اِزْتَابَتِ الْمُعْتَدَّةُ لِرُؤُوسِهَا أَمَارَةً <sup>(٦)</sup> الْحَمْلِ مِنْ حَرَكَةٍ وَ <sup>(٧)</sup> نَحْوِهَا ، لَمْ تَزَلْ فِي عِدَّةٍ حَتَّى تَزُولَ الرِّيْثَةُ ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ زَوَالِهَا ، لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهَا ؛ لِأَنَّهَا تَزَوَّجَتْ قَبْلَ الْعِلْمِ بِقَضَاءِ <sup>(٨)</sup> عِدَّتِهَا . وَإِنْ حَدَّثَتِ الرِّيْثَةُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَنِكَاحِهَا ، فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِصِحَّةِ ذَلِكَ بِدَلِيلِهِ ، فَلَا تَزُولُ عَنْهُ بِالشَّكِّ ، لَكِنْ لَا يَحِلُّ وَطْؤُهَا حَتَّى تَزُولَ الرِّيْثَةُ ؛ لِأَنَّا شَكَكْنَا فِي حِلِّ الْوَطْءِ . وَإِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ <sup>(٩)</sup> وَقَبْلَ النِّكَاحِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَنْكِحَ ؛ لِأَنَّهَا شَاكَّةٌ فِي

(١ - ١) فِي ف : « تَحْتَمِلُ » .

(٢ - ٢) فِي ف : « بِالطَّلَاقِ » .

(٣ - ٣) فِي ف : « فَإِنْ » .

(٤) فِي ف : « بَعِيْنَهَا » .

(٥) فِي م : « أَمَارَاتِ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « أَوْ » .

(٧) فِي ف : « بِانْقِضَاءِ » .

(٨) فِي ف : « الْمُدَّة » .



انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا . والثاني ، يَحُلُّ لَهَا <sup>(١)</sup> ؛ لَأَنَّا حَكَمْنَا بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، فَلَا يَتَغَيَّرُ <sup>(٢)</sup> الْحُكْمُ بِالشُّكِّ .

فصل : إِذَا فَقَدَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا ، وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ عَنْهَا ، لَمْ يَحُلْ مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ السَّلَامَةُ ؛ كَالتَّاجِرِ ، وَطَالِبِ الْعِلْمِ فِي غَيْرِ مَهْلَكَةٍ ، فَلَا تَزُولُ الزَّوْجِيَّةُ مَا لَمْ يُتَيَقَّنْ مَوْتُهُ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ ثَابِتَةً بَيِّقِينَ ، فَلَا تَزُولُ بِالشُّكِّ . وَعَنْهُ ، إِذَا مَضَى لَهُ تِسْعُونَ سَنَةً ، قُسِمَ مَالُهُ . وَإِذَا أَبَاحَ قِسْمَةَ مَالِهِ ، أَبَاحَ لَزَوْجَتِهِ أَنْ تَتَزَوَّجَ . قَالَ أَصْحَابُنَا : يَعْنِي تِسْعِينَ سَنَةً مِنْ يَوْمِ <sup>(٣)</sup> وُلِدَ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِذَا اقْتَرَنَ بِهِ <sup>(٤)</sup> انْقِطَاعُ خَبَرِهِ ، حُكِمَ بِمَوْتِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ هَذَا تَقْدِيرٌ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ تَوْقِيفٍ .

الثاني ، أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُهَا الْهَلَاكُ ، كَالَّذِي يُفْقَدُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ ، أَوْ فِي مَفَازَةٍ هَلَكَ فِيهَا بَعْضُ رُفْقَتِهِ ، أَوْ بَيْنَ الصَّفَيْنِ ، أَوْ يَنْكَسِرُ مَرْكَبٌ فِيهِلُكُ <sup>(٥)</sup> بَعْضُ رُفْقَتِهِ ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ، فَمَذْهَبُ [٣٤١] أَحْمَدُ أَنَّهَا تَتَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ ، أَكْثَرَ مُدَّةِ الْحَمْلِ ، ثُمَّ تَعْتَدُّ لِلْوَفَاةِ ، ثُمَّ تَتَزَوَّجُ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي هَذَا . وَقَالَ أَحْمَدُ : مَنْ تَرَكَ هَذَا

(١) سقط من : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «يَعْتَبِرُ» .

(٣) فِي م : «حِينَ» .

(٤) فِي ف : «فِيهِ» .

(٥) فِي ف : «فَهْلِكُ فِيهِ» .

القول ، أئى شئ يقول<sup>(١)</sup> ! هو عن خَمْسَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .  
وقال القاضي : عدى أن فيها رواية أخرى ، أن حُكْمَهُ حُكْمُ مَنْ ظَاهِرُ  
غَيْبَتِهِ السَّلَامَةُ . والمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . قال أحمد : روى عن عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عنه ، مِنْ ثَمَانِيَةِ وُجُوهِ ، وَمِنْ أَحْسَنِهَا مَا رَوَى عُيَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ ، قال : فُقِدَ  
رَجُلٌ فِي عَهْدِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، فَجَاءَتِ امْرَأَتُهُ إِلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عنه ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : انْطَلِقِي فَتَرَبِّصِي أَرْبَعَ سِنِينَ . ففعلت ، ثم  
أَتَتْهُ ، فَقَالَ : انْطَلِقِي فَاعْتَدِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . ففعلت ثم أتته ، فقال :  
أَيْنَ وَلِيِّ هَذَا الرَّجُلِ ؟ فجاء وليه ، فقال له : طَلَّقَهَا ، ففعل . فقال عمر :  
انْطَلِقِي فَتَزَوَّجِي مَنْ شِئْتَ . فَتَزَوَّجَتْ ، ثُمَّ جَاءَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ ، فقال عمر ،  
رَضِيَ اللَّهُ عنه : أَيْنَ كُنْتَ ؟ قال : اسْتَهْوَيْتُنِي<sup>(٢)</sup> الشَّيَاطِينُ . فَخَيَّرَهُ عُمَرُ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عنه ، إِنْ شَاءَ امْرَأَتُهُ وَإِنْ شَاءَ الصَّدَاقُ ، فَاخْتَارَ الصَّدَاقَ<sup>(٣)</sup> .  
وقضى بذلك عُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهَذِهِ قَضَايَا انْتَشَرَتْ<sup>(٤)</sup> فَلَمْ تُنْكَرْ ، فَكَانَتْ إِجْمَاعًا .

وَهَلْ يُعْتَبَرُ ائْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ ضَرْبِهَا<sup>(٥)</sup> الْحَاكِمُ ، أَوْ مِنْ حِينَ يَنْقَطِعُ  
خَبْرُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مِنْ حِينَ ضَرْبِهَا<sup>(٥)</sup> الْحَاكِمُ ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى ف : « استهوته » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٨٦/٧ - ٨٨ . وسعيد بن منصور ، فى : سننه ١/٤٠١ ،

٤٠٢ . وعنده أن الرجل اختار امرأته . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٧/٤٤٥ ، ٤٤٦ . وابن أبى

شيبه مختصرا ، فى : المصنف ٤/٢٣٨ .

(٤) فى ف : « اشتهرت » .

(٥) فى م : « يضربها » .

تَبَيَّنَتْ بِالْإِجْتِهَادِ ، فَانْتَقَرَتْ إِلَى حُكْمٍ <sup>(١)</sup> الْحَاكِمِ ، كُمُدَّةِ الْعِنَّةِ <sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِي ، مِنْ حِينَ انْقَطَعَ خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي مَوْتِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ .

وَهَلْ يَفْتَقِرُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ إِلَى أَنْ يُطَلَّقَهَا وَلَيْتَهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، <sup>(٣)</sup> يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّ <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ يُزَوِّي عَنْ عَمَرٍ ، وَعَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَالثَّانِي ، لَا يَفْتَقِرُ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِتَقْدِيرِ الْمُدَّةِ حُكْمٌ بِالْمَوْتِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا ، وَلِهَذَا اعْتَدَّتْ عِدَّةُ الْوَفَاةِ ، وَقَوْلُ عَمَرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَدْ خَالَفَهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

**فصل :** فَإِنْ قَدِمَ الْمَفْقُودُ قَبْلَ تَزْوُجِهَا ، فَهِيَ زَوْجَتُهُ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا حَيَاتَهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَهِدَ بِمَوْتِهِ شَاهِدَانِ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ . وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ تَزْوُجِهَا وَقَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَنَا . وَقِيلَ عَنْهُ : إِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْمَدْخُولِ بِهَا . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ دُخُولِ الثَّانِي بِهَا ، خَيْرٌ بَيْنَهُمَا وَيَسَّرَ صَدَاقَهَا ؛ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ . فَإِنْ اخْتَارَهَا ، فَهِيَ زَوْجَتُهُ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَخْتِجِ الثَّانِي إِلَى طَلَاقٍ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا بُطْلَانَ عَقْدِهِ . وَإِنْ اخْتَارَ صَدَاقَهَا ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَيَأْخُذُ مِنَ الثَّانِي صَدَاقَهَا الَّذِي سَاقَ إِلَيْهَا الْأَوَّلُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، وَعُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا

---

(١) فِي ف : « مَدَّة » .

(٢) فِي ف : « الْفَيْعَةُ » .

(٣ - ٣) فِي ف : « يَفْتَقِرُ إِلَى » .

ويسنّ صدّاقها الذي ساق<sup>(١)</sup>. ولأنّ الثاني أثلف المَعْوَضَ<sup>(٢)</sup>، فَرُجِعَ عليه بالعَوَضِ، كشُهود الطلاق إذا رَجَعُوا<sup>(٣)</sup>. وعنه، يَرْجِعُ بالصدّاقِ الآخِرِ؛ لأنّه بذلّه<sup>(٤)</sup> عَوَضًا عَمَّا هو مُسْتَحَقٌّ للأوّل، فكانَ أوّلَى به. وهل يَرْجِعُ الثاني على المرأة بما غَرِمَهُ للأوّل؟ على روايتَيْن. وتكونُ زَوْجَةُ الثاني من غيرِ تَجْدِيدِ عَقْدٍ؛ لأنّ الصّحابة، رَضِيَ اللهُ عَنْهُنَّ، لم يُنْقَلْ عَنْهُنَّ أَمْرٌ بِتَجْدِيدِ عَقْدٍ. والقياسُ أن يُلْزَمَهُ تَجْدِيدُ الْعَقْدِ؛ لأنّنا تَبَيَّنَّا بَطْلَانَ مَا مَضَى مِنْ عَقْدِهِ بِحَيَاةِ صَاحِبِهِ، ولذلك مَلَكَ أَخْذَهَا مِنْهُ. فعلى هذا الوجه، يُؤْمَرُ الأوّلُ بِطَلَاقيها، ثم يَعْقِدُ عليها الثاني عَقْدًا ثانيًا<sup>(٥)</sup>.

وإن رَجَعَ الأوّلُ بعدَ مَوْتِ [٣٤١ ظ] الثاني، وَرَثَتْ وَاعْتَدَّتْ، وَرَجَعَتْ إلى الأوّلِ. قَضَى بِذلكِ عمرُ، وعُثْمَانُ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. رواه الجوزجاني في «المترجم». وقال أبو الخطّاب: قياسُ المَذْهَبِ أَنّا إن<sup>(٦)</sup> حَكَمْنَا بِوُقُوعِ الْفُرْقَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَهِيَ زَوْجَةُ الثَّانِي، وَلَا خِيَارَ لِلأوّلِ، وَلَا يَنْقُذُ طَلَاقُهُ لَهَا، وَلَا يَتَوَارَثَانِ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا، وَإِنْ لَمْ نَحْكَمْ<sup>(٧)</sup>

(١) بعده في ف: «الأول».

والأثر أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٨٥/٧، بدون ذكر علي. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٢٣٨/٤، ٢٤٠. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٤٤٥/٧.

(٢) في ف: «العضو».

(٣) بعده في م: «عنه».

(٤ - ٤) في ف: «عن ماض».

(٥) زيادة من: ف.

(٦) سقط من: الأصل.

(٧) في الأصل، م: «يحكم».

بُوقوعِها<sup>(١)</sup> باطناً، فهي زَوْجَةُ الْأَوَّلِ بِكُلِّ حَالٍ، وَوَطْءُ الثَّانِي لَهَا وَطْءٌ شُبْهَةٌ<sup>(٢)</sup>.

فصل: وَإِنْ اخْتَارَتْ امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ الصَّبْرَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ، فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالْمَسْكَنُ أَبَدًا، سِوَاءِ ضَرْبِ لَهَا الْحَاكِمِ مُدَّةً تَتَرَبَّصُ فِيهَا أَوْ لَمْ يَضْرِبْهَا؛ لِأَنَّا لَمْ نَحْكَمْ بِبَيِّنَاتِهَا بِضَرْبِ الْمُدَّةِ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى حُكْمِ الزَّوْجِيَّةِ. وَإِنْ حَكَمَ لَهَا بِالْفُرْقَةِ، انْقَطَعَتْ نَفَقَتُهَا؛ لِمُفَارَقَتِهَا إِثَاءَ حُكْمٍ.

فصل: وَإِذَا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَهُوَ غَائِبٌ، فَعِدَّتُهَا مِنْ يَوْمِ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ، وَإِنْ لَمْ تَجْتَنِبْ مَا تَجْتَنِبُهُ الْمُعْتَدَّةُ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ. وَالْأُخْرَى، إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ، فَكَذَلِكَ، وَإِنْ بَلَغَهَا خَبَرُهُ<sup>(٣)</sup>، فَعِدَّتُهَا مِنْ حِينَ بَلَغَهَا الْخَبَرُ.

---

(١) فِي م: «بُوقُوعُهَا».

(٢) فِي م: «شُبْهَةٌ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «خَبَرًا»، وَفِي ف: «خَبَرٌ».



## بَابُ اجْتِمَاعِ الْعِدَّتَيْنِ

إذا تزوّجت المرأة في عِدَّتِها رجلاً آخر، لم تنقَطِعْ عِدَّتُها بالعقد؛ لأنّه عقد فاسدٌ، لا تصيرُ به فراشاً، فإن وطئها، انقَطَعَتْ عِدَّةُ الأوّل؛ لأنّها صارت فراشاً للثاني، فلا تبقى في عِدَّةٍ غيره، فإذا فُرّقَ بينهما، لزمها إتمام عِدَّةِ الأوّل وعِدَّةِ الثاني، وتقدّم تمام<sup>(١)</sup> عِدَّةِ الأوّل؛ لسبقها، ولما روى سعيد بن المسيّب، أنّ عمر بن الخطّاب، رضِيَ اللهُ عنه، قال: أيّما امرأة نكحت في عِدَّتِها، ولم يدخل بها الذي تزوّجها، فُرّقَ بينهما، ثم اعتدّت بقيّة عِدَّتِها من زوجها الأوّل، وكان خاطباً من الخطّاب، وإن<sup>(٢)</sup> دخل بها، فُرّق<sup>(٣)</sup> بينهما، ثم اعتدّت بقيّة عِدَّتِها من زوجها الأوّل، ثم اعتدّت من الآخر، ولم<sup>(٤)</sup> يَنكِحْها أبداً. رواه الشافعي في «مسنده»<sup>(٥)</sup>. فإن كانت حاملاً من الأوّل، انقضّت عِدَّتُه بوضع الحمل، ثم اعتدّت للثاني بثلاثة قُرُوءٍ، وإن حملت من وطء الثاني، انقضّت عِدَّتُها منه بوضع

(١) سقط من: م، وفي ف: «إكمال».

(٢) بعده في م: «كان قد».

(٣) بعده في م: «الحاكم».

(٤) في م: «ثم لم يجز للثاني أن».

(٥) انظر: ترتيب مسند الشافعي ٥٦/٢، ٥٧.

كما أخرجه الإمام مالك، في: باب جامع ما لا يجوز من النكاح، من كتاب النكاح.

الموطأ ٥٣٦/٢. وعبد الرزاق، في: المصنف ٢١٠/٦.

الحَمْلِ ، ثم اَتَمَّتْ عِدَّةَ الْأَوَّلِ بِالْقُرْوِ . وَتَتَقَدَّمُ <sup>(١)</sup> عِدَّةُ الثَّانِي هَلْهُنَا عَلَى عِدَّةِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَضَعَ <sup>(٢)</sup> حَمْلَهَا مِنْهُ وَلَا تَنْقُضِي عِدَّتُهَا مِنْهُ بِهِ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ أَتَتْ بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا ، أَرَى الْقَافَةَ ، وَالْحَقِ بَيْنَ الْحَقْوِهِ بِهِ مِنْهُمَا ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ بِهِ ، وَاعْتَدَّتْ لِلْآخِرِ ، وَإِنْ الْحَقْوَهُ بِهِمَا ، انْقَضَتْ بِهِ عِدَّتُهَا مِنْهُمَا . وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ قَافَةٌ ، أَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ ، فَعَلَيْهَا الْإِعْتِدَادُ بَعْدَ وَضْعِ حَمْلِهَا بِثَلَاثَةِ قُرْوٍ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِ ، فَيَلْزَمُهَا ثَلَاثَةُ قُرْوٍ لِعِدَّةِ الثَّانِي ، فَلِزِمَها <sup>(٤)</sup> ذَلِكَ لَتَقْضِي <sup>(٥)</sup> الْعِدَّةَ بَيِّقِينَ .

**فصل : ورؤى عن أحمد أنها تحرم على الزوج الثاني على التأييد ؛**  
لِقَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ثُمَّ لَا يَنْكِحُهَا أَبَدًا . وَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهَا تَحِلُّ لَهُ <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّهُ وَطْءُ شُبْهَةٍ <sup>(٧)</sup> ، فَلَمْ يُحَرِّمْهَا عَلَى التَّأْيِيدِ ، كَالنِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ ، وَقَدْ رَوَى <sup>(٨)</sup> أَنَّ [ ٣٤٢ ] عَلِيًّا <sup>(٩)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، فَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَّابِ . يَعْنِي <sup>(٩)</sup> الزَّوْجَ الثَّانِي . فَقَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : زُودُوا الْجَهَالَاتِ إِلَى السُّنَّةِ . وَرَجَعَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ

(١) فِي ف : « تَقْدَم » .

(٢) فِي ف : « يَضِيع » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « فَيَلْزَمُهَا » .

(٥) فِي ف : « لِتَبْقِيَنَّ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٧) فِي م : « بِشِبْهَةٍ » .

(٨ - ٨) فِي ف : « عَنْ عَلِيٍّ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « فَهُوَ » .



اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup> . قَالَ الْحَرَقِيُّ : وَلَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ . فَعَلَى هَذَا ، كُلُّ مُعْتَدَّةٍ مِنْ وَطْءٍ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ<sup>(٢)</sup> ، لَا يَجُوزُ لِلوَاطِئِ وَلَا لغيرِهِ نِكَاحُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ؛ لِأَنَّهَا مُعْتَدَّةٌ مِنْ وَطْءٍ فِي غَيْرِ مِلْكٍ ، فَحَرُمَتْ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، كَالزَّانِيَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاحَ لِلوَاطِئِ نِكَاحُهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ النَّسَبُ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا وُضِعَتْ لَصِيَانَةِ الْمَاءِ<sup>(٣)</sup> ، حِفْظًا لِلنَّسَبِ عَنِ الْاِشْتِبَاهِ ، وَالنَّسَبُ هَلُنَا لِاحِقٌ<sup>(٤)</sup> ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْوَاطِئُ نِكَاحَهَا ، كَالْمُعْتَدَّةِ مِنْ نِكَاحِهِ الصَّحِيحِ .

**فصل :** وَإِنْ وُطِئَتِ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنَى فَلَمْ تَحْمِلْ ، أَتَمَّتْ عِدَّةُ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ لِلثَّانِي ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَصِرْ فِرَاشًا ، وَإِنْ حَمَلَتْ مِنَ الثَّانِي ، أَوْ أَشْكَلَ الْأَمْرُ ، فَالْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الَّتِي تَحْمِلُ مِنْ زَوْجٍ ثَانٍ .

**فصل :** وَكُلُّ حَمْلٍ لَا يَلْحَقُ بِالزَّوْجِ<sup>(٥)</sup> ؛ كَحَمْلِ زَوْجَةِ الطِّفْلِ ، وَ<sup>(٦)</sup> الْخَصِيِّ<sup>(٧)</sup> ، وَ<sup>(٨)</sup> الْمَجْبُوبِ ، وَأَشْبَاهِهِمَا<sup>(٩)</sup> ، لَا تَنْقَضِي عِدَّتُهَا مِنَ الزَّوْجِ

(١) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : سَنَنِهِ ٣١٤ / ١ . وَابِيهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤٤٢ / ٧ . وَلَمْ نَجِدْ قَوْلَ عَلِيِّ هَذَا . انْظُرْ : الْإِرْوَاءُ ٢٠٤ / ٧ .

(٢) فِي ف : « بِشْبَهَةٍ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « وَ » .

(٤) فِي م : « هُوَ الْأَحَقُّ » .

(٥) فِي ف : « الزَّوْجِ » .

(٦) فِي م : « أَوْ » .

(٧) فِي ف : « الْمَخْصِيُّ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : س ٣ .

(٩) فِي م : « أَشْبَاهُهُمْ » .

به ؛ لَأَنَّا نَبْقِئًا<sup>(١)</sup> أَنَّهُ وَلَدٌ لِّغَيْرِهِ ، فلم تَنْقُضِ به عِدَّةَ الزَّوْجِ ، كما لو عَلِمْنَا الواطِئَ . وعنه ، أَنَّ عِدَّةَ زَوْجَةِ الصَّغِيرِ تَنْقُضِي بَوْضِعَ الحَمَلِ . وذكر أَصْحَابُنَا فِي التِّي وَلَدَتْ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْذُ فَارَقَهَا زَوْجَهَا ، أَنَّ عِدَّتَهَا تَنْقُضِي بِهِ فِي وَجْهِهِ .<sup>(٢)</sup> وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ<sup>(٣)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَأَنَّا إِنْ لَمْ نَعْلَمْ الواطِئَ ، فَالمرأةُ تَعْلَمُهُ ، فلم يَسْقُطْ عَنْهَا الاِغْتِدَادُ لجهْلِنَا بِعَيْنِهِ ، كما لو أَقَرَّتْ . فعلى هذا ، تَنْقَطِعُ عِدَّةُ الْأَوَّلِ بِوَطْءِ<sup>(٤)</sup> الثَّانِي ، وَتَنْقُضِي<sup>(٥)</sup> عِدَّةَ الثَّانِي بَوْضِعِ الحَمَلِ ، إِذَا وَضَعَتْهُ بَنَتْ عَلَى عِدَّةِ الْأَوَّلِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ كَانَتْ حِينَ مَوْتِ زَوْجِهَا حَامِلًا ، انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِوَضْعِهِ مِنَ الواطِئِ ، ثُمَّ تَعْتَدُ عَنِ الزَّوْجِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ .

**فصل :** إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ<sup>(٦)</sup> زَوْجَتَهُ طَلَاً رَجْعِيًّا ، فلم تَنْقُضِ عِدَّتَهَا حَتَّى طَلَّقَهَا ثَانِيَةً<sup>(٧)</sup> ، بَنَتْ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّهُمَا طَلَاقَانِ لَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا وَطْءٌ وَلَا رَجْعَةٌ ، فَأَشْبَهَا الطَّلَقَتَيْنِ فِي وَقْتِ وَاحِدٍ . وَإِنْ طَلَّقَ الْعَبْدُ زَوْجَتَهُ الْأُمَةَ طَلْقَةً ، ثُمَّ أُعْتِقَتْ ، وَفَسَخَتِ النِّكَاحَ ، بَنَتْ عَلَى الْعِدَّةِ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٨)</sup> . وَإِنْ طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ<sup>(٩)</sup> ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ وَطْئِهَا ، فَفِيهِ

(١) فِي م : « تَبْقِئَا » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْل : « وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ » .

(٣) فِي الْأَصْل : « وَ » .

(٤) فِي ف : « تَنْقَطِعُ » .

(٥) فِي م : « الزَّوْجِ » .

(٦) فِي م : « ثَانِيًا » .

(٧) فِي ف ، م : « كَذَلِكَ » .

(٨) بَعْدَهُ فِي م : « ثُمَّ طَلَّقَهَا » .

وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَبَيَّنَ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُمَا طَلَاقَانِ لَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا وَطْءٌ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ لَمْ يَزَوِّجْهُمَا . وَالثَّانِي ، تَشْتَأْنِفُ عِدَّةٌ كَامِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ طَلَاقٌ فِي <sup>(١)</sup> نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَطِئَ فِيهِ ، فَأَوْجَبَ عِدَّةً كَامِلَةً ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ طَلَاقٌ . وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا ، اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةُ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ، وَسَقَطَتْ بَقِيَّةُ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الطَّلَاقِ انْقَطَعَ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْدُّخُولِ .

وَإِنْ وَطِئَ الْمُطَلَّقُ زَوْجَتَهُ الرَّجْعِيَّةَ فِي عِدَّتِهَا ، وَقُلْنَا : ذَلِكَ رَجْعَةٌ . فَقَدْ عَادَتْ إِلَى <sup>(٢)</sup> الزَّوْجِيَّةِ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، اسْتَأْنَفَتْ عِدَّةً ، وَسَقَطَ حُكْمُ الْعِدَّةِ الْأُولَى ، كَمَا <sup>(٣)</sup> تَقَدَّمَ . وَإِنْ قُلْنَا : لَيْسَ <sup>(٤)</sup> بِرَجْعَةٍ . فَعَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ لِلْوَطْءِ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ شُبْهَةٌ <sup>(٥)</sup> ، وَتَدْخُلُ فِيهَا بَقِيَّةُ الْعِدَّةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ .

وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، فَهَلْ تَتَدَاخَلُ الْعِدَّتَانِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَتَدَاخَلَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ ، فَتَنْقَضِي عِدَّتُهَا مِنَ الطَّلَاقِ وَالْوَطْءِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ . وَالثَّانِي ، لَا يَتَدَاخَلَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا <sup>(٦)</sup> « مِنْ جِنْسَيْنِ » ، بَلْ تَعْتَدُ لِلطَّلَاقِ [ ٣٤٢ ط ] بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، ثُمَّ تَشْتَأْنِفُ عِدَّةَ الْوَطْءِ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ، كَمَا لَوْ كَانَا مِنْ رَجُلَيْنِ . فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، فَحَمَلَتْ مِنَ الْوَطْءِ ، وَقُلْنَا : يَتَدَاخَلَانِ . انْقَضَتِ الْعِدَّتَانِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَتَدَاخَلَانِ .

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « ذكرنا فيما » .

(٣) بعده في م : « هو » .

(٤) في م : « بشبهة » .

(٥ - ٥) في ف : « جنسان » .

انْقَضَتْ عِدَّةُ الْوَطْءِ بِالْوَضْعِ ، ثُمَّ أَتَمَّتْ بَقِيَّةَ عِدَّةِ الطَّلَاقِ بِالْقُرْوِ .

**فصل :** وإذا خَلَعَ الرجلُ زَوْجَتَهُ ، فَلَهُ نِكَاحُهَا فِي عِدَّتِهَا ؛ لِأَنَّهَا لِحِفْظِ مَائِهِ وَنَسَبِهِ ، وَلَا «يُصَانُ مَاؤُهُ» عَنْ مَائِهِ إِذَا كَانَ<sup>(١)</sup> مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ . فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ أَنْ وَطَّئَهَا ، فَعَلَيْهَا اسْتِثْنَاءُ الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّهُ طَلَّاقٌ مِنْ نِكَاحٍ اتَّصَلَ بِهِ الْمَسِيسُ ، وَيَسْقُطُ حُكْمُ بَقِيَّةِ الْعِدَّةِ الْأُولَى . وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الرَّجْعِيَّةِ . وَالْأُولَى هَلْهُنَا أَنَّهَا تَبْنَى عَلَى عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ فَتَمُتُّهَا ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الثَّانِي طَلَّاقٌ مِنْ نِكَاحٍ قَبْلَ الْمَسِيسِ ، فَلَمْ يُوجِبْ عِدَّةً ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ نِكَاحٌ . وَيَلْزَمُهَا بَقِيَّةُ عِدَّةِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهَا تَنْقَطِعُ بِعَقْدِ<sup>(٢)</sup> التَّزْوِيجِ ، لَكُونِهَا تَصِيرُ بِهِ فِرَاشًا ، فَلَا تَبْقَى مُعْتَدَّةً مِنْهُ مَعَ كَوْنِهَا فِرَاشًا لَهُ . وَإِذَا طَلَّقَهَا ، لَزِمَهَا إِمْتَامُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، أَفْضَى إِلَى اخْتِلَاطِ الْمِيَاهِ ؛ بَأَنْ يَطَّأَ زَوْجَتَهُ ، ثُمَّ يَخْلَعَهَا ، ثُمَّ يَتَزَوَّجَهَا وَيُطَلِّقَهَا مِنْ يَوْمِهِ ، فَيَتَزَوَّجَهَا آخَرَ وَيَطَّأُهَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ . فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا حِينَ خَلَعَهَا ، فَتَزَوَّجَهَا وَوَلَدَتْ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ مِنَ الْعِدَّةِ الْأُولَى شَيْئًا ، لِأَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا ، فَلَا تَنْقَضِي عِدَّتُهَا بِغَيْرِ الْوَضْعِ .

---

(١ - ١) فِي ف : « يَصُون مَاءَهُ » .

(٢) فِي ف : « كَانَ » .

(٣) فِي ف : « بَعْدَ » .

## باب مكان المَعْتَدَاتِ

وهُنَّ ثَلَاثَةٌ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، الرَّجْعِيَّةُ ، فَتَسْكُنُ حَيْثُ شَاءَ زَوْجُهَا مِنْ الْمَسَاكِينِ الَّتِي تَصْلُحُ لِمِثْلِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَحِبُّ لِحَقِّ الزَّوْجِيَّةِ .

الثَّانِيَةُ ، الْبَائِسُ بِفَسْخِ أَوْ طَلَاقٍ ، تَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ ؛ لِمَا رَوَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَيْتَةَ وَهُوَ غَائِبٌ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْلَهُ بِشَعِيرٍ ، فَسَخِطَتْهُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ . فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : « لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَلَا سُكْنَى » . وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ . ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ<sup>(١)</sup> تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي ، اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى<sup>(٢)</sup> » .<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

الثَّالِثَةُ ، الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي مَنْزِلِهَا الَّذِي كَانَتْ سَاكِنَةً بِهِ حِينَ تُوَفِّي زَوْجُهَا ؛ لِمَا رَوَتْ فُرَيْعَةُ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ ، أُخْتُ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) زيادة من : الأصل .

(٣ - ٣) في م : « رواه الإمام أحمد ومسلم » .

والحديث تقدم تخريجه في ٣/٣٩ ، ٤٠ . ولم يخرج به البخاري .

طَلَبَ أَغْبَدَ لَهُ ، فَقَتَلُوهُ بِطَرْفِ الْقُدُومِ<sup>(١)</sup> ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي ، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنِ أَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ . فَقَالَ : « امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَتَلَعَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ » . فَاعْتَدَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ<sup>(٢)</sup> بَنُ عَفَّانَ<sup>(٣)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَرْسَلَ إِلَيَّ ، فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ ، فَأَخْبَرْتُهُ فَاتَّبَعَهُ ، وَقَضَى بِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(٤)</sup> . فَإِنْ خَافَتْ هَذَا ، أَوْ غَرَقًا ، أَوْ عَذْوًا ، أَوْ حَوْلَهَا صَاحِبُ الْمَنْزِلِ ، أَوْ<sup>(٥)</sup> لَمْ تَتَمَكَّنْ [٣٤٣و] مِنْ سُكْنَاهُ إِلَّا بِأُجْرَةٍ ، فَلَهَا الْإِنْتِقَالُ حَيْثُ شَاءَتْ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ سَقَطَ لِلْعُذْرِ ، وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ لَهُ بَدَلٌ ، فَلَمْ يَجِبْ ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا بَذْلُ<sup>(٥)</sup> الْأُجْرَةِ وَإِنْ قَدَّرْتَ

(١) القدوم : موضع على ستة أميال من المدينة ، واسم جبل بالموضع . انظر : معجم البلدان ٤ / ٤٠ .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : ف .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في المتوفى عنها تنتقل ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥٣٦ ، ٥٣٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء أين تعد المتوفى عنها زوجها ، من أبواب الطلاق . عارضة الأحوذى ١٩٥ / ٥ ، ١٩٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١٦٥ ، ١٦٦ . وابن ماجه ، في : باب أين تعد المتوفى عنها زوجها ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٤ ، ٦٥٥ . والدارمي ، في : باب خروج المتوفى عنها زوجها ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمي ٢ / ١٦٨ . والإمام مالك ، في : باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل ، من كتاب الطلاق . الموطأ ٢ / ٥٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٧٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٤) في ف : « و » .

(٥) في س ٣ ، م : « بدل » .

عليها ؛ لأنه إنما يلزمها فعلُ الشكْنَى لا تحصيلُ المسْكَنِ .

**فصل :** ولا سُكْنَى للمُتَوَفَّى عنها إذا كانت حائلاً ، روايةً واحدةً . وإن كانت حاملاً ، فعلى روايتين ؛ إحداهما ، لا سُكْنَى لها ؛ لأنَّ المالَ انتقلَ إلى الورثة ، فلم تستحقَّ عليهم السُّكْنَى ، كما لو كانت حائلاً . والثانية ، لها السُّكْنَى ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمرَ فُرَيْعَةَ بنتَ مَالِكٍ بالاعتدَادِ في المنزلِ الذي أسكنها فيه زَوْجُهَا . فإذا قلنا : لا سُكْنَى لها . فتبرَّعَ الوارِثُ بإسكانها ، أو تبرَّعَ غيره بتمكينها من السُّكْنَى في منزلها ؛ إمَّا بأداءِ أُجْرَتِهَا ، أو غير ذلك ، لزمها السُّكْنَى به ، وإن لم يوجد ذلك ، سكنت حيث شاءت . وإن قلنا : لها السُّكْنَى . فهي أحقُّ بمسكنها من الورثة والغرماء ، ولا يُباعُ في دينه حتى تنقضي <sup>(٢)</sup> عدتها ؛ لأنَّ حقَّها تعلَّقَ بعينه ، فقدِّمت على سائرِ الغرماء ، كالمُؤْتَهِنِ . وإن تعذَّرَ ذلك <sup>(٣)</sup> «المسْكُنُ» ، أو كان المسْكُنُ <sup>(٤)</sup> لغيرِ الميِّتِ ، استؤجِرَ لها من مالِ الميِّتِ ، وتضربُ بقدرِ أُجْرَتِهِ مع الغرماء ، <sup>(٥)</sup> «إن لم يَفِ ماله بدَّينه» ، فإن كانت عدتها بالحملِ ، ضربت بأقلُّ مدَّته ؛ لأنه اليَقِينُ ، فإن وضعت لأقلَّ من ذلك ، ردَّت الفضلَ على <sup>(٥)</sup> الغرماء ، وإن وضعت لأكثر منه ، رجعت

(١) سورة البقرة ٢٤٠ .

(٢) في الأصل : «تقضى» .

(٣ - ٣) في الأصل : «السكن» .

(٤ - ٤) في ف : «إن حجر عليه» .

(٥) في ف : «عن» .

عليهم بالتَّقْصِصِ، كما تَرُدُّ عليهم الفَضْلَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَرْجِعَ عَلَيْهِمْ  
بشئٍ؛ لَأَنَّا قَدَرْنَا ذَلِكَ لَهَا<sup>(١)</sup> مع تَجْوِيزِ الزِّيَادَةِ، فلم تَرُدَّ<sup>(٢)</sup> عليه.

**فصل:** ولهم إخراجها لطولِ لِسَانِهَا، وأذاها لأَحْمَائِهَا بالسَّبِّ؛ لقول  
اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>. فَسَّرَهُ ابْنُ  
عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِمَا ذَكَرْنَا. وَإِنْ بَدَأَ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهَا أَهْلُ زَوْجِهَا، نُقِلُوا  
عَنْهَا؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ مِنْهُمْ.

**فصل:** وليس لها الخُرُوجُ مِنْ مَنْزِلِهَا لَيْلًا، ولها الخُرُوجُ نَهَارًا  
لِحَوَائِجِهَا؛ لِمَا رَوَى مُجَاهِدٌ قَالَ: اسْتَشْهَدَ رِجَالٌ يَوْمَ أُحُدٍ، فَجَاءَ نِسَاؤُهُمْ  
رَسُولَ ﷺ وَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا<sup>(٥)</sup> نَسْتَوْحِشُ بِاللَّيْلِ، فَتَبَيَّتُ<sup>(٦)</sup> عِنْدَ  
إِحْدَانَا، حَتَّى إِذَا أَصْبَحْنَا، بَادَرْنَا إِلَى<sup>(٧)</sup> يُبُوتِنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«تَحَدَّثْنِ عِنْدَ<sup>(٨)</sup> إِحْدَاكُنَّ مَا بَدَأَ لَكُنَّ، فَإِذَا أَرَدْتُنَّ النَّوْمَ، فَلَتَوُوبُ كُلُّ امْرَأَةٍ  
إِلَى بَيْتِهَا»<sup>(٩)</sup>. وَلِأَنَّ اللَّيْلَ مَظِنَّةُ الْفَسَادِ، فلم يَجْزُ لَهَا الخُرُوجُ لغيرِ  
ضَرُورَةٍ.

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في ف، س ٣، م: «ترد».

(٣) سورة الطلاق ١.

(٤) في م: «بدئ».

(٥) سقط من: الأصل، س ٣.

(٦) في م: «أفبيت».

(٧) في م: «عن».

(٨) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٣٦/٧. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٤٣٦/٧.



**فصل :** وليس لها الخروج للحج ؛ لأنه لا يقوت ، والعدة تقوت ، فإن خرجت للحج فمات زوجها وهي قريبة ، رجعت ؛ لأنها في حكم الإقامة ، وإن تباعدت ، مضت في سفرها ؛ لأن عليها في الرجوع مشقة ، فلم يلزمها ، كما لو كان أكثر من ثلاثة أيام . قال القاضي : حد البعيد ما تقصر فيه الصلاة ؛ لأن ما دونه في حكم الحضر . وإن خافت في الرجوع ، مضت في سفرها ولو كانت قريبة ؛ لأن عليها ضررا في الرجوع .

وإن أحرمت بحج أو عمره في حياة زوجها في بلدها ، ثم مات ، وخافت فواته ، مضت فيه ؛ لأنه أسبق ، فإذا استويا في خوف الفوت ، كان أحق بالتقديم ، وإن لم تحف فوته ، مضت في العدة في منزلها ؛ لأنه <sup>(١)</sup> أمكن الجمع بين الواجبين ، فلزمها ذلك ، وإن أحرمت بعد موته <sup>(٢)</sup> ، [ ٣٤٣ ] لزمها الإقامة ؛ لأن العدة أسبق .

**فصل :** إذا أذن لها في السفر لغير ثقل ، فخرجت ، ثم مات ، فحكمه حكم الخروج للحج سواء . وإن كان لثقل فمات بعد مفارقة البنيان ، فهي مخيرة بين البلدين ؛ لأنه ليس واحد منهما مسكنا لها ، لخروجها منتقلة عن الأول ، وعدم وصولها إلى الثاني . ويحتمل أن يلزمها المضى إلى الثاني ؛ لأنها مأمورة بالإقامة والسكنى به <sup>(٣)</sup> ، والأول بخلافه . وهذا

(١) في ف : « إن » .

(٢) في الأصل : « فوته » .

(٣) زيادة من : الأصل .

ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنَّ فيه <sup>(١)</sup> «إِزَامَهَا السَّفَرُ» مع مَشَقَّتِهِ ومُؤَنَّتِهِ ، وتبعيدها <sup>(٢)</sup> عن أهلِها ووَطَنِها ، ورُبَّمَا لم يكن لها مَحَرَّمٌ سِوَى زَوْجِها الذى مات ، وسَفَرُها بغيرِ مَحَرَّمٍ حَرَامٌ ، ولا يَحْصُلُ مِنْ سَفَرِها فَائِدَةٌ ولا حِكْمَةٌ ؛ لأنَّ حِكْمَةَ الْإِعْتِدَادِ فِي مَنَزْلِهَا <sup>(٣)</sup> سَفَرُها ، وصِيَانَتُهَا بِلُزُومٍ <sup>(٤)</sup> مَنَزْلِها ، وسَفَرُها تَبْدِيلٌ لها وإِثْرًا لها ، فهو <sup>(٥)</sup> «مُحْصَلٌ لِّضِدِّ» الْمَقْصُودِ ، سَيِّمًا <sup>(٦)</sup> إِنْ لم يكن معها مَنْ يَحْفَظُهَا ، ومُقَامُهَا فِي الْبَلَدِ الَّذِي تُسَافِرُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْغُرَبَاءِ بَيْنَ غَيْرِ أَهْلِهَا فِي غَيْرِ مَسْكَنِهَا <sup>(٧)</sup> أَشَدُّ لِهَلَاكِهَا <sup>(٨)</sup> ، ثُمَّ تَحْتَاجُ إِلَى الرُّجُوعِ وَكُلْفَتِهِ ، وَهَذَا فِيهِ مِنَ الْقُبْحِ مَا يُصَانُ الشَّرْعُ عَنْهُ <sup>(٩)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَإِنْ وَجَبَتِ الْعِدَّةُ بَعْدَ وُضُولِهَا إِلَى مَقْصِدِهَا وَسَفَرِهَا لثِقَلِهَا ، لَزِمَهَا الْإِقَامَةُ بِهِ ، وَتَعَتَّدُ <sup>(١٠)</sup> ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْوَطَنِ الَّذِي وَجَبَتِ الْعِدَّةُ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ لَقَضَاءِ حَاجَةٍ ، فَلَهَا الْإِقَامَةُ إِلَى أَنْ تَقْضَى حَاجَتُهَا ، وَإِنْ كَانَ لَزِيَارَةِ أَوْ نُزْهَةٍ ، وَقَدْ قَدَّرَ لَهَا مُدَّةَ الْإِقَامَةِ ، أَقَامَتْ مَا قَدَّرَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِيهِ ، وَإِنْ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «التزامها للسفر» .

(٢) فِي م : «إبعادها» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «سفرها» .

(٤) فِي م : «لزوم» .

(٥ - ٥) فِي ف : «محل الضد» .

(٦) فِي ف : «لا سيما» .

(٧) فِي م : «مسكنه» .

(٨) فِي ف ، م : «لهلكتها» .

(٩) فِي ف ، م : «منه» .

(١٠) بَعْدَهُ فِي ف : «فيه» .

لم يُقَدَّر لها مُدَّةٌ ، فلها إقامَةُ ثلاثةِ أيامٍ ؛ لأنَّه لم يأذَن لها في المُقامِ على الدَّوامِ . ثم إن عَلِمَت أنَّه لا يُمكنُها الوُضُوءُ قبلَ فراغِ عِدَّتِها ، لم يلزَمها العُودُ ؛ لأنَّها عاجِزةٌ عن الاعتِدادِ في مَكانِها ، وإن أُمكِنَها قَضاءُ شَئٍ مِن عِدَّتِها في مَنزِلِها ، لَزِمَها العُودُ<sup>(١)</sup> ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »<sup>(٢)</sup> . وإن خَافَت في الرُّجوعِ ، سَقَطَ ؛ للعُدْرِ . والحُكْمُ فيما إذا أذِن لها في الثُّقَلَةِ مِن دارٍ إلى دارٍ ومات وهى بينهما كذلك .

---

(١) سقط من : ف ، م .

(٢) تقدم تخريجه في ١/١٤٩ .



## باب الإحْدَادِ

وهو اجْتِنَابُ الزَّيْنَةِ وما يَدْعُو إِلَى الْمُبَاشَرَةِ .

وهو واجِبٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ؛ لِما رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُحِدُّ الْمَرْأَةُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا ، فَإِنَّهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا ، إِلَّا ثَوْبَ غَضَبٍ <sup>(١)</sup> ، وَلَا تُكْتَحِلُ ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا إِلَّا عِنْدَ أَذْنَى طَهْرِهَا إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا ، نُبْذَةً <sup>(٢)</sup> مِنْ قُسْطٍ ، أَوْ أَظْفَارٍ <sup>(٣)</sup> » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَيَجِبُ هَذَا عَلَى الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ ، وَالْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ ، وَالْمُسْلِمَةِ وَالذَّمِيمَةِ ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ فِيهِنَّ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الرَّجْعِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَّةٌ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ ، فَلَهَا أَنْ تَتَزَيَّنَ لَزَوْجِهَا وَتُرْعَبَهُ فِي نَفْسِهَا ، وَلَا عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ <sup>(٥)</sup> لَوْفَاةٍ سَيِّدِهَا ، وَلَا مَوْطُوءَةٍ بِشُبْهَةِ وَلَا زَنَى ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا » . وَفِي الْمَطْلُوقَةِ الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُخْتَلَعَةِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا إِحْدَادَ عَلَيْهَا ؛ « لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا ،

(١) يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الْمَصْنَفِ فِي صَفْحَةِ ٤٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « بِنِذَةٍ » . وَهُوَ لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَه .

(٣) الْقُسْطُ ، وَيُقَالُ : الْكَسْتُ ، وَالْأَظْفَارُ ، نَوْعَانِ مِنَ الْبُخُورِ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٤ .

(٥) فِي س ٣ ، م : « وَلَدٍ » .

(٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « لِقَوْلِهِ » .

فإنَّهَا تُحَدِّدُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». وهذه عِدَّةُ الْوَفَاةِ، ولأنَّهَا مُطْلَقَةٌ، أَشْبَهَتْ الرَّجْعِيَّةَ. والثَّانِيَّةُ، يَجِبُ عَلَيْهَا؛ لَأَنَّهَا مُعْتَدَّةٌ بَائِنٌ، أَشْبَهَتْ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا.

**فصل:** وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَادَّةِ الْكُحْلُ بِالْإِثْمِيدِ؛ لِلخَبَرِ، ولأنَّه يُحَسِّنُ الْوَجَّةَ. [٣٤٤] وَلَا بَأْسَ بِالْكُحْلِ الْأَبْيَضِ، كَالْتَوْتِيَاءِ<sup>(١)</sup> وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَسِّنُ الْعَيْنَ، بَلْ يَزِيدُهَا مَرَهَا<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ دَعَتْ الْحَاجَّةُ إِلَى الْاِكْتِحَالِ بِالصَّبْرِ<sup>(٣)</sup> وَالْإِثْمِيدِ، اِكْتَحَلَتْ بِهِ<sup>(٤)</sup> لَيْلًا وَغَسَلَتْهُ نَهَارًا؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ<sup>(٥)</sup> عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُؤَفِّي أَبُو سَلَمَةَ، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَى عَيْنَيَّ صَبْرًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا أُمُّ سَلَمَةَ؟». فَقُلْتُ: إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ. قَالَ: «إِنَّهُ يَنْشُبُ الْوَجَّةَ، لَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ، وَتَنْزِعِيهِ<sup>(٦)</sup> بِالنَّهَارِ»<sup>(٧)</sup>. وَعَنْ أُمِّ حَكِيمِ بِنْتِ أَسِيدٍ<sup>(٨)</sup>، أَنَّ زَوْجَهَا تُؤَفِّي، وَكَانَتْ تَشْتَكِي عَيْنَيْهَا<sup>(٩)</sup>، فَأَرْسَلَتْ مَوْلَاةَ لَهَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ تَسْأَلُهَا

(١) التوتياء: حجر يكتحل به. اللسان (ت و ت).

(٢) في ف: «مر».

ومرته العين: ابيضت حماليقها، أو فسدت لترك الكحل.

(٣) الصبر: عصارة شجر مر.

(٤) زيادة من: الأصل.

(٥) في ف: «دخلت».

(٦) في ف، م: «انزعيه».

(٧) بعده في م: «رواه النسائي».

(٨) في الأصل، ف، م: ٣: «أسد».

(٩) في م: «عينها».

عن كُحْلِ الْجِلَاءِ، فَقَالَتْ: لَا تَكْتَحِلِي إِلَّا مَا<sup>(١)</sup> لَا بُدَّ مِنْهُ، فَتَكْتَحِلِينَ<sup>(٢)</sup> بالليل، وَتَغْسِلِيهِ<sup>(٣)</sup> بالنَّهَارِ. <sup>(٤)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَ<sup>(٥)</sup> النَّسَائِيُّ.

**فصل:** وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَاذَةِ الْخِضَابُ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُتَوَفَّى<sup>(٦)</sup> عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرَ مِنَ الثِّيَابِ<sup>(٧)</sup>، وَلَا الْمُمَشَّقَةَ<sup>(٨)</sup>، وَلَا الْحَلِيَّ<sup>(٩)</sup>، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَحِلُ». رَوَاهُ<sup>(١٠)</sup> أَبُو دَاوُدَ، وَ<sup>(١١)</sup> النَّسَائِيُّ. وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا أَنْ تَمْتَشِطَ بِالْحِنَاءِ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا غَسْلُ رَأْسِهَا بِالسُّدْرِ، وَلَا الْمَشْطُ بِهِ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ<sup>(١٢)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

- 
- (١) فِي م: «لَا».
- (٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل: «مِنْهُ».
- (٣) فِي الْأَصْل، ف، س ٣: «تَغْسِلِيهِ».
- (٤ - ٥) فِي الْأَصْل، ف، س ٣: «رَوَاهُمَا».
- وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِيمَا تَجْتَنِبُ الْمُعْتَدَةُ فِي عِدَّتِهَا، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥٣٨/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرُّخْصَةِ لِلْحَاذَةِ أَنْ تَمْتَشِطَ بِالسُّدْرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. الْمَجْتَبَى ١٦٩/٦، ١٧٠.
- وَهُمَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ. وَانْظُرْ: التَّلْخِيسَ الْحَبِيرَ ٢٣٩/٣.
- (٥) فِي ف، م: «لِلْمُتَوَفَّى».
- (٦) أَيْ الْمَصْبُوغُ بِالْعَصْفَرِ.
- (٧) فِي الْأَصْل، س ٣: «الْمُمَشَّقَةُ»، وَفِي ف: «الْمُوشَقُّ». وَالثَّبُوتُ كَمَا فِي م وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.
- وَالْمُمَشَّقَةُ: أَيْ الْمَصْبُوغَةُ بِالْمِشْقِ. وَالْمِشْقُ: صَبْغٌ أَحْمَرٌ.
- (٨) فِي الْأَصْل: «الْكَحْلِي».
- (٩ - ١٠) زِيَادَةٌ مِنْ: م.
- وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ فِي حَاشِيَةِ (٤ - ٥).
- كَمَا أَخْرَجَ هَذَا اللَّفْظَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٠٢/٦.
- (١٠) بَعْدَهُ فِي ف: «قَالَتْ».

« لَا تَمْتَشِطِي بِالطَّيْبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ ». قالت : قلت : بأى شيء أمتشط ؟ قال : « بالسدر ، تغلفين به رأسك ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .  
ولأنه يُراد للتنظيف لا للتطيب . ويجوز تقليم الأظفار<sup>(٢)</sup> والاستعداد ؛ لأنه يُراد للتنظيف لا للترزين .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا تَحْمِيرُ وَجْهِهَا بِالْكَلْكُونِ<sup>(٣)</sup> ، وَتَبْيِضُهُ بِأَسْفِيدَاجٍ<sup>(٤)</sup> الْعَرَائِسِ ؛ لَأَنَّهُ أُبْلَغُ فِي الزَّيْنَةِ مِنَ الْخِضَابِ ، فَهُوَ بِالتَّحْرِيمِ أَوْلَى . وَلَهَا أَنْ تَسْتَعْمَلَ الصَّبْرَ فِي جَمِيعِ بَدَنِهَا إِلَّا وَجْهَهَا ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا مُنِعَ مِنْهُ فِي الْوَجْهِ لَأَنَّهُ يُصَفِّرُ فَيُشَبِّهُ الْخِضَابَ .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا الطَّيْبُ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلَأَنَّهُ يُحَرِّكُ الشَّهْوَةَ ، وَيَدْعُو إِلَى الْمُبَاشَرَةِ . وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالُ الْأَذْهَانِ الْمُطَيَّبَةِ ؛ لَأَنَّهُ طَيِّبٌ ، فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِطَيِّبٍ مِنَ الْأَذْهَانِ ، كَالزَّيْتِ وَالشَّيْرِجِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِتَحْرِيمِهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْحُرْمِ .

**فصل :** وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا الْحَلَّى ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلَأَنَّهُ يَزِيدُ<sup>(٥)</sup> حُسْنَهَا ، وَيَدْعُو إِلَى مُبَاشَرَتِهَا . وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا صُبِغَ مِنَ الثِّيَابِ لِلزَّيْنَةِ ؛ كَالْأَحْمَرِ ، وَالْأَصْفَرِ ،

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢) في م : « الأظفار » .

(٣) الكلكون : طلاء تحمر به المرأة وجهها ، مركب من كل ، أى ورد ، وكون ، أى لون .  
الألفاظ الفارسية المعربة ١٣٧ . وهى بالكاف الفارسية وتنطق كالجيم المصرية .

(٤) فى الأصل : « بالأسفيداج » .

والأسفيداج : رماد الرصاص . معرب اسفيدآب ، وأصل معناه الماء الأبيض . الألفاظ الفارسية المعربة ١٣٧ .

(٥) بعده فى م : « فى » .



والأَزْرَقِ الصَّافِي ، والأَخْضَرِ الصَّافِي ؛ لِلْخَبَرِ . فَإِنْ صُبِغَ غَزْلُهُ ، ثُمَّ نُسِجَ ،  
ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْرُمُ ؛ « لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : » « إِلَّا تَوْبَ  
عَضْبٍ » <sup>(٢)</sup> . وَالْعَضْبُ مَا صُبِغَ غَزْلُهُ قَبْلَ نَسِجِهِ . وَالثَّانِي ، يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ  
أَحْسَنُ وَأَرْفَعُ ، وَلِأَنَّهُ صُبِغَ <sup>(٣)</sup> لِلتَّحْسِينِ ، أَشْبَهَ مَا صُبِغَ بَعْدَ النَّسِجِ . وَهَذَا  
هُوَ الصَّحِيحُ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِلَّا تَوْبَ عَضْبٍ » . إِنَّمَا أُريدَ  
بِهِ مَا صُبِغَ بِالْعَضْبِ ، وَهُوَ نَبْتُ يَنْبُتُ بِالْيَمَنِ ، فَأَمَّا كَوْنُهُ مَصْبُوغَ الْغَزْلِ ،  
فَلَا مَعْنَى لَهُ فِي هَذَا . وَلَا يَحْرُمُ الْأَسْوَدُ ، وَلَا الْأَخْضَرُ الْمُشْبَعُ ، وَلَا <sup>(٤)</sup>  
الْأَزْرَقُ الْمُشْبَعُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصْبَغْ لَزِينَةٍ ، إِنَّمَا قُصِدَ بِهِ دَفْعُ الْوَسَخِ ، أَوْ لِيَلْبَسَ  
فِي الْمَصِيبَةِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وَلَا بَأْسَ « أَنْ تَلْبَسَ مَا » <sup>(٥)</sup> نُسِجَ مِنْ غَزْلِهِ عَلَى جِهَتِهِ مِنْ غَيْرِ صَبْغٍ ، وَإِنْ  
كَانَ حَسَنًا ، مِنَ الْحَرِيرِ وَالْقُطْنِ وَالْكَتَّانِ وَالصُّوفِ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ حُسْنَهُ مِنْ  
أَصْلِ خِلْقَتِهِ ، لَا لَزِينَةٍ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ حُسْنَ الْمَرْأَةِ فِي خَلْقِهَا .

قَالَ الْخِرَقِيُّ : وَتَجَنَّبُ النَّقَابَ ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَةَ تُنْتَعَمُ مِنْهُ ، فَأَشْبَهَ الطَّيِّبَ .  
وَقَالَ الْقَاضِي : كَرِهَ أَحْمَدُ [ ٣٤٤ ط ] النَّقَابَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا دُونَ  
الْمُطَلَّاقَةِ . قَالَ الْخِرَقِيُّ : فَإِنْ اِخْتَاجَتْ إِلَى سِتْرِ وَجْهِهَا ، سَدَلَتْ عَلَيْهِ كَمَا  
تَفْعَلُ الْحَرَمَةُ .

(١ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْخَبَرِ » ، وَفِي س ٣ ، م : « لِقَوْلِهِ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٤١ .

(٣) فِي ف : « مَصْبُوغٌ » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥ - ٥) فِي س ٣ ، م : « بَلِيسَ مَا » ، وَفِي ف : « بِمَا » .



## باب الاستبراء

وَمَنْ مَلَكَ أُمَّةً بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بَوْضِعِ  
الْحَمَلِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، أَوْ بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ تَحِيضُ ؛ يَأْخُذُ أَبُو سَعِيدٍ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَامًّا <sup>(١)</sup> سَبَايَا <sup>(٢)</sup> أَوْطَاسٍ أَنْ تُوطَأَ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا  
غَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً . رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى  
الْأَثَرِيُّ ، عَنْ زُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ <sup>(٤)</sup> « يَوْمَ  
خَيْبَرَ : » مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ ، وَمَنْ  
كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَطَأُ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا  
بِحَيْضَةٍ . <sup>(٥)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلِأَنَّهُ إِذَا

(١) فِي ف : « عَنْ » .

(٢) مَضْرُوبٌ عَلَيْهَا فِي س ٣ .

(٣) الْمُسْنَدُ ٢٨/٣ ، ٦٢ ، ٨٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَطْءِ السَّبَايَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ /  
٤٩٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي اسْتِبْرَاءِ الْأُمَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٧١ / ٢ .  
وَانْظُرْ عَارِضَةَ الْأَحْوَذِيِّ ٥٩ / ٧ .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « فِي » .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢٨١ ، ٢٨٢ . وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّ زِيَادَةَ : « بِحَيْضَةٍ » . وَهَمَّ فِي  
هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، وَأَنَّهَا صَحِيحَةٌ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ .

وَطَئَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا<sup>(١)</sup> ، أَدَّى إِلَى اخْتِلَاطِ الْمِيَاهِ وَفَسَادِ الْأَنْسَابِ .

فَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا حِينَ مَلَكَهَا ، لَمْ تَعْتَدْ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ ، وَلَزِمَهُ اسْتِبْرَاؤُهَا بِحَيْضَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ ؛ لِأَنَّ الْحَبَرَ يَقْتَضِي حَيْضَةً كَامِلَةً . وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْآيَسَاتِ ، أَوْ مِنَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ، فَفِيهَا ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، تُسْتَبْرَأُ بِشَهْرٍ ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ أُقِيمَ مُقَامَ الْحَيْضَةِ فِي عِدَّةِ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، بِشَهْرَيْنِ ، كَعِدَّةِ الْأَمَةِ . وَالثَّلَاثَةُ ، بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ . وَهِيَ أَصَحُّ ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ<sup>(٢)</sup> : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : كَيْفَ جَعَلْتَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مَكَانَ الْحَيْضَةِ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ مَكَانَ كُلِّ<sup>(٣)</sup> حَيْضَةٍ شَهْرًا ؟ فَقَالَ : مِنْ أَجْلِ الْحَمْلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَبِينُ<sup>(٤)</sup> فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَأَلَ<sup>(٥)</sup> عَنْ ذَلِكَ ، وَجَمَعَ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْقَوَائِلَ ، فَأَخْبَرُوا أَنَّ الْحَمْلَ لَا يَتَبَيَّنُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ . ثُمَّ قَالَ : أَلَا تَسْمَعُ قَوْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ التُّطْفَةَ تَكُونُ<sup>(٦)</sup> أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ عِلْقَةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ مُضْغَةٌ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(٧)</sup> . فَإِذَا خَرَجَتِ الثَّمَانُونَ صَارَ بَعْدَهَا مُضْغَةً ، وَهِيَ

(١) فِي ف : « أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا » .

(٢) أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ ، صَاحِبُ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ، حَدَّثَ عَنْهُ وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِنْ مَسَائِلِهِ ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ . تَارِيخُ بَغْدَادِ ٤ / ٣٤٩ ، طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١ / ٥٦ ، ٥٥ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) فِي ف : « يَتَبَيَّنُ » .

(٥) فِي ف ، م : « سَأَلَ » .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ ، فِي : تَفْسِيرِهِ ٣ / ١٦٩ .

لَحْمَةً، فَنَبَّيْنِ حِينَئِذٍ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ النِّسَاءِ، فَأَمَّا شَهْرٌ، فَلَا مَعْنَى لَهُ،  
وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ.

فَإِنْ اِزْتَفَعَ حَيْضُهَا لِعَارِضٍ تَعَلَّمَهُ، لَمْ تَزَلْ فِي اسْتِثْرَاءٍ حَتَّى تَحِيضَ أَوْ  
تَبْلُغَ سِنَّ الْإِيَّاسِ، فَتُسْتَبْرَأَ اسْتِثْرَاءَ الْآيِسَاتِ، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ مَا رَفَعَهُ،  
اسْتَبْرَأَتْ بَعَثَرَةَ أَشْهُرٍ، فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ. وَفِي الْأُخْرَى بَسْنَةً؛ تِسْعَةُ  
أَشْهُرٍ لِلْحَمْلِ، وَثَلَاثَةُ مَكَانَ الْحَيْضَةِ.

فصل: وَيَجِبُ اسْتِثْرَاءُ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ اسْتِثْرَاءٍ، فَاسْتَوَيَا  
فِيهِ، كَالْعِدَّةِ. وَعَنْهُ، أَنَّ الصَّغِيرَةَ الَّتِي لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا لَا يَجِبُ اسْتِثْرَاؤها؛  
لِأَنَّهُ يُرَادُ لِبَرَاءَةِ الرَّجِمِ، وَلَا يَحْتَمِلُ الشُّغْلُ فِي حَقِّهَا. وَإِنْ مَلَكَ<sup>(١)</sup> مَنْ لَا  
تَحِلُّ<sup>(٢)</sup> لَهُ، كَالْمُجُوسِيَّةِ وَالْوَثْنِيَّةِ، فَاسْتَبْرَأَهَا، ثُمَّ أَسْلَمْتُ، حَلَّتْ بِغَيْرِ اسْتِثْرَاءٍ  
ثَانٍ؛ لِلخَبَرِ، وَلِأَنَّ الاسْتِثْرَاءَ يُرَادُ لِبَرَاءَةِ الرَّجِمِ، وَلَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْحِلِّ  
وَالْحُرْمَةِ. وَإِنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ الاسْتِثْرَاءِ، لَزِمَهُ اسْتِثْرَاؤها؛ لِلخَبَرِ وَالْمَعْنَى.

فصل: وَلَا يَصِحُّ الاسْتِثْرَاءُ حَتَّى يَمْلِكَهَا؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ الْمِلْكُ، [و٣٤٥]  
فَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ، كَمَا لَا تَتَقَدَّمُ الْعِدَّةُ الْفُرْقَةُ. فَإِنْ اسْتَبْرَأَهَا فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ،  
صَحَّ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ يَنْتَقِلُ بِالْبَيْعِ. وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَنْتَقِلُ حَتَّى يَنْقَضِيَ الْخِيَارُ. لَمْ  
يَصِحَّ الاسْتِثْرَاءُ فِيهِ. وَهَلْ يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ لَصِحَّةِ الاسْتِثْرَاءِ؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ<sup>(٣)</sup>؛ أَحَدُهُمَا، يُشْتَرَطُ، فَلَوْ حَاضَتْ فِي يَدِ الْبَائِعِ بَعْدَ الْبَيْعِ، لَمْ

(١ - ١) فِي ف: «مَنْ لَا تَجُوزُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «رَوَاتَيْنِ».

يَصْخُ الاستِبراء؛ لَأَنَّ الْمُقْصُودَ مَعْرِفَةَ بَرَاءَتِهَا مِنْ مَاءِ الْبَائِعِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِهَا فِي يَدِهِ. وَالثَّانِي، يَصْخُ؛ لَأَنَّ سَبَبَهُ الْمِلْكُ، وَقَدْ وُجِدَ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَّقِبَهُ <sup>(١)</sup> حُكْمُهُ.

وَإِنْ اشْتَرَى عَبْدُهُ التَّاجِرُ أَمَةً فَاسْتَبْرَأَهَا، ثُمَّ أَخَذَهَا السَّيِّدُ، لَمْ تَحْتَجْ إِلَى اسْتِبْرَاءٍ؛ لَأَنَّ مَا فِي يَدِ عَبْدِهِ مِلْكُهُ. وَإِنْ اشْتَرَى مُكَاتِبَهُ أَمَةً، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى السَّيِّدِ لَعَجْزِهِ، أَوْ قَبْضُهَا مِنْ نُجُومِ كِتَابَتِهِ، لَمْ تُبَيَّحْ بِغَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ؛ لَأَنَّهُ يَتَجَدَّدُ مِلْكُهُ بِأَخْذِهَا مِنْ مُكَاتِبِهِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ لِلْمُكَاتِبِ، فَتَحِلُّ؛ لَأَنَّ حُكْمَهَا حَكْمُ الْمُكَاتِبِ، إِنْ رَقَّ رَقَّتْ، وَإِنْ عَتَقَ عَتَقَتْ. وَالمُكَاتِبُ مَمْلُوكٌ، فَلَوْ كَاتَبَ <sup>(٢)</sup> أَمَتَهُ ثُمَّ عَجَزَتْ، أَوْ رَهَنَهَا ثُمَّ فَكَّهَا، أَوْ ارْتَدَّتْ ثُمَّ أَسْلَمَتْ، أَوْ ارْتَدَّتْ سَيِّدُهَا <sup>(٣)</sup> ثُمَّ أَسْلَمَ، حَلَّتْ بِغَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ، وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ بِعَارِضٍ زَالٍ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُحْرِمَتْ <sup>(٤)</sup> ثُمَّ حَلَّتْ.

**فصل:** وَإِنْ بَاعَهَا السَّيِّدُ، ثُمَّ رُدَّتْ عَلَيْهِ بِفَشَخٍ أَوْ مُقَايَلَةٍ، بَعْدَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي لَهَا وَافْتِرَاقِهَا، وَجَبَ اسْتِبْرَآؤُهَا؛ لِأَنَّهُ تَجَدَّدَ مِلْكُ يَحْتَمِلُ اسْتِغَالَ الرَّحِمِ قَبْلَهُ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَاهَا <sup>(٥)</sup>. وَإِنْ كَانَ قَبْلَ افْتِرَاقِهَا، فَفِيهِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَتَّقِبُهُ»، وَفِي ف: «يَسْتَعْقِبُهُ».

(٢) فِي ف: «كَانَتْ».

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «ثُمَّ أَسْلَمَتْ أَوْ ارْتَدَّتْ سَيِّدُهَا».

(٤) فِي ف، م: «حُرِّمَتْ».

(٥) فِي ف: «اسْتَبْرَأَهَا».

روايتان ؛ إحداهما ، يجبُ استيرأؤها<sup>(١)</sup> ؛ لأنه تجديدُ ملك ، فأشبهَ شراءَ الصغيرة . والثانية ، لا يجبُ ؛ لأنَّ تيقنَ البراءةِ معلومٌ ، فأشبهَ الطلاقَ قبلَ الدُّخولِ . وإن زوّجها سيّدها ثم طَلَقَتْ قبلَ الدُّخولِ ، لم يجبِ استيرأؤها ؛ لأنَّ ملكه لم يتجدّدْ عليها ، وإن فارَقها بعدَ الدُّخولِ ، أو مات عنها ، لم تحِلَّ حتى تقضى<sup>(٢)</sup> العِدَّة .

**فصل :** وإن اشترى أمةً مزووجةً ، فطلّقها<sup>(٣)</sup> زوّجها قبلَ الدُّخولِ ، لزم<sup>(٤)</sup> استيرأؤها ؛ لأنه تجديدُ ملك . وإن طَلّقها بعدَ دُخولِها بها ، أو مات عنها ، فعن أحمد ما يدلُّ على أنّه يُكتفى بعِدَّتِها ؛ لأنَّ براءتها تُعلمُ بها . وقال أبو الخطاب : فيها وجهان ؛ أحدهما ، يَدْخُلُ الاستيراءُ فى العِدَّة ؛ لذلك<sup>(٥)</sup> . والثانى ، " لا يَدْخُلُ ؛ لأنَّ " الطلاقَ والمِلْكَ سببانِ للاستيراءِ مِنْ رَجُلَيْنِ ، فلم يتداخلا ، كالعِدَّتَيْنِ مِنْ رَجُلَيْنِ . وإن اشترَاها وهى مُعْتَدَّةٌ ، فقال القاضى : يلزمه استيرأؤها بعدَ قضاءِ عِدَّتِها ؛ لِما ذكرنا . ويَحْتَمِلُ أنْ تَدْخُلَ بَقِيَّةُ العِدَّةِ فى الاستيراءِ ؛ لأنَّ الْمُقْصودَ يحْصُلُ بذلك .

**فصل :** وَمَنْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ ، لم يلزمه استيرأؤها ؛ لأنه لصيانةِ الماءِ وحِفْظِ النَّسَبِ ، ولا يُصَانُ ماؤه عن مائه ، لكن يُسْتَحَبُّ ذلك ؛ ليعْلَمَ هل

(١) فى الأصل : « استيرأوها » .

(٢) فى ف : « تنقضى » .

(٣) فى ف : « ثم طلقها » .

(٤) فى م : « وجب » .

(٥) فى م : « كذلك » ، وبعده فى ف : « سواء » .

(٦ - ٦) فى ف : « أن » .

الْوَلَدُ مِنْ نِكَاحٍ عَلَيْهِ وَلاَءٌ، أَوْ مِنْ مِلْكٍ يَمِينُهُ فَلَا وَلاَءَ عَلَيْهِ .

فصل : وَإِنْ اشْتَرَى أَمَةً فَأَعْتَقَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ بِمِلْكٍ <sup>(١)</sup> الْيَمِينِ ، فَحَرَمَ <sup>(٢)</sup> نِكَاحُهَا ، <sup>(٣)</sup> أَوْ فَلَمْ تَحِلَّ بِالْإِعْتِقَاقِ <sup>(٤)</sup> ، كَأُخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى اخْتِلَاطِ الْمَيَاهِ وَفَسَادِ النَّسَبِ ؛ بَأَن يَطَّأَهَا الْبَائِعُ ، ثُمَّ يَبِيعُهَا فَيُعْتِقَهَا الْمُشْتَرِي ، وَيَتَزَوَّجُهَا ، وَيَطَّأُهَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ . وَلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ غَيْرَهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَائِعُ يَطَّوُّهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِرَاشًا ، فَأُيِّحَ لَهَا التَّزْوُجُ <sup>(٥)</sup> ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَهَا الْبَائِعُ .

وَإِنْ أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدِهِ ، أَوْ أَمَةً كَانَ يُصَيِّبُهَا ، [ ٣٤٥ ط ] لَزِمَهَا اسْتِبْرَاءُ نَفْسِهَا ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِالْوَطْءِ فِرَاشًا لَهُ ، فَلَزِمَهَا الْاسْتِبْرَاءُ عِنْدَ زَوَالِ الْفِرَاشِ ، كَالزَّوْجَةِ إِذَا طَلَّقَتْ . فَإِنْ أَرَادَ مُعْتِقُهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي اسْتِبْرَائِهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَا « يُحْفَظُ مَاؤُهُ » عَنْ مَائِهِ . وَإِنْ أَعْتَقَ أَمَةً لَمْ « يَطَّأُهَا بَعْدَ اسْتِبْرَائِهَا » <sup>(٦)</sup> ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا اسْتِبْرَاءٌ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِرَاشًا ، وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَقِيبَ عِتْقِهَا ؛ لِأَنَّهَا مُبَاحَةٌ لَغَيْرِهِ ، فَلَهُ أَوَّلَى . وَعَنْهُ ، لَا يَتَزَوَّجُهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « فِي مِلْكٍ » ، وَفِي س ٣ : « فِي تَمْلِكٍ » .

(٢) فِي س ٣ : « فَلَمْ تَحِلَّ بِالْإِعْتِقَاقِ » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٤) فِي ف : « التَّزْوِيجِ » .

(٥ - ٥) فِي ف : « يُحْفَظُ مَاؤُهُ » .

(٦ - ٦) فِي ف ، م : « يَكُنْ يَطَّوُّهَا » .



**فصل :** وَمَنْ مَلَكَ أَمَةٌ يَلْزِمُهُ اسْتِثْرَاؤُهَا ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ التَّلَذُّذُ بِهَا بِالنَّظَرِ<sup>(١)</sup> وَالْقُبْلَةِ وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ كَوْنَهَا حَامِلًا مِنَ الْبَائِعِ ، فَتَكُونُ أُمٌّ وَلَدِهِ ، فَيَحْصُلُ مُسْتَمْتِعًا بِأُمِّ وَلَدٍ غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهَا بِالسَّيِّئِ ، فَيَكُونُ فِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْشَى انْفِسَاخَ مِلْكِهِ لَهَا بِحَمْلِهَا ، فَلَا يَكُونُ مُسْتَمْتِعًا إِلَّا بِمَمْلُوكَتِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّ مَا حَرَّمَ<sup>(٢)</sup> الْوُطْءَ ، حَرَّمَ دَوَاعِيَهُ ، كَالْعِدَّةِ .

وَإِنْ وُطِئَتْ زَوْجَةُ الرَّجُلِ أَوْ تَمْلُوكَتُهُ بِشُبْهَةٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ<sup>(٤)</sup> زِنًى ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطْؤُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا . وَفِي التَّلَذُّذِ بِغَيْرِ الْوُطْءِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ .

**فصل :** وَمَنْ أَرَادَ بَيْعَ أَمَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَطْوَئُهَا ، لَمْ يَلْزِمُهُ اسْتِثْرَاؤُهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ يَقِينُ<sup>(٥)</sup> بَرَاءَتِهَا مِنْهُ . فَإِنْ كَانَ يَطْوَئُهَا ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ<sup>(٦)</sup> ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنْكَرَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حِينَ بَاعَ جَارِيَةً لَهُ كَانَ يَطْوَئُهَا قَبْلَ اسْتِثْرَائِهَا<sup>(٧)</sup> ،

(١) فِي ف : « وَالنَّظَرِ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « بِهِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « لَشُبْهَةٍ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « وَ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، ف : « يَقِينِ » .

(٦) فِي ف : « وَجْهَانِ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « أَنْ يَسْتِثْرِئَهَا » .

قَالَ : مَا كُنْتُ لَذَلِكَ <sup>(١)</sup> بِخَلِيقٍ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ فِيهِ <sup>(٣)</sup> حِفْظَ مَائِهِ وَ <sup>(٤)</sup> صِيَانَةَ نَسَبِهِ ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ ، كَالْمُشْتَرَى . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرَى ، فَأَعْنَى عَنْ اسْتِثْرَاءٍ <sup>(٥)</sup> الْبَائِعِ . فَأَمَّا إِنْ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا <sup>(٦)</sup> أَوْ تَزْوِيجَ <sup>(٧)</sup> أُمِّ وَلَدِهِ ، لَمْ يَجْزُ قَبْلَ اسْتِثْرَائِهَا ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَلْزِمُهُ اسْتِثْرَاؤُهَا ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَثِرْهَا السَّيِّدُ ، أَقْضَى إِلَى اخْتِلَاطِ الْمَيَاهِ وَاسْتِثْبَاهِ الْأَنْسَابِ . وَلَهُ تَزْوِيجُ أُمِّهِ الَّتِي لَا يَطْلُوهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِثْرَاءٍ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِرَاشًا لَهُ .

**فصل :** وَإِنْ مَاتَ عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ ، لَزِمَهَا الْاسْتِثْرَاءُ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ فِرَاشًا ، وَتُسْتَثَرُّ كَمَا تُسْتَثَرُّ الْمَسْبِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْرَاءٌ بِمِلْكِ الْيَمِينِ . وَعَنْهُ ، تُسْتَثَرُّ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ <sup>(٨)</sup> عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تُفْسِدُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ ، عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا سَيِّدُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ <sup>(٩)</sup> . وَلِأَنَّهُ اسْتِثْرَاءٌ لِحُرَّةٍ <sup>(١٠)</sup> مِنْ الْوَفَاةِ ، فَلَزِمَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ ، كَعِدَّةِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَكَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤/ ٢٢٨ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٦٣/ ١٠ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « فِي » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) فِي م : « اسْتِثْرَائُهَا » .

(٦) فِي م : « تَزْوِجُهَا » .

(٧) فِي م : « تَزْوِج » .

(٨) بَعْدَهُ فِي ف : « ابْنِ » ، وَفِي الْحَاشِيَةِ : « كَذَا ، وَلَعَلَّهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي شَيْبَةَ » .

(٩) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ عِدَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١/ ٥٣٩ .

وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ عِدَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١/ ٦٧٣ . وَالْإِمَامُ

أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/ ٢٠٣ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٥/ ١٦٢ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سَنَنِهِ

٣/ ٣٠٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧/ ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، ف ، م : « الْحُرَّة » .

الرَّوْجَةِ . والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَخَبِرَ عَمْرٍو لَا يَصِحُّ . قَالَ أَحْمَدُ .

**فصل :** وإن مات عنها ، أو أعتقها وهي مُزَوَّجَةٌ أو مُعْتَدَّةٌ ، لم يلزمها استبراء ؛ لَأَنَّهُ زَالَ فِرَاشُهُ عَنْهَا قَبْلَ وُجُوبِ الاستبراء ، فلم يَجِبْ ، كما لو طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وإن مات بعدَ عِدَّتِهَا ، لَزِمَهَا الاستبراء ؛ لِأَنَّهُ عَادَتْ إِلَى فِرَاشِهِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَلْزَمُهَا استبراء إِلَّا أَنْ يُعِيدَهَا إِلَى نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْفِرَاشَ زَالَ بِالتَّزْوِيجِ ، فَلَا يَعُودُ إِلَّا بِإِعَادَتِهَا إِلَى نَفْسِهِ . فَإِنْ مَاتَ زَوْجُهَا وَسَيِّدُهَا ، وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا ، فَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، عَلَيْهَا بَعْدَ مَوْتِ الْآخِرِ مِنْهُمَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ<sup>(١)</sup> سَيِّدَهَا مَاتَ أَوَّلًا ، ثُمَّ مَاتَ زَوْجُهَا وَهِيَ حُرَّةٌ ، فَلَزِمَتْهَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ لَتَبَرَأَ بَيِّقِينَ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا دُونَ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْآخِرِ مِنْهُمَا إِلَّا عِدَّةُ الْحُرَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ ؛ لِأَنَّ الاستبراء لَا يَحْتَمِلُ [٣٤٦] الْوُجُوبَ بِحَالٍ ، لَكُونِ مَوْتِ سَيِّدِهَا إِنْ كَانَ<sup>(٢)</sup> أَوَّلًا ، فَقَدْ مَاتَ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ<sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ كَانَ آخِرًا ، فَقَدْ مَاتَ وَهِيَ مُعْتَدَّةٌ ،<sup>(٤)</sup> وَلَا اسْتِبْرَاءَ عَلَيْهَا فِي الْحَالَيْنِ . وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، فَعَلَيْهَا بَعْدَ مَوْتِ الْآخِرِ مِنْهُمَا أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ أَوْ

(١) بعده في ف : « يكون » .

(٢) في الأصل : « مات » .

(٣) في الأصل : « زوجة » .

(٤ - ٤) في ف : « والاستبراء » .

الاستبراء؛ لأنه يَحْتَمِلُ أَنَّ الزَّوْجَ مَاتَ آخِرًا فَعَلِيهَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ السَّيِّدَ مَاتَ آخِرًا فَعَلِيهَا الاستبراء بِحَيْضَةٍ، فَوَجِبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، لَيْسَقُطَ الْقَرُوضُ بَيِّقِينَ. وَلَا تَرِثُ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> الْأَصْلَ الرَّقُّ، فَلَا تَرِثُ مَعَ الشُّكِّ.

**فصل:** وَإِذَا كَانَتِ الْأُمَةُ بَيْنَ نَفْسَيْنِ فَوَطَّأَهَا، لَزِمَهَا اسْتِبرَاءَانِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ رَجُلَيْنِ، فَلَمْ يَتَدَاخَلَا، كَالْعِدَّتَيْنِ.

**فصل:** إِذَا اشْتَرَى أَمَةٌ فَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ، فَقَالَ الْبَائِعُ: هُوَ مِنِّي. وَصَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي، لِحَقِّهِ الْوَلَدُ، وَالْجَارِيَةُ أُمٌّ وَلَدٌ<sup>(٢)</sup>، وَالْبَيْعُ بَاطِلٌ. وَإِنْ كَذَّبَهُ الْمُشْتَرِي، نَظَرْنَا؛ فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ أَقْرَبَ بَوَاطِيئِهَا عِنْدَ الْبَيْعِ،<sup>(٣)</sup> وَأَتَتْ بِالْوَلَدِ<sup>(٤)</sup> لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَهُوَ وَلَدُهُ، وَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا، وَ<sup>(٥)</sup> كَانَ الْبَائِعُ اسْتَبْرَأَهَا قَبْلَ<sup>(٦)</sup> بَيْعِهَا، وَلَمْ<sup>(٧)</sup> يَطَّأَهَا الْمُشْتَرِي، أَوْ وَطَّأَهَا وَلَكِنْ وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ وَطَّأَهَا، لَمْ يَلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَكَانَتِ الْجَارِيَةُ وَالْوَلَدُ مَمْلُوكَيْنِ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا<sup>(٨)</sup> مِنْ حِينَ وَطَّأ<sup>(٩)</sup> الْمُشْتَرِي، فَهُوَ<sup>(١٠)</sup> وَلَدُهُ، وَالْجَارِيَةُ أُمٌّ وَلَدٌ. وَإِنْ لَمْ يَسْتَبْرِئْهَا وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَأَتَتْ بِوَلَدٍ لِدُونِ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْذُ بَاعَهَا،

(١) فِي الْأَصْلِ: «إِلَّا أَنْ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَلَدَهُ».

(٣ - ٣) فِي ف: «فَأَتَتْ بِوَلَدٍ».

(٤) فِي ف: «أَوْ».

(٥ - ٥) فِي ف: «أَنْ يَبِيعَهَا فَلَمْ».

(٦ - ٦) فِي ف: «مِنْذُ وَطَّأَهَا».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «فَهِيَ».

و<sup>(١)</sup> لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ وَطَّعَهَا الْمُشْتَرِي، غُرِضَ عَلَى الْقَافَةِ، وَالْحَقِيقُ بَيْنَ الْحَقْوَةِ بِهِ مِنْهُمَا. وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ عُمَيْرٍ، قَالَ: بَاعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ جَارِيَةً كَانَ يَقَعُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَشْتَبِرَهَا، فَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، فَخَاصَمُوهُ إِلَى عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: كُنْتَ تَقَعُ عَلَيْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ فَبِعْتَهَا قَبْلَ أَنْ تَشْتَبِرَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مَا كُنْتَ لَذَلِكَ بِخَلِيقٍ. فَدَعَا الْقَافَةَ، فَنَظَرُوا إِلَيْهِ، فَالْحَقْوَةُ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَائِعُ أَقَرَّ بِوَطْئِهَا حِينَ يَبِيعُهَا<sup>(٣)</sup>، فَادَّعَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَكَذَّبَهُ الْمُشْتَرِي، لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَاهُ فِي الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ الْمِلَّكَ انْتَقَلَ إِلَى الْمُشْتَرِي فِي الظَّاهِرِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْبَائِعِ فِيْمَا يُنْطَلُ حَقُّهُ، كَمَا لَوْ بَاعَ عَبْدًا، ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّهُ كَانَ أَعْتَقَهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ. وَهَلْ يَلْحَقُهُ نَسَبُ الْوَلَدِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَلْحَقُهُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنًا لَوَاحِدٍ، مَمْلُوكًا لآخر<sup>(٤)</sup>، كَوَلَدِ الْأُمَةِ الْمَرْجُوجَةِ. وَالثَّانِي، لَا يَلْحَقُ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا عَلَى الْمُشْتَرِي، فَإِنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهُ كَانَ أَبُوهُ أَحَقَّ بِمِيرَاثِهِ مِنْهُ.

(١) سقط من: الأصل، وفي ف: «أو».

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٣.

(٣) في ف: «باعها».

(٤) في ف: «للآخر».



## كِتَابُ الرِّضَاعِ

إذا ثاب للمرأة لبنٌ على وَلَدٍ، فأَرْضَعَتْ به طِفْلاً دُونَ الْحَوْلَيْنِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، صارت أُمُّه، وهو 'وَلَدٌ لَهَا'، في تَحْرِيمِ النِّكَاحِ، وإِبَاحَةِ النَّظَرِ وَالْخُلُوءِ، وَثُبُوتِ الْحَرَمِيَّةِ، وصارت أُمَّهُاتُهَا جَدَّاتِهِ، وَأَبَاؤُهَا أَجْدَادُهُ، وَأَوْلَادُهَا إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ، وَإِخْوَتُهَا<sup>(٢)</sup> أَخْوَالُهُ، وَأَخَوَاتُهَا خَالَاتُهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْنَهُنَّكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْنَكُمْ مِنْ أَلْوَاحِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. نَصَّ عَلَى هَاتَيْنِ فِي الْحَرَمَاتِ، فَذَلَّ عَلَى مَا سِوَاهُمَا. وَرَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرِّضَاعَةُ [٣٤٦ظ] تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ». وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ابْنَةِ حَمْزَةَ: «لَا تَحِلُّ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وَهِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٤)</sup>.

(١ - ١) في م: «ولدها».

(٢) في الأصل: «أخواتها»، وفي ف: «إخوانها».

(٣) سورة النساء ٢٣.

(٤) الأول تقدم تخريجه في ٢٦٣/٤.

والثاني أخرجه البخاري، في: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض.... من كتاب الشهادات، وفي: باب: ﴿وَأَمَّهُاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، من كتاب النكاح. صحيح البخاري ٣/٢٢٢، ١٢/٧. ومسلم، في: باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، من كتاب الرضاع. صحيح مسلم ٢/١٠٧١، ١٠٧٢.

كما أخرجه النسائي، في: باب تحريم بنت الأخ من الرضاع، من كتاب النكاح. المجتبى =

**فصل:** وإن كان الولد الذى تاب اللبن بولادته ثابت النسب من رجل، صار الطفل ولدا له، وأولاده أولاد ولده، وصار الرجل أباً له، وآبائه أجداده، وأمهاته جداته، وأولاده إخوته<sup>(١)</sup> وأخواته،<sup>(٢)</sup> وإخوته وأخواته<sup>(٣)</sup> أعمامه وعماته؛ لما رَوَتْ عائشة أن أفلح أبا أبى القعيس استأذن علياً بعد ما أنزل الحجاب، فقلت: والله لا آذن له حتى استأذن رسول الله ﷺ، فإن أبا أبى القعيس ليس هو<sup>(٤)</sup> أَرْضَعْنِي، ولكن أَرْضَعْنِي امرأة أبى القعيس، فدخل علياً رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إن الرجل ليس هو أَرْضَعْنِي، ولكن أَرْضَعْنِي امرأته<sup>(٥)</sup>. قال: «اِئْذِنِي لَهُ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. ولأنَّ اللبن حَدَثٌ للولد، والولد

---

= ٨٢/٦، ٨٣. وابن ماجه، فى: باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ١/٦٢٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٢٣، ٢٧٥، ٢٩٠، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٤٦.

(١) بعده فى م: « وإخوانه ».

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) بعده فى الأصل، س ٣، م: « الذى ».

(٤) فى م: « امرأة أخيه ».

(٥) أخرجه البخارى، فى: باب قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا...﴾، من كتاب التفسير، وفى: باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء فى الرضاع، من كتاب النكاح، وفى: باب قول النبى ﷺ: تَرَبَّتْ يَمِينُكَ...، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ٦/١٥٠، ٤٩/٧، ٤٥/٨. ومسلم، فى: باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل، من كتاب الرضاع. صحيح مسلم ٢/١٠٦٩، ١٠٧٠.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى لبن الفحل، من كتاب الرضاع. سنن أبى داود ١/٤٧٤. والترمذى. فى: باب ما جاء فى لبن الفحل، من أبواب الرضاع. عارضة الأحوذى ٥/٨٩. وابن ماجه، فى: باب لبن الفحل، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ١/٦٢٧ =



وَلَدُهُمَا ، فَكَانَ الْمُرْضِعُ بِلَبَنِهِ وَلَدُهُمَا .

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَلَدُ ثَابِتَ النَّسَبِ مِنْ رَجُلٍ ؛ كَوَلَدِ الزَّوْنِيِّ ، وَالْمَنْفِيِّ بِاللُّعَانِ ، فَمَفْهُومُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ لَمْ يَثْبُتْ ، فَالتَّحْرِيمُ الْمُتَفَرِّعُ عَلَيْهِ أَوْلَى . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ . لَكِنْ إِنْ كَانَ الطِّفْلُ <sup>(١)</sup> الْمُرْتَضِعُ أَتَى ، حُرِّمَتْ تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ ؛ لِأَنَّهَا رِبِيَّةٌ لِلْمُلَاعِنِ ، وَابْنَةُ مَوْطُوعَةِ الزَّانِي . وَكَذَلِكَ أَوْلَادُهَا ، وَأَوْلَادُ الطِّفْلِ إِنْ كَانَ ذَكَرًا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَاطِئِ وَالزَّوْجِ الْمُلَاعِنِ ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ ثَابِتٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَوْلُودِ ، فَكَذَلِكَ فِي <sup>(٢)</sup> الْمُرْتَضِعِ ؛ لِأَنَّهُ فَرْعُهُ ، وَلِأَنَّهُ أَحَدُ الْمُتَوَاطِئِينَ ، فَيَنْشُرُ الْحُرْمَةَ إِلَيْهِ ، كَالْمَرْأَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْشُرَ الْحُرْمَةَ بَيْنَ الزَّانِي وَبَيْنَ الْمُرْتَضِعِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ حَقِيقَةٌ ، فَكَانَ اللَّبَنُ مِنْهُ . وَلَا يَنْشُرُ بَيْنَ <sup>(٣)</sup> الْمُرْتَضِعِ وَالْمُلَاعِنِ ، فَإِنَّ اللَّبَنَ لَمْ يَثْبُتْ مِنْهُ حَقِيقَةٌ وَلَا حُكْمًا .

**فصل : وَتَنْشُرُ الْحُرْمَةُ مِنَ الْوَلَدِ إِلَى أَوْلَادِهِ وَإِنْ سَفَلُوا ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ أَوْلَادِ الْمُرْضِعَةِ . وَلَا تَنْشُرُ إِلَى مَنْ <sup>(٤)</sup> فِي دَرَجَتِهِ وَأَعْلَى مِنْهُ ؛ كَأَخَوَاتِهِ ، وَأَخَوَاتِهِ ، وَأُمَّهَاتِهِ ، وَأَبَائِهِ ، وَأَعْمَامِهِ ، وَعَمَّاتِهِ ، وَأَخْوَالِهِ ، وَخَالَاتِهِ ،**

---

=والدارمي ، في : باب ما يحرم من الرضاع ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ١٥٦/٢ . والإمام مالك ، في : باب رضاعة الصغير ، من كتاب الرضاع . الموطأ ٢/٦٠١ ، ٦٠٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧/٦ ، ٣٨ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ٢١٧ ، ٢٧١ .

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « من » .

(٤) بعده في م : « هو » .

فللمرضعة نكاح أب الطفل وأخيه ، ولزواجها نكاح أمه وأختيه ، وإخوته وأخواته من النسب نكاح إخوته وأخواته من الرضاع ؛ لأن حُرْمَةَ النَّسَبِ تَخْتَصُّ به وبأولاده دُونَ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ وَمَنْ أَعْلَى مِنْهُ ، كَذَلِكَ الرِّضَاعُ الْمُتَّفَرِّعُ عَلَيْهِ .

**فصل :** ولا تَبَيَّنُ الحُرْمَةُ بِالرِّضَاعِ بَعْدَ الحَوْلَيْنِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ <sup>(١)</sup> . فَجَعَلَ تَمَامَهَا فِي الحَوْلَيْنِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلرِّضَاعِ بَعْدَهُمَا . وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمْعَاءُ ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

**فصل :** واخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي قَدْرِ الْحَرِّمِ <sup>(٣)</sup> مِنَ الرِّضَاعِ ، فَرَوَى أَنَّ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ يُحَرِّمُ ، كَالَّذِي يُفْطَرُ الصَّائِمَ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿وَأَمْتَهُنَّ كُمُ النَّبِيِّ أَرْضَعْنَكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> . وقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ » . وَرَوَى أَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَبْثُ إِلَّا بِثَلَاثِ رَضَعَاتٍ ؛ لِمَا رَوَتْ

(١) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٢) في : باب ما جاء ما ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر ... من أبواب الرضاعة . عارضة الأحوذى ٩٧/٥ ، ٩٨ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب لا رضاع بعد فصال ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٢٦/١ .

(٣) في ف : « ما يحرم » .

(٤) سورة النساء ٢٣ .

عائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا<sup>(١)</sup> الْمَصَّتَانِ». وعن أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ، [٣٤٧و] قَالَتْ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ». رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى، لَا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ إِلَّا بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ. وَهِيَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ؛ لِمَا<sup>(٣)</sup> رَوَى عَنْ<sup>(٤)</sup> عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أُنْزِلَ<sup>(٥)</sup> فِي الْقُرْآنِ: (عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَغْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ). فَتُسَيِّخُ مِنْ ذَلِكَ خَمْسٌ، وَصَارَ<sup>(٦)</sup> إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٧)</sup>. وَهَذَا

(١) سقط من: الأصل.

(٢) فى: باب فى: المصة والمصتان، من كتاب الرضاع. صحيح مسلم ١٠٧٣/٢ - ١٠٧٥. كما أخرجهما النسائي، فى: باب القدر الذى يحرم من الرضاعة، من كتاب النكاح. المجتبى ٨٣/٦. والدارمى، فى: باب كم رضعة تحرم، من كتاب النكاح. سنن الدارمى ١٥٧/٢. وأخرج الأول أبو داود، فى: باب هل يحرم ما دون خمس رضعات، من كتاب النكاح. سنن أبى داود ٤٧٦/١. والترمذى، فى: باب ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان، من أبواب الرضاع. عارضة الأحوذى ٩٠/٥ - ٩٢. وابن ماجه، فى: باب لا تحرم المصة ولا المصتان، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٢٤/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣١/٦، ٩٦، ٢١٦، ٢٤٧. وأخرج الثانى الإمام أحمد، فى: المسند ٣٣٩/٦، ٣٤٠.

(٣ - ٣) فى ف: «روت».

(٤) بعده فى الأصل: «اللَّهُ عز وجل».

(٥) بعده فى ف، م: «الأمر».

(٦) فى: باب التحريم بخمس رضعات، من كتاب الرضاع. صحيح مسلم ١٠٧٥/٢. كما أخرجه أبو داود، فى: باب هل تحرم ما دون خمس رضعات، من كتاب النكاح. سنن أبى داود ٤٧٦/١. والترمذى، فى: باب ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان، من أبواب الرضاع. عارضة الأحوذى ٩٢/٥. والنسائي، فى: باب القدر الذى يحرم من الرضاعة، من كتاب النكاح. المجتبى ٨٣/٦. وابن ماجه، فى: باب لا تحرم المصة ولا المصتان، من كتاب =

الْخَبَرُ يُقَسِّرُ الرِّضَاعَةَ الْمُحَرَّمَةَ فِي الْآيَةِ، وَيُقَدِّمُ عَلَى الْخَبَرِ الْآخَرَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ بِدَلِيلِ خِطَابِهِ، وَالْمَنْطُوقُ أَقْوَى مِنْهُ. فَإِنْ شُكَّ فِي عَدَدِ الرِّضَاعِ، أَوْ فِي وُجُودِهِ، لَمْ يَثْبُتِ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ.

**فصل:** واخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الرُّضْعَةِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَتَى شَرَعَ فِي الرِّضَاعِ وَخَرَجَ الثَّدْيُ مِنْ فِيهِ، فَهِيَ رَضْعَةٌ، سَوَاءٌ قَطَعَ اخْتِيَارًا أَوْ لِعَارِضٍ؛ مِنْ تَنَفُّسٍ، أَوْ أَمْرٍ يُلْهِمُهُ، أَوْ انْتِقَالٍ مِنْ ثَدْيٍ إِلَى آخَرَ، أَوْ قَطَعَتِ الْمُرْضِعَةُ عَلَيْهِ، فَإِذَا عَادَ، فَهِيَ رَضْعَةٌ ثَانِيَةٌ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: حَدُّ الرُّضْعَةِ أَنْ يَمُصَّ ثُمَّ يُنْسِكَ عَنِ الْاِمْتِصَاصِ؛ لِنَفْسٍ أَوْ غَيْرِهِ، سَوَاءٌ خَرَجَ الثَّدْيُ<sup>(١)</sup> مِنْ فِيهِ<sup>(٢)</sup> أَوْ لَمْ يَخْرُجْ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ». وَ<sup>(٣)</sup> «الْإِمْلَاجَةُ وَلَا<sup>(٤)</sup> الْإِمْلَاجَتَانِ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ مَصَّةٍ أَثَرًا، وَلِأَنَّهُ لَوْ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَهُمَا، كَانَا رَضْعَتَيْنِ، فَكَذَلِكَ إِذَا تَقَارَبَا، وَلِأَنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْوَجُورِ وَالسَّغُوطِ رَضْعَةٌ، فَالْاِمْتِصَاصُ أَوَّلَى. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ قَطَعَ لِعَارِضٍ، أَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَادَ فِي الْحَالِ، فَهُمَا رَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ تَبَاعَدَا<sup>(٥)</sup>، أَوْ انْتَقَلَ مِنْ امْرَأَةٍ إِلَى أُخْرَى، فَهُمَا رَضْعَتَانِ؛ لِأَنَّ الْإِكْمَالَ لَوْ قَطَعَ الْإِكْمَالَ لِلشَّرْبِ أَوْ عَارِضٍ، وَعَادَ فِي الْحَالِ، كَانَ أَكْمَلَةً وَاحِدَةً،

= النكاح . سنن ابن ماجه ١/ ٦٢٥ . والدارمي ، فى : باب كم رضة تحرم ، من كتاب النكاح .  
سنن الدارمي ٢/ ١٥٧ . والإمام مالك ، فى : باب جامع ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان ، من  
كتاب الرضاع . الموطأ ٢/ ٦٠٨ .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده فى ف ، م : « لا » .

(٣) سقط من : الأصل ، س ٣ .

(٤) فى الأصل ، ف : « تباعد » .

فكذلك الرضاعُ .

**فصل :** وَيُثْبِتُ التَّحْرِيمُ بِالْوَجُورِ ؛ وَهُوَ أَنْ يُصَبَّ اللَّبَنُ فِي حَلْقِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْشُرُ الْعَظْمَ وَيُثْبِتُ اللَّحْمَ ، فَأُشْبِهَ الْارْتِضَاعَ . وَبِالسَّعُوطِ ؛ وَهُوَ أَنْ يُصَبَّ فِي أَنْفِهِ ؛ لِأَنَّهُ سَبِيلٌ لِفَطْرِ الصَّائِمِ ، فَكَانَ سَبِيلًا لِلتَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعِ ، كَالْفَمِ . وَعَنْهُ ، لَا يَثْبِتُ التَّحْرِيمُ بِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِرَضَاعٍ . وَإِنْ جَمَعَ اللَّبَنُ فَجُعِلَ جُبْنًا ، وَأَكَلَهُ الصَّبِيُّ ، فَهُوَ كَالْوَجُورِ .

وَلَا يَثْبِتُ التَّحْرِيمُ بِالْحَقْنَةِ ، فِي الْمَنْصُوصِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُا تُرَادُّ لِلإِسْهَالِ لَا لِلتَّغْدِي ، فَلَا تُثْبِتُ لَحْمًا ، وَلَا تَنْشُرُ عَظْمًا . وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمَ ، وَأُثْبِتَ اللَّحْمَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى : يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ ؛ لِأَنَّهُ وَاصِلٌ إِلَى الْجَوْفِ ، أُشْبِهَ الْوَاصِلَ مِنَ <sup>(٢)</sup> الْأَنْفِ .

وَإِنْ قَطَرَ فِي إِخْلِيلِهِ ، لَمْ يَنْشُرِ الْحُرْمَةَ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَضَاعٍ وَلَا فِي مَغْنَاهُ .

**فصل :** إِذَا حَلَبَتْ فِي إِنَاءٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ فِي دَفْعَاتٍ ، ثُمَّ سَقَتْهُ صَبِيًّا فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ ، فَهُوَ خَمْسُ رَضَعَاتٍ ، وَإِنْ سَقَتْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَهُوَ رَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِبَارَ بِشُرْبِ الصَّبِيِّ ، فَإِنَّ التَّحْرِيمَ يَثْبِتُ بِهِ ، فَاعْتَبِرَ

---

(١) فى : باب فى رضاعة الكبير، من كتاب النكاح . سنن أبى داود ٤٧٥ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤٣٢ / ١ . وضعفه فى الإرواء ٢٢٣ / ٧ ، ٢٢٤ .

(٢) فى م : « إلى » .

تَفَرَّقَهُ واجْتِمَاعُهُ . وإن سَقَتَهُ الْجَمِيعَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ جَزَعَةً بَعْدَ جَزَعَةٍ ،  
فَعَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ، هُوَ رَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الرِّضَاعِ . وَإِنْ  
حَلَبَتْ امْرَأَتَانِ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، وَسَقَتَاهُ صَبِيًّا فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ ، صَارَ  
ابْنُهُمَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَزِيدُ عَلَى اللَّبَنِ الْمَشُوبِ ، وَهُوَ يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ .

**فصل : واللبن المشوب كالمحض<sup>(١)</sup> في نشر الحرمة .** ذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ .  
وَهَذَا إِذَا كَانَتْ صِفَاتُ اللَّبَنِ بَاقِيَةً . [ ٣٤٧ ظ ] فَإِنْ صُبَّ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ  
يَتَغَيَّرْ بِهِ ، لَمْ يَنْبُتِ التَّحْرِيمُ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى لَبَنًا مَشُوبًا ، وَلَا يَنْشُرُ  
عَظْمًا ، وَلَا يُنْبِتُ لَحْمًا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ أَنَّ الْمَشُوبَ لَا  
يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ ؛ لِأَنَّهُ وَجُورٌ . وَحَكِي عَنْ ابْنِ حَامِدٍ : إِنْ غَلَبَ اللَّبَنُ ، حَرَّمَ ،  
وَإِنْ غَلَبَ خِلْطُهُ ، لَمْ يُحَرِّمْ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَغْلَبِ ، وَيَزُولُ مُحْكَمُ<sup>(٢)</sup>  
الْمَغْلُوبِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ مَا تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ غَالِبًا ، تَعَلَّقَ بِهِ مَغْلُوبًا ،  
كَالنَّجَاسَةِ وَالْخَمْرِ . وَسَوَاءٌ شِيبَ بِمَائِعَ ؛ كَالْمَاءِ ، وَالْعَسَلِ ، أَوْ بِجَامِدٍ ، مِثْلَ  
أَنْ يُعْجَنَ بِهِ أَقْرَاصُ وَنَحْوُهَا ؛ لِأَنَّهُ مَشُوبٌ .

**فصل : ويُحَرِّمُ لَبَنُ الْمَيْتَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَبَنُ آدَمِيَّةٍ ثَابٍ عَلَى وَلَدٍ ، فَأُشْبِهَ لَبَنَ  
الْحَيَّةِ .** وَقَالَ الْخَلَّالُ : لَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ ؛ لِأَنَّهُ مَغْنَى تَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُرْمَةُ فِي  
الْحَيَاةِ ، فَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ<sup>(٣)</sup> فِي حَالِ الْمَوْتِ ، كَالْوَطْءِ . وَإِنْ حَلَبَتْهُ فِي إِنَاءٍ ، ثُمَّ  
سَقَى مِنْهُ صَبِيًّا بَعْدَ مَوْتِهَا ، كَانَ مُحْكَمُهُ كَحُكْمِ مَا لَوْ سَقَى فِي حَيَاتِهَا ؛

(١) فِي ف : « كَالْخَالِصِ » .

(٢) فِي ف : « اسْم » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

لأنه انفصلَ عنها في الحياة .

**فصل :** ولا تثبتُ الحُرْمَةُ بِلَبَنِ الْبَهِيمَةِ ؛ لأنَّ الْأُخُوَّةَ فَرَّغَ عَلَى الْأُمُومَةِ ، ولا تثبتُ الْأُمُومَةُ بهذا الرِّضَاعِ ، فالأُخُوَّةُ أُولَى . ولا تثبتُ بِلَبَنِ رَجُلٍ ؛ لأنه لم يُجْعَلْ غِذَاءً لِلْمَوْلُودِ ، فَأَشْبَهَ لَبَنَ الْبَهِيمَةِ ، ولا بِلَبَنِ خُنْثَى مُشَكِّلٍ ؛ لأنه لا يُعْلَمُ أَنَّهُ امْرَأَةٌ ، فلا يثبتُ التَّحْرِيمُ بِالشَّكِّ . وقال ابنُ حَامِدٍ : يَقِفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَنْكَشِفَ <sup>(١)</sup> أَمْرُ الْخُنْثَى . فَإِنْ يُحْسَمُ مِنْ انْكِشَافِهِ بِمَوْتِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، ثَبَتَ الْحِلُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

وإنْ ثَابَ لامْرَأَةٍ لَبَنٌ مِنْ غَيْرِ حَمَلٍ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةُ ؛ لأنه نَادِرٌ ، أَشْبَهَ لَبَنَ الرَّجُلِ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِيهِ رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ <sup>(٢)</sup> يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ ؛ لأنه لَبَنُ آدَمِيَّةٍ ، أَشْبَهَ لَبَنَ ذَاتِ الْحَمْلِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ ؛ لأنه جَعَلَ لَبَنَ الْخُنْثَى مَوْقُوفًا ، وَلَوْ كَانَ تَقَدُّمُ الْحَمْلِ شَرْطًا فِي التَّحْرِيمِ ، لَمَا وَقَفَ أَمْرُهُ ؛ لِأَنَّا تَيَقَّنَّا عَدَمَهُ .

**فصل :** وإذا ثابَ للمرأة لَبَنٌ مِنْ غَيْرِ حَمَلٍ ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ . فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلًا ، صَارَ ابْنَهَا <sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ يَصِرْ ابْنًا لِرَوْحِهَا ؛ لأنه لم يَثْبُتْ بِوَطْئِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ . وَإِنْ وَطِئَ رَجُلَانِ امْرَأَةً ، فَأَتَتْ بِوَلَدٍ ، فَأَرْضَعَتْ بِلَبَنِهِ طِفْلًا ، صَارَ وَلَدًا لِمَنْ ثَبَتَ نَسَبُ الْمَوْلُودِ مِنْهُ ، وَيَتَنَفَى عَمَّنْ يَتَنَفَى عَنْهُ ،

(١) فِي م : « يَبِين » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « ابْنَا لَهَا » .

سواءً ثَبِتَ بالقَافَةِ أو بغيرِها ؛ لأنَّ اللَّبْنَ<sup>(١)</sup> تَابِعٌ لِلوَلَدِ . فَإِنِ الْحَقُّهُ الْقَافَةُ  
بِهَا ، فَالْمَرْتَضِعُ وَلَدُهُمَا ، وَإِنِ أَشْكَلَ ، أَوْ<sup>(٢)</sup> لَمْ تُوجَدْ قَافَةُ ، ثَبِتَتْ الْحُرْمَةُ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُهُمَا<sup>(٣)</sup> ، أَوْ وَلَدٌ لِأَحَدِهِمَا ، فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ بَنَاتُ مَنْ هُوَ  
وَلَدٌ لَهُ ، وَقَدْ اسْتَبْهَتِ الْأَنْسَابُ<sup>(٤)</sup> الْحُرْمَةُ بِغَيْرِهَا ، فَيَحْرُمَانِ ، كَمَا لَوْ  
اخْتَلَطَتْ أُخْتُهُ بِأَجْنِيَّاتٍ . وَلَا تَثْبُتُ الْحُرْمَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ؛  
لِذَلِكَ<sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَلَوْ طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَةً لَهُ مِنْهَا لَبَنٌ ، فَتَزَوَّجَتْ صَبِيًّا رَضِيعًا<sup>(٦)</sup>  
فَأَرْضَعَتْهُ ، صَارَ ابْنُهَا وَابْنُ مُطَلَّقِهَا ، فَيَنْفَسَخُ نِكَاحُهَا ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أُمُّهُ ،  
وَتَحْرُمُ عَلَى الْمُطَلَّقِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ حَلَائِلِ أَبْنَائِهِ لَمَّا أَرْضَعَتْ الصَّبِيَّ الَّذِي  
تَزَوَّجَتْهُ .

وَلَوْ زَوَّجَ رَجُلٌ أُمَّ وَلَدِهِ صَغِيرًا مَمْلُوكًا ، فَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِ سَيِّدِهَا ، انْفَسَخَ  
نِكَاحُهَا ، وَحَرُمَتْ عَلَى سَيِّدِهَا ؛ لِذَلِكَ<sup>(٧)</sup> . وَإِنِ زَوَّجَهَا صَبِيًّا حُرًّا ، لَمْ  
يَصِحَّ نِكَاحُهُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ<sup>(٧)</sup> نِكَاحِ الْإِمَاءِ خَوْفُ الْعَنْتِ ، وَهُوَ مَغْدُومٌ فِي  
الصَّبِيِّ . فَإِنِ أَرْضَعَتْهُ ، لَمْ تَحْرُمْ عَلَى سَيِّدِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ فِي الْحَقِيقَةِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْوَلَدِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٣) فِي م : « وَلَدَ لَهَا » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ٣ .

(٥) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٦) فِي ف : « صَغِيرًا » .

(٧) فِي ف : « شُرُوطُ صَحَّةِ » .



وإن تزوّجت صغيراً ثم فسّخت نكاحه لعيب، ثم تزوّجت كبيراً فأؤلّدها، وأرضعت بلبنه الصغير الذى فسّخت نكاحه، حرّمت على زوجها على التأييد؛ لأنها صارت من حلّائل أبنائه.

**فصل: [٣٤٨]** وإن طلق الرجل زوجته وهى ذات لبنٍ منه، فترزّجت<sup>(١)</sup> آخر، ولم تحمِلْ منه، فاللبنُ للأوّل، سواء زاد بوطء الثانى أو لم يزد؛ لأنّ اللبنَ للوليد. وإن حملت من الثانى ولم تلد، ولم ينقطع لبنُ الأوّل ولم يزد، فهو للأوّل أيضاً؛ لذلك<sup>(٢)</sup>. وإن ولدت من الثانى، فاللبنُ له وحده، انقطع لبنُ الأوّل أو اتّصل، زاد أو لم يزد؛ لأنّ حاجة المولود إلى اللبن<sup>(٣)</sup> تمنع كونه لغيره<sup>(٤)</sup>. وإن لم تلد من الثانى، و<sup>(٥)</sup> اتّصل لبنُ الأوّل، وزاد بالحمل من الثانى، فاللبنُ منهما؛ لأنّ اتّصال لبنِ الأوّل دليل على أنّه منه، وزيادته عند حدوث الحمل دليل على أنّها<sup>(٦)</sup> منه، فيضاف إليهما. وإن انقطع لبنُ الأوّل، ثم تاب بالحمل من الثانى، فقال أبو بكر: هو منهما؛ لأنّ الظاهر أنّ لبنَ الأوّل عاد، وسببه وطء الثانى، فيضاف إليهما، كالتى قبلها. وقال القاضى: يحتمل أنّه من الثانى وحده؛ لأنّ لبنَ

(١) فى ف: « ثم تزوجت ».

(٢) فى م: « كذلك ».

(٣) فى الأصل: « المولود ».

(٤) فى ف: « من الثانى »، وفى م: « من غيره ».

(٥) فى الأصل: « أو ».

(٦) فى الأصل: « أنه ».

الأوّل ذَهَبَ مُحْكُمُهُ بِانْقِطَاعِهِ، وَحَدَّثَ بِحَمْلِ الثَّانِي، فَيَكُونُ مِنْهُ. وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ.

**فصل:** إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ أُمّهَاتِ أَوْلَادٍ، لَهُنَّ لَبَنٌ مِنْهُ، فَارْتَضَعَ طِفْلٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَةً، أَوْ ثَلَاثَ زَوَاجَاتٍ، فَارْتَضَعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ رَضْعَتَيْنِ، لَمْ يَصِرْنَ أُمّهَاتٍ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ رِضَاعُهُ مِنْ<sup>(١)</sup> وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَصَارَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ أَبَا لَهُ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ ارْتَضَعَ مِنْ لَبَنِهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ، فَكَمَلَ رِضَاعُهُ مِنْ لَبَنِهِ، فَصَارَ أَبَا<sup>(٢)</sup> لَهُ، كَمَا لَوْ أَرْضَعْتَهُ وَاحِدَةً خَمْسًا. وَالثَّانِي، لَا يَصِيرُ أَبَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ رَضَاعٌ لَمْ تَنْبُتْ بِهِ الْأُمُومَةُ، فَلَمْ تَنْبُتْ بِهِ<sup>(٣)</sup> الْأَبُوءَةُ، كَلَبَنِ الْبَهِيمَةِ.

وَلَوْ أَرْضَعْتَهُ بَغِيرَ لَبَنِ السَّيِّدِ، لَمْ يَصِرِ السَّيِّدُ أَبَا لَهُ بِحَالٍ، وَلَا يَحْرُمُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهُ عَلَيْهِ فَرْعٌ كَوْنِهِ وَلَدًا لَهُنَّ، وَلَمْ يَنْبُتْ. وَفِي الْآخَرِ، يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ كَمَلَ لَهُ الرِّضَاعُ مِنْ مَوْطُوءَاتِ السَّيِّدِ، فَحَرَّمَ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ كَمَلَ لَهُ مِنْ وَاحِدَةٍ.

وَلَوْ كَانَ لِلْمَرْأَةِ خَمْسُ بَنَاتٍ لَهُنَّ لَبَنٌ، فَارْتَضَعَ طِفْلٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ رَضْعَةً، لَمْ يَصِرْنَ أُمّهَاتٍ لَهُ. وَهَلْ تَصِيرُ الْمَرْأَةُ جَدَّةً لَهُ، وَزَوْجُهَا جَدًّا، وَابْنُهَا خَالًا لَهُ؟ عَلَى الْوَجْهَيْنِ؛ فَإِنْ قُلْنَا بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ، حُرِّمَتْ أُمّهَاتُ الْأَوْلَادِ عَلَى الطِّفْلِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُنَّ مَوْطُوءَاتُ أَبِيهِ، وَبَنَاتُ الْمَرْأَةِ

(١) بعده في ف: « كل ».

(٢) في الأصل: « ابنا ».

(٣) سقط من: الأصل.

فى المسألة<sup>(١)</sup> الثانية ؛ لأنَّهُنَّ بَنَاتُ جَدِّهِ وَجَدَّتِهِ . وَإِنْ كُنَّ سِتًّا ، فَارْتَضَعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ رَضْعَةً ، صَارَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ خَالَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ارْتَضَعَ مِنْ أَخَوَاتِهَا خَمْسَ رَضْعَاتٍ . وَإِنْ قُلْنَا بِالْوَجْهِ الثَّانِى ، لَمْ يَحْزُمْنَ ؛ لِعَدَمِ الْأَسْبَابِ<sup>(٢)</sup> الْحَرَمَةِ . وَإِنْ كَمَّلَ الطِّفْلُ خَمْسَ رَضْعَاتٍ مِنْ أُمِّ رَجُلٍ ،<sup>(٣)</sup> وَأُخْتِهِ<sup>(٤)</sup> ، وَزَوْجَتِهِ ، وَابْنَتِهِ ، وَزَوْجَةَ ابْنِهِ ، وَزَوْجَةَ أَبِيهِ ، خُرِّجَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ .

فَأَمَّا إِنْ أَرْضَعَتِ امْرَأَةٌ طِفْلًا ثَلَاثَ رَضْعَاتٍ مِنْ لَبَنِ زَوْجٍ ، ثُمَّ انْقَطَعَ لَبَنُهَا ، وَتَزَوَّجَتْ آخَرَ ، فَصَارَ لَهَا مِنْهُ لَبَنٌ ، فَأَرْضَعَتْ مِنْهُ الطِّفْلَ رَضْعَتَيْنِ ، صَارَتْ أُمًّا لَهُ ، وَجَهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ كَمَلَ رَضَاعُهُ مِنْ لَبَنِهَا ، وَلَمْ يَصِرِ الرَّجُلَانِ أَبَوَيْنِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ رَضَاعُهُ مِنْ لَبَنِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، لَكِنَّهُ يَحْزُمُ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ رَبِيَّهُمَا .

**فصل :** إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ صَغِيرَةً ، فَأَرْضَعَتْهَا زَوْجَةً لَهُ كُبْرَى بَلْبَتِهِ<sup>(٤)</sup> ، حَزُمَتْ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ ؛ لِأَنَّ الصُّغْرَى بَنَتْهُ ، وَالْكُبْرَى مِنْ أُمَّهَاتِ<sup>(٥)</sup> نِسَائِهِ . وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا بَلْبَنٍ غَيْرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا ، حَزُمَتْ أَيْضًا عَلَى التَّأْيِيدِ ؛ لِأَنَّ الْكُبْرَى مِنْ أُمَّهَاتِ نِسَائِهِ ، وَالصُّغْرَى رَبِيبَتُهُ الْمَدْخُولُ بِأُمِّهَا . وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ طَلَاقِهَا أَوْ طَلَاقِ إِحْدَاهُمَا ، فَكَذَلِكَ ؛ يَلَا ذِكْرُنَا .

(١) سقط من : م .

(٢) فى ف : « الأنساب » .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى ف : « بلبنها » .

(٥) سقط من : الأصل .

ولو تزوّج رجلان زَوْجَتَيْنِ كُبْرَى وَصُغْرَى، ثُمَّ طَلَقَاهُمَا، وَتَزَوَّجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا [٣٤٨ ط] زَوْجَةً الْآخَرَ، فَأَرْضَعَتِ الْكُبْرَى الصُّغْرَى، حَرُمَتِ الْكُبْرَى عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهَا <sup>(١)</sup> مِنْ أُمَّهَاتِ نِسَائِهِمَا، وَتَحْرُمُ الصُّغْرَى عَلَى مَنْ دَخَلَ بِالْكُبْرَى؛ لِأَنَّهَا رَبِيبَةٌ <sup>(٢)</sup> مَدْخُولٌ بِأُمِّهَا، وَلَا تَحْرُمُ عَلَى الْآخَرِ؛ لَعَدَمِ دُخُولِهِ بِأُمِّهَا. وَإِنْ أَرْضَعَتْ زَوْجَتَهُ الْكُبْرَى زَوْجَتَهُ الصُّغْرَى بَلَبَنٍ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِالْكُبْرَى، حَرُمَتِ الْكُبْرَى. وَفِي الصُّغْرَى وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا؛ لِأَنَّهَا اجْتَمَعَتْ مَعَ أُمِّهَا فِي النِّكَاحِ، فَانْفَسَخَ نِكَاحُهَا <sup>(٣)</sup>، كَمَا لَوْ صَارَتَا أُخْتَيْنِ. وَالثَّانِي، لَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا <sup>(٤)</sup>. اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ؛ لِأَنَّ الْكُبْرَى أَوْلَى بِفَسْخِ نِكَاحِهَا، لِتَحْرِيمِهَا عَلَى التَّأْيِيدِ، فَتَبَقِيَ هَذِهِ مُنْفَرَدَةً بِهِ، بِخِلَافِ الْأُخْتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرَى.

**فصل:** وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا بِنْتُ الْكُبْرَى، فَهُوَ كَرِضَاعِ الْكُبْرَى سَوَاءً؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِنْتُ بِنْتِهَا، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهَا، صَارَتْ زَوْجَتَاهُ أُخْتَيْنِ، فَانْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا؛ لِذَلِكَ <sup>(٥)</sup>، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا <sup>(٦)</sup> جَدَّتُهَا، صَارَتْ الصُّغْرَى خَالََةَ الْكُبْرَى أَوْ عَمَّتُهَا، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُخْتُهَا، صَارَتْ الْكُبْرَى خَالَتُهَا، وَإِنْ

(١) فِي م: «لَأَنَّهَا».

(٢) فِي م: «رَبِيبَتُهُ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «نِكَاحُهَا».

(٤) فِي ف: «نِكَاحُهَا».

(٥) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «أَرْضَعَتْهَا».

أَرْضَعْتُهَا امْرَأَةً أَخِيهَا بَلَبْتِهِ ، صَارَتْ عَمَّتَهَا<sup>(١)</sup> . وَيَنْفَسَخُ نِكَاحُهُمَا<sup>(٢)</sup> فِي  
جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَلَهُ نِكَاحٌ مَن شَاءَ مِنْهُمَا .

**فصل :** وَإِنْ تَزَوَّجَ صَغِيرَتَيْنِ فَأَرْضَعْتُهُمَا امْرَأَةً وَاحِدَةً مَعًا ، أَوْ إِحْدَاهُمَا  
بَعْدَ الْأُخْرَى ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا مَعًا ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتَا أُخْتَيْنِ ، وَلَهُ أَنْ يَنْكَحَ  
مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا . وَإِنْ أَرْضَعْتُهُمَا<sup>(٣)</sup> زَوْجَةً لَهُ كَبِيرَى مَدْخُولٍ بِهَا ، حَرُمَ الْكُلُّ  
عَلَيْهِ عَلَى الْأَبَدِ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَأَرْضَعْتُهُمَا مَعًا ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا .  
وَإِنْ أَرْضَعْتَ وَاحِدَةً بَعْدَ الْأُخْرَى ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَنْفَسَخُ نِكَاحُ  
الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا اجْتَمَعَتْ مَعَ أُمِّهَا فِي النِّكَاحِ ، وَيُثْبِتُ نِكَاحَ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ  
تَصِرْ أُخْتًا لِلْأُولَى إِلَّا بَعْدَ فُسْخِ نِكَاحِهَا . وَالثَّانِي ، لَا يَنْفَسَخُ نِكَاحُ الْأُولَى  
بِرِضَاعِهَا ، فَإِذَا أَرْضَعْتَ الثَّانِيَةَ ، صَارَتَا أُخْتَيْنِ ، فَانْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا .

وَإِنْ تَزَوَّجَ ثَلَاثَ صَغَارٍ ، فَأَرْضَعْتُهُنَّ امْرَأَةً مَعًا ، أَوْ أَرْضَعْتَ وَاحِدَةً  
مُنْفَرِدَةً وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ مَعًا ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُنَّ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُنَّ صِرْنَ  
أَخَوَاتٍ ، وَإِنْ أَرْضَعْتُهُنَّ مُنْفَرِدَاتٍ ، انْفَسَخَ نِكَاحُ الْأُولَيَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتَا  
أُخْتَيْنِ فِي نِكَاحِهِ ، وَثَبَّتَ نِكَاحُ الثَّالِثَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَصِرْ أُخْتًا لِهُمَا إِلَّا بَعْدَ  
فُسْخِ نِكَاحِهِمَا . وَإِنْ أَرْضَعْتُهُنَّ امْرَأَتَهُ الْكَبِيرَى قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا ، فَكَذَلِكَ فِي  
قَوْلِ الْخَرَقِيِّ . وَفِي الْوَجْهِ الْآخِرِ ، يَنْفَسَخُ نِكَاحُ الْجَمِيعِ .

**فصل :** وَكُلُّ مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ ابْنَتُهَا ؛ كَأُمِّهِ ، وَابْنَتِهِ ، وَأُخْتِهِ ، وَجَدَّتِهِ ،

(١) فِي م : « عَمَّتَهَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « نِكَاحُهَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « أَرْضَعْتُهَا » .

وَزَوْجَةِ أَخِيهِ بَلَبَنِ أَخِيهِ ، إِذَا أَرْضَعْتَ زَوْجَتَهُ الصُّغْرَى ، حَرَمْتُهَا عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ ، وَفَسَخَتْ نِكَاحَهَا كَذَلِكَ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهَا تَجْعَلُهَا بِنْتًا لَهَا . وَمَنْ لَا تَحْرُمُ ابْنَتُهَا ؛ كَعَمَّتِهِ ، وَخَالَتِهِ ، وَامْرَأَةَ عَمِّهِ ، وَخَالِهِ ، لَا يَصُرُّ رِضَاعُهَا شَيْئًا ؛ لِأَنَّ ابْنَتَهَا حَلَالٌ لَهُ .

وَلَوْ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ عَمِّهِ ، أَوْ بِنْتَ خَالِهِ أَوْ خَالَتِهِ ، وَهُمَا صَغِيرَانِ <sup>(٢)</sup> ، فَارْتَضَعَ أَحَدُهُمَا مِنْ جَدَّتَيْهِمَا ، انْفَسَخَ <sup>(٣)</sup> النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَصِيرُ عَمٌّ صَاحِبِهِ أَوْ خَالَهُ .

**فصل :** وَمَنْ أَفْسَدَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ بِالرِّضَاعِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَعَلِيهِ لِلزَّوْجِ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ صَدَاقِهَا ، وَهُوَ النُّصْفُ ؛ لِأَنَّهُ قَرَّرَهُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ <sup>(٤)</sup> بَعَرَضِ السَّقُوطِ ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ ، كَشُهُودِ الطَّلَاقِ إِذَا رَجَعُوا . وَإِنْ اشْتَرَكَ فِي الْإِفْسَادِ جَمَاعَةٌ ، فَالضَّمَانُ بَيْنَهُمْ مَقْشُومًا عَلَى عَدَدِ [ ٣٤٩ ] الرِّضَاعَاتِ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي السَّبَبِ .

وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ هِيَ الْمُفْسِدَةُ لِنِكَاحِهَا ، فَلَا صَدَاقَ لَهَا . فَإِنْ أَرْضَعْتَ زَوْجَتَهُ الْكُبْرَى الصُّغْرَى ، فَفَسَدَ نِكَاحُهُمَا ، فَلَا مَهْرَ لِلْكُبْرَى ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنُصْفِ صَدَاقِ الصُّغْرَى . وَإِنْ دَبَّتِ الصُّغْرَى فَارْتَضَعَتْ مِنَ الْكُبْرَى وَهِيَ نَائِمَةٌ ، فَلَا مَهْرَ لِلصُّغْرَى ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنُصْفِ صَدَاقِ الْكُبْرَى . وَإِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « لَذَلِكَ » .

(٢) فِي م : « صَغِيرَتَانِ » .

(٣ - ٣) فِي م : « نِكَاحُهُمَا » .

(٤ - ٤) فِي م : « يَعْزِضُ لِلْسَّقُوطِ » .

ارْتَضَعَتْ مِنْهَا رَضْعَتَيْنِ وَهِيَ نَائِمَةٌ، <sup>(١)</sup> ثُمَّ انْتَبَهَتْ فَأَرْضَعَتْهَا ثَلَاثَ رَضْعَاتٍ، فَعَلِيهِ لِلصُّغْرَى خُمُسُ صَدَاقِهَا وَعُشْرُهُ، يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْكُبْرَى، وَلِلْكُبْرَى خُمُسُ صَدَاقِهَا، يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الصُّغْرَى.

وإن أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ، فَلَهَا الْمَهْرُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ بِالدُّخُولِ، فَلَمْ يَسْقُطْ، كَمَا لو ارْتَدَّتْ. وإن أَفْسَدَ نِكَاحَهَا غَيْرُهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِذَلِكَ <sup>(٢)</sup>. وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِصَدَاقِهَا؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ أَفْسَدَ، فَوَجِبَ عَلَى الْمُفْسِدِ غَرَامَةٌ مَا وَجِبَ عَلَى الزَّوْجِ، كَقَبْلِ الدُّخُولِ.

**فصل:** إذا أَقَرَّ الزَّوْجُ أَنَّ زَوْجَتَهُ أُخْتُه مِنَ الرِّضَاعِ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ إِنْ صَدَّقَتْهُ وَكَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَلَا مَهْرَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ بَاطِلٌ لَا دُخُولَ فِيهِ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ، لَمْ يَسْقُطْ صَدَاقُهَا، وَلَزِمَهُ نِصْفُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحِلُّ وَصِحَّةُ النِّكَاحِ. وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا. وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي قَالَتْ: هُوَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعِ. فَأُكْذِبَهَا، فَهِيَ زَوْجَتُهُ فِي الْحُكْمِ، وَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا فِي فُسْخِ نِكَاحِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ عَلَيْهَا، لَكِنْ إِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، فَلَا مَهْرَ لَهَا؛ لِإِغْتِرَافِهَا بِسُقُوطِهِ. وَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ: هَذِهِ ابْنَتِي مِنَ الرِّضَاعِ. وَهِيَ مِثْلُهُ أَوْ أَكْبَرُ مِنْهُ، لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّا نَتَحَقَّقُ كَذِبَهُ.

---

(١ - ١) فِي ف: «فَانْتَبَهَتْ».

(٢) فِي م: «كَذَلِكَ».





## كِتَابُ النِّفَقَاتِ

### بَابُ نَفَقَةِ الزَّوْجَاتِ

يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ وَكِسْوَتُهَا بِالْمَعْرُوفِ، إِذَا سَلَّمَتْ نَفْسَهَا<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ، وَمَكَّنَتْهُ مِنَ الِاسْتِمْتَاعِ بِهَا؛ يَأْخُذُ بِمَا رَوَى جَابِرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ، أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمُ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا كَمَا يَجِبُ عَلَيْهَا، أَوْ مَكَّنَتْ مِنْ اسْتِمْتَاعِ دُونَ اسْتِمْتَاعٍ، أَوْ فِي مَنَزِلٍ دُونَ مَنَزِلٍ، أَوْ فِي بَلَدٍ دُونَ بَلَدٍ، وَلَمْ تَكُنْ شَرَطَتْ دَارَهَا وَلَا بَلَدَهَا، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ التَّمْكِينُ التَّامُّ، فَأُشْبِهَ الْبَائِعَ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، أَوْ مِنْ تَسْلِيمِهِ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ. وَإِنْ غُرِضَتْ عَلَيْهِ، وَبَذَلَتْ لَهُ التَّمْكِينَ التَّامَّ، وَهُوَ حَاضِرٌ، لَزِمَتْهُ النَّفَقَةُ؛ لِأَنَّهَا بَذَلَتْ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، لَمْ تَجِبْ حَتَّى يَقْدَمَ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ، أَوْ يَمْضِي زَمَنٌ، لَوْ سَارَ لِقَدَرٍ عَلَى أَخْذِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَمَرَهَا».

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي ٣٢١/٢، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ.

التَّمَكِينُ إِلَّا بِذَلِكَ . وَإِنْ لَمْ تُسَلِّمْ إِلَيْهِ ، وَلَمْ تُعْرِضْ عَلَيْهِ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَلَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا حَتَّى أُذْخِلَتْ عَلَيْهِ ، وَلَئِنَّهُ لَمْ يُوجِدِ التَّمَكِينَ ، فَلَمْ تَجِبِ النَّفَقَةُ ، كَمَا لَوْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا .

**فصل :** وَلَوْ غُرِضَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ صَغِيرَةٌ لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجِدِ التَّمَكِينَ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ لِأَمْرٍ مِنْ جِهَتِهَا . وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، وَالزَّوْجُ صَغِيرٌ ، [ ٣٤٩ ط ] وَجَبَتْ نَفَقَتُهَا ؛ لِأَنَّ التَّمَكِينَ وَجَدَ مِنْ جِهَتِهَا ، وَلَئِنْ تَعَذَّرَ مِنْ جِهَتِهِ ، فَوَجَبَتْ النَّفَقَةُ ، كَمَا لَوْ سُلِّمَتْ إِلَيْهِ وَهُوَ<sup>(٢)</sup> كَبِيرٌ فَهَرَبَ مِنْهَا . وَإِنْ سُلِّمَتْ إِلَيْهِ وَهُوَ<sup>(٣)</sup> مَجْبُوبٌ ، أَوْ مَرِيضٌ لَا يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ ، وَجَبَتْ النَّفَقَةُ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ سُلِّمَتْ إِلَيْهِ وَهِيَ رَتْقَاءُ ، أَوْ نَحِيفَةٌ ، أَوْ مَرِيضَةٌ ، لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا ، وَجَبَتْ نَفَقَتُهَا ؛ لِأَنَّ تَعَذُّرَ الْاسْتِمْتَاعِ لَسَبَبٍ لَا تُنْسَبُ إِلَى التَّفْرِيطِ فِيهِ .

**فصل :** وَإِنْ سَافَرَتْ زَوْجَتُهُ بغيرِ إِذْنِهِ لِغَيْرِ وَاجِبٍ ، أَوْ انْتَقَلَتْ مِنْ مَنْزِلِهِ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ قَبْضَتِهِ وَطَاعَتِهِ ، فَأُسْبِهَتْ النَّاشِئَ ، وَإِنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ ، فَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْقِسْمِ .

وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فِي الْوَقْتِ الْوَاجِبِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، لَمْ تَسْقُطْ

(١) فِي س ٣ ، م : « عَلَيْهِ » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي م : « كَذَلِكَ » .

نَفَقْتُهَا ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتِ الْوَاجِبَ «بَأْضِلِ الشَّرْعِ» ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَامَتْ رَمَضَانَ . وَإِنْ تَطَوَّعَتْ بِالْإِحْرَامِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، أَوْ أَحْرَمَتْ بِالْوَجِبِ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا مَنَعَتْهُ الْاسْتِمْتَاعَ بِمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا ، فَهُوَ كَسَفَرِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَإِنْ فَعَلَتْهُ بِإِذْنِهِ ، فَهُوَ كَسَفَرِهَا لِحَاجَتِهَا بِإِذْنِهِ <sup>(١)</sup> .

وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِالْحَجِّ الْمَنْذُورِ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَهَا النَّفَقَةُ . وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : إِنْ كَانَ النَّذْرُ قَبْلَ النِّكَاحِ ، فَلَهَا النَّفَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ قَبْلَ النِّكَاحِ ، فَكَانَ مُقَدِّمًا عَلَى حَقِّهِ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ النِّكَاحِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ ، فَلَهَا النَّفَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ أَذِنَ فِي إلْزَامِهَا إِيَّاهُ ، فَكَانَ رَاضِيًا بِمُوجِبِهِ . وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا فَوَّتَتِ التَّمَكِينَ اخْتِيَارًا مِنْهَا بِغَيْرِ رِضَاهُ ، فَأَشْبَهَ السَّفَرَ لِحَاجَتِهَا .

**فصل : وصوم رمضان لا يُسْقِطُ النَّفَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ مُعَيَّنٌ . وَالْحُكْمُ فِي صَوْمِ النَّذْرِ وَالتَّطَوُّعِ ، وَالْإِعْتِكَافِ الْمَنْذُورِ وَالتَّطَوُّعِ <sup>(٢)</sup> ، كَالْحُكْمِ فِي الْحَجِّ الَّذِي كَذَلِكَ . وَأَمَّا قَضَاءُ رَمَضَانَ ، فَإِنْ ضَاقَ وَقْتُهُ ، لَمْ يَمْنَعْ النَّفَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ مُضَيَّقٌ ، أَشْبَهَ رَمَضَانَ ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُهُ مُتَّسِعًا ، فَهُوَ كَالْإِحْرَامِ قَبْلَ الْوَقْتِ .**

**فصل : وَإِذَا أَسْلَمَتْ زَوْجَةُ الْكَافِرِ بَعْدَ الدُّخُولِ ، فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ**

(١ - ١) فِي ف : « بِالشَّرْعِ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ ف .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « الْمَنْذُورِ » .

الإسلام واجب عليها مُضَيَّقٌ، أشبه الإحرام بالحجِّ الواجب في وقته. وإن أسلم هو دونها، وهي غيرُ كِتَابِيَّةٍ، فلا نفقة لها؛ لأنها منعه بمغصبيها وإقامتها على كُفْرِها. وإن ارتدت المسلمة، فلا نفقة لها؛ لذلك<sup>(١)</sup>، وإن كان هو المرتد، فعليه النفقة؛ لأنه المُمْتَنِعُ بِرِدَّتِهِ. وإن عادت المرتدة إلى الإسلام، فلها النفقة من<sup>(٢)</sup> حين عادت ولو كان غائباً؛ لأنَّ سقوط نفقتها لِرِدَّتِها، فعادت بزوالها.

وإن نشزت الزوجة، ثم عادت إلى الطاعة والزوج غائب، فلا نفقة لها حتى يمضي زمن، لو سار فيه<sup>(٣)</sup> لَقَدَرَ<sup>(٣)</sup> على استئتماعها؛ لأنَّ سقوط نفقتها لعدم التَّمَكِينِ، ولم يحصل بعودها إلى الطاعة.

**فصل:** وللأمة المَزُوجَةِ النَّفَقَةُ في الزَّمنِ<sup>(٤)</sup> الذي تُسَلِّمُ نفسها فيه، فإن سَلَّمَتْ إليه ليلاً ونهاراً، فلها النفقة كلها، كالحرة. وإن سَلَّمَتْ ليلاً دون النهار، فلها نصف نفقتها؛ لأنها سَلَّمَتْ نفسها في الزَّمنِ<sup>(٤)</sup> الذي يلزمها تسليم نفسها فيه، فكان لها نفقتها فيه، كالحرة في جميع الزَّمانِ.

**فصل:** [٣٥٠] ولا تجب النفقة في النكاح الفاسد؛ لأنه ليس بنكاح شرعي.

(١) في م: « كذلك ».

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) في الأصل: « فيها ».

(٤) في الأصل: « الزمان ».

## بَابُ نَفَقَةِ الْمُخْتَدَّةِ

وهي ثمانية أقسام؛ أحدها، الرجعية، فلها النفقة والشكني؛ لأنها باقية على الزوجية غير مائعة له من الاستمتاع، أشبه ما قبل الطلاق.

الثاني، البائن بفسخ أو طلاق، فإن كانت حاملاً، فلها النفقة والشكني؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلَ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>. وهل تجب النفقة للحمل أو للحامل؟ فيه وجهان؛ أحدهما، للحمل؛ لأنها تجب بوجوده، وتشتط بعده. والثاني، تجب لها بسببه؛ لأنها تجب مع الإغسار، ونفقة الولد لا تجب على مُعْسِر.

وإن كانت حائلاً، فلا نفقة لها؛ لدلالة الآية بدليل خطابها على عدمها. وفي الشكني روايتان؛ إحداهما، تجب؛ للآية. والأخرى، لا تجب؛ لحديث فاطمة بنت قيس<sup>(٢)</sup>، وهو مُفسِّر للآية.

فإن قلنا: تجب النفقة للحمل. فلا نفقة لزوج العبد، ولا للأمة الحامل؛ لأنه لا تجب نفقة ولدهما على أبيه. وإن قلنا: تجب للحامل. وجبت نفقتهما، كما تجب في صلب النكاح.

(١) سورة الطلاق ٦

(٢) تقدم تخريجه في ٣/٣٩، ٤٠.

**فصل : الثالث ، الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْوَفَاةِ ،** فَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُكْنَى ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجِبُ لِلتَّمَكُّينِ مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ ، وَقَدْ فَاتَ بِالْوَفَاةِ . وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، فَفِي وَجُوبِهِمَا رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَجْبَانِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، تَجْبَانِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهَا مُعْتَدَّةٌ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، أَشْبَهَتْ الْبَائِنَ فِي الْحَيَاةِ .

**فصل : الرابع ، الْمُعْتَدَّةُ مِنَ اللَّعَانِ ،** فَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا أَوْ مَنْفِيًّا حَمْلُهَا <sup>(٣)</sup> ، فَلَا سُكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ ، وَقَضَى أَنْ لَا يَبْتَ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> وَلَا قُوتٌ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهَا بَائِنٌ لَا وَلَدَ لَهُ مَعَهَا ، فَأَشْبَهَتْ الْمُخْتَلِعَةَ الْحَائِلَ . وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا حَمْلًا يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ ، فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> لِلْحَمْلِ أَوْ بِسَبَبِهِ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ . فَإِنْ نَفَاهُ فَأَنْفَقَتْ وَسَكَنْتْ ، ثُمَّ اسْتَلْحَقَهُ ، لِحَقِّهِ ، وَلِزِمِهِ مَا أَنْفَقَتْ ، وَأُجْرَةُ رِضَاعِهَا وَمَسْكَنَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ ذَلِكَ عَلَى <sup>(٧)</sup> أَنَّهُ لَا أَبَ <sup>(٨)</sup> لَهُ ، وَقَدْ بَانَ خِلَافُهُ .

**فصل : الخامس ، الْمُعْتَدَّةُ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ،** إِذَا فُرِّقَ

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي الْأَصْل : « تَجْبَانِ » .

(٣) فِي الْأَصْل : « حَكَمَهَا » .

(٤ - ٤) فِي ف : « مَبِيت » .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٥٨٣/٤ .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٧ - ٧) فِي الْأَصْل : « أَنْ الْأَبَ » .

بينهما، فلا سُكُنِيَ لها بحالٍ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا تَجِبُ بِسَبَبِ النِّكَاحِ، وَلَا نِكَاحَ هَهُنَا، وَلَا نَفَقَةَ لَهَا إِنْ كَانَتْ حَائِلًا. وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَقُلْنَا بِوُجُوبِ النَّفَقَةِ لِلْحَمْلِ، وَجَبَتْ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ هَهُنَا لَاحِقٌ بِهِ، فَأُشْبِهَ الْحَمْلَ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ. وَإِنْ قُلْنَا: تَجِبُ لِلْحَامِلِ. فَلَا نَفَقَةَ لَهَا؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ هَهُنَا غَيْرُ كَامِلَةٍ.

فصل: السادس، الزَّانِيَةُ، لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُكُنِيَ بِحَالٍ؛ لَأَنَّهُ لَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَلْحَقُهُ نَسَبٌ حَمْلُهَا.

فصل: السابع، زَوْجَةُ الْمَقْقُودِ، لَهَا النَّفَقَةُ لِمُدَّةِ التَّرْيِصِ؛ [٣٥٠ظ] لِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ، فَإِذَا حُكِمَ لَهَا بِالْفُرْقَةِ، انْقَطَعَتْ نَفَقَتُهَا؛ لِزَوَالِ نِكَاحِهَا حُكْمًا، فَإِذَا قَدِمَ فَرَدَّتْ عَلَيْهِ، فَلَهَا النَّفَقَةُ لِمَا يُسْتَقْبَلُ دُونَ مَا مَضَى؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بِمُفَارَقَتِهَا إِيَّاهُ عَنْ قَبْضَتِهِ، فَلَا تَجِبُ إِلَّا بِعَوْدِهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تُرَدَّ إِلَيْهِ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا بِحَالٍ.

فصل: الثامن، زَوْجَةُ الْعَبْدِ، وَالْأَمَةُ الْمَرْوُوجَةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ حُكْمِهَا.

فصل: ومن وَجِبَتْ لَهَا النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ، وَجِبَ دَفْعُهَا إِلَيْهَا يَوْمًا بِيَوْمٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّ الْحَمْلَ يَتَحَقَّقُ حُكْمًا فِي مَنَعِ النِّكَاحِ، وَالْأَخْذِ فِي الزَّكَاةِ، وَوُجُوبِ الدَّفْعِ فِي الدِّيَةِ، وَالرَّدِّ بِالْعَيْنِ، فَكَذَلِكَ فِي وَجُوبِ النَّفَقَةِ لَهَا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ:

---

(١) سورة الطلاق ٦.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ دَفْعُ النِّفَقَةِ إِلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(١)</sup>  
يَتَحَقَّقُ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ اللَّعَانُ عَلَيْهِ قَبْلَ وَضْعِهِ ، عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ .  
وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ .

فَإِنْ أَنْفَقَ عَلَيْهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا غَيْرُ حَامِلٍ ، رَجَعَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَيْهَا  
عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، فَرَجَعَ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ قَضَاهَا دَيْنًا ثُمَّ تَبَيَّنَ بَرَاءَتَهُ مِنْهُ .  
وَعَنْهُ ، لَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّكَاحُ فَاسِدًا فَأَنْفَقَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ فُرِّقَ  
بَيْنَهُمَا ، لَمْ يَرْجِعْ ، كَذَا هَلُنَّا . وَإِنْ لَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا لظَنِّهِ أَنَّهَا حَائِلٌ ، ثُمَّ  
تَبَيَّنَ أَنَّهَا حَامِلٌ ، رَجَعَتْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا اسْتِحْقَاقَهَا لَهُ ، فَرَجَعَتْ بِهِ  
عَلَيْهِ ، كَالَّذِينَ . وَإِنْ ادَّعَتِ الْحَمْلَ لِتَأْخُذَ النِّفَقَةَ ، أَنْفَقَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ،  
ثُمَّ تُرَى الْقَوَائِلُ ، فَإِنْ بَانَ أَنَّهَا حَامِلٌ ، فَقَدْ أَخَذَتْ حَقَّهَا ، وَإِنْ بَانَ خِلَافُهُ ،  
رَجَعَ عَلَيْهَا .

---

(١) سقط من : ف .



## بَابُ قَدْرِ النَّفَقَةِ

يَجِبُ لِلْمَرْأَةِ مِنَ النَّفَقَةِ قَدْرُ كِفَايَتِهَا بِالْمَعْرُوفِ ؛ لقول النبي ﷺ لهناد :  
« تُخَذَى مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
قَالَ : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالْمَعْرُوفُ قَدْرُ  
الْكِفَايَةِ . وَلِأَنَّهَا نَفَقَةٌ وَاجِبَةٌ لِدَفْعِ الْحَاجَةِ ، فَتَقَدَّرَتْ بِالْكِفَايَةِ ، كَنَفَقَةِ  
الْمَمْلُوكِ . وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ ، فَإِنَّهُ يُرْجَعُ فِي تَقْدِيرِهَا إِلَى الْحَاكِمِ ،  
فَيَفْرِضُ لَهَا قَدْرَ كِفَايَتِهَا مِنَ الْخُبْزِ وَالْأُذْمِ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي : هِيَ مُقَدَّرَةٌ  
بِرِطَانِي خُبْزٍ بِالْعِرَاقِي ، وَمَا يَكْفِيهَا <sup>(٤)</sup> مِنَ الْأُذْمِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لِلْمِسْكِينِ فِي

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَجْرَى أَمْرِ الْأَنْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ،  
وَفِي : بَابٍ إِذَا لَمْ يَنْفَقِ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ النِّفَقَاتِ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ٣/١٠٣ ، ٧/٨٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ قَضِيَةِ هِنْدَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ  
٣/١٣٣٨ ، ١٣٣٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ فِي الرَّجُلِ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ .  
سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٥٩ ، ٢٦٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ قَضَاءِ الْحَاكِمِ عَلَى الْغَائِبِ إِذَا عَرَفَهُ ، مِنْ  
كِتَابِ الْقَضَاةِ . الْمُجْتَبَى ٨/٢١٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا لِلْمَرْأَةِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا ، مِنْ كِتَابِ  
التَّجَارَاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٧٦٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي وَجُوبِ نَفَقَةِ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ ،  
مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/١٥٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦/٣٩ ، ٥٠ ، ٢٠٦ .  
(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٣ .

(٣) الْأُذْمُ : مَا يَسْتَمْرَأُ بِهِ الطَّعَامُ .

(٤) فِي ف ، س ٣ : « يَكْفِيهِمَا » .

## الكفارة رَطْلَانِ .

وَيَجِبُ لَهَا فِي الْقُوتِ الْخُبْزُ ؛ لِأَنَّهُ الْمُقْتَاتُ فِي الْعَادَةِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> : الْخُبْزُ وَالزَّيْتُ . وَعَنْ <sup>(٢)</sup> ابْنِ عُثْمَرَ : الْخُبْزُ وَالسَّمْنُ ، وَالْخُبْزُ وَالزَّيْتُ ، وَالْخُبْزُ وَالتَّمْرُ ، وَمِنْ أَفْضَلِ مَا تُطْعَمُهُمُ الْخُبْزُ وَاللَّحْمُ <sup>(٣)</sup> . وَيَجِبُ لَهَا مِنَ الْأُذْمِ بِقَدْرِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أُذْمِ الْبَلَدِ ؛ مِنَ الزَّيْتِ ، وَالشَّيْرِجِ ، وَالسَّمْنِ ، وَاللَّبَنِ ، وَاللَّحْمِ ، وَسَائِرِ مَا يُؤْتَدَّمُ بِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّفَقُّةِ بِالْمَعْرُوفِ ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ بِهِ .

فصل : وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بَيَسَارِ الزَّوْجِ وَإِعْسَارِهِ ؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا ءَاتَاهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَتُعْتَبَرُ حَالُ الْمَرْأَةِ أَيْضًا ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ » . فَيَجِبُ لِلْمُوسِرَةِ تَحْتَ الْمُوسِرِ مِنْ أَرْقَعِ خُبْزِ الْبَلَدِ وَأُذْمِهِ بِمَا جَزَتْ [ ٣٥١ ] بِهِ عَادَةُ مِثْلِهَا وَمِثْلِهِ ، وَلِلْفَقِيرَةِ تَحْتَ الْفَقِيرِ مِنْ أَذْنَى خُبْزِ الْبَلَدِ وَأُذْمِهِ ، عَلَى قَدْرِ عَادَتِهِمَا <sup>(٥)</sup> ، وَلِلْمَتَوَسِّطَةِ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ . وَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا غَنِيًّا وَالْآخَرُ فَقِيرًا ، مَا

(١) سورة المائدة ٨٩ .

(٢) فِي ف : « قَالَ » .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ ، فِي : تَفْسِيرِهِ ١٨ / ٧ .

(٤) سورة الطلاق ٧ .

(٥) فِي ف : « عَادَتَهَا » .

بينهما، كلٌّ على حسبِ عادته ؛ لأنَّ إيجابَ نفقةِ المُوسرين على المُعسرِ، وإنفاقِ المُوسرِ نفقةَ المُعسرين، ليس من المَعْرُوفِ، وفيه إضرارٌ بصاحبه .  
وحُكْمُ المكاتبِ والعَبْدِ حُكْمُ المُعسرِ ؛ لأنَّهما ليسا بأَحْسَنَ حالًا منه ،  
وَمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ، إِنْ كَانَ مُعْسِرًا، فهو كالمُعسرين، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا، فهو كالمُتوسِّطين .

**فصل :** إِنْ دَفَعَ إِلَيْهَا قِيمَةَ الْخُبْزِ وَالْأُذْمِ، أَوْ الْحَبِّ وَالذَّقِيقِ، لَمْ يَلْزَمْهَا قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ طَعَامٌ وَجِبَ فِي الذِّمَّةِ بِالشَّرْعِ، فَلَمْ يَجِبْ أَخْذُ عَوْضِهِ، كَالْكَفَّارَةِ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِيٌّ، فَجَازَ أَخْذُ عَوْضِهِ بِاتِّفَاقِهِمَا، كَالْقَرْضِ .

**فصل :** وَيَجِبُ لَهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُسْطِ وَالذَّهْنِ لِرَأْسِهَا، وَالْمَاءِ وَالسِّدْرِ لَعَسَلِهِ، وَمَا يَعُودُ بِنَظَافَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لِلتَّنْظِيفِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ كَنْسُ الدَّارِ وَتَنْظِيفُهَا . وَلَا يَلْزَمُهُ ثَمَنُ الْخِضَابِ ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُّ<sup>(١)</sup> لِلزَّيْنَةِ، فَأَشْبَهَ الْحَلَى . وَلَا ثَمَنُ الدَّوَاءِ وَأَجْرَةُ الطَّيِّبِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّفَقَةِ الرَّابِتَةِ<sup>(٣)</sup>، إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِعَارِضٍ . وَأَمَّا الطَّيِّبُ، فَمَا يُرَادُّ مِنْهُ لِقَطْعِ السَّهْلِكِ<sup>(٤)</sup> وَالرَّيْحِ الْكَرِيهَةِ، كدَوَاءِ<sup>(٥)</sup> الْعَرَقِ، لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُّ

(١) زيادة من : ف .

(٢) فى الأصل : « الطيب » .

(٣) فى ف : « الواجبة » .

(٤) فى الأصل، ف : « السهولة »، وفى س ٣ : « السهوكة » .

والسَّهْلُ : رِيحُ الْعَرَقِ .

(٥) فى م : « و » .

لِلتَّنْظِيفِ ، وما يُرادُ للتَّلَذُّذِ والاستِمتاعِ ، لم يَلْزَمْهُ ؛ لأنَّ الاستِمتاعَ حقٌّ له ، فلا يَجِبُ عليه .

**فصل :** وَتَجِبُ الْكِسْوَةُ ؛ لِلآيَةِ وَالْحَبَرِ ، وَلأنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِحِفْظِ الْبَدَنِ عَلَى الدَّوامِ ، فَلَزِمَتْهُ ، كالتَّقَّةِ . وَيَجِبُ لِلْمُوسِرَةِ تَحْتَ الْمُسِرِ مِنْ مُزْتَفِعٍ <sup>(١)</sup> ما يُلبَسُ فِي الْبَلَدِ ؛ مِنَ الْإِبْرِيسِمِ <sup>(٢)</sup> ، وَالخَزْرِ ، وَالْقُطَنِ ، وَالْكُتَّانِ ، وَلِلْفَقِيرَةِ تَحْتَ الْفَقِيرِ مِنْ غَلِيظِ الْقُطَنِ وَالْكُتَّانِ ، وَلِلْمُتَوَسِّطَةِ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ ، أَوْ <sup>(٣)</sup> إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا وَالْآخَرُ مُعْسِرًا ، مَا بَيْنَهُمَا ، عَلَى حَسَبِ عَوَائِدِهِمْ فِي الْمَلْبُوسِ ، كَمَا قُلْنَا فِي التَّقَّةِ .

وَأَقْلُ مَا يَجِبُ قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلُ ، وَمِقْنَعَةٌ <sup>(٤)</sup> ، وَمَدَاسٌ لِلرَّجُلِ ، وَجُبَّةٌ لِلشَّتَاءِ <sup>(٥)</sup> ؛ لأنَّ ذَلِكَ مِنَ الْكِسْوَةِ بِالْمَعْرُوفِ ، وَمِلْحَفَةٌ أَوْ <sup>(٦)</sup> كِسَاءٌ أَوْ مُضْرَبَةٌ <sup>(٧)</sup> مَحْشُوءَةٌ لِلنَّوْمِ ، وَبِساطٌ أَوْ <sup>(٨)</sup> لَيْدٌ <sup>(٩)</sup> أَوْ حَصِيرٌ لِلنَّهَارِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْمُزْتَفِعِ لِلأُولَى ، وَمِنَ الْأَدَوْنِ لِلثَّانِيَةِ ، وَمِنَ الْمُتَوَسِّطِ لِلثَّالِثَةِ ؛ لأنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ .

---

(١) فِي ف : « أَرَفِعَ » ، وَفِي م « رَفِيع » .

(٢) الْإِبْرِيسِمُ : الْحَرِيرُ .

(٣) فِي ف : « وَ » .

(٤) الْمِقْنَعَةُ : مَا تَقْنَعُ بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا .

(٥) فِي ف : « فِي الشَّتَاءِ » .

(٦) فِي م : « وَ » .

(٧) الْمُضْرِبَةُ : وَسَادَةٌ تُضْرَبُ بِالْخِيوطِ . التَّلْخِيسُ لِلْعَسْكَرِيِّ ٢٣٥ / ١ .

(٨) فِي ف ، م : « وَ » .

(٩) اللَّيْدُ : ضَرْبٌ مِنَ الْبِساطِ .

**فصل :** وَيَجِبُ لَهَا مَسْكَنٌ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ لِلإِيوَاءِ ، وَالِاسْتِئْجَارِ  
عَنِ الْعِيُونِ لِلتَّصَرُّفِ وَالِاسْتِغْنَاءِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ هِنِّ ، كَمَا ذَكَرْنَا  
فِي التَّفَقُّةِ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَخْدُمُ نَفْسَهَا ؛ لَكُونِهَا مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْدَارِ ، أَوْ  
مَرِيضَةً ، وَجَبَ لَهَا خَادِمٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَعَايِرُوهُنَّ  
بِالْمَعْرُوفِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَإِخْدَامُهَا مِنَ الْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ . وَلَا يَجِبُ لَهَا أَكْثَرُ  
مِنْ خَادِمٍ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ خِدْمَتُهَا فِي نَفْسِهَا ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِخَادِمٍ وَاحِدٍ .  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ <sup>(٢)</sup> يُخْدِمَهَا إِلَّا امْرَأَةٌ ، أَوْ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، أَوْ صَغِيرًا . وَهَلْ  
يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كِتَابِيَّةٌ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى إِبَاحَةِ النَّظَرِ لَهُنَّ ؛ فَإِنْ قُلْنَا  
بِجَوَازِهِ ، فَهَلْ يَلْزَمُ الْمَرْأَةُ قَبُولُهَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهَا <sup>(٣)</sup> ؛ <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُمْ  
يَصْلُحُونَ <sup>(٥)</sup> لِلْخِدْمَةِ . وَالثَّانِي ، لَا يَلْزَمُهَا ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافَهُمْ <sup>(٥)</sup> .

وَإِنْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ : أَنَا أَخْدِمُ نَفْسِي ، وَآخُذُ أَجْرَةَ الْخَادِمِ . لَمْ يَلْزَمْ الزَّوْجُ ؛  
لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْخِدْمَةِ تَرْفِيهِهَا ، وَتَوْفِيرُهَا عَلَى حَقِّهِ ، وَذَلِكَ يَقُوتُ بِخِدْمَتِهَا .  
وَإِنْ قَالَ : أَنَا أَخْدِمُكَ بِنَفْسِي . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهَا الرِّضَا بِهِ ؛  
لِأَنَّ الْكِفَايَةَ تَحْصُلُ بِهِ . وَالثَّانِي ، لَا [ ٣٥١ ط ] يَلْزَمُهَا ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَشِمُهُ ، فَلَا

(١) سورة النساء ١٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لِمَنْ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « قَبُولُهَا » .

(٤ - ٤) فِي م : « لِأَنَّهُمْ يَصْلَحُونَ » .

(٥) فِي م : « تَعَافَهُنَّ » .

تَسْتَوْفِي حَقَّهَا <sup>(١)</sup> مِنْهُ بِالْخِدْمَةِ .

ولا يَلْزَمُهُ أَنْ يُمْلِكَهَا خَادِمًا، بَلْ إِنْ كَانَ لَهُ أَوْ اسْتَأْجَرَهُ، جَازٌ، وَإِنْ كَانَ تَمْلُوكًا لَهَا، فَاتَّفَقَا عَلَى خِدْمَتِهِ، لَزِمَهُ نَفَقَتُهُ بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْفَقِيرَيْنِ، فِي الْقَوَاتِ وَالْأَدَمِ وَالْكِسْوَةِ. وَلَا يَجِبُ لَهُ مُسَطُّ، وَلَا سِدْرٌ، وَلَا ذَهْنٌ لِلرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ وَالزَّيْنَةِ، وَلَا يُرَادُ ذَلِكَ مِنَ الْخَادِمِ. وَيَجِبُ لِلْخَادِمَةِ <sup>(٢)</sup> خُفٌّ إِذَا كَانَتْ تَخْرُجُ إِلَى الْحَاجَاتِ؛ لِحَاجَتِهَا إِلَيْهِ.

**فصل:** وعليه دَفْعُ نَفَقَتِهَا إِلَيْهَا كُلَّ <sup>(٣)</sup> يَوْمٍ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ الْحَاجَةِ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى تَعْجِيلِهَا، أَوْ تَأْخِيرِهَا، أَوْ تَسْلِيفِهَا النَّفَقَةَ لَشَهْرٍ، أَوْ عَامٍ، أَوْ أَكْثَرٍ، جَازٌ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمَا، فَجَازَ فِيهِ مَا تَرَاضَيَا عَلَيْهِ، كَالَّذَيْنِ. فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهَا نَفَقَةَ يَوْمٍ، فَبَاطَتْ فِيهِ، لَمْ يَرْجِعْ بِمَا بَقِيَ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ مَا تَسْتَحِقُّهُ، وَإِنْ أَسْلَفَهَا نَفَقَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ بَاطَتْ، رَجَعَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ لَهَا. وَذَكَرَ الْقَاضِي مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ ذَلِكَ حُكْمُ الرُّجُوعِ فِي مُعْجَلِ الزَّكَاةِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي مَوْضِعِهِ.

فَأَمَّا إِنْ غَابَ عَنْ زَوْجَتِهِ زَمَنًا، وَلَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنَفَقَةِ مَا مَضَى؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ، إِنْ طَلَّقُوا، أَنْ يَتَعَثُّوا بِنَفَقَةِ مَا مَضَى <sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّهُ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: « مِنْ الْخِدْمَةِ ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: « لِلْخَادِمِ ».

(٣) فِي ف: « فِي كُلِّ ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، انْظُرْ: تَرْتِيبُ الْمَسْنَدِ ٦٥/٢. وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ =

حقُّ لها عليه بحُكْمِ الْعَوَظِ ، فَرَجَعْتُ بِهِ عَلَيْهِ ، كَالَّذِينَ . وَعَنْهُ ، لَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ قَدْ فَرَضَهَا لَهَا ؛ لِأَنَّهَا نَفَقَةٌ ، فَأُشْبِهَتْ نَفَقَةَ الْأَقَارِبِ .

**فصل :** وعليه كِسْوَتُهَا فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً فِي أَوَّلِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْعَادَةُ . فَإِنْ بَلَيْتُ<sup>(١)</sup> فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَتَلَى فِيهِ مِثْلُهَا ، لَزِمَهُ بَدْلُهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ كِسْوَتِهَا ، وَإِنْ بَلَيْتُ قَبْلَهُ ، لَمْ يَلْزِمَهُ بَدْلُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَتَفْرِيطِهَا<sup>(٢)</sup> ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَتْلَفْتُهَا . وَإِنْ مَضَى زَمَنٌ يَتَلَى فِيهِ مِثْلُهَا وَلَمْ تَبَلْ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَلْزِمُهُ بَدْلُهَا ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَاجَةٍ إِلَى الْكِسْوَةِ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ بِالْمُدَّةِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ تَلَفَتْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ لَمْ يَلْزِمَهُ بَدْلُهَا .

وَإِنْ كَسَاهَا ثُمَّ أَبَانَهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ مَا يُسْتَحَقُّ دَفْعُهُ ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِهِ ، كَنَفَقَةِ الْيَوْمِ . وَالثَّانِي ، يَرْجِعُ<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ لَزَمَنَ مُسْتَقْبَلٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَسْلَفَهَا النَّفَقَةَ ثُمَّ أَبَانَهَا .

**فصل :** وَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهَا النَّفَقَةَ ، فَلَهَا أَنْ تَتَصَرَّفَ فِيهَا بِمَا شَاءَتْ ، مِنْ بَيْعٍ وَصَدَقَةٍ وَغَيْرِهِمَا<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ لَهَا ، فَمَلَكَتِ التَّصَرُّفَ فِيهَا ، كَالْمَهْرِ ، إِلَّا أَنْ يَعُودَ ذَلِكَ عَلَيْهَا بِضَرَرٍ فِي بَدَنِهَا ، وَتَقْصِرَ فِي اسْتِمْتَاعِهَا ، فَلَا تَمْلِكُكَ ؛

---

= ٩٤، ٩٣/٧ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٥/ ٢١٤ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٧/ ٤٦٩ .

(١) في م : « تلفت » .

(٢) في م : « من تفريطها » .

(٣) بعده في ف : « به » .

(٤) في م : « غيرها » .

لأنَّه يُقَوِّتُ حَقَّه . وكذلك الحُكْمُ في<sup>(١)</sup> الْكِسْوَةِ في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وفي  
الْآخِرِ ، ليس لها التَّصَرُّفُ فيها بحالٍ ؛ لأنَّه يَمْلِكُ اسْتِزْجَاعَهَا بِطَلَاقِهَا ،  
بِخِلَافِ النِّفَقَةِ .

**فصل :** وإذا نَشَزَتِ الْمَرْأَةُ ، سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّهَا فِي مُقَابَلَةِ  
التَّمَكِّينِ مِنْ اسْتِمْتَاعِهَا ، وقد فات ذلك بُشُورِهَا . وإن كان لها وَلَدٌ ، لم  
تَسْقُطْ نَفَقَتُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَهُ ، فلا يَسْقُطُ بُشُورُهَا .

---

(١) بعده في م : « النفقة و » .



## بَابُ قَطْعِ النَّفَقَةِ

إذا أَعْسَرَ الزَّوْجُ بِنَفَقَةِ الْمُعْسِرِ، فَلَهَا فَسْخُ النِّكَاحِ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ <sup>(١)</sup> . [٣٥٢] وقد تَعَذَّرَ الإِمْسَاكُ بِالْمَعْرُوفِ ، فَتَعَيَّنَ التَّسْرِيحُ بِالْإِحْسَانِ . وَكُتِبَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ ، يَأْمُرُهُمْ أَنْ <sup>(٢)</sup> يُنْفِقُوا أَوْ <sup>(٣)</sup> يُطَلِّقُوا ، فَإِنْ طَلَّقُوا ، بَعَثُوا <sup>(٤)</sup> بِنَفَقَةٍ مَا مَضَى <sup>(٥)</sup> . وَلَأنَّهُ إِذَا ثَبَتَ لَهَا الْفَسْخُ لِعَجْزِهِ عَنِ الْوَطْءِ ، فَلَأَنْ يَثْبُتَ بِالْعَجْزِ عَنِ النَّفَقَةِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ فِيهِ أَكْثَرُ .

وإن أَعْسَرَ بِيَعِضِهَا ، فَلَهَا الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَ لَا يَقُومُ بِدُونِهَا . وَإِنْ أَعْسَرَ بِكِسْوَةِ الْمُعْسِرِ ، فَلَهَا الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَ لَا يَقُومُ بِدُونِهَا ، فَأَشْبَهَتْ الْقَوْتَ . وَإِنْ أَعْسَرَ بِمَا زَادَ عَلَى نَفَقَةِ الْمُعْسِرِ ، فَلَا خِيَارَ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا تَسْقُطُ بِإِعْسَارِهِ ، وَلَأنَّ الْبَدَنَ يَقُومُ بِدُونِهَا . وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْأُذْمِ ، أَوْ نَفَقَةِ الْخَادِمِ ، فَلَا خِيَارَ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَ يَقُومُ بِدُونِهَا .

(١) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٢) فِي ف : « بَانَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٤) فِي ف : « أَنْ يَبْعَثُوا » .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٩٠ ، ٩١ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا قُوْتَ يَوْمِ يَوْمٍ، فَلَيْسَ بِمُعْسِرٍ بِالنَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ. وَإِنْ كَانَ يَجِدُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ مَا يُغَدِّيهَا، وَفِي آخِرِهِ مَا يُعَشِّيهَا، فَلَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا تَصِلُ إِلَى كِفَايَتِهَا. وَإِنْ كَانَ يَجِدُ قُوْتَ يَوْمٍ دُونَ يَوْمٍ، فَلَهَا الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصِلُ إِلَى كِفَايَتِهَا. وَإِنْ كَانَ صَانِعًا يَعْمَلُ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ ثَوْبًا يَكْفِيهِ ثَمَنُهُ لِلْأُسْبُوعِ كُلِّهِ، فَلَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا تَصِلُ إِلَى كِفَايَتِهَا.

وَمَتَى عَاذَهُ <sup>(١)</sup>، وَأَمَكَّنَهُ الْاِقْتِرَاضُ، ثُمَّ يَقْضِيهِ، فَلَا تَنْقَطِعُ النَّفَقَةُ. وَإِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ مِنْ عَمَلٍ عَجَزَ عَنْهُ لِمَرَضٍ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ، أَوْ غَيْبَةِ مَالِهِ، وَأَمَكَّنَهُ الْاِقْتِرَاضُ إِلَى زَوَالِ الْعَارِضِ <sup>(٢)</sup>، وَفَعَلَ، فَلَا خِيَارَ لَهَا. وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْاِقْتِرَاضِ، وَكَانَ الْعَارِضُ يَزُولُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَمَا دُونَ، فَلَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَرِيبٌ، وَإِنْ كَثُرَ، فَلَهَا الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ يَكْثُرُ.

وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْمَسْكَنِ فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْبَدَنَ يَقُومُ بِدُونِهِ. وَالثَّانِي، لَهَا الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ، أَشْبَهَ النَّفَقَةَ وَالْكِسْوَةَ.

فصل: فَإِنْ مَنَعَ النَّفَقَةَ مَعَ يَسَارِهِ، وَقَدَّرْتَ لَهُ عَلَى مَالٍ، أَخَذْتَ مِنْهُ قَدْرَ كِفَايَتِهَا بِالْمَعْرُوفِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ هِنْدًا جَاءَتْ إِلَى <sup>(٣)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مِنْ

(١) فِي ف: «عَاوَزَ»، وَفِي م: «أَعُوَزَ».

(٢) فِي م: «الْمَرَضُ».

(٣) زِيَادَةُ مِنْ: ف.

الثَّقَّةُ مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي . فقال : « خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ » .  
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ مَنَعَهَا بَعْضُ الْكِفَايَةِ ، فَلَهَا أَخْذُهُ ؛ لِلخَبَرِ . وَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ  
 نَفَقَةَ وَلَدِهَا الصَّغِيرِ ؛ لِلخَبَرِ . فَإِنْ وَجَدَتْ مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ لَهَا ، أَخَذَتْهُ ،  
 وَإِنْ لَمْ تَجِدْ ، أَخَذَتْ بِقَدْرِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، مُتَحَرِّيةً لِلْعَدْلِ فِي ذَلِكَ . فَإِنْ لَمْ تَجِدْ  
 مَا تَأْخُذُهُ ، رَفَعَتْهُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَأْمُرَهُ بِالْإِنْفَاقِ أَوْ الطَّلَاقِ ، فَإِنْ أَبَى ، حَبَسَهُ ،  
 فَإِنْ صَبَرَ عَلَى الْحَبْسِ ، وَقَدَّرَ الْحَاكِمُ عَلَى مَالِهِ ، أَنْفَقَ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا  
 غُرُوضًا ، بَاعَهَا وَأَنْفَقَ مِنْهَا ، فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ ، فَلَهَا الْفَسْخُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ  
 حَدِيثِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَأنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْفَسْخُ مَعَ الْعُدْرِ دَفْعًا  
 لِلضَّرَرِ ، فَمَعَ عَدَمِهِ أَوَّلَى .

وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَائِبًا ، كَتَبَ الْحَاكِمُ إِلَيْهِ ، كَمَا كَتَبَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ ، إِلَى الَّذِينَ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ . فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ خَبَرُهُ ، أَوْ تَعَدَّرَتِ الثَّقَّةُ  
 مِنْهُ ، وَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَالٌ ، فَلَهَا الْفَسْخُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ ،  
 وَأَبَى الْخَطَّابِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْفَسْخَ لَا يَبْثُثُ مَعَ الْيَسَارِ ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ  
 لَعَيْبِ الْإِعْسَارِ ، وَلَمْ يَبْثُثْ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> . وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَصَحُّ ؛ فَإِنَّ الْإِعْسَارَ لَيْسَ  
 بَعَيْبٍ ، وَلَئِنَّمَا الْفَسْخُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ ، وَهُمَا فِيهِ سَوَاءٌ .

وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ يَتِمَّكُنُ مِنْ اسْتِيفَائِهِ ، فَهُوَ كَالْمُوسِرِ ؛ لِأنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ ،  
 وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ اسْتِيفَائِهِ ، فَهُوَ كَالْمَعْدُومِ ؛ [ ٣٥٢ ظ ] لِأنَّهُ عاجِزٌ عَنْهُ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٥ .

(٢) بعده في م : « فيه » .

**فصل :** فإن كان له عليها ذَيْنٌ مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ لَهَا مِنَ النَّفَقَةِ ، فَأَرَادَ أَنْ يَحْتَسِبَ بِهِ عَلَيْهَا وَهِيَ مُوسِرَةٌ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ ذَيْنَهُ مِنْ أَى مَالِهِ شَاءَ ، وَهَذَا مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مُعْسِرَةٌ ، لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ فِي الْفَاضِلِ عَنِ الْكِفَايَةِ ، وَلَا فَضْلَ لَهَا .

**فصل :** ومتى ثَبَتَ لَهَا الْفَسْخُ ، فَرَضِيَتْ بِالْمَقَامِ مَعَهُ ، ثَبَتَ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُعْسِرِ ؛ مِنَ الْقَوْتِ ، وَالْأُذْمِ ، وَالْكِسْوَةِ ، وَالْمَسْكَنِ ، وَالْحَادِمِ ، تُطَالِيهِ بِهَا إِذَا أُنْسِرَ ؛ لِأَنَّهَا حُقُوقٌ وَاجِبَةٌ عَجَزَ عَنْهَا ، فَثَبَّتُ فِي ذِمَّتِهِ ، كَالدَّيْنِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ شَيْءٌ ؛ قِيَاسًا عَلَى الزَّائِدِ عَنِ نَفَقَةِ الْمُعْسِرِ . وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ فَإِنَّ الزَّائِدَ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى مُعْسِرٍ ، وَهَذَا مُعْسِرٌ ، بِخِلَافِ هَذَا . وَلَا يَلْزَمُهَا التَّمَكُّيْنُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ ، وَلَا الْإِقَامَةُ فِي مَنْزِلِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي مُقَابَلَةِ النَّفَقَةِ ، فَلَا يَجِبُ مَعَ عَدَمِهَا . وَمَتَى عَنْ لَهَا الْفَسْخُ ، فَلَهَا الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ النَّفَقَةِ يَتَجَدَّدُ كُلَّ يَوْمٍ ، فَيَتَجَدَّدُ حَقُّ الْفَسْخِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَتْ مُعْسِرًا عَالِمَةً بِإِعْسَارِهِ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهَا الْفَسْخُ لِعُسْرَتِهِ ، فَلَهَا الْفَسْخُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرٌ كَلَامُ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا الْفَسْخُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِعَيْبِهِ ، فَأُسْبِتَ امْرَأَةُ الْعَيْنِ إِذَا رَضِيَتْ بِعَيْبِهِ .

**فصل :** وَإِنْ اخْتَارَتِ الْفَسْخَ ، لَمْ يَجْزُ لَهَا ذَلِكَ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَجْزُ بِغَيْرِ الْحَاكِمِ ، كَالْفَسْخِ بِالْعُنَّةِ . وَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِالْفَسْخِ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ فُسْخٌ لَتَعَذُّرِ الْعَوَضِ ، فَثَبَّتَ فِي الْحَالِ ، كَفَسْخِ الْبَيْعِ لِقَلَسِ الْمُشْتَرَى .

**فصل :** وإن أعسرَ زَوْجُ الأَمَةِ فلم تَخْتَرِ الفَسْخَ ، لم يكن لسيِّدِها الفَسْخُ ؛ لأنَّ الحقَّ لها ، فلم يكن له الفَسْخُ ، كالْفَسْخِ للعُتَّةِ . وإن أعسرَ زَوْجُ الصَّغِيرَةِ والمَجْنُونَةِ ، فليس لوليَّيهما<sup>(١)</sup> الفَسْخُ ؛ لأنَّه فَسْخٌ لِنِكَاحِهِمَا<sup>(٢)</sup> ، فلم يَمْلِكْهُ وَلِيَّيهما<sup>(٣)</sup> ، كالْفَسْخِ للعَيْبِ . وحُكِيَ عن القاضي أنَّ لسيِّدِ الأَمَةِ الفَسْخَ ؛ لأنَّ الضَّرَرَ عليه . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْلِكَ وَلِيُّ الصَّغِيرَةِ والمَجْنُونَةِ الفَسْخَ ؛ لأنَّه فَسْخٌ لِقَوَاتِ الْعَوَضِ ، فَمَلَكَهُ ، كَفَسْخِ الْبَيْعِ لِعَقْدِ الثَّمَنِ .

**فصل :** وإذا وُجِدَ التَّمَكُّينُ الْمَوْجِبُ لِلتَّفَقَّةِ ، فلم يُنْفَقْ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةٌ ، صَارَتِ التَّفَقَّةُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ ، سَوَاءٌ تَرَكَهَا لِعُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلأنَّه مَالٌ يَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ فِي عَقْدِ<sup>(٤)</sup> مُعَاوَضَةٍ ، فلم يَسْقُطْ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ ، كَالصَّدَاقِ . وإن أعسرَ بِقَضَائِهَا ، لم تَمْلِكِ الفَسْخَ ؛ لأنَّها دَيْنٌ يَقُومُ الْبَدَنُ بِدُونِهِ ، فَأُشْبِهَتْ دَيْنَ الْقَرْضِ . وعنه ، لا تَتَبَثُ فِي الذِّمَّةِ ، وَتَسْقُطُ ، مَا لَمْ يَكُنِ الْحَاكِمُ قَدْ فَرَضَهَا ؛ لأنَّها نَفَقَةٌ تَجِبُ يَوْمًا بِيَوْمٍ ، فَإِذَا لَمْ يَفْرِضْهَا الْحَاكِمُ ، سَقَطَتْ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ ، كَتَفَقَّةِ الْأَقَارِبِ . فعلى هذا ، لا يَصِحُّ ضَمَانُهَا ؛ لأنَّه ليس مَالُهَا إِلَى الْوُجُوبِ . وعلى الرِّوَايَةِ الْأُولَى ، يَصِحُّ<sup>(٥)</sup> ضَمَانُ مَا وَجِبَ مِنْهَا وَمَا يَجِبُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ؛ لأنَّ مَالَهُ إِلَى الْوُجُوبِ .

(١) فِي ف : « لَوَلِيَّهَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : « لِنِكَاحِهَا » .

(٣) فِي ف : « وَلِيَّهَا » .

(٤) فِي م : « حَقٌّ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

فصل : وإذا ادَّعى الزَّوْجُ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهَا نَفَقَتَهَا ، فَأُنْكَرَتْهُ ، فالقولُ قولُها مع يمينها ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الْقَبْضِ . وإن مَضَتْ مُدَّةٌ لم يُنْفَقْ فيها ، فادَّعَتْ أَنَّهُ كَانَ مُوسِرًا ، فَأُنْكَرَهَا ، ولم يُعْرِفْ له مالٌ <sup>(١)</sup> « قبل ذلك » ، فالقولُ قولُه مع يمينه ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُهُ ، وإن عُرِفَ له مالٌ ، فالقولُ قولُها ؛ لأنَّ الأصلَ بَقَاؤُهُ . وإن ادَّعَتْ المرأةُ <sup>(٢)</sup> [١٣٥٣] التَّمَكُّينَ الْمُوجِبَ لِلنَّفَقَةِ ، فَأُنْكَرَهَا ، فالقولُ قولُه ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُهُ . وإن قالت : فَرَضَ الْحَاكِمُ نَفَقَتِي مِنْهُ سَنَةً . وقال : بل مِنْهُ شَهْرٌ . فالقولُ قولُه ؛ لذلك <sup>(٣)</sup> . وإن ادَّعى نُشُوزَهَا ، فَأُنْكَرَتْهُ ، فالقولُ قولُها ؛ لذلك <sup>(٤)</sup> .

وإن طَلَّقَهَا طَلَقَةً رَجْعِيَّةً ، وَكَانَتْ حَامِلًا ، فقال الزَّوْجُ : طَلَّقْتُكَ قَبْلَ الْوَضْعِ ، فأنْقَضَتْ عِدَّتُكَ بِهِ . وقالت : بل بَعْدَهُ . لم يَتَّقَ لَهُ <sup>(٤)</sup> رَجْعَةٌ ؛ لإِقْرَارِهِ بَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، وَلِزِمَتِهَا الْعِدَّةُ ؛ لإِقْرَارِهَا بِهَا ، والقولُ قولُها مع يمينها في وُجُوبِ نَفَقَتِهَا ؛ لأنَّ الأصلَ بَقَاؤُهَا .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « كذلك » .

(٤) سقط من : الأصل .

## بَابُ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ

وهم صِنْفَانِ؛ عَمُودٌ<sup>(١)</sup> النَّسَبِ، وهم الْوَالِدَانِ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ عَلَوَا، وَالْوَلَدُ  
وَوَلَدُهُ وَإِنْ سَفَلَ، فَتَجِبُ نَفَقَتُهُمْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ  
إِحْسَانًا﴾<sup>(٣)</sup>. وَمِنْ الْإِحْسَانِ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِمَا. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ  
أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ»<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْوَالِدَيْنِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ  
لِهِنْدٍ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(٦)</sup>. فَتَبَيَّنَتْ نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ  
وَالْوَلَدِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَبَيَّنَتْ نَفَقَةُ الْأَجْدَادِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ لِدُخُولِهِمْ  
فِي اسْمِ الْآبَاءِ وَالْأَوْلَادِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٧)</sup>.  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَنْبَغِيءَ آدَمَ﴾<sup>(٨)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَسَنِ<sup>(٩)</sup>: «إِنْ ابْنِي

(١) فِي ف: «عمودي».

(٢) فِي الْأَصْل: «الولدان».

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٨٣، سُورَةُ النِّسَاءِ ٣٦، سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٥١، سُورَةُ الْإِسْرَاءِ ٢٣.

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٦٠٣/٣.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٣.

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٨٥.

(٧) سُورَةُ الْحَجِّ ٧٨.

(٨) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٥، سُورَةُ يَسَ ٦٠.

(٩) فِي م: «الحسين».

هذا سيّد<sup>(١)</sup> .

وسواء كان وارثاً أو غير وارث ؛ لأنّ أحمد قال : لا يذفع الزكاة إلى وليد ابنته ؛ لقول النبي ﷺ « في حسن<sup>(٢)</sup> : « إن ابني هذا سيّد » . وإذا منع دفع الزكاة إليهم لقرايتهم ، يجب أن تلزمه نفقتهم . وذكر القاضي ما يدل على هذا ، وذكر في موضع آخر أنّه لا تجب النفقة إلا على وارث . وهو ظاهر قول الخرق وغيره من أصحابنا .

الصنف الثاني ، كل مؤزوث سوى من ذكرنا ، وسوى الزوج ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾<sup>(٣)</sup> . فأوجب على الوارث أجره رضاء الصبي ، فيجب أن تلزمه نفقته . وروى أنّ رجلاً سأل النبي ﷺ : من أبتر؟ قال : « أمك وأباك ،

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب قول النبي ﷺ للحسن ... من كتاب الصلح ، وفى : باب علامات النبوة فى الإسلام ، من كتاب المناقب ، وفى : باب الحسن والحسين ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفى : باب قول النبي ﷺ للحسن ... من كتاب الفتن . صحيح البخارى ٣/ ٢٤٤ ، ٤/ ٢٤٩ ، ٥/ ٣٢ ، ٩/ ٧٢ . وأبو داود ، فى : أول كتاب المهدي ، وفى : باب ما يدل على ترك الكلام فى الفتنة ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٢/ ٤٢٣ ، ٥١٩ . والترمذى ، فى : باب مناقب الحسن والحسين ، عليهما السلام ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ١٣/ ١٩٤ . والنسائى ، فى : باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣/ ٨٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/ ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥١ .

(٢) - (٢) زيادة من : م .

(٣) سورة البقرة ٢٣٣ .



(١) «وَأُخْتُكَ» ، وَأَخَاكَ ، وَمَوْلَاكَ الَّذِي يَلِي ذَاكَ ، <sup>(٢)</sup> حَقًّا وَاجِبًا ، وَرَحِمًا مُؤَصُّوْلًا <sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَقَضَى عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى بَنِي عَمِّ مَنْفُوسٍ بِنَفَقَتِهِ <sup>(٥)</sup> . وَلَأنَّهَا قَرَابَةٌ تَقْتَضِي التَّوْرِيثَ ، فَتُوجِبُ الْإِنْفَاقَ ، كَقَرَابَةِ الْوَلَدِ .

**فصل :** فَأَمَّا ذُو الرَّحِمِ الَّذِينَ لَا يَرْتُونَ بِفَرْضٍ وَلَا تَعْصِيَةٍ ، فَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَنْصُوصِ ؛ لَعَدِمِ النَّصُّ فِيهِمْ ، وَامْتِنَاعِ قِيَاسِهِمْ عَلَى الْمَنْصُوصِ ، لَضَعْفِ قَرَابَتِهِمْ . وَيَتَخَرَّجُ وَجُوبُهَا عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَرْتُونَ فِي حَالٍ ، فَتَجِبُ النَّفَقَةُ عَلَيْهِمْ فِي تِلْكَ الْحَالِ .

وَأِنْ كَانَ الْوَارِثُ غَيْرَ مُؤَرَّوْثٍ ؛ كَالْمُعْتَقَةِ <sup>(٦)</sup> ، وَعَمِّ الْمَرْأَةِ ، وَابْنِ أُخِيهَا ، وَابْنِ عَمَّتِهَا ، وَالْمُعْتَقِ ، وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْإِنْفَاقُ فِي الْمَنْصُوصِ ؛ لِأَنَّهُمْ وَرَثَاتٌ <sup>(٧)</sup> ، [٣٥٣ظ] فَيَدْخُلُونَ فِي الْعُمُومِ . وَعَنْهُ ، لَا نَفَقَةَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُؤَرَّوْثِينَ ، أَشَبَّهُوا ذَوِي الْأَرْحَامِ .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْإِنْفَاقِ عَلَى الْقَرِيبِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، فَقْرُ مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ ، فَإِنْ اسْتَعْنَى بِمَالٍ أَوْ كَسَبَ ، لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) في م : « حق واجب ، ورحم موصول » .

(٣) في : باب في ير الوالدين ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦٢٩/٢ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٥٩/٧ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٢٤٦/٥ ، ٢٤٧ .

وابن جرير ، في : التفسير ٥٠٠/٢ .

(٥) في ف : « كأم الأم والمعتقة » .

(٦) في م : « وارثون » .

تَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْمُوَاسَاةِ ، فَلَا تُسْتَحَقُّ مَعَ الْغِنَى عَنْهَا ، كَالزَّكَاةِ . وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْكَسْبِ مِنْ غَيْرِ حِرْفَةٍ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا نَفَقَةٌ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعْنِي بِكَسْبِهِ ، أَشْبَهَ الْمُحْتَرِفَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَهُ النَّفَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ وَلَا حِرْفَةً ، أَشْبَهَ الزَّيْمَنَ <sup>(١)</sup> .

الثاني ، أَنْ يَكُونَ لِلْمُتَنَفِقِ مَا يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ فَاضِلًا عَنْ نَفَقَةِ نَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ، ثُمَّ بَمَنْ تَعُولُ » <sup>(٢)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَلِأَنَّ نَفَقَةَ الْقَرِيبِ مُوَاسَاةٌ ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِي الْفَاضِلِ عَنِ الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَنَفَقَةُ نَفْسِهِ مِنَ الْحَوَائِجِ <sup>(٣)</sup> الْأَصْلِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ لِحَاجَتِهِ ، فَأَشْبَهَتْ نَفَقَةَ نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ نَفَقَةُ خَادِمِهِ الَّذِي لَا يَسْتَعْنِي عَنْ خِدْمَتِهِ ، تُقَدَّمُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

الثالث ، اتِّفَاقُهُمَا فِي الدِّينِ وَالْحُرِّيَّةِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الْإِنْفَاقُ عَلَى مَنْ لَيْسَ عَلَى دِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَرِثُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، وَلِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْمُوَاسَاةِ وَالصَّلَاةِ ، فَلَمْ تَجِبْ لَهُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ ، كَالزَّكَاةِ . وَعَنْهُ فِي عَمُودِي النَّسَبِ ، أَنَّهَا تَجِبُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَغْتَفِقُونَ عَلَيْهِ ، فَيُنْفِقُ عَلَيْهِمْ ، كَمَا لَوْ اتَّفَقَ دِينُهُمَا . وَأَمَّا الْعَبْدُ ، فَلَا نَفَقَةَ

(١) الزمن : المريض مرضا يدوم .

(٢) قَالَ الْحَافِظُ : لَمْ أَرَهُ هَكَذَا . التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ ١٨٤/٢ . وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٢/

١٦٨ ، ١٦٩ .

(٣) فِي م : « الْحَاجَةُ » .

(٤) فِي م : « كَذَلِكَ » .

عليه ؛ لأنه لا شيء له يؤاسى به ، فلا تجب نفقته على قريبه ؛ لأن نفقته على سيده ، ولأنه لا توارث بينهما ولا ولاية ، فلم ينفق أحدهما على صاحبه ، كالأجانب .

**فصل :** ولا يشترط في وجوب النفقة نقصان الخلقة ، بزمانة ، أو صغر ، أو جنون ؛ للعموم الخبر . وعن أحمد أنه يشترط ذلك في غير الوالدين ؛ لأن من عديم<sup>(١)</sup> ذلك فيه في مظنة التكسب ، فكان في مظنة الغنى .

ولا يشترط البلوغ ولا العقل في من تجب النفقة عليه ، بل تجب على الصبي والمجنون نفقة قريبهما إذا كانا موسرين ؛ لأنها من الحقوق المالية ، فتجب عليهما ، كأرش جنائيهما<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** ومن كان له أب ، لم تجب نفقته على غيره ؛ لأن الله تعالى أمر الآباء أن يعطوا<sup>(٣)</sup> الوالدات أجر<sup>(٤)</sup> الرضاع بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾<sup>(٥)</sup> . وقوله سبحانه : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾<sup>(٦)</sup> . وأمر النبي ﷺ هذا أن تأخذ ما يكفي ولدها من مال أبيهم<sup>(٧)</sup> . فإن لم يكن لهم أب ، ولم يكن له إلا وارث واحد ، فالنفقة

---

(١) في م : « علم » .

(٢) في الأصل : « جنائيهما » .

(٣ - ٣) في م : « الأمهات أجرة » .

(٤) سورة الطلاق ٦ .

(٥) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٨٥ .

عليه . وإن كان له وارثان ، فالنَّفَقَةُ عليهما على قَدَرِ إِرْثَهما ؛ فإذا كان له أُمٌّ وجدٌّ ، فعلى الأُمِّ ثُلُثُ النِّفْقَةِ ، وعلى الجدِّ الثُّلُثان . وإن كان له جدَّةٌ وأخٌ ، فعلى الجدَّةِ سُدُسُ النِّفْقَةِ ، والباقي على الأخ . وإن كان له أخوان<sup>(١)</sup> ، أو أختان ، فالنَّفَقَةُ عليهما نِصْفَيْنِ . وإن كان له أخٌ وأختٌ ، فالنَّفَقَةُ عليهما أثلاثًا . وإن كان له أختٌ وأُمٌّ ، فعلى الأختِ ثلَاثَةُ أْخْمَاسِ النِّفْقَةِ ، وعلى الأُمِّ الخُمُسانِ ؛ لأنَّه مَالٌ يُشْتَحَقُّ بِالْقَرَابَةِ ، فكان على ما ذَكَرْناه ، كالميراث .

وإن كان له مِنَ الْوَرِثَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ ، فَتَفَقَّطَهُ عَلَيْهِمْ على قَدَرِ إِرْثِهِمْ ؛ لِما ذَكَرْناه . وَإِنْ اجْتَمَعَ أُمٌّ أُمٌّ ، وَأَبُو أُمٍّ ، فَالنَّفَقَةُ على أُمِّ الأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا الْوَارِثَةُ .

**فصل :** وَمَنْ كَانَ وَارِثُهُ [ ٣٥٤ ر ] فَقِيرًا ، وَلَهُ قَرِيبٌ مُوسِرٌ مَحْجُوبٌ بِهِ ، كَعَمِّ مُعْسِرٍ وَابْنِ عَمِّ مُوسِرٍ ، أَوْ أَخٍ فَقِيرٍ وَابْنِ أَخٍ مُوسِرٍ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ الْوُجُوبِ الْإِرْثُ ، فَيَسْقُطُ بِحُجْبِهِ ، كَمَا يَسْقُطُ مِيرَاثُهُ . وَإِنْ كَانَ مِنَ عُمُودِي النَّسَبِ ، كَأَبِ مُعْسِرٍ وَجَدِّ مُوسِرٍ ، فَالنَّفَقَةُ على الجدِّ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ النِّفْقَةِ عَلَيْهِ لِقَرَابَتِهِ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ مَعَ الْحُجْبِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ<sup>(٢)</sup> يَجِبَ الْإِنْفَاقُ على الْمُوسِرِ فِي التِّي قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِلنَّفَقَةِ الْقَرَابَةُ الْمَوْجِبَةُ لِلْمِيرَاثِ ، لَا نَفْسُ الْمِيرَاثِ ، وَهِيَ مُوجُودَةٌ مَعَ الْحُجْبِ ، وَوُجُودُ الْمُعْسِرِ كَعَدَمِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَخَوَات » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « وَ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « لَا » .

**فصل :** وَمَنْ لَمْ يَفْضُلْ عِنْدَهُ إِلَّا نَفَقَةُ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup> ، بَدَأَ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبٍ ؛  
لأنَّه أَوْلَى ، فإذا كان له أبٌ وجدٌ ، فالنَّفَقَةُ للأب . وإن كان له ابنٌ وابن  
ابن ، فهي للابن . وإن اجْتَمَعَ أبٌ وابنٌ صغيرٌ أو زَمَنٌ ، فالنَّفَقَةُ للابن ؛ لأنَّ  
نَفَقَتَهُ وَجَبَتْ بالنَّصِّ . وإن كان كبيراً ، ففيه ثلاثة أَوْجُه ؛ أحدها ، يُقَدَّمُ  
الابن ؛ لذلك<sup>(٢)</sup> . والثاني ، يُقَدَّمُ الأب ؛ لأنَّ حُرْمَتَهُ أَكْثَرُ . والثالث ، هما  
سواء ؛ لتساويهما في القُرْب ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُدْلِي بِنَفْسِهِ .

وإن اجْتَمَعَ أَبَوَان ، ففيهما ثلاثة أَوْجُه ؛ أحدها ، هما سواء ؛ لتساويهما  
في القَرَابَةِ . والثاني ، الأُمُّ أَحَقُّ ؛ لِما رُوِيَ أَنَّ رجلاً قال : يا رسولَ اللَّهِ مَنْ  
أَبْرُّ ؟ قال : « أُمُّكَ » . قال : ثم مَنْ ؟ قال<sup>(٣)</sup> : « أُمُّكَ » . قال : ثم مَنْ ؟  
قال : « أُمُّكَ » . قال : ثم مَنْ ؟ قال : « أَبَاكَ »<sup>(٤)</sup> . والثالث ، الأب ؛ لأنه  
ساواها في<sup>(٥)</sup> الوِلَادَةِ ، وانْفَرَدَ بالتَّغْصِيبِ .

(١) في م : « واحدة » .

(٢) في م : « كذلك » .

(٣) بعده في الأصل : « ثم » .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل ، س ٣ .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب من أحق الناس بحسن الصحبة ، من كتاب الأدب . صحيح  
البخارى ٢ / ٨ . ومسلم ، فى : باب بر الوالدين وأنهما أحق به ، من كتاب البر والصلة . صحيح  
مسلم ٤ / ١٩٧٤ . وأبو داود ، فى : باب فى بر الوالدين ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٢ /  
٦٢٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى بر الوالدين ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذى  
٩٢ / ٨ . وابن ماجه ، فى : باب التهنى عن الإمساك فى الحياة ... ، من كتاب الوصايا ، وفى :  
باب بر الوالدين ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٠٣ ، ١٢٠٧ . والإمام أحمد ، فى :  
المسند ٢ / ٣٢٧ ، ٣٩١ ، ٤٠٢ ، ٣ / ٥ .

(٦) بعده فى م : « القرابة وهى » .

وإن اجتمع أخ وجد، احتمل أن يُقدّم الجد؛ لأنه أكد حُرْمَةً، وقَرَابَتَهُ قَرَابَةً وِلَادَةً، ولهذا لا يُقَادُ به. ويَحْتَمَلُ تَسَاوِيَهُمَا؛ لَتَسَاوِيَهُمَا فِي التَّغْصِيبِ وَالْإِرْثِ. وإن كان مع الجدَّ عَمٌّ أو ابْنُ عَمٍّ، قُدِّمَ الجدُّ؛ لِتَقْدِيمِهِ فِي الْحُرْمَةِ وَالْإِرْثِ، ولأنَّهُمَا يُذْلِيَانِ به، فَقُدِّمَ عليهما، كالأبِّ مع الأخ. **فصل :** وعلى الْمُعْتَقِ نَفَقَةُ عَتِيقِهِ، إِذَا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ؛ لِأَنَّهُ وَارِثُهُ. وَلَا نَفَقَةَ لِلْمُعْتَقِ عَلَى عَتِيقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُهُ.

**فصل :** وَتَجِبُ نَفَقَةُ الْقَرِيبِ <sup>(١)</sup> عَلَى قَرِيبِهِ مُقَدَّرَةً بِالْكِفَايَةِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ لِلْحَاجَةِ، فَيَجِبُ مَا تَتَدَفَّعُ بِهِ. وَإِنْ اِخْتِاجٌ إِلَى مَنْ يَخْدُمُهُ، وَجِبَتْ نَفَقَةُ خَادِمِهِ. وَإِنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ، وَجِبَتْ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْكِفَايَةِ. وَعَنْهُ، لَا يَلْزَمُ الرَّجُلَ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ ابْنِهِ. فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ غَيْرِ الْقَرِيبِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ نَفَقَتَهُ لَا نَفَقَةَ غَيْرِهِ.

**فصل :** وَيَلْزَمُهُ إِعْغَافُ أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَابْنِهِ الَّذِينَ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ، إِذَا طَلَبُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَيَضُرُّهُ فَقْدُهُ، فَأَشْبَهَ النَّفَقَةَ. وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُزَوِّجَهُ حُرَّةً أَوْ يُسَرِّيَهُ بِأَمَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَوِّجَهُ أَمَةً؛ لِأَنَّهُ بِوُجُوبِ إِعْغَافِهِ يَسْتَغْنَى عَنْ <sup>(٢)</sup> «نِكَاحِ الْأَمَةِ». وَلَا يُعْفَى بِعَجُوزٍ وَلَا قَبِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْاِسْتِمْتَاعَ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِهِمَا. وَإِنْ أَعْفَى بِزَوْجَةٍ فَطَلَّقَهَا، أَوْ بِأَمَةٍ فَأَعْتَقَهَا، لَمْ يَلْزَمُهُ إِعْغَافُهُ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ ضَيَّعَ عَلَى نَفْسِهِ. وَإِنْ أَعْفَى بِأَمَةٍ

(١ - ١) زيادة من : ف .

(٢ - ٢) في م : « الأمة ونكاحها » .

فاسْتَعْنَى عنها ، لم يَمْلِكْ اسْتِزْجَاعُهَا ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ فِي حَالِ وُجُوبِهَا عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ اسْتِزْجَاعُهَا ، كَالزَّكَاةِ . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا أَنْ يَلْزَمَهُ إِعْغَافُ كُلِّ مَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ كِفَايَتِهِ ، فَأُشْبِهَ النَّفَقَةَ .

فصل : وإن احتاج الطفل إلى الرضاع ، لزم إرضاعه ؛ لأن الرضاع في حق الصغير كنفقة الكبير . ولا يجب إلا في حولين ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

فإن امتنعَت الأم من رضاعه ، لم تُجْبِر ، سواء كانت في جبال الأب <sup>(٢)</sup> أو مُطَلَّقة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَاَسَ رِثَمٌ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى ﴾ <sup>(٣)</sup> . ولأنها لا تُجْبِر على نفقة الولد [ ٣٥٤ ظ ] مع وجود الأب ، فلا تُجْبِر على الرضاع ، إلا أن يُضْطَرَّ إليها ، ويخشى عليه ، فيلزمها إرضاعه ، كما لو لم يكن له أحدٌ غيرها .

ومتى بذلت الأم إرضاعه مُتَبَرِّعةً ، أو بأجرةٍ مثلها ، فهي أحقُّ به ، سواء وجد الأب مُتَبَرِّعةً برضاعه أو لم يجد ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ ولأنها أحقُّ بحضائته ، فوجب تقديمها .

(١) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٢) في م : « الزوج » .

(٣) سورة الطلاق ٦ .

وإن أثبت أن تُرضعه إلا بأكثر من أجره مثلها، لم يلزمه ذلك، <sup>(١)</sup> ويسقط حقها <sup>(٢)</sup>؛ لأنها أسقطته بإسقاطها، ولأن ما لا يوجد بثمن المثل كالمعدوم، مثل الرقبة في الكفارة.

وإن كانت ذات زوج أجنبي من الطفل، فمنعها زوجها الرضاع، سقط حقها، وإن أذن لها، فهي على حقها من ذلك.

**فصل :** وتنفق نفقة القريب نفقة الزوجة في أربعة أشياء؛ أحدها، أن نفقة الزوجة تجب مع الإغسار؛ لأنها بدل، فأشبهت الثمن في البيع، ونفقة القريب مؤساة، فلا تجب إلا من الفاضل؛ لقول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْمَعْفُوءُ﴾ <sup>(٣)</sup>. الثاني، أن نفقة الزوجة تجب للزمن الماضي؛ لما ذكرنا، ونفقة القريب لا تجب لما مضى؛ لأنها وجبت لإحياء النفس <sup>(٣)</sup> وتزجية الحال <sup>(٣)</sup>، وقد حصل ذلك في الماضي بدونها. الثالث، أنه <sup>(٤)</sup> إذا دفع إلى الزوجة نفقة يومها، أو كسوة عامها، فمضت المدة ولم تنصرف فيها، فعليه ما يجب للمدة الثانية، والقريب بخلاف ذلك. والرابع، أنه إذا دفع إلى الزوجة ما يجب ليومها أو لعامها، فسرق أو تلف، لم يلزمه عوضه، والقريب بخلافه؛ لما ذكرناه.

---

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة البقرة ٢١٩ .

(٣ - ٣) في م : « ودفع الحاجة » .

(٤) سقط من : م .



## بَابُ الْحَضَانَةِ

إذا افترَقَ<sup>(١)</sup> الزَّوْجَانِ وَبَيْنَهُمَا وَلَدٌ<sup>(٢)</sup>؛ طِفْلٌ أَوْ مَجْنُونٌ، وَجَبَتْ حَضَانَتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَرَكَ ضَاعَ وَهَلَكَ، فَيَجِبُ إِحْيَاؤُهُ.

وَأَحَقُّ النَّاسِ بِالْحَضَانَةِ الْأُمُّ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَضَى بِعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأُمِّهِ أُمِّ عَاصِمٍ، وَقَالَ لِعُمَرَ: رِيحُهَا وَشَمُّهَا وَلُطْفُهَا خَيْرٌ لَهُ مِنْكَ. رَوَاهُ سَعِيدٌ<sup>(٣)</sup>. وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ فِي الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يُنْكَزْ، فَكَانَ<sup>(٤)</sup> إجماعاً، وَلِأَنَّ الْأُمَّ أَقْرَبُ وَأَشْفَقُ، وَلَا يُشَارِكُهَا فِي قُرْبِهَا إِلَّا الْأَبُ، وَلَيْسَتْ لَهُ شَفَقَتُهَا، وَلَا يَلِي الْحَضَانَةَ بِنَفْسِهِ.

فَإِنْ غُدِمَتِ الْأُمُّ، أَوْ لَمْ تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَضَانَةِ، فَأَحَقُّهُمْ بِهَا أُمُّهَاتُهَا؛ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُنَّ أُمُّهَاتٌ. وَلَا يُشَارِكُهُنَّ إِلَّا أُمُّهَاتُ الْأَبِ، وَهُنَّ

---

(١) فِي م : « اقترن » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي : سَنَّهُ ١٠٩/٢ ، ١١٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَوْلُودِ مِنَ الرِّجَالِ وَمِنْ أَحَقِّ بِالْوَلَدِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصِيَّةِ . الْمَوْطَأُ ٧٦٧/٢ ، ٧٦٨ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١٥٤/٧ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢٣٦/٥ - ٢٣٨ .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « ذَلِكَ » .

أَضْعَفُ مِنْهُنَّ مِيرَاثًا، ثُمَّ الْأَبُ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ وَإِنْ عَلَوْنَ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ . وَعِنَهُ ، أَنَّ أُمُّهُاتِ الْأَبِ أَوْلَى مِنْ أُمُّهُاتِ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهُنَّ يُذْلِلْنَ بَعْضُهُنَّ بَعْضَةً . فَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ الْأَبُ بَعْدَ الْأُمِّ ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ ، ثُمَّ أُمُّهُاتُ الْأُمِّ . وَعِنَهُ ، أَنَّ الْحَالَةَ وَالْأُخْتَ مِنَ الْأُمِّ أَحَقُّ مِنَ الْأَبِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَالَةُ أُمٌّ » <sup>(١)</sup> . فَعَلَى هَذَا ، الْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَحَقُّ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهَا أَدْلَتْ بِالْأُمِّ وَزَادَتْ بِقَرَابَةِ الْأَبِ . وَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ .

فَإِذَا انْقَرَضَ الْآبَاءُ وَالْأُمُّهُاتُ ، انْتَقَلَتْ إِلَى الْأُخْتِ [ ٣٥٥ ] مِنَ الْأَبَوَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى الْأَخِ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهَا امْرَأَةٌ ، فَتَقْدُمُ عَلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهَا مِنَ الذُّكُورِ ، كَالْأُمِّ وَالْجَدَّةِ ، وَلِأَنَّهَا تَتْلَى الْحِصَانَةَ بِنَفْسِهَا . ثُمَّ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَتَرِثُ مِيرَاثَهَا ، ثُمَّ الْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا رَكَضَتْ مَعَهُ فِي الرَّحِمِ ، ثُمَّ الْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ الْأَخُ لِلْأَبِ ، ثُمَّ بَنُوهُمَا <sup>(٢)</sup> كَذَلِكَ .

فَإِذَا انْقَرَضَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ ، فَالْحِصَانَةُ لِلْحَالَاتِ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْحَزَقِيِّ تَقْدِيمَ الْعَمَّاتِ ؛ لِأَنَّهُنَّ يُذْلِلْنَ بَعْضُهُنَّ بَعْضَةً ، فَتَقْدُمْنَ ، كَتَقْدِيمِ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ عَلَى الْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُنَّ اسْتَوَيْنَ فِي <sup>(٣)</sup> عَدَمِ الْمِيرَاثِ ، فَكَانَ مَنْ يُذْلَى بِالْأُمِّ أَوْلَى مِمَّنْ يُذْلَى بِالْأَبِ ، كَالْجَدَّاتِ ، وَلِأَنَّ الْحَالَةَ أُمٌّ .

(١) يَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١١١ .

(٢) فِي م : « بَنُوهُمْ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مَعَ » .

ثم العَمَّاتُ ، وتُقَدَّمُ التى من الأبوين ، ثم التى من الأب ، ثم التى من الأم ، ثم الأعمام ، ثم بنوهم .

**فصل : ولللرجال من العَصَباتِ حقٌّ فى الحَضَانَةِ ؛ بدليل ما رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا وَجَعْفَرًا وَزَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ تَنَازَعُوا فى حَضَانَةِ ابْنَةِ حَمْزَةَ ، فقالَ عَلِيٌّ : بنتُ<sup>(١)</sup> عَمِّى ، وعندي بنتُ رسولِ اللَّهِ ﷺ . وقالَ زَيْدٌ<sup>(٢)</sup> : بنتُ<sup>(١)</sup> أُخِي - لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَى بَيْنَ زَيْدٍ وَحَمْزَةَ - وقالَ جَعْفَرٌ : بنتُ عَمِّى ، وعندي خالَتُها . فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ : « الحَالَةُ أُمُّ » . وسَلَّمَهَا إلى جَعْفَرٍ . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> . «إِلَّا أَنَّ» ابنَ العَمِّ لا حَضَانَةَ له على جَارِيَةٍ ؛ لأنَّه ليس بِمَحْرَمٍ لها ، فلا تُسَلَّمُ إليه . وأولاهم بالحَضَانَةِ أولاهم بالميراث .**

فَأَمَّا الرِّجَالُ مِن ذَوَى الْأَرْحَامِ ؛ كالأخِ مِنَ الْأُمِّ ، وَالْخَالَ ، وَأبَى الْأُمِّ ، وَالْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ ، فلا حَضَانَةَ لَهُمْ مع أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الحَضَانَةِ ؛ لأنَّهُمْ لَا يَحْضُنُونَ بَأَنْفُسِهِمْ ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ قَرَابَةٌ قَوِيَّةٌ يَسْتَحِقُّونَ بِهَا . وَلَا حَضَانَةَ لِمَنْ يُذَلِّى بِهِمْ مِنَ النِّسَاءِ ؛ لأنَّه إِذَا لَمْ يَنْبُتْ لَهُمْ حَضَانَةٌ ، فَمَنْ أَذَلَّى بِهِمْ أَوْلَى . فَإِنْ عُدِمَ أَهْلُ الحَضَانَةِ ، احْتَمَلَ أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَيْهِمْ ؛ لأنَّهُمْ يَرِثُونَ عِنْدَ عَدَمِ

(١) فى ف : « هى ابنة » .

(٢) بعده فى الأصل : « بن حارثة ، رضى الله عنه » ، وفى س ٣ : « بن حارثة » .

(٣) فى : باب من أحق بالولد ، من كتاب الطلاق . سنن أبى داود ١ / ٥٣٠ .

كما أخرجه البخارى ، فى : باب كيف يكتب : هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان .... من كتاب الصلح ، وفى : باب عمرة القضاء ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١٨٠ / ٥ ، ٢٤٢ / ٣ .

(٤ - ٤) فى الأصل : « لأن » .

الوارث، فكذلك يَحْضُنُونَ عِنْدَ عَدَمٍ مِّنْ يَحْضُنُ. واحْتَمَلَ أَنْ لَا يَنْبُتَ لهم حَضَانَةٌ، وَتَنْتَقِلُ إِلَى الْحَاكِمِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا.

**فصل:** ولا حَضَانَةٌ لِرَقِيقٍ؛ لَعَجْزِهِ عَنْهَا بِخِدْمَةٍ<sup>(١)</sup> الْمَوْلَى، وَلَا لِمَعْتُوهِ؛ لَعَجْزِهِ عَنْهَا، وَلَا لِفَاسِقِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْفَى الْحَضَانَةَ حَقَّهَا، وَلَا حَظُّ الْوَلَدِ فِي حَضَانَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَلَى طَرِيقَتِهِ، وَلَا لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ؛ لِذَلِكَ<sup>(٢)</sup>، وَلَا لِلْمَرْأَةِ إِذَا تَزَوَّجَتْ أَجْنَبِيًّا مِنَ الطُّفْلِ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَتَذِيي لَهُ سِقَاءٌ، وَحِجْرِي لَهُ جِوَاءٌ، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي، وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ<sup>(٣)</sup> مِنِّي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَلَائِذَا تَشْتَغَلُ بِالْإِسْتِمْتَاعِ عَنِ الْحَضَانَةِ. وَقَدْ رَوَى مُهَنَّاتُ عَنْ أَحْمَدَ: إِذَا تَزَوَّجَتِ الْأُمُّ وَابْنُهَا صَغِيرٌ، أُخِذَ مِنْهَا. قِيلَ لَهُ: فَالْجَارِيَةُ مِثْلُ الصَّبِيِّ؟ قَالَ: لَا، الْجَارِيَةُ تَكُونُ مَعَهَا<sup>(٥)</sup> إِلَى سَبْعِ سِنِينَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ بِنْتَ حَمْزَةَ عِنْدَ<sup>(٦)</sup> خَالَيْهَا<sup>(٧)</sup> وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ،

(١) فِي ف: «بخدمته».

(٢) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٣) فِي الْأَصْل، س ٣، م: «يَنْزِعُهُ».

(٤) فِي: بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْوَلَدِ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥٢٩/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٨٢/٢. وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ١٥٣/٧.

وَالدَّارَقُطْنِي، فِي: سَنَنِهِ ٣٠٥/٣. وَالْحَاكِمُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكِ ٢٠٧/٢. وَابِيهَقِي، فِي: السَّنَنِ

الْكَبِيرِ ٤/٨، ٥. وَحَسَنُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٧/٢٤٤.

(٥) فِي ف: «مَعَ أُمِّهَا».

(٦) فِي ف: «مَعَ».

(٧) بَعْدَهُ فِي م: «إِلَى سَبْعٍ».

ولَئِنَّمَا تَرَكْتَ بِنْتُ حَمْرَةَ عِنْدَ خَالَتِهَا ؛ لِأَنَّ زَوْجَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَضَانَةِ .  
 وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ بِنَ مِنْ أَهْلِ الْحَضَانَةِ ، كَالْجَدَّةِ الْمُزَوَّجَةِ بِالْجَدِّ ،  
 لَمْ تَسْقُطْ حَضَانَتُهَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ الْحَضَانَةُ مُتَفَرِّدًا ، فَمَعَ  
 اجْتِمَاعِهِمَا أُولَى .

وَمَتَى زَالَتِ الْمَوَانِعُ مِنْهُمْ ، مِثْلَ [ ٣٥٥ ط ] أَنْ طَلَّقَتْ <sup>(١)</sup> الْمُزَوَّجَةُ ، أَوْ عَتَقَ  
 الرَّقِيقُ ، أَوْ عَقَلَ الْمَعْتُوهُ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ ، أَوْ عُذِّلَ الْفَاسِقُ ، عَادَ حَقُّهُمْ مِنَ  
 الْحَضَانَةِ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ الْمَانِعُ ، فَثَبَّتَ الْحُكْمُ بِالسَّبَبِ الْخَالِي مِنَ الْمَانِعِ .

**فصل :** وَمَنْ ثَبَّتَ لَهُ الْحَضَانَةُ فَتَرَكَهَا ، سَقَطَ حَقُّهُ مِنْهَا . وَهَلْ يَسْقُطُ  
 حَقٌّ مَنْ يُدْلَى بِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّغَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا  
 سَقَطَ الْأَصْلُ ، سَقَطَ التَّبَعُ . وَالثَّانِي ، لَا يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْقَرِيبِ سَقَطَ  
 لِمَعْنَى اخْتِصَّ بِهِ ، فَاخْتِصَّ السَّقُوطُ بِهِ ، كَمَا لَوْ سَقَطَ الْمَانِعُ . فَعَلَى هَذَا ، إِذَا  
 تَرَكَتِ الْأُمُّ الْحَضَانَةَ ، فَهِيَ لِأُمِّهَا . وَعَلَى الْأَوَّلِ ، تَنْتَقِلُ إِلَى الْأَبِ .

وَإِذَا اسْتَوَى اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْحَضَانَةِ ، كَالْأَخْتَيْنِ ، وَالْعَمَّتَيْنِ ، أُقْرِعَ  
 بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ، قُدِّمَ ؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ ،  
 فَقُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ ، كَالْعَبْدَيْنِ فِي الْعِتْقِ ، وَالزَّوْجَتَيْنِ فِي السَّفَرِ  
 بِإِحْدَاهُمَا .

**فصل :** وَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعًا وَهُوَ غَيْرُ مَعْتُوهِ ، خُيِّرَ بَيْنَ أَبَوَيْهِ ، فَكَانَ مَعَ

(١) بعده في م : « المرأة » .

(٢) في س ٣ ، م : « مانع » .

مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يُرِيدُ زَوْجِي <sup>(٣)</sup> أَنْ يَذْهَبَ بَابْنِي ، وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بَيْتِ أَبِي عِنْتَةَ <sup>(٤)</sup> ، وَقَدْ نَفَعْنِي . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « هَذَا أَبُوكَ ، وَهَذِهِ أُمُّكَ ، فَخُذْ بِيَدَيْهِمَا شِئْتَ » . فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ .

فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ وَاحِدًا مِنْهُمَا ، أَوْ اخْتَارَهُمَا مَعًا ، قُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاوَا ، وَتَعَدَّرَ الْجَمْعُ ، فَصِرْنَا إِلَى الْقُرْعَةِ . وَإِنْ اخْتَارَ الْأُمُّ ، أَوْ <sup>(٥)</sup> صَارَ لَهَا <sup>(٦)</sup> بِالْقُرْعَةِ ، كَانَ عِنْدَهَا لَيْلًا ، وَيَأْخُذُهُ الْأَبُ نَهَارًا لِيُسَلِّمَهُ فِي

(١) فِي : سَنَنَهُ ١١٠/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَخْيِيرِ الْغُلَامِ بَيْنَ أَبِيهِ إِذَا افْتَرَقَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَحْكَامِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠٩/٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ تَخْيِيرِ الصَّبِيِّ بَيْنَ أَبِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٧٨٨/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٦/٢ . وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ، انْظُرْ : تَرْتِيبَ الْمُسْنَدِ ٦٢/٢ . وَصَحَّحَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٢٥٠/٧ ، ٢٥١ .

(٢) فِي : بَابِ مَنْ أَحَقَّ بِالْوَلَدِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥٣٠/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِسْلَامِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَتَخْيِيرِ الْوَلَدِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٣/٣٨١ ، ٣٨٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، بَابِ فِي تَخْيِيرِ الصَّبِيِّ بَيْنَ أَبِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٧٠/٢ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٩٧/٤ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣/٨ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « عِنْتَةَ » .

وَبِمِثْلِ أَبِي عِنْتَةَ عَلَى بَعْدِ مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤٣٤/١ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٦) فِي ف : « لَهَا » .

مَكْتَبٍ أَوْ صِنَاعَةٍ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ حَظُّ الْوَلَدِ ، وَحَظُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ اخْتَارَ أَبَاهُ ، كَانَ عِنْدَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِغْرَاءِ بِالْعُقُوقِ وَقَطِيعَةِ الرَّجَمِ .

وَإِنْ مَرِضَ صَارَتْ الْأُمُّ <sup>(١)</sup> أَحَقُّ بِتَمْرِضِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَالصَّغِيرِ <sup>(٢)</sup> فِي حَاجَتِهِ إِلَى مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِ . وَإِنْ مَرِضَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ وَهُوَ عِنْدَ الْآخَرِ ، لَمْ يُمْنَعُ مِنْ عِيَادَتِهِ وَحُضُورِهِ عِنْدَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

وَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا ، ثُمَّ عَادَ فَاخْتَارَ الْآخَرَ ، سُلِّمَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ إِنْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ ، رُدَّ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا اخْتِيَارُ تَشَهُ ، وَقَدْ يَشْتَهِي أَحَدَهُمَا فِي وَقْتِ دُونَ وَقْتٍ ، فَاتَّبَعَ مَا يَشْتَهِيهِ ، كَمَا يُتَّبَعُ مَا يَشْتَهِيهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ ، خُيِّرَ بَيْنَ الْأُمِّ وَعَصْبَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : خَاصَمَ عَمِّي أُمِّي ، وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَنِي ، فَاخْتَصَمَا إِلَيَّ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَخَيَّرَنِي عَلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ ، فَاخْتَرْتُ أُمِّي ، فَدَفَعَنِي إِلَيْهَا <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ سَبْعًا ، ثَرَكَتْ عِنْدَ الْأَبِ بِلَا تَخْيِيرٍ ؛ لِأَنَّ حَظُّهَا فِي الْكُونِ عِنْدَ أَبِيهَا ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْحِفْظِ ، وَالْأَبُ أَوْلَى بِهِ ، وَلِأَنَّهَا تُقَارِبُ الصَّلَاحِيَّةَ لِلتَّزْوِيجِ ، وَلِأَنَّهَا تُخْطَبُ مِنْ أَبِيهَا ؛ لِأَنَّهُ وَلِيُّهَا

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « كالصغيرة » .

(٣) لم نجد هذا الأثر عن عامر بن عبد الله ، ولكن عن عمارة الجرمي . انظر : ترتيب مسند الشافعي ٦٣/٢ . سنن سعيد ١١١/٢ . مصنف ابن أبي شيبة ٢٣٩/٥ ، ٢٤٠ . السنن الكبرى للبيهقي ٤/٨ . وانظره في المغني ٤١٦/١١ ، والشرح الكبير ٤٨٥/٢٤ .

والمالك لتزويجها . وتكون عنده ليلاً ونهاراً ؛ لأن تأديتها وتخريجها في البيت . ولا تمنع الأم من زيارتها ، من غير أن يخلو بها الزوج . ولا تطيل ولا تتبسط ؛ لأن الفُرقة بين الزوجين تمنع تبسط أحدهما في منزل الآخر . وإن مرضت فالأم أحق بتريضها في بيتها ؛ لما ذكرنا في الغلام . وإن مرضت الأم ، لم تمنع الجارية من عيادتها ؛ لما ذكرنا<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وإن كان الولد بالغاً رشيداً ، [٣٥٦] فلا حضانة عليه ، والخيرة إليه في الإقامة عند من يشاء منهما . وإن أراد الانفراد وهو رجل ، فله ذلك ؛ لأنه مُستغنٍ عن الحضانة . ويشتحب أن لا يتفرد عنهما ، ولا يقطع برّه لهما<sup>(٢)</sup> ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَيَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾<sup>(٣)</sup> . وإن كانت جارية ، فلا يبيها منعها من الانفراد ؛ لأنه لا يؤمن<sup>(٤)</sup> عليها دخول المفسدين .

**فصل :** وإن أراد أحد أبوي الطفل السفر ، والآخر الإقامة ، والطريق أو<sup>(٥)</sup> البلد الذي يسافر إليه مخوف ، أو كان السفر لحاجة ثم يعود ، فالمقيم أحق بالولد ؛ لأن في السفر<sup>(٦)</sup> ضرراً ، وفي تكليفه السفر مع العود إتعاب

(١) بعده في ف : « في الغلام » .

(٢) في ف : « عنهما » .

(٣) سورة البقرة ٨٣ ، سورة النساء ٣٦ ، سورة الأنعام ١٥١ ، سورة الإسراء ٢٣ .

(٤) في م : « يأمن » .

(٥) في الأصل : « و » .

(٦) في الأصل : « الحضر » ، وفي ف ، م : « الخطر » .



له ، وَمَشَقَّةٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ كَانَ السَّفَرُ لثِقَلًا إِلَى بَلَدٍ آمِنٍ بَعِيدٍ فِي <sup>(٢)</sup> طَرِيقٍ  
 آمِنٍ ، فَلَا بُدَّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ ؛ لِأَنَّ <sup>(٣)</sup> كَوْنَهُ مَعَ أَبِيهِ أَحْفَظُ لِنَسَبِهِ ، وَأَحْوَرُّ  
 عَلَيْهِ ، وَأَبْلَغُ فِي تَأْدِيبِهِ وَتَخْرِيجِهِ . وَإِنْ انْتَقَلَا جَمِيعًا ، فَلَا بُدَّ عَلَى حَقِّهَا مِنَ  
 الْحَضَانَةِ . وَإِنْ كَانَتِ الثَّقَلَةُ إِلَى مَكَانٍ قَرِيبٍ ، بَحِثْ يُمَكِّنُ الْأَبَ رُؤْيَاهُم  
 كُلَّ يَوْمٍ ، فَلَا بُدَّ عَلَى حَضَانَتِهَا <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ الْأَبِ لَهُ مُمَكِّنَةٌ . وَإِنْ كَانَ  
 أَبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ انْقِطَاعُ حَقِّ الْأُمِّ مِنَ الْحَضَانَةِ ؛ لِعَجْزِ  
 الْأَبِ عَنِ مُرَاعَاةِ وَلَدِهِ ، فَهُوَ كَالسَّفَرِ الْبَعِيدِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ دُونَ  
 مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَلَا بُدَّ عَلَى حَضَانَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْقَرِيبِ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : « من » .

(٣) في ف : « حظها منها » .



## بَابُ نَفَقَةِ الْمَالِكِ

وَيَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ نَفَقَةُ مَمْلُوكِهِ، مِمَّا <sup>(١)</sup> لَا غِنَى لَهُ <sup>(٢)</sup> عَنْهُ،  
<sup>(٣)</sup> وَكَسْوَتُهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:  
 «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكَسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ».  
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup>.

وَتَجِبُ نَفَقَتُهُ مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ. وَالْمُسْتَحْبُّ أَنْ يُطْعِمَهُ مِمَّا  
 يَأْكُلُ، وَيَكْسُوهُ مِمَّا يَلْبَسُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ قَالَ: «إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ  
 تَحْتَ يَدِهِ <sup>(٥)</sup>، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا

(١) فِي ف، س ٣: «مَا».

(٢) بَعْدَهُ فِي س ٣: «بِهِ».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ إِطْعَامِ الْمَمْلُوكِ مِمَّا يَأْكُلُ وَالْبَاسَةِ مِمَّا يَلْبَسُ...، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ.

صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٢٨٤.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ الْأَمْرِ بِالرَّفَقِ بِالْمَمْلُوكِ، مِنْ كِتَابِ الْإِسْتِزْدَانِ. الْمَوْطَأُ ٢/

٩٨٠. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/٢٤٧، ٣٤٢.

وَالْحَدِيثُ لَمْ يَعْزَهِ إِلَى الْبُخَارِيِّ فِي: تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ ١٠/١٤٩، وَكَذَا فِي: التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ

١٣/٤.

(٥) فِي الْأَصْلِ، س ٣: «بِيَدِهِ»، وَفِي ف: «أَيْدِهِ».

يَعْلِيَهُمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ ، فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وإن ولي طعامه ، استحب له أن يطعمه منه ؛ لما روى أبو هريرة ، رضى الله عنه ، قال : قال <sup>(٢)</sup> « رسول الله ﷺ » : « إذا جاء أحدكم خادمه بطعامه ، فإن لم يجلسه معه ، فليتناوله <sup>(٣)</sup> لُقْمَةً أو لُقْمَتَيْنِ ، أو <sup>(٤)</sup> أَكْلَةً أو أَكْلَتَيْنِ ، فَإِنَّهُ وَلِي حَرَّة <sup>(٥)</sup> وَعِلَاجُهُ <sup>(٦)</sup> » . (رواه البخارى <sup>(٧)</sup> .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب المعاصى من أمر الجاهلية ... ، من كتاب الإيمان ، وفى : باب قول النبى ﷺ : « العبيد إخوانكم ... » وباب إذا أتاه خادمه بطعامه ، من كتاب العتق ، وفى : باب ما ينهى من السباب واللعن ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١٤/١ ، ١٩٥/٣ ، ١٩٧ ، ١٩/٨ . ومسلم ، فى : باب إطعام المملوك مما يأكل والباسه مما يلبس ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٣/١٢٨٣ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى حق المملوك ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٢/٦٣٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الإحسان إلى الخدم ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذى ٨/١٢٦ . وابن ماجه ، فى : باب الإحسان إلى الممالك ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢/١٢١٦ ، ١٢١٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/١٥٨ ، ١٦١ ، ١٧٣ .

(٢ - ٢) فى ف ، س ٣ : « قال أبو القاسم » .

(٣ - ٣) زيادة من : م .

(٤) بعده فى الأصل ، ف ، س ٣ : « دخانه و » .

(٥ - ٥) فى م : « متفق عليه » .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب الأكل مع الخادم ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخارى ٧/١٠٦ . واللفظ له بنحوه .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب إطعام المملوك مما يأكل والباسه مما يلبس ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٣/١٢٨٤ . وأبو داود ، فى : باب فى الخادم يأكل مع المولى ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢/٣٢٨ ، ٣٢٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الأكل مع المملوك والعيال ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٨/٤٤ . وابن ماجه فى : باب إذا أتاه خادمه بطعامه فليتناوله منه ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ٢/١٠٩٤ . والدارمى ، فى : باب فى =

وهو مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَ نَفَقَتَهُ فِي كَسْبِهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ وَيَأْخُذَ كَسْبَهُ ، أَوْ <sup>(١)</sup> يَجْعَلَهُ بِرِسْمِ خِدْمَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ خِدْمَتُهُ . فَإِنْ جَعَلَ نَفَقَتَهُ فِي كَسْبِهِ فَكَانَتْ وَفَقُ الْكَسْبِ ، فَحَسَنٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْكَسْبِ فَضْلٌ ، فَهُوَ لَسَيِّدِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ عَوْرٌ ، فَعَلَى سَيِّدِهِ تَمَامُهُ .

وَتُسْتَحَبُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ عِيْدِهِ وَإِمَائِهِ فِي التَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ ، وَيَجُوزُ لَهُ التَّفْضِيلُ . وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ إِمَائِهِ مَنْ يُعْطَاهَا لِلتَّسْرَى ، فَلَا بَأْسَ بِزِيَادَتِهَا فِي الْكِسْوَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْعَادَةُ .

**فصل :** وَعَلَى السَّيِّدِ إِغْفَافُهُ إِذَا طَلَبَ ذَلِكَ ، فَإِنْ امْتَنَعَ ، أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهِ إِذَا طَلَبَ ذَلِكَ . وَإِنْ طَلَبَتِ الْأَمَةُ [٣٥٦ ظ] التَّزْوِيجَ وَكَانَ يَسْتَمْتَعُ بِهَا ، لَمْ يُجْبَرْ عَلَى تَزْوِيجِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِيهَا ، وَعَلَيْهِ فِي تَزْوِيجِهَا ضَرَرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَمْتَعِ بِهَا ، لَزِمَهُ إِجَابَتُهَا أَوْ بَيْعُهَا . وَإِنْ كَانَ لَعَبْدِهِ زَوْجَةٌ ، مَكَّنَهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا لَيْلًا ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ فِي النِّكَاحِ تَضَمَّنَ إِذْنَهُ فِي الْاسْتِمْتَاعِ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَغْلِيهِ ، أَوْ يَشْقُ عَلَيْهِ ؛ لِلْخَبَرِ . وَإِنْ سَافَرَ بِهِ ، أَرْكَبَهُ عُقْبَةً <sup>(٢)</sup> .

وَلَا يُجْبَرُ الْعَبْدُ عَلَى الْمَخَارِجَةِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ ، فَلَمْ يُجْبَرْ عَلَيْهَا ،

---

= إكرام الخادم عند الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ١٠٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤٣٠ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٢) فِي م : « عَقْبَهُ » .

(٣) قَالَ الْمَصْنَفُ : وَمَعْنَاهُ أَنْ يَضْرَبَ عَلَيْهِ خَرَاஜًا مَعْلُومًا يُؤَدِّيهِ ، وَمَا فَضْلٌ لِلْعَبْدِ . الْمَغْنَى ١١/

كَالِكِتَابَةِ . وَإِنْ طَلَبَ الْعَبْدُ ذَلِكَ ، لَمْ يُجَبَرْ عَلَيْهِ الْمَوْلَى ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَيْهَا وَلَهُ كَسَبٌ ، جَازَ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ ، فَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ ، وَسَأَلَ مَوَالِيَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاஜِهِ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسَبٌ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ <sup>(٣)</sup> أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ حِلٍّ ، فَلَمْ يَجُزْ . وَإِنْ مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ ، أَوْ زَمِنَا ، أَوْ عَمِيَا ، لَزِمَهُ نَفَقَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمَا بِالْمَلِكِ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ .

**فصل :** وليس له أن يستترضع الأمة لغير ولدها ، إلا أن يكون فيها فضل عن ربه ؛ لأن فيه إضراراً بولدها ، واللبن مخلوق له ، فوجب أن يقدم فيه على غيره .

**فصل :** ومن ملك بهيمة ، لزمه القيام بعلفها ؛ لما روي <sup>(٤)</sup> أن رسول الله ﷺ قال : « عُدْبَتِ امْرَأَةٌ <sup>(٥)</sup> فِي هِرَّةٍ رَبَطْتُهَا <sup>(٦)</sup> حَتَّى مَاتَتْ <sup>(٧)</sup> ، فَدَخَلَتْ النَّارَ <sup>(٨)</sup> ، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا ، وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ <sup>(٩)</sup> الْأَرْضِ » .

(١) في ف ، م : « كذلك » .

(٢) تقدم تخريجه في ٣ / ٣٨٢ .

(٣) بعده في س ٣ ، م : « على » .

(٤) بعده في م : « أنس » .

(٥) بعده في الأصل : « من » .

(٦) في م : « سجنها » .

(٧) بعده في الأصل ، ف ، س ٣ : « جوعا » .

(٨ - ٨) زيادة من : م .

(٩) خشاش الأرض : هوامها وحشراتهما . النهاية ٣٣ / ٢ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . ولا يجوزُ أن يَحْمِلَ عليها ما لا تُطِيقُ ؛ لأنَّه إِضْرَارٌ بها ،  
فَمُنْعٌ منه ، كَتَرَكِ الْإِنْفَاقِ . ولا يَحْلِبُ منها إِلَّا ما فَضَّلَ عن وَلَدِها ؛ لأنَّه  
غِذَاءٌ لِلْوَلَدِ ، فلم يَمْلِكْ مَنْعَهُ منه .

وإنِ امْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عليها ، أُجِبَ على يَبْعِها . فإن أُنْبِئَ أُكْرِيتَ<sup>(٢)</sup> ،  
وَأُنْفِقَ عليها ، فإن أُمْكِنَ ، وَإِلَّا يَبْعُ ، كما يُزَالُ مِلْكُهُ عن زَوْجَتِهِ إِذَا أَعْسَرَ  
بِنَفَقَتِها .

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب حدثنا أبو اليمان حدثنا شعيب .... من كتاب الأنبياء . صحيح  
البخارى ٢١٥/٤ . ومسلم ، فى : باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذى لا يؤذى ،  
من كتاب البر والصلة والآداب . صحيح مسلم ٢٠٢٢/٤ .

كما أخرجه الدارمى ، فى : باب دخلت امرأة النار فى هرة ، من كتاب الرقاق . سنن الدارمى  
٣٣٠/٢ ، ٣٣١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٥٩/٢ ، ١٨٨ .

(٢) فى م : « اكريت » .





## كِتَابُ الْجَنَايَاتِ

قَتْلُ الْآدَمِيِّ بِغَيْرِ حَقٍّ مُحَرَّمٌ، وَهُوَ مِنَ الْكَبَائِرِ إِذَا كَانَ عَمْدًا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾<sup>(١)</sup>.

وَيُوجِبُ الْقِصَاصَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾<sup>(٢)</sup> الآية. وقال النبي ﷺ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَقتُلَ، وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى»<sup>(٣)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

فصل: والقَتْلُ على ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ؛ عَمْدٌ، وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَهُ بِمُحَدَّدٍ، أَوْ مَا يَقْتُلُ غَالِيًا، فَيَقْتُلُهُ.

وَالثَّانِي، الْخَطَأُ، وَهُوَ أَنْ لَا يَقْصِدَ إِصَابَتَهُ فَيُصِيبُهُ فَيَقْتُلُهُ، فَلَا قِصَاصَ فِيهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ﴾<sup>(٥)</sup>. وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ»

(١) سورة النساء ٩٣.

(٢) سورة البقرة ١٧٨.

(٣) في م: «يفتدى».

(٤) تقدم تخريجه في ١١/٣، من حديث: «إن الله حيس عن مكة الفيل».

(٥) سورة النساء ٩٢.

والتَّسْيَانُ»<sup>(١)</sup> . ولأنَّ القِصَاصَ عُقُوبَةٌ ، فلا تَجِبُ بِالْخَطَا ، كَالْحَدِّ .

والثَّالِثُ ، خَطَاُ الْعَمْدِ ، وهو أن يَقْصِدَ إصَابَتَهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَيَقْتُلُهُ ، فلا قِصَاصَ فِيهِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : «أَلَا إِنَّ<sup>(٢)</sup> فِي قَتِيلِ خَطَاُ الْعَمْدِ ، قَتِيلِ السُّوْطِ<sup>(٣)</sup> وَالْعَصَا ، مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . ولأنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْقَتْلَ ، فلا تَجِبُ عُقُوبَتُهُ ، كما لَا يَجِبُ حَدُّ الزَّنى بِوَطْءِ الشُّبْهَةِ .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْقِصَاصِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، الْعَمْدُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

الثَّانِي ، [٣٥٧] كَوْنُ الْقَاتِلِ مُكَلَّفًا ، فلا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ ، وَلَا مَجْنُونٍ ، وَلَا نَائِمٍ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَتَلَمَّعَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»<sup>(٥)</sup> . ولأنَّهَا عُقُوبَةٌ مُغْلَظَةٌ ، فلم تَجِبْ عَلَيْهِمْ ، كَالْحَدِّ . فَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ ، ثُمَّ جُنَّ ، لَمْ يَسْقُطْ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَادِمِيٍّ ، فلم يَسْقُطْ بِجُنُونِهِ ، كَسَائِرِ حُقُوقِهِ .

**فصل :** الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مُكَافِئًا لِلْقَاتِلِ ، وهو أَنْ يُسَاوِيَهُ فِي

---

(١) تقدم تخريجه في ٢١٣/١ .

(٢ - ٣) في م : «دية الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوط» .

(٣) تقدم تخريجه في ١٣٢/٣ .

(٤) تقدم تخريجه في ١٩٨/١ .

الدِّينَ وَالْحُرِّيَّةَ أَوْ <sup>(١)</sup> الرِّقَّ ، فَيُقْتَلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ <sup>(٢)</sup> بِالْحُرِّ الْمُسْلِمِ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَيُقْتَلُ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ بِالْعَبْدِ الْمُسْلِمِ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، تَسَاوَتْ قِيَمَتَاهُمَا أَوْ اخْتَلَفَتَا . وعنه ، لَا يَجْرِي الْقِصَاصُ بَيْنَ الْعَبِيدِ إِلَّا أَنْ تَتَسَاوَى قِيَمَتُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ مَالٍ ، فَيُعْتَبَرُ فِيهِ التَّسَاوَى ، كَالْقِيَمَةِ . وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ قِصَاصٌ ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّسَاوَى فِي الْقِيَمَةِ ، كَالْأَخْرَارِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قُتِلَ بِالْمَرْأَةِ ، يُدْفَعُ إِلَيْهِ نِصْفُ دِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّ دِيَّتَهَا نِصْفُ دِيَّتِهِ . وَالْمَذْهَبُ خِلَافُ هَذَا ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ حَزَمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ : « أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ قِصَاصٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يُوجِبْ رَدُّ شَيْءٍ ، كَقَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ .

وَيُقْتَلُ الْحُرُّ الذَّمِّيُّ بِالْحُرِّ الذَّمِّيِّ ، وَالْعَبْدُ الذَّمِّيُّ بِمِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا ، فَأَشْبَهُوا الْمُسْلِمِينَ . وَيُقْتَلُ الذَّمِّيُّ بِالْمُسْلِمِ ، وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ ، وَالْأُنْثَى بِالذَّكَرِ ، وَالْمُزْتَنَّدُ بِالذَّمِّيِّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُتِلَ بِمِثْلِهِ ، فَبِمَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ أُولَى .

فصل : وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف : « وَ » .

(٢ - ٢) فِي ف : « بِالْمُسْلِمِ » .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٧٨ .

(٤) فِي : بَابُ ذِكْرِ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ حَزَمٍ فِي الْعُقُولِ ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ . الْمُجْتَبَى ٨ / ٥١ ،

« الْمُؤْمِنُونَ <sup>(١)</sup> تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَىٰ بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بَكَافِرٍ ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup>. وَوَافَقَهُ عَلَىٰ آخِرِهِ <sup>(٣)</sup> الْبُخَارِيُّ <sup>(٤)</sup>.

وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ <sup>(٥)</sup>. فَذَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ الْحُرُّ. وَرَوَىٰ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: مِنَ الشُّنَّةِ أَنْ لَا يُقْتَلَ حُرٌّ بِعَبْدٍ <sup>(٦)</sup>. وَإِنْ قَتَلَ ذِمِّيٌّ حُرًّا عَبْدًا مُسْلِمًا، فَعَلِيهِ قِيمَتُهُ، وَيُقْتَلُ لِنَقْضِهِ الْعَهْدَ.

**فصل : والاعتبار في التكافؤ <sup>(٧)</sup> بحالة الوجوب ؛ لأنه عُقُوبَةٌ عَلَى جِنَايَةٍ، فَاعْتَبِرَتْ بِحَالَةِ الْوُجُوبِ، كَالْحَدِّ، فَلَوْ قَتَلَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيًّا، ثُمَّ أَسْلَمَ**

(١) في م : « المسلمون ».

(٢) في : باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس، وباب سقوط القود من المسلم للكافر، من كتاب القسامة. المجتبى ١٨/٨، ٢١، ٢٢.

كما أخرجه أبو داود، في : باب أيقاد المسلم بالكافر؟ من كتاب الديات. سنن أبي داود ٢/٤٨٨. والإمام أحمد، في : المسند ١/١١٩.

(٣) في ف : « إخراج ».

(٤) في : باب في كتابة العلم، من كتاب العلم، وفي : باب العاقلة، وباب لا يقتل المسلم بالكافر، من كتاب الديات. صحيح البخاري ١/٣٨، ٤/٨٤، ٩/١٣، ١٤، ١٦.

كما أخرجه ابن ماجه، في : باب لا يقتل مسلم بكافر، من كتاب الديات. سنن ابن ماجه ٢/٨٨٧. والدارمي، في : باب لا يقتل مسلم بكافر، من كتاب الديات. سنن الدارمي ٢/١٩٠. والإمام أحمد، في : المسند ١/٧٩، ١٢٢.

(٥) سورة البقرة ١٧٨.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة، في : المصنف ٩/٢٩٥. والدارقطني، في : سننه ٣/١٣٤. والبيهقي، في : السنن الكبرى ٨/٣٤.

(٧) بعده في ف : « في القصاص ».

القَاتِلُ، أَوْ جَرَحَ ذِمِّيًّا ذِمِّيًّا، ثُمَّ أَسْلَمَ الْجَارِحُ، وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ، أَوْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا، أَوْ جَرَحَهُ، ثُمَّ عَتَقَ الْجَارِحُ، وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ، وَجَبَ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَكَافِئَانِ حَالَ الْجِنَايَةِ، وَلِأَنَّ الْقِصَاصَ قَدْ وَجَبَ، فَلَا يَشْقُطُ بِمَا طَرَأَ، كَمَا لَوْ جُرَّ.

وإن جرح مسلمٌ ذِمِّيًّا، أَوْ حُرٌّ عَبْدًا، ثُمَّ أَسْلَمَ الْمَجْرُوحُ، وَعَتَقَ الْعَبْدُ<sup>(١)</sup> ومات، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ؛ لَعَدَمِ التَّكَافُؤِ<sup>(٢)</sup> حَالَ الْوُجُوبِ. وَإِنْ قَطَعَ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> أَوْ ذِمِّيٌّ يَدَ مُزَنَّدٍ أَوْ حَزِيٍّ، ثُمَّ أَسْلَمَ وَمَاتَ، فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَى مَغْضُومٍ.

وإن قَطَعَ مُسْلِمٌ يَدَ مُسْلِمٍ، فَازْتَدَّ الْمَجْرُوحُ وَمَاتَ، فَلَا قِصَاصَ فِي النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ حَالَ الْمَوْتِ مُبَاخِ الدَّمِ. وَفِي الْيَدِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهَا؛ لِأَنَّ التَّكَافُؤَ بَيْنَهُمَا مَوْجُودٌ حَالَ قَطْعِهَا. وَالثَّانِي، لَا قِصَاصَ فِيهَا؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّ قَطْعَهَا قَتْلٌ<sup>(٤)</sup>، وَلَمْ يُوجِبِ الْقَتْلُ، فَلَا يُوجِبُ غَيْرَهُ، [٣٥٧ظ] وَلِأَنَّ الطَّرْفَ تَابِعٌ لِلنَّفْسِ، فَسَقَطَ تَبَعًا لِسُقُوطِ الْقِصَاصِ فِيهَا.

وإن جرح مسلمٌ مسلمًا، فَازْتَدَّ الْمَجْرُوحُ، ثُمَّ أَسْلَمَ وَمَاتَ، وَجَبَ الْقِصَاصُ. نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَكَافِئَانِ حَالَ الْجِنَايَةِ<sup>(٥)</sup> وَالْمَوْتِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ

(١) زيادة من: ف.

(٢) بعده في ف: «في».

(٣) بعده في ف: «يد مسلم».

(٤) في م: «قبل».

(٥) في ف: «الحياة».

لم يُؤْتَدَّ . وذَكَرَ القاضى وَجْهًا آخَرَ ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ زَمَنُ الرَّدَّةِ مِمَّا تَسْرَى فِيهِ  
الْجَنَائِةُ ، فَلَا قِصَاصَ ؛ لِأَنَّ السَّرَايَةَ فِي حَالِ الرَّدَّةِ لَا تُوجِبُ ، فَقَدْ مَاتَ مِنْ  
مُجْرَحٍ مُوجِبٍ وَسِرَايَةٍ غَيْرِ مُوجِبَةٍ ، فَلَا تُوجِبُ ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ بِمُجْرَحِينَ خَطَأً  
وَعَمْدًا .

فصل : وَلَا قِصَاصَ عَلَى قَاتِلِ حَزْبِيٍّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا  
الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَا عَلَى <sup>(٢)</sup> قَاتِلِ مُؤْتَدٍّ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> ، وَلِأَنَّهُ  
مُبَاحُ الدِّمِ ، أَشْبَهَ الْحَزْبِيَّ . وَلَا عَلَى قَاتِلِ زَانٍ مُخَصَّنٍ ؛ لِذَلِكَ . وَسَوَاءٌ كَانَ  
الْقَاتِلُ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا .

فَإِنْ قَتَلَ مَنْ عَرَفَهُ مُؤْتَدًّا ، وَكَانَ قَدْ أَسْلَمَ ، وَلَمْ يَعْلَمْ إِسْلَامَهُ ، فَفِيهِ  
وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَ مَعْصُومٍ ، فَلَمْ  
يَلْزَمْهُ قِصَاصٌ ، كَمَا لَوْ قَتَلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَنْ يَعْتَقِدُهُ حَزْبِيًّا بَعْدَ أَنْ أَسْلَمَ .  
وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مُكَافِئًا عُذْوَانًا عَمْدًا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا  
يُخْلَى فِي دَارِ الْإِسْلَامِ إِلَّا بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، بِخِلَافِ مَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ . وَإِنْ  
قَتَلَ مَنْ يَعْرِفُهُ ذِمِّيًّا أَوْ عَبْدًا ، وَكَانَ قَدْ أَسْلَمَ وَعَتَقَ ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّهُ  
قَصَدَ قَتْلَ مَعْصُومٍ وَهُوَ مُكَافِئٌ لَهُ ، فَأُشْبِهَ مَنْ عَلِمَ حَالَهُ .

فصل : الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، انْتِفَاءُ الْأُبُوءَةِ ، فَلَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بَوْلَدِهِ وَإِنْ سَقَلَ .  
وَالْأَبُ وَالْأُمُّ فِي هَذَا سَوَاءٌ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأُمَّ تُقْتَلُ بَوْلَدِهَا .

(١) سورة التوبة ٥ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « كذلك » .

وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بَوْلَدِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّهَا أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ<sup>(٢)</sup>، فَأُشْبِهَتِ الْأَبَ. وَالْأَجْدَادُ<sup>(٣)</sup> وَالْجَدَّاتُ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ، وَمِنْ قِبَلِ الْأُمِّ، وَإِنْ عَلَوْا، يَدْخُلُونَ فِي عُمومِ الْخَيْرِ؛ وَلِأَنَّهُ حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْوِلَادَةِ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ، كَالْحَرَمِيَّةِ.

**فصل :** وَإِذَا ادَّعَى رَجُلَانِ نَسَبَ لَقَيْطٍ، ثُمَّ قَتَلَاهُ قَبْلَ لِحُوقِ نَسَبِهِ بِأَحَدِهِمَا، فَلَا قِصَاصَ فِيهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٤)</sup> يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَبَاهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَبَوَيْهِ. وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا عَنِ الدَّعْوَى، أَوْ الْحَقَّقَهُ الْقَافَّةُ بغيرِهِ، انْقَطَعَ نَسَبُهُ، وَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّهُ أَجَنَّبِيٌّ. وَإِنْ رَجَعَا جَمِيعًا عَنِ الدَّعْوَى، لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُمَا؛ لِأَنَّ النَّسَبَ حَقٌّ لِلْوَلَدِ، وَقَدْ ثَبَّتَ بِإِقْرَارِهِمَا، فَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُمَا عَنْهُ، كَمَا لَوْ أَقْرَأَ لَهُ بِمَالٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا مُتَفَرِّدًا، فَإِنَّ نَسَبَ الْوَلَدِ لَا يَنْقَطِعُ بِرُجُوعِهِ وَحْدَهُ.

وَإِنْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي وَطْءِ امْرَأَةٍ، فَأُتَتْ بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ<sup>(٥)</sup> مِنْهُمَا،

(١) فى : باب لا يقتل الوالد بولده، من كتاب الدييات . سنن ابن ماجه ٨٨٨ / ٢ .  
كما أخرج حديث ابن عباس الترمذى، فى : باب ما جاء فى الرجل يقتل ابنه يقاد منه أو لا ؟ من أبواب الدييات . عارضة الأحوذى ١٧٥ / ٦ . والدارمى، فى : باب القود بين الوالد والولد، من كتاب الدييات . سنن الدارمى ١٩٠ / ٢ .

(٢) فى م : «الأبوين» .

(٣) فى م : «الجد» .

(٤) سقط من : م .

(٥) فى م : «أن يكون» .

فَقَتَلَهُ قَبْلَ حُلُوقِهِ بِأَحَدِهِمَا ، فَلَا قِصَاصَ وَلَوْ أَنْكَرَ أَحَدُهُمَا النَّسَبَ ؛ لِأَنَّ  
النَّسَبَ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ بِإِنْكَارِهِ ، بِخِلَافِ التِّي قَبْلَهَا .

وإن قَتَلَ زَوْجَتَهُ ، وَلَهَا مِنْهُ وَلَدٌ ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبْ  
عَلَيْهِ بِجِنَايَتِهِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَجِبْ لَهُ <sup>(١)</sup> بِجِنَايَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ . وَسَوَاءٌ كَانَ لَهَا وَلَدٌ  
مِنْ غَيْرِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَا يَتَّبَعُ ، إِذَا سَقَطَ نَصِيبُ وَلَدِهِ ،  
سَقَطَ بَاقِيهِ ، كَمَا لَوْ عَفَا أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ . وَإِنْ قَتَلَ خَالَ وَلَدِهِ ، فَوَرِثَتْهُ أُمُّهُ ،  
ثُمَّ مَاتَتْ ، فَوَرِثَهَا الْوَلَدُ ، سَقَطَ الْقِصَاصُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

وإن اشْتَرَى الْمُكَاتَبُ [٣٥٨] أَبَاهُ ، فَقَتَلَ أَبُوهُ <sup>(٣)</sup> عَبْدًا لَهُ ، لَمْ يَجِبِ  
الْقِصَاصُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ جَنَى الْمُكَاتَبُ عَلَى أَبِيهِ ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ ؛  
لِأَنَّهُ عَبْدُهُ ، فَلَا يُقْتَصُّ لَهُ مِنْ سَيِّدِهِ .

**فصل :** وَيُقْتَلُ الْوَلَدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ . وَعَنْهُ ، لَا يُقْتَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا  
تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ لِأَجْلِ النَّسَبِ ، أَشْبَهَ الْأَبَ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ <sup>(٤)</sup> لظواهرِ  
الْآيِ <sup>(٤)</sup> وَالْأَخْبَارِ وَالْقِيَاسِ ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْوَالِدِ مُتَمَتِّعٌ ؛ لِتَأْكِيدِ حُرْمَةِ الْوَالِدِ .

**فصل :** إِذَا شَارَكَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ فِي الْقَتْلِ ، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَشْتَرِكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ مَنْ يُكَافِئُهُمْ عَمْدًا ، فَيَجْنِي كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمْ جِنَايَةً يُضَافُ إِلَيْهِ الْقَتْلُ لَوْ انْفَرَدَتْ ، فَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى

(١) سقط من : م .

(٢) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٣) سقط من : الْأَصْل .

(٤ - ٤) فِي م : « لظواهر الآية » .



جَمِيعِهِمْ . وعنه ، لا يَجِبُ على واحدٍ منهم ؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ اَلنَّفْسِ بِالنَّفْسِ ﴾ <sup>(١)</sup> . مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَتَلَ سَبْعَةً <sup>(٢)</sup> مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ قَتَلُوا رَجُلًا <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : لَوْ تَمَلَّأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا <sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يُنْكِرْهُ <sup>(٥)</sup> مُنْكَرٌ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَلَأنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ عَلَيْهِمْ <sup>(٦)</sup> ، جُعِلَ الْاِشْتِرَاكُ وَسِيلَةً إِلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ .

الْقِسْمُ الثَّانِي : أَنْ يَقْتُلُوهُ عَمْدًا <sup>(٧)</sup> وَبَعْضُهُمْ غَيْرُ مُكَافِئٍ ، مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِكَ اِثْنَانِ فِي قَتْلِ وَلَدٍ أَحَدِهِمَا ، أَوْ حُرٍّ وَعَبْدٌ فِي قَتْلِ عَبْدٍ ، أَوْ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ فِي قَتْلِ ذِمِّيٍّ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، أَنَّهُ يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى الْمُكَافِئِ ؛ لِأنَّهُ شَارَكَ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ ، كَشَرِيكِ الْمُكَافِئِ .

(١) سورة المائدة ٤٥ .

(٢) بعده فى ف : « نفر » .

(٣) بعده فى م : « واحدا » .

(٤) أخرجه الإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الغيلة والسحر ، من كتاب العقول . الموطأ ٢ /

٨٧١ . وعبد الرزاق ، فى : المصنف ٩ / ٤٧٩ . والدارقطنى ، فى : سننه ٣ / ٢٠٢ . والبيهقى ،

فى : السنن الكبرى ٨ / ٤٠ ، ٤١ .

كما أخرجه البخارى من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، فى : باب إذا أصاب قوم من

رجل .... من كتاب الديات . صحيح البخارى ٩ / ١٠ . وابن أبى شيبه ، فى : المصنف ٩ /

٣٤٧ ، ٣٤٨ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٨ / ٤١ .

(٥) فى ف : « ينكره عليه » .

(٦) فى م : « على جميعهم » .

(٧) فى م : « أو » .

والثانية، لا يجب؛ لأنه قتل تركب من<sup>(١)</sup> موجب وغير موجب، فلا  
يوجب، كما لو كان شريكه خاطئاً.

القسم الثالث: أن يقتلا مكافئاً، وأحدهما عايد، والآخر خاطئ،  
ففيه روايتان؛ أظهرهما، لا قصاص فيه؛ لأنه قتل لم يتمحض عمداً، فلم  
يوجب القصاص، كعمد الخطأ، وكما لو قتله بجروحين عمداً وخطأً.  
والثانية، يجب القصاص على العايد؛ لأنه شارك في القتل عمداً وعدواناً،  
فوجب عليه القصاص، كشريك العايد. والحكم في شريك الصبي  
والجنون كالحكم في شريك الخاطئ؛ لأنَّ عندهما خطأً.

القسم الرابع: شارك سبباً أو إنساناً في قتل نفسه، مثل أن يجرح  
رجلاً عمداً، أو يجرح الرجل نفسه عمداً، ففيه وجهان؛ أحدهما، يجب  
القصاص؛ لذلك<sup>(٢)</sup>. والآخر، لا يجب القصاص؛ لأنه إذا لم يجب على  
شريك الخاطئ وجبايته مضمونة، فهل هنا أولى. وإن جرحه فتداوى بسهم  
غير موح، إلا أنه يقتل غالباً، أو خاط<sup>(٣)</sup> جرحه في لحم حي، أو خاف  
التأكل، فقطعه فمات، أو فعل هذا وليه، ففيه وجهان؛ أحدهما، الحكم  
في شريكه كالحكم فيما لو جرح نفسه عمداً؛ لأنه عمد هذا الفعل.  
والثاني، أنه كشريك الخاطئ؛ لأنه لم يقصد الجناية على نفسه، إنما قصد  
المداواة، فكان فعله عمداً خطأً، فلم يجب القصاص على شريكه.

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «كذلك».

(٣) بعده في م: «لحم».

**فصل : وإن جرح<sup>(١)</sup> رجلاً جرحاً، وجرحه آخر مائة، فهما سواء؛**  
لأنه قد يموت من الواحد ولا يموت من المائة، ولم يُمكن إضافة القتل إلى  
أحدهما بعينه، ولا الإسقاط، فوجب على الجميع. وإن قطع أحدهما من  
الكوع، والآخر من المرفق، فهما سواء؛ لأنهما مجروحان حصل الزهوق  
عقبيهما، فأشبه ما لو كانا في يدين. وإن قطع أحدهما يده، ثم ذبحه  
الآخر، [٣٥٨ظ] أو شق بطنه وأبان جشوته، فعلى الأول ما على قاطع اليد  
مُنْقَرِدة، والثاني هو القاتل؛ لأنه قطع سريّة القطع، فصار كما لو اندمل  
القطع ثم قتله. وإن كان<sup>(٢)</sup> قطع اليد آخر، فالأول هو<sup>(٣)</sup> القاتل، ولا  
ضمان على قاطع اليد؛ لأنه صار في حكم الميت، إنما يتحرك حركة  
المدبوح، ولا حكم لكلامه في وصيته ولا غيرها.

وإن أجافه جائفة يتحقق الموت منها، إلا أن الحياة فيه مُسْتَقَرَّة، ثم  
ذبحه آخر، فالقاتل هو الثاني؛ لأن حكم الحياة باق، ولهذا أوصى عمر،  
رضي الله عنه، بعد ما شقي اللبن فخرج من مجرحه، وأيس منه، فعَمِلَ  
بوصيته<sup>(٤)</sup>، فأشبه المريض المأثوس منه.

وإن ألقى<sup>(٥)</sup> رجلاً من شاهق، فتلّقه آخر بسيف، فقدّه قبل وقوعه،

(١) بعده في ف: «رجل».

(٢) سقط من: الأصل، م.

(٣) زيادة من: الأصل.

(٤) تقدم تخريجه في ١/٣٨٥.

(٥) بعده في ف: «رجل».

فالقصاصُ على مَنْ قَدَّه ؛ لَأَنَّهُ مُبَاشِرٌ لِلْإِتْلَافِ ، فَانْقَطَعَ مُحْكَمُ الْمُسَبِّبِ ،  
كَالْحَافِرِ مَعَ الدَّافِعِ .

## بَابُ جَنَايَاتِ الْعَمْدِ الْمَوْجِبَةِ لِلْقِصَاصِ

وهي تِسْعَةُ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا : أَنْ يَجْرَحَهُ بِمُحَدَّدٍ يَقَطَعُ اللَّحْمَ وَالْجِلْدَ ؛  
كَالسَّيْفِ ، وَالسَّكِّينِ ، وَالسِّنَانِ ، وَالْقُدُومِ ، وَمَا مُحَدَّدٌ ؛ مِنْ حَجَرٍ ، أَوْ  
خَشَبٍ ، أَوْ قَصَبٍ ، أَوْ زُجَاجٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ بِمَا لَهُ مَوْزٌ <sup>(١)</sup> وَغَوْزٌ <sup>(٢)</sup> ؛  
كَالْمِسْلَةِ ، وَالسَّهْمِ ، وَالْقَصَبَةِ الْمُحَدَّدَةِ ، فَيَمُوتَ بِهِ ، فَهَذَا مُوجِبٌ لِلْقِصَاصِ  
إِجْمَاعًا . وَإِنْ عَزَزَهُ بِإِثْرَةٍ فِي مَقْتَلٍ ؛ كَالصَّدْرِ ، وَالْفُؤَادِ ، وَالْخَاصِرَةِ ،  
وَالْعَيْنِ ، وَأَصْلِ الْأُذُنِ ، فَمَاتَ ، وَجَبَ الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي الْمَقْتَلِ كَغَيْرِهِ  
فِي غَيْرِهِ . وَإِنْ عَزَزَهُ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ ؛ كَالْأَلْيَةِ ، وَالْفَخِذِ ، فَبَقِيَ مِنْهُ ضَمِيمًا <sup>(٣)</sup>  
حَتَّى مَاتَ ، وَجَبَ الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَوْتُهُ بِهِ . وَإِنْ مَاتَ فِي الْحَالِ ، فَفِيهِ  
وَجْهَانٌ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا قَوْدَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، أَشْبَهُ مَا لَوْ ضَرَبَهُ  
بِخِصَاةٍ <sup>(٤)</sup> . وَالثَّانِي ، فِيهِ الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّ لَهُ مَوْزًا وَسِرَايَةً فِي الْبَدَنِ ، وَفِي الْبَدَنِ  
مَقَاتِلُ خَفِيفَةٌ ، أَشْبَهُ مَا لَوْ عَزَزَهُ فِي مَقْتَلٍ .

فصل : الْقِسْمُ الثَّانِي : ضَرْبُهُ بِمُثْقَلٍ كَبِيرٍ يَقْتُلُ مِثْلَهُ غَالِبًا ، سِوَاءِ كَانَ

(١) قَالَ الْمُرَادَوِيُّ : أَيْ دُخُولُ وَتَرُدُّهُ . الْإِنْصَافُ مَعَ الْمَنْعِ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٢٥ / ١٠ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ » .

(٣) فِي ف : « زَمْنَا » .

وَالضَّمْنُ وَالزَّمْنُ : الْمَرِيضُ إِذَا طَالَ بِهِ الْمَرَضُ .

(٤) فِي م : « بَعْصَاة » .

من حديد، أو خشب، "أو حجر"، أو ألقى عليه حائطاً، أو حجرًا كبيراً، أو رَضَّ رأسه بحجر، فعليه القود؛ لما روى أنس، رَضِيَ اللَّهُ عنه، أن يهوديًا قَتَلَ جاريةً على أَوْضَاحٍ<sup>(٣)</sup> لها بحجر، فَقَتَلَهُ رسولُ اللَّهِ ﷺ بين حجرَين. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٤)</sup>. "وفي مسلم: فأقاده". ولأنه يَقْتُلُ غالبًا<sup>(٥)</sup>، أشبه المحْدَدَ.

وإن ضَرَبَهُ بِقَلَمٍ، أو أَصْبُعٍ، أو<sup>(٦)</sup> شِبْهِهِمَا، أو مَسَّهُ بِكَبِيرٍ مَسًّا، فلا قودَ فيه؛ لأنَّه لم يَقْتُلْهُ. وإن كان ممَّا لا<sup>(٧)</sup> يَحْتَمِلُ المَوْتَ به؛ كالْعَصَا والوَكَزَّةِ بيده، فكان في مَقْتَلٍ، أو مَرَضٍ، أو صِغَرٍ، أو شِدَّةِ بَزْدٍ أو حَرٍّ،

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) الأوضح: حلى الفضة. غريب الحديث ١٨٨/٣.

(٣) أخرجه البخارى، فى: باب إذا قتل بحجر أو بعصا، وباب من أقاد بالحجر، وباب قتل الرجل بالمرأة، من كتاب الديات. صحيح البخارى ٩/٥، ٦، ٨. ومسلم، فى: باب ثبوت القصاص فى القتل بالحجر... من كتاب القسامة والمحاريين. صحيح مسلم ٣/١٢٩٩.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب يقاد من القاتل؟ وباب القود بغير حديد، من كتاب الديات. سنن أبى داود ٢/٤٨٧ - ٤٨٩. والنسائى، فى: باب القود بغير حديدة، من كتاب القسامة. المجتبى ٨/٣٢. وابن ماجه، فى: باب يقتاد من القاتل كما قتل، من كتاب الديات. سنن ابن ماجه ٢/٨٨٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/١٧٠، ١٧١.

(٤ - ٤) سقط من: م.

وهذا اللفظ لم يخرج مسلم، وإنما أخرجه النسائى، فى: باب القود من الرجل للمرأة، من كتاب القسامة. المجتبى ٨/٢٠.

(٥) بعده فى ف: «لأنه».

(٦) فى ف، س ٣: «و».

(٧) سقط من: ف، س ٣.

أَوْ وَالِي الضَّرْبِ بِهِ ، أَوْ عَصَرَ خُصْيَتَيْهِ<sup>(١)</sup> عَصْرًا شَدِيدًا ، بَحِثْ يَقْتُلْ غَالِبًا ،  
فَفِيهِ الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلْ غَالِبًا ، أَشْبَهَ الْكَبِيرَ ، وَقَدْ وَكَّزَ مُوسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ،  
الْقَبْطِيَّ ، فَقَضَى عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ يَقْتُلْ غَالِبًا ، فَهُوَ عَمْدُ الْخَطَا ،  
لَا قَوْدَ فِيهِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا شِبْهُ الْعَمْدِ ، مَا كَانَ  
بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا ، مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ » . زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> .

فصل : الْقِسْمُ [٣٥٩] الثَّالِثُ : مَنَعَ خُرُوجَ نَفْسِهِ ؛ إِمَّا بِخَنْقِهِ بِحَبْلِ أَوْ  
غَيْرِهِ ، أَوْ غَمَّهُ بِمِخْدَةٍ ، أَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ مُدَّةً يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا ،  
و<sup>(٤)</sup> نَحْوُ هَذَا ، فَفِيهِ الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلْ غَالِبًا ، وَإِنْ خَلَّاهُ حَيًّا مُتَأَلِّمًا فَمَاتَ ،  
فَعَلِيهِ الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ سِرَايَةِ جَنَائِتِهِ ، أَشْبَهَ الْمَيِّتَ مِنَ الْجُرْحِ . وَإِنْ صَحَّ  
مِنْهُ ، ثُمَّ مَاتَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ بَرَأَ الْجُرْحُ ثُمَّ مَاتَ .  
وَإِنْ كَانَ مَا فَعَلَهُ بِهِ لَا يَمُوتُ مِنْهُ غَالِبًا ، فَمَاتَ ، فَهُوَ عَمْدُ الْخَطَا .

فصل : الْقِسْمُ الرَّابِعُ : إِنْقَاؤُهُ فِي مَهْلَكَةٍ ؛ كَالنَّارِ ، وَالْمَاءِ الْكَثِيرِ الَّذِي لَا  
يُمْكِنُ التَّخَلُّصُ مِنْهُ ، لِكَثْرَتِهِ ، أَوْ ضَعْفِ الْمَلْقَى ، أَوْ رَيْطِهِ ، وَ<sup>(٥)</sup> نَحْوِ ذَلِكَ ،  
أَوْ فِي يَغْرِ ذَاتِ نَفْسٍ<sup>(٦)</sup> ، أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ يَقْتُلْ غَالِبًا ، فَفِيهِ<sup>(٧)</sup> الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « خَصْيَتِهِ » .

(٢) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَوَكَّزَهُ مُوَسَّى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ . سُورَةُ الْقَصَصِ ١٥ .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٢٦ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ » .

(٥) فِي م : « أَوْ » .

(٦) ذَاتِ نَفْسٍ : أَيِ ذَاتِ رَائِحَةٍ مُتَغَيِّرَةٍ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « فَعَلِيهِ » .

يَقْتُلُ غَالِبًا . وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، أَوْ التَّخْلُصُ مِنْهُ مُمَكِّنٌ ، فَلَا قَوْدَ فِيهِ ؛  
لأنَّه عَمْدُ الْخَطَا . وَإِنْ اتَّقَمَهُ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ حَوْثٌ ، فَلَا قَوْدَ فِيهِ ؛  
لذلك <sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَلْقَاهُ فِي لُجَّةٍ لَا يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ مِنْهَا ، فَالْتَقَمَهُ الْحَوْثُ فِيهَا ،  
أَوْ قَبْلَ وُضُوْلِهِ إِلَيْهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، فِيهِ الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّهُ أَلْقَاهُ فِي  
مَهْلَكَةٍ فَهَلَكَ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ هَلَكَ بِهَا . وَالثَّانِي ، لَا قَوْدَ فِيهِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ  
بِغَيْرِ مَا قَصَدَ إِهْلَاكَهُ بِهِ ، أَشْبَهَ الَّذِي <sup>(٣)</sup> قَبْلَهُ .

**فصل : الْقِسْمُ الْخَامِسُ :** أَنْ يُنْهَشَهُ حَيَّةٌ ، أَوْ سَبْعًا قَاتِلًا ، أَوْ يَجْمَعُ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ أَسَدٍ ، أَوْ نَمِرٍ ، أَوْ حَيَّةٍ ، فِي مَوْضِعٍ ضَيِّقٍ ، أَوْ أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا بَيْنَ يَدَيِ  
أَسَدٍ أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِبًا ، فَفَعَلَ بِهِ السَّبْعُ فِعْلًا لَوْ فَعَلَهُ الْمَلْقَى أَوْ جَبَّ  
الْقَوْدَ ، فَفِيهِ الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ السَّبْعِ كَفِعْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ آلَةً لَهُ . وَالْحَيَّاتُ  
كُلُّهُنَّ سَوَاءٌ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ <sup>(٤)</sup> جِنْسٍ يَقْتُلُ سُمَّهُ غَالِبًا . وَفِي  
الْآخِرِ ، إِنْ كَانَتِ الْحَيَّةُ مِمَّا لَا يَقْتُلُ سُمُّهَا غَالِبًا ؛ كَحَيَّةِ الْمَاءِ ، وَثُعْبَانِ  
الْحِجَازِ ، فَلَا قَوْدَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، أَشْبَهَ الضَّرْبَ بِمُنْقَلٍ صَغِيرٍ .  
وَإِنْ أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا فِي أَرْضٍ مَسْبُوعَةٍ ، أَوْ ذَاتِ حَيَّاتٍ ، فَقَتَلَتْهُ ، فَلَا قَوْدَ  
فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، فَكَانَ عَمْدُ الْخَطَا . وَقَالَ الْقَاضِي : حُكْمُهُ  
حُكْمُ الْمُفْسِكِ لِلْقَتْلِ . عَلَى مَا سَنَدُّكُرُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمْسَكَهُ بِرَبْطِهِ حَتَّى قَتَلَهُ .

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « قَتْلَهُ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، م .



**فصل : القِسْمُ السَّادِسُ :** سَقَاهُ سُمًّا مُكْرَهًا ، أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامِهِ ، أَوْ  
 بِطَعَامٍ قَدَّمَهُ إِلَيْهِ ، أَوْ أَهْدَاهُ إِلَيْهِ ، فَأَكَلَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِحَالِهِ ، فَفِيهِ الْقَوْدُ ؛ لِمَا  
 رُوي أَنَّ يَهُودِيَّةً أَهْدَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَيْرِ شَأْنٍ مَضْلِيَّةً ، فَأَكَلَ مِنْهَا  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ<sup>(١)</sup> ، ثُمَّ قَالَ : « ارْفَعُوهَا ، فَإِنَّهَا<sup>(٢)</sup> » قَدْ أَخْبَرْتَنِي<sup>(٣)</sup>  
 أَنَّهَا مَسْمُومَةٌ . فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ فَقَالَ<sup>(٤)</sup> : « مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا  
 صَنَعْتَ ؟ » . فَقَالَتْ : إِنْ كُنْتُ نَبِيًّا ، لَمْ يَضُرَّكَ . وَإِنْ كُنْتُ مَلِكًا أَرَحْتُ  
 النَّاسَ مِنْكَ . فَأَكَلَ مِنْهَا بِشْرُ بْنُ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ ، فَمَاتَ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا  
 فَقَتَلَهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> . وَلأنَّهُ يَقْتُلُ غَالِبًا ، أَشْبَهَ الْقَتْلَ بِالسَّلَاحِ .

وإن خَلَطَهُ بِطَعَامٍ<sup>(٦)</sup> تَرَكَهُ فِي بَيْتِ نَفْسِهِ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ ، فَأَكَلَهُ ،  
 فَمَاتَ ، فَلَا قَوْدَ ، كَمَا لَوْ حَفَرَ بَيْتًا فِي دَارِهِ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَوَقَعَ فِيهِ . وَإِنْ  
 عَلِمَ آكِلُ السُّمِّ بِهِ ، فَلَا قَوْدَ فِيهِ<sup>(٧)</sup> ؛ لِأنَّهُ عَمَدَ قَتْلَ نَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا [٣٥٩ظ]  
 لَوْ قَدَّمَ إِلَيْهِ سِكِّينًا فَقَتَلَ بِهَا نَفْسَهُ . وَإِنْ ادَّعَى سَاقِي السُّمِّ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ  
 يَقْتُلُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّ السُّمَّ يَقْتُلُ غَالِبًا .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « أخبرت » .

(٤) بعده في ف : « لها » .

(٥) في : باب في من سقى رجلاً سما أو أطعمه فمات أيقاد منه ؟ من كتاب الديات . سنن أبي  
 داود ٤٨٢ / ٢ ، ٤٨٣ .

(٦) بعده في س ٣ : « و » ، وفي م : « أو » .

(٧) زيادة من : ف .

والثانى ، لا قَوْدَ فيه <sup>(١)</sup> ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ خَفَاءُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ شُبْهَةً يَسْقُطُ  
بِهَا الْقَوْدُ .

**فصل : القسم السابع :** قَتْلُهُ بِسِحْرِ يَقْتُلُ غَالِبًا ، ففيه الْقَوْدُ ؛ لَأَنَّهُ يَقْتُلُ  
غَالِبًا ، أَشْبَهَ السَّكِّينَ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، فَهُوَ خَطَأُ الْعَمْدِ . وَإِنْ  
ادَّعَى الْجَهْلَ بِكَوْنِهِ يَقْتُلُ غَالِبًا ، وَكَانَ مِمَّنْ <sup>(٢)</sup> يَجُوزُ خَفَاؤُهُ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> ، فَلَا قَوْدَ  
فيه <sup>(٤)</sup> ؛ لَأَنَّهُ يُخِلُّ بِتَمَحُّضِ الْعَمْدِ .

**فصل : القسم الثامن :** حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَ <sup>(٥)</sup> الشَّرَابَ مُدَّةً يَمُوتُ فِي  
مِثْلِهَا غَالِبًا ، فَمَاتَ ، ففيه الْقَوْدُ ؛ لَأَنَّهُ يَقْتُلُ غَالِبًا ، وَإِنْ كَانَتِ الْمُدَّةُ لَا  
يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا ، فَهُوَ شِبْهُ عَمْدٍ . وَإِنْ حَبَسَهُ عَلَى سَاحِلِ بَحْرٍ فِي مَكَانٍ  
يَزِيدُ عَلَيْهِ الْمَاءُ غَالِبًا زِيَادَةً تَقْتُلُهُ ، فَمَاتَ مِنْهُ <sup>(٦)</sup> ، ففيه الْقَوْدُ ؛ لَأَنَّهُ يَقْتُلُ  
غَالِبًا . وَإِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ ، فَهُوَ شِبْهُ عَمْدٍ .

وَإِنْ أَمْسَكَهُ لِرَجُلٍ لِيَقْتُلَهُ ، فَقَتَلَهُ ، ففيه رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ  
الْقِصَاصُ ؛ لَأَنَّهُ تَسَبَّبَ إِلَى قَتْلِهِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، فَأَشْبَهَ شُهُودَ الْقِصَاصِ إِذَا  
رَجَعُوا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا قِصَاصَ ، لَكِنْ يُحْبَسُ حَتَّى يَمُوتَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أُمْسِكَ الرَّجُلُ ، وَقَتَلَهُ الْآخَرُ ،

(١) فِي ف : « عَلَيْهِ » .

(٢) فِي س ٣ ، م : « مِمَّا » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « فِيهِ » .

(٤) فِي م : « عَلَيْهِ » .

(٥) فِي س ٣ : « أَوْ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : « الْأَصْل » .

يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ<sup>(١)</sup>. وَلَئِنَّهُ حَبَسَهُ إِلَى الْمَوْتِ، فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلُ فِعْلِهِ. وَسَوَاءٌ حَبَسَهُ بِيَدَيْهِ، أَوْ بِجَنَائِةٍ عَلَيْهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَإِنْ أَمْسَكَهُ لَغَيْرِ الْقَتْلِ فَقَتِلَ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُمْسِكِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ، وَلَا قَصَدَ قَتْلَهُ.

**فصل : القسم التاسع :** أَنْ يَتَسَبَّبَ إِلَى قَتْلِهِ بِمَا يُفْضَى إِلَيْهِ غَالِبًا، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يُكْرِهَ غَيْرَهُ عَلَى قَتْلِهِ، فَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى الْمُكْرِهِ وَالْمُكْرَهَ مَعًا<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْمُكْرَهَ تَسَبَّبَ إِلَى قَتْلِهِ بِمَا<sup>(٣)</sup> يُفْضَى إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup> غَالِبًا، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَنَّهُ شَهِ حَيَّةٌ أَوْ أَسَدًا، أَوْ رَمَاهُ بِسَهْمٍ، وَالْمُكْرَهَ قَتَلَهُ ظُلْمًا لَا سِتِّيقَاءَ نَفْسِهِ، فَلَزِمَهُ الْقِصَاصُ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ فِي الْجَمَاعَةِ لَيَأْكُلَهُ.

النَّوْعُ الثَّانِي، أَنْ يَأْمُرَ مَنْ لَا يُمَيِّزُ مِنَ الْمَجَانِينَ وَالصُّبَّيَّانِ، أَوْ عَبْدًا<sup>(٥)</sup> أَعْجَمِيًّا لَا يَعْلَمُ تَحْرِيمَ الْقَتْلِ بِقَتْلِهِ، فَيَقْتُلْهُ، فَعَلَى الْآمِرِ الْقِصَاصُ دُونَ الْمَأْمُورِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ صَارَ كَالْآلَةِ لَهُ، فَأَشْبَهَ الْأَسَدَ وَالْحَيَّةَ. وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ مُمَيِّزًا، فَلَا قَوْدَ عَلَى الْآمِرِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ رَجُلًا عَاقِلًا. فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ يَعْلَمُ تَحْرِيمَ الْقَتْلِ، فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ مُبَاشِرٌ لِلْقَتْلِ، مُخْتَارٌ، عَالِمٌ بِتَحْرِيمِهِ، فَأَشْبَهَ الْحُرَّ، وَيُؤَدَّبُ السَّيِّدُ لِتَسَبُّبِهِ إِلَيْهِ.

(١) فِي: سَنَتُهُ ١٤٠/٣. وَعِنْدَهُ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ». وَعَزَاهُ إِلَيْهِ بِاللَّفْظِ الَّذِي سَاقَهُ

الْمُصَنِّفُ فِي: كَتَرَ الْعَمَالُ ١٠/١٥.

(٢) فِي م: «جَمِيعًا».

(٣ - ٣) فِي م: «يَقْتُلُ».

(٤) بَعْدَهُ فِي ف: «أَوْ».

وإن أَمَرَ السُّلْطَانُ رَجُلًا بِقَتْلِ رَجُلٍ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَلَمْ يَعْلَمْ الْحَالُ ، فَقَتَلَهُ ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْآمِرِ ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ مَغْذُورٌ فِي قَتْلِهِ ، لَكَوْنِهِ مَأْمُورًا بِطَاعَةِ السُّلْطَانِ فِي غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِحَقٍّ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مَظْلُومٌ ، فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا طَاعَةَ لِلْخَلْقِ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ » . مِنْ « الْمُسْنَدِ » <sup>(١)</sup> . فَصَارَ كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ . [٣٦٠] وَإِنْ أَمَرَهُ غَيْرُ السُّلْطَانِ بِالْقَتْلِ ، فَقَتَلَ ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَحْدَهُ ، عَلِيمٌ أَوْ جَاهِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلَزُّمَ طَاعَتِهِ .

التَّوْضُحُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يَشْهَدَ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ بِمَا يُوجِبُ الْقَتْلَ ، فَيُقْتَلَ بِغَيْرِ حَقٍّ ، ثُمَّ رَجَعَا عَنِ الشَّهَادَةِ ، وَأَقْرَأَا أَنَّهُمَا فَقَالَا ذَلِكَ لِيُقْتَلَ ، فَعَلِيهِمَا الْقَوْدُ ؛ لِمَا رَوَى الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ رَجُلَيْنِ شَهِدَا عِنْدَ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ ، فَقَطَعَهُ ، ثُمَّ رَجَعَا عَنِ الشَّهَادَةِ ، فَقَالَ : لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكُمْ تَعَمَّدُتُمَا ، لَقَطَعْتُ أَيْدِيَكُمَا . وَغَرَمَهُمَا دِيَّةَ يَدِهِ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُمَا قَتَلَاهُ بِسَبَبٍ يَقْتُلُ غَالِبًا ، أَشْبَهَ الْمُكْرَةَ .

(١) المسند ٤٠٩/١ بلفظ : « لا طاعة لمخلوق في معصية الله عز وجل » . من حديث ابن مسعود . وفي ٦٦/٥ بلفظ : « لا طاعة لمخلوق في معصية الله » . من حديث عمران بن حصين . وباللفظ الذي أورده المصنف أخرجه أبو نعيم ، في : تاريخ أصبهان ١٣٣/١ . والخطيب ، في : تاريخ بغداد ٢٢/١٠ . كلاهما من حديث أنس . وعن عمران بن حصين أخرجه الطبراني ، في : المعجم الكبير ١٧٠/١٨ . كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٥٤٦/١٢ . عن الحسن مرسلا .

(٢) علقه البخاري ، في : باب إذا أصاب قوم من رجل ... ، من كتاب الديات . صحيح البخاري ١٠/٩ . ووصله ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٤٠٨/٩ ، ٤٠٩ . والدارقطني ، في : سننه ١٨٢/٣ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٤١/٨ . كلهم عن الشعبي عن علي .

النوع<sup>(١)</sup> الرابع، الحاكِم إذا حَكَم عليه بما يُوجِبُ قَتْلَهُ ظُلْمًا مُتَعَمَّدًا،  
فَقُتِلَ، فعليه الْقِصَاصُ ؛ لذلك<sup>(٢)</sup>، وكذلك الْوَلِيُّ الذِي أَمَرَ بِقَتْلِهِ، إذا أَقَرَّ  
أَنَّهُ عَلِمَ بَرَاءَتَهُ وَأَمَرَ بِقَتْلِهِ ظُلْمًا.

---

(١) زيادة من: ف.

(٢) في م: « كذلك ».



## بَابُ الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ

يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَكَبَنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾<sup>(١)</sup>. وَرَوَى

أَنَسُ أَنَّ الرُّبَيْعَ بِنْتَ النَّضْرِ كَسَرَتْ ثِيَّهَ<sup>(٢)</sup> جَارِيَةٍ، فَعَرَضُوا عَلَيْهِمُ الْأَرْضَ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَجَاءَ أَخُوها<sup>(٣)</sup> أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُكْسِرُ ثِيَّهَ الرُّبَيْعِ<sup>(٤)</sup>! وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسِرُ ثِيَّهَهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ». فَعَفَا الْقَوْمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، (°) وَمُسْلِمٌ.

(١) سورة المائدة ٤٥.

(٢) فى م: «سن».

(٣) فى م: «ابن أخيها».

(٤) بعده فى ف: «لا».

(٥ - ٥) سقط من: م.

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب الصلح فى الدية، من كتاب الصلح، وفى: باب قول الله تعالى: ﴿مَنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رَجُلٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾، من كتاب الجهاد، وفى: باب قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾، وباب قوله: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾، من كتاب التفسير، وفى: باب ﴿السن بالسن﴾، من كتاب الديات. صحيح البخارى ٣/٢٤٣، ٢٣/٤، ٢٩/٦، ٦٥، ٦٦، ١٠/٩. ومسلم، فى: باب إثبات القصاص فى الأسنان وما فى معناها، من كتاب القسامة. صحيح مسلم ٣/١٣٠٢.

ولأنَّ ما دُونَ النَّفْسِ كَالنَّفْسِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى الْحِفْظِ ، فَكَانَ كَالنَّفْسِ فِي الْقِصَاصِ .

**فصل :** وَمَنْ لَا يُقَادُّ بغيرِهِ فِي النَّفْسِ لَا يُقَادُّ بِهِ فِيما دُونَهَا ، بغيرِ خِلافٍ ، وَمَنْ يُقَادُّ بِهِ فِي النَّفْسِ يُقَادُّ بِهِ فِيما دُونَهَا . وعنه ، لَا قِصَاصَ بَيْنَ الْعَبِيدِ فِي الْأَطْرَافِ ؛ لِأَنَّهَا أَمْوَالٌ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ ما دُونَ النَّفْسِ كَالنَّفْسِ فِي وُجُوبِ الْقِصَاصِ ، فَكَانَ كَالنَّفْسِ فِيما ذَكَرْنَا .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَكَ جَماعَةٌ فِي إِبَانَةِ عُضْوٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، مِثْلَ أَنْ يَتَحَامَلُوا عَلَى الْحَدِيدَةِ تَحَامُلًا وَاحِدًا حَتَّى يُبَيِّنُوا يَدَهُ ، فَعَلَى جَمِيعِهِمْ الْقِصَاصُ ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَحَدُ نَوْعِي الْقِصَاصِ ، فَيُؤْخَذُ فِيهِ الْجَماعَةُ بِالوَاحِدِ ، كَالنَّفْسِ . وَإِنْ تَفَرَّقَتْ جِنائَاتُهُمْ ؛ بِأَنْ قَطَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جَانِبٍ ، أَوْ قَطَعَ وَاحِدٌ وَأَتَمَّهُ آخَرُ ، أَوْ قَطَعَا بِمِنْشَارٍ يُمَدُّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مَرَّةً ، فَلَا قِصَاصَ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ فِي بَعْضِ الْعُضْوِ ، فَلَمْ يَجْزُ أَخْذُ جَمِيعِ عُضْوِهِ ، كَمَا لو لَمْ يَقْطَعْ الْآخَرُ . وعنه ، لَا يُؤْخَذُ طَرَفُ الْجَماعَةِ بِوَاحِدٍ ؛ لِما <sup>(٢)</sup> ذَكَرْنَا فِي النَّفُوسِ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا <sup>(٣)</sup> يَجِبُ فِي

---

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب القصاص من السن ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ٥٠٣ . والنسائي ، في : باب القصاص من الشبهة ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨ / ٢٤ ، ٢٥ . وابن ماجه ، في : باب القصاص في السن ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٨٤ ، ٨٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٢٨ ، ١٦٧ ، ٢٨٤ .

(١) هو المتقدم في صفحة ١٤٤ حاشية ٢ .

(٢) في م : « كما » .

(٣) في م : « لما » .



النُّفُوسِ لِلزُّجَرِ<sup>(١)</sup> ؛ كى لا يُتَّخَذَ الاشتِرَاكُ وَسِيلَةً إِلَى إِسْقَاطِ الْقِصَاصِ ،  
ولا يُوجَدُ ذلك فى الأطْرافِ ؛ لثُدْرَةِ الحَالَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ إِيْجَابَ الْقِصَاصِ  
بِهَا .

فصل : والقِصاصُ فيما دُونَ النَّفْسِ نَوْعَانِ ؛ جُرُوحٌ ، وَأَطْرافٌ . فَأَمَّا  
الجُرُوحُ ، فَيَجِبُ الْقِصاصُ فى [ ٣٦٠ ظ ] كُلِّ جُرْحٍ يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ ، سِوَا  
كَانَ<sup>(٢)</sup> مُوضِحَةً<sup>(٣)</sup> فى رَأْسٍ ، أَوْ وَجْهِ ، أَوْ سَاعِدٍ ، أَوْ عَضْدٍ ، أَوْ فَخِذٍ ،  
أَوْ سَاقٍ ، أَوْ ضِلْعٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْجُرُوحَ  
قِصاصٌ ﴾<sup>(٤)</sup> . ولأنَّهُ أَمَكَّنَ الاِقتِصاصَ مِنْ غَيْرِ خَفِيفٍ ، فَوَجِبَ ، كما  
فى الطَّرَفِ .

وما لا يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ ؛ كَالجائِفَةِ ، وما دُونَ المُوضِحَةِ مِنَ الشَّجَاجِ ، أَوْ  
كَانَتِ الجَنائِةُ عَلَى عَظْمٍ ؛ ككَسْرِ السَّاعِدِ ، وَالْعَضْدِ ، وَالْهَاشِمَةِ ،  
وَالْمُنْقَلَةِ ، وَالْمَأْمُومَةِ ، لم يَجِبِ الْقِصاصُ ؛ لِأَنَّ المُمَاطِلَةَ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ ، و<sup>(٥)</sup> لا  
يُؤْمَنُ أَنْ يَسْتَوْفَى أَكْثَرَ مِنَ الْحَقِّ ، فَسَقَطَ ، إِلَّا إِذَا كَانَتِ الشَّجَّةُ فَوْقَ  
المُوضِحَةِ ، فَله أن يَفْتَصَّ مُوضِحَةً ؛ لِأَنَّها بَعْضُ جَنائِيَتِهِ ، وَقَدْ أَمَكَّنَ  
الْقِصاصُ ، فَوَجِبَ ، كما لو كَانَتْ جَنائِيَتُهُ فى مَحَلِّينِ . وفى وُجُوبِ

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) يأتى تعريف الموضحة وما بعدها من الجروح من كلام المصنف فى باب ديات  
الجروح .

(٤) سورة المائدة ٤٥ .

(٥) بعده فى م : « لأنه » .

الأَرْضِ للْباقِي<sup>(١)</sup> وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَجِبُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ فِيهِ الْقِصَاصُ، فَوَجِبَ الْأَرْضُ، كَمَا لَوْ تَعَدَّرَ فِي جَمِيعِهَا. وَالثَّانِي، لَا يَجِبُ. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ جُرِّحَ وَاحِدٌ، فَلَا يُجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ قِصَاصِ وَأَرْضٍ، كَالشَّلَاءِ بِالصَّحِيحَةِ.

**فصل :** وَيَجِبُ فِي الْمَوْضِئَةِ قَدْرُهَا طَوْلًا وَعَرْضًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾. وَالْقِصَاصُ الْمُمَازِلَةُ، وَلَا يُمَكِّنُ فِي الْمَوْضِئَةِ إِلَّا بِالمَسَاحَةِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي الرَّأْسِ، لَخَلِيقَ مَوْضِعُهَا مِنْ رَأْسِ الْجَانِي، وَعُلْمُ الْقَدْرِ الْمُسْتَحَقُّ<sup>(٢)</sup> بِسَوَادٍ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ اقْتَصَّ. فَإِنْ كَانَتْ فِي مُقَدِّمِ الرَّأْسِ، أَوْ مُؤَخَّرِهِ، أَوْ وَسْطِهِ، فَأَمَكَّنَ أَنْ يُسْتَوْفَى قَدْرُهَا مِنْ مَوْضِعِهَا، لَمْ يَجُزْ غَيْرُهُ. وَإِنْ زَادَ قَدْرُهَا عَلَى مَوْضِعِهَا مِنْ رَأْسِ الْجَانِي، اسْتَوْفَى بِقَدْرِهَا وَإِنْ جَاوَزَ الْمَوْضِعَ الَّذِي شَجَّهَ فِي مِثْلِهِ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ رَأْسٌ. وَإِنْ زَادَ قَدْرُهَا عَلَى رَأْسِ الْجَانِي كُلَّهُ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَنْزَلَ إِلَى الْوَجْهِ وَلَا الْقَفَا؛ لِأَنَّهُ قِصَاصٌ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، فَيَقْتَصُّ فِي رَأْسِ<sup>(٣)</sup> الْجَانِي كُلَّهُ. وَهَلْ لَهُ الْأَرْضُ لِمَا بَقِيَ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ كَانَتْ الْمَوْضِئَةُ فِي السَّاعِدِ، وَزَادَ قَدْرُهَا عَلَى سَاعِدِ الْجَانِي، لَمْ يَنْزَلْ إِلَى الْكَفِّ، وَلَمْ يَضَعْدَ إِلَى الْعَضْدِ. وَإِنْ كَانَتْ فِي السَّاقِ، لَمْ يَنْزَلْ إِلَى الْقَدَمِ، وَلَمْ يَضَعْدَ إِلَى الْفَخِذِ؛ لِأَنَّ<sup>(٤)</sup> ذَكَرْنَا فِي الرَّأْسِ.

(١) فِي م: «الْباقِي».

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «أَرْض».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا»، وَفِي م: «كَمَا».

وإن أَوْضَحَ جميعَ رأسِهِ ، ورَأْسُ الجَانِي أَكْبَرُ ، فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّيَدِيَ بِالْقِصَاصِ مِنْ أَىِّ جَانِبٍ شَاءَ مِنْ رَأْسِ الجَانِي ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَحَلُّ الجِنَايَةِ ، وَلَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ بَعْضَ حَقِّهِ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ ، وَبَعْضَهُ مِنْ مُؤَخَّرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ ضَرَرٍ أَوْ شَيْنٍ ، فَيُمنَعُ لذلك <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجَاوِزْ مَوْضِعَ الجِنَايَةِ وَلَا قَدْرَهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ مَوْضِعَتَيْنِ بِمَوْضِعَةٍ .

وإن أَوْضَحَهُ مَوْضِعَتَيْنِ قَدْرَهُمَا جَمِيعَ رَأْسِ الجَانِي ، فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يُوضَحَهُ فِي جَمِيعِ رَأْسِهِ مَوْضِعَةً وَاحِدَةً ، وَبَيْنَ أَنْ يُوضَحَهُ مَوْضِعَتَيْنِ يَفْتَصِرُ <sup>(٢)</sup> فِيهِمَا عَنْ <sup>(٣)</sup> قَدْرِ الْوَاجِبِ لَهُ . وَلَا أَرَشَ لَهُ فِي الْبَاقِي ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْاسْتِيفَاءَ مَعَ إِمْكَانِهِ .

فصل : التَّوَرُّعُ الثَّانِي ، الْأَطْرَافُ ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهَا إِذَا كَانَ الْقَطْعُ <sup>(٤)</sup> يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ ، فَتُقْلَعُ الْعَيْنُ بِالْعَيْنِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ ﴾ . وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْقِصَاصُ فِيهَا ؛ لِانْتِهَائِهَا إِلَى <sup>(٥)</sup> مَفْصِلٍ ، فَوَجِبَ ، كَالْمَوْضِعَةِ . وَتُؤْخَذُ عَيْنُ الشَّابِّ الصَّحِيحَةِ <sup>(٦)</sup> الْحَسَنَاءُ بِعَيْنِ الشَّيْخِ الْمَرِيضَةِ الرَّمْضَاءِ ، كَمَا يُؤْخَذُ الشَّابُّ الصَّحِيحُ الْجَمِيلُ بِالشَّيْخِ

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي م : « يَقْتَصِر » .

(٣) فِي م : « عَلَى » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، وَبَعْدَهُ فِي م : « فِيهَا » .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « عَظْم » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

المريض . ولا تُؤخذ صَحِيحَةٌ بقائمة<sup>(١)</sup> ؛ لأنه يأخذُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ . ويجوزُ أن يأخذَ القائمةَ بالصَّحِيحَةِ ؛ لأنها دونَ حَقِّهِ ، كالشَّلَاءِ [٣٦١] بالصَّحِيحَةِ . ولا أَرَشَ له معها ؛ لأنَّ التَّفَاوُتَ فِي الصَّفَةِ<sup>(٢)</sup> «لا في القَدْرِ» . وإن جَنَى على رَأْسِهِ بِلَطْمَةٍ فَأَذْهَبَ ضَوْءَ عَيْنَيْهِ ، وَجَبَ الْقِصَاصُ ؛ لأنَّ الضَّوْءَ لا يُمَكِّنُ مُبَاشَرَتَهُ بِالْجِنَايَةِ ، فَوَجَبَ الْقِصَاصُ فِيهِ بِالسَّرَايَةِ ، كَالنَّفْسِ . فَإِنْ كَانَتِ اللَّطْمَةُ لَا تُفْضِي إِلَى تَلْفِ الْعَيْنِ غَالِبًا ، فَلَا قِصَاصَ فِيهِ ؛ لأنه شِبْهُ عَمْدٍ ، أَسْبَبَهُ مَا لَوْ قَتَلَهُ .

**فصل :** وإن قَلَعَ الْأَعْوَرُ عَيْنَ مِثْلِهِ عَمْدًا<sup>(٣)</sup> ، ففيهِ الْقِصَاصُ ؛ لتساويهما . وإن قَلَعَ عَيْنَ صَحِيحٍ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ؛ لأنَّ ذَلِكَ يُرَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . ولأنَّه لَمْ يَذْهَبْ بِجَمِيعِ بَصَرِهِ ، فَلَمْ يَجْزِ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَذْهَبَ بِجَمِيعِ بَصَرِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ ذَا عَيْنَيْنِ . وَتَجِبُ جَمِيعُ الدِّيَّةِ ؛ لأنه لَمَّا دُرِيَ عَنْهُ الْقِصَاصُ لِفَضِيلَتِهِ ، ضَوْعَفَتِ الدِّيَّةُ عَلَيْهِ ، كَالْمُسْلِمِ إِذَا قَتَلَ الدَّمِيَّ عَمْدًا . وإن قَلَعَ عَيْنَيَّ صَحِيحٍ ، خُيِّرَ بَيْنَ قَلْعِ عَيْنَيْهِ وَلَا شَيْءَ لَهُ سِوَاهُ ؛ لأنه يأخذُ جَمِيعَ بَصَرِهِ لَجَمِيعِهِ ، وَبَيْنَ دِيَّةِ عَيْنَيْهِ ؛ لأنَّ الْقِصَاصَ لَمْ يَتَعَدَّزْ . وإن قَلَعَ صَحِيحَ عَيْنِ أَعْوَرَ<sup>(٥)</sup> ، فَلَهُ الْاِقْتِصَاصُ مِنْ مِثْلِهَا ، وَيَأْخُذُ نِصْفَ الدِّيَّةِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لأنَّ

(١) العين القائمة هي التي ذهب بصرها وضوءها ولم تنخسف ، بل الحدة على حالها .

(٢) - ٢) زيادة من : ف .

(٣) سقط من : م .

(٤) بعده في ف : «له» .

(٥) في الأصل : «معيب» ، وفي م : «الأعور» .

عَيْنَهُ كَعَيْنَيْنِ ؛ لاشْتِمَالِهَا عَلَى جَمِيعِ الْبَصَرِ ، وَفِيَايِهَا مَقَامَ الْعَيْنَيْنِ .

**فصل :** وَيُؤْخَذُ الْجَفْنُ بِالْجَفْنِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ . وَلَئِنَّهُ يَنْتَهَى إِلَى مَفْصِلٍ . وَيُؤْخَذُ جَفْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الضَّرِيرِ وَالْبَصِيرِ بِالْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي السَّلَامَةِ وَ<sup>(١)</sup> النِّقْصِ ، وَعَدَمُ الْبَصَرِ نَقْصٌ فِي غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ جَرِيَانِ الْقِصَاصِ فِيهِ .

**فصل :** وَيُؤْخَذُ الْأَنْفُ بِالْأَنْفِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ﴾ . وَلَا يَجِبُ الْقِصَاصُ إِلَّا فِي الْمَارِنِ ، وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَهَى إِلَى مَفْصِلٍ . وَيُؤْخَذُ الشَّامُ بِالْأَخْشَمِ ، وَالْأَخْشَمُ بِالشَّامِ ؛ لِتَسَاوِيَهُمَا فِي السَّلَامَةِ ، وَعَدَمُ الشَّمِّ نَقْصٌ فِي غَيْرِهِ . وَيُؤْخَذُ الْبَعْضُ بِالْبَعْضِ ، فَيَقْدَرُ مَا قَطَعَهُ بِالْأَجْزَاءِ ، كَالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ ، ثُمَّ يُقْتَصُّ مِنَ مَارِنِ الْجَانِي بِمِثْلِهِ ، وَلَا يُؤْخَذُ بِالمَسَاحَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى أَخْذِ جَمِيعِ أَنْفِ الْجَانِي بِبَعْضِ أَنْفِ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ . وَيُؤْخَذُ الْمُنْخَرُ بِالْمُنْخَرِ ، وَالْحَاجِزُ بَيْنَ الْمُنْخَرَيْنِ بِالْحَاجِزِ . وَلَا يُؤْخَذُ مَارِنٌ صَحِيحٌ بِمَارِنٍ سَقَطَ بَعْضُهُ أَوْ انْخَرَمَ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ . وَلَا يُؤْخَذُ صَحِيحٌ بِمُسْتَحْشِفٍ<sup>(٢)</sup> ؛ لِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْخَذَ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الصَّحِيحِ . وَيُؤْخَذُ الَّذِي سَقَطَ بَعْضُهُ بِالصَّحِيحِ . وَفِي الْأَرْضِ فِي الْبَاقِي وَجْهَانِ . وَيُؤْخَذُ الْمُسْتَحْشِفُ<sup>(٤)</sup> بِالصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ أَرْضٍ ؛

(١) فِي ف : « مِنْ » .

(٢) فِي ف : « بِمُخْشَفٍ » .

وَاسْتَحْشَفَ الْأَنْفَ : يَسِسَ غَضْرُوفَهُ ، وَعَدَمُ الْحَرَكَةِ الطَّبِيعِيَّةِ .

(٣) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٤) فِي ف : « الْمُسْتَحْشَفُ » .

لأنه نَقَصُ مَعْنَى ، فهو كالشَّلَلِ .

**فصل :** وتُؤْخَذُ الْأُذُنُ بِالْأُذُنِ ؛ لقولِ اللَّهِ سبحانه وتعالى : ﴿وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ﴾ . ولأنها تَنْتَهِي إلى حَدٍّ فَاصِلٍ . وتُؤْخَذُ أُذُنُ السَّمِيعِ بِأُذُنِ الْأَصَمِّ ، وأُذُنُ الْأَصَمِّ بِأُذُنِ السَّمِيعِ ؛ لِما <sup>(١)</sup> ذَكَرْنَا فِي الْأَنْفِ . وَالْمَثْقُوبَةُ لِلزَّيْنَةِ كَالصَّحِيحَةِ ؛ لِأَنَّ الثَّقَبَ لَيْسَ بِنَقْصٍ . وَيُؤْخَذُ الْبَعْضُ بِالْبَعْضِ . وَلَا تُؤْخَذُ صَحِيحَةٌ بِمَخْرُومَةٍ ، وتُؤْخَذُ الْمَخْرُومَةُ بِالصَّحِيحَةِ . وَفِي الْأَرْضِ لِلْبَاقِي وَجْهَانِ . وتُؤْخَذُ الْمُسْتَحْشِفَةُ بِالصَّحِيحَةِ . وَفِي أَخْذِ <sup>(٢)</sup> الصَّحِيحَةِ بِالْمُسْتَحْشِفَةِ <sup>(٣)</sup> وَجْهَانِ ؛ لِما <sup>(١)</sup> ذَكَرْنَا فِي الْأَنْفِ .

وإن شَقَّ أُذُنُهُ فَأُلْصَقَهَا صَاحِبِهَا ، فَالْتَصَقَتْ ، فَلَا قِصَاصَ ؛ لِتَعْدُرِ الْمِثَالَةَ . وإن قَطَعَهَا فَأَبَانَهَا ، فَأُلْصَقَهَا صَاحِبِهَا فَالْتَصَقَتْ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَهُ الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِالْقَطْعِ ، فَلَمْ يَشَقُّ بِالْإِلْصَاقِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا قِصَاصَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَبْنِ عَلَى الدَّوَامِ ، أَشْبَهَ الشَّقَّ ، وَلَهُ أَرْضُ الْجُرُحِ . فَإِنْ سَقَطَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ، قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا ، رَدَّ الْأَرْضَ ، [ ٣٦١ ظ ] وَلَهُ الْقِصَاصُ .

وإن اِقْتَصَرَ مِنَ الْجَانِي ، فَقَطَعَ أُذُنُهُ ، فَأُلْصَقَهَا فَالْتَصَقَتْ ، بَرِيءٌ مِنْ حَقِّهِ ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِيفَاءَ حَصَلَ بِالْإِبَانَةِ . وإن لَمْ يُبْنِهَا ، وَإِنَّمَا قَطَعَ بَعْضَهَا فَالْتَصَقَتْ ، فَلَهُ قَطْعُ جَمِيعِهَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ إِبَانَتَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ . وَالْحُكْمُ فِي

(١) فِي م : « كَمَا » .

(٢ - ٣) فِي م : « الْمُسْتَحْشِفَةُ بِالصَّحِيحَةِ » .

السِّنُّ كَالْحُكْمِ فِي الْأُذُنِ فِيمَا ذَكَرْنَا.

**فصل :** وَتُؤْخَذُ السِّنُّ بِالسِّنِّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ﴾ .  
وَلِحَدِيثِ الرَّبِيعِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَحْدُودٌ فِي نَفْسِهِ يُمَكِّنُ الْقِصَاصُ فِيهِ ، فَوَجِبَ ،  
كَالْأُذُنِ . وَلَا تُؤْخَذُ صَحِيحَةٌ بِمَكْسُورَةٍ ، وَتُؤْخَذُ الْمَكْسُورَةُ بِالصَّحِيحَةِ .  
وَفِي الْأَرْضِ لِلْبَاقِي وَجْهَانِ . وَإِنْ كَسَرَ بَعْضُ السِّنِّ ، بُرِدَ مِنْ سِنَّ الْجَانِي <sup>(٢)</sup> الْجَانِي  
مِثْلُهُ ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ ، إِلَّا أَنْ يُتَوَهَّمِ انْقِلَاعُهَا أَوْ سَوَادُهَا ، فَيَسْقُطُ  
الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّ تَوَهَّمِ الزِّيَادَةِ يُسْقِطُ الْقِصَاصَ ، كَقَطْعِ الْيَدِ مِنْ غَيْرِ  
مَفْصِلٍ . وَلَا يُقْتَصُّ إِلَّا مِنْ سِنَّ مَنْ قَدْ أَثَغَرَ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ سِنَّ الصَّبِيِّ تَعُودُ  
عَادَةً ، فَلَمْ يَجِبْ بِهَا الْقِصَاصُ فِي الْحَالِ ، كَالشَّعْرِ .

وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَأْسِ مِنْ عَوْدِهَا ، فَلَا قِصَاصَ ؛ لِقَدَمِ تَحْقِيقِ الْإِثْلَافِ ،  
فَلَا يَجُوزُ اسْتِيفَاؤُهُ مَعَ الشُّكِّ . فَإِنْ لَمْ تَعُدْ ، وَيُيَسَّرُ <sup>(٤)</sup> مِنْ عَوْدِهَا ، وَجِبَ  
الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَصَلَ بِالْجَنَائَةِ . وَإِنْ يُيَسَّرُ <sup>(٤)</sup> مِنْ عَوْدِهَا فَاقْتَصَّ ، أَوْ  
اِقْتَصَّ مِنْ سِنَّ كَبِيرٍ ، فَنَبَتْ لَهُ <sup>(٥)</sup> مَكَانُهَا ، فَعَلِيهِ دِيَّةٌ سِنَّ الْجَانِي ؛ لِأَنَّهُ  
قَلَعَ <sup>(٦)</sup> سِنًّا بغيرِ سِنَّ ، فَإِنْ نَبَتْ سِنَّ الْجَانِي أَيْضًا ، أَوْ قَلَعَ النَّابِتَةَ <sup>(٧)</sup> لِلْمَجْنُونِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) بعده في ف : « من » .

(٣) أثغر : سقطت رواضعه ثم نبت .

(٤) في ف : « أيس » .

(٥) سقط من : م .

(٦) في الأصل : « قطع » .

(٧) في ف : « الثانية » .

عليه ، فلا شيء لواحد منهما . وإن نَبَتَتْ سِنَّ الجاني دُونَ المجنِّي عليه ، فله قَلْعُها ؛ لَأَنَّهُ أَعْدَمَ سِنَّهُ عَلَى الدَّوَامِ ، فَمَلَكَ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكَهُ ؛ لَأَنَّهُ قَلَعَتْ لَهُ سِنَّ ، فَلَا يَمْلِكُ قَلْعَ سِنَيْنِ .

**فصل :** وتُؤْخَذُ الشَّفَّةُ بِالشَّفَةِ ؛ وَهِيَ مَا جَارَ جِلْدُ<sup>(١)</sup> الذَّقَنِ<sup>(٢)</sup> وَالْخَدَّيْنِ<sup>(٣)</sup> غُلُومًا وَسُفْلًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهَا تَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ مَعْلُومٍ يُمْكِنُ الْقِصَاصُ فِيهِ ، فَوَجِبَ ، كَالْأَنْفِ . وَيُؤْخَذُ الْبَعْضُ بِالْبَعْضِ ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ ، كَبَعْضِ الْمَارِنِ .

**فصل :** وَيُؤْخَذُ اللِّسَانُ بِاللِّسَانِ ؛ لِلآيَةِ وَالْمَعْنَى ، وَبَعْضُهُ يَبْعُضُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَلَا يُؤْخَذُ<sup>(٥)</sup> نَاطِقٌ بِأُخْرَسٍ<sup>(٦)</sup> ؛ لَأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ حَقِّهِ . وَيُؤْخَذُ الْأُخْرَسُ بِالنَّاطِقِ ؛ لَأَنَّهُ دُونَ حَقِّهِ ، وَلَا أَرَشَ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ فِي الْمَعْنَى لَا فِي الْأَجْزَاءِ . وَيُؤْخَذُ لِسَانُ الْفَصِيحِ بِلسَانِ الْأَثَغِ وَلِسَانِ الصَّغِيرِ ، كَمَا يُؤْخَذُ الْكَبِيرُ الصَّحِيحُ بِالطُّفْلِ الْمَرِيضِ .

**فصل :** وتُؤْخَذُ الْيَدُ بِالْيَدِ ، وَالرَّجُلُ بِالرَّجْلِ ، وَكُلُّ أَضْبَعٍ بِمِثْلِهَا ، وَكُلُّ أُمْلَةٍ بِمِثْلِهَا<sup>(٧)</sup> ؛ لِلآيَةِ وَالْمَعْنَى . فَإِنْ قَطَعَ يَدَهُ مِنَ الْكُوعِ أَوْ الْمَرْفِقِ ، فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ مَوْضِعِ الْقَطْعِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ ذُوْنِهِ ؛ لَأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « جِلْدَةٌ » ، وَفِي م : « حَد » .

(٢ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « لِلْخَدَيْنِ » .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٤٥ .

(٤ - ٥) فِي م : « أُخْرَسَ بِنَاطِقٍ » .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .



استيفاء حقه من موضعه، فلم يَجْزُ أَنْ يَسْتَوْفَى مِنْ غَيْرِهِ .

وإن قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الْعَصْدِ أَوْ السَّاعِدِ ، لم يَجْزُ الْاِقْتِصَاصُ مِنْ مَوْضِعِ الْقَطْعِ ، بغيرِ خِلَافٍ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الزِّيَادَةُ . وهل له أَنْ يَفْتَقِصَ مِنْ مَفْصِلِ دُونِهِ ؟ فيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ليس له ذلك . اختاره أبو بكرٍ ؛ لِمَا رَوَى نِمْرَانُ بْنُ جَارِيَةَ<sup>(١)</sup> ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَجُلًا عَلَى سَاعِدِهِ بِالسَّيْفِ ، فَقَطَعَهَا مِنْ غَيْرِ مَفْصِلٍ ، فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِالْذِّيَةِ ، فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ الْقِصَاصَ . فَقَالَ : « اخْذِ الذِّيَةَ ، بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا » . ولم يَقْضَ لَهُ بِالْقِصَاصِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٢)</sup> . ولَأَنَّهُ يَفْتَقِصُ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ الْجِنَايَةِ ، فلم يَجْزُ ، كما لو أُمِكنَ الْقِصَاصُ مِنْ مَحَلِّ الْجِنَايَةِ . والثاني ، له أَنْ يَفْتَقِصَ . اخْتَارَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

فإذا قُطِعَتْ [٣٦٢] مِنَ السَّاعِدِ ، فله أَنْ يَفْتَقِصَ مِنَ الْكُوعِ . وإن قُطِعَتْ مِنَ الْعَصْدِ ، فله أَنْ يَفْتَقِصَ مِنَ الْمَرْفِقِ ؛ لَأَنَّهُ عَجَزَ عَنْ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ ، وَأُمِكنَهُ اخْذُ دُونِهِ ، فجاز ، كما لو جَرَحَهُ مَأْمُومَةً وَأَرَادَ أَنْ يَفْتَقِصَ مُوَضِّحَةً . وفي اخْذِ الْحُكُومَةِ<sup>(٣)</sup> لِلْبَاقِي وَجْهَانِ .

وإذا قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الْعَصْدِ ، لم يَمْلِكْ أَنْ يَقْطَعَ مِنَ الْكُوعِ ؛ لَأَنَّهُ أُمِكنَهُ اسْتِيفَاءُ الذَّرَاعِ قِصَاصًا ، فلم يكنْ له قَطْعُ مَا دُونَهُ ، كما لو قَطَعَ مِنَ الْمَرْفِقِ .

(١) في الأصل ، ف : « حارثة » ، وغير منقوطة في : س ٣ . وانظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٤٧٥ / ١٠ .

(٢) في : باب ما لا قود فيه ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٨٨٠ / ٢ .

(٣) يأتي تفسير المصنف للحكومة في صفحة ٢٤١ .

وإن قَطَعَهَا مِنَ الْكَتِفِ ، فقال أهلُ الْخَبْرَةِ : يُمَكِّنُ الْاِقْتِصَاصُ مِنْ غَيْرِ جَائِفَةٍ . فله ذلك ؛ لَأَنَّهُ مَفْصِلٌ ، وليس <sup>(١)</sup> له أن يَقْتَصَّ مِمَّا دُونَهُ . وإن قالوا : نَخَافُ الْجَائِفَةَ . فلا قِصَاصَ مِنْهَا ؛ لَأَنَّهُ يُخَافُ الزِّيَادَةُ . وفي الْاِقْتِصَاصِ مِنَ الْمَرْفِقِ وَجْهَانِ .

وَحُكْمُ الرَّجُلِ فِي الْقِصَاصِ مِنْ مَفَاصِلِهَا ؛ مِنَ الْقَدَمِ وَالرُّكْبَةِ وَالْوَرِكِ ، حُكْمُ الْيَدِ سِوَاهُ ، عَلَى مَا بَيَّنَّا .

**فصل :** ولا تُؤْخَذُ صَحِيحَةٌ بِشَلَاءٍ ؛ لَأَنَّهَا فَوْقَ حَقِّهِ . فَأَمَّا الشَّلَاءُ بِالصَّحِيحَةِ أَوْ بِالشَّلَاءِ ، فَإِنْ قَالَ أَهْلُ الْخَبْرَةِ : لَا يُخَافُ عَلَيْهِ . اقْتَصَّ ؛ لَأَنَّهُ يَأْخُذُ حَقَّهُ أَوْ دُونَهُ ، وَلَا أَرُشَ لِلشَّلَالِ ؛ لِأَنَّ الشَّلَاءَ كَالصَّحِيحَةِ فِي الْخِلْفَةِ ، وَإِنَّمَا نَقَصَتْ فِي الصُّفَةِ ، فَأُشْبِهَ الدَّمَى مَعَ الْمُسْلِمِ . وإن قالوا : إِنْ قُطِعَتْ خِيفَ أَنْ لَا تَنْسَدَّ الْعُرُوقُ ، وَيَدْخُلَ الْهَوَاءُ الْبَدَنَ فَيُفْسِدَهُ . لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقْتَصَّ ؛ لَخَوْفِ الزِّيَادَةِ .

**فصل :** ولا تُؤْخَذُ كَامِلَةٌ بِنَاقِصَةٍ ، فلا تُؤْخَذُ ذَاتُ أَظْفَارٍ بِمَا لَا أَظْفَارَ لَهَا ، وَلَا ذَاتُ خَمْسِ أَصَابِعٍ بِذَاتِ أَرْبَعٍ ، وَلَا بِذَاتِ خَمْسٍ بَعْضُهَا أَشْلٌ ؛ لَأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ حَقِّهِ .

وهل له أن يَقْطَعَ مِنْ أَصَابِعِ الْجَانِي بِقَدْرِ أَصَابِعِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ قُلْنَا : لَهُ قَطْعُهَا . فَهَلْ يَدْخُلُ أَرُشُ مَا تَحْتَ الْأَصَابِعِ مِنَ <sup>(٣)</sup> الْكَفِّ فِي

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل ، س ٣ : « الوجهين » .

(٣) في ف : « مع » .

الْقِصَاصِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَدْخُلُ، كَمَا يَدْخُلُ فِي دِيَّتِهَا. وَالثَّانِي، لَا يَدْخُلُ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ يُسْتَحَقُّ إِثْلَافُهُ، تَعَذَّرَ عَلَيْهِ أَخْذُهُ، فَوَجِبَ أَرْشُهُ، كَالْمُنْفَرِدِ. فَإِنْ كَانَتِ الزَّائِدَةُ مِنْ أَصَابِعِ الْجَانِي زَائِدَةً فِي الْخِلْقَةِ، لَمْ تَمْنَعْ الْقِصَاصَ عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ؛ لِأَنَّهَا عَيْبٌ وَنَقْصٌ فِي الْمَعْنَى، فَلَمْ يَمْنَعْ وَجُودُهَا أَخْذَهَا بِالْكَامِلَةِ، كَالسَّلْعَةِ<sup>(١)</sup> فِيهَا. وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهَا تَمْنَعُ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْأَصَابِعِ، أَشْبَهَتْ الْأَصْلِيَّةَ.

وَأِنْ قَطَعَ نَاقِصُ الْأَصَابِعِ يَدًا كَامِلَةً، وَجِبَ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ دُونَ حَقِّهِ. وَفِي وَجُوبِ الدِّيَّةِ لِلْأَصَابِعِ الزَّائِدَةِ وَجْهَانِ.

فصل: وَإِنْ قَطَعَ ذُو يَدٍ كَامِلَةً كَفًّا فِيهَا أَرْبَعُ أَصَابِعٍ أَصْلِيَّةٍ وَأَصْبُعُ زَائِدَةٌ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ. وَفِي جَوَازِ الْاِقْتِصَاصِ مِنْ أَصَابِعِهِ الْأَصْلِيَّةِ الْوَجْهَانِ. فَإِنْ اقْتَصَرَ مِنْهَا، فَهَلْ لَهُ حُكُومَةٌ فِي الزِّيَادَةِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ. وَإِنْ قَطَعَ مَنْ لَهُ أَرْبَعُ أَصَابِعٍ أَصْلِيَّةٍ وَأَصْبُعُ زَائِدَةٌ كَفًّا كَامِلَةً الْأَصَابِعِ، مَلَكَ الْقِصَاصَ، وَلَا أَرْشَ لَهُ لِنُقْصَانِ الزَّائِدَةِ؛ لِأَنَّهَا كَالْأَصْلِيَّةِ فِي الْخِلْقَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ نَاقِصَةٌ فِي الْمَعْنَى. وَإِنْ كَانَ فِي يَدٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْبُعُ زَائِدَةٌ، أُخِذَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى؛ لَتَسَاوِيَهُمَا.

وَإِذَا قَطَعَ أَصْبُعًا فَتَأَكَّلَتْ إِلَى جَانِبِهَا أُخْرَى، وَسَقَطَتْ مِنْ مَفْصِلٍ، أَوْ تَأَكَّلَ الْكَفُّ، وَسَقَطَ مِنَ الْكُوعِ، وَجِبَ الْقِصَاصُ فِي الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُ تَلَفٌ

(١) السَّلْعَةُ: وَرَمٌ غَلِيظٌ غَيْرٌ مَلْتَزِقٌ بِاللَّحْمِ يَتَحَرَّكُ عِنْدَ تَحْرِيكِهِ، وَلَهُ غِلَافٌ، وَتَقْبَلُ التَّرَايِدُ.

بِسِرَايَةِ قَطْعِ مَضْمُونٍ بِالْقِصَاصِ ، فَوَجِبَ فِيهِ الْقِصَاصُ ، كَالنَّفْسِ . وَإِنْ شَلَّتْ إِلَى جَانِبِهَا أُخْرَى ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ فِي الشَّلَاءِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ شَلَّتْ بِجَنَائِثِهِ مُبَاشَرَةً ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ ، فَهَلُّهَا أَوْلَى .

**فصل :** وَتُؤْخَذُ الْأَلْيَتَانِ بِالْأَلْيَتَيْنِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [ ٣٦٢ ط ] ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُمَا يَنْتَهِيَانِ إِلَى حَدٍّ فَاصِلٍ ، فَوَجِبَ فِيهِمَا الْقِصَاصُ ، كَالشَّفَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَيُؤْخَذُ الذَّكَرُ بِالذَّكَرِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> ، وَيُؤْخَذُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْأَنْفِ . وَيُؤْخَذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُغْلَفِ <sup>(٤)</sup> وَالْمُخْتُونِ بِالْآخَرِ <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِجِلْدَةٍ تُسْتَحَقُّ إِزَالَتُهَا .

وَلَا يُؤْخَذُ صَحِيحٌ بِأَشَلٍّ ؛ " لِأَنَّ الْأَشْلَ " نَاقِصٌ ، فَلَمْ يُؤْخَذْ بِهِ كَامِلٌ ، كَالْيَدِ . وَلَا يُؤْخَذُ ذَكَرُ الْفَخْلِ بِذَكَرِ الْخَصِيِّ ؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ ، لَعَدَمِ الْإِنْزَالِ وَالْإِيلَادِ ، وَلَا بِذَكَرِ خُنْثَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ ذَكَرٌ . وَفِي أَخِذِ الصَّحِيحِ بِذَكَرِ الْعَيْنَيْنِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُؤْخَذُ بِهِ ؛ لِنَقْصِهِ . وَالثَّانِي ، يُؤْخَذُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَا يُؤْسَ مِنْهُ ، أَشْبَهَ الْمَرِيضَ .

(١) سورة المائدة : ٤٥ .

(٢) فِي ف : « كَالْقِصَاصِ فِي الشَّفَتَيْنِ » .

(٣) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٤) فِي م : « الْأُغْلَفُ » ، وَبَعْدَهُ فِي ف : « وَالْمُجُوبُ » .

(٥) فِي م : « بِمِثْلِهِ » .

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

**فصل :** وَتُوْخِذُ الْأُنْثَيَانِ بِالْأُنْثَيَيْنِ ؛ لِلآيَةِ وَالْمَعْنَى . فَإِنْ قَطَعَ إِحْدَاهُمَا ،  
(١) وَقَالَ « أَهْلُ الْخَيْرَةِ : يُمَكِّرُنْ أَخْذَهَا مِنْ غَيْرِ تَلَفٍ الْآخَرَى . اقْتَصَرَ مِنْهُ . وَإِنْ  
قَالُوا : يُخَافُ تَلَفُ الْآخَرَى . لَمْ يُقْتَصَرَ مِنْهُ (٢) ؛ لِتَوْهْمِ الزِّيَادَةِ .

**فصل :** وَلَا قِصَاصَ فِي شَفَرِي (٣) الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ لَا  
مَفْصِلَ لَهُ يَنْتَهِي إِلَيْهِ ، فَلَمْ يُقْتَصَرَ مِنْهُ ، « كَلَحْمِ الْفَخِذِ » . وَقَالَ أَبُو  
الْخَطَّابِ : فِيهِمَا الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ انْتِهَاؤُهُمَا ، فَجَرَى فِيهِمَا  
الْقِصَاصُ ، كَالشَّفَتَيْنِ وَأَجْفَانِ الْعَيْنَيْنِ .

**فصل :** وَإِنْ قَطَعَ ذَكَرٌ خُتْنَى مُشَكِّلٍ وَأُنْثَيِيهِ وَشَفَرِيهِ ، فَلَا قِصَاصَ لَهُ  
حَتَّى يَبْيُنَّ ؛ لِأَنَّا لَا (٤) نَعْلَمُ أَنَّ الْمَقْطُوعَ فَرَجٌ أَوْ صُلْبٌ . وَإِنْ طَلَبَ الدِّيَّةَ ،  
وَكَانَ يُرْجَى انْكِشَافُ حَالِهِ ، أُعْطِيَ الْيَقِينَ ، وَهُوَ دِيَّةُ شَفَرِي امْرَأَةٍ ،  
وَحُكُومَةُ فِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيَيْنِ . وَإِنْ كَانَ مَأْيُوسًا مِنْ كَشْفِ حَالِهِ ، أُعْطِيَ  
نِصْفَ دِيَّةِ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَحُكُومَةُ فِي « نِصْفِ الْبَاقِي » . وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ  
حَامِدٍ ، لَا حُكُومَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصٌ .

**فصل :** وَإِنْ اخْتَلَفَ الْعُضْوَانُ فِي صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ ، أَوْ طُولٍ أَوْ قِصَرٍ ، أَوْ

(١ - ١) فِي ف : « فَقَالَ » ، وَفِي م : « أَوْ قَالَ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) شَفَرَا الْفَرْجِ : حَرْفَاهُ .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « كَفَخَذِ الْمَرْأَةِ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦ - ٦) فِي س ٣ : « نِصْفُهُ الْبَاقِي » ، وَفِي م : « نِصْفٌ » .

صِحَّةٌ أَوْ مَرَضٍ ، لَمْ يَمْنَعْ الْقِصَاصَ ؛ لِأَنَّ اغْتِيَارَ التَّسَاوِي فِي هَذِهِ الْمَعَانِي يُسْقِطُ الْقِصَاصَ ، فَسَقَطَ اغْتِيَارُهَا ، كَمَا فِي النَّفْسِ .

فصل : وما انقسم إلى يمين ويسار ؛ كالعَيْنَيْنِ ، والأُذُنَيْنِ ، والمنَحْرَيْنِ ، واليَدَيْنِ ، والرَّجْلَيْنِ ، أَوْ إِلَى أَعْلَى وَ<sup>(١)</sup>أَسْفَلَ ؛ كالجَفَتَيْنِ ، والشَّفَتَيْنِ ، لَمْ يُؤْخَذْ شَيْءٌ مِنْهَا بِمَا يُخَالِفُهُ فِي ذَلِكَ .

وَلَا تُؤْخَذُ سِنَّ بَسَنٍ غَيْرِهَا ، وَلَا أَصْبُعٌ بِأَصْبُعٍ تُخَالِفُهَا ، وَلَا أُمْلَةٌ بِأُمْلَةٍ لَا تُمَاتِلُهَا فِي مَوْضِعِهَا وَاسْمِهَا ؛ لِأَنَّهَا جَوَارِحُ مُخْتَلِفَةُ الْمَنَافِعِ وَالْأَمَاكِينِ ، فَلَمْ يُؤْخَذْ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، كَالْعَيْنِ بِالْأَنْفِ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا تُؤْخَذُ أَصْلِيَّةٌ مِنَ الْأَصَابِعِ وَالْأَسْنَانِ بِزَائِدَةٍ ، وَلَا زَائِدَةٌ بِأَصْلِيَّةٍ ؛ لِعَدَمِ التَّمَاتُلِ بَيْنَهُمَا . وَتُؤْخَذُ الزَّائِدَةُ بِالزَّائِدَةِ إِذَا اتَّفَقَ مَحَلَّاهُمَا ؛ لِتَمَاتُلِهِمَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ <sup>(٣)</sup> مَحَلَّاهُمَا ، لَمْ تُؤْخَذْ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى ؛ لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَتَانِ فِي أَصْلِ الْخِلْقَةِ ، أَشَبَّةُ الْوُسْطَى بِالسَّبَابَةِ .

وَلَوْ تَرَاوَى الْجَانِي وَالْمَجْنُونُ عَلَيْهِ بِأَخْذٍ مَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> الْقِصَاصُ مِنْهُ <sup>(٥)</sup> ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ الدَّمَاءَ لَا تُسْتَبَاحُ بِالْإِبَاحَةِ .

فصل : وَإِنْ جَرَحَهُ جُرْحًا فِيهِ الْقِصَاصُ ، فَاذْمَلْ ، ثُمَّ قَتَلَهُ ، وَجِبَ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ » .

(٢) فِي م : « وَالْأَنْفِ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « أَصْل » .

(٤) زِيَادَةُ مِنْ : الْأَصْل .

(٥) فِي م : « فِيهِ » .

القصاصُ فيهما ؛ لأنَّهما جَنائَتانِ يَجِبُ القِصاصُ في كُلِّ واحِدَةٍ منهما مُنفَرِدَةً ، فَوَجِبَ عِنْدَ الاجْتِماعِ ، كَاليَدَيْنِ . وإن قَتَلَهُ قَبْلَ انْدِمَالِ الجُرحِ ، ففيهِ رِوايتانِ ؛ إحداهما ، يَجِبُ القِصاصُ أيضًا ؛ لِما ذَكَرناهُ . والثانية ، يُقْتَلُ ، ولا قِصاصَ في الجُرحِ ؛ لأنَّ القِصاصَ في النَّفْسِ أَحَدُ بَدَلَي النَّفْسِ ، فَدَخَلَ الطَّرْفُ في حُكْمِ الجُمْلَةِ ، كَالدِّيَةِ .

**فصل :** وإن قَتَلَ واحِدَ جماعةٍ ، أو قَطَعَ عُضْوًا مِنْ جَماعَةٍ ، لم تَتَدَاخَلَ حُقُوقُهُمْ ؛ لأنَّها حُقُوقٌ مَقْصُودَةٌ [٣٦٣] لَأَدَمِيَّينَ ، فلم تَتَدَاخَلَ كَالدِّيُونِ ، لَكِنْ إن رَضِيَ الكُلُّ بِاسْتِيفاءِ القِصاصِ مِنْهُ <sup>(١)</sup> ، جاز ؛ لأنَّ الحَقَّ لَهُم ، فجاز أن يَرْضَى الجماعةُ بالواحدِ ، كما لو قَتَلَ عَبْدٌ عَيِّدًا خَطَأً فَرَضُوا بِأَخِيذِهِ . وإن طَلَبَ واحِدُ القِصاصِ ، والباقُونَ الدِّيَةَ ، فلهُم ذلك . وإن طَلَبَ كُلُّ <sup>(٢)</sup> واحِدٍ اسْتِيفاءَ القِصاصِ مُسْتَقِلًّا ، قُدِّمَ الأوَّلُ ؛ لأنَّ لَهُ مَرِئَةً السَّبِقِ ، فإن أَسْقَطَ حَقَّهُ ، قُدِّمَ الثاني ، ثم الثالثُ ، وَيَصِيرُ حَقُّ الباقينَ في الدِّيَةِ ؛ لأنَّ القَوَدَ فَاتَهُم ، فانتَقَلَ حَقُّهُم إلى الدِّيَةِ ، كما لو مات .

وإن قَتَلَهُم دَفْعَةً واحِدةً ، و <sup>(٣)</sup> أَشْكَلَ السَّابِقُ ، قُدِّمَ مَنْ تَقَعُ لَهُ القُرْعَةُ ؛ لأنَّ حُقُوقَهُم تَساوَتْ ، فَوَجِبَ المَصِيرُ إلى القُرْعَةِ ، كَالسَّفَرِ بِأَحَدَيِ النِّساءِ . فإن عَفَا مَنْ لَهُ القُرْعَةُ ، أُعِيدَتْ للباقيينَ ؛ لِتَساوِيهِم . ومتى ثَبَتَ القِصاصُ لأَحَدِهِم بالسَّبِقِ أو بالقُرْعَةِ ، فبادَرَ غَيْرُهُ فَقَتَلَهُ ، كان مُسْتَوْفِيًّا

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) سقط من : الأصل ، وفي س ٣ ، م : «أو» .

لحقه ، ووجب للآخر الدية ، كما لو قتل مُرتدًا ، كان مُستوفيًا<sup>(١)</sup> لقتل الردّة ، وإن أساء فى الأفتيات على الإمام . وإن كان الأول غائبًا أو صغيرًا ، انتظر ؛ لأن الحق له . وإن كان القتل فى المحاربة ، فهو كالقتل فى غيرها ؛ لأنه قتلٌ موجبٌ للقصاص ، فأشبهه غيره .

**فصل :** وإن قطع طرف رجل ، وقتل آخر ، قطع<sup>(٢)</sup> لصاحب الطرف ،<sup>(٣)</sup> ثم قُتل<sup>(٤)</sup> للآخر<sup>(٥)</sup> ، تقدّم القتل أو تأخر ؛ لأنه أمكن الجمع بين الحقيقتين من غير نقص ، فلم يَجْزُ إسقاط أحدهما ، بخلاف التى قبلها . وإن قطع يد رجل وأصبعًا من آخر ، قدّمنا السابق منهما ، أيهما كان ؛ لأن اليد تنقص بنقص الأصبع ، ولذلك لا تؤخذ الصحيحة بالناقصة ، بخلاف النفس ، فإنها لا تنقص بقطع الطرف ؛ بدليل أخذ صحيح الأطراف بمقطوعها .

**فصل :** وإن قتل وارثًا ، أو قطع يمينًا وسرق ، قدّم حقّ آدمي ؛ لأنّ حقه مبنئ على التشديد ؛ لشحه وحاجته ، وحقّ الله تعالى مبنئ على السهولة ؛ لغنى الله تعالى وكريمه .

(١) فى ف : « مستوجباً » .

(٢) فى الأصل : « قتل » .

(٣ - ٣) فى م : « وقتل » .

(٤) فى الأصل : « الآخر » .



## بَابُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ

إِذَا قُتِلَ الْآدَمِيُّ ، اسْتَحَقَّ الْقِصَاصَ وَرَثَتُهُ كُلُّهُمْ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو شُرَيْحٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ ، فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ ؛ <sup>(١)</sup> أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ ، أَوْ يَقْتُلُوا <sup>(٢)</sup> » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَفِي « الصَّحِيحَيْنِ » <sup>(٤)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَقْتُلَ ، وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى <sup>(٥)</sup> » . وَلَأَنَّهُ حَقٌّ يَسْتَحِقُّهُ الْوَارِثُ مِنْ جِهَةِ مَوْرُوثِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمَالَ .

فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ صَغِيرًا ، لَمْ يَسْتَوْفِ لَهُ الْوَلِيُّ . وَعَنْهُ ، لِلْأَبِ اسْتِيفَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ بَدَلِي النَّفْسِ ، فَأَشْبَهَ الدِّيَّةَ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّشْفِيَّ وَدَرْكُ الْعَظِيزِ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِاسْتِيفَاءِ الْأَبِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ اسْتِيفَاءَهُ ، كَالْوَصِيِّ وَالْحَاكِمِ . فَعَلَى هَذَا ، يُخْبَسُ الْقَاتِلُ <sup>(٦)</sup> إِلَى أَنْ <sup>(٧)</sup> يَتَلُغَ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « إِنْ أَحْبَبُوا قَتْلُوا ، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ » .

(٢) فِي : بَابُ وَلِيِّ الْعَمْدِ يَرْضَى بِالْدِّيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٤٨٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي حُكْمِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ فِي الْقِصَاصِ وَالْعَفْوِ ، مِنْ أَبْوَابِ الدِّيَاتِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦ / ١٧٧ ، ١٧٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٨٥ .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٢٥ .

(٤) فِي م : « يَفْتَدَى » .

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ : « حَتَّى » .

الصَّبِيءُ<sup>(١)</sup>، و«يَعْقِلُ الْمَجْنُونُ، وَيَقْدَمُ الْغَائِبُ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَظًّا لِلْقَاتِلِ بِتَأْخِيرِ قَتْلِهِ، وَحَظًّا لِلْمُسْتَحِقِّ بِإِيصَالِ حَقِّهِ إِلَيْهِ. فَإِنْ أَقَامَ الْقَاتِلُ كَفِيلًا لِيُخَلِّي سَبِيلَهُ، [ط ٣٦٣] لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الْكَفَالََةَ بِالْدَّمِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ.

وإن وُثِبَ الصَّبِيءُ أَوْ الْمَجْنُونُ عَلَى الْقَاتِلِ، فَقَتَلَهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَصِيرُ مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ حَقِّهِ أَتْلَفَهُ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَ رَجُلٍ. وَالثَّانِي، لَا يَصِيرُ مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِيفَاءِ، فَتَجِبُ لَهُ دِيَّةُ أَبِيهِ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةُ الْقَاتِلِ، بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ، فَإِنَّمَا لَوْ تَلَفَتْ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ، بَرِيءٌ مِنْهَا الْمُدَّعِ.

وَلَوْ هَلَكَ الْجَانِي مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ، لَمْ يَتَرَأَّ مِنَ الْجِنَايَةِ.

وإن كَانَ الْقِصَاصُ بَيْنَ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، أَوْ مَجْنُونٍ وَعَاقِلٍ، أَوْ حَاضِرٍ وَغَائِبٍ، لَمْ يَجُزْ لِلْكَبِيرِ الْعَاقِلِ الْحَاضِرِ الْإِسْتِيفَاءُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ بِإِسْتِيفَائِهِ، كَمَا لَوْ كَانَ بَيْنَ بِالْغَيْنِ عَاقِلَيْنِ.

وإن قُتِلَ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، فَالْقِصَاصُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَالَهُ، وَاسْتِيفَاؤُهُ إِلَى السُّلْطَانِ. فَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْ يَرِثُ بَعْضَهُ، كَزَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ، فَاسْتِيفَاؤُهُ إِلَى الْوَارِثِ وَالسُّلْطَانِ، لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ بِهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

(١) فِي س ٣، م: «الصَّغِيرُ».

(٢) فِي ف: «أَوْ».

**فصل :** فإن بادرَ بعضُ الورثةِ قَتَلَ القاتِلَ بغيرِ أمرٍ صاحبه ، فلا قصاصَ عليه ؛ لأنه مُشاركٌ<sup>(١)</sup> في استحقاقِ ما استوفاه ، فلم تَلزِمه عُقوبةٌ ، كما لو وطئَ أحدُ الشريكينِ الجاريةَ المشتركةَ . ويجبُ لشركائه حَقُّهم من الدِّيةِ ، وفيه وجهان ؛ أحدهما ، يجبُ على القاتِلِ الثاني ؛ لأنَّ نفسَ القاتِلِ كانت مُستَحَقَّةً لهما ، فإذا أثْلَفها أحدهما ، لَزِمه ضَمَانُ حَقِّ الآخرِ ، كالودِعةِ لهما يُثْلِفُها أحدهما . والثاني ، يجبُ في تَرَكَةِ القاتِلِ الأوَّلِ ؛ لأنه قَوْدٌ سَقَطَ إلى مالٍ ، فوجبَ في تَرَكَةِ القاتِلِ ، كما لو قَتَلَهُ أَجْنَبِيٌّ ، وَيَزِجُ ورثةُ القاتِلِ الأوَّلِ على قاتِلِ مَوْرُوْثِهِم بِدِيَةِ ما عَدَا نَصِيْبِهِ من مَوْرُوْثِهِم . فلو قَتَلَتِ امرأةٌ رجلاً له اثنان ، فَقَتَلَهَا أحدهما ، كان للآخرِ في تَرَكِّهَا نِصْفُ دِيَةِ أبيه ، وَيَزِجُ ورثُها على قاتِلِها بِنِصْفِ دِيَّتِهَا .

وإن عفا بعضُ مَنْ له القِصاصُ ، ثم قَتَلَهُ الآخرُ غيرَ عالمٍ بالعفوِ ، أو غيرَ عالمٍ أَنَّ العفوَ يُسْقِطُ القِصاصَ ، لم يجبَ عليه قِصاصٌ ؛ لأنَّ ذلك شُبْهَةٌ ، فَدَرَأَتِ القِصاصَ ، كالوَكِيلِ إذا قَتَلَهُ بعدَ العفوِ وقَبْلَ العِلْمِ . وإن قَتَلَهُ بعدَ العِلْمِ ، فعليه القِصاصُ ؛ لأنه قَتَلَ مَعْصُومًا مُكَافِئًا له ، لا حَقٌّ له فيه ، فوجبَ عليه القِصاصُ ، كما لو حَكَمَ بالعفوِ حاكِمٌ . فإن اقتصوا منه ، فلورثته عليهم نَصِيْبُهُ من الدِّيةِ ، وإن اخْتَارُوا الدِّيةَ ، سَقَطَ عنه من الدِّيةِ ما قَابَلَ حَقَّهُ ، وَلَزِمَهُ باقِيها ، وإن كان عَفُو شَرِيكِهِ على الدِّيةِ ، فله

(١) بعده في ف : « لشركائه » .

نَصِيْبُهُ مِنْهَا فِي تَرْكَةِ الْقَاتِلِ ؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> حَقَّهُ<sup>(٢)</sup> انْتَقَلَ مِنَ الْقِصَاصِ إِلَى ذِمَّةِ الْقَاتِلِ فِي حَيَاتِهِ ، فَأُشْبِهَ الدَّيْنُ ، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا .

**فصل :** ولا يجوزُ استيفاءُ القصاصِ إلَّا بحضرةِ السُّلْطَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادٍ ، وَلَا يُؤْمَنُ فِيهِ<sup>(٣)</sup> الْحَيْفُ مَعَ قَصْدِ التَّشْفِي ، فَإِنْ اسْتَوْفَاهُ مِنْ غَيْرِ حَضَرَةِ السُّلْطَانِ ، وَقَعَ الْمَوْقِعُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ ، وَيُعَزَّزُ ؛ لِأَفِيئَاتِهِ عَلَى السُّلْطَانِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بِحَضَرَةِ شَاهِدَيْنِ ؛ لِئَلَّا يُنْكَرَ الْمُقْتَصَصُ الْاِسْتِيفَاءُ .

وعلى السُّلْطَانِ أَنْ يَتَفَقَّدَ الآلَةَ الَّتِي يَسْتَوْفِي بِهَا ؛ فَإِنْ كَانَتْ كَالَّةً أَوْ مَسْمُومَةً ، مَنَعَهُ الْاِسْتِيفَاءُ بِهَا ؛ لِمَا رَوَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ<sup>(٤)</sup> ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ<sup>(٥)</sup> ، وَلِيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ،<sup>(٦)</sup> وَأَبُو دَاوُدَ . وَلِأَنَّ الْمَسْمُومَةَ تُفْسِدُ الْبَدَنَ ، وَرُبَّمَا [ ٣٦٤ ر ] مَنَعَتْ غَسْلَهُ .

وإن طَلَبَ مَنْ لَهُ الْقِصَاصُ أَنْ يَتَوَلَّى الْاِسْتِيفَاءَ ، لَمْ يُمَكِّنْ مِنْهُ فِي

(١) فِي م : « لِأَنَّهُ » .

(٢) فِي ف : « نَصِيْبِهِ » .

(٣) فِي م : « مِنْهُ » .

(٤) فِي س ٣ : « الْقَتْلُ » .

(٥) فِي س ٣ : « الذَّبْحُ » .

(٦) - ٦ ) سَقَطَ مِنْ : م ، وَفِي س ٣ : « وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٥٠٥ / ٢ .

الطَّرْفِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَجْنِيَ عَلَيْهِ بِمَا لَا يُمَكِّنُ تَلَاْفِيهِ . وقال القاضي :  
 ظاهرُ كلامِ أحمدَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ مِنْهُ ؛ لَأَنَّهُ أَحَدُ نَوْعِي الْقِصَاصِ <sup>(١)</sup> ، أَشْبَهَ  
 الْقِصَاصَ فِي النَّفْسِ . وَإِنْ كَانَ فِي النَّفْسِ ، وَكَانَ يَمْلِكُ <sup>(٢)</sup> الْاِسْتِيفَاءَ بِالْقُوَّةِ  
 وَالْمَعْرِفَةِ ، مُكِّنَ مِنْهُ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ  
 سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقول النبي ﷺ : « مَنْ قُتِلَ <sup>(٤)</sup> لَهُ بَعْدَ  
 مَقَالَتِي هَذِهِ قَتِيلٌ » ، فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ ؛ « أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ أَوْ يَقْتُلُوا » .  
 وَلَأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْقِصَاصِ التَّشْفِي وَدَرْكُ الْغَيْظِ ، وَتَمَكُّينُهُ مِنْهُ أَبْلَغُ فِي  
 ذَلِكَ .

فَإِنْ كَانَ لِمَجْمَاعَةٍ فَتَشَاحُوا فِي الْمُسْتَوْفَى ، أُفْرِغَ بَيْنَهُمْ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
 اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْقَتْلِ ؛ لَأَنَّ فِيهِ تَغْذِيًّا لِلْجَانِي ، وَلَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمْ ، فَوَجِبَ  
 التَّقْدِيمُ بِالْقُرْعَةِ . وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ الْاِسْتِيفَاءُ إِلَّا بِإِذْنِ  
 شُرَكَائِهِ ؛ لَأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ ، فَلَا يَجُوزُ اسْتِيفَاؤُهُ بغيرِ إِذْنِهِمْ . وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ  
 مَنْ يُحْسِنُ وَبَاقِيَهُمْ لَا يُحْسِنُونَ ، أُمِرُوا بِتَوْكِيلِهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِقُّ  
 الْقِصَاصِ يُحْسِنُ الْاِسْتِيفَاءَ ، أُمِرَ بِالتَّوْكِيلِ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَتَوَكَّلُ بِغَيْرِ  
 عَوَضٍ ، يُبْذَلُ الْعَوَضُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْمَصَالِحِ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ، يُبْذَلُ

(١) بعده في ف : « في النفس » .

(٢) في ف ، س ٣ ، م : « يكمل » .

(٣) سورة الإسراء ٣٣ .

(٤ - ٤) في الأصل ، س ٣ : « بعد ذلك قتيلا » .

(٥ - ٥) في الأصل ، ف ، س ٣ : « إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا الدية » .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ١٦٥ .

من مالِ الجاني ؛ لأنَّ الحقَّ عليه ، فكان أَجْرُ الإيفاءِ <sup>(١)</sup> عليه ، كأجرِ كَيْلِ  
الطَّعامِ على البائع .

وإن قال الجاني : أنا أَقْتَصُّ لك مِن نَفْسِي . لم يُجِبْ إلى ذلك ؛ لأنَّ  
مَنْ وَجِبَ عليه إيفاءُ حَقٍّ ، لم يَجُزْ أَنْ يَكُونَ هو المُسْتَوْفَى ، كالبائع .

**فصل :** وإذا وَجِبَ القَتْلُ على حَامِلٍ ، لم تُقْتَلْ حتى تَضَعَ ؛ لما رَوَى  
مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « إِذَا قَتَلْتَ الْمَرْأَةَ  
عَمْدًا ، لم تُقْتَلْ حتى تَضَعَ ما فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، <sup>(٢)</sup> وَحَتَّى تُكْفَلَ  
وَلَدَهَا <sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ زَنْتَ ، لم تُرْجَمْ حتى تَضَعَ ما فِي بَطْنِهَا ، وَحَتَّى تُكْفَلَ  
وَلَدَهَا » . رواه ابنُ ماجه <sup>(٤)</sup> . ولأنَّ قَتْلَهَا يُفْضِي إلى قَتْلِ وَلَدِهَا ، ولا يجوزُ  
قَتْلُهُ . فإذا وَضَعَتْ ، لم تُقْتَلْ حتى تَسْقِيَهُ اللَّبَأُ <sup>(٥)</sup> ؛ لَأَنَّهُ لَا يَعْيشُ إِلَّا بِهِ . وإن  
لم يَكُنْ لَهُ مَنْ يُؤْضِعُهُ ، لم تُقْتَلْ حتى تُؤْضِعَهُ مُدَّةَ الرِّضَاعِ ؛ لقوله ﷺ :  
« حَتَّى تُكْفَلَ وَلَدَهَا » . ولأنَّه إِذَا وَجِبَ حِفْظُهُ وَهُوَ حَمْلٌ ، فحِفْظُهُ وَهُوَ  
مَوْلُودٌ أَوَّلَى . وَإِنْ وُجِدَتْ مُرْضِعَةٌ رَائِيَةً <sup>(٦)</sup> ، قُتِلَتْ ؛ لَأَنَّهُ يَسْتَعْنِي بِهَا عَنْ  
أُمِّهِ ، وَإِنْ وُجِدَتْ مُرْضِعَاتٌ غَيْرُ رَوَاتِبَ ، أَوْ لَبَنٌ بِهَيْمَةٍ يُسْقَى مِنْهُ رَائِيًا ، جاز  
قَتْلُهَا ؛ لَأَنَّ لَهُ ما يَقُومُ بِهِ . وَيُسْتَحَبُّ لِلوَلِيِّ تَأْخِيرُهُ إلى الفِطَامِ ؛ لَأَنَّ عَلَيْهِ

---

(١) في ف : « الاستيفاء » .

(٢ - ٣) سقط من : الأصل ، ف ، س ٣ .

(٣) في : باب الحامل يجب عليها القود ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٩٨ ، ٨٩٩ .

وضعف البوصيرى لإسناده . مصباح الرجاجة ٢ / ٣٥٨ .

(٤) اللَّبَأُ ؛ كضلع : أول اللبن .

(٥) في الأصل : « زانية » . خطأ .

ضَرَرًا فِي اخْتِلَافِ اللَّبَنِ عَلَيْهِ ، وَفِي شُرْبِ لَبَنِ الْبَهِيمَةِ .

فَإِنْ ادَّعَتْ الْحَمْلَ ، مُحِسَّتٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَالُهَا ؛ لِأَنَّ صِدْقَهَا مُحْتَمِلٌ ،  
وَلِلْحَمْلِ أَمَارَاتٌ خَفِيفَةٌ تَعْلَمُهَا مِنْ نَفْسِهَا . وَفِي <sup>(١)</sup> وَجْهِ آخَرَ ، أَنَّهَا تُرَى  
الْقَوَائِلَ ، فَإِنْ شَهِدَنَ بِحَمْلِهَا أُخْرِتْ ، وَإِلَّا قُتِلَتْ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ حَالٌ عَلَيْهَا ،  
فَلَا يُؤَخَّرُ بَدْعُهَا مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ . فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَى الْقَوَائِلِ ، أَوْ <sup>(٢)</sup> لَمْ يُوجَدْ  
مَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ ، أُخْرِتْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ؛ لِأَنَّا إِذَا أَسْقَطْنَا الْقِصَاصَ <sup>(٣)</sup> خَوْفَ  
الرِّيَاذَةِ ، فَتَأْخِيرُهُ أَوْلَى .

فصل : ولا يجوزُ استيفاءُ القِصاصِ في الطَّرْفِ إِلَّا بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ ؛ لِمَا  
رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : طَعَنَ رَجُلٌ رَجُلًا بِقَرْنٍ  
فِي رِجْلِهِ ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : أَقْدَنِي . قَالَ : « دَعُهُ حَتَّى تَبْرَأَ » .  
فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : « دَعُهُ حَتَّى تَبْرَأَ » . فَأَبَى ،  
فَأَقَادَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ عَرَجَ الْمُسْتَقِيدُ ، فَجَاءَ <sup>(٤)</sup> النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : بَرَأَ صَاحِبِي ،  
[٣٦٤ظ] وَعَرَجْتُ رِجْلِي . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا حَقَّ لَكَ » . فَذَلِكَ حِينَ  
نَهَى أَنْ يَسْتَقِيدَ أَحَدٌ مِنْ مُجْرِحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ  
قَدْ يَسْرِي إِلَى النَّفْسِ ، فَيَصِيرُ قَتْلًا ، وَقَدْ يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي الْجَنَايَةِ

(١) فِي س ٣ : « فِيهِ » .

(٢) فِي ف ، م : « وَ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « مِنْ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « إِلَى » .

(٥) فِي : سَنَنَهُ ٨٨ / ٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢١٧ .

فَيَنْقُصُ<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وإذا اقْتَصَّ في الطَّرَفِ على الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ ، فَسَرَى ، لم يَجِبْ ضَمَانُ السَّرَايَةِ ، سَوَاءً سَرَى إِلَى النَّفْسِ أَوْ عُضْوٍ آخَرَ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : مَنْ مَاتَ مِنْ حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ ، لَا دِيَّةَ لَهُ ، الْحَقُّ قَتْلُهُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « سُنَنِهِ »<sup>(٢)</sup> . وَلأنَّهُ قَطَعَ مُقَدَّرٌ مُسْتَحَقٌّ ، فَلَمْ تُضْمَنْ سِرَايَتُهُ ، كَقَطْعِ السَّارِقِ . وَإِنْ تَعَدَّى فِي الْقَطْعِ ، أَوْ قَطَعَ بِآلَةٍ كَاللَّهِ أَوْ<sup>(٣)</sup> مَسْمُومَةٍ ، فَسَرَى ، ضَمِنَ السَّرَايَةَ ؛ لِأَنَّهَا سِرَايَةُ قَطْعٍ غَيْرِ مَأْذُونٍ فِيهِ ، أَشْبَهَ سِرَايَةَ الْجَنَايَةِ .

وَسِرَايَةُ الْجَنَايَةِ مَضْمُونَةٌ ؛ لِأَنَّهَا سِرَايَةُ قَطْعٍ مَضْمُونٍ . فَإِنْ اقْتَصَّ فِي الطَّرَفِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ، ثُمَّ سَرَتْ الْجَنَايَةُ ، كَانَتْ سِرَايَتُهَا هَذَرًا ؛ لِخَبَرِ<sup>(٤)</sup> عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، وَلأنَّهُ اسْتَعْجَلَ مَا لَيْسَ لَهُ اسْتِعْجَالُهُ ، فَبَطَلَ حَقُّهُ ، كَقَاتِلِ مَوْزُوئِهِ . وَإِنْ سَرَى الْقَطْعَانِ جَمِيعًا ، فَهُمَا هَذَرٌ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٥)</sup> . وَإِنْ اقْتَصَّ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ ، ثُمَّ انْتَقَضَ جُزْءُ الْجَنَايَةِ ، فَسَرَى إِلَى النَّفْسِ ، وَجَبَ الْقِصَاصُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ اقْتَصَّ بَعْدَ جَوَازِ الْإِقْتِصَاصِ . فَإِنْ اخْتَارَ الدِّيَّةَ ، فَلَهُ دِيَّةٌ إِلَّا دِيَّةَ الطَّرَفِ الْمَأْخُوذِ فِي الْقِصَاصِ ، فَإِنْ كَانَ دِيَّةَ الطَّرَفِ كَدِيَّةِ النَّفْسِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَيَقْتَصُّ » .

(٢) وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٩/ ٤٥٧ ، ٤٥٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٦/

٣٤٣ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨/ ٦٨ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) فِي ف : « لِحَدِيثٍ » .

(٥) فِي م : « كَذَلِكَ » .



فليس له العَفْوُ على مالٍ ؛ لذلك <sup>(١)</sup> .

وإن كان الجاني ذِمِّيًّا قَطَعَ أَنْفَ مُسْلِمٍ ، فاقْتَصَصَ مِنْهُ بَعْدَ الْبُرْءِ ، ثُمَّ سَرَى إِلَى نَفْسِ الْمُسْلِمِ ، فَلَوْلِيَّهِ قَتْلُ الذَّمِّيِّ . وَهَلْ لَهُ أَنْ يَغْفُوَ عَلَى نِصْفِ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ دِيَّةَ أَنْفِ الْيَهُودِيِّ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ، فَيَبْقَى لَهُ النِّصْفُ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى بَدَلَ أَنْفِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا .

**فصل :** ولا يجوزُ الاقْتِصَاصُ فيما دُونَ النَّفْسِ بِالسَّيْفِ ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِحَدِيدَةٍ مَاضِيَةٍ تَصْلُحُ لِذَلِكَ ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْجَنَائِيَّةُ بِمِثْلِهَا أَوْ بغيرِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يَهْشِمَ الْعَظْمَ ، أَوْ يَتَعَدَّى <sup>(٢)</sup> الْحَلَّ بِمَا يُفْضِي إِلَى الزِّيَادَةِ أَوْ تَلَفِ النَّفْسِ . وَإِنْ قَلَعَ عَيْنَهُ بِأَصْبُعٍ ، لَمْ يَجْزُ الاسْتِيفَاءُ مِنْهُ بِالْأَصْبُعِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** فَأَمَّا النَّفْسُ ، فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ بِالسَّيْفِ ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُهُ إِلَّا بِالسَّيْفِ ؛ لِأَنَّهُ أَلَّةُ الْقَتْلِ وَأَوْجَاهُ <sup>(٤)</sup> . فَإِنْ ضَرَبَهُ مِثْلَ ضَرْبِهِ فَلَمْ يَمُتْ ، كَرَّرَ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ ؛ لِأَنَّ قَتْلَهُ مُسْتَحَقٌّ ، وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِتَكَرُّرِ الضَّرْبِ .

وإن قَتَلَهُ بِحَجَرٍ ، أَوْ تَغْرِيقٍ ، أَوْ حَبْسٍ حَتَّى يَمُوتَ ، أَوْ خَنْقٍ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُقْتَلُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَضَخَ رَأْسَ يَهُودِيٍّ

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « إِلَى » .

(٣) فِي م : « أَوْجَاه » .

وَأَوْجَاهُ : أَسْرَعُهُ .

(٤) سُورَةُ النَّحْلِ ١٢٦ .

رَضَخَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ<sup>(١)</sup> . وَرَوَى عَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَرَّقَ حَرْفَنَاهُ ، وَمَنْ غَرَّقَ غَرْفَنَاهُ »<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْقِصَاصَ مُشْعِرٌ بِالمُثَلَّةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْمَلَ بِمُقْتَضَاهُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُقْتَلُ إِلَّا بِالسَّيْفِ فِي الْعُنُقِ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : « لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٣)</sup> . وَنَهَى النَّبِيُّ عليه السلام عَنِ الْمُثَلَّةِ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ : « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ »<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ زِيَادَةٌ تَغْذِيْبٌ فِي الْقَتْلِ ، فَلَمْ تَجْزِ الْمُثَلَّةُ فِيهِ ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ بِسَيْفٍ كَالْ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٨ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٤٣ / ٨ . وضعفه الزيلعي ، في : نصب الراية ٤ / ٣٤٤ ، والحافظ ، في : التلخيص الحبير ١٩ / ٤ .

(٣) في : باب لا قود إلا بالسيف ، من كتاب الدييات . سنن ابن ماجه ٨٨٩ / ٢ . كما أخرجه الدارقطني ، في : سننه ٨٧ / ٣ ، ٨٨ ، ١٠٦ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨ / ٦٢ ، ٦٣ . وهو ضعيف ، انظر : مصباح الزجاجة ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، التلخيص الحبير ١٩ / ٤ ، إرواء الغليل ٢٩٥ / ٧ - ٢٨٩ .

(٤) انظر ما أخرجه البخاري ، في : باب قصة عكل وعرينة ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٥ / ١٦٥ . وأبو داود ، في : باب في النهي عن المثلة ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب ما جاء في المحاربة ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٩ ، ٤٤٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن المثلة ، من أبواب الدييات . عارضة الأحوذى ٦ / ١٧٩ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن صبر البهائم وعن المثلة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٦٣ . والدارمي ، في : باب الحث على الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب النهي عن مثلة الحيوان ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ١ / ٣٩٠ ، ٨٣ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ١٢ / ٥ ، ١٣ .

وانظر ما تقدم تخريجه في ٤ / ٣٧٥ .

(٥) تقدم تخريجه في ٢ / ٥٠٥ .

وإن قَتَلَهُ بِمُحَرَّمٍ لَعْنَتِهِ ؛ كَالسَّحْرِ ، وَتَجْرِيعِ الْخَمْرِ ، وَاللُّوَاطِ ، قُتِلَ  
بِالسَّيْفِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ [٣٦٥] مُحَرَّمٌ لَعْنَتِهِ ، فَسَقَطَ ، وَبَقِيَ  
الْقَتْلُ . وَإِنْ قَتَلَهُ بِسَيْفٍ كَالْ ، لَمْ يُقْتَلْ بِمِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُمَازَلَةَ فِيهِ لَا تَتَحَقَّقُ .

وإن حَرَّقَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ رِوَايَتَانِ كَالْتَّغْرِيقِ . وَقَالَ بَعْضُ  
أَصْحَابِنَا : لَا يُحَرَّقُ بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا  
إِلَّا اللَّهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وإن قَطَعَ يَدَهُ مِنَ الْمَفْصِلِ ، أَوْ أَوْضَحَهُ ، ثُمَّ ضَرَبَ عُقْقَهُ ، فَهَلْ يَفْعَلُ بِهِ  
كَمَا <sup>(٢)</sup> فَعَلَ ، أَوْ يَقْتَصِرُ <sup>(٣)</sup> عَلَى ضَرْبِ عُقْقِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ذَكَرَهُمَا  
الْخَرِيقِيُّ . وَإِنْ لَمْ يَضْرِبْ عُقْقَهُ ، بَلْ سَرَتِ الْجَنَائِزَةُ إِلَى نَفْسِهِ ، فَفِيهِ أَيْضًا  
رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُقْتَلُ إِلَّا بِالسَّيْفِ فِي الْعُنُقِ ؛ لِغَلَا يُفْضَى إِلَى الزِّيَادَةِ

---

(١ - ١) فِي ف : « لَا يَعْذِبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه . وَفِي م : « لَا يَحْرَقُ بِالنَّارِ إِلَّا  
رَبُّ النَّارِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابُ لَا يَعْذِبُ بِعَذَابِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ٧٥ / ٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ حَرْقِ الْعَدُوِّ بِالنَّارِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبِي  
دَاوُدَ ٥١ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابُ حَدَّثَنَا قَتِيبة ... مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧ /  
٦٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابُ النَّهْيِ عَنْ إِحْرَاقِ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ ، وَبَابُ الْوَدَاعِ ، وَبَابُ  
تَوْجِيهِ السَّرَايَا ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ١٨٣ / ٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابُ  
فِي النَّهْيِ عَنْ التَّعْذِيبِ بِعَذَابِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٢٢ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ،  
فِي : الْمُسْنَدُ ٣٠٧ / ٢ ، ٣٣٨ ، ٤٥٣ .

وَالْحَدِيثُ لَمْ يَخْرُجْهُ مُسْلِمٌ ، انْظُرْ : تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ١٠٦ / ١٠ .

(٢) فِي م : « مِثْلُ مَا » .

(٣) فِي م : « يَقْتَصِرُ » .

على ما أتى به . والثانية ، يَفْعَلُ به كما<sup>(١)</sup> فَعَلَ ، فإن مات وإلا ضُرِبَتْ عُقْبُهُ ؛ لأنه لا يُمَكِّنُ أن يُقَطَعَ منه غُضُوْ آخَرُ ، والزَّيَادَةُ لَضَرُورَةِ اسْتِيفَاءِ الْحَقِّ مُحْتَمِلَةٌ<sup>(٢)</sup> ؛ بدليل تَكَرَّرِ الضَّرْبِ فِي حَقِّ مَنْ قَتَلَ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ .

وإن جَرَحَهُ جُرْحًا لَا قِصَاصَ فِيهِ ، كَقَطْعِ السَّاعِدِ وَالْجَائِفَةِ ، فَمَاتَ ، أَوْ ضُرِبَ عُقْبُهُ بَعْدَهُ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يُقْتَلُ إِلَّا بِالسَّيْفِ فِي الْعُنُقِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةٌ<sup>(٣)</sup> لَا قِصَاصَ فِيهَا ، فَلَا يُسْتَوْفَى بِهَا الْقِصَاصُ ، كَتَجْرِيعِ الْخَمْرِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيهَا رِوَايَتَيْنِ كَالَّتِي قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَضَّ<sup>(٤)</sup> رَأْسَ الْيَهُودِيِّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ . وَلِأَنَّ<sup>(٥)</sup> الْمَنْعَ مِنَ الْقِصَاصِ فِيهَا مُتَفَرِّدَةٌ لَخَوْفِ سِرَائِهَا إِلَى النَّفْسِ ، وَلَيْسَ بِمَحْذُورٍ هَلْهَنَا .

**فصل :** وكلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا : لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ فِعْلِ الْجَانِي . إِذَا خَالَفَ وَفَعَلَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ ، وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنْهُ لِتَوْهْمِ الزَّيَادَةِ . وَلَوْ أَجَافَهُ ، أَوْ أُمَّهُ ، أَوْ قَطَعَ سَاعِدَهُ ، فَاقْتَصَّ مِنْهُ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَشِرْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٦)</sup> ، وَإِنْ سَرَى ، ضَمِنَ سِرَائَتَهُ ؛ لِأَنَّهَا سِرَايَةٌ قَطَعَ غَيْرِ مَاذُونٍ فِيهِ .

**فصل :** وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ جِنَايَةً ذَهَبَ بِهَا ضَوْءُ عَيْنَيْهِ ، فَكَانَتْ مِمَّا يَجِبُ

(١) فِي م : « مِثْلَ مَا » .

(٢) فِي م : « مُحْتَمِلَةٌ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « وَاحِدَةٌ » .

(٤) فِي م : « رَضَخَ » .

(٥ - ٥) فِي م : « مَنَعَ » .

(٦) فِي م : « كَذَلِكَ » .

به القصاص، كالموضحة، اقتص منها، فإن ذهب ضوؤه عَيْنَيْهِ، فقد استوفى حقه، وإن لم يذهب، عُولَجَ بما يُرِيلُ<sup>(١)</sup> الضوء ولا يذهب بالحدقة، مثل أن يُحْمِيَ حديدَةً يُقْرِئُهَا منها. وإن ذهب ضوؤه إحداهما، غُطِّيَتِ الْعَيْنُ الْأُخْرَى، وَقُرِبَتِ الْحَدِيدَةُ إِلَى التِي<sup>(٢)</sup> يَفْتَقِصُ مِنْهَا؛ لِمَا رَوَى يَحْيَى بْنُ جَعْدَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَدِمَ بِحُلُوبَةٍ لَهُ<sup>(٣)</sup> الْمَدِينَةَ، فَسَاوَمَهُ فِيهَا مَوْلَى لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَنَارَعَهُ، فَلَطَمَهُ، فَفَقَأَ عَيْنَهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ لَكَ أَنْ أَضَعِفَ لَكَ الدِّيَّةَ وَتَعْفُو عَنْهُ؟ فَأَتَى، فَرَفَعَهُمَا إِلَى عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَدَعَا عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِمِرْوَاةٍ، فَأَحْمَاهَا، ثُمَّ وَضَعَ الْقُطْنَ عَلَى عَيْنِهِ الْأُخْرَى، ثُمَّ أَخَذَ الْمِرْوَاةَ بِكَلْبَتَيْنِ، فَأَذْنَاهَا مِنْ عَيْنِهِ حَتَّى سَالَ إِنْسَانُ عَيْنِهِ. فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا بِالْجَنَائَةِ عَلَى الْعُضْوِ، سَقَطَ الْقِصَاصُ.

وإن أذهب بصره بجناية لا قصاص فيها، كالهاشمة واللطمة، عُولَجَ بصره بما ذكرنا، ولم يقتص منه؛ للأثر، ولأنه تعذر القصاص في محل الجناية، فعُدِلَ إِلَى أَسْهَلِ مَا يُمَكِّنُ، كَالْقَتْلِ بِالسَّحْرِ، وَلَهُ أَزْشُ الْجُرْحِ. وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي اللَّطْمَةِ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِهِ كَمَا فَعَلَ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ اللَّطْمَةَ لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا مُنْفَرِدَةً، فَكَذَلِكَ إِذَا أَذْهَبَتِ الْعَيْنَ، كَالِهَاشِمَةِ.

فصل: وَمَنْ وَجَبَ لَهُ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ، فَضَرَبَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ

(١) فِي ف: «يذهب».

(٢) بَعْدَهُ فِي ف: «لَمْ».

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل: «إِلَى».

الضَّرْبِ عَمْدًا<sup>(١)</sup>، أَسَاءَ، وَيُعَزَّرُ. فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي شَيْءٍ يَجُوزُ الْخَطَأُ فِيهِ، قُبِلَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي مُحْتَمِلًا، وَهُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ، [٣٦٥ ط] وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ الْخَطَأُ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ؛ لِعَدَمِ الْإِحْتِمَالِ. فَإِنْ أَرَادَ الْعَوْدَ إِلَى الْإِسْتِيفَاءِ، لَمْ يُمَكِّنْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ التَّعَدُّ ثَانِيًا. وَقَالَ الْقَاضِي: يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى مِثْلِهِ. وَإِنْ كَانَ لَهُ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ، فَقَطَعَ طَرَفَهُ<sup>(٢)</sup>، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ طَرَفًا يُسْتَحَقُّ إِثْلَافُهُ ضِمْنًا، فَكَانَ شُبْهَةً مُسْقِطَةً لِلْقِصَاصِ. وَيَضْمَنُهُ بِدِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ طَرَفٌ لَهُ قِيَمَةٌ حِينَ الْقَطْعِ، قَطَعَهُ بغيرِ حَقٍّ، فَوَجِبَ ضَمَانُهُ، كَمَا لَوْ قَطَعَهُ بَعْدَ الْعَفْوِ عَنْهُ.

**فصل:** وَإِنْ وَجِبَ لَهُ الْقِصَاصُ فِي الطَّرَفِ، فَاسْتَوْفَى أَكْثَرَ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> عَمْدًا، وَكَانَ الزَّائِدُ مُوجِبًا لِلْقِصَاصِ، مِثْلَ أَنْ وَجِبَ لَهُ قَطْعُ أُمَّلَةٍ، فَقَطَعَ اثْنَتَيْنِ، فَعَلِيهِ الْقَوْدُ. وَإِنْ كَانَ خَطَأً، أَوْ لَا يَجِبُ فِي مِثْلِهِ الْقَوْدُ، مِثْلَ مَنْ وَجِبَتْ لَهُ مُوَضِّعَةٌ، فَاسْتَوْفَى هَاشِمَةً، فَعَلِيهِ أَرْشُ الزَّائِدِ، كَمَا لَوْ فَعَلَهُ فِي غَيْرِ الْقِصَاصِ. فَإِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ لاضْطِرَابِ الْجَانِي، فَلَا شَيْءَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا حَصَلَتْ بِفِعْلِهِ فِي نَفْسِهِ، فَهَدِرَتْ. وَإِنْ اسْتَوْفَى مِنَ الطَّرَفِ بِحَدِيدَةٍ مَسْمُومَةٍ فَمَاتَ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ مِنْ جَائِزٍ وَغَيْرِهِ. وَيَجِبُ نِصْفُ الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ مِنْ فِعْلِ مَضْمُونٍ وَغَيْرِ مَضْمُونٍ، فَقُسِمَ ضَمَانُهُ بَيْنَهُمَا.

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في الأصل: «نفسه».

(٣) في ف: «من حقه».

**فصل :** وإن وَجِبَ لَهُ قِصَاصٌ فِي يَدٍ ، فَقَطَعَ الْأُخْرَى ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ :  
يَقَعُ الْمَوْقِعُ ، وَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ ، سَوَاءً قَطَعَهَا <sup>(١)</sup> بَتْرَاضِيهِمَا أَوْ بغيرِهِ ؛ لِأَنَّ  
دِيَّتَهُمَا وَاحِدَةٌ ، وَالْمَهْمَا وَاحِدٌ ، وَاسْمُهُمَا وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، فَأُجْزَأَتْ  
إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى ، كَالْمَتْمِثَلَتَيْنِ ، وَلِأَنَّ إِيْجَابَ الْقِصَاصِ فِي الثَّانِيَةِ  
يُقْضَى إِلَى قَطْعِ يَدَيْنِ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ ، وَتَقْوِيَتِ مَنَفَعَةُ الْجِنْسِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ  
يُقَوِّئْهَا . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَجُوزُ أَخْذُهُ قِصَاصًا لَا  
يُجْزَى <sup>(٢)</sup> بَدَلًا ، كَالْيَدِ عَنِ الرَّجْلِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ أَخَذَهَا بَتْرَاضِيهِمَا ، فَلَا  
قِصَاصَ عَلَى قَاطِعِهَا <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَهَا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا ، وَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ فِي  
الْأُخْرَى ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ غُدُوْلَهُ عَنِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا رِضًا بِتَرْكِ  
الْقِصَاصِ فِيهَا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْآخَرِ دِيَّةٌ بِيَدِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّهُ  
أَخَذَ الثَّانِيَةَ بَدَلًا عَنِ الْأُولَى ، وَلَمْ يُسَلِّمِ الْبَدَلَ ، فَبَقِيَ حَقُّهُ فِي الْمُبْدَلِ ،  
فَيَقْتَضِ مِنْ الْيَدِ الْأُخْرَى ، وَيُعْطِيهِ دِيَّةً الَّتِي قَطَعَهَا . وَإِنْ قَطَعَهَا كُرْهًا عَالِمًا  
بِالْحَالِ ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ فِيهَا ، وَلَهُ الْقِصَاصُ فِي الْأُخْرَى .

وإن قال : أَخْرِجْ يَمِينَكَ لِأَقْتَصَّ مِنْهَا . فَأَخْرِجْ يَسَارَهُ ، فَقَطَعَهَا يَظُنُّهَا  
الْيَمِينَ ، وَقَالَ الْخُرْجُ : عَمَدْتُ إِخْرَاجَهَا عَالِمًا أَنَّهَا لَا تُجْزَى . فَلَا ضَمَانَ  
فِيهَا ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا بَدَّلَهَا رَاضِيًا بِقَطْعِهَا بغيرِ بَدَلٍ . وَإِنْ قَالَ : ظَنَنْتُهَا  
الْيَمِينَ . أَوْ : أَنَّ الْوَاجِبَ قَطْعُ الْيُسْرَى . أَوْ : أَنَّهَا تُجْزَى . أَوْ : أَخْرِجْتُهَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « قَطَعَهُمَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَجُوزُ أَخْذُهُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « قَاطِعُهَا » .

دَهْشَةً . فعلى قاطعها دِيَّتُهَا ؛ لَأَنَّهُ بَذَلَهَا لَتَكُونَ عِوَضًا فلم تكن عِوَضًا ، فَوَجِبَ بَذْلُهَا ، كما لو اشْتَرَى سِلْعَةً بِعِوَضٍ فَاِسِيدَ فَتَلَفَتْ عِنْدَهُ . وإن عَلِمَ الْمُشْتَرِي حَالَ الْمَخْرِجِ وَحَالَ الْيَدِ ، ففيها الْقَوْدُ ، فى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لَأَنَّهُ تَعَمَّدَ قَطَعَ يَدَ مَعْصُومَةٍ . وفى الثانى ، لا قَوْدَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ قَطَعَهَا بِبَذْلِ صَاحِبِهَا وَرِضَاهُ ، وعليه دِيَّتُهَا . وإن جَهِلَ الْحَالُ ، فلا قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وعليه دِيَّتُهَا .

وإن كان الْقِصَاصُ عَلَى مَجْنُونٍ ، فقال له الْمُقْتَصِّرُ : أَخْرِجْ يَمِينَكَ . فَأَخْرَجَ يَسَارَهُ ، فَقَطَعَهَا عَمْدًا ، فعليه الْقِصَاصُ ، وإن كان جَاهِلًا ، فعليه الدِّيَّةُ ؛ [٣٦٦] لَأَنَّ بَذْلَ الْمَجْنُونِ يَدُهُ <sup>(١)</sup> لَا يَصِحُّ ، فصار كما لو بدأ بِقَطْعِهِ . وإن كان الْقِصَاصُ لِلْمَجْنُونِ ، فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ يَسَارَهُ ، فَقَطَعَهَا ، ذَهَبَتْ هَذْرًا ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِيفَاءِ ، فإذا سَلَطَهُ عَلَى إِثْلَافِ غُضُوهِ ، لم يَضْمَنْهُ ، كما لو أُذِنَ لَهُ فى إِثْلَافِ مَالِهِ .

**فصل :** وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ فى نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ ، فمات عن تَرْكَةٍ ، وَجَبَتْ دِيَّةٌ جِنَايَتِهِ فى تَرْكِتِهِ ؛ لَأَنَّهُ تَعَذَّرَ اِسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ مِنْ غَيْرِ اِسْقَاطٍ ، فَوَجَبَتْ الدِّيَّةُ ، كَقَتْلِ غَيْرِ الْمُكَافِئِ ، وإن لم يُخْلَفْ تَرْكَةً ، سَقَطَ الْحَقُّ ؛ لِتَعَذُّرِ اِسْتِيفَائِهِ .

**فصل :** وَمَنْ قَتَلَ أَوْ أَتَى حَدًّا خَارِجَ الْحَرَمِ ، ثم لجأ إليه ، لم يَجْزُ

(١) زيادة من : ف .



الاستيفاء منه في الحرم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾<sup>(١)</sup>. ولما روى أبو شريح الكعبي، رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ يُؤْمَرُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا»<sup>(٢)</sup> دَمًا، وَلَا يَفْعُذَ شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ. وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي<sup>(٣)</sup> سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ<sup>(٤)</sup>، فَلْيُبْلِغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. وَلَا يُيَايِعُ، وَلَا يُشَارِي، وَلَا<sup>(٦)</sup> يُطْعَمُ، وَلَا يُؤْوَى، وَيَقَالُ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ، وَاخْرُجْ إِلَى الْحِلِّ. فَإِذَا خَرَجَ، اسْتَوْفَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ ذَلِكَ<sup>(٧)</sup>. وَلَئِنْ فِي إِطْعَامِهِ تَمْكِينًا مِنْ تَضْيِيعِ الْحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُقُوبَاتِ. وَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْهُ أَنَّ الْحُدُودَ

(١) سورة آل عمران ٩٧.

(٢) في الأصل: «فيها».

(٣) في ف: «له».

(٤) في الأصل: «أمس».

(٥) أخرجه البخاري، في: باب ليلغ العلم الشاهد الغائب، من كتاب العلم، وفي: باب حدثني محمد بن بشار... من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١/٣٧، ٥/١٩٠. ومسلم، في: باب تحريم مكة وصيدا وخلاها... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٨٧.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في حرمة مكة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/٢٣. والنسائي، في: باب تحريم القتال فيه، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/١٦١. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٣١، ٣٢.

(٦) في الأصل: «أو».

(٧) أخرجه ابن جرير، في: تفسيره ٤/١٢، ١٣.

كُلُّهَا تُقَامُ<sup>(١)</sup> فِي الْحَرَمِ إِلَّا الْقَتْلَ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ النَّفْسِ أَعْظَمُ. وَالْمَذْهَبُ  
الْأَوَّلُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: انْفَرَدَ حَنْبَلٌ عَنْ عَمِّهِ بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ. وَلِأَنَّ مَا حَرَّمَ  
النَّفْسَ حَرَّمَ الطَّرْفَ، كَالْعَاصِمِ.

فَإِنْ خَالَفَ وَاسْتَوْفَى فِي الْحَرَمِ، أَسَاءَ، وَوَقَعَ الْمَوْقِعَ، كَمَا لَوْ اسْتَوْفَى  
مِنْ غَيْرِ حَضْرَةِ السُّلْطَانِ.

وَمَنْ<sup>(٢)</sup> جَنَى فِي الْحَرَمِ، جَازَ الْإِسْتِيفَاءُ مِنْهُ فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَكَ  
حُرْمَتَهُ، فَلَمْ يَنْتَهِضْ عَاصِمًا لَهُ، وَلِأَنَّ أَهْلَ الْحَرَمِ يَخْتَاجُونَ إِلَى الزَّجْرِ عَنِ  
الْجِنَايَاتِ، رِعَايَةً لِحَفَظِ مَصَالِحِهِمْ، كحَاجَةِ غَيْرِهِمْ، فَوَجِبَ أَنْ تُشْرَعَ  
الزُّوَاجِرُ فِي حَقِّهِمْ.

---

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مَتَى».

## بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ

وهو مُسْتَحَبٌّ ؛ لقولِ اللَّهِ سبحانه وتعالى : ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَمَن وَجِبَ لَهُ الْقِصَاصُ ، فَلَهُ أَنْ يَفْتَضَرَ ، وَلَهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُ <sup>(٢)</sup> مُطْلَقًا إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ ، وَلَهُ <sup>(٣)</sup> أَنْ يَغْفُو عَلَى الْمَالِ ؛ لقوله تعالى : ﴿فَمَنْ عَفَى لَّهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ <sup>(٤)</sup> . أَوْجِبَ الْإِتِّبَاعُ وَالْأَدَاءُ بِمُجَرَّدِ الْعَفْوِ . وَرَوَى أَبُو شُرَيْحٍ الْكُفَيْيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « ثُمَّ أَنْتُمْ يَا خُرَاعَةُ ، قَدْ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هَذَا بَلَدٍ ، وَأَنَا وَاللَّهُ عَاقِلُهُ ، فَمَنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا ، فَأَهْلُهُ يَتَنَ خَيْرَتَيْنِ ؛ إِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا ، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . وَإِذَا عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ ، سَقَطَ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَبْنَاهُ <sup>(٦)</sup> عَلَى الْإِسْقَاطِ لَا يَتَّبَعُ ، فَإِذَا سَقَطَ بَعْضُهُ ، سَقَطَ جَمِيعُهُ ، كَالرُّقْ . وَإِنْ وَجِبَ لِمَجَاعَةٍ فَعَفَا بَعْضَهُمْ ، سَقَطَ كُلُّهُ ؛ لِمَا رَوَى

(١) سورة المائدة ٤٥ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) سورة البقرة ١٧٨ .

(٤) في ف : «أو» .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٥ .

(٦) في م : «مبنى» .

زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ أَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ [٣٦٦ظ] اللَّهُ عَنْهُ، أَتَى بِرَجُلٍ قَتَلَ قَتِيلًا، فَجَاءَ وَرَثَتُهُ الْمَقْتُولِ لِيَقْتُلُوهُ، فَقَالَتِ امْرَأَةُ الْمَقْتُولِ، وَهِيَ أُخْتُ الْقَاتِلِ: قَدْ عَفَوْتُ عَنْ حَقِّي. فَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، عَتَقَ الْقَاتِلُ<sup>(١)</sup>. "قيل: إِنَّهُ" رواه أبو داود. ولما ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَغْنَى. ثم إن عَفَا عَلَى مَالٍ، انْتَقَلَ حَقُّ الْجَمِيعِ إِلَى الدِّيَةِ، وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا، انْتَقَلَ حَقُّ الْبَاقِينَ إِلَى الدِّيَةِ، كَمَا يَسْقُطُ حَقُّ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا أُعْتَقَ شَرِيكُهُ إِلَى الْقِيَمَةِ. وَقَدْ رَوَى زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَوَجَدَ عِنْدَهَا رَجُلًا، فَقَتَلَهَا، فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ إِخْوَتُهَا عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ بَعْضُ إِخْوَتِهَا: قَدْ تَصَدَّقْتُ. فَقَضَى لِسَائِرِهِم بِالْدِّيَةِ<sup>(٢)</sup>.

**فصل: وَيَصِحُّ الْعَفْوُ بَلْفِظِ الْعَفْوِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ عَفَى لَكُمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾. وَبَلْفِظِ الصَّدَقَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ نَصَّدَفَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ﴾. وَبَلْفِظِ الْإِسْقَاطِ؛ لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلْحَقِّ. وَبِكُلِّ لَفْظٍ يُؤَدِّي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَغْنَى، فَبِأَيِّ لَفْظٍ حَصَلَ ثَبَتُ حُكْمِهِ، كَعَقْدِ الْبَيْعِ.**

**فصل: وَاخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ فِي مُوجِبِ الْعَمْدِ؛ فَعَنَهُ، مُوجِبُهُ أَحَدُ شَيْعَيْنِ؛ الْقِصَاصُ أَوِ الدِّيَةُ؛ لِحَبْرِ أَبِي شُرَيْحٍ، وَلِأَنَّ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ أَيُّهُمَا شَاءَ،**

(١) فِي ف، س ٣، م: «القتيل».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: م.

وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ١٣/١٠. وَلَيْسَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ. انْظُرْ: التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ ٢٠/٤، إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ٢٧٩/٧.

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ١٣/١٠. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمَصْنَفِ ٣١٧/٩. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥٩/٨. وَصَحَّحَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٢٨١/٧.

فكان الواجب أحدهما ، كالهدي والإطعام في جزاء الصيد . وعنه ،  
موجبه القصاص عينا ؛ لقول الله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي  
الْقَتْلِ ﴾ . ولأنه بدل يجب حقا لآدمي ، فوجب معينًا ، كبديل ماله . فإن  
قلنا بهذا ، فعفا عنه مطلقًا ، سقط القصاص ، ولم تجب له <sup>(١)</sup> الدية ؛ لأنه  
لم يجب له غير القصاص ، وقد أسقطه بالعفو . وإن قلنا : موجب أحده  
شيعين . فعفا عن القصاص مطلقًا ، وجبت الدية ؛ لأن الواجب أحدهما ،  
<sup>(٢)</sup> « فإن ترك أحدهما » ، تعين الآخر ، وإن اختار الدية ، سقط القصاص ،  
وثبت المال ، وإن اختار القصاص ، تعين . قال القاضي : وله الرجوع إلى  
المال ؛ لأن القصاص أعلى ، فكان له <sup>(٣)</sup> « أن يتقبل » إلى الأدنى ، ولهذا قلنا :  
له المطالبة بالدية وإن كان القصاص واجبًا عينا . ويحتمل أنه ليس له  
ذلك ؛ لأنه تركها ، فلم يرجع إليها ، كما لو عفا عنها وعن القصاص .

ولو جنى عبد على محر جناية موجبة للقصاص ، فاشتره بأرضها ،  
سقط القصاص ؛ لأن شرائه بالأرض اختيارًا للمال . ثم إن كان أرضها  
مقدّرًا بذهب أو فضة ، صح الشراء ؛ لأنه بثمن معلوم . وإن كان إبلًا ، لم  
يصح ؛ لأن صفتها مجهولة ، فلم يصح جعلها عوضًا ، كما لو اشترى بها  
غير الجاني .

فصل : ويصح عفو المفلس والسفيه عن القصاص ؛ لأن الحجر عليهما

(١) زيادة من : ف .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣ - ٣) في م : « الرجوع » .

فى المال؁ ولىس هذا بمال؁ فإن عَفَوْا إلى مال؁ ثَبَتَ؁ وإن عَفَوْا إلى غير مال؁ وقُلْنَا: الواجبُ أخذُ شَيعَتَيْنِ. ثَبَتَ المالُ؛ لأنَّه واجبٌ؁ ولىس لهما إسقاطُ المالِ. وإن قُلْنَا: الواجبُ القصاصُ عَيْنًا. صَحَّ عَفْوُهُما؛ لأنَّه لم يَجِبْ إلَّا القصاصُ؁ وقد أَسْقَطاه.

**فصل:** وإن وَجِبَ القصاصُ لصغير؁ فلىس لولِيَّه العَفْوُ على غير مالٍ؛ لأنَّه تَصَرُّفٌ لا حَظٌّ للصغيرِ فيه؁ وإن عفا على مالٍ؁ وللصغيرِ كِفَايَةٌ مِن مالِه؁ أو له مَنْ يُنْفِقُ عليه؁ لم يَصِحَّ عَفْوُه؛ لأنَّه يُشَقِطُ القصاصَ مِن غير حاجةٍ؁ وإن لم يكنْ له ذلك؁ صَحَّ عَفْوُه؛ لأنَّ للصغيرِ حاجةٌ إليه لحِفْظِ حَيَاتِه. وَيَحْتَمِلُ أن لا يَصِحَّ؛ لأنَّ نَفَقَتَه فى بَيْتِ المالِ.

وإن قُتِلَ مَنْ لا وَلِيَّ له؁ فالأمرُ إلى السُّلْطانِ؁ إن رأى قَتْلَ؁ وإن رأى عَفَا [٣٦٧و] على مالٍ؛ لأنَّ الحقَّ للمسلمين؁ فكان على الإمامِ فِعْلُ ما يَرى المَصْلَحَةَ فيه. وإن أراد أن يَغْفُو على غير مالٍ؁ لم يَجْزُ؛ لأنَّه لا حَظٌّ للمسلمين فيه. وَيَحْتَمِلُ جوازُ العَفْوِ على غير مالٍ؛ لأنَّه رُوِيَ عن عُثْمَانَ؁ رَضِيَ اللَّهُ عنه؁ أنَّه عفا عن عُبَيْدٍ<sup>(١)</sup> اللّهُ بنِ عُمَرَ لما قَتَلَ الهُرْمُزَانَ<sup>(٢)</sup>؁ ولم يُنْكِرْه أحدٌ مِنَ الصَّحابةِ<sup>(٣)</sup>. ولأنَّه وَلِيُّ الدِّمِ؁ فجاز له العَفْوُ على غير مالٍ؁

(١) فى ف: «عبد».

(٢) فى ف: «الهرزمان».

(٣) أخرج الطبرى بإسناده أن عثمان بعد أن تولى الخلافة دعا القماذبان بن الهرزمان؁ فأمكنه من عبید اللّهُ لبقّله فعفا عنه القماذبان. تاريخ الطبرى ٤/٢٤٣؁ ٢٤٤. وانظر: العواصم من القواصم وحاشيته ١٠٦ - ١٠٨.

## كسائر الأولياء.

**فصل :** وإذا وَكَّلَ مَنْ يَسْتَوْفِي لَهُ الْقِصَاصَ ، ثُمَّ عَفَا عَنْهُ ، ثُمَّ قَتَلَهُ الْوَكِيلُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَفْوِ ، فَفِيهِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ الْعَفْوُ ؛ لِأَنَّهُ عَفَا فِي حَالٍ لَا يُمَكِّنُ تَلَاْفِي مَا وَكَّلَ فِيهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْعَفْوِ بَعْدَ رَمِي الْحَرْبَةِ إِلَى الْجَانِي . وَالثَّانِي ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ ، فَصَحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ بِغَيْرِ عِلْمِ الْوَكِيلِ ، كَالدَّيْنِ ، وَلَا قِصَاصَ عَلَى الْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ تَحْرِيمَ الْقَتْلِ ، وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَعْصُومًا . وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْعَافِي ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ ، فَرَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا غَرِمَ ، كَالْمَغْرُورِ <sup>(١)</sup> بِخُرْيَةِ الْأُمَةِ . وَالثَّانِي ، لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ بِالْعَفْوِ ، بِخِلَافِ الْغَارِّ بِالْحَرْبَةِ .

**فصل :** وإذا جُنِيَ عَلَيْهِ جِنَايَةٌ تُوجِبُ الْقِصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ، فَعَفَا عَنْهَا ، ثُمَّ سَرَتْ إِلَى نَفْسِهِ ، فَلَا قِصَاصَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَا يَتَّبَعُ ، وَقَدْ سَقَطَ فِي الْبَعْضِ ، فَسَقَطَ فِي الْكُلِّ . وَإِنْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ لَا تُوجِبُ الْقِصَاصَ ، كَالْجَائِفَةِ ، وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ ؛ لِأَنَّهُ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ فِيمَا لَا قِصَاصَ فِيهِ ، فَلَمْ يُؤْثِرِ الْعَفْوُ . وَإِنْ كَانَ عَفْوُهُ عَلَى مَالٍ ، فَلَهُ الدِّيَّةُ كَامِلَةً فِي الْمَوْضِعَيْنِ .

وإن عَفَا عَنْ دِيَةِ الْجُرْحِ ، صَحَّ عَفْوُهُ ؛ لِأَنَّ دِيَتَهُ تَجِبُ بِالْجِنَايَةِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ جَنَى عَلَى طَرَفٍ عَبْدٍ ، فَبَاعَهُ سَيِّدُهُ ، ثُمَّ بَرَأَ ، كَانَ أَرَشُ الْجِنَايَةِ لِلْبَائِعِ <sup>(٢)</sup> دُونَ الْمُشْتَرَى ، وَلَئِنَّمَا تَتَأَخَّرُ الْمَطَالِبَةُ بِهِ ، كَالدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ . فَعَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « كَالْمَغْرُورِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » .

هذا، تَجِبُ له <sup>(١)</sup> دِيَّةُ النَّفْسِ إِلَّا <sup>(٢)</sup> دِيَّةَ الْجُرْحِ . وقال القاضى : ظاهرُ كلامِ أحمدَ أَنَّهُ لا يَجِبُ شَيْءٌ ؛ لأنَّ الْقَطْعَ غيرُ مَضْمُونٍ ، فكذلك سِرَائِيَّتُهُ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ الْقَطْعَ مُوجِبٌ ، وأَمَّا سَقَطُ الْوُجُوبِ بِالْعَفْوِ ، فَيُخْتَصُّ الشَّقْوَةُ بِمَحَلِّ الْعَفْوِ .

وإن قال : عَفْوَتْ عن الجَنَائِيَةِ وما يَحْدُثُ منها . صَحَّ عَفْوُهُ ، ولا قِصَاصٌ فى سِرَائِيَّتِهَا ولا دِيَّةٌ ؛ لأنَّه إسقاطٌ لِلْحَقِّ بَعْدَ انْعِقَادِ سَبَبِهِ ، فَصَحَّ ، كَالْعَفْوِ عن الشُّفْعَةِ بَعْدَ الْبَيْعِ . ولا يُعْتَبَرُ خُرُوجُ ذَلِكَ مِنَ الثَّلَاثِ . نَصٌّ عليه ؛ لأنَّ الْوَاجِبَ الْقِصَاصُ عَيْنًا أَوْ أَحَدُ شَيْئَيْنِ ، فما تَعَيَّنَ <sup>(٣)</sup> إسقاطُ أَحَدِهِمَا <sup>(٤)</sup> .

**فصل :** وإن قَطَعَ أَضْبَعًا ، فَعَفَا عَنْهَا ، ثم سَرَى إلى الْكَفِّ ، ثم ائْتَمَلَ ، فَالْحَكْمُ فِيهِ على ما فَصَّلْنَاهُ فى سِرَائِيَّتِهِ إلى النَّفْسِ . فإن قال الجانى : عَفَوْتُ عن الجَنَائِيَةِ وما يَحْدُثُ منها . فَأَنْكَرَ الْوَلِئَ الْعَفْوَ عن سِرَائِيَّتِهَا ، فالقولُ قولُهُ ؛ لأنَّه مُنْكَرٌ ، والأصلُ معه <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وإن قَطَعَ يَدَهُ ، فَعَفَا عن الْقِصَاصِ ، وَأَخَذَ نِصْفَ الدِّيَةِ ، فعاد الجانى فَقَتَلَهُ ، فَلَوْلِيَّهِ الْقِصَاصُ فى النَّفْسِ ؛ لأنَّ الْقَتْلَ انْفَرَدَ عن الْقَطْعِ ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى ف : « لا » .

(٣) فى الأصل : « تعلق » .

(٤) بعده فى م : « وعنه ، أنه إن مات من سرائتها ، لم يصح العفو ؛ لأنها وصية لقاتل . وعنه ،

تصح وتعتبر من الثلاث » .

(٥) فى م : « عدمه » .



فَوَجَبَ الْقِصَاصُ فِيهِ ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْقَاطِعِ . وَإِنْ اخْتَارَ الدِّيَّةَ ، فَقَالَ أَبُو  
الْخَطَّابِ : لَهُ الدِّيَّةُ كُلُّهَا ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ مُنْفَرِدٌ عَنِ الْقَطْعِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ حُكْمُهُ  
فِي حُكْمِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْقَاطِعُ غَيْرَهُ ، وَلِأَنَّ مَنْ مَلَكَ الْقِصَاصَ فِي  
النَّفْسِ ، مَلَكَ الْعَفْوَ عَلَى <sup>(١)</sup> الدِّيَّةِ كُلِّهَا ، كَسَائِرِ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِينَ . وَقَالَ  
الْقَاضِي : لَهُ نِصْفُ الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ إِذَا تَعَقَّبَ الْجَنَايَةَ قَبْلَ بُرْئِهَا ، كَانَ  
بِمَنْزِلَةِ سِرَائِطِهَا ، وَلَوْ سَرَى الْقَطْعُ لَمْ يَجِبْ إِلَّا نِصْفُ الدِّيَّةِ ، كَذَا هَلْهُنَا .

**فصل : إِذَا قَطَعَ يَدَ إِنْسَانٍ [٣٦٧ ط]** فَسَرَى إِلَى نَفْسِهِ ، فَاقْتَصَّ وَلَيْتَهُ فِي  
الْيَدِ ، ثُمَّ عَفَا عَنِ النَّفْسِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ، جَاز ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، سَوَاءً سَرَى  
الْقَطْعُ أَوْ وَقَفَ ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ يَرْجِعُ إِلَى مَا بَقِيَ دُونَ مَا اسْتَوْفَى ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ  
قَبِضَ بَعْضُ دِيَّتِهِ ثُمَّ أُبْرِأَ مِنْ بَاقِيهَا . وَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ ، وَجِبَ لَهُ نِصْفُ  
الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَا يُسَاوِي نِصْفَ الدِّيَّةِ . وَإِنْ قَطَعَ يَدَى رَجُلٍ ، فَسَرَى إِلَى  
نَفْسِهِ ، فَاسْتَوْفَى مِنْ يَدَيْهِ ، ثُمَّ عَفَا عَنِ النَّفْسِ ، لَمْ يَجِبْ لَهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يَبْقَ مِنَ الدِّيَّةِ شَيْءٌ .

وَإِنْ قَطَعَ نَضْرَانِيَّ يَدَ مُسْلِمٍ ، فَسَرَى ، فَقَطَعَ الْوَلِيَّ يَدَهُ ، ثُمَّ عَفَا عَنِ  
نَفْسِهِ عَلَى مَالٍ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَهُ نِصْفُ دِيَّةِ مُسْلِمٍ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ  
بِأَخْذِ يَدِ النَّضْرَانِيَّ بَدَلَ يَدِ وَلِيِّهِ ، فَبَقِيَ <sup>(٢)</sup> النِّصْفُ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ لَهُ ثَلَاثَةُ  
أَرْبَاعِهَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى يَدًا قِيمَتُهَا <sup>(٣)</sup> رُبْعُ دِيَّةِ مُسْلِمٍ ، فَبَقِيَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا .

(١) فِي ف : « عَنْ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « لَهُ » .

(٣) فِي الْأَصْل : « فِيهَا » .

وإن قَطَعَ يَدَيْهِ فَسَرَى إِلَى نَفْسِهِ ، فَاسْتَوْفَى مِنْ يَدَيْهِ وَعَقَا عَنْ نَفْسِهِ ، فعلى  
الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، لا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِيَدَيْهِ بَدَلًا عَنْ يَدَيْهِ ، فَيَصِيرُ كَمَا لَوْ  
اسْتَوْفَى دِيَّتَهُ . وعلى الثاني ، لَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَا يُسَاوِي نِصْفَهَا ،  
وَبَقِيَ لَهُ نِصْفُهَا .

وإن كَانَ الْجَانِي امْرَأَةً عَلَى رَجُلٍ ، فعلى مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّفْصِيلِ .

## كِتَابُ الدِّيَّاتِ

تَجِبُ الدِّيَّةُ بِقَتْلِ الْمُؤْمِنِ، وَالذَّمُّ، وَالْمُسْتَأْمِنِ، وَمَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ هُدْنَةٌ؛  
 لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ  
 قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ  
 يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ  
 مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ  
 مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>(١)</sup>. فَأَمَّا مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ  
 الدَّعْوَةُ، فَلَا يُضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ لَا إِيمَانَ لَهُ وَلَا أَمَانَ، فَأُشْبِهَ الْحَزْبِيَّ. وَقَالَ أَبُو  
 الْخَطَّابِ: تَجِبُ دِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ مُحَقَّقُونَ الدَّمَ<sup>(٢)</sup>، مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، أَشْبَهَ الذَّمِّيَّ.

وَإِنْ قَتَلَ فِي دَارِ الْحَزْبِ مُسْلِمًا كَاتِمًا لِإِسْلَامِهِ يَطْلُئُهُ حَزْبِيًّا، فَفِيهِ  
 رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا دِيَّةَ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ  
 عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾. وَلَمْ يَذْكُرْ دِيَّةً.  
 وَالثَّانِيَةُ، يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مُؤْمِنًا مَغْضُومًا خَطَاً. وَإِنْ أُرْسِلَ سَهْمُهُ إِلَى  
 حَزْبِيٍّ، فَتَرَسَّ بِمُسْلِمٍ فَقَتَلَهُ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَضْمَنُهُ؛ لِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.  
 وَالثَّانِيَةُ، لَا يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرَّرٌ إِلَى رَمِيهِ، غَيْرُ مُفَرِّطٍ فِي فِعْلِهِ.

(١) سورة النساء ٩٢.

(٢) بعده في ف: «ليس».

(٣) في م: «كذلك».

**فصل :** وإن قَطَعَ طَرَفَ مسلم فارتدَّ ومات ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لا يَضْمَنُ شيئًا ؛ لأنَّ القَطْعَ صارَ قَتْلًا لِنَفْسٍ لا ضَمَانَ فيها . والثاني ، تجبُ دِيَّةُ الطَّرَفِ ؛ لأنَّ الجَنَايَةَ أَوْجَبَتْ دِيَّتَهُ ، والرَّدَّةَ قَطَعَتْ سِرَائَتَهُ ، فلا يَسْقُطُ ما تَقَدَّمَ وَجُوبُهُ ، كما لو قَطَعَ يَدَهُ فَقَتَلَ المَجْرُوحُ نَفْسَهُ . وفي قَدْرِ الواجبِ وَجْهان ؛ أحدهما ، أَرَشُ الجُرْحِ بالغًا ما بَلَغَ ، كما لو قَتَلَ الرجلُ نَفْسَهُ . والثاني ، أَقَلُّ الأمرَيْنِ مِنْ أَرَشِهِ أو دِيَّةِ النَّفْسِ ؛ لأنَّهُ لو لم يَزِدْ لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْ دِيَّةِ النَّفْسِ ، فإذا ارتدَّ كان أَوْلَى أَنْ لا يَزِيدَ ضَمَانَهُ .

**فصل :** وإن قَطَعَ يَدَ مسلم فارتدَّ ، ثم أَسْلَمَ ومات ، وَزَمَنُ الرَّدَّةِ مِمَّا لا تَسْرِي فيه الجَنَايَةُ ، ففيه دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ؛ لأنَّ زَمَنَ الرَّدَّةِ لا أَثَرَ لَهُ ، وإن كان مِمَّا تَسْرِي فيه الجَنَايَةُ ، فكذلك على ظاهِرِ كلامِهِ ؛ لأنَّهُ مسلمٌ في حَالَةِ الجُرْحِ والمَوْتِ . وقال القاضِي : يَحْتَمِلُ وَجُوبُ دِيَّةٍ كَامِلَةٍ ؛ اِغْتِيَابًا بِحَالِ اسْتِقْرَارِ الجَنَايَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ نِصْفُهَا ؛ لأنَّهُ ماتَ [٣٦٨و] مِنْ جُرْحٍ مَضْمُونٍ وسِرَايَةٍ غَيْرِ مَضْمُونَةٍ ، أَشْبَهَ مَنْ ماتَ مِنْ جُرْحٍ نَفْسِهِ و<sup>(١)</sup> أَجَنَّتِي .

**فصل :** وإن قَطَعَ يَدَ مُرْتَدٍّ أو حَرْبِيٍّ ، فَأَسْلَمَ ومات ، لم يَضْمَنْ ؛ لأنَّهُ ماتَ مِنْ سِرَايَةٍ جُرْحٍ مَأْذُونٍ فِيهِ ، فلم يَضْمَنْ ، كَالسَّارِقِ إِذَا سَرَى قَطْعَهُ . ولو رَمَى حَرْبِيًّا أو مُرْتَدًّا ، فلم يَقَعْ بِهِ السَّهْمُ حَتَّى أَسْلَمَ ، فلا ضَمَانَ فِيهِ ؛ لأنَّهُ وَجِدَ السَّبَبَ مِنْهُ فِي حَالِهِ هُوَ<sup>(٢)</sup> مَأْمُورٌ بِقَتْلِهِ ، على وَجْهِه لا يُمَكِّنُ تَلَاْفِيهِ ، أَشْبَهَ ما لو جَرَحَهُ ثم أَسْلَمَ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الحَرْقِيِّ وَجُوبُ دِيَّتِهِ ؛ لأنَّهُ<sup>(٣)</sup>

(١) في ف : «أو» .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) بعده في الأصل : «لو» .

قال : لو رمى إلى كافرٍ أو عبْدٍ ، فلم يَقَعْ به السَّهْمُ حتى عَتَقَ وأَسْلَمَ ، فعليه دِيَّةُ حُرٍّ مُسْلِمٍ . ولأنَّ الاعْتِيَارَ فِي الضَّمَانِ بِحَالِ الْجَنَائَةِ ذُوْنَ حَالِ السَّبَبِ ؛ بدليل ما لو حَفَرَ يَثْرًا لِحَزْبِيٍّ ، فَوَقَعَ فِيهَا بَعْدَ مَا أَسْلَمَ . وَيَحْتَمِلُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْحَزْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ ؛ لِأَنَّ قَتْلَ الْحَزْبِيِّ مَأْمُورٌ بِهِ ، وَقَتْلَ الْمُرْتَدِّ إِلَى الْإِمَامِ .

وإن أُرْسِلَ سَهْمُهُ إِلَى مُسْلِمٍ ، فَأَصَابَهُ بَعْدَ أَنْ ارْتَدَّ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْجَنَائَةَ حَصَلَتْ وَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أُرْسِلَهُ عَلَى حَيٍّ ، فَأَصَابَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ .

**فصل :** وإذا اشْتَرَكَ الْجَمَاعَةُ فِي الْقَتْلِ ، فعَلَيْهِمْ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ تُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ مُثْلَيْ يَتَجَزَأُ ، فَيُقَسَّمُ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ عَلَى عَدَدِهِمْ ، كَقَرَامَةِ الْمَالِ . وَإِنْ جَرَحَهُ أَحَدُهُمْ جِرَاحَاتٍ ، وَسَائِرُهُمْ جُرُوحًا وَاحِدًا ، فَهُمْ سَوَاءٌ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا ، فَالْدِّيَّةُ وَاحِدَةٌ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا قُلْنَا : لَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ . فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، أَنَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ دِيَّةً كَامِلَةً ، بَدَلًا عَنْ نَفْسِهِ . وَالثَّانِيَّةُ ، تَجِبُ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ . وَهَذَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الدِّيَّةَ بَدَلُ الْحَلِّ ، فَلَا يَخْتَلِفُ بِكَثْرَةِ الْمُثْلِفِينَ وَقِلَّتِهِمْ ، كِبَدَلِ الْمَالِ . وَإِنْ أَرَادَ الْوَلِيُّ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ بَعْضِهِمْ ، وَيَغْفُوَ عَنِ الْبَعْضِ وَيَأْخُذَ الدِّيَّةَ مِنَ الْبَاقِينَ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ حِصَّتَهُمْ مِنَ الدِّيَّةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

وَالْمُكْرَهُ وَالْمُكْرَهُ يَشْتَرِكَانِ<sup>(١)</sup> فِي الْقَتْلِ حُكْمُهُمَا<sup>(٢)</sup> مَا ذَكَرْنَا . وَكَذَلِكَ

(١) فِي ف : « شَرِيكَانِ » .

(٢) فِي م : « وَحُكْمُهُمَا » .

حُكِّمُ الشَّاهِدَيْنِ إِذَا رَجَعَا عَنِ الشَّهَادَةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ <sup>(١)</sup> ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمِنْ الْمَغْنَى فِيهِ .

**فصل : وإن <sup>(٢)</sup> طَرَحَ إنسانًا في ماءٍ يَسِيرُ يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ مِنْهُ ، فَأَقَامَ فِيهِ قَصْدًا حَتَّى هَلَكَ ، لَمْ يَجِبْ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّ طَرَحَهُ لَمْ يُهْلِكْهُ ، وَإِنَّمَا هَلَكَ بِإِقَامَتِهِ ، فَكَانَ هُوَ الْمُهْلِكُ لِنَفْسِهِ . وَإِنْ طَرَحَهُ فِي نَارٍ يُمَكِّنُهُ الْخِلَاصُ مِنْهَا ، فَلَمْ يَقْعُلْ حَتَّى هَلَكَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَضْمَنُهُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> .**  
**وَالثَّانِي ، يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ لِلتَّخْلُصِ <sup>(٤)</sup> لَا يُسْقِطُ ضَمَانَ الْجَنَائَةِ ، كَمَا لَوْ <sup>(٥)</sup> جَرَحَهُ فَتَرَكَ مُدَاوَاةَ نَفْسِهِ حَتَّى هَلَكَ بِهِ ، وَفَارَقَ الْمَاءَ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَدْخُلُونَهُ لِلسَّبَاحَةِ وَغَيْرِهَا .**

**وإن شَدَّه في مَوْضِعٍ ، فَهَلَكَ بِزِيَادَةِ الْمَاءِ ، ضَمِنَهُ ، فَإِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ مَعْلُومَةً ، كَمَدُّ الْبَصْرَةِ ، فَهُوَ عَمْدٌ مَحْضٌ ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتِمِلُ وَتَحْتَمِلُ ، فَهُوَ شِبْهُ عَمْدٍ ، وَإِنْ كَانَتْ نَادِرَةً ، فَهُوَ خَطَأً . وَإِنْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ يَسِيرٍ ، فَالْتَقَمَهُ حَوْثٌ ، فَهُوَ خَطَأً مَحْضٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا ، فَهُوَ شِبْهُ عَمْدٍ .**  
**وإن أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا ، فَأَكَلَهُ سَبْعٌ ، فَهُوَ شِبْهُ عَمْدٍ ؛ لِأَنَّهُ عَمَدٌ إِلَى فِعْلِ لَا يُهْلِكُ <sup>(٦)</sup> غَالِيًا ، فَهَلَكَ بِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ وَكَرَّهَ .**

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٤ .

(٢) في ف : « من » .

(٣) في م : « كذلك » .

(٤) في م : « التخلص » .

(٥) بعده في الأصل : « ترك » . خطأ .

(٦) بعده في م : « به » .

**فصل :** وإن صاح بصَيٍّ، أو <sup>(١)</sup>تَغَفَّلَ عَاقِلًا<sup>(٢)</sup>، فصاح به، فسَقَطَ عن شَيْءٍ هَلَكَ به، ضَمِنَهُ؛ لَأَنَّهُ هَلَكَ بِسَبَبِهِ، فإن قَصَدَهُ بالصَّيَاحِ، فهو شَبْهُ عَمْدٍ، وإن لم يَقْصِدْهُ، فهو خَطَأً. وإن كان العَاقِلُ مُتَيَقِّظًا، لم يَضْمَنْهُ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ [٣٦٨ ظ] لا يَقْتُلُهُ.

وإن اتَّبَعَ إِنْسَانًا بِسَيِّفٍ، فَوَقَعَ في شَيْءٍ هَلَكَ به، ضَمِنَهُ<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّهُ تَسَبَّبَ إلى إِهْلَاكِهِ. وكذلك إن طَرَدَهُ إلى مَوْضِعٍ فَأَكَلَهُ به سَبْعٌ.

**فصل :** وإن بَعَثَ السُّلْطَانُ إلى امْرَأَةٍ لِيُخْضِرَهَا، ففَزِعَتْ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، وَجَبَ ضَمَانُهُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ<sup>(٣)</sup> بَنَ الْخَطَّابِ<sup>(٤)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَرْسَلَ إلى امْرَأَةٍ مُغِيبَةٍ<sup>(٥)</sup> كَانَ يُدْخَلُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: يَا وَيْلَهَا، مَا لَهَا وَلِعُمَرَ؟! فَبَيَّنَّا هِيَ فِي الطَّرِيقِ إِذْ فَزِعَتْ، فَضَرَبَهَا الطَّلُقُ، فَأَلْقَتْ وَلَدًا، فصاح الصَّبِيُّ صَيِّحَتَيْنِ، ثم مات، فاستَشَارَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأشار بعضهم؛ أَنَّ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ، إِنَّمَا أَنْتَ مُؤَدِّبٌ. فَصَمَتَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ فَقَالَ: إِنْ كَانُوا قَالُوا بِرَأْيِهِمْ، فَقَدْ أَخْطَأَ<sup>(٥)</sup> رَأْيُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا قَالُوا فِي هَوَاكَ، فَلَمْ يَنْصَحُوا لَكَ، إِنْ دَيَّنَكَ عَلَيْكَ؛

(١ - ١) في م: «اغفل غافلا».

(٢) سقط من: الأصل.

(٣ - ٣) زيادة من: الأصل، س ٣.

(٤) مغيبة: غاب عنها زوجها.

(٥) في م: «أخطأوا».

لأنَّكَ أَفْرَعْتَهَا فَأَلْقَتْ<sup>(١)</sup> . وإن هَلَكْتَ الْمَرْأَةُ بِسَبَبِ وَضْعِهَا ، ضَمِنَهَا أَيْضًا ؛  
لأنَّه سَبَبٌ<sup>(٢)</sup> لِإِتْلَافِهَا . وإن فَرَعَتْ فَمَاتَتْ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لأنَّه لَيْسَ بِسَبَبٍ  
لِهَلَاكِهَا غَالِبًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزِمَهُ ضَمَانُهَا ؛ لِأَنَّهَا هَلَكَتْ بِفِعْلِهِ ، فَضَمِنَهَا ،  
كَمَا لَوْ ضَرَبَتْهَا سَوْطًا فَمَاتَتْ .

وإن زَنَى بِامْرَأَةٍ مُكْرَهَةٍ ، فَأَخْبَلَهَا ، وَمَاتَتْ مِنَ الْوِلَادَةِ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهَا  
تَلَفَتْ<sup>(٣)</sup> بِسَبَبِ تَعَدَّى بِهِ .

**فصل :** وإن رَمَى إِنْسَانًا مِنْ عُلوٍّ ، فَتَلَقَّاهُ آخَرُ بِسَيْفٍ ، فَقَتَلَهُ ، فَالضَّمَانُ  
عَلَى الْقَاتِلِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ ، وَالْمَلْقَى مُتَسَبِّبٌ ، فَكَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْمُبَاشِرِ ،  
كَالدَّافِعِ وَالْحَافِرِ .

**فصل :** وإن حَفَرَ بَيْتًا فِي طَرِيقٍ ، أَوْ وَضَعَ حَجَرًا ، أَوْ حَدِيدَةً ، أَوْ قِشْرَ  
بَطِيخٍ ، أَوْ مَاءً ، فَهَلَكَ بِهِ إِنْسَانٌ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى بِهِ ، فَلْزِمَهُ ضَمَانُ مَا  
هَلَكَ بِهِ ، كَمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهِ . فَإِنْ دَفَعَهُ آخَرُ فِي الْبَيْتِ ، أَوْ عَلَى الْحَجَرِ ، أَوْ  
الْحَدِيدَةِ ، فَالضَّمَانُ عَلَى الدَّافِعِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ ، وَالْآخَرُ صَاحِبُ سَبَبٍ . وإن  
حَفَرَ بَيْتًا ، أَوْ نَصَبَ حَدِيدَةً ، وَوَضَعَ آخَرَ حَجَرًا ، فَعَثَرَ بِالْحَجَرِ ، فَوَقَعَ فِي  
الْبَيْتِ ، أَوْ عَلَى الْحَدِيدَةِ ، فَمَاتَ ، فَالضَّمَانُ عَلَى وَاضِعِ الْحَجَرِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي  
أَلْقَاهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَلْقَاهُ بِيَدِهِ .

**فصل :** وَمَنْ حَفَرَ بَيْتًا فِي طَرِيقٍ لِنَفْسِهِ ، ضَمِنَ مَا هَلَكَ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٩/٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) فِي س ٣ : «تسبب» .

(٣) فِي م : «ماتت» .



له أن يَخْتَصَّ بشيءٍ من طريقِ المسلمين . وكذلك إن حَفَرَهَا فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ  
 بغيرِ إِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِحَفْرِهَا . وَإِنْ حَفَرَهَا فِي الطَّرِيقِ لِمَصْلَحَةٍ <sup>(١)</sup> الْمُسْلِمِينَ ،  
 وَكَانَتْ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ ، ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . وَإِنْ  
 كَانَتْ فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ بِهَا ، فَلَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ  
 بِهَا ، كَمَا لَوْ أُذِنَ فِيهَا لِلْإِمَامِ . وَعَنْهُ ، إِنْ حَفَرَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، ضَمِنَ ؛  
 لِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ يَخْتَصُّ الْإِمَامُ بِالنَّظَرِ فِيهِ ، فَمَنْ افْتَأَتْ  
 عَلَيْهِ ، كَانَ مُتَعَدِّيًا بِهِ <sup>(٢)</sup> ، فَضَمِنَ مَا هَلَكَ بِهِ .

وَإِنْ بَنَى مَسْجِدًا فِي مَوْضِعٍ لَا ضَرَرَ فِيهِ ، أَوْ عَلَّقَ قَنَدِيلًا فِي مَسْجِدٍ ،  
 أَوْ بَابًا ، أَوْ فَرَشَ فِيهِ <sup>(٣)</sup> حَصِيرًا ، لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ  
 الْمَصَالِحِ الَّتِي يَشُقُّ اسْتِغْدَانُ الْإِمَامِ فِيهَا ، فَمَلَكَ فِعْلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كِإِنْكَارِ  
 الْمُنْكَرِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ كَحَفْرِ الْبُئْرِ فِي الطَّرِيقِ .

وَإِنْ حَفَرَ بُئْرًا فِي مَوَاتٍ لِيَنْتَفِعَ بِهَا ، أَوْ لِيَنْتَفِعَ بِهَا الْمُسْلِمُونَ ، أَوْ  
 لِيَتِمَّلَكَه ، لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدِّ بِحَفْرِهَا . وَإِنْ كَانَ فِي  
 دَارِهِ بُئْرٌ أَوْ كَلْبٌ عَقُورٌ ، فَدَخَلَ إِنْسَانٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَهَلَكَ بِهَا ، أَوْ عَقَرَهُ  
 الْكَلْبُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنَ الدَّاخِلِ . وَإِنْ دَخَلَ <sup>(٤)</sup> بِإِذْنِهِ وَالْبُئْرُ  
 مَكْشُوفَةٌ فِي مَوْضِعٍ يَرَاهَا الدَّاخِلُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، وَإِنْ [٣٦٩ د] كَانَتْ

(١) فِي الْأَصْلِ : «لِنَفْعٍ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي ف : «كَانَ» .

مُعْطَاةً، أو في ظُلْمَةٍ، أو الدَّاخلُ ضَرِيرًا، ضَمِنَهُ؛ لَأَنَّهُ فَرَطَ فِي تَرْكِ إِعْلَامِهِ.

وإن وَضَعَ حَجَرًا فِي مِلْكِهِ، وَحَفَرَ آخَرَ بِئْرًا فِي الطَّرِيقِ، فَعَثَرَ بِالْحَجَرِ، فَوَقَعَ فِي الْبِئْرِ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْحَافِرِ؛ لِأَنَّ الْعُدْوَانَ مِنْهُ، فَكَانَ الضَّمَانُ عَلَيْهِ، وَالْوَاضِعُ فِي مِلْكِهِ لَا عُدْوَانَ مِنْهُ، فَلَمْ يَضْمَنْ. وَإِنْ وَضَعَ جِرَّةً عَلَى سَطْحِهِ، فَأَلْقَتْهَا الرِّيحُ عَلَى شَيْءٍ فَأَثَلَتْهُ، لَمْ يَضْمَنْ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ بِالْوَضْعِ، وَلَا صُنْعٍ لَهُ فِي إَلْقَائِهَا.

**فصل:** وإن بَنَى حَائِطًا مَائِلًا إِلَى الطَّرِيقِ، أَوْ إِلَى مِلْكٍ غَيْرِهِ، فَسَقَطَ عَلَى شَيْءٍ أَثْلَفَهُ، ضَمِنَهُ؛ لَأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِ تَعَدُّى بِهِ. وَإِنْ بَنَاهُ فِي مِلْكِهِ مُسْتَوِيًّا، فَمَالَ إِلَى الطَّرِيقِ، أَوْ إِلَى مِلْكٍ غَيْرِهِ، فَأَمَرَهُ الْمَالِكُ بِتَقْضِهِ، أَوْ أَمَرَهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ بِتَقْضِ الْمَائِلِ إِلَى الطَّرِيقِ، وَأَمَكَّنَهُ ذَلِكَ، فَلَمْ يَفْعَلْ، ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهِ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّ الْمَالِكَ وَالْمَارَّةَ، فَكَانَ لَهُمُ الْمُطَالَبَةُ بِإِزَالَتِهِ، فَإِذَا لَمْ يُزَلِّهِ، ضَمِنَ، كَمَا لَوْ بَنَاهُ مَائِلًا. وَالثَّانِي، لَا يَضْمَنْ؛ لَأَنَّهُ وَضَعَهُ فِي مِلْكِهِ، وَسَقَطَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ، فَأَشْبَهَ الْجِرَّةَ الَّتِي أَلْقَتْهَا الرِّيحُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنْ وَإِنْ يُطَالَبَ بِتَقْضِهِ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ مَائِلًا يَضُرُّ، فَلَزِمَهُ إِزَالَتُهُ وَإِنْ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ، كَالَّذِي بَنَاهُ مَائِلًا. وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ نَقْضُهُ، لَمْ يَضْمَنْ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُفَرِّطٍ.

وإن أَخْرَجَ جَنَاحًا<sup>(١)</sup> أَوْ مِيزَابًا<sup>(٢)</sup> إِلَى الطَّرِيقِ، فَوَقَعَ عَلَى إِنْسَانٍ،

(١) الجناح: الشُرُوفَةُ.

(٢) الميزاب: قناة أو أنبوبة يصرف بها الماء من سطح بناء أو موضع عال.

ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِ تَعَدَّى بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ بَنَى حَائِطًا<sup>(١)</sup> مَائِلًا .

فصل : وَإِذَا رَمَى إِلَى هَدَفٍ ، فَمَرَّ صَبِيًّا<sup>(٢)</sup> ، فَأَصَابَهُ السَّهْمُ فَقَتَلَهُ ، أَوْ مَرَّتْ بِهِيْمَةٌ فَأَصَابَهَا ، ضَمِنَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ . وَإِنْ قَدَّمَ إِنْسَانُ الصَّبِيَّ أَوْ الْبَهِيمَةَ إِلَى الْهَدَفِ ، فَأَصَابَهُمَا السَّهْمُ ، فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ قَدَّمَهُمَا ؛ لِأَنَّ الرَّاغِبَ كَالْحَافِرِ ، وَالْآخِرُ كَالدَّافِعِ .

وإن أمر من لا يُمَيِّزُ أَنْ يَنْزِلَ بِقُرَا ، أَوْ يَضَعَدَ نَخْلَةً ، فَهَلَكَ بِذَلِكَ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ إِلَى إِتْلَافِهِ . وَإِنْ أَمَرَ مَنْ يُمَيِّزُ بِذَلِكَ ، فَهَلَكَ بِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ . فَإِنْ كَانَ الْآمِرُ السُّلْطَانًا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَضْمَنْهُ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> . وَالثَّانِي ، يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ طَاعَةَ السُّلْطَانِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى فِعْلِهِ .

وإن غَضِبَ صَبِيًّا ، فَأَصَابَتْهُ عِنْدَهُ صَاعِقَةٌ ، أَوْ نَهَشَتْهُ حَيَّةٌ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ فِي يَدِهِ الْعَادِيَّةِ . وَإِنْ مَرَضَ فَمَاتَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَضْمَنْهُ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup> ، فَأَشْبَهَ الْعَبْدَ الصَّغِيرَ . وَالثَّانِي ، لَا يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ لَا تَثْبُتُ الْيَدُ عَلَيْهِ فِي الْغَضَبِ ، فَأَشْبَهَ الْكَبِيرَ .

وإن أَدَبَ الْمُعْلَمَ صَبِيَّانَهُ ، أَوْ الرَّجُلَ وَلَدَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ ، أَوْ السُّلْطَانُ رَعِيَّتَهُ الْأَدَبَ الْمَأْمُورَ بِهِ ، لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَدَبَ مَأْمُورًا<sup>(٥)</sup> بِهِ ، فَلَمْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م ٣ : « حَائِطُهُ » .

(٢) فِي م : « إِنْسَانٌ » .

(٣) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٤) فِي م : « الْأَدَبُ الْمَأْمُورُ » .

يَضْمَنُ مَا تَلِفَ بِهِ ، كَالْحَدِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنَ ، كَمَا لَوْ أُرْسِلَ إِلَى امْرَأَةٍ لِيُحْضِرَهَا ، فَأَجْهَضَتْ جَنِينَهَا .

**فصل :** وما أَتَلَفَتِ الدَّابَّةُ<sup>(١)</sup> يَدَيْهَا أَوْ فَمِهَا ، ضَمِنَهُ رَاكِبُهَا وَ<sup>(٢)</sup>قَائِدُهَا وَ<sup>(٣)</sup>سَائِقُهَا ، وَمَا أَتَلَفَتْ بِرَجْلِهَا أَوْ ذَنْبِهَا ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الرَّجُلُ جُبَارٌ » . زَوَاهُ سَعِيدٌ<sup>(٤)</sup> . فَمَقْهُومُهُ أَنَّ جِنَايَةَ الْيَدِ مَضْمُونَةٌ ، وَالْفَمُ فِي مَعْنَاهَا . وَلِأَنَّ الْيَدَ يُمَكِّنُ حِفْظُهَا ، فَضَمِنَ مَا تَلِفَ بِهَا ، بِخِلَافِ الرَّجْلِ . وَعَنْهُ فِي السَّائِقِ ، أَنَّهُ يَضْمَنُ جِنَايَةَ الرَّجْلِ وَالذَّنْبِ ؛ لِأَنَّهُ يُشَاهِدُهُمَا ، فَأَشْبَهَ الْيَدَ فِي حَقِّ الْقَائِدِ . وَإِنْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ ، ضَمِنَ مَا تَلِفَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَمَا<sup>(٥)</sup> صَبَّهَ فِيهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّهُ « لَا يُمَكِّنُ »<sup>(٦)</sup> التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ جِنَايَةَ الرَّجْلِ . وَإِنْ كَانَ عَلَى الدَّابَّةِ رَاكِبَانِ ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَصَرِّفُ فِيهَا . وَإِنْ كَانَ لَهَا قَائِدٌ وَسَائِقٌ ، اشْتَرَكَا فِي الضَّمَانِ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا [ ٣٦٩ ط ] فِي تَمْشِيَّتِهَا . وَإِنْ كَانَ « مَعَهُمَا رَاكِبٌ »<sup>(٧)</sup> ، فَالضَّمَانُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا ؛ لِذَلِكَ<sup>(٨)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ

(١) فِي ف : « الْبَهِيمَةُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ » .

(٣) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الدَّابَّةِ تَنْفَعُ بِرَجْلِهَا ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٥٠٢ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « كَمَا لَوْ » .

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ : « يُمْكِنُهُ » .

(٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ : « مَعَهَا ثَلَاثٌ » .

(٧) فِي م : « كَذَلِكَ » .

يُخْتَصَّرُ بِهِ الرَّايِبُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُمَا يَدًا . وَالْجَمْلُ الْمَقْطُورُ إِلَى جَمَلٍ عَلَيْهِ رَايِبٌ ، كَالَّذِي فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهِ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا جَنَى وَلَدُ الْبَهِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ حِفْظُهُ . وَكَذَلِكَ مَا جَنَتِ الدَّابَّةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا يَدٌ ، لَمْ يَضْمَنْ مَالُكُهَا ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا اضْطَرَمَّ نَفْسَانِ فَمَاتَا ، فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةٌ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَاتَ مِنْ صَدْمَةٍ صَاحِبِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ قَرِيبٌ نَفْسِهِ إِلَى مَحَلِّ الْجِنَايَةِ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ . وَإِنْ مَاتَتْ دَابَّتَاهُمَا ، ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيَمَةَ دَابَّةِ الْآخَرِ . وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَسِيرُ وَالْآخَرُ وَاقِفًا ، فَعَلَى السَّائِرِ دِيَّةُ الْوَاقِفِ وَضَمَانُ دَابَّتَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُمَا بِصَدْمَتِهِ . وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الْوَاقِفِ ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ مِنْهُ ، إِلَّا أَنْ يَقِفَ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ ، فَيَكُونَ الضَّمَانُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى بِالْوُقُوفِ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ وَاضِعَ الْحَجَرِ فِيهِ . وَإِنْ تَصَادَمَا عَمْدًا ، وَذَلِكَ ثَمًّا <sup>(٢)</sup> يَقْتُلُ غَالِيًا ، فَيَمَاطُوهَا هَذَرًا ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَلْزَمُ الْآخَرَ فِي ذِمَّتِهِ ، فَيَتَقَاَصَّانِ ، وَيَسْقُطَانِ .

وَإِنْ رَكِبَ صَبِيَّانِ ، أَوْ أَرْكَبَهُمَا وَلِيَّهُمَا ، فَاضْطَرَمَّا ، فَهُمَا كَالْبَالِغَيْنِ . وَإِنْ أَرْكَبَهُمَا مَنْ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا ، فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا تَلَفَ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِ جِنَايَتِهِ . وَإِنْ أَرْكَبَ الصَّبِيَّ مَنْ لَا وِلَايَةَ لَهُ ، فَصَدَمَهُ كَبِيرٌ فَقَتَلَهُ ، فَالضَّمَانُ عَلَى الصَّادِمِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ ، فَيَقْدَّمُ عَلَى الْمُسَبَّبِ . وَإِنْ مَاتَ الْكَبِيرُ ، فَضَمَانُهُ عَلَى الَّذِي أَرْكَبَ الصَّبِيَّ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِ جِنَايَتِهِ .

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « لَا » .

وإن اضْطَدَمَتِ امْرَأَتَانِ حَامِلَانِ ، فحُكُمُهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا مَا ذَكَرْنَا ،  
وعلى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفُ ضَمَانِ جَنِينِهَا ، وَنِصْفُ ضَمَانِ جَنِينِ  
الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي قَتْلِهِمَا بِجَنَائِيَّتِهِمَا عَلَيْهِمَا .

وإن تَصَادَمَ عَبْدَانِ فَمَاتَا ، فَهُمَا هَذَرٌ ؛ لِأَنَّ جِنَايَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ، فَتَقُوتُ بِقَوَاتِهِ ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا ، فَقِيمَتُهُ فِي رَقَبَةِ الْآخَرِ ،  
كَسَائِرِ جِنَايَاتِهِ .

**فصل :** وإن اضْطَدَمَتِ سَفِينَتَانِ ، فَغَرِقَتَا لِتَغْرِيطِ مِنَ الْقَيِّمَيْنِ ، مِثْلُ  
تَقْصِيرِهِمَا فِي آلِيهِمَا ، وَتَرْكِهِمَا ضَبْطَهُمَا مَعَ إِمْكَانِهِ ، أَوْ تَسْيِيرِهِمَا إِتْيَاهُمَا  
فِي رِيحٍ شَدِيدَةٍ لَا تَسِيرُ الشُّفُنُ فِي مِثْلِهَا ، ضَمِينَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَفِينَةَ  
الْآخَرِ بِمَا فِيهَا <sup>(١)</sup> ، كَالْفَارِسِينَ إِذَا اضْطَدَمَا . فَإِنْ لَمْ يُغْرِطَا ، فَلَا ضَمَانَ  
عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ تَلَفٌ حَصَلَ بِأَمْرِ لَا صُنْعَ لَهُمَا فِيهِ ، وَلَا تَغْرِيطَ مِنْهُمَا ، أَشْبَهَ  
التَّلَفَ بِصَاعِقَةٍ . وَإِنْ قَرِطَ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ ، ضَمِينَ الْمُقْرِطُ وَحْدَهُ .  
وإن قَرِطَا جَمِيعًا ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا مُنْخَدِرًا ، وَالْآخَرُ مُضْعِدًا ، فَعَلَى الْمُنْخَدِرِ  
ضَمَانُ الصَّاعِدَةِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ الْمُنْخَدِرَ كَالسَّائِرِ ، وَالْمُضْعِدَ كَالوَاقِفِ ، فَيُخْتَصُّ  
الْمُنْخَدِرُ بِالضَّمَانِ ، كَالسَّائِرِ <sup>(٣)</sup> . وَمَنْ غَرِقَ سَفِينَةٌ فِيهَا رُكْبَانٌ بِسَبَبِ يَقْتُلُ  
مِثْلَهُ غَالِيًا عَمْدًا ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ . وَإِنْ كَانَ خَطَأً ، فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةُ  
الرُّكْبَانِ . وَإِنْ كَانَ عَمْدًا بِسَبَبِ لَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ غَالِيًا ، فَقَتْلُهُمْ شِبْهُ عَمْدٍ .

(١) فِي ف : « فِيهِمَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « الْمَصَاعِدَةُ » ، وَفِي م : « الْمَصْعَد » .

(٣) فِي ف : « كَالسَّائِرَةِ » .

**فصل :** وإذا قال بعض رُكبانِ السَّفِينَةِ لرجلٍ : أَلْقِ مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ . وَجَبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدْعَى مِنْهُ إِثْلَافَ مَالِهِ بِعَوَضٍ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : أُعْتِقْتُ عَبْدَكَ <sup>(١)</sup> وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ . وَإِنْ قَالَ : أَلْقِهِ وَضَمَانُهُ عَلَيَّ وَعَلَى رُكْبَانِ السَّفِينَةِ . ففَعَلَ ، فعَلِيهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الضَّمَانِ ؛ إِنْ كَانُوا عَشْرَةً ، فعَلِيهِ الْعُشْرُ ، وَيَسْقُطُ سَائِرُهُ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الضَّمَانَ عَلَى الْجَمِيعِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ حِصَّتِهِ . وَإِنْ قَالَ : أَلْقِهِ <sup>(٢)</sup> وَنَحْنُ نَضْمَنُكَ لَكَ ، وَعَلَيَّ تَحْصِيلُهُ لَكَ . [ ٣٧٠ ] <sup>(٣)</sup> لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٤)</sup> تَكَفَّلَ لَهُ بِتَحْصِيلِ عَوَضِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : قَدْ أَذْنُوا لِي فِي الضَّمَانِ عَنْهُمْ ، فَأَلْقِهِ وَنَحْنُ ضَمِينًا لَكَ . ضَمِينَ جَمِيعَهُ ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ .

**فصل :** وإذا رَمَى أَرْبَعَةٌ بِالْمَنْجَنِيْقِ ، فَقَتَلَ الْحَجَرُ رَجُلًا ، فعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رُبْعُ دِيْنَتِهِ . وَإِنْ قَتَلَ الْحَجَرُ أَحَدَهُمْ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَسْقُطُ رُبْعُ دِيْنَتِهِ ، وَيَلْزَمُ شُرَكَاءَهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِفِعْلِهِ وَفِعْلِهِمْ ، فَهَدَرَ مَا قَابَلَ فِعْلَهُ ، وَلَزِمَ شُرَكَاءَهُ الْبَاقِي ، كَمَا لَوْ مَاتَ مِنْ جِرَاحَاتِهِمْ وَجِرَاحِ نَفْسِهِ . الثَّانِي ، يَلْزَمُ شُرَكَاءَهُ جَمِيعُ دِيْنَتِهِ ، وَيُلْغَى <sup>(٥)</sup> فِعْلُ نَفْسِهِ ، قِيَاسًا عَلَى الْمُضْطَلِّدِيْنَ . وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَمَا دُونَ ، فَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ أَنْ يَجِبَ ثُلُثُ دِيْنَةِ الْمَقْتُولِ عَلَى عَاقِلَتِهِ لَوَرَثَتِهِ ، وَيَجِبُ عَلَى عَاقِلَةِ الْآخَرَيْنِ ثُلُثَا دِيْنَتِهِ .

(١) بعده فى ف : «عنى» .

(٢) فى م : «ألقى» .

(٣ - ٣) فى ف : «فعليه ضمانه لا» .

(٤) فى م : «يلغو» .

**فصل :** إذا وَقَعَ رجلٌ في بئرٍ ، وَوَقَعَ آخَرُ خَلْفَهُ مِنْ غَيْرِ جَذْبٍ وَلَا دَفْعٍ ، فَمَاتَ الْأَوَّلُ ، وَجَبَتْ دِيَّتُهُ عَلَى الثَّانِي ؛ لِمَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ رِزْبَاحٍ <sup>(١)</sup> اللَّخْمِيُّ ، أَنَّ بَصِيرًا كَانَ يَقُودُ أَعْمَى ، فَخَرَا فِي بَيْرٍ ، وَوَقَعَ الْأَعْمَى فَوْقَ <sup>(٢)</sup> الْبَصِيرِ فَقَتَلَهُ ، فَقَضَى عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِعَقْلِ الْبَصِيرِ عَلَى الْأَعْمَى ، فَكَانَ الْأَعْمَى يُنْشِدُ فِي الْمَوْسِمِ :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَقِيتُ مُنْكَرًا      هل يَعْقِلُ الْأَعْمَى الصَّحِيحُ الْمُبْصِرَا  
خَرَا مَعَا كِلَاهُمَا تَكْسَرَا <sup>(٤)</sup>

وَلَأَنَّ الْأَوَّلَ مَاتَ بِوُقُوعِ الثَّانِي عَلَيْهِ ، فَوَجَبَتْ دِيَّتُهُ عَلَيْهِ . وَإِنْ مَاتَ الثَّانِي ، هُدِرَتْ دِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا صُنْعَ لغيرِهِ فِي هَلَاكِهِ . وَإِنْ مَاتَا مَعًا ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُ الْأَوَّلِ ، وَدَمُهُ هَذَرٌ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهِمَا ثَالِثٌ ، فِدِيَةُ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي وَالثَّالِثِ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِوُقُوعِهَا عَلَيْهِ ، وَدِيَّةُ الثَّانِي عَلَى الثَّالِثِ ؛ لِأَنَّهُ انْفَرَدَ بِالْوُقُوعِ عَلَيْهِ ، فَانْفَرَدَ بِدِيَّتِهِ ، وَدَمُ الثَّالِثِ هَذَرٌ . هَذَا إِذَا كَانَ الْوُقُوعُ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ . فَإِنْ كَانَ الْبِئْرُ عَمِيقًا يَمُوتُ الْوَاقِعُ بِمُجَرَّدِ وُقُوعِهِ ، لَمْ يَجِبْ ضَمَانٌ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَاتَ بِوُقُوعِهِ ، لَا بِفِعْلٍ غَيْرِهِ . وَإِنْ اخْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ .

(١) بعده في ف : « أوى » .

(٢) في الأصل : « رياح » .

(٣) في ف : « على » .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٤٠٢/٩ . والدارقطني ، في : سننه ٩٨/٣ ، ٩٩ .

والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١١٢/٨ . وقال الحافظ : وفيه انقطاع . التلخيص الحبير ٣٧/٣ .

(٥) في م : « كذلك » .



فصل : وإن خَرَّ رجلٌ في زُبْيَةِ أُسْدٍ ، فَجَذَبَ <sup>(١)</sup> ثَانِيًا ، وَجَذَبَ <sup>(٢)</sup> الثَّانِي ثَالثًا ، وَجَذَبَ <sup>(٣)</sup> الثَّالِثُ رَابِعًا ، فَقَتَلَهُمُ الْأُسْدُ ، فَذَمُّ الْأَوَّلِ هَذَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا صُنْعَ لِأَحَدٍ فِي إِلْقَائِهِ ، وَعَلَيْهِ دِيَّةُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ <sup>(٤)</sup> فِي قَتْلِهِ ، وَعَلَى الثَّانِي دِيَّةُ الثَّالِثِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٥)</sup> ، وَعَلَى الثَّالِثِ دِيَّةُ الرَّابِعِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٦)</sup> . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّ دِيَّةَ الثَّالِثِ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي نِصْفَيْنِ ؛ لِأَنَّ جَذَبَ <sup>(٧)</sup> الْأَوَّلِ لِلثَّانِي سَبَبٌ فِي جَذَبِ <sup>(٨)</sup> الثَّالِثِ ، وَدِيَّةُ الرَّابِعِ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَثْلَاثًا ؛ لِذَلِكَ <sup>(٩)</sup> . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ ذَهَبَ فِيهَا إِلَى قَضِيَّةٍ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ مَا رَوَى حَنْشُ الصُّنْعَانِيِّ ، أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ حَفَرُوا زُبْيَةَ لِلْأُسْدِ <sup>(١٠)</sup> ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى رَأْسِهَا ، فَهَوَى فِيهَا وَاحِدٌ ، فَجَذَبَ <sup>(١١)</sup> ثَانِيًا ، فَجَذَبَ <sup>(١٢)</sup> الثَّانِي ثَالثًا ، ثُمَّ جَذَبَ <sup>(١٣)</sup> الثَّالِثُ رَابِعًا ، فَقَتَلَهُمُ الْأُسْدُ ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لِلأَوَّلِ رُبْعُ الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ <sup>(١٤)</sup> فَوْقَهُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلثَّانِي ثُلُثُ الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ فَوْقَهُ اثْنَانِ ، وَلِلثَّالِثِ نِصْفُ الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ فَوْقَهُ وَاحِدٌ ، وَلِلرَّابِعِ <sup>(١٥)</sup> كَمَالُ الدِّيَّةِ <sup>(١٦)</sup> . وَقَالَ : فَإِنِّي أَجْعَلُ الدِّيَّةَ عَلَى

(١) فِي ف : « فَجَذَبَ » .

(٢) فِي ف : « جَذَبَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْمَسْبَب » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ف ، وَفِي م : « كَذَلِكَ » .

(٥) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٦) بَعْدَهُ فِي م : « فَوَقَعَ فِيهَا » .

(٧) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْ » .

(٨ - ٩) فِي م : « الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ » .

(١) «مَنْ حَضَرَ رَأْسَ الْيَمْرِ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ كَمَا قَالَ». رَوَاهَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِ<sup>(٢)</sup>، وَذَكَرَهَا أَحْمَدُ، وَاجْتَجَّ بِهَا، وَذَهَبَ إِلَيْهَا. فَإِنْ كَانَ هَلَاكُهُمْ لَوْ قُورِعَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الرَّابِعِ؛ [٣٧٠ظ] لِأَنَّهُ لَا صُنْعَ لَهُ، وَتَجِبُ دِيَّتُهُ عَلَى الثَّالِثِ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِحَدِّهِ<sup>(٣)</sup>. وَفِي الثَّانِي، دِيَّتُهُ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَثْلَاثًا. وَتَجِبُ دِيَّةُ الثَّالِثِ عَلَى الثَّانِي، فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ. وَالثَّانِي، تَجِبُ دِيَّتُهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي نِصْفَيْنِ، وَيُلْتَمَى فِعْلُ نَفْسِهِ. وَالثَّالِثُ، يُهْدَرُ مَا قَابَلَ فِعْلَهُ فِي<sup>(٤)</sup> نَفْسِهِ، وَيَجِبُ عَلَى عَاقِلَةِ الْآخَرَيْنِ ثُلَاثًا دِيَّتِهِمْ. وَالرَّابِعُ، يُهْدَرُ نِصْفُ دِيَّتِهِ، وَيَجِبُ عَلَى عَاقِلَةِ الثَّانِي نِصْفُهَا. وَأَمَّا الثَّانِي، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِيهٍ؛ أَحَدُهَا، تَجِبُ دِيَّتُهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ<sup>(٥)</sup> نِصْفَيْنِ. وَالثَّانِي<sup>(٦)</sup>، يُهْدَرُ مِنْ دِيَّتِهِ ثُلُثُهَا؛ لِأَنَّهُ قَابَلَ فِعْلَ نَفْسِهِ. وَيَجِبُ ثُلَاثُهَا عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ. وَالثَّالِثُ، تَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى عَوَاقِلِهِمْ ثَلَاثَتِهِمْ. وَفِي الْأَوَّلِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِيهٍ؛ أَحَدُهَا، تَجِبُ دِيَّتُهُ عَلَى الثَّانِي وَالثَّالِثِ نِصْفَيْنِ. وَالثَّانِي، يَجِبُ عَلَيْهِمَا ثُلَاثُهَا، وَيَسْقُطُ ثُلُثُهَا. وَالثَّالِثُ، تَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى عَوَاقِلِهِمْ كُلِّهِمْ.

(١ - ١) فِي م: «الْقَبَائِلُ الَّذِينَ حَضَرُوا».

(٢) وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدُ ١/٧٧، ١٢٨، ١٥٢. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمُصَنَّفِ

٩/٤٠٠. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨/١١١.

وَانْظُرْ لِإِسْنَادِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي: الْمَغْنَى ١٢/٨٧، ٨٨.

(٣) فِي ف: «لِحَدِّهِ».

(٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) فِي م: «الثَّانِي».

(٦) فِي م: «الثَّالِثُ».

**فصل :** إذا تَجَارَحَ رَجُلَانِ ، وَزَعَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ جَرَحَ الْآخَرَ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمَانُ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ الْجَرَحَ قَدْ وَجِدَ ، وَمَا يَدَّعِيهِ مِنَ الْقَضْدِ لَمْ يَثْبُتْ ، فَوَجِبَ الضَّمَانُ . وَالْقَوْلُ قَوْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ يَمِينِهِ فِي نَفْيِ الْقِصَاصِ ؛ لِأَنَّ مَا يَدَّعِيهِ مُحْتَمِلٌ ، فَيُنْذَرُ بِهِ الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّهُ يُنْذَرُ بِالشُّبُهَاتِ .

**فصل :** وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامِ إِنْسَانٍ أَوْ شَرَابِهِ ، فَمَنْعَهُ مَعَ غِنَاهُ عَنْهُ ، فَهَلَكَ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّ عُومَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَضَى بِذَلِكَ . وَلِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِمَنْعِهِ طَعَامًا يَجِبُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، فَضَمِنَهُ ، كَمَا لَوْ مَنَعَهُ طَعَامَهُ فَهَلَكَ بِذَلِكَ . وَإِنْ رَأَاهُ فِي مَهْلَكَةٍ ، فَلَمْ يُنَجِّهِ <sup>(١)</sup> ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَسَبَّبْ إِلَى قَتْلِهِ ، بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَلْزُمُهُ ضَمَانُهُ ، عَلَى قِيَاسِ الَّذِي قَبْلَهَا . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى مَنَعَهُ مِنْ تَنَاوُلِ مَا تَبَقَّى حَيَاتِهِ بِهِ ، فَتُسَبَّبَ هَلَاكُهُ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا صُنْعَ لَهُ فِيهِ .

---

(١) فِي ف : « يَخْبِرُهُ » .



## بَابُ مَقَادِيرِ الدِّيَّاتِ

دِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو  
ابنِ حَزْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ  
إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ بِكِتَابٍ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ : « وَأَنَّ فِي النَّفْسِ <sup>(١)</sup> مِائَةٌ مِنَ  
الْإِبِلِ » . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي « الْمُوطَأِ » ، وَالتَّسَائِي فِي « السُّنَنِ » <sup>(٢)</sup> .

**فصل : وَدِيَّةُ الْعَمْدِ الْحَضِي وَشِبْهِ الْعَمْدِ أَرْبَاعٌ ؛ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ**  
**جَذَعَةً ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَتَ لَبُونٍ ، وَخَمْسٌ**  
**وَعِشْرُونَ بَنَتَ مَخَاضٍ ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى الزُّهْرِيُّ ، عَنْ**  
**السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : كَانَتِ الدِّيَّةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَاعًا ؛**  
**خَمْسًا وَعِشْرِينَ جَذَعَةً ، وَخَمْسًا وَعِشْرِينَ حِقَّةً ، وَخَمْسًا وَعِشْرِينَ بَنَتَ**  
**لَبُونٍ ، وَخَمْسًا وَعِشْرِينَ بَنَتَ مَخَاضٍ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ**

(١) بعده في م : « الدية » .

(٢) أخرجه النسائي ، في : باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول .... من كتاب القسامة .  
المجتبى ٥٢/٨ - ٥٤ . والإمام مالك ، في : باب ذكر العقول ، من كتاب العقول . الموطأ ٢/٢  
٨٤٩ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب كم الدية من الإبل ؟ من كتاب الديات . سنن الدارمي ٢/٢  
١٩٣ . والحاكم ، في : كتاب الزكاة . المستدرک ٣٩٧/١ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨/٨  
٧٣ ، ١٠٠ .

(٣) أخرجه الطبراني ، في : المعجم الكبير ١٧٩/٧ . والحاثر بن أبي أسامة ، انظر : بغية =

اللَّهُ عنه . والثانية ، تَجِبُ ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً ، أَى <sup>(١)</sup> حَامِلًا ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَلَا إِنَّ فِي قَتِيلِ عَمْدٍ <sup>(٢)</sup> الْخَطَأُ ، قَتِيلِ السَّوْطِ وَالْعَصَا ، مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا ، دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ، إِنْ شَاءُوا قَتَلُوا ، وَإِنْ شَاءُوا ، أَخَذُوا الدِّيَّةَ ؛ وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً ، وَمَا صَوْلِحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَالْخَلِيفَةُ الْحَامِلُ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ <sup>(٥)</sup> ، أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ : قَتَادَةُ ، حَذَفَ ابْنَهُ بِالسَّيْفِ ، فَقَتَلَهُ ، فَأَخَذَ مِنْهُ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ثَلَاثِينَ حِقَّةً ، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعِينَ

= الباحث عن زوائد الحارث ١٨٣ . وضعف إسناده في المطالب العالية ١٣٤ / ٢ ، ومجمع الزوائد ٢٩٧ / ٦ .

(١) في الأصل : « يعنى » .

(٢) في ف : « العمد » . وهى رواية .

(٣) فى : باب فى دية الخطأ شبه العمد ، من كتاب الديات . سنن أبى داود ٤٩٢ / ٢ ، وقد ساق أبو داود الإسناد عقب حديث عبد الله بن عمرو ، ولم يذكر لفظ حديث ابن عمر .

كما أخرجه النسائي ، فى : باب ذكر الاختلاف على خالد الحذاء ، من كتاب القسامة . المجتبى ٣٧ / ٨ ، ٣٨ . وابن ماجه ، فى : باب دية شبه العمد مغلفة ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٨٧٨ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١١ / ٢ ، ٣٦ ، ١٠٣ . وانظر تخريجه من حديث ابن عمرو فى ١٣٢ / ٣ .

(٤) فى : باب ما جاء فى الدية كم هى من الإبل ؟ من أبواب الديات . عارضة الأحوذى ٦ / ١٥٩ ، ١٦٠ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من قتل عمدا فرضوا بالدية ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٨٧٧ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٨٣ / ٢ .

(٥) بعده فى ف : « عن أبيه عن جده » .

خَلِيفَةً . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ » <sup>(١)</sup> . وَهَلْ يُعْتَبَرُ فِي الْأَرْبَعِينَ أَنْ تَكُونَ ثَنَائِيًا ؟  
عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَقَ الْخَلِيفَاتِ ، فَاعْتِبَارُ  
السَّنِّ تَقْيِيدٌ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ أَنْ تَكُونَ ثَنَائِيًا ؛ لِأَنَّ فِي  
بَعْضِ الْأَلْفَاظِ : « مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً ، مَا يَتَيْنِ ثَنِيَّةٌ عَامِمًا إِلَى بَازِلٍ <sup>(٢)</sup> » <sup>(٣)</sup> .  
وَلِأَنَّ سَائِرَ الْأَنْوَاعِ مُقَدَّرَةُ السَّنِّ ، فَكَذَلِكَ الْخَلِيفَاتُ .

**فصل : وَدِيَّةُ الْخَطَا وَمَا أُجْرَى مُجَرَّاهُ أَخْمَاسٌ ؛ عِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ ،  
وَعِشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً ، وَعِشْرُونَ  
جَذَعَةً ؛** لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :  
« فِي دِيَّةِ الْخَطَا عِشْرُونَ حِقَّةً ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ ،  
وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ بَنَى مَخَاضٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> .

وَعَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْتُونِ جَارٍ مَجْرَى الْخَطَا ، وَحُكْمُهُ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) تقدم تخريجه في ١٢٢/٤ .

(٢) البازل : يقال : بزل ناب البعير ، بزلا وبزولا . طلع وذلك في ابتداء السنة التاسعة ، وليس  
بعده سن يسمى .

(٣) أخرجه بنحوه النسائي ، في : باب الاختلاف على خالد الحذاء ، من كتاب الديات . المجتبى  
٣٦/٨ . وأبو داود موقفا على عمر ، في : باب في دية الخطأ شبه العمد ، من كتاب الديات .  
سنن أبي داود ٤٩٣/٢ . وقال المنذرى : مجاهد لم يسمع من عمر ، فهو منقطع . عون المعبود ٤/  
٣١١ .

(٤) في : باب الدية كم هي ؟ من كتاب الديات . سنن أبي داود ٤٩١/٢ .  
كما أخرجه النسائي ، في : باب ذكر أستان دية الخطأ ، من كتاب القسامة . المجتبى ٣٩/٨ .  
وابن ماجه ، في : باب دية الخطأ ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٨٧٩/٢ .

يُوجِبُ قِصَاصًا بِحَالٍ ، وَكَذَلِكَ فِعْلُ النَّائِمِ ، مِثْلُ أَنْ يُثْقَلَ عَلَى شَخْصٍ  
فَيَقْتُلُهُ . وَالْقَتْلُ بِالسَّبَبِ ، مِثْلُ حَفْرِ الْبُئْرِ ، وَوَضْعِ الْحَجَرِ ، وَسَائِرُ مَا ذَكَرْنَاهُ  
مُحْكَمُهُ مُحْكَمُ الْخَطَا .

**فصل :** وَتَجِبُ الْإِبْلُ صِحَاحًا ، غَيْرَ مِرَاضٍ ، وَلَا عِجَافٍ ، وَلَا مَعِيَّةٍ ؛  
لأنَّهُ بَدَلٌ مُثْلَفٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ فِيهِ مَعِيَّةٌ ، كَقِيَمَةِ الْمَالِ . وَمتى  
أَخْضَرَهَا عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْرُوطَةِ ، لَزِمَ قَبُولُهَا ، سِوَاءَ كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ مَالِهِ أَوْ  
لَمْ تَكُنْ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مُثْلَفٍ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ كَوْنُهَا مِنْ جِنْسٍ مَالِهِ ، كَسَائِرِ قِيَمِ  
الْمُثْلَفَاتِ .

**فصل :** وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْإِبْلِ ، بَلْ مَتَى وَجَدَتْ  
الصِّفَةُ الْمَشْرُوطَةُ وَجِبَ أَخْذُهَا ، قَلَّتْ قِيَمَتُهَا أَوْ كَثُرَتْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
أَطْلَقَ الْإِبْلَ ، فَتَقْيِيدُهَا بِالْقِيَمَةِ يُخَالِفُ ظَاهِرَ الْخَبَرِ ، وَلأنَّهُ خَالَفَ بَيْنَ أَسْنَانِ  
دِيَةِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا ، تَخْفِيفًا لِدِيَةِ الْخَطَا عَنْ دِيَةِ الْعَمْدِ ، وَاعْتِبَارُهَا بِقِيَمَةِ  
وَاحِدَةٍ تَشْوِيَةً بَيْنَهُمَا ، وَإِزَالَةً لِلتَّخْفِيفِ الْمَشْرُوعِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَنْ  
تَكُونَ قِيَمَةُ كُلِّ بَعِيرٍ مِائَةً وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
قَوَّمَهَا بِاثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ <sup>(١)</sup> . وَلأنَّهُ أَبْدَالَ مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، فَيَجِبُ أَنْ  
تَسْتَوِيَ <sup>(٢)</sup> قِيَمَتُهَا ، كَالْمِثْلِ وَالْقِيَمَةِ فِي الْمُثْلَفَاتِ الْمُثْلِيَّاتِ <sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الدية كم هي ؟ من كتاب الديات . سنن أبي داود ٤٩١ / ٢ .

والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٧٧ / ٨ . وحسنه في الإرواء ٣٠٥ / ٧ .

(٢) في ف : « يسوى بين » .

(٣) سقط من : الأصل ، م .



**فصل :** وظاهرُ كلامِ الحَرَقِيِّ أَنَّ الإِبِلَ هِيَ الْأَصْلُ فِي الدِّيَةِ . قال أبو الخطَّابِ : هذا إِحْدَى <sup>(١)</sup> الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ . وَالرِّوَايَةُ الْأُخْرَى ، أَنَّ الْأُصُولَ سِتَّةٌ أَنْوَاعٌ ؛ الإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالْغَنَمُ ، وَالذَّهَبُ ، وَالْوَرَقُ ، وَالْحُلَلُ ؛ لِمَا رَوَى فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ : « وَأَنَّ فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةً مِنَ الإِبِلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَامَ خَطِيبًا ، فَقَالَ : إِنَّ الإِبِلَ قَدْ غَلَتْ . قَالَ <sup>(٣)</sup> : فَقَوِّمَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا <sup>(٤)</sup> ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَيْنِ بَقَرَةً ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفَيْ شَاةٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلَلِ مِائَتَيْنِ حُلَّةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . وَهَذَا كَانَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَكَانَ إجماعًا . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ أَصُولٌ فِي الدِّيَةِ ، إِلَّا الْحُلَلُ فَإِنَّ فِيهَا رِوَايَتَيْنِ . فَأَيُّ شَيْءٍ مِنْهَا <sup>(٦)</sup> أَخْضَرَهُ مَنْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ ، لَزِمَ <sup>(٦)</sup> الْوَلِيُّ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهَا أَبْدَالٌ عَنْ فَائِتٍ ، فَكَانَتْ الْخِيَرَةُ

(١) فِي ف : « أَحَد » .

(٢) فِي : بَابُ ذِكْرِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي الْعُقُولِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ . الْمُجْتَبَى ٥٢/٨ -

٥٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ كَمْ الدِّيَةِ مِنَ الْوَرَقِ وَالذَّهَبِ ؟ مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٩٢/٢ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٣٩٧/١ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي ف : « أَلْفُ دِرْهَمٍ » .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ .

(٦) فِي ف : « فَعَلَى » .

إلى المَعْطَى ، كالأَعْيَانِ فِي الْجَنَسِ الْوَاحِدِ . وَإِذَا قُلْنَا : الْأَصْلُ <sup>(١)</sup> الْإِبِلُ خَاصَّةً . وَجَبَ [ ٣٧١ ظ ] عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> تَشْلِيْمُهَا ، وَآيُهُمَا أَرَادَ الْعُدُولَ إِلَى غَيْرِهَا ، فَلَاخِرَ مَنْعِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ مُتَعَيِّنٌ فِيهَا ، كَالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيَّاتِ . فَإِنْ أَعْوَزَتْ ، أَوْ لَمْ تُوجَدْ <sup>(٣)</sup> إِلَّا بِأَكْثَرٍ <sup>(٤)</sup> مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهَا ، فَلَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ؛ لِأَنَّهَا أَبْدَالٌ عَنْهَا ، فَيَصَارُ إِلَيْهَا عِنْدَ إِعْوَاذِهَا ، كَالْقِيَمَةِ فِي <sup>(٥)</sup> بَدَلِ الْمِثْلِيَّاتِ .

**فصل :** وَقَدَرُهَا مِنْ <sup>(٦)</sup> هَذِهِ الْأَنْوَاعِ عَلَى مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهِيَ أَلْفٌ مِثْقَالٍ مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ دِرَاهِمِ الْإِسْلَامِ الَّتِي كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا وَزْنُ سَبْعَةِ مِثْقَالٍ ، أَوْ مِائَتَا بَقْرَةٍ ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ ، مُقَدَّرَةٌ بِمَا <sup>(٧)</sup> يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ ، فَفِي الْبَقَرِ ، النِّصْفُ مُسْتَنَاتٍ ، وَالنِّصْفُ أَتْبَعَةٌ ، وَفِي الْغَنَمِ يَجِبُ النِّصْفُ ثَنَائِيًا ، وَالنِّصْفُ أَجْزَعَةٌ ، إِذَا كَانَتْ مِنَ الضَّأْنِ . وَيَجِبُ فِي الْحُلِيِّ الْمُتَعَارَفِ مِنْ حُلَلٍ الْيَمَنِ ، <sup>(٨)</sup> كُلُّ حُلَّةٍ <sup>(٩)</sup> بُرْذَانٍ .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا تَبْلُغُ قِيَمَتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ،

(١) فِي م : « الْوَاجِب » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « بِالْأَكْثَرِ » .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « يَدِ الْمُتْلَفَاتِ » .

(٥) فِي م ، « فِي » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ف : « مِمَّا » .

(٧ - ٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

«على الرواية التي تُعْتَبَرُ فيها قيمة الإبل<sup>(١)</sup>، فيكون قيمة كل بقرة أو حلة ستين درهماً، وقيمة كل شاة ستة دراهم؛ لما ذكرنا، ولما روى ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رجلاً من بني عدي قُتِلَ، فجعل النبي ﷺ دينه اثني عشر ألفاً. رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> .

**فصل : وذهب أصحابنا إلى أن الدية تُغلَّظُ بالقتل<sup>(٣)</sup> في الحرم والإحرام<sup>(٤)</sup> والشهر الحرام<sup>(٥)</sup> .** وقال أبو بكر: وتُغلَّظُ أيضاً بالرحم المحرم . وقال القاضي : ظاهر كلام أحمد أنها لا تُغلَّظُ به . ومعنى التَّغْلِيظُ أن يُزَادَ لكل واحد<sup>(٦)</sup> من هذه الحرمات ثلث الدية، فإن اجتمعت الحرمات الثلاث، وجبت ديتان . وعلى قول أبي بكر، إذا اجتمعت الأربع، وجبت ديتان وثلث؛ لما روى عن عثمان، رضي الله عنه، أن امرأة وطئت في الطواف، فقضى عثمان، رضي الله عنه، فيها بستة آلاف، وألفين تغليظاً للحرم<sup>(٧)</sup> .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في : باب الدية كم هي ؟ من كتاب الديات . سنن أبي داود ٤٩٢ / ٢ .

كما أخرجه الترمذي، في : باب ما جاء في الدية كم هي من الدراهم ؟ من أبواب الديات . عارضة الأحمدي ١٦٢ / ٦ . والنسائي، في : باب ذكر الدية من الورق، من كتاب القسامة . المجتبى ٣٩ / ٨ . وابن ماجه، في : باب دية الخطأ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٨٧٨ / ٢ ، ٨٧٩ . والدارمي، في : باب كم الدية من الورق والذهب، من كتاب الديات . سنن الدارمي ١٩٢ / ٢ . وضعفه في الإرواء ٣٠٤ / ٧ ، ٣٠٥ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في ف : « واحدة » .

(٥) أخرجه الإمام أحمد، في : مسائله برواية ابنه عبد الله ١٢٦٩ / ٣ ، ١٢٧٠ . وعبد الرزاق، في : المصنف ٢٩٨ / ٩ . وابن أبي شيبة، في : المصنف ٣٢٦ / ٩ . والبيهقي، في : السنن الكبرى ٧١ / ٨ .

وعن <sup>(١)</sup> «ابن عمر» أنه قال : مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ ذَا رَجِمٍ ، أَوْ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، فَعَلِيهِ دِيَّةٌ وَثُلُثٌ <sup>(٢)</sup> . وعن ابن عباس أن رجلاً قَتَلَ رجلاً فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، وَفِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، فَقَالَ : دِيَّتُهُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا <sup>(٣)</sup> ، وَلِلشَّهْرِ الْحَرَامِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ ، وَلِلْبَلَدِ الْحَرَامِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ <sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يَظْهَرْ خِلَافُ هَذَا ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَلَا تُغْلَظُ لغيرِ مَا ذَكَرْنَا ؛ لَعَدَمِ الْأَثَرِ فِيهِ ، وَامْتِنَاعِ قِيَاسِهِ عَلَى مَا وَرَدَ الْأَثَرُ فِيهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ أَنَّهَا لَا تُرَادُّ عَلَى مِائَةٍ مِنَ الْإِبِلِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٌ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ قَتِيلٍ ، وَفَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الدِّيَّةَ بِمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَأَخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَقْدِيرِ الْوَاجِبِ بِالْقَتْلِ بِمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ غَيْرِهَا مُطْلَقَةٌ فِي الْأَمْكِنَةِ وَالْأَزْمِنَةِ وَالْقَرَابَةِ ، وَقَدْ قَتَلَتْ خُرَاعَةٌ قَتِيلًا مِنْ هَذَا بَمَكَّةَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَأَنْتُمْ يَا خُرَاعَةُ قَدْ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هَذَا بَمَكَّةَ ، وَأَنَا وَاللَّهِ عَاقِلُهُ ، فَمَنْ قُتِلَ <sup>(٦)</sup> لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَأَهْلُهُ يَتَنَّ خَيْرَتَيْنِ ؛ إِمَّا أَنْ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «عمر» .

(٢) عَزَاهُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلَ الشَّيْخِ إِلَى الْفَاكِهِ فِي : أَخْبَارِ مَكَّةَ ٣/ ٣٥٥ .

وَعَنْ عُمَرَ أَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي : الْمَصْنَفِ ٩/ ٣٠١ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨/

٧١ . وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْهُمَا . انْظُرْ : التَّكْمِيلَ لِمَا فَاتَ تَخْرِيجَهُ مِنْ إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ١٦٤ ، وَالْإِرْوَاءَ ٧/

٣١٠ ، ٣١١ .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : «معا» .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٩/ ٣٢٥ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨/ ٧١ .

وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٧/ ٣١١ .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ .

(٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ، ٣ : « قَتِيلًا » .

يَقْتُلُوا، <sup>(١)</sup> وَإِنَّمَا أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَّةَ <sup>(٢)</sup> . ولم يَرِدْ . وَقَتْلُ قَتَادَةَ ابْنِهِ ، فلم يأخذ منه عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَكْثَرَ مِنْ مِائَةٍ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ بَدَلُ مُتَلَفٍ ، فلم يَخْتَلِفَ بهذه المعاني ، كسائر المتلفات .

**فصل : وِدْيَةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**  
فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، أَنَّهُ قَالَ : « دِيَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ » <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَزَيْدٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ .

وَتُسَاوَى جِرَاحُهَا جِرَاحُ الرَّجُلِ إِلَى ثُلْثِ الدِّيَةِ ، إِذَا زَادَتْ ، صَارَتْ [٣٧٢] عَلَى النِّصْفِ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ ، حَتَّى يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَّتِهَا » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٥)</sup> . وَعَنْ رَبِيعَةَ قَالَ : قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : كَمْ فِي أَصْبَعِ الْمَرْأَةِ ؟ قَالَ : عَشْرٌ . قُلْتُ : فَفِي أَصْبَعَيْنِ ؟ قَالَ : عِشْرُونَ . قُلْتُ : فَفِي ثَلَاثِ أَصَابِعَ ؟ قَالَ : ثَلَاثُونَ . قُلْتُ : فَفِي أَرْبَعٍ <sup>(٦)</sup> ؟ قَالَ :

(١ - ١) فِي م : « وَإِنْ أَحْبَبَا » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٦٥ .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ١٢٢/٤ .

(٤) لَيْسَ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ . انْظُرْ : التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ ٢٤/٤ ، الْإِرْوَاءُ ٣٠٦/٧ ، ٣٠٧ . وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩٥/٨ . عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ مَرْفُوعًا ، وَضَعَفَ إِسْنَادَهُ .

(٥) فِي : بَابِ عَقْلِ الْمَرْأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ . الْمُجْتَبَى ٤٠/٨ . وَضَعَفَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٣٠٩/٧ .

(٦) بَعْدَهُ فِي م : « أَصَابِعَ » .

عَشْرُونَ . قال <sup>(١)</sup> : قُلْتُ : لِمَا عَظُمَتْ مُصِيبَتُهَا ، قُلْ عَقْلُهَا ! قال : هكذا  
السُّنَّةُ يا ابنَ أُخِي . رواه سَعِيدٌ يَأْسُنَادِهِ <sup>(٢)</sup> . وهذا يَفْتَضِي سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ .

فصل : وَدِيَّةُ الْكِتَابِيِّ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ،  
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « دِيَّةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَّةِ  
الْمُسْلِمِ » . رواه أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّ دِيَّتَهُ ثُلُثُ الدِّيَّةِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ  
عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، جَعَلَ دِيَّةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةَ آلَافٍ <sup>(٤)</sup> . إِلَّا أَنَّهُ  
رَجَعَ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، وَقَالَ : كُنْتُ أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ دِيَّةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ  
أَرْبَعَةُ آلَافٍ ، فَأَنَا الْيَوْمَ أَذْهَبُ إِلَى نِصْفِ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ . فَإِنْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُ

(١) سقط من : م .

(٢) وأخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في عقل الأصابع ، من كتاب العقول . الموطأ ٢ /  
٨٦٠ . وعبد الرزاق ، في : المصنف ٩ / ٣٩٤ ، وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٩ / ٣٠٢ .  
والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨ / ٩٦ . وصححه في الإرواء ٧ / ٣٠٩ .

(٣) في : باب في دية الذمي ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ٥٠٠ . بلفظ : « الحر »  
بدل : « المسلم » .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في دية الكفار ، من أبواب الديات . عارضة  
الأحوذ ٦ / ١٨١ ، ١٨٢ . والنسائي ، في : باب كم دية الكافر ، من كتاب القسامة . المجتبى  
٨ / ٤٠ . وابن ماجه ، في : باب دية الكافر ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٨٣ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٨٣ ، ٢٢٤ . كلهم عن ابن عمرو بنحوه .

أما باللفظ الذي ذكره المصنف فأخرجه الطبراني في الأوسط ٨ / ٢٨٥ . عن ابن عمر . وقال  
الهيثمي : وفيه جماعة لم أعرفهم . مجمع الزوائد ٦ / ٢٩٩ .

(٤) أخرجه الشافعي ، انظر : ترتيب مسند الشافعي ٢ / ١٠٦ ، ١٠٧ . وعبد الرزاق ، في :  
مصنفه ١٠ / ٩٣ . وابن أبي شيبة ، في : مصنفه ٩ / ٢٨٨ . والدارقطني ، في : سننه ٣ / ٣٠ ،  
١٣١ ، ١٤٦ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨ / ١٠٠ ، ١٠١ .

عَمْدًا ، أُضْعِفَتِ الدِّيَةُ عَلَى قَاتِلِهِ لِإِزَالَةِ الْقَوْدِ ؛ لِأَنَّ عَثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
حَكَّمَ بِذَلِكَ . وَلَوْ قَتَلَهُ الْكَافِرُ لَمْ تُضْعَفْ دِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ وَاجِبٌ .

وَنَسَاؤُهُمْ عَلَى النُّصْفِ مِنْ دِيَاتِهِمْ ، كَمَا أَنَّ نِسَاءَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى  
النُّصْفِ مِنْهُمْ .

وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةَ دِرْهَمٍ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَثْمَانَ ، وَابْنِ  
مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : دِيَّتُهُ <sup>(١)</sup> ثَمَانِمِائَةُ دِرْهَمٍ <sup>(٢)</sup> .

وَالْمُسْتَأْمِنُ كَالذِّمِّيِّ ، وَإِنْ كَانَ وَثْنِيًّا فِدْيَتُهُ دِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ لَا  
يَجِلُّ نِكَاحُ نِسَائِهِ .

فَأَمَّا مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ  
كَافِرٌ لَا عَهْدَ لَهُ ، أَشْبَهَ نِسَاءَ أَهْلِ الْحَرْبِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُضْمَنُ بِمَا  
يُضْمَنُ بِهِ أَهْلُ دِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَحْقُونُ الدِّمِّ ، مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، أَشْبَهَ الْمُسْتَأْمِنَ .

**فصل :** وَإِذَا قَطَعَ طَرَفَ ذِمِّيٍّ ، فَأَسْلَمَ ، ثُمَّ مَاتَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، تَجِبُ دِيَّةُ مُسْلِمٍ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِيَابَ بِحَالِ اسْتِقْرَارِ  
الْجَنَائِيَّةِ ؛ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَمَاتَ ، وَجَبَتْ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، اِغْتِيَابًا  
بِحَالِ الْاِسْتِقْرَارِ . وَالثَّانِي ، تَجِبُ دِيَّةُ ذِمِّيٍّ . وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ  
وَالْقَاضِي ؛ لِأَنَّ الْجَنَائِيَّةَ يُرَاعَى فِيهَا حَالُ وُجُودِهَا ؛ بِدَلِيلِ عَدَمِ وَجُوبِ  
الْقِصَاصِ فِيهَا ، وَهُوَ فِي حَالِ الْجَنَائِيَّةِ ذِمِّيٍّ . فَأَمَّا إِنْ رَمَى إِلَى ذِمِّيٍّ ، فَلَمْ

(١) فِي م : « دِيَّتِهِمْ » .

(٢) أَخْرَجَ هَذِهِ الْأَثَارَ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨ / ١٠٠ ، ١٠١ .

يَقَعُ بِهِ السَّهْمُ حَتَّى أَسْلَمَ ، فَعَلِيهِ دِيَّةٌ مُسْلِمٌ ؛ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ لِمُسْلِمٍ .

**فصل :** وَدِيَّةُ الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ نِصْفُ دِيَّةِ ذَكَرٍ وَنِصْفُ دِيَّةِ أُنْثَى ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ دِيَّةِ الذَّكَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الذَّكُورِيَّةَ وَالْأُنْثَوِيَّةَ اخْتِمَالًا عَلَى السَّوَاءِ ، فَيَجِبُ التَّوَسُّطُ <sup>(١)</sup> بَيْنَهُمَا ، كَالْمِيرَاثِ . وَالْحُكْمُ فِي جِرَاحِهِ كَالْحُكْمِ فِي دِيَّتِهِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ دُونَ الثُّلُثِ ، اسْتَوَى الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى ، وَفِيمَا زَادَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ <sup>(٢)</sup> « دِيَّةِ حُرٍّ » ذَكَرٍ .

**فصل :** وَدِيَّةُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ قِيَمَتُهُمَا ، بِالْعَقَّةِ مَا بَلَغَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مَضْمُونٌ بِالْإِثْلَافِ لِحَقِّ الْآدَمِيِّ بغيرِ جَنْسِهِ ، فَأَشْبَهَ الْفَرَسَ . وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ جَنَائَةً غَيْرَ مُقَدَّرَةٍ فِي الْحُرِّ ، فَفِيهِ مَا نَقَصَهُ بَعْدَ الْيَتَامِ الْجُرْحِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ . وَإِنْ كَانَتْ مُقَدَّرَةً فِي الْحُرِّ ، فَهِيَ مُقَدَّرَةٌ فِي الْعَبْدِ مِنْ قِيَمَتِهِ ، فَمَا وَجَبَتْ فِيهِ الدِّيَّةُ ؛ كَالْأَنْفِ ، وَاللِّسَانِ ، وَالذَّكَرِ ، وَالْأُنْثَيْنِ ، ضَمِنَ مِنْ الْعَبْدِ بِقِيَمَتِهِ . وَمَا يَجِبُ فِيهِ دِيَّتَانِ ، كإِذْهَابِ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ ، فَفِيهِ مِثْلًا قِيَمَتِهِ ، وَمَا ضَمِنَ بِجُزْءٍ مِنَ الدِّيَّةِ ؛ كَالْيَدِ ، <sup>(٣)</sup> « وَالرَّجُلِ » <sup>(٤)</sup> ، وَالْأُصْبُعِ ، <sup>(٥)</sup> « وَالْمَوْضِحَةِ » ، ضَمِنَ مِنَ الْعَبْدِ بِمِثْلِهِ مِنْ قِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوَّى عَنْ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلِأَنَّهُ سَاوَى الْحُرِّ فِي ضَمَانِ الْجَنَائَةِ بِالْقِصَاصِ وَالْكَفَّارَةِ ، فَسَاوَاهُ فِي اغْتِيَابِ مَا [ ٣٧٢ ] دُونَ النَّفْسِ بِنَدْلِ النَّفْسِ ، كَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « التَّوَسُّطُ » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « جَرَحَ » .

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .



وعن أحمد رواية أخرى، أنَّ الجناية على العبد مضمونة<sup>(١)</sup> بما نقص من قيمته، سواء كانت مقدرة من<sup>(٢)</sup> الحر أو لم تكن مقدرة<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ ضمانه ضمان الأموال، فيجب فيه ما نقص، كالبهائم.

والحكم في المكاتب وأُمُّ الولد كالحكم في القن؛ لأنَّهم رقيق. فأما من بعضه حر، ففيه بالحساب من دية حر وقيمة عبد؛ فإن كان نصفه حراً، ففيه نصف دية حر لورثته، ونصف قيمته لسيده. وهكذا في جراحه؛ لأنَّ الضمان يتجزأ، فوجب أن يُقسَم على قدر ما فيه منهما، كالكسب.

فصل: إذا فقأ عيني عبد قيمته ألفتان، فاندمل، ثم أعتق ومات، وجبت قيمته بكما لها لسيده؛ لأنَّه استقرَّ حكم الجرح وهو مملوك، وكذلك إن اندمل بعد العتق؛ لأنَّ الضمان يجب بالجناية، وهو حينئذٍ مملوك<sup>(٤)</sup>.

وإن سرى الجرح إلى نفسه، فروى حنبل عن أحمد أنَّ على الجاني قيمته للسيِّد. وهذا اختيار أبي بكرٍ والقاضي؛ لأنَّ الضمان يجب بالجناية، وهو حينئذٍ مملوك، فأشبه ما لو اندمل الجرح<sup>(٥)</sup>. وقال ابن حامد: يجب فيه<sup>(١)</sup> دية حر؛ لأنَّ اعتبار مقدار الواجب بحال الاستقرار؛ بدليل ما

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «في».

(٣) سقط من: الأصل، س ٣.

(٤) بعده في ف: «الجرح».

(٥) زيادة من: م.

لو فَقَأَ عَيْنَهُ <sup>(١)</sup> وَقَطَعَ أَنْفَهُ ، فَمَاتَ مِنْ سِرَايَةِ الْجُرْحِ ، لَمْ يَجِبْ إِلَّا قِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ . وَيُضْرَفُ ذَلِكَ إِلَى السَّيِّدِ ؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ فِي مِلْكِهِ . فَإِنْ فَقَأَ إِحْدَى عَيْنَيْهِ ، فَسَرَى إِلَى نَفْسِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ ، فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، تَجِبُ الْقِيَمَةُ بِكَمَالِهَا لِلْسَّيِّدِ ، اِغْتِيَارًا بِحَالِ وُجُودِهَا . وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ، تَجِبُ دِيَّةُ حُرٍّ ، لِسَيِّدِهِ مِنْهَا أَقَلُّ الْأَمْرَيْنِ مِنْ نِصْفِ الْقِيَمَةِ أَوْ كَمَالِ الدِّيَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ نِصْفُ الْقِيَمَةِ أَقَلَّ ، فَهُوَ الَّذِي وَجِبَ لَهُ ، وَالزِّيَادَةُ حَصَلَتْ حَالَ الْحُرِّيَّةِ ، وَإِنْ كَانَتِ الدِّيَةُ أَقَلَّ ، فَتَنْقُصُهَا <sup>(٢)</sup> بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ ، وَهُوَ الْعِتْقُ .

**فصل :** وَإِنْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ ، فَأُعْتِقَ ، ثُمَّ قَطَعَ آخَرُ يَدِهِ الْأُخْرَى ، وَمَاتَ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِعَدَمِ التَّكَافُؤِ فِي حَالِ الْجَنَايَةِ . وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِسَيِّدِهِ ، عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ، عَلَيْهِ نِصْفُ دِيَّتِهِ ، لِسَيِّدِهِ مِنْهَا الْأَقَلُّ مِنْ نِصْفِ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَطْعِ أَوْ نِصْفِ الدِّيَةِ ؛ لِأَنَّ نِصْفَ الْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ أَقَلَّ ، فَهُوَ أَرْشُ الْجَنَايَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي مِلْكِهِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ ، فَالْحُرِّيَّةُ نَقَصَتْ مَا زَادَ عَلَيْهِ . وَأَمَّا الثَّانِي ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ فِي الطَّرَفِ إِنْ وَقَفَ قَطْعُهُ ، وَفِي النَّفْسِ إِنْ سَرَى ؛ لِأَنَّهُ شَارَكَ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ ، فَأَشْبَهَ شَرِيكَ الْأَبِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى فِي شَرِيكَ الْأَبِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالتِّي قَبْلَهَا ، أَنَّ الْجَنَايَةَ ثَمٌّ مِنْ وَاحِدٍ ، فَكَانَتِ الدِّيَةُ جَمِيعُهَا <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ ، وَهَلْهُنَا مِنْ اثْنَيْنِ ، فَقُسِمَتْ

(١) فِي س ٣ : « عَيْنِهِ » .

(٢) فِي ف : « فنصفها » .

(٣) فِي ف : « جميعا » .

الدَّيَّةُ عليهما . فإن عاد الأولُ فدَبَحَهُ بعدَ انْدِمَالِ الجُرْحَيْنِ ، فعليه القِصاصُ للوَرثةِ ، ونِصْفُ القِيَمَةِ للسَّيِّدِ ، وعلى الثَّانِي القِصاصُ في الطَّرْفِ أو نِصْفُ الدَّيَّةِ . وإن كان قبلَ الانْدِمَالِ ، فعلى الأولِ القِصاصُ في النَّفْسِ دُونَ الطَّرْفِ ، فَإِنْ اقْتَصَوْا<sup>(١)</sup> ، سَقَطَ حَقُّ السَّيِّدِ ، وإن عَفَوْا على مالٍ ، فلهُم الدَّيَّةُ لا غيرُ ، و<sup>(٢)</sup> للسَّيِّدِ أَقْلُ الأَمْرَيْنِ مِنْ نِصْفِ القِيَمَةِ أو أَرَشِ المَقْطُوعِ ، وعلى الثَّانِي القِصاصُ في الطَّرْفِ ، أو نِصْفُ<sup>(٣)</sup> الدَّيَّةِ ؛ لأنَّ الذَّبْحَ قَطَعَ سِرَائِئِهَا ، فصَارَتْ كَالْمُنْدِمِلَةِ . فَإِنْ كَانَ قَاطِعُ اليَدِ الأُخْرَى هُوَ قَاطِعُ الأُولَى ، وَلَمْ يَقْتُلْ ، فلا قِصاصَ في اليَدِ الأُولَى ؛ لِما ذَكَرْنَا ، وَيَجِبُ في الثَّانِيَةِ إِنْ وَقَفَ القَطْعُ ، وَإِنْ سَرَى القَطْعَانِ فلا قِصاصَ في النَّفْسِ ؛ لأنَّ أَحَدَ الجُرْحَيْنِ مُوجِبٌ ، والآخَرُ غَيْرُ مُوجِبٍ ، وَلَكِنْ لَهُ القِصاصُ مِنْ اليَدِ الثَّانِيَةِ . فَإِنْ عَفَا عَنْهُ عَلَى مالٍ ، وَجَبَ عَلَيْهِ مِثْلُ ما يَجِبُ عَلَى القَاطِعَيْنِ في المَسْأَلَةِ [٣٧٣] الأُولَى ؛ للسَّيِّدِ مِنْهُ نِصْفُ القِيَمَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، وَأَقْلُ الأَمْرَيْنِ مِنْ نِصْفِ القِيَمَةِ أو نِصْفِ الدَّيَّةِ ، عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ . وَإِنْ اقْتَصَصَ مِنْهُ فِي اليَدِ الثَّانِيَةِ ، فعليه فِي اليَدِ الأُولَى نِصْفُ القِيَمَةِ ، أو نِصْفُ الدَّيَّةِ ، عَلَى اخْتِلَافِ الوُجْهَيْنِ . وَإِنْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ ، فَأُعْتِقَ ، ثُمَّ قَطَعَ آخَرُ يَدَهُ الأُخْرَى ، ثُمَّ قَطَعَ آخَرُ رِجْلَهُ ، فَمَاتَ مِنَ الجِرَاحَاتِ<sup>(٤)</sup> ، فلا قِصاصَ عَلَى الأولِ ؛ لَعَدَمِ التَّكَافُوفِ حَالَ الجَنَائِيَةِ ، وَعَلَى الآخَرَيْنِ القِصاصُ

(١) فِي ف : « اقْتَصَصَ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ف .

(٤) فِي ف : « الجَنَائِيَّاتِ » .

فى النَّفْسِ ، فى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ بِنَاءً عَلَى شَرِيكِ الْأَبِ . فَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ ، فَالِدِّيَّةُ عَلَيْهِمْ أَثْلَاثًا . وَفِيمَا يَسْتَحِقُّهُ السَّيِّدُ وَجْهَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ نِصْفِ<sup>(١)</sup> قِيَمَتِهِ أَوْ ثُلْثِ دِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِالْقَطْعِ اسْتَحَقَّ النِّصْفَ ، فَإِذَا صَارَتْ نَفْسًا ، صَارَ الْوَاجِبُ ثُلْثَ الدِّيَّةِ ، فَلَهُ أَقْلُهُمَا . وَعَلَى الْآخَرِ ، لَهُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ ثُلْثِ الدِّيَّةِ أَوْ ثُلْثِ الْقِيَمَةِ ، اعْتِبَارًا لِلْجِنَايَةِ<sup>(٢)</sup> بِمَا آلَتْ إِلَيْهِ .

**فصل :** وَإِذَا جَنَى عَلَى عَبْدٍ فى رَأْسِهِ أَوْ وَجْهِهِ دُونَ الْمُوضِحَةِ ، فَرَادَ أَرْشُهَا عَلَى الْمُوضِحَةِ ، ففِيهِ وَجْهَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُرَدُّ إِلَى أَرْضِ الْمُوضِحَةِ ، كَالْجِنَايَةِ عَلَى الْحُرِّ . وَاحْتَمَلَ أَنْ يَجِبَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بِالْعَا مَا بَلَغَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْأَصْلُ فى ضَمَانِ الْعَبِيدِ ، خُولِفَ فِيمَا قَدَّرَ الشَّرْعُ أَرْشَهُ ، ففِيمَا عَدَاهُ يُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ .

**فصل :** وَدِيَّةُ الْجَنَيْنِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ غُرَّةٌ ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ، قِيَمَتُهَا خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَهُوَ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فى إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ<sup>(٣)</sup> ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سُعْبَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، شَهِدْتُ<sup>(٤)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيهِ بَغْرَةٌ ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ<sup>(٥)</sup> . قَالَ : لَتَأْتِيَنَّ بَعْنَ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى الأصل ، س ٣ ، م : « بالجناية » .

(٣) إِمْلَاصُ الْمَرْأَةِ : إِلقَاؤُهَا وَلَدَهَا مَيْتًا .

(٤) بعده فى ف : « على » .

(٥) بعده فى م : « وهو نصف عشر الدية » . وهو فى حاشية س ٣ .

يَشْهَدُ مَعَكَ . فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
وَرَوَى عَنْ عُمَرَ <sup>(٢)</sup> ، وَزَيْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا قَالَا فِي الْغُرَّةِ : قِيمَتُهَا  
خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ . وَلَأنَّهُ أَقَلُّ مَا قُدِّرَ فِي الشَّرْعِ فِي الْجَنَائِثِ ، وَهُوَ دِيَّةُ السَّنَنِ  
وَالْمَوْضِخَةُ .

وَلَا يُقْبَلُ فِي الْغُرَّةِ مَعِيَّةٌ وَإِنْ قَلَّ الْعَيْبُ ، وَلَا خَصِيٌّ وَإِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ ؛  
لأنَّهُ عَيْبٌ ، وَلَا قِيمَةُ الْغُرَّةِ مَعَ وُجُودِهَا ، كَمَا لَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِ مَا لَيْسَ  
بَأَصْلٍ فِي الدِّيَّةِ فِيهَا . فَإِنْ أَعْوَزَتْ ، وَجَبَتْ قِيمَتُهَا مِنْ أَحَدِ الْأَصُولِ فِي  
الدِّيَّةِ .

وَسَوَاءٌ كَانَ الْجَنِينُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مُطْلَقٌ ، وَلأنَّ الْمَرْأَةَ تُسَاوِي  
الذَّكَرَ فِيمَا دُونَ الثَّلَاثِ .

**فصل :** وَإِنَّمَا يَجِبُ ضَمَانُهُ إِذَا عُلِمَ تَلَفُهُ بِالْجَنَائِثِ ، وَلَوْ ضَرَبَ بَطْنًا  
مُنْتَفِخًا ، أَوْ فِيهِ حَرَكَةٌ فَزَالَتْ ، وَلَمْ يَسْقُطْ ، لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ ؛ لِأنَّهُ <sup>(٣)</sup>  
يَحْتَمِلُ أَنَّ <sup>(٤)</sup> ذَلِكَ رِيحٌ ذَهَبَتْ . وَإِنْ قَتَلَ حَامِلًا ، فَلَمْ تُسْقُطْ ، لَمْ يَضْمَنْ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ جَنِينَ الْمَرْأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَّاتِ ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي اجْتِهَادِ  
الْقَضَاءِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْاِعْتِصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤/٩ ، ١٢٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ دِيَّةِ  
الْجَنِينِ وَوُجُوبِ الدِّيَّةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٣١١ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ دِيَّةِ الْجَنِينِ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَّاتِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢/٤٩٧ .  
وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ دِيَّةِ الْجَنِينِ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَّاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٨٨٢ .

(٢) فِي ف : «أَبَى هَرِيرَةَ» .

(٣) فِي ف : «وَلأنَّهُ» .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : «يَكُونُ» .

جَنِينَهَا ؛ لَعَدِمَ التَّيَقُّنُ <sup>(١)</sup> لِحَمْلِهَا . وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ ، فَأَلْقَتْ يَدًا أَوْ رِجْلًا ، أَوْ غَيْرَهَا مِنْ أَجْزَاءِ الْآدَمِيِّ ، وَجَبَتْ الْغُرَّةُ ؛ لِأَنَّا تَيَقَّنَّا أَنَّهُ جَنِينٌ ، وَالظَّاهِرُ تَلْفُهُ بِالْجَنَائَةِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَلْقَتْهُ . وَإِنْ أَلْقَتْ رَأْسَيْنِ ، أَوْ أَرْبَعَةَ أَيْدٍ ، لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْ غُرَّةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَاحِدٍ ، فَلَا يَجِبُ الرَّائِدُ بِالسُّكِّ . وَإِنْ أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ ، فَعَلِيهِ غُرَّتَانِ ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ جَنِينٍ غُرَّةً ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَا مِنْ امْرَأَتَيْنِ .

**فصل :** وَإِنْ أَلْقَتْ جَنِينًا حَيًّا ، ثُمَّ مَاتَ مِنَ الضَّرْبَةِ ، وَكَانَ سُقُوطُهُ لَوْ قَتَّ يَعِيشُ مِثْلَهُ ، فَفِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ <sup>(٢)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الَّتِي أَجْهَضَتْ جَنِينَهَا فَرَعَا مِنْهُ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّا تَيَقَّنَّا حَيَاتَهُ ، وَعَلِمْنَا مَوْتَهُ بِالْجَنَائَةِ ، فَأُشْبِهَ غَيْرَ الْجَنِينِ . وَإِنْ سَقَطَ لَوْ قَتَّ لَا يَعِيشُ مِثْلَهُ ، فَفِيهِ الْغُرَّةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ حَيَاةٌ يُتَصَوَّرُ بَقَاؤُهُ بِهَا ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ غُرَّةٌ ، كَالَّذِي أَلْقَتْهُ مَيِّتًا .

**فصل :** وَلَئِنَّمَا يَجِبُ ضَمَانُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ <sup>(٤)</sup> سَقَطَ بِالضَّرْبَةِ <sup>(٥)</sup> ، وَمَاتَ <sup>(٥)</sup> بِهَا ؛ بِأَنْ تُلْقِيَهُ عَقِيبَ الضَّرْبِ ، أَوْ تَبْقَى مُتَأَلِّمَةً إِلَى أَنْ تُلْقِيَهُ ، فَيَمُوتَ <sup>(٦)</sup> عَقِيبَ وَضْعِهِ ، [ ٣٧٣ ط ] أَوْ يَبْقَى مُتَأَلِّمًا إِلَى أَنْ يَمُوتَ . فَإِنْ بَقِيَ مُدَّةً

(١) فِي ف : « الْيَقِينِ » .

(٢) فِي م : « عَمْرُو » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٩٦ .

(٤ - ٤) فِي م : « مَاتَ مِنَ الضَّرْبَةِ » .

(٥) فِي م : « سَقَطَ » .

(٦) فِي ف : « أَوْ يَمُوتَ » .

«سَالِمًا لَا أَلَمَ بِهِ» ، ثم مات ، لم يَضْمَنْهُ الضَّارِبُ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ مِنَ الضَّرْبَةِ . وَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَقَتَلَهُ غَيْرُ الضَّارِبِ ، فَضْمَانُهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْقَاتِلُ ، وَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُهُ حَرَكَةَ الْمَذْبُوحِ ، فَالْقَاتِلُ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَعَلَيْهِ كَمَالُ دِيَّتِهِ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ كَافِرًا ، فَأَلْقَتْهُ مَيِّتًا ، ففِيهِ غُرَّةٌ قِيمَتُهَا عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ . فَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ كِتَابِيًّا وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا ، ففِيهِ عَشْرُ دِيَّةِ كِتَابِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ إِذَا وُجِدَ فِي أَحَدِ أَبَوَيْهِ مَا يُوجِبُ ، وَفِي الْآخَرِ مَا يُسْقِطُ ، غُلَّبَ<sup>(٢)</sup> الْإِيجَابُ ؛ بِذَلِيلٍ مَا لَوْ قَتَلَ الْحَرَمُ صَبِيًّا مُتَوَلِّدًا مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ . وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَ كِتَابِيَّةٍ<sup>(٣)</sup> حَامِلٍ بِكَتَابِيٍّ<sup>(٣)</sup> ، فَأُسْلِمَتْ ، ثُمَّ أَلْقَتْهُ ، ففِيهِ غُرَّةٌ قِيمَتُهَا خَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ ، عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ مُعْتَبَرٌ بِحَالَةِ الْإِسْتِقْرَارِ . وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، قِيمَتُهَا عَشْرُ دِيَّةِ كِتَابِيَّةٍ ، اِغْتِيَابًا بِحَالِ الْجَنَانِيَّةِ .

وَمَا وَجِبَ فِي الْجَنِينِ الْحُرِّ ، وَرِثَتُهُ وَرِثَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ حُرٍّ ، فَوُرِثَ عَنْهُ ، كَدِيَّةٍ غَيْرِهِ .

**فصل :** وَإِنْ أَلْقَتْ مُضْغَةً لَا صُورَةَ فِيهَا ، لَمْ يَجِبْ ضَمَانُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهَا جَنِينٌ . وَإِنْ شَهِدَ ثِقَاتٌ مِنَ الْقَوَائِلِ أَنَّ فِيهَا صُورَةَ خَفِيفَةً ، ففِيهَا غُرَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ جَنِينٌ . وَإِنْ شَهِدَ أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَلْقٍ آدَمِيٍّ ، لَوْ بَقِيَ تَصَوُّرٌ ، ففِيهِ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «مَثَلًا» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣ - ٣) فِي م : «حَامِلًا مِنْ كِتَابِيٍّ» .

وَجْهَان؛ أَحَدُهُمَا، فِيهِ الْغُرَّةُ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ خَلْقَ آدَمَ، أَشْبَهَ الْمُصَوِّرَ.  
وَالثَّانِي، لَا شَيْءَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُصَوِّرٍ<sup>(١)</sup>، أَشْبَهَ الْعَلَقَةَ.

فصل: إِذَا شَرَبَتِ الْحَامِلُ دَوَاءً، فَأَسْقَطَتْ جَنِينًا، فَعَلَيْهَا غُرَّةٌ لَا تَرِثُ  
مِنْهَا شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْقَاتِلَ لَا يَرِثُ، وَتُغْتَقِ رَقَبَةٌ.

فصل: وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَ مَمْلُوكَةٍ<sup>(٢)</sup>، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَمْلُوكًا<sup>(٣)</sup> مَيِّتًا، فَفِيهِ  
عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ؛ لِأَنَّهُ جَنِينُ آدَمِيَّةٍ، فَوَجِبَ فِيهِ عُشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ، كَجَنِينِ  
الْحُرَّةِ، وَلِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهَا مُتَّصِلٌ بِهَا، فَقَدَّرَ بَدْلَهُ مِنْ دِيَّتِهَا، كَسَائِرِ أَعْضَائِهَا،  
وَتُغْتَبَرُ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْجَنَايَةِ، كَمَوْضِعِهَا. وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَهَا وَهِيَ أَمَةٌ،  
فَأُغْتِقَتْ، ثُمَّ أُلْقَتْ، فَعَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ، فِيهِ غُرَّةٌ، اِعْتِبَارًا بِحَالَةِ  
الِاسْتِقْرَارِ. وَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، فِيهِ عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ عَلَى عَبْدٍ.  
وَفِي جَنِينِ الْمُغْتَقِ نِصْفُهَا نِصْفُ غُرَّةٍ وَنِصْفُ عُشْرِ قِيمَةِ أُمِّهِ؛ لِأَنَّ نِصْفَهُ  
حُرٌّ وَنِصْفُهُ عَبْدٌ. وَيَسْتَوِي الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى؛ لِأَنَّهُ جَنِينٌ مَاتَ بِالْجَنَايَةِ فِي  
بَطْنِ أُمِّهِ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ بِالذُّكُورِيَّةِ وَالْأُنْثَوِيَّةِ، كَجَنِينِ الْحُرَّةِ.

فصل: إِذَا غُرَّ بِحُرِّيَّةِ أَمَةٍ، فَوَطَّئَهَا، فَحَمَلَتْ مِنْهُ، ثُمَّ ضَرَبَهَا ضَارِبٌ،  
فَأَلْقَتْ جَنِينًا، فَفِيهِ غُرَّةٌ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ، وَيَرِثُهَا وَرَثَتُهُ؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup>. وَعَلَى الْوَاطِئِ  
عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ لِسَيِّدِهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا اِعْتِقَادُ الْحُرِّيَّةِ، لَوَجِبَ لِسَيِّدِهَا عُشْرُ

(١) فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: «مُصَوِّر».

(٢) فِي ف: «مَمْلُوكَةٍ».

(٣) سَقَطَ مِنْ: ف، م.

(٤) فِي م: «كَذَلِكَ».



قِيمَتِهَا عَلَى الضَّارِبِ ، فَقَدْ حَالَ بَيْنَ سَيِّدِهَا وَبَيْنَ ذَلِكَ ، فَأَلْزَمْنَاهُ إِثْمَهُ ، سَوَاءٌ  
كَانَ بِقَدْرِ الْغُرَّةِ ، أَوْ أَقَلٍّ ، أَوْ أَكْثَرَ .

وَلَوْ ضَرَبَ السَّيِّدُ بَطْنَ أَمَتِهِ ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا ، فَأُسْقِطَتْ جَنِينًا ، فَفِي قِيَاسِ  
قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، لَا ضَمَانَ عَلَى الضَّارِبِ ؛ لِأَنَّهُ جَنَى عَلَى مَمْلُوكِهِ . وَعَلَى  
قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ، عَلَيْهِ غُرَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ حِينَ اسْتِقْرَارِ الْجَنَائَةِ .



## بَابُ دِيَاتِ الْجُرُوحِ

وهي نَوَعَانٍ ؛ شَجَاجٌ ، وَغَيْرُهَا ، فَالشَّجَاجُ جُرُوحُ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ  
خَاصَّةً ، وَهِيَ عَشْرٌ ؛ أَوَّلُهَا ، الْحَارِصَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَشَقُّ الْجِلْدَ قَلِيلًا ،  
[٣٧٤ر] ثُمَّ الْبَازِلَةُ : وَهِيَ الدَّامِيَةُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْهَا دَمٌ يَسِيرٌ ، ثُمَّ الْبَاضِعَةُ :  
وَهِيَ الَّتِي تَشَقُّ اللَّحْمَ بَعْدَ الْجِلْدِ ، ثُمَّ الْمُتَلَاخِمَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَنْزِلُ فِي  
اللَّحْمِ ، ثُمَّ السُّمْحَاقُ : وَهِيَ الْمِلْطَاةُ <sup>(١)</sup> الَّتِي تَشَقُّ اللَّحْمَ كُلَّهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ  
إِلَى قَشْرَةِ رَقِيقَةٍ بَيْنَ الْعَظْمِ وَاللَّحْمِ تُسَمَّى السُّمْحَاقُ ، فَسُمِّيتِ الشَّجَّةُ  
بِهَا . فَهَذِهِ الْخَمْسُ لَا تُؤَقِّتُ فِيهَا . وَعَنْهُ ، فِي الدَّامِيَةِ بَعِيرٌ ، وَفِي الْبَاضِعَةِ  
بَعِيرَانِ ، وَفِي الْمُتَلَاخِمَةِ ثَلَاثَةٌ ، وَفِي السُّمْحَاقِ أَرْبَعَةٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا يُزَوَّى عَنْ  
زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ . وَرَوَاهُ سَعِيدٌ <sup>(٢)</sup> ، عَنْ عَلِيٍّ ، وَزَيْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِي  
السُّمْحَاقِ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهَا جُرُوحٌ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ فِيهَا  
بِتَوْقِيتٍ ، فَكَانَ الْوَاجِبُ فِيهَا الْحُكُومَةُ ، كَجُرُوحِ الْبَدَنِ . قَالَ مَكْحُولٌ :  
قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَوْضِعَةِ بِخَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ ، وَلَمْ يَقْضِ فِيهَا

(١) سقط من : م .

والمِلْطَاةُ تسمية أهل المدينة ، ويسمونها أيضًا الْمِلْطَى .

(٢) وأخرجه عنهما عبد الرزاق ، في : المصنف ٣١٢/٩ ، ٣١٣ .

كما أخرجه عن زيد بن ثابت البيهقي ، في : السنن الكبرى ٨٤/٨ .

دُونَهَا<sup>(١)</sup>.

ثم المَوْضِحَةُ: وهى التى تَنْتَهِي إلى العَظْمِ، فَتُبْدِي وَضَحَهُ، أى يَبَاضُهُ، ثم الهاشِمَةُ التى تَهْشِمُ العَظْمَ بَعْدَ إِضْصَاحِهِ، ثم المَنْقَلَةُ: وهى التى تَنْقُلُ العَظْمَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى غَيْرِهِ، ثم المَأْمُومَةُ، وَتُسَمَّى الآمَّةُ: وهى التى تَصِلُ إلى أُمِّ الدِّمَاغِ، وهى جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ تُحِيطُ بِهِ، ثم الدَّامِغَةُ: وهى التى تَنْتَهِي إلى الدِّمَاغِ. فهذه الخَمْسُ فيها مُقَدَّرٌ؛ ففى المَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَلِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ خَمْسٌ»<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

وَسَوَاءٌ فِى ذَلِكَ الْكَبِيرَةُ وَالصَّغِيرَةُ، وَمَوْضِحَةُ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ. وَعَنْهُ، فِى مَوْضِحَةِ الْوَجْهِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّ شَيْئَهَا أَكْثَرُ، وَلَا تَشْتَرُهَا الْعِمَامَةُ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِلْخَبَرِ، وَلَأَنَّنَا سَوَّيْنَا بَيْنَ «الصَّغِيرَى وَالْكَبِيرَى» مَعَ

---

(١) بعده فى ف: «بشيء».

وأخرجه ابن أبى شيبة، فى: المصنف ٩/١٤١، ١٤٢. وهو ضعيف. انظر: الإرواء ٧/٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) سقط من: الأصل، م.

(٣) فى: باب ديات الأعضاء، من كتاب الديات. سنن أبى داود ٢/٤٩٦.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الموضحة، من أبواب الديات. عارضة الأحوذى ٦/١٦٤. والنسائى، فى: باب المواضع، من كتاب القسامة. المجتبى ٨/٥١. وابن ماجه، فى: باب الموضحة، من كتاب الديات. سنن ابن ماجه ٢/٨٨٦. والدارمى، فى: باب فى الموضحة، من كتاب الديات. سنن الدارمى ٢/١٩٤. والإمام أحمد، فى المسند ٢/١٨٩، ٢٠٧، ٢١٥.

(٤ - ٤) فى ف: «الصغير والكبير».

اِخْتِلَافٍ شَيْنِهِمَا ، كَذَا هَاهُنَا .

وإن أَوْضَحَهُ مُوضِحَتَيْنِ يَتْنَهُمَا حَاجِزٌ ، ففيهما عَشْرٌ . فإن أزالَ الحَاجِزَ يَتْنَهُمَا بِفِعْلِهِ ، أو ذَهَبَ بِالسَّرَايَةِ ، ففيهما أَرَشُ مُوضِحَةٍ ؛ لأنَّهما صَارَا مُوضِحَةً وَاحِدَةً بِفِعْلِهِ أو <sup>(١)</sup> سِرَايَتِهِ ، وَسِرَايَةُ الْفِعْلِ كَالْفِعْلِ . وإن أزالَ الحَاجِزَ بَعْدَ ائْتِمَالِهِمَا <sup>(٢)</sup> ، فهي ثَلَاثُ مَوَاضِحَ ؛ لَأَنَّهُ اسْتَقَرَّ أَرَشُ الْأُولَيَيْنِ بِاِئْتِمَالِهِمَا . وإن أزالَ الحَاجِزَ أَجْنَبِيَّ ، فعليه أَرَشُ مُوضِحَةٍ ، وعلى الْأَوَّلِ أَرَشُ مُوضِحَتَيْنِ ، سِوَاءَ أَزَالَهُ قَبْلَ ائْتِمَالِهِمَا أو بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ أَحَدَهُمَا لَا يَتَنِي <sup>(٣)</sup> عَلَى الْآخَرِ ، فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا <sup>(٤)</sup> كَالْمُنْفَرِدِ بِجَنَائِيَّتِهِ . وإن أزالَهُ الْجَنِيَّ عَلَيْهِ ، فعلى الْأَوَّلِ أَرَشُ مُوضِحَتَيْنِ ؛ لذلك <sup>(٥)</sup> .

وإن أَوْضَحَهُ مُوضِحَتَيْنِ ، وَخَرَقَ مَا يَتْنَهُمَا فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ ، فهما مُوضِحَتَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَتْنَهُمَا لَيْسَ بِمُوضِحَةٍ . وإن خَرَقَ مَا يَتْنَهُمَا فِي الْبَاطِنِ دُونَ الظَّاهِرِ ، فَكَذَلِكَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وفي <sup>(٦)</sup> الثَّانِي ، هما مُوضِحَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِاتِّصَالِهِمَا فِي الْبَاطِنِ .

وإن أَوْضَحَهُ فِي رَأْسِهِ وَنَزَلَ إِلَى وَجْهِهِ ، ففيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، فِيهَا <sup>(٧)</sup> أَرَشُ مُوضِحَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا فِي عُضْوَيْنِ . والثَّانِي ، هي مُوضِحَةٌ

(١) فِي الْأَصْلِ : «و» .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : «ائْتِمَالِهَا» ، وَبَعْدَهُ فِي ف : «لِهَا» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «يَتَنِي» .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٥) فِي م : «كَذَلِكَ» .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧) فِي ف : «فِيهِ» .

وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ إِضَاحٌ لَا حَاجَزَ فِيهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ فِي عُضْوٍ  
وَاحِدٍ. وَإِنْ أَوْضَحَهُ فِي هَامِيَّتِهِ، وَنَزَلَ إِلَى قَفَاهُ، فَفِيهِ أَرْشُ مُوضِحَةٍ،  
وَحُكُومَةٌ لَجُزِّ الْقَفَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْمُوضِحَةِ، فَانْفَرَدَ الْجُزْخُ فِيهِ  
بِالضَّمَانِ. وَلَوْ شَقَّ جَمِيعَ رَأْسِهِ سِمْحَاقًا إِلَّا مُوضِعًا مِنْهُ <sup>(١)</sup> أَوْضَحَهُ، لَمْ  
يَلْزَمْهُ إِلَّا دِيَّةُ مُوضِحَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَوْضَحَ الْجَمِيعَ لَمْ يَجِبْ إِلَّا دِيَّةُ مُوضِحَةٍ،  
فَهَلْهُنَا أَوْلَى. وَإِنْ أَوْضَحَهُ فِي جَمِيعِ رَأْسِهِ، وَرَأْسُ الشَّاجِّ قَدْرُ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ  
رَأْسِ الْمَشْجُوجِ، فَاقْتَصَّ مِنْهُ، فَلَهُ قَدْرُ رُبْعِ أَرْشِ الْمُوضِحَةِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ  
الْقِصَاصِ رُبُعُهَا، فَوَجِبَ رُبْعُ أَرْشِهَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَجِبُ مَعَ  
الْقِصَاصِ شَيْءٌ؛ لِقَلَّا يَجْمَعُ بَيْنَ قِصَاصٍ وَدِيَّةٍ فِي جُزْخٍ وَاحِدٍ.

وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي  
الْهَاشِمَةِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ <sup>(٢)</sup>. وَإِنْ هَشَمَهُ هَاشِمَتَيْنِ يَتَنَهَمَا حَاجِزٌ، فَفِيهِمَا <sup>(٣)</sup>  
دِيَّةُ هَاشِمَتَيْنِ. [٣٧٤ظ] وَسَائِرُ فُرُوعِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْمُوضِحَةِ.

وَإِنْ ضَرَبَهُ بِمُثْقَلٍ فَهَشَمَ الْعَظْمَ مِنْ غَيْرِ إِضَاحٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛  
أَحَدُهُمَا، فِيهِ حُكُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَشَرُ عَظْمٍ مِنْ غَيْرِ إِضَاحٍ، أَشْبَهَ كَشَرُ عَظْمٍ  
السَّاقِ. وَالثَّانِي، فِيهِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَوْضَحَهُ وَهَشَمَهُ وَجِبَ <sup>(٤)</sup>  
عَشْرٌ، وَلَوْ أَوْضَحَهُ وَلَمْ يَهَشِمَهُ، وَجِبَ <sup>(٤)</sup> خَمْسٌ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَمْسَ

(١) بعده في ف: «لو».

(٢) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٣١٤/٩. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٨٢/٨.

(٣) في الأصل: «ففيها».

(٤) بعده في ف: «فيه».

الأُخْرَى وَجَبَتْ فِي الْهَشْمِ ، فَيَجِبُ ذَلِكَ فِيهِ وَإِنْ انْفَرَدَ عَنِ الْإِضْاحِ .  
 وَفِي الْمُتَقَلَّةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ . وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ ؛ لِمَا رُوِيَ  
 عَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ : « فِي  
 الْمُوضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(١)</sup> .  
 فَأَمَّا الدَّامِغَةُ ، فَفِيهَا مَا فِي الْمَأْمُومَةِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِإِجَابِ  
 شَيْءٍ فِيهَا . وَقِيلَ : يَجِبُ لِلزِّيَادَةِ حُكُومَةٌ مَعَ أَزْشِ الْمَأْمُومَةِ ؛ لِتَعْدِيهِ بِخَرْقِ  
 جِلْدَةِ الدَّمَاعِ .

وَإِنْ أَوْضَحَهُ رَجُلٌ ثُمَّ هَشَمَهُ آخَرُ ، ثُمَّ جَعَلَهَا آخَرُ مُتَقَلَّةً ، ثُمَّ جَعَلَهَا  
 الرَّابِعَ مَأْمُومَةً ، فَعَلَى الْأَوَّلِ أَزْشُ مُوضِحَةٍ ، وَعَلَى الثَّانِي خَمْسٌ ، تَمَامُ أَزْشِ  
 الْهَاشِمَةِ ، وَعَلَى الثَّلَاثِ خَمْسٌ تَمَامُ أَزْشِ الْمُتَقَلَّةِ ، وَعَلَى الرَّابِعِ <sup>(٢)</sup> ثَمَانِيَةٌ  
 عَشْرٌ <sup>(٣)</sup> وَثُلُثٌ ، تَمَامُ أَزْشِ الْمَأْمُومَةِ .

**فصل : النوع الثاني ، غير الشُّجَاجِ ، وَهِيَ جُرُوحُ سَائِرِ الْبَدَنِ ، وَذَلِكَ**  
**قِسْمَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْجَائِفَةُ ؛ وَهِيَ الْجِرَاحَةُ الْوَاصِلَةُ إِلَى الْجَوْفِ ؛ مِنْ <sup>(٤)</sup>**  
**بَطْنٍ ، أَوْ ظَهْرٍ ، أَوْ وَرِكٍ <sup>(٥)</sup> ، أَوْ صَدْرٍ ، أَوْ ثَغْرَةٍ نَخِرٍ ، فَيَجِبُ فِيهَا ثُلُثُ**

(١) فِي : بَابُ ذِكْرِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي الْعُقُولِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ . الْمُجْتَبَى ٥٢/٨ - ٥٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ كَمِ الدِّيَةِ مِنَ الْإِبِلِ ؟ مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/١٩٣ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٣٩٧/١ . وَابَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨١/١ .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « ثَمَانِيَةٌ عَشْرَةٌ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مِثْلٌ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

الدِّيَّة؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: «فِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ». <sup>(١)</sup> رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. والكبيرة والصغيرة سواء؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَوْضِعَةِ.

وإن أجازناه جَائِفَتَيْنِ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ، أَوْ طَعَنَهُ فِي جَوْفِهِ، فَخَرَجَ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ أَوْ مِنْ ظَهْرِهِ، فَهِيَ <sup>(٢)</sup> جَائِفَتَانِ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَضَى فِي الْجَائِفَةِ إِذَا نَفَذَتْ فِي الْجَوْفِ، فَهِيَ جَائِفَتَانِ <sup>(٣)</sup>. ولأنَّهُمَا جِرَاحَتَانِ نَافِذَتَانِ إِلَى <sup>(٤)</sup> الْجَوْفِ، فَوَجِبَ فِيهِمَا أَرْشُ الْجَائِفَتَيْنِ، كَالوَاصِلَتَيْنِ مِنْ خَارِجٍ.

وإن أجازناه رَجُلٌ، وَوَسَّعَ آخَرُ الْجَائِفَةَ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْشُ جَائِفَةٍ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الثَّانِي <sup>(٥)</sup> لَوْ انْفَرَدَ كَانَ جَائِفَةً. وإن وَسَّعَهَا فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ، أَوْ فِي الْبَاطِنِ دُونَ الظَّاهِرِ، فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ؛ لِأَنَّ جِنَايَتَهُ لَمْ تَبْلُغِ الْجَائِفَةَ. وإن أجازناه، وَنَزَلَ بِالسَّكِينِ إِلَى الْفَخِذِ، فَعَلِيهِ دِيَّةٌ جَائِفَةٍ، وَحُكُومَةٌ لَجُزِ الْفَخِذِ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْجَائِفَةِ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَوْضَحَهُ

(١ - ١) سقط من: م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٩. وهو عند البيهقي في: السنن الكبرى ٨/

٨٥، ٨.

(٢) في س ٣: «فهو»، وفي م: «فهما».

(٣) لم نجده عن عمر، وعن أبي بكر الصديق، رضى الله عنه، أخرجه عبد الرزاق، في:

المصنف ٣٦٩/٩، ٣٧٠. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٢١١/٩. والطبراني، في مسند

الشاميين ١٢٥/١. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٨/٨٥.

(٤) في ف: «في».

(٥) في م: «كل واحد منهما».



وَمَدَّ السَّكِينِ إِلَى الْقَفَا .

وإن خَرَقَ شِدْقَهُ ، فليس بجائفة ؛ لأنَّ حُكْمَ الْقَمِ حُكْمُ الظَّاهِرِ . فإن طَعَنَهُ فِي وَجَنَّتِهِ ، فَكَسَرَ الْعَظْمَ ، وَوَصَلَ إِلَى فِيهِ ، فليس بجائفة ؛ لذلك <sup>(١)</sup> ، وَعَلَيْهِ دِيَّةٌ هَاشِمَةٌ لِكَسْرِ الْعَظْمِ ، وَفِيمَا زَادَ حُكُومَةٌ .

وإن خَاطَ الْجَائِفَةَ ، فَفَتَقَهَا آخِرُ قَبْلِ الْيَحَامِهَا <sup>(٢)</sup> ، غُزِّرَ ، وَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَ مِنَ الْخِيُوطِ ، وَأُجْرَةُ الْخِيَاطِ <sup>(٣)</sup> . وَلَا يَلْزَمُهُ دِيَّةُ الْجَائِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجِفِّهِ . وإن كانت قد التَحَمَّتْ ، فعليه دِيَّةُ جَائِفَةٍ ؛ لِأَنَّهَا بِالِاتِّحَامِ عَادَتْ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَإِنِ التَّحَمَّ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ ، فَفَتَقَ مَا التَّحَمَّ ، فعليه دِيَّةُ جَائِفَةٍ ؛ لذلك <sup>(٥)</sup> . وقال القاضي : ليس عليه إِلَّا حُكُومَةٌ .

وإن أَدْخَلَ خَشَبَةً فِي ذُبُرِ إِنْسَانٍ ، فَفَتَحَ جِلْدَهُ <sup>(٦)</sup> فِي الْبَاطِنِ ، فففيه وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى مَنْ وَسَّعَ الْمَوْضِعَ فِي الْبَاطِنِ وَحَدَهُ .

فإن وَطِئَ مُكْرَهَةً ، أَوْ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ ، أَوْ زَوْجَتَهُ الصَّغِيرَةَ ، فَفَتَقَهَا ؛ وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ مَسْلَكَ الْبَوْلِ وَالْمَنِيِّ وَاحِدًا ، فعليه ثُلُثُ الدِّيَةِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَضَى فِي الْإِفْضَاءِ بِثُلُثِ الدِّيَةِ <sup>(٧)</sup> . وَلِأَنَّهَا جِنَايَةٌ تَجْرُحُ

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي ف : « التَّامِهَا » .

(٣) فِي ف : « الْخِيَاطَةُ » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥) فِي م : « جِلْدُهُ » .

(٦) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٩/٣٧٧ ، ٣٧٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٩/

٤١١ . وَضَعَفَهُ فِي : الْإِرْوَاءِ ٧/٣٣١ .

جِلْدَةً تُفْضِي إِلَى جَوْفٍ ، أَشْبَهَ الْجَائِفَةَ . وَإِنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ الَّتِي يُوطَأُ مِثْلَهَا ، فَفَتَقَهَا ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَثَرِ فِعْلِ مُبَاحٍ ، أَشْبَهَ [٣٧٥] أَرَشَ الْبَكَارَةِ .

وَإِنْ زَنَى بَامْرَأَةٍ مُطَاوِعَةٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَاذُونٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ أَرَشٌ لَذَلِكَ ، كَمَا لَوْ أَذْنَتْ فِي قَطْعِ عُضْوِهَا .

**فصل :** وَالْقِسْمُ الثَّانِي ، غَيْرُ الْجَائِفَةِ ، مِثْلُ أَنْ أَوْضَحَ عَظْمًا ، أَوْ هَشَمَهُ ، أَوْ نَقَلَهُ ، فَلَا يَجِبُ سِوَى الْحُكُومَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(١)</sup> تَقْدِيرَ فِيهَا ، وَلَا يُمَكِّنُ قِيَاسُهَا عَلَى الْمُقَدَّرِ ؛ لِعَدَمِ الْمَشَارَكَةِ فِي الشَّيْنِ وَالْخَوْفِ عَلَيْهِ مِنْهَا .

وَإِنْ لَطَمَ إِنْسَانًا فِي وَجْهِهِ ، أَوْ<sup>(٢)</sup> غَيْرِهِ ، فَلَمْ يُؤْثَرْ ، فَلَا أَرَشٌ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ . وَإِنْ سَوَّدَ وَجْهَهُ ، أَوْ خَضَّرَهُ ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ أَذْهَبَ الْجَمَالَ عَلَى الْكَمَالِ ، فَلَزِمَتْهُ دِيَّةٌ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ أَنْفَهُ . وَإِنْ سَوَّدَ غَيْرَهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ ، أَوْ خَضَّرَهُ ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ . وَكَذَلِكَ إِنْ حَمَّرَ وَجْهَهُ ، أَوْ صَفَّرَهُ ، أَوْ سَوَّدَ بَعْضَهُ ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبِ بِالْجَمَالِ عَلَى الْكَمَالِ . وَإِنْ صَغَّرَهُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ وَجْهُهُ فِي جَانِبٍ ، فَفِيهِ الدِّيَّةُ ؛ لِمَا رَوَى مَكْحُولٌ ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّهُ قَالَ : فِي الصَّغَرِ الدِّيَّةُ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَذْهَبَ الْجَمَالَ وَالْمُنْفَعَةَ ،

(١) سقط من : ف .

(٢) في ف : «و» .

(٣) في م : «شئ» .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٣٥٩ / ٩ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ١٧١ / ٩ .

فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ ، كإِذْهَابِ الْبَصَرِ . وَإِنْ لَمْ يَتْلُغِ الصَّعَرُ ، لَكِنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْإِلْتِفَاتُ ، أَوْ ائْتِلَاعُ الْمَاءِ ، فَعَلَيْهِ حُكُومَةٌ لَذَلِكَ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ بِالْمَنْفَعَةِ كُلِّهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَلَّ بَصَرُهُ .

**فصل : وَمَعْنَى الْحُكُومَةِ أَنْ يُقَوِّمَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جِنَايَةَ بِهِ ، ثُمَّ يُقَوِّمَ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرَأَتْ ، فَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ ، فَلَهُ بِقِسْطِهِ مِنَ الدِّيَّةِ ، كَأَنَّ قِيَمَتَهُ وَهُوَ عَبْدٌ لَا جِنَايَةَ بِهِ مِائَةٌ ، وَقِيَمَتُهُ <sup>(٢)</sup> وَبِهِ <sup>(٣)</sup> الْجِنَايَةُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ ، فَيَجِبُ فِيهِ عَشْرُ عَشْرِ دِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ نَقَصَتْهُ عَشْرُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا غُذِمَ النَّصُّ فِي أَرْشِهِ ، وَجَبَ الْمَصِيرُ فِيهِ إِلَى الْاجْتِهَادِ بِمَا ذَكَرْنَا ، كَالصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ إِذَا لَمْ يُوجَدْ نَصٌّ فِي مِثْلِهِ ، رُجِعَ فِيهِ إِلَى ذَوَى عَدْلٍ لِيُعْرِفَ مِثْلَهُ . وَلَا يُقْبَلُ التَّقْوِيمُ إِلَّا مِنْ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْخَبَرَةِ بِقِيَمِ الْعَبِيدِ ، كَمَا فِي تَقْوِيمِ سَائِرِ الْمُتَلَفَاتِ . وَيَجِبُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنَ الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ بِهَا ، كَمَا يَجِبُ أَرَشُ الْمَعِيبِ مِنَ الثَّمَنِ لِكُونِهِ مَضْمُونًا بِهِ . فَإِذَا نَقَصَتْهُ الْجِنَايَةُ عَشْرَ قِيَمَتِهِ ، وَجَبَ عَشْرُ دِيَّتِهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْجِنَايَةُ فِي رَأْسٍ أَوْ وَجْهِ ، فَتَزِيدُ الْجَرَاحَ بِالْحُكُومَةِ عَلَى أَرَشِ الْمُوضِحَةِ ، أَوْ عَلَى غُضْوٍ ، فَتَزِيدُ عَلَى دِيَّتِهِ ، فَإِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى أَرَشِ الْمُوضِحَةِ وَدِيَةِ الْغُضْوِ ، وَيَنْقُصُ عَنْهُ بِقَدْرِ مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ فِيهَا دُونَ الْمُوضِحَةِ مَا يَجِبُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ مَنْ جَرَحَ الْمُوضِحَةَ ، فَقَدْ أَتَى بِمَا <sup>(٣)</sup> دُونَهَا وَزَادَ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ <sup>(٤)</sup> لَا يَجُوزُ أَنْ**

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢ - ٢) فِي س ٣ : « وَهُوَ بِهِ » ، وَفِي م : « بَعْد » .

(٣) فِي م : « عَلَى مَا » .

(٤) فِي ف ، س ٣ ، م : « كَذَلِكَ » .

يَجِبُ فِي جِرَاحِ الْأُضْبُعِ فَوْقَ دَيْتِهَا .

فصل : وإن لم يَخْصُلْ بِالْجِنَايَةِ نَقْصٌ فِي جَمَالِ ، وَلَا نَفْعٌ ، مِثْلَ قَطْعِ  
أُضْبُعِ زَائِدَةٍ ، أَوْ قَلْعِ سِنَّ زَائِدَةٍ ، أَوْ لَحْيَةٍ امْرَأَةٍ ، فَاَنْدَمَلَ الْمَوْضِعُ مِنْ غَيْرِ  
نَقْصٍ ، أَوْ زَادَهُ جَمَالًا وَاقِيَمَةً ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجِبُ شَيْءٌ ؛  
لأنَّهُ لَمْ يَخْصُلْ بِفِعْلِهِ نَقْصٌ ، فَلَمْ يَجِبْ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ لَكَمَهُ فَلَمْ يُؤْتَرُ .  
وَالثَّانِي ، يَجِبُ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ مَضْمُونٍ ، فَوَجِبَ ضَمَانُهُ ، كَغَيْرِهِ .  
فَعَلَى هَذَا ، يُقَوِّمُهُ فِي أَقْرَبِ أَحْوَالِهِ إِلَى الْاِنْدِمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا سَقَطَ اِغْتِبَارُهُ بَعْدَ  
اِنْدِمَالِهِ ، قُوِّمَ فِي أَقْرَبِ أَحْوَالِهِ إِلَيْهِ ، كَوَلَدِ الْمَغْرُورِ يُقَوِّمُ فِي أَوَّلِ حَالٍ يُمَكِّنُ  
فِيهَا التَّقْوِيمَ بَعْدَ الْعُلُوقِ ، وَهِيَ عِنْدَ الْوَضْعِ . فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ فِي تِلْكَ الْحَالِ ،  
قُوِّمَ حَالٌ <sup>(١)</sup> جَرَيَانِ الدَّمِ .

وإن قَلَعَ سِنًا زَائِدَةً ، قُوِّمَ وَلَيْسَ خَلْفَهَا سِنَّ أُصْلِيَّةً <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ قَلَعَ <sup>(٣)</sup> لَحْيَةً  
امْرَأَةٍ ، قُوِّمَتْ كَرَجُلٍ لَا لَحْيَةَ لَهُ ، ثُمَّ يُقَوِّمُ وَلَهُ لَحْيَةٌ ، وَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا .

فصل : وإن جَنَى عَلَيْهِ جِنَايَةً لَهَا أَرْشٌ ، ثُمَّ ذَبَحَهُ قَبْلَ اِنْدِمَالِ الْجُرْحِ ،  
دَخَلَ أَرْشُ الْجُرْحِ فِي دِيَةِ النَّفْسِ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِفِعْلِهِ قَبْلَ اسْتِثْقَارِ الْجِنَايَةِ ،  
أَشْبَهَ [ ٣٧٥ ط ] مَا لَوْ مَاتَ مِنْ سِرَايَةِ الْجُرْحِ . وَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ ، وَجِبَ أَرْشُ  
الْجُرْحِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَبِئُ فِعْلُ غَيْرِهِ عَلَى فِعْلِهِ <sup>(٤)</sup> ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اَنْدَمَلَ الْجُرْحُ .

(١) فِي م : « حِينَ » .

(٢) فِي الْأَصْل : « أُصْلِيَّة » ، وَفِي ف : « صْلَبَة » .

(٣) فِي ف : « قَطَعَ » .

(٤) فِي م : « فَعَلَ نَفْسَهُ » .

## بَابُ دِيَةِ الْأَعْضَاءِ وَالْمَنَافِعِ

كُلُّ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٌ ؛ كَاللِّسَانِ ، وَالْأَنْفِ ، وَالذَّكَرِ ،  
فَفِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ ، وَمَا فِيهِ مِنْ شَيْءٍ ، كَالْعَيْنَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ، فَفِيهِمَا الدِّيَةُ ،  
وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، وَمَا فِيهِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، كَأَجْفَانِ الْعَيْنَيْنِ ، فَفِيهِنَّ الدِّيَةُ ،  
وَفِي إِحْدَاهُنَّ رُبُعُهَا ، وَمَا فِيهِ مِنْ عَشْرٍ ، كَأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ،  
فَفِيهَا <sup>(١)</sup> الدِّيَةُ ، وَفِي الْوَاحِدَةِ عَشْرُهَا .

وَفِي إِثْلَافٍ مَنَفَعَةِ الْحَيْسِ <sup>(٢)</sup> ؛ كَالسَّمْعِ ، أَوْ <sup>(٣)</sup> الْبَصَرِ ، أَوْ الشَّمِّ ، أَوْ  
الْعَقْلِ وَنَحْوِهِ <sup>(٤)</sup> الدِّيَةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى تَلَفِ الْآدَمِيِّ ، فَجَرَى  
مَجْرَاهُ فِي دِيَّتِهِ .

**فصل :** وَيَجِبُ فِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ  
لَعْنُوهُ بِنِ حَزْمٍ : « وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ » <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ . وَفِي إِحْدَاهُمَا  
نِصْفُ الدِّيَةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَفِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ » . رَوَاهُ

(١) فِي ف : « فَفِيهِمَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « الْجَنَسِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٤) فِي ف : « نَحْوَهَا فَفِيهَا » .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ ف .

(٦) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٠٩ . وَهَذَا الْجُزْءُ مِنْهُ عِنْدَ النَّسَائِيِّ ، وَالدَّارِمِيِّ ، وَالْحَاكِمِ .

مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» <sup>(١)</sup>. وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الصَّحِيحَةُ وَالْمَرِيضَةُ، وَعَيْنُ الصَّغِيرِ  
وَالْكَبِيرِ؛ لِذَلِكَ <sup>(٢)</sup>.

وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ،  
وَابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّهُمْ قَضَوْا بِذَلِكَ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالِفٌ  
فِي عَصَرِهِمْ <sup>(٣)</sup>، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَلِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهَا مَا يَحْصُلُ بِالْعَيْنَيْنِ،  
فَكَانَتْ مِثْلَهُمَا <sup>(٤)</sup> فِي الدِّيَّةِ.

وَإِنْ قَلَعَ الْأَعْوَرُ عَيْنَيْ صَحِيحٍ، فَفِيهِمَا <sup>(٥)</sup> الدِّيَّةُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ قَلَعَ  
عَيْنَهُ الَّتِي لَا تُمَاتِلُ عَيْنَ الْقَالِعِ، فَفِيهَا نِصْفُ الدِّيَّةِ؛ لِذَلِكَ <sup>(٦)</sup>، وَإِنْ قَلَعَ  
الْمُمَاتِلَةَ لِعَيْنِهِ خَطَأً، فَكَذَلِكَ، وَإِنْ قَلَعَهَا عَمْدًا، فَلَا قِصَاصَ، وَعَلَيْهِ دِيَّةٌ  
كَامِلَةٌ؛ <sup>(٧)</sup> لِأَنَّ ذَلِكَ <sup>(٨)</sup> يُزَوَّى عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلِأَنَّهُ  
مَنْعَ الْقِصَاصِ مَعَ وُجُودِ سَبَبِهِ، فَأُضْعِفَتِ الدِّيَّةُ، كَقَاتِلِ الذَّمِيِّ عَمْدًا.

فصل : وفي البَصَرِ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ النَّفْعُ الْمَقْصُودُ بِالْعَيْنِ، وَفِي ذَهَابِهِ مِنْ

---

(١) في: باب ذكر العقول، من كتاب العقول. الموطأ ٢/٨٤٩.

كما أخرجه النسائي، في: باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول.... من كتاب  
القسامة. المجتبى ٨/٥٣، ٥٤.

(٢) في ف، م: «كذلك».

(٣) في م: «ذلك».

(٤) في م: «مثلها».

(٥) في الأصل: «ففيها».

(٦) في م: «كذلك».

(٧ - ٧) في م: «لأنه».

إحداهما يَنْصُفُهَا . فَإِنْ ذَهَبَ بِالْجَنَائَةِ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ عَيْنِهِ ، أَوْ بِمُدَاوَاةِ الْجَنَائَةِ ، وَجِبَتِ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ بِسَبَبِهِ . فَإِنْ ذَهَبَ ثُمَّ عَادَ ، لَمْ تَجِبِ الدِّيَّةُ . فَإِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَهَا ، رَدَّهَا ؛ لِأَنَّ عَوْدَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ ، إِذْ لَوْ ذَهَبَ لَمَّا عَادَ . وَإِنْ ذَهَبَ ، فَقَالَ عَدْلَانِ مِنَ أَهْلِ الْخَبْرَةِ : إِنَّهُ يُرْجَى عَوْدُهُ إِلَى مُدَّةٍ . انْتِظَرِ إِلَيْهَا ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهَا ، وَجِبَتِ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ ، وَإِنْ بَلَغَ الْمُدَّةَ وَلَمْ يَعُدْ ، وَجِبَتْ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا ذَهَابَهُ . وَإِنْ قَالَا : يُرْجَى عَوْدُهُ . وَلَمْ يُقَدَّرَا مُدَّةً ، لَمْ يُنْتَظَرْ ؛ لِأَنَّهُ ذَاهِبٌ فِي الْحَالِ ، وَانْتِظَارُهُ لَا إِلَى مُدَّةٍ إِسْقَاطٍ لِمُوجِبِ الْجَنَائَةِ بِالْكُلِّيَّةِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي السَّمْعِ وَالشَّمِّ وَالسِّنِّ .

**فصل :** وَإِنْ نَقَصَ الضُّوْءُ ، وَجِبَتِ الْحُكْمَةُ ، وَإِنْ نَقَصَ ضَوْءُ إِحْدَاهُمَا ، غُصِبَتِ الْعَلِيلَةُ ، وَأُطْلِقَتِ الصَّحِيحَةُ ، وَنُصِبَ لَهُ شَخْصٌ ، كَمَا فَعَلَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِرَجُلٍ ادَّعَى نَقْصَ ضَوْءِ عَيْنِهِ ، فَأَمَرَ بِهَا فَغُصِبَتْ ، وَأُعْطِيَ رَجُلًا يَنْصُصُهُ ، فَاذْطَلَقَ بِهَا وَهُوَ يَنْظُرُ حَتَّى انْتَهَى بَصَرُهُ ، ثُمَّ أَمَرَ فُحِطَ عِنْدَ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِعَيْنِهِ الْأُخْرَى فَغُصِبَتْ ، وَفُتِحَتِ الْعَلِيلَةُ ، وَأُعْطِيَ رَجُلًا يَنْصُصُهُ ، فَاذْطَلَقَ بِهَا وَهُوَ يُبْصِرُ <sup>(١)</sup> حَتَّى انْتَهَى بَصَرُهُ ، ثُمَّ خُطَّ عِنْدَ ذَلِكَ ، ثُمَّ حُوِّلَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، فَفَعَلَ <sup>(٢)</sup> مِثْلَ ذَلِكَ ، فَوَجَدَهُ <sup>(٣)</sup> سَوَاءً ، فَأَعْطَاهُ بِقَدْرِ نَقْصِ <sup>(٤)</sup> بَصَرِهِ مِنْ مَالِ الْآخِرِ <sup>(٥)</sup> . وَإِنَّمَا يُمْتَحَنُ بِذَلِكَ مَرَّتَيْنِ

(١) فِي م : « يَنْظُرُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « بِهِ » .

(٣) فِي ف ، س ٣ : « فَوَجَدُوهُ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « ضَوْءِ » .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٩ / ١٧١ ، ١٧٢ . وَابِيهَقِي ، فِي : السِّنِّ الْكَبِيرِ ٨ /

لِيَعْلَمَ صِدْقَهُ بِتَسَاوَى الْمَسَافَتَيْنِ ، وَكَذِبُهُ بِاخْتِلَافِهِمَا .

وَالْجَنَائَةِ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ كَالْجَنَائَةِ [٣٧٦] عَلَى غَيْرِهِمَا ، إِلَّا أَنَّ وَلِيَّهُمَا خَصَّمُ عَنْهُمَا ، فَإِنْ تَوَجَّهَتِ الْيَمِينُ عَلَيْهِمَا ، لَمْ يَخْلِفَا ، وَلَمْ يَخْلِفْ وَلِيَّهُمَا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونُ ، حَلَفَا حَيْثُئِذٍ . وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ ، فَأُخْوَلُ عَيْنِهِ ، أَوْ شَخَصَتْ ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ لَمْ يَذْهَبَ بِالْمَنْفَعَةِ كُلِّهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَلَّ بَصَرُهُ .

**فصل : ويجب في جُفُونِ الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّ فِيهَا<sup>(١)</sup> جَمَالًا كَامِلًا ، وَنَفْعًا كَثِيرًا ؛ لِأَنَّهَا تَقَى الْعَيْنَيْنِ مَا يُؤْذِيهِمَا ، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا الْبَصِيرِ وَالْأَعْمَى ؛ لِأَنَّ الْعَمَى عَيْبٌ فِي غَيْرِ الْجُفُونِ . وَفِي الْوَاحِدِ مِنْهَا<sup>(٢)</sup> رُبْعُ الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ رُبْعُ مَا فِيهِ الدِّيَّةُ .**

وَإِنْ قَلَعَ الْعَيْنَيْنِ بِجُفُونِهِمَا ، لَزِمَتْهُ دِيَّتَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ يَجِبُ<sup>(٣)</sup> فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةٌ ، فَيَجِبُ فِيهِمَا دِيَّتَانِ إِذَا أُتْلِفَا ، كَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ . وَيَجِبُ فِي أَهْدَابِ الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّ فِيهَا<sup>(٤)</sup> جَمَالًا ظَاهِرًا ، وَنَفْعًا كَامِلًا ؛ لِأَنَّهَا<sup>(٥)</sup> وِقَايَةٌ لِلْعَيْنِ ، فَأَشْبَهَتْ الْجُفُونَ . وَفِي الْوَاحِدِ مِنْهَا رُبْعُ الدِّيَّةِ . فَإِنْ قَلَعَ<sup>(٦)</sup> الْجُفُونَ بِأَهْدَابِهَا ، لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْ دِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ الشَّعَرَ

(١) فِي م : « فِيهِمَا » .

(٢) فِي م : « مِنْهُمَا » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي ف ، م : « فِيهِمَا » .

(٥) فِي م : « لِأَنَّهَا » .

(٦) فِي ف : « قَطَعَ » .



يَزُولُ تَبَعًا لَزَوَالِ الْأَجْفَانِ ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ ، كَالْأَصَابِعِ إِذَا زَالَتْ بَقَطْعِ الْكَفِّ .

**فصل :** وفي الأذنين الدِّيةُ ؛ لأنَّ في كتابِ النبي ﷺ لعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ : « وفي الأذنين الدِّيةُ »<sup>(١)</sup> . ولأنَّ فيهما<sup>(٢)</sup> جمالًا ظاهرًا ، ونَفْعًا كاملاً ، يَجْمَعَانِ الصُّوْتَ ، ويوصلانه إلى الدِّمَاغِ ، فَأُشْبِهَا الْعَيْنَيْنِ . وفي إحداهما نِصْفُهَا ؛ لَأَنَّهَا<sup>(٣)</sup> نِصْفُ مَا فِيهِ الدِّيةُ ، فَأُشْبِهَتْ الْعَيْنَ .

وَدِيةُ أُذُنِ الْأَصَمِّ كَدِيةِ أُذُنِ الصَّحِيحِ ؛ لأنَّ الصَّمَمَ نَقْصٌ فِي غَيْرِ الْأُذُنِ ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِي دِيَّتِهَا ، كَمَا لَمْ يُؤَثِّرِ الْعَمَى فِي دِيةِ الْجَفُونِ . وإن جَنَى عَلَيْهَا فَاسْتَحْشَفَتْ ، فعليه حُكُومَةٌ ؛ لأنَّ نَفْعَهَا لَا يَزُولُ بِذَلِكَ . وإن قُطِعَتْ بَعْدَ اسْتِحْشَافِهَا ، وَجِبَتْ دِيَّتُهَا ؛ لَأَنَّهَا أُذُنٌ فِيهَا الْجَمَالُ وَالْمَنْفَعَةُ ، فَأُشْبِهَتْ الصَّحِيحَةَ .

وفي قَطْعِ بَعْضِ الْأُذُنِ بِقِسْطِهِ ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ ؛ لأنَّ مَا وَجِبَتْ فِيهِ الدِّيةُ ، وَجِبَ فِي بَعْضِهِ بِقِسْطِهِ ، كَالْأَصَابِعِ .

**فصل :** وفي السَّمْعِ الدِّيةُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو الْمُهَلَّبِ عَمَّ<sup>(٤)</sup> أَبِي قِلَابَةَ ، أَنَّ

(١) بلفظ : « وفي الأذن خمسون » . أخرجه الدارقطني ، في : سننه ٢٠٩ / ٣ . والبيهقي ، في :

السنن الكبرى ٨٥ / ٨ . وانظر حاشيته ٨١ / ٨ . وانظر : التلخيص الحبير ٢٦ / ٤ .

(٢) في الأصل : « فيها » .

(٣) في م : « لأنه » .

(٤) في ف ، م : « عن » .

وأبو المهلب هو الجرمي البصري عم أبي قلابة ، اختلف في اسمه فقيل : عمرو بن معاوية . وقيل غير ذلك ، يروى عن عمر وعثمان ، روى عنه محمد بن سيرين وسعيد الجريري ، وهو =

رجلاً رَمَى رجلاً بحَجَرٍ في رَأْسِهِ، فَذَهَبَ بَصَرُهُ، وَسَمِعُهُ، وَعَقْلُهُ،  
 وَلِسَانُهُ، فَقَضَى فِيهِ عُمُرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ وَهُوَ حَيٌّ<sup>(١)</sup>.  
<sup>(٢)</sup> «لأنَّه حَاسَّةٌ» تَخْتَصُّ بِمَنْفَعَةٍ، فَأَشْبَهَ الْبَصَرَ. وَفِي سَمْعٍ إِحْدَى الْأُذُنَيْنِ  
 يَصِفُ الدِّيَّةَ، كَبَصَرٍ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ. وَإِنْ قَطَعَ الْأُذُنَيْنِ، فَذَهَبَ السَّمْعُ،  
 وَجَبَ دِيَّتَانِ؛ لِأَنَّ السَّمْعَ فِي غَيْرِ الْأُذُنَيْنِ<sup>(٣)</sup>، فَلَمْ تَدْخُلْ دِيَّةُ أَحَدِهِمَا فِي  
 الْآخَرِ، كَالْبَصَرِ وَالْجَفُونِ.

وَإِنْ قُلَّ السَّمْعُ أَوْ سَاءَ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ. وَإِنْ نَقَصَ سَمْعٌ إِحْدَى  
 الْأُذُنَيْنِ، سُدَّتِ الْعَلِيلَةُ، وَأُطْلِقَتِ الصَّحِيحَةُ، وَأَمَرَ رَجُلٌ يَصِيحُ مِنْ  
 مَوْضِعٍ يَسْمَعُهُ، وَيَعْمَلُ كَمَا عَمِلَ فِي نَقْصِ الْبَصَرِ مِنْ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ،  
 وَيُؤْخَذُ مِنَ الدِّيَّةِ بِقَدْرِ نَقْصِهِ.

**فصل :** وَفِي مَارِنِ الْأَنْفِ - وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ - الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ فِي كِتَابِ  
 عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ<sup>(٤)</sup>. وَلَمَّا رَوَى طَاوُسٌ، قَالَ: كَانَ فِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ  
 ﷺ: «فِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ مَارِنُهُ جَدْعًا»<sup>(٥)</sup> الدِّيَّةُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٦)</sup>.

= تابعى ثقة قليل الحديث. تهذيب التهذيب ٢٥٠/١٢.

(١) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ١٢/١٠. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٩/٢٦٦.  
 والبيهقي، في: السنن الكبرى ٨/٨٦، ٩٨. وحسن إسناده في: الإرواء ٧/٣٢٢.  
 (٢ - ٢) في م: «ولأن جنائته».

(٣) في م: «الأذن».

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٩، وفيه دية الأنف دون ذكر دية المارن.

(٥) سقط من: م.

(٦) لم نجده عند النسائي.

والحديث ذكره الإمام الشافعي تعليقا، في: باب دية الأنف، من كتاب الديات. الأم =

ولأنَّ فيه جمالاً ظاهراً، ونفعاً كاملاً، فإنه يَجْمَعُ الشَّمَّ، وَيَمْنَعُ وُضُولَ  
الترابِ ونحوه إلى الدماغ.

والأخْشَمُ كالْأَشَمِّ؛ لأنَّ الشَّمَّ في غيرِ الأنْفِ. وفي قَطْعِ جُزْءٍ مِنَ  
الأنْفِ بِقِسْطِهِ، كما في الأذُنِ.

وفي كُلِّ واحدٍ مِنَ الْمُتَخَرِّجِينَ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وفي الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا ثُلُثُهَا؛  
لأنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، فَتَوَزَّعَتِ الدِّيَةُ عَلَيْهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ فِي  
كُلِّ واحدٍ مِنَ الْمُتَخَرِّجِينَ نِصْفُ الدِّيَةِ؛ لأنَّهُ يَذْهَبُ بِذَهَابِ أَحَدِهِمَا نِصْفُ  
الْجَمَالِ وَالنَّفْعِ. فَإِنْ قَطَعَ أَحَدُهُمَا وَالْحَاجِزُ بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup>، ففِيهِمَا ثُلُثَا<sup>(٢)</sup> الدِّيَةِ،  
عَلَى الْأَوَّلِ. وَعَلَى الْاِخْتِمَالِ الثَّانِي، يَجِبُ نِصْفُ الدِّيَةِ وَحُكُومَةُ، وفي  
الْحَاجِزِ [٣٧٦ ظ] وَحْدَهُ حُكُومَةٌ.

وإن قَطَعَ المَارِنَ وَشَيْئاً مِنَ الْقَصَبَةِ، ففيه دِيَّةٌ لِلْمَارِنِ، وَحُكُومَةٌ<sup>(٣)</sup> فِي  
الْقَصَبَةِ<sup>(٤)</sup>. وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْوَاجِبَ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٤)</sup>، كَقَطْعِ الْيَدِ مِنَ  
الذَّرَاعِ.

---

= ١٠٤/٦. وأخرجه عبد الرزاق عن ابن طاوس، في: باب الأنف، من كتاب العقول.  
المصنف ٣٣٩/٩. وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أخرجه ابن أبي شيبة، في:  
المصنف ١٥٤/٩. وأخرجه أيضاً في نفس الموضع عن رجل من آل عمر مرفوعاً. والبيهقي، في:  
السنن الكبرى ٨٨/٨. وانظر: التلخيص الحبير ٢٧/٤.

(١) زيادة من: ف.

(٢) في م: «ثلث».

(٣ - ٣) في ف، م: «للقصة».

(٤) سقط من: الأصل.

**فصل :** وفي السَّمِ الدِّيَّةُ ، وفي ذَهابِهِ مِنْ أَحَدِ الْمُنْخَرِجِينَ نِصْفُهَا ، وفي نَقْصِهِ حُكُومَةٌ . وإنْ نَقَصَ مِنْ أَحَدِ الْمُنْخَرِجِينَ ، قُدِّرَ بِمَثَلِ مَا يُقَدَّرُ بِهِ نَقْصُ السَّمْعِ مِنْ إِحْدَى الْأُذُنَيْنِ .

وإنْ قَطَعَ أَثْفَهُ ، فَذَهَبَ شَعْمُهُ ، وَجَبَتْ دِيَّتَانِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي السَّمْعِ .

**فصل :** وفي ذَهابِ الْعَقْلِ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ : « وَفِي الْعَقْلِ الدِّيَّةُ » <sup>(١)</sup> . وَلِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ <sup>(٢)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلِأَنَّ الْعَقْلَ أَشْرَفَ الْحَوَاسِّ ، بِهِ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْبَهِيمَةِ ، وَيَعْرِفُ <sup>(٣)</sup> حَقَائِقَ الْمَعْلُومَاتِ ، وَيَدْخُلُ فِي التَّكْلِيفِ ، فَكَانَ أَحَقُّ بِإِيجَابِ الدِّيَّةِ .

وإنْ نَقَصَ عَقْلُهُ نَقْصًا يُعْرِفُ قَدْرَهُ ، مِثْلَ مَنْ يُجَنُّ نِصْفَ الزَّمَانِ ، وَيُفِيقُ نِصْفًا ، وَجَبَ مِنَ الدِّيَّةِ بِقَدْرِهِ . وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ قَدْرَهُ ، بَانَ صَارَ مَذْهُوشًا ، أَوْ يُفَزَعُهُ الشَّيْءُ الْيَسِيرُ ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ إِجَابُ مُقَدَّرٍ ، فَيَصِيرُ إِلَى الْحُكُومَةِ . وَإِنْ كَانَتِ الْجَنَائِةُ الْمَذْهَبَةُ لِلْعَقْلِ لَهَا أَرْشٌ ، كَالْمُوضِحَةِ ، أَوْ أَذْهَبَتْ سَمْعَهُ وَعَقْلَهُ ، وَجَبَتْ دِيَّتُهُمَا ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلِأَنَّهَا جَنَائِةٌ أَذْهَبَتْ نَفْعًا فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْجَنَائِةِ مَعَ بَقَاءِ النَّفْسِ ، فَلَمْ يَتَدَاخَلَا ، كَمَا لَوْ أَوْضَحَهُ فَذَهَبَ بَصَرُهُ .

---

(١) ليس هذا في كتاب عمرو بن حزم ، وإنما أخرجه البيهقي من حديث معاذ بن جبل ، في : السنن الكبرى ٨/ ٨٥ ، ٨٦ . وإسناده ضعيف . انظر : التلخيص الحبير ٤/ ٢٩ ، الإرواء ٧/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٦ .

(٣) في ف : « تعرف به » .

وإن شَهَرَ سَيْفًا عَلَى صَبِيٍّ، أَوْ بَالِغٍ مَضْعُوفٍ، أَوْ صَاخَ عَلَيْهِ صَيِّحَةً شَدِيدَةً، فَذَهَبَ عَقْلُهُ، فَعَلِيهِ دِيئُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ لَزَوَالِ عَقْلِهِ، وَكَذَلِكَ <sup>(١)</sup> إِنْ أَفْرَعَهُ بِشَيْءٍ، مِثْلَ أَنْ دَلَّاهُ فِي بئرٍ، أَوْ مِنْ شَاهِقٍ، أَوْ قَدَّمَ إِلَيْهِ حَيَّةً أَوْ أَسَدًا؛ يَلَا ذِكْرُنَا.

**فصل :** وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَمْرٍو بِنِ حَزْمٍ: «وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ» <sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّ فِيهِمَا <sup>(٣)</sup> نَفْعًا كَثِيرًا، وَجَمَالًا ظَاهِرًا، فَإِنَّهُمَا يَقْيَانِ الْفَمِ مَا <sup>(٤)</sup> يُؤْذِيهِ، وَيُرْدَانِ الرِّيْقَ، وَيَنْفُخُ بِهِمَا، وَيُمْسِكُ بِهِمَا <sup>(٥)</sup> الْمَاءَ، وَيَتِمُّ بِهِمَا الْكَلَامُ، وَيَشْتَرَانِ الْأَسْنَانَ. وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُ الدِّيَّةِ. وَعَنْهُ، فِي الْعُلْيَا ثُلُثُهَا، وَفِي السُّفْلَى ثُلُثَاهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَلِأَنَّ النَّفْعَ بِالسُّفْلَى أَعْظَمُ؛ لِأَنَّهَا تَدُورُ وَتَتَحَرَّكُ، وَتَحْفَظُ الرِّيْقَ وَالطَّعَامَ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ <sup>(٦)</sup>، وَعَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَلِأَنَّ كُلَّ شَيْئَيْنِ وَجِبَتْ الدِّيَّةُ فِيهِمَا، وَجِبَ فِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا، كَالْيَدَيْنِ، وَلَا عِبْرَةَ بِزِيَادَةِ النَّفْعِ؛ بِدَلِيلِ الْيُمْنَى مَعَ الْيُسْرَى وَالْأَصَابِعِ.

وإن ضَرَبَهُمَا فَأَسْلَمَهُمَا، أَوْ تَقَلَّصَتَا <sup>(٧)</sup>، بَحِثْ لَا يَنْطَبِقَانِ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: «لِذَلِكَ».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢٠٩.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «فِيهَا».

(٤) فِي ف: «مِمَّا».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «بِهَا».

(٦) فِي ف: «وَعَمْر».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «يَتَقَلَّصَا».

الأسنان، أو التَصَقَّتْ بحيث لا يَنْفَصِلانِ عنها<sup>(١)</sup>، ففيهما دِيْتُهُما؛ لأنَّه عَطَلَّ نَفْعَهُما، فَأَشْبَهَ ما لو أَشَلَّ يَدَهُ. وإن تَقَلَّصَتَا<sup>(٢)</sup> بعض التَّقْلُصِ<sup>(٣)</sup>، ففيهما<sup>(٤)</sup> حُكُومَةٌ.

**فصل:** وفي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ؛ لأنَّ في كتابِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَمْرٍو بن حَزْمٍ: «وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ»<sup>(٥)</sup>. ولأنَّ فيه جَمالًا ظاهريًّا، وَنَفْعًا كثيرًا؛ لأنَّه يُقالُ: جَمالُ الرَّجُلِ في<sup>(٦)</sup> لِسَانِهِ، وَالْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ. ولأنَّه يَتَلُغُّ به الْأَغْرَاضَ، وَيَقْضِي به الْحَاجَاتِ، وَيَتِمُّ به<sup>(٧)</sup> الْعِبَادَاتِ، وَيَذُوقُ به الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، وَيَسْتَعِينُ به في مَضْغِ الطَّعَامِ.

وفي الكلامِ الدِّيَّةُ؛ لأنَّه مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَافِعِ، فَإِنْ جَنَى عَلَى لِسَانِهِ، فَخَرَسَ، وَجَبَّتْ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ؛ لأنَّه أَذْهَبَ الْمُنْفَعَةَ به، فَأَشْبَهَ ما لو جَنَى عَلَى عَيْنَيْهِ فَعَمِيَتْ. وإن ذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ، وَجَبَ بِقَدْرِ ما ذَهَبَ؛ لأنَّ ما ضُمِّنَ جَمِيعُهُ بِالْدِّيَّةِ، ضُمِّنَ بَعْضُهُ [٣٧٧] بِقَدْرِهِ مِنْهَا، كَالْأَصَابِعِ. وَيُقَسَّمُ عَلَى الْحُرُوفِ الثَّمَانِيَةِ وَالْعِشْرِينَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمَ عَلَى حُرُوفِ اللِّسَانِ، وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ حَرْفًا، يَسْقُطُ مِنْهَا مَحْرُوفُ الْحَلْقِ السِّتَّةُ، وَهِيَ

(١) في ف: «عنهما».

(٢) في الأصل: «تقلستا».

(٣) في الأصل: «التقليص».

(٤) في ف: «ففيها».

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٩.

(٦) سقط من: الأصل.

(٧ - ٧) في ف: «ويتم».

العين، والغين، والحاء، والخاء، والهاء، والهمزة. وحروف الشَّفَّة، وهى أربعة؛ الباء، والفاء، والميم، والواو؛ لأنَّ اللِّسَانَ لا عَمَلَ له فيها. والأوَّلُ أَوَّلَى؛ لأنَّ هذه الحروفَ يَنْطِقُ بها اللِّسَانُ أيضًا؛ بدليل أنَّ الأخرَسَ لا يَنْطِقُ بشيءٍ منها. وإنْ ذَهَبَ حَرْفٌ فَعَجَزَ عن كلمةٍ، وَجِبَ أَرْشُ الحَرْفِ<sup>(١)</sup> وحده؛ لأنَّ الضَّمانَ يَجِبُ لِمَا<sup>(٢)</sup> تَلَفَ.

وإن صار أُلْفَعٌ، وَجِبَ دِيَّةُ الحَرْفِ الذَّاهِبِ؛ لأنَّه عَجَزَ عن النُّطْقِ بحرفٍ. وإن حَصَلَ فى كلامه ثِقَلٌ، أو تَمَتُّةٌ، أو عَجَلَةٌ لم تكن، ففيه حُكُومَةٌ لِمَا حَصَلَ مِنَ النِّقْصِ؛ لأنَّه لا يُمَكِّنُ إيجابُ مُقَدَّرٍ.

وإن قَطَعَ جُزْءًا مِنْ لِسَانِهِ، فَذَهَبَ جُزْءٌ مِنْ كَلَامِهِ،<sup>(٣)</sup> وَجَبَتْ دِيَّةُ الأَكْثَرِ<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ قَطَعَ رُبْعَ اللِّسَانِ فَذَهَبَ نِصْفُ الكَلَامِ، أو نِصْفَ اللِّسَانِ فَذَهَبَ رُبْعُ الكَلَامِ، وَجِبَ نِصْفُ الدِّيَّةِ؛ لأنَّ ما يَثْلَفُ مِنْ كُلِّ واحدٍ منهما مَضمُونٌ، فَوَجَبَتْ دِيَّةُ أَكْثَرِهِمَا. وإن قَطَعَ رُبْعَ اللِّسَانِ فَذَهَبَ نِصْفُ الكَلَامِ، ثم قَطَعَ آخَرَ بَقِيَّتِهِ، فعلى الأوَّلِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وعلى الثانى نِصْفُهَا، وحُكُومَةٌ لِرُبْعِ اللِّسَانِ؛ لأنَّه شَلَّ، فكانت فيه حُكُومَةٌ. وإن قَطَعَ نِصْفَ اللِّسَانِ فَذَهَبَ رُبْعُ الكَلَامِ، وَقَطَعَ آخَرَ باقىهِ، فعلى الثانى ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الدِّيَّةِ، لأنَّه ذَهَبَ بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الكَلَامِ. ولو جَنَى عليه فَذَهَبَ ثَلَاثَةُ

(١) فى الأصل: «الحروف».

(٢) فى ف: «كما».

(٣ - ٣) فى م: «وجب نصف الدية».

أَرْبَاعِ كَلَامِهِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ، وَجِبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ ، فَمَعَ قَطْعِ نِصْفِهِ <sup>(١)</sup> أَوَّلَى . وَإِنْ جَنَى عَلَى لِسَانِهِ فَاقْتَصَّ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> مِثْلَ جِنَايَتِهِ ، فَذَهَبَ مِنْ كَلَامِ الْجَانِي مِثْلُ مَا ذَهَبَ مِنْ كَلَامِ <sup>(٣)</sup> الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ ، فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ . وَإِنْ ذَهَبَ مِنَ الْجَانِي أَكْثَرُ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ ذَهَبَ مِنْ سِرَايَةِ الْقَوْدِ . وَإِنْ ذَهَبَ مِنْ كَلَامِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ ، أَخَذَ مِنَ الْجَانِي بِقَدْرِ مَا نَقَصَ عَنْهُ الْجَانِي مِنَ الدِّيَةِ ؛ لِيُحْصَلَ تَمَامُ حَقِّهِ .

وَإِنْ كَانَ لِسَانُ رَجُلٍ ذَا طَرَفَيْنِ ، فَقَطَعَ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يَذْهَبْ مِنَ الْكَلَامِ شَيْءٌ ، وَكَانَا مُتَسَاوَيْنَيْنِ فِي الْخِلْقَةِ ، فَهُمَا كِلِسَانٍ مَشْقُوقٍ ، فِيهِمَا الدِّيَةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا . وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا تَامًا الْخِلْقَةِ وَالْآخَرُ نَاقِصًا ، فَالتَّامُّ هُوَ الْأَصْلِيُّ ، فِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ ، وَالنَّاقِصُ زَائِدٌ ، فِيهِ حُكُومَةٌ .

**فصل :** وَإِنْ قَطَعَ لِسَانَ طِفْلٍ يَتَحَرَّكُ بِالْبُكَاءِ ، وَبِمَا يُعْبَرُّ بِهِ الْأَطْفَالُ ، كَقَوْلِهِ : بَا بَا . وَنَحْوِهِ . فَفِيهِ الدِّيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لِسَانٌ نَاطِقٌ . وَإِنْ كَانَ لَا يَتَحَرَّكُ بِشَيْءٍ ، وَقَدْ بَلَغَ حَدًّا يَتَحَرَّكُ بِهِ ، فَفِيهِ مَا فِي لِسَانِ الْأَخْرَسِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَاطِقًا لَتَحَرَّكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَإِنْ قَطَعَ قَبْلَ بُضْيِ زَمَنِ يَتَحَرَّكُ فِيهِ اللِّسَانُ ، فَفِيهِ الدِّيَةُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ ، فَضْمِنَ ، كَمَا تُضْمَنُ أَطْرَافُهُ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا بَطْشٌ .

**فصل :** وَإِنْ جَنَى عَلَى لِسَانِهِ فَذَهَبَ ذَوْقُهُ ، فَلَا يُحِسُّ بِشَيْءٍ مِنْ

(١) فِي م : (نَفْسِهِ) .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .



الْمَذَاقِ<sup>(١)</sup>، وهى خمسٌ؛ الحلاوة، والمرارة، والحُموضة، والغذوبة، والملوحة، وَجِبَتِ الدِّيَّةُ؛ لَأَنَّهُ أَتْلَفَ حَاسَةً لِمَنْفَعَةٍ مَقْصُودَةٍ، فَلَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ، كَالْبَصْرِ. وَإِنْ نَقَصَ الذَّوْقُ نَقْصًا يَتَقَدَّرُ، بَأَنَ لَا يُذْرِكُ إِحْدَاهَا وَحْدَهَا، ففِيهَا الْخُمْسُ، وَفِي الْاِثْنَيْنِ الْخُمْسَانِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ؛ لَأَنَّهُ تَقَدَّرَ الْمُتْلَفُ، فَيَتَقَدَّرُ الْأَرْشُ، كَالْأَصَابِعِ. وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ، بَأَنَ يُحَسُّ الْمَذَاقُ كُلُّهَا، لَكِنْ لَا يُذْرِكُهَا عَلَى كَمَالِهَا، وَجِبَتِ الْحُكُومَةُ؛ لِتَعْدِيرِ التَّقْدِيرِ. وَإِنْ أَذْهَبَ ذَوْقُ الْأَخْرَسِ، فَعَلِيهِ الدِّيَّةُ؛ لِذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ جَنَى عَلَى لِسَانٍ نَاطِقٍ، فَأَذْهَبَ كَلَامَهُ وَذَوْقَهُ مَعَ بَقَاءِ اللَّسَانِ، فَعَلِيهِ دِيَّتَانِ؛ لِأَنَّهُمَا [٣٧٧ظ] مَنَفَعَتَانِ تُضَمَّنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدَةً، فَيُضْمَنَانِ إِذَا اجْتَمَعَتَا، كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ. وَإِنْ قَطَعَ لِسَانَهُ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ نَفْعَ الْعُضْوِ لَا يُفْرَدُ بِضَمَانٍ مَعَ ذَهَابِهِ، كَالْبَطْشِ فِي الْيَدِ.

**فصل:** وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، سَوَاءٌ قُلِعَتْ<sup>(٣)</sup> دَفْعَةً وَاحِدَةً أَوْ فِي دَفْعَاتٍ؛ لِأَنَّ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ: «وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٤)</sup>. وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْأَسْنَانِ خَمْسٌ خَمْسٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>.

(١) فى ف: «اللذات».

(٢) فى م: «كذلك».

(٣) بعده فى الأصل: «فى».

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٠٩.

(٥) فى: باب ديات الأعضاء، من كتاب الديات. سنن أبى داود ٤٩٥/٢.

كما أخرجه النسائى، فى: باب عقل الأسنان، من كتاب القسامة. المجتبى =

والأضراسُ والأُتْيَابُ والرَّبَاعِيَّاتُ<sup>(١)</sup> سَوَاءٌ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ<sup>(٢)</sup> قَالَ: «الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ،  
 الثَّنِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَالضُّرُسُ سَوَاءٌ، هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ». زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَلأنَّهُ جِنْسٌ  
 ذُو عَدَدٍ، فَلَمْ تَخْتَلِفْ دِيَّتُهُ بِاخْتِلَافِ مَنَافِعِهِ، كَالْأَصَابِعِ.

وإن قَلَعَ السِّنَّ بَسِنَخِهَا<sup>(٥)</sup>، أَوْ كَسَرَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَخَرَجَ مِنْ لَحْمِ اللَّثَّةِ،  
 ففِيهَا دِيَّةُ السِّنِّ؛ لِأَنَّ التَّنْعَ وَالْجَمَالَ فِيمَا ظَهَرَ<sup>(٦)</sup>، فَكَمَلَتِ الدِّيَّةُ فِيهِ،  
 كَالْأَصْبُعِ. وإن قَلَعَ السِّنَّ وَحْدَهُ، ففِيهِ حُكُومَةٌ، كَكَفِّ لَا أَصَابِعَ لَهُ.  
 وإن كَسَرَ بَعْضَ السِّنِّ طَوْلًا أَوْ عَرْضًا، وَجَبَ مِنْ دِيَّةِ السِّنِّ بِقَدْرِ مَا كَسَرَ  
 يُقَدَّرُ<sup>(٧)</sup> بِالْأَجْزَاءِ<sup>(٨)</sup> مِنَ الظَّاهِرِ، كَالْأَصَابِعِ. وإن ظَهَرَ السِّنُّ الْمُغَيَّبُ<sup>(٩)</sup>  
 بِعِلَّةٍ، اُعْتَبِرَ بِمَا كَانَ ظَاهِرًا قَبْلَ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الدِّيَّةَ تَجِبُ بِمَا كَانَ ظَاهِرًا،

= ٤٩/٨. والدارمي، في: باب دية الأسنان، من كتاب الديات. سنن الدارمي ١٩٥/٢.

والإمام أحمد، في: المسند ١٨٢/٢.

(١) الرباعية: السن بين الثنية والناب.

(٢) بعده في الأصل: «أنه».

(٣) في الأصل، م: «والثنية».

(٤) في: باب ديات الأعضاء، من كتاب الديات. سنن أبي داود ٤٩٤/٢.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب دية الأسنان، من كتاب الديات. سنن ابن ماجه ٢/٢

٨٨٥.

(٥) السنخ: ما بطن من السن في اللحم.

(٦) بعده في الأصل: «منها».

(٧) في الأصل، م: «بقدر».

(٨) في م: «الأجزاء».

(٩) في الأصل، م: «المعيب».

فَاعْتَبِرِ الْمَكْشُورَ مِنْهُ .

وإن قَلَعَ سِنًا فِيهَا دَاءً ، أَوْ أَكَلَهُ ، وَلَمْ يَذْهَبْ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهَا ، كَمَلَتْ <sup>(١)</sup> دِيْتُهَا ، كَالْيَدِ الْمَرِيضَةِ . وَإِنْ ذَهَبَ مِنْهَا جُزْءٌ ، سَقَطَ مِنْ دِيْتِهَا بِقَدْرِ الذَّاهِبِ .

وإن كَانَتْ إِحْدَى ثِنْيَيْهِ أَقْصَرَ مِنَ الْأُخْرَى ، فَقَلَعَ الْقَصِيرَةَ ، نَقَصَ مِنْ دِيْتِهَا بِقَدْرِ نَقْصِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا يَخْتَلِفَانِ عَادَةً ، فَإِذَا اخْتَلَفَا ، كَانَتِ الْقَصِيرَةُ نَاقِصَةً ، فَتَقْصَتُ دِيْتُهَا ، كَالْأَصْبُعِ <sup>(٢)</sup> النَّاقِصَةِ .

وإن قَلَعَ سِنًا مُضْطَرِبَةً لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ ، وَيَغْضُ نَفْعُهَا بَاقٍ ، كَمَلَتْ دِيْتُهَا ، كَالْيَدِ الْمَرِيضَةِ وَيَدِ الْكَبِيرِ ، وَإِنْ ذَهَبَ نَفْعُهَا ، فَهِيَ كَالْيَدِ الشَّلَّاءِ .  
وإن جَنَى عَلَى سِنِّهِ فَاخْمَرَتْ أَوْ اصْفَرَّتْ ، ففِيهَا حُكُومَةٌ ؛ لِأَنَّ نَفْعَهَا بَاقٍ ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ جَمَالُهَا . وَإِنْ اسْوَدَّتْ أَوْ اخْضَرَّتْ ، ففِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، ففِيهَا دِيْتُهَا ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلِأَنَّهُ سَوَدَ مَا لَهُ دِيَّةٌ ، فَوَجِبَتْ دِيَّتُهُ ، كَالْوَجْهِ . وَالْأُخْرَى ، ففِيهَا حُكُومَةٌ . اخْتَارَهَا الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا إِلَّا الْجَمَالُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَمَرَهَا . وَإِنْ نَقَصَتْهَا الْجَنَائِةُ ، ففِيهَا حُكُومَةٌ لِنَقْصِهَا . وَإِنْ جَنَى عَلَى سِنِّهِ فَأَذْهَبَ نَفْعُهَا كُلَّهُ ؛ مِنَ الْمَضْغِ ، وَحِفْظِ الرِّيقِ وَالطَّعَامِ ، ففِيهَا دِيْتُهَا ، كَمَا لَوْ أَشَلَّ يَدَهُ .

---

(١) فِي ف : « وَجِبَتْ » .

(٢) فِي ف : « كَالْأَصَابِعِ » .

**فصل :** وإن قَلَعَ سِنَّ صَبِيٍّ لَمْ يُثَغِرْ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ عَوْدُهَا، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ نَتَفَ شَعْرَهُ . فَإِنْ لَمْ تَنْبُتْ وَأُيسَ مِنْ نَبَاتِهَا، وَجِبَتْ دِيئُهَا . قَالَ أَحْمَدُ : يُنْتَظَرُ عَامًا ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ فِي نَبَاتِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا سَقَطَتْ أَخْوَاتُهَا ثُمَّ نَبَتَ وَلَمْ تَنْبُتْ، وَجِبَتْ دِيئُهَا . فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَأْسِ مِنْهَا، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا، تَجِبُ دِيئُهَا ؛ لِأَنَّهُ قَلَعَ سِنَّ لَمْ تَعُدْ . وَالثَّانِي، لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَوْدُهَا، وَإِنَّمَا فَاتَ بِمَوْتِهِ، فَأُشْبِهَ نَتَفَ شَعْرَهُ . وَإِنْ عَادَتْ لَا نَقْصَ فِيهَا، لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ، وَإِنْ نَبَتَ خَارِجَةً عَنْ صَفِّ [٣٧٨] الْأَسْنَانِ لَا يُتَنَفَّعُ بِهَا، فَفِيهَا دِيئُهَا . وَإِنْ كَانَ يُتَنَفَّعُ بِهَا، فَفِيهَا حُكُومَةٌ لِلنَّقْصِ . وَإِنْ نَبَتَ قَصِيرَةً، فَفِيهَا مِنْ دِيئِهَا بِقَدْرِ النَّقْصِ ؛ لِأَنَّهُ نَقْصٌ حَصَلَ بِجِنَايَتِهِ . وَإِنْ نَبَتَ أَطْوَلَ مِنْ نَظِيرَتِهَا، أَوْ حُمْرَاءَ، أَوْ صَفْرَاءَ، فَفِيهَا حُكُومَةٌ لِلشَّيْنِ الْحَاصِلِ بِجِنَايَتِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبْ شَيْءٌ لَطُولِهَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَكُونُ مِنَ الْجِنَايَةِ . وَإِنْ نَبَتَ سَوْدَاءَ، فَفِيهَا رَوَاتِبَانِ، ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي ؛ إِحْدَاهُمَا، فِيهَا دِيئُهَا . وَالثَّانِيَةُ، فِيهَا حُكُومَةٌ، كَمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهَا فَسَوَّدَهَا .

وهكذا الحكمُ في مَنْ قَلَعَ سِنَّ كَبِيرٍ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ عَوْدِهَا، وَجِبَتْ دِيئُهَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا لَا تَعُودُ . وَتَجِبُ دِيئُهَا حِينَ قَلْعِهَا، إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَدْلَانِ مِنْ أَهْلِ الطَّبِّ : إِنَّهُ يُرْجَى عَوْدُهَا إِلَى مُدَّةٍ . فَيُنْتَظَرُ إِلَيْهَا . وَإِنْ قَلَعَ سِنَّ فَرَدَّهَا صَاحِبُهَا فَنَبَتَ <sup>(١)</sup> فِي مَوْضِعِهَا، لَمْ تَجِبْ دِيئُهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَإِنْ قَلَعَهَا آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ دِيئُهَا .

(١) فِي ف : « فَنَشَبَتْ » .

وقال القاضي : على الأول الدية ، ويؤمّر صاحبها بقلعها ؛ لأنها صارت ميّنة ، ولا شيء على الثاني في قلعها ؛ لأنه مُحسّن به . وإن جعل مكانها سنّ حيوان مأكول ، أو ذهباً ، فنبت<sup>(١)</sup> ، فقلعه قالع ، احتمل أن لا يلزمه شيء ؛ لأنه ليس من بدنه . واحتمل أن يلزمه حكومة ؛ لأنه أزال جماله ومنفعته ، فأشبهه عضوّه .

**فصل :** وفي اللّخنيّين الدية ؛ وهما العظمان اللذان فيهما الأسنان السفلى ؛ لأنّ فيهما جمالاً كاملاً ، ونفعاً كثيراً . وفي أحدهما نصفها . وإن قلعهما مع الأسنان ، وجبت ديتهما ودية الأسنان ؛ لأنهما جنسان مختلفان ، يجب في كلّ واحد منهما دية مقدّرة ، فلم تدخل دية أحدهما في الآخر ، كالشفتين مع الأسنان ، بخلاف الكف مع الأصابع .

**فصل :** وفي اليدين الدية كاملة<sup>(٢)</sup> ؛ لما روى معاذ ، رضي الله عنه ، أنّ النبي ﷺ قال : « وفي اليدين الدية »<sup>(٣)</sup> . وفي إحداهما نصفها ؛ لأنّ في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم : « وفي اليد خمسون من الإبل »<sup>(٤)</sup> . ولأنّ فيهما جمالاً ظاهراً ، ونفعاً كثيراً ، أشبهها العينين . وسواء قطعهما<sup>(٥)</sup>

(١) في ف : « فنبت » .

(٢) زيادة من : م .

(٣) قال الحافظ في التلخيص الحبير ٢٨/٤ : لم أجده من حديث معاذ . التلخيص الحبير ٢٨/٤ . وذكره في نصب الراية ٣٧١/٤ . عن سعيد بن المسيب مرسل ، وقال : لم أجده .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٩ .

(٥) في الأصل : « قطعها » .

من الكوع، أو المزقي، أو المنكب، أو مما بين ذلك. نص عليه؛ لأن اليد اسم للجميع؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(١)</sup>. ولما نزلت آية التيمم، مسح الصحابة، رضي الله عنهم، أيديهم<sup>(٢)</sup> إلى المناكب.

وفي كل أصبع عشر الدية؛ لما روى ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل لكل أصبع». قال الترمذي<sup>(٣)</sup>: هذا حديث حسن صحيح. وفي لفظ قال: قال رسول الله ﷺ: «هذه وهذه سواء». يعنى الإبهام والخنصر. أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>. ولأنه جنس ذو عدد، تجب فيه الدية، فلم يختلف باختلاف منافعها، كاليدين.

وفي كل أنملة ثلث دية الأصبع، إلا الإبهام، فإنها مفصلان، ففي كل أنملة منها<sup>(٥)</sup> خمس من الإبل؛ لأنه لما قسمت دية اليد على عدد

(١) المائدة ٦.

(٢) زيادة من: الأصل.

(٣) في: باب ما جاء في دية الأصابع، من أبواب الديات. عارضة الأحوذى ١٦٦/٦.

(٤) في: باب دية الأصابع، من كتاب الديات. صحيح البخارى ١٠/٩.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ديات الأعضاء، من كتاب الديات. سنن أبي داود ٢/

٤٩٤. والترمذى، في: باب ما جاء في دية الأصابع، من أبواب الديات. عارضة الأحوذى ٦/

١٦٧. والنسائي، في: باب عقل الأصابع، من كتاب القسامة. المجتبى ٨/ ٥٠. وابن ماجه،

في: باب دية الأصابع، من كتاب الديات. سنن ابن ماجه ٢/ ٨٨٥. والدارمى، في: باب في

دية الأصابع، من كتاب الديات. سنن الدارمى ٢/ ١٩٤. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٢٧،

٣٣٩، ٣٤٥.

(٥ - ٥) في ف: «مفصل».

الأصابع، وَجَبَ أَنْ تُقَسَمَ دِيَّةُ الْأُضْبُعِ عَلَى عَدَدِ الْأَنَامِلِ .

وإن جَنَى عَلَى الْيَدِ، أَوْ الْأُضْبُعِ، فَأَسْلَهَا، فَعَلِيهِ دِيَّتُهَا؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِنَفْعِهَا<sup>(١)</sup>، فَلَزِمَتْهُ دِيَّتُهَا، كَمَا لَوْ جَنَى عَلَى عَيْنٍ فَأَغْمَاهَا، أَوْ لِسَانٍ فَأَخْرَسَهُ .

**فصل :** وَفِي الرَّجُلَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا، وَفِي كُلِّ أُضْبُعٍ عَشْرُ الدِّيَّةِ، وَفِي كُلِّ أُنْمَلَةٍ ثَلَاثُ عَقْلِهَا، إِلَّا الْإِبْهَامَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْيَدَيْنِ .

**فصل :** [٣٧٨ظ] وَفِي قَدَمِ الْأَعْرَجِ وَيَدِ الْأَعْسَمِ<sup>(٢)</sup> السَّالِمَتَيْنِ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّ الْعَيْبَ فِي غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْعَرَجَ لِقُصُورِ أَحَدِ السَّاقَيْنِ، وَالْعَسَمَ لِإِعْوِجَاجِ الرَّسْغِ، أَوْ قِصَرِ الْعَضْدِ، أَوْ الذَّرَاعِ، أَوْ إِعْوِجَاجِ فِيهِ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ كَمَالَ الدِّيَّةِ فِي الْقَدَمِ وَالْكَفِّ، كَأَذْنِ الْأَصَمِّ .

وإن كَسَرَ سَاعِدَهُ أَوْ سَاقَهُ، أَوْ خَلَعَ كَفَّهُ أَوْ قَدَمَهُ، فَجَبَرَتْ وَعَادَتْ مُسْتَقِيمَةً، لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ، وَإِنْ حَصَلَ نَقْصٌ، وَجَبَتْ الْحُكُومَةُ لِلْجَبْرِ النَّقْصِ . وَإِنْ عَادَتْ مُعْوَجَّةً، كَانَتْ الْحُكُومَةُ أَكْثَرَ . فَإِنْ قَالَ الْجَانِي : أَنَا أُعِيدُ خَلَعَهَا، وَأَجْبِرُهَا مُسْتَقِيمَةً . مُنِعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَا فُجْرَانِيَّةً . فَإِنْ كَابَرَهُ وَخَلَعَهَا، فَعَادَتْ مُسْتَقِيمَةً، لَمْ تَنْقُطِ الْحُكُومَةُ؛ لِأَنَّهَا اسْتَقَرَّتْ بِأَنْدِمَالِهَا، وَمَا حَصَلَ لَهُ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْإِسْتِقَامَةِ حَصَلَ<sup>(٤)</sup> بِجُنَايَةِ أُخْرَى . وَتَجِبُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « نَفْعُهَا » .

(٢) عَسِمَتِ الْقَدَمَ وَالْكَفَّ، عَسَمًا : يَيْسُ مَفْصَلُ رِسْفِهَا حَتَّى تَعْوِجَتْ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٤) بَعْدَهُ فِي : ف : « لَهُ » .

حُكُومَةٌ أُخْرَى لِلخَلْعِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ جِنَايَةٌ ثَانِيَةٌ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لِرَجُلٍ كَفَّانِ فِي ذِرَاعٍ لَا يَبْطِشُ بِهِمَا<sup>(١)</sup> ، فَهِيَ كَالْيَدِ الشَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ نَفْعَهَا غَيْرُ مُوْجُودٍ . فَإِنْ كَانَ يَبْطِشُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَالْبَاطِشُ هُوَ الْأَصْلِيُّ ، فِيهِ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ ، وَالْآخَرُ خِلْقَةٌ زَائِدَةٌ . وَإِنْ كَانَ يَبْطِشُ بِهِمَا إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا أَكْثَرُ بَطْشًا ، فَهُوَ الْأَصْلِيُّ ، وَالْآخَرُ زَائِدٌ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ خُلِقَتْ لِلْبَطْشِ ، فَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى " الْأَصْلِيِّ مِنْهُمَا " <sup>(٢)</sup> ، كَمَا يُرْجَعُ فِي الْخُتْبَى إِلَى بَوَلِهِ . وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْبَطْشِ ، وَأَحَدُهُمَا مُسْتَوٍ عَلَى الذَّرَاعِ ، وَالْآخَرُ مُنْحَرِفٌ ، فَالْمُسْتَوِى هُوَ الْأَصْلِيُّ . وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي ذَلِكَ ، وَأَحَدُهُمَا نَاقِصٌ ، وَالْآخَرُ تَامٌ ، فَالتَّامُّ هُوَ الْأَصْلِيُّ ، فِيهِ الْقِصَاصُ أَوْ <sup>(٣)</sup> الدِّيَّةُ . وَلَا يُرْجَعُ بِالْأَصْبُعِ الزَّائِدَةِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ نَقْصٌ فِي الْمَعْنَى . وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي جَمِيعِ الدَّلَائِلِ ، فَهِيَ يَدٌ وَاحِدَةٌ ، فِيهِمَا الدِّيَّةُ ، وَفِي إِحْدَاهُمَا <sup>(٤)</sup> نِصْفُهَا . وَفِي أَصْبُعٍ إِحْدَاهُمَا نِصْفُ دِيَّةٍ أَصْبُعٍ ، وَلَا قِصَاصَ فِي أَحَدِهِمَا ؛ لِعَدَمِ الْمُمَازَلَةِ . وَإِنْ قَطَعَهُمَا قَاطِعٌ ، وَجَبَ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّا <sup>(٥)</sup> عَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدًا أَصْلِيَّةً ، وَحُكُومَةٌ لِلزِّيَادَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ حُكُومَةٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ نَقْصٌ فِي الْمَعْنَى ، فَأُشْبِهَ السَّلْعَةَ .

وَالْحُكْمُ فِي الْقَدَمَيْنِ عَلَى سَاقٍ ، كَالْحُكْمِ فِي الْكَفَّيْنِ عَلَى ذِرَاعٍ

(١) فِي الْأَصْلِ : « فِيهِمَا » ، وَفِي م : « بِهِمَا » .

(٢ - ٢) فِي ف : « الْأَصْلُ مِنْهَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، ف : « أَحَدَهُمَا » .

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « قَدْ » .



واحد. وإن كانت إحداهما أطولَ من الأخرى، ففُطِعَ الطُولى، وأمكنه المشى على القصيرة، فهي الأضليَّة، وإلا فهي الزائدة<sup>(١)</sup>.

**فصل :** وإن قُطِعَ يَدَ أَفْطَعَ، أو رِجْلَهُ، ففيها نِصْفُ الدِّيَةِ؛ لما ذكرنا. وعنه، إن كانتِ الأُولَى ذَهَبَتْ فى سَبِيلِ اللَّهِ، ففي الثانيةِ دِيَّتُهَا؛ لأنَّه عَطَّلَ منافعه مِنَ العَضْوَيْنِ، ولم يأخُذْ عِوَضًا عَنِ الأُولَى، فَأَشْبَهَ ما لو قَلَعَ عَيْنَ أَعْوَرَ. والأوَّلُ أَصَحُّ؛ لأنَّ إحداهما لا يَحْصُلُ بها مِنَ النِّفَعِ وَالْجَمَالِ ما يَحْصُلُ بِالْعَضْوَيْنِ<sup>(٢)</sup>، فلم تَجِبْ فيه دِيَّتُهَا، كما حَدَى الأُدُنَيْنِ وَالْمَتَخَرِّضَيْنِ، وكما لو ذَهَبَتْ فى غير سَبِيلِ اللَّهِ، وفارَقَ عَيْنَ الأَعْوَرَ؛ لأنَّه يَحْصُلُ بها مِنَ البَصَرِ<sup>(٣)</sup> وَتَكْمِيلِ الأحكامِ ما يَحْصُلُ بالعَيْنَيْنِ.

**فصل :** وفى الثَّانِيَتَيْنِ الدِّيَةُ، وفى أَحَدِهِما نِصْفُهَا؛ لأنَّ فِيهِما جَمالًا ظاهِرًا، وَنَفْعًا كَثِيرًا، وإن أَشْلَهُما، ففيهِما الدِّيَةُ؛ لأنَّه أَذْهَبَ نَفْعَهُما، فَأَشْبَهَ ما لو أَشْلَى اليَدَيْنِ. وإن جَنَى عليهما، فَذَهَبَ لَبَنُهُما، فقال أصحابنا: تَجِبُ حُكُومَةُ لِنَقِصِهِما. وَيَحْتَمِلُ أن تَجِبَ دِيَّتُهُما؛ لأنَّ ذلك مُعْظَمُ نَفْعِهِما، فَأَشْبَهَ البَطْشَ.

وإن جَنَى على ثَدْيٍ صَغِيرَةٍ، ثم وَلَدَتْ، فلم يَنْزِلْ لها لَبَنٌ، وقال أهلُ الحَيْفَرَةِ: إِنَّ الجَنائَةَ [٣٧٩و] قَطَعَتِ اللَّبَنَ. فعليه ضَمَانُهُ. وإن قالوا: قد يَنْقَطِعُ مِنَ غيرِ الجَنائَةِ. لم يَضْمَنْ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ انْقِطاعُهُ

(١) فى ف، س ٣: «زائدة».

(٢) فى الأصل: «من العضوين».

(٣) فى م: «النفع والنظر».

(١) من غير الجنائية ، فلا يجب الضمان بالشك .

وفي حَلَمَتَيِ الثَّوْدَيْنِ الدِّيَّةُ ؛ لَأَنَّ نَفْعَهُمَا بِالْحَلَمَتَيْنِ ؛ لَأَنَّ (٢) بهما يَمْتَصُّ الصَّبِيَّ ، فَيَنْتَظِلُ نَفْعُهُمَا بِذَاهِبِهِمَا (٣) ، فَأَشْبَهَ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ .

وفي الثَّوْدَتَيْنِ الدِّيَّةُ ، وهما ثَدْيَا الرَّجُلِ ؛ لَأَنَّ مَا وَجَبَتِ الدِّيَّةُ فِيهِ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَجَبَتْ فِيهِ مِنَ الرَّجُلِ إِذَا اشْتَرَكَ فِيهِ ، كَالْيَدَيْنِ .

فصل : وفي الْأَيْتَيْنِ الدِّيَّةُ ؛ لَأَنَّ فِيهِمَا جَمَالًا ظَاهِرًا ، وَنَفْعًا كَثِيرًا (٤) ، فَأَشْبَهَا الْيَدَيْنِ ، وفي إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا . وفي قَطْعِ بَعْضِهَا بِقَدْرِهِ (٥) مِنَ الدِّيَّةِ ، فَإِنْ جُهِلَ قَدْرُهُ ، وَجَبَتْ فِيهِ (٦) الْحُكُومَةُ ، كَنَقْصِ ضَوْءِ الْعَيْنِ .

فصل : وفي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزِمٍ : « وفي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ » (٧) . وفي حَشَفَتِهِ الدِّيَّةُ ؛ لَأَنَّ نَفْعَهُ يَكْمُلُ بِهَا ، كَمَا يَكْمُلُ نَفْعُ الْيَدِ بِأَصَابِعِهَا ، وَالثَّوْدِي بِحَلَمَتِهِ .

وسواء في هذا ذَكَرُ الشَّيْخِ ، وَالطُّفْلِ ، وَالْخَصِيِّ ، وَالْعَيْنَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ سَلِيمٌ فِي نَفْسِهِ . وعنه ، في ذَكَرِ الْعَيْنَيْنِ وَالْخَصِيِّ حُكُومَةُ ؛ لَأَنَّ مُعْظَمَ نَفْعِ الذَّكَرِ بِالْإِنْزَالِ وَالْإِحْبَالِ ، وَهُوَ مَغْدُومٌ فِيهِمَا ، فَأَشْبَهَا الْأَشْلَّ .

(١ - ١) في الأصل ، س ٣ ، م : « لغير » .

(٢) زيادة من : م .

(٣) في الأصل : « بذاهبها » .

(٤) في م : « كبيراً » ، وغير منقوطة في س ٣ .

(٥) في الأصل : « بقدرها » .

(٦) زيادة من : ف .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٩ .

وإن جَنَى على الذَّكَرِ فَأَشْلَهُ<sup>(١)</sup> ، لَزِمَتْهُ دِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَذْهَبَ<sup>(٢)</sup> نَفْعَهُ ، فَأَشْبَهَ ما لو أَشْلَى يَدَهُ . وإن قَطَعَ بعضُ حَشَفَتِهِ ، وَجِبَ من الدِّيَّةِ بِقَدْرِ ما قَطَعَ منها ، يُقَسِّطُ عليها وحدها ، كما تُقَسِّطُ دِيَّةُ اليَدِ على الأصابع .

**فصل :** وفي الأُنْثَيْنِ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّ في كتابِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَمْرٍو بنِ حَزْمٍ : « وفي الأُنْثَيْنِ الدِّيَّةُ »<sup>(٣)</sup> . وفي إحداهما نِصْفُها ؛ لِأَنَّ ما وَجِبَتْ الدِّيَّةُ فيهما ، وَجِبَ في أَحَدِهما نِصْفُها ، كالْيَدَيْنِ .

فإن قَطَعَ الذَّكَرُ والأُنْثَيْنِ معًا ، أو قَطَعَ الذَّكَرَ ، ثم قَطَعَ الأُنْثَيْنِ ، فعليه دِيَّتَانِ ، كما لو قَطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ . وإن قَطَعَ الأُنْثَيْنِ ، ثم قَطَعَ الذَّكَرَ ، فعليه دِيَّةُ الأُنْثَيْنِ<sup>(٤)</sup> ، وَحُكُومَةُ لِقَاطِ الذَّكَرِ . نَصَّ عليه ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرٌ خَصِيٌّ . وعنه ، فيه<sup>(٥)</sup> دِيَّةٌ ، على ما ذَكَرْنَا في ذَكَرِ الْخَصِيِّ .

**فصل :** وفي إِسْكَاتِي الْمَرْأَةِ الدِّيَّةُ ؛ وهما اللَّحْمُ الْمُحِيطُ بِالْفَرْجِ ، كإِحاطَةِ الشَّفَتَيْنِ بِالْفَمِ ؛ لِأَنَّ فيهما جَمالًا وَنَفْعًا في الْمُبَاشَرَةِ ، فَأُشْبِهَا الأُنْثَيْنِ . وفي إحداهما نِصْفُها ؛ لِما ذَكَرْنَاهُ . وفي قَطْعِ بعضِ إحداهما بِقَدْرِهِ من

(١) في ف : « فشله » .

(٢) في م : « ذهب » .

(٣) أخرجه النسائي ، في : باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول ... من كتاب القسامة . المجتبى ٥٢ / ٨ . والدارمي ، في : باب كم الدية من الإبل ؟ من كتاب الديات . سنن الدارمي ٢ / ١٩٣ . والحاكم ، في : المستدرک ٣٩٧ / ١ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٩٧ / ٨ . كلهم بلفظ : « وفي البيضتين الدية » .

(٤) في س ٣ : « للأُنْثَيْنِ » .

(٥) بعده في ف : « عليه » .

دِيَّتِهِ ، إِنْ أُمِكنَ تَقْدِيرُهُ ، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ .

**فصل :** وَإِنْ جَنَى عَلَى مَثَانِيهِ ، فَلَمْ يَسْتَمْسِكْ بِوَلُّهُ ، وَجَبَتْ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهَا مَنَفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ ، لَيْسَ فِي الْبَدَنِ مِنْ جِنْسِهَا ، فَوَجَبَتْ الدِّيَّةُ بِتَقْوِيَّتِهَا كَسَائِرِ الْمَنَافِعِ . وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَسْتَمْسِكْ غَائِطُهُ ، فَعَلِيهِ الدِّيَّةُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَذْهَبَ الْمَنَفَعَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> ، لَزِمَتْهُ دِيَّتَانِ ، كَمَا لَوْ أَذْهَبَ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ .

وَإِنْ جَنَى عَلَى صُلْبِهِ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، فَعَلِيهِ الدِّيَّةُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْوَطْءِ ، لَزِمَتْهُ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> دِيَّةٌ . وَإِنْ جَنَى عَلَى صُلْبِهِ <sup>(٤)</sup> ، فَبَطَلَ مَشْيُهُ وَنِكَاحُهُ ، لَزِمَتْهُ دِيَّتَانِ ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةٌ مُتَفَرِّدًا <sup>(٥)</sup> ، فَوَجَبَتْ فِيهِمَا دِيَّتَانِ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ ، كَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا <sup>(٦)</sup> مَنَفَعَةٌ غُضْبٍ وَاحِدٍ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ قَطَعَ أُتَيْتِيهِ فَذَهَبَ جِمَاعُهُ وَنَسْلُهُ . وَإِنْ ضَعُفَ الْمَشْيُ أَوْ الْجِمَاعُ ، أَوْ نَقَصَ ، فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ . وَإِنْ كَسَرَ صُلْبَهُ فَجَبَرَ <sup>(٧)</sup> ، وَعَادَ إِلَى حَالِهِ ، فَفِيهِ الْحُكُومَةُ لِلْكَسْرِ ، وَإِنْ اخْتَدَوْدَبَ ، فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ لِلشَّيْنِ . وَعَنْهُ <sup>(٨)</sup> ، فِي الْحَدَبِ الدِّيَّةُ ؛ لِمَا

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي ف : « الْمَنَفَعَةُ » .

(٣) الصُّلْبُ : فَقَارُ الظَّهْرِ .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « أَوْ غَيْرِهِ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « مُتَفَرِّدَةٌ » .

(٦) فِي ف : « لِأَنَّهَا » .

(٧) فِي م : « فَاغْتَبِرَ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ فِي الصُّلْبِ الدِّيَةَ<sup>(١)</sup> . [٣٧٩ ط] وَلَأنَّهُ أُبْطِلَ عَلَيْهِ مَنَفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ ، فَأُشْبِهَ مَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وفي الصُّلْعِ بَعِيرٌ ، وفي التَّرْقُوتَيْنِ بَعِيرَانِ ؛ لِمَا رَوَى أَسْلَمُ مَوْلَى عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَضَى فِي التَّرْقُوتِ<sup>(٢)</sup> بِجَمَلٍ ، وفي الصُّلْعِ بِجَمَلٍ<sup>(٣)</sup> .

وَيَجِبُ فِي كُلِّ زَنْدٍ بَعِيرَانِ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ،<sup>(٤)</sup> أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ<sup>(٥)</sup> كَتَبَ إِلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي أَحَدِ الزَّنْدَيْنِ<sup>(٦)</sup> إِذَا كُسِرَ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ فِيهِ بَعِيرَيْنِ<sup>(٧)</sup> . وَلَأنَّ فِي الزَّنْدِ<sup>(٨)</sup> عَظْمَيْنِ ، ففِي كُلِّ عَظْمٍ بَعِيرٌ . وَإِنْ كَسَرَ الزَّنْدَيْنِ ، ففِيهِمَا أَرْبَعَةٌ أَبْعَدُ .<sup>(٩)</sup> وَظَاهِرُ<sup>(١٠)</sup> كَلَامِ الْحَرْقِيِّ أَنَّهُ لَا تَوْقِيفَ فِي سَائِرِ الْعِظَامِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ لِمَا يُنْبِئُ بِالتَّوْقِيفِ ، وَلَا تَوْقِيفَ فِيهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : فِي عَظْمِ السَّاقِ بَعِيرَانِ ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨ / ٩٥ . وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ . الْإِرْوَاءُ ٧ / ٣٢٣ .

(٢) فِي م : « التَّرْقُوتَيْنِ » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ عَقْلِ الْأَسْنَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْعُقُولِ . الْمَوْطَأُ ٢ / ٨٦١ .

وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ، أَنْظَرَ : تَرْتِيبَ الْمُسْنَدِ ٢ / ١١١ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨ / ٩٩ .

(٤ - ٤) فِي ف : « عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي ف : « بَعِيرٌ » .

(٦) أَخْرَجَ نَحْوَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ عَنْ عُمَرَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٩ / ٣٦٨ . وَضَعْفُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٧ / ٣٢٨ . وَعَزَاهُ فِي الْمَغْنَى لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ

الْعَاصِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ ... فَذَكَرَهُ . الْمَغْنَى ١٢ / ١٧٤ ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٢٦ / ٣٩ ؛ ٤٠ .

(٧) فِي ف : « الزَّنْدَيْنِ » .

(٨ - ٨) فِي الْأَصْلِ : « فِي ظَاهِرٍ » .

وفى عَظَمِ الفَخِذِ مثله ؛ قِياسًا على الرُّنْدِ .

**فصل :** وفى اليَدِ الشَّلَاءِ ، والسِّنِّ السُّوداءِ ، والعَيْنِ القائمةِ ، ثُلُثُ دَيْتِهَا ؛ يَأْخُذُ عُمُرُ بَنِي شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ السَّادَةِ لِمَكَانِهَا <sup>(١)</sup> ثُلُثُ الدَّيَةِ ، وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءِ إِذَا قُطِعَتْ ثُلُثُ دَيْتِهَا ، وَفِي السِّنِّ السُّوداءِ إِذَا قُلِعَتْ ثُلُثُ <sup>(٢)</sup> دَيْتِهَا . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَقَضَى عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِمِثْلِ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> . وَعَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، فِي ذَلِكَ كُلِّهِ حُكُومَةٌ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ إِجْبَابُ دِيَةِ كَامِلَةٍ بَعْدَ ذَهَابِ نَفْعِهِ ، فَوَجَبَتْ الْحُكُومَةُ فِيهِ ، كَالْيَدِ الزَّائِدَةِ . وَهَكَذَا الرَّوَّائِيَانِ فِي كُلِّ غَضْوٍ ذَهَبَ نَفْعُهُ وَبَقِيَ صُورَتُهُ ؛ كَالرَّجْلِ الشَّلَاءِ ، وَالْأَصْبُعِ الشَّلَاءِ ، وَالشَّفَةِ الشَّلَاءِ ، وَالذِّكْرِ الْأَشْلُ ، وَذَكَرِ الْخَصِيِّ ، وَلِسَانِ الْأُخْرَسِ ؛ قِياسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وفى الكَفِّ الذى لا أَصَابِعَ عَلَيْهِ رِوَايَتَانِ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ نَفْعُهُ وَبَقِيَ جَمَالُهُ . وَعَلَى قِيَاسِهِ سَاقٌ لَا قَدَمَ لَهُ ، وَذِرَاعٌ لَا كَفَّ لَهُ ، وَذَكَرٌ لَا حَشْفَةَ لَهُ .

(١) فى الأصل : « مكانها » .

(٢) فى ف ، س ٣ : « ثلث » .

(٣) فى : باب العين العوراء ، من كتاب القسامة . المجتبى ٤٩ / ٨ .

كما أخرجه الدارقطني ، فى : سننه ١٢٨ / ٣ ، ١٢٩ . وحسن إسناده فى : الإرواء ٧ /

٣٢٨ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٣٣٤ / ٩ . وابن أبي شيبة ، فى : المصنف ٢٠٨ / ٩ .

والبيهقي ، فى : السنن الكبرى ٩٨ / ٨ .

فَأَمَّا الْيَدُ الزَّائِدَةُ، وَالْأَصْبُعُ الزَّائِدَةُ، ففِيهَا حُكُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مُقَدَّرٌ<sup>(١)</sup> فِيهَا، وَلَا يُمَكِّنُ قِيَاسُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ يَتَقَى جَمَالُهَا لِبَقَاءِ صُورَتِهَا، وَالزَّائِدُ يَتَشِينُ وَلَا يَزِينُ. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَسْلُ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ فِيهِ وَجْهَانِ.

**فصل :** وَفِي الْأُذُنِ الشَّلَاءِ، وَالْأَنْفِ الْأَسْلُ، دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، كَدِيَّةِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ<sup>(٢)</sup> نَفْعَهُمَا وَجَمَالَهُمَا<sup>(٣)</sup> بَاقٍ بَعْدَ شَلْلِهِمَا<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّ نَفْعَ الْأُذُنِ جَمْعُ الصَّوْتِ، وَمَنْعُ دُخُولِ الْمَاءِ وَالْهَوَاءِ فِي صِمَاحِهِ، وَنَفْعُ الْأَنْفِ<sup>(٥)</sup> جَمْعُ الرَّائِحَةِ، وَمَنْعُ وَضُوءِ شَيْءٍ إِلَى دِمَاعِهِ، وَهَذَا بَاقٍ بَعْدَ الشَّلْلِ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ.

**فصل :** وَيَجِبُ فِي الْحَاجِبِينَ إِذَا لَمْ يَنْتَبِثِ الشَّعَرُ الدِّيَّةُ، وَفِي أَحَدِهِمَا يَضْفُفُهَا؛ لِأَنَّ فِيهِمَا جَمَالًا وَنَفْعًا؛ لِأَنَّهُمَا يَرُدَّانِ الْعَرَقَ وَالْمَاءَ عَنِ الْعَيْنِ، وَيُفَرِّقَانِهِ، فَوَجِبَتِ الدِّيَّةُ فِيهِمَا، كَالْجُفُونِ.

وَفِي قَرَعِ<sup>(٥)</sup> الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يَنْتَبِثِ الشَّعَرُ الدِّيَّةُ، وَفِي اللَّحْيَةِ إِذَا لَمْ تَنْتَبِثِ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا<sup>(٦)</sup> جَمَالًا كَامِلًا، فَوَجِبَتِ الدِّيَّةُ فِيهِمَا<sup>(٧)</sup>؛ كَأَنْفِ

(١) فِي ف : «تقدير».

(٢ - ٣) فِي الْأَصْل : «نفعها وجمالها».

(٣) فِي م : «شللها».

(٤) فِي الْأَصْل : «الأذن».

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل : «وفي».

(٦) فِي م : «فيها».

(٧) فِي الْأَصْل، س ٣، «بهما»، وَفِي م : «فيها».

الأخشم، وأُذِنَ الأصم. وفي ذهاب بعض<sup>(١)</sup> ذلك بقسطه من دية،  
 "يُقَدَّرُ بالمساحة"<sup>(٢)</sup>. فإن بقي منها ما لا جمال فيه، كاليسير من الحية،  
 ففيه وجهان؛ أحدهما، يُؤخذ بالقسط، كما لو بقي من أُذنه يسير.  
 والثاني، تجب الدية بكمالها؛ لأنه أذهب المقصود منها، فأشبه ما لو  
 أذهب ضوء العين.

ومتي عاد شيء من هذه الشعور، سقطت الدية، كما ذكرنا في عود  
 [٣٨٠] السن.

فصل: وذكر أبو الخطاب أن في الظفر خمس دية الأصبع، إذا قلعه<sup>(٣)</sup>  
 أو سوّده، فإن عاد فنبت على صفته، ردّ أرشه. وعنه، أن له خمسة  
 دنائير، وإن نبت أسود فله عشرة. نص عليه. وهذا إنما يُصار إليه  
 بالتوقيف، وما لا توقيف فيه من سائر الجروح، تجب فيه الحكومة؛ لأن  
 القياس يقتضيها في جميع الجروح، خولف ذلك فيما ورد الشرع بتقديره،  
 ففيما عداه يجب البقاء على مقتضى القياس.<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

(١) في م: «نقص».

(٢ - ٢) في ف: «بقدر المساحة».

(٣) في ف: «قطعه».

(٤ - ٤) زيادة من م.



## بَابُ مَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ وَمَا لَا تَحْمِلُهُ

إِذَا قَتَلَ الْحُرُّ حُرًّا خَطَأً، أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ، وَجَبَتِ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلٍ، فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّ الْقَتْلَ بِذَلِكَ يَكْثُرُ، فَيُجَابُ دِيَّتُهُ عَلَى الْقَاتِلِ يُجْحِفُ بِهِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَقْلَ شَبَهٍ الْعَمْدِ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبُ قَتْلِ قَصْدِهِ، فَأُشْبِهَ الْعَمْدَ الْحَضَّ.

فَأَمَّا الْجَنَائِةُ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ، فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُ مِنْهُ مَا بَلَغَ الثُّلُثَ فَصَاعِدًا، وَلَا تَحْمِلُ مَا دُونَهُ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَضَى فِي الدِّيَةِ أَنْ لَا تَحْمِلَ مِنْهَا الْعَاقِلَةُ شَيْئًا حَتَّى تَبْلُغَ الدِّيَةُ عَقْلَ

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب الكهانة، من كتاب الطب، وفى: باب جنين المرأة، وباب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد، من كتاب الديات. صحيح البخارى ٧/١٧٥، ١٤/٩، ١٥. ومسلم فى: باب دية الجنين...، من كتاب القسامة. صحيح مسلم ٣/١٣٠٩، ١٣١٠.

كما أخرجه أبو داود، فى باب دية الجنين، من كتاب الديات. سنن أبى داود ٢/٤٩٨، ٤٩٩. والنسائى، فى: باب دية جنين المرأة، من كتاب القسامة. المجتبى ٨/٤٢، ٤٣. وابن ماجه، فى: باب دية الجنين، من كتاب الديات. سنن ابن ماجه ٢/٨٨٢. والدارمى، فى: باب دية الخطأ على من هى، من كتاب الديات. سنن الدارمى ٢/١٩٧. والإمام مالك، فى: باب عقل الجنين، من كتاب العقول. الموطأ ٢/٨٥٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٧٤، ٥٣٥.

المأمومة<sup>(١)</sup>. ولأنَّ الأصلَ وجوبُ الضَّمانِ على الجاني، وخُولِفَ الأصلُ في الثُّلثِ؛ لإجحافه<sup>(٢)</sup> بالجاني، لكثرتِه، فما<sup>(٣)</sup> عَداه يَتَقَيَّ على الأصلِ.

وتَحْمِلُ العاقِلَةُ دِيَّةَ المرأةِ، والذَّمُّ، و<sup>(٤)</sup> ما بَلَغَ من جراحِهما ثُلُثُ دِيَّةِ الحرِّ المشلِّمِ، ولا تَحْمِلُ ما دُونَه؛ لِما ذَكَرنا. وتَحْمِلُ دِيَّةَ الجَنِينِ إِنْ ماتَ<sup>(٥)</sup> مع أُمِّه؛ لأنَّ دِيَّتَهُما وَجِبَتْ بِجَنائَةِ واحدةٍ، وهى زائِدَةٌ على الثُّلثِ، ولا تَحْمِلُهُ إِذا ماتَ مُنفَرِداً؛ لأنَّ دِيَّتَهُ دُونَ الثُّلثِ.

فصل : ولا تَحْمِلُ العاقِلَةُ عَمَداً، ولا عَبدًا، ولا صُلْحًا، ولا اغْتِرافًا؛ لِما رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ : « لَا تَحْمِلُ العاقِلَةُ عَمَداً، وَلَا «عَبَداً، وَلَا<sup>(٦)</sup> صُلْحًا، وَلَا اغْتِرافًا<sup>(٧)</sup> ». ورُوِيَ ذلكَ مَوْقُوفًا على ابنِ عَبَّاسٍ. ولأنَّ حَمْلَ العاقِلَةِ ثَبَتَ على خِلافِ الأصلِ

(١) ذكره ابن حزم عن ابن وهب، في: المحلى ٤١٩/١٢.

(٢) في ف: «لأنه جحاف».

(٣) في م: «فقيما».

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) في الأصل: «كان».

(٦ - ٦) سقط من: الأصل، س ٣، م.

(٧) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ١٠٤/٨. موقوفا على ابن عباس بسند حسن.

وأخرجه الدارقطني في: سننه ١٧٨/٤. من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا: «لا تجعلوا على العاقلة من دية المعترف شيئا». وإسناده واه. انظر: التلخيص الحبير ٣١/٤، ٣٢، وإرواء الغليل ٣٣٦/٧.

للتَّخْفِيفِ عَنِ الْجَانِيِ الْمَعْدُورِ، وَالْعَامِدُ غَيْرُ مَعْدُورٍ، فَلَا يَلِيقُ بِهِ التَّخْفِيفُ .  
وَضَمَانُ الْعَبْدِ مَالٌ، فَلَمْ تَحْمِلْهُ الْعَاقِلَةُ، كَقِيَمَةِ الْبَهِيمَةِ . وَمَا صَالَحَ عَلَيْهِ أَوْ  
اعْتَرَفَ بِهِ، ثَبَتَ بِقَوْلِهِ، فَلَا يَلْزَمُ غَيْرُهُ، وَلَئِنَّهُ يُتَّهَمُ فِي أَنْ <sup>(١)</sup> يُوَاطِئَ غَيْرَهُ  
بِصُلَحٍ أَوْ اعْتِرَافٍ؛ لِيُوجِبَ الْعَقْلَ عَلَى عَاقِلَتِهِ ثُمَّ يُقَاسِمَهُ .

**فصل :** وَجِنَايَةُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ مُحْكُمَاتُهَا <sup>(٢)</sup> مُحْكُمُ الْخَطَا، وَتَحْمِيلُهَا <sup>(٣)</sup>  
الْعَاقِلَةُ وَإِنْ <sup>(٤)</sup> عَمَدَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْهُمَا كَمَالُ الْقَصْدِ <sup>(٥)</sup>، وَلَا تُوجِبُ  
جِنَايَتُهُمَا قِصَاصًا، فَصَارَتْ كَشِبْهِ الْعَمْدِ .

وَمَنْ اقْتَصَصَ بِحَدِيدَةٍ مَسْمُومَةٍ مِنَ الطَّرَفِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا  
تَحْمِيلُ الْعَاقِلَةَ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ الْقَطْعَ <sup>(٦)</sup> بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا، فَأَشْبَهَ الْعَمْدَ الْمَخْضَ .  
وَالثَّانِي، تَحْمِيلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَمْدٍ مَخْضٍ، وَلَا يُوجِبُ قِصَاصًا، فَأَشْبَهَ  
شِبْهَ <sup>(٧)</sup> الْعَمْدِ .

وَلَوْ وَكَّلَ وَكِيلًا يَسْتَوْفِي لَهُ الْقِصَاصَ، ثُمَّ عَفَا عَنِ الْجَانِيِ، فَلَمْ يَعْلَمْ  
[٣٨٠ظ] الرَّكِيْلُ حَتَّى اقْتَصَصَ، فَقَالَ الْقَاضِي: لَا تَحْمِيلُ الْعَاقِلَةَ؛ لِأَنَّهُ عَمْدٌ  
مَخْضٌ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: تَحْمِيلُ الْعَاقِلَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْجِنَايَةَ .

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَنَّهُ» .

(٢) فِي ف، م: «حُكْمُهُمَا» .

(٣) فِي م: «تَحْمِيلُهُمَا» .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف: «كَانَ» .

(٥) فِي ف، م: «الْمَقْصُودُ» .

(٦) فِي ف، م: «الْقَتْلُ» .

(٧) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ .

**فصل : وَمَنْ جَنَى عَلَى نَفْسِهِ أَوْ طَرَفَهُ خَطَأً ، ففیه رِوایَتان ؛ إحداهما ،**  
 هِی هَذَرٌ ؛ لِأَنَّ عَامِرَ بْنَ الْأَكْوَعِ بَارَزَ مَوْحِبًا يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَرَجَعَ سَيْفُهُ عَلَى  
 نَفْسِهِ ، فَقَتَلَهَا ، فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا . "مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ" . وَلِأَنَّهُ  
 جَنَى عَلَى نَفْسِهِ ، فَلَمْ يُضْمَنْ ، كَالْعَمْدِ ، وَلِأَنَّ حَمْلَ الْعَاقِلَةِ إِنَّمَا كَانَ مَعُونَةً  
 لَهُ عَلَى الضَّمَانِ لِلغَيْرِ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ هَلُهَا . وَالثَّانِيَةِ ، دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ  
 لَوَرَثَتِهِ ، وَدِيَّةُ طَرَفِهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِنَفْسِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا سَاقَ جِمَارًا بَعْضًا  
 كَانَتْ مَعَهُ ، فَطَارَتْ مِنْهَا شَظِيئَةٌ ، فَأَصَابَتْ عَيْنَهُ ، فَفَقَأَتْهَا ، فَجَعَلَ عُمَرُ ،  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، دِيَّتَهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، وَقَالَ : هِی يَدٌ مِنْ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ لَمْ  
 يُصِيبْهَا اغْتِدَاءٌ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهَا جِنَايَةٌ خَطَأً ، فَأَشْبَهَتْ جِنَايَتَهُ عَلَى غَيْرِهِ . فَإِنْ  
 كَانَتِ الْعَاقِلَةُ هِی الْوَارِثَةُ ، لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لِلْإِنْسَانِ شَيْءٌ  
 عَلَى نَفْسِهِ . وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ وَارِثًا ، سَقَطَ مَا عَلَيْهِ وَحْدَهُ .

**فصل : وَمَا يَجِبُ بِخَطَأِ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ فِي اجْتِهَادِهِ مِنَ الدِّيَّاتِ ، ففیه**

(١ - ١) سقط من : الأصل ، ف ، م .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب ما يجوز  
 من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه ، من كتاب الأدب ، وفي : باب إذا قتل نفسه خطأ فلا  
 دية له ، من كتاب الديات . صحيح البخاري ١٦٦/٥ ، ١٦٧ ، ٤٢/٨ ، ٤٤ - ٩/٩ . ومسلم ،  
 في : باب غزوة خيبر ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٤٢٧/٣ - ١٤٣٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يموت بسلاحه ، من كتاب الجهاد . سنن أبي  
 داود ١٩/٢ ، ٢٠ ، والنسائي ، في : باب من قاتل في سبيل الله فارتد عليه سيفه فقتله ، من  
 كتاب الجهاد . المجتبى ٢٦/٦ ، ٢٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦/٤ - ٤٨ . وانظره في ٢/  
 ٢٦ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣٤٩/٩ ، ٣٥٠ . وبنحوه مختصراً أخرجه عبد  
 الرزاق ، في : المصنف ٤١٢/٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ .

روايتان؛ إحداهما، يجبُ على عاقلته؛ لما رُوِيَ عن عُمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، أَنَّهُ قالَ لعلِّي، رَضِيَ اللَّهُ عنه، في جَنِينِ المرأةِ التي أَجهَضَتْ لما بَعَثَ إليها: عَزَمْتُ عليك، لا تَبْرَحَ حَتَّى تَقْسِمَها على قَوْمِكَ<sup>(١)</sup>. والثانية، في بَيْتِ المالِ؛ "لأنَّ خَطَأَهُ" يَكْثُرُ في أَحكامِهِ واجْتِهَادِهِ، فإِيجابُ ما يَجِبُ به على عاقلته يُجَحِّفُ بِهِمْ.

فأَمَّا الكَفَّارَةُ ففي مالِهِ "على كُلِّ" حالٍ؛ لأنَّها لا تَتَحَمَّلُ<sup>(٢)</sup> في مَوْضِعٍ. وَيَحْتَمِلُ أن تَجِبَ في بَيْتِ المالِ؛ لأنَّها تَكْثُرُ، فَأَشْبَهَتْ الدِّيَّةَ.

فصل: وكلُّ ما لا<sup>(٣)</sup> تَحْمِلُهُ العاقلةُ مِنْ دِيَّةِ العَمْدِ، وما دُونَ الثُّلُثِ وغيرِهِ، يَجِبُ حَالاً؛ لأنَّهُ بَدَلُ مُثْلٍ لا تَحْمِلُهُ العاقلةُ، فَوَجِبَ حَالاً، كَغَرَامَةِ الْمُثْلَفَاتِ. وما يَجِبُ بِجَنَايَةِ الخَطَأِ، وَعَمْدِ الخَطَأِ مِمَّا تَحْمِلُهُ العاقلةُ، يَجِبُ مُؤَجَّلاً؛ لأنَّهُ يُزَوَّى عن عُمرَ وعلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عنهما، أَنَّهُما قَضَيَا بِالدِّيَّةِ في ثَلاثِ سِنِينَ<sup>(٤)</sup>. ولا يُعْرَفُ لهما مُخَالَفٌ في عَصْرِهما.

فإن كان الواجبُ دِيَّةً كامِلةً؛ كدِيَّةِ الحُرِّ المُسْلِمِ، أو دِيَّةِ سَمْعِهِ، أو بَصَرِهِ، أو يَدَيْهِ، أو رِجْلَيْهِ، قُسِمَتْ في ثَلاثِ سِنِينَ؛ لما ذَكَرْنَا، وَوَجِبَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٦.

(٢) (٢ - ٢) في ف: «لأنَّه خطأ».

(٣) (٣ - ٣) في م: «بكل».

(٤) في ف: «تتحصل».

(٥) سقط من: الأصل.

(٦) أخرجه البيهقي عن عمر وعلِيٍّ، في: السنن الكبرى ١٠٩/٨، ١١٠. وأخرجه عبد الرزاق

عن عمر، في: المصنف ٤٢٠/٩. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٢٨٤/٩.

فى آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ ثُلُثُهَا . وإن كان الواجبُ ثُلثُ دِيَّةٍ ؛ كدِيَّةِ المَأْمُومَةِ ، أو<sup>(١)</sup> الجائِفَةِ ، وَجِبَ ذلكَ عِنْدَ آخِرِ الحَوْلِ الأوَّلِ . وإن كان نِصْفَ الدِّيَّةِ ؛ كدِيَّةِ اليَدِ ، أو العَيْنِ ، أو ثُلُثِي الدِّيَّةِ ؛ كدِيَّةِ مَأْمُومَتَيْنِ ، أو جائِفَتَيْنِ ، وَجِبَ فى رَأْسِ الحَوْلِ الأوَّلِ الثُّلُثُ ، والباقي<sup>(٢)</sup> فى الحَوْلِ الثانى . وإن زاد على الثُّلُثَيْنِ ، وَجِبَ الزائدُ فى الحَوْلِ الثالثِ .

وإن وَجِبَ بِجِنَايَتِهِ<sup>(٣)</sup> دِيَّتَانِ ، كدِيَّةِ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ ، وَجِبَ فى سِتِّ سِنِينَ ؛ فى كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثُهَا ؛ لَأَنَّهَا جِنَايَةٌ على واحدٍ ، فلم يَجِبْ له فى كُلِّ حَوْلٍ أَكْثَرُ من ثُلُثِ دِيَّةٍ ، كما لو لم تَزِدْ على دِيَّةٍ . وإن وَجِبَ بِجِنَايَتِهِ دِيَّتَانِ لاثْنَيْنِ ؛ بَأَن قَتَلَهُمَا ، وَجِبَ لكلِّ واحدٍ منهما فى كُلِّ حَوْلٍ ثُلُثٌ ؛ لَأَنَّهُمَا يَجِبَانِ لِمُسْتَحَقِّينِ ، فلم يَنْقُصْ واحدٌ منهما مِنَ الثُّلُثِ ، كما لو انْفَرَدَ .

وإن كان الواجبُ دِيَّةَ نَفْسٍ نَاقِصَةٍ ، كدِيَّةِ المَرَأَةِ وَالذَّمِّ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تُقَسَّمُ فى ثَلَاثِ سِنِينَ ؛ لَأَنَّهُ بَدَلُ نَقْصٍ<sup>(٤)</sup> ، أَشْبَهَ الدِّيَّةَ الكَامِلَةَ . [٣٨١] والثانى ، يَجِبُ منها<sup>(٥)</sup> فى العامِ الأوَّلِ قَدْرُ ثُلُثِ الدِّيَّةِ ، وبقاِيها فى العامِ الثانى ؛ لَأَنَّهَا تَنْقُصُ عَنِ الدِّيَّةِ ، أَشْبَهَ دِيَّةَ اليَدِ .

(١) فى م : «و» .

(٢) فى الأصل : «الثانى» .

(٣) فى س ٣ ، م : «بجناية» .

(٤) فى ف : «نفس» .

(٥) فى ف : «منهما» .

وَيُعْتَبَرُ اِبْتِدَاءُ الْحَوْلِ فِي دِيَةِ النَّفْسِ مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مُؤَجَّلٌ ،  
فَاعْتَبِرَتْ الْمُدَّةُ مِنْ حِينَ وُجُودِ سَبَبِهِ ، كَالدَّيْنِ . وَإِنْ كَانَتْ دِيَةُ طَرَفٍ ،  
اِغْتَبِرَتْ الْمُدَّةُ مِنْ حِينَ الْجَنَائِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ ، فَأَشْبَهَ أَرْشَ الْمَأْمُومَةِ .  
وَإِنْ تَلَفَ شَيْءٌ بِالسَّرَايَةِ ، فَاِبْتِدَاءُ مُدَّتِهِ حِينَ الْاِنْدِمَالِ ؛ لِأَنَّ مَا تَلَفَ  
بِالسَّرَايَةِ ، اِغْتَبِرَ فِيهِ <sup>(١)</sup> حَالَةُ الْاِسْتِقْرَارِ ، كَالنَّفْسِ .

**فصل : والعاقلة :** الْعَصَبَةُ مَنْ كَانُوا مِنَ النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو  
ابْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ  
بَيْنَ عَصَبَتَيْهَا مَنْ كَانُوا ، لَا يَرِثُونَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ وَرَثَتِهَا . رَوَاهُ  
ابْنُ مَاجَه <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ الْأَبَاءَ  
وَالْأَبْنََاءَ لَا يَقْعِلُونَ مَعَ الْعَاقِلَةِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
قَالَ : فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا ، وَبَرًّا زَوْجِهَا  
وَوَلَدِهَا ، فَقَالَ عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ : مِيرَاثُهَا لَنَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مِيرَاثُهَا  
لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . فَتَبَيَّنَ هَذَا فِي الْاِثْنِ ؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ ،

(١) زيادة من : ف .

(٢) في الأصل : « النسائي » .

والحديث أخرجه ابن ماجه ، في : باب عقل المرأة على عصبتها وميراثها لولدها ، من كتاب  
الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٨٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ديات الأعضاء ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ /  
٤٩٦ . والنسائي ، في : باب ذكر الاختلاف على خالد الحذاء ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨ /

٣٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢٤ . وحسنه في الإرواء ٧ / ٣٣٢ .

(٣) في : باب دية الجنين ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ٤٩٨ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب عقل المرأة على عصبتها وميراثها لولدها ، من كتاب =

وقسنا عليه الأب ؛ لتساويهما في البغضية<sup>(١)</sup> ، ولأن الدية جعلت على العاقلة ؛ كيلا يكثر على القاتل فيجحف به ، ومال والده وولده كماله . وجعل الخرقى الإخوة في هذا كالأبناء . وغيره من أصحابنا يخص الروايتين بالآباء<sup>(٢)</sup> والأبناء ؛ لأنهم الذين لا تقبل شهادتهم لهم ، وشهادته له ، وبينهم قرابة جزية وبغضية . فإن كان الابن من بنى العم ، حمل من العقل ؛ لأنه من بنى عمه ، فيعقل ، كما لو لم يكن ابنا .

**فصل :** ولا عقل على من ليس بعصية ؛ كالإخوة من الأم ، والمولى من أسفل ؛ لأنهم من غير العصابات ، فلا يعقلون ، كالنساء .

ومن لم يكن له عاقلة ، ففيه روايتان إن كان مسلما ؛ إحداهما ، عقله في بيت المال ؛ لأن ماله يصرف إليه ، فيعقله ، كعصيته . والثانية ، لا يعقله ؛ لأن فيه حقا للنساء والصبيان والفقراء ، ولا عقل عليهم . فأما الذمي ، فلا يعقل من بيت المال ؛ لأنه للمسلمين ، والذمي ليس منهم . فإن لم يكن له<sup>(٣)</sup> عاقلة ، فقال القاضي : يؤخذ من ماله . فأما المسلم إذا تعذر إيجاب دية على العاقلة<sup>(٤)</sup> أو بعضها ، ولم يوجد<sup>(٥)</sup> من بيت المال شيء ، فقال أصحابنا : لا يلزم القاتل شيء ؛ لأنه حق يجب على العاقلة ابتداء ،

= الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٨٤ .

(١) في م : « العصية » .

(٢) في م : « بالآب » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في ف : « عاقلته » ، وفي م : « العاقل » .

(٥) في الأصل ، م : « يؤخذ » . وغير منقوطة في س ٣ .



فلم يَجِبْ على غيرهم، كالذَّيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ عليه ؛ لَأَنَّهُ هُوَ  
الْجَانِي ، فَإِذَا تَعَدَّرَ أَدَاءُ مُوجِبِ جِنَايَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، لَزِمَهُ ، كَالذَّمِّيِّ ،  
وَكَالْمُضْمُونِ عَنْهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْإِسْتِيفَاءُ مِنَ الضَّامِنِ ، وَكَالْمَسْأَلِ الَّتِي تَلِي <sup>(١)</sup>  
هَذَا .

فصل : وَيَتَعَاقَلُ أَهْلُ الذِّمَّةِ . وَعَنْهُ ، لَا يَتَعَاقَلُونَ . وَهَلْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَ  
"اِخْتِلَافِ أَذْيَانِهِمْ" ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي تَوْرِيثِهِمْ .

وَلَا يَغِقِلُ مُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ ، وَلَا كَافِرٌ عَنْ مُسْلِمٍ ، وَلَا حَزْبِيٌّ عَنْ ذِمِّيٍّ ،  
وَلَا ذِمِّيٌّ عَنْ حَزْبِيٍّ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَلَا يَغِقِلُ بَعْضُهُمْ  
بَعْضًا ، كَغَيْرِ الْعَصَبَاتِ .

فَإِنْ رَمَى نَضْرَانِيٌّ صَيِّدًا ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، ثُمَّ أَصَابَ السَّهْمُ إِنْسَانًا فَقَتَلَهُ ،  
وَجَبَتْ الدِّيَّةُ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ [ ٣٨١ ظ ] إِجْبَائُهَا عَلَى عَاقِلَتِهِ مِنْ  
النَّصَارَى ؛ لَأَنَّهُ قَتَلَ وَهُوَ مُسْلِمٌ ، وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لَأَنَّهُ رَمَى  
وَهُوَ نَضْرَانِيٌّ . وَإِنْ قَطَعَ نَضْرَانِيٌّ يَدَ <sup>(٢)</sup> رَجُلٍ ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، فَمَاتَ الْمُقْطُوعُ ،  
فَدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ مِنَ <sup>(٣)</sup> النَّصَارَى ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ وَجَدَتْ وَهُوَ نَضْرَانِيٌّ ،  
وَلِهَذَا يَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَا يَسْقُطُ بِالْإِسْلَامِ .

وَإِنْ رَمَى مُسْلِمٌ سَهْمًا ، ثُمَّ ارْتَدَّ ، فَقَتَلَ إِنْسَانًا ، وَجَبَتْ الدِّيَّةُ فِي ذِمَّتِهِ ؛

(١) فِي ف : « قَبْل » .

(٢ - ٢) فِي م : « اِخْتِلَافُهُمْ دِينَهُمْ » .

(٣) فِي الْأَصْل : « يَدَى » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

يَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ قَطَعَ يَدًا ، ثُمَّ ارْتَدَّ ، ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ ، فَعَقَلَهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ الْمُسْلِمِينَ ؛ يَا ذَكَرْنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَحْمِلَ الْعَاقِلَةُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْشِ الْجِرَاحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَفِيمَا إِذَا قَطَعَ نَضْرَانِي يَدَ رَجُلٍ ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، وَمَا زَادَ عَلَى أَرْشِ الْجِرَاحِ فِي مَالِ الْجَانِي ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بَعْدَ مُخَالَفَتِهِ لِدِينِ عَاقِلَتِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ <sup>(١)</sup> الْمَسَائِلِ .

وَلَوْ جَنَى حُرٌّ ، أُمُّهُ مَوْلَاةً وَأَبُوهُ عَبْدٌ ، عَقَلَهُ مَوَالِي أُمِّهِ ؛ لِأَنَّ وَلَاءَهُ لَهُمْ ، فَإِنْ حَصَلَ سِرَايَةٌ <sup>(٢)</sup> الْجَنَايَةِ بَعْدَ عِتْقِ أَبِيهِ <sup>(٣)</sup> ، فَالِدِّيَّةُ فِي مَالِ الْجَانِي ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ إِيْجَابَهُ عَلَى مَوَالِي أُمِّهِ ؛ لِأَنَّ السَّرَايَةَ حَصَلَتْ بَعْدَ زَوَالِ تَعْصِيهِمْ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى مَوَالِي الْأَبِ ؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ صَدَرَتْ وَهُوَ مَوْلى غَيْرِهِمْ . وَلَوْ حَفَرَ الْعَبْدُ بِئْرًا ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ ، ثُمَّ وَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ ، فَضَمَانُهُ عَلَى الْحَافِرِ ؛ يَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وَلَيْسَ عَلَى فَقِيرٍ مِنَ الْعَاقِلَةِ ، وَلَا امْرَأَةٍ ، وَلَا صَبِيٍّ ، وَلَا زَائِلٍ الْعَقْلُ ، حَمْلُ شَيْءٍ مِنَ الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا لِلنُّصْرَةِ وَالْمُوَاسَاةِ ، وَلَيْسَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ النُّصْرَةِ ، وَالْفَقِيرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمُوَاسَاةِ . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْفَقِيرِ الْمُعْتَمِلِ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَقْعِلُ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ يَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ . وَيَقْعِلُ الشَّيْخُ مَا لَمْ يَهْرَمْ ، وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَمْ يَزَمَنْ . فَأَمَّا الشَّيْخُ الْهَرِمُ وَالزَّمِنُ ، فَفِيهِمَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقْعِلَانِ ؛

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَي » .

(٢) فِي ف : « بِسَرَايَةٍ » .

(٣) فِي ف : « أُمِّهِ » .

لأنَّهما مِن أَهْلِ الْمُوَاسَاةِ ، وَتَجِبُ عَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ ، أَشْبَهَا مَا قَبْلَ ذَلِكَ .  
وَالثَّانِي ، لَا يَقِيلَانِ ؛ لِأَنَّهما لَيْسَا مِن أَهْلِ التُّصَرَّةِ ، أَشْبَهَا الْمَجْنُونِ . وَتُعْتَبَرُ  
صِفَاتُهُمْ عِنْدَ الْحَوْلِ ، فَمَنْ مَاتَ ، أَوْ افْتَقَرَ ، أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْحَوْلِ ، سَقَطَ مَا  
عَلَيْهِ ، فَإِنْ بَلَغَ ، أَوْ عَقَلَ ، أَوْ اسْتَعْنَى عِنْدَ الْحَوْلِ ، لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يُعْتَبَرُ لَهُ  
الْحَوْلُ ، فَاعْتَبِرْ فِي آخِرِهِ ، كَالزَّكَاةِ . وَمَنْ مَاتَ ، أَوْ تَغَيَّرَ حَالُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ ،  
لَمْ يَسْقُطْ مَا عَلَيْهِ ، كَالزَّكَاةِ .

فصل : وَالْحَاضِرُ وَالْغَائِبُ سَوَاءٌ فِي الْعَقْلِ ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا فِي إِزْثِهِ ،  
فَيَتَسَاوَوْنَ فِي عَقْلِهِ .

وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنَ الْعَصَبَاتِ ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْعَصَبَاتِ ،  
فُقَدَّمَ فِيهِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ ، كَالْوِلَايَةِ وَالتَّوْرِيثِ ، فَيَبْدَأُ بِإِخْوَةِ الْقَاتِلِ  
وَبَنِيهِمْ ، وَأَعْمَامِهِ وَبَنِيهِمْ ، وَأَعْمَامِ أَبِيهِ وَبَنِيهِمْ ، كَذَلِكَ حَتَّى يَنْقَرِضَ  
الْمُنَاسِبُونَ ، فَيَجِبُ عَلَى مَوْلَاهُ ، ثُمَّ عَلَى عَصَبَاتِهِ ، ثُمَّ مَوَالِي<sup>(١)</sup> مَوْلَاهُ ، ثُمَّ  
عَصَبَاتِهِ ، كَالْمِيرَاثِ بِالْوَلَاءِ سَوَاءً . فَإِذَا كَانَ الْقَاتِلُ هَاشِمِيًّا ، عَقَلَهُ بَنُو  
هَاشِمٍ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ ، دَخَلَ مَعَهُمْ بَنُو عَبْدِ مَنَافٍ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ ،  
دَخَلَ مَعَهُمْ<sup>(٢)</sup> بَنُو قُصَيٍّ . وَهَلْ يُقَدَّمُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ عَلَى وَلَدِ الْأَبِ ؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى التَّقْدِيمِ فِي الْوِلَايَةِ .

وَمَتَى اتَّسَعَ الْأَقْرَبُونَ لِحَمْلِ الْعَقْلِ ، لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمْ مَنْ بَعْدَهُمْ . وَإِنْ  
كَثُرَتِ الْعَاقِلَةُ فِي دَرَجَةٍ ، قُسِمَ الْوَاجِبُ بَيْنَهُمْ بِالسُّوِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يُشْتَحَقُّ

(١) فِي الْأَصْلِ : (عَلَى مَوَالِي) ، وَفِي س ٣ : (مَوَالِي) .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

بالتَّعْصِيبِ ، فَيَسْتَوُونَ فِيهِ ، كَالْمِيرَاثِ .

فصل : ولا يَجِبُ على أَحَدٍ<sup>(١)</sup> مِنَ الْعَاقِلَةِ مَا يُجْحِفُ بِهِ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ ؛  
لأنَّهُ حَقٌّ لِرَمَاهُمْ مِنْ غَيْرِ جُنَائِيَّتِهِمْ [٣٨٢و] عَلَى سَبِيلِ الْمُوَاسَاةِ ، فَلَا يَجِبُ مَا  
يَضُرُّ بِهِمْ ، كَالزَّكَاةِ ، وَلأنَّهُ وَجِبَ لِلتَّخْفِيفِ عَنِ<sup>(٢)</sup> الْجَانِي ، وَلَا يُزَالُ  
الضَّرَرُ بِالضَّرَرِ .

وَيُزَجَعُ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ ، فَيَفْرَضُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمْ قَدْرًا يَسْهُلُ وَلَا يُؤْذِي ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ ، وَلَا  
تَوْقِيفَ هَاهُنَا ، فَوَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَى الْاجْتِهَادِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَفْرَضُ عَلَى الْمُوَسِّرِ  
نِصْفَ مِثْقَالٍ ، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ رُبْعَ مِثْقَالٍ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ  
مَالٍ وَجِبَ عَلَى الْمُوَسِّرِ عَلَى سَبِيلِ الْمُوَاسَاةِ نِصْفُ مِثْقَالٍ فِي الزَّكَاةِ ، وَأَوَّلُ  
مِقْدَارٍ يَخْرُجُ بِهِ الْمَالُ عَنْ حَدِّ النَّافَةِ رُبْعُ مِثْقَالٍ ، فَوَجِبَ عَلَى الْمُتَوَسِّطِ ،  
وَلِهَذَا قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ  
النَّافَةِ<sup>(٣)</sup> .

وَهَلْ يَتَكَرَّرُ هَذَا الْوَاجِبُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
يَتَكَرَّرُ ؛ لِأنَّهُ قَدَرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْحَوْلِ عَلَى سَبِيلِ الْمُوَاسَاةِ ، فَيَتَكَرَّرُ بِالْحَوْلِ ،  
كَالزَّكَاةِ . وَالثَّانِي ، لَا يَتَكَرَّرُ ؛ لِأنَّهُ يُفْضَى إِلَى إِيْجَابِ أَكْثَرِ مِنْ أَقْلٍ

(١) فِي م : « وَاحِدٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عَلَى » .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِلَفْظٍ : لَمْ يَكُنِ الْقَطْعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّيْءِ النَّافَةِ . الْمُصَنَّفُ

٤٧٦/٩ ، ٤٧٧ .

الزَّكَاةَ ، فَيَكُونُ مُضِرًّا . وَيُعْتَبَرُ الْغِنَى وَالتَّوَسُّطُ عِنْدَ حُلُولِ الْحَوْلِ ،  
كَالزَّكَاةِ .

فصل : وإذا جَنَى الْعَبْدُ جِنَايَةً تُوجِبُ الْمَالَ ، تَعَلَّقَ أَرْشُهَا بِرَقَبَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ  
لَا يَجُوزُ إِجَابَتُهَا عَلَى الْمَوْلَى ؛ لَعَدَمِ الْجِنَايَةِ مِنْهُ ، وَلَا إِهْدَارِهَا ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةٌ  
مِنْ آدَمِيٍّ ، وَلَا تُأَخِيرُهَا إِلَى الْعَتَقِ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى إِهْدَارِهَا ، فَتَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ .  
وَالْمَوْلَى مُخَيَّرٌ بَيْنَ فِدَائِهِ وَتَسْلِيمِهِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ قَتَلَ  
عَبْدَانِ رَجُلًا عَمْدًا ، فَقَتَلَ الْوَلِيَّ أَحَدَهُمَا ، وَعَفَا عَنِ الْآخَرِ ، تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ  
نِصْفُ دِيْنَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ وَاحِدًا بِنِصْفِ ، وَبَقِيَ لَهُ النُّصْفُ .



## [ ٣٨٢ ظ ] بَابُ الْقَسَامَةِ

إذا وُجِدَ قَتِيلٌ ، فَادَّعَى وَلِيُّهُ عَلَى إِنْسَانٍ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> قَتَلَهُ ، لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى إِلَّا مُحَرَّرَةً عَلَى مُعَيَّنٍ ؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى فِي حَقٍّ ، فَاسْتُرِطَ لَهَا تَعْيِينُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، كَسَائِرِ الدَّعَاوَى . فَإِذَا حَرَّرَ الدَّعْوَى ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ لَوْثٌ <sup>(٢)</sup> ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعَاوَاهُمْ <sup>(٣)</sup> ، لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ، كَدَعْوَى الْمَالِ . وَهَلْ يُسْتَحْلَفُ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسْتَحْلَفُ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّهَا دَعْوَى فِي حَقٍّ آدَمِيٍّ ، أَشْبَهَتْ دَعْوَى الْمَالِ . وَالْأُخْرَى ، لَا يُسْتَحْلَفُ ، وَيُحْلَى سَبِيلُهُ ؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى فِيمَا لَا يَجُوزُ بَدَلُهُ <sup>(٥)</sup> ، فَلَمْ يُسْتَحْلَفْ فِيهَا ، كَالْحُدُودِ . وَإِذَا قُلْنَا : يُسْتَحْلَفُ . حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ يَغْضُذُهَا الظَّاهِرُ وَالْأَصْلُ ، فَلَمْ تُغْلَظْ بِالْعَدَدِ ، كَالْيَمِينِ فِي الْمَالِ .

وإن كان بينهما لوثٌ ، فَادَّعَى أَنَّهُ قَتَلَهُ عَمْدًا ، حَلَفَ الْمُدَّعَى

(١) زيادة من : ف .

(٢) اللوث : العداوة الظاهرة .

(٣) في م : « بدعوايهم » .

(٤) تقدم تخريجه في ١٦٨ / ٤ .

(٥) في الأصل : « يذله » .

خَمْسِينَ يَمِينًا، وَاسْتَحَقَّ الْقِصَاصَ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ، وَرَافِعُ ابْنُ خَدِيجٍ، أَنَّ مُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، انْطَلَقَا إِلَى<sup>(١)</sup> خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّحْلِ، فَقُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَأَتَتْهُمَا الْيَهُودُ<sup>(٢)</sup>، فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ<sup>(٣)</sup> «بْنُ سَهْلٍ»<sup>(٣)</sup> وَابْنَا عَمِّهِ مُحَيِّصَةُ وَمُحَيِّصَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ، وَهُوَ أَصْغَرُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَبِيرُ الْكُبَرَى»<sup>(٤)</sup>. فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرِ صَاحِبَيْهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ إِلَيْكُمْ بِرُؤْمِيهِ». فَقَالُوا: أَمْرٌ لَمْ نَشْهَدْهُ، كَيْفَ نَخْلِفُ؟ قَالَ: «فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بَأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كُفَّارٌ ضَلَالٌ. قَالَ: فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) في م: «قبل».

(٢) في ف: «يهود».

(٣ - ٣) زيادة من: ف.

(٤) في ف، م: «كبير».

(٥) أخرجه البخاري، في: باب المواعدة والمصالحة مع المشركين...، من كتاب الجزية، وفي: باب إكرام الكبير...، من كتاب الأدب، وفي: باب القسامة، من كتاب الدييات، وفي: باب الشهادة على الخط المختوم، وباب كتاب الحاكم إلى عماله...، من كتاب الأحكام. صحيح البخاري ١٢٣/٤، ٤١/٨، ٤٢، ١١/٩، ٨٣، ٩٣، ٩٤. ومسلم، في: باب القسامة، من كتاب القسامة. صحيح مسلم ١٢٩١/٣ - ١٢٩٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب القتل بالقسامة، وباب في ترك القود في القسامة، من أبواب الدييات. سنن أبي داود ٤٨٤/٢ - ٤٨٧. والترمذي، في: باب ما جاء في القسامة، من كتاب الدييات. عارضة الأحوذى ١٩٢/٦ - ١٩٤. والنسائي، في: باب تبذئة أهل الدم في القسامة، وباب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل فيه، من كتاب القسامة. المجتبى ٦/٨ - ١٢. وابن ماجه، في: باب القسامة، من كتاب الدييات. سنن ابن ماجه ٨٩٢/٢، ٨٩٣. =



ولأنَّ اللُّوثَ<sup>(١)</sup> يُقَوَّى جَنَبَةَ المُدَّعَى ، ويُعَلَّبُ على الظَّنِّ صِدْقَهُ ، فَسَمِعَتْ يمينه أولاً ، كالزَّوجِ في اللِّعَانِ . وإذا حَلَفَ ، اسْتَحَقَّ القِصاصَ ؛ لقَوْلُهُ ﷺ : « فَيُدْفَعُ إِلَيْكُمْ بِرُؤْمِيهِ » . وفي لَفْظٍ : « تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ » . ولأنَّها حُجَّةٌ يَتَّبَعُ بها القَتْلُ العَمْدُ ، فيجِبُ بها القَوْدُ ، كالبَيِّنَةِ . وليس له القَسَامَةُ على أَكْثَرِ من واحدٍ ؛ « لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ ، فَيُدْفَعُ إِلَيْكُمْ بِرُؤْمِيهِ » . ولأنَّها بَيِّنَةٌ ضَعِيفَةٌ ، تُحْلَفُ بها الأَصْلُ في قَتْلِ الواحدِ ، فَيُقْتَصَرُ عليه .

**فصل :** وَيُقْسِمُ الوَرِثَةُ دُونَ غَيْرِهِمْ ، في إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لأنها يَمِينٌ في دَعْوَى ، فلم تُشْرَعْ في حَقِّ غيرِ المُتَدَاعِيَيْنِ ، كسائرِ الأيمانِ . والثَّانِيَةُ ، يُقْسِمُ مِنَ العَصَبَةِ الوَارِثُ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا ؛ لقَوْلُهُ ﷺ : « يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ » . فعلى هذا ، يَحْلِفُ أَوْلِيَاؤُهُ الأَقْرَبُ منهم فالأَقْرَبُ ، كَقَوْلِنَا في تَحْمِيلِ العَقْلِ ، كُلُّ واحدٍ يَمِينًا وَاحِدَةً . وعلى الرِّوَايَةِ الأَوَّلَى ، يُفَرِّضُ على وَرَثَةِ المَقْتُولِ على قَدَرِ مِيراثِهِمْ ؛ فإن كان له ابْنانِ ، حَلَفَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا خَمْسًا وَعِشْرِينَ يَمِينًا ، وإن كان فيها كَثَرٌ ،

---

= والدارمي ، في : باب في القسامة ، من كتاب الديات . سنن الدارمي ١٨٩ / ٢ . الإمام مالك ، في : باب تبذرة أهل الدم في القسامة ، من كتاب القسامة . الموطأ ٨٧٧ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٢ ، ٣ ، ٢ / ٤ .

(١) في الأصل : « الموت » .

(٢ - ٢) في الأصل ، س ٣ ، م : « لقوله » .

(٣) في س ٣ : « الوراث » .

جُبِرَ وَكَمَلَتْ يَمِينًا فِي حَقِّ كُلِّ [٣٨٣] وَاحِدٍ . فَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً يَمِينٌ ،  
 حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ سَبْعَ عَشْرَةَ يَمِينًا . وَإِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ وَابْنٌ ، حَلَفَ الْأَبُ  
 تِسْعَةَ أَيْمَانٍ ، وَحَلَفَ الْابْنُ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ يَمِينًا ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تَتَّبَعُ ،  
 فَوَجِبَ أَنْ تُكْمَلَ .

**فصل :** وَإِنْ نَكَلَ الْمُدْعُونَ ، حَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا ، وَبَرَّئَ ؛  
 لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « تَقْبِرُكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ <sup>(١)</sup> » . وَعَنْ أَحْمَدَ ،  
 رَجَمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُمْ <sup>(٢)</sup> يَخْلِفُونَ ، وَيُعَرِّمُونَ الدِّيَّةَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّي عَنْ عَمَرٍ ،  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٣)</sup> . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِلخَبَرِ ، وَفِي لَفْظٍ مِنْهُ ، قَالَ :  
 « فَيَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيُعَرِّمُونَ مِنْ دَمِهِ » <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهَا أَيْمَانٌ مُشْرُوعَةٌ فِي  
 حَقِّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، فَبَرَّئَ بِهَا ، كَسَائِرِ الْأَيْمَانِ .

فَإِنْ لَمْ يَخْلِفِ الْمُدْعُونَ ، وَلَمْ يَرْضَوْا بِتَمِيمِ <sup>(٥)</sup> الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ <sup>(٦)</sup> ،  
 وَدَاهُ <sup>(٧)</sup> الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى <sup>(٨)</sup> الْأَنْصَارِيَّ بِمَائَةٍ مِنْ

(١) فِي ف : « يَمِينًا » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : س ٣ ، م .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٣٥ / ١٠ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٣٩٢ / ٩ .  
 وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٢٤ / ٨ . وَانْظُرِ الْأَثَرُ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي : التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ ٣٩ / ٤ ،  
 ٤٠ .

(٤) فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٤ . بَلَفَظَ : « فَيَخْلِفُونَ لَكُمْ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيُعَرِّمُونَ مِنْ دَمِ صَاحِبِكُمْ » .

(٥) فِي ف : « بِأَيْمَانٍ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « عَلَيْهِ » .

(٧) فِي ف : « فِدَاهُ » .

(٨) فِي م : « فِدَى » .

الإبل إذ لم يَخْلِفُوا ولم يَرْضُوا يَمِينِ الْيَهُودِ<sup>(١)</sup> . فَإِنْ تَعَذَّرَتْ دَيْتُهُ<sup>(٢)</sup> ، لم يكن لهم إِلَّا يَمِينُ<sup>(٣)</sup> الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ ، كسائر الدَّعَاوَى .

وإن نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ ، ففيه ثلاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إحداهنَّ ، يُخْلَى سَبِيلُهُمْ ؛ لأنها يَمِينٌ فى حَقِّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فلم يُحْبَسْ عليها ، كسائر الأيمان . قال القاضي : وَيَدِيهِ<sup>(٤)</sup> الإمام من بيت المال . كالتى قبلها . والثانية ، يُحْبَسُونَ حتى يَخْلِفُوا أو يَقْرُوا<sup>(٥)</sup> ؛ لأنها<sup>(٦)</sup> أيمانٌ مُكْرَّرَةٌ يُنْدَأُ فيها يَمِينِ الْمُدَّعَى ، فيُحْبَسُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فى نُكُولِها<sup>(٧)</sup> ، كاللَّعَانِ . والثالثة ، تجبُ الدَّيَّةُ على الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ؛ لأنه حُكْمٌ يَنْبُتُ بِالتَّكْوِيلِ ، فَنَبَتَ بِالتَّكْوِيلِ ههنا ، كما لو كانتِ الدَّعْوَى قَتْلَ خَطَأً .

فصل : ومن مات مِمَّنْ عليه الأيمان ، قام ورثته مقامه ، وتُقَسَّمُ حصَّته من الأيمان بينهم ، ويُجْبَرُ كَسْرُها عليهم ، كورثة القتيل . فإن مات بعد خليفه البعض ، بطل ما خلفه ، وابتدأوا الأيمان ؛ لأنَّ الحَفَسِينَ جَرَتْ مَجْرَى يَمِينٍ واحدة ، ولا يجوزُ أن يَنْتَهَى الْوَارِثُ على بعضِ يَمِينِ الْمُزْوَوثِ . وإن جُنَّ ثم أَفَاقَ ، بَنَى على ما خلفه ؛ لأنَّ الْمُوَالَاةَ غيرَ مُشْتَرِطَةٍ<sup>(٨)</sup> فى الأيمان .

(١) هو المتقدم فى صفحة ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٢) فى م : « فديته » .

(٣) فى ف : « أيمان » .

(٤) فى م : « يديه » .

(٥) فى الأصل ، س ٣ : « و » .

(٦) فى الأصل ، ف : « ولأنها » .

(٧) فى ف : « نكوله » .

(٨) فى م : « مشروطة » .

**فصل :** وتُشرعُ القَسَامَةُ في كُلِّ قَتْلِ مُوجِبٍ لِلْقِصَاصِ ، سَوَاءَ كَانَ الْمَقْتُولُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا<sup>(١)</sup> ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ؛ لِأَنَّهُ قَتْلٌ مُوجِبٌ لِلْقِصَاصِ ، أَشْبَهَ قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ أَنَّهَا لَا تُشْرَعُ فِي قَتْلِ غَيْرِ مُوجِبٍ لِلْقَوْدِ ؛ كَالْخَطَا ، وَشِبْهِ الْعَمْدِ ، وَقَتْلِ الْمُسْلِمِ الْكَافِرِ ، وَالْحُرِّ الْعَبْدِ ، وَالْوَالِدِ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْقَوْدِ بِهَا ، فَلَا تُشْرَعُ فِي غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ بِاللُّوْثِ<sup>(٢)</sup> وَلَا تَأْتِيهِ لَهُ فِي الْخَطَا . فَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الدَّعْوَى مَعَ عَدَمِ اللُّوْثِ سَوَاءً . وَقَالَ غَيْرُهُ : تَجْرَى الْقَسَامَةُ فِي كُلِّ قَتْلِ ؛ لِأَنَّهَا حُجَّةٌ تُثَبِّتُ الْعَمْدَ الْمُوجِبَ لِلْقِصَاصِ ، فَيُثَبِّتُ بِهَا غَيْرُهُ ، كَالْبَيِّنَةِ . فَعَلَى قَوْلِهِمْ ، تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى جَمَاعَةٍ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ غَيْرَ مُوجِبٍ لِلْقِصَاصِ ، وَإِذَا زُدَّتِ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ ، حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَمْسِينَ يَمِينًا . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : تُقْسَمُ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ بِالْحِصَصِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « فَتُبْرئُكُمْ يَهُودُ<sup>(٣)</sup> بِإِيمَانٍ خَمْسِينَ مِنْهُمْ<sup>(٤)</sup> » . لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا . وَالْأَوَّلُ أَقْبَسُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْرَأُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَالَ الْإِشْتِرَاكِ إِلَّا مَا يُبْرَأُهُ حَالَ [٣٨٣ ظ] الْإِنْفِرَادِ ، كَسَائِرِ الدَّعَاوَى . وَإِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى عَلَى جَمَاعَةٍ فِي حَقِّ بَعْضِهِمْ لَوْثٌ ، حَلَفَ الْمُدَّعُونَ عَلَى صَاحِبِ اللُّوْثِ ، وَأَخَذُوا حِصَّتَهُ مِنَ الدِّيَةِ ، وَحَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينًا وَاحِدَةً ، وَبَرِيَّ .

وَلَا تُشْرَعُ الْقَسَامَةُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْجُرُوحِ وَالْأَطْرَافِ ؛ لِأَنَّهَا

(١) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، ف : « أَوْ » .

(٢) فِي م : « فِي اللُّوْثِ » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « بِخَمْسِينَ يَمِينًا » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

تَثْبُتُ<sup>(١)</sup> فِي النَّفْسِ لِحُزْمَتِهَا ، فَاخْتَصَّتْ بِهَا ، كَالْكَفَّارَةِ .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ لِلْقَسَامَةِ اتِّفَاقُ الْمُسْتَحْقِّينَ عَلَى الدَّعْوَى ؛ فَإِنْ ادَّعَى بَعْضُهُم الْقَتْلَ ، فَكَذَّبَهُ الْبَعْضُ ، لَمْ تَجِبْ قَسَامَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُكَذَّبَ مُنْكَرٌ لِحَقِّ نَفْسِهِ ، فَقَبِلَ ، كَالْإِقْرَارِ . وَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ : قَتَلَهُ هَذَا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : قَتَلَهُ هُوَ وَآخَرُ . فَعَلَى قَوْلِ الْحَرَقِيِّ ، لَا قَسَامَةَ . وَعَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ ، يُقْسِمَانِ عَلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، وَيَأْخُذَانِ نِصْفَ الدِّيَةِ ، وَيُخْلِفُ الْآخَرُ وَيَبْرَأُ . وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا : قَتَلَهُ زَيْدٌ ، وَآخَرُ لَا أَعْرِفُهُ . وَقَالَ الْآخَرُ : قَتَلَهُ "عَمْرُو ، وَآخَرُ" لَا أَعْرِفُهُ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَيْسَ هَاهُنَا تَكْذِيبٌ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُولُ فِي حَقِّ أَحَدِهِمَا هُوَ الَّذِي عَرَفَهُ أَخُوهُ ، وَيُخْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الَّذِي عَيَّنَهُ خَمْسِينَ يَمِينًا ، وَلَهُ رُبُعُ الدِّيَةِ . فَإِنْ عَادَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَقَالَ : الَّذِي جَهِلْتُهُ هُوَ الَّذِي عَيَّنَهُ أَخِي . حَلَفَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ يَمِينًا ، وَاسْتَحَقَّ عَلَيْهِ رُبُعُ الدِّيَةِ . وَإِنْ قَالَ : الَّذِي جَهِلْتُهُ قَدْ عَرَفْتُهُ ، هُوَ غَيْرُ<sup>(٢)</sup> الَّذِي عَيَّنَهُ أَخِي . بَطَلَتِ الْقَسَامَةُ ، وَعَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَ ؛ لِأَنَّ التَّكْذِيبَ يَقْدَحُ فِي اللُّوْثِ . وَإِنْ رَجَعَ الْوَلِيُّ عَنِ الدَّعْوَى بَعْدَ الْقَسَامَةِ ، بَطَلَتْ ، وَلَزِمَهُ رَدُّ مَا أَخَذَ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرُّ<sup>(٣)</sup> عَلَى نَفْسِهِ ، فَقَبِلَ إِقْرَارَهُ ، وَعَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَهُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ فِي وَرَثَةِ الْقَتِيلِ صَبِيٌّ أَوْ غَائِبٌ ، وَكَانَتِ الدَّعْوَى عَمْدًا ، لَمْ تَثْبُتِ الْقَسَامَةُ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّبِيُّ وَيَقْدَمَ الْغَائِبُ ؛ لِأَنَّ حَلِيفَ

(١) فِي م : « ثَبَتَ » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « عَمْرُ وَالْآخَرُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي ف : « مَقَرَّ » .

أَحَدُهُمَا غَيْرُ مُفِيدٍ<sup>(١)</sup>. وَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً لِلْمَالِ، كَالْخَطَأِ وَنَحْوِهِ، فَلِلْحَاضِرِ الْمُكَلَّفِ أَنْ يَخْلِفَ وَيَسْتَحِقَّ حِصَّتَهُ مِنَ الدِّيَّةِ. وَفِي قَدْرِ أَيْمَانِهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَخْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا. هَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّا لَا نَحْكُمُ بِوُجُوبِ الدِّيَّةِ إِلَّا بِالْأَيْمَانِ الْكَامِلَةِ، وَلِأَنَّ الْخَمْسِينَ فِي الْقَسَامَةِ كَالْيَمِينِ الْوَاحِدَةِ فِي غَيْرِهَا. وَالْآخَرُ، يَخْلِفُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ يَمِينًا<sup>(٢)</sup>. هَذَا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَخُوهُ<sup>(٣)</sup> كَبِيرًا حَاضِرًا، لَمْ يَخْلِفْ إِلَّا خَمْسًا وَعِشْرِينَ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ صَغِيرًا أَوْ غَائِبًا، وَلِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الدِّيَّةِ، فَلَا يُلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ الْأَيْمَانِ. فَإِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ وَبَلَغَ الصَّغِيرُ<sup>(٤)</sup>، حَلَفَ نِصْفَ الْأَيْمَانِ، وَجْهًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ يَتَنَبَّى<sup>(٥)</sup> عَلَى يَمِينِ غَيْرِهِ، وَيَسْتَحِقُّ قِسْطَهُ مِنَ الدِّيَّةِ. فَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً، فَعَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ، يَخْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ سَبْعَ عَشْرَةَ يَمِينًا. وَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، يَخْلِفُ الْأَوَّلُ خَمْسِينَ، وَإِذَا قَدِمَ الثَّانِي حَلَفَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ، فَإِذَا قَدِمَ الثَّالِثُ، حَلَفَ سَبْعَ عَشْرَةَ يَمِينًا.

**فصل :** قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَا "مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ" فِي الْقَسَامَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُنَّ فِي الْعَقْلِ . فَإِذَا كَانَ فِي الْوَرَثَةِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ ، أَقْسَمَ الرِّجَالُ

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَقِيد» .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «أَبُوهُ» .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «الصَّبِيُّ» .

(٥) فِي م : «يَتَنَبَّى» .

(٦ - ٦) فِي ف : «تَدْخُلُ النِّسَاءُ» .

دُونَ النِّسَاءِ . فَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُدَّعَى عَلَيْهَا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُقْسِمَ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تُشْرَعُ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ . وَلَوْ كَانَ جَمِيعُ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ نِسَاءً ، اخْتَمَلَ أَنْ يُقْسِمَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ ؛ لِتَعَذُّرِ الْإِيمَانِ مِنْ [ ٣٨٤ ] الْمُدَّعِينَ . وَاخْتَمَلَ أَنْ يُقْسِمَ مِنْ عَصَبَاتِ الْقَتِيلِ خَمْسُونَ رَجُلًا ، وَتُبَيَّنَ الْحَقُّ لِلنِّسَاءِ إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْقَسَامَةَ تُشْرَعُ فِي حَقِّ غَيْرِ الْوَارِثِ . فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْ عَصَبَتِهِ خَمْسُونَ ، قُسِمَتْ عَلَى مَنْ وُجِدَ مِنْهُمْ .

**فصل : واللَّوْثُ الْمُشْتَرِطُ<sup>(١)</sup> فِي الْقَسَامَةِ هُوَ الْعَدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ بَيْنَ الْقَتِيلِ وَبَيْنَ<sup>(٢)</sup> الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، كَنَحْوِ مَا كَانَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ<sup>(٣)</sup> وَيَهُودِ خَيْبَرَ ، وَمَا بَيْنَ الْقَبَائِلِ الْمُتَحَارِبِينَ ، وَمَا بَيْنَ أَهْلِ الْبَغْيِ وَالْعَدْلِ ، وَمَا<sup>(٤)</sup> بَيْنَ الشُّرَطَةِ وَاللُّصُوصِ ؛ لِأَنَّ اللَّوْثَ إِنَّمَا ثَبَتَ بِحُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَنْصَارِيِّ الْمَقْتُولِ بِخَيْبَرَ عَقِيبَ<sup>(٥)</sup> قَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(٦)</sup> : عُذِيَ عَلَى صَاحِبِنَا ، فَقُتِلَ ، وَلَيْسَ لَنَا بِخَيْبَرَ عَدُوٌّ إِلَّا يَهُودُ<sup>(٧)</sup> . فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ بِالْيَمِينِ . فَوَجِبَ أَنْ يُعْلَلَ بِذَلِكَ ، وَيُعَذَّى إِلَى مِثْلِهِ ، وَلَا يُلْحَقَ بِهِ مَا يُخَالِفُهُ . وَعَنْهُ ، أَنَّ اللَّوْثَ**

(١) فِي ف ، م : « الْمَشْرُوط » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَبَيْنَ » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : ف ، م .

(٥) فِي ف : « عَقِبَ » .

(٦) فِي م : « الْأَنْصَارِ » .

(٧) فِي ف : « الْيَهُودِ » .

وَهَذَا اللَّفْظُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/٤ .

ما يُغْلَبُ على الظَّنِّ صِدْقَ المدَّعى<sup>(١)</sup> في أَنَّ المدَّعى عليه<sup>(٢)</sup> قَتَلَهُ ؛ إمَّا العَدَاوَةَ المذكورة ، أو تَفَرُّقَ جماعةٍ عن قَتِيلٍ ، أو وُجُودَ قَتِيلٍ عَقِيبَ اِزْدِحَامِهِمْ ، أو في مَكَانٍ عِنْدَهُ فيه رَجُلٌ معه سَيْفٌ أو حَديدَةٌ مُلَطَّخَةٌ بِدَمٍ ، أو يَفْتَتِلُ طائِفَتَانِ ، فيوجدُ في إحداهما<sup>(٣)</sup> قَتِيلٌ ، أو<sup>(٤)</sup> يَشْهَدُ بِالْقَتْلِ مَنْ لا تُقْبَلُ شَهادَتُهُ ؛ <sup>(٥)</sup> « من النساء » ، والصُّبَّيَّانِ ، والعَبِيدِ ، والفُسَّاقِ ، أو عَدْلٌ واحدٌ ؛ لأنَّ العَدَاوَةَ إمَّا كانتَ لَوْنًا لتأثيرِها في غَلَبَةِ الظَّنِّ بِصِدْقِ المدَّعى ، فنَقِيسُ عليها ما شارَكها في ذلك . فأَمَّا قَوْلُ القَتِيلِ : دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ . فليس بَلَوْثٍ ؛ لأنَّ قَوْلَهُ غيرُ مَقْبُولٍ على خَصْمِهِ . ولو شَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ هو القاتِلُ ، لم يكنِ لَوْنًا ؛ لأنَّهُم لم يُعَيِّنُوا واحِدًا ، ومن شَرَطِ القَسَامَةِ التَّعْيِينَ .

**فصل :** ولا يُشْتَرَطُ في اللُّوْثِ أَنْ يَكُونَ بالقَتِيلِ<sup>(٦)</sup> أَثَرٌ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَسْأَلِ الْأَنْصَارَ<sup>(٧)</sup> عن هذا ، ولو اشْتَرَطَ لاسْتَفْصَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَأَلَ عنه . ولأنَّهُ قد يُقْتَلُ بما لا يَظْهَرُ أَثَرُهُ ؛ كغَمِّ الوَجْهِ ، وعَضْرِ الخُصْيَيْنِ . وقال أبو بَكْرٍ : يُشْتَرَطُ ذلك . وقد أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لأنَّ<sup>(٨)</sup> الغَالِبَ أَنَّ القَتْلَ لا يَحْصُلُ إِلَّا بما يُؤَثِّرُ ، فإذا لم يكنْ به أَثَرٌ ، فالظَّاهِرُ أَنَّهُ ماتَ بِغَيْرِ قَتْلِ .

(١ - ١) في الأصل : « على » .

(٢ - ٢) في ف : « و » .

(٣ - ٣) في م : « كالنساء » .

(٤) في ف : « في القَتِيلِ » .

(٥) في الأصل : « الأنصارى » .

(٦) في ف : « ولأن » ، وفي س ٣ : « لأنه » .



**فصل :** وإذا ادَّعى رجلٌ على رجلٍ قَتْلَ وَلِيٍّ، وبينهما لَوْثٌ، فجاءَ آخَرُ، فقالَ : أنا قَتَلْتُهُ، ولم يَقْتُلْهُ هذا. لم تَسْقُطِ الْقَسَامَةُ بِإِقْرَارِهِ ؛ لَأَنَّهُ قَوْلُ أَجْنَبِيٍّ، ولا يَنْبُتُ الْقَتْلُ عَلَى الْمُقَرَّرِ ؛ لَأَنَّ الْوَلِيَّ لم يَدَّعِهِ. وعن أحمدَ أَنَّ الدَّعْوَى تَبْطُلُ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لَأَنَّهَا عَنْ ظَنٍّ، وقد بانَ خِلَافُهُ، وله الدِّيَّةُ عَلَى الثَّانِي ؛ لَأَنَّهُ مُقَرَّرٌ عَلَى نَفْسِهِ بِهَا، ولا قِصَاصَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّ دَعْوَى الْوَلِيِّ عَلَى الْأَوَّلِ شُبْهَةٌ فِي تَبَرُّتِهِ الثَّانِي، فَتُمنَعُ<sup>(١)</sup> الْقِصَاصَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكَ مُطَالَبَتَهُ بِالْأَوَّلِ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٢)</sup>، وإن كان قد أَخَذَ الدِّيَّةَ مِنَ الْأَوَّلِ، رَدَّهَا عَلَيْهِ.

---

(١) فِي الْأَصْلِ، ف: «فِيْمَنَعُ»، وَفِي م: «فِيْمَنَعُ»، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ٣.

(٢) فِي م: «كَذَلِكَ».



## باب اختلاف الجاني والمجنى عليه [٣٨٤ ظ]

إذا قَتَلَ رَجُلًا ، وادَّعى أَنَّهُ قَتَلَهُ وهو عَبْدٌ ، فَأَنكَرَ وَلِيُّهُ ، فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ  
الْوَلِيِّ مع يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحُرِّيَّةُ ، وَالظَّاهِرُ فِي الدَّارِ الْحُرِّيَّةُ ، وَلِهَذَا يُحْكَمُ  
بِإِسْلَامِ لَقِيْطِهَا وَحُرِّيَّتِهِ . وَإِنْ ادَّعى أَنَّهُ كَانَ قد ارْتَدَّ ، فَأَنكَرَ الْوَلِيُّ <sup>(١)</sup> ،  
فَاَلْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ قَدْ <sup>(٣)</sup> مَلْفُوقًا فِي كِسَاءٍ ، وادَّعى أَنَّهُ كَانَ مَيِّتًا ،  
فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ حَيَاتُهُ ، وَكَوْنُهُ مَضْمُونًا ، فَأَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا .  
وَإِنْ جَنَى عَلَى عُضْوٍ ، وادَّعى أَنَّهُ كَانَ أَشَلَّ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّهُ كَانَ  
سَلِيمًا ، فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ مِنْ  
الْأَعْضَاءِ الْبَاطِنَةِ ، فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ ؛ <sup>(٥)</sup> «لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ» . وَإِنْ  
كَانَ مِنَ الْأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ ؛  
لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ . وَالثَّانِي ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْجَانِي ؛ لِأَنَّ الْعُضْوَ يَظْهَرُ  
وَيُعْرَفُ <sup>(٦)</sup> حَالُهُ ، فَلَوْ كَانَ سَلِيمًا ، لَمْ تَتَعَذَّرْ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ  
الْقَاضِي .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « كذلك » .

(٣) في م : « قدم » .

(٤) بعده في ف : « لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ » .

(٥ - ٥) سقط من : ف .

(٦) في ف : « يكشف » .

**فصل :** وإذا زاد المقتص على حقه ، وادّعى أنه أخطأ ، وقال الجاني :  
تعمد . فالقول قول المقتص مع يمينه ؛ لأنه أعلم بقضده ، إلا أن يكون ممّا لا  
يجوز الخطأ في مثله ، فلا يُقبل قوله فيه ؛ لعدم الاحتمال . وإن قال : هذه  
الزيادة حصلت باضطرابه . فأنكر الجاني ، فالقول قوله ؛ لأن الأصل عدم  
الاضطراب . وفيه وجه آخر ، أن القول قول المقتص ؛ لأن الأصل براءة  
ذمته .

**فصل :** وإذا جرح ثلاثة رجلاً ، فمات ، فادّعى أحدهم أن جرحه براً ،  
وأنكره <sup>(١)</sup> الآخرون ، فصدّق الولي المدّعى في موضع يُريد <sup>(٢)</sup> القصاص ، قبل  
تصديقه ، وليس على المدّعى إلا ضمان الجرح ؛ لأنه لا ضرر على الآخرين  
في تصديقه ؛ لأن القصاص يلزمهما <sup>(٣)</sup> في الحالين . وإن أراد أخذ الدية ،  
لم يُقبل تصديقه في حقهما ؛ لأن عليهما ضرراً ، فإنه إذا حصل القتل من  
ثلاثة ، وجب على كل واحد ثلث الدية ، وإذا برأ جرح أحدهم ، كان  
القتل من اثنين ، فلزم كل واحد نصفها . ويُقبل تصديقه في حق نفسه ،  
فيسقط عن <sup>(٤)</sup> المدّعى ثلث الدية ، ويلزمه أرض الجرح ، ويجب على  
الآخرين ثلثا الدية .

**فصل :** وإن أوضحه موضحتين بينهما حاجز ، فأزيل الحاجز ، فقال  
الجاني : تأكل بالسراية ، فلا يلزمني إلا دية موضحة . وقال المجني عليه : أنا

(١) في ف ، م : «أنكر» .

(٢) في ف : «يريد» .

(٣) في الأصل : «يلزمها» .

(٤) في م : «على» .

أَزَلُّهُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ أَرْضٍ مُوضِحَتَيْنِ . وَإِنْ قَالَ الْجَانِي : مَا أَوْضَحْتُكَ إِلَّا وَاحِدَةً . وَقَالَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ : بَلِ أَوْضَحْتَنِي اثْنَتَيْنِ ، فَحَرَقْتُ مَا بَيْنَهُمَا ، فَصَارَا وَاحِدَةً . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنْ أَرْضٍ أُخْرَى .

وَإِنْ قَطَعَ أَصَابِعَ امْرَأَةٍ ، فَقَالَ : قَطَعْتُ مِنْ أَصَابِعِكَ أَرْبَعًا . فَقَالَتْ : إِنَّمَا قَطَعْتُ ثَلَاثًا ، وَالرَّابِعَةُ قَطَعَهَا غَيْرُكَ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ دِيَّةِ ثَلَاثٍ .

**فصل :** وَإِنْ قَطَعَ أَنْفَ رَجُلٍ وَأُذُنَيْهِ ، فَمَاتَ ، [٣٨٥] فَقَالَ الْجَانِي : مَاتَ مِنَ الْجَنَائَةِ ، فَلَا يَلْزُمُنِي إِلَّا دِيَّةُ نَفْسِهِ . وَقَالَ وَلِيُّهُ : بَلِ انْدَمَلَتْ الْجَنَائَتَانِ <sup>(١)</sup> . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ دِيَّتَيْنِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِالْإِحْتِمَالِ . وَإِنْ قَطَعَ ذَلِكَ ، ثُمَّ ضَرَبَ عُقُقَهُ فِي مُدَّةٍ لَا تَحْتَمِلُ الْبُرْءَ ، فَادَّعَاهُ <sup>(٢)</sup> فِيهَا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُدَّةٌ تَحْتَمِلُ الْبُرْءَ <sup>(٣)</sup> ، فَادَّعَاهُ الْوَلِيُّ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . وَعَلَى الْجَانِي ثَلَاثُ دِيَّاتٍ ؛ لِأَنَّ دِكْرَنَا . وَإِنْ ضَرَبَ عُقُقَهُ أَجْنَبِيٍّ آخَرَ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ دِيَّتَانِ ، وَعَلَى الثَّانِي دِيَّةٌ . وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ؛ لِأَنَّ جِنَايَةَ الثَّانِي قَطَعَتْ سِرَايَةَ الْأَوَّلِ . فَإِنْ قَالَ الْقَاطِعُ : أَنَا قَتَلْتُهُ . وَقَالَ الْوَلِيُّ : بَلِ قَتَلَهُ غَيْرُكَ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ ؛ لِأَنَّ دِكْرَنَا .

(١) فِي ف : « الْجَنَائَاتِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلُ : « فِيهَا » .

**فصل :** وإن جَنَى على عَيْنٍ ، فَأَذْهَبَ ضَوْءَهَا ، ثم مات المجننى عليه ، فقال الجانى : عاد بَصْرُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ . وَأَنْكَرَ الْوَلِئُ ، فَاَلْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ معه . وإن قَلَعَ الْعَيْنَ آخَرُ ، وَادَّعَى أَنَّهُ قَلَعَهَا قَبْلَ عَوْدِ بَصَرِهَا ، فَأَنْكَرَ الْوَلِئُ وَالْجَانِى الْأَوَّلُ ، فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِى ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ معه ، فَإِنْ صَدَّقَ الْوَلِئُ وَالْمَجْنُنِى عَلَيْهِ الْأَوَّلُ ، قَبْلَ قَوْلِهِ فِى إِبْرَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُسْقِطُ حَقَّهُ ، وَلَمْ يُقْبَلْ عَلَى الثَّانِى ، لِأَنَّهُ يُوجِبُ عَلَيْهِ حَقًّا الْأَصْلُ عَدَمَهُ .

**فصل :** وإذا ادَّعى المجننى عليه ذهاب سَمْعِهِ بِالْجَنَانِيَّةِ ، فَأَنْكَرَ الْجَانِى ، اِمْتَحِنَ فِى أَوْقَاتِ غَفَلَاتِهِ بِالصَّيَاحِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، فَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ انْتِرَاجٌ ، أَوْ إِجَابَةٌ ، أَوْ أَمَارَةٌ لِلْسَّمَاعِ ، فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الْجَانِى ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ معه ، وَيُخْلِفُ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ مَا ظَهَرَ مِنْ أَمَارَاتِ السَّمَاعِ اتِّفَاقًا . وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ أَمَارَةُ السَّمَاعِ ، فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنُنِى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ معه ، وَيُخْلِفُ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ لِحُجَّةٍ تَحْقِظُهُ . وَإِنْ ادَّعى ذهاب سَمْعِهِ ، اِمْتَحِنَ فِى أَوْقَاتِ غَفَلَاتِهِ بِالرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ وَالْمُتْنِنَةِ ، فَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ تَغْيِيسٌ مِنَ الْمُتْنِنَةِ وَ<sup>(١)</sup> اِرْتِيَاخٌ لِلطَّيِّبَةِ ، فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الْجَانِى مَعَ يَمِينِهِ ، وَإِلَّا فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنُنِى عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ ادَّعى ذهاب سَمْعِهِ إِحْدَى أُذُنَيْهِ ، أَوْ<sup>(٢)</sup> السَّمْعَ مِنْ أَحَدِ مَنْخَرَيْهِ ، سُدَّ الصَّحِيحُ ، وَاِمْتَحِنَ بِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ ادَّعى نَقْصَ سَمْعِهِ أَوْ سَمْعَهُ ، فَاَلْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعى مُخْتَمَلًا لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ، كَقَوْلِ الْمَرْأَةِ فِى حَيْضِهَا . وَمَتَى

(١) فِى ف : «أَوْ» .

(٢) فِى الْأَصْلِ ، ف : «و» .

حَكِيمَ لَهُ بِالِدِّيَّةِ ، ثُمَّ انْتَرَعَجَ عِنْدَ صَوْتِ ، أَوْ غَطَّى أَنْفَهُ عِنْدَ رَائِحَةِ مُنْتِنَةٍ ، فَطُولِبَ بِالِدِّيَّةِ ، فَادَّعَى أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ اتِّفَاقًا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ ، فَلَا يُنْتَقَضُ الْحُكْمُ بِالِاحْتِمَالِ . وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ ، بَحِثْ يُعْلَمُ صِحَّةُ سَمْعِهِ وَشَمِّهِ ، رَدِّ مَا أَخَذَ ؛ لِأَنَّا بَيِّنًا كَذِبَهُ . وَلَوْ كُسِرَ صُلْبُهُ ، فَادَّعَى ذَهَابَ جَمَاعِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ .

**فصل :** وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا ، وَقَالَتْ : هُوَ مِنْ ضَرْبِكَ . فَأُنْكَرَهَا ، وَكَانَ الْإِسْقَاطُ عَقِيبَ الضَّرْبِ ، أَوْ بَقِيَتْ مُتَأَلِّمَةً إِلَى أَنْ أَسْقَطَتْ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهَا . وَإِنْ بَقِيَتْ مُدَّةً غَيْرَ مُتَأَلِّمَةٍ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ اخْتِمَالًا ظَاهِرًا ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الثَّالِثِ ، [ ٣٨٥ ط ] فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّأَلُّمِ ، وَهُوَ مِمَّا يَظْهَرُ وَيُمْكِنُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَسْقَطَتِ الْجَنِينَ حَيًّا ، ثُمَّ مَاتَ ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : مَاتَ مِنْ ضَرْبِكَ . فَأُنْكَرَهَا ، وَكَانَ مَوْتُهُ عَقِيبَ <sup>(١)</sup> الْإِسْقَاطِ ، أَوْ بَقِيَ مُتَأَلِّمًا إِلَى أَنْ مَاتَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهَا . وَإِنْ بَقِيَ مُدَّةً صَحِيحًا ، ثُمَّ مَاتَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَانِي . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي تَأْلِمِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ : اسْتَهْلَ ثُمَّ مَاتَ . فَأُنْكَرَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى اسْتِهْلَالِهِ ، وَقَالَتْ : كَانَ ذَكَرًا . وَقَالَ : بَلْ أُنْثَى . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى دِيَّةِ الْأُنْثَى . وَإِنْ صَدَّقَ الْجَانِي الْمَرْأَةَ فِي حَيَاتِهِ وَكَوْنِهِ ذَكَرًا ، وَأُنْكَرَتِ الْعَاقِلَةُ ،

(١) فِي م : « عَقِبَ » .

وَجَبَّتِ الدِّيَّةُ فِي مَالِ الْجَانِي ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ اغْتِرَافًا . وَإِنْ مَاتَ  
الْجَنِينُ مَعَ أُمِّهِ ، وَاعْتَرَفَ الْجَانِي أَنَّهُ سَقَطَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ ، وَأُنْكَرَتِ الْعَاقِلَةُ ،  
فَعَلَى الْعَاقِلَةِ غُرَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعْتَرِفْ بِأَكْثَرِ مِنْهَا ، وَمَا زَادَ عَلَى الْجَانِي ؛ لِأَنَّ  
قَوْلَهُ مَقْبُولٌ عَلَى نَفْسِهِ دُونَ الْعَاقِلَةِ .

**فصل :** وَإِنْ اضْطَرَّدَتْ سَفِيَّتَانِ فَتَلَفَتْ إِحْدَاهُمَا ، فَادَّعَى صَاحِبُهَا أَنَّ  
الْقَيْمَ فَرَطَ فِي ضَبِطِهَا ، فَأُنْكَرَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
التَّقْرِيطِ . وَمَتَى اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ<sup>(١)</sup> جِنَايَةٍ غَيْرِ مَا يُوجِبُ الْقَسَامَةَ ، كَالْجِنَايَةِ  
عَلَى الْأَطْرَافِ وَغَيْرِهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ وَعَدَمُ  
الْجِنَايَةِ .

**فصل :** إِذَا سَلَّمَ دِيَّةَ الْعَمْدِ ، ثُمَّ اخْتَلَفَا ، فَقَالَ الْوَلِيُّ : لَمْ يَكُنْ فِيهَا  
خَلِيفَاتٌ . وَقَالَ الْجَانِي : كَانَتْ فِيهَا<sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ تَكُنْ مَرْجُوءَةً<sup>(٣)</sup> . رُجِعَ فِيهِ إِلَى  
أَهْلِ الْخُبْرَةِ ، وَإِلَّا<sup>(٤)</sup> فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخَفْلِ . وَإِنْ  
كَانَ<sup>(٥)</sup> رَجَعَ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِمْ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِأَنَّهَا  
خَلِيفَاتٌ بِقَوْلِهِمْ ، فَلَا تَنْقُضُ<sup>(٥)</sup> مَا حَكَمْنَا بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ .

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) زيادة من : ف .

(٤) زيادة من : م .

(٥) في الأصل ، م : « ينقض » ، وغير منقوطة في س ٣ .



## بَابُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ

تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً مَضْمُونَةً، خَطَأً، بِمُبَاشَرَةٍ  
أَوْ تَسْبِيبٍ؛ كَحْفْرِ الْبَيْتْرِ، وَشَهَادَةِ الزُّورِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ  
قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ  
يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانِ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ  
مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانِ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ  
مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ  
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾<sup>(١)</sup>.  
وَتَجِبُ عَلَى مَنْ قَتَلَ فِي بِلَادِ الرُّومِ مُسْلِمًا يَغْتَقِدُهُ كَافِرًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَإِنْ كَانِ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ  
مُؤْمِنَةٍ﴾. وَكَذَلِكَ يُلْزَمُ مَنْ رَمَى صَفَّ الْكُفَّارِ فَقَتَلَ مُسْلِمًا؛ قِيَاسًا عَلَيْهِ.  
وَمَنْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ  
أَدْمَى مَحْقُونُ الدَّمِ لِحُرْمَتِهِ، فَوَجِبَتْ فِيهِ الْكَفَّارَةُ كَغَيْرِهِ. وَإِنْ قَتَلَهُ وَأُمُّهُ،  
فَعَلِيهِ كَفَّارَتَانِ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَيْنِ.

وَإِنْ قَتَلَ نَفْسَهُ أَوْ عَبْدَهُ خَطَأً، فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ لِحَقِّ اللَّهِ

(١) سورة النساء ٩٢.

تعالى . وقتل نفسه وعبيده كقتل غيرهما فى التَّحْرِيمِ ؛ لِحَقِّ اللّهِ تعالى .  
 وإن اشترك جماعة فى قتل واحد ، فعلى كل واحد منهم كفارة ؛  
 لأنها كفارة لا تجب على سبيل [٣٨٦] البدل ، اشتركوا فى سببها ، فلزم  
 كل واحد كفارة ، كالطَّيِّبِ فى الإحرام . وعنه ، على الجميع كفارة ؛  
 لأنها تجب بالقتل . فإذا كان واحدا ، وجبت كفارة واحدة ، كقتل  
 الصَّيْدِ .

فصل : ولا تجب الكفارة بالعمد المحض ، سواء أوجب القصاص أو لم  
 يُوجبه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ  
 مُّؤْمِنَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . فتخصيصه بها يدل على نفيها عن <sup>(٢)</sup> غيره ، ولأنها لو  
 وجبت فى العمد ، لحثَّ عُقُوبَتُهُ فى الآخرة ؛ لأنها شُرِعتْ لِسِتْرِ <sup>(٣)</sup>  
 الذَّنْبِ ، وعُقُوبَةُ الْقَاتِلِ الْمُتَعَمِّدِ <sup>(٤)</sup> ثابتة بالنص لا تُمتحى <sup>(٥)</sup> بها ، فوجب أن  
 لا تجب الكفارة فيه . وعنه ، أنها تجب ؛ لأنها إذا وجبت فى الخطأ مع قلة  
 إثمه ، ففي العمد أولى .

وأما شبهة العمد ، فتجب فيه الكفارة ؛ لأنه أُجْرِى مُجْرَى الْخَطَا فى  
 نفي عُقُوبَتِهِ ، وَتَحْمِيلِ الْعَاقِلَةِ دِيَّتِهِ ، وتأجيلها ، فكذلك فى الكفارة ، ولأنه

(١) سورة النساء ٩٢ .

(٢) فى م : « فى » .

(٣) فى س ٣ : « لتستر » .

(٤) فى م : « عمدا » .

(٥) فى الأصل ، س ٣ : « تمتحى » ، وفى ف : « يمتحن » .

لو لم تَجِبِ الكَفَّارَةُ ، لم يَلْزَمِ الْقَاتِلُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ الدِّيَّةَ تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ .

وَتَجِبُ الكَفَّارَةُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ إِذَا قَتَلَا وَإِنْ تَعَمَّدَا ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُمَا أُجْرِي مُجْرَى الْخَطَا فِي أَحْكَامِهِ ، وَهَذَا مِنْ أَحْكَامِهِ . وَتَجِبُ عَلَى النَّائِمِ إِذَا انْقَلَبَ عَلَى شَخْصٍ فَقَتَلَهُ . وَعَلَى مَنْ قَتَلَتْ بِهِيمَتُهُ يَدَيْهَا أَوْ فَمِهَا ، إِذَا كَانَ قَائِدَهَا ، أَوْ رَاكِبَهَا أَوْ سَائِقَهَا ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْقَتْلِ لَزِمَهُ ، فَكَذَلِكَ كَفَّارَتُهُ .

فصل : وَلَا تَجِبُ الكَفَّارَةُ<sup>(١)</sup> بِالْجَنَائِيَةِ عَلَى الْأَطْرَافِ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا بِقَتْلِ غَيْرِ الْآدَمِيِّ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا مِنَ الشَّرْعِ ، وَإِنَّمَا أُوجِبَهَا فِي النَّفْسِ ، وَقِيَاسُ غَيْرِهَا عَلَيْهَا مُتَّبَعٌ ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ حُرْمَةً ، وَلِذَلِكَ اخْتَصَّتْ بِالْقَسَامَةِ .

وَلَا تَجِبُ بِقَتْلِ مُبَاحٍ ؛ كَقَتْلِ الزَّانِي الْمُحْصَنِ ، وَالْقِصَاصِ ، وَقَتْلِ<sup>(٣)</sup> أَهْلِ الْبَغْيِ ، وَالصَّائِلِ ، وَمَنْ ضُرِبَ الْحَدُّ أَوْ فِي التَّغْزِيرِ فَمَاتَ فِيهِ ، أَوْ قُطِعَ بِالسَّرِقَةِ أَوْ<sup>(٤)</sup> الْقِصَاصِ فَسَرَى إِلَى نَفْسِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الكَفَّارَةَ شُرِعَتْ لِلتَّكْفِيرِ وَالْمَحْوِ ، وَهَذَا لَا شَيْءَ فِيهِ يُمَحَى .

فصل : وَالْكَفَّارَةُ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؛ لِلآيَةِ . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ فِيهَا الْعِتْقُ وَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ، فَوَجِبَ فِيهَا إِطْعَامُ

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « كفارة » .

(٣) في الأصل ، س ٣ ، م : « قتل » .

(٤) في ف : « و » .

سِتِّينَ مِشْكِينًا إِذَا عَجَزَ عَنْهُمَا ، كَكَفَّارَةِ الظُّهَارِ وَالْجَمَاعِ فِي رَمَضَانَ .  
وَالْأُخْرَى ، لَا يَجِبُ فِيهَا الْإِطْعَامُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَذْكُرْهُ .

وَصِفَةُ الرَّقَبَةِ وَالصَّيَامِ وَالْإِطْعَامِ كَصِفَةِ الْوَاجِبِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ ،  
عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ .

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْكَفَّارَةِ ، بَقِيََتْ فِي ذِمَّتِهِ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ تَجِبُ بِالْقَتْلِ ،  
فَلَا تَسْقُطُ بِالْعَجْزِ ، كَكَفَّارَةِ قَتْلِ<sup>(١)</sup> الصَّيِّدِ الْحَرَمِيِّ .

---

(١) زيادة من : م .

## كتاب قتال أهل البغي

كُلُّ مَنْ ثَبَّتَ إِمَامَتَهُ ، حَرُمَ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ وَقِتَالُهُ ، سِوَاءِ ثَبَّتَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ ، كِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَوْ بِعَهْدِ الْإِمَامِ الَّذِي قَبْلَهُ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> ، كَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا <sup>(٢)</sup> ، أَوْ بِقَهْرِهِ لِلنَّاسِ <sup>(٣)</sup> حَتَّى أَدْعُوهُ لَهُ وَدَعَاهُ إِمَامًا ، كَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَرَوَى أَبُو ذَرٍّ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَمَاتَ ، [ ٣٨٦ ط ] فَمَيْتَةً <sup>(٥)</sup> جَاهِلِيَّةٌ » . <sup>(٦)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ <sup>(٧)</sup> وَحْدَهُ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) انظر ما تقدم تخريجه في ١١ / ٤ .

(٣) في م : « الناس » .

(٤) سورة النساء ٥٩ .

(٥) في ف ، س ٣ : « فميتته » .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل .

(٧) زيادة من س ٣ ، ف .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ، من كتاب الإمارة .

صحيح مسلم ٣ / ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب التغليظ في من قاتل تحت راية عمية ، من كتاب تحريم الدم .

المجتبى ٧ / ١١٢ . وابن ماجه ، في : باب العصية ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٠٢ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٩٦ ، ٣٠٦ ، ٤٨٨ . كلهم من حديث أبي هريرة . =

**فصل : والخارجون على الإمام<sup>(١)</sup> ثلاثة أقسام : قسم لا تأويل لهم ، فهؤلاء قُطَاعُ الطَّرِيقِ ، نَذَرُوا حُكْمَهُمْ فيما بعد ، إن شاء الله تعالى . وكذلك إن كان لهم تأويل ، لكنهم عدَّو سِيرٍ لا مَنَعَةَ عندهم<sup>(٢)</sup> . وقال أبو بكر : هم بُغَاة ؛ لأنَّ لهم تأويلاً ، فَأَشْبَهُوا الْعَدَدَ الْكَثِيرَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لأنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لم يُجَرِّ ابنَ مُلْجَمٍ مُجَرِّى الْبَغَاةِ ، ولأنَّ هذا يُفْضِي إلى إهدارِ أموالِ المُسْلِمِينَ<sup>(٣)</sup> .**

**القِسْمُ الثَّانِي : الْخَوَارِجُ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ أَهْلَ الْحَقِّ وَ<sup>(٤)</sup> أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَيَسْتَحِلُّونَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ ، فَذَهَبَ فَقَهَاءُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُ الْبَغَاةِ ؛ لأنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ فِي الْحَرْوَرِيَّةِ : لَا تَبْدَأُوهُمْ بِالْقِتَالِ<sup>(٥)</sup> . وَأَجْرَاهُمْ مُجَرِّى الْبَغَاةِ<sup>(٦)</sup> . وكذلك عمرُ بنُ عبدِ العزيز . وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّهُمْ كُفَّارٌ ، حُكْمُهُمْ حُكْمُ الْمُزْتَدِينَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ<sup>(٧)</sup> الْخُدْرِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٨)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ**

= وانظر لحديث أبي ذر ما أخرجه الحاكم ، فى : المستدرک ١/ ١١٧ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٨/ ١٥٧ . والخطيب البغدادى ، فى : الفقيه والمتفقه ١/ ١٦٣ . وانظر : الاستذكار ٢٧/ ٣٦٠ .

(١) بعده فى م : « على » .

(٢) فى م : « لهم » .

(٣) فى الأصل ، س ٣ : « الناس » .

(٤) فى م : « من » .

(٥) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : المصنف ١٥/ ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ . والدارقطنى ، فى : سننه

٣/ ١٣١ ، ١٣٢ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٨/ ١٨٥ .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧ - ٨) زيادة من : ف .

قال فيهم<sup>(١)</sup>: «يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْزُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْزُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا<sup>(٢)</sup> لَقَيْتُمُوهُمْ، فَاقْتُلُوهُمْ<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّ<sup>(٤)</sup> قَتْلَهُمْ أَجْزَأُ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه البخاري<sup>(٥)</sup>. وفي لفظ: «لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانَهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، لَعِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَأَقْتُلَنَّاهُمْ قَتْلَ عَادٍ<sup>(٦)</sup>». فعلى هذا، يجوز قتلهم ابتداءً، وقتل أسيرهم، وأتباع مذبذبهم، ومن قدير عليه منهم، استتيب، كالموتد، فإن تاب، وإلا قُتل.

القِسْمُ الثالثُ: قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ خَرَجُوا عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْوِيلٍ سَائِعٍ، وَرَأَمُوا خَلْعَهُ، وَلَهُمْ مَنَعَةٌ وَشَوْكَةٌ، فَهَؤُلَاءِ بُعَاةٌ، وَوَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ مَعُونَةٌ لِإِمَامِهِمْ فِي قِتَالِهِمْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا

(١) بعده في الأصل، س ٣، م: «إنهم».

(٢ - ٢) في الأصل، س ٣، ف: «لَقَيْتَهُمْ فَاقْتُلَهُمْ».

(٣) بعده في م: «في».

(٤) في: باب علامات النبوة في الإسلام، من كتاب المناقب، وفي: باب من رآيا بقراءة القرآن، من كتاب فضائل القرآن، وفي: باب ما جاء في قول الرجل: ويلي، من كتاب الأدب، وفي: باب قتل الخوارج والملحدون...، وباب من ترك قتال الخوارج للتألف...، من كتاب استتابة المرتدين. صحيح البخاري ٤/٢٤٣، ٤/٢٤٤، ٦/٢٤٣، ٨/٤٧، ٩/٢٢٢، ٢١.

وليس في حديث أبي سعيد قوله ﷺ: «فَأَيْنَمَا لَقَيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ...». وإنما جاء هذا في حديث علي، وانظره في صحيح البخاري ٤/٢٤٤، ٦/٢٤٣، ٨/٢١. وصحيح مسلم ٢/٧٤٧، ٧٤٨. وسنن أبي داود ٢/٥٤٤، ٥٤٥. والمحجتي ٧/١٠٩. والمسند ١/٨١، ١١٣، ١٣١.

(٥) جمع المصنف في هذا اللفظ أيضا بين حديث علي وحديث أبي سعيد، فالنظر الأول من حديث علي، والثاني من حديث أبي سعيد. وانظر التخريج السابق.

فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴿١﴾ . وَلَأَنَّ الصُّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَاتَلُوا مَا يَبْغِي الزَّكَاةَ ، وَقَاتَلَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَهْلَ الْبَصْرَةِ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَأَهْلَ الشَّامِ بِصُفَيْنَ .

ولا يُقَاتِلُهُم الإمام حتى يسألهم ما يَتَقِمُونَ منه ، فَإِنْ اغْتَلَوْا بِمَظْلَمَةٍ ، أزالها ، أو <sup>(٢)</sup> بِشُبْهَةٍ <sup>(٣)</sup> ، كَشَفَهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ . وفي هذا إصْلَاحٌ . ولَأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَاسِلٌ <sup>(٤)</sup> أَهْلَ الْبَصْرَةِ يَوْمَ الْجَمَلِ قَبْلَ الْوَقْعَةِ ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ لَا يَتَدَعَوْهُمْ بِقِتَالِ ، وَقَالَ : إِنَّ هَذَا يَوْمٌ مَنْ فَلَجَ <sup>(٥)</sup> فِيهِ فَلَجٌ <sup>(٥)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ <sup>(٦)</sup> . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ ، أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا اغْتَرَلَتْهُ الْحُرُورِيَّةُ <sup>(٧)</sup> ، بَعَثَ إِلَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَوَاضَعُوهُ كِتَابَ اللَّهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ <sup>(٨)</sup> . فَإِذَا رَاسَلَهُمْ فَأَبَوْا ، وَعَظَّمَهُمْ ، وَخَوَّفَهُمُ الْقِتَالَ ، فَإِنْ أَبَوْا ،

(١) سورة الحجرات ٩ .

(٢) فى ف : «و» .

(٣) فى الأصل ، م : «شبهة» .

(٤) بعده فى ف : «إلى» .

(٥) فى الأصل ، س ٣ : «فَلَج» .

وفَلَج : ظفر وفاز .

(٦) أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٨ / ١٨٠ ، ١٨١ . وهو ضعيف . انظر الإرواء ٨ /

١١٠ .

(٧) الحرورية : هم الخوارج ، ينسبون إلى حروراء ، موضع على ميلين من الكوفة ، كان أول اجتماع الخوارج به ، فنسبوا إليه ، ثم أصبح لقباً لفرقة منهم . الأنساب ٤ / ٤١٨ ، وحاشيته .

(٨) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٨٦ ، ٨٧ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى =



قَاتَلَهُمْ، فَإِنْ اسْتَنْظَرُوهُ مُدَّةً، نَظَرَ فِي حَالِهِمْ، فَإِنْ بَانَ لَهُ أَنَّ قَضَاهُمْ تَعَرُفُ الْحَقِّ، وَكَشَفُ اللَّبْسِ، وَالرَّجُوعُ إِلَى الطَّاعَةِ، أَنْظَرَهُمْ؛ لَأَنَّ فِي هَذَا إِصْلَاحًا، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ قَضَاهُمْ الْاجْتِمَاعُ عَلَى حَزْبِهِ، أَوْ خَدِيعَتِهِ، عَاجَلَهُمْ؛ لِمَا «فِي التَّأْخِيرِ» مِنَ الضَّرَرِ. فَإِنْ أَعْطَوْهُ مَالًا عَلَى إِنْظَارِهِمْ، أَوْ رَهْنًا، لَمْ يَقْبَلْ؛ لَأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ جَعْلُ ذَلِكَ طَرِيقًا إِلَى قَهْرِهِ وَقَهْرِ أَهْلِ الْعَدْلِ.

[٣٨٧] فصل : وَإِذَا قُوتِلُوا، لَمْ يُبْنِعْ لَهُمْ مُدَبِّرٌ، وَلَمْ يُجْهَزْ<sup>(٢)</sup> عَلَى جَرِيحٍ، وَلَمْ يُقْتَلْ لَهُمْ أَسِيرٌ، وَلَمْ يُعْنَمْ لَهُمْ مَالٌ، وَلَمْ يُسَبَّ لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ، مَا حُكْمُ مَنْ بَغَى عَلَى أُمَّتِي؟». فَقُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَقَالَ: «لَا يُقْتَلُ مُدَبِّرُهُمْ، وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحِهِمْ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُقَسَمُ فِيهِمْ»<sup>(٣)</sup>. وَعَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ الْجَمَلِ: لَا يُذَفَّفُ<sup>(٤)</sup> عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يُهْتَكُ سِتْرٌ، وَلَا يُفْتَحُ بَابٌ، وَمَنْ أَعْلَقَ بَابًا أَوْ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ<sup>(٥)</sup>. وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: شَهِدْتُ صِفِّينَ، فَكَانُوا لَا يُجِيزُونَ عَلَى

= ١٧٩/٨، ١٨٠. وهو صحيح. انظر الإرواء ١١١/٨.

(١) - (١) فِي م: «فِيهِ».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «لَهُمْ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، فِي: الْمُسْتَدْرَكِ ١٥٥/٢. وَابْنُ عَدَى، فِي: الْكَامِلِ ٢٠٩٦/٦. وَابْنُ أَبِي هَاشِمٍ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٨٢/٨. وَفِيهِ كَوْنُ بَنِي حَكِيمٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَانْظُرْ: التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ ٤/٤٤.

(٤) يَذَفَّفُ: يَجْهَزُ.

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمَصْنَفِ ٢٦٣/١٥، ٢٦٧، ٢٨٠، ٢٨١. وَابْنُ أَبِي هَاشِمٍ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٨١/٨. وَهُوَ ضَعِيفٌ. انْظُرْ الإرواء ١١٣/٨.

جريح ، ولا يَطْلُبُونَ مُوَلِّيًّا ، ولا يَسْلُبُونَ قَتِيلًا<sup>(١)</sup> . ولأنَّ المقصودَ دفعُهم ، فإذا حصل ، لم يَجْزُ قَتْلُهُم ، كالصَّائِلِ .

وإن حَضَرَ معهم مَنْ لا يُقَاتِلُ ، لم يَجْزُ قَتْلُهُ ؛ لأنَّ عليًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، قال : إِيَّاكُمْ وصَاحِبَ الْبِرْتُسِ . يعنى محمدَ بنَ طَلْحَةَ السَّجَّادِ ، وكان قد حَضَرَ طَاعَةَ لَأَيِّهِ ولم يُقَاتِلْ<sup>(٢)</sup> . ولأنَّ القَصْدَ كَفُّهم ، وهذا قد كَفَّ نَفْسَهُ .

وَمَنْ أَسِرَ مِنْهُمْ فَدَخَلَ فِي الطَّاعَةِ ، خُلِيَ سَبِيلُهُ ، وإن أَبَى ذلك وكان رجلًا جَلَدًا ، حُبِسَ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْحَرْبُ ؛ لِأَنَّ يُعَيَّنَ أَصْحَابَهُ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الْعَدْلِ ، فإذا انْقَضَتِ الْحَرْبُ ، خُلِيَ سَبِيلُهُ . وإن لم يكن مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، خُلِيَ سَبِيلُهُ ، ولم يُحْبَسْ ؛ لِأَنَّهُ لا يُخْشَى الضَّرَرُ مِنْ تَخْلِيَّتِهِ . وقال أبو الْخَطَّابِ : فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ يُحْبَسُ ؛ كَسَرًا لِقُلُوبِ أَصْحَابِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

وَحُكْمُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ حُكْمُ الرِّجَالِ ، إن قَاتَلُوا ، جازَ دَفْعُهُم بِالْقَتْلِ ، وإِلَّا فَلَا .

وَمَنْ قَتَلَ أَحَدًا مِمَّنْ مُنِعَ مِنْ قَتْلِهِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَعْصُومًا لم يُؤْمَرْ

---

(١) أخرجه الحاكم ، فى : المستدرک ١٥٥ / ٢ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ١٨٢ / ٨ .

(٢) أخرجه الحاكم ، فى : المستدرک ٣٧٥ / ٣ .

وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ : هذا إسناد وإو . التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٨٤ . وعزاه الحافظ لعمر بن شبة فى كتاب « الجمل » . الفتح ٥٥٤ / ٨ . وانظر الاستيعاب ١٣٧٢ / ٣ ، أسد الغابة ٩٨ / ٥ .

بِقَتْلِهِ . وهل يُلْزَمُهُ الْقِصَاصُ ؟ فيه وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، يُلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مُكَافَأًا عَمْدًا . والثاني ، لا يُلْزَمُهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ فِي قَتْلِهِمْ اخْتِلَافًا ، فَكَانَ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ شُبْهَةً دَارِئَةً لِلْقِصَاصِ .

**فصل :** ولا يجوزُ قِتَالُهُمْ بالنارِ ، ولا رَمْيُهُمْ بِالْمُنْجَنِيقِ ، وما يُعْمُ إِثْلَافُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُعْمُ مَنْ لا يجوزُ قَتْلُهُ وَمَنْ يجوزُ . وإن دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ ، جاز ، كما يجوزُ قَتْلُ الصَّائِلِ .

ولا يَسْتَعِينُ عَلَى قِتَالِهِمْ بِكَافِرٍ ، ولا بَمَنْ يَسْتَبِيحُ قَتْلَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ كَقَتْلِهِمْ لا قَتْلَهُمْ ، وهؤلاءُ يَقْصِدُونَ قَتْلَهُمْ . فإن دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْاِسْتِعَانَةِ بِهِمْ ، فَقَدِرَ عَلَى كَقَتْلِهِمْ عَنْ فِعْلٍ مَا لا يجوزُ ، جازَتْ الْاِسْتِعَانَةُ بِهِمْ ، وإلا فلا .

وإنِ اقْتَلَتْ طَائِفَتَانِ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ ، فَقَدَرَ الْإِمَامُ عَلَى قَهْرِهِمَا ، لم يُعِنْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى الْخَطَا ، وإن لم يَقْدِرْ ، ضَمَّ إِلَيْهِ أَقْرَبَهُمَا إِلَى الْحَقِّ ، فإنِ اسْتَوَيَا ، اجْتَهَدَ ، وَضَمَّ إِحْدَاهُمَا إِلَى نَفْسِهِ ، يَقْصِدُ بِذَلِكَ الْاِسْتِعَانَةَ بِهَا عَلَى الْأُخْرَى <sup>(٣)</sup> ، فإذا قَهَرَهَا <sup>(٤)</sup> ، لم يُقَاتِلِ الْمَضْمُومَةَ إِلَيْهِ حَتَّى يَدْعُوَهَا إِلَى الطَّاعَةِ ؛ لِأَنَّهَا حَصَلَتْ فِي أَمَانِهِ بِالْاِسْتِعَانَةِ بِهَا .

**فصل :** ولا يجوزُ أَخْذُ مَالِهِمْ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَلِأَنَّ الْإِسْلَامَ عَصَمَ مَالَهُمْ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « يَجِب » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف ، م : « فِي » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « بِهَا » .

(٤) فِي ف : « قَهَرَهَا » .

وَأَمَّا أُبَيْحٌ <sup>(١)</sup> فِتَالُهُمُ لِلرَّدِّ إِلَى الطَّاعَةِ، فَبَقِيَ الْمَالُ عَلَى الْعِصْمَةِ، كَمَالِ قَاطِعٍ <sup>(٢)</sup> الطَّرِيقِ. وَلَا يَجُوزُ اسْتِعَانُهُ بِكُرَاعِهِمْ <sup>(٣)</sup> وَسِلَاحِهِمْ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ لِذَلِكَ. فَإِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ، جَازَ، كَمَا يَجُوزُ أَكْلُ مَالِ الْغَيْرِ فِي الْخَمَصَةِ.

وَمَنْ أَتْلَفَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى الْآخِرِ مَالًا أَوْ نَفْسًا فِي غَيْرِ الْقِتَالِ، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ [٣٨٧ظ] ذَلِكَ كَتَحْرِيمِهِ قَبْلَ الْبَغْيِ، فَكَانَ ضَمَانُهُ كَضَمَانِهِ قَبْلَ الْبَغْيِ. وَمَا أَتْلَفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخِرِ حَالَ الْحَرْبِ بِحُكْمِ الْقِتَالِ، مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ، لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِمَا رَوَى الزُّهْرِيُّ قَالَ: كَانَتِ الْفِتْنَةُ الْعُظْمَى، وَفِيهِمُ الْبَذَرِيُّونَ، فَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا يَجِبَ حَدٌّ عَلَى رَجُلٍ اِزْتَكَبَ فَرْجًا حَرَامًا بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، وَلَا يُقْتَلُ رَجُلٌ سَفَكَ دَمًا حَرَامًا بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، وَلَا يَغْرَمَ مَالًا أَتْلَفَهُ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ <sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّ الْعَادِلَ مَأْمُورًا بِإِثْلَافِهِ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ، كَمَا لَوْ قَتَلَ الصَّائِلَ عَلَيْهِ، وَالْبَغَاةَ طَائِفَةً مُتَتَبِعَةً بِالْحَرْبِ بِتَأْوِيلِ، فَلَمْ تَضْمَنْ مَا أَتْلَفَتْ عَلَى الْأُخْرَى بِحُكْمِ الْحَرْبِ، كَأَهْلِ الْعَدْلِ، وَلِأَنَّ تَضْمِينَهِمْ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَنْفِيرِهِمْ عَنِ الطَّاعَةِ، فَسَقَطَ، كَأَهْلِ الْحَرْبِ. وَعَنْهُ، يَلْزَمُ الْبَغَاةَ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّهُمْ أَتْلَفُوهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَضَمِنُوهُ، كَقُطَاعِ الطَّرِيقِ.

**فصل : وإن استعان أهل البغي بأهل الحرب، وأمنوهم بشرط المعاونة،**

(١) في م : « جاز ».

(٢) في م : « قطاع ».

(٣) الكراع : اسم لجماعة الخيل.

(٤) أخرجه البيهقي، في : السنن الكبرى ١٧٤/٨، ١٧٥. وانظر الإرواء ١١٦/٨.

لم يَنْعَقِدْ أَمَانُهُمْ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْأَمَانِ أَنْ لَا يُقَاتِلُوا الْمُسْلِمِينَ ، فلم يَنْعَقِدْ  
بِدُونِ شَرْطِهِ . فَإِنْ أَعَانُوهُمْ ، فَلْأَهْلِ الْعَدْلِ قَتْلُهُمْ ، وَغَنِيمَةُ أَمْوَالِهِمْ ، كما  
قَبْلَ الْاِسْتِعَانَةِ . وَلَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الْبَغْيِ قَتْلُهُمْ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ مَالُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ  
أَمْنُوهُمْ ، فَلَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ بِهِ .

وَإِنْ اسْتَعَانُوا بِأَهْلِ الذِّمَّةِ ، فَقَاتَلُوا مَعَهُمْ طَائِعِينَ عَامِلِينَ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ ،  
فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ قَاتَلُوا الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ  
عُذْرِ ، فَانْتَقَضَ عَهْدُهُمْ ، كَمَا لَوْ كَانُوا مُتَقَرِّدِينَ . وَالثَّانِي ، لَا يَنْتَقِضُ  
عَهْدُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ تَابِعُونَ لِأَهْلِ الْبَغْيِ . فَعَلَى هَذَا ، حُكْمُهُمْ حُكْمُ الْبَغَاةِ فِي  
قَتْلِ مُقَاتِلَتِهِمْ دُونَ مُذِيرِهِمْ وَأَسِيرِهِمْ وَتَذْفِيفِ جَرِيحِهِمْ ، وَلَكِنَّهُمْ يَضْمَنُونَ  
مَا أَتْلَفُوا مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، فِي الْحَرْبِ <sup>(١)</sup> وَفِي <sup>(٢)</sup> غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ سُقُوطَ التَّضَمُّينِ  
عَنِ الْبَغَاةِ كَيْلًا يُفْضَى إِلَى تَنْفِيرِهِمْ عَنِ الرُّجُوعِ إِلَى الطَّاعَةِ ، وَلَا يُخَافُ  
تَنْفِيرُ أَهْلِ الذِّمَّةِ . وَإِنْ قَالُوا : كُنَّا مُكْرَهِينَ . أَوْ : ظَنَنَّا أَنَّهُ يَجُوزُ لَنَا  
مُعَاوَنَتُهُمْ ، كَمَا تَجُوزُ مُعَاوَنَتُكُمْ . لَمْ تَنْتَقِضِ الذِّمَّةُ ؛ لِأَنَّ مَا ادَّعَوْهُ مُحْتَمِلٌ ،  
فَلَا يَنْتَقِضُ <sup>(٣)</sup> الْعَهْدُ مَعَ الشُّبْهَةِ .

وَإِنْ اسْتَعَانُوا بِمُسْتَأْمِنٍ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ أَهْلِ الْحَزْبِ ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً  
عَلَى الْإِكْرَاهِ .

وَإِنْ وَلَّوْا قَاضِيًا يَسْتَبِيحُ دِمَاءَ أَهْلِ الْعَدْلِ وَأَمْوَالِهِمْ ، لَمْ يَنْقُذْ <sup>(٣)</sup> حُكْمُهُ ؛

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « يَنْقُضُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « يَنْعَقِدُ » .

لأنَّ العَدَالَةَ شَرْطٌ لِلْقَضَاءِ، وليس هذا بِعَدْلٍ. وإن كان عَدْلًا مُجْتَهِدًا،  
نَفَذَ مِنْ حُكْمِهِ مَا يَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِي الإِمَامِ، وَرَدَّ مِنْهُ مَا يُرَدُّ مِنْهُ؛ لَأَنَّ  
لَهُ تَأْوِيلًا يَسُوغُ فِيهَا الاجْتِهَادَ، فَأُشْبِهَ قَاضِي أَهْلِ الْعَدْلِ. وإن كَتَبَ إِلَى  
قَاضِي أَهْلِ الْعَدْلِ، اسْتَحْبَبَ أَنْ لَا يَقْبَلَ كِتَابَتَهُ؛ كَسَرًا لِقُلُوبِهِمْ، وإن قَبِلَهُ،  
جَاز؛ لَأَنَّ حُكْمَهُ يَنْفُذُ، فَجَازَ قَبُولُ كِتَابَتِهِ، كَقَاضِي الإِمَامِ.

**فصل :** وإن اسْتَوَلَوْا عَلَى بَلَدٍ، فَأَقَامُوا<sup>(١)</sup> الْحُدُودَ، وَأَخَذُوا الزَّكَاةَ  
وَالْخَرَاجَ وَالْجِزْيَةَ، احْتَسِبَ بِهِ؛ لَأَنَّ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ يَتَّبِعْ مَا فَعَلَهُ  
أَهْلُ الْبَصْرَةِ، وَأَخَذُوهُ. وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَدْفَعُ زَكَاتَهُ إِلَى  
سَاعِي نَجْدَةَ الْحَزْرِيِّ<sup>(٢)</sup>. وَمَنْ ادَّعَى دَفْعَ زَكَاتِهِ إِلَيْهِمْ قَبْلَ مِنْهُ، وَلَمْ  
يُسْتَحْلَفْ؛ لَأَنَّ النَّاسَ لَا يُسْتَحْلَفُونَ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ. [٣٨٨و] وَمَنْ ادَّعَى  
مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ دَفْعَ جِزْيَتِهِ إِلَيْهِمْ، لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّهَا عَوِضٌ،  
فَأُشْبِهَتْ الْأُجْرَةَ. وَمَنْ ادَّعَى دَفْعَ خَرَاجِهِ إِلَيْهِمْ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا،  
لَا يَقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ أُجْرَةٌ لِلأَرْضِ، فَأُشْبِهَ أُجْرَةَ الدَّارِ، وَلِأَنَّهُ خَرَاجٌ، أُشْبِهَ الْجِزْيَةَ.  
وَالثَّانِي، يَقْبَلُ قَوْلُهُ؛ لَأَنَّ الدَّافِعَ مُسْلِمٌ، فَقَبِلَ قَوْلُهُ فِي الدَّفْعِ، كَالزَّكَاةِ.

**فصل :** وإن أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَمْ يَخْرُجُوا عَنْ قَبْضَةِ الإِمَامِ،  
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ؛ لَأَنَّ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعَ رَجُلًا

(١) بعده في م: «فيها».

(٢) هو نجدة بن عامر، من بنى حنيفة، من كبار أصحاب الثورات في صدر الإسلام، وقد  
استولى على البحرين وما حولها، وتسمى بأمر المؤمنين حتى قتل سنة تسع وستين، وذلك في أيام  
عبد الله بن الزبير. الأعلام ٨/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٣) في ف: «بيمينه».

يقول: لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ - تَغْرِضًا بِهِ فِي التَّحْكِيمِ - فقال: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ  
 بِهَا بَاطِلٌ، لَكُمْ عَلَيْنَا ثَلَاثٌ؛ لَا تَمْنَعُكُمْ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ تَذْكُرُوا فِيهَا اسْمَ  
 اللَّهِ، وَلَا تَمْنَعُكُمْ الْفَنَاءُ مَا دَامَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَنَا، وَلَا تَبْدُوَكُمْ بِقِتَالٍ<sup>(١)</sup>.  
 وَحُكْمُهُمْ فِي ضَمَانِ النَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْحَدِّ حُكْمُ أَهْلِ الْعَدْلِ؛ لِأَنَّ ابْنَ  
 مُلْجَمٍ جَرَحَ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَطْعُمُوهُ وَاسْقُوهُ وَاحْبِسُوهُ، فَإِنْ  
 عِشْتُ، فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي، أَعْفُو إِنْ شِئْتُ، وَإِنْ شِئْتُ اسْتَقَدْتُ، وَإِنْ مِتُّ  
 قَتَلْتُمُوهُ، وَلَا تُمَثِّلُوا بِهِ<sup>(٢)</sup>. وَلَا يَتَحَتَّمُ الْقِصَاصُ إِذَا قَتَلُوا مُسْلِمًا؛ لِقَوْلِ  
 عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَإِنْ شِئْتُ عَفَوْتُ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، أَنَّهُ  
 يَتَحَتَّمُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ يَأْشَهَارَ السَّلَاحِ فِي غَيْرِ الْمَعْرَكَةِ، فَتَحَتَّمُ قَتْلُهُ، كَقَاطِعِ  
 الطَّرِيقِ.

وَإِنْ سَبَّوْا الْإِمَامَ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ، عُزِّرُوا؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ لَا حَدَّ فِيهِ  
 وَلَا كَفَّارَةٌ، فَشَرَعَ التَّغْزِيرُ فِيهِ. وَإِنْ عَرَّضُوا بِالسَّبِّ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛  
 أَحَدُهُمَا، يُعْزَّرُونَ؛ كَيْلًا يُصَرَّحُوا بِهِ وَيُخْرِقُوا الْهَيْبَةَ. وَالثَّانِي، لَا يُعْزَّرُونَ؛  
 لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَتَادَاهُ رَجُلٌ  
 مِنَ الْخَوَارِجِ: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>:  
 فَأَجَابَهُ عَلِيٌّ: ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا

(١) أخرجه الطبري معلقا. تاريخ الطبري ٧٣/٥. والبيهقي موصولا، في: السنن الكبرى ٨/

١٨٤. وضعفه في: الإرواء ١٧٧/٨.

(٢) رواه ابن سعد بمعناه في: الطبقات الكبرى ٣/٣٥، ٣٧.

(٣) سورة الزمر ٦٥.

يُوقِنُونَ ﴿١﴾ . ولم يُعَزِّزْهُ <sup>(٢)</sup> . فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى تَكْفِيرِهِمْ ، فَإِنَّهُمْ مَتَى أَظْهَرُوا رَأْيَ الْخَوَارِجِ ، اسْتَشْيَبُوا ، فَإِنْ تَابُوا ، وَإِلَّا ضُرِبَتْ أَعْنَاقُهُمْ كَسَائِرِ الْمُؤْتَدِينَ .

فصل : وَإِنْ افْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ لَطَلَبَ مُلْكٍ أَوْ رِئَاسَةٍ أَوْ عَصِيَّةٍ ، وَلَمْ تَكُنْ إِحْدَاهُمَا فِي طَاعَةِ الْإِمَامِ <sup>(٣)</sup> ، فَهِيَ ظَالِمَتَانِ <sup>(٤)</sup> ، يُلْزَمُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَتْ عَلَى الْأُخْرَى . فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا فِي طَاعَةِ الْإِمَامِ تُقَاتِلُ بِأَمْرِهِ ، فَهِيَ الْحَقَّةُ ، وَحُكْمُ الْأُخْرَى حُكْمُ مَنْ يُقَاتِلُ الْإِمَامَ ؛ لِأَنَّهُمْ يُقَاتِلُونَ مَنْ أَذِنَ لَهُ الْإِمَامُ ، فَأُسْبِغِ الْمَقَاتِلَ لِحَيْثِهِ .

(١) سورة الروم ٦٠ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، فى : المصنف ٣٠٧/١٥ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢/٢٤٥ . والطبرى فى تاريخه ٧٣/٥ ، ٧٤ . والأثر صحيح . انظر الإرواء ١١٨/٨ ، ١١٩ .

(٣) بعده فى ف : «إليه» .

(٤) بعده فى ف : «و» .



## باب أحكام المرتد

وهو الرّاجع عن دين الإسلام .

ولا يصحّ الإسلام والرّدة إلّا من عاقل ، فأما المجنون والطفل ، فلا يصحّ إسلامهما ، ولا ردّتهما ؛ لأنّه قول له حكم ، فلا يصحّ منهما ، كالبيع وغيره من العقود . وأما الصّبيّ المميّز ، فيصحّ إسلامه وردّته ؛ لأنّ عليّاً ، رضي الله عنه ، أسلم وهو ابن سبعة <sup>(١)</sup> ، فصحّ إسلامه ، وثبت إيمانه ، وعُدّ بذلك سابقاً ، [٣٨٨ظ] <sup>(٢)</sup> ولأنّ النبي ﷺ قال <sup>(٣)</sup> : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، أَوْ <sup>(٤)</sup> يُنَصِّرَانِهِ ، أَوْ <sup>(٥)</sup> يُمَجِّسَانِهِ ، حَتَّى يُعْرَبَ عَنْهُ لِسَانُهُ ، فَإِمَّا شَاكَرًا ، وَإِمَّا كَفُورًا » . ولأنّ الإسلام عبادة مخصّصة ، فصحّ

(١) عن عروة قال : أسلم على ، رضي الله عنه ، وهو ابن ثمان سنين . علقه البخارى ، فى : التاريخ الكبير ٢٥٩ / ٦ . وانظر المغنى ٢٧٩ / ١٢ ، والشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ٢٧ / ١٢٥ . وانظر ما يأتى فى كلام المصنف فى الصفحة القادمة .

(٢ - ٢) فى م : « لقول » .

(٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : الأصل ، س ٣ .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا أسلم الصّبي ، وباب ما قيل فى أولاد المشركين ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب تفسير سورة الروم ، من كتاب التفسير ، وفى : باب الله أعلم بما كانوا عاملين ، من كتاب القدر . صحيح البخارى ١٢٥ / ٢ ، ١٤٣ / ٦ ، ١٥٣ / ٨ . ومسلم ، فى : باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٢٠٤٧ / ٤ ، ٢٠٤٨ . وأبو داود ، فى : باب فى ذرارى المشركين ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٥٣١ / ٢ . والترمذى ، =

منه ، كالصلاة والحج . ومن صحَّ إسلامه صَحَّت رِدَّتُهُ ، كسائر الناس .  
وعنه ، لا تَصِحُّ رِدَّتُهُ ؛ لقوله عليه السَّلام : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ <sup>(١)</sup> » <sup>(٢)</sup> .  
ولأنَّه قَوْلٌ يَثْبُتُ بِهِ عُقُوبَةٌ ، فلم يَصِحَّ منه ، كالإقرار بالحدِّ .

واخْتَلَفَ فِي السَّنِّ الْمُعْتَبَرَةِ <sup>(٣)</sup> لَصِحَّةِ إِسْلَامِهِ وَرِدَّتِهِ ، فقال الخِرَقِيُّ : هِيَ  
عَشْرُ سِنِينَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِضَرْبِهِمْ عَلَى الصَّلَاةِ لِعَشْرِ <sup>(٤)</sup> وَالتَّفْرِيقِ  
بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ <sup>(٥)</sup> . وعن أحمد ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ ، صَحَّ  
إِسْلَامُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ » . وعن عُزُوزَةَ أَنَّ  
عَلِيًّا وَالتَّزَيُّزَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَسْلَمَا وَهُمَا ابْنَا ثَمَانِ سِنِينَ . ولأنَّه تَصِحُّ  
عِبَادَاتُهُ <sup>(٦)</sup> ، فَصَحَّ إِسْلَامُهُ ، كَابْنِ عَشْرِ .

وَفِي رِدَّةِ السَّكَرَانِ رَوَاتَانِ ، كَطَلَاقِهِ .

= في : باب ما جاء في كل مولود يولد على الفطرة ، من أبواب القدر . عارضة الأحوذى ٨ /  
٣٠٣ . والإمام مالك ، في : باب جامع الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٤١ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٣٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٣١٥ ، ٣٥٣ / ٣ ، ٢٤ / ٤ . وانظر طرق الحديث  
وألفاظه في الإرواء ٤٩ / ٥ - ٥١ .

(١) في الأصل ، س ٣ : « ثلاث » .

(٢) تقدم تخريجه في ١ / ١٩٨ .

(٣) في ف ، س ٣ : « المعبر » .

(٤) زيادة من : ف .

(٥) بعده في الأصل ، س ٣ ، م : « لعشر » .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١١٥ .

والترمذى ، في : باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٩٨ .

والدارمى ، في : باب متى يؤمر الصبي بالصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٣٢ .

(٦) في الأصل ، ف : « عبادته » .

**فصل : ولا تَصِحُّ الرَّدَّةُ مِنَ الْمُكْرَهِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾<sup>(١)</sup> . وإن لَفَظَ بِالْكَفْرِ وهو أُسِيرٌ ، فثَبَّتَ أَنَّهُ لَفَظٌ بِهِ وهو آمِنٌ ، كَفَرَ ، وإن لم يَثْبُتْ ، لم يُحْكَمْ بِرِدَّتِهِ ؛ لَأَنَّهُ فِي مَحَلِّ الْحَافَةِ . وإن لَفَظَ بِهِ<sup>(٢)</sup> غَيْرُ الْأُسِيرِ ، حُكِمَ بِرِدَّتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ إِكْرَاهُهُ . وَمَنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَكَلَ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ، أَوْ شَرِبَ خَمْرًا ، لم يُحْكَمْ بِرِدَّتِهِ ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَأْكُلُهُ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَهُ . وَالْأَفْضَلُ لِلْمُكْرَهِ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ أَنْ لَا يَقُولَهَا ؛ لِمَا رَوَى خَبَّابٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ كَانَ الرَّجُلُ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُخْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ ، ثُمَّ يُجَاءُ بِمَنْشَارٍ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيُشَقُّ بِاثْنَيْنِ ، مَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ ، وَيُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ عَظْمِهِ مِنْ لَحْمٍ ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ »<sup>(٣)</sup> .**

**فصل : وَالرَّدَّةُ تَحْصُلُ بِجَحْدِ الشَّهَادَتَيْنِ ، أَوْ إِحْدَاهُمَا ، أَوْ سَبَّ اللَّهِ تعالى وَتَقْدَسَ ، أَوْ<sup>(٤)</sup> رَسُولِهِ ﷺ ، أَوْ قَذْفِ أُمِّ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ جَحْدِ كِتَابِ اللَّهِ تعالى ، أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ ، أَوْ نَبِيِّ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَنْبِيَائِهِ ، أَوْ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ ، أَوْ فَرِيضَةٍ ظَاهِرَةٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهَا ، كَالْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ ، أَوْ اسْتِخْلَالِ مُحَرَّمٍ**

(١) سورة النحل ١٠٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « بِهَا » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ عَلَامَاتِ النَّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، وَفِي : بَابِ مِنْ اخْتَارَ الضَّرْبَ وَالْقَتْلَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِكْرَاهِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤ / ٢٤٤ ، ٩ / ٢٥ ، ٢٦ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْأُسِيرِ يَكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٤٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ١٠٩ - ١١١ ، ٦ / ٣٩٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف : « وَ » .

(٥) فِي م : « شَيْءٍ » .

مَشْهُورٌ أَجْمَعٌ عَلَيْهِ ؛ كَالْخَمْرِ ، وَالْخِنْزِيرِ ، وَالْمَيْتَةِ ، وَالْدَّمِ ، وَالزَّيْنَى ، وَنَحْوِهِ .  
فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَجَهْلٍ مِنْهُ ؛ لِحَدَاثَةِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ لِإِفَاقَةٍ مِنْ لُجْنُونِ  
وَنَحْوِهِ ، لَمْ يَكْفُرْ ، وَغُرِفَ حُكْمُهُ وَدَلِيلُهُ ، فَإِنْ أَصَرَّ عَلَيْهِ كَفَرُ ؛ لِأَنَّ أُدْلَى  
هَذِهِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ ظَاهِرَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ  
ﷺ ، فَلَا يَصُدُّرُ إِنكَارُهَا إِلَّا مِنْ مُكَذِّبٍ "لِكِتَابِ اللَّهِ" وَسُنَّةِ رَسُولِهِ  
ﷺ .

**فصل : وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَجَبَ قَتْلُهُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ،**  
**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ » . رَوَاهُ**  
**الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ**  
**اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ ؛ رَجُلٌ كَفَرَ**  
**بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، أَوْ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانِهِ ، أَوْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ » <sup>(٣)</sup> .**

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « لِلَّهِ تَعَالَى » .

(٢) فِي : بَابٍ لَا يَعْذِبُ بَعْدَازِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ ، ... مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٥ / ٤ ، ١٣٨ / ٩ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي :  
بَابِ الْحُكْمِ فِي مَنْ ارْتَدَّ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٤٠ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا  
جَاءَ فِي الْمُرْتَدِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحُدُودِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤٣ / ٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْحُكْمِ فِي  
الْمُرْتَدِّ ، مِنْ كِتَابِ التَّحْرِيمِ . الْمُجْتَبَى ٩٦ / ٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْمُرْتَدِّ عَنْ دِينِهِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْحُدُودِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٨٤٨ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٨٢ / ١ ، ٢٨٣ ، ٣٢٣ ، ٥ / ٢٣١ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْإِمَامِ بِأَمْرِ بِالْعَفْوِ فِي الدَّمِ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ  
٤٧٩ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ ، مِنْ أَبْوَابِ  
الْفَقَنِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ مَا يَحِلُّ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ ، مِنْ كِتَابِ تَحْرِيمِ  
الدَّمِ . الْمُجْتَبَى ٨٤ / ٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي ثَلَاثَ ، مِنْ =

**فصل : وَتُقْتَلُ الْمُرْتَدَّةُ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهَا بَدَّلَتْ دِينَ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ ، فَتُقْتَلُ ، كَالرَّجُلِ .**

[٣٨٩] **فصل : وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا يُدْعَى فِيهَا إِلَى الْإِسْلَامِ .**  
وعنه ، أَنَّهُ يُقْتَلُ مِنْ غَيْرِ اسْتِتَابَةٍ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ مُعَاذًا قَدِمَ عَلَى أَبِي مُوسَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مَحْبُوسٌ عَلَى الرَّدَّةِ ، فَقَالَ مُعَاذٌ : لَا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ . فَقُتِلَ<sup>(١)</sup> . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِمَا رَوَى مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ »<sup>(٢)</sup> عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَجُلٌ مِنْ قِبَلِ أَبِي مُوسَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هَلْ مِنْ مُعَرَّبَةٍ خَبِرَ<sup>(٣)</sup> ؟ قَالَ : نَعَمْ ، رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ . فَقَالَ : مَا فَعَلْتُمْ بِهِ ؟ قَالَ : قَدَّمْنَاهُ ، فَضَرَبْنَا عُنْقَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : فَهَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا ، وَأَطَعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا ، وَاسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ ، أَوْ يُرَاجِعُ أَمَرَ اللَّهِ ؟ اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ ، وَلَمْ أَمُرْ ،

= كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٤٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٧٠ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب حكم المرتد والمرتدة ، من كتاب استتابة المرتدين ... صحيح البخارى ١٩/٩ . ومسلم ، فى : باب النهى عن طلب الإمارة والحرص عليها ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٥٧/٣ . وأبو داود ، فى : باب الحكم فى من ارتد ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٤٤١/٢ . والنسائى ، فى : باب الحكم فى المرتد ، من كتاب تحريم الدم . المجتبى ٩٧/٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/٤٠٩ .

(٢) فى : باب القضاء فى من ارتد عن الإسلام ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٢/٧٣٧ . كما أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ١٠/١٦٥ . وسعيد بن منصور ، فى : سننه ٢/٢٢٦ . وابن أبى شيبه ، فى : المصنف ١٠/١٣٧ ، ١٢/٢٧٣ ، وانظر الإرواء ٨/١٣٠ ، ١٣١ .  
(٣) أى هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد .

ولم أَرْضَ إِذْ بَلَغْنِي . ولو لم تَجِبِ الاستِثَابَةَ ، لَمَا تَبَرَّأَ مِنْ فِعْلِهِمْ ، وَلَأَنَّ الرَّدَّةَ  
 فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا تَكُونُ لَشُبْهَةِ عَرَضَتْ لَهُ ، فَإِذَا تَأَتَّى عَلَيْهِ ، وَكُشِفَتْ شُبْهَتُهُ ،  
 رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَلَا يَجُوزُ إِثْلَافُهُ مَعَ إِمْكَانِ اسْتِصْلَاحِهِ . فَعَلَى هَذَا ،  
 يُضَيِّقُ عَلَيْهِ فِي مُدَّةِ الْاسْتِثَابَةِ ، وَيُحْبَسُ ، وَيُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَتُكْشَفُ  
 شُبْهَتُهُ ، وَيُبَيَّنُ لَهُ فَسَادُ مَا وَقَعَ لَهُ . فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ الْاسْتِثَابَةِ ، لَمْ يَجِبْ  
 ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّ عِصْمَتَهُ قَدْ زَالَتْ بِرَدَّتِهِ .

وَإِنْ ارْتَدَّ وَهُوَ سَكْرَانٌ ، لَمْ يُقْتَلْ قَبْلَ إِفَاقَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِزَالَةَ شُبْهَتِهِ  
 فِي حَالِ سُكْرِهِ ، فَإِذَا صَحَا ، وَتَمَّتْ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رَدَّتِهِ ، قُتِلَ . وَإِنْ  
 ارْتَدَّ صَبِيٌّ ، لَمْ يُقْتَلْ قَبْلَ بُلُوغِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ عُقُوبَةٌ مُتَأَكَّدَةٌ ، فَلَا تُشْرَعُ فِي  
 حَقِّ الصَّبِيِّ ، كَالْحَدِّ ، فَإِذَا بَلَغَ ، اسْتُثِيبَ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ الْبُلُوغَ مَظْنَّةُ كَمَالِ  
 الْعَقْلِ ، فَاعْتُبِرَتْ الْاسْتِثَابَةُ فِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ، قُتِلَ . وَإِنْ ارْتَدَّ عَاقِلٌ فَجُنٌّ ،  
 لَمْ يُقْتَلْ فِي جُنُونِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يَجِبُ بِالْإِضْرَارِ عَلَى الرَّدَّةِ ، وَالْجُنُونُ لَا  
 يُوصَفُ بِالْإِضْرَارِ . وَمَنْ قَتَلَ أَحَدًا هَؤُلَاءِ ، عُزِّرَ ؛ لِازْتِكَايِهِ الْقَتْلَ الْحَرَّمَ ، وَلَمْ  
 يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ كَافِرًا لَا عَهْدَ لَهُ ، فَأَشْبَهَ قَتْلَ نِسَاءِ أَهْلِ الْحَرْبِ .

**فصل :** فَإِذَا تَابَ الْمُؤْتَدُّ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ ، وَخُلِيَ سَبِيلُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
 ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ  
 اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ﴾ (١٨) يُضْعَفُ لَهُ  
 الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلَدُ فِيهِ مِهَانًا ۖ ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ ﴾ (١٩) . وَرَوَى

أَنْسَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمِوتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَإِذَا قَالُوهَا»<sup>(١)</sup> عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»<sup>(٢)</sup>. وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَّ عَنِ الْمُنَافِقِينَ حِينَ أَظْهَرُوا الْإِسْلَامَ مَعَ إِبْطَانِهِمُ الْكُفْرَ. وَعَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الزُّنْدِيقِ الْمُشْتَسِرِّ بِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُشْتَسِرًّا بِهِ دَهْرَهُ، فَلَا<sup>(٣)</sup> يَرِيدُ بَتَوْبَتِهِ عَنْ<sup>(٤)</sup> الْإِسْتِسْرَارِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الظُّهُورِ عَلَيْهِ، وَلَا تَوْبَةَ مَنْ<sup>(٥)</sup> تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾<sup>(٦)</sup>.  
وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ.

[٣٨٩ ط] وَقَالَ الْخِرَقِيُّ: وَمَنْ قَذَفَ أُمَّ النَّبِيِّ ﷺ قُتِلَ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: هَلْ تُقْبَلُ تَوْبَةُ مَنْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْ<sup>(٨)</sup> رَسُولَهُ؟

(١ - ١) فِي ف: «يَشْهَدُوا أَلَا».

(٢) فِي ف: «شَهِدُوا».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ...، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٩/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: أَمَرْتُ بِقِتَالِهِمْ...، مِنْ أَبْوَابِ الْإِيمَانِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠/٧١، ٧٢. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ عَلَى مَا يُقَاتِلُ النَّاسَ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ. الْمُجْتَبَى ٨/٩٦. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/٢٢٤، ٨/٤، ٩.

(٤ - ٤) فِي ف، س ٣: «تَزِيدُ تَوْبَتَهُ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «عَلَى».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «مِنْ».

(٧) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٣٧.

(٨) فِي الْأَصْلِ، م: «و».

على روايتين ؛ إحداهما ، لا تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ قَتْلَهُ مُوجِبُ السَّبِّ وَالْقَذْفِ ، فلا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ ، كَحَدِّ الْقَذْفِ . والثانية ، تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ عَلَى اتِّخَاذِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى سَتْمًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فيما يُخْبِرُ عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ : « سَتَمَنِي ابْنُ آدَمَ ، وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَمَنِي ، أَمَّا سَتْمُهُ إِيَّايَ ، فَقَوْلُهُ : إِنَّ لِي صَاحِبَةً وَوَلَدًا . <sup>(١)</sup> وَأَنَا الْأَحَدُ الصَّمَدُ ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » . وَالتَّوْبَةُ مِنَ هَذَا مَقْبُولَةٌ بِالِاتِّفَاقِ .

**فصل : وَتَثْبُتُ التَّوْبَةُ مِنَ الرَّدَّةِ وَالْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ ، بَأَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؛ لِحَبْرِ أَنَسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً ، أَوْ يَزْعُمُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ نَبِيُّ يُبْعَثُ غَيْرُ نَبِينَا ﷺ ، فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ حَتَّى يَشْهَدَ أَنَّ نَبِينَا مُحَمَّدًا ﷺ نَبِيُّ بُعِثَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً ، أَوْ يَتَبَرَّأَ مَعَ الشَّهَادَتَيْنِ مِنْ كُلِّ دِينٍ خَالَفَ الْإِسْلَامَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالشَّهَادَةِ مَا يَعْتَقِدُهُ . وَإِنْ شَهِدَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَقَطْ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَرُّ بِرِسَالَتِهِ إِلَّا وَهُوَ مُقَرَّرٌ بِمَنْ أَرْسَلَهُ . وَالثَّانِيَةُ ، إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُقَرُّ بِالتَّوْحِيدِ ،**

(١ - ١) زيادة من : ف .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب ما جاء فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ، من كتاب بدء الخلق ، وفى : باب ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ﴾ ، وباب حدثنا أبو اليمان ... من كتاب التفسير . صحيح البخارى ١٢٩/٤ ، ٦/ ٢٤ ، ٢٢٢ ، والنسائى ، فى : باب أرواح المؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٩١/٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣١٧/٢ ، ٣٥٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ .



كاليهود، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ؛ لِأَنَّ كُفْرَهُ بِجَعْدِهِ لِرِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُؤْخَذُ ، كَالنَّصَارَى <sup>(١)</sup> ، لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤْخَذٍ ، فَلَا يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يُؤْخَذَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَيُقَرَّرَ بِمَا كَانَ يَجْحَدُهُ . وَإِنْ <sup>(٢)</sup> اِزْتَدَّ بِجَعْدٍ فَرُضَ ، أَوْ اسْتِخْلَالَ مُخَرَّمٍ ، لَمْ يَصَحَّ إِسْلَامُهُ حَتَّى يَزْجَعَ عَمَّا اعْتَقَدَهُ وَيُعِيدَ الشَّهَادَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ كَذَّبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بِمَا اعْتَقَدَ .

وَإِنْ صَلَّى الْكَافِرُ ، حَكَمْنَا بِإِسْلَامِهِ ، سَوَاءً صَلَّى جَمَاعَةً <sup>(٣)</sup> أَوْ مُنْفَرِدًا <sup>(٤)</sup> ، فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ <sup>(٥)</sup> الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهَا رُكْنٌ يَخْتَصُّ بِهِ الْإِسْلَامُ ، فَحُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِهِ <sup>(٦)</sup> ، كَالشَّهَادَتَيْنِ ، وَلَئِنْ مَا كَانَ إِسْلَامًا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، كَانَ إِسْلَامًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، كَالشَّهَادَتَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : أَنَا مُؤْمِنٌ . أَوْ : مُسْلِمٌ . حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالشَّهَادَتَيْنِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْمٌ لَشَيْءٍ ، فَإِذَا أُخْبِرَ بِهِ ، فَقَدْ أُخْبِرَ بِذَلِكَ الشَّيْءِ .

**فصل :** وَإِنْ أَصَرَ عَلَى الرَّدَّةِ ، قُتِلَ بِالسَّيْفِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ » <sup>(٧)</sup> . « <sup>(٨)</sup> . وَلَا يَقْتُلْهُ إِلَّا الْإِمَامُ ؛ لِأَنَّهُ قَتْلٌ يَجِبُ لِحَقِّ اللَّهِ

(١) فِي م : « اللَّهُ تَعَالَى ، كَالنَّصْرَانِي » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « كَانَ » .

(٣) فِي ف : « فِي جَمَاعَةٍ » ، وَفِي م : « بِجَمَاعَةٍ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « فَرَادَى » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٦) فِي ف ، م : « بِهَا » .

(٧) فِي س ٣ : « الْقَتْلُ » .

(٨) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢ / ٥٠٥ .

تعالى ، فكان إلى الإمام ، كَرَجِمِ الزَّانِي . وإن قَتَلَهُ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، أَسَاءَ ،  
وَيُعْزَرُ ؛ لِأَقْبَاتِهِ عَلَى الْإِمَامِ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَحَلًّا غَيْرَ  
مَعْصُومٍ .

فصل : وإذا ارْتَدَّ ، لم يُزَلْ مِلْكُهُ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ مُبِيحٌ لَدَيْهِ ، فلم يُزَلْ  
مِلْكُهُ ، كَزِنَى الْمُحْصَنِ . وإن وُجِدَ مِنْهُ سَبَبٌ يَقْتَضِي الْمِلْكَ ، كَالأَصْطِيَادِ  
وَالْإِبْتِغَاءِ ، مَلَكٌ بِهِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> ، وَيُزَوِّعُ الْحَاكِمُ <sup>(٢)</sup> يَدَهُ عَنْ مَالِهِ ، وَيَمْنَعُهُ  
التَّصَرُّفَ فِيهِ ، وَيَقْضِي دْيُونَهُ مِنْ مَالِهِ ، وَأَرْوَشُ <sup>(٣)</sup> جِنَايَاتِهِ ، وَيُنْفِقُ عَلَى مَنْ  
يَلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ [ ٣٩٠ ] عَلَيْهِ .

وإن تَصَرَّفَ الْمُزْتَدُّ فِي مَالِهِ بِيَبْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَنَحْوِهِمَا ، كَانَ تَصَرُّفُهُ مَوْقُوفًا ؛  
إِنْ أَسْلَمَ ، تَبَيُّنًا وَقُوعَهُ صَحِيحًا ، وَإِنْ لَمْ يُسْلَمْ ، كَانَ بَاطِلًا ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ  
حَقُّ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِرِدَّتِهِ ، فَأُشْبِهَ تَبَرُّعَ الْمَرِيضِ لَوَارِثِهِ . وقال أَبُو بَكْرٍ :  
يُزُولُ مِلْكُهُ بِرِدَّتِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ مَلَكَوا إِرَاقَةَ دَمِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَمْلِكُوا مَالَهُ ،  
كَالأَصْلِيِّ <sup>(٤)</sup> ، وَلَأنَّهُ زَالَتْ عِصْمَتُهُ بِرِدَّتِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ تَزُولَ عِصْمَةُ مَالِهِ ،  
فَلَا تَصِحُّ تَصَرُّفَاتُهُ ، وَلَا يَمْلِكُ بِأَسْبَابِ الْمِلْكِ ، وَلَا يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ . فَإِنْ  
أَسْلَمَ ، رُدَّ إِلَيْهِ تَمْلِيكًا مُسْتَأْنَفًا ، وَإِنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ ، قُضِيَتْ دْيُونُهُ ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ  
لَا يَمْنَعُ قَضَاءَ دَيْنِهِ .

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي الْأَصْل : « الْمَالِك » .

(٣) فِي الْأَصْل ، ف ، م : « أَرَش » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

**فصل :** ولا يجوز استيرقاق المرتد ؛ لأنه لا يجوز إقراره على رديته . وإن ارتد وله ولد ، لم يجوز استيرقاق ولده ؛ لأنه محكوم بإسلامه <sup>(١)</sup> بإسلام والده . فإذا بلغ ، استُئيب ثلاثاً ، فإن تاب ، وإلا قُتل . والحمل كالولد الظاهر ؛ لأنه يُحكم له بالإسلام ، ولهذا نُورثه من والده المسلم دون المرتد . وإن ولد للمرتد ولد بعد رديته من كافرة ، جاز استيرقاقه ؛ لأنه كافرٌ وولد بين كافرين ، فجاز استيرقاقه ، كولد الحريتين . ونقل الفضل بن زياد <sup>(٢)</sup> عن أحمد في المرتد إذا تزوج في دار الحرب ، وولد له ، ما يُصنع بولده ؟ قال : يُردون إلى الإسلام ، ويكونون عبيداً للمسلمين . فظاهر هذا ، أنه لا يجوز إقرار ولد له على الكفر ، ولا يُقبل منه إلا الإسلام . وإذا أسلم بعد سببه ، رق ؛ لأنه ولد من لا يُقر على كفره ، فلا يُقر على كفره ، كولده <sup>(٣)</sup> الذي كان موجوداً قبل رديته .

**فصل :** وما يُثْلِفُه المرتد مضمون عليه ؛ لأنه ألتزم بحكم الإسلام بإسلامه واعتباره به ، فلا يشقُّط عنه بجحدِهِ ، كمن جحد الدين بعد إقراره به ، فإن لحق بدار الحرب ، فقد روى عن أحمد أنه <sup>(٤)</sup> إذا لحق بدار الحرب ، فقتل ، أو سرق ، قال : قد زال عنه الحكم . يعنى لا يؤخذ بجنائته ، ثم توقف بعد ذلك ، فيحتمل أن يضمَّن ما أثْلَفَه ؛ لما ذكرناه ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) الفضل بن زياد القطان البغدادى ، أبو العباس ، كان من المتقدمين عند الإمام أحمد ، وكان الإمام يعرف قدره ويكرمه ، فوقع له عنه مسائل كثيرة جياذ . طبقات الحنابلة ١/ ٢٥١ - ٢٥٣ .

(٣) فى م : « كوالده » .

(٤) بعده فى الأصل : « قال » .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَ ؛ لِأَنَّهُ مُتَتَّبِعٌ بِكُفْرِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَلَمْ يَضْمَنْ ، كَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ . وَإِنْ اِزْتَدَّتْ طَائِفَةٌ وَامْتَنَعَتْ ، وَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ قِتَالُهَا ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَاتَلَ أَهْلَ الرِّدَّةِ ، وَلَأَنَّهُمْ كُفَّارٌ لَا عَهْدَ لَهُمْ ، فَوَجَبَ قِتَالُهُمْ ، كَالْأَصْلِيِّينَ . وَمَا أَتْلَفُوهُ فِي حَالِ الْحَرْبِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِمَا رَوَى طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ قَالَ : جَاءَ وَفْدٌ بُرَاخَةَ<sup>(١)</sup> وَعَظْفَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَسْأَلُونَهُ الصَّلَاحَ ، فَقَالَ : تَدُونَ قِتْلَانَا ، وَلَا نَدِي قِتْلَاكُمْ . فَقَالَ عُمرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ قِتْلَانَا قُتِلُوا عَلَى أَمْرِ اللَّهِ ، لَيْسَ لَهُمْ دِيَاتٌ . فَتَفَرَّقَ النَّاسُ عَلَى قَوْلِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ أَتْلَفُوا فِي غَيْرِ<sup>(٣)</sup> الْحَرْبِ شَيْئًا ، ففِيهِ وَجْهَانِ ، كَالْوَاحِدِ إِذَا لَحِقَ بَدَارُ الْحَرْبِ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّ مَا أَتْلَفَهُ الْمُؤْتَدُّ ، فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ ، سَوَاءٌ كَانَ وَاحِدًا ، أَوْ جَمَاعَةً مُتَتَّبِعَةً بِالْحَرْبِ . وَيَحْتَمِلُ فِي الْجَمَاعَةِ الْمُتَتَّبِعَةِ أَنْ لَا تَضْمَنَ مَا أَتْلَفَتْ .

**فصل : وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، كَالذَّمِّيِّ وَالْمُسْتَأْمِنِ ، لَمْ**

(١) فِي ف : « خَزَاعَةٌ » .

وَبُرَاخَةُ ؛ بِالضَّمِّ ، وَالْخَاءُ مَعْجَمَةٌ : قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : بُرَاخَةُ مَاءٌ لَطِيبٌ بِأَرْضِ نَجْدٍ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ : مَاءٌ لَبَنِي أَسَدٍ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ٣٠١ .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « وَابْرَقَانِي » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ الِاسْتِخْلَافِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩ / ١٠١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ١٢ / ٢٦٤ . وَابْيَهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨ / ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٣٣٥ . وَانْظُرِ التَّلْخِيسَ الْحَبِيرَ ٤ / ٤٧ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، م : « دَارٌ » .

يَصِحَّ إِسْلَامُهُ، وَلَمْ يَتَّبِعْ لَهُ أَحْكَامُهُ حَتَّى يُوجَدَ مِنْهُ ذَلِكَ بَعْدَ زَوَالِ  
 الْإِكْرَاهِ. وَإِنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ بِحَقٍّ، [٣٩٠ ط] كَالْمُرْتَدِّ، وَمَنْ لَا يَجُوزُ إِفْرَازُهُ عَلَى  
 دِينِهِ، مُحْكَمٌ بِإِسْلَامِهِ. وَمَنْ أَسْلَمَ، ثُمَّ قَالَ: لَمْ أُعْتَقِدِ الْإِسْلَامَ. أَوْ: لَمْ  
 أَذِرْ<sup>(١)</sup> مَا قُلْتُ. لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، وَصَارَ مُرْتَدًّا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَعَنْهُ، أَنَّهُ  
 يُقْبَلُ مِنْهُ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ.

---

(١) فِي م: «أَرَدَ».



## بَابُ حُكْمِ <sup>(١)</sup> السَّاحِرِ

السَّحَرُ غَزَائِمُ وَرَقَى وَعُقَدٌ، تُؤَثِّرُ فِي الْأَبْدَانِ وَالْقُلُوبِ، فَيَمْرِضُ، وَيَقْتُلُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ، وَيَأْخُذُ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ عَنْ صَاحِبِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ <sup>(٢)</sup>. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ <sup>(٣)</sup>. يَغْنَى السَّوَاحِرُ اللَّاتِي يَغْقِدْنَ فِي سِحْرِهِنَّ، وَيَنْفُثْنَ فِي عُقْدِهِنَّ، وَلَوْلَا أَنَّ لِلْسَّحَرِ حَقِيقَةً، لَمْ يَأْمُرْ بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْهُ. وَرَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَرَ حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ، وَمَا <sup>(٤)</sup> يَفْعَلُهُ، وَأَنَّهُ قَالَ لَهَا ذَاتَ يَوْمٍ: «أَتَأْنِي مَلَكًا، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ <sup>(٥)</sup> الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلْآخَرِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ. قَالَ: مَنْ <sup>(٦)</sup> طَبَّهُ؟ قَالَ:

(١) فِي ف، س ٣، م: «الحكم في».

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٠٢.

(٣) سُورَةُ الْفَلَقِ ١ - ٤.

(٤) فِي م: «لم».

(٥ - ٥) زِيَادَةٌ مِنْ م.

(٦) فِي م: «ومن».

لَيْدُ بْنُ الْأَعْصَمِ فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ<sup>(١)</sup>، فِي جُفِّ طَلْعَةٍ<sup>(٢)</sup> ذَكَرَ، فِي بَثْرِ  
«ذِي أَرْوَانَ»<sup>(٣)</sup>. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup>.

وَتَعَلَّمُ السَّحْرَ وَالْعَمَلَ بِهِ حَرَامٌ، فَإِنْ فَعَلَهُ رَجُلٌ، وَجَبَ قَتْلُهُ إِنْ كَانَ  
مُسْلِمًا؛ لِمَا رَوَى عَنْ بَجَالَةَ<sup>(٥)</sup> «بْنِ عَبْدِةٍ»<sup>(٦)</sup> قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِحِزِّ بْنِ مُعَاوِيَةَ  
عَمِّ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، إِذْ جَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَبْلَ  
مَوْتِهِ بِسَنَةٍ<sup>(٧)</sup>: «اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ»<sup>(٨)</sup>. فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ<sup>(٩)</sup> فِي يَوْمٍ<sup>(١٠)</sup>.

(١) مشط ومشاطة: الشعر الذي يسقط من الرأس واللحية عند التسريح بالمشط. وفي بعض  
روايات البخاري: «ومشاقة». وقال ابن الأثير: هي المشاطة... وهي أيضا ما ينقطع من  
الإبريسم والكتان عند تخليصه وتسريحه. النهاية ٣٣٤/٤.

(٢) جف الطلعة: هو وعاءها الذي تكون فيه.

(٣ - ٣) في م: «ذروان». وهو موافق لما عند البخاري، وكلاهما صحيح.

وهي بئر بالمدينة في بستان بنى زريق. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٣٧/٥.

(٤) في م: «أحمد، والبخاري، ومسلم».

والحديث أخرجه البخاري، في: باب صفة إبليس وجنوده، من كتاب بدء الخلق، وفي:  
باب السحر، وباب هل يستخرج السحر، من كتاب الطب، وفي: باب قوله تعالى: ﴿إِنْ اللَّهُ  
يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾، من كتاب الأدب، وفي: باب تكرير الدعاء، من كتاب الدعوات.  
صحيح البخاري ١٤٨/٤، ١٧٧/٧، ١٧٨، ٢٢/٨، ٢٣، ١٠٣.

كما أخرجه مسلم، في: باب السحر، من كتاب السلام. صحيح مسلم ١٧١٩/٤ -  
١٧٢١، ٥٧/٦، ٦٣، ٩٦. وابن ماجه، في: باب السحر، من كتاب الطب. سنن ابن ماجه  
١١٧٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٥٧/٦، ٦٣، ٩٦.

(٥ - ٥) زيادة من: ف.

(٦) بعده في م: «أن».

(٧) بعده في م: «وساحرة».

(٨ - ٨) سقط من: م.



(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وَقَتَلَتْ حَفْصَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أُمَّةً<sup>(٢)</sup> لَهَا سَحَرَتْهَا<sup>(٣)</sup>. وَرَأَى جُنْدَبُ بْنُ كَعْبٍ رَجُلًا يَعْمَلُ سِحْرًا بَيْنَ يَدَيِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ، فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا سَاحِرُ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلَا يُقْتَلُ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَقَالَ: الشُّرْكُ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ سَحَرَ لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَقْتُلْهُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيَكْفُرُ بِتَعْلُمِ السِّحْرِ وَالْعَمَلِ بِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾<sup>(٥)</sup>. فَذَلَّ<sup>(٦)</sup> هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَكْفُرُ بِتَعْلُمِهِ. وَهَلْ يُسْتَتَابُ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يُسْتَتَابُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ، رَضِيَ

(١ - ١) سقط من: الأصل، ف، س ٣.

والأثر تقدم تخريجه عند أبي داود والإمام أحمد في ٣١٣/٤، حاشية ٥.

كما أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ١٧٩/١٠ - ١٨١. وسعيد بن منصور، في: سننه ٩٠/٢، ٩١. وابن أبي شيبة، في: المصنف ١٣٦/١٠. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٨/١٣٦، ٢٤٧.

(٢) في ف: «جارية».

(٣) أخرجه الإمام مالك، في: باب ما جاء في الغيلة والسحر، من كتاب العقول. الموطأ ٢/٨٧١. وعبد الرزاق، في: المصنف ١٨٠/١٠، ١٨١. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٩/٤١٦، ١٣٦/١٠. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٨/١٣٦.

(٤) أخرجه البخاري، في: التاريخ الكبير ٢/٢٢٢. وعبد الرزاق، في: المصنف ١٠/١٨١، ١٨٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٨/١٣٦.

(٥) سورة البقرة ١٠٢.

(٦) في الأصل: «قول».

اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَمْ يَسْتَيْبُوهُمْ ، وَلَأنَّ عِلْمَ السَّحْرِ لَا يَزُولُ بِالتَّوْبَةِ . وَالثَّانِيَةُ <sup>(١)</sup> ، يُسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ ، وَخُلِيَ سَبِيلُهُ ؛ لِأَنَّ ذَنْبَهُ <sup>(٢)</sup> لَا يَزِيدُ عَلَى الشُّرُكِ ، وَالْمُشْرِكُ يُسْتَتَابُ ، وَتُقْبَلُ تَوْبَتُهُ ، فَكَذَا السَّاحِرُ ، وَعِلْمُهُ بِالسَّحْرِ لَا يَمْنَعُ تَوْبَتَهُ ؛ بِدَلِيلِ سَاحِرِ أَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَلِذَلِكَ صَحَّ إِيمَانُ سَحَرَةِ فِرْعَوْنَ وَتَوْبَتُهُمْ .

**فصل : <sup>(٣)</sup> وَأَمَّا <sup>(٤)</sup> الْكَاهِنُ ، الَّذِي لَهُ رَتْنٌ مِنَ الْجِنِّ ، وَالْعَرَّافُ ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ حُكْمَهُمَا الْقَتْلُ ، أَوْ <sup>(٥)</sup> الْحَبْسُ حَتَّى يَتُوبَا <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّهُمَا يُلْبِسَانِ أَمْرَهُمَا ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَمْرِ الْإِسْلَامِ . قَالَ أَحْمَدُ : الْعَرَّافُ طَرَفٌ مِنَ السَّحْرِ ، وَالسَّاحِرُ <sup>(٧)</sup> أَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ شُعْبَةٌ مِنَ الْكُفْرِ .**

**فصل : فَأَمَّا الْمُعَزَّمُ الَّذِي يَغْزُمُ عَلَى الْمَضْرُوعِ ، [٣٩١] وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يَجْمَعُ الْجِنَّ ، وَأَنَّهَا تُطِيعُهُ ، وَالَّذِي يَحُلُّ السَّحَرَ ، فَذَكَرَهُمَا أَصْحَابُنَا فِي <sup>(٨)</sup> السَّحَرَةِ الَّذِينَ ذَكَرْنَا حُكْمَهُمْ . وَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ لِمَا سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَحُلُّ السَّحَرَ ، فَقَالَ : قَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ . قِيلَ : إِنَّهُ يَجْعَلُ فِي الطَّنْجِيرِ <sup>(٩)</sup>**

(١) بعده في ف : « أنه » .

(٢) في م : « دينه » .

(٣ - ٣) زيادة من : ف .

(٤) في ف : « و » .

(٥) في م : « يموتا » .

(٦) في ف : « السحر » .

(٧) في م : « من » .

(٨) الطنجير : بالكسر لفظ فارسي معرب ، وهو إناء من نحاس يطبخ فيه . انظر المصباح المنير

(ط ن ج ر) ، قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل ٢ / ٢٦٦ .

ماء، وَيَغِيبُ فِيهِ، وَيَعْمَلُ<sup>(١)</sup> كَذَا. فَتَقْضَ يَدَهُ كَالْمُتَكَبِّرِ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: مَا أَذْرِي  
 مَا هَذَا؟ قِيلَ لَهُ: فَتَرَى أَنْ يُؤْتَى مِثْلُ هَذَا يَحُلُّ السَّحَرَةَ؟ قَالَ: مَا أَذْرِي مَا  
 هَذَا. وَسُئِلَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ امْرَأَةٍ تُعَذِّبُهَا السَّحَرَةُ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَخْطُ  
 خَطًّا عَلَيْهَا، وَأَغْرَزُ السَّكِّينَ عِنْدَ مَجْمَعِ الْخَطِّ، وَأَقْرَأُ عَلَيْهَا الْقُرْآنَ. فَقَالَ  
 مُحَمَّدٌ: مَا أَعْلَمُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِأَسَا عَلَى<sup>(٣)</sup> حَالٍ، وَلَا أَذْرِي مَا الْخَطُّ  
 وَالسَّكِّينُ. وَسُئِلَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرَّجُلِ يُؤْخَذُ عَنْ امْرَأَتِهِ يَلْتَمِسُ  
 مَنْ يُدَاوِيهِ. قَالَ: إِنَّمَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا يَضُرُّ، وَلَمْ يَنْهَ عَمَّا يَنْفَعُ، إِنْ  
 اسْتَطَعْتَ أَنْ تَنْفَعَ أَحَاكَ فافْعَلْ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَكْفُرُ  
 صَاحِبَهُ وَلَا يُقْتَلُ.

---

(١) فِي م: «يَفْعَل».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٣) بَعْدَهُ فِي ف: «كُل».



## كِتَابُ الْحُدُودِ

### بَابُ 'حُكْمِ الْحَارِبِ'

وهو الذى يَقْطَعُ الطريقَ ، وَيُخَيِّفُ السَّبِيلَ . وعلى الإمام طَلَبُهُ ؛ لِيَنْدَفَعَ<sup>(١)</sup> عن الناسِ شَرَّهُ ، فَإِنْ ظَفِرَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَقْتُلَ وَيَأْخُذَ مَالًا ، ففِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، نَفْيُهُ ، فَلَا يَتْرُكُهُ يَأْوِي بِلَدًا . وَالثَّانِيَةُ ، يُعَزِّزُهُ بِمَا يَرَى مِنْ حَبْسٍ وَغَيْرِهِ . وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَظَاهِرُ اللَّفْظِ وَجُوبُ نَفْيِهِمْ . وَوَجْهُ الثَّانِيَةِ ، أَنَّهُ قَدْ قِيلَ : إِنَّ نَفْيَهُمْ طَلَبُهُمْ لَتَغْزِيرِهِمْ وَإِقَامَةِ حَدِّ اللَّهِ فِيهِمْ . رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : نَفْيُهُمْ إِذَا هَرَبُوا أَنْ يُطَلَّبُوا حَتَّى يُؤْخَذُوا ، فَتُقَامَ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ . وَلِأَنَّ نَفْيَهُمْ مِنَ الْبَلَدِ يُفْضَى إِلَى إِغْرَائِهِمْ بِمَا كَانُوا فِيهِ .

وَإِنْ شَهِرَ السَّلَاحَ فِي الصَّحْرَاءِ ، فَقَتَلَ وَأَخَذَ مَالًا ، قُتِلَ حَتْمًا وَإِنْ عَفَا وَلِئِى الدِّمِّ ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ ، فَلَا يَدْخُلُهُ عَفْوٌ ، كَسَائِرِ الْحُدُودِ . ثُمَّ يُصْلَبُ قَدْرَ مَا

(١ - ١) فى م : « حد الحارين » .

(٢) فى م : « ليزيل » .

(٣) سورة المائدة ٣٣ .

يَشْتَهَرُ أَمْرُهُ ، وَلَا تَزَوِّجَتْ فِيهِ ؛ لِأَنَّ التَّزَوِّجَ طَرِيقُهُ <sup>(١)</sup> التَّوْقِيفُ ، وَلَا تَوْقِيفَ فِيهِ . وَلَا يُضْلَبُ قَبْلَ الْقَتْلِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ » <sup>(٢)</sup> . ثُمَّ يُنْزَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُدْفَنُ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ قَتْلِهِ ، لَمْ يُضْلَبْ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْقَتْلِ ، فَسَقَطَ بَقَاؤُهُ . وَإِنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا ، قُتِلَ حَتْمًا ، وَلَمْ يُضْلَبْ . وَإِنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ ، قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ حُسِمَتَا ، وَخُلِّيَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : وَادَّعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أبا بَرْزَةَ <sup>(٤)</sup> الْأَسْلَمِيَّ ، فَجَاءَ أَنَاسٌ يَرِيدُونَ الْإِسْلَامَ ، فَقَطَّعَ عَلَيْهِمْ أَصْحَابُهُ ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِالْحَدِّ فِيهِمْ ، أَنَّ مَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ ، قُتِلَ وَصُلِبَ ، وَمَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ ، قُتِلَ ، <sup>(٥)</sup> وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ <sup>(٥)</sup> ، قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ <sup>(٦)</sup> . وَهَذَا نَصٌّ .

وَحُكْمُ الرَّدْءِ مُحْكَمُ الْمُبَاشِيرِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْجِنَايَاتِ ؛ لِأَنَّهَا مُحَارَبَةٌ ، فَاسْتَوَى فِيهَا الرَّدْءُ وَالْمُبَاشِيرُ ، كَالْجِهَادِ [ ٣٩١ ط ] يَسْتَوِي فِيهِ <sup>(٧)</sup> الرَّدْءُ وَالْمُبَاشِيرُ

(١) بعده في ف : « إلى » .

(٢) تقدم تخريجه في ٥٠٥/٢ .

(٣) سورة المائدة ٣٣ .

(٤) في الأصل ، س ٣ ، م : « بردة » .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل .

(٦) انظر ما أخرجه أبو يوسف في كتاب الخراج ٣٥٨ ، ٣٥٩ . وانظر : التكميل لما فات

تخريجه من إرواء الغليل ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٧) سقط من : س ٣ ، م .

فِي اسْتِحْقَاقِ الْغَنِيمَةِ .

وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يُقَطَّعُ ، ثُمَّ يُقَتَّلُ ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ جَزَاءُ الْقَتْلِ ، وَالْقَطْعَ جَزَاءُ أَخْذِ الْمَالِ مُفْرَدًا ، فَإِذَا اجْتَمَعَا ، وَجِبَ حُدُّهُمَا ، كَالزَّنَى وَالسَّرِقَةِ . وَالْأُولَى أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ مَتَى كَانَ فِي الْحُدُودِ قَتْلٌ ، سَقَطَ مَا دُونَهُ ، كَالرَّجْمِ فِي الزَّنَى ، وَالْقَطْعَ فِي السَّرِقَةِ .

**فصل :** وَمِنْ شَرْطِ الْمُحَارِبِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ سِلَاحٌ ، أَوْ يُقَاتِلَ بِسِلَاحٍ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا سِلَاحَ لَهُ لَا مَنَعَةَ لَهُ . وَإِنْ قَاتَلَ بِالْعَصَا وَالْحِجَارَةِ ، فَهُوَ مُحَارِبٌ ؛ لِأَنَّهُ سِلَاحٌ يَأْتِي عَلَى النَّفْسِ وَالْأَطْرَافِ ، أَشْبَهَ الْحَدِيدَ .

وَهَلْ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ فِي الصَّخْرَاءِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَكُونُ مُحَارِبًا حَتَّى يُشْهَرَ السِّلَاحُ فِي الصَّخْرَاءِ ، فَإِنْ شَهَرَ فِي مِصْرٍ أَوْ قَرْيَةٍ ، وَسَعَى فِيهَا بِالْفَسَادِ ، فَلَيْسَ بِمُحَارِبٍ . هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُحَارِبِينَ يُسَمَّى حَدُّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الصَّخْرَاءِ ، وَلِأَنَّ الْمِصْرَ يَلْحَقُ فِيهِ الْعَوْتُ غَالِبًا ، فَتَذْهَبُ شَوْكَتُهُمْ ، وَيَكُونُونَ مُخْتَلِسِينَ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا : هُمْ مُحَارِبُونَ حَيْثُ كَانُوا ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ فِيهِمْ ، وَلِأَنَّ ضَرَرَهُمْ فِي الْمِصْرِ أَعْظَمُ ، فَكَانُوا بِالْحَدِّ أَوْلَى . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَبَسُوا دَارًا فِي مِصْرٍ بَحِثْ يَلْحَقُهُمُ الْعَوْتُ عَادَةً ، لَمْ يَكُونُوا مُحَارِبِينَ ، وَإِنْ حَصَرُوا قَرْيَةً أَوْ بَلَدًا ، بَحِثْ لَا يَلْحَقُهُمُ الْعَوْتُ ؛ لِكَثْرَةِ الْعَدَدِ ، أَوْ بُعْدِ الْبَلَدِ مِنَ الْعَوْتِ ، فَهُمْ قُطَاعُ طَرِيقٍ ؛ لِأَنَّ الْعَوْتَ لَا يَلْحَقُهُمْ عَادَةً ، فَاشْتَبَهُوا مَنْ فِي الصَّخْرَاءِ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ لَتَحْتَمُّ الْقَتْلُ أَنْ يَقْتُلَ قَاصِدًا لِأَخْذِ الْمَالِ ، فَإِنْ قَتَلَ لغير ذلك فليس بمُحَارِبٍ ، وَحُكْمُهُ مُحْكَمُ الْقَاتِلِ فِي الْمِضَرِّ .

وإن قَتَلَ الْمُحَارِبُ مَنْ لَا يُكَافِئُهُ ؛ كَحُرٍّ قَتَلَ عَبْدًا ، أَوْ مُسْلِمٍ قَتَلَ ذِمِّيًّا ، ففیه روايتان ؛ إحداهما ، يُقْتَلُ وَيُصَلَّبُ ؛ لِعُمُومِ مَا رَوَيْنَا ، وَلأنَّهُ حَدٌّ لِلَّهِ تعالى ، فلم تُعْتَبَرْ فيه المكافأة ، كَقَطْعِ السَّارِقِ . والثانية ، لَا يُقْتَلُ به ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » <sup>(١)</sup> . وإن جَرَحَ إنسانًا جُرْحًا يَجِبُ فِي مثله الْقِصَاصُ ، وَجَبَ الْقِصَاصُ . وهل يَتَحْتَمُّ ؟ فيه وَجْهَان ؛ أَحدهما ، يَتَحْتَمُّ ؛ لأنَّهُ نَوْعُ قَوْدٍ ، أَشْبَهَ الْقَوْدَ فِي النَّفْسِ . والثاني ، لَا يَتَحْتَمُّ ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى ذَكَرَ حُدُودَ الْمُحَارِبِينَ ، فَذَكَرَ الْقَتْلَ ، وَالصَّلْبَ ، وَالْقَطْعَ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَرْحَ ، فَيَكُونُ مُحْكَمُهُ مُحْكَمُ الْجَرْحِ فِي غيرِ الْمُحَارَبَةِ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْقَطْعِ فِي الْمُحَارَبَةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ؛ أَحدها ، أَنْ يَأْخُذَ الْمَالُ مُجَاهَرَةً وَقَهْرًا ، فَإِنْ أَخَذَهُ مُخْتَفِيًّا فَهُوَ سَارِقٌ ، وَإِنْ اخْتَطَفَهُ وَهَرَبَ بِهِ ، فَهُوَ مُتَّهَبٌ لَا قَطْعَ عَلَيْهِ ؛ لأنَّ عَادَةَ قُطَاعِ الطَّرِيقِ الْقَهْرُ ، فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِيهِمْ . والثاني ، أَنْ يَأْخُذَ مَا يُقَطِّعُ السَّارِقُ فِي مثله ؛ لأنَّهُ قَطْعٌ يَجِبُ بِأَخْذِ الْمَالِ ، فَاعْتَبِرْ فِيهِ <sup>(٢)</sup> النَّصَابُ ، كَقَطْعِ السَّارِقِ . فَإِنْ أَخَذَ جَمَاعَتُهُمْ مَا يَجِبُ بِهِ الْقَطْعُ ، قُطِعُوا ، كَالْمُشْتَرِكِينَ فِي السَّرِقَةِ . والثالثُ ، أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جِزْرِ ، فَإِنْ أَخَذَ مُنْفَرِدًا عَنِ الْقَافِلَةِ ، أَوْ مِنْ جِمَالٍ تَرَكَ الْقَائِدُ تَعَهُدَهَا ، لَمْ يُقَطَّعْ ؛ [٣٩٢و] لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٨ .

(٢) زيادة من : ف .



**فصل :** وإذا كان المحاربُ مَعْدُومَ اليَدِ اليُمْنَى والرَّجْلِ اليُسْرَى ، وأخذَ المالَ ، انْتَبَى ذلك على الروائيتين في السارقِ ، إن قلنا : يُؤْتَى على أطرافه كلها . قُطِعَتْ ههنا يَدُه اليُسْرَى ، ورجله اليُمْنَى . وإن قلنا : لا يُؤْتَى عليها . سَقَطَ القَطْعُ . وإن وُجِدَ أحدُ طرفَيْهِ دونَ الآخرِ ، قُطِعَ الموجودُ حسبُ ؛ لأنَّ ما يتعلَّقُ به الفرضُ مَعْدُومٌ ، فسَقَطَ ، كغسلِها في الوُضوءِ . وإن قُطِعَ القاطِعُ يَدَ المحاربِ اليُسْرَى ، ورجله اليُمْنَى مع وجودِ الطَّرفَيْنِ الآخرَيْنِ ، أساءَ ، وأجزأ ؛ لأننا لو أوجبنا قُطْعَ الطَّرفَيْنِ الآخرَيْنِ ، أفْضَى إلى قُطْعِ أَرْبَعَتِهِ بِمُحَارَبَةٍ وَاحِدَةٍ .

**فصل :** وإن تاب المحاربُ قبلَ القُدْرَةِ عليه ، سَقَطَ عنه حدُّ المحارَبَةِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . فَيَسْقُطُ عنه انْحِتَامُ القَتْلِ ، والصَّلْبِ ، والقَطْعِ ، والنَّفْيِ ، ولا يَسْقُطُ حقُّ الآدَمِيِّ مِنَ القِصاصِ ، وِغْرَامَةِ المالِ ، وِحدُّ القَذْفِ ؛ لأنَّه حقٌّ للآدَمِيِّ <sup>(٢)</sup> ، فلم يَسْقُطْ بالتَّوْبَةِ ، كالضَّمانِ . وإن تاب بعدَ القُدْرَةِ عليه ، لم يَسْقُطْ عنه شيءٌ مِمَّا وَجِبَ عليه ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى شَرَطَ في المَغْفِرَةِ لَهُم كَوْنَ التَّوْبَةِ قَبْلَ القُدْرَةِ ، فَيَدُلُّ على عَدَمِها بعدها ، ولأنَّ إسقاطَه بالتَّوْبَةِ بعدَ القُدْرَةِ يُفْضِي إلى إسقاطِه بالكُلِّيَّةِ ؛ لأنَّه يُخَيِّرُ <sup>(٣)</sup> بَتَوْبَتِهِ متى <sup>(٤)</sup> قَدَرْنَا عليه ، ولا نَأْمَنُ أن تكونَ تَقِيَّةً ، فلا يَسْقُطُ ما تَيَقَّنَّا

(١) سورة المائدة ٣٤ .

(٢) في الأصل : « الآدمي » ، وفي ف : « لآدمي » .

(٣) في م : « يخير » .

(٤) في ف : « من » .

وَجُوبَهُ بِالشُّكِّ .

فصل : وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فَنَابَ ، فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَسْقُطُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ فِي الرَّائِسَيْنِ : ﴿ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَلأنَّهُ حَدٌّ ، فَسَقَطَ بِالتَّوْبَةِ ، كَحَدِّ الْحَارِبِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَسْقُطُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَلأنَّ مَا عِزًّا وَالْغَامِدِيَّةَ جَاءَ مُقَرَّرَيْنِ تَائِبَيْنِ ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمَا الْحَدَّ <sup>(٥)</sup> .

قال أصحابنا : وَلَا يُعْتَبَرُ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ مَعَ التَّوْبَةِ فِي إِسْقَاطِ الْحَدِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « التَّوْبَةُ تَجُبُّ مَا قَبْلَهَا » <sup>(٦)</sup> . وَلأنَّهَا تَوْبَةٌ مِنْ ذَنْبٍ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِي حُكْمِهَا إِصْلَاحُ الْعَمَلِ ، كَالْإِسْلَامِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْتَبَرَ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ مُدَّةً تَبَيَّنُ فِيهَا تَوْبَتُهُ <sup>(٧)</sup> ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ ﴾ <sup>(٨)</sup> . وَقَالَ : ﴿ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا ﴾ . عَلَّقَ الْحُكْمَ عَلَى

(١) سورة المائدة ٣٩ .

(٢) سورة النساء ١٦ .

(٣) سورة النور ٢ .

(٤) سورة المائدة ٣٨ .

(٥) يأتي تخريج حديث ماعز والغامدية في باب حد الزنى .

(٦) لم نجد هذا اللفظ .

(٧) في م : « أمره » .

(٨) سورة المائدة ٣٩ .

شَرْطَيْنِ ، فَلَا يَتَّبَعُ بِدُونِهِمَا ، وَلَآئِنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ إِظْهَارُ التَّوْبَةِ تَقِيَّةً ،  
فَلَا يَتَحَقَّقُ وُجُودُهَا ، فَلَا يَتَّبَعُ الْحُكْمُ بِهَا بِمُجَرَّدِهَا ، كَتَّوْبَةِ الْمُحَارِبِ بَعْدَ  
الْقُدْرَةِ .



## بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ

[٣٩٢ظ] وَحَدَّ السَّرِقَةَ قَطْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَيُعْتَبَرُ <sup>(٢)</sup> فِي وَجُوبِهِ <sup>(٣)</sup> أُمُورٌ تِسْعَةٌ ؛ أَحَدُهَا ، السَّرِقَةُ ، وَهُوَ أَخْذُ الْمَالِ مُخْتَفِيًا ، فَإِنْ اخْتَطَفَهُ أَوْ اخْتَلَسَهُ ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ عَلَى الْمُتَنَهِّبِ قَطْعٌ » . وَرَوَى عَنْهُ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ وَلَا الْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ » . زَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَوْجَبَ الْقَطْعَ عَلَى السَّارِقِ ، وَلَيْسَ هَؤُلَاءِ بِسَّرَاقٍ .

وَفِي جَاوِدِ الْعَارِيَّةِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا قَطْعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَائِنٌ ، فَلَا يُقْطَعُ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَارِقٍ ، فَلَا يُقْطَعُ ، كَجَاوِدِ الزَّادِيَّةِ . وَهَذَا

(١) سورة المائدة ٣٨ .

(٢) (٢ - ٢) فِي م : « لَوْجُوبِهِ » .

(٣) فِي : بَابُ الْقَطْعِ فِي الْخَلْسَةِ وَالْخِيَانَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٥٠ / ٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُمَا التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْخَائِنِ وَالْمُخْتَلِسِ وَالْمُتَنَهِّبِ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّرِقَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٢٨ / ٦ ، ٢٢٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا لَا يَقْطَعُ فِيهِ ، مِنْ كِتَابِ قَطْعِ السَّارِقِ . الْمَجْتَبَى ٨١ / ٨ ، ٨٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْخَائِنِ وَالْمُتَنَهِّبِ وَالْمُخْتَلِسِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٨٦٤ / ٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا لَا يَقْطَعُ مِنَ السَّرَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٧٥ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨٠ / ٣ .

اختيار أبي إسحاق ابن شاقلا، وأبي الخطاب. والثانية، يجب عليه القطع؛ لما روى عن عائشة، رضي الله عنها، أن امرأة كانت تستعير المتاع وتجحده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

فصل: الثاني، أن يكون مكلفاً، فلا يجب الحد على صبي ولا مجنون؛ لقول النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ؛ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»<sup>(٢)</sup>. ولأنه إذا سقط عنهما التكليف في العبادات، والإثم في المعاصي، فالحد المبنى على الذرة والإسقاط أولى. ولا قطع على مكره؛ لقول النبي ﷺ: «عُفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا، وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>. ويُخْرِجُ فِي قَطْعِ السَّكَرَانِ وَجْهَانِ؛ بناءً على الروايتين في طلاقه. وقال القاضي: حكمه حكم الصَّاحِي فيما يجب عليه من العقوبات.

---

(١) أخرجه البخاري، في: باب وقال الليث ...، من كتاب المغازي، وفي: باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع، من كتاب الحدود. صحيح البخاري ١٩٢/٥، ١٩٣، ١٩٩/٨. ومسلم، في: باب قطع السارق الشريف وغيره ...، من كتاب الحدود. صحيح مسلم ٣/١٣١٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الحد يشفع فيه، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٢/٤٤٥. والنسائي، في: باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين ... في الخزومية التي سرقت، من كتاب قطع السارق. المجتبى ٦٤/٨ - ٦٨. وابن ماجه، في: باب الشفاعة في الحدود، من كتاب الحدود. سنن ابن ماجه ٨٥١/٢. والدارمي، في: باب الشفاعة في الحدود، من كتاب الحدود. سنن الدارمي ١٧٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٢/٦.

(٢) تقدم تخريجه في ١/١٩٨.

(٣) تقدم تخريجه في ١/٢١٣.

وَيَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى السَّارِقِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْمُسْتَأْمِنِينَ، وَيُقَطَّعُ الْمُسْلِمُ بِسَرِقَةٍ<sup>(١)</sup> مَالِهِمَا؛ «لَأَنَّهُمْ التَّزَمُوا» حُكْمُ الْإِسْلَامِ، فَأَشْبَهُوا<sup>(٢)</sup> الْمُسْلِمَ مَعَ الْمُسْلِمِ.

**فصل : الثالث ، أن يكون المَشْرُوقُ نِصَابًا ، فلا قَطْعُ فيما دُونَهُ ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وفي قَدْرِ النَّصَابِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، رُبْعُ دِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ ، أَوْ<sup>(٥)</sup> ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ مِنَ الْوَرِقِ ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمَا ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » . وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَّعَ فِي مِجَنٍّ<sup>(٦)</sup> ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٧)</sup> . وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ**

(١) في ف : « بسرقة من » .

(٢ - ٣) في ف : « لأنهما التزما » .

(٣) في ف : « فأشبهها » .

(٤) بهذا اللفظ أخرجه ابن حبان ، من حديث عائشة ، رضى الله عنها ، انظر الإحسان ١٠ / ٣١٦ . وانظر تخريج حديثها الآتى .

(٥) في الأصل : « و » .

(٦) المِجَن : الثَّرس .

(٧) الحديث الأول أخرجه البخارى ، فى : باب قول الله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، من كتاب الحدود . صحيح البخارى ١٩٩ / ٨ . ومسلم ، فى : باب حد السرقة ونصابها ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ١٣١٢ / ٣ ، ١٣١٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى ما يقطع السارق ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٤٤٨ / ٢ . والنسائى ، فى : باب ذكر الاختلاف على الزهرى ، من كتاب قطع السارق . المجتبى ٧١ / ٨ ، ٧٢ . وابن ماجه ، فى : باب حد السرقة ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٦٢ / ٢ . والدارمى ، فى : باب ما يقطع فيه اليد ، من كتاب الحدود . سنن الدارمى ١٧٢ / ٢ . والإمام =

وَالسَّلَامُ: «فَمَا<sup>(١)</sup> بَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ، فَفِيهِ الْقَطْعُ»<sup>(٢)</sup>. وعنه، «أَنَّ مَا<sup>(٣)</sup> عَدَا الْأَثْمَانَ تُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ بِالذَّرَاهِمِ خَاصَّةً؛ لِهَذَا الْخَبَرِ. وَالثَّانِيَّةُ، الْأَصْلُ الذَّرَاهِمُ خَاصَّةً، وَيُقَوَّمُ الذَّهَبُ بِهَا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لَخَبَرِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلِأَنَّ مَا كَانَ فِيهِ أَحَدُ الثَّقَدَيْنِ أَصْلًا؛ كَانَ الْآخَرُ فِيهِ أَصْلًا؛ كَالذِّيَّاتِ، وَنُصِبِ الزَّكَاةِ. وَسَوَاءٌ فِي هَذَا الصَّحَاحِ وَالْمَكْشَرَةِ، وَالتَّبَرُّ وَالْمَضْرُوبُ؛ لِلْخَبَرِ.

فَإِنْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي هَتَكِ حِزْزٍ، وَسَرِقَةٍ نَصَابٍ مِنْهُ، فَعَلَيْهِمَا الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ قَطْعٌ يَجِبُ عَلَى الْمُتَفَرِّدِ، فَوَجِبَ عَلَى الْمُشْتَرِكَيْنِ فِيهِ، كَالْقِصَاصِ.

= أحمد، في: المسند ٣٦/٦.

والحديث الثاني أخرجه البخاري، في: باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾، من كتاب الحدود. صحيح البخاري ٢٠٠/٨. ومسلم، في: باب حد السرقة ونصاها، من كتاب الحدود. صحيح مسلم ١٣١٣/٣، ١٣١٤.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في ما يقطع فيه السارق، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٤٤٨/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في كم تقطع يد السارق، من أبواب السرقة. عارضة الأحوذى ٢٢٥/٦. والنسائي، في: باب القدر الذي إذا سرق السارق...، من كتاب قطع السارق. المجتبى ٦٩/٨، ٧٠. وابن ماجه، في: باب حد السارق، من كتاب الحدود. سنن ابن ماجه ٨٦٢/٢. والدارمي، في: باب ما يقطع فيه اليد، من كتاب الحدود. سنن الدارمي ١٧٣/٢. والإمام مالك، في: باب ما يجب فيه القطع، من كتاب الحدود. الموطأ ٨٣١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٢، ٥٤، ٦٤، ٨٠، ٨٢، ١٤٣.

(١) في ف: «فيما».

(٢) انظر ما تقدم تخريجه في ٥٣٨/٢، حاشية ٦. ويضاف إليه: والإمام أحمد، في: المسند ٢/١٨٠، ١٨٦، ٢٠٣، ٢٠٧. وانظر نصب الراية ٤٦٧/٣.

(٣ - ٣) في ف: «فيما».



وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَمْ يَسْرِقْ [٣٩٣] نَصَابًا ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ ؛ لِلخَبَرِ ، وَكَمَا لَوْ انْفَرَدَ بِسَرِقَتِهِ .

فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِمَّنْ لَا قَطْعَ عَلَيْهِ ، كَالْأَبِ وَالصَّبِيِّ ،<sup>(١)</sup> كَانَتْ سَرِقَةُ الْأَجْنَبِيِّ الْبَالِغِ نَصَابًا ، فَالْقَطْعُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ اخْتَصَّ بِأَحَدِهِمَا ، فَاخْتَصَّ الشَّقُوطُ بِهِ ، كَالْقِصَاصِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبُ قَطْعُهُ ؛ لِأَنَّ سَرِقَتَهُمَا عِلَّةٌ قَطْعُهُمَا ، وَسَرِقَةُ الْأَبِ لَا تَصْلُحُ عِلَّةً لِلْقَطْعِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَإِنْ كَانَتْ سَرِقَةُ الْأَجْنَبِيِّ لَا تَبْلُغُ نَصَابًا ، لَمْ يَجِبْ قَطْعُهُ ؛ لِأَنَّ مَا سَرَقَهُ لَمْ يَجِبْ بِهِ الْقَطْعُ ، وَلَا يُمَكِّنُ بِنَاءَ فِعْلِهِ عَلَى فِعْلِ شَرِيكِهِ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الشَّرِيكِ لَا يُوجِبُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ قَطْعُهُ ، كَمَا فِي الْقِصَاصِ .

وَمَنْ هَتَكَ جِوْزًا ، فَأَخَذَ مِنْهُ دِرْهَمَيْنِ ، ثُمَّ عَادَ فَسَرَقَ مِنْهُ دِرْهَمًا فِي لَيْلَةٍ أُخْرَى ، أَوْ وَقْتَيْنِ<sup>(٢)</sup> مُتَبَاعِدَيْنِ ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ سَرِقَةٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدَةٌ لَا تَبْلُغُ نَصَابًا . وَإِنْ تَقَارَبَا ، وَجَبَ الْقَطْعُ ؛ لِأَنَّهُمَا سَرِقَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ جِوْزٍ هَتَكَه ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَخْرَجَهُمَا مَعًا ، وَإِذَا يُنَى فِعْلُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى فِعْلِ شَرِيكِهِ ، فَعَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ أَوَّلَى .

وَمَتَى شَكَّكُنَا فِي الْمَسْرُوقِ ، هَلْ بَلَغَ نَصَابًا أَوْ لَا ؟ لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهُ ، فَلَا يَجِبُ بِالشَّكِّ .

(١) بَعْدَهُ فِي ف : «إِنْ» .

(٢) فِي ف : «فِي وَقْتَيْنِ» ، وَفِي م : «وَقْتَيْنِ» .

فصل<sup>(١)</sup>: الرابع، أن يكون المسروق مِمَّا يُتَمَوَّلُ<sup>(٢)</sup> في العادة<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ القَطْعَ شُرْعَ لَصِيَانَةِ الْأَمْوَالِ، فلا يجبُ في غيرها، وسواءٌ في ذلك ما يَبْقَى زَمَانًا، كالثِّيَابِ، وما يُفْسِدُهُ طَوْلُ بَقَائِهِ؛ كالفَاكِهَةِ، والأَطْعِمَةِ الرُّطْبَةِ، وما أَضْلَهُ الْإِبَاحَةُ؛ كالصُّيُودِ، والفَخَّارِ، والآجُرِّ، واللِّينِ، والخَشَبِ؛ لأنَّه مَالٌ<sup>(٣)</sup> يُتَمَوَّلُ عَادَةً<sup>(٤)</sup>، فَوَجِبَ الْقَطْعُ بِسَرِقَتِهِ، كَالْأَثْمَانِ.

فإن سَرَقَ حُرًّا صَغِيرًا، فلا قَطْعَ عَلَيْهِ؛ لأنَّه ليس بِمَالٍ. وعنه، يُقَطَّعُ. فإن قُلْنَا: لا يُقَطَّعُ. وكان عَلَيْهِ حَلْيٌ يَتَلَعُّ نِصَابًا، ففيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُقَطَّعُ؛ لأنَّه سَرَقَ نِصَابًا مِنَ الْمَالِ. والثَّانِي، لا قَطْعَ عَلَيْهِ؛ لأنَّ يَدَ الصَّبِيِّ ثَابِتَةٌ<sup>(٥)</sup> عَلَى مَا<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ اللَّقِيطَ يُحْكَمُ لَهُ بِمَا عَلَيْهِ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ سَرَقَ جَمَلًا صَاحِبُهُ رَاكِبٌ عَلَيْهِ. وإن سَرَقَ عَبْدًا صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا، قُطِعَ؛ لأنَّه مَالٌ مُمَكِّنٌ سَرِقَتِهِ، وإن كان كَبِيرًا عَاقِلًا، فلا قَطْعَ فِيهِ<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ سَرِقَتَهُ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ، فإن قَهَرَهُ وَأَخَذَهُ، كان غَاصِبًا لا سَارِقًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَائِمًا، أَوْ غَرِيبًا<sup>(٧)</sup> لا يُمَيِّزُ بَيْنَ سَيِّدِهِ وَغَيْرِهِ، فَيُقَطَّعُ؛ لأنَّ سَرِقَتَهُ مُمَكِّنَةٌ. فإن كانت أُمُّ وَلَدٍ<sup>(٨)</sup> كَذَلِكَ، ففي<sup>(٨)</sup> قَطْعِ سَارِقِهَا وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُقَطَّعُ؛ لَأَنَّهَا

(١) بعده في الأصل، س ٣، م: «الشرط».

(٢ - ٢) في م: «عادة».

(٣) في ف: «مما».

(٤) سقط من: ف، وفي م: «به عادة».

(٥ - ٥) سقط من: م.

(٦) في ف، م: «عليه».

(٧) في ف: «غريبًا»، وفي الحاشية: «غريبًا».

(٨ - ٨) في الأصل: «فكذلك وفي».

مَضْمُونَةٌ بِالْقِيَمَةِ، أَشْبَهَتْ الْقَيْنَ. والثاني، لا يُقْطَعُ؛ لِأَنَّ يَتَعَهَا مُحَرَّمٌ،  
أَشْبَهَتْ الْحُرَّةَ.

وَيُقْطَعُ سَارِقُ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا  
يُقْطَعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ بَيْعُهُ، وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ.

فَإِنْ سَرَقَ إِنَاءٌ يُسَاوِي نِصَابًا، فِيهِ خَمْرٌ أَوْ مَاءٌ، فِيهِ وَجْهَانُ؛  
أَحَدُهُمَا، يُقْطَعُ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ نِصَابًا، فَلَزِمَهُ الْقَطْعُ، كَمَا لَوْ كَانَ فِيهِ بَزْلٌ.  
وَالثَّانِي، لَا يُقْطَعُ؛ لِأَنَّ الْإِنَاءَ يُرَادُ وَعَاءٌ لِمَا فِيهِ، فَصَارَ تَابِعًا لِمَا لَا قَطْعَ فِيهِ،  
أَشْبَهَ ثِيَابَ الْحُرِّ إِذَا سَرَقَهُ. وَإِنْ سَرَقَ آلَةً لَهْوٍ، كَالطُّنْبُورِ<sup>(١)</sup> وَالْمِزْمَارِ وَشَبْهِهِ،  
فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ آلَةٌ مَعْصِيَةٍ، فَأَشْبَهَ الْخَمْرَ. وَسَوَاءٌ بَلَغَ قِيَمَةُ خَشْبِهِ  
مَكْشُورًا نِصَابًا أَوْ لَمْ يَتَلُغْ؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ الْمَقْصُودِ مِنْ كَوْنِهِ آلَةٌ الْمَعْصِيَةِ،  
فَصَارَ الْمُبَاحُ فِيهِ تَابِعًا. وَإِنْ سَرَقَ إِنَاءً ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ تَبْلُغُ زِنْتَهُ نِصَابًا،  
قُطِعَ؛ لِأَنَّ جَوْهَرَهُ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَالصَّنَاعَةُ مَعْمُورَةٌ فِيهِ، فَصَارَتْ تَابِعَةً  
لَهُ، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا. وَإِنْ سَرَقَ صَلِيلًا أَوْ صَنْمًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ،  
فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: [٣٩٣ظ] فِيهِ الْقَطْعُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا قَطْعَ  
فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ، أَشْبَهَ الطُّنْبُورَ.

فصل: وَإِنْ سَرَقَ مُضْحَفًا، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: عَلَيْهِ الْقَطْعُ؛ لِلآيَةِ،  
وَلِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ يَتَلُغُ نِصَابًا، أَشْبَهَ كُتُبَ الْفَقْهِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي: لَا  
قَطْعَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى. فَإِنْ كَانَ مُحَلًى بِحِلْيَةٍ تَبْلُغُ

(١) الطنبور: آلة من آلات اللبب واللهو والطرب، ذات عنق وأوتار.

نِصَابًا، ففيه وَجْهَان؛ أَحَدُهُمَا، يُقَطَّعُ. وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ نِصَابًا يَجِبُ بِهِ الْقَطْعُ مُتَّفَرِّدًا، فَيَجِبُ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْحِلْيَةُ مُتَفَصِّلَةً عَنْهُ. وَالثَّانِي، لَا قَطْعَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِمَا لَا قَطْعَ فِيهِ <sup>(١)</sup>، أَشْبَهَ ثِيَابَ الْحُرِّ. وَيُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ سَائِرِ الْكُتُبِ الْمُتَقَوِّمَةِ الْمُبَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ يَتَعَمَّقُهَا، أَشْبَهَتْ الثِّيَابَ. فَإِنْ كَانَتْ مُحَرَّمَةً؛ كَكُتُبِ الْبِدْعِ، وَالشُّعْرِ الْحَرَمِ، فَلَا قَطْعَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ، أَشْبَهَتْ الْمَزَامِيرَ.

وَلَا يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّوْلُ عَادَةً، وَلَا بِسَرِقَةِ السَّرَجِينَ وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا؛ لِذَلِكَ، وَلَآئِذَا يُوجَدُ كَثِيرًا مُبَاحًا، فَلَا يَكْثُرُ تَعَلُّقُ الرِّغَبَاتِ بِهِ، فَلَا حَاجَةٌ إِلَى الزَّجْرِ عَنْهُ. وَإِنْ سَرَقَ كَلًّا أَوْ <sup>(٢)</sup> مِلْحًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا قَطْعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا وَرَدَ الشَّرْعُ بِاشْتِرَاكِ النَّاسِ فِيهِ، أَشْبَهَ الْمَاءَ. وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا: يُقَطَّعُ؛ لِأَنَّهُ يَتِمُّوْلُ عَادَةً، أَشْبَهَ الصَّيْدَ. وَالثَّلْجُ مِثْلُهُ. وَقَالَ الْقَاضِي: هُوَ كَالْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ جَامِدٌ.

**فصل <sup>(٣)</sup>: الخَامِسُ،** أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مِمَّا لَا شُبْهَةَ لِلْسَّارِقِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ تُذَرَأُ بِالشُّبُهَاتِ، فَلَا يُقَطَّعُ الْوَالِدُ بِسَرِقَةِ مَالٍ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup>. وَالْأُمُّ كَالْأَبِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ <sup>(٥)</sup>، أَشْبَهَتْ الْأَبَ. وَلَا يُقَطَّعُ الْإِنْتُ بِسَرِقَةِ مَالٍ

(١) فِي م: «عَلَيْهِ».

(٢) فِي ف: «و».

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: «الْشَّرْطُ».

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٦٠٢/٣، ٦٠٣.

(٥) فِي م: «الْأَبَوَيْنِ».

والِدِهِ وَإِنْ عَلَا، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا قَرَابَةً تَمْنَعُ شَهَادَةَ أَحَدِهِمَا لَصَاحِبِهِ، أَشْبَهَ الْأَبَ. وَيُقَطَّعُ سَائِرُ الْأَقَارِبِ بِسَرِقَةِ مَالِ أَقَارِبِهِمْ؛ لَعَدَمِ ذَلِكَ فِيهِمْ.

وَلَا يُقَطَّعُ الْعَبْدُ بِسَرِقَةِ مَالِ سَيِّدِهِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْحَضَرَمِيِّ قَالَ لِعُمَرَ: إِنَّ عَبْدِي سَرَقَ مِرْآةَ امْرَأَتِي، ثَمَّنَهَا سِتُّونَ دِرْهَمًا. فَقَالَ: أَرْسِلْهُ، لَا قَطْعَ عَلَيْهِ، غُلَامُكُمْ أَخَذَ مَتَاعَكُمْ<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّ يَدَهُ كَيْدِ مَوْلَاهُ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي يَدِهِ مَالٌ، فَتَنَازَعَهُ السَّيِّدُ وَ<sup>(٢)</sup> أَجْنَبِيٌّ، كَانَ لَسَيِّدِهِ.

وَإِنْ سَرَقَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مِنْ مَالِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ يُحْرِزْهُ عَنْهُ، لَمْ يُقَطَّعْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْرَزٍ عَنْهُ. وَإِنْ سَرَقَ مِمَّا أَحْزَرَهُ عَنْهُ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا قَطْعَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: غُلَامُكُمْ أَخَذَ مَتَاعَكُمْ. وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَرِثُ صَاحِبَهُ بِغَيْرِ<sup>(٣)</sup> حَجَبٍ، وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ، أَشْبَهَ الْوَلَدَ. وَهَذَا اخْتِيَارُ الْحَرَقِيِّ، وَأَبَى بَكْرٍ. وَالْأُخْرَى، يُقَطَّعُ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ، وَلِأَنَّهُ سَرَقَ مَالًا مُحْرَزًا عَنْهُ، لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ، أَشْبَهَ الْأَجْنَبِيَّ.

وَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مَالًا لَهُ فِيهِ شَرِكَةٌ؛ لِأَنَّ لَهُ فِيهِ حَقًّا، فَكَانَ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ. الْمُوطَأُ ٢/٨٣٩، ٨٤٠. وَالدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: سَنَنِهِ ٣/١٨٨. وَابْنُ بَيْهَقٍ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨/٢٨٢. وَصَحَّحَهُ فِي: الْإِرْوَاءِ ٨/٧٥.

(٢) فِي م: «أَوْ».

(٣) فِي م: «مِنْ غَيْرِ».

ذلك شُبْهَةٌ . ولا قَطَعَ على مُسْلِمٍ بالسَّرِقَةِ<sup>(١)</sup> مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لذلك ، ولأنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال لابنِ مَسْعُودٍ حِينَ سَأَلَهُ عَمَّنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ : أَرْسَلَهُ ، فَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ<sup>(٢)</sup> . وإن سَرَقَ مِنْهُ ذِمِّي ، قُطِعَ ؛ لأنَّهُ لا حَقَّ لَهُ فِيهِ .

وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مِمَّنْ لَهُ فِيهَا حَقٌّ ،<sup>(٣)</sup> أَوْ لَوَالِدِهِ<sup>(٤)</sup> ، أَوْ لَوْلَدِهِ ، أَوْ لِسَيِّدِهِ ، لَمْ يُقَطَعْ ؛ لذلك . وإن لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَسَرَقَ مِنْهَا بَعْدَ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ ، قُطِعَ ؛ لأنَّهُ لا حَقَّ لَهُ فِيهَا . وإن سَرَقَ [٣٩٤و] قَبْلَ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ ، لَمْ يُقَطَعْ ؛ لأنَّ لَهُ حَقًّا فِي خُمْسِ الْخُمْسِ .

وإن سَرَقَ مِسْكِينٌ مِنْ وَقْفِ الْمَسَاكِينِ ، لَمْ يُقَطَعْ ؛ لأنَّ لَهُ فِيهِ حَقًّا ، وإن سَرَقَ مِنْهُ غَنِيٌّ ، قُطِعَ ؛ لأنَّهُ لا حَقَّ لَهُ فِيهِ .

وإن سَرَقَ خَصِيرَ مَسْجِدٍ ، أَوْ قَنْدِيلَهُ ، أَوْ<sup>(٥)</sup> نَحْوَهُ مِمَّا جُعِلَ لِنَفْعِ الْمُصَلِّينَ ، لَمْ يُقَطَعْ ؛ لأنَّ لَهُ فِيهِ حَقًّا . وإن سَرَقَ بَابَهُ ، أَوْ تَأْزِيرَهُ<sup>(٥)</sup> ، أَوْ شَيْئًا مِنْ خَشَبِ سَقْفِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقَطَعُ ؛ لأنَّهُ لا حَقَّ لَهُ فِيهِ ، وَهُوَ مُحَرَّزٌ بِحَرَزٍ مِثْلِهِ ، أَشْبَهَ سَارِقَ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِ آدَمِيٍّ . والثَّانِي ، لا قَطَعَ عَلَيْهِ ؛ لأنَّ الْمَسْجِدَ كُلَّهُ إِنَّمَا يُرَادُّ لِنَفْعِ الْمُصَلِّينَ ، ولأنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَالِكٌ مِنْ

---

(١) فِي ف ، م : «سرق» .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمُصَنَّفِ ٢١٢/١٠ .

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «و» .

(٥) تَأْزِيرُ الْمَسْجِدِ : مَا جُعِلَ مِنْ أَسْفَلِ حَائِطِهِ ، مِنْ لِبَادٍ أَوْ دَفُوفٍ وَنَحْوِهِ . الْمُبْدَعُ ١٣٠/٩ .

المخلوقين . والكعبة وغيرها في هذا سواء . ولا يُقَطَّع بسرقة ستارتها  
الخارجية منها ؛ لأنها غير مُحَرَّزَة . وقال القاضي : إن كانت مَخِيطَةً عليها ،  
قُطِّع سارقها ؛ لأنَّ هذا حِرْزٌ مِثْلُهَا .

**فصل :** ولا قَطَّع على الزَّوْجَةِ إذا مُنِعَتْ نَفَقَتُهَا فَأَخَذَتْ بِقَدْرِهَا ؛ لقول  
النَّبِيِّ ﷺ لِهَنْدٍ <sup>(١)</sup> : « تُحْذَى مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ <sup>(٢)</sup> » . ولا على  
الضَّيْفِ إذا مُنِعَ قِرَاهُ فَأَخَذَ بِقَدْرِهِ ؛ لأنَّ له حقًّا . وإن سَرَقَ غير ذلك من  
البيت الذى هو فيه ، لم يُقَطَّع ؛ لأنَّه غير مُحَرَّزٍ عنه ، وإن كان مُحَرَّزًا  
عنه ، <sup>(٣)</sup> فعليه القَطْع <sup>(٤)</sup> ؛ لَعَدَمِ الشُّبْهَةِ .

ولا قَطَّع على الْمُضْطَرِّ إذا سَرَقَ ما يَأْكُلُهُ ، إذا لم يَقْدِرْ <sup>(٥)</sup> على ذلك <sup>(٦)</sup> إلا  
بالسَّرِقَةِ ؛ لأنَّه فَعَلَ ما له فِعْلُهُ . قال أحمدُ : لا قَطَّعَ فى المَجَاعَةِ ؛ لأنَّ عُمَرَ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : لا قَطَّعَ فى عامِ سَنَةٍ <sup>(٧)</sup> . قيل لأحمدَ : تقولُ به ؟  
قال : إى لَعَمْرِي ، لا أَقْطَعُهُ إذا حَمَلَتْهُ الْحَاجَةُ وَالنَّاسُ فى شِدَّةٍ وَمَجَاعَةٍ .  
ولا قَطَّعَ على الغَرِيمِ إذا بَجَحَدَهُ غَرِيمُهُ أو مَنَعَهُ ، ولم يَقْدِرْ على اسْتِيفَائِهِ

(١) زيادة من : ف .

(٢) زيادة من : م .

والحديث تقدم تخريجه فى صفحة ٨٥ .

(٣ - ٣) فى الأصل : « قطع » .

(٤ - ٤) فى ف : « عليه » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٢٤٢ / ١٠ . وابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٢٧ / ١٠ .

وذكره الحافظ فى التلخيص ٧٠ / ٤ ، وعزاه للجوزجاني فى جامعه عن أحمد بن حنبل . وهو أثر

ضعيف . انظر الإرواء ٨٠ / ٨ .

دَيْنُهُ فَأَخَذَ بِقَدْرِهِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَيْ الخَطَابِ ؛ لِأَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَبَاحَتْ لَهُ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ شُبْهَةً . (١) فِي الْآخِرِ ، عَلَيْهِ الْقَطْعُ . وَهُوَ قَوْلُ (٢) الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ . فَإِنْ كَانَ غَرِيمُهُ بِإِذْلًا لَهُ ، قُطِعَ ؛ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةً (٣) فِي السَّرِقَةِ ، لِإِمْكَانِ التَّوَصُّلِ إِلَى أَخْذِهِ .

وَإِنْ سَرَقَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ مَالَ السَّارِقِ ، أَوْ (٤) الْمَغْصُوبُ مِنْهُ مَالَ الْغَاصِبِ ، مِنْ حِزْبٍ فِيهِ مَالُهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا قَطْعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ هَتَكَ حِزْبًا لَهُ هَتَكَهُ لِأَخْذِ مَالِهِ . وَالثَّانِي ، يُقْطَعُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَخَذَ غَيْرَ مَالِهِ ، عَلِمَ أَنَّهُ قَصَدَ سَرِقَةَ مَالٍ غَيْرِهِ . وَإِنْ سَرَقَ (٥) مَالَهُ مِنْ حِزْبٍ لَا مَالَ لَهُ فِيهِ ، فَحُكْمُهُ مُحْكَمُ السَّارِقِ مِنْ غَرِيمِهِ . وَإِنْ أَخْرَزَ الْمَغْصُوبُ أَوْ الْمَسْرُوقُ ، فَسَرَقَهُ أَجْنَبِيٌّ ، لَمْ يُقْطَعْ ؛ لِأَنَّهُ حِزْبٌ لَمْ يَرْضَهُ مَالِكُهُ . وَإِنْ غَصَبَ دَارًا ، فَأَخْرَزَ فِيهَا مَتَاعَهُ ، لَمْ يُقْطَعْ سَارِقُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مُحْكَمَ لِحِزْبِهِ ؛ حَيْثُ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِهِ ظَالِمًا فِيهِ . وَإِنْ سَرَقَ الْمُعِيرُ مِنَ الدَّارِ الْمُسْتَعَارَةِ ، أَوْ الْمُؤَجِّرُ مِنَ الدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةِ شَيْئًا ، قُطِعَ ؛ لِأَنَّهُ مُحْرَزٌ عَنْهُ ، فَأَشْبَهَ الْأَجْنَبِيَّ .

فصل : السادس ، أَنْ يَسْرِقَ مِنْ حِزْبٍ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الثَّمَارِ ، فَقَالَ :

(١) زيادة من : ف .

(٢) فِي : «اختيار» .

(٣) بعده فِي م : «له» .

(٤) فِي م : «و» .

(٥) فِي م : «أخذ» .



« مَا أُخِذَ فِي أَكْمَامِهِ ، فَاحْتُمِلَ <sup>(١)</sup> ، فَفِيهِ قِيمَتُهُ وَمِثْلُهُ مَعَهُ ، وَمَا كَانَ فِي الْجِرَانِ فَفِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

وَيُعْتَبَرُ الْحِزْزُ بِمَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ ، فَمَا عَدُّوه حِزْزًا ، فَهُوَ حِزْزٌ ، وَمَا لَا فَلَا ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ اَعْتَبَرَ الْحِزْزَ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ رَدَّهُ إِلَى الْعُرْفِ ؛ كَالْقَبْضِ ، وَالتَّفْرِقِ ، وَإِحْيَاءِ الْمَوَاتِ . هَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِ أَصْحَابِنَا . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْقَاضِي . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ كَلَامًا <sup>(٣)</sup> يَدُلُّ [ ٣٩٤ ظ ] عَلَى أَنَّ الْإِحْرَازَ لَا يَخْتَلِفُ ، فَقَالَ : إِذَا أُفِرِدَ الشَّيْءُ فِي الْمِلْكِ ، فَهُوَ مُحْرَزٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ . فَحِزْزُ الْأَثْمَانِ وَالْجَوَاهِرِ وَنَحْوِهَا فِي الْخَانَاتِ الْحَرِيْزَةِ ، وَالذُّوْرِ فِي الْعُمَرَانِ دُونَهَا الْأَغْلَاقُ وَالْأَقْفَالُ ، أَوْ حَافِظٌ مُسْتَيْقِظٌ ، أَوْ حَمَلٌ صَاحِبُهَا لَهَا مَعَهُ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي جَبِيهِ ، أَوْ كُفْمُهُ ، أَوْ وَسْطُهُ ، أَوْ فِي <sup>(٤)</sup> مِعْضَدَتِهِ <sup>(٥)</sup> وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الَّذِي يَأْخُذُ مِنْ جَبِيْبِ الرَّجُلِ ، أَوْ كُفْمُهُ : لَا قَطْعَ عَلَيْهِ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ اخْتَلَسَ دُونَ مَنْ سَرَقَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ، فَقَالَ : الطَّرَازُ يُقَطَّعُ إِذَا كَانَ يَطْرُسُ سِرًّا ، وَإِنْ اخْتَلَسَ ، لَمْ يُقَطَّعْ .

فَأَمَّا الْجَوَاسِقُ <sup>(٦)</sup> فِي الْبَسَاتِينِ ، وَالْخَانَاتِ فِي الْبَرِّيَّةِ ، فَإِنْ كَانَتْ مُغْلَقَةً

(١) فِي ف : « فَاحْتَمَلَهُ » .

(٢) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٥٣٨/٢ ، وَفِي صَفْحَةِ ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٣) فِي ف : « مَا » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) الْمِعْضَدَةُ : كَيْسٌ تَحْفَظُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ .

(٦) الْجَوَاسِقُ ؛ جَمْعُ الْجَوْسَقِ : الْقَصْرِ الصَّغِيرِ .

وفيها حَافِظٌ، فهي جِرْزٌ، نائمًا كان أو يَقْظَانٌ، وإن كانت مَفْتُوحَةً، فلا تكونُ جِرْزًا إلا أن يكونَ الحَافِظُ يَقْظَانًا. وإن لم يكن فيها حَافِظٌ، فليست جِرْزًا بحالٍ؛ لأنَّ المَالَ لا يُحَرِّزُ فيها مِن غيرِ حَافِظٍ.

والخَيْمَةُ والخِرْكَاهُ<sup>(١)</sup> المنصُوبَةُ، كالجِوَاسِقِ فيما ذَكَرْنَا، وَيُقَطَّعُ سَارِقُهَا متى كان فيها حَافِظٌ وإن كان نائمًا؛ لأنها تُحَرِّزُ بهذا.

وجِرْزٌ مَتَاعِ البَاعَةِ مِنَ العَطَارِينَ وغيرِهِم بالدَّكَاكِينِ فِي الْأَسْوَاقِ وراءَ الْأَغْلَاقِ والأَقْفَالِ، وإن كانت مَفْتُوحَةً، فبحَافِظٍ يَقْظَانٍ.

وجِرْزٌ قُدُورِ البَاقِلَا فِي الدَّكَاكِينِ، وَشَرَايِجِ<sup>(٢)</sup> الْقَصَبِ، وما جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِخْرَازِهَا بِهِ. وجِرْزٌ بَابِ الدَّارِ والدُّكَّانِ نَصْبُهُ فِي مَوْضِعِهِ. وجِرْزٌ حَلْقَةُ الْبَابِ تَسْمِيرُهَا فِيهِ. وجِرْزٌ أَجْرُ الْحَائِطِ وَحِجَارَتِهِ كَوْنُهُ مَبْنِيًّا فِي الْحَائِطِ. وجِرْزُ الْخَشَبِ وَالْحَطَبِ بِالْحِظَائِرِ، وَتَعْبِئَةٌ بَعْضُهُ عَلَى<sup>(٣)</sup> بَعْضٍ، مُقَيَّدًا فَوْقَهُ بَحِثٍ يَعْسُرُ أَخْذَ شَيْءٍ مِنْهُ. وإن كان فِي فُنْدُقٍ<sup>(٤)</sup> مُغْلَقٍ، أَوْ فِيهِ حَافِظٌ، فَهُوَ مُحَرِّزٌ وَإِنْ لَمْ يُقَيَّدْ.

وجِرْزٌ مَتَاعِ البَاعَةِ وَأَشْبَاهُهُمْ كَوْنُهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ مَحْفُوظٌ بِذَلِكَ. فَإِنْ نَامَ عَنْهُ، أَوْ اسْتَعْلَلَ، أَوْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ بَحِثٍ تَنَالَهُ الْيَدُ، خَرَجَ مِنْ<sup>(٥)</sup>

---

(١) الخِرْكَاهُ: الخيمة الكبيرة، وتطلق على سرادق الملوك والوزراء. الألفاظ الفارسية المعربة ٥٣، ٥٤.

(٢) الشرائج؛ جمع الشريحة: وهي العرى التي تشد بها هذه الأنواع.

(٣) فِي م: «فوق».

(٤) الفندق: الحان السيل.

(٥) فِي م: «عن».

الحِرْزُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ .

وإن نام إنسانٌ على ثوبه أو متاعه ، فقد أحرزَه ؛ لِما رَوَى صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ أَنَّهُ نام في المسجدِ ، وتوسَّدَ رِداءَه ، فأخَذَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ ، فجاء بسارقَه إلى النبي ﷺ ، فأمرَ به النبي ﷺ أَنْ يُقَطَّعَ ، فقال صَفْوَانُ : يارسولَ اللَّهِ ، لم أُرِدْ هذا ، ردائي عليه صدقةٌ . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟ » . رواه ابنُ ماجه <sup>(١)</sup> . فإن تَدَخَّرَجَ عنه ، خَرَجَ مِنْ الحِرْزِ .

**فصل : وحِرْزُ المَواشِي الرَّاعِيَةِ بِنَظَرِ الرَّاعِي إليها ، فما اسْتَرَّ عنه بحائلٍ أو نَوِمَ الرَّاعِي ، خَرَجَ عن الحِرْزِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ .** وحِرْزُ البَارِكِ مِنَ الإِبِلِ الْمُعْقَلَةِ بالحَافِظِ ، نائمًا كان أو يَقْظَانِ ؛ لِأَنَّ العَادَةَ أَنَّ صَاحِبَهَا يَقْعُلُهَا إِذَا نام . وإن لم تكن مُعْقَلَةً فحِرْزُها بِحَافِظٍ يَقْظَانِ ؛ لِما ذَكَرْنَا . وحِرْزُ الحُمُولَةِ بِسَائِقِي يَرَاهَا ، أو قَائِدٍ يُكْثِرُ الِاتِّفَاتِ إليها ، ويراهَا إِذَا التَفَّتْ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْفِظُ إِلَّا بِذَلِكَ .

**فصل : وَمَنْ تَرَكَ ثِيَابَهُ فِي الحِمَّامِ لَا حَافِظَ لَهَا ، فَلَيْسَتْ مُحْرَزَةً .** وإن

---

(١) في : باب من سرق من الحرز ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٦٥ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من سرق من حرز ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٥٠ . والنسائي ، في : باب ما يكون حرزا وما لا يكون ، من كتاب قطع السارق . المجتبى ٨ / ٦١ ، ٦٢ . والدارمي ، في : باب السارق يوهب منه السرقة بعد ما سرق ، من كتاب الحدود . سنن الدارمي ٢ / ١٧٢ . والإمام مالك ، في : باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان . من كتاب الحدود . الموطأ ٢ / ٨٣٤ ، ٨٣٥ .

اسْتَحْفَظَهَا إِنْسَانًا، فَحَفِظَهَا، فَعَن أَحْمَدَ أَنَّهَا غَيْرُ مُحْرَزَةٍ أَيْضًا، إِلَّا أَنْ يَتَوَسَّدَهَا أَوْ يَجْلِسَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْحَمَامَ مُسْتَطَرِّقٌ. وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ: [٣٩٥] يُخْرِجُ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَيْنِ. وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: تَصِيرُ مُحْرَزَةً بِذَلِكَ، كَالْقَمَاشِ بَيْنَ يَدَيِ الْبَاعَةِ. وَإِنْ نَامَ الْحَافِظُ أَوْ اسْتَغْلَ، فَعَلِيهِ الضَّمَانُ، وَلَا قَطْعَ عَلَى السَّارِقِ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنِ الْحِرْزِ. وَإِنْ لَمْ يُقَرِّطْ فِي الْحِفْظِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ.

**فصل: وجوز الكفن كونه على الميت في القبر، فمن نبشه وسرقه، قطع؛ لأنه سارق؛ بدليل قول عائشة، رضي الله عنها: سارق أمواتنا كسارق أحيائنا<sup>(١)</sup>.** ولأن القبر جزؤ الكفن؛ لأنه يوضع فيه عادة، ولا يعد واضعه مفترطًا ولا مضيعًا وقد سرق<sup>(٢)</sup> منه. وما زاد على الكفن المشروع، كاللِّفَافَةِ الرَّابِعَةِ، لم يكن القبر جزؤًا له؛ لأن تركه فيه تضييع، فأشبهه الكيس المدفون معه. وإن أكل الضبيع الميت وبقي الكفن، فلا قطع على سارقه؛ لأنه غير محرز، ويكون للورثة؛ لأن لهم ما فضل عن حاجته من ماله.

**فصل: السابع، أن يخرج من الحيز، سواء أخرجه بيده، أو يفيه، أو رماه إلى خارج، أو اجتذبه بمحجن<sup>(٣)</sup>، أو بيده، أو تركه على ظهر بهيمة**

(١) أخرجه البيهقي، في: معرفة السنن والآثار ٤٠٩/٦. وفيه سويد بن عبد العزيز، وهو ضعيف. انظر التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٧٩.

(٢) في الأصل: «سرقه».

(٣) المحجن؛ وزن مقود: خشبة في طرفها اعوجاج.

وساقها ، أو على ماء جارٍ ، أو فى مَهَبِّ رِيحٍ فَأُطَارَتْهُ <sup>(١)</sup> ، أو على ماءٍ رَاكِدٍ وَحَرَّكَه ، أو فَجَّرَه فَخَرَجَ به ، أو أَمَرَ صَبِيًّا مُمَيِّزًا <sup>(٢)</sup> فَأَخْرَجَه ، أو فَتَحَ طَاقًا فَأَنْهَالَ الطَّعَامُ إِلَيْهِ ، أو بَطَّ <sup>(٣)</sup> جَيْبَ إِنْسَانٍ أو كُمَّهُ فَسَقَطَ الْمَالُ ، فَأَخَذَهُ ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ فى هَذَا كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ بِسَبَبِ فِعْلِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَخْرَجَهُ بِيَدِهِ . وَإِنْ جَمَعَهُ فى الْحِزْرِ ثُمَّ تَرَكَه وَمَضَى ، أو أَخَذَ مِنْهُ ، أو تَرَكَه فى مَاءٍ رَاكِدٍ ، فَفَجَّرَهُ غَيْرُهُ فَخَرَجَ به ، أو أَخْرَجَ النَّبَّاشُ الْكَفْنَ مِنَ اللَّحْدِ إِلَى الْقَبْرِ فَتَرَكَه فِيهِ ، أو أَتْلَفَ الْمَتَاعَ فى الْحِزْرِ ، لَمْ يُقْطَعْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْرِقْ .

وَإِنْ تَرَكَ الْمَتَاعَ عَلَى دَابَّةٍ ، فَخَرَجَتْ بِهِ بِنَفْسِهَا ، أو فى مَاءٍ رَاكِدٍ فَأَنْفَجَرَ فَخَرَجَ به ، أو على حَائِطٍ فى غَيْرِ مَهَبِّ رِيحٍ ، فَهَبَّتْ رِيحٌ فَأُطَارَتْهُ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ الْقَطْعُ ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ سَبَبُ خُرُوجِهِ ، أُشْبِهَ مَا لَوْ سَاقَ الْبَهِيمَةَ . وَالثَّانِى ، لَا قَطْعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ آلَةً لِلْإِخْرَاجِ وَإِنَّمَا خَرَجَ بِسَبَبِ حَادِثٍ ، أُشْبِهَ مَا لَوْ فَجَّرَ الْمَاءَ آدَمِيٌّ آخَرُ ، أو سَاقَ الْبَهِيمَةَ غَيْرُهُ .

وَإِنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الْحِزْرِ ، فَأَلْقَاهُ خَارِجَ الْحِزْرِ ، أو رَدَّه إِلَى الْحِزْرِ لِحَوْفٍ أو غَيْرِهِ ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِإِخْرَاجِهِ . وَإِنْ أَخْرَجَ خَشْبَةً ، فَأَلْقَاهَا وَمِنْهَا شَيْءٌ فى الْحِزْرِ ، لَمْ يُقْطَعْ ؛ لِأَنَّ بَعْضَهَا لَا يَنْفَرِدُ عَنِ الْبَعْضِ ، وَلِذَلِكَ <sup>(٤)</sup> لَوْ أَمْسَكَ عِمَامَةً وَطَرَفُهَا فى يَدِ صَاحِبِهَا ، لَمْ يَضْمَنْهَا . وَإِنْ

(١) بعده فى ف : «إليه» .

(٢) فى ف : «غير مميز» .

(٣) بَطَّ : شَقَّ .

(٤) فى ف : «كذلك» .

أَخْرَجَ الْمَتَاعَ مِنَ الْبَيْتِ إِلَى صَحْنِ الدَّارِ، وَكَانَ الْبَيْتُ مُغْلَقًا، فَفَتَحَهُ أَوْ نَقَبَهُ، قُطِعَ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ الْمَتَاعَ مِنَ الْحِزْرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَلَا قُطْعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْحِزْرِ.

**فصل:** وَإِنْ دَخَلَ الْحِزْرَ، فَأَكَلَ طَعَامًا فِيهِ وَخَرَجَ<sup>(١)</sup>، لَمْ يُقْطَعْ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفَهُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ. وَإِنْ ابْتَلَعَ دِينَارًا فَلَمْ يَخْرِجْ مِنْهُ، فَلَا قُطْعَ عَلَيْهِ؛ لِذَلِكَ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ، فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُقْطَعُ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي رِغَاءٍ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَخْرَجَهُ فِي كُمِّهِ. وَالثَّانِي، لَا قُطْعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ضَمِنَهُ بِالْبَلْعِ، فَكَانَ ذَلِكَ إِثْلَاقًا. وَإِنْ دَخَلَ، فَشَرِبَ لَبَنَ مَاشِيَةٍ، فَلَا قُطْعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفَهُ، وَإِنْ اخْتَلَبَ نِصَابًا وَأَخْرَجَهُ، قُطِعَ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّرٌ بِحِزْرِ الْمَاشِيَةِ. وَإِنْ ذَبَحَ الشَّاةَ وَشَقَّ الثَّوْبَ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ، وَقِيَمَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ نِصَابٌ، قُطِعَ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ نِصَابًا مِنَ الْحِزْرِ، وَلَا فَلَا قُطْعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ نِصَابًا. وَإِنْ تَطَيَّبَ بِطِيبٍ فِي الْحِزْرِ، ثُمَّ خَرَجَ [٣٩٥ظ] وَعَلَيْهِ مِنْ عَيْنِ الطِّيبِ مَا إِذَا جُمِعَ بَلَغَ نِصَابًا، فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُقْطَعُ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ مِنَ الْحِزْرِ نِصَابًا. وَالثَّانِي، لَا قُطْعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفَهُ بِالِاسْتِعْمَالِ. وَإِنْ لَمْ يَتَّقَ مِنْ عَيْنِهِ نِصَابٌ، لَمْ يُقْطَعْ، وَجْهًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ نِصَابًا، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَكَلَهُ.

**فصل:** وَإِنْ أَخْرَجَ نِصَابًا، فَتَقَصَّتْ قِيَمَتُهُ عَنِ النَّصَابِ قَبْلَ الْقَطْعِ، قُطِعَ؛ لِأَنَّهُ وَجِدَ شَرْطَ الْقَطْعِ فِيهِ وَقَتَ الْوُجُوبِ، فَلَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ بِفَوَاتِهِ

(١) بعده في م: «منه».

(٢) في م: «كذلك».

بعد ذلك ، كالجزز إذا تَغَيَّرَ .

وإن مَلَكَ المَسْرُوقَ بهيَّةٍ أو غيرِها ، لم يَشَقِطِ القَطْعُ ؛ لحديث ساري رداء صفوان ، ولأنَّ مِلْكَهَ لِحَلِّ الجِنَايَةِ لا يُشَقِطُ الحَدَّ<sup>(١)</sup> ، كما لو زَنَى بِأَمَةٍ ثم اشْتَرَاهَا .

**فصل :** وإن نَقَبَ الحِزْرَ ، ثم دَخَلَ آخَرَ فَأَخْرَجَ المَتَاعَ ، فلا قَطْعٌ عليهما ؛ لأنَّ الأوَّلَ لم يَسْرِقْ ، والثاني سَرَقَ مِنْ جِزْرِ هَتَكَه غَيْرُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْطَعَ إِذَا كَانَ شَرِيكَيْنِ . وإن نَقَبَا مَعًا ، ودَخَلَ أَحَدُهُمَا فَأَخْرَجَ<sup>(٢)</sup> المَتَاعَ ، قُطِعَ الدَاخِلُ ؛ لَأَنَّهُ نَقَبَ وَسَرَقَ ، ولم يُقْطَعَ الآخَرُ ؛ لَأَنَّهُ لم يَسْرِقْ . وكذلك إِذَا رَمَى المَتَاعَ إِلَى خَارِجِ الحِزْرِ ، فَأَخَذَهُ الآخَرُ ، أو خَرَجَ<sup>(٣)</sup> هُوَ ، فَأَخَذَهُ . وإن نَقَبَا وَدَخَلَا ، فَأَخْرَجَ أَحَدُهُمَا المَتَاعَ ، فَاَلْقَطْعُ عليهما ؛ لأنَّ المَخْرَجَ أَخْرَجَهُ بِقُوَّةِ صَاحِبِهِ وَمَعُونَتِهِ . وإن دَخَلَ أَحَدُهُمَا فَقَرَّبَ المَتَاعَ مِنَ النَّقْبِ ، فَمَدَّ الخَارِجُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ ، أو شَدَّ الدَّاخِلُ بِحَبْلٍ ، فَمَدَّه الخَارِجُ ، فَأَخْرَجَهُ ، قُطِعَا ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي هَتِكِ الحِزْرِ وإِخْرَاجِ المَتَاعِ .

**فصل :** الثَّامِنُ ، أَنْ تَثْبُتَ السَّرِقَةُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَوَلَّى لِاسْتِيفَاءِ الحُدُودِ ، فلا يَجُوزُ لَهُ اسْتِيفَاءُ حَدٍّ قَبْلَ ثُبُوتِهِ . وَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بَيِّنَةً أو إِقْرَارٍ . فَأَمَّا البَيِّنَةُ فَيُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ شَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ مُحَرَّرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ

(١) فِي ف : « حَدُّ الْقَطْعِ » ، وَفِي م : « الْقَطْعِ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « أَحَدُهُمَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « أَخْرَجَ » .

عَدْلَيْنِ ، فإذا وَجِبَ الْقَطْعُ بِشَهَادَتَيْهِمَا ، ثم غَابَا أو ماتَا ، لم يَسْقُطِ الْقَطْعُ ، على ما سَنَدُّكُوهُ ، إن شاء الله تعالى . وَأَمَّا الْإِقْرَارُ ، فَيُعْتَبَرُ أَنْ يُقَرَّ مَرَّتَيْنِ ؛ لِما رَوَى أَبُو أُمَيَّةَ الْخَزْزُومِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ ، فَقَالَ لَهُ : « مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ » . قَالَ : بَلَى . فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، فَأَمَرَ فَقُطِعَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلَوْ وَجِبَ الْقَطْعُ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ ، لَمْ يُؤَخَّرْهُ . وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَتَاهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : إِنِّي سَرَقْتُ . فَطَرَدَهُ ، ثُمَّ عَادَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَقَالَ : إِنِّي سَرَقْتُ . فَأَمَرَ بِهِ عَلِيٌّ أَنْ يُقَطَعَ ، وَقَالَ : شَهِدْتُ عَلَى نَفْسِكَ مَرَّتَيْنِ . وَقَطَعَ يَدَهُ . رَوَاهُ الْجَوْزْجَانِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَلَأنَّهُ حَدٌّ يَتَضَمَّنُ اثْنًا ، فَاغْتَبِرَ فِي إِقْرَارِهِ التَّكْرَارُ ، كَحَدِّ الزَّئِنِيِّ .

**فصل :** قال أحمدُ : لا بَأْسَ بِتَلْقِينِ السَّارِقِ لِتَرْجِعَ عَنْ إِقْرَارِهِ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ <sup>(٣)</sup> «لِلْمُقِرِّ بِالسَّرِقَةِ» : «مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ» . وَطَرَدَ عَلِيٌّ لَهُ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ أَتَى بِرَجُلٍ ، فَقَالَ : أَسَرَقْتَ ؟ قُلْ : لا . فَقَالَ : لا . فَتَرَكَه <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) في : باب في التلقين في الحد ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٤٧/٢ .  
كما أخرجه النسائي ، في : باب تلقين السارق ، من كتاب قطع السارق . المجتبى ٦٠/٨ .  
وابن ماجه ، في : باب تلقين السارق ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٦٦/٢ . والدارمي ،  
في : باب المتعرف بالسرقة ، من كتاب الحدود ، سنن الدارمي ١٧٣/٢ . والإمام أحمد ، في :  
المسند ٢٩٣/٥ . وضعفه في : الإرواء ٧٨/٨ ، ٧٩ .  
(٢) وأخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ١٩١/١٠ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٤٩٤/٩ .  
والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٧٥/٨ . وصححه في : الإرواء ٧٨/٨ .  
(٣ - ٣) في ف : «للسارق» .  
(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٢٢٤/١٠ . وابن أبي شيبة بمعناه ، في : المصنف =



ولا بَأْسَ بِالشَّفَاعَةِ فِي السَّارِقِ قَبْلَ أَنْ يَتْلُغَ الْإِمَامَ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «تَعَاَفُوا الْحُدُودَ<sup>(١)</sup> فِيمَا يَتَنَكَّبُكُمْ ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ وَجِبَ»<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ الرَّزِيُّ بْنُ الْعَوَّامِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ : يَفْعَلُ ذَلِكَ دُونَ السُّلْطَانِ ، فَإِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ ، فَلَا أَعْفَاهُ اللَّهُ إِنْ أَعْفَاهُ<sup>(٣)</sup> . وَإِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ ، حَرَمَتِ<sup>(٤)</sup> الشَّفَاعَةُ فِيهِ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٥)</sup> ، وَ<sup>(٦)</sup> لِمَا رُوِيَ أَنَّ [٣٩٦] أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ شَفَعَ فِي الْخَزْرُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ ، فَعَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ : «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ!»<sup>(٧)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي حُكْمِهِ<sup>(٨)</sup> .

= ٢٥/١٠ . وانظر الإرواء ٧٩/٨ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : «الحد» .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْعَفْوِ عَنِ الْحُدُودِ مَا لَمْ تَبْلُغِ السُّلْطَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٤٦/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَكُونُ حَرْزًا وَمَا لَا يَكُونُ ، مِنْ كِتَابِ قَطْعِ السَّارِقِ . الْمُجْتَمِعُ ٦٣/٨ . وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ . انْظُرْ شَرْحَ السَّنَةِ ٣٣٠/١٠ ، وَفَتْحُ الْبَارِي ٨٧/١٢ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ بِمَعْنَاهُ ، فِي : بَابِ تَرْكِ الشَّفَاعَةِ لِلْسَّارِقِ إِذَا بَلَغَ السُّلْطَانُ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . الْمَوْطَأُ ٨٣٤/٢ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢٢٦/١٠ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤٦٥/٩ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٣٣/٨ . وَاللَّفْظُ لَهُ .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : «عَلَيْهِ» .

(٥) فِي م : «كَذَلِكَ» .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٧) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٤٦ حَاشِيَةِ ١ .

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤٦٦/٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ مَرْفُوعًا ، أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي مَنْ يَعْينُ عَلَى خُصُومَةٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٧٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٧٠/٢ ، ٨٢ . وَانْظُرْ : السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ ٣١/١ ، ٣٢ .

**فصل : التاسع ، أن يأتي مالكُ المشروقي يدعيه ، سواء ثبتت سرقة بيئته أو إقراره .** وقال أبو بكر : ليس بشرط ؛ لأنَّ موجب الحد قد ثبت ، فوجب من غير طلب ، كالزنى . والأوَّل أولى ؛ لأنَّ المال يُباح بالتبذل والإباحة ، فيَحْتَمِلُ أَنَّ مَالَكَه أَباحه إِيَّاه ، أو <sup>(١)</sup> أَذِنَ له في دُخُولِ حِرْزِهِ ، أو وَقَّفه على طائفة السَّارِقِ منهم ، فاعتبرَ الطَّلَبُ لتفني هذا الاحتمال ، بخلاف الزنى . فإن حضر المالكُ فطلب ، لكنَّه خالف المقرَّ ، فقال : لم تَسْرِقْ مِنِّي ، لكنَّ غَصْبَتَنِي . أو : انتهبت مِنِّي . أو : خُتِنِي . أو : جَحَدْتُ وَدِيعَتِي . لم يُقَطَّعْ ؛ لأنَّه لم يُوافِقْ دَعْوَى المدَّعي . وإن كان النَّصَابُ لاثْنَيْنِ ، فخالفه أحدهما في إقراره ، لم يُقَطَّعْ ؛ لأنَّه لم يُوافِقْ على سَرِقَةِ نِصَابٍ ، وإن كان لَمَنْ وافقه نِصَابٌ ، قُطِعَ ، لمُوافَقَتِهِ على سَرِقَةِ نِصَابٍ . وإن كان المالكُ غائبا وله وَكِيلٌ حاضِرٌ ، قام مقامه في الطَّلَبِ . وإن لم يحضر له وَكِيلٌ ، فقال القاضي : يُحْبَسُ حتى يحضر . وإن كانت العينُ في يده ، حَفِظَهَا الحاكمُ للغائب .

**فصل : وإن ثبتت السَّرِقَةُ ببيئته ، فأنكر السارق ، لم يُلتَفَتْ إلى إنكاره ؛ لأنَّ الإنكارَ شرطُ سماعِ البيئَةِ في مواضع ، فلم يَقْدَحْ فيها . وإن قال : إنما أَخَذْتُ مِلْكِي . أو : لى فيه مِلْكٌ . أو : دخلتُ بإذنِ المالكِ . فالقول قولُ المشروقي منه مع يمينه . وإن نكل ، قُضِيَ عليه . وإن حلف ، ففي القطع ثلاثُ رواياتٍ ؛ إحداهنَّ ، لا يُقَطَّعْ ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ صِدْقَهُ ، ولذلك أَخْلَفْنَا خَصْمَهُ ، وهذا شُبْهَةٌ يَنْدَرِيُّ بها الحدُّ . والثانية ، يُقَطَّعْ ؛**

(١) في الأصل ، ف : «و» .

لَعَلَّا يَتَّخِذَ ذَلِكَ وَسِيلَةً إِلَى إِسْقَاطِ الْحَدِّ<sup>(١)</sup>، فَتَقُوتَ مَصْلَحَتُهُ. وَالثَّالِثَةُ، إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالسَّرِقَةِ، لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ كَذِبَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ بِالسَّرِقَةِ، قُبِلَتْ دَعْوَاهُ؛ لِاحْتِمَالِ صِدْقِهِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ شُبْهَةً. وَالأَوَّلُ أَوْلَى.

فَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ بِسَرِقَةِ مَالٍ فِي يَدِهِ، وَادَّعَى ذَلِكَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ، وَكَذَّبَهُ السَّيِّدُ، وَقَالَ: بَلْ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ لِي. قُطِعَ الْعَبْدُ، وَكَانَتْ الدَّرَاهِمُ لِلْسَّيِّدِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِلْقَطْعِ الْإِقْرَارُ مَعَ مُطَالَبَةِ الْمُدَّعَى، وَقَدْ وَجِدَ ذَلِكَ، وَتَكُونُ الدَّرَاهِمُ لِلْسَّيِّدِ؛ لِأَنَّ مَا فِي يَدِ الْعَبْدِ مَحْكُومٌ بِهِ<sup>(٢)</sup> لِسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَيْدُهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ مَحْكُومٌ بِهِ لِسَيِّدِهِ، فَلَا يَجِبُ الْقَطْعُ بِأَخْذِهِ، كَمَا لَوْ ثَبَتَ لَهُ بَيِّنَةٌ، وَلَئِنَّهُ لَمْ تَثْبُتِ الْمُطَالَبَةُ مِنَ الْمَالِكِ؛<sup>(٣)</sup> «لَكُونِ الْمِلْكُ» مَحْكُومًا بِهِ لِلْسَّيِّدِ.

وَإِنْ طَالَبَ الْمَالِكُ وَثَبَتَ الْقَطْعُ، ثُمَّ عَفَا عَنِ الْمُطَالَبَةِ بَعْدَ ذَلِكَ، لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ؛ بِذَلِيلِ أَنَّ صَفْوَانَ عَفَا عَنِ الطَّلَبِ مِنْ سَارِقٍ رِدَائِهِ، فَلَمْ يَذَرُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ الْقَطْعَ<sup>(٤)</sup>. وَلَئِنَّهُ قَدْ وَجِبَ، فَلَمْ يَسْقُطْ، كَمَا لَوْ وَهَبَهُ إِيَّاهُ. وَإِنْ أَكْذَبَ الْمُدَّعَى نَفْسَهُ، وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَالُ لِي، وَلَمْ يَسْرِقْ مِنِّي شَيْئًا. أَوْ: أَنَا أَذْنْتُ لَهُ فِي أَخْذِهِ. وَنَحْوِ هَذَا، سَقَطَ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي س ٣، م: «القطع».

(٢) فِي الْأَصْل: «بِأَنَّهُ».

(٣ - ٣) فِي م: «فَيَكُونُ ذَلِكَ».

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٥٩.

رَجَعَ عَنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ ، فَأَشْبَهَ رُجُوعَ الْبَيْتَةِ عَنْ الشَّهَادَةِ ، أَوْ الْمَقَرِّ عَنْ  
الْإِقْرَارِ .

[٣٩٦ ظ] فصل : وإذا وَجَبَ الْقَطْعُ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مَفْصِلِ  
الْكُوعِ ؛ لِأَنَّ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( فَأَقْطَعُوا  
أَيْمَانَهُمَا ) <sup>(١)</sup> . وَلَمَّا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا  
قَالَا : إِذَا سَرَقَ السَّارِقُ فَأَقْطَعُوا يَمِينَهُ مِنَ الْكُوعِ <sup>(٢)</sup> . وَلَا مُخَالَفَ لِهَذَا  
فِي <sup>(٣)</sup> الصَّحَابَةِ . وَلِأَنَّ الْبَطْشَ بِالْيُمْنَى ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِالْكَفِّ ، وَمَا زَادَ مِنَ  
الدَّرَاعِ تَابِعٌ ، وَلِهَذَا تَجِبُ الدِّيَّةُ فِيهِ وَحْدَهُ .

وَيُحْسَمُ مَوْضِعُ الْقَطْعِ ، وَهُوَ أَنْ يُغْلَى الرَّيْتُ غَلِيًّا جَيِّدًا ، ثُمَّ تُغْمَسَ فِيهِ  
لِتُحْسَمَ الْعُرُوقُ ، وَيَنْقَطِعَ الدَّمُ ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِسَارِقٍ فَقَالَ : « أَذْهَبُوا بِهِ ، فَأَقْطَعُوهُ ، ثُمَّ اخْسِمُوهُ ،  
ثُمَّ اثْنُونِي بِهِ » . فَقُطِعَ وَأُتِيَ بِهِ ، فَقَالَ : « ثُبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى » . فَقَالَ : ثُبْتُ  
إِلَى اللَّهِ . فَقَالَ : « تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ » <sup>(٤)</sup> . وَلَا يَجِبُ الْحَسَمُ ؛ لِأَنَّهُ مُدَاوَاةٌ ،

(١) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٧٠ / ٨ . وقال : وهذا منقطع .

(٢) بعده في م : « مفصل » .

(٣) من قول عمر أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ١٨٥ / ١٠ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف  
٢٩ / ١٠ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٧١ / ٨ . ولم نجده عن أبي بكر . وانظر : التلخيص  
الحبيب ٧١ / ٤ ، والإرواء ٨١ / ٨ - ٨٣ .

(٤) في ف : « من » .

(٥) أخرجه الحاكم ، في : المستدرک ٣٨١ / ٤ . والدارقطني ، في : سننه ١٠٢ / ٣ . والبيهقي ،  
في : السنن الكبرى ٢٧١ / ٨ . وقال الدارقطني : ورواه الثوري عن يزيد بن خصيفة مرسلًا .  
وانظر : نصب الرأية ٣٧١ / ٣ .

فلم يَجِبْ عَلَى الْقَاطِعِ ، كَالْمُقْتَصِّرِ . وَتَمَنُّ الزَّيْتِ وَأُجْرَةُ الْقَاطِعِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَصَالِحِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلسَّارِقِ يَدٌ يُمْنَى ، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ الْيُمْنَى ، فَقُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، كَالسَّارِقِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ . وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ نَاقِصَةً الْأَصَابِعِ ، قُطِعَتْ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْيَدِ يَقَعُ عَلَيْهَا . وَإِنْ ذَهَبَتِ الْأَصَابِعُ كُلُّهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقَطَّعُ الْكَفُّ ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ مَا يُقَطَّعُ فِي السَّرِقَةِ ، فَوَجِبَ قَطْعُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَصَابِعِ . وَالثَّانِي ، لَا يُقَطَّعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَجِبُ فِيهِ دِيَّةُ الْيَدِ ، أَشْبَهَ الذَّرَاعَ . وَإِنْ كَانَتِ الْيُمْنَى شَلَّاءَ ، لَمْ تُقَطَّعْ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا ذَاهِبَةُ النَّفْعِ ، فَأَشْبَهَ كَفًّا لَا أَصَابِعَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> ، وَيُنْتَقَلُ إِلَى الرَّجْلِ . وَعَنْهُ ، يُسْأَلُ أَهْلُ الطَّبِّ ، فَإِنْ قَالُوا : إِنَّهَا إِذَا قُطِعَتْ ، رَقَا دَمُهَا ، وَانْسَدَّتْ عُروْقُهَا . قُطِعَتْ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْيَدِ يَقَعُ عَلَيْهَا ، فَهِيَ كَالصَّحِيحَةِ . وَإِنْ قَالُوا : لَا يَزِقُّ دَمُهَا . لَمْ تُقَطَّعْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَلَفِهِ ، وَيُعْدَلُ إِلَى الرَّجْلِ . وَإِنْ سَرَقَ وَلَهُ يَدٌ صَحِيحَةٌ ، فَلَمْ تُقَطَّعْ حَتَّى ذَهَبَتْ بِأَكِلَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، سَقَطَ الْقَطْعُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ <sup>(٣)</sup> تَعَلَّقَ بِهَا ، فَسَقَطَ بِذَهَابِهَا ، كَمَا لَوْ مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ .

**فصل :** فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا ، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَعْبِ ، وَحُسِمَتْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ سَرَقَ ، فَأَقْطَعُوا يَدَهُ ، ثُمَّ

(١) فِي م : « فِيهِ » .

(٢) فِي ف ، م : « الْحَدُّ » .

(٣) فِي ف : « الْقَطْعُ » ، وَفِي م : « الْحَقُّ » .

إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا رِجْلَهُ»<sup>(١)</sup>. ولأنَّه في المحاربة تُقَطَّعُ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى، كَذَا هَلْهُنَا، وَإِنَّمَا قُطِعَتِ الْيُسْرَى لِلرَّفْقِ بِهِ؛ لَأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْمَشْيِ عَلَى خَشَبَةٍ، وَلَوْ قُطِعَتْ يُمْنَاهُ، لَمْ يُمْكِنْهُ ذَلِكَ. وَمَوْضِعُ الْقَطْعِ الْمَفْصِلُ؛ لَأَنَّهُ يُرَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَأَنَّهُمَا أَحَدُ الْمَقْطُوعَيْنِ، فَتُقَطَّعُ مِنَ الْمَفْصِلِ، كَالْيَدِ.

**فصل:** فَإِنْ سَرَقَ ثَلَاثَةً، ففیه رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُحْبَسُ، وَلَا يُقَطَّعُ غَيْرُ يَدِ وَرِجْلٍ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ لَا أَدْعَ لَهُ يَدًا يَتَطَشُّ بِهَا، وَلَا رِجْلًا يَمْشِي عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>. وَلَأَنَّ قَطْعَهَا يُفَوِّتُ مَنَفَعَةَ الْجِنْسِ، فَلَمْ يُشْرَعْ، كَالْقَتْلِ. وَالثَّانِيَةُ، تُقَطَّعُ يَدُهُ الْيُسْرَى، فَإِنْ عَادَ، فَسَرَقَ مَرَّةً رَابِعَةً، قُطِعَتِ رِجْلُهُ الْيُمْنَى؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا يَدَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا رِجْلَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا يَدَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا رِجْلَهُ». وَلَأَنَّهُمَا يَدٌ تُقَطَّعُ قَوْدًا، فَجَازَ قَطْعُهَا فِي السَّرِقَةِ، كَالْيُمْنَى، وَلَأَنَّ [٣٩٧] أبا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَطَعَا الْيَدَ الْيُسْرَى فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني، في: سننه ١٨١/٣. وهو حديث صحيح بشواهده. انظر الإرواء ٨/ ٨٥ - ٨٩.

(٢) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ١٨٦/١٠. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٥١٢/٩. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٢٧٥/٨.

(٣) في الأصل: «قطع».

(٤) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ١٨٧/١٠. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٥١١/٩.

فإن سَرَقَ بَعْدَ قَطْعِ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، حُبِسَ وَغُزِرَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَرَقَ ثَالِثَةً عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى ، فَإِنَّهُ يُحْبَسُ وَلَا يُقَطَّعُ ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ <sup>(١)</sup> ، حَدَّثَنَا <sup>(٢)</sup> أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِذٍ <sup>(٣)</sup> ، قَالَ : أَتَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَرَجْلٍ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرِّجْلَ قَدْ سَرَقَ ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ أَنْ تُقَطَّعَ رِجْلُهُ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> . إِلَى آخِرِ الْآيَةِ . وَقَدْ قَطَعْتَ يَدَ هَذَا وَرِجْلَهُ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَقَطَّعَ رِجْلَهُ فَتَدَعَهُ لَيْسَ لَهُ قَائِمَةٌ يَمْسِكُ عَلَيْهَا ، إِمَّا أَنْ تُغَزَّرَ ، وَإِمَّا أَنْ <sup>(٥)</sup> تَشْتَوِدَّ السَّجَنَ . فَاشْتَوَدَّ السَّجَنَ .

فصل : فإن سَرَقَ وَيَدُهُ الْيُمْنَى صَحِيحَةً ، وَالْيُسْرَى مَقْطُوعَةً أَوْ سَلَاءً ، انْتَبَى عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ ، فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ يُسْرَاهُ تُقَطَّعُ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ . قُطِعَتْ يُمْنَاهُ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ ، وَسَبَبُ قَطْعِهَا مُتَحَقِّقٌ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا تُقَطَّعُ يُسْرَاهُ . لَمْ تُقَطَّعْ يُمْنُهُ ؛ لِأَنَّ قَطْعَهَا يَقُوتُ مَنَفَعَةُ الْجِنْسِ ، وَيَتَرُكُهُ لَا يَدَ لَهُ يَنْطِشُ بِهَا . وَكَذَلِكَ <sup>(٦)</sup> إِنْ كَانَتْ يُسْرَاهُ صَحِيحَةً فَقُطِعَتْ ، أَوْ سَلَّتْ قَبْلَ

= والدارقطني ، في : سننه ٣ / ١٨١ ، ٢١٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

وهو أثر صحيح . انظر الإرواء ٨ / ٩١ .

(١) وأخرجه من طريقه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٨ / ٢٧٤ .

(٢) في س ٣ : « نا » .

(٣) في ف : « عابد » . وانظر تهذيب التهذيب ٦ / ٢٠٣ .

(٤) سورة المائدة ٣٣ .

(٥ - ٥) في الأصل ، س ٣ ، م : « أو » .

(٦) في الأصل : « لذلك » .

قَطَعَ يَمِينَهُ ، فَالْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ كَانَتْ الْيَدُ قَدْ قُطِعَتْ أَصَابِعُهَا ،  
أَوْ مُعْظَمُهَا ، فَهُوَ كَقَطْعِهَا ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ مَنَفَعَةَ الْبَطْشِ <sup>(١)</sup> .

فصل : وَإِذَا وَجِبَ قَطْعُ يَمِينِهِ ، فَقَطَعَ الْقَاطِعُ يَسَارَهُ ، أَسَاءَ ، وَأَجْزَأَ ،  
وَلَا تُقَطَّعُ يَمِينُهُ ؛ لِئَلَّا تُقَطَّعَ يَدَاهُ بِسَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَأَنَّ قَطْعَهَا يُفَوِّتُ مَنَفَعَةَ  
الْبَطْشِ . وَيَخْرُجُ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ : تُقَطَّعُ أَرْبَعَتُهُ . أَنْ تُقَطَّعَ يُمْنَاهُ ،  
كَمَا لَوْ قُطِعَتْ يُسْرَاهُ عُذْوَانَا . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ كَانَ السَّارِقُ أَخْرَجَهَا عَمْدًا  
عَالِمًا أَنَّهَا لَا تُجْزَى ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى قَاطِعِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَهَا بِإِذْنِهِ ، وَإِنْ  
أَخْرَجَهَا دَهْشَةً ، أَوْ ظَنًّا أَنَّهَا تُجْزَى ، فَعَلَى الْقَاطِعِ ضَمَانُهَا بِالْقِصَاصِ إِنْ  
تَعَمَّدَ ، وَبِالدِّيَةِ إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِالْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ يَدًا مَغْصُومَةً عَمْدًا ،  
فَضَمِنَهَا ، كَمَا لَوْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِ السَّارِقِ .

فصل : وَمَنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ السَّرِقَةُ وَلَمْ يُقَطَّعْ ، أَجْزَأَ قَطْعُ يَدِهِ عَنْ  
جَمِيعِهَا . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيمَا إِذَا طَالَبَ الْجَمَاعَةُ مُتَّفَرِّقِينَ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهَا  
لَا تَتَدَاخَلُ ، وَيُقَطَّعُ لِلثَّانِيَةِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَابُ حَدٍّ قَدْ <sup>(٢)</sup>  
تَكَرَّرَتْ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ ، فَيُجْزَى حَدٌّ وَاحِدٌ ، كَسَائِرِ الْحُدُودِ . فَأَمَّا إِنْ قُطِعَ  
بِسَرِقَةٍ ، ثُمَّ عَادَ فَسَرَقَ ، قُطِعَ ثَانِيَةً ، سِوَاءِ سَرَقِ الْعَيْنِ الَّتِي قُطِعَ بِهَا أَوَّلًا أَوْ  
غَيْرَهَا ، مِنَ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ الْأَوَّلِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ يَجِبُ بِفِعْلٍ فِي  
عَيْنٍ ، فَكَانَ تَكَرُّرُهُ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ كَتَكَرُّرِهِ فِي أَغْيَانٍ ، كَالزَّنَى .

فصل : وَيُسْنَى تَغْلِيْقُ يَدِ السَّارِقِ بَعْدَ قَطْعِهَا فِي عُقْبَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى فَضَالَةُ

(١) فِي م : « الْحَبْس » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .



ابن عُبيد، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِسَارِقٍ فَقَطَعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِّقَتْ فِي غُنْقِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وَفَعَلَ ذَلِكَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِالَّذِي قَطَعَهُ<sup>(٢)</sup>. وَلَئِنَّهُ أُبْلَغُ فِي الرَّجْرِ.

ولو قَالَ السَّارِقُ: أَنَا أَقْطَعُ نَفْسِي. لَمْ يُمَكِّنْ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُمَكِّنْ مِنْ اسْتِيفَائِهِ مِنْ نَفْسِهِ، كَالْقِصَاصِ.

**فصل:** وَإِذَا قُطِعَ، فَإِنْ كَانَ الْمَشْرُوقُ قَائِمًا، رُدَّ إِلَى مَالِكِهِ؛ لَأَنَّهُ مِلْكُهُ<sup>(٣)</sup>، فَرُدَّ إِلَيْهِ، كَمَا قَبْلَ الْقَطْعِ، وَإِنْ كَانَ تَالِفًا، فَعَلَى السَّارِقِ ضَمَانُهُ؛ [٣٩٧] لَأَنَّهُ مَالُ آدَمِيٍّ تَلَفَ تَحْتَ يَدِ عَادِيَّةٍ، فَوَجَبَ ضَمَانُهُ، كَالَّذِي تَلَفَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، وَلِأَنَّ الضَّمَانَ يَجِبُ لِلآدَمِيِّ، وَالْحُدُّ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَوَجِبَا جَمِيعًا، كَالدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ فِي قَتْلِ الْآدَمِيِّ.

---

(١) في: باب في تعليق يد السارق في عنقه، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٤٥٤/٢. كما أخرجه الترمذی، في: باب ما جاء في تعليق يد السارق، من أبواب السرقة. عارضة الأحمدي ٢٢٧/٦، ٢٢٨. والنسائي، في: باب تعليق يد السارق في عنقه، من كتاب قطع السارق. المجتبى ٨٥/٨. وابن ماجه، في: باب تعليق اليد في العنق، من كتاب الحدود. سنن ابن ماجه ٨٦٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٩/٦. وهو حديث ضعيف. انظر: التلخيص الحبير ٦٩/٤، والإرواء ٨٤/٨.

(٢) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ١٩١/١٠. وابن أبي شيبة، في: المصنف ١٣٤/١٠.

(٣) في الأصل: «مالكه».



## بَابُ حَدِّ الزَّنى

الزَّنى حَرَامٌ، وَهُوَ مِنَ الْكَبَائِرِ الْعِظَامِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنى إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةً»<sup>(٢)</sup> أَوْ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَزْنِيَ»<sup>(٣)</sup> بِحَلِيلَةٍ جَارِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الإسراء ٣٢.

(٢) فى ف: «خشية».

(٣) فى م: «تزانى».

(٤) أخرجه البخارى، فى: باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وباب: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ...﴾، من كتاب التفسير، وفى: باب قتل الولد خشية أن يأكل معه، من كتاب الأدب، وفى: باب إثم الزناة، من كتاب الحدود، وفى: باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾، من كتاب الديات، وفى: قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾، من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ٢٢/٦، ١٣٧، ١٣٨، ٩/٨، ٢٠٤، ٢/٩، ١٨٦. ومسلم، فى: باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أن أعظمها بعده، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ٩٠/١، ٩١.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى تعظيم الزنى، من كتاب الطلاق. سنن أبى داود ١/٥٣٩، ٥٤٠. والترمذى، فى: باب ومن سورة الفرقان، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ١٢/٥٧. والنسائى، فى: باب ذكر أعظم الذنب، من كتاب تحريم الدم. المجتبى ٧/٨٢، ٨٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٣٨٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٦٢.

**فصل : والرَّثَى هو الوَطْءُ في فَرْجٍ لا يَمْلِكُهُ ، ولا يجبُ الحدُّ بغير ذلك ؛ لما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِمَاعِزٍ : «لَعَلَّكَ قَبِلْتَ ، أَوْ غَمَزْتَ» . قَالَ : لا . قَالَ : «أَفَنِكَتْهَا؟» . لا يَكْنِي . قَالَ : نعم . قَالَ : فعندَ ذلكَ رَجَمَهُ . رواه البخاري<sup>(١)</sup> . وفي رواية عن أبي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : «أَنِكَتْهَا؟» . قَالَ : نعم . قَالَ : «حَتَّى غَابَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> مِنْكَ فِي ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> مِنْهَا؟» . قَالَ : نعم . قَالَ : «كَمَا يَغِيبُ الْمِرْوَدُ فِي الْمَكْحَلَةِ ، وَالرِّشَاءُ فِي الْبِئْرِ؟» . قَالَ : نعم . رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> . وأذناه تَغْيِيبُ<sup>(٥)</sup> الحَشَفَةِ فِي الْفَرْجِ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلأنَّ أَحْكَامَ الْوَطْءِ تَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ لا بما دُونَهُ . وسواءٌ كانَ الْفَرْجُ قُبْلًا أو دُبْرًا ؛ لأنَّ الدُّبْرَ فَرْجٌ مَقْصُودٌ ، فَتَعَلَّقَ الْحَدُّ بِالْإِيلَاجِ فِيهِ كَالْقُبْلِ ، وَلأنَّهُ إِذَا وَجِبَ الْحَدُّ بِالْوَطْءِ فِي الْقُبْلِ وَهُوَ مِمَّا يُسْتَبَاحٌ ، فَلأنَّ يَجِبُ<sup>(٥)</sup> بِالْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ الَّذِي لا يُسْتَبَاحُ**

(١) في : باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت ، من كتاب الحدود . صحيح البخاري ٢٠٧/٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب رجم ماعز بن مالك ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٥٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٨/١ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ . والطبراني ، في : المعجم الكبير ٣٣٨/١١ . والحاكم ، في : المستدرک ٣٦١/٤ . والدارقطني ، في : سننه ١٢١/٣ .

(٢) في الأصل ، س ٣ : «ذاك» .

(٣) في : باب رجم ماعز بن مالك ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٥٩/٢ . كما أخرجه ابن الجارود ، في : المتقى ٣٠٧ ، ٣٠٨ . والدارقطني ، في : سننه ١٩٦/٣ ، ١٩٧ . وابن حبان ، انظر : الإحسان ٢٤٤/١٠ ، ٢٤٥ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨/٢٢٧ . وضعفه ، في : الإرواء ٢٤/٨ .

(٤) في س ٣ ، م : «أن تغيب» .

(٥) بعده في ف : «الحد» .

بحالِ أُولَى .

ولو تَلَوَّطَ بَغْلَامٍ ، لَزِمَهُ الْحَدُّ ؛ لَذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَفِي حَدِّهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،  
يَجِبُ عَلَيْهِ حَدُّ الزَّنى ؛ يُرْجَمُ إِنْ كَانَ نَيْبِيًّا ، وَيُجْلَدُ إِنْ كَانَ بَكْرًا ؛ لِأَنَّهُ  
زَانٍ ؛ بِدَلِيلٍ مَا رَوَى أَبُو مُوسَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا  
أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ ، فَهُمَا زَانِيَانِ ، وَإِذَا أَتَتِ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ فَهُمَا زَانِيَتَانِ » <sup>(٢)</sup> .  
وَلِأَنَّهُ حَدٌّ يَجِبُ بِالْوُطْءِ ، فَاخْتَلَفَ فِيهِ الْبَكْرُ وَالنَّيْبُ ، كَالزَّنى بِالْمَرْأَةِ .  
وَالثَّانِيَةُ ، حَدُّهُ الْقَتْلُ ، بِكْرًا كَانَ أَوْ نَيْبِيًّا ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :  
« مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ » . رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَفِي لَفْظٍ <sup>(٤)</sup> : « فَارْجُمُوا الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ » <sup>(٥)</sup> . وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ ،  
رَحِمَهُ اللَّهُ ، بِعَلِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَرَى رَجْمَهُ . وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
عَذَّبَ <sup>(٦)</sup> قَوْمَ لُوطٍ بِالرَّجْمِ ، فَيَسْتَبْغِي أَنْ يُعَاقَبَ بِمِثْلِ ذَلِكَ .

---

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٣٣/٨ . وَهُوَ ضَعِيفٌ . انْظُرِ التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ ٥٥/٤ ،  
إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ١٦/٨ .

(٣) فِي : بَابِ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٦٨/٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي حَدِّ اللَّوْطِيِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحُدُودِ . عَارِضَةُ  
الْأُحُوذِيِّ ٢٤٠/٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنُ  
ابْنِ مَاجَهَ ٨٥٦/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٠٠/١ . وَانْظُرِ : التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ ٥٤/٤ ،  
٥٥ ، وَالْإِرْوَاءَ ١٦/٨ - ١٨ .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « قَالَ » .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : الْمَوْضِعِ السَّابِقِ ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، وَفِي ف : « عَاقَبَ » .

وإن وَطِئَ الرجلُ امرأةً مَيِّتَةً، ففيه وَجْهان؛ أحدهما، يُلْزَمُهُ الحَدُّ؛  
لأنَّه إِيلاجٌ في فَرْجٍ مُحَرَّمٍ لا شُبْهَةٌ له فيه، أَشْبَهَ الحَيَّةَ. والثاني، لا يَجِبُ؛  
لأنَّه لا يُقْصَدُ، فلا حَاجَةَ إلى الرَّجْرِ عنه.

وإن وَطِئَ بِبَهِيمَةٍ، ففيه رِوَايَتَانِ؛ إحداهما، يُحَدُّ؛ لِما رَوَى ابنُ  
عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ أَتَى بِبَهِيمَةٍ  
فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوهَا مَعَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وَلِما ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ. والثانية، لا  
يُحَدُّ، [٣٩٨] وَلَكِنْ يُعَزَّرُ؛ لِأَنَّ الحَدَّ يَجِبُ لِلرَّجْرِ عَمَّا يُشْتَهَى وَتَمِيلُ إِلَيْهِ  
النَّفْسُ، وَهَذَا مِمَّا تَعَاْفُهُ وَتَنْفِرُ عَنْهُ. فَإِنْ قُلْنَا: يُحَدُّ. فَفِي حَدِّهِ وَجْهان؛  
أحدهما، الْقَتْلُ؛ لِلخَبَرِ. والثاني، كَحَدِّ الزَّانِي؛ لِما ذَكَرْنَا فِي اللَّائِطِ.

وإن تَدَالَكَتِ الْمَرْأَتَانِ، فَهُمَا زَانِيَتَانِ؛ لِلخَبَرِ، وَلَا حَدٌّ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا  
إِيلاجٌ فِيهِ، فَأَشْبَهَ الْمُبَاشَرَةَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، وَعَلَيْهِمَا التَّعْزِيرُ؛ لِأَنَّهَا فَاحِشَةٌ  
لَا حَدَّ فِيهَا، أَشْبَهَتِ الْمُبَاشَرَةَ دُونَ الْفَرْجِ.

فصل: وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ<sup>(٢)</sup>؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَكُونَ  
الزَّانِي مُكَلَّفًا؛ لِما<sup>(٣)</sup> ذَكَرْنَا فِي السَّرِقَةِ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الزَّانِيَيْنِ غَيْرَ

(١) في: باب في من أتى بهيمة، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٤٦٨/٢.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في من يقع على البهيمة، من أبواب الحدود.  
عارضة الأحوذى ٢٣٨/٦. والنسائي، في باب من وقع على بهيمة، من أبواب التعزيرات  
والشهود. السنن الكبرى ٣٢٢/٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢٦٩/١. وانظر الكلام على  
الحديث، في: التلخيص الحبير ٥٥/٤، الإرواء ١٣/٨ - ١٥.

(٢) في الأصل: «سته».

(٣) في م: «كما».

مُكَلَّفٍ ، أو مُكْرَهًا ، أو جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ ، وَشَرِيكُهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَجِبَ الْحَدُّ عَلَى مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلْحَدِّ دُونَ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا انْفَرَدَ بِمَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، وَانْفَرَدَ الْآخَرُ بِمَا يُسْقِطُهُ ، فَتَبَتَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمُهُ دُونَ صَاحِبِهِ ، "كَمَا لَوْ كَانَ شَرِيكُهُ مِثْلَهُ" . وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُحْصَنًا وَالْآخَرُ يَكْرًا ، فَعَلَى الْمُحْصَنِ حَدُّ الْمُحْصَنِينَ ، وَعَلَى الْيَكْرِ حَدُّ الْأُبْكَارِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَقْرَأَ أَحَدُهُمَا بِالزَّنى دُونَ الْآخَرِ ، حَدُّ الْمُقْرَأِ وَحْدَهُ ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ ، فَأَقْرَأَ عَنْدهُ أَنَّهُ <sup>(٢)</sup> زَنَى بِامْرَأَةٍ ، فَسَمَّاها لَهُ ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَرْأَةِ ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ ، فَأَنْكَرَتْ أَنْ تَكُونَ زَنْتَ ، فَجَلَدَهُ الْحَدَّ ، وَتَرَكَهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ عَدَمَ الْإِقْرَارِ مِنْ صَاحِبِهِ لَا يُعْطِلُ إِقْرَارَهُ ، كَمَا لَوْ سَكَتَ .

**فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مُخْتَارًا ، فَإِنْ أُكْرِهَتِ الْمَرْأَةُ ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا ، سِوَاءَ أُكْرِهَتَ بِالْإِجْمَاعِ أَوْ بغيرِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفَى لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا ، وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » <sup>(٤)</sup> . وَرَوَى سَعِيدٌ <sup>(٥)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : أَتَيْتُ عَمْرُؤَ بَامْرَأَةٍ قَدْ زَنْتَ . قَالَتْ : إِنِّي كُنْتُ**

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) فى م : « كذلك » .

(٣) بعده فى م : « قد » .

(٤) فى : باب إذا أقر الرجل بالزنى ولم تقر المرأة ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٤٦٩ / ٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٣٣٩ / ٥ ، ٣٤٠ .

(٥) تقدم تخريجه فى ٢١٣ / ١ .

(٦) وأخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٤٠٩ / ٧ . وابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٥٦٧ / ٩ .

والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢٣٥ / ٨ ، ٢٣٦ . وصححه فى : الإرواء ٣٤٠ / ٧ .

نائمةً ، فلم أَسْتَيْقِظُ إِلَّا بِرَجُلٍ قَدْ جَثَمَ عَلَيَّ . فَخَلَّى سَبِيلَهَا ، وَلَمْ يَضْرِبْهَا . وَرَوَى أَنَّهُ أُتِيَ بِامْرَأَةٍ <sup>(١)</sup> اسْتَشَقَّتْ رَاعِيًا ، فَأَتَى أَنْ يَسْقِيَهَا إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنْ نَفْسِهَا ، فَقَالَ لَعَلِّي ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا تَرَى فِيهَا ؟ قَالَ : إِنَّهَا مُضْطَرَّةٌ . فَأَعْطَاهَا شَيْئًا وَتَرَكَهَا <sup>(٢)</sup> . فَأَمَّا الرَّجُلُ إِذَا أُكْرِهَ بِالتَّهْدِيدِ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَجِبُ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ الْحَدُّ ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِتِّشَارِ <sup>(٤)</sup> الْحَادِثِ عَنْ الشَّهْوَةِ وَالْإِخْتِيَارِ ، بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ الْحَدَّ يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِهَا . فَأَمَّا إِنْ اسْتَدْخَلَتْ امْرَأَةٌ ذَكَرَهُ وَهُوَ نَائِمٌ ، فَلَا حَدٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ ، وَلَمْ يَفْعَلِ الزَّنى .

**فصل : الثالث ، أن يكون عالماً بالتَّحْرِيمِ ، وَلَا حَدٌّ عَلَى مَنْ جَهِلَ التَّحْرِيمِ ؛** لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، <sup>(٥)</sup> أَنَّهُمَا قَالَا : لَا حَدٌّ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَهُ <sup>(٦)</sup> . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : ذَكَرَ الزَّنى

(١) بعده فى م : « قد » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٤٠٧/٧ . وسعيد بن منصور ، فى : سننه ٦٩/٢ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢٣٦/٨ .

(٣) زيادة من : ف ، م .

(٤) فى ف : « عن الانتشار » .

(٥ - ٥) فى الأصل : « أنه قال » .

(٦) أخرجه الإمام الشافعى ، انظر : ترتيب المسند ٧٧/٢ ، ٧٨ . وعبد الرزاق ، فى : المصنف ٧/٧ . ٤٠٢ - ٤٠٥ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢٣٨/٨ ، ٢٣٩ .

ولأثر على انظر ما أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٤٠٥/٧ . وابن أبى شيبة ، فى : المصنف ١٠/١٦ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٨/٢٤١ . وجامع المسانيد للإمام أبى حنيفة ٢/٢١٣ ، ٢١٤ ، والخراج لأبى يوسف ٣٦٠ . وانظر الكلام على الأثرين فى : التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٧٠ ، ١٧١ .



بالشَّامِ ، فقال رجلٌ : زَنَيْتُ الْبَارِحَةَ . قالوا : ما تقول ؟ قال : ما عَلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُ . فَكُتِبَ بِهَا إِلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَكَتَبَ : إِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُ ، فَحُدُّوه ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلِيمٌ ، فَأَعْلِمُوهُ <sup>(١)</sup> ، فَإِنْ عَادَ فَاوْجُمُوهُ <sup>(٢)</sup> . وَسَوَاءٌ جَهْلٌ تَحْرِيمِ الزَّنى ، أَوْ تَحْرِيمِ عَيْنِ الْمَرْأَةِ ، مِثْلُ أَنْ تُزْفَّ إِلَيْهِ غَيْرُ زَوْجَتِهِ ، فَيُظَنُّهَا زَوْجَتَهُ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ يُدْفَعَ إِلَيْهِ غَيْرُ جَارِيَتِهِ ، فَيُظَنُّهَا جَارِيَتَهُ ، أَوْ يَجِدَ عَلَى فِرَاشِهِ امْرَأَةً يَحْسِبُهَا زَوْجَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ ، [٣٩٨ ط] فَيَطَّأَهَا ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ لِفِعْلِ الْحَرَمِ .

وَمَنْ ادَّعَى الْجَهْلَ بِتَحْرِيمِ الزَّنى مِمَّنْ نَشَأَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، لَمْ يُصَدَّقْ ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ كَذِبَهُ . وَإِنْ كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ بِإِقَافَةٍ مِنْ جُنُودٍ ، أَوْ نَاشِئًا بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ مِنْ <sup>(٤)</sup> الْمُسْلِمِينَ ، صُدِّقَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ ، فَلَمْ يَجِبِ الْحَدُّ مَعَ الشَّكِّ فِي الشَّرْطِ .

وَإِنْ ادَّعَى الْجَهْلَ بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ مِنَ الْأَنْكِحَةِ الْبَاطِلَةِ ؛ كِنِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ ، أَوْ وَطْءِ الْجَارِيَةِ الْمَرْهُونَةِ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ ، وَادَّعَى الْجَهْلَ بِالتَّحْرِيمِ ، قُبِلَ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ ذَلِكَ يَخْتَاجُ إِلَى فِقْهِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ إِلَّا <sup>(٥)</sup> مِمَّنْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْجَهْلِ بِتَحْرِيمِ الزَّنى ؛ لِأَنَّهُ زَنَى . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ

(١) فِي ف : « فَعْلِمُوهُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤٠٣/٧ . وَمِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٣٩/٨ . وَانْظُرْ : التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ ٦١/٤ ، وَالْإِرْوَاءَ ٣٤٣/٧ .

(٣) بَعْدَهُ فِي ف : « أَوْ جَارِيَتِهِ » .

(٤) فِي م : « عَنْ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

«عُبَيْدُ بْنُ نُصَيْلَةَ» ، قال : رُفِعَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، امْرَأَةً تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا ، فَقَالَ : هَلْ عَلِمْتُمَا ؟ فَقَالَا : لَا . قَالَ : لَوْ عَلِمْتُمَا لَرَجَمْتُمَا . فَجَلَدَهُ أَسْوَاطًا ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ ادَّعَيْتُمَا<sup>(٣)</sup> الْجَهْلَ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، قُبِلَ إِذَا كَانَ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْفَى .

فصل : الرابع ، انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ بِوَطْءِ الْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، أَوْ وَطْءِ مُكَاتِبَتِهِ ، أَوْ جَارِيَتِهِ الْمَرْهُونَةِ أَوْ الْمَرْجُوعَةِ ، أَوْ جَارِيَةِ ابْنِهِ ، أَوْ وَطْءِ زَوْجَتِهِ أَوْ جَارِيَتِهِ فِي دُبُرِهَا ، وَلَا بِوَطْءِ امْرَأَةٍ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِي صِحَّتِهِ ؛ كَالنِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ ، «أَوْ بِلَا» شُهُودٍ ، وَنِكَاحِ الشُّغَارِ ، وَالْمُتْعَةِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ مَبْنِيٌّ عَلَى الدَّرءِ وَالْإِسْقَاطِ بِالشُّبْهَاتِ ، وَهَذِهِ شُبْهَاتٌ ، فَيَسْقُطُ بِهَا .

فصل : فَأَمَّا الْأَنْكِحَةُ الْمُجْمَعُ عَلَى بُطْلَانِهَا ؛ كِنِكَاحِ الْخَامِسَةِ ، وَالْمُعْتَدَّةِ ، وَالْمَرْجُوعَةِ ، وَمُطَلَّقَتَيْهِ ثَلَاثًا ، وَذَوَاتِ مَحَارِمِهِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ ، فَلَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْحَدِّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ خِلَاسٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ رُفِعَ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ تَزَوَّجَتْ وَلَهَا زَوْجٌ فَكَتَمَتْهُ ، فَرَجَمَهَا وَجَلَدَ زَوْجَهَا الْآخَرَ مِائَةً جَلْدَةً<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ وَطْءٌ

(١ - ١) فِي ف : «عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ نُصَيْلَةَ» ، وَفِي س ٣ ، م : «عُبَيْدُ بْنُ نُصَيْلَةَ» . وَانْظُرْ تَهْذِيبَ الْكَمَالِ ٢٣٩/١٩ - ٢٤١ .

(٢) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٢٧ .

(٣) فِي م : «ادْعَى» .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : «وَلَا» .

(٥) لَمْ نَجِدْهُ .

مُحَرَّمٌ بِالْإِجْمَاعِ ، فِي غَيْرِ مَلِكٍ وَلَا شُبْهَةِ مَلِكٍ ، أَشْبَهَ وَطَأَهَا قَبْلَ الْعَقْدِ .  
 وَفِي حَدِّ الْوَاطِئِ لِدَاتٍ مَحْرَمَةٍ بِعَقْدٍ أَوْ بِغَيْرِ عَقْدٍ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،  
 حَدُّهُ حَدُّ الزَّنى ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ فِيهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِمَا  
 رَوَى الْبَرَاءُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَقِيتُ عُمَى وَمَعَهُ الرَّايَةُ<sup>(١)</sup> ، فَقُلْتُ : إِلَى  
 أَيْنَ تَرِيدُ ؟ فَقَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً أَبِيهِ مِنْ  
 بَعْدِهِ ، أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ وَأَخْذَ مَالَهُ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .  
 وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ<sup>(٤)</sup> : « مَنْ وَقَعَ عَلَى  
 ذَاتِ مَحْرَمٍ فَاقْتُلُوهُ » .

**فصل : إِنْ مَلَكَ مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بِالرَّضَاعِ ؛ كَأُمِّهِ ، وَأُخْتِهِ ، فَوَطِئَهَا ،**  
**فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ الْحَدُّ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسْتَبَاحُ بِحَالٍ ، فَأَشْبَهَتْ**  
**الْمَحْرَمَةَ بِالنَّسَبِ . وَالثَّانِي ، لِأَحَدٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَتُهُ ، فَأَشْبَهَتْ مُكَاتَبَتَهُ ،**

(١) بعده فى م : « قال » .

(٢) فى : باب فى من تزوج امرأة أبيه ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحمدي ١١٧/٦ .  
 كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرجل يزنى بحريمه ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود  
 ٤٦٧/٢ . وابن ماجه ، فى : باب من تزوج امرأة أبيه من بعده ، من كتاب الحدود . سنن ابن  
 ماجه ٨٦٩/٢ .

(٣) فى : باب من أتى ذات محرم ، ومن أتى بهيمة ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢/٢  
 ٨٥٦ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى من يقول لآخر : يامخنث ، من أبواب الحدود .  
 عارضة الأحمدي ٢٤٩/٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠٠/١ . وضعفه فى الإرواء ٢٢/٨ ،  
 ٢٣ .

(٤) زيادة من : ف .

بِخِلَافِ ذَاتِ مَحْرَمِهِ مِنَ النَّسَبِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبُتُ مِلْكُهُ عَلَيْهَا، وَلَا يَصِحُّ عَقْدُ تَزْوِيجِهَا.

فصل: وإن استأجر امرأة<sup>(١)</sup> ليزني بها، أو لغير ذلك، فزنى بها، فعليه الحد؛ لأنه لا تصح إيجارها للزنى، فوجوده كعدمه، ولا تأثير لعقد الإجارة على المنافع في إباحة الوطء، فكان كالمعدوم<sup>(٢)</sup>.

وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةَ غَيْرِهِ أَوْ<sup>(٣)</sup> زَوْجَتَهُ بِإِذْنِهِ، فَهُوَ زَانٍ عَلَيْهِ الْحَدُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَبَاحُ بِالْبَذْلِ وَالْإِبَاحَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ [٣٩٩] جَارِيَةَ أَبِيهِ، أَوْ أُمِّهِ، أَوْ أُخْتِهِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ غَيْرِهِمْ، إِلَّا جَارِيَةَ ابْنِهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى قَوْلًا فِي الْإِبْنِ يَطَأُ جَارِيَةَ أَبِيهِ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(٥)</sup> يُقَطَّعُ بِسَرِقَةٍ<sup>(٦)</sup> مَالِهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ حَدٌّ بِوَطْءِ جَارِيَتِهِ، كَالْأَبِ. وَجَارِيَةُ زَوْجَتِهِ، إِذَا أُذِنَتْ لَهُ فِي وَطْئِهَا، فَإِنَّهُ يُجْلَدُ مِائَةً، وَلَا يُرْجَمُ، بِكَرَاهَانِ أَوْ ثِيَابًا، وَلَا تَغْرِيبًا<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ؛ لِمَا رَوَى حَبِيبُ بْنُ سَالِمٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ حُنَيْنٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَرَفَعَ إِلَى الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْكُوفَةِ، فَقَالَ: لَا قُضِيَنَّ فِيكَ بِقَضِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَتْ أَحْلَتْهَا لَكَ، جَلَدْتُكَ مِائَةً، وَإِنْ

(١) في م: «أمة».

(٢) انظر ما قاله ابن قدامة في الرد على من أسقط الحد عن استأجر امرأة ليزني بها، وجعل ذلك شبهة. انظر: المغنى ١٢/٣٧٨، ٣٧٩. وحاشيته.

(٣) بعده في ف: «جارية».

(٤) في الأصل، ف: «أخيه».

(٥ - ٥) في ف: «قطع عليه في سرقة».

(٦) في الأصل: «تغريب».

لم تكن أحلتها لك ، رَجْمُكَ بِالْحِجَارَةِ . فَوَجَدُوهُ <sup>(١)</sup> أَحَلَّتْهَا لَهُ ، فَجَلَدَهُ مِائَةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ عَلِقْتَ مِنْهُ ، فَهَلْ يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْحَقُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَطِءَ لَا حَدَّ فِيهِ ، أَشْبَهَ وَطِءَ الْأُمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَلْحَقُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَطِءَ فِي غَيْرِ مِلْكٍ ، وَلَا شُبْهَةَ مِلْكٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ تَأْذَنْ لَهُ .

**فصل : الخامس ، ثبوت الزنى عند الحاكم ؛ لما ذكرنا في السَّرِيقَةِ ، وَلَا يَنْبُتُ إِلَّا بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ ؛ إِقْرَارٍ ، أَوْ بَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ الزَّنى الْمَوْجِبُ لِلْحَدِّ إِلَّا بِهِمَا . وَيُعْتَبَرُ فِي الْإِقْرَارِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يُقَرَّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، سَوَاءً كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ مَجَالِسٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْأَسْلَمِيِّينَ <sup>(٣)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَنَيْتُ . فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَنَيْتُ . فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَيْكَ جُنُوءٌ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَهَلْ أَحْصَنْتَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ**

(١) بعده في م : « قد » .

(٢) في : باب في الرجل يزني بجارية امرأته ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٦٧ / ٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٢٣٢ / ٦ . والنسائي ، في : باب إحلال الفرج ، من كتاب النكاح . المجتبى ١٠١ / ٦ . وابن ماجه ، في : باب من وقع على جارية امرأته ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٥٣ / ٢ . والدارمي ، في : باب في من يقع على جارية امرأته ، من كتاب الحدود . سنن الدارمي ١٨١ / ٢ ، ١٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٧ / ٤ .

(٣) في ف : « المسلمين » .

ﷺ: « اَرْجُمُوهُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>. وَلَوْ وَجَبَ الْحَدُّ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ، لَمْ يُعْرِضْ عَنْهُ. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: حَتَّى قَالَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ قَدْ قُلْتَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ» <sup>(٢)</sup>، فَيَمُنُّ؟. قَالَ: بِقُلَانَتِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup>. وَفِي حَدِيثٍ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أَقْرَزْتَ أَرْبَعًا، رَجَمَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ <sup>(٤)</sup>.

الأمر الثاني، أَنْ يَذْكَرَ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ؛ لِمَا رَوَيْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ. وَلَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ زِنَى مُوجِبٌ لِلْحَدِّ، فَيَجِبُ بَيَانُهُ، فَإِنْ لَمْ يَذْكَرْ حَقِيقَتَهُ، اسْتَفْصَلَهُ الْحَاكِمُ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَاعِزٍ.

الثالث، أَنْ يَكُونَ ثَابِتَ الْعَقْلِ، فَإِنْ كَانَ مَجْنُونًا، أَوْ سَكْرَانًا، لَمْ يَبْثُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزٍ: «أَبْكَ جُنُونٌ؟». وَرَوَى أَنَّهُ اسْتَنَكَّهُهُ؛ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ سَكِرَ أَمْ لَا <sup>(٥)</sup>؟ وَلَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَاقِلًا، لَا تَحْصُلُ

(١) أخرجه البخارى، فى: باب سؤال المقر هل أحصنت، من كتاب الحدود، وباب من حكم فى المسجد حتى إذا أتى على حد... من كتاب الأحكام. صحيح البخارى ٨/٢٠٧، ٩/٨٥، ٨٦. ومسلم، فى: باب من اعترف على نفسه بالزنى، من كتاب الحدود. صحيح مسلم ١٣١٨/٣.

كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٢/٤٥٣.

(٢) فى الأصل: س ٣: «مرار».

(٣) فى: باب رجم ماعز بن مالك، من كتاب الحدود: سنن أبى داود ٢/٤٥٦.

كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٥/٢١٧. كلاهما من حديث نعيم بن هزال.

(٤) أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٨/١. وأبو يعلى، فى: مسنده ١/٤٢، ٤٣. والبيزار، انظر: كشف الأستار ٢/٢١٧.

(٥) أخرجه أبو داود، فى: باب رجم ماعز بن مالك، من كتاب الحدود ٢/٤٦٠. ومسلم مطولا، فى: باب من اعترف على نفسه بالزنى، من كتاب الحدود. صحيح مسلم ٣/١٣٢٢ =

**فصل :** وإن ثبت بَيِّنَةٌ ، اعتُبرَ فيهم سِتَّةُ شُرُوطٍ ؛ أحدها ، أن يكونوا أَرْبَعَةً ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ تَوَلَّآ جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقالَ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> . الثَّانِي ، أن يكونوا رِجَالًا كُلُّهُمْ ؛ لِأَنَّ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ شُبْهَةً ، <sup>(٣)</sup> « وَالْحُدُودُ تُدْرَأُ » بِالشُّبُهَاتِ . الثَّالِثُ ، أن يكونوا أحرارًا ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ الْعَبِيدِ مُخْتَلَفٌ فِيهَا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ شُبْهَةً فِيمَا يَنْدَرِي <sup>(٤)</sup> بِالشُّبُهَاتِ . الرَّابِعُ ، أن يكونوا عُذُولًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُشْتَرِطٌ فِي سَائِرِ [ ٣٩٩ ط ] الْحَقُوقِ ، فِي الْحَدِّ أَوَّلَى . الْخَامِسُ ، أن يَصِفُوا الزَّانِيَ ، فيقولوا : رَأَيْنَا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا ، كَالْمِزْوَدِ فِي الْمَكْحَلَةِ . لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْإِقْرَارِ . السَّادِسُ ، مَجِيءُ الشُّهُودِ كُلِّهِمْ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ، سَوَاءً جَاءُوا جُمْلَةً أَوْ سَبَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا شَهِدَ عِنْدَهُ أَبُو بَكْرَةَ وَنَافِعٌ وَشَبْلُ بْنُ مَغْبِيدٍ <sup>(٥)</sup> عَلَى الْمَغِيرَةِ حَدَّهِمْ حَدَّ الْقَذْفِ <sup>(٦)</sup> . وَلَوْ لَمْ يُشْتَرِطِ الْمَجْلِسُ ، لَمْ يَجْزُ

= وعنده : فقام رجل فاستكبه .

(١) سورة النور ١٣ .

(٢) سورة النور ٤ .

(٣ - ٣) في ف : « والحد يدرأ » .

(٤) في ف ، م : « يدرأ »

(٥) في م : « حامد » .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الرجل يقذف الرجل ... ، من كتاب الحدود . المصنف ٩ /

٥٣٥ . والبيهقي ، في : باب شهود الزنى إذا لم يكملوا أربعة ، من كتاب الحدود . السنن الكبرى

٨ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ . وصححه في الإرواء ٨ / ٢٨ - ٣٠ .

أَنْ يُحَدِّثَهُمْ ؛ لِمَجَازٍ أَنْ يَكْمُلُوا بِرَابِعٍ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ جَاءَ الرَّابِعُ  
بَعْدَ حَدِّ الثَّلَاثَةِ ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ ، وَلَوْلَا اسْتِثْرَاطُ الْمَجْلِسِ ، لَوَجِبَ أَنْ  
يُقْبَلَ .

فصل : وَإِنْ حَبِلَتِ امْرَأَةٌ لَا زَوْجَ لَهَا وَلَا سَيِّدَ ، لَمْ يَلْزَمْهَا حَدٌّ ؛ لِمَا  
رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ أُتِيَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ لَهَا زَوْجٌ وَقَدْ حَمَلَتْ ،  
فَسَأَلَهَا عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَتْ : إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةُ الرَّأْسِ ، وَوَقَعَ عَلَيَّ  
رَجُلٌ وَأَنَا نَائِمَةٌ ، فَمَا اسْتَيْقَظْتُ حَتَّى فَرَّغَ . فَدَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ  
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ أَوْ إِكْرَاهٍ ، وَالْحَدُّ يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ .

وَلَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ بِعِلْمِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّى عَنْ أَيْ بَكْرِ  
الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي حُكْمِهِ بِعِلْمِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا  
يَتِمَّكَنَ مِنْهُ مَعَ التُّهْمَةِ فِيهِ .

فصل : وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدُّ الزُّنَى ، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَحْوَالِ أَرْبَعَةٍ ؛  
أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مُخَصَّنًا ، فَحَدُّهُ الرَّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ  
ابْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا  
ﷺ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَكَانَ فِيهِمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ ،<sup>(٢)</sup> فَقَرَأْنَاهَا ،  
وَعَقَلْنَاهَا ، وَوَعَيْنَاهَا<sup>(٣)</sup> ، وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ ، فَأَخْشَى  
إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٩ .

(٢ - ٣) في الأصل ، س ٣ ، م : « فقرأتها وعقلناها ووعيناها » .



فَيُضِلُّوْا بِتَرْكِ<sup>(١)</sup> فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ ، وَقَدْ قَرَأْتُهَا<sup>(٢)</sup> : (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ<sup>(٣)</sup> إِذَا زَنَيَا<sup>(٤)</sup> فَارْجُمُوهُمَا الْبَيِّنَةُ<sup>(٥)</sup> ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجِمَ مَاعِزًا وَالْعَامِدِيَّةَ ، وَرَجِمَ الْخَلَفَاءُ بَعْدَهُ .

وهل يجبُ الجَلْدُ مع الرَّجْمِ ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، يجبُ ؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(٧)</sup> . فَلَمَّا وَجِبَ الرَّجْمُ بِالسَّنَةِ ، انْضَمَّ إِلَى مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَلِهَذَا قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ

(١) فِي ف : «عَنْ» .

(٢) فِي ف : «قَرَأْنَاهَا» .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، س ٣ ، وَهِيَ كَذَلِكَ بِدُونِهَا فِي الْمَوْطَأِ ٨٢٤/٢ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِرَافِ بِالزَّانِي ، وَبَابِ رَجْمِ الْحَبْلِيِّ مِنَ الزَّانِي ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٨/٨ - ٢١٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ رَجْمِ الثَّيْبِ فِي الزَّانِي ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٣١٧/٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الرَّجْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٥٦/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَحْقِيقِ الرَّجْمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحُدُودِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٠٤/٦ ، ٢٠٥ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الرَّجْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٨٥٣/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي حَدِّ الْمُحْصَنِينَ بِالزَّانِي ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٧٩/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ مُخْتَصَرًا ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . الْمَوْطَأُ ٨٢٣/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٠/١ ، ٥٥ .

وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ ذِكْرُ نَصِ الْآيَةِ إِلَّا عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ ، وَانْظُرْ : فَتْحُ الْبَارِيِّ ١٤٣/١٢ .

(٦) سُورَةُ النُّورِ ٢ .

اللَّهُ عنه ، فى سُراخَة : جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَرَجَّمْتُهَا بِسُنَّةِ <sup>(١)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَرَوَى عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا جَلْدَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ وَلَمْ يَجْلِدْهُمَا . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَاعْذُ يَا أُنَيْسُ عَلَى <sup>(٣)</sup> امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا » <sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِجَلْدِهَا ، وَلَوْ وَجِبَ لِأَمْرٍ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ <sup>(٥)</sup> مَعْصِيَةٌ تُوجِبُ الْقَتْلَ ، فَلَمْ يُوجِبْ عُقُوبَةً أُخْرَى ، كَالرَّدَّةِ .

الثانى ، الحُرُّ غَيْرُ الْمُحْصَنِ ، فَحَدُّهُ مِائَةُ جَلْدَةٍ ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ ؛ لِلآيَةِ [٤٠٠و] وَخَبَرِ عُبَادَةَ <sup>(٦)</sup> .

(١ - ١) فى ف : «رسوله» .

والأثر أخرجه البخارى ، فى : باب رجم المحصن ، من كتاب الحدود . صحيح البخارى ٨ / ٢٠٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٠٧ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٤١ ، ١٥٣ .

(٢) فى : باب حد الزنى ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣١٦ ، ١٣١٧ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرجم ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٢ / ٤٥٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرجم على الثيب ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٦ / ٢٠٩ ، ٢١٠ . وابن ماجه ، فى : باب حد الزنى ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٢ . والدارمى ، فى : باب تفسير قول الله تعالى : ﴿أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ ، من كتاب الحدود . سنن الدارمى ٢ / ١٨١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ .

(٣) فى ف ، م : «إلى» .

(٤) تقدم تخريجه فى ٣ / ٣١٠ ، ٣١١ .

(٥) بعده فى س ٣ : «حد» .

(٦) فى الأصل ، س ٣ : «جابر» .

الثالث، المفلوك، فحدّه خمسون جلدة، بكرًا كان أو ثيبًا، رجلاً أو امرأة؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(١)</sup>. والعذاب المذكور في الكتاب مائة جلدة، فيُصَفُّ ذلك خمسون. ولا تغريب عليه؛ لأنَّ تغريبه إضرارًا بسيده دونه، ولأنَّ النبي ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تُحصَن، فقال: «إِنْ زَنْتِ، فَأَجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتِ فَأَجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتِ فَيَبِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ»<sup>(٢)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. ولم يَأْمُرْ بِتَغْرِيبِهَا.

الرابع، مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ، فَحَدُّهُ بِالْحِسَابِ مِنْ حَدِّ حُرٍّ وَعَبِيدٍ؛ فَالَّذِي نِصْفُهُ حُرٌّ، حَدُّهُ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ جَلْدَةً، وَتَغْرِيبٌ نِصْفِ عَامٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَبَعُضُ، فَكَانَ فِي حَقِّهِ بِالْحِسَابِ، كَالْمِيرَاثِ. وَالْمُكَاتَّبُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُدْبَّرُ حُكْمُهُمْ حُكْمُ «الْقَيْنِ فِي» الْحَدِّ؛ لِأَنَّهُمْ عَبِيدٌ.

وَمَنْ لَزِمَهُ حَدٌّ وَهُوَ رَقِيقٌ، فَعَتَقَ قَبْلَ إِقَامَتِهِ، فَعَلِيهِ حَدُّ الرَّقِيقِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ.

(١) سورة النساء ٢٥.

(٢) الضيفير: الحبل.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب بيع العبد الزاني، من كتاب البيوع، وفي: باب إذا زنت الأمة، من كتاب الحدود. صحيح البخاري ٩٣/٣، ٢١٣/٨. ومسلم، في: باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، من كتاب الحدود. صحيح مسلم ١٣٢٨/٣، ١٣٢٩.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الأمة تزنى ولم تحصن، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٤٧٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٩/٢، ٣٧٦، ٤٢٢، ٤٩٤. (٤ - ٤) في الأصل: «القذف و».

ولو زنى ذمى حرّاً، ثم لحق بدارِ الحزبِ فاستُرِقَ، حُدَّ حَدَّ الْأَحْرَارِ؛  
لذلك<sup>(١)</sup>.

فصل: والمحصن من كملت<sup>(٢)</sup> فيه أربعة أشياء؛ أحدها، الإصابة في  
القبيل؛ لقول النبي ﷺ: «الثيب بالثيب<sup>(٣)</sup> جلد مائة<sup>(٤)</sup> والرجم<sup>(٥)</sup>». ولا  
يكون ثيباً إلا بذلك.

الثانى، كون الوطء في نكاح، فلو وطئ بشبهة، أو زنى، أو  
تسرية<sup>(٦)</sup>، لم يصير مُحَصَّنًا؛ للإجماع، ولأنَّ النعمة إنما تكمل<sup>(٧)</sup> في الوطء  
بذلك<sup>(٨)</sup>. ولو وطئ في نكاح فاسد، لم يصير مُحَصَّنًا؛ لأنه ليس بنكاح  
في الشرع، ولذلك لا يحنث به الحالف على اجتناب النكاح.

الثالث، كون الوطء في حال الكمال، بالبلوغ والعقل والحُرِّيَّة؛ لقول  
رسول الله ﷺ: «الثيب بالثيب جلد مائة والرجم». فلو كان الوطء  
بدون الكمال إحصائاً، لما علّق الرجم بالإحصان<sup>(٩)</sup>؛ لأنَّ من لم يكمل  
بهذه الأمور لا يُرجم، ولأنَّ الإحصان كمال، فيشترط أن يكون في حال  
الكمال.

(١) في م: «كذلك».

(٢) في م: «كانت».

(٣ - ٣) في الأصل، ف، س ٣: «الجلد».

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٠.

(٥) في ف: «بسرية».

(٦ - ٦) في م: «بالوطء في ذلك».

(٧) في الأصل، ف، س ٣: «بالزنى».

الرابع، أن يكون شريكه في الوطء مثله في الكمال؛ لأنه إذا كان ناقصاً لم يحصل له الإحصان، فلا يحصل لشريكه، كوطء الشبهة.

ولا يشترط الإسلام في الإحصان؛ لما روى ابن عمر، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أتى يهوديين<sup>(١)</sup> زنياً فرجمهما<sup>(٢)</sup>. وإن تزوج مسلم ذمياً، فأصابها، صاراً مخصنين؛ لكمال الشروط الأربعة فيهما.

**فصل:** ومن حرمت مباشرته بحكم الزنى واللواط، حرمت مباشرته فيما دون الفرج بشهوة، وقبلته، والتلذذ بلمسه لشهوة أو نظره؛ لقول النبي ﷺ: «لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ»<sup>(٣)</sup>. فإذا حرمت

(١) بعده في ف: «قد».

(٢) أخرجه البخاري، في: باب الصلاة على الجنائز بالمصلى، من كتاب الجنائز، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، من كتاب المناقب، وفي: باب تفسير سورة آل عمران، من كتاب التفسير، وباب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم...، من كتاب الاعتصام، وفي: باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية...، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ١١١/٢، ٤/٢٥٠، ٢٥١، ٤٦/٦، ٤٧، ٩/١٢٩، ١٩٣. ومسلم، في: باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، من كتاب الحدود. صحيح مسلم ٣/١٣٢٦. وأبو داود، في: باب في رجم اليهوديين، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٢/٤٦٣. وابن ماجه مختصراً، في: باب رجم اليهودي واليهودية، من كتاب الحدود. سنن ابن ماجه ٢/٨٥٤. والدارمي، في: باب الحكم بين أهل الكتاب إذا تحاكموا إلى حكام المسلمين، من كتاب الحدود. سنن الدارمي ٢/١٧٨. والإمام مالك، في: باب ما جاء في الرجم، من كتاب الحدود. الموطأ ٢/٨١٩. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٢.

(٣) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات، من أبواب الرضاع، وفي باب ما جاء في لزوم الجماعة، من أبواب الفتن. عارضة الأحوذى ٥/١٢١، ٩/٩. والإمام أحمد، في: المسند ١/١٨، ٢٦، ٣/٣٣٩، ٤٤٦.

الخلوة بها ، فمباشرتها أولى ؛ لأنها أذعى إلى الزنى . ولا حد في هذا ؛ لما روى ابن مسعود ، رضي الله عنه ، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : إني وجدت امرأة في البستان ، فأصبت منها كل شيء غير<sup>(١)</sup> أني لم أنكحها ، فافعل بي ما شئت ، فقرأ عليه : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ أَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَى لِلذَّاكِرِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> "مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ"<sup>(٣)</sup> . وعليه التَّغْزِيرُ ؛ لأنها مَعْصِيَةٌ ليس فيها حد ولا كَفَّارَةٌ ، فأشبهت ضَرْبَ النَّاسِ وَالتَّعَدَّى عَلَيْهِمْ .

**فصل : وَيَحْرُمُ وَطْءُ امْرَأَتِهِ وَجَارِيَّتِهِ فِي ذُبْرِهِمَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :**  
« إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ [٤٠٠] فِي أَدْبَارِهِنَّ » . رواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> . ولأنه ليس بمَحْلٍ لِلْوَلَدِ ، أَشْبَهَ ذُبْرَ الْغُلَامِ . ولا حد فيه ؛ لأنه

(١) في م : « إلا » .

(٢) سورة هود ١١٤ .

(٣ - ٣) زيادة من : ف .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ ... ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٩٤ / ٦ . ومسلم ، فى : باب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ ، من كتاب التوبة . صحيح مسلم ٢١١٥ / ٤ - ٢١١٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرجل يصيب من المرأة ما دون الجماع ... ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٤٦٩ / ٢ . والترمذى ، فى : باب ومن سورة هود ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢٧٦ / ١١ - ٢٨٠ . والنسائى ، فى : باب من اعترف بما لا تجب فيه الحدود ... ، من كتاب الرجم . السنن الكبرى ٣١٦ / ٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى أن الصلاة كفارة ، من كتاب إقامة الصلاة ، وفى : باب ذكر التوبة ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٤٤٧ / ١ ، ١٤٢١ / ٢ . والإمام أحمد ، فى المسند : ٤٤٥ / ١ ، ٤٤٩ .

(٤) تقدم تخريجه فى ٣٨٠ / ٤ .

فِي زَوْجَتِهِ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَيَكُونُ شُبْهَةً، وَلَكِنْ يُعَزَّرُ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا.

وَيَحْرُمُ الْاسْتِمْنَاءُ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ تُفْضِي إِلَى قَطْعِ النَّسْلِ، فَحَرُمَتْ، كَاللَّوْاطِ. وَلَا حَدٌّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِيلَاجَ فِيهِ. فَإِنْ خَشِيَ الزَّئِي، أُبِيحَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

**فصل:** وَمَنْ أَتَى بَهِيمَةً، وَقُلْنَا: لَا يُحَدُّ. فَعَلِيهِ التَّغْزِيرُ، وَيَجِبُ قَتْلُ الْبَهِيمَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَإِنْ كَانَتْ مَأْكُولَةً، فَفِيهَا وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، تَذْبِيحُ، وَيَحِلُّ أَكْلُهَا<sup>(٢)</sup>؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(٣)</sup>. وَالثَّانِي، تَحْرُمُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَا أَرَى أَنَّهُ أَمَرَ بِقَتْلِهَا إِلَّا لِأَنَّهُ كَرِهَ أَكْلَهَا، وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ<sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ أُبِيحَ قَتْلُهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَحَرُمَ أَكْلُهُ، كَالْفَوَاسِقِ. فَإِنْ كَانَتِ الْبَهِيمَةُ لغيرِهِ، وَجِبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا إِنْ مَنَعْنَاهُ أَكْلَهَا؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ تَلَفِهَا، وَإِنْ أُبِيحَ أَكْلُهَا، لَزِمَهُ ضَمَانُ نَقْصِهَا.

**فصل:** وَلَا يُؤَخَّرُ حَدُّ الزَّئِي لِمَرَضٍ، وَلَا شِدَّةِ حَرٍّ وَلَا بَرْدٍ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ لغيرِ عُذْرٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ أَقَامَ الْحَدَّ عَلَى قُدَامَةِ بْنِ مَطْعُونٍ وَهُوَ مَرِيضٌ<sup>(٥)</sup>، وَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَجْمًا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٨.

(٢) في ف: «لحمها».

(٣) سورة المائدة ١.

(٤) انظر تخريجه بهذه الزيادة عند أبي داود والترمذي والنسائي في صفحة ٣٧٨.

(٥) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٢٤٠/٩ - ٢٤٢. وابن أبي شيبة، في: المصنف ١٠/

٣٩. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣١٦/٨.

فَالْمَقْصُودُ قَتْلُهُ ، فَلَا مَغْنَى لِتَأْخِيرِهِ ، وَإِنْ كَانَ جَلْدًا أَمْكَنَ الْإِثْبَانُ بِهِ بِسَوْطٍ يُؤْمَنُ مَعَهُ التَّلَفُ فِي حَالِ الْمَرَضِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْخِيرِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْجَلْدُ<sup>(١)</sup> عَنِ الْمَرِيضِ الْمَرْجُومِ زَوَالَ مَرَضِهِ ؛ لِمَا رَوَى<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّ جَارِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنْتٌ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أُجْلِدَهَا ، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُهُ عَهْدَ بِنْقَاسٍ ، فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « أَحْسَنْتَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَلَا يُخْفَرُ لِلْمَرْجُومِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُخْفَرْ لِمَا عِزَّ . وَسَوَاءٌ كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً . قَالَ أَحْمَدُ : أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْفَرُ لِلْمَرْجُومِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ ثَبَتَ زِنَى الْمَرْأَةِ بِإِقْرَارِهَا ، لَمْ<sup>(٤)</sup> يُخْفَرْ لَهَا ؛ لِتَتَمَكَّنَ مِنَ الْهَرَبِ إِنْ أَرَادَتْ ، وَإِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ ، خُفِرَ لَهَا إِلَى الصَّدْرِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَّمَ امْرَأَةً ، فَخَفَرُ لَهَا إِلَى التَّنْدُوءِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> . وَلَأنَّهُ أُسْتُرَّ

(١) فِي م : « الْحَد » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف ، م : « عَنْ » .

(٣) فِي : بَابُ تَأْخِيرِ الْحَدِّ عَلَى النِّفْسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٣٣٠ / ٣ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْإِمَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحُدُودِ .  
عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٢٠ / ٦ . وَابِيهَقِي ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٤٤ / ٨ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) فِي : بَابِ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْمِهَا مِنْ جَهَنَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٦٢ / ٢ ، ٤٦٣ . مُخْتَصَرًا .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِتَمَامِهِ ، فِي : بَابِ الْحَفْرَةِ لِلْمَرْأَةِ إِلَى تَنْدُوتِهَا ، مِنْ كِتَابِ الرِّجْمِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٨٧ / ٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٣ / ٥ . كُلُّهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ .  
وَمِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَى ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . صَحِيحٌ =



لها . وعلى كُلِّ حالٍ يُشَدُّ على المرأةِ ثيابُها ؛ لِقَلَّا تَتَكَشَّفُ . وَيَدُورُ النَّاسُ  
حَوْلَ الْمَرْجُومِ ، وَيَوْجُمُونَهُ حَتَّى يَمُوتَ .

فَإِنْ هَرَبَ الْمُحْدُوذُ وَالْحَدُّ بَيِّنَةٌ أَتْبَعَ حَتَّى يُقْتَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى  
تَرْكِهِ ، وَإِنْ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ ، تُرِكَ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ لَمَّا وَجَدَ مَسًّا<sup>(١)</sup>  
الْحِجَارَةَ ، خَرَجَ يَشْتَدُّ ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ وَقَدْ عَجَزَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ ،  
فَنَزَعَ لَهُ بِوُظَيْفٍ بَعِيرٍ<sup>(٢)</sup> ، فَرَمَاهُ بِهِ ، فَقَتَلَهُ ، ثُمَّ أَتَى<sup>(٣)</sup> النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ  
ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ »<sup>(٤)</sup> يَتُوبُ ، فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ<sup>(٦)</sup> ذَلِكَ لِمَرْجُوعِهِ عَنِ الْإِقْرَارِ ، وَرُجُوعِهِ مَقْبُولٌ .  
فَإِنْ لَمْ يُتْرَكْ ، وَقُتِلَ ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ ؛ لِحَدِيثِ مَاعِزٍ ، وَلِأَنَّ إِبَاحَةَ دَمِهِ  
مُتَيَقَّنَةٌ ، فَلَا يَجِبُ ضَمَانُهُ بِالشُّكِّ ، وَإِنْ تُرِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ عَلَى الْإِقْرَارِ ، أُقِيمَ  
عَلَيْهِ الْحَدُّ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ الْحَدُّ جَلْدًا ، لَمْ يُمَدَّ الْمُحْدُوذُ ، وَلَمْ يُزَبَطْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، [ ٤٠١هـ ] أَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ

---

= مسلم ١٣٢٢/٣ - ١٣٢٤ . والدارمي ، في باب الحامل إذا اعترفت بالزنى ، من كتاب

الحدود . سنن الدارمي ١٧٩/٢ ، ١٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٨/٥ .

(١) في الأصل : « من » .

(٢) وظيف البعير : خفه ، وهو له كالحافر للفرس . النهاية ٢٠٥/٥ .

(٣) في ف : « جاء » .

(٤) بعده في ف : « لعله » .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٦ .

(٦) بعده في ف : « يكون » .

مَدَّ، وَلَا تَجَرِيْدٌ، وَلَا غُلٌّ<sup>(١)</sup>، وَلَا صَفْدٌ<sup>(٢)</sup>. وَيُفَرَّقُ الضَّرْبُ عَلَى أَعْضَائِهِ كُلِّهَا إِلَّا الْوَجْهَ، وَالرَّأْسَ، وَالْفَرْجَ، وَمَوْضِعَ الْمَقْتَلِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ لِلجَلَّادِ: اضْرِبْ، وَأَوْجِعْ، وَاتَّقِ الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ وَالْفَرْجَ. وَقَالَ: لِكُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْجَسَدِ حَظٌّ، إِلَّا الْوَجْهَ وَالْفَرْجَ<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّ الْقَصْدَ الرَّدْعُ لَا الْقَتْلُ.

وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنْ تَفْرِيقِ الضَّرْبِ عَلَى أَعْضَائِهِ، وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً؛ لِأَنَّهُ أُسْتَرَّ لَهَا، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، وَتُمْسَكُ يَدَاهَا؛ لِقَلًّا تَتَكَشَّفَ.

**فصل:** فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا، أَوْ نَضَوَ الْخَلْقَ<sup>(٤)</sup>، أَوْ فِي شِدَّةِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ، أُقِيمَ الْحَدُّ بِسَوَاطٍ يُؤَمِّنُ التَّلَفُ مَعَهُ. فَإِنْ كَانَ لَا يُطِيقُ الضَّرْبَ لضعفه وَكَثْرَةِ ضَرَرِهِ، ضُرِبَ بِضَغْفٍ<sup>(٥)</sup> فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ<sup>(٦)</sup> ضَرْبَةً وَاحِدَةً، أَوْ ضَرْبَتَيْنِ بِسَوَاطٍ<sup>(٧)</sup> فِيهِ خَمْسُونَ شِمْرَاخًا؛ لِمَا رَوَى أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بِنِ

(١) القُل: هو طوق من حديد أو جلد توضع فيه اليد أو العنق.

(٢) صفده صفدا: شده وأوثقه.

(٣) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٣٢٦/٨. وهو ضعيف. الإرواء ٣٦٤/٧، ٣٦٥.

(٤) أخرج نحوهما عبد الرزاق، في: المصنف ٣٧٠/٧. وابن أبي شيبة، في: المصنف ١٠/٤٩.

(٥) والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣٢٧/٨. وضعف إسنادهما في الإرواء ٣٦٥/٧.

(٦) نضو الخلق: مهزول.

(٧) الضغف: الخزمة.

(٨) الشمراخ: غصن دقيق رخص ينبت في أعلى الغصن الغليظ عليه بسر.

(٩) في م: «أو سوط».

حَنِيفٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُ اشْتَكَى رَجُلٌ مِنْهُمْ حَتَّى أَضْنَيْتُ، فَعَادَ جِلْدًا عَلَى عَظْمٍ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ جَارِيَةً لِبَعْضِهِمْ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رِجَالٌ مِنْ<sup>(١)</sup> قَوْمِهِ يَعُودُونَهُ أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَقَالَ: اسْتَفْتُوا لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا بِأَحَدٍ مِنَ الضَّرِّ مِثْلَ مَا<sup>(٢)</sup> بِهِ، لَوْ حَمَلْنَاهُ إِلَيْكَ لَتَفْسَخْتَ عِظَامَهُ، مَا هُوَ إِلَّا جِلْدٌ عَلَى عَظْمٍ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذُوا<sup>(٣)</sup> لَهُ مِائَةَ شِمْرَاخٍ، فَيَضْرِبُوهُ بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وَمَنْ لَزِمَهُ التَّغْرِيبُ، غُرِبَ عَامًّا إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ السَّفَرِ مِنَ الْقَصْرِ وَالْفِطْرِ لَا تَثْبُتُ بِدُونِهِ. وَعَنْهُ فِي الْمَرْأَةِ، أَنَّهَا تُغْرَبُ إِلَى<sup>(٥)</sup> دُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ؛ لِتَقَرُّبِ مِنْ أَهْلِهَا فَيَحْفَظُوهَا. وَيَحْتَمِلُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الرَّجُلِ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى نَفْيًا وَتَغْرِيبًا، فَيَتَنَاوَلُهُ لَفْظُ الْخَبَرِ. وَحَيْثُ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يُغْرِبَهُ، فَلَهُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا؛ لِأَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، غُرِبَ إِلَى الشَّامِ وَالْعِرَاقِ. وَإِنْ رَأَى الزِّيَادَةَ عَلَى الْحَوْلِ، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ مُدَّةَ الْحَوْلِ

(١) سقط من: س ٣، م.

(٢) بعده في ف: «رأينا».

(٣) في م: «يؤخذ».

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب في إقامة الحد على المريض، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٤٧٠/٢، ٤٧١. والنسائي، في: باب توجيه الحاكم إلى من أخبر أنه زنى، من كتاب القضاة. المجتبى ٢١٢/٨، ٢١٣.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب الكبير والمريض يجب عليه الحد، من كتاب الحدود. سنن ابن ماجه ٨٥٩/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٢/٥.

(٥) بعده في م: «ما».

مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا، فَلَمْ يَدْخُلْهَا الْاجْتِهَادُ، وَالْمَسَافَةُ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا،  
فَيُزَجَّعُ فِيهَا إِلَى الْاجْتِهَادِ .

ومتى عاد قَبْلَ الْحَوْلِ، رُدَّ إِلَى التَّغْرِيبِ حَتَّى يُكْمَلَ الْحَوْلُ .

فَإِنْ زَنَى الْغَرِيبُ، غُرِّبَ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ، فَإِنْ زَنَى فِي الْبَلَدِ الْآخَرِ،  
غُرِّبَ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّنْفِي يَتَنَاوَلُهُ حَيْثُ كَانَ .

**فصل :** وَلَا تُغَرِّبُ الْمَرْأَةَ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ<sup>(١)</sup>؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا  
يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَافِقُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي  
مَحْرَمٍ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَهْلِهَا»<sup>(٣)</sup>. فَإِنْ أَعْوَزَ الْمَحْرَمُ، خَرَجَتْ مَعَ امْرَأَةٍ ثِقَةٍ، فَإِنْ  
أَعْوَزَ، اسْتَوْجَرَ لَهَا مِنْ مَالِهَا مَحْرَمًا لَهَا، فَإِنْ أَعْوَزَ، فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ  
أَعْوَزَ، نُفِيتَ<sup>(٤)</sup> بِغَيْرِ مَحْرَمٍ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَا سَبِيلَ إِلَى تَأْخِيرِهِ، فَأُشْبِهَ الْهَجْرَةَ .  
وَيَحْتَمِلُ سُقُوطُ التَّنْفِي هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْضَى إِلَى إِغْرَائِهَا بِالْفُجُورِ، وَتَغْرِيبِهَا  
لِلْفِتْنَةِ، وَمُخَالَفَةِ خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ، وَيُخَصُّ عَمُومُ  
حَدِيثِ التَّنْفِي بِخَبَرِ التَّنْفِي عَنْ<sup>(٥)</sup> السَّفَرِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُنْفَى إِلَى  
دُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ .

**فصل :** وَيَجِبُ أَنْ يَخْضَرَ حَدَّ الزَّنى طَائِفَةٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: [٤٠١ ط]

(١) فِي ف: «رَحِمَ»، وَفِي الْحَاشِيَةِ: «مَحْرَمٌ» .

(٢) فِي س ٣، م: «حَرَمَةٌ» .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٣١٠/٢ .

(٤) فِي الْأَصْلِ: «بَقِيَتْ» .

(٥) فِي الْأَصْلِ: «عَلَى» .

﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> . قال أصحابنا : أقل ذلك واحد مع الذى يُقيم الحد ؛ لأنَّ اسم الطائفة يقع على الواحد ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿وإن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ . إلى قوله سبحانه ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> . وقد فسره ابن عباس ، رضى الله عنهما ، بذلك . والمُستحب أن يحضر أربعة ؛ لأنَّ بهم يثبت الحد .

---

(١) سورة النور . ٢ .

(٢) سورة الحجرات ٩ ، ١٠ .



## بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ <sup>(١)</sup>

وهو الرَّمْيُ بِالزُّنَى . وهو مُحَرَّمٌ وَكَبِيرَةٌ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَزُمُونَ الْمَحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لِعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ » . قالوا : يا رسولَ اللَّهِ ، وما هي ؟ قال : « الشُّرْكُ بِاللَّهِ ، وَالسُّحْرُ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَأَكْلُ الرِّبَا ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ " الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ " » <sup>(٣)</sup> . « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) فى س ٣ ، م : « حكم » .

(٢) سورة النور ٢٣ .

(٣ - ٣) زيادة من : الأصل .

(٤ - ٤) سقط من : م .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب قول الله تعالى : ﴿ إِن الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالِ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا ﴾ ، من كتاب الوصايا ، وفى : باب الشرك والسحر من الموبقات ، من كتاب الطب ، وفى : باب رمى المحصنات ... ، من كتاب الحدود . صحيح البخارى ١٢ / ٤ ، ١٧٧ / ٧ ، ٢١٨ / ٨ . ومسلم ، فى : باب بيان الكبائر وأكبرها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٩٢ / ١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى التشديد فى أكل مال اليتيم ، من كتاب الوصايا . سنن أبى داود ١٠٤ / ٢ . والنسائى ، فى : باب اجتناب أكل مال اليتيم ، من كتاب الوصايا . المجتبى ٢١٥ / ٦ ، ٢١٦ .

**فصل : ويجب الحدُّ على القاذِفِ بشروطٍ أربعةٍ ؛ أحدها ، أن يكون مُكَلَّفًا ؛ يَلَّا تَقَدَّمَ .**

والثانى ، أن يكون المَقْدُوفُ مُحَصَّنًا ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ <sup>(١)</sup> . مفهومة أن لا يُجْلَدَ بِقَذْفٍ غَيْرِ الْمُحْصَنِ .

والمُحْصَنُ هو الحرُّ المسلمُ العاقلُ العَفِيفُ عن الزَّنى ، الذى يُجَامِعُ مثله ، فلا يجبُ الحدُّ على قاذِفِ الكافرِ ، والمملوكِ ، والفاجرِ ؛ لأنَّ حُرْمَتَهُمْ نَاقِصَةٌ ، فلم تَنْتَهِضْ لإيجابِ الحدِّ . ولا يجبُ على قاذِفِ المجنونِ ؛ لأنَّ زِنَاهُ لا يُوجِبُ الحدَّ عليه ، فلم يَجِبِ الحدُّ بالقَذْفِ به ، كالوَطْءِ دونَ الفَرْجِ . ولا يجبُ الحدُّ <sup>(٢)</sup> على قاذِفِ الصَّغِيرِ الذى لا يُجَامِعُ مثله ؛ لذلك <sup>(٣)</sup> ، ولأنَّه يَتَيَقَّنُ كَذِبُ القاذِفِ ، فَيُلْحَقُ العَارُ به دونَ المَقْدُوفِ . وهل يُشْتَرَطُ البلوغُ ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، يُشْتَرَطُ ؛ يَلَّا ذَكَرْنَا فى المجنونِ . والثانية ، لا يُشْتَرَطُ ، بل متى قَذَفَ مَنْ يُجَامِعُ مثله ، فعليه الحدُّ ؛ لأنَّه عاقلٌ حرٌّ عَفِيفٌ ، يَتَعَيَّرُ بالقَذْفِ ، أشَبَهَ البالغَ . وإن قَذَفَ مَجْبُوبًا أو رَتْقَاءً ، فعليه الحدُّ ؛ لِعُمُومِ الآيَةِ ، ولأنَّ تَعَدُّرَ الوَطْءِ فى حَقِّهِمَا بِأَمْرِ خَفِىٍّ لا يُعْلَمُ به ، فلا يَنْتَفِى العَارُ عنه .

**فصل : الثالثُ ، أن لا يكونَ القاذِفُ والدًّا ، فإن قَذَفَ والدٌ وَلَدَهُ وإن**

(١) سورة النور ٤ .

(٢) سقط من : س ٣ ، م .

(٣) فى م : « كذلك » .



سَفَلَ ، فلا حَدَّ عليه ، أبا كان أو أُمًّا ؛ لَأَنَّهَا عُقُوبَةٌ تَجِبُ لِحَقِّ الْآدَمِيِّ ، فلم تَجِبْ لَوْلَدٍ عَلَى وَالِدِهِ ، كَالْقِصَاصِ . ولو قَذَفَ زَوْجَتَهُ ، فمَاتَتْ ، وله منها وَلَدٌ ، أو قَذَفَتْ زَوْجَهَا ، فمات ، ولها منه وَلَدٌ ، سَقَطَ الْحَدُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَثْبُتْ لَهُ عَلَى وَالِدِهِ بِقَذْفِهِ ، لم يَثْبُتْ لَهُ عَلَيْهِ بِالْإِرْثِ . وإن كان لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ آخَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، ثَبَتَ الْحَدُّ ؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ .

**فصل : الرابع ، أن يَقْذِفَ بِالزَّانِي الْمَوْجِبِ لِلْحَدِّ ، فإن قَذَفَ بِالوَطْءِ**  
[٤٠٢هـ] دُونَ الْفَرْجِ ، وَالْقُبْلَةِ ، لم يَجِبِ الْحَدُّ بِهِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ .

وَالْقَذْفُ <sup>(١)</sup> صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ ؛ فَالصَّرِيحُ أَنْ يَقُولَ : زَنَيْتَ . أو : يَا زَانِي . أو : زَنَى فَرْجُكَ . أو : ذُبْرُكَ . أو : ذَكَرَكَ . ونحوه مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْقَذْفِ ، فهذا يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ ، وَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِمَا يُحِيلُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ ، أَشْبَهَ التَّصْرِيحَ بِالطَّلَاقِ .

وإن قال : يا لوطي . فقال أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا : هو صَرِيحٌ . وقال الْخَرَقِيُّ : إذا قال : أَرَدْتُ أَنَّكَ مِنْ قَوْمِ لُوطٍ . فلا حَدَّ عَلَيْهِ . وهذا بعيدٌ ؛ لِأَنَّ قَوْمَ لُوطٍ أَهْلَكَهُمْ اللَّهُ فلم يَتَّقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ .

وإن قال : زَنَى فُلَانٌ ، وَأَنْتَ أَرَزَنِي مِنْهُ . فهو قَاذِفٌ لَهَا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ هَذَا بِالزَّانِي عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ . وإن قال : أَنْتَ أَرَزَنِي مِنْ فُلَانٍ . أو : أَرَزَنِي النَّاسَ . فهو قَاذِفٌ لِلْمُخَاطَبِ بِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> ،

(١) فِي س ٣ ، ف : «للقذف» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «لَهُ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : «لِلنَّاسِ» ، وَفِي م : «كَذَلِكَ» .

وليس بقاذِفٍ لفلانٍ ؛ لأنَّ لَفْظَةَ أَفْعَلَ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُنْفَرِدِ بِالْفِعْلِ ؛ كَقَوْلِهِ  
 تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ ﴾ <sup>(١)</sup> . <sup>(٢)</sup> وإخباره عن قول  
 لوط <sup>(٣)</sup> : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وقال القاضي : هو قَذَفٌ <sup>(٥)</sup>  
 لهما ؛ لأنَّ لَفْظَةَ أَفْعَلَ تَقْتَضِي اشْتِرَاكَهُمَا فِي الْفِعْلِ ، وَإِنْفِرَادَ أَحَدِهِمَا  
 بِمَرْيَةِ .

وإن قال : زَنَأَتْ . بِالْهَمْزِ <sup>(٥)</sup> ، فهو قَذَفٌ فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي  
 الْخَطَّابِ ؛ لأنَّ الْعَامَّةَ لَا تَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الْقَذْفَ . وقال ابنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَ  
 الْقَاذِفُ <sup>(٦)</sup> عَائِيًّا ، فهو قَاذِفٌ ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ الْعَرِيَّةَ فَلَيْسَ بِقَاذِفٍ ؛ لأنَّ  
 مَعْنَاهُ : طَلَعَتْ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٧)</sup> :

\* وَازَقَ إِلَى الْخَيْرَاتِ زَنَيْتَا فِي الْجَبَلِ \*

وَسَوَاءٌ قَالَ : فِي الْجَبَلِ . أَوْ لَمْ يَقُلْ ؛ لأنَّ مَعْنَاهَا <sup>(٨)</sup> لَا يَخْتَلِفُ بِذَلِكَ وَعَدَمِهِ .

(١) سورة يونس ٣٥ .

(٢ - ٢) فِي ف : « وَقَالَ تَعَالَى إِنْخَبَارًا عَنْ لُوطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ » .

(٣) سورة هود ٧٨ .

(٤) فِي ف : « قَاذِفٌ » .

(٥) فِي ف ، م : « بِالْهَمْزَةِ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « الْقَاتِلُ » .

(٧) هُوَ قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ الْمُنْقَرِي ، وَصَدْرُهُ :

\* يَصْبَحُ فِي مَضْجَعِهِ قَدْ انْجَدَلَ \*

انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ مَادَّةَ ( ز ن أ ) .

(٨) فِي ف : « مَعْنَاهُ » .

وإن قال لرجل: يا زانية. أو لامرأة: يا زانى. فهو قاذِفٌ لهما؛ لأنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ فى الزَّنى، وزيادة هاءِ التَّأْنِيثِ فى المذَكَّرِ وحذفُها مِنَ المؤنَّثِ خَطَأٌ لا يُغَيِّرُ المعنى، فلم يَمْتَنِعِ الحَدُّ، كاللَّحْنِ. هذا قولُ أبى بكرٍ. وقال ابنُ حامِدٍ: ليس بقَذْفٍ يُوجِبُ الحَدَّ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أن يُريدَ بذلك أنَّك<sup>(١)</sup> عَلَّامَةٌ فى الزَّنى؛ كالزَّاويَةِ والحُفْظَةِ. وإن قال لامرأة: زَنَيْتِ. بفتح التاء، ولرجل: زَنَيْتِ. بكسرها، فهو قاذِفٌ لهما؛ لأنَّه خاطَبَهُما بِنِسْبَةِ<sup>(٢)</sup> الزَّنى إليهما، فأشَبَّه ما لو لم يَلْحَنَ.

وإن قَذَفَ رجلاً، فقال آخَرُ: صَدَقْتَ. ففى المَصْدُقِ وَجْهان؛ أحدهما، يكونُ قاذِفاً؛ لأنَّ تَصْدِيقَه يَنْصَرِفُ إلى الكلامِ الذى قَبْلَه، كما لو قال: لى عليك ألف. فقال<sup>(٣)</sup>: صَدَقْتَ. والثانى، لا يكونُ قَذْفاً؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ تَصْدِيقَه<sup>(٤)</sup> فى غيرِ هذا. وإن قال: أَخْبَرَنِى فُلانٌ أَنَّكَ تَزْنِى. فكذَّبَه الآخَرُ، فليس بقاذِفٍ؛ لأنَّه إِنَّمَا أَخْبَرَ عن غيرِه، فأشَبَّه ما لو صدَّقَه الآخَرُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قاذِفٌ. ذَكَرَه أبو الحَطَّابِ؛ لأنَّه نَسَبَ إليه الزَّنى.

وإن قال رجلٌ لامرأة: زَنَيْتِ. فقالت: بِكَ. فلا حَدَّ عليهما؛ لأنَّها صدَّقَتْه، فَسَقَطَ الحَدُّ عنه، ولا حَدَّ عليها، لأنَّها لم تَقْذِفْهُ؛ لأنَّه يُصَوِّرُ زَناها به مِن غيرِ أن يكونَ زَانِياً؛ بأن تكونَ عالِمةً أَنَّهُ<sup>(٥)</sup> أَجْنَبِىٌّ، وهو يَظُنُّها

(١) فى ف: «أنت».

(٢) فى ف: «بلفظ».

(٣) فى ف، س ٣، م: «قال».

(٤) فى الأصل، س ٣، م: «بتصديقه».

(٥) فى الأصل، م: «بأنه».

زَوْجَتَهُ ، أَوْ نَائِمًا ، أَوْ اسْتَدْخَلَتْ ذَكَرَهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وإن قال : زَنْتَ يَدَاكَ ، أَوْ رِجْلَاكَ . لم يكن قاذفًا ، في ظاهر المذهب . وهو قول ابن حاميد ؛ لأن زنى هذه الأعضاء لا يُوجبُ الحدَّ ؛ بدليل قول النبي ﷺ : « الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ ، وَزِنَاهُمَا النَّظَرُ ، وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ ، وَزِنَاهُمَا الْبَطْشُ ، وَالرِّجْلَانِ تَزْنِيَانِ ، وَزِنَاهُمَا الْمَشْيُ » ، [٤٠٢هـ] وَيُصَدَّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ أَوْ يُكَذَّبُهُ <sup>(١)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قاذفًا ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الزَّنى إِلَى عُضْوٍ مِنْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : زَنَى فَرْجُكَ . وإن قال : زَنَى بَدَنُكَ . ففيه وجهان ؛ أحدهما ، هو كقوله : زَنْتَ يَدَاكَ ؛ لِأَنَّ الزَّنى بِجَمِيعِ الْبَدَنِ يَكُونُ بِالْمُبَاشَرَةِ ، فَلَمْ يَكُنْ قاذفًا . والثاني ، عليه الحدُّ ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الزَّنى إِلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ ، وَالْفَرْجُ مِنْهُ .

**فصل : وأما الكِنَايَةُ ، فنحو قوله : يا قَحْبَةً ، يا فَاجِرَةً ، يا خَبِيثَةً . أو يقول لرجل : يا مُحَنَّتٌ . أو : يا نَبِيطِي . أو <sup>(٢)</sup> : يا فَارِسِي . وليس هو كذلك ، أو يقول لزوجَةٍ رجل : قد فَضَحْتِيهِ ، وجعلت له قُرُونًا . أو <sup>(٣)</sup> :**

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب زنى الجوارح دون الفرج ، من كتاب الاستئذان ، وفى : باب « وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون » ... من كتاب القدر . صحيح البخارى ٦٧/٨ ، ١٥٦ . ومسلم ، فى : باب قدر على ابن آدم حظه من الزنى ... من كتاب القدر . صحيح مسلم ٢٠٤٦/٤ ، ٢٠٤٧ . وأبو داود ، فى : باب فيما يؤمر به من غض البصر ، من كتاب النكاح . سنن أبى داود ٤٩٦/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٧٦/٢ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٤٣١ ، ٤١١ .

(٢) سقط من : س ٣ ، م ، وفى الأصل : « و » .

(٣) فى ف ، س ٣ ، م : « و » .

نَكَسَتْ رَأْسَهُ . أَوْ يَقُولُ لِمَنْ يُخَاصِمُهُ : يَا حَلَالُ ابْنِ الْحَلَالِ ، مَا يَعْرِفُكَ النَّاسُ بِالزَّئِي ، مَا أَنَا بِزَّانٍ ، <sup>(١)</sup> «وَلَا» أُمِّي بِزَائِيَّةٍ . فَهَذَا لَيْسَ بِصَّرِيحٍ فِي الْقَذْفِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقُجُورَ وَالْحُبْثَ بغيرِ الزَّئِي ، وَالْقَحْبَةَ الْمُتَعَرِّضَةَ لِلزَّئِي وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْهُ ، وَالْحُبْثُ الْمُتَطَبِّعُ بِطِبَاعِ التَّائِبِ ، وَسَائِرُ مَا ذَكَرْنَا يَحْتَمِلُ غيرَ الزَّئِي ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ الْحَدُّ مَعَ الْإِحْتِمَالِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْحَدَّ يَجِبُ بِذَلِكَ كُلُّهُ ؛ لِمَا رَوَى سَالِمٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رجلاً قَالَ : مَا أَنَا بِزَّانٍ ، وَلَا أُمِّي بِزَائِيَّةٍ . فَجَلَدَهُ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، الْحَدَّ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى الْأَثَرُمُ ، أَنَّ عُثْمَانَ جَلَدَ رجلاً قَالَ لآخرَ : يَا ابْنَ شَائِمَةِ الْوَذْرِ <sup>(٣)</sup> . يُعْرَضُ بِزَنَى أُمِّهِ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ يُرَادُّ بِهَا الْقَذْفُ عُزُفًا ، فَجَزَتْ مَجْرَى الصَّرِيحِ ، وَلِأَنَّ الْكِتَابَةَ مَعَ الْقَرِينَةِ كَالصَّرِيحِ فِي إِفَادَةِ الْحُكْمِ ؛ بِدَلِيلِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، كَذَا هَلْهُنَا . وَفِيمَا إِذَا قَالَ : يَا نَبِطِي . قَدْ نَفَاهُ عَنْ نَسَبِهِ ، فَيَكُونُ قَاضِيًا لِأُمِّهِ ، أَوْ لِإِحْدَى جَدَّاتِهِ .

(١ - ١) فِي ف : «أَوْ مَا» .

(٢) انظر ما أخرجه الإمام مالك ، في : باب الحد في القذف والنفي والتعريض ، من كتاب الحدود . الموطأ ٢/ ٨٢٩ ، ٨٣٠ . وعبد الرزاق ، في : المصنف ٧/ ٤٢٥ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٩/ ٥٣٨ . والدارقطني ، في : سننه ٣/ ٢٠٩ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨/ ٢٥٢ . كلهم عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن .

(٣) فِي م : «الورد» .

قال المصنف : والوذر : قدر اللحم . يعرض له بكثرة الرجال . المغني ١٢/ ٣٩٣ . والكمر : جمع كمره ، وهي رأس الذكر .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٩/ ٥٣٨ . والدارقطني ، في : سننه ٣/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

وإن قال لثابت النسب: <sup>(١)</sup> «لست بابن فلان». فهو قاذف لأمه، في الظاهر من مذهبه؛ لما روى عن ابن مسعود، رضي الله عنه، أنه قال: لا حد إلا في اثنتين؛ قذف مُحَصَّنَةٍ، أو نفي رجل عن أبيه <sup>(٢)</sup>. ولأنه لا يكون لغير أبيه إلا بزنى أمه. ويَحْتَمِلُ أن لا يكون قَذْفًا؛ لأنه يَحْتَمِلُ أَنَّكَ لا تُشَبِّهُهُ في كَرَمِهِ وَأَخْلَاقِهِ. وإن كان الولدُ مُتَنَفِّيًا بِاللُّعَانِ، فليس بِقَذْفٍ؛ لأنَّ الشَّرْعَ نَفَاهُ. وإن قال لانيه <sup>(٣)</sup>: لست باني. فقال القاضي: ليس بِقَذْفٍ؛ لأنَّ الإنسانَ يُغْلِظُ لَوْلَدِهِ فِي الْقَوْلِ تَأْدِيبًا.

فصل: ومن قال لامرأة: أَكْرَهْتُ عَلَى الزَّنى. فلا حدَّ عليه؛ لأنه لم يَقْذِفْهَا بِالزَّنى، وعليه التَّغْزِيرُ؛ لأنه ألحقَ بها العارَ.

وكلُّ موضع لا يجب فيه الحدُّ ممَّا ذَكَرْنَا، يُوجِبُ التَّغْزِيرَ؛ لأنه أذى لِمَن لا يَحِلُّ لَهُ أَذَاهُ، فإذا تَقَاصَرَ عَنِ الْحَدِّ، أَوْجَبَ التَّغْزِيرَ، كَالزَّنى فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ.

فصل: وَحَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ الْقَاذِفُ حُرًّا؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ <sup>(٤)</sup>. وإن كان عَبْدًا فَأَرْبَعُونَ؛ لما روى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، قال: ضَرَبَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ مَمْلُوكًا افْتَرَى عَلَى حُرٍّ ثَمَانِينَ <sup>(٥)</sup>، فَبَلَغَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ رِبِيعَةَ،

(١ - ١) في ف: «يا ابن».

(٢) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٥٢/٨.

(٣) في الأصل: «لأبيه».

(٤) سورة النور ٤.

(٥) بعده في ف: «جلدة».

فَقَالَ : أَدْرَكْتُ النَّاسَ زَمَنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَى الْيَوْمِ ،  
فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا ضَرَبَ الْمَلُوكَ الْمُفْتَرِي ثَمَانِينَ قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ  
عَمْرِو<sup>(١)</sup> . وَلَئِنَّهُ حَدٌّ يَتَبَعُضُ ، فَكَانَ الْمَلُوكُ عَلَى التَّصْفِ مِنَ الْحُرِّ ، كَحَدِّ  
الرَّزَى . وَإِنْ كَانَ الْقَاضِفُ بَعْضُهُ حُرًّا ، فَعَلِيهِ بِالْحِسَابِ<sup>(٢)</sup> ؛ يَلَا ذَكْرُنَا .

وَالْحَدُّ فِي الْقَذْفِ ، وَالتَّغْزِيرُ [٤٠٣ ر] الْوَاجِبُ بِمَا ذُوْنَهُ ، حَقٌّ  
لِلْمَقْذُوفِ ، يُسْتَوْفَى إِذَا طَالَبَ ، وَيَسْقُطُ إِذَا عَفَا عَنْهُ ؛ يَلَا زُورِي عَنِ النَّبِيِّ  
ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَيْعِجْزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَمْصِمَ ، كَانَ إِذَا خَرَجَ  
يَقُولُ : تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي »<sup>(٣)</sup> . وَالصَّدَقَةُ بِالْعِرْضِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْعَفْوِ عَمَّا  
يَجِبُ لَهُ . وَلَئِنَّهُ جَزَاءُ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ لَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِمُطَالَبَتِهِ ، فَكَانَ لَهُ ،  
كَالْقِصَاصِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ؛ لَئِنَّهُ حَدٌّ ، فَكَانَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى  
كَسَائِرِ الْحُدُودِ . فَعَلَى هَذَا ، لَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِمُطَالَبَةِ الْآدَمِيِّ ، وَلَا يَسْقُطُ بَعْدَ  
وُجُوبِهِ بِالْعَفْوِ ، كَالْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ . وَلَوْ قَالَ لَغَيْرِهِ : أَقْذِفْنِي . فَقَذَفَهُ ، لَمْ  
يَجِبِ الْحَدُّ ؛ لَئِنَّهُ أَذِنَ فِي سَبِّهِ ، فَلَمْ يُوجِبِ الْحَدَّ ، كَالْقِصَاصِ وَالْقَطْعِ فِي  
السَّرِقَةِ .

**فصل : وإن جُنَّ مَنْ لَهُ الْحَدُّ ، لَمْ يَكُنْ لَوْلِيَّهِ الْمُطَالَبَةُ بِهِ ؛ لَئِنَّهُ يَجِبُ  
لِلتَّشْفِي وَدَرْكِ الْغَيْظِ ، فَأُخِّرَ إِلَى الْإِفَاقَةِ ، كَالْقِصَاصِ . وَإِنْ قَذَفَ مَمْلُوكًا ،**

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٥٠٣/٩ .

(٢) بعده في ف : « الحد » .

(٣) أخرجه ابن السني ، في : عمل اليوم والليلة ٢٣ . وانظر : سنن أبي داود ٥٧٠/٢ . وانظر

الكلام على الحديث في : الإرواء ٣٢/٨ - ٣٤ .

فَالطَّلَبُ بِالْتَّعْزِيرِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ لَهُ دُونَ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا بَدَلٌ مَالٍ ،  
فَأُشْبِهَ فَسَخَّ النِّكَاحَ لِلْمُعْتَقَةِ تَحْتَ الْعَبْدِ . وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ ، سَقَطَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ  
مَلَكَهُ السَّيِّدُ بِحَقِّ الْمِلْكِ ، لَمَلَكَهُ فِي حَيَاتِهِ ، وَالْعَبْدُ لَا يُورَثُ .

وَإِنْ سَمِعَ الْإِمَامُ رَجُلًا يَقْذِفُ آخَرَ فِي حَضْرَتِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ أَنْ  
يَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ وَيُحَقِّقَهُ ؛ لِأَنَّ الْقَذْفَ لَا يُوجِبُ حَدًّا<sup>(١)</sup> حَتَّى يُطَالَبَ بِهِ  
صَاحِبُهُ ، وَلِأَنَّ الْحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ، فَلَا يَجِبُ الْمُبَالَغَةُ فِي إِثْبَاتِهَا .

**فصل : وَمَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً لَا يُتَصَوَّرُ الزَّنى مِنْ جَمِيعِهِمْ ، كَأَهْلِ الْبَلَدَةِ**  
**الْكَبِيرَةِ ، فَلَا حَدٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا عَارَ عَلَى الْمَقْدُوفِ بِذَلِكَ ، لِلْقَطْعِ بِكَذِبِ**  
**الْقَاذِفِ . وَإِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً يُمَكِّنُ زِنَاهُمْ بِكَلِمَاتٍ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ .**  
**وَإِنْ قَذَفَهُمْ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَفِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، عَلَيْهِ حَدٌّ**  
**وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ الْقَذْفِ وَاحِدَةٌ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ حَدٍّ وَاحِدٍ ،**  
**كَمَا لَوْ كَانَ الْمَقْدُوفُ وَاحِدًا ، وَلِأَنَّهُ بِالْحَدِّ الْوَاحِدِ يَظْهَرُ كَذِبُهُ ، وَيُزُولُ عَارُ**  
**الْقَذْفِ عَنْ جَمِيعِهِمْ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ طَلَبَهُ الْجَمِيعُ أُقِيمَ لَهُمْ ، وَإِنْ طَلَبَهُ**  
**وَاحِدٌ ، أُقِيمَ لَهُمْ<sup>(٢)</sup> أَيْضًا ، وَلَا مُطَالَبَةَ لغيرِهِ . وَإِنْ أَسْقَطَ أَحَدُهُمْ حَقَّهُ ، لَمْ**  
**يَسْقُطْ حَقُّ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ لَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ ، فَأُشْبِهَ وَلَايَةَ النِّكَاحِ .**  
**وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ ؛ لِأَنَّهُ قَذَفَهُ ، فَلَزِمَهُ الْحَدُّ لَهُ ، كَمَا لَوْ قَذَفَهُ**  
**بِكَلِمَةٍ مُفْرَدَةٍ . وَالثَّلَاثَةُ ، إِنْ طَلَبُوهُ جُمْلَةً ، فَحَدٌّ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ اسْتِيفَاؤُهُ**

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَقًّا » .

(٢) فِي م : « لَهُ » .



لجميعهم، وإن طلبوه مُتَفَرِّقًا<sup>(١)</sup>، أُقِيمَ لكل مُطَالِبٍ مَرَّةً؛ لأنَّ استيفاء المطالب الأول له خاصَّة، فلم يَسْقُطْ به حَقُّ الباقيين. وإن قال لامرأة: زَنَى بِكِ فُلَانٌ. فهي كالتى قبلها؛ لأنَّه قَذَفَهُمَا<sup>(٢)</sup> بكَلِمَةٍ واحدة. وَيَحْتَمِلُ أن لا يجب إلا حَدٌّ واحدٌ، وَجْهًا واحدًا؛ لأنَّ القَذْفَ لهما بِزَنَى واحدٍ، يَسْقُطُ حَدُّهُ بَيِّنَةٌ واحدة، ولِعَانٍ واحدٍ إن كَانَتِ المرأةُ زَوْجَتَهُ.

**فصل:** وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ حُدُودُ قَذْفِ لِمَا عَمَى، فَأَيُّهُمْ طَالِبٌ بِحَدِّهِ، اسْتَوْفَى لَهُ، ثُمَّ إِذَا طَالَبَ غَيْرُهُ، اسْتَوْفَى لَهُ، كَالَّذِينَ. فَإِنْ اجْتَمَعَا فِي الطَّلَبِ، قُدِّمَ أَشْبَقُهُمَا حَقًّا؛ لأنَّ السَّابِقَ أَوْلَى، فَإِنْ تَسَاوَيَا، أُقِرَّعَ بَيْنَهُمَا إِنْ تَشَاخَا. ولو قال: يَا زَانِي ابْنَ الزَّانِيَةِ. كَانَ قَاذِفًا لَهَا بِكَلِمَتَيْنِ، فَأَيُّهُمَا طَالِبٌ، حَدٌّ لَهُ، فَإِنْ اجْتَمَعَا وَتَشَاخَا، حَدٌّ لِلأَبْنِ أَوَّلًا؛ لأنَّه بَدَأَ بِقَذْفِهِ، ثُمَّ يُحَدُّ لِأُمِّهِ.

ومتى حَدُّ مَرَّةً، لَمْ يُحَدَّ لآخرَ حَتَّى يَبْرَأَ ظَهْرُهُ؛ [٤٠٣ ط] لأنَّه لا يُؤْمَرُ مع المُوَالَاةِ التَّلَفُّ. فَإِنْ كَانَ الْقَاذِفُ عَبْدًا فَكَذَلِكَ؛ لَأَنَّهُمَا حَدَّانِ، فَأَشْبَهَا حَدِّي الْحُرِّ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ<sup>(٣)</sup> يُوَالَى بَيْنَهُمَا؛ لَأَنَّهُمَا جَمِيعًا، كَحَدِّ حُرٍّ، فَيُوَالَى بَيْنَهُمَا، كَمَا يُوَالَى بَيْنَهُ.

**فصل:** وَإِنْ قَذَفَ وَاحِدًا مَرَّاتٍ، وَلَمْ يُحَدَّ، فَحَدٌّ وَاحِدٌ؛ لَأَنَّهُمَا مِنْ

(١) فى ف: «متفرقين».

(٢) فى الأصل: «قذفها».

(٣) بعده فى م: «لا».

جَنَسٍ وَاحِدٍ لِمُسْتَحِقٍّ وَاحِدٍ، فَإِذَا كَانَتْ قَبْلَ الْإِقَامَةِ، تَدَاخَلَتْ، كَسَائِرِ الْحُدُودِ. وَإِنْ حُدَّ مَرَّةً، ثُمَّ قَذَفَهُ بِذَلِكَ الرَّئْيِ، غُرِّرَ وَلَمْ يُحَدَّ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرَةَ شَهِدَ عَلَى الْمُغِيرَةِ بِالرَّئْيِ، فَجَلَدَهُ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَعَادَ أَبُو بَكْرَةَ الْقَذْفَ، فَأَرَادَ عُمَرُ جَلْدَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَجْلِدَهُ فَارْجُمُ صَاحِبَهُ. فَتَرَكَ عُمَرُ جَلْدَهُ<sup>(١)</sup>. يَعْنِي إِنْ نَزَلَتْهُ مَنَزِلَةٌ أُجْنِبِيَّ شَهِدَ بِرِئَاةِ، فَقَدْ كَمَلْتَ شَهَادَةَ أَرْبَعَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ كَشَاهِدٍ آخَرَ، فَلَا تَحُدَّهُ. وَلِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ التَّكْذِيبُ بِالْحَدِّ، فَاسْتُغْنِيَ عَمَّا سِوَاهُ. وَإِنْ قَذَفَهُ بِرِئْيِ آخَرَ عَقِيبَ الْحَدِّ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُحَدُّ؛ لِأَنَّهُ قَذَفَ بَعْدَ الْحَدِّ لَمْ يَظْهَرْ كَذِبُهُ فِيهِ بِحَدِّ، فَلَزِمَهُ الْحَدُّ، كَمَا لَوْ قَذَفَهُ بَعْدَ زَمَنِ طَوِيلٍ. وَالثَّانِيَةُ، لَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُدَّ لَهُ مَرَّةً، فَلَا يُحَدُّ لَهُ ثَانِيًا، كَمَا لَوْ قَذَفَهُ بِالرَّئْيِ الْأَوَّلِ. وَإِنْ قَذَفَهُ بَعْدَ طَوْلِ الْفَضْلِ، حُدَّ؛ لِأَنَّهُ لَا تَسْقُطُ حُرْمَةُ عِرْضِ<sup>(٢)</sup> الْمُقْدُوفِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ لَهُ. وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيهَا رَوَايَتَيْنِ كَالَّتِي قَبْلَهَا.

**فصل:** وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ: يَا وَلَدَ الرَّئْيِ. أَوْ: يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ. فَهُوَ قَازِفٌ لِأُمِّهِ. فَإِنْ كَانَتْ حَيَّةً، فَهُوَ قَازِفٌ لَهَا ذُونَهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا، وَيُغْتَبَرُ فِيهَا شُرُوطُ الْإِحْصَانِ؛ لِأَنَّهَا الْمَقْدُوفَةُ. وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ مَيِّتَةً، فَالْقَذْفُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَذَخَ فِي نَسَبِهِ. وَعَلَى سِيَاقِ<sup>(٣)</sup> هَذَا، لَوْ قَذَفَ جَدَّتَهُ، مَلَكَ الْمُطَالَبَةَ بِالْحَدِّ؛ لِمَا رَوَى الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ قَالَ: لَا أُوتَى بِرَجُلٍ يَقُولُ: إِنَّ كِنَانَةَ

(١) أخرجه الطحاوى، فى: شرح معانى الآثار ١٥٣/٤.

(٢) فى ف: «المرء».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) بعده فى ف، م: «عن النبى ﷺ».

لَيْسَتْ مِنْ قُرَيْشٍ . إِلَّا جَلَدَتْهُ <sup>(١)</sup> . ولقول ابن مسعود ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لا حَدَّ إِلَّا فِي قَذْفِ مُحْصَنَةٍ <sup>(٢)</sup> ، أو نَفَى رَجُلٍ عَنْ أَبِيهِ <sup>(٣)</sup> . فعلى هذا ، يُعْتَبَرُ الإِحْصَانُ فِي الرَّجُلِ دُونَ أُمِّهِ ، فَلَوْ كَانَتْ أُمُّهُ مَيْتَةً ، أو مُشْرِكَةً ، أو أُمَةً ، وَهُوَ مُحْصَنٌ ، لَوَجَبَ لَهُ . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْحَرَقِيِّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لا حَدَّ عَلَى قَاذِفٍ مَيِّتٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَالَبُ ، <sup>(٤)</sup> «فَلَا يُحَدُّ» قَاذِفُهُ ، كَمَا لَوْ قَذَفَ غَيْرَ الْأُمِّ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَوْ قَذَفَ أَبَاهُ أو أَخَاهُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ حَدٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْدَحْ فِي نَسَبِهِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . وَلَوْ مَاتَ الْمُقْدُوفُ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ بِالْحَدِّ ، لَمْ يَجِبْ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ بِهِ ، قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ يَجِبُ بِالْمُطَالَبَةِ ، فَأُشْبِهَ رُجُوعَ الْأَبِ فِيهَا وَهَبَ لَوْلَاهُ .

**فصل :** وإذا شهد على إنسان بالزنى دُونَ الْأَرْبَعَةِ ، فعليهم الْحَدُّ ؛ لقول اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً <sup>(٥)</sup> . وَلَأَنْ أبا بَكْرَةَ وَنَافِعًا وَشَيْلَ بْنَ مَعْبُدٍ ، شَهِدُوا عَلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، وَلَمْ يُكْمِلْ زِيَادُ شَهَادَتِهِ ، فَحَدَّ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، الثَّلَاثَةَ بِمَخْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ <sup>(٦)</sup> ، فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا . وَكَذَلِكَ <sup>(٧)</sup>

(١) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من نفى رجلا من قبيلة ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٧١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٢١١ ، ٢١٢ .

(٢) فى ف : «محصن» .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٤١٠ .

(٤ - ٤) فى ف ، م : «بحد» .

(٥) سورة النور ٤ .

(٦) تقدم تخريجه فى صفحة ٤١٤ .

(٧) فى الأصل : «لذلك» .

إن لم يُكْمَلِ الرابعُ شهادته، فعليهم الحدُّ؛ لذلك<sup>(١)</sup>. وإن شهد ثلاثة وزَوْجُ المرأة، حَدَّ الثلاثة؛ لأنَّ الزَّوْجَ غيرُ مَقْبُولِ الشَّهادَةِ على زَوْجَتِهِ بالزَّنى، لإِقْرَارِهِ على نَفْسِهِ بَعْدَ وُثْقَانِهَا، لَجِنَايَتِهَا عَلَيْهِ بِإِفْسَادِ فِرَاشِهِ، وإِلْحَاقِ<sup>(٢)</sup> العَارِ بِهِ<sup>(٣)</sup>. وعلى الزَّوْجِ الحدَّ، «إِلَّا أَنْ»<sup>(٤)</sup> يُشَقِّطَهُ عَنْهُ بِلَعَايَةِ.

وإن شهد أربعة، فَبَانُوا [٤٠:٤] فُسَاقًا، أو عُثْمِيَانًا، أو عُبَيْدًا، أو بعضُهم، ففيهم ثلاثُ رِوَايَاتٍ؛ إِحْدَاهُنَّ، عليهم<sup>(٥)</sup> الحدُّ؛ لأنَّ شهادتهم بالزَّنى لم تَكْمُلْ، فَلَزِمَهُمُ الحدُّ، كما لو شهد ثلاثة. والثانية<sup>(٦)</sup>، لا حَدَّ عليهم؛ لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾<sup>(٧)</sup>. وهؤلاء أربعة، ولأنَّهم أَخْرَزُوا ظُهُورَهُمْ بِكَمَالِ عَدَدِهِمْ، فَأَشْبَهَ مَا لو شهد أربعة بِزِنَاهَا، فَشَهِدَتْ ثِقَاتٌ أَنَّهَا عَذْرَاءٌ. والثالثة، إن كانوا عُثْمِيَانًا، فعليهم الحدُّ، وإن كانوا فُسَاقًا أو عُبَيْدًا، فلا حَدَّ عليهم؛ لأنَّ الأَعْمَى شَهِدَ بما لم يَرَهُ يَقِينًا، أو فيكونُ شَاهِدَ زَوْرٍ يَقِينًا، وَغَيْرُهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ. وإن كان فيهم صَبِيٌّ، أو مَجْنُونٌ، أو مَنْ لا تُقْبَلُ شهادته، فَكَذَلِكَ. والأولى أَصَحُّ؛ لأنَّ مَنْ لا شَهادَةٌ لَهُ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، فَأَشْبَهَ نَقْصَ الْعَدَدِ.

(١) فى م: «كذلك».

(٢) فى م: «إدخال».

(٣) فى م: «عليه».

(٤ - ٤) فى ف: «إن لم».

(٥) فى الأصل: «عليه».

(٦) بعده فى ف: «هم».

(٧) سورة النور ٤.

ولو شهد ثلاثة رجال وامرأتان ، حُدَّ الجميع ؛ لأنَّ شهادة النساء في هذا الباب وجودها<sup>(١)</sup> كقدَمها .

**فصل :** وإن شهد أربعة بالزنى ، ثم رجع أحدهم ، فعليهم الحد ؛ لأنَّه نقص عدد الشهود ، فلزِمهم الحد ، كما لو كانوا ثلاثة . وعنه ، يُحدُّ الثلاثة دون الرابع . اختارها أبو بكر ، وابن حامد ؛ لأنَّ<sup>(٢)</sup> رجوعه قبل الحد كالتوبة قبل تنفيذ الحكم ، فيسقط الحد عنه . وإن رجعوا كلهم ، فعليهم الحد ؛ لأنَّهم يُقرِّون على أنفسهم أنَّهم قدَّفة . ويَحْتَمِلُ أن لا يَجِبَ عليهم الحد ، كالتي قبلها . وإن شهد أربعة فلم تَكْمُلْ شهادتهم ؛ لاختلافهم في الزمان أو المكان ، أو كونهم لم يأتوا في مجلس واحد ، أو<sup>(٣)</sup> لم يَصِفُوا الزنى ، أو بعضهم ، فهم قدَّفة ، عليهم الحد ؛ لأنَّ شهادة الأربعة لم تَكْمُلْ ، فلزِمهم الحد ، كما لو نقص عددُهم .

وإن شهد أربعة على امرأة بالزنى ، فشهد ثقات من النساء أنَّها عذراء ، فلا حد على واحد منهم ؛ لأنَّ ثبوت عذرة المرأة دليل على براءتها ، فينتفى الحد عنها ؛ لظهور براءتها ، وصدق الشهود مُحْتَمِلٌ ؛ لجواز أن يطأها ، ثم تعود عذرتها ، فانتفى الحد عنهم لاختimal صدقهم .

**فصل :** وإذا قذف امرأة ، وقال : كنت زائل العقل حين قذفتها . ولم

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢) بعده في الأصل : «له» .

(٣) في الأصل : «و» .

يُعْرِفُ لَهُ زَوَالُ عَقْلٍ قَبْلَ ذَلِكَ ، فالقول قولها ؛ لأنَّ الظاهرَ عَقْلُهُ ، فَأَشْبَهَ مَا  
 لَوْ ضَرَبَ مَلْفُوفًا وَاَدَّعَى أَنَّهُ كَانَ مَيِّتًا . وَإِنْ عُرِفَ لَهُ زَوَالُ عَقْلٍ بِجُنُونٍ أَوْ  
 تَبَرُّسٍ<sup>(١)</sup> أَوْ نَحْوِهِ ، فالقول قوله ؛ لأنَّ الأصلَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الْحَدِّ<sup>(٢)</sup> ، وَصِدْقُهُ  
 مُحْتَمِلٌ ، وَلَآنَ<sup>(٣)</sup> الْحَدَّ يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ .

وإن قال : زَنَيْتَ إِذْ<sup>(٤)</sup> كُنْتَ مُشْرِكَةً ، أَوْ أَمَةً . وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ ،  
 حَدٌّ ؛ لَأَنَّهُ يُعْلَمُ كَذِبُهُ فِي وَصْفِهَا بِذَلِكَ . وَإِنْ كَانَتْ مُشْرِكَةً أَوْ أَمَةً ، لَمْ  
 يُحَدِّ ؛ لَأَنَّهُ أَضَافَ قَذْفَهَا إِلَى حَالِ هِيَ فِيهَا غَيْرُ مُحْصَنَةٍ . وَعَنْهُ ، يُحَدِّ .  
 حَكَاهَا أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّ الْقَذْفَ فِي الْحَالِ مُحْصَنَةٍ . وَإِنْ قَالَ : زَنَيْتَ وَأَنْتِ  
 مُشْرِكَةٌ . وَقَالَ : أَرَدْتُ أَنْكِ زَنَيْتَ فِي تِلْكَ الْحَالِ . فَقَالَتْ : بَلْ قَذَفْتَنِي ،  
 وَنَسَبْتَنِي إِلَى الشُّرْكِ فِي هَذِهِ الْحَالِ . فَقَالَ الْقَاضِي : يُحَدِّ ؛ لَأَنَّهُ خَاطَبَهَا  
 بِالْقَذْفِ فِي الْحَالِ ، فَالظاهرُ إِرَادَةُ الْقَذْفِ فِي الْحَالِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ  
 أَنَّهُ لَا يُحَدِّ ؛ لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي إِرَادَتِهِ بِكَلَامِهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ ، وَاللَّفْظُ  
 مُحْتَمِلٌ لَمَّا ادَّعَاهُ ، بَأَن تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ .

وإن قال لها : زَنَيْتَ . ثُمَّ قَالَ : أَرَدْتُ فِي الْحَالِ الَّتِي كُنْتَ غَيْرَ  
 مُحْصَنَةٍ . وَقَالَتْ : أَرَدْتُ قَذْفِي فِي الْحَالِ . حَدٌّ ؛ لَأَنَّهُ قَذَفَهَا فِي الْحَالِ ، فَلَا  
 يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يُحِيلُهُ . وَإِنْ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ قَذْفِي لَكَ قَبْلَ إِخْصَانِكَ .  
 [٤٠٤ ط] وَقَالَتْ : بَلْ بَعْدَهُ . فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا كَانَتْ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ ، فالقولُ

(١) تَبَرُّسٌ : أَصِيبَ بِالْبَرَسَامِ ، وَهِيَ عِلَّةٌ يُهْدَى فِيهَا .

(٢) فِي ف : «الحدود» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي ف : «وَ» ، وَفِي س ٣ : «إِذَا» .

قوله ؛ لأنَّ الأصلَ براءةٌ ذمِّه . وإن لم يثبت ذلك ، فالقولُ قولُها ؛ لأنَّ الأصلَ في الدَّارِ الإسلامِ والحُرِّيَّةِ . وكذلك إن كانت مُسلمةً ، فادَّعى أنَّها ارتدَّت ، فالقولُ قولُها ؛ لأنَّ الأصلَ بقاؤها على دينها .

**فصل :** وإن ادَّعتِ امرأةٌ أنَّ زوجها قدفها ، فأنكر ، فقامت<sup>(١)</sup> عليه بيِّنَةٌ ، فله أن يُلاعِنَ ؛ لأنَّ إنكارَ القذفِ لا يُكذِّبُ ما يُلاعِنُ عليه من الزَّنى ، لأنَّ القذفَ الكذبُ ، وهو يدَّعى أنَّه صادقٌ ، فجاز أن يُلاعِنَ ، كما لو ادَّعى عليه وديعةً ، فقال : ما لك عندي شيءٌ . ثم ادَّعى تلفها ، قبلَ منه ؛ لكونِ إنكارِهِ لم يمتنعِ الإيداعُ ، كذا ههنا .

---

(١) في ف : « فقامت » .





## باب الأشربة

كُلُّ شَرَابٍ أَشْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَكُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، فَيَدْخُلُ فِي غُيُومِ الْآيَةِ . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » . أَخْرَجَهُ 'مُسْلِمٌ' ، وَ <sup>(٢)</sup> أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْعَنْبِ وَالْتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ

(١) سورة المائدة ٩٠ .

(٢ - ٢) زيادة من : م .

(٣) تقدم تخريجه في ١٨٨/١ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ ... ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفي : باب الخمر من العنب ، من كتاب الأشربة . صحيح البخاري ٦/٦٧ ، ٧/١٣٦ . ومسلم ، في : باب في نزول تحريم الخمر ، من كتاب التفسير . صحيح مسلم ٤/٢٣٢٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في تحريم الخمر ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٢/٢٩١ . والنسائي ، في : باب ذكر أنواع الأشياء التي كانت منها الخمر ... ، من كتاب الأشربة . المجتبى ٨/٢٦٢ ، ٢٦٣ .

عنها ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا أَشْكَرَ الْفَرْقُ <sup>(١)</sup> مِنْهُ ، فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ » . زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلَئِنَّهُ شَرَابٌ يُشْكِرُ كَثِيرُهُ ، فَحَرَمَ قَلِيلُهُ ؛ كَعَصِيرِ الْعِنَبِ .

**فصل : وكل عصير غلى ، وقذف بزبدته ، حرم <sup>(٣)</sup> ؛ لما روى الشالنجي بإسناده ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « اشْرَبُوا الْعَصِيرَ ثَلَاثًا مَا لَمْ يَغْلِ » <sup>(٤)</sup> .**  
وعن أبي هريرة ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ صَائِمًا ، فَتَحَيَّيْتُ فِطْرَهُ بِنَبِيذٍ صَنَعْتُهُ فِي دُبَاءٍ <sup>(٥)</sup> ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِهِ فَإِذَا هُوَ يَنْشُ <sup>(٦)</sup> ، فَقَالَ : « اضْرِبْ بِهَذَا الْحَائِطَ ، فَإِنَّ هَذَا شَرَابٌ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » . زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ <sup>(٧)</sup> . وَلَئِنَّهُ إِذَا غَلَى وَاشْتَدَّ ، صَارَ

---

(١) الفرق ، بالتحريك : مكيلة تسع ستة عشر رطلا . والفرق ، بالسكون : مائة وعشرون رطلا . والفرق وملء الكف عبارتان عن الكثير والتقليل لا التحديد .

(٢) فى : باب فى النهى عن المسكر ، من كتاب الأشربة . سنن أبى داود ٢/ ٢٩٥ .  
كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام ، من أبواب الأشربة .  
عارضه الأحوذى ٨/ ٥٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ٧١ ، ٧٢ ، ١٣١ .

(٣) فى م : « فهو حرام » .

(٤) لم نجده .

(٥) الدباء : القرع .

(٦) أى يغلى ويفور .

(٧) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى النبيذ إذا غلى ، من كتاب الأشربة . سنن أبى داود ٢/ ٣٠١ . والنسائى ، فى : باب ذكر الأخبار التى اعتل بها من أباح شراب المسكر ، من كتاب الأشربة . المجتبى ٨/ ٢٩٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب نبيذ الجر ، من كتاب الأشربة . سنن ابن ماجه ٢/

مُسْكِرًا. فَإِنْ عَلِمَ مِنْ شَيْءٍ أَنَّهُ لَا يُسْكِرُ، كَالْفُقَّاعِ<sup>(١)</sup>، فَلَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ عَلَى؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي التَّحْرِيمِ الْإِسْكَارُ، فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِدُونِهَا.

وَإِنْ أَتَى عَلَى الْعَصِيرِ ثَلَاثٌ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: يَحْرُمُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ؛ لِلخَبَرِ. وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْبِذُ لَهُ الزَّيْبُ، فَيَشْرَبُهُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ، إِلَى مَسَاءِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيُسْقَى الْخَدَمَ، أَوْ يُهْرَقُ<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّ الشَّدَّةَ تَحْصُلُ فِي الثَّلَاثِ غَالِبًا، وَهِيَ خَفِيفَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى ضَابِطٍ، وَالثَّلَاثُ تَصْلُحُ ضَابِطًا لَهَا، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسْرَبْهُ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ. قَالَ: وَفِي كَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ؟ قَالَ: فِي الثَّلَاثِ<sup>(٣)</sup>.

وَالنَّبِذُ كَالْعَصِيرِ فِيمَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ مَاءٌ يُنْبِذُ فِيهِ تَمْرَاتٌ أَوْ زَيْبٌ؛ لِيَجْتَذِبَ مُلَوِّحَتَهُ، كَانَ أَهْلُ الْحِجَازِ يَفْعَلُونَهُ.

---

(١) الفُقَّاع: شراب يتخذ من الشعير، يخمر حتى تعلوه فقاعاته.

(٢) أخرجه مسلم، في: باب إباحة النبيذ الذي لم يشند... من كتاب الأشربة. صحيح مسلم ١٥٨٩/٣. وأبو داود، في: باب في صفة النبيذ، من كتاب الأشربة. سنن أبي داود ٢/٣٠٠. والنسائي، في: باب ذكر ما يجوز شربه من الأنبة وما لا يجوز، من كتاب الأشربة. المجتبى ٩٩/٨. وابن ماجه، في: باب صفة النبيذ وشربه، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه ١١٢٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٤/١.

(٣) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٢١٧/٩. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٤٩٦/٧. وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: هذا إسناد صحيح. التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٧٧.

**فصل : وَيُكْرَهُ الْخَلِيطَانِ ، وَهُوَ أَنْ يُنْبَذَ فِي الْمَاءِ شَيْئَيْنِ ؛ [٤٠٥] لِمَا رُوِيَ**  
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ <sup>(١)</sup> الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا ، وَنَهَى أَنْ  
 يُنْبَذَ <sup>(٢)</sup> الزَّيْبُ وَالتَّمْرُ جَمِيعًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَفِي رَوَايَةٍ : « <sup>(٤)</sup> وَانْتَبِذُوا  
 كُلَّ <sup>(٥)</sup> وَاحِدٍ عَلَى جِدَةٍ » . قَالَ أَحْمَدُ : الْخَلِيطَانِ حَرَامٌ . قَالَ الْقَاضِي :  
 يَعْنِي إِذَا اشْتَدَّ وَأُسْكِرَ . وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُشْرِعُ إِلَى الشُّكْرِ ، فَإِذَا لَمْ  
 يُسْكِرْ ، لَمْ يَحْرُمْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كُنَّا  
 نُنْبِذُ <sup>(٦)</sup> لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَأْخُذُ قَبْضَةً مِنْ تَمْرٍ ، وَقَبْضَةً مِنْ زَيْبٍ ، فَتَطْرَحُهَا  
 فِيهِ ، ثُمَّ نَصُبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، فَتَنْبِذُهُ غُدْوَةً ، فَيَشْرَبُهُ عَشِيَّةً ، وَنَنْبِذُهُ عَشِيَّةً ،

(١) فِي م : « يَتْبَذَ » .

(٢) فِي : بَابُ فِي الْخَلِيطَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٩٨ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَخْلُطُ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا ... ، مِنْ  
 كِتَابِ الْأَشْرَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٠ / ٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ كِرَاهَةِ انْتِبَازِ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ  
 مَخْلُوطَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٧٤ / ٣ ، ١٥٧٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا  
 جَاءَ فِي خَلِيطِ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَشْرَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦٧ / ٨ ، ٦٨ . وَالنَّسَائِيُّ ،  
 فِي : بَابِ خَلِيطِ الْبُسْرِ وَالرُّطْبِ ، وَبَابِ خَلِيطِ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَةِ . الْمُجْتَبَى ٨ /  
 ٢٥٧ ، ٢٥٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْخَلِيطَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ  
 ١١٢٥ / ٢ ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٧١ / ٣ ، ١٤٠ ، ١٥٧ ، ٣٦٣ ، ١٨ / ٦ .  
 (٣ - ٣) فِي ف : « وَانْتَبِذُوا عَلَى » .

(٤) عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ، فِي : الْبَابِ السَّابِقِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٩٩ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : الْمَوْضِعِ السَّابِقِ ، وَمُسْلِمٌ ، فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ  
 ١٥٧٥ / ٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . الْمُجْتَبَى ٢٥٦ / ٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ  
 الْخَلِيطَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١١٨ / ٢ .

(٥) فِي ف : « نَتْبِذَ » .

فَيَشْرَبُهُ غُدْوَةً . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

وَيَجُوزُ الْإِنْتِبَازُ فِي الْأَوْعِيَةِ كُلِّهَا ؛ لِمَا زُوِيَ عَنْ بُرَيْدَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ <sup>(٢)</sup> عَنِ الْأَشْرَبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ ، فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَغَاءٍ ، <sup>(٣)</sup> غَيْرَ أَنْ <sup>(٤)</sup> لَا تَشْرَبُوا مُشْكِرًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> .

وَمَا لَا يُشْكِرُ ، مِنَ <sup>(٦)</sup> الدُّنْسِ <sup>(٧)</sup> ، وَ<sup>(٨)</sup> الْحَلِّ ، وَرُبَّ الْحَثْرُوبِ ، وَسَائِرِ الرُّيَّاتِ <sup>(٩)</sup> ، فَهُوَ حَلَالٌ ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ الْمُشْكِرِ بِالْتَّحْرِيمِ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ مَا سِوَاهُ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> . وَهَذَا مِنْهَا <sup>(١١)</sup> .

---

(١) فى : باب فى الخليطين ، وباب فى صفة النبيذ ، من كتاب الأشربة . سنن أبى داود ٢ / ٣٠٠ ، ٢٩٩ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب إباحة النبيذ الذى لم يشتد ... ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ٣ / ١٥٩٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الانتباز فى السقاء ، من أبواب الأشربة . عارضة الأحوذى ٨ / ٦٣ . وابن ماجه ، فى : باب صفة النبيذ وشربه ، من كتاب الأشربة . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٢٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١٢٤ .

(٢ - ٢) فى الأصل ، ف ، س ٣ : « أن تشربوا » ، وبعده فى الأصل ، س ٣ : « إلا » .

(٣ - ٣) فى الأصل ، ف ، س ٣ : « و » .

(٤) فى : باب النهى عن الانتباز فى المزفت والدباء والحنتم والنقير ... ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ٣ / ١٥٨٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الأوعية ، من كتاب الأشربة . سنن أبى داود ٢ / ٢٩٨ .

(٥ - ٥) فى ف : « دبس » .

(٦) الدبس : عصارة الرطب .

(٧) فى الأصل ، س ٣ ، م : « المريات » .

(٨) سورة المائدة ٤ .

(٩) فى ف : « من الطيبات » .

**فصل : وَمَنْ شَرِبَ مُشْكِرًا ، وَهُوَ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ ، يَعْلَمُ أَنَّهَا تَشْكِرُ ، لَزِمَهُ الْحَدُّ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ جَلَدُوا فِيهِ الْحَدَّ .**  
**وَفِي قَدْرِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَرْبَعُونَ ؛ لِمَا رَوَى حُضَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، جَلَدَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ ، ثُمَّ قَالَ : جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، وَعُمَرُ <sup>(٢)</sup> ثَمَانِينَ ، وَكُلُّ سُنَّةٍ ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، ثَمَانُونَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ بْنُ أَنَسٍ <sup>(٤)</sup> عُمَرَ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي حَدِّ الْخَمْرِ ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : اجْعَلْهُ كَأَخْفِ الْحُدُودِ . فَضَرَبَ عُمَرُ ثَمَانِينَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرِ**

(١) في : باب إذا تتابع في شرب الخمر ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٤٧٤ / ٢ .  
 كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ... ، من أبواب الحدود .  
 عارضة الأحوذى ٢٢٣ / ٦ . والنسائي ، في : باب ذكر الروايات المغلطات في شرب الخمر ، من كتاب الأشربة . المجتبى ٢٨١ / ٨ . وابن ماجه ، في : باب من شرب الخمر مرارا ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٥٩ / ٢ . والدارمي ، في : باب العقوبة في شرب الخمر من كتاب الأشربة . سنن الدارمي ١١٥ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٦ / ٢ ، ١٩١ ، ٥٠٤ ، ٥١٩ ، ٩٣ / ٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠١ .

(٢) في الأصل : « عثمان » .

(٣) في : باب حد الخمر ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ١٣٣١ / ٣ ، ١٣٣٢ .  
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الحد في الخمر ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٢ .  
 ٤٧٣ . وابن ماجه ، في : باب حد السكران ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٥٨ / ٢ .  
 والدارمي ، في : باب في حد الخمر ، من كتاب الحدود . سنن الدارمي ١٧٥ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٢ / ١ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٤) في الأصل : « عن » .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ، وباب الضرب بالجريد =

مِن الصَّحَابَةِ ، فَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

وَحَدُّ الْعَبْدِ نِصْفُ حَدِّ الْحُرِّ ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ يَتَّبَعُ ، فَأَشْبَهَ الْجَلْدَ<sup>(١)</sup> فِي الزَّئِي وَالْقَذْفِ .

وَيُجْلَدُ بِالسَّوْطِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِجَلْدِهِ<sup>(٢)</sup> ، وَالْجَلْدُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالسَّوْطِ ، وَلِأَنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا جَلَدَا بِالسَّيَاطِ<sup>(٣)</sup> ، وَلِأَنَّهُ حَدٌّ فِيهِ ضَرْبٌ ، فَكَانَ بِالسَّوْطِ ، كَحَدِّ الزَّئِي .

**فصل : ولا يثبتُ إلَّا ببيّنةٍ أو إقرارٍ ؛ فالبيّنةُ شاهِدَانِ عَدْلَانِ . ويُقبلُ فيه إقرارُ مرّةٍ ؛ لأنَّه حَدٌّ ليس فيه إثلافٌ بحالٍ ، فأشبهه حَدُّ الْقَذْفِ .**

ولا يُحدُّ بوجُودِ الرَّائِحَةِ مِنْهُ<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَمَضَّضٌ بِهَا ، أَوْ ظَنُّهَا لَا تُشَكِّرُ ، وَالْحَدُّ يُذَرُّ بِالشُّبُهَاتِ . وعنه ، أَنَّهُ يُحَدُّ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ

---

= والنعال ، من كتاب الحدود . صحيح البخارى ١٩٦/٨ . مختصرا دون ذكر الاستشارة .  
ومسلم ، فى : باب حد الخمر ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ١٣٣٠/٣ ، ١٣٣١ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الحد فى الخمر ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٢/٢٤٧٢ .  
والترمذى ، فى : باب ما جاء فى حد السكران ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٢٢٢/٦ .  
والدارمى ، فى : باب فى حد الخمر ، من كتاب الحدود . سنن الدارمى ١٧٥/٢ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ١١٥/٣ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .  
(١) فى م : « الحد » .

(٢) فى ف : « بالجلد به » .

(٣) فى الأصل : « بالسوط » .

(٤) فى ف : « فيه » .

حَدًّا بِالرَّائِحَةِ<sup>(١)</sup>.

وإن وُجِدَ سَكْرَانٌ، أَوْ يَتَقَيُّأُ<sup>(٢)</sup> الْمُسْكِرَ، فَعَن أَحْمَدَ، أَنَّهُ لَا يُحَدُّ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُكْرَهًا، أَوْ ظَنَّ أَنَّهَا لَا تُسْكِرُ. وَعَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي يُحَدُّ بِالرَّائِحَةِ، يَجِبُ أَنْ يُحَدَّ هَلْهُنَا؛ لِأَنَّ مُحْضِيَّتًا<sup>(٣)</sup> قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَتَى بِالْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ مُحْمَرَانُ وَرَجُلٌ آخَرُ، فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> رَأَاهُ شَرِبَهَا، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَيُّوْهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّأْهَا حَتَّى شَرِبَهَا. فَقَالَ لِعَلِيٍّ: أَقِمْ عَلَيْهِ الْحَدَّ. فَفَعَلَ. [٤٠٥ظ] وَقَالَ عُثْمَانُ: لَقَدْ تَنَطَّعْتُ فِي الشَّهَادَةِ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أثر عمر أخرجه البخارى تعليقا، فى: باب الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الأشرية، من كتاب الأشرية. صحيح البخارى ١٣٩/٧. ووصله الإمام مالك، فى: باب الحد فى الخمر، من كتاب الأشرية. الموطأ ٨٤٢/٢. وعزاه للنسائى ولسعيد بن منصور، فى: تغليق التعليق ٢٦/٥. وأثر ابن مسعود أخرجه البخارى، فى: باب القراء من أصحاب النبى ﷺ، من كتاب فضائل القرآن. صحيح البخارى ٢٣٠/٦. ومسلم، فى: باب فضل استماع القرآن، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥٥١/١، ٥٥٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٧٨/١، ٤٢٥.

(٢) فى م: «تيقنا».

(٣) فى النسخ: «حصينا»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٤ - ٤) فى ف: «يراه يشربها».

(٥) تقدم تخريجه فى صفحة ٤٢٦.



## بَابُ إِقَامَةِ الْحَدِّ

لا يجوز لأحد إقامة الحد إلا الإمام<sup>(١)</sup> أو نائبه ؛ لأنه حق لله تعالى ،  
ويفتقر إلى الاجتهاد ، ولا يؤمن في استيفائه الحيف ، فوجب تفويضه إلى  
نائب الله تعالى في خلقه ، ولأن النبي ﷺ كان يُقيم الحد في حياته ، ثم  
خلفاؤه<sup>(٢)</sup> بعده . ولا يلزم الإمام حضور إقامة ؛ لأن النبي ﷺ قال :  
« وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا »<sup>(٣)</sup> . وأمر برجم ماعز  
ولم يحضر<sup>(٤)</sup> . وأتى بسارق فقال : « اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ »<sup>(٥)</sup> . وجميع  
الحدود في هذا سواء ؛ حد القذف وغيره ؛ لأنه لا يؤمن فيه الحيف والزيادة  
على الواجب ، ويفتقر إلى الاجتهاد ، فأشبهه سائر الحدود .

إلا أن للسيد إقامة الحد على رقيقه ؛ لقول النبي ﷺ : « إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ  
أَحْدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ »<sup>(٦)</sup> . وروى علي عن النبي ﷺ أنه قال : « أَقِيمُوا

(١) في ف ، س ٣ ، م : « للإمام » .

(٢) بعده في ف : « من » .

(٣) تقدم تخريجه في ٣ / ٣١٠ ، ٣١١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٦ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٨ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩١ .

الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»<sup>(١)</sup> . وَلَا يَمْلِكُ إِقَامَتَهُ إِلَّا بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا عَالِمًا بِالْحُدُودِ وَكَيْفِيَّةِ إِقَامَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ، لَا يُمَكِّنُهُ الْإِثْنَانُ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ . وَهَلْ تُشْتَرَطُ عَدَالَتُهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ ، فَتَأْخُذُهَا الْفِسْقُ ، كَوَلَايَةِ التَّزْوِيجِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنَ الْفَاسِقِ التَّعَدَّى بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ . وَالثَّانِي ، لَا يُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ ثَبَتَتْ بِالْمَلِكِ ، أَشْبَهَتْ وَلَايَةَ التَّادِيْبِ . وَفِي اشْتِرَاطِ الذُّكُورِيَّةِ وَجْهَانِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْعَدَالَةِ ؛ فَإِنْ قُلْنَا : تُشْتَرَطُ . فَقِي أَمَةُ الْمَرْأَةِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُفَوَّضُ حَدُّهَا إِلَى وَلِيِّهَا ، كَتَزْوِيجِهَا . وَالثَّانِي ، يُفَوَّضُ إِلَى الْإِمَامِ ، كَأَمَةِ الصَّغِيرِ . وَهَلْ تُشْتَرَطُ الْحُرِّيَّةُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَوَجْهُهُمَا مَا تَقَدَّمَ . فَإِنْ قُلْنَا : تُشْتَرَطُ . لَمْ يَثْبُتْ لِمُكَاتِبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ ، وَيُفَوَّضُ إِلَى الْإِمَامِ .

الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ يَخْتَصَّ بِالْمَمْلُوكِ ، فَأَمَّا الْمُشْتَرِكُ ، وَالْأَمَةُ الْمَرْزُوجَةُ ، وَالْمُكَاتِبَةُ ، فَلَا يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَيْهِمْ إِلَّا<sup>(٢)</sup> الْإِمَامُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ تَكْمُلْ وَلَايَتُهُ عَلَيْهِمْ ، فَأَشْبَهُوا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ .

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يَكُونَ الْحَدُّ جَلْدًا ؛ كَحَدِّ الزَّانِي ، وَالشُّرْبِ ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في إقامة الحد على المريض ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود

٤٧١ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٥ / ١ ، ١٤٥ .

(٢) في الأصل ، ف ، س ٣ : « لا » .

(٣) سقط من : ف .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٣٩٥ / ٧ .

والْقَذْفِ ، فَأَمَّا الْقَطْعُ وَالْقَتْلُ فِي الرَّدَّةِ ، فَلَا يَمْلِكُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِالْجَلْدِ ، فَلَا يَنْبُتُ فِي غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ الْجَلْدَ تَأْدِيبٌ ، فَيَمْلِكُهُ السَّيِّدُ ، كَتَأْدِيبِهِ عَلَى حُقُوقِهِ ، وَفِي تَفْوِيزِهِ إِلَيْهِ سَتْرٌ عَلَى عَبْدِهِ ؛ كَثَلًا يَفْتَضِّحُ بِإِقَامَةِ الْإِمَامِ لَهُ ، فَتَنْقُصُ قِيَمَتُهُ ، وَهَذَا مُنْتَفٍ فِي الْقَطْعِ وَالْقَتْلِ ، وَلِأَنَّ فِيهِمَا إِثْلَاقًا ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ اخْتِيَاظٍ . قَالَ الْقَاضِي : وَكَلَامُ أَحْمَدَ يَقْتَضِي رَوَايَةَ أُخْرَى ، أَنَّهُ يُقِيمُهُمَا ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . وَلِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَطَعَ عَبْدًا سَرَقَ<sup>(١)</sup> . وَحَفْصَةُ قَتَلَتْ أُمَّةً سَحَرَتْهَا<sup>(٢)</sup> .

الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، [ ٥٤٠٦ ] أَنْ يَنْبُتَ عِنْدَهُ سَبَبُهُ بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ ؛ فَإِنْ ثَبَتَ بِإِقْرَارٍ ، فَلِلسَّيِّدِ أَنْ يَسْمَعَهُ وَيُقِيمَ الْحَدَّ بِهِ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِشُرُوطِ الْإِقْرَارِ وَكَيْفِيَّتِهِ . وَإِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةً ، اغْتَبِرَ ثُبُوتُهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّ لِلْحَاكِمِ وَلَايَةَ الْبَحْثِ عَنِ الْعَدَالَةِ ، وَالْاجْتِهَادَ فِيهَا ، وَمَعْرِفَةَ شُرُوطِهَا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ السَّيِّدَ إِنْ عَرَفَ شُرُوطَهَا وَأَحْسَنَ اسْتِمَاعَهَا ،<sup>(٣)</sup> مَلَكَ سَمَاعَهَا<sup>(٤)</sup> وَإِقَامَةَ الْحَدِّ بِهَا ، كَالِإِقْرَارِ .

وَلَا يُقِيمُ الْحَدَّ بِعِلْمِهِ وَلَا<sup>(٥)</sup> رُؤْيَاهُ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُقِيمُهُ بِعِلْمِهِ ، فَالسَّيِّدُ

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في قطع الآبق والسارق . من كتاب الحدود ٢ / ٨٣٣ .

(٢) والإمام الشافعي ، انظر : الباب الثاني في حد السرقة . ترتيب المسند ٨٣ / ٢ .

وعبد الرزاق ، في : المصنف ٢٣٩ / ١٠ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٣ .

(٤) سقط من : ف ، وفي م : « ملك سماعها » .

(٥) زيادة من : الأصل .

أُولَى . وعن أحمد ، أنه يُقِيمُهُ بِعِلْمِهِ ؛ لَأَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ عِنْدَهُ .

**فصل : ولا يُقَامُ الحَدُّ عَلَى حَامِلٍ حَتَّى تَضَعَ ، سَوَاءً كَانَ الحَدُّ رَجْمًا أَوْ غَيْرَهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ تَلَفُ الْوَلَدِ .** وقد رَوَى بُرَيْدَةُ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ : إِنِّي فَجَرْتُ ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لِحُبْلَى . فقال لها : « ازْجِئِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطِيعِهِ » . فجاءَتْ به وقد فَطَمَتْهُ وَفِي يَدِهِ شَيْءٌ يَأْكُلُهُ ، فَأَمَرَ بِالصَّبِيِّ فَذُفِعَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَرَ بِهَا فَخْفِرَ لَهَا ، وَأَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ كَانَ الحَدُّ قَتْلًا ، فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْقِصَاصِ مِنْ <sup>(٢)</sup> الْحَامِلِ . وَإِنْ كَانَ جُلْدًا ، وَكَانَتْ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ قَوِيَّةً يُؤْمَنُ تَلَفُهَا ، أُقِيمَ عَلَيْهَا الحَدُّ ، وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً أَوْ فِي نِفَاسِهَا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُقَامُ حَدُّهَا بِشَيْءٍ يُؤْمَنُ مَعَهُ تَلَفُهَا ، وَلَا تُؤَخَّرُ ، كَالْمَرِيضِ . وقال القاضي : ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ تَأْخِيرُهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ نِفَاسِهَا ، وَيُؤْمَنَ مَعَهُ تَلَفُهَا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : فَجَرْتُ جَارِيَةً لَأَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « يَا عَلِيُّ ، انْطَلِقْ فَأَقِمْ عَلَيْهَا الحَدَّ » . فَاِنْطَلَقْتُ ، فَإِذَا بِهَا دَمٌ يَسِيلُ لَمْ يَنْقَطِعْ ، فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : « دَعَهَا حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنْهَا الدَّمُ ، ثُمَّ أَوِّمِ عَلَيْهَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِ هَذَا الْمَعْنَى <sup>(٣)</sup> .

**ولا يُجْلَدُ السَّكَرَانُ حَتَّى يَضْحُوَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ زَجْرَهُ وَتَنْكِيلَهُ ، وَلَا**

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٢) في م : « في » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٦ .

يَحْضُلُ فِي حَالِ سُكْرِهِ .

**فصل :** ولا يُقَامُ الحُدُّ في المَسْجِدِ ، جَلْدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ؛ لِمَا رَوَى حَكِيمُ ابْنِ حِزَامٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَقَادَ فِي المَسْجِدِ ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْعَارُ ، وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَخْذُثَ مِنَ المَحْدُودِ شَيْءٌ يَتَلَوَّثُ<sup>(٢)</sup> بِهِ المَسْجِدُ . وَإِنْ أُقِيمَ فِيهِ<sup>(٣)</sup> ، سَقَطَ الْفَرَضُ ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ حَاصِلٌ ، وَالمُزْتَكِبُ لِلنَّهْيِ غَيْرُ المَحْدُودِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ سُقُوطَ الْفَرَضِ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ اقْتَصَرَ فِي<sup>(٤)</sup> المَسْجِدِ .

**فصل :** وَمَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الحُدُّ فَمَاتَ مِنْهُ ، فَالْحَقُّ قَتْلُهُ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى مَنْ<sup>(٥)</sup> حَدَّهُ ،<sup>(٦)</sup> « جَلْدًا كَانَ » أَوْ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ وَجَبَ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يُودَ مَنْ مَاتَ بِهِ<sup>(٧)</sup> ، كَالْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ .

وَإِنْ زَادَ عَلَى الحُدِّ ، فَمَاتَ ، وَجَبَ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى تَعَدِّيًا أَعَانَ

---

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي إِقَامَةِ الحُدِّ فِي المَسْجِدِ ، مِنْ كِتَابِ الحُدُودِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٧٦/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : المَسْنَدِ ٤٣٤/٣ . وَالحَاكِمُ ، فِي : المَسْتَدْرَكِ ٣٧٨/٤ . وَالدَّارَقُطْنِي ، فِي : سَنَنِهِ ٨٥/٣ ، ٨٦ . وَالبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٢٨/٨ . وَحَسَنُهُ فِي : الإِرْوَاءِ ٣٦١/٧ - ٣٦٣ .

(٢) فِي ف : « يَلُوثُ » ، وَفِي س ٣ : « فِيلُوث » ، وَفِي م : « فَيْتِلُوثُ » .

(٣) فِي م : « بِهِ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « غَيْرِ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي ف ، م : « أَقَامَ » .

(٦ - ٦) فِي ف : « سِوَاءَ كَانَ جَلْدًا » .

(٧) فِي م : « مِنْهُ » .

على تَلْفِهِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ، كَمَا لَوْ ضَرَبَهُ أَجَنَبِيٌّ. وَفِي قَدْرِهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، الدِّيَّةُ كُلُّهَا؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ حَصَلَ بِأَمْرِ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ، وَغُدْوَانٍ، فَكَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْعَادِي الدِّيَّةَ<sup>(١)</sup>، كَمَا لَوْ ضَرَبَ مَرِيضًا سَوْطًا فَقَتَلَهُ. وَالثَّانِيَةُ، نِصْفُ الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِفِعْلِ مَضْمُونٍ وَغَيْرِهِ، فَكَانَ عَلَى الْعَادِي نِصْفُ الدِّيَّةِ، كَمَا لَوْ جَرَحَ نَفْسَهُ وَجَرَحَهُ آخَرُ فَمَاتَ. وَسَوَاءٌ زَادَ سَوْطًا أَوْ أَكْثَرَ، وَسَوَاءٌ زَادَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ يُضْمَنُ كَالْعَمْدِ.

وَمَتَى كَانَتِ الزِّيَادَةُ مِنْ قِتْلِ الْجَلَادِ، فَالضَّمَانُ<sup>(٢)</sup> عَلَى عَاقِلَتِهِ فِي الْخَطَأِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ. وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْ يَعُدُّ عَلَيْهِ، [٤٠٦ ظ] إِمَّا الْإِمَامَ أَوْ غَيْرَهُ، فَلَمْ يُخَيِّرْهُ بَانْتِهَاءِ الْعَدَدِ، فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ يَعُدُّ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ مِنْهُ. وَإِنْ أَمَرَهُ الْإِمَامَ بِالزِّيَادَةِ، فزَادَ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِ الزِّيَادَةِ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْإِمَامِ، كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِقَتْلِ مَعْصُومٍ يَجْهَلُ الْمَأْمُورُ حَالَهُ، وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: هُوَ عَلَى الْإِمَامِ، كَمَا لَوْ جَهِلَ الْحَالُ. وَمَتَى كَانَتِ الزِّيَادَةُ مِنَ الْإِمَامِ عَمْدًا، فَالضَّمَانُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ عَمْدُ الْخَطَأِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِيًا، فَعَلِيهِ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ عَمْدٌ. وَإِنْ كَانَتْ خَطَطًا، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، الضَّمَانُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةُ خَطَأٍ تَحْمِلُ مِثْلَهَا الْعَاقِلَةُ، فَكَانَتْ عَلَى عَاقِلَتِهِ، كَمَا لَوْ أَخْطَأَ فِي غَيْرِ الْحُكْمِ. وَالثَّانِيَةُ، هِيَ فِي نَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِمَالِ اللَّهِ، وَلِأَنَّ خَطَأَهُ

(١) زيادة من: م.

(٢) في م: «فالدية».

يَكْثُرُ، فَيَجَابُ عَقْلُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِجْحَافٌ بِهِمْ<sup>(١)</sup>.

**فصل :** وإذا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ حُدُودٌ مِنْ جِنْسٍ، مِثْلَ أَنْ زَنَى مَرَّاتٍ، أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ مَرَّاتٍ، وَلَمْ يُحَدِّدْ، فَحَدٌّ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ سَبِيهَا وَاحِدٌ، فَتَدَاخَلَتْ، كَالطَّهَارَةِ. وَإِنْ اجْتَمَعَتْ حُدُودٌ مِنْ أَجْنَاسٍ لَا قَتْلَ فِيهَا، أُقِيمَتْ كُلُّهَا؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهَا مُخْتَلِفَةٌ، فَلَمْ تَتَدَاخَلْ، كَالطَّهَارَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ. وَيُبْدَأُ بِالْأَخْفِ فَلِأَخْفٍ؛ لِأَنَّا إِذَا بَدَأْنَا بِالْأَغْلَظِ، لَمْ نَأْمَنْ أَنْ يَمُوتَ بِهِ<sup>(٢)</sup> فَيَقُوتَ بِهِ سَائِرُهَا. وَأَخْفُهَا حَدُّ الشُّرْبِ إِنْ قُلْنَا: هُوَ أَرْبَعُونَ. فَيُبْدَأُ بِهِ، ثُمَّ بِحَدِّ الْقَذْفِ. وَإِنْ قُلْنَا: هُوَ ثَمَانُونَ. يُدْىَى بِحَدِّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ كَحَدِّ الشُّرْبِ فِي عَدِّهِ، وَيُرْجَحُ بِكَوْنِهِ حَقٌّ أَدَمِيٍّ، ثُمَّ يُحَدِّدُ لِلشُّرْبِ، ثُمَّ يُحَدِّدُ لِلزَّنى، ثُمَّ يُقَطِّعُ لِلسَّرِقَةِ. وَلَا يُقَامُ الثَّانِي حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنْ تَلَفَهُ بِمُؤَالَاتِهَا، وَالْمَقْصُودُ زَجْرُهُ لَا قَتْلُهُ. وَإِنْ اجْتَمَعَ<sup>(٣)</sup> الْقَطْعُ فِي<sup>(٤)</sup> السَّرِقَةِ<sup>(٥)</sup> وَالْقَطْعُ فِي<sup>(٤)</sup> الْحَارَبَةِ، قُطِعَتْ يَدُهُ لِهَمَا؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُمَا وَاحِدٌ، ثُمَّ تُقَطِّعُ رِجْلُهُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ قَطْعَهُمَا<sup>(٥)</sup> حَدٌّ وَاحِدٌ، فَتَجِبُ الْمُؤَالَاةُ فِيهِ، كَالْجَلَدَاتِ فِي الزَّنى.

فَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي الْحُدُودِ لِلَّهِ تَعَالَى قَتْلٌ؛ كَالرَّجْمِ فِي الزَّنى، أَوِ الْقَتْلِ

(١) فِي س ٣: «لَهُمْ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: ف، م.

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: «قَطْع».

(٤ - ٤) فِي م: «قَطْع».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «قَطْعُهَا».

لِلْمُحَارَبَةِ، قُتِلَ، وَسَقَطَ سَائِرُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(١)</sup>.  
وَلَأَنَّهَا حُدُودٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا قَتْلٌ، فَاجْتَرَأَ بِهِ عَنْهَا، كَمَا لَوْ قَطَعَ<sup>(٢)</sup> فِي  
الْمُحَارَبَةِ وَأَخَذَ الْمَالَ، وَلَأَنَّ زَجْرَهُ يَحْصُلُ بِالْقَتْلِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى غَيْرِهِ.

**فصل :** وَإِنْ اجْتَمَعَتْ حُدُودٌ لِلْآدَمِيِّينَ، اسْتَوْفِيَتْ كُلُّهَا، سِوَاءَ كَانَ  
فِيهَا قَتْلٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَيُبْدَأُ بِأَخْفِهَا؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَإِنْ اجْتَمَعَتْ حُدُودٌ لِلَّهِ  
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلِلْآدَمِيِّينَ<sup>(٣)</sup>، لَا قَتْلَ فِيهَا، اسْتَوْفِيَتْ كُلُّهَا، إِلَّا أَنْ يَنْفَقَ  
الْحَقَّانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، كَالْقَطْعِ لِلْقِصَاصِ وَالسَّرِقَةِ، فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ الْقِصَاصُ؛  
لَأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ، فَيَسْقُطُ الْحَدُّ لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ. وَإِنْ كَانَ فِيهَا قَتْلٌ<sup>(٤)</sup>، سَقَطَ  
مَا سِوَاهُ مِنَ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتُسْتَوْفَى حُقُوقُ الْآدَمِيِّينَ، ثُمَّ يُقَتَّلُ؛ لِمَا  
ذَكَرْنَا.

**فصل :** وَالضَّرْبُ فِي الزَّئْنِ أَشَدُّ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْحُدُودِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
خَصَّهُ بِمَزِيدٍ تَأْكِيدٍ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.  
وَلَأَنَّ الْفَاحِشَةَ بِهِ أَعْظَمُ، فَكَانَتْ عُقُوبَتُهُ أَشَدَّ، ثُمَّ بَعْدَهُ الضَّرْبُ فِي حَدِّ  
الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ يَلِيهِ فِي الْعَدَدِ، وَهُوَ حَقٌّ آدَمِيٌّ، ثُمَّ الضَّرْبُ فِي الشُّرْبِ؛  
لَأَنَّهُ أَخَفُّ الْحُدُودِ، وَهُوَ مَحْضُ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ التَّغْزِيرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْلَغُ بِهِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمَصْنَفِ ٤٧٩/٩. وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ  
١٩/١٠، ٢٠. وَضَعْفُهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٣٦٨/٧.

(٢) فِي ف، م: «قَتْلٌ»، وَفِي حَاشِيَةِ ف كَالْمَثَبِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، س ٣: «لِلْآدَمِيِّ».

(٤) فِي م: «قَطَعَ».

(٥) سُورَةُ النُّورِ ٢.



الحدِّ . وذَكَرَ الخِرْقِيُّ أَنَّ العَبْدَ يُضْرَبُ بِدُونِ سَوْطِ الْحُرِّ؛ لِأَنَّ حَدَّهُ أَقْلُ عَدَدًا، فَيَكُونُ أَحْفَ سَوْطًا، كَالشُّرْبِ [ر٤٠٧] مَعَ الزَّئِي . وَيَحْتَمِلُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي السَّوْطِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَعَلَيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(١)</sup> . وَلَا يَتَحَقَّقُ التَّنْصِيفُ إِذَا نَصَّفْنَا الْعَدَدَ إِلَّا مَعَ تَسَاوِيِ السَّوْطَيْنِ .

**فصل :** وَيُضْرَبُ فِي جَمِيعِ<sup>(٢)</sup> الْخُدُودِ بِسَوْطٍ وَسَطٍ، لَا جَدِيدٍ وَلَا خَلْقِي؛ لِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالزَّئِي، فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَوْطٍ، فَأُتِيَ بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ، فَقَالَ: «فَوْقَ هَذَا» . وَأُتِيَ بِسَوْطٍ جَدِيدٍ لَمْ تُكْسَرْ ثَمَرَتُهُ، فَقَالَ: «يَتَنَ هَذَيْنِ» . رَوَاهُ مَالِكٌ<sup>(٣)</sup> عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُرْسَلًا . وَقَالَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ضَرْبٌ بَيْنَ ضَرْيَتَيْنِ، وَسَوْطٌ بَيْنَ سَوْطَيْنِ<sup>(٤)</sup> . وَهَكَذَا الضَّرْبُ يَكُونُ وَسَطًا، لَا شَدِيدًا فَيَقْتُلُ، وَلَا ضَعِيفًا فَلَا يَزْدَعُ . وَلَا يَزْفَعُ بَاعَهُ كُلُّ الرَّفْعِ، وَلَا يَحْطُهُ كُلُّ الْحَطِّ . قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُبْدَى إِبْطُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْخُدُودِ . يَغْنَى لَا يُبَالِغُ فِي رَفْعِ يَدِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَدْبُهُ لَا قَتْلُهُ .

(١) سورة النساء ٢٥ .

(٢) فِي م: «سَائِر» .

(٣) فِي: بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّئِي، مِنْ كِتَابِ الْخُدُودِ . الْمُوطَأُ ٢/٨٢٥ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨/٣٢٦ .

(٤) قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ ٤/٧٨: لَمْ أَرَهُ عَنْهُ هَكَذَا . وَانْظُرِ الْإِرْوَاءَ ٧/٣٦٤ .



## باب التَّغْزِيرِ

وهو مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ ؛ كَوَطْءِ جَارِيَتِهِ الْمُشْتَرَكَةِ أَوْ <sup>(١)</sup> الْمَرْوُجَةِ ، وَمُبَاشَرَةِ الْأُجْنَبِيَّةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ ، وَسَرِقَةِ مَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، وَالْجِنَايَةِ بِمَا لَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ وَ <sup>(٢)</sup> نَحْوِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ : يَا فَاسِقُ ، يَا خَبِيثُ . قَالَ : هُنَّ فَوَاحِشُ ، فِيهِنَّ تَغْزِيرٌ ، وَلَيْسَ فِيهِنَّ حَدٌّ <sup>(٣)</sup> . وَيَجُوزُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ <sup>(٤)</sup> وَالتَّوْبِيخِ .

وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ وَلَا جَرْحُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِذَلِكَ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْجُلْدُ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، إِذَا وَطِئَ جَارِيَةَ زَوْجَتِهِ بِأُذُنِهَا ، فَإِنَّهُ يُجْلَدُ مِائَةً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ <sup>(٥)</sup> . وَالثَّانِي ، إِذَا وَطِئَ الْأَمَةَ الْمُشْتَرَكَةَ ، فَإِنَّهُ يُجْلَدُ مِائَةً إِلَّا سَوَاطًا ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي أَمَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَطِئَهَا

(١) فِي الْأَصْلِ : «و» .

(٢) فِي س ٣ : «أَوْ» .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٥٣/٨ . وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ ، فِي : الْإِرْوَاءِ ٥٤/٨ .

(٤) فِي س ٣ ف : «بِالْحَبْسِ» .

(٥) تَقْدَمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٨٥ .

أحدهما : يُجْلَدُ الحَدَّ إِلَّا سَوْطًا<sup>(١)</sup> . ولا تَقْدِيرَ فيما عداهما ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُزَادُ على عَشْرِ جَلَدَاتٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو بُزْدَةَ<sup>(٢)</sup> قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وعنه ، أَنَّ وَطْءَ الْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ لَا يُزَادُ<sup>(٤)</sup> على عَشْرِ جَلَدَاتٍ ؛ لِلخَبَرِ . وعنه مَا يَدُلُّ على أَنَّ مَا كَانَ سَبَبَهُ الْوَطْءُ يُجْلَدُ مِائَةً إِلَّا سَوْطًا ؛ لِلخَبَرِ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَا كَانَ سَبَبَهُ غَيْرَ الْوَطْءِ ، لَمْ يُبَلَّغْ بِهِ أَذْنَى الْحُدُودِ ، فَلَا يُعَزَّرُ الْحُرُّ بِمَا يُجْلَدُ بِهِ فِي الْخَمْرِ ، وَلَا يُبَلَّغُ بِالْعَبْدِ حَدُّهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ بَلَغَ حَدًّا فِي غَيْرِ حَدٍّ ، فَهُوَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ »<sup>(٥)</sup> .

## فصل : ويجبُ التَّعْزِيرُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اللَّذَيْنِ وَرَدَ الْخَبَرُ فِيهِمَا ، وَمَا

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٣٥٨/٧ . وسعيد بن منصور ، في : سننه ٥٧/٢ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ٩/١٠ .

(٢) في ف : « هريرة » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب كم التعزير والأدب ؟ من كتاب الحدود . صحيح البخاري ٨/٢١٥ . ومسلم ، في : باب قدر أسواط التعزير ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ١٣٣٢/٣ ، ١٣٣٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التعزير ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٧٦/٢ . والترمذي ، في : باب في التعزير ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٢٤٩/٦ ، ٢٥٠ . وابن ماجه ، في : باب التعزير ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٦٧/٢ . والدارمي ، في : باب التعزير في الذنوب ، من كتاب الحدود . سنن الدارمي ١٧٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٥/٤ .

(٤) بعده في م : « فيه » .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٣٢٧/٨ . وقال : والمحفوظ هذا الحديث مرسل .

عَدَاهُمَا يُفَوِّضُ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ،  
 فَقَالَ : إِنِّي لَقِيتُ امْرَأَةً ، فَأَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَطَاهَا . فَقَالَ : « أَصَلَّيْتَ  
 مَعَنَا ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . فَتَلَا عَلَيْهِ : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 فَإِنْ جَاءَ تَائِبًا مُعْتَرِفًا يَظْهَرُ مِنْهُ التَّوْبَةُ وَالْإِقْلَاعُ ، جَازَ تَرْكُ تَعْزِيرِهِ ؛ لِلخَبَرِ <sup>(٢)</sup> ،  
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَجِبَ تَعْزِيرُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَدَبٌ مَشْرُوعٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ،  
 فَوَجِبَ ، كَالْحَدِّ .

**فصل :** وَإِنْ مَاتَ مِنَ التَّعْزِيرِ ، [ ٤٠٧ ظ ] لَمْ يَجِبْ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ  
 مِنْ عُقُوبَةٍ مَشْرُوعَةٍ لِلرَّدْعِ وَالزَّجْرِ ، فَلَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهَا ، كَالْحَدِّ . وَإِنْ  
 تَجَاوَزَ التَّعْزِيرَ الْمَشْرُوعَ ، ضَمِنَ ، كَمَا لَوْ تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي الْحَدِّ .

(١) سورة هود ١١٤ .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٤ .

(٢) سقط من : ف ، م .



## باب دَفْعِ الصَّائِلِ

كُلُّ مَنْ قَصَدَ إِنْسَانًا فِي نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ ، أَوْ دَخَلَ مَنْزِلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ،  
فَلَهُ دَفْعُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو <sup>(١)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَرِيدَ مَالَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَقَاتِلْ فَقْتِلْ ، فَهُوَ شَهِيدٌ » . رَوَاهُ الْحَلَالُ  
بِإِسْنَادِهِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ الْحَسَنُ : مَنْ عَرَضَ لَكَ فِي مَالِكَ ، فَقَاتِلْهُ ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ ،  
فَإِلَى النَّارِ ، وَإِنْ قَتَلْتَكَ فَشَهِيدٌ . وَلَأنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْفَعْهُ ، لَاسْتَوَلَى قُطَاعُ الطَّرِيقِ  
عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَاسْتَوَلَى الظُّلْمَةُ وَالْفُسَاقُ عَلَى أَنْفُسِ أَهْلِ الدِّينِ  
وَأَمْوَالِهِمْ . وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْفِتْنَةِ :  
« اجْلِسْ فِي بَيْتِكَ ، فَإِنْ خِفْتَ أَنْ يَتَهَرَّكَ شُعَاعُ السَّيْفِ ، فَعَطِّ وَجْهَكَ » <sup>(٣)</sup> .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف : « عَمْرٍو » .

(٢) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَظَالِمِ وَالْغَصَبِ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ١٧٩ / ٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنْ مَنْ قَصَدَ أَخَذَ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ... ، مِنْ  
كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٥ / ١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي قِتَالِ اللَّصُوصِ ، مِنْ كِتَابِ  
السَّنَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٤٦ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ،  
مِنْ أَبْوَابِ الدِّيَاتِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٩٠ / ٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ ، مِنْ  
كِتَابِ تَحْرِيمِ الدَّمِ . الْمُجْتَبَى ١٠٥ / ٧ ، ١٠٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٣ / ٢ ، ١٩٤ . وَهُوَ  
عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ بِلَفْظٍ : « مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ .. » . وَهُوَ رِوَايَةٌ لِلنَّسَائِيِّ أَيْضًا .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النَّهْيِ عَنِ السَّعْيِ فِي الْفِتْنَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفِتَنِ وَالْمَلَا حِم . سَنَنُ أَبِي  
دَاوُدَ ٤١٧ / ٢ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ التَّحْيِثِ فِي الْفِتْنَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفِتَنِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١٣٠٨ / ٢ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٦٣ / ٥ . وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ . انْظُرِ الْإِرْوَاءَ ١٠٠ / ٨ - ١٠٤ .

وفى لَفْظٍ: «فَكُنْ كَخَيْرِ ابْنِ آدَمَ»<sup>(١)</sup>. وفى لَفْظٍ: «فَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمُقْتُولَ، وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلَ»<sup>(٢)</sup>. ولأنَّ عُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لم يَدْفَعْ عن نفسه. إلا أن يُرَادَ أَهْلُهُ، فَيَجِبُ الدَّفْعُ؛ لَأَنَّهُ لا يجوزُ إقرارُ المُشْكِرِ مع إمكانِ دَفْعِهِ، وللمُسْلِمِينَ عَوْنُ المَظْلُومِ ودَفْعُ الظَّالِمِ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>. وقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». قال: كيف أنْصُرُهُ<sup>(٤)</sup> ظَالِمًا؟ قال: «تَرْدُهُ»<sup>(٥)</sup> عَنْ ظُلْمِهِ»<sup>(٦)</sup>. وقَوْلُهُ ﷺ: «المُؤْمِنُونَ يَتَعَاوَنُونَ عَلَى الْفِتَنِ»<sup>(٧)</sup>. ولأنَّهُم لو لم يَتَعَاوَنُوا على دَفْعِ الظَّالِمِ<sup>(٨)</sup>، لَقَهَرَهُم الظُّلْمَةُ وَقُطِّعَ الطَّرِيقُ.

(١) أخرجه أبو داود، فى: الموضع السابق. سنن أبى داود ٤١٦/٢.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ١١٠/٥، ٢٩٢.

(٣) سورة الحجرات ٩.

(٤) بعده فى م: «إذا كان».

(٥) فى ف: «رده».

(٦) أخرجه البخارى، فى: باب أعن أخاك ظالما أو مظلوما، من كتاب المظالم، وفى: باب

يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه، من كتاب الإكراه. صحيح البخارى ١٦٨/٣، ٢٨/٩، ٢٩.

والترمذى، فى: باب حدثنا محمد بن حاتم...، من أبواب الفتن. عارضة الأحوذى ١١٢/٩،

١١٣. والدارمى، فى: باب انصر أخاك...، من كتاب الرقاق. سنن الدارمى ٣١١/٢.

والإمام أحمد، فى: المسند ٩٩/٣، ٢٠١.

(٧) فى ف: «القتال».

والحديث أخرجه أبو داود بمعناه، فى: باب فى إقطاع الأرضين، من كتاب الخراج والنفى

والإمارة. سنن أبى داود ١٥٧/٢. وإسناده ضعيف. انظر ضعيف سنن أبى داود ٣٠٩.

(٨) فى م: «الظلم».



**فصل :** وَيُدْفَعُ الصَّائِلَ بِأَسْهَلِ مَا يُمَكِّنُ الدَّفْعُ بِهِ ، فَإِنْ أُمِنَ دَفْعُهُ بِيَدِهِ ، لَمْ يَجْزُ ضَرْبُهُ بِالْعَصَا ، وَإِنْ أُنْدَفِعَ بِالْعَصَا ، لَمْ يَجْزُ ضَرْبُهُ بِحَدِيدَةٍ ، وَإِنْ أُمِنَ دَفْعُهُ بِقَطْعِ عُضْوٍ ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا بِالْقَتْلِ ، قَتَلَهُ ، وَلَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ<sup>(١)</sup> بِحَقٍّ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كَالْبَاغِي . وَإِنْ قُتِلَ الدَّافِعُ ، فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَعَلَى الصَّائِلِ ضَمَانُهُ ؛ لِلخَيْرِ ، وَلِأَنَّهُ قَتَلَ مَظْلُومًا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ قُتِلَ<sup>(٢)</sup> فِي غَيْرِ الدَّفْعِ . فَإِنْ أُمِنَ دَفْعُهُ بِغَيْرِ قَطْعِ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَقَطَعَ مِنْهُ عُضْوًا ، ضَمِنَهُ ، وَإِنْ أُمِنَ دَفْعُهُ بِقَطْعِ عُضْوٍ ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ قَطَعَ زِيَادَةً عَلَى مَا يَنْدَفِعُ بِهِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ جَنَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، أُشْبِهَ الْجَانِيَّ ابْتِدَاءً ، وَلِأَنَّهُ مَعْصُومٌ أُبِيحَ مِنْهُ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ شَرُّهُ ، فَفِيمَا عَدَاهُ يَتَقَى عَلَى الْعِصْمَةِ . فَإِذَا ضَرَبَهُ فَعَطَّلَهُ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَضْرِبَهُ أُخْرَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْكَفَأَ أَذَاهُ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ . وَإِنْ قَطَعَ يَدَهُ ، فَوَلَّى عَنْهُ ، فَضَرَبَهُ ، فَقَطَعَ رِجْلَهُ ، ضَمِنَ رِجْلَهُ ؛ لِأَنَّهُا قُطِعَتْ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَلَمْ يَضْمَنْ الْيَدَ ؛ لِأَنَّهُا قُطِعَتْ بِحَقٍّ . وَإِنْ مَاتَ مِنْهُمَا ، فَلَا قِصَاصَ فِي النَّفْسِ ، لِأَنَّهُ مِنْ مُبَاحٍ وَمَحْظُورٍ ، وَيَضْمَنُ نِصْفَ دِيَّتِهِ .

**فصل :** وَإِنْ عَضَّ يَدَ إِنْسَانٍ [و٤٠٨] فَتَرَعَهَا<sup>(٣)</sup> مِنْ فِيهِ ، فَانْقَلَعَتْ ثَنَائِيَاهُ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِمَا رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، أَنَّ يَغْلَى بْنَ أُمَيَّةَ قَاتَلَ<sup>(٤)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ : « قَتَلَهُ » .

(٢) فِي م : « قَتَلَهُ » .

(٣) فِي م : « فَانْتَرَعَهَا » .

(٤) فِي ف : « خَاصَمَ » .

رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا يَدَ<sup>(١)</sup> صَاحِبِهِ، فَانْتَرَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ، فَانْتَرَعَ ثَنِيَّتَهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَيَعُضُّ أَحَدُكُمُ أَخَاهُ كَمَا يَعُضُّ الْفَحْلُ، لَا دِيَّةَ لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَلَأَنَّ فِعْلَهُ أُلْجَأَهُ إِلَى الْإِثْلَافِ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ، كَمَا لَوْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ، فَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَتَلَهُ.

وإن أرادَ رجلٌ امرأةً، فَقَتَلَتْهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهَا، لَمْ تَضْمَنْهُ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَذَكَرَ حَدِيثًا عَنْ عُثَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّ رَجُلًا ضَافَ نَاسًا مِنْ هُذَيْلٍ، فَأَرَادَ رَجُلٌ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup> جَارِيَةً لَهُ<sup>(٤)</sup> عَنْ نَفْسِهَا، فَرَمَتْهُ بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهُ، فَقَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهِ لَا يُودَى أَبَدًا<sup>(٥)</sup>. وَلَوْ وَجَدَ رَجُلٌ رَجُلًا يَزْنِي بِأَمْرَأَتِهِ، فَقَتَلَهُمَا، لَمْ يَضْمَنْهُمَا، لِمَا رَوَى سَعِيدٌ<sup>(٥)</sup> بِإِسْنَادِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،

(١) سقط من: الأصل، س ٣.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب الأجير في الغزو، من كتاب الإجارة، وفي: الأجير، من كتاب الجهاد والسير، وفي: باب إذا عض رجلا فوكت ثنياه، من كتاب الديات. صحيح البخاري ١١٦/٣، ١١٧، ٦٥/٤، ٩/٩. ومسلم، في: الصائل على نفس الإنسان أو عضوه.... من كتاب القسامة. صحيح مسلم ١٣٠٠/٣، ١٣٠١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يقاتل الرجل.... من كتاب الديات. سنن أبي داود ٥٠٠/٢. والنسائي، في: باب الرجل يدفع عن نفسه، وباب ذكر الاختلاف على عطاء.... من كتاب القسامة. المجتبى ٢٦/٨ - ٢٨. وابن ماجه، في: باب من عض رجلا فنزع يده فندر ثنياه، من كتاب الديات. سنن ابن ماجه ٨٨٦/٢، ٨٨٧. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٢٢٢، ٢٢٤، ٤٢٨، ٤٣٠.

(٣ - ٣) في م: «امرأة».

(٤) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٤٣٥/٩. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٣٧٢/٩. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣٣٧/٨.

(٥) وانظر ما أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ٤٠٤/٩، ٤٠٥. وانظر إسناد سعيد في المغني ٥٣٥/١٢، والشرح الكبير ٤٥/٢٧.

أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِعُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ هَذَا قَتَلَ صَاحِبَنَا مَعَ امْرَأَتِهِ .  
فَقَالَ<sup>(١)</sup> عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: ضَرَبَ الْآخِرُ<sup>(٢)</sup>  
فَخِذْيِ امْرَأَتِهِ بِالسَّيْفِ، فَإِنْ كَانَ يَتَنَّهُمَا أَحَدٌ فَقَدْ قَتَلَهُ . فَقَالَ لَهُمْ<sup>(٣)</sup> عُمَرُ:  
مَا يَقُولُ؟ قَالُوا: ضَرَبَ بِسَيْفِهِ، فَقَطَعَ فَخِذْيِ الْمَرْأَةِ، فَأَصَابَ وَسَطَ  
الرَّجْلِ، فَقَطَعَهُ بَاثْنَيْنِ . فَقَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ عَادُوا فَعُدُّ<sup>(٤)</sup> . إِلَّا  
أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُكْرَهَةً، فَلَا يَحِلُّ قَتْلُهَا، وَإِنْ قَتَلَهَا، ضَمِنَهَا؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهَا  
بِغَيْرِ حَقٍّ .

**فصل:** وَمَنْ أَطَّلَعَ فِي يَتِيٍّ غَيْرِهِ مِنْ ثَقَبٍ<sup>(٥)</sup>، أَوْ شَقٍّ بَابٍ،<sup>(٦)</sup> أَوْ  
بَابٍ<sup>(٧)</sup> مَفْتُوحٍ، فَرَمَاهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ بِحَصَاةٍ، أَوْ طَعَنَهُ بِعُودٍ، فَقَلَعَ عَيْنَهُ،  
لَمْ يَضْمَنْهَا؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
«لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَحَذَفْتُهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ، لَمْ  
يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ» . وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا أَطَّلَعَ  
فِي جُحْرِ مِنْ<sup>(٨)</sup> بَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْكُ رَأْسَهُ بِمِذْرَى<sup>(٩)</sup> فِي

(١) بعده في ف: «لهم» .

(٢) في م: «الآخر» .

والآخر؛ وزان الكبد: الأبعد، يعنى نفسه .

(٣) في م: «له» .

(٤) بعده في ف، س ٣: «رواه سعيد» .

(٥) في ف: «نقب» .

(٦ - ٦) سقط من: ف، وبعده في م: «غير» .

(٧) سقط من: م .

(٨) المذرى: عود يُدْخَلُ فِي الرَّأْسِ لِيُضْمَعَ بَعْضُ الشَّعْرِ إِلَى بَعْضٍ .

يَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ<sup>(١)</sup>، لَطَعَنْتُ بِهَا فِي عَيْنِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٢)</sup>. وظاهرُ كلامِ أحمدَ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ أَنْ لَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ إِلَّا بِذَلِكَ؛ لظَاهِرِ الْخَبَرِ. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يَدْفَعُهُ أَوَّلًا بِأَسْهَلِ مَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ بِهِ، كَالصَّائِلِ سَوَاءً. وَلَيْسَ لَهُ رَمْيُهُ بِحَجَرٍ كَبِيرٍ يَقْتُلُهُ، وَلَا بِحَدِيدَةٍ، فَإِنْ فَعَلَ، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَمْلِكُ مَا يَقْلَعُ بِهِ الْعَيْنَ الْمُبْصِرَةَ الَّتِي حَصَلَ الْأَذَى بِهَا<sup>(٣)</sup>. فَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ دَفْعُهُ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ، جَازَ بِالْكَبِيرِ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَلَفٌ بِفِعْلِ جَائِزٍ. وَسَوَاءٌ كَانَ فِي الْبَيْتِ حُرْمَةٌ يَنْظُرُ إِلَيْهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ. وَإِنْ كَانَ الْمُطْلِعُ أَعْمَى، لَمْ يَجُزْ رَمْيُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْظُرُ، فَصَارَ وَجْهُهُ كَقَفَا غَيْرِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: «تَنْظُرُنِي».

(٢) الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ أَخْذِ حَقِّهِ أَوْ اقْتِصَافِ دُونَ السُّلْطَانِ، وَبَابٍ مِنْ اطَّلَعَ فِي بَيْتٍ قَوْمٌ فَفَقَفُوا عَيْنَهُ... مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨/٩، ٨، ٩، ١٣. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ النَّظَرِ فِي بَيْتٍ غَيْرِهِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَابِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٦٩٩.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ اقْتِصَافِ حَقِّهِ دُونَ السُّلْطَانِ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ الْمُجْتَبَى ٨/٥٥. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/٢٤٣.

وَالثَّانِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْإِمْتِشَاطِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ، وَفِي: بَابِ الْإِسْتِذَانِ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ، مِنْ كِتَابِ الْإِسْتِذَانِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧/٢١١، ٨/٦٦. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ النَّظَرِ فِي بَيْتٍ غَيْرِهِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَابِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٦٩٨.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ اطَّلَعَ فِي دَارِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، مِنْ أَبْوَابِ الْإِسْتِذَانِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠/١٧٨. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي الْعُقُولِ، مِنْ كِتَابِ الْقِسَامَةِ الْمُجْتَبَى ٨/٥٤، ٥٥. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ اطَّلَعَ فِي دَارِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/١٩٧، ١٩٨. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥/٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: «مِنْهَا».

وإن أطلع ذو محرم لأهله ، لم يَجْزُ رَمِيهِ ؛ لأنه غير مَمْنُوعٍ مِنَ النَّظَرِ ،  
إلا أن تكون المرأة مُتَجَرِّدَةً ، فيجوزَ رَمِيهِ ؛ لأنه يَحْرُمُ عليه النَّظَرُ إليها  
مُتَجَرِّدَةً ، كالأجنبي . ولو تجرَّدَ إنسانٌ فى طريقٍ ، لم يَجْزُ له رمي من نظر  
إليه ؛ لأنه هَتَكَ نفسه بتجرُّده فى غير موضع التَّجَرُّدِ .

**فصل :** وإن صالت عليه بهيمة ، فله دفعها بأسهل ما تندفع به ، فإن لم  
يُمْكِنْ إلا بالقتل ، فقتلها ، لم يَضْمَنْها ؛ لأنه إتلافٌ بفعل<sup>(١)</sup> جائز ، فلم  
يَضْمَنْه ، كإتلاف<sup>(٢)</sup> آدمي الصائل ، ولأنه حيوانٌ قتلَه لدفع شره ، أشبه  
الآدمي .

**فصل :** ومن قتل إنساناً أو بهيمة ، أو جنى عليهما ، وادَّعى أنه فعل  
ذلك للدفع عن نفسه ، [٤٠٨ ظ] أو حُرْمَتِهِ ، أو قتل رجلاً وامرأته ، وادَّعى  
أنه وجده معها ، فأنكر الولي ، فالقول قول الولي ، وله القصاص ؛ لما روى  
أن علياً ، رضى الله عنه ، سُئِلَ عن رجلٍ قتل امرأته ورجلاً معها ، وادَّعى  
أنه وجده معها ، فقال علي ، رضى الله عنه : إن جاء بأربعة شهداء ، وإلا  
دُفِعَ بِرُمِيَّتِهِ<sup>(٣)</sup> . ولأنَّ القتلَ مُتَحَقِّقٌ ، وما يدَّعيه خلاف الظاهر . وإن أقام بينة

(١) سقط من : م ، وفى س ٣ : « بدفع » .

(٢) فى م : « كدفع » .

(٣) أخرجه الإمام مالك ، فى : باب القضاء فى من وجد مع امرأته رجلاً ، من كتاب الأقضية .  
الموطأ ٧٣٧/٢ ، ٧٣٨ . وعبد الرزاق ، فى : المصنف ٤٣٣/٩ ، ٤٣٤ . وابن أبى شيبه ، فى :  
المصنف ٤٠٣/٩ .

والرمة بالضم : قطعة جبل يشد بها الأسير أو القاتل إذا قيد إلى القصاص ، أى يسلم إليهم  
بالجبل الذى شد به تمكيناً منه لئلا يهرب . النهاية فى غريب الحديث والأثر ٢٦٧/٢ .

أَنَّهُ قَصَدَهُ بِسِلَاحٍ مَشْهُورٍ، فَضَرَبَهُ هَذَا، لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ قَصَدَ قَتْلَهُ. وَإِنْ شَهِدَتْ أَنَّهُ دَخَلَ بِسِلَاحٍ غَيْرِ مَشْهُورٍ، لَمْ يَشْقُطِ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا مَا يَدْفَعُهُ.

**فصل : وَمَنْ<sup>(١)</sup> اقْتَنَى كَلْبًا عَقُورًا، فَأَطْلَقَهُ حَتَّى عَقَرَ إِنْسَانًا أَوْ دَابَّةً، أَوْ اقْتَنَى هِرَّةً تَأْكُلُ الطَّيُورَ، فَأَكَلَتْ طَيْرَ إِنْسَانٍ، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ مُقَرِّطٌ بِاِقْتِنَائِهِ وَتَرْكِ حِفْظِهِ. وَإِنْ دَخَلَ إِنْسَانٌ دَارَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَعَقَرَهُ الْكَلْبُ، لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِالدُّخُولِ، مُتَسَبِّبٌ إِلَى إِثْلَافِ نَفْسِهِ، فَلَمْ يَضْمَنْ، كَمَا لَوْ سَقَطَ فِي بَيْتٍ فِيهَا.**

**فصل : وَمَا أَتْلَفَتِ الْبَهَائِمُ مِنَ الزَّرْعِ لَيْلًا، فَضَمَانُهُ عَلَى صَاحِبِهَا، وَمَا أَتْلَفَتْ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> نَهَارًا، لَمْ يَضْمَنْهُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَدُهُ عَلَيْهَا؛ يَلَا رَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ حَرَامِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ مُحَبِّصَةَ أَنَّ نَاقَةً لِلْبَرَاءِ دَخَلَتْ حَائِطَ قَوْمٍ، فَأَقْسَدَتْ<sup>(٣)</sup> فِيهِ<sup>(٤)</sup>، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَمَا أَقْسَدَتْ بِاللَّيْلِ، فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّ**

(١) فِي الْأَصْلِ: «مَتَى».

(٢ - ٢) فِي م: «أَتْلَفَتْهُ».

(٣) بَعْدَهُ فِي ف: «حَرْتَهُمْ».

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٥) مَوْصُولًا عَنْ مُحَبِّصَةَ فِي: بَابِ الْمَوَاشِي تَفْسُدُ زَرْعَ الْقَوْمِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْوعِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٦٧/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ مَرْسَلًا، فِي: بَابِ الْقَضَاءِ فِي الضَّوَارِي وَالْحَرِيسَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ. الْمَوْطَأُ ٧٤٧/٢، ٧٤٨. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرْسَلًا وَمَوْصُولًا، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٣٥/٥، ٤٣٦.

عَادَةُ أَهْلِ الْمَوَاشِي إِرسَالُهَا بِالنَّهَارِ لِلرَّغْيِ ، وَحِفْظُهَا لَيْلًا ، وَعَادَةُ أَهْلِ الْحَوَاطِطِ حِفْظُهَا نَهَارًا دُونَ اللَّيْلِ ، فَكَانَ التَّفْرِيطُ مِنْ تَارِكِ الْحِفْظِ فِي وَقْتِ عَادَتِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ مَرْغَى إِلَّا بَيْنَ زَرْعَيْنِ ، لَا يُمَكِّنُ حِفْظُ الزَّرْعِ فِيهِ مِنَ الْبَهِيمَةِ ، كَسَاقِيَةِ وَنَحْوِهَا ، فَلَيْسَ لَصَاحِبِهَا إِرسَالُهَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَهُوَ مُفَرِّطٌ ، وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ . وَمَتَى كَانَ التَّفْرِيطُ فِي إِرسَالِ الْبَهِيمَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِكِ ، مِثْلَ أَنْ أُرْسَلَهَا غَيْرُهُ ، أَوْ فَتَحَ بَابَهَا لَصٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ دُونَ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِثْلَافِ .

**فصل :** وَإِنْ أَتَلَفَتِ الْبَهِيمَةُ غَيْرَ الزَّرْعِ ، وَلَا يَدَ لَصَاحِبِهَا عَلَيْهَا ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ » <sup>(١)</sup> . « أَيْ هَذَرٌ » . وَلِأَنَّ الْبَهِيمَةَ لَا تُتْلَفُ ذَلِكَ عَادَةً ، فَلَمْ يَجِبْ حِفْظُهَا عَنْهُ . فَإِنْ ابْتَلَعَتْ جَوْهَرَةَ إِنْسَانٍ ، فَطَلَبَ ذَبْحَهَا لِأُخْذِ جَوْهَرَتِهِ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا نَقَصَتْ بِالذَّبْحِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِتَخْلِيصِ مَالِهِ ، وَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْبَهِيمَةِ ضَمَانُ نَقْصِ الْجَوْهَرَةِ ؛ لِأَنَّهَا نَقَصَتْ بِفِعْلِ غَيْرِ مَضْمُونٍ . وَإِنْ كَانَتْ يَدُ صَاحِبِهَا عَلَيْهَا ، ضَمِنَ الْجَوْهَرَةَ ؛ لِأَنَّ فِعْلَهَا مَشْهُوبٌ إِلَيْهِ . وَيُخَيَّرُ بَيْنَ ذَبْحِهَا وَرَدِّ الْجَوْهَرَةِ وَأَرْضِ نَقْصِهَا ، وَبَيْنَ غُرْمِهَا بِقِيمَتِهَا ، كَمَنْ غَضَبَ خَيْطًا فَخَاطَ بِهِ جُرُوحَ حَيَوَانٍ . فَإِنْ عَادَ فَذَبَحَهَا ، رَدَّ الْجَوْهَرَةَ إِلَى صَاحِبِهَا ، وَاسْتَرْجَعَ الْقِيَمَةَ ، كَمَا لَوْ غَضَبَ عَبْدًا فَأَبْقَى ، فَرَدَّ قِيَمَتَهُ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَيْهِ .

(١) تقدم تخريجه في ١٥٧/٢ .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « يَعْنِي هَدْرًا » .





## كِتَابُ الْجِهَادِ [٤٠٩]

وهو فَرَضٌ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِلَّا أَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وهو من فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ، إذا قام به مَنْ به <sup>(٤)</sup> كِفَايَةٌ ، سَقَطَ عن الباقيين ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ <sup>(٥)</sup> . ولو كان فَرَضًا على الجميع ، لما <sup>(٦)</sup> وَعَدَ تَارِكَهُ الْحُسْنَى . وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . ولأنه لو فَرَضَ على الْأَعْمِيَانِ ، لاشتغل النَّاسُ به عن الْعِمَارَةِ ، وطلبِ الْمَعَاشِ

(١) سورة البقرة ٢١٦.

(٢) سورة التوبة ٤١.

(٣) سورة التوبة ٣٩.

(٤) في الأصل ، ف : «فيه» .

(٥) سورة النساء ٩٥.

(٦) في الأصل ، ف : «ما» .

(٧) سورة التوبة ١٢٢.

والعلم، فيؤدّي إلى خراب الأرض، وهلاك الخلق.

ولا يجب إلا بشروط خمسة؛ أحدها، التكليف، فلا يجب على صبي، ولا مجنون، ولا كافر؛ لما تقدّم، ولأنّ هذه من شرائط التكليف بسائر الفروع. وقد روى عن ابن<sup>(١)</sup> عمّر، رضى الله عنه، أنّه قال: عرّضت على رسول الله ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة، فلم يُجزني في المقاتلة. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٢)</sup>. ولأنّ المجنون لا يستطيع الجهاد، والكافر غير مأمون، والصبي ضعيف البنية.

الثاني، السلامة من الضر؛ لقول الله تعالى: ﴿عِدُّ أُولِي الضَّرَرِ﴾<sup>(٣)</sup>. وهو العمى، والعرج، والمرض، والضعف؛ لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ﴾<sup>(٤)</sup>. وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾<sup>(٥)</sup>. ومن كان في بصره سوء يمتنعه من رؤية عدوّه، وما يتقيه من السلاح، لم يلزمه الجهاد؛ لأنّه في معنى الأعْمى في عدم إمكان القتال. وإن لم يمتنعه من ذلك، لم يسقط عنه فرضه. ويجب على<sup>(٦)</sup> الأغور، والأعشى الذي يُنصّر في

(١) سقط من: الأصل.

(٢) تقدم تخريجه في ٢٥٧/٣.

(٣) سورة النساء ٩٥.

(٤) سورة الفتح ١٧.

(٥) سورة التوبة ٩١.

(٦) سقط من: م.

النَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُمَا يَتِمَكَّنَانِ مِنَ الْقِتَالِ . وَلَا يَجِبُ عَلَى أَقْطَعِ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ عَنِ الْأَعْرَجِ ، فَلَا أَقْطَعُ أَوْلَى ، وَلِأَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ فِي الْمَشْيِ ، وَالْيَدَيْنِ لِيَتَّقِيَ بِإِحْدَاهُمَا وَيَضْرِبَ بِالْأُخْرَى . وَالْأَسْلُ كَالْأَقْطَعِ . وَمَنْ أَكْثَرَ أَصَابِعِهِ ذَاهِبٌ ، أَوْ إِنْهَائِهِ ، أَوْ مَا لَا تَبْقَى مَنَفَعَةُ الْيَدِ بَعْدَ ذَهَابِهِ ، فَهُوَ كَالْأَقْطَعِ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٢)</sup> . وَمَنْ كَانَ عَرَجُهُ يَسِيرًا ، أَوْ مَرَضُهُ يَسِيرًا ، لَا يَمْنَعُهُ الرُّكُوبُ وَالْمَشْيُ وَالْعَدُوُّ وَالْقِتَالُ ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْجِهَادُ ؛ لِأَنَّهُ مُتِمَكِّنٌ مِنْهُ .

الثالث ، الْحُرِّيَّةُ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُثُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَالْعَبْدُ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ ، وَلِأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْعَبْدِ ، كَالْحَجِّ .

الرابع ، الذُّكُورِيَّةُ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، [ ٤٠٩ ط ] أَنَّهَا قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ ؟ فَقَالَ : « جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ ؛ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ »<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ الْجِهَادَ الْقِتَالَ ، وَالْمَرْأَةَ

(١) بعده فى م : « وعلى الأعور » .

(٢) فى م : « كذلك » .

(٣) سورة التوبة ٩١ .

(٤) فى الأصل : « لأنها » .

(٥) أخرجه نحوه البخارى ، فى : باب حج النساء ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفى : باب جهاد النساء ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٣/ ٢٤ ، ٤/ ٣٩ . وابن ماجه ، فى : باب الحج جهاد النساء ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ٩٦٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ٧٥ ، ٧٩ ، ١٦٦ .

ليست من أهله ؛ لضعفها وخورها . ولا يجب على خنثى مُشكِل ؛ لأنه لا يُعلم كونه رجلاً .

الخامس ، الاستِطاعة ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفُوتُ حَرْجٌ ﴾ . ولأنه يحتاج إلى قطع مسافة ، فأشبهه الحَجَّ . وإن كان القتال قريباً من البلد ، لم يُشترط ذلك ؛ لأنه لا يحتاج إلى ركوب ولا نفقة طريق . والاستِطاعة وجدان الزَّاد ، والسَّلاح ، وآلة القتال ، ومركوب يُتَلَّعُه إذا كان على مسافة القصر ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفُوتُ حَرْجٌ ﴾ .

فصل : ويتعيَّن الجهادُ في موضعين ؛ أحدهما ، إذا التقى الزَّحفان ، تعيَّن الجهادُ على مَنْ حَضَرَ ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا <sup>(١)</sup> . وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْأَدْبَارَ <sup>(٢)</sup> .

الثاني ، إذا نزل الكفارُ ببلد المسلمين ، تعيَّن على أهله قتالهم ، والتَّفيرُ إليهم ، ولم يَجْزُ لأحد التَّخَلُّفُ ، إلَّا مَنْ يُحتاجُ إلى تحلُّفه لحفظ الأهل ، والمكان ، والمال ، ومن يمتنعهُ الأميرُ الخروجَ ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا <sup>(٣)</sup> . ولأنهم في معنى حاضرِ الصَّفِّ ، فتعيَّن عليهم ، كما تعيَّن عليه .

(١) سورة الأنفال ٤٥ .

(٢) سورة الأنفال ١٥ .

(٣) سورة التوبة ٤١ .

**فصل :** وأقل ما يُفعل الجهاد مرّة في كل عام ؛ لأنّ الجزية تجب على أهل الذمّة في كل عام مرّة ، وهى بدل عن التّصرة ، فكذاك مُبدلها وهو الجهاد ، إلّا لعذر من ضَعِف بالمُسْلِمِينَ ، أو انْتِظارِ مَدَدٍ<sup>(١)</sup> ، أو مانع في الطّريق من قِلّة علف أو غيره ، أو طَمَعه في إسلامهم بتأخير قتالهم ، ونحو هذا ؛ لأنّ النّبى ﷺ قد صالح قُرَيْشًا عَشْرَ سِنِينَ ، وأخّر قتالهم حتى نقضوا عَهْدَهُ<sup>(٢)</sup> . وإن دَعَتِ الحاجةُ إلى فعله في العام أكثر من مرّة ، وجب ؛ لأنّه فَرَضَ كِفَايَةً ، فكانَ على حسبِ الحاجة .

**فصل :** ومن كان أحد أبويه مُسْلِمًا ، لم يَجْزُ له الجهاد إلّا بإذنه ؛ لما روى ابنُ عَبَّاسٍ ، قال : جاء رَجُلٌ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ فقال : يا رسولَ اللَّهِ ؛ أَجَاهِدُ ؟ قال : « أَلَاكَ أَبَوَانِ ؟ » . قال : نعم . قال : « فَفِيهِمَا فَجَاهِدُ » . قال التّرمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> : هذا حديثٌ صحيحٌ . ولأنّ الجهادَ فَرَضَ كِفَايَةً ، وبرّهما فَرَضَ عَيْنٍ ، فوجب تَقْدِيمُهُ . فإن كانا كافِرَيْنِ ، فلا إذنَ لهما ؛ لأنّ أبا بَكْرٍ الصّدِّيقَ ، وأبا حُدَيْفَةَ بنَ عُثْبَةَ ، وغيرهما كانوا يُجَاهِدُونَ بغيرِ إذنِ آبائهم ، ولأنّهما مُتَّهَمَانِ في الدِّينِ . فإن كانا رَقِيقَيْنِ ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أحدهما ، يُعْتَبَرُ إذنُهما ؛ لأنّهما كالحُرَّيْنِ في البرِّ والشفقة والدِّينِ . والثاني ، لا إذنَ لهما ؛ لأنّه لا ولايةَ لهما ، ولا نفقةً ،<sup>(٤)</sup> ولا إذنَ

(١) في م : « عدد » .

(٢) انظر ما ذكره الواقدي في : المغازي ٦١١ / ٢ ، ٧٨٠ .

(٣) لم نجده عن ابن عباس .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل .

لهما فى أنفسيهما، ففى غيرهما أولى. ولا إذن لغيرهما من [٤١٠] الأقارب، كالجدين وسائر الأقارب؛ لأنَّ الشرع لم يردِّ بذلك، ولا هو فى معنى المنصوص عليه؛ لتأكيد حُرمة الوالدين فى البرِّ، والتَّقديم فى الإِزْتِ، والتَّفَقَّة، والحجِّب، والولاية وغيرها<sup>(١)</sup>.

ومتى تَعَيَّنَ الجهاد، فلا إذن لأبويه؛ لأنَّه صارَ فَرَضَ عَيْنٍ، فلم يُعْتَبَرْ إذنهما فيه، كالحجِّ الواجب. وكذلك<sup>(٢)</sup> كلُّ الفرائض، لا طاعةَ لهما فى تَرْكِه؛ لأنَّ تَرْكِه مَعْصِيَّةٌ، ولا طاعةَ لِمَخْلُوقٍ فى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تعالى، كالسَّفَرِ لَطَلِّبِ الْعِلْمِ الواجب الذى لا يَقْدَرُ على تَحْصِيلِهِ فى بَلَدِهِ، ونحو ذلك. وإنَّ أَرَادَ سَفَرًا غَيْرَ وَاجِبٍ، فَمَنَعَاهُ مِنْهُ، لم يَجُزْ لَهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(٤)</sup>، قال: جاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقال: جِئْتُ أَبَايُغْلَكَ عَلَى الْهِجْرَةِ، وَتَرَكْتُ أَبَوَى يَتِيمَيْنِ، قَالَ: «ارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَأُضَحِّكُهُمَا، كَمَا أَبْكَيْتُهُمَا». مِنْ «الْمُسْنَدِ»<sup>(٥)</sup>.

**فصل:** ولا يجوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ دَيْنُ الْجِهَادِ إِلَّا بِإِذْنِ غَرَمِيهِ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِهِ كَفِيلًا أَوْ يُعْطَى بِهِ رَهْنًا، أَوْ يَكُونَ لَهُ مَنْ يَقْضِيهِ عَنْهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ أَنَّ

(١) فى الأصل: «غيرهما».

(٢) فى ف: «لذلك».

(٣) بعده فى ف: «عصيانهما».

(٤) فى الأصل: «عمر».

(٥) ٢/١٦٠، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٤.

كما أخرجه النسائي، فى: باب فى البيعة على الهجرة، من كتاب البيعة. المجتبى ١٢٩/٧.

وابن ماجه، فى: باب الرجل يغزو وله أبوان، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٣٠/٢.

رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن قُتِلْتُ في سَبِيلِ الله ، كَفَرُ اللهَ خَطَايَايَ ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ الله صَابِرًا مُحْتَسِبًا ، مُقْبِلًا غَيْرَ مُذِيرٍ ، كَفَرُ اللهَ عَنْكَ خَطَايَاكَ ، إِلَّا الدِّينَ ، كَذَلِكَ قَالَ لِي <sup>(١)</sup> جَبْرِيلُ » . رواه مسلم <sup>(٢)</sup> . ولأنَّ فَرَضَ أَداءِ الدِّينِ مُتَعَيِّنٌ عليه ، فلا يجوزُ تَرْكُهُ لِفَرَضٍ على الكِفَايَةِ يقومُ غيرُهُ فيه مَقَامَهُ . والمُؤَجَّلُ كالحال ؛ لأنَّه يُعَرِّضُ نَفْسَهُ لِلْقَتْلِ ، فيَضِيعُ الحقُّ . فإن كان له مالٌ غائبٌ ، فهو كالمُعْسِرِ ؛ لأنَّه قد يَتَلَفُ فيَضِيعُ الحقُّ . وإن تَعَيَّنَ عليه الجهادُ ، فلا إِذْنَ لِعَرِيهِ ؛ لِما ذَكَرْنَا في الوالِدَيْنِ . وإن أَذِنَ له العَرِيْمُ ، جازَ له الجهادُ ؛ لأنَّ الحقَّ له ، فجازَ بِإِذْنِهِ . فإن رَجَعَ عن الإِذْنِ ، أو أَذِنَ له أبواه في العَزْوِ ، ثم رَجَعَا ، أو كانا كافِرَيْنِ فأسْلَمَا ، أو رَقِيقَيْنِ فَعَتَقَا ، قَبْلَ التِّقَاءِ الرَّخْفَيْنِ ، لم يَجْزِ الخُرُوجُ إِلَّا بِإِذْنِ مُشْتَأَنِفٍ ، وإن كان بَعْدَهُ ، فلا إِذْنَ لهما <sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّه صار مُتَعَيِّنًا ، فَقُدِّمَ ؛ لِما ذَكَرْنَاهُ .

(١) زيادة من : ف .

(٢) في : باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهم إلا الدين ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٥٠١ / ٣ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب في من يستشهد وعليه دين ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذی ٢٠٥ / ٧ . والنسائي ، في : باب من قاتل في سبيل الله تعالى وعليه دين ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٢٨ / ٦ - ٣٠ . والدارمی ، في : باب في من قاتل في سبيل الله صابرا محتسبا ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمی ٢٠٧ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٦١ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٢٥ ، ٣٥٢ ، ٣٧٣ ، ٥ / ٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ .

(٣) في س ٣ ، ف : « لهم » .

**فصل : وَأَفْضَلُ التَّطَوُّعِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . نَصَّرَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَذَكَرَ**  
**لَهُ أَمْرُ الْغَزْوِ ، فَجَعَلَ يَتَكَبَّرُ ، وَيَقُولُ : مَا مِنْ أَعْمَالٍ أَلْبَرُّ أَفْضَلَ مِنْهُ ، وَأَيُّ**  
**عَمَلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ ! وَالَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هُمْ الَّذِينَ يَدْفَعُونَ عَنِ**  
**الْإِسْلَامِ وَعَنْ حَرَمِهِمْ ، قَدْ<sup>(١)</sup> بَذَلُوا مِنْهُمْ أَنْفُسَهُمْ ، النَّاسُ آمِنُونَ وَهُمْ**  
**خَائِفُونَ . وَقَدْ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قِيلَ : يَا**  
**رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ النَّاسِ<sup>(٢)</sup> أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ**  
**وَمَالِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سُئِلَ**  
**رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ أَوْ<sup>(٤)</sup> : أَيُّ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ ؟ قَالَ :**  
**« إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » . قِيلَ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : « الْجِهَادُ سَنَامُ الْعَمَلِ » . قِيلَ :**  
**ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : « ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ » . حَدِيثٌ صَحِيحٌ<sup>(٥)</sup> . وَلَأَنَّ نَفْعَهُ عَظِيمٌ ،**  
**وْخَطَرَهُ كَبِيرٌ ، فَكَانَ أَفْضَلَ مِمَّا دُونَهُ .**

(١) فِي ف ، م : « وَقَدْ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « الْأَعْمَالِ » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَفْضَلِ النَّاسِ مُؤْمِنٍ يُجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨/٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٠٣/٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ الْعِزَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَتَنِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَه ١٣١٦/٢ ،

١٣١٧ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/١٦٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلَ ، مِنْ أَبْوَابِ فَضَائِلِ الْجِهَادِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥٩/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَعْدِلُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُجْتَبَى ١٧/٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٨٧/٢ .



وَعَزَّوُ الْبَحْرِ أَفْضَلُ مِنْ غَزْوِ الْبَرِّ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، عَنْ أُمِّ حَرَامٍ،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> قَالَ: «الْمَائِدُ<sup>(٣)</sup> فِي الْبَحْرِ الَّذِي يُصِيبُهُ الْقَيْءُ، لَهُ أَجْرُ  
شَهِيدٍ، وَالْغَرِقُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ». وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٤)</sup> بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي  
أَمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «شَهِيدُ الْبَحْرِ مِثْلُ شَهِيدِ  
الْبَرِّ، وَالْمَائِدُ فِي الْبَحْرِ كَالْمُتَشَحِّطِ<sup>(٥)</sup>» [١٠٤١ ط] فِي دَمِهِ فِي الْبَرِّ، وَمَا يَنْتَنِ  
الْمُؤْجَتَيْنِ كَقَاطِعِ الدُّنْيَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَإِنَّ اللَّهَ وَكُلَّ مَلَكِ الْمَوْتِ بِقَبْضِ  
الْأَزْوَاجِ، إِلَّا شَهِيدَ الْبَحْرِ، فَإِنَّهُ يَتَوَلَّى قَبْضَ أَزْوَاجِهِمْ، وَيَغْفِرُ لَشَهِيدِ الْبَرِّ  
الذُّنُوبَ كُلَّهَا إِلَّا الذَّنْبَ، وَيَغْفِرُ لَشَهِيدِ الْبَحْرِ الذُّنُوبَ وَالذَّنْبَ. وَلَأنَّ غَزْوَ  
الْبَحْرِ أَعْظَمُ خَطَرًا؛ فَإِنَّهُ بَيْنَ خَطَرِ الْقَتْلِ وَالْغَرَقِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الْفِرَارُ دُونَ  
أَصْحَابِهِ.

**فصل:** وفي الرِّبَاطِ فَضْلٌ عَظِيمٌ؛ وَهُوَ الْمَقَامُ بِالتَّغَرِّ مُقَوِّيًا لِلْمُسْلِمِينَ.  
وَالْتَّغَرُّ كُلُّ<sup>(٦)</sup> مَكَانٍ يُخِيفُ الْعَدُوَّ وَيَخَافُهُ. قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ يَغْدِلُ الرِّبَاطُ  
وَالْجِهَادَ شَيْئًا. وَعَنْ سَلْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَقُولُ: «رِبَاطُ<sup>(٧)</sup> يَوْمٍ وَ<sup>(٧)</sup> لَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، فَإِنْ مَاتَ

(١) في: باب فضل الغزو في البحر، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٧/٢.

(٢) زيادة من: س ٣.

(٣) المائد: الذي يأخذه دوار البحر.

(٤) في: باب فضل غزو البحر، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٢٨/٢. وقال البوصيري:

هذا إسناد ضعيف. مصباح الزجاجة ٣٩٨/٢.

(٥) تشحط بالدم: تضرع به واضطرب فيه.

(٦) بعده في الأصل: «مقام».

(٧ - ٧) زيادة من: م.

جَرَى<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجِرِيَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ<sup>(٢)</sup> الْفَتَانَ<sup>(٣)</sup>». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. وَعَنْ عُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ». حَدِيثٌ صَحِيحٌ<sup>(٥)</sup>. وَلَيْسَ لِأَقْلَهُ<sup>(٦)</sup> وَأَكْثَرِهِ حَدٌّ. وَتَمَامُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «تَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا». أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ<sup>(٧)</sup> فِي «كِتَابِ الثَّوَابِ»<sup>(٨)</sup>. وَيُزَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ

(١) فِي ف: «أَجْرَى».

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ، س ٣: «مِنْ».

(٣) قَالَ الْقَاضِي: رَوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ بَضْمُ الْفَاءِ، جَمْعُ فَاتِنَ، وَرَوَايَةُ الطَّبْرِيِّ بِالْفَتْحِ. صَحِيحٌ مُسْلِمٌ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ٥٧٨/٤.

(٤) فِي: بَابُ فَضْلِ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ. صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٣/١٥٢٠.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ فَضْلِ الرِّبَاطِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. الْمُجْتَبَى ٣٣/٦. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥/٤٤٠، ٤٤١.

(٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فَضْلِ الْمَرَابِطِ، مِنْ أَبْوَابِ فَضَائِلِ الْجِهَادِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧/١٦٣. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ فَضْلِ الرِّبَاطِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. الْمُجْتَبَى ٣٣/٦، ٣٤. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ فَضْلِ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٩٢٤. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فَضْلِ مَنْ رَابَطَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/٢١١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/٦١، ٦٤، ٦٥، ٧٥.

(٦) فِي ف: «لِأَوَّلِهِ».

(٧) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ حَيَّانِ الْأَصْفَهَانِيُّ أَبُو الشَّيْخِ، مُحَدِّثٌ مَفْسَرٌ، ثِقَةٌ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْتِينَ وَثَلَاثِمِائَةً. سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ١٦/٢٧٦ - ٢٨٠. النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ٤/١٣٦.

(٨) وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، فِي: الْكَبِيرِ ٨/١٥٧.

عُمَرَ، وَأَبَى هُرَيْرَةَ<sup>(١)</sup>.

وَأَفْضَلُ الرِّبَاطِ الْمَقَامُ بِأَشَدِّ الثُّغُورِ خَوْفًا؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَشَدُّ خَطَرًا.

وَلَا يُسْتَحَبُّ نَقْلُ أَهْلِهِ إِلَى الثَّغْرِ الْخَوْفِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَقَالَ: أَحَافٌ عَلَيْهِ الْإِثْمُ؛ لِأَنَّهُ يُعَرِّضُ ذُرِّيَّتَهُ لِلْمُشْرِكِينَ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تُنْزِلُوا الْمُسْلِمِينَ فِي صَفَّةِ<sup>(٢)</sup> الْبَحْرِ<sup>(٣)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الثَّغْرِ أَنْ يَجْتَمِعُوا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ لَصَلَوَاتِهِمْ؛ لِيَكُونَ أَجْمَعَ لَهُمْ إِذَا خَضَرَ التَّفْيِيزُ، فَيُبْلَغَ الْخَبَرُ جَمِيعَهُمْ، وَيَرَاهُمْ عَيْنُ الْكُفَّارِ فَيَخَافُهُمْ وَيُخَوِّفُ مِنْهُمْ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَوْ أَنَّ لِي وَلَايَةً عَلَى الْمَسَاجِدِ - يَعْنِي الَّتِي فِي الثَّغْرِ - لَسَمَّرْتُ أَبْوَابَهَا. يَرِيدُ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُمْ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

فصل: وَيُقَاتِلُ كُلُّ قَوْمٍ مَن يَلِيهِمْ مِنَ الْعَدُوِّ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾<sup>(٤)</sup>. وَلَأنَّهُمْ أَهْمٌ، فَتَجِبُ الْبِدَاءَةُ بِهِمْ، إِلَّا أَنْ تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى الْبِدَاءَةِ بِغَيْرِهِمْ؛ إِمَّا لِانْتِهَازِ فُرْصَةٍ فِيهِمْ، أَوْ خَوْفِ الضَّرَرِ بِتَرْكِهِمْ، أَوْ لِمَانَعٍ مِنْ قِتَالِ الْأَقْرَبِ،

(١) أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ فِي: سَنَنِهِ ١٩٥/٢. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) فِي م: «سَفِينَةٌ».

(٣) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ، فِي: الْمَصْنَفِ ٢٨٣/٥، ٢٨٤.

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ ١٢٣.

فَيُبِيدُ بِالْأَبْعَدِ<sup>(١)</sup> لذلك .

وَيُسْتَحَبُّ التَّخْرِيطُ عَلَى الْقِتَالِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ تعالى والدُّعَاءُ ؛ لقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيْتَهُمْ فَشَكَّةٌ فَأَنْبَتُوا وَآذَكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُو الْكُفَّارَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ قِتَالِهِمْ ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَلِّي يَوْمَ خَيْبَرَ : « إِذَا نَزَلْتُ بِسَاحَتِهِمْ فَأَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَأَخْبِرُهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ<sup>(٤)</sup> رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَّكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ » .<sup>(٥)</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٦)</sup> . وَلَا تَجِبُ الدَّعْوَةُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ : إِنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ بَلَغَتْ كُلَّ أَحَدٍ ، وَلَا أَعْرِفُ الْيَوْمَ أَحَدًا يُدْعَى ، إِنَّمَا كَانَتْ الدَّعْوَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُثْمَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي [ ٤١١ د ] الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ آمِنُونَ ، وَلِإِلَهُمْ تُشَقَّى عَلَى الْمَاءِ ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ ، وَسَبَى الذَّرِيَّةَ .

---

(١) فِي ف : « بَقَاتِلِ الْأَبْعَدِ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٨٤ .

(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٤٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « بِهَذَاكَ » .

(٥ - ٥) فِي م : « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالنَّبُوَّةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ غَزْوَةِ خَيْبَرَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٧/٤ ، ٥٨ ، ١٧١/٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ نَشْرِ الْعِلْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٨٩/٢ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْجَزَائِرِ الْبَعِيدَةِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ ، وَجَبَتْ دَعْوَتُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾<sup>(٢)</sup> . فَلَا يَجُوزُ قِتَالُهُمْ عَلَى مَا لَا يُلْزَمُهُمْ .

**فصل : ولا يحل لمسلم أن يهرب من كافرين ، ولا لجماعة أن يفروا من مثليهم ؛ لقول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَخَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ ﴾<sup>(٣)</sup> . وهذا أمرٌ بلفظ الخبر ؛ لأنه لو كان خبراً بمغناة ، لم يكن تخفيفاً ، ولو قع الخبر بخلاف الخبر عنه<sup>(٤)</sup> ، والأمر يقتضي الوجوب . ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِنَالٍ ﴾<sup>(٥)</sup> . وهو<sup>(٦)</sup> أن ينصرف<sup>(٧)</sup> من ضيق إلى سعة ، أو من شغل إلى غلو ، أو من مكانٍ منكشِفٍ إلى مُسْتَتِرٍ ، أو<sup>(٧)</sup> من استقبال**

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من ملك من العرب رقيقا ... ، من كتاب العتق . صحيح البخارى ٣ / ١٩٤ . ومسلم ، فى : باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام ... ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣ / ١٣٥٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٢ / ٤٠ . والنسائى ، فى : باب الدعوة قبل القتال ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٥ / ١٧١ ، ١٧٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣١ ، ٣٢ ، ٥١ .

(٢) سورة الإسراء ١٥ .

(٣) سورة الأنفال ٦٦ .

(٤) زيادة من : ف .

(٥) سورة الأنفال ١٦ .

(٦) فى ف : « الذى يتحول » .

(٧) فى الأصل ، ف : « و » .

ريح أو شمس إلى استِذْبارِهما ، ونحو ذلك ممَّا هو أَمَكُنُّ له في القتال .  
﴿ أَوْ مُتَحَرِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ ﴾ . يَنْضَمُّ إِلَيْهِمْ لِيُقَاتِلَ مَعَهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَيْسَتْهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ الْأَذْبَارَ  
(١٥) وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ  
فَقَدْ بَكَءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَسَوَاءٌ قَرَّبْتَ الْفِتْنَةَ أَوْ بَعُدْتَ ؛ لِمَا رَوَى  
ابْنُ عُمرَ أَنَّهُ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ مِنْ سَرَايَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَحَاصَ الْمُسْلِمُونَ  
حَيْصَةً عَظِيمَةً ، وَكُنْتُ فِي مَنْ حَاصٍ ، فَلَمَّا بَرَزْنَا قُلْنَا : كَيْفَ نَصْنَعُ وَقَدْ  
فَرَزْنَا مِنَ الرَّحْفِ ، وَبُؤْنَا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ؟! فَجَلَسْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ  
صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا خَرَجَ ، قُمْنَا إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> فَقُلْنَا لَهُ : نَحْنُ الْفَرَارُونَ . فَقَالَ :  
« لَا ، بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ » <sup>(٣)</sup> ، أَنَا فِتْنَةٌ كُلُّ مُسْلِمٍ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٤)</sup> ،  
وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَعَنْ عُمرَ أَنَّهُ قَالَ : أَنَا فِتْنَةٌ كُلُّ مُسْلِمٍ <sup>(٥)</sup> . وَقَالَ : لَوْ  
أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ تَحَيَّرَ إِلَيَّ ، لَكُنْتُ لَهُ فِتْنَةً <sup>(٦)</sup> . وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِالْعِرَاقِ .  
وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ أَكْثَرَ مِنَ الْمُتْلِينَ <sup>(٧)</sup> ، لَمْ تَحِبْ مُصَابِرَتُهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

(١) سورة الأنفال ١٥ ، ١٦ .

(٢) زيادة من : ف .

(٣) العكارون : الكزارون إلى الحرب .

(٤) في : باب ما جاء في الفرار من الزحف ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٢١٣/٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التولي يوم الزحف ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود

٤٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٨/٢ ، ٧٠ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١١ .

(٥) أخرجه سعيد بن منصور ، في : سننه ٢٠٩/٢ ، ٢١٠ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٩/

٧٦ ، ٧٧ .

(٦) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٧٧/٩ .

(٧) في ف : « المسلمين » .

لَمَّا فَرَضَ مُصَابِرَةُ الْمُثَلَيْنِ، دَلَّ عَلَى إِبَاحَةِ الْفِرَارِ مِنَ الرَّائِدِ عَلَيْهِمَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ فَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ، فَقَدْ <sup>(١)</sup> فَرَّ، وَمَنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَمَا فَرَّ <sup>(٢)</sup>. لَكِنْ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمُ الظُّفَرُ، فَالْأَوْلَى لَهُمُ الثَّبَاتُ؛ لِيَحْصُلَ لَهُمُ الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ، وَمَسَرَّةُ الْمُسْلِمِينَ بِظَفَرِهِمْ. وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمُ الْهَلَاكُ بِالْإِقَامَةِ، وَالتَّجَاةُ بِالْفِرَارِ <sup>(٣)</sup>، فَالْفِرَارُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْسِرُوا قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ بِهَلَاكِهِمْ. وَإِنْ ثَبَّتُوا، جَازَ؛ لِأَنَّ لَهُمْ غَرَضًا فِي الشَّهَادَةِ. وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمُ الْهَلَاكُ فِي الْإِقَامَةِ وَالْانْصِرَافِ، فَالْأَوْلَى الثَّبَاتُ؛ لِيَحْصُلَ لَهُمْ ثَوَابُ <sup>(٤)</sup> الشُّهَدَاءِ <sup>(٥)</sup> الصَّابِرِينَ <sup>(٥)</sup> الْمُقْبِلِينَ، وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَظْفَرُوا فَيَسْلَمُوا وَيَعْنَمُوا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئْتَهُ كَثِيرَةً يَأْذِنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ <sup>(٦)</sup>. وَإِنْ خَشُوا الْأَسْرَ، قَاتَلُوا حَتَّى يُقْتَلُوا؛ لِيَنَالُوا شَرَفَ الشَّهَادَةِ، وَلَا يَتَسَلَّطَ الْكُفَّارُ عَلَى إِهَانَتِهِمْ وَتَغْذِيهِمْ. وَإِنْ اسْتَأْسَرُوا، جَازَ؛ لِأَنَّ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ، وَخُبَيْبَ بْنَ عَدِيٍّ، وَزَيْدَ بْنَ الدِّيْنَةَ، فِي عَشْرَةِ رَهْطٍ، كَانُوا سَرِيَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَفَرَّتْ إِلَيْهِمْ هَذِيلٌ بِقَرِيبٍ مِنْ مِائَةِ رَجُلٍ رَامَ، فَعَرَضُوا عَلَيْهِمْ أَنْ

(١) فِي م: «فَمَا».

(٢) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، فِي: سَنَنِهِ ٢/٢٠٩. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمُصَنَّفِ ١٢/٥٣٧.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «فِي الْفِرَارِ».

(٤) فِي م: «فَضِيلَةٌ».

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «و».

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٤٩.

يَسْتَأْسِرُوا، فَأَبَوْا، فَقَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةِ، وَنَزَلَ إِلَيْهِمْ حُبَيْبٌ وَزَيْدٌ عَلَى الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ، فَلَمْ يَذُمَّ أَحَدًا مِنْهُمْ<sup>(١)</sup>.

وإن أَلْقَى الْكُفَّارُ نَارًا فِي سَفِينَةٍ فِيهَا مُسْلِمُونَ، فَمَا [٤١١ظ] غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمُ السَّلَامَةُ فِيهِ، فَلَاؤُلَى فِعْلُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ صِيَانَتَهُمْ عَنِ الْهَلَاكِ، وَإِنْ ثَبَّتُوا، جَازَ. قَالَ أَحْمَدُ: كَيْفَ<sup>(٢)</sup> شَاءَ صَنَعَ<sup>(٣)</sup>. وَإِنْ تَسَاوَى الْأُمْرَانِ، فَهُمْ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْمَقَامِ بِالسَّفِينَةِ وَالْقَاءِ نُفُوسِهِمْ فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا مَوْتَتَانِ، فَيُخْتَارُ أَيْسَرُهُمَا. وَعَنْهُ، أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> يُلْزَمُهُمُ الْمَقَامُ؛ لِقَلَّةِ يَكُونُ مَوْتُهُ بِفِعْلِهِ، فَيَكُونُ مُعِينًا عَلَى نَفْسِهِ.

---

(١) أخرجه البخاري، في: باب هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر... من كتاب الجهاد، وفي: باب حدثني عبد الله بن محمد الجعفي... وباب غزوة الرجيع ورعل وذكران... من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٨٢/٤، ٨٣، ١٠٠/٥، ١٠١، ١٣٢، ١٣٣. وأبو داود، في: باب في الرجل يستأسر، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٤٧/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩٤/٢، ٣١٠.

(٢ - ٢) في ف: «شاءوا صنعوا».

(٣) بعده في م: «لا».



## بَابُ مَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ وَمَا يَجُوزُ لَهُ

يجبُ عليه<sup>(١)</sup> أَنْ يَشْحَنَ تُغُورَ الْمُسْلِمِينَ بِجُيُوشٍ يَكْفُونُ مَنْ تَلِيهِمْ ، وَيَقْوِيَهَا بِالْعَدَدِ وَالْآلَاتِ ، وَيُؤَمِّرَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا ذَا رَأْيٍ ، وَشَجَاعَةٍ ، وَدِينٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ، لَمْ يَأْمَنْ<sup>(٢)</sup> دُخُولَ الْكُفَّارِ مِنْ بَعْضِ الثُّغُورِ ، فَيُصِيبُونَ الْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ اخْتِاجَ إِلَى بِنَاءِ حِصْنٍ ، أَوْ حَفْرِ خَنْدَقٍ ، فَعَلَّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَنْدَقَ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي غَزْوَةِ الْأَخْزَابِ . وَإِذَا بَعَثَ جَيْشًا أَوْ سَرِيَّةً ، لَزِمَهُ أَنْ يُؤَلِّيَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا عَلَى الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَيُوصِيَهُ بِجَيْشِيهِ ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ ،<sup>(٣)</sup> «أَوْ جَيْشٍ»<sup>(٤)</sup> ، أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي خَاصَّتِهِ ، وَمَنْ<sup>(٥)</sup> مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . «رَوَاهُ مُسْلِمٌ» . وَلَمَّا

(١) فِي ف : «عَلَى الْإِمَامِ» .

(٢) فِي ف : «يُؤْمَنُ» .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي ف ، م : «مَنْ» .

(٥ - ٥) زِيَادَةٌ مِنْ ف .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَأْمِيرِ الْإِمَامِ الْأُمَرَاءَ عَلَى الْبُعُوثِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٣٥٧ ، ١٣٥٨ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي دَعَاءِ الْمُشْرِكِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٣٥ ، ٣٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَصِيَّتِهِ ﷺ فِي الْقِتَالِ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٧/١١٨ ، ١١٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ وَصِيَةِ الْإِمَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ ابْنُ

بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ جُيُوشَهُ إِلَى الشَّامِ ، خَرَجَ مَعَ أُمَرَائِهِمْ يُشَيِّعُهُمْ ، وَيُوصِيهِمْ ، وَيَعْهَدُ إِلَيْهِمْ <sup>(١)</sup> .

فصل : وإذا أرادَ الإمامُ أو الأَمِيرُ الغَزْوَ ، لَزِمَهُ أَنْ يَغْرِضَ جَيْشَهُ ، وَيَتَعَاهَدَ الحَيْلَ والرِّجَالَ ، فلا يَدْعُ فَرَسًا حَظْمًا ؛ وهو الكَسِيرُ ، ولا فَحْمًا ؛ وهو الكَبِيرُ ، ولا ضَرِيعًا ؛ وهو الصَّغِيرُ ، ولا هَزِيلًا ، يَدْخُلُ مَعَهُ أَرْضَ العَدُوِّ ؛ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ فِيهَا ، وَ<sup>(٢)</sup> رُبَّمَا كَانَتْ سَبَبًا لِلْهَزِيمَةِ .

ولا يَأْذُنُ لِحَذَلٍ مِنَ النَّاسِ ؛ وهو الذى يُفْنِدُ النَّاسَ عَنِ الغَزْوِ ، ولا لِمُرْجِفٍ ؛ وهو الذى يُحَدِّثُ بِقُوَّةِ الكُفَّارِ ، وَضَعْفِ المُسْلِمِينَ ، وَهَلَاكِ بَعْضِهِمْ ، وَيُخَيِّلُ لَهُمْ أَسْبَابَ ظَفَرِ عَدُوِّهِمْ بِهِمْ ، ولا لِمَنْ يُعِينُ العَدُوَّ بِمُكَاتَبَتِهِمْ بِأَخْبَارِ المُسْلِمِينَ ، وَالتَّجَسُّسِ لَهُمْ ، ولا لِمَنْ يَضُرُّ المُسْلِمِينَ بِإِيقَاعِ الاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ ، ولا لِمَنْ يُعْرِفُ بِالتَّفَاقِ وَالزُّنْدَقَةِ ؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَنْذَوْكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا ﴾

---

= ماجه ٢/ ٩٥٣ ، ٩٥٤ . والدارمى ، فى : باب وصية الإمام فى السرايا ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢/ ٢١٥ - ٢١٧ . والإمام مالك ، فى : باب النهى عن قتل النساء والولدان فى الغزو ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢/ ٤٤٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ٣٠٠ ، ٤/ ٢٤٠ ، ٥/ ٣٥٢ ، ٣٥٨ .

(١) أخرجه الإمام مالك ، فى : باب النهى عن قتل النساء والولدان فى الغزو ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢/ ٤٤٧ ، ٤٤٨ . وعبد الرزاق ، فى : المصنف ٥/ ١٩٩ ، ٢٠٠ . وسعيد بن منصور ، فى : سننه ٢/ ١٤٨ ، ١٤٩ . وابن أبى شيبه ، فى : المصنف ١٢/ ٣٨٣ ، ٣٨٤ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٩/ ٨٩ - ٩١ .

(٢) فى الأصل : «أو» .

وَلَنْ تُقْبِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا ﴿١١﴾ . وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ  
 أَنْبَاءَهُمْ فَشَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴾ ١١ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا  
 زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ ﴿١٢﴾ . قِيلَ : مَعْنَاهُ  
 لَا وَقَعُوا بَيْنَكُمْ الْاِخْتِلَافَ . وَقِيلَ : لِأَسْرَعُوا فِي تَفْرِيقِ جَمْعِكُمْ . وَلَأنَّ فِي  
 حُضُورِهِمْ ضَرَرًا ، فَيَجِبُ صِيَانُهُ الْمُسْلِمِينَ عَنْهُ .

وَلَا يَأْذَنُ لِطِفْلِ وَلَا مَجْنُونٍ ؛ لِأنَّ دُخُولَهُمْ تَعَرُّضٌ لِلْهَلَاكِ لغيرِ فائِدَةٍ .  
 وَيَجُوزُ أَنْ يَأْذَنَ لِمَنْ اسْتَدَّ مِنَ الصَّبِيَّانِ ؛ لِأنَّ فِيهِمْ مَعُونَةٌ وَنَفْعًا .

وَلَا يَأْذَنُ لِمُشْرِكٍ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ [٤١٢و] خَرَجَ إِلَى بَذْرِ ، فَتَبِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، قَالَ : « تُوْمِنُ »<sup>(١)</sup>  
 بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؟ . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَارْجِعْ ، فَلَنْ نَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ » .  
 حَدِيثٌ صَحِيحٌ<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ دَعَتْ حَاجَةً إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَكُنْ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي  
 الْمُسْلِمِينَ ، لَمْ يَسْتَعِينَ بِهِ أَيْضًا ؛ لِأنَّ مَا يُخْشَى مِنْ ضَرَرِهِ أَكْثَرُ مِمَّا يُرْجَى مِنْ

(١) سورة التوبة ٨٣ .

(٢) سورة التوبة ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) فِي ف : « أَتُومِنُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « حَسَن » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ كِرَاهَةِ الْاِسْتِعَانَةِ فِي الْغَزْوِ بِكَافِرٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ  
 وَالسَّيْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٤٩/٣ ، ١٤٥٠ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَشْرِكِ يَسْهَمُ لَهُ ، مِنْ  
 كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٦٩/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ يَغْزُونَ مَعَ  
 الْمُسْلِمِينَ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤٨/٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْاِسْتِعَانَةِ  
 بِالْمَشْرِكِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٩٤٥/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٦٧/٦ ،  
 ٦٨ ، ١٤٩ .

نَفْعِهِ . وَإِنْ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِمْ ، جَاز ؛ لِأَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ شَهِدَ حُجَّتَنَا  
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ <sup>(١)</sup> عَلَى شِرْكِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا يَأْذُنُ لِلْمَرْأَةِ الشَّابَّةِ الْجَمِيلَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، وَلَا  
يُؤْمَنُ الضَّرَرُ عَلَيْهَا وَبِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَأْذَنَ لِلطَّاعِنَةِ فِي السَّنِّ ؛ لِسَقْيِ الْمَاءِ ،  
وَمُعَالَجَةِ الْجَرْحِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ يَغْزُو بِأُمِّ سَلِيمٍ وَنِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ ، يَسْقِينَ الْمَاءَ ، وَيُدَاوِينَ  
الْجَرْحَى <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ؛ لِمَا رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ،**  
**قَالَ : قَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ فِي سَفَرٍ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ <sup>(٤)</sup> .**

---

(١) فِي ف : « صَفْوَان » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ١٩٧/٢ ، وَيُضَافُ إِلَيْهِ : وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ  
قُلُوبَهُمْ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٧١/٣ .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/  
١٤٤٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النِّسَاءِ يَغْزُونَ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٧/٢ .  
وَالْتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ ، مِنْ أَبْوَابِ السِّيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ  
٧٠/٧ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَرَادَ غَزْوَةَ فَوْرَى بِغَيْرِهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ  
حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٩/٤ ، ٤/٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي :  
بَابِ حَدِيثِ تَوْبَةِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ ، مِنْ كِتَابِ التَّوْبَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢١٢٨/٤ . وَأَبُو  
دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي أَيِّ يَوْمٍ يَسْتَحَبُّ السَّفَرُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٤/٢ .  
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْخُرُوجِ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، مِنْ كِتَابِ السِّيرِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢١٤/٢ . وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٦/٣٩٠ .

وَيُعَيِّئُ جَيْشَهُ ، وَيُرْتَّبُ فِي كُلِّ جَانِبٍ كُفُؤًا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ :  
 كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَجَعَلَ خَالِدًا عَلَى إِحْدَى الْمُجَنَّبَتَيْنِ ، وَجَعَلَ الزُّبَيْرَ  
 عَلَى <sup>(١)</sup> الْأُخْرَى ، وَجَعَلَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى السَّاقَةِ <sup>(٢)</sup> . وَلَآنَ ذَلِكَ أُخَوِّطُ  
 لِلْحَزْبِ ، وَأَبْلُغُ فِي إِزْهَابِ الْعَدُوِّ .

وَيَعْقِدُ الْأَلْوِيَّةَ وَالرَّايَاتِ ، وَيَجْعَلُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ لِيَاءً ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ،  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ حِينَ أَسْلَمَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعَبَّاسِ :  
 « احْبِسْهُ عَلَى الْوَادِي حَتَّى تَمُرَّ بِهِ جُنُودُ اللَّهِ فَيَرَاهَا » . قَالَ : فَحَبَسْتُهُ <sup>(٣)</sup>  
 حَيْثُ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَرَّتْ بِهِ الْقَبَائِلُ عَلَى رَايَاتِهَا <sup>(٤)</sup> . وَهُوَ مُخَيَّرٌ <sup>(٥)</sup>  
 فِي أَلْوَانِهَا ، لِكَيْتَهُ يُغَايِرُ أَلْوَانَهَا ، لِيَعْرِفَ كُلُّ قَوْمٍ رَايَاتِهِمْ .

وَيُعَرِّفُ عَلَيْهِمُ الْعُرَفَاءَ ، وَيَجْعَلُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ أَمِيرًا ، وَيُكَلِّفُهُمُ مِنَ السَّيْرِ  
 مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ضَعِيفُهُمْ ؛ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ عَنْهُمْ ، أَوْ <sup>(٦)</sup> يَشُقَّ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ تَدْعُو  
 حَاجَةً إِلَى الْجِدِّ فِي السَّيْرِ لِمُصْلَحَةٍ رَأَاهَا ، فَيَجُوزَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَدُّ فِي  
 السَّيْرِ حِينَ بَلَغَهُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُتَيْيٍّ : لِيُخْرِجَنَّ الْأَعْزَمُ مِنْهَا الْأَذَلَّ . لِيَشْغَلَ

(١) فِي م : « فِي » .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَتْحِ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٠٧/٣ .  
 وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٣٨/٢ .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « عَلَى الْوَادِي » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّايَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي .  
 صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨٦/٥ .

(٥) فِي م : « مُتَحِيرٌ » .

(٦) فِي م : « وَلَا » .

الناس عن الخَوْضِ فيه<sup>(١)</sup> . وَيَتَخَيَّرُ لَهُمْ مِنَ الْمَنَازِلِ أَصْلَحَهَا لَهُمْ ، وَيَسْتَبْعُ مَكَامِنَهَا فَيَحْفَظُهَا<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمْ ، وَلَا يُغْفِلُ الْحَرَسَ وَالطَّلَائِعَ ، لِيَحْفَظَهُمْ مِنَ الْبَيَاتِ . وَقَدْ رَوَى سَهْلُ ابْنُ الْحَنْظَلِيَّةِ أَنَّهُمْ سَارُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُتَيْنٍ ، فَأَطْنَبُوا السَّيْرَ ، حَتَّى<sup>(٣)</sup> كَانَ عَشِيَّةً قَالَ : « مَنْ يَحْرُسُنَا اللَّيْلَةَ ؟ » . قَالَ أَنَسُ بْنُ أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيُّ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « فَارْكَبْ » . فَارْكَبَ فَرَسًا لَهُ ، وَجَاءَ إِلَى<sup>(٤)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ : « اسْتَقْبِلْ هَذَا الشُّعْبَ حَتَّى تَكُونَ فِي أَعْلَاهُ ، وَلَا تُغْرَنْ<sup>(٥)</sup> مِنْ قِبَلِكَ اللَّيْلَةَ » . فَلَمَّا أَصْبَحْنَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مُصَلَّاهُ ، فَزَكَّعَ رِكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : « هَلْ أَحْسَسْتُمْ فَارِسَكُمْ<sup>(٦)</sup> ؟ » . قَالُوا : لَا . فَثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ يَلْتَقِئُ إِلَى الشُّعْبِ ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ<sup>(٧)</sup> قَالَ : « أَبْشِرُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ فَارِسُكُمْ » . فَإِذَا هُوَ [ ٤١٢ ط ] قَدْ جَاءَ ، حَتَّى وَقَفَ عَلَى<sup>(٨)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ<sup>(٨)</sup> ، فَقَالَ : إِنِّي انْطَلَقْتُ ،

(١) أخرجه الترمذی ، فی : باب ومن سورة المنافقين ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذی ١٢ / ١١٩ ، ٢٠٦ . ولم يذكر الترمذی اشتداد الرسول ﷺ فی السير ، وذكره الواقدي ، فی المغازی ٤١٨ / ٢ .

(٢) فی م : « فيحوطها » .

(٣) بعده فی م : « إذا » .

(٤) سقط من : م .

(٥) فی م : « تغرن » .

(٦) فی ف : « بفارسكم » .

(٧) سقط من : الأصل ، س ٣ .

(٨) سقط من : ف ، س ٣ .

حتى كنتُ في أعلى هذا الشعبِ حيثُ أمرني رسولُ الله ﷺ ، فلمَّا أصبحتُ ، أطلعتُ الشَّعْبَيْنِ كِلَيْهِمَا ، فنظرتُ ، فلم أرَ أحدًا . فقال له رسولُ الله ﷺ : « هَلْ نَزَلَتِ اللَّيْلَةُ ؟ » . قال : لا ، إلَّا مُصَلِّيًا أو قَاضِيًا <sup>(١)</sup> حاجةً . فقال له رسولُ الله ﷺ : « قَدْ أَوْجَبَتْ <sup>(٢)</sup> ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْمَلَ بَعْدَهَا » . رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> .

ويُذَكِّي <sup>(٤)</sup> العيونَ ، ليَعْلَمَ أخبارَ عَدُوِّهِ ، فَيَتَحَرَّرَ مِنْهُمْ ، وَيَتِمَكَّنَ مِنَ الْفُرْصَةِ فِيهِمْ . وَيَسْتَشِيرُ ذَوِي الرَّأْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَسَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وكان النبي ﷺ أَكْثَرَ النَّاسِ مُشَاوَرَةً لِأَصْحَابِهِ .

وَيَمْنَعُ جَيْشَهُ مِنَ الْمَعَاصِي ، وَالتَّشَاغُلِ بِالتَّجَارَةِ الْمَانِعَةِ لَهُمْ مِنَ الْقِتَالِ ، وَيَقْوَى نَفْسَهُمْ بِمَا يُخَيِّلُ إِلَيْهِمْ مِنْ أَسْبَابِ الظَّفَرِ ، وَيَعُدُّ ذَا الصَّبْرِ مِنْهُمْ بِالْأَجْرِ وَالنَّقْلِ ، وَيُخْفِي مِنْ أَمْرِهِ مَا أَمَكَنَ إِخْفَاؤُهُ ؛ لِئَلَّا يَعْلَمَ بِهِ عَدُوُّهُ ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بِغَيْرِهَا <sup>(٦)</sup> . وَلَا يَمِيلُ مَعَ أَهْلِهِ وَمُؤَافِقِيهِ

(١) في الأصل ، س ٣ : « قاضي » .

(٢ - ٢) في الأصل ، س ٣ ، ف : « أما هذا فقد أوجب » .

(٣) تقدم تخريجه في ٣٨٧/١ .

(٤) في م : « يدلي » .

(٥) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٦) انظر ما تقدم تخريجه من حديث كعب بن مالك في صفحة ٢٧٢ ، ويضاف إليه لهذا اللفظ : وأبو داود ، في : باب المكر في الحرب ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤١/٢ . والدارمي ، في : باب في الحرب خدعة ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢١٩/٢ .

فِي مَذْهَبِهِ عَلَى مُخَالِفِيهِ ؛ لِأَنَّ تَنْكِيسَ قُلُوبِهِمْ ، فَيُخَذِّلُوهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَيُعْذِّلُهُمْ الزَّادَ ، وَيُرَاعِي مَنْ مَعَهُ ، وَيُوزُقُ كُلَّ وَاحِدٍ بِحَسَبِ حَاجَتِهِ .

**فصل :** وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسَ ، حَتَّى يُسْلِمُوا ، أَوْ <sup>(١)</sup> يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ حَتَّى يُسْلِمُوا ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ نِسَائِهِمْ وَصَبْيَانِهِمْ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّهُمَا يَصِيرَانِ رَقِيقًا وَمَالًا لِلْمُسْلِمِينَ ، فَقَتْلُهُمَا إِثْلَافٌ لِمَالِ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : «و» .

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٢٩ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَتْلِ الصَّبْيَانِ فِي الْحَرْبِ ، وَبَابِ قَتْلِ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٤/٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ فِي الْحَرْبِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٣٦٤/٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي دَعَاءِ الْمُشْرِكِينَ ، وَبَابِ فِي قَتْلِ النِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٦/٢ ، ٤٩ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦٤/٧ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْغَارَةِ وَالْبِيَاتِ وَقَتْلِ النِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٩٤٧/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٢٣/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمَوْطَأُ ٤٤٧/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١/ ٢٥٦ ، ٢٢٢/٢ ، ٢٣ ، ٧٦ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ٣/٤٨٨ ، ٤/١٧٨ .



المُسْلِمِينَ . وَلَا قَتْلُ شَيْخٍ فَإِنْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَإِنِّي ، وَلَا طِفْلًا ، وَلَا امْرَأَةً » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . ولأنَّه لَا نِكَايَةَ لَهُ فِي الْحَرْبِ ، أَشْبَهَ الْمَرْأَةَ . وَلَا قَتْلُ زَمَنِ وَلَا أَعْمَى ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الشَّيْخِ الْفَانِي . وَلَا رَاهِبٍ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ أَوْصَى يَزِيدَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الشَّامِ ، فَقَالَ : لَا تَقْتُلُوا الْوِلْدَانَ ، وَلَا النِّسَاءَ ، وَلَا الشُّيُوخَ ، وَتَسْجِدُونَ قَوْمًا حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ فِي الصَّوَامِعِ ، فَدَعَوْهُمْ وَمَا حَبَسُوا لَهُ أَنْفُسَهُمْ<sup>(٢)</sup> . وَلَا قَتْلُ خُنْثَى مُشَكِّلٍ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ امْرَأَةٌ ، فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ مَعَ الشُّكِّ .

وَمَنْ قَاتَلَ مِنْ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ ، قُتِلَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ امْرَأَةً أَلْقَتْ حَجَرًا عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْلَمَةَ<sup>(٣)</sup> . وَمَنْ كَانَ ذَا رَأْيٍ يُعِينُ بِهِ فِي الْحَرْبِ ، جَازَ قَتْلُهُ ؛ لِأَنَّ الرَّأْيَ فِي الْحَرْبِ أُبْلَغُ مِنَ<sup>(٤)</sup> الْقِتَالِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَعَنْهُ يَصُدِّرُ الْقِتَالُ . قَالَ الْمُتَنَبِّيُّ<sup>(٥)</sup> :

الرَّأْيُ قَبْلَ شَجَاعَةِ الشُّجْعَانِ      هُوَ أَوَّلُ وَهْيِ الْحَلِّ الثَّانِي

(١) في : باب في دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٦ / ٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٧٠ .

(٣) في الأصل : « سلمة » .

وانظر ما أخرجه الواقدي في المغازي ٦٤٥ / ٢ ، ٦٥٨ . وما ذكره ابن حجر في الإصابة ٦ / ٤٣ ، فقد ذكر أن هذا كان يوم خيبر ، لا يوم بنى قريظة ، وأن الذي ألقى عليه الحجر مرحب . والذي قتله المرأة يوم بنى قريظة هو خلاد بن سويد . انظر السيرة لابن هشام ٢٤٢ / ٢ . والسيرة الحلبية ٦٦٨ / ٢ .

(٤) في الأصل ، س ٣ ، م : « في » .

(٥) في : ديوانه ٤١٢ .

[٤١٣هـ] فإذا هما اجتمعَا للنفسِ مُرَّةً بَلَغَتْ مِنَ الْعُلْيَاءِ كُلِّ مَكَانٍ وَلَزِمَا طَعَنَ الْفَتَى أَقْرَانَهُ بِالرَّأْيِ قَبْلَ تَطَاعُنِ الْفُرْسَانِ وَإِنْ تَتَرَسَّ الْكُفَّارُ بِنِسَائِهِمْ وَصِيبَانِهِمْ، جَازَ رَمْيُهُمْ، وَيُقَصَّدُ الْمُقَاتِلَةُ، لِأَنَّ الْمَنْعَ <sup>(١)</sup> مِنْ رَمْيِهِمْ يُفْضَى إِلَى تَغْطِيلِ الْجِهَادِ. وَإِنْ تَتَرَسَّوْا بِأَسَارَى <sup>(٢)</sup> الْمُسْلِمِينَ أَوْ <sup>(٣)</sup> أَهْلِ الذِّمَّةِ، لَمْ يَجْزُ رَمْيُهُمْ إِلَّا فِي حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ وَالْخَوْفِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ مَغْضُومُونَ لَأَنْفُسِهِمْ، فَلَمْ يُبَحَّ التَّعَرُّضُ لِإِثْلَافِهِمْ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَفِي حَالِ الضَّرُورَةِ يُبَاحُ رَمْيُهُمْ؛ لِأَنَّ حِفْظَ الْجَيْشِ أَهَمُّ.

**فصل : ويجوزُ بَيَاتُ الْكُفَّارِ، وَرَمْيُهُمْ بِالْمُنْجَنِيْقِ وَالنَّارِ، وَقَطْعُ الْمِيَاهِ عَنْهُمْ، وَإِنْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ إِثْلَافَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ؛ لِمَا رَوَى الصَّعْبُ بْنُ جَثَّامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنِ الدَّارِ مِنْ دِيَارِ الْمُشْرِكِينَ، نُبَيْتُهُمْ فَتُصِيبُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيَّتِهِمْ؟ فَقَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup>. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ مُنْجَنِيْقًا**

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «مِنْهُمْ».

(٢) فِي ف: «بِأَسْرَاءٍ مِنْ».

(٣) بَعْدَهُ فِي ف: «مِنْ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ أَهْلِ الدَّارِ يَبِيتُونَ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٤/٤. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ جَوَازِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فِي الْبَيَاتِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٣٦٤/٣، ١٣٦٥.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي قَتْلِ النِّسَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٠/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، مِنْ أَبْوَابِ السِّيرِ. عَارِضَةٌ =

على أهل الطائف<sup>(١)</sup> . والتَّغْرِيقُ بالماءِ في مَعْنَاهُ . فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمُونَ ، فَأُمِّكَنَّ الْفَتْحُ بِدُونِ ذَلِكَ ، لَمْ يَجْزُ رَمِيهِمْ بِهِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ تَعْرِضُ لِقَتْلِهِمْ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ بِدُونِهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيْمَهُ يُفْضِي إِلَى تَغْطِيلِ الْجِهَادِ .

**فصل :** ويجوزُ قَتْلُ مَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ مِنْ دَوَابِّهِمْ ؛ لِأَنَّ قَتْلَهَا وَسِيلَةٌ إِلَى الظَّفَرِ بِهِمْ ، فَإِذَا صَارَتْ إِلَيْنَا ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهَا مَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ . وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُهَا<sup>(٤)</sup> إِلَّا لِأَكْلِ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ . وَلَا يَجُوزُ<sup>(٥)</sup> تَحْرِيقُ النَّحْلِ ، وَلَا تَغْرِيقُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّحْلَةِ<sup>(٦)</sup> . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا

= الأُحْزَى ٦٥/٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْغَارَةِ وَالْبَيَاتِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٩٤٧/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨/٤ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٨٤/٩ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمَثَلَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧/ ١٢١ ، ١٢٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٤٩/٣ ، ١٥٥٠ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النَّهْيِ أَنْ تَصْبِرَ الْبَهَائِمَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٩١/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْمَجْثَمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُجْتَبَى ٧/ ٢١٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ وَعَنِ الْمَثَلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١١٦٣/٢ ، ١١٦٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٤/٢ ، ٣١٨/٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ف .

(٥) فِي : « يَحُلُّ » .

(٦) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ٥٢٩/٢ .

تُحْرَقُ<sup>(١)</sup> نَحْلًا، وَلَا تُغْرَقُ<sup>(٢)</sup>. وَيَجُوزُ أَخْذُ الشَّهْدِ. وَفِي أَخْذِهِ كُلُّهُ<sup>(٣)</sup> رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِيهِ قَتْلَ النَّحْلِ وَهَلَاكَهُ. وَالثَّانِيَةُ، يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَلَاكَهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ ضِمْنًا غَيْرَ مَقْصُودٍ، فَأَشْبَهَ قَتْلَ النَّسَاءِ فِي الْبَيَاتِ.

وَيَجُوزُ هَدْمُ بُيَانِهِمْ، وَقَطْعُ شَجَرِهِمْ، وَحَرْقُ زَرْعِهِمْ، إِذَا اخْتِيجَ إِلَيْهِ؛ لِلتَّمَكُّنِ مِنْ قِتَالِهِمْ وَنَحْوِهِ. وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ بِالْمُسْلِمِينَ؛ لِحَاجَتِهِمْ إِلَى الْاسْتِظْلَالِ أَوْ<sup>(٤)</sup> الْاسْتِتَارِ بِهِ، أَوْ<sup>(٥)</sup> الْأَكْلِ مِنْهُ، أَوْ<sup>(٥)</sup> غَلْفِ دَوَابِّهِمْ مِنْهُ<sup>(٦)</sup>. وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، جَوَازُهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَلْسِقِينَ﴾<sup>(٧)</sup>. وَرَوَى ابْنُ عُثْمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَقَطَعَ، <sup>(٨)</sup> وَهِيَ الْبُؤَيْرَةُ<sup>(٨)</sup>، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ﴾. وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ<sup>(٩)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(١) فِي ف: «تُحْرَقُوا».

(٢) فِي ف: «تُغْرَقُ».

وَالْأَثَرُ تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٤٧٠.

(٣) بَعْدَهُ فِي ف: «مِنْ سَلْمِهِ».

(٤) فِي الْأَصْلِ، ف: «و».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٧) سُورَةُ الْحَشْرِ ٥.

(٨ - ٨) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٩) وَالْبَيْتُ لَهُ، فِي: سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ ٣/ ٢٧٢. وَفَتْوحُ الْبُلْدَانِ ١٩/ ١. وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ =

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ  
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. «وَرَوَى أُسَامَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 كَانَ عَهْدَ إِلَيْهِ فَقَالَ: «أَغْرَ عَلَى أُبْنَى<sup>(٢)</sup> صَبَاحًا وَحَرَقَ»<sup>(٣)</sup>. وَالثَّانِيَةُ، لَا  
 يَجُوزُ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا «يَفْعَلُونَ ذَلِكَ» بِنَا؛ لِمَا رَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ،  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لِيَزِيدَ وَهُوَ [٤١٣ظ] يُوصِيهِ<sup>(٤)</sup> حِينَ بَعَثَهُ أَمِيرًا<sup>(٥)</sup>:

= ٢٨٥/١. ومعجم البلدان ١/٧٦٥. وهو بغير نسبة في: اللسان والتاج (ط ي ر). وانظر  
 حاشية الديوان ٢٥٣.

(١) في: باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها، من كتاب الجهاد والسير. صحيح مسلم ٣/  
 ١٣٦٥.

كما أخرجه البخاري، في: باب قطع الشجر والنخيل، من كتاب الحرث والمزارعة، وفي:  
 باب قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا...﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخاري  
 ٣/١٣٦، ١٣٧، ١٨٤/٦. وأبو داود، في: باب في الحرق في بلاد العدو، من كتاب الجهاد.  
 سنن أبي داود ٢/٣٦. والترمذي، في: باب ومن سورة الحشر، من أبواب التفسير. عارضة  
 الأحمدي ١٢/١٨٧، ١٨٨. وابن ماجه، في: باب التحريق بأرض العدو، من كتاب الجهاد.  
 سنن ابن ماجه ٢/٩٤٨، ٩٤٩.

(٢ - ٢) في م: «وعن أسامة بن زيد، قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى قرية يقال لها: أبني.  
 فقال: «اتنها صباحا ثم حرق. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه. وبعده في ف: «رواه  
 النسائي».

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في الحرق في بلاد العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبي  
 داود ٢/٣٦. وابن ماجه، في: باب التحريق بأرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه  
 ٢/٩٤٨.

(٣) أبني: موضع بالشام من جهة البلقاء. معجم البلدان ١/٩٩.

(٤ - ٤) في م: «يفعلونه».

(٥ - ٥) سقط من: الأصل.

يَا يَزِيدُ، لَا تَقْتُلْ صَبِيًّا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا هَرِمًا، وَلَا تُخَرِّبَنَّ عَامِرًا، وَلَا تَفْقِرَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا، وَلَا دَابَّةً عَجْمَاءَ<sup>(١)</sup>، وَلَا شَاةً إِلَّا لِمَا كَلَّةٍ، وَلَا تُحَرِّقَنَّ نَحْلًا وَلَا تُغْرِقَنَّه، وَلَا تَغْلُلْ، وَلَا تَجْبُنْ. رواه سعيد<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي بَلَدِنَا، جَازَ فِعْلُهُ بِهِمْ لِيَتَّهُوا. وَإِنْ أَخَذْنَا مِنْهُمْ مَالًا، فَعَجَزْنَا عَنْ تَخْلِيصِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، جَازَ إِثْلَافُهُ؛ كَيْلًا يَنْتَفِعُوا بِهِ.

**فصل : وَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِي الْأَسْرَى مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ؛ الْقَتْلُ، وَالْفِدَاءُ، وَالْمَنْ، وَالْإِسْتِزْقَاقُ. فَأَمَّا الْفِدَاءُ وَالْمَنْ؛ فَلَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:**  
﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَخَسَّموهُمْ فَشَدُّوا أَلْوَقَاقَ فَإِمَّا مِنْكُمْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَّ عَلَى أُمَيِّ عَزَّةَ<sup>(٤)</sup> الشَّاعِرِ يَوْمَ بَدْرٍ<sup>(٥)</sup>، وَمَنَّ عَلَى أُمَيِّ الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ<sup>(٥)</sup>، وَمَنَّ<sup>(٦)</sup> عَلَى ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالِ الْحَنْفِيِّ<sup>(٧)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ: «عَجْمَاء».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٧٠.

(٣) سُورَةُ مُحَمَّدٍ ٤.

(٤ - ٥) فِي م: «الْجَمْحَى».

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩/٦٥. وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ قِصَّتَهُ، فِي: الْمَغَازِي

١/١١٠، ١١١، ١٤٢، ٢٠١، ٣٠٨، ٣٠٩.

وَيَأْتِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَهُ يَوْمَ أَحَدٍ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي فِدَاءِ الْأَسِيرِ بِالْمَالِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنَ أُمَيُّ دَاوُدَ ٢/

٥٦، ٥٧.

(٦) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْأَسِيرِ أَوْ الْغَرِيمِ يَرْبُطُ فِي الْمَسْجِدِ، وَبَابِ دُخُولِ الْمُشْرِكِ

الْمَسْجِدَ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَفِي: بَابِ وَفَدَ بَنِي حَنِيفَةَ وَحَدِيثَ ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالِ، مِنْ كِتَابِ

الْمَغَازِي. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٢٥، ١٢٧، ٢١٤/٥، ٢١٥. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ رِبْطٍ =

وَفَادَى أُسِيرًا بَرَجْلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ أَسْرَنَهُمَا ثَقِيفٌ <sup>(١)</sup> ، وَفَادَى أُسَارَى <sup>(٢)</sup> بِذَرِ  
بِالْمَالِ . وَأَمَّا الْقَتْلُ ، فَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَذْرِ النَّضْرِ بَنَ الْحَارِثِ ، وَعُقْبَةَ  
ابْنَ أَبِي مُعَيْطٍ صَبْرًا <sup>(٣)</sup> ، وَقَتَلَ يَوْمَ أُحُدٍ أَبَا عَزَّةَ الْجُمَحِيِّ ، وَقَتَلَ قُرَيْظَةَ <sup>(٤)</sup> .  
وَلَأَنَّهُ أَتَكَى فِيهِمْ وَأَبْلَغَ فِي إِزْهَابِهِمْ ، فَيَكُونُ أَوْلَى . وَأَمَّا الْأَسِيرُ قَاقُ فَيَجُوزُ

---

= الأسير وحبسه وجواز المن عليه ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٨٦/٣ .  
وأبو داود ، فى : باب فى الأسير يوثق ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٥٢/٢ . والنسائى  
مختصرا ، فى : باب تقديم غسل الكافر إذا أراد أن يسلم ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب ربط  
الأسير بسارية المسجد ، من كتاب الصلاة . المجتبى ٩١/١ ، ٩٢ ، ٣٦/٢ . والبيهقى ، فى :  
السنن الكبرى ٦٥/٩ ، ٦٦ .

(١) أخرجه مسلم ، فى : باب لا وفاء لنذر فى معصية الله ولا فيما لا يملك العبد ، من كتاب  
النذر . صحيح مسلم ١٢٦٢/٣ ، ١٢٦٣ . وأبو داود ، فى : باب النذر فيما لا يملك ، من  
كتاب الأيمان والنذور . سنن أبى داود ٢١٤/٢ . والدارمى ، فى : باب إذا أحرز العدو من مال  
المسلمين ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ . والإمام أحمد فى : المسند ٤/٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(٢) فى ف : «أسرى» .

(٣) أخرج حديث قتل النضر وعقبة ، ابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٣٧٢/١٤ . والبيهقى ، فى :  
السنن الكبرى ٦٤/٩ ، ٦٥ .

وأخرج حديث قتل عقبة أبو داود ، فى : باب فى قتل الأسير صبرا ، من كتاب الجهاد . سنن  
أبى داود ٥٥/٢ . وعبد الرزاق ، فى : المصنف ٢٠٥/٥ ، ٢٠٦ ، ٣٥٢ .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا نزل العدو على حكم رجل ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب  
مناقب سعد بن معاذ ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفى : باب مرجع النبى ﷺ من الأحزاب ،  
من كتاب المغازى ، وفى : باب قول النبى ﷺ : «قوموا إلى سيدكم» ، من كتاب الاستئذان ،  
صحيح البخارى ٨١/٤ ، ٨٢ ، ٤٤/٥ ، ١٤٣ ، ٧٢/٨ . ومسلم ، فى : باب جواز قتال من  
نقض العهد ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٨٨/٣ ، ١٣٨٩ . والترمذى ، فى : باب ما  
جاء فى النزول على الحكم ، من أبواب السير . عارضة الأحمدي ٧٨/٧ ، ٧٩ . والدارمى ، فى :  
باب نزول أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢٣٨/٢ .  
والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢/٣ ، ٧١ ، ٣٥٠ ، ١٤٢/٦ .

فى أهْلِ الكِتَابِ وَالمَجُوسِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِقْرَارُهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ بِالْحِزْبِيَّةِ ، فَبِالْزُّقِ  
أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ أُبْلِغَ فِى صَغَارِهِمْ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ إِزْقَاقُهُ . اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَرَّرُ بِالْحِزْبِيَّةِ ، فَلَمْ يَجْزُ  
إِزْقَاقُهُ ، كَالْمُرْتَدِّ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ ، فَأَشْبَهَ الْكِتَابِيِّ . وَإِنْ  
أَسْلَمَ الْأَسِيرُ ، حَرَّمَ قَتْلُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا  
بِإِخْدَى ثَلَاثٍ » <sup>(٢)</sup> . وَيَتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْمَرْءِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ الْمَرْءُ عَلَيْهِ حَالَ  
كُفْرِهِ ، فَفِي حَالِ إِسْلَامِهِ أَوَّلَى ، وَ <sup>(٣)</sup> بَيْنَ إِزْقَاقِهِ وَفِدَائِهِ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا :  
يَصِيرُ رَقِيقًا بِنَفْسِ الْإِسْلَامِ ، وَيَسْقُطُ التَّخْيِيرُ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، فَأَشْبَهَ  
الْمَرْأَةَ . وَأَمَّا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ ، فَإِنَّهُمْ يَصِيرُونَ رَقِيقًا بِنَفْسِ السَّبْيِ ؛ لِأَنَّهُمْ  
مَالٌ لَا ضَرَرَ فِي اقْتِنَائِهِ ، فَأَشْبَهُوا الْبَهَائِمَ . وَأَمَّا الرِّجَالُ الَّذِينَ يَحْرُمُ قَتْلُهُمْ ،  
كَالشَّيْخِ الْفَانِي وَنَحْوِهِ ، فَلَا يَجُوزُ سَبْيُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِي اسْتِزْقَاقِهِمْ ، وَلَا  
يَحِلُّ قَتْلُهُمْ .

إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ التَّخْيِيرَ الثَّابِتَ فِي الْأَسْرَى تَخْيِيرُ مَصْلَحَةٍ وَاجْتِهَادٍ ،  
لَا تَخْيِيرُ شَهْوَةٍ ، فَمَتَى رَأَى الْإِمَامُ <sup>(٤)</sup> الْمَصْلَحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي إِخْدَى  
الْخِصَالِ ، تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَجْزُ لَهُ غَيْرُهَا ؛ لِأَنَّهُ نَاطِقٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَلَمْ يَجْزُ  
لَهُ تَرْكُ مَا فِيهِ الْحَظُّ لَهُمْ <sup>(٥)</sup> ، كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ . فَمَتَى رَأَى الْقَتْلَ ، ضَرَبَ عُنُقَهُ

(١) فِى ف : « إِحْضَارِهِمْ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِى ٣٢٠/٥ ، ٣٢١ .

(٣) فِى ف : « أَوْ » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ : م .



بِالسَّيْفِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَضْرَبَ الرِّقَابَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ  
 بِالَّذِينَ قَتَلَهُمْ ، فَضْرِبَتْ أَعْنَاقُهُمْ . وَلَا يَجُوزُ التَّمْثِيلُ بِهِ ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ ،  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ ،  
 قَالَ : « اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ ، لَا <sup>(٢)</sup> تَغْدِرُوا ، وَلَا تُمَثِّلُوا ،  
 وَلَا تَعْلُوا » <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ اخْتَارَ الْفِدَاءَ ، جَازَ أَنْ يُفَادِيَهِمْ بِأَسَارَى الْمُسْلِمِينَ ،  
 وَجَازَ بِالْمَالِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ الْأَمْرَيْنِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَجُوزُ  
 فِدَاؤُهُمْ بِالْمَالِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . فَإِنْ فَادَى بِالْمَالِ ، أَوْ اسْتَرْقَاهُمْ ، كَانَ  
 الرِّقِيقُ [٤١٤] وَالْمَالُ لِلْغَنَمِينَ . وَلَيْسَ لَهُ إِطْلَاقُ الْأَسَارَى وَلَا الْمَالِ إِلَّا  
 بِرِضَاهُمْ ؛ لِمَا رَوَى مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ ، وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا جَاءَهُ وَقَدْ هَوَازَنَ مُسْلِمِينَ قَالَ : « إِنَّ  
 إِخْوَانَكُمْ جَاءُوا تَائِبِينَ ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ عَلَيْهِمْ ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ  
 يُطَيَّبَ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> ، فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِثَّاهُ  
 مِنْ أَوَّلِ مَا يَفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا ، فَلْيَفْعَلْ » . فَقَالَ النَّاسُ : قَدْ طَيَّبْنَا <sup>(٥)</sup> ذَلِكَ يَا  
 رَسُولَ اللَّهِ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة محمد ٤ .

(٢) فى ف : « ولا » .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٤) بعده فى ف : « نفسا » .

(٥) فى س ٣ ، ف ، م : « طيبنا » .

(٦) فى : باب إذا وهب شيئا لوكيل أو شفيع .... من كتاب الوكالة ، وفى : باب من ملك من  
 العرب رقيقا ... من كتاب العتق وفضله ، وفى : باب إذا وهب جماعة لقوم ، من كتاب الهبة ،  
 وفى : باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين ... من كتاب فرض الخمس ، وفى : =

**فصل : وَمَنَعَ أَحْمَدُ فِدَاءَ النِّسَاءِ بِالْمَالِ ؛ لِأَنَّ فِي بَقَائِهِنَّ فِي الرِّقِّ تَعْرِيضًا لَهُنَّ لِلْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup> ، لِمُعَاشَرَتِهِنَّ لِلْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup> ، وَجَوَّزَ أَنْ يُفَادَى بِهِنَّ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَادَى بِالْمَرْأَةِ الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَجُلَيْنِ<sup>(٣)</sup> مِنْ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ اسْتِنْقَادَ مُسْلِمٍ مُتَحَقِّقٍ إِسْلَامُهُ . وَإِنْ أَسْلَمْتُ لَمْ يَجْزُ رَدُّهَا إِلَى الْكُفَّارِ بِفِدَائِهِ وَلَا غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾<sup>(٥)</sup> . وَلَا تَجُوزُ الْمُفَادَةُ بِالضُّبِّيَّانِ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُمْ يَصِيرُونَ مُسْلِمِينَ بِإِسْلَامِ سَائِبِهِمْ .**

**فصل : وَلَا يَجُوزُ يَتُّغُ رَقِيقِ الْمُسْلِمِينَ لِكَافِرٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَمْصَارِ يَنْتَهَاهُمْ**

---

= باب قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حِينٍ إِذْ أُعْجِبْتُمْ كَثْرَتَكُمْ ... ﴾ ، من كتاب المغازي ، وفي : باب العتق . صحيح البخاري ١٣٠/٣ ، ١٣١ ، ١٩٣/٣ ، ١٩٤ ، ٢١١/٣ ، ٢١٢ ، ٤/٤ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٩٥/٥ ، ١٩٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في فداء الأسير بالمال ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٧/٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٦٤/٩ .

(١) في م : « في الإسلام » .

(٢) في الأصل : « الإسلام » .

(٣) في الأصل : « برجلين » ، وفي ف : « عن رجلين » .

(٤) تقدم تخريجه في ٣٢/٣ .

والذي في مصادر التخريج أنه ﷺ فادى بها ناسا من المسلمين .

(٥) سورة الممتحنة ١٠ .

عنه<sup>(١)</sup> . ولأنَّ في بقائهم رقيقًا للمُسْلِمِينَ تَغْرِيضًا لهم للإسلام ، وفي يَتَعَبَهُمْ لكَافِرٍ تَقْوِيَتِ ذَلِكَ ، فلم يَجْزُ .

**فصل :** وإن أُسِرَ مَنْ يُقَرُّ بِالْجِزْيَةِ فَبَدَلُهَا ، لم يَلْزَمْ قَبُولُهَا ؛ لَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ حَقُّ التَّخْيِيرِ فِيهِ بَيْنَ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ ، فلم يَسْقُطْ بَيِّدُهَا<sup>(٢)</sup> . ويجوزُ لِلْإِمَامِ إِجَابَتُهُ إِلَيْهَا إِذَا رَأَى ذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَيُكْرَهُ نَقْلُ رُءُوسِ الْكُفَّارِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، وَرَمْيُهَا<sup>(٤)</sup> فِي الْمَنْجَنِيقِ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُثَلَّةً . وَقَدْ رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِرَأْسِ يَتَاقِ الْبَطْرِيقِ ، فَأَتَكَرَّ ذَلِكَ ، فَقِيلَ : يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِنَّهُمْ يَفْعَلُونَ بِنَا هَذَا . قَالَ : فَاسْتَيْتَانُ بِفَارِسَ وَالرُّومِ ؟ لَا يُحْمَلُ رَأْسٌ ، فَإِنَّمَا يَكْفِي الْكِتَابُ وَالْحَبَرُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ<sup>(٦)</sup> .

**فصل :** إِذَا حَصَرَ الْإِمَامُ حِصْنًا ، فَرَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي مُصَابَرَتِهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ فِعْلَ مَا فِيهِ<sup>(٧)</sup> الْحِطُّ لِلْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ كَانَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي الْأَنْصِرَافِ ، أَنْصَرَفَ ؛ لِذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَاصَرَ أَهْلَ

---

(١) انظر مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله ٨٢٦/٢ . وانظر : التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ٥٢ .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) زيادة من : ف .

(٤ - ٤) في م : « بالمنجنيق » .

(٥) في : سننه ٢/٢٤٥ ، ٢٤٦ .

كما أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٩/١٣٢ .

(٦) في الأصل : « عليه » .

الطائف ، فلم يَنَلْ منهم شيئاً ، فقال : « إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا » . فقال المسلمون : أَنزِجْهُ وَلَمْ تَفْتَحْهُ <sup>(١)</sup> ؟ فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ » . فَعَدَّوْا عَلَيْهِ ، فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ ، فقال لهم رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا » . فَأَعْجَبَهُمْ ، فَضَحِكَ رسولُ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ أَسْلَمَ أَهْلُ الْحِصْنِ قَبْلَ فَتْحِهِ ، عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ؛ لقولِ النبي ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ طَلَبُوا النَّزُولَ عَلَى حُكْمِ حَاكِمٍ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ بَنِي قُرَيْظَةَ حِينَ حَصَرَهُمْ رسولُ اللَّهِ ﷺ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَحَكَمَ فِيهِمْ بِقِتْلِ مُقَاتِلَتِهِمْ <sup>(٤)</sup> ، وَسَنِي ذَرَارِيِّهِمْ ، فقال النبي ﷺ : « لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقَعَةٍ » <sup>(٥)</sup> . وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ بِالْعَا عَاقِلًا [٤١٤ظ] حُرًّا مُسْلِمًا

(١) في ف : « نفتحه » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب غزوة الطائف ، من كتاب المغازى ، وفى : باب قوله تعالى :

﴿ تَوَتَّى الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءٍ ... ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٩٨/٥ ، ١٧٢/٩ .

ومسلم ، فى : باب غزوة الطائف ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٣/٣ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١١/٢ .

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٢٣ .

(٤) فى س ٣ ، م : « مقاتليهم » .

(٥) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٨٥ . وليس فى المصادر المتقدمة زيادة : « من فوق سبعة أرقعة » .

ولما أخرجه ابن إسحاق ، كما ذكر ذلك ابن هشام ٢٤٠/٢ . ولفظ : « من فوق سبع

سماوات » . أخرجه ابن سعد ، فى : الطبقات ٤٢٦/٣ . والطحاوى ، فى : شرح معانى الآثار ٣/

٢١٦ . وهى زيادة ضعيفة . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٨/٢ .

ذَكَرْنَا عَدْلًا عَالِمًا ؛ لِأَنَّهُ وَلَايَةُ حُكْمٍ ، فَأَشْبَهَ وَلَايَةَ الْقَضَاءِ . وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا ؛ لِأَنَّ «الَّذِي يَفْتَضِي» الْحُكْمَ فِيهِمْ هُوَ الَّذِي يَشْتَهَرُ مِنْ حَالِهِمْ ، وَذَلِكَ يُدْرِكُ بِالسَّمْعِ ، فَأَشْبَهَ الشَّهَادَةَ فِيمَا طَرِيقُهُ السَّمْعُ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِمْ ؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى مِثْلُهُ إِلَيْهِمْ . وَيَجُوزُ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَدْلٌ فِي دِينِهِ .

فَإِنْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمٍ مَنْ يَخْتَارُهُ الْإِمَامُ ، جَاز ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَارُ إِلَّا مَنْ يَجُوزُ حُكْمُهُ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمٍ مَنْ يَخْتَارُونَهُ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَخْتَارُونَ مَنْ لَا يَصْلُحُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ اثْنَيْنِ أَوْ <sup>(١)</sup> أَكْثَرَ ؛ لِأَنَّهُ تَحْكِيمٌ فِي مَصْلَحَةِ طَرِيقِهَا الرَّأْيُ ، فَأَشْبَهَ التَّحْكِيمَ فِي اخْتِيَارِ الْإِمَامِ . وَإِنْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمٍ مَنْ لَا يَجُوزُ حُكْمُهُ ، أَوْ حُكْمٍ <sup>(٢)</sup> مَنْ يَجُوزُ ، فَمَاتَ قَبْلَ الْحُكْمِ ، وَجَبَ رُدُّهُمْ إِلَى حِضْنِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا عَلَى أَمَانٍ ، فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُمْ .

وَلَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ الْحُكْمُ إِلَّا بِمَا فِيهِ الْحِظُّ لِلْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْإِمَامِ ، فَقَامَ مَقَامَهُ فِي اخْتِيَارِ الْأَحْظَ مِنَ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ . فَإِنْ حَكَمَ بِالْمَلَأِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزَمُ حُكْمُهُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَلْزَمُ ؛ لِأَنَّ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : «و» .

(٣) في ف : «حكما» .

(٤) في م : « كذلك » .

الإمام إذا لم يره، تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا حَظَّ فِيهِ، «فَلَمْ يُلْزَمْ» حُكْمُهُ بِهِ. وَإِنْ حَكَمَ بِعَقْدِ الذِّمَّةِ، فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُلْزَمُ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّهُمْ رَضُوا بِحُكْمِهِ. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَلَمْ يَجْزِ إِلَّا بِرِضَا الْفَرِيقَيْنِ. فَإِنْ حَكَمَ بِالْقَتْلِ وَالسَّبْيِ، جَازَ؛ لِأَنَّ سَعْدًا حَكَمَ بِهِ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، فَصَادَفَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى. وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَمُنَّ عَلَى مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ؛ لِأَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَهَبَ لَهُ الزَّيْرَ بْنَ بَاطَا الْيَهُودِيَّ بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ، فَوَهَبَهُ لَهُ، وَأُطْلِقَ لَهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ<sup>(١)</sup>. وَإِنْ حَكَمَ بِاسْتِزْقَاقِهِمْ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِرِضَا الْغَانِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا مَالًا لَهُمْ.

وَإِنْ حَكَمَ بِالْقَتْلِ فَأُسْلِمُوا، عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ؛ لِأَنَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، وَلَمْ يَعْصِمُوا أَمْوَالَهُمْ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ لِلْمُسْلِمِينَ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ. وَفِي اسْتِزْقَاقِهِمْ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يُسْتَرْقُونَ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُمْ أُسْلِمُوا قَبْلَ اسْتِزْقَاقِهِمْ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُسْلِمُوا قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ. وَالثَّانِيَةُ، يُسْتَرْقُونَ؛ لِأَنَّهُمْ أُسْلِمُوا بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ وَوُجُوبِ قَتْلِهِمْ، فَأَشْبَهُوا الْأَسِيرَ إِذَا أُسْلِمَ بَعْدَ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ قَتْلَهُ.

**فصل :** وَمَنْ أُسْلِمَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، عَصَمَ نَفْسَهُ وَمَالَهُ وَأَوْلَادَهُ الصَّغَارَ؛ لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَاصَرَ بَنِي قُرَيْظَةَ، فَأُسْلِمَ ابْنَا

(١ - ١) فِي ف: «فِيلَزَمْ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦٦/٩. وَذَكَرَهُ الْوَاقِدِيُّ، فِي الْمَغَازِي ٥١٦/٢، ٥١٧.

سَعْيَةً<sup>(١)</sup> ، فَأَحْرَزَ إِسْلَامُهُمَا أَمْوَالَهُمَا وَأَوْلَادَهُمَا . وَلَأَنَّ الْأَوْلَادَ تَبِعَ لَوَالِدِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْعِصْمَةِ . وَإِنْ كَانَ لِلْمُسْلِمِ مَنْفَعَةٌ بِإِجَارَةٍ ، لَمْ تُمْلِكْ عَلَيْهِ ؛ «لَأَنَّهُ مَالٌ» . وَلَا يَعْصِمُ زَوْجَتَهُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يَجْرِي مَجْرَاهُ ، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا مِنْهُ ، فَوَلَدَهُ مُسْلِمٌ مَعْصُومٌ . وَيَجُوزُ اسْتِزْقَافُهَا ؛ لِأَنَّهَا حَرِيَّةٌ لَا أَمَانَ لَهَا . وَلَا يَعْصِمُ أَوْلَادَهُ الْبَالِغِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَّبِعُونَهُ فِي دِينِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي عِصْمَتِهِ .

وَإِذَا ادَّعَى الْأَسِيرُ أَنَّهُ أَسْلَمَ قَبْلَ الْأُسْرِ ، لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً ؛ فَإِنْ شَهِدَ لَهُ مُسْلِمٌ وَحَلَفَ مَعَهُ ، ثَبَتَ ذَلِكَ لَهُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ شَهِدَ لِسَهْلِيلِ بْنِ يَئِصَاءَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ الْإِسْلَامَ ، فَقَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهَادَتَهُ ، وَأَطْلَقَهُ مِنَ الْأُسْرِ<sup>(٢)</sup> .

[٤١٥ ر] فصل : وَمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْأَبْوَيْنِ ، كَانَ أَوْلَادُهُ الْأَصَاغِرُ تَبِعُوا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَيَتَّبِعُهُ الْحَمْلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ

(١) فِي م : « سَبِيْعَةٌ » .

وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ الْوَاقِدِيُّ ، فِي : الْمَغَازِي ٥٠٣ / ٢ .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهَا مَالٌ » ، وَفِي ف : « لِأَنَّهَا مَالُهُ » .

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ سُورَةِ الْأَنْفَالِ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١١ /

٢١٧ - ٢١٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨٣ / ١ ، ٣٨٤ .

(٤) سُورَةُ الطُّورِ ٢١ .

وَفِي ف : « ذُرِّيَّاتُهُمْ » . فِي الْمَوْضِعِينَ مِنَ الْآيَةِ ، وَانْظُرْ مَا وَرَدَ فِي الْآيَةِ مِنْ قَرَاءَاتٍ فِي : السَّبْعَةِ فِي الْقَرَاءَاتِ لِابْنِ مَجَاهِدٍ ٦١٢ ، الْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقَرَاءَاتِ ٢٩٠ / ٢ ، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٦٦ / ١٧ .

إسلامه بنفسه، فتبعه، كالولد. وإن لم يُسلم واحد منهما، فولدُهما كافر؛ لأنه لا حكمَ لنفسه، فتبع أبوه، كولد المسلم. فإن مات الأبوان أو أحدهما في دار الإسلام، حكمَ بإسلام الولد؛ لما روى أبو هريرة، رضى الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ<sup>(١)</sup> يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ<sup>(٢)</sup> يُمَجِّسَانِهِ<sup>(٣)</sup>». فجعلَ التَّبعيةَ لأبويه معًا. فإذا مات أحدهما، انْقَطَعَتِ التَّبعيةُ، فَوَجَبَ بقاءُه على حكمِ الفطرة، ولأنَّ الدارَ يُغْلَبُ فيها حكمُ الإسلام؛ بدليلِ الحكمِ بإسلامِ لقيطِها، وإنما مَنَعَ ظُهورَ حكمِها اتِّباعه لأبويه، فإذا مات أحدهما، اختلَّ<sup>(٣)</sup> المانع، فظَهَرَ حكمُ الدار.

والحكمُ في المجنون الذي يَتَلَعَّ مَجْنُونًا كالحكمِ في الصبي؛ لأنه لا حكمَ لقوله، فتبع في الإسلام، كالطفل، ولأنَّه يَتَّبِعُ والدَيْهِ في الكُفْرِ، ففي الإسلامِ أَوْلَى. وإن بَلَغَ عاقلًا ثم جُنَّ، ففيه وَجْهان؛ أحدهما، يَتَّبِعُ أباه؛ لأنه لا حكمَ لقوله. والثاني، لا يَتَّبِعُ؛ لأنه زالَ حكمُ التَّبعيةِ بِبُلُوغِهِ عاقلًا، فلا يعودُ.

**فصل:** وإن سُبِيَ الطُّفْلُ مُتَفَرِّدًا عن أبويه، تَبَعَ سَائِيَهُ في الإسلام؛ لأنه زالَ حكمُ أبويه، لائفراده عنهما، واختلافِ الدارِ بهما، فأشبهَ ما لو ماتا، ولأنَّ سَائِيَهُ كَأَيِّهِ في حَضائَتِهِ، فكانَ مِثْلُهُ في اسْتِباعِهِ. وإن سُبِيَ

(١) في الأصل، س ٣: «و».

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٧، ٣١٨.

(٣) في ف: «أحيل».



معهما ، تَبِعَهُمَا ؛ لِحَبْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَأنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ عَنْهُمَا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ ذِمِّيًّا . وَإِنْ سُبِيَ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ؛ لِأنَّهُ انْقَطَعَ اتِّبَاعُهُ لِأَحَدِ أَبَوَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَسْلَمَ أَوْ مَاتَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَتَّبِعُ أَبَاهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ أَشْهَرُهُمَا ، أَنَّهُ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، يَتَّبِعُ أَبَاهُ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ فِي السَّبْيِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ ، وَلَا بَيْنَ ذَوِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا صَغِيرًا . فَإِنْ كَانَا بِالْعَيْنِ ، فَعَلَى رَوَاتَيْنِ ، ذَكَرْنَاهُمَا فِي الْبَيْعِ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ اشْتَرَى مِنَ الْمُغْنَمِ اثْنَيْنِ عَلَى أَنَّهُمَا <sup>(٢)</sup> يَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ جَائِزٌ ، وَجَبَ رَدُّ الْفَضْلِ الَّذِي حَصَلَ بِإِبَاحَةِ التَّفْرِيقِ ؛ لِأنَّهُ تَبَيَّنَ لَهُ فَضْلٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ ، فَوَجَبَ رَدُّهُ ، كَمَا لَوْ قَبِضَ الثَّمَنَ عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةٌ فَبَانَ أَحَدُ عَشَرَ .

وَلَوْ اشْتَرَى مِنَ الْمُغْنَمِ جَارِيَةً مَعَهَا مَالٌ ، أَوْ حُلِيٌّ ، أَوْ ثِيَابٌ غَيْرُ لِبَاسِهَا ، لَزِمَهُ رَدُّهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ » <sup>(٣)</sup> . وَلَأنَّ الْبَيْعَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَيْهَا دُونَهُ .

**فصل :** إِذَا سُيِّبَتِ الْمَرَأَةُ دُونَ زَوْجِهَا ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢) انظر ما تقدم في ٣/٣١ ، ٣٢ .

(٣) في م : « أَنَّهُ » .

(٤) تقدم تخريجه في ٣/١٠١ . من حديث : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا ... » .

تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. قال أبو سعيد الخدري، رضى الله عنه: نزلت هذه الآية في سبي أوطاس، أصبنا سبايا ولهن أزواج في قومهن، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت الآية. قال الترمذي<sup>(٢)</sup>: هذا حديث حسن. ولأنه استولى على محل حق الكافر الحربي، فأزاله، كما لو سبيته أمته. وقال [١٥٠هـ] أبو الخطاب: عندي لا ينفسخ. وإن سبي الرجل وحده، لم ينفسخ نكاحه؛ لأنه لم يستول على محل حقه، أشبه<sup>(٣)</sup> ما لو<sup>(٤)</sup> لم يسب. وإن سبي الزوجان، لم ينفسخ نكاحهما؛ لأن الرق لا يمتنع ابتداء النكاح، فلم يقطع استدأته، كالعتق. ويحتمل أن ينفسخ نكاحهما؛ لأنه استولى على محل حقه، فزال ملكه عنه، كماله، أو كما لو لم يسب معها<sup>(٥)</sup>.

**فصل:** وإن أسلم عبء الحربي ولم يخرج إلينا، فهو على رقه؛ لأن يد سيده لم تزل عنه، فلم يزل ملكه، كما لو لم يسلم. وإن خرج إلينا،

(١) سورة النساء ٢٤.

(٢) في: باب ما جاء في الرجل يسبي الأمة... من أبواب النكاح، وفي: باب ومن سورة النساء، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٦٥/٥، ١١/١٤٨، ١٤٩.

كما أخرجه مسلم، في: باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء... من كتاب الرضاع. صحيح مسلم ١٠٧٩/٢، ١٠٨٠. وأبو داود، في: باب وطء السبايا، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٩٧/١. والنسائي، في: باب تأويل قول الله جل ثناؤه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ...﴾، من كتاب النكاح، وفي: باب قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ...﴾، من كتاب التفسير. السنن الكبرى ٣٠٨/٣، ٦/٣٢١.

(٣ - ٣) في الأصل، س ٣: «من».

(٤) في ف: «معهما».

صار حُرًّا ؛ لَأَنَّهُ أزالَ يَدَ سَيِّدِهِ قَهْرًا ، فَرَالَ مِلْكُهُ ، كما لو اسْتَوَلَى عليه مُسْلِمٌ . وإن أَسَرَ سَيِّدَهُ ، وَأَخَذَ مَالَهُ وَعِيَالَهُ ، فالْمَالُ لَهُ ، والسَّبْيُ رَقِيقُهُ ؛ لَأَنَّ دارَ الحربِ دارُ قَهْرٍ ، فما اسْتَوَلَى عليه فيها ، فهو لِلْمُسْتَوَلَى . وقد رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْأَعْمَشُ قالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا خَرَجَ <sup>(١)</sup> مِنْ دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ سَيِّدِهِ ، أَنَّهُ حُرٌّ ، فَإِنْ خَرَجَ سَيِّدُهُ بَعْدُ ، لَمْ يُرَدَّ إِلَيْهِ ، وَقَضَى أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا خَرَجَ قَبْلَ الْعَبْدِ ، ثُمَّ خَرَجَ الْعَبْدُ ، رُدَّ عَلَى سَيِّدِهِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وليس للإمام أن يُقيمَ حَدًّا في أَرْضِ الْحَرْبِ ، ولا يَسْتَوْفِيَ قِصَاصًا ؛ لِما رَوَى عَنْ بُسْرِ بْنِ أَبِي <sup>(٣)</sup> أَرْطَاةَ ، أَنَّهُ أَتَى بِرَجُلٍ فِي الْغَزَاةِ قَدْ سَرَقَ بُخَيْيَّةً <sup>(٤)</sup> ، فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدَى فِي الْغَزْوِ » . لَقَطَعْتُكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> . وَرَوَى سَعِيدٌ <sup>(٦)</sup> بِإِسْنَادِهِ ،

(١) في ف ، م : « أخرج » .

(٢) في : سننه ٢٩٠ / ٢ .

(٣) سقط من : م .

وهو بسر بن أرتاة ، ويقال : ابن أبي أرتاة ، عمير بن عويمر القرشي ، مختلف في صحبته ، توفي سنة ٨٦ هـ . تهذيب التهذيب ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٤) البخية وجمعها البخت : الإبل الخراسانية .

(٥) في م : « أبو داود » .

والحديث أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أنه لا تقطع الأيدي في الغزو ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٦ / ٢٣١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يسرق في الغزو ، أيقطع ؟ من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٥٣ . والدارمي ، في : باب في أن لا يقطع الأيدي في الغزو . سنن الدارمي ٢ / ٢٣١ .

(٦) في : سننه ١٩٦ / ٢ .

كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ١٠ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

عن عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّاسِ، أَنْ <sup>(١)</sup> لَا يَجْلِدَنَّ أَمِيرُ  
جَيْشٍ وَلَا سَرِيَّةَ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَدًّا وَهُوَ غَازٍ، حَتَّى يَقْطَعَ الدَّرَبَ  
قَافِلًا؛ لِقَلَّ تَلَحُّقُهُ حَمِيَّةَ الشَّيْطَانِ فَيُلْحَقَ بِالْكَفَّارِ. وَلَا تُنَا لَا تَأْمَنُ أَنْ يَحْمِلَهُ  
الْخَوْفُ مِنَ الْحَدِّ فَيُلْحَقَ بِالْكَفَّارِ، فَيَجِبُ تَأْخِيرُهُ. فَإِذَا قَفَلَ وَخَرَجَ مِنْ دَارِ  
الْحَرْبِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدٌّ مَا فَعَلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ لَوْجُودِ سَبَبِهِ،  
تَأَخَّرَ لِعَارِضٍ زَالَ بِقُفُولِهِ، فَيَجِبُ إِقَامَتُهُ، كَمَا لَوْ أُخِّرَ لِمَرَضٍ.

وَأَمَّا الثُّغُورُ، فَتُقَامُ بِهَا الْحُدُودُ وَالْقِصَاصُ؛ لِأَنَّهَا دَارُ إِسْلَامٍ. وَقَدْ كَتَبَ  
عُمَرُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنْ يَجْلِدَ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ عِنْدَهُ  
ثَمَانِينَ <sup>(٢)</sup>. وَبَعَثَ <sup>(٣)</sup> إِلَى خَالِدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَأْمُرُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup>.

(١) سقط من: ف.

(٢) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ١٠٥/٩.

(٣) في م: «كتب».

(٤) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ١٠٤/٩.

## بَابُ مَا يَلْزَمُ الْجَيْشَ مِنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ

يَلْزَمُ الْجَيْشَ طَاعَةُ أَمِيرِهِمْ ، وَامْتِثَالُ أَوَامِرِهِ ، وَالانْتِهَاءُ عَنْ مَنَاهِيهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ إِلَى الْعَزْوِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمَ بِمَصَالِحِ الْحَرْبِ ، وَالطَّرِيقَاتِ ، وَمَكَامِنِ <sup>(٣)</sup> الْعَدُوِّ ، وَكَثَرَتِهِمْ وَقِلَّتِهِمْ ، فَيَجِبُ الرَّجُوعُ إِلَى رَأْيِهِ ، إِلَّا أَنْ يَغْرِضَ مَا يَمْنَعُ مِنْ اسْتِثْنَائِهِ مِنْ مُفَاجَأَةِ عَدُوٍّ يُخَافُ الضَّرَرُ بِتَأْخِيرِ حَرْبِهِ ، أَوْ فُرْصَةٍ يُخَافُ فَوْتُهَا بِانْتِظَارِ رَأْيِهِ ، فَيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : [ ٤١٦ ر ] وَإِذَا نَادَى الْإِمَامُ : الصَّلَاةَ جَامِعَةً . لِأَمْرِ يَخْدُثُ يُشَاوِرُ

(١) سورة النساء ٥٩ .

(٢) فى : باب الترغيب فى طاعة الإمام ، من كتاب البيعة . المجتبى ١٣٨ / ٧ .

كما أخرجه البخارى ، فى : باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٤ / ٦٠ ، ٦١ ، ٧٧ / ٩ . ومسلم ، فى : باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية ، وتحريمها فى المعصية ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٦ . وابن ماجه ، فى : باب طاعة الإمام ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٥٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٩٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٢٧٠ ، ٣١٣ ، ٣٤٢ ، ٣٨٢ ، ٤١٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١١ .

(٣) فى ف : « مكان » .

فيه ، لم يتَخَلَّفْ أَحَدٌ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ، وَإِنْ غَضِبَ عَلَى رَجُلٍ ، فَقَالَ : أَخْرِجْ ، عَلَيْكَ أَنْ لَا تَصْحَبَنِي . فَلَا يَصْحَبُهُ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ .

**فصل :** وَيُغْزَى مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ <sup>(١)</sup> مَعَ <sup>(٢)</sup> كُلِّ أَمِيرٍ ، بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ تَرْكَهُ مَعَ الْفَاجِرِ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ الْجِهَادِ وَظُهُورِ الْعَدُوِّ .

قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَخْرُجَ مَعَ الْقَائِدِ إِذَا عُرِفَ بِالْهَزِيمَةِ وَتَضْيِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ الْقَائِدُ يُعْرَفُ بِشُرْبِ الْخَمْرِ وَالْغُلُولِ ، يُغْزَى مَعَهُ إِذَا كَانَ لَهُ شَفَقَةٌ وَحَيَظَّةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، إِنَّمَا فُجُورُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَيُزَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ <sup>(٤)</sup> هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ » . <sup>(٥)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَإِذَا غَزَا الْأَمِيرُ بِالنَّاسِ ، لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمُعْسَكِرِ <sup>(٦)</sup>

---

(١) سقط من : الأصل ، ف .

(٢) في الأصل : « على » .

(٣) في : باب في الغزو مع أئمة الجور ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٧/٢ ، ١٨ .

(٤) في ف : « يؤيد » .

(٥ - ٥) في م : « رواه البخاري ومسلم » .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر ، من كتاب الجهاد ،

وفي : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب العمل بالحواتيم ، من كتاب القدر .

صحيح البخاري ٤/٨٨ ، ٥/١٦٩ ، ٨/١٥٥ . ومسلم ، في : باب غلظ تحريم قتل الإنسان

نفسه ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١/١٠٥ ، ١٠٦ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، من كتاب السير .

سنن الدارمي ٢/٢٤١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٣٠٩ .

(٦) في الأصل ، س ٣ : « العسكر » .

لَتَعْلَفَ، وَلَا اخْتِطَابَ، وَلَا غَارَةَ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا يَأْذَنُهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾<sup>(١)</sup>. ولأنَّ الأَمِيرَ أَعْرِفُ بِحَالِ النَّاسِ، وَمَكَامِنِ الْعَدُوِّ، وَقُرْبِهِ وَبُعْدِهِ، وَمَوَاضِعِ الْأَمْنِ، فَلَا يَأْذُنُ لَهُمْ إِلَّا مَعَ أَمْنِهِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ خَرَجُوا مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، لَمْ يَأْمُنُوا كَمِينًا لِلْعَدُوِّ، أَوْ مَهْلَكَةً يَهْلِكُونَ بِهَا، وَرُبَّمَا رَحَلَ الْجَيْشُ فَيَضِيعُ الْخَارِجُ.

**فصل :** وَتَجُوزُ الْمُبَارَزَةُ فِي الْحَرْبِ؛ وَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الرَّجُلِ مِنَ الْكُفَّارِ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ، لِيُقَاتِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ؛ لِأَنَّ حُمْزَةَ وَعَلِيًّا وَغُثَيْبَةَ بَنَ الْحَارِثِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ غُثَيْبَةَ وَشَيْبَةَ ابْنَتَيْ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدَ بَنَ غُثَيْبَةَ، بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿هَٰذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾. الْآيَاتُ<sup>(٢)</sup>. وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْقِتَالِ مَوْكُولٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِرِجَالِهِ، فَلَا يُؤْمَنُ مَعَ مُخَالَفَتِهِ أَنْ يَتِمَّ مَا يَنْكَسِرُ بِهِ الْجَيْشُ.

وَمَتَى خَرَجَ كَافِرٌ يَطْلُبُ الْبِرَّازَ، جَازَ رَمْيُهُ وَقَتْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مُشْرِكٌ لَا أَمَانَ

(١) سورة النور ٦٢.

(٢) سقط من: ف، م. والآية من سورة الحج ١٩.

والحديث أخرجه البخاري، في: باب قتل أبي جهل، من كتاب المغازي، وفي: باب: ﴿هَٰذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾، من سورة الحج، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ٩٥/٥، ٩٦، ١٢٤/٦. ومسلم، في: باب في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾، من كتاب التفسير. صحيح مسلم ٢٣٢٣/٤. وابن ماجه، في: باب المبارزة والسلب، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٤٦/٢.

له ، إِلَّا أَنْ تَجْرِيَ الْعَادَّةُ بَيْنَهُمْ بِتَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَنْ يَطْلُبُ الْبِرَازَ ، فَلَا يَجُوزُ التَّعَرُّضُ لَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الشَّرْطِ . وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الشَّدَّةَ وَالشَّجَاعَةَ مُبَارَزَتُهُ ؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِ مُبَارَزَتِهِ كَسْرًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَيُكْرَهُ لِلضَّعِيفِ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِظْهَارُ <sup>(١)</sup> الْقُوَّةِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ مُبَارَزَةِ الضَّعِيفِ خِلَافُ ذَلِكَ . فَإِنْ طَلَبَ الشَّجَاعُ الْمُبَارَزَةَ ائْتِدَاءً ، أُبَيِّحَ لَهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ الْقُوَّةِ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَلَا يَأْمَنُ <sup>(٢)</sup> الْعَلَبَةَ ، فَتَنْكِيسُ <sup>(٣)</sup> قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ .

ومتى تَبَارَزَا بِشَرْطِ <sup>(٤)</sup> أَنْ لَا يُعَيَّنَ وَاحِدًا أَصْحَابَهُ ، لَمْ يَجُزْ رَمْيُ الْكَافِرِ ؛ وَفَاءً بِشَرْطِهِ ، فَإِنْ وَلَّى مُثَخَّنًا ، أَوْ مُحْتَازًا ، أَوْ وَلَّى عَنْهُ الْمُسْلِمُ لِذَلِكَ <sup>(٥)</sup> ، جَازَ رَمْيُهُ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ الْأَمَانَ حَالَ الْقِتَالِ ، وَقَدْ انْقَضَى الْقِتَالُ ، فَرَالَ الْأَمَانُ . وَإِنْ اسْتَنْجَدَ الْكَافِرُ أَصْحَابَهُ ، أَوْ بَدَّءُوا بِإِعَانَتِهِ فَلَمْ يَمْنَعْهُمْ ، انْتَقَضَ أَمَانُهُ ؛ لِنَقْضِهِ إِيَّاهُ ، وَإِنْ مَنَعَهُمْ فَلَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ ، فَهُوَ عَلَى أَمَانِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُضْهُ . وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يَرْمِيَهُ أَحَدٌ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى صَفِّهِ ، وَفَّى لَهُ بِشَرْطِهِ . فَإِنْ وَلَّى عَنْهُ الْمُسْلِمُ [٤١٦هـ] فَتَبِعَهُ لِيَقْتُلَهُ ، جَازَ رَمْيُهُ ؛ لِأَنَّهُ نَقَضَ الشَّرْطَ ، فَسَقَطَ أَمَانُهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «الْجِهَادُ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : «مِنْ» .

(٣) فِي س ٣ ، م : «فِي كَسْرٍ» .

(٤) فِي ف : «اشْتَرَطَ» .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م ، وَفِي س ٣ : «كَذَلِكَ» .



**فصل :** وَمَنْ أَسَرَ أُسِيرًا ، لَمْ يَكُنْ <sup>(١)</sup> لَهُ قَتْلُهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، فَيَرَى فِيهِ رَأْيَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ أُسِيرًا فَالْخِيَرَةُ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ قَتْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي وَقْتِ الْحَرْبِ ، فَأُشْبِهَ قَتْلُهُ حَالَ الْقِتَالِ . وَإِنْ امْتَنَعَ الْأُسِيرُ أَنْ يَتَقَادَ مَعَهُ ، فَلَهُ إِكْرَاهُهُ بِالضَّرْبِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ إِكْرَاهُهُ ، أَوْ خَافَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ خَافَ انْقِلَابَهُ <sup>(٢)</sup> ، فَلَهُ قَتْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ لَا أَمَانَ لَهُ ، يُخَافُ شَرَّهُ ، فَأُيِّحَ قَتْلُهُ ، كَمَا قَبْلَ الْأُسْرِ . وَإِنْ كَانَ امْتِنَاعُهُ لِمَرَضٍ ، أُيِّحَ قَتْلُهُ . كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُذَفَّفَ عَلَى جَرِيحِهِمْ . وَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْ قَتْلِهِ . وَالْأَوَّلَى إِبَاحَتُهُ . وَمَتَى قُتِلَ أُسِيرُهُ ، أَوْ أُسِيرَ غَيْرُهُ ، قَبْلَ بُلُوغِهِ إِلَى الْإِمَامِ ، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِاسْتِزْقَاقِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلِذَلِكَ أُيِّحَ لِلْأَمِيرِ إِثْلَافُهُ . وَإِنْ قُتِلَ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيًّا قَبْلَ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِمْ ، لَمْ يَضْمَنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَصِيرُوا مَالًا لِلْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ قَتَلَهُمْ بَعْدَ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِمْ ، ضَمِنَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَصِيرُونَ رَقِيقًا بِنَفْسِ السَّبْيِ .

**فصل :** وَإِذَا وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ بَدَارَ <sup>(٣)</sup> الْحَرْبِ طَعَامًا أَوْ عَلَفًا ، فَلَهُمُ الْأَكْلُ مِنْهُ ، وَعَلَفُ دَوَابِّهِمْ ، مَعَ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا ، مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَكَانَ الرَّجُلُ يُجِئُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ قَدْرَ مَا يَكْفِيهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ . وَرَوَى أَنَّ صَاحِبَ جَيْشِ الشَّامِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّا فَتَحْنَا أَرْضًا كَثِيرَةً الطَّعَامِ وَالْعَلَفِ ،

(١) فِي م : « يَجْزِ » .

(٢) فِي م : « انْقِلَابِهِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « بِأَرْضِ » .

وَكَرِهْنَا أَنْ نُقَدِّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . فَكُتِبَ إِلَيْهِ : دَعِ النَّاسَ يَغْلِفُونَ ، وَيَأْكُلُونَ ، فَمَنْ بَاعَ مِنْهُمْ <sup>(١)</sup> شَيْئًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، فَفِيهِ خُمُسُ اللَّهِ وَسِيَّهَامُ الْمُسْلِمِينَ . زَوَاهِمَا سَعِيدٌ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْحَاجَّةَ تَدْعُو إِلَيْهِ ، وَفِي الْمَنَعِ ضَرَرٌ بِالْجِيْشِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْقُ عَلَيْهِمْ حَمْلُ الزَّادِ وَالْعَلْفِ .

وَلَا حِيزَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ مَنْ <sup>(٣)</sup> يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، فَيَكُونُ أَحَقُّ بِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ يَتَّعُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَّةَ تَدْعُو إِلَى الْأَكْلِ دُونَ الْبَيْعِ . فَإِنْ بَاعَهُ لِبَعْضِ الْغَانِمِينَ ، صَارَ الْآخِذُ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي يَدِهِ ، وَهُوَ مِنَ الْغَانِمِينَ الَّذِينَ لَهُمُ الْأَكْلُ مِنْهُ . وَلَهُ أَخَذُ مَا دَفَعَ مِنْ ثَمَنِهِ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ . فَإِنْ رَدَّ الطَّعَامَ إِلَى الْبَائِعِ ، صَارَ الْبَائِعُ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ إِلَيْهِ . وَإِنْ بَاعَهُ لَغَيْرِ الْغَانِمِينَ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ، وَيُرَدُّ الْمَبِيعُ إِلَى الْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ يَتَّعُهُ . فَإِنْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ ، رُدَّ ثَمَنُهُ ؛ لِحَبْرِ عُمَرَ ، وَلِأَنَّهُ تَعَذَّرَ رَدُّ الْمَبِيعِ ، فَوَجَبَ رَدُّ قِيَمَتِهِ ، كَالْمَغْضُوبِ .

وَإِنْ وَجَدَ دُهْنًا مَأْكُولًا ، فَلَهُ أَكْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّعَامِ . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعْقِلٍ قَالَ : دُلِّيْ جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَأَتَيْتُهُ ، فَالْتَزَمْتُهُ ، وَقُلْتُ :

(١) فِي م : « مِنْهُ » .

(٢) الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، فِي : سَنَنَهُ ٢٧٢ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النَّهْيِ عَنِ النَّهْيِ إِذَا كَانَ الطَّعَامُ قَلَّةً فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٦٠ / ٢ .

وَالثَّانِي أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، فِي : سَنَنَهُ ٢٧٤ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦٠ / ٩ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مَنْ » .

هذا لى . فالتفت ، فإذا رسولُ الله ﷺ يَتَسِمُ لى <sup>(١)</sup> ، فاستَحْيَتْ منه .  
 مُتَّفَقٌ عليه <sup>(٢)</sup> . وإن أرادَ أن يَدَّهَنَ به ، أو يَدَّهَنَ به دابَّتَه ، فقال أحمدُ : إذا  
 كان مِن ضَرُورَةٍ ، أو صُدَاعٍ ، فلا بُأسَ ، وإن كان لَزِيئَةً ، فلا يُعْجِئُنِي .  
 وذلك لأنَّ ما تَدْعُو الحاجةُ إليه مِن هذا ، فهو مثلُ الطَّعامِ فى الحاجةِ إليه ،  
 فأُبيحَ ، ولا حاجةَ إلى الزِّيئَةِ ، فلم تُبَحْ ، كلَّيسِ الثُّوبِ . وليس له غَسْلُ  
 ثِيابِه بالصَّابُونِ ؛ لأنَّه للزِّيئَةِ والتَّحْسِينِ .

قال القاضى : وليس له إطعامُ الجوارِحِ ؛ كالفَهْدِ ، والكَلْبِ ، والصَّغْرِ ؛  
 لأنَّه لا حاجةَ إليه . وما يَحْتَاجُ إليه مِنَ المَشْرُوبَاتِ للدَّوَاءِ ، أُبيحَ له تَنَاوُلُه ؛  
 لأنَّه طعامُ احتِياجٍ إليه ، فأُشْبِهَ [١٧٤ر] الفاكِهَةِ .

**فصل :** وإن أُخْرِزَتِ الغَنِيمةُ ، فقال الخِرْقِيُّ : لا يُؤْكَلُ منها إلا أن تَدْعُو  
 الضَّرُورَةَ ، بأن لا يَجِدُوا ما يأْكُلون . ونَصَّ عليه أحمدُ ؛ لأنَّ المُسْلِمِينَ  
 مَلَكُوهَا بِحِيَازَتِهَا ، فلم يَجْزِ الأَكْلُ منها ، كما لو حِيزَتْ إلى بَلَدِ الإِسْلامِ .

(١) فى الأصل ، س ٣ : « إلى » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يصيب من الطعام فى أرض الحرب ، من كتاب الخمس ،  
 وفى : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازى ، وفى : باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل  
 الحرب وغيرهم ، من كتاب الذبائح . صحيح البخارى ٤/١١٦ ، ٥/١٧٢ ، ٧/١٢٠ . ومسلم ،  
 فى : باب جواز الأكل من طعام الغنيمة فى دار الحرب ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣/  
 ١٣٩٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب إباحة الطعام فى أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبى  
 داود ٢/٦٠ . والنسائى ، فى : باب ذبائح اليهود ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧/٢٠٩  
 والدارمى ، فى : باب أكل الطعام قبل أن تقسم الغنيمة ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢/  
 ٢٣٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/٨٦ ، ٥/٥٦ .

وقال القاضى : لهم الأكل منها ما لم تُحرزُ بدارِ الإسلامِ أو تُقسَمَ ؛ لأنَّ الحاجةَ تدعو إلى الأكلِ منها ، فأشبهَ ما قبلَ الحيازة . ويَحْتَمِلُ أَنَّ الحِرْقِيَّ أَرَادَ بالإخرازِ إدخالَها دارَ الإسلامِ ، فيكونُ مَعْنَى القَوْلَيْنِ واحداً .

وإذا وَجَدَ فى دارٍ<sup>(١)</sup> الحربِ حيواناً مأْكولاً ، فقال الحِرْقِيَّ : لا تُعْفَرُ شاةٌ ولا دابةٌ ، إلَّا لأَكْلٍ لا بُدُّ منه ؛ لأنَّها تُقَتِّلُ لغيرِ الأكلِ ، فأشَبَّهَتِ الفَرَسَ . وقال القاضى : يجوزُ ذَبْحُ ما جَرَتِ العادةُ بذَبْحِهِ للأَكْلِ ، كالشاةِ وما دُونِها ؛ لأنَّها ممَّا تُؤْكَلُ عادةً ، فأشَبَّهَ الطَّعامَ . فأَمَّا الطَّيْرُ ، كالدَّجَاجِ ونحوِها ، فَيُباحُ ذَبْحُها وأَكْلُها . نصَّ عليه أحمدٌ ؛ لأنَّ هذا ممَّا لا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ إلى دارِ الإسلامِ ، فأشَبَّهَ الطَّعامَ .

**فصل : ومَن فَضَّلَ معه مِنَ الطَّعامِ والعَلَفِ كثيرٌ ، فأَدْخَلَهُ البَلَدَ ، فعليه<sup>(٢)</sup> رَدُّهُ إلى المَعْتَمِ ؛ لأنَّه إِنَّمَا أُبِيحَ للحاجةِ ، وقد زَالَتِ الحاجةُ<sup>(٣)</sup> . وإن كان يَسِيرًا ، ففيه رِوَايتان ؛ إِحْداهما ، يَجِبُ رَدُّهُ ؛ لأنَّه أُبِيحَ للحاجةِ ، وقد زَالَتْ . والثانيةُ ، له أَخْذُهُ ؛ لأنَّه أَخَذَ ما له أَخْذُهُ<sup>(٣)</sup> ، فلم يَجِبْ رَدُّهُ ، كَالسَّلَبِ ، ولأنَّ الِيسِيرَ تَجَرَّى المُسامحةُ فيه . قال الأَوْزَاعِيُّ : أَذْرَكْتُ النَّاسَ يَقْدَمُونَ مِنْ أَرْضِ العَدُوِّ بِفضلِ الطَّعامِ والعَلَفِ ، فيَغْلِفُونَ دَوَابَّهُمْ ، ويُهْدِيهِ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ ، لا يُنْكِرُهُ إِمَامٌ ، ولا عَامِلٌ ، ولا جَماعَةٌ ، وكانُوا**

(١) فى الأصل ، س ٣ : «أرض» .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) سقط من : الأصل ، م .

يَقْدَمُونَ بِالْقَدِيدِ فَيُهْدِيهِ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ .

**فصل :** ولا يجوز أخذ إبرقة ، ولا خيط ، ولا شعر ، ولا صوف ؛ لما روى أَنَّ رجلاً أتى رسولَ اللَّهِ ﷺ بكُبة<sup>(١)</sup> مِن شعرِ الغنم ، فقال : يا رسولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَعْمَلُ الشَّعْرَ ، فَهَبْهَا لِي . قال : « نَصِيْبِي مِنْهَا لَكَ » . رواه سعيد<sup>(٢)</sup> . ولا يجوز أخذ جلد ، سواء كان جلد ما ذبحه أو غيره ؛ لأنه إذا لم يَجْزُ أخذ الشعر ، فالجلد أولى ، ولأنه ليس بمأكول ، أشبه الثياب .

ولا يجوز ركوب دابة من المغنم ، ولا لبس ثوب ؛ لما روى رُوَيْفِعُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ ، أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَزْكُبُ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ<sup>(٣)</sup> رَدَّهُ فِيهِ » .<sup>(٤)</sup> رواه أبو داود . وذكر أبو الخطَّاب روايةً أُخرى ، أَنَّ له رُكُوبَ الْفَرَسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْحَرْبُ ، ثُمَّ يَرُدُّهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ

---

(١) الكبة ، بالضم ، من الغزل : ما جمع منه على شكل كرة أو أسطوانة .

(٢) فى : سننه ٢٦٨ / ٢ ، ٢٦٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١٨٤ / ٢ .

(٣) فى الأصل ، س ٣ ، م : « أخلق » .

(٤ - ٤) سقط من : س ٣ ، م .

والحديث أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرجل يتنفع من الغنمة بالشئ ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٦١ / ٢ .

كما أخرجه الدارمى ، فى : باب النهى عن ركوب الدابة من المغنم ... ، من كتاب السير .

سنن الدارمى ٢٣٠ / ٢ . وسعيد بن منصور ، فى : سننه ٢٦٧ / ٢ ، ٢٦٨ .

آلاتِ الحربِ ، فَأَشْبَهَتْ السِّلَاحَ .

فصل : وَمَنْ أَخَذَ مِنْ مُبَاحَاتِ دَارِ الْحَرْبِ شَيْئًا ؛ كَالصَّيْدِ ، وَالْحَجَرِ ، وَالْحَشِيشِ ، وَالشَّجَرِ ، وَنَحْوِهَا<sup>(١)</sup> ، فَاجْتَنَاهُ إِلَيْهِ لِلْأَكْلِ وَالْعَلْفِ ، انْتَفَعَ بِهِ . وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ لَذَلِكَ ، وَلَهُ قِيَمَةٌ فِي مَوْضِعِهِ ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ بِقُوَّةِ الْجَيْشِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ فِي مَوْضِعِهِ ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ لَهُ قِيَمَةٌ بِنَقْلِهِ ، فَهُوَ لَاجِدُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَارَتْ لَهُ قِيَمَةٌ بِفِعْلِهِ . وَكَذَلِكَ الرِّكَازُ . وَإِنْ وَجَدَ لُقْطَةً [١٧٤ ط] يَعْلَمُ أَنَّهَا لِلْكَفَّارِ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ . وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ لِمُسْلِمٍ ، عَرَفَهَا حَوْلًا ، ثُمَّ رَدَّهَا فِي الْغَنِيمَةِ إِنْ لَمْ تُعْرَفْ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ تَرَكَ صَاحِبُ الْمَغْنَمِ شَيْئًا عَجَزَ عَنْ حَمْلِهِ ، فَقَالَ : مَنْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَهُوَ لَهُ . فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ<sup>(٢)</sup> . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ فِي دَارِهِمْ . وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ ، فَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَاجِدُهُ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> . وَعَنْهُ ، يَكُونُ غَنِيمَةً ؛ لِأَنَّهُ ذُو قِيَمَةٍ ، فَهُوَ كَالصَّيْدِ .

فصل : وَمَنْ وَجَدَ كُتُبًا فِيهَا كُفْرٌ ، فَعَلِيهِ إِثْلَافُهَا ؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهَا وَالنَّظَرَ فِيهَا مَعْصِيَةٌ ، وَكَذَلِكَ كُتُبُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ؛ لِأَنَّهَا مُبَدَّلَةٌ مَنَسُوخَةٌ مِنْهُيٌّ عَنْ قِرَاءَتِهَا . وَإِنْ أَمَكَنَ الْإِنْتِفَاعُ<sup>(٤)</sup> بِجُلُودِهَا أَوْ وَرَقِهَا إِذَا غُسِلَ ، فَعَلَ ذَلِكَ . وَإِنْ وَجَدَ خَمْرًا ، وَجَبَتْ إِرَاقَتُهُ ؛ لِأَنَّ شُرْبَهُ مَعْصِيَةٌ . وَإِنْ وَجَدَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « نَحْوِهِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أَخَذَ مِنْهُ » .

(٣) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « بِهَا » .

خِزْرِيًّا ، قَتَلَهُ . وَإِنْ وَجَدَ كَلْبًا لَا يُبَاحُ اقْتِنَاؤُهُ ، تَرَكَهُ ، وَإِنْ أُبِيحَ اقْتِنَاؤُهُ ، فَلَهُ  
أَخْذُهُ لِنَفْسِهِ ، وَدَفْعُهُ إِلَى مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ مِنَ الْغَائِمِينَ أَوْ أَهْلِ الْخُمْسِ ؛ لِأَنَّ  
الْكَلْبَ لَا قِيَمَةَ لَهُ . وَإِنْ وَجَدَ فَهَذَا مُعَلِّمًا أَوْ بَازِيًّا ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ ؛ لِأَنَّ لَهُ  
قِيَمَةً .





## باب الأنفال والأسلاب

النَّفْلُ ما يُعْطاه زيادَة على سَهْمِهِ .

وذلك <sup>(١)</sup> نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ما يُسْتَحَقُّ بالشَّرْطِ ، وهو ضَرْبَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْأَمِيرَ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ غَازِيًا ، بَعَثَ سَرِيَّةً بَيْنَ يَدَيْهِ تُغِيرُ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَإِذَا قَفَلَ ، بَعَثَ سَرِيَّةً تُغِيرُ ، وَيَجْعَلُ لَهُمُ الثُّلْثَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَمَا قَدِمَتْ بِهِ السَّرِيَّةُ خَمْسَهُ ، ثُمَّ أُعْطِيَ السَّرِيَّةُ ما جَعَلَ لَهَا ، ثُمَّ قَسَمَ الْبَاقِي فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعَهُ ؛ لِمَا رَوَى حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ <sup>(٢)</sup> الْفِهْرِيُّ ، قَالَ : شَهِدْتُ <sup>(٣)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبَدَاةِ ، وَالثُّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ . وَفِي لَفْظٍ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُنْقَلُ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَالثُّلْثَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، إِذَا قَفَلَ . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> .

(١) فِي م : « هُوَ » .

(٢) فِي الْأَصْل : « سَلَمَةٌ » .

وهو حبيب بن مسلمة بن مالك أبو عبد الرحمن الفهري القرشي ، له صحبة ورواية يسيرة ، كان في غزوة تبوك ابن إحدى عشرة سنة ، وجاهد في خلافة أبي بكر ، وشهد اليرموك أميراً ، وكان ذا نكاية قوية في العدو ، توفي سنة اثنتين وأربعين ، وكان والياً على أرمينية لمعاوية . سير أعلام النبلاء ٣/ ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٣) بعده في ف : « مع » .

(٤) في : باب في من قال : الخمس قبل النفل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/ ٧٢ ، ٧٣ .

كما أخرج اللفظ الثاني ابن ماجه ، في : باب النفل ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه =

وعن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْفِلُ فِي الْبِدْءِ الرَّبْعَ ، وَفِي الْقُفُولِ الثَّلَاثَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى الْأَثَرُمُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ فِي قَوْمِهِ يُرِيدُ الشَّامَ : هَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ الْكُوفَةَ ، وَلَكَ الثَّلَاثُ بَعْدَ الْخُمْسِ مِنْ كُلِّ أَرْضٍ وَشَيْءٍ ؟ وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ نَفْلَ النَّبِيِّ ﷺ انْتَهَى إِلَيْهِ ، وَيجوزُ النَّقْصُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ لَا يُنْفَلَ شَيْئًا ، فَلَا يُجُوزُ تَنْفِيلُ الْقَلِيلِ أَوْ لَيْ . وَلَا يُسْتَحَقُّ هَذَا النَّفْلُ إِلَّا بِالشَّرْطِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِاسْتِحْقَاقِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ .

الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنْ يَجْعَلَ الْأَمِيرُ جُفْلًا لِمَنْ يَعْمَلُ عَمَلًا فِيهِ غَنَاءٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : مَنْ طَلَعَ هَذَا الْحِصْنَ ، فَلَهُ كَذَا . أَوْ <sup>(٢)</sup> : مَنْ نَقَبَهُ ، أَوْ : مَنْ <sup>(٣)</sup> جَاءَ بِأَسِيرٍ ، فَلَهُ كَذَا ، وَمَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ أَرْوُسٍ ، فَلَهُ رَأْسٌ . وَأَشْبَاهُ هَذَا مِمَّا يَرَاهُ الْإِمَامُ مَصْلَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ ، فَيَجُوزُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [٤١٨] قَالَ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » <sup>(٤)</sup> . وَيجوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْجُفْلَ مِنْ مَالِ

---

= ٩٥١/٢ . والدارمي ، في : باب النفل بعد الخمس ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢/٢٢٩ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٤/١٥٩ ، ١٦٠ .

(١) في : باب في النفل ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧/٥٢ .  
كما أخرجه الدارمي ، في : باب في أن ينفل في البدأ الربيع ... ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢/٢٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/٣٢٤ .

(٢) في ف ، م : « و » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يخمس الأسلاب ... ، من كتاب الخمس ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حِينٍ إِذْ أُعْجِبْتُمْ كَثْرَتَكُمْ ﴾ ... ، من كتاب المغازي . صحيح =

المُسْلِمِينَ ، وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالِ<sup>(١)</sup> الْمُشْرِكِينَ ، فَإِنْ جَعَلَهُ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ،  
لَمْ يَجْزِ إِلَّا مَغْلُومًا مُقَدَّرًا ، كَالْجُعْلِ فِي الْمُسَابَقَةِ وَرَدُّ الضَّالَّةِ . وَإِنْ كَانَ مِنْ  
مَالِ<sup>(٢)</sup> الْكُفَّارِ ، جَازَ مَجْهُولًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الثُّلُثَ وَالرُّبْعَ وَسَلَبَ  
الْمُقْتُولِ ، وَهُوَ مَجْهُولٌ . وَلِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَجَازَ مَعَ  
الْجَهَالَةِ ، كَسَلَبِ الْقَتِيلِ .

النُّوعُ الثَّانِي ، أَنْ يَخْصَّ الْإِمَامُ بَعْضَ الْغَانِمِينَ بِشَيْءٍ ؛ «لِغَنَائِهِ وَبُأْسِهِ»<sup>(٣)</sup> ،  
أَوْ لِمَكْرُوهِ تَحْمَلِهِ ، كَكُونِهِ طَلِيعَةً أَوْ عَيْنًا ، فَيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ؛ لِمَا رَوَى  
سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ ، قَالَ : أَغَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثَيْبَةَ عَلَى إِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ فَتَبِعْتُهُمْ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ : فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ  
الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ<sup>(٤)</sup> . وَعَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،

---

= البخارى ٤/١١٢ ، ١١٣ ، ١٩٦/٥ ، ١٩٧ . ومسلم ، فى : باب استحقاق القتال سلب  
القتيل ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣/١٣٧٠ ، ١٣٧١ . وأبو داود ، فى : باب السلب  
يعطى القتال ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٢/٦٤ ، ٦٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء من  
قتل قتيلًا فله سلبه ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧/٥٧ . وابن ماجه ، فى : باب المبارزة  
والسلب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢/٩٤٧ . والدارمى ، فى : باب من قتل قتيلًا فله  
سلبه ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢/٢٢٩ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى السلب ،  
من كتاب الجهاد . الموطأ ٢/٤٥٤ ، ٤٥٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/١١٤ ، ١٢٣ ،  
١٩٠ ، ٢٧٩ ، ١٢/٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ .

(١) زيادة من : ف .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) فى م : «لغنايه وبأسه» .

(٤) بعده فى م : «رواه أبو داود» .

فَبَيَّتْنَا عَدُوَّنَا ، فَقَتَلْتُ لَيْلَيْهِ<sup>(١)</sup> تِسْعَةَ أَهْلِ أَيْيَاتٍ ، فَأَخَذْتُ مِنْهُمْ امْرَأَةً ، فَتَقَلَّبْتُهَا أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ اسْتَوْهَبَهَا مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَوَهَّبَهَا لَهُ .<sup>(٢)</sup> «رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ» . وَلَأَنَّ فِي هَذَا تَحْرِيصًا عَلَى الْقِتَالِ ، وَنَفْعًا لِلْمُسْلِمِينَ ، وَالدَّفْعَ عَنْهُمْ ، فَجَازَ ، كإِعْطَاءِ السَّهْمِ .

**فصل : إذا قال : مَنْ دَلَّنِي عَلَى الْقَلْعَةِ الْفُلَانِيَّةِ . أو<sup>(٣)</sup> : مَنْ دَلَّنِي عَلَى طَرِيقِ سَهْلَةٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَلَهُ كَذَا . جَاز .** فَإِنْ كَانَ الْجُعْلُ جَارِيَةً مِنَ الْقَلْعَةِ ، جَازَ أَنْ تَكُونَ مُعَيَّنَةً وَغَيْرَ مُعَيَّنَةٍ ، كَجَارِيَةٍ مُطْلَقَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تُفْتَحِ الْقَلْعَةُ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ، لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ : مَنْ دَلَّنِي عَلَى الْقَلْعَةِ ، فَفَتَحَهَا اللَّهُ عَلَيْنَا ، فَلَهُ جَارِيَةٌ مِنْهَا . لَتَعْدِرَ تَسْلِيمُهُ جَارِيَةً مِنْهَا قَبْلَ فَتْحِهَا . فَإِنْ فُتِحَتْ ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا جَارِيَةٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْمُعَيَّنَةُ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> شَرَطَ مَعْدُومًا<sup>(٥)</sup> . وَإِنْ كَانَتْ فِيهَا فَمَاتَ<sup>(٥)</sup> قَبْلَ الْفَتْحِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهَا ، أَشْبَهَتْ الْمَعْدُومَةَ . وَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً ، سَلِمَتْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي م : « مِنْهُمْ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي السَّرِيَةِ تَرَدُّدِ عَلَى أَهْلِ الْعُسْكَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٧٣/٢ ، ٧٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ ذِي قَرْدٍ وَغَيْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ١٤٣٢/٣ ، ١٤٣٩ - ١٤٤١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٢/٤ ، ٥٣ .

وَالثَّانِي تَقْدِمَ تَخْرِيجِهِ فِي ٢٠/٢ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « قَالَ » .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « شَرَطَ مَعْدُومًا » .

(٥) فِي م : « فَمَاتَ » .

اسْتَحَقَّهَا بِالْشَّرْطِ . فَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ الْفَتْحِ ، عَصَمَتْ نَفْسَهَا بِإِسْلَامِهَا ، وَلَهُ قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ تَسْلِيمُهَا مَعَ وُجُودِهَا وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا . وَإِنْ أَسْلَمَتْ بَعْدَ الْفَتْحِ ، سُلِّمَتْ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَإِنْ كَانَ مُشْرِكًا ، انْتَقَلَ إِلَى قِيَمَتِهَا ؛ لِتَعَذُّرِ تَسْلِيمِهَا إِلَيْهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا . فَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَسْتَحِقَّهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ انْتَقَلَ إِلَى قِيَمَتِهَا ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَسْتَحِقَّهَا ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ لِمَانَعِ زَالٍ ، فَأَشْبَهَ مَنْ غَضِبَ عَبْدًا فَأَبْقَى ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَيْهِ . وَإِنْ فُتِحَتِ الْقَلْعَةُ صُلْحًا ، فَاسْتَشْنَى الْأَمِيرُ الْجَارِيَةَ وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> ، جَاز . وَإِنْ وَقَعَ مُطْلَقًا ، فَرَضِيَ مُسْتَحِقُّهَا بِقِيَمَتِهَا ، أُعْطِيَهَا ، وَإِنْ أَتَى ، وَامْتَنَعَ صَاحِبُ الْقَلْعَةِ مِنْ بَذْلِهَا بِقِيَمَتِهَا ، فُسِخَ الصُّلْحُ ؛ لِتَعَذُّرِ إِمْضَائِهِ ، لَسَبَقِ حَقِّ الدَّالِّ وَتَعَذُّرِ إِيصَالِهِ إِلَيْهِ مَعَ <sup>(٢)</sup> «إِتِمَامِ الصُّلْحِ» . وَيَخْتَمِلُ أَنْ يُعْطَى مُسْتَحِقُّهَا قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَسْلَمَتْ .

**فصل : وَمَنْ قَتَلَ فِي <sup>(٣)</sup> الْحَرْبِ كَافِرًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ ؛ يَأْ رَوَى أَبُو قَتَادَةَ <sup>(٤)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ : « مَنْ قَتَلَ كَافِرًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ عِشْرِينَ رَجُلًا ، وَأَخَذَ أَسْلَابَهُمْ . <sup>(٦)</sup> «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ» . وَلَا تُقْبَلُ**

(١) زيادة من : الأصل .

(٢) - ٢) في م : « تمام المصلحة » .

(٣) بعده في م : « وقت » .

(٤) في ف : « هريرة » .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥١٠ ، ٥١١ .

(٦) - ٦) سقط من : س ٣ ، م .

دَعَوَى الْقَتْلِ إِلَّا بَيِّنَةً ؛ لِلْخَبَرِ . وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛  
لأنَّه دَعَوَى الْقَتْلَ ، فَأَشْبَهَ قَتْلَ الْمُسْلِمِ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ يُقْبَلَ فِيهَا مَا يُقْبَلُ  
فِي الْأَمْوَالِ ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ [٤١٨ ظ] الْمَالُ ، فَأَشْبَهَ الشَّهَادَةَ عَلَى الْغَضَبِ  
وَالْجِنَايَةِ <sup>(١)</sup> الْمُوجِبَةَ لِلْمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ فِيهِ قَوْلُ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ أَبَا قَتَادَةَ  
لَمَّا شَهِدَ لَهُ الرَّجُلُ الَّذِي أَخَذَ سَلَبَهُ ، دَفَعَهُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ وَحْدَهُ .

وَلَا يُخَمَّسُ السَّلْبُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « فَلَهُ سَلْبُهُ » . يَتَنَاوَلُ  
جَمِيعَهُ . وَقَدْ رَوَى عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ <sup>(٢)</sup> لِلْقَاتِلِ ، وَلَمْ يُخَمَّسِ السَّلْبُ . رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> .

**فصل : وَلَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ ذَا  
حَقٍّ فِي الْمَغْنَمِ ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا ، رَجُلًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ .  
وإن لم يكن ذَا حَقٍّ ؛ كَالْمُخْذَلِ ، وَالْمَرْجُفِ ، وَالْكَافِرِ إِذَا حَضَرَ بغيرِ إِذْنٍ ، لَمْ  
يَسْتَحِقُّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي السَّهْمِ الثَّابِتِ ، فَغَيْرُهُ أَوْلَى .**

---

= وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي السَّلْبِ يُعْطَى الْقَاتِلُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبِي  
دَاوُدَ ٦٥ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ /  
٢٢٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٩٠ ، ٢٧٩ .  
(١) فِي الْأَصْلِ : « الْحَيَاة » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ ، م : « فِي السَّلْبِ » .

(٣) فِي : بَابِ فِي السَّلْبِ يَخْمَسُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٦٦ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٩٠ ، ٢٦ / ٦ .

الثانى ، أن يُعَرَّزَ<sup>(١)</sup> بِنَفْسِهِ فى قَتْلِهِ ، كالمُبَارِزِ ، فإن قَتَلَهُ بِسَهْمٍ رَمَاهُ مِنْ صَفِّ الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوِهِ ، لَمْ يَسْتَحِقَّهُ ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا وَرَدَ الْخَبَرُ فى الْمُبَارِزِ وَنَحْوِهِ .

الثالث ، أن يَقْتُلَهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ عَلَى الْحَرْبِ ، فإن قَتَلَ أُسِيرًا ، أَوْ مُتَحَنِّنًا ، أَوْ مُنْهَزِمًا إِلَى غَيْرِ فِتَّةٍ ، لَمْ يَسْتَحِقَّهُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، دَفَفَ<sup>(٢)</sup> عَلَى أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ ، فَلَمْ يُعْطَ سَلْبُهُ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ السَّلْبِ لِلْمُخَاطَرَةِ وَالتَّغْرِيرِ بِالنَّفْسِ ، وَلَا خَطَرَ هَلْهَنَا . وَإِنْ قَتَلَ مُوَلِّيًّا لِيَكْرَهَ ، أَوْ مُتَحَنِّنًا إِلَى فِتَّةٍ ، فَلَهُ سَلْبُهُ ؛ لِأَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَاعِ أَدْرَكَ طَلِيعَةَ لِلْكَفَّارِ مُوَلِّيًّا ، فَقَتَلَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَهُ ؟ » . قَالُوا : ابْنُ الْأَكْوَاعِ . قَالَ : « فَلَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ » .<sup>(٤)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَوَادَ<sup>(٥)</sup> وَغَيْرُهُ<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ الْقِتَالَ كَرَّرَ وَفَرَّ .

الرابع ، أن يَقْتُلَهُ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ خَصَّ الْقَاتِلَ بِالسَّلْبِ ، فَاخْتَصَّ بِهِ دُونَ

(١) فى م : « يغزو » .

(٢) فى الأصل ، ف : « دفف » . وهى رواية .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب من لم يخمس الأسلاب ، من كتاب فرض الخمس ، وفى : باب قتل أبى جهل ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١١٢/٤ ، ٩٤/٥ ، ٩٥ . ومسلم ، فى : باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، وباب قتل أبى جهل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٢/٣ ، ١٤٢٤ .

(٤ - ٥) سقط من : م .

(٥ - ٥) زيادة من : الأصل .

والحديث أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الجاسوس المستأمن ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٤٥/٢ ، ٤٦ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٤/٣ ، ١٣٧٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٦/٤ .

غيره . فإن أسره ، لم يَسْتَحِقَّ سَلْبَهُ ؛ لذلك <sup>(١)</sup> . وقال القاضي : له سَلْبُهُ ، سواء قَتَلَهُ الإمام ، أو مَنَّ عليه ، أو فاداه . وله فِداؤُهُ ؛ لأنَّهُ مَالٌ حَصَلَ بِسَبَبِ تَغْرِيرِهِ فِي تَحْصِيلِهِ ، أَشْبَهَ سَلَبَ الْقَتِيلِ .

وظاهرُ كلامِ أحمدَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِقَتْلِهِ ؛ لأنَّهُ قال في رواية حَرْبٍ : له سَلْبُهُ إِذَا انفردَ بِقَتْلِهِ . ولأنَّهُ يُسْتَحَقُّ لِلتَّغْرِيرِ بِالنَّفْسِ ، ولا يَحْصُلُ مع الاشتراك . وإن قَطَعَ أَحَدُهُما يَدَهُ أو رِجْلَهُ ، وقَتَلَ الآخرُ ، فكذلك ؛ لأنَّهُما شَرِيكَا فِيهِ . وإن قَطَعَ أَحَدُهُما أَرْبَعَتَهُ ، وقَتَلَ الآخرُ ، فسَلْبُهُ للقاطِعِ ؛ لأنَّ مُعَاذَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ أثبتَ أبا جَهْلٍ ، وتمَّمَ عليه ابنُ مَسْعُودٍ ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذٍ <sup>(٢)</sup> . ولأنَّ القاطِعَ كَفَى شَرَّهُ ، فَأَشْبَهَ الْقَاتِلَ . وإن قَطَعَ يَدَيْهِ أو رِجْلَيْهِ ، فكذلك ؛ لأنَّهُ قد عَطَّلَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ ؛ لأنَّهُ إِنْ قَطَعَ رِجْلَيْهِ ، قَاتَلَ يَدَيْهِ ، وَإِنْ قَطَعَ يَدَيْهِ ، فهو يَغْدُو ، وَيُكْتَرُ وَيُهَيَّبُ ، فما كَفَى شَرَّهُ . وإن عَانَقَ <sup>(٣)</sup> رَجُلًا فَقَتَلَهُ آخِرُ <sup>(٤)</sup> ، فَالسَّلَبُ لِلْقَاتِلِ ؛ لِلخَبَرِ ، ولأنَّهُ قَاتِلٌ لِمَنْ لَمْ يُكْفَ <sup>(٥)</sup> الْمُسْلِمُونَ شَرَّهُ ، أَشْبَهَ الْمُطْلَقَ .

وظاهرُ المَذْهَبِ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ الْإِمَامُ لَهُ ؛ لِلخَبَرِ ، إِلَّا أَنَّهُ أَعْجَبَ أَحْمَدَ أَنْ لَا يَأْخُذَهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ ؛ لأنَّهُ أَمْرٌ مُجْتَهِدٌ فِيهِ ، فَلَا

(١) في م : « كذلك » .

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٣) في ف : « عاق » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ف ، س ٣ : « يكف » .



يَأْخُذُهُ إِلَّا يَأْذِنُهُ، كَالشَّهْمِ. وعنه، لا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا بِجُعْلِ الإمامِ قَبْلَ قَتْلِهِ،  
أو تَنْفِيلِهِ بَعْدَهُ؛ لَأَنَّهُ نَقَلَ، فلا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا يَأْذِنُهُ، كَسَائِرِ الْأَنْفَالِ.

**فصل :** وَالسَّلْبُ ما على الْقَتِيلِ مِنْ ثِيَابِهِ، وَخَلْيِهِ، وَسِلَاحِهِ، وَإِنْ  
كَثُرَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَمْرُو بْنَ مَعْدِيكَرِبَ [٤١٩هـ] حَمَلَ عَلَى أُسْوَارٍ<sup>(١)</sup>،  
فَطَعَنَهُ، فَدَقَّ صُلْبَهُ، فَصَرَغَهُ، فَتَزَلَّ إِلَيْهِ، فَقَطَعَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ سِوَارَيْنِ كَانَا  
عَلَيْهِ، وَيَلْمَقًا<sup>(٢)</sup> مِنْ دِيبَاجٍ، وَسَيْفًا، وَمِنْطَقَةً، فَسَلَّمَ ذَلِكَ لَهُ<sup>(٣)</sup>. وَبَارَزَ  
الْبِرَاءُ مَرْزُبَانَ الرَّأْرَةِ<sup>(٤)</sup> فَقَتَلَهُ، فَبَلَغَ سِوَارَاهُ وَمِنْطَقَتُهُ ثَلَاثِينَ أَلْفًا<sup>(٥)</sup>.

وفى الدَّابَّةِ وَآلَتِهَا رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، هِيَ مِنَ السَّلْبِ. اخْتَارَهَا  
الْخَرَقِيُّ؛ لِأَنَّهَا يُسْتَعَانُ بِهَا فِي الْحَرْبِ، فَهِيَ كَالسَّلَاحِ. وَالثَّانِيَةُ، لَيْسَتْ  
مِنْهُ. اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ، وَأَبُو بَكْرٍ؛ لِأَنَّ السَّلْبَ مَا كَانَ عَلَى الْبَدَنِ، وَالدَّابَّةُ  
لَيْسَتْ كَذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ يُقَاتَلُ وَهُوَ مُمَسِّكٌ بِعَتَانِهَا، فَعَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهَا مِنَ  
السَّلْبِ؛ لِأَنَّهُ يَرْكَبُهَا إِذَا اخْتِاجَ إِلَيْهَا. وعنه، لَيْسَتْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
بِمُسْتَعِينٍ بِهَا فِي حَالِ قِتَالِهِ، أَشْبَهَتْ الَّتِي فِي رَحْلِهِ. فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَسٌ  
مَجْنُوبَةٌ إِلَى فَرَسِهِ، فَلَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ؛ لِذَلِكَ<sup>(٦)</sup>. وَكَذَلِكَ الْمَالُ الَّذِي فِي

(١) الْأُسْوَارُ: قَائِدُ الْفَرَسِ.

(٢) الْيَلْمَقُ: الْقَبَاءُ.

(٣) الْخَبَرُ فِي: تَارِيخِ الطَّبَرِيِّ ٥٧٦/٣.

(٤) الرَّأْرَةُ: الْأَجْمَةُ. وَالْمَرْزُبَانُ: رَئِيسُ الْقَوْمِ مِنَ الْعَجَمِ.

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٢٣٣/٥. وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، فِي: سَنَتِهِ ٢٦٣/٢. وَابْنُ

أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمَصْنَفِ ٣٧١/١٢، ٣٧٢. وَالطَّحَاوِيُّ، فِي: شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ٢٢٩/٣.

وَالْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣١٠/٦، ٣١١.

(٦) فِي م: «كَذَلِكَ».

كَمْرَانِهِ ، وَغَيْرِهِ ، وَرَحْلُهُ ، وَبِإِصْبَاحِهِ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ حَالٌ قَتْلِهِ ، لَيْسَ مِنَ  
السَّلْبِ ؛ لِأَنَّ سَلْبَهُ مَا عَلَيْهِ حَالٌ قَتْلِهِ ، أَوْ مَا <sup>(١)</sup> يُسْتَعَانُ بِهِ فِي الْقِتَالِ .

---

(١) سقط من : الأصل .

## بَابُ قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ

الْغَنِيمَةُ مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ الْكُفَّارِ يَاجِفٍ ، فَخُمُسُهَا لِأَهْلِ الْخُمُسِ ،  
وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا لِلْغَنَائِمِينَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ  
فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . فَأُضَافُهَا إِلَيْهِمْ ، ثُمَّ جَعَلَ خُمُسَهَا لِلَّهِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ  
أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا لَهُمْ . ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا غَنِمْتُمْ حَلَالًا  
طَيِّبًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ الْغَنَائِمَ كَذَلِكَ .

وَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ قِسْمَتَيْهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ وَبَيْنَ تَأْخِيرِ الْقِسْمَةِ إِلَى دَارِ  
الْإِسْلَامِ ، أَيْ ذَلِكَ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ فَعَلَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ الْأَمْرَيْنِ  
جَمِيعًا ، فَقَسَمَ غَنَائِمَ بَدْرٍ ، بِشُعْبٍ مِنْ شِعَابِ الصَّفَرَاءِ ، قَرِيبًا مِنْ بَدْرٍ ،  
وْغَنَائِمَ بَنِي الْمُضْطَلِقِ عَلَى مِيَاهِهِمْ ، وَغَنَائِمَ حُنَيْنٍ بِأَوْطَاسٍ ؛ وَإِدٍ مِنْ  
حُنَيْنٍ ، وَقَسَمَ فِدَاءَ أُسَارَى بَدْرٍ بِالْمَدِينَةِ ، وَهُوَ غَنِيمَةٌ . وَلَئِنَّ الْمُسْلِمِينَ قَدْ  
مَلَكُوا الْغَنِيمَةَ بِالْإِسْتِيلَاءِ الثَّامِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَجَازَتْ قِسْمَتُهَا ، كَمَا لَوْ  
حَازُوهَا <sup>(٣)</sup> إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ .

**فصل :** فإذا أَرَادَ الْقِسْمَةَ ، بَدَأَ بِالْأَسْلَابِ ، فَدَقَّعَهَا إِلَى أَهْلِهَا ، وَإِنْ

(١) سورة الأنفال ٤١ .

(٢) سورة الأنفال ٦٩ .

(٣) في م : « جاوزها » .

كان فيها مالٌ لمسلم<sup>(١)</sup>، دُفع إليه ؛ لأنه استحقَّه بسببٍ سابقٍ، ثم يَدْفَعُ منها أَجْرَةَ الحَافِظِ، والناقلِ، والقاسِمِ، والحاسِبِ ؛ لأنه لمَصْلَحَةِ الغَنِيمةِ . وفي الرِّضْخِ وَجْهَانِ ؛ أحدهما ، هو مِن أَصْلِ الغَنِيمةِ ؛ لأنه يَسْتَحِقُّهُ للمُعَاوَنَةِ فِي تَحْصِيلِهَا، أَشْبَهَ أَجْرَةَ التَّقَالِ<sup>(٢)</sup> . والثاني ، مِن أَرْبَعَةِ الْأَحْمَاسِ ؛ لأنه اسْتَحَقَّ بِحُضُورِ الْوَقْعَةِ، أَشْبَهَ السُّهُمَانَ . فعلى الأولِ ، يُعْطَى الرِّضْخُ لِأَهْلِهِ ، ثم يُقْسَمُ الْبَاقِي عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ ، سَهْمٌ مِنْهَا لِأَهْلِ الْخُمْسِ ، ثم يَدْفَعُ الْأَنْفَالَ مِمَّا بَقِيَ ، ثم يُقْسَمُ الْبَاقِي بَيْنَ الْغَانِمِينَ ؛ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ ؛ [٤١٩ظ] سَهْمٌ لَهُ ، وَسَهْمَانِ لِفَرْسِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَشْهَمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ ؛ سَهْمَانِ لِفَرْسِهِ ، وَسَهْمٌ لَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الْفَارِسَ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : « مسلم » ، وفي م : « المسلم » .

(٢) في ف : « الناقل » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب سهام الفرس ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٣٧/٤ . ومسلم ، في : باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٨٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في سهام الخيل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/٦٩ . والترمذي ، في : باب في سهم الخيل ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٤٣/٧ . وابن ماجه ، في : باب قسمة الغنائم ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢ . والدارمي ، في : باب في سهام الخيل ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ٨٠ .

(٤) وأخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣٩٧/١٢ .

**فصل :** وَيَقْسِمُهَا<sup>(١)</sup> بَيْنَ الْغَانِمِينَ كَقِسْمَةِ الْمَتَاعِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ ، فَيَقْوَمُ مَا عَدَا الْأَثْمَانَ ، وَيَذْفَعُهَا إِلَيْهِمْ بِقِيَمَتِهَا ، فَإِنْ أُمِكنَ تَخْصِيصُ كُلِّ إِنْسَانٍ بَعَيْنٍ ؛ كَجَارِيَةٍ ، وَفَرَسٍ ، وَثَوْبٍ ، فَعَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ، شَرَكَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ فِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ .

وَيَقْسِمُ الْغَنِيمَةَ بَيْنَ مَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، مَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ<sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ غَيْرَ الْمُقَاتِلِ رِذَّةٌ لَهُ وَمُعِيْنٌ ، فَيُشَارِكُهُ ، كَرِذَةِ الْمُحَارِبِ . فَأَمَّا غَيْرُ أَهْلِ الْقِتَالِ ؛ كَالطُّفْلِ ، وَالْجُنُونِ ، وَمَنْ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ مَنَعُهُ ؛ كَالْمُرْجِفِ ، وَالْمُحْذَلِ ، وَالْمُعِينِ لِلْعَدُوِّ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ قَاتَلَ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهِ . وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا مَرَضًا يَمْنَعُهُ الْقِتَالَ ، فَلَا سَهْمَ لَهُ ، كَالْجُنُونِ ، وَإِنْ لَمْ يَمْنَعَهُ الْقِتَالَ ؛ كَالْحُمَى الْخَفِيفَةِ ، وَالصُّدَاعِ ، وَالشُّعَالِ ، أُسْهِمَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ .

**فصل :** وَلَا يُسْهِمُ لِفَرَسٍ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ مَنَعُهُ ، كَالْقَحْمِ ، وَالْحَطِيمِ ، وَالضَّرْعِ ، وَالْأَعْجَفِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الرَّجُلِ ، وَلَا لَغَيْرِ الْخَيْلِ ؛ مِنْ الْبِغَالِ ، وَالْحَمِيرِ ، وَالْإِبِلِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسْهِمْ لَغَيْرِ الْخَيْلِ . وَلِأَنَّهَا لَا تُلْحَقُ بِالْخَيْلِ فِي التَّأْثِيرِ فِي الْحَرْبِ ، وَالْكَرِّ وَالْفَرِّ ، فَلَمْ تُلْحَقْ بِهَا فِي السَّهْمِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ غَزَا عَلَى بَعِيرٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى

(١) فِي م : « يَقْسِمُ مَا » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٣٣٥ ، ٩ / ٥٠ . وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : السَّنَنِ ٢ /

غيره : قَسِمَ له ولبغيره سَهْمَانِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾<sup>(١)</sup> . ولأنَّه حيوانٌ تَجُوزُ المُسَابَقَةُ عليه بِعَوَضٍ ، أَشْبَهَ الْفَرَسَ .

**فصل :** وفي غيرِ العَرَبِيِّ مِنَ الْخَيْلِ أَرْبَعُ رِوَايَاتٍ ؛ إِخْدَاهُنَّ ، أَنَّهُ كَالْعَرَبِيِّ فِي سَهْمِهِ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَرَسِ شَامِلٌ لَهُ ، وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ ذُو سَهْمٍ ، فَاسْتَوَى الْعَرَبِيُّ وَغَيْرُهُ ، كَالرَّجَالِ<sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ . اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو الْأَقْمَرِ ، قَالَ : أَغَارَتِ الْخَيْلُ عَلَى الشَّامِ ، فَأَذْرَكَتِ الْعِرَابُ مِنْ يَوْمِهَا ، وَأَذْرَكَتِ الْكَوَادِنُ<sup>(٣)</sup> ضُحَى الْغَدِ ، وَعَلَى الْخَيْلِ رَجُلٌ مِنْ هَمْدَانَ يُقَالُ لَهُ : الْمُنْذِرُ بْنُ أَبِي حُمَيْصَةَ<sup>(٤)</sup> ، فَقَالَ : لَا أَجْعَلُ الَّتِي أَذْرَكَتْ مِنْ يَوْمِهَا مِثْلَ الَّتِي لَمْ تُذْرِكْ . فَفَضَّلَ الْخَيْلَ ، فَقَالَ عَمْرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هَبَلَتِ الْوَادِعِيُّ أُمُّهُ ، أَمْضُوهَا عَلَى مَا قَالَ<sup>(٥)</sup> . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهَا يَخْتَلِفُ غَنَاؤُهُمَا<sup>(٧)</sup> ، فَاخْتَلَفَتْ سَهْمَانُهُمَا ، كَالْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ . وَالثَّالِثَةُ ، مَا أَذْرَكَ مِنْهَا إِذْرَاكَ الْعِرَابِ ، فَلَهُ سَهْمُهَا ؛

(١) سورة الحشر ٦ .

(٢) في الأصل : « كالرجل » .

(٣) في ف : « الكواذن » ، والكواذن : البراذين .

(٤) في ف ، م : « حميصه » .

(٥) في م : « فعل » .

(٦) في : سننه ٢ / ٢٨٠ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٥ / ١٨٣ ، ١٨٤ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى

٣٢٨ / ٦ ، ٥١ / ٩ .

(٧) في م : « عيناها » .

لأنَّه عَمِلَ عَمَلَهَا ، وَسَاوَاهَا فِي جِنْسِهَا ، فَسَاوَاهَا فِي سَهْمِهَا ، كَمَا لَوْ اتَّفَقَ نَوْعُهُمَا . والرابعةُ ، لا سَهْمَ لَهُ ؛ لأنَّه لا يَعْمَلُ عَمَلَ الْعِرَابِ ، أَشْبَهَ الْبِغَالِ .

**فصل :** وَمَنْ غَزَا عَلَى فَرَسَيْنِ ، قُسِمَ لهُمَا أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ ، وَلصاحِبَيْهِمَا سَهْمٌ . ولا يُشْهُمُ لِأَكْثَرَ مِنْ فَرَسَيْنِ ؛ لِما رَوَى الْأَوْزَاعِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُشْهِمُ لِلْخَيْلِ ، وَكَانَ لَا يُشْهِمُ لِلرَّجُلِ فَوْقَ فَرَسَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ عَشْرَةُ أَفْرَاسٍ <sup>(١)</sup> . وعن أَزْهَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عُمَرَ [٥٢٠] كَتَبَ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ الْجَرَّاحِ : أَنَّ أَشْهُمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، وَلِلْفَرَسَيْنِ أَرْبَعَةَ أَشْهُمٍ ، وَلصاحِبَيْهِمَا سَهْمًا ، فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَشْهُمٍ ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْفَرَسَيْنِ ، فَهُوَ <sup>(٢)</sup> جَنَائِبُ .

**فصل :** وَمَنْ غَزَا عَلَى فَرَسٍ حَبِيسٍ ، فَلَهُ سَهْمُهُ ؛ لأنَّه اسْتَحَقَّ نَفْعَهُ ، فَمَلَكَ سَهْمَهُ ، كَالْمُسْتَعَارِ . وَمَنْ غَضَبَ فَرَسًا ، فَقَاتَلَ عَلَيْهِ ، فَسَهْمُ الْفَرَسِ لِمَالِكِهِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، فَكَانَا لِمَالِكِهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ رَاكِبُهَا . وَإِنْ كَانَ الْفَرَسُ عَارِيَّةً ، أَوْ بِأُجْرَةٍ ، <sup>(٣)</sup> فَسَهْمُهُ لِرَاكِبِهِ ؛ لأنَّه مَلَكَ نَفْعَهُ ، وَهَذَا مِنْ نَفْعِهِ . وعنه ، أَنَّ سَهْمَ الْمُسْتَعَارِ لِمَالِكِهِ ؛ لأنَّه مِنْ نَمَائِهِ ، أَشْبَهَ وَلَدَهُ .

وَإِنْ قَاتَلَ الْعَبْدُ عَلَى فَرَسٍ سَيِّدِهِ ، قُسِمَ لِلْفَرَسِ ؛ لأنَّه قُوتِلَ عَلَيْهِ فِي الْحَرْبِ ، فَاسْتَحَقَّ السَّهْمَ ، كَمَا لَوْ قَاتَلَ عَلَيْهِ حُرٌّ ، وَيَكُونُ سَهْمُهُ لِمَالِكِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، فِي : سننه ٢ / ٢٨١ .

(٢) فِي ف ، م : « فُهِو » .

وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٣ - ٣) فِي م : « فَسَهْمُهَا لِرَاكِبِهَا » .

وَمَنْ دَخَلَ أَرْضَ الْحَرْبِ فَارِسًا، وَحَضَرَ الْوَقْعَةَ غَيْرَ فَارِسٍ؛ لِمَوْتِ  
فَرَسِهِ، أَوْ يَبِيعَهُ، أَوْ إِجَارَتَهُ، أَوْ إِعَارَتَهُ، أَوْ غَضَبِهِ، أَوْ ضَيْعَتِهِ، فَلَهُ سَهْمٌ  
رَاجِلٍ<sup>(١)</sup>. وَإِنْ دَخَلَ رَاجِلًا، فَمَلَكَ فَرَسًا، أَوْ اسْتَأْجَرَهُ،<sup>(٢)</sup> فَحَضَرَ بِهِ<sup>(٣)</sup>  
الْوَقْعَةَ، فَلَهُ سَهْمٌ فَارِسٍ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ حَيَوَانٌ ذُو سَهْمٍ فَاعْتَبِرَ وُجُودُهُ حَالِ  
الْقِتَالِ، فَيُسَهَّمُ لَهُ مَعَ وُجُودِهِ، وَلَا يُسَهَّمُ لَهُ مَعَ الْعَدَمِ، كَالْأَدَمِيِّ.

**فصل : ولا يُسَهَّمُ لامرأة، ولا صبي، ولا مملوك؛ لأنهم من غير أهل  
القتال، ويُوضَّحُ لهم دُونُ السَّهْمِ؛** لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ فَيَدَاوِينَ الْجَرْحَى، وَيُحَذِّقُنَّ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا سَهْمُ،  
فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: كَانَ الصَّبِيَّانُ  
وَالْعَبِيدُ يُحَذِّقُونَ مِنَ الْغَنِيمَةِ فِي صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَقَالَ تَمِيمُ بْنُ فَرَجٍ<sup>(٦)</sup>:  
كَنْتُ فِي الْجَيْشِ<sup>(٧)</sup> «الَّذِي فَتَحَ» الْإِسْكَانْدَرِيَّةَ فِي الْمَرَّةِ الْآخِرَةِ، فَلَمْ

(١) فِي ف: «واحد».

(٢ - ٢) فِي ف: «فحضرتة».

(٣) أَى: يَعْطِينَ الْحَذَوَةَ وَهِيَ الْعَطِيَّةُ.

(٤) فِي: بَابُ النِّسَاءِ الْغَازِيَاتِ يَرْضَخُ لَهُنَّ ...، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٤٤٤.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ يُحَذِّقَانِ مِنَ الْغَنِيمَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ.  
سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٦٨/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَنْ يَعْطَى الْفَيْءَ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ. عَارِضَةُ  
الْأَحْوَذِيِّ ٤٦/٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٠٨/١.

(٥) فِي م: «قرع». وَانْظُرْ: حَاشِيَةُ الْمَشْتَبِهِ ٥٠٨. وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ قِصَّتَهُ، وَقَالَ: إِنَّهُ شَهِدَ  
فَتْحَ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ. فَتَوْحُ مِصْرَ ١٧٨.

(٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ، ف، س ٣: «الَّذِينَ فَتَحُوا».



يُقَسِّمُ<sup>(١)</sup> لى عَمْرُو<sup>(٢)</sup> شَيْئًا، وَقَالَ : غُلَامٌ لَمْ يَحْتَلِمَ . فَسَأَلُوا أَبَا بَصْرَةَ<sup>(٣)</sup> الْغِفَارِيَّ ، وَعُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ ، فَقَالَا : انْظُرُوا ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَشْعَرَ ، فَاقْسِمُوا لَهُ . فَنَظَرَ إِلَيَّ بَعْضُ الْقَوْمِ ، فَإِذَا أَنَا قَدْ أَتَيْتُ ، فَقَسَمَ لى . وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ : هَذَا مِنْ مَشَاهِيرِ حَدِيثِ مِصْرَ وَجَيِّدِهِ . وَعَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ ، قَالَ : شَهِدْتُ خَيْرَ مَعَ سَادَتِي ، فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَنِي ، فَقُلْدْتُ سَيْفًا ، فَإِذَا أَنَا أَجْرُهُ<sup>(٤)</sup> ، فَأُخْبِرَ أَنِّي تَمْلُوكُ ، فَأَمَرَ لى بِشَيْءٍ مِنْ خُرْنِيِّ الْمَتَاعِ<sup>(٥)</sup> . ” رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup> .

وَالْمُكَاتِبُ وَالْمُدَبِّرُ كَالْقَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ . فَأَمَّا الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ ، فظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُزْضَحُّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَكْمُلْ لَهُ الْحُرِّيَّةُ ، أَشَبَّهَ الْقَيْنَ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُشْهَمُ لَهُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَالرَّقِّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَجَزَّأُ ، فَقُسِمَ عَلَى قَدْرِ مَا فِيهِ ، كَالْمِيرَاثِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ . وَمَنْ أُعْتِقَ قَبْلَ

(١) فى م : « يسهم » .

(٢) فى ف : « عمر » .

(٣) فى ف ، م : « نضرة » .

(٤ - ٥) زيادة من : م .

(٥) الخرثى : أثاث البيت وأسقاطه كالقدر وغيره .

(٦ - ٦) فى م : « رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذى » .

والحديث أخرجه أبو داود ، فى : باب فى المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٦٨/٢ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب هل يسهم للعبد ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧/٤٧ . وابن ماجه ، فى : باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢ .

انْقِضَاءِ الْحَرْبِ ، أَوْ بَلَغَ ، أُسْهِمَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ ، فَأُشْبِهَ الْمَدَدَ إِذَا لَحِقَ .

وَالرَّضْخُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ ، لَكِنْ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ أَمِيرِ الْجَيْشِ ، فَيُفَضَّلُ ذَا الْغَنَاءِ عَلَى مَنْ دُونَهُ فِي النَّفْعِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِتَقْدِيرِهِ ، فُرِجِعَ فِي قَدْرِهِ <sup>(١)</sup> إِلَى الْاجْتِهَادِ ، كَالْتَّغْزِيرِ . وَلَا يَبْلُغُ بِالرَّضْخِ لِرَاجِلٍ سَهْمٌ رَاجِلٍ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَنْ لَهُ سَهْمٌ ، فَنَقَصَ عَنْهُ ، كَالْتَّغْزِيرِ عَنِ الْحَدِّ ، وَالْحُكُومَةُ لَا يَبْلُغُ بِهَا أَرْشَ الْعُضْوِ . <sup>(٢)</sup> وَيَكُونُ الرَّضْخُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ ، فَكَانَ حَقُّهُمْ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ ، كَذَوَى السُّهُمَانِ <sup>(٣)</sup> .

وَإِذَا غَزَا الْكَافِرُ مَعَنَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْأَمِيرِ ، فَلَا سَهْمَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ الْمَنْعَ مِنَ الْغَزْوِ ، فَأُشْبِهَ الْمُخْذَلَّ . وَإِنْ غَزَا بِإِذْنِهِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا سَهْمَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْجِهَادِ ، [ ٢٠٤ ط ] فَلَمْ يُسْهِمَ لَهُ ، كَالْعَبِيدِ . فَعَلَى هَذَا ، يُرَضَّخُ لَهُ ، كَالْعَبِيدِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُسْهِمُ لَهُ . اخْتَارَهَا الْخَرِيقِيُّ ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ <sup>(٤)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَانَ بَنَاسٍ مِنَ الْيَهُودِ فِي حَرْبِهِ ، فَأُسْهِمَ لَهُمْ . وَرَوَى أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَهُوَ عَلَى شِرْكِهِ ، فَأُسْهِمَ لَهُ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ الْكُفْرَ نَقْصُ دِينٍ ، فَلَمْ يَمْنَعِ

(١) فِي م : « تَقْدِيرِهِ » .

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) فِي : سَنَتُهُ ٢٨٤ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٣٩٥ / ١٢ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩ /

(٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي ١٩٧ / ٢ . وَانْظُرْ صَفْحَةَ ٤٧٢ .

استحقاق السَّهْم ، كالْفِسْق .

**فصل :** وَمَنْ اسْتَوْجَرَ عَلَى الْجِهَادِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْقِتَالِ ، <sup>(١)</sup> « كَالْكَافِرِ وَالْعَبْدِ » ،  
لَمْ يَسْتَحِقَّ غَيْرَ الْأُجْرَةِ . وَهَكَذَا الْأَجِيرُ لِلخِدْمَةِ ، وَالَّذِي يُكْرَى دَابَّتَهُ . فَأَمَّا  
الْمُسْلِمُ الْحُرُّ إِذَا اسْتَوْجَرَ لِلجِهَادِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَصِحُّ اسْتِئْجَارُهُ ؛ لِأَنَّ  
الْعَزْوَ يَتَعَيَّنُ بِحُضُورِهِ عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِهِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ ،  
كَالْحَجِّ . فَعَلَى هَذَا ، يُرَدُّ الْأُجْرَةُ وَلَهُ سَهْمُهُ ؛ لِأَنَّ غَزْوَهُ بِغَيْرِ أُجْرَةٍ . وَظَاهِرُ  
كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْخِرَقِيِّ صِحَّةُ الْإِجَارَةِ لِمَنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ الْجِهَادُ ؛ لِأَنَّهُ تَمَّا لَا  
يَخْتَصُّ فَاعِلُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ ، فَجَازَ اسْتِئْجَارُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ ،  
كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ ، وَلِأَنَّ مَا صَحَّ إِجَارَةُ الْعَبْدِ وَالْكَافِرِ عَلَيْهِ ، صَحَّ إِجَارَةُ الْحُرِّ  
الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ ، كَالْبِنَاءِ . فَعَلَى هَذَا ، إِذَا حَضَرَ الْقِتَالُ ، فَظَاهِرُ نَصِّ أَحْمَدَ  
وَالْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يُسَهَّمُ <sup>(٢)</sup> لَهُ ؛ لِمَا رَوَى يَعْلَى بْنُ مُثَنَّى ، أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا  
يُكْفِيهِ فِي الْعَزْوِ ، قَالَ : فَسَمَّيْتُ لَهُ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ ، فَلَمَّا حَضَرَتْ غَنِيمَةٌ ،  
أَرَدْتُ أَنْ أُجْرِيَ لَهُ سَهْمُهُ ، فَذَكَرْتُ الدَّنَانِيرَ ، فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ  
لَهُ أَمْرَهُ ، فَقَالَ : « مَا أَجِدُ لَهُ فِي غَزْوَتِهِ هَذِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا دَنَانِيرُهُ  
الَّتِي سَمَّيْتُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ غَزْوَهُ بِعَوَضٍ ، فَكَأَنَّهُ وَاقِعٌ <sup>(٤)</sup> مِنْ  
غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ حُكْمُهُ وَفَائِدَتُهُ ، كَمَا لَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَاسْتَحَقَّ

(١ - ١) فِي ف : « كَالْعَبْدِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : « سَهْم » .

(٣) فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَغْزُو بِأَجْرِ الْخِدْمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٦/٢ .

(٤) فِي ف : « وَقَعَ » .

الْغَنِيمَةِ مِنْ أَحْكَامِهِ وَفَوَائِدِهِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُشْهَمُ لَهُ . قَالَ الْخَلَّالُ :  
 وَهُوَ الَّذِي أُعْتِمِدَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لِلْغَازِي أَجْرُهُ ، وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ وَأَجْرُ الْغَازِي » . رَوَاهُ  
 أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَثَلُ الَّذِينَ  
 يَغْزُونَ مِنْ <sup>(٢)</sup> أُمَّتِي ، وَيَأْخُذُونَ الْجُعْلَ ، وَيَتَقَوَّوْنَ بِهِ عَلَى عَدُوِّهِمْ ، مَثَلُ أُمِّ  
 مُوسَى تُرْضِيعُ وَلَدَهَا ، وَتَأْخُذُ أَجْرَهَا » . رَوَاهُ سَعِيدٌ <sup>(٣)</sup> . وَلَأنَّهُ حَاضِرٌ لِلْوَقْعَةِ  
 مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَأُشْبِهَ أَهْلَ الدِّيَوَانِ .

فَأَمَّا التَّاجِرُ وَالصَّانِعُ وَأَشْبَاهُهُمَا ، فَيُشْهَمُ لَهُمْ إِذَا حَضَرُوا الْقِتَالَ . نَصَّ  
 عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ <sup>(٤)</sup> الْوَقْعَةَ <sup>(٥)</sup> .  
 قَالَ الْقَاضِي : هَذَا إِذَا كَانَ قَصْدُهُمُ الْجِهَادَ ، وَيُقَاتِلُونَ إِذَا اخْتَبَجَ إِلَيْهِمْ  
 وَأُمْكَنَتْهُمْ . وَكَذَلِكَ مَنْ يُكْرِى دَابَّتَهُ . وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ يُشْهَمْ لَهُ ؛  
 لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِي حُضُورِهِ ، أَشْبَهَ الْمُخْذَلَّ .

**فصل :** وَإِذَا لَحِقَ الْجَيْشَ مَدَدٌ ، أَوْ أَسِيرٌ أَفْلَتَ ، أَوْ فُودِيَ بِهِ قَبْلَ انْقِضَاءِ  
 الْحَرْبِ ، أُشْهَمَ لَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ وَحِيَاةِ الْغَنِيمَةِ ، لَمْ

(١) فى : باب الرخصة فى أخذ الجعائل ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ١٦/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١٧٤/٢ .

(٢) فى س ٣ ، م : « عن » .

(٣) فى : سننه ١٤١/٢ .

كما أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢٧/٩ .

(٤) فى س ٣ ، ف ، م : « حضر » .

(٥) تقدم تخريجه فى صفحة ٥٢١ .

يُسَهَّم لَهُمْ ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ <sup>(١)</sup> . وَلَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ أَبَانَ بْنَ سَعِيدٍ <sup>(٢)</sup> وَأَصْحَابَهُ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَيْبَرَ بَعْدَ أَنْ فَتَحَهَا ، فَقَالَ : اقْسِمْ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اجْلِسْ يَا أَبَانُ » . وَلَمْ يَقْسِمْ لَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّهُمْ [٤٢١ و] إِذَا قَدِمُوا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ ، فَقَدْ شَارَكُوا الْغَانِمِينَ فِي السَّبَبِ ، فَشَارَكُوهُمْ فِي الْاِسْتِحْقَاقِ ، كَمَا لَوْ قَدِمُوا قَبْلَ الْحَرْبِ . وَإِذَا قَدِمُوا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَلَا شَيْءَ لَهُمْ ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يُشَارِكُوهُمْ فِي السَّبَبِ ، وَلَأَنَّهُمْ حَضَرُوا بَعْدَ أَنْ صَارَتِ الْغَنِيمَةُ لِلْغَانِمِينَ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ حَضَرُوا بَعْدَ الْقِسْمَةِ . وَإِنْ حَضَرُوا بَعْدَ تَقْضَى الْحَرْبِ ، وَقَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُمْ يُشَارِكُونَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْغَنِيمَةَ تُمْلِكُ بِحِيَازَتِهَا وَالِاسْتِيْلَاءِ عَلَيْهَا ، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِحِيَازَتِهَا . وَظَاهِرُ قَوْلِ الْقَاضِي أَنَّهُمْ لَا يُشَارِكُونَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الْغَنِيمَةَ تُمْلِكُ بِتَقْضَى الْحَرْبِ قَبْلَ الْحِيَازَةِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مَقْدُورًا عَلَيْهَا بِإِزَالَةِ يَدِ الْكُفَّارِ عَنْهَا ، فَأُشْبِهَ مَا بَعْدَ الْحِيَازَةِ . وَإِنْ حَازَهَا الْغَانِمُونَ ، ثُمَّ جَاءَهُمُ الْكُفَّارُ يُقَاتِلُونَهُمْ عَلَيْهَا فَأَذَرَ كُفَّهُمُ الْمَدَدَ ، فَقَاتَلُوا مَعَهُمْ حَتَّى سَلَّمُوا الْغَنِيمَةَ ، فَفَضَّ أَحْمَدُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْمَدَدِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلِينَ مَلَكَوْهَا ، وَالْمَدَدَ يُقَاتِلُونَ عَنْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٢١.

(٢) في الأصل : « سعد ».

(٣) في : باب في من جاء بعد الغنيمة لا سهم له ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٦/٢ ، ٦٧.

كما أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٥/

١٧٦ ، ١٧٧.

الغنائم بعدَ ملكهم للغنيمة، فأشبهت سائرَ أموالهم. وإن استنقذها الكفارُ من أيديهم، ثم جاءهم المدد، فقاتلوا معهم حتى استنقذوها، فقال أحمد: أعجب إلى أن يضطلحوا.

**فصل :** وإذا غزا الأميرُ بجيش، فأسرى سريةً، أو سرايا إلى جهة مقصده، أو غيره، فغنمت، شاركهم الجيش، وإن غنم الجيش، شارك سراياه؛ لأنه يُروى أن النبي ﷺ حين هزم هوازنَ بحنين، أسرى قبل أوطاس سريةً، فغنمت، فقسَمَ غنائمهم بينَ الجميع<sup>(١)</sup>. وفي تنفيل النبي ﷺ السريةَ الثلث والرُبُع، دليلٌ على مُقاسمة الجيش لها الباقي، ولأنَّ الجميعَ جيش واحد، فلم يختصَّ بعضهم بغنيمة، كأحد جانبي الجيش. وإن بعث السرايا، وأقام بالجيش<sup>(٢)</sup> في بلد الإسلام، فلكل سرية غنيمتها؛ لأنَّ النبي ﷺ بعث السرايا من المدينة، فلم يُشاركهم أهل المدينة في غنائمهم. وإن خلف الأميرُ قوماً في بلد العدو لضعف أو غيره، وغزا فغنم، فأقاموا في بلد العدو حتى رجع، شاركوهم. نصَّ عليه. وسواء رجع عليهم، أو من غير طريقهم؛ لأنهم كالسرية، وإن رجعوا إلى حصون المسلمين أو بلادهم، فلا سهم لهم؛ لأنهم برُجوعهم صاروا كالمقيمين بدار الإسلام.

**فصل :** ومن بعثه الأميرُ لمصلحة الجيش؛ كالبريد، والطليلة، والجاوس، فلم يحضر الغنيمة، أسهم له؛ لأنه في مصلحة الجيش، أشبه

(١) أخرجه البخاري، في: باب غزاة أوطاس، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١٩٧/٥.

(٢) في ف، م: «الجيش».

السَّرِيَّةَ ، ولأنَّه إذا أسَّهَمَ لِلْمُتَخَلِّفِ عَنِ الْجَيْشِ ، فَلِهَؤُلَاءِ أَوَّلَى . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ<sup>(١)</sup> النَّبِيَّ ﷺ أسَّهَمَ لِعُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مِنْ بَذْرِ وَلَمْ يَحْضُرْهَا ؛ لِاسْتِغَالِهِ بِتَمْرِ يَصِ رُقِيَّةَ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي سَهْمِهِ ؛ لِأَنَّهُ ثَبِتَ مِلْكُهُ فِيهِ ، فَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ ، كَمَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ . وَإِنْ أُسِرَ ، فَلَهُ سَهْمُهُ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ أُسِرَ أَوْ مَاتَ قَبْلَ تَقْضِي الْحَرْبِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا .

**فصل :** إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا ، فَهُوَ لَهُ . ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ بَذْرِ : « وَمَنْ أَخَذَ شَيْئًا ، فَهُوَ لَهُ »<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُمْ غَزَوْا عَلَى هَذَا ، وَرَضُوا بِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ ، وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضَى إِلَى اسْتِغَالِهِم بِالنَّهْبِ عَنِ الْقِتَالِ ، فَيُفْضَى إِلَى طَفْرِ الْعَدُوِّ بِهِمْ ، وَقِصَّةُ بَذْرِ

(١) فِي ف ، م : « عَنْ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « أَنَّهُ » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا بَعَثَ الْإِمَامُ رَسُولًا فِي حَاجَةٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْخُمْسِ ، وَفِي : بَابِ مَنَاقِبِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٨/٤ ، ١٨/٥ ، ١٢٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَنَاقِبِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣/١٦٠ ، ١٦١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/١٠١ ، ١٢٠ .

(٤) نَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، انْظُرْ : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦/٣١٥ .

مَنْسُوخَةٌ [٤٢١ظ] بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾<sup>(١)</sup>.

**فصل :** فَأَمَّا تَفْضِيلُ بَعْضِ الْغَانِمِينَ عَلَى بَعْضٍ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْفِيلِ لِبَعْضِهِمْ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ كَانَ 'عَلَى غَيْرٍ' ذَلِكَ ، لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَوَّى بَيْنَهُمْ ، وَلِأَنَّهُمْ اشْتَرَكُوا فِي الْغَنِيمَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْوِيعِ ، فَيَجِبُ التَّشْوِيعُ بَيْنَهُمْ ، كَسَائِرِ الشُّرَكَاءِ .

**فصل :** وَمَنْ غَلَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَكْتُمَ مَا غَنِمَهُ ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ ، وَجَبَ إِحْرَاقُ رَحْلِهِ ، إِلَّا السَّلَاحَ وَالْمُصْحَفَ ، وَمَا فِيهِ رُوْحٌ ؛ لِمَا رَوَى صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ ، قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ مَسْلَمَةَ أَرْضَ الرُّومِ ، فَأَتَيْتُ بَرَجِلَ قَدْ غَلَّ ، فَسَأَلْتُ سَالِمًا عَنْهُ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ ، فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ ، وَاضْرِبُوهُ » . قَالَ : فَوَجَدْنَا فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفًا ، فَسَأَلْتُ<sup>(٢)</sup> سَالِمًا عَنْهُ ، فَقَالَ : بَغْهَ وَتَصَدَّقْ بِثَمَنِهِ<sup>(٣)</sup> . وَلَا يُحْرَقُ الْمُصْحَفُ وَالْحَيَوَانُ ؛ لِحُزْمَتِهِ ، وَلَا ثِيَابُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَى غُزَيَانَا ، وَلَا مَا غَلَّه ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ

(١) سورة الأنفال ١ .

(٢) (٢ - ٢) فِي م : « لَغَيْرِ » .

(٣) فِي س ٣ ، م : « فَسَأَلْنَا » .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي عَقُوبَةِ الْغَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٦٣ / ٢ .

وَالْتِّرَمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْغَالِ مَا يَصْنَعُ بِهِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحُدُودِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦ /

٢٤٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي عَقُوبَةِ الْغَالِ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢٣١ / ٢ .

وَسَعِيدٌ ، فِي : سَنَنَهُ ٢٦٩ / ٢ .



إِخْرَاقٍ مَتَاعِهِ ، لَمْ يُحَرِّقْ ؛ لِأَنَّهُ عُقُوبَةٌ تَسْقُطُ بِمَوْتِهِ ، كَالْحَدِّ ، وَلِأَنَّ مَالَهُ يَنْتَقِلُ إِلَى وَارِثِهِ ، فَيَصِيرُ إِخْرَاقُهُ عُقُوبَةً<sup>(١)</sup> لَغَيْرِ الْجَانِي . وَلَا يُحَرِّمُ الْغَالُ سَهْمَهُ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ اسْتِحْقَاقِهِ مُتَحَقِّقٌ .

**فصل :** وإذا كان في السَّبَبِ مَنْ يَغْتَنِقُ عَلَى بَعْضِ الْغَانِمِينَ بِالْمِلْكِ ، أَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا مِنَ الْغَنِيمَةِ ، عَتَقَ عَلَيْهِ كُلَّهُ ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ ، تُرَدُّ فِي الْمَقْسَمِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ؛ لِأَنَّهُ مَلَكٌ جُزْءًا مِنْهُ بِفِعْلِهِ ، فَعَتَقَ عَلَيْهِ جَمِيعَهُ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى جُزْءًا مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا ، لَمْ يَغْتَنِقْ عَلَيْهِ إِلَّا مَا مَلَكَ مِنْهُ ؛ لِذَلِكَ<sup>(٢)</sup> . وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةً مِنَ الْمَغْنَمِ مِمَّنْ لَهُ فِيهَا حَقٌّ ، أَوْ وَلَدَهُ ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِلشُّبْهَةِ ، وَيُعْزَرُ ، وَعَلَيْهِ مَهْرُهَا ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ سَقَطَ فِيهِ الْحَدُّ عَنِ الْوَاطِئِ لِلشُّبْهَةِ ، فَوَجِبَ بِهِ الْمَهْرُ ، كَالوَطِئِ فِي نِكَاحِ فَاسِدٍ . وَإِنْ أَحْبَلَهَا ، ثَبَتَ نَسَبُ الْوَلَدِ ، وَيَنْعَقِدُ حُرًّا ؛ لِلشُّبْهَةِ ، وَتَصِيرُ أُمُّ<sup>(٣)</sup> وَلَدِهِ<sup>(٣)</sup> ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا تُرَدُّ فِي الْمَغْنَمِ . وَهَلْ تَلْزَمُهُ قِيمَةُ الْوَلَدِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَوَتْ رِقَّةُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ يَنْعَقِدُ حُرًّا ، فَلَمْ تَدْخُلْ فِي مِلْكِ الْغَانِمِينَ .

**فصل :** ويجوزُ لِلأَمِيرِ الْبَيْعُ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، لِلغَانِمِينَ وَلِغَيْرِهِمْ ، إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ ثَابِتَةٌ لَهُ عَلَيْهَا ، وَقَدْ تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ ، لِإِزَالَةِ كُفْلَةِ نَقْلِهَا ، أَوْ لِتَعْدِيرِ قِسْمَتِهَا بِعَيْنِهَا . وَيَجُوزُ

(١) بعدها في الأصل : « أخرى » .

(٢) في م : « كذلك » .

(٣ - ٣) في ف : « ولده » .

لكل واحد من الغانمين يَبِيعُ ما يَحْصُلُ له بعدَ الْقَسَمِ ، والتَّصَرُّفُ فيه كيف شاء ؛ لأنَّ مِلْكَه ثابِتٌ فيه . فإن باع الأَمِيرُ أو بعضُ الغانمين في دارِ الحربِ شيئاً ، فَعَلَبَ عليه العَدُوُّ قَبْلَ إخراجِهِ إلى دارِ الإسلامِ ، ففيهِ رِوَايتَانِ ؛ إحداهما ، هو من ضَمَانِ المُشْتَرَى . اختارَهَا الحَلَّالُ وصاحِبُهُ ؛ لأنَّهُ مالٌ مَقْبُوضٌ أُبِيحَ لِمُشْتَرِيهِ التَّصَرُّفُ فيه ، فكان من ضَمَانِهِ ، كما لو اشْتَرَاهُ في دارِ الإسلامِ . والثَّانِيَةُ ، يَنْفَسِخُ البَيْعُ ، وَيَسْقُطُ الثَّمَنُ عن المُشْتَرَى ، أو يُرَدُّ إليه إن كان أُخِذَ منه . اختارَهَا الحَرْقِيُّ ؛ لأنَّهُ لم يَكْمُلْ قَبْضُهُ ، لَكُونُهُ في دارِ الحربِ في خَطَرٍ قَهَرِ العَدُوِّ ، فلم يَضْمَنْهُ المُشْتَرَى ، كَالثَّمَرِ في الشَّجَرَةِ <sup>(١)</sup> . [٢٢٤ ر] هذا إذا أُخِذَ بغيرِ تَقْرِيطٍ مِنَ المُشْتَرَى ، فإن أُخِذَ منه لخُرُوجِهِ مِنَ العَسْكَرِ ، فهو من ضَمَانِهِ ؛ لأنَّهُ ذَهَبَ بِتَقْرِيطِهِ ، أَشْبَهَ ما لو أَتْلَفَهُ .

قال أحمدُ : ولا يجوزُ لأَمِيرِ الجَيْشِ أن يَشْتَرِيَ من مَغْنَمِ المُسْلِمِينَ شيئاً ؛ لأنَّهُ يُحَايَى ، ولأنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، رَدَّ ما اشْتَرَاهُ ابْنُهُ في غَزْوَةِ جُلُولَاءَ <sup>(٢)</sup> . فَأَمَّا إن وَكَّلَ مَنْ يَشْتَرِي له ، مَن لا يُعْرِفُ أَنَّهُ وَكِيلُهُ ، صَحَّ الشُّرَاءُ ؛ لَقَدَمِ المُحَابَاةِ . وَرَخَّصَ أبو عبدِ اللَّهِ فيما إذا قَوَّمَ أَصْحَابُ المَقَائِمِ ، فقالُوا : جُلُودُ المَاعِزِ بكَذَا ، والحِزْفَانِ بكَذَا . فاحتاجَ أَحَدُ الغانِمِينَ

(١) في الأصل : « الشجر و » .

(٢) جلولاء : ناحية من نواحي السواد في طريق خراسان ، بينها وبين خانقين سبعة فراسخ .

معجم البلدان ١٠٧/٢ .

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٥٧٦/٢ ، ٥٧٧ .

إلى أخذ شيء منه بتلك القيمة أن يأخذه ، ولا يأتي المقاسم ؛ لأجل المشقة  
فى استيذانهم فى جميع ذلك .

**فصل :** وما أخذه أهل الحرب من أموال المسلمين أو أهل الذمة ، ثم  
ظهر عليه المسلمون ، فأدركه صاحبه قبل قسمه ، وجب رده إليه ؛ لما روى  
ابن عمر ، رضى الله عنه ، أنه ذهب فرس له ، فأخذه العدو ، فظهر عليه  
المسلمون ، فردّ عليه فى زمن<sup>(١)</sup> النبي ﷺ . وعنه ، أن غلاماً له أبق إلى<sup>(٢)</sup>  
العدو ، فظهر عليه المسلمون ، فردّه رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ، ولم  
يقتسم . رواهما أبو داود<sup>(٣)</sup> . فإن لم يرده إليه الإمام ، وقسمه مع العلم<sup>(٤)</sup> ،  
لم تصح قسمته ؛ لأنه قسم مال مسلم يجب رده إليه ، فأشبه المغصوب ،  
ولصاحبه أخذه بغير شيء . فأما إن أدركه صاحبه بعد القسم ، ففيه  
روايتان ؛ إحداهما ، لا حق له فيه ؛ لما روى أن أبا عبيدة كتب إلى عمر بن  
الخطّاب ، رضى الله عنه ، فيما أحرز المشركون من المسلمين ، ثم ظهر  
المسلمون عليهم بعد ، قال : من وجد عين ماله بعينه ، فهو أحق به ما لم

---

(١) فى الأصل : « زمان » .

(٢) بعده فى م : « أرض » .

(٣) فى : باب فى المال يصيبه العدو من المسلمين ثم يدركه صاحبه ... من كتاب الجهاد . سنن  
أبى داود ٥٩ / ٢ .

كما أخرجهما البخارى ، فى : باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم ، من  
كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٨٩ / ٤ . والإمام مالك ، فى : باب ما يرد قبل أن يقع  
القسم ... من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٥٢ / ٢ .

(٤) فى ف : « المغنم » .

يُقَسِّمُ . وقال سلمان بن ربيعة<sup>(١)</sup> : إذا قُسِّمَ فلا حَقَّ له فيه . رواهما سعيد<sup>(٢)</sup> . وروى أصحابنا عن ابن عمر ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ قَبْلَ أَنْ يُقَسَّمَ ، فَهُوَ لَهُ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ أَنْ يُقَسَّمَ ، فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ »<sup>(٣)</sup> . والثانية ، هو أَحَقُّ به بِالثَّمَنِ الَّذِي حُسِبَ بِهِ عَلَى آخِذِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ بَعِيرًا لَهُ ، كَانَ الْمُشْرِكُونَ أَصَابُوهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ أَصَبْتَهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، فَهُوَ لَكَ ، وَإِنْ أَصَبْتَهُ بَعْدَ مَا قُسِّمَ ، أَخَذْتَهُ بِالْقِيَمَةِ »<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ امْتِنَاعَ أَخِذِهِ خَشْيَةَ ضَيَاعِ حَقِّ آخِذِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ تَضْيِيعِ الثَّمَنِ عَلَى الْمُشْتَرَى ، وَهَذَا يَنْجَبِرُ<sup>(٥)</sup> بِأَدَاءِ الثَّمَنِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَأْخُذَهُ بِالثَّمَنِ ، كَالشَّقْصِ الْمَشْفُوعِ .

وإن أخذ أحد الرعية مال المسلم من الكفار بغير عوض ، كالهبة والسريقة ، فصاحبه أحق به ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ قَوْمًا أَغَارُوا عَلَى سَرَحِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخَذُوا نَاقَتَهُ وَجَارِيَتَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَقَامَتْ عَنْدهم أَيَّامًا ، ثُمَّ خَرَجَتْ فِي

(١) هو سلمان بن ربيعة بن يزيد الباهلي ، سلمان الخليل ، يقال : إن له صحبة ، قتل سنة خمس وعشرين . تهذيب التهذيب ١٣٦/٤ ، ١٣٧ .

(٢) في : باب ما أحرزه المشركون من المسلمين ... من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨ .

كما أخرج الأول البيهقي ، في : السنن الكبرى ١١٢/٩ .

(٣) أخرجه الطبراني ، في : المعجم الأوسط ٢٠٣/٩ . وقال الهيثمي : وفيه ياسين الزيات وهو ضعيف . مجمع الزوائد ٢/٦ . وانظر نصب الراية ٤٣٥/٣ ، ٤٣٦ .

(٤) أخرجه الدارقطني ، في : سننه ١١٤/٤ ، ١١٥ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١١١/٩ . وقال الدارقطني : الحسن بن عمارة متروك .

(٥) في ف : « يتخير » .

بعض الليل، قالت: فما وضعت يدي على ناقية إلا رغت، حتى وضعتها على ناقية ذلول، فامتطيتها، ثم توجهت إلى المدينة، ونذرت إن نجاني<sup>(١)</sup> الله عليها أن أنحرها، فلما قدمت إلى المدينة استغرقت الناقية، فإذا هي ناقية رسول الله ﷺ، فأخذوها<sup>(٢)</sup>، فقلت: يا رسول الله، إني نذرت أن أنحرها. فقال: «بئس ما جازيتها»<sup>(٣)</sup>، لا نذر في معصية. وفي لفظ: «لا نذر فيما لا يملك ابن آدم». <sup>(٤)</sup> رواه أحمد، ومسلم. [٤٢٢ ظ] ولأنه حصل في يده بغير عوض ولا قسمة، أشبه ما لو<sup>(٥)</sup> أذركه في الغنيمة قبل القسمة. وإن أخذه من الكفار بشم، فحكمه حكم المقسم، هل يكون صاحبه أحق به بالشم أو لا يستحقه؟ يحتمل وجهين؛ إما روى الشعمي، قال: أغار أهل ماة<sup>(٦)</sup>، وأهل جلولاء على العرب، فأصابوا سبائا من سبائا العرب، فكتب السائب بن الأقرع إلى عمر في سبائا المسلمين ورقيقهم، قد اشتراه التجار من أهل ماة، فكتب عمر، رضي الله عنه، في من أصاب رقيقه ومتاعه في أيدي التجار بعد ما اقتسم، فلا سبيل إليه،

(١) في ف: «أنجاني».

(٢) سقط من: الأصل، وفي م: «فأخذها».

(٣) في ف: «جزيتها»، وفي س م: «جازيتها».

(٤ - ٤) زيادة من: ف.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٤٨٣.

(٥) سقط من: س ٣.

(٦) ماة: هي ماة دينار، مدينة نهاوند، وهي مدينة عظيمة، في قبة همدان، بينهما ثلاثة أيام.

معجم البلدان ٤/٤٠٦، ٨٢٧.

وَأَيُّمَا حُرٍّ اشْتَرَاهُ الثَّجَارُ، فَإِنَّهُ يُرَدُّ إِلَيْهِمْ رُءُوسُ أَمْوَالِهِمْ، فَإِنَّ الْحُرَّ لَا يُبَاعُ وَلَا يُشْتَرَى. رَوَاهُ سَعِيدٌ<sup>(١)</sup>.

**فصل :** وَإِنْ اسْتَوَلَى حَرْبِيٌّ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ، أَوْ دَخَلَ إِلَيْنَا بِأَمَانٍ، فَهُوَ لَهُ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. فَإِنْ كَانَ قَدْ أَتْلَفَهُ، أَوْ بَاعَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ كَانَ أَخَذَهُ مِنَ الْمُسْتَوَلَى عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> بِسَرِقَةٍ، أَوْ هَبَةٍ، أَوْ شِرَاءٍ،<sup>(٤)</sup> أَوْ أَخَذَهُ مُسْلِمًا مِنَ الْمُسْتَوَلَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ<sup>(٥)</sup>، فَكَذَلِكَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ مِنْهُ الْاِسْتِيلَاءُ. وَالْأُخْرَى، صَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِالْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَقْسُومِ. وَإِنْ اسْتَوَلَى عَلَى جَارِيَةٍ فَاسْتَوَلَدَهَا، فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ، فَإِنْ غَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ، فَأَذَرَ كَهَا صَاحِبُهَا، أَخَذَهَا، وَكَانَ أَوْلَادُهَا غَنِيمَةً؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ كَافِرٍ حَدَّثُوا بَعْدَ مِلْكِ الْكَافِرِ لَهَا.

**فصل :** وَإِنْ اسْتَوَلَى الْكُفَّارُ عَلَى حُرٍّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، لَمْ يَمْلِكُوهُ. وَإِنْ اشْتَرَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَعَلَى الْأَسِيرِ أَدَاءُ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ خَبَرِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَإِنْ اسْتَوَلَوْا عَلَى عَبْدٍ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَمْوَالِ، قِتْنَا كَانَ أَوْ مَكَاتِبًا أَوْ مُدَبَّرًا؛ لِأَنَّهُ يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ. وَهَلْ يَكُونُ سَيِّدُهُ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ؟ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ. وَإِنْ اسْتَوَلَوْا عَلَى أُمِّ

(١) فى : سننه ٢/٢٨٨، ٢٨٩. والبيهقى، فى : السنن الكبرى ٩/١١٢.

(٢) تقدم تخريجه فى ٤/١١٨.

(٣) سقط من : الأصل، ف.

(٤ - ٤) سقط من : م.

وَلَدٍ ، فَأَذَرَ كَها صَاحِبُها بَعْدَ القِسْمَةِ ، أَوْ فِى يَدِ مُشْتَرِيها مِنَ الكُفَّارِ ، فَهو أَحَقُّ بِها بِالقِيمَةِ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ فِيها سَبَبٌ لِلْحُرِّيَّةِ لَازِمٌ ، فَأَثَرُ ذَلِكَ فِى مَنْعِ إِقْرَارِ اليَدِ عَلَيْها . فَإِنْ لَمْ يُجِبْ سَيِّدُ المَكاتِبِ أَخْذَه ، فَهو فِى يَدِ مُشْتَرِيه ، أَوْ مَنْ أُعْطِيَه مِنَ الغانِمِينَ مُبْقَى<sup>(١)</sup> عَلَى ما بَقِيَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> مِنْ كِتابَتِهِ ، يَغْتَنقُ بِالْأَدَاءِ ، وَوَلَاؤُهُ لِمَنْ يُؤَدِّي إِلَيْهِ .

**فصل :** وَإِنْ غَنِمَ المُسْلِمُونَ مِنَ الكُفَّارِ شَيْئًا عَلَيْهِ عِلَامَةُ المُسْلِمِينَ ، وَلَمْ يُعْرِفْ صَاحِبُهُ ، فَهو غَنِيمَةٌ ، تَجُوزُ قِسْمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ سَبَبُ المِلْكِ ، وَهو الاسْتِيلَاءُ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ ما يَمْتَنِعُهُ . فَإِنْ كَانَ فِيها شَيْءٌ مَوْسُومٌ عَلَيْهِ : (حَبْسٌ<sup>(٣)</sup>) . رُدَّ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ مَصْرِفُهُ . وَإِنْ كَانَ فِيها عَبْدٌ ، فَقَالَ : أَنَا لِفُلانٍ . قُبِلَ مِنْهُ ، وَرُدَّ إِلَى صَاحِبِهِ . وَإِنْ أَصَابُوا مَرْكَبًا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ وَفِيهِ النَّوَاتِيَّةُ<sup>(٤)</sup> ، فَقَالُوا : هَذَا لِفُلانٍ ، "وَهَذَا لِفُلانٍ"<sup>(٥)</sup> . لَمْ يُقْسَمْ . نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا كُلِّهِ .

**فصل :** وَإِذَا دَخَلَ قَوْمٌ لَا مَنَعَةَ لَهُمْ دَارَ الحَرْبِ بِغَيْرِ إِذْنِ الإِمَامِ ، فَعَنِمُوا ، فَفِي غَنِيمَتِهِمْ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، فِيها الخُمْسُ ، وَسَائِرُها لَهُمْ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ

(١) فِى م : «فَبَقِيَ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِى م : «حَبْسٌ فِى سَبِيلِ اللَّهِ» .

(٤) النَّوَاتِي : المَلَّاحُ الَّذِى يَدِيرُ السَّفِينَةَ فِى البَحْرِ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

خُمْسُهُ<sup>(١)</sup> . والثانية ، هى لهم من غير خُمْسٍ ؛ لأنه اكْتِسَابٌ مُبَاحٌ مِنْ غيرِ جِهَادٍ ، فَأَشْبَهَ الْاِخْتِطَابَ . والثالثة ، هى فَيْءٌ ، لا شَيْءَ لَهُمْ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُمْ عُصَاةٌ بِفِعْلِهِمْ ، فَلَمْ يَمْلِكُوهُ ، كَالسَّرِقَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ كَانَتْ الطَّائِفَةُ [٤٢٣و] ذَاتَ مَنَعَةٍ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَنَا مِنَ التَّغْلِيلِ . وَقِيلَ : لَا يَكُونُ لَهُمْ بِغَيْرِ خُمْسٍ . رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا غَنِيمَةٌ ، فَلَا يَسْتَحِقُّونَهَا بِغَيْرِ خُمْسٍ ؛ لِلآيَةِ ، وَكَسَائِرِ الْغَنَائِمِ .

**فصل :** وَمَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ عَلَى حِفْظِ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ سَوَّقِ ذَوَابِّهَا ، أَوْ رَعِيَهَا ، أَوْ حَمَلَهَا ، فَلَهُ أَجْرُهَا ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ بِالْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ حَاجَةٌ لَمْ يَتَّعَيْنِ عَلَيْهِ فِعْلُهُ ، فَأُيِّحَ لَهُ إِجَارَةُ نَفْسِهِ فِيهِ ، كَالدَّلَالَةِ عَلَى الطَّرِيقِ . وَلَيْسَ لَهُ رُكُوبٌ دَابَّةً مِنَ الْمَغْنَمِ ، وَلَا حَبِيسٍ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمِلُ دَابَّةَ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا يَخْتَصُّ نَفْعُهُ بِهِ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَمَا لَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِأَجْنَبِيٍّ . فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِهُ أَجْرَةٌ مِثْلُ<sup>(٢)</sup> الدَّابَّةِ ، تُرَدُّ فِي الْمَغْنَمِ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ تُصَرَّفُ فِي نَفَقَةِ دَابَّةٍ<sup>(٣)</sup> الْحَبِيسِ إِنْ كَانَتْ حَبِيسًا . وَإِنْ شَرَطَ لَهُ فِي الْإِجَارَةِ رُكُوبَ دَابَّةٍ مِنَ الْمَغْنَمِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ رُكُوبَهَا مِنَ الْأَجْرَةِ ، فَجَازَتْ مِنَ الْمَغْنَمِ ، كَمَا لَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ بِدَابَّةٍ مِنَ الْمَغْنَمِ .

**فصل :** وَمَا أَهْدَاهُ أَهْلُ الْحَرْبِ لِأَمِيرِ الْجَيْشِ ، أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْجَيْشِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ بِذَلِكَ خَوْفًا مِنْ

(١) سورة الأنفال ٤١ .

(٢) بعده فى م : «ركوب» .

(٣) فى م : «الدابة» .



المسلمين . وإن كانت الهدية من دار الحرب إلى دار الإسلام ، فهي لمن أُهدى إليه ؛ لأنه تبرع له بذلك من غير خوف ، فأشبهت هدية المسلم<sup>(١)</sup> .

فصل : وإذا عُدِمَ الإمام ، لم يُؤخَرُوا<sup>(٢)</sup> الجهاد . وإن حصلت غنائم ، قسَمَها أهلُها بينهم على موجب الشرع ؛ لأنها مالٌ لهم مُشترَكٌ ، فجازَ لهم قِسْمَتُهُ ، كسائر الأموال . فإن كان فيها إماء ، أخَرُوا قِسْمَتَهُنَّ حتى يَظْهَرَ إمامٌ ؛ لأنَّ في قِسْمَتِهِنَّ إباحةَ الفروج ، فاحتيطَ في بابِها .

---

(١) في م : « المسلمين » .

(٢) في ف ، م : « يؤخر » .



## بَابُ قِسْمَةِ الْخُمْسِ

يُقَسَّمُ الْخُمْسُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ ؛ سَهْمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَسَهْمٌ لَذِي الْقُرْبَى ، وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى ، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ <sup>(١)</sup> . فَسَهْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِمَا رَوَى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَاوَلَ بِيَدِهِ وَبَرَةً مِنْ بَعِيرٍ ، ثُمَّ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ إِلَّا الْخُمْسُ ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ » <sup>(٢)</sup> . فَجَعَلَهُ لْجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُمَكِّنُ صَرْفَهُ إِلَى جَمِيعِهِمْ إِلَّا بِصَرْفِهِ فِي مَصَالِحِهِمْ ؛ مِنْ سَدِّ الثُّغُورِ ، وَكَفَايَةِ أَهْلِهَا ، وَشِرَاءِ الْكُرَاعِ <sup>(٣)</sup> وَالسَّلَاحِ ، ثُمَّ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمُّ ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِي الْفَقْهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ سَهْمَ الرَّسُولِ ﷺ يَخْتَصُّ بِأَهْلِ الدِّيَّانِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحَقَّه لِحُصُولِ النَّصْرَةِ بِهِ <sup>(٤)</sup> ، فَيَكُونُ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي النَّصْرَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يُصْرَفُ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ .

**فصل : وَسَهْمُ ذِي الْقُرْبَى لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ابْنَيْ عَبْدِ مَنَافٍ ؛**

(١) سورة الأنفال ٤١ .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور ١٨٦ / ٣ .

(٣) اسم لجماعة الخيل .

(٤) سقط من : م .

لما روى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، قال: لما كان يومَ حَيِّبَرٍ، وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَهُمْ ذِي الْقُرْبَى فِي بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، جِئْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ، فَقُلْنَا: يَارَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ إِخْوَانَنَا بَنِي هَاشِمٍ لَا تُنْكَرُ فَضْلَهُمْ؛ لِمَكَانِكَ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ، أَرَأَيْتَ إِخْوَانَنَا مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ، [٤٢٣ ط] أُعْطِيَتْهُمْ وَتَرَكْنَا، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؟ فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونِي فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ<sup>(١)</sup> وَاحِدٌ». ثُمَّ سَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَيَجِبُ تَعْمِيمُهُمْ بِهِ حَيْثُ كَانُوا؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَى﴾. وَلَأنَّهُ حَقٌّ يُسْتَحَقُّ بِالْقَرَابَةِ، فَوَجَبَ تَعْمِيمُهُمْ بِهِ، كَالْمِيرَاثِ. وَيُعْطَى الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ، وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى؛ لِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُعْطِيَ مِنْهُ الْعَبَّاسُ وَهُوَ غَنِيٌّ، وَأُعْطِيَ صَفِيَّةُ عَمَّتَهُ. وَيُقَسَّمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ؛ لِأنَّهُ حَقٌّ<sup>(٤)</sup> يُسْتَحَقُّ بِقَرَابَةِ الْأَبِ بِالشَّرْعِ، أَشْبَهَ الْمِيرَاثِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا، كَالْمُسْتَحَقِّ بِالْوَصِيَّةِ لِلْقَرَابَةِ.

**فصل:** وَأَمَّا سَهْمُ الْيَتَامَى، فَهُوَ لَصَغِيرٍ لَا أَبَ لَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُتَمَّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ»<sup>(٥)</sup>. وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا؛ لِأنَّ غِنَاهُ بِالْمَالِ أَكْثَرُ مِنْ

(١) قال ابن الأثير: هكذا رواه يحيى بن معين - سئ - أى مثل وسواء، يقال: هما سيان. أى مثلان. والرواية المشهورة فيه: «شَيْءٌ وَاحِدٌ». بالشين المعجمة. النهاية ٤٥٣/٢. وانظر: إصلاح غلط المحدثين للخطاى ٤١.

(٢) تقدم تخريجه فى ٢٠٦/٢.

(٣) فى م: «كذلك».

(٤) زيادة من: ف.

(٥) أخرجه أبو داود، فى: باب ما جاء متى ينقطع اليتيم، من كتاب الوصايا. سنن =

غناه بالأب .

وسَهْمُ الْمَسَاكِينِ لِلْفُقَرَاءِ <sup>(١)</sup> وَالْمَسَاكِينِ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ مِنَ الزَّكَاةِ ؛  
لأنَّه متى أُفِرِدَ لفظُ الْمَسَاكِينِ أو <sup>(٢)</sup> الْفُقَرَاءِ ، تَنَازَلَ الصَّنَفَيْنِ ؛ بِدَلِيلِ مَضْرِفِ  
الْكَفَّارَاتِ ، وَالْوَصَايَا ، وَالتَّذْوِيرِ .

وسَهْمُ ابْنِ السَّبِيلِ لِلصَّنْفِ الْمَذْكُورِ فِي أَصْنَافِ الزَّكَاةِ .

**فصل :** ولا حَقٌّ فِي الْخُمْسِ لِكَافِرٍ ؛ لِأَنَّهُ عَطِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ  
يَكُنْ لِكَافِرٍ فِيهِ حَقٌّ ، كَالزَّكَاةِ . وَلَا لِعَبْدٍ ؛ لِأَنَّ مَا يُعْطَاهُ لِسَيِّدِهِ ، فَكَانَتْ  
الْعَطِيَّةُ لِسَيِّدِهِ دُونَهُ .

---

= أبى داود ١٠٤/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٤/١ .

(١) فى س ٣ ، م : «أو» .

(٢) فى الأصل : «و» .



## باب قسم الفئ

وهو كل مال أُخِذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِغَيْرِ قِتَالٍ ؛ كَالْجِزْيَةِ ، وَالْحَرَجِ ،  
وَالْعُشُورِ الْمَأْخُودَةِ مِنْ تِجَارِهِمْ ، وَمَا تَرَكَوهُ فَرْعًا وَهَرَبُوا ، أَوْ بَذَلُوهُ لَنَا فِي  
الْهُدْنَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَذَكَرَ الْحَرَقِيُّ أَنَّهُ يُخَمَّسُ ، فَيُضْرَفُ خُمُسُهُ إِلَى مَنْ  
يُضْرَفُ إِلَيْهِ خُمُسُ الْغَنِيمَةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ  
أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
"وهو لأهل" <sup>(٢)</sup> الخُمُسِ ، وَهَذَا إِخْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ . وَظَاهِرُ  
الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُخَمَّسُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ  
فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ الْآيَاتِ <sup>(٣)</sup> . فَجَعَلَهُ كُلَّهُ لَجَمِيعِ  
الْمُسْلِمِينَ . قَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا قَرَأَهَا <sup>(٤)</sup> : هَذِهِ الْآيَةُ اسْتَوْعَبَتْ  
الْمُسْلِمِينَ ، وَلَيْسَ عِشْتُ لِیَأْتِيَنَّ الرَّاعِي <sup>(٥)</sup> بِسَرِّهِ جَمِيرٍ <sup>(٦)</sup> نَصِيبُهُ مِنْهَا لَمْ يَغْرِقْ

(١) سورة الحشر ٧ .

(٢ - ٣) فِي س ٣ ، م : « وَهَؤُلَاءِ أَهْل » .

(٣) سورة الحشر ٦ .

(٤) فِي م : « قَرَأَ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « وَهُوَ » .

(٦) السُّرُورُ مِنَ الْجِبَلِ : مَا ارْتَفَعَ عَنْ مَجْرَى السَّيْلِ ، وَانْحَدَرَ عَنْ غُلْظِ الْجِبَلِ ، وَمِنْهُ سُرُورُ حَمِيرٍ  
لِمَنَازِلِهِمْ بِأَرْضِ الْيَمَنِ ، وَهُوَ عِدَّةُ مَوَاضِعَ . انْظُرْ مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ ٨٩ / ٣ .

فيه <sup>(١)</sup> جبينه <sup>(٢)</sup>. وعلى كلتا الروايتين، يُبدَأُ فيه <sup>(٣)</sup> بالأهمَّ فالأهمَّ، وأهمُّ المصالحِ كفايةُ أجنادِ المسلمين بأرزاقهم، وسدُّ الثُّغورِ بمن فيه كفايةً، وكفايتهم بأرزاقهم، وبناء ما يحتاجُ إلى بنائه منها، وحفرُ الخنادقِ، وشراء ما يحتاجُ إليه من الكراعِ والسلاحِ. ثم الأهمَّ فالأهمَّ من عِمارةِ القناطرِ والطرقِ والمساجدِ، وكزَي الأنهارِ، وسدُّ البُيُوقِ، وأرزاقِ القضاةِ، والأئمةِ، والمؤدِّينَ، ومن يحتاجُ إليه المسلمون، وكلُّ ما يعودُ نفعه إلى المسلمين. ثم ما فضلَ قسَمه على المسلمين؛ لما ذكرنا من الآية، وقولِ عُمَرَ، رَضِيَ اللهُ عنه.

[٤٢٤هـ] وذكر القاضى أنَّ الفِئءَ لأهلِ الجهادِ خاصَّةً دونَ غيرهم من الأعرابِ، ومن لا يُعِدُّ نفسه للجهادِ؛ لأنَّ ذلك كان للنبيِّ ﷺ لحُصولِ النُصرةِ به <sup>(٣)</sup>، فلمَّا مات، أُعْطِيَ لمن يقومُ مقامه فى ذلك، وهم المُقاتلةُ دونَ غيرهم.

**فصل :** ويُفرضُ للمُقاتلةِ من المسلمين قَدْرُ كِفايتهم؛ لأنَّهم كفَّوا المسلمين أمرَ الجهادِ، فيجبُ أنْ يُكفَّوا المؤنَّةَ. ويتعهَّدُ عدَدَ عِيالهم؛ لأنَّهم قد يَزِيدُونَ وَيَنْقُصُونَ، ويتعرَّفُ أشعارَ ما يحتاجونَ إليه من الطعامِ والكِسوةِ؛ لأنَّه قد يَغْلُو وَيَرْخُصُ؛ لتكونَ أُعْطِيَتهم على قَدْرِ كِفايتهم. ولا

(١) فى م: « فيها ».

(٢) أخرجه البيهقى، فى: السنن الكبرى ٣٥٢/٦.

(٣) سقط من: الأصل.



يَفْرِضُ فِي الْمُقَاتِلَةِ لَصَبِيٍّ ، وَلَا مَجْنُونٍ ، وَلَا عَبْدٍ ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا ضَعِيفٍ عَاجِزٍ عَنِ الْجِهَادِ ، وَلَا لِمَرِيضٍ لَا يُزْجَى بُرْؤُهُ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْجِهَادِ . وَيَفْرِضُ لِلْمَرِيضِ الْمَرْجُوِّ بُرْؤُهُ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَخْلُو مِنْ عَارِضٍ . وَإِنْ مَاتَ مُجَاهِدٌ وَلَهُ عَائِلَةٌ ، أُجْرِيَ عَلَيْهِمْ قَدَرُ كِفَايَتِهِمْ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَطْيِيبَ قُلُوبِ الْمُجَاهِدِينَ ، فَمَتَى عَلِمُوا أَنَّ عِيَالَهُمْ يُكْفَوْنَ الْمُؤَنَّةَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ ، تَوَفَّرُوا عَلَى الْجِهَادِ ، وَإِنْ عَلِمُوا خِلَافَ ذَلِكَ ، تَوَفَّرُوا عَلَى الْكَسْبِ ، وَآثَرُوهُ عَلَى الْجِهَادِ . فَإِذَا بَلَغَ الذُّكُورُ مِنْهُمْ ، فَاخْتَارُوا أَنْ يَكُونُوا فِي <sup>(١)</sup> الْمُقَاتِلَةِ ، فَرَضَ لَهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَارُوا ، تُرْكُوا <sup>(٢)</sup> . وَمَتَى تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ ، سَقَطَ حَقُّهَا ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ عِيَالِ الْمَيِّتِ . وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ حُلُولِ وَقْتِ الْعَطَاءِ ، دَفَعَ إِلَى وَرَثَتِهِ حَقَّهُ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ الْاِسْتِحْقَاقِ ، فَانْتَقَلَ حَقُّهُ إِلَى وَارِثِهِ ، كَسَائِرِ الْمَوْرُوثَاتِ .

**فصل :** وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَضَعَ دِيوَانًا يَكْتُبُ فِيهِ أَسْمَاءَ <sup>(٣)</sup> الْمُقَاتِلَةِ ، وَقَدَرُ أَزْرَاقِهِمْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ثَمَانِمِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ، أُرْسِلَ إِلَيَّ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهُمْ : قَدْ جَاءَ لِلنَّاسِ مَالٌ لَمْ يَأْتِهِمْ مِثْلُهُ مِنْذُ كَانَ الْإِسْلَامُ ، أَشِيرُوا عَلَيَّ بِمَنْ أَبْدَأُ؟ قَالُوا : بِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّكَ وَلِيُّ ذَلِكَ . قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ <sup>(٤)</sup> «أَبْدَأُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ، [ثُمَّ] الْأَقْرَبِ

(١) فِي م : « مِنْ » .

(٢) فِي ف : « وَأُتْرَلُوا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « اسْم » .

(٤ - ٤) فِي م : « اِبْدَعُوا بِأَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ » .

فَالْأَقْرَبُ . فَوُضِعَ الدِّيَّانُ عَلَى ذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَيَجْعَلُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ عَرِيفًا يَقُومُ بِأَمْرِهِمْ ، وَيَجْمَعُهُمْ وَقْتَ الْعَطَاءِ وَوَقْتَ الْغَزْوِ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ عَامَ خَيْبَرَ عَلَى كُلِّ عَشْرَةِ عَرِيفًا . وَيَجْعَلُ الْعَطَاءَ فِي <sup>(٢)</sup> كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ، وَلَا يَجْعَلُ فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِقَلَّا يَشْغَلُهُمْ عَنِ الْغَزْوِ . وَيُنَادُّ بَنِي هَاشِمٍ ؛ لِأَنَّهُمْ أَقَارِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ خَبَرِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ثُمَّ يَبْنِي الْمُطَّلِبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ » . وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ <sup>(٣)</sup> . ثُمَّ يَبْنِي عَبْدُ شَمْسٍ ؛ لِأَنَّهُ أَخُو هَاشِمٍ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ ، قَالَ آدَمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ <sup>(٤)</sup> :

عَبْدُ شَمْسٍ كَانَ يَتْلُو هَاشِمًا وَهُمَا بَعْدُ لِأُمِّ وَأَبٍ <sup>(٥)</sup>

ثُمَّ يَبْنِي نَوْفَلَ ؛ لِأَنَّهُ أَخُو هَاشِمٍ لِأَبِيهِ ، ثُمَّ يُعْطَى بَنُو عَبْدِ الْعُزَّى وَعَبْدُ الدَّارِ ، وَيُقَدَّمُ عَبْدُ الْعُزَّى ؛ لِأَنَّ فِيهِمْ أَصْهَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنَّ خَدِيجَةَ مِنْهُمْ . وَعَلَى هَذَا ، يُعْطَى الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ حَتَّى تَنْقَضِيَ قُرَيْشٌ ، وَهُمْ بَنُو النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ ، ثُمَّ يُقَدَّمُ الْأَنْصَارُ عَلَى [ ٤٢٤ ظ ] سَائِرِ الْعَرَبِ ؛ لِسَابِقَتِهِمْ وَأَثَارِهِمْ الْجَمِيلَةِ ، ثُمَّ سَائِرُ الْعَرَبِ ، ثُمَّ الْعَجَمُ . وَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي

(١) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٣٦٤ / ٦ . وما بين المعكوفين منه .

(٢) سقط من : ف .

(٣) تقدم تخريجه في ٢٠٦ / ٢ . وانظر صفحة ٥٤٤ .

(٤) هو آدم بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، أمه أم عاصم بنت سفيان ابن عبد العزيز بن مروان ، كان في أول أمره خليعا ماجنا منهمكا في الشراب ، ثم نسك بعد ما عمر ، ومات على طريقة محمودة . الأغاني ٢٨٦ / ١٥ - ٢٩٧ .

(٥) البيت في جمهرة أنساب العرب ٨٢ ، منسوباً لعتاب بن عبد الله بن عنبسة .

الدَّرَجَةِ ، قُدِّمَ أَسْنُهُمَا <sup>(١)</sup> ، ثُمَّ أَقْدَمُهُمَا هِجْرَةً وَسَابِقَةً .

**فصل :** واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي جَوَازِ تَفْضِيلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يُسَوَّى بَيْنَهُمْ فِي الْعَطَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ التَّفْضِيلُ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سَوَّى بَيْنَهُمْ فِيهِ ، وَقَالَ : فَضَائِلُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ . وَلِأَنَّ الْغَنَائِمَ تُقَسَّمُ بَيْنَ مَنْ حَضَرَ الْوُقُوعَةَ عَلَى السَّوَاءِ ، فَكَذَلِكَ الْفَيْءُ . وَعَنْهُ ، أَنَّ لِلْإِمَامِ تَفْضِيلَ قَوْمٍ عَلَى قَوْمٍ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَسَمَ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوَابِ ، وَقَالَ : لَا أَجْعَلُ مَنْ قَاتَلَ عَلَى الْإِسْلَامِ كَمَنْ قُوتِلَ عَلَيْهِ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ الثَّقَلَ بَيْنَ أَهْلِهِ مُتَفَاضِلًا <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ .

**فصل :** وَمَنْ ضَلَّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ الطَّرِيقَ ، فَوَقَعَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ حَمَلَتْهُ الرِّيحُ فِي الْمَرَائِبِ <sup>(٣)</sup> إِلَيْنَا ، أَوْ شَرَدَ مِنْ ذَوَابِّهِمْ فَحَصَلَ فِي أَيْدِينَا ، فَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَكُونُ فَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ مَالُ مُشْرِكٍ ظَهَرَ عَلَيْهِ بَغِيرٌ قِتَالٍ ، أَشْبَهَ مَا تَرَكُوهُ فَرَعًا وَهَرَبُوا . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ ظَهَرَ عَلَيْهِ بَغِيرٌ جِهَادٍ ، فَكَانَ لَأَخِيذِهِ ، كَمُبَاحَاتِ دَارِ الْإِسْلَامِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ ضَلَّ الطَّرِيقَ مِنْهُمْ ، فَدَخَلَ إِلَى قَرْيَةٍ ، قَالَ : هُوَ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمْ . وَقَالَ فِي عَبْدٍ أَبَقَى إِلَى بَلَدٍ <sup>(٤)</sup> الرُّومِ ، ثُمَّ رَجَعَ وَمَعَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَسْبَقُهُمَا» .

(٢) انْظُرْ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : الْأَمْوَالِ ٣٠٧ ، ٣١٦ .

(٣) فِي ف ، م : «الْمَرْكَب» .

(٤) فِي م : «أَرْض» .

مَتَاعٌ : فَالْعَبْدُ لِمَوْلَاهُ ، وَمَا مَعَهُ مِنَ الْمَتَاعِ وَالْمَالِ ، فَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا عَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي تَجْعَلُ غَنِيمَةَ الَّذِينَ دَخَلُوا أَرْضَ الْحَرْبِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَيْثًا ، فَأَمَّا عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى ، فَيَكُونُ الْمَالُ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَسَبُ عَبْدِهِ ، <sup>(١)</sup> وَفِي تَحْمِيلِهِ رِوَايَتَانِ . وَلَوْ أَسَرَ الْكُفَّارُ رَجُلًا ، فَغَنِمَ مِنْهُمْ شَيْئًا ، وَخَرَجَ بِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، كَانَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ كَسَبَهُ <sup>(٢)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ فِيهِ الْخُمْسُ ؛ لِأَنَّهُ غَنِيمَةٌ . وَقَدْ رَوَى الْأَوْزَاعِيُّ أَنَّهُ لَمَّا أَقْفَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَيْشَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ مَسْلَمَةَ ، كُسِرَ مَرْكَبُ بَعْضِهِمْ ، فَأَخَذَ الْمُشْرِكُونَ نَاسًا مِنَ الْقَبِيطِ ، فَكَانُوا خَدَمًا لَهُمْ ، ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى عِيدٍ لَهُمْ ، وَخَلَفُوا الْقَبِيطَ فِي مَرْكَبِهِمْ ، وَرَفَعَ الْقَبِيطُ الْقِلْعَ ، وَفِي الْمَرْكَبِ مَتَاعُ الْآخَرِينَ وَسِلَاحُهُمْ ، فَلَمْ يَضَعُوا قِلْعَهُمْ حَتَّى أَتَوْا بَيْرُوتَ ، فَكُتِبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَكُتِبَ <sup>(٣)</sup> عُمَرُ : نَقَلُوهُمْ الْقِلْعَ وَكُلَّ شَيْءٍ جَاءُوا بِهِ ، إِلَّا الْخُمْسَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ <sup>(٤)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَيْثًا ؛ اسْتِذْلَالًا بِقَوْلِ عُمَرَ : نَقَلُوهُمْ الَّذِي جَاءُوا بِهِ . وَلَوْ كَانَ لَهُمْ ، لَمْ يَكُنْ نَقْلًا .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في م : «إليه» .

(٣) في : سننه ٢/٢٦٤ .

## بَابُ حُكْمِ الْأَرْضِينَ الْمَغْنُومَةِ

الأرضُ التي بأيدي المسلمين تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، ما هو مَمْلُوكٌ لأَهْلِهِ، لا خَرَجَ عليه، وهو ما أَسْلَمَ عليه أَهْلُهُ، كَأَرْضِ مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ، أو غَنِمَةِ المسلمون فَقَسِمَ بَيْنَهُمْ، كَأَرْضِ خَيْبَرَ التي قَسَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ افْتَتَحُوهَا، أو ما صَالَحَ أَهْلُهُ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَهُمْ؛ كَأَرْضِ الْيَمَنِ، وَالْحِيرَةِ، وَبَانِقِيَا<sup>(١)</sup>، وَأَلِيس<sup>(٢)</sup> مِنَ الْعِرَاقِ، أو ما أَحْيَاهُ المسلمون مِنْ مَوَاتِ الْأَرْضِ، كَأَرْضِ الْبَصْرَةِ، كَانَتْ سَبْعَةً، فَأَحْيَاهَا عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ<sup>(٣)</sup>، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ<sup>(٤)</sup>، فَهَذَا مِلْكٌ لأَهْلِهِ، لَهُمْ [٤٢٥و] التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهُمْ، أَشَبَّهُ الثِّيَابِ وَالسَّلَاحِ.

القِسْمُ الثَّانِي، ما وَقَفَهُ الْأُيُمَّةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَقْسِمُوهُ؛ كَأَرْضِ

(١) بَانِقِيَا: نَاحِيَةٌ مِنْ نَوَاحِي الْكُوفَةِ.

(٢) أَلِيس: الْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ الْوَقْعَةُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْفَرَسِ فِي أَوَّلِ أَرْضِ الْعِرَاقِ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَادِيَةِ. وَفِي كِتَابِ الْفَتْوحِ: أَلِيسُ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الْأَنْبَارِ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١/ ٣٥٤.

(٣) عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ بْنِ جَابِرِ الْمَازَنِيِّ، مِنْ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، هَاجَرَ الْهَجْرَتَيْنِ وَشَهِدَ بَدْرًا، وَوَلَّاهُ عَمْرٌ فِي الْفَتْوحِ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ. الْإِصَابَةُ ٤/ ٤٣٨، ٤٣٩.

(٤) عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ بَشَرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، وَفَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي وَفْدِ ثَقِيفٍ فَأَسْلَمَ، وَاسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الطَّائِفِ، وَعَاشَ إِلَى خِلَافَةِ عُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَسَدُ الْغَابَةِ

الشَّامِ كُلِّهَا، مَا خَلَا مُدُنَهَا، وَالْعِرَاقِ كُلَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا مِنْهُ، وَالْجَزِيرَةَ، وَمِصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَسَائِرَ مَا افْتُتِحَ عَنْوَةً، فَهَذَا وَقَفَهُ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَلَمْ يُثَقَّلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، أَنَّهُ قَسَمَ أَرْضًا عَنْوَةً غَيْرَ خَيْرٍ. وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(١)</sup> بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَدِمَ الْجَابِيَةَ<sup>(٢)</sup>، فَأَرَادَ قِسْمَةَ الْأَرْضِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذُ: وَاللَّهِ إِذَا لَيْكُونَنَّ مَا تَكْرَهُ، إِنَّكَ إِنْ قَسَمْتَهَا الْيَوْمَ، صَارَ الرَّيْغُ الْعَظِيمُ فِي أَيْدِي الْقَوْمِ، ثُمَّ يَبِيدُونَ فَيَصِيرُ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ الْوَاحِدِ وَالْمَرْأَةِ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمٌ يَسُدُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مَسَدًا، وَهُمْ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا، فَاَنْظُرْ أَمْرًا يَسْعُ أَوْلَهُمْ وَآخِرُهُمْ. فَصَارَ عُمَرُ إِلَى قَوْلِ مُعَاذٍ. وَلَمَّا افْتُتِحَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ مِصْرَ، طَلَبَ مِنْهُ<sup>(٤)</sup> الرَّيْزُ قِسْمَتَهَا، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ، فَكَتَبَ عُمَرُ: أَنْ دَعَهَا حَتَّى يَغْزَوْ مِنْهَا حَبْلُ الْحَبْلَةِ<sup>(٥)</sup>. وَرَوَى عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَامِرٍ،<sup>(٦)</sup> عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: اشْتَرَى عُثْبَةُ بْنُ فَرْقِدٍ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ، فَأَتَى عُمَرَ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: مِمَّنْ اشْتَرَيْتَهَا؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِهَا. قَالَ: فَهَؤُلَاءِ أَهْلُهَا - لِلْمُسْلِمِينَ - أَبِغْتُمُوهُ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا.

(١) فِي: الْأَمْوَالِ ٥٩.

(٢) الْجَابِيَةُ: قَرْيَةٌ مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ، مِنْ نَاحِيَةِ الْجَوْلَانِ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣/٢.

(٣) بَعْدَهُ فِي ف، م: «الوَاحِدَةُ».

(٤) فِي ف: «مِنْ».

(٥) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ، أَرَاهُ أَرَادَ أَنْ تَكُونَ فِيهَا مَوْقُوفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا تَنَاسَلُوا، يَرِثُهُ قَرْنٌ عَنْ قَرْنٍ، فَتَكُونُ قُوَّةَ لَهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ. الْأَمْوَالِ ٥٨.

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنَ النُّسخِ، وَانْظُرْ مَصَادِرَ التَّخْرِيجِ.

قال : فاذْهَبْ فَاطْلُبْ مَا لَكَ <sup>(١)</sup> . وعن عبدِ اللهِ بنِ المغْفَلِ أَنَّهُ قال : لا تَشْتَرِ مِنْ أَرْضِ <sup>(٢)</sup> السَّوَادِ ، إِلَّا مِنْ أَهْلِ الحَيْرَةِ ، وَبَانِقِيَا ، وَأُلَيْسِ <sup>(٣)</sup> . رَوَى هَذَا كُلُّهُ أَبُو عُبَيْدٍ . وقد اشتهرت قصة عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، فِي ضَرْبِ الْخَرَاجِ عَلَى أَرْضِ السَّوَادِ ، وإِقْرَارِهِ فِي يَدِ أَهْلِهِ بِالْخَرَاجِ الَّذِي ضَرَبَهُ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ أُجْرَةً لَهُ ، وَلَمْ يُقَدِّرْ مُدَّتَهُ ؛ لِعُمُومِ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ، وَلَا شِرَاؤُهُ ؛ لِخَبَرِ عُثْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ ، وَلِأَنَّهُ مَوْقُوفٌ لِلْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ ، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ ، كَسَائِرِ الْوُقُوفِ . فَأَمَّا إِجَارَتُهُ ، فَجَائِزَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَأْجَرٌ فِي أَيْدِي أَزْبَابِهِ بِالْخَرَاجِ ، وَإِجَارَةُ الْمُسْتَأْجِرِ جَائِزَةٌ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي إِجَارَتِهِ <sup>(٤)</sup> رِوَايَتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللهُ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَهَا ، وَأَجَازَ شِرَاءَهَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتِنْقَازٌ لَهَا ، فَجَازَ ، كَشِرَاءِ الْأَسِيرِ .

وَمَنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ أَرْضٌ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا بِالْخَرَاجِ ، كَالْمُسْتَأْجِرِ . وَتَنْتَقِلُ إِلَى وَارِثِهِ بَعْدَهُ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانَتْ فِي يَدِ مَوْرُوثِهِ <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ آثَرَ بِهَا أَحَدًا ، صَارَ الثَّانِي أَحَقَّ بِهَا . وَإِنْ عَجَزَ رَبُّ الْأَرْضِ عَنْ عِمَارَتِهَا ، وَأَدَاءِ خَرَاجِهَا ، أُجْبِرَ عَلَى رَفْعِ يَدِهِ عَنْهَا ، وَدُفِعَتْ إِلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَلَا يَجُوزُ تَغْيِيلُهَا عَلَيْهِمْ <sup>(٦)</sup> .

(١) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٧٧ . ويحيى بن آدم ، في : الخراج ٥٤ .

(٢) في ف : « أهل » .

(٣) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٨٢ .

(٤) في الأصل ، س ٣ : « إجارته » .

(٥) في ف ، م : « مورثه » .

(٦) في الأصل : « عنهم » .

**فصل :** وَيَجِبُ الْخَرَجُ فِي الْعَامِرِ الَّذِي يُمَكِّنُ زَرْعَهُ وَالْإِنْتِفَاعُ بِهِ . فَأَمَّا الْمَوَاتُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ زَرْعَهُ ، فَلَا خَرَجَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْخَرَجَ أُجْرَةُ الْأَرْضِ ، وَلَا أُجْرَةٌ لِهَذَا<sup>(١)</sup> . وَعَنْهُ ، يَجِبُ فِيهِ الْخَرَجُ إِذَا كَانَ عَلَى صِفَةٍ يُمَكِّنُ إِحْيَاؤَهُ ، لِيُحْيِيَهُ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ ، أَوْ يَزْفَعُ يَدَهُ عَنْهُ فَيُحْيِيَهُ غَيْرُهُ ، وَيَنْتَفِعَ بِهِ . وَمَا كَانَ مِنَ الْأَرْضِ لَا يُمَكِّنُ زَرْعَهَا حَتَّى تُرَاحَ عَامًا ، وَتُزْرَعَ عَامًا ، فَخَرَجُهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ خَرَجِ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ نَفْعَهَا عَلَى النِّصْفِ . وَحُكْمُ الْخَرَجِ حُكْمُ الدَّيْنِ ، يُطَالَبُ بِهِ الْمُوسِرُ ، وَيُنْظَرُ بِهِ الْمُعْسِرُ ؛ لِأَنَّهُ أُجْرَةٌ ، فَأُشْبِهَ أُجْرَةَ الْمَسَاكِينِ . وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ الْمَصْلَحَةَ فِي تَرْكِ خَرَجِ إِنْسَانٍ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ تَخْفِيفِهِ ، جَازٌ<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ فَيءٌ ، فَكَانَ النَّظَرُ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ . وَيَجُوزُ [٤٢٥ ط] لِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَنْ يَزُشُّ الْعَامِلَ لِيَذْفَعَ عَنْهُ الظُّلْمَ فِي خَرَجِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَصَّلُ بِمَالِهِ إِلَى كَفِّ الْيَدِ الْعَادِيَةِ عَنْهُ . وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ لِيَذَعَ لَهُ مِنْ خَرَجِهِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ رِشْوَةٌ لِإِبْطَالِ حَقٍّ ، فَخَرُمَتْ عَلَى الْآخِذِ وَالْمُعْطَى ، كَرِشْوَةِ الْحَاكِمِ لِيُحْكَمَ لَهُ بِغَيْرِ الْحَقِّ .

**فصل :** وَلَا يَسْقُطُ خَرَجُ هَذِهِ الْأَرْضِ بِإِسْلَامِ أَهْلِهَا ،<sup>(٤)</sup> وَلَا<sup>(٥)</sup> انْتِقَالِهَا إِلَى مُسْلِمٍ ؛ لِأَنَّهُ أُجْرَةٌ ، فَأُشْبِهَ أُجْرَةَ الْمَسَاكِينِ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ عَنُوتٍ ، ثُمَّ أَسْلَمَ صَاحِبُهَا ، وَضِعَتْ عَنْهُ الْجِزْيَةُ ، وَأُقِرَّ عَلَى أَرْضِهِ

(١) فِي ف : «لَهَا» .

(٢) بَعْدَهُ فِي س ٣ : «لَهُ» .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : «لَهُ» .

(٤ - ٥) فِي م : «أَوْ» .



بالخراج<sup>(١)</sup>. وقال أيضًا: أَرْضُ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِيهَا الْخَرَجُ، فَإِنْ اشْتَرَاهَا الْمُسْلِمُ<sup>(٢)</sup>، ففيها الخراج؛ لأنه حَقٌّ عَلَى الْأَرْضِ. قال: وَيُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ أَرْضِ الْخَرَجِ الْمَزَارِعَ<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّ فِي الْخَرَجِ مَعْنَى الذَّلَّةِ، وبهذا<sup>(٤)</sup> وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ عَنْ عَمَرَ وَغَيْرِهِ. وَمَعْنَى الشَّرَاءِ هَلْهُنَا أَنْ يَتَقَبَّلَ الْأَرْضَ بِمَا عَلَيْهَا مِنْ خَرَاجِهَا؛ لَأَنَّ شِرَاءَ هَذِهِ الْأَرْضِ غَيْرُ جَائِزٍ. أَوْ يَكُونَ عَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي أَجَازَ شِرَاءُهَا؛ لَكَوْنِهِ اسْتِثْقَاذًا لَهَا، فَهُوَ كَاسْتِثْقَاذِ الْأَسِيرِ.

**فصل: وَيُعْتَبَرُ الْخَرَجُ بِمَا تَحْمِلُهُ الْأَرْضُ مِنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَاتِ. وَهِيَ اخْتِيَارُ الْخَلَالِ وَعَامَّةُ شُيُوخِنَا؛ لَأَنَّهَا أَجْزَرُ، فَلَمْ تَتَقَدَّرْ بِمِقْدَارٍ لَا يَخْتَلِفُ، كَأَجْزَةِ الْمَسَاكِينِ. وَالثَّانِيَةُ، يُرْجَعُ فِيهِ<sup>(٥)</sup> إِلَى مَا فَرَضَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَلَا النُّقْصَانُ مِنْهُ؛ لَأَنَّ اجْتِهَادَ عُمَرَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ. وَالثَّلَاثَةُ، تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ النُّقْصَانُ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُو بْنُ مَيْمُونٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ لِحَدِيفَةَ وَعُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: لَعَلَّكُمَا حَمَلْتُمَا الْأَرْضَ مَا لَا تُطِيقُ. فَقَالَ عُثْمَانُ: وَاللَّهِ لَئِنْ زِدْتُمْ عَلَيْهِمْ، لَا تَشُقُّ عَلَيْهِمْ، وَلَا تُجْهِدُهُمْ<sup>(٦)</sup>. فَدَلَّ عَلَى إِبَاحَةِ الزِّيَادَةِ مَا لَمْ يُجْهِدْهُمْ.**

(١) فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: «الخراج».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «لمسلم».

(٣) فِي ف، م: «والمزارع».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «بها».

(٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ، ف.

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، فِي: الْأَمْوَالِ ٤٠، ٤١.

واختُلِفَ عن عُمَرَ في قَدْرِ الحَرَّاجِ ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عن عُمَرَوِ بْنِ مَيْمُونٍ أَنَّهُ وَضَعَ على كُلِّ جَرِيْبٍ مِنْ أَرْضِ السَّوَادِ قَفِيْزًا وَدِرْهَمًا<sup>(١)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : أَعْلَى وَأَصَحُّ حَدِيثٌ فِي أَرْضِ السَّوَادِ ، حَدِيثُ عُمَرَوِ بْنِ مَيْمُونٍ فِي الدَّرْهَمِ وَالْقَفِيْزِ . وَهَذَا يَدُلُّ على أَنَّهُ أَخَذَ بِهِ .

**فصل :** قَالَ أَحْمَدُ : قَدَّرَ الْقَفِيْزِ صَاعٌ ، قَدَّرَهُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ . قَالَ الْقَاضِي : عِنْدِي أَنَّهُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالْمَكِّيِّ ، فَيَكُونُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا بِالْعِرَاقِيِّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : قَدْ قِيلَ : إِنَّ قَدْرَهُ ثَلَاثُونَ رَطْلًا .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عن عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ ضَرَبَ على الطَّعَامِ دِرْهَمًا وَقَفِيْزَ حِنْطَةٍ ، وعلى الشَّعِيرِ دِرْهَمًا وَقَفِيْزَ شَعِيرٍ .

**فصل :** والجَرِيْبُ عَشْرُ قَصَبَاتٍ فِي عَشْرِ قَصَبَاتٍ . وَالْقَصَبَةُ سِتَّةُ أَذْرُعٍ بِذِرَاعِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ ذِرَاعٌ وَسَطٌ ، لَا أَطْوَلَ ذِرَاعٍ وَلَا أَقْصَرَهَا ، وَقَبْضَةٌ وَإِبْهَامٌ قَائِمَةٌ . وَمَا بَيْنَ الشَّجَرِ مِنْ بَيَاضِ الْأَرْضِ تَبَعٌ لَهَا .

وَمَنْ ظَلِمَ فِي خَرَاجِهِ ، لَمْ يَخْتَسِبْهُ مِنَ الْعُشْرِ ؛ لِأَنَّهُ ظُلْمٌ ، فَلَمْ يُخَسَّبْ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْعُشْرِ ، كَالْعَصَبِ . وَعَنْهُ ، يُخَسَّبُ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْعُشْرِ ؛ لِأَنَّ

---

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : الْأَمْوَالِ ٧١ .

(٢) زِيَادَةُ مِنْ : م .

(٣) فِي ف ، م : « يَحْتَسِبُهُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف : « يَحْسِبُهُ » .

الْآخِذَ لَهَا وَاحِدٌ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ .

**فصل :** وما فُتِحَ عَنُودٌ ، فالإمامُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ قِسْمَتَيْهِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ ، فَيَصِيرُ مِلْكًا لَهُمْ ، لَا خَرَجَ عَلَيْهِ ، وَبَيْنَ وَقْفِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَضَرْبِ الْخَرَجِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [٢٦٤ ر] فَعَلَ الْأَمْرَيْنِ فِي خَيَّرٍ ، فَقَسَمَ نِصْفَهَا ، وَوَقَفَ نِصْفَهَا <sup>(١)</sup> . وَعُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَفَ كُلَّ شَيْءٍ فَتَحَهُ وَلَمْ يَقْسِمَهُ . فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا فِعْلُ مَا يَرَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ، فَمَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ ، لَزِمَ . قَالَ أَحْمَدُ : هُوَ عَلَى مَا يَفْعَلُ الْفَاتِحُ ، إِذَا كَانَ مِنَ أُمَّةٍ الْهُدَى . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْأَرْضَ تَصِيرُ وَقْفًا بِنَفْسِ الظُّهُورِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَقْسِمُوا أَرْضًا افْتَتَحُوهَا ، وَلِأَنَّ فِي قِسْمَتِهَا الْحَذُورَ الَّذِي ذَكَرَهُ مُعَاذٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ نِصْفَ خَيَّرٍ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ ؛ لَصَغْفِهِمْ وَحَاجَتِهِمْ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ رِوَايَةَ ثَلَاثَةَ ، أَنَّهَا تُقَسَّمُ بَيْنَ الْغَانِمِينَ مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ . وَالْأَوْلَى أَوْلَى ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ بَعْدَهُ ، لَمْ يَقْسِمُوا الْأَرْضَ ، وَتَابَعَهُمْ عُلَمَاءُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ ، فَحَصَلَ <sup>(٣)</sup> إجماعًا .

وما وَقَفَهُ الْإِمَامُ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِقْرَارِ أَهْلِهِ فِيهِ بِالْخَرَجِ ، وَبَيْنَ إِجْلَائِهِمْ

(١) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٥٦ .

(٢) سورة الأنفال ٤١ .

(٣) في م : « فصار » .

وَجَلَبَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ قَدْ مُلِكَتْ عَلَيْهِمْ.

فَأَمَّا مَا جَلَا عَنْهَا أَهْلُهَا خَوْفًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَتَصِيرُ وَقْفًا بِنَفْسِ الظُّهُورِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ غَنِيمَةً فَتُقَسَّمُ. وَعَنْهُ، لَا تَصِيرُ وَقْفًا حَتَّى يَقِفَهَا الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَبْنِي بِنَفْسِهِ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْعَنْوَةِ إِذَا وَقِفَتْ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا صَالِحُونَا عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَتُقَرَّرُ فِي أَيْدِيهِمْ بِالْخَرَاجِ. فَأَمَّا إِنْ صَالَحْنَاهُمْ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَهُمْ، وَلَنَا عَلَيْهَا الْخَرَاجُ<sup>(١)</sup>، فَهَذِهِ مِلْكٌ لِأَرْبَابِهَا، مَتَى أَسْلَمُوا، سَقَطَ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجِزْيَةِ، فَيَسْقُطُ بِالْإِسْلَامِ، كَالْجِزْيَةِ. وَلَهُمْ يَتَّعُهَا وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا. وَإِنْ انْتَقَلَتْ إِلَى مُسْلِمٍ، لَمْ يُؤْخَذْ خَرَاجُهَا؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

---

(١) فِي الْأَصْلِ، س ٣: «خَرَاج».

## باب الأمان

يجوزُ عَقْدُ الأمانِ لجميعِ الكُفَّارِ وآحادِهِمْ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » . رواه البخاري <sup>(٢)</sup> .

ويصحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ؛ لِلْخَبِيرِ <sup>(٣)</sup> . قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَتُجِيرَ

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) فى : باب حرم المدينة ، من كتاب فضائل المدينة ، وفى : باب ذمة المسلمين ، من كتاب الجزية ، وفى : باب إثم من تبرأ من مواليه ، من كتاب الفرائض ، وفى : باب ما يكره من التعمق والتنازع فى العلم ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ٢٦/٣ ، ١٢٢/٤ ، ١٩٢/٨ ، ٩/١٢٠ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب فضل المدينة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٩٩/٢ . وأبو داود ، فى : باب تحريم المدينة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٦٩/٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى من تولى غير مواليه ... ، من أبواب الولاء والهبة . عارضة الأحوذى ٨/٢٨٧ . والنسائى ، فى : باب منع الدجال من المدينة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٤٨٦/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٥١ . (٣) سقط من : م .

على المؤمنين<sup>(١)</sup>، فيجوز. وعن فضيل بن يزيد الرقاشي قال: جهّز عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، جيشاً، فكنّ فيه، فحضرنا موضعاً، فرأينا أننا سنفتّحها اليوم، وجعلنا نقبل ونزوح، فبقي عبد مئاً، فراطنهم وراطنوه، فكتب لهم الأمان في صحيفة، وشدها على سهم، ورعى بها إليهم، فأخذوها، وخرجوا، فكتب بذلك إلى عمر، رضي الله عنه، فقال: العبد المسلم<sup>(٢)</sup> رجل من المسلمين، يجوز أمانه. رواهما سعيد<sup>(٣)</sup>. ويصح أمان الأسير المسلم إذا عقده غير مكره؛ لذلك<sup>(٤)</sup>.

**فصل: ولا يصح من كافر؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «يسعى بها أذنأهم».** وليس الكافر منهم، ولأنه متهم في [٤٢٦ظ] الدين. ولا من<sup>(٥)</sup> مجنون، ولا طفل؛ لأنه لا حكم لقولهما، ولا مكره؛ لأنه عقد أكره عليه بغير حق، فلم يصح، كالبيع. وفي الصبي المميز روايتان؛ إحداهما، لا يصح منه؛ لأن القلم مرفوع عنه، ولا يلزمه بقوله حكم، فلا يلزم غيره، كالمجنون. والثانية، يصح؛ لعموم الخبر، ولأنه مسلم عاقل، فصح

(١) في م: «المسلمين».

(٢) سقط من: م.

(٣) الأول في: سننه ٢/٢٣٤.

كما أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٥/٢٢٣. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٩/٩٥.

والثاني في: سننه ٢/٢٣٣.

كما أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٥/٢٢٢، ٢٢٣. وابن أبي شيبة، في: المصنف

٤٥٣/١٢، ٤٥٤.

(٤) في م: «كذلك».

(٥) سقط من: الأصل.

أمانه ، كالبالغ .

فإن دَخَلَ مُشْرِكٌ بِأَمَانٍ مِّنْ لَا<sup>(١)</sup> يَصِحُّ أَمَانُهُ ، عَلِمًا بِفَسَادِهِ ، جازَ قَتْلُهُ ،  
وَأَخَذَ مَالِهِ ؛ لَأَنَّهُ حَزَبِيٌّ لَا أَمَانَ لَهُ . وإنْ لَمْ يَعْرِفْ ، عُرِفَ ذَلِكَ ، وَرُذِّ إِلَى  
مَأْمَنِهِ ، وَلَمْ يَجْزُ قَتْلُهُ ؛ لَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَّهُ بِأَمَانٍ .

**فصل :** وللإمام عَقْدُهُ لَجَمِيعِ الْكُفَّارِ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْوِلَايَةَ عَلَى جَمِيعِ  
الْمُسْلِمِينَ ، وَلِلْأَمِيرِ عَقْدُهُ لِمَنْ أُقِيمَ بِإِزَائِهِ ؛ لِأَنَّ إِلَيْهِ الْأَمْرَ فِيهِمْ . وَأَمَّا سَائِرُ  
الرَّعِيَّةِ ، فَلَهُمْ عَقْدُهُ لِلوَاحِدِ ، وَالْعَشْرَةِ ، وَالْحِصْنِ الصَّغِيرِ ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي أَمَانِ الْعَبْدِ . وَلَا يَصِحُّ لِأَهْلِ بَلَدَةٍ وَرُسْتَاقٍ<sup>(٢)</sup> وَنَحْوِهِمْ ؛  
لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ الْجِهَادِ ، وَالْإِفْتِاتِ عَلَى الْإِمَامِ .

وللإمام والأَمِيرِ أَمَانُ الْأَسِيرِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَمَّنَ الْهُزْمَرَانَ  
وَهُوَ أَسِيرٌ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ لَهُ الْمَنَّ عَلَيْهِ ، فَالْأَمَانُ أَوْلَى . وَلَيْسَ ذَلِكَ لغيرِهِ ؛ لِأَنَّ  
أَمْرَ الْأَسِيرِ إِلَى الْإِمَامِ ، فَلَمْ يَجْزُ لغيرِهِ الْإِفْتِاتُ عَلَيْهِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ  
ذَلِكَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ ؛ لِأَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَجَارَتْ زَوْجَهَا أَبَا الْعَاصِ  
ابْنَ الرَّبِيعِ بَعْدَ أُسْرِهِ ، فَأَمَضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢) الرستاق : موضع فيه مزدراع ، وقرى ، أو بيوت مجتمعة .

(٣) أخرجه سعيد بن منصور ، في : سننه ٢/٢٥٢ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ١٢/٤٥٦ ،  
٤٥٧ .

(٤) بعده في م : « رواه النسائي » .

والحديث أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٥/٢٢٤ ، ٢٢٥ . والبيهقي مطولاً ، في :  
السنن الكبرى ٩/٩٥ .

وَمَنْ طَلَبَ الْأَمَانَ لِيَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ، وَيَعْرِفَ الشَّرِيعَةَ، وَجَبَ أَنْ يُعْطَاهُ، ثُمَّ يُرَدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وَيَجُوزُ عَقْدُهُ لِلْمُسْتَأْمِنِ غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِمُدَّةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُفْضِي إِلَى تَرْكِ الْجِهَادِ. قَالَ الْقَاضِي: وَيَجُوزُ أَنْ يُقِيمُوا فِي دَارِنَا مُدَّةَ الْهُدَنَةِ بِغَيْرِ جِزْيَةٍ. وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّ مَنْ جَازَ إِقْرَارُهُ بِغَيْرِ جِزْيَةٍ فِيمَا دُونَ السَّنَةِ<sup>(٢)</sup>، جَازَ فِيمَا زَادَ، كَالْمَرْأَةِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: عِنْدِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُقِيمُوا سَنَةً فَصَاعِدًا بِغَيْرِ جِزْيَةٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** وَيَخْصُلُ الْأَمَانُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلٍ وَغَيْرِهِ، فَالْقَوْلُ مِثْلُ: أَمْنُكَ. أَوْ: أَنْتَ آمِنٌ. أَوْ: أَجْرُكَ. أَوْ: أَنْتَ مُجَارٌّ. أَوْ: فِي جَوَارِي. أَوْ: فِي ذِمَّتِي. أَوْ: فِي أَمَانِي. أَوْ: فِي خَفَارَتِي. أَوْ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ. أَوْ: لَا خَوْفَ عَلَيْكَ. أَوْ: لَا تَخَفْ. أَوْ: مَتَرَسٌ<sup>(٤)</sup>. بِالْفَارِسِيَّةِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ، فَهُوَ آمِنٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة التوبة ٦.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «السَّنَةُ».

(٣) سورة التوبة ٢٩.

(٤) أَيْ: لَا تَخَفْ.

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فَتْحِ مَكَّةَ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٠٨/٣.

وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي خَيْرِ مَكَّةَ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٤٤/٢. وَالْإِمَامُ

أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/٢٩٢، ٥٣٨.



وقال لأُمّ هانئ: « قَدْ أَجْرَوْنَا مِنْ أَجْرَوَاتٍ ، وَأَمْنًا مَنْ أَمْنَتِ »<sup>(١)</sup> . وقال أَنَسٌ لِعُمَرَ فِي قِصَّةِ الْهُزْمَرَانِ : لَيْسَ لَكَ إِلَى قَتْلِهِ سَبِيلٌ قَدْ قُلْتَ : تَكَلِّمْ ، لَا بَأْسَ عَلَيْكَ . فَأَمْسَكَ عُمَرُ<sup>(٢)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَرَوَى زُرَّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ كُلَّ لِسَانٍ ، فَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ أَعْجَمِيًّا ، فَقَالَ لَهُ : مَتَرَس . فَقَدْ أَمَّنَهُ<sup>(٣)</sup> .

وإنَّ أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَمَانِ ، فَهُوَ أَمَانٌ<sup>(٤)</sup> ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَشَارَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى السَّمَاءِ إِلَى مُشْرِكٍ ، فَتَزَلَ إِلَيْهِ ، فَقَتَلَهُ ، لَقَتَلْتُهُ بِهِ<sup>(٥)</sup> . فَإِنْ قَالَ الْمُسْلِمُ : لَمْ أُرِدْ بِهِ الْأَمَانَ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَمُ بِنَيْتِهِ ، [٤٢٧هـ] وَيُرَدُّ الْمُشْرِكُ إِلَى مَأْمَنِهِ ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ عَلَى أَنَّهُ آمِنٌ .

وإنَّ قَالَ لَهُ : قِفْ . أَوْ : قُمْ . أَوْ : أَلْقِ سِلَاحَكَ . فَقَالَ أَصْحَابُنَا : هُوَ أَمَانٌ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَتَقَدَّهُ أَمَانًا ، فَأَشْبَهَ قَوْلُهُ : لَا تَخَفْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرْجَعَ فِيهِ إِلَى النَّيَّةِ ، فَإِنْ نَوَى بِهِ الْأَمَانَ ، كَانَ أَمَانًا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ، لَمْ يَكُنْ أَمَانًا ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لِلإِزْهَابِ وَالتَّخْوِيفِ وَالتَّهْدِيدِ ، فَلَمْ يُنْصَرَفْ إِلَى الْأَمَانِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ . وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي نَيْتِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

(١) تقدم تخريجه في ١٢/٣ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٦٣ .

(٣) لم نجده عن ابن مسعود ، وعن عمر أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٢١٩/٥ ، ٢٢٠ . وسعيد بن منصور ، في : سننه ٢٣٠/٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٩٦/٩ .

(٤) في الأصل ، س ٣ ، م : « آمن » .

(٥) أخرجه سعيد ، في : سننه ٢٢٩/٢ .

وإن قال لكافٍ: أنت آمين. فردّ الأمان، لم ينعقد؛ لأنه إيجاب حق بعقد، فلم يصح مع الرد، كالبيع. وإن قبله ثم رده، انتقض؛ لأنه حق له، فسقط بإسقاطه، كالرق.

وأما الفعل، فإذا دخل الحربي دار الإسلام رسولاً أو تاجراً، وقد جرت العادة بدخول تجارهم<sup>(١)</sup> إلينا، كان أماناً له، ولم يجر التعرض له؛ لأن رسول الله ﷺ قال لرسولي مسيلم: «لولا أن الرسل لا تقتل لقتلناكم». رواه أبو داود، والنسائي<sup>(٢)</sup> بمعناه. ولأنهم دخلوا يعتقون الأمان، فأشبه ما لو دخلوا بإشارة المسلم.

<sup>(٣)</sup> وإن دخل مسيلم<sup>(٣)</sup> دار الحرب رسولاً أو تاجراً، وقد جرت العادة بدخول تجارنا<sup>(٤)</sup> إليهم، صار في أمانهم، وصاروا في أمان منه؛ لأن الأمان إذا انعقد من أحد الطرفين، انعقد من الآخر، فلا تحيل له<sup>(٥)</sup> خيانتهم في أموالهم، ولا معاملتهم بالرّبا؛ لأن من حرم ماله عليك، ومالك عليه، حرمت معاملته بالرّبا، كالمسلم في دار الإسلام.

(١) في ف: «تاجرهم».

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب في الرسل، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٧٦/٢. كما أخرجه الدارمي، في: باب في النهي عن قتل الرسل، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٣٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩١/١.

وانظر ما أخرجه النسائي، في: باب النهي عن قتل الرجل، من كتاب السير. السنن الكبرى ٢٠٥/٥، ٢٠٦.

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤) في ف: «تاجرنا».

(٥) سقط من: م.

وإذا أخذ المسلمون حربيًا ، فادَّعى أنَّه جاء مُستأمنًا ، نظرنا ؛ فإن كان  
بغير سلاح ، قبل قوله ؛ لأنَّ تزكَّه للسَّلاح دليلٌ على قَصْدِ الأمان . وإن  
كان معه سلاح ، لم يُقبلُ منه . نصَّ عليه أحمد<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ حَمْلَه لآلة الحرب  
دليلٌ على أنَّه مُحارِبٌ .

وقال أحمدُ : إذا لقِيَ الرَّجُلُ العِلَجَ<sup>(٢)</sup> ، فطلَبَ منه الأمان ، لم يُعطه ،  
وإن كان المسلمون جماعةً أعطوه الأمان ؛ لأنَّ الواحد لا يَأْمَنُ غَدْرَ العِلَجِ  
به<sup>(٣)</sup> عند خَلْوَتِهِ به ، والجماعةُ يَأْمَنُونَ ذلك .

**فصل : ومن جاء بحريٍّ ، فادَّعى الحزبيُّ أنَّه أَمَّتَه ، فأنكرَ المسلم ، ففيه**  
**ثلاثُ رواياتٍ ؛ إحداهنَّ<sup>(٤)</sup> ، القولُ قولُ المسلم ؛ لأنَّ الأصلَ معه ، وهو**  
**إباحةُ دَمِ الحزبيِّ وعدمُ الأمان . والثانيةُ ، القولُ قولُ الأسييرِ ؛ لأنَّه يدَّعى**  
**حقنَ دَمِهِ ، فيكونُ ذلك<sup>(٥)</sup> شُبْهَةً في ذَرِّ القَتْلِ . والثالثةُ ، القولُ قولُ مَنْ**  
**يَدُلُّ "ظاهرُ الحالِ" على صِدْقِهِ ، فمتى كان أقوى من المسلم ومعه**  
**سلاحه ، فالقولُ قوله ؛ لأنَّ الظاهرَ معه ، وإن كان ضَعِيفًا مأخوذًا سلاحه ،**  
**فالقولُ قولُ المُسلمِ ؛ لأنَّ الظاهرَ معه<sup>(٦)</sup> .**

(١) زيادة من : م .

(٢) العِلَج : الرجل الضخم من كفار العجم ، وبعض العرب يطلق العِلَج على الكافر مطلقا .

(٣) سقط من : م .

(٤) بعده في م : « أن » .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦ - ٦) في م : « الظاهر » .

(٧) في ف : « منه » .

وإذا دَخَلَ حَرْبِي دَارَ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ، ثَبَتَ الْأَمَانُ لِنَفْسِهِ وَمَالِهِ الَّذِي  
 مَعَهُ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَ يَقْتَضِي تَوَكُّعَ التَّعَرُّضِ لَهُ بِمَا <sup>(١)</sup> يَضُرُّهُ، وَأَخْذَ مَالِهِ يَضُرُّهُ.  
 فَإِنْ أُوذِيَ مَالُهُ أَوْ أَقْرَضَهُ <sup>(٢)</sup> مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا، ثُمَّ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ  
 رَسُولًا، أَوْ تَاجِرًا، أَوْ مُتَنَزِّهًا، لِيَعُودَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، فَهُوَ عَلَى أَمَانِهِ.  
 وَإِنْ دَخَلَ مُسْتَوْطِنًا أَوْ مُحَارِبًا، انْتَقَضَ الْأَمَانُ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَهُ،  
 وَبَقِيَ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ بَطَلَ فِي نَفْسِهِ لِعَوْدِهِ، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فِي الْمَالِ،  
 وَلِأَنَّ الْأَمَانَ ثَبَتَ لِلْمَالِ بِأَخْذِ الْمَوْدِعِ وَالْمُقْتَرِضِ <sup>(٣)</sup>، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَوْدَعَهُ  
 فِي دَارِ الْحَرْبِ وَدَخَلَ بِهِ دَارَ الْإِسْلَامِ. فَإِنْ طَلَبَهُ صَاحِبُهُ، بُعِثَ بِهِ إِلَيْهِ.  
 وَإِنْ مَاتَ، بُعِثَ إِلَى وَارِثِهِ. وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ الْمُسْتَأْمِنُ [٢٧٤ظ] فِي دَارِ  
 الْإِسْلَامِ، بُعِثَ مَالُهُ إِلَى وَارِثِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَ حَقٌّ لَازِمٌ تَعَلَّقَ بِالْمَالِ، فَإِذَا  
 انْتَقَلَ إِلَى الْوَارِثِ، انْتَقَلَ بِحَقِّهِ، كَسَائِرِ مَالِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ،  
 فَهُوَ فَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ انْتَقَلَ عَنِ الْكَافِرِ، وَلَا مُسْتَحِقٌّ لَهُ، فَأَشْبَهَ مَالَ الذَّمِّيِّ  
 الَّذِي يَمُوتُ وَلَا وَارِثَ لَهُ. وَإِنْ سُبِيَ مَالُكَ، كَانَ مَوْقُوفًا، فَإِنْ عَتَقَ، رُدَّ  
 إِلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ فِي الرِّقِّ أَوْ قُتِلَ، فَمَالُهُ فَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُورَثُ، فَأَشْبَهَ مَالَ  
 مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ.

**فصل :** وَإِنْ أَخَذَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْحَرْبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَالًا، مُضَارَبَةً أَوْ  
 وَدِيعَةً، وَدَخَلَ بِهِ دَارَ الْإِسْلَامِ، فَهُوَ فِي أَمَانٍ، حُكْمُهُ مِثْلُ <sup>(٤)</sup> مَا ذَكَرْنَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: «بِمَا».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «قَصْدُهُ».

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «لَهُ».

(٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

وإن أخذَه بَيْتَعٍ فِي الذِّمَّةِ ، أَوْ اقْتِرَاضٍ ، فَالْتَمَسَ فِي ذِمَّتِهِ ، عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ إِلَيْهِ .  
وإن اقْتَرَضَ حَزْبِيٌّ مِنْ حَزْبِيٍّ مَالًا ، ثُمَّ دَخَلَ إِلَيْنَا فَأَسْلَمَ ، فَعَلَيْهِ رَدُّ الْبَدَلِ ؛  
لأنَّه أَخَذَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَعَاوِضَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَزَوَّجَ حَزْبِيَّةٌ ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، فَإِنَّهُ  
يَلْزَمُهُ مَهْرُهَا .

**فصل :** وإن حَصَرَ الْمُسْلِمُونَ حِصْنًا ، فَطَلَبَ رَجُلٌ مِنْهُمْ الْأَمَانَ لِيَفْتَحَ  
لَهُمُ الْحِصْنَ ، جَازَ إِعْطَاؤُهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَبَهُ لِمَجَاعَةٍ مُعَيَّنِينَ ، جَازَ ؛ لِمَا  
رَوَى أَنَّ الْمُهَاجِرَ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ لَمَّا حَصَرَ النَّجِيرَ <sup>(١)</sup> ، بَعَثَ إِلَيْهِ الْأَشْعَثُ بْنُ  
قَيْسٍ : تُعْطِينِي الْأَمَانَ لِعَشْرَةِ ، وَأَفْتَحُ لَكَ الْحِصْنَ ؟ فَفَعَلَ . فَإِنْ فَتَحَ  
الْحِصْنَ ، فَادَّعَى الْأَمَانَ <sup>(٢)</sup> جَمَاعَةً ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ <sup>(٣)</sup> يَقُولُ : أَنَا الْمُعْطَى .  
وَأَشْكَلُ ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَبَنَ الْمُبَاحَ بِالْحَرَمِ ، فَوَجِبَ تَغْلِيْبُ  
التَّحْرِيمِ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَطَتْ أُخْتُهُ بِأُخْتَيْيَاتٍ . وَفِي اسْتِزْقَائِهِمْ وَجْهَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، لَا يُشْتَرَقُّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٤)</sup> . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا الْمَنْصُوصُ  
عَلَيْهِ . وَالثَّانِي ، يُفْرَعُ بَيْنَهُمْ ، فَيُخْرِجُ صَاحِبَ الْأَمَانِ بِالْقُرْعَةِ ، وَيُشْتَرَقُّ  
الْبَاقُونَ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَبَنَ الْحُرَّ بِالرَّقِيقِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُخْرِجَ  
بِالْقُرْعَةِ ، كَمَا لَوْ أُعْتِقَ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ وَأَشْكَلُ . وَإِنْ أَسْلَمَ وَاحِدٌ فِي

(١) فِي ف : « النَّحِير » .

وَالنَّجِيرُ : حِصْنٌ قَرِبَ حَضْرَمَوْتِ مَنْبِعِ ، لَجَأَ إِلَيْهِ أَهْلُ الرَّدَةِ مَعَ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ فِي أَيَّامِ أَبِي  
بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤ / ٧٦٢ ، ٧٦٣ . وَخَبَرُ الْأَمَانِ فِيهِ .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْهُمْ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي م : « كَذَلِكَ » .

الْحِصْنِ قَبْلَ فَتْحِهِ ، ثُمَّ فُتِحَ ، فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ الْمُسْلِمُ ، خُرِّجَ فِيهَا مَا فِي التِّي قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّهَا فِي مَغْنَاهَا .

**فصل :** وإذا أَسَرَ الْكُفَّارُ أَسِيرًا ، فَأُطْلِقُوهُ بِشَرْطٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهُمْ مُدَّةً ، كَانُوا فِي أَمَانٍ مِنْهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَهْرُبَ مِنْهُمْ ، وَلَا <sup>(١)</sup> يَخُونَهُمْ فِي أَمْوَالِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى هَذَا أُطْلِقُوهُ . وَإِنْ أُطْلِقُوهُ وَلَمْ يَشْرُطُوا عَلَيْهِ شَيْئًا ، فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَ ، وَيَشْرِقَ ، وَيَهْرُبَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْذُرْ مِنْهُ مَا يَنْبَغُ بِهِ الْأَمَانُ . وَكَذَلِكَ إِنْ أُطْلِقُوهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ رَقِيقًا لَهُمْ وَمِلْكًا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ لَا يَنْبَغُ عَلَيْهِ الْمِلْكُ ، وَلَمْ يَصْذُرْ مِنْهُ أَمَانٌ . فَإِنْ أُطْلِقُوهُ وَأَمَّنُوهُ ، وَلَمْ يَشْرُطُوا عَلَيْهِ شَيْئًا ، كَانَ لَهُ الْهَرَبُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ لَهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَانَتُهُمْ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ؛ لِأَنَّ أَمَانَهُمْ لَهُ يَقْتَضِي سَلَامَتَهُمْ مِنْهُ . وَإِنْ شَرَّطُوا عَلَيْهِ الْإِقَامَةَ عِنْدَهُمْ ، فَالْتَزَمَهُ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ لَهُمْ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » <sup>(٤)</sup> .

وَإِنْ شَرَّطُوا عَلَيْهِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ فِدَاءَهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَالَحَ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَهُ ، وَفَى لَهُمْ ، وَقَالَ : « إِنَّا لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعَذْرُ » <sup>(٥)</sup> . فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْفِدَاءِ ، كَانَ

(١) بعده في م : « أن » .

(٢) في م : « مملوكا » .

(٣) سورة النحل ٩١ .

(٤) تقدم تخريجه في ٧٢/٣ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ... ، من كتاب =

فِي ذِمَّتِهِ ، يَتَعَثُّهُ إِلَيْهِمْ مَتَى قَدَّرَ ، كَثَمَنِ الْمَبِيعِ . وَإِنْ شَرَطُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْفِدَاءِ ، رَجَعَ إِلَيْهِمْ <sup>(٢)</sup> ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، وَكَانَ رَجُلًا ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ ، فِي إِحْدَى [٤٢٨و] الرُّوَايَتَيْنِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَعُودُ إِلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ إِلَيْهِمْ مَعْصِيَةٌ ، فَلَمْ يَلْزَمْ بِالشَّرْطِ . وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ ، لَمْ تَرْجِعْ إِلَيْهِمْ رِوَايَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَالَحَ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَهُ ، مَنَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَدَّ النِّسَاءِ ، وَلِأَنَّ فِي رَجُوعِهَا <sup>(٣)</sup> تَسْلِيطًا عَلَى وَطْئِهَا حَرَامًا ، فَلَمْ يَجُزْ . وَإِنْ كَانَ الْأَسِيرُ شَرَطَ لَهُمْ ذَلِكَ مُكْرَهَا بِضَرْبٍ وَتَعْدِيْبٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْوَفَاءُ لَهُمْ بِشَيْءٍ <sup>(٤)</sup> مِمَّا شَرَطَهُ .

وَإِنْ اشْتَرَى الْأَسِيرُ مِنْهُمْ شَيْئًا <sup>(٥)</sup> مُخْتَارًا ، أَوْ اقْتَرَضَهُ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، فَأُشْبِهَ غَيْرَ الْأَسِيرِ . وَإِنْ كَانَ مُكْرَهَا ، لَمْ يَصِحَّ ، فَإِنْ أَكْرَهُهُ عَلَى قَبْضِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ <sup>(٦)</sup> إِنْ تَلَفَ ، وَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا ؛ لِأَنَّهُمْ دَفَعُوهُ إِلَيْهِ بِحُكْمِ عَقْدٍ فَاسِدٍ . وَإِنْ قَبْضَهُ بِاخْتِيَارِهِ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٧)</sup> .

---

= الشُّرُوطُ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٥٧/٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي صَلَاحِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٧٧/٢ ، ٧٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٣١/٤ .

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ف .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « رَدَّهَا » .

(٤) فِي م : « بِشَرَطٍ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) فِي م : « يَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ » .

(٧) فِي م : « كَذَلِكَ » .





## بَابُ الْهُدْنَةِ

وَمَغْنَاهَا مُوَادَعَةُ أَهْلِ الْحَرْبِ .

ولا يجوز ذلك إلا على وجه النظر للمسلمين ، وتحصيل المصلحة لهم ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَهِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ <sup>(١)</sup> . ولأن هُدنتهم من غير حاجة ترك للجهاد الواجب لغير فائدة . فإن رأى الإمام المصلحة فيها ، جازت ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتَيْتُمُوهُمْ إِلَيْهِمْ عَاهَدُهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وروى مزوان ، والمিশور بن مخرمة ، أن النبي ﷺ صالح شهيل بن عمرو بالحدِيثِيَّة على وضع القتال عشر سنين <sup>(٤)</sup> . ووادع النبي ﷺ قبائل من المشركين ، وقريظة ، والنضير ، ولأنه قد تكون المصلحة في الهدنة لضعف المسلمين عن قتالهم ، أو طمع في إسلامهم ، أو التزامهم الجزية ، أو غير ذلك .

(١) سورة محمد ٣٥ .

(٢) سورة الأنفال ٦١ .

(٣) سورة التوبة ٤ .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في صلح العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٨ / ٢ .

والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٢٧ / ٩ ، ٢٢٨ . وانظر : التلخيص الحبير ١٣٠ / ٤ .

ولا يجوز عقدها إلا من الإمام أو نائبه ؛ لأنه عقد يقتضى الأمان لجميع المشركين ، فلم يجوز لغيرهما ، كعقد الذمة .

**فصل :** ولا يجوز عقد الهدنة مطلقاً غير مقدرة بمدة ؛ لأن إطلاقها يقتضى التأييد ، فيفضى إلى ترك الجهاد أبداً . ويؤجج في تقديرها إلى رأي الإمام على ما يراه من المصلحة فى قليل وكثير . وقال القاضى : وظاهر كلام أحمد أنه لا يجوز أكثر من عشر سنين . وهو اختيار أبى بكر ؛ لأن الأمر بالجهاد يشمل الأوقات كلها ، حص منه مدة العشر بصلح النبى ﷺ أهل الحديث على عشر ، ف فيما زاد يتقى على العموم . ووجه الأول أنه عقد يجوز فى العشر ، فجاز فيما زاد عليها ، كالإجازة . فإن هادئهم أكثر من قدر الحاجة ، بطل فى الزائد . وهل يئطل فى قدر الحاجة ؟ على وجهين ؛ بناء على تفريق الصفة . وكذلك إن هادئهم أكثر من عشر ، على الرواية الأخرى ، بطل فى الزيادة ، وفى مدة العشر وجهان .

وإن قال : هادئكم<sup>(١)</sup> ما شئتم . لم يصح ؛ لأنه جعل الكفار متحكّمين على المسلمين . وإن قال : هادئكم ما شئنا . أو : ما شاء فلان . أو شرط أن له نقضها متى شاء ، لم يصح ؛ لأنه ينافى مقتضى العقد ، ولأنه عقد مؤقت ، فلم يجوز تغليفه على مشيئة أحدهما ، كالإجازة . وقال القاضى : يصح ؛ لأنه جعل التحكم<sup>(٢)</sup> إليه . وإن قال : إلى أن يشاء الله .

---

(١) بعده فى م : « على » .

(٢) فى الأصل : « التحكيم » .

أو : نُقِرُّكُمْ ما أَقَرَّكُمْ اللَّهُ . لم يَجُزْ ؛ لَأَنَّهُ لا طَرِيقَ إلى مَعْرِفَةِ ما عِنْدَ اللَّهِ .

**فصل :** وتَجُوزُ الْهُدْنَةُ على غيرِ مالٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالِحُ أَهْلِ الْحُدُيَّةِ وَغَيْرِهِمْ بِغَيْرِ مالٍ . وتَجُوزُ على مالٍ [٢٨٤ ط] يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهَا <sup>(١)</sup> إِذَا جازَتْ بِغَيْرِ مالٍ ، فعلى مالٍ أَوْلَى . فَأَمَّا مُصَالَحَتُهُمْ على مالٍ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِمْ ، فقد أَطْلَقَ أَحْمَدُ الْمَنَعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ صَغَارًا على الْمُسْلِمِينَ . وهذا مَحْمُولٌ على غيرِ حالٍ <sup>(٢)</sup> الضَّرُورَةِ . فَأَمَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ ، مثلُ أَنْ يَخَافَ على الْمُسْلِمِينَ قَتْلًا ، أو أَسْرًا ، أو تَغْذِيبَ مَنْ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَسَارَى ، فيَجُوزُ ؛ لِما رَوَى الزُّهْرِيُّ ، قال : أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إلى عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ وهو مع أَبِي سُفْيَانَ : « أَرَأَيْتَ إِنْ جَعَلْتُ لَكَ ثُلْثَ ثَمَرِ الْأَنْصَارِ ، أَتَرْجِعُ بَيْنَ مَعَكَ مِنْ غَطَفَانَ ، وَتُحَذِلُ بَيْنَ الْأَحْزَابِ ؟ » . فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُيَيْنَةُ : إِنْ جَعَلْتُ لِي الشُّطْرَ ، فَعَلْتُ <sup>(٣)</sup> . فَلَوْلَا أَنَّهُ جَائِزٌ ، لَمَّا جَعَلَهُ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلِأَنَّ الضَّرَرَ الْخَوْفَ أَغْظَمَ مِنَ الضَّرَرِ <sup>(٤)</sup> بَيِّدُ الْمَالِ ، فَجَازَ دَفْعُ أَعْلَاهُما بِأَذْنَاهُما .

**فصل :** ويجوزُ في عَقْدِ الصُّلْحِ شَرْطُ رَدِّ مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مِنَ الرِّجَالِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرَطَ ذَلِكَ في صُلْحِ الْحُدُيَّةِ . ولا يجوزُ شَرْطُ رَدِّ النِّسَاءِ الْمُسْلِمَاتِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا

(١) في م : « لَأَنَّهُ » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٣٦٧/٥ ، ٣٦٨ .

(٤) (٤ - ٤) في م : « بِالْمَالِ » .

تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَفَّارِ ﴿١﴾. وَلَمَّا عَقَدَ النَّبِيُّ ﷺ الصُّلْحَ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ، جَاءَتْ أُمُّ كَلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، فَجَاءَ أَخَوَاهَا يَطْلُبَانِهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَفَّارِ﴾. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَنَعَ الصُّلْحَ فِي النِّسَاءِ» <sup>(٢)</sup>. وَلَأنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ تَتَرَوَّجَ بِمُشْرِكٍ، فَيُصِيبَهَا، أَوْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا. وَلَا يَجُوزُ رَدُّ الصَّبِيَّانِ الْعُقْلَاءِ <sup>(٣)</sup>؛ لِأنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ فِي ضَعْفِ قُلُوبِهِمْ، وَقِلَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ، فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يُفْتَنُوا <sup>(٤)</sup> عَنْ دِينِهِمْ. وَإِنْ شَرِطَ رَدُّ الرِّجَالِ <sup>(٥)</sup>، لَزِمَ الْوَفَاءُ لَهُمْ، بِمَعْنَى أَنَّهُمْ إِنْ <sup>(٦)</sup> جَاءُوا فِي طَلَبٍ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ، لَمْ يُمْتَنَعُوا مِنْ أَخْذِهِ، وَلَا يُجْبَرُ الْإِمَامُ عَلَى الرَّجُوعِ مَعَهُمْ <sup>(٧)</sup>، وَلَهُ أَنْ يَأْمُرَهُ سِرًّا بِالْفِرَارِ مِنْهُمْ وَقِتَالِهِمْ؛ لِأَنَّ أَبَا بَصِيرٍ <sup>(٨)</sup> جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صُلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَجَاءَ الْكُفَّارُ فِي طَلَبِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْقَدْرُ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا عَاهَدْنَاهُمْ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لَكَ فَرْجًا وَمَخْرَجًا». فَرَجَعَ مَعَهُمْ، فَقَتَلَ أَحَدَهُمْ، وَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،

#### (١) سورة الممتحنة ١٠.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب ما يجوز من الشروط فى الإسلام، من كتاب الشروط، وفى: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٣/٢٤٦، ٢٤٧، ٥/١٦١، ١٦٢. وأبو داود، فى: باب فى صلح العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبى داود ٢/٧٧، ٧٨. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٩/٢٢٨. وانظر: الدر المنثور ٦/٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) سقط من: م.

(٤) فى ف، م: «يفتنوا».

(٥) بعده فى م: «بها».

(٦) سقط من: الأصل.

(٧) فى الأصل، ف، م: «معه».

(٨) فى الأصل: «نصر».

فلم يُلْمَهُ ، ولم يُنْكَرْ عليه <sup>(١)</sup> .

وإن جاءتِ امرأةٌ مُسْلِمَةٌ ، لم يَجُزْ رَدُّها ، ولا يَجِبُ رَدُّ مَهْرِها ؛ لأنَّ بُضْعَهَا <sup>(٢)</sup> لا يَدْخُلُ في الأمانِ ، وإنما رَدُّ النَّبِيِّ ﷺ الْمَهْرَ لَأَنَّهُ شَرَطَ رَدُّ النِّسَاءِ ، <sup>(٣)</sup> «وكان» <sup>(٣)</sup> شَرْطًا صَحِيحًا ، فَلَمَّا نُسِخَ ذَلِكَ ، وَجِبَ رَدُّ الْبَدَلِ ؛ لِصِحَّةِ الشَّرْطِ ، بِخِلَافِ حُكْمٍ مِنْ بَعْدِهِ .

**فصل :** فإن شَرَطَ في <sup>(٤)</sup> الْهُدْنَةِ شَرْطًا فَاسِدًا ؛ كَرَدِّ الْمَرْأَةِ ، أَوْ مَهْرِها ، أَوْ السَّلَاحِ ، أَوْ إِدْخَالِهِمُ الْحَرَمَ ، أَوْ شَرَطَ لَهُمْ مَالًا ، فَهَلْ يَنْطَلُ عَقْدُ الْهُدْنَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ . وَمَتَى وَقَعَ الْعَقْدُ بَاطِلًا ، فَدَخَلَ بَعْضُ الْكُفَّارِ دَارَ الْإِسْلَامِ مُعْتَقِدًا لِلْأَمَانِ ، كَانَ آمِنًا ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ بِنَاءً عَلَى الْعَقْدِ ، وَيُرَدُّ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، وَلَا يُقَرَّرُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَ لَمْ يَصِحَّ .

**فصل :** وإن عُقِدَتِ الْهُدْنَةُ عَلَى مُدَّةٍ ، وَجِبَ الْوَفَاءُ بِهَا ؛ لِأَنَّ ذِكْرَنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَلَأَنَّنَا لَوْ نَقَضْنَا عَهْدَهُمْ عِنْدَ قُدْرَتِنَا عَلَيْهِمْ ، لَنَقُضُوا عَهْدَنَا عِنْدَ قُدْرَتِهِمْ عَلَيْنَا ، فَيَذْهَبُ مَعْنَى الصُّلْحِ . وَإِنْ مَاتَ [٢٩٤هـ] الْإِمَامُ ، أَوْ غُزِلَ وَوُلِّيَ غَيْرُهُ ، لَزِمَهُ إِمْضَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ ، فَلَمْ يَجُزْ نَقْضُهُ بِمَوْتِ عَاقِلِهِ ، كَعَقْدِ الذَّمِّ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٢) في الأصل : « من بعضها » .

(٣ - ٣) في م : « فكان » .

(٤) سقط من : الأصل .

وعلى الإمام مَنعٌ مَن يَقْصِدُهُم مِّنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ،  
 وَمِنْ<sup>(١)</sup> أَهْلِ ذِمَّتِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْهُدْنَةَ عُقِدَتْ عَلَى الْكَفِّ عَنْهُمْ<sup>(٢)</sup> . وَلَا يَجِبُ  
 مَنَعُهُمْ مِّنْ يَقْصِدُهُم<sup>(٣)</sup> مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ، وَلَا مَنعٌ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ  
 الْهُدْنَةَ لَمْ تُعَقَّدْ عَلَى ذَلِكَ . فَإِنْ سَبَاهُمْ قَوْمٌ ، لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ شِرَاؤُهُمْ ؛  
 لِأَنَّهُمْ فِي عَهْدِهِمْ<sup>(٤)</sup> ، فَلَمْ يَمْلِكُوهُمْ ، كَأَهْلِ الذِّمَّةِ . وَإِنْ أَتْلَفَ عَلَيْهِمُ  
 الْمُسْلِمُونَ شَيْئًا ، لَزِمَهُمْ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُمْ فِي عَهْدٍ ، فَأَشْبَهَ أَهْلَ الذِّمَّةِ .

وإن جاءنا منهم عَبدٌ أو أمةٌ مُسْلِمًا ، لم يُردَّ إليهم ؛ لأنه صار حُرًّا بَقَهْرِهِ  
 سَيِّدَهُ ، وَإِزَالَةِ يَدِهِ بِدُخُولِهِ دَارَ الْإِسْلَامِ .

**فصل :** وَمَنْ أَتْلَفَ مِنْهُمْ شَيْئًا عَلَى مُسْلِمٍ ، لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، وَإِنْ قَتَلَهُ ،  
 فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ ، وَإِنْ قَذَفَهُ ، فَعَلَيْهِ الْحَدُّ ؛ لِأَنَّ الْهُدْنَةَ تَقْتَضِي أَمَانَ  
 الْمُسْلِمِينَ<sup>(٥)</sup> مِنْهُمْ ، وَأَمَانَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْعَرَضِ ،  
 فَلَزِمَهُمْ مَا يَجِبُ فِي ذَلِكَ . وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُمْ خَمْرًا ، أَوْ زَنَى ، لَمْ يُحَدِّ ؛  
 لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ ، وَلَمْ يَلْتَزِمُوهُ بِالْهُدْنَةِ . وَإِنْ سَرَقَ مَالَ مُسْلِمٍ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛  
 أَحَدُهُمَا ، لَا يُقَطَّعُ ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ<sup>(٦)</sup> خَالِصٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، أَشْبَهَ حَدَّ الزَّنى .  
 وَالثَّانِي ، يُقَطَّعُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ لَصِيَانَةِ حَقِّ الْآدَمِيِّ ، أَشْبَهَ حَدَّ الْقَذْفِ .

(١) زيادة من : ف .

(٢) فى ف : «منهم» .

(٣) فى الأصل ، ف : «قصدهم» .

(٤) فى ف : «عقدهم» .

(٥) فى الأصل : «المسلم» .

(٦) فى س ٣ ، م : «حق» .

**فصل :** وإن نَقَضَ أَهْلُ الْهُدْنَةِ <sup>(١)</sup> الْعَهْدَ بِقِتَالٍ ، أَوْ مُظَاهَرَةِ عَدُوٍّ ، أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا ، أَوْ أَخَذَ مَالًا ، انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تَكْثُرُوا أَتَمَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَبِئِمَّةَ الْكُفْرِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَكُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ فَمَا اسْتَقَمُّوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَلَئِنْ الْهُدْنَةَ تَقْتَضِي الْكُفَّ ، فَانْتَقَضَتْ بِتَرْكِهِ ، وَلَا يُحْتَاجُ فِي نَقْضِهَا إِلَى حُكْمِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى حُكْمِهِ فِي أَمْرِ مُحْتَمِلٍ ، وَفَعَلَهُمْ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ نَقْضِ الْعَهْدِ . وَإِنْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ <sup>(٥)</sup> ، وَسَكَتَ سَائِرُهُمْ ، انْتَقَضَتْ الْهُدْنَةُ فِي الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ نَاقَةَ صَالِحٍ عَقَرَهَا وَاحِدًا ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ قَوْمُهُ ، فَعَذَّبَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا . وَلَمَّا هَادَنَ النَّبِيُّ ﷺ قُرَيْشًا ، دَخَلَتْ خُرَاعَةٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَبَنُو بَكْرِ مَعَ قُرَيْشٍ ، فَعَدَتْ بَنُو بَكْرِ عَلَى خُرَاعَةٍ ، وَأَعَانَهُمْ نَفَرٌ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَأَمْسَكَ سَائِرُ قُرَيْشٍ ، فَكَانَ ذَلِكَ نَقْضَ عَهْدِهِمْ ، فَسَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى فَتَحَ مَكَّةَ . فَإِنْ أَنْكَرَ الْمُؤْمِنُ عَلَى النَّاقِضِ ، أَوْ اعْتَرَلَهُمْ ، أَوْ أَرْسَلَ <sup>(٦)</sup> لِلْإِمَامِ <sup>(٧)</sup> بِهِ ، لَمْ يَنْتَقِضْ

(١) فِي س ٣ ، م : « الذمة » .

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ ١٢ .

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٤ .

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٧ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٦) فِي س ٣ : « راسل » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « الْإِمَام » .

عَهْدُهُ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُضْ ، وَلَا رَضِيَ بِالنَّقْضِ ، وَيُؤَمَّرُ بِتَسْلِيمِ النَاقِضِ ، أَوْ التَّمْيِيزِ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، انْتَقَضَتْ هُدْنَتُهُ أَيْضًا ؛ لَأَنَّهُ صَارَ مَظَاهِرًا لِلنَّاقِضِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَسِيرِ . فَإِنْ أَسَرَ الْإِمَامُ مِنْهُمْ قَوْمًا ، فَادَّعَوْا أَنَّهُمْ مِمَّنْ لَمْ يَنْقُضْ ، وَأَشْكَلَ ، قَبْلَ قَوْلِهِمْ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ .

فصل : وَإِنْ خَافَ الْإِمَامُ نَقْضَ الْعَهْدِ مِنْهُمْ ، جَازَ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ؛ لِقَوْلِ [ ٤٢٩ ط ] اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . يَغْنِي أَعْلِمُهُمْ بِنَقْضِ الْعَهْدِ ، حَتَّى تَصِيرَ أَنْتَ وَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ فِي الْعِلْمِ ، وَلَا يَكْتَفِي بِمُجَرَّدِ الْخَوْفِ حَتَّى تَظْهَرَ أَمَارَةٌ <sup>(٢)</sup> النَّقْضِ . وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا الْإِمَامُ ؛ لِأَنَّ نَقْضَهَا لَخَوْفِ الْخِيَانَةِ يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ ، فَافْتَقَرَ إِلَى الْحُكْمِ . وَإِنْ خَافَ خِيَانَةَ أَهْلِ الذُّمَّةِ ، لَمْ يَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ فِي عَقْدِهَا إِلَيْهِمْ ، وَلِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> إِذَا طَلَبُوا الذُّمَّةَ ، لَزِمَتْهُ إِجَابَتُهُمْ إِلَيْهِ . وَالنَّظَرُ فِي الْهُدْنَةِ إِلَى الْإِمَامِ ، فَكَانَ النَّظَرُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْخَوْفِ . وَمَتَى نَقَضَهَا وَفِي دَارِنَا مِنْهُمْ أَحَدٌ ، وَجِبَ رُدُّهُمْ إِلَى مَأْمَنِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا بِأَمَانٍ ، فَوَجِبَ رُدُّهُمْ إِلَى مَأْمَنِهِمْ ، كَمَا لَوْ أَفْرَدَهُم بِالْأَمَانِ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ حَقٌّ ، اسْتَوْفَى مِنْهُمْ .

(١) سورة الأنفال ٥٨ .

(٢) فِي ف : « أَمَارَات » .

(٣) فِي م : « كَذَلِكَ » .



## بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ

(١) لا يجوزُ عَقْدُ الذِّمَّةِ إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُؤَبَّدٌ تَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَصَالِحُ الْعَامَّةُ ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْ غَيْرِ الْإِمَامِ (٢) أَوْ نَائِبِهِ (٣) .

وَيَجُوزُ عَقْدُهَا لِأَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٤) . وَلَمَّا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَجُوسِ : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » (٥) . وَأَنَّ (٦) النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ (٧) . وَسِوَاهُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَلَا » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ف ، وَفِي س ٣ : « وَنَائِبِهِ » .

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٢٩ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جِزْيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَوْطَأُ ٢٧٨ / ١ .

(٥) فِي م : « لِأَنَّ » .

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٣١٣ / ٤ . وَيُضَافُ إِلَيْهِ لِهَذَا اللَّفْظِ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ ، مِنْ أَبْوَابِ السِّيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٤ / ٧ ، ٨٥ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

كانوا عَرَبًا أَوْ عَجَمًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ <sup>(١)</sup> دِينَارًا ، أَوْ عَدْلَهُ مَعَاوِرَ <sup>(٢)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَكَانُوا عَرَبًا .

وَأَهْلُ الْكِتَابِ هُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ، وَمَنْ وَاظَفَهُمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ ، وَآمَنَ بَنِيهِمْ وَكِتَابِهِمْ ؛ كَالسَّامِرَةِ <sup>(٤)</sup> الْمُوَافَقَةَ لِلْيَهُودِ فِي مُوسَى وَالتَّوْرَةِ . وَالْفَرِجُ يُوَافِقُونَ النَّصَارَى فِي عِيسَى وَالْإِنْجِيلِ . وَلَيْسَ الْمَجُوسُ بِأَهْلِ كِتَابٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . وَلَا الْمُتَمَسِّكُ بِدِينِ إِبْرَاهِيمَ وَشِيثِ دَاوُدَ بِكِتَابِي ، وَلَا تُفَقِّدْ لَهُ ذِمَّةً ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الذِّمَّةِ لِغَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ ؛ كَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ ، وَمَنْ عَبَدَ مَا اسْتَحْسَنَ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَاكِم » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مَغَاوِر » ، وَفِي ف : « مَعَاوِرَا » ، وَفِي م : « مَغَاوِرَا » .

وَالْمَغَاوِرُ : بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ ، يوزن مساجد ، وَهُوَ مَوْضِعٌ بِالْيَمَنِ أَوْ حَتَّى مِنْ هَمْدَانَ بِالْيَمَنِ تَنْسَبُ إِلَيْهِمُ الثِّيَابُ الْمَغَاوِرَةُ .

(٣) فِي : بَابُ زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٣٦٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْبَقْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣/١١٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْبَقْرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَجْتَبَى ٥/١٧ ، ١٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الْبَقْرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١/٥٧٦ ، ٥٧٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥/٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ .

(٤) بَعْدَهُ فِي ف : « مِنْ » .

وَالسَّامِرَةُ : قَوْمٌ مِنَ الْيَهُودِ يَخَالِفُونَهُمْ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِمْ ، يَسْكُنُونَ جِبَالَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَوَقْرَى مِنْ أَعْمَالِ مِصْرَ ، وَيَتَقَشَّفُونَ فِي الطَّهَارَةِ أَكْثَرَ مِنْ تَقَشُّفِ سَائِرِ الْيَهُودِ . الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ ١/٥١٤ ، ٥١٥ .

(٥) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٥٦ .

والدَّهْرِيَّةَ، ونحوهم؛ لقول الله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(١)</sup>. ثم خَصَّ أهل الكتاب بإعطاء الجزية، وألحق بهم النبي ﷺ المجوس، فبقِيَ مَنْ عداهم على مُقْتَضَى الْعُمومِ. ولأنَّهم تَغَلَّظَ كُفْرُهُمْ؛ لَكُفْرِهِمْ بِجَمِيعِ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تعالى وكُتِبَ. وروى الحسن بن ثواب<sup>(٢)</sup> عن أحمد، أَنَّ الْجِزْيَةَ تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ، إِلَّا مِنْ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ؛ لَأَنَّهُ تَغَلَّظَ كُفْرُهُمْ بِدِينِهِمْ وَجِنْسِهِمْ، لَكُونَهُمْ رَهْطُ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرُهُمْ لَمْ يَتَغَلَّظْ كُفْرُهُمْ مِنَ الْجَهَّتَيْنِ، فَقَبِلَتِ الْجِزْيَةُ مِنْهُمْ، كَالْمَجُوسِ.

وَأَمَّا الصَّابِئُونَ، فَيُنْظَرُ فِيهِمْ؛ فَإِنْ كَانُوا يُؤَافِقُونَ أَحَدَ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ فِي نَبِيِّهِمْ<sup>(٣)</sup> [٤٣٠و] وَكِتَابِهِمْ، فَهُمْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُؤَافِقُوا وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَهُمْ مِنْ<sup>(٤)</sup> غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، حُكْمُهُمْ حُكْمُ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ.

**فصل:** وَمَنْ دَخَلَ فِي دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ<sup>(٥)</sup> الْمَجُوسِ، مِنْ سَائِرِ الْكُفَّارِ، صَارَ مِنْهُمْ، وَحُكْمُهُ حُكْمُهُمْ، سَوَاءً دَخَلَ قَبْلَ بَعْثِ نَبِيِّنَا ﷺ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِعُمومِ التَّصْوِصِ فِيهِمْ. قال القاضي: هذا ظاهر كلام أحمد. وقال أبو الخطَّاب: مَنْ دَخَلَ بَعْدَ بَعْثِ نَبِيِّنَا ﷺ، أَوْ قَبْلَ بَعْثِهِ وَ<sup>(٦)</sup> بَعْدَ تَبْدِيلِ

(١) سورة التوبة ٥.

(٢) الحسن بن ثواب الثعلبي، أبو علي، شيخ جليل القدر، وكان له بالإمام أحمد أنس شديد. توفي سنة ثمان وستين ومائة. طبقات الحنابلة ١/ ١٣١، ١٣٢.

(٣) في الأصل: «دينهم».

(٤) سقط من: م.

(٥) في ف: «و».

(٦) في ف: «أو».

كِتَابِهِمْ ، لَمْ تُعَقَّدْ لَهُ الذِّمَّةُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي دِينِ بَاطِلٍ .

وَمَنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ مِمَّنْ تُعَقَّدُ لَهُ الذِّمَّةُ ، وَالْآخَرُ مِمَّنْ لَا تُعَقَّدُ لَهُ ،  
عُقِدَتْ لَهُ الذِّمَّةُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِمَنْ تَوَخَّذَ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ ؛ <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ تَبِعَهُ  
فِي الدِّينِ ، فَتَبِعَهُ فِي الْجَزِيَّةِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ وَجْهَانِ .

وَإِنْ ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى قَوْمٍ لَا يُعْرَفُ دِينُهُمْ ، فَادَّعَوْا أَنَّهُمْ أَهْلُ  
كِتَابٍ ، قُبِلَ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> لَا يُعْرَفُ دِينُهُمْ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ . فَإِنْ أَسْلَمَ  
مِنْهُمْ اثْنَانِ ، وَشَهِدَا أَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَكَانَا عَدْلَيْنِ ، بُذِلَ إِلَيْهِمْ  
عَهْدُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ بَانَ بُطْلَانُ دَعْوَاهُمْ .

فصل : وَمَنْ عُقِدَتْ لَهُ الذِّمَّةُ ، أُخِذَتْ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ . وَفِي قَدْرِهَا ثَلَاثُ  
رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، يُرْجَعُ إِلَى مَا فَرَضَهُ <sup>(٣)</sup> عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
عَلَيْهِمْ <sup>(٤)</sup> ؛ عَلَى <sup>(٥)</sup> الْمُوَسِّرِ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا ، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةَ  
وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَعَلَى الْفَقِيرِ الْمُعْتَمِلِ اثْنًا عَشَرَ دِرْهَمًا <sup>(٦)</sup> . لَا يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ  
وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَرَضَهَا كَذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنْ

---

(١ - ١) سقط من : ف ، س ٣ ، وفي الأصل : «لأن» .

(٢) في م : «لأنهم» .

(٣) في الأصل ، ف ، س ٣ : «وضعه» .

(٤) سقط من : م .

(٥) سقط من : ف .

(٦) سقط من : ف ، س ٣ .

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٢٤١/١٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٩٦/٩ .

الصَّحَابَةِ، وتابعه سائر الخلفاء بعده<sup>(١)</sup> عليه، فصار<sup>(٢)</sup> إجماعاً. والثانية، يُرْجَعُ إلى اجْتِهَادِ الإمام في الزِّيَادَةِ على ذلك والتَّقْصَانِ منه، على ما يراه من المصلحة بعد أن لا يُكَلِّفُهُمْ فوق طاقَتِهِمْ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما بَعَثَ مُعَاذًا إلى اليَمَنِ قال له: «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. وعمرُ زاد عليهم، فدلَّ على جَوَازِ الزِّيَادَةِ والتَّقْصَانِ. والثالثة، تجوزُ الزِّيَادَةُ ولا يجوزُ التَّقْصَانُ؛ لأنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زاد على ما فَرَضَ رسولُ اللَّهِ ﷺ ولم يَنْقُصْ. فإذا قُلْنَا: لا تجوزُ الزِّيَادَةُ. فمتى بذَلُوا القَدْرَ الواجب، لَزِمَ قَبُولُهُ، وحُرْمَ قِتَالِهِمْ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. فمَدَّ قِتَالَهُمْ إلى إعْطَائِهَا، أى<sup>(٥)</sup> بذْلِهَا. وإن قُلْنَا: له الزِّيَادَةُ. فله أن يَزِيدَ بِقَدْرِ ما يراه، ولا يَحْرُمُ قِتَالُهُمْ، إِلَّا أن يَنْذُلُوا ما طَلَبَ منهم.

**فصل:** ويؤخذُ من نصارى بنى تغلب مكان الجزية الزكاة، مثلى ما يؤخذُ من المسلمين، من جميع أموالهم الزكوية<sup>(٦)</sup>؛ لما روى أنَّ عمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دَعَاهُمْ إلى بذْلِ الجزية، فَأَبَوْا وَأَنْفَوْا، وقالوا: نحنُ عَرَبٌ، نُحِذُّ مَنَا كَمَا يَأْخُذُ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ. فقال عمرُ: لا آخُذُ

(١ - ١) فى م: «فكان».

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٥٨٢.

(٣) سورة التوبة ٢٩.

(٤) فى م: «أو».

(٥) فى ف، س ٣: «الزكاتية».

مِنْ مُشْرِكٍ صَدَقَّةً . فَلَحِقَ بَعْضُهُمْ بِالرُّومِ ، فَقَالَ الثُّعْمَانُ بْنُ زُرْعَةَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ الْقَوْمَ لَهُمْ بَأْسٌ وَشِدَّةٌ ، وَهُمْ عَرَبٌ يَأْتِفُونَ مِنَ الْجَزْيَةِ ، فَلَا تُعْنِ عَلَيْكَ عَدْوُكَ بِهِمْ ، وَ<sup>(١)</sup> خُذْ مِنْهُمْ الْجَزْيَةَ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ . فَبَعَثَ عُمَرُ فِي طَلَبِهِمْ ، فَزَدَّهُمْ ، وَضَعَّفَ عَلَيْهِمْ<sup>(٢)</sup> مِنْ الْإِبِلِ<sup>(٣)</sup> مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاتَيْنِ ، وَمِنْ<sup>(٤)</sup> كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعَيْنِ<sup>(٥)</sup> ، وَمِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، وَمِنْ<sup>(٦)</sup> كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ ، وَمِمَّا<sup>(٧)</sup> سَقَتِ السَّمَاءُ الْخُمْسَ ، وَفِيمَا سَقَى بَنَاضِحٍ أَوْ غَرَبٍ أَوْ دُولَابٍ ، الْعُشْرَ<sup>(٨)</sup> . فَاسْتَقَرَّ [ ٤٣٠ ظ ] ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ ، وَلَمْ يُخَالِفْهُ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

قال أصحابنا : حُكِمَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُمْ حُكْمَ الزَّكَاةِ ، فِي أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ مَالٍ كُلِّ مَنْ تُؤْخَذُ مِنْهُ الزَّكَاةُ لَوْ كَانَ مُسْلِمًا . فعلى هذا ، يُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ ، وَصِبْيَانِهِمْ ، وَمَجَانِينِهِمْ ، وَزَمَنَانِهِمْ ، وَمَكَافِيهِمْ ، وَشُيُوخِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوا عُمَرَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا يَأْخُذُ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَجَابَهُمْ . وَلِأَنَّهُمْ صِينُوا عَنِ الشَّيْءِ بِهَذَا الصُّلْحِ ، فَجَازَ أَنْ يَدْخُلُوا فِي الْوَاجِبِ بِهِ ، كَالرِّجَالِ . وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالٍ<sup>(٩)</sup> لَمْ يَتَلُغْ نِصَابًا ، وَلَا مِنْ مَالٍ غَيْرِ زَكَاةٍ<sup>(١٠)</sup> ؛

(١) سقط من : م .

(٢) ( ٢ - ٢ ) سقط من : م .

(٣) فى م : « فى » .

(٤) فى الأصل ، س ٣ ، ف : « تبعان » .

(٥) فى الأصل : « من كل ما » .

(٦) أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢١٦/٩ .

(٧) بعده فى ف : « من » .

(٨) فى س ٣ : « زكاتى » .

لذلك<sup>(١)</sup> . وَمَنْ كَانَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ أَقَلُّ مِنْ دِينَارٍ ، أُجْزَأَ عَنْهُ . وَمَنْ لَيْسَ لَهُ نِصَابٌ زَكَوِيٌّ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عُومَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَالَحَهُمْ عَلَى هَذَا .

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي مَضْرِفِهِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : مَضْرِفُهُ مَضْرِفُ الْفَنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ جِزْيَةٌ بِاسْمِ الزَّكَاةِ ، وَمَعْنَى الشَّيْءِ أَخَصُّ بِهِ مِنْ اسْمِهِ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ مُشْرِكٌ أُخِذَ بِغَيْرِ قِتَالٍ ، فَكَانَ فَيْتًا ، كَالْجِزْيَةِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : مَضْرِفُهُ مَضْرِفُ الصَّدَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ سُلِكَ بِهِ مَسْلَكُهَا فِي قَدْرِ الْمَأْخُودِ وَالْمَأْخُودِ مِنْهُ ، فَكَذَلِكَ فِي الْمَضْرِفِ .

فَإِنْ بَدَلَ تَغْلِييَ الْجِزْيَةِ مَكَانَ الْمَفْرُوضِ عَلَيْهِمْ ، وَكَانَ حَزِيئًا<sup>(٢)</sup> ، قِيلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ كِتَابِيٌّ لَمْ يُصَالَحْ عَلَى غَيْرِ الْجِزْيَةِ ، فَحَقَّنَ دَمَهُ بِهَا كَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ عَقَدَ الذِّمَّةَ ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الصُّلْحَ وَقَعَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَجُزْ تَغْيِيرُهُ .

**فصل : فَأَمَّا سَائِرُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْجِزْيَةُ ، وَلَا يُؤْخَذُونَ بِمَا يُؤْخَذُ بِهِ بَنُو تَغْلِبَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِلآيَةِ وَالْأَخْبَارِ . وَالْعَرَبُ وَغَيْرُهُمْ فِي هَذَا سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، وَهُمْ عَرَبٌ<sup>(٤)</sup> . وَإِنَّمَا خُصَّ بَنُو**

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي ف : « عَرِيَا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « لَغَيْرِهِ » .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٥٨٢ .

تَغْلِبَ بِالصَّدَقَةِ لَصُلَحِهِمْ ، فَبَقِيَ مَنْ عَدَاهُمْ عَلَى مُقْتَضَى النُّصُوصِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ تَنَوُّخَ وَبَهْرًا كَتَبَنِي تَغْلِبَ ، وَأَنَّ عَمَرَ صَالِحَهُمْ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي مَنْ تَنَصَّرَ مِنْ تَنَوُّخَ وَبَهْرًا ، أَوْ تَهَوَّدَ مِنْ كِنَانَةَ وَجَمَيْرَ ، أَوْ تَمَجَّسَ مِنْ تَمِيمَ ؛ لِأَنَّهُمْ عَرَبٌ ، فَأَشْبَهُوا بَنِي تَغْلِبَ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَا عَنْ (١) غَيْرِهِ مُصَالِحَةُ غَيْرِ بَنِي تَغْلِبَ عَلَى غَيْرِ الْجَزْيَةِ .

**فصل : وَلَا جَزْيَةُ عَلَى صَبِيٍّ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُعَاذٍ : « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا » . وَرَوَى أَسْلَمُ أَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ : لَا تَضْرِبُوا الْجَزْيَةَ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، وَلَا تَضْرِبُوهَا إِلَّا عَلَى مَنْ جَزَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي . رَوَاهُ سَعِيدٌ (٢) . وَلِأَنَّهَا تَجِبُ لِحَقَنِ الدِّمِّ ، وَهُوَ مَحْقُوقٌ بِذُنُوبِهَا . وَلَا عَلَى امْرَأَةٍ ؛ لِذَلِكَ (٣) . وَلَا عَلَى خُنْثَى مُشْكِلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ رَجُلًا ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ الشَّكِّ . وَلَا عَلَى مَجْنُونٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الصَّبِيِّ ، فَتَقْيِشُهُ عَلَيْهِ . وَلَا عَلَى زَمِينٍ ، وَلَا أَعْمَى ، وَلَا شَيْخٍ فَانٍ ، وَلَا رَاهِبٍ ؛ لِأَنَّ دِمَاءَهُمْ مَحْقُوقَةٌ ، فَأَشْبَهُوا الصَّبِيَّ وَالْمَرْأَةَ . وَلَا عَلَى فَقِيرٍ عَاجِزٍ عَنْ أَدَائِهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (٤) . فَأَمَّا الْمُعْتَمِلُ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى كَسْبِ مَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ ، فَعَلَيْهِ**

(١) سقط من : م .

(٢) في : سننه ٢٤٠ / ٢ .

كما أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٣٧ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٩ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٣) في م : « كذلك » .

(٤) سورة البقرة ٢٨٦ .



الجزية ؛ لأنه في حكم الأغنياء .

ولا تجب على مملوك ؛ لما روى عن عمر ، رضى الله عنه ، أنه قال : لا جزية على مملوك<sup>(١)</sup> . ولأنه لا يقتل بالكفر ، أشبه الصبي . وعن أحمد ، أن على الذمى أداء الجزية عن مملوكه . وهو ظاهر كلام الحرقي ؛ لأنه ذكر مكلف قوتى مكتسب<sup>(٢)</sup> ، [ ٤٣١ ر ] أشبه الحر .

ومن كان بعضه حراً ، فعليه من الجزية بقدر ما فيه من الحرية ؛<sup>(٣)</sup> لأنه حكم<sup>(٤)</sup> يتبع ، فقسّم على قدر ما فيه من الحرية والرق ، كالميراث .

فصل : ومن بلغ من صبيانهم ، أو أفاق من مجانينهم ، أو عتق من عبيدهم ، فهو من أهلها بالعقد الأول ؛ لأنه تبع من عليه الجزية فى الأمان ، فيشبهه فى الذمة . وتعتبر جزيته<sup>(٥)</sup> بحاله لا بجزية<sup>(٦)</sup> غيره ؛ لأنه حكم يختلف باختلاف الحال ، فاعتبر بحاله ، كالزكاة . فإن<sup>(٧)</sup> كان فى<sup>(٨)</sup> أثناء الحول ، أخذ فى<sup>(٩)</sup> آخر الحول بقدر ما أدرك<sup>(١٠)</sup> منه ؛ لئلا تختلف أحوالهم فيشقق ضبطها .

---

(١) انظر : التلخيص الحبير ١٢٣/٤ . والتكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ٦٥ .

(٢) فى ف : « متكسب » .

(٣ - ٣) فى م : « لأن حكمه » .

(٤) فى ف : « حرته » .

(٥) فى ف : « بجزته » ، وفى م : « بحال » .

(٦ - ٦) فى ف : « كانت » .

(٧) فى ف : « من » .

(٨) فى الأصل : « أمكن » .

وَمَنْ كَانَ يُجْرُ وَيُفِيقُ إِفَاقَةً مَضْبُوطَةً ؛ كَيَوْمٍ وَيَوْمٍ ، أَوْ يَنْصِفِ الْحَوْلِ وَيَنْصِفِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُعْتَبَرُ بِالْأَغْلَبِ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِبَارَ فِي الْأَصُولِ بِالْأَغْلَبِ . وَالثَانِي ، تُلَفَّقُ إِفَاقَتُهُ ، فَإِذَا بَلَغَتْ حَوْلًا ، أُخِذَتْ الْجِزْيَةُ . فَإِنْ كَانَ سَوَاءً ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُؤْخَذُ فِي كُلِّ حَوْلٍ <sup>(١)</sup> يَنْصَفُ جِزْيَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْجِزْيَةَ تُؤْخَذُ فِي كُلِّ حَوْلٍ ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا عَلَيْهِ . وَالثَانِي ، تُلَفَّقُ إِفَاقَتُهُ ، فَإِذَا بَلَغَتْ حَوْلًا ، أُخِذَتْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ حَوْلَهُ لَا يَكْمُلُ إِلَّا حَيْثُئِيذ .

**فصل :** وَإِذَا كَانَ فِي الْحِصْنِ نِسَاءً ، أَوْ مَنْ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ ، فَطَلَبُوا عَقْدَ الذِّمَّةِ بِغَيْرِ جِزْيَةٍ ، أُجِيبُوا إِلَيْهَا ، لِأَنَّهُمْ مَحْقُونُونَ بِدُونِهَا . وَإِنْ بَذَلُوا جِزْيَةً ، أَخْبِرُوا أَنَّهُ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِمْ ، فَإِنْ تَبَرَّعُوا بِهَا ، كَانَتْ هِبَةً ، مَتَى امْتَنَعُوا مِنْهَا ، لَمْ يُخَوَّجُوا إِلَيْهَا .

**فصل :** وَتَجِبُ الْجِزْيَةُ فِي آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ <sup>(٢)</sup> الْحَوْلِ ، فَوَجِبَ فِي آخِرِهِ ، كَالزَّكَاةِ وَالذِّيَّةِ . فَإِنْ جُنَّ قَبْلَ انْتِقَاضِهِ جُنُونًا مُطْبِقًا ، أَوْ مَاتَ ، أَوْ أَسْلَمَ ، فَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْوُجُوبِ قَبْلَ الْوُجُوبِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ مَاتَ بَعْضُ الْعَاقِلَةِ قَبْلَ الْحَوْلِ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ جُنَّ أَوْ مَاتَ بَعْدَ الْحَوْلِ <sup>(٣)</sup> ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ دَتِيٌّ وَجِبَ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ ، فَاسْتَبَدَّ الْعَقْلُ وَدَتِيْنِ الْآدَمِيِّ . وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ <sup>(٣)</sup> سَقَطَتْ عَنْهُ ؛

(١) فِي الْأَصْلِ : «عَام» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : «كُل» .

(٣) فِي م : «الْحُلُول» .

لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup> جَزِيَّةٌ». رَوَاهُ الْخَلَّالُ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ أَحْمَدُ: قَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَخَذَهَا فِي كَفِّهِ، ثُمَّ أَسْلَمَ، رَدَّهَا. وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٣)</sup>، أَنَّ يَهُودِيًّا أَسْلَمَ، فَطُولِبَ بِالْجَزِيَّةِ، فَقِيلَ: إِنَّمَا أَسْلَمْتَ تَعَوُّدًا. قَالَ: إِنَّ فِي الْإِسْلَامِ مَعَاذًا. فَرُفِعَ إِلَى عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنَّ فِي الْإِسْلَامِ مَعَاذًا. وَكَتَبَ<sup>(٤)</sup> لَا تُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ. وَلِأَنَّ الْجَزِيَّةَ عُقُوبَةٌ تَجِبُ بِسَبَبِ الْكُفْرِ، فَيُسْقِطُهَا الْإِسْلَامُ، كَالْقَتْلِ. وَإِنْ اجْتَمَعَتْ عَلَى الذَّمِّ جَزِيَّةُ سِنِينَ، أُخِذَتْ مِنْهُ، وَلَمْ تَتَدَاخَلَ؛<sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ حَقٌّ<sup>(٥)</sup> مَالِيٌّ يَجِبُ فِي آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ، فَلَمْ يَتَدَاخَلَ، كَالَّذِيَّةِ وَالزَّكَاةِ.

**فصل : ويجوز أن يشترط عليهم مع الجزية ضيافة من يكثر بهم من المسلمين؛** لَمَّا رَوَى الْأَخْثَفُ بْنُ قَيْسٍ، أَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، شَرَطَ عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ ضِيَاةً يَوْمَ وَلَيْلَةٍ، وَأَنْ يُضْلِحُوا الْقَنَايَظَ، وَإِنْ قُتِلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِأَرْضِهِمْ، فَعَلَيْهِمْ دِيَّتُهُ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٦)</sup>. وَلِأَنَّ فِيهِ

(١) فِي س ٣، م: «الْمُسْلِم».

(٢) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الذَّمِّ يَسْلَمُ فِي بَعْضِ السَّنَةِ... مِنْ كِتَابِ الْخُرَاجِ وَالْفَيْءِ وَالْإِمَارَةِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٥٢/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ جَزِيَّةٌ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٢٧/٣. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٢٣/١، ٢٨٥.

(٣) فِي: الْأَمْوَالِ ٤٨.

كَمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٩٤/٦.

(٤) فِي م: «فَكُتِبَ أَنْ».

(٥ - ٥) فِي م: «لَأَنَّ الْحَقَّ».

(٦) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فِي: الْمَصْنَفِ ٤٧٧/١٢. وَأَبُو عُبَيْدٍ، فِي: الْأَمْوَالِ ١٤٥ =

مَصْلَحَةً، فَإِنَّهُ رُبَّمَا تَعَذَّرَ الشَّرَاءُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَلَا يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَاهُمْ؛ لَأَنَّهُ أَدَاءُ مَالٍ، فَلَمْ يَلْزَمُهُمْ<sup>(١)</sup> بغيرِ رِضَاهُمْ، كَالْجِزْيَةِ. وَإِنْ امْتَنَعُوا مِنْ قُبُولِ الشَّرْطِ، لَمْ تُعَقَّدْ لَهُمُ الدُّمَةُ؛ لَأَنَّهُ شَرْطٌ سَائِعٌ، فَإِذَا امْتَنَعُوا مِنْهُ، لَمْ تُعَقَّدْ<sup>(٢)</sup> لَهُمْ، كَالْجِزْيَةِ. فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِمُ الضِّيَافَةُ، لَمْ تَجِبْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ<sup>(٤)</sup>: «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا»<sup>(٥)</sup>. [٤٣١ظ] وَلَمْ يَذْكُرِ الضِّيَافَةَ. وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: تَجِبُ بِغَيْرِ شَرْطٍ، كَمَا تَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وَتُقَسَّمُ الضِّيَافَةُ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدَرِ جِزْيَتِهِمْ. وَالْأَوَّلَى أَنْ يُبَيِّنَ عَدَدَ أَيَّامِ الضِّيَافَةِ مِنَ السَّنَةِ، وَعَدَدَ مَنْ يُضَافُ مِنَ الرِّجَالِ وَالْفُرْسَانِ، وَقَدَرِ الطَّعَامِ وَالْإِدَامِ وَالْعُلُوفَةِ؛ لَأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ اللَّبْسِ. فَإِنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ، جَازَ.

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي الضِّيَافَةِ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ<sup>(٦)</sup>. وَلَا يُكَلَّفُونَ إِلَّا مِنْ طَعَامِهِمْ وَإِدَامِهِمْ؛ لِمَا رَوَى أَشْلَمُ أَنَّ أَهْلَ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ أَتَوْا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالُوا<sup>(٧)</sup>:

= والبيهقي، في: السنن الكبرى ١٩٦/٩. وانظر: إسناده الإمام أحمد، في: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ٦٧.

(١) في ف: «يلزم».

(٢) في ف: «تتعقد».

(٣) في الأصل، س ٣، م: «يشترطوا».

(٤) زيادة من: م.

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥٨٢.

(٦) في الأصل: «المسلمين».

(٧) في ف: «فقال».

إِنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا مَرُّوا بِنَا، كَلَّفُونَا ذَبْحَ الْغَنَمِ وَالذَّجَاجِ فِي ضِيَافَتِهِمْ. فَقَالَ :  
أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَلَا تَزِيدُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup>. وَلَا تُزَادُ الضِّيَافَةُ عَلَى  
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ»<sup>(٢)</sup>. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ  
تَقْدِيرَ أَيَّامِ الضِّيَافَةِ، وَعَدَدَ مَنْ يُضَافُ، وَالطَّعَامَ، وَالْإِدَامَ، وَالْعُلُوفَةَ،  
شَرْطٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَزِيَّةِ، فَاعْتَبِرَ الْعِلْمُ بِهِ، كَالنُّقُودِ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ عَمَرَ  
لَمْ يُقَدَّرْهُ، وَلَمَّا سُكِنَ إِلَيْهِ اعْتِدَاءُ الْأَضْيَافِ، قَالَ: أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ.

وَلِلْمُسْلِمِينَ التَّزَوُّلُ فِي الْكَنَائِسِ وَالْبَيْعِ؛ لِأَنَّ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
صَالِحَ أَهْلِ الشَّامِ عَلَى أَنْ يُوسَّعُوا أَبْوَابَ بَيْعِهِمْ وَكَنَائِسِهِمْ لِمَنْ<sup>(٣)</sup> يَجْتَازُ بِهِمْ  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لِيَدْخُلَهَا الْمُسْلِمُونَ رُكْبَانًا<sup>(٤)</sup>. فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا مَكَانًا، فَلَهُمْ  
التَّزَوُّلُ فِي الْأَفْنِيَةِ، وَفُضُولِ الْمَنَازِلِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحَوَّلُوا ذَا مَنَزِلٍ عَنْ مَنَزِلِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٨٧/٦، ٨٨، ٣٢٩/١٠، ٣٣٠. وَحَمِيدُ بْنُ زَنْجَوِيهِ،  
فِي: الْأَمْوَالِ ١٥٨/١.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِكْرَامِ الضَّيْفِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ، وَفِي: بَابِ حِفْظِ اللِّسَانِ،  
مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣٩/٨، ١٢٥. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الضِّيَافَةِ، وَنَحْوِهَا، مِنْ  
كِتَابِ اللَّقْطَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٣٥٣. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الضِّيَافَةِ، مِنْ كِتَابِ  
الْأَطْعَمَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٣٠٨. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الضِّيَافَةِ كَمْ هُوَ، مِنْ أَبْوَابِ  
الْبِرِّ وَالصَّلَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٥/٨. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ حَقِّ الضَّيْفِ، مِنْ كِتَابِ  
الْأَدَبِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢/١٢١٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي الضِّيَافَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ. سَنَنُ  
الدَّارِمِيِّ ٢/٩٨. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ جَامِعِ مَا جَاءَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، مِنْ كِتَابِ صِفَةِ  
النَّبِيِّ ﷺ. الْمَوْطَأُ ٢/٩٢٩. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/٣١، ٦/٣٨٥، ٣٨٦.  
(٣) فِي: «مَنْ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩/٢٠٢. وَانْظُرْ: التَّكْمِيلُ لِمَا فَاتَ تَخْرِيجَهُ مِنْ إِرْوَاءِ  
الْغَلِيلِ ٧٠، ٧١.

فَإِنْ لَمْ يَسْغَهُمْ ، فَالسَّابِقُ أَحَقُّ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا <sup>(١)</sup> ، وَتَشَاخَوْا ، أَقْرَعُ بَيْنَهُمْ .  
فَإِنْ امْتَنَعَ أَهْلُ الذِّمَّةِ مِمَّا شَرَطَ عَلَيْهِمْ ، أُجْبِرُوا عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا  
بِالْمُقَاتَلَةِ ، قُوتِلُوا ، فَإِنْ قَاتَلُوا ، انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ .

**فصل : وَيُثَبِّتُ الْإِمَامُ عَدَدَ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَأَسْمَاءَهُمْ ، وَأَنْسَابَهُمْ ،**  
**وَدِينَهُمْ ، وَجِلَاهُمْ الَّتِي لَا تَتَغَيَّرُ بِالْأَيَّامِ ؛ كَالطُّوْلِ وَالْقَصْرِ ، وَالْبَيَاضِ**  
**وَالسَّوَادِ وَالسُّمْرَةِ ، فَيَكْتُبُ <sup>(٢)</sup> : أَدْعَجُ <sup>(٣)</sup> الْعَيْنَيْنِ ، أَقْنَى <sup>(٤)</sup> الْأَنْفِ ، مَقْرُونُ**  
**الْحَاجِبَيْنِ . وَيُثَبِّتُ مَا يَأْخُذُ مِنْهُمْ ، وَيَجْعَلُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ عَرِيفًا ، يَجْمَعُهُمْ**  
**عِنْدَ أَدَاءِ الْجِزْيَةِ ، وَيَعْرِفُ مَنْ يَبْلُغُ مِنْ غِلْمَانِهِمْ ، وَيُفِيقُ مِنْ مَجَانِينِهِمْ ،**  
**وَيَقْدُمُ مِنْ غَائِبِهِمْ ، وَمَنْ يَمُوتُ أَوْ يُسْلِمُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكُنُ لَاسْتِيفَاءِ الْجِزْيَةِ**  
**وَأَخْوَطُ .**

وَتُؤَخَذُ الْجِزْيَةُ مِمَّا تَبَسَّرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ : « تُخَذُ مِنْ  
كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، أَوْ عَدْلُهُ مَغَافِرٌ <sup>(٥)</sup> » . وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ مِنْ أَهْلِ  
نَجْرَانَ أَلْفِي حُلَّةٍ <sup>(٦)</sup> . وَكَانَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ ذِي صِنَاعَةٍ

(١) فِي م : « تَسَاوَوْا » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) الدَّعْجَةُ : سَوَادُ الْعَيْنِ مَعَ سَعْتِهَا .

(٤) قَنَى الْأَنْفِ قَنًا : ارْتَفَعَ وَسَطُ قَصْبَتِهِ وَضَاقَ مَنْخَرَاهُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، م : « مَغَافِرٌ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٥٨٢ .

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي أَخْذِ الْجِزْيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْخَرَاجِ وَالْفَيْءِ وَالْإِمَارَةِ . سَنَنَ أَبِي

دَاوُدَ ١٤٩/٢ .

مِنْ صِنَاعَتِهِ الَّتِي عِنْدَهُ <sup>(١)</sup> . وَمَنْ قُبِضَتْ جِزْيَتُهُ ، كُتِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ لَتَكُونَ لَهُ حُجَّةً إِذَا اخْتِاجَ إِلَيْهَا .

وَيُمْتَنُّونَ عِنْدَ اخْتِادِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ ، وَيُطَالُ قِيَامُهُمْ ، وَتُجَرُّ أَيْدِيهِمْ عِنْدَ اخْتِادِهَا . وَمَنْ بَعَثَهَا مِنْهُمْ ، لَمْ تُقْبَلْ حَتَّى يَخْضَرَ فَيُؤَدِّيَهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** إِذَا مَاتَ الْإِمَامُ ، أَوْ غُزِلَ وَوُلِيَ غَيْرُهُ ، لَمْ يَخْتَجْ إِلَى تَجْدِيدِ عَقْدِهِ ؛ لِأَنَّ الْخُلَفَاءَ لَمْ يُجَدِّدُوا لِمَنْ كَانَ فِي زَمَنِهِمْ عَقْدًا ، وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ ، فَأُشْبِهَ الْإِجَارَةَ . فَإِنْ عَرَفَ الثَّانِي مَبْلَغَ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِمْ ، أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمْ فِيمَا يَسُوغُ جَعْلُهُ جِزْيَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ . فَإِنْ ثَبَتَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ نَقَضُوا <sup>(٣)</sup> مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي عَلَيْهِمْ شَيْئًا ، رَجَعَ عَلَيْهِمْ بِمَا <sup>(٤)</sup> نَقَضَ <sup>(٥)</sup> . فَإِنْ قَالَ [ ٣٢ ، و ] بَعْضُهُمْ : كُنَّا نُوَدِّي دِينَارًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : كُنَّا نُوَدِّي دِينَارَيْنِ . اخْتِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِإِقْرَارِهِ ، وَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ أَقْوَالَهُمْ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : الْأَمْوَالِ ٤٤ ، ٥٥ .

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٢٩ .

(٣) فِي م : « نَقَضُوا » .

(٤) فِي م : « فِيمَا » .

(٥) فِي م : « نَقَضَ » .





## بَابُ الْمَأْخُودِ مِنْ أَحْكَامِ الذِّمَّةِ<sup>(١)</sup>

لا يجوزُ عَقْدُ الذِّمَّةِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ ؛ بَذْلُ الجزية ، والتزامُ أحكامِ المِلَّةِ<sup>(٢)</sup> ، من حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ فِي<sup>(٣)</sup> الْعُقُودِ وَالْمُعَامَلَاتِ ، وَأُرُوشِ الْجِنَايَاتِ ، وَقِيمِ الْمُثْلَفَاتِ . فَإِنْ عُقِدَ عَلَى غَيْرِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> . قِيلَ : الصَّغَارُ جَرَيَانُ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ .

وَمَنْ ادَّعَى مِنْهُمْ كِتَابًا مِنْ عُمَرَ ، أَوْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، بِالْبَرَاءَةِ مِنَ الْجِزْيَةِ ، لَمْ يُصَدَّقْ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ ، وَأَخْبَارُ أَهْلِ الذِّمَّةِ لَا تُقْبَلُ .

**فصل :** وَيَلْزَمُهُمُ التَّمَيُّزُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ ؛ لِبَاسُهُمْ ، وَشُعُورُهُمْ ، وَرُكُوبُهُمْ ، وَكُنَاهُمْ ؛ لِمَا رَوَى إِسْمَاعِيلُ<sup>(٥)</sup> بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالُوا : كَتَبَ أَهْلُ الْجَزِيرَةِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ :

(١) بعده في س ٣ ، م : « أهل » .

(٢) في م : « الذمة » .

(٣) بعده في م : « الحقوق و » .

(٤) سورة التوبة ٢٩ .

(٥) بعده في الأصل : « عن » .

إِنَّا شَرَطْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا أَنْ لَا نَنْشَبَّهُ بِالْمُسْلِمِينَ فِي لُبْسٍ قَلَنْشَوَةٍ ، وَلَا عِمَامَةٍ ،  
وَلَا نَعْلَيْنِ ، وَلَا فَوْقَ شَعْرٍ ، وَلَا فِي مَرَاكِبِهِمْ ، وَلَا نَتَكَلَّمُ بِكَلَامِهِمْ ، وَأَنْ  
لَا نَتَكَنَّى بِكُنَاهُمْ ، وَأَنْ نَجُزَّ مَقَادِمَ رُءُوسِنَا ، وَلَا نَفْرِقَ نَوَاصِيئَنَا ، وَنَشُدَّ<sup>(١)</sup>  
الزَّانِئِرَ<sup>(٢)</sup> فِي أَوْسَاطِنَا ، وَلَا نَنْقُشَ خَوَاتِيمَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَلَا نَزُكِبَ الشُّرُوحَ ،  
وَلَا نَتَّخِذَ شَيْئًا مِنَ السَّلَاحِ ، وَلَا نَحْمِلَهُ ،<sup>(٣)</sup> وَلَا نَتَقَلَّدَ الشُّيُوفَ<sup>(٤)</sup> . وَذَكَرَ  
سَائِرُهُ . رَوَاهُ الْخَلَّالُ<sup>(٥)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، وَذَكَرَ فِي آخِرِهِ : فَكَتَبَ بِذَلِكَ  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ : أَنْ أَمُضِ لَهُمْ  
مَا سَأَلُوا .

فَيَجْعَلُونَ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ ثِيَابِهِمْ ثَوْبًا يُخَالِفُ لَوْنُهُ لَوْنَ سَائِرِ ثِيَابِهِمْ ؛  
كَالْعَسَلِيِّ ، وَالْأَذْكَنِ ، وَالْأَزْرَقِ ، وَالْأَصْفَرِ . وَيَشُدُّونَ الزَّانِئِرَ<sup>(٥)</sup> فِي  
أَوْسَاطِهِمْ فَوْقَ ثِيَابِهِمْ . وَإِنْ لَبَسُوا الْعِمَامَتِمْ ، أَوْ الْقَلَانِيسَ ، جَعَلُوا فِيهَا خِرْقَةً  
تُخَالِفُ لَوْنَهَا . وَيُخْتَمُّ فِي رِقَابِ رِجَالِهِمْ وَنِسَائِهِمْ خَوَاتِيمٌ مِنْ رِصَاصٍ أَوْ  
حَدِيدٍ ، لِيَتَمَيَّزُوا فِي الْحَمَامِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ . وَتُؤَخَذُ نِسَاؤُهُمْ بِالْغِيَارِ وَالزُّنَّارِ  
تَحْتَ ثِيَابِهِنَّ ؛ لِقَلَا تَنْكَشِفَ رُءُوسُهُنَّ إِنْ شَدَّ ذَنَّهُ فَوْقَ ثِيَابِهِنَّ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ  
عَمْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْآفَاقِ : مُرُّوا نِسَاءَ أَهْلِ الْأَدْيَانِ

(١) فِي م : « نَشُدُّ » .

(٢) فِي ف : « الزَّنَار » .

وَالزَّانِئِرُ جَمْعُ الزَّنَارِ ، وَهُوَ حِزَامٌ يَشْدُوهُ النَّصْرَانِيُّ عَلَى وَسْطِهِ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٥٩٣ . حَاشِيَةُ ٤ .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « الزَّنَار » .

أَنْ يَغْقِدَنَّ زَنَانِيرَهُنَّ . وَإِنْ لَبِسَنَّ الْحِفَافَ ، جَعَلَنَّ الْخُفَيْنِ مِنْ لَوْنَيْنِ ، لِيَتَمَيَّزَنَّ  
 عَنْ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ . فَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمُ الْجَمْعَ بَيْنَ الزُّنَّارِ وَالْغِيَارِ ، أَخَذُوا بِهِ .  
 وَإِنْ شَرَطَ أَحَدَهُمَا ، اكْتَفَى بِهِ . وَلَا يُمْتَنَعُونَ مِنْ لُبْسِ فَاحِرِ الثِّيَابِ ،  
 وَالطَّيْلِلسَانِ ؛ لِأَنَّ التَّمَيِّزَ حَصَلَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَأَمَّا التَّمَيِّزُ فِي الشُّعُورِ ، فَيَأْنِ  
 يَخْذِفُوا مَقَادِمَ رُءُوسِهِمْ ، وَلَا يَفْرِقُوا شُعُورَهُمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَزَقَ  
 شَعْرَهُ <sup>(١)</sup> . وَأَمَّا التَّمَيِّزُ فِي الرُّكُوبِ ، فَلَا يَزُكَّبُونَ الْخَيْلَ ؛ لِأَنَّ رُكُوبَهَا عِزٌّ ،  
 وَلَهُمْ رُكُوبٌ مَا سِوَاهَا عَلَى غَيْرِ الشُّرُوجِ . وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ عَمَرَ  
 أَمَرَ أَنْ يَزُكَّبُوا عَرْضًا عَلَى الْأَكْفِ <sup>(٢)</sup> بِالْعَرْضِ <sup>(٣)</sup> . وَلَا يَتَكَنَّنُونَ بِكُنَى  
 الْمُسْلِمِينَ ؛ كَأَبِي الْقَاسِمِ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، [٤٣٢ ط] وَنَحْوِهَا .  
 وَلَا يُمْتَنَعُونَ مِنْ <sup>(٤)</sup> الْكُنَى بِالْكُلِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَسْقَفِ نَجْرَانَ :  
 « أَسْلِمَ أَبَا الْحَارِثِ » <sup>(٥)</sup> . وَقَالَ عَمَرُ لِنَضْرَانِي : يَا أَبَا حَسَّانَ أَسْلِمَ ، تَسْلَمَ .

(١) أخرجه البخارى، فى: باب صفة النبى ﷺ، من كتاب المناقب، وفى: باب إتيان  
 اليهود النبى ﷺ حين قدم المدينة، من كتاب مناقب الأنصار، وفى: باب الفرق، من كتاب  
 اللباس. صحيح البخارى ٤/٢٣٠، ٥/٩٠، ٧/٢٠٩. ومسلم، فى: باب فى سدل النبى  
 ﷺ شعره وفرقه، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ٤/١٨١٨. وأبو داود، فى: باب ما  
 جاء فى الفرق، من كتاب الترجل. سنن أبى داود ٢/٤٠٠. والنسائى، فى: باب فرق  
 الشعر، من كتاب الزينة. المجتبى ٨/١٦٠، ١٦١. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٤٦،  
 ٢٦١، ٢٨٧، ٣٢٠.

(٢) الأكف، جمع الإكاف: البرذعة.

(٣) أخرجه أبو عبيد، فى: الأموال ٥٣.

(٤ - ٤) فى ف: « الكنايات ».

(٥) أخرجه عبد الرزاق، فى: المصنف ١٠/٣١٦. وعزاه فى التكميل للخلال فى أحكام أهل  
 الملل من جامعه. التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ٧٤، ٧٥.

ذَكَرَهُمَا أَحْمَدُ .

**فصل :** وَلَا يَتَّصِدُّوْنَ فِي الْمَجَالِسِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ فِي كِتَابِهِمْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ : وَأَنْ تُوقَرَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَجَالِسِهِمْ ، وَتُرْشِدَ الطَّرِيقَ ، وَتَقُومَ لَهُمْ عَنِ الْمَجَالِسِ إِذَا أَرَادُوا الْمَجَالِسَ ، وَلَا تَطَّلَعَ عَلَيْهِمْ فِي مَنَازِلِهِمْ . وَلَا يُبَدَّعُونَ <sup>(١)</sup> بِالسَّلَامِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا لَقَيْتُمُ الْيَهُودَ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا ، وَلَا تَبَدَّعُوهُمْ بِالسَّلَامِ » . <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ سَلَّمُوا عَلَيْهِ ، قَالَ : وَعَلَيْكُمْ . لِمَا رَوَى أَبُو بَصْرَةَ <sup>(٤)</sup> قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّا غَادُونَ ، فَلَا تَبَدَّعُوهُمْ بِالسَّلَامِ ، وَإِنْ سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ ، فَقُولُوا : وَعَلَيْكُمْ » <sup>(٥)</sup> . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَإِنَّا نَأْتِيهِمْ فِي مَنَازِلِهِمْ وَعِنْدَهُمْ قَوْمٌ مُسْلِمُونَ ، أَفَنَسَلَّمُ عَلَيْهِمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ ،

---

(١) فِي م : « يُبَدَّعُونَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « رَأَيْتُمْ » .

(٣ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ ابْتِدَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالسَّلَامِ ... ، مِنْ كِتَابِ

السَّلَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٧٠٧/٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٦٣/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الاسْتِثْنَاءِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠٣ ، ١٧٥/١٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٣٤٦ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٥٢٥ .

(٤) فِي ف ، م : « نَضْرَةٌ » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي الْأَصْلِ ، س ٣ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦/٣٩٨ .

تَتَوَى السَّلَامَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

**فصل :** وَيُمْنَعُونَ مِنْ إِخْدَاتٍ بِنَاءٍ يَغْلُو بِنَاءَ جِيرَانِهِمُ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي شُرُوطِهِمْ : وَلَا نَطَّلِعَ عَلَيْهِمْ فِي مَنَازِلِهِمْ . وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى »<sup>(١)</sup> . وَفِي مُسَاوَاتِهِمْ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> لَا يُفْضَى إِلَى غُلُوِّ الْكُفْرِ<sup>(٣)</sup> . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ غُلُوُّ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَخْصُلُ مَعَ الْمُسَاوَاةِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَارٌ مُسْلِمٌ ، لَمْ يُمْنَعُوا مِنْ تَغْلِيَةِ بُنْيَانِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ مَلَكَوْا دَارًا عَالِيَةً مِنْ مُسْلِمٍ ، لَمْ يُؤْمَرُوا بِتَقْضِيهَا ؛ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوْهَا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ .

**فصل :** وَيُمْنَعُونَ مِنْ إِظْهَارِ الْمُتَكْرِ ؛ كَالْخَمْرِ ، وَالْخِنْزِيرِ ، وَضَرْبِ التَّاقُوسِ ، وَرَفْعِ أَصْوَاتِهِمْ بِكِتَابِهِمْ ، وَإِظْهَارِ أَعْيَادِهِمْ ، وَضَلْبِهِمْ<sup>(٤)</sup> ؛ لِمَا رُوِيَ فِي شُرُوطِهِمْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَنَمٍ : إِنَّا شَرَطْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا أَنْ لَا نَضْرِبَ نَوَاقِيسِنَا إِلَّا ضَرْبًا خَفِيًّا فِي جَوْفِ كَنَائِسِنَا ، وَلَا نُظْهِرَ عَلَيْهَا صَلِيبًا ، وَلَا نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا<sup>(٥)</sup> فِي الصَّلَاةِ وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاتِنَا فِيمَا يَحْضُرُهُ الْمُسْلِمُونَ ، وَأَنْ لَا نُخْرِجَ صَلِيبًا وَلَا كِتَابًا فِي شُوقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا نَخْرِجَ بَاغُوثًا ،

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا ، فِي : بَابِ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٧/٢ . وَابْنُ أَبِي عَسَاكٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٠٥/٦ . وَانْظُرْ طَرُقَ الْحَدِيثِ فِي الْإِرْوَاءِ ١٠٦/٥ - ١٠٨ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْكُفَارِ » .

(٤) فِي ف : « صَلْبِهِمْ » .

ولا شَعَانِينَ<sup>(١)</sup>، ولا تُزْفَعُ أَصْوَاتُنَا مَعَ مَوْتَانَا، ولا نُظْهِرُ النَّيْرَانَ مَعَهُمْ فِي  
أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ<sup>(٢)</sup> لَا<sup>(٣)</sup> نَجَاوِرَهُم بِالْخَنَازِيرِ<sup>(٤)</sup>، ولا نُظْهِرُ شِرْكَائَنَا<sup>(٥)</sup>،  
ولا نُزْعِبُ فِي دِينِنَا، ولا نَدْعُو إِلَيْهِ أَحَدًا. وَالبَاغُوثُ عِيدٌ يَجْتَمِعُونَ لَهُ<sup>(٦)</sup>،  
كَمَا يَخْرُجُ الْمُسْلِمُونَ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى.

**فصل :** وَيُمْتَنُونَ مِنْ إِحْدَاثِ الْبَيْعِ وَالْكَنَائِسِ وَالصَّوَامِعِ فِي بِلَادِ  
الْمُسْلِمِينَ ؛ لِمَا رُوِيَ فِي شُرُوطِهِمْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ : إِنَّا شَرَطْنَا لَكَ<sup>(٧)</sup>  
عَلَى أَنْفُسِنَا أَنْ لَا تُحْدِثَ فِي مَدِينَتِنَا كَنِيسَةً، وَلَا فِيمَا حَوْلَهَا دَيْرًا، وَلَا  
قَلَايَةً<sup>(٨)</sup>، وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ، وَلَا تُجَدِّدَ مَا خَرِبَ مِنْ كَنَائِسِنَا، وَلَا مَا كَانَ  
مِنْهَا فِي خِطَطِ الْمُسْلِمِينَ. وَمَا كَانَ فِيهَا قَبْلَ الْفَتْحِ فِي بَلَدٍ فُتِحَ صُلْحًا،  
أَوْ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَقْرَوْهُمْ عَلَى كَنَائِسِهِمْ وَيَبْعِهِمْ، وَمَا  
فُتِحَ عَنُودٌ فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْكَنَائِسَ وَالْبَيْعَ مَوْجُودَةٌ فِي جَمِيعِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ  
مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، وَلَمْ تَهْدِمْنَاهَا الصَّحَابَةُ فِي بَلَدٍ فَتَحُوهُ عَنُودٌ<sup>(٩)</sup>. وَفِيهِ وَجْهٌ  
آخَرٌ، أَنَّهَا تُهْدَمُ ؛ لِأَنَّهَا بِلَادٌ مَمْلُوكَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا  
يَبْعَةٌ، كَالَّتِي مَصَرَّهَا الْمُسْلِمُونَ. وَيَجُوزُ زَمُّ مَا تَشَعَّثَ مِنْ يَبْعِهِمْ

(١) الشعانين : عيد النصارى يقع يوم الأحد السابق لعيد الفصح .

(٢) سقط من : ف ، م .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « نَجَاوِرُهُم بِالْخَنَائِزِ » .

(٤) فِي ف : « شِرْكَائَنَا » .

(٥) فِي س ٣ : « مُجْتَمِعُونَ » .

(٦) الْقَلَايَةُ : شِبْهُ صَوْمَعَةٍ تَكُونُ فِي كَنِيسَةِ النَّصَارَى . تَاجُ الْعُرُوسِ ( ق ل ي ) .

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

وَكُنَائِسِهِمْ، رِوَايَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ أَبْقَى لَهَا، فَأَشْبَهَ تَطْيِيسَ سَطُوحِهَا. [٤٣٣و] وَأَمَّا تَجْدِيدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا، فَلَا يَجُوزُ؛ لِقَوْلِهِمْ: وَلَا تُجَدِّدْ مَا خَرِبَ مِنْ كُنَائِسِنَا. وَلِأَنَّهُ بِنَاءُ كَنِيسَةٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، فَمُنْعٌ مِنْهُ، كَانْتِدَاءً بِبِنَائِهَا. وَعَنْهُ <sup>(١)</sup>، يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ أَبْقَى لَهَا، أَشْبَهَ رَمَّ مَا تَشَعَّثَ.

وَأِنْ عَقِدْتَ لَهُمُ الذَّمَّ فِي بَلَدٍ يَنْفَرِدُونَ بِهِ، لَمْ يُمْنَعُوا مِنْ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَلَمْ يُؤْخَذُوا بِغِيَارٍ وَلَا زُنَارٍ؛ لِأَنَّهُمْ فِي بُلْدَانِهِمْ، فَلَمْ يُمْنَعُوا مِنْ إظهارِ دينِهِمْ.

**فصل:** وَيُمْنَعُونَ مِنْ سُكْنَى الْحِجَازِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، أَنَّ آخِرَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ» <sup>(٢)</sup>. وَعَنْ عَمْرِو أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَالْمُرَادُ الْحِجَازُ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ أَحَدًا مِنْ

(١) بعده في الأصل: «لا».

(٢) بعده في ف، م: «رواه أحمد وأبو داود».

والحديث أخرجه الدارمي، في: باب إخراج المشركين من جزيرة العرب، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢/٢٣٣. والبخاري، في: التاريخ الكبير ٤/٥٧.

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

والحديث أخرجه مسلم، في: باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، من كتاب الجهاد والسير. صحيح مسلم ٣/١٣٨٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب إخراج اليهود من جزيرة العرب، من كتاب الخراج والقيء والإمارة. سنن أبي داود ٢/١٤٧. والترمذي، في: باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، من أبواب السير. عارضة الأحوذى ٧/١٠٧، ١٠٨. والإمام أحمد، في: المسند ١/٢٩، ٣٢، ٣/٣٤٥.

الْخُلَفَاءِ لَمْ يُخْرِجْ أَحَدًا مِنَ الْيَمَنِ، وَلَا أَهْلَ تَيْمَاءَ<sup>(١)</sup>، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحِجَازُ؛ وَهُوَ مَكَّةُ، وَالْمَدِينَةُ، وَالْيَمَامَةُ، وَخَيْبَرُ، وَفَدَّكَ، وَمَا وَالَاهَا، سُمِّيَ حِجَازًا لِأَنَّهُ حَبَزَ بَيْنَ تِهَامَةٍ وَنَجْدٍ. وَلَيْسَ نَجْرَانُ مِنَ الْحِجَازِ، وَلِئِنَّمَا أَجْلَاهُمْ عَمْرُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَأْكُلُوا الرِّبَا، فَأَكْلُوهُ، وَنَقَضُوا الْعَهْدَ، فَأَمَرَ بِأَجْلَائِهِمْ، فَأَجْلَاهُمْ عَمْرُ<sup>(٢)</sup>.

وَيَجُوزُ تَمْكِينُهُمْ مِنْ دُخُولِ الْحِجَازِ لَغَيْرِ إِقَامَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَدْخُلُونَهُ فِي زَمَنِ<sup>(٣)</sup> عَمْرٍ، وَعُثْمَانَ، وَالْخُلَفَاءِ بَعْدَهُمْ. وَلَا يَجُوزُ<sup>(٤)</sup> لَهُمْ الدُّخُولُ<sup>(٥)</sup> إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ دُخُولَهُمْ إِنَّمَا أُجِيزَ لِحَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَوَقَفَ عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، كَدُخُولِ الْحَزْبِيِّ دَارَ الْإِسْلَامِ. فَمَنْ اسْتَأْذَنَ مِنْهُمْ فِي<sup>(٥)</sup> الدُّخُولِ<sup>(٥)</sup> فِيمَا لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ نَفْعٌ؛ كَتِجَارَةٍ، وَرِسَالَةٍ، وَنَحْوِهَا، أَذِنَ لَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، فَإِذَا دَخَلَ، لَمْ يُقَمْ فِي مَوْضِعٍ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ عَمْرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَذِنَ لِمَنْ دَخَلَ مِنْهُمْ تَاجِرًا فِي إِقَامَتِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَإِذَا انْتَقَلَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ، فَلَهُ أَنْ يُقِيمَ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَخَرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُقِيمًا فِي مَوْضِعٍ، فَأَشْبَهَ الْمُسَافِرَ. وَإِنْ مَرِضَ فَعَجَزَ عَنِ الْخُرُوجِ، أَقَامَ حَتَّى يَبْرَأَ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ، وَإِنْ مَاتَ، دُفِنَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ.

(١) تيماء: بليد في أطراف الشام، بين الشام ووادي القرى. معجم البلدان ١/٩٠٧.

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب في أخذ الجزية، من كتاب الخراج والفيء والإمارة. سنن أبي داود ٢/١٤٩.

(٣) في الأصل: «زمان».

(٤ - ٤) في م: «دخولهم».

(٥ - ٥) في م: «للدخول».



**فصل :** وَيُتَنَوَّنُونَ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ <sup>(١)</sup> . والمسجدُ الحَرَامُ الحَرَمُ ؛ بذليلِ قوله تعالى : ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . و <sup>(٣)</sup> أَرَادَ بِهِ <sup>(٤)</sup> مَكَّةَ ؛ لِأَنَّهُ أُسْرِىَ بِهِ مِنْ بَيْتِ أُمِّ هَانِيءٍ .

فإن جاء رسولٌ ، خَرَجَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْمَعُ مِنْهُ ، فإن لم يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ لِقَاءِ الإمام ، خَرَجَ إِلَيْهِ <sup>(٥)</sup> ، ولم يَأْذَنْ لَهُ . فإن دَخَلَ عَالِمًا بِالْمَنْعِ ، غُزِرَ ، وإن كان جَاهِلًا ، أُخْرِجَ ، ونُهِى ، وَهَدَّدَ . وإن كان مَرِيضًا أو مَيِّتًا ، أُخْرِجَ ، ولم يُدْفَنَ فِيهِ . فإن دُفِنَ ، نُبِشَ وَأُخْرِجَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ بَلَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْزُ دُخُولُهُ فِي حَيَاتِهِ ، فَدْفَنُ <sup>(٦)</sup> جِيفَتِهِ فِيهِ <sup>(٧)</sup> أَوَّلَى .

وَحَدُّ الْحَرَمِ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ، وَمِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِ عَلَى سَبْعَةِ أَمْيَالٍ ، وَمِنْ طَرِيقِ الْجِعْفَرَانَةِ تِسْعَةُ أَمْيَالٍ ، وَمِنْ طَرِيقِ عَرَفَةَ سَبْعَةٌ

(١) سورة التوبة ٢٨ .

(٢) بعده فى الأصل : « الآية » .

والآية من سورة الإسراء ١ .

(٣) سقط من : م .

(٤) زيادة من : الأصل .

(٥) فى م : « عليه » .

(٦) فى م : « فمنع دفن » .

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) فى الأصل : « على » .

أُمَيَّالٍ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ طَرِيقِ جُدَّةَ عَشْرَةَ أُمَيَّالٍ. فَإِنْ صَالَحَهُمْ عَلَى دُخُولِهِ، لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ كَانَ بَعُوضٌ، لَمْ يَجُزْ أَيْضًا<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ دَخَلُوا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ، أَخَذَ مِنْهُمْ الْعِوَضَ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَوْفَوْا الْمَعُوضَ<sup>(٣)</sup>، فَلَزِمَهُم الْعِوَضُ. وَإِنْ دَخَلُوا إِلَى بَعْضِهِ، أَخَذَ مِنْهُمْ بِقَدْرِهِ.

**فصل :** وليس لهم دُخُولُ مَسَاجِدِ الْحِلِّ بِغَيْرِ إِذْنٍ مُسْلِمٍ، فَإِنْ دَخَلَ، غُزِرَ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ غُرَابٍ<sup>(٤)</sup>، قَالَتْ: رَأَيْتُ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى الْمِنْبَرِ وَبَصُرَ بِمَجُوسِيٍّ، فَتَزَلَّ، فَضَرَبَهُ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ أَبْوَابِ كِنْدَةَ. فَإِنْ أَذِنَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي الدُّخُولِ، جَازَ فِي<sup>(٥)</sup> الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ عَلَيْهِ وَفُتِدَ الطَّائِفُ، فَأَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ<sup>(٦)</sup>. وَعَنْهُ، لَا يَجُوزُ؛ لِمَا رَوَى عِيَاضُ الْأَشْعَرِيُّ أَنَّ أَبَا مُوسَى قَدِمَ [٤٣٣ظ] عَلَى عَمْرٍو مَعَهُ نَضْرَانِيٌّ، فَأَعْجَبَ عَمْرٍو خَطُّهُ، وَقَالَ: قُلْ لَكَاتِيكَ هَذَا يَقْرَأُ عَلَيْنَا<sup>(٧)</sup> كِتَابَهُ. قَالَ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ. قَالَ: لِمَ، أَجُنُبٌ هُوَ؟ قَالَ: هُوَ نَضْرَانِيٌّ. فَانْتَهَرَهُ عَمْرٌو<sup>(٨)</sup>. وَلِأَنَّ الْجُنُبَ يُمْنَعُ الْمَسْجِدَ، فَالْمُشْرِكُ أَوْلَى.

(١) زيادة من: م.

(٢) سقط من: س ٣، م.

(٣) في ف: «العوض».

(٤) انظر ترجمتها في تهذيب الكمال ٢٢٥/٣٥.

(٥) في ف: «على».

(٦) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في خبر الطائف، من كتاب الخراج والفيء والإمارة.

سنن أبي داود ١٤٦/٢.

(٧) في الأصل، ف: «لنا».

(٨) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٠٤/٩، ١٢٧/١٠.

**فصل :** وعلى الإمام حفظ أهل الذمة ، ومنع من يقصدهم بأذى من المسلمين والكفار ، واستيقاظ من أسير منهم بعد استيقاظ أسارى المسلمين ، واسترجاع ما أخذ منهم ؛ لأنهم بذلوا الجزية لحفظهم وحفظ أموالهم ، وإن أخذ منهم خمر أو خنزير ، لم يجب استرجاعه ؛ لأنه مُحَرَّم لا يحل اقتناؤه . وإن أخذ منهم أهل الحرب مالا ، ثم قدر عليه المسلمون ، رد إليهم إذا علم به قبل القسمة ، كمال المسلم . وحكم أموالهم فى الضمان حكم أموال المسلمين .

**فصل :** وإذا تحاكم مسلم وذمى إلى الحاكم ، لزمه الحكم بينهما ؛ لأن إنصاف المسلم والإنصاف<sup>(١)</sup> منه واجب . وإن تحاكم ذمى إلى الحاكم ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يلزمه الحكم بينهما ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> . ولأن دفع الظلم عنهم واجب ، والحكم طريق له ، فوجب ، كالحكم بين المسلمين . والثانية ، لا يجب ، بل يُخَيَّر بين الحكم بينهما وبين تركهم ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> . ولأنهما كافران ، فلم يجب الحكم بينهما ، كالمستأمنين . ولا يحكم بينهما<sup>(٤)</sup> إلا بحكم الإسلام ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾<sup>(٥)</sup> . وإن دعا أحدهما إلى

(١) فى الأصل : « وإنصاف المسلم » .

(٢) سورة المائدة ٤٩ .

(٣) سورة المائدة ٤٢ .

(٤ - ٥) سقط من : الأصل .

الحُكْمُ<sup>(١)</sup> لَرَمْتَهُ الْإِجَابَةُ. وَإِنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِ مُسْتَأْمِنَانِ، خُيِّرَ بَيْنَ الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ تَرْكِهِمَا؛ لِلآيَةِ. وَإِنْ دَعَاهُمَا<sup>(٢)</sup> إِلَى الْحُكْمِ<sup>(٣)</sup>، أَوْ أَحَدَهُمَا، لَمْ يَلْزَمْهُمَا الْحَضُورُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾. نَزَلَتْ فِي الْمُعَاهِدِينَ قَبْلَ الْوِلَايَةِ.

**فصل :** وَمَنْ أَتَى مُحَرَّمًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِمَّا يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ فِي دِينِهِ؛ كَالْقَتْلِ، وَالزَّوْنِ، وَالسَّرِقَةِ، وَالْقَذْفِ، وَجَبَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَجْرَيْنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِيَهُودِيَيْنِ قَدْ فَجَرَا بَعْدَ إِحْصَانِيهِمَا، فَرَجَمَهُمَا<sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي دِينِهِ، وَقَدْ التَزَمَ حُكْمَ الْإِسْلَامِ، فَتَبَّتْ فِي حَقِّهِ مُحْكُمُهُ، كَالْمُسْلِمِ. فَأَمَّا مَا لَا يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ، كَشُرْبِ الْخَمْرِ وَنَحْوِهِ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ فِيهِ<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ جِلَّةً، فَلَمْ تَجِبْ عُقُوبَتُهُ<sup>(٧)</sup>، كَالْكُفْرِ. وَلَا يُمَكِّنُ مِنَ التَّظَاهُرِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ، فَلَا يُمَكِّنُ مِنْ إِظْهَارِهِ، فَإِنْ أَظْهَرَهُ عَزَّزَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْحَاكِمُ»، وَفِي م: «الْحَضُور».

(٢ - ٣) فِي ف: «الْحَاكِم».

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٣٨.

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٩٣.

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ: س ٣، م.

(٦) فِي م: «عُقُوبَةُ».

## بَابُ الْعُشُورِ

وَمَنْ اتَّجَرَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ ثُمَّ عَادَ ، أَخَذَ مِنْهُ نِصْفَ عُشْرِ مَا مَعَهُ مِنَ الْمَالِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ ، قَالَ : بَعَثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَى الْعُشُورِ فَقُلْتُ : تَبْعَثُنِي إِلَى الْعُشُورِ مِنْ بَيْنِ عُمَّالِكَ ؟ فَقَالَ : أَمَّا <sup>(١)</sup> تَرْضَى أَنْ أَجْعَلَكَ عَلَى مَا جَعَلَنِي عَلَيْهِ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟ أَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رُبْعَ الْعُشْرِ ، وَمِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفَ الْعُشْرِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٢)</sup> .

وَالذَّكْرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ فِي هَذَا ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ حَقُّ مَالِ التَّجَارَةِ ، فَوَجِبَ عَلَى الْأُنْثَى ، كَالزَّكَاةِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِنَّ . فَعَلَى [ ٤٣٤ هـ ] قَوْلِهِ ، يُؤْخَذُ <sup>(٣)</sup> مِمَّنْ لَا <sup>(٤)</sup> تَجِبُ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ مِنْ سَائِرِ <sup>(٤)</sup> أَهْلِ الذِّمَّةِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

وَسَوَاءٌ كَانَ تَغْلِيْبًا أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِغُيُومِ هَذَا الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى

---

(١) فِي م : « أَلَا » .

(٢) وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٩٥ / ٦ ، ٩٧ . وَابْيَهَقِيَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩ / ٢١٠ .

(٣) فِي م : « يُؤْخَذُ إِلَّا » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

التَّغْلِيْبِ ضِعْفُ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ ، وَذَلِكَ نِصْفُ الْعُشْرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ الْعُشْرُ ؛ لِمَا رَوَى زِيَادُ بْنُ حُدَيْرٍ ، قَالَ : بَعَثَنِي عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مُصَدِّقًا ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبِ الْعُشْرَ ، وَمِنْ نَصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفَ الْعُشْرِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ <sup>(١)</sup> أَيْضًا .

وإن دَخَلَ إلَيْنَا تَاجِرٌ حَرْبِيٌّ ، أَخْذَ مِنْهُ الْعُشْرُ ؛ لِمَا رَوَى لَاحِقُ بْنُ حَمِيْدٍ ، قَالَ : قَالُوا لِعُمَرَ : كَيْفَ نَأْخُذُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْنَا ؟ قَالَ : كَيْفَ يَأْخُذُونَ مِنْكُمْ ؟ قَالُوا : الْعُشْرَ . قَالَ : فَكَذَلِكَ تَأْخُذُوا مِنْهُمْ <sup>(٢)</sup> .

وإن رَأَى الْإِمَامُ التَّخْفِيفَ عَلَيْهِمْ ، أَوْ التَّرْكَ لِمَصْلَحَةٍ ، فَعَلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ فَنَاءٌ ، فَمَلَكَ تَخْفِيفَهُ ، كَالْخَرَاجِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النَّبِطِ ، مِنَ الْقَطِيبَةِ الْعُشْرَ ، وَمِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّرْبِيبِ <sup>(٣)</sup> نِصْفَ الْعُشْرِ ، لِتَكْثُرِ الْحَمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ <sup>(٤)</sup> .

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا بِمِيرَةٍ <sup>(٥)</sup> ، لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَنْفَعِ الْمُسْلِمِينَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنَ الْكُلِّ . وَحَدِيثُ عُمَرَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْذَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّرْبِيبِ .

---

(١) وَأَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : الْأَمْوَالِ ٢٩ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢١٠ / ٩ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الزَّيْت » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ عَشْرِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَوْطَأُ ٢٨١ / ١ .

وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٩٩ / ٦ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢١٠ / ٩ .

(٥) الْمِيرَةُ : الطَّعَامُ .

فَإِنْ كَانَتْ تِجَارَتُهُ فِي خَمْرٍ أَوْ<sup>(١)</sup> خِنْزِيرٍ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُؤْخَذُ مِنْ ثَمَنِهَا حَقُّهَا. قَالَ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، فِي قَوْلِ عُمَرَ: وَلَهُمْ<sup>(٢)</sup> يَتَعَ الخمرِ والخِنْزِيرِ بَعْشَرُهَا<sup>(٣)</sup>: هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ. وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا عَلَى الْآخِذِ مِنْهَا. وَالثَّانِيَةُ، لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٤)</sup> بِإِسْنَادِهِ، أَنَّ عُتْبَةَ بْنَ فَرْقِدٍ بَعَثَ إِلَى عُمَرَ بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ صَدَقَةَ الْخَمْرِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: بَعَثْتَ إِلَيَّ بِصَدَقَةِ الْخَمْرِ وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ. فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّاسَ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا اسْتَعْمَلْتُكَ عَلَى شَيْءٍ بَعْدَهَا. فَتَرَعه. وَقَوْلُ عُمَرَ: وَلَهُمْ<sup>(٥)</sup> يَتَعَهَا، وَخُذُوا مِنْ ثَمَنِهَا. فِي الْخَرَاجِ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ بِلَالًا قَالَ لِعُمَرَ: إِنَّ عُمَالَكَ يَأْخُذُونَ الْخَمْرَ وَالْخَنَازِيرَ فِي الْخَرَاجِ. فَقَالَ: لَا تَأْخُذُوهَا مِنْهُمْ، وَخُذُوا أَنْتُمْ مِنَ الثَّمَنِ.

**فصل:** وَلَا يُؤْخَذُ<sup>(٦)</sup> فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يُؤْخَذُ مِنَ الْحَرْبِيِّ كُلِّمَا دَخَلَ إِلَيْنَا؛ لِأَنَّنَا لَوْ<sup>(٧)</sup> لَمْ نَأْخُذْ مِنْهُ كُلَّ

(١) فِي م: «و».

(٢) فِي الْأَصْل: «وَلَهُمْ».

(٣) فِي النسخ: «لِعَشْرِهَا». وَاَنْظُرِ الْمَغْنَى ٤٢٥/٧.

وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٢٣/٦. وَأَبُو عُبَيْدٍ، فِي: الْأَمْوَالِ ٥٠.

وَاَنْظُرِ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٠٦/٩.

(٤) فِي: الْأَمْوَالِ ٥١. وَاَنْظُرِ أَيْضًا مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٠٦/٩.

(٥) فِي الْأَصْل: «الْحَرَم».

(٦) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل: «مِنْ».

(٧) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

مَرَّةً، لَمْ نَأْمَنْ أَنْ لَا يَدْخُلَ<sup>(١)</sup> إِذَا جَاءَ وَقْتُ «السَّنَةِ، فَيَتَعَذَّرَ»<sup>(٢)</sup> الْأَخْذَ .  
وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ<sup>(٣)</sup> ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ نَضْرَانِيًّا جَاءَ إِلَى عُمَرَ<sup>(٤)</sup> بْنِ الْخَطَّابِ<sup>(٥)</sup> ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : إِنَّ عَامِلَكَ عَشْرَتِي مَرَّتَيْنِ . قَالَ عُمَرُ : وَمَنْ أَنْتَ ؟  
قَالَ : أَنَا الشَّيْخُ النَّضْرَانِيُّ . قَالَ عُمَرُ : وَأَنَا الشَّيْخُ الْحَنيفُ<sup>(٦)</sup> . ثُمَّ كَتَبَ إِلَى  
عَامِلِهِ : أَنْ لَا تَعِشَرَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً . رَوَاهُ الْإِمَامُ ، أَحْمَدُ<sup>(٧)</sup> . وَلَأنَّهُ حَقٌّ  
مَالِ التَّجَارَةِ ، فَلَا يُؤْخَذُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ، كَالزَّكَاءِ . وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ  
لَا يَلْزَمُ ؛ لِأنَّهُ يُؤْخَذُ<sup>(٨)</sup> مِنْهُ أَوَّلَ مَرَّةً ، ثُمَّ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى يَحُولَ  
عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup> الْحَوْلُ . وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ لَهُ كِتَابٌ بِمَا أُخِذَ مِنْهُ ، وَوَقْتُ الْأَخْذِ ،  
وَقَدْرُ الْمَالِ ؛ لِيَكُونَ حُجَّةً لَهُ حَتَّى لَا يُؤْخَذَ مِنْهُ عَشْرٌ مَا أَدَّى عَشْرَهُ قَبْلَ  
انْقِضَاءِ الْحَوْلِ .

**فصل : ولا يجبُ في أقلِّ من عَشْرَةِ دنانيرَ . نصُّ عليه . وهل يجبُ  
العَشْرُ في العَشْرَةِ أو في العِشْرَيْنِ ؟ على روايتين ؛ إحداهما ، يجبُ في  
العَشْرَةِ ؛ لِأنَّهَا مَالٌ يَنْلُغُ وَاجِبُهُ نِصْفَ مِثْقَالٍ ، فَوَجِبَ فِيهِ ، كَالْعِشْرَيْنِ**

(١) بعده في ف : «إلينا» .

(٢) في ف : «الأخذ للسنة فتعذر» .

(٣) في م : «أصح» .

(٤ - ٥) زيادة من : م .

(٥) في م : «الحنيفي» .

(٦) وأخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٩٩/٦ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٩/٢١١ .

(٧) في م : «يوجد» .

(٨) زيادة من : م .



للمسلم . والثانية ، لا يجب إلا في العشرين<sup>(١)</sup> ؛ لأنه لا يجب في أقل منها زكاة على مسلم ولا تغليبي ، فلم يجب فيه على ذمى شىء ، كاليسير . وقال ابن حامد : يجب في القليل والكثير ؛ لأن عمر ، رضى الله عنه ، قال : خُذْ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا .

**فصل :** وإن مرَّ على العاشر [ ٤٣٤ ط ] مُنْتَقِلٌ بِمَالِهِ ، لم يأخذ<sup>(٢)</sup> منه ؛ لأنه لغير التجارة . وإن كانت معه تجارة ، وعليه دين ، فظاهر كلام أحمد ، أنه يَمْنَعُ الْأَخْذَ مِنْهُ ؛ لأنه حَقُّ مَالٍ يَتَعَلَّقُ بِالتَّجَارَةِ ، فَمَنْعَ الدَّيْنِ وَجُوبَهُ ، كالزكاة . ولا تُقْبَلُ دَعْوَى الدَّيْنِ إِلَّا بَيِّنَةً ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنْهُ . وإن كانت معه جارية ، فادَّعى أنها ابنته<sup>(٣)</sup> ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمِلْكِ فِيهَا . والثانية ، لا يُقْبَلُ ؛ لأنه يُمَكِّنُهُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهَا .

(١) في الأصل ، ف ، س ٣ : « عشرين » .

(٢) في م : « يؤخذ » .

(٣) في ف : « لابنته » .



## بَابُ مَا يَنْتَقِضُ بِهِ الْعَهْدُ

يَنْتَقِضُ عَهْدُ الدَّمِيِّ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ الِامْتِنَاعُ مِنْ بَذْلِ الْجِزْيَةِ ،  
وَالِامْتِنَاعُ مِنَ التَّزَامِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ، وَقِتَالُ الْمُسْلِمِينَ ، سِوَاءِ شُرْطِ عَلَيْهِمْ ،  
أَوْ لَمْ يُشْرَطْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمَرَ بِقِتَالِهِمْ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ،  
وَيَلْتَزِمُوا أَحْكَامَ الْمِلَّةِ ، فَإِذَا امْتَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ ، وَجَبَ قِتَالُهُمْ . فَإِذَا قَاتَلُوا ،  
فَقَدْ نَقَضُوا الْعَهْدَ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ يَقْتَضِي <sup>(١)</sup> الْأَمَانَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، وَالْقِتَالُ  
يُنَافِيهِ ، فَانْتَقَضَ الْعَهْدُ بِهِ .

فَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ ، فَقِسْمَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا فِيهِ ضَرَرٌ بِالْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ  
ثَمَانِيَةُ أَشْيَاءَ ؛ قَتْلُ مُسْلِمٍ ، أَوْ قَتْلُهُ عَنْ دِينِهِ ، أَوْ <sup>(٢)</sup> قَطْعُ الطَّرِيقِ عَلَيْهِ ، أَوْ  
الزَّئْيُ بِمُسْلِمَةٍ ، أَوْ إِصَابَتُهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ ، أَوْ إِيَؤَاءِ جَاسُوسٍ ، أَوْ دَلَالَةٍ عَلَى  
عَوْرَةٍ <sup>(٣)</sup> الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ رَسُولِهِ ، أَوْ كِتَابِهِ بِشَوْءٍ ، فَفِيهِ  
رَوَائِثَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ بِهِ ، سِوَاءِ شُرْطِ أَوْ لَمْ يُشْرَطْ ؛ لِمَا رُوِيَ  
عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ رُفِعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ ، أَرَادَ اسْتِكْرَاءَ مُسْلِمَةٍ عَلَى  
الزَّئْيِ ، فَقَالَ : مَا عَلَى هَذَا صَالِحُنَاكُمْ . وَأَمَرَ بِهِ ، فَضُلِبَ فِي بَيْتِ

(١) فِي م : « يَقْضَى » .

(٢) فِي س ٣ : « وَ » .

(٣) فِي م : « عَوْرَات » .

المَقْدِس<sup>(١)</sup> . وقيل لابن عمر، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّ رَاهِبًا شَتَمَ<sup>(٢)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فقال : لو سَمِعْتُهُ ، لَقَتَلْتُهُ ، إِنَّا لَمْ نُعْطِ الْأَمَانَ عَلَى هَذَا<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَنَمٍ أَنْ يُلْحِقَ فِي كِتَابِ صُلْحِ الْجَزِيرَةِ : وَمَنْ ضَرَبَ مُسْلِمًا ، فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ<sup>(٤)</sup> . وَلَأنَّهُ لَمْ يَفِ بِمُقْتَضَى الذِّمَّةِ ، وَهُوَ الْأَمْنُ مِنْ جَانِبِهِ ، فَانْتَقَضَ عَهْدُهُ ، كَمَا لو قَاتَلَ الْمُسْلِمِينَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ بِهِ ، وَيُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا يَنْتَقِضُهُ الْعَهْدُ مِنَ الْإِتِمَانِ أَدَاءِ الْجَزِيرَةِ ، وَأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْكَفِّ عَنْ قِتَالِهِمْ ، بَاقٍ ، فَوَجِبَ بَقَاءُ الْعَهْدِ .

فَأَمَّا سَائِرُ الْخِصَالِ ، كَالْتَمَيُّزِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَتَرْكِ إِظْهَارِ الْمُتَكَبَّرِ ، وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ عَلَيْهِمْ ، لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهُمْ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْتَقِضُ بِهَا ، وَلَا ضَرَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِيهَا . وَإِنْ شُرِطَتْ عَلَيْهِمْ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ ، أَنَّ عَهْدَهُمْ يَنْتَقِضُ بِمُخَالَفَتِهَا ؛ لِقَوْلِهِ : وَمَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ مِمَّا صُورُوا عَلَيْهِ ، حَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ . وَوَجْهُهُ أَنَّ فِي كِتَابِ صُلْحِ الْجَزِيرَةِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَنَمٍ ، بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ : وَإِنْ نَحْنُ غَيَّرْنَا أَوْ خَالَفْنَا عَمَّا شَرَطْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا ، وَقَبِلْنَا الْأَمَانَ عَلَيْهِ ، فَلَا ذِمَّةَ لَنَا ، وَقَدْ حَلَّ لَكَ مِنَّا مَا يَحِلُّ مِنَ أَهْلِ الْمَعَانِدَةِ وَالشُّقَاقِ . وَلَأنَّهُ عَقْدٌ بِشَرْطٍ ، فَزَالَ بِزَوَالِ شَرْطِهِ ،

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ١٠ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ . وابن أبي شيبة ، في : المصنف ١٠ / ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) في س ٣ ، م : « يشتم » .

(٣) انظر إسناده في : التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ٦٣ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٥٩٣ .

كما لو اُمتنع من بذل الجزية . وقال غيره من أصحابنا : لا يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ به ؛ لأنه لا ضرر على المسلمين فيه ، ولا يُنافي عَقْدَ الذِّمَّةِ ، وَلَكِنَّهُ يُعَزَّرُ ، وَيُلَزَّمُ ما تَرَكَه .

**فصل :** وَمَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ ، خُيِّرَ الْإِمَامُ فِيهِ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ كَالْأَسِيرِ الْحَرْبِيِّ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَلَبَ الَّذِي أَرَادَ [٤٣٥هـ] اسْتِكْرَاءَ الْمَرْأَةِ . وَلأنَّهُ كَافِرٌ لَا أَمَانَ لَهُ ، فَأَشْبَهَ الْحَرْبِيَّ . وَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُ نِسَائِهِ وَأَوْلَادِهِ بِنَقْضِهِ ؛ لِأَنَّ النَّقْضَ وَجَدَ مِنْهُ دُونَهُمْ ، فَاخْتَصَّ حُكْمُهُ بِهِ . وَلَوْ هَرَبَ بِأَهْلِهِ وَذُرِّيَّتِهِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُ ذُرِّيَّتِهِ ، وَلَمْ يَجْزُ<sup>(١)</sup> سَبْيُهُمْ ؛ لِذَلِكَ . فَأَمَّا الْمَرْأَةُ ، فَإِنْ هَرَبَتْ طَائِعَةً ، انْتَقَضَ عَهْدُهَا ؛ لِأَنَّ النَّقْضَ وَجَدَ مِنْهَا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ طَائِعَةً ، لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا . وَمَنْ وُلِدَ لَهُ بَعْدَ دُخُولِهِ دَارَ الْحَرْبِ ، فَلَا عَهْدَ لَهُ .

---

(١) فِي ف : « يَحْرَمُ » .



# الكافي

ملوفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
المقدسى الجماعلىّ الدمشقىّ الصالحىّ الحنبلىّ

٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور غلبه بن عبدالمحسن الترمكى

بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربيه والإسلاميه

بدار هجر

المجلد السادس

الأيمان - النذر - الأقضية - الدعوى - الشهادات

- الإقرار - الفهارس العامة

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والعلان

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة



الكَافِي



## كِتَابُ الْإِيمَانِ

لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ إِلَّا مِنْ مُكَلَّفٍ <sup>(١)</sup> مُخْتَارٍ، فَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ  
وَالنَّائِمُ، فَلَا تَنْعَقِدُ أَيْمَانُهُمْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ <sup>(٢)</sup>» .  
الْحَدِيثُ <sup>(٣)</sup> . وَفِي السَّكْرَانِ وَجْهَانِ؛ بِنَاءٍ عَلَى طَلَاغِهِ . وَلَا تَنْعَقِدُ يَمِينُ  
الْمُكْرَهَةِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ أَكْرَهَةٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَمْ يَصِحَّ، كَكَلِمَةِ الْكُفْرِ .

وَتَنْعَقِدُ يَمِينُ <sup>(٤)</sup> الْكَافِرِ <sup>(٥)</sup>، وَتَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ، سَوَاءً حَيْثُ فِي  
الْكُفْرِ أَوْ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي  
نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَغْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ:  
«أَوْفِ بِنَذْرِكَ» <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقَسَمِ، يَصِحُّ اسْتِخْلَافُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ،  
فَانْعَقَدَتْ يَمِينُهُ، كَالْمُسْلِمِ .

(١) سقط من: م .

(٢) في ف، م: «ثلاثة» .

(٣) تقدم تخريجه في ١/١٩٨ .

(٤) في م: «اليمن من» .

(٥) في الأصل: «الكفار» .

(٦) تقدم تخريجه في ٢/٢٧٧، ٢٧٨ .

**فصل :** واليَمِينُ على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ ؛ أَحَدُهَا <sup>(١)</sup> ، يَمِينٌ مُنْعَقِدَةٌ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ فِيهَا وَهِيَ الْيَمِينُ عَلَى مُسْتَقْبَلِ مُتَصَوِّرٍ ، عَاقِدًا عَلَيْهِ قَلْبُهُ ، فَتُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ﴾ <sup>(٢)</sup> .

الضَّرْبُ الثَّانِي ، لَفْوُ الْيَمِينِ ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَاللَّغْوُ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَجْرِيَ الْيَمِينُ عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهَا ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - يَعْنِي اللَّغْوَ فِي الْيَمِينِ : « هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ : لَا وَاللَّهِ . وَ : بَلَى وَاللَّهِ » . رَوَاهُ <sup>(٤)</sup> أَبُو دَاوُدَ . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ أَنْ يُرِيدَ أَنْ يَقُولَ : وَاللَّهِ . فَيَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ : لَا وَاللَّهِ . أَوْ عَكْسُ ذَلِكَ . وَالثَّانِي ، أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَمَا حَلَفَ ، فَيَبِينُ بِخِلَافِهِ <sup>(٥)</sup> . وَعَنْهُ ، فِي هَذَا النَّوْعِ الْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَدِيثِ عَائِشَةَ حَضَرَ اللَّغْوُ فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ . وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَمِينٌ عَلَى

(١) زيادة من : ف .

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٢٥ ، وسورة المائدة ٨٩ .

(٤) بعده في الأصل ، س ٣ ، ف : « البخارى » .

والحديث أخرجه أبو داود ، فى : باب لغو اليمين ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبى داود

٢/ ٢٠٠ .

والحديث عند البخارى ، فى : باب : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ﴾ من كتاب

التفسير . صحيح البخارى ٦٦/ ٦ . والإمام مالك ، فى : باب اللغو فى اليمين ، من كتاب النذور والأيمان . الموطأ ٢/ ٤٧٧ . كلاهما بنحوه عن عائشة موقوفا .

(٥) فى ف : « خلافه » .

ماضٍ ، فلم يُوجِبِ الكَفَّارَةَ ، كالغُمُوسِ .

الضَّرْبُ الثالثُ ، يَمِينُ الغُمُوسِ ، وهى التى يَخْلِفُهَا كاذِبًا ، عالمًا  
بكَذِبِهِ ، فلا كَفَّارَةَ فيها ، فى ظاهرِ المَذْهَبِ ؛ لأنَّها يَمِينٌ غيرُ مُتَعَقِدَةٍ لا  
تُوجِبُ بَرًّا ، ولا يُمَكِّنُ فِيْهَا<sup>(١)</sup> ، فلم تُوجِبْ كَفَّارَةَ ، كاللَّغْوِ . وقد رُوِيَ  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « خَمْسٌ مِنَ الْكِبَائِرِ لَا كَفَّارَةَ لَهُنَّ » . ذَكَرَ مِنْهُنَّ :  
« الْحَلْفُ عَلَى يَمِينٍ فَاجِرَةٌ يَفْتَطِغُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ »<sup>(٢)</sup> . وعن أَحْمَدَ ، أَنَّ  
الْكَفَّارَةَ تَجِبُ فِيْهَا ؛ لأنَّه حَالِفٌ مُخَالِفٌ<sup>(٣)</sup> مع الْقَصْدِ<sup>(٤)</sup> ، فَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ،  
كَالْحَالِفِ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ .

الضَّرْبُ الرَّابِعُ ، أَنْ يَخْلِفَ عَلَى مُسْتَحِيلٍ ؛ كَصَوْمِ امْرِئٍ ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ  
الضَّدَيْنِ ، وَشُرْبِ مَاءٍ إِنَاءٍ لَا مَاءَ فِيْهِ ، فلا كَفَّارَةَ فِيْهَا ؛ لأنَّها غيرُ مُتَعَقِدَةٍ ،  
لَعَدَمِ تَصَوُّرِ الْبَرِّ فِيْهَا ، كَيَمِينِ الْغُمُوسِ . وقال القاضى : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ  
تَجِبَ فِيْهَا [٣٥٠ ط] الْكَفَّارَةُ ؛ لأنَّها يَمِينٌ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ . وإنْ حَلَفَ عَلَى  
مُسْتَحِيلٍ عَادَةً ؛ كإِخْيَاءِ الْمَيْتِ ، وَقَلْبِ الْأَعْيَانِ ، فقال القاضى ، وَأَبُو  
الْخَطَّابِ : فِيْهَا الْكَفَّارَةُ ؛ لأنَّه مُتَوَهَّمُ التَّصَوُّرِ . وقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا كَالْتِى  
قَبْلَهَا ؛ لأنَّها لا تُوجِبُ بَرًّا ، ولا يُمَكِّنُ فِيْهَا<sup>(١)</sup> .

فصل : فَإِنْ اسْتَشْنَى عَقِيبَ<sup>(٤)</sup> يَمِينِهِ ، فقال : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لم يَحْتِثْ ؛ لِأَنَّ

(١) فى م : « فيها » .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٣٦٢ / ٢ .

(٣ - ٣) فى الأصل : « للقصْد » .

(٤) فى م : « فى » .

رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> قَالَ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْنَثْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلَأنَّهُ عَلَّقَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ بِشَرْطٍ يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودُهُ ، وَمِنْ عَدَمِهِ عَدَمُهُ ، فَلَمْ يُتَصَوِّرِ الْحَنْثُ فِيهَا . وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ ، وَلَا سُكُوتٍ يُمَكِّنُ الْكَلَامُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ ، فَاعْتَبِرَ اتِّصَالُهُ بِهِ <sup>(٣)</sup> ، كَالشَّرْطِ وَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ الْاسْتِثْنَاءُ مَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَاللَّهِ لَا عَزْوَؤَ قُرَيْشًا » . ثُمَّ سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ الْاسْتِثْنَاءُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ . وَاشْتَرَطَ الْقَاضِي أَنْ يَقْصِدَ الْاسْتِثْنَاءَ ، فَإِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، كَالْعَادَةِ ، لَمْ يَصِحَّ الْاسْتِثْنَاءُ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ يُعْتَبَرُ لَهَا الْقَصْدُ ، فَكَذَلِكَ مَا يَرْفَعُ حُكْمَهَا .

وَلَا يَنْفَعُهُ الْاسْتِثْنَاءُ بِقَلْبِهِ حَتَّى يَقُولَ بِلِسَانِهِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ » . فَعَلَّقَهُ بِالْقَوْلِ . وَلِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تَتَعَقَدُ بِالنِّيَّةِ ، فَكَذَلِكَ الْاسْتِثْنَاءُ . <sup>(٥)</sup> «إِلَّا أَنْ» أَحْمَدُ قَالَ : إِنْ كَانَ مَظْلُومًا ، فَاسْتَشْنَى فِي نَفْسِهِ ، رَجَوْتُ أَنْ يَجُوزَ إِذَا خَافَ <sup>(٦)</sup> عَلَى نَفْسِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في ٤/ ٤٩٤ ، ٤٩٥ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في : باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢ / ٢٠٧ .

(٥ - ٥) في الأصل : «لأن» .

(٦) في م : «حلف» .

التَّأْوِيلُ ، يجوزُ للمَظْلُومِ دُونَ غَيْرِهِ .

**فصل :** وَلَا تَتَّعِدُ الْيَمِينَ إِلَّا بِاسْمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ صِفَةِ مِنْ صِفَاتِهِ ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ خَالِفًا ، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> ابْنِ عَمَرَ <sup>(٤)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . فُلُو حَلَفَ بِالْكَفْبَةِ ، أَوْ بَنِيٍّ ، أَوْ عَرْشٍ ، أَوْ كُرْسِيِّ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، لَمْ تَتَّعِدْ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من لم ير اكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا ، من كتاب الأدب ، وفى : باب لا تحلفوا بآبائكم ، من كتاب الأيمان ، وفى : باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ٣٣/٨ ، ١٦٤ ، ١٤٧/٩ . ومسلم ، فى : باب النهى عن الحلف بغير الله تعالى ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٦٦/٣ ، ١٢٦٧ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى كراهية الحلف بالآباء ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبى داود ١٩٨/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية الحلف بغير الله ، وباب حدثنا قتيبة ... ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ١٦/٧ - ١٨ . والنسائى ، فى : باب التشديد فى الحلف بغير الله تعالى ، وباب الحلف بالآباء ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٤/٧ ، ٥ . وابن ماجه ، فى : باب النهى أن يحلف بغير الله ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٧/١ . والإمام مالك ، فى : باب جامع الأيمان ، من كتاب النذور والأيمان . الموطأ ٤٨٠/٢ . والدارمى ، فى : باب النهى عن أن يحلف بغير الله ، من كتاب النذور والأيمان . سنن الدارمى ١٨٥/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٨/١ ، ٣٦ ، ٧/٢ ، ٨ ، ١١ ، ٤٨ .

(٢) فى ف : « روى » .

(٣ - ٣) فى م : « عبد الله بن عمر بن الخطاب » .

(٤) فى : باب حدثنا قتيبة ... ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ١٨/٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى كراهية الحلف بالآباء ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبى داود ١٩٩/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٢٥/٢ .

يَمِينُهُ . وعنه <sup>(١)</sup> : مَنْ حَلَفَ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَحَنِثَ ، فعليه الكَفَّارَةُ ؛  
لأنَّهُ أَخَذَ شَرْطِي <sup>(٢)</sup> الشَّهَادَةَ ، فَأَشْبَهَ الْحَلِفَ بِاسْمِ اللَّهِ . وَالأَوَّلُ أَوْلَى ؛  
لَدْخُولِهِ فِي عُمُومِ الْأَحَادِيثِ ، وَشَبَّهَهُ سَائِرُ <sup>(٣)</sup> الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .

وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا لَا يُشَارِكُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ  
غَيْرُهُ ، نَحْوُ : وَاللَّهِ ، وَالرَّحْمَنِ ، وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، وَرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالْحَيِّ  
الَّذِي لَا يَمُوتُ . فَالْحَلِفُ بِهَذَا <sup>(٤)</sup> يَمِيزُ بِكُلِّ حَالٍ . الثَّانِي ، مَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ  
اللَّهِ ، وَإِطْلَاقُهُ يَنْصَرِفُ <sup>(٥)</sup> إِلَى اللَّهِ ؛ كَالْمَلِكِ ، وَالْجَبَّارِ ، وَالسُّلْطَانِ ،  
وَالرَّحِيمِ ، وَالْقَادِرِ ، فَهَذَا إِنْ نَوَى بِهِ <sup>(٦)</sup> الْيَمِينَ أَوْ أَطْلَقَ ، كَانَ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ  
بِإِطْلَاقِهِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ نَوَى بِهِ <sup>(٧)</sup> غَيْرَ اللَّهِ ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا  
يَحْتَمِلُهُ مِمَّا لَوْ صَرَخَ بِهِ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا . وَقَالَ طَلْحَةُ الْعَاقُولِيُّ <sup>(٨)</sup> : إِذَا قَالَ :  
وَالْخَالِقِ ، وَالرَّازِقِ <sup>(٩)</sup> ، وَالرَّبِّ . كَانَ يَمِينًا بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ مَعَ  
لَاَمِ التَّعْرِيفِ إِلَّا فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَشْبَهَتْ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ .

(١) بعده في الأصل : « في » .

(٢) في ف : « طرفي » .

(٣) في س ٣ : « بسائر » ، وفي م : « كسائر » .

(٤) في م : « بها » .

(٥ - ٥) في الأصل ، س ٣ ، م : « إليه » .

(٦) سقط من : الأصل ، م .

(٧) زيادة من : م .

(٨) طلحة بن أحمد بن طلحة الكندي ، أبو البركات العاقل ، اشتغل بالفقه على القاضي أبي  
يعلى ، ودرس عليه ، وكان صالحا خيرا ، توفي سنة اثنتي عشرة وخمسمائة . الأنساب ٣١٧/٨ .

(٩) في م : « الرزاق » .



الثالث، ما لا يَنْصَرِفُ بالإطلاقِ إلى اسمِ الله تعالى؛ كالحَيِّ،  
والعالمِ، والمَوْجُودِ، والمُؤْمِنِ، والكَرِيمِ، فهذا إن أُطلقَ، لم يكنْ يمينًا؛ لأنَّه  
لا يَنْصَرِفُ مع الإطلاقِ إليه، وإنْ قَصِدَ اليمينَ باسمِ الله، كان يمينًا.  
وقال القاضي: لا يكونُ يمينًا؛ [٤٣٦و] لأنَّ اليمينَ إنما تَنْعَقِدُ لحُرْمَةِ  
الاسمِ<sup>(١)</sup>، ومع الاشتراكِ لا حُرْمَةِ له. والأوَّلُ أَصَحُّ؛ لأنَّه أقسمَ<sup>(٢)</sup> باسمِ  
اللهِ<sup>(٣)</sup> قاصِدًا للحيلِ به، فكان يمينًا، كالذي قبله.

فصل: وصفاتُ الله تعالى تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ؛ أحدهما، ما هو صِفَةٌ  
لذاتِ الله تعالى لا يَحْتَمِلُ غيرها؛ كعَظَمَةِ الله، وعِزَّتِهِ، وَجَلَالِهِ،  
وَكِبَرِيَّائِهِ، فالقَسَمُ بها يمينٌ مُنْعَقِدَةٌ؛ لأنها صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ<sup>(٣)</sup> ذاتِ الله  
لم يَزَلْ مَوْصُوفًا بها، أَشْبَهَتْ أَسْمَاءَهُ. والثاني، ما هو صِفَةٌ حَقِيقَةٌ<sup>(٤)</sup>،  
وَيُعَيَّرُ بها<sup>(٥)</sup> عن "غيرِ ذلك" مَجَازًا، كَعِلْمِ الله وَقُدْرَتِهِ، فإن أُطلقَ كان  
يمينًا، فإن نَوَى بَعْلَمِ الله مَعْلُومَهُ، وَبَقُدْرَتِهِ<sup>(٦)</sup> مَقْدُورَهُ، فالْمَنْصُوصُ عن  
أَحْمَدَ أَنَّهُ يَمِينٌ؛ لأنَّه مَوْضُوعٌ لِلْيَمِينِ، فلا يُقْبَلُ مِنْهُ غَيْرُهُ. وَيَحْتَمِلُ أنْ لا  
يكونَ يمينًا؛ لأنَّه نَوَى بِكَلَامِهِ ما يَحْتَمِلُهُ ممَّا ليس يمينين، فَأَشْبَهَ الْقَسَمَ  
بِالْقَادِرِ. وإنْ أقسمَ بِحَقِّ الله كان يمينًا؛ لأنَّه إذا اقْتَرَنَ بِهِ عُرْفُ الاسْتِعْمَالِ

(١) في الأصل: «الإسلام».

(٢ - ٢) في م: «بالله».

(٣) في م: «صفة».

(٤) في م: «لذات».

(٥) في م: «به».

(٦ - ٦) في م: «غيرها».

(٧) في ف: «بقدرته الله تعالى».

باليَمِينِ ، انْصَرَفَ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْعَظَمَةِ وَالْكَبِيرِيَاءِ ، فَأَشْبَهَ قُدْرَةَ اللَّهِ .

وإن قال : لَعَمْرُ اللَّهِ . كأن يمينًا ؛ لأنه أُقْسِمَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تعالى ، فهو كالحالِفِ ببقاءِ اللَّهِ . ويُقالُ : العَمْرُ والعُمُرُ واحدٌ . فهو قَسَمٌ ببقاءِ اللَّهِ ، وقد ثَبَتَ لها عُزْفُ الاستِعمالِ ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(١)</sup> . وقال التَّائِبَةُ<sup>(٢)</sup> :

فَلَا لَعَمْرُ الَّذِي قَدْ زُرْتُهُ حِجْبًا وَمَاهِرِيْقٌ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدٍ  
وإن قال : وإِنَّمِ اللَّهُ . أو : «وَأَيْمُنُ» اللَّهُ . فهو يَمِينٌ ؛ لِما<sup>(٤)</sup> ذَكَرْنَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ .

وإن حَلَفَ بِالْقُرْآنِ ، أو بِكَلَامِ اللَّهِ ، فهي يَمِينٌ مُتَعَقِدَةٌ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ ، وَالْقُرْآنُ هُوَ<sup>(٥)</sup> كَلَامُ اللَّهِ . وإن حَلَفَ بِشُورَةٍ مِنْهُ ، فهي

---

(١) سورة الحجر ٧٢ .

(٢) فِي دِيَوَانِهِ ١٩ . صَنَعَةُ ابْنِ السَّكَيْتِ . تَحْقِيقُ : د . شُكْرَى فَيَصِلُ .

وَقَدْ جَاءَ الشُّطْرُ الْأَوَّلُ بِرَوَايَةٍ أُخْرَى هِيَ :

• فَلَا لَعَمْرُ الَّذِي مَسَحَتْ كَعْبَتَهُ •

فِي طَبْعَةِ دَارِ الْمَعَارِفِ ، تَحْقِيقُ : مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ ، صَفْحَةُ ٢٥ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «أَرِيْقُ» .

(٤ - ٤) فِي ف : «يَمِين» .

(٥) فِي م : «كَمَا» .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

يَمِينٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ ، وَكَذَلِكَ <sup>(١)</sup> إِنْ حَلَفَ بِالْمُصْحَفِ ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ فِيهِ ،  
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّهُمْ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾﴾ . <sup>(٢)</sup>

وَإِنْ حَلَفَ بِعَهْدِ اللَّهِ ، أَوْ مِيثَاقِهِ ، <sup>(٣)</sup> أَوْ أَمَانَتِهِ <sup>(٤)</sup> ، فَهُوَ يَمِينٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ  
كَلَامَ اللَّهِ الَّذِي أَمَرْنَا بِهِ وَنَهَانَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَلَمْزْ أَعَهْدَ إِلَيْكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
وَقَرِينَتُهُ الِاسْتِعْمَالُ صَارِفَةٌ إِلَيْهِ . وَإِنْ قَالَ : وَالْعَهْدُ ، وَالْمِيثَاقُ ، وَالْأَمَانَةُ .  
وَنَوَى ذَلِكَ ، كَانَ يَمِينًا . وَإِنْ أَطْلَقَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَكُونُ يَمِينًا ؛  
لِذَلِكَ <sup>(٦)</sup> ، وَلِأَنَّ اللَّامَ إِنْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ ، صَرَفَتْهُ إِلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقِهِ ،  
وَإِنْ كَانَتْ لِلِاسْتِغْرَاقِ ، دَخَلَ ذَلِكَ فِيهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا كَفَّارَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ  
يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَا تَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ .

**فصل :** وَحُرُوفُ الْقَسَمِ ثَلَاثَةٌ ؛ الْبَاءُ ، وَهِيَ الْأَصْلُ ، تَدْخُلُ عَلَى  
الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ ، وَالْوَاوُ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنْهَا ، تَدْخُلُ عَلَى الْمُظْهَرِ <sup>(٧)</sup> وَحَدَهُ ،  
وَالتَّاءُ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَتَدْخُلُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَدَهُ . فَبِأَيِّهَا  
أَقْسَمَ كَانَ قَسَمًا صَحِيحًا .

وَإِنْ أَقْسَمَ بِغَيْرِ حَرْفٍ <sup>(٨)</sup> ، فَقَالَ : اللَّهُ لِأَقُومَنَّ . بِالنَّضْبِ أَوْ الْجُرِّ ، كَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ : «لِذَلِكَ» .

(٢) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) سُورَةُ يَس ٦٠ .

(٥) فِي م : «كَذَلِكَ» .

(٦) فِي ف : «الْمُضْمَر» .

(٧) فِي ف : «حُرُوفُ الْقَسَم» .

صحيحًا؛ لأنه لغةٌ صحيحةٌ، وقد وُردَ به عُرفُ الاستعمالِ في الشرع؛ قال النبي ﷺ لِرُكَاَنَةَ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ: «اللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟». قال: اللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>. وإن قال: الله - بالرفع - لأقومن. ونوى اليمين، كان يمينًا مع لحنه، وإن لم يُردِ اليمين، لم يكن يمينًا؛ لأنه لم يأتِ بالمَوْضُوعِ ولا قَصْدِهِ. وقال أبو الخطاب: يكونُ يمينًا، إلا أن يكونَ من أهل العريَّة.

وإن قال: لاها الله<sup>(٢)</sup>. ونوى [٤٣٦ ط] اليمين، كان<sup>(٣)</sup> يمينًا؛ لأنَّ أبا بكرٍ، «رضي الله عنه»، قال في سَلَبِ قَتِيلِ أَبِي قَتَادَةَ: لاها الله، إذا<sup>(٤)</sup> لا يعمدُ<sup>(٥)</sup> إلى أسدٍ من أسدِ الله، يُقاتِلُ عن الله وعن رسوله، فيغطيك سَلَبُهُ<sup>(٦)</sup>!

وإن قال: أشهدُ بالله. أو: أقسمُ بالله. أو: أخلفُ بالله. أو: أقسمتُ بالله. أو: شهدتُ بالله. ونوى اليمين أو أطلق، كان يمينًا؛ لأنه قد ثبت له عُرفُ<sup>(٧)</sup> الشرع والاستعمال. فإن قصد بذلك الخبر<sup>(٨)</sup>

(١) تقدم تخريجه في ٤/ ٤٣٠.

(٢) أى: لا والله.

(٣) فى ف: «صار».

(٤ - ٤) فى م: «الصدق».

(٥ - ٥) فى الأصل، س ٣، ف: «تعمد»، والمثبت كما فى م، وهو موافق لما فى الصحيحين. وانظر الكلام على «إذا»، فى شرح النووى على مسلم ٣٥٣/٤.

(٦) تقدم تخريجه فى ٥/ ٥١٠، ٥١١.

(٧ - ٧) سقط من: الأصل.

«عَمَّا يَفْعَلُهُ ثَانِيًا، أَوْ عَمَّا فَعَلَهُ مَاضِيًا، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي: أَغْرِمُ بِاللَّهِ. وَ: عَزَمْتُ بِاللَّهِ. فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ أَطْلَقَ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ لَهُ عُزْفُ<sup>(١)(٢)</sup> الشَّرْعِ وَلَا الْاسْتِعْمَالِ.

وإن قال: فَسَمَّا بِاللَّهِ. أَوْ: «الْيَتَّةُ بِاللَّهِ»<sup>(٣)</sup>. فَهُوَ يَمِينٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: أَقْسَمْتُ قَسَمًا. وَ: آلَيْتُ آلِيَّةً. فَإِنْ قَالَ: أَقْسَمْتُ. أَوْ: آلَيْتُ. أَوْ: حَلَفْتُ. أَوْ: شَهِدْتُ لِأَفْعَلَنْ. وَنَوَى الْيَمِينَ بِاللَّهِ، «فَهُوَ يَمِينٌ»؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ مِمَّا هُوَ يَمِينٌ. وَإِنْ أَطْلَقَ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، هُوَ يَمِينٌ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ لَهُ عُزْفُ الشَّرْعِ وَالْاسْتِعْمَالِ؛ فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَتُخْبِرُنِي بِمَا أَصَبْتُ مِمَّا أَخْطَأْتُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُقْسِمُ يَا أَبَا بَكْرٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) بعده في ف: «في».

(٣ - ٣) في ف: «آليت بالله تعالى».

(٤ - ٤) في م: «كان يمينًا».

(٥) أخرجه البخارى معلقا، في: باب قول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾، من كتاب الأيمان والنذور، وموصولا في: باب من لم ير الرؤيا لأول عابر... من كتاب التعبير. صحيح البخارى ١٦٦/٨، ٥٥/٩. ومسلم، في: باب فى تأويل الرؤيا، من كتاب الرؤيا. صحيح مسلم ١٧٧٨/٤. وأبو داود، في: باب فى القسم هل يكون يمينًا؟ من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبى داود ٢٠٣/٢. والدارمى، في: باب القسم يمين، من كتاب النذور والأيمان. سنن الدارمى ١٨٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٩/١، ٢٣٦.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(١)</sup> :

أَلَيْتُ لَا تَنْفُكُ عَيْنِي حَزِينَةً عَلَيْكَ وَلَا يَنْفُكُ جِلْدِي أَغْبَرًا  
وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقَسَمَ بِغَيْرِ اسْمٍ<sup>(٢)</sup> اللَّهُ تَعَالَى .  
وإن قال : حَلَفْتُ بِاللَّهِ . وَأَرَادَ الْحَبَرَ ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ .  
وعنه ، عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ؛ لِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَا يُلْزَمُهُ مَا لَمْ يُوجَدْ سَبَبُهُ . وَإِنْ قَالَ : عَلَى يَمِينٍ .  
فَكَذَلِكَ . فَإِنْ أَرَادَ عَقْدَ الْيَمِينِ ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِاسْمِ اللَّهِ  
تَعَالَى وَلَا صِفَتِهِ<sup>(٣)</sup> ، فَلَمْ يَكُنْ يَمِينًا ، كَسَائِرِ الْكَلَامِ .

**فصل :** وَيُجَابُ الْقَسَمُ بِأَحْرُفٍ خَمْسَةٍ ؛ إِنَّ وَاللَّامُ فِي الْإِيجَابِ ،  
كَقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُمْ لَحَقٌّ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَقَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَنَّ ﴾<sup>(٥)</sup> . وَمَا وَلَا وَإِنْ الْخَفِيفَةُ فِي النَّفْيِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ  
تَعَالَى : ﴿ وَآلِيلَ إِذَا سَجَى ﴾<sup>(٦)</sup> مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ<sup>(٧)</sup> . وَقَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ ﴾<sup>(٨)</sup> . وَقَوْلُهُ

(١) البيت في : الطبقات الكبرى ٢٦٦/٨ . الردفات من قریش ٦٢ . الاستيعاب ٤/١٨٧٨ .

أسد الغابة ٧/١٨٤ . وفي الطبقات الكبرى : « عيني قريرة » ، وفي الردفات : « عيني سخينة » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ف : « صفة » .

(٤) سورة يونس ٥٣ .

(٥) سورة التغابن ٧ .

(٦) سورة الضحى ٢ ، ٣ .

(٧) سورة النحل ٣٨ .

تعالى : ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَحْسَنًا وَتَوْفِيقًا﴾<sup>(١)</sup> . وَتُحَذَفُ لَا  
وهي مُرَادَةٌ ، كقولهِ تعالى : ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُونُسَ﴾<sup>(٢)</sup> . وقال  
أَمْرُؤُ الْقَيْسِ<sup>(٣)</sup> :

\* فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا \*

أى : لا أَبْرَحُ قَاعِدًا<sup>(٤)</sup> .

فَإِنْ قَالَ : بِاللَّهِ صَلِّ . لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجِبْهُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ . وَإِنْ  
قَالَ : تَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ . انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ ، وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الْحَالِفِ ؛ لِأَنَّهُ الْحَانِثُ .

فصل : وَإِنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا ، أَوْ<sup>(٥)</sup> قَالَ : مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامًا .  
فَهِيَ يَمِينٌ ، سِوَاءِ أَطْلَقَ ذَلِكَ ، أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَنَّى مَرْصَاتٍ أَرْوَجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾  
﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> . يَغْنَى التَّكْفِيرُ . قَالَتْ عَائِشَةُ :  
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُكُّ عِنْدَ زَيْنَبَ ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا ، فَتَوَاصَيْتُ<sup>(٧)</sup> أَنَا  
وَحَفْصَةُ أَيُّنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَتَقُلْ : [و٤٣٧] إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ

(١) سورة النساء ٦٢ .

(٢) سورة يوسف ٨٥ .

(٣) فى ديوانه ١٤ . وعجز البيت :

\* وما إن أرى عنك العماية تنجلي \*

(٤) زيادة من : ف .

(٥) فى م : «و» .

(٦) سورة التحريم ١ ، ٢ .

(٧) فى م : «فتواطأت» .

مَغَافِيرٌ<sup>(١)</sup> . فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَانَا ، فَقَالَتْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَا ، يَلُ شَرِبْتُ عَسَلًا ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ » . فَتَزَلَّتْ : ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

وإن حَرَّمَ أُمَّتَهُ ، أَوْ أُمَّ وَلَدِهِ ، فَهُوَ كَتَحْرِيمِ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهَا مَالٌ لَهُ . وَقَدْ قَالَ الْحَسَنُ : إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ<sup>(٣)</sup> فِي تَحْرِيمِ مَارِيَةِ الْقَيْطِيَّةِ<sup>(٤)</sup> .

فصل : وإن حَلَفَ بِالْخُرُوجِ مِنَ<sup>(٥)</sup> الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ : هُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ . أَوْ : كَافِرٌ . أَوْ : يَهُودِيٌّ ، إنْ فَعَلَ . أَثِمَ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ » .

(١) مغافير : جمع مغفار ومغفور ، وهو صمغ حلو يسيل من شجر العرفط يؤكل ، أو يوضع في ثوب ثم ينضح بالماء فيشرب .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب سورة التحريم ، من كتاب التفسير ، وفي : باب ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب إذا حرم طعامه ، من كتاب الأيمان والندور . صحيح البخاري ١٩٤/٦ ، ٥٦/٧ ، ٥٧ ، ١٧٥/٨ ، ١٧٦ . ومسلم ، في : باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ... ، من كتاب الطلاق . صحيح مسلم ١١٠٠/٢ - ١١٠٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في شراب العسل ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٢/٣٠١ . والنسائي ، في : باب تأويل هذه الآية ، ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب تحريم ما أحل الله عز وجل ، من كتاب الأيمان والندور ، وفي : باب الغيرة ، من كتاب عشرة النساء . المجتبى ١٢٣/٦ ، ١٣/٧ ، ٦٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢١/٦ .

(٣) في الأصل : « أنزلت » .

(٤) انظر : تفسير الطبري ١٥٨/٢٨ .

(٥) في ف : « عن » .



مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وفى لَفْظٍ: «مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ كَذَبَ، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا، لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا»<sup>(٢)</sup>. وهل تَنْعَقِدُ يَمِينُهُ مُوجِبَةً لِلْكَفَّارَةِ؟ فيه روايتان؛ إحداهما، تَنْعَقِدُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ<sup>(٣)</sup>: «هُوَ يَهُودِيٌّ. أَوْ: نَصْرَانِيٌّ. أَوْ: مَجُوسِيٌّ. أَوْ: بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ. فِي الْيَمِينِ يَحْلِفُ بِهَا، فَيَخْنُثُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ»<sup>(٤)</sup>. قَالَ: «عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ»<sup>(٥)</sup>. وَالثَّانِيَةُ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ بِاسْمِ اللَّهِ وَلَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، وَفِي: بَابِ مَا يَنْهَى مِنَ السَّبَابِ وَاللْعَنِ، وَبَابِ مَنْ كَفَرَ أَخَاهُ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ، وَفِي: بَابِ مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢٠/٢، ١٨/٨، ١٩، ٣٢، ١٦٦. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ...، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٤/١، ١٠٥.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحَلْفِ بِالْبَرَاءَةِ وَبِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢٠١/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ مَلَّةٍ الْإِسْلَامِ، مِنْ أَبْوَابِ النَّذُورِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٨/٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْحَلْفِ بِمَلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ، وَبَابِ النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ. الْمُجْتَبَى ٦/٧، ١٨. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، مِنْ كِتَابِ الْكُفَّارَاتِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ٦٧٨/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٣/٤.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْحَلْفِ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ. الْمُجْتَبَى ٦/٧، ٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٣٥/٥، ٣٥٦. وَصَحَّحَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ٢٠١/٨، ٢٠٢.

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤) بَعْدَهُ فِي ف: «كُلُّهَا».

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ دُونَ قَوْلِهِ: «أَوْ مَجُوسِيٌّ»، «فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ». فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠/٣٠. وَقَالَ: لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ وَلَا غَيْرِهِ، تَفَرَّدَ بِهِ سَلِيمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ، =

صِفَتِهِ ، فَأَشْبَهَ الْحَالِفَ بِمَخْوِ الْمُصْحَفِ .

وإن حَلَفَ بِاسْتِخْلَالِ الزَّئِي أَوْ<sup>(١)</sup> الْحَمْرِ ، أَوْ تَرْكِ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّيَامِ ،  
فهو كالحالِفِ بالكُفْرِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ .

وإن حَلَفَ بِمَخْوِ الْمُصْحَفِ ، وَقَتْلِ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ، وَ<sup>(٢)</sup> مَعْصِيَةِ  
فِي كُلِّ مَا أَمَرَ ، أَوْ لَعْنِ نَفْسِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(٣)</sup>  
يُوجِبُ الْكُفْرَ . وَإِنْ قَالَ : لَا يَرَانِي اللَّهُ فِي مَوْضِعٍ كَذَا . فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ  
أَحْمَدَ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ .

**فصل :** وإن حَلَفَ رَجُلٌ ، فَقَالَ آخَرُ : يَمِينِي فِي يَمِينِكَ . يَرِيدُ أَنَّهُ  
يَلْزَمُنِي مِنَ الْيَمِينِ مَا يَلْزَمُكَ ، لَمْ تَتَّعِدْ يَمِينَهُ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا  
تَتَّعِدُ بِالْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْكَفَّارَةِ بِهَا لِحُزْمَةِ اللَّفْظِ ، وَلَا يُوجَدُ فِي  
الْكِتَابَةِ . وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ ، انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَتَّعِدُ  
بِالْكِتَابَةِ<sup>(٤)</sup> .

وإن قَالَ : أَيْمَانُ الْبَيْعَةِ تَلْزَمُنِي . وَلَا يَعْرِفُهَا ، أَوْ لَا نِيَّةَ لَهُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ  
حُكْمُهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا كِتَابَةٌ ، فَيُغْتَبَرُ لَهُ النِّيَّةُ ، وَلَا تَصِحُّ النِّيَّةُ لِمَا لَا يَعْرِفُهُ . وَإِنْ  
عَرَفَهَا ، وَنَوَى الْإِثْرَ مَا فِيهَا ، انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ

---

= وهو منكر الحديث ضعفه الأئمة وتركوه .

(١) فِي ف ، م : «و» .

(٢) فِي ف : «أو» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي م : «يَمِينُهُ» .

بهما<sup>(١)</sup> تَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ ، وَلَمْ تَنْعَقِدْ بِالْيَمِينِ بِاللَّهِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ .  
وَأَيَّمَانُ الْبَيْعَةِ أَيْمَانُ رَبَّتْهَا الْحَجَّاجُ ، تَشْتَمِلُ عَلَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى ،  
وَالْعَتَاقِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالْحَجِّ ، وَصَدَقَةِ الْمَالِ ، يَسْتَحْلِفُ بِهَا النَّاسَ عِنْدَ عَقْدِ  
الْبَيْعَةِ .

**فصل :** وَالْحَالِفُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْبِرِّ فِي يَمِينِهِ وَبَيْنَ التَّكْفِيرِ ، وَلَا يَحْرُمُ  
الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ بِهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ  
غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ<sup>(٢)</sup> ، وَكَفَرْتَ عَنْ يَمِينِكَ » .<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .

وَلِإِنْ فَعَلَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ  
قُلُوبُكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « (٥) إِنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي<sup>(٥)</sup> عَنِ الْخَطَا<sup>(٥)</sup>  
وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ » .<sup>(٦)</sup> رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ  
غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْمُخَالَفَةِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ ، كَالنَّائِمِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ

(١) فِي م : « بِهَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « مِنْهَا » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٤/٥٧٤ ، ٥٧٥ .

(٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ ٥ .

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ : « تَجَاوَزُوا عَنْ أُمَّتِي » .

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ٣ ، وَفِي ف : « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ فِي ١/٢١٣ . وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي : سَنَنَهُ ٤/

المُخْلُوفَ عَلَيْهِ قَاصِدًا لِفَعْلِهِ ، أَشْبَهَ غَيْرَ النَّاسِي . وَإِنْ فَعَلَهُ جَاهِلًا ، كَرَجُلٍ  
حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا ، فَكَلَّمَهُ يَظُنُّهُ غَيْرَهُ ، أَوْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ وَلَمْ  
يَعْلَمْ بِهِ ، أَوْ حَلَفَ لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ حَقُّهُ ، فَأَعْطَاهُ قَدْرَ حَقِّهِ ، فَفَارَقَهُ ،  
فَوَجَدَهُ رَدِيئًا ، ففِيهِ رَوَايَتَانِ كَالنَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ [٤٣٧ظ] لِلْمُخَالَفَةِ .

وَمَنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ ، وَكَانَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ  
بِیَمِينِهِ<sup>(١)</sup> ، فَهُوَ فِي الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ كَالْحَالِفِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ<sup>(٢)</sup> لَا يَمْتَنِعُ  
بِیَمِينِهِ ، كَالسُّلْطَانِ ، وَالْحَاجِّ ، اسْتَوَى فِي الْحَنْثِ الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ وَالنَّسْيَانُ ؛  
لِأَنَّهُ مِمَّا<sup>(٣)</sup> لَا يُؤَثِّرُ الْيَمِينُ فِي امْتِنَاعِهِ ، فَأَشْبَهَ تَغْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ .

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَمِينُهُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « مِمَّا » .

(٣) فِي ف : « مِمَّنْ » .

## باب كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

وَمَنْ حَلَفَ فَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي التَّكْفِيرِ قَبْلَ الْحَنْثِ أَوْ بَعْدَهُ، سَوَاءٌ كَانَتْ  
الْكَفَّارَةُ صَوْمًا أَوْ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، إِذَا حَلَفْتَ عَلَى  
يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكْفَرُوا عَنْ يَمِينِكَ، وَاثْبِتِ الَّذِي هُوَ  
خَيْرٌ<sup>(١)</sup>». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: «ثُمَّ اثْبِتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ<sup>(٣)</sup>». رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّهُ كَفَرَ بَعْدَ سَبِيهِ، فَجَازَ، كَكَفَّارَةِ الظُّهَارِ، وَالْقَتْلِ بَعْدَ  
الْجَرْحِ.

**فصل:** وهو مُخَيَّرٌ بَيْنَ<sup>(٥)</sup> أَنْ يُطْعِمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، أَوْ يَكْسُوهُمْ، أَوْ  
يُعْتِقَ رَقَبَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ  
اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتَهُ

(١) بعده في الأصل: «منها».

(٢) تقدم تخريجه في ٥٧٤/٤، ٥٧٥.

(٣) بعده في ف: «وكفر عن يمينك».

(٤) في: باب الرجل يكفر قبل أن يحنث، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢/٢٠٥.

كما أخرجه النسائي، في: باب الكفارة قبل الحنث، من كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ٧/

١٠. والإمام أحمد، في: المسند ٦٣/٥.

(٥) في م: «في».

إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ  
تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا  
حَلَفْتُمْ<sup>(١)</sup> . وقد شَرَحْنَا الْعِتْقَ وَالْإِطْعَامَ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ<sup>(٢)</sup> .

فَأَمَّا الْكِسْوَةُ فَلَا يُجْزِئُهُ أَقَلُّ مِنْ كِسْوَةِ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ؛ لِلْأَيَّةِ . وَتَقَدَّرُ  
الْكِسْوَةُ بِمَا يُجْزِئُ فِي الصَّلَاةِ ، وَهُوَ ثَوْبٌ لِلرَّجُلِ ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ  
يَشْتَرُ جَمِيعَهَا . وَلَا تُجْزِئُ السَّرَاوِيلُ ، وَلَا إِزَارٌ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّ التَّكْفِيرَ  
عِبَادَةٌ<sup>(٣)</sup> تُعْتَبَرُ فِيهَا الْكِسْوَةُ ، فَأَشْبَهَتِ الصَّلَاةَ . وَتُجْزِئُهُ كِسْوَتُهُمْ مِنْ  
الْقُطْنِ ، وَالْكَتَّانِ ، وَالصُّوفِ ، وَسَائِرِ مَا يُسَمَّى كِسْوَةً ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ  
يُعَيِّنْ جِنْسَهَا ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَتَّعَيَّنَ . وَتَجُوزُ<sup>(٤)</sup> كِسْوَتُهُمْ مِنَ الْجَدِيدِ  
وَاللَّيْسِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا ذَهَبَتْ مَنَفَعَتُهُ بِاللَّبَاسِ ، فَلَا يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ  
مَعِيْبٌ ، فَأَشْبَهَ الْحَبَّ الْمَعِيْبَ . وَإِنْ كَسَا بَعْضَ الْمَسَاكِينِ مِنْ جِنْسٍ ،  
وَبَاقِيَهُمْ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ ، أَوْ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جِنْسٍ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَسَا وَأَطْعَمَ  
عَشْرَةً ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ أَطْعَمَ بَعْضَهُمْ ، وَكَسَا  
بَاقِيَهُمْ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ جِنْسِ الْمُتَصَوِّصِ عَلَيْهِ بَعْدَةُ الْعَدَدِ الْوَاجِبِ ،  
فَأَجْزَأَ ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ التَّوَعُّيْنِ يَقُومُ  
مَقَامَ صَاحِبِهِ فِي جَمِيعِ الْعَدَدِ ، فَقَامَ مَقَامَهُ فِي بَعْضِهِ ، كَالْتَّيَمُّ مَعَ الْمَاءِ .

(١) سورة المائدة ٨٩ .

(٢) انظر ٥٥٩/٤ - ٥٦٥ ، ٥٦٩ - ٥٧٤ .

(٣) فِي ف : « عِبَادَةٌ » .

(٤) فِي ف : « تَجْزِئُ » .

وإن أُغْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ، وَأُطْعِمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينَ أَوْ كَسَاهُمْ، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُمَا مُخْتَلِفٌ مُتَبَاعِدٌ، فَلَمْ يَكْمُلْ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ، كَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ.

وَيُشْتَرَطُ التَّائِبُ فِي صَوْمِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ. وَعَنْهُ، لَا يُشْتَرَطُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهَا مُطْلَقٌ، فَلَمْ يُجْزِ تَقْيِيدُهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ. وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ فِي قِرَاءَةِ أَبِي وَابْنِ مَسْعُودٍ (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ) <sup>(١)</sup>. [٤٣٨و] فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا سَمِعَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَكُونُ خَبَرًا.

**فصل : وإن حَلَفَ الْعَبْدُ أَجْزَأَهُ الصِّيَامُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فَرَضُ الْحُرِّ**<sup>(٢)</sup> الْمَغْسِرِ، وَهُوَ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْعَبْدِ. وَإِذَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ، لَمْ يَلْزَمْهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لَهُ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ الصِّيَامِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: فِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ <sup>(٣)</sup> الصِّيَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمَالُ، فَلَمْ يُجْزِ لَهُ التَّكْفِيرُ بِهِ، كَالْحُرِّ يُكْفَرُ بِمَالٍ غَيْرِهِ. وَالثَّانِيَةُ، لَهُ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ إِذَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِيهِ، وَمَلَكَهُ قَدَرٌ مَا يُكْفَرُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى

(١) قراءة أبي أخرجها الإمام مالك، في: باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات، من كتاب الصيام. الموطأ ٣٠٥/١. والحاكم، في: المستدرک ٢٧٦/٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٦٠/١٠.

وقراءة ابن مسعود أخرجها عبد الرزاق، في: المصنف ٥١٤/٨. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٦٠/١٠. وابن جرير، في: تفسيره ٣٠/٧. وانظر الدر المنثور ٣١٤/٢.

(٢) في الأصل: «للحر».

(٣) في س ٣: «إلا».

التكفير بالمال ، فصَحَّ تَكْفِيرُهُ بِهِ ، كَالْمُفْسِرِ يَمْلِكُ مَا يُكْفِّرُ بِهِ . فعلى هذا ، له التَّكْفِيرُ بِالْإِطْعَامِ .

وهل له التَّكْفِيرُ بِالْعِتْقِ ؟ على رَوَاتَيْنِ ؛ إحداهما ، له ذلك ؛ لِأَنَّ مَنْ صَحَّ تَكْفِيرُهُ بِالْإِطْعَامِ ، صَحَّ تَكْفِيرُهُ <sup>(١)</sup> بِالْعِتْقِ ، كَالْحُرِّ . والثانية ، لا يجوز ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ يَقْتَضِي <sup>(٢)</sup> الْوَلَاءَ وَ <sup>(٣)</sup> الْوَلَايَةَ وَالْإِزْثَ ، وليس ذلك للْعَبْدِ . فَإِنْ قُلْنَا : يجوز . فَأَذِنَ لَهُ فِي إِعْتَاقِ نَفْسِهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ ، ففَعَلَ ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يجوز ؛ لِأَنَّهَا رَقَبَةٌ تُجْزَى عَنْ غَيْرِهِ ، فَأُجْزِأَتْ عَنْهُ كغَيْرِهِ . والثاني ، لا تُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ ، فَلَا يُجْزِئُهُ التَّكْفِيرُ بِهَا ، كما لو لم يَأْذَنْ <sup>(٤)</sup> لَهُ ، وَلِأَنَّ الْكَفَّارَةَ عَنْهُ ، فَلَمْ يَجْزِ صَرْفُهَا إِلَى نَفْسِهِ ، كَالْحُرِّ . فَأَمَّا إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْعِتْقِ <sup>(٥)</sup> مُطْلَقًا ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يُعْتَقَ نَفْسَهُ ، كما لو وَكَّلَ غَرِيمًا لَهُ <sup>(٥)</sup> فِي إِبْرَاءِ بَعْضِ غُرْمَائِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ إِبْرَاءَ نَفْسِهِ . وقال أَبُو بَكْرٍ : فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ .

فَإِنْ حَنِثَ وَهُوَ عَبْدٌ ، فَعَتَقَ ، فَقَالَ الْحَرِيقِيُّ : لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ الصِّيَامِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَ الْوُجُوبِ لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ ، وَلِأَنَّهُ حُكْمٌ تَعَلَّقَ بِالْعَبْدِ ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِحُرِّيَّتِهِ ، كَالْحَدِّ . وَمَنْ جَعَلَ لِلْعَبْدِ التَّكْفِيرَ بِالْمَالِ فِي حَالِ رِقَّةٍ ، فَهَلْهُنَا أَوْلَى . وَمَنْ اِعْتَبَرَ أَغْلَظَ الْأَحْوَالِ وَكَانَ مُوسِرًا ، لَمْ يُجْزِ لَهُ التَّكْفِيرُ بِغَيْرِ الْمَالِ .

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل ، س ٣ ، م : « يؤذن » .

(٤) في ف : « العقد » .

(٥) سقط من : ف ، م .



**فصل :** وَمَنْ حَلَفَ أَيْمَانًا كَثِيرَةً عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَحَيْثُ ، لَمْ يُلْزَمْهُ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَابُ كَفَّارَاتٍ مِنْ جِنْسٍ ، فَتَدَاخَلَتْ ، كَالْحُدُودِ . وَإِنْ حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً عَلَى أَعْمَالٍ <sup>(١)</sup> مُخْتَلِفَةٍ ، فَحَيْثُ فِي الْجَمِيعِ ، أَجْزَاءُ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ ، فَلَمْ يَجِبْ <sup>(٢)</sup> بِهَا <sup>(٣)</sup> أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ حَيْثُ بِفِعْلٍ وَاحِدٍ ، انْحَلَّتْ يَمِينُهُ فِي الْبَاقِي . وَإِنْ حَلَفَ أَيْمَانًا عَلَى أَعْمَالٍ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ ، وَاللَّهِ لَا شَرِبْتُ ، وَاللَّهِ لَا لَبِثْتُ . فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُجْزِئُهُ عَنِ الْجَمِيعِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَاتٌ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، فَتَدَاخَلَتْ ، كَالْحُدُودِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجِبُ فِي كُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَةٌ . وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الْحَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانٌ لَا يَحْتُثُّ فِي إِحْدَاهُمَا بِالْحَيْثُ فِي الْأُخْرَى ، فَوَجِبَتْ فِي كُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَتُهَا <sup>(٤)</sup> ، كَالْمُخْتَلَفَةِ الْكَفَّارَةِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ، وَقَدْ رَجَعَ أَحْمَدُ عَنِ الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى . وَلَوْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ بِيَمِينَيْنِ مُخْتَلَفَتَيْنِ الْكَفَّارَةَ ، كَالظُّهَارِ وَالْيَمِينِ بِاللَّهِ ، لَزِمَتْهُ فِي كُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَسٌ ، فَلَمْ تَتَدَاخَلْ ، كَالْحُدُودِ مِنْ أَجْنَسٍ .

**فصل :** وَمَنْ حَلَفَ بِالْقُرْآنِ ، فَحَيْثُ ، فُقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةَ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ الْحَلِفَ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَكَرَّرَ الْيَمِينَ بِهَا ، لَا يُوجِبُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَيْمَان » .

(٢) فِي م : « يَحْتُثُّ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « فِيهَا » .

(٤) فِي م : « كَفَّارَةٌ بِهَا » .

أَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(١)</sup> ، فهذا أَوَّلَى . وَالْمَنْصُوصُ عَنْهُ أَنَّ عَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةً ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : مَا أَعْلَمُ شَيْئًا [٤٣٨، ط] يَدْفَعُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ نَذْبٌ غَيْرُ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ<sup>(٣)</sup> : عَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ . وَرَدُّهُ إِلَى كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ الْعَجْزِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ<sup>(٤)</sup> الزَّائِدَ عَلَيْهَا 'غَيْرُ وَاجِبٍ' ، إِذْ لَوْ وَجَبَ ، لَمْ يَسْقُطْ بِالْعَجْزِ ، كَالوَاحِدَةِ .

---

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٤٧٢ / ٨ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٤٣ / ١٠ .

(٣) بعده في الأصل : « عليه الصلاة والسلام » .

(٤) في ف : « أنه » .

(٥ - ٥) في ف : « ليس بواجب » .

## باب جامع الإيمان

وَمَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى النَّيَّةِ ، فَمَتَى نَوَى يَمِينُهُ مَا يَحْتَمِلُهُ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِمَا نَوَاهُ دُونَ مَا لَفَظَ بِهِ ، سَوَاءٌ نَوَى ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَوْ <sup>(١)</sup> مَجَازَهُ ، مِثْلَ أَنْ يَنْوِيَ مَوْضُوعَ اللَّفْظِ ، أَوِ الْخَاصَّ بِالْعَامِّ ، أَوِ الْعَامَّ بِالْخَاصِّ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَ <sup>(٢)</sup> إِنَّمَا لَأَمْرِي <sup>(٣)</sup> مَا نَوَى <sup>(٤)</sup> . فَتَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ . وَلِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ يُضَرَفُ إِلَى مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَهُ دُونَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ ، فَكَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ إِطْلَاعِهِ عَلَى تَعَيُّنِ <sup>(٥)</sup> إِرَادَتِهِ أَوَّلَى . فَلَوْ حَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ لَحْمًا ، أَوْ فَاكِهَةً ، أَوْ لِيَشْرَبَنَّ مَاءً ، أَوْ لِيَكْلَمَنَّ رَجُلًا ، أَوْ لِيَدْخُلَنَّ دَارًا ، أَوْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ . وَأَرَادَ يَمِينُهُ مُعَيَّنًا ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَإِنْ نَوَى الْفِعْلَ أَوْ التَّوَكُّلَ فِي وَقْتٍ بَعَيْنِهِ ، اخْتَصَّ بِمَا نَوَاهُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ لَهُ الْمَاءُ مِنَ الْعَطَشِ ، يَرِيدُ قَطْعَ مِيتَتِهِ ، تَنَاوَلَتْ يَمِينُهُ كُلَّ مَا يُمَيَّنُّ بِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ <sup>(٦)</sup> . يَرِيدُ لَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) فِي ف ، م : « لِكُلِّ أَمْرٍ » .

(٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي ١ / ٥١ .

(٥) فِي ف : « تَعَيَّنَ » .

(٦) سُورَةُ النِّسَاءِ ٤٩ .

يُظْلَمُونَ شَيْئًا . وقال الشاعر<sup>(١)</sup> :

\* وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ \*

وإن حَلَفَ لَا يَلْبِسُ ثَوْبًا<sup>(٢)</sup> مِنْ غَزَلِهَا ، يَرِيدُ قَطْعَ مِئْتِهَا ، فَبَاعَهُ وَانْتَفَعَ بِثَمَنِهِ ، حَيْثُ ، وَلَا يَتَعَدَّى الْحُكْمُ إِلَى كُلِّ مَا فِيهِ مِئَةٌ ؛ لِأَنَّ لَكُونَهُ ثَوْبًا<sup>(٣)</sup> مِنْ غَزَلِهَا أَثَرًا فِي دَاعِيَةِ الْيَمِينِ ، فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْوِي مَعَهَا فِي دَارٍ ، يَتَوَى جَفَاءَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ أَثَرٌ فِي الْقَصْدِ ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا ، حَيْثُ ، وَلَا يَخْنَثُ بِصَلَاتِهَا بَغِيرِ الْإِيوَاءِ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَثَرًا فَلَا يُحَذَفُ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ رَأَيْتُكَ تَدْخُلِينَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . يَقْصِدُ مَنَعَهَا الدُّخُولَ بِالْكُلِّيَّةِ ، حَيْثُ بَدْخُولِهَا وَإِنْ لَمْ يَرَهَا ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ ، لَمْ يَخْنَثْ حَتَّى يَرَاهَا تَدْخُلُ ؛ اتِّبَاعًا لِلْقِظَةِ .

وإن حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ فِي غَدٍ ، يَرِيدُ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَهُ بِالْقَضَاءِ ، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ ، لَمْ يَخْنَثْ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ثَوْبَهُ بِمِائَةٍ ، يَرِيدُ أَنْ لَا يَنْقُصَهُ ، فَبَاعَهُ بِأَقْلٍ ، حَيْثُ . وَإِنْ حَلَفَ<sup>(٤)</sup> لَا يَتَزَوَّجُ ، حَيْثُ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ . وَإِنْ حَلَفَ لَيَتَزَوَّجَنَّ ، بَرَّ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِيَمِينِهِ غَيْظَ زَوْجَتِهِ ، أَوْ يَكُونَ سَبَبٌ يَمِينُهُ يَفْتَضِي ذَلِكَ ، فَلَا يَبْرُّ إِلَّا بِتَزْوِيجٍ يَغِيظُهَا . فَإِنْ وَاطَأَهَا عَلَى التَّزْوِيجِ

(١) هو النجاشي ، والبيت تقدم في ٤/٤٤٣ .

(٢) في ف ، م : « شيا » .

(٣) سقط من : م .

(٤) بعده في ف : « أن » .

و<sup>(١)</sup>الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، لِيَحْلَ<sup>(٢)</sup> يَمِينَهُ ، أَوْ يَتَزَوَّجَ مَنْ لَا يَغِيظُهَا تَزَوُّجُهَا ،  
لَمْ يَبْرَأَ .

وَقَالَ أَصْحَابُنَا فِي مَنْ حَلَفَ لِيَتَزَوَّجَنَّ عَلَى أَمْرَاتِهِ : لَا يَبْرَأُ حَتَّى يَتَزَوَّجَ  
نَظِيرَتَهَا وَيَدْخُلَ بِهَا . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّ غِيْظَهَا يَحْصُلُ  
بِدُونِهِ .

**فصل :** وَإِنْ تَأَوَّلَ الظَّالِمُ فِي يَمِينِهِ ، لَمْ يَنْتَفِعْهُ تَأْوِيلُهُ<sup>(٣)</sup> ؛ يَلَا رَوَى  
أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [٤٣٩ر] : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ  
صَاحِبُكَ » . رَوَاهُ<sup>(٤)</sup> مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ . وَلِأَنَّهُ لَوْ سَاغَ لَهُ التَّأْوِيلُ ، لَبُطِلَ  
الْمَعْنَى الْمُبْتَغَى بِالْيَمِينِ ؛ وَهُوَ تَخْوِيفُ الْحَالِفِ لِيَرْتَدِعَ عَنْ جُحُودِهِ خَوْفًا مِنْ  
عَاقِبَةِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ . وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا ، فَلَهُ تَأْوِيلُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي  
رَجُلٍ لَهُ امْرَأَتَانِ ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ فَاطِمَةٌ ، فَمَاتَتْ إِحْدَاهُمَا ، فَحَلَفَ

---

(١) فِي ف : « أَوْ » .

(٢) فِي س ٣ : « لِيَحْلُلَ » .

(٣) فِي م : « تَأْوِيلُهُ » .

(٤ - ٤) فِي م : « أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ يَمِينِ الْحَالِفِ عَلَى نِيَةِ الْمُسْتَحْلِفِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ .  
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٧٤/٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَعَارِضِ فِي الْأَيْمَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ  
وَالنَّذْرِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٠٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَا يَصْدَقُهُ صَاحِبُهُ ، مِنْ أَبْوَابِ  
الْأَحْكَامِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠٧/٦ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَحْلِفُ عَلَى الشَّيْءِ وَهُوَ  
يُورَى عَلَى يَمِينِهِ ، مِنْ كِتَابِ النَّذْرِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٨٧/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/  
٣٣١ ، ٢٨٨ .

بَطْلَاقٍ فَاطِمَةَ، يَتَوَى الْمَيْتَةَ: إِنْ كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ ظَالِمًا، فَالْيَتَةُ نِيَّةُ صَاحِبِ  
الطَّلَاقِ، وَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ ظَالِمًا، فَالْيَتَةُ نِيَّةُ الَّذِي أَخْلَفَهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو  
دَاوُدَ<sup>(١)</sup> بِإِسْنَادِهِ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا نَرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ، فَأَخَذَهُ عَدُوٌّ لَهُ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَحِلِفُوا، فَحَلَفْتُ  
أَنَّهُ أَخِي، فَخَلَّى سَبِيلَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ:  
«أَنْتَ كُنْتَ أَبَرَّهُمْ وَأَصْدَقَهُمْ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ». وَلَئِنَّهُ عَنَى<sup>(٢)</sup> بِكَلَامِهِ  
مَا يَحْتَمِلُهُ عَلَى وَجْهِهِ لَا يُبْطِلُ حَقَّ أَحَدٍ، فَجَازَ، كَمَا لَوْ عَنَى بِهِ الظَّاهِرُ. وَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا وَلَا مَظْلُومًا، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّ لَهُ<sup>(٣)</sup> تَأْوِيلَهُ؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup>،  
وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ فِي الْمَعَارِضِ لَمُنْذُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ»<sup>(٥)</sup>. وَكَانَ  
النَّبِيُّ ﷺ يَمَزُحُ وَلَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا<sup>(٦)</sup>. وَقَالَ لِرَجُلٍ: «إِنَّا حَامِلُوكَ عَلَى  
وَلَدٍ<sup>(٧)</sup> نَاقَةٍ<sup>(٨)</sup>». فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا أَصْنَعُ بَوَلَدِ النَّاقَةِ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَلِدُ

- (١) فِي: بَابِ الْمَعَارِضِ فِي الْإِيمَانِ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٠٠.  
كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه، فِي: بَابِ مَنْ وَرَى فِي يَمِينِهِ، مِنْ كِتَابِ الْكُفَّارَاتِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَه  
٦٨٥/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٧٩/٤.  
(٢) فِي م: «نَوَى».  
(٣) سَقَطَ مِنْ: م.  
(٤) فِي ف، م: «كَذَلِكَ».  
(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠/١٩٩. وَصَحَّحَ وَقَفَهُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ.  
وَكَذَا أَخْرَجَهُ مَوْقُوفًا عَلَى عَمْرِ. كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَوْقُوفًا عَلَى عِمْرَانَ، فِي: الْأَدَبِ الْمِفْرَدِ ٢/  
٣٣٤. وَانْظُرْ سِلْسِلَةَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ ٣/٢١٣، ٢١٥.  
(٦) انْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَزَاحِ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَرِّ وَالصَّلَةِ. عَارِضَةٌ  
الْأَحْوَذِيُّ ٨/١٥٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/٣٤٠، ٣٦٠.  
(٧) فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: «ابن».  
(٨) فِي ف، م: «النَّاقَةُ».

الإِبِلَ إِلَّا التَّوْقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ بَعْضُ «أَهْلِ الْعِلْمِ»: الْكَلَامُ أَوْسَعُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ ظَرِيفٌ<sup>(٢)</sup>. يَعْنِي التَّأْوِيلَ.

**فصل:** وَمَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، وَكَانَ لِيَمِينِهِ سَبَبٌ هَيَّجَهَا يَفْتَضِي مَعْنَى أَعَمَّ مِنَ اللَّفْظِ، مِثْلَ مَنْ امْتَنَّتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ، فَحَلَفَ لَا يَشْرَبُ لَهَا الْمَاءَ مِنَ الْعَطَشِ، أَوْ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا، أَوْ حَلَفَ<sup>(٤)</sup> لَا يَأْوِي مَعَهَا فِي دَارٍ، لِسَبَبٍ يَفْتَضِي جَفَاءَهَا، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْقَاصِدِ لَذَلِكَ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ السَّبَبَ دَلِيلٌ عَلَى النِّيَّةِ وَالْقَصْدِ، فَقَامَ مَقَامَهُ. وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ أَعَمَّ مِنَ السَّبَبِ، كَرَجُلٍ امْتَنَّتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ بَيْتِهَا<sup>(٦)</sup>، فَحَلَفَ لَا يَشْكُرُ بَيْتًا، أَوْ دَعَاهُ إِنْسَانٌ إِلَى غَدَاءٍ، فَحَلَفَ لَا يَتَغَدَّى، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى عُمُومِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ إِذَا وَرَدَ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ، يُحْمَلُ عَلَى عُمُومِهِ، وَلَمْ يَخْتَصَّ مَحَلَّ سَبَبِهِ، فَكَذَلِكَ الْيَمِينُ. وَالثَّانِي، يَخْتَصُّ بِمَحَلِّ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ<sup>(٧)</sup> حَالِهِ دَالَّةٌ<sup>(٨)</sup> عَلَى إِرَادَةِ الْخَاصِّ، أَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَاهُ، وَلَأَنَّا أَقْمَنَّا السَّبَبَ مُقَامَ النِّيَّةِ فِي التَّعْمِيمِ، فَكَذَلِكَ فِي التَّخْصِيسِ.

- 
- (١) فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَزَاجِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥٩٦/٢.  
 كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَزَاجِ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ. عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ١٥٨/٨. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٦٧/٣.  
 (٢ - ٢) فِي ف: «الْعُلَمَاءُ».  
 (٣) عَزَاهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ لِمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ. الْمَغْنَى ٤٩٨/١٣، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٨/٢٣.  
 (٤) بَعْدَهُ فِي ف: «أَنْ».  
 (٥) فِي م: «كَذَلِكَ».  
 (٦) فِي ف: «فِي بَيْتِهَا».  
 (٧ - ٧) فِي ف: «الْحَالُ تَدُلُّ».

ولو حَلَفَ على شَيْءٍ لَسَبَّ فَرَالَ، مِثْلَ مَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ<sup>(١)</sup> بَلَدًا لظُلْمٍ فِيهِ، فَرَالَ الظُّلْمُ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ دَخَلَهُ، فَقَالَ الْقَاضِي: يَخْنَثُ. وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَيْهِ. وَإِنْ حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ، أَوْ عَبْدِهِ، أَنْ لَا يَخْرُجَا إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَخَرَجَا عَنْ مِلْكِهِ، فَقَالَ الْقَاضِي: تَنْحَلُّ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ تَقْتَضِي تَخْصِيصَهَا<sup>(٣)</sup> بِحَالَةِ الْمَلِكِ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ. فَيُخْرَجُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَفِي الَّتِي قَبْلَهَا وَجْهَانِ؛ قِيَاسًا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبَتِهَا. وَإِنْ حَلَفَ لِعَامِلٍ<sup>(٤)</sup> لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَعُزِلَ، أَوْ حَلَفَ لَا يَرَى مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي فَلَا يَرَى، فَعُزِلَ، وَأُشْبِهَ هَذَا، فِيهِ وَجْهَانِ؛ لِذَلِكَ<sup>(٥)</sup>. فَإِنْ قُلْنَا: لَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِعُزْلِهِ. فَرَفَعَهُ إِلَيْهِ بَعْدَ عُزْلِهِ، بَرَّ. وَإِنْ قُلْنَا: تَنْحَلُّ بِذَلِكَ. فَرَأَى مُنْكَرًا فِي وِلَايَتِهِ، وَأَمْكَنَهُ رَفَعَهُ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَرْفَعْهُ إِلَيْهِ<sup>(٦)</sup> حَتَّى عُزِلَ، ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَيْهِ، لَمْ يَبْرَّ.

**فصل:** فَإِنْ عُذِمَ ذَلِكَ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِمَا عَيَّنَّه، فَمَتَى حَلَفَ: لَا أَكَلْتُ [٣٩؛ ط] هَذَا الرُّطْبِ. أَوْ: هَذَا الْعِنَبِ. فَصَارَ دِبْسًا، أَوْ خَلًّا، أَوْ نَاطِقًا. أَوْ: لَا أَكَلْتُ هَذَا الْحَمَلِ. فَصَارَ كَبْشًا. أَوْ<sup>(٧)</sup>: لَا أَكَلْتُ هَذَا الْبَرِّ. فَصَارَ دَقِيقًا، أَوْ خُبْزًا، أَوْ هَرِيسَةً، أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ، فَأَكَلَ

(١) بعده في الأصل: «في».

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «تخصيصهما».

(٤) بعده في ف: «أن».

(٥) في م: «كذلك».

(٦) زيادة من: م.

(٧) في الأصل: «و».



منه، حَيْثُ. وَإِنْ حَلَفَ: لَا كَلَّمْتُ هَذَا الصَّبِيَّ. فَصَارَ شَيْخًا فَكَلَّمَهُ. أَوْ: لَا دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ. فَصَارَتْ فُضَاءً، أَوْ مَسْجِدًا، أَوْ حَمَّامًا، فَدَخَلَهَا. أَوْ: لَا لَيْسْتُ هَذَا الرَّدَاءَ. فَلَيْسَ قَمِيصًا، أَوْ سَرَاوِيلَ، أَوْ اِغْتَمَّ بِهِ. أَوْ: لَا رَكِبْتُ<sup>(١)</sup> هَذِهِ السَّفِينَةَ. فَتَقَضَّصْتُ، ثُمَّ أُعِيدَتْ وَرَكِبَهَا. أَوْ<sup>(٢)</sup>: لَا كَلَّمْتُ زَوْجَةَ فُلَانٍ هَذِهِ، وَلَا عَبْدَهُ هَذَا. أَوْ<sup>(٣)</sup>: لَا دَخَلْتُ دَارَهُ هَذِهِ. أَوْ: لَا كَلَّمْتُ بَكْرًا عَبْدَ<sup>(٤)</sup> زَيْدٍ، وَلَا هِنْدًا زَوْجَتَهُ. أَوْ: لَا كَلَّمْتُ زَيْدًا سَيِّدَ بَكْرٍ، أَوْ زَوْجَ هِنْدٍ، أَوْ زَيْدًا صَدِيقَ سَعْدٍ. فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُنَّ، وَفَعَلَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، حَيْثُ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ بَاقِيَةٌ، فَحَيْثُ بِهِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ: لَا أَكَلْتُ هَذَا الْكَبْشَ. فَذَبَحَهُ وَأَكَلَ مِنْ لَحْمِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ فِي هَذَا كُلِّهِ<sup>(٥)</sup>.

وَإِنْ اسْتَحَالَتِ الْعَيْنُ، مِثْلَ أَنْ حَلَفَ عَلَى هَذَا الْبُرِّ، فَصَارَ زَرْعًا، أَوْ عَلَى بَيْضَةٍ، فَصَارَتْ فَرْخًا، أَوْ عَلَى خَمِيرٍ، فَصَارَ خَلًّا، لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ اسْتَحَالَتْ، فَزَالَ حَكْمُ الْيَمِينِ.

وَمَتَى كَانَتْ «نِيَّةُ الْحَالِفِ»<sup>(٦)</sup> عَلَى شَيْءٍ مُقَيَّدٍ بِصِفَةٍ، تَقَيَّدَتْ بِمِثْلِهِ بِذَلِكَ. وَمَتَى<sup>(٧)</sup> حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ، وَلَا يُكَلِّمُ عَبْدَهُ، وَلَا زَوْجَتَهُ،

(١) فِي ف: «أَرْكَبَ».

(٢) فِي س ٣: «و».

(٣) فِي م: «عِنْدَ».

(٤) بَعْدَهُ فِي ف: «وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَقِيلَ ذَكَرَهُ فِي الْمَحَرَّرِ».

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ: «نِيَّتُهُ».

(٦) فِي ف: «مِنْ».

ولا يَرْكَبُ دَابَّتَهُ، وَقَصَدَ مُعَيَّنًا، تَعَلَّقَتْ اليمينُ بَعَيْنِهِ، سَوَاءٌ بَقِيَ لِفُلَانٍ أَوْ انْتَقَلَ عَنْهُ، وَلَا تَتَنَاوَلُ يَمِينُهُ غَيْرَ<sup>(١)</sup> تِلْكَ الدَّارِ، وَالْعَبْدِ، وَالذَّائِبَةِ، وَالزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ بَيْنَهُ. وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ، حَيْثُ بِكَلَامِ كُلِّ عَبْدٍ وَزَوْجَةٍ لَهُ، وَدُخُولِ كُلِّ دَارٍ مُضَافَةٍ إِلَيْهِ بِمِلْكِ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ سُكْنَى؛ لِأَنَّ الدَّارَ تُضَافُ إِلَى سَاكِنِهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ يُوتِيَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. يَرِيدُ يَبُوتَ أَزْوَاجِهِمُ الَّتِي يَسْكُنُهَا. وَلَا يَخْنُثُ بِكَلَامِ عَبْدٍ زَالَ عَنْهُ مِلْكُ فُلَانٍ، وَلَا دَارٍ. وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ<sup>(٣)</sup> دَارَ عَبْدٍ فُلَانٍ، وَلَا يَرْكَبُ دَابَّتَهُ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبَهُ، فَلَيْسَ<sup>(٤)</sup>، أَوْ سَكَنَ،<sup>(٥)</sup> أَوْ رَكِبَ<sup>(٥)</sup> مَا جُعِلَ بَرَسِمِهِ، حَيْثُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَلِأَنَّ إِضَافَةَ الْمِلْكِيَّةِ هَلُنَا غَيْرُ مُتَحَقِّقَةٍ، فَتَعَيَّنَ صَرَفُهَا إِلَى غَيْرِ الْمِلْكِيَّةِ.

فصل : وَإِنْ عُذِمَ التَّعْيِينُ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِمَا تَنَاوَلَهُ الْاسْمُ.

وَالْأَسْمَاءُ ثَلَاثَةٌ<sup>(٦)</sup> أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا، الْأَسْمَاءُ الْعُرْفِيَّةُ، وَهِيَ أَسْمَاءُ اشْتَهَرَ فِي الْعُرْفِ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهَا، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ؛ أَحَدُهَا، مَا صَارَتْ الْحَقِيقَةُ فِيهِ مَعْمُورَةً لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ النَّاسِ؛ كَالرَّأْوِيَةِ لِلْمَزَادَةِ، وَحَقِيقَتُهَا الْبَعِيرُ الَّذِي يُسْتَقَى<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ، وَالْغَائِطُ وَالْعَذِرَةُ لِلْفَضْلَةِ الْمُسْتَقْدَرَةِ،

(١) فِي ف: «عَيْن».

(٢) سُورَةُ الطَّلَاقِ ١.

(٣) فِي ف: «يَسْكُن».

(٤) فِي ف: «فَرَكَبَ»، وَفِي م: «فَرَكَبَ أَوْ لَبَسَ».

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: ف.

(٦) فِي ف، م: «أَرْبَعَةٌ».

(٧) فِي ف: «يُسْتَقَى»، وَفِي م: «يَسْقَى».

وَحَقِيقَةُ الْغَائِطِ الْمَكَانُ الْمُطْمَئِنُّ ، وَالْعَذِرَةُ فِتَاءُ الدَّارِ . فَهَذَا تَنْصَرِفُ الْيَمِينُ عَلَيْهِ إِلَى الْاسْمِ الْعُرْفِيِّ دُونَ الْحَقِيقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَرِيدُ غَيْرَهُ ، فَصَارَ كَالْمُصْرَحِ بِهِ . وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شِوَاءً ، اخْتَصَّصَتْ يَمِينُهُ اللَّحْمَ الْمَشْوِيَّ ، «دُونَ الْمَشْوِيِّ»<sup>(١)</sup> مِنَ الْبَيْضِ وَغَيْرِهِ ؛ لِاخْتِصَاصِ الشَّوِيِّ بِاللَّحْمِ الْمَشْوِيِّ دُونَ<sup>(٢)</sup> غَيْرِهِ . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى الدَّائِيَّةِ ، لَمْ تَتَنَاوَلْ يَمِينُهُ أَدَمِيًّا ، وَلَا مَا لَا يُسَمَّى دَائِبَةً فِي الْعُرْفِ . وَإِنْ حَلَفَ : لَا أُسْتَظِلُّ<sup>(٣)</sup> بِسَقْفٍ . لَمْ تَتَنَاوَلْ يَمِينُهُ<sup>(٤)</sup> السَّمَاءَ ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ<sup>(٥)</sup> قَالَ : ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾<sup>(٦)</sup> . وَلَوْ حَلَفَ عَلَى السَّرَاجِ ، لَمْ يَتَنَاوَلِ الشَّمْسَ ؛ لِعَدَمِ تَسْمِيَّتِهَا عُرْفًا . وَإِنْ اخْتَلَفَ أَهْلُ بَلَدَيْنِ فِي تَسْمِيَّةِ عَيْنٍ ، انْصَرَفَتْ يَمِينُ الْحَالِفِ إِلَى تَسْمِيَّةِ أَهْلِ بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ غَيْرَهُ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ اخْتَلَفَتْ اللُّغَاتُ .

النُّوْحُ [ ٤٠ : ٤١ ] الثَّانِي ، مَا لَا<sup>(٧)</sup> يُزِيلُ الْاسْمَ عَنِ الْحَقِيقِيِّ ، مِثْلَ اسْمِ اللَّحْمِ ، يَتَنَاوَلُ فِي الْحَقِيقَةِ لَحْمَ السَّمَكِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا كُلُّوْا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾<sup>(٨)</sup> . وَلَا يُفْهَمُ ذَلِكَ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْاسْمِ ، فَذَكَرَ الْحَرَقِيُّ أَنَّهُ إِذَا

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في ف : « البيض و » .

(٣) في الأصل : « يستظل » .

(٤) زيادة من : ف ، م .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) سورة الأنبياء ٣٢ .

(٧) سقط من : م .

(٨) سورة النحل ١٤ .

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ مِنْ لَحْمِ السَّمَكِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُ لَحْمًا ، وَلِأَنَّهُ لَحْمُ حَيَوَانٍ ، أَشْبَهَ لَحْمَ الطَّيْرِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يَدْخُلُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّحْمِ ، أَشْبَهَ الْجَرَادَ ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْحَالِفَ لَمْ يُرْزَهُ بِيَمِينِهِ ، فَأَشْبَهَ النَّوْعَ الَّذِي قَبْلَهُ .

وإن حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا ، فَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ يَمِينَهُ تَتَنَاوَلُ الْمَسْجِدَ وَالْحَمَامَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَسَاجِدَ بُيُوتًا ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَفِي الْأَثَرِ : « يَفْسُ الْبَيْتِ الْحَمَامُ » <sup>(٢)</sup> . وَإِذَا كَانَ بَيْتًا فِي الْحَقِيقَةِ وَتَسْمِيَةِ <sup>(٣)</sup> الشَّارِعِ ، حَيْثُ بِدُخُولِهِ كَغَيْرِهِ <sup>(٤)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنَثَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ بَيْتًا ، أَشْبَهَ النَّوْعَ الْأَوَّلَ . وَيَدْخُلُ فِي يَمِينِهِ بَيْتُ الشَّعْرِ وَالْمَدْرِ ؛ لِأَنَّهُ بَيْتُ حَقِيقَةٍ وَعُرْفًا . وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ الْحَيْمَةُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى بَيْتًا . وَلَا يَدْخُلُ الدَّهْلِيْزُ ، وَلَا الصُّفَّةُ <sup>(٥)</sup> ، وَلَا صَحْنُ الدَّارِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٦)</sup> .

وإن حَلَفَ عَلَى الرَّيْحَانِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : تَخْتَصُّ يَمِينُهُ الرَّيْحَانَ الْفَارِسِيَّ ؛ لِأَنَّهُ الْمُسَمَّى عُرْفًا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : تَتَنَاوَلُ كُلَّ نَبْتٍ أَوْ زَهْرٍ

(١) سورة النور ٣٦ .

(٢) أخرجه ابن الجوزي ، في : العلل المتناهية ١ / ٣٠٤ . وابن عدى ، في : الكامل ٧ / ٢٦٧٩ .  
وقال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح .

(٣) في س ٣ ، م : « يسميه » .

(٤) في الأصل : « لغيره » .

(٥) الصفة : البهو الواسع العالى السقف .

(٦) في م : « كذلك » .

طَيْبِ الرِّيحِ ؛ كَالْوَرْدِ ، وَالبَنْفَسَجِ ، وَالتَّرْجِسِ ، وَالمَرْزُجُوشِ <sup>(١)</sup> ، وَنَحْوِهِ ؛  
لأنَّهُ يَتَنَاوَلُهُ <sup>(٢)</sup> اسْمُ الرِّيحَانِ حَقِيقَةً . وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْمُ وَرَدًا وَلَا بَنْفَسَجًا ،  
حَيْثُ بِشْمَهُمَا ، رَطْبَيْنِ كَانَا أَوْ يَابِسَيْنِ . فَإِنْ شَمَّ دُهُنَهُمَا ، لَمْ يَحْنُثْ عِنْدَ  
القَاضِي ؛ لأنَّهُ لَمْ يَشْمَهُمَا . وَيَحْنُثُ عِنْدَ أَبِي الخَطَّابِ ؛ لأنَّ الشَّمَّ إِنَّمَا هُوَ  
لِلرَّائِحَةِ ، وَرِيحُهُمَا فِي دُهُنِهِمَا . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِيهِمَا ، فَاشْتَرَى  
دُهُنَهُمَا ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

النَّوعُ الثَّالِثُ ، مَا يَتَنَاوَلُهُ الاسْمُ حَقِيقَةً وَعُرْفًا ، لَكِنْ أَضَافَ إِلَيْهِ فِعْلًا لَمْ  
تَجْرِ الْعَادَةُ بِإِضَافَتِهِ إِلَّا <sup>(٣)</sup> إِلَى بَعْضِهِ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَتَنَاوَلُ الاسْمُ  
جَمِيعَ الْمُسَمَّى ؛ لِعُمُومِ الاسْمِ فِيهِ . وَالثَّانِي ، يَخْتَصُّ مَا <sup>(٤)</sup> جَرَتْ الْعَادَةُ  
بِإِضَافَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ؛ لأنَّ هَذَا <sup>(٥)</sup> قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْإِرَادَةِ ، فَاشْتَبَهَ  
مَا لَوْ خَصَّه بِنَيْبَتِهِ .

فَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَحْنُثُ بِأَكْلِ رَأْسِ كُلِّ  
حَيَوَانٍ ؛ مِنْ النَّعَمِ ، وَالطَّيْرِ ، وَالصَّيِّدِ ، وَالْحَيْتَانِ ، وَالْجَرَادِ ؛ لِعُمُومِ الاسْمِ فِيهِ  
حَقِيقَةً وَعُرْفًا ، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِشُرْبِ الْمَاءِ  
الْمِلْحِ ، وَالْمَاءِ النَّجِسِ . وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ خُبْزًا ، حَيْثُ بِأَكْلِ خُبْزِ الدُّرَّةِ  
وَالدُّخْنِ ، وَإِنْ لَمْ تَجْرِ عَادَةُ أَهْلِ بَلَدِ الْحَالِفِ بِأَكْلِهِ . وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْمَرْزُجُوش » ، وَفِي س ٣ : « الْمَرْزُجُوش » . وَانْظُرْ مَا تَقْدُمُ فِي ٣٥٨/٢ .

(٢) فِي س ٣ ، م : « يَتَنَاوَلُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٤) فِي ف ، م : « مَا » .

(٥) فِي ف : « هُنَا » .

لَحْمًا، تَنَاوَلْتَ يَمِينُهُ أَكَلَ<sup>(١)</sup> اللَّحْمِ الْحَرَامِ. وقال أبو الخطاب: لا يَحْنُثُ بِأَكْلِ رَأْسٍ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ مُنْفَرِدًا؛ لَأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ اللَّفْظُ غُرْفًا، فَلَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِهِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شِوَاءً، فَأَكَلَ يَيْضًا مَشُورًا. وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ يَيْضًا، فَعِنْدَ<sup>(٢)</sup> الْقَاضِي يَحْنُثُ بِأَكْلِ يَيْضِ كُلِّ حَيَوَانٍ. وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ يَيْضٍ لَا<sup>(٣)</sup> يُزَايِلُ<sup>(٤)</sup> بَائِضَهُ فِي حَيَاتِهِ، كَبَيْضِ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ.

النوع الرابع، أَسْمَاءُ يُقْصَدُ بِهَا فِي الْغَالِبِ مَعْنَى، فَإِذَا أَطْلَقَهَا فِي الْيَمِينِ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِمَا يَحْصُلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَإِذَا حَلَفَ لَا يَضْرِبُهُ، فَخَنَقَهُ، [٤٤٠ ط] أَوْ نَفَعَ شَعْرَهُ، أَوْ عَصَرَ سَاقَهُ، حَيْثُ؛ لَأَنَّهُ يُقْصَدُ تَرْكَ تَأْلِيمِهِ. وَإِنْ حَلَفَ لَيَضْرِبَنَّهُ، بَرَّ بِفِعْلِ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ يَحْصُلُ مَقْصُودُهُ، وَيُسَمَّى ضَرْبًا. وَإِنْ ضَرَبَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَبْرَ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ مَقْصُودُهُ. وَإِنْ حَلَفَ: لَا وَطِئْتُ مَدِينَةَ كَذَا. فَدَخَلَهَا رَاكِبًا، حَيْثُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَادُ بِهِ اجْتِنَابُهَا.

**فصل : القسم الثاني : الأسماء الشرعية، وهي التي لها موضوع شرعي؛ كالوضوء، والطهارة، (والصلاة)، والصوم، والزكاة، والحج، والبيع، فتعلق اليمين بالموضوع الشرعي؛ لأنه الظاهر. وتعلق اليمين**

(١) في الأصل، م: «لكل».

(٢) في ف، م: «فقال».

(٣) سقط من: م.

(٤) في ف: «يزال».

(٥ - ٥) سقط من: م.

بالصحيح منه دون الفاسد؛ لأنه المشروع. وقال ابن أبي موسى: من حلف لا يتزوّج، لم يحنث إلا بتزويج صحيح، ومن حلف لا يشتري، فاشتري شراءً فاسداً، ففيه روايتان<sup>(١)</sup>، وإن تزوّج تزويجاً مختلفاً فيه، أو اشتري شراءً مختلفاً فيه، حنث؛ لأنه يُطلق عليه الاسم. وقال أبو الخطاب: إن باع وقت النداء، أو<sup>(٢)</sup> تزوّج بغير ولي، ففيه وجهان.

وإن حلف لا يبيع حمراً، ولا حُرّاً، حنث بفعل ذلك؛ لأنه يتعدّز حمله يمينه على عقد صحيح، فتعيّن<sup>(٣)</sup> الفاسد محملاً<sup>(٤)</sup> لها. ويحنث أن لا يحنث؛ لأنه ليس يبيع في الشرع.

وإن حلف ليصليّ، وليصوم، فأقل ذلك صوم يوم، وصلاة ركعتين، كما لو نذر ذلك. وإن حلف لا يصلي، ولا يصوم، فكذلك عند أبي الخطاب؛ لأن ما دونه لا يبرّ به، فلا يحنث بفعله، كغيره من الأفعال. وقال القاضي: يحنث بائدائهما؛ لأنه يُسمّى مُصلياً وصائماً. ويحنث أن يُخرّج هذا على<sup>(٥)</sup> الروايتين في من حلف لا يفعل شيئاً، ففعل بَعْضَهُ.

وإن حلف لا يبيع، لم يحنث حتى يتعقد البيع بالإيجاب والقبول.

(١) في الأصل: «وجهان».

(٢) في الأصل: «و».

(٣) في الأصل، م: «فيتعين».

(٤) في الأصل: «مجهولاً»، وفي ف: «محلاً».

(٥) بعده في ف: «أن».

وإن حَلَفَ لَا يَهَبُهُ، أَوْ لَا يُعِيرُهُ، فَأَوْجَبَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقْبَلْهُ الْآخَرُ، حَيْثُ؛  
لأنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ الْهَبَةِ فِعْلُ الْوَائِبِ، لَعَدَمِ الْعَوَضِ فِيهَا، بِخِلَافِ الْبَيْعِ،  
فإنَّ مَقْصُودَ الْبَائِعِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ. وإن حَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، فَوَهَبَهُ،  
لَمْ يَخْنَثْ؛ لأنَّ الصَّدَقَةَ تَخْتَصُّ بِوَصْفٍ زَائِدٍ؛ بِذَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:  
«هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»<sup>(١)</sup>.

وإن حَلَفَ لَا يَهَبُهُ، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ تَطَوُّعًا، لَمْ يَخْنَثْ عِنْدَ أَبِي  
الْخَطَّابِ؛ لذلك<sup>(٢)</sup>. وقال القاضي: يَخْنَثُ؛ لَأَنَّهُ تَبَرُّعٌ بَعَيْنٍ فِي حَيَاتِهِ،

(١) فى م: «هبة».

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب الصدقة على موالى أزواج النبى ﷺ، وباب إذا  
تحولت الصدقة، من كتاب الزكاة، وفى: باب قبول الهدية، من كتاب الهبة، وفى: باب الحرة  
تحت العبد، من كتاب النكاح، وفى: باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً، وباب حدثنا عبد الله بن  
رجاء، من كتاب الطلاق، وفى: باب الأدم، من كتاب الأطعمة، وفى: باب الولاء لمن أعتق  
وميراث اللقيط، من كتاب الفرائض. صحيح البخارى ١٥٨/٢، ٢٠٣/٣، ١١/٧، ٦١،  
٦٢، ١٠٠، ١٩١/٨. ومسلم، فى: باب إباحة الهدية للنبي ﷺ، من كتاب الزكاة. صحيح  
مسلم ٧٥٥/٢. وأبو داود، فى: باب الفقير يهدى للغنى من الصدقة، من كتاب الزكاة. سنن  
أبى داود ٣٨٥/١. والنسائى، فى: باب إذا تحولت الصدقة، من كتاب الزكاة، وفى: باب  
خيار الأمة، وباب خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك، من كتاب الطلاق، وفى: باب عطية المرأة  
بغير إذن زوجها، من كتاب العمرى، وفى: باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد، من كتاب  
البيوع. المجتبى ٨١/٥، ١٣٢/٦، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧، ٢٦٤/٧. وابن ماجه، فى: باب  
خيار الأمة إذا أعتقت، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ٦٧١/١. والدارمى، فى: باب فى  
تخيير الأمة تكون تحت العبد فتعتق، من كتاب الطلاق ١٦٩/٢. والإمام مالك، فى: باب ما  
جاء فى الخيار، من كتاب الطلاق. الموطأ ٥٦٢/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٨١/١،  
٣٦١، ١٢٧/٣، ١٣٠، ١٨٠، ٢٧٦، ٤٦/٦، ١١٥، ١٢٣، ١٥٠، ١٧٢، ١٧٥،  
١٧٨، ١٨٠، ١٩١، ٢٠٧.

(٢) فى م: «كذلك».



أَشْبَهَ مَا لَوْ أَهْدَى إِلَيْهِ ، وَالصَّدَقَةُ نَوْعٌ مِنَ الْهِبَةِ ، فَتَتَنَاوَلُهَا يَمِينُ الْحَالِفِ عَلَى الْهِبَةِ ، وَلَمْ تَدْخُلِ الْهِبَةُ فِي يَمِينِ الْحَالِفِ عَلَى الصَّدَقَةِ . وَلَا يَحْنُثُ بِالصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَبَرُّعٍ . وَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ أَوْ أَعْمَرَهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ هِبَةٌ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ إِنَّمَا يَنْبُثُ بَعْدَ انْحِلَالِ الْيَمِينِ بِالْمَوْتِ . وَإِنْ أَعَارَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى هِبَةً ، وَلِأَنَّ الْهِبَةَ تَمْلِكُ الْأَعْيَانِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ هِبَةٌ الْمَنَافِعِ . وَإِنْ حَاتَبَهُ فِي الْبَيْعِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْعَارِيَةِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّهُ يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ عَلَيْهِ . وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ ، انْتَبَى عَلَى مِلْكِ الْمُؤَوَّفِ عَلَيْهِ ؛ إِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ . حَيْثُ . وَإِلَّا فَلَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى هِبَةً .

**فصل : الْقِسْمُ الثَّالِثُ :** مَا لَهُ مَوْضُوعٌ لِعَوِيٍّ ، لَمْ يَغْلِبِ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ ، فَتَتَنَاوَلُهُ يَمِينُهُ ، مِثْلَ أَنْ <sup>(١)</sup> يَحْلِفَ [ ٤١ ؛ ر ] لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ، <sup>(٢)</sup> فَيَحْنُثُ بِأَكْلِ مَا يُسَمَّى لَبَنًا <sup>(٣)</sup> ، حَلِيبًا كَانَ أَوْ مَخِيضًا ، مَائِعًا كَانَ <sup>(٤)</sup> أَوْ جَامِدًا . وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْجُبْنِ <sup>(٥)</sup> ، وَالزُّبْدِ ، وَالسَّمْنِ ، وَالْأَقِطِ ، وَالْكَشْكِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى لَبَنًا . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى الزُّبْدِ ، لَمْ تَتَنَاوَلْ يَمِينُهُ سَمْنًا ، وَلَا لَبَنًا لَمْ يَظْهَرْ زُبْدُهُ ، فَإِنْ ظَهَرَ زُبْدُهُ ، تَنَاوَلَتْهُ يَمِينُهُ . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى السَّمْنِ ، لَمْ تَتَنَاوَلْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « مِنْ » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٤) فِي م : « الْحَبْز » .

يَمِينُهُ زُبْدًا وَلَا لَبَنًا، وَيَحْنُثُ بِأَكْلِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ مُفْرَدًا، أَوْ<sup>(١)</sup> فِي طَبِيخٍ يَظْهَرُ طَعْمُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَغَيْرَهُ. وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ طَعْمُهُ فِي الطَّبِيخِ، لَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ زَالَ اسْمُهُ وَطَعْمُهُ، فَلَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِهِ، كَالْكَشْكِ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حِنْطَةً، فَأَكَلَهَا<sup>(٢)</sup> خُبْرًا أَوْ طَبِيخًا، حَنِثَ؛ لِأَنَّ الْحِنْطَةَ لَا تُؤْكَلُ حَبًّا عَادَةً، فَانْصَرَفَتْ يَمِينُهُ إِلَى أَكْلِهَا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا. وَإِنْ أَكَلَ شَعِيرًا فِيهِ حَبَاتُ حِنْطَةٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ حِنْطَةً، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا، فَأَكَلَ مُنْصَفًا<sup>(٣)</sup>. وَالثَّانِي، لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُا مُسْتَهْلَكَةٌ فِي الشَّعِيرِ، أَشْبَهَ السَّمْنَ فِي الْحَبِيبِ<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَاكِهَةً، تَنَاوَلَتْ يَمِينُهُ كُلَّ ثَمَرَةٍ مَأْكُولَةٍ تَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرِ؛ كَالْعِنَبِ، وَالزَّرِيرِ، وَالرُّطْبِ، وَالثَّمَرِ، وَالْجُوزِ، وَاللُّوزِ؛<sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ يُسَمَّى<sup>(٥)</sup> فَاكِهَةً. وَلَا تَتَنَاوَلُ الْقِثَاءَ، وَالْخِيَارَ، وَالْبَادَنْجَانَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْخَضِرِ. وَفِي الْبَطِيخِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، هُوَ<sup>(٦)</sup> فَاكِهَةً؛ لِأَنَّهُ يَنْضَجُ وَيَحْلُو، أَشْبَهَ الْعِنَبَ. وَالثَّانِي، لَيْسَ بِفَاكِهَةٍ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرٌ بَقْلَةٌ، أَشْبَهَ الْقِثَاءَ.

(١) فِي الْأَصْلِ، س ٣، م: «و».

(٢) فِي ف: «فَاكَلَ».

(٣) النِّصْفُ: الَّذِي أَرَطَبَ نِصْفَهُ. وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمَصْنَفِ فِي صَفْحَةِ ٤٨.

(٤) الْحَبِيبُ: الْحُلُوءُ الْمُخْلُوطَةُ مِنَ التَّمْرِ وَالسَّمَنِ.

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ: «لِأَنَّهُا تَسْمَى».

(٦) سَقَطَ مِنْ: ف، م.

**فصل : والإدام ما يُؤْكَلُ مع الخُبْزِ عادةً ، سواءً كان ممَّا يُضْطَبَغُ به ؛ كالمَرْقِ ، واللَّبَنِ ، والدُّهْنِ ، والخلِّ ، أو ممَّا لا يُضْطَبَغُ ؛ كالشَّوَاءِ ، والجُبْنِ ، والزَّيْتُونِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « نِعَمَ الإِدَامُ الْخَلُّ »<sup>(١)</sup> . وقال : « اللَّحْمُ سَيِّدُ الإِدَامِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ »<sup>(٢)</sup> . فَنَصَّ عَلَى هَذَيْنِ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِمَا سَائِرَ مَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> يُؤْتَدَمُ بِهِ عَادَةً . وَفِي التَّمْرِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ إِدَامٌ<sup>(٤)</sup> ؛ لِمَا رَوَى يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ تَمْرَةً عَلَى كِشْرَةٍ ، وَقَالَ : « هَذِهِ إِدَامٌ هَذِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> .**

(١) أخرجه مسلم ، فى : باب فضيلة الخل والتأدم به ، من كتاب الأطعمة . صحيح مسلم ٣ / ١٦٢١ - ١٦٢٣ . وأبو داود ، فى : باب فى الخل ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢ / ٣٢٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الخل ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٨ / ٣٣ . والنسائى ، فى : باب إذا حلف أن لا يتأدم فأكل خبزاً بخل ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٧ / ١٣ . وابن ماجه ، فى : باب الائتدام بالخل ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٠٢ . والدارمى ، فى : باب أى الإدام كان أحب إلى رسول الله ﷺ ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمى ٢ / ١٠١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٢) عن بريدة مرفوعاً : « سيد الإدام فى الدنيا والآخرة اللحم » . أخرجه الطبرانى ، فى : الأوسط ٨ / ٢٣٢ . وانظر : مجمع الزوائد ٥ / ٣٥ ، وتخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٢ / ٩٣٠ .

(٣) بعده فى الأصل : « لا » .

(٤) فى الأصل : « آدم » .

(٥) فى : باب الرجل يحلف أن لا يتأدم ، من كتاب الأيمان والنذور ، وفى : باب فى التمر ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢ / ٢٠١ ، ٣٢٥ .

كما أخرجه أبو يعلى ، فى : مسنده ١٣ / ٤٨٢ ، من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه . وقال الهيثمى : وفيه يحيى بن العلاء وهو ضعيف . مجمع الزوائد ٥ / ٤٠ .

والثاني<sup>(١)</sup>، ليس بإدام<sup>(٢)</sup>؛ لأنه فاكهة<sup>(٣)</sup>، أشبه الزبيب.

وأما الطعام، فهو اسم لكل مأكول ومشروب على سبيل الاختيار، قال الله تعالى: ﴿كُلْ أَطْعَامٍ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾<sup>(٤)</sup>. وقال النبي ﷺ: «إِنَّمَا تَحْزُزُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتَهُمْ»<sup>(٥)</sup>. والحلال والحرام سواء في اليمين. وفي الماء والدواء وجهان؛ أحدهما، هو طعام؛ لقول الله تعالى في النهار: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾<sup>(٦)</sup>. ولأنه مشروب، والدواء مأكول ومشروب، أشبه العسل. والثاني، ليس بطعام؛ لأنه لا يُطْلَقُ عليه اسمه، والدواء إنما يُؤْكَلُ عند الضرورة.

وأما القوت، فما تبقى به البنية؛ كالخبز، والتمر، والزبيب، واللحم، واللبن؛ لأن كل واحد من هذه يفتأه أهل بلد. ويحتمل أن لا يدخل في يمينه ما لا يفتأه أهل بلده؛ لأن يمينه تنصرف إلى المتعارف عندهم.

**فصل:** ومن حلف على اللحم، تناولت يمينه لحم الأنعام، والصبيد، والطير، والسباع، وكل ما يسمى لحماً. ولا تتناول يمينه الشحم، والألية، والمخ، والدماغ، والكبد، والطحال، والقلب، والرئة،

(١) بعده في م: «أنه».

(٢) في الأصل، س ٣، م: «بأدم».

(٣) في ف، م: «ليس بفاكهة».

(٤) سورة آل عمران ٩٣.

(٥) تقدم تخريجه في ٢/٥٣٩، ٥٤٠.

(٦) سورة البقرة ٢٤٩.

وَالْكُلَيْتَةَ، وَالكَرِشَ، وَالْمُضْرَانَ، وَالْقَانِصَةَ<sup>(١)</sup>، وَالكَارِعَ<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ  
بَلَحْمٍ، وَ<sup>(٣)</sup> يَنْفَرِدُ عَنْهُ بِاسْمِهِ<sup>(٤)</sup> وَصِفَتِهِ، فَأُشْبِهَ الْجِلْدَ. وَفِي اللِّسَانِ  
وَجْهَانٍ؛ أَحَدُهُمَا، يَدْخُلُ<sup>(٥)</sup> فِي يَمِينِهِ<sup>(٦)</sup>؛ لَأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ. [٤١؛ ظ]  
وَالثَّانِي، لَا يَدْخُلُ؛ لَأَنَّهُ يَنْفَرِدُ بِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ، أُشْبِهَ الْقَلْبَ. وَفِي لَحْمِ  
الرَّأْسِ وَجْهَانٍ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَدْخُلُ فِي يَمِينِهِ. أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي مَنْ  
حَلَفَ لَا يَشْتَرِي لَحْمًا، فَاشْتَرَى رَأْسًا أَوْ كَارِعًا<sup>(٧)</sup>؛ لَا يَحْنُثُ، إِلَّا أَنْ  
يَتَوَيَّ؛ لِأَنَّ اسْمَ اللَّحْمِ لَا يَنْصَرِفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَيْهِ. وَالثَّانِي،  
يَحْنُثُ<sup>(٨)</sup>؛ لَأَنَّهُ لَحْمٌ. وَفِي الْمَرْقِ وَجْهَانٍ؛ أَحَدُهُمَا، لَا تَتَنَاوَلُهُ يَمِينُهُ؛ لَأَنَّهُ  
لَا يُسَمَّى لَحْمًا. وَالثَّانِي، تَتَنَاوَلُهُ يَمِينُهُ<sup>(٩)</sup>. اخْتَارَهُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ خَاصِيَّةَ  
اللَّحْمِ فِيهِ، وَلَا يَخْلُو مِنْ<sup>(١٠)</sup> أَجْزَائِهِ. وَفِي اللَّحْمِ الْأَيْضِ الَّذِي عَلَى الظَّهْرِ  
وَالْجَنْبِ، وَفِي تَضَاعِيفِ اللَّحْمِ الْأَحْمَرِ، وَجْهَانٍ؛ أَحَدُهُمَا، هُوَ لَحْمٌ.  
وَهَذَا قَوْلُ الْقَاضِي، وَأَبَى الْخَطَّابِ؛ لَأَنَّهُ<sup>(١١)</sup> يُسَمَّى لَحْمًا، وَيُسَمَّى بِأَتَعِهِ

(١) القانصة من الطير: جزء عضلي من المعدة يتم فيه جرش الغذاء وطحنه، وهي مشهورة في  
الطيور التي تتغذى بالحبوب، كالحمائم والدجاج.

(٢) في ف: «الكراع».

(٣) بعده في ف، م: «لا».

(٤) في ف: «في اسمه».

(٥ - ٥) زيادة من: الأصل، س ٣.

(٦) في ف: «كراعا».

(٧) في ف: «تتناوله».

(٨) زيادة من: ف، م.

(٩) في ف: «عن».

(١٠) بعده في الأصل: «لا».

لَحْمًا، ولا<sup>(١)</sup> يُفْرَدُ عن<sup>(٢)</sup> اللَّحْمِ. والثاني، هو شَحْمٌ. هذا ظاهرُ قولِ الخِرَقِيِّ، واختيارُ طَلْحَةَ العَاقُولِيِّ؛ لأنَّه يُشَبِّهُ الشَّحْمَ في لَوْنِهِ وَذَوْبِهِ، ولا يُسَمَّى لَحْمًا بِمُفْرَدِهِ. فعلى هذا، يكونُ هذا، والأَلْيَةُ، وشَحْمُ البَطْنِ، شَحْمًا تَتَنَاوَلُهُ يَمِينُ الحَالِفِ على الشَّحْمِ. وعلى قولِ القَاضِي، الشَّحْمُ اسْمٌ لَشَحْمِ البَطْنِ خَاصَّةً، لا يَتَنَاوَلُهُ غَيْرُهُ.

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَحْمًا، فَأَكَلَ لَحْمًا أَحْمَرَ وَحْدَهُ<sup>(٣)</sup>، لَمْ يَخْنَثْ؛ لأنَّه لَا يُسَمَّى شَحْمًا، وَلَا يَظْهَرُ<sup>(٤)</sup> فِيهِ شَحْمٌ. وقال الخِرَقِيُّ: يَخْنَثُ؛ لأنَّه لَا يَخْلُو مِنْ شَحْمٍ.

فصل: وَمَنْ حَلَفَ عَلَى الْعَنْبِ، لَمْ تَتَنَاوَلْ يَمِينُهُ حِصْرِمًا<sup>(٥)</sup>، وَلَا زَبِيئًا، وَلَا مَا يَقُولُ مِنَ الْعَنْبِ. وَمَنْ حَلَفَ عَلَى الزَّيْبِ، لَمْ تَتَنَاوَلْ يَمِينُهُ عَنْبًا.

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا، فَأَكَلَ مُنْصَفًا؛ وَهُوَ الَّذِي أَرْطَبَ نِصْفُهُ، أَوْ أَكَلَ الْقَدْرَ الَّذِي أَرْطَبَ مِنْهُ، حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ رُطْبًا. وَإِنْ أَكَلَ الْقَدْرَ الَّذِي لَمْ يُرْطَبْ، لَمْ يَخْنَثْ.

وَمَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ شَيْخًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا يَشْتَرِي جَدْيًا، وَ<sup>(٥)</sup> لَا يَأْكُلُ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «يُنْفَرِدُ عَلَى».

(٢) فِي ف: «فِيهِ شَحْمٌ».

(٣ - ٣) فِي ف: «وَحْدَهُ».

(٤) الْحِصْرِمُ: أَوَّلُ الْعَنْبِ مَا دَامَ حَامِضًا.

(٥) فِي س ٣: «أَوْ».

لَحْمًا طَرِيًّا ، وَلَا رُطْبًا جَنِيًّا ، لَمْ يَحْنَثْ بِغَيْرِ الْمُؤْصَفِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ ؛ لِأَنَّ  
يَمِينَهُ لَمْ تَتَنَاوَلَ غَيْرَهُ .

**فصل :** وَمَنْ حَلَفَ عَلَى الْحَلِيِّ ، تَنَاوَلَتْ يَمِينُهُ الْخَوَاتِيمَ ، وَالْأَسُورَةَ ،  
وَالْخَلَائِلَ ، وَكُلَّ مَا يُسَمَّى حَلِيًّا ، وَتَنَاوَلُ اللَّوْلُؤُ وَالْجَوَاهِرُ <sup>(١)</sup> فِي  
الْمُخَنَّقَةِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَسْتَخْرِجُهَا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَلَا  
تَتَنَاوَلُ الْعَقِيقَ ، وَالسَّبَّجَ <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَلِيٍّ ، أَشْبَهُ الْوَدَعِ وَالْحَزَرَ . وَلَا  
تَتَنَاوَلُ السَّيْفَ الْمُحَلَّى ؛ لِأَنَّ السَّيْفَ لَيْسَ بِحَلِيٍّ ، وَالْحَلِيَّةُ إِنَّمَا هِيَ لِلسَّيْفِ .  
وَفِي الْمِنْطَقَةِ الْمُحَلَّلَةِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هِيَ كَالسَّيْفِ . وَالثَّانِي ، تَتَنَاوَلُهَا  
الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَلِيِّ الرِّجَالِ . وَإِنْ لَبَسَ الْحَاتِمَ فِي أَىِّ أَصَابِعِهِ كَانَ ،  
حَنِثٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ <sup>(٥)</sup> لَبَسَهُ ، فَأَشْبَهُ لُبْسَهُ فِي الْحِنْصَرِ .

**فصل :** وَالْحَيْنُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ اسْمٌ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوَّى عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ <sup>(٦)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَالَ عِكْرِمَةُ <sup>(٧)</sup> ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ <sup>(٨)</sup> ، وَأَبُو

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « الْجَوْهَرُ » .

(٢) الْمُخَنَّقَةُ : الْقِلَادَةُ .

(٣) سُورَةُ النَّحْلِ ١٤ .

(٤) السَّبَّجُ : حَزْرٌ أَسْوَدٌ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ ، فِي : تَفْسِيرِهِ ٢٠٨ / ١٣ .

(٧) هُوَ عِكْرِمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَصْلُهُ مِنْ بَرِيرٍ ، رَوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ : انْطَلِقْ فَأَفْتِ  
النَّاسَ . تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ ، لِلشَّيرَازِيِّ ٧٠ .

(٨) سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْوَالِيبِيُّ ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمُقَرَّرُ الْمَفْسَرُ الشَّهِيدُ ، مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ،  
قَتَلَهُ الْحُجَّاجُ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ . سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٣٢١ / ٤ - ٣٤٣ ، الْعَبَرُ ١١٢ / ١ .

عُبَيْد<sup>(١)</sup>، فى قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾<sup>(٢)</sup>: هو سِتَّةُ أشهر<sup>(٣)</sup>. فيُحْمَلُ مُطْلَقٌ كَلَامِ الْآدَمِيِّ عَلَى الْمُطْلَقِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى. وَالْحَقُّ ثَمَانُونَ عَامًا. قاله ابنُ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup> فى تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾<sup>(٥)</sup>.

وإن حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ وَقْتًا، أَوْ ذَهْرًا، أَوْ مَلِيًّا، أَوْ طَوِيلًا، أَوْ قَرِيبًا، تَنَاوَلَ أَقْلَ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَتَنَاوَلُهُ. وكذلك إِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ زَمَنًا، عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ؛ لِأَنَّهُ فى مَعْنَى وَقْتٍ. وقال ابنُ أَبِي مُوسَى: هو ثَلَاثَةُ أشهر. وقال العَاقُولِيُّ: هو كَالْحَيْنِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وقوله: عُمْرًا. كقوله: وَقْتًا. عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ. وَعِنْدَ الْعَاقُولِيِّ، هو كَالْحَيْنِ. وَيَحْتَمِلُ [٤٤٢ر] أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَرْبَعِينَ عَامًا؛ لقوله تعالى: ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ﴾<sup>(٦)</sup>. يَغْنَى مُدَّةُ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ بَعْثِهِ، وَكَانَ أَرْبَعِينَ عَامًا.

وإن حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ الدَّهْرَ، أَوْ الْأَبَدَ، أَوْ الزَّمَانَ، تَنَاوَلَ الدَّهْرَ كُلَّهُ<sup>(٧)</sup>؛

(١) القاسم بن سلام أبو عبيد الخزامى اللغوى، صاحب المصنفات فى فنون شتى، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ١٩٧ - ٢٠٠. وانظر حواشيه.

(٢) سورة إبراهيم ٢٥.

(٣) أخرجه ابن جرير عن عكرمة وسعيد بن جبير، فى: تفسيره ٢٠٨/١٣، ٢٠٩.

(٤) أخرجه ابن جرير، فى: تفسيره ١١/٣٠.

(٥) سورة النبأ ٢٣.

(٦) سورة يونس ١٦.

(٧) سقط من: ف، م.



لَأَنَّ الْأَيْفَ وَاللَّامَ تَسْتَعْرِقُ الْجَمِيعَ .

وإن حَلَفَ على أشهرٍ ، أو أيامٍ ، فهي ثلاثة ؛ لأنها أقلُّ الجمعِ . وإن حَلَفَ على شهرٍ ، فكذلك عند أبي الخطاب ؛ لأنها جمعٌ . وقال غيره : هي اثنا عشر ؛ لقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> . ولأنَّ هذا جمعٌ كثرةٌ ، فلا يُحْمَلُ على ما يُحْمَلُ عليه جمعُ القِلَّةِ .

وإن حَلَفَ <sup>(٢)</sup> لا يَأْوِي معه بيتًا ، فَدَخَلَ بيتًا ، حَيْثُ وإن قُلَّ لُبُّهُمَا ؛ لقول الله تعالى <sup>(٣)</sup> عن موسى وقتاه <sup>(٤)</sup> : ﴿ إِذْ أَوْينَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . قال أحمدُ : كم <sup>(٥)</sup> كان ذلك إلا ساعةً .

فصل : وإن حَلَفَ لا يَدْخُلُ دارًا ، فَدَخَلَهَا مُخْتَارًا ، حَيْثُ ، رَاكِبًا كان أو ماشيًا أو مَحْمُولًا ، أو على ماءٍ مِنْ بابِها ، أو مِنْ ثَقْبٍ فيها ، أو <sup>(٦)</sup> مِنْ فوقِ جِدَارِها ؛ لأنه قد دَخَلَهَا . وإن رَقِيَ على سَطْحِها ، حَيْثُ ؛ لأنه منها ، ولذلك <sup>(٧)</sup> يَصِحُّ الِاعْتِكَافُ فِي سَطْحِ الْمَسْجِدِ ، وَيُتِمَّ الْجُتُبُ اللَّبَثُ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْتَةً <sup>(٨)</sup> أو قَرِينَةً حَالِيَةً <sup>(٩)</sup> تَقْتَضِي إِخْرَاجَ السَّطْحِ مِنْ

(١) سورة التوبة ٣٦ .

(٢) بعده في س ٣ : « أن » .

(٣ - ٣) زيادة من : ف .

(٤) سورة الكهف ٦٣ .

(٥) في م : « ما » .

(٦) في الأصل : « و » .

(٧) في م : « كذلك » .

(٨) في ف : « نية » .

(٩) في ف : « حال » ، وفي س ٣ : « حالة » .

اليمين. وإن قام<sup>(١)</sup> على حائطها، أو على<sup>(٢)</sup> عتبة بابها، ففيه وجهان؛ أحدهما، يَحْنُثُ؛ لأنه دَخَلَ في حُدُّها. والثاني، لا يَحْنُثُ؛ لأنه لا يُسَمَّى داخِلًا. وإن تَعَلَّقَ على غُصْنِ شَجَرَةٍ منها<sup>(٣)</sup> حتى صار بينَ حِيطَانِها، حَنِثٌ. وإن صار مُقَابِلًا لها، اِحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ.

وإن حَلَفَ لا يَدْخُلُ مِنْ بابها، فحَوَّلَ بابها، ودَخَلَ مِنْ الثاني، حَنِثٌ؛ لأنه بابها. وإن حَلَفَ لا يَضَعُ قَدَمَهُ فيها، أو لا يَطُؤُها، فَدَخَلَهَا رَاكِبًا، أو حَافِيًا، أو مُتَّعِلًا، حَنِثٌ؛ لأنَّ مَعْنَاهُ أَنْ لا يَدْخُلَهَا.

**فصل:** وإن حَلَفَ على دَارٍ لِيَخْرُجَنَّ منها، اقْتَضَتْ يَمِينُهُ الخُرُوجَ بِنَفْسِهِ<sup>(٤)</sup> وأَهْلِهِ. وإن حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هذه الْبَلَدِ، اقْتَضَتْ يَمِينُهُ الخُرُوجَ بِنَفْسِهِ<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ الدَّارَ يَخْرُجُ منها صَاحِبُهَا كُلَّ يَوْمٍ عَادَةً، وَظَاهِرُ حالِهِ إِرَادَةُ خُرُوجٍ غَيْرِ الْمُعْتَادِ، بِخِلَافِ الْبَلَدِ. وهل يَحْنُثُ بِالْعَوْدِ إِلَيْهَا؟ فيه رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَحْنُثُ؛ لأنَّ ظَاهِرَ حالِهِ قَصْدُ هِجْرَانِهَا، وَلا يَحْصُلُ ذَلِكَ مَعَ الْعَوْدِ. وَالثَّانِيَةُ، لا يَحْنُثُ؛ لأنَّ يَمِينَهُ عَلَى الْخُرُوجِ، وَقَدْ فَعَلَهُ، وَلِذَلِكَ لو حَلَفَ لا يَخْرُجُ منها، حَنِثٌ بِمُجَرَّدِ الْخُرُوجِ، وَحَمْلُ الْيَمِينِ عَلَى الْمَقْصِدِ مَعَ عَدَمِهِ وَعَدَمِ سَبَبِ يَقْتَضِيهِ، لا يَصِحُّ.

**فصل:** وإن حَلَفَ على زَوْجَتِهِ أَنْ لا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أو بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أو

(١) في م: «قال».

(٢) زيادة من: ف.

(٣) في ف: «فيها».

(٤ - ٤) سقط من: الأصل.

إلى أن يأذن لها، أو إلا أن يأذن لها، أو حتى يأذن لها، فخرَجَتْ<sup>(١)</sup> بغير إذنه<sup>(٢)</sup>، حيث،<sup>(٣)</sup> وانحَلَّت يمينه. وإن خَرَجَتْ بإذنه، لم يَحْنُثْ، ولم تَحُلْ يمينه؛ لأنها فعلت غير المَحْلُوفِ عليه، فأشبهت ما لو فعلت غير الخروج. وإن أذن لها، ثم نهاها، فخرَجَتْ، حيث<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ إذنه زال، فأشبهت من لم يأذن. وإن أذن لها من حيث لا تعلم، فخرَجَتْ، ففيه وجهان؛ أحدهما، يَحْنُثُ؛ لأنَّ الإذن الإِغْلَامَ، ولم يتَحَقَّقْ، قال الله تعالى: ﴿وَأَذْنُ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٥)</sup>. أى إغْلَامَ. وأذنتكم، أى<sup>(٦)</sup> أعلمتكم. والثانى، لا يَحْنُثُ؛ لأنه قد أذن، ولذلك<sup>(٧)</sup> يَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بعزله قبل علمه. وإن حلف أن لا تَخْرُجَ إلا بإذن زيد، فمات زيد، ثم خَرَجَتْ، حيث؛ لأنها خَرَجَتْ قبل إذنه.

وإن حلف أن لا تَخْرُجَ إلى غير الحَمَامِ، فخرَجَتْ إلى الحَمَامِ وغيره، حيث؛ لأنها خَرَجَتْ إلى غيره. وإن قال: إن خَرَجَتْ لا<sup>(٨)</sup> إلى الحَمَامِ، فأنت طالق. فخرَجَتْ إليه وإلى غيره،<sup>(٩)</sup> لم تَطْلُقْ؛ لأنها خَرَجَتْ إليه. وإن خَرَجَتْ إلى الحَمَامِ، ثم عدلت إلى غيره، ففيه وجهان؛ أحدهما، لا يَحْنُثُ؛ لأنها لم تَخْرُجَ إلى غيره. والثانى، يَحْنُثُ؛ لأنَّ قَصْدَهُ فى الظاهرِ صِيَانَتَهَا عن غيره<sup>(١٠)</sup>، ولم يَحْصُلْ ذلك.

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) سورة التوبة ٣.

(٣) زيادة من: ف، م.

(٤) فى الأصل، م: «كذلك».

(٥) سقط من: الأصل، ف، وفى م: «إلا».

**فصل : وَمَنْ حَلَفَ<sup>(١)</sup> لَا يَسْكُنُ دَارًا هُوَ سَاكِنُهَا ، فَأَقَامَ فِيهَا زَمَانًا يُمَكِّنُهُ**  
**الخُرُوجَ ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ إِقَامَتُهُ لِنَقْلِ مَتَاعِهِ ، فَلَا يَحْنُثُ ، [ ٤٤٢ ط ]**  
**وَيَكُونُ نَقْلُهُ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ قَلِيلًا قَلِيلًا . وَإِنْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ دُونَ أَهْلِهِ**  
**وَمَالِهِ ، مَعَ<sup>(٢)</sup> إِمَّاكَانٍ نَقْلِهِمْ ، بَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : فُلَانٌ سَاكِنُ الدَّارِ . مَعَ**  
**كُونِهِ خَارِجًا مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِخُرُوجِهِ الشُّكْنَى مُنْفَرِدًا فِي غَيْرِهَا ، فَلَا**  
**يَحْنُثُ . فَإِنْ أَقَامَ فِي الدَّارِ لِإِكْرَاهٍ ، أَوْ خَوْفٍ ، أَوْ لَيْلٍ ، أَوْ لِأَنَّهُ يَحُولُ بَيْنَهُ**  
**وَبَيْنَ الْخُرُوجِ أَبْوَابٌ مُعَلَّقَةٌ ، أَوْ لَعَدَمِ مَا يَنْتَقِلُ عَلَيْهِ مَتَاعُهُ ، أَوْ مَنْزِلًا<sup>(٣)</sup> يَنْتَقِلُ**  
**إِلَيْهِ أَيَّامًا وَلَيَالِي فِي طَلَبِ الثَّقَلَةِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ**  
**وَانْتِظَارِ الشُّكْنَى . وَإِنْ أَقَامَ غَيْرَ نَاوٍ لِلثَّقَلَةِ ، حَيْثُ . وَلَوْ وَهَبَ رَحْلَهُ ، أَوْ**  
**أَعَارَهُ ، أَوْ أَوْدَعَهُ ، وَخَرَجَ بِنَفْسِهِ لَا يُرِيدُ الْعَوْدَ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَإِنْ تَرَدَّدَ إِلَى**  
**الدَّارِ لِنَقْلِ مَتَاعِهِ ، أَوْ عِيَادَةِ مَرِيضٍ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَاكِنٍ . وَإِنْ**  
**امْتَنَعَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَهُ ، فَخَرَجَ وَتَرَكَهَا ، لَمْ يَحْنُثْ .**

**فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فُلَانًا ، فَاسْتَدَامَ الْمُسَاكَنَةَ ، حَيْثُ . وَإِنْ**  
**سَكَنَّا فِي دَارَيْنِ مُتَجَاوِرَتَيْنِ ، لَمْ يَحْنُثْ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي ، أَوْ يَكُونَ سَبَبُ**  
**يَمِينِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ . وَإِنْ سَكَنَّا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ ، حَيْثُ ، سَوَاءً سَكَنَّا يَتَّيْنِ ،**  
**أَوْ أَحَدَهُمَا يَتَّيْنَا وَالْآخَرُ صُفَّةً . وَإِنْ كَانَا مُتَسَاكِنَيْنِ ، فَأَقَامَا حَتَّى بَنَيَا بَيْنَهُمَا**  
**حَاجِرًا<sup>(٤)</sup> أَوْ قَسَمَاهَا دَارَيْنِ ، حَيْثُ . فَإِنْ خَرَجَا مِنْهَا أَوْ أَحَدُهُمَا ،**

(١) بعده في س ٣ : « أَنْ » .

(٢) في الأصل : « وَمَعَ » .

(٣) في الأصل : « مَنْزِل » .

(٤) بعده في م : « حَنْث » .

وَقَسَمَاهَا دَارَيْنِ ، ثُمَّ سَكَنَاهَا ، لَمْ يَحْنَثْ .

**فصل :** وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا ، فَشَرِبَهُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ ، فَأَكَلَهُ ، فَقَالَ  
الْحَرَقِي : يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ يُقْصَدُ بِهَا اجْتِنَابُ الشَّيْءِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ  
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . يَتَنَاوَلُ اجْتِنَابَهَا . وَنَهَى الطَّبِيبُ  
الْمَرِيضَ عَنْ أَكْلِ شَيْءٍ ، يَمْتَنِعُهُ <sup>(٢)</sup> تَنَاوُلَهُ ، فَحُمِلَتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِ . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ  
عَنْ أَحْمَدَ : لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ أَنْوَاعٌ كَالْأَغْيَانِ ، فَالْحَالِفُ عَلَى نَوْعٍ لَا  
يَحْنَثُ بِفِعْلِ آخَرَ ، كَالْأَغْيَانِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا الرُّوَايَتَانِ فِيمَا إِذَا عَيَّنَ  
الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ ، لَمْ يَحْنَثْ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . فَأَمَّا إِنْ حَلَفَ  
لَا يَطْعُمُهُ ، أَوْ لَا يَذُوقُهُ ، تَنَاوَلَ الْأَمْرَيْنِ . فَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ وَلَا يَشْرِبُهُ ،  
فَذَاقَهُ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سُكَّرًا ، فَتَرَكَهُ فِي فِيهِ <sup>(٣)</sup> حَتَّى ذَابَ  
فَبَلَعَهُ ، خُرِّجَ عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرِبُ ، فَمَضَى قَصَبَ السُّكَّرِ ،  
لَمْ يَحْنَثْ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ <sup>(٤)</sup> إِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ . قَالَ ابْنُ أَبِي  
مُوسَى . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِ الْحَرَقِيِّ أَنَّهُ يَحْنَثُ . وَالْأَكْلَةُ بِالْفَتْحِ : الْمَرْءُ مِنَ  
الْأَكْلِ . وَالْأَكْلَةُ : اللَّقْمَةُ .

**فصل :** وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ ، ثُمَّ وَصَلَ بِيَمِينِهِ كَلَامًا ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ :  
فَتَحَقَّقْ ذَلِكَ . أَوْ : فَادْهَبْ . أَوْ : فَاسْمَعْ . حَيْثُ ثُمَّ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ بَعْدَ يَمِينِهِ ،

(١) سورة النساء ٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف ، م : « يَمْنَع » .

(٣) فِي ف ، س ٣ ، م : « فَمَهُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « لِذَلِكَ » .

إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَنْ لَا يُكَلِّمَهُ كَلَامًا مُتَّفَعًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ وَإِنْ أَطْلَقَ؛ لِأَنَّ إِثْبَانَهُ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ يَدُلُّ عَلَى قَصْدِهِ الْكَلَامَ الْمُتَّفَعًا. وَإِنْ كَلَّمَ إِنْسَانًا لِيَسْمَعَ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ، حَيْثُ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَكْلِيمٌ لَهُ فِي الْمَعْنَى. قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

\*إِيَّاكَ أَغْنَى وَاسْمَعِي يَا جَارَةَ\*

وَإِنْ نَادَاهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ، فَلَمْ يَسْمَعْ، حَيْثُ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ تَكْلِيمَهُ بِمَا لَفَظَ بِهِ. وَإِنْ زَجَرَهُ، فَقَالَ: تَنَحَّ. أَوْ: اسْكُتْ. [و٤٤٣] أَوْ سَمِعَهُ يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ: عَلَى الْكَاذِبِ لَفَنَةُ اللَّهِ. حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ.

وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ<sup>(٢)</sup> يَقْصِدُهُ مَعَهُمْ، حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ. وَإِنْ قَصَدَهُمْ دُونَهُ، لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ لِلْخُصُوصِ<sup>(٣)</sup>. وَإِنْ أَطْلَقَ، حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ يُحْمَلُ عَلَى عُمُومِهِ مَا لَمْ يُخَصَّصْ مُخَصَّصًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ لِلْبَعْضِ، فَلَا يَحْنُثُ بِالْإِحْتِمَالِ.

وَإِنْ كَاتَبَهُ، أَوْ رَاسَلَهُ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَحْنُثُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ

(١) هُوَ سَهْلُ بْنُ مَالِكٍ الْفَزَارِيُّ. انْظُرْ: الْفَاخِرُ لِلْمُفَضَّلِ بْنِ سَلَمَةَ ١٥٨، ١٥٩، الْمُسْتَقْصَى لِلزَّمْخَشَرِيِّ ١/٤٥٠، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ١/٨٠، ٨١.

(٢) فِي ف: «مَعَهُمْ».

(٣) فِي ف: «فِي الْخُصُوصِ»، وَفِي م: «فِي الْخُصُوصِ».

يُرْسِلَ رَسُولًا ﴿١﴾ . فَاسْتَشْنَى ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيمِ . وَلَأنَّ ظَاهِرَ حَالِهِ قَصْدُ هِجْرَانِهِ ، فَتَحَمَّلَ يَمِينُهُ عَلَيْهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأنَّهُ لَيْسَ بِتَكْلِيمٍ ، وَلِهَذَا صَحَّ نَفْيُهُ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّهَ ، أَوْ يَكُونَ سَبَبٌ يَمِينُهُ يَفْتَضِي مُقَاطَعَتَهُ وَجَفَاءَهُ .

وَفِي الْإِشَارَةِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرِّسَالَةِ .

فَإِنْ نَادَاهُ وَهُوَ غَائِبٌ ، أَوْ مَيِّتٌ ، أَوْ أَصَمٌّ ، أَوْ مُعْمَى عَلَيْهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأنَّهُ لَيْسَ بِتَكْلِيمٍ لَهُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَحْنُثُ بِتَكْلِيمِ الْمَيِّتِ ؛ لِأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَلَّمَهُمْ ﴿٢﴾ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأنَّهُ قَدْ بَطَلَتْ حَوَاشِيهِ ، وَذَهَبَتْ نَفْسُهُ ، وَتَكْلِيمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ مِنْ خَصَائِصِهِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

وَإِنْ خَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ، فَقَرَأَ أَوْ سَبَّحَ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿عَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَادَّكَّرَ رَبُّكَ كَثِيرًا وَسَبَّحَ بِالْعَمِيِّ وَالْإِنْكَارِ﴾ ﴿٣﴾ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَخَذَتْ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا» ﴿٤﴾ فِي الصَّلَاةِ . «رَوَاهُ أَحْمَدُ» .

(١) سورة الشورى ٥١ .

(٢) انظر ما أخرجه البخارى ، فى : باب قتل أبى جهل ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٩٧/٥ . ومسلم ، فى : باب عرض مقعد الميت ... من كتاب الجنة . صحيح مسلم ٤/٢٢٠٣ . والنسائى ، فى : باب أرواح المؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٩٠/٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٣١/٢ .

(٣) سورة آل عمران ٤١ .

(٤) فى الأصل ، س ٣ : «تكلّموا» .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل ، وفى ف ، س ٣ : «متفق عليه» .

والحديث أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٣٧٧/١ ، ٤٣٥ ، ٤٦٣ .

كما أخرجه البخارى ، فى : باب قوله تعالى : ﴿كل يوم هو فى شأن﴾ ، ﴿ما يأتيهم =

فَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ كَلَامِهِ أَيَّامًا مُتَتَابِعَةً، دَخَلَتِ اللَّيَالِي الَّتِي بَيْنَ  
الْأَيَّامِ فِي يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ آيَةً زَكْرِيَّا تَرْكَ الْكَلَامِ فِي الْأَيَّامِ،  
فَدَخَلَتِ اللَّيَالِي فِيهِ.

**فصل :** فَإِنْ حَلَفَ عَلَى غَرِيمِهِ : لَا افْتَرَقْنَا حَتَّى أَسْتَوْفِيَ حَقِّي مِنْكَ .  
فَهَرَبَ مِنْهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَقْتَضِي أَنْ لَا يَحْصُلَ بَيْنَهُمَا فُرْقَةٌ ، وَقَدْ  
حَصَلَتْ . وَإِنْ حَلَفَ : لَا فَارَقْتُكَ . فَهَرَبَ مِنْهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ  
عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ ، وَلَمْ تُوجِدِ الْمَفَارِقَةَ إِلَّا مِنْ غَرِيمِهِ . وَعَنْهُ ، يَحْنُثْ ؛ لِمَا<sup>(١)</sup>  
ذَكَرْنَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا . وَإِنْ فَارَقَهُ الْغَرِيمُ بِإِذْنِهِ ، أَوْ قَدَّرَ عَلَى مَنَعِهِ مِنَ الْهَرَبِ  
فَلَمْ يَفْعَلْ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى يَمِينِهِ : لَا لَزَمْتُكَ . وَلَمْ يَلْزَمَهُ اخْتِيَارًا . وَإِنْ  
أَحَالَهُ ، فَفَارَقَهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ . فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ بَرَّ ،  
خُرِجَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ<sup>(٢)</sup> فِي الْجَاهِلِ . وَإِنْ قَضَاهُ عَنْ حَقِّهِ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ ،  
فَفَارَقَهُ ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى حَقِّهِ مِنْ غَرِيمِهِ . وَقَالَ  
الْقَاضِي : إِنْ كَانَ لَفْظُهُ : لَا فَارَقْتُكَ وَلِي قَبْلَكَ حَقٌّ<sup>(٣)</sup> . لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ  
لَمْ يَتَّقَ لَهُ قَبْلَهُ حَقٌّ . وَإِنْ قَالَ : حَتَّى أَسْتَوْفِيَ حَقِّي مِنْكَ . حَيْثُ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ

---

= من ذكر من ربههم محدث ﴿...﴾ من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٨٧/٩ . وأبو داود ،  
فى : باب رد السلام فى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢١٢/١ . والنسائى ، فى :  
باب الكلام فى الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٦/٣ .

والحديث عند مسلم بلفظ : «إِنْ فى الصلاة لشغلا» . انظر : صحيح مسلم ٣٨٢/١ .

(١) فى م : «كما» .

(٢) فى الأصل : «الروايتين» .

(٣) بعده فى ف ، س ٣ : «حتى أستوفى حقى منك» .



على نفس الحق . فإن فلسه الحاكم ، وألزمه فراقه ، فهو كالمكره ، وإن لم يلزمه فراقه ، ففراقه ، حيث ؛ لأنه فراقه اختياراً . وإن أبرأه ، ثم فراقه ، وكان لفظه : لا فارقك ولي قبلك حق . لم يحث . وإن قال : حتى أستوفى حقي منك . حيث .

والفراق ما عدّه الناس فراقاً ، كالفرقة في البيع وغيره .

**فصل :** ومن حلف ليضربته عشرة أسواط ، فجمعتها ، وضربه بها ضربة واحدة ، لم يبرأ ؛ لأن السوط أقيم مقام المصدر ، تقديره : عشر ضربات بسوط . ولذلك لم يلزمه الضرب بعشرة أسواط ، ولا يبرأ إلا بضرب يؤلم ؛ لأن هذا [٤٤٣ ط] في العرف يقصد به التأليم ، فانصرفت اليمين إليه ، كما لو صرح به .

فإن مات المخلوف عليه قبل ضربه ، أو حلف ليشرين ماءً ، فتبدد ، أو مات الحالف بعد إمكان الفعل ، حيث ؛ لأنه فاته المخلوف عليه بعد إمكانه ، فحيث ، كما لو حلف ليحجّن العام ، ففاته الحج . وإن تلف المخلوف عليه قبل الإمكان ، حيث ؛ لما ذكرنا . ويتخرّج أن لا يحث ؛ لأنه عجز بغير فعله ، أشبه المكره .

وإن حلف ليضربته في غد ، فمات العبد اليوم ، ففيه الوجهان . وإن مات الحالف اليوم ، فلا حث عليه ؛ لأنه لم يقته فعله في وقته إلا بعد خروجه عن أهلية التكليف . وإن ضربه اليوم لم يبرأ . وقال القاضي : يبرأ ، كما لو حلف ليقتضيه حقه غداً ، فقضاه اليوم . والأول أصح ؛ لأنه لم

يَفْعَلِ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> فِي وَقْتِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ حَلَفَ لِيَصُومَنَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، فَصَامَ يَوْمَ<sup>(٢)</sup> الْأَرْبَعَاءِ ، وَيُفَارِقُ قَضَاءَ الْحَقِّ ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ الْوَقْتَ . وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ وَقْتُ الضَّرْبِ ، وَلَمْ يَنْوِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَمُوتَ أَحَدُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفُوتُهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِهِ<sup>(٣)</sup> ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَهُوَ حَقٌّ وَصِدْقٌ وَلَمْ يَأْتِ بَعْدُ .

فصل : إِذَا حَلَفَ لِيَفْعَلَ شَيْئًا ، لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِفِعْلِ جَمِيعِهِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُهُ ، فَفَعَلَ بَعْضَهُ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْرَأُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ، فَلَا يَحْنُثُ بِفِعْلِهِ ، كَمَا لَوْ نَوَى الْجَمِيعَ . وَالثَّانِيَةُ ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى التَّرْكِ تَقْتَضِي الْمَنَعَ مِنْ فِعْلِهِ ، فَاقْتَضَتْ الْمَنَعَ مِنْ فِعْلِ الْبَعْضِ ، كَالنَّهْيِ ، وَالْيَمِينَ عَلَى الْفِعْلِ تَقْتَضِي فِعْلَ الْكُلِّ ، كَالْأَمْرِ .

فَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَغِيفًا ، فَأَكَلَ بَعْضَهُ ، أَوْ لَا يُكَلِّمُ زَيْدًا وَعَمْرًا ، فَكَلَّمَ أَحَدَهُمَا ، أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، فَأَدْخَلَ بَعْضَ جَسَدِهِ ، فَفِيهِ الرَّوَايَتَانِ .

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، أَوْ نَسَجَهُ ، أَوْ خَاطَهُ ، أَوْ مِنْ غَزْلِ امْرَأَتِهِ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَهُ ، فَلَيْسَ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ وَبَكَرٌ ، أَوْ خَاطَاهُ ، أَوْ نَسَجَاهُ ، أَوْ فِيهِ مِنْ غَزْلِ امْرَأَتِهِ ، أَوْ دَخَلَ دَارًا لهما ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ .

(١) سقط من : ف ، س ٣ ، م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) سورة سبأ ٣ .

وإن حَلَفَ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ، فَأَكَلَ طَعَامًا اشْتَرَاهُ، حَيْثُ ؛  
لأنَّ زَيْدًا اشْتَرَى نِصْفَهُ وَقَدْ أَكَلَهُ، بِخِلَافِ الثُّوبِ الَّذِي اشْتَرَاهُ، فَإِنَّ  
الاسْمَ لَجَمِيعِهِ، وَنِصْفُهُ لَيْسَ بِثُوبٍ، وَنِصْفُ الطَّعَامِ طَعَامٌ. وَلَوْ حَلَفَ لَا  
يَلْبَسُ ثَوْبًا<sup>(١)</sup> مِنْ غَزَلِ امْرَأَتِهِ، فَلَيْسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْ غَزَلِهَا، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ  
لَيْسَ<sup>(٢)</sup> مِنْ غَزَلِهَا. وَلَوْ اشْتَرَى زَيْدٌ طَعَامًا، فَخَلَطَهُ بِطَعَامٍ آخَرَ، فَأَكَلَ  
الْحَالِفُ أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهُ الْآخَرُ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ. وَإِنْ أَكَلَ  
بِقَدْرِهِ أَوْ دُونَهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ  
انْفِرَادَ<sup>(٣)</sup> مَا اشْتَرَاهُ أَحَدُهُمَا<sup>(٤)</sup> مِمَّا<sup>(٥)</sup> اشْتَرَاهُ الْآخَرُ، فَيَحْنُثُ ظَاهِرًا. وَالْآخَرُ،  
لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ مِمَّا اشْتَرَاهُ غَيْرُهُ، فَلَا يَحْنُثُ  
بِالشَّكِّ. وَإِنْ اشْتَرَى زَيْدٌ نِصْفَهُ مُشَاعًا، وَاشْتَرَى الْآخَرُ بَاقِيَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ،  
حَيْثُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ فِيهِ مِنْ شِرَاءِ زَيْدٍ. وَإِنْ أَكَلَ طَعَامًا<sup>(٦)</sup> اشْتَرَاهُ زَيْدٌ  
لغَيْرِهِ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ. وَإِنْ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ، ثُمَّ بَاعَ نِصْفَهُ،  
فَأَكَلَ مِنْهُ، حَيْثُ أَيْضًا.

ومَتَى<sup>(٧)</sup> نَوَى يَمِينَهُ الْجَمِيعَ، أَوْ الْبَعْضَ، أَوْ لَفَظَ بِهِ، أَوْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ  
عَلَيْهِ، تَقَيَّدَتْ يَمِينُهُ بِذَلِكَ. وَجْهًا وَاحِدًا. فَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ هَذَا

(١) سقط من: الأصل، س ٣.

(٢) سقط من: ف، وفي الأصل: «ليس».

(٣ - ٣) سقط من: الأصل.

(٤) سقط من: الأصل، وفي ف: «عما».

(٥) في الأصل: «من طعام».

(٦) في ف، م: «من».

الطَّعَامَ كُلَّهُ . أو<sup>(١)</sup> : لَا صُمْتُ هَذَا الشَّهْرَ جَمِيعَهُ . أو<sup>(٢)</sup> نَوَى ذَلِكَ بِقَلْبِهِ ،  
لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِفِعْلِ الْجَمِيعِ . وَإِنْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ ، وَلَا  
أَكَلْتُ هَذَا<sup>(٣)</sup> الثَّمَرَ ، وَلَا كَلَّمْتُ الرَّجَالَ . [٤٤٤و] حَيْثُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ،  
رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْجَمِيعِ مُتَتَّبِعٌ<sup>(٤)</sup> بِغَيْرِ يَمِينِهِ . وَلَوْ حَلَفَ لِيَفْعَلَنَّ  
ذَلِكَ ، بَرَّ بِفِعْلِ بَعْضِهِ .

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ النَّهْرِ ، فَعَرَفَ مِنْهُ بِإِنَاءٍ وَ<sup>(٥)</sup> شَرِبَ ، أَوْ كَرَعَ  
فِيهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ شَرِبَ مِنْهُ . وَإِنْ شَرِبَ مِنْ نَهْرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ ، فَفِيهِ  
اِحْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ مَا فِي الْإِنَاءِ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ  
إِنْ زَالَ عَنْهُ الْاسْمُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ اسْمُهُ ، فَأَشْبَهَ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ  
رُطْبًا ، فَأَكَلَ تَمْرًا .

**فصل :** وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئَيْنِ ، فَفَعَلَ أَحَدَهُمَا ، فَفِيهِ الرَّوَايَتَانِ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ<sup>(٦)</sup> الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ  
بِالطَّلَاقِ تَعْلِيقٌ عَلَى شَرْطٍ ، وَمَا عُلقَ عَلَى شَرْطٍ ، لَا يُوجَدُ قَبْلَ تَمَامِهِ ، وَمَا  
عُلقَ عَلَى شَرْطَيْنِ ، لَا يُوجَدُ<sup>(٧)</sup> عِنْدَ أَحَدِهِمَا ، وَلِهَذَا إِذَا قَالَ لِرَوْجَتَيْهِ : إِذَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : «و» .

(٢) فِي م : «و» .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٤ - ٤) فِي ف : «بَقَرِيَّتُهُ» .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «أَوْ» .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ ، ف .

(٧) بَعْدَهُ فِي ف : «قَبْلَ تَمَامِهِ ، وَمَا عُلقَ عَلَى شَرْطَيْنِ لَا يُوْجَدُ» .

حِضْتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ . فَحَاصَتْ إِحْدَاهُمَا ، لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا . وَلَوْ  
قَالَ : إِنْ كَلَّمْتُكَ <sup>(١)</sup> دَخَلْتُ عَلَيْكَ <sup>(٢)</sup> دَارَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . أَوْ <sup>(٣)</sup> : إِنْ  
كَلَّمْتُكَ فَدَخَلْتُ دَارَكَ . أَوْ : ثُمَّ دَخَلْتُ دَارَكَ . لَمْ يَخْنُثْ بِفِعْلِ أَحَدِهِمَا ،  
وَجَّهَهَا وَاحِدًا .

فصل : وَمَنْ حَلَفَ <sup>(٤)</sup> لَا يَفْعَلُ شَيْئًا ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ  
الْفِعْلَ يُطْلَقُ عَلَى الْمُوَكَّلِ فِيهِ <sup>(٥)</sup> وَالْأَمِيرُ <sup>(٥)</sup> بِهِ ، فَيَخْنُثُ بِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا  
يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، فَأَمَرَ مَنْ حَلَقَهُ .

---

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَوْ» .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : «و» .

(٤) بَعْدَهُ فِي س ٣ : «أَنْ» .

(٥ - ٥) فِي س ٣ : «كَالْأَمْرِ» .



## بَابُ النَّذْرِ

وهو أن يقول: لله علي أن أفعل كذا. أو: إن رزقني الله مالا لأتصدقن. أو: فعلى صوم شهر. لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٧٥) فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ ﴿١﴾. وقال "ابن عمر"، رضي الله عنه، في الرجل يقول: على المشي إلى الكعبة: هذا نذر، فليمش.

وهو سبعة أقسام: أحدها: نذر اللجاج والغضب، وهو الذي يخرج مخرج اليمين للمنع من شيء، أو الحث عليه، كقوله: إن دخلت الدار، فليله على الحج، أو صوم سنة<sup>(٢)</sup>، أو عتق عبدي، أو صدقة مالي. فهذا يمينٌ يُخَيَّرُ الناذِرُ بين فعله وبين كفارة يمين؛ لما روى عمران بن حصين، رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لَا نَذْرُ فِي غَضَبٍ»<sup>(٤)</sup>، وكفارته كفارة يمين. رواه سعيد في «سننه»<sup>(٥)</sup>. وعن

(١) سورة التوبة ٧٥، ٧٦.

(٢) (٢ - ٢) في ف: «عمرو».

(٣) في الأصل: «شهر».

(٤) في م: «معصية».

(٥) وأخرجه النسائي، في: باب كفارة النذر، من كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ٢٦/٧.

والإمام أحمد، في: المسند ٤/٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٠.

وبلفظ: «في معصية». أخرجه ابن عدي، في الكامل ٦/٢٢٠٩. والخطيب، في: =

أحمد، أنه تتعيّن الكفّارة، ولا يُجزئها غيرُها؛ للخبر. والأوّل ظاهرُ المذهب؛ لأنه يمينٌ، فيُخيّرُ فيها بينَ الأمرين، كاليمينِ بالله تعالى، ولأنّ هذا جُمعُ للصّفتين، فيُخرُجُ عن العُهدَةِ بكلِّ واحدٍ<sup>(١)</sup> منهما. وإن قال: إن فعلتُ كذا، فعبدى حرّاً. ففعله، عتق العبدُ؛ لأنّ العتقَ يصحُّ تعليقه بالشّرط، فأشبهَ الطلاق.

القِسْمُ الثّاني: التَّنْذِرُ الْمُبْهَمُ، مثلُ أن يقولَ: لله علىّ نَذْرٌ. فيجِبُ عليه<sup>(٢)</sup> كفّارةٌ يمينٍ؛ لما روى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال<sup>(٣)</sup>: «كَفَّارَةُ التَّنْذِرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»<sup>(٤)</sup>. قال التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup>: هذا حديثٌ صحيحٌ.

**فصل: القِسْمُ الثّالثُ: نَذْرُ الْمُبَاحِ؛ كَنَذْرِ لُبْسِ ثَوْبِهِ، وَأَكْلِ طَعَامِهِ،**

= تاريخ بغداد ٢٩٢/٦، ٢٩٣.

(١) في م: «حال».

(٢) سقط من: م.

(٣) في الأصل: «أنه قال».

(٤) في الأصل، ف، س ٣: «اليمين».

(٥) في: باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم، من أبواب النذور. عارضة الأhoodى ٧/٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب من نذر نذرا لم يسمه، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢/٢١٦. وابن ماجه، في: باب من نذر نذرا ولم يسمه، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ١/٦٨٧. والإمام أحمد، في: المسند ٤/١٤٤.

والحديث دون زيادة: «إذا لم يسم». أخرجه مسلم، في: باب في كفارة النذر، من كتاب النذر. صحيح مسلم ٣/١٢٦٥. والنسائي، في: باب كفارة النذر، من كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ٧/٢٤. والإمام أحمد، في: المسند ٤/١٤٦، ١٤٩، ١٥٦.

والحديث ضعيف بهذه الزيادة، انظر: الإرواء ٨/٢٠٩ - ٢١١.



وطلاقي زَوْجَتِهِ ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِهِ وَكُفَّارَةِ يَمِينٍ ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا نَذْرَ إِلَّا فِيمَا <sup>(١)</sup> ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ » . رواه أبو داود <sup>(٢)</sup> . فإن لم يَفْ بِهِ <sup>(٣)</sup> ، فعليه كفارة ؛ لما رَوَتْ عائشةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا نَذْرَ فِي [ ٤٤٤ هـ ] مَعْصِيَةٍ <sup>(٤)</sup> ، وَكُفَّارَتُهُ كُفَّارَةُ يَمِينٍ » . رواه أبو داود <sup>(٥)</sup> . وإذا وَجَبَتِ الْكُفَّارَةُ فِي الْمَعْصِيَةِ ، ففي الْمُبَاحِ أَوْلَى . وإنْ وَفَّى بِهِ ، أَجْزَأُهُ ؛ لما رَوَى أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالْدُّفِّ . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوفَى بِنَذْرِكَ » . رواه سعيد <sup>(٦)</sup> . وَيَتَخَرَّجُ أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ الْاِغْتِكَافَ أَوْ <sup>(٧)</sup> الصَّلَاةَ فِي مَوْضِعٍ بَعِيْنِهِ ،

(١) في س ٣ : « ما » .

(٢) في : باب الطلاق قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ٥٠٧ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨٥ / ٢ .

(٣) سقط من : ف ، م .

(٤) في ف : « معصية الله » .

(٥) في : باب ما جاء في النذر في المعصية ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٨ / ٢ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، من

أبواب النذور . عارضة الأحوذی ٣ / ٧ ، ٤ . والنسائي ، في : باب كفارة النذر ، من كتاب الأيمان

والنذور . المجتبى ٢٤ / ٧ ، ٢٥ . وابن ماجه ، في : باب النذر في المعصية ، من كتاب الكفارات .

سنن ابن ماجه ٦٨٦ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٧ / ٦ . وصححه في الإرواء ٢١٤ / ٨ -

٢١٧ .

(٦) وأخرجه أبو داود ، في : باب ما يؤمر به من الوفاء عن النذر ، من كتاب الأيمان والنذور .

سنن أبي داود ٢١٣ / ٢ . والترمذی ، في : باب مناقب عمر ، رضى الله عنه ، من أبواب المناقب .

عارضة الأحوذی ١٤٧ / ١٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٣ / ٥ ، ٣٥٦ . والبيهقي ، في :

السنن الكبرى ٧٧ / ١٠ . وابن حبان ، انظر : الإحسان ٢٨٦ / ٦ ، ٢٨٧ . وصححه في الإرواء

٢١٣ / ٨ ، ٢١٤ .

(٧) في الأصل : « و » .

جاز له الاعتكاف في غيره، ولا كفارة عليه. وقد روى<sup>(١)</sup> ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: بيننا<sup>(٢)</sup> النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم، فسأل عنه، فقالوا: أبو إسرائيل، نذر أن يقوم في الشمس، ولا يشتغل، ولا يتكلم، ويصوم. فقال النبي ﷺ: «مروه فليجلس، وليستغل، وليتكلم، وليصم صومه». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>. ولم يأمره بكفارة. فإن جمع بين مباح ومندوب، لزمه الوفاء بالمشروع. وحكمه في المباح كما لو انفرد؛ لحديث أبي إسرائيل. وإن تضمن خصالاً كثيرة، أجزأته كفارة واحدة، كاليمين.

وإن نذر مكروهها، كره له الوفاء به، وإن وقى به أجزأه.

**فصل: القسم الرابع: نذر المعصية؛ كنذر شرب الخمر، وقتل النفس المحترمة، وظلم الناس، فلا يحل الوفاء به، ويوجب كفارة يمين؛** لحديث عائشة، رضي الله عنها، ولما روى عمران بن حصين، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «النذر نذران؛ فما كان من نذر في طاعة الله، فذلك لله، وفيه الوفاء، وما كان من نذر في معصية الله، فلا وفاء فيه،

(١) بعده في ف: «عن».

(٢) في ف: «بينما».

(٣) في: باب النذر فيما لا يملك وفي معصية، من كتاب الأيمان والنذور. صحيح البخاري ١٧٧/٨. كما أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في النذر في المعصية، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢٠٨/٢. وابن ماجه، في: باب من خلط في نذره طاعة بمعصية، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ٦٩٠/١. والإمام مالك، في: باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله، من كتاب النذور. الموطأ ٤٧٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٨/٤.

وَيُكَفِّرُهُ مَا يُكَفِّرُ الْيَمِينَ». رَوَاهُ الْجَوْزْجَانِيُّ<sup>(١)</sup>. وَلَأنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ،  
وَالْيَمِينُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ تُوجِبُ<sup>(٢)</sup> الْكَفَّارَةَ، فَكَذَلِكَ النَّذْرُ. وَعَنْ أَحْمَدَ مَا  
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْرَائِيلَ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:  
«لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: «لَا نَذْرٌ  
فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. وَلَأنَّهُ نَذْرٌ غَيْرُ  
مُنْعَقِدٍ، فَلَمْ يُوجِبْ شَيْئًا، كَيَمِينِ اللَّغْوِ<sup>(٥)</sup>. وَسِوَاءَ كَانَ النَّذْرُ مُطْلَقًا أَوْ  
مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ.

فَإِنْ نَذَرَ ذَبْحَ وَلَدِهِ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يُوجِبُ إِلَّا<sup>(٦)</sup> كَفَّارَةً؛  
لَأنَّهُ نَذْرٌ مَعْصِيَةٍ، فَأَشْبَهَ نَذْرَ قَتْلِ أَخِيهِ. وَالثَّانِيَةُ، عَلَيْهِ ذَبْحُ كَبْشٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ

---

(١) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ كَفَّارَةِ النَّذْرِ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ. الْمُجْتَبَى ٢٦/٧. وَابْنُ  
عَدَى، فِي: الْكَامِلِ ٢٢١٠/٦. وَابْنُ بَيْهَقٍ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧٠/١٠.

(٢) بَعْدَهُ فِي ف: «فِيهِ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ مَا يَنْهَى مِنَ السَّبَابِ وَاللَّعْنِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ١٩/٨. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ غُلْظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ.... مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ.  
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٤/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحَلْفِ بِالْبِرَاءَةِ وَبِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، مِنْ كِتَابِ  
الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٠١/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ لَا نَذْرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ  
آدَمَ، مِنْ أَبْوَابِ النَّذُورِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦/٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، مِنْ  
كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ. الْمُجْتَبَى ١٨/٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٣/٤.

وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِلَفْظٍ: «ابْنُ آدَمَ»، وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ بِلَفْظٍ: «الْعَبْدُ».

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٤٨٣/٥، حَاشِيَةُ ١.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الْغَمُوسُ».

(٦) سَقَطَ مِنْ: م.

تعالى أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِذَبْحِ وَلَدِهِ ، فَخَرَجَ عَنْ عُهْدَةِ الْأَمْرِ بِذَبْحِ كَبْشٍ ، فَكَذَا نَذَرُ ذَبْحِ<sup>(١)</sup> الْآدَمِيِّ يَخْرُجُ عَنْ عُهْدَتِهِ بِكَبْشٍ ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي الْإِلْزَامَ<sup>(٢)</sup> كَالْأَمْرِ . فَإِذَا ذَبَحَهُ ، فَرَّقَهُ عَلَى الْمَسَاكِينِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجِبَ كَفَّارَةٌ فُرِّقَ عَلَى الْمَسَاكِينِ ، كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ .

وإن نَذَرَتِ الْمَرْأَةُ صَوْمَ يَوْمٍ حَيْضُهَا أَوْ نِفَاسِهَا ، أَوْ صَوْمَ يَوْمِ الْعِيدِ ، فَهُوَ نَذَرٌ مَعْصِيَةٌ يُوجِبُ<sup>(٣)</sup> كَفَّارَةً ، كَشَرْبِ الْخَمْرِ . وَإِنْ نَذَرَتْ صَوْمَ يَوْمِ الْخَمِيسِ ، فَصَادَفَ حَيْضُهَا أَوْ يَوْمَ الْعِيدِ ، لَمْ تَصُمَّهُ ، وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا قَصَدَتْ الطَّاعَةَ فِي مَحَلٍّ يَحْتَمِلُ الطَّاعَةَ . وَهَلْ تَلْزَمُهَا الْكَفَّارَةُ مَعَ الْقَضَاءِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهَا ؛ لِإِخْلَالِهَا بِالْمُنْذُورِ فِي وَقْتِهِ ، فَأُشْبِهَتْ مَا لَوْ حَلَفَتْ عَلَى ذَلِكَ . وَالثَّانِي ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْمُنْذُورَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَشْرُوعِ ، وَلَوْ أَفْطَرَتْ فِي رَمَضَانَ لَحَيْضٍ أَوْ مَرَضٍ ، لَمْ يَلْزَمْهَا إِلَّا الْقَضَاءُ ، فَكَذَا هُنَا . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَلْزَمُهَا إِلَّا الْكَفَّارَةُ كَالَّتِي قَبْلَهَا .

وإن نَذَرَ فِعْلٍ طَاعَةٍ عَلَى صِفَةٍ مُحَرَّمَةٍ أَوْ مَكْرُوهَةٍ ، كَنَذَرِ الْمَرْأَةِ الْحَجَّ حَاسِرَةً ، وَجِبَ فِعْلُ الطَّاعَةِ . وَفِي الْكَفَّارَةِ لَتَرْكِ الْمَعْصِيَةِ أَوْ<sup>(٤)</sup> الْمَكْرُوهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَجِبُ ؛ لِمَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ :

(١) زيادة من : ف .

(٢) في م : « الإكرام » .

(٣) في الأصل ، س ٣ ، م : « موجبة » .

(٤) في الأصل ، س ٣ ، م : « و » .

نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً [٥٤٤٥هـ] غَيْرَ مُحْتَمِرَةٍ. <sup>(١)</sup> فَذَكَرَ عُقْبَةُ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مُرْ أُخْتَكَ فَلْتَرَكِبْ، وَلْتَحْتَمِرْ، وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup>. وَالثَّانِي، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى أَرْبَعٍ، فَمِقْيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ يَطُوفَ <sup>(٤)</sup> عَلَى رَجُلَيْهِ <sup>(٥)</sup> طَوَافًا وَاحِدًا. وَفِي الْكَفَّارَةِ وَجْهَانِ. وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ <sup>(٦)</sup>. وَرَوَى أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» <sup>(٧)</sup>.

**فصل: الْقِسْمُ الْخَامِسُ: نَذَرُ الْوَاجِبِ؛ كَنَذْرِ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَصَلَاةِ الْفَرَضِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يُوجِبُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ الْتِزَامٌ لِلْإِجْرَامِ، فَلَمْ يَصِحَّ؛ لِاسْتِحَالَتِهِ، كَنَذْرِ الْحَالِ. وَمِقْيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ <sup>(٨)</sup> يَنْعَقِدَ مُوجِبًا لِلْكَفَّارَةِ إِنْ تَرَكَه، كَنَذْرِ الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ.**

(١ - ١) فِي ف: «فَذَكَرَتْ».

(٢) فِي: بَابُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، مِنْ أَبْوَابِ النَّذْرِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٩/٧.  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابٍ مِنْ رَأْيٍ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٠٩. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابٍ إِذَا حَلَفَتِ الْمَرْأَةُ لَتَمْشِيَ حَافِيَةً غَيْرَ مُتَعَلَّةٍ.... مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ. الْمُجْتَبَى ٧/١٩. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابٍ مِنْ نَذَرٍ أَنْ يَحْجَّ مَاشِيًا، مِنْ كِتَابِ الْكُفَّارَاتِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١/٦٨٩. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابٍ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ، مِنْ كِتَابِ النَّذْرِ وَالْإِيمَانِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢/١٨٣. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/١٤٣، ١٤٥، ١٤٩، ١٥١. وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى الْحَدِيثِ فِي: الْإِرْوَاءِ ٨/٢١٨ - ٢٢١.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) انْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٨/٤٥٧.

(٥) سَنَنَ الدَّارَقُطْنِيُّ ٢/٢٧٣.

(٦) فِي ف، م: «أَنَّهُ».

**فصل :** وإن نذر صوم يوم يُقدّم فلان ، فصادفَ رَمَضانَ ، فحُكِّمَهُ حُكْمُ ما لو صادفَ يومَ العيدِ . وقال الخِرَقِيُّ : يُجزئُهُ صِيامُهُ لِرَمَضانَ <sup>(١)</sup> ونذَرِهِ ؛ لأنَّهُ قد فَعَلَ الصِيامَ .

**فصل :** القِسْمُ السَّادِسُ : نَذَرُ المُسْتَحِيلِ ، كَصَوْمِ أُمِّسَ ، فلا يَنْعَقِدُ ؛ لأنَّهُ لا يَتَصَوَّرُ انْعِقَاذَهُ والوفاءُ به ، فأشَبَهَ اليمينَ على المُسْتَحِيلِ . وَيَحْتَمِلُ أن يُوجِبَ الكَفَّارَةَ ، كيمينِ العَمُوسِ .

**فصل :** القِسْمُ السَّابِعُ : نَذَرُ الطَّاعَةِ تَبَرُّراً ، فيلزمُ الوفاءُ به ، سواءَ نذَرَهُ مُطْلَقًا ، مثلُ أن يقولَ : لِلَّهِ عَلَى صَوْمِ يَوْمٍ <sup>(٢)</sup> . أو عَلَّقَهُ على شَرْطٍ ، مثلُ أن يقولَ : إن شَفَانِي اللَّهُ مِنْ مَرَضِي ، فَلِلَّهِ عَلَى صَدَقَةٍ دِرْهَمٍ . فإذا وُجِدَ شَرْطُهُ ، لَزِمَهُ ما نَذَرَ ، سواءَ كانَ للمُنْذِرِ أَصْلٌ في الوُجُوبِ ، كالصَّلَاةِ والصَّوْمِ ، أو لم يكنْ له أَصْلٌ في الوُجُوبِ ، كالاغْتِكَافِ ؛ لِما رَوَتْ عائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قالت : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أن يُطِيعَ اللَّهَ ، فَلْيُطِعه ، وَمَنْ نَذَرَ أن يَعْصِيَ اللَّهَ ، فلا يَعْصِهِ » . رواه البخاريُّ <sup>(٣)</sup> .

وإن نذر الصدقةَ بجميعِ مالِهِ ، أَجْزَأَتْهُ الصَّدَقَةُ بِثُلُثِهِ ؛ لِما رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، إنَّ مِنْ تَوْبَتِي أن أَتَخَلَّعَ مِنْ مالِي صَدَقَةً إلى اللَّهِ وإلى رسولِهِ . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « يُجْزِئُكَ

(١ - ١) في ف : « وإن نذر » .

(٢) زيادة من : ف ، م .

(٣) تقدم تخريجه في ٢ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

الثُّلُثُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: «أَمْسِكَ عَلَيْكَ بَعْضَ<sup>(٢)</sup> مَالِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِ الْمَالِ مَكْرُوهَةٌ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا كَعَبًا، وَأَبَا لُبَابَةَ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يَنْهَى عَنِ الْقُرْبِ.

فَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمُعَيَّنٍ، وَكَانَ الْمُعَيَّنُ يَسْتَعْرِقُ مَالَهُ، فَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا. وَإِنْ كَانَ بَعْضَ مَالِهِ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، تُجْزِئُهُ الصَّدَقَةُ بِثُلُثِهِ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِهِ، فَأَشْبَهَ جَمِيعَ الْمَالِ. وَالثَّانِيَةُ، تَلْزُمُهُ الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِهِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَالْقِيَاسِ<sup>(٥)</sup> عَلَى سَائِرِ

(١) بنحوه في: باب من نذر أن يتصدق بماله، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢/٢١٥.

(٢) سقط من: م.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب إذا تصدق أو وقف بعض ماله.... من كتاب الوصايا، وفي: باب سورة التوبة، من كتاب التفسير، وفي: باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة، من كتاب الأيمان والنذور. صحيح البخاري ٩/٤، ٨٧/٦، ٨٨، ١٧٥/٨، ومسلم، في: باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، من كتاب التوبة. صحيح مسلم ٢١٢٧/٤.

كما أخرجه أبو داود، في: الموضع السابق. والترمذي، في: باب ومن سورة التوبة، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٢٥٦/١١. والنسائي، في: باب إذا أهدى ماله على وجه النذر، من كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ٢١/٧، ٢٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٥٤/٣، ٤٥٦، ٣٨٩/٦.

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب من نذر أن يتصدق بماله، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢/٢١٥. والدارمي، في: باب النهي عن الصدقة بجميع ما عند الرجل، من كتاب الزكاة. سنن الدارمي ١/٣٩٠، ٣٩١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٤٥٢، ٤٥٣، ٥٠٢. وابن حبان، انظر: الإحسان ٨/١٦٤، ١٦٥. والطبراني، في: الكبير ٥/٢٢، ٢٣. والإمام مالك بلاغا، في: باب جامع الأيمان، من كتاب النذور. الموطأ ٢/٤٨١.

(٥) في ف: «لقياسه».

الْمَنْذُورَاتِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الثَّلَاثَ فَمَا دُونَهُ ، لَزِمَهُ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ ، أَخْرَجَ ثُلُثَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ حُكِمَ اغْتَبِرَ فِيهِ ثُلُثُ الْمَالِ ، فَكَانَ حُكْمُهُ مَا ذَكَرْنَا ، كَالْوَصِيَّةِ .

**فصل :** وَمَنْ نَذَرَ صِيَامًا ، وَلَمْ يُسَمِّ عَدَدًا ، وَلَمْ يَنْوِهِ ، لَزِمَهُ صَوْمُ يَوْمٍ ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ صَوْمٍ يَصِحُّ فِي الشَّرْعِ . وَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً ، ففِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُجْزِيهِ رَكْعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْوُتْرَ رَكْعَةٌ مَشْرُوعَةٌ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُجْزِيهِ إِلَّا رَكْعَتَانِ ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَةَ لَا تُجْزِي فِي الْفَرَضِ ، فَلَا تُجْزِي فِي النَّذْرِ ، كَالسَّجْدَةِ . وَإِنْ نَذَرَ عِثْقَ رَقَبَةٍ ، فَهِيَ الَّتِي تُجْزِي عَنْ الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى [٤٤٥ط] الْمَغْهُودِ فِي الشَّرْعِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْوَاجِبُ فِي الْكُفَّارَةِ . وَإِنْ نَذَرَ هَدْيًا ، لَمْ يُجْزِيهِ إِلَّا مَا يُجْزِي فِي الْأُضْحِيَّةِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَعَلَيْهِ إِبْصَالُهُ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْهَدْيِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، أَوْ إِثْيَانَهُ ، لَزِمَهُ الْمَشْيُ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَغْهُودَ شَرْعًا هُوَ الْمَشْيُ فِي أَحَدِ التُّسْكِينِ ، فَحُمِلَ النَّذْرُ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَشْيُ مِنْ دَوَائِرِ أَهْلِهِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، أَوْ بُقْعَةٍ مِنْهُ ، فَهُوَ كَنَذْرِ الْمَشْيِ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ كُلَّهُ مَحَلُّ التُّسْكِينِ ، وَلِذَلِكَ صَحَّ إِحْرَامُ الْمَكِّيِّ بِالْحَجِّ

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥ .



منه . وإن نَذَرَ المشي إلى غير الحرم ، كعَرَفَةِ وغيرها ، لم يَلْزَمُه ، وكان كَنَذَرِ المَبَاحِ .

وكذلك <sup>(١)</sup> إن نَذَرَ إِيثَانِ مسجدٍ مِنْ مَسَاجِدِ الحِلِّ ، لم يَلْزَمُه إِلَّا مسجدُ رسولِ اللَّهِ ﷺ والمسجدُ الأَقْصَى ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُه إِيثَانُهُمَا ؛ لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَيَلْزَمُه صَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِنَذَرِهِ الْقُرْبَةَ ، وَلَا تَحْضُلُ إِلَّا بِالصَّلَاةِ ، فَتَضَمَّنْهَا نَذَرُهُ ، كَتَضَمْنِ نَذَرِ الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَحَدَ التُّسْكَينِ . وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ ، فَهُوَ كَنَذَرِ إِيثَانِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ تَلْزَمُه الصَّلَاةُ دُونَ الْإِيثَانِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ . وَتُجْزِئُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدَيْنِ الْآخَرَيْنِ ، وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْاِعْتِكَافِ .

**فصل :** وَمَنْ عَيَّنَ بِنَذَرِهِ أَوْ بَنِيَّتِهِ شَيْئًا مِنْ عَدَدِ الصِّيَامِ ، أَوْ الصَّلَاةِ ، أَوْ الْهَدْيِ ، أَوْ الرِّقَابِ ، أَجْزَأَهُ مَا عَيَّنَهُ ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، صَحِيحًا أَوْ مَعْيِبًا ، مِمَّا يُجْزِئُ فِي الْوَاجِبِ وَمِمَّا لَا يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ ثَبَتَ بِقَوْلِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ تُتَّبَعَ <sup>(٣)</sup> فِيهِ صِفَتُهُ <sup>(٤)</sup> ، كَأَوَامِرِ الشَّرْعِ . وَعَنْهُ فِي مَنْ قَالَ : إِنْ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَذَلِكَ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢/ ٢٧٩ .

(٣) فِي ف : « تَعْتَبِر » .

(٤) فِي ف : « حَقِيقَتُهُ » .

قَدِمَ فُلَانٌ لِاتِّصَدَّقَنَّ بِمَالٍ . هُوَ فِي نَفْسِهِ مَالٌ : يُخْرِجُ مَا شَاءَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزُمُهُ مَا لَفَظَ بِهِ دُونَ مَا نَوَاهُ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ بِاللَّفْظِ دُونَ النِّيَّةِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِلَفْظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، فَتَقَيَّدَ بِهِ ، كَالْيَمِينِ . فَإِنْ عَيَّنَ الْهَدْيَ بغيرِ الْحَيَوَانِ ، جَازَ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ بِشَيْءٍ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْهَدْيِ . وَإِنْ نَذَرَ هَدْيَ مَا لَا يُثْقَلُ ، كَالدُّورِ <sup>(١)</sup> وَنَحْوِهَا <sup>(٢)</sup> ، يَبِيعُ ، وَتَصَدَّقُ <sup>(٣)</sup> بِشَيْءٍ عَلَيْهِمْ <sup>(٤)</sup> .

وَإِنْ عَيَّنَ نَحَرَ <sup>(٥)</sup> الْهَدْيِ بِمَوْضِعٍ غَيْرِ الْحَرَمِ ، لَزِمَهُ مَا عَيَّنَهُ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى فَقَرَاءِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْصِيَةً ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا <sup>(٦)</sup> بِيَوَانَةٍ <sup>(٧)</sup> ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ كَانَ <sup>(٨)</sup> فِيهَا <sup>(٩)</sup> وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ ؟ » . قَالُوا : لَا . قَالَ : « هَلْ كَانَ فِيهَا عِيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ ؟ » . قَالُوا : لَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١٠)</sup> . وَلِأَنَّ مَعْهُودَ الشَّرْعِ تَفْرِقَةُ اللَّحْمِ

(١) فِي م : « كَالدَّر » .

(٢) فِي م : « نَحْوَهُ » .

(٣) فِي ف : « يَتَصَدَّقُ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي م : « نَذَرَ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، س ٣ .

(٧) يَوَانَةٌ : هَضْبَةٌ وَرَاءَ بَنِي قُرَيْيَةَ مِنَ السَّاحِلِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ٧٥٤ .

(٨ - ٩) فِي ف ، س ٣ : « كَانَ » ، وَفِي م : « أَكَانَ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « بِهَا » .

(١٠) فِي : بَابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْوَفَاءِ عَنِ النَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ /

بالمكان الذى نَذَر الذَّبْح به ، فكأنَّه نَذَر تَفْرِقَةَ اللَّحْمِ عَلَى فَقَرَاءِ أَهْلِهِ .

**فصل :** إذا نَذَر صِيَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، لَمْ يَلْزَمُهُ التَّائِبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَا يَقْتَضِي التَّائِبَ . وَعَنْهُ فِي مَنْ نَذَر صِيَامَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، يَلْزَمُهُ التَّائِبُ ؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ الْوَاجِبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ مُتَتَابِعٌ . وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى ، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ نَوَى التَّائِبَ أَوْ شَرَطَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وإن نَذَر صِيَامَ شَهْرٍ ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ التَّائِبُ ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ يَقَعُ عَلَى مَا بَيْنَ الْهِلَالَيْنِ ، وَعَلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَلَا يَلْزَمُهُ مَا بَيْنَ الْهِلَالَيْنِ ، فَصَارَ [٤٦٤و] كَنَذَرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ التَّائِبُ ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ اسْمٌ لِأَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ . فَإِنْ صَامَ مَا بَيْنَ الْهِلَالَيْنِ ، أَجْزَأَهُ ، تَأَمَّنَا كَانَ أَوْ نَاقِصًا ؛ لِأَنَّهُ شَهْرٌ . وَإِنْ بَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، لَزِمَهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ الْعَدَدِيُّ ثَلَاثُونَ يَوْمًا . وَإِنْ نَذَرَ صِيَامَ أَشْهُرٍ مُتَتَابِعَةٍ ، فَبَدَأَ مِنْ أَوَّلِ شَهْرٍ ، صَامَهُنَّ بِالْأَهْلَةِ . وَإِنْ بَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، صَامَ شَهْرًا بِالْعَدَدِ ، وَبَاقِيَهَا بِالْأَهْلَةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي صَوْمِ الظُّهَارِ .

فَإِنْ أَفْطَرَ فِي الصِّيَامِ الْمُتَتَابِعِ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، لَزِمَهُ الْإِسْتِغْنَاءُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ الْإِثْبَانُ بِالْمُنْذُورِ عَلَى صِفَتِهِ ، فَلَزِمَهُ ، كَحَالَةِ الْإِثْبَادِ . وَإِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ يُوجِبُ الْفِطْرَ ، كَالْمَرَضِ الْمَخُوفِ ، وَالْحَيْضِ ، خُيِّرَ بَيْنَ الْإِسْتِغْنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يُجْزِئُهُ مَعَ عَدَمِ الْعُذْرِ ، فَمَعَ الْعُذْرِ أَوَّلَى ، وَبَيْنَ الْبِنَاءِ وَالتَّكْفِيرِ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ

---

= كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الوفاء بالنذر ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١ / ٦٨٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٦٤ ، ٦ / ٣٦٦ .

لَعُذْرٍ لَا يَقْطَعُ<sup>(١)</sup> التَّائِبُ حُكْمًا ؛ بِدَلِيلِ فِطْرِ الْمَظَاهِرِ فِي الشَّهْرَيْنِ لَعُذْرٍ ،  
وَيُكْفَرُ لَتَزُكَّ صِفَةُ النَّذْرِ ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ . وَإِنْ أَفْطَرَ لَعُذْرٍ يُبِيحُ الْفِطْرَ ،  
كَالسَّفَرِ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَنْقَطِعُ التَّائِبُ ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِاخْتِيَارِهِ ، أَشْبَهَ  
غَيْرَ الْمَعْدُورِ . وَالثَّانِي ، لَا يَقْطَعُهُ ؛ لِأَنَّهُ عُذْرٌ لِلْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ ، فَأَشْبَهَ  
الْمَرَضَ .

فَأَمَّا إِنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بَعَيْنِهِ ، فَأَفْطَرَ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ الْاسْتِغْنَاءُ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ يَجِبُ مُتَتَابِعًا ، أَشْبَهَ الْمُنْذُورَ  
مُتَتَابِعًا . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ التَّائِبِ مِنْ جِهَةِ الْوَقْتِ لَا لِلنَّذْرِ ،  
فَلَمْ يُبْطِلْهُ الْفِطْرُ ، كَشَهْرِ رَمَضَانَ . وَإِنْ أَفْطَرَ لَعُذْرٍ ، بَنَى . وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فِي  
الْمَوْضِعَيْنِ ؛ لِتَزُكَّ صِفَةُ نَذْرِهِ . وَعَنْهُ ، لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْعُذْرِ ؛ لِأَنَّهُ  
تَزَكَّى بِأَمْرِ الشَّرْعِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةٌ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِ مَالِهِ  
وَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهِ .

فصل : وَإِنْ نَذَرَ صِيَامَ سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، لَمْ يَدْخُلْ فِي نَذْرِهِ رَمَضَانُ وَيَوْمَا  
الْعِيدَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا<sup>(٢)</sup> يَقْبَلُ الصَّوْمَ عَنِ النَّذْرِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي نَذْرِهِ ، كَاللَّيْلِ .  
وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَوَايَتَانِ . وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ سَنَةٌ مُتَتَابِعَةٌ ؟  
فِيهِ رَوَايَتَانِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الشَّهْرِ ؛ فَإِنْ قُلْنَا : يَلْزَمُهُ التَّائِبُ . فَحُكْمُهَا  
حُكْمُ الْمُعَيَّنَةِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَلْزَمُهُ التَّائِبُ . لَزِمَهُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلِ ، إِلَّا  
أَنْ يَتَّيَدِيَ صَوْمَ شَهْرٍ مِنْ أَثْنَائِهِ ، أَوْ لَا يُوَالِيَ بَيْنَهُ ، فَيَلْزَمُهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا . فَإِنْ

(١) فِي م : « يَقْتَضِي » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « يَصَحُّ » .

صَامَ سَنَةً مُتَوَالِيَةً ، قَضَى عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَيَوْمِي الْعِيدَيْنِ .

**فصل :** وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدَمُ فُلَانٌ ، فَقَدِمَ لَيْلًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُهُ ، فَلَمْ يَجِبْ نَذْرُهُ . وَإِنْ قَدِمَ نَهَارًا ، لَمْ يَخُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، قَدِيمٌ وَالتَّائِذُ مُفْطِرٌ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ فِي وَقْتٍ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ شَرْعًا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَدِمَ لَيْلًا . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ نَذْرَهُ بِزَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ وَلَمْ يَفِ بِهِ ، فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ الْخَمِيسِ فَأَفْطَرَهُ . الثَّانِي ، قَدِيمٌ وَالتَّائِذُ صَائِمٌ مِنْ رَمَضَانَ ، أَوْ فَرَضًا غَيْرِهِ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُجْزِئُهُ صَوْمُهُ عَنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ صَوْمَهُ وَقَدْ وَفَّى بِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، حُكْمُهُ مُحْكَمٌ مَنْ أَفْطَرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْهُ عَنْ نَذْرِهِ . الثَّالِثُ ، قَدِيمٌ وَالتَّائِذُ صَائِمٌ تَطَوُّعًا ، أَوْ تُمْسِكٌ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُتِمُّ صَوْمَهُ ، وَيُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ وَجَدَ فِي أَثْنَائِهِ قَبْلَ فِطْرِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَى صَوْمٍ بَقِيَّةٌ يَوْمِي . وَالثَّانِي ، يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَصِحَّ بَقِيَّةٌ مِنَ النَّهَارِ ، كَالْقَضَاءِ .

**فصل :** وَإِذَا نَذَرَ الْحَجَّ الْعَامَ ، وَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُجْزِئُهُ الْحَجُّ عَنْهُمَا . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ حَجَّةٌ أُخْرَى ، أَصْلُهُمَا إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ ، فَوَافَقَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ .

**فصل :** [٤٦٤ ط] وَإِذَا عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ ، لَمْ يَخُلْ مِنْ خَمْسَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَعْجِزَ عَجْزًا لَا يُرْجَى زَوَالُهُ ؛ لِكِبَرِهِ ، أَوْ مَرَضِهِ غَيْرِ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ لَا غَيْرُ ؛ لِمَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ

قال : نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ ، فَقَالَ : « لَتَمْشِ ، وَلَتَرْكَبَ »<sup>(١)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَلَأنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ إِلَّا فِيما<sup>(٣)</sup> يُطِيقُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا يُطِيقُهُ ، فَلَيْفَ لِلَّهِ بِمَا نَذَرَ<sup>(٤)</sup> . وَسَوَاءٌ كَانَ عَاجِزًا وَقَتَ النَّذْرِ أَوْ تَجَدَّدَ الْعَجْزُ ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي قَوَاتِ الْمَنْذُورِ<sup>(٥)</sup> . وَ<sup>(٦)</sup> عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ نَذَرَ صَوْمًا ، فَعَجَزَ عَنْهُ لِكَبَرٍ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُزْجِي بُرْؤُهُ ، أَنَّهُ يُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا . اخْتَارَهُ الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجَدَ سَبَبَ إِجْبَائِهِ عَيْنًا ، فَأَشْبَهَ صَوْمَ رَمَضَانَ . وَالأَوَّلُ أَقْبَسُ .

(١) بعده في الأصل ، س ٣ : « وتكفر يمينها » ، وفي ف : « وتكفر يميننا » .

(٢) بعده في الأصل : « رواه أبو داود » .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب من نذر المشي إلى الكعبة ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخاري ٢٥ / ٣ . ومسلم ، في : باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٤ / ٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢ / ٢١٠ . والنسائي ، في : باب من نذر أن يمشي إلى بيت الله ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٧ / ١٨ ، ١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٥٢ .

وبزيادة : « وتكفر عن يمينها » . أخرجه أبو داود ، في : سننه ٢ / ٢٠٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٠ . كلاهما من حديث ابن عباس .

(٣) بعده في م : « لا » .

(٤) انظر التعليق عليه في حاشية سنن الدارقطني ٤ / ١٥٩ .

(٥) في ف ، م : « النذر » .

(٦) بعده في الأصل : « روى » .

الثانى ، أن يَعْجِزَ عَجْزًا مَرْجُوًّا الرَّوَالِ ، نحو المرضِ ، فإن كان النَّذْرُ غيرَ مُوقَّتٍ ، أَخْرَجَهُ حتى يزولَ العَارِضُ ، ثم يَأْتِى بِهِ . وإن كان مُوقَّتًا ، كَصَوْمِ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ ، فإذا زالَ الْعَجْزُ قَضَاهُ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فَلَزِمَهُ <sup>(١)</sup> قَضَاؤُهُ ، كَرَمَضَانَ ، وعليه كَفَّارَةٌ يَمِينٌ ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ . وعنه ، لا كَفَّارَةٌ عليه ؛ لِأَنَّ الْمُنْذُورَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَشْرُوعِ ، ولو أَفْطَرَ فى رَمَضَانَ لَعَذِرَ ، لم يَلْزَمَهُ كَفَّارَةٌ ، كَذَا هَلْهُنَا .

الثالثُ ، أن يَمْتَنِعَهُ الشَّرْعُ مِنَ الْوَفَاءِ بِنَذْرِهِ ، مِثْلَ أَنْ يُصَادِفَ عِيدًا أَوْ حَيْضًا ، ففيه وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِيمَا قَبْلَهَا . وإن صادَفَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ، فَكَذَلِكَ فى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وفى الأُخْرَى ، يَصِحُّ صِيَامُهَا لِلْفَرَضِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فى صِيَامِهَا عَنْ دَمِ الْمُتَعَةِ . وإن <sup>(٢)</sup> صادَفَ رَمَضَانَ ، لم يُجْزِئْ صَوْمُهُ عَنِ النَّذْرِ ، وَكَانَ حُكْمُهُ كَمَا <sup>(٣)</sup> لو صادَفَ يَوْمَ الْعِيدِ . وقال الْخَرَقِيُّ : يُجْزِئُهُ صِيَامُهُ لِرَمَضَانَ وَنَذْرِهِ . وقد ذُكِرَ ذَلِكَ .

الرابعُ ، أن يُصَادِفَهُ النَّذْرُ مَجْنُونًا ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّكْلِيفِ قَبْلَ وَقْتِ النَّذْرِ ، أَشْبَهَ مَا لو فَاتَهُ .

الخامسُ ، أن يموتَ ، فإن كان ذلك قَبْلَ وَقْتِ النَّذْرِ ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّكْلِيفِ ، وإن كان بَعْدَهُ ، أو كان النَّذْرُ غيرَ مُوقَّتٍ ، فَعَلَ ذَلِكَ وَلَيْلِهِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) فى ف : « يلزم » ، وفى س ٣ ، م : « يلزمه » .

(٢) فى ف : « من » .

(٣) فى الأصل : « ما » .

قال : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وعن ابن عباس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنْ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ ، فَقَالَ <sup>(٢)</sup> النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ ؟ » . قال : نعم . قال : « فَاقْضِ اللَّهَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » . رواه البخاري <sup>(٣)</sup> . فَنَبَتْ الْقَضَاءُ لِلصَّوْمِ وَالْحَجِّ بِالنَّصِّ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ غَيْرَهُ لِلْمَعْنَى الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا . وفي الصلاة روايتان ؛ إحداهما ، تُقْضَى عَنْهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . والثانية ، لَا تُقْضَى ؛ لِأَنَّهَا <sup>(٤)</sup> لَا تَدْخُلُهَا نِيَابَةٌ وَلَا كَفَّارَةٌ ، فَلَمْ تُقْضَ عَنْهُ ، كَحَالَةِ الْحَيَاةِ .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا : يَقْضَى عَنْهُ الْوَلِيُّ . فَإِنَّهُ عَلَى سَبِيلِ النَّذْبِ لَا الْوُجُوبِ ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ دَيْنِهِ لَا يَجِبُ عَلَى وَلِيِّهِ ، فَكَذَلِكَ النَّذْرُ الْمُشَبَّهُ بِهِ .

---

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه صوم ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٤٦ . ومسلم ، في : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٠٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من مات وعليه صيام ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٦٩ .

(٢) بعده في س ٣ ، م : « له » .

(٣) في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ٨ / ١٧٧ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الحج عن الميت الذي نذر أن يحج ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٨٧ . والدارمي ، في : باب الرجل يموت وعليه صوم ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٢٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٤٥ .

(٤) في ف ، س ٣ : « لأنه » .



## كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ [٤٧٤ د]

الْقَضَاءُ فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَكَمَ بَيْنَ النَّاسِ ، وَبَعَثَ عَلَيْنَا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَى الْيَمَنِ لِلْقَضَاءِ <sup>(٢)</sup> ، وَحَكَمَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ، وَوَلَّوْا الْقَضَاءَ فِي الْأَنْصَارِ ، وَلَأَنَّ الظُّلَمَ فِي الطُّبَاغِ ، فَيَخْتَأِجُ إِلَى حَاكِمٍ يُنْصِفُ الْمَظْلُومَ ، فَوَجِبَ نَصْبُهُ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ إِلَّا وَاحِدٌ ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ امْتَنَعَ أُجْبِرَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْكِفَايَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ سُئِلَ : هَلْ يَأْتُمُّ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ مِمَّنْ يُوثِقُ بِهِ ؟ قَالَ : لَا يَأْتُمُّ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدُّخُولُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ فِي التَّوَلَّى خَطَرًا وَغَرَرًا ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ

(١) سورة المائدة ٤٩ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب كيف القضاء ، من كتاب الأقضية ؟ سنن أبي داود ٢ / ٢٧٠ . وابن ماجه ، في : باب ذكر القضاء ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٨٣ ، ٨٨ ، ١٣٦ ، ١٤٩ .

(٣) في : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦٧ / ٦٦ ، ٦٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في طلب القضاء ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢ / ٢٦٨ . وابن ماجه ، في : باب ذكر القضاة ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٧٤ .

حسنٌ . فلم يُلْزِمَهُ الإِضْرَارُ بِنَفْسِهِ لِنَفْعِ غَيْرِهِ . فعلى هذا القول ، يُكْرَهُ لَهُ طَلَبُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ ، وَلِأَنَّ السَّلَفَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، كَانُوا يَأْتُونَ الْقَضَاءَ أَشَدَّ الْإِبَاءِ ، وَيَقْرَءُونَ مِنْهُ . وَإِنْ طُلِبَ ، فَلَاؤُلَى أَنْ لَا يَدْخُلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْلَمَ لَهُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَ خَاطِئًا ، إِذَا وَلَّى نَشَرَ عِلْمَهُ ، فَلَا أَفْضَلَ الدُّخُولَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ مِنَ نَشْرِ الْعِلْمِ ، وَإِنْ كَانَ يَنْشُرُ عِلْمَهُ بِغَيْرِ وَلَايَةٍ ، فَلَا أَفْضَلَ أَنْ لَا يَدْخُلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الشَّغْلَ بِنَشْرِ الْعِلْمِ مَعَ السَّلَامَةِ أَفْضَلُ .

فَأَمَّا مَنْ يُوجَدُ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدُّخُولُ فِيهِ ، وَيُكْرَهُ لَهُ طَلَبُهُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى أَنَسٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ ابْتَغَى الْقَضَاءَ ، وَسَأَلَ فِيهِ شَفْعَاءَ ، وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ ، أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَإِنْ طُلِبَ ، فَلَا أَفْضَلَ لَهُ الْامْتِنَاعُ ، إِلَّا عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَاضِي .

وَأَمَّا مَنْ لَا يُحْسِنُ الْقَضَاءَ ، فَيَحْزُمُ عَلَيْهِ الدُّخُولُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ ؛ وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ » . إِلَى قَوْلِهِ : « وَرَجُلٌ قَضَى بَيْنَ النَّاسِ بِجَهْلٍ ، فَهُوَ فِي النَّارِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهٍ <sup>(٢)</sup> .

(١) فى : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ فى القاضى ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦٥ / ٦٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى طلب القضاء والتسرع إليه ، من كتاب الأفضية . سنن أبى داود ٢ / ٢٦٩ . وابن ماجه ، فى : باب ذكر القضاة ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٧٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١١٨ ، ٢٢٠ .

(٢ - ٢) فى الأصل ، ف : « النسائي » .

**فصل :** ويجوز للقاضي أخذ الرزق "عند الحاجة" ؛ لما روى أن أبا بكر، رضي الله عنه، لما ولي الخلافة، أخذ الذراع، وخرج إلى السوق، فقيل له : لا يسعك هذا. فقال : ما كنت لأدع أهلي يضيئون من أجلكم. ففرضوا له كل يوم درهمين<sup>(٢)</sup>. وبعث عمر، رضي الله عنه، إلى الكوفة عمار بن ياسر واليًا، وابن مسعود قاضيًا، وعثمان بن حنيف ماسحًا، وفرض لهم كل يوم شاة ؛ نصفها لعمار، والنصف الآخر بين عبد الله وعثمان<sup>(٣)</sup>. وكتب إلى معاذ وأبي عبيدة إلى الشام : أن انظروا رجالًا من صالحى من قبلكم، فاستعملوهم على القضاء، وارزقوهم، وأوسعوا عليهم من مال الله. فأما مع عدم الحاجة، ففيه وجهان ؛ أحدهما، الجواز ؛ لما ذكرنا، ولأنه يجوز للعامل الأخذ على العمالة مع

---

= والحديث أخرجه أبو داود، فى : باب فى القاضي يخطئ، من كتاب الأفضية . سنن أبى داود ٢/ ٢٦٨. والترمذى، فى : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ فى القاضي، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/ ٦٥. وابن ماجه، فى : باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/ ٧٧٦.

وهو عند النسائي، فى : باب ذكر ما أعد الله تعالى للحاكم الجاهل، من كتاب القضاء . السنن الكبرى ٣/ ٤٦٢.

(١ - ١) فى م : «للحاجة» .

(٢) قال الحافظ : لم أراه هكذا . التلخيص الحبير ٤/ ١٩٤. وانظر : إرواء الغليل ٨/ ٢٣١ - ٢٣٣.

وانظر ما أخرجه البخارى، فى : باب كسب الرجل وعمله بيده، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ٣/ ٧٤.

(٣) أخرجه عبد الرزاق، فى : المصنف ٦/ ١٠٠، ١٠/ ٣٣٣. وأبو عبيد، فى : الأموال ٦٨. وانظر ما أخرجه ابن سعد، فى : الطبقات الكبرى ٣/ ٢٥٥.

الغنى ، فكَذَلِكَ الْقَضَاءُ . والثانى ، لا يجوز ؛ لَأَنَّهُ يَخْتَصُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى ، فلم يَجُزْ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ ، كالصلاة . قال أحمد : ما يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا ، وإن كان ، فَبَقْدَرِ شُغْلِهِ ، مثل وَلِيِّ<sup>(١)</sup> التَّيِّمِ .

وَإِذَا قُلْنَا : يجوزُ أَخْذُ الرِّزْقِ . فلم يُجْعَلْ لَهُ شَيْءٌ ، فقال : لا أَقْضِي بَيْنَكُمَا إِلَّا بِجُعْلٍ . جاز .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ لِلْقَاضِي عَشْرَةُ أَشْيَاءَ ؛ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا ، عَدْلًا ، بِالْعَمَلِ ، عَاقِلًا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ ، فَأُولَى أَنْ تُشْتَرَطَ لِلْقَضَاءِ . الْخَامِسُ ، الذُّكُورِيَّةُ ، فلا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ الْمَرْأَةِ ؛ لِقَوْلِ [٤٤٧ظ] النَّبِيِّ ﷺ : « (٢) لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ » . رواه البخارى<sup>(٣)</sup> . ولأنَّ الْمَرْأَةَ نَاقِصَةُ الْعَقْلِ ، غيرُ أَهْلِ الْحُضُورِ<sup>(٤)</sup> الرِّجَالِ وَمَحَافِلِ الْخُصُومِ . ولا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ الْخُنْثَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ ذَكَرًا . السَّادِسُ ، الْحُرِّيَّةُ ، فلا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ بِرِقِّهِ ، مَشْغُولٌ بِحُقُوقِ سَيِّدِهِ ، لا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي جَمِيعِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « وَالْي » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « مَا أَفْلَحَ » .

(٣) فِي : بَابِ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى كَسْرٍ وَقِصْرٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَتَنِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠ / ٦ ، ٧٠ / ٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَتَنِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١١٨ / ٩ ، ١١٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ اسْتِعْمَالِ النِّسَاءِ فِي الْحُكْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْقَضَاءِ . الْمَجْتَبَى ٢٠٠ / ٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨ / ٥ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « مَجْتَمِعَ » . وَقَدْ وَضَعَهَا الْمُحَقِّقُ بَيْنَ مَعْكَوْفَيْنِ ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تُثَبِّتْ عِنْدَهُ فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا .

الأشياء، فلم يكن أهلاً للقضاء، كالمراة. السابع، أن يكون متكلاً؛ لينطبق بالفضل بين الخصوم. الثامن، أن يكون سميعاً؛ ليسمع الدعوى، والإنكار، والبيئة، والإقرار. التاسع، أن يكون بصيراً؛ ليعرف المدعى من المدعى عليه، والمقر من المقر له، والشاهد من المشهود عليه. العاشر، أن يكون مجتهداً، وهو العالم بطرق الأحكام؛ لما روى أن النبي ﷺ قال: «القضاء ثلاثة؛ واحد في الجنة، واثنان في النار، فأما الذي في الجنة، فرجل عرف الحق ف قضى<sup>(١)</sup> به، فهو في الجنة، ورجل عرف الحق<sup>(٢)</sup> فحكم فجار<sup>(٣)</sup> في الحكم، فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل، فهو في النار». رواه أبو داود،<sup>(٤)</sup> والترمذي، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>. ولأنه إذا لم يجر أن يفتي الناس وهو لا يلزمهم الحكم،<sup>(٦)</sup> فلأن لا<sup>(٧)</sup> يقضى بينهم وهو يلزمهم الحكم أولى.

ولا يشترط كونه كاتباً؛ لأن النبي ﷺ سيد الحكم وهو أمي. وقيل: يشترط ذلك؛ ليعلم ما يكتبه كاتبه<sup>(٨)</sup> فيأمن تحريفه.

**فصل:** وينبغي أن يكون قوياً من غير عنف؛ لئلا يطمع فيه الظالم، فينبسط عليه. لئلا من غير ضعف؛ لئلا يهابه صاحب الحق، فلا يتمكن

(١) في الأصل، ف: «فحكم».

(٢ - ٣) في م: «فلم يقض به، وجار».

(٣ - ٣) سقط من: ف.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٨٤، ٨٥.

(٤ - ٤) في النسخ: «فلألا».

(٥) سقط من: الأصل.

من استيفاء حُجَّتِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ . حَلِيمًا ذَا أَنَاةٍ ، وَفُطْنَةً ، وَبِقَظَّةٍ ، لَا يُؤْتَى مِنْ غَفْلَةٍ ، وَلَا يُخَدَّعُ لِغَوْرَةٍ . ذَا وَرَعٍ ، وَعِفَّةٍ ، وَنَزَاهَةٍ ، وَصِدْقٍ . قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَكُونَ قَاضِيًا حَتَّى يَكُونَ فِيهِ خَمْسُ خِصَالٍ ؛ عَفِيفٌ ، حَلِيمٌ ، عَالِمٌ بِمَا كَانَ قَبْلَهُ ، يَسْتَشِيرُ ذَوِي الْأَلْبَابِ ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً .

**فصل :** وَلَا تَصِحُّ وِلَايَةُ الْقَضَاءِ إِلَّا بِتَوَلِّيَةِ الْإِمَامِ ، أَوْ مَنْ فَوَّضَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعِظَامِ ، فَلَمْ يَصِحَّ <sup>(١)</sup> إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ ، كَعَقْدِ الذِّمَّةِ . وَمِنْ شَرْطِ صِحَّةِ التَّوَلِّيَةِ مَعْرِفَةُ الْمُؤَلَّى لِلْمُؤَلَّى ، وَأَنَّهُ عَلَى صِفَةِ تَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ ، فَإِنْ كَانَ يَعْرِفُهُ ، وَإِلَّا سَأَلَ عَنْهُ ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ وَلَّاهُ .

وَالْأَفَاطُ التَّوَلِّيَةِ تَنْقَسِمُ إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ ؛ فَصَرِيحُهَا سَبْعَةٌ : وَلَيْثُ الْحُكْمِ ، وَقَلْدُتُكَ ، وَاسْتَنْبِثُكَ ، وَاسْتَخْلَفْتُكَ ، وَرَدَدْتُ إِلَيْكَ الْحُكْمَ ، وَفَوَّضْتُ إِلَيْكَ ، وَجَعَلْتُ إِلَيْكَ . فَإِذَا أَتَى بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا ، وَاتَّصَلَ بِهَا الْقَبُولُ ، انْعَقَدَتِ الْوِلَايَةُ .

وَأَمَّا الْكِنَايَةُ ، فَهِيَ أَرْبَعَةٌ : اعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ فِي الْحُكْمِ ، وَعَوَّلْتُ عَلَيْكَ ، وَوَكَّلْتُ إِلَيْكَ ، وَأَسْنَدْتُ إِلَيْكَ الْحُكْمَ . فَلَا تَنْعَقِدُ التَّوَلِّيَةُ بِهَا حَتَّى تَقْتَرَنَ بِهَا قَرِينَةٌ ، نَحْوُ : فَا حُكْمُكُمْ فِيمَا وَكَّلْتُ إِلَيْكَ ، <sup>(٢)</sup> وَانْظُرْ فِيمَا أَسْنَدْتُ إِلَيْكَ <sup>(٣)</sup> ، وَتَوَلَّ فِيمَا <sup>(٣)</sup> عَوَّلْتُ عَلَيْكَ فِيهِ . لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفَاطُ تَحْتَمِلُ التَّوَلِّيَةَ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « يَجْزِ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مَا » .

وغيرها؛ مِنْ كونه يَأْخُذُ بِرَأْيِهِ، وغير ذلك، فلا تَنْصَرِفُ إلى التَّوَلِّيَةِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ.

**فصل :** فإن تَحَاكَمَ رَجُلَانِ إلى مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ، فَحَكَّمَاهُ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمَا، جاز؛ لِمَا رَوَى أَبُو شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ، أَتَوْنِي، فَحَكَّمْتُ بَيْنَهُمْ، فَرْضِي عَلَى الْفَرِيقَانِ. فقال <sup>(١)</sup>: « مَا [٤٤٨و] أَحْسَنَ هَذَا ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup>. وَلَأَنَّ عُمَرَ وَأُبَيَّأ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، تَحَاكَمَا إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ <sup>(٣)</sup>. وَتَحَاكَمَ عُثْمَانُ وَطَلْحَةُ إِلَى جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ <sup>(٤)</sup>. فَإِذَا حَكَمَ بَيْنَهُمَا، لَزِمَ حُكْمُهُ؛ لَأَنَّ مَنْ جاز حُكْمُهُ، لَزِمَ كَقَاضِي الْإِمَامِ. فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ عَنْ تَحْكِيمِهِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْحُكْمِ، فَله ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ حَكَمًا لِرِضَاهُ بِهِ، فَاغْتَبِرَ دَوَامَ الرِّضَا. وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ وَقَبْلَ تَمَامِهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَتِمَّ، أَشْبَهَ مَا قَبْلَ الشُّرُوعِ. وَالثَّانِي، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدَّى إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا رَأَى مِنَ الْحُكْمِ مَا لَا يُوَافِقُهُ، رَجَعَ، فَيَنْبُطُلُ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ.

(١) بعده في م: « رسول الله ﷺ ».

(٢) في: باب إذا حَكَمُوا رجلا فقضى بينهم، من كتاب آداب القضاة. المجتبى ١٩٩/٨. كما أخرجه أبو داود، في: باب في تغيير الاسم القبيح، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٥٨٥/٢.

(٣) أخرجه علي بن الجعد في مسنده ٥٠٣/١، ٥٠٤. ووكيع، في: أخبار القضاة ١٠٨/١، ١٠٩. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١٤٤/١٠.

كما أخرجه سعيد بن منصور، وساق المصنف إسناده في: المغني ٦٢/١٤.

(٤) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٦٨/٥.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ التَّحْكِيمُ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : ظَاهِرُ  
كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّ تَحْكِيمَهُ يَجُوزُ فِي كُلِّ مَا يَتَحَاكَمُ فِيهِ الْخَصْمَانِ ؛ قِيَاسًا عَلَى  
قَاضِي الْإِمَامِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ حُكْمُهُ فِي الْأَمْوَالِ خَاصَّةً ، فَأَمَّا  
النِّكَاحُ ، وَالْقِصَاصُ ، وَحُدُّ الْقَذْفِ ، فَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ  
عَلَى الْإِخْتِيَاظِ ، فَيُعْتَبَرُ لِلْحُكْمِ فِيهَا قَاضِي الْإِمَامِ ، كَالْحُدُودِ .

فصل : وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّى فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ قَاضِيَيْنِ فَأَكْثَرَ ، عَلَى أَنْ  
يَحْكُمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ فِي مَوْضِعٍ ، أَوْ يَجْعَلَ إِلَى أَحَدِهِمَا الْقَضَاءَ فِي  
حَقِّ ، وَإِلَى الْآخَرِ فِي حَقِّ آخَرَ <sup>(١)</sup> ، أَوْ إِلَى أَحَدِهِمَا فِي زَمَنِ ، وَإِلَى الْآخَرِ  
فِي زَمَنِ آخَرَ ؛ لِأَنَّهُ نِيَابَةٌ عَنِ الْإِمَامِ ، فَكَانَ عَلَى حَسَبِ الْإِسْتِنَابَةِ . وَهَلْ  
يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ إِلَيْهِمَا الْقَضَاءَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ ، وَزَمَنِ وَاحِدٍ ، وَحَقِّ  
وَاحِدٍ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ نِيَابَةٌ ، فَجَازَ جَعْلُهَا إِلَى اثْنَيْنِ ،  
كَالْوَكَالَةِ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَخْتَلِفَانِ فَتَقِفُ الْحُكُومَةُ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ الْقَضَاءَ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ بِمَذْهَبِ مُعَيَّنٍ ؛ لِقَوْلِ  
اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَإِنَّمَا يَظْهَرُ لَهُ الْحَقُّ  
بِالدَّلِيلِ ، فَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ فِي مَذْهَبٍ بَعِيْنِهِ . فَإِنْ قُلِدَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ ،  
بَطُلَ <sup>(٣)</sup> الشَّرْطُ . وَفِي فَسَادِ التَّوَلِيَةِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ فِي  
الْبَيْعِ .

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢) سُورَةُ ص ٢٦ .

(٣) فِي م : « فُسِدَ » .



**فصل : إذا وُلّاه قاضياً في غير بلدِهِ ، كَتَبَ لَهُ <sup>(١)</sup> الْعَهْدَ بِمَا وُلّاه ؛ لِأَنَّ**  
**النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ لِعُمَيْرِ بْنِ حَزْمٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى حَارِثَةُ بْنُ**  
**مُضَرَّبٍ ، أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ : أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنِّي**  
**بَعَثْتُ إِلَيْكُمْ عَمَّارًا أَمِيرًا ، وَعَبْدَ اللَّهِ قَاضِيًا وَأَمِيرًا ، فَاسْمَعُوا لَهُمَا وَأَطِيعُوا ،**  
**فَقَدْ آثَرْتُكُمْ بِهِمَا <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ الَّذِي وُلّاهُ بَعِيدًا ، أَشْهَدَ عَلَى التَّوْلِيَةِ**  
**شَاهِدَيْنِ ؛ لَتُثَبَّتَ التَّوْلِيَةُ <sup>(٤)</sup> بِهِمَا . وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا ، فَإِنْ شَاءَ أَشْهَدَ ، وَإِنْ**  
**شَاءَ اكْتَفَى بِالِاسْتِيفَاضَةِ ؛ لِأَنَّهَا تُثَبَّتُ الْوِلَايَةَ .**

**وَيُسْتَحَبُّ لِلْقَاضِيِ السُّؤَالُ عَنْ حَالِ الْبَلَدِ الَّذِي وَلِيَهُ ، وَمَنْ فِيهِ مِنْ**  
**الْعُلَمَاءِ وَالْأَمَنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُمْ ، فَاسْتُحِبَّ تَقَدُّمُ الْعِلْمِ بِهِمْ .**

**وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ الْبَلَدَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ**  
**ذَلِكَ <sup>(٥)</sup> . فَإِذَا دَخَلَ ، قَصَدَ الْجَامِعَ ، فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ، وَأَمَرَ بِجَمْعِ**  
**النَّاسِ ، فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ عَهْدَهُ ، لِيَعْلَمُوا التَّوْلِيَةَ ، وَمَا فُوضَ إِلَيْهِ ، وَيَعِدُّ النَّاسُ**  
**يَوْمًا لَجُلُوسِهِ ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى مَنْزِلِهِ ، وَيَجْعَلُ مَنْزِلَهُ فِي وَسْطِ الْبَلَدِ إِنْ أُمِكنَ ؛**  
**لِيَتَسَاوَوْا فِي قُرْبِهِ .**

(١) في م : «إليه» .

(٢) انظر ما تقدم في ١٢٧/٥ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٦٣ .

(٣) أخرجه الحاكم ، في : المستدرک ٣/٣٨٨ .

(٤) في الأصل : «الولاية» .

(٥) لم نجده ، ولعل المصنف أراد الخروج إلى السفر . انظر : جامع الأصول ١٥/٥ . وانظر ما

تقدم في ٤٧٢/٥ .

**فصل :** وإن نَهاه مَنْ وَلَاهُ عَنِ الاسْتِخْلَافِ ، لم يكنْ له ذلك ؛ لأنَّه نائبٌ ، فيَتَّبِعُ قولَ مَنْ اسْتَنابَه . وإن لم يَنْتَهِه ، جاز له الاسْتِخْلَافُ ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنَ القَضَاءِ الفَضْلُ بَيْنَ المُتَخَصِّمِينَ ، وإيصالُ الحقِّ إلى مُسْتَحِقِّه ، فجاز أن يَلِيَه بنفسِه وبغيرِه .

فإذا اسْتَخْلَفَ القاضي خليفَةً ، انْعَزَلَ بِمَوْتِه وَعَزَلَه ؛ لأنَّه نائبُه ، فَأُشْبِهَ [٤٤٨ع] الوَكِيلَ . وإن وُلِّيَ الإمامَ قاضِيًا ، فهل يَنْعَزِلُ بِمَوْتِه وَعَزَلَه ؟ فيه وَجْهان ؛ أحدهما ، يَنْعَزِلُ ؛ لذلك <sup>(١)</sup> ، ولما رُوِيَ عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قال : لَأَعَزِلَنَّ أبا مَرْيَمَ <sup>(٢)</sup> - يَعْنِي عَنِ قَضَائِ البَصْرَةِ - وَأُولَى رجلاً إذا رآه الفاجِرُ فَرِقَهُ <sup>(٣)</sup> . فعَزَلَه وولَّى كَعْبَ بنِ سُوْرٍ <sup>(٤)</sup> . وولَّى عليَّ أبا الأسودَ ، ثم عَزَلَه ، فقال : لِمَ عَزَلْتَنِي وما خُنْتُ ولا جَنَيْتُ ؟ فقال : إِنِّي رَأَيْتُكَ يَغْلُو كَلَامُكَ على الخَصْمَيْنِ . والثاني ، لا يَنْعَزِلُ ؛ لأنَّه عَقَدَه لمَصْلَحةِ المُسْلِمِينَ ، فلم يَمْلِكْ عَزْلَه مع سَدَادِ حالِه ، كما لو عَقَدَ الوليُّ النِّكاحَ على مَوَلِيَّتِه ، لم يَمْلِكْ فَسْخَهِ . وإنِ اخْتَلَّ أحدُ الشُّرُوطِ ، بأن يَفْسُقَ ، أو يَخْتَلَّ عَقْلُه أو بَصَرُه ، انْعَزَلَ <sup>(٥)</sup> بذلك ؛ لأنَّه فاتَ الشُّرُوطُ ، فانتَفَى المُشْرُوطُ ، كالصَّلَاةِ .

(١) في م : « كذلك » .

(٢) هو إياس بن صبيح بن محرش الحنفى . انظر ترجمته ، فى : أخبار القضاة لوكيع ٢٦٩/١ .

(٣) فرقته : خافه .

(٤) فى م : « سوار » .

والأثر أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ١٠٨/١٠ . ووكيع ، فى : أخبار القضاة ١/١

٢٧٠ . وانظر : إرواء الغليل ٨/٢٣٤ .

(٥) فى س ٣ ، م : « انفسخ » .

فصل : وليس له أن يَقْضِيَ ، ولا يُؤَلَّى ، ولا يَسْمَعَ البَيِّنَةَ ، ولا يُكَاتِبَ قاضِيًا في حُكْمٍ في غير عَمَلِهِ ، ولا يُعْتَدُ بذلك إن فَعَلَهُ ؛ لأنَّه لا وِلَايَةَ له في غير عَمَلِهِ ، أَشَبَّهَ سَائِرَ الرِّعِيَّةِ .

فصل : ولا يجوزُ له أن يَحْكُمَ لنفسِهِ ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ شاهِدًا لها ، وَيَحْكُمُ هو وَخَصَّمُهُ إلى قاضٍ آخَرَ . ويجوزُ أن يُحاكِمَهُ إلى بعضِ خُلَفَائِهِ ؛ لأنَّ عمرَ حاكَمَ أُبَيًّا إلى زَيْدٍ<sup>(١)</sup> ، وحاكَمَ عُثْمَانُ طَلْحَةَ إلى جُبَيْرٍ<sup>(٢)</sup> .

ولا يجوزُ أن يَحْكُمَ لوالِدِهِ وإن عَلَا ، ولا لَوَلَدِهِ وإن سَفَلَ ؛ لأنَّه مُتَّهَمٌ في حَقِّهِمَا ، فلم يَجْزُ حُكْمُهُ لهما ، كَنَفْسِهِ . وقال أبو بكرٍ : يجوزُ حُكْمُهُ لهما ؛ لأنَّهما مِن رِعِيَّتِهِ ، فجازَ حُكْمُهُ لهما ، كالأجَانِبِ . وإن اتَّفَقَتْ حُكُومَةُ بَيْنِ وَالِدَيْهِ ، أو وَلَدَيْهِ ، أو وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِمَا كما لو انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا ؛ لأنَّ ما مُنِعَ منه في حَقِّ أَحَدِهِمَا إذا كانَ خَصَّمُهُ أَجْنَبِيًّا ، مُنِعَ منه إذا ساواه خَصَّمُهُ ، كَالشَّهَادَةِ . ويجوزُ له اسْتِخْلَافُ وَالِدِهِ<sup>(٣)</sup> وَوَلَدِهِ<sup>(٤)</sup> في أَعْمَالِهِ ؛ لأنَّ غَايَةَ ما فيه أَنَّهما يَجْرِيان مَجْرَاه .

فصل : ولا يجوزُ له أن يَزْتَشِي في الحُكْمِ ؛ لِما رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قال : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّايشِيَّ والمُزْتَشِيَّ .

(١) تقدم تخريجهما في صفحة ٨٩ .

(٢ - ٣) سقط من : م .

قال الترمذی<sup>(١)</sup> : هذا حديث صحيح . ولأنه أخذ مالٍ على حرام ، فكان حراماً ، كمهر البغي .

ولا يجوز له قبول الهدية ممن لم تجر عادته بها قبل الولاية ؛ لما روى أبو حميد<sup>(٢)</sup> ، قال : بعث رسول الله ﷺ رجلاً من الأزد ، يقال له : ابن اللبينة ، على الصدقة ، فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلي . فقام النبي ﷺ على المنبر ، فقال : « ما بال عامل تبعته ، فيقول : هذا لكم ، وهذا أهدي إلي ! ألا جلس في بيت أبيه وأمه ، فينظر أهدي إليه شيء أم لا ؟ والذي نفس محمد بيده ، لا<sup>(٣)</sup> تبع أحد<sup>(٤)</sup> منكم ، فيأخذ شيئاً ، إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبته » . متفق عليه<sup>(٥)</sup> . فدل على أن ما أهدي إليه مما

---

(١) في : باب ما جاء في الراشي والمرتشي ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٨١/٦ ، ٨٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية الرشوة ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢/٢٧٠ . وابن ماجه ، في : باب التغليظ في الحيف والرشوة ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٦٤ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢١٢ .  
(٢) في ف : « ابن » .

(٣ - ٣) في م : « يبعث أحد » .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ والعاملين عليها ﴾ ومحاسبة المصدقين مع الإمام ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب احتيال العامل ليهدي ، من كتاب الحيل ، وفي : باب هدايا العمال ، وباب محاسبة الإمام عماله ، من كتاب الأحكام ، وفي : باب من لم يقبل الهدية لعلة ... ، من كتاب الهبة . صحيح البخاري ٢/١٦٠ ، ٨/١٦٢ ، ٩/٣٦ ، ٨٨ ، ٩٥ . ومسلم ، في : باب تحريم هدايا العمال ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣/١٤٦٣ ، ١٤٦٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في هدايا العمال ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ٢/١٢١ ، ١٢٢ . والدارمي ، في : باب ما يهدي لعمال الصدقة لمن هو ؟ من كتاب =

كَانَتْ الْوِلَايَةُ سَبَبًا لَهُ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ . فَأَمَّا مَنْ كَانَتْ عَادَتُهُ الْهَدِيَّةُ إِلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ ، فَجَائِزٌ قَبُولُهَا ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « أَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ ، فَيَنْظُرُ أَيُّهُدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا ؟ » . يَدُلُّ عَلَى تَغْلِيلِ تَحْرِيمِ الْهَدِيَّةِ بِكَوْنِ<sup>(١)</sup> الْوِلَايَةِ "سَبَبًا لَهَا" ، وَهَذِهِ لَمْ يَكُنْ سَبَبُهَا الْوِلَايَةُ ، فَجَائِزٌ قَبُولُهَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي حَالِ الْحُكُومَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَصْمٍ لَهُ ، فَلَا يَجُوزُ قَبُولُهَا ؛ لِأَنَّهُ يُتَّهَمُ ، فَهِيَ كَالرُّشْوَةِ . وَالْأَوَّلَى الْوَرَعُ عَنْهَا فِي غَيْرِ حَالِ الْحُكُومَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ أَنْ تَكُونَ لِحُكُومَةٍ<sup>(٢)</sup> مُنْتَظَرَةٍ .

**فصل :** وَيُكْرَهُ أَنْ يُبَايَشَرَ الْبَيْعَ وَالشُّرَاءَ بِنَفْسِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [٤٤٩هـ] أَنَّهُ قَالَ : « مَا عَدَلَ وَالِ اتَّجَرَ فِي رِعْيَتِهِ »<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ شُرَيْحٌ : شَرَطَ عَلَى عَمْرِ حِينَ وَلَّانِي الْقَضَاءُ أَنْ لَا أُبَيْعَ ، وَلَا أُبْتَاعَ ، وَلَا أُرْتَشَى ، وَلَا أَقْضِي وَأَنَا غَضْبَانٌ<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ يُعْرَفُ فِيحَاتِي ، فَيَجْرِي مَجْرَى الْهَدِيَّةِ .

---

= الزكاة ، وفي : باب في العامل إذا أصاب في عمله شيئا ، من كتاب السير . سنن الدارمي ١ / ٣٩٤ ، ٢ / ٢٣٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٢٣ .

(١) في م : « فتكون » .

(٢) - ٢) في ف ، س ٣ : « سببها » ، وفي م : « بسببها » .

(٣) في ف ، م : « الحكومة » .

(٤) أخرجه أحمد بن منيع عن أبي الأسود المالكى عن أبيه عن جده ، وساق ابن حجر إسناده في المطالب العالية (مخطوط) ق ١٥٦ . وكذا عزاه إليه السيوطى ، وللحاكم فى الكنى ، ولأبى سعيد النقاش فى القضاة . جمع الجوامع ٧٠٦ . وعزاه الألبانى لأبى نعيم فى القضاة ، وضعفه . إرواء الغليل ٨ / ٢٥٠ .

(٥) انظر ما أخرجه وكيع ، فى : أخبار القضاة ٢ / ١٩٠ . وقال الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ : منقطع ضعيف . التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ٢٠٩ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَكَّلَ مَنْ لَا يُعْرِفُ أَنَّهُ وَكِيلُهُ ، فَإِذَا عُرِفَ اسْتَبْدَلَ بِهِ حَتَّى لَا يُحَاطَى . فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الِاسْتِنَابَةُ ، تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ <sup>(١)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَخَذَ الذُّرَاعَ ، وَقَصَدَ الشُّوقَ لِيَتَّجِرَ فِيهِ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ . فَإِنْ كَانَ لِمَنْ بَايَعَهُ حُكُومَةً ، اسْتَخْلَفَ مَنْ يَحْكُمُ بَيْنَهُ وَيَسِّنْ خَصْمَهُ ؛ كَيْلًا يَمِيلَ إِلَيْهِ .

**فصل :** ويجوز للقاضي حُضُورُ الْوَلَائِمِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِجَابَةِ الدَّاعِي <sup>(٣)</sup> . وَلَا يَخْصُ بِإِجَابَتِهِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ ؛ لِأَنَّهُ جَوَزَ . فَإِنْ كَثُرَتْ عَلَيْهِ وَشَغَلَتْهُ ، تَرَكَ الْجَمِيعَ ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَغِلُ بِهَا عَمَّا هُوَ أَوْكَدُ مِنْهَا . وَلَهُ عِيَادَةُ الْمَرْضَى ، وَشُهُودُ الْجَنَائِزِ . وَيَأْتِي مَقْدَمُ الْغَائِبِ ؛ لِأَنَّهُ قُوَّةٌ وَطَاعَةٌ . وَلَهُ أَنْ يَخْصَّ بِذَلِكَ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لِحَقِّ نَفْسِهِ طَلَبًا لِثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَ لَهُ فِعْلُ مَا أَمَكَنَ مِنْهَا دُونَ مَا لَمْ يُمَكِّنْ ، وَحُضُورُ الْوَلِيمَةِ لِحَقِّ الدَّاعِي ، فَإِذَا خَصَّ بَعْضَهُمْ بِهَا ، حَصَلَ مُرَاعِيًا لِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ، فَكَانَ ذَلِكَ مَيْلًا .

**فصل :** وَلَا يَقْضَى فِي حَالِ الْغَضَبِ ، وَلَا الْجُوعِ ، وَالْعَطَشِ ، وَالْحُزْنِ ، وَالْفَرَحِ الْمُفْرِطِ ، وَالتَّعَاسِ الشَّدِيدِ ، وَالْمَرَضِ الْمُقْلِقِ ، وَمُدَافَعَةِ الْأَخْبَثَيْنِ ، وَالْحَرِّ الْمُزْجِعِ ، وَالبَرْدِ الْمُؤْلِمِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو بَكْرَةَ <sup>(٤)</sup> قَالَ : سَمِعْتُ

(١) سقط من : م .

(٢) انظر ما تقدم في صفحة ٨٥ .

(٣) انظر ما تقدم تخريجه في ٣٧١ / ٤ .

(٤) في م : « بكر » .

رسول الله ﷺ يقول: « لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. فثَبَّتَ النَّصُّ فِي الْغَضَبِ، وَقِسْنَا عَلَيْهِ سَائِرَ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاةٍ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ تَشْغُلُ قَلْبَهُ، فَلَا يَتَوَقَّرُ عَلَى الْاجْتِهَادِ فِي الْحُكْمِ وَتَأْمَلِ الْحَادِثَةَ.

فَإِنْ حَكَمَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ ففِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَنْفُذُ حُكْمُهُ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ الزُّبَيْرُ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: « اسْقِ زَرْعَكَ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ ». فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أُنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ. فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِلزُّبَيْرِ: « اسْقِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَدْرَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. فَحَكَمَ فِي غَضَبِهِ. وَالثَّانِي، لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّهُ مَنَّهُى عَنْهُ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي فُسَادَ الْمَنَّهُى عَنْهُ. وَقِيلَ: لِمَا يَمْنَعُ الْغَضَبُ الْحُكْمَ قَبْلَ أَنْ يَتَّضِعَ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ يَشْغُلُهُ عَنِ اسْتِضَاحِ الْحَقِّ، أَمَّا إِذَا حَدَثَ بَعْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ، لَمْ يَمْنَعْ

(١) أخرجه البخارى، فى: باب هل يقضى الحاكم أو يفتى وهو غضبان؟ من كتاب الأحكام. صحيح البخارى ٨٢/٩. ومسلم، فى باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان، من كتاب الأفضية. صحيح مسلم ١٣٤٢/٣، ١٣٤٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب القاضى يقضى وهو غضبان، من كتاب الأفضية. سنن أبى داود ٢/٢٧١. والترمذى، فى: باب ما جاء لا يقضى القاضى وهو غضبان، من أبواب الأحكام. عارضة الأحوذى ٦/٧٧، ٧٨. والنسائى، فى: باب النهى عن أن يقضى فى قضاء بقضاءين، من كتاب القضاة. المجتبى ٨/٢١٦، ٢١٧. وابن ماجه، فى: باب لا يحكم الحاكم وهو غضبان، من كتاب الأحكام. سنن ابن ماجه ٢/٧٧٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٣٦، ٣٧، ٥٢.

(٢) بعده فى ف، م: «زرعك».

(٣) تقدم تخريجه فى ٣/٥٦٧، ٥٦٨.

حُكْمَهُ فِيهَا، كَقِصَّةِ<sup>(١)</sup> الزُّبَيْرِ.

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَاكِمِ الْجُلُوسُ لِلْحُكْمِ فِي مَوْضِعٍ بَارِزٍ وَاسِعٍ يَصِلُ إِلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ، وَلَا يَخْتَجِبُ مِنْ<sup>(٢)</sup> غَيْرِ عُذْرٍ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، فَاخْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَفَاقَتِهِمْ، اخْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَفَقَرَهُ ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>.

وَيَكُونُ مَوْضِعًا لَا يَتَأَذَّى فِيهِ بِحَرٍّ، وَلَا بَرْدٍ، وَلَا دُخَانٍ، وَلَا رَائِحَةٍ مُنْتَنِةٍ؛ لِأَنَّ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى : إِيَّاكَ وَالْقَلَقَ وَالضُّجْرَ<sup>(٤)</sup>. وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تُفْضِي<sup>(٥)</sup> إِلَى الضُّجْرِ، وَتَمْنَعُهُ مِنَ التَّوَقُّرِ عَلَى الْاجْتِهَادِ، وَتَمْنَعُ الْخُصُومَ<sup>(٦)</sup> اسْتِيفَاءَ الْحُجَّةِ.

وَلَا بَأْسَ بِالْقَضَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ<sup>(٧)</sup>؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْضُونَ فِي الْمَسْجِدِ. وَقَالَ مَالِكٌ : هُوَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ الْقَدِيمِ. فَإِنْ اتَّفَقَ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ مَانِعٌ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، كَالْحَيْضِ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَقِصَّةِ ».

(٢) فِي س ٣، م : « عَنْ ».

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي إِمَامِ الرِّعْيَةِ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَحْكَامِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦/ ٧٤.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي : بَابِ فِيْمَا يُلْزَمُ الْإِمَامُ مِنْ أَمْرِ الرِّعْيَةِ وَالْحُجَّةِ عَنْهُمْ، مِنْ كِتَابِ الْخَرَاكِ وَالْفَيْءِ وَالْإِمَارَةِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/ ١٢٢.

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِطَوْلِهِ، فِي : سَنَنِهِ ٤/ ٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) فِي م : « تَقْضِي ».

(٦) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « مِنْ ».

(٧) انْظُرْ لِذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا، فِي : بَابِ مَنْ قَضَى وَلَاعَنَ فِي الْمَسْجِدِ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٥/٩.



وَالْكُفْرِ، وَكَلَّ لَهُ وَكِيلًا، أَوْ<sup>(١)</sup> [٤٤٩ظ] اُنْتَظَرَهُ حَتَّى يُخْرَجَ، فَيَحَاكِمَ إِلَيْهِ.

**فصل :** وَإِنْ احتَاجَ إِلَى أَغْوَانٍ لِإِخْضَارِ الْخُصُومِ، اتَّخَذَ أَمْنَاءَ كُهُولًا أَوْ شُيُوخًا مِنْ أَهْلِ الدِّينِ، وَ<sup>(٢)</sup> يُوصِيهِم بِالرَّفْقِ بِالْخُصُومِ. وَإِنْ دَعَتْ حَاجَةً إِلَى اتِّخَاذِ حَاجِبٍ، اتَّخَذَهُ أَمِينًا بَعِيدًا مِنَ الطَّمَعِ، وَيُوصِيهِ بِمَا يُلْزِمُهُ مِنْ تَقْدِيمِ مَنْ سَبَقَ.

**فصل :** وَيَتَّخِذُ حَبِشًا؛ لِأَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اشْتَرَى دَارًا بِمَكَّةَ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ اتَّخَذَهَا سِجْنًا<sup>(٣)</sup>. وَاتَّخَذَ عَلِيٌّ سِجْنًا. وَلِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلتَّأْدِيبِ، وَاسْتِيفَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمَاطِلِ<sup>(٤)</sup>، وَالِاخْتِفَاطِ بِمَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ أَوْ حَدٌّ حَتَّى يُسْتَوْفَى.

**فصل :** وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَكْتَبَ زَيْدًا<sup>(٥)</sup>

(١) فِي م: «و».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: ف، س ٣.

(٣) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي ١١/٣.

(٤) فِي الْأَصْلِ، س ٣: «الْمَاطِل».

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠/١٢٦.

وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَفِي: بَابِ جَمْعِ الْقُرْآنِ، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَفِي: بَابِ يَسْتَحِبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا، وَبَابِ تَرْجُمَةِ الْحُكَامِ... (مَعْلُقًا)، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦/٨٩، ٩٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٩٢/٩ - ٩٤. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ رَوَايَةِ حَدِيثِ أَهْلِ الْكِتَابِ، مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٨٦. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيمِ السَّرْيَانِيَّةِ، مِنْ كِتَابِ الْاسْتِثْنَانِ، وَفِي: بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠/١٧٢، ١١/٢٥٨ - ٢٦١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥/١٨٢، ١٨٤.

وغيره . ولأنَّ الحَاكِمَ "يَكْثُرُ اشْتِغَالُهُ" ونَظَرُهُ ، فلا يَتِمَّكُنُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا  
وَيَسِنُ الْكِتَابَةَ . فَإِنْ أُمَكَّنَهُ وَلَايَةُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، جاز .

وَمِنْ شَرْطِ الْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَا يُكَاتِبُ بِهِ الْقَضَاةَ مِنَ الْأَحْكَامِ ،  
وَمَا يَكْتُبُهُ مِنَ الْمَحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ ، "أَفْسَدَ مَا يَكْتُبُهُ"<sup>(١)</sup>  
بِجَهْلِهِ . وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مَوْضِعُ أَمَانَةٍ ، وَلَا تُؤْمَنُ خِيَانَتُهُ  
الْفَاسِقِ . وَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ مِنْ شُرُوطِ الْعَدَالَةِ . وَيُسْتَحَبُّ  
أَنْ يَكُونَ وَرِعًا نَزْهًا ؛ لِئَلَّا يُشْتَمَالَ بِالطَّمَعِ . جَيِّدَ الْخَطِّ<sup>(٢)</sup> ؛ لِيَكُونَ أَكْمَلَ .  
حُرًّا ؛ لِيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ . فَإِنْ كَانَ عَبْدًا ، جاز ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ .

**فصل :** وَلَا يَتَّخِذُ شُهَدَا مُعَيَّنِينَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُمْ ؛ لِأَنَّ مَنْ ثَبَّتَ<sup>(٣)</sup>  
عِدَالَتَهُ ، وَجَبَ قَبُولُ شَهَادَتِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ تَخْصِيصُ قَوْمٍ بِالْقَبُولِ دُونَ قَوْمٍ .

**فصل :** وَيَتَّخِذُ أَصْحَابَ مَسَائِلَ يَتَعَرَّفُ بِهِمْ أَحْوَالَ مَنْ جَهِلَ عِدَالَتَهُ  
مِنَ الشُّهُودِ . وَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا عُذُولًا ، بُرَاءً مِنَ الشُّحْنَاءِ ، بُعْدَاءً مِنَ  
الْعَصِيَّةِ<sup>(٤)</sup> فِي نَسَبٍ أَوْ مَذْهَبٍ ؛ كَيْلَا يَحْمِلَهُمْ ذَلِكَ عَلَى تَرْكِ كَيْفِيَّةِ فَاسِقٍ ، أَوْ  
جَزْحِ عَدْلٍ . وَأَنْ يَكُونُوا وَافِرِي الْعُقُولِ ؛ لِيَصِلُوا إِلَى الْمَطْلُوبِ ، وَلَا يَسْأَلُوا  
عَدُوًّا وَلَا صَدِيقًا ؛ لِأَنَّ الصَّدِيقَ يُظْهِرُ الْجَمِيلَ وَيَسْتُرُ الْقَبِيحَ ، وَالْعَدُوُّ  
بِخِلَافِ ذَلِكَ .

(١ - ١) فِي س ٣ : « تَكَثَّرَ اشْتِغَالُهُ » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « أَفْسَدَهُ » .

(٣) فِي م : « الْحَفْظُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « ثَبَّتَ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « الْمَعْصِيَةِ » .

فإذا شهد عنده مَنْ يَعْرِفُهُ بِالْعَدَالَةِ ، قَبِلَ شَهَادَتَهُ ، وإن عَلِمَ فِسْقَهُ ، لم يَقْبَلْهَا ، وَيَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي الْعَدَالَةِ وَالْفِسْقِ . وإن جَهِلَ إِسْلَامَهُ ، سَأَلَ عَنْهُ ، ولم يَعْمَلْ بِظَاهِرِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّ أَغْرَابِيًّا شَهِدَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ ، فلم يَحْكُمْ بِشَهَادَتِهِ حَتَّى سَأَلَهُ عَنْ إِسْلَامِهِ <sup>(١)</sup> . ولأنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِشَهَادَتِهِ حَقٌّ عَلَى غَيْرِهِ ، فلم يَعْمَلْ بِظَاهِرِ الدَّارِ . وَيَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي إِسْلَامِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ <sup>(٢)</sup> قَوْلَ الْأَغْرَابِيِّ فِي ذَلِكَ ، ولأنَّهُ بِقَوْلِهِ يَصِيرُ مُسْلِمًا . وإن لم يَعْرِفْ عَدَالَتَهُ ، لم يَحْكُمْ حَتَّى تَثْبُتَ عَدَالَتُهُ . وعنه ، يَحْكُمُ بِشَهَادَةِ مَنْ جَهِلَ عَدَالَتَهُ ، ما لم يَقُلِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ : هو فَاسِقٌ . لقَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْمُسْلِمُونَ عُذُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ <sup>(٣)</sup> . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما شَهِدَ عَنْدهُ الْأَغْرَابِيُّ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ ، لم يَسْأَلْ عَنْ عَدَالَتِهِ . ولأنَّ الْعَدَالَهَ تَخْفَى وَيَذُلُّ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ ، فَانْكُفَيْ بِه . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ

(١) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، من كتاب الصوم . سنن أبى داود ٥٤٧/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصوم بالشهادة ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٢٠٦/٣ . والنسائى ، فى : باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٠٦/٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الشهادة على رؤية الهلال ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٢٩/١ . والدارمى ، فى : باب الشهادة على رؤية هلال رمضان ، من كتاب الصوم . سنن الدارمى ٥/٢ .

(٢) بعده فى الأصل : « من » .

(٣) تقدم تخريجه عند الدارقطنى فى صفحة ٩٨ ، وهذا الجزء منه عند البيهقى ، فى : السنن الكبرى ١٠٥٥/١٠ ، ١٠٦ .

الشُّهَدَاءُ<sup>(١)</sup> . وقال سبحانه : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . وروى  
 سليمان<sup>(٣)</sup> عن خرشة<sup>(٤)</sup> ، قال : شهد رجلٌ عندَ عمرَ<sup>(٥)</sup> بن الخطاب<sup>(٦)</sup> ،  
 رَضِيَ اللهُ عنه ، فقال له عُمرُ : إِنِّي لَسْتُ أَعْرِفُكَ ، وَلَا يَضُرُّكَ أَنَّنِي لَا  
 أَعْرِفُكَ ، فَأَتَيْتَنِي بَمَنْ<sup>(٧)</sup> يَعْرِفُكَ . فقال رجلٌ : أَنَا أَعْرِفُهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ .  
 قال : بِأَيِّ شَيْءٍ تَعْرِفُهُ ؟ قال : بِالْعَدَالَةِ . قال : فَهُوَ جَارُكَ الْأُذُنَى تَعْرِفُ  
 لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ ، وَمَذْخَلَهُ وَمَخْرَجَهُ ؟ قال : لَا . قال : فَمُعَامِلُكَ [٤٠٠ و]  
 بِالْدينَارِ وَالدينَرِ اللَّذَيْنِ يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الْوَرَعِ ؟ قال : لَا . قال :  
 فصَاحِبُكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ؟ قال : لَا .  
 قال : فَلَسْتَ تَعْرِفُهُ . ثم قال للرجل : أَتَيْتَنِي بَمَنْ يَعْرِفُكَ<sup>(٨)</sup> . وَلَأنَّهُ لَا يُؤْمَنُ  
 أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا .

فإذا أراد أن يَعْرِفَ عَدَالَتَهُ ، كَتَبَ اسْمَهُ ، وَنَسَبَهُ ، وَكُنْيَتَهُ<sup>(٩)</sup> ،  
 وَحِلْيَتَهُ ، وَصَنَعَتَهُ ، وَمَسْكَنَتَهُ ، حَتَّى لَا يَشْتَبَهَ<sup>(١٠)</sup> بغيرِهِ ، وَمَنْ شَهِدَ لَهُ وَعَلَيْهِ ؛

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٢) سورة الطلاق ٢ .

(٣ - ٣) في النسخ : « سليمان بن حرب » . والمثبت كما في مصادر التخریج ، وسليمان هو ابن  
 مسهر ، وخرشة هو ابن الحر . وانظر التاريخ الكبير ٢١٣/٣ ، ٢١٤ ، ٣٦/٤ .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) في ف ، س ٣ ، م : « برجل » .

(٦) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١٠/١٢٥ ، ١٢٦ . والعقيلي ، في : الضعفاء الكبير  
 ٤٥٤/٣ ، ٤٥٥ .

(٧ - ٧) سقط من : الأصل ، س ٣ .

(٨) في ف ، م : « ينسبه » .

لِقَلَّا يَكُونَنَّ مَنْ (١) لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِلْمَشْهُودِ لَهُ ؛ مِنْ وَالِدٍ ، أَوْ وَلَدٍ ، أَوْ (٢) لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ، مِنْ عَدُوٍّ ، وَقَدَرُ مَا يَشْهَدُ بِهِ ؛ لِقَلَّا يَكُونَنَّ مَنْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْقَلِيلِ ذَوْنَ الْكَثِيرِ . وَيَتَعَثُّ مَا كَتَبَهُ مَعَ (٣) أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ ، وَيَجْتَنِّهُدُ أَنْ لَا يَعْرِفَهُمُ الْمَشْهُودُ لَهُ ، وَلَا الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ ؛ لِقَلَّا يَحْتَثَلَا فِي تَعْدِيلِ الشُّهُودِ أَوْ جَرْحِهِمْ ، وَلَا الْمُسْتَوْلُونَ ؛ لِقَلَّا يَحْتَثَلَا أَعْدَاؤُهُمْ فِي جَرْحِهِمْ ، وَأَصْدِقَاؤُهُمْ فِي تَعْدِيلِهِمْ . وَيَجْتَنِّهُدُ أَنْ لَا يَعْلَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَسَائِلِ بِيَعُضٍ ؛ كَيْلَا يَجْمَعَهُمُ الْهَوَى عَلَى التَّوَاتُؤِ عَلَى جَرْحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ . وَيَأْمُرُهُمُ الْقَاضِي أَنْ يَسْأَلُوا عَنْهُ مَعَارِفَهُ مِنْ أَهْلِ سُوقِهِ وَمَسْجِدِهِ ، وَجِيرَانِهِ . فَإِذَا عَادَ أَهْلُ الْمَسَائِلِ بِجَرْحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُكْتَفَى بِقَوْلِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْجِيرَانَ لَا يَلْزَمُهُمُ الْحَضُورُ لِلشَّهَادَةِ بِمَا عِنْدَهُمْ . فَعَلَى هَذَا ، يَشْهَدُ أَصْحَابُ الْمَسَائِلِ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ ، وَيُعْتَبَرُ (٤) مِنْ عَدَدِهِمْ كَمَا فِي سَائِرِ الْمُعَدِّلِينَ . وَالثَّانِي ، لَا يُكْتَفَى بِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ شُهُودُ فَرْعٍ ، فَلَا يُكْتَفَى بِهِمْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى شُهُودِ الْأَصْلِ ، لَكِنْ يُعَيَّنُونَ (٥) مَنْ أَخْبَرَهُمْ بِالْجَرْحِ أَوْ الْعَدَالَةِ ، لِيَسْتَحْضِرَ الْحَاكِمُ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ ، فَيَسْمَعَ مِنْهُمْ الْجَرْحَ أَوْ (٦) التَّعْدِيلَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ وَالْعَدَدِ . فَعَلَى هَذَا ، لَا يُعْتَبَرُ الْعَدَدُ فِي أَصْحَابِ

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَنْ» .

(٢) فِي م : «و» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «مَنْ» .

(٤ - ٤) فِي م : «عَدُولِهِمْ» .

(٥) فِي م : «يَعْنُونَ» .

(٦) فِي ف ، م : «و» .

المسائل، بل يجوز أن يكون واحداً؛ لأنه مخبر عن شاهد وليس بشاهد.

**فصل :** ولا يُقبل الجرح والتعديل من أقل من اثنين؛ لأنه إخبار عن صفة من يثبت الحكم على صفته، فأشبه الإحصان. وعنه، يُكتفى بواحد. اختارها أبو بكر؛ لأنه خبر<sup>(١)</sup> عن حال من لا حق عليه<sup>(٢)</sup>، فأشبه إخبار الديانات<sup>(٣)</sup>، ولأنه يُكتفى في تعديل راوي الحديث وجرحه بقول واحد، فكذلك في غيره. والأول المذهب؛ لما ذكرنا، ولما اكتفى في تعديل الراوي بواحد؛ لأنه فزع على الرواية المقبولة<sup>(٤)</sup> من واحد، بخلاف الشهادة. ويُعتبر فيه اللفظ بالشهادة؛ لأنه شهادة، إلا على الرواية التي قلنا: هو خبر. فلا يُعتبر فيه لفظ الشهادة. ويكفى في التعديل قوله: أشهد أنه عدل. وإن لم يقل: على ولي. لأنه لا يكون عدلاً إلا له وعليه. ولا يكفي أن يقول: لا أعلم فيه إلا الخير. لأنه لم يُصرّح بالتعديل.

فإن شهد بالجرح واحد، وبالتعديل اثنان، ثبتت العدالة؛ لأن بينة الجرح لم تكمل. وإن شهد بالجرح اثنان، قُدّم الجرح على التعديل؛ لأنّ الشاهد به يُخبر عن أمر باطن<sup>(٥)</sup> خفي على المعدل، وشاهد العدالة يُخبر عن أمر ظاهر، فقُدّم من يُخبر عن الباطن، ولأنّ الجرح مُثبت، والمعدل نافي، فقُدّم الإثبات. وإن شهد بالجرح اثنان، وبالعدالة أربعة، قُدّم

(١) في م: «إخبار».

(٢) في م: «له».

(٣) في الأصل: «الديات».

(٤) في م: «المنقولة».

(٥) في م: «باطني».

الْجَرْحُ ؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ كَمَلَتْ .

وَلَا يُقْبَلُ الْجَرْحُ إِلَّا مُفَسَّرًا ؛ بَأَن يَذْكُرَ السَّبَبَ الَّذِي بِهِ جُرِحَ . وَلَا يَكْفِي  
أَن يَشْهَدَ أَنَّهُ فَاسِقٌ أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَدْلٍ . وَعَنهُ ، يُكْتَفَى بِذَلِكَ ، كَمَا يُكْتَفَى فِي  
التَّعْدِيلِ أَن يَشْهَدَ أَنَّهُ عَدْلٌ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا  
يُفَسِّقُ بِهِ الْإِنْسَانَ ، فَيَحْتَمِلُ أَن يَعْتَقِدَ الشَّاهِدُ فِسْقَهُ بِمَا لَا يَعْتَقِدُهُ الْحَاكِمُ  
فِسْقًا ، وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ إِلَى الْحَاكِمِ ، فَوَجَبَ بَيَانُهُ لِيَنْظُرَ فِيهِ .

وَلَا يَجُوزُ أَن [٤٥٠ظ] يَشْهَدَ بِالْجَرْحِ إِلَّا مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ بِمُشَاهَدَةِ  
الْأَعْمَالِ ؛ كَالشَّرِيقَةِ ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ ، أَوْ بِالسَّمَاعِ فِي الْأَقْوَالِ ؛ كَالْقَذْفِ ،  
وَالْبِدْعَةِ ، أَوْ بِالِاسْتِيفَاضَةِ بِالْخَبَرِ ؛ <sup>(١)</sup> «لأنَّه شهادة» عَنْ عِلْمٍ . فَإِن قَالَ : بَلْغَنِي  
كَذَا . أَوْ : قِيلَ لِي . لَمْ يَجُزْ أَن يَشْهَدَ بِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى :  
﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَلَا يُقْبَلُ التَّعْدِيلُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ  
الْخَبَرَةِ الْبَاطِنَةِ مِمَّنْ تَقَدَّمَتْ مَعْرِفَتُهُ ، وَطَالَتْ صُحْبَتُهُ ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ <sup>(٣)</sup> ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ عِلْمَ عَدَالَتِهِ فِي الْبَاطِنِ ، وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا  
مَنْ تَقَدَّمَتْ مَعْرِفَتُهُ .

وَلَا يُقْبَلُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ مِنَ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ بِمَا لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا  
الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ ، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ ، أَشْبَهَ  
الْحُدُودَ .

(١ - ١) فِي ف ، م : «لأن الشهادة» .

(٢) سُورَةُ الزَّخْرَفِ ٨٦ .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٠٢ .

**فصل :** وإن لم تثبت عدالته ، فقال المشهود عليه : هو عدلٌ . مُحْكَمٌ  
بشهادته ؛ لأنَّ البحث عن عدالته لحقَّ المشهود عليه ، <sup>(١)</sup> « وقد اعترف بأنه »  
مَنْ يثبت الحقُّ <sup>(٢)</sup> بقوله ، فوجب الحكم به . وفيه وجه آخر ، أنه لا يثبت ؛  
لأنَّ اعتبار العدالة في الشاهد حقٌّ لله تعالى ، ولهذا لو رضى المشهود عليه  
أن يُحكم عليه بشهادة فاسقٍ ، لم يُحكم عليه بها .

**فصل :** ومن ثبتت عدالته ، ثم شهد عند الحاكم بعد ذلك بزمانٍ  
قريب ، حكم بشهادته . وإن كان بعده بزمانٍ طويل ، ففيه وجهان ؛  
أحدهما ، يحكم بشهادته ؛ لأنَّ عدالته قد ثبتت ، والأصل بقاؤها .  
والثاني ، يُعید السؤال ؛ لأنَّ مع طول الزمان تتغير الأحوال .

وإن شهد عنده عُدُولٌ فازتاب بشهادتهم ، استحبَّ له تفریقهم ،  
وسؤال كلِّ واحدٍ منهم على الانفراد عن <sup>(٣)</sup> « صفة التحمل » ، ومكانه ،  
وزمانه . فإن اختلفوا ، سقطت شهادتهم ، وإن اتفقوا ، وعظَّمهم ؛ لما روى أبو  
حنيفة ، رحمه الله ، قال : كنتُ عندَ مُحاربِ بنِ دثارٍ <sup>(٤)</sup> وهو قاضٍ  
الكوفةَ ، فجاءه رجلٌ ، فادَّعى على رجلٍ حقًا ، فأنكره ، فأحضر المدَّعى  
شاهدَيْن ، فشهدا له ، فقال المشهود عليه : والذي تقوم به السماءُ  
والأرضُ ، لقد كذبا عليَّ . وكان مُحاربُ بنِ دثارٍ مُثَكِّمًا ، فاستوى جالسًا ،

(١ - ١) في م : « وانه » .

(٢) في م : « بالحق » .

(٣) في الأصل : « على » .

(٤) مُحارب بن دثار بن كردوس السدوسي ، كان ثقة حجة ، توفي سنة عشرة ومائة . سير أعلام

النبلأ ٢١٧/٥ - ٢١٩ .



وقال : سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ الطَّيْرَ لَتُخْفِقُ بِأَجْنِحَتَيْهَا ، وَتَرْمِي بِمَا فِي حَوَاصِلِهَا ، مِنْ هَوْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَإِنْ شَاهِدَ الزُّورِ لَا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى يَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . فَإِنْ صَدَقْتُمَا فَاثْبِتَا ، وَإِنْ كَذَبْتُمَا ، فَعَطِّيًا رُءُوسَكُمَا وَانْصَرِفَا . فَعَطِّيًا رُءُوسَهُمَا وَانْصَرِفَا<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْضِرَ مَجْلِسَهُ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَهْلِ كُلِّ مَذْهَبٍ ، يُشَاوِرُهُمْ فِيمَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾<sup>(٢)</sup> . قال الحسنُ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُشَاوَرَتِهِمْ لَعَنِيًّا ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْ بِذَلِكَ الْحُكَّامَ<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ<sup>(٤)</sup> ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ إِذَا نَزَلَ بِهِ أَمْرٌ يُرِيدُ فِيهِ مُشَاوَرَةَ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْفِقْهِ<sup>(٥)</sup> ، دَعَا رِجَالًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ؛ يَدْعُو عَمَرَ ، وَعُثْمَانَ ،

(١) القصة في جامع المسانيد للإمام أبي حنيفة ٢/٢٧٨ ، ٢٧٩ . ولفظ الحديث فيه : « لِيَأْتِينَ عَلَى النَّاسِ يَوْمَ يَشِيبُ فِيهِ الْوِلْدَانُ ، وَتَضَعُ الْحَوَامِلُ مَا فِي بَطُونِهَا ، وَتَضْرِبُ الْحَيَوَانَاتُ بِأَذْنَانِهَا ، وَتَضَعُ مَا فِي بَطُونِهَا لَشِدَّةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَا ذَنْبَ عَلَيْهَا » . وفي القصة أنه شاهد واحد . وانظر القصة والحديث من رواية عبد الملك بن عمير عن محارب بن دثار في : سير أعلام النبلاء ٥/٢١٨ .

وانظر لحديث : « إِنْ الطَّيْرُ لَتُخْفِقُ ... » . السنن الكبرى للبيهقي ١٠/١٢٢ .  
ولحديث : « إِنْ شَاهِدَ الزُّورِ ... » . سنن ابن ماجه ٢/٧٩٤ . المستدرک ٤/٩٨ . السنن الكبرى ١٠/١٢٢ . الضعفاء الكبير ٤/١٢٣ .

(٢) سورة آل عمران ١٥٩ .  
(٣) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١٠/١٠٩ .  
(٤) عبد الرحمن بن القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن البكري ، من أولاد أبي بكر الصديق ، إمام ثبت فقيه ، من صفار التابعين ، توفي بحوران ، في سنة ست وعشرين ومائة . سير أعلام النبلاء ٦/٥ ، ٦ .  
(٥) في الأصل : « الفقهاء » .

وعليّاً، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد ابن ثابت، فمضى أبو بكر على ذلك، ثم ولي عمر، فكان يدعو هؤلاء النَّفَر، فإذا اتَّفَقَ أمرٌ مُشْكِلٌ، شاورهم.

فإن اتَّضَحَ له الحقُّ، حَكَمَ به، وإن لم يَتَّضَحْ له، أخره، ولم يُقْلَدْ غيره، ضاق الوقتُ أو اتَّسَعَ؛ لأنَّه مُجْتَهِدٌ، فلم يُقْلَدْ غيره، كما لو اتَّسَعَ الوقتُ. وإن فَوَّضَ الحُكْمَ في الحادثة إلى مَنْ اتَّضَحَ له الحقُّ فَحَكَمَ فيها، جاز. فإن [٥١و] حَكَمَ باجتهاده<sup>(١)</sup>، ثم تبيَّن له الخطأُ بِنَصٍّ أو إجماع، نَقَضَهُ؛ لما رَوَى عن عمر، رَضِيَ اللَّهُ عنه، أَنَّهُ قال: رُدُّوا الجَهالاتِ إلى السُّنَّةِ<sup>(٢)</sup>. وَكَتَبَ إلى أبي موسى: لا يَمْنَعَنَّكَ قَضَاءُ قَضِيَّتْ به، ثم راجعتْ نَفْسَكَ، فَهَدَيْتَ لِرُشْدِكَ، أن تُراجِعَ الحقَّ، فإنَّ الحقَّ قَدِيمٌ لا يُبْطِلُهُ شَيْءٌ، وإنَّ الرُّجُوعَ إلى الحقِّ أَوْلَى مِنَ التَّمَادِي فِي الباطِلِ<sup>(٣)</sup>. ولأنَّه مُفَرِّطٌ في حُكْمِهِ، غيرُ مَعْدُورٍ فيه، فَوَجِبَ نَقْضُهُ. وإن تَغَيَّرَ اجتهاده، ولم يُخَالَفْ نَصًّا ولا إجماعاً، لم يَنْقُضْ حُكْمَهُ؛ لما رَوَى عن عمر، رَضِيَ اللَّهُ عنه، أَنَّهُ حَكَمَ فِي المَشْرُوكَةِ بِإِسْقَاطِ وَلَدِ الأَبَوَيْنِ، ثم شَرَكَ بَيْنَهُم بَعْدُ، وقال: تلك على ما قَضَيْنَا، وهذه على ما قَضَيْنَا<sup>(٤)</sup>. وَقَضَى فِي الجَدِّ<sup>(٥)</sup> بِقَضَايَا

(١) في م: «باجتهاد».

(٢) تقدم تخريجه في ٢٨/٥.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٩٨.

(٤) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ١٢٠/١٠.

(٥) في س ٣، م: «الجد».

مُخْتَلَفَةٍ، ولم يَرِدْ الأولى<sup>(١)</sup>. ولأنه لو نَقَضَ الحُكْمَ بِمِثْلِهِ، لأَدَّى إِلَى نَقْضِ النُّقْضِ، وإلى أن لا تَثْبُتَ قَضِيَّةٌ.

فصل : وليس على القاضى تَتَبُّعُ قَضَايَا مَنْ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يُؤَلَّى لِلْقَضَاءِ إِلَّا مَنْ يَصْلُحُ، وَالظَّاهِرُ إِصَابَتُهُ الْحَقَّ. وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْقَاضِيَ قَبْلَهُ لَا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ، نَقَضَ مِنْ أَحْكَامِهِ مَا خَالَفَ الْحَقَّ، وَإِنْ لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا وَلَا إجمَاعًا؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ قَضَاؤُهُ، أَشْبَهَ حُكْمَ بَعْضِ الرَّعِيَّةِ، وَيُنْقِى مَا وَافَقَ الْحَقَّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ وَصَلَ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى نَقْضِهِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَنْقُضُهُ أَيْضًا لِيُحْكَمَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَنْقُضَ مِنْ قَضَايَاهُ إِلَّا مَا خَالَفَ نَصًّا أَوْ إجمَاعًا؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي حُكْمِ نَفْسِهِ.

وَإِنْ تَظَلَّمَ مُتَظَلِّمٌ مِنَ الْقَاضِي قَبْلَهُ، وَسَأَلَ إِحْضَارَهُ، لَمْ يُحْضِرْهُ حَتَّى يَسْأَلَهُ عَمَّا بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصَدَ تَبْدِيلَهُ<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ قَالَ : لِي عَلَيْهِ مَالٌ مِنْ مُعَامَلَةٍ، أَوْ : غَضِبَ، أَوْ : رِشْوَةٌ. أَخْضَرَهُ. وَإِنْ قَالَ : حَكَمَ عَلَيَّ بِشَهَادَةِ فَاسِقَيْنِ، أَوْ : عَدُوَّيْنِ. أَوْ : جَارَ عَلَيَّ فِي الْحُكْمِ. وَلَهُ بَيِّنَةٌ، أَخْضَرَهُ، أَوْ وَكَيْلَهُ، وَحَكَمَ لَهُ<sup>(٣)</sup> بِهَا. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُحْضِرُهُ، كَمَا لو ادَّعَى عَلَيْهِ مَالًا. وَالثَّانِي، لَا يُحْضِرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَعَذَّرُ

---

(١) انظر ما أخرجه الدارمي، في : باب في قول عمر في الجدد، من كتاب الفرائض. سنن الدارمي ٣٥٤/٢.

(٢) في الأصل، ف، م : «تبديله».

(٣) سقط من : ف، س ٣.

إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ . فَإِنْ أَحْضَرَهُ فَاعْتَرَفَ ، حَكَمَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَنْكَرَ ، قَبِلَ قَوْلَهُ  
بِغَيْرِ يَمِينٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مَقْبُولٌ كَحَالِ<sup>(١)</sup> وَلَا يَتَّبِعُهُ .

**فصل :** وَيَخْرُجُ الْقَاضِي إِلَى مَجْلِسِ قَضَائِهِ عَلَى أَعْدَلِ أَحْوَالِهِ ، وَيَقُولُ  
عِنْدَ خُرُوجِهِ : بِاسْمِ اللَّهِ ، آمَنْتُ بِاللَّهِ ، اِعْتَصَمْتُ<sup>(٢)</sup> بِاللَّهِ ، تَوَكَّلْتُ<sup>(٣)</sup> عَلَى  
اللَّهِ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَيَدْعُو بِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي  
أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَزِلَّ<sup>(٤)</sup> أَوْ أُزِلَّ<sup>(٥)</sup> ، أَوْ أَضِلَّ<sup>(٦)</sup> أَوْ أُضِلَّ<sup>(٧)</sup> ، أَوْ أَظْلِمَ<sup>(٨)</sup> أَوْ أُظْلَمَ<sup>(٩)</sup> ، أَوْ  
أَجْهَلَ<sup>(١٠)</sup> أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ<sup>(١١)</sup> . » (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١٢)</sup> ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ  
مَاجَهَ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(١٣)</sup> . وَيَسْأَلُهُ أَنْ يَعْصِمَهُ  
وَيُعِينَهُ . وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « خَيْرُ الْمَجَالِسِ مَا  
اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ »<sup>(١٤)</sup> . وَيَكُونُ عَلَيْهِ سَكِينَةٌ وَوَقَارٌ فِي مَشْيِهِ وَجُلُوسِهِ ،

(١) فِي م : « بِحَالِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « وَاعْتَصَمْتُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « وَتَوَكَّلْتُ » .

(٤ - ٥) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ف .

(٦ - ٦) زِيَادَةٌ مِنْ : س ٣ .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنَ  
أَبُو دَاوُدَ ٦١٩ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مِنْهُ [ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ] ، مِنْ أَبْوَابِ الدَّعَاءِ .  
عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣١١ / ١٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِسْتِعَاذَةِ مِنَ الضَّلَالِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْإِسْتِعَاذَةِ . الْمُجْتَبَى ٢٣٦ / ٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ، مِنْ  
كِتَابِ الدَّعَاءِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٢٧٨ / ٢ .

(٧) أَخْرَجَهُ الدِّيلَمِيُّ ، انْظُرْ : مُسْنَدُ الْفَرْدَوْسِ ٢٩٠ / ٢ .

وَيَسْطُ تَحْتَهُ شَيْئًا يَجْلِسُ عَلَيْهِ ؛ لِيَكُونَ أَوْقَرَ لَهُ . وَيَتْرُكُ الْقِمَطَرَ <sup>(١)</sup> مَخْتُومًا بَيْنَ يَدَيْهِ ؛ لِيَتْرَكَ فِيهِ مَا يَجْتَمِعُ مِنَ الْحَاضِرِ وَالسَّجَّلَاتِ ، وَيُجْلِسُ الْكَاتِبَ قَرِيبًا مِنْهُ ؛ لِيَرَى مَا يَكْتُبُهُ ، فَإِنْ غَلِطَ رَدَّهُ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَيَبْدَأُ فِي نَظَرِهِ بِالْمَحْبُوسِينَ ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ عُقُوبَةٌ ، وَرُبَّمَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَجِبُ إِطْلَاقُهُ ، فَاسْتَحَبَّتِ الْبِدَايَةُ بِهِمْ ، فَيَكْتُبُ أَسْمَاءَ الْمَحْبُوسِينَ ، وَيُنَادِي فِي «الْبَلَدِ : إِنَّ<sup>(٢)</sup> الْقَاضِيَّ يَنْظُرُ فِي أَمْرِهِمْ يَوْمَ كَذَا ، فَلْيَحْضُرْ مَنْ لَهُ مَحْبُوسٌ . فَإِذَا حَضَرُوا ، أَخْرَجَ رُقْعَةً ، فَأَخْرَجَ صَاحِبَهَا ، فَنَظَرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَصْمِهِ ، فَإِنْ وَجَبَ إِطْلَاقُهُ أَطْلَقَهُ ، وَإِنْ وَجَبَ حَبْسُهُ أُعِيدَ . فَإِنْ قَالَ : حَبِسْتُ بَدِينِ<sup>(٣)</sup> أَنَا مُعْسِرٌ بِهِ . [٥١؛ ظ] فَصَدَّقَهُ خَصْمُهُ ، أَوْ ثَبَّتَ إِعْسَارَهُ بَيِّنَةً ، أَطْلَقَهُ ، وَإِنْ كَذَّبَهُ وَلَمْ يَثْبُتْ إِعْسَارُهُ ، أُعِيدَ إِلَى الْحَبْسِ . فَإِنْ ادَّعَى خَصْمُهُ أَنَّ لَهُ دَارًا ، وَأَقَامَ بِهَا بَيِّنَةً ، فَقَالَ الْمَحْبُوسُ : هِيَ لَزِيدٍ . فَكَذَّبَهُ زَيْدٌ ، بَيَّنَّتِ الدَّارُ ، وَقُضِيَ الدَّيْنُ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ سَقَطَ بِإِكْذَابِهِ ، وَإِنْ صَدَّقَهُ زَيْدٌ وَلَهُ بَيِّنَةٌ ، فَهِيَ لَهُ ؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ قَوِيَّةٌ بِإِقْرَارِ صَاحِبِ الْيَدِ . وَإِنْ قَالَ : حَبِسْتُ فِي<sup>(٤)</sup> ثَمَنِ كَلْبٍ . أَوْ : خَمْرٍ أَرْقُتُهُ لِدِمِّي . فَقَالَ الْقَاضِي : يُطْلَقْهُ ؛

= وبلفظ : « أكرم » . أخرجه ابن عدى ، فى : الكامل ٢ / ٧٨٥ . والطبرانى ، فى : الأوسط ٩ / ١٦٥ . كلهم من حديث ابن عمر .

وانظر الكلام على الحديث فى : تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٦ / ٢٤٤١ ، كشف الخفاء ١ / ١٦٩ .

(١) القمطر : الذى تصان فيه الكتب .

(٢ - ٢) فى م : « البلدان » .

(٣) بعده فى الأصل : « فقال » .

(٤) فى الأصل : « على » .

لأنَّ غُرْمَهُ ليس بواجب . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّ الثَّانِي يُنْفَذُ حُكْمُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ  
 لَيْسَ لَهُ نَقْضُ حُكْمٍ غَيْرِهِ بِاجْتِهَادِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَوَقَّفَ وَيَجْتَهِدَ فِي أَنْ  
 يَصْطَلِحَا عَلَى شَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ فِعْلُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ . وَإِنْ قَالَ :  
 حُبِسْتُ ظُلْمًا ، وَلَا حَقٌّ عَلَيَّ . نَادَى الْحَاكِمُ بِذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ  
 خَصْمٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> لَا خَصْمَ لَهُ ، وَلَا حَقٌّ عَلَيْهِ ، وَيُخْلَى  
 سَبِيلُهُ .

**فصل :** ثُمَّ يَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْأَوْصِيَاءِ وَالْأَمْنَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْصَرِّفُونَ فِي حَقِّ  
 مَنْ لَا يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةَ بِمَالِهِ . فَإِنْ ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ وَصِيٌّ مَيِّتٍ ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا  
 بَيِّنَةً ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوَصِيَّةِ ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً ، وَكَانَ عَدْلًا قَوِيًّا ، أَقَرَّهُ عَلَى  
 الْوَصِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا أَوْ ضَعِيفًا ، ضَمَّ إِلَيْهِ أَمِينًا يَتَّقَوِي بِهِ ، أَوْ أَبْدَلَهُ إِنْ  
 رَأَى إِبْدَالَهُ . وَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّ الْحَاكِمَ الَّذِي قَبْلَهُ أَنْفَذَ الْوَصِيَّةَ ، أَنْفَذَهَا ، وَلَمْ  
 يَسْأَلْ عَنْ عَدَالَتِهِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يُنْفَذُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ . وَإِنْ كَانَ  
 وَصِيًّا فِي تَفْرِقَةِ ثُلَاثِهِ ، فَفَرَّقَهُ وَهُوَ عَدْلٌ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا  
 وَالْوَصِيَّةُ لِمُعَيَّنِينَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ . وَإِنْ كَانَ  
 لغيرِ مُعَيَّنِينَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا غُرْمَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ  
 بِإِذْنِ الْمَيِّتِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ لِمُعَيَّنِينَ . وَالثَّانِي ، يَغْرَمُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَهُ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ  
 تَفْرِقَتُهُ ، فَغَرِمَهُ ، كَمَا لَوْ جُعِلَتْ تَفْرِقَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : «لأنه» .

## باب ما على القاضى فى الخصوم

يَلْزَمُهُ أَنْ يُسَوِّىَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الدُّخُولِ عَلَيْهِ، وَالْمَجْلِسِ،  
وَالْخِطَابِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهِمَا، وَالشَّمَاعِ مِنْهُمَا؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلْيَعْدِلْ  
بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ، وَإِشَارَتِهِ، وَمَقْعَدِهِ، وَلَا يَزِفْعَنَّ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ  
مَا لَا يَزِفْعُهُ عَلَى الْآخَرِ»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شُبَّةٍ<sup>(٢)</sup> فِي كِتَابِ «قُضَاةِ  
الْبَصْرَةِ». وَكُتِبَ عُمرُ إِلَى أَبِي مُوسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَاسِ بَيْنَ النَّاسِ  
فِي وَجْهِكَ، وَمَجْلِسِكَ، وَعَدْلِكَ، حَتَّى لَا يَتَأَسَّ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ،  
وَلَا يَطْمَعُ شَرِيفٌ فِي حَيْفِكَ<sup>(٣)</sup>. وَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى شُرَيْحٍ وَعِنْدَهُ السَّرِيُّ<sup>(٤)</sup> بْنُ  
وَقَّاصٍ<sup>(٥)</sup>، فَقَالَ: أَعْدِنِي عَلَى هَذَا الْجَالِسِ إِلَى جَنْبِكَ. فَقَالَ شُرَيْحٌ

(١) أخرجه البيهقي، فى: السنن الكبرى ١٣٥/١٠، وضعف إسناده.

(٢) عمر بن شبة بن عبدة بن زيد أبو زيد النمري، البصرى النحوى، العلامة الإخبارى، الحافظ  
الحجة، صاحب التصانيف، كان ثقة عالماً بالسير وأيام الناس، توفى سنة اثنتين وستين ومائتين.  
سير أعلام النبلاء ٣٦٩/١٢ - ٣٧٢.

(٣) تقدم تخريجه عند الدارقطنى فى صفحة ٩٨، وهذا الجزء منه عند البيهقي، فى: السنن  
الكبرى ١٣٥/١٠.

(٤ - ٤) سقط من: م.

والذى فى مصادر التخرىج أنه ابن أبى عصفير، وانظر قصة أخرى للسرى بن وقاص مع  
شريح فى: الطبقات الكبرى لابن سعد ١٣٣/٦.

(٥) فى م: «اعدل بى».

للسري<sup>(١)</sup> : قُمْ فَاجْلِسْ مَعَ خَضَمِكَ . قَالَ : إِنِّي أَسْمَعُكَ مِنْ مَكَانِي .  
 قَالَ : لَا ، قُمْ فَاجْلِسْ مَعَ خَضَمِكَ ، إِنَّ مَجْلِسَكَ يَرِيئُهُ ، وَإِنِّي لَا أَدْعُ  
 الثُّصْرَةَ<sup>(٢)</sup> وَأَنَا عَلَيْهَا قَادِرٌ<sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّ إِثَارَ أَحَدِ الْخَضَمَيْنِ فِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا  
 يَكْثُرُ خَضَمَهُ .

والمُسْتَحَبُّ أَنْ يُجْلِسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ الزُّبَيْرِ ، قَالَ : قَضَى  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الْخَصْمَانِ [٤٥٢و] بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ  
 أَمَكَنُ لِحَاطَبِهِمَا .

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا وَالْآخَرُ ذِمِّيًّا ، جَازَ رَفْعُ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى  
 إِبْرَاهِيمُ التَّمِيمِيُّ<sup>(٥)</sup> ، أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حَاكَمَ يَهُودِيًّا إِلَى شُرَيْحٍ ، فَقَامَ  
 شُرَيْحٌ مِنْ مَجْلِسِهِ ، فَأَجْلَسَ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِيهِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُ : لَوْ كَانَ خَضَمِي مُسْلِمًا لَجَلَسْتُ مَعَهُ بَيْنَ يَدَيْكَ ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُسَاوُوهُمْ فِي الْمَجَالِسِ »<sup>(٦)</sup> .

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُضَيَّفَ أَحَدَ الْخَضَمَيْنِ دُونَ صَاحِبِهِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ،

(١) انظر التعليق المتقدم .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ف : « الْبَصْرَةُ » . خَطَأً .

(٣) أَخْرَجَهُ وَكِيعٌ ، فِي : أَخْبَارِ الْقَضَاةِ ٢ / ٢٩٥ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠ / ١٣٦ .  
 وَابْنُ عَسَاكِرَ ، فِي : تَارِيخِ دِمَشْقَ ٢٣ / ٣١ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَيْفِ يَجْلِسُ الْخَصْمَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي ؟ مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ .  
 سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٧١ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠ / ١٣٥ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « التَّمِيمِيُّ » .

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ ، فِي : الْحَلِيَةِ ٤ / ١٣٩ . وَهُوَ ضَعِيفٌ . انْظُرْ : التَّكْمِيلَ لِمَا فَاتَ تَخْرِيجَهُ مِنْ  
 إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .



رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ نَزَلَ بِهِ رَجُلٌ ، فَقَالَ : أَلَمْ خَضَمْتُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ :  
تَحَوَّلْ عَنَّا ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُضَيِّقُوا أَحَدَ  
الْخَضَمَتَيْنِ إِلَّا وَمَعَهُ خَضَمُهُ » <sup>(١)</sup> .

وَلَا يُسَارُّ أَحَدَهُمَا ، وَلَا يُلْقَنُهُ حُجَّتَهُ ، وَلَا يُأْمَرُهُ بِإِقْرَارٍ وَلَا بِإِنْكَارٍ ؛ لِمَا  
فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ . فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ تَحْرِيرَ <sup>(٢)</sup> الدَّعْوَى ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
لَا يَجُوزُ لَهُ تَلْقِينُهُ كَيْفَ يَدْعَى ؛ لِأَنَّ فِي تَلْقِينِهِ مَا يُثْبِتُ حَقَّهُ بِهِ ، أَشْبَهُ  
تَلْقِينَهُ <sup>(٣)</sup> الْحُجَّةَ . وَالثَّانِي ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْآخِرِ فِي تَضْحِيحِ  
دَعْوَاهُ .

وَلَهُ أَنْ يَرْنَ عَنْ أَحَدِهِمَا مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ نَفَعَ لَخَضَمِهِ ، وَلَا يَكُونُ  
إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحُكْمِ . وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ لِأَحَدِهِمَا إِلَى الْآخِرِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
شَفَعَ إِلَى كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ فِي أَنْ يَحُطَّ عَنْ ابْنِ أَبِي حَدَرْدٍ بَعْضَ دَيْنِهِ .  
<sup>(٤)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ أَحَبَّ غَلَبَةَ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ ذَلِكَ بِقَوْلٍ وَلَا  
فِعْلٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّسْوِيَةَ فِي الْمَحَبَّةِ وَالْمِثْلِ بِالْقَلْبِ لَا تُسْتَطَاعُ ،  
فَأَشْبَهَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ النِّسَاءِ .

وَلَا يَنْتَهَرُ خَضَمًا دُونَ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْسِرُهُ ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ لَدَدٌ ، أَوْ

(١) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١٣٧/١٠ .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل ، ف .

والحديث تقدم تخريجه في ٢٧٠/٣ ، ٢٧١ .

سوء أدب، فينهاه، فإن عاد، زجره، فإن عاد، عزّره. ولا يزجر شاهدًا، ولا يتعيّبه؛ لأنّ ذلك يمتنع أداء الشهادة على وجهها، ويدعوه إلى ترك القيام بتحملها وأدائها، وفيه تضييع للحقوق.

**فصل :** وإذا حضر القاضى خصوم كثير، قدّم الأول فالأول؛ لأنّ الأول سبق إلى حقّ له، فقدّم، كما لو سبق إلى موضع مباح. فإن حضروا دفعة واحدة، أو أشكل السابق، أقرع بينهم، فمن قرع، قدّم؛ لأنّهم تساووا، فقدّم أحدهم بالقروعة، كالنساء إذا أراد السفّر بإحداهنّ. وإن ثبت السبق لأحدهم، فآثر غيره بسبقه، جاز؛ لأنّ الحقّ له، فجاز إثارة به، كما لو سبق إلى مباح. ولا يُقدّم السابق فى أكثر من حكومة واحدة؛ كيلا يستوعب المجلس بدعاويه، فيضرب بغيره. وإن حضر مقيمون ومسافرون قليل فى وقت واحد، وهم على الخروج، قدّموا؛ لأنّ عليهم ضررًا فى المقام. وإن كانوا مثل المقيمين أو أكثر، لم يجرز تقديمهم من غير رضا المقيمين؛ لأنّ فى تقديمهم ضررًا بالمقيمين، ولا يُزال ضرر بمثله. وإن تقدّم خصمان، فادّعى أحدهما حقًا على الآخر، فقال الآخر: أنا جئت به، وأنا المدعى. قدّم السابق بالدّعوى؛ لأنّ ما يدّعيه كل واحد منهما مُحتمل، وللسابق حقّ السبق، فقدّم.

**فصل :** إذا كان بين اثنين خصومة، فدعا أحدهما صاحبه إلى مجلس الحكم، لزمته إجابته؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾<sup>(١)</sup>. فإن لم

يَحْضُرُ، فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ، لَزِمَ الْحَاكِمُ أَنْ يُعِدِّيهِ؛ لِأَنَّ تَرْكَه يُفْضِي إِلَى تَضْيِيعِ الْحُقُوقِ. فَإِنْ اسْتَدْعَاهُ<sup>(١)</sup> الْحَاكِمُ، لَزِمَتْهُ الْإِجَابَةُ، [٤٥٢ ط] فَإِنْ أَتَى، تَقَدَّمَ إِلَى صَاحِبِ الشَّرْطِ لِيُحْضِرَهُ. وَإِنْ اسْتَعْدَى عَلَى غَائِبٍ، وَكَانَ الْغَائِبُ فِي بَلَدٍ فِيهِ حَاكِمٌ، كَتَبَ إِلَيْهِ لِيَنْظُرَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ حَاكِمٌ، وَ<sup>(٢)</sup> ثُمَّ مَنْ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمَا، كَتَبَ إِلَيْهِ لِيَنْظُرَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يَنْظُرُ بَيْنَهُمَا، لَمْ يُحْضِرْهُ حَتَّى يُحَقِّقَ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُدْعَى لَيْسَ بِحَقٍّ، كَثَمَنِ الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ، فَلَا يُكَلِّفُهُ مَشَقَّةَ الْحُضُورِ لِمَا<sup>(٣)</sup> لَا يُقْضَى بِهِ. فَإِذَا حَقَّقَ الدَّعْوَى، أَحْضَرَهُ، بَعْدَتْ الْمَسَافَةُ أَوْ قَرُبَتْ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ<sup>(٤)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ إِلَى الْمُهَاجِرِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ: أَنْ ابْعَثْ إِلَيَّ بَقِيْسَ بْنِ الْمَكْشُوحِ<sup>(٥)</sup> فِي وَثَاقٍ. فَأَخْلَفَهُ خَمْسِينَ يَمِينًا، عَلَى مِئْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَا قَتَلَ ذَاذَوِيَهَ<sup>(٦)</sup>. وَلَئِنَّا لَوِ لَمْ نُلْزِمْهُ الْحُضُورَ، جُعِلَ الْبُعْدُ طَرِيقًا إِلَى إِبْطَالِ الْحُقُوقِ.

وَإِنْ اسْتَدْعَاهُ عَلَى امْرَأَةٍ بَرْزَةٍ<sup>(٧)</sup>، فَهِيَ كَالرَّجُلِ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُهُ فِي الْخُرُوجِ

(١) فِي ف: «استعداه».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «كَانَ».

(٣) فِي م: «كَمَا».

(٤) زِيَادَةُ مِنْ: م.

(٥) فِي ف: «الْمَكْشُوح».

وَانْظُرِ الْاسْتِيعَابَ ١٢٩٩/٣ - ١٣٠١، أَسَدُ الْغَابَةِ ٤/٤٤٧، ٤٤٨.

(٦) فِي الْأَصْل: «دَادِرِيَه»، وَفِي م: «دَادَوِيَه».

وَانْظُرِ الْاسْتِيعَابَ ٤٦١/٢، أَسَدُ الْغَابَةِ ١٥٧/٢، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى ٥/٥٣٤، ٥٣٥.

وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠/١٧٦.

(٧) انْظُرِ تَفْسِيرَ الْبَرْزَةِ فِي: الشَّرْحِ الْكَبِيرِ مَعَ الْمَقْنَعِ وَالْإِنْصَافِ ٢٨/٤٠١، ٤٠٢.

إلى الحاجات، وإن كانت غير بَزْزَةٍ، لم تُكَلَّفِ الحُضُورَ، وتَوَكَّلْ مَنْ  
يُحَاكِمُ عنها. فإن تَوَجَّهَتِ اليمينُ عليها، بَعَثَ إليها مَنْ يُحَلِّفُها؛ لَأَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قال: «وَأَعِدُّ يَا أُنَيْسُ عَلَى<sup>(١)</sup> امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ  
فَارْجُمُهَا»<sup>(٢)</sup>. ولم يُكَلَّفْها الحُضُورَ.

---

(١) في ف، م: «إلى».

(٢) تقدم تخريجه في ٣/٣١٠، ٣١١.

## بَابُ صِفَةِ الْقَضَاءِ

إِذَا حَضَرَ الْقَاضِيَّ خَصْمَانِ ، فَادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ شَيْئًا تَصِحُّ دَعْوَاهُ ، فَلِلْقَاضِي مُطَالَبَةُ الْخَصْمِ بِالْخُرُوجِ مِنْ دَعْوَاهُ قَبْلَ سُؤَالِهِ ؛ لِأَنَّ شَاهِدَ الْحَالِ يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ<sup>(١)</sup> الْمُطَالَبَةِ ، فَيَقُولُ لَهُ الْحَاكِمُ : مَا تَقُولُ فِيمَا يَدَّعِي عَلَيْكَ ؟ فَإِنْ أَقَرَّ لَهُ<sup>(٢)</sup> ، لَزِمَهُ الْحَقُّ ، وَلَا يَحْكُمُ بِهِ إِلَّا بِمُطَالَبَةِ الْمُدَّعِي ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ حَقٌّ لَهُ ، فَلَمْ يَجْزِ اسْتِيفَاؤُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَإِذَا طَالَبَهُ ، حَكَمَ لَهُ ، فَيَقُولُ : قَدْ أَلْزَمْتُكَ ذَلِكَ . أَوْ : قَضَيْتُ عَلَيْكَ . أَوْ : أَخْرَجَ لَهُ مِنْهُ . وَيَحْتَمِلُ جَوَازَ الْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ مُطَالَبَةٍ ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ حَالِهِ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ تَوَقُّفَ الْحُكْمِ عَلَى طَلِبِهِمْ ، فَتَوَقُّفُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ يُفْضِي إِلَى قَوَاتِ حَقِّهِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُثْقَلْ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ خُلَفَائِهِ ، فَاسْتِرَاطُهُ يُخَالِفُ ظَاهِرَ حَالِهِمْ .

وإن أنكر ، فلم يعرف المدعى وقت البيئة ، قال له القاضي : ألك بيئة ؟ وإن كان يعلم ، فللقاضي أن يقول ذلك ، وله أن يسكت . فإن قال : ما لى بيئة . قال له الحاكم : فلك يمينه . فإن سألته إخلافه ، أخلفه . ولا يجوز إخلافه قبل مطالبة المدعى . فإن فعل ، لم يعتد بها ؛ لأنها يمين قبل وقتها ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) زيادة من : الأصل .

وللمُدَّعَى المطالبة بإعادتها. وإن أَمْسَكَ المدَّعى عن إخلافه، ثم أراد إخلافه، فله ذلك؛ لأنَّ حَقَّه لم يَسْقُطْ بالتأخير. وإن قال: أبرأتكَ من اليمين. سَقَطَ حَقُّه منها في هذه الدَّعوى. وله استئناف الدَّعوى، والطلب باليمين فيها؛ لأنَّ حَقَّه لم يَسْقُطْ بالإبراء من اليمين، وهذه الدَّعوى غيرُ التي أبرأه من اليمين فيها. فإذا حَلَفَ، سَقَطَتِ الدَّعوى؛ لما رَوَى وإِثْلُ بْنُ حُجْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلًا مِنْ كِنْدَةَ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فقال الحضرمي: إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ<sup>(١)</sup> وَرِثْتُهَا مِنْ أَبِي. وقال الكندي: أَرْضِي وَفِي يَدِي، لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا. فقال النبي ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». قال: إِنَّهُ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ. [٤٥٣و] فقال: «لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ». رواه مسلم بمَعْنَاهُ<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ<sup>(٣)</sup> اليمين، لم يُسأل عن سَبَبِ امْتِنَاعِهِ.

فإن بَدَأَ<sup>(٤)</sup>، فقال: أُرِيدُ أَنْ أَنْظُرَ<sup>(٥)</sup> فِي حِسَابِي. أمهل ثلاثة أيام؛ لأنها قَرِيبَةٌ، وَلَا يُمَهَّلُ أَكْثَرُ مِنْهَا؛ لَأَنَّهُ كَثِيرٌ. وقال أبو الخطاب: لَا يُمَهَّلُ؛ لأنَّ الْحَقَّ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَالًا، فَلَا يُمَهَّلُ بِهِ، كَالْمَالِ.

وإن لم يَذْكُرْ عُذْرًا لَامْتِنَاعِهِ، قال له الحاكم: إِنْ حَلَفْتَ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ نَاكِلًا، وَقَضَيْتُ عَلَيْكَ. وَيُكَرَّرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا. فَإِنْ حَلَفَ، وَإِلَّا

(١) فِي الْأَصْلِ، ف، م: «أَرْضِي».

(٢) فِي: بَابِ وَعِيدٍ مِنْ اقْتِطَعَ حَقَّ مُسْلِمٍ...، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/١٢٣، ١٢٤.

(٣) فِي م: «عَنْ».

(٤) فِي م: «بَدَأَ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «أَمَهْلُ».

حَكَمَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> أَنَّ ابْنَ عَمَرَ بَاعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَبْدًا ، فَادَّعَى عَلَيْهِ زَيْدٌ أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهُ عَالِمًا بِعَيْبِهِ ، فَأُتِيَ ابْنُ عَمَرَ ، فَتَحَاكَمَا إِلَى عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : اخْلِفْ أَتُكِّمُكَ مَا عَلِمْتَ بِهِ عَيْبًا . فَأَتَى ابْنُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنْ يَخْلِفَ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ الْعَبْدَ . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ »<sup>(٢)</sup> . فَخَصَرَهَا فِي جَنْبَيْهِ ، فَلَمْ تُشْرَعْ لغيرِهِ . واختارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِالتُّكُولِ ، وَلَكِنْ تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى خَصْمِهِ ، وَقَالَ : قَدْ صَوَّبَهُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : مَا هُوَ بِبَعِيدٍ ، يَخْلِفُ وَيَسْتَحِقُّ . فيقولُ الْحَاكِمُ لَخَصْمِهِ : أَتَخْلِفُ وَتَسْتَحِقُّ ؟ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى أَنَّ الْمِقْدَادَ اقْتَرَضَ مِنْ عُثْمَانَ مَالًا ، فَتَحَاكَمَا إِلَى عَمَرَ ، فَقَالَ عُثْمَانُ : هُوَ سَبْعَةُ آلَافٍ . وَقَالَ الْمِقْدَادُ : هُوَ أَرْبَعَةُ آلَافٍ . فَقَالَ الْمِقْدَادُ لِعُثْمَانَ : اخْلِفْ أَنَّهُ سَبْعَةُ آلَافٍ . فَقَالَ عَمَرُ : أَنْصَفَكَ<sup>(٤)</sup> . فَإِنْ خَلَفَ الْمُدَّعَى ، حَكَمَ لَهُ ، وَإِنْ نَكَلَ ، سُئِلَ عَنْ سَبَبِ نُكُولِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ بُكُولُهُ لغيرِهِ حَقٌّ ، بِخِلَافِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ .

فَإِنْ قَالَ : امْتَنَعْتُ لِأَنَّ لِي بَيِّنَةٌ أُقِيمُهَا . أَوْ<sup>(٥)</sup> : حِسَابًا أَنْظُرُ فِيهِ . فَهُوَ

(١) تقدم تخريجه في ١٣٤ / ٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٦٨ / ٤ .

(٣) في : سننه ٢١٣ / ٤ .

كما أخرجه الحاكم ، في : المستدرک ١٠٠ / ٤ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٨٤ / ١٠ . وضعف الحافظ إسناده . انظر : التلخيص الحبير ٢٠٩ / ٤ .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١٨٤ / ١٠ . وقال : هذا إسناد صحيح إلا أنه منقطع .

(٥) في الأصل : « و » .

على حقه من اليمين، ولا يُضَيِّقُ عليه في المدَّة؛ لأنَّه لا يتأخَّرُ بتزكِه إلاَّ حقه، بخلاف المدَّعى عليه.

وإن قال: لا أريدُ أن أخلف. فهو ناكِل. فإن عاد فبذل اليمين، لم تُسمَّع منه في هذه الدَّعوى؛ لأنَّه أسقطَ حقه منها. فإن عاد في مجلسٍ آخر، واستأنف الدَّعوى، أُعيدَ الحُكْمُ بينهما كالأوَّل. فإن بذل اليمين ههنا، حُكِمَ بها؛ لأنَّها يمينٌ في دَّعوى أُخرى.

فصل: وإن كان للمدَّعى بيَّنةٌ عادِلَةٌ، قُدِّمَتْ على يمين المدَّعى عليه؛ للخبر، ولأنَّها لا تُهَمَّةٌ فيها؛ لأنَّها من جهةٍ غيره، واليمينُ يُتَّهَمُ فيها. ولا يجوزُ سماعُ البيَّنة والحُكْمُ بها إلاَّ بمسألة المدَّعى؛ لأنَّه حقٌّ له، فلا يُستَوْفَى إلاَّ بإذنه. فإن شَهِدَتِ البيَّنةُ، فقال المدَّعى عليه: أخلفوه أنَّه يَسْتَحِقُّ ما شَهِدَتْ به البيَّنةُ. لم يُخلف؛ لأنَّ في ذلك طَعْنًا في البيَّنة. وإن قال: قَضَيْتُهُ. أو: أبرأني منه. أو: أحلَّته به. فأنكَّر المدَّعى، فسألَ إخلافه، أخلفَ له؛ لأنَّ ذلك ليس بتكذيبٍ للبيَّنة.

فإن كانت البيَّنة غير عادِلَةٍ، قال له الحاكم: زدني شهودًا. فإن قال المدَّعى: لى بيَّنةٌ غائبةٌ، فأخلف المدَّعى عليه. أخلف؛ لأنَّ الغائبةَ كالمعدومة، لتعذر إقامتها.

ومتى حَضَرَتْ بيَّنته وطلَّب سماعها، وَجِبَ سماعها والحُكْمُ بها؛ لما رَوَى عن عُمرَ، رَضِيَ اللهُ عنه، أنَّه قال: البيَّنةُ العادِلَةُ أحقُّ من اليمينِ

(١) في م: «بينهم».



الفاجرة<sup>(١)</sup>. ولأنَّ البيّنة كالإقرار، ثُمَّ يَجِبُ الحُكْمُ بالإقرارِ بعدَ اليمينِ،  
كذلك بالبيّنة.

وإن قال: لى بيّنة حاضرة، ولكنى أريدُ يمينه، ثم أُقيمُ بيّنتى. [٤٥٣ ط]  
لم يُستَحْلَفْ؛ لأنّه أمكنَ فَضْلُ الحُصُومَةِ بالبيّنة وحدها، فلم يُشرعْ معها  
غيرها، كما لو أقامها. وإن قال: أحلفوه ولا أُقيمُ بيّنتى. حُلفَ؛ لأنَّ له  
فى هذا غرضًا، وهو أن يخافَ فيَقِرَّ، فيثبتَ الحُكْمُ بإقراره، وهو أَسْهَلُ  
من إثباته<sup>(٢)</sup> بالبيّنة. فإذا حلفَ، فهل يُمكنُ المدعى من إقامة البيّنة؟ على  
وجهين.

وإن قال: ما لى بيّنة. ثم جاء بيّنة، لم تُسمعْ؛ لأنّه أكذَبها بإنكاره.  
وإن قال: ما أعلم لى بيّنة. ثم أقام بيّنة، أو قال شاهِدان: نحن نَشْهَدُ  
لك. فقال: هذان بيّنتى. سَمِعْتُ؛ لأنّه لم يُكذِّبْ بيّنته. وإن قال: ما  
أريدُ أن تَشْهَدَا لى، وأريدُ يمينه. حُلفَ له<sup>(٣)</sup>؛ لما ذَكَرناه..

وإن قال: لى بيّنة، وأريدُ مُلَازِمَةَ خَصْمى. أو: حَبَسَهُ حَتَّى أُقِيمَها.  
لم يَكُنْ له ذلك؛ لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا  
ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وإذا شَهِدَ شاهِدان، فلم يَعْلَمْ خَصْمُهُ أَنَّ لَهُ جُزْءَهُمَا، قال له

(١) أخرجه وكيع عن شريح وليس عن عمر، فى: أخبار القضاة ٢/ ٣٤٢.

(٢) فى الأصل: «إثباته».

(٣) سقط من: م.

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ١٢٠.

الحَاكِمُ : قد اطرَدَ لك<sup>(١)</sup> جَزُوحُهما . وإن كان يَعْلَمُ ، فله أن يقولَ له ذلك ، وله أن يَسْكُتَ . فإن سألَ خَصْمُهُ الإِنظارَ لِيَجْرَحَهما<sup>(٢)</sup> ، أُنْظِرَ ثلاثًا ؛ لما رَوَى عن عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، أَنَّهُ قالَ في كتابِهِ إلى أَبِي موسى : واجْعَلْ لِمَنْ ادَّعَى حَقًّا غائِبًا أَمَدًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَحْضَرَ بَيِّنَةً ، أَخَذْتَ لَهُ حَقَّهُ ، وَإِلَّا اسْتَحْلَلْتَ الْقَضِيَّةَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ أَنْقَى لِلشُّكِّ ، وَأَجْلَى لِلْعَمَى<sup>(٣)</sup> . وإن قال : لِي بَيِّنَةٌ بِالْقَضَاءِ ، أَوِ الإِبْرَاءِ . أُمْهِلَ ثلاثًا . فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا ، حَلَفَ الْمُدَّعِي عَلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ ، وَقُضِيَ لَهُ . وله مُلَازِمَتُهُ إلى أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً بِالْجَرَحِ أَوْ<sup>(٤)</sup> الْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ ثَبَتَ فِي الظَّاهِرِ .

وإن شَهِدَ شاهِدَانِ ، وَلَمْ تُثَبِّتْ عِدَالَتُهُما فِي الْباطِنِ ، فَسَأَلَ الْمُدَّعِي حَبْسَ الْخَصْمِ إِلَى أَنْ يَسْأَلَ عَنْ عِدَالَةِ الشُّهُودِ ، حُبْسٌ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْعِدَالَةُ وَعَدَمُ الْفِسْقِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُحْبَسَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ . وإن شَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ ، فَسَأَلَ حَبْسَهُ حَتَّى يُقِيمَ لَهُ<sup>(٥)</sup> شَاهِدًا آخَرَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، يُحْبَسُ ، كَمَا لو جَهِلَ عِدَالَةُ الشُّهُودِ . وَالثَّانِي ، لَا يُحْبَسُ ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ لَمْ تَتِمَّ .

**فصل :** وإن عَلِمَ الْحَاكِمُ<sup>(٦)</sup> الْحَالَ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي حَدِّ

(١) فِي الْأَصْلِ : « بَكْمَا » .

(٢) فِي م : « لَجْرَحَهما » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٩٨ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

ولا غيره، في ظاهر المذهب؛ لما روى عن<sup>(١)</sup> عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ تَدَاعَى عَنْدَهُ رَجُلَانِ، فَقَالَ لَهُ أَحَدُهُمَا: أَنْتَ شَاهِدِي. فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا شَهِدْتُ وَلَمْ أَحْكُمْ، أَوْ أَحْكُمْ وَلَا أَشْهَدْ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ، لَمْ أَحْذِهِ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ عِنْدِي<sup>(٢)</sup>. وَلَأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي الْحُكْمِ بَعْلِمِهِ، فَلَمْ يَجْزْ، كَالْحُكْمِ لَوْلَايَهُ. وَعَنْهُ، يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بَعْلِمِهِ، سَوَاءً عَلِمَهُ فِي وِلَايَتِهِ أَوْ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ هُنَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِي<sup>(٣)</sup> لِي وَلَوْلَايَ. فَقَالَ<sup>(٤)</sup>: «تُحْذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(٥)</sup>. فَقَضَى بَعْلِمِهِ. وَلَأَنَّهُ حَقٌّ عَلِمَهُ، فَجَازَ الْحُكْمُ بِهِ، كَالْتَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ، وَكَمَا لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ.

**فصل:** وَإِنْ كَانَ لِلْمُدَّعَى شَاهِدٌ وَاحِدٌ عَدْلٌ، فِي الْمَالِ أَوْ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، حَلَفَ الْمُدَّعَى مَعَ شَهَادَتِهِ، وَحُكِمَ لَهُ<sup>(٦)</sup> بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِشَاهِدٍ وَبِئَمِينَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٧)</sup>. فَإِنْ أَتَى أَنْ يَخْلِفَ، وَقَالَ: أُرِيدُ بِيَمِينَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. أَخْلَفْنَاهُ. فَإِنْ نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، قُضِيَ عَلَيْهِ. وَمَنْ قَالَ: تُرَدُّ الْيَمِينُ. فَهَلْ تُرَدُّ هَاهُنَا؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا تُرَدُّ؛ لِأَنَّهَا

(١) سقط من: الأصل.

(٢) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ١٠/١٤٤.

(٣) في الأصل، س ٣: «يكفيني».

(٤) بعده في ف، م: «رسول الله ﷺ».

(٥) تقدم تخريجه في ٨٥/٥.

(٦) سقط من: الأصل.

(٧) في: باب القضاء باليمين والشاهد، من كتاب الأقضية. صحيح مسلم ٣/١٣٣٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب القضاء باليمين والشاهد، من كتاب الأقضية. سنن أبي =

كانت في جَنْبِهِ ، وقد أَسْقَطَهَا [٤٥٤و] بُكُولِهِ عنها ، وصَارَتْ <sup>(١)</sup> في جَنْبِهِ  
 غَيْرِهِ ، فلم تَعُدْ إِلَيْهِ ، كَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ ، فَرُدَّتْ عَلَى  
 الْمُدَّعَى فَتَكَلَ عَنْهَا . والثاني ، تُرَدُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ غَيْرُ الْيَمِينِ الْأُولَى ،  
 وَلِأَنَّ سَبَبَ الْأُولَى قُوَّةُ جَنْبَةِ الْمُدَّعَى بِالشَّاهِدِ ، وَسَبَبُ الثَّانِيَةِ بُكُولُ الْمُدَّعَى  
 عَلَيْهِ ، فَسُقُوطُ <sup>(٢)</sup> إِحْدَاهُمَا لَا يُوجِبُ سُقُوطَ الْأُخْرَى . فَإِنْ سَكَتَ الْمُدَّعَى  
 عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُنْكِرْ ، وَلَمْ يُقَرِّ ، حَبَسَهُ الْحَاكِمُ حَتَّى يُجِيبَ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ بِذَلِكَ  
 نَاكِلاً . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْمَجْرَدِ » . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ الْحَاكِمَ يَقُولُ  
 لَهُ : إِنْ أَجَبْتَ ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ نَاكِلاً ، وَحَكَمْتُ عَلَيْكَ . وَيُكْرَهُ <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ  
 ثَلَاثًا ، فَإِنْ أَجَابَ ، وَإِلَّا حَكَمَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ نَاكِلٌ عَمَّا يُلْزَمُهُ جَوَابُهُ ، فَأَشْبَهَ  
 النَّاكِلَ عَنِ الْيَمِينِ .

**فصل :** ومتى اتَّضَحَ الْحُكْمُ لِلْقَاضِي ، لَزِمَهُ الْحُكْمُ بِهِ ، وَلَمْ يَجُزْ تَرْوِيدُ  
 الْخَصْمَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَازِمٌ ، وَأَدَاءُ الْحَقِّ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَجُزْ تَأْخِيرُهُ . وَإِنْ  
 كَانَ فِيهِ لَبْسٌ ، أَمَرَهُمَا بِالصُّلْحِ ، فَإِنْ أَتَيَا ، أَخْرَجَهُمَا ، وَلَمْ يَحْكَمْ حَتَّى يَزُولَ  
 اللَّبْسُ وَيَتَّضِحَ وَجْهُ الصَّوَابِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْجَهْلِ حَرَامٌ .

---

= داود ٢/٢٧٧ . وابن ماجه ، في : باب القضاء بالشاهد واليمين ، من كتاب الأحكام . سنن  
 ابن ماجه ٢/٧٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٢٤٨ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ .

(١) في م : « كانت » .

(٢) في م : « فسقوط » .

(٣) في الأصل : « يكون » .

## باب القضاء على الغائب وحكم كتاب القاضى

إن حَضَرَ رجلٌ يدَّعى على رجلٍ <sup>(١)</sup> غائبٍ عن البلدِ ، ولا بيِّنة معه ، لم يَسْمَعْ دَعْوَاهُ ؛ لأنَّ سَمَاعَهَا لا يُفِيدُ . وإن كانت له بيِّنة ، سَمِعَ الدَّعْوَى والبيِّنة ، وحَكَمَ بها ؛ لأنها بيِّنة مَسْمُوعَةٌ ، فيَحْكُمُ بها ، كما لو شَهِدَتْ على حاضِرٍ . وعن أحمدَ ، لا يجوزُ القضاءُ على الغائبِ . وهو اختِيارُ ابنِ أبى موسى ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لعلِّي ، رَضِيَ اللَّهُ عنه : « إذا تَقاضَى إليك رَجُلَانِ ، فلا تَقْضِ للأوَّلِ حتى تَسْمَعَ كَلَامَ الآخِرِ ، فَإِنَّكَ <sup>(٢)</sup> تَذَرِي بما <sup>(٣)</sup> تَقْضِي » . رواه التِّرْمِذِيُّ <sup>(٤)</sup> ، وقال : حديثٌ حسنٌ . ولأنَّه قَضَى لأَحَدِ الخصْمَينِ وحده ، فلم يَجْزِ ، كما لو كان الآخرُ فى البلدِ ، ولأنَّه يَحْتَمِلُ القضاءَ والإبراءَ ، أو <sup>(٥)</sup> كَوْنَ الشَّاهِدِ مَجْرُوحًا ، فلم يَجْزِ الحُكْمُ ، كالأصلِ . ولو ادَّعى على حاضِرٍ ، لم يَسْمَعْ البيِّنة حتى يَحْضُرَ ؛ لما ذَكَرْنَا ، ولأنَّه يُمَكِّنُ سَمَاعُ قَوْلِهِ ، فلم يَحْكُمْ قَبْلَ سَمَاعِهِ ، كحاضِرِ المَجْلِسِ .

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢) بعده فى ف ، م : « لا » .

(٣) فى الأصل : « ما » .

(٤) فى : باب ما جاء فى القاضى لا يقضى بين الخصمين حتى يسمع كلامهما ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحمدي ٦/ ٧٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ١٤٣ ، ١٥٠ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى

١٣٧/١٠ .

(٥) فى ف ، س ٣ ، م : « و » .

وَتُعْتَبَرُ الْعَيْبَةُ إِلَى مَسَافَةِ الْقَضْرِ ؛ لِأَنَّهَا الْعَيْبَةُ الَّتِي تُبْنَى عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ .

فَإِنْ اِمْتَنَعَ الْخَصْمُ فِي الْبَلَدِ مِنَ الْحُضُورِ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، وَتَعَذَّرَ إِحْضَارُهُ ، حَكَمَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ ، لَجُعِلَ الْاِمْتِنَاعُ وَالْاِسْتِثْنَاءُ طَرِيقًا إِلَى تَضْيِيعِ الْحُقُوقِ ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْغَائِبِ . وَإِنْ هَرَبَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ الدَّعْوَى ، فَهُوَ كَمَا لَوْ هَرَبَ قَبْلَهَا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ . وَلَوْ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ ، لَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَهُوَ كَالْغَائِبِ .

وَلَا يَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ بِحَقِّهِ ، فَلَمْ يُسْتَحْلَفْ ، كَمَا لَوْ كَانَ خَصْمُهُ حَاضِرًا . وَعَنْهُ ، يُسْتَحْلَفُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ الْاِخْتِيَاظُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَضَاهُ أَوْ أُبْرَاهُ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ <sup>(١)</sup> لَوْ كَانَ حَاضِرًا فَادَّعَى بَعْضَ ذَلِكَ ، وَطَلَبَ الْيَمِينَ ، أُجِيبَ إِلَيْهَا ، فَمَعَ الْعَيْبَةُ أُولَى . وَكَذَلِكَ [ ٤٥٤ ط ] الْحُكْمُ إِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَى مَجْنُونٍ أَوْ صَبِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَهُوَ كَالْغَائِبِ .

**فصل : ويجوز للقاضي أن يكتب إلى قاض آخر بما ثبت عنده ليحكم به ، وبما حكم به ليئنّفه ؛ لِأَنَّ رَوَى الصُّحَاكُ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : كَتَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَوْزَتْ امْرَأَةٌ أَشِيمَ الصُّبَايِي مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ . فَإِنْ كَتَبَ بِمَا حَكَمَ بِهِ**

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَرْأَةِ تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١١٧/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا ، مِنْ أَبْوَابِ =

لِيُنْفِذَهُ ، جاز فى المسافة القَرِيْبَةِ والبَعِيْدَةِ ؛ لِأَنَّ إِمضاءَ حُكْمِ القاضى لازِمٌ لكلِّ قَرِيبٍ وبَعِيدٍ . وإن كَتَبَ بما ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ ، لم يَجْزُ إِلَّا إِذَا كانَ بَيْنَهُما مَسافةُ القَصْرِ ؛ لِأَنَّ القاضى الكاتِبَ فيما حَمَلَ شُهُودَ الكُتابِ كَشاهِدِ الأَصْلِ ، وشُهُودَ الكُتابِ كَشاهِدِ الفَرْعِ ، ولا تُقْبَلُ شَهادَةُ الفَرْعِ مع قُرْبِ شاهِدِ الأَصْلِ .

**فصل :** ولا يُقْبَلُ الكُتابُ إِلَّا أن يَشْهَدَ بِهِ شاهِدانِ عَدْلانِ ؛ لِأَنَّ ما أَمْكَنَ إثباتَهُ بالشَّهادَةِ ، لم يَجْزُ الاقْتِصارُ فِيهِ على الظاهرِ ، كالعُقودِ <sup>(١)</sup> . وَيَتَخَرَّجُ أن يَجوزُ قَبولُهُ بغيرِ شَهادَةٍ ، إِذا عَرَفَ المَكْتُوبُ إِلَيهِ خَطَّ القاضى الكاتِبِ وَخَتَمَهُ ، كقولنا فى الوَصِيَّةِ . والأوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الخَطَّ يُشَبِّهُ الخَطَّ ، والخَتَمَ يُشَبِّهُ الخَتَمَ ، فلا يُؤْمَنُ التَّزْوِيرُ عَلَيْهِ .

فإذا أراد إنفاذَ كُتابٍ ، أَحضَرَ شاهِدَيْنِ ، وَقَرَأَ الكُتابَ عليهما ، أو يَقْرؤُهُ غَيْرُهُ <sup>(٢)</sup> وهو يَسْمَعُهُ . والمُسْتَحَبُّ أن يَنْظُرَ الشاهِدانِ فى الكُتابِ حَتى لا يُحَرِّفَ ما فِيهِ . وإن لم يَنْظُرَا ، جاز ؛ لأنَّهُما يُؤَدِّيانِ ما سَمِعا . فإذا وَصَّلا إلى القاضى المَكْتُوبِ إِلَيهِ ، قَرَأَ الكُتابَ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> ، وقالوا : نَشْهَدُ أنَّ

= الفرائض . عارضة الأحوذى ٢٦٠ / ٨ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الميراث من الدية ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٨٣ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى ميراث العقل والتغليظ فيه ، من كتاب العقول . الموطأ ٢ / ٨٦٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٤٥٢ .

(١) فى م : « كالفقود » .

(٢) فى س ٣ : « عنده » .

(٣) فى الأصل : « إليه » .

هذا كِتَابُ فُلَانٍ إِلَيْكَ ، سَمِعْنَاهُ ، وَأَشْهَدْنَا بِهِ ، كَتَبَ إِلَيْكَ بِمَا فِيهِ . فَإِنْ قَالَا : نَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا كَتَبَ إِلَيْكَ بِمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ . وَسَلَّمَاهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ قِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَقْبَلْهُ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا زُورٌ عَلَيْهِمَا . وَإِنْ لَمْ يَخْتِمِ الْكِتَابُ ، أَوْ خَتَمَهُ ، فَإِنْ كَسَرَ الْخَتَمَ ، لَمْ يَضُرَّ ؛ لِأَنَّ الْمُعْوَلَ عَلَى مَا فِيهِ . وَإِنْ أَمَحَى بَعْضُهُ وَهُمَا يَحْفَظَانِ مَا فِيهِ ، أَوْ مَعَهُمَا نُسْخَةٌ أُخْرَى ، شَهِدَا ، وَقَبِلَ الْحَاكِمُ . وَإِنْ لَمْ يَحْفَظَاهُ ، وَلَا مَعَهُمَا نُسْخَةٌ أُخْرَى ، لَمْ يَشْهَدَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْلَمَانِ مَا أَمَحَى مِنْهُ .

**فصل :** وَإِنْ مَاتَ الْكَاتِبُ ، أَوْ غَزَلَ ، جَازَ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ قَبُولُ الْكِتَابِ وَالْعَمَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْكِتَابُ بِمَا حَكَمَ بِهِ ، وَجَبَ تَنْفِيذُهُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ <sup>(١)</sup> ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا ثَبَتٌ لِيُنْفِذَ ، فَالْكَاتِبُ كَشَاهِدٍ <sup>(٢)</sup> الْأَصْلِ ، وَمَوْتُ شَاهِدِ الْأَصْلِ لَا يَمْنَعُ قَبُولَ شَاهِدِ الْفَرْعِ . وَإِنْ فَسَقَ الْكَاتِبُ ثُمَّ وَصَلَ كِتَابُهُ ، وَجَبَ قَبُولُهُ فِيهِمَا حَكَمَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَبْطُلُ بِالْفِسْقِ بَعْدَهُ ، وَلَمْ يَقْبَلْ فِيهِمَا ثَبَتٌ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ كَشَاهِدِ الْأَصْلِ ، وَشَاهِدُ الْأَصْلِ إِذَا فَسَقَ قَبْلَ الْحُكْمِ ، لَمْ يُحْكَمْ بِشَهَادَةِ الْفَرْعِ . وَإِنْ مَاتَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ ، أَوْ غَزَلَ <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> وَوُلِّيَ غَيْرُهُ <sup>(٥)</sup> ، قَبِلَ الثَّانِي الْكِتَابَ ؛ لِأَنَّ الْمُعْوَلَ عَلَى مَا حَفِظَهُ الشُّهُودُ وَتَحَمَّلُوهُ ، وَمَنْ تَحَمَّلَ شَهَادَةً وَشَهِدَ بِهَا ، وَجَبَ عَلَى كُلِّ قَاضٍ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَاحِدٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « شَاهِدٌ » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) فِي م : « أَوْ » .



**فصل :** وإذا وَصَلَ الْكِتَابُ إِلَيْهِ ، فَأَخْضَرَ الْخَصَمَ ، فَقَالَ : لَسْتُ فُلَانَ ابْنَ فُلَانٍ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ . فَإِنْ أَقَامَ الْمُدَّعَى بَيِّنَةً أَنَّهُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ، ثَبَتَ ذَلِكَ . [٥٥٠ ر] فَإِنْ قَالَ : الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ غَيْرِي . لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ أَنَّ لَهُ مَنْ يُشَارِكُهُ فِي جَمِيعِ مَا سُمِّيَ وَوُصِفَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمُشَارَكَةِ . فَإِنْ قَامَتْ بِالْمُشَارَكَةِ بَيِّنَةٌ ، تَوَقَّفَ عَنِ الْحُكْمِ حَتَّى يَثْبُتَ مِنَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مِنْهُمَا . فَإِذَا ثَبَتَ ، حَكَمَ بِهِ .

فَإِنْ قَالَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ : اكْتُبْ إِلَى الْحَاكِمِ الْكَاتِبِ أَنَّكَ حَكَمْتَ عَلَيَّ حَتَّى لَا يَدَّعَى ثَانِيًا . ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزِمُهُ إِجَابَتُهُ ؛ لِيُخْلَصَ مِمَّا<sup>(١)</sup> يَخَافُهُ . وَالثَّانِي ، لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ إِنَّمَا يَكْتُبُ بِمَا حَكَمَ بِهِ أَوْ ثَبَتَ عِنْدَهُ ، وَالْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي "حَكَمَ بِهِ"<sup>(٢)</sup> أَوْ ثَبَتَ عِنْدَهُ دُونَ غَيْرِهِ .

**فصل :** إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ حَقٌّ بِالْإِقْرَارِ ، فَسَأَلَهُ الْمُقَرُّ لَهُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ مِنَ الْإِقْرَارِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يُنْكِرَ الْمُقَرُّ ، فَلَزِمَهُ الْإِشْهَادُ ، لِيَكُونَ حُجَّةً لَهُ إِذَا أَنْكَرَ . وَإِنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ الْحَقُّ بِتُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَسَأَلَهُ الْمُدَّعَى أَنْ يُشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِثُبُوتِ التُّكُولِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ<sup>(٤)</sup> أَنْ يُنْكِرَ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَخْلِفَ . وَإِنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ يَمِينُ الْمُدَّعَى بَعْدَ تُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَا» .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، وَلَيْسَ فِي س ٣ : «بِهِ» .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٤) فِي م : «يُؤْمَنُ» .

بذلك ، لَزِمَهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا حُجَّةَ لِلْمُدَّعَى غَيْرَ الْإِشْهَادِ .

وإن ثَبِتَ بَيِّنَةٌ ، فَسَأَلَهُ الْمُدَّعَى الْإِشْهَادَ ، ففِيهِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ بِالْحَقِّ بَيِّنَةً ، فَلَمْ يَلْزَمْ الْقَاضِي تَجْدِيدُ بَيِّنَةٍ أُخْرَى <sup>(١)</sup> .  
وَالثَّانِي ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ فِي الشَّهَادَةِ <sup>(٢)</sup> عَلَى نَفْسِهِ تَعْدِيلًا لِبَيِّنَتِهِ ، وَإِثْبَاتًا لِحَقِّهِ ،  
وَالزَّامَا لِحُضْمِهِ .

وإن ادَّعَى عَلَيْهِ حَقًّا ، فَأَنكَرَهُ ، وَحَلَفَ عَلَيْهِ ، وَسَأَلَهُ الْحَالِفُ أَنْ يُشْهَدَ  
عَلَى بَرَاءَتِهِ ، لَزِمَهُ ؛ لِيَكُونَ حُجَّةً لَهُ فِي سُقُوطِ الدَّعْوَى ، حَتَّى لَا يُطَالِبَهُ  
بِالْحَقِّ مَرَّةً أُخْرَى .

وإن سَأَلَهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مَحْضَرًا بِمَا جَرَى ، وَمَا ثَبِتَ  
لَهُ <sup>(٣)</sup> بِهِ مِنْ <sup>(٤)</sup> الْحَقِّ <sup>(٥)</sup> ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِرْطَاسٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَمْ يَأْتِهِ  
الْمَكْتُوبُ لَهُ بِقِرْطَاسٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ الْكِتَابَ دُونَ  
الغُرْمِ . وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ قِرْطَاسٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ أَتَاهُ صَاحِبُهُ بِقِرْطَاسٍ ،  
فَهَلْ يَلْزَمُهُ كَتْبُهُ الْمَحْضَرِ ؟ فِيهِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ ؛ لَأَنَّهُ وَثِيقَةٌ بِالْحَقِّ ،  
فَلَزِمَهُ ، كَالْإِشْهَادِ عَلَى نَفْسِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ بِالْيَمِينِ  
أَوْ <sup>(٧)</sup> الْبَيِّنَةِ دُونَ الْمَحْضَرِ .

(١) بعده في م : « وإن ادعى عليه حقا » .

(٢) في س ٣ : « إشهد » .

(٣ - ٣) في ف : « بالحق » .

(٤) زيادة من : الأصل .

(٥) زيادة من : س ٣ ، م .

(٦) في الأصل : « و » .

وإن سألته<sup>(١)</sup> أن يُسجّل به ، وهو أن يذكّر ما يكتُبه<sup>(٢)</sup> في المحضّر ،  
ويُشهد على إنفاذه ، أسجّل له . وهل يلزمه ذلك ؟ على وجهين ، كما  
ذكرنا في المحضّر .

فصل : وصِفَةُ المحضّر : حضر القاضي فلان بن فلان ، قاضي عبد  
الله الإمام على كذا . و<sup>(٣)</sup> إن كان خليفة قاض ، قال : خليفة فلان ، قاضي  
الإمام فلان ، بمجلس حكمه وقضائه ، فلان بن فلان الفلاني ، وأحضر  
معه فلان بن فلان الفلاني . ويرفع في نسبهما حتى يتمّيرا ، وإن ذكر  
حليتهما كان أكّد . وإن كان الحاكم لا يعرف الخصمين ، قال : مدّع ذكر  
أنّه فلان بن فلان الفلاني ، وأحضر معه مدّعي عليه ، ذكر أنّه فلان ابن  
فلان الفلاني - ويرفع في نسبهما ، ويذكر حليتهما ؛ لأنّ الاعتماد  
عليهما<sup>(٤)</sup> - فادّعى عليه كذا ، فأقرّ له به . ولا<sup>(٥)</sup> يحتاج أن يذكّر : بمجلس  
حكمه وقضائه ؛ لأنّ الإقرار يصحّ في غير مجلس الحكم . وإن كتب أنّه  
شهد على إقراره شاهدان ، كان أوكد<sup>(٦)</sup> . وإن أنكر وحلف ، قال :  
فأنكر ، فسأل الحاكم المدّعي : ألك بيّنة ؟ فلم يكن له بيّنة ، فقال : لك  
يمينه . فسأله أن يستخلفه ، فأخلفه في مجلس حكمه [ ٤٥٥ ظ ] وقضائه ،

(١) في الأصل : « أمره » .

(٢) في ف ، س ٣ : « يكتب » .

(٣) بعده خرم بالنسخة س ٣ ، وينتهي ببداية باب القسمة .

(٤) في الأصل : « عليها » .

(٥) في ف : « لأنه » .

(٦) في م : « أكد » .

فِي وَقْتِ كَذَا . لِأَنَّ الِاسْتِخْلَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ . وَإِنْ قَضَى بِالنُّكُولِ قَالَ : فَعَرَضَ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَتَكَلَّ عَنْهَا ، فَسَأَلَ خَصْمُهُ أَنْ يَقْضِيَ <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ بِالْحَقِّ ، فَقَضَى <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَقَضَائِهِ فِي وَقْتِ كَذَا . وَإِنْ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى فَحَلَفَ ، وَحَكَمَ لَهُ ، ذَكَرَ ذَلِكَ . وَيُعْلَمُ فِي رَأْسِ الْمُحْضَرِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَوْ نَحْوَهُ . وَإِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ بَيِّنَةً ، كَتَبَ الْحَاكِمُ فِي آخِرِ الْمُحْضَرِ : شَهِدَا <sup>(٣)</sup> عِنْدِي بِذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .  
مَعَ عَلَامَتِهِ فِي رَأْسِ الْمُحْضَرِ .

وَصِفَةُ السَّجِلِّ أَنْ يَكْتُبَ : هَذَا مَا أَشْهَدَ عَلَيْهِ الْقَاضِيُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ، قَاضِيُ الْإِمَامِ فُلَانٍ ، فِي مَوْضِعِ كَذَا ، فِي وَقْتِ كَذَا ، أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ - وَيُنْسِبُهُمَا - وَقَدْ عَرَفَهُمَا بِمَا سَاغَ لَهُ بِهِ قَبُولُ شَهَادَتِهِمَا عِنْدَهُ ، بِمَا <sup>(٥)</sup> فِي كِتَابِ نُسخَتِهِ . وَيُنْسخُ الْكِتَابَ ، ثُمَّ يَكْتُبُ بَعْدَ ذَلِكَ : فَحَكَمَ بِهِ ، وَأَتَقَدَّه ، وَأَمْضَاهُ بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ بِهِ . وَلَا يَخْتِاجُ أَنْ يَذْكُرَ لَهُ <sup>(٦)</sup> : بِمُحْضَرِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ . لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ جَائِزٌ ، وَإِنْ ذَكَرَهُ اخْتِيَاطًا قَالَ : بَعْدَ أَنْ أُحْضِرَ مَنْ سَاغَ لَهُ لِلدَّعْوَى عَلَيْهِ .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) فِي م : « شَهِد » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « فُلَان » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مَا » .

(٥) سقط من : الأصل .

وَيَكْتُبُ الْمَحْضَرُ أَوِ السَّجِلُ<sup>(١)</sup> نُسَخَتَيْنِ، يَدْفَعُ إِحْدَاهُمَا إِلَى صَاحِبِ الْحَقِّ، وَالْأُخْرَى فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ، فَإِنْ هَلَكَتْ إِحْدَاهُمَا، وَجِدَتْ الْأُخْرَى.

وَمَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ مِنَ الْمَحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَوْ أَشْبُوْعٍ، عَلَى قَدْرِ كَثَرَتِهَا<sup>(٢)</sup> أَوْ قِلَّتِهَا، <sup>(٣)</sup>يَشُدُّ عَلَيْهَا إِضْبَارَةً<sup>(٤)</sup>، وَيَكْتُبُ عَلَيْهَا: سِجِلَاتٌ كَذَا، وَمَحَاضِرٌ كَذَا، فِي شَهْرِ كَذَا، <sup>(٥)</sup>فِي سَنَةِ كَذَا<sup>(٥)</sup>. لَيْسَ هَلْ إِخْرَاجُهُ عِنْدَ طَلَبِهِ. فَإِنْ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا وَكَّلَ أَمِينَهُ.

إِذَا خَضَرَ رَجُلَانِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، فَادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّ لَهُ فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ حُجَّةً عَلَى خَصْمِهِ، فَوَجَدَهَا، وَكَانَ مُحْكَمًا حَكَمَ بِهِ غَيْرُهُ، لَمْ يَعْمَلْ<sup>(٦)</sup> بِهِ، إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدَانِ أَنَّ هَذَا حَكَمَ بِهِ فُلَانٌ الْقَاضِي، <sup>(٧)</sup>وَلَا يَكْفِي الْخَطُّ وَالْخَتْمُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّزْوِيرَ <sup>(٨)</sup>فِي الْخَطِّ وَالْخَتْمِ. وَإِنْ كَانَ مُحْكَمًا حَكَمَ هُوَ بِهِ، فَذَكَرَ الْحُكْمَ وَعَلِمَ بِهِ، عَمِلَ بِهِ، وَأَلْزَمَ خَصْمَهُ حُكْمَهُ. وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ<sup>(٩)</sup>، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ

(١) فِي ف، م: «المسجل».

(٢) فِي الْأَصْل: «كثرتها».

(٣ - ٣) فِي الْأَصْل: «يشدها».

(٤) فِي ف: «صبارة».

وَالِإِضْبَارَةُ: الْحَزْمَةُ مِنَ الصَّحَفِ، ضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

(٦) فِي م: «يحكم».

(٧) فِي م: «يذكر الحكم به».

به ؛ لأنه يَحْتَمِلُ التَّزْوِيرَ فِي الْخَطِّ وَالْخَتْمِ ، فلم يَجُزْ لَهُ الْحُكْمُ بِهِ ، كَحُكْمِ  
غَيْرِهِ . والثَّانِيَّةُ ، يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهِ ؛ لأنه إِذَا كَانَ بِخَطِّهِ تَحْتَ خَتْمِهِ ، لم  
يَحْتَمِلْ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ صَحِيحٍ إِلَّا اِحْتِمَالًا بَعِيدًا ، كاحْتِمَالِ كَذِبِ  
الشَّاهِدَيْنِ ، فلا يُعَوَّلُ عَلَى مِثْلِهِ . فَإِنْ شَهِدَ بِهِ شَاهِدَانِ ، وَجَبَ الْحُكْمُ بِهِ ؛  
لأنَّ حُكْمَ شَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ ، فَوَجَبَ قَبُولُهُ ، كَحُكْمِ غَيْرِهِ ، أو كما لو شَهِدَا  
بِهِ عِنْدَ غَيْرِهِ .

**فصل : وإذا قال : حَكَمْتُ لِفُلَانٍ بِكَذَا . قُبِلَ قَوْلُهُ ؛ لأنه يَمْلِكُ الْحُكْمَ**  
بِهِ ، فَمَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ ، كَالزَّوْجِ لِمَا مَلَكَ الطَّلَاقَ مَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ . وَإِنْ قَالَ  
ذَلِكَ بَعْدَ عَزْلِهِ ، قُبِلَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ عَزْلَهُ لَا يَمْنَعُ قَبُولَ قَوْلِهِ ، كما لو كَتَبَ إِلَى  
غَيْرِهِ فَوَصَلَ الْكِتَابَ بَعْدَ عَزْلِهِ ، ولأنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا حَكَمَ بِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّهِمٍ ،  
فِيَجِبُ قَبُولُهُ ، كَحَالِ الْوِلَايَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ قَوْلُهُ ؛ لأنه لَا يَمْلِكُ  
الْحُكْمَ بِهِ <sup>(١)</sup> ، فلم يَمْلِكِ الْإِقْرَارَ بِهِ <sup>(٢)</sup> .

---

(١) زيادة من : الأصل .

(٢) إلى هنا ينتهي الحرم الذي بالنسخة س ٣ ، والمشار إليه في صفحة ١٣٣ .

## بَابُ الْقِسْمَةِ

الأصلُ في القِسْمَةِ الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ ؛ أمَّا الكتابُ ، فقولُ الله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى ﴾ <sup>(١)</sup> . الآية . وأمَّا السُّنَّةُ ، فقولُ النبي ﷺ : « الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَّمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ ، فَلَا شُفْعَةَ » <sup>(٢)</sup> . وقسم النبي ﷺ الغنائمَ بين أصحابه . وأجمعت الأمة على جوازها . والعبرةُ تقتضيها ؛ لحاجة الشُّركاءِ ليتخلَّصوا من سوء المشاركة ، وكثرة الأيدي ، ويتصرَّف كلُّ واحدٍ في المالِ على الكمالِ على حسب الاختيار .

**فصل :** ويجوزُ للشُّركاءِ أن يقْتَسِمُوا بأنفسهم ، وأن يُنْصِبُوا قَاسِمًا يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ ، وأن يَسْأَلُوا الْحَاكِمَ قَاسِمًا يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ ؛ لأنَّ الحقَّ لهم ، فجازَ ما تراضوا عليه . ويجبُ أن يكونَ القاسمُ عالمًا بالقِسْمَةِ ؛ ليُوصَلَ إلى كلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، كما يجبُ أن يكونَ الحاكِمُ عالمًا بالحُكْمِ ؛ ليَحْكُمَ بالحقِّ .

فإن كان منصوبًا من جهة الحاكم ، فمن شرطه أن يكونَ عدلًا ؛ لأنه نصَّبه لإلزام الحكم ، فاشترطت عدالته ، كالحاكم . وإن كان منصوبًا من

(١) سورة النساء ٨ .

(٢) انظر ما تقدم تخريجه في ٣/٥٢٨ ، ٥٢٩ .

جَهْتَهُمَا<sup>(١)</sup> ، لم تُشَرَطْ عَدَالَتُهُ ؛ لَأَنَّهُ نَائِبُهُمَا ، فَأَشْبَهَ الْوَكِيلَ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا ، كَانَ كَقَاسِمٍ<sup>(٢)</sup> الْحَاكِمِ فِي لُزُومِ قِسْمَتِهِ ؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ بِتَرَاضِيهِمَا بِهِ<sup>(٣)</sup> كَالْمَنْصُوبِ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا ، لَمْ تَلْزَمْ قِسْمَتُهُ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا بِهِمَا<sup>(٤)</sup> ، كَمَا لَوْ اقْتَسَمَا بَأَنْفُسِهِمَا .

وَيُجْزَى قَاسِمٌ وَاحِدٌ ، إِنْ خَلَّتِ الْقِسْمَةُ مِنْ تَقْوِيمٍ ؛ لَأَنَّهُ حَكَمَ بَيْنَهُمَا ، فَأَشْبَهَ الْحَاكِمَ . وَإِنْ كَانَ فِيهَا تَقْوِيمٌ ، لَمْ يَجْزُ أَقْلٌ مِنْ قَاسِمَيْنِ ؛ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ لَا يَبْتَدِئُ إِلَّا بِاثْنَيْنِ .

**فصل :** وعلى الإمام أَنْ يَرْزُقَ الْقَاسِمَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ الْمَصَالِحِ ، وَقَدْ رُويَ أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، اتَّخَذَ قَاسِمًا وَ<sup>(٥)</sup> جَعَلَ لَهُ رِزْقًا فِي بَيْتِ الْمَالِ<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ هَذَا مِنَ الْمَصَالِحِ ، فَأَشْبَهَ رِزْقَ الْحَاكِمِ . فَإِنْ لَمْ يُعْطَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْئًا ، فَأُجْرَتُهُ عَلَى الشُّرَكَاءِ عَلَى قَدْرِ أَمْلاكِهِمْ ، سِوَاءِ طَلَبِهَا مَعًا أَوْ أَحَدُهُمَا ؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْمِلْكِ ، فَكَانَتْ عَلَى قَدْرِ الْأَمْلاكِ ، كَنَفَقَةِ الْعَبْدِ . وَإِنْ كَانَ الشُّرَكَاءُ نَصَبُوا قَاسِمًا ، فَأُجْرَتُهُ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا شَرَطُوهُ ؛ لَأَنَّهُ أَجِيرُهُمْ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « جَهْتَهُمَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « قَاسِم » ، وَفِي م : « الْقَاسِم » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) انْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠ / ١٣٢ ، ١٣٣ .



**فصل :** وإذا كان في <sup>(١)</sup> القِسْمَةِ رَدُّ عَوَضٍ ، فهي بَيْعٌ ؛ لأنَّ صاحبَ الرَّدِّ بذَلَ المالَ عَوَضًا لما <sup>(٢)</sup> حَصَلَ لَهُ مِنْ حَقِّ شَرِيكِهِ ، وهذا هو البَيْعُ . وإن لم يكن فيها رَدُّ ، فهي إِفْرَازُ النَّصِيبَيْنِ وَتَمْيِيزُ الْحَقَّيْنِ ، وليست بَيْعًا ، ولذلك جاز تَغْلِيْقُهَا عَلَى الْقُرْعَةِ ، وَتَقَدَّرَتْ بِقَدْرِ الْحَقِّ ، ودَخَلَهَا الإِجْبَازُ ، <sup>(٣)</sup> "ولو كانت بَيْعًا حَثْمًا ، لم يَجُزْ ذَلِكَ فِيهَا" ، كما في سائرِ البُيُوعِ . وحَكِيَ عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَطَّةَ أَنَّهَا بَيْعٌ ؛ لأنَّ أَحَدَهُمَا يُبَدَّلُ <sup>(٤)</sup> نَصِيبُهُ مِنْ أَحَدِ السَّهْمَيْنِ بِنَصِيبِ صَاحِبِهِ مِنَ السَّهْمِ الْآخَرِ ، وهذا حَقِيقَةُ الْبَيْعِ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . فيجوزُ قِسْمَةُ الثَّمَارِ عَلَى الشَّجَرِ خَرْصًا ، وَقِسْمَةُ الْمَكِيلِ وَزَنًا ، وَالْمَوْزُونِ كَيْلًا ، وَالتَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَلَا يَحْتُكُ بِهَا مَنْ حَلَفَ <sup>(٥)</sup> أَنْ لَا يَبِيعَ . وإن كانَ الْعَقَارُ وَقْفًا أَوْ نِصْفُهُ ، جَازَتْ الْقِسْمَةُ . وإن قُلْنَا : هِيَ بَيْعٌ . لم يَجُزْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ؛ لأنَّ بَيْعَهُ غَيْرُ جَائِزٍ . وإن كانَ فِيهَا رَدُّ ، لم يَجُزْ قِسْمَةُ الْوَقْفِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهُ . وإن كانَ بَعْضُهُ طَلْقًا وَبَعْضُهُ وَقْفًا ، وَالرَّدُّ مِنْ صَاحِبِ الطَّلُقِ ، لم يَجُزْ ؛ لَأَنَّهُ يَشْتَرِي بَعْضَ الْوَقْفِ . وإن كَانَ مِنْ صَاحِبِ الْوَقْفِ ، جَازَ ؛ لَأَنَّهُ يَشْتَرِي بَعْضَ الطَّلُقِ .

**فصل :** إذا طَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ [٤٥٦ ط] الْقِسْمَةَ ، فَأَتَى الْآخَرَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ؛ كَالْحُبُوبِ ، وَالْأَذْهَانِ ، وَالثِّيَابِ الْعَلِيْظَةِ ، وَالْأَرْضَى ، وَالْدُّورِ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « عما » .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) في الأصل ، ف ، م : « يبدل » .

(٥) بعده في الأصل : « بها » .

التي يُمكن قِسْمَتُها بالتَّعْدِيلِ مِنْ غَيْرِ رَدِّ عَوْضٍ وَلَا ضَرَرٍ، أُجْبِرَ الْمُتَنَبِّعُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ طَالِبَهَا يَطْلُبُ إِزَالََةَ الضَّرَرِ عَنْهُ وَعَنْ شَرِيكِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِأَحَدٍ، فَوَجِبَ إِجَابَتُهُ إِلَيْهِ. وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْأَرْضُ «مُتَسَاوِيَةً الْأَجْزَاءِ» أَوْ مُخْتَلِفَةً، بَعْضُهَا عَامِرٌ وَبَعْضُهَا خَرَابٌ، أَوْ بَعْضُهَا ذُو شَجَرٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ بَشَرٍ وَبَعْضُهَا بَيَاضٌ، أَوْ يُشَقَّى بَعْضُهَا سَيْحًا وَبَعْضُهَا بِنَاضِحًا.

وإن كان عليهما ضَرَرٌ فِي الْقِسْمَةِ؛ كَالْجَوَاهِرِ، وَالثِّيَابِ الَّتِي يَنْقُصُهَا الْقَطْعُ، وَالرَّحَى الْوَاحِدَةُ، وَالْبَيْتُ، وَالْحَمَامِ الصَّغِيرِ، لَمْ يُجْبِرِ الْمُتَنَبِّعُ؛ لِمَا رَوَى مَالِكٌ فِي «مَوْطِئِهِ»<sup>(١)</sup>، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(٢)</sup>. مِنْ «الْمُسْنَدِ». وَلِأَنَّهُ إِتْلَافٌ مَالٍ وَسَفَةٌ يَسْتَحِقُّ بِهِ الْحَجَرَ، فَلَمْ يُجْبِرْ عَلَيْهِ، كَهَدْمِ الْبِنَاءِ.

وإن كان على أَحَدِهِمَا ضَرَرٌ دُونَ الْآخَرِ، كَدَارٍ لَأَحَدِهِمَا ثُلَاثًا، وَلِلْآخَرِ ثُلَاثًا، يَسْتَضِرُّ صَاحِبُ الثُّلُثِ بِالْقِسْمَةِ دُونَ شَرِيكِهِ<sup>(٣)</sup>، فَطَلَبَهَا الْمُسْتَضِرُّ، فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يُجْبِرُ الْمُتَنَبِّعُ؛ لِأَنَّهُ مُطَالَبٌ بِقِسْمَةِ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهَا، فَلَزِمَتْهُ الْإِجَابَةُ، كَالَّتِي قَبْلَهَا. وَالثَّانِي، لَا يُجْبِرُ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْمُسْتَضِرِّ سَفَةٌ، فَلَمْ تَلْزَمْ إِجَابَتُهُ، كَمَا لَوْ اسْتَضَرَّ مَعًا. وَإِنْ طَلَبَهَا غَيْرُ الْمُسْتَضِرِّ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا يُجْبِرُ الْمُتَنَبِّعُ. وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ؛

(١ - ١) فِي ف: «مُتَوَاسِيَةُ الْأَجْزَاءِ»، وَفِي م: «مُتَسَاوِيَةُ الْأَجْزَاءِ».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢٥٢/٣.

(٣) فِي الْأَصْلِ، س ٣: «إِضْرَارٌ».

(٤) فِي م: «شُرَكَائِهِ».

لأنه قال : كُلُّ قِسْمَةٍ فِيهَا ضَرَرٌ لَا أَرَى قِسْمَتَهَا . وذلك لقول النبي ﷺ :  
« لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ »<sup>(١)</sup> . ولأنها قِسْمَةٌ تَضُرُّه ، فلم يُجَبَرْ عليها ، كما لو  
استَضَرَّ<sup>(٢)</sup> . وقال القاضي : يُجَبَرُ ؛ لأنه يُطَالَبُ بِحَقِّ يَفْعِ الطَّالِبِ ،  
فَوَجَبَتْ إجابته ، كَقَضَاءِ الدَّيْنِ .

وفي الضَّرَرِ المَانِعِ رَوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، هو أن لَا يَتِمَّكَنُ أَحَدُهُمَا مِنَ  
الِاتِّفَاعِ بِنَصِيْبِهِ مُفْرَدًا ، كالذَّارِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ سُكْنَى نَصِيْبِ  
أَحَدِهِمَا مُتَفَرِّدًا<sup>(٣)</sup> . هذا قولُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَ نَقْصِ<sup>(٤)</sup> الْقِيَمَةِ<sup>(٥)</sup> يَنْجَبِرُ  
بِزَوَالِ ضَرَرِ الشَّرِكَةِ ، فَيَصِيرُ كَالْمَعْدُومِ . والثَّانِيَةُ ، هو أن يَنْقُصَ قِيَمَةُ نَصِيْبِ  
أَحَدِهِمَا بِالْقِسْمَةِ عَنْ حَالِ الشَّرِكَةِ ، لِأَنَّهُ ضَرَرٌ ، فَمَنْعَ وَجُوبِ الْقِسْمَةِ ؛  
لِلخَبَرِ . وَالْقِيَاسُ الْأَوَّلُ .

**فصل :** وإن كان بينهما أرضٌ مُخْتَلِفَةُ الْأَجْزَاءِ ، وَأُمَكِّنَتِ التَّسْوِيَةُ ؛ بِأَنْ  
يَكُونَ الْجَيِّدُ فِي مُقَدِّمِهَا وَالرَّدِيُّ فِي مُؤَخَّرِهَا ، فَيُقَسِّمَانِهَا نِصْفَيْنِ ،  
فَيَحْصُلُ فِي كُلِّ قِسْمٍ مِنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ مِثْلُ مَا فِي الْآخِرِ ، قُسِمَ  
كَذَلِكَ<sup>(٦)</sup> . وإن لم يُمَكِّنْ ؛ لِكَوْنِ الْجَيِّدِ فِي أَحَدِ النِّصْفَيْنِ ، وَأُمَكِّنَ التَّعْدِيلُ  
بِجَعْلِ ثُلُثَيْهَا<sup>(٧)</sup> فِي الْمَسَاحَةِ فِي مُقَابَلَةِ ثُلُثِهَا الْجَيِّدِ ، أُجْبِرَ الْمُتَمَتِّعُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « إِضْرَار » .

(٢) فِي ف ، م : « اسْتَضَرَّ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مُفْرَدًا » .

(٤) فِي ف : « بَعْض » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « الْقِسْمَةُ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « لِذَلِكَ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « ثُلُثُهَا » .

يوجد<sup>(١)</sup> التَّساوَى بالتَّعْدِيلِ مِنْ غَيْرِ رَدٍّ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَسَاوَايَا فِي الذَّرْعِ .  
وَأَجْزُهُ الْقَاسِمِ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ ؛ لِتَسَاوِيَهُمَا فِي أَصْلِ الْمِلْكِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ  
عَلَى صَاحِبِ الثُّلُثِ ثُلُثُهَا ، وَعَلَى الْآخَرِ ثُلُثَاهَا ؛ لِتَفَاضُلِهِمَا<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> فِي الْمَأْخُوذِ  
بِالْقِسْمَةِ<sup>(٣)</sup> .

فَإِنْ أَتَىكَ الْقِسْمَةُ بِالتَّعْدِيلِ وَالرَّدِّ، فَدَعَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى  
أَحَدِهِمَا ، أُجِيبَ مَنْ طَلَبَ قِسْمَةَ التَّعْدِيلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَقٌّ . وَلَا يُلْزَمُ<sup>(٤)</sup>  
إِجَابَةُ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَعِ ، فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

فصل : وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا دَوْرٌ أَوْ أَرْضٌ مُخْتَلِفَةٌ ، فِي بَعْضِهَا نَخْلٌ وَفِي  
بَعْضِهَا شَجَرٌ ، وَبَعْضُهَا يُشَقَّى سَبِيحًا وَبَعْضُهَا يُشَقَّى بِالنَّوَاضِحِ ، فَطَلَبَ  
أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهَا<sup>(٥)</sup> أَغْيَانًا بِالْقِيَمَةِ ، وَطَلَبَ الْآخَرُ قِسْمَةَ كُلِّ غَيْنٍ عَلَى  
حِدَةٍ ، قُسِمَتِ كُلُّ غَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقًّا [ ٤٥٧ و ]  
فِي الْجَمِيعِ ، فَجَازَ لَهُ طَلَبُهُ مِنَ الْجَمِيعِ . وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا عَضَائِدُ<sup>(٦)</sup>  
مُتَلَاصِقَةٌ ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهَا أَغْيَانًا ، وَطَلَبَ الْآخَرُ قِسْمَةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ  
مِنْهُمَا ،<sup>(٧)</sup> لَمْ يُجْبَزْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا<sup>(٧)</sup> ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مَسْكَنٌ مُنْفَرِدٌ فِي

(١) فِي م : « يوجب » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لِتَفَاضُلِهَا » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « فِي الْمَأْخُوذِ فِي الْقِسْمَةِ » ، وَفِي ف ، م : « بِالْمَأْخُوذِ بِالْقِسْمَةِ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « يُلْزَمُهُ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « قِسْمَهَا » .

(٦) الْعَضَائِدُ : وَاحِدَتُهَا عَضَادَةٌ ، وَهِيَ مَا يَصْنَعُ لَجْرِيَانِ الْمَاءِ فِيهِ مِنَ السَّوَاقِي وَذَوَاتِ الْكَتِفَيْنِ ،  
وَمِنْهُ عَضَادَتَا الْبَابِ ، وَهِيَ جَنْبَتَاهُ مِنْ جَانِبَيْهِ .

(٧ - ٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

قِسْمَتِهِ ضَرَرٌ. وَإِنْ كَانَتْ كِبَارًا يُمَكِّنُ قِسْمَتَهَا بغيرِ ضَرَرٍ، قُسِمَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى حَدِيثِهَا، كَالدُّورِ الْمُتَفَرِّقَةِ.

وإن كانت بينهما دَارٌ لَهَا غُلُوٌّ وَسُفْلٌ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُجْعَلَ الْغُلُوُّ لِأَحَدِهِمَا وَالسُّفْلُ لِلآخَرِ، فَأَتَى الْآخَرُ، لَمْ يُجْبَرْ؛ لِأَنَّ الْغُلُوَّ تَابِعٌ لِلْعَرَضَةِ، فَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُ فِي الْقِسْمَةِ مَثْبُوعًا. وَإِنْ طَلَبَ قِسْمَةَ السُّفْلِ وَحْدَهُ، أَوْ<sup>(١)</sup> الْغُلُوَّ وَحْدَهُ، لَمْ تَجِبْ إِجَابَتُهُ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ تُرَادُّ لِلتَّمْيِيزِ، وَمَعَ بَقَاءِ الْإِشَاعَةِ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَحْصُلُ التَّمْيِيزُ. وَإِنْ طَلَبَ قِسْمَةَ السُّفْلِ مُنْفَرِدًا، وَالْغُلُوَّ مُنْفَرِدًا<sup>(٢)</sup>، لَمْ تَجِبْ إِجَابَتُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غُلُوٌّ سُفْلٌ الْآخَرِ أَوْ بَعْضُهُ، فَلَا يَتَمَيَّزُ الْحَقَّانِ. وَإِنْ طَلَبَ قِسْمَتَهُمَا مَعًا، وَكَانَتْ لَا تَضُرُّ، أُجْبِرَ الْمُتَمَتِّعُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

**فصل :** وَإِنْ كَانَ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا عَرَضَةٌ حَائِطٌ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهَا طَوْلًا؛ لِيَحْصَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الطُّولِ فِي كَمَالِ الْعَرَضِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: يُجْبَرُ الْمُتَمَتِّعُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْبَرَ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى بَقَاءِ مِلْكِهِ الَّذِي يَلِي نَصِيبَ صَاحِبِهِ بغيرِ حَائِطٍ. وَإِنْ طَلَبَ قِسْمَتَهَا<sup>(٣)</sup> عَرَضًا؛ لِيَحْصَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ الْعَرَضِ فِي كَمَالِ الطُّولِ، وَكَانَ يَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٤)</sup> مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْتَى فِيهِ حَائِطٌ، لَمْ يُجْبَرَ

(١) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مُفْرَدًا».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «قِسْمَهَا».

(٤) (٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

«المُتَنِّعُ؛ لَأَنَّهُ يَتَضَرَّرُ. وَإِنْ حَصَلَ لَهُ مَا يُمَكِّنُهُ بِنَاءُ حَائِطٍ فِيهِ، أُجْبِرَ الْمُتَنِّعُ؛ لَأَنَّهُ مِلْكٌ مُشْتَرَكٌ يُمَكِّنُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup> الْإِتِّفَاعُ بِهِ مَقْسُومًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْبَرَ؛ لَأَنَّهُ لَا تَدْخُلُهُ الْقَرْعَةُ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَحْصُلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَلِي مِلْكَ الْآخَرِ. وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِطٌ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهُ طَوْلًا فِي كَمَالِ الْعَرْضِ، ففِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، تَجِبُ إِجَابَتُهُ؛ لِأَنَّ ذِكْرَنَا فِي الْعَرْضِ. وَالثَّانِي، لَا تَجِبُ؛ لَأَنَّهُ إِنْ قُطِعَ الْحَائِطُ، ففِيهِ إِثْلَافٌ، وَإِنْ لَمْ يُقْطَعْ، أَفْضَى إِلَى الضَّرَرِ؛ لِأَنَّ فِي تَحْمِيلِ<sup>(٢)</sup> أَحَدِهِمَا لَهُ ثِقْلًا عَلَى نَصِيبِ صَاحِبِهِ. وَإِنْ طَلَبَ قِسْمَتَهُ عَرْضًا فِي كَمَالِ الطُّوْلِ، لَمْ يُجْبَرَ الْمُتَنِّعُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِفْسَادًا. وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَتَى اتَّفَقَا عَلَى الْقِسْمَةِ، جَازٌ.

**فصل:** وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْضٌ مَزْرُوعَةٌ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَةَ الْأَرْضِ دُونَ الزَّرْعِ، لَزِمَ إِجَابَتُهُ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ لَمْ يَمْتَنِعْ جَوَازَ الْقِسْمَةِ، فَلَمْ يَمْنَعْ وَجُوبُهَا، كَالْقُمَاشِ فِي الدَّارِ. فَإِذَا قَسَمَاهَا، بَقِيَ الزَّرْعُ بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup> مُبْقَى إِلَى الْحَصَادِ<sup>(٢)</sup>. ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا. وَالْأَوَّلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> يَلْزَمُ مِنْهَا إِبْقَاءُ الزَّرْعِ الْمُشْتَرَكِ فِي الْأَرْضِ الْمَقْسُومَةِ إِلَى الْحَصَادِ، بِخِلَافِ الْقُمَاشِ، «كَمَا لَوْ بَاعَتِ الْأَرْضُ». وَإِنْ طَلَبَ قِسْمَةَ الزَّرْعِ مُنْفَرِدًا، لَمْ يَلْزَمْ إِجَابَتُهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَعْدِيلُهُ، وَيُشْتَرَطُ بَقَاؤُهُ فِي الْأَرْضِ الْمُشْتَرَكَةِ. وَإِنْ طَلَبَ

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «تحميل».

(٣) بعده في الأصل: «لا».

قِسْمَةَ الْأَرْضِ مَعَ الزَّرْعِ ، وَكَانَ قَصِيلاً <sup>(١)</sup> ، لَزِمَ إِجَابَتُهُ ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ كَالشَّجَرِ فِي الْأَرْضِ ، فَلَمْ يَمْتَنِعِ الْإِجْبَارُ . وَإِنْ كَانَ سَنَابِلَ مُشْتَدًّا حَبُّهَا ، فَكَذَلِكَ ، إِلَّا عِنْدَ مَنْ جَعَلَ <sup>(٢)</sup> الْقِسْمَةَ بَيْعًا ، فَلَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ بَعْضَهُ بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ كَيْلٍ . وَإِنْ كَانَ بَذْرًا ، لَمْ تَجْزُ <sup>(٣)</sup> قِسْمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ لَا يُمَكِّنُ تَعْدِيلَهُ ، فَيَكُونُ قِسْمَةً مَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ لَا يَمْتَنِعُ الْبَيْعُ إِذَا اشْتَرَطَهُ الْمُبْتَاعُ ، فَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ الْقِسْمَةُ .

**فصل :** إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا ثِيَابٌ ، أَوْ حَيَوَانَاتٌ ، أَوْ خُشْبٌ ، أَوْ عُمْدٌ ، أَوْ أَحْجَارٌ مُتَفَاضِلَةٌ ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهَا أَغْيَانًا بِالْقِيمَةِ ، لَمْ تَحِبْ إِجَابَتُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَبِيعُ . وَإِنْ كَانَتْ مُتَمَاثِلَةً ، فَقَالَ الْقَاضِي : تَحِبُّ إِجَابَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا <sup>(٤)</sup> مُتَمَاثِلَةٌ ، أَشْبَهَتْ أَجْزَاءَ الْأَرْضِ الْمُتَمَاثِلَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمَ إِجَابَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا أَغْيَانٌ مُتَفَرِّقَةٌ ، فَأَشْبَهَتْ الْعِضَائِدَ وَالذُّورَ الْمُتَفَرِّقَةَ .

[ ٥٧ : ظ ] **فصل :** إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا عَيْنٌ ، فَأَرَادَا قِسْمَةَ مَنَافِعِهَا بِالْمُهَايَاةِ ؛ بَأَن تَجْعَلَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا مُدَّةً ، وَفِي يَدِ الْآخَرِ مِثْلَهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ كَالْأَغْيَانِ ، فَجَازَتْ قِسْمَتُهَا . وَإِنْ امْتَنَعَ أَحَدُهُمَا ، لَمْ يُجْبَرْ ؛ لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعَجَّلٌ ، فَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى تَأْخِيرِهِ بِالْمُهَايَاةِ ، فَإِنْ تَهَايَاةً ، اخْتَصَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَنْفَعَتِهِ فِي مُدَّتِهِ وَكَسْبِهِ . وَفِي الْأَكْسَابِ النَّادِرَةِ ؛

(١) القصيل : ما يؤخذ من الزرع وهو أخضر .

(٢) بعده في م : « له » .

(٣) في الأصل : « تحب » .

(٤) في الأصل : « لأنها » .

كاللَّقْطَةِ، والِهَيْتِ، والرَّكَازِ، وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَدْخُلُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا كَسَبَتْ، أَشْبَهَ الْمُعْتَادَ. والثَّانِي، لَا يَدْخُلُ؛ لِأَنَّ الْمُهَائِيَّةَ كَالْبَيْعِ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهَا إِلَّا مَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ، وَالنَّادِرُ لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ عَادَةً، فَلَا يَدْخُلُ فِيهَا، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا. وَنَفَقَةُ الْحَيَوَانِ فِي مُدَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ نَفْعَهُ لَهُ، فَكَانَتْ مُؤَنَّتُهُ عَلَيْهِ، كَالْمُنْفَرِدِ بِهِ.

**فصل : وَصِفَةُ الْقِسْمَةِ أَنْ يُحْصِيَ الْقَاسِمُ عَدَدَ أَهْلِ الشُّهُمَانِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ يُعَدَّلَ الشُّهُمَانُ<sup>(٢)</sup> بِالْأَجْزَاءِ، أَوْ بِالْقِيَمَةِ، أَوْ بِالرَّذِّ إِنْ كَانَتْ تَقْتَضِيهِ. ثُمَّ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، أَنْ تَتَسَاوَى شُهُمَاتُهُمْ، كَأَرْضٍ بَيْنَ سِتَّةٍ، لِكُلِّ وَاحِدٍ شُدُّهَا، فَهَذَا يَتَخَيَّرُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْأَسْمَاءِ عَلَى الشُّهُمِ، بِأَنْ يَكْتُبَ اسْمَ كُلِّ وَاحِدٍ فِي رُقْعَةٍ، وَيُدْرَجُهَا فِي بِنَادِقٍ شَمْعٍ مُتَسَاوِيَةٍ، وَيَطْرَحَ عَلَيْهَا ثَوْبًا، وَيُقَالُ لِمَنْ لَمْ يَخْضُرْ ذَلِكَ: أَذْخِلْ يَدَكَ فَأَخْرِجْ بُنْدُقَةً عَلَى هَذَا الشُّهُمِ الْأَوَّلِ. فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ، فَهُوَ لَهُ، ثُمَّ عَلَى الثَّانِي، وَالثَّلَاثِ، وَالرَّابِعِ، وَالْخَامِسِ، وَيَتَعَيَّنُ الشُّهُمُ السَّادِسُ لِلْسَّادِسِ. وَبَيْنَ إِخْرَاجِ الشُّهُمِ عَلَى الْأَسْمَاءِ، بِأَنْ يَكْتُبَ فِي رُقْعَةِ الشُّهُمِ الْأَوَّلِ، وَفِي أُخْرَى الثَّانِي، حَتَّى يَسْتَوْفِيَ جَمِيعَ الشُّهُمِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ بُنْدُقَةٍ عَلَى اسْمِ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ، فَمَا خَرَجَ فَهُوَ لَهُ، كَذَلِكَ إِلَى آخِرِهَا.**

**الحَالُ الثَّانِي، أَنْ تَخْتَلِفَ شُهُمَاتُهُمْ<sup>(٣)</sup>، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمْ**

(١) فِي م: «السَّهْمِينَ».

(٢) فِي م: «بِخَيْرِ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «سَهَامُهُمْ».



نِصْفُهَا، وَلَا خَرَ ثُلُثُهَا، وَلَا خَرَ سُدُسُهَا، فَإِنَّهُ <sup>(١)</sup> يُعَدَّلُ السَّهَامَ بَعْدَ أَقْلِهَا،  
فَيُجْعَلُهَا سِتَّةً، وَيُخْرِجُ الْأَسْمَاءَ عَلَى السَّهَامِ لَا غَيْرُ، فَيُخْرِجُ بُنْدَقَةً عَلَى  
السَّهْمِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ النُّصْفِ أَخَذَهُ وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ. ثُمَّ  
يُخْرِجُ بُنْدَقَةً عَلَى السَّهْمِ الرَّابِعِ، فَإِنْ خَرَجَتْ لَصَاحِبِ الثُّلُثِ أَخَذَهُ  
وَالْخَامِسُ. وَيَتَعَيَّنُ السَّادِسُ لَصَاحِبِ السُّدُسِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: يَأْخُذُهُ وَالَّذِي  
يَلِيهِ. لِيَجْتَمَعَ <sup>(٢)</sup> حَقُّهُ، وَلَا يَتَضَرَّرَ بِتَفْرِيقَتِهِ. وَلَا يُخْرِجُ فِي هَذَا الْقِسْمِ  
السَّهَامَ عَلَى الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْخُرْجَ السَّهْمِ الرَّابِعِ لَصَاحِبِ النُّصْفِ، يَقُولُ:  
أَخَذَهُ <sup>(٣)</sup> وَسَهْمَيْنِ قَبْلَهُ. وَيَقُولُ صَاحِبَاهُ: تَأْخُذُهُ <sup>(٤)</sup> وَسَهْمَيْنِ بَعْدَهُ.  
فَيَخْتَلِفُونَ <sup>(٥)</sup>. وَلَئِنَّهُ لَوْ خَرَجَ لَصَاحِبِ السُّدُسِ السَّهْمِ الثَّانِي، ثُمَّ خَرَجَ  
لَصَاحِبِ النُّصْفِ السَّهْمِ الْأَوَّلِ، لَتَفَرَّقَ نَصِيبُهُ.

**فصل :** وَإِذَا قَسَمَ بَيْنَهُمَا قَاسِمُ الْحَاكِمِ قِسْمَةً إِجْبَارٍ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمَا،  
لَزِمَتْ قِسْمَتُهُ بِغَيْرِ رِضَاهُمَا؛ لِأَنَّ رِضَاهُمَا لَا يَتَعَيَّنُ فِي ابْتِدَاءِ الْقِسْمَةِ، فَلَا  
يَتَعَيَّنُ فِي أَثْنَائِهَا. وَإِنْ نَصَبَا عَدْلًا عَالِمًا يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا، لَزِمَتْ قِسْمَتُهُ  
بِالْقُرْعَةِ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ الَّذِي يَنْصِبَانِهِ كحَاكِمِ الْإِمَامِ فِي لُزُومِ حُكْمِهِ،  
فَقَاسِمُهُمَا كَقَاسِمِ الْإِمَامِ فِي لُزُومِ قِسْمَتِهِ. وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا، أَوْ جَاهِلًا  
بِالْقِسْمَةِ، أَوْ قَسَمَا بَأَنْفُسِهِمَا، لَمْ يَلْزَمْ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا؛ لِأَنَّ رِضَاهُمَا مُعْتَبَرٌ

(١) فِي الْأَصْلِ: «فَلَهُ أَنْ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «لِيَجْمَعَ».

(٣) فِي ف، م: «خَذَهُ».

(٤) فِي ف، م: «يَأْخُذُهُ».

(٥) فِي م: «فَيَخْتَلِفَانِ».

فى الأَوَّلِ ، ولم يُوجد ما يُزيلُه ، فوجب استمراؤه .

وإن كان فى القِسْمَةِ رَدٌّ ، فتولّاها قاسِمُ الحاكمِ ، ففِيها وَجْهان ؛ أحدهما ، لا يَلْزَمُ<sup>(١)</sup> إلّا بالتراضى ؛ لذلك<sup>(٢)</sup> ، ولأنّها بَيْعٌ ، فلا [و٤٥٨] يَلْزَمُ بغيرِ التراضى ، كسائرِ البَيْعِ . والثانى ، يَلْزَمُ بالقرعة ؛ لأنّ القاسِمَ كالحاكمِ ، وقُرْعَتُهُ كحُكْمِهِ . وإن تراضيا على أن يأخذَ كلُّ واحدٍ منهما سَهْمًا بغيرِ قُرْعَةٍ ، أو خيّرَ أحدهما صاحِبَهُ ، فاخْتارَ أحدَ السَّهْمَيْنِ ، جازَ ، ويَلْزَمُ بتراضيهما وتقرّعهما ، كالبيع .

**فصل :** وإن ادّعى أحدهما غَلَطًا فى قِسْمَةِ الإِجْبَارِ ، لم يُقبَلْ إلّا بَيِّنَةٌ ؛ لأنّ القاسِمَ كالحاكمِ ، فلم تُقبَلْ دَعْوَى الغَلَطِ عليه بغيرِ بَيِّنَةٍ ، كالحاكمِ . فإن أقامَ البَيِّنَةُ نُقُصَتِ<sup>(٣)</sup> القِسْمَةُ . وإن لم يكنْ له بَيِّنَةٌ ، وطلَبَ يَمِينَ شريكه ، أُخِلِفَ له . وإن ادّعى الغَلَطَ فى قِسْمَةٍ لا تَلْزَمُ إلّا بتراضيهما ، لم تُسمَعْ دَعْوَاهُ ؛ لأنّه رَضِيَ بذلك ، ورضاه بالزيادة فى نَصيبِ شريكه يَلْزَمُهُ .

**فصل :** وإن ظهرَ بعضُ نَصيبِ أحدهما مُسْتَحَقًّا ، بطلتِ القِسْمَةُ ؛ لأنّه بَقِيَ له حَقٌّ فى نَصيبِ شريكه ، فعادتِ الإِساغةُ<sup>(٤)</sup> . وإن كان المُسْتَحَقُّ فى نَصيبيهما على السَّوَاءِ ، وكان مُعَيَّنًا ، لم تَبْطُلِ القِسْمَةُ ؛ لأنّ

(١) فى الأصل : « يكره » .

(٢) فى م : « كذلك » .

(٣) فى م : « نقصت » .

(٤) فى ف : « الإِساغة » .

الباقى مع كل واحد قَدْرُ حَقِّهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَبْطُلَ الْقِسْمَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعَيْنِ  
الباقى لكل واحد منهما فى مُقَابَلَةِ مَا بَقِيَ لِلآخِرِ . وَإِنْ كَانَ مُشَاعًا ،  
بَطَلَتِ الْقِسْمَةُ ؛ لِأَنَّ الثَّالِثَ شَرِيكُهُمَا ، لَمْ يَأْذَنْ فى الْقِسْمَةِ وَلَمْ يَحْضُرْ ،  
فَأَشْبَهَ مَا لَوْ عَلِمَا بِهِ . وَإِنْ قَسَمَا أَرْضًا نِصْفَيْنِ ، وَبَنَى أَحَدُهُمَا فى نَصِيبِهِ  
دَارًا ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ مَا فى يَدِهِ ، وَنُقِضَ بِنَاؤُهُ ، رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِنِصْفِ  
الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ كَالْبَيْعِ . وَلَوْ بَاعَهُ نِصْفَ الدَّارِ ، رَجَعَ عَلَيْهِ بِنِصْفِ مَا  
غَرِمَ ، كَذَا هَلْهُنَا .

**فصل :** إِذَا اقْتَسَمَ الْوَارِثَانِ ، فَظَهَرَ عَلَى الْمَيِّتِ ذَنْبٌ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّرِكَةِ ،  
اِنْتَبَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ هَلْ يَمْتَنِعُ تَصَرُّفُ الْوَرِثَةِ فى التَّرِكَةِ ؟ وَ<sup>(١)</sup> فِيهِ  
وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَمْتَنِعُ ، فَلَا تَصِحُّ الْقِسْمَةُ . وَالثَّانِى ، لَا يَمْتَنِعُ ، فَتَكُونُ  
الْقِسْمَةُ صَحِيحَةً<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ تَعْلُقَ الدَّيْنِ بِالتَّرِكَةِ لَا يَمْتَنِعُ صِحَّةَ التَّصَرُّفِ فِيهَا ،  
لَكِنْ إِنْ امْتَنَعَا<sup>(٣)</sup> مِنْ وَفَاءِ الدَّيْنِ ، يَبْعَثُ فى الدَّيْنِ وَبَطَلَتِ الْقِسْمَةُ<sup>(٤)</sup> . وَإِنْ  
وَفَّى أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، صَحَّ فى نَصِيبِ مَنْ وَفَّى ، وَبَطُلَ فى نَصِيبِ  
الْآخَرِ .

**فصل :** وَإِذَا سَأَلَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْحَاكِمَ<sup>(١)</sup> الْقِسْمَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِهِ  
فِيمَا تَدْخُلُهُ قِسْمَةُ الْإِجْبَارِ ، لَمْ يُجِبْهُ إِلَى ذَلِكَ حَتَّى يَبْتَدَأَ عِنْدَهُ

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٢) بَعْدَهُ فى م : « هَذِهِ هِيَ الْمَذْهَبُ » .

(٣) فى م : « امْتَنَعَا » .

مِلْكُهُمَا<sup>(١)</sup> ؛ لَأَنَّ فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ حُكْمًا عَلَيْهِ ، فَلَا تَثْبُتُ إِلَّا بِمَا يَثْبُتُ بِهِ الْمَلِكُ . وَإِنْ سَأَلَهُ الشَّرِيكَانِ الْقِسْمَةَ ، أَجَابَهُمَا إِلَيْهَا ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِثْبَاتِ<sup>(٢)</sup> الْمَلِكِ ؛ لَأَنَّ يَدَهُمَا دَلِيلُ مِلْكِهِمَا ، وَلَا مُنَازَعٌ لَهُمَا ، فَيَثْبُتُ لَهُمَا مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ ، وَلَكِنَّهُ يَثْبُتُ<sup>(٣)</sup> فِي الْقَضِيَّةِ<sup>٣</sup> أَنَّ قِسْمَهُ إِثَّاهُ بَيْنَهُمَا بِإِقْرَارِهِمَا ، لَا بِبَيِّنَةٍ شَهِدَتْ لَهُمَا بِمِلْكِهِمَا ، وَكُلُّ ذِي حُجَّةٍ عَلَى حُجَّتِهِ ؛ لِئَلَّا يَتَّخِذَ الْقِسْمَةَ حُجَّةً عَلَى مَنْ يُنَازِعُهُ فِي الْمَلِكِ .

---

(١) فِي م : « مِلْكُهَا » .

(٢) فِي ف : « بَيَان » .

(٣ - ٣) فِي ف ، م : « بِالْقَضِيَّةِ » .

## بَابُ الدَّعَاوَى

لَا تَصِحُّ دَعْوَى الْمَجْهُولِ فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ وَالْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْحُكْمِ<sup>(١)</sup> فَضْلُ الْخُصُومَةِ وَالْتِزَامُ<sup>(٢)</sup> الْحَقِّ، وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي الْمَجْهُولِ. فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى ذَيْتًا، ذَكَرَ الْجِنْسَ، وَالتَّوَعُّعَ، وَالصِّفَةَ. وَإِنْ كَانَ عَيْنًا بَاقِيَةً، ذَكَرَ صِفَتَهَا، وَإِنْ ذَكَرَ قِيَمَتَهَا، كَانَ أَحْوَطَ. وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً لَهَا مِثْلٌ، ذَكَرَ صِفَتَهَا، وَإِنْ ذَكَرَ الْقِيَمَةَ، كَانَ أَحْوَطَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِثْلٌ، ذَكَرَ قِيَمَتَهَا. وَإِنْ كَانَ سَيِّفًا مُحَلًى بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، قَوْمَهُ بِغَيْرِ جِنْسٍ جَلِيَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ مُحَلًى بِهِمَا، قَوْمَهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا لِلْحَاجَةِ.

وَإِنْ ادَّعَى حَقًّا مِنْ وَصِيَّةٍ أَوْ إِقْرَارٍ، جَازَ أَنْ يَدَّعِيَ مَجْهُولًا؛ لِأَنَّهُمَا يَصِحَّانِ بِالْمَجْهُولِ.

وَإِذَا ادَّعَى مَالًا، لَمْ يَخْتَجِ إِلَى ذِكْرِ سَبَبِهِ الَّذِي مَلَكَ بِهِ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهُ كَثِيرَةٌ، فَيَشُقُّ مَعْرِفَةُ كُلِّ دِرْهَمٍ مِنْهُ.

فصل: [٤٥٨ ظ] وَإِنْ ادَّعَى عَقْدَ نِكَاحٍ، لَزِمَ ذِكْرُ شُرُوطِهِ، فَيَقُولُ: تَزَوَّجْتُهَا بَوْلَى مُرْشِدٍ، وَشَهِدَنِي عَدْلٍ، وَإِذْنَهَا. إِنْ كَانَ إِذْنُهَا مُعْتَبَرًا؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِحْتِيَاظِ، وَتَتَعَلَّقُ الْعُقُوبَةُ بِجِنْسِهِ، فَاشْتَرَطَ ذِكْرُ شُرُوطِهِ،

(١) فِي ف، م: «فِي الْحُكْمِ».

(٢) فِي س ٣: «الْزَامُ».

كَالْقَتْلِ . وَإِنْ ادَّعَى اسْتِدَامَةَ النِّكَاحِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُلْزَمُ<sup>(١)</sup> ذِكْرُ الشُّرُوطِ ؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِالِاسْتِفَاضَةِ الَّتِي لَا يُغْلَمُ مَعَهَا اجْتِمَاعُ الشُّرُوطِ<sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِي ، يُلْزَمُ ؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى فِي النِّكَاحِ ، أَشْبَهَ الْعَقْدَ .

وَإِنْ ادَّعَى عَقْدًا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَالُ ؛ كَالْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ شُرُوطِهِ ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ الْمَالُ ، أَشْبَهَ دَعْوَى الْعَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَفْتَقَرَ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ ، فَأَشْبَهَ النِّكَاحَ . وَإِنْ ادَّعَى قِصَاصًا فِي نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ صِفَةِ الْجَنَائِيَةِ ، وَأَنَّهَا عَمْدٌ ، مُتَفَرِّدًا<sup>(٣)</sup> بِهَا أَوْ مُشَارِكًا فِيهَا ، وَيَذْكُرُ صِفَةَ الْعَمْدِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْتَقِدُ مَا لَيْسَ بِعَمْدٍ عَمْدًا ، وَالْقَتْلُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ تَلَاْفِيهِ ، فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَقْتَصَّ مِمَّا<sup>(٤)</sup> لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهِ ، وَهُوَ مِمَّا<sup>(٥)</sup> لَا يُمَكِّنُ تَلَاْفِيهِ ، فَلَزِمَ<sup>(٦)</sup> الْاِحْتِيَاظُ فِيهِ .

**فصل :** وَمَا لَزِمَ ذِكْرُهُ فِي الدَّعْوَى ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ ، سَأَلَهُ الْحَاكِمُ عَنْهُ لِيَذْكُرْهُ ، فَتَقْصِرِ الدَّعْوَى مَعْلُومَةً ، فَيُمْكِنَ الْحُكْمُ بِهَا<sup>(٧)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ النِّكَاحَ عَلَى رَجُلٍ ، وَذَكَرَتْ مَعَهُ حَقًّا مِنْ حُقُوقِ النِّكَاحِ ، سَمِعَتْ دَعْوَاهَا ؛ لِأَنَّ حَاصِلَ دَعْوَاهَا دَعْوَى الْحَقِّ مِنَ الْمَهْرِ

(١) فِي م : « يُلْزَمُهُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي حَاشِيَةِ ف : « وَهُوَ الْمَذْهَبُ » .

(٣) فِي ف : « مُتَفَرِّدًا » .

(٤) فِي م : « مِنْ » .

(٥) فِي م : « مَا » .

(٦) فِي م : « فَوْجِبَ » .

(٧) بَعْدَهُ فِي م : « وَاللَّهُ أَعْلَمُ » .

والتَّفَقَّةَ ونَحْوَهُمَا ، وَذَكَرُ<sup>(١)</sup> النِّكَاحَ لِبَيَانِ السَّبَبِ . وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ مَعَهُ حَقًّا ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ دَعْوَاهَا تُسْمَعُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَتَضَمَّنُ حَقُوقًا ، فَصَحَّ دَعْوَاهَا لَهُ ، كَالْبَيْعِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّ دَعْوَاهَا لَا تُسْمَعُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهَا ، فَدَعْوَاهَا لَهُ إِقْرَارٌ ، وَ<sup>(٢)</sup> لَا تُسْمَعُ<sup>(٣)</sup> مَعَ إِنْكَارِ الْمُقَرَّرِ لَهُ .

**فصل :** وَإِذَا ادَّعَى مَا لَا مُضَافًا إِلَى سَبَبِهِ ، فَقَالَ : أَقْرَضْتُهُ أَلْفًا . أَوْ : أَتَلَفَ عَلَيَّ أَلْفًا . فَقَالَ : مَا أَقْرَضَنِي ، وَمَا أَتَلَفْتُ عَلَيْهِ . صَحَّ الْجَوَابُ ؛ لِأَنَّهُ نَفَى مَا ادَّعَى عَلَيْهِ . وَإِنْ قَالَ : لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا . وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَا ذَكَرَ الْمُدَّعَى ، صَحَّ الْجَوَابُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَحِقَّ عَلَيْهِ شَيْئًا ، بَرِيَ مِنْهُ .

**فصل :** وَإِذَا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ عَيْنًا فِي يَدِهِ ، أَوْ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ ، فَأَنْكَرَهُ ، وَلَا بَيِّنَةً لَهُ<sup>(٤)</sup> ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَنَّ النَّاسَ أُعْطُوا بِدَعْوَاهُمْ ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup> . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِصَّةِ الْحَضْرَمِيِّ وَالْكِنْدِيِّ :

(١) فِي س ٣ : « يَذْكُر » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) فِي ف : « سَمِع » ، وَفِي س ٣ ، م : « يَسْمَع » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، س ٣ .

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ١٦٨ / ٤ .

« شَاهِدَاكَ <sup>(١)</sup> أَوْ يَمِينُهُ » <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ ، وَالظَّاهِرُ مِنَ الْيَدِ الْمَلِكُ .

وإن تَدَاْعِيَا عَيْتًا فِي أَيْدِيهِمَا ، وَلَا يَبَيِّنُهُ ، خَلْفًا ، وَجُعِلَتْ بَيْنَهُمَا نِصْفَتَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ، أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاْعِيَا دَابَّةً لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا يَبَيِّنُهُ ، فَجَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا <sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّ يَدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى نِصْفِهَا ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِيهِ ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا .

وإن تَدَاْعِيَا عَيْتًا فِي يَدٍ غَيْرِهِمَا ، وَلَا يَبَيِّنُهُ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ، حَلَفَ أَنَّهَا لَهُ وَسَلَّمَتْ إِلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاْعِيَا عَيْتًا لَمْ يَكُنْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا يَبَيِّنُهُ ، فَأَمَرَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْتَهْتِمَا عَلَى الْيَمِينِ ، أَحَبُّمَا أَمْ كَرِهًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . وَلَأَنَّهُمَا تَسَاوَيَا وَلَا

(١) فِي ف : « شَاهِدَان » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٢٠ .

(٣) فِي م : « بَيْنَهُمْ » .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلَيْنِ يَدْعِيَانِ شَيْئًا وَلَيْسَتْ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٧٨ ، ٢٧٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فِي مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . الْمَجْتَبَى ٨/٢١٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلَانِ يَدْعِيَانِ السَّلْعَةَ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/٧٨٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/٤٠٢ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠/٢٥٤ .

وَالْحَدِيثُ لَمْ يَخْرُجْهُ مُسْلِمٌ ، انْظُرْ : تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ١٠/٤٥٢ ، وَالْإِرْوَاءُ ٨/٢٧٣ - ٢٧٧ . (٥) فِي : بَابِ الرَّجُلَيْنِ يَدْعِيَانِ شَيْئًا وَلَيْسَتْ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٧٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلَانِ يَدْعِيَانِ السَّلْعَةَ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ ، وَبَابُ =



يَد<sup>(١)</sup> لهما، فيُقرَع بينهما، كالزَّوجَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> إذا أراد الزَّوْجُ السَّفَرَ بإحداهما.

وإن كانت للمُدَّعى أو لأحد المتداعيين بَيِّنَةٌ، حُكِمَ له بها؛ لقول النبي ﷺ في حديث الحَضْرَمِيِّ: «أَلَك بَيِّنَةٌ؟». قال: لا. قال: «فَلَك يَمِينُهُ»<sup>(٣)</sup>. ولأنَّ البَيِّنَةَ حُجَّةٌ صَرِيحَةٌ في إثباتِ المِلْكِ، لا تُهْمَةُ فيها، فكانت أُولَى مِنَ اليمينِ التي يُتَّهَمُ فيها.

**فصل:** وإن ادَّعى<sup>(٤)</sup> عَيْنًا [٤٥٩ر] في يَدٍ غيرهما<sup>(٥)</sup>، فأقامَ كُلَّ واحدٍ منهما بَيِّنَةً<sup>(٦)</sup> أنها له<sup>(٧)</sup>، ففيها ثلاثُ رواياتٍ؛ إحداهنَّ، تُقدِّمُ بَيِّنَةَ المدَّعى؛ لقول النبي ﷺ: «البَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعى، واليَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(٧)</sup>.

---

= القضاء بالقرعة، من كتاب الأحكام. سنن ابن ماجه ٢/ ٧٨٠، ٧٨٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٤٨٩، ٥٢٤.

(١) في م: «بينة».

(٢) في الأصل، س ٣: «كالزوجين».

(٣) أخرجه البخارى، في: باب الحكم فى البئر ونحوها، من كتاب الأحكام. صحيح البخارى ٩/ ٩٠. ومسلم، في: باب وعيد من اقتطع حق مسلم يمين فاجرة بالنار، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١/ ١٢٣، ١٢٤. وأبو داود، في: باب فى من حلف يميناً ليقتطع بها مالا لأحد، من كتاب الأيمان والنذور، وفى: باب الرجل يحلف على علمه فيما غاب عنه، من كتاب الأقضية. سنن أبى داود ٢/ ١٩٨، ٢٨٠. والترمذى، فى: باب ما جاء فى أن البينة على المدعى، من أبواب الأحكام. عارضة الأحوذى ٦/ ٨٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/ ٣١٧.

(٤) فى الأصل، ف: «ادعى»، وفى حاشية ف: «ادعى».

(٥) فى الأصل، ف: «غيره».

(٦ - ٦) سقط من: م.

(٧) أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء أن البينة على المدعى ...، من أبواب الأحكام. =

فَجَعَلَ الْبَيِّنَةَ لِلْمُدَّعَى ، وَلَأَنَّ بَيِّنَةَ الْمُدَّعَى أَكْثَرُ فَائِدَةً ؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ ، وَبَيِّنَةُ الْمُنْكَرِ إِنَّمَا تُثَبِّتُ ظَاهِرًا دَلَّتِ الْيَدُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ تُفَيْدْ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُ بَيِّنَةِ الْمُنْكَرِ رُؤْيَا التَّصَرُّفِ ، وَمُشَاهَدَةَ الْيَدِ ، فَأَشْبَهَتِ الْيَدَ الْمَفْرَدَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، تُقَدِّمُ بَيِّنَةَ الْمُنْكَرِ ؛ لِأَنَّهَا تَعَارَضَتَا ، وَمَعَ صَاحِبِ الْيَدِ تَرْجِيحٌ بِهَا ، فَقُدِّمَتْ ، كَالنَّصَّيْنِ إِذَا تَعَارَضَا وَالْقِيَاسُ مَعَ أَحَدِهِمَا . وَالثَّالِثَةُ ، إِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالسَّبَبِ ؛ مِنْ نِتَاجٍ ، أَوْ نَسِجٍ ، أَوْ قَطِيعَةٍ ، أَوْ كَانَتْ أَقْدَمَ تَارِيخًا ، قُدِّمَتْ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَابَّةٍ ، أَوْ بَعِيرٍ ، فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا لَهُ ، أُنْتَجَحَا ، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهَا إِذَا شَهِدَتْ بِالسَّبَبِ ، أَفَادَتْ مَا لَا تُفِيدُ الْيَدُ ، وَتَرْجَحَتْ بِالْيَدِ ، فَوَجَبَ تَرْجِيحُهَا .

وَكُلٌّ مِّنْ قُضِيَ لَهُ بِبَيِّنَةٍ ، لَمْ يُسْتَحْلَفْ مَعَهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ » <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ الْيَمِينَ تَكْفِي وَحْدَهَا فِي حَقِّ مَنْ شَرَعَتْ فِي حَقِّهِ ، فَالْبَيِّنَةُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى . وَسَوَاءٌ كَانَ الْخِصْمُ مِمَّنْ يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ ، كَالْمُكَلَّفِ ، أَوْ مِمَّنْ <sup>(٤)</sup> لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ ،

= عارضة الأحمدي ٨٧/٦ . والدارقطني ، في : سننه ١١٠/٣ ، ١١١ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٥٢/١٠ .

(١) في ف : « يفد » .

(٢) أخرجه الإمام الشافعي ، انظر : ترتيب المسند ١٨٠/٢ . والدارقطني ، في : سننه ٢٠٩/٤ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٥٦/١٠ . وضعف إسناده ، في : التلخيص الحبير ٢١٠/٤ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٠ .

(٤) في الأصل ، ف ، س ٣ : « من » .

كغيره ؛ لما ذكرناه .

**فصل :** فإن ادعى الخارج أن الدابة ملكه ، أو أدعها إياه ، أو أجره إياها ، وأنكر الآخر ، وأقاما بينتين ، فبيّنة الخارج أولى . وقال القاضي : بيّنة الداخل أولى ؛ لأنه الخارج في المعنى . ولنا ، قول النبي ﷺ : « البيّنة على المدعى » . ولأن اليمين على الداخل ، فكانت بيّنة الخارج مقدّمة ، كما لو لم يدّع الوديعة .

**فصل :** وإن تداعيا عينا في يديهما ، وأقام كل واحد منهما بيّنة أنها ملكه ، تعارضتا ، وقسمت العین بينهما نصفين ؛ لما روى أبو موسى أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في بيعير ، فأقام كل واحد منهما شاهدين ، ففضى رسول الله ﷺ بالبيعير بينهما نصفين . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . ولأن بيّنة الخارج أو الداخل مقدّمة ، وكل واحد خارج في نصفها ، داخل في نصفها الآخر ، فقدّمت بيّنته في أحد النصفين . وهل تلزم اليمين كل واحد منهما في النصف المحكوم له به ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا تلزم ؛ لما ذكرناه . والثانية ، تجب اليمين ؛ لأن البيّنتين تساوتا ، فتساقطتا ، فصارا كمن لا بيّنة لهما . وذكر أبو الخطاب رواية أخرى ، أنه يُقرع بينهما ، فمن خرج له القرعة ، حلف وأخذها ؛ لأنهما لما تساوتا ، وجب المصير إلى القرعة ، كالعبيد في العتق . والأول أولى ؛ للخبر والمعنى .

(١) في : باب الرجلين يدعيان شيئا وليست بينهما بينة ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢ /

٢٧٩ . وانظر : التلخيص الحبير ٤ / ٢٠٩ ، ٢١٠ .

**فصل :** وإن تداعيا عينا في يد غيرهما ، فاعترف أنه لا يملكها ، وأقام كل واحد منهما البيّنة أنها له ، ففيه ثلاث روايات ؛ إحداهن ، تسقط البيّتان ، ويُقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة ، حلف أنها له وسلّمَتْ إليه ؛ لأنّهما تساويا من غير تزجيج يدي ولا غيرها ، فوجب أن يسقطا ، كالنّصين ، ويصار إلى القرعة ، كالعبيد إذا تساوا<sup>(١)</sup> . وقد روى الشافعي<sup>(٢)</sup> حديثا رفعه إلى ابن المسيّب ، أن رجلاين اختصما إلى رسول الله ﷺ في أمر ، وجاء كل واحد منهما بشهود غدول على عدّة واحدة ، فأسهم النبي ﷺ بينهما . والثانية ، تُقسّم العين بينهما ؛ لحديث أبي موسى ، ولأنّهما تساويا في الدّعوى ، والبيّنة ، واليد ، فوجب أن تُقسّم العين بينهما ، كما لو كانت في أيديهما . والثالثة ، يُقرع بينهما ، فمن قرع صاحبه ، أخذها بغير يمين ؛ لأنّ [٤٥٩ظ] القرعة أوجبَت العمل بإحدى البيّنتين ، ولا حاجة إلى اليمين مع البيّنة .

**فصل :** وإذا ادّعى عينا في يد إنسان ، فأقرّ بها لغيره وصدّقه المقر له ، حكم له ؛ لأنّه مُصدّق فيما بيده ، وقد صدّقه المقر له ، فصار كصاحب اليد ، وتنتقل الخصومة إليه ، وعلى المقر اليمين أنّه لا يعلم أنّها للمدّعى ؛ لأنّه لو أقرّ بها له ، لزمه غزوها<sup>(٣)</sup> ، ومن لزمه الغرم مع الإقرار ، لزمته اليمين

(١) في الأصل : « تساويا » .

(٢) وأخرجه أبو داود ، في : المراسيل ٢٠٣ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٥٩ / ١٠ . ووصله الطبراني ، في : الأوسط ٥٨١ / ٤ ، عن أبي هريرة . ولم نجده في مسند الإمام الشافعي . انظر مسند الإمام الشافعي بحاشية الأم ٢٥٣ / ٦ . وانظر : نصب الراية ١٠٨ / ٤ ، التلخيص الحبير ٢١٠ ، الإرواء ٢٧٦ / ٨ ، ٢٧٧ .

(٣) في الأصل : « صرفها » .

مع الإنكار. فإن نكل عنها مع طلبها منه، قُضِيَ عليه بالعزم. وإن أكذبه<sup>(١)</sup> المقر له، وقال: ليست لى. وكان للمدعى بيّنة، لحكم له، وإن لم يكن له بيّنة، ففيه وجهان؛ أحدهما، تُدْفَعُ إليه؛ لأنه يدّعيها، ولا منازع له فيها، أشبهت التي في يده، ولأن صاحب اليد لو ادّعاها، ثم نكل، قُضِيَ عليه، فمع عدم ادّعائه لها أولى. والثاني، لا تُدْفَعُ إليه؛ لأنه ليس له إلا مجرد الدعوى، فلا يُحْكَمُ بها، كما لو أنكره الآخر. فعلى هذا، يأخذها الإمام يحفظها حتى يظهر صاحبها؛ لأنه لم يثبت لها مُسْتَحَقٌّ، فهي كالضالة. ويَحْتَمِلُ أَنْ تُقَرَّرَ في يد المقر؛ لأنه لم يثبت صِحَّةُ إقراره.

فإن أقر المقر له بها للمدعى، سلّمت إليه؛ لأنه قام مقام صاحب اليد لو ادّعاها، فقام مقامه في الإقرار بها. وإن أقر بها صاحب اليد لغائب مُعَيَّن، صار الغائب الخصم فيها.

فإن أقام المقر بيّنة أنها للغائب، سمعها الحاكم لإزالة التهمة، وإسقاط اليمين عنه، ولم يحكم بها للغائب؛ لأنه إنما يقضى بها إذا أقامها المدعى أو وكيله، وليس المدعى واحداً منهما. ومتى لم يكن للمدعى بيّنة، لم يقض له بها؛ لأنه لا يقضى على الغائب بغير حجة. وإن أقام بيّنة، سمعها الحاكم، وقضى بها. والغائب على تحضومته متى حضر، فإذا حضر فأقام بيّنة أنها ملكه، تعارضت البيّتان، وأقرت في يد المدعى إن قلنا: إن بيّنة الخارج مُقَدِّمة. لأنه خارج. وإن قلنا: تُقَدَّمُ بيّنة الدّاخل. فهي للغائب؛ لأنه صاحب اليد.

(١) في الأصل، س ٣: «كذبه».

وإن ادَّعى الحاضرُ أنَّها معه بأجرة أو عارية ، وأقامَ بَيِّنَةً ، لم يُقَضَ له بها ؛ لأنَّ ثبوتَ الإجارة والعارية يترتَّب على الملك ، ولا يثبتُ الملكُ بها ، فكذلك فَرَّغها .

وإن أقرَّ الحاضرُ بها لمجهول ، لم تُسمَع<sup>(١)</sup> ، وقيل : إن أقررتَ بها لمعروف ، وإلاَّ جعلناكَ ناكلاً ، وقضينا عليك له . فإن أصرَّ ، قُضِيَ عليه بِنكوله . فإن قال بعدَ ذلك : هـى لى . لم يُقبَل فى أحدِ الوجهين ؛ لأنَّه اعترفَ أنَّها ليست له . والثانى ، تُسمَع ؛ لأنَّ قَوْلَه ذلك لم يَصِحَّ ، فلم يمتنع صِحَّة الدَّعوى لتفسيه .

**فصل :** فإن ادَّعى أنَّ هذه العينَ كانت ملكه . لم تُسمَع دَعواه حتى يدَّعى ملكها<sup>(٢)</sup> فى الحال ؛ لأنَّ الخلافَ فى ملكه لها فى الحال . وإن ادَّعى ملكها فى الحال ، فشهدتَ بَيِّنَتُه أنَّها كانت ملكه أمس ، أو أنَّها كانت فى يده أمس ، لم تُسمَع ؛ لأنَّها شهدتْ بغير ما ادَّعاه . ويَحْتَمِلُ أن تُسمَع ، ويُقضى بها ؛ لأنَّها تُثبِتُ الملكَ فى الزَّمنِ الماضى ، فيجِبُ استِدَامَتُه حتى يُعْلَمَ زوالُه . فإن انضَمَّ إليها بيانُ سببِ يدِ الثانى ، فقالت : نَشْهَدُ أنَّها كانت<sup>(٣)</sup> ملكَ هذا أمس ، فغَصَبَها هذا منه ، أو سَقَطَتْ ، فالتَقَطَها هذا . مُحْكَمٌ له بها ؛ لأنَّها تُثبِتُ أنَّ يدَ الثانى عُذوانٌ ،<sup>(٤)</sup> وأنَّ لَيْسَتْ دَلِيلًا

(١) فى الأصل ، ف : « يسمع » .

(٢) فى الأصل : « الملكة » .

(٣) سقط من : م .

(٤ - ٤) سقط من : ف ، س ، ٣ ، م .

لِلْمَلِكِ ، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِاسْتِدَامَةِ الْمَلِكِ الْمَاضِي .

وإن ادَّعى جاريةً أو ثَمَرَةً<sup>(١)</sup> ، فشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ الْجَارِيَةَ بِنْتُ أُمِّهِ ،  
وَالثَّمَرَةَ ثَمَرَةُ شَجَرَتِهِ ، لَمْ يُحْكَمْ لَهَا بِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَلِدَهَا ، أَوْ تُثْمِرَهَا  
قَبْلَ مِلْكِهِ . فَإِنْ قَالَتْ مَعَ ذَلِكَ : وَلَدْتُهَا فِي مِلْكِهِ ، وَأَثْمَرْتُهَا فِي مِلْكِهِ .  
حُكِمَ لَهَا بِهَا ؛ لِأَنَّهَا شَهِدَتْ أَنَّهَا نَمَاءُ مِلْكِهِ ، فَصَارَ كَمَا لَوْ شَهِدَتْ أَنَّ  
الْعَزْلَ مِنْ قُطْنِهِ . وَإِنْ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ [ ٦٠ ، ر ] أَنَّ الْعَزْلَ مِنْ قُطْنِهِ ، أَوْ الطَّيْرَ  
مِنْ بَيْضَتِهِ ، أَوْ<sup>(٢)</sup> الدَّقِيقَ مِنْ حِنْطَتِهِ ، حُكِمَ لَهَا بِهَا ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ عَيْنُ مَالِهِ ،  
وَأَمَّا تَغْيِيرُ صِفَتِهِ .

فصل : إِذَا كَانَتْ فِي يَدِ زَيْدٍ دَارٌ ، فَادَّعى آخَرُ أَنَّهُ ابْتَاعَهَا مِنْ غَيْرِهِ  
وَهِيَ مِلْكُهُ ، فَأَقَامَ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> بَيِّنَةً ، حُكِمَ لَهَا بِهَا ؛ لِأَنَّهُ ابْتَاعَهَا مِنْ مَالِكِهَا .  
وإن شَهِدَتْ أَنَّهُ بَاعَهُ إِثَّاهَا ، وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ ، حُكِمَ لَهَا بِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهَا  
إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup> إِلَّا وَهِيَ فِي يَدِهِ . وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَلِكُ وَلَا التَّسْلِيمَ ، لَمْ يُحْكَمْ بِهَا ؛  
لِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> يُمَكِّنُ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَبِيعَهُ مَا لَا يَمْلِكُهُ ، فَلَا تُزَالُ<sup>(٧)</sup> يَدُ صَاحِبِ الْيَدِ . وَإِنْ  
ادَّعَاهَا رَجُلَانِ ، فَشَهِدَ لِأَحَدِهِمَا شَاهِدَانِ<sup>(٨)</sup> أَنَّ صَاحِبَ الْيَدِ غَصَبَهُ إِثَّاهَا ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « ثَمَرَةٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٣) فِي م : « ذَلِكَ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « لَا » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « يُمْكِنُهُ بِهِ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « يَزُولُ » .

(٨) فِي م : « رَجُلَانِ » .

وَشَهِدَ لِلْآخِرِ شَاهِدَانِ أَنَّ صَاحِبَ الْيَدِ أَقْرَأَ لَهُ بِهَا ، حُكِمَ بِهَا<sup>(١)</sup> لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ صَاحِبَ الْيَدِ غَاصِبٌ ، وَإِقْرَارُ الْغَاصِبِ غَيْرُ مَقْبُولٍ .

**فصل :** وإذا تداعى رجلان دارًا ، ذكر كل واحد منهما أنه ابتاعها من زيد ، ونقده ثمنها ، أو ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد وهي ملكه ، وادعى آخر أنه اشتراها من عمرو وهي ملكه ، ولكل واحد منهما بيّنة بدعواه ، واختلف تاريخهما ، فهي للأول ؛ لأنه ابتاعها من مالِكها . وإن استوى تاريخهما ، أو أُطْلِقَتَا ، أو أُطْلِقَتْ إحداهما ، وأُرْخِيتَ الأخرى ، تعارضتا .

فإن كانت الدار في يد أحدهما ، انبتى على بيّنة الداحِلِ والخارج ، وإن كانت في يد غيرهما ، فادّعاها لنفسيه ، وقلنا : تسقط البيّتان . حلف لكل واحد منهما يمينًا ، وأخذها . وإن قلنا : تستعملان ، بأن يُقرَعَ بينهما . قرع بينهما ، فمن قرع صاحبه ، حلف<sup>(٢)</sup> ، وأخذها . وإن قلنا : تقسم بينهما . فلكل واحد منهما نصفها ينصف الثمن<sup>(٣)</sup> . وقد نص أحمد ، رحمه الله ، في رواية الكوسج ، في رجل أقام البيّنة أنه اشترى سلعة بمائة ، وأقام آخر<sup>(٤)</sup> بيّنة أنه اشتراها بمائتين : فكل واحد منهما يشتحق نصف السلعة ينصف الثمن<sup>(٣)</sup> ، فيكونان شريكين .

(١) سقط من : الأصل ، م .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في ف : « اليمين » .

(٤) في م : « الآخر » .



فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهَا صَاحِبُ الْيَدِ ، فَإِنْ قُلْنَا : تَسْقُطُ الْبَيِّنَتَانِ . رُجِعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِأَحَدِهِمَا ، سُلِّمَتْ إِلَيْهِ ، وَيُخْلَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلَّذِي أَنْكَرَهُ . وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِهَما ، فُسِّمَتْ بَيْنَهُمَا <sup>(١)</sup> ، وَيُخْلَفُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمِينًا ، وَيُخْلَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا <sup>(٢)</sup> لِمُصَاحِبِهِ عَلَى النِّصْفِ الْمَحْكُومِ لَهُ بِهِ . وَإِنْ قُلْنَا : تُسْتَعْمَلُ الْبَيِّنَتَانِ . لَمْ يُفْذَرْ إِقْرَارُهُ شَيْعًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ زَوَالُ مِلْكِهِ ، وَأَنَّ يَدَهُ لَا حُكْمَ لَهَا ، فَصَارَ كَالْأَجْنَبِيِّ .

وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ عَبْدٌ ، فَادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ، وَادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ ، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، فَالْحُكْمُ عَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّقْصِيلِ . وَمَتَى قُلْنَا : تُقْسَمُ الْعَيْنُ بَيْنَهُمَا . عَتَقَ نِصْفُ الْعَبْدِ ، وَالْآخَرُ نِصْفُهُ بِنِصْفِ الثَّمَنِ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ دَارٌ ، فَادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهَا بِمِائَةٍ فِي رَمَضَانَ ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ ثَمَنَهَا عَلَيْهِ ، وَادَّعَى آخَرُ أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهَا فِي شَوَّالٍ ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ ثَمَنَهَا ، وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُمَا ، فَأُنْكَرَهُمَا ، حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمِينًا ، وَبَرِئَ . وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بَدَعُواهُمَا ، لَزِمَهُ الْيَمِينُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنَ الْأَوَّلِ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ تَصِيرَ لِلثَّانِي ، فَيَبِيعُهَا الْآخَرُ فِي شَوَّالٍ . وَإِنْ اتَّفَقَ تَارِيخُهُمَا ، تَعَارَضَتَا . فَإِنْ قُلْنَا بِسُقُوطِهِمَا ، صَارَا كَمَنْ لَا بَيِّنَةَ لَهُمَا . وَإِنْ قُلْنَا : تُسْتَعْمَلَانِ . فُسِّمَ الثَّمَنُ بَيْنَهُمَا عَلَى رِوَايَةٍ ، وَيُقَدَّمُ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ عَلَى رِوَايَةٍ أُخْرَى . وَإِنْ أُطْلِقَتَا ، أَوْ أُطْلِقَتْ إِحْدَاهُمَا وَأُزْحِيتِ الْأُخْرَى ، لَزِمَهُ الثَّمَنَانِ لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ أُمِكِّنَ

(١) فِي الْأَصْلِ : «عِنْدَهُمَا» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

صِدْقُ الْبَيِّنَتَيْنِ ، بأن يكونا في زَمَنَيْنِ<sup>(١)</sup> ، فَوَجِبَ تَصْدِيقُهُمَا كَالْمُخْتَلَفِي  
التَّارِيخِ . وَيَحْتَمِلُ تَعَارُضُهُمَا ؛ لَاحْتِمَالِ اسْتِوَاءِ تَارِيخِيهِمَا ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ  
الذِّمَّةِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .

فصل : إذا قال رجلٌ<sup>(٢)</sup> لَعَبْدِهِ : إِنْ قُتِلْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ . فادَّعى الْعَبْدُ أَنَّهُ  
قُتِلَ ، وادَّعى الْوَارِثُ أَنَّهُ مَاتَ ، وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُمَا ، [ ٤٦٠ ظ ] فَالْقَوْلُ قَوْلُ<sup>(٣)</sup>  
الْوَارِثِ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
يَتَعَارَضَانِ ، وَيَبْقَى الْعَبْدُ رَقِيقًا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُثَبِّتُ مَا شَهِدَتْ  
بِهِ ، وَتَنْفِي مَا شَهِدَتْ بِهِ الْأُخْرَى ، فَهُمَا سَوَاءٌ . وَالثَّانِي ، تُقَدِّمُ بَيِّنَةُ الْعَبْدِ ؛  
لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ الْقَتْلَ ، وَهُوَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْمَوْتِ ، فَقَدْ تَضَمَّنَتْ زِيَادَةً  
أَثَبَتْهَا ، وَقَوْلُ الْمُثَبِّتِ مُقَدِّمٌ .

وإن قال لأحَدِ الْعَبْدَيْنِ : إِنْ مِتُّ فِي رَمَضَانَ فَأَنْتَ حُرٌّ . وَقَالَ لِلْآخَرِ :  
إِنْ مِتُّ فِي شَوَّالٍ فَأَنْتَ حُرٌّ . وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُمَا ، فَأَنْكَرَهُمَا الْوَارِثُ ، فَالْقَوْلُ  
قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَوْتَهُ فِي غَيْرِهِمَا ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الرَّقِّ . وَإِنْ  
اعْتَرَفَ لَهُمَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي مَوْتَهُ فِي شَوَّالٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ  
الْحَيَاةِ .<sup>(٤)</sup> وَإِنْ أَقَامَ<sup>(٥)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً بِمُوجِبِ عَيْتِهِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، يَتَعَارَضَانِ ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ فِي أَحَدِ الزَّمَانَيْنِ يَنْفِي مَوْتَهُ فِي الْآخَرِ ،  
فَيَبْقَى الْعَبْدَانِ عَلَى الرَّقِّ . ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ يُقَرَعَ بَيْنَهُمَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « زَمَانَيْنِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤ - ٥) فِي س ٣ : « فَأَقَامَ » .

وَيَعْتَقُ أَحَدُهُمَا ؛ لَأَنَّا عَلِمْنَا حُرِّيَّةَ أَحَدِهِمَا لَا بَعْيِيَّةَ . وَالرَّجُلُ الثَّانِي ، تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ رَمْضَانَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَفِيَ مَوْتُهُ فِي رَمْضَانَ عَلَى الْبَيِّنَةِ الْأُخْرَى ، وَعَلِمَتْهُ الْأُولَى .

وإن قال لعبد : إن ميت من مرضى هذا فأنت حر . وقال لآخر : إن برئت فأنت حر . ولا بينة لهما ، فالقول قول الأول ؛ لأن الأصل عدم البرء . وإن أقام كل واحد منهما بينة بموجب عتقه ، تعارضتا ، والحكم فيها كالتى قبلها ؛ لأن كل واحدة منهما تنفى ما ثبتته<sup>(١)</sup> الأخرى . ويحتمل تقديم بينة البرء ؛ لأنه يجوز أن تعلمه إحداهما<sup>(٢)</sup> ، ويخفى على الأخرى .

**فصل :** إذا كان فى يد رجل عَيْنٌ ، فادَّعَاها نَفْسَانِ ، وَعَزَا الدَّعْوَى إِلَى سَبَبٍ يَقْتَضِي اشْتِرَاكَهُمَا فِيهَا ؛ كَالِإِزْثِ ، وَالشَّرَاءِ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَأَقْرَ لأَحَدِهِمَا بِنُصْفِهَا ، شَارَكَهُ الْآخَرُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُمَا تَقْتَضِي اشْتِرَاكَهُمَا فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا<sup>(٣)</sup> ، وَلِذَلِكَ<sup>(٤)</sup> لَوْ كَانَ طَعَامًا فَهَلَكَ بَعْضُهُ ، كَانَ بَاقِيَهُ بَيْنَهُمَا ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْحُودُ وَالْمَقْرُّ بِهِ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ لَمْ يَغْزِيَا الدَّعْوَى إِلَى سَبَبٍ يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ ، فَأَقْرَ لأَحَدِهِمَا بِنُصْفِهَا ، لَمْ يُشَارِكْهُ الْآخَرُ ؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ لَا تَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ فِي كُلِّ جُزْءٍ . وَإِنْ أَقْرَ لَهُ

(١) فى م : « أثبتته » .

(٢ - ٢) فى ف : « يعلمه أحدهما » .

(٣) فى الأصل : « منهما » .

(٤) فى م : « كذلك » .

بجميعها، وكان المقر له قد أقر لشريكه في الدعوى بنصفها، لزمه دفعه إليه؛ لأنه أقر له به، فإذا وصل إليه، لزمه حكم إقراره. وإن لم يكن أقر له، وادعى جميعها، حكم له به، وانتقلت الخصومة في النصف إليه؛ لأنه يجوز أن يكون الجميع له، ويخص النصف بالدعوى؛ لأن له عليه بيّنة، أو يظن أنه يقر له به، ومن يملك الجميع، فهو يملك النصف. فإن قال: النصف لى، والباقي لا أعلم صاحبه. أعطى النصف الذى ادّعاه. وفى النصف الآخر<sup>(١)</sup> ثلاثة أوجه، تقدّم ذكرها فى من ادّعى عينا فى يد رجل، فأقر بها لغيره، وكذبه المقر له.

**فصل:** فإن كان فى أيديهما دار، ادّعى أحدهما نصفها، وادّعاهما الآخر كلها، ولا بيّنة لهما، فهى بينهما نصفين، وعلى مدعى النصف اليمين لصاحبه؛ لأنّ يده على نصفها، فالقول قوله فيه مع يمينه، ولا منازع لصاحبه فى نصفها الآخر وهو فى يده. فإن أقام كل واحد منهما بيّنة، تعارضتا. وأيهما تقدّم؟ ينبئ على الخلاف فى تقديم بيّنة المدعى أو<sup>(٢)</sup> المتكر. وظاهر المذهب تقديم بيّنة المدعى، فتكون الدار كلها لمدعى الكل. وإن كانت الدار فى يد ثالث لا يدّعيها، فلصاحب الكل نصفها الذى لا ينازع فيه، فإن لم يكن لهما بيّنة، أقرع بينهما، فمن قرع صاحبه، حلف وأخذ النصف الآخر. وإن كان لأحدهما بيّنة، حكم بها. وإن كانت لكل واحد منهما بيّنة، تعارضتا، وسقطتا، وصارا كمن

(١) فى م: «الباقي».

(٢) فى ف، م: «و».

لا يَبَيِّنُهُ لهما، [١٤٦١] يُقَرِّعُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ قَرَعَ صَاحِبَهُ، خَلَفَ وَأَخَذَ  
النُّصْفَ. وعنه <sup>(١)</sup>، تُقَسِّمُ بَيْنَهُمَا، فَيَصِيرُ الْمُدَّعَى الْكُلَّ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهَا، عَلَى  
مَا مَضَى فِي مَنْ تَدَاغَى عَيْنًا فِي يَدٍ غَيْرِهِمَا.

**فصل :** ولو ادَّعى إنسانٌ أنَّ أباه ماتَ، <sup>(٢)</sup> وخَلَفَهُ <sup>(٣)</sup> وأختا له غائبًا، أو  
صَغِيرًا، أو مَجْنُونًا، وخَلَفَ عَيْنًا لهما في يَدِ إنسانٍ، فأنكَرَ المدَّعى عليه،  
فأقام المدَّعى يَبَيِّنَةً بدَعْوَاهُ، ثَبَّتَ الْعَيْنُ لِلْمَيِّتِ، واثْتَرَعَتْ مِنْ يَدِ <sup>(٤)</sup> الْمُنْكَرِ،  
وَدُفِعَ نِصْفُهَا إِلَى الْمُدَّعَى، وَحَفِظَ الْحَاكِمُ نَصِيبَ الْغَائِبِ لَهُ. ولو ادَّعى  
الدَّارَ لَهُ وَلِأَجْنَبِيٍّ، لَمْ يَنْزِعِ الْحَاكِمُ نَصِيبَ الْأَجْنَبِيِّ مِنَ الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّ  
الشَّرِيكَ يُنَوِّبُ عَنْ نَفْسِهِ، وَهَلْهُنَا يَثْبُتُ الْحَقُّ لِلْمَيِّتِ، فَتُقْضَى دُيُوتُهُ مِنْهُ،  
وَتُنْفَذَ وَصَايَاهُ، وَلِأَنَّ الْأَخَ هَلْهُنَا يُشَارِكُ أَخَاهُ فِيمَا أَخَذَهُ إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ أَخْذُ  
الْبَاقِي، بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ. وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى دَيْنًا فِي ذِمَّةِ إِنْسَانٍ، فَهَلْ  
يَقْبِضُ الْحَاكِمُ نَصِيبَ أُخَى الْمُدَّعَى؟ فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَقْبِضُهُ؛ لِأَنَّهُ  
أَنْفَعُ لِصَاحِبِهِ، إِذْ قَدْ تَعَذَّرَ الْيَبَيِّنَةُ عَلَيْهِ عِنْدَ قُدُومِهِ، أَوْ يُعْزَلُ الْحَاكِمُ،  
فَوَجِبَ أَنْ يَقْبِضَهُ كَالْعَيْنِ. وَالثَّانِي، لَا يَقْبِضُهُ <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ الذِّمَّةَ أَحْوَطُ لَهُ مِنْ  
يَدِ الْأَمِينِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَفُ إِذَا قَبِضَهُ.

**فصل :** إذا مات رجلٌ وخَلَفَ وَلَدَيْنِ؛ مُسْلِمًا وَكَافِرًا، فَادَّعى كُلُّ

(١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٣) سقط من: الأصل.

(٣) زيادة من: م.

(٤) في الأصل: « يقبض له ».

واحد منهما أن أباه مات على دينه ؛ ليرثه دون أخيه ، فإن عُلِمَ أَصْلُ دينه ،  
فالقول قول مَنْ يُثَبِّتُ عليه مع يمينه ؛ لأنه الأصل ، فلا يُزَالُ بالشك . وإن  
لم يُعَرَفْ أَصْلُ دينه ، فقال الحَرَقِيُّ : القول قول الكافر ؛ لأنه لو كان مُسْلِمًا  
أَصْلِيًّا ، لم يُقَرَّ وَلَدُه على الكفر في دار الإسلام ، فيكون ذلك دليلًا على  
أنه كان كافرًا . قال <sup>(١)</sup> ابنُ أبي موسى : وعن أحمد ، رَجَمَهُ اللَّهُ ، رواية  
أُخْرَى ، أن الميراثَ بينهما نصفين . فإن أقام كل واحد منهما بَيِّنَةً أن أباه  
مات على دينه ، فقال الحَرَقِيُّ ، وابنُ أبي موسى : يكونان كَمَنْ لا بَيِّنَةَ  
لهما . وقد ذَكَرْنَا أن البَيِّنَتَيْنِ إذا تَعَارَضَتَا ، قُدِّمَ أحدهما بِالْقُرْعَةِ في وَجْهِه ،  
وَتُقَسَّمُ الْعَيْنُ بينهما في وَجْهِه . وَيَحْتَمِلُ أن تُقَدِّمَ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ ههنا ؛ لأنه  
يجوز أن تكونَ أَطْلَعَتْ على أَمْرِ خَفِيَ على البَيِّنَةِ الأُخْرَى .

وإن قالت إحدَى البَيِّنَتَيْنِ : نَعْرِفُهُ مُسْلِمًا . وقالتِ الأُخْرَى : نَعْرِفُهُ  
كافرًا . واخْتَلَفَ تاريخُهُما ، عُمِلَ بِالْآخِرَةِ منهما ؛ لأنه ثَبَتَ بها أنه انْتَقَلَ  
عَمَّا شَهِدَتْ به الأولى . وإن اتَّفَقَ تاريخُهُما ، تَعَارَضَتَا . وإن أُطْلِقَتَا ، أو  
أُطْلِقَتْ إحداهما ، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ ؛ لأنَّ الإسلامَ يَطْرَأُ على الكُفْرِ .  
وَذَكَرَ الْقَاضِي أن قِيَاسَ الْمَذْهَبِ فِيهِمَا إذا لم يكنْ لهما بَيِّنَةٌ ، مِثْلُ ما إذا  
تَدَاعَيَا عَيْنًا ؛ إن كَانَتِ التَّرَكَّةُ في أَيْدِيهِمَا ، تَحَالَفَا ، وَكَانَتِ بَيْنَهُمَا ، وإن  
كَانَتِ في يَدٍ غَيْرِهِمَا ، أُفْرِغَ <sup>(٢)</sup> بَيْنَهُمَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ صَاحِبَ الْيَدِ  
مُعْتَرِفٌ أن هذه تَرَكَّةٌ لِلْمَيِّتِ ، فلا تَذُلُّ يَدُهُ على الْمَلِكِ . وإن ادَّعَى كُلُّ

(١) في الأصل ، ف ، س ٣ : « قاله » .

(٢) في الأصل ، ف ، س ٣ : « قرع » .

واحدٍ منهما أنَّ هذه التَّركَة لى ، وَرِثْتُهَا مِنْ <sup>(١)</sup> أبى ، ولم يَغْتَرِفْ أَحَدُهُمَا  
بأُخُوَّةِ الْآخَرِ ، فهى كما قال القاضى ، سواءٌ ذَكَرَا <sup>(٢)</sup> أبًا واحدًا أو  
أبوين .

وَإِنْ خَلَفَ ابْنًا مُسْلِمًا وَ<sup>(٣)</sup> أَخًا كَافِرًا ، فَاخْتَلَفَا فِي دِينِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ ،  
فَالْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ خَلَفَ أَبَوَيْنِ وَابْنَيْنِ ، فَادَّعى الأبوانِ أَنَّهُ مَاتَ  
عَلَى دِينِهِمَا ، وَادَّعى الابنَانِ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِمَا ، فَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَعْرِفَةِ  
أَصْلِ دِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ قَبْلَ بُلُوغِهِ مَحْكُومٌ لَهُ بِدِينِ أَبَوَيْهِ ، فَيَكُونُ الْقَوْلُ  
قَوْلَهُمَا ، مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ .

**فصل :** وَإِنْ خَلَفَ ابْنَيْنِ ، كَانَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا ، فَادَّعى أَنَّهُ عَتَقَ قَبْلَ  
مَوْتِ أَبِيهِ ، وَأَنْكَرَهُ [٤٦١ ط] أَخُوهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
الْعِتْقِ . فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ عَتَقَ فِي رَمَضَانَ ، وَاخْتَلَفَا فِي وَقْتِ مَوْتِ الْأَبِ ،  
فَقَالَ الْحُرُّ : مَاتَ فِي شَعْبَانَ . وَقَالَ الْآخَرُ : مَاتَ فِي شَوَّالٍ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
الْمُعْتَقِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَيَاةِ . وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ مُسْلِمٌ وَ<sup>(٤)</sup> لَهُ وَلَدَانِ ؛  
مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ ، وَاخْتَلَفَا فِي وَقْتِ إِسْلَامِهِ .

**فصل :** وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ ، فَادَّعى إِنْسَانٌ أَنَّهُ وَارِثُهُ ، لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى  
حَتَّى يُبَيِّنَ سَبَبَ الْإِرْثِ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّهُ وَارِثٌ بِسَبَبٍ لَا يَرِثُ بِهِ . وَلَا

(١) فى م : « عن » .

(٢) فى الأصل : « ذكر » .

(٣) فى م : « أو » .

(٤) بعده فى ف : « خلف » .

يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةً<sup>(١)</sup> تَشْهَدُ أَنَّهُ وَارِثُهُ ، لَا تَعْلَمُ<sup>(٢)</sup> لَهُ وَارِثًا سِوَاهُ ، وَتُبَيِّنُ السَّبَبَ ،  
 كَمَا يُبَيِّنُ الْمُدَّعَى ، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ مِيرَاثُهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ وَارِثٍ . فَإِنْ لَمْ  
 يَقُولَا : لَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُ . وَكَانَ لِلْمَشْهُودِ لَهُ فَرَضٌ لَا يُمَكِّنُ إِسْقَاطَهُ ،  
 أُعْطِيَ الْيَقِينُ ، كَالزَّوْجِ يُعْطَى رُبْعًا عَائِلًا ، وَالزَّوْجَةُ تُعْطَى رُبْعٌ تُشْعِ ،  
 وَ<sup>(٣)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ يُعْطَى سُدُسًا عَائِلًا ، وَلَا يُعْطَى مَنْ سِوَى هَؤُلَاءِ  
 شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَحْجُوبًا ، أَوْ لَا يُعْلَمُ مَالُهُ بَيِّنِينَ ، كَالْوَلَدِ .  
 فَإِنْ قَالَا : نَشْهَدُ أَنَّ هَذَا وَلَدُ فُلَانٍ ، لَا تَعْلَمُ لَهُ وَلَدًا سِوَاهُ . قُبِلَتْ  
 شَهَادَتُهُمَا ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، إِنْ كَانَ ذَكَرًا ؛ لِأَنَّهُ أَقْلٌ مَا يَرِثُ مَعَ  
 زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَالْخُمُسَانِ إِنْ كَانَ أُنْثَى ؛ لِأَنَّهُ أَقْلٌ مَا يَرِثُ<sup>(٤)</sup> مَعَ زَوْجٍ  
 وَأَبَوَيْنِ وَبْنَتِ ابْنٍ . فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ رَجُلًا ، فَأَقْلٌ مَا يَرِثُ الابْنُ نِصْفًا  
 وَثُلُثُ ثَمَنِ ، وَابْنَتُ النِّصْفِ عَائِلًا . وَيَتَعَثُّ الْحَاكِمُ إِلَى الْبُلْدَانِ الَّتِي دَخَلَهَا  
 الْمَيِّتُ ، فَيَسْأَلُ عَنْ أَحْوَالِهِ ، وَيَسْتَكْشِفُ ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ وَارِثٌ ، تَوَقَّفَ  
 مُدَّةً ، بَحِثَ لَوْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ ظَهَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ<sup>(٥)</sup> غَيْرُهُ ، دَفَعَ إِلَيْهِ  
 كَمَالَ مِيرَاثِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ مَعَ هَذِهِ الشَّهَادَةِ كَشَاهِدَةٍ<sup>(٦)</sup> أَهْلِ الْخَبْرَةِ أَنَّهُمْ لَا  
 يَعْرِفُونَ<sup>(٧)</sup> وَارِثًا سِوَاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « بَيِّنَةٌ » .

(٢) فِي ف ، م : « نَعْلَمُ » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ٣ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) فِي س ٣ : « تَرِثُ » .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٦) فِي م : « يَعْلَمُونَ » .



**فصل :** ولو مات رجلٌ ، وخَلَفَ ابْنًا وزَوْجَةً ودارًا ، فادَّعَتِ الزَّوْجَةُ أَنَّهُ أَصْدَقُهَا إِيَّاهَا ، وَأَتَكَرَّ الابْنُ ، فَاَلْقَوُلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الصَّدَاقِ ، فَإِنْ أَقَامَتِ بَيِّنَةٌ بَدَعَوَاهَا ، وَأَقَامَ الابْنُ بَيِّنَةً أَنَّ أَبَاهُ تَرَكَهَا مِيراثًا ، قَدِّمَتِ بَيِّنَةُ الزَّوْجَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَشْهَدُ بِأَمْرِ حَادِثٍ عَلَى الْمَلِكِ ، خَفِيَ عَلَى بَيِّنَةِ الْإِثْبَتِ . وَكَذَلِكَ إِنْ ادَّعَتْ هِيَ أَوْ غَيْرُهَا شِرَاءَهَا أَوْ اتِّهَابَهَا ، فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

**فصل :** وإذا تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ حَالَ الزَّوْجِيَّةِ ، أَوْ بَعْدَ الْفُرْقَةِ ، أَوْ تَنَازَعَ وَرَثَتُهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَرَثَتُهُ الْآخَرِ ، وَلَا بَيِّنَةَ لَهُمَا ، حُكِمَ بِمَا يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ ؛ مِنْ ثِيَابِهِمْ ، وَعَمَائِمِهِمْ ، وَسِلَاحِهِمْ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ لِلرِّجَالِ ، وَمَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ ؛ مِنْ ثِيَابِهِنَّ ، وَمَقَانِعِهِنَّ ، وَخَلِيِهِنَّ ، وَمَعَازِلِهِنَّ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ لِلْمَرْأَةِ ، وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا ؛ مِنَ الْفُرْشِ ، وَالْحُصْرِ ، وَالْآيَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَنْ يَصْلُحُ لَهُ شَيْءٌ ، فَهُوَ لَهُ ، فَرُجِّحَ قَوْلُهُ فِيهِ ، كَصَاحِبِ الْيَدِ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا إِذَا كَانَتْ أَيْدِيهِمَا عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ ؛ بِأَنْ يَكُونَ فِي مَنْزِلِهِمَا ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا الْمُشَاهَدَةُ ، فَهُوَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْيَدَ الْمُشَاهَدَةَ أَقْوَى ، فَرُجِّحَ بِهَا .

**فصل :** وَإِنْ اخْتَلَفَ صَانِعَانِ فِي دُكَّانٍ فِي الْآلَاتِ الَّتِي فِيهِ ، حُكِمَ بِآلَةِ كُلِّ صِنَاعَةٍ لِمُصْنَعِهَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ . وَإِنْ تَنَازَعَا فِي شَيْءٍ خَارِجٍ مِنَ الدُّكَّانِ ، لَمْ تُرْجَّحْ <sup>(١)</sup> دَعْوَى أَحَدِهِمَا بِصِلَاحِيَةِ الْمُدَّعَى لَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ

(١) فِي م : « يَرْجَح » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ٣ .

للتَّزْجِيجِ مع اليَدِ الحُكْمِيَّةِ ، ولا يَكْفِي مع انْفِرَادِهِ ، كما لو اِخْتَلَفَ الرُّوْجَانِ  
فِي مَتَاعٍ خَارِجٍ مِنَ الْبَيْتِ .

**فصل :** وإن تَنَازَعَ رَبُّ الدَّارِ والمُكْتَرَى [٤٦٢و] فِي شَيْءٍ فِي الدَّارِ  
المُكْتَرَاةِ ، وَكَانَ مِمَّا يَتَّبِعُ الدَّارَ فِي الْبَيْعِ ؛ كَالسَّلَمِ الْمُسَمَّرِ ، <sup>(١)</sup> وَالرَّفِّ  
الْمُسَمَّرِ <sup>(٢)</sup> ، وَالْحَايَةِ <sup>(٣)</sup> الْمَنْصُوبَةِ ، وَالْمَقَاتِيعِ ، فَهُوَ لِرَبِّ الدَّارِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ  
تَوَابِعِهَا ، فَأَشْبَهَ الشَّجَرَةَ الْمَعْرُوسَةَ فِيهَا . وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَّبِعُهَا ؛ كَالْفَرْشِ ،  
وَالْأَوَانِي ، فَهُوَ لِلْمُكْتَرَى ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهِ ، وَالْعَادَةُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُؤْجِرُ دَارَهُ  
فَارِغَةً . وَإِنْ تَنَازَعَ فِي رُفُوفٍ مَوْضُوعَةٍ عَلَى أَوْتَادٍ ، فَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لِرَبِّ  
الدَّارِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَتْرُكُ <sup>(٤)</sup> الرُّفُوفَ فِيهَا ، فَأَشْبَهَ الْمُتَّصِلَةَ . وَقَالَ الْقَاضِي :  
يَتَحَالَفَانِ ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ مُعَارِضٌ بِكَوْنِ الرُّفُوفِ لَا تَتَّبِعُ  
الدَّارَ فِي الْبَيْعِ ، فَاسْتَوَيَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ كَانَ لَهَا شَكْلٌ مَنْصُوبٌ  
فِي الدَّارِ ، فَهُوَ لِصَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَهُ ، فَكَانَ الْآخِرُ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ شَكْلٌ مَنْصُوبٌ ، فَهُوَ لِلْمُكْتَرَى ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَتَّبِعُ الدَّارَ ،  
فَأَشْبَهَ الْفَرْشَ <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي مِصْرَاعٍ بَابٍ مَقْلُوعٍ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ  
فِي الرَّفِّ ، إِلَّا أَنَّ الْقَاضِي قَالَ : إِنْ كَانَ لَهُ شَكْلٌ فِي الدَّارِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
رَبِّ الدَّارِ ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُكْتَرَى .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) الحايية : وعاء الماء الذى يحفظ فيه .

(٣) فى الأصل : « ترك » .

(٤) فى ف ، م : « الفرس » .

**فصل :** وَإِنْ اِخْتَلَفَ رَبُّ الدَّارِ وَالْحَيَاطُ الَّذِي فِيهَا ، فِي<sup>(١)</sup> الْإِبْرَةِ وَالْمِقْصَصِ ، فَهُمَا لِلْحَيَاطِ ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ فِيهِمَا أَظْهَرَ . وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الثُّوبِ ، فَهُوَ لَصَاحِبِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ قَمِيصَهُ يَخِيطُهُ فِي دَارٍ غَيْرِهِ . وَإِنْ اِخْتَلَفَ التَّجَارُ وَرَبُّ الدَّارِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ التَّجَارِ فِي الْقُدُومِ وَالْمِثْشَارِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الدَّارِ فِي الرُّفُوفِ وَالْخَشَبِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وَإِنْ تَنَازَعَ رَجُلَانِ دَابَّةً ، أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا ، أَوْ<sup>(٢)</sup> لَهُ عَلَيْهَا حِمْلٌ ، وَالْآخَرُ آخِذٌ بِرِمَامِهَا ، فَهِيَ لِرَاكِبِهَا ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ فِيهَا أَقْوَى ، وَيَدُهُ آكَدُ . فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهَا حِمْلٌ ، وَالْآخَرُ رَاكِبُهَا ، فَهِيَ لِلرَّاكِبِ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهَا وَعَلَى الْحِمْلِ . وَإِنْ اِخْتَلَفَ صَاحِبُ الدَّابَّةِ وَرَاكِبُهَا فِي حِمْلِهَا ، فَهُوَ لِرَاكِبِهَا ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَى الدَّابَّةِ ، فَتَكُونُ يَدُهُ عَلَى حِمْلِهَا . وَإِنْ تَنَازَعَا فِي رَحْلِ الدَّابَّةِ وَسَرْجِهَا ، فَهُوَ لَصَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلدَّابَّةِ ، وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ لَصَاحِبِهَا .

**فصل :** وَإِنْ تَنَازَعَا حَائِطًا مَعْقُودًا بَيْنَاءٍ أَحَدُهُمَا عَقْدًا لَا يُمَكِّنُ إِحْدَاهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ بَنَاهُ مَعَ مِلْكِهِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ أَرْجَحُ<sup>(٣)</sup> فَهُوَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَضَعُ أَرْجَحَهُ إِلَّا عَلَى مِلْكِهِ . وَلَا يُرْجَعُ أَحَدُهُمَا بِوَضْعِ خَشْبِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ لَا يَمْنَعَ الْمَرْءُ جَارَهُ مِنْ وَضْعِ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : «و» .

(٣) قال المرادوى : هو ضرب من البناء ، ويقال له : طاق . الإنصاف مع المنع والشرح الكبير

خَشِيه على حائِطِه<sup>(١)</sup> . وإن كان مَعْقُودًا بِنَاءٍ كُلِّ واحدٍ منهما ، أو مَحْلُولًا  
 منهما ، أو لِكُلِّ واحدٍ منهما عليه أَزْجٌ ، أو<sup>(٢)</sup> لا أَزْجٌ لَوَاحِدٍ منهما ، تَحَالَفًا ،  
 وَكَانَ بَيْنَهُمَا ؛ لَأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِيهِ مَعَ ثُبُوتِ يَدَيْهِمَا عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَنَازَعَا  
 دَارًا فِي يَدَيْهِمَا<sup>(٣)</sup> .

وإن تَنَازَعَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ وَالشُّفْلِ السَّقْفَ الَّذِي بَيْنَهُمَا ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا ؛  
 لَأَنَّهُ حَاجِزٌ تَوْسِطَ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا ، أَشْبَهَ الْحَائِطَ بَيْنَ الْمَلِكَيْنِ . وإن تَنَازَعَا  
 دَرَجَةً تَحْتَهَا مَسْكَنٌ ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا ؛ لَأَنَّهُمَا تَسَاوَيَا فِي الْاِئْتِفَاعِ بِهَا . وإن لم  
 يَكُنْ تَحْتَهَا مَسْكَنٌ ، أو تَنَازَعَا سُلَّمًا مَنصُوبًا ، فَهُوَ لَصَاحِبِ الْعُلُوِّ ؛ لَأَنَّهُمَا  
 وُضِعَتْ لِنَفْعِهِ . وإن كَانَ تَحْتَهَا جُبٌّ ، فَهُوَ لَصَاحِبِ الْعُلُوِّ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ  
 بِهَا نَفْعُهُ . وإن تَنَازَعَا حَائِطَ الْعُلُوِّ ، فَهُوَ لَصَاحِبِهِ ؛ لَأَنَّهُ مُخْتَصٌّ<sup>(٤)</sup> بِنَفْعِهِ .  
 وإن تَنَازَعَا حَائِطَ الشُّفْلِ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> لِنَفْعِهِمَا ، فَهُوَ  
 كَالسُّلَمِ تَحْتَهُ مَسْكَنٌ ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لَصَاحِبِ الشُّفْلِ ؛ [٤٦٢ ط] لَأَنَّهُ  
 لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بَيْتٍ لَا حَائِطَ لَهُ . وإن تَنَازَعَا صَحْنِ الدَّارِ وَالْدَّرَجَةِ فِيهِ ، فَهُوَ  
 بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ واحدٍ منهما عَلَيْهِ يَدًا . وإن لم يَكُنْ فِيهِ دَرَجَةٌ ، فَهُوَ  
 لَصَاحِبِ الشُّفْلِ ، وَلِهَذَا يَمْلِكُ مَنَعَ صَاحِبِ الْعُلُوِّ مِنَ الْاِسْتِطْرَاقِ فِيهِ . وإن

(١) تقدم تخريجه في ٢٧٩/٣ .

(٢) في الأصل : «و» .

(٣) في الأصل : «أيديهما» .

(٤) في الأصل : «يختص» .

(٥) في الأصل : «لأنهما» .

تَنَازَعًا مُسْنَأَةً<sup>(١)</sup> بَيْنَ أَرْضِ أَحَدِهِمَا وَنَهْرِ الْآخَرِ، فَهِيَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ حَائِطٌ  
بَيْنَ<sup>(٢)</sup> مِلْكَيْهِمَا،<sup>(٣)</sup> يَنْتَفِعُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٤)</sup>، أَشْبَهَ الْحَائِطَ بَيْنَ  
الدَّارَيْنِ.

وإن تَنَازَعًا عِمَامَةً فِي يَدِ أَحَدِهِمَا طَرَفُهَا، وَبَاقِيهَا فِي يَدِ الْآخَرِ، تَحَالَفًا  
وَكَانَتْ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ يَدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَابِتَةٌ عَلَيْهَا. وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا  
لَا يَسْهَى، وَالْآخَرُ آخِذٌ بِطَرَفِهَا، أَوْ تَنَازَعًا قَمِيصًا، أَحَدُهُمَا لَا يَسْهَى، وَالْآخَرُ  
آخِذٌ بِكُمِّهِ، فَهُوَ لِلْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> الْمُنْتَفِعُ بِهِ الْمُتَصَرِّفُ فِيهِ. وَإِنْ تَنَازَعًا عَبْدًا  
عَلَيْهِ ثِيَابٌ لِأَحَدِهِمَا، فَهُمَا سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ نَفْعَ الثِّيَابِ يَعُودُ إِلَى الْعَبْدِ لَا إِلَى  
صَاحِبِهِ.

فصل : وإن كان في يده غُلامٌ بالغٌ عَاقِلٌ، فَادَّعَاهُ عَبْدًا لَهُ، فَصَدَّقَهُ،  
حُكِمَ لَهُ بِمِلْكِهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْحُرِّيَّةُ. وَإِنْ كَانَ  
طِفْلًا لَا يُمَيِّزُ، فَهُوَ لِلْمُدَّعِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ، أَشْبَهَ الْبَهِيمَةَ. فَإِنْ  
بَلَغَ فَقَالَ: إِنِّي حُرٌّ. لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ حُكِمَ بِرِقِّهِ قَبْلَ دَعْوَاهُ. وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ  
مِلْكَهُ، لَكِنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ يَتَصَرَّفُ فِيهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ ادَّعَى رِقَّهُ؛ لِأَنَّ الْيَدَ  
دَلِيلُ الْمِلْكِ. فَإِنْ ادَّعَى أَجَنْبِيٌّ نَسَبَهُ، ثَبَتَ وَلَمْ يُزَلْ مِلْكُ سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ

(١) فِي ف، م: «مُسْنَأَةٌ».

والمسناة: سد يبنى لحجز ماء السيل أو النهر، به مفاتيح للماء تفتح على قدر الحاجة.

(٢) فِي الْأَصْل: «مِنْ».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

(٤) فِي م: «لِأَنَّ».

أَنْ يَكُونَ وَلَدَهُ وَهُوَ تَمْلُوكٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعِي امْرَأَةً، فَتَثْبُتَ حُرِّيَّتُهُ وَلَدُهَا، أَوْ يَكُونَ رَجُلًا عَرِيثًا<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ فِيهِ رِوَايَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يُسْتَرْقُ وَلَدُهُ، فَيُحْكَمُ بِحُرِّيَّتِهِ حِينَئِذٍ. وَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مُمَيَّرًا، فَأَنْكَرَ رِقَّ نَفْسِهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، لَا يَثْبُتُ رِقُّهُ؛ لِأَنَّهُ مُعْرِبٌ عَنْ نَفْسِهِ فِي دَعْوَى الْحُرِّيَّةِ، فَأُشْبِهَ الْبَالِغَ. وَالثَّانِي، يَثْبُتُ الْمِلْكُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ، فَأُشْبِهَ الطُّفْلَ.

وَلَوْ ادَّعَى رَجُلَانِ رِقَّ كَبِيرٍ فِي أَيْدِيهِمَا، فَأَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا، فَهُوَ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ؛ لِأَنَّ رِقَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِإِقْرَارِهِ. وَإِنْ جَحَدَهُمَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ. فَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً بِلَيْكِهِ، تَعَارَضَتَا. فَإِنْ قُلْنَا بِسُقُوطِهِمَا، رُجِعَ إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ قُلْنَا بِقِسْمَتِهِ بَيْنَهُمَا، أَوْ بِالْقُرْعَةِ بَيْنَهُمَا، عُمِلَ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ.

**فصل:** وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ صَغِيرَةٌ، فَادَّعَى نِكَاحَهَا، لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَاهُ، وَلَا يُخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ<sup>(٢)</sup> بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِعَقْدٍ وَشَهَادَةٍ، بِخِلَافِ الرِّقِّ. فَإِذَا كَبُرَتْ، وَاعْتَرَفَتْ لَهُ بِالنِّكَاحِ، قُبِلَ إِقْرَارُهَا<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** وَمَنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ عَلَى مَنْ يُقَرَّرُ بِهِ وَيَنْذُلُهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ إِلَّا مَا يُعْطِيهِ؛ لِأَنَّ الْخِيَرَةَ إِلَى الْغَرِيمِ فِي تَغْيِيرِ مَا يَقْضِيهِ. فَإِنْ أَخَذَ

(١) فِي الْأَصْلِ: «غَرِيًّا».

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

مِنْ مَالِهِ شَيْئًا بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، لَزِمَهُ رَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَمَلَّكَ عَيْنٌ <sup>(١)</sup> مَالِهِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ. فَإِنْ أَتْلَفَهُ، صَارَ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ. فَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ حَقُّهُ، تَقَاضًى <sup>(٢)</sup> الدَّيْنَيْنِ، وَتَسَاوًى <sup>(٣)</sup>. وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، صَارَ دَيْنٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ.

وَإِنْ كَانَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مَانِعًا لَهُ، بِجَحْدٍ، أَوْ تَعَدُّ، فَالَمْ ذَهَبَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ أَيْضًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أُثِمَّتْكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» <sup>(٤)</sup>. وَالْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ خِيَانَةٌ، وَلِأَنَّهُ إِنْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ حَقُّهُ، فَهِيَ مُعَاوَضَةٌ بِغَيْرِ تَرَاضٍ مِنْهُمَا، فَلَا يَجُوزُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: [٥٤٦٣] ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَكُّمًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup>. وَإِنْ أَخَذَ مِنْ جِنْسِهِ، فَلَيْسَ لَهُ تَغْيِيسُ الْحَقِّ بِغَيْرِ رِضَا صَاحِبِهِ، كَحَالَةِ الْبَدْلِ <sup>(٦)</sup>. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَجَعَلَ أَصْحَابُنَا الْمُحَدِّثُونَ لَجَوَازِ الْأَخْذِ وَجْهًا <sup>(٧)</sup>، وَخَرَّجَهُ أَبُو الْخَطَّابِ احْتِمَالًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِهَنْدٍ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ

(١) فِي م: «غَيْر».

(٢) فِي ف، م: «تَقَاضٍ».

(٣) فِي الْأَصْل: «تَسَاوِيًا».

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الرَّجُلِ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٦٠. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ...، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥/٢٦٨. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي آدَاءِ الْأَمَانَةِ وَاجْتِنَابِ الْخِيَانَةِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢/٢٦٤. وَالإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/٤١٤.

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٩.

(٦) فِي ف: «الْبَدْل».

(٧) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل: «وَاحِدًا».

بالمَعْرُوفِ»<sup>(١)</sup>. حِينَ أَخْبَرْتَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، لَا يُعْطِيهَا مَا يَكْفِيهَا. وَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الرَّهْنُ مَخْلُوبٌ وَمَرْكُوبٌ بِنَفَقَتِهِ»<sup>(٢)</sup>. فَعَلَى هَذَا، إِنْ أَخَذَ مِنْ جِنْسٍ حَقُّهُ، أَخَذَ قَدْرَهُ، وَإِنْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، اجْتَهِدَ فِي تَقْوِيهِهِ، كَقَوْلِنَا فِي الْمَرْتَهَنِ: يُرَكَّبُ وَيُحْلَبُ بِقَدْرِ الْعَلْفِ.

**فصل :** وَإِذَا ادَّعَى حَقًّا عَلَى إِنْسَانٍ، وَأَقَامَ بِهِ شَاهِدَيْنِ، فَلَمْ يَعْرِفِ الْحَاكِمُ عَدَالَتَهُمَا، فَسَأَلَ حَبْسَ غَرِيمِهِ حَتَّى تَثْبُتَ عَدَالَةُ شُهُودِهِ، أُجِيبَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَالَةُ الْمُسْلِمِ، وَلِأَنَّ الَّذِي عَلَى الشَّاهِدِ قَدْ أَتَى بِهِ، وَإِنَّمَا بَقِيَ مَا عَلَى الْحَاكِمِ، وَهُوَ الْكَشْفُ عَنْ عَدَالَةِ الشُّهُودِ. وَإِنْ أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا فِي حَقٍّ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ، وَسَأَلَ حَبْسَ غَرِيمِهِ لِيَقِيمَ آخَرَ، لَمْ يُحْبَسْ ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ عَذَابٌ، فَلَا يَتَوَجَّهُ<sup>(٣)</sup> قَبْلَ تَمَامِ الْبَيِّنَةِ. وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ مِمَّا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ، اخْتَمَلَ أَنْ يُحْبَسَ ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ حُجَّةٌ فِيهِ، وَالْيَمِينُ إِنَّمَا هِيَ مُقَوِّيَّةٌ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يُحْبَسَ ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ مَا تَمَّتْ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِإِذْلًا لِلْيَمِينِ، وَلَمْ تَثْبُتْ عَدَالَةُ الشَّاهِدِ،

(١) تقدم تخريجه في ٨٥/٥.

(٢) أخرجه الحاكم، في: المستدرک ٥٨/٢. والدارقطني، في: سننه ٣٤/٣. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣٨/٦. وأبو نعيم، في: حلية الأولياء ٤٥/٥. كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعًا. وقال البيهقي: ورواه الجماعة عن الأعمش موقوفًا على أبي هريرة. وانظر: فتح الباري ١٤٣/٥. وأخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٢٤٤/٨. موقوفًا على أبي هريرة.

وانظر ما تقدم تخريجه في ٢٠١/٣، ٢٠٢.

(٣) في م: «يتوجب».



حُبْسٍ ؛ لَأَنَّهَا فِي مَعْنَى الَّتِي قَبْلَهَا . وَإِنْ كَانَ التَّوَقُّفُ عَنِ الْحُكْمِ لغيرِ ذلك ، لَمْ يُحْبَسْ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حُبْسَ لِيقِيمَ شَاهِدًا آخَرَ ، فَهِيَ كَالَّتِي لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ ، وَإِنْ حُبْسَ لِخِلَافِ الْخَصْمِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْحُبْسِ مَعَ إِمْكَانِ الِیَمینِ فِي الْحَالِ .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ حُبْسٍ عَلَى تَغْدِيلِ الشُّهُودِ ، اسْتِدْرَاجٍ حَبْسُهُ حَتَّى تَثْبُتَ عَدَالَتُهُمْ أَوْ فِشْقُهُمْ . وَإِنْ حُبْسَ لِيقِيمَ شَاهِدًا آخَرَ ، حُبْسَ ثَلَاثًا . فَإِنْ أَقَامَ الْخَصْمُ شَاهِدًا ، وَلَا خُلِّيَ سَبِيلُهُ .

وَإِنْ ادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّ سَيِّدَهُ أَعْتَقَهُ ، وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ ، فَلَمْ يُعَدَّلَا ، فَسَأَلَ الْحَاكِمُ أَنْ يَحْوَلَ بَيْنَهُ وَ<sup>(١)</sup> بَيْنَ سَيِّدِهِ إِلَى أَنْ يَتَحَثَّ الْحَاكِمُ<sup>(٢)</sup> عَنْ عَدَالَةِ شُهُودِهِ<sup>(٣)</sup> ، فَعَلَ ذَلِكَ ، وَيُؤَخَّرُهُ الْحَاكِمُ ، وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ كَسْبِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ .

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « الشُّهُودُ » .



## بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوَى

وَمَنْ ادَّعَى حَقًّا مِنَ الْمَالِ ، أَوْ مَا <sup>(١)</sup> يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ ؛ كَالْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، فَأَتَكَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَعَلِيهِ الْيَمِينُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ ، لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » . <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ <sup>(٣)</sup> . وَلِحَدِيثِ الْحَضْرَمِيِّ وَالْكِنْدِيِّ <sup>(٤)</sup> .

فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْحُقُوقِ ، وَهُوَ مَا <sup>(٥)</sup> لَا يَتَّبِثُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ ؛ وَهُوَ الْقِصَاصُ ، وَالْقَذْفُ ، وَالنِّكَاحُ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالرَّجْعَةُ ، وَالنَّسَبُ ، وَالِاسْتِيلَادُ ، وَالرِّقُّ ، وَالْعِتْقُ ، وَالْوَلَاءُ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُسْتَحْلَفُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَدْخُلُهَا ، فَلَمْ يُسْتَحْلَفْ فِيهَا ، كَحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحْلَفُ فِي الطَّلَاقِ ، وَالْقِصَاصِ ، [٤٦٣ ظ] وَالْقَذْفِ . وَذَكَرَ الْحَرَقِيُّ أَنَّهُ يُسْتَحْلَفُ فِي مُدَّةِ الْإِبْلَاءِ ، وَتُسْتَحْلَفُ الْمَرْأَةُ إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا قَبْلَ رَجْعَةِ زَوْجِهَا . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يُسْتَحْلَفُ فِي كُلِّ

(١) زيادة من : الأصل .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ١٦٨/٤ .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٢٠ ، ١٥٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مِمَّا » .

حَقٌّ لآدَمِيِّ ؛ لِعُمُومِ الْحَبْرِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْقِصَاصِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ : « لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ رِجَالٍ ' وَأَمْوَالَهُمْ » . وَلِأَنَّهَا دَعْوَى صَحِيحَةٌ  
فِي حَقِّ آدَمِيِّ ، فَيَسْتَحْلِفُ عَلَيْهِ ، كَدَعْوَى الْمَالِ .

فَإِذَا تَوَجَّهَتِ الْيَمِينُ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ ، فَحَلَفَ ، بَرِيٌّ . وَإِنْ نَكَلَ ، قُضِيَ  
عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يَقُولَ لَهُ الْحَاكِمُ : إِنْ حَلَفْتَ ، وَإِلَّا قَضَيْتُ عَلَيْكَ . ثَلَاثًا . وَلَا  
تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى  
عَلَيْهِ » . فَحَصَرَهَا فِي جَانِبِهِ . وَادَّعَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّهُ بَاعَهُ عَبْدًا يَعْلَمُ عَيْتَهُ ، عِنْدَ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ  
لَهُ : احْلِفْ أَنَّكَ مَا بَعْتَهُ وَبِهِ عَيْتٌ عَلِمْتَهُ . فَأَتَى ابْنُ عُمَرَ أَنْ يَحْلِفَ ، فَرَدَّ  
عَلَيْهِ الْعَبْدَ ، وَلَمْ يَرُدِّ الْيَمِينَ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى  
الْمُدَّعَى ، فَيَحْلِفُ ، وَيُحْكَمُ لَهُ بِمَا ادَّعَاهُ . وَقَالَ : قَدْ صَوَّبَهُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ :  
مَا هُوَ بَيِّعِيدٌ ، يَحْلِفُ وَيَسْتَحِقُّ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ  
عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَلَا تُرَدُّ إِلَّا أَنْ يَرُدَّهَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ .  
فَإِنْ نَكَلَ الْمُدَّعَى عَنِ الْيَمِينِ أَيْضًا ، أُخِّرَ الْحُكْمُ حَتَّى يَخْتَكِمَا فِي مَجْلِسٍ  
آخَرَ . فَإِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى فِي غَيْرِ الْمَالِ ، فَتَكَلَّمَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، لَمْ يُقْضَ  
عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> بِالتَّكْوِيلِ . وَهَلْ يُجْبَسُ حَتَّى يُقَرَّ أَوْ يَحْلِفَ ، أَمْ يُحْلَى سَبِيلُهُ ؟ عَلَى

(١ - ١) سقط من : ف ، س ٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٣٤/٣ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٢١ .

(٤) زيادة من : الأصل .

وَجْهَيْنِ، أَضْلُهُمَا إِذَا نَكَلَتِ الزَّوْجَةُ عَنِ اللَّعَانِ . وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْقَذْفِ وَالْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ، أَنَّهُ يُقْضَى فِيهِ بِالتُّكُولِ، إِلَّا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: هُوَ قَوْلٌ قَدِيمٌ، الْمَذْهَبُ عَلَى خِلَافِهِ .

فصل : واليَمِينُ الْمَشْرُوعَةُ الَّتِي يَتَرَأُّ بِهَا الْمَطْلُوبُ هِيَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تعالى ؛ لقوله تعالى : ﴿ تَحْسُبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال تعالى : ﴿ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقال النبي ﷺ لِرُكَانَةِ بْنِ عَبِيدٍ يَزِيدَ فِي الطَّلَاقِ : « اللَّهُ مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً ؟ » . قال : اللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً <sup>(٤)</sup> . وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَالِفُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، عَذْلًا أَوْ فَاسِقًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْحَضْرَمِيِّ الْمُدْعَى عَلَى الْكِندِيِّ : « لَيْسَ لَكَ إِلَّا يَمِينُهُ » . فقال الحَضْرَمِيُّ : إِنَّهُ رَجُلٌ فَاجِرٌ لَا يُيَالَى عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ . قال : « لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ » <sup>(٥)</sup> . وقال الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ : كَانَ يَتَنَبَّى وَيَسِرُّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ أَرْضَ ، فَجَحَدَنِي ، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ ؟ » . قلتُ : لَا . قال لليَهُودِيِّ : « اخْلِفْ » <sup>(٦)</sup> . قلتُ : إِذَا يَخْلِفَ ، فَيَذْهَبَ بِمَالِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تعالى :

(١) سورة المائدة ١٠٦ .

(٢) سورة النور ٦ .

(٣) سورة الأنعام ١٠٩ ، سورة النحل ٣٨ ، سورة النور ٥٣ ، سورة فاطر ٤٢ .

(٤) تقدم تخريجه في ٤ / ٤٣٠ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٥ .

(٦) بعده في م : « ثلاثا » .

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup> . إلى آخر الآية .  
رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> .

وأين حلف ، ومتى حلف ، أجزأ ؛ لظاهر ما روينا . وحلف عمر ،  
رضي الله عنه ، في حُكُومَةِ لَأُتَيَّ في النَّخْلِ ، في مجلس زَيْد ، [٤٦٤ و] فلم  
يُنْكَرْهُ أَحَدٌ<sup>(٣)</sup> .

واختار الخرقى تغليظها في حق الكافر خاصة في المكان واللفظ ،  
فقال : واليمين التي يَتَرَأُّ بها المَطْلُوبُ هي اليمين بالله ، إلا أنه إن كان  
يَهُودِيًّا ، قِيلَ له : قُلْ : والله الذي أنزل التَّوْرَةَ على موسى . وإن كان  
نَصْرَانِيًّا ، قِيلَ له : قُلْ : والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى . وإن كان لهم  
مَوَاضِعُ يُعْظَمُونَهَا ، وَيَتَوَقَّوْنَ أَنْ يَخْلِفُوا فِيهَا كَاذِبِينَ ، حَلَفُوا فِيهَا<sup>(٤)</sup> ؛ لِمَا  
رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي  
لِلْيَهُودِ : « نَشَدْتُكُمْ بِاللَّهِ<sup>(٥)</sup> الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى ، مَا تَجِدُونَ فِي  
التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى ؟ » . رواه أبو داود<sup>(٦)</sup> . وعلى هذا يُحْلَفُ الْمَجُوسِيُّ ،

---

(١) سورة آل عمران ٧٧ .

(٢) في : باب الرجل يحلف على علمه فيما غاب عنه ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢ / ٢٨٠ .

كما أخرجه ابن الجارود ، في : المنتقى ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٨٩ .

(٤) في الأصل : « بها » .

(٥) في الأصل : « الله » .

(٦) في : باب رجم اليهوديين ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

قُلْ: وَاللَّهِ الَّذِي خَلَقَنِي وَرَزَقَنِي . وَيُحْلِفُ الْوَثْنِيُّ ، وَمَنْ لَا يُعْبُدُ اللَّهَ ، بِاللَّهِ وحده . واختارَ أبو الخطَّابِ أَنَّ الحَاكِمَ إِذَا رَأَى تَغْلِيظَهَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَالكَافِرِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، فَعَلَ . وَتَغْلِيظُهَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ بِاللَّفْظِ مِثْلُ قَوْلِهِ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الَّذِي يَعْلَمُ مِنَ السِّرِّ مَا «يَعْلَمُ مِنَ» الْعَلَانِيَةِ . وَفِي الزَّمَانِ أَنَّ يُحْلَفَ بَعْدَ الْعَصْرِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ﴾ <sup>(١)</sup> . أَوْ <sup>(٢)</sup> يُحْلَفَ بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ . وَفِي الْمَكَانِ «أَنْ يُحْلَفَ» بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ بِمَكَّةَ ، وَعِنْدَ مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ ، وَعِنْدَ الصَّخْرَةِ بِالْقُدْسِ ، وَعِنْدَ الْمَنْبَرِ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ ؛ لِمَا رَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» <sup>(٣)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنْبَرِي هَذَا بِيَمِينِ آئِمَةٍ ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ » . وَلِأَنَّهُ ثَبَتَ التَّغْلِيظُ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ ، فَتَقْيِيسُ عَلَيْهِمْ غَيْرَهُمْ . وَلَا تُغْلَظُ إِلَّا فِيمَا لَهُ خَطَرٌ ؛ كَالنِّصَابِ مِنَ الْمَالِ ، وَالْقِصَاصِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَقِ ، وَنَحْوِهِ .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «يَعْمَلُهُ فِي» .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ١٠٦ .

(٣) فِي ف ، م : «و» .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، س ٣ .

(٥) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَنَثِ عَلَى مَنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . الْمَوْطَأُ ٢/٧٢٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْظِيمِ الْيَمِينِ عِنْدَ مَنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ ، سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/١٩٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْيَمِينِ عِنْدَ مَقَاطِعِ الْحَقُوقِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٧٧٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٣٢٩ ، ٥١٨ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : «فِي» .

**فصل :** وَيُسْتَحْلَفُ عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ ، فَإِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ قَرْضًا أَوْ يَتَّعًا ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ مَا أَقْرَضَنِي وَلَا بَاعَنِي . حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ . وَإِنْ أَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا . حَلَفَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ شُرْعَتْ لِتَحْقِيقِ جَوَابِهِ ، وَتَأْكِيدِ صِدْقِهِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ ، فَكَانَتْ عَلَى حَسْبِهِ . فَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ أَلْفًا ، فَجَوَابُهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى <sup>(٣)</sup> الْأَلْفِ ، وَلَا شَيْئًا مِنْهَا ، أَوْ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى <sup>(٣)</sup> شَيْئًا . وَيَحْلِفُ كَذَلِكَ ، وَلَا يُكْتَفَى مِنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْفِي اسْتِحْقَاقَ <sup>(٤)</sup> بَعْضِهَا <sup>(٥)</sup> . وَإِنْ ادَّعَى عَلَى مُغْسِرٍ حَقٌّ هُوَ عَلَيْهِ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ ، فَإِنَّ الْحَقَّ فِي ذِمَّتِهِ .

**فصل :** وَمَتَى كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَى الْخَضَمِ فِي نَفْسِهِ ، حَلَفَ عَلَى الْبَيِّنَاتِ فِي التَّنْفِي وَالْإثْبَاتِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَحْلَفَ رَجُلًا ، فَقَالَ : « قُلْ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، مَا لَهُ عِنْدِي شَيْءٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup> . وَلَأَنَّ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ بِهِ <sup>(٧)</sup> ، فَلَزِمَهُ الْقَطْعُ بِنَفْيِهِ . فَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَيْهِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ فِي الْإثْبَاتِ ، حَلَفَ عَلَى الْبَيِّنَاتِ ؛ لِأَنَّ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ بِهِ ، وَفِي التَّنْفِي يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) في م : « استحقاقه » .

(٥) في الأصل : « بعضه » .

(٦) في : باب كيف اليمين من كتاب الأفضية . سنن أبي داود ٢/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

كما أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١٠/١٨٠ .

(٧) سقط من : الأصل .



نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَذَكَرَ حَدِيثَ <sup>(١)</sup> الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ <sup>(٢)</sup> الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَضْطَرُّوا النَّاسَ فِي أَيْمَانِهِمْ أَنْ يَخْلِفُوا عَلَى مَا لَا  
يَعْلَمُونَ » <sup>(٣)</sup> . وَفِي حَدِيثِ الْحَضْرَمِيِّ : وَلَكِنْ أَخْلَفَهُ : وَاللَّهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا  
أَرْضِي اغْتَصَبَتْ بِهَا <sup>(٤)</sup> أَبُوهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . وَلَأنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِحَاطَةُ بِنَفْيِ  
فِعْلٍ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يُكَلِّفْ ذَلِكَ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى عَنْهُ أَنَّهُ [٤٦٤ ط] قَالَ :  
عَلَى كُلِّ حَالٍ الْيَمِينُ عَلَى الْعِلْمِ فِيمَا يُدَّعَى عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ ، أَوْ فِيمَا يُدَّعَى  
عَلَى مَالِهِ . قَالَ : وَبِالْأَوَّلِ أَقُولُ . قَالَ : وَعَنْهُ فِي مَنْ بَاعَ سِلْعَةً ، فَظَهَرَ  
الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ بِهَا ، وَأَنْكَرَهُ الْبَائِعُ ، هَلِ الْيَمِينُ عَلَى عِلْمِهِ أَوْ عَلَى  
الْبَيِّنَاتِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

وَإِنْ بَاعَ عَبْدًا فَأَبَقَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، فَهَلِ يَخْلِفُ عَلَى عِلْمِهِ ، أَوْ <sup>(٦)</sup>  
عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْبُقْ عِنْدَهُ <sup>(٧)</sup> ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

(١ - ١) سقط من : م ، وفي ف : « النسائي عن » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٨ / ٤٩٤ .

كما أخرجه الخطيب ، في : تاريخ بغداد ٣ / ٣١٣ . وأبو نعيم ، في : تاريخ أصبهان ٢ /  
٢١٦ . كلاهما موصولا من حديث ابن مسعود . وانظر الكلام على الحديث في : الإرواء ٨ /  
٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٣) في الأصل : « اغتصبها » .

(٤) في : باب الرجل يخلف على علمه فيما غاب عنه ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢ /  
٢٨٠ .

كما أخرجه ابن الجارود ، في : المنتقى ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٥) سقط من : ف .

(٦) زيادة من : م .

(٧) في الأصل : « قط » .

فصل : وإذا ادَّعى عليه جماعة حقًا، فأنكر، لزِمته<sup>(١)</sup> لكلِّ واحدٍ يمينٌ ؛ لأنَّه مُنكَرٌ لحَقِّ كلِّ واحدٍ منهم . فإن قال : أنا أخلفُ للجميع يمينًا واحدةً . لم يُقْبَلْ منه ، وإن رَضِيَ الجماعةُ بيمينٍ واحدةٍ ، جاز ؛ لأنَّ الحقَّ لهم لا يخرجُ عنهم .

---

(١) في ف ، م : «لزمه» .

## كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

وَتَحْمُلُهَا وَأَدَاؤُهَا فَرَضٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَكْفُرُوا بِالْشَّهَادَةِ وَمَنْ يَكْفُهَا فَإِنَّهُ عَاقِبُ قَلْبُهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ولأنها أمانة ، فلزِمَ <sup>(٣)</sup> أدائها عند طلبها ، كالودِيعَةِ .

وهي فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، إن لم يُوجَدَ مَنْ يُكْتَفَى به غيرُ اثْنَيْنِ ، تَعَيَّنَ عليهما ؛ لأنَّ الْمُقْضُودَ لَا يَحْضُلُ إِلَّا بِهِمَا ، وإن 'قَامَ بِهَا' مَنْ يَكْفِي ، سَقَطَتْ عَنْهُ سِوَاهُ <sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ الْقَضْدَ حِفْظَ الْحَقُوقِ ، وَقَدْ حَصَلَ .

وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى الْعُقُودِ كُلِّهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ .  
يَغْنَى فِي الْمَدَائِنَةِ .

وَلَا يَجِبُ فِي عَقْدِ غَيْرِ النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « فَلَزِمَهُ » ، وَفِي م : « فِلْزِمَ » .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « أَقَامَ بِهِمَا » .

(٥) فِي م : « سَوَاهِمَ » .

كَانُوا يَتَّبِعُونَ فِي عَصْرِهِ فِي الْأَسْوَاقِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ ، فَلَمْ يُنْكَزْ عَلَيْهِمْ ،  
وَلَأَنَّ فِي إِيْجَابِهِ خَرْجًا ، فَسَقَطَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ  
مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لَادِمِيَّ عَالِمٍ بِهَا ، لَمْ يَشْهَدْ حَتَّى  
يَسْأَلَهُ صَاحِبُهَا ، يَأْزِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ  
الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمٌ يَنْذُرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ ،  
وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ » . <sup>(٢)</sup> « رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ » .  
وإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا ، اسْتَحِبَّ إِعْلَامُهُ بِهَا ، وَلَهُ أَذَاؤُهَا قَبْلَ إِعْلَامِهِ ؛ لِقَوْلِ  
النَّبِيِّ ﷺ : « أَلَا أُبَيِّكُم بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ  
يُسْأَلَهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ ،  
جَمْعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ .

(١) سورة الحج ٧٨ .

(٢ - ٢) فِي م : « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أَشْهَدَ ، مِنْ كِتَابِ  
الشَّهَادَاتِ ، وَفِي : بَابِ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفِي : بَابِ مَا يَحْذَرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا ... ،  
مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ ، وَفِي : بَابِ إِثْمٍ مِنْ لَا يَفِي بِالْإِثْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ /  
٢٢٤ ، ٢ / ٥ ، ٣ ، ٨ / ١١٣ ، ١٧٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقَرْنِ الثَّلَاثِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفِتَنِ ، وَفِي : بَابِ  
مَنْ ، مِنْ أَبْوَابِ الشَّهَادَاتِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٩ / ٦٦ ، ١٧٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ /  
٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ .

(٣) فِي : بَابِ فِي الشَّهَادَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٧٣ . =

وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى ، لَمْ يُسْتَحَبَّ أَدَاؤُهَا ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ ، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » <sup>(١)</sup> .  
 وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

---

= كما أخرجه مسلم، في: باب بيان خير الشهود، من كتاب الأقضية. صحيح مسلم ٣/ ١٣٤٤. والترمذي، في: باب ما جاء في الشهداء أيهم خير؟ من أبواب الشهادات. عارضة الأحوذى ٩/ ١٦٩، ١٧٠. وابن ماجه، في: باب الرجل عنده الشهادة لا يعلم بها صاحبها، من كتاب الأحكام. سنن ابن ماجه ٢/ ٧٩٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في الشهادات، من كتاب الأقضية. الموطأ ٢/ ٧٢٠. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ١١٥ - ١١٧، ١٩٢/ ٥، ١٩٣.

(١) قريب منه ما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٧٤.  
 وانظر ما أخرجه ابن ماجه، في: باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، من المقدمة، وفي: باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات، من كتاب الحدود. سنن ابن ماجه ١/ ٨٢، ٨٥٠/ ٢.  
 (٢) سورة النور ١٣.



## بَابُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَمَنْ تَرَدُّ

يُعْتَبَرُ فِي الشَّاهِدِ الْمَقْبُولِ شَهَادَتُهُ سِتَّةَ شُرُوطٍ :

أحدها : العقل ، فلا تُقْبَلُ شهادةُ طفل ، ولا مجنون ، ولا سكران ، ولا مُبْرَسَمٌ ؛ [١٦٥هـ] لأنَّ قَوْلَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا يُقْبَلُ ، فعلى غيرِهِمْ أَوْلَى .

والثاني : البلوغ ، فلا تُقْبَلُ شهادةُ صَبِيٍّ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ <sup>(١)</sup> . والصَّبِيُّ ليس من رِجَالِنَا ، ولأنَّه ليس بِمُكَلَّفٍ ، أشبه المجنون . وعنه ، تُقْبَلُ شهادةُ ابنِ العَشْرِ إذا كان عَاقِلًا ؛ لأنَّه يُؤَمَّرُ بِالصَّلَاةِ ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا ، أشبه البالغ . وعنه ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي الْجِرَاحِ <sup>(٢)</sup> خَاصَّةً ، إِذَا شَهِدُوا قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ عَنِ الْحَالِ الَّتِي تَجَارَحُوا عَلَيْهَا ؛ لأنَّه قولُ ابنِ الزُّبَيْرِ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ .

والثالثُ : الضَّبْطُ ، فلا تُقْبَلُ شهادةُ مَنْ يُعْرِفُ بِكَثْرَةِ الْعَلَطِ وَالْعَقْلَةِ ؛ لأنَّه لَا تَحْصُلُ الثَّقَةُ بِقَوْلِهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَلَطِهِ ، وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ مَنْ يَقِلُّ <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَسْلَمُ مِنَ الْغَلَطِ .

والرابعُ : النُّطْقُ ، فلا تُقْبَلُ شهادةُ الْأَخْرَسِ بِالْإِشَارَةِ ؛ لِأَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ ،

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٢) في م : « الجروح » .

(٣) في م : « يقبل » .

فلم تُقْبَلْ ، كإشارة الناطقي ، وإنما قُبِلَتْ في أحكامه المختصة به للضرورة ،  
وهي هلئها مَعْدُومَةٌ .

الخامس : الإسلام ، فلا تُقْبَلُ شهادة كافر بحال ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال تعالى : ﴿ مِمَّن رَّضَوْنَ مِن الشُّهَدَاءِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . والكافر ليس بعَدْلٍ ، ولا مَرْضِيٍّ ، ولا هو مِنَّا ، إِلَّا أَنْ شَهِدَ أَهْلُ الْكِتَابِ تُقْبَلُ فِي الْوَصِيَّةِ فِي الشَّفَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمْ ، وَيُسْتَحْلَفُ مَعَ شَهَادَتِهِ بَعْدَ الْعَصْرِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . الآيات ، نَزَلَتْ فِي تَيْمِيمِ الدَّارِي وَعَدِيٍّ ، وَكَانَا نَضْرَائِيَّيْنِ ، شَهِدَا بِوَصِيَّةِ مَوْلَى لَعْمَرُو بْنِ الْعَاصِ . رَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> وَغَيْرُهُ . وَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ شَهَادَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ جَائِزَةٌ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ بَعْضِ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى بَعْضٍ . زَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَلِي بَعْضًا ، فَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ

(١) سورة الطلاق ٢ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) سورة المائدة ١٠٦ .

(٤) في : باب شهادة أهل الذمة ... من كتاب الأفضية . سنن أبي داود ٢٧٦/٢ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدَا بَيْنَكُمْ ... ﴾ ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ١٦/٤ . والترمذي ، في : باب تفسير سورة المائدة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٨٢/١١ - ١٨٤ .

(٥) في : باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢ /



عليهم ، كالمُسْلِمِينَ . والمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . قَالَ الْخَلَّالُ : غَلَطَ حَنْبَلٌ فِيمَا رَوَاهُ لَا<sup>(١)</sup> شَكَّ فِيهِ . وَالْحَبَرُ يَزْوِيهِ مُجَالِدٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْيَمِينَ ، فَإِنَّهَا شَهَادَةٌ .

**فصل : الشَّرْطُ السَّادِسُ : الْعَدَالَةُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :** ﴿ إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْ أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ ، وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا ذِي غِمْرٍ<sup>(٥)</sup> عَلَى أَخِيهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup> .

وَيُعْتَبَرُ فِي الْعَدَالَةِ شَيْئَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ ، وَ<sup>(٧)</sup> الْإِذْمَانِ عَلَى الصَّغَائِرِ . وَالْكَبَائِرُ كُلُّ مَا فِيهِ حَدٌّ أَوْ<sup>(٨)</sup> وَعِيدٌ . فَمَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ

= كما أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١٠ / ١٦٥ . وضعفه في الإرواء ٨ / ٢٨٣ .

(١) في الأصل : « ولا » .

(٢) سورة الحجرات ٦ .

(٣) سورة الطلاق ٢ .

(٤) سورة النور ٤ .

(٥) الغمر : الحقد والغل .

(٦) في : باب من ترد شهادته ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢ / ٢٧٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من لا تجوز شهادته ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه

٧٩٢ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٨١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٧) بعده في م : « اجتناب » .

(٨) في ف : « ما و » .

الصَّغَائِرِ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْ مِثْلِهِ شَهَادَةُ الزُّورِ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى الْقَاضِي، فَقَسَمْنَا عَلَيْهِ مُرْتَكِبَ الْكِبَائِرِ، وَاعْتَبَرْنَا فِي مُرْتَكِبِ الصَّغَائِرِ الْأَغْلَبَ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَغْلَبِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَالآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا . وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ فِعْلُ <sup>(٢)</sup> صَغِيرَةٍ نَادِرًا ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَسْلَمُ مِنْهَا <sup>(٣)</sup> ، وَلِهَذَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ تَغَيَّرَ اللَّهُمَّ تَغَيَّرَ جَمًّا ، وَآيٌ عَبْدٌ لَكَ لَا أَلَّا » <sup>(٤)</sup> .

وَالثَّانِي ، الْمُرُوءَةُ ، فَلَا تُقْبَلُ [ ٤٦٥ ط ] شَهَادَةُ غَيْرِ ذِي الْمُرُوءَةِ ؛ كَالْمُعْنَى ، وَالرَّقَاصِ ، وَالطُّفَيْلِيِّ ، وَالْمُتَمَسِّخِرِ ، وَمَنْ يُحَدِّثُ بِمُبَاضَعَةِ أَهْلِهِ ، وَمَنْ يَكْشِفُ عَوْرَتَهُ فِي الْحَمَامِ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَكْشِفُ رَأْسَهُ فِي مَوْضِعٍ لَا عَادَةَ بِكَشْفِهِ فِيهِ ، وَيَمْدُدُ رِجْلَيْهِ فِي مَجْمَعِ النَّاسِ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ مِمَّا يَجْتَنِبُهُ أَهْلُ الْمُرُوءَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْنِفُ مِنَ الْكَذِبِ ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَى أَبُو <sup>(٥)</sup> مَسْعُودٍ الْبَذَرِيُّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ <sup>(٦)</sup> : « إِنْ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى ، إِذَا لَمْ تَشْتَحِ ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ » <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة الأعراف ٨.

(٢) فى م : « فى عمل » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب تفسير سورة النجم ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٢ /

١٧٣ . والحاكم ، فى : المستدرک ٤٦٩ / ٢ . والطبرى ، فى : تفسيره ١٧ / ٦٦ .

والرجز من الشواهد النحوية . انظر : معجم شواهد العربية ٢ / ٥٣٠ .

(٥) فى ف : « ابن » .

(٦) أخرجه البخارى ، فى : باب حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب ، من كتاب الأنبياء . =

وفى أصحاب الصنائع الدنيئة؛ كالكساح، والزبال، والقمام،  
والقراد<sup>(١)</sup>، والكباش<sup>(٢)</sup>، والمشغوذ، والحجام، وجهان؛ أحدهما، لا تُقبلُ  
شهادتهم<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ هذا دناؤه يَجْتَنِبُهُ<sup>(٤)</sup> أهلُ المروءات، فأشبه ما قبله.  
والثاني، تُقبلُ شهادتهم إذا حَسُنَتْ طَرِيقَتُهُمْ فى دينهم؛ لأنّ الله تعالى  
قال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

وألحق أصحابنا بهذه الصنائع الحياكة والدباغة والحراسة؛ لدناؤها.  
والأولى فى هذه قبول الشهادة؛ لأنّه قد تولاها كثيرٌ من الصالحين وأهل  
المروءة.

ومن كانت صناعته مُحَرَّمَةً؛ كصانِعِ المزامير، والطناير، لا تُقبلُ  
شهادته؛ لأنّه مُدْمِنٌ على المعاصي، ساقطُ المروءة. وكذلك المقامر؛ لأنّ  
القمار من الميسر الذى أمر الله تعالى باجتنابه، وفيه دناؤه، وسفّة، وأكل  
مالٍ بالباطل.

**فصل : ويَحْرُمُ اللَّعِبُ بالنَّزْدِ وَالشُّطْرُنْجِ وَإِنْ خَلَا مِنَ الْقِمَارِ؛ لِمَا رَوَى**

= صحيح البخارى ٢١٥/٤. وأبو داود، فى : باب فى الحياء، من كتاب الأدب. سنن أبى داود  
٥٥٢/٢. وابن ماجه، فى : باب الحياء، من كتاب الزهد. سنن ابن ماجه ١٤٠٠/٢. والإمام  
أحمد، فى : المسند ١٢١/٤، ١٢٢، ٢٧٣/٥.

(١) القراد : الذى يلعب بالقرود ويطوف به الأسواق وغيرها مكتسبا به.

(٢) الكباش : الذى يلعب بالكباش ويناطح بها.

(٣) فى م : «شهادته».

(٤) فى م : «يجتنبه».

(٥) سورة الحجرات ١٣.

أبو موسى قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ شِيرٍ ، فَقَدْ غَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وعن وائِلَةَ بْنِ الْأَشَقِّعِ قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ لِلَّهِ<sup>(٢)</sup> عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتِّينَ نَظْرَةً ، لَيْسَ لِصَاحِبِ الشَّاهِ فِيهَا نَصِيبٌ » . رواه أبو بكر<sup>(٣)</sup> . ومَرَّ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى قَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِالشُّطْرُنْجِ ، فَقَالَ : ﴿ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَلَأنَّهُ لَعِبٌ يَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَهُ الْقِمَارَ .

وَالنَّرْدُ أَشَدُّ مِنَ الشُّطْرُنْجِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ ، وَثُبُوتِ الْخَبَرِ فِيهِ<sup>(٥)</sup> .

فَأَمَّا اللَّعِبُ بِالْحَمَامِ ؛ فَإِنْ كَانَ يُقَصَّدُ بِهِ تَعْلِيمُهَا حَمَلَ الْكُتُبِ وَنَحْوَهَا

(١) فى : باب فى النهى عن اللعب بالنرد ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٥٨٢ / ٢ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب اللعب بالنرد ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ /  
١٢٣٧ ، ١٢٣٨ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى النرد ، من كتاب الرؤيا . الموطأ ٢ /  
٩٥٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٩٤ / ٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ . والحاكم ، فى : المستدرک ١ /  
٥٠ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٢١٥ / ١٠ .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) وأخرجه ابن حبان ، فى : المجروحين ٢ / ٢٩٧ . وابن الجوزى ، فى : العلل المتناهية ٢ / ٢٩٧ .  
وانظر حاشيته . وقال فى الإرواء ٨ / ٢٨٧ : موضوع .  
وصاحب الشاه : من يلعب بالشطرنج .

(٤) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٨ / ٥٥٠ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ١٠ / ٢١٢ .  
وانظر الكلام على ضعف الأثر ، فى : الإرواء ٨ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ .  
وما اقتبسه على ، رضى الله عنه ، هو الآية ٥٢ من سورة الأنبياء .

(٥) سقط من : م .

مَّا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَتَأْدِيبِ الْفَرَسِ . وَإِنْ كَانَ لَغَرَضٌ مُحَرَّمٌ ؛ مِنَ الْقِمَارِ ، أَوْ أَخَذَ حَمَامٍ غَيْرِهِ وَنَحْوِهِ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ . وَإِنْ كَانَ عَبَثًا ، فَهُوَ ذَنَاءَةٌ وَسَفَهٌ ، فَمَا دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ مِنَ الْمُحَرَّمِ وَالسَّفَهِ ، <sup>(١)</sup> مَنَعَ قَبُولَ <sup>(٢)</sup> شَهَادَتِهِ ؛ لِزَوَالِ عَدَالَتِهِ ، وَمَا نَذَرَ لَمْ يَمْتَنِعْ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الصَّغَائِرِ .

فَأَمَّا اللَّعِبُ بِآلَاتِ الْحَرْبِ ؛ كَالْمُنَاضِلَةِ ، وَتَأْدِيبِ الْفَرَسِ ، وَالثَّقَافِ <sup>(٣)</sup> ، فَمَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْقُوَّةِ لِلجِّهَادِ ، وَقَدْ لَعِبَ الْحَبَشَةُ بِالْحِرَابِ وَالدَّرَقِ <sup>(٤)</sup> بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ <sup>(٥)</sup> .

**فصل في المَلاهي :** وهى نَوَاعٍ <sup>(٥)</sup> : مُحَرَّمٌ ، وهى الآلَاتُ الْمُطْرِبَةُ مِنْ غَيْرِ غِنَاءٍ ؛ كَالْمَزْمَارِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ عُودٍ أَوْ قَصَبٍ ، كَالشُّبَّابَةِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، <sup>(٦)</sup> وَالطُّنْبُورِ <sup>(٦)</sup> ، وَالْعُودِ ، وَالْمَعْرَفَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أُمَامَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « <sup>(٧)</sup> إِنَّ اللَّهَ <sup>(٧)</sup> بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ، وَأَمَرَنِي بِمَحَقِّ الْمَعَازِفِ وَالْمَزَامِيرِ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ <sup>(٨)</sup> فِي « سُنَنِهِ » . وَلِأَنَّهَا تُطْرِبُ ، وَتَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ

(١ - ١) فى م : « لم تقبل » .

(٢) الثقاف : أداة من خشب أو حديد تثقف بها الرماح لتستوى وتعتدل ، والثقافة : الملاعبة بالسيف .

(٣) الدرق ؛ جمع الدركة : وهى الترس من جلد ليس فيه خشب ولا عَقَب .

(٤) تقدم تخريجه فى ٤ / ٢٢١ .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦ - ٦) فى م : « كالطنبور » .

والطنبور : آلة من آلات اللعب واللهو والطرب ، ذات عنق وأوتار .

(٧ - ٧) سقط من : الأصل .

(٨) وأخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٢٥٧ ، ٢٦٨ .

وانظر إسناده سعيد فى : المغنى ١٤ / ١٥٨ ، والشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ٢ / ٣٦٥ .

اللَّهُ وعن الصلاة، فحُرِّمَتْ، كَالْخَمْرِ.

التَّوْعُ الثَّانِي: مُبَاحٌ، وَهُوَ الدُّفُّ فِي النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ الدُّفَّ». <sup>(١)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ. وَفِي مَعْنَاهُ مَا كَانَ فِي حَادِثِ سُرُورٍ. وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِهِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ صَوْتَ الدُّفِّ، بَعَثَ فَنَظَرَ، فَإِنْ كَانَ فِي وَلِيمَةٍ <sup>(٢)</sup> سَكَتَ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ، [ر٤٦٦] عَمَدَ بِالْذَّرَّةِ <sup>(٣)</sup>. وَهُوَ مَكْرُوهٌ لِلرَّجُلِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِتَشَبُّهِهِ بِالنِّسَاءِ.

وَأَمَّا الضَّرْبُ بِالْقَضِيبِ <sup>(٤)</sup>، فَلَيْسَ بِمُطْرِبٍ، فَلَا يَحْرُمُ، وَإِنَّمَا هُوَ تَابِعٌ لِلْغِنَاءِ، فَيَتَّبَعُهُ فِي الْكِرَاهَةِ.

وَمَنْ أَدْمَنَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَعْصِيَةٌ، وَإِنَّمَا دَنَاءَةٌ وَسُقُوطٌ مُرَوِّعَةٌ.

---

(١ - ١) زيادة من: م.

والحديث أخرجه الترمذی، فی: باب ما جاء فی إعلان النکاح، من أبواب النکاح. عارضة الأحوذی ٣٠٨/٤. وابن ماجه، فی: باب إعلان النکاح، من کتاب النکاح. سنن ابن ماجه ٦١١/١. كلاهما من حديث عائشة، وعند الترمذی بزيادة: «واجعلوه فی المساجد». وضعف البوصیری إسناده ابن ماجه. مصباح الزجاجة ٨٧/٢، ٨٨. وضعفه الألبانی بهذه الزیادة. انظر السلسلة الضعیفة ٤٠٩/٢، ٤١٠.

كما أخرج الجزء الأول الإمام أحمد، فی: المسند ٥/٤، من حديث عبد الله بن الزبیر مرفوعاً بسند حسن. انظر: التلخیص الحبیر ٢٠١/٤، ٢٠٢، وإرواء الغلیل ٥٠/٧.

(٢) بعده فی الأصل: «نکاح».

(٣) أخرجه عبد الرزاق، فی: المصنف ٥/١١.

(٤) فی م: «بالقصب».

**فصل : قال أحمدُ، رَحِمَهُ اللهُ : لا يُعْجِزُنِي الْغِنَاءُ ؛ لِأَنَّهُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ**  
**فِي الْقَلْبِ . وقال : مَنْ خَلَفَ وَلَدًا يَتِيمًا لَهُ جَارِيَةٌ مُغْنِيَّةٌ ، تَبَاعُ سَادَجَةً .**  
**واختلف أصحابنا فيه ؛ فذهبت طائفة إلى تحريمه ؛ لأنه يُزَوِّى عن ابن**  
**عَبَّاسٍ ، وابنِ مَسْعُودٍ ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي**  
**الْقَلْبِ »<sup>(١)</sup> . وَذَهَبَ الْخَلَّالُ وَأَبُو بَكْرِ إِلَى إِبَاحَتِهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ . وَهُوَ قَوْلُ**  
**الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَتْ عِنْدِي جَارِيَتَانِ**  
**تُغْنِيَانِ ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : مَرْمُورُ الشَّيْطَانِ فِي يَتِيبِ**  
**رَسُولِ اللهِ ﷺ ! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « دَعَهُمَا ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ »<sup>(٢)</sup> .**  
**قال أبو بكرٍ : الْغِنَاءُ وَالنَّوْخُ وَاحِدٌ ، مُبَاحٌ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ<sup>(٣)</sup> مُنْكَرٌ ، وَلَا فِيهِ**  
**طَعْنٌ . وَفِي الْجُمْلَةِ ، مَنْ اتَّخَذَهُ صِنَاعَةً يُؤْتِي لَهُ ، أَوْ اتَّخَذَ غُلَامًا أَوْ جَارِيَةً**  
**مُغْنِيَّتَيْنِ يَجْمَعُ عَلَيْهِمَا النَّاسُ ، فَلَا شَهَادَةَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ سَفَةٌ وَسُقُوطٌ مُرْوِةٌ ،**  
**وَمَنْ كَانَ يَغْشَى يُيُوتَ الْغِنَاءِ ، أَوْ يَغْشَاهُ الْمُغْنُونَ لِلسَّمَاعِ مُتَظَاهِرًا بِهِ ، وَكَثُرَ**  
**منه ، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ ، وَمَنْ اسْتَتَرَ بِذَلِكَ ، أَوْ غَنَى لِنَفْسِهِ قَلِيلًا ، لَمْ تُرَدِّ**  
**شَهَادَتُهُ . فَإِنْ كَثُرَ مَعَ الْاسْتِتَارِ بِهِ ، رُدَّتْ شَهَادَةُ صَاحِبِهِ عِنْدَ مَنْ حَرَمَهُ ؛**

(١) أخرجه أبو داود ، فى : باب كراهية الغناء والزمر ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٥٧٩ . من حديث ابن مسعود . كما أخرجه البيهقي عنه مرفوعاً وموقوفاً ، فى : السنن الكبرى ٢٢٣ / ١٠ . وهو ضعيف مرفوعاً ، والصحيح أنه موقوف . انظر : تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٣ / ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، كشف الخفاء ٢ / ٨٠ .

ولم نجده من حديث ابن عباس .

(٢) تقدم تخريجه فى ٢٢١ / ٤ .

(٣) فى م : « معهما » .

لأنَّه مَعْصِيَةٌ، وَمَنْ أَبَاحَهُ، لَمْ يَزِدَّهَا؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْصِيَةَ فِيهِ، وَلَمْ يَتَظَاهَرْ  
بِهِ .

وَأَمَّا الْحُدَاءُ، فَمُبَاحٌ «لَا بَأْسَ بِهِ»؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ  
جَيْدَ الْحُدَاءِ، وَكَانَ مَعَ الرِّجَالِ، وَكَانَ أُنْجَشَةُ مَعَ النِّسَاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ  
لَا بَيْنَ رَوَاحَةَ: «حَرِّكَ بِالقَوْمِ». فَأَنْدَفَعَ يَزْتَجِرُ، فَتَبِعَهُ أُنْجَشَةُ، فَأَعْتَقَتْ  
الإِبِلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأُنْجَشَةَ: «رُؤَيْدُكَ، رِفقًا بِالقَوَارِيرِ»<sup>(٢)</sup>.

وَنَشِيدُ الْأَعْرَابِ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَالْحُدَاءِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَصْوَاتِ،  
إِلَّا الْقِرَاءَةُ<sup>(٣)</sup> بِالْأَلْحَانِ، قَالَ الْقَاضِي: هِيَ مَكْرُوهَةٌ. وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنْ  
أَفْرَطَ<sup>(٤)</sup> فِيهَا، فَأَشْبَعَ الْحَرَكَاتِ، حَتَّى صَارَتْ الْفَتْحَةُ أَلْفًا، وَالضُّمَّةُ وَاوًا،  
وَالْكَسْرَةُ يَاءً، حَرْمٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ الْقُرْآنِ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَلَا

---

(١ - ١) سقط من: م .

(٢) لم نَجِدْهُ عَنْ عَائِشَةَ .

وقد أخرجه عن أنس بن مالك، البخاري، في: باب المعارض مندوحة عن الكذب، من  
كتاب الأدب. صحيح البخاري ٥٨/٨. ومسلم، في: باب رحمة النبي ﷺ بالنساء، من  
كتاب الفضائل. صحيح مسلم ٤/١٨١١، ١٨١٢. وابن حبان، انظر: الإحسان ٧/٥٢٢.  
والإمام أحمد، في: المسند ٣/١٠٧، ١١٧، ١٧٢، ١٧٦، ١٨٧، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٢٧،  
٢٥٤.

وعن عمر وابن رواحة أخرجه النسائي، في: باب عبد الله بن رواحة، رضى الله عنه، من  
كتاب المناقب. السنن الكبرى ٥/٦٩، ٧٠.

(٣) في الأصل، ف: «القرآن».

(٤) في ف، م: «فرط».



بأس به ؛ فإنَّ النبي ﷺ قد <sup>(١)</sup> قرأَ ورَجَعَ <sup>(٢)</sup> . وقال : « مَا أَدْنَى اللَّهِ لشيءٍ » <sup>(٣)</sup> ، كَأَدْنَى لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ ، يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ ، يَجْهَرُ بِهِ » <sup>(٤)</sup> . أى : اسْتَمَعَ . وكان النبي ﷺ يَسْتَمِعُ إِلَى أَبِي مُوسَى ، وقال : « لَقَدْ أُوتِيتْ مِرْمَارًا مِنْ مَرَامِيرِ آلِ دَاوُدَ » . فقال أبو موسى : لو عَلِمْتُ أَنَّكَ تَسْتَمِعُ ، لَحَبَّرْتُهُ لَكَ تَحْيِيرًا <sup>(٥)</sup> .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ، من كتاب المغازى ، وفى : باب القراءة على الدابة ، من كتاب فضائل القرآن ، وفى : باب : ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٨٧/٥ ، ٢٣٨/٦ ، ١٩٢/٩ . ومسلم ، فى : باب ذكر قراءة النبي ﷺ سورة الفتح يوم فتح مكة ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/٥٤٧ . وأبو داود ، فى : باب استحباب الترتيل فى القراءة ، من كتاب الوتر . سنن أبى داود ١/٣٣٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥٤/٥ - ٥٦ .

(٣) فى ف : « لنبي » .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب من لم يتغن بالقرآن ، من كتاب فضائل القرآن ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ ، من كتاب التوحيد ، وفى : باب قول النبي ﷺ : « الماهر بالقرآن ... » ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ٢٣٥/٦ ، ٢٣٦/٩ ، ١٧٣ ، ١٩٣ . ومسلم ، فى : باب استحسان تحسين الصوت بالقرآن ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/٥٤٥ . وأبو داود ، فى : باب استحباب الترتيل فى القراءة ، من كتاب الوتر . سنن أبى داود ١/٣٣٩ . والنسائى ، فى : باب تزيين القرآن بالصوت ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢/١٤٠ . والدارمى ، فى : باب التغنى بالقرآن ، من كتاب الصلاة ، ومن كتاب فضائل القرآن . سنن الدارمى ١/٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٤٧٣/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٤٥٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٥ .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب حسن الصوت بالقراءة ، من كتاب فضائل القرآن . صحيح البخارى ٦/٢٤١ . ومسلم ، فى : باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/٥٤٦ . والترمذى ، فى : باب فى مناقب أبى موسى الأشعرى ، =

**فصل : والشُّعْرُ كالْكَلَامِ ، حَسَنُهُ كَحَسَنِهِ ، وَقَبِيحُهُ كَقَبِيحِهِ ؛ لِأَنَّهُ**  
**كَلَامٌ مَوْزُونٌ<sup>(١)</sup> .** وقد رَوَى<sup>(٢)</sup> عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ  
 ﷺ قال : « الشُّعْرُ كالْكَلَامِ ، حَسَنُهُ كَحَسَنِهِ ، وَقَبِيحُهُ كَقَبِيحِهِ »<sup>(٣)</sup> . وقَوْلُ  
 الشُّعْرِ مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ شُعْرَاءُ ، وَيَأْتِيهِ الشُّعْرَاءُ فَيَسْمَعُ مِنْهُمْ .

**فصل : وَتَمْنَعُ التُّهْمَةُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ ، وَهِيَ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ :**

**أَحَدُهَا : كَوْنُهُ وَالِدًا وَإِنْ عَلَا ، [٤٦٦ ظ] أَوْ<sup>(٤)</sup> وَلَدًا وَإِنْ سَفَلَ ؛ لِمَا رَوَتْ**  
**عَائِشَةُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ ، وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا**  
**ذِي غِمْرِ عَلَى أَخِيهِ ، وَلَا ظَنَيْنٍ فِي قَرَابَةٍ ،<sup>(٥)</sup> وَلَا وَلَائٍ<sup>(٥)</sup> » . وَالظَّنَيْنِ**

= رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤١ / ١٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَرْيِينِ  
 الْقُرْآنِ بِالصَّوْتِ ، مِنْ كِتَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ . الْمُجْتَبَى ١٤٠ / ٢ ، ١٤١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي  
 حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٤٢٥ / ١ ، ٤٢٦ . وَالدَّارِمِيُّ ،  
 فِي : بَابِ التَّغْنِي بِالْقُرْآنِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَمِنْ كِتَابِ فُضَائِلِ الْقُرْآنِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ /  
 ٣٤٩ ، ٤٧٢ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٦٩ / ٢ ، ٤٥٠ ، ٣٤٩ / ٥ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٦ /  
 ٣٧ ، ١٦٧ .

وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ زِيَادَةٌ : « لَوْ عَلِمْتَ أَنَّكَ تَسْمَعُ ، لَحَبْرَتَهُ لَكَ تَجْبِيرًا » وَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَ أَبِي  
 يَعْلَى فِي : مُسْنَدِهِ ٢٦٦ / ١٣ ، وَابْنِ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٣١ / ١٠ .

(١) بَعْدَهُ فِي م : « مَشْغُولُهُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « عَنْ » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ ٣١٤ / ٢ ، ٣١٥ . وَطَبْرَانِيُّ ، فِي : الْأَوْسَطِ ٣٤٠ / ٨ .  
 وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : سَنَنِهِ ١٥٦ / ٤ . كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بَنَحْوِهِ .

وَبَنَحْوِهِ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى ، فِي : مُسْنَدِهِ ٢٠٠ / ٨ . وَانْظُرْ : السَّلْسَلَةُ  
 الصَّحِيحَةُ ٤٤٨ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَ » .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

الْمُتَّهَمُ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَّهَمٌ <sup>(١)</sup> فِي حَقِّ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَيْهِ بِطَبِيعِهِ ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي ، يَرِيئُنِي مَا رَأَيْتُهَا <sup>(٢)</sup> » . وَيَسْتَحِقُّ أَحَدُهُمَا التَّفَقُّةَ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَيَعْتَقُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَه . وَعَنْهُ ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا عَدْلَانِ مِنْ رِجَالِنَا ، فَيَدْخُلَانِ فِي عُمُومِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ . وَعَنْهُ ، تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لَوَالِدِهِ ؛ لِدُخُولِهِ فِي الْعُمُومِ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَبِ لِابْنِهِ ؛ لِأَنَّ مَالَهُ كَمَالِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ <sup>(٣)</sup> » . فَكَانَتْ شَهَادَتُهُ لِنَفْسِهِ . فَأَمَّا شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، فَمَقْبُولَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّهَمُ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَحَكَى

= والحديث أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی من لا تجوز شهادته ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذی ۱۷۱/۹ . والبيهقي ، فی : السنن الكبرى ۱۰۵۰/۱۰ .

(١) فی ف : « يتهم » .

(٢) فی ف ، م : « أراها » .

والحديث أخرجه البخارى ، فی : باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ ومنقبه فاطمة ، وباب ذكر أصحاب النبي ﷺ ، وباب مناقب فاطمة عليها السلام ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفي : باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف ، من كتاب النكاح . صحيح البخارى ۲۶/۵ ، ۲۸ ، ۳۶ ، ۴۷/۷ . ومسلم ، فی : باب فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ ، من كتاب فضائل الصحابة . صحيح مسلم ۴/۱۹۰۲ ، ۱۹۰۳ . وأبو داود ، فی : باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ۱/۴۷۸ . والترمذی ، فی : باب فضل فاطمة بنت محمد ﷺ ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذی ۱۳/۲۴۶ ، ۲۴۷ . وابن ماجه ، فی : باب الغيرة ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ۱/۶۴۳ ، ۶۴۴ . والإمام أحمد ، فی : المسند ۵/۴ ، ۳۲۶ .

(٣) تقدم تخريجه في ۳/۶۰۲ ، ۶۰۳ .

(٤) سورة النساء ۱۳۵ .

القاضى روايةً أُخرى<sup>(١)</sup> عن أحمد، أن شهادته عليه لا تُقبل؛ لأن من لم يُقبل شهادته له، لم يُقبل عليه، كغير العدل. والمذهب الأول؛ لما<sup>(٢)</sup> ذكرنا، ولأن شهادته له<sup>(٣)</sup> رُدَّتْ للثَّهْمَةِ، ولا يُتَّهَمُ<sup>(٤)</sup> فى الشَّهادة عليه.

الثانى : أنه<sup>(٥)</sup> لا تُقبلُ شَهادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لَصَاحِبِهِ ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٦)</sup> يَنْتَفِعُ بِشَهادَتِهِ، لَتَبْشِطِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فى مالِ الْآخَرِ عَادَةً، وَاتِّساعِهِ بِسَعْتِهِ<sup>(٧)</sup>، وإِضافةً مالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إلى الْآخَرِ. قال ابنُ مَسْعُودٍ لِرَجُلٍ قال له : إِنَّ غَلامِي سَرَقَ مِرْآةَ امْرَأَتِي . قال<sup>(٨)</sup> : عَبدُكُمْ<sup>(٩)</sup> سَرَقَ مالَكُمْ ، لا قَطَعَ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup> . ولأنَّه إن كان الشَّاهِدُ الزَّوْجَ<sup>(١١)</sup> ، فهو يَجُرُّ إلى نَفْسِهِ نَفْعًا ؛ لأنَّ قِيَمَةَ بَضْعِ المِراةِ المَمْلُوكِ<sup>(١٢)</sup> له يَزْدادُ بَيْسارِها ، وإن كان الشَّاهِدُ المِراةَ ، فنَفَقَتُها تَزْدادُ بَيْسارِهِ . وعنه ، أنَّ شَهادَةَ أَحَدِهِما لِلْآخَرِ مَقْبُولَةٌ ؛<sup>(١٣)</sup> لَدُخُولِهِ فى العُتُومِ<sup>(١٤)</sup> .

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢) فى م : « كما » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى م : « تهمة » .

(٥) سقط من : م .

(٦) بعده فى الأصل : « لا » .

(٧) فى الأصل ، م : « سعة » .

(٨) سقط من : س ٣ .

(٩) فى م : « غلامكم » .

(١٠) أخرجه عبد الرزاق ، فى : المصنف ٢١١ / ١٠ .

(١١) فى ف : « المملوكة » .

(١٢ - ١٣) سقط من : الأصل .

الثالث : الجارُّ إلى نَفْسِهِ ، أو الدَّافِعُ عنها ، كَشَهَادَةِ الْعُرْمَاءِ لِلْمُفْلِسِ أو المَيِّتِ بِدَيْنٍ أو عَيْنٍ ، فَإِنَّهُ لو ثَبَتَ لَهُ <sup>(١)</sup> ، تَعَلَّقَتْ حُقُوقُهُمْ بِهِ ، بِخِلَافِ غيرهما مِنَ الْعُرْمَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ حَقُّ الشَّاهِدِ بِمَا يَشْهَدُ بِهِ . وكذلك لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَرَثَةِ لِلْمُزَوَّرِ <sup>(٢)</sup> بِالْجَرْحِ <sup>(٣)</sup> قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ؛ لِأَنَّهُ قد يَسْرِي إلى نَفْسِهِ ، فَتَجِبُ الدِّيَّةُ لَهُمْ . وَلَا شَهَادَةُ الْوَصِيِّ بِمَالِ الْمَيِّتِ <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَنْبُتُ لَهُ فِيهِ حَقُّ التَّصَرُّفِ . وكذلك شَهَادَةُ الشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ بِمَالِ الشَّرِكَةِ . وَلَا الْوَكِيلُ لِمُوكِّلِهِ فيما هُوَ وَكِيلٌ <sup>(٥)</sup> فِيهِ ، وَلَا الشَّفِيعُ بِبَيْعِ الشَّقْصِ الْمَشْفُوعِ . وَلَا السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ الْمَأْذُونِ ، وَلَا لِمُكَاتَبِهِ . قال القاضى : وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَجِيرِ لِمُسْتَأْجِرِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

وَأَمَّا الدَّافِعُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَمِثْلُ شَهَادَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِجَرْحِ الشُّهُودِ ، أو شَهَادَةِ الْعَاقِلَةِ بِجَرْحِ شُهُودِ الْقَتْلِ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ عَقْلَهُ ، وَشَهَادَةِ الضَّامِنِ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ أو الْبَرَاءَةِ مِنْهُ ، فَلَا تُقْبَلُ <sup>(٦)</sup> شَهَادَةُ أَحَدٍ مِنْهُمْ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « وَلَا ظَنِّينَ فِي قَرَابَةٍ ، وَلَا <sup>(٧)</sup> وَلَايَ » . وَ<sup>(٨)</sup> الظَّنِّينِ الْمُتَّهَمُ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى م : « للمورث » .

(٣) فى م : « للجرح » .

(٤) فى م : « الميت » .

(٥) فى م : « موكل » .

(٦) يوجد من هنا خرم بالخطوطة ف ، وينتهى فى صفحة ٢١٤ .

(٧ - ٧) سقط من : م .

والحديث تقدم تخريجه فى صفحة ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

فإن شَهِدَ الشَّرِيكَ لَشَرِيكِه بِغَيْرِ مَالِ الشَّرِكَةِ ، أو <sup>(١)</sup> الْوَكِيلُ <sup>(٢)</sup> بِغَيْرِ مَا وَكَّلَ به <sup>(٣)</sup> ، أو الْعَاقِلَةُ بِمَا لَا تَحْمِلُ عَقْلَهُ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ ؛ لَعَدَمِ التُّهْمَةِ فِيهِمْ . وإن شَهِدَ مِنَ الْعَاقِلَةِ بِجَرْحِ شُهودٍ [و٤٦٧] قَتْلٍ <sup>(٤)</sup> الْخَطَأَ مَنْ لَا يَحْمِلُ الْعَقْلَ ، لَفَقْرِهِ أَوْ بُعْدِهِ ، اخْتَمَلَ أَنْ تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٥)</sup> ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا تُقْبَلَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوسِرُ عِنْدَ الْحَوْلِ فِيَحْمِلُ ، أَوْ يَمُوتُ الْقَرِيبُ فِيَحْمِلُ الْبَعِيدُ .

الرَّابِعُ : مَنْ رُدَّتْ <sup>(٦)</sup> شَهَادَتُهُ لِفُسْخِهِ ، ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ عَدَالَتِهِ ، لَمْ تُقْبَلْ ؛ لِلتُّهْمَةِ فِي أَدَائِهَا ، لَكُونِهِ تَعَيَّرَ بِرَدِّهَا ، فَرُبَّمَا قَصَدَ بِأَدَائِهَا أَنْ تُقْبَلَ لِإِزَالَةِ الْعَارِ الَّذِي لَحِقَهُ بِرَدِّهَا ، وَلِأَنَّهَا رُدَّتْ بِالْاجْتِهَادِ ، فَقَبُولُهَا نَقْضٌ <sup>(٧)</sup> لِذَلِكَ الْاجْتِهَادِ .

وإن شَهِدَ عَبْدٌ فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ ، ثُمَّ عَتَقَ وَأَعَادَهَا ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ مُجْتَهَدٌ فِيهَا ، فَإِذَا رُدَّتْ لَمْ تُقْبَلْ مَرَّةً أُخْرَى ، كَشَهَادَةِ الْفَاسِقِ . وَالثَّانِيَةُ ، تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ يَظْهَرُ ، وَلَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ فِتْنَتُهُمْ فِي إِظْهَارِهِ ، بِخِلَافِ الْعَدَالَةِ .

وإن شَهِدَ السَّيِّدُ لِمُكَاتَبِهِ ، أَوْ الْوَارِثُ لِمُورُوثِهِ <sup>(٨)</sup> بِالْجَرْحِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : «و» .

(٢ - ٣) فِي الْأَصْلِ : «فِيهِ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «قَبْلَ» ، وَفِي س ٣ : «لِقَتْلِ» .

(٤) فِي م : «كَذَلِكَ» .

(٥) فِي م : «تَرَدُّ» .

(٦) فِي م : «يَنْقُضُ» .

(٧) فِي م : «لِمُورُوثِهِ» .

فَرَدَّتْ شَهَادَتَهُمْ، ثُمَّ زَالَتِ الْمَوَانِعُ، فَأَعَادُوا الشَّهَادَةَ، فَفِي قَبُولِهَا وَجْهَانِ كَالرَّوَايَتَيْنِ. وَالأَوَّلَى أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ<sup>(١)</sup> رُدَّتْ لِلتَّهْمَةِ، فَلَا تُقْبَلُ إِذَا أُعِيدَتْ، كَالْمَرْدُودَةِ لِلْفِسْقِ<sup>(٢)</sup>.

الخَامِسُ: مَنْ شَهِدَ بِشَهَادَةٍ تُرَدُّ فِي الْبَعْضِ، رُدَّتْ فِي الْكُلِّ، مِثْلَ مَنْ شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَذَفَهُ وَأَجْنَبِيًّا، أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ عَلَيْهِ وَ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَجْنَبِيٍّ، أَوْ شَهِدَ الأبُّ لِابْنِهِ وَأَجْنَبِيٍّ بَدِينٍ، أَوْ لِشَرِيكِهِ وَأَجْنَبِيٍّ، فَلَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ مُتَّهَمٌ فِيهَا، فَلَمْ تُقْبَلْ.

السادسُ: الْعَدَاوَةُ، تَمْنَعُ قَبُولَ شَهَادَةِ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ»<sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> يُتَّهَمُ فِي إِرَادَةِ الضَّرَرِ بِعَدُوِّهِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ عَلَى زَوْجَتِهِ بِالزَّوْنِ؛ لِأَنَّهُ يُقَرُّ<sup>(٦)</sup> بِعَدَاوَتِهِ لَهَا، وَلِأَنَّهُ دَعَا جِنَايَةً<sup>(٧)</sup> فِي حَقِّهِ، فَلَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّهُ خَصَمٌ. وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُقْطُوعِ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ عَلَى الْقَاطِعِ، وَلَا الْمُقْذُوفِ عَلَى الْقَاذِفِ؛ لِأَنَّهُ عَدُوٌّ، فَأَمَّا الْمُتَحَاكِمَانِ عَلَى مَالٍ، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ قَبُولَ شَهَادَةِ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَدَاوَةٍ.

(١) زيادة من: م.

(٢) في الأصل: «والفسق».

(٣) في م: «أو».

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٥، ٢٠٤، ٢٠٥.

(٥) بعده في الأصل: «لا».

(٦ - ٦) في الأصل: «بعداواته لهما».

(٧) في س ٣: «خيانة».

**فصل :** وتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَدُوِّ لِعَدُوِّهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّهَمٍ فِي شَهَادَتِهِ لَهُ ،  
وَشَهَادَةُ الرَّجُلِ لِأَيِّهِ مِنَ الرِّضَاعِ ، وَائِنِّهِ ، وَسَائِرِ أَقَارِبِهِ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا نَسَبَ  
بَيْنَهُمَا يُوجِبُ الْإِنْفَاقَ وَالصَّلَاةَ ، وَعَتَقَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، بِخِلَافِ قَرَابَةِ  
النَّسَبِ . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَخِ مِنَ النَّسَبِ لِأَخِيهِ ؛ لِأَنَّهُ عَدْلٌ غَيْرُ مُتَّهَمٍ ،  
فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ آيَاتِ الْأَنْخَبَارِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ ؛ لِمَا  
بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ <sup>(٢)</sup> . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّدِيقِ الْمُلَاطِفِ وَسَائِرِ الْأَقَارِبِ ؛ لِمَا  
ذَكَرْنَا . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدِ الزَّوْنِ ، وَالْجُنْدِيِّ ، إِذَا سَلِمَا فِي دِينِهِمَا ؛  
لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ بَعْدَ الْعَزْلِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛  
لِذَلِكَ <sup>(٤)</sup> ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا قَدْ خَاصَمَا فِيمَا <sup>(٥)</sup> شَهِدَا بِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَا  
خَصْمَيْنِ فِيهِ . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَارِثِ بِالْجَرْحِ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وَمَنْ شَهِدَ بِشَهَادَةٍ <sup>(٥)</sup> زُورٍ ، فَسَقَ ، وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ  
الْكِبَائِرِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ؟ » . قُلْنَا : بَلَى  
يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ » . وَكَانَ مُتَّكِمًا  
فَجَلَسَ ، فَقَالَ : « أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ [٤٦٧ ط] وَشَهَادَةُ الزُّورِ » . فَمَا زَالَ  
يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> . وَيُثَبِّتُ أَنَّهُ شَهِدُ زُورٍ بِأَحَدِ

(١) بعده في م : « جائزة » .

(٢) في م : « التقارب » .

(٣) في م : « كذلك » .

(٤) في الأصل : « بما قد » .

(٥) في م : « شهادة » .

(٦) أخرجه البخارى ، في : باب ما قيل في شهادة الزور ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب  
عقوق الوالدين من الكبير ، من كتاب الأدب ، وفي : باب من اتكأ بين يدي أصحابه ، من =



ثلاثة أشياء ؛ أحدها ، أن يُقَرَّرَ بذلك . والثاني ، أن تُقَوِّمَ البَيِّنَةُ به . الثالث ، أن يَشْهَدَ بما يَقْطَعُ بِكَذِبِهِ ، مثل أن يَشْهَدَ بِمَوْتِ مَنْ تُعْلَمُ حَيَاتُهُ ، أو بِقَتْلِهِ في مكانٍ ، والمَشْهُودُ عليه في ذلك الوقتِ في بَلَدٍ آخَرَ . ولا يُثْبِتُ ذلك بتَعَارُضِ الشَّهَادَتَيْنِ ؛ لأنَّه ليس تكْذِيبُ إحداهما أَوْلَى مِنَ الأُخْرَى . ومتى ثَبَتَ أنَّه شَاهِدُ زُورٍ ، عَزَّزَهُ الحَاكِمُ بما يَرَاهُ مِنَ الضَّرْبِ أو الحَبْسِ ، وشَهَّرَهُ ، بأن يُقِيمَهُ للناسِ في مَوْضِعٍ يَشْتَهَرُ أنَّه شَاهِدُ زُورٍ ؛ لأنَّ فيه زَجْرًا له ولغيره عن فِعْلٍ مِثْلِهِ . فَأَمَّا العَلَطُ والنَّشْيَانُ ، فلا يَصِيرُ به شَاهِدُ زُورٍ ؛ لأنَّه لم يَتَعَمَّدْهُ . ولو غَيَّرَ العَدْلُ شَهَادَتَهُ بِحَضْرَةِ الحَاكِمِ ، فزاد فيها أو نَقَصَ ، قُبِلَتْ ما لم يَحْكُمْ بِشَهَادَتِهِ ؛ لأنَّه <sup>(١)</sup> يجوزُ أن يكونَ قد <sup>(٢)</sup> نَسِيَهُ .

**فصل : ومن قَذَفَ ، أو فَعَلَ مَعْصِيَةً تُوجِبُ رَدَّ شَهَادَتِهِ ، فتاب ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَأَجْلَدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾** إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا <sup>(٣)</sup> . نَصَّ على قَبُولِ شَهَادَةِ القَاذِفِ إذا تاب ، وقَسْنَا عليه سَائِرَ

---

= كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٣/٢٢٥ ، ٤/٨ ، ٧٦ . ومسلم ، فى : باب بيان الكبائر وأكبرها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١/٩١ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى عقوب الوالدين ، من أبواب البر والصلة ، وفى : باب ما جاء فى شهادة الزور ، من أبواب الشهادات ، وفى : باب تفسير سورة النساء ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٨/٩٧ ، ٩/١٧٥ ، ١١/١٥٠ ، ١٥١ . والإمام أحمد ، فى : المسند

٣٦/٥ - ٣٨ .

(١) بعده فى م : « لا » .

(٢) سقط من : م .

(٣) سورة النور ٤ ، ٥ .

مَنْ ذَكَرْنَا . فَإِنْ قَذَفَ وَلَمْ يَثْبُتْ ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ ، سَوَاءٌ جُلِدَ أَوْ لَمْ يُجْلَدْ ؛ لِلآيَةِ ، وَلَأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لِأَبِي بَكْرَةَ : ثُبْ أَقْبَلْ شَهَادَتَكَ<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ الْقَذْفَ مَعْصِيَةٌ تُوجِبُ حَدًّا ، فَوَجِبَ أَنْ تُرَدَّ بِهَا الشَّهَادَةُ قَبْلَ التَّوْبَةِ ، وَتُقْبَلَ بَعْدَ التَّوْبَةِ ، كَالزَّيْنِ .

والتَّوْبَةُ مِنَ الذَّنْبِ الاستِغْفَارُ ، وَالتَّدْمُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْعَزْمُ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ ، وَالْإِقْلَاعُ عَنِ الذَّنْبِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجَسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . الْآيَةُ وَالَّتِي بَعْدَهَا . وَإِنْ كَانَتْ مَظْلَمَةً لَادِمِي ، فَالْإِقْلَاعُ عَنْهَا بِالتَّخَلُّصِ مِنْهَا ، بِإِيفَاءِ صَاحِبِهَا أَوْ التَّحْلِيلِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَادِمِي ، فَلَا يَبْزَأُ مِنْهُ إِلَّا بِأَدَائِهِ أَوْ إِبْرَائِهِ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ ، عَزَمَ عَلَى إِيفَائِهِ مَتَى قَدَرَ . وَإِنْ كَانَ قَذْفًا فَإِقْلَاعُهُ عَنْهُ إِكْذَابُهُ لِنَفْسِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> قَالَ : تَوْبَةُ الْقَازِفِ إِكْذَابُهُ نَفْسَهُ<sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّهُ بِالْقَذْفِ أَلْحَقَ الْعَارَ بِهِ ، فَيَاكْذَابُهُ نَفْسَهُ يُزِيلُهُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَاذِبًا ، قَالَ : قَذْفِي لِفُلَانٍ كَانَ بَاطِلًا ، وَقَدْ نَدِمْتُ عَلَيْهِ .

وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَ التَّوْبَةِ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لِأَبِي بَكْرَةَ : ثُبْ أَقْبَلْ شَهَادَتَكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْتَبَرَ مُضِيٌّ مُدَّةٌ تُعْلَمُ تَوْبَتُهُ

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٣٦٢/٨ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١٥٢/١٠ .

(٢) سورة آل عمران ١٣٥ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في الأصل : « لنفسه » .

والأثر عزاه صاحب الكنز إلى ابن مردويه عن عمر مرفوعا بنحوه . كنز العمال ٤٧٤/٢ . وعزاه في الدر له أيضا من حديث ابن عمر مرفوعا . الدر المنثور ٢٠/٥ .

فيها ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ فيما خلا الحَدَّ والقِصَاصَ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . والعَبْدُ عَدْلٌ تُقْبَلُ [٤٦٨ و] رِوَايَتُهُ ، وَفُتْيَاهُ ، وَأَخْبَارُهُ الدِّيْنِيَّةُ ، فَيَدْخُلُ فِي الْعُمُومِ . وعن عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ <sup>(٤)</sup> قَالَ : تَزَوَّجْتُ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ ، فَجَاءَتْ أُمَّةٌ سَوْدَاءُ ، فَقَالَتْ : أَرْضَعْتُكُمَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « كَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ ذَلِكَ ! » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ عَدْلٌ غَيْرُ مُتَّهَمٍ ، فَأَشْبَهَ الْحُرَّ . وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي الْحَدِّ ؛ لِأَنَّهُ يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ، وَفِي شَهَادَةِ الْعَبْدِ شُبُهَةٌ ؛ لَوْقُوعِ الْخِلَافِ فِيهَا . وَفِي الْقِصَاصِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تُقْبَلُ فِيهِ ؛

(١) سورة النور ٥٠ .

(٢) سورة النساء ١٦ .

(٣) سورة الطلاق ٢ .

(٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب تفسير المشبهات ، من كتاب البيوع ، وفى : باب فى شهادة المرضعة ، من كتاب النكاح . صحيح البخارى ٧٠ / ٣ ، ١٣ / ٧ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى شهادة المرأة الواحدة فى الرضاع ، من أبواب الرضاع . عارضة الأحوذى ٩٤ / ٥ . والنسائى ، فى : باب الشهادة فى الرضاع ، من كتاب النكاح . المجتبى ٩٠ / ٦ . والدارمى ، فى : باب شهادة المرأة الواحدة على الرضاع ، من كتاب النكاح . سنن الدارمى ١٥٨ / ٢ ، ١٥٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٧ / ٤ ، ٨ ، ٣٨٤ .

والحديث لم يخرج مسلم ، انظر تحفة الأشراف ٧ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

لذلك<sup>(١)</sup> . والثانى ، تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِيٌّ لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ عَنِ الْإِفْرَارِ بِهِ ، فَأَشْبَهَ الْأَمْوَالَ . وَذَكَرَ الشَّرِيفُ وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي جَمِيعِ الْعُقُوبَاتِ رَوَايَتَيْنِ .

**فصل :** وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَمَةِ فِيمَا تَجُوزُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ ؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ ابْنِ الْحَارِثِ . وَحُكْمُ الْمُدْبِّرِ وَالْمُكَاتِّبِ وَأُمُّ الْوَلَدِ حُكْمُ الْقَيْنِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ أَرْقَاءُ .

**فصل :** وَيُعْتَبَرُ<sup>(٢)</sup> اسْتِمْرَارُ شُرُوطِ الْعَدَالَةِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِهَا الْحُكْمُ ، فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، فَلَمْ يَحْكَمْ بِشَهَادَتِهِ حَتَّى حَدَثَ مِنْهُ مَا لَا تَجُوزُ مَعَهُ شَهَادَتُهُ ، لَمْ<sup>(٣)</sup> يَحْكَمْ بِهَا ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَسْتَبْطِنُ الْفِسْقَ وَيُظْهِرُ الْعَدَالَهَ ، فَلَا يَأْمَنُ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا حِينَ أَدَاءِ شَهَادَتِهِ<sup>(٥)</sup> ، فَلَمْ يَجْزِ الْحُكْمُ بِهَا مَعَ الشَّكِّ فِيهَا . وَإِنْ حَدَثَ ذَلِكَ مِنْهُ بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَبْلَ الاسْتِيْفَاءِ ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ حَدًّا لِلَّهِ تَعَالَى ، لَمْ يُسْتَوْفَ ؛ لِأَنَّهُ يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ، وَلَا مُطَالِبَ بِهِ ، وَهَذِهِ شُبُهَةٌ . وَإِنْ كَانَ مَالًا ، اسْتَوْفَى ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ تَمَّ ، وَتَبَتِ الْاسْتِحْقَاقُ بِأَمْرِ ظَاهِرِ الصَّحَّةِ ، فَلَا تُبْطَلُهُ بِأَمْرٍ مُخْتَمِلٍ . وَإِنْ كَانَ حَدًّا قَذْفٍ ، أَوْ قِصَاصًا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُسْتَوْفَى ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِيٌّ لَهُ مُطَالِبٌ ، فَأَشْبَهَ الْمَالَ . وَالثَّانِي ، لَا يُسْتَوْفَى ؛ لِأَنَّهُ عُقُوبَةٌ عَلَى الْبَدَنِ تُدْرَأُ

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) إِلَى هُنَا يَنْتَهَى الْحَرَمُ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ ف ، وَالْمَشَارِ إِلَى فِي صَفْحَةِ ٢٠٧ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي م : « يُؤْمَنُ » .

(٥) فِي الْأَصْلُ : « الشَّهَادَةُ » .

بالشُّبُهَاتِ ، أَشْبَهَ الْحَدَّ . فَأَمَّا إِنْ أَدَّيَا الشَّهَادَةَ وَهَمَا مِنْ أَهْلِهَا ، ثُمَّ مَاتَا قَبْلَ  
الْحُكْمِ بِهَا ، أَوْ جُنَّا ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِمَا ، مُحْكَمَ بِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ فِي  
شَهَادَتِهِمَا ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْكَذِبِ فِيهَا .



## بَابُ عَدَدِ الشُّهُودِ

والْحَقُّوقُ تَنْقَسِمُ سِتَّةَ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا : مَا لَا يَكْفِي فِيهِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ  
شُهَدَاءَ ، وَهُوَ الزَّئْنَى ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا  
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ <sup>(١)</sup> . وَاللَّوْاطُ زَيْنَى ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا  
أَرْبَعَةٌ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> ، وَلِأَنَّهُ فَاحِشَةٌ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لِقَوْمِ لُوطٍ :  
﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فَيُعْتَبَرُ فِيهِ الْأَرْبَعَةُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَآلَتِي  
يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَمْ فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
فَأَمَّا إِثْبَانُ الْبَهِيمَةِ ؛ فَإِنْ قُلْنَا : يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ . فَهُوَ كَالزَّئْنَى فِي الشَّهَادَةِ ؛  
لِأَنَّهُ فَاحِشَةٌ مُوجِبَةٌ لِلْحَدِّ ، فَأَشْبَهَ الزَّئْنَى . وَإِنْ قُلْنَا : الْوَاجِبُ بِهِ التَّعْزِيرُ .  
فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُعْتَبَرُ فِيهِ الْأَرْبَعَةُ ؛ لِأَنَّهُ فَاحِشَةٌ . وَالثَّانِي ، يَنْبُتُ  
بِشَاهِدَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، فَأَشْبَهَ قُبْلَةَ الْأَجْنَبِيَّةِ .

وَفِي الْإِفْرَارِ بِالزَّئْنَى وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تُعْتَبَرُ لَهُ الْأَرْبَعَةُ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ  
يَنْبُتُ بِهِ الزَّئْنَى ، فَاعْتَبِرَ <sup>(٥)</sup> فِيهِ أَرْبَعَةٌ ، كَالشَّهَادَةِ . وَالثَّانِي ، يَنْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ ؛

(١) سورة النور ٤ .

(٢) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٣) سورة الأعراف ٨٠ .

(٤) سورة النساء ١٥ .

(٥) فِي م : « فَيُعْتَبَرُ » .

لأنه إقرار، فثبت بشاهدين، [٤٦٨ظ] كسائر الأقاير. وإن كان المقر أعجميًا، ففي الترجمة وجهان، كالشهادة على الإقرار.

فأما المباشرة دون الفرج، وسائر ما يوجب التغير، فيكتفى فيه بشاهدين؛ لأنه ليس بزنى موجب للحد، فأشبهه ظلم الناس.

**فصل : الثاني : سائر العقوبات، كالقصاص وسائر الحدود، فلا يقبل فيه إلا شهادة رجلين؛ لما روى عن الزهري قال : جرت السنة من عهد رسول الله ﷺ أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود<sup>(١)</sup>. ولأنها عقوبة مشروعة، فلا يقبل فيها إلا شهادة الرجال الأحرار، كحد الزنى. وسواء كان القصاص في النفس أو فيما<sup>(٢)</sup> دونها، كالموضحة والأطراف.**

فأما جنايات العمد التي لا توجب القصاص؛ كالجائفة، والمأثومة، وجناية الأب، فقال الخرقي : يقبل فيه رجل وامرأتان، أو رجل ويمين. وهذا ظاهر المذهب؛ لأنه لا يوجب إلا المال، فأشبهه البيع. وقال ابن أبي موسى : فيه روايتان؛ إحداهما<sup>(٣)</sup>، كما ذكرنا. والثانية، لا يقبل إلا رجلان. قال : وهذا اختياري. وهو قول أبي بكر؛ لأنه جناية عمد، فأشبهه الموضحة. وقيل : يقبل في الجائفة؛ لأنها لا توجب قصاصًا بحال<sup>(٤)</sup>، ولا يقبل في المأثومة وشبهها؛ لأنها<sup>(٥)</sup> توجب القود في

(١) تقدم تخريجه في ٢٣٩/٤.

(٢) في م : « ما ».

(٣) بعده في الأصل : « هو ».

(٤) سقط من : م.

(٥) بعده في ف، م : « لا ».



المُوضِحَةُ<sup>(١)</sup>. وَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ ، لَمْ يُوجِبِ الْقِصَاصَ فِي الْمُوضِحَةِ حَتَّى يَشْهَدَ بِهَا مَنْ يَنْبُتُ الْقِصَاصُ بِشَهَادَتِهِ .

**فصل : القسمُ الثالثُ : المَالُ وما يُوجِبُهُ ؛ كالْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْهَبَةِ ، وَالْوَصِيَّةِ لَهُ ، وَالضَّمَانِ ، وَالْكَفَالَةِ ، فَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ؛** لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنْ أَلْشُّهَدَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> . نَصٌّ عَلَى الْمُدَايَنَةِ ، وَقِسْنَا عَلَيْهِ سَائِرَ مَا ذَكَرْنَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا تَنْبُتُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

**فصل : القسمُ الرابعُ : مَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا عُقُوبَةٌ ؛ كَالنِّكَاحِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالرَّجْعَةِ ، وَالْعِتْقِ ، وَالْوَكَالَةِ ، وَالْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ ، وَالْوِلَايَةِ ، وَالْعَزْلِ ، وَشُبْهِهِ ،** فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الرَّجْعَةِ : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> . فَتَقْيِسُ عَلَيْهِ سَائِرَ مَا ذَكَرْنَا ، وَلَأنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ ، أَشْبَهَ الْعُقُوبَاتِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُقْبَلُ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ يَمِينٌ ؛ لِأنَّهُ لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ ، وَلَا يَشْقُطُ بِالشُّبْهِةِ ، أَشْبَهَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الصَّحَّة » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٢ .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ١٠٦ .

(٤) سُورَةُ الطَّلَاقِ ٢ .

المال . وقال القاضى : النكاح وحقوقه لا يثبت إلا بشاهدين ، وما عداه  
يُخرَج فيه روايتان .

وكل ما يثبت بشاهد ويمين ، لا يقبل فيه شهادة امرأتين ويمين ، ولا  
أربع نسوة ؛ لأن شهادة النساء ناقصة ، وإنما انجبرت بانضمام الذكر إليهن ،  
فلا يقبلن منفردات وإن كثرن .

**فصل :** وإن اختلف [٤٦٩و] الزوجان فى الصداق ، ثبت بشهادة  
رجل وامرأتين ؛ «لأنه مال» . وإن اختلفا فى الخلع ، فادّعاه الرجل ،  
وأنكرته المرأة ، قبل فيه رجل وامرأتان ؛ «لأن يثبت» لإثبات المال . فإن  
ادّعت المرأة وأنكره الرجل ، لم يقبل فيه إلا رجلان ؛ لأن يثبتها<sup>(٣)</sup> لإثبات  
الفسخ . وإن اختلفا فى عوضه خاصة ، ثبت برجل وامرأتين ؛ لأن  
الخلاف فى المال .

وإن شهد رجل وامرأتان بسرقة ، ثبت المال دون القطع ، وإن شهدوا  
بقتل عميد ، لم يجب قصاص ولا دية ؛ لأن السرقة توجب المال والقطع ،  
فإذا قصرت عن أحدهما ، أثبتت<sup>(٤)</sup> الآخر ، والقتل يوجب القصاص ،  
والمال بدل ، فإذا لم يثبت الأصل ، لم يوجب<sup>(٥)</sup> بدله . وإن قلنا : موجب

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) فى الأصل : «لأن يثبت» ، وفى م : «لأنه يثبت» .

(٣) فى م : «يثبتهما» .

(٤) فى م : «ثبت» .

(٥) فى م : «يجب» .

أَحَدُ شَيْئَيْنِ . لَمْ يَتَّعَيْنْ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْإِخْتِيَارِ ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا الدِّيَّةَ وَحَدَّهَا ،  
أَوْجَبْنَا مُعَيَّنًا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يَجِبُ الْمَالُ فِيمَا إِذَا شَهِدُوا  
بِالسَّرِقَةِ ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ لَا تُوجِبُ الْحَدَّ ، وَهُوَ أَحَدُ مُوجِبَيْهَا ، فَإِذَا بَطَلَتْ  
فِي أَحَدِهِمَا ، بَطَلَتْ فِي الْآخَرِ .

وَلَوْ كَانَ فِي يَدِ رَجُلٍ جَارِيَّةٌ ذَاتُ وَلَدٍ ، فَادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهَا أُمُّ وَلَدِهِ  
وَوَلَدَهَا مِنْهُ ، وَشَهِدَ لَهُ <sup>(١)</sup> بِذَلِكَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، قُضِيَ لَهُ بِالْجَارِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا  
مَمْلُوكَتُهُ ، فَيُثْبِتُ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ . وَإِذَا مَاتَ عَتَقَتْ بِإِقْرَارِهِ . وَفِي  
الْوَلَدِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُثْبِتُ نَسَبَهُ وَحُرِّيَّتَهُ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ نَمَاءُ الْجَارِيَّةِ ، وَقَدْ  
ثَبَّتَ لَهُ ، فَيُثْبِتُهَا <sup>(٣)</sup> الْوَلَدُ فِي الْحُكْمِ ، ثُمَّ ثَبَّتَ <sup>(٤)</sup> نَسَبَهُ وَحُرِّيَّتَهُ بِإِقْرَارِهِ .  
وَالثَّانِي ، لَا يُثْبِتَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُثْبِتَانِ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ . فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهَا كَانَتْ  
مِلْكَهُ <sup>(٥)</sup> فَأَعْتَقَهَا ، لَمْ يُثْبِتْ ذَلِكَ بِشَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ شَهِدَتْ بِمِلْكِهِ  
قَدِيمٍ ، فَلَمْ يُثْبِتْ ، وَالْحُرِّيَّةُ لَا تُثْبِتُ بِرَجُلٍ <sup>(٦)</sup> وَامْرَأَتَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُثْبِتَ  
كَالْتِي قَبْلَهَا .

**فصل : القسم الخامس : ما لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ؛ مِنَ الْوِلَادَةِ ،  
وَالرِّضَاعِ ، وَالْغُيُوبِ تَحْتَ الثِّيَابِ ، وَالْحَيْضِ ، وَالْعِدَّةِ ، فَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ**

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « ثبَّت » .

(٣) في م : « فتبعها » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : « مملوكته » .

(٦) في م : « برجلين » .

امْرَأَةٍ عَدْلَةٍ ؛ لحديث عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ <sup>(١)</sup> ، ولأنَّه مَعْنَى يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ النِّسَاءِ الْمُتَفَرِّدَاتِ ، فَأُسْبِغَ الرِّوَايَةَ . وعنه ، لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الرِّجَالَ أَكْمَلُ مِنْهُنَّ ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُم إِلَّا اثْنَانِ ، فَالنِّسَاءُ أَوْلَى . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْإِسْتِهْلَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عِنْدَ الْوِلَادَةِ ، وَلَا يَحْضُرُهَا الرِّجَالُ . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُزْجَعَةِ عَلَى الرِّضَاعَةِ ؛ لحديث عُقْبَةَ .

وإن شَهِدَ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ بِمَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُكْتَفَى بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ مِنْهَا ، وَلِأَنَّ مَا يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْمَرْأَةِ ، يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الرَّجُلِ ، كَالرِّوَايَةِ .

**فصل : الْقِسْمُ السَّادِسُ :** مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ الطَّبِّ ؛ كَالْمَوْضِحَةِ وَشَبَّهَها ، وَدَاءِ الدَّوَابِّ الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْبَيْطَارُ ، فَإِذَا لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى اثْنَيْنِ ، قُبِلَ فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ الْعَدْلِيِّ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا <sup>(٣)</sup> يَعْسُرُ عَلَيْهِ إِشْهَادُ اثْنَيْنِ ، فَيُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ ، كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا . وَإِنْ أَمَكَنَ إِشْهَادُ اثْنَيْنِ ، لَمْ يُكْتَفَ بِدُونِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٣ .

(٢) سقط من : ف ، م .

(٣) بعده في الأصل : « لا » .

## بَابُ تَحْمُلِ الشَّهَادَةِ وَأَدَائِهَا

[٤٦٩ظ] لا يجوزُ تحمُّلُها وأداؤها إلا عن عِلْمٍ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله سبحانه : ﴿ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فإن كانتِ الشَّهادةُ على فِعْلٍ ؛ كالجنائية <sup>(٣)</sup> ، والغضبِ ، لم تجزُ إلا عن مُشاهدةٍ ؛ لأنَّه لا يُعلَمُ إلا بها . وإن أراد أن ينظرَ إلى فَرْجِي الرَّائِسَيْنِ لِيَتَحَمَّلَ الشَّهادةَ عليهما ، جاز ؛ لأنَّ سَعْدَ بْنَ عُبادَةَ قال للنبيِّ ﷺ : أَرَأَيْتَ إِنْ <sup>(٤)</sup> وجدتُ مع امرأتَي رَجُلًا ، أمهلُهُ حتى آتَى بأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قال <sup>(٥)</sup> : « نَعَمْ » <sup>(٦)</sup> . ولأنَّ أبا بَكْرَةَ ، ونافِعًا ، وشَيْبَلُ بْنَ مَعْبُدٍ ، شَهِدُوا على المَغِيرَةِ بالزَّنى عندَ عَمْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، فلم يُنْكَرْ عليهم نظرَهم <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة الإسراء ٣٦ .

(٢) سورة الزخرف ٨٦ .

(٣) فى م : « كالخيانة » .

(٤) فى م : « لو » .

(٥) بعده فى م : « النبى ﷺ » .

(٦) أخرجه مسلم ، فى : كتاب اللعان . صحيح مسلم ١١٣٥ / ٢ ، ١١٣٦ . وأبو داود ، فى :

باب فى من وجد مع أهله رجلا أيقنله ؟ من كتاب الديات . سنن أبى داود ٤٨٨ / ٢ . والإمام

مالك ، فى : باب القضاء فى من وجد مع امرأته رجلا ، من كتاب الأقضية ، وفى : باب ما جاء

فى الرجم ، من كتاب الحدود . الموطأ ٧٣٧ / ٢ ، ٨٢٣ .

(٧) تقدم تخريجه فى ٤١٤ / ٥ .

**فصل :** وإن كانت الشهادة على قول ؛ كالبيع ، والنكاح ، والطلاق ، والرجعة ، والإقرار ، لم يَجْزِ التَّحْمُلُ فيها إِلَّا بِسْمَاعِ الْقَوْلِ ، ومعرفة القائل يَقيِنًا ؛ لأنَّ الْعِلْمَ لا يَحْصُلُ بِذَوْنِهِمَا ، وإن لم يَحْصُلِ الْعِلْمُ إِلَّا بِشَاهِدَةٍ الْقَائِلِ ، اِغْتَبِرَ ذَلِكَ ؛ لِتَوَقُّفِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ ، وإن حَصَلَ الْعِلْمُ بِذَوْنِهِ ؛ لِمَعْرِفَتِهِ صَوْتِ الْقَائِلِ ، كَفَى ؛ لِأَنَّهُ عِلْمُ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ ، فَجَازَتْ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ رَأَاهُ .

**فصل :** وتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمَا عِلْمُهُ بِالِاسْتِفَاضَةِ فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ ؛ النَّسَبُ ، وَالنَّكَاحُ ، وَالْمِلْكُ الْمُطْلَقُ ، وَالْوَقْفُ وَمَضْرِفُهُ ، وَالْمَوْتُ ، وَالْعِتْقُ ، وَالْوِلَايَةُ ، وَالْعَزْلُ ؛ لِأَنَّنَا نَشْهَدُ أَنَّ فَاطِمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَزَوْجُ عَلِيٍّ ، وَأَنَّ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ ، وَأَنَّهُمْ قَدْ مَاتُوا ، وَنَعْلَمُ ذَلِكَ يَقِينًا وَلَمْ نُشَاهِدْهُ . قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ عِنْدَنَا أَحَدٌ يَشْهَدُ عَلَى أَحْبَاسٍ <sup>(١)</sup> أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا عَلَى السَّمَاعِ . وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ <sup>(٢)</sup> يَتَعَدَّرُ فِي الْغَالِبِ مَعْرِفَةُ أَسْبَابِهَا ، وَيَحْصُلُ الْعِلْمُ فِيهَا بِالِاسْتِفَاضَةِ ، فَجَازَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا بِهَا ، كَالنَّسَبِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْحَرَقَمِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ حَتَّى يَسْمَعَهُ مِنْ عَدَدٍ كَثِيرٍ يَحْصُلُ لَهُ بِهِ الْعِلْمُ ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى مَا عِلْمُهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَكْفِي أَنْ يَسْمَعَ مِنْ عَدَلَيْنِ يَشْكُنُ قَلْبُهُ <sup>(٣)</sup> إِلَى خَبَرِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ بِقَوْلِ اثْنَيْنِ .

(١) فِي م : « أَجْناس » .

(٢) فِي الْأَصْل : « أُمُور » .

(٣) فِي الْأَصْل : « الْقَلْب » .

فإن سَمِعَ رَجُلًا يُقَرُّ بِنَسَبِ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ، وَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ بِهِ، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى إِقْرَارٍ، وَإِنْ سَكَتَ، شَهِدَ بِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الشُّكُوتَ فِي النَّسَبِ إِقْرَارٌ بِهِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ بُشِّرَ بِوَلَدٍ فَسَكَتَ، كَانَ مُقَرًّا بِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَشْهَدَ بِهِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الشُّكُوتَ مُحْتَمِلٌ، فَاعْتَبِرْ لَهُ التَّكَرُّارُ؛ لِتَزُولَ الْاِخْتِمَالُ. وَإِنْ كَذَّبَهُ الْمُقَرُّ بِهِ، لَمْ يَشْهَدَ بِهِ.

**فصل:** وَإِنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يُقَرُّ بِحَقٍّ، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لَهُ: اشْهَدْ عَلَيَّ. لِأَنَّهُ سَمِعَ إِقْرَارَهُ يَقِينًا، فَجَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ، كَمَا يَشْهَدُ عَلَى الْفِعْلِ بِرُؤْيَيْهِ. وَعَنْهُ، لَا يَشْهَدُ حَتَّى يَسْتَرْعِيَهُ<sup>(٢)</sup> الْمُقَرُّ ذَلِكَ، فَيَقُولَ: اشْهَدْ عَلَيَّ. قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَةِ. وَعَنْهُ، إِنْ سَمِعَهُ يُقَرُّ بِالذِّينِ، شَهِدَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَرِفٌ بِبُيُوتِهِ، وَإِنْ سَمِعَهُ يُقَرُّ بِسَبَبِهِ، كَالْقَرْضِ وَنَحْوِهِ، لَمْ يَشْهَدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَفَّاهُ. وَعَنْهُ<sup>(٣)</sup>، يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا سَمِعَهُ، وَلَا يَجِبُ أَدَاؤُهُ حَتَّى يَقُولَ لَهُ<sup>(٤)</sup>: اشْهَدْ عَلَيَّ. فَإِذَا قَالَهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ إِذَا دُعِيَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾<sup>(٥)</sup>. قَالَ: إِذَا

(١) فِي م: «يَكْرَرُ».

(٢) فِي م: «يَسْتَدْعِيهِ».

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «لَا».

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ م.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٢.

أشهدوا<sup>(١)</sup> . والأوّل المذهب ؛ لأنّه يشهد بما سمعه يقيناً ، فأشبهت الشهادة بالاستيفاضة ، وفارق الشهادة على الشهادة ؛ [ ٤٧٠ ر ] لأنّها ضعيفة ، فاعتبر تقويّتها بالاستدعاء<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** ومن رأى فى يد إنسان شيئاً مدّة يسيرة ، لم يجر أن يشهد له بالملك ؛ لأنّ ملك غيره قد يكون فى يده ، ويجوز أن يشهد له باليد ؛ لأنّه شاهدّها . وإن رآه فى يده مدّة طويلة يتصرّف فيه تصرّف الملاك ؛ من النقص<sup>(٣)</sup> ، والبناء ، والشكنى ، والاستغلال ونحوه ، جاز أن يشهد له بالملك ، فى قول ابن حامد ؛ لأنّ اليد دليل الملك ، واستمرارها من غير منازع يُقويها<sup>(٤)</sup> ، فجرث مجرى الاستيفاضة . ويحتمل أن لا يشهد له<sup>(٥)</sup> إلا باليد ؛ لأنّ اليد قد تكون عن<sup>(٦)</sup> غضب ، وتوكيل ، وإجارة ، وعارية ، فلم تنحصر<sup>(٧)</sup> فى الملك ، فلم تجز الشهادة به مع الاحتمال .

**فصل :** وتجوز شهادة الأعمى بالاستيفاضة ؛ لأنّه يحصل له العلم بها ،

---

(١) فى الأصل : « شهدوا » .

(٢) فى م : « بالاستدعاء » .

(٣) فى الأصل : « القبض » ، وفى م : « النقص » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) زيادة من : م .

(٦) فى م : « من » .

(٧) فى م : « تحصر » .



كالْبَصِيرِ ، وبالتَّرْجَمَةِ ؛ لَأَنَّهُ يُتَرْجَمُ مَا يَسْمَعُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، وفيما طَرِيقُهُ السَّمْعُ<sup>(١)</sup> ، إِذَا عَرَفَ الْقَائِلَ يَقِينًا ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> تَجَوَّزَ رِوَايَتَهُ بِالسَّمَاعِ ، وَاسْتِمْتَاعِهِ بِزَوْجَتِهِ ، فَجَازَتْ شَهَادَتُهُ ، كَالْبَصِيرِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى مَا طَرِيقُهُ الرُّؤْيَةُ ؛ لَأَنَّهُ لَا رُؤْيَةَ لَهُ ، فَإِنْ تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهَا وَهُوَ بَصِيرٌ ، ثُمَّ عَمِيَ ، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ ، إِذَا عَرَفَ الْفَاعِلَ<sup>(٣)</sup> بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ ؛ لَأَنَّهُ يَشْهَدُ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا بِعَيْنِهِ ، لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَيَقَّنَ صَوْتَهُ ، فَيَجُوزَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ ؛ لِعَلِمِهِ بِهِ . قَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ إِذَا وَصَفَهُ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَشْهَدَ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَنْضَبِطُ غَالِبًا .

**فصل :** وَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ حَتَّى يَعْرِفَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ ، وَالْمَشْهُودَ لَهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : لَا يَشْهَدُ عَلَى امْرَأَةٍ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا ، وَيَعْرِفَ كَلَامَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ عَرَفَ اسْمَهَا ، وَدُعِيَّتُ<sup>(٤)</sup> ، وَذَهَبَتْ ، وَجَاءَتْ ، فَلْيَشْهَدْ ، وَإِلَّا فَلَا يَشْهَدُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لِرَجُلٍ : أَتَشْهَدُ أَنَّ هَذِهِ فُلَانَةٌ ؟ وَيَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِ . قَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ؛ لِتَجْوِيزِ الشَّهَادَةِ بِالْإِسْتِيفَاضَةِ . قَالَ : وَلَا يَشْهَدُ عَلَى امْرَأَةٍ<sup>(٥)</sup> إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ، وَلَا يَشْهَدُ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ بِحَقِّ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ اسْمَيْهِمَا ، إِلَّا إِذَا كَانَا شَاهِدَيْنِ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ لِهَذَا عَلَى هَذَا كَذَا . فَأَمَّا

(١) فِي ف ، م : « السَّمْع » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « لَا » .

(٣) فِي م : « الْقَائِل » .

(٤) فِي م : « دَعَتْ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « زَوْجَةٍ » .

إذا كانا غائبين ، فلا .

**فصل :** ولا يجوز أن يشهد إلا بما يَعْلَمُ . قال أحمد : لا يشهد على الوصيَّة المَخْتومة حتى يقرأها ، فإن حَضَرَ جماعةً ، فقرأ الكتاب بعضهم ، وسمِعَهُ بعضهم ، جاز لجميعهم الشَّهادة به .

**فصل :** ويُعْتَبَرُ في أداءِ الشَّهادة الإتيانُ بلفظها ، فيقول : أشهد<sup>(١)</sup> بكذا . فإن قال : أَعْلَمُ . أو<sup>(٢)</sup> : أَتَيْتُ . أو : أَحِقُّ . ونحوه ، لم يُعْتَدَ به ؛ لأنها مُشْتَقَّةٌ مِنَ اللَّفْظِ . وإذا شَهِد بأَرْضٍ أو دارٍ ، فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ حُدُودِهَا ؛ لأنها لا تُعْلَمُ إِلَّا بِذَلِكَ .

وإن شَهِد بِنِكَاحٍ ، اشْتَرَطَ ذِكْرُ شُرُوطِهِ ؛ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَالشُّهُودِ ، وَالْإِيجَابِ ، وَالْقَبُولِ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيهَا .

وإن شَهِد بِالرَّضَاعِ ، اِخْتِاجَ إِلَى وَصْفِهِ ، وَأَنَّهُ ارْتَضَعَ مِنْ ثَدْيِهَا ، أَوْ مِنْ لَبَنِ حُلِبَ مِنْهُ ، وَذَكَرَ عَدَدَ الرِّضَاعَاتِ ، وَأَنَّهُ فِي الْحَوْلَيْنِ . وَلَوْ شَهِد أَنَّهُ ابْنُهَا مِنَ الرِّضَاعِ ، لَمْ يَكْفِ ؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيمَا يَصِيرُ بِهِ ابْنًا . وَإِنْ رَأَى امْرَأَةً أَخَذَتْ صَبِيًّا تَحْتَ ثِيَابِهَا فَأَرْضَعَتْهُ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ بِرِضَاعِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَتَّخِذَ شَيْئًا عَلَى هَيْئَةِ الثَّدِيِّ يَمْتَصُّهُ غَيْرَ الثَّدِيِّ .

[٤٧٠ظ] وإن شَهِد بِالْجَنَائَةِ ، ذَكَرَ صِفَتَهَا ، فيقول : ضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ : أَمَاتَهُ ، أَوْ : فَمَاتَ مِنْهُ ، أَوْ : ضَرَبَهُ<sup>(٣)</sup> فَأَوْضَحَهُ . وإن قال : ضَرَبَهُ

(١) في الأصل : « اشهدوا » .

(٢) في م : « و » .

(٣) في م : « فضربه » .

بِالسَّيْفِ . فمات . أو : فأتَّضَحَ . أو : فوجدته ميتاً . أو : موصَّحاً . لم تصحَّ  
 شهادته ؛ لأنه قد يموت أو يتَّضح من غير ضربه<sup>(١)</sup> . وإن قال : ضربه فسأل  
 دمه . لم تثبت البازلة ؛ لذلك<sup>(٢)</sup> . وإن قال : فأسال<sup>(٣)</sup> دمه . ثبتت . وإن قال :  
 ضربه فأوضحه ، فوجدت في رأسه موضحتين . وجبت دية موصحة ؛ لأنه  
 قد أثبتها ، ولم يجب قصاص ؛ لأننا لا ندرى أيتهما التي شهد بها .

**فصل :** ومن شهد بالزنى ، فلا بُدَّ من ذكر الزانى والمزنى بها ؛ إقلاً يراه  
 على بهيمة أو جارية ابنه ، فيعتقه زنى . ويَحْتَمِلُ أن لا يفتقر<sup>(٤)</sup> إلى ذكر  
 المزنى بها ؛ لأنه لا<sup>(٥)</sup> يفتقر إليه فى الإقرار . ويفتقر إلى ذكر صفة الزنى ،  
 وأنه رأى ذكره فى فرجها ؛ لأنَّ زياداً شهد على المغيرة ، فلم يذكُر ذلك ،  
 فلم يُقَمِّ الحدَّ عليه<sup>(٦)</sup> . وإن لم يذكُر الشهود ذلك ، سألهم الحاكم عنه .  
 وهل يفتقر إلى ذكر المكان والزمان ؟ يَحْتَمِلُ وجهين ؛ أحدهما ، لا يفتقر  
 إلى ذكرهما ؛ لأنَّ الأزمنة فى الزنى واحد ، فلا تَحْتَلِفُ . والثانى ، يفتقر  
 إلى ذكره ؛ لتكون شهادتهم على فعل واحد ؛ إقلاً يكون ما شهد به  
 أحدهما غير ما شهد به الآخر ، ولأنَّ الناس اختلفوا فى الشهادة<sup>(٧)</sup> بالحدِّ

(١) فى م : « ضربة » .

(٢) فى م : « كذلك » .

(٣) فى م : « فسأل » .

(٤) فى م : « يقتصر » .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) تقدم تخريجه فى ٥ / ٤١٤ .

(٧) بعده فى ف : « فى الزيادة » .

مع تَقَادُم الزَّمانِ ، فقال ابنُ أبي مُوسَى : لا تُقْبَلُ ؛ لأنَّ عمرَ بَنِ الخطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، قال : مَنْ شَهِدَ على رجلٍ بِحَدٍّ ، فلم يَشْهَدْ عليه حينَ يُصَيِّبه ، فإنَّما يَشْهَدْ على ضِيعٍ<sup>(١)</sup> . وقال غيره من أصحابنا : تُقْبَلُ ؛ لأنها شهادةٌ بحَقٍّ ، فجازَتْ مع تَقَادُم الزَّمانِ ، كالقصاصِ ، ولأنَّه قد يَعْرِضُ ما يَمْنَعُهُ الشَّهادةُ في حينها ، ويتمكَّن منها بعد ذلك .

ومَنْ شَهِدَ على سَرِقةٍ ، ذَكَرَ السَّارقَ ، والمسْرُوقَ منه ، والحزَرَ ، والنَّصابَ ؛ لأنَّ الحُكْمَ يَخْتَلِفُ باختِلَافِها .

ومَنْ شَهِدَ بالزَّدَّةِ ، يَبَيِّنُ ما سَمِعَ منه ؛ لاختِلَافِ الناسِ فيما يَصِيرُ به مُرْتَدًّا ، فلم يَجْزِ الحُكْمُ به قبلَ البَيانِ ، كما لا يَجوزُ الحُكْمُ بِجَرَحِ الشَّاهِدِ قبلَ بَيانِ الجَرَحِ .

فصل : ويجوزُ للحاكمِ أنْ يُعْرِضَ للشُّهودِ بالوُقُوفِ عن<sup>(٢)</sup> الشَّهادةِ في حُدُودِ اللَّهِ تعالى ؛ لأنَّ عمرَ عَرَضَ لِرِيَادٍ في شَهادَتِهِ على المُغِيرَةِ ، فقال : إني لأَرْجو أنْ لا يَقْضَخَ اللَّهُ على يَدِكَ أَحَدًا من أصحابِ مُحَمَّدٍ ﷺ . وقال أبو الخطَّابِ : في ذلك وَجْهان .

فصل : وكلُّ حَقٍّ لِلَّهِ تعالى ؛ كالحُدُودِ ، والحقوقِ المَالِيَّةِ ، وما كان حَقًّا لآدَمِيٍّ غيرِ مُعَيَّنٍ ؛ كالوُقُوفِ على الفقراءِ ، والمساجِدِ ، والمَقْبَرَةِ المُسَبَّلَةِ ، فلا يَفْتَقِرُ أداءُ الشَّهادةِ فيه إلى تَقَدُّمِ دَعْوَى ؛ لأنَّه لا يَسْتَحِقُّها

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٤٣٢ / ٧ .

(٢) في الأصل : « على » .

أَدِمِّي مُعَيَّنَ فَيَدْعِيهَا ، ولذلك <sup>(١)</sup> شَهِدَ أَبُو بَكْرَةَ وَأَصْحَابُهُ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى .  
وما عدا ذلك ، فلا تُسْمَعُ الشَّهَادَةُ فِيهِ إِلَّا <sup>(٢)</sup> «بَعْدَ تَقْدَمٍ» الدَّعْوَى ؛ لِأَنَّ  
الشَّهَادَةَ فِيهِ حَقٌّ لَأَدِمِّي ، فَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِمُطَالَبَتِهِ وَإِذْنِهِ .

**فصل :** وَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ حَقٌّ ، فَقَضَى بَعْضَهُ ، وَأَشْهَدَ الْبَيِّنَةَ  
بِقَضَائِهِ ، ثُمَّ جَحَدَ الْبَاقِي ، شَهِدَ الشُّهُودُ لِلْمُدَّعَى بِالذَّيْنِ ، وَعَلَيْهِ بِمَا  
اِقْتَضَى . وَإِنْ قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ عَلَيْهِ أَلْفًا . ثُمَّ قَالَ : قَضَاهُ مِنْهُ بَعْضُهُ . أَفْسَدَ  
شَهَادَتَهُ ؛ لِأَنَّ مَا قَضَاهُ لَمْ يَتَّقَ عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَقَالَ الْمُدَّعَى  
لِلشَّاهِدِ : أَشْهَدُ لِي بِبَعْضِ الذَّيْنِ . فَعَنَهُ ، أَنَّهُ لَا يَشْهَدُ إِلَّا كَمَا تَحْمَلُ ؛ لِقَوْلِ  
اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ذَٰلِكَ أَدْفَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ أَبُو  
الْخَطَّابِ : عِنْدِي يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَنْ شَهِدَ بِأَلْفٍ ، فَهُوَ شَاهِدٌ  
بِخَمْسِمِائَةٍ .

وَإِنْ غَيَّرَ الْعَدْلُ شَهَادَتَهُ بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ ، فَرَادَ أَوْ نَقَصَ ، قُبِلَتْ مَا لَمْ  
يَحْكُمْ بِشَهَادَتِهِ . وَإِنْ ادَّعَيْتَ <sup>(٤)</sup> عِنْدَهُ شَهَادَةً ، فَأَنْكَرَ ، ثُمَّ شَهِدَ بِهَا وَقَالَ :  
كُنْتُ أَنْسِيئُهَا . قُبِلَتْ ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ <sup>(٥)</sup> مُخْتَمِلٌ ، فَلَا يَجُوزُ تَكْذِيبُهُ مَعَ  
إِمْكَانِ تَصْدِيقِهِ .

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي م : « بِتَقْدَمٍ » .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ١٠٨ .

(٤) فِي م : « ادَّعَتْ » .

(٥) فِي م : « قَالَهُ » .



## بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ

تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيمَا يَنْبُتُ بِشَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ ، فَجَازَتْ فِيهِ <sup>(١)</sup> الشَّهَادَةُ <sup>(٢)</sup> عَلَى الشَّهَادَةِ ، كَالْأَمْوَالِ . وَلَا يُقْبَلُ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الدَّرَجَةِ بِالشُّبُهَاتِ ، وَهَذِهِ لَا تَخْلُو مِنْ شُبُهَةٍ ، وَلِهَذَا اشْتَرَطْنَا لَهَا عَدَمَ شُهُودِ الْأَصْلِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ فِي قِصَاصٍ ، وَلَا حَدِّ قَذْفٍ ؛ لِأَنَّهُ عُقُوبَةٌ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْحُدُودِ . وَنَصَّ عَلَى قَبُولِهَا <sup>(٣)</sup> فِي الطَّلَاقِ <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ . فَيُخْرِجُ مِنْ هَذَا وَجُوبُ قَبُولِهَا فِي كُلِّ مَا عَدَا الْحُدُودَ وَالْقِصَاصَ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٥)</sup> . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا تُقْبَلُ فِي النِّكَاحِ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ . فَعَلَى قَوْلِهِمَا <sup>(٦)</sup> ، لَا تُقْبَلُ فِي غَيْرِ الْمَالِ وَمَا يُقْصَدُ <sup>(٧)</sup> بِهِ الْمَالُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الْحَدَّ .

وَمَا ثَبَتَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، ثَبَتَ <sup>(٨)</sup> بِكِتَابِ الْقَاضِي إِلَى

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « فِي » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « بِالطَّلَاقِ » .

(٤) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٥) فِي م : « قَوْلِهَا » .

(٦) فِي ف ، م : « قَصْدٌ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « شَهْدٌ » .

القاضي ، وما لا فلا ؛ لأنَّ الكتاب لا يثبتُ إلاَّ بتَحْمُلِ الشَّهادةِ مِنْ جِهَةٍ  
القاضي ، فكان حُكْمُهُ كحُكْمِ الشَّهادةِ على الشَّهادةِ .

فصل : ولها أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، تَعَذُّرُ شُهَدَاءِ الْأَصْلِ ؛ بِمَوْتٍ <sup>(١)</sup> ، أَوْ  
مَرَضٍ ، أَوْ غَيْبَةٍ ، أَوْ خَوْفٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ الْأَصْلِ أَقْوَى ؛ لِأَنَّهَا  
تُثَبِّتُ نَفْسَ <sup>(٢)</sup> الْحَقِّ ، وَهَذِهِ لَا تُثَبِّتُهُ ، وَلِأَنَّ سَمَاعَ الْقَاضِي مِنْهُمَا مُتَيَقِّنٌ ،  
وَصِدْقَ شَاهِدَي الْفَرْعِ عَلَيْهِمَا <sup>(٣)</sup> مَظْنُونٌ ، فَلَمْ يُقْبَلِ الْأَدْنَى مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى  
الْأَقْوَى . وَفِي قَدْرِ الْغَيْبَةِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَسَافَةُ الْقَصْرِ ؛ لِأَنَّ مَنْ  
دُونَهَا <sup>(٤)</sup> فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ <sup>(٥)</sup> يَكُونُ  
بِمَكَانٍ لَا يُمَكِّنُهُ الرَّجُوعُ إِلَى مَنْزِلِهِ مِنْ يَوْمِهِ ؛ لِأَنَّ فِي تَكْلِيفِهِ الْحُضُورَ مَعَ  
ذَلِكَ <sup>(٦)</sup> ضَرَرًا ، وَقَدْ نَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا  
شَهِيدٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وَمَا دُونَ ذَلِكَ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ ، فَوَجِبَ حُضُورُهُمَا مِنْهُ .

الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ تَتَحَقَّقَ شُرُوطُ الشَّهادةِ ، مِنْ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا ، فِي  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شُهَدَاءِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَنْبَغِي عَلَى الشَّاهِدَيْنِ  
مَعًا ، فَإِنْ عَدَّلَ <sup>(٨)</sup> شُهَدَاؤُ الْفَرْعِ شُهَدَاءَ الْأَصْلِ ، فَشَهِدُوا عَلَى شَهَادَتِهِمْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « لَمُوتٍ » .

(٢) فِي ف ، م : « بِنَفْسٍ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « عَلَيْهَا » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « حَكْمٍ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « هَذَا » .

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٢ .

(٨) ٨ - ٨ سَقَطَ مِنْ : م .



وَعَدَالَتِهِمْ، كَفَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا بِالْحَقِّ مَقْبُولَةٌ، فَكَذَلِكَ فِي الْعَدَالَةِ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا بَعْدَ تِلْكَ، تَوَلَّى الْحَاكِمُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ، أَنْ يُعَيِّنَ شُهُدَا الْفَرْعِ الْأَصْلِيَّ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ، وَلَوْ قَالُوا: نَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ. لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّهَا<sup>(٢)</sup> رُبَّمَا كَانَا<sup>(٣)</sup> عَدْلَيْنِ عِنْدَهُمَا غَيْرَ<sup>(٤)</sup> عَدْلَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَلِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ عَلَى الْخَصْمِ جَرْحُهُمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ عَيْنَهُمَا.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ، أَنْ يَشْتَرِعِيَهُ شَاهِدُ الْأَصْلِ الشَّهَادَةَ، فَيَقُولَ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا. [٧١؛ ط]<sup>(٥)</sup> أَوْ: أَقَرُّ عِنْدِي بِكَذَا. نَصٌّ عَلَيْهِ. وَلَوْ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا<sup>(٦)</sup>. لَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ<sup>(٧)</sup> لَهُ<sup>(٨)</sup> ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ وَعْدٍ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ مَعَ الْاِحْتِمَالِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَرْعَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِعِيَهُ إِلَّا عَلَى وَاجِبٍ. وَإِنْ سَمِعَهُ يَشْتَرِعِي غَيْرَهُ، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ؛ لِذَلِكَ<sup>(٩)</sup>. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ؛ لِأَنَّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ مَعْنَى النَّيَّابَةِ، فَلَا يَتَوَبُّ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَإِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، أَوْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ بِحَقِّ

---

(١) سقط من: الأصل.

(٢) في الأصل، س ٣: «لأنه».

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤ - ٤) سقط من: الأصل.

(٥) سقط من: م، وفي الأصل: «أنه».

(٦) في م: «كذلك».

يَعْرِيه إِلَى سَبَبِهِ ، كَقَوْلِهِ : أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفًا مِنْ <sup>(١)</sup> ثَمَنِ مَبِيعٍ .  
فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَشْهَدُ بِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ  
بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا الْوُجُوبَ ، فَيُزَوَّلُ بِهِ الْإِحْتِمَالُ ، وَيُؤْتَفَعُ بِهِ  
الْإِشْكَالُ ، فَجَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ ، كَمَا لَوْ اسْتَرْعَاهُ .

**فصل :** وَيُعْتَبَرُ دَوَامُ هَذِهِ الشَّرْطِ إِلَى حِينِ الْحُكْمِ ، فَلَوْ شَهِدَ الْفُرْعُ  
عِنْدَ الْحَاكِمِ ، فَلَمْ يَحْكَمْ حَتَّى خَضَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ ، أَوْ صَحُّوا مِنَ الْمَرَضِ ،  
وَقَفَ الْحُكْمُ عَلَى سَمَاعِ شَهَادَتِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ قُدِرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ الْعَمَلِ  
بِالْبَدَلِ ، فَأَشْبَهَ الْمُتِمِّمَ يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ . وَإِنْ فَسَقَ شُهُودُ الْأَصْلِ ، أَوْ رَجَعُوا  
عَنِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، لَمْ يَحْكَمْ بِهَا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَنْبَنِي عَلَيْهَا ، فَأَشْبَهَ  
مَا لَوْ فَسَقَ شُهُودُ الْفُرْعِ أَوْ رَجَعُوا .

**فصل :** وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي شَرْطِ خَامِسٍ ، وَهُوَ اعْتِبَارُ الذُّكُورِيَّةِ فِي  
شُهُودِ الْفُرْعِ ، فَعَنهُ ، لَا يُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ إِثْبَاتُ الْمَالِ ، فَجَازَ أَنْ يَنْبَنِيَ  
بَشَهَادَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ ، كَشَهَادَةِ الْأَصْلِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّ  
شَهَادَتَهُمْ عَلَى شَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَالٍ وَلَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ ،  
وَيُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، أَشْبَهَ النِّكَاحِ . فَأَمَّا شُهُودُ الْأَصْلِ ، فَلَا تُعْتَبَرُ فِيهِمْ  
الذُّكُورِيَّةُ ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ بِمَالٍ . وَعَنهُ ، أَنَّهَا تُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى  
الشَّهَادَةِ ضَعْفًا ، فَاعْتَبِرَ تَقْوِيَتَهَا بِاعْتِبَارِ الذُّكُورِيَّةِ فِيهَا .

**فصل :** وَيَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شُهُودِ الْأَصْلِ شَاهِدٌ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : «لها» .

فَرْعٍ ، فَيَشْهَدُ شَاهِدًا فَرْعٍ عَلَى شَاهِدَيِّ أَصْلٍ ؛ لِأَنَّ شُهُودَ الْفَرْعِ بَدَلٌ مِنْ شُهُودِ الْأَصْلِ ، فَاكْتَفَى بِمَثَلِ عَدَدِهِمْ . وَذَكَرَ ابْنُ بَطَّةَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شَاهِدَيِّ الْأَصْلِ شَاهِدًا فَرْعٍ ؛ لِأَنَّ شَاهِدَيِّ الْفَرْعِ يُشْتَبَانِ شَهَادَةُ شَاهِدَيِّ الْأَصْلِ ، فَلَا يُبْتِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِاثْنَيْنِ ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى إِقْرَارِهِ ، لَكِنْ إِنْ شَهِدَ شَاهِدًا الْفَرْعِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شَاهِدَيِّ الْأَصْلِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ قَوْلِ اثْنَيْنِ ، فَجَازَ بِشَاهِدَيْنِ ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى إِقْرَارِ نَفْسَيْنِ .

**فصل :** وَيُؤَدَّى الشَّهَادَةُ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي تَحْمَلُهَا ، فَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا يَشْهَدُ<sup>(١)</sup> أَنَّ<sup>(٢)</sup> فُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا ، وَأَشْهَدُنِي عَلَى شَهَادَتِهِ . وَإِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، أَوْ يَغْزِي الْحَقَّ إِلَى سَبَبِهِ<sup>(٣)</sup> ، ذَكَرَهُ .

---

(١) فِي م : « يَقُولُ أَشْهَدُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي م : « سَبَبٌ » .



## بَابُ اخْتِلَافِ الشُّهُودِ

[٤٧٢و] إِذَا ادَّعَى الْفَتْنِ عَلَى رَجُلٍ، فَشَهِدَ لَهُ شَاهِدٌ بِهِمَا، وَشَهِدَ لَهُ آخَرُ بِالْأَلْفِ، ثَبَّتَ لَهُ الْأَلْفُ بِشَهَادَتَيْهِمَا؛ لِاتِّفَاقِهِمَا، وَيُخْلَفُ مَعَ شَاهِدِهِ عَلَى الْأَلْفِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ لَهُ بِهَا شَاهِدًا. وَسَوَاءُ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ بِإِقْرَارِ الْخَصْمِ أَوْ ثُبُوتِ الْحَقِّ عَلَيْهِ، وَسَوَاءُ ادَّعَى أَلْفًا أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَقٌّ فَيَدَّعِي بَعْضَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَعْلَمَ أَنَّ لَهُ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ <sup>(١)</sup> بِجَمِيعِهِ.

فصل: وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِهَا فِي بَيْتٍ، وَشَهِدَ آخَرَانِ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ زَنَى بِهَا فِي بَيْتٍ آخَرَ، أَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِهَا عُذْوَةً، وَشَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِهَا عَشِيًّا، فَهَمَّ قَذْفُهُ، وَعَلَيْهِمُ الْحَدُّ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: تَكْمُلُ شَهَادَتُهُمْ، وَيُحَدُّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ. وَحَكَاهُ عَنْ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ بِالزَّنى، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ <sup>(٣)</sup>. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْهَدِ الْأَرْبَعَةُ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ، وَشَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ أُخْرَى، فَيَلْزَمُ الشُّهُودَ الْحَدُّ دُونَ

(١) زيادة من: م.

(٢) في الأصل، م: «آخر».

(٣) سورة النساء ١٥.

المَشْهُودِ عَلَيْهِ . وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِهَا فِي هَذِهِ الزَّائِيَةِ ، وَاثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِهَا فِي « الزَّائِيَةِ الْآخَرَى » (١) ، وَهُمَا مُتَبَاعِدَتَانِ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ . وَإِنْ كَانَا مُتَقَارِبَتَيْنِ ، كَمَلَّتِ الشَّهَادَةُ ؛ لِأَنَّهُ أُمُكِّنَ صِدْقُهُمَا ، بِأَنْ تَكُونَ كُلُّ بَيِّنَةٍ نَسَبَتْهُ (٢) إِلَى إِحْدَى الزَّائِيَتَيْنِ (٣) ؛ لِقُرْبِهِ مِنْهَا (٤) .

وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِهَا مُطَاوَعَةً ، وَاثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِهَا مُكْرَهَةً ، فَلَا حَدَّ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَا عَلَى الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَمْ تَكْمُلْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ ، فَإِنَّ زِنَى الْمَكْرَهَةِ غَيْرُ الزَّنَى مِنَ الْمُطَاوَعَةِ ، فَأَشْبَهَتِ الَّتِي قَبْلَهَا . هَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَالْقَاضِي . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ الْحَدَّ يَجِبُ (٥) عَلَى الرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ ؛ لِاتِّفَاقِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ بِزِنَاهُ ، وَلَا حَدَّ عَلَى الشُّهُودِ فِي قَوْلِهِ ؛ لِكَمَالِهَا . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ فِيهِمْ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِمُ الْحَدُّ ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ لَمْ تَكْمُلْ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اخْتَلَفُوا فِي الْبَيْتِ . وَالْآخَرُ ، أَنَّ الْحَدَّ عَلَى شُهُودِ الْمُطَاوَعَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَذَفُوا الْمَرْأَةَ ، وَلَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهَا .

**فصل :** وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَتَلَهُ عَمْدًا ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ خَطَأً ، ثَبَّتَ الْقَتْلُ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْعَمْدُ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ فِي أَنَّهُ خَطَأً ، وَلَا تَحْمِيلُهُ الْعَاقِلَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ بَيِّنَتُهُ . وَإِنْ شَهِدَ

(١ - ١) فِي م : « زَائِيَةِ أُخْرَى » .

(٢) فِي م : « نَسْبِيَّة » .

(٣) فِي م : « الرَّوَاتِبَيْنِ » .

(٤) فِي م : « مِنْهُمَا » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

أحدهما أنه قَتَلَهُ غُدْوَةً، وشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ عَشِيًّا، أو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَتَلَهُ بِسَيْفٍ، وشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ بِسِكِّينٍ، لم يَبَيَّنِ الْقَتْلُ. اخْتَارَهُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَشْهَدَا بِفِعْلِ وَاحِدٍ. وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ يَبْثُ، كَالْتِي قَبْلَهَا.

فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ قَذَفَهُ غُدْوَةً، وشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ قَذَفَهُ عَشِيًّا، أو اخْتَلَفَا فِي الْمَكَانِ، أو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَذَفَهُ بِالْعَرِيَّةِ، وشَهِدَ آخَرُ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَذَفَهُ بِالْعَجَمِيَّةِ، لَمْ تَكْمُلْ شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ لَمْ تَكْمُلْ عَلَى قَذْفٍ وَاحِدٍ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتِ الشَّهَادَةُ بِالنِّكَاحِ، أو بِفِعْلِ؛ كَالْقَتْلِ، وَالسَّرِقَةِ، وَالْغَضَبِ، فَاخْتَلَفَا فِي الْمَكَانِ، أو الزَّمَانِ، لَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ؛ لِذَلِكَ <sup>(٢)</sup>، إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، فَإِنَّهَا تَكْمُلُ، وَيَبْثُ الْمَشْهُودُ بِهِ. وَالأَوَّلُ الْمَذْهَبُ. وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ بِقَذْفِهِ أو بِقَتْلِهِ [٧٢؛ ط] يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وشَهِدَ الْآخَرُ <sup>(٣)</sup> أَنَّهُ أَقَرَّ بِذَلِكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أو <sup>(٤)</sup> اخْتَلَفَا فِي الْمَكَانِ، أو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ بِالْعَرِيَّةِ، وشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ بِالْعَجَمِيَّةِ، ثَبَتَ الْمَشْهُودُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ وَاحِدٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعِبَارَةُ. وَإِنْ كَانَتِ الشَّهَادَةُ بِعَقْدٍ غَيْرِ النِّكَاحِ؛ كَالْبَيْعِ، وَالطَّلَاقِ، وَالرَّجْعَةِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: تَكْمُلُ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ قَوْلٌ، فَأَشْبَهَ الْإِقْرَارَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَكْمُلَ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّ

(١) فِي م: «الآخر».

(٢) فِي م: «كذلك».

(٣) فِي الْأَصْل: «آخر».

(٤) فِي الْأَصْل: «و».

كُلِّ يَبِيعَ أَوْ طَلَاقي لَمْ يَشْهَدْ بِهِ إِلَّا وَاحِدٌ ، فَلَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ ، كَالنِّكَاحِ . وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ غَضَبَهُ هَذَا ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ بِغَضَبِهِ ، كَمَلَتْ الشَّهَادَةُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الْقَتْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِفْرَارُ بِالْغَضَبِ الَّذِي شَهِدَ بِهِ الْآخَرُ ، فَتَكْمُلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا تَكْمُلُ ؛ لِأَنَّ مَا شَهِدَ بِهِ أَحَدُهُمَا غَيْرُ مَا شَهِدَ بِهِ الْآخَرُ .

**فصل :** وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ ثَوْبًا غُدُوَّةً ، وَشَهِدَ آخَرُ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ سَرَقَهُ بَعِيْنِهِ عَشِيًّا ، لَمْ يَجِبِ الْحَدُّ ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ لَمْ تَكْمُلْ عَلَى سَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا ، وَيَغْزِمَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْغُزْمَ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَبِإِمْنٍ . فَإِنْ كَانَ مَكَانَ كُلِّ شَاهِدٍ شَاهِدَانِ ، تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَاهِدَيْنِ بَيِّنَةٌ ، وَالتَّعَارُضُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْبَيِّنَةِ ، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا ، فَإِنَّ كُلَّ شَاهِدٍ لَيْسَ بَبَيِّنَةٍ <sup>(٢)</sup> ، فَلَا يَتَعَارَضَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَتَعَارِضَا هَلُنَا ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، بَأَنْ يَسْرِقَهُ غُدُوَّةً ، ثُمَّ يَعُودَ إِلَى مَالِكِهِ فَيَسْرِقَهُ عَشِيًّا <sup>(٣)</sup> ، وَمَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ لَا تَعَارُضَ . فَعَلَى هَذَا ، يَجِبُ عَلَى السَّارِقِ الْحَدُّ وَالْغُزْمُ . وَإِنْ لَمْ تُعَيَّنِ الْبَيِّنَةُ الثَّوْبَ ، فَلَا تَعَارُضُ بَيْنَهُمَا ، وَجْهًا وَاحِدًا ، وَيَجِبُ لِلْمَسْرُوقِ مِنَ الثَّوْبَانِ ، وَعَلَى السَّارِقِ الْقَطْعُ .

وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ ثَوْبًا قِيَمَتُهُ ثَمْنُ دِينَارٍ ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ سَرَقَ ذَلِكَ الثَّوْبَ وَقِيَمَتُهُ رُبْعُ دِينَارٍ ، لَمْ تَكْمُلْ بَيِّنَةُ الْحَدِّ ؛ لِاخْتِلَافِهِمَا فِي

(١) فِي م : « الْآخَرُ » .

(٢) فِي م : « بَيِّنَةٌ » .

(٣) فِي م : « عَشِيَّة » .



النَّصَابِ ، وَوَجِبَ لِلْمَشْهُودِ لَهُ ثُمْنُ دِينَارٍ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ ، وَخَلَفَ مَعَ الْآخِرِ عَلَى الثُّمَنِ الْآخِرِ إِنْ أَحَبَّ ؛ لِأَنَّ الْغَرَمَ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ وَبِمِيزٍ . وَإِنْ كَانَ مَكَانَ كُلِّ شَاهِدٍ شَاهِدَانِ ، تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ ، وَلَا حَدٌّ ، وَوَجِبَ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ ، وَسَقَطَ الزَّائِدُ ؛ لِتَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ فِيهِ .

**فصل :** وَإِذَا شَهِدَ عَدْلَانِ عَلَى مَيِّتٍ أَنَّهُ أَغْتَقَ سَالِمًا فِي مَرَضِهِ ، وَهُوَ ثَلَاثُ مَالِهِ ، وَشَهِدَ آخَرَانِ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ أَغْتَقَ غَانِمًا ، وَهُوَ ثَلَاثُ مَالِهِ ، عَتَقَ السَّابِقُ مِنْهُمَا . فَإِنْ جُهِلَ السَّابِقُ مِنْهُمَا ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ، فَأُغْتِقَ مَنْ تَخْرُجُ لَهُ الْقُرْعَةُ ، كَمَا لَوْ أَغْتَقَهُمَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ . وَإِنْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ سَالِمٍ ، وَشَهِدَتِ الْآخَرَى أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ غَانِمٍ ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ، فَأُغْتِقَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ ، سَوَاءٌ تَقَدَّمَتْ وَصِيَّتُهُ أَوْ تَأَخَّرَتْ ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ يُسَوَّى <sup>(٢)</sup> فِيهَا بَيْنَ <sup>(٣)</sup> الْمُقَدَّمِ وَالْمُؤَخَّرِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى : يَغْتِقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَهُ ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْوَصِيَّةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْحُرِّيَّةِ . وَالْأَوَّلُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ بِدَلِيلِ مَا لَوْ أَغْتَقَهُمَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ . وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ وَارِثَةً عَادِلَةً ، وَلَمْ تَطْعَنْ فِي شَهَادَةِ الْأُخْرَى ، فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ . وَإِنْ كَذَّبَتِ الْأُخْرَى ، وَقَالَتْ : [ ٤٧٣ و ] مَا أَغْتَقَ إِلَّا سَالِمًا وَحْدَهُ . عَتَقَ سَالِمٌ كُلَّهُ ؛ لِإِقْرَارِ الْوَرِثَةِ بِحُرِّيَّتِهِ ، وَلَمْ يُقْبَلْ تَكْذِيبُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ نَفَى ، فَيَكُونُ حُكْمُ غَانِمٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، فِي أَنَّهُ يَغْتِقُ إِذَا تَقَدَّمَ تَارِيخُ عَتَقِهِ ، وَيَرِيقُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « آخِر » .

(٢) فِي م : « يَسْتَوَى » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

إذا تَأَخَّرَ، وَيُفَرِّغُ بَيْنَهُمَا إِذَا اسْتَوَيَا أَوْ جُهِلَ الْحَالُ. وَإِنْ كَانَتْ الْوَارِثَةُ غَيْرَ عَادِلَةٍ، عَتَقَ غَانِمٌ كُلَّهُ، وَلَمْ يُرَاجِحْهُ مَنْ شَهِدَتْ بِهِ الْوَارِثَةُ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ الْفَاسِقِ كَعَدَمِهَا. ثُمَّ إِنْ طَعَنَتْ فِي شَهَادَةِ الْأَجْنَبِيَِّّةِ، عَتَقَ سَالِمٌ كُلَّهُ؛ لِإِقْرَارِهَا بِخُرْجَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَطْعَنْ فِيهَا، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَعْتِقُ مِنْ سَالِمٍ نِصْفَهُ؛ لِأَنَّهُ ثَبِتَ عِتْقُهُ بِإِقْرَارِهِمْ، وَعَتَقَ غَانِمٌ بِالْبَيِّنَةِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ أَعْتَقَ الْعَبْدَيْنِ مَعًا، إِلَّا فِي أَنَّهُ لَا<sup>(١)</sup> يَنْتَقِضُ عِتْقُ غَانِمٍ بِشَهَادَةِ<sup>(٢)</sup> الْوَارِثَةِ؛ لِفُسْقِهَا.

**فصل :** فَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى اثْنَيْنِ بِقَتْلِ رَجُلٍ، فَشَهِدَ الْآخَرَانِ أَنَّ الْأَوَّلَيْنِ قَتَلَاهُ، فَصَدَّقَ الْوَلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ، حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا<sup>(٣)</sup> غَيْرُ مُتَّهِمَيْنِ. وَإِنْ صَدَّقَ الْآخَرَيْنِ<sup>(٤)</sup> وَحَدَّاهُمَا، لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَّهِمَانِ، لَكُونَهُمَا يَدْفَعَانِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا الْقَتْلَ. وَإِنْ صَدَّقَ الْجَمِيعُ، فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَعَارِضَتَانِ، فَلَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.

**فصل :** وَإِنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَتَلَ وَلِيِّهِ عَمْدًا، وَأَقَامَ شَاهِدًا، فَأَقَرَّ بِقَتْلِهِ خَطَأً، ثَبِتَ قَتْلُ الْخَطَا بِإِقْرَارِهِ، وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْعَمْدُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ. وَهَلْ يَخْلِفُ عَلَى نَفْسِهِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَإِنْ قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَمْدًا، وَلَهُ وَارِثَانِ، فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُ عَفَا عَنْ الْقَوْدِ وَالْمَالِ، سَقَطَ الْقَوْدُ وَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ فَاسِقًا؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ تَضَمَّنَتْ

(١) سقط من: ف.

(٢) في م: «لشهادة».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في م: «الآخران».

الإقرارَ بشقوقه . وَيُثْبِتُ نَصِيبُ الشَّاهِدِ مِنَ الدِّيَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَا عَفَا . وَأَمَّا نَصِيبُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ فَاسِقًا ، حَلَفَ : مَا عَفَوْتُ . وَاسْتَحَقَّ نَصِيبَهُ مِنَ الدِّيَةِ . وَإِنْ كَانَ عَدْلًا ، حَلَفَ الْقَاتِلُ مَعَهُ ، وَسَقَطَ نِصْفُ الدِّيَةِ ؛ لِأَنَّ مَا طَرِيقَهُ الْمَالُ يُثْبِتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ . وَفِي كَيْفِيَّةِ الْيَمِينِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ قَدْ عَفَا عَنِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ قَدْ سَقَطَ بغيرِ يَمِينٍ . وَالثَّانِي ، يَخْلِفُ أَنَّهُ قَدْ عَفَا عَنِ الْقَوْدِ وَالْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْفُو عَنِ الدِّيَةِ وَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ مِنْهَا ، إِذَا قُلْنَا : مُوجِبُ الْعَمْدِ الْقِصَاصُ عَيْنًا .

فصل : وَإِذَا ادَّعَى عَلَى رَجُلَيْنِ أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَبْدًا لِهَمَا بَدَيْنِ لَهُ عَلَيْهِمَا ، فَأَنْكَرَاهُ ، وَشَهِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، فَشَهِدَتْهُمَا صَاحِبَةً ، وَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَيَصِيرَ رَهْنًا ، أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا وَيَصِيرَ نِصْفَهُ رَهْنًا ؛ لِأَنَّ إِنْكَارَهُ لَا يَقْدَحُ فِي شَهَادَتِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الدَّعْوَى فِي عَيْنٍ أُخْرَى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَاذِبٌ .



## بَابُ الرَّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ

إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدَانِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتَيْهِمَا ، لَمْ يُحْكَمْ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا شَرْطُ الْحُكْمِ ، فَيُشْتَرَطُ اسْتِدَامَتُهَا إِلَى انْقِضَائِهِ ، كَعَدَّتَيْهِمَا . فَإِنْ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا فِي حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ قَبْلَ الاسْتِيفَاءِ ، لَمْ يَجْزِ اسْتِيفَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِهَا . وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَجَبَ اسْتِيفَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَشْهُودِ لَهُ <sup>(١)</sup> قَدْ وَجَبَ وَحُكِمَ بِهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِقَوْلِهِمَا الْمَشْكُوكِ [٧٣ ط] فِيهِ . وَإِنْ رَجَعَا بَعْدَ الاسْتِيفَاءِ فِي حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ ، وَقَالَا : عَمَدْنَا ذَلِكَ لِيُقْتَلَ . فَعَلَيْهِمَا الْقِصَاصُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْجَنَايَاتِ . وَإِنْ قَالَا : عَمَدْنَا الشَّهَادَةَ ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ يُقْتَلُ . فَعَلَيْهِمَا دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ ؛ لِأَنَّهُ شَبِيهُ عَمْدٍ . وَإِنْ قَالَا : أَخْطَأْنَا . فَعَلَيْهِمَا الدِّيَّةُ مُخَفَّفَةٌ ، وَلَا تَحْمِلُهُ <sup>(٢)</sup> الْعَاقِلَةُ ؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ بِاعْتِرَافِهِمَا . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا عَامِدٌ وَالْآخَرَ مُخْطِئٌ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِمَا ، وَعَلَى الْعَامِدِ نِصْفُ دِيَّةٍ مُغْلَظَةٍ ، وَعَلَى الْمَخْطِئِ <sup>(٣)</sup> نِصْفُهَا مُخَفَّفَةٌ . وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا : عَمَدْنَا جَمِيعًا . وَقَالَ الْآخَرُ : أَخْطَأْنَا جَمِيعًا . فَعَلَى الْعَامِدِ الْقَوْدُ ؛ لِإِقْرَارِهِ بِمَا يُوجِبُهُ ، وَعَلَى الْمَخْطِئِ نِصْفُ الدِّيَّةِ مُخَفَّفًا . وَإِنْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : عَمَدْتُ وَأَخْطَأَ صَاحِبِي . فَفِيهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « عَلَيْهِ » .

(٢) فِي م : « تَحْمِلُهَا » .

(٣) فِي م : « الْآخَر » .

وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا قَوْدَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(١)</sup> لَا يُؤَاخَذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِإِقْرَارِهِ ، وَلَمْ يُقَرَّرْ بِمَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ ، لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِعَمْدٍ فِيهِ شَرِكَةٌ <sup>(٢)</sup> خَطَأً .  
وَالثَّانِي ، عَلَيْهِمَا الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَرَّرٌ بِالْعَمْدِ . وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا : عَمَدْنَا مَعًا . وَقَالَ الْآخَرُ : عَمَدْتُ وَأَخْطَأَ صَاحِبِي . فَعَلَى الْأَوَّلِ الْقَوْدُ ، وَفِي الثَّانِي وَجْهَان . وَإِنْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : عَمَدْتُ ، وَلَا أَذْرِي مَا فَعَلَ صَاحِبِي . فَعَلَيْهِمَا الْقَوْدُ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا وَقُوعَهُمَا عَمْدًا . وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا وَحْدَهُ ، فَحُكْمُهُ مُحْكَمٌ مَا لَوْ رَجَعَ صَاحِبُهُ مَعَهُ .

**فصل :** إِذَا شَهِدَ خَمْسَةٌ بِالزَّوْنَى عَلَى رَجُلٍ ، فَقُتِلَ ، ثُمَّ رَجَعُوا ، وَقَالُوا : عَمَدْنَا . قُتِلُوا كُلُّهُمْ . وَإِنْ قَالُوا : أَخْطَأْنَا . غَرِمُوا الدِّيَّةَ أَخْمَاسًا ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ حَصَلَ بِقَوْلِ جَمِيعِهِمْ . وَإِنْ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، وَقَالَ : عَمَدْنَا . اقْتَصَرَ مِنْهُ . وَإِنْ قَالَ : أَخْطَأْنَا . فَعَلَيْهِ خُمُسُ الدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ بِمَا لَوْ وَافَقَهُ أَصْحَابُهُ عَلَيْهِ ، لَزِمَهُمْ <sup>(٣)</sup> الْقَوْدُ أَوْ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَّةِ ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُوَافِقُوهُ ، كَمَا لَوْ كَانُوا أَرْبَعَةً . وَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ ، فَعَلَيْهِمَا خُمُسَا الدِّيَّةِ . وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسِ الدِّيَّةِ <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّ الْإِثْلَافَ حَصَلَ بِشَهَادَتِهِمْ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ رَجَعُوا كُلُّهُمْ . وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّوْنَى وَاثْنَانِ بِالْإِخْصَانِ ، فَقُتِلَ ، ثُمَّ رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ حَصَلَ بِقَوْلِهِمْ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَهِدَ الْجَمِيعُ بِالزَّوْنَى . وَفِي كَيْفِيَّةِ الضَّمَانِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ،

(١) فِي الْأَصْلِ : «لأنهما» .

(٢) فِي م : «شريك» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «لزمه» .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ف ، س ٣ .

تُوزَعُ الدِّيَّةُ عَلَى عَدَدِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ حَصَلَ بِجَمِيعِهِمْ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ انْتَفَقَتْ شَهَادَتُهُمْ . وَالثَّانِي ، عَلَى شُهُودِ الْإِخْصَانِ النُّصْفُ ، وَعَلَى شُهُودِ الزَّوْنَى النُّصْفُ ؛ لِأَنَّهُ قُتِلَ بِنَوْعَيْنِ مِنَ الْبَيِّنَةِ ، فَقُسِمَتِ الدِّيَّةُ عَلَيْهِمَا . وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّوْنَى وَاثْنَانِ مِنْهُمْ بِالْإِخْصَانِ ، فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، عَلَى شُهُودِ الْإِخْصَانِ ثُلَاثَا الدِّيَّةِ . وَعَلَى الْآخَرِ ، ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِمَا إِلَّا النُّصْفُ ؛ لِأَنَّهُمَا <sup>(١)</sup> كَأَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ ، جَنَى اثْنَانِ جَنَائَتَيْنِ ، وَجَنَى الْآخَرَانِ <sup>(٢)</sup> أَرْبَعَ جَنَايَاتٍ .

**فصل :** وَإِنْ شَهِدَا بِمَالٍ ، ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ ، غَرِمَاهُ ، وَلَا يَزْجَعُ بِهِ <sup>(٣)</sup> عَلَى الْمَحْكُومِ لَهُ بِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَالُ تَالِفًا أَوْ قَائِمًا ؛ لِأَنَّهُمَا خَالَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ بَعْدَوَانٍ ، فَلَزِمَهُمَا الضَّمَانُ ، كَمَا لَوْ غَضَبَاهُ ، فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا ، غَرِمَ النُّصْفَ . وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً ، فَالضَّمَانُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ ، فَعَلَيْهِ بِقِسْطِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، <sup>(٤)</sup> ثُمَّ رَجَعُوا ، فَعَلَى الرَّجُلِ النُّصْفُ ، وَعَلَى كُلِّ امْرَأَةٍ <sup>(٥)</sup> مِنْهُمَا الرُّبْعُ ؛ لِأَنَّهُمَا كَرَجُلٍ . [ ٧٤٤و ] وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ ، ثُمَّ رَجَعُوا ، فَعَلَى الرَّجُلِ السُّدُسُ ، وَعَلَيْهِنَّ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ . وَإِنْ رَجَعَ بَعْضُهُمْ ، فَعَلَى الرَّاجِعِ بِقِسْطِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ حَكِمَ لَهُ بِشَاهِدٍ وَبِإِمِينٍ ، ثُمَّ رَجَعَ الشَّاهِدُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف : «لأنهم» .

(٢) فِي ف : «الآخر» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : س ٣ ، م .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥) فِي س ٣ : «واحدة» .

فعليه غرامة المال كله ، فى أحد الوجهين ؛ لأنَّ الحكم بشهادته ، وإنَّما  
اليمينُ مُقَوِّيةٌ له . والثانى ، يلزمه نصفُ المالِ ؛ لأنَّ الملكَ استندَ إلى شهادته  
ويمين المدعى ، فتوزَّعَ الحقُّ عليهما ، كالشاهد والمرأتين .

**فصل :** وإن شهد اثنان بخرية عبدي ، فحكم بشهادتهما ، ثم رجعا ،  
غرما للسبيد قيمته ؛ لما ذكرنا .

وإن شهدا بطلاقي قبل الدخول ، فحكم به ، ثم رجعا ، فعليهما نصفُ  
الصَّدَاقِ المُسَمَّى ؛ لأنَّهما أغرماه<sup>(١)</sup> للزوج ، فلزمهما ذلك ، كما لو شهدا  
بالنِّصْفِ . وإن كان ذلك بعد الدخول ، فلا ضمانَ عليهما ؛ لأنَّ خروجَ  
البضعِ من ملكِ الزوجِ غيرُ مُتَقَوِّمٍ ، فلم يضمناه ، كما لو أخرجته عن ملكه  
بالرَّذَّةِ أو بالقتل .

وإن شهدا بكتاية عبده ، فحكم بها ، ثم رجعا ، فعليهما ما بين قيمته  
سليماً ومكاتباً ، فإن أذى وعتق ، فعليهما ما بين قيمته وكتايته ؛ لأنَّهما  
قوتاه ذلك . ويَحْتَمِلُ أن يَزَجَعَ عليهما بجميع قيمته ؛ لأنَّ ما أذاه كان من  
كسبه الذى يملكه . وإن لم يعتق ، لم يزجع عليهما بشيء . وإن شهدا  
لأمة بالاستيلاد ، فرجعا ، فعليهما ما نقص من قيمتها ، فإن عتقت بموت  
سيدها ، ضَمِنَا تمامَ قيمتها ؛ لأنَّهما قوتَا رِقَّها على الورثة .

**فصل :** وإذا حكم بشهادة الفروع ، ثم رجعوا عن الشهادة ، ضَمِنُوا .  
ولو رجع شهود الأصل ، لم يضمنوا . ذكره القاضى ؛ لأنَّهم لم يُلْجِئُوا

(١) فى ف : « اعترفاه » .



الحَاكِمَ إِلَى الْحُكْمِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنُوا ؛ لِأَنَّهُمْ سَبَبٌ فِي الْحُكْمِ ، فَضَمُّوا ؛ كَالْمُزَكِّينَ <sup>(١)</sup> ، وَشُهُودِ الْإِحْصَانِ .

فصل : وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ بِحَدٍّ ، فَرَكَاهُمُ اثْنَانِ ، فَبَانَ أَنَّهُمْ مِمَّنْ <sup>(٢)</sup> لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ ، لِفِسْقٍ أَوْ كُفْرٍ ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُزَكِّينَ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُمْ شَهِدُوا بِشَهَادَةٍ زُورٍ أَفْضَتْ <sup>(٤)</sup> إِلَى الْحُكْمِ ، فَلَزِمَهُمُ الضَّمَانُ ، كَالشُّهُودِ إِذَا رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ . وَلَا شَيْءَ عَلَى الشُّهُودِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : شَهِدْنَا بِالْحَقِّ <sup>(٥)</sup> . وَلَا عَلَى الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّ الْمُزَكِّينَ <sup>(٦)</sup> أُلْجِأُوا إِلَى الْحُكْمِ . وَقَالَ الْقَاضِي : الضَّمَانُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّطَ فِي الْحُكْمِ بِمَنْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُزَكِّينَ <sup>(٧)</sup> ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَشْهَدَا بِالْحَقِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : الضَّمَانُ عَلَى الشُّهُودِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَوَّتُوا الْحَقَّ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ بِشَهَادَتِهِمُ الْبَاطِلَةَ ، فَلَزِمَهُمُ الضَّمَانُ ، كَمَا لَوْ رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ . وَالأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ ، وَالشُّهُودُ لَمْ يَعْتَرِفُوا بِبُطْلَانِ شَهَادَتِهِمْ ، وَإِنَّمَا التَّفْرِيطُ مِنَ الْمُزَكِّينَ <sup>(٨)</sup> ، فَكَانَ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا . فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُزَكِّينَ <sup>(٩)</sup> فَاسِقَانِ أَوْ كَافِرَانِ ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْحَاكِمِ ؛ لِتَفْرِيطِهِ . وَكَذَلِكَ <sup>(١٠)</sup> إِنْ حَكَمَ بِشَهَادَةِ

(١) فِي م : « كَالْمُزَكِّينَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مِمَّا » .

(٣) فِي م : « الْمُزَكِّينَ » .

(٤) فِي م : « أَفْضُوا » .

(٥) فِي ف ، م : « بِحَقِّ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ف : « الْمُزَكِّينَ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « الْمُزَكِّينَ » .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « لِذَلِكَ » .

فَاسْقَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْكِيةٍ ، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ ؛ لَذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

وَإِنْ كَانَتِ الشَّهَادَةُ بِمَالٍ ، نَقَضَ الْحُكْمَ <sup>(٢)</sup> ، وَأَمَرَ بِرَدِّ الْمَالِ إِنْ كَانَ قَائِمًا ، أَوْ قِيمَتِهِ إِنْ كَانَ تَالِفًا ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ ، فَوَجِبَ نَقْضُ الْحُكْمِ ، كَمَا لَوْ كَانَا صَبِيَّيْنِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ الْحُكْمُ إِذَا كَانَا فَاسِقَيْنِ ، وَيَغْرَمُ الشَّاهِدَانِ الْمَالَ ؛ لِأَنَّهُمَا سَبَبُ الْحُكْمِ بِشَهَادَةِ ظَاهِرِهَا الزُّورُ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ رَجَعَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَغْتَرِفَا بِيُطْلَانِ شَهَادَتِهِمَا ، لَكِنْ تَبَيَّنَ فَقَدْ شَرَطَ الْحُكْمُ ، فَوَجِبَ أَنْ يَقْضَى بِنَقْضِهِ ، كَمَا لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ حُكْمَهُ بِالْقِيَاسِ مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ .

[٤٧٤ظ] فصل : وَمَنْ حُكِمَ لَهُ بِمَالٍ ، أَوْ بُضِعَ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، بِشَهَادَةِ زُورٍ ، أَوْ يَمِينٍ فَاجِرَةٍ ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ مَا حُكِمَ بِهِ ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنْكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَلَعَلَّ <sup>(٣)</sup> بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ <sup>(٤)</sup> الْحَرْنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضِي لَهُ بِمَا أَسْمَعُ ، وَأُطْلِئُهُ صَادِقًا ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ يَدْعُهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَقْطَعُ بِتَحْرِيمِ مَا حُكِمَ لَهُ بِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ ،

(١) فِي ف ، م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي ف : « الْحَاكِمُ » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « أَنْ يَكُونَ بَعْضُكُمْ » ، وَفِي ف : « بَعْضُكُمْ يَكُنْ » ، وَفِي م : « بَعْضُكُمْ يَكُونُ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ ... ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ ، وَفِي : بَابِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ سَفْيَانَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْلِ ، وَفِي : بَابِ مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ الْخُصُومِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٣٥ / ٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ / ٩ ، ٣٢ ، ٨٦ . وَمُسْلِمٌ ، =

فلم يَجَلَّ له بالحُكْمِ، كما لو حَكَمَ له بما يُخَالِفُ النَّصَّ أو الإجماعَ .  
وحكى عن أحمدَ روايةً أُخرى، أنَّ حُكْمَ الحاكمِ يَنْقُذُ في المُشَوَّخِ  
وَالْعُقُودِ؛ لأنَّه حَكَمَ باجتهاده، فَتَقْذَ حُكْمُهُ، كما لو حَكَمَ في  
المُجْتَهَدَاتِ .

---

= فى : باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة، من كتاب الأفضية . صحيح مسلم ١٣٣٧/٣،  
١٣٣٨ .

كما أخرجه أبو داود، فى : باب فى قضاء القاضى إذا أخطأ، من كتاب الأفضية . سنن أبى  
داود ٢٧٠/٢، ٢٧١ . والترمذى، فى : باب ما جاء فى التشديد على من يُقضى له بشىء ليس  
له أن يأخذه، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٨٣/٦، ٨٤ . والنسائى، فى : باب الحكم  
بالظاهر، وباب ما يقطع القضاء، من كتاب آداب القضاة . المجتبى ٢٠٥/٨، ٢١٧ . وابن  
ماجه، فى : باب قضية الحاكم لا تحل حراما ولا تحرم حلالا، من كتاب الأحكام . سنن ابن  
ماجه ٧٧٧/٢ . والإمام مالك، فى : باب الترغيب فى القضاء بالحق، من كتاب الأفضية . الموطأ  
٧١٩/٢ . والإمام أحمد، فى : المسند ٢٠٣/٦، ٢٩٠، ٣٠٨، ٣٢٠ .



## كتاب الإقرار

والْحُكْمُ بِهِ وَاجِبٌ ؛ لقولِ النبي ﷺ : « وَاعْذُ يَا أُتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا »<sup>(١)</sup> . وَرَجَمَ النبي ﷺ مَاعِزًا<sup>(٢)</sup> ، وَالْعَامِدِيَّةَ<sup>(٣)</sup> ، وَالْجُهَنِيَّةَ<sup>(٤)</sup> ، بِإِقْرَارِهِمْ . وَلَأنَّهُ إِذَا وَجِبَ الْحُكْمُ بِالْبَيِّنَةِ ، فَلَأَنْ يَجِبَ بِالْإِقْرَارِ مَعَ بُعْدِهِ مِنَ الرَّيْبَةِ أَوْلَى .

فَإِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ حَقًّا لَادِمِيٍّ ، أَوْ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ ؛ كَالزَّكَاةِ ،<sup>(٥)</sup> وَالْكَفَّارَةِ<sup>(٦)</sup> ، وَدَعَتْ الْحَاجَّةُ إِلَى الْإِقْرَارِ بِهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في ٣/ ٣١٠ ، ٣١١ .

(٢) انظر ما تقدم تخريجه في ٥/ ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

(٣) تقدم تخريجه في ٥/ ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب من اعترف على نفسه بالزنى ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣/ ١٣٢٤ . وأبو داود ، في : باب المرأة التي أمر النبي ﷺ برجمها من جهينة ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢/ ٤٦٢ . والترمذي ، في : باب تربص الرجم بالحلبى ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٦/ ٢١١ ، ٢١٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على المرحوم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤/ ٥١ . والدارمى ، في : باب الحامل إذا اعترفت بالزنى ، من كتاب الحدود . سنن الدارمى ٢/ ١٨٠ ، ١٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ - ٤٤٠ ، ٤٣٧ .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل .

(٦) بعده في م : « إن » .

(٧) سورة النساء ١٣٥ .

وقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيَمْدِدْ إِلَيْهِ بِالْعَدْلِ﴾<sup>(١)</sup>. والإملاؤ الإقرار. وإن كان حقاً<sup>(٢)</sup> لله، لم يلزمه الإقرار به؛ لأنه مندوب إلى الشر على نفسه.

**فصل: ولا يصح<sup>(٣)</sup> إلا من عاقل مختار، فأما الطفل، والمجنون، والنائم، والمبترس، فلا يصح إقرارهم؛ لقول النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»<sup>(٤)</sup>. ولأنه التزام حق بالقول، فلم يصح منهم، كالبيع. فإن قال: أقررت قبل البلوغ. فالقول قوله مع يمينه إذا كان اختلافاً بينهما بعد بلوغه، في أحد الوجهين.**

**فأما السكران بسبب مباح، فهو كالمجنون؛ لأنه غير عاقل. والسكران بمغصبة حكم إقراره حكم طلاقه.**

**ولا يصح إقرار المكره؛ لقول النبي ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمْتَى الْخَطَأُ وَالنَّشْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».** رواه سعيد<sup>(٥)</sup>. ولأنه قول أكره عليه بغير حق، فلم يصح منه<sup>(٦)</sup>، كالبيع. وإذا ادعى أنه أقر<sup>(٧)</sup> مكرهاً، لم يقبل إلا

(١) سورة البقرة ٢٨٢.

(٢) في الأصل، س ٣، م: «حدا».

(٣) بعده في م: «الإقرار».

(٤) في الأصل، ف، س ٣: «ثلاث».

والحديث تقدم تخريجه في ١٩٨/١.

(٥) تقدم تخريجه في ٢١٣/١.

(٦) زيادة من: ف، م.

(٧) سقط من: م.

بَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةَ . فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ مُقَيَّدًا ، أَوْ مَحْبُوسًا ، أَوْ مُوَكَّلًا بِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ دَلَالَةٌ الْإِكْرَاهِ . وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ زَائِلَ الْعَقْلِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةَ . فَإِنْ أُكْرِهَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِشَيْءٍ فَأَقَرَّ بِغَيْرِهِ ، لَزِمَهُ إِقْرَارُهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَهٍ عَلَى مَا أَقَرَّ بِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ أُكْرِهَ عَلَى الْإِقْرَارِ لِلْإِنْسَانِ ، فَأَقَرَّ لغيرِهِ .

وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الصَّبِيِّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عَاقِلًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَيْعُهُ . وَإِنْ كَانَ الْعَاقِلُ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ ، جَازَ إِقْرَارُهُ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ، فَصَحَّ إِقْرَارُهُ بِهِ ، كَالْبَالِغِ .

**فصل :** وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الْعَبْدِ بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ دُونَ مَوْلَاهُ ، وَلِأَنَّ إِقْرَارَ مَوْلَاهُ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> بِهِ لَا يَصِحُّ ، فَلَوْ لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ بِهِ <sup>(٢)</sup> لَتَعَطَّلَ . وَأَمَّا الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ ، فَظَاهِرُ قَوْلِ الْحَرَقِيِّ [ ٤٧٥ و ] أَنَّهُ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ ؛ لِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِهِ حَقُّ سَيِّدِهِ ، أَشْبَهَ الْإِقْرَارَ بِقَتْلِ الْخَطَا ، وَلِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي أَنَّهُ <sup>(٤)</sup> يَقْرَأُ مَنْ يَغْفُو عَلَى مَالٍ ، فَيَسْتَحِقُّ رَقَبَتَهُ لِيَتَخَلَّصَ مِنْ سَيِّدِهِ . وَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِجِنَايَةِ الْخَطَا ، وَلَا بِعَمْدٍ مُوجِبِهِ الْمَالُ ؛ لِأَنَّهُ إِجَابٌ حَقٌّ فِي

(١ - ١) فِي ف : «بَدَلًا» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي م : «كَذَلِكَ» .

(٤) فِي م : «أَنْ» .

رَقَبَةٍ مَمْلُوكَةٍ لَمَوْلَاهُ ، فلم يُقْبَلْ ، كإقراره على عَبْدٍ سِوَاهُ . وَيُقْبَلُ <sup>(١)</sup> إقرارُ المَوْلَى عليه بذلك ؛ لَأَنَّهُ يُقَرُّ بِحَقِّ فِي مَالِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَقَرَّ لِرَجُلٍ بِمِلْكِ الْعَبْدِ . وَلَا يُقْبَلُ إقرارُهُ عَلَيْهِ بِحَدٍّ وَلَا قِصَاصٍ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مِنْهُ إِلَّا الْمَالَ ، لَكِنْ إِنْ أَقَرَّ عَلَيْهِ بِقِصَاصٍ ، قُبِلَ إقرارُهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ ، فَيَمْلِكُ الْمُقَرَّرُ لَهُ مُطَالَبَتَهُ بِالْمَالِ ؛ لَأَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا يَضْمَنُ وَجُوبَ الْمَالِ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ الْمُوَسِّرُ بِعَتَقِ نَصِيْبِهِ مِنَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ <sup>(٢)</sup> .

وإن أَقَرَّ الْعَبْدُ <sup>(٣)</sup> بِسَرِقَةٍ مُوجِبِهَا الْمَالَ ، لَمْ يُقْبَلْ ، وَيُقْبَلُ إقرارُ المَوْلَى عَلَيْهِ ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ مُوجِبُهَا الْقَطْعَ دُونَ الْمَالِ ، قُبِلَ إقرارُ الْعَبْدِ بِهَا <sup>(٤)</sup> دُونَ المَوْلَى . وَإِنْ كَانَ مُوجِبُهَا الْقَطْعَ وَالْمَالَ ، فَأَقَرَّ بِهَا الْعَبْدُ ، وَجَبَ قَطْعُهُ دُونَ الْمَالِ ، سِوَاءَ كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ يَدِ سَيِّدِهِ ، بَاقِيًا أَوْ تَالِفًا ؛ لِمَا تَقَدَّمَ .

وإن أَقَرَّ الْعَبْدُ غَيْرَ الْمَأْذُونِ لَهُ بِدَيْنٍ ، لَمْ يُقْبَلْ ، وَيَتَعَلَّقُ بِدَيْنِهِ ، يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ <sup>(٥)</sup> الْعِتْقِ . وَإِنْ أَقَرَّ الْمَأْذُونُ لَهُ ، قُبِلَ إقرارُهُ فِي دَيْنِ الْمُعَامَلَةِ فِي قَدَرِ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ <sup>(٦)</sup> . وَإِنْ أَقَرَّ بِقَرْضٍ أَوْ أَرْضٍ جِنَايَةٍ ، لَمْ يُقْبَلْ ؛ لَأَنَّهُ أَقَرَّ بِغَيْرِ <sup>(٧)</sup> مَا أُذِنَ <sup>(٨)</sup> لَهُ فِيهِ ، فلم يُقْبَلْ ، كغَيْرِ الْمَأْذُونِ لَهُ <sup>(٨)</sup> . وَإِنْ حَجَرَ السَّيِّدُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَقَرَّ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «إقراره للمولى» .

(٢) فِي ف : «المشترى» .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : «المشترك» .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «وبعد» .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ف ، س ٣ .

(٧ - ٧) فِي م : «مأذون» .

(٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، س ٣ .



بدين، لم يُقبل؛ لأنه مخجور عليه بالرق، فلم يصح إقراره، كما لو كان عليه دينٌ يحيط بتركته. وإن أقر السيد أنه باع عبده<sup>(١)</sup> نفسه، فكذبته العبد، عتق، ولم يلزمه شيء سوى اليمين على الثمن؛ لأن السيد أقر بحررته وادعى الثمن. وإن ادعى أنه باعه أجنبيًا فأعتقه، فأنكره، عتق العبد على سيده، وحلف المنكر على الثمن

فأما المكاتب، فحكمه حكم الحر في إقراره؛ لأن تصرفه صحيح. وحكم أم الولد والمذبر حكم القن؛ لأن تصرفه بغير «إذن سيده»<sup>(٢)</sup> لا يصح.

**فصل: وإقرار المريض بدين لأجنبي صحيح؛ لأنه غير متهم في حقه.** وعنه، لا يُقبل في مرض موته؛ لأن حق الورثة تعلق بماله، فلم يُقبل إقراره به، كالمفلس. وعنه، يُقبل إقراره بثلاث المال دون ما زاد؛ لأنه يملك التصرف فيه بالوصية، فملك الإقرار به. والأول ظاهر المذهب؛ لما ذكرنا. فإن ثبت عليه دين في الصحة، ثم أقر بدين في مرض موته، واتسع ماله لهما، تساويا، وإن ضاق عنهما، فظاهر كلام الخرقى والتميمي أنهما<sup>(٣)</sup> يتحاضان فيه؛ لأنهما حقان يجب قضاؤهما من رأس المال، فتساويا، كديني<sup>(٤)</sup> الصحة. وقال القاضى: قياس المذهب أنه يُقدم

(١) فى م: «عبد».

(٢ - ٢) فى الأصل: «إذنه».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) فى م: «كدين».

الدَّيْنُ الثَّابِتُ عَلَى الدَّيْنِ الذِي أَقَرَّ بِهِ فِي الْمَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بَعْدَ تَعَلُّقِ حَقِّ الْأَجْنَبِيِّ بِمَالِهِ ، فَلَمْ يُشَارِكِ الْمُقَرَّرُ لَهُ مَنْ ثَبَتَ حَقُّهُ قَبْلَ التَّعَلُّقِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بَعْدَ الْفَلَسِ . وَإِنْ أَقَرَّ لِهَما جَمِيعًا فِي الْمَرَضِ ، تَسَاوَيَا ، وَلَمْ يُقَدِّمِ السَّابِقُ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاوَيَا فِي الْحَالِ ، فَأَشْبَهَ غَرِيمِي الصُّحَّةِ .

وَإِنْ أَقَرَّ الْمَرِيضُ لَوَارِثٍ ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّهُ إِصْالٌ <sup>(١)</sup> لِلْمَالِ إِلَى الْوَارِثِ <sup>(٢)</sup> بِقَوْلِهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْوَصِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ لَزَوْجَتِهِ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا فَمَا دُونَ ، فَيَصِحَّ ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ ثَابِتٌ ، وَهُوَ النِّكَاحُ . وَإِنْ أَقَرَّ لَوَارِثِهِ ، فَلَمْ يُمْثَ حَتَّى صَارَ غَيْرَ وَارِثٍ ، لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ أَقَرَّ لَغَيْرِ وَارِثٍ ، فَصَارَ وَارِثًا قَبْلَ الْمَوْتِ ، صَحَّ إِقْرَارُهُ لَهُ . نَصَّ عَلَيْهِمَا <sup>(٣)</sup> أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ [٤٧٥ ط] لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ لَوَارِثٍ <sup>(٤)</sup> فِي الْأُولَى ، وَغَيْرِ وَارِثٍ فِي الثَّانِيَةِ ، مُتَّهَمٌ فِي الْأُولَى ، غَيْرُ مُتَّهَمٍ فِي الثَّانِيَةِ ، فَأَشْبَهَ الشَّهَادَةَ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ رِوَايَةً أُخْرَى خِلَافَ مَا قُلْنَا ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يُعْتَبَرُ فِيهِ عَدَمُ الْمِيرَاثِ ، فَاغْتَبِرَ بِحَالَةِ الْمَوْتِ ، كَالْوَصِيَّةِ .

فَإِنْ أَقَرَّ الْمَرِيضُ بَوَارِثٍ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْإِقْرَارِ غَيْرُ وَارِثٍ . وَالثَّانِيَةِ ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ حِينَ الْمَوْتِ وَارِثٌ . وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ مَبْنِيَّةً عَلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ قَبْلَهَا .

(١) فِي ف ، م : « اتصا ل » ، وَغَيْرِ مَنْقُوطَةٍ فِي س ٣ .

(٢) فِي م : « الْوَرِثَةُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « عَلَيْهِ » .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « فَلَا أَوَّلَ » .

وإن ملك ابن عمه، وأقرَّ أنه كان أعتقه في صحته، وهو أقرُّ عصبته، عتق ولم يرثه؛ لأنَّ توريثه يُوجب إبطال الإقرار بحريته، لكونه إقرارًا لوarithه، وإذا بطلت حرَّيته، سقط ميراثه، فيفضى توريثه إلى إسقاط ميراثه. ويحتمل أن يرث؛ لأنه حين الإقرار غير وارث، فأشبهه الإقرار بوارث.

**فصل:** ويصح الإقرار لكل من يثبت له الحق المقر به، فإن أقرَّ لعبد بالنكاح، أو القصاص، أو تغزير القذف، صحَّ الإقرار به<sup>(١)</sup> وإن كذَّبه المولى؛ لأنَّ الحق له دون المولى. وإن أقرَّ له بمال، فالإقرار لمولاه، يلزم بتضديقه، ويتطلُّ برده؛ لأنَّ يد العبد كيد سيده.

وإن أقرَّ لبهيمة، لم يصح، ولم يكن مالمالكها؛ لأنَّ البهيمة لا تملك، ولا لها أهلية الملك.

وإن أقرَّ لحمل بمال، وعزاه إلى إرث أو وصية، صحَّ؛ لأنَّه يملك بهما. وإن لم يغزه، فقال ابن حامد: يصح أيضًا؛ لأنَّه يجوز أن يملك بوجه صحيح، فصَحَّ له الإقرار المطلق، كالطفل. وقال أبو الحسن التميمي: لا يصح؛ لأنَّه لا يثبت له الملك بغيرهما. فعلى قول ابن حامد، إن ولدت ذكراً وأنثى<sup>(٢)</sup>، كان بينهما نصفين؛ لأنَّه شرك بينهما في الإقرار، فأشبهه ما لو أقرَّ لهما بعد الولادة. وإن قال: لهذا الحمل على ألف

(١) سقط من: الأصل، ف.

(٢) في الأصل: «أو».

أَقْرَضْنِيهَا<sup>(١)</sup>. فَمِقْيَاسُ الْمَذْهَبِ صَحَّةُ<sup>(٢)</sup> إِقْرَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَهُ بِمَا يُسْقِطُهُ ، فَسَقَطَتِ الصَّلَةُ دُونَ الْإِقْرَارِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى الْفِ لَا تَلْزُمْنِي . وَإِنْ قَالَ : أَقْرَضْنِي أَلْفًا . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الْقَرَضَ إِذَا سَقَطَ لَمْ يَتَّقَ شَيْءٌ يَصِحُّ بِهِ الْإِقْرَارُ . وَمَتَى أَقَرَّ لِحَمَلٍ بِمَا لِي عَزَاهُ<sup>(٣)</sup> إِلَى وَصِيَّةٍ ، فَخَرَجَ الطِّفْلُ مَيْتًا ، عَادَ<sup>(٤)</sup> إِلَى وَرَثَةِ الْمُوصِي . وَإِنْ عَزَاهُ إِلَى إِرْثٍ ، عَادَ إِلَى شُرَكَائِهِ فِي الْمِيرَاثِ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، كُفِّلَ ذِكْرُ السَّبَبِ لِيَعْمَلَ بِهِ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّفْسِيرِ ، بَطَلَ الْإِقْرَارُ ، كَالْمَقْرَّرِ لِرَجُلٍ لَا يُعْرِفُ مَرَادَ إِقْرَارِهِ .

وَإِنْ أَقَرَّ لِمَسْجِدٍ أَوْ مَصْنَعٍ<sup>(٥)</sup> ، وَعَزَاهُ إِلَى سَبَبٍ صَحِيحٍ ، مِنْ غَلَّةٍ وَقَفِهِ وَنَحْوِهِ ، صَحَّ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

**فصل :** وَمَنْ أَقَرَّ لِرَجُلٍ فِي يَدِهِ فَكَذَّبَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ ، بَطَلَ إِقْرَارُهُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ فِي ثُبُوتِ مِلْكِهِ . وَيُقَرَّرُ الْمَالُ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ ، فَإِذَا بَطَلَ إِقْرَارُهُ ، بَقِيَ كَأَنَّهُ لَمْ يُقَرَّرْ بِهِ . وَفِي الْآخَرِ ، يَأْخُذُهُ الْإِمَامُ ، فَيَحْفَظُهُ حَتَّى يَظْهَرَ مَالِكُهُ ؛ لِأَنَّهُ بِإِقْرَارِهِ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي مِلْكِ الْمُقَرَّرِ لَهُ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُنْكَرُ مِلْكَهُ ، فَهُوَ كَالْمَالِ الضَّائِعِ . فَإِنْ ادَّعَاهُ ثَالِثٌ ، فَأَقَرَّ لَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الْيَدِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَقْرَضْنِي » ، وَفِي م : « أَقْرَضْتَهَا » .

(٢) فِي م : « أَنَّهُ يَصَحُّ » ، وَغَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي ف .

(٣) فِي م : « وَعَزَاهُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « عَادَتْ » .

(٥) انْظُرْ تَعْرِيفَ كَلِمَةِ الْمَصْنَعِ فِي ١٩/١ .

**فصل :** إذا قال : لى عليك ألف . فقال : نعم . أو : أجل . أو : صدقت . أو : إى لعمري . كان مُقِرًّا بها<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ هذه الألفاظ وُضِعَتْ للتَّصديق . وإن قال : أعطِنى عبدي هذا . أو : اقضِنى<sup>(٢)</sup> الألف التى<sup>(٣)</sup> لى عليك . فقال : نعم . كان مُقِرًّا ؛ لأنَّه [٧٦، و] تَصَدِّقُ . وإن قال : أنا مُقِرُّ بدعواك . كان مُقِرًّا ؛ لأنَّه صَدَّقَه . وإن لم يَقُلْ : بدعواك . ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يكونُ مُقِرًّا ؛ لأنَّه جوابُ الدَّعوى ، فانصَرَفَ إليها . والثانى ، لا يكونُ مُقِرًّا ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ : إِنِّى مُقِرٌّ بِطِلانِ دَعْوَاكَ . وإن قال : أنا أَقِرُّ . لم يكن مُقِرًّا ؛ لأنَّه وَعَدَ بِالْإِقْرَارِ . وإن قال : لا<sup>(٤)</sup> أَنْكِرُ . لم يكن مُقِرًّا ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ : لا<sup>(٥)</sup> أَنْكِرُ بِطِلانِ دَعْوَاكَ . وإن قال : لا أَنْكِرُ أَنْ تَكُونَ مُحِقًّا . لم يكن مُقِرًّا ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ : مُحِقًّا فى اغْتِقَادِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُقِرًّا ؛ لأنَّه جَوَابُ الدَّعوى ، فانصَرَفَ إليها . وإن قال : لا أَنْكِرُ أَنَّكَ مُحِقٌّ فى دَعْوَاكَ . كان مُقِرًّا ؛ لأنَّه لا يَحْتَمِلُ إِلَّا الدَّعوى التى عليه .

وإن قال : لَعَلَّ . أو : عسى . لم يكن مُقِرًّا ؛ لأنَّهما للتَّرَجُّى . وإن قال : أَظُنُّ . أو : أَحْسَبُ . أو : أَقْدَرُ . لم يكن مُقِرًّا ؛ لأنَّ هذه وُضِعَتْ لِلشَّكِّ . وإن قال : لك عَلَى ألف فى عِلْمِى . كان مُقِرًّا بها ؛ لأنَّ ما عليه فى عِلْمِهِ لا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْوُجوبِ .

(١) فى الأصل : « به » .

(٢) فى ف : « أقبضنى » .

(٣) فى الأصل : « الذى » .

(٤) فى م : « أنا لا » .

(٥) فى الأصل : « أنه » .

وإن ادَّعى عليه ألفاً، فقال: خُذْ. أو: اتَّزِنْ. أو: افتَحْ كُمَّكَ. لم يكنْ مُقَرَّراً؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ: خُذِ<sup>(١)</sup> الجَوَابَ. أو: اتَّزِنْ مِنْ غَيْرِي. أو: افتَحْ كُمَّكَ لِلطَّمْعِ. وإن قال: خُذْهَا. أو: اتَّزِنْهَا. فكذلك؛ لأنَّه لم يُقَرَّ أَنَّهُ واجِبٌ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُقَرَّراً؛ لأنَّ هذه الْكِنَايَةَ تَرْجِعُ إِلَى الْمَذْكُورِ فِي الدَّعْوَى. وإن قال: هِيَ صِحَاحٌ. ففيهَا وَجْهَانِ كَالْتِي قَبْلَهَا.

وإن قال: له عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. كَانَ مُقَرَّراً؛ لأنَّه وَصَلَ إِقْرَارَهُ بِمَا يُسْقِطُ جُمْلَتَهُ<sup>(٢)</sup>، فَسَقَطَتِ الصَّلَةُ وَحْدَهَا، كَمَا لَوْ قَالَ: له عَلَى أَلْفٍ لَا تَلْزَمُنِي<sup>(٣)</sup>. وإن قال: له عَلَى أَلْفٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ. صَحَّ إِقْرَارُهُ؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup>. وإن قال: له عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ. فَقَالَ الْقَاضِي: يَكُونُ إِقْرَارًا صَحِيحًا؛ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup>، وَلِأَنَّ الْحَقَّ الثَّابِتَ فِي الْحَالِ لَا يَقِفُ عَلَى شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ، فَسَقَطَ الْإِسْتِثْنَاءُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ إِقْرَارًا؛ لِأَنَّهُ عُلِّقَ عَلَى شَرْطٍ مُقَيَّدٍ يُمَكِّنُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ: له عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَهِدَ بِهَا<sup>(٥)</sup> فُلَانٌ.

وإن قال: له عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَهِدَ بِهَا<sup>(٥)</sup> فُلَانٌ. <sup>(٦)</sup> أو: إِنْ شَهِدَ عَلَى فُلَانٍ بِهَا<sup>(٦)</sup>، فَهُوَ صَادِقٌ. فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَكُونُ مُقَرَّراً؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ

(١) فِي م: «ضد».

(٢) فِي م: «جملة».

(٣) فِي ف: «يلزمني».

(٤) فِي م: «كذلك».

(٥) فِي الْأَصْل: «به».

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

بها<sup>(١)</sup> عند الشرط ، ولا تكون عند الشرط إلا وهي عليه في الحال . وإن قال : إن شهد بها<sup>(١)</sup> فلان صدقته . لم يكن مقراً ؛ لأنه قد يصدق بما لم يصدق فيه .

وإن قال : له على ألف إذا جاء رأس الشهر . كان مقراً ؛ لأنه بدأ بالإقرار ، ويثنى بالثاني المحل . وإن قال : إذا جاء رأس الشهر ، فله على ألف . فليس بإقرار ؛ لأنه بدأ بالشرط ، وأخبر أن الوجوب إنما يوجد عند رأس الشهر ، والإقرار لا يتعلق على شرط .

فصل : إذا قال : له على ألف قضيتها<sup>(٢)</sup> إياه . لزمه الألف ، ولم تسمع دعوى القضاء ؛ لأنه أقر أن الألف عليه في الحال . وقوله : قضيتها<sup>(٣)</sup> . يزفع ما أقر به كله ، فلم يقبل ، كاستثناء الكل ، ولأنه بدعوى القضاء يكذب نفسه في الإقرار ، فلم تسمع ، كما لو [٤٧٦ ط] قال : له على ألف ، ولا شيء له على . وقال القاضي : يقبل ؛ لأنه رفع ما أقر به بكلام متصل ، أشبه استثناء البعض . وإن قال : قضيتها<sup>(٤)</sup> منها<sup>(٥)</sup> مائة . ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يقبل ؛ لأنه رفع بعض<sup>(٦)</sup> ما أقر به بكلام متصل ، أشبه استثناء المائة . والثانية ، لا يقبل ؛ لأنه يكذب نفسه ؛ لأنه لو قضاه مائة ، لم

(١) في الأصل : « به » .

(٢) في الأصل : « قضيتها » .

(٣) في الأصل ، س ٣ : « قضيتها » .

(٤) في الأصل : « قبضته » .

(٥) في الأصل ، ف ، س ٣ : « منه » .

(٦) سقط من : الأصل .

يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفٌ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ لَا يَزِفُّعُ مَا أَقَرَّ بِهِ ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ دُخُولَ مَا اسْتِثْنَاهُ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ .

وإن قال : كان له على ألف فقضيئها<sup>(١)</sup> . ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا تُقْبَلُ دَعْوَى الْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِالذَّيْنِ وَادَّعَى بَرَاءَتَهُ مِنْهُ ، فَقَبِلَ إِقْرَارَهُ ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ إِلَّا بَيِّنَةً ، كَمَا لَوْ ادَّعَى ذَلِكَ بِكَلَامٍ مُنْفَصِلٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يُقْبَلُ . اخْتَارَهُ الْخَرِيقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ يُمَكِّنُ صِحَّتَهُ ، وَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، فَوَجِبَ قَبُولُهُ ، كَاسْتِثْنَاءِ الْبَعْضِ . قَالَ الْقَاضِي : الْمَذْهَبُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِإِقْرَارٍ .

وإن قال : لى عليك ألف . فقال : قَضَيْتُكَ<sup>(٢)</sup> منها<sup>(٣)</sup> مائة . فقال القاضي : لَيْسَ هَذَا إِقْرَارًا بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْمِائَةَ قَدْ رَفَعَهَا بِقَوْلِهِ ، وَالْبَاقِي لَمْ يُقَرَّرْ بِهِ . وَقَوْلُهُ : مِنْهَا<sup>(٤)</sup> . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مِمَّا تَدَّعِيهِ<sup>(٥)</sup> .

وإن قال : كان له على ألف . وسكت ، فهو مُقَرَّرٌ بِهَا<sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِوُجُوبِهَا<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ ، وَثُبُوتِهَا<sup>(٨)</sup> فِي ذِمَّتِهِ ، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ حَتَّى يُوجَدَ مَا يَزِفُّعُهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ٣ : « قَضَيْتُهُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لَأَقْضِيَنَّكَ » .

(٣) فِي ف : « مِنْهُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ف : « مِنْهُ » .

(٥) فِي م : « يَدَّعِيهِ » ، وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي س ٣ .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « بِهِ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « بِوُجُوبِهِ » .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، ف ، س ٣ : « ثُبُوتِهِ » .



## بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

الِاسْتِثْنَاءُ يَمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْإِفْرَارِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ ، وَلَا يَرْفَعُ مَا ثَبَتَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بِالْإِفْرَارِ شَيْءٌ ، لَمْ يَقْدِرِ الْمُقَرَّرُ عَلَى رَفْعِهِ ، فَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ مَا دُونَ النَّصْفِ ؛ لِأَنَّهُ لُغَةُ الْعَرَبِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ أَكْثَرٍ مِنَ النُّصْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لِسَانِهِمْ . قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّاجُ <sup>(٢)</sup> : لَمْ يَأْتِ الِاسْتِثْنَاءُ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ مِنَ الْكَثِيرِ ، وَلَوْ قَالَ <sup>(٣)</sup> : مِائَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ . لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا بِالْعَرَبِيَّةِ .

وَفِي اسْتِثْنَاءِ النُّصْفِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْأَكْثَرِ . وَالثَّانِي ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي لِسَانِهِمْ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ مِنَ الْكَثِيرِ . فَإِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا دِزْهَمَيْنِ . لَزِمَتْهُ ثَمَانِيَّةٌ . وَإِنْ قَالَ : إِلَّا ثَمَانِيَّةٌ . لَزِمَتْهُ الْعَشْرَةُ . وَإِنْ قَالَ : إِلَّا خَمْسَةٌ . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزُمُهُ خَمْسَةٌ . وَالْآخَرُ ، يَلْزُمُهُ عَشْرَةٌ .

---

(١) سورة العنكبوت ١٤ .

(٢) إبراهيم بن محمد بن السري أبو إسحاق الزجاج البغدادي ، الإمام ، نحوي زمانه ، مصنف كتاب « معاني القرآن » ، أخذ عنه العربية أبو على الفارسي وجماعة ، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٠ .

(٣) بعده في ف ، م : « له على » .

**فصل : ولا يَصِحُّ الاستِثْناءُ مِنْ غيرِ الجِنْسِ ، « ولا »<sup>(١)</sup> مِنْ غيرِ النَّوعِ ،**  
فلو قال : له عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ إِلَّا ثَوْبًا . لَزِمَتْهُ الْعَشْرَةُ . وإن قال : له عَلَى  
قَفِيزٍ تَمْرٍ مَعْقِلِيٍّ<sup>(٢)</sup> ، إِلَّا مَكُوكًا بَرْنِيًّا<sup>(٣)</sup> . لَزِمَهُ الْقَفِيزُ كُلُّهُ ، ولم يَصِحَّ  
الاستِثْناءُ ؛ لأنَّ الاستِثْناءَ صَرَفَ اللَّفْظَ بِحَرْفِ الاستِثْناءِ عَمَّا كان يَفْتَضِيهِ  
لَوْلَاهُ ، ولأنَّه مُشْتَقٌّ مِنْ : ثَنَيْتُ فُلَانًا عَنْ رَأْيِهِ . إذا صَرَفْتَهُ عَمَّا كان عَازِمًا  
عليه . وثَنَيْتُ عَنَانَ دَابِّي . إذا<sup>(٤)</sup> رَدَدْتُهَا عَنْ وَجْهِهَا الَّذِي كَانَتْ ذَاهِبَةً  
إليه . ولا يُوجَدُ هذا في غيرِ الجِنْسِ والنَّوعِ ، ولأنَّ الاستِثْناءَ مِنْ غيرِ الجِنْسِ  
لا يَكُونُ إِلَّا في الجَحْدِ بِمَعْنَى « لَكِنْ » ، والإِقْرَارُ إِبْثَابٌ .

فإنِ اسْتَشْنَى [٧٧هـ] أَحَدَ الثَّقَدَيْنِ مِنَ الْآخِرِ ، لم يَصِحَّ في إِحْدَى  
الرَّوَايَتَيْنِ . اختَارَهَا<sup>(٥)</sup> أَبُو بَكْرٍ<sup>(٦)</sup> ؛ لِما ذَكَرْنَا . وَالْأُخْرَى ، يَصِحُّ . اختَارَهَا  
الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهما كَالجِنْسِ الْوَاحِدِ ،<sup>(٧)</sup> لِاجْتِمَاعِهما في أَنَّهما<sup>(٨)</sup> قِيَمُ الْمُثْلَفَاتِ ،  
وَأُورُشُ الْجَنَايَاتِ ، وَيُعَبَّرُ بِأَحَدِهما عَنِ الْآخِرِ ، وَتُعْلَمُ قِيَمَتُهُ مِنْهُ ، فَأُسْبِهَا  
النَّوعَ الْوَاحِدَ ، بِخِلَافِ غَيْرِهما .

**فصل : وإن أَقَرَّ بَدَارٍ إِلَّا يَتَيَّنُ مِنْهَا عَيْتُهُ ، لم يَدْخُلِ الْبَيْتُ في إِقْرَارِهِ ؛**

(١ - ١) في الأصل : « إلا » .

(٢) المعقلى : نوع من التمر بالبصرة ينسب إلى معقل بن يسار المزنى .

(٣) البرنى : نوع من أجود التمر .

(٤) سقط من : الأصل ، س ٣ .

(٥) في الأصل ، ف ، س ٣ : « اختارها » .

(٦) بعده في الأصل : « إلا في الجحد » .

(٧ - ٧) في الأصل : « في اجتماعهما لأنهما » .

لأنَّه اسْتَنَاه. وإن قال : هذا البيْتُ لى ، وهذه الدَّارُ له <sup>(١)</sup> . أو : هذه الدَّارُ له <sup>(٢)</sup> ، وهذا البيْتُ لى . صَحَّ ؛ لأنَّه فى مَعْنَى الاسْتِنَاءِ ، لكونه أخرج بعض ما دَخَلَ فى اللَّفْظِ بكلامٍ مُتَّصِلٍ . وإن قال : إلَّا ثُلُثُهَا . أو : إلَّا رُبُعُهَا . صَحَّ ، وكان مُقَرَّراً بالباقي . فإن قال : له هذه الدَّارُ <sup>(٣)</sup> نِصْفُهَا . صَحَّ ، وكان مُقَرَّراً بالنِّصْفِ ؛ لأنَّ هذا بَدَلُ البَعْضِ ، <sup>(٤)</sup> وهو سَائِغٌ ، قال الله تعالى : ﴿ قُرْ أَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ نِصْفَهُ ، أو أَنْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا <sup>(٥)</sup> . وَيَصِحُّ ذلك فيما دُونَ النِّصْفِ ، كقوله : له <sup>(٦)</sup> هذه الدَّارُ رُبُعُهَا . أو أَقْلُ . كقولهم : رأيتُ زَيْدًا وَجْهَهُ <sup>(٧)</sup> .

وإن قال : له هذه الدَّارُ سُكْنَاهَا . أو قال : هى له سُكْنَى . أو : عَارِيَّةٌ . صَحَّ ، وهذا بَدَلُ الاسْتِمَالِ ، كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> . فهو فى مَعْنَى الاسْتِنَاءِ فى كونه إخراجاً للبَعْضِ ، ويُفَارِقُهُ فى جَوَازِ إخراجِ أَكْثَرِ مِنَ النِّصْفِ .

**فصل :** وإن قال : له هؤلاء الْعَبِيدُ إلَّا هذا . كان مُقَرَّراً بِمَنْ دُونَ الْمُسْتَنْتَى . وإن قال : إلَّا واحِداً . رُجِعَ فى تَعْيِينِ الْمُسْتَنْتَى إليه ؛ لأنَّه لا

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) بعده فى م : «إلا» .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) سورة المزمل ٢ ، ٣ .

(٥) سقط من : الأصل ، وفى ف : «فى» .

(٦) بعده فى م : «إلا» .

(٧) فى م : «وجهه» .

(٨) سورة البقرة ٢١٧ .

يُعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ . وكذلك<sup>(١)</sup> إن قال : غَضَبْتُكَ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدَ إِلَّا  
واحداً . رُجِعَ فِي تَفْسِيرِ الْوَاحِدِ إِلَيْهِ . فَإِنْ هَلَكُوا إِلَّا وَاحِداً ، فَفَسَّرَ بِهِ  
الْمُسْتَشْنَى ، قُبِلَ فِي الْغَضَبِ ، وَجْهًا وَاحِداً ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> يَلْزَمُهُ غَرَامَةُ مَا تَلَفَ .  
وَفِي الْإِقْرَارِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْبَلُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ . وَالثَّانِي ،  
لَا يُقْبَلُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ جَمِيعَ مَا أَقَرَّ بِهِ . وَإِنْ قُتِلُوا إِلَّا  
وَاحِداً ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِهِ ، وَجْهًا وَاحِداً ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ جُمْلَةَ الْإِقْرَارِ ،  
لَوْجُوبِ قِيَمَةِ الْبَاقِيْنَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ .

**فصل :** وَإِذَا اسْتَشْنَى بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، كَانَ مُضَافًا إِلَى  
الْاسْتِثْنَاءِ<sup>(٣)</sup> الْأَوَّلِ ، فَإِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً ، وَإِلَّا دِرْهَمَيْنِ . كَانَ  
مُسْتَشْنًى لِحَقْسَةِ مِنَ الْعَشْرَةِ . وَإِنْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مَعْطُوفٍ ، كَانَ مُسْتَشْنًى  
مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ ، فَيَكُونُ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيًا ، وَمِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتًا ، وَهُوَ  
جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾  
﴿ ٥٨ ﴾ إِلَّا آَلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ ٥٩ ﴾ إِلَّا أَمْرَاتُهُمْ قَدْ رَأَيْنَا إِنَّمَا لِمَنْ  
الْفَرِيدِ ﴿ ٦٠ ﴾ . فَإِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى<sup>(٤)</sup> عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً ، إِلَّا دِرْهَمًا . كَانَ  
مُقَرَّرًا بِثَمَانِيَةٍ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى<sup>(٥)</sup> عَشْرَةٍ إِلَّا خَمْسَةً ، إِلَّا ثَلَاثَةً ، إِلَّا  
دِرْهَمَيْنِ ، إِلَّا دِرْهَمًا . لَمْ يَصِحَّ عَلَى قَوْلٍ مَنْ مَنَعَ اسْتِثْنَاءَ التَّنْصِيفِ ، وَلَزِمَتْهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَذَلِكَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « لَا » .

(٣) فِي م : « الْمُسْتَشْنَى » .

(٤) سُورَةُ الْحَجَرِ ٥٨ - ٦٠ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : ف ، س ٣ .

عَشْرَةً. وعلى قول غيره يَصِحُّ، ويكونُ مُقَرَّرًا بِسَبْعَةٍ. ولو قال: «له عَلَى<sup>(١)</sup> عَشْرَةً إِلَّا سِتَّةً، إِلَّا أَرْبَعَةً، إِلَّا دَرْهَمَيْنِ. فهو مُقَرَّرٌ بِسِتَّةٍ؛ لَأَنَّهُ أَثْبَتَ عَشْرَةً، ثُمَّ نَفَى سِتَّةً، ثُمَّ أَثْبَتَ أَرْبَعَةً، ثُمَّ نَفَى دَرْهَمَيْنِ، بَقِيَ سِتَّةٌ.

[٧٧٤ظ] فصل: وإن عَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ بِالْوَاوِ، ثُمَّ اسْتَشْنَى، ففيه وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَعُودُ الاسْتِثْنَاءُ إِلَيْهِمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ جَعَلَ الْجُمْلَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ، فعاد الاسْتِثْنَاءُ إِلَيْهِمَا، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا<sup>(٣)</sup> يُوْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِيمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>(٤)</sup>. والثاني، لا يَعُودُ إِلَّا إِلَى<sup>(٥)</sup> الَّتِي تَلِيهِ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ عَوْدَهُ إِلَى مَا يَلِيهِ مُتَيَقِّنٌ، وما زَادَ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فلا يَثْبُتُ بِالشَّكِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾<sup>(٦)</sup>. فلو قال: له<sup>(٧)</sup> عَلَى أَرْبَعَةٍ وَثَلَاثَةٍ، إِلَّا دَرْهَمَيْنِ. صَحَّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وبَطُلَ عَلَى الثَّانِي؛ لَأَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ. فَإِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ إِلَى أَحَدِ الْاِخْتِمَالَيْنِ، انْصَرَفَ إِلَيْهِ. وكذلك إِنْ عَطَفَ عَلَى<sup>(٨)</sup> الْمُسْتَشْنَى، مثل قوله: له عَلَى عَشْرَةٍ، إِلَّا أَرْبَعَةً وَثَلَاثَةً. ففيه وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَصِيرَانِ كَجُمْلَةٍ

(١ - ١) زيادة من: الأصل.

(٢) في الأصل: «للجملتين».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) تقدم تخريجه في ١/٤١٤.

(٥ - ٥) في الأصل: «ثلاثة».

(٦) سورة النساء ٩٢.

(٧) زيادة من: الأصل.

(٨) سقط من: م.

وَاحِدَةً، فَيَبْطُلُ الْاسْتِثْنَاءُ كُلُّهُ؛ لَزِيَادَتِهِ عَلَى النُّصْفِ. وَالثَّانِي، لَا يَصِيرَانِ كَجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيَبْطُلُ الْاسْتِثْنَاءُ الثَّانِي وَحْدَهُ.

فصل : وإذا قال : له عندي تَمْرٌ في جِرَابٍ. أو <sup>(١)</sup> : سِكِّينٌ في قِرَابٍ .  
أو <sup>(٢)</sup> : دَرَاهِمٌ في كَيْسٍ . أو : في <sup>(٣)</sup> صُنْدُوقٍ . أو <sup>(٤)</sup> : ثَوْبٌ في مِنْدِيلٍ .  
أو <sup>(٥)</sup> : زَيْتٌ في زِقٍّ . أو <sup>(٦)</sup> : قَصٌّ في خَاتَمٍ . فقال ابنُ حَامِدٍ : يَكُونُ مُقَرَّرًا بِالْمَظْرُوفِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ الظُّرْفَ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ : فِي ظَرْفٍ لِي . وفيه وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّهُ يَكُونُ مُقَرَّرًا بِالْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي سِيَاقِ الْإِقْرَارِ ، فَكَانَ مُقَرَّرًا بِهِ ، كَالْمَظْرُوفِ .

وإن <sup>(٧)</sup> قال : له عندي جِرَابٌ فيه تَمْرٌ . أو : قِرَابٌ فيه سِكِّينٌ . وسائرُ ما مَثَّلْنَا . أو : دَابَّةٌ عليها سَرْجٌ . أو : عَبْدٌ عليه عِمَامَةٌ . فعلى الِوَجْهَيْنِ ؛ لِمَا <sup>(٨)</sup> ذَكَرْنَا .

وإن قال : له عندي ثَوْبٌ مُطَرَّرٌ . أو : خَاتَمٌ بَقِصٍّ . أو : سَرْجٌ مُفَضَّضٌ . <sup>(٩)</sup> وَأُطْلِقَ ، لَزِمَهُ الثَّوْبُ بِتَطْرِيضِهِ . وَالْخَاتَمُ بِقِصِّهِ ، وَالسَّرْجُ بِفَضْضِهِ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ <sup>(١٠)</sup> لَهُ .

(١) في الأصل، س ٣ : «و» .

(٢) زيادة من : الأصل، س ٣ .

(٣) في الأصل، ف، س ٣ : «و» .

(٤) سقط من : م .

(٥) في م : «كما» .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل .

(٧) في الأصل : «وصفه» .

**فصل :** وإذا قال : له عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ زُيُوفٌ . أو : ناقِصَةٌ . أو : مُكْسَرَةٌ . أو : إلى شَهْرٍ . بكلامٍ مُتَّصِلٍ <sup>(١)</sup> ، لَزِمَهُ ما أَقَرَّ به على صِفَتِهِ ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ بِقَوْلِهِ ، فَاتَّبَعَ قَوْلُهُ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يُفَسِّرَ الزُّيُوفَ بما لا قِيَمَةَ لَهُ ، فلا يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّهُ أَثْبَتَ فِي ذِمَّتِهِ شَيْئًا ، وما لا قِيَمَةَ لَهُ لا يَبْنِي فِي الذِّمَّةِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ احْتِمَالًا فِي أَنَّهُ لا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : مُوَجَّلَةٌ . لَأَنَّ التَّأَجُّلَ يَمْنَعُ اسْتِيفَاءَ الْحَقِّ فِي الْحَالِ . وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ ما قَالَهُ ، فَوَجِبَ اتِّبَاعُهُ ، كما لو قال : ناقِصَةٌ . فَأَمَّا إِنْ سَكَتَ سُكُوتًا يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ ، ثم وَصَفَهَا بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ ، لم يُقْبَلْ ، وَلَزِمَهُ أَلْفٌ جَيِّدًا وَازِنَةً صَحَاحٌ حَالَةً ؛ لَأَنَّ إِطْلَاقَهَا يَقْتَضِي ذَلِكَ ؛ بِدَلِيلٍ ما لو باعَهُ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ وَأُطْلِقَ ، فَإِنَّهَا <sup>(٢)</sup> تَلْزَمُهُ كَذَلِكَ <sup>(٣)</sup> ، فَإِذَا سَكَتَ ، اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ كَذَلِكَ <sup>(٣)</sup> ، فلا يَتِمَكَّنُ مِنْ تَغْيِيرِهَا . ولا فَرْقَ بَيْنَ الإِقْرَارِ بِهَا مِنْ غَضَبٍ ، أو وَدِيعَةٍ ، أو قَرْضٍ ، أو غَيْرِهِ .

وإن كان الْمُقَرَّرُ فِي بَلَدٍ أَوْزَانُهُمْ ناقِصَةٌ ، أو مَغْشُوشَةٌ ، ففَسَّرَ إِقْرَارَهُ بِدَرَاهِمِ الْبَلَدِ ، قُبِلَ ؛ لَأَنَّ إِطْلَاقَهُ يَنْصَرِفُ إِلَيْهَا ؛ بِدَلِيلٍ إِيْجَابِهَا فِي ثَمَنِ الْمَبِيعِ . وَيَحْتَمِلُ [٧٨؛ ٧٨] أَنْ لا يُقْبَلَ تَفْسِيرُهُ بِهَا ؛ لَأَنَّ إِطْلَاقَ الدَّرَاهِمِ يَنْصَرِفُ إِلَى دَرَاهِمِ الْإِسْلَامِ ، وهو ما كان عَشْرَةٌ مِنْهُ وَزَنَ سَبْعَةَ مِثْقَالٍ ، وتكونُ فِضَّةً خَالِصَةً ، وهي التي قَدَّرَ بِهَا الشَّرْعُ نُصَبَ الزَّرْكَوَاتِ ،

(١) بعده في ف : « به » .

(٢) في الأصل : « فإنه » .

(٣) في الأصل : « لذلك » .

والديّات ، والجزيّة ، ونصاب القطع في السرقة ، ويخالف الإقرار البيع من حيث إنّهُ إقرارٌ <sup>(١)</sup> بحق سابق ، والبيع إيجاب في الحال .

وإن أقرّ بدراهم صغار ، فظاهر كلام الخرقى أنّه يُقبل تفسيره بدراهم ناقصة ؛ لأنّ الصغر في الذات وصف لا يثبت في الذمّة ، فلا ينصرف الإقرار إليه ، لأنّه إخبار عمّا في الذمّة . ويحتمل أن لا يُقبل تفسيره بناقص ؛ لأنّه يحتمل صغيراً في ذاته وهو وزن .

وإن أقرّ بدراهم كبير ، لزمه دهرهم من دراهم الإسلام ؛ لأنّه كبير في العرف . وإن قال : له على دراهم عدداً . لزمته وزنة ؛ لأنّ الدراهم تقتضي أن تكون وزنة ، وذكر العدد لا ينفي كونها وزنة ، فوجب الجميع .

وإن فسر الدراهم بسكّة البلد ، أو سكّة تريد عليها ، قيل ؛ لأنّه غير متّهم . وإن كانت تنقص عنها ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، لا يُقبل ؛ لأنّ إطلاقه يُحمل على دراهم البلد ، كما في البيع . والثاني ، يُقبل ؛ لأنّه فسرها بدراهم الإسلام .

وإن قال : له على درهمهم . لزمه دهرهم وزن ؛ لأنّه هو المعروف ، والتّصغير قد يكون لقلته عنده ، أو لمحبيته ، أو غير ذلك . وإن قال : له على دراهم . لزمه ثلاثة ؛ لأنّها أقلّ الجمع . وإن قال : دراهم كثيرة . <sup>(٢)</sup> لم يلزمه أكثر من ثلاثة ؛ لأنّها كثيرة بالإضافة إلى ما دونها ، ويحتمل أنّها

(١) في م : « أقر » .

(٢ - ٢) في ف : « لزمه » .



كثيرة عنده أو في نفسه .

وإن قال : له على ما بين درهم إلى عشرة . لزمه ثمانية ؛ لأنها الذى بينهما . وإن قال : من درهم إلى عشرة . ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يلزمه تسعة ؛ لأن الواحد أول العدد ، فيدخل فيه ، ولا يدخل العاشر ؛ لأنه غاية ينتهى إليها ، فلم يدخل . والثانى ، يلزمه عشرة ؛ لأن العاشر أحد الطرفين ، فيدخل فيه كالأول . ويحتمل أن يلزمه ثمانية كالتى قبلها .

فصل : وإذا قال : له على ألف لا يلزمنى . أو : من ثمن خمر . أو : خنزير . أو : تكفلت به عن فلان على أنى بالخيار . لزمه ما أقر به ، وسقط ما وصله به ؛ لأنه يسقط ما أقر به ، فلم يقبل ، كاستثناء الكل .

وإن قال : هذا العبد لفلان رهن عندي على دين لى عليه . فأنكر المقر له الدين ، لزمه العبد ، والقول قول المالك فى نفي الدين مع يمينه ؛ لأن العين ثبتت له بالإقرار ، وادعى المقر دينًا ، فكان القول قول من ينكره . وكذلك لو أقر بدار ، وقال : قد استأجرتها . أو بثوب ، وادعى أنه قصره أو خاطه بأجرة ، أو بعبد ، وادعى استحقاق خدمته ، أو أقر بسكنى دار غيره ، وادعى أنه سكنها بإذنه ، فالقول قول المالك مع يمينه ؛ لما ذكرناه .

وإن قال : له على ألف من ثمن مبيع لم أقضه . ففيه وجهان ؛ أحدهما ، القول قول المالك ؛ لما <sup>(١)</sup> ذكرنا . والثانى ، القول قول المقر ؛ لأنه أقر بحق فى [٧٨؛ ط] مقابلة حق لا ينفك أحدهما عن الآخر ، فإذا لم

(١) فى م : « كما » .

يُسَلِّمُ لَهُ مَا لَهُ ، لَمْ يُسَلِّمْ مَا عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ : بِعْتُكَ هَذَا بِالْأَلْفِ .  
 وَقَالَ : بَلْ مَلَكَتْنِيهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ . وَفَارَقَ مَا لَوْ قَالَ : لَكَ عِنْدِي رَهْنٌ . فَقَالَ  
 الْمَالِكُ : بَلْ <sup>(١)</sup> وَدِيعَةٌ . لِأَنَّ الدَّيْنَ يَنْفَكُ عَنِ الرَّهْنِ ، وَالثَّمَنُ لَا يَنْفَكُ عَنِ  
 الْمَبِيعِ . وَلَوْ قَالَ : «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ» . ثُمَّ سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : لَمْ  
 أَقْبِضْهُ . قُبِلَ ، كَالْمُتَّصِلِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ تَعَلَّقَ بِالْمَبِيعِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْقَبْضِ ،  
 فَقُبِلَ قَوْلُهُ فِيهِ . وَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ . ثُمَّ سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ  
 لَمْ أَقْبِضْهُ . لَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَ إِقْرَارَهُ بِمَا يَمْنَعُ وَجُوبَ التَّسْلِيمِ بِكَلَامٍ  
 مُتَّفَعٍ ، كَمَا لَوْ قَالَ : كَانَ <sup>(٣)</sup> لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ . ثُمَّ سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ :  
 قَبِضْتُهَا <sup>(٤)</sup> .

فصل : وَإِذَا قَالَ : لَهُ عِنْدِي أَلْفٌ . ثُمَّ قَالَ : هِيَ <sup>(٥)</sup> وَدِيعَةٌ . قُبِلَ  
 تَفْسِيرُهُ ، سَوَاءٌ قَالَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا أَوْ مُتَّفَعًا <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَ لَفْظَهُ بِمَا يَقْتَضِيهِ ،  
 فَقُبِلَ ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ . وَفُسِّرَ بِدَيْنٍ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تَثَبُّتُ أَحْكَامِ  
 الْوَدِيعَةِ ، بِحَيْثُ لَوْ ادَّعَى تَلَفَهَا ، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ . وَلَوْ قَالَ : لَهُ عِنْدِي  
 أَلْفٌ . فَطَالَ بِهَ بَعْدَ مُدَّةٍ ، فَقَالَ : كَانَتْ وَدِيعَةٌ فَتَلَفْتُ . أَوْ قَالَ <sup>(٧)</sup> : رَدَدْتُهَا

(١) زيادة من : م .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل ، س ٣ .

(٣) في ف : « كالمُتَّصِلِ » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في س ٣ : « قضيتها » .

(٦) في الأصل : « هو » .

(٧) بعده في س ٣ : « به » .

عليك . فالقولُ قولُهُ . نَصَّ عليه أحمدُ ؛ لِما <sup>(١)</sup> ذَكَرْنَا . ولو قال : لك عندي  
وَدِيعَةٌ وقد تَلَفْتُ . فقال القاضي : يُقْبَلُ قولُهُ ؛ لذلك <sup>(٢)</sup> . ويتَوَجَّهُ أن لا  
يُقْبَلُ قولُهُ <sup>(٣)</sup> هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الْمَرْدُودَ وَالتَّالِفَ ليس عنده ، ولا هي <sup>(٤)</sup>  
وَدِيعَةٌ . وإن قال : كانت عندي <sup>(٥)</sup> فَظَنَنْتُهَا بِاقِيَةٍ <sup>(٥)</sup> ، ثم عَرَفْتُ أَنَّهَا <sup>(٦)</sup> قد <sup>(٣)</sup>  
هَلَكَتْ <sup>(٧)</sup> . فالحُكْمُ فيها <sup>(٨)</sup> كالتى قبلها .

ولو قال : له عندي أَلْفٌ . ثم فَسَّرَهُ بِدَيْنٍ عليه ، قُبِلَ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ بما هو  
أَعْلَطُ . وإن قال : له على أَلْفٌ . ثم قال : وَدِيعَةٌ . وقال المقرُّ له : بل هي  
دَيْنٌ . فالقولُ قولُ المقرِّ له ؛ لِأَنَّ « على » للإيجابِ فى الذِّمَّةِ ، والإِفْرَازِ  
يُؤْخَذُ فيه بظاهرِ اللَّفْظِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لو أَقَرَّ بِدَرَاهِمَ ، أُحِذَ بِثَلَاثَةِ <sup>(٩)</sup> ، فعند  
ذلك تَبَيَّنَتْ أَحْكَامُ الدَّيْنِ ، فلا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ تَلَفَهَا .

وإن قال : لك على أَلْفٌ . ثم أَحْضَرَهَا <sup>(١٠)</sup> وقال : <sup>(١١)</sup> هذه التى <sup>(١١)</sup>

(١) فى م : « كما » .

(٢) فى م : « كذلك » .

(٣) سقط من : م .

(٤) فى الأصل ، ف : « هو » .

(٥ - ٥) فى الأصل : « فظننته باقيا » .

(٦) فى الأصل : « أنه » .

(٧) فى الأصل : « هلك » .

(٨) فى الأصل : « فيه » .

(٩) فى م : « ثلاثة » .

(١٠) فى الأصل : « أحضره » .

(١١ - ١١) فى الأصل : « هذا الذى » .

أَقْرَزْتُ <sup>(١)</sup> بها، وهى <sup>(٢)</sup> وَدِيعَةٌ. فقال المقر له: هذه <sup>(٣)</sup> وَدِيعَةٌ، والمقر به غيرها <sup>(٤)</sup> دَيْنٌ عليك. فالقول قول المقر له؛ لما <sup>(٥)</sup> ذَكَرْنَاهُ. وهذا ظاهرُ كلامِ الحَرَقِيِّ. وقال القاضى: القول قول المقر، إلا أن يكونَ قال: عَلَى أَلْفٍ فى ذِمَّتِي. فيكونَ القول قولَ المقر له. قال: وقد قِيلَ: يُقْبَلُ <sup>(٦)</sup> قولُ المقر؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أراد: فى ذِمَّتِي أَدَاؤُهَا <sup>(٧)</sup>. أو تكونُ وَدِيعَةٌ تَعْدَى فيها. وإذا لم يَقُلْ: فى ذِمَّتِي. قُبِلَ قوله؛ لأنَّ الودِيعَةَ عليه حِفْظُهَا وأَدَاؤُهَا، ولأنَّ حُرُوفَ الصَّلَاتِ <sup>(٨)</sup> يَخْلُفُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ قال الله تعالى إخبارًا عن مُوسَى عليه السلام: ﴿وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ﴾ <sup>(٩)</sup>. أى عندى.

وإن قال: له <sup>(١٠)</sup> عَلَى أَلْفٍ وَدِيعَةٌ. قُبِلَ؛ لأنَّه وَصَلَ <sup>(١١)</sup> كلامه بما يَحْتَمِلُهُ، فَصَحَّ <sup>(١٢)</sup>، كما لو قال: أَلْفٌ تَنْقُصُ <sup>(١٣)</sup>.

(١ - ١) فى الأصل: «به وهو».

(٢) فى الأصل: «هذا».

(٣) فى الأصل: «غيره».

(٤) فى م: «كما».

(٥) فى م: «القول».

(٦) فى الأصل: «أدائه».

(٧) فى الأصل: «و».

(٨) فى م: «الصلة».

(٩) سورة الشعراء ١٤.

(١٠) سقط من: الأصل.

(١١) فى ف: «قصد».

(١٢) فى الأصل: «فقبل».

(١٣) فى الأصل، ف، س ٣: «نقص».

وإن قال : له عَلَى أَلْفٍ وَدِيعةٌ دَيْنًا . أو : مُضاربةٌ دَيْنًا . صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ  
[٤٧٩و] يَتَعَدَّى فِيهَا فَتَكُونُ دَيْنًا .



## باب الرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ

وَمَنْ أَقَرَّ بِحَقِّ لَادِمِيٍّ ، أَوْ حَقِّ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَا تُسْقِطُهُ الشُّبْهَةُ ؛ كَالزَّكَاءِ ، وَالْكَفَّارَةِ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنِ إِقْرَارِهِ ، لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ ثَبَتَ لغيرِهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِغَيْرِ رِضَاهِ ، كَمَا لَوْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ . وَإِنْ أَقَرَّ بِحَدٍّ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ ، قُبِلَ رُجُوعُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَتَاهُ مَا عِزٌّ ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ، دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : « هَلْ بِكَ جُنُونٌ ؟ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فَلَوْ لَمْ يَسْقُطْ بِالرُّجُوعِ ، لَمَّا عَرَّضَ لَهُ بِهِ .

وَلَوْ أُقِيمَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْحَدِّ ، ثُمَّ رَجَعَ ، قُبِلَ رُجُوعُهُ ، وَيُخْلَى سَبِيلُهُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ مَا عِزًّا هَرَبَ فِي أَثْنَاءِ رَجْمِهِ ، قَالَ جَابِرٌ : فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ ، فَرَجَمْنَاهُ حَتَّى مَاتَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ <sup>(٢)</sup> : « فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ يَتُوبُ ، فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ » <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ جَمِيعُهُ بِالرُّجُوعِ فَبَعْضُهُ أَوْلَى . وَإِنْ هَرَبَ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِّ ، تُرِكَ ؛ لِمَا رَوَيْنَاهُ ، وَلِأَنَّهُ يَخْتَمِلُ الرُّجُوعَ . فَإِنْ لَمْ يَتْرُكُوهُ حَتَّى

(١) تقدم تخريجه في ٣٨٦/٥ .

(٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب رجم معاذ بن مالك ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢/ ٤٥٧ . والنسائي ، في : باب إذا اعترف بالزنى ثم رجع عنه ، من كتاب الرجم . السنن الكبرى ٢٩١/٤ ، ٢٩٢ .

ولفظه في حديث جابر : « فهلا تركتموه وجئتموني به » . وليس فيه ذكر الحرية ، وباللفظ المذكور وبذكر الحرية فيه ، تقدم تخريجه من حديث نعيم بن هزال في ٣٨٦/٥ .

قَتَلُوهُ ، لَمْ يَضْمَنُوهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُضْمَنْهُمْ دِيَّتَهُ ، وَلِأَنَّ الْهَرَبَ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الرُّجُوعِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِهِ الْمُتَيَقُّنُ .

**فصل :** وإذا قال : هذه الدَّارُ لزيد ، بل لعمرو . أو : غَصَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ ، بل مِنْ عَمْرٍو . حُكِمَ بِهَا لَزِيدٍ ؛ لِإِقْرَارِهِ <sup>(١)</sup> لَهُ بِهَا ، وَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ <sup>(٢)</sup> عَنْ إِقْرَارِهِ لَهُ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ <sup>(٤)</sup> ، وَيُلْزَمُهُ أَنْ يَغْرَمَ قِيمَتَهَا لِعَمْرٍو ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ بِإِقْرَارِهِ <sup>(٥)</sup> بِهِ لغيره ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ . وَإِنْ قَالَ : غَصَبْتُهَا مِنْ أَحَدِهِمَا . طُولِبَ بِالتَّعْيِينِ ، فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمَا ، لَزِمَهُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْيَمِينُ لِلآخَرِ . فَإِنْ تَكَلَّ عَنْهَا ، غَرِمَ لَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ قَالَ : غَصَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ ، وَمِلْكُهَا لِعَمْرٍو . لَزِمَهُ دَفْعُهَا إِلَى زَيْدٍ ؛ لِإِقْرَارِهِ لَهُ بِالْيَدِ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : مِلْكُهَا لِعَمْرٍو . لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى غَيْرِهِ . وَلَا يَغْرَمُ لِعَمْرٍو شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْرِيطَ مِنْهُ ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِلْكُهَا لِعَمْرٍو ، وَهِيَ فِي يَدِ زَيْدٍ بِإِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . وَإِنْ قَالَ : مِلْكُهَا <sup>(٦)</sup> لَزَيْدٍ ، وَغَصَبْتُهَا مِنْ عَمْرٍو . فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا ، لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ تَسْلِيمُهَا إِلَى زَيْدٍ ، وَيُلْزَمَهُ ضَمَانُهَا لِعَمْرٍو ، كَمَا لَوْ قَالَ : غَصَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ ، بل مِنْ عَمْرٍو .

(١) فِي م : «لَأَن إِقْرَارَهُ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : «بِهَا» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي م : «لَأَدَمِيٌّ» .

(٥) فِي م : «لِإِقْرَارِهِ» .

(٦) فِي ف ، س ٣ : «مِلْكُهَا» .



فصل<sup>(١)</sup> : وإذا مات رجلٌ وخَلَفَ أُلْفَا، فادَّعَاها<sup>(٢)</sup> رجلٌ، فَأَقَرَّ له بها<sup>(٣)</sup> الوارِثُ، ثم ادَّعَاها<sup>(٤)</sup> آخَرُ، فَأَقَرَّ له بها<sup>(٣)</sup>، فهي<sup>(٥)</sup> للأوَّلِ، وَيَغْرُمُهَا للثاني؛ لما ذَكَرْنَا في أوَّلِ الفَصْلِ. وإن ادَّعَى رجلٌ على المَيِّتِ<sup>(٦)</sup> أُلْفَا، فَصَدَّقَهُ الوارِثُ، ثم ادَّعَى آخَرُ على المَيِّتِ أُلْفَا وَصَدَّقَهُ [٧٩٤ظ] الوارِثُ، فقال الحَرَقِيُّ: إن كان في مَجْلِسٍ واحدٍ، فهي<sup>(٥)</sup> بينهما؛ لأنَّ حُكْمَ المَجْلِسِ الواحدِ حُكْمُ الحالِ الواحدِ، وإن كان في مَجْلِسَيْنِ، فهي<sup>(٥)</sup> للأوَّلِ؛ لأنَّه اسْتَحَقَّ تَسْلِيمَها كُلِّها<sup>(٧)</sup> بالإِقْرَارِ له، فلا يُقْبَلُ إقْرَارُ الوارِثِ بما يُسْقِطُ حَقَّه؛ لأنَّه إقْرَارٌ على غَيْرِهِ.

- 
- (١) زيادة من: م.  
(٢) في الأصل: «فادعاه».  
(٣) في الأصل: «به».  
(٤) في الأصل: «ادعاه».  
(٥) في الأصل: «فهو».  
(٦) في م: «ميت».  
(٧) في الأصل: «كله».



## بَابُ الْإِقْرَارِ بِالْجَمَلِ

«<sup>١</sup> إِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى شَيْءٍ . أَوْ : كَذَا . قِيلَ لَهُ : فَسَّرَهُ . فَإِنْ أَتَى ، حُبِسَ حَتَّى يُفَسِّرَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِالْحَقِّ ، وَامْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهِ ، فَحُبِسَ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْبَيَانِ ، قِيلَ لِلْمَقْرَّرِ لَهُ : فَسَّرَهُ أَنْتَ . ثُمَّ يُسْأَلُ الْمُقَرَّرُ ، فَإِنْ صَدَّقَهُ ، ثَبَتَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَتَى ، جُعِلَ نَاكِلاً ، وَقُضِيَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا مَاتَ ، أُخِذَ وَرَثَتُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ .

وإن فسَّره بمالٍ ، قُبِلَ وَإِنْ قَلَّ ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ . وَإِنْ فَسَّرَهُ بِقَشِيرٍ جَوْزَةٍ ، وَحَبَّةٍ حِنْطَةٍ ، وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَتِمُّوْلُ عَادَةً ، لَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ اعْتِرَافٌ بِحَقِّ عَلَيْهِ ، وَهَذَا لَا يُثَبِّتُ فِي الذِّمَّةِ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَسَّرَهُ بِكَلْبٍ أَوْ خَيْوَانٍ يَحْرُمُ اقْتِنَاؤُهُ .

«<sup>٢</sup> وَإِنْ فَسَّرَهُ بِكَلْبٍ يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ<sup>٣</sup> ، أَوْ جِلْدٍ مَيْتَةٍ غَيْرِ مَذْبُوعٍ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ ، فَالْوُجُوبُ ثَابِتٌ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي ، لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ يَقْتَضِي وُجُوبَ ضَمَانِهِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا لَا يَضُمُّهُ .

وإن فسَّره بحدِّ قَذْفٍ ، أَوْ شَفْعَةٍ ، قُبِلَ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ .

---

(١ - ١) فِي س ٣ : « إِنْ كَانَ الْمَقْرَّرُ فِي » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

وإن قال : غَصَبْتُكَ . لم يلزمه شيء ؛ لأنه قد يغصبه نفسه . وإن قال :  
غَصَبْتُكَ شيئاً . لزمه حقُّ يُؤخذُ بتفسيره على ما يتيه .

**فصل :** وإن أقرَّ بمالٍ ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَالِ يَقَعُ  
عَلَيْهِ . وإن قال : له عَلَى مَالٍ عَظِيمٍ . أو : كَثِيرٍ . أو : جَلِيلٍ . أو : خَطِيرٍ .  
فكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ مَالٍ إِلَّا وَهُوَ عَظِيمٌ كَثِيرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهُ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عِظَمَهُ عِنْدَهُ لِقَلَّةِ مَالِهِ ، وَفَقْرِ نَفْسِهِ . وإن قال : له عَلَى  
أَكْثَرٍ مِنْ مَالٍ فُلَانٍ . قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَكْثَرَ  
بَقَاءٍ وَنَفْعًا ، أَوْ لِكُونِهِ حَلَالًا ، سَوَاءً عَلِمَ مَالُ فُلَانٍ أَوْ جَهْلَهُ . هَذَا قَوْلُ  
أَصْحَابِنَا . وَالْأَوَّلَى <sup>(١)</sup> أَنَّهُ <sup>(٢)</sup> يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْهُ قَدْرًا ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ السَّابِقِ  
إِلَى الْفَهْمِ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِدِرَاهِمٍ ، لَزِمَتْهُ ثَلَاثَةٌ <sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ  
بِمَا دُونَهَا .

**فصل :** إذا قال : له عَلَى كَذَا دِرْهَمٍ . بِالْجُزْءِ ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِجُزْءٍ مِنْ  
دِرْهَمٍ ؛ لِأَنَّ « كَذَا » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مُضَافًا إِلَى دِرْهَمٍ . وإن قال :  
كَذَا دِرْهَمٌ . مَرْفُوعًا ، لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : شَيْءٌ هُوَ دِرْهَمٌ . وإن  
قال : كَذَا دِرْهَمًا . فَكَذَلِكَ ، وَيَكُونُ نَصْبُهُ عَلَى التَّعْيِينِ . وإن قال : كَذَا  
كَذَا <sup>(٤)</sup> [و٤٨٠] دِرْهَمٍ . فَالْحُكْمُ فِيهَا كَغَيْرِ الْمَكْرُورَةِ ؛ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ لِلتَّأْكِيدِ .

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في الأصل : « لا » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) سقط من : ف ، م .

وإن قال : كذا وكذا دِرْهَم . فكَذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : شَيْئَانِ هُمَا دِرْهَمٌ . وَفِي الْخَفْضِ بِمَنْزِلَةِ : جُزْءًا<sup>(١)</sup> دِرْهَمٌ . وَفِي النَّصْبِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَالْقَاضِي ؛ لِأَنَّ الدَّرْهَمَ الْوَاحِدَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِشَيْئَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ بَعْضُ دِرْهَمٍ . وَالثَّانِي ، يَلْزَمُهُ دِرْهَمَانِ . اخْتَارَهُ التَّمِيمِيُّ ؛ لَأَنَّهُ ذَكَرَ جُمْلَتَيْنِ فَسَّرَهُمَا بِدِرْهَمٍ ، فَيَعُودُ التَّفْسِيرُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، كَقَوْلِهِ : عِشْرُونَ دِرْهَمًا . وَحُكِيَ عَنِ التَّمِيمِيِّ أَيْضًا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ دِرْهَمٍ . جَعَلَ الدَّرْهَمَ تَفْسِيرًا لِمَا يَلِيهِ ، وَرُجِعَ فِي تَفْسِيرِ الْأُولَى إِلَيْهِ .

**فصل :** فإن قال : له عَلَى أَلْفٍ . رُجِعَ فِي تَفْسِيرِ جِنْسِهَا إِلَيْهِ ، فَإِنْ فَسَّرَهَا بِأَجْناسٍ ، قُبِلَ مِنْهُ ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ وَدِرْهَمٌ . أَوْ : دِرْهَمٌ وَأَلْفٌ . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْجَمِيعُ دَرَاهِمٌ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَالْقَاضِي ؛ لَأَنَّهُ ذَكَرَ مُبْهَمًا مَعَ مُفَسِّرٍ ، فَكَانَ الْمُبْهَمُ مِنْ جِنْسِ الْمُفَسِّرِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : مِائَةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا . وَلَأَنَّ الْعَرَبَ تَكْتَفِي بِتَفْسِيرِ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ عَنِ الْأُخْرَى ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِكِثُوفًا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾<sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِي ، يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِ الْأَلْفِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ لَا يَقْتَضِي التَّشْوِيَةَ بَيْنَ الْمَعْطُوفَيْنِ فِي الْجِنْسِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : رَأَيْتُ رَجُلًا وَحِمَارًا .

وإن قال : له عَلَى أَلْفٍ إِلَّا خَمْسِينَ دِرْهَمًا . فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ ؛

(١) فِي م : « جُزْءٌ » .

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ ٢٥ .

أحدهما ، يكون الجميع دراهم ؛ لأنَّ الاستِثْناءَ المُطْلَقَ يَنْصَرِفُ إلى الاستِثْناءِ  
 مِنَ الْجِنْسِ ؛ بدليل ما لو قال : له على ألف درهم إلا خمسين . والثاني ،  
 يُزَجَعُ في تَفْسِيرِ الألفِ إليه ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أرادَ الاستِثْناءَ مِنْ غيرِ الْجِنْسِ .  
 وإن قال : له على ألف وخمسون درهما . أو : ألف وثلاثة دراهم .  
 فالجميع دراهم ؛ لأنَّ الدَّرْهَمَ المُفَسَّرَ في كلامهم يُفَسَّرُ جميع ما قبله ،  
 كقوله سبحانه : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله <sup>(٢)</sup> : ﴿ تَسْعَ وَتِسْعُونَ  
 نَجْمَةً ﴾ <sup>(٣)</sup> . والفرق بينها وبين التي قبلها ، أن الدَّرْهَمَ ههنا للتفسير ، لا  
 يجب به زيادة على العدد ، وفي التي قبلها ذِكْرُ للإيجاب ، ولهذا يجب به  
 زيادة على الألف . ويَحْتَمِلُ أن يُزَجَعَ في تَفْسِيرِ الألفِ إليه ؛ لما ذكرنا في  
 التي قبلها .

**فصل :** وإذا أقرَّ بألف في وقت ، <sup>(٤)</sup> ثم أقرَّ بألف في وقت آخر ، لزمه  
 ألف واحد ؛ لأنه خبر ، فيجوز أن يكون الثاني خبراً عما أخبر به في  
 الأول . وإن قال : ألف من قروض . ثم قال : ألف من ثمن مبيع . لزمه  
 ألفان ؛ لأنَّ الثاني غير الأول .

وإن قال : ألف وألف . أو : فالف . أو : ثم ألف . لزمه ألفان ؛ لأنَّ  
 العطف يقتضي كون المغطوف غير المغطوف عليه . وإن قال : له على

(١) سورة يوسف ٤ .

(٢) زيادة من : م .

(٣) سورة ص ٢٣ .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل .

دِرْهَمٌ وَدِرْهَمَانِ . لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ ؛ لذلك<sup>(١)</sup> . وإن قال : له عَلَى دِرْهَمٍ ،  
 وَدِرْهَمٍ . لَزِمَهُ<sup>(٢)</sup> ثَلَاثَةٌ ؛ لذلك<sup>(١)</sup> . وقال بعضُ أَصْحَابِنَا : إن قال :  
 أَرَدْتُ بِالثَّالِثِ التَّأْكِيدَ<sup>(٣)</sup> . قُبِلَ ؛ [ ٤٨٠ ظ ] لَأَنَّهُ فِي لَفْظِ الثَّانِي . وَكَذَلِكَ  
 الْحُكْمُ إِنْ قَالَ : له عَلَى دِرْهَمٍ ، فِدِرْهَمٍ ، فِدِرْهَمٍ . أَوْ : دِرْهَمٍ ، ثُمَّ دِرْهَمٍ ،  
 ثُمَّ دِرْهَمٍ . وإن قال : له عَلَى دِرْهَمٍ ، وَدِرْهَمٍ ، ثُمَّ دِرْهَمٍ . لَزِمَتْهُ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّ  
 الثَّالِثَ لَا يَصْلُحُ لِلتَّأْكِيدِ ، لِمُخَالَفَتِهِ لِلثَّانِي .

وإن قال : له عَلَى دِرْهَمٍ ، بِلِ دِرْهَمٍ . لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ<sup>(٤)</sup> يُقَرَّرْ بِأَكْثَرِ  
 مِنْهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزِمَهُ دِرْهَمَانِ ؛ لَأَنَّهُ أَضْرَبَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ  
 بِإِضْرَائِهِ ، وَأُثْبِتَ الثَّانِي مَعَهُ . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى . وإن قال :  
 له عَلَى دِرْهَمٍ ، بِلِ دِرْهَمَانِ . لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ . وإن قال : له عَلَى دِرْهَمٍ ، بِلِ  
 دِينَارٍ . لَزِمَهُ دِرْهَمٌ وَدِينَارٌ ؛ لَأَنَّهُ أَضْرَبَ عَنِ الدَّرْهَمِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ ، وَأُثْبِتَ  
 مَعَهُ دِينَارًا ، فَلَزِمَاهُ<sup>(٥)</sup> . وإن قال : له عَلَى هَذَا الدَّرْهَمِ ، بِلِ هَذَانِ  
 الدَّرْهَمَانِ . لَزِمَهُ<sup>(٦)</sup> ثَلَاثَةٌ ؛ لذلك<sup>(١)</sup> . وإن قال : له عَلَى<sup>(٧)</sup> قَفِيزٍ حِنْطَةٍ<sup>(٧)</sup> ،

(١) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٢) فِي س ٣ : « لَزِمَتْهُ » .

(٣) فِي س ٣ : « التَّوْكِيدُ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « فَلَزِمَاهُ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « لَزِمَتْهُ » .

(٧ - ٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١) بَلْ قَفِيزَانٌ (٢) شَعِيرًا . لَزِمَهُ الثَّلَاثَةُ ؛ لِذَلِكَ (٣) .

وإن قال : له عَلَى دِرْهَمٍ نِصْفُهُ . لَزِمَهُ نِصْفُ دِرْهَمٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلُ  
الْبَغْضِ ، وَهُوَ سَائِعٌ ، فَيَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ .

وإن قال : له عَلَى دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارٍ . لَزِمَهُ أَحَدُهُمَا ، يُزَجَعُ فِي تَعْيِينِهِ  
إِلَيْهِ ، وَيُؤْخَذُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِأَحَدِهِمَا . وإن قال : له عَلَى دِرْهَمٍ فِي دِينَارٍ .  
لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ : فِي دِينَارٍ لِي (٤) . وإن قال : له عَلَى  
دِرْهَمٍ فَوْقَ دِرْهَمٍ . أَوْ : تَحْتَ دِرْهَمٍ . فَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ ؛ لِأَنَّهُ  
يَحْتَمِلُ فَوْقَ دِرْهَمٍ أَوْ تَحْتَهُ فِي الْجَوْدَةِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ زِيَادَةُ مَعَ الْإِحْتِمَالِ .  
وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَلْزَمُهُ دِرْهَمَانِ ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ بِدِرْهَمٍ مَقْرُونٍ بآخر ،  
فَلَزِمَاهُ جَمِيعًا .

وإن قال : له عَلَى دِرْهَمٍ مَعَ دِرْهَمٍ . أَوْ : مَعَهُ دِرْهَمٌ . أَوْ : قَبْلَهُ دِرْهَمٌ .  
أَوْ : بَعْدَهُ دِرْهَمٌ . لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ ؛ لِأَنَّ « قَبْلَ » وَ « بَعْدَ » يُشْتَعْمَلَانِ لِلتَّقْدِيمِ  
وَالتَّأْخِيرِ فِي الْوُجُوبِ ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ . وإن قال : له عَلَى دِرْهَمٍ فِي عَشْرَةٍ .  
وَفَسَّرَهُ بِإِرَادَةِ الْحِسَابِ ، لَزِمَهُ (٥) عَشْرَةٌ . وإن فَسَّرَهُ بِدِرْهَمٍ مَعَ عَشْرَةٍ ، لَزِمَهُ  
أَحَدُ عَشَرَ . وإن لَمْ يُفَسَّرْهُ ، لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ : فِي عَشْرَةٍ لِي . إِلَّا

---

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) فِي س ٣ : « قَفِيزَا » .

(٣) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) فِي ف : « لَزِمَتْهُ » .



أَنْ يَكُونَ عُرْفُهُمْ اسْتِعْمَالٌ<sup>(١)</sup> «فِي» فِي<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ بِمَعْنَى «مَعَ»، فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ.

**فصل :** وإن قال : له في هذا العبد شركة . أو : هو شركة بيننا . أو : هو لي وله . كَانَ<sup>(٣)</sup> مُقَرَّرًا بِجُزْءٍ مِنَ الْعَبْدِ ، يُؤْخَذُ بِتَفْسِيرِهِ ، وَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَقَعُ عَلَيْهِ . وإن قال : له في هذا العبد ألف . طُولِبَ بِالْبَيَانِ ، فَإِنْ قَالَ : وَزَنَ فِي ثَمَنِه أَلْفًا عَنِّي . كَانَ قَرَضًا . وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : عَنِّي . كَانَ شَرِيكًا بِقَدْرِهَا<sup>(٤)</sup> . وإن قال : أَوْصَى لَهُ بِأَلْفٍ مِنْ ثَمَنِه . قُبِلَ . وَإِنْ فَسَّرَهَا<sup>(٥)</sup> بِأَلْفٍ مِنْ جِنَايَةِ جَنَاهَا الْعَبْدُ ، قُبِلَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ . وإن قال : هُوَ رَهْنٌ عِنْدِي<sup>(٦)</sup> بِأَلْفٍ . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ مُتَعَلِّقٌ<sup>(٧)</sup> بِالرَّهْنِ ، فَصَحَّ تَفْسِيرُهُ بِهِ ، كَالْجِنَايَةِ . وَالثَّانِي ، لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُزْتَهِنِ فِي الذِّمَّةِ لَا فِي الْعَبْدِ .

وإن قال : له في ميراث أبي ألف . لَزِمَهُ تَسْلِيمُهَا<sup>(٨)</sup> إِلَيْهِ . وإن قال : له في ميراثي من أبي ألف . وَقَالَ : أَرَدْتُ هِبَةً ، وَبَدَأَ لِي مِنْ تَقْيِيزِهَا . قُبِلَ

(١) فِي م : «اسْتِعْمَالُهُمْ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : «وَكَانَ» .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «بِقَدْرِهِ» .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «فَسَّرَهَا» .

(٦) فِي الْأَصْلِ : «عِنْدَهُ» .

(٧) فِي م : «يَتَعَلَّقُ» .

(٨) فِي الْأَصْلِ : «تَسْلِيمُهُ» .

منه ؛ لأنه أضاف الميراث إلى [ ٥٨١و ] نفسه ، ولا يَنْتَقِلُ ماله إلى غيره إلا من جهته . وإن قال : له في هذا المال ألف . لزمه . وإن قال : له في مالي هذا ألف . أو : من مالي هذا <sup>(١)</sup> ألف . وفَسَّرَه بدين أو وديعة ، فُيْلَ <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه يَحْتَمِلُ صِدْقَه ، فُيْلَ ، كالأول .

**فصل :** ومن شهد بحُرِّيَّة عبد غيره ، أو أقرَّ بها ، ثم اشتراه ، عتق عليه ؛ لا عتِرافه بحُرِّيَّته ، ويكونُ يَتَعَا في حقِّ البائع ، واشتِخْلاصًا في حقِّ المُشْتَرَى ، وولأُوهُ مَوْقُوفٌ ؛ لأنَّ أَحَدًا لا يَدَّعِيهِ . فإن مات وخَلَفَ مالًا ، فقال القاضي : للمُشْتَرَى منه قَدْرُ ثَمَنِهِ عَوَضًا عما اشْتَخْلَصَه به ، كما لو اسْتَنْقَذَ أَسِيرًا مِنْ بَلَدِ الرُّومِ بِثَمَنِ . وإن رَجَعَ البائع فَصَدَّقَ المُشْتَرَى في إعتاقه ، لزمه رَدُّ الثَّمَنِ عليه ، والولاءُ له ؛ لأنه إقرارٌ بِسَبَبِ المِيراثِ لا مُنَازَعٍ له فيه ، فُيْلَ ، كالإقرارِ بالنَّسَبِ ، وإن رَجَعَ المُشْتَرَى عن الشَّهادَةِ بالحُرِّيَّةِ ، لم يُقْبَلْ في الحُرِّيَّةِ ؛ لأنه حقٌّ لغيره ، وقُيْلَ في الولاءِ ؛ لَعَدَمِ المُنَازَعِ له .

(١) زيادة من : م .

(٢) بعده في م : « منه » .

## بَابُ الْإِقْرَارِ بِالنَّسَبِ

إذا أقرَّ رجلٌ بنسبٍ مجهولٍ النسبِ يُمكنُ كَوْنُهُ منه ، وهو صغيرٌ أو مجنونٌ ، ثبتَ نسبُهُ منه ؛ لأنَّه أقرَّ له بحقٍّ ، فثبتَ ، كما لو أقرَّ له <sup>(١)</sup> بمالٍ . فإن بلغ الصَّبِيُّ ، وأفاق المجنونُ ، وأنكرَ النسبَ ، لم يسقطْ ؛ لأنَّه نسبٌ حكيمٌ بثبوته ، فلم يسقطْ برده ، كما لو قامتْ به يئنةٌ . وإن كان المقرُّ به بالغًا عاقلًا ، لم يثبتْ نسبُهُ حتى يُصدِّقه ؛ لأنَّ له <sup>(٢)</sup> قولًا صحيحًا ، فاعتُبرَ تصديقه ، كما لو أقرَّ له بمالٍ . وإن كان المقرُّ به ميتًا ، ثبتَ نسبُهُ وإن كان بالغًا ؛ لأنَّه لا قولٌ له ، أشبه المجنونَ .

ومتى ثبتَ نسبُ المقرِّ <sup>(٣)</sup> به ، فرجع المقرُّ عن الإقرارِ ، لم يُقبلَ رجوعُهُ ؛ لأنَّه حقٌّ لغيره . وإن صدَّقه المقرُّ له في الرجوعِ ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، لا يسقطُ ؛ لأنَّ النسبَ إذا ثبتَ لم يسقطْ بالاتِّفاقِ على نفيه ، كالثابتِ بالفراشِ . والثاني ، يُقبلُ ؛ لأنَّهما اتَّفقا على الرجوعِ عن الإقرارِ ، أشبه الرجوعَ عن الإقرارِ بالمالِ .

**فصل :** وإن أقرَّ على أبيه أو غيره بنسبٍ في حياته ، لم يُقبلَ إقرارُهُ ؛ لأنَّ إقرارَ الرَّجلِ على غيره غيرُ مقبولٍ . وإن أقرَّ بعدَ موته وكان الميتُ قد

(١) زيادة من : م .

(٢) بعده في ف ، م : « فيه » .

(٣) بعده في م : « له » .

نَفَاه، لم يَثْبُتْ؛ لَأَنَّهُ<sup>(١)</sup> يَحْمِلُ عَلَى غَيْرِهِ نَسَبًا<sup>(٢)</sup> حَكِيمٌ بِنَفْيِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَفَاه، وَلَكِنَّ الْمُقَرَّ غَيْرُ وَاِرِثٍ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ فِي الْمَالِ، فَكَذَا فِي النَّسَبِ. وَإِنْ كَانَ [٤٨١ ط] وَاِرثًا وَمَعَهُ شَرِيكٌ فِي الْمِيرَاثِ، لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ بِقَوْلِهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّ شَرِيكِهِ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَثْبُتَ فِي حَقِّهِ. وَإِنْ كَانَ هُوَ الْوَارِثُ وَحْدَهُ، ثَبَتَ النَّسَبُ بِقَوْلِهِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي ابْنِ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَوُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ. وَقَالَ سَعْدٌ: ابْنُ أَخِي عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ أَخِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّ الْوَارِثَ يَقُومُ مَقَامَ مَوْرُوثِهِ فِي حُقُوقِهِ<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا مِنْ حُقُوقِهِ. وَإِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِنْتًا وَاحِدَةً، ثَبَتَ النَّسَبُ بِقَوْلِهَا؛ لِأَنَّهَا تَرِثُ الْمَالَ كُلَّهُ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ.

وَإِنْ خَلَفَ زَوْجَةً، فَأَقَرَّتْ بَابْنٍ لَزَوْجِهَا، فَوَافَقَهَا الْإِمَامُ، ثَبَتَ نَسَبُهُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَإِنْ خَلَفَ ابْنَيْنِ عَاقِلًا وَمَجْنُونًا، فَأَقَرَّ الْعَاقِلُ بِأَخٍ، لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ الْمَالَ كُلَّهُ. فَإِنْ مَاتَ الْمَجْنُونُ، وَلَهُ وَاِرثٌ غَيْرُ أَخِيهِ، لَمْ يَثْبُتِ

(١) بعده في م: «لم».

(٢) بعده في م: «قد».

(٣) تقدم تخريجه في ٦٠١/٤.

(٤ - ٤) سقط من: الأصل.

النَّسَبُ إِلَّا بِاتِّفَاقِهِمْ جَمِيعًا . وَإِنْ لَمْ يُخَلَّفْ وَارِثًا إِلَّا أَخَاهُ ، قَامَ مَقَامَهُ فِي  
 الْإِقْرَارِ . وَإِنْ كَانَا عَاقِلَيْنِ ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِنَسَبِ صَغِيرٍ ، ثُمَّ مَاتَ الْآخَرُ ،  
 فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَثْبُتُ النَّسَبُ ؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ صَارَ جَمِيعَ الْوَرَثَةِ .  
 وَالثَّانِي ، لَا يَثْبُتُ ؛ لِأَنَّ تَكْذِيبَهُ شَرِيكَه <sup>(١)</sup> يُنْطِلُ الْحُكْمَ بِنَسَبِهِ ، فَلَمْ يَثْبُتْ ،  
 كَمَا لَوْ أَنْكَرَ الْأَبُ نَسَبَهُ فِي حَيَاتِهِ فَأَقَرَّ بِهِ الْوَارِثُ .

وَإِنْ خَلَّفَ ابْنًا ، فَأَقَرَّ بِأَخٍ ، ثَبَتَ نَسَبُهُ . فَإِنْ «أَقَرَّ بِالثَّالِثِ» <sup>(٢)</sup> ، ثَبَتَ نَسَبُهُ  
 أَيْضًا . فَإِنْ أَنْكَرَ الثَّالِثُ <sup>(٣)</sup> الثَّانِي ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَسْقُطُ نَسَبُهُ ؛  
 لِأَنَّ الثَّالِثَ ابْنٌ ، فَاعْتَبِرَ إِقْرَارُهُ فِي ثُبُوتِ نَسَبِ الثَّانِي . وَالثَّانِي ، لَا يَسْقُطُ ؛  
 لِأَنَّهُ ثَبَتَ نَسَبَهُ قَبْلَ انْكَارِ <sup>(٤)</sup> الثَّالِثِ ، وَلِأَنَّ الثَّالِثَ فَرَعَ عَلَى نَسَبِ الثَّانِي ،  
 فَلَا يُسْقِطُ الْفَرْعُ أَصْلَهُ .

وَإِنْ خَلَّفَ ابْنًا ، فَأَقَرَّ بِأَخَوَيْنِ لَهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَصَدَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ <sup>(٥)</sup> ، ثَبَتَ نَسَبُهُمَا . وَإِنْ تَكَادَبَا ، لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ كُلُّ الْوَرَثَةِ عَلَى الْإِقْرَارِ  
 بِهِمَا <sup>(٦)</sup> . وَفِي الْآخَرِ ، يَثْبُتُ نَسَبُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِقَوْلٍ ثَابِتِ النَّسَبِ  
 قَبْلَهُمَا ، فَلَمْ يُؤْثَرِ انْكَارُهُمَا . وَإِنْ صَدَّقَ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ ، وَكَذَّبَ بِهِ

(١) فِي م : «لشريكه» .

(٢ - ٢) فِي م : «أقر الثالث» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ف ، م .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي ، س ٣ ، م : «لصاحبه» .

(٦) فِي م : «لهما» .

الآخر، ثبت نسب المصدق به، وفي الآخر وجهان. وإن أقر الابن<sup>(١)</sup> الوارث<sup>(٢)</sup> بنسب أحد<sup>(٣)</sup> التوأمين، ثبت نسبهما، فإن كذب أحدهما بصاحبه، لم يؤثر<sup>(٤)</sup> التّكذيب؛ لأنهما لا يفترقان في النسب.

وإن أقر الوارث بنسب من يحجبه، كأخ أقر باني للميت، ثبت نسبه، وورث دونه؛ لأن حجبه لو منع إقراره، لما صح إقرار الابن بأخ؛ لأنه يخرج بإقراره عن كونه<sup>(٥)</sup> كل الورثة.

**فصل:** إذا كان لرجل أمة لها ثلاثة أولاد، ولم يُقرّ بوطئها، ولا زوج [٤٨٢] لها، فقال: أحد أولادها ابني. أخذ ببيان النسب والتعيين، فإذا عيّن أحدهم، ثبت نسبه وحريته. فإن قال: هو من نكاح. فعليه الولاء لأبيه؛ لأنه قد مّسه رق، والأمة وولداها<sup>(٦)</sup> الآخرا<sup>(٧)</sup> رقيق قن؛ لأنها لم تغلق منه بحر في ملكه. وإن قال: من وطئ شبهة. فالولد حر الأصل، وأمه وأخواه مملوكون. وإذا قال: استولذتها في ملكي. فالولد حر الأصل، ولا ولاء عليه، والجارية أم ولد. فإن كان المعين الأكبر، فأخواه ابنا أم ولد؛ حكمهما حكمها؛ لأنها ولدتهما بعد استيلاها وثبوت حكم أم الولد لها. وإن عيّن الأوسط، فالأكبر رقيق<sup>(٨)</sup>، والأصغر

(١) في م: «ابن».

(٢) - (٢) في ف: «بأحد».

(٣) في الأصل: «يسمع».

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) في الأصل: «ولدها».

(٦) في الأصل: «الأخوان».

(٧) بعده في س ٣: «قن».

له حُكْمُ أُمِّهِ . وإن عَيَّنَ الْأَصْغَرَ ، فَأَخَوَاهُ رَقِيقٌ ؛ لَأَنَّهَا وَلَدَتْهُمَا قَبْلَ كَوْنِهَا أُمٌّ وَلَدٍ . وإن مات قَبْلَ الْبَيَانِ ، أُخِذَ وَرَثَتُهُ بِالْبَيَانِ ، وَيَقُومُ بَيَانُهُمْ مَقَامَ بَيَانِهِ . فَإِنْ يَتَّبِعُوا النَّسَبَ دُونَ الْاِسْتِيلَادِ ، ثَبَتَ النَّسَبُ وَحُرِّيَّةُ الْوَلَدِ ، وَلَمْ تَصِرِ الْأُمُّ أُمٌّ وَلَدٍ ؛ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ <sup>(١)</sup> غَيْرِهِ . وإن لم يُعَيَّنُوا أَحَدًا مِنْهُمْ ، عَرَضُوا عَلَى الْقَافَةِ ، فَإِنْ أَحَقُّوا بِهِ وَاحِدًا ، أَحَقَّنَاهُ بِهِ ، وَلَا يَتَّبِعُ حُكْمُ الْاِسْتِيلَادِ لغيرِهِ . وإن لم يكن قَافَةً ، أَوْ <sup>(٢)</sup> أَشْكَلَ ، أَقْرَعْنَا بَيْنَهُمْ لِتَمْيِيزِ <sup>(٣)</sup> الْحُرِّيَّةِ ، فَمَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْقُرْعَةُ ، عَتَقَ وَوَرِثَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَصِيرَ الْأُمُّ أُمٌّ وَلَدٍ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بَوْلَدِهَا وَهِيَ فِي مِلْكِهِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اسْتَوْلَدَهَا فِي مِلْكِهِ .

**فصل :** وإن كان له أَمَتَانِ ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا <sup>(٣)</sup> وَلَدٌ ، وَلَا <sup>(٣)</sup> زَوْجٌ لَوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، وَلَمْ يُقَرَّرْ بَوَاطِنُهُمَا ، فَقَالَ : أَحَدُ هَذَيْنِ ابْنِي . أُخِذَ بِالْبَيَانِ ، فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمَا ، ثَبَتَ نَسَبُهُ وَحُرِّيَّتُهُ ، وَيُطَالَبُ بَيَانِ الْاِسْتِيلَادِ ، فَإِنْ قَالَ : اسْتَوْلَدْتُهَا فِي مِلْكِي . فَالْوَلَدُ حُرٌّ الْأَصْلِ ، وَأُمُّهُ أُمٌّ وَلَدٍ . وإن قال : مِنْ نِكَاحٍ . أَوْ : وَطْءٍ شُبْهَةٍ . فَالْأُمُّ رَقِيقٌ قَرْنٌ ، وَتَرَقُّ الْأُخْرَى وَوَلَدُهَا . فَإِنْ ادَّعَتْ الْأُخْرَى أَنَّهَا الْمُسْتَوْلَدَةُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اسْتِيلَادِهَا . وإن مات قَبْلَ الْبَيَانِ ، قَامَ وَاِرْثُهُ مَقَامَهُ عَلَى مَا يَتَّبِعُ فِي الْمَسْأَلَةِ <sup>(٤)</sup> قَبْلَهَا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَاِرْثٌ ، أَوْ لَمْ يُعَيَّنِ الْوَارِثُ ، عَرَضًا عَلَى الْقَافَةِ ،

(١) فِي م : «و» .

(٢) فِي م : «لتمييز» .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : «التي» .

فَأُلْحِقَ "بِهِ مَنْ" أَلْحَقْتَهُ بِهِ الْقَافَةُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَافَةً ، أَوْ أَشْكَلَ ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ وَيرِثُ أَيْضًا .

فصل : وَإِنْ خَلَفَ رَجُلٌ ابْنَيْنِ<sup>(١)</sup> ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِدَيْنٍ عَلَى أَبِيهِ لِأَجْنَبِيٍّ ، وَكَانَ عَدْلًا ، فَللْغَرِيمِ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ شَهَادَتِهِ ، وَيَأْخُذَ دَيْنَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا ، خَلَفَ الْمُنْكَرُ ، وَبَرَى ، وَيَلْزَمُ الْمُقَرَّرُ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَزِمَهُ بِإِقْرَارِهِ جَمِيعُ الدَّيْنِ ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَخِيهِ ، لَكُونَهُ يَدْفَعُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا ، وَلِأَنَّهُ لَا يَرِثُ إِلَّا نِصْفَ التَّرِكَةِ ، فَلَمْ يَلْزَمْ أَكْثَرُ مِنْ [٤٨٢ ط] نِصْفِ الدَّيْنِ ، كَمَا لَوْ وَافَقَهُ أَخُوهُ . وَإِنْ لَمْ يُخْلِفِ الْمَيِّتُ تَرِكَةً ، لَمْ يَلْزَمْ الْوَارِثُ مِنَ الدَّيْنِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَداءُ دَيْنِهِ إِذَا كَانَ حَيًّا مُفْلِسًا ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَيِّتًا . وَإِنْ كَانَتْ لَهُ تَرِكَةٌ ، تَعَلَّقَ الدَّيْنُ بِهَا ، فَإِنْ أَحَبَّ الْوَارِثُ تَسْلِيمَهَا فِي الدَّيْنِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ سِوَى ذَلِكَ ، وَإِنْ أَحَبَّ اسْتِخْلَاصَهَا وَإِيفَاءَ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ أَقْلُ الْأُمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ قَدْرِ الدَّيْنِ ، بِمَنْزِلَةِ دَيْنِ الْجَنَائَةِ<sup>(٢)</sup> فِي رَقَبَةِ الْجَانِي .

وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ فِي مَرَضِهِ : هَذِهِ<sup>(٤)</sup> الْأَلْفُ لِقَطْعَةٍ ، فَتَصَدَّقُوا بِهَا<sup>(٥)</sup> . وَلَا

(١ - ١) فِي م : « بَيْن » .

(٢) فِي ف : « ابْنَيْنِ » .

(٣) فِي الْأَصْل : « الْجَانِي » .

(٤) فِي الْأَصْل : « هَذَا » .

(٥) فِي الْأَصْل : « بِهِ » .



مال له سواها<sup>(١)</sup> ، فقال أبو الخطاب : يلزمهم الصدقة<sup>(٢)</sup> بثلاثها<sup>(٣)</sup> ؛ لأنها<sup>(٤)</sup> جميع ماله ، والأمر بالصدقة بها<sup>(٥)</sup> وصية بجميع المال ، فلا يلزم<sup>(٦)</sup> منها إلا الثلث . وقال القاضي : يلزمهم الصدقة بجميعها<sup>(٧)</sup> ؛ لأن أمره بالصدقة بها<sup>(٨)</sup> يدل على تعديه فيها<sup>(٩)</sup> على وجه تلزمهم الصدقة بجميعها<sup>(١٠)</sup> ، فيكون ذلك إقراراً منه لغير وارث ، فيجب امتثاله . والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب<sup>(١١)</sup> .

(١) فى الأصل ، ف : « سواه » .

(٢) فى م : « التصدق » .

(٣) فى الأصل : « بثلثه » .

(٤) فى الأصل : « لأنه » .

(٥) فى الأصل : « به » .

(٦) فى م : « يلزمهم » .

(٧) فى الأصل : « بجميعه » .

(٨) فى الأصل : « فيه » .

(٩ - ١٠) زيادة من : الأصل .



# الفهارس العامة



## ١- فهرس

### الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
( سورة الفاتحة )		
﴿ بسم الله الرحمن الرحيم * الحمد لله رب العالمين ... ﴾	٧ - ١	٢٨٧/١ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣١١ ، ٤١٧ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٩٥ ، ٥١٨

### ( سورة البقرة )

﴿ خلق لكم ما فى الأرض جميعا ﴾	٢٩	٥٣٢/٢
﴿ يا بنى إسرائيل ﴾	٤٠ ، ٤٧ ، ١٢٢	٢٦٢ ، ٧١/٤
﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾	٦٧	٥٠٩/٢
﴿ وبوالدين إحسانا ﴾	٨٣	١١٦ ، ٩٩/٥
﴿ فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه ﴾	١٠٢	٣٣٣ ، ٣٣١/٥
﴿ فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾	١١٥	٢٦١/١
﴿ فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾	١٤٤ ، ١٥٠	٢٥٧/١
﴿ استعينوا بالصبر والصلاة ﴾	١٥٣	٧٨/٢

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾	١٥٨	٤٢٣، ٤١٧/٢
﴿كتب عليكم القصاص في القتلى...﴾	١٧٨	١٢٨، ١٢٧، ١٢٥/٥
		١٨٣ - ١٨٥
﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية...﴾	١٨٠	٥/٤
﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام﴾	١٨٣	٢١٩/٢
﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين..﴾	١٨٤	٢٥١، ٢٢٣، ٢٢١/٢
		٤٧٥/٤
﴿فعدة من أيام آخر...﴾	١٨٥	٢٥١/٢، ٥٢٤/١
﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر...﴾	١٨٧	٢٨٨، ٢٧٨، ٢٣٣/٢
﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس﴾	١٨٩	١٥٩/٣
﴿وأتموا الحج والعمرة لله...﴾	١٩٦	٣٣٥، ٣٣٢، ٢٩٧/٢
		٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٦
		٤٤٣، ٣٧٧، ٣٤٨
		٤٤٧، ٤٥٨، ٤٦٦
		٤٦٧
﴿الحج أشهر معلومات...﴾	١٩٧	٣٧١، ٣٤٧، ٣٢٢/٢
﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم...﴾	١٩٨	٤٣٣، ٣٧٤، ٣٧٣/٢
﴿ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار﴾	٢٠١	٤١٠/٢
﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه﴾	٢٠٣	٤٥٣/٢

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٤٥٣/٥	٢١٦	﴿ كتب عليكم القتال ﴾
٢٦٩/٦	٢١٧	﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾
١٠٨/٥	٢١٩	﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾
٢٥٣/٣	٢٢٠	﴿ ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير... ﴾
٢٧٧، ٢٧٦/٤	٢٢١	﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ... ﴾ ﴿ فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾
١٧٨، ١٦١، ١٦٠/١	٢٢٢	
٣٨٠/٤، ١٧٩		
٣٨١/٤	٢٢٣	﴿ نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم أنى شئتم ﴾
٦/٦	٢٥٥	﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ﴾ ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ... ﴾
٥٣٣، ٥٣٠، ٥٢٩/٤	٢٢٦	
٥٤٣		
٥١٥، ٤٧٦، ٣٧٧/٤	٢٢٨	﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ... ﴾
٥١٧، ٥١٩، ٥٢٠، ٥		
١٠، ٨، ٥		
٤١٠، ٤٠٦، ٤٠٥/٤	٢٢٩	﴿ الطلاق مرتان ... ﴾
٤١٧، ٤٣٠، ٥١٥، ٥		
٩٣		
		﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾
٥٢٣، ٤١٠/٤	٢٣٠	
٥١٩/٤، ٣٤٨/٢	٢٣١	﴿ فأنسكوهن بمعروف ﴾
٨٥، ٦٢/٥، ٢٠٩/٢	٢٣٣	﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ... ﴾
١٠٧، ١٠٣، ١٠٠، ٩٩		
(الكافى ٢٠/٦)	٣٠٥	

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا﴾	٢٣٤	١٨، ١٤/٥
﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ...﴾	٢٣٥	٢٨٢، ٢٨١/٤
﴿ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة...﴾	٢٣٦	٣٥٦، ٣٥٣، ٣٢٧/٤
		٣٥٧
﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن...﴾	٢٣٧	٣٥٠، ٣٤٥ - ٣٤٣/٤
﴿وقوموا لله قانتين﴾	٢٣٨	٣٦٨، ٢٧٩/١
﴿فإن خفتم فرجالا أو ركبانا﴾	٢٣٩	٢٦٤/١
﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم...﴾	٢٤٠	٣٥/٥
﴿وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين﴾	٢٤١	٣٥٦/٤
﴿من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا...﴾	٢٤٥	٢١٣/٢
﴿ومن لم يطعمه فإنه منى﴾	٢٤٩	٤٦/٦، ٤٦٧/٥، ٨٠/٣
﴿مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبت سبع سنابل...﴾	٢٦١	٢١٥/٢
﴿فأتت أكلها ضعفين﴾	٢٦٥	٣٧/٤
﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيات ما كسبتم...﴾	٢٦٧	١١٧/٢، ١٣١، ١٥٣
		١٧٦
﴿إن تبدوا الصدقات فنعمنا هى...﴾	٢٧١	٢١٤، ٢١٣/٢
﴿يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف﴾	٢٧٣	٢١١/٢
﴿وأحل الله البيع...﴾	٢٧٥	٧٩، ٧، ٥/٣



الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾	٢٨٠	٢٢٥/٣
﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين...﴾	٢٨٢	١٥٩/٣ ، ١٠١/٦ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٤ ، ٢٥٦

﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فراهان مقبوضة﴾	٢٨٣	١٨٩/٦ ، ١٨١ ، ١٧٩/٣
﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها...﴾	٢٨٦	٥٨٨/٥ ، ٢٢١/٢ ، ٥٤١/١

### ( سورة آل عمران )

﴿آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا...﴾	٤١	٥٧/٦
﴿وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم﴾	٤٤	٤٦٩/٣
﴿من أنصاري إلى الله﴾	٥٢	٦٢ ، ٦١/١
﴿يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾	٦٤	١٠٤/١
﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك﴾	٧٥	١٨٧/٢
﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليل﴾	٧٧	١٨٤ ، ١٨٣/٦
﴿كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه﴾	٩٣	٤٦/٦
﴿ومن دخله كان آمنا...﴾	٩٧	١٨١/٥ ، ٢٩٩ ، ٢٩٧/٢

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢٥٦/٤	١٠٢	﴿ اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾
٢١٢/٦	١٣٥	﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله ... ﴾
٤٧٥/٥	١٥٩	﴿ وشاورهم في الأمر ﴾

### ( سورة النساء )

٢٥٦/٤	١	﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا ﴾
٥٥/٦، ٦٢/١	٢	﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾
٢٤٦، ٢١٢، ٢١١/٤	٣	﴿ وإن خفتن أن لا تقسطوا فى اليتامى ... ﴾
٢٧٠، ٢٦٦ - ٢٦٣		
٤٠٦/٤	٤	﴿ فإن طبن لكم عن شىء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ﴾
٢٥١/٣	٥	﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ﴾
٢٥٦، ٢٥٢، ٢٥١/٣	٦	﴿ وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح ... ﴾
٢٦٤، ٢٥٩		
١٣٧/٦	٨	﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربى ﴾
٧/٤	٩	﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم ﴾
٥٨٦، ٥٨٤، ٣٤٢/٣	١١	﴿ يوصيكم الله فى أولادكم ... ﴾
٧٤ - ٧٢، ٦٧، ٢١/٤		
٩٨، ٩٧، ٧٩		

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم ...﴾	١٢	٥٨٥/٣ ، ٧١/٤ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥
﴿واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم﴾	١٥	٢٣٩ ، ٢١٧/٦
﴿فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما﴾	١٦	٢١٣/٦ ، ٣٤٢/٥
﴿إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ...﴾	١٩	٨٩/٥ ، ٤٠٧ ، ٣٧٧/٤
﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ...﴾	٢٠	٣٢٨/٤
﴿ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف﴾	٢٢	٢٦٥/٤
﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ...﴾	٢٣	٢٦٦٣ - ٢٦٦٧ ، ٢٦١/٤
﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ...﴾	٢٤	٢٨١ ، ٢٧٣ ، ٢٦٥/٤ ، ٤٩٤/٥ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧
﴿ومن لم يستطع منكم طولا ...﴾	٢٥	٤٣٧ ، ٣٩١/٥ ، ٢٧٨/٤
﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ...﴾	٢٩	٦/٣ ، ٥٣٥/٢ ، ١٤٥/١
﴿واهجروهن فى المضاجع ...﴾	٣٤	١٧٧/٦ ، ١٣٤
﴿وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ...﴾	٣٥	٤٠٢/٤
﴿وبالوالدين إحسانا﴾	٣٦	١١٦ ، ٩٩/٥
﴿أو جاء أحد منكم من الغائط﴾	٤٣	٩٨ ، ٨٩ ، ١٢ ، ٩/١
		١٤٤ ، ١٢٩ ، ١٢٨
		١٥٢ ، ١٤٩

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢٩/٦	٤٩	﴿ولا يظلمون فتيلًا﴾
٤٩٧، ٣٠٥/٥	٥٩	﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾
١٧/٦	٦٢	﴿يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانًا وتوفيقًا﴾ ﴿فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرص المؤمنين﴾
٤٦٤/٥	٨٤	
١٩١، ١٢٥/٥، ٥٦١/٤	٩٢	﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنًا..﴾
٢١٦، ٣٠١، ٣٠٢، ٦	٢٧١	
		﴿ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم خالدا فيها...﴾
١٢٥/٥	٩٣	
		﴿لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر...﴾
٤٥٤، ٤٥٣/٥	٩٥	
		﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة...﴾
٤٥١، ٤٤٧/١	١٠١	
٤٧٥، ٤٧٣، ٤٧١/١	١٠٢	﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة﴾ ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزًا أو إعراضًا...﴾
٤٠٢، ٤٠١/٤	١٢٨	
٣٩١/٤	١٢٩	﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم﴾
٤٤٤/٤	١٣٠	﴿وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته﴾
٢٥٥، ٢٠٥/٦	١٣٥	﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء لله...﴾
٣٢٣/٥	١٣٧	﴿إن الذين آمنوا ثم كفروا...﴾
٨٢، ٨١/٤، ٥٨٤/٣	١٧٦	﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت...﴾
٩٨، ٩٧، ٨٤		

## ( المائدة )

٥٣٤ ، ٥٣٣ ، ٥٢٥/٢	١	﴿ أحلت لكم بهيمة الأنعام ﴾
٣٩٥/٥		
٤٨٩/٣ ، ٥١٣/٢	٢	﴿ وإذا حللتهم فاصطادوا ... ﴾
/٢ ، ٤٢ ، ٤٠ ، ٣٢/١	٣	﴿ حرمت عليكم الميتة ... ﴾
٥٠٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠١		
		﴿ أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح
٥١٧ ، ٥١٥ ، ٥١٣/٢	٤	مكليات ... ﴾
/٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢١ ، ٥١٨		
٤٢٥		
٢٧٧/٤ ، ٥٢/٢	٥	﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ... ﴾
٥٩ ، ٥٧ ، ١٢ ، ٩/١	٦	﴿ فاغسلوا وجوهكم ... ﴾
٦٧ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦١		
١٣٩ ، ١٣٤ ، ١٣٣		
١٤٦ ، ١٤٤ ، ١٤٠		
/٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٤٩		
٢٥٨/٥ ، ٤٥٧		
٣٧١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧/٥	٣٣	﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ... ﴾
٣٤١/٥	٣٤	﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ... ﴾
٣٤٥ ، ٣٤٢/٥ ، ١٤٠/١	٣٨	﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾
٣٤٢/٥	٣٩	﴿ فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح ... ﴾
٦٠٨ ، ٦٠٧/٥	٤٢	﴿ فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ﴾
		﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
١٤٩، ١٤٧، ١٣٣/٥ -	٤٥	﴿ بالنفس ... ﴾
١٥٦، ١٥٣ -		
١٨٤، ١٨٣، ١٦٠		
٨٣/٦، ٦٠٧/٥	٤٩	﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾
٢٦٢، ٧١/٤	٧٢	﴿ يا بني إسرائيل ﴾
٦/٦، ٨٦/٥، ٥٧١/٤	٨٩	﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ... ﴾
٢٤، ٢٣		
		﴿ إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام
٤٢١/٥، ١٨٨/١	٩٠	رجس ... ﴾
		﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم
٣٨٠، ٣٧٤، ٣٦٠/٢	٩٥	حرم ... ﴾
٣٨٩، ٣٨٦، ٣٨٥		
٧٤/٦، ٤٠١، ٤٠٠		
٥٣٣، ٣٦٥، ٣٦٠/٢	٩٦	﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه ... ﴾
		﴿ يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر
١٨٥، ١٨٣/٦، ٥٩١/٤	١٠٦	أحدكم الموت ... ﴾
٢١٩، ١٩٤		
٢١٣/٦	١٠٨	﴿ ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها ﴾
٣١/٤	١١٠	﴿ تكلم الناس في المهد وكهلا ﴾

### ( سورة الأنعام )

١٨٣/٦	١٠٩	﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾
٥٣٥/٢	١١٩	﴿ إلا ما اضطررتم إليه ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٥٠٦/٢	١٢١	﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾
١٣٣/٢	١٤١	﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَانُ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ...﴾
		﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ
٣٢/١	١٤٥	خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾
		﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا إِلَّا
٨٦/٣	١٤٦	مَا حَمَلَتْ ظُهْرُهُمَا﴾
١١٦، ٩٩/٥	١٥١	﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾
٢٥٢/٣	١٥٢	﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾
		﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ
٥٨٢/٥، ٢٧٧/٤	١٥٦	مِنْ قَبْلِنَا﴾

### ( سورة الأعراف )

١٩٦/٦	٨	﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
٩٩/٥، ٢٦٢، ٧١/٤	٣٥ ، ٣١ ، ٢٧ ، ٢٦	﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾
٥٣٣/٤	٤٠	﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾
٢١٧/٦	٨٠	﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾
٥٣٥/١	٩٦	﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا...﴾
٥٣٢/٢	١٥٧	﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾
٢٨٩/١	٢٠٤	﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾

### ( سورة الأنفال )

٥٣٢/٥	١	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾
٥/١	١١	﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا ... ﴾
٤٦٦، ٤٥٦/٥	١٥	
٤٦٦، ٤٦٥/٥، ٤٤٩/٤	١٦	﴿ ومن يولهم يومئذ دبره ... ﴾
		﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾
١٩٨/١	٣٨	
٥٣٩، ٥١٩/٥، ٣٤/٤	٤١	﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء ... ﴾
٥٥٩، ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤٠		
٤٦٤، ٤٥٦/٥	٤٥	﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا ... ﴾
٥٨٠/٥	٥٨	﴿ وإما تخافن من قوم خيانة ... ﴾
٥٧٣/٥	٦١	﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ﴾
٤٦٥/٥	٦٦	﴿ الآن خفف الله عنكم ... ﴾
٥١٩/٥	٦٩	﴿ فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا ﴾
٢٣٠/٤	٧٣	﴿ والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ﴾
١٠٥، ٩٣، ٦٨/٤	٧٥	﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ... ﴾

### ( سورة التوبة )

٥٣/٦	٣	﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾
		﴿ إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم ... ﴾
٥٧٩، ٥٧٣/٥	٤	
٥٨٣، ١٣٠/٥، ٢٠٠/١	٥	﴿ فاقتلوا المشركين ... ﴾
		﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾
٥٦٤، ٥٦١/٥	٦	
٥٧٩/٥	٧	﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ... ﴾



الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ
٨٧/٢	١١	فِي أَخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ﴾
		﴿وَأِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي
٥٧٩/٥	١٢	دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتَمَّةَ الْكُفْرِ﴾
		﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ
٦٠٥/٥	٢٨	بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾
		﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
٥٨١ ، ٥٦٤ ، ٤٧٦/٥	٢٩	الْآخِرِ..﴾
٥٩٧ ، ٥٩٥ ، ٥٨٥		
١٤٧/٢	٣٤	﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ...﴾
٥١/٦	٣٦	﴿إِنْ عَدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾
٥٢٣/٤	٣٧	﴿فِيحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾
٤٥٣/٥	٣٩	﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يَعْذِبَكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾
		﴿انْفَرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
٤٥٦ ، ٤٥٣/٥	٤١	فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
٤٧١/٥	٤٦ ، ٤٧	﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ...﴾
١٩٩ ، ١٩٣/٢	٦٠	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ...﴾
٢٣٠/٤	٧١	﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾
		﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَنْ آتَانَا مِنْ
٦٥/٦	٧٥ ، ٧٦	فَضْلِهِ...﴾
٤٧١/٥	٨٣	﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ...﴾
		﴿وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا
٥٢/٢	٨٤	تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٤٥٦ - ٤٥٤/٥	٩١	﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ... ﴾
١٨٩/٢	١٠٣	﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ... ﴾
		﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا
٥٢/٢	١١٣	للمشركين ولو كانوا أولى قرى ﴾
٤٥٣/٥	١٢٢	﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ... ﴾
٤٦٣/٥	١٢٣	﴿ يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ﴾

### ( سورة يونس )

٥٠/٦	١٦	﴿ فقد لبثت فيكم عمرا من قبله ﴾
		﴿ حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم يريح
٣٥٠/٤	٢٢	طية وفرحوا بها ﴾
٤٠٦/٥	٣٥	﴿ أفمن يهذى إلى الحق أحق أن يتبع ﴾
١٦/٦	٥٣	﴿ قل إى وربى إنه لحق ﴾

### ( سورة هود )

٥٣٧/١	٥٢	﴿ ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه ﴾
٤٠٦/٥	٧٨	﴿ هؤلاء بناتى من أطهر لكم ﴾
٤٤١، ٣٩٤/٥	١١٤	﴿ وأقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من الليل ﴾

### ( سورة يوسف )

٢٨٨/٦	٤	﴿ أحد عشر كوكبا ﴾
٢٩٩، ٢٩٧/٣، ٤١٩/٢	٧٢	﴿ ولمن جاء به حمل بعير ... ﴾
٣٠١		

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
١٧/٦	٨٥	﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ ﴾
( سورة الرعد )		
٣٦٣، ٣٦٢/١	١٥	﴿ بِالْغَدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾
( سورة إبراهيم )		
٥٠/٦	٢٥	﴿ تَوْتٰى أَكَلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾
( سورة الحجر )		
٢٧٠/٦	٥٨ - ٦٠	﴿ قَالُوا إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مَّجْرِمِينَ ... ﴾
١٢/٦	٧٢	﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾
( سورة النحل )		
٤٩، ٣٧/٦	١٤	﴿ لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾
٢٦٢/١	١٦	﴿ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾
١٨٣، ١٦/٦	٣٨	﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ... ﴾
٣٦٣/١	٥٠	﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾
٥٧٠/٥	٩١	﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللّٰهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾
		﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطَانِ
٤٥/٢، ٣١١، ٢٨٦/١	٩٨	الرَّجِيمِ ﴾
٣١٩/٥	١٠٦	﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مَظْمُونٌ بِالْإِيمَانِ ﴾
٤٩/١	١٢٣	﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾
١٧٣/٥	١٢٦	﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾

## ( سورة الإسراء )

		﴿ سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام ﴾
٦٠٥/٥	١	
٤٦٥/٥	١٥	﴿ وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا ﴾
١١٦،٩٩/٥	٢٣	﴿ وبإلوالدين إحسانا ﴾
		﴿ ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا ﴾
٣٧٥/٥	٣٢	
		﴿ ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل ﴾
١٦٩/٥	٣٣	
٢٥٢/٣	٣٤	﴿ ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هى أحسن ﴾
٢٢٣/٦	٣٦	﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾
٣٦٣/١	١٠٩	﴿ ويزيدهم خشوعا ﴾

## ( سورة الكهف )

٣٠٩/٣	١٩	﴿ فابعثوا أحدكم يورثكم هذه إلى المدينة ... ﴾
٢٨٧/٦	٢٥	﴿ ولبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا ﴾
٥١/٦	٦٣	﴿ إذ أوتينا إلى الصخرة ﴾
١٩٥/٢	٧٩	﴿ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر ﴾
		﴿ فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا ﴾
٤١٤/٤	٩٤	

## ( سورة مريم )

٣٦٣/١	٥٨	﴿ خروا سجدا وبكيا ﴾
-------	----	---------------------

## ( سورة طه )

٢٩٤/٢	٤٠	﴿ جئت على قدر يا موسى ﴾
٢٦٢، ٧١/٤	٨٠	﴿ يا بني إسرائيل ﴾

## ( سورة الأنبياء )

٣٧/٦	٣٢	﴿ وجعلنا السماء سقفا محفوظا ﴾
١٩٨/٦	٥٢	﴿ ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ﴾

## ( سورة الحج )

٣٦٣/١	١٨	﴿ إن الله يفعل ما يشاء ﴾
٤٤٩/٥	١٩	﴿ هذان خصمان اختصموا في ربهم ﴾
٣٠١، ٣٠٠/٢	٢٧	﴿ يأتوك رجالا وعلى كل ضامر ﴾
٤٩١، ٤٩٠/٢	٢٨	﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ... ﴾
٤٤٤، ٤١٣، ٤١٢/٢	٢٩	﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾
		﴿ ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى
٤٧١/٢	٣٢	القلوب ﴾
٤٧٤، ٤٠١، ٤٠٠/٢	٣٣	﴿ ثم محلها إلى البيت العتيق ﴾
		﴿ ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة
٤٨٧/٢	٣٤	الأنعام ﴾
٥٠٨، ٤٩٤، ٤٧٩/٢	٣٦	﴿ فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر ﴾
٣٦٣، ٣٠٤، ٢٩٧/١	٧٧	﴿ اركعوا واسجدوا ﴾
١/٤، ٢٩٩/٢، ٢٤/١	٧٨	﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾
١٩٠/٦، ٩٩/٥، ٢٦٢		

## ( سورة المؤمنون )

٣٤٩/٣، ٥١٧، ٢٧٥/٤

﴿والذين هم لفروجهم حافظون...﴾ ٥ ، ٦

٣٦٤

## ( سورة النور )

﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة

٤٠١، ٣٨٩، ٣٤٢/٥

٢

جلدة﴾

٤٣٦

٢٨٤/٤

٣

﴿والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك﴾

﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة

٤٠٤، ٣٨٧/٥، ٥٧٧/٤

٥ ، ٤

شهداء ...﴾

٤١٠، ٤١٦، ٦/٦

٢١٧، ٢١١، ١٩٥

﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء

٥٨٣، ٥٨٠ - ٥٧٧/٤

٦

إلا أنفسهم ...﴾

١٨٣/٦

﴿ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله

٥٩٩/٤

٨

إنه لمن الكاذبين﴾

١٩١/٦، ٣٨٧/٥

١٣

﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء﴾

﴿إن الذين يرمون المحصنات الغافلات

٤٠٣/٥

٢٣

المؤمنات ...﴾

٢١٥/٤، ٢٤٢/١ -

٣١

﴿ولا يدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن ...﴾

٢٢٠، ٢١٨

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢١١/٤	٣٢	﴿وأنكحوا الأيامى منكم ...﴾
١٨٥، ١٨٤، ١٧١/٤	٣٣	﴿فكاتبهم إن علمتم فيهم خيرا﴾
٣٨/٦	٣٦	﴿فى بيوت أذن الله أن ترفع﴾ ﴿إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله
١١٦/٦	٥١	﴿ليحكم بينهم ...﴾
١٨٣/٦	٥٣	﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ ﴿ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم
٢١٧، ٢١٦/٤	٥٨	﴿يلفوا الحلم منكم﴾
٢١٧/٤، ٢٥٦/٣	٥٩	﴿وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا ...﴾ ﴿والقواعد من النساء اللاتى لا يرجون
٢١٧/٤	٦٠	﴿نكاحا ...﴾ ﴿وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا
٤٩٩/٥	٦٢	﴿حتى يستأذنوه﴾

### ( سورة الفرقان )

٣٦٣/١	٦٠	﴿وزادهم نفورا﴾
٢٥٥/٣	٦٧	﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا﴾ ﴿والذين لا يدعون مع الله إلها
٣٢٢/٥	٦٨ - ٧٠	﴿آخر ...﴾

### ( سورة الشعراء )

٢٧٨/٦	١٤	﴿ولهم على ذنب﴾
-------	----	----------------

## ( سورة النمل )

٣٦٣/١

٢٦

﴿العرش العظيم﴾

## ( سورة القصص )

٣٧٩/٣

٢٦

﴿قالت إحداهما يا أبت استأجره﴾

٤١٣، ٣٢٩/٤

٢٧

﴿إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين...﴾

## ( سورة العنكبوت )

٢٦٧/٦

١٤

﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما﴾

## ( سورة الروم )

٣١٦، ٣١٥/٥

٦٠

﴿فاصبر إن وعد الله حق...﴾

## ( سورة لقمان )

٦٠٤/٤

١٤

﴿وفصّله في عامين﴾

## ( سورة السجدة )

٥١٠، ٥٠٩/١

٢٠، ١

﴿المرّ \* تنزيل الكتاب﴾

٣٦٣/١

١٥

﴿وهم لا يستكبرون﴾

## ( سورة الأحزاب )

﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما



الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢١/٦	٥	﴿ تعمدت قلوبكم ﴾
١٠٥، ٩٣، ٦٨/٤	٦	﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض... ﴾
		﴿ يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة
٤٤٧/٤	٢٨	الدنيا وزينتها ... ﴾
٣٧/٤	٣٠	﴿ يضاعف لها العذاب ضعفين ﴾
		﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن
١٩، ٥/٥، ٣٥٧/٤	٤٩	من قبل أن تمسوهن... ﴾
٢٦٥/٤	٥٠	﴿ وبنات عماتك وبنات أخالك وبنات خالاتك ﴾
٢١٥/٤	٥٥	﴿ لا جناح عليهن في آبائهن ﴾
		﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا
٢٥٤/٤	٧١ ، ٧٠	سديدا ... ﴾

### ( سورة سبأ )

٦٠/٦	٣	﴿ قل بلى وربي لتأتينكم ﴾
------	---	--------------------------

### ( سورة فاطر )

١٨٣/٦	٤٢	﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾
-------	----	-------------------------------

### ( سورة يس )

٦، ٩٩/٥، ٢٦٢، ٧١/٤	٦٠	﴿ يا بني آدم ﴾
--------------------	----	----------------

١٣

٤٢/١	٧٩ ، ٧٨	﴿ قال من يحيى العظام وهى رميم ... ﴾
------	---------	-------------------------------------

## ( سورة ص )

٢٨٨/٦	٢٣	﴿ تسع وتسعون نعجة ﴾
٩٠/٦	٢٦	﴿ فاحكم بين الناس بالحق ﴾

## ( سورة الزمر )

٣١٥/٥، ٢٢٦، ١٠٠/١	٦٥	﴿ لمن أشركت ليجبطن عملك ﴾
-------------------	----	---------------------------

## ( سورة غافر )

٤١٨/٢	٦٠	﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾
-------	----	----------------------

## ( سورة فصلت )

٣٦٣/١	٣٨	﴿ وهم لا يسأمون ﴾
-------	----	-------------------

## ( سورة الشورى )

٥٧، ٥٦/٦	٥١	﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا ... ﴾
----------	----	---

## ( سورة الزخرف )

٢٢٣، ١٠٥/٦	٨٦	﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾
------------	----	---------------------------------

## ( سورة الأحقاف )

٦٠٤/٤	١٥	﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ﴾
-------	----	------------------------------

## ( سورة محمد )

- ﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ... ﴾ ٤ ٤٨٥ ، ٤٨٢/٥  
 ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ ٣٣ ٤٠٥/١  
 ﴿ فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون ﴾ ٣٥ ٥٧٣/٥

## ( سورة الفتح )

- ﴿ ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ... ﴾ ١٧ ٤٥٤/٥  
 ﴿ والهدى معكوفاً أن يبلغ محله ﴾ ٢٥ ٤٦٧/٢  
 ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ... ﴾ ٢٧ ٤٤٢/٢

## ( سورة الحجرات )

- ﴿ إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ... ﴾ ٦ ١٩٥/٦  
 ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ... ﴾ ٩ ، ١٠ ٤٠١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧/٥  
 ٤٤٤  
 ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ ١٣ ١٩٧/٦ ، ٤٢٥/١  
 ﴿ يمينون عليك أن أسلموا ﴾ ١٧ ٤٧٤/٤

## ( سورة ق )

- ﴿ ق ﴾ ١ ٢٩٥/١

## ( سورة الذاريات )

- ﴿ وفي أموالهم حق ﴾ ١٩ ٩٦/٢

## ( سورة الطور )

٤٩١/٥	٢١	﴿والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم﴾
-------	----	---

## ( سورة الواقعة )

٣٠٠/١	٩٦ ، ٧٤	﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾
٤٧٤/٤	٧٦	﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾
١٣/٦	٧٨ ، ٧٧	﴿إنه لقرآن كريم * فى كتاب مكنون﴾
١٥٩ ، ١٠٣/١	٧٩	﴿لا يمسسه إلا المطهرون﴾

## ( سورة المجادلة )

٥٥٩/٤	١	﴿قد سمع الله قول التى تجادل فى زوجها﴾ ﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما
٥٤٩/٤	٢	هن أمهاتهم ..﴾
٥٥٨ ، ٥٥٥ ، ٥٥٤/٤	٣	﴿والذين يظاهرون من نسائهم ...﴾
٥٧٤ ، ٥٥٩		
٥٧١ - ٥٦٨/٤	٤	﴿فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا﴾

## ( سورة الحشر )

٤٨٠/٥	٥	﴿ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها ...﴾ ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم
-------	---	---

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿عليه من خيل ولا ركاب﴾	٦	٥٤٧، ٥٢٢/٥
﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى...﴾	٧	٥٤٧/٥
﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾	٩	٢١٦/٢
﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا		
ولاخواننا﴾	١٠	٨٢/٢

### ( سورة المتحنة )

﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات		
مهاجرات فامتحنوهن﴾	١٠	٣١٥ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧/٤
﴿ولا يعصينك في معروف﴾	١٢	٥٧٦ ، ٥٧٥ ، ٤٨٦/٥
		٧٨/٢

### ( سورة الصف )

﴿يا بني إسرائيل﴾	٦	٢٦٢ ، ٧١/٤
﴿من أنصارى إلى الله﴾	١٤	٦٢ ، ٦١/١

### ( سورة الجمعة )

﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم		
الجمعة...﴾	٩	٦٢/٣ ، ٤٩٤/١

### ( سورة التغابن )

﴿قل بلى وربى لتبعثن﴾	٧	١٦/٦
----------------------	---	------

## ( سورة الطلاق )

﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن ﴾

لعدتهن... ﴿

٢ ، ١ ٤٢٦/٤ ، ٤٢٩ ، ٥١٦ ،

٥١٨ ، ٥١٩ ، ١٠/٥ ،

٣٦ ، ٣٦/٦ ، ١٠٢ ،

١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١٣ ،

٢١٩

١٧ ، ١٢ ، ٦/٥

٣٧٩/٣ ، ٨١/٥ ، ٨٣ ،

١٠٧ ، ١٠٣

﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم... ﴾ ٤

﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم... ﴾ ٦

﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه ﴾

فلينفق مما آتاه الله... ﴿

٨٦/٥ ، ٢٢٩/٢

## ( سورة التحريم )

١٨ ، ١٧/٦

﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ... ﴾ ٢ ، ١

## ( سورة المعارج )

٥١٧/٤

﴿ والذين هم لفروجهم حافظون... ﴾ ٣٠ ، ٢٩

## ( سورة نوح )

٥٣٧/١

﴿ استغفروا ربكم إنه كان غفارا... ﴾ ١١ ، ١٠

## ( سورة المزمل )

٢٦٩/٦

﴿ قم الليل إلا قليلا \* نصفه أو انقص منه قليلا ﴾ ٣، ٢

## ( سورة الإنسان )

٥١٠، ٥٠٩/١

﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾ ١

## ( سورة النبأ )

٣٨٨/٤

﴿ وجعلنا الليل لباسا \* وجعلنا النهار معاشا ﴾ ١١، ١٠

٥٠/٦

٢٣

﴿ لا بشئ فيها أحقابا ﴾

## ( سورة الانشقاق )

٣٦٣/١

٢١

﴿ لا يسجدون ﴾

## ( سورة الأعلى )

٤٩٥، ٣٣٩، ٣٠٠/١

١

﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾

٤٩٦

## ( سورة الغاشية )

٥١٩، ٤٩٦/١

١

﴿ هل أتاك حديث الغاشية ﴾

## ( سورة الفجر )

٤٥٧/٤

٢٩

﴿ فادخلني في عبادي ﴾

## ( سورة البلد )

١٤٤/٤	١٣	﴿ فك رقبة ﴾
٢١٤/٢	١٦ - ١٤	﴿ أو إطعام في يوم ذى مسغبة ... ﴾

## ( سورة الليل )

٢٩٥/١	١	﴿ والليل إذا يغشى ﴾
-------	---	---------------------

## ( سورة الضحى )

١٦/٦	٣ ، ٢	﴿ والليل إذا سجدى * ما ودعك ربك ﴾
------	-------	-----------------------------------

## ( سورة القدر )

٢٧١/٢	٣	﴿ ليلة القدر خير من ألف شهر ﴾
-------	---	-------------------------------

## ( سورة الكوثر )

٥٠٨/٢	٢	﴿ فصل لربك وانحر ﴾
-------	---	--------------------

## ( سورة الكافرون )

٤١١/٢ ، ٣٣٩ ، ٣٣٣/١	١	﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾
---------------------	---	-------------------------

## ( سورة الإخلاص )

٤١١/٢ ، ٣٣٩ ، ٣٣٣/١	١	﴿ قل هو الله أحد ﴾
---------------------	---	--------------------



الجزء والصفحة

رقمها

الآية

( سورة الفلق )

٣٣١/٥

١ - ٤

﴿ قل أعوذ برب الفلق ... ﴾

( سورة الناس )

٣٤٩/١

١

﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾

## ٢- فهرس الأحاديث

### الأحاديث القدسية

- « أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ... » ٣٢٩/٣
- « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة » ١٥/٣
- « شتمنى ابن آدم ، وما ينبغي له أن يشتمنى ... » ٣٢٤/٥
- « قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين ... » ٢٨٨ ، ٢٨٧/١
- « كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام ، فإنه لى ... » ٢٦١/٢

## الأحاديث النبوية الأحاديث القولية

(١)

- «آلله ما أردت إلا واحدة؟» ١٤/٦، ٤٣٠/٤  
١٨٣  
«آيئون تائيون عابدون لربنا حامدون» ٤٥٩/٢  
«ابتغوا فى أموال اليتامى كيلا تأكلها الزكاة» ٩٤/٢  
«ابدأ بنفسك ، ثم بمن تعول» ١٤٨/٣، ١٦٨/٢  
١٠٢/٥  
«ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها» ١٩، ١٨/٢  
«أبردوا بالظهر فى شدة الحر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم» ٢٠٤/١  
«أبشروا فقد جاءكم فارسكم» ٤٧٤/٥  
«أبغض الحلال إلى الله الطلاق» ٤٥٥، ٤٢٥/٤  
«أبك جنون؟» ٣٨٦، ٣٨٥/٥  
«أتانى جبريل ، عليه السلام ، فأخبرنى أن فيهما قدرا» ٢٣٧/١  
«أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابى أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال» ٣٤٤/٢  
«أتانى ملكان ، فجلس أحدهما عند رأسى ، والآخر عند رجلى ...» ٣٣٢، ٣٣١/٥  
«أتدلين فى من يدلى؟» ٥٥/٢  
«أتردين عليه حديثه؟» ٤٠٦/٤

٣٥٣/٤	«أترضى أن أزوجك فلانة؟»
٣٥٣/٤	«أترضين أن أزوجك فلانا؟»
٢٧٠/٢	«أتريدين أن تصومى غدا؟»
٣٧٣/٤	«أتسترين الخدر بستر فيه تصاوير؟»
٤٠١/١	«أتسمع النداء بالصلاة؟»
٣٦٥/٥	«أتشفع فى حد من حدود الله!»
٦٢/٢	«أتعلم بها قبر أخى ، وأدفن إليه من مات من أهلى»
٧٧/٥	«اتقوا الله فى النساء ، فإنهن عوان عندكم ...»
١١٢/١	«اتقوا الملاعن الثلاث ...»
٤٣٤/١	«أتماو الصف الأول ، فما كان من نقص فليكن فى الصف الآخر»
٢٥٥/٤	«أتيناكم أتيناكم ، فحيونا نحييكم ، ...»
٣٩٦/١	«الاثنان فما فوقهما جماعة»
٥١١،٥١٠/١	«اجتمع فى يومكم هذا عيدان ، ...»
٤٠٣/٥	«اجتنبوا السبع الموبقات»
٢٢٧/١	«اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله ، ...»
٣٠٠/١	«اجعلوها فى ركوعكم»
٣٠٠/١	«اجعلوها فى سجودكم»
٤٤٣/٥	«اجلس فى بيتك ، فإن خفت أن يهرك شعاع السيف ...»
٥٢٩/٥	«اجلس يا أبان»
٤٤٤/٢	«أحابتنا هى؟»
٥٠٠/٢	«أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن»
٣٥٠/١	«أحب الصلاة إلى الله صلاة داود ...»
٢٦١/٢	«أحب الصيام إلى الله صيام داود ...»
٣٥١/١	«أحب العمل إلى الله الذى يدوم عليه صاحبه وإن قل»

- « احبسه على الوادى حتى تمر به جنود الله فيراها » ٤٧٣/٥
- « احتجبن منه » ٢٢٠/٤
- « أحسنت » ٤٥١/١ ، ٣٢٩/٢
- « أحسنتم » ٤٢٣/١
- « احضرى أضحيك ، يغفر لك بأول قطرة تقطر من دمها » ٤٨٨/٢
- « احفروا ، وأوسعوا ، وأعمقوا » ٦٣/٢
- « احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك » ٢١٩/٤
- « أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » ٣٨٤/٣
- « أحلت لنا ميتتان ؛ السمك والجراد » ٥٠١/٢
- « احلف » ١٨٣/٦
- « احلق رأسك ، وصم ثلاثة أيام ، ... » ٣٧٧/٢
- « اختر منهن أربعة » ٣١٧/٤
- « أخرجوا اليهود من الحجاز » ٦٠٣/٥
- « اخلع عنك هذه الجبة ، واغسل عنك أثر الخلق ... » ٣٧٥/٢
- « إخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم ... » ١٢٠ ، ١١٩/٥
- « أد الأمانة إلى من ائتمنك ... » ١٧٧/٦
- « أدوا صدقة الفطر صاعا من بر ، ... » ١٧١/٢
- « إذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبّع » ٢٩٠/٣
- « إذا أتى أحدكم أهله ، فليستتر ... » ٣٨٢/٤
- « إذا أتى أحدكم على ماشية فيها صاحبها ، ... » ٥٣٩/٢
- « إذا أتى الرجل الرجل ، فهما زانيان ... » ٣٧٧/٥
- « إذا أتيتم الغائط ، فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ... » ١٠٩/١
- « إذا اجتمع داعيان ، فأجب أقربهما بابا ... » ٣٧٠/٤

- « إذا اختلف البيعان ، وليس بينهما بينة ... » ١٤٥/٣
- « إذا أدرك أحدكم سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، ... » ٢١٢/١
- « إذا أدركتم الإمام فى السجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ، ... » ٤٠٦/١
- « إذا أردتم أن تنطلقوا إلى منى ، ... » ٣١٩/٢
- « إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله ، فكل ... » ٥١٤،٥١٣/٢
- « إذا أرسلت كلبك ، وسميت ، فكل » ٥٢٠،٥١٥/٢
- « إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل »
- ما أمسك ... ٥١٨،٥١٧/٢
- « إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكرت اسم الله ، فكل وإن أكل » ٥١٨/٢
- « إذا استهل المولود ورث » ١١٥/٤
- « إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يغمس يده ... » ١٩٥/١
- « إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فليغسل يديه ... » ٥٥/١
- « إذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام ، وجب عليه صيام شهر رمضان » ٢٢٠/٢
- « إذا أعتقت الأمة ، فهي بالخيار ما لم يطأها ... » ٣٠٣/٤
- « إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينهما شئ فليتوضأ » ٩٨/١
- « إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا ... » ٢٣٣/٢
- « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة » ١٥٧/١
- « إذا أقرض أحدكم قرضا ، فأهدى إليه ... » ١٧٧/٣
- « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ... » ٤٠٥/١
- « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ٤١٣/٢، ٤٠٥/١
- « إذا أكل أحدكم أو شرب ناسيا ، فليتم صومه ... » ٢٤٤/٢
- « إذا أم الرجل القوم فلا يقوم فى مكان أرفع من مقامهم » ٤٣٦/١
- « إذا أم الرجل القوم وفيهم من هو خير منه ... » ٤٢٧/١
- « إذا أمرتكم بأمر ، فاتوا منه ما استطعتم » ١/٢، ٢٨٣، ١٤٩/١
- ٣٩/٥، ٣١٣، ١٦٩

- « إذا أمسك الرجل ، وقتله الآخر ، يقتل الذى قتل ... » ١٤٣، ١٤٢/٥
- « إذا أمن الإمام فأمنوا ... » ٢٩٢/١
- « إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها .... » ٣٨٠/٤
- « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شئ » ١٦/١
- « إذا تئأب أحدكم فليكظم ما استطاع » ٣٩٣/١
- « إذا تزوج أحدكم امرأة ، أو اشترى خادما ... » ٢٥٨/٤
- « إذا تزوج العبد بغير إذن سيده ، فهو عاهر » ٢٣٣/٤
- « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع » ٣١٧/١
- « إذا تقاضى إليك رجلان ، فلا تقض للأول ... » ١٢٧/٦
- « إذا توضأ أحدكم ، فليجعل فى أنفه ، ثم لينثر ... » ٥٧/١
- « إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك » ٦٨/١
- « إذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره ... » ١٨٦/١
- « إذا جاء أحدكم خادمه بطعامه ... » ١٢٠/٥
- « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب ، فليركع ركعتين ... » ٥٠٨/١
- « إذا جامع الرجل أهله ، فليصدقها ، ... » ٣٨٢/٤
- « إذا جلس بين شعبها الأربع ، ثم جهدها ، ومس الختات الختان ... » ١٢٥/١
- « إذا جمرتم الميت فجمروه ثلاثا » ١٤٢/٢
- « إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم ... » ٤٢٤/١
- « إذا حضرتم موتاكم ، فأغمضوا البصر ... » ٨٠، ٧/٢
- « إذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيرا منها ، فأتت الذى هو خير ... » ٢١/٦
- « إذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيرا منها ، فكفر عن »

٥٧٤/٤	يمينك ...»
١٤٢/٢	« إذا خرصتم فجدوا ودعوا الثلث ... »
٢١٤/٤	« إذا خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها ... »
٣٥٧/١	« إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس »
٤٨٦/٢	« إذا دخل العشر ، وأراد أحدكم أن يضحي ... »
٣٧١/٤	« إذا دعى أحدكم إلى الطعام فليجب ... »
٣٦٨/٤	« إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها »
٣٧١/٤	« إذا دعى أحدكم فجاء مع الرسول ، فذلك إذن له »
٣٧٤/٤	« إذا دعى أحدكم فليجب ، عرسا كان أو غير عرس »
٣٧١/٤	« إذا دعى أحدكم فليجب ، فإن كان صائما فليدع ... »
١١٤/١	« إذا ذهب أحدكم إلى الغائط ، فليذهب معه بثلاثة أحجار ... »
١٢٤/١	« إذا رأت الماء »
٥٩/٢	« إذا رأى أحدكم الجنائزة ، فليقم حين يراها حتى تخلفه »
٣٠١/١	« إذا ركع أحدكم فليقل : سبحان ربى العظيم . ثلاثا ... »
٥٢١/٢	« إذا رميت الصيد ، فوجدته بعد يوم أو يومين ... »
٤٢٩/٥	« إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد »
٢٤٣/١	« إذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجيره ... »
٢١٩/٤	« إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيره ... »
٣٠٦/١	« إذا سجد أحدكم فليعتدل ، ولا يفتersh ذراعيه افتراش الكلب »
٢٢٩/١	« إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول »
٣٨٠، ٣٧٩/١	« إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدركم صلى ... »
٣٧٩/١	« إذا شك أحدكم فى صلاته فليتحجر الصواب ... »
٤٤٠/١	« إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا ... »
٤٣٨/١	« إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة ، وليدن منها »



- « إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء » ٤٤/٢
- « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده . فقولوا : ربنا ولك الحمد » ٣٠٣، ٣٠٢/١
- « إذا قال الإمام : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ فقولوا : آمين » ٢٩٢/١
- « إذا قال المؤذن : الله أكبر ، الله أكبر ... » ٢٣٠/١
- « إذا قام أحدكم فى الركعتين فلم يستتم قائما ، فليجلس ... » ٣٧٨/١
- « إذا قام أحدكم فى الصلاة ، فإن الرحمة تواجهه ... » ٣٩٠/١
- « إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين » ٣٥٠/١
- « إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه ، فهو أحق به » ٥٠٣/١
- « إذا قام أحدكم يصلى ، فإنه يستره مثل آخره الرجل ... » ٤٤٢/١
- « إذا قتلت المرأة عمدا لم تقتل حتى تضع ما فى بطنها ... » ١٧٠/٥
- « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » ٣٢٥ ، ١٧٤/٥
- ٣٣٨
- « إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب : أنصت . فقد لغوت » ٥٠٤/١
- « إذا قمت إلى الصلاة فكبر » ٢٨٠/١
- « إذا كان أحدكم يصلى إلى شئ يستره من الناس ... » ٤٤١/١
- « إذا كان الثوب واسعا ، فالتحف به ... » ٢٤٦/١
- « إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف ... » ١٦٧/١
- « إذا كان لإحداكن مكاتب ، فملك ما يؤدى ... » ٢١٦/٤
- « إذا كان لإحداكن مكاتب وكان عنده ما يؤدى ... » ١٨٨/٤
- « إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما » ٢٤٥/١
- « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » ١٥/١
- « إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شئ » ٢٨/١
- « إذا كان النصف من شعبان ، فأمسكوا ... » ٢٦٧/٢

- « إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ... » ٢٥٥/٢
- « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، ... » ٤٢٣/١
- « إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت ، فارفع صوتك ... » ٢٢٥، ٢٢٤/١
- « إذا لقيتهم اليهود في الطريق فاضطروهم إلى أضيقتها ... » ٦٠٠/٥
- « إذا مات أحدكم فسويتم عليه التراب ... » ٧٣/٢
- « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث ... » ٥٧/٣
- « إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس بينها وبينهم محرم ... » ١٤/٢
- « إذا نابكم أمر فليسيح الرجال ، وليصفح النساء » ٣٧١/١
- « إذا نام أحدكم فليتوسد يمينه » ٦٦/٢
- « إذا نزلت بساحتهم فادعهم إلى الإسلام ... » ٤٦٤/٥
- « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين » ٣٧٩، ٣٦٥/١
- ٣٨٣
- « إذا نعى أحدكم يوم الجمعة في مجلسه ... » ٥٠٣/١
- « إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ... » ٣٥٨، ٣٥٧/١
- « إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه ... » ١٠٢/١
- « إذا وجدت الماء فأمسّه جلدك » ١٤٩/١
- « إذا وجدتم الرجل قد غل ، فأحرقوا متاعه ، واضربوه » ٥٣٢/٥
- « إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل ... » ٤٣٩/١
- « إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب » ١٩٢/١
- « إذا وطئ بنعله » ١٩٢/١
- « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم ، فامقلوه .... » ٣١/١
- « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغسلوه سبعا » ٢٧/١
- « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ، فليغسله سبع مرات » ١٦/١
- « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا إحداهن بالتراب » ١٨٩/١

- « إذا ولغ الكلب فى الإناء فاغسلوه سبعًا وعفروه الثامنة بالتراب » ١٩٠/١
- « إذا ولى أحدكم أخاه فليحسن كفنه » ٣٠، ٢٩/٢
- « الأذنان من الرأس » ٦٥/١
- « اذهب فواره » ١٤، ١٣/٢
- « اذهبوا به ، فأقطعوه ، ثم احسموه ... » ٤٢٩، ٣٦٨/٥
- « أرايت إن جعلت لك ثلث ثمر الأنصار ... » ٥٧٥/٥
- « أرايت لو تضمضت من الماء ، وأنت صائم ؟ » ٢٤٣، ٢٤٢/٢
- « أرايت لو كان على أختك دين ، أكنت قاضيه ؟ » ٣١٣/٢
- « أربع لا تجزئ فى الأضاحى » ٤٩٥/٢
- « أربع لا تجوز فى الأضاحى ... » ٤٩١/٢
- « ارجع إليهما فأضحكهما كما أبكيتهما » ٤٥٨/٥
- « ارجع فأحسن وضوءك » ٦٧/١
- « ارجعى فأرضعيه حتى تقطميه » ٤٣٢/٥
- « ارجموه » ٣٨٦/٥
- « أرسلوا إليها » ٥٨٤/٤
- « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » ٢٣٨/١
- « ارضخى ما استطعت ، ولا توعى ، فيوعى الله عليك » ٢٦٥/٣
- « ارفعوها ، فإنها قد أخبرتني أنها مسمومة » ١٤١/٥
- « اركبها » ٤٧٣/٢
- « اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها ، حتى تجد ظهرًا » ٤٧٤، ٤٧٣/٢
- « اركبها ويلك » ٤٧٣/٢
- « اركبها ، فإن الحج من سبيل الله » ٢٠١/٢
- « اركعوا هاتين الركعتين فى بيوتكم » ٣٣٤/١
- « ارموا بنى إسماعيل فإن أباكم كان راميا » ٢٦٢/٤

٤٣٥/٣	« ارموا ، وأنا مع بنى فلان »
٤٣٥/٣	« ارموا ، وأنا معكم كلكم »
٣٢٧/٤	« إزارك إن أعطيتها إياه ، جلست ولا إزار لك ... »
٥٨/٢	« استغفروا له ، واسألوا له التثبيت ... »
٤٣١/١	« استقبل صلاتك ، فلا صلاة لفرد خلف الصف »
٤٧٤/٥	« استقبل هذا الشعب حتى تكون فى أعلاه ... »
٢٧٣/٣	« استهما ، وتوخيا الحق ، وليحلل أحدكما صاحبه »
٥٧،٥٦/٢	« أسرعوا بالجنائز ، فإن تكن صالحة ... »
٤٢٣/٢	« اسعوا ، فإن الله كتب عليكم السعى »
٢٤١/١	« أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة »
٩٧/٦	« اسق ، ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدر »
٩٧/٦	« اسق زرعك ، ثم أرسل الماء إلى جارك »
٥٦٧/٣	« اسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك »
٦٠١/٥	« الإسلام يعلو ولا يعلى »
٧٥/٢	« أسلم »
٥٩٩/٥	« أسلم أبا الحارث »
١٧٥/٤	« اشتريها »
٥٧/٣	« اشتريها فأعتقها ، فإنما الولاء لمن أعتق »
١٩٣/٤	« اشتريها وأعتقها ، فإنما الولاء لمن أعتق »
٢١٠/٦	« الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين »
٤٢٢/٥	« اشربوا العصير ثلاثا ما لم يغل »
٢٥٤/٥	« الأصابع سواء ، والأسنان سواء ، الثنية والضرس سواء ... »
١٤٨/١	« أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك »
٢٧٣/١	« أصلاة الصبح مرتين ؟ »

- «أصليت؟» ٥٠٧/١
- «أصليت معنا؟» ٤٤١/٥
- «أصمت أمس؟» ٢٧٠/٢
- «اصنع فى كل ركعة مثل ذلك» ٢٩٠/١
- «اصنعوا كل شىء غير النكاح» ١٦٠/١
- «اصنعوا لآل جعفر طعاما ؛ فإنه قد أتاهم أمر شغلهم» ٧٩/٢
- «اضرب بهذا الحائط ، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر» ٤٢٢/٥
- «أطعم هذا ، فإن مدى شعير مكان مدبر» ٥٧٠/٤
- «أطعمه أهلك» ٢٤٧/٢
- «أطعمه عبدك وخادمك» ٣٨٢/٣
- «إعارة دلوها ، وإطراق فحلها» ٤٩٠/٣
- «اعتدلو ، سوا صفوفكم» ٢٨٠/١
- «اعتدى» ٤٤٥/٤
- «اعتدى فى بيت ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى...» ٢٢١/٤
- «اعتكف وصم» ٢٧٧/٢
- «اعرف وكاءها وعفاصها ، ثم عرفها سنة...» ٤٤٨/٣
- «أعط ابنتى سعد الثالثين ، وأعط أمهما الثمن...» ٩٨، ٨٠/٤
- «أعطه إياه ، فإن خير الناس أحسنهم قضاء» ١٧٣/٣
- «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» ٣٩٢/٣
- «أعطيت ما لم يعط نبي من أنبياء الله تعالى قبلى...» ١٥٣/١
- «أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة» ٣٢٩، ٣٢٨/٤
- «أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد فى فقرائهم» ١٩٣، ١٩٠، ٩٢/٢

٢٠٠/٦	« أعلنوا النكاح ، واضربوا عليه بالدف »
٢٨٦/١	« أعوذ بالله من الشيطان الرجيم »
٣٢٥/٢	« اغتسلى ، واستشفرى بثوب ، ثم أحرمنى »
٤٨٨/٥	« اغدوا على القتال »
٤٨١/٥	« أغر على أبنى صباحا وحرقت »
٤٨٥/٥	« اغزوا باسم الله ، قاتلوا من كفر بالله ، لا تغدروا ... »
١٨٣/١	« اغسل ذكرك »
١٩/٢	« اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا ... »
٣٥ ، ١١/٢ ، ١٩	« اغسلوه بماء وسدر وكفنوه فى ثوبه ... »
٣٧٢	
١٨٧/١ ، ١٩٤ ، ٤/	« اغسله بالماء »
٤٥٦	
٤٦/٤	« أغلاها ثمنا ، وأنفسها عند أهلها »
١٧٠/٢	« أغنوهم عن الطلب فى هذا اليوم »
٤٠٣/١	« أفتان أنت يا معاذ ؟ »
٣٣٩/١	« افصل بين الواحدة والثنتين بالتسليم »
٣٤٥/٢	« أفضل الحج العج والثج »
٢١٦/٢	« أفضل الصدقة جهد من مقل إلى فقير فى السر »
٣٤٩/١	« أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة الليل »
٢٦٢/٢	« أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم »
٢٤٤ ، ٢٤٢/٢	« أفطر الحاجم والمحجوم »
٢٤٥	
٣٣٣ ، ٣٣٢/٢	« افعلوا ما أمركم ... »
١٥٨/١ ، ١٥٩ ، ٢/	« افعلوا ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفوا بالبيت حتى تطهروا »

- ٤٣٠.
- ٢٢٠/٤ « أفعمياوان أنتما لا تبصرانه ؟ »
- ٣٧٦/٥ « أفنكتها ؟ »
- ٤٢٥/١ « أقدمهم سلما »
- ٢٩٠/١ « اقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر »
- ٣٥٢/١ « اقرأ القرآن في كل سبع »
- ٧/٢ « اقرءوا يس على موتاكم »
- ٤٢٠/٢ « اقضى ما يقضى الحاج ، غير أن لا تطوفى بالبيت »
- ١٩٤/٢ « أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها »
- ٢٠٠/٢ « أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها »
- ٢٨٦، ٢٨٥/١ « أقول : اللهم باعد بينى وبين خطاياى ... »
- ٤٢٩/٥ « أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم »
- ٤٣١، ٤٣٠.
- ٤٢٨/٢ « أكثر دعاء الأنبياء قبلى ، ودعائى عشية عرفة ... »
- ٥٩٤/٣ « أكل ولدك أعطيت مثله ؟ »
- ٣٦٦/١ « أكما يقول ذو اليمين ؟ »
- ٤١/١ « ألا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به ؟ »
- ٣٩٤، ٣٩١/٢ « إلا الإذخر »
- ٢١٨/٤ « ألا أرى هذا يعلم ما هلهنا ؟ لا يدخلن عليكم هذا »
- ١٣٩/٥ « ألا إن دية الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوط والعصا ... »
- ١٢٦/٥ « ألا إن فى قتيل خطأ العمد ، قتيل السوط والعصا ... »
- ٢١٠/٥ « ألا إن فى قتيل عمد الخطأ ، قتيل السوط والعصا ... »
- ٣٥٢/١ « ألا إن كلكم مناج ربه ، فلا يؤذين بعضكم بعضا ... »
- ٢١٠/٦ « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ »

- « ألا أنبئكم بخير الشهداء؟ ... » ١٩٠/٦
- « ألا تسمعون؟ إن الله لا يعذب بدمع العين ... » ٧٦/٢
- « إلا ثوب عصب » ٤٥/٥
- « ألا جلس في بيت أبيه وأمه، فينظر أيهدى إليه أم لا؟ » ٩٥/٦
- « إلا رقما في ثوب » ٢٥٣/١
- « ألا وقول الزور وشهادة الزور » ٢١٠/٦
- « الآن بردت جلده » ٢٩٨/٣
- « البسى ثيابك، والحقى بأهلك » ٢٩٥/٤
- « التمس ولو خاتما من حديد » ٣٢٨، ٣٢٧/٤
- « ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقى فلاولى رجل ذكر » ٦٩/٤
- « الذى يشرب فى آنية الفضة، إنما يجرجر فى بطنه نار جهنم » ٣٥/١
- « القط لى حصى » ٤٣٥/٢
- « ألقه على بلال، فإنه أندى صوتا منك » ٢٢٩، ٢٢٢/١
- « ألك أبوان؟ » ٤٥٧/٥
- « ألك بينة؟ » ١٥٥/٦
- « الله أكبر » ٥٢٤/١
- « الله أكبر الله أكبر، اللهم اجعله حجاً مبروراً ... » ٤٣٨، ٤٣٧/٢
- « اللهم أحيى مسكينا، وأمتنى مسكينا » ٢٥٣/٤، ١٩٥/٢
- « اللهم اسقنا غيثا مغيثا، هنيئا مريئا ... » ٥٣٨/١
- « اللهم اسقنا وأغثنا، اللهم اسقنا غيثا مغيثا، وحيا ربيعا ... » ٥٣٨، ٥٣٧/١
- « اللهم أغثنا ... » ٥٤٠/١
- « اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا ... » ٤٥/٢
- « اللهم اغفر للمحلقين » ٤٤١، ٤٤٠/٢
- « اللهم اغفر له، وارحمه، وعافه، واعف عنه ... » ٤٦/٢



- « اللهم اغفر لي ، وارحمني ، واهدني ... » ٣٠٩/١
- « اللهم أنت ربها ، وأنت خلقتها ، وأنت هديتها للإسلام ... » ٤٦ ، ٤٥ / ٢
- « اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ٣٢٤ ، ٣٢٣ / ١
- « اللهم إني أحرم ما بين جبليةا ، مثل ما حرم إبراهيم مكة » ٣٩٧/٢
- « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ... » ٣٤٣ ، ٣٤٢ / ١
- « اللهم إني أعوذ بك أن أزل أو أزل ... » ١١٠/٦
- « اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ... » ٣١٧/١
- « اللهم اهدني في من هديت ، وعافني في من عافيت ... » ٣٤٢/١
- « اللهم حوالينا ولا علينا » ٥٤١/١
- « اللهم زد هذا البيت تشريفا ، وتعظيما ... » ٤٠٤/٢
- « اللهم صل على آل أبي أوفى » ١٨٩/٢
- « اللهم صل على آل فلان » ١٨٩/٢
- « اللهم طهرني بالثلج ، والبرد ، والماء البارد » ٥/١
- « اللهم على ظهور الجبال والآكام ، وبطون الأودية ومنابت الشجر » ٥٤٠/١
- « اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم » ٨٠/٢
- « اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإسلام ... » ٤٥/٢
- « اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » ٣٩١/٤
- « اللهم هذا منك ولك عن محمد وأمه ، باسم الله والله أكبر » ٤٨٩/٢
- « ألم أخبر أنك تصوم النهار ، وتقوم الليل ؟ » ٣٨٥/٤
- « ألم ترى أن مجززا المدلجى نظر أنفا إلى زيد وأسامة ... » ٤٧١/٣
- « أليست إحداكن إذا حاضت لم تصم ولم تصل ؟ قلن بلى » ١٥٨/١
- « إليك يا عائشة ، إنه ليس يومك » ٣٩٤/٤

- « أما أبو جهنم ، فلا يضع العصا عن عاتقه » ٢٨٤/٤
- « أما بعد ؛ فإن خير الحديث كتاب ... » ٤٩٣، ٤٩٢/١
- « أما خالد فإنه قد احتبس أذراعه وأعتاده فى سبيل الله » ٥٧٣، ٥٧٢/٣
- « أما من حائط بنى فلان فلا ، ولكن كيل مسمى إلى أجل مسمى » ١٦٢/٣
- « أما من يخشى الذى يرفع رأسه قبل الإمام ... » ٤١١/١
- « أمثال هؤلاء فارموا » ٤٣٥/٢
- « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ... » ٣٠٤، ٢٥٥/١
- ٣٨٩
- « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ... » ٤٨٨، ٣٢٣/٥
- « أمسك أربعا ، وفارق سائرهن » ٢٧٤/٤
- « أمسك عليك بعض مالك » ٧٣/٦
- « أمسك منهن أربعا ، وفارق سائرهن » ٣١٨/٤
- « امكنى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » ٣٤/٥
- « أمك ، وأباك ، وأختك ، وأخاك ، ومولاك الذى يلى ذاك ... » ١٠١، ١٠٠/٥
- « أمك » ١٠٥/٥
- « الإملاجة ولا الإملاجتان » ٦٤/٥
- « أمتنى جبريل عند البيت مرتين ... » ٢٠٤، ٢٠٣/١
- « أميركم زيد ، فإن قتل فأمركم جعفر ... » ٦٤/٤
- « أميطى عنا قرامك هذا ... » ٣٩١/١
- « أن اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا » ٢٢٩/١
- « إن أصبته قبل القسمة فهو لك ... » ٥٣٦/٥
- « أن أعطيها إياه ... » ٥٥٩
- « إن بعت من أخيك ثمرا فأصابته جائحة ... » ١١٢/٣
- « أن تجعل لله ندا وهو خلقك » ٣٧٥/٥

- « أن تزني بحليلة جارك » ٣٧٥/٥
- « أن تسكت » ٢٤٤/٤
- « أن تصدق وأنت صحيح صحيح ... » ٥٩٣/٣
- « أن تعبد الله ولا تشرك به شيئا ... » ٢١٩/٢
- « إن تغفر اللهم تغفر جما ... » ١٩٦/٦
- « أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك » ٣٧٥/٥
- « إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ... » ٣٩١/٥
- « إن سرق ، فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله » ٣٧٠ ، ٣٦٩/٥
- « إن شئت حبست أصلها ، وتصدقت بها ... » ٥٧٢ ، ٥٧١/٣
- « إن شئت حبست أصلها ، وسبلت ثمرتها » ٥٧٩/٣
- « إن شئت سبيت لك ... » ٣٩٦/٤
- « إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ » ٩٤/١
- « إن شئت فصم ، وإن شئت فأفطر » ٢٢٤/٢
- « إن شئتما أعطيتكما ، ولا حظ فيها لغنى ... » ١٩٦/٢
- « إن شئتما أعطيتكما منها ، ولا حظ فيها لغنى » ٢١١/٢
- « إن عطب منها شيء فأنحرها ، ثم اغمس نعلها في دمها ... » ٤٧٦/٢
- « إن قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا ... » ٤٥٩/٥
- « إن كان الرجل ممن كان قبلكم يحفر له في الأرض ... » ٣١٩/٥
- « إن كان في أذان الصبح ، قلت ... » ٢١٩/١
- « أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » ٤٠/١
- « إن وطئك زوجك فلا خيار لك » ٢٣٤/٤
- « أنت أبصر » ٢١٥/٢
- « أنت أحق به ما لم تنكحني » ١١٢/٥
- « أنت أحوج منه » ١٦٥/٤

- « أنت كنت أبرهم وأصدقهم ، المسلم أخو المسلم » ٣٢/٥
- « أنت ومالك لأبيك » ٣٦٠/٤ ، ٦٠٢/٣
- ٢٠٥/٦ ، ٣٥٢/٥
- « أنتق أرحاما ، وأرضى باليسير » ٢٦٠/٤
- « أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء ... » ٧١/١
- « انصر أخاك ظالما أو مظلوما » ٤٤٤/٥
- « انطلقوا إلى إبل الصدقة فاشربوا من أبوالها » ١٨٤/١
- « انظروها ؛ فإن جاءت به أوراق جعدا جماليا خدلج الساقين ... » ٦١٠/٤
- « انظروها ؛ فإن جاءت به كذا وكذا » ٥٩٤/٤
- « أنعت لك الكرسف » ١٧٦/١
- « انقضى رأسك ، وامتشطى ، وأهلى بالحج ، ودعى العمرة » ٣٣٧/٢
- « أنكته » ٣٧٦/٥
- « إن ابني هذا سيد » ٩٩/٥ ، ١٠٠
- « إن أحساب الناس بينهم هذا المال » ٢٥٣/٤
- « إن أحق الشروط أن يوفى بها ما استحللتم به الفروج » ٢٨٧/٤
- « إن أبا صداء أذن ، ومن أذن فهو يقيم » ٢٢٨/١
- « إن إخوانكم جاءوا تائبين ، وإنى رأيت أن أرد عليهم ، ... » ٤٨٥/٥
- « إن الأذان سهل سمح ... » ٢٢٢/١
- « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه » ٩٩/٥
- « إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، ... » ٦٠٣/٣
- « إن أعمال الناس تعرض يوم الاثنين والخميس » ٢٦٢/٢
- « إن الله إذا حرم شيئا ، حرم ثمنه » ٥٢١ ، ١٦/٣
- « إن الله إذا قضى خلق نسيمة خلقها » ٦٠٩/٤
- « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ... » ٢٥٢/٤

- « إن الله بعثنى رحمة للعالمين ... » ١٩٩/٦
- « إن الله تجاوز عن ... » ٤٨٦/٣
- « إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ٢١/٦
- « إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم زيادة في حسناتكم » ٥/٤
- « إن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ... » ١١/٣
- « إن الله زادكم صلاة ، فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح » ٣٣٦ ، ٢٧٤/١
- « إن الله تعالى قال : ﴿ يا أيها النبي قل لأزواجك ... ﴾ » ٤٤٧/٤
- « إن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » ٥٧/٦
- « إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، ... » ٥٠٥ ، ١٦٨/٥
- « إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أعجازهن » ٣٨٠/٤
- « إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أدبارهن » ٣٩٤/٥
- « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » ٥٣٧/٢
- « إن الله لم يسألكم خيره » ١١٨/٢
- « إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » ٤٩٨/٥
- « إن الله منع الصلح في النساء » ٥٧٦/٥
- « إن الله هو المسعر القابض الباسط ... » ٦٣/٣
- « إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة ... » ١٤/٣
- « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ... » ٩/٦
- « إن أولادكم من أطيب كسبكم ، فكلوا من أموالهم » ٣٦٠/٤
- « إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ٢١٦/١
- « إن تلك امرأة يغشاها أصحابي ... » ٣٣/٥
- « إن الحمد لله ، ونحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ... » ٢٥٦/٤
- « إن حيضتك ليست في يدك » ١٢٩/١
- « إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه ، فيكون نطفة ... » ٨/٥ ، ٢٢/٢

- « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ... » ٤٩٩/٣
- « إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف ، حسب له قيام ليلة » ٣٤٨/١
- « أن الرجل يقتل بالمرأة » ١٢٧/٥
- « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ... » ٥٢٧/١
- « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ... » ٣٦٨ ، ٣١٨/١
- « إن صلاة النهار عجماء » ٢٩٧/١
- « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه ... » ٤٩٣/١
- « إن الطير لتخفق بأجنحتها ، وترمى بما فى حواصلها ... » ١٠٧/٦
- « إن فى المعاريض لمدوحة عن الكذب » ٣٢/٥
- « إن لكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه ... » ٤٠٠/٤
- « إن لله عز وجل فى كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة ... » ١٩٨/٦
- « إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش ... » ٥١٢ ، ٥١١/٢
- « إن ماء الرجل غليظ أبيض ، وماء المرأة رقيق أصفر » ١٢١/١
- « إن الماء ليس عليه جنابة » ١٣٦/١
- « إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة ... » ١٩٦/٢
- « إن مكة حرمها الله ، ولم يحرمها الناس ... » ١٨١/٥
- « إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى ... » ١٩٦/٦
- « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » ١٤٧/٥
- « إن المؤمن ليس بنجس » ٣٢/١
- « إن الناس يجلسون يوم القيامة على قدر رواحهم إلى الجمعة » ٤٩٩/١
- « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض ... » ٣٩١/٢
- « إن هذا يوم جعله الله عيدا للمسلمين ، فاغتسلوا ... » ٥١٦/١
- « إن هذا يوم الحج الأكبر » ٤٤٤/٢
- « إن هذا يوم رخص لكم ، إذا أنتم رميتم أن تحلوا » ٤٤٢/٢

- « إن هذه الصدقة لا تنبغي لآل محمد ... » ١٨٨ ، ١٨٧/٢
- « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ... » ٣٦٩/١
- « إنا حاملوك على ولد ناقة » ٣٢/٦
- « إنا غادون فلا تبدءوهم بالسلام ... » ٦٠٠/٥
- « إنا قافلون ، إن شاء الله ، غدا » ٤٨٨/٥
- « إنا لا تحمل لنا الصدقة ، وإن موالى القوم من أنفسهم » ٢٠٦/٢
- « إنا لا يصلح فى ديننا الغدر » ٥٧٦ ، ٥٧٠/٥
- « إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » ٣٦٤/٢
- « إنا مجمعون » ٥١١/١
- « إنا نخطب ، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ... » ٥٢٢/١
- « إنك أن تدع أهلك أغنياء ، خير من أن تدعهم عالة ... » ٢١٧/٢
- « إنك أن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة ... » ٦/٤
- « إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة ... » ٨/٤
- « إنك تأتى قوما أهل كتاب ... » ١٢٦/١
- « إنك سلمت على أنفا وأنا أصلى » ٣٩٤/١
- « إنك قد قلتها أربع مرات ، فبمن ؟ » ٣٨٦/٥
- « إنك كنت إمامنا ، ولو سجدت لسجدنا » ٣٥٩/١
- « إنكم تختصمون إلى ، وإنما أنا بشر ... » ٢٥٢/٦
- « إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم » ٥٠٠/٢
- « إنما الأعمال بالنيات ... » ١٧٩/٢ ، ٢٧٥/١
- ٣٢٨ ، ٢٧٧ ، ٢٣٧
- ٥٧٣/٤
- ٥١/١
- « إنما الأعمال بالنية ... » ٣٧١/١
- « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكرونى »

- « إنما أنا بشر مثلكم ، أنسى كما تنسون ... » ٣٧٠/١
- « إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد » ٢٠٦/٢ ، ٥٥٠/٥
- « إن ما بين الهدفين روضة من رياض الجنة » ٤٣٨/٣
- « إنما تحرز لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم » ٤٦/٦
- « إنما جعل الإمام ليؤتم به ... » ٤٠٩/١ ، ٤١٨ ، ٤٣١ ، ٤٢١
- « إنما جعل رمى الجمار ، والسعى بين الصفا والمروة ، لإقامة ذكر الله » ٤١٩/٢
- « إنما حرم أكلها » ٤١/١
- « إنما الصدقة أوساخ الناس ... » ٢٠٥/٢
- « إنما على النساء التقصير » ٤٤٢/٢
- « إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر ... » ١٥٠/١
- « إنما لامرئ ما نوى » ٣١٥/٢
- « إنما مثل هذا ، مثل الذى يصلى وهو مكتوف » ٣٨٩/١
- « إنما هي طعمة أطعمكموها الله » ٥١٩/٢
- « إنما الولاء لمن أعتق » ١٣٣/٤
- « إنما يكفى أحدكم أن يضع يده على فخذه ... » ٣٢١/١
- « إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا » ١٣٩/١
- « إنه دم عرق ، فتوضئ لكل صلاة » ٩٠/١
- « إنه شيطان » ٥١٦/٢
- « إنه طراً على حزبي ، فكرهت أن أجيء حتى أتمه » ٣٥٢/١
- « إنه كان لا يستبرئ من بوله » ١٨٣/١
- « إنه ليس لى أن أدخل بيتاً مزوقاً » ٣٧٢/٤
- « إنه يشب الوجه ، لا تجعله إلا بالليل ، وتنزعيه بالنهار » ٤٢/٥



- «إنها رجس» ٢٩/١
- «إنها ركس» ١١٧/١
- «إنها قد بلغت محلها» ٢١١/٢
- «إنها لرؤيا حق، إن شاء الله، فقم مع بلال ...» ٢١٨/١
- «إنها ليست بنجس ...» ٣٠، ٢٧/١
- «إنها ليلة بلجة سمحة، لا حارة ولا باردة ...» ٢٧٢، ٢٧١/٢
- «إنها يتيمة، ولا تنكح إلا بإذنها» ٢٤٥/٤
- «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ...» ٥٤٤/٥
- «إنى أتزوج النساء، فمن رغب عن ستى فليس منى» ٢١١/٤
- «إنى أحسب على الله أن يكفر السنة التى بعده» ٢٦٣/٢
- «إنى إذا صائم» ٢٣٧/٢
- «إنى أعطى رجالا حدثاء عهد بكفر أتألفهم» ١٩٨/٢
- «إنى إمامكم، فلا تبادرونى بالركوع، ولا بالسجود ...» ٣٢٦/١
- «إنى كنت أصلى ركعتين بعد الظهر، وإنه قدم وفد بنى تميم ...» ٢٧٣/١
- «إنى لأرى طلحة قد حدث فيه الموت، ...» ٨/٢
- «إنى لبدت رأسى» ٤٢٢، ٣٥٦/٢
- «إنى لست كأحد منكم؛ إنى أطعم وأسقى» ٢٥٨/٢
- «إنى لخبرك خيرا، فلا عليك أن تعجلنى حتى تستأمرى أبويك» ٤٤٧/٤
- «أهرقها» ١٨٨/١
- «أو قد فعلوها! استقبلوا بمقعدتى القبلة» ١١١/١
- «أو يقول أحدهما لصاحبه: اختر» ٦٩/٣
- «أوف بنذك» ٢٧٧، ٤٨١/٢
- ٧٦، ٥/٦
- ٦٧/٦ «أوفى بنذك»

- «أولا يجد أحدكم حجرتين للصفحتين، وحجرا للمسربة» ١١٩/١
- «أولاهن بالتراب» ١٨٩/١
- «أولم ولو بشاة» ٣٦٧/٤
- «أولئك العصاة» ٢٢٦/٢
- «أو يأذن له فيخطب» ٢٨٣/٤
- «أو يترادان البيع» ١٤٦/٣
- «أو يرحم» ٧٦/٢
- «إياك وكرائم أموالهم» ١١٨/٢
- «أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله» ٢٦٨/٢
- «أيام منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ...» ٤٥٣/٢
- «أئذنى له، فإنه عمك، تربت يمينك» ٦٠/٥
- «أيعجز أحدكم أن يكون كأبى ضمضم؟ ...» ٤١١/٥
- «أيعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل؟ ...» ٤٤٦/٥
- «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟» ٤٢٩/٢
- «الأيام أحق بنفسها من وليها ...» ٢٤٤، ٢٤٣/٤
- «أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ...» ٦٠٨/٤
- «أيما امرأة زوجت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل» ٢٣٤/٤
- «أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول» ٢٢٨/٤
- «أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس ...» ٤٠٦/٤
- «أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها ...» ٢٢٣/٤
- «أيما امرئ مات وعنده مال امرئ بعينه، اقتضى من ثمنه شيئا ...» ٢٤١/٣
- «أيما أمة ولدت من سيدها، فهي حرة عن دبر منه» ٢٠٥/٤
- «أيما إهاب دبغ فقد طهر» ٤٢/١
- «أيما رجل باع سلعة، فأدرك سلعته بعينها ...» ٢٣٩/٣

- ٦٠٨/٤ «أيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله عنه ...»
- ٢٦٤/٤ «أيما رجل نكح امرأة ، دخل بها أو لم يدخل ...»
- ٢٩٩/٢ «أيما صبي حج ، ثم بلغ ، فعليه حجة أخرى ...»
- ٢١٣/٤ «أيما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر»
- ٤٦٠/٥ «إيمان بالله ورسوله»
- ٢٤٧/٢ «أين السائل ؟ خذ هذا فتصق به»
- ٢٥/١ «أين كنت يا أبا هريرة ؟»
- ٩٢/٣ «أينقص الرطب إذا ييس ؟»
- ٣٩٧/١ «أينما أدركتك الصلاة فصل ، فإنه مسجد»
- ٤٣٦/١ «أيها الناس ، إنما فعلت هذا لتأتموا بي ، وتعلموا صلاتي»
- ٤٣٥/٢ «أيها الناس إياكم والغلو في الدين ...»
- ٤٣١/٢ «أيها الناس ، السكينة السكينة»
- ٦٤/٢ «أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟»

## (ب)

- ٣٣/٣ «بارك الله لك في صفقة يمينك»
- ٢٥٧/٤ «بارك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير»
- ٤٨٩/٢ «باسم الله ، اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمة محمد»
- ٤٠٧/٢ «باسم الله ، والله أكبر ، إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ...»
- ٤٤/٥ «بالسدر تغلفين به رأسك»
- ٣٧٩/١ «بعد التسليم»
- ٤٩١/٣ «بل عارية مضمونة»
- ٤٩١/٣ «بل عارية مؤداة»
- ٣٢٩/٢ «بم أهملت ؟»

٨٥/٢	« بنى الإسلام على خمس ... »
١٩٣/١	« بول الغلام ينضح ، وبول الجارية يغسل »
٣٨/٦	« بئس البيت الحمام »
٥٣٧/٥	« بئس ما جازيتها ، لانذر فى معصية »
٦٧/٣	« البيعان بالخيار مالم يتفرقا »
٦٩/٣	« البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، أو يخير أحدهما صاحبه ... »
٢٠١/١	« بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة »
٤٣٧/٥	« بين هذين »
١٥٧/٦	« البيئنة على المدعى »
١٥٥/٦	« البيئنة على من ادعى ، واليمين على من أنكر »
٥٧٧/٤	« البيئنة وإلا حد فى ظهرك »

## (ت)

٣٦٨/٥	« تاب الله عليك »
٣٦٨/٥	« تب إلى الله تعالى »
١٢/١	« تحتيه ثم تقرضيه ، ثم تنضحيه بالماء ، ثم تصلى فيه »
٣٦/٥	« تحدثن عند إحداكن ما بدا لكن ، فإذا أردتن النوم ... »
٢٨٥/٥	« تحلفون وتستحقون دم صاحبكم »
٤٤/٢ ، ٣٢١/١	« تحليلها التسليم »
١١٠/٣	« تحمار أو تصفار »
٧٣/٤	« تحوز المرأة ثلاثة مواريث ... »
٣١٣ ، ٣١٢/١	« التحيات لله والصلوات والطيبات ... »
١٦٨/١	« تحيض ستة أيام أو سبعة أيام ، فى علم الله ... »
١٧٢ ، ١٦٤/١	« تحيض فى علم الله ستة أيام ، أو سبعة ، ثم اغتسلى ... »

- ٢٥٩/٤ « تخيروا لنطفكم ، وانكحوا الأكفاء ، وأنكحوا إليهم »
- ٩/٥ « تدع الصلاة أيام أقرائها »
- ٤٩٩/٢ « تذيب لسبع ، ولأربع عشرة ، ولإحدى وعشرين »
- ١٤٣/١ « التراب كافيك ما لم تجد الماء »
- ٤٤٤/٥ « ترده عن ظلمه »
- ٢٦٠/٤ « تزوجوا الودود الولود ، فإنني مكاثركم يوم القيامة »
- ٣٧١/١ « التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء »
- ٢٤٦/٤ « تستأمر اليتيمة في نفسها ، فإن سكنت فهو إذنها ... »
- ٢٥٥/٢ « تسحروا ؛ فإن في السحور بركة »
- ٤٣٠/٤ « تسريح بإحسان »
- ٢١٥/٢ « تصدق به على خادمك »
- ٢١٥/٢ « تصدق به على زوجتك »
- ٢١٥/٢ « تصدق به على نفسك »
- ٢١٥/٢ « تصدق به على ولدك »
- ٢٢٦/٣ « تصدقوا عليه »
- ٣٦٥/٥ « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد وجب »
- ٦٧/٤ « تعلموا الفرائض ، وعلموه ، فإنه نصف العلم ... »
- ٣٩٦، ٣٩٥/١ « تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة »
- ٣٤٧/٥ « تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا »
- ٥١٩/١ « التكبير في الفطر والأضحى ، في الأولى سبع تكبيرات ... »
- ١٧٦/١ « تلجمي »
- ٤٦٢/٥ « تمام الرباط أربعون يوما »
- ١٦٤/١ « تمكث إحداكن شطر عمرها لا تصلي »
- ٢٥٩، ٢٥٨/٤ « تنكح المرأة لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ... »

٥٩٣/٣	« تهادوا تحابوا »
٣٤٢/٥	« التوبة تجب ما قبلها »
١٨٨/٢	« تؤخذ صدقات الناس على مياهم وأفنيئهم »
٢٠٥/٢	« تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم »
٩٠/١	« توضئى لكل صلاة »
٩٥/١	« توضئوا من لحوم الإبل وألبانها »
٤٧١/٥	« تؤمن بالله ورسوله ؟ »

### (ث)

٤٤٩، ٤٤٠/٤	« ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد ... »
٣٩٩/٤	« ثلاث ليال »
١١٨، ١١٧/٢	« ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الإيمان ... »
٤٢٦/١	« ثلاثة لا تجاوز صلاتهم أذانهم ... »
٦/٤	« الثالث، والثالث كثير ... »
٣٠٤/١	« ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا »
٣٠٧/١	« ثم ارفع حتى تطمئن جالسا »
٣٠١/١	« ثم ارفع حتى تعتدل قائما »
٢٩٩/١	« ثم اركع حتى تطمئن راکعا »
٣١١/١	« ثم اصنع ذلك فى صلاتك كلها »
١٧٨/١	« ثم اغتسلى، ثم توضئى لكل صلاة وصلى »
١٨٣/٥	« ثم أنتم يا خزاعة، قد قتلتم هذا القتيل من هذيل ... »
٢٣/٦	« ثم أت الذى هو خير »
٤٦٠/٥	« ثم حج مبرور »
٤٢٨، ٤٢٧/٤	« ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا »

- « ثمن الكلب خبيث » ١٧/٣  
 « ثمنه » ( فى بيض النعام ) ٣٦٨/٢  
 « الثيب بالثيب جلد مائة والرجم » ٣٩٢/٥  
 « الثيب تعرب عن نفسها ، والبكر رضاها صمتها » ٢٤٧/٤

## (ج)

- « الجار أربعون دارا ... » ٢٩/٤  
 « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » ٦٤/٣  
 « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا » ٢٤٠، ١٥٣/١  
 « جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة فى المغرب سنة » ٢٢٨/١  
 « الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة ... » ٤٧٧/١  
 « الجمعة على من سمع النداء » ٤٧٨/١  
 « الجهاد سنام العمل » ٤٦٠/٥  
 « جهاد لا قتال فيه ؛ الحج والعمرة » ٤٥٥/٥  
 « الجهاد واجب عليكم مع كل أمير ، برا كان أو فاجرا » ٤٩٨/٥  
 « جوف الليل الأخير » ٣٥٠/١  
 « جيدها ورديتها سواء » ٨٤/٣

## (ح)

- « حائط » ٥٢٨/٣  
 « حتى تكفل ولدها » ١٧٠/٥  
 « حتى توضع فى الأرض » ٦٠/٢  
 « حتى غاب ذلك منك فى ذلك منها ؟ » ٣٧٦/٥  
 « حتىه ، ثم اقرصيه ، ثم اغسله ، وصلى فيه » ٢٣٣/١  
 « الحج عرفة ... » ٤٣٥، ٤٣٠/٢

٣٠٥/٢	« حج عن أبيك ، واعتمر »
٤١٢/٢	« الحجر من البيت »
٣١٢/٢	« حجى عن أبيك »
٣٢٨/٢	« حجى واشترطى أن محلى حيث حبستنى »
٣٢٠/١	« حذف السلام سنة »
٥٥٣/٤	« حرر رقبة »
٢٠٢/٦	« حرك بالقوم »
٢٤٩/١	« حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتى ... »
٢٥٣/٤	« الحسب المال »
٣٧٩/٤	« حقه عليها أن لا تخرج إلا بإذنه »
٣١/١	« الحل ميتته »
٣٣٢/٢	« حلو من إحرامكم بطواف البيت ... »
١٠٨/١	« الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني »
٧٦، ٧٥/٢	« الحمد لله الذى أنقذه بي من النار »
٥٠١/٢	« الحوت والجراد »
٩٨/٣	« الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نساء، ولا بأس به يدا بيد »

## (خ)

١٠٥/٤	« الخال وارث من لا وارث له »
١١١، ١١٠/٥	« الخالة أم »
١٢٠/٢	« خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم ... »
١٥٧/٥	« خذ الدية، بارك الله لك فيها »
٥٩٢، ٥٨٥/٥	« خذ من كل حالم دينارا، أو عدله معافر »
٥٩٤	
٤٥٧/٣	« خذها، فإنما هي لك، أو لأخيك، أو للذئب »



٣٩٠/٥	« خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ... »
٤١٩ ، ٤١٣ / ٢	« خذوا عني مناسككم »
٤٥٠	
٢٢٦ / ٣	« خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك »
١٣٤ / ١	« خذى فرصة من مسك فتطهري بها »
٩٥ ، ٨٦ ، ٨٥ / ٥	« خذى ما يكفيك وولديك بالمعروف »
٩٩ ، ٣٥٥ ، ٦ /	
١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٢٥	
١٢٤ ، ٧٤ / ٣	« الخراج بالضمان »
٢٤٢	
١٤٢ / ٢	« خففوا على الناس ؛ فإن في المال العرية ... »
١٩٧ / ١	« خمس صلوات في اليوم والليلة »
٢٠١ / ١	« خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة ... »
٥٣١ ، ٣٩١ / ٢	« خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم »
٣٦٧ / ٢	« خمس من الدواب ليس على المحرم جناح في قتلهن ... »
٧ / ٦	« خمس من الكبائر لا كفارة لهن ... »
٢٠٨ / ٢	« خمسون درهما ، أو قيمتها من الذهب »
٣٩٨ / ١	« خوف أو مرض »
٤٣٥ ، ٤٣٤ / ١	« خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، ... »
٢٥٩ / ٤	« خير فائدة أفادها المرء المسلم بعد إسلامه ، ... »
١١٠ / ٦	« خير المجالس ما استقبل به القبلة »
١٩٠ / ٦	« خير الناس قرني ... »

#### (د)

« دع ما يريك إلى ما لا يريك » ٥٠٧ / ٤

٢٣٢/١	«الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد»
١٧١/٥	«دعه حتى تبرأ»
٤٣٢/٥	«دعها حتى ينقطع عنها الدم، ثم أقم عليها الحد»
٢٠١/٦	«دعهما، فإنها أيام عيد»
٧٨/١	«دعهما، فإنى أدخلتهما طاهرتين»
١٧٠/١	«دعى الصلاة أيام أقرائك»
١٧١، ١٦١/١	«دعى الصلاة قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها ...»
٢٨٥/٥	«دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل لكل أصبع»
٢١٧/٥	«دية المرأة على النصف من دية الرجل»
٢١٨/٥	«دية المعاهد نصف دية المسلم»
٢١/٤	«دين الله أحق أن يقضى»

## (ذ)

١١٩/٢	«ذاك الذى وجب عليك ...»
٢٦٦/٣	«ذلك أفضل أموالنا»
٥٠٦/٢	«ذبيحة المسلم حلال، وإن لم يسم، إذا لم يتعمد»
٢٩٧/٢	«ذرونى ما تركتكم»
٥٦١/٥	«ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم ...»
٨٤/٣	«الذهب بالذهب تبرها وعينها ...»
٨٠، ٧٩/٣	«الذهب بالذهب مثلاً بمثل ...»
٨٢/٣	«الذهب بالذهب وزناً بوزن ...»
٩٧/٣	«الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ...»

## (ر)

٥٩/٢	«الراكب خلف الجنائزة، والماشى حيث شاء منها»
------	---

- « رباط يوم فى سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل » ٤٦٢/٥
- « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ... » ٤٦٢ ، ٤٦١ /٥
- « رب اغفر لى ، رب اغفر لى » ٣٠٨/١
- « الرجل جبار » ٢٠٠/٥
- « رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً » ٣٣٥/١
- « الرحم شجنة من الرحمن ، فمن وصلها وصله الله ... » ٥٩٤/٣
- « رحم الله أخى موسى ، أجر نفسه ثمانى سنين ... » ٣٩٣/٣
- « رده ، رده » ٣١/٣
- « الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » ٥٩/٥
- « رفع عن أمتى الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه » ١٢٥/٥ ، ٤٣٤/٤
- ٢٥٦/٦ ، ١٢٦
- « رفع القلم عن ثلاثة ... » ٢٢٠/٢ ، ١٩٨/١
- ١٢٦/٥ ، ٤٣٣/٤
- ٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٦
- ٢٥٦ ، ٥
- « رفع القلم عن الصبى حتى يحتلم » ٤٣٢/٤ ، ٢٥٧/٣
- « ركعتا الفجر أحب إلى من الدنيا وما فيها » ٣٣٢/١
- « الرهن محلوب ومركوب بنفقته » ١٧٨/٦
- « الرهن من راهته ، له غنمه وعليه غرمه » ٢٠١ ، ٢٠٠ /٣
- « الرهن يركب بنفقته ، ولين الدر يشرب بنفقته ... » ٢٠١/٣
- « رويدك ، رفقا بالقوارير » ٢٠٢/٦

## (ز)

- « الزاد والراحلة » ٣٠١/٢

٤٣٢/١	« زادك الله حرصا ، ولا تعد »
٣٠٥،٢٩٧/٣	« الزعيم غارم »
٣٢٧،٢٥٧/٤	« زوجتكها بما معك من القرآن »
٣٣٦	
٢٠٩/٢	« زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم »

### (س)

٢٦،٢٥/١	« سبحان الله ! إن المؤمن ليس بنجس »
١٧٤/٣	« سبحان الله ! إنما هذا من مكارم الأخلاق ... »
٢٣٩/١	« سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة ... »
١٠٧/١	« ستر ما بين الجن وعورات بنى آدم ... »
٣٦١/١	« سجد وجهي للذي خلقه وصوره ... »
٨٠/٢	« السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ... »
٣١٩/١	« السلام عليكم ورحمة الله »
٢٣٠/٤	« السلطان ولي من لا ولي له »
٣٠٣،٣٠١/١	« سمع الله لمن حمده »
٥٢٩،٤١٠	
٢٣/٢	« سموا أسقاطكم ، فإنهم أسلافكم »
٥٠٦/٢	« سموا أنتم وكلوا »
٥٨٢،٥٨١/٥	« سنوا بهم سنة أهل الكتاب »
٤٥/١	« السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب »

### (ش)

١٢٣،١٢٠/٦	« شاهدك أو يمينه ... »
-----------	------------------------

١٥٦، ١٥٤

٤٠٣/٥

«الشرك بالله، والسحر...»

٢٠٤/٦

«الشعر كالكلام، حسنه كحسنة، وقبيحه كقبيحة»

٣٩١/١

«شغلتنى أعلام هذه...»

٢٠٥/١

«شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر...»

١٣٧/٦، ٥٢٨/٣

«الشفعة فيما لم يقسم...»

٥٣١/٣

«الشفعة كحل العقال»

٢٠٩/١

«الشفق الحمراء، فإذا غاب الشفق، وجبت الصلاة»

٤٥٩، ٤٥٨/٤

«الشهر هكذا وهكذا وهكذا»

٤٦١/٥

«شهيد البحر مثل شهيدى البر...»

## (ص)

١٩١/١

«صبوا على بول الأعرابي ذنوبا من ماء»

٢١١/٢

«صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة»

٥٧٧/٣

«صدقتك على غير رحمتك صدقة...»

١٥١، ١٤٤/١

«الصعيد الطيب وضوء المسلم...»

٤١٥/١

«صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل...»

٤٦٣، ٢٧٩/١

«صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا...»

٣٤٥/١

«صلاة الأوابين حين ترمض الفصال»

٤٨٠، ٤٠٩/١

«صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»

٣٥٥/١

«صلاة الرجل قاعدا نصف الصلاة»

٣٩٧/١

«صلاة الرجل مع الرجل أزركى من صلاته وحده...»

٢٧٩/٢

«صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة...»

٤٦٠/٢

«صلاة فى مسجدى هذا خير من ألف صلاة...»

٣٥٣/١	« صلاة الليل مثنى مثنى »
٢١٤/٢	« صلاة الرحم تزيد في العمر ، وصدقة السر تطفى غضب الرب »
٤٥٠/١	« صلوا أربعا فإنا سفر »
٥٣٠/١	« صلوا حتى يكشف الله ما بكم »
٥٢/٢	« صلوا على صاحبكم »
٣٧/٢	« صلوا على من قال : لا إله إلا الله »
١٨٤/١	« صلوا في مرائب الغنم »
٤٨٨، ٢٩٨/١	« صلوا كما رأيتموني أصلي »
٥٠٨/١	« صليت يافلان ؟ »
٣٣٢/١	« صلوهما ولو طردتكم الخيل »
٢٦٣/٢	« صوم يوم عرفة ، إنى أحسب على الله أن ... »
٢٣٠/٢	« صومكم يوم تصومون ، وأضحاكم يوم تضحون »
٢٢٧/٢ - ٢٣١،	« صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته »
٤٩٧/٤	
٣٦٣/٢	« صيد البر لكم حلال ، ما لم تصيدوه ، أو يصاد لكم »

## (ض)

٥٩٣/٥	« الضيافة ثلاثة أيام »
-------	------------------------

## (ط)

٨/٥	« طلاق الأمة طلقتان ، وقرؤها حيضتان »
٤٣٢، ٤٠٨/٤	« الطلاق لمن أخذ بالساق »
٣٢٠/٤	« طلق أيتهما شئت »

## (ع)

- ٥٤٩/٣ « عادى الأرض لله ولرسوله ، ثم هى لكم بعد »  
 ٦٠١، ٥٩٩/٣ « العائد فى هبته ، كالعائد فى قيئه »  
 ٤٥١/٥ « العجماء جبار »  
 ١٢٢/٥ « عذبت امرأة فى هرة ... »  
 ٤٥٤/٣ « عرفه سنة ، فإن جاء صاحبه ، وإلا فشأنك به »  
 ٤٢٧/٢ « عرفة كلها موقف »  
 ٤٨٦/٣ « عفى لأمتى عما حدثت به أنفسها ... »  
 ٢٤٨/٢ ، ٢١٣/١ « عفى لأمتى عن الخطأ والنسيان »  
 ٣٧٩/٥  
 ٢١٧/٥ « عقل المرأة مثل عقل الرجل ، حتى يبلغ الثلث من ديتها »  
 ٤٩٩ ، ٤٩٧/٣ « على اليد ما أخذت حتى ترده »  
 ٤٥٦/٤ ، ١٤٣/١ « عليك بالصعيد فإنه يكفيك »  
 ٢٥٩/٤ « عليكم بالأبكار ، فإنهن أعذب أفواها ، وأفتح أرحاما »  
 ٣٥٣/١ « عليكم بالصلاة فى بيوتكم ... »  
 ١٩/٦ « عليه كفارة يمين »  
 ٣٢٣/٢ « عمرة فى رمضان تعدل حجة »  
 ١٠٦/٤ « العمة بمنزلة الأب ، إذا لم يكن بينهما أب ... »  
 ٤٩٨ ، ٤٩٧/٢ « عن الغلام شاتان مكافتان ، وعن الجارية شاة »  
 ٩٢/١ « العين وكاء السه ، فمن نام فليتوضأ »  
 ٤٠٨/٥ « العينان ترنيان ، وزناهما النظر ... »

## (غ)

٢٢٠/٢ ، ٥٠٠/١	« غسل الجمعة واجب على كل محتلم ... »
٢٤٢/١	« غط فخذك ، فإن الفخذ من العورة »
٣٤/٢	« غطوا بها رأسه ، واجعلوا على رجليه الإذخر »
١٠٨/١	« غفرانك »
٢٠١/٦	« الغناء ينبت النفاق في القلب »

## (ف)

٣٠٥/٤	« فابدئي بالرجل »
٥٩٤/٣	« فاتقوا الله ، واعدلوا بين أولادكم »
٤٠١/١	« فأجب »
٣١٤/٢	« فاجعل هذه عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة »
٩/٥	« فإذا أتى قرؤك ، فلا تصلى ... »
٩٧ ، ٩٦ ، ٨٤/٣	« فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ... »
٣٣٦/١	« فإذا خشيت الصباح فأوتر بواحدة »
٤٨٦/١	« فإذا ركع فاركعوا »
٣٧١ ، ٣٧٠/١	« فإذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدتين »
٥٢٨/٣	« فإذا طرقت الطرق ، فلا شفعة »
٣١٦ ، ٣١٤/١	« فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك »
١٠٧/٢	« فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ... »
١٠٨ ، ١٠٧/٢	« فإذا كانت مائتين ففيهما أربع حقايق ... »
٤٧٢/٥	« فارجع ، فلن نستعين بمشرك »
٥٥/٢	« فارجعن مأزورات غير مأجورات »



٣٧٧/٥	« فارجموا الأعلى والأسفل »
٤٧٤/٥	« فاركب »
٢٣٢/٤	« فالسلطان ولى من لا ولى له »
٢٧١/٢	« فاطلبوها فى العشر الأواخر، فى الوتر منها »
٢٠٥/٦	« فاطمة بضعة منى، يرينى ما رابها »
٥٥٥/٤	« فاعتزلها حتى تكفر »
٢٧٠/٢	« فأفطرى »
٨٢/٦	« فاقض الله، فهو أحق بالقضاء »
٣١٣/٢	« فاقضوا، فالله أحق بالوفاء »
٢٢٩/١	« فأقم أنت »
٢٥١/٢	« فالله أحق بالعفو والتجاوز منكم »
٢٣١، ٢٢٧/٤	« فإن اشتجروا، فالسلطان ولى من لا ولى له »
٣٦٥/٤	« فإن أصابها، فلها المهر بما استحل من فرجها »
٤٥٥/٣	« فإن جاء طالبها يوما من الدهر، فأدها إليه »
٢٢٩/٢	« فإن غم عليكم فأكملوا ثلاثين »
٢٣١/٢	« فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ثم أفطروا »
١٨٠/١	« فإن قويت أن تؤخرى الظهر، وتعجلى العصر... »
٤٥٢/٣	« فإن لم تعرف فاستنفقها »
١٢٠/٢	« فإن لم تكن بنت مخاض، فابن لبون ذكر »
٢٤١/٣	« فإن مات، فصاحب المتاع أسوة الغرماء »
٥١٠/٢	« فإن وقعت فى الماء، فلا تأكل »
٤٠٩/١	« فإن الإمام يركع قبلكم، ويرفع قبلكم »
٣٨٣/٤	« فإنه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها »
٦٠٩/٤	« فأنى أتأها ذلك ؟ »

٢٨٦، ٢٨٢/٥

«فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم؟»

٢٨٨

٢٠٧/٢

«فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش...»

٥٠٨/١

«فصل ركعتين»

٢٥٤/٤

«فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح»

٤٧٩/١

«فصلها معهم تكن لك نافلة»

٨٨/٣

«الفضة بالفضة مثلا بمثل»

٤٩/١

«الفطرة خمس...»

٢٠٢، ٢٠١/٣

«فعلى المرتهن علفها، ولبن الدر يشرب...»

٤٥٧/٥

«ففيهما فجاهد»

١٤٦/٤

«فقد عتق كله»

٣٠٣/١

«فقولوا: ربنا ولك الحمد»

٤٨١/٢

«فكأثما قرب دجاجة»

٣٦٢/٢

«فكلوا ما بقى من لحمها»

٤٤٤/٥

«فكن عبد الله المقتول، ولا تكن عبد الله القاتل»

٤٤٤/٥

«فكن كخير ابني آدم»

٣٨٥/٤

«فلا تفعل، صم وأفطر، وقم ونم...»

٢٧١/١

«فلا تفعل، إذا صليتما في رحالكما...»

٤٤٩/٤

«فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك»

٢٤٤/٢

«فلا يفطر، فإنما هو رزق رزقه الله تعالى»

٨٩/١

«فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا»

٤٤٤/٢

«فلتنفر إذا»

١٥٥/٦

«فلك يمينه»

٣٨٣/٤

«فلم يفعل أحدكم؟»

- « فله سلبه » ٥١٤/٥
- « فله سلبه أجمع » ٥١٥/٥
- « فليستطب بثلاثة أحجار ... » ١١٦/١
- « فليضع يده على فيه ؛ فإن الشيطان يدخل » ٣٩٣/١
- « فليضف إليها أخرى » ٤٨٤/١
- « فليطعم ستين مسكينا » ٥٦٠/٤
- « فليقصر وليحلل » ٤٤٢/٢
- « فلينسيه إلى حواء » ٧٣/٢
- « فما أبقت الفروض فلاولى رجل ذكر » ٩٨/٤
- « فما ألوانها ؟ » ٦٠٩/٤
- « فما بلغ ثمن الحجن ، ففيه القطع » ٣٤٨/٥
- « فمن لم يجد هديا ، فليصم ثلاثة أيام فى الحج » ٣٣٩/٢
- « فمه ؟ » ٢٤٣/٢
- « فنكاحه باطل » ٢٣٣/٤
- « فنكاحها باطل باطل » ٤٦٥/٤
- « فهل أحصنت ؟ » ٣٨٥/٥
- « فهل تجد إطعام ستين مسكينا ؟ » ٢٤٦/٢
- « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » ٢٤٦/٢
- « فهلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ؟ » ٢٨١/٦
- « فهلا قبل أن تأتينى به ؟ » ٣٥٩/٥
- « فهن لأهلهن ، ولن أتى عليهن ... » ٣١٧/٢
- « فهو أحق به بالثمن » ٥٣٧/٣
- « فوق هذا » ٤٣٧/٥
- « فى الإبل السائمة ، فى كل أربعين بنت لبون » ١٠١/٢

٨٩/٢	« فى أربعين شاة شاة »
٢٥٣/٥	« فى الأسنان خمس خمس »
٢٤٦/٥	« فى الأنف إذا أوعب مارنه جدعا الدية »
٢٣٦/٥	« فى الجائفة ثلث الدية »
٢١١/٥	« فى دية الخطأ عشرون حقة ... »
١٤٩، ١٤٨/٢	« فى الرقة ربع العشر »
٨٧/٢	« فى كل سائمة ، فى كل أربعين بنت لبون ... »
١٤٥/٢	« فى كل عشر قرب قرية »
٢٣٢/٥	« فى المواضع خمس خمس »
٢٣٥/٥	« فى الموضحة خمس من الإبل ، وفى المأمومة ثلث الدية »
٢٨٦/٥	« فيحلفون خمسين يمينا ويبرءون من دمه »
٢٨٥/٥	« فيدفع إليكم برمته »
٥٥٩/٤	« فيصوم شهرين متتابعين »
١٣١/٢	« فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر ... »

## ( ق )

٣٩٩/٢	« القائمتان ، والوسادة ، والعارضة ، ... »
٥٦٥/٥ ، ١٢/٣	« قد أجرنا من أجرت ... »
٢٧٢/٢	« قد أريت هذه الليلة ، ثم أنسيته ... »
٤٧٥/٥	« قد أوجب ، فلا عليك أن لا تعمل بعدها »
٢٦٩/٢	« قد كنت أصبحت صائما »
٤٢٥/١	« قدموا قريشا ولا تقدموها »

- ٨٧، ٨٤/٦ «القضاة ثلاثة؛ واحد فى الجنة، واثنان فى النار»  
 ٣١٨/١ «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا...»  
 ٢٩٣/١ «قل: سبحان الله، والحمد لله...»  
 ١٨٦/٦ «قل: والله الذى لا إله إلا هو، ما له عندى شيء»  
 ٢٢٤/١ «قم فأذن»  
 ٣٦٩/١ «القهقهة تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوء»  
 ٣١٦/١ «قولوا: اللهم صلى على محمد، وعلى آل محمد...»  
 ٢٧٣/٢ «قولى: اللهم إنك عفو تحب العفو، فاعف عني»

## ( ك )

- ٤٨١/٢ «كأما قرب بيضة»  
 ٢٨٤/٥ «كبر الكبر»  
 ١٤٧/٥ «كتاب الله القصاص»  
 ١١٣/١ «كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»  
 ٣٨٢/٣ «كسب الحجام خبيث»  
 ٦٦/٦ «كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين»  
 ٢٩/٢ «كفنوه فى ثوبيه»  
 ٢١٥/٢ «كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت»  
 ٢٥٦/٤ «كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد، فهو أقطع»  
 ٤٣٣/٤ «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه، المغلوب على أمره»  
 ٤٢٧/٢ «كل عرفة موقف، وارفعوا عن بطن عرنة»  
 ٤٩٧/٢ «كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه...»  
 ١٧٦/٣ «كل قرض جر منفعة، فهو ربا»  
 ٤٩٣/١ «كل كلام ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله، فهو أتر»

٤٢١/٥، ١٨٨/١	« كل مسكر خمر، وكل خمر حرام »
٢١٠/٢	« كل معروف صدقة »
٤٠٢، ٤٠١/٢	« كل منى منحر، وكل فجاج مكة منحر وطريق »
٤٤٠	
٤٩٢، ٣١٧/٥	« كل مولود يولد على الفطرة ... »
٤٤٢/١	« الكلب الأسود شيطان »
٤٨٠/٢	« كلوا وتزودوا »
٥١١/٢	« كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه »
٣٧٦/٥	« كما يغيب المروء في المكحلة، والرشاء في البئر ؟ »
٤٩٥/٢	« كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاث ... »
٤٢٥/٥	« كنت نهيتكم عن الأشربة فى ظروف الأدم ... »
٨٠/٢	« كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها ... »
٤١٥/١	« كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يمتنون الصلاة ... »
٢١٣/٦	« كيف وقد زعمت ذلك ! »

## ( ل )

١٨٨/١	« لا » لطلحة حين سأل عن تخليل الخمر
٢٣٨/١	« لا » لمن سأل عن الصلاة فى مبارك الإبل
٣٧٠/١	« لا » لما سئل هل زيد فى الصلاة ؟
٦/٤	« لا » لسعد حين قال : أوصى بمالى كله ؟
١٢٨/١	« لا أحل المسجد لحائض، ولا جنب »
٤١٤/٢، ٥١٣/١	« لا ، إلا أن تطوع »
١٩٧/١	« لا ، إلا أن تطوع شيئاً »

- « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ... » ٣٢٣/١
- « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ... » ٤١٧/٢
- « لا ، إنما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حثيات ... » ١٣٢/١
- « لا ، إنما أنا شفيع » ٢٥٢/٤
- « لا ، إنما ذلك عرق ... » ١٦٧/١
- « لا بأس إذا تفرقتما وليس بينكما شيء » ٤٤/٣
- « لا بأس إذا كان يدا بيد » ٩٩،٩٨/٣
- « لا بأس ، إنما ذلك من مرافق الناس ... » ١٧٤/٣
- « لا بأس ببيع البر بالشعير ، والشعير أكثرهما ، يدا بيد » ٨٥/٣
- « لا بد في النكاح من أربعة ... » ٢٣٨/٤
- « لا ، بل أنتم العكارون ، أنا فئة كل مسلم » ٤٦٦/٥
- « لا ، بل شربت عسلا ، ولن أعود له » ١٨/٦
- « لا تأتوا الصلاة وأنتم تسعون ... » ٥٠٠/١
- « لا تأكلوا فيها ، إلا أن لا تجدوا غيرها ، فاغسلوها ... » ٣٩/١
- « لا تبدءوهم بالسلام » ٧٦/٢
- « لا تتبع ما ليس عندك » ٣٣/٣
- « لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار » ٦١/٢
- « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » ٢٣٨/١
- « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ... » ٢٠٤، ١٩٥/٦
- ٢٠٩
- « لا تحد المرأة فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوجها ... » ٤٢، ٤١/٥
- « لا تحرم الإملاحة ولا الإملاجتان » ٦٤، ٦٣/٥

٦٤،٦٣/٥	« لا تحرم المصبة ولا المصتان »
٤٥٤/٣	« لا تحل ساقطتها إلا لمنشد »
٢١٠/٢	« لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة ... »
٢٠٧/٢	« لا تحل الصدقة لغنى ، ولا لذى مرة سوى »
٥٩/٥	« لا تحل لى ، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ... »
٣٧٥/٤	« لا تحل النهيى »
٢٧٠/٥	« لا تحمل العاقلة عمدا ، ولا عبدا ، ولا صلحا ، ولا اعترافا »
٣٥٥/٢	« لا تخمروا رأسه ؛ فإنه يبعث يوم القيامة مليبا »
٢٥٣/١	« لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة »
٧٩/٢	« لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير ... »
٤٨٧/٢	« لا تذبحوا إلا مسنة ... »
٦٠٦/٣	« لا ترقبوا ، فمن أرقب شيئا فهو له حياته وموته »
٥٣٨/٢	« لا ترم ، وكل ما وقع »
٤٣٦/٢	« لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس »
٢٥٦/٢	« لا تزال أمتى بخير ما أخرؤا السحور ، وعجلوا الفطر »
١١٤/٦	« لا تساوؤهم فى المجالس »
٤١٠/١	« لا تسبقونى بالركوع ، ولا بالسجود ، ولا بالقيام »
٢٨٢/٤	« لا تسبقينى بنفسك »
١١٧/١	« لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام ... »
٧٠/١	« لا تسرف »
٣٥/١	« لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة ... »
٥٩٤/٣	« لا تشهدنى على جور »
٢٧٩ ، ٢٧٨/٢	« لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ... »
٧٥/٦،٤٦٠	



- « لا تصروا الإبل والغنم... » ١١٧/٣
- « لا تصلوا إليها » ٢٤٠/١
- « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » ٢٦٥/٢
- « لا تضطروا الناس فى أيمانهم أن يحلفوا على ما لا يعلمون » ١٨٧/٦
- « لا تضيفوا أحد الخصمين إلا ومعه خصمه » ١١٥/٦
- « لا تفقع أصابعك وأنت فى الصلاة » ٣٩٠/١
- « لا تقتلوا شيخا فانيا ، ولا طفلا ، ولا امرأة » ٤٧٧/٥
- « لا تقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن » ١٥٩، ١٢٨/١
- « لا تقسم يا أبا بكر » ١٥/٦
- « لا تقطع الأيدى فى الغزو » ٤٩٥/٥
- « لا تقولوا : السلام على الله... » ٣١٤/١
- « لا تكون لأحد بعدك مهرا » ٣٣٦/٤
- « لا تلقوا الجلب... » ٣٦/٣
- « لا تلقوا الركبان ، ولا يبع بعضكم على بيع بعض... » ٣٥/٣
- « لا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء ، فإنه خضاب » ٤٤، ٤٣/٥
- « لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر » ١٥٩، ١٠٣/١
- « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، ويوتهن خير لهن » ٣٩٨/١
- « لا تنتقب المرأة ، ولا تلبس القفازين » ٣٥٤/٢
- « لا تنفق المرأة شيئا من بيتها إلا بإذن زوجها » ٢٦٦/٣
- « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تأذن » ٢٤٤/٤
- « لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ، ولا يزوجهن إلا الأولياء » ٢٥٠/٤
- « لا تواصلوا » ٢٥٩، ٢٥٨/٢
- « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة » ١٦٥/١
- « لا تؤمن امرأة رجلا ، ولا فاجر مؤمنا ... » ٤١٦/١

٤٣٢/٣	« لا جلب ولا جنب فى الرهان »
٨٧/٣	« لا ، حتى تميز بينهما »
٤٤٧، ٤٣٩/٢	« لا حرج »
٢٠٧/٢	« لا حظ فيها لغنى ، ولا لقوى مكتسب »
١٧١/٥	« لا حق لك »
٥٦٢/٣	« لا حمى إلا لله ولرسوله »
٥٥٢/٣	« لا حمى فى الأراك »
٦٥/٥	« لا رضاع إلا ما أنشز العظم ، وأنبت اللحم »
١٣١/٢	« لا زكاة فى حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق »
١٦٢ ، ٩٨ ، ٩٥/٢	« لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول »
٤٢٦/٣	« لا سبق إلا فى نصل ، أو خف ، أو حافر »
٦١/٣	« لا شرطان فى بيع »
٥٤٧/٣	« لا شفعة لنصرانى »
٢٦٥/٢	« لا صام ولا أفطر »
٢٦٨/١	« لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ... »
٣٩٧/١	« لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد »
٤٣/٢	« لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن »
٢٨٩/١	« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »
٢٩٣/٢	« لا صمات يوم إلى الليل »
/٤ ، ٢٧٩ ، ٢٥٢/٣	« لا ضرر ولا إضرار »
٤٢٥	
/٦ ، ٥٤٢ ، ٢٨٥/٣	« لا ضرر ولا ضرار »
١٤١ ، ١٤٠	
١٤٤/٥	« لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق »

٤٣٢/٤	« لا طلاق إلا فيما تملك »
٤٩٦/٤	« لا طلاق فيما لا يملك »
٤٣٢/٤	« لا طلاق قبل نكاح »
٤٩٥/٤	« لا طلاق ولا عتاق فيما لا يملك ابن آدم ، وإن عينها »
١٦١/٤	« لا عتق قبل ملك »
١٢٢/١	« لا غسل عليه »
٣٤٧/٥	« لا قطع إلا فى ربع دينار فصاعدا »
١٧٤/٥	« لا قود إلا بالسيف »
٦٧/٦	« لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله »
٦٥/٦	« لا نذر فى غضب ، وكفارته كفارة يمين »
٥٣٧/٥	« لا نذر فيما لا يملك ابن آدم »
٦٩/٦	« لا نذر فى معصية الله ، ولا فيما لا يملك العبد »
٦٧/٦	« لا نذر فى معصية ، وكفارته كفارة يمين »
٢٢٣/٤	« لا نكاح إلا بولي »
٢٣٨ ، ٢٣٧/٤	« لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل »
٢٥٤/٤	« لا نكاح إلا بولي وشاهدين »
١٦/٣	« لا ، هو حرام »
٣٣٨/١	« لا وتران فى ليلة »
١٤ ، ١٣/٤	« لا وصية لوارث »
٥٤/١	« لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه »
٥٢٧/٢	« لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي ، فأجدني أعافه »
٥٨٠/٣	« لا يباع أصلها ، ولا يوهب ، ولا يورث »
٣٧/٣	« لا يبيع حاضر لباد ... »
١٨/١	« لا يولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ... »

- « لا يولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يفتسل منه » ١١/١
- « لا يتم بعد احتلام » ٥٤٤/٥ ، ٢٩/٤
- « لا يتطوع الإمام فى مقامه الذى يصلى فيه بالناس » ٣٢٦/١
- « لا يتقدم أحدكم رمضان بصيام يوم أو يومين ... » ٢٦٧ ، ٢٦٦/٢
- « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ١١٩/٤
- « لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ... » ٣٠٧/٥
- « لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط ... » ٤٤٠/٥
- « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ... » ١٢٣/٢
- « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » ٢٦٧/٤
- « لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها » ٢٦٤/٣
- « لا يجوز لواثر وصية إلا أن يشاء الورثة » ١٤/٤
- « لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء ، وكان قبل الفطام » ٦٢/٥
- « لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان » ٩٧/٦
- « لا يحل بيع وسلف ، ولا شرطان فى بيع » ٥٩/٣
- « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ... » ٤٨٤ ، ٣٢٠ /٥
- « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها ... » ٣٣٣/٤
- « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ... » ١٤/٥
- « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، أن تسافر مسيرة يوم إلا ومعها ذو محرم » ٣١٠/٢
- « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، أن تسافر مسيرة ليلة إلا مع ذى محرم من أهلها » ٤٠٠/٥
- « لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر يسقى ماءه زرع غيره » ٢٨١/٤
- « لا يحل للرجل أن يعطى عطية ، ثم يرجع فيها ... » ٦٠٠ ، ٥٩٩/٣

- « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام » ٣٩٩/٤
- « لا يحل له أن يبيع حتى يستأذن شريكه ... » ٥٤٤/٣
- « لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه » ٥٤٠، ٥٣٩/٢
- « لا يختلى خلاها » ٣٩٦/٢
- « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » ٢٨٣/٤
- « لا يخلون رجل بامرأة، فإن ثالثهما الشيطان » ٣٩٣/٥
- « لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم » ١١٧/٤
- « لا يرث مسلم كافراً، ولا كافر مسلماً » ١١٨/٤
- « لا يسم الرجل على سوم أخيه » ٣٩/٣
- « لا يصلى أحدكم بحضرة الطعام، ولا وهو يدافع الأخبثين » ٤٠٠/١
- « لا يصلى الرجل فى ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء » ٢٤٥، ٢٤٤/١
- « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة، إلا يوماً قبله أو يوماً بعده » ٢٦٥/٢
- « لا يطهران » ١٩٢/١
- « لا يطوف بالبيت عريان » ٤١١/٢
- « لا يعضد شجرها » ٣٩٥/٢
- « لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر بما استطاع ... » ٥٠٠/١
- « لا يغلق الرهن » ٢١٧/٣
- « لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق ... » ١٢٩/٢
- « لا يفوت الحج حتى يطالع الفجر من ليلة جمع » ٤٦٤، ٤٦٣/٢
- « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه ... » ٢٨١/١
- « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ٢٣٣/١
- « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٨
- « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ١٠٢، ١٠٠/١

- « لا يقتل مدبرهم ، ولا يجاز على جريحهم .. » ٣٠٩/٥
- « لا يقتل مسلم بكافر » ٣٤٠/٥
- « لا يقتل والد بولده » ١٣١/٥
- « لا يقطع شجرها » ٣٩٧/٢
- « لا يقيم الرجل الرجل من مقعده ويجلس فيه » ٥٠٢/١
- « لا يلبس القمص ولا العمام ، ولا السراويلات ... » ٣٥٠ ، ٣٤٩/٢
- « لا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران » ٣٥٧/٢
- « لا يمسكن أحدكم ذكره يمينه ... » ١١٨/١
- « لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على جداره » ٢٧٩/٣
- « لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ، ولا الفجر المستطيل ... » ٢٣٣/٢
- « لا ينفر صيدها » ٣٩١ ، ٣٦١/٢
- ٣٩٣
- « لا ينكح المحرم ، ولا ينكح ، ولا يخطب » ٣٤٧ ، ٢٨٦/٤
- « لا يؤمن الرجل الرجل في بيته ، ولا يجلس على تكمرته إلا بإذنه » ٢٧١/٦
- « لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه » ٤٠/٢
- « لا يؤوى الضالة إلا ضال » ٤٥٧/٣
- « لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب » ٦٠٣/٥
- « لادعى قوم دماء رجال وأموالهم » ١٨٢/٦
- « لاغنوا بينهما » ٤٨٥/٤
- « لأن أظأ على جمرة أو سيف ... » ٧٠ ، ٦٩/٢
- « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك » ٣٤٢/٢
- « لبيك عمرة وحجا » ٣٤٣/٢
- « لتأخذوا عني مناسككم » ٤٣٦/٢
- « لتمش ، ولتركب » ٨٠/٦

- « لتنظر عدة الليالى والأيام التى كانت تحيضهن .. » ١٧٧، ١٧٦/١
- « اللحد لنا ، والشق لغيرنا » ٦٤/٢
- « اللحم سيد الإدام فى الدنيا والآخرة » ٤٥/٦
- « لعلك تريدان أن ترجعنى إلى رفاة ... » ٥٢٤/٤
- « لعلك قبلت ، أو غمزت » ٣٧٦/٥
- « لعلك يؤذيك هوام رأسك ؟ » ٣٧٧/٢
- « لعن الله أكل الربا ، ومؤكله ، وشاهديه ، وكاتبه » ٧٩/٣
- « لعن الله زوارات القبور » ٨١/٢
- « لعن الله المحلل والمحلل له » ٥٢٣، ٢٩١/٤
- « لعن الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ٦٩/٢
- « لقد أوتيت زممارا من زمامير آل داود » ٢٠٣/٦
- « لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » ٤٨٨/٥
- « لقد عذت بعظيم ، الحقى بأهلك » ٤٤٥/٤
- « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » ٦/٢
- « لك الأجر مرتين » ١٤٨/١
- « لكل سهو سجدتان » ٣٨٣/١
- « للغازى أجره ، وللجاعل أجره وأجر الغازى » ٥٢٨/٥
- « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ... » ١١٩/٥
- « لم أنس ولم تقصر » ٣٦٦/١
- « لم يتجسه شيء » ١٥/١
- « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ٨٦/٦
- « لها ما أخذت فى بطونها ، ولنا ما غير طهور » ٢٨/١
- « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، ما سقت الهدى ولحلت » ٣٣/٢
- « لو أنفقت ما فى الأرض ما أدركت فضل غدوتهم » ٤٩٨/١

« لو أن أحدكم حين يأتي أهله قال : باسم الله ، اللهم جنبنا

الشیطان ... » ٣٨١/٤

« لو أن امرئاً اطلع عليك بغير إذن ... » ٤٤٧/٥

« لو أن الناس أعطوا بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال

وأموالهم ... » ١٥٣/٦

« لو راجعته » ٢٥٢/٤

« لو علمت أنك تنظر ، لطعنت بها فى عينك » ٤٤٨/٥

« لو قلت : نعم . لوجبت ، ولما استطعتم » ٢٩٧/٢

« لو كان على أحدكم دين ، فقصاه من الدرهم والدرهمين ... » ٢٥١/٢

« لو كان عليها دين ، أكنت قاضيه ؟ » ٨٢/٦

« لو مت قبلى لغسلتك وكفنتك » ١٢/٢

« لو يعطى الناس بدعواهم ، لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ... » ٢٨٣/٥ ، ١٨١/٦

« لو يعلم المار بين يدى المصلى ماذا عليه ... » ٤٤٢ ، ٤٤١/١

« لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ... » ٢٢٣ ، ٢٢٢/١

« لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ٤٥/١

« لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكما » ٥٦٦/٥

« لولا الأيمان ، لكان لى ولها شأن » ٦١٠/٤

« لى الواجد يحل عقوبته وعرضه » ٢٢٧/٣

« ليبلغ الشاهد الغائب ، أن لا تصلوا بعد الفجر إلا سجدة » ٢٧٠/١

« ليخرجن ثقلات » ٣٩٨/١

« ليس على الخائن ولا المختلس قطع » ٣٤٥/٥

« ليس على الرجل نذر فيما لا يملك » ٦٩/٦

« ليس على المستودع ضمان » ٤٨٠/٣

« ليس على مسلم جزية » ٥٩١/٥



٩٧/٢	« ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة »
٣٨٣/١	« ليس على من خلف الإمام سهو ... »
٣٤٥/٥	« ليس على المنتهب قطع »
٤٤١/٢	« ليس على النساء حلق ، إنما على النساء التقصير »
١٤٧/٢	« ليس فى أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ... »
١٥٠/٢	« ليس فى الحلى زكاة »
١٥٤، ١٤٧/٢	« ليس فيما دون خمس أواق صدقة »
١٣٥، ٩٢/٢	« ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ... »
٥٠٨/٣	« ليس لعرق ظالم حق »
١٢٢/٤	« ليس لقاتل شيء »
١٢٠/٦	« ليس لك إلا ذلك »
١٨٣/٦	« ليس لك إلا يمينه »
٣٣/٥	« ليس لك عليه نفقة ولا سكنى »
١٨٣/٦	« ليس لك منه إلا ذلك »
٢٤٤، ٢٤٣/٤	« ليس للولى مع الثيب أمر »
٢٢٤/٢	« ليس من البر الصوم فى السفر »
٤٢٦/٣	« ليس من اللهو إلا ثلاث ... »
٧٧/٢	« ليس منا من ضرب الحدود ، وشق الجيوب ... »
١٥/٢	« ليغسل موتاكم المأمونون »
٤٣٥/١	« ليلنى منكم أولو الأحلام والنهى »
٣٨٨/١	« لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم »

## (م)

« ما أبقت الفروض فلاولى رجل ذكر » ٧٢/٤ ، ٧٤ ، ٩٧

- « ما أبقيت لأهلك ؟ » ٢١٧، ٢١٦ / ٢
- « ما أئين من حى فهو ميت » ٤٣ / ٢ ، ٥٢٢
- « ما أجد له فى غزوته هذه فى الدنيا والآخرة إلا دنائيره... » ٥٢٧ / ٥
- « ما أحسن هذا ! » ٨٩ / ٦
- « ما إخالك سرقت » ٣٦٤ / ٥
- « ما أخذ فى أكمامه ، فاحتمل ، ففيه قيمته ومثله معه ... » ٣٥٧ / ٥
- « ما أذن الله لشيء ، كأذنه لنبى حسن الصوت ... » ٢٠٣ / ٦
- « ما أسكر الفرق منه ، فملء الكف منه حرام » ٤٢٢ / ٥
- « ما أصاب منه من ذى الحاجة ، غير متخذ خبنة ... » ٥٣٨ / ٢
- « ما أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة ، كان لها أجرها ... » ٢٦٥ / ٣
- « ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه فكل » ٥٠٩ / ٢
- « ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه ، فكلوا ... » ٥٠٤ / ٢
- « ما بال أحدكم يقوم مستقبل القبلة فيتنزع أمامه ... » ٣٩٤ / ١
- « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء فى صلاتهم ! » ٣٨٨ / ١
- « ما بال حنظلة بن الراهب ؟ إنى رأيت الملائكة تغسله » ٢٥ / ٢
- « ما بال العامل نبعثه ، فيقول : هذا لكم ، وهذا أهدي إلى ! » ٩٤ / ٦
- « ما بقى لك شيء ؟ » ٣٩ / ٣
- « ما بين لايتيها حرام » ٣٩٨ / ٢
- « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ٢٥٧ / ١
- « ما تنفعه صلاتى وذمته مرهونة ، ألا قام أحدكم فضمنه ؟ » ٢٩٧ / ٣
- « ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وله شيء يوصى فيه ... » ٥ / ٢
- « ما حملك على ما صنعت ؟ » ٥٥٥ / ٥ ، ١٤١
- « ما خزق فكل ، وما قتل بعرضه ، فهو وقيد ... » ٥١٩ / ٢
- « ما شأنكم ؟ » ٣٧٠ / ١

- « ما صدت بقوسك ، وذكرت اسم الله عليه فكل » ٥١٨/٢
- « ما صدت بكليك المعلم ، وذكرت اسم الله ، فكل ... » ٥١٥/٢
- « ما عدل وال اتجر فى رعيته » ٩٥/٦
- « ما العمل فى أيام أفضل منه فى العشر » ٥٢٦/١
- « ما فعل غلامك ؟ » ٣١/٣
- « ما لك ولها ، دعها فإن معها حذاءها وسقاءها ... » ٤٥٦/٣
- « ما لكم » ( للذين أمسكوا عن الرمى فى المناضلة ) ٤٣٥/٣
- « ما لكم خلعتم ؟ » ٢٣٧/١
- « ما لم تنله أنخفاف الإبل » ٥٥٥/٣
- « ما لى أنازع القرآن ؟ » ٢٨٩/١
- « ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام » ٢٦٣/٢
- « ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول ما أمر الله عز وجل ... » ٧٩ ، ٧٨/٢
- « ما من مسلم يضحى لله ، يلبى حتى تغيب الشمس ... » ٣٤٥/٢
- « ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقة مرة » ١٧٣/٣
- « ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاث صفوف ... » ٣٩/٢
- « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا ... » ٤٢٨/٢
- « ما منعك أن تغدو مع أصحابك ؟ » ٤٩٨/١
- « ما منعكما أن تصليا معنا ؟ » ٢٧١/١
- « ما هذا يا أم سلمة ؟ » ٤٢/٥
- « ما هو ؟ » ( لعائشة ) ٢٦٩/٢
- « ماء زمزم لما شرب له » ٤٢٤/٢
- « الماء طهور لا ينجسه شيء » ١٦ ، ١٥/١
- « الماء طهور لا ينجسه شيء ، إلا ما غلب على لونه ... » ١٧/١
- « الماء يكفيك ، ولا يضرك أثره » ١٩٥/١

- « المائد فى البحر الذى يصيبه القىء ... » ٤٦١/٥
- « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر ... » ٤٣/٥
- « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ... » ٦٩/٣
- « مثل الذين يغزون من أمتى ، ويأخذون الجعل ... » ٥٢٨/٥
- « مثل الجبلين العظيمين » ٥٧/٢
- « مر أختك فلتركب ، ولتختمر ، ولتصم ثلاثة أيام » ٧١/٦
- « مره فليراجعها » ٥١٥ ، ٤٢٦/٤
- « مروا أبا بكر فليصل بالناس » ٤١٩ ، ٤١٨/١
- « مروه فليجلس ، وليستظل ، وليتكلم ، وليتم صومه » ٦٨/٦
- « مروهم بالصلاة لسبع ... » ٣١٨/٥ ، ٦٠٢/٤
- « المزدلفة كلها موقف » ٤٣٤/٢
- « مستقبلى القبلة وغير مستقبليها » ٢٦٤/١
- « المسلم أخو المسلم ، لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا إلا بينه له » ١٢٣/٣
- « المسلمون على شروطهم » ٤٩٣ ، ٢٩١/٣
- « مسوا بالإملاك ، فإنه أعظم للبركة » ٢٥٦/٤
- « مطل الغنى ظلم ... » ٢٨٧ ، ٢٢٧/٣
- ٣٧٧/٤
- « معها سقاؤها » ٤٥٨/٣
- « مفتاح الصلاة الطهور ... » ٣١٩ ، ٢٨٠/١
- « المكاتب عبد ما بقى عليه درهم » ١٨٧/٤
- « المكيال مكيال أهل المدينة ، والميزان ميزان أهل مكة » ٨٣/٣
- « من ابتاع طعاما ، فلا يبعه حتى يستوفيه » ٤٢/٣
- « من ابتغى القضاء ، وسأل فيه شفعا ، وكل إلى نفسه ... » ٨٤/٦
- « من ابتلى بالقضاء بين المسلمين ، فليعدل ... » ١١٣/٦

- « من اتخذ كلبًا ، إلا كلب ماشية ... » ١٨/٣
- « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها » ٣٧٨/٥
- « من أتى حائضًا ، أو امرأة في دبرها ... » ٣٨٠/٤
- « من أتى الغائط فليستتر ... » ١٠٩/١
- « من أجلب على الخيل يوم الرهان ، فليس منا » ٤٣٢/٣
- « من احتكر فهو خاطئ » ٦٤/٣
- « من أحيا أرضا ميتة فهي له » ٥٤٩/٣
- « من أدخل فرسا بين فرسين ، وهو لا يؤمن أن يسبق ... » ٤٣١/٣
- « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » ٢١٢ ، ٢١١/١
- « من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام .... » ٤٨٤/١
- « من أدرك سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس .. » ٢٠٧/١
- « من أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس .... » ٢٧٠/١
- « من أدرك ماله قبل أن يقسم ، فهو له .... » ٥٣٦/٣
- « من أدرك متاعه بعينه ، فهو أحق به » ٢٣٧/٣
- « من أراد الحج فليتعجل ، فإنه قد يمرض المريض ... » ٣٠٦/٢
- « من أريد ماله بغير حق ، فقاتل فقتل ، فهو شهيد » ٤٤٣/٥
- « من استقاء فليقض » ٢٤٦/٢
- « من استنجد من الريح فليس منا » ١١٤/١
- « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ... » ١٦٣ ، ١٥٣/٣
- « من أسلم على شيء فهو له » ٥٣٨/٥ ، ١١٨/٤
- « من أسلم في شيء ، فلا يصرفه إلى غيره » ١٦٦ ، ٤٤/٣
- « من اشترط شرطا ليس في كتاب الله ، فهو باطل ... » ٥٧/٣
- « من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكتاله » ٤٥/٣
- « من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه » ٢١/٣

- « من اشترى مصراة ، فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام ... » ١١٨/٣
- « من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ... » ٤٩٧/٥
- « من أعتق رقبة مؤمنة ، أعتق الله بكل إرب منها » ١٤٣/٤
- « من أعتق شركا له فى عبد ، فإن كان له ما يبلغ ثمن العبد ... » ١٤٦ ، ١٤٥/٤
- « من أعتق شركا له فى عبد ، فكان له ما يبلغ ثمن العبد ... » ٥١٤/٣
- « من أعتق شقصا له فى مملوك ، فعليه أن يعتقه كله ... » ١٤٧/٤
- « من أعمر عمرى ، فهى للذى أعمرها حيا وميتا » ٦٠٤/٣
- « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ... » ٤٩٩/١ ، ٥٠١ ، ٢/٢
- ٤٧٢ ، ٤٧١
- « من أقال نادما يبعته ، أقاله الله عشرته يوم القيامة » ١٤٢/٣
- « من باع عبدا وله مال ، فماله للبائع ... » ٣٦٤/٣ ، ١٢٠/٤
- ١٩٧ ، ٤٩٣/٥
- « من باع نخلا قبل أن تؤبر ، فثمرتها للبائع ... » ١٠١/٣
- « من بدل دينه فاقتلوه » ٣٢٠/٥
- « من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع » ٦٠/٢
- « من ترك حقا ، أو مالا ، فهو لورثته » ٥٥٤/٣
- « من ترك حقا فلورثته » ٢٤٧/٣
- « من ترك مالا فلورثته » ٩٣/٤
- « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ... » ٢١٣/٢
- « من توضأ فأحسن وضوءه ، ثم قال ... » ٧٢/١
- « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ... » ٥٠١ ، ٥٠٠/١
- « من جر ثوبه خيلاء ، لم ينظر الله إليه » ٢٥٤/١
- « من جعل قاضيا ، فقد ذبح بغير سكين » ٨٣/٦
- « من حاط حائطا على أرض ، فهى له » ٥٥١/٣

- « من حافظ على أربع قبل الظهر ... » ٣٣٥ ، ٣٣٤/١
- « من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه ... » ٣٤٥/١
- « من حج ، فلم يرفث ، ولم يفسق ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ٣٧١/٢
- « من حرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه » ١٧٤/٥
- « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » ٣٧٢ ، ٣٧١/٢
- « من حلف أنه برىء من الإسلام ؛ فإن كان كذب ... » ١٩/٦
- « من حلف بغير الله فقد أشرك » ٩/٦
- « من حلف بجملة غير الإسلام كاذبا متعمدا .... » ١٨/٦
- « من حلف على منبرى هذا يمين آثمة ، فليتبوأ مقعده من النار » ١٨٥/٦
- « من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيرا منها .... » ٥٤١/٤
- « من حلف على يمين ، فقال : إن شاء الله . لم يحنث » ٨/٦ ، ٤٩٤/٤
- « من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله ... » ٣٣٨ ، ٣٣٧/١
- « من خرج من الطاعة ، وفارق الجماعة ، فمات ، فميتة جاهلية » ٣٠٥/٥
- « من دخل دار أبي سفيان ، فهو آمن » ٥٦٤/٥
- « من ذرعه القىء ، فليس عليه قضاء ... » ٢٤٤ ، ٢٤١/٢
- « من زارنى ، أو زار قبرى ، كنت له شفيعا ... » ٤٥٩/٢
- « من زرع فى أرض قوم بغير إذنه ، فليس له من الزرع شيء ... » ٥١٠/٣
- « من سافر من دار إقامة يوم الجمعة ... » ٤٩٨/١
- « من سأل وله ما يغنيه ، جاءت مسألته يوم القيامة خموشا ... » ٢٠٨/٢
- « من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به » ٦٣/٢
- « من سبق إلى ما لم يسبق إليه ، فهو له » ٤٦٠/٣
- « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم ، فهو أحق به » ٥٥٤ ، ٥٥٣/٣
- ٥٦٦
- « من ستر عورة مسلم ، ستره الله فى الدنيا والآخرة » ١٩١/٦

- « من سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله ... » ٣٧٠/٥
- « من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل ... » ٤٥٠/٣
- « من سمع النداء فلم يجبه ، فلا صلاة له إلا من عذر » ٣٩٨/١
- « من شاء اقتطع » ٣٧٥/٤ ، ٤٨٠/٢
- « من شاء أن يجمع فليجمع » ٥١٠/١
- « من شاء فليقتطع » ٤٠٢/٢
- « من شبرمة ؟ » ٣١٤/٢
- « من شرب الخمر فاجلدوه » ٤٢٦/٥
- « من شهد جنازة حتى يصلى عليها ، فله قيراط ... » ٥٧/٢
- « من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ... » ٤٢٩/٢
- « من صام رمضان وقامه إيمانا واحتسابا ... » ٣٤٦/١
- « من صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال ... » ٢٦٤/٢
- « من صلى بعد المغرب ستا لم يتكلم بينهما بسوء ... » ٣٣٥/١
- « من صلى صلاتنا ، ونسك نسكنا ... » ٤٨٩/٢
- « من طاف بالبيت ، وصلى ركعتين ، فهو كعتق رقبة » ٤٢٣/٢
- « من عزى مصابا فله مثل أجره » ٧٥/٢
- « من غسل ميتا ، ثم لم يفش عليه ... » ١٥/٢
- « من غسل ميتا فليغتسل » ٢٧/٢
- « من غسل يوم الجمعة واغتسل ، وبكر وابتكر ... » ٥٠٣/١
- « من فرق بين والدته وولدها ، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » ٣١/٣
- « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة ... » ٢٣١/١
- « من قال حين يسمع النداء : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله ... » ٢٣١/١
- « من قال : لا إله إلا الله . دخل الجنة » ٤٧٣/٤ ، ٢٠١/١
- « من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أو ليلة الجمعة ... » ٥٠٤/١



- « من قرأ القرآن فأعربه ، فله بكل حرف منه عشر حسنات ... » ٤٢٣/١ ، ٤٢٤
- « من قتل قتيلا ، فله سلبه » ٥١٠/٥
- « من قتل قتيلا ، له عليه بينة ، فله سلبه » ٥١٣/٥
- « من قتل كافرا ، فله سلبه » ٥١٣/٥
- « من قتل له بعد مقاتلتي هذه قتيلا ... » ١٦٩/٥
- « من قتل له قتيلا ، فأهله بين خيرتين ... » ١٦٥/٥
- « من قتل له قتيلا ، فهو بخير النظرين ... » ١٦٥ ، ١٢٥/٥
- « من قتل متعمدا ، دفع إلى أولياء المقتول ... » ٢١٠/٥
- « من قتله ؟ » ٥١٥/٥
- « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، دخل الجنة » ٧/٢
- « من كان متحريرا فليتحرها في السبع الأواخر » ٢٧١/٢
- « من كان معه هدى ، فإنه لا يحل من شيء حرم منه ... » ٤٢١/٢
- « من كان معه هدى ، فليهل بالحج مع العمرة ... » ٣٣١/٢
- « من كان منكم مصليا بعد الجمعة ، فليصل بعدها أربعا » ٥٠٨/١
- « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يجمع ماءه في رحم أختين » ٢٦٩/٤
- « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يركب دابة من فيء المسلمين ... » ٥٠٥/٥
- « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يسقى ماءه زرع غيره ... » ٤٧/٥
- « من كانت له أرض فليزرعها ، أو فليزرعها أخاه ... » ٣٧٧ ، ٣٧٦/٣
- « من كانت له امرأتان فمال إلى إحدهما ... » ٣٨٧ ، ٣٨٦/٤
- « من كسر ، أو عرج ، فقد حل ، وعليه حجة أخرى » ٤٧٠/٢
- « من لبد فليحلق » ٤٧٠/٢
- « من لعب بالنردشير ، فقد عصي الله ورسوله » ١٩٨/٦
- « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » ٢٣٥/٢

- « من لم يجد إزارًا ، فليلبس السراويل ... » ٣٥٢/٢
- « من لم يصل ركعتي الفجر ، فليصلهما بعدما تطلع الشمس » ٢٧٤/١
- « من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه » ٨٢/٦
- « من مس ذكره فليتوضأ » ٩٦/١
- « من مس فرجه فليتوضأ » ٩٧/١
- « من ملك ذا رحم محرم ، فهو حر » ١٥٠/٤
- « من ملك زادا وراحلة تبلغه إلى بيت الله ، ولم يحج ... » ٣٠٦/٢
- « من منع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا ... » ٥٦٥/٣
- « من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها » ٢٧٠ ، ٢١٢/١
- « من نذر أن يطيع الله فليطعه » ٢٧٥ ، ٧٢/٢
- « من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام ... » ٢١٤/١
- « من وجد أحدا يصيد فيه فليسليه » ٣٩٨/٢
- « من وجد دابة قد عجز عنها أهلها فسيوها ... » ٤٦٣ ، ٤٦٢/٣
- « من وجد لقطة فليشهد ذا عدل .... » ٤٤٩/٣
- « من وجد متاعه بعينه عند إنسان قد أفلس ، فهو أحق به » ٢٣٥/٣
- « من وجد متاعه عند رجل ، فهو أحق به » ٥٢٦/٣
- « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل والمفعول به » ٣٧٧/٥
- « من وقع على ذات محرم فاقتلوه » ٣٨٣/٥
- « من ولد له مولود ، فأحب أن ينسك عنه فليفعل » ٤٩٧/٢
- « من ولي من أمر الناس شيئا ، فاحتجب دون حاجتهم ... » ٩٨/٦
- « من ولي يتيما فليتجر بماله ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » ٢٥٣/٣
- « من يتاعهما ؟ » ٣٩/٣
- « من يتصدق على هذا فيصلي معه ؟ » ٤٠٨/١
- « من يحرسنا الليلة ؟ » ٤٧٤/٥

٣٩/٣	« من يزيد على درهم ؟ »
١٦٥/٤	« من يشتريه منى ؟ »
٤٨٩/١	« من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له »
٢١١/٥	« منها أربعون خلفة ما بين ثنية عامها إلى بازل »
٥٥٨/٣	« منى مناخ من سبق »
٢٢٤/١	« المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويشهد له كل رطب ويابس »
١٣٧/٤	« المولى أخ في الدين ، وولى نعمة ... »
٤٦٠/٥	« مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله »
١٢٨/٥	« المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ... »
٣٥١،٢٩١،٧٢/٣	« المؤمنون على شروطهم »
٦٠٦/٣	« المؤمنون عند شروطهم »
٤٤٤/٥	« المؤمنون يتعاونون على الفتان »
٢٧٥/٥	« ميراثها لزوجها وولدها »

## ( ن )

٥٦٢،٥٥٢/٣	« الناس شركاء في ثلاث ... »
١٢٩/١	« ناوليني الخمرة من المسجد »
٤١٧/٢	« نبداً بما بدأ الله به »
٤٩٤/٢	« نحن نعطيهِ من عندنا »
٦٩،٦٨/٦	« النذر نذران ... »
٥٠٥/٥	« نصيبى منها لك »
١٨٤/٦	« نشدتكُم بالله الذى أنزل التوراة على موسى ... »
٢٣٨/١	« نعم » ( لما سئل عن الصلاة فى مرائب الغنم )
٨٣/٢	« نعم » ( لما سئل عن الصدقة عن الأم )

٢٢٣/٦	« نعم » ( لسعد بن عباد )
٤٥/٦	« نعم الإدام الخل »
١٣٠/١	« نعم ، إذا توضأ أحدكم فليرقد »
١٢١/١	« نعم ، إذا رأت الماء »
٢٤٣/١	« نعم ، إذا كان سابغا يغطي ظهور قدميها »
٩٤/١	« نعم ، توضأ من لحوم الإبل »
٢٤٦/١	« نعم ، وازرره ولو بشوكة »
٧٠/١	« نعم ، وإن كنت على نهر جار »
٢٩/١	« نعم ، وبما أفضلت السباع كلها »
٣٠٦/٢	« نعم ، ولك أجر »
٣٦٢/١	« نعم ، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما »
٩/٢	« نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه »
٣٦٨/٣	« نقركم على ذلك ما شئنا »

## ( ه )

٢٦٩/٢	« هاتيه »
١١٤/٥	« هذا أبوك ، وهذه أمك ، فخذ بيد أيهما شئت »
٧٠/١	« هذا الوضوء ، فمن زاد على هذا فقد أساء وظلم »
٦٩/١	« هذا وضوء من توضأه أعطاه الله كفلين من الأجر »
٦٩/١	« هذا وضوء من لم يتوضأه لم يقبل الله له صلاة »
٦٩ ، ٦٥/١	« هذا وضوئي ووضوء المرسلين قبلي »
٤٥/٦	« هذه إدام هذه »
٣٤٢ ، ٣٣٧/٢	« هذه مكان عمرتك »
٢٥٨/٥	« هذه وهذه سواء »

٦٠/١	« هكذا أمرني ربي عز وجل »
٤٧٤/٥	« هل أحسستم فارسكم »
٢٨١/٦	« هل بك جنون ؟ »
٤٨١/٢	« هل بها صنم ؟ »
٢٤٦/٢	« هل تجد رقبة تعتقها ؟ »
٢٩٧/٣	« هل ترك لها وفاء ؟ »
٣١٤/٢	« هل حججت قط ؟ »
٢٩٧/٣ ، ٩/٢	« هل عليه دين ؟ »
٣٢٧/٤	« هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ »
٢٣٧/٢	« هل عندكم شيء ؟ »
٧٦/٦	« هل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ »
٧٦/٦	« هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية ؟ »
١٨٣/٦	« هل لك بينة ؟ »
٦٠٩/٤	« هل لك من إبل ؟ »
٣٢٧/٤	« هل معك شيء من القرآن ؟ »
٣٦٢ ، ٣٦١/٢	« هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها ، أو أشار إليها ؟ »
٤٧٥/٥	« هل نزلت الليلة ؟ »
٩٦/١	« هل هو إلا بضعة منك ؟ »
٣٩٧/٥	« هلا تركتموه يتوب ، فيتوب الله عليه »
٤٧٨/٥	« هم منهم »
٣٨٧/١	« هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة الرجل »
٥٣٢/٢	« هو خبيثة من الخبائث »
٥٢٧/٢	« هو صيد ، ويجعل فيه كبش إذا صاده الحرم »
٥٠١/٢ ، ٦/١	« هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته »

٤٢/٦	« هو عليها صدقة ، ولنا هدية »
٦/٦	« هو كلام الرجل فى بيته : لا والله . و : بلى والله »
٢٠٦/٥	« هو كما قال »
٢٩٤/٦ ، ٦١٢/٤	« هو لك يا عبد بن زمعة ... »
٤٣٠/٤	« هو ما أردت »
٤٥٨/٣	« هى لك أو لأخيك »

## ( و )

١٦٩ ، ١٦٨/٢	« وابدأ بمن تعول »
٣٨٤/٣	« واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا »
٤٣٤/٢	« وارتفعوا عن بطن محسر »
٤٧٧/١	« واعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة ... »
٣٣١/١	« واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة »
٤٢٩/٥	« واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها »
٣٩٠/٥ ، ٣١١/٣	« واغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها »
٢٥٥ ، ١١٨/٦	
٢٨٠/٢	« والذى بعث محمداً بالحق ، لو صليت ههنا ... »
٣٩٥/١	« والذى نفسى بيده ، لقد هممت أن آمر بحطب ... »
٥٤٣/٥	« والذى نفسى بيده ، ما لى مما أفاء الله إلا الخمس ... »
٤٨٩/٣	« والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه »
٨/٦	« والله لأغزون قريشا »
٢٣٢/٢	« وإن شهد اثنان فصوموا وأفطروا »
٣٩٦/٤	« وإن شئت ثلثت ثم درت »
٩٥/١	« وإن شئت فلا تتوضأ »

٤٢٤/٥	« وانتبذوا كل واحد على حدة »
٢١٧، ٢١٦/٥	« وأنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذيل ... »
٢٠٩/٥	« وأن فى النفس مائة من الإبل »
٢١٣/٥	« وأن فى النفس المؤمنة مائة من الإبل ... »
١٧٥/٥	« وإن النار لا يعذب بها إلا الله »
٤٥٧/٢، ١٤٢/١	« وإنما لامرئ ما نوى »
٢٩/٦	
١٣٥/١	« وإنما لكل امرئ ما نوى »
٢٣٩/٢، ٥٨/١	« وبالغ فى الاستنشاق إلا أن تكون صائما »
١٤٧/٣	« والبيع قائم بعينه »
٣٣٦/١	« الوتر حق، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ... »
٦/٤، ١١٣/٣	« والثلاث كثير »
١٢٣، ١٢٢/٢	« والخليطان ما اجتماعا على الخوض والراعى والفحل »
٨٤/٦	« ورجل قضى بين الناس بجهل، فهو فى النار »
٣٣٢/١	« ورحمة الله »
٤٣٤/١	« وسطوا الإمام، وسدوا الخلل »
١٣٥/٢	« الوسق ستون صاعا »
٢٢/٢	« والسقط يصلى عليه »
٢٠٦/١	« وصلّى بى العصر حين صار ظل كل شىء مثله ... »
١٩٠/١	« وعفروه الثامنة بالتراب »
٢٤٥/٥	« وفى الأذنين الدية »
٢٦٣/٥	« وفى الأنثيين الدية »
٢٦٢/٥	« وفى الذكر الدية »
١٥٧/٢	« وفى الركاز الخمس »

- « وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة ... » ١١٥/٢
- « وفي سائمة الغنم في كل أربعين ، شاة » ١٠١/٢
- « وفي السن خمس من الإبل » ٢٥٣/٥
- « وفي الشفتين الدية » ٢٤٩/٥
- « وفي العقل الدية » ٢٤٨/٥
- « وفي العين خمسون من الإبل » ٢٤١/٥
- « وفي العينين الدية » ٢٤١/٥
- « وفي اللسان الدية » ٢٥٠/٥
- « وفي اليد خمسون من الإبل » ٢٥٧/٥
- « وفي اليدين الدية » ٢٥٧/٥
- « وقت صلاتكم بين ما رأيتم » ٢١٠ ، ٢٠٨/١
- « وقت العشاء إلى نصف الليل » ٢٠٩/١
- « وقت العصر ما لم تصفر الشمس » ٢٠٦/١
- « وقت المغرب ما لم يغب الشفق » ٢٠٨/١
- « وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل ، فهو عتيق » ١٤٦/٤
- « ولا تخمروا وجهه ولا رأسه » ٣٥٦/٢
- « ولا تقربوه طيبا » ٣٥٧/٢
- « ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجل خرج بنفسه وماله ... » ٢٦٣/٢
- « ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله ... » ٥٢٦/١
- « ولا ظنين في قرابة ، ولا ولاء » ٢٠٧/٦
- « ولا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ... » ١٢٢/٢
- « ولا يخطب شجرها » ٣٩٥/٢
- « ولا يخرج في الصدقة هرمة ، ولا ذات عوار ... » ١١٧/٢
- « الولاء لحمه كلحمه النسب » ١٣٥/٤



٤٥٥/٣	« ولتكن وديعة عندك »
٣٥٩/٢	« وتلبس ما شئت من ألوان الثياب من ... »
٦١٠، ٦٠١/٤	« الولد للفراش ... »
٨٩/١	« ولكن من غائط وبول ونوم »
٣٦٣، ١٦٨/٤	« ولكن اليمين على المدعى عليه »
٤٤١/٢	« وللمقصرين »
٥٠١/١	« ولم يفرق بين اثنين »
٣٢٦/٢	« وليحرم أحدكم فى إزار ورداء ونعلين »
٥١٨/١	« وليخرجن ثقلات »
٥٠١/١	« وليس للمرء من عمله إلا ما نواه »
٣٥٠/٤	« ولى العقدة الزوج »
٢٤٣/٢	« وليقصر وليحلل »
٣٧٠/٤	« الوليمة أول يوم حق ، والثانى معروف ... »
٤١٩/٣	« وما أدراك أنها رقية ؟ خذوها ... »
٤٠٧/١	« وما فاتكم فأتوا »
٤٩/٢ ، ٤٠٧/١	« وما فاتكم فاقضوا »
١٢٨ ، ١٢٢/٢	« وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان ... »
٥٣١/٥	« ومن أخذ شيئا ، فهو له »
١٠٩/٢	« ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة ، وليست عنده جذعة ... »
٦٠٩/٤	« وهذا عسى أن يكون نزع عرق »
٣٣/٦	« وهل تلد الإبل إلا النوق »
٦٠٩/٤	« وهل فيها من أورك ؟ »
٥٩٠/٤	« ويحك كل شئ أهون عليك من غضب الله »
٥٩٠/٤	« ويحك كل شئ أهون عليك من لعنة الله »

- « واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين » ٣٠٤/١  
« ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين » ٨٠/٢  
« ويطعم أهل بيته الثلث ويطعم فقراء جيرانه الثلث ... » ٤٩٣/٢

## (ى)

- « يا أبا ذر ، إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام ... » ٢٦٢/٢  
« يا أبا عمير ، ما فعل النغير ؟ » ٣٩٨/٢  
« يا ابن أم عبد ، ما حكم من بغى على أمتى ؟ » ٣٠٩/٥  
« يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت الحيض ... » ٢١٧/٤  
« يا أيها الناس ، إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا » ٢٩٧/٢  
« يا بلال ، إذا أذنت فترسل ، وإذا أقمت فأحذر » ٢٢٦/١  
« يا بلال ، قم فأذن » ٢١٩/١  
« يا بنى عبد مناف ، لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت ... » ٢٧٠/١  
« يا زبير ، اسق ، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر » ٥٦٧/٣  
« يا صاحب السبتيتين ، ويحك ألق سبتيتك » ٨١/٢  
« يا عبد الرحمن بن سمرة ، إذا حلفت على يمين ... » ٢٣/٦  
« يا على ، انطلق فأقم عليها الحد » ٤٣٢/٥  
« يا عمرو ، صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ » ١٤٥/١  
« يا فلان ، ما منعك أن تصلى مع القوم ؟ » ١٤٣/١  
« يا قبيصة ، إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة ... » ٢٠٠/٢  
« يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة ... » ٢١١/٤  
« يا معشر النساء ، تصدقن ولو من حليكن » ٢٦٤/٣  
« يأتى أحدكم بما يملك فيقول : هذه صدقة ... » ٢١٧/٢  
« يتصدق بدينار ، أو بنصف دينار » ١٦٢/١

٧٣، ٧٢/٦	« يجزئك الثلث »
١٢٣/١	« يجزئك من ذلك الوضوء »
٦٢/٥، ٢٦٣/٤	« يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »
١٨٥/٤	« يحط عنه الربع »
٢٠١/١	« يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله »
١٢١/٤	« يرث ويورث على قدر ما عتق منه »
٤٥٨/٢	« يسعك طوافك لحجك وعمرتك »
٥٥٩/٤	« يعتق رقبة »
١٢٢/١	« يغتسل »
١٢٣/١	« يغسل ذكره وأنتيه ويتوضأ »
١١٤، ٨٩/١	« يغسل ذكره ويتوضأ »
٣٠٧/٥	« يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ... »
٢٨٥، ٢٨٤/٥	« يقسم خمسون منكم على رجل منهم ... »
٧٩/٤	« يقضى الله في ذلك »
٤٥٢/١	« يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً »
١٩٤/١	« يكفيك أن تأخذ كفا من ماء ... »
٥٦٧/٣	« يمسك حتى يبلغ الكعنين ثم يرسل الأعلى إلى الأسفل »
١٨٢، ١٢١/٦	« اليمين على المدعى عليه »
٣١/٦	« يمينك على ما يصدقك به صاحبك »
١١/٤	« يورث الخنثى من حيث يبول »
٥٠١/١	« يوم الجمعة »
٤٢٢، ٤١٤/١	« يؤم القوم أقرؤهم ... »

## الأحاديث غير القولية

(١)

- ١١١/٥ أخى النبي بين زيد وحزمة  
ابتاع رجل غلاما ، فاستغله ما شاء الله ... فقال : يا رسول الله ، إنه  
١٢٤/٣ استغل غلامى ... (عائشة)  
٥٠٨/٢ ابعتها قياما مقيدة ، سنة محمد ﷺ  
أبقى غلام ابن عمر إلى العدو ، فظهر عليه المسلمون ، فردّه رسول  
الله ...  
٥٣٥/٥  
٣٣٤/١ أتانا النبي فى بنى عبد الأشهل فصلى المغرب ... (رافع بن خديج)  
أتانا النبي ونحن فى بادية ، فصلّى فى صحراء ، ليس بين يديه سترة ...  
٤٤٣/١ (الفضل بن عباس)  
أتانى رجلان على بعير فقالا : إنا رسولا رسول الله إليك ... (سعر بن  
١١٦/٢ ديسم)  
أتبع النبي جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس (جابر بن  
٥٩/٢ سمرة)  
٣٧٩/٤ أتت امرأة إلى النبي فقالت : يا رسول الله ما حق الزوج ... (ابن عمر)  
٤٣٢/٥ أتت امرأة النبي فقالت : إني فجرت ، فوالله إني لحبلى ... (بريدة)  
٢٣٣/٤ أتت جارية بكر النبي فذكرت له أن أباه زوجها وهى كارهة ...  
٢٨٤/٤ أتت فاطمة بنت قيس النبي فذكرت أن معاوية وأبا جهم خطباها ...  
١٩٣ ، ١٩٢ / ١ أتت أم قيس بنت محصن باين لها صغير ، لم يأكل الطعام إلى النبي ...  
٤٩٩/٢ أتى أنس النبي بأخ له حين ولد فحنكه بتمرّة ...

- أتى بسر بن أبي أرطأة برجل فى الغزاة قد سرق بختية ، فقال : لولا أنى سمعت رسول الله يقول ... ٤٩٥/٥
- أتى رجل من الأسلميين النبى وهو فى المسجد ، فقال : يا رسول الله ، إنى زنيت ... (أبو هريرة) ٣٨٥/٥
- أتى رجل من حضرموت ورجل من كندة النبى ، فقال الحضرمى ... ١٢٠/٦
- أتى رجل النبى بكبة من شعر الغنم ، فقال : يا رسول الله ، إنا نعمل الشعر ، فهبها لى ... ٥٠٥/٥
- أتى رجل النبى فأقر عنده أنه زنى بامرأة فسامها له ... (سهل بن سعد) ٣٧٩/٥
- أتى رجل النبى فقال : إن أختى نذرت أن تحج ، وإنها ماتت ... (ابن عباس) ٨٢/٦
- أتى رجل النبى فقال : إنى لقيت امرأة فأصبت منها ما دون أن أطأها ... ٤٤١/٥
- أتى رجل النبى فقال : يا رسول الله كيف ترى فى متاع يوجد فى الطريق الميتاء ... (عبد الله بن عمرو) ٤٥٤، ٤٥٣/٣
- أتى رجل النبى وعليه جبة وعليه أثر خلوق ... (يعلى بن أمية) ٣٧٥/٢
- أتى رجلان النبى وهو يقسم الصدقة فسألاه شيئا ... (عبيد الله بن عدى بن الخيار) ١٩٦/٢
- أتى عمر النبى فقال : يا رسول الله ، إنى أصبت أرضا بخير ... (ابن عمر) ٥٧١/٣
- أتى ناس من أصحاب النبى حيا من أحياء العرب فلم يقرؤهم ... (أبو سعيد) ٤١٩/٣
- أتى النبى برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه (جابر بن سمرة) ٥٢/٢
- أتى النبى برجل ليصلى عليه ... (سلمة بن الأكوع) ٢٩٧/٣
- أتى النبى بسارق ... (أبو هريرة) ٣٦٨/٥

- أتى النبي بسارق فقطعت يده ثم أمر بها ، ثم أمر فعلق في عنقه  
(فضالة بن عبيد) ٣٧٣، ٣٧٢/٥
- أتى النبي بضرب ، فرفع يده ، فقلت : أحرام هو ... (ابن عباس) ٥٢٧/٢
- أتى النبي بلص قد اعترف ... (أبو أمية المخزومي) ٣٦٤/٥
- أتى النبي يهوديين زنيا فرجمهما (ابن عمر) ٣٩٣/٥
- أتى النبي يهوديين قد فجرا بعد إحصانتهما فرجمهما (ابن عمر) ٦٠٨/٥
- أتى النبي رجل أعمى ، فقال : يا رسول الله ليس لى قائد يقودنى إلى  
المسجد ... (أبو هريرة) ٤٠١/١
- أتى النبي رجل فقال : إن على بدنة ، وأنا موسر بها ... (ابن عباس) ٤٨٢/٢
- أتيت النبي بقلادة فيها ذهب وخرز ابتعتها ... (فضالة بن عبيد) ٨٧/٣
- أتيت النبي بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة ، فقلت : يا رسول الله ،  
إنى جئت من جبل طى ... (عروة بن مضر) ٤٢٩/٢
- أتيت النبي بالمنديل فلم يردها ، وجعل ينفذ الماء بيده (ميمونة) ٧٢/١
- أتيت النبي وهو فى قبة حمراء من آدم ، وأذن بلال ... (أبو جحيفة) ٢٢٥/١
- أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبى بكر ،  
فأرسلت إلى رسول الله ، كيف أصنع ؟ (جابر) ٣٢٥/٢
- أجارت زينب ابنة النبي زوجها أبا العاص بن الربيع بعد أسره ، فأمضاه  
رسول الله . ٥٦٣/٥
- أجاز النبي شهادة بعض أهل الذمة على بعض (جابر) ١٩٤/٦
- أجر على نفسه من يهودى يستقى له كل دلو بتمرة ، وجاء به إلى  
النبي ... ٣٩٢/٣
- أجر على نفسه يهوديا يستقى له كل دلو بتمرة ، وأخبر به النبي فلم  
ينكره ... ٣٨٥/٣
- أجر موسى نفسه لرعاية الغنم ثمانى سنين ٣٨٩، ٣٨٨/٣

أجنبى فاعتسلت من جفنة ، ففضلت فيها فضلة ، فجاء النبى ليغتسل  
منه ... (ميمونة)

١٣٦/١

احتجم النبى وهو محرم (ابن عباس)

٣٧٣، ٣٧٢/٢

احتلمت فى ليلة باردة فى غزوة ذات السلاسل ... فتيمنت وصليت

بأصحابى الصبح ، فذكروا ذلك للنبى ... (عمرو بن العاص)

١٤٥/١

أحرم النبى بالصلاة وحده فجاء جابر وجبار فصلى بهما

٤٠٢/١

أحرم النبى وأصحابه من ذى الحليفة

٣٢١/٢

أخبر النبى عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ... (محمود

ابن لبيد)

٤٢٩/٤

اختصم رجلان إلى النبى فى أمر ، وجاء كل واحد منهما بشهود ...

١٥٨/٦

اختصم رجلان إلى النبى فى بيعير ، فأقام كل واحد منهما شاهدين ...

(أبو موسى)

١٥٧/٦

اختصم رجلان إلى النبى فى دابة أو بيعير ، فأقام كل واحد منهما البينة

أنها له أنتجها ... (جابر)

١٥٦/٦

اختصم رجلان إلى النبى فى مواريث درست

٢٧٣/٣

اختصم الزبير ورجل من الأنصار إلى النبى فى شراج الحرة

٩٧/٦

اختصم سعد بن أبى وقاص وعبد بن زمعة فى ابن وليدة زمعة ...

(عائشة)

٦١٢/٤

أخذ أنس أرنبا فذبحها أبو طلحة ، وبعث بوركها إلى النبى فقبله

٥٢٧/٢

أخذ علينا النبى فى البيعة أن لا ننوح (أم عطية)

٧٨/٢

أخذ النبى الجزية من مجوس هجر (عبد الرحمن بن عوف)

٥٨١/٥

أخذ النبى من معادن القبيلة الصدقة (بلال بن الحارث المزنى)

١٥٣/٢

أدار النبى ابن عباس وجابرا لما وقفا عن يساره

٤٣١/١

أدخل النبى يده فى الإناء فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثا بثلاث

- غرفات ( عبد الله بن زيد ) ٥٨/١
- أدرك سلمة بن الأكوع طليعة للكفار موليا ، فقتله ، فقال النبي ... ٥١٥/٥
- أدركت النبي وهو يصلي ، فسلمت عليه ، فأشار إلى ... ( جابر ) ٣٩٤/١
- أدهن النبي بدهن غير مقتت ( ابن عمر ) ٣٧٠/٢
- إذا صليت الجمعة ، فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج ...
- فإن النبي كان يأمرنا بذلك ( معاوية ) ٥٠٩/١
- أذن النبي لأُم ورقة أن تؤم أهل دارها ٣٩٨/١
- أرأيت إن وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء؟
- ( سعد بن عبادة ) ٢٢٣/٦
- أردف النبي أسامة وسار ... ( جابر ) ٤٣١/٢
- أرسل النبي إلى عيينة بن حصن وهو مع أبي سفيان ... ( الزهري ) ٥٧٥/٥
- أرسل النبي بأُم سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر ... ( عائشة ) ٤٣٥/٢
- أرسلت صفية إلى النبي ثوبين ليكفن حمزة فيهما ... ٢٥، ٢٤/٢
- استأجر النبي وأبو بكر رجلا من بنى الدليل هاديا خريتا ٣٧٩/٣
- استأجر يعلى بن منية أجيرا يكفيه فى الغزو ، فقال : فسميت له ثلاثة
- دنانير ... فجئت النبي فذكرت له أمره ... ٥٢٧/٥
- استأذن عليّ أفلح أخو أبي القعيس بعد ما أنزل الحجاب ... ( عائشة ) ٦٠/٥
- استبطن النبي الوادى ورمى الجمرة بسبع حصيات ... ( جابر ) ٤٣٧/٢
- استحلف النبي رجلا فقال ... ١٨٦/٦
- استحيضت أم حبيبة فسألت النبي ، فأمرها أن تغتسل ... ( عائشة ) ١٧٩/١
- استسلف النبي من رجل بكرا ... ( أبو رافع ) ١٧٣، ١٥٦/٣
- استشهد رجال يوم أحد ، فجاء نساؤهم النبي ، وقلن : ... ( مجاهد ) ٣٦/٥
- استعاذ النبي من الفقر ١٩٥/٢
- استعار النبي من أبي طلحة فرسا فركبها ٤٨٩/٣



- استعار النبي من صفوان بن أمية أدراعا ٤٩١، ٤٨٩/٣
- استعان النبي بناس من اليهود في حربه ، فأسهم لهم ( الزهري ) ٥٢٧/٥
- استكتب النبي زيدا وغيره ١٠٠، ٩٩/٦
- استلم النبي الحجر وقبل يده ٤٠٦/٢
- أسلف زيد بن سعة النبي ثمانين دينارا في تمر مكيل ... ١٦٢/٣
- أسلمت وتحتى ثمان نسوة ، فأتيته النبي فقلت له ذلك ... ( قيس بن الحارث ) ٣١٧، ٣١٦/٢
- أسهم النبي لعثمان من بدر ولم يحضرها ٥٣١/٥
- أسهم النبي يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم ... ( ابن عمر ) ٥٢٠/٥
- استوهب النبي امرأة كانت لسلمة بن الأكوع فوهبها له ٣٢/٣
- اشتريت عائشة بركة لتعتقها فأجازه النبي ٥٩/٣
- اشتري النبي من أعرابي فرسا ٧/٣
- اشتري النبي من جابر بعيرا ٧/٣
- اشتري النبي من يهودى طعاما ورهنه درعه (عائشة) ١٧٩/٣
- اشتكى رجل من الأنصار حتى أضنى ، فدخلت عليه جارية لبعضهم ، فوقع عليها ... فأمر النبي أن يأخذوا له مائة شمراخ ... ٣٩٩، ٣٩٨/٥
- أصاب عمر مائة سهم من خير ، فأمره النبي بوقفها ٥٧٣/٣
- أصابنا مطر في يوم عيد ، فصلى بنا النبي في المسجد (أبو هريرة) ٥١٥/١
- أصبنا سبايا ولهن أزواج في قومهن ، فذكر ذلك للنبي ... (أبو سعيد الخدري) ٤٩٤/٥
- أصوم في السفر؟ (حمزة بن عمرو الأسلمي) ٢٢٤/٢
- أصبيت من جارية كعب شاة ، فأدركتها فذكتها بحجر ، فأمر النبي بأكلها ٥٠٩/٢
- أضاف على رجلا فصنع له طعاما ، فقالت فاطمة : لو دعونا النبي ...

٣٧٢/٤

(سفينة)

٣٨/١

أضاف يهودى النبی بخبز وإهالة سنخة فأجابه

اضطجع النبی حتى طلع الفجر ، فصلی الصبح حين تبين له الصبح ...

٤٣٤ ، ٤٣٣ / ٢

(جابر)

٤٤٨ ، ٤٤٧ / ٥

اطلع رجل فی حجر من باب النبی ... (سهل بن سعد)

اعترف رجل عند النبی بالزنى ، فدعا له بسوط ، فأتى بسوط

٤٣٧/٥

مكسور ... (زيد بن أسلم)

أعتق رجل ستة أعبد له عند موته ، لم يكن له مال غيرهم فبلغ رسول

٢٣/٤

الله ... (عمران بن حصين)

أعتق رجل من الأنصار ستة مملوكين فی مرضه لا مال له غيرهم ،

١٥٢/٤

فجزأهم رسول الله ثلاثة أجزاء ... (عمران بن حصين)

أعتق رجل من الأنصار غلاما له عن دير منه ولم يكن له مال غيره ...

١٦٥/٤

(جابر)

٢٣٦/٤

أعتق النبی صفية وجعل عتقها صداقها (أنس)

اعتكف مع النبی امرأة من أزواجه ، فكانت ترى الدم والصفرة ...

١٧٧/١

(عائشة)

٣٥٢/١

اعتكف النبی فی المسجد ، فسمعهم يجهرون بالقراءة ... (أبو سعيد)

اعتكفت مع النبی امرأة من نسائه ، فكانت ترى الحمرة والصفرة ...

٢٩١/٢

(عائشة)

٤٢٢/٢

اعتمر النبی فی ذی القعدة ، فحل ونحر هديه

٣٢٣/٢

اعتمر النبی فی ذی القعدة وفی ذی الحجة مع حجته (أنس)

٤٠٥/٢

اعتمر النبی وأصحابه من الجمرانة فرملوا بالبيت ... (ابن عباس)

أعطى النبی ابنة مولى ابنة حمزة النصف وابن حمزة النصف (عبد الله

١٣٧/٤

ابن شداد)

- أعطى النبي خبير الشطر ٣٣٨/٣
- أعطى النبي صفوان بن أمية يوم حنين قبل إسلامه ... ١٩٧/٢
- أعطى النبي العباس وهو غنى ، وصفيه عمته ، من سهم ذى القربى ٥٤٤/٥
- أعطى النبي عروة بن الجعد البارقي دينارا ليشتري به شاة ٣٣/٣
- أعطى النبي عليا فنحر ما غبر ٤٤٠/٢
- أعطى النبي الفارس ثلاثة أسهم ، وأعطى الرجل سهما ( ابن عباس ) ٥٢٠/٥
- أعطى النبي قرابته إلى بنى هاشم لم يتجاوزهم ولم يعط بنى زهرة
- شيئا ٥٨٨ ، ٥٨٧/٣
- أعطاني النبي دينارا أشتري له به شاة أو أضحية ... ( عروة بن الجعد ) ٣٠٩/٣
- أغار عبد الرحمن بن عيينة على إبل النبي فتبعتهم ... ( سلمة بن
- الأكوع ) ٥١١/٥
- أغار قوم على سرح النبي فأخذوا ناقته وجارية من الأنصار ... ٥٣٧ ، ٥٣٦/٥
- أغار النبي على بنى المصطلق وهم غارون آمنون ... ( ابن
- عمر ) ٤٦٤/٥
- اغتسل النبي من جفنة ٣٣/١
- اغتسل النبي هو وزوجته من قصعة فيها أثر العجين ٧/١
- أفاض النبي بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه ( ابن عمر ، عائشة ) ٤٤٥/٢
- أفاض النبي من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع ... ( عائشة ) ٤٤٨/٢
- أفرغ النبي على يديه من إنائه فغسلهما ثلاث مرات ( عثمان ، عبد الله
- ابن زيد ) ٥٥/١
- أفطر رجل في رمضان ، فأمره النبي أن يكفر بعنق رقبة ... ( أبو هريرة ) ٢٥٠/٢
- أقام النبي بمكة فصلى بها إحدى وعشرين صلاة يقصر فيها ٤٥٢/١
- أقام النبي ، فصلى المغرب ، ثم أناخ الناس في منازلهم ... ( أسامة ) ٤٣٢/٢
- أقام النبي في بعض أسفاره تسع عشرة يقصر الصلاة ٤٥٤/١

- أقبلنا مع النبي ، حتى إذا كنا بذات الرقاع فنودى بالصلاة ... ( جابر ) ٤٧٠/١
- أقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما ٢٦٩/٥
- في بطنها ، فقضى رسول الله بدية المرأة على عاقلتها ( أبو هريرة ) ٣٦١/١
- أقرأ النبي عمرو بن العاص خمس عشرة سجدة ... ١٥/٦
- أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني بما أصبت مما أخطأت ( أبو بكر ) ٥٥٩ ، ٥٥٥/٣
- أقطع النبي أبيض بن حمال ... ٥٦٠/٣
- أقطع النبي بلال بن الحارث العقيق ، فلما كان زمن عمر ... ٥٥٩/٣
- أقطع النبي بلال بن الحارث المزني ٥٦١ ، ٥٦٠/٣
- أقطع النبي بلال بن الحارث معادن القبيلة ، جلسيها وغوريها ٥٦٠ ، ٥٥٩/٣
- أقطع النبي الزبير حضر فرسه ٥٥٩/٣
- أقطع النبي وائل بن حجر أرضا ... ٢١٠/٢
- أكل النبي مما تصدق به على أم عطية ٥٢٩/٢
- أكلت مع النبي لحم حبارى ( سفينة )
- ألا أحدثكم بصلاة النبي ... أقام الصلاة ، فصاف الرجال ، ثم صف ٤٣٠/١
- خلفهم الغلمان ... ( أبو مالك الأشعري ) ٣٢/٢
- ألبس النبي عبد الله بن أبي قميصة كفنه فيه ١١٧/١
- ألقى النبي الروثة ٣٩٦/١
- أم النبي ابن عباس في التهجد
- امترى ابن عباس والمسور بن مخرمة في غسل المحرم رأسه ، فأرسلوني ٣٧٢/٢
- إلى أبي أيوب ... كيف رأيت رسول الله يغسل رأسه وهو محرم ... ٥١٢ ، ٥١١/٥
- أمر النبي أبا بكر فبيتنا عدونا ... ( سلمة بن الأكوع ) ٥٥/٢
- أمر النبي أبا طلحة فنزل في قبر ابنته ٤٤٢/٢
- أمر النبي أبا موسى أن يتحلل بطواف وسعى ٤٢٨/٤
- أمر النبي ابن عمر أن يراجع امرأته حتى تطهر

- أمر النبي ابن عمر بتشقيق زقاق الخمر ٥٢٢/٣
- أمر النبي أصحابه بالانتظار حال العجز في صلاة عسفان ٤٨٥/١
- أمر النبي أم سلمة فطافت راكبة من وراء الناس ٤١٥/٢
- أمر النبي أن لا يمنع المرء جاره من وضع خشبه على حائطه ١٧٤، ١٧٣/٦
- أمر النبي أن يخرص العنب كما يخرص النخل (عتاب بن أسيد) ١٤٠/٢
- أمر النبي أن يصب على بول الأعرابي ذنوبا من ماء ١٠/١
- أمر النبي أوس بين الصامت بالإطعام حين قالت امرأته : إنه شيخ كبير ... ٥٦٩/٤
- أمر النبي بإجابة الداعي ٩٦/٦
- أمر النبي بإراقة خمر الأيتام ٥٢١/٣
- أمر النبي بالتلحى ونهى عن الاقتعاط ٨٣/١
- أمر النبي بدفن شهداء أحد في دمائهم ... (جابر) ٢٤/٢
- أمر النبي برجم ماعز ولم يحضر ٤٢٩/٥
- أمر النبي برد المصرة بعد أخذ لبنها ورد عوضه ١٢٥/٣
- أمر النبي بشهداء أحد أن يردوا إلى مصارعهم ... ٦٢، ٦١/٢
- أمر النبي بشيرا برد ما وهب لولده النعمان ٦٠٠/٣
- أمر النبي بالصدقة، فقام رجل فقال : يا رسول الله عندى دينار ... (أبو هريرة) ٢١٥/٢
- أمر النبي بصلاة الجمعة والعيد خلف كل بر وفاجر ٤١٦/١
- أمر النبي بضرب الصبيان على الصلاة لعشر ... ٣١٨/٥
- أمر النبي بغسل بول الأعرابي ١٩١/١
- أمر النبي بغسل الذكر من المذى ١٩٤/١
- أمر النبي بقتل الأسودين في الصلاة ؛ الحية والعقرب ٣٩٣/١
- أمر النبي بقتل الكلب الأسود ٥١٦/٢

- أمر النبي بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد ... (ابن عباس) ٢٤/٢
- أمر النبي بلالا فأقام الفجر حين طلع الفجر ... (بريدة) ٢١٠/١
- أمر النبي بلالا فأقام المغرب حين غابت الشمس ... (بريدة) ٢٠٨ ، ٢٠٧/١
- أمر النبي بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام ولياليهن ...  
(عوف بن مالك) ٧٩/١
- أمر النبي بنى يياضة بإعطاء صدقاتهم سلمة بن صخر ١٩٤/٢
- أمر النبي بوضع الجوائح (جابر) ١١٢/٣
- أمر النبي ثابت بن قيس أن يأخذ من زوجته حديقته ولا يزداد ٤١٨/٤
- أمر النبي حمنة بنت جحش أن تجلس من كل شهر ستة أيام أو سبعة ١٧/٥
- أمر النبي سهلة بنت سهيل وحمنة بنت جحش بالجمع بين الصلاتين  
لأجل الاستحاضة ٤٦١/١
- أمر النبي عبد الرحمن أخوا عائشة فأعمرها من التمتع (عائشة) ٣١٩/٢
- أمر النبي فريعة بنت مالك بالاعتداد في المنزل الذي أسكنها فيه زوجها ٣٥/٥
- أمر النبي قيس بن عاصم أن يغتسل حين أسلم ١٢٦ ، ١٢٥/١
- أمر النبي كعب بن عجرة بالذبح والإطعام بالحديبية ٤٠٠/٢
- أمر النبي المتمتعين من أصحابه فأحرموا من مكة ٣١٨/٢
- أمر النبي من كل بدنة بيضة فجعلت في قدر فأكلها منها ... (جابر) ٤٨٠/٢
- أمر النبي هنداً أن تأخذ ما يكفي ولدها من مال أبيهم ١٠٣/٥
- أمرنا النبي أن نتصدق فوافق مالا عندي ... (عمر بن الخطاب) ٢١٧ ، ٢١٦/٢
- أمرنا النبي أن نخرج الصدقة مما نعهده للبيع (سمرة بن جندب) ١٦١/٢
- أمرنا النبي أن نخرجهن في الفطر والأضحى ؛ العواتق ، والحبيص ،  
وذوات الخدور ... (أم عطية) ٥١٧/١
- أمرنا النبي أن نرد على الإمام وأن يسلم بعضنا على بعض ٣٢٢/١
- أمرنا النبي أن نهتشرف العين والأذن ، ولا نضحى بمقابلة ... (علي) ٤٩٢/٢

- أمرنا النبي باتباع الجنائز وعبادة المريض (البراء) ٥/٢
- أمرنا النبي بصدقة الفطر عن الصغير والكبير ... (ابن عمر) ١٧٢/٢
- أمرنا النبي لما حللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ... (جابر) ٤٢٥/٢
- أمرني النبي أن أثوب في الفجر ، ونهاني أن أثوب في العشاء (بلال) ٢١٩/١
- أمرني النبي أن أستسلف إبلا ، فكنت آخذ البعير بالبعيرين إلى مجيء المصدق (عبد الله بن عمرو) ٩٧/٣
- أمرني النبي أن أقوم على بدنه ، وأن أقسم جلودها وجلالها ... (علي) ٤٩٤/٢
- إن أمشي ، فقد رأيت النبي يمشي ، وأنا شيخ كبير (ابن عمر) ٤٢٠/٢
- انتهى أبو بكره إلى النبي وهو راكع قبل أن يصله ... ٤٣٢/١
- انصرف النبي من صلاته ، وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين انطلق محيصة بين مسعود وعبد الله بن سهل إلى خير ، فتفرقا ٤٦٥/١
- في النخل ... (سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج) ٢٨٤/٥
- انكسر قرح النبي ، فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة (أنس) ٣٦/١
- انكسرت إحدى زندي ، فأمرني النبي أن أمسح عليها (علي) ٨٦/١
- إن الرجل يأتيني يلتمس من البيع ما ليس عندي ... (حكيم بن حزام) ٣٣، ٣٢/٣
- إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس كان على عهد النبي (ابن عباس) ٣٢٤، ٣٢٣/١
- إن سودة حين أسنت وفرقت أن يفارقها النبي قالت : يا رسول الله ، يومي لعائشة (عائشة) ٤٠٢، ٤٠١/٤
- إن الناس كثروا عليه ، يقولون : هذا محمد ، هذا محمد . حتى خرج العواتق من البيوت ... (ابن عباس) ٤١٦، ٤١٥/٢
- إن النبي دخل مكة ارتفاع الضحى ، فأناخ راحلته ... (جابر) ٤٠٤/٢
- إن النبي لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة (الفضل) ٤٣٧/٢
- إن النبي لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على ركعتي

- ٣٣٢/١ الفجر ( عائشة )
- إن النبي نحر عن آل محمد في حجة الوداع بقرة واحدة ...
- ٤٧٩/٢ ( عائشة )
- إن النساء في عهد النبي كن إذا سلمن من المكتوبة قمن ...
- ٣٢٥/١ ( أم سلمة )
- إنا كنا لا نأتى الختان على عهد النبي ولا ندعى إليه ( عثمان بن
- ٣٧٤/٤ أبى العاص )
- إنا نصيب النساء ونحب الأئمان أفنعزل عنهن ؟ ( أبو سعيد
- ٦٠٩ ، ٦٠٨/٤ الخدرى )
- ٦٠٥/٣ إنما العمرى التى أجاز النبي أن يقول : هى لك ولعقبك ( جابر )
- إنها ليلة سبع وعشرين ، أخبرنا النبي أنها ليلة صبيحتها تطلع الشمس
- ٢٧١/٢ ليس لها شعاع ... ( أبى بن كعب )
- إنى أتيت النبي فقلت : يا رسول الله ، إن أبى شيخ كبير ، لا
- ٣٠٥/٢ يستطيع الحج ، ولا العمرة ... ( أبو رزين )
- ١٤١/٥ أهدت يهودية للنبي بخير شاة مصلية فأكل منها النبي وأصحابه ...
- أهدى الصعب بن جثامة إلى النبي حمارا وحشيا فرده عليه ...
- ٣٦٤/٢ ( ابن عباس )
- أهدى النبي فى حجته مائة بدنة
- ٤٧١/٢ أهديت للنبي أختان ، مارية وسيرين ...
- ٣٢/٣
- ٣٣١/٢ أهللنا بعمرة ثم قال رسول الله ... ( عائشة )
- أهللنا بعمرة ، فقدمنا مكة وأنا حائض ... فشكوت ذلك إلى النبي ...
- ٣٣٧/٢ ( عائشة )
- ٣٤٤/٢ أوجب النبي الإحرام حين فرغ من صلاته ... ( ابن عباس )
- ١/٢ ، ٣٤٤/١ أوصانى خليلي بثلاث ؛ صيام ثلاثة أيام من كل شهر ... ( أبو هريرة )



أوصى رجل لرجل بسهم من ماله ، فأعطاه النبي سدس المال

٣٥/٤

(ابن مسعود)

٧٨/٤

أول جدة أطعمت السدس أم أب مع ابنها (ابن مسعود)

٧٩ ، ٧٨ / ٤

أول جدة أطعمها النبي السدس الجدة مع ابنها وابنها حى (ابن مسعود)

٨٢/٢

أينفع أُمى إن تصدقت عنها ؟ (سعد بن عباد)

## (ب)

٤٣٥/٢

بات النبي بمزدلفة

بارز حمزة وعلى وعبيدة بن الحارث عتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن

٤٩٩/٥

عتبة بأمر رسول الله

٢٧٢/٥

بارز عامر بن الأكوع مرحبا يوم خيبر ، فرجع سيفه على نفسه ...

٥٥/٣

باع جابر النبي جملا واشترط ظهره إلى المدينة

٨/٣

باع النبي حلسا وقدحا

٨/٣

باع النبي مدبرا

٧٧/٢

برئ النبي من الصالقة والحالقة والشاقة (أبو موسى)

٩٤/٦

بعث النبي رجلا من الأزد ، يقال له ابن اللثبية على الصدقة ...

٢٠٦ ، ٢٠٥ / ٢

بعث النبي رجلا من بنى مخزوم على الصدقة ... (أبو رافع)

٥٣٠/٥

بعث النبي السرايا من المدينة فلم يشاركهم أهل المدينة فى غنائمهم

بعث النبي عبد الله بن رواحة فى سرية ، فوافق ذلك يوم الجمعة ...

٤٩٨/١

(ابن عباس)

٨٣/٦

بعث النبي عليا إلى اليمن للقضاء

١٩٤/٢

بعث النبي عمر ساعيا ، ولم يجعل له أجرة ، فلما جاء أعطاه

١٨٦/٢

بعث النبي عمر وعمله وكان غنيا

- بعث النبي معاذًا إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل حالم دينارًا ... ٥/٥٨٢، ٥٨٧
- بعثنى النبي أصدق أهل اليمن ... (معاذ) ٢/١١٣
- بعثنى النبي إلى خالد بن سفيان الهذلي لأقتله ... (عبد الله بن أنيس) ١/٢٦٤
- بعثنى النبي إلى رجل نكح امرأة أبيه من بعده ... (البراء) ٥/٣٨٣
- بيننا أنا أصلى مع النبي ، إذ عطس رجل من القوم ... (معاوية بن الحكم السلمي) ١/٣٦٨، ٣٦٩
- بيننا أنا أمأشى النبي إذ حانت منه نظرة ، فإذا رجل يمشى فى القبور عليه نعلان ... (بشير بن الخصاصية) ٢/٨١
- بيننا النبي يخطب ، إذا هو برجل قائم ... (ابن عباس) ٦/٦٨
- بيننا النبي يوما بارزا للناس ، إذ أتاه رجل فقال : يا رسول الله ، ما الإسلام ؟ (أبو هريرة) ٢/٢١٩
- بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحلته فمات ... (ابن عباس) ٢/٣٥
- بينما النبي يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل فقال : يا رسول الله ، هلك الكراع ... (أنس) ١/٥٠٥

## (ت)

- تحملت حمالة ، فأتيت النبي أسأله فيها ... (قبيصة بن المخارق) ٢/٢٠٠
- تداعى رجلان دابة ليس لأحدهما بينة ، فجعلها النبي بينهما (أبو موسى الأشعري) ٦/١٥٤
- تداعى رجلان عينا لم يكن لواحد منهما بينة ، فأمرهما النبي أن يستهما على اليمين ... (أبو هريرة) ٦/١٥٤
- ترأى الناس الهلال ، فأخبرت النبي أنى رأته ... (ابن عمر) ٢/٢٢٨
- ترك تحت النبي قطيفة كان يفرشها ٢/٦٦
- ترك رجل موضع ظفر من قدمه ، فأبصره النبي ... ١/٦٧

- ٦٢/٢ ترك النبي عند رأس عثمان بن مظعون صخرة ...
- ٩٥/١ ترك النبي الوضوء مما غيرت النار
- ٢٩٥/٤ تزوج النبي امرأة من بني غفار ، فرأى بكشحتها يابضا ...
- ٧٨/٥ تزوج النبي عائشة فلم ينفق عليها حتى أدخلت عليه
- تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب ، فجاءت أمة سوداء ، فقالت :
- ٢١٣/٦ أَرْضَعْتَكُمَا ... (عقبة بن الحارث)
- تصدق على أبي بيعض ماله ، فقالت أُمى عمرة بنت رواحة : لا أرضى
- ٥٩٤/٣ حتى تشهد عليها رسول الله (النعمان بن بشير)
- تظاهر منى أوس بن الصامت ، فجئت النبي أشكو إليه ... (خولة بنت
- ٥٥٩/٤ مالك)
- ٣٦٧/١ تكلم النبي وأبو بكر وعمر وذو اليمين ثم أتموا صلاتهم
- ٤٢١/٢ تمتع الناس مع النبي بالعمرة إلى الحج ... (ابن عمر)
- ١١١/٥ تنازع علي وجعفر وزيد بن حارثة في حضانة ابنة حمزة
- ٥٤٣/٥ تناول النبي بيده وبرة من بعير ... (جبير بن مطعم)
- ٨٤/١ توضع النبي فمسح بناصيته وعلى العمامة والخفين (المغيرة)
- ٦٩/١ توضع النبي مرة مرة
- ٣٤/١ توضع النبي من إداوة
- ٣٣/١ توضع النبي من تور من حجارة
- ٣٣/١ توضع النبي من تور من صفر
- ٣٣/١ توضع النبي من قرية
- ٨٢/١ توضع النبي ومسح على الخفين والعمامة (المغيرة)
- ٥٢/٢ توفي رجل من جهينة يوم خيبر ، فذكر للنبي ... (زيد بن خالد)

### (ث)

ثلاث ساعات كان النبي ينهانا أن نصلى فيهن ... (عقبة بن عامر) ٢٦٨/١، ٢٦٩،

٧٠، ٢١/٢

ثم رجع النبي إلى الركن فاستلمه ، ثم خرج من الباب ... (جابر) ٤١١/٢

ثم نزل النبي إلى المروة ، حتى إذا انصبت قدماه ، رمل ... (جابر) ٤١٨/٢، ٤١٩

### (ج)

جاء أبو بصير إلى النبي في صلح الحديبية ، فجاء الكفار في طلبه ... ٥٧٦/٥

جاء رجل إلى النبي فقال : إن امرأتى جاءت بولد أسود ... (أبو هريرة) ٦٠٩/٤

جاء رجل إلى النبي فقال : إني لا أستطيع أن آخذ شيئا من القرآن فعلمني ما يجزئني ... (عبد الله بن أبي أوفى)

جاء رجل إلى النبي فقال : إني وجدت امرأة في البستان فأصبت منها

كل شيء غير أني لم أنكحها ... (ابن مسعود) ٣٩٤/٥

جاء رجل إلى النبي فقال : جئت أبايك على الهجرة ، وتركت أبوي

يكيان ... (عبد الله بن عمرو) ٤٥٨/٥

جاء رجل إلى النبي فقال يارسول الله أجاهد ؟ (ابن عباس) ٤٥٧/٥

جاء رجل إلى النبي فقال : يارسول الله ، إن قتلت في سبيل الله كفر

الله خطاياي ؟ (أبو قتادة) ٤٥٨/٥، ٤٥٩

جاء رجل إلى النبي ، فقال : يارسول الله ، ما يوجب الحج ؟...

(ابن عمر) ٣٠١/٢

جاء رجل فقال : يارسول الله ، وقعت على امرأتى وأنا صائم ؟

(أبو هريرة) ٢٤٦/٢

جاء ركب إلى النبي ، فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس ... ٥١٤/١

جاء ماعز والغامدية مقرين تائبين فأقام النبي عليهما الحد ٣٤٢/٥

جاءت امرأة إلى النبي تسأل عن الغسل من الحيض ١٣٣/١، ١٣٤

- جاءت امرأة إلى النبي فقالت : يا رسول الله ، يريد زوجي أن يذهب  
بأبني ... ( أبو هريرة ) ١١٤/٥
- جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي فقالت : يا رسول الله ، ما أنقم  
على ثابت في دين ولا خلق ... ٤٠٦/٤
- جاءت امرأة سعد بن الربيع بابتيتها إلى النبي ، فقالت : يا رسول الله ،  
هاتان ابنتا سعد ... ( جابر بن عبد الله ) ٧٩/٤
- جاءت امرأة للنبي فقالت : إني وهبت نفسي لك ... ( سهل بن سعد ) ٣٢٧/٤
- جاءت امرأة من بني يياضة بنصف وسق شعير ... ( أبو يزيد المديني ) ٥٧٠/٤
- جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميراثها ... فقال المغيرة بن شعبه :  
حضرت رسول الله أعطاهما السدس ... ( قبيصة بن ذؤيب ) ٧٧،٧٦/٤
- جاءت هند إلى النبي فقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح ...  
جافى النبي عضديه عن إبطيه ( أبو حميد ) ٣٠٦/١
- جدّ النبي في السير حين بلغه قول عبد الله بن أبي : ليخرجن الأعز  
منها الأذل ... ٤٧٣/٥
- جرت السنة من عهد النبي أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود ...  
( الزهري ) ٢١٨/٦
- جعل رجل ناقة له في سبيل الله ، فأرادت امرأته الحج ؛ فقال لها النبي ... ٢٠١/٢
- جعل عمر عليه أن يعتكف في الجاهلية ، فسأل النبي ... ( ابن عمر ) ٢٧٧/٢
- جعل النبي بنت حمزة عند خالتها وهي مزوجة ١١٢/٥
- جعل النبي الثلث والربع وسلب المقتول ٥١١/٥
- جعل النبي دية المقتولة على عاقلتها ... ( جابر ) ٢٧٥/٥
- جعل النبي عام خبير على كل عشرة عريفا ٥٥٠/٥
- جعل النبي الغنل من البول مرة ( ابن عمر ) ١٩٤/١
- جعل النبي في الآبق إذا جاء به خارجا من الحرم دينارا ٤٢٢/٣

- ٥٢٣/٥ جعل النبي للفرس سهمين
- ٣٨٧/١ جعل النبي يصلى وهو يلتفت إلى الشعب ... (سهل بن الحنظلية)
- ٤٢٦/٥ أربعين ... (حضير بن المنذر)
- ٤٦١، ٤٦٠/١ جمع النبي بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، بالمدينة من غير خوف ولا مطر (ابن عباس)
- ٥٢٩/١ جهر النبي فى صلاة الكسوف (عائشة)
- ٣٤، ٣٣/٥ جئت إلى النبي فأخبرته أن زوجى خرج فى طلب أعبده له ... (فريضة بنت مالك)

## (ح)

- ٤٨٨، ٤٨٧/٥ حاصر النبي أهل الطائف ، فلم ينل منهم شيئا ...
- ٤٩١، ٤٩٠/٥ حاصر النبي بنى قريظة ، فأسلم ابنا سعية
- ٤٠٥/٢ حتى أتينا البيت مع النبي ، استلم الركن ، فرمل ثلاثا ... (جابر)
- ٣٣٢/٢ حج جابر مع النبي وقد أهلوا بالحج مفردا ...
- ٣٥٧، ٣٥٦/٢ حججت مع النبي حجة الوداع فرأيت أسامة وبلا ، وأحدهما آخذ بخطام ناقة النبي ... (أم الحصين)
- ٢٦٤/٢ حججت مع النبي فلم يصمه ، ومع أبى بكر فلم يصمه ...
- ٢٢٩/٢ (ابن عمر)
- ٣٨٢/٣ حجر النبي على معاذ وباع ماله (كعب بن مالك)
- ١٢٢ حجج أبو طيبة النبي ، فأعطاه أجره ...
- ٤٨٠/٥ حرق النبي نخل بنى النضير ... (ابن عمر)
- ٢٨٩/٤ حرم النبي متعة النساء (الربيع بن سبرة عن أبيه)

- ٢٤٢/١ حسر النبي الإزار عن فخذيه يوم خيبر (أنس)
- ٢٠٦، ٢٠٥/٥ حفر قوم من أهل اليمن زبية للأسد ، فاجتمع الناس على رأسها ، فهوى فيها واحد ف جذب ثانيا ... ( حنث الصنعاني )
- ٢٩٤/١ حفظ سمرة عن النبي سكتين ؛ سكتة إذا كبر ... ( سمرة )
- ٣٣١/١ حفظت من النبي عشر ركعات ... ( ابن عمر )
- ١٣٢/٣ حكم النبي في الدية بأربعين خلفه ...
- ٤٤٢/٢ حلق النبي جميع رأسه
- ٥٦٢/٣ حمى النبي النقيع لخليل المسلمين
- ١٩٨/٢ حين أفاء الله على رسوله أموال هوازن ، طفق النبي يعطى رجالا من قریش ... ( أنس )
- ٤٠٥/٢ حين قدم النبي مكة توضاً ، ثم طاف بالبيت ( عائشة )
- ٥٣٠/٥ حين هزم النبي هوازن بحنين أسرى قبل أوطاس سرية ...

## (خ)

- ٥٦٧/٢ خاصم رجل من الأنصار الزبير إلى النبي في شراج الحرة ...
- ١٤٨/١ خرج رجلان في سفر ، فحضرت الصلاة ، وليس معهما ماء ، فتيمما صعيدا طيبا ... ثم أتيا النبي فذكرا ذلك له ... ( عطاء بن يسار )
- ٥٢٦/٥ خرج صفوان بن أمية مع النبي يوم حنين وهو على شركه ، فأسهم له خرج علينا النبي ، فقلنا : يا رسول الله ، قد علمنا كيف نسلم
- ٣١٦/١ عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ ( كعب بن عجرة )
- ٥٣٧/١ خرج النبي إلى الاستسقاء ، فتقدم فصلي ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، فلما قضى صلاته استقبل القوم بوجهه ... ( أنس )
- ٤٧١/٥ خرج النبي إلى بدر ، فتبعه رجل من المشركين ... ( عائشة )
- خرج النبي إلى للمصلى يستسقى ، فاستقبل القبلة ودعا ، وحول رداءه ،

- ٥٣٩/١ وجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن (عبد الله بن زيد)
- ٢٢٦/٢ خرج النبي عام الفتح، فصام حتى بلغ كراع الغميم ... (جابر)
- ٤٣٥/٣ خرج النبي على أصحاب له يتناضلون ...
- خرج النبي للاستسقاء متبذلاً، متواضعاً، متخشعاً، متضرعاً، حتى أتى
- ٥٣٥/١ المصلى ... (ابن عباس)
- خرج النبي معتمراً، فحالت كفار قريش بينه وبين البيت، فنحر هديه وحلق رأسه بالحدادية (ابن عمر)
- ٤٦٧، ٤٠١/٢
- ٤٦٨
- ٥٣٣/١ خرج النبي يستسقى، فتوجه إلى القبلة يدعو ... (عبد الله بن زيد)
- خرج النبي يوماً، فصلى على أهل أحد صلاته على الميت ...
- ٢٣/٢ (عقبة)
- خرج النبي يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها
- ٥٢٢/١ (ابن عباس)
- خرجت مع النبي في عمرة رمضان، فأفطر وصمت، وقصر
- ٤٥١/١ وأتممت ... (عائشة)
- خرجنا مع النبي، فمننا من أهل بعمرة، ومننا من أهل بحج وعمرة ...
- ٣٢٨/٢ (عائشة)
- خرجنا نريد النبي ومعنا وائل بن حجر، فأخذه عدو له ... (سويد بن)
- ٣٢/٦ حنظلة)
- خسفت الشمس على عهد النبي، فبعث منادياً فنادى: الصلاة
- ٥٢٧/١ جامعة ... (عائشة)
- خسفت الشمس في حياة النبي، فخرج إلى المسجد فقام وكبر ...
- ٥٢٩، ٥٢٨/١ (عائشة)



- ٤٤٤/٢ خطبنا النبي يوم النحر ... (ابن عمر)
- ٢٣٧/١ خلع النبي نعليه في الصلاة ... (أبو سعيد)
- ٥٩/١ خلل النبي لحيته
- ٤٦٩/٥ خندق النبي على المدينة في غزوة الأحزاب
- ٢٥٣/٤ خير النبي بريرة حين عتقت تحت العبد
- ١٢٠/٣ خير النبي بين إمساك المصرة بغير شيء، وردھا مع التمر
- ١١٤/٥ خير النبي غلاما بين أبيه وأمه (أبو هريرة)
- ٤٥٠/٤ خيرنا النبي أفكان طلاقا؟ (عائشة)

### (د)

- ٣٧٣/٢ دخل أصحاب النبي في عمرة القضية متقلدين سيوفهم
- دخل رجل المدينة ، وذكر أن وراءه مالا ، فداينه الناس ، ولم يكن وراءه
- ٢٢٦/٣ مال ، فسماه النبي سرقا ...
- ٥٤٠/١ دخل رجل يوم الجمعة والنبي يخطب ...
- دخل على أزواج النبي مخنث ... فدخل علينا النبي وهو ينعت
- ٢١٨/٤ امرأة ... (عائشة)
- دخل على النبي حين توفي أبو سلمة ، وقد جعلت على عيني صبيرا ...
- ٤٢/٥ (أم سلمة)
- ٢٣٧/٢ دخل على النبي ذات يوم ... (عائشة)
- دخل على النبي ذات يوم بعد العصر ، فصلى ركعتين ...
- ٢٧٣/١ (أم سلمة)
- ٣٤٥/١ دخل النبي بيتي يوم فتح مكة ، فصلى ثمان ركعات ... (أم هانئ)
- ٢٧٠/٢ دخل النبي على جويرة بنت الحارث يوم الجمعة وهي صائمة ...
- ٧٦/٢ دخل النبي على سعد بن عباد فوجده في غاشيته ، فبكى ...

- دخل النبي على ضباعة بنت الزبير ، فقالت : يا رسول الله ، إني أريد  
الحج وأنا شاكية ... (عائشة) ٣٢٨/٢
- دخل النبي في صلاة أبي بكر ، ولم يكن معه ، فأخذ من حيث انتهى  
إليه أبو بكر ٣٨٥/١
- دخل النبي مسرورا تبرق أسارير وجهه ... (عائشة) ٤٧١/٣
- دخل النبي مكة من الثنية العليا التي بالطحاء ، وخرج من الثنية السفلى  
(ابن عمر) ٤٠٣/٢
- دخل النبي مكة يوم الفتح وعلى رأسه المغفر ٢٩٨/٢
- دخل النبي يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة (مريدة العصري) ٣٨، ٣٧/١
- دخلت أسماء بنت أبي بكر على النبي في ثياب رقاق ، فأعرض  
عنها ... ٢١٧/٤
- دخلت ناقة للبراء حائط قوم ، فأفسدت فيه ، فقضى النبي أن على أهل  
الأموال حفظها بالنهار ... (حرام بن سعد) ٤٥٠/٥
- دعا النبي بالهلال ، فأخذ بشق رأسه الأيمن ، فحلقه ، ثم الأيسر  
(أنس) ٤٤٠/٢
- دعا يهودى النبي إلى خبز شعير ، وإهالة سنخة فأجابه (أنس) ٣٦٩/٤
- دفع النبي خير إلى يهود على أن يعملوها من أموالهم ٣٧٢/٣
- دفع النبي خير على أن يعملوها ويزرعوها ... ٣٧٥/٣
- دفع النبي خير معاملة ٣٧٥/٣
- دفع النبي نخل خير وأرضها إليهم على أن يعملوها من أموالهم  
(ابن عمر) ٣٧٥/٣
- دفن النبي ذا البجادين ليلا ٧٠/٢
- دفن النبي في البيت كراهة أن يتخذ قبره مسجدا ... (عائشة) ٦١/٢
- دفن النبي ليلا ٧٠/٢

- ٦١/٢ دفن النبي وأبو بكر وعمر في بيت  
دلى جراب من شحم يوم خير ، فأتيته ، فالتزمته ، فالتفت ، فإذا النبي  
يبتسم ... (عبد الله بن مغفل)
- ٥٠٣ ، ٥٠٢/٥

## (ذ)

- ٥٠٩/٢ ذبح النبي الكبشين اللذين ضحى بهما  
٥٣٢/٢ ذكر القنفذ عند النبي ... (أبو هريرة)  
ذكرت فاطمة بنت قيس أن معاوية وأبا جهم خطباها فأمرها النبي أن  
٣٩/٣ تنكح أسامة  
ذكرت لابن عباس إهلال النبي ، فقال : أوجب النبي حين فرغ من  
٣٢٧/٢ صلاته ...  
ذهب النبي إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ... (سهل بن  
٤٠٤/١ سعد)

## (ر)

- ٣٢٥/٢ رأى زيد بن ثابت النبي تجرد لإهلاله واغتسل  
٦٨/٢ رأى سفيان التمار قبر النبي مسنما  
٣٨٩/١ رأى النبي رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ، ففرج بين أصابعه  
١٤٣/١ رأى النبي رجلا معتزلا لم يصل مع القوم ... (عمران بن حصين)  
٤٧٣/٢ رأى النبي رجلا يسوق بدنة ... (أبو هريرة)  
٢٧٤ ، ٢٧٣/١ رأى النبي رجلا يصلي بعد الصبح ركعتين ... (قيس بن عمرو)  
رأى النبي رجلا يصلي خلف الصف وحده ، فأمره أن يعيد (وابص  
٤٣١/١ ابن معبد)  
رأى النبي رجلا يصلي وفي رجله لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء ...  
٦٩ ، ٦٨/١

- رأى النبي في إبل الصدقة ناقة كوماً ، فسأل عنها ... ( قيس بن أبي حازم ) ١٩٢/٢
- رأى النبي نخامة في قبلة المسجد ، فأقبل على الناس ... ( أبو هريرة ) ٣٩٤/١
- رأى النبي نساءً في جنازة ... ٥٥/٢
- رأيت الذين يشتررون الطعام مجازفة يضربون على عهد النبي ... ( ابن عمر ) ٤٢/٣
- رأيت عمر بن الخطاب قبل الحجر ، قال : إني لأعلم أنك حجر ( أسلم ) ٤٠٦/٢
- رأيت النبي بال ، ثم توضأ ، ومسح خفيه ( جرير ) ٧٥/١
- رأيت النبي على حاجته ، مستقبل الشام ، مستدير الكعبة ( ابن عمر ) ١١٠/١
- رأيت النبي قام على المنبر فكبر ، وكبر الناس وراءه ، ... ( سهل ) ٤٣٦/١
- رأيت النبي ما لا أحصى يتسوك وهو صائم ( عامر بن ربيعة ) ٤٨ ، ٤٧/١
- ٢٥٦/٢
- رأيت النبي مسح على عمامته وخفيه ( عمرو بن أمية ) ٨٢/١
- رأيت النبي وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة ( ابن عمر ) ٥٨/٢
- رأيت النبي وضع قمره على كسرة ( يوسف بن عبد الله بن سلام ) ٤٥/٦
- رأيت النبي يأكل الدجاج ( أبو موسى ) ٥٢٦ ، ٥٢٥/٢
- رأيت النبي يرمى على راحلته يوم النحر ( جابر ) ٤٣٦/٢
- رأيت النبي يسلم حتى يرى بياض خده عن يمينه وعن يساره ( ابن مسعود ) ٣١٩/١
- رأيت النبي يصلي حيال الحجر والناس يمرون بين يديه ( المطلب ) ٤٤٤/١
- رأيت النبي يصلي في ثوب واحد ... ( عمر بن أبي سلمة ) ٢٤٦/١
- رأيت النبي يطوف بالبيت ، ويستلم الركن بمحجن معه ، ويقبل المحجن ( ابن عباس ) ٤٠٦/٢

رأيت النبي يفصل بين المضمضة والاستنشاق (جد طلحة بن

٥٩/١

مصرف)

٨١/١

رأيت النبي يمسح على الخفين على ظاهرهما (المغيرة)

٨١/١

رأيت النبي يمسح على ظاهر خفيه (على بن أبي طالب)

رأينا النبي يخطب بين أوسط أيام التشريق ، ونحن عند راحلته  
(رجلان)

٤٥٣/٢

من بني بكر)

٤٥٠، ٤٤٩/٢

رجع النبي إلى منى ، فمكث بها ليلالي أيام التشريق يرمى الجمرة إذا  
زالت الشمس ... (عائشة)

٤٥٠/٢

رجعنا من الحجة مع النبي بعضنا يقول : رميت بست ... (سعد)

٣٩٦/٥

رجم النبي امرأة فحفر لها إلى التندوة

٢٥٥/٦

رجم النبي ماعزا والغامدية والجهنية بإقرارهم

٣٩٠/٥

رجم النبي ماعزا والغامدية ولم يجلد هما

رخص لنا النبي فى العصا والسوط والحبل وأشباهه ، يلتقطه الرجل ...

٤٤٧/٣

( جابر )

٩٥/٣

رخص النبي فى العرايا أن تباع بخرصها كيلا

رخص النبي فى العرية فى خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق

٩٣/٣

(أبو هريرة)

٤٥٢، ٤٥١/٢

رخص النبي لرعاة الإبل أن يرموا يوم النحر ... (عاصم بن عدى)

٣٧/١

رخص النبي لعرفجة بن أسعد أن يتخذ أنفاً من ذهب

رخص النبي للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليلالي منى من أجل

٤٤٨/٢

سقايته (ابن عمر)

١٢١/٦

رد النبي اليمين على صاحب الحق

١٨٢/٦

رد النبي اليمين على طالب الحق

- رضّ النبي رأس اليهودى بين حجرين ١٧٦/٥
- رضخ النبي رأس يهودى رضخ رأس جارية بين حجرين ١٧٤، ١٧٣/٥
- رفع قبر النبي عن الأرض قدر شبر ٦٧/٢
- رفعت امرة صيبا ، فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ ( ابن عباس ) ٣٠٦/٢
- ركب أبو بصرة الغفارى فى سفينة من القسطاط فى شهر رمضان ، ٢٢٥/٢
- فدفع ، ثم قرب غدائه ... قال : أترغب عن سنة رسول الله ؟
- ركب النبي فضلى بمنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم ٢٢٥/٢
- مكث قليلا حتى طلعت الشمس ... ( جابر ) ٤٢٦، ٤٢٥/٢
- رمى النبي بالحصى وأمر بلقطه من غير المرمى ٤٣٨/٢
- رمى النبي بسبع ٤٥٠/٢
- رمى النبي سبع رميات ٤٣٨/٢
- رمى النبي من بطن الوادى ، ثم انصرف إلى المنحر ... ( جابر ) ٤٣٩/٢
- رهن النبي درعه على شعير أخذه لأهله ١٧١/٣

## (ز)

- زجر النبي عن الدفن ليلا ٧١/٢
- زنت جارية للنبي ، فأمرنى أن أجعلها فإذا هى حديثة عهد بنفاس ... ٣٩٦/٥
- ( على )
- زوج أبو بكر الصديق عائشة للنبي وهى ابنة ست ... ٢٤٣/٤
- زوج قدامة بن مظعون ابنة أخيه من عبد الله بن عمر ، فرفع ذلك إلى ٢٤٥/٤
- النبي ...
- زوج النبي أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس الفهرية القرشية ٢٥٠/٤
- زوج النبي رجلا على سورة من القرآن ٣٣٦/٤
- زوج النبي زيدا مولاه ابنة عمته زينب بنت جحش ٢٥٠/٤

## (س)

- ٤٢٦/٣ سابق سلمة بن الأكوع رجلا من الأنصار بين يدي النبي  
سابق النبي بين الخيل المضمرة من الحفياء إلى ثنية الوداع ...
- ٤٢٥/٣ (ابن عمر)  
سابق النبي عائشة على قدميه
- ٤٢٥/٣ ساق النبي هديا فتحره وحل قبل يوم النحر
- ٤٦٧/٢ سأل أبو طلحة النبي عن أيتام ورثوا خمرًا
- ١٨٨/١ سأل أعرابي النبي عن الفرائض ...
- ٤١٤/٢ سأل أعرابي النبي عن الوضوء، فأراه ثلاثًا ثلاثًا
- ٧٠/١ سأل ثابت بن قيس بن شماس النبي أن يهب له الزبير بن باطا ...
- ٤٩٠/٥ سأل رجل من مزينة النبي عن الثمار ... (عبد الله بن عمرو)
- ٣٥٦/٥ سأل رجل النبي، أنتوضأ من لحوم الغنم؟ (جابر بن سمرة)
- ٩٤/١ سأل رجل النبي عن المباشرة للصائم فرخص له ... (أبو هريرة)
- ٢٥٧/٢ سأل رجل النبي، فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، أفنتوضأ بماء البحر؟ (أبو هريرة)
- ٦،٥/١ سأل العباس النبي أن يرخص له في أن يجعل الصدقة قبل أن تحل ...
- ١٨١/٢ سأل الفضل بن عباس وعبد المطلب بن ربيعة النبي فقالا: يا رسول الله، لو بعثتنا على هذه الصدقة ...
- ١٨٧/٢ سأل النبي أبا قتادة عن الدينارين اللذين ضمنهما ... (جابر)
- ٢٩٨/٣ سأل اليهود النبي أن يقرهم بخير على أن يعملوها، ويكون للنبي شطر ما يخرج منها ... (ابن عمر)
- ٣٦٨/٣ سألت امرأة النبي عن أبيها، مات ولم يحج ... (ابن عباس)
- ٣١٢/٢ سألت عائشة، بأي شيء كان يبدأ النبي إذا دخله بيته؟ (شريح بن هانئ)
- ٤٦/١

سألت عائشة عن صدق النبي ، فقالت : ثنتا عشرة أوقية ونش ...

٣٢٨/٤ (أبو سلمة)

سألت النبي أي الذنب أعظم ؟ (عبد الله بن مسعود)

٣٧٥/٥ سألت النبي عن التفات الرجل في الصلاة (عائشة)

٣٨٧/١ سألت النبي عن الضبع (جابر)

٥٢٧/٢ سجد النبي بعد السلام والكلام

٣٨٢/١ سجد النبي بعد السلام والكلام

٨/٢

سجى النبي ببرد حيرة

٣٣٣/٥ سحر ليبيد بن الأعصم النبي فلم يقتله

سُحر النبي حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء ، وما يفعله ...

٣٣١/٥ (عائشة)

سرت مع النبي في غزوة ، فقام يصلي ، فتوضأت ، ثم جثت حتى

٤٢٩/١ قمت عن يساره ... (جابر)

سرنا مع النبي يوم حنين ، فأطنبنا السير ، فلما أصبحنا خرج النبي

٤٧٥ ، ٤٧٤/٥ إلى مصلاه ... (سهل ابن الحنظلية)

٤٢٠/٢ سعى النبي راكبا

٦٨/٢ سل النبي سعدًا ورش على قبره ماء (أبو رافع)

٦٥/٢ سل النبي من قبل رأسه

١١٣/١ سلم رجل على النبي وهو يبول ، فلم يرد عليه حتى توضأ

٤٧/٢ سلم النبي على الجنازة تسليمة واحدة (عطاء بن السائب)

٣١٤/٢ سمع النبي رجلا يقول : ليبيك عن شبرمة ... (ابن عباس)

سمعت النبي يسأل عن الدار من ديار المشركين ، نبيتهم فتصيب من

٤٧٨/٥ نسائهم وذرائعهم ؟ (الصعب بن جثامة)

٤٩٥/١ سمعت النبي يقرأ بسورة الجمعة والمنافقين في الجمعة (أبو هريرة)

٤٩٩/٢ سمى النبي ولده إبراهيم ليلة ولد



- السنة شاتان مكافئتان عن الغلام، وعن الجارية شاة (عائشة) ٤٩٨/٢  
السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة، ...  
(عائشة) ٢٨٥/٢
- السنة في حريم القلب العادى خمسون ذراعاً (سعيد بن المسيب) ٥٥٢/٣  
السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام، ثم يقرأ بفاتحة  
الكتاب ... (أبو أمامة بن سهل) ٤٤/٢
- السنة للمعتكف أن لا يمس امرأة ولا يباشرها (عائشة) ٢٨٩/٢  
السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة (على) ٢٨٤/١
- سئل النبي: أنتوضأ بما أفضلت الحمر؟ (جابر) ٢٩/١  
سئل النبي أى الأعمال أفضل؟ (أبو هريرة) ٤٦٠/٥  
سئل النبي: أى الصدقة أفضل؟ (أبو هريرة) ٥٩٣/٣  
سئل النبي عن الأمة تزنى ولم تحصن ٣٩١/٥
- سئل النبي عن بيع الرطب بالتمر (سعد بن أبى وقاص) ٩٢/٣  
سئل النبي عن تقطيع قضاء رمضان ... (محمد بن المنكدر) ٢٥١/٢  
سئل النبي عن الثمر المعلق (عبد الله بن عمرو) ٥٣٨/٢  
سئل النبي عن حق الإبل ٤٩٠/٣
- سئل النبي عن الحياض التى بين مكة والمدينة، تردّها السباع والكلاب  
والحمر (أبو سعيد الخدرى) ٢٨/١
- سئل النبي عن الرجل يقول: هو يهودى. أو: نصرانى ... (زيد بن  
ثابت) ١٩/٦
- سئل النبي عن الرجل يمس ذكره وهو فى الصلاة؟ (طلق بن على) ٩٦، ٩٥/١  
سئل النبي عن الشاة [ اللقطة ] (زيد بن خالد) ٤٥٧/٣  
سئل النبي عن صيد المعارض (عدى بن حاتم) ٥١٩/٢  
سئل النبي عن ضالة الإبل (زيد بن خالد) ٤٥٦/٣

سئل النبي عن لقطة الذهب والورق (زيد بن خالد الجهني) ٤٤٨/٣

## (ش)

- شد أبو قتادة على حمار وحشى ، فقتله ، فقال النبي ... ٥١٩، ٥١٨/٢
- شرب النبي فى الطواف ٤١٠/٢
- شغل المشركون النبي عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، ثم أمر بلالاً ، فأذن ثم أقام ... ( ابن مسعود ) ٢٢٠/١
- شفع النبي إلى كعب بن مالك فى أن يحط عن ابن أبى حدرد بعض دينه ١١٥/٦
- شكا رجل إلى النبي الشدة والجهد ... (أنس) ٣٩/٣
- شكا عبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، القمل إلى النبي ، فرخص لهما فى قمص الحرير (أنس) ٢٥١/١
- شكت حمنة بنت جحش للنبي كثرة الدم ١٧٦/١
- شكونا إلى النبي حر الرضاء فى جباهنا وأكفنا ، فلم يشكنا (خباب) ٣٠٥/١
- شهد أعرابى عند النبي برؤية الهلال ... ١٠١/٦
- شهد ابن مسعود لسهيل ابن يضاء أنه سمعه يذكر الإسلام ... ٤٩٢/٥
- شهد صفوان بن أمية حينما مع النبي وهو على شركه ٤٧٢/٥
- شهدت خبير مع سادتي ، فكلموا فى النبي ، فأمرنى ، فقلدت سيفاً ... (عمير مولى أبى اللحم) ٥٢٥/٥
- شهدت العيد مع عمر بن الخطاب ، فقال : هذان يومان نهى النبي عن صيامهما ... (أبو عبيد مولى ابن أزهر) ٢٦٨/٢
- شهدت الفتح مع النبي ، فكان لا يصلى إلا ركعتين ... (عمران بن حصين) ٤٥٠/١
- شهدت مع النبي صلاة الخوف ، فصفا خلفه صفين ... (جابر) ٤٧٢ ، ٤٧١/١
- شهدت مع النبي عيدين اجتماعاً فى يوم ، فصلى العيد ، ثم رخص فى

- الجمعة ... ( زيد بن أرقم ) ٥١٠/١  
 شهدت النبي قضى فى دية الجنين بغرة ، عبد أو أمة ( المغيرة بن شعبة ) ٢٢٤/٥  
 شهدت النبي نفل الربع فى البدأة ، والثالث فى الرجعة ( حبيب بن مسلمة ) ٥٠٩/٥

## (ص)

- صالح النبي أهل الحديدية وغيرهم بغير مال ٥٧٥/٥  
 صالح النبي أهل نجران على أن لا يأكلوا الربا ، فأكلوه ... ٦٠٤/٥  
 صالح النبي سهيل بن عمرو بالحديبية على وضع القتال عشر سنين  
 ( مروان ، المسور بن مخزومة ) ٥٧٣/٥  
 صالح النبي قريشا عشر سنين ٤٥٧/٥  
 صب النبي على جابر من وضوئه ٩/١  
 صلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، تمام غير قصر على  
 لسان نبيكم ( عمر ) ٥١٨/١  
 صلى ابن عباس على جنازة ، فقرأ بأمر القرآن ، وقال : إنه من السنة ... ٤٣/٢  
 صلى ابن مسعود بين علقمة والأسود ، وقال : هكذا رأيت النبي  
 فعل ( ابن مسعود ) ٤٢٩/١  
 صلى أنس على رجل ، فقام عند رأسه ... فقال له العلاء بن زياد :  
 هكذا رأيت النبي قام ... ٤١/٢  
 صلى بنا المغيرة بن شعبة ، فلما صلى ركعتين ، قام ولم يجلس ...  
 وقال : وهكذا صنع النبي ( زياد بن علاقة ) ٣٧٣/١  
 صلى بنا النبي إحدى صلاتي العشي ، فصلى ركعتين ثم سلم ...  
 ( أبو هريرة ) ٣٦٦/١  
 صلى بنا النبي خمسا ، فلما انقضى من الصلاة توشوش القوم بينهم ...  
 ( ابن مسعود ) ٣٧٠/١

- صلى بنا النبي الظهر، فقام في الركعتين فلم يجلس، فقام الناس معه ... (عبد الله بن مالك ابن بحنة)
- ٣٧٧/١
- صلى بهم النبي فانصرف ورجل فرد خلف الصف، فوقف نبي الله حتى انصرف الرجل ... (علي بن شيان)
- ٤٣١/١
- صلى على النبي فرادى
- ٣٨/٢
- صلى عمرو بن العاص بأصحابه متيمما، وأخبر النبي فضحك ولم ينكر عليه
- ٤١٤/١
- صلى معاذ بقومه، فقرأ بسورة البقرة، فتأخر رجل فصلى وحده ... فأتى النبي فذكر له ذلك ... (جابر)
- ٤٠٣/١
- صلى النبي بأصحابه جالسا، فصلى وراءه قوم قياما
- ٤١٨/١
- صلى النبي بأصحابه قاعدا وهو شاك
- ٤٦٣/١
- صلى النبي بذى الحليفة، ثم دعا بيدنة، فأشعرها في صفحة سنامها اليمنى ... (ابن عباس)
- ٤٧٢/٢
- صلى النبي بذى قرد صلاة الخوف، والمشركون بينه وبين القبلة ... (ابن عباس)
- ٤٧٢/١
- صلى النبي ثم خطبنا (أبو هريرة)
- ٥٣٧، ٥٣٦/١
- صلى النبي حاملا أمامة بنت زينب ابنته
- ٢٣٥/١
- صلى النبي ركعتين كما يصلى في العيدين (ابن عباس)
- ٥٣٣/١
- صلى النبي ست ركعات وأربع سجعات (عائشة)
- ٥٢٩/١
- صلى النبي الصبح يوم عرفة ثم أقبل علينا ... (جابر)
- ٥٢٤/١
- صلى النبي صلاة الخوف في بعض أيامه، فقامت طائفة معه، وطائفة يازاء العدو ... (عبد الله بن عمر)
- ٤٧٠/١
- صلى النبي الظهر والعصر بعرفة بأذان وإقامتين (جابر)
- ٢٢٠/١
- صلى النبي العشاء في اليوم الأول حين غاب الشفق، وصلّاها في اليوم

- الثانى حين ذهب ثلث الليل (بريدة) ٢٠٩، ٢٠٨/١
- صلى النبي على أم سعد بن عبادة بعد ما دفنت بشهر ٥٠/٢
- صلى النبي على جنازة فوضع يمينه على شماله ٤٧/٢
- صلى النبي على قبر فى المقبرة ٣٨/٢
- صلى النبي فسلم مرة واحدة (عائشة، سهل بن سعد، سلمة بن الأكوخ) ٣٢١/١
- صلى النبي فسها، فسجد سجدين، ثم تشهد وسلم (عمران بن حصين) ٣٨٢/١
- صلى النبي فى البيت ركعتين ٢٤٠/١
- صلى النبي فى ثوب واحد ٢٤٥/١
- صلى النبي فى خميسة لها أعلام ... (عائشة) ٣٩١/١
- صلى النبي فى الخوف بطائفة ركعتين، ثم سلم ... ٤٢١/١
- صلى النبي فى خوف الظهر، فصاف بعضهم خلفه، وبعضهم يازاء العدو ... (أبو بكر) ٤٦٩/١
- صلى النبي المغرب والعشاء بإقامة لكل صلاة من غير أذان ٢٢١، ٢٢٠/١
- صلى النبي وأصحابه على ظهور دوابهم يومئذ، ويجعلون السجود أخفض من الركوع (يعلى بن مرة) ٤٦٥/١
- صلى النبي وهو حامل أمامة بنت أبى العاص بن الربيع إذا قام حملها، وإذا سجد وضعها (أبو قتادة) ٣٧٤/١
- صلى النبي يوم ذات الرقاع صلاة الخوف، طائفة صفت معه، وطائفة وجاه العدو ... ٤٦٨، ٤٦٧/١
- صلى النبي يوم الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد ١٠٥/١
- صليت خلف النبي وأبى بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحدًا منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ... (أنس) ٢٨٦/١

- صليت مع النبي صلاة الفجر ، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين لم  
يصليا معه ... ( يزيد بن الأسود ) ٢٧١/١
- صليت مع النبي العيد غير مرة ولا مرتين بلا أذان ولا إقامة ( جابر بن  
سمرة ) ٥١٨/١
- صليت مع النبي ركعتين ، ومع أبي بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ...  
( عبد الله بن مسعود ) ٤٥١/١

### (ض)

- ضحى النبي بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده ... ( أنس ) ٤٨٥/٢
- ضحى النبي بكبشين موجوءين ٤٩٣/٢
- ضرب رجل رجلا على ساعده بالسيف ، فقطعها من غير مفصل ،  
فاستعدى عليه النبي فأمر له بالدية ... ١٥٧/٥
- ضرب النبي يديه على الحائط ، ومسح بهما وجهه ... ( ابن عمر ) ١٥٤/١
- ضرب النبي جمل جابر حين ساقه ٤٠٦/٣
- ضفرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناه من خلفها ( أم عطية ) ٢١،٢٠/٢

### (ط)

- طاف النبي بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين ... ( جابر ) ٤١١/٢
- طاف النبي بين الصفا والمروة ، فطاف المسلمون ، فكانت سنة ...  
( عائشة ) ٤٢٢/٢
- طاف النبي راكبا ... ٤١٥/٢
- طاف النبي على بعير ، كلما أتى الركن أشار إليه وكبر ( ابن عباس ) ٤٠٧،٤٠٦/٢
- طاف النبي على بعيره ٤١٥/٢
- طعن رجل رجلا بقرن في رجله ، فجاء النبي فقال : أقدنى ...

- (عبد الله بن عمرو) ١٧١/٥  
 طلق ابن عمر امرأته وهى حائض ، فسأل عمر النبي عن ذلك ... ٤٢٦/٤  
 طلق أبو عمر بن حفص فاطمة بنت قيس البتة وهو غائب ... فجاءت  
 النبي فذكرت ذلك له ... ٣٣/٥  
 طلق أبو عمر بن حفص بن المغيرة فاطمة بنت قيس آخر ثلاث  
 تطليقات ، فأرسل إليها النبي ... ٢٨٢/٤  
 طلق رفاعة القرظي امرأته فبت طلاقها، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن  
 الزبير ، فجاءت النبي ... (عائشة) ٥٢٤/٤  
 طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته سهيمة البتة ، ثم أتى النبي ... ٤٣٠/٤  
 طلق النبي حفصة وراجعها (عمر) ٥١٥/٤  
 طلقت امرأتى وهى حائض ، فسأل عمر النبي ... (ابن عمر) ٥١٥/٤  
 طيب النبي لحرمه حين أحرم ... (عائشة) ٤٤٣/٢

## (ظ)

- ظاهرت من امرأتى حتى ينسلخ شهر رمضان ... فانطلقت إلى النبي ...  
 (سلمة بن صخر) ٥٥٣/٤

## (ع)

- عاد سيف عامر بن الأكوع عليه فقتله ... ٢٦/٢  
 عامل النبي أهل خيبر بشطر ما يخرج منها ٣٤١/٣  
 عامل النبي أهل خيبر على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ٣٦٧/٣  
 عرضت على النبي وأنا ابن أربع عشرة سنة ، فلم يجزنى فى القتال  
 (ابن عمر) ٢٥٧/٣  
 عرضت على النبي يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة ، فلم يجزنى فى المقاتلة

٤٥٤/٥

(ابن عمر)

عرضت على النبي يوم قريظة فشكوا في ، فأمر النبي أن ينظر إلى ...

٢٥٧/٣

(عطية القرظي)

٣٦٧/٥

عفا صفوان عن الطلب من سارق رداءه ، فلم يدرأ النبي عنه القطع

٤٢٢/٥

علمت أن النبي كان صائما ، فتحنيت فطره بنبيذ ... (أبو هريرة)

علمنا النبي إذا أتينا الخلاء أن نتوكأ على اليسرى ، وننصب اليمنى

١١٣/١

(سراقة بن مالك)

علمني النبي التشهد ، كفى بين كفيه ، كما يعلمني السورة من

٣١٢/١

القرآن ... (ابن مسعود)

٣٤٢/١

علمني النبي كلمات أقولهن في الوتر ... (الحسن بن علي)

## (غ)

١٨/٢

غسل على النبي ويده خرقة ...

٢٥/٢

غسل النبي سعد بن معاذ وصلى عليه ...

١٦/٢

غسل النبي في قميصه

غسل النبي يديه مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلاثا ... (عبد الله بن

٧٠/١

زيد)

٥٧٤/٣

غضب النبي حين رأى مع عمر شيئا استكتبه من التوراة

غلا السعر على عهد النبي ، فقالوا : يا رسول الله ، قد غلا السعر ،

٦٣/٣

فسعر لنا ... (أنس)

## (ف)

٤٨٣/٥

فادى النبي أسارى بدر بالمال

٤٨٣/٥

فادى النبي أسيرا برجلين من أصحابه أسرتهما ثقيف



فادى النبي بالمرأة التي أخذها من سلمة بن الأكوع ، رجلين من

٤٨٦/٥

المسلمين

٣٧٤/١

فتح النبي الباب لعائشة وهو فى الصلاة

٤٣٢/٥

فجرت جارية لآل رسول الله ... ( على )

١٦٧/٢

فرض النبي زكاة الفطر على الذكر والأنثى ... ( ابن عمر )

١٧٠/٢

فرض النبي زكاة الفطر من رمضان ( ابن عمر )

فرق النبي بين المتلاعنين ، وقضى أن لا بيت عليه ولا قوت

٨٢/٥

( ابن عباس )

٥٩٦/٤

فرق النبي بين المتلاعنين ( ابن عباس )

٥٨٧/٤

فرق النبي بين المتلاعنين ، وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ...

٥٩٩/٥

فرق النبي شعره

فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، ثم أمر به فأمسك على فيه

٥٩٠/٤

فوعظه ... ( ابن عباس )

٤٤٦/٢

فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ... ( عائشة )

فقدت النبي ، فجعلت أطلبه ، فوقعت يدى على قدميه وهما

٩٨/١

منصوبتان وهو فى المسجد ( عائشة )

فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة ، فجاء رجل إلى النبي فقال : يا رسول

٥٤٠/١

الله ، تهدمت البيوت ... ( أنس )

## ( ق )

قاتل يعلى بن أمية رجلا ، فعض أحدهما يد صاحبه ، فانتزع يده من

٤٤٦ ، ٤٤٥ / ٥

فيه ، فانتزع ثيابه ، فاخصمنا إلى النبي ... ( عمران بن حصين )

٤٨١/٢

قال رجل : يا رسول الله ، إنى نذرت أن أنحر ببوانة ...

قال قوم : يا رسول الله ، إن قوما من الأعراب يأتونا باللحم ، لا ندرى

- أذكر اسم الله عليه أم لا ؟ (عائشة) ٥٠٦/٢
- قالت امرأة : يا رسول ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وثديي له سقاء ... (عبد الله بن عمرو) ١١٢/٥
- قام عبد الله بن عمرو بين الركن والباب ، فوضع صدره ووجهه ... وقال : هكذا رأيت النبي يفعل
- قام فينا النبي فقال ... (البراء) ٤٩١/٢
- قام النبي بأصحابه ثلاث ليال ثم تركها خشية أن تفرض
- قام النبي ثم قعد [ في الجنابة ] (على) ٦٠/٢
- قام النبي وصففت أنا واليتيم وراءه والمرأة خلفنا ، فصلى بنا ركعتين (أنس) ٤٣٠/١
- قام النبي يصلى في التهجد فجاء ابن عباس فأحرم معه ... ٤٠٢/١
- قام هلال فشهد ، ثم قامت امرأته فشهدت (ابن عباس) ٥٨٩/٤
- قبض النبي في بيتي وفي يومي (عائشة) ٣٨٩/٤
- قبل النبي عائشة ثم صلى ولم يتوضأ ٩٨/١
- قتل رجل من بني عدى ، فجعل النبي ديتة اثني عشر ألفا (ابن عباس) ٢١٥/٥
- قتل مصعب بن عمير يوم أحد ولم يكن له إلا ثمرة ... (خباب) ٣٤/٢
- قتل النبي قريظة ٤٨٣/٥
- قتل النبي يوم أحد أبا عزة الجمحي ٤٨٣/٥
- قتل النبي يوم بدر عقبة بن أبي معيط صبرا ٤٨٣/٥
- قتل النبي يوم بدر النضر بن الحارث صبرا ٤٨٣/٥
- قتل النبي يوم قريظة امرأة ألفت حجرا على محمود بن مسلمة ٤٧٧/٥
- قتل يهودى جارية على أوضاع لها بحجر ، فقتله النبي بين حجرين (أنس) ٦٠٨/٤ ، ٥/٥
- ١٣٨
- قدم أبان بن سعيد وأصحابه على النبي بخير بعد أن فتحها ،

- فقال : اقسم لنا يا رسول الله ... (أبو هريرة) ٥٢٩/٥
- قدم رجل على النبي ، فقال : يا نبي الله ، أتاني رسولك ليأخذ مني ١١٩/٢
- صدقة مالى ... (أبي بن كعب) ٦٠٦/٥
- قدم على النبي وفد الطائف ، فأنزلهم المسجد ١٦٤، ١٥٣/٣
- قدم النبي المدينة وهم يسلفون فى شمار السنة والستين ... (ابن عباس) ٣٧٣، ٣٧٢/٤
- قدم النبي من سفر وقد سترت لى سهوة بنمط فيه تصاوير ... (عائشة) ٣٤٤، ٣٤٣/٢
- قدم النبي وأصحابه وهم يلبون بالحج (ابن عباس) ٣٢٩/٢
- قدمت على النبي وهو منيخ بالبطحاء ... (أبو موسى) ٥٩٦/٤
- قذف عويمر امرأته ، فتلاعنا عند النبي ... ٥٨٣، ٥٧٧/٤
- قذف هلال بن أمية امرأته ... (ابن عباس) ٥٩٣، ٥٨٤
- قرأ النبي ورجع ٢٠٣/٦
- قرأ النبي فى ركعتى الفجر ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ (أبو هريرة) ٣٣٣/١
- قرأ النبي فى الصلاة ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ . وعدھا آية ، ٢٨٧/١
- و ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ . آيتين (أم سلمة) ٣٦٠، ٣٥٩/١
- قرأت على النبي النجم ، فلم يسجد فيها (زيد بن ثابت) ٣٧٥/٤
- قرب إلى النبي خمس بدنات أو ست بدنات ، فطفقن يزدلفن إليه ٣٣٣/٢
- بأيتهن يبدأ ... (عبد الله بن قرط) ١٣٧/٦
- قرن النبي الحج والعمرة (أنس) ٥٥٩/٥
- قسم النبي الغنائم بين أصحابه ٥٥١/٥
- قسم النبي نصف خيبر ووقف نصفها ٤٥٣/١
- قسم النبي النفل بين أهله متفاضلا
- قصر النبي بمكة ومنى وعرفة عشرا

- قصرت من رأس النبي بمشقص عند المروة (معاوية) ٤٢١/٢
- قضى النبي أن الدين قبل الوصية ... (على) ٢١/٤، ٦٧،
- ١٥٢، ٨٤
- قضى النبي أن الرهن لا يغلق والرهن ممن رهنه (سعيد بن المسيب) ١٨٥/٣
- قضى النبي أن الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة (جابر) ٥٢٩/٣
- قضى النبي أن العبد إذا خرج من دار الحرب قبل سيده ، أنه حر ... (أبو سعيد الأعسم) ٤٩٥/٥
- قضى النبي أن عقل المرأة بين عصبتها من كانوا لا يرثون منها شيئا إلا ما فضل عن ورثتها (عبد الله بن عمرو) ٢٧٥/٥
- قضى النبي أن يجلس الخصمان بين يدي القاضي ١١٤/٦
- قضى النبي بسلب أمي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجموح ٥١٦/٥
- قضى النبي بالسلب للقاتل ولم يخمس السلب (عوف بن مالك ، وخالد بن الوليد) ٥١٤/٥
- قضى النبي بشاهد ويمين ١٢٥/٦
- قضى النبي بالشفعة في كل شرك لم يقسم ٥٢٧/٣
- قضى النبي بالعمرى لمن وهبت له ٦٠٥/٣
- قضى النبي بميراث ثابت بن الدحداح لابنة أخيه ١٠٥/٤
- قضى النبي عمرة الحديبية ٤٦٨/٢
- قضى النبي في بروع بنت واشق ، وكان زوجها مات ولم يدخل بها ، ولم يفرض لها صداقا ، ... (معقل بن سنان) ٣٤٢/٤
- ٣٥٥ ، ٣٥٤
- ٤٤٣
- ٣٨٥/٢
- قضى النبي في الضبع بكبش

- قضى النبي في العين القائمة السادة لمكانها بثلاث الدية ... (عبد الله  
ابن عمرو) ٢٦٦/٥
- قضى النبي في الموضحة بخمس من الإبل ... ٢٣٢، ٢٣١/٥
- قضى النبي للأنصار باليمين ٢٩١/٥
- قطع النبي في مجن ثمنه ثلاثة دراهم (ابن عمر) ٣٤٧/٥
- قلت لزيد بن ثابت : ما عراياكم هذه ؟ فسمى رجلا محتاجين من  
الأنصار شكوا إلى النبي ... (محمود بن لبيد) ٩٤/٣
- قلت للنبي : إن عمك الشيخ الضال قد مات ... (علي) ١٣/٢
- قلت : يا رسول الله ، إن الجيران يقترضون الخبز والخمير ، ويردون  
زيادة
- ونقصانا ... (عائشة) ١٧٤/٣
- قلت : يا رسول الله ، إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله  
وإلى رسوله ... (كعب بن مالك) ٧٣، ٧٢/٦
- قلت : يا رسول الله ، صنعت اليوم أمرا عظيما ، قبلت وأنا صائم ...  
(عمر) ٢٤٣، ٢٤٢/٢
- قلت : يا رسول الله ، أهديت لنا هدية ... (عائشة) ٢٦٩/٢
- قلما كان النبي يخرج في سفر إلا يوم الخميس (كعب بن مالك) ٤٧٢/٥
- قلنا لرسول الله : لقد أبطأت علينا الليلة ... (أوس بن حذيفة) ٣٥٢/١
- قنت النبي بعد الركوع (أبو هريرة) ٣٤٢، ٣٤١/١
- قنت النبي شهرا يدعو على حي من أحياء العرب ، ثم تركه (أنس) ٣٢٩/١
- قليل للنبي : فكيف بمن صام الدهر ؟ ٢٦٥/٢
- قليل للنبي يوم النحر ، في النحر ، والحلق ، والرمي ... (ابن عباس) ٤٤٧/٢
- قليل : يا رسول الله ، إن أحدنا ينحر الناقة ، ويذبح البقرة والشاة ...  
(أبو سعيد) ٥١١/٢

قيل : يا رسول الله ، أتتوضأ من بئر بضاعة ؟ ... ( أبو سعيد ) ١٥/١

### (ك)

- ٣٠٢/٤ كاتبت بريرة ، فخيرها النبي في زوجها وكان عبدا ... ( عائشة )  
كان ابن عمر يصلي بالمحصب الظهر والعصر والمغرب والعشاء ... ثم  
٤٥٤/٢ يذكر ذلك عن النبي  
٤٠٣/٢ كان ابن عمر يفتسل ، ثم يدخل مكة ، ويذكر أن النبي كان يفعله  
كان أبو قتادة مع أصحاب له محرمين ، وهو لم يحرم : فأبصروا حمارا  
٣٦١/٢ وحشيا ...  
٢٢٣/١ كان بلال وابن أم مكتوم يؤذنان للنبي  
٤٣٨/١ كان بين النبي وبين القبلة ممر الشاة ( سهل )  
كان بيني وبين رجل من اليهود أرض ، فجحدني ، فقدمته إلى النبي ...  
١٨٣/٦ ( الأشعث بن قيس )  
كان الرجال يرون بنا ونحن مع النبي محرمات ، فإذا حاذونا ، سدل  
٣٥٥ ، ٣٥٤ / ٢ إحدانا ... ( عائشة )  
كان عاصم بن ثابت ، وخبيب بن عدى ، وزيد بن الدثنة ، في عشرة  
٤٦٨ ، ٤٦٧ / ٥ رهط ، كانوا سرية للنبي ...  
٤٢٠/١ كان عمرو بن سلمة الجرمي يؤم قومه وهو غلام في عصر النبي  
كان غسل الثوب من النجاسة سبع مرات ، فلم يزل النبي يسأل ...  
١٩٤/١ ( ابن عمر )  
٧٥/٢ كان غلام من اليهود يخدم النبي ، فأتاه النبي يعود ، فقعده عند  
رأسه ...  
٣٠٥ ، ٣٠٤ / ٤ كان لعائشة غلام وجارية ، فقالت للنبي : إني أريد أن أعتقهما ...  
٢٢٢/١ كان للنبي مؤذن يطرب ...

كان معاذ بن جبل يصلى مع النبي ثم يرجع إلى قومه فيصلى بهم تلك الصلاة

٤٢١/١

كان الناس على عهد النبي يسلم الرجل قبل المرأة، والمرأة قبله، فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة، فهي امرأته ... (ابن شبرمة)

٣١٦، ٣١٥/٤

كان النبي إذا أتاه قوم بصدقتهم ... (عبد الله بن أبي أوفى)

١٨٩/٢

كان النبي إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين (ابن عمر)

٣٣١/١

كان النبي إذا أراد البراز، انطلق حتى لا يراه أحد (جابر)

١٠٩، ١٠٨/١

كان النبي إذا أراد حاجة، لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض

١٠٩/١

كان النبي إذا أراد سفراً، أقرع بين نسائه ... (عائشة)

٣٩٧/٤

كان النبي إذا أراد غزوة ورى بغيرها

٤٧٥/٥

كان النبي إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر ... (معاذ)

٤٥٨، ٤٥٧/١

كان النبي إذا اعتكف يدنى إلى رأسه فأرجله ... (عائشة)

٢٨٣/٢

كان النبي إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه، وتوضأ وضوءه للصلاة ... (عائشة)

١٣١/١

كان النبي إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا ركع ... (ابن عمر)

٢٨٢/١

كان النبي إذا انصرف من صلاته، استغفر ثلاثاً ... (ثوبان)

٣٢٣/١

كان النبي إذا بعث أميراً على سرية أو جيش، أمره بتقوى الله في خاصته ... (بريدة)

٤٦٩/٥

كان النبي إذا توضأ أخذ كفاً من ماء، فأدخله تحت حنكه ... (أنس)

٦٠/١

كان النبي إذا توضأ أمر الماء على مرفقيه (جابر)

٦١/١

كان النبي إذا جاءه أمر يسر به خر لله ساجداً (أبو بكر)

٣٦٤، ٣٦٣/١

كان النبي إذا جلس في الركعتين، جلس على اليسرى، ونصب الأخرى (أبو حميد)

٣١١/١

- كان النبي إذا خرج لحاجته أجيء أنا و غلام معنا إداوة من ماء - يعنى :
- ١١٥/١ يستنجى به (أنس)
- ٤٩٢/١ كان النبي إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته ... ( جابر )
- كان النبي إذا دحضت الشمس صلى الظهر ، وقرأ بنحو : ﴿والليل إذا
- ٢٩٥/١ يغشى﴾ ... ( جابر بن سمرة )
- ١٠٧/١ كان النبي إذا دخل الخلاء قال (أنس)
- ٣٤٤/١ كان النبي إذا دعا رفع يديه ، ومسح وجهه يديه (السائب بن يزيد)
- ٥٨/٢ كان النبي إذا دفن ميتا وقف ...
- ٤٠٤/٢ كان النبي إذا رأى البيت رفع يديه (ابن جريج)
- ٢٩٩/١ كان النبي إذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ، ثم هصر ظهره (أبو حميد)
- كان النبي إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض رفع يديه قبل
- ٣٠٤/١ ركبتيه (وائل بن حجر)
- ٤٩١/١ كان النبي إذا صعد المنبر سلم عليهم ( جابر )
- ٣٢٤/١ كان النبي إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه ... (سمرة)
- كان النبي إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثا ، ومشى أربعا
- ٤٠٨/٢ (ابن عمر)
- كان النبي إذا عجل به السير يؤخر الظهر إلى وقت العصر ، فيجمع
- ٤٥٧/١ بينهما ... (أنس)
- كان النبي إذا قال : ﴿ولا الضالين﴾ . قال : آمين . ورفع بها صوته
- ٢٩١/١ (وائل بن حجر)
- كان النبي إذا قام إلى الصلاة أخذ يمينه - يعنى عودا فى المحراب ...
- ٢٨٠/١ (أنس بن مالك)
- كان النبي إذا قام إلى الصلاة كبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ...
- ٢٩٨ ، ٢٩٧/١ (أبو هريرة)



- ٤٦/١ كان النبي إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك ( حذيفة )
- ٣١٥/١ كان النبي إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى تحت فخذه وساقه ( ابن الزبير )
- ٣١٢/١ كان النبي إذا قعد يدعو ، وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ... ( ابن الزبير )
- ٥١٧/١ كان النبي إذا كان يوم عيد خالف الطريق ( جابر )
- ٣١١/١ كان النبي إذا نهض من الركعة الثانية استفتح ب ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ . ولم يسكت ( أبو هريرة )
- ٤٧٧/١ كان النبي بعرفة يوم الجمعة فلم يصل الجمعة
- ٤٣٩/١ كان النبي تركز له الحربة فيصلى إليها ، ويعرض البعير فيصلى إليه
- ٥١٤/١ كان النبي لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر ، ولا يطعم يوم النحر حتى يصلى ( بريدة )
- ٥٣٩/١ كان النبي لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء ... ( أنس )
- ٤٠٩/٢ كان النبي لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني ( ابن عمر )
- ٥٢٣، ٥٢٢/١ كان النبي لا يصلى قبل العيد شيئا ، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين ( أبو سعيد )
- ٥١٥/١ كان النبي لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ( أنس )
- ٣٢٩/١ كان النبي لا يقنت في صلاة الفجر إلا إذا دعا لقوم ، أو دعا على قوم ( أبو هريرة )
- كان النبي متمتعا ... ( عمر ، علي ، سعد ، ابن عمر ، حفصة ، عائشة ، عمران بن حصين )
- ٣٣٤، ٣٣٣/٢ كان النبي معتكفا ، فأتيته أزوره ليلا ... ( صفية )
- ٢٩٢، ٢٩١/٢ كان النبي وأبو بكر وعمر وعثمان ، يصلون العيدين قبل الخطبة

٥٢١/١

(ابن عمر)

كان النبي وأبو بكر وعمر، يصلون صلاة الاستسقاء ويكبرون فيها

٥٣٤/١

سبعاً وخمسة (جعفر بن محمد عن أبيه)

٤٠، ٣٩/١

كان النبي وأصحابه يلبسون ثياباً من نسيج الكفار

١٨٦/٢

كان النبي وخلفاؤه يبعثون سعاتهم لقبض زكاة الأموال ...

٥٩٤/٥

كان النبي يأخذ من أهل نجران ألفى حلة

كان النبي يأمر منادياً فيؤذن، ثم يقول على أثر ذلك ...

٤٠٠/١

(ابن عمر)

كان النبي يأمرنا إذا كنا مسافرين ... أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام

٧٥/١

وليالهن ... (صفوان بن عسال)

١٦٠/١

كان النبي يأمرني فأترز فيباشرنى وأنا حائض (عائشة)

٤٩٣/١

كان النبي يبدأ بالحمد لله

١٩/٢

كان النبي يبدأ بعد الوضوء بالصب على رأسه فى الجنابة

٩٣/٢

كان النبي يبعث سعاته ...

كان النبي يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود، فيخرص عليهم

١٤٠/٢

النخل ... (عائشة)

٤٧٥/٢

كان النبي يبعث مع ذؤيب أبى قبيصة بالبدن ...

٢٩١/٢

كان النبي يتنظف ويرجل شعره ويغسله وهو معتكف

١٠٥/١

كان النبي يتوضأ لكل صلاة

٦/١

كان النبي يتوضأ من بئر بضاعة

كان النبي يجلس إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض (مالك بن

٣٠٩/١

الحويرث)

٤٩١/١

كان النبي يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن

كان النبي يجلس فى الركعتين الأوليين كأنه على الرضف

٣١٤، ٣١٣/١

(ابن مسعود)

٣٦٤/٣

كان النبي يجيب دعوة المملوك

٦٣/١

كان النبي يحب التيمن في ترجله وتنعله وطهوره، وفي شأنه كله

١٣٣/١

كان النبي يحب التيمن في طهوره

٢٨٦/٢

كان النبي يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف إلى عائشة فتغسله

كان النبي يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ويأكل معنا اللحم...

١٢٨، ١٢٧/١

(على)

٤٨٨، ٤٨٧/١

كان النبي يخطب خطبتين يقعد بينهما

٤٩١/١

كان النبي يخطب على منبره

كان النبي يخطب قائماً، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب... (جابر بن

٤٩١/١

سمرة)

كان النبي يخطب الناس؛ يحمد الله ويشني عليه بما هو أهله...

٤٨٩/١

(جابر)

٩١/٦

كان النبي يدخل البلد يوم الخميس

كان النبي يدخل على في يوم غيري، وينال مني كل شيء إلا الجماع

٣٩٢/٤

(عائشة)

٦١/٢

كان النبي يدفن أصحابه بالبيعة...

٦٤/٢

كان النبي يدفن كل ميت في قبر

٢٨٩/٢

كان النبي يدني رأسه إلى عائشة فترجله وهو معتكف

٣٠، ٢٩/١

كان النبي يركب الحمار والبغال

٣٧٨/٤

كان النبي يسافر بنسائه

كان النبي يسأل بمنى، قال رجل: رميت بعد ما أمسيت...

٤٣٩/٢

(ابن عباس)

٢٦٥/١

كان النبي يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه... (ابن عمر)

- ٤٨/١ كان النبي يستاك بعود أراك
- ٢٠٩/١ كان النبي يستحب أن يؤخر العشاء (أبو برزة)
- ٤١٣/١ كان النبي يستخلف ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو أعمى
- كان النبي يسترنى بردائه وأنا أنظر إلى الحبيشة يلعبون في المسجد
- ٢٢١/٤ (عائشة)
- ٢٠٣/٦ كان النبي يستمع إلى أبي موسى ...
- ٣٢٠/١ كان النبي يسلم تسليمه واحدة
- ٣٢٠/١ كان النبي يسلم تلقاء وجهه (عائشة)
- ٣١٩/١ كان النبي يسلم عن يمينه (ابن مسعود)
- ١٩١/٢ كان النبي يسم الماشية
- ٥٢٣/٥ كان النبي يسهم للخيول ، وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين ...
- (الأوزاعي)
- ٤٣١/٢ كان النبي يسير العنق ، فإذا وجد فجوة ، نص (أسامة)
- ٢٥٨/٢ كان النبي يصبح جنباً ، ثم يغتسل
- ٢٢٢/٢ كان النبي يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويتم صومه
- كان النبي يصبح جنباً من جماع غير احتلام ، ثم يغتسل ويصوم
- ٢٣٤/٢ (عائشة ، أم سلمة)
- ٤٤٤/١ كان النبي يصلّي إلى البعير ، ويصلّي وعائشة في قبلته
- ٤٤٠/١ كان النبي يصلّي بأصحابه إلى سترة ، ولم يأمرهم أن يستتروا بشيء
- ٥٠٨/١ كان النبي يصلّي بعد الجمعة ركعتين (ابن عمر)
- كان النبي يصلّي الجمعة ، ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حين تزول
- ٤٨١/١ الشمس (جابر)
- كان النبي يصلّي ركعتي الفجر ، فيخفف حتى إنّي لأقول : هل قرأ فيها
- ٣٣٣/١ بفاتحة الكتاب ؟ (عائشة)

- ٢٨١/٢ كان النبي يصلى الصبح ، ثم يدخل معتكفه (عائشة)
- كان النبي يصلى صلاته من الليل كلها وأنا معترضة بينه وبين القبلة  
٤٤٣/١ (عائشة)
- كان النبي يصلى العشاء أحيانا وأحيانا ، إذا رأهم اجتمعوا عجل ...  
٢٠٩/١ (جابر)
- كان النبي يصلى العصر ، ثم يرجع أحدنا إلى رحله فى أقصى المدينة  
والشمس حية (أبو برزة)
- ٢٠٧/١ كان النبي يصلى الفجر ، فيشهد معه نساء من المؤمنات ، ثم ينصرفن  
متلفعات بمروطهن ... (عائشة)
- ٢١٠/١ كان النبي يصلى ليلا طويلا قائما ، وليلا طويلا قاعدا ... (عائشة)
- ٣٥٦/١ كان النبي يصلي ما بين أن يفرغ من صلاة العشاء الآخرة إلى الفجر  
إحدى عشرة ركعة (عائشة)
- ٣٥١/١ كان النبي يصلى ما بين صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة  
يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة (عائشة)
- ٣٣٨/١ كان النبي يصلى المغرب إذا وجبت (جابر)
- ٢٠٨/١ كان النبي يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ، يوتر من ذلك  
بخمسة ... (عائشة)
- ٣٤٠/١ كان النبي يصلى الهجير التى تدعونها الأولى حين تدحض الشمس  
(أبو برزة الأسلمى)
- ٢٠٣/١ كان النبي يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس ... (أسامة بن زيد)
- ٢٦٢/٢ كان النبي يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز  
وجل ... (عائشة)
- ٢٧٥/٢ كان النبي يعتم ، ويلبس برده الأحمر فى العيدين والجمعة
- ٥١٦/١ كان النبي يعلمنا الاستخارة فى الأمور كما يعلمنا السورة من

- القرآن ... (جابر) ٣٥٧/١
- كان النبي يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر ... ٨٠/٢
- كان النبي يغتسل هو وزوجته من إناء واحد ١٣٥/١
- كان النبي يغزو بأمر سليم ونسوة معها من الأنصار ... (أنس) ٤٧٢/٥
- كان النبي يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ... (ابن عباس) ٥٢٤/٥
- كان النبي يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ، وينهى عن عقبة الشيطان (عائشة) ٣٠٨، ٣٠٧/١
- كان النبي يفطر على رطبات قبل أن يصلى ... (أنس) ٢٥٦/٢
- كان النبي يقبل وهو صائم ٢٥٧، ٢٥٦/٢
- كان النبي يقدم الأضحى ويؤخر الفطر (عمرو بن حزم) ٥١٤/١
- كان النبي يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه ... (ابن عمر) ٣٥٨/١
- كان النبي يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة ، كبر وسجد وسجدنا معه (ابن عمر) ٣٦٠/١
- كان النبي يقرأ في الأخيرتين بأمر الكتاب (أبو قتادة) ٢٩٠/١
- كان النبي يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر بفتح الكتاب وسورتين ... (أبو قتادة) ٢٩٦/١
- كان النبي يقرأ في الركعتين بعد المغرب : ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ و : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ (ابن مسعود) ٣٣٣/١
- كان النبي يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿ ألم ﴾ تنزيل الكتاب . و : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾ ٥١٠، ٥٠٩/١
- كان النبي يقرأ في الظهر والعصر بالسماء والطارق ، والسماء ذات البروج ... (جابر بن سمرة) ٢٩٥/١
- كان النبي يقرأ في العيدين والجمعة ب : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ .

- و : ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾ (النعمان بن بشير) ٤٩٦، ٤٩٥/١
- كان النبي يقرأ في الفجر ب ﴿ق﴾ (جابر بن سمرة) ٢٩٥/١
- كان النبي يقرع بين نسائه ٣٨٧/٤
- كان النبي يقسم بين نسائه ويعدل (عائشة) ٣٩١/٤
- كان النبي يقسم في مرضه ٣٨٧/٤
- كان النبي يقول في سجود القرآن ... (عائشة) ٣٦١/١
- كان النبي يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم (ابن أبي أوفى) ٤٠٧/١
- كان النبي يكبر بين أضعاف الخطبة ، يكثر التكبير بين خطبتي العيد (سعد) ٥٢١/١
- كان النبي يلتفت يمينا وشمالا ، ولا يلوى عنقه خلف ظهره (ابن عباس) ٣٨٧/١
- كان النبي يمزح ولا يقول إلا حقا ٣٢/٦
- كان النبي يمكث عند زينب ، ويشرب عندها عسلا ... (عائشة) ١٧/٦
- كان النبي ينبذ له الزبيب ، فيشربه اليوم والغد وبعد الغد ، إلى مساء الثالثة ... (ابن عباس) ٤٢٣/٥
- كان النبي ينفل الربع بعد الخمس ، والثالث بعد الخمس ، إذا قفل ٥٠٩/٥
- كان النبي ينفل في البداية الربع ، وفي القفول الثالث (عبادة بن الصامت) ٥١٠/٥
- كان النبي ينطلق لحاجته فأتته أنا و غلام من الأنصار يداوة من ماء يستنجى به (أنس) ٧١/١
- كان النبي ينهض على صدور قدميه (أبو هريرة) ٣١٠/١
- كان النبي يوتر ب ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ . و ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ . و ﴿قل هو الله أحد﴾ (أبي بن كعب) ٣٣٩/١

- ٢٨٤/١ كان النبي يؤمنا فيأخذ شماله يمينه ( هلب )
- كان النداء يوم الجمعة إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ...
- ٤٩٤/١ (السائب)
- كان يؤخذ في زمان النبي من قرب العسل ؛ من كل عشر قرب
- ١٤٥/٢ قرية من أوسطها ( عبد الله بن عمرو )
- ٣٤٦/٥ كانت امرأة تستعير المتاع وتجحد ، فأمر النبي بقطع يدها (عائشة)
- كانت امرأة تهراق الدماء على عهد النبي ، فاستفتت لها أم سلمة
- ١٧٦/١ رسول الله ( أم سلمة )
- كانت جارية لكعب بن مالك ترعى غنما بسلع ، فأصيب منها شاة
- ٥٠٤/٢ فأدركتها فذكتها بحجر ، فأمره النبي بأكلها
- ٢٠٩/٥ كانت الدية على عهد النبي أرباعا ... ( السائب بن يزيد )
- كانت صلاة النبي قصدا ، وخطبته قصدا ، يقرأ آيات من القرآن ،
- ٤٩٠/١ ويذكر الناس ( جابر بن سمرة )
- كانت عائشة تشرب من الإناء وهي حائض ، فيأخذ النبي ، فيضع فاه
- ٢٦/١ على موضع فيها ، فيشرب
- ١٨٥/١ كانت عائشة تغسل المني من ثوب النبي
- ١٨٦/١ كانت عائشة تفرك المني من ثوب النبي ...
- ٢٠١/٦ كانت عندى جاريتان تغنيان ، فدخل أبو بكر ... (عائشة)
- كانت النفساء على عهد النبي تقعد بعد نفاسها أربعين يوما ...
- ١٨١/١ ( أم سلمة )
- ٣٥٦، ٣٥٥/٢ كأنني أنظر إلى ويص الطيب في رأس النبي وهو محرم (عائشة)
- ٣٢٦/٢ كأنني أنظر إلى ويص الطيب في مفارق النبي وهو محرم (عائشة)
- ٤٧/٢ كبر زيد بن أرقم على جنازة خمسا ، وقال : كان النبي يكبرها
- ٥٢٥/١ كبر النبي تكبيرتين ( جابر )



- كبر النبي سبعا ٤٨/٢
- كبر النبي على النجاشي أربعاً ٤٣، ٤٢/٢
- كتب أبو بكر إلى أنس حين وجهه إلى البحرين: ... هذه فريضة الصدقة التي فرضها النبي على المسلمين ... ١٠٤، ١٠٣/٢
- كتب إلى النبي أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها (الضحاك ابن سفيان) ١٢٨/٦
- كتب النبي إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن ... ٢٠٩/٥
- كتب النبي إلى قيصر في رسالته ... ١٠٤/١
- كتب النبي لعمر بن حزم العهد بما ولاه حين بعثه إلى اليمن كسرت الربيع بنت النضر ثنية جارية، فعرضوا عليهم الأرض ... ٩١/٦
- (أنس) ١٤٧/٥
- كف النبي عن المنافقين حين أظهروا الإسلام ٣٢٣/٥
- كفن النبي في ثلاثة أثواب بيض سحولية ... (عائشة) ٣٠/٢
- كل ذلك كان يفعل النبي ربما أسر وربما جهر (عائشة) ٣٥١/١
- كلم النبي غرماء جابر، فوضعوا عنه الشطر ٢٧٠/٣
- كلم النبي الموتى ٥٧/٦
- كن أزواج النبي يعتكفن بإذنه ٢٧٦/٢
- كنا إذا حججنا مع النبي لبينا عن البصبيان، ورمينا عنهم (جابر) ٣٠٧/٢
- كنا لا نأكل من بدننا فوق ثلاث، فرخص لنا النبي ... (جابر) ٤٨٠/٢
- كنا مع النبي في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة ... (عامر بن ربيعة) ٢٦١، ٢٦٠/١
- كنا مع النبي في سفر، وكان عبد الله بن رواحة جيد الخداء ... ٢٠٢/٦
- (عائشة)
- كنا مع النبي في غزاة، فأصاب القوم غنما وإبلا، فند بعير من

- الإبل ، فرماه رجل بسهم ... (رافع بن خديج) ٥١١/٢
- كنا نبتاع الطعام من الركبان جزافا على عهد النبي (ابن عمر) ٢٥/٣
- كنا نبيع الإبل بالبيع بالدراهم ... فسألنا النبي عن ذلك ... (ابن عمر) ٤٣/٣ ، ٤٤
- كنا نتمتع مع النبي نذبح البقرة عن سبعة ، نشترك فيها (جابر) ٤٨٧/٢
- كنا نجتمع مع النبي إذا زالت الشمس ، ثم نرجع نتبع الفياء (سلمة بن الأكرع) ٤٨١/١
- كنا نحيض على عهد النبي فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة (عائشة) ١٥٨ ، ١٥٧/١
- كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا ، فنهانا النبي أن نبيعه حتى ننقله من مكانه (ابن عمر) ٤٥/٣ ، ٤٦
- كنا نصلى مع النبي فيضع أحدها طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود (أنس) ٣٠٥/١
- كنا نصيب المغام مع النبي فكان يأتينا أنباط من أنباط الشام ، فنسلفهم في الخنطة ... (عبد الله بن أبي أوفى ، عبد الرحمن بن أبيزى) ١٥٤ ، ١٥٣/٣
- كنا نعد للنبي ثلاثة آنية من الليل مخمرة ... (عائشة) ٧١/١
- كنا نعد للنبي سواكه وطهوره ، فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه ، فيتسوك ويصلى تسع ركعات ... (عائشة) ٣٤١ ، ٣٤٠/١
- كنا نعطيها في زمان النبي صاعا من طعام ، أو صاعا من تمر ... (أبو سعيد) ١٧٤/٢
- كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد : السلام على الله قبل عباده ... (ابن مسعود) ٣١٤/١
- كنا نهبذ للنبي فنأخذ قبضة من تمر ، وقبضة من زبيب ، ... (عائشة) ٤٢٥ ، ٤٢٤/٥

- ٣٢٦/٢ كنت أطيب النبي لإحرامه قبل أن يحرم ... (عائشة)
- ٤٧٢/٢ كنت أفتل القلائد للنبي ، فيقلد الغنم ، و يقيم فى أهله حلالا (عائشة)
- ٤٨٦/٢ كنت أفتل قلائد هدى النبي ثم يقلدها بيده ... (عائشة)
- ١٨٥/١ كنت أفرك المني من ثوب للنبي فيصلى فيه (عائشة)
- كنت تحت سعد بن خولة ، وتوفى عنى فى حجة الوداع وأنا حامل ...
- ٧،٦/٥ فأتيت النبي فسألته عن ذلك ... (سبيعة الأسلمية)
- كنت فى سرية من سرايا النبي ، فحاص المسلمون حيصة عظيمة ،  
و كنت فى من حاص ... فجلسنا للنبي قبل صلاة الفجر ... (ابن  
عمر)
- ٤٦٦/٥ كنت فى من غسل أم كلثوم ابنة النبي عند وفاتها ، فكان أول ما أعطانا  
النبي الحقاء ... (ليلى بنت قانف الثقفية)
- ٣٣/٢ كنت فى من قدم النبي فى ضعفة أهله من مزدلفة إلى منى  
(ابن عباس)
- ٤٣٥/٢ كنت قاعدة عند النبي أنا وحفصة ، فاستأذن ابن أم مكتوم ...  
(أم سلمة)
- ٢٢٠/٤ كنت مع النبي فجعل خالدًا على إحدى المجنبتين ، وجعل الزبير على  
الأخرى (أبو هريرة)
- ٤٧٣/٥ كنت مع النبي فمشى حتى توارى عنى فى سواد الليل ، ثم جاء  
فصبيت عليه من الإداوة ... (المغيرة بن شعبة)
- ٧١/١ كنت مع النبي فى سفر فأهويت لأنزع خفيه ... (المغيرة)
- ٧٨/١

## (ج)

لا تأخذن إلا مثلاً بمثل ؛ فإن النبي نهى عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً

بمثل ... (معمر بن عبد الله)

٨٤/٣

لاها الله ، إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله ، يقاتل عن الله وعن  
رسوله ،

- ١٤/٦ فيعطيك سلبه ! ( أبو بكر )  
لا يجعل أحدكم للشيطان حظاً من صلاته ... لقد رأيت النبي أكثر ما  
٣٢٥،٣٢٤/١ ينصرف عن شماله ( ابن مسعود )  
لاعن رجل امرأته في زمن النبي وانتفى من ولدها ففرق النبي بينهما ...  
٥٨٨/٤ ( ابن عمر )  
٣٤٢/٢ لبي النبي وأمر برفع الصوت بها  
١٩٩/٦ لعب الحبشة بالحرا ب والدرق بين يدي النبي في مسجده  
٩٣/٦ لعن النبي الراشي والمرثى ( عبد الله بن عمرو )  
لقد رد النبي على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لا ختصينا  
٢١١/٤ ( سعد بن أبي وقاص )  
لقد نهانا - يعنى النبي - أن نستنجى باليمين ، وأن نستنجى بأقل من  
١١٦/١ ثلاثة أحجار ... ( سلمان )  
لقينى النبي وأنا جنب ، فانخنست منه ، فاغتسلت ثم جئت ...  
٢٥/١ ( أبو هريرة )  
لم أر النبي يصلى صلاة الليل قاعدا حتى أسن ، فكان يقرأ قاعدا ...  
٣٥٦/١ ( عائشة )  
لم نخرج على عهد النبي إلا صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ...  
١٧٥/٢ ( أبو سعيد )  
لم يرخص فى أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى ( ابن عمر ،  
٢٦٩/٢ عائشة )  
لم يرخص فى صوم أيام التشريق إلا للمتمتع إذا لم يجد الهدى ( ابن  
٣٤٠/٢ عمر ، عائشة )

- ٤٣٢/٢ لم يزل النبي يلبي حتى رمى جمرة العقبة (الفضل)
- ٤٣٧/٢ لما أتى عبد الله بن مسعود جمرة العقبة ، استبطن الوادى ... ، ثم قال :  
والله الذى لا إله غيره ، من ههنا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة
- ٢٨١/٦ لما أتى ماعز النبي فشهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ...
- ٥٦٩/٤ لما أخبر سلمة بن صخر النبي بشدة شبقه أمره بالإطعام
- ٦١٠/٤ لما اختلف عبد بن زمعة وسعد بن أبى وقاص فى ابن أمة زمعة ...
- ٤٨٣/٣ لما أراد النبي أن يهاجر أودع الودائع التى كانت عنده لأم أيمن
- ٤٤٧/٤ لما أمر النبي بتخيير أزواجه بدأ بى ... (عائشة)
- ٢١٨ ، ٢١٧/١ لما أمر النبي بالناقوس ليضرب به للناس لجمع الصلاة ، طاف بى وأنا  
نائم رجل يحمل ناقوسا ... (عبد الله بن زيد)
- ٣٩٦/٤ لما تزوجنى النبي أقام عندى ثلاثا (أم سلمة)
- ٤٤٣/٢ لما حلق النبي رأسه قلم أظفاره
- ٤٤٥/٢ لما رمى النبي الجمرة أفاض إلى البيت (جابر)
- ٥١٤/٥ لما شهد لقتادة الرجل الذى أخذ سلبه دفعه إليه النبي
- ٥٧١/٥ لما صالح النبي أهل الحديبية على رد من جاءه ، منعه الله تعالى رد النساء
- ٥٧٠/٥ لما صالح النبي أهل الحديبية على رد من جاءه ، وفى لهم ...
- ٥٧٦/٥ لما عقد النبي الصلح فى الحديبية جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن  
أبى معيط ...
- ١٨/٢ لما غلشنا ابنة النبي قال ... (أم عطية)
- ٥٤٤/٥ لما كان يوم خيبر وضع النبي سهم ذى القربى فى بنى هاشم وبنى  
المطلب ... (جبير بن مطعم)
- ٦٤/٢ لما كثر القتلى يوم أحد ، كان النبي يجمع بين الرجلين فى القبر الواحد  
ويسأل ...
- ٣٠٠/١ لما نزل : ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ ... (عقبة بن عامر)

- لما هادن النبي قريشا ، دخلت خزاعة مع النبي ، وبنو بكر مع قريش ،  
 ٥٧٩/٥ فعدت بنو بكر على خزاعة ...  
 لما وجد ماعز بن مالك مس الحجارة ، خرج يشتد ، فلقيه عبد الله بن  
 ٣٩٧/٥ أنيس ... ثم أتى النبي فذكر ذلك له

### (م)

- ما أرى النبي لم يستلم الركنتين اللذين يليان الحجر ، إلا لأن البيت لم  
 ٤٠٩/٢ يتم على قواعد إبراهيم ( ابن عمر )  
 ٣٦٨/٤ ما أولم النبي على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة ( أنس )  
 ٤٠٩/٢ ما تركت استلامهما ، منذ رأيت النبي يستلمهما ... ( ابن عمر )  
 ما رأيت النبي يصلى إلى عود ولا عمود ولا شجرة إلا جعله على  
 ٤٤٠/١ حاجبه الأيمن ... ( المقداد )  
 ٣٤٦/١ ما رأيت النبي يصلى الضحى قط ( عائشة )  
 ٥٩/٢ ما ركب النبي فى جنازة ولا عيد  
 ٣٣٥/١ ما صلى النبي العشاء قط إلا صلى أربع ركعات ... ( عائشة )  
 ٣٧/٢ ما صلى النبي على سهيل ابن بيضاء إلا فى المسجد ( عائشة )  
 ما لك فى كتاب الله شيء ... فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول  
 ٧٧/٤ الله أعطاه السدس ...  
 ٥٠/٢ مر ابن عباس مع النبي على قبر منبوذ فأمرهم ...  
 ٤٢٦/٣ مر النبي يقوم يربعون حجرا بأيديهم ليعلم الشديد منهم  
 مر النبي حين هاجر إلى المدينة براع ، فذهب أبو بكر وعامر بن فهيرة ،  
 ٥٤/٣ فاشتريا منه شاة  
 ٧٠/١ مر النبي على سعد وهو يتوضأ ...  
 مرضت مرضا أشفيت منه على الموت ، فأتانى النبي يعودنى ...

- ٦/٤ (سعد بن أبي وقاص)
- مرن أزواجكن أن يتبعوا الحجارة الماء ... فإن النبي
- ١١٥/١٠ كان يفعله (عائشة)
- ٦٤/١ مسح النبي بناصيته وعمامته
- ٦٥/١ مسح النبي رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة (عبد الله بن زيد)
- ٦٦ ، ٦٥/١ مسح النبي رأسه وصدغيه وأذنيه مسحة واحدة (الربيع بنت معوذ)
- ٧٧/١ مسح النبي على الجورين والنعلين (المغيرة)
- ٢٦٥/٥ مضت السنة أن في الصلب الدية (سعيد بن المسيب)
- ٤٨٤/١ مضت السنة أن في كل أربعين فما فوقها جمعة (جابر)
- ٢٣٩/٤ مضت السنة أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود ... (الزهرى)
- مضت السنة أن ما أدر كته الصفقة حيا مجموعا ، فهو من مال المشتري
- ٤٧/٣ (عبد الله بن عمر)
- ٥٩٧/٤ مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ... (سهل بن سعد)
- مضمض النبي واستنشق من كف واحدة ، ففعل ذلك ثلاثا (عبد الله بن
- ٥٨/١ زيد)
- ٣٩٥/٤ من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ... (أنس)
- ٤٥٩/١ من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء (أبو سلمة)
- ١٢٨/٥ من السنة أن لا يقتل حر بعبد (على)
- ٥١٦/١ من السنة أن يأتي العيد ماشيا (على)
- من سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة
- ٣٠٨/١ (ابن عمر)
- ٢٦٦/٢ من صام اليوم الذى يشك فيه فقد عصى أبا القاسم (عمار)
- ٢٣٠/٢ من صام اليوم الذى يشك فيه الناس فقد عصى أبا القاسم (عمار)
- ٣٣٧/١ من كل الليل قد أوتر النبي ، فأنتهى وتره إلى السحر (عائشة)

- من النبي على أبي العاص بن الربيع ٤٨٢/٥  
 من النبي على أبي عزة الشاعر يوم بدر ٤٨٢/٥  
 من النبي على ثمامة بن أثال الحنفي ٤٨٢/٥

## (ن)

- نازع سعد عبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة ... ٦١٢/٤  
 نام صفوان بن أمية في المسجد وتوسد رداءه فأخذ من تحت رأسه ،  
 فجاء بسارقه إلى النبي ... ٣٥٩/٥  
 ناول النبي أبا طلحة شعره فقسمه بين الناس ٤٣/١  
 نحر النبي بدنان خمسا ٤٠٢/٢  
 نحر النبي بدنة ٥٠٨/٢  
 نحر النبي خمس بدنان ٤٨٠/٢  
 نحر النبي هديه بالحديبية ٤٧٥ ، ٤٦٧/٢  
 نحرنا فرسا على عهد النبي فأكلناه ونحن بالمدينة (أسماء) ٥٢٥/٢  
 نذر رجل على عهد النبي أن ينحر إبلا بيوانة ... ٧٦/٦  
 نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله حافية غير مختمرة ... (عقبة بن عامر)  
 نزل بنو قريظة على حكم سعد بن معاذ حين حصرهم النبي ٤٨٨/٥  
 نصب النبي منجنيقا على أهل الطائف (على) ٤٧٩ ، ٤٧٨/٥  
 نعى النبي النجاشي في اليوم الذي مات فيه ... (أبو هريرة) ٥١/٢  
 نفخ النبي في الصلاة ٣٧٠/١  
 نهى النبي أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار ٤٣/٣  
 نهى النبي أن تزوج المرأة على ذى قرابتها مخافة القطيعة (عيسى بن طلحة) ٢٧٣/٤



- نهى النبي أن تستر الجدر (على بن الحسين) ٣٧٣/٤
- نهى النبي أن يباع صوف على ظهر أو لبن فى ضرع ٢٠/٣
- نهى النبي أن يبال فى الجحر (عبد الله بن سرجس) ١١٢/١
- نهى النبي أن يبول الرجل فى مغتسله (عبد الله بن مغفل) ١١٢/١
- نهى النبي أن يتزعر الرجل ٢٥٢/١
- نهى النبي أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة (الحكم بن عمرو) ١٣٦/١
- نهى النبي أن يجصص القبر ... (جابر) ٦٩ ، ٦٨/٢
- نهى النبي أن يجلس الرجل وهو يعتمد على يده (ابن عمر) ٣٩٠/١
- نهى النبي أن يستقاد فى المسجد ، وأن تنشد فيه الأشعار ... (حكيم ابن حزام) ٤٣٣/٥
- نهى النبي أن يصلى الرجل مختصراً (أبو هريرة) ٣٨٨/١
- نهى النبي أن يضحى بأعضب الأذن أو القرن (على) ٤٩٢ ، ٤٩١/٢
- نهى النبي أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها (ابن عمر) ٣٨٣/٤
- نهى النبي أن ينبذ اليسر والرطب جميعاً ... ٤٢٤/٥
- نهى النبي عام سبايا أوطاس أن توطأ حامل حتى تضع ... (أبو سعيد) ٤٧/٥
- نهى النبي عن الإبل الجلالة أن يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها ... (عبد الله بن عمرو) ٥٣٤/٢
- نهى النبي عن اشتمال الصماء (أبو سعيد) ٢٥٣/١
- نهى النبي عن أكل الجلالة وألبانها (ابن عمر) ٥٣٤/٢
- نهى النبي عن أكل كل ذى ناب من السباع (أبو ثعلبة) ٥٣٠/٢
- نهى النبي عن بيع الثمار حتى تزهو (ابن عمر) ٢٠٩/٣
- نهى النبي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها (ابن عمر) ١٠٩/٣
- نهى النبي عن بيع الثمر بالتمر ٩٢/٣
- نهى النبي عن بيع الثمرة حتى تزهو ١١٠/٣

- نهى النبي عن بيع الثمرة حتى تطيب ١١٠/٣
- نهى النبي عن بيع الحب حتى يشتد ... ٢٤/٣ ، ١١٠ ،
- ١١١
- نهى النبي عن بيع حبل الحبل (ابن عمر) ٢٩/٣
- نهى النبي عن بيع الحصاة (أبو هريرة) ٢٩/٣
- نهى النبي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (سمره) ٩٧/٣ ، ٩٨
- نهى النبي عن بيع الصبرة لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر (جابر) ٨٣/٣
- نهى النبي عن بيع الطعام إلا مثلاً بمثل (معمر بن عبد الله) ٨١/٣ ، ٨٢
- نهى النبي عن بيع الطعام قبل قبضه ، وعن ربح ما لم يضمن ١٦٩/٣
- نهى النبي عن بيع الغرر (أبو هريرة) ١٨/٣ ، ١٩
- نهى النبي عن بيع فضل الماء (إياس بن عبد) ٥٦٥/٣
- نهى النبي عن بيع اللحم بالحيوان (سعيد بن المسيب) ٩١/٣
- نهى النبي عن بيع الحجر (ابن عمر) ٢٠/٣
- نهى النبي عن بيع المضامين والملاقيح (أبو هريرة) ٢٠/٣
- نهى النبي عن بيع وسلف ١٧٥/٣
- نهى النبي عن البيع والشراء في المسجد ٢٩٠/٢
- نهى النبي عن بيع الولاء وعن هبته (ابن عمر) ١٣٤/٤
- نهى النبي عن بيعتين في بيعة ٢٧/٣
- نهى النبي عن بيعتين ؛ الملامسة والمنازمة (أبو سعيد الخدري) ٢٨/٣
- نهى النبي عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة (عبد الله بن عمرو) ٥٠٦/١
- نهى النبي عن ثمن الكلب (أبو مسعود الأنصاري) ١٦/٣ ، ١٧
- نهى النبي عن الثنيا إلا أن تعلم ٥٣/٣
- نهى النبي عن الثوب المصمت (ابن عباس) ٢٥٠/١ ، ٢٥١

- نهى النبي عن جلود السباع ونهى عن مياثر النمر ٤١/١
- نهى النبي عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع (عمر بن الخطاب) ٢٥٠/١
- نهى النبي عن الحلق يوم الجمعة والإمام يخطب ٥٠٦/١
- نهى النبي عن ذبح الحيوان لغير مأكلة ٥١٢/٣
- نهى النبي عن ربح ما لم يضمن ٤٠٩/٣
- نهى النبي عن ركوب الجلالة وألبانها ٣٠/١
- نهى النبي عن السدل في الصلاة ، وأن يغطي الرجل فاه (أبو هريرة) ٢٥٥/١
- نهى النبي عن شريطة الشيطان (أبو هريرة) ٥٠٨ ، ٥٠٧/٢
- نهى النبي عن صوم أيام التشريق ٣٤٠/٢
- نهى النبي عن عصب الفحل (ابن عمر) ٣٨٣/٣
- نهى النبي عن قتل شيء من الدواب صبرا ٣٧٩/٥
- نهى النبي عن قتل الضفدع ٥٣٣/٢
- نهى النبي عن قتل النحلة ٤٧٩/٥
- نهى النبي عن قتل النساء والصبيان (ابن عمر) ٤٧٦/٥
- نهى النبي عن قتل الهدهد والصرد ٥٢٩/٢
- نهى النبي عن كل ذى ناب من السباع ... (ابن عباس) ٥٣٠/٢
- نهى النبي عن لبس العمام ٣٥٥/٢
- نهى النبي عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل (جابر) ٥٢٥/٢
- نهى النبي عن المتعة في حجة الوداع (الربيع بن سبرة عن أبيه) ٢٨٩/٤
- نهى النبي عن المثلة ١٧٤/٥
- نهى النبي عن المزابة ، الثمر بالتمر ... ٩٦/٣
- نهى النبي عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو ، ... ١٤ ، ١٣/٣

نهى النبي عن مشاركة اليهودى والنصرانى ، إلا أن يكون الشراء

والبيع بيد المسلم ( عطاء ) ٣٢٩/٣

نهى النبي عن نكاح الشغار ( ابن عمر ) ٢٩٠/٤

نهى النبي عن النهبة ٣٧٥/٤

نهى النبي كعبا وأبا لبابة عن الصدقة بجميع المال ٧٣/٦

نهى النبي لقيط بن صبرة عن المبالغة فى الاستنشاق فى الصوم ٢٤٥/٢

نهى النبي النساء فى إحرامهن عن القفازين والنقاب ( ابن عمر ) ٣٥٤/٢

نهانى النبي عن لباس المعصر ( على بن أبى طالب ) ٢٥٢/١

نهينا عن اتباع الجنائز ( أم عطية ) ٦١/٢

## ( و )

وادع النبي أبا برزة الأسلمى ( ابن عباس ) ٣٣٨/٥

وأهل الناس بهذا الذى يهلون ، ولزم النبي تليته ( جابر ) ٣٤٣/٢

وجد النبي شاة ميتة أعطيها مولاة ميمونة من الصدقة ...

( ابن عباس ) ٤١/١

وجد النبي على صفية بنت حى فى شىء ... ٣٩٤/٤

ودى النبي الأنصارى بمائة من الإبل إذ لم يحلفوا ... ٢٨٧ ، ٢٨٦/٥

ورث النبي بنت حمزة من الذى أعتقه حمزة ١٣٨/٤

ورث النبي ثلاث جدات ، ثنتين من قبل الأب ، وواحدة من قبل الأم

( إبراهيم ) ٧٨ ، ٧٧/٤

وضع النبي كفيه حذو منكبيه ( أبو حميد ) ٣٠٦/١

وضع النبي وضوء الجنابة ، فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين ...

( ميمونة ) ١٣١/١

وضع النبي يده اليمنى على ركبته اليمنى ، وعقد ثلاثا وخمسين ...

- (ابن عمر)  
 ٣١٢/١ وضع النبي يديه بالأرض ورفع عجيزته (البراء)  
 ٣٠٦/١ وفدت على النبي فشهدنا معه الجمعة ، فقام متوكئا على سيف ، أو  
 قوس ... (الحكم بن حزن)  
 ٤٩٢/١ وقت النبي لأهل العراق ذات عرق (عائشة)  
 ٣١٨/٢ وقت النبي لأهل المدينة ذا الحليفة ... (ابن عباس)  
 ٣١٧/٢ وقع عبد الرحمن بن حنين على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن  
 بشير ... فقال : لأقضين فيك بقضية النبي ...  
 ٣٨٤/٥ وقف النبي بعرفة بعد الزوال  
 ٤٢٩/٢ وقف النبي بعرفة راكبا  
 ٤٢٧/٢ وكل النبي عروة بن أمية الضمري فتزوج له أم حبيبة  
 ٣٠٩/٣ وكل النبي عروة بن الجعد في شراء شاة  
 ٨ ، ٧/٣ وهب لى النبي غلامين أخوين فبعث أحدهما ... (على)  
 ٣١/٣ وهبت سودة يومها لعائشة ، فكان النبي يقسم لعائشة يومها ...  
 ٣٩٤/٤ (عائشة)

## (ى)

- يا أبت إنك قد صليت خلف النبي ، وأبى بكر ... أكانوا يقتنون ؟  
 ٣٢٨/١ ( أبو مالك الأشجعي )  
 يا أم المؤمنين ، إنى كاتبته أهلى على تسع أواق ، فى كل عام أوقية ...  
 ١٧٥ ، ١٧٤/٤ (بريرة)  
 يا رسول الله ، أرايت إسكاتك بين التكبير والقراءة ، ما تقول ؟  
 ٢٨٥/١ (أبو هريرة)  
 يا رسول الله ، أرايت الرجل يبيع الفرس بالأفراس ، والنجيبة بالإبل ؟

- (ابن عمر) ٩٨/٣
- يا رسول الله ، أرأيت شحوم الميتة فإنه يدهن بها الجلود ويطلى بها السفن ، ويستصبح بها الناس ؟ ( جابر ) ١٦ ، ١٥/٣
- يا رسول الله ، أرأيت لو بقى أثره ؟ تعنى الدم ( خولة بنت يسار ) ١٩٥/١
- يا رسول الله ، إن وافقتها ، فبم أدعو ؟ ( عائشة ) ٢٧٣ ، ٢٧٢/٢
- يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطينى ما يكفى لى ... ( هند ) ١٢٥/٦
- يا رسول الله ، إن قومى إذا اختلفوا فى شىء أتونى فحكمت بينهم ... ( أبو شريح ) ٨٩/٦
- يا رسول الله ، إنا أصحاب عمل ، وأصحاب نضح ... ٣٩٩/٢
- يا رسول الله ، إنا نصيد أفنصلى فى القميص الواحد ؟ ( سلمة بن الأكوع ) ٢٤٦/١
- يا رسول الله ، إنى أجرت حموين لى ، فزعم ابن أُمى على أنه قاتلهما ... ( أم هانئ ) ١٢ ، ١١/٣
- يا رسول الله ، إنى أستحاض حيضة شديدة منكرة ، قد منعتنى الصوم والصلاة ... ١٦٨/١
- يا رسول الله ، إنى أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ ( فاطمة بنت أبى حبيش ) ١٦٧/١
- يا رسول الله ، إنى أسلمت وتحتى أختان ... ( الضحاك بن فيروز عن أبيه ) ٣٢٠/٤
- يا رسول الله ، إنى امرأة أشد ضفر رأسى ، أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ ( أم سلمة ) ١٣٢/١
- يا رسول الله ، إنى نذرت أن أضرب على رأسك بالدف ٦٧/٦
- يا رسول الله ، إنى نذرت أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام ... ( عمر ) ٢٧٧/٢

- يا رسول الله ، إنى نذرت فى الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام ... (عمر) ٥/٦
- يا رسول الله ، عوراتنا ما نأتى منها وما نذر؟ (بهر بن حكيم عن أبيه عن جده) ٢١٩/٤
- يا رسول الله ، فى الحج سجدتان ؟ (عقبة بن عامر) ٣٦٢/١
- يا رسول الله ، ليس لى شىء إلا ما أدخل على الزبير ، فهل على جناح أن أرضخ مما يدخل على ؟ (أسماء) ٢٦٥/٣
- يا رسول الله ، ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ (حفصة) ٤٢٢/٢
- يا رسول الله ، ما الغنى ؟ (ابن مسعود) ٢٠٨/٢
- يا رسول الله ، ما نحى من الأراك ؟ (أبيض بن حمال) ٥٥٥/٣
- يا رسول الله ، ما يلبس المحرم من الثياب ؟ (ابن عمر) ٣٤٩/٢
- يا رسول الله ، ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ (طلحة بن عبيد الله) ١٩٧/١
- يا رسول الله ، هل على النساء جهاد ؟ (عائشة) ٤٥٥/٥
- يا نبى الله ، إنى نذرت لأصلين فى بيت المقدس ... ٢٨٠/٢

### ٣- فهرس الآثار

#### (١)

- أباح عمر الجزائر ٥٥٥/٣  
أبعد ما اختلطت دماؤكم ودماؤهن ، ولحومكم ولحومهن ، بعتموهن  
(عمر) ٢٠٦/٤  
أتجعلين أمرك إلي ؟ (عبد الرحمن بن عوف) ٢٣٦/٤  
اتخذ عثمان أربعة مؤذنين ٢٢٤،٢٢٣/١  
اتخذ علي سجننا ٩٩/٦  
اتخذ علي قاسما وجعل له رزقا في بيت المال ١٣٨/٦  
أتى ابن عباس رجل فقال : إني كنت مع صاحب لى فى السفر ،  
فكنت أتم وصاحبى يقصر ... ٤٥٢،٤٥١/١  
أتى أهل الحزبة من أهل الشام عمر بن الخطاب ، فقالوا : إن المسلمين  
إذا مروا بنا كلفوا ذبح الغنم والدجاج فى ضيافتهم ٥٩٣،٥٩٢/٥  
أتى عثمان بامرأة ولدت لسته أشهر ، فشاور القوم ... ٦٠٤/٤  
أتى عمر بامرأة استسقت راعيا ، فأبى أن يسقيها إلا أن تمكنه من  
نفسها ... ٣٠٨/٥  
أتى عمر بامرأة قد زنت . قالت : إني كنت نائمة ... ٣٨٠،٣٧٩/٥  
أتى عمر بامرأة ليس لها زوج وقد حملت ، فسألها عمر ، فقالت : إني  
امرأة ثقيلة الرأس ... ٣٨٨/٥  
أتى عمر برجل أقطع اليد والرجل قد سرق ، فأمر أن تقطع رجله ... ٣٧١/٥  
أتى عمر برجل فقال : أسرقت ؟ قل : لا ٣٦٤/٥



- ١٨٤/٥ أتى عمر برجل قتل قتيلا ، فجاء ورثة المقتول ...
- ١٢/٤ أجاز عمر وصية غلام من غسان
- ١٧١/٤ أجبر عمر أنسا على كتابة سيرين
- ١٢٤/٦ اجعل لمن ادعى حقا غائبا أمرا ينتهى إليه ... (عمر)
- ٣٠٠/٤ أجل عمر العنين سنة
- ٤٣/٣ أحسب كل شيء بمنزلة الطعام (ابن عباس)
- ٥٥٣/٥ أحيا عتبة بن غزوان وعثمان بن أبي العاص أرض البصرة
- اختلعت من زوجي بما دون عقاص رأسي ، فأجاز عثمان (الريبع
- ٤١٧/٤ بنت معوذ)
- ٩٦/٦ أخذ أبو بكر الذراع وقصد السوق ليتجر فيه
- أدركت الناس زمن عمر بن الخطاب إلى اليوم ، فما رأيت أحدا ضرب
- المملوك المقتري ثمانين ...
- ٤١١ ، ٤١٠ / ٥ ادعى رجل نقص ضوء عينه ، فأمر على بها فعصبت ، وأعطى رجلا
- بيضة ، فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى بصره ، ...
- ٢٤٣/٥ ادعى زيد بن ثابت على ابن عمر أنه باعه عبدا يعلم عيبه عند
- عثمان ...
- ١٨٢/٦ ادفعها إليهم (سعد بن أبي وقاص ، ابن عمر ، أبو هريرة ، أبو سعيد)
- ١٨٥/٢ إذا اتبع أحدكم جنازة ، فليأخذ بجوانب السرير الأربع ... (ابن
- مسعود)
- ٥٦/٢ إذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه أو قدمه (عمر)
- ٤٨٥/١ إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام ، فهو متمتع ... (عمر)
- ٣٣٧/٢ إذا انقضت عدتها ، فهو خاطب من الخطاب (على)
- ٢٨/٥ إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة (عائشة)
- ٤٠١٦٣/١
- ٢٤٧

- إذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض (عائشة) ١٦٥/١
- إذا تزوج الحرة على الأمة ، قسم للأمة ... (على) ٣٩٢/٤
- إذا دخلت على أهلك فصل ركعتين ، ثم خذ برأس أهلك... ٢٥٨/٤
- (عبد الله بن مسعود ، أبو ذر ، حذيفة)
- إذا رميت الجمرة فبت حيث شئت (ابن عباس) ٤٤٨/٢
- إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع (أبو بكر ، عمر) ٣٦٨/٥
- إذا طافت المرأة بالبيت ، فصلت ركعتين ، ثم حاضت ، فلتطف بالصفاء والمروة (عائشة) ٤٢٠/٢
- إذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق إن شاء الله ، فهي طالق ، (ابن عباس) ٤٩٤/٤
- إذا قلت : أشهد أن محمدا رسول الله . فلا تقل : حى على الصلاة .
- وقل : صلوا فى بيوتكم ... (ابن عباس) ٣٩٩/١
- إذا كان الدم فاحشا فعليه الإعادة (ابن عباس) ٩١/١
- إذا كرر النظر حتى أنزل فعليه شاة (ابن عباس) ٢٨٣/٢
- إذا وطئ المحرم فى الفرج فى الحج قبل التحلل الأول فعليه بدنة (ابن عباس) ٣٨٠/٢
- أذهبوا معه إلى السوق ، فإذا بلغت أقصى ثمنها ، فأعطوه حساب ثنيها من ثمنها (على) ٥٥/٣
- أرسل عمر إلى امرأة مغيبة كان يدخل عليها ، فقالت يا ويلها ... ١٩٦ ، ١٩٥ / ٥
- أرسلنى خالد إلى عمر ، فأتيته فى المسجد ومعه عثمان ، وعلى ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن ... ٤٣٤ ، ٤٣٣ / ٤
- أرسله ، فما من أحد إلا وله فى هذا المال حق (عمر) ٣٥٤/٥
- أرسله ، لا قطع عليه ، غلامكم أخذ متاعكم ... (عمر) ٣٥٣/٥
- أرى أن يقسم المال بينهم على قدر سهامهم (العباس) ٨٩/٤
- استثناهن الله تعالى من قوله : ﴿وقل للمؤمنات ...﴾ (ابن عباس) ٢١٧/٤

- استخلف على أبا مسعود البدرى يصلى بضعة الناس فى المسجد ٥١٥/١
- استسقى عمر بالعباس عم النبي ٥٣٦،٥٣٥/١
- استسقى معاوية والضحاك يزيد بن الأسود الجرشي ٥٣٦،٥٣٥/١
- استشار عمر الناس فى حد الخمر، فقال عبد الرحمن بن عوف :  
اجعله كأخف الحدود ... ٤٢٦/٥
- استصرخ ابن عمر على سعيد بن زيد وقد تجمر للجمعة ، فذهب إليه  
وتركها ٤٠١/١
- أسعد بن زرارة أول من جمع بنا فى هزم النبيت ... ( كعب بن مالك ) ٤٨٣/١
- أسلم أبو سفیان وجماعة قبل أزواجهم ٣١٦/٤
- أسلم صفوان بن أمية وعكرمة وأبو العاص قبل أزواجهم ٣١٦/٤
- أسلم على والزبير ، وهما ابنا ثمان سنين ٣١٨/٥
- أسلم على وهو ابن سبع ٣١٧/٥
- اشتركت أنا وسعد وعمار فيما نصيب يوم بدر ... ( عبد الله بن  
مسعود ) ٣٣٥/٣
- اشترى ابن مسعود أمة ، وشرط أنه إن باعها فهو أحق بها بالثمن ٦١/٣
- اشترى أبو الدرداء من صبي عصفورا فأرسله ٢٦٠/٣
- اشترى عتبة بن فرقد أرضا من أرض الخراج ، فأتى عمر ، فأخبره ... ٥٥٥،٥٥٤/٥
- اشترى عمر دارًا بمكة بأربعة آلاف اتخذها سجنًا ٩٩/٦
- اشترى عمر من صفوان بن أمية دارا بأربعة آلاف ١١/٣
- اشترى محمد بن مسلمة من نبطى جرزة حطب ... ٦٠/٣
- اشترى معاوية من حكيم بن حزام دارين بمكة ١١/٣
- اشربه ما لم يأخذه شيطانه (ابن عمر) ٤٢٣/٥
- أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة (ابن مسعود ،  
جابر ، ابن الزبير) ٣٢٣/٢

- أصبنا طعاما يوم خيبر فكان الرجل يجيء فيأخذ منه قدر ما يكفيه ثم  
يُصرف ( عبد الله بن أبي أوفى ) ٥٠١/٥
- إصلاحا في أموالهم ( ابن عباس ) ٢٥٩/٣
- أصنع ما يصنع المعتمر ، ثم قد حلت ( عمر ) ٤٦٤/٢
- أضح لمن أحرمته له ( ابن عمر ) ٣٥٦/٢
- أضرب وأوجع ، واتق الرأس والوجه والفرج ( على ) ٣٩٨/٥
- أطعم أنس ستين مدا ٥٧١، ٥٧٠ / ٤
- أطعموه واسقوه واحبسوه ، فإن عشت ، فأنا ولي دمي ... ( على ) ٣١٥/٥
- اعتد عليهم بالسخلة يروح بها الراعى على يديه ... ( عمر ) ١١٦، ٩٩ / ٢
- أعتق ابن عمر أمة واستثنى ما فى بطنها ١٥٦/٤
- أعتق ابن عمر جارية واستثنى ما فى بطنها ٥٤/٣
- إعراب القرءان أحب إلينا من حفظ بعض حروفه ( أبو بكر ، عمر ) ٤٢٤/١
- أعطه سبعة دراهم ( ابن عباس ) ١٧٧/٣
- أعطى أبو بكر الزبرقان بن بدر مع ثباتهما وحسن نيتهما ١٩٨/٢
- أعطى أبو بكر الصديق ، عدى بن حاتم ثلاثين فريضة من الصدقة ، ... ١٩٧/٢
- أعطى عمر بن الخطاب مال يتيم مضاربة ٢٥٣/٣
- أغار أهل ماه وأهل جلولاء على العرب ، ... فكتب عمر فى من أصاب رقيقه ومتاعه فى أيدي التجار ... ٥٣٨، ٥٣٧ / ٥
- أفسدت حبك ، انطلق أنت وأهلك مع الناس ، فاقضوا ... ( عمر ) ٤٦١/٢
- أقام ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يصلى ركعتين ... ٤٥٥، ٤٥٤ / ١
- أقام عمر الحد على قدامة بن مظعون وهو مريض ٣٩٥/٥
- اقترض المقداد من عثمان مالا ، فتحاكما إلى عمر ، فقال عثمان : هو سبعة آلاف ... ١٢١/٦
- اقتلوا كل ساحر ( عمر ) ٣٣٢/٥

- أقرع بين الأربع ، وأندر منهن واحدة ، واقسم بينهن الميراث (على) ٥١٠/٤
- أقض بين هذا وامرأته (عمر) ٣٨٦،٣٨٥/٤
- أقطع أبو بكر وعمر وعثمان أصحاب النبي ٥٦٠/٣
- أقل ما فى غسل الميت الوضوء (أبو هريرة) ١٠١/١
- أقمنا بمكة عشرا نقصر الصلاة (أنس) ٤٥٢/١
- أكل الصحابة من جبن المجوس ٤٤/١
- ألا إن أسيفع جهينة من رضى من دينه وأمانته ، بأن يقال : سبق الحاج ... (عمر) ٢٢٨،٢٢٧/٣
- ألا لا تغالوا فى صدق النساء ... (عمر) ٣٥٩/٤
- الحدوا لى لحداء ، وانصبوا على اللبن نصبا ... (سعد بن مالك) ٦٣/٢
- اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلوبهم ... (عمر) ٣٣٠/١
- اللهم إنى أريد العمرة إن تيسرت لى ، وإلا فلا حرج على (ابن مسعود) ٣٢٩/٢
- أما ترضى أن أجعلك على ما جعلنى عليه عمر ... (أنس بن مالك) ٦٠٩/٥
- أمر على بأن تعلق يد السارق فى عنقه بعد قطعها ٣٧٣/٥
- أمر على وابد الركاز أن يتصدق بخمسه (على) ١٨٥/٢
- أمر على وابد الركاز أن يتصدق به على المساكين (على) ١٥٨/٢
- أمر عمر أن يركب أهل الذمة عرضا على الأكف بالعرض ٥٩٩/٥
- أمر عمر عبد الرحمن بن غنم أن يلحق فى كتاب صلح الجزيرة : ومن ضرب مسلما ، فقد خلع عهده ٦١٦/٥
- أمر عمر وابن عمر من لبد رأسه أن يحلق ٤٤٠/٢
- أمر معاوية يزيد بن الأسود فصعد المنبر ، فقعد عند رجله ، فقال معاوية : اللهم إنا نستشفع إليك بخيرنا ... ٥٣٦/١
- أمر المغيرة رجلا أن يزوجه امرأة المغيرة أولى بها منه ٢٣٦،٢٣٥/٤

أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن الخائض

٤٥٥/٢ (ابن عباس)

٥٦٣/٥ أمن عمر الهرمزان وهو أسير

٥٩١/٥ إن أخذها في كفه ثم أسلم ، ردها (عمر)

٣٨٦/٥ إن أقررت أربعاً ، رجلك رسول الله ( أبو بكر الصديق )

إن رده من خارج المصر فله أربعون درهما ، وإن رده من المصر فله دينار

٤٢٣/٣ (ابن مسعود)

٨٥/١ إن شاء حسر عن رأسه ، وإن شاء مسح على قلنسوته وعمامته (عمر)

٥٢١/٢ إن غاب كثيراً لم يأكله (ابن عباس)

إن قلع الأعور عين صحيح عمداً فلا قصاص ، وعليه دية كاملة

٢٤٢،١٥٢/٥ (عمر ، عثمان)

٥٣٩/٢ إن كان عليها حائط ، فهو حريم ، فلا تأكل ... (ابن عباس)

٤٣٦،٤٣٥/٥ إن كان في الحدود قتل ... قتل وسقط سائرهما (ابن مسعود)

إن كان يعلم أن الله حرمه ، فحدوه ، وإن لم يكن علم ، فأعلموه ...

٣٨١/٥ (عمر)

٥٦٢،٥٦١/٥ إن كانت المرأة لتجبر على المؤمنين ، فيجوز (عائشة)

إن كنت لأدخل البيت للحاجة ، والمريض فيه ، فما أسأل عنه إلا وأنا

٢٨٤/٢ مارة (عائشة)

٤٣٩/٢ إن لم يرم حتى جاء الليل لم يرم ، وأخره إلى غد (ابن عمر)

٤٦٦/٥ أنا فقة كل مسلم (عمر)

١١١/١ أناخ ابن عمر بعيره مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليه ...

٤٦٥/٢ أنتم أحق بها (عمر)

أنزل في القرآن ( عشر رضعات معلومات يحرم من ) فنسخ من ذلك

خمس ، وصار إلى خمس رضعات يحرم من ... (عائشة)

٦٣/٥

- ٤٦٥/٢ انطلق إلى البيت فطف به سبعا ... (عمر)
- أنكح العباس بن عبد الله بن العباس ابنته عبد الرحمن بن الحكم ،  
وأنكحه عبد الرحمن ابنته ... فكتب معاوية إلى مروان يأمره أن  
٢٩١/٤ فرق بينهما
- أنكر عمر على عبد الرحمن بن عوف ، حين باع جارية له كان يطؤها  
٥٣/٥ قبل استبرائها ...
- ٢١٣/٥ إن الإبل قد غلت ... ( عبد الله بن عمرو )
- ١٧٦/٢ إن أصحابي قد سلخوا طريقا وأنا أحب أن أسلكه ... (ابن عمر)
- إن الله تعالى بعث محمدا ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه  
آية الرجم ( عمر بن الخطاب )
- ٣٨٨/٥ إن الله يعلم كل لسان ، فمن أتى منكم أعجميا... (ابن مسعود)
- ٥٦٥/٥ إن في الإسلام معادا ( عمر )
- ٥٩١/٥ إن للخصومة قحما (على)
- ٣٢٠/٣ إن النحر في اللبة والحلق لمن قدر (عمر)
- ٥٠٧/٢ إن النطفة تكون أربعين يوما ، ثم علقة أربعين يوما ، ثم مضغة بعد ذلك  
٤٨/٥ (ابن مسعود)
- ٣٠٨/٥ إن هذا يوم من فلج فيه فلج يوم القيامة (على)
- إنكم - معشر العرب - لا تتقدم في صلاتكم ، ولا تنكح نساءكم ...  
٢٥١/٤ (سلمان)
- ٥٢٥/١ إنما التكبير على من صلى في جماعة (ابن مسعود)
- إنما العمرى التي أجاز النبي أن يقول : هي لك ولعقبك ...  
٦٠٥/٣ (جابر)
- إني لأرجو أن لا يفضح الله على يدك أحدا من أصحاب محمد  
٢٣٠/٦ (عمر)

- إني لأستحيى من الله أن لا أدع له يدا يبطش بها ، ولا رجلا يمشى  
عليها (على) ٣٧٠/٥
- أهد ناقة ، ولتهد ناقة (ابن عباس) ٣٨١/٢
- أهديا هديا ، فإن لم تجدا فصوما ثلاثة أيام فى الحج ... (ابن عمر ،  
ابن عباس ، عبد الله بن عمرو) ٣٨٢/٢
- أوثق عليك نفقتك (عائشة) ٣٥١/٢
- أوصت أم سلمة أن يصلى عليها سعيد بن زيد ٣٩/٢
- أوصت صفية لأخيها بثلاث مائة ألف ، وكان يهوديا ١٣/٤
- أوصت عائشة أن يصلى عليها أبو هريرة ٣٩/٢
- أوصى ابن مسعود أن يصلى عليه الزبير ٣٩/٢
- أوصى أبو بكر أن تغسله امرأته أسماء بنت عميس ١٢ ، ١١/٢
- أوصى أبو بكر أن يصلى عليه عمر ٣٩/٢
- أوصى أبو بكر بالخمس ، وقال : رضيت لنفسى بما رضى الله به لنفسه ٦/٤
- أوصى أبو بكر يزيد بن أبى سفيان حين بعثه إلى الشام ، فقال : لا تقتلوا  
الولدان ، ولا النساء ... ٤٧٧/٥
- أوصى أبو بكر أن يصلى عليه أبو برزة ٣٩/٢
- أوصى أبو سريحة أن يصلى عليه زيد بن أرقم ٤٠ ، ٣٩/٢
- أوصى إلى الزبير سبعة من أصحاب النبی ... ١١/٤
- أوصى أنس أن يغسله محمد بن سيرين ١٢/٢
- أوصى عمر أن يصلى عليه صهيب ٣٩/٢
- إياكم وصاحب البرنس (على) ٣١٠/٥
- أيما امرأة نكحت فى عدتها ، ولم يدخل بها الذى تزوجها ، فرق  
بينهما ... (عمر) ٢٧/٥
- أيما رجل تزوج امرأة بها جنون ، أو جذام ، أو برص ... (عمر) ٢٩٨/٤



## (ب)

- بارز البراء مرزبان الزارة فقتله ، فبلغ سواراه ومنطقته ثلاثين ألفا ٥١٧/٥  
باع ابن عمر زيد بن ثابت عبداً ... ١٢١/٦  
باع ابن عمر عبداً من زيد بن ثابت بشرط البراءة بثمانمائة درهم ... ١٣٤/٣  
باع رجل معدناً ، ثم أتى علياً فأخبره ، فأخذ زكاته منه ١٥٥/٢  
باع عبد الرحمن بن عوف جارية كان يقع عليها قبل أن يستبرئها ... ٥٧/٥  
بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنا نستعينك ، ونستهديك ،  
ونستغفرك ... (عمر) ٣٤٣/١  
بصر علي وهو على المنبر بمجوسى ، فنزل فضربه ، وأخرجه من أبواب  
كنة ٦٠٦/٥  
بعث إلى علي ، وإلى شريح ، أن اقضوا كما كنتم تقضون ... ٢٠٧/٤  
بعث عتبة بن فرقد إلى عمر بأربعين ألف درهم صدقة الخمر ... ٦١١/٥  
بعث عمر إلى خالد يأمره أن يجلد من شرب الخمر عنده ثمانين ٤٩٦/٥  
بعث عمر إلى الكوفة عمار بن ياسر والياً وابن مسعود قاضياً ... ٨٥/٦  
بعثنى أنس بن مالك إلى العشور ، فقلت : تبعثنى إلى العشور من بين  
عمالك ... (أنس بن سيرين) ٦٠٩/٥  
بعثنى عمر مصدقا ، فأمرنى أن آخذ من نصارى بنى تغلب العشر ...  
(زياد بن حدير) ٦١٠/٥  
بئس ما شريت وبئس ما اشتريت ... (عائشة) ٤٠/٣  
البيئة العادلة أحق من اليمين الفاجرة (عمر) ١٢٣ ، ١٢٢/٦

## (ت)

- تب أقبل شهادتك (عمر) ٢١٢/٦

تبنى أبو حذيفة سالما ، وأنكحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد بن ربيعة

(عائشة)

٢٥١، ٢٥٠/٤

٨٩/٦

تحاكم عثمان وطلحة إلى جبير بن مطعم

٨٩/٦

تحاكم عمر وأبى إلى زيد بن ثابت

١٢٥/٦

تداعى عند عمر رجلان ، فقال له أحدهما : أنت شاهدى ...

٣٢٨/٥

تدون قتلانا ، ولا ندى قتلاكم ... (أبو بكر)

٢٤٣/٤

تزوج قدامة بن مظعون ابنة الزبير حين نفست

٢٥٢/٤

تزوج المقداد بن الأسود الكندى ضباعة ابنة الزبير عم رسول الله ﷺ

٥٧٢/٣

تصدق عمر بأرض له بخيبر فى الفقراء وذوى القربى ...

٢٤٧/١

تصلى المرأة فى ثلاثة أثواب ... (عمر)

١٠٩ ، ١٠٨/٦

تلك على ما قضينا ، وهذه على ما قضينا (عمر)

٢١٢/٦

توبة القاذف إكذابه لنفسه (عمر)

٦٩/١

توضأ ابن عمر وترك مسح خفيه حتى دخل المسجد ...

٣٨/١

توضأ عمر من جرة نصرانية

(ث)

٢٨/٥

ثم لا ينكحها أبداً (عمر)

(ج)

٤٣٧/٢

جاء عمر والزحام عند الجمرة ، فصعد فرماها من فوقها

٦١٢/٥

جاء نصرانى إلى عمر فقال : إن عاملك عشرين مرتين ...

٢١/٢

جز سعد بن أبى وقاص عانة ميت

٢١٨/٥

جعل عمر دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف

٥٩١/٣

جعل عمر النظر فى وقفه إلى حفصة ابنته ...

- جلد عثمان رجلاً قال لآخر: يا ابن شامة الوذر ٤٠٩/٥  
جلدتها بكتاب الله، ورجمتها بسنة النبي (على) ٣٩٠/٥  
جمع عمر الناس على أربع تكبيرات ٤٧/٢  
جمع المسور بن مخزومة وعائشة بين الأسابيع... ٤١٥، ٤١٤/٢  
جهز عمر بن الخطاب جيشاً، فكنت فيه... (فضيل بن يزيد الرقاشي) ٥٦٢/٥

## (ح)

- حاكم عثمان طلحة إلى جبير ٩٣/٦  
حاكم على يهوديا إلى شريح... ١١٤/٦  
حاكم عمر أيما إلى زيد ٩٣/٦  
حد عمر وابن مسعود بالرائحة ٤٢٨، ٤٢٧/٥  
الحدث حدثان، وأشهدهما حدث اللسان (ابن عباس) ١٠٠/١  
حذف رجل يقال له: قتادة ابنه بالسيف فقتله، فأخذ منه عمر ثلاثين  
حقة... ٢١١، ٢١٠/٥  
الحقبة ثمانون عاما (ابن عباس) ٥٠/٦  
حكم عثمان بتضعيف الدية على المسلم إذا قتل اليهودي والنصراني عمدا ٢١٩، ٢١٨/٥  
حلف عمر في حكومة لأبي في النخل في مجلس زيد ١٨٤/٦  
حمل سعد بن مالك، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن الزبير، بين  
عمودي السرير ٥٦/٢  
حمل عمرو بن معد يكرب على أسوار، فطعنه فذق صلبه... ٥١٧/٥  
الحين ستة أشهر (ابن عباس) ٤٩/٦

## (خ)

خرج ابن عمر من دار عبد الله بن خالد، حتى إذا نظر إلى باب

- المسجد إذا الناس فى الصلاة ... ٢٧٢/١
- خرج عمر على الصحابة وهم أوزاع يصلون ، فجمعهم على أبى بن كعب ٣٤٧/١
- خرج الوليد بن عقبة قبل العيد يوماً على عبد الله بن مسعود وأبى موسى وحذيفة ، فقال لهم : إن هذا العيد قد دنا ، فكيف التكبير فيه ؟ ٥٢٠/١
- خرجنا حجاجا ، فأوطأ رجل منا - يقال له : أربد - ضبا ، ففزر ظهره ، فقدمنا على عمر ... ( طارق بن شهاب ) ٣٨٦/٢
- خطب على الناس فقال : شاورنى عمر فى أمهات الأولاد ... ٢٠٧/٤
- خطبت امرأة ، فكنت أتخبأ لها ... ( جابر ) ٢١٤/٤
- خير على عامر بن عبد الله بين عمه وأمه ... ١١٥/٥

#### (د)

- دخل رجل على امرأته ، فوجد عندها رجلاً ، فقتلها ، فاستعدى عليه ١٨٤/٥
- إخوتها عمر ...
- دخل عمر دار الندوة ، فعلق رداءه ، فوقع عليه حمام ، فخاف أن يبول عليه ، فأطاره ... ٣٩٤/٢
- دعا ابن عمر أبا أيوب ، فجاء فرأى البيت مستورا بجنادى أخضر ... ٣٧٤ ، ٣٧٣/٤
- دعا عمر نصارى بنى تغلب إلى بذل الجزية ، فأبوا وأنفوا ... ٥٨٦ ، ٥٨٥/٥
- دية المجوسى ثمانمائة درهم ( عمر ، عثمان ، ابن مسعود ) ٢١٩/٥
- دية المرأة على النصف من دية الرجل ( عمر ، عثمان ، على ، زيد ، ابن عمر ، ابن عباس ) ٢١٧/٥
- ذهب فرس لابن عمر ، فأخذته العدو ، فظهر عليه المسلمون ... ٥٣٥/٥

#### (ذ)

- ذهب فرس لابن عمر ، فأخذته العدو ، فظهر عليه المسلمون ... ٥٣٥/٥

## (و)

- رأى جندب بن كعب رجلاً يعمل سحرًا بين يدي الوليد بن عقبة ... ٣٣٣/٥  
رأى الزبير بخير فتية لعسا ، فأعجبه ظرفهم وجمالهم ... ١٤٠/٤  
رأى عمر في ثوبه منيا بعد أن صلى ، فاغتسل وأعاد الصلاة ١٢٢/١  
رأيت عمر يضرب أكف الناس حتى يضعوها في الطعام - يعني في رجب ... ( خرشة ) ٢٦٦/٢  
رد عمر بعض خمس الركاز على واجده ١٥٨/٢  
رد عمر ما اشتراه ابنه في غزوة جلولاء ٥٣٤/٥  
ردوا الجهالات إلى السنة ( عمر ) ١٠٨/٦ ، ٢٨/٥  
الرفث الجماع ( ابن عباس ) ٣٤٧/٢  
رفع إلى عليّ امرأة تزوجت ولها زوج فكتمته ، فرجمها وجلد زوجها ٣٨٢/٥  
الآخر مائة جلدة ٣٨٢/٥  
رفع إلى عمر امرأة تزوجت في عدتها ، فقال : هل علمتما ؟ ٣٨٢/٥  
رفع إلى عمر رجل أراد استكراه مسلمة على الزنى ، فقال : ما على هذا صالحناكم ... ٦١٦ ، ٦١٥/٥  
ركب الحسن بن عليّ على سرج عليه جلد كلب الماء ٥٣٣/٢  
ركعب سعد إلى قصره بالعقيق ، فوجد عبداً يقطع شجراً ، أو يخبطه ، فسلبه ، فلما رجع سعد ، جاءه أهل العبد ... ٣٩٨ ، ٣٩٧/٢

## (ز)

- زارت عائشة قبر أخيها عبد الرحمن ٨١/٢  
زوج ابن عمر ابنه وهو صغير ، فاختصموا إلى زيد ، فأجازاه جميعاً ٢٤١/٤  
زوج أبو بكر أخته للأشعث بن قيس الكندي ٢٥٢/٤  
زوج شعيب عليه السلام موسى ابنته وهو أعمى ٢٣٣/٤

## (س)

- سارق أمواتنا كسارق أحيائنا (عائشة) ٣٦٠/٥
- سافرت مع أنس بن مالك وعبد الرحمن بن سمرة وأبى برزة، فكانوا  
يمرون بالشمار فيأكلون في أفواههم (أبو زينب) ٥٣٧/٢
- سأل عمر : كم يتزوج العبد ؟ ٢٧٤/٤
- سألت ابن عباس عن المتعة ، فأمرني بها ، وسألته عن الدم ... (أبو جمره) ٣٣٦/٢
- سجدت أم سلمة على وسادة لرمد بها ٤٦٣/١
- سمع ابن عباس رجلا يلبي بالمدينة ، فقال : إن هذا لمجنون ، إنما التلبية  
إذا برزت (ابن عباس) ٣٤٦/٢
- سمع على رجلا يقول : لا حكم إلا لله . فقال : كلمة حق أريد بها باطل  
سئل ابن عباس : ما بال المسافر يصلي ركعتين حال الانفراد وأربعاً إذا  
انتم بمقيم ؟ ٤٤٩/١
- سئل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ، ولم  
يدخل بها حتى مات ... ٣٥٤/٤
- سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت ... ٨١ ، ٨٠ / ٤
- سئل على عن امرأة ادعت انقضاء عدتها في شهر ... ١٦٤ ، ١٦٣ / ١
- سئل على عن رجل قتل امرأته ورجلاً معها ، وادعى أنه وجدته معها ... ٤٤٩/٥
- سئل على في قول الرجل للرجل : يا فاسق ، يا خبيث . قال : هن فواحش ٤٣٩/٥
- سئل عمر عن رجل ظاهر من نسوة ، فقال : يجزئه كفارة واحدة ٥٥٧/٤

## (ش)

- شرط عمر على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة ... ٥٩١/٥
- شرط عمر على شريح حين ولاه القضاء ... ٩٥/٦
- شهد أبو بكره على المغيرة بالزنى فجلده عمر ... ٤١٤/٥
- شهد أبو بكره ، ونافع ، وشبل بن معبد ، على المغيرة بالزنى عند عمر ... ٢٢٣/٦
- شهد أبو بكره ، ونافع ، وشبل بن معبد على المغيرة بن شعبة ، ولم يكمل زياد شهادته ، فحدهم عمر ٤١٥/٥
- شهد رجل عند عمر ، فقال له عمر : إني لست أعرفك ، ولا يضرك أنني لا أعرفك ... ١٠٢/٦
- شهد عند عمر أبو بكره ، ونافع ، وشبل بن معبد ، على المغيرة ، فحدهم حد القذف ٣٨٧/٥
- شهدت جنازة صبي وامرأة ، فقدم الصبي مما يلي القوم ، ووضعت المرأة وراءه ، فصلى عليهما ، وفي القوم أبو سعيد الخدري وابن عباس وأبو قتادة وأبو هريرة ... (عمار مولى الحارث بن نوفل) ٤٢/٢
- شهدت صفين ، فكانوا لا يجيزون على جريح ... (أبو أمامة) ٣١٠ ، ٣٠٩/٥
- شهدت عثمان وأتى بالوليد بن عقبة ، فشهد عليه حمران ورجل آخر ... (حضين بن المنذر) ٤٢٨/٥
- شهدت على نفسك مرتين (على) ٣٦٤/٥

### (ص)

- صار ثمنها تسعا (على) ٩٠/٤
- صالح عمر أهل الشام على أن يوسعوا أبواب بيعهم وكنائسهم لمن يجتاز بهم من المسلمين ... ٥٩٣/٥
- صدق (عندما قال سالم للحجاج يوم عرفة : إن كنت تريد أن تصيب السنة ...) (ابن عمر) ٤٢٦/٢

- الصعيد : تراب الحرث ، والطيب : هو الطاهر (ابن عباس) ١٥٣/١
- صلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان (عمر) ٥١٨/١
- صلت عائشة على سعد بن أبي وقاص ٣٩/٢
- صلى أبو بكر على امرأته دون إختوتها ٤١/٢
- صلى أبو عبيدة على رءوس ٥١/٢
- صلى أنس بن مالك المكتوبة ، فى يوم مطير على دابته ٤٦٥/١
- صلى على أبى بكر وعمر فى المسجد ٣٧/٢
- صلى عمر بالناس الصبح ثم خرج إلى الجرف ، فأهراق الماء ، فوجد فى ثوبه احتلاما ، فأعاد ، ولم يعد الناس ٤١٤/١
- صلى عمر على عظام بالشام ٥١/٢

### (ض)

- ضاف رجل ناسا من هذيل ، فأراد رجل منهم جارية له عن نفسها ... فقال عمر : والله لا يودى أبدا ٤٤٦/٥
- الضحايا والهدايا ؛ ثلث لك ، وثلث لأهلك ، وثلث للمساكين (ابن عمر) ٤٩٣/٢
- ضرب بين ضريين ، وسوط بين سوطين (على) ٤٣٧/٥
- ضرب عمر على الطعام درهما وقفيز حنطة ، وعلى الشعير درهما وقفيز شعير ٥٥٨/٥
- ضمن عمر أنسا ودیعة ذهبت من بين ماله ٤٨٠/٣

### (ط)

- طاف أبو بكر بابن الزبير فى خرقه ٣٠٨/٢



## (ع)

- العبد خير من العبدین ، والثوب خير من الثوبین ، ... (عمار) ٨٠/٣  
عبدکم سرق مالکم ، لا قطع علیه (ابن مسعود) ٢٠٦/٦  
عدة الأمة حیضتان (عمر ، وعلى ، وابن عمر) ٨/٥  
عرفها سنة ، فإن عرفت ، وإلا فهى لك ... (عمر بن الخطاب) ٤٥٤/٣  
غرمت عليك ، لا تبرح حتى تقسمها على قومك ٢٣٧/٥  
عصر ابن أبى أوفى دملا ٩١/١  
عصر ابن عمر بثرة فخرج دم ، فصلی ولم يثوضاً ٩١/١  
عفا عثمان عن عبید الله بن عمر لما قتل الهرمزان ... ١٨٦/٥  
علام تنصون میتکم ؟ (عائشة) ٢١/٢  
عليه بكل آية كفارة (ابن مسعود) ٢٨/٦  
عليه كفارة الظهار (عمر) ٥٥٠/٤

## (غ)

- غرب عمر إلى الشام والعراق ٣٩٩/٥  
غسل ابن الزبير وصلى عليه ٢٦/٢  
غسل على فاطمة ١٣/٢  
الغنيمة لمن شهد الوقعة (عمر) ٥٢٨ ، ٥٢١/٥  
٥٢٩

## (ف)

- (فاقطعوا أيمانهما) (ابن مسعود) ٣٦٨/٥  
فانظروا حذوها من طريقكم (عمر) ٣٢١/٢

- ١٤٦/٣ فإني أرى أن أرد البيع (الأشعث بن قيس)
- الفسوق : المنايزة بالألقاب ، وأن تقول لأخيك : يا ظالم ، يا فاسق
- ٣٧١/٢ (ابن عباس)
- ٥٥١/٥ فضائلهم عند ربهم (أبو بكر)
- ٢٢/٥ فقد رجل في عهد عمر فجاءت امرأته إلى عمر ...
- ٣٨٦/٢ في الإبل بقرة (ابن عباس)
- ٣٨٦/٢ في الأروى بقرة (ابن عمر)
- ٣٦٦/٢ في الجراد الجزاء (عمر)
- ٣٩١/٤ في الحب والجماع (ابن عباس)
- ٣٨٩/٢ في الحجلة والقطاة والحبارى ، شاة شاة (ابن عباس ، جابر)
- في الدامية بعير ، وفي الباضعة بعيران ، وفي المتلاحمة ثلاثة ، وفي
- ٢٣١/٥ السمحاق أربعة (زيد بن ثابت)
- ٣٩٦/٢ في الدوحة بقرة ، وفي الجزلة شاة (ابن عباس)
- ٢٣١/٥ في السمحاق أربعة أبخرة (علي ، زيد)
- ٢٥٥/٥ في السن الدية ، إن جنى عليها فاسودت أو اخضرت (زيد)
- ٢٣٨/٥ في الصعر الدية (زيد بن ثابت)
- ٢٤٢/٥ في عين الأعور دية كاملة (عمر ، عثمان ، علي ، ابن عمر)
- ٢٣٤/٥ في الهاشمة عشرة من الإبل (زيد بن ثابت)

## (ق)

- ٣٠٨/٥ قاتل على أهل البصرة يوم الجمل ، وأهل الشام بصفين
- ٤٠٩/٥ قال رجل : ما أنا بزنان ، ولا أُمى بزانية ، فجلده عمر الحد
- قتل رجل رجلا في الشهر الحرام ، وفي البلد الحرام ، فقال ابن عباس :
- ٢١٦/٥ ديته اثنا عشر ألفا ...

- ٢١٧/٥ قتل قتادة ابنه ، فلم يأخذ منه عمر أكثر من مائة
- ٤٣١، ٣٣٣/٥ قتلت حفصة أمة لها سحرتها
- ٤١٣/١ قدم أبو ذر وابن مسعود وحذيفة وناس من أصحاب النبي ، أبا سعيد (مملوكا لأبي أسيد) فصلى بهم
- ٦٠٦/٥ قدم أبو موسى على عمر ، ومعه نصراني ، فأعجب عمر خطه ...
- قدم أعرابي بحلوبة له المدينة ، فساومه فيها مولى لعثمان بن عفان ...
- فلطمه ففقا عينه ، فقال له عثمان : هل لك أن أضعف لك الدية
- ١٧٧/٥ وتعفو عنه ؟
- قدم جرير بن عبد الله على عمر في قومه يريد الشام ، فقال له عمر :
- ٥١٠/٥ هل لك أن تأتي الكوفة ، ولك الثلث بعد الخمس ...
- قدم رجلان المدينة وقد رأيا الهلال ، وقد أصبح الناس صياما ، فأتيا
- ٢٣١/٢ عمر ...
- قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى ، فقال له عمر : هل من مغربة
- ٣٢١/٥ خبر ؟
- ٤٨٧/٥ قدم عقبة بن عامر على أبي بكر برأس يناق البطريق ...
- قدم عمر الحجابية ، فأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ :
- ٥٥٤/٥ والله إذا ليكونن ما تكره ...
- ٣٢١/٥ قدم معاذ على أبي موسى ، وعنده رجل محبوس على الردة ...
- قدمت على عمر ثمانمائة ألف درهم ، فلما أصبح ، أرسل إلى نفر من
- ٥٥٠، ٥٤٩/٥ أصحاب النبي
- ٢٥/٦ قرأ أبي وابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)
- ٣٨٦/٢ قضى ابن مسعود في بقرة الوحش ببقرة
- ١٠٩/٥ قضى أبو بكر بعاصم بن عمر بن الخطاب لأمه أم عاصم
- ٣٨٦/٢ قضى أبو عبيدة وابن عباس في حمار الوحش بيدنة ...

- قضى الخلفاء الراشدون أن من أرخى سترا، أو أغلق بابا، فقد وجب  
المهر ... (زرارة بن أبي أوفى) ٦٥٠/٥، ٣٤١/٤
- قضى زيد بن ثابت وأصحاب النبي في بقرة باعها رجل واشترط رأسها  
بالشروى ٥٥/٣
- قضى عثمان في امرأة وطئت في الطواف بستة آلاف وألفين تغليظا  
للحرم ٢١٥/٥
- قضى عثمان وعلى وزيد وابن عباس ومعاوية في النعامة ببذنة ٣٨٥/٢
- قضى عمر أن عدة المرأة إذا ارتفع حيضها سنة ١٥/٥
- قضى عمر بأربع ديات في رجل رمى رجلا بحجر في رأسه ... ٢٤٦، ٢٤٥/٥
- قضى عمر بالضمان على من منع من اضطر إلى طعامه وشرايه ... ٢٠٧/٥
- قضى عمر بعقل البصير على الأعمى ٢٠٤/٥
- قضى عمر بفداء ولد المغرور بغرة غرة، ... ٣٠٨/٤
- قضى عمر على بنى عم منفوس بنفقته ١٠١/٥
- قضى عمر في الإفشاء بثلاث الدية ٢٣٨/٥
- قضى عمر في الترقوة بجمل، وفي الضلع بجمل ٢٦٥/٥
- قضى عمر في الجائفة إذا نفذت في الجوف، فهي جائفتان ٢٣٦/٥
- قضى عمر في حمار الوحش ببقرة ٣٨٦، ٣٨٥/٢
- قضى عمر في الدية أن لا تحمل منها العاقلة شيئا، حتى تبلغ الدية عقل  
المأمومة ٢٧٠، ٢٦٩/٥
- قضى عمر في الظبي بشاة، وفي اليربوع بجفرة ... ٣٨٦/٢
- قضى عمر وابن عباس في الضيع بكبش ٣٨٥/٢
- قضى عمر وعثمان أنه إن رجع الزوج الأول بعد موت الثاني، ورثت  
واعتدت ... ٢٤/٥
- قضى عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس، في حمام الحرم بشاة ٣٨٨/٢

٢٧٣/٥	قضى عمر وعلى بالدية فى ثلاث سنين
٤٣١/٥	قطع ابن عمر عبدا سرق
٣٧٠/٥	قطع أبو بكر وعمر اليد اليسرى للسارق فى المرة الثالثة
٢١٢/٥	قوم عمر البعير باثنى عشر ألف درهم
٢٢٥/٥	قيمة البقرة خمس من الإبل (عمر، زيد)

### (ك)

١٦٧/٣	كاتب أنس عبدا له على مال إلى أجل
٤٤٤/١	كان ابن الزبير يصلى والطواف بينه وبين القبلة ...
٢٩٢/١	كان ابن الزبير يؤمن ويؤمنون حتى إن للمسجد للحجة
٣٢٣/٣	كان ابن عباس لا يرى بأسا بأخذ الوكيل ما زاد عن ثمن البيع ...
٤٤٥/١	كان ابن عباس وابن عمر، لا يقصران فى أقل من أربعة برد
٤١٧، ٤١٦/٢	كان ابن عمر إذا أحرم من مكة لم يرمل
٥٣٤/٢	كان ابن عمر إذا أراد أن يأكل الجلالة حبسها ثلاثا
٦٨، ٦٧/٣	كان ابن عمر إذا بايع رجلا، فأراد أن لا يقيه مشى هنيهة ...
٢٢٩/٢	كان ابن عمر إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر أصبح صائما
٤٣٩/١	كان ابن عمر إذا لم يجد سبيلا إلى سارية
١٠١/١	كان ابن عمر وابن عباس يأمران غاسل الميت بالوضوء
١٦٠/٣	كان ابن عمر يتناع إلى العطاء
٤٥٩/١	كان ابن عمر يجمع إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء
٤٧٥، ٤٧٤/٢	كان ابن عمر يحمل ولد البدنة عليها
٣١٤/٥	كان ابن عمر يدفع زكاته إلى ساعى نجدة الحرورى
٥٠٩/٢	كان ابن عمر يستحب توجيه الذبيحة إلى القبلة
٤٢/٢	كان ابن عمر يسوى بين الرءوس فى الجنازة

- كان ابن عمر يصلى وراء الحجاج ٤١٥/١ ، ٤١٦
- كان ابن عمر يؤدى صدقة الفطر قبل يوم العيد باليوم واليومين ١٧١/٢
- كان ابن مسعود إذا سعى بين الصفا والمروة ، قال : رب اغفر وارحم ... ٤١٩/٢
- كان أبو بكر إذا نزل به أمر يريد مشاورة أهل الرأي والفقه ، دعا رجلا من المهاجرين والأنصار ... ١٠٨ ، ١٠٧/٦
- كان أبو بكر وأبو حذيفة بن عتبة وغيرهم يجاهدون بغير إذن آبائهم ٤٥٧/٥
- كان أبو بكر وعمر لا يضحيان عن أهلها ٤٨٦/٢
- كان أزواج النبی يحرمين فى المعصفرات ٣٥٩/٢
- كان أصحاب النبی ينتظرون العشاء فينامون قعودا ثم يصلون ولا يتوضعون (أنس) ٩٢/١
- كان بلال يؤذن على سطح امرأة ٢٢٤/١
- كان حذيفة وابن عمر يشتدان بين الغرضين ... ٤٣٨ ، ٤٣٧/٣
- كان الحسن والحسين يصليان وراء مروان ٤١٦/١
- كان ذو المجاز وعكاظ متجرا للناس فى الجاهلية ... (ابن عباس) ٣٧٤/٢
- كان سيف عمر فيه سبائك من ذهب ٣٧/١
- كان عثمان يخرج صدقة الفطر عن الجنين ١٦٨/٢
- كان على فى صلاة الفجر فناداه رجل من الخوارج ... ٣١٥/٥
- كان على يأخذ من كل ذى صناعة من صناعته التى عنده ٥٩٥ ، ٥٩٤/٥
- كان على يرى رجم اللوطى ٣٧٧/٥
- كان على يضمن الأجير ٤١٣/٣
- كان على يكبر حتى يسمع أهل الطريق ٥٢٤/١
- كان عمار بن ياسر بالمدائن ، فأقيمت الصلاة ، فتقدم عمار ... ٤٣٦ ، ٤٣٥/١
- كان عمر إذا سمع صوت الدف ، بعث فنظر ... ٢٠٠/٦

- ٩٨/٦ كان عمر، وعثمان، وعلى، يقضون في المسجد
- ٦١٠/٥ كان عمر يأخذ من النبط، من القطنية العشر...
- ٣٧٥/٣ كان عمر يدفع الأرض على أن من أخرج البذر، فله كذا،...
- ٤٤/٢ كان عمر يرفع يديه في تكبير الجنازة والعيد
- ٥١٩/١ كان عمر يرفع يديه مع كل تكبير في الجنازة وفي العيد
- ٢٥٣/٢ كان عمر يستحب القضاء في عشر ذي الحجة
- كان الناس يقومون في عهد عمر بثلاث وعشرين ركعة (يزيد بن رومان)
- ٣٤٨، ٣٤٧/١
- ٧٨، ٧٧/٢ كان وائلة وأبو وائل يستمعان النوح ويكيان...
- ٨٥/١ كانت أم سلمة تمسح على الخمار
- ٢٤٧/١ كانت أم سلمة وميمونة تصليان في درع وخمار، وليس عليهما إزار
- كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، وهما يطبقان الصيام، أن يفطرا، ويطعما مكان كل يوم مسكينا (ابن عباس)
- ٢٢٢، ٢٢١/٢
- ٤١٦/٢ كانت عائشة تطوف حجة من الرجال، لا تخالطهم...
- ٦٤/١ كانت عائشة تمسح مقدم رأسها
- ٢٨٠/٥، ٤٤٧/٣ كانوا لا يقطعون في الشيء التافه (عائشة)
- ٤٨/٢ كبير عليّ على أبي قتادة سبعا
- ١٧٣/٤ الكتابة على نجمين، والإيتاء من الثاني (علي)
- كتب ابن مسعود في وصيته: إن مرجع وصيتي إلى الله، ثم إلى الزبير وابنه عبد الله
- ٦٣/٤
- كتب أبو بكر إلى المهاجر بن أبي أمية أن ابعث إلى بقيس بن المكشوح في وثاق
- ١١٧/٦
- كتب صاحب جيش الشام إلى عمر: إنا فتحنا أرضا كثيرة الطعام...
- ٥٠٢، ٥٠١/٥
- ١٣٣/٢ كتب عامل عمر إليه في كروم فيها من الفرسك...

- كتب عثمان إلى أبي موسى أن فرق بينهما ، وخذ لها الخمسين من  
صداقها ٣٦١/٤
- كتب عمر إلى أبي عبيدة أن يجلد من شرب الخمر عنده ثمانين ٤٩٦/٥
- كتب عمر إلى أبي عبيدة بن الجراح : أن أسهم للفرس سهمين ... ٥٢٣/٥
- كتب عمر إلى أبي موسى : إياك والقلق والضجر ٩٨/٦
- كتب عمر إلى أبي موسى : واس بين الناس في وجهك ومجلسك  
وعدلك ... ١١٣/٦
- كتب عمر إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم ... ٩٣،٩٠/٥
- كتب عمر إلى أمراء الأجناد : لا تضربوا الجزية على النساء  
والصبيان ... ٥٨٨/٥
- كتب عمر إلى أمراء الأمصار ينهاهم عن بيع رقيق المسلمين لكافر ٤٨٧،٤٨٦/٥
- كتب عمر إلى أهل الآفاق : مروا نساء أهل الأديان أن يعقدن  
زنانيرهن ... ٥٩٩،٥٩٨/٥
- كتب عمر إلى أهل الكوفة : أما بعد ، فإني بعثت إليكم عمارا  
أميرا ... ٩١/٦
- كتب عمر إلى عبد الرحمن بن غنم : أن أمض لهم ما سألوا ٥٩٨،٥٩٧/٥
- كتب عمر إلى معاذ وأبي عبيدة إلى الشام : أن انظروا رجلا من  
صالحى من قبلكم فاستعملوهم على القضاء ... ٨٥/٦
- كتب عمر إلى الناس أن لا يجلدن أمير جيش ولا سرية رجلا من  
المسلمين حدا وهو غاز ... ٤٩٦/٥
- كتب عمر أن فرقوا بين كل ذى محرم من المجوس ٣١٣/٤
- كتب عمرو بن العاص إلى عمر ، فى أحد الزندين إذا كسر ... ٢٦٥/٥
- كثر القتلى وقتل الأكفان يوم أحد ... ( أنس ) ٣٥/٢
- كره ابن عمر وابن عباس إخراج تراب الحرم وحصاه ٣٩٦/٢



- كره على القضاء فى عشر ذى الحجة  
 ٢٥٣/٢ كفنونى فى ثوبى هذين ، فإن الحى أحوج إلى الجديد من الميت  
 ٣٠/٢ (أبو بكر)  
 ١٦٩/١ كن النساء يرسلن بالدرجة ، فيها الشئ من الصفرة إلى عائشة  
 ٥٠٠/٢ كنا نلطخ رأس الصبى بدم العقيقة ، فلما جاء الإسلام كنا نلطخه  
 بزعفران (بريدة)  
 ٤٨٢/٢ كنا ننحر البدنة عن سبعة (جابر)  
 كنت فى الجيش الذى فتح الإسكندرية فى المرة الآخرة ، فلم يقسم لى  
 عمرو شيئا ، وقال : غلام لم يحتلم  
 ٥٢٥ ، ٥٢٤/٥ كنت نحلثك جذاذ عشرين وسقا ، وودت أنك حزتيه ، إنما هو اليوم  
 ٥٩٦/٣ مال الوارث ... (أبو بكر)  
 ٢٦٠/٣ كيف أحجر على رجل شريكه الزبير ؟ (عثمان)  
 ٦١٠/٥ كيف يأخذون منكم ؟ ... فكذاك خذوا منهم (عمر)

## (ل)

- لا أجعل من قاتل على الإسلام كمن قوتل عليه (عمر)  
 ٥٥١/٥ لا ، إلا نكاح رغبة ، إن أعجبتك أمسكتها ... (ابن عمر)  
 ٢٩٢/٤ لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ... (ابن عمر)  
 ٤١٨ ، ٤١٧/٢ لا أوتى برجل يقول : إن كنانة ليست من قريش ، إلا جلده (الأشعث  
 ابن قيس)  
 ٤١٥ ، ٤١٤/٥ لا تأتمنوههم وقد خونهم الله تعالى (عمر)  
 ١٨٧/٢ لا تأخذ الربى ، ولا الماخص ، ولا الأكولة ، ولا فحل الغنم (عمر)  
 ١١٩ ، ١١٨/٢ لا تأخذوها منهم ، وخذوا أنتم من الثمن (عمر)  
 ٦١١/٥ لا تبدءوهم بالقتال (على)  
 ٣٠٦/٥

- لا تتبايعوا إلا إلى شهر معلوم (ابن عباس) ١٦٠/٣
- لا تجعلوا على أكفاني جنوبا (أبو بكر) ٣٢/٢
- لا تحرقن نخلا ولا تغرقنه (أبو بكر) ٤٨٠، ٤٧٩/٥
- لا تزيد المرأة على سنتين فى الحمل (عائشة) ٦٠٤/٤
- لا تشتتر من أرض السواد، إلا من أهل الحيرة وبانقيا وأليس ...  
(عبد الله بن المغفل) ٥٥٥/٥
- لا تشتروا السمك فى الماء فإنه غرر (ابن مسعود) ١٩/٣
- لا تشرب من لبنها، إلا ما فضل عن ولدها ... (على) ٤٧٤/٢
- لا تصلوا الصبح إلا على ظهر (شرحبيل ابن حسنة) ٢٦٥، ٢٦٤/١
- لا تضاجعها فى فراشك (ابن عباس) ٣٩٩/٤
- لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء (عائشة) ١٧٥، ١٧٠/١
- لا تعجلوا الأنفس حتى تزهق (عمر) ٥١٠/٢
- لا تعقد عليك شيئا (ابن عمر) ٣٥١/٢
- لا تفسدوا علينا سنة نبينا، عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشر (عمرو بن العاص) ٥٤/٥
- لا تكتحلى إلا لما لا بد منه ... (أم سلمة) ٤٣، ٤٢/٥
- لا تنزلوا المسلمين فى ضفة البحر (عمر) ٤٦٣/٥
- لا تنقضى عدة المرأة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة (أبو بكر، عثمان) ١١، ١٠/٥
- لا جزاء فى الجراد، إنه من صيد البحر (ابن عباس) ٣٦٦/٢
- لا جزية على مملوك (عمر) ٥٨٩/٥
- لا جناح على من وليها أن يأكل منها أو يطعم صديقا (عمر) ٥٧٦/٣
- لا، حتى تشهدوا أن قتلانا فى الجنة وقتلاكم فى النار (أبو بكر) ٨٧/٢
- لا حد إلا على من علمه (عمر، على) ٣٨٠/٥
- لا حد إلا فى اثنتين ... (ابن مسعود) ٤١٠/٥

- لا حد إلا فى قذف محصنة ، أو نفى رجل عن أبيه ( ابن مسعود ) ٤١٥/٥
- لا حصر إلا حصر العدو ( ابن عباس وابن عمر ) ٤٧٠/٢
- لا شفعة فى بئر ولا فحل ( عثمان ) ٥٢٩/٣
- لا شيء فى العنبر ، إنما هو شيء ألقاه البحر ( ابن عباس ) ١٥٥/٢
- لا قطع فى عام سنة ( عمر ) ٣٥٥/٥
- لا ندرى أنجرد النبى كما نجرد موتانا ؟ ( الصحابة ) ١٦/٢
- لا يبايع ، لا يشارى ، ولا يؤوى ... ( ابن عباس ) ١٨١/٥
- لا يجعل على القبر من التراب أكثر مما خرج منه ( عقبه بن عامر ) ٦٨/٢
- لا يجوز للحاكم أن يقيم الحد بعلمه ( أبو بكر ) ٣٨٨/٥
- لا يحل لها ما رأت الطهر ساعة إلا أن تغتسل ( ابن عباس ) ١٧٤ ، ١٦٩/١
- لا يذفف على جريح ، ولا يهتك ستر ... ( على ) ٣٠٩/٥
- لا يغسل موتاكم إلا المأمونون ( ابن عمر ) ١٥/٢
- لا يقضى ( ابن عمر ) ٤٩/٢
- لا يقيم الحد على المملوك المشترك والأمة المزوجة والمكاتبه إلا الإمام ( ابن عمر ) ٤٣٠/٥
- لا يمنعك قضاء قضيت به ثم راجعت نفسك ... ( عمر ) ١٠٨/٦
- لا ينبغي للقاضى أن يكون قاضيا حتى يكون فيه خمس خصال ... ( على ) ٨٨/٦
- لا يؤذن إلا متوضئ ( أبو هريرة ) ٢٢٥/١
- لأعزلن أبا مريم ، وأولى رجلا إذا رآه الفاجر فرقه ( عمر ) ٩٢/٦
- لأمنعن تزوج ذوى الأحساب إلا من الأكفاء ( عمر ) ٢٥٠/٤
- لأن أوصى بالخمس أحب إلى من أن أوصى بالثلث ( على ) ٦/٤
- ليبك ذا النعماء والفضل الحسن ، لبيك لبيك ... ( عمر ) ٣٤٣/٢

- ٤٤٣/٢ لبيك وسعديك ، والخير بيدك ، لبيك ... ( ابن عمر )
- ٤٥٢/٢ لبينا عن الصبيان ورمينا عنهم ( جابر )
- ٥٥٧/٥ لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق ... ( عمر )
- لقد أحله الله لي ، ولكن لم أكن لأشمتك بدين الإسلام ( عبد الله بن حذافة )
- ٥٣٥/٢
- لقد كان يكون على الصيام من رمضان فما أقضيه حتى يجيء شعبان ( عائشة )
- ٢٥١/٢
- لكل موضع من الجسد حظ إلا الوجه والفرج ( على )
- ٣٩٨/٥
- لم أبعثك جاييا ولا آخذ جزية ... ( عمر )
- ١٩٠/٢
- لم تمنع جارك ما ينفعه ولا يضرك ... ( عمر )
- ٢٧٦/٣
- لم يأخذ معاذ من الخضر صدقة
- ١٣٣ ، ١٣٢ / ٢
- لم يكن بين عمرو بن العاص وبين ابنه عبد الله إلا اثنتا عشرة سنة
- ٦٠٣/٤
- لما اعتزلت الحرورية عليا ، بعث إليهم عبد الله بن عباس ...
- ٣٠٩/٥
- لما افتتح عمرو بن العاص مصر ، طلب منه الزبير قسمتها ...
- ٥٥٤/٥
- لما بعث أبو بكر جيوشه إلى الشام ، خرج مع أمرائهم يشيعهم ...
- ٤٧٠/٥
- لما جمع عمر الناس على أبي بن كعب ، كان يصلي بهم عشرين ركعة
- ٣٤٧/١
- لما حصر المهاجر بن أبي أمية النجير ، بعث إليه الأشعث بن قيس :
- تعطيني الأمان لعشرة وأفتح لك الحصن ؟
- ٥٦٩/٥
- لما قرأ عمر ﴿ وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم ... ﴾ قال :
- هذه الآية استوعبت المسلمين
- ٥٤٧/٥
- لما ولي أبو بكر الخلافة أخذ الذراع وخرج إلى السوق ...
- ٨٥/٦
- لن ترى المرأة في بطنها ولدا بعد خمسين سنة ( عائشة )
- ١٣/٥
- لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ، ما غسل النبي إلا نساؤه ( عائشة )
- ١٢/٢
- لو أعلم أنكما تعمدتما ، لقطعت أيديكما ( على )
- ١٤٤/٥

- لو أن أبا عبيدة تحيز إلى لكنت له فقة (عمر) ٤٦٦/٥  
لو أن أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك فنزل إليه ، فقتله ،  
لقتلته به (عمر) ٥٦٥/٥  
لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا (عمر) ١٣٣/٥  
لو رأيت رجلا على حد ، لم أحده حتى تقوم البيئة عندى (أبو بكر) ١٢٥/٦  
لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعط الأمان على هذا (ابن عمر) ٦١٦/٥  
لو كان الدين بالرأى ، لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه  
(على) ٨١/١  
لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى النبى ، لقاتلتهم عليها (أبو بكر) ١١٦، ٨٦/٢  
لها شرطها (عمر) ٢٨٧/٤  
ليس الرجل أمينا على نفسه إذا أجمعه ، أو أوثقته (عمر) ٤٣٥/٤  
ليس على أهل مكة رمل (ابن عباس ، ابن عمر) ٤١٦/٢  
ليس فى هذه الأمة مد ، ولا تجريد ، ولا غل ، ولا صفد (ابن مسعود) ٣٩٨، ٣٩٧/٥  
ليس لك إلى قتله سبيل قد قلت : تكلم لا بأس عليك (أنس) ٥٦٥/٥  
ليس نزول الأبطح بسنة ، إنما نزله النبى ﷺ ليكون أسمح لخروجه  
(ابن عباس ، عائشة) ٤٥٤/٢  
ليست ص من عزائم السجود (ابن عباس) ٣٦٢/١

## (م)

- ما أرى أنه أمر بقتلها إلا لأنه كره أكلها ، وقد عمل بها ذلك العمل  
(ابن عباس) ٣٩٥/٥  
ما بال رجال يطفون ولائدهم ثم يعزلونهن ... (عمر) ٦١٢/٤  
ما حبسك ؟ (عمر) ٤٦٥/٢  
ما ضمن بجزء من الدية ... ضمن من العبد بمثله من قيمته

- (على) ٢٢٠/٥
- ما قضى عليه فعلى ، وما قضى له فلى (على) ٣١٠، ٣٠٩/٣
- مر عثمان بن عفان بقاص فقرأ سجدة ليسجد معه ٣٥٨/١
- عثمان فلم يسجد ... ٦٧/٢
- مر على بقوم وقد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره الثوب فجذبه ...
- مر عمر بن الخطاب وعمر بن العاص بحوض ، فقال عمرو : يا صاحب الحوض ، ترد على حوضك السباع ؟ ٢٨/١
- مسح أنس على قلنسوته ٨٥/١
- مسح الصحابة أيديهم إلى المناكب لما نزلت آية التيمم ٢٥٨/٥
- المسلمون عدول بعضهم على بعض (عمر) ١٠١/٦
- من أفطر فليقض يوما مكانه (عمر) ٢٤٥/٢
- من بين يديها ومن خلفها غير أن لا يأتيها إلا في المأثى (جابر) ٣٨١/٤
- من تمتع فلم يهد إلى قابل يهدى هدين (ابن عباس) ٣٤٠/٢
- من الجفاء أن يكثر الرجل مسح جبهته قبل أن يفرغ من الصلاة (ابن مسعود) ٣٩١، ٣٩٠/١
- من حالت شفاعته دون حد من حدود الله ، فقد ضاد الله في حكمه (ابن عمر) ٣٦٥/٥
- من ذبح من ذكر وأنثى ، صغير وكبير ، وذكر اسم الله عليه ، فكل (ابن عباس) ٥٠٤/٢
- من شاء باهله أن المسائل لا تعول (ابن عباس) ٨٩/٤
- من شهد على رجل بحد ، فلم يشهد عليه حين يصيبه ، فإنما يشهد على ضغن (عمر) ٢٣٠/٦
- من فاته العيد فليصل أربعاً (عبد الله بن مسعود) ٥٢٣/١
- من فر من اثنين فقد فر ، ومن فر من ثلاثة فما فر (ابن عباس) ٤٦٧/٥

من قتل فى الحرم أو ذا رحم أو فى الشهر الحرام فعليه دية وثلاث (ابن

- عمر) ٢١٤/٥  
من قلع عين فرس يضمنها برقع قيمتها (عمر) ٥٠١/٣  
من لا شعر له ، يمر موسى على رأسه (ابن عمر) ٤٤١/٢  
من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله (عمر) ٨٣/١  
من مات من حد أو قصاص لا دية له ، الحق قتله (عمر ، علي) ١٧٢/٥  
من نذر نذرا لا يطيق فكفارته كفارة يمين ... (ابن عباس) ٨٠/٦  
من وجد عين ماله بعينه ، فهو أحق به ما لم يقسم (عمر) ٥٣٦،٥٣٥/٥  
من وهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته ، يرجع فيها إذا لم يرض  
منها (عمر) ٥٩٩/٣  
موضع القطع المفصل (عمر) ٣٧٠/٥

## (ن)

- نحر على حين حلق رأس الحسين بالسقيا ٤٠٠/٢  
نحن عترة النبي (أبو بكر) ٥٩٠/٣  
نزل تحريم الخمر وهى من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير ،  
والخمر ما خامر العقل (عمر) ٤٢١/٥  
نزلت هذه الآية ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ...﴾ فى تميم  
الدارى وعدى ، وكانا نصرانيين ١٩٤/٦  
نفهم إذا هربوا أن يطلبوا حتى يؤخذوا فتقام عليهم الحدود (ابن عباس) ٣٧٧/٥  
نهى أبى بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، عن قرض جر منفعة ١٧٥/٣

## (هـ)

- هبلت الوادعى أمه ... (عمر) ٥٢٢/٥

الهيئة إذا كانت معلومة ، فهي جائزة ، قبضت أو لم تقبض ( على ، ابن

٥٩٨/٣

( مسعود )

٢٩٧/٢

هديت لسنة نبيك ( عمر )

٣٢١ ، ٢٩٨

٣٤٢

٧٣/٤

هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم ( على )

١٨٥/٢

هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليقضه ( عثمان بن عفان )

٩٣/٢

هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليؤده ( عثمان بن عفان )

٢٩٣/٢

هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية ( أبو بكر )

٦٥/٦

هذا نذر فليمش ( ابن عمر )

٤٧١/٢

هو الاستسمان والاستحسان والاستعظام ( ابن عباس )

٤٤٩/٤

هو لها حتى ينكل ( على )

٥١٣/٢

هى الكلاب المعلمة ، والبازى ، وكل ما تعلم الصيد ( ابن عباس )

٤٠١/٤

هى المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها ... ( عائشة )

٢٧٢/٥

هى يد من أيدي المسلمين لم يصبها اعتداء ( عمر )

## ( و )

٥٩٣/٤

والله لا يعذبني الله عليها كما لم يجلدني عليها ( هلال بن أمية )

والله لولا ما أحمل عليه فى سبيل الله ، ما حميت من الأرض شبرا فى

٥٦٢/٣

شبر ( عمر )

وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة ، طافوا لهما طوافا واحدا ...

٤٥٨/٢

( عائشة )

وجدت ملقوطة ، فأتيت به عمر ، فقال : اذهب فهو حر ، ولك

٤٦٥/٣

ولاؤه ، وعلينا نفقته



- ووددت لو أن الناس غضوا من الثلث ... (ابن عباس) ٦/٤
- ورث عثمان تماضر بنت الأصيغ الكلبيّة من عبد الرحمن بن عوف ... ١٢٤ ، ١٢٣/٤
- وضع عمر على كل جريب من أرض السواد ققيزا ٥٥٨/٥
- وطئ رجلان امرأة في طهر ، فقال القائف : قد اشتركا فيه فجعله عمر بينهما ٤٧٢ ، ٤٧١/٣
- وقف الزبير على ولده وجعل للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها ٥٨٣/٣
- وقف عمر أرضه على الفقراء ، وذى القربى ، والرقاب ... ٥٨٣/٣
- ولوهم بيع الخمر والخنزير بعشرها (عمر) ٦١١/٥
- ولوهم يبيعها وخذوا من ثمنها (عمر) ٦١١/٥
- ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله (أبو هريرة) ٣٦٨/٤
- وهبت سودة يومها لعائشة ٣٨٩/٤
- وهل هي إلا من البدن (جابر) ٣٨٢/٢
- ويتفرقان من حيث يحرمان حتى يقضيا حجهما (ابن عباس) ٤٦٢/٢

## (ى)

- ياأبا حسان أسلم ، تسلم (عمر) ٥٩٩/٥
- يا أمير المؤمنين ، إن هذا قتل صاحبنا مع امرأته . فقال عمر : ما يقول هؤلاء ؟ ٤٤٧/٥
- يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة برد ، ما بين عسفان إلى مكة (ابن عباس) ٤٤٥/١
- يا أيها الناس إنما نمر بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب ... (عمر) ٣٦٠/١
- يا يرفأخذ هذا المال فاجعله في بيت ... (عمر) ١٩٠/٤
- يا يزيد لا تقتل صبيا ، ولا امرأة ، ولا هرما ... (أبو بكر) ٤٨٢/٥
- ياكل ، ولا يتخذ خبنة (عمر) ٥٣٨ ، ٥٣٧/٢

- ٤٦٤/٢ يتحلل بأفعال العمرة (عمر، ابن عمر، زيد بن ثابت، ابن عباس)
- ١٤٨/١ يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت (على بن أبي طالب)
- ٣٤١/٢ يجب على القارن دم (ابن مسعود، ابن عمر)
- ٤٤٠، ٤٣٩/٥ يجلد الحد إلا سوطا (عمر)
- ٥٣٠/٤ يحلفون بالله (ابن عباس فى تفسير : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾)
- ٢٨٦/٥ يحلفون ويغرمون الدية (عمر)
- ٢٤، ٢٣/٥ يخير بينها وبين صداقها الذى ساق (على، عثمان)
- ٣٥٨/٢ يدخل الحرم البستان، ويشم الرياحان (عثمان بن عفان)
- ٣٤٤/١ يرفع يديه فى القنوت إلى صدره (ابن مسعود)
- ٢٣/٥ يعتبر بعد انقضاء العدة أن يطلقها وليه (عمر، على)
- ٣٦٥/٥ يفعل ذلك دون السلطان ... (الزبير بن العوام)
- ٤٤٣/٢ يقصر قدر الأتملة (ابن عمر)

## ٤ - فهرس القوافي

القافية الشاعر عدد الأبيات الجزء والصفحة

### (ب)

٣١/٤	قيس بن رفاعة الواقفي	والشيب
٥٨٤/٣	الفرزدق	الأجانب
٥٥٠/٥	آدم بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز	وأب

### (د)

١٢/٦	النابعة	جسد
٤٤٣/٤	حسان	محمد
٤٧٢/٤	الخطيبة	موقد

### (و)

٤٨١ ، ٤٨٠/٥	حسان	مستطير
١٦/٦	عاتكة بنت زيد بن عمرو	أغبرا
٢٠٤/٥	٣	منكرا
٣٠/٤	جرير	الذكر

### (ل)

٤٤٣/٤	النجاشي	خردل
-------	---------	------

### (م)

٣٠/٤		أتائم
٤٤٠/٤		تماما
٢٥٤/٤	أبو العتاهية	حجم

### (ي)

٤٧٨ ، ٤٧٧/٥	٣	المتنبى	الثاني
-------------	---	---------	--------

## فهرس أنصاف الأبيات

الجزء والصفحة

الشاعر

نصف البيت

٥٦/٦

سهل بن مالك الفزاري

إياك أعنى واسمعى يا جاره

١٧/٦

امرؤ القيس

فقلت يمين الله أبرح قاعدا

٤٠٦/٥

قيس بن عاصم المنقري

وارق إلى الخيرات زنتا فى الجبل

٣٠/٦

النجاشى

ولا يظلمون الناس حبة خردل

## ٥- فهرس الأعلام<sup>(٥)</sup>

(أ)

- إبراهيم بن يزيد بن الأسود، أبو عمران  
النخعي ٧٥/١، ٤٧/٢، ٦٧، (٢٩٥)،  
٣٤٥، ٧٧/٤، ٧٨، ٥٥٤، ٤٤٦/٥،  
٥٨٢ آدم بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز  
ابن مروان بن الحكم ٥/٥ (٥٥٠)  
الآمدي = علي بن محمد بن  
١١٤ عبد الرحمن، أبو الحسن البغدادي  
إبراهيم بن يعقوب، أبو إسحاق  
الجوزجاني ٤٧/٢، ١٥٣، (٢٧٠)، ٣/  
٥٣٧، ٤/٤، ٥٩٠، ٥٩٧، ٢٤/٥، ٣٦٤،  
٥٢٥، ٦٩/٦  
أبي بن كعب ١/٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣،  
٣٤٧، ٢/١١٩، ٢٧١، ٤٢٣، ٣/  
١٧٥، ٤٤٩، ٢٥/٦، ٨٩، ٩٣،  
١٨٤، ١٠٨  
أبيض بن حمال ٣/٥٥٥، ٥٥٩  
الأثرم = أحمد بن محمد بن هاني  
الطائي، أبو بكر  
أحمد بن الحسين المتني ٥/٤٧٧  
أحمد بن حميد، أبو طالب المشكاني ٤/  
٢٤٩  
آدم (عليه السلام) ٤٤٤/٥  
آدم بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز  
ابن مروان بن الحكم ٥/٥ (٥٥٠)  
الآمدي = علي بن محمد بن  
١١٤ عبد الرحمن، أبو الحسن البغدادي  
أبان بن سعيد ٥/٥٢٩  
أبان بن عثمان ١/٥٢٥  
إبراهيم (عليه السلام) ١/٤٩، ٢/  
٤٦، ٣٩٧، ٤٠٩، ٤١١، ٧٠/٦  
إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن  
شاقلا، أبو إسحاق البزاز ١/١٩٧،  
٤٨٥، ٤/٣٣٩، ٥/٣٤٦، ٣٥٢  
إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، أبو  
إسحاق الحرابي الحنبلي ٢/٣٣٥  
أبو إبراهيم الأشهلي ٢/٤٥  
إبراهيم بن محمد عليه السلام ٢/٤٩٩  
إبراهيم بن محمد بن السري،  
أبو إسحاق الزجاج البغدادي ٦/٢٦٧،  
٢٤٩

(٥) استثنينا الإمام أحمد من الفهرسة، كما تم وضع الصفحة التي ترجم فيها العلم بين قوسين.

أحمد بن سليمان بن الحسن ، أبو بكر  
النجاد ٤/ (٣٣٦)

أحمد بن شعيب النسائي ١/ ٦، ٧، ٩٩، ١١٤، ١٢٦، ١٦٧، ٢١٩، ٢٠١

أحمد بن محمد بن هانيء، أبو بكر

الأثرم الطائي ١/ ٧، ٤١، ٨٧، ١٠٣، ٩/ ٢، ١٤، ٦٢، ١٧٥، ٢١١، ٢٢٨

٢٤٨، ٢٩٨، ٣١٢، ٣١٣، ٤٢٨، ١٥٩، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٧١، ٢٧٤

٤٧٠، ٤٩٢، ٥٣٣، ٢٥٧/ ٣، ٣٣٥، ٣٠١، (٣٠٢)، ٣٣٩، ٣٨٩، ٤١٤

٤٢٩، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٢٠، ٢١٩/ ٤، ٤٣١، ٤٣/ ٥، ١٢٧، ١٢٨، ٢١٣

٢١٧، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٣، ٥٢٣، ١٦/ ٢، ١٣٣، ٢٥١، ٣٠٨

٢١٧، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٣، ٤٦٥، ٤٧٢، ٥١٩

٢٦٦، ٤٢٢، ٤٩٧، ٥٦٦، ٨٩/ ٦، ٣٣، ٨٢، ١٧٧، ١٨٥، ٢١٧، ٤٥٤

١١٠، ١٩٠/ ٤، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٧، ٣٨٠

أحمد بن علي ، أبو يعلى الموصلي ١/ ٥٥٤، ٤٧/ ٥، ٤٠٩، ٥١٠، ٥٢٠

أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني ، أبو

أحمد بن القاسم ٥/ (٤٨)

أحمد بن محمد بن الحجاج ، أبو بكر

المروذي ١/ (١٥١) ، ٣٤١ ، ١٦/ ٢

٢٩٤، ٣٣/ ٤، ١٥١، ٣٣٠

أحمد بن محمد بن هارون ، أبو بكر

الخلال ١/ ٥٤، ٨٢، ٨٥، ٩١، ٣٠٩

٣١٠، ٣٢٠، ٤٢٢، ٤٤٤، ٥٢٠، ٢/ ٢

١٥، ٢٣، ٥٢، ٧٧، ٤٠٠، ٥٣٤، ٣/ ٣

٣٢٩، ٥٥٢، ٥٥٣، ٣٦/ ٤، ٢٣٧

أسامة بن زيد ٢/ ٢٦٢، ٣٥٦، ٤٣١

٤٣٢، ٣/٣٩، ٤٧١، ٤/١١٧، ٢٥٠،

٢٨٤، ٥/٣٦٥، ٤٨١

أبو إسحاق = إبراهيم بن أحمد بن

عمر بن حمدان بن شاقلا

البغدادى البزاز

إبراهيم بن إسحاق بن

إبراهيم الحربى الحنبلى

إبراهيم بن محمد بن

السرى الزجاج البغدادى

إبراهيم بن يعقوب

الجوزجاني

إسماعيل بن سعيد

الكسائى الشالنجى

سعد بن مالك (أبى وقاص)

ابن أهيب بن عبد مناف

القرشى الزهرى

عمرو بن عبد الله السبيعى

الهمدانى

إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب

الكوسج المروزى ٤/٢٨٩، (٤٦١)، ٥/

٣٥٧، ٦/١٦٢

الأسدى = زر بن حبيش بن حباشة، أبو

مريم الكوفى

شقيق بن سلمة، أبو وائل

الكوفى

على بن حمزة بن عبد الله،

أبو الحسن الكسائى الكوفى

أبو إسرائيل = يونس بن عمرو بن عبد الله

السبيعى

أبو الأسود = ظالم بن عمرو الدولى

أسعد بن زرارة ١/٤٨٣

أسعد بن سهل بن حنيف الأنصارى ٢/

٤٤، ٥/٣٩٨، ٣٩٩، ٦١

أسقف نجران ٥/٥٩٩

أسلم مولى عمر ٢/٤٠٦، ٥/٢٦٥،

٥٨٨، ٩٢

الأسلمى = أنيس بن الضحاك

بريدة بن الحبيب بن عبد الله

جرهد بن خويلد بن بجرة، أبو

عبد الرحمن

حمزة بن عمرو

عبد الله بن أبى أوفى علقمة بن

خالد، أبو معاوية

فضلة بن عبيد بن الحارث، أبو

برزة

أسماء بنت أبى بكر ١/١٢، ١٨٧،

١٩٤، ٢٣٣، ٥٢٥، ٣/٢٦٥، ٤/٢١٧

أسماء بنت عميس ٢/١٢، ٣٢٥

الأصمعي = عبد الملك بن قريب بن  
 عبد الملك ، أبو سعيد  
 ابن الأعراي = محمد بن زياد ، أبو عبد  
 الله الهاشمي  
 الأعرج = أبو حسان  
 عبد الرحمن بن هرمز  
 الأعسم = أبو سعيد  
 أفلح ٦٠/٥  
 أبو الأقمر ٥٢٢/٥  
 أبو أمامة = أسعد بن سهل بن حنيف  
 الأنصاري  
 أمامة بنت حمزة بن عبد المطلب ٤/  
 ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١١١/٥ - ١١٣  
 أمامة بنت زينب = أمامة بنت أبي العاص  
 ابن الربيع  
 أبو أمامة = صدى بن عجلان بن الحارث  
 الباهلي  
 أمامة بنت أبي العاص بن الربيع ( بنت  
 زينب بنت رسول الله ) ٢٣٥/١ ، ٣٧٤  
 امرأة أشيم الضبابي ١٢٨/٦  
 امرؤ القيس ١٧/٦  
 الأموي = مروان بن الحكم بن أبي العاص  
 أبو أمية = شريح بن الحارث بن قيس  
 القاضي

إسماعيل ( عليه السلام ) ٢٥٢/٤  
 إسماعيل بن سعيد ، أبو إسحاق الكسائي  
 الشانجي ٤/ ( ٤٢٦ ) ، ٥١٠ ، ٤٢٢/٥  
 الأسود بن عامر ١/ ٢٨٤ ، ٤٢٩  
 إسماعيل بن عياش ٥٩٧/٥  
 أسيد بن حضير ٩٥/١  
 أبو أسيد = مالك بن ربيعة الساعدي  
 الأشر = مالك بن الحارث النخعي  
 الأشجعي = سعد بن طارق بن أشيم ، أبو  
 مالك  
 عوف بن مالك  
 معقل بن سنان  
 الأشعث بن قيس ٣/ ١٤٦ ، ٤/ ٢٥٢ ،  
 ٥/ ٤١٤ ، ٥٦٩ ، ٦/ ١٨٣  
 الأشعري = عامر بن عبد الله بن قيس ،  
 أبو بردة  
 عبد الرحمن بن غنم  
 عبد الله بن قيس بن سليم ، أبو  
 موسى  
 عياض  
 أبو مالك  
 الأشهلي = أبو إبراهيم  
 الأصفهاني = عبد الله بن محمد بن  
 جعفر بن حيان ، أبو الشيخ



الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو بن  
يحمد، أبو عمرو

أوس بن حذيفة ٣٥٢/١

أوس بن الصامت ٥٥٩/٤، ٥٦٩  
الأوسى = سهل بن أبي حثمة عبد الله  
الأنصاري

ابن أبي أوفى = عبد الله بن أبي أوفى  
علقمة بن خالد، أبو معاوية  
الأسلمي

إياس بن صبيح بن محرش، أبو مريم  
الحنفي ٩٢/٦

إياس بن عبد المزني ٥٦٥/٣، ١٠٣/٤  
إياس بن معاوية بن قرعة، أبو وائلة المزني  
٤/٣٥

أم أيمن ٤٨٣/٣  
أبو أيوب = خالد بن زيد الأنصاري  
سليمان بن يسار الهلالي لمدني

## (ب)

البارقي = عروة بن الجعد  
الباقر = محمد بن علي بن الحسين،  
أبو جعفر الهاشمي  
الباهلي = سلمان بن ربيعة بن يزيد  
صدى بن عجلان بن الحارث،  
أبو أمانة

أبو أمية المخزومي ٣٦٤/٥

أنجشة ٢٠٢/٦

أنس بن سيرين ٦٠٩/٥

أنس بن مالك ٣٦/١، ٥٩، ٧١،  
٨٥، ٩٢، ١٠٧، ١٠٨، ١١٥، ٢٤٢،  
٢٥١، ٢٨٠، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٠٥،  
٣٢٩، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٥٤، ٣٥٥،  
٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٥٢، ٤٥٧،  
٤٥٨، ٤٦٥، ٥٠٥، ٥١٣، ٥١٥،  
٥٢٣، ٥٣٩، ٥٤٠، ١٢/٢، ٣٥،  
٤١، ١٠٣، ١٠٩، ١١٥، ١١٧،  
١٢٢، ١٩٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨،  
٣٢٣، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٩٧،  
٤٤٠، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٩،  
٥٢٧، ٥٣٧، ٣٩/٣، ٦٣، ١٦٧،  
١٧١، ١٧٧، ٤٦٠، ٥٤٧، ٥٧١/٤،  
٣٦٨، ٣٦٩، ٣٨٢، ٣٩٥، ٥٧١/٥،  
١٣٨، ١٤٧، ٣٢٣، ٣٢٤، ٤٢٦،  
٤٧٢، ٥١٣، ٥٦٥، ٦٠٩، ٨٤/٦

أنس بن أبي مرثد الغنوي ٣٨٧/١، ٥/٥  
٤٧٤

أنس بن النضر ١٤٧/٥

أنيس بن الضحاك الأسلمي ٣١٠/٣،  
٣٩٠/٥، ٤٢٩، ١١٨/٦، ٢٥٥

اليزاز = إبراهيم بن أحمد بن عمر بن  
حمدان بن شاقلا، أبو إسحاق

البغدادى

البستى = حمد بن محمد بن إبراهيم،  
أبو سليمان الخطابي

بسر بن أبي أرطاة (٤٩٥)

بسرة بنت صفوان ٩٦/١

بشر بن البراء بن معرور ١٤١/٥

بشير بن الخصاصية ٨١/٢

بشير بن سعد بن ثعلبة ٥٩٦/٣، ٦٠٠

بشير بن المنذر، أبو لبابة ٧٣/٦

أبو بصرة = حميل بن بصرة الغفارى

أبو بصير = عتبة بن أسيد بن جارية

ابن بطه = عبيد الله بن محمد بن

محمد، أبو عبد الله العكبرى،

أبو عبد الله

أبو بكر = أحمد بن سليمان بن الحسن

النجاد

أحمد بن محمد بن الحجاج

المروذى

أحمد بن محمد بن هارون

الخلال

أحمد بن محمد بن هانىء

الأثرم الطائى

بجالة بن عبدة ٣٣٢/٥

البجلى = جرير بن عبد الله

ابن بحينة = عبد الله بن مالك بن

القشب، أبو محمد الأزدي

البخارى = محمد بن إسماعيل

البدرى = عقبة بن عمرو بن ثعلبة

الأنصارى، أبو مسعود

البراء بن عازب ٩٤/١، ٣٠٦، ٤١٠،

٥/٢، ٤٨٩ - ٤٩١، ٣٨٣/٥، ٤٥٠،

٥١٧

أبو يرده = عامر بن عبد الله بن قيس

الأشعري

أبو برزة = نضلة بن عبيد بن الحارث

الأسلمى

أبو البركات = طلحة بن أحمد بن طلحة

الكندى العاقولى

البرمكى = عمر بن أحمد بن إبراهيم، أبو

حفص

بروع بنت واشق ٣٤٢/٤، ٣٥٤

بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن

الأسلمى ٢٠٧/١، ٢٠٨، ٢١٠، ٥١٤،

٤٩٩/٢، ٥٠٠، ٥٨/٣، ٥٩، ١٧٤/٤،

١٩٣، ٢٣٤، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٠٢، ٥/٥

٤٢٥، ٤٣٢، ٤٦٩، ٤٨٥

الترمذى = محمد بن عيسى ، أبو عيسى

التغلبى = الصبى بن معبد الكوفى

تمام بن محمد بن عبد الله ، أبو القاسم

الرازى ١/ (٢٢٨) ، ١٤/٢

تميم بن أوس بن خارجة الدارى ١٩٤/٦

تميم بن فرع ٥٢٤/٥

التميمى = عبد العزيز بن الحارث بن

أسد ، أبو الحسن

قيس بن عاصم بن سنان

المنقرى ، أبو على

تيجان التيمى ٣٦١/٤

التيمى = إبراهيم بن يزيد بن شريك

تيجان

أبو زينب

موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشى

### (ث)

ثابت بن الحجاج ١/ ٤٨٠

ثابت بن الدحداح ١٠٥/٤

ثابت بن قيس بن شماس ٤/ ٤٠٦ ،

٤٩٠ ، ٤١٨

ثعلب = أحمد بن يحيى بن يزيد ، أبو

العباس الشيبانى

أبو ثعلبة الخشنى ١/ ٣٩ ، ٢/ ٥١٣ ،

أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام الخزومى ٢/ (٢٩٥)

أبو بكر = عبد العزيز بن جعفر بن أحمد

الحنبلى ( غلام الخلال )

أبو بكر بن أبى مريم ٢/ ٧٢ ، ٧٣

أبو بكر = محمد بن إبراهيم بن المنذر

النيسابورى

محمد بن سيرين الأنصارى البصرى

أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم

الأنصارى ٥/ ٢٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١

أبو بكرة = نفيح بن الحارث

البكرى = عبد الرحمن بن القاسم بن

عبد الرحمن ، أبو عبد الرحمن

بكير بن عامر ٥/ ٥٥٤

بلال بن الحارث المزنى ٢/ ١٥٣ ، ٣/

٥٥٩ ، ٥٦٠

بلال بن رباح ١/ ٢٠٧ ، ٢١٠ ،

٢١٦ - ٢٢٠ ، ٢٢٢ - ٢٢٩ ، ٢/

٢٣٣ ، ٣٥٦ ، ٤٢٦ ، ٥/ ٦١١

البلوى = كعب بن عجرة بن أمية بن

عدى ، أبو محمد

بهز بن حكيم ٢/ ٨٧ ، ٢١٩

### (ت)

٤٢١، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٧٠، ٤٧١	٥١٥، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٣٠
٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩٢	ثعلبة بن أبي صغير ١٧١/٢
٤٩٥، ٥٠٨، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٤	ثعلبة بن أبي مالك ٥٠٥/١
٥٢٥، ٢٤/٢، ٣٣، ٦٨، ٦٩، ١٥٠	الثعلبي = الحسن بن ثواب، أبو علي
١٥١، ٢٢٦، ٣٠٧، ٣٢٣، ٣٢٥	زياد بن علاقة بن مالك، أبو
٣٣٢، ٣٣٥، ٤٣٧، ٣٤٣، ٣٦٣	مالك
٣٨٢، ٣٨٩، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٠٥	الثقفي = الحجاج بن يوسف
٤٠٨، ٤١١، ٤١٧-٤١٩، ٤٢٥	عثمان بن أبي العاص بن بشر،
٤٣١-٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٥	أبو عبد الله
٤٤٧، ٤٥٢، ٤٦٣، ٤٨٠، ٤٨٢	عطاء بن السائب بن مالك
٤٨٧، ٤٨٩، ٥٢٥، ٥٢٧، ٧/٣	الكوفي، أبو السائب
١٤، ١٥، ٥٥، ٨٣، ٩٨، ١١٢	الثقفية = ليلى بنت قانف
٢٧٠، ٢٩٨، ٤٠٦، ٤٤٧، ٤٩٩	ثمارة بن أثال الحنفي ٤٨٢/٥
٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٧، ٥٤٩، ٦٠٥	ثوبان (مولي رسول الله ﷺ) ١/
٦٠٦، ٧٩/٤، ١٦٥، ٢١٣، ٢١٤	٣٢٣، ٢٤٢/٢، ٤٠٦/٤
٢٥٠، ٣٧١، ٣٨١، ٤٣١، ٤٤٩/٥	
٧٧، ١٠٢، ٢٧٥، ٣٤٥، ٢٨١/٦	

## (ج)

١٥٦، ١٩٤، ٢٨١	جابر بن سمرة بن جنادة السوائي، أبو
٤٢٩، ٤٠٢/١، ٤٢٩	خالد ١/ (٩٤)، ٢٣٨، ٢٩٥، ٤٩٠-
جبريل (عليه السلام) ٢/ ٣٤٤، ٥	٤٩٢، ٥١٨، ٥٢/٢، ٥٩
٤٥٩، ٣٤٤، ٣٣٨	جابر بن عبد الله ٩/١، ٢٩، ٦١
جبير بن مطعم ٥/ ٥٤٣، ٥٤٤، ٦	١٠٨، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٧
٨٩، ٩٣	٢٣١، ٢٤٦، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٥٧
جبير بن نفير ٥/ ٥٢٨	٣٦٩، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٦

أبو جحيفة = وهب بن عبد الله السوائي

الجرشي = يزيد بن الأسود

الجرمي = عبد الله بن زيد بن عمرو،

أبو قلابة

عمرو بن سلمة أبو المهلب البصري (عم

أبي قلابة)

جرهد بن خويلد بن بجرة، أبو عبد

الرحمن الأسلمي ١/ (٢٤١)

ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز،

أبو الوليد الرومي

جرير بن عبد الله البجلي ١/ ٧٥، ٤/

٢٥١، ٥/ ٥١٠

جزء بن معاوية ٥/ ٣٣٢

جعفر بن برقان ١/ ٤٨٠

جعفر بن أبي طالب ٤/ ٦٤، ٥/ ١١١

جعفر بن محمد ١/ ٥٣٤

أبو جعفر = عبد الخالق بن عيسى بن

أحمد الشريف

محمد بن علي بن الحسين

الباقر الهاشمي

الجمحي = عبد الله بن صفوان بن أمية

ابن خلف، أبو صفوان المكي

أبو عزة الشاعر

أبو جمره = نصر بن عمران بن عصام

الضبي البصري

أبو جميلة = سنين السلمى

جندب بن جنادة الغفاري، أبو ذر ١/

٣٩٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤٢٢، ٤٤٢،

٤٧٩، ٢/ ٢٥٥، ٢٦٢، ٤/ ٢٥٨، ٥/

١١٩، ٣٠٥

جندب بن كعب ٥/ ٣٣٣

الجندی = طاوس بن كيسان اليماني، أبو

عبد الرحمن

أبو جهل = عمرو بن هشام

أبو جهم بن حذيفة الأنصاري ١/ ٣٩١،

٣/ ٣٩، ٤/ ٢٨٤

الجهني = زيد بن خالد

الجهنية ٦/ ٢٥٥

أبو الجهم بن الحارث بن الصمة،

الأنصاري ١/ ٤٤١

الجوزجاني = إبراهيم بن يعقوب، أبو

إسحاق

ابنة الجون ٤/ ٤٤٥

جويرية بنت الحارث ٢/ ٢٧٠

(ح)

الحارث بن ربي، أبو قتادة ١/ ٢٦،

١١٨، ٢٩٠، ٢٩٦، ٣٥٧، ٣٧٤، ٢/

٩، ٤٢، ٤٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٢٦٣،  
٥١٨، ٥٢٦، ٥٢٧، ٢٦٨/٣، ٢٩٧،  
٢٩٨، ٢٩، ٤٥٨/٥، ٥١٣، ٥١٤  
الحارث بن نوفل ٤٢/٢

حارث بن مضرب ٩١/٦  
أبو حازم = سلمة بن دينار المدني  
المخزومي

ابن حامد = الحسن بن حامد بن علي،  
أبو عبد الله البغدادي

حبيب بن سالم ٣٨٤/٢

حبيب بن مسلمة بن مالك، أبو عبد  
الرحمن الفهري القرشي ٥/٥٠٩

حبيبة بنت أبي تجرة العبدي ٢/٤٢٢  
أم حبيبة = رملة بنت أبي سفيان  
(أم المؤمنين)

أبو الحجاج = مجاهد بن جبر المكي  
الحجاج بن يوسف الثقفي ١/٤١٦،  
٢/٤٢٦، ٢١/٦

حجر بن قيس المدري ٣/٥٧٦  
حذيفة بن أسيد بن خالد، أبو سريحة  
الغفاري ٢/٤٠

أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة ٤/٢٥٠،  
٥٥٧/٥

حذيفة بن اليمان بن جابر، العيسى ١/  
٣٥، ٤٦، ٣٠٨، ٣٥٤، ٤١٣،  
٤٢٢، ٤٣٦، ٥٢٠، ٧/٢، ٤٣٧/٣،  
٤٥٨/٢، ٥٥٧/٥

حرام بن محيصة ٥/٤٥٠  
أم حرام بنت ملحان ٥/٤٤٦

حرب بن إسماعيل بن خلف، أبو  
محمد الخنظلي الكرمانى ١/٢١٤، ٢/٧٧  
الحري = إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم،  
أبو إسحاق الخنبلي

الحروي = نجدة بن عامر  
أبو حسان الأعرج ٤/٢٩١  
حسان بن ثابت ٣/٣٢، ٤/٤٤٢، ٥/  
٤٨٠

الحسن بن ثواب أبو علي الثعلبي ٥/  
(٥٨٣)

الحسن بن حامد بن علي، أبو عبد الله  
البغدادي ١/١٩٢، ٢٤٠، ٢٤٣،  
(٢٦١)، ٢٧٥، ٣٢٢، ٣٧٢، ٤٢٥،  
٤٣٦، ٤٣٨، ٤٧٤، ٥١٧، ٥١/٢،  
١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٨،  
١٤٦، ١٥١، ١٧٦، ١٨٣، ٢٢٦،  
٢٣٤، ٢٣٦، ٣٠٤، ٣٠٩، ٤٩٣

أبو الحسن = علي بن حمزة بن عبد الله	٥٠٣، ٥١٧، ٥٣٣، ٩٦/٣، ١٠٢
الأسدي الكسائي الكوفي	٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٧٨، ٣٥٦
علي بن محمد بن عبد	٤٧٢، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤٣، ٥٤٦
الرحمن الآمدي البغدادى	٥٥٠، ٥٨٦، ١٤/٤، ٢٠، ٦٢
الحسن بن عمرو بن أمية ٣٠٣/٤	٢٢٤، ٢٤٢، ٣٣٩، ٤١١، ٤٤٠
الحسين بن عبد الله، أبو علي النجاد	٤٥٨، ٤٨٣، ٥١١-٥١٣، ٥١٨-
الصغير البغدادى ١/ (٢٤)، ٥٣٣/٢	٥٢٠، ٥٢٥، ٥٤٠، ٥٥٦، ٥٧٠
الحسين بن علي ١/١٦٤، ٤٠/٢	٦٠٩، ٦١/٥، ٦٤-٦٧، ١٥٠
٤٠٠	١٥٩، ١٦١، ١٧٩، ٢١٩، ٢٢١-
الحسين بن محمد، أبو عبد الله الوني	٢٢٣، ٢٢٧-٢٢٩، ٢٩٠، ٣٥٧
الفرضي الشافعي ٤/ (١٤٢)	٤٠٦-٤٠٨، ٤١٧، ٤٤٨، ٦١١-
الحسين بن يحيى بن عياش بن عيسى،	٦١٣، ٥٨/٦، ٨٤، ٢٣٣، ٢٦١
أبو عبد الله القطان البغدادى ٢/ (٤٩٩)	٢٨٧، ٢٧٢
أم الحصين بنت إسحاق ٣٥٦/٢	الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو
الحضرمي ٦/١٢٠، ١٥٣، ١٥٥	سعيد ١/ (٣٩٢)، ٦٣/٢، ٥٢٢، ٥٣٩
١٨٧، ١٨٣، ١٨١	١٠٧، ١٨/٦، ٤٤٣، ١٠٠/٥
حضير بن المنذر ٥/٤٢٦، ٤٢٨	الحسن بن شهاب بن الحسن، أبو علي
أبو حفص = عمر بن إبراهيم بن عبد الله	العكبري ٢/ (٢٠٧)
العكبري، ابن المسلم	أبو الحسن = عبد العزيز بن الحارث بن
عمر بن أحمد بن إبراهيم	أسد التميمي
البرمكي	عبد الملك بن عبد الحميد بن
حفصة بنت عمر بن الخطاب (أم	مهران الميموني الرقي
المؤمنين) ١/١١٠، ٣٣١، ٢٣٥/٢	الحسن بن علي ١/٣٤٢، ٤١٦، ٢/
٣٣٣، ٤٢٢، ٥٩١/٣، ٦٢/٤	٤٠، ٥٣٣، ١٠٤/٤، ٩٩/٥

أبو حميد = عبد الرحمن بن سعد  
الساعدي

حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي  
الشياني ٢/(١٩٨)، ٤٣٨، ٢٠٢/٣،  
١٤٤/٤، ١٦٣، ٢٩٣، ٣٥٧، ٣٦١،  
٤٤٤، ١٨١/٥، ١٨٢، ٢٢١، ٣٥٧،  
٥٩٧، ١٩٤/٦، ١٩٥

حنش بن عبد الله بن عمرو الصنعاني  
٢٠٥/٥

حنظلة بن الراهب ٢/٢٥، ٢٤٥

الحنظلي = حرب بن إسماعيل بن  
خلف، أبو محمد الكرمانى  
عبد الله بن المبارك بن

واضح، أبو عبد الرحمن  
المروزي

الحنفي = إياس بن صبيح بن محرش،  
أبو مريم  
ثمامة بن أثال

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت  
حواء (أم البشر) ٢/٧٣  
حويصة ٥/٢٨٤

(خ)

أبو خالد = جابر بن سمرة بن جنادة السوائي

٢٢٠، ٣٣٣/٥، ٤٣١، ٥١٥، ١٧/٦،  
الحكم بن حزن ١/٤٩٢

الحكم بن عمرو بن مجدع الغفاري أبو  
عمرو ١/(١٣٦)

الحكم بن عتيبة، أبو محمد الكندي ١/  
٤٠، (٤٩٢)

أم حكيم بنت أسيد ٥/٤٢

حكيم بن حزام ٣/١١، ٣٢، ٣٤١، ٤٣٣/٥،  
أبو حكيم = عبد الله بن إبراهيم بن  
عبد الله الخبزي

أم حكيم ابنة قارظ ٤/٢٣٦

حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان  
البستي الخطابي ١/(٤٨٣)

حمران (مولى عثمان) ٥/٤٢٨

حمزة بن عبد الله ٣/٤٧

حمزة بن عمرو الأسلمي ٢/٢٥،  
٢٢٤، ١٣٧/٤، ١٣٨، ١١١/٥، ٤٩٩،  
ابنة حمزة ٥/٥٩

حنة بنت جحش ١/١٦٤، ١٦٨، ١٧١،  
١٧٣، ١٧٦، ١٨٠، ٤٦١، ١٧/٥

حميل بن بصرة الغفاري، أبو بصرة ١/  
٣٣٦، ٢/٢٢٥، ٥/٥٢٥، ٦٠٠

الحمصي = عبد القدوس بن الحجاج  
الخلواني، أبو المغيرة



الحزاعي = خويلد بن عمرو بن صخر،

أبو شريح

عبيد بن نضيلة، أبو معاوية

القاسم بن سلام، أبو عبيد

نافع بن عبد الحارث بن

خالد يحيى بن عقيل البصري

الحزرجي = عويمر بن زيد بن قيس

الأنصاري، أبو الدرداء

خزيمة بن ثابت ٣٨٠/٤

الخشني = أبو ثعلبة

أبو الخطاب = قتادة بن دعامة بن قتادة

السدوسي

محفوظ بن أحمد بن

الحسن الكلوثاني

الخطابي = حمد بن محمد بن إبراهيم،

أبو سليمان البستي

خلاص بن عمرو الهجري البصري ٣/

(٤١٣)، ٣٦١/٤، ٣٨٢/٥

الخلال = أحمد بن محمد بن هارون،

أبو بكر

الخلواني = عبد القدوس بن الحجاج

الحمصي، أبو المغيرة

خولة بنت مالك بن ثعلبة ٥٥٩/٤

خولة بنت يسار ١٩٥/١

خالد بن زيد الأنصاري، أبو أيوب ١/

٩٧، ١٠٩، ١١٠، ٢٤١، ٣٣٦،

٣٣٨، ٢٦٤/٢، ٣٧٢، ٤٦٤، ٣/

٣١، ٣٧٣/٤، ٣٧٤

خالد بن سفيان الهذلي ١/٢٦٤، ٢/

٥٢٧، ٥٧٢/٣، ٤٣٣/٤، ٤٧٣/٥،

٤٩٦

خالد بن الوليد، أبو سليمان ٥١٤/٥

خباب بن الارت ١/٣٠٥، ٢/٣٤، ٥/

٣١٩

الخبري = عبد الله بن إبراهيم بن

عبد الله، أبو حكيم

خبيب بن عدى بن مالك الأنصاري ٥/

٤٦٧، ٤٦٨

الخدري = سعد بن مالك، أبو سعيد

خديجة بنت خويلد (أم المؤمنين) ٥/

٥٥٠.

الخراساني = سعيد بن منصور بن شعبة

المروزي، أبو عثمان

الخرباق، ذو اليدين ١/٣٦٦، ٣٦٧،

٣٧٣، ٣٨١، ٣٨٢

خرشة بن الحر ٢/٢٦٦، ١٠٢/٦

الخرقي = عمر بن الحسين بن عبد الله،

أبو القاسم

خويلد بن عمرو بن صخر الخزاعي ، أبو  
شريح ٥/١٦٥ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٦/

٨٩

(ر)

الرازي = تمام بن محمد بن عبد الله ، أبو

القاسم

راشد بن سعد المقرئ ٥٠٦/٢

رافع بن خديج بن رافع الأنصاري ١/

٣٣٤ ، ٥٠٤/٢ ، ٥٠٦ ، ٥١١ ، ٥٣٨ ،

٥١٠/٣ ، ١٤٠/٤ ، ٢٨٤/٥

أبو رافع القبطي ٢/٦٨ ، ٢٠٥ ، ٣/

١٥٦ ، ١٧٣ ، ١٧٦

الريعي بن سيرة ٤/٢٨٩

الريعي بنت معوذ ١/٦١ ، ٦٥ ، ٤/٤١٧

الريعي بنت النضر ٥/١٤٧ ، ١٥٥

ربيعة الرأي = ربيعة بن فروخ أبي عبد

الرحمن المدني ، أبو عثمان

ربيعة بن فروخ أبي عبد الرحمن المدني ، ربيعة

الرأي ، أبو عثمان ٥/٢١٧

أبو رزين = لقيط بن عامر بن المنتفق

العامري العقيلي

رفاعة بن سموأل القرظي ٤/٥٢٤

الرقاشي = فضيل بن يزيد

الرقى = عبد الملك بن عبد الحميد بن

مهران الميموني ، أبو الحسن

(د)

الدارقطني = علي بن عمر بن أحمد

الداري = تميم بن أوس بن خارجة

داود (عليه السلام) ١/٣٥٠ ، ٢/٢٦١

أبو داود = سليمان بن الأشعث بن

إسحاق

سليمان بن داود بن الجارود

الطيالسي الفارسي

ابن الدحداح ٢/٥٩

أبو الدرداء = عويمر بن زيد بن قيس

الأنصاري الخزرجي

الدؤلي = ظالم بن عمرو ، أبو الأسود

الدينوري = عبد الله بن مسلم بن قتيبة

القتبي ، أبو محمد

(ذ)

أبو ذر = جندب بن جنادة الغفاري

ذؤيب بن حلحلة ، أبو قبيصة ٢/٤٧٥

ذو اليدين = الخرباق

الزجاج = إبراهيم بن محمد بن السري ،

أبو إسحاق البغدادي

زرارة بن أوفى ٤ / ٣٤١ ، ٥ / ٥

زر بن حبش بن حباشة الأسدي

الكوفي ، أبو مريم ٥ / ٥٦٥

أبو زرعة = عبد الرحمن بن عمرو بن

عبد الله بن صفوان النصرى

الدمشقي

زكريا (عليه السلام) ٦ / ٥٨

زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن ،

الساجي ، أبو يحيى ٢ / (٦٧)

أبو زكريا = يحيى بن معين بن عون

البغدادي

ابن أمة زمعة ٤ / ٦١٠

ابن وليدة زمعة ٤ / ٦١٢ ، ٦ / ٢٩٤

الزهرى = سعد بن مالك (أبى وقاص)

ابن أهيب بن عبد مناف

القرشي ، أبو إسحاق

سعيد بن أوس بن ثابت بن

بشير الأنصاري ، أبو زيد

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن

عوف

عبد الرحمن بن عوف ، أبو سلمة

عمر بن شبة بن عبدة بن زيد

رقية بنت رسول الله ﷺ ٥ / ٥٣١

ركانة بن عبد يزيد ٤ / ٤٣٠ ، ٤٤٤ ،

١٤ / ٦

رملة بنت أمي سفيان ، أم حبيبة (أم

المؤمنين) ١ / ٩٧ ، ١٧٩ ، ٣٣٤ ، ٣ / ٣٠٩

الرومي = صهيب بن سنان

عبد الملك بن عبد العزيز بن

جريح ، أبو الوليد

رويفع بن ثابت الأنصاري ٥ / ٤٧ ،

٥٠٥

## (ز)

الزبرقان بن بدر ٢ / ١٩٧

الزبير بن باطا ٥ / ٤٩٠

الزبير بن بكار بن عبد الله الزبيري ، أبو

عبد الله ١ / (١٦٣)

الزبير بن العوام ١ / ٢٥١ ، ٢ / ٣٩ ، ٣ /

٢٦٠ ، ٥٦٠ ، ٥٦٧ ، ٣ / ٥٨٣ ، ٤ / ١١ ،

٦٣ ، ١٤٠ ، ٤٣٣ ، ٥ / ١٣ ، ٣١٨ ،

٣٦٥ ، ٤٧٣ ، ٥٥٤ ؛ ٦ / ٩٧

ابنة الزبير ٤ / ٢٤٣

الزبيري = الزبير بن بكار بن عبد الله ، أبو

عبد الله

زيد بن سعة ١٦٢/٣، ١٦٥	النمرى، أبو زيد
أبو زيد = سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصارى	محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب، أبو بكر
زيد بن سهل بن الأسود، أبو طلحة الأنصارى ٤٣/١، ١٨٨، ٢٥٣، ٢/	زيد بن أبيه ٢٢٩/٦ زيد بن الحارث الصدائى ٢٢٨/١
٥٥، ٥٢٧، ٤٨٩/٣، ٥١٣/٥	زيد بن حدير ٦١٠/٥
أبو زيد = عمر بن شبة بن عبدة بن زيد النمرى	زيد بن علاقة بن مالك الثعلبى، أبو مالك ٣٧٣/١
زيد بن وهب ١٨٤/٥	زيد بن أرقم ٣٦٨/١، ٥١٠، ٤٠/٢، ٤٠/٣، ٤٧
زينب امرأة عبد الله بن مسعود ٢٠٩/٢	زيد بن أسلم ٤٣٧/٥
أبو زينب التيمى ٥٣٧/٢	زيد بن ثابت ٣٥٩/١، ٤٠٦، ٢/
زينب بنت جحش ٢٥٠/٤، ٣٦٨	٣٢٥، ٣٥٦، ٣٨٥، ٤٦٤، ٥٥/٣، ٩٤، ٩٥، ١٣٤، ١٠٤/٤، ٢٤١، ٤٣١، ٤٤٤، ٤٤٦، ٢٣١/٥، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٥٥، ١٩/٦، ٨٩، ٩٣، ٩٩، ١٠٨، ١٢١، ١٨٢، ١٨٤
زيد بن محمد ﷺ ٥٦٣/٥	زيد بن حارثة ٤٧١/٣، ٦٤/٤، ٧٢، ٢٥٠، ٥٧٠، ١١١/٥، ٢١٧، ٢٢٥، ٤٦٨
(س)	زيد بن خالد الجهنى ٥٢/٢، ٣/
الساجى = زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن، أبو يحيى	٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٦ - ٤٥٩
الساعدى = سهل بن سعد بن مالك	زيد بن الدثنة بن معاوية ٤٦٧/٥
الأنصارى، أبو العباس	
عبد الرحمن بن سعد، أبو حميد	
مالك بن ربيعة، أبو أسيد	

الغفارى	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ،
سعد بن خولة ٦/٥	أبو عمر ٣٠٢/١ ، ٤٢٦/٢ ، ٢٥١/٤ ،
سعد بن الربيع ٩٨ ، ٧٩/٤	٥٣٢ ، ٤٠٩/٥ ،
سعد بن طارق بن أشيم الأشجعى ، أبو	السائب بن الأقرع ٥٣٧/٥
مالك ٣٢٨/١	أبو السائب = عطاء بن السائب بن
سعد بن عائذ المؤذن ، سعد القرظ ١/	مالك الثقفى الكوفى
(٥٢١)	السائب بن يزيد ٣٤٤/١ ، ٣٤٧ ،
سعد بن عبادة ٢٢٣/٦	٢٠٩/٥ ، ٥٠٩
أم سعد بن عبادة ٥٠/٢ ، ٧٦ ، ٨٢	السبخى = فرقد
سعد القرظ = سعد بن عائذ المؤذن	سبيعة الأسلمية ٦/٥
سعد بن مالك (أبى وقاص) بن أهيب بن	السبيعى = عمرو بن عبد الله الهمدانى ،
عبد مناف القرشى الزهرى ، أبو إسحاق ١/	أبو إسحاق
٧٠ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٤٢٦/٢ ، ٢١/٢ ، ٣٩ ،	يونس بن عمرو بن عبد الله ،
(٥٦) ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ١٢٣ ، ١٨٥ ،	أبو إسرائيل
٢١٧ ، ٣٣٣ ، ٣٥٦ ، ٣٩٧ ، ٤٥٠ ، ٣/	السجاد = محمد بن طلحة بن عبيد الله
٩٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٧/٤ ، ٨٢ ، ٢١١ ،	الأنصارى
٦١٠ ، ٦١٢ ، ٥/٤٩٠ ، ٢٩٤/٦	السدوسى = قتادة بن دعامة بن قتادة ،
سعد بن مالك الخدرى ، أبو سعيد ١/	أبو الخطاب
١٥ ، ٢٨ ، ٥٤ ، ١٤٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ،	يعقوب بن شيبه بن الصلت
٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٢ ،	ابن عصفور ، أبو يوسف
٣٥٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ،	سراقة بن مالك بن جعشم ١/١١٣ ، ٣/
٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٥٠٠ ، ٥٢٢ ، ٤٢/٢ ،	٤٧٤
٦٠ ، ٩٢ ، ١٣٥ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ،	السرى بن وقاص ٦/١١٣ ، ١١٤
٢١٠ ، ٢٥٨ ، ٢٧٢ ، ٤٨٨ ، ٥١١ ، ٣/	أبو سريحة = حذيفة بن أسيد بن خالد

سعيد بن منصور بن شعبة، الخراساني ٢٨، ٢٢٦، ٤١٩، ٤٥٨/٤، ٣٨٣،  
 المروزي، أبو عثمان ١/٣٠٢، (٣٢٩)، ٦٠٨، ٣٣/٥، ٤٧، ٣٠٦، ٤٦٠،  
 ٣٩٣، ٥٦/٢، ١٧٠، ١٩٢، ٢٤٥، ٤٩٤

سعد بن معاذ ٢/٢٥، ٤٤٨/٥، ٢٦٦، ٣٨٦، ٤١٨، ٤٦١، ٥٠٦،

سعد بن هشام ١/٣٤٠، ٥٠٧، ٤٠/٣، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٦٦،

سعر بن ديسم ٢/١١٦، ٢٧٦، ٤٣٨، ٤٦٥، ٤٧٢، ٦٠٢،

أبو سعيد الأعسم ٥/٤٩٥، ٦٠٣، ٧٧/٤، ٧٨، ١١٨، ٢٠٧،

سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير ٢٥٩، ٢٦٠، ١٠٩/٥، ١١٤، ١٧٢،

الأنصاري، أبو زيد ٤/٤٨٥، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٨، ٢٣١، ٣٧١،

سعيد بن جبير ٢/٣٢٧، ٤٩/٦، ٣٧٩، ٤٤٦، ٤٨٢، ٤٨٧، ٤٩٥،

أبو سعيد = الحسن بن أبي الحسن يسار ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٢٢، ٥٢٦، ٥٢٨،

البصري ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٥٢، ٥٦٢، ٥٨٨، ٦/٥٣٦،

سعد بن مالك الخدري ٦٥، ٦٧، ١٩٩، ٢٥٦،

سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ١/٤٢٢، أبو سعيد (مولى أبي أسيد) ١/٤٢٢،

سفيان التمار ٢/٦٨، ٤٠١، ٣٩/٢، ٥٠٨/٣،

سعيد بن العاص ٢/٤٠، أبو سعيد = صخر بن حرب

سفيان بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو ٤٠١، ٣٩/٢، ٥٠٨/٣،

محمد ١/٣٤٩، ١٧٥/٢، ١١/٤،

سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، سفينة ٢/٥٢٩، ٣٧٢/٤،

القرشي الخزومي، أبو محمد ١/٤٠٨، ٣٧١/٥،

سلمان بن ربيعة بن يزيد الباهلي ٥/٤٠٤، ٤٩٢، ٦٤/٣، ٦٥، ٩١،

(٥٣٦)، ١٨٥، ٥٥٢، ١٣٧/٤، ٣٠٠، ٣٥٩،

سلمان الفارسي ١/١١٦، ١١٨، ٤/٣٣٥، ٢٦٥، ٢١٧، ١٣٣، ٢٧/٥،

٢٥١ ٣٨٠، ٤٣٩، ٥٢٤، ١٥٨/٦،

الطبراني ١/١١٣، ١١٤، ٧٣/٢	السلماني = عبيدة بن عمرو، أبو مسلم
سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود ١/١٦، ٣٠، ٤٣، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٧، ٨١، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٢، ١٧٧، ١٨١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٩، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦ - ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤١٣، ٤٢١، ٤٢٩ - ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٩، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٩٠ - ٤٩٢، ٥٠٦، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٢، ٥٢٧/٢، ٨، ١٢، ١٤، ١٦، ٢٢	سلمة بن الأكوع ١/٢٤٦، ٣٢١، ٤٨١، ٣/٣٢، ٢٩٧، ٤/٤٢٦، ٥٥٥، ٥/٤٨٦، ٥١١، ٥١٥ سلمة بن دينار المديني المخزومي، أبو حازم ٢/(٤٠) سلمة بن شبيب ٢/٣٣٥ سلمة بن صخر ٢/١٩٤، ٤/٥٥٣، ٥٦٩ أبو سلمة بن عبد الأسد ٢/٧٩ أبو سلمة = عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ١/(٢٩٤)، ٤/٣٢٨، ٥/٤٢ أم سلمة = هند بنت أبي أمية (أم المؤمنين) السلمي = سنين أبو جميلة معاوية بن الحكم مهنا بن يحيى الشامي، أبو عبد الله أم سليم بنت ملحان ١/١٢١، ١٢٢، ٥/٤٧٢ سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم

٢١٣	١٨٧	١٥٠	١٤٧	١١٩	٥٨	٤٦	٤٤	٤٢	٣٣	٢٧	٢٤
٢٢٣	٢٢٠	٢١٩	٢١٨	٢١٤	٩٨	٨٧	٨٢	٧٩	٦٤	-٦	
٢٥٧	٢٤٤	٢٤٣	٢٣٣	٢٢٨	١٢٠	١١٩	١١٧	١١٦	١٠٧		
٣٠٢	٢٩١	٢٨٩	٢٨١	٢٥٨	١٦١	١٤٥	١٤٢	١٤٠	١٣٥		
٣٥٣	٣٢٨	٣٢٠	٣١٧	٣٠٤	٢١٠	٢٠١	١٩٦	١٨١	١٧١		
٣٧٥	٣٧٤	٣٧١	٣٧٠	٣٥٥	٢٢٥	٢٢٢	٢٢٠	٢١٧	-٢١٥		
٤٣٢	٤٢٥	٤٠٦	٤٠٢	٣٨٧	٢٤٣	٢٣٩	٢٣٥	٢٣٠	٢٢٨		
٥٨٨	٥٨٣	٥٥٩	٥٥٣	٥١٥	٢٨٥	٢٧٧	٢٦٦	٢٦٢	٢٥٧		
٣٤	٩	٨/٥	٦١٠	٦٠٨	٦٠٢	٣٢٧	٣١٨	٣١٤	٢٩٣	٢٨٩	
١١١	١٠١	٨٢	٦٥	٤٧	٤٤	٤٠٢	٣٩٨	٣٨٥	٣٥٩	٣٥٥	
١٤١	١٣٩	١٢٦	١١٤	١١٢	٤٣٠	٤٢٧	٤٢٣	٤١٠	٤٠٥		
٢١٠	١٨٤	١٨٣	١٦٨	١٦٥	٤٤٨	٤٤٢	٤٤١	٤٤٠	٤٣٥		
٢٣٢	٢١٨	٢١٥	٢١٣	٢١١	٤٨٠	٤٧٤	٤٥٦	٤٥٣	٤٥٠		
٣٣٨	٣٣٣	٢٧٥	٢٥٤	٢٥٣	٤٩٨	٤٩٧	٤٩٢	٤٩١	٤٨١		
٣٧٣	٣٦٤	٣٥٧	٣٥٢	٣٤٥	٥٢٢	٥١٨	٥١١	٥٠٨	٥٠٠		
٣٨٥	٣٧٩	٣٧٨	٣٧٧	٣٧٦	١٦/٣	٥٣٤	-٥٣	٥٢٨	٥٢٧		
٤٢٢	٤٢١	٣٩٧	٣٩٦	٣٨٦	٩٢	٨٧	٨٥	٦٤	٤٥	-٤٣	٢٤
٤٦١	٤٥٠	٤٣٢	٤٢٦	-٤٢٤	٢٣٩	١٦٦	١٤٣	١٤٢	١٢٤		
٥٠٩	٥٠٥	٤٩٨	٤٧٧	٤٧٥	٢٦٥	٢٥٧	٢٤٦	٢٤٢	٢٤١		
٥٢٩	-٥٢٧	٥٢٥	٥١٥	-٥١٢	٣٣٥	٣٢٩	٢٩٧	٢٩١	٢٧٣		
/٦	٥٨٥	٥٨٢	٥٦٦	٥٤٤	٥٣٥	٤٣١	٤٢٦	٣٨٤	٣٧٧	٣٣٨	
٦٧	٤٥	٣٣	-٣١	٢٣	٨	٦	٤٩٠	٤٥٧	٤٤٩	٤٤٧	٤٣٢
١٢٨	١١٠	٨٧	٨٤	٧٦	٧٣	٥٦٠	٥٥٥	٥٥٣	-٥٥١	٤٩١	
١٨٧	١٨٦	١٨٤	١٥٧	١٥٤	١١٥	٨٠	٢٩/٤	٥٦٦	٥٦١		



الأوسى ١/٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٣،

٢/١٤٢، ٥/٢٨٤

سهل ابن الحنظلية ١/٣٨٧، ٥/٤٧٤

سهل بن حنيف ١/١٢٣، ١٩٣،

١٩٤

سهل بن سعد بن مالك الأنصاري

الساعدي، أبو العباس ١/٣٢١، ٣٧١،

٤٠٤، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤/٣٢٧، ٥٨٧،

٥٨٩، ٥٩٧، ٥/٣٧٩، ٤٤٧، ٤٦٤

سهلة\* ٤/٤٠٦

سهلة بنت سهيل ١/٤٦١

السهمي = عبد الله بن حذافة

سهيل ابن بيضاء ٢/٣٧، ٥/٤٩١

سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان ٢/

١٨٥

سهيل بن عمرو ٥/٥٧٣

سهيمة بنت عمير ٤/٤٣٠

السوائي = جابر بن سمرة بن جنادة، أبو

خالد وهب بن عبد الله، أبو جحيفة

سودة بنت زمعة ٤/٣٨٩، ٣٩٤،

٤١٠، ٤٤٥

سودة بنت عبد الله بن عمر ٢/٤٢٠

سويد بن حنظلة ٦/٣٢٧

سويد بن غفلة ٥/٦١١

١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨

أبو سليمان = حمد بن محمد بن إبراهيم

البستي الخطابي

خالد بن الوليد

سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي

الفارسي، أبو داود ١/٣٤٣، ٤٥١،

٤٨٥، ٢/٢٥، ٢٧، ٢٩٩، ٤٥٩،

٤/١٦١، ٤٩٦

أبو سليمان = سمرة بن جندب بن هلال

الفزاري

سليمان بن مسهر ٦/١٠٢

سليمان بن يسار الهلالي المدني، أبو

أيوب ٢/٤٦٥، ٣/٤٧١

سماك بن حرب ٥/٣٧١

السمان = سهيل بن أبي صالح ذكوان

سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، أبو

سليمان ١/٢٩٤، ٢٩٧، ٣٢٤، ٢/

١٦١، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٣٩، ٣/٩٧،

٤٩٩، ٥٢٦، ٥٥١، ٤/١٥٠، ٢٢٨

أبو السنابل بن بعكك بن الحجاج بن

الحارث القرشي العنبري ٥/٦١

سنين السلمي، أبو جميلة ٣/٤٦٥

سهل بن أبي حثمة عبد الله الأنصاري

\* الصواب حبيبة بنت سهل .

ابن سيرين = محمد بن سيرين أبو بكر  
 البصري الأنصاري ، أبو بكر  
 سيرين (مولى أنس) ١٧١/٤  
 أبو شريح = خويلد بن عمرو بن صخر

الخراعي

(ش)

شريح بن الحارث بن قيس القاضي ، أبو  
 أمية ١/١٦٣ ، ٤/٢٠٧ ، ٦/٩٥ ، ١١٣ ،

١١٤

شريح بن هاني ١/٤٦ ، ١٦٣  
 الشريف = عبد الخالق بن عيسى بن  
 أحمد ، أبو جعفر

شريك بن سحماء ٤/٥٩٣  
 أم شريك = غزية بنت دودان  
 شعبة بن الحجاج ١/٤٠ ، ٣/٤٠  
 الشعبي = عامر بن شراحيل ، أبو عمرو  
 شعيب (عليه السلام) ٤/٢٣٣ ، ٤/٤  
 ٣٢٩ ، ٣٥٩ ، ٤١٣

شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ، أبو  
 وائل ٢/٧٨

ابن شهاب = الحسن بن شهاب بن  
 الحسن العكبري ، أبو علي  
 محمد بن مسلم بن عبيد الله  
 الزهري ، أبو بكر  
 الشيباني = أحمد بن يحيى بن يزيد ، أبو  
 العباس ثعلب

الشافعي = محمد بن إدريس

ابن شاقلا = إبراهيم بن أحمد بن عمر بن  
 حمدان البغدادي البزاز ، أبو  
 إسحاق

الشالنجي = إسماعيل بن سعيد  
 الكسائي ، أبو إسحاق  
 الشامي = مهنا بن يحيى السلمى ، أبو  
 عبد الله

شبرمة ٢/٣١٤

أبو شبل = علقمة بن قيس بن عبد الله  
 شبل بن معبد ٥/٣٨٧ ، ٤١٥ ، ٦/٤١٥

٢٢٣

شداد بن أوس ٢/٧ ، ٢٤٢ ، ٥٠٥ ، ٥/٥

١٦٨

شراحة ٥/٣٩٠

شرحبيل ابن حسنة = شرحبيل بن عبد  
 الله بن المطاع  
 الكندي ، أبو عبد  
 الله

شرحبيل بن عبد الله بن المطاع الكندي ،

الصعب بن جثامة ٣٦٤/٢، ٥٦١/٣،

٤٧٨/٥

صفوان بن أمية ١٩٧/٢، ٤٨٩/٣،

٤٩١، ٣١٦/٤، ٣٥٩/٥، ٣٦٣،

٣٦٧، ٤٧٢، ٥٢٦

أبو صفوان = عبد الله بن صفوان بن

أمية بن خلف الجمحي

المكي

صفوان بن عسال المرادي ٧٥/١

صفية بنت حيي ٢٩١/٢، ٤٤٤

صفية بنت عبد المطلب ٢٤/٢، ٤/٤

١٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٣٩٤، ٥٤٤/٥

الصنعاني = حنش بن عبد الله بن عمرو

صهيب بن سنان الرومي ٣٩/٢

(ض)

ضباعة بنت الزبير ٣٢٨/٢، ٢٥٢/٤

الضبيعي = نصر بن عمران بن عصام

البصري، أبو جمره

الضحاك بن خليفة ٢٧٦/٣

الضحاك بن سفيان ١٢٨/٦

أبو الضحاك = عمرو بن حزم بن زيد بن

لوذان الأنصاري

حنبل بن إسحاق بن

حنبل، أبو علي

عبد الله بن أحمد بن محمد

ابن حنبل، أبو عبد الرحمن

يحيى بن محمد بن هبيرة

الحنبلي

شبية بن ربيعة ٤٩٩/٥

شيث (عليه السلام) ٥٨٢/٥

أبو الشيخ = عبد الله بن محمد بن جعفر

ابن حيان الأصفهاني

(ص)

صالح بن أحمد بن حنبل، أبو الفضل ١/١

(٤٢٢)، ٢٠٧/٤

صالح بن خوات ٤٦٧/١

صالح بن محمد بن زائدة ٥٣٢/٥

الصبي بن معبد التغلبي الكوفي ٢/٢

(٢٩٧)، ٣٢١، ٣٤٢

صخر بن حرب، أبو سفيان ٣١٦/٤

٩٤/٥، ٥٦٤، ٥٧٥، ١٢٥/٦

الصدائي = زياد بن الحارث

صدي بن عجلان بن الحارث الباهلي،

أبو أمامة ١٧/١، ٤٢٦، ٧٣/٢، ٣/٣

٢٦٦، ٣٠٩/٥، ١٩٩/٦

الضحاك بن فيروز ٣٢٠/٤

الضحاك بن قيس ٥٣٦/١

الضمري = عمرو بن أمية

أبو ضمضم ٤١١/٥

## (ط)

طارق بن شهاب ٤٧٧/١ ، ٣٨٦/٢

٣٧٩ ، ٣٢٨/٥

أبو طالب = أحمد بن حميد المشكاني

٩٢ طائوس بن كيسان اليماني الجندي ، أبو

عبد الرحمن ١١٦/١ ، (٣٩٢) ، ٣/

٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٢٤٦/٥

الطائي = أحمد بن محمد بن هاني

الأثرم ، أبو بكر

عروة بن مضر بن أوس بن

حارثة بن لام

الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيوب ،

أبو القاسم

طلحة بن أحمد بن طلحة الكندي

العاقولي ، أبو البركات ٦/١٠ ، ٤٨ ، ٥٠

طلحة بن البراء ٢/٨

أبو طلحة = زيد بن سهل بن الأسود

الأنصاري

طلحة بن عبيد الله ١/١٩٧ ، ٤/٤٣٣ ،

٩٣ ، ٨٩/٦

طلحة بن مصرف ٥٩/١

الطيالسي = سليمان بن داود بن

الجارود الفارسي ، أبو داود

أبو طيبة (مولى الأنصار) ٣/٣٨٢ ،

١٢٢/٥

## (ظ)

ظالم بن عمرو الدؤلي ، أبو الأسود ٦/

٩٢

## (ع)

عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ١٦/٦

أبو العاص بن الربيع ٤/٣١٦ ، ٥/

٥٦٣ ، ٤٨٢

أم عاصم ١٠٩/٥

عاصم بن ثابت ٥/٤٦٧

عاصم بن عدي ٢/٥٥١

عاصم بن عمر بن الخطاب ٥/١٠٩

أبو عاصم = لقيط بن صبرة بن عبد الله

ابن المتفق العامري

العاقولي = طلحة بن أحمد بن طلحة ،

الكندي ، أبو البركات

العالية بنت أيفع بن شرحبيل ٣/٤٠

عامر بن الأكوع ٢٦/٢، ٢٧٢/٥	٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٥١
عامر بن ربيعة العنزي ٤٧/١، ٢٥٦/٢	٣٥٦، ٣٦١، ٣٧٤، ٣٨٧، ٣٩١
عامر بن سعد ٦/٤	٤٠٠، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٣٨
عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو ٣/	٤٤٣، ٤٤٤، ٤٥١، ٤٨٨، ٥١٩
(٥٥)، ٤٦٢، ٧٨/٤، ٥٣٧/٥، ٥٥٤	٥٢٧-٥٢٩، ١٢/٢، ٢١، ٣٠، ٣٧
عامر بن عبد الله ١١٥/٥	٣٩، ٦١، ٨١، ١٤٠، ٢٣٤، ٢٣٧
عامر بن عبد الله بن الجراح، أبو عبيدة	٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٥
٥١/٢، ٣٨٦، ٣٧/٤، ٥٢٣/٥	٢٨١، ٢٨٣-٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩١
٥٣٥، ٤٦٦، ٤٧٣، ٤٩٦، ٦٠٣	٣١٨، ٣١٩، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣١
عامر بن عبد الله بن قيس الأشعري، أبو	٣٣٣، ٣٣٧، ٣٤٠-٣٤٢، ٣٥١
بردة ٤٤٠/٥	٣٥٤، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤١٥، ٤١٦
عامر بن فهيرة ٥٤/٣	٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٥
العامري = لقيط بن صبرة بن عبد الله بن	٤٣٦، ٤٤٣-٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩
المنتفق، أبو عاصم	٤٥٤، ٤٥٨، ٤٧٢، ٤٧٩، ٤٨٦
لقيط بن عامر بن المنتفق	٤٩٨، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٧/٣، ٥٩
العقيلي، أبو رزين	١٢٤، ١٧٤، ١٧٩، ٢٦٥، ٤٢٥
عائشة بنت أبي بكر (أم المؤمنين) ١/	٤٤٧، ٤٧١، ٥٩٦، ٦٠٢، ١٣٣/٤
٢٦، ٤٦، ٦٤، ٧١، ٩٨، ١٠٨	١٧٤، ١٧٥، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٣
١١١، ١١٥، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٩	٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٩
١٣١-١٣٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠	٣٠٢، ٣٠٤، ٣٢٨، ٣٧٢، ٣٨٩
١٦٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٥	٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٧
١٧٧، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٦، ٢١٠	٤٠١، ٤٠٢، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٩
٢٤١، ٢٨٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٠	٤٥٠، ٥٢٤، ٥٥٤، ٦٠٤، ١٣/٥
٣٢١، ٣٢٤، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥	٥٩، ٦٠، ٦٣، ٧٨، ٢٨٠، ٣٣١

- ٣٤٦ - ٣٤٨ ، ٣٦٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، هلال الشيباني ، أبو عبد الرحمن ١/ (٤٨٠)  
 ٤٥٥ ، ٤٧١ ، ٥٦١ ، ٦/٦ ، ١٧ ، ٦٧ ، عبد الله بن أنيس بن مالك ١/ ٢٦٤ ، ٥/  
 ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٣٩٧  
 ٢٠٤ ، ٢٩٤ عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ٣/  
 أبو عائشة = مسروق بن الأجدع ٥٦٦  
 ابن مالك الهمداني عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٣/  
 عبادة بن الصامت ١/ ٢٨٩ ، ٣٤٨ ، ٣/ ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٣١٠ ، ٤/ ٢٧٣  
 ٧٩ ، ٥/ ١١ ، ٣٩٠ ، ٥١٠ عبد الله بن الحارث ١/ ٣٨٩  
 أبو العباس = أحمد بن يحيى بن يزيد عبد الله بن حذافة السهمي ٢/ ٥٣٥  
 الشيباني ثعلب أبو عبد الله = الحسن بن حامد بن علي  
 سهل بن سعد بن مالك  
 الأنصاري الساعدي  
 العباس بن عبد المطلب ١/ ٥٣٥ ، ٢/  
 ١٨١ ، ٣٩١ ، ٤١٨ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٣/  
 ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٤/ ٨٩ ، ٣٩١ ، ٥/ ٤٧٣ ، ٥٤٤  
 أبو العباس = الفضل بن زياد القطان  
 البغدادي  
 عبد الأعلى بن مسهر ، أبو مسهر ١/  
 ٤٣٠  
 عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الحيري ،  
 أبو حكيم ٤/ (٦٦)  
 عبد الله بن أبي ٢/ ٣٢ ، ٥/ ٤٧٣  
 عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن ١٩٣ ، ١١٤

٤١، ٤٢، ٩١، ١٠٠، ١٠١، ١٥٣،	أبو عبد الله = الزبير بن بكار بن عبد الله
١٦٢، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٤، ١٩٩،	الزبيرى
٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢١، ٢٤٢،	عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمى
٢٥٠، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٣،	البصرى، أبو قلابه ١/٥٥، ٥٨، ٦٥،
٣٢٣، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٨٧، ٣٨٩،	٧٠، ٢١٧، ٢٢٢، ٥٣٣، ٥٣٦،
٣٩٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٢٠،	٥٣٩، ٢/٢٩٤، (٢٩٥)، ٤/٣٩٥،
٤٣٠، ٤٣١، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥١،	٢٤٥/٥
٤٥٤، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٧٢، ٤٩٨،	عبد الله بن السائب بن يزيد ١/٥٢١،
٥١١، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٣٣، ٥٣٥،	٤١٠، ٢/٤٠٧، ٥٢٢
٥٣٦، ٢/٢٤، ٣٥، ٣٦، ٤٢، ٤٣،	عبد الله بن سرجس المزنى ١/١١١،
٥٠، ١٥٥، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٥٢،	١١٢، (١٣٧)
٢٦٣، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣٠٧،	عبد الله بن سهل ٥/٢٨٤
٣١٢، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٧،	عبد الله بن سيدان ١/٤٨٠
٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦،	عبد الله بن شبرمة بن حسان ٤/٣١٥
٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٤،	عبد الله بن شداد بن الهاد الليثى ٤/
٣٦٦، ٣٧١-٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٠-	١٣٧، ١٣٨، ٥/٣٠٨
٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨-٣٩١،	أبو عبد الله = شرحبيل بن عبد الله بن
٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٥، ٤٠٦،	المطاع الكندى، شرحبيل ابن
٤١١، ٤١٥، ٤١٦، ٤٣٥، ٤٣٦،	حسنة
٤٣٩، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٥٥،	عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف
٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٧٠-٤٧٢،	الجمحى المكى، أبو صفوان ٤/ (٢٧٣)
٤٨٢، ٥٠٤، ٥١٣، ٥٢١، ٥٢٧،	عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزى، أبو
٥٣٠، ٥٣٩، ٣/١٣، ٤٣، ١٣٥،	محمد ١/٢٦٠، ٥/٤١٠
١٥٣، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٧،	عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ١/

٣٢٣ ، ٣٥٩ ، ٣٨٢ ، ٤٣٢ ، ٥٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٥١ ، ٤٨٠ ، ٤٩٤ ، ٥٢١ ،  
 ٥٩٩ ، ٦/٤ ، ١٤ ، ٥٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٢٠ ، ٢٠٥ ، ٢١٧ ،  
 ٢١٨ ، ٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٧٥ ، ٣٠٨ ، ٢٩٣ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ١٩٧ ،  
 ٣٠٧ ، ٣٥٨ ، ٣٨١ ، ٣٩١ ، ٣٩٩ ، ٤٨٦ ، ٣/٣ ، ٣١٠ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٤/٤ ،  
 ٤٣١ ، ٤٤٦ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ، ٥٣٠ ، ٥٧٠ ، ٥٧٧ ، ٥٨٣ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ،  
 ٥٩٦ ، ٦٠٤ ، ٥/٢٢ ، ٢٣ ، ٣٦ ، ٥٩ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ١٣١ ، ١٨١ ، ٢١٥ -  
 ٢١٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ،  
 ٣٩٥ ، ٤٠١ ، ٤٢٣ ، ٤٥٧ ، ٤٦٧ ، ٤٧٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٩١ ، ٦/٦ ،  
 ٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١٥٣ ، ١٨٦ ، ٢٠١

أبو عبد الله = عثمان بن أبي العاص بن

بشر الثقفي

عروة بن الزبير بن العوام

عبد الله بن عكيم ٤٠/١

عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد  
 الأسلمي ، أبو معاوية ٩١/١ ، ٢٩٣ ،

٣٠٢ ، ٤٠٧ ، ١٨٩/٢ ، ١٥٣/٣ ، ١٥٣/٥

٥٠١

عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أبو عبد

الرحمن ١٥/١ ، ٦٩ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١٠١ ،

١٠٩ - ١١١ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،

١٥٤ ، ١٩٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ،

٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ،

عبد الله بن عبد نهم بن عفيف المزني ٢/٢

٧٠

أبو عبد الله = عبيد الله بن محمد بن

محمد العكيري ، ابن بطة

عبد الله بن عبيد بن عمير ٥٧/٥

عبد الله بن أبي عتبة ٥١٣/١

عبد الله بن عثمان ، أبو بكر الصديق ١/١

٢٨٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٨ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،

٣٧٢ ، ٣٨٥ ، ٤٠٤ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ،



١٥٦ ، ١٤٧ ، ١٤٥ ، ١٣٤/٤ ، ٥٧١	٣٠٨ ، ٣٠٤ ، ٢٩٨ ، ٢٨٢ ، ٢٧٢
٢٧٥ ، ٢٤٥ ، ٢٤١ ، ١٩٦ ، ١٦٧	٣٣٩ ، ٣٣٥ - ٣٣١ ، ٣٢٦ ، ٣١٢
٣٧١ ، ٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٢٩٢ - ٢٩٠	٣٩٠ ، ٣٨٣ ، ٣٦٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٣
٤٢٥ ، ٣٨٣ ، ٣٧٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٣	٤١٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٠ ، ٣٩٢
٥١٨ ، ٥١٥ ، ٤٤٤ ، ٤٢٨ ، ٤٢٦	٤٥٩ ، ٤٥٤ ، ٤٤٥ ، ٤٣٩ ، ٤١٥
٨٦ ، ٢٣ ، ٨/٥ ، ٥٨٩ ، ٥٨٨ ، ٥٧٠	٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٤٩٨ ، ٤٧٠ ، ٤٦٦
٢٤٢ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٠ ، ١٤٢	/٢ ، ٥٣٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢١ ، ٥٠٩ ، ٥٠٨
٣٩٣ ، ٣٦٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣١٤	٦٥ ، ٥٨ ، ٥٦ ، ٤٩ ، ٤٢ ، ١٥ ، ٥
٤٥٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢١	١٧٢ ، ١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٤٥ ، ٩٨
٥٢٠ ، ٤٨٠ ، ٤٧٦ ، ٤٦٦ - ٤٦٢	٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ١٨٥ ، ١٧٦ ، ١٧٤
/٦ ، ٦١٦ ، ٦٠٨ ، ٥٩٩ ، ٥٣٦ ، ٥٣٥	٢٧٧ ، ٢٦٩ ، ٢٦٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٢
١٨٢ ، ١٢١ ، ١٠٧ ، ٦٥ ، ٩	- ٣٣٩ ، ٣٣٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٠ ، ٣٠١
عبد الله بن عمرو بن العاص ٢٠٦/١	٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥١ ، ٣٤٩ ، ٣٤٣
٢٦١ ، ١٨٨/٢ ، ٣٥٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨	٣٨٨ ، ٣٨٦ ، ٣٨٢ ، ٣٧٠ ، ٣٥٦
٩٧/٣ ، ٥٣٤ ، ٤٦١ ، ٣٥٦ ، ٣٨٢	٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠١ ، ٣٩٦
١١٢/٥ ، ٣٨٥ ، ١١٩/٤ ، ٢٦٤	٤٢٦ ، ٤٢١ ، ٤٢٠ ، ٤١٧ ، ٤١٦
عبد الله بن عمرو بن الحضرمي ٥	- ٤٤٣ ، ٤٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٣٧ ، ٤٢٨
٩٣/٦ ، ٥٢٨ ، ٤٥٨ ، ٤٤٣ ، ٣٥٣	٤٥٤ ، ٤٥١ ، ٤٤٨ ، ٤٤٧ ، ٤٤٥
عبد الله بن قتيبة ٦٠٤/٤	٥٠٨ ، ٤٩٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٠ ، ٤٦٧
عبد الله بن قرط ٣٧٥/٤	٢٠ ، ١٣/٣ ، ٥٣٩ ، ٥٣٤ ، ٥٠٩
عبد الله بن قريب بن عبد الملك	٦٧ ، ٥٤ ، ٤٥ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٢٩ ، ٢٥
الأصمعي ، أبو سعيد (٤٨٧)/٢	١٦٠ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٠١ ، ٩٨ ، ٦٨
عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري ، أبو	٣٨٣ ، ٣٧٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٢٥٧
موسى ١/٢٤٩ ، ٤٠٩ ، ٥٢٠ ، ٧٧/٢	٥٣١ ، ٥٢٢ ، ٤٣٧ ، ٤٢٨ ، ٥٢٥

٨٢ - ٨٠ ، ٧٨ ، ٧٢ ، ٦٣ ، ٣٥ ، ١١	٨٠ / ٤ ، ١٣ / ٣ ، ٥٢٥ ، ٤٤٢ ، ٣٢٩
٣٢٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٦ ، ١٢١ ، ٩٣	٣٧٧ ، ٣٢١ ، ١١ / ٥ ، ٣٦١ ، ٨١
٦٥ ، ٤٨ / ٥ ، ٤٤٩ ، ٤٤٦ ، ٣٥٤	١٢٤ ، ١١٣ ، ١٠٨ ، ٩٨ / ٦ ، ٦٠٦
٣٥٤ ، ٣٠٩ ، ٢١٩ ، ٢١١ ، ٢٠٩	٢٠٣ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٤
٤١٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩٤ ، ٣٧٥ ، ٣٦٨	عبد الله بن التتبية بن ثعلبة الأزدي ٩٤ / ٦
٤١٥ ، ٤٣٦ ، ٤٩١ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٦	عبد الله بن مالك بن القشب الأزدي أبو
٢٠٦ ، ٢٠١ ، ٩١ ، ٨٥ ، ٢٨ ، ٢٥	محمد ، ابن بحنة ١ / (٣٧٧) ، ٣٨١ ، ٢ /
عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٤٩٩
القتبي ، أبو محمد ١ / ٣٤٣ ، ٥٣٧ ، ٣	عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي
(٥٨٩)	المروزي ، أبو عبد الرحمن ١ / (٣٢٠)
عبد الله بن مغفل ١ / ١١٢ ، ٥٠٢ / ٥	عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان ،
٥٥٥	الأصفهاني أبو الشيخ ٥ / (٤٦٢)
أبو عبد الله = مكحول بن عبد الله	أبو عبد الله = محمد بن زياد بن الأعراي
الهللي	الهاشمي
مهنا بن يحيى الشامي	عبد الله بن مسعود ١ / ١١٧ ، ٢٢٠ ،
السلمي	٣٠١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ،
= هشام بن معاوية الضير	٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ،
النحوي الكوفي	٣٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٠ ،
عبد الله بن هلال بن خطل ١٢ / ٣	٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٥١ ، ٤٩٩ ،
عبد الخالق بن عيسى بن أحمد الشريف ،	٥٢٠ ، ٥٢٣ - ٥٢٥ ، ٢٢ / ٢ ، ٣٩ ،
أبو جعفر ٢ / (٥١٥) ، ٤٥ / ٣ ، ١٢٤ ،	٥٦ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ،
٣٠٧ ، ٣٤٦ ، ٣٨٧ ، ٥٣٠ ، ٥٧٢ / ٤ ،	٣٤١ ، ٣٨٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٣٧ / ٣ ،
٢١٤ / ٦	١٩ ، ٦١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٧١ ، ١٧٥ ،
عبد الرحمن بن أبي ٣ / ١٥٤	٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٤٢٢ ، ٥٩٨ / ٤ ،

٤٩٩، ٤٩٥، ٤٨٤، ٤٤٠، ٤١٠،	عبد الرحمن بن أبي بكر ٨١/٢،
٥٠٣، ٥٠٨، ٥١٠، ٥١٥، ٥٣٦، ٢/	٣٣٧، ٣١٩
٢٧، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٥٦، ٥٧،	أبو عبد الرحمن = حبيب بن مسلمة بن
١٥٧، ١٨٥، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٩،	مالك الفهري القرشي
٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢،	عبد الرحمن بن أبي حدر ١١٥/٦
٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥،	عبد الرحمن بن الحكم ٢٩١/٤
٢٦٧، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣١٠، ٣٧١،	عبد الرحمن بن حنين ٣٨٤/٥
٣٩٨، ٤٧٣، ٥٠٧، ٥٣٢، ١٨/٣ -	عبد الرحمن بن الزبير ٥٢٤/٤
٢١، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٥، ٥٥،	عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ٢/
٩٣، ١١٧، ١١٨، ٢٠١، ٢٣٥،	٢٣١، ٢٢٧
٢٣٩، ٢٤١، ٢٧٩، ٣٢٩، ٤٢٦،	عبد الرحمن بن سعد الساعدي، أبو
٤٣١، ٥٦٥، ٥٩٣، ٢٧/٤، ٦٧،	حميد ٢٩٩/١، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٨،
١١٥، ١٤٣، ١٤٧، ٢٥٧، ٢٦٧،	٣١٠، ٣١١، ٣١٤، ٣١٥، ٩٤/٦
٢٨٣، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٨٠، ٣٨٦،	عبد الرحمن بن سمرة ٢/٥٣٧، ٢٣/٦
٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٦، ٥٧٠، ٦٠٧،	عبد الرحمن بن سهل بن حارثة ٢٨٤/٥
٦٠٩، ١١٤/٥، ١١٩، ١٢٠، ١٦٥،	عبد الرحمن بن صخر، أبو هريرة ٥/١،
٢٦٩، ٣٠٥، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٦،	٢٥، ٤٩، ٥٥، ٥٧، ٧١، ٩٦، ٩٨،
٣٨٥، ٤٢٢، ٤٤٧، ٤٦٠، ٤٦٣،	١٠١، ١٠٩، ١٩٢، ٢٠٦، ٢١١،
٤٧٣، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٢٩، ٥٤٩،	٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٤٤، ٢٥٥،
٦٠٠، ٣١/٦، ١٥٤، ١٨٤،	٢٧٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٧،
أبو عبد الرحمن = طاوس بن كيسان	٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١،
اليمني الجندى	٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٥،
عبد الرحمن بن عائذ ٣٧١/٥	٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٦، ٣٨٨،
أبو عبد الرحمن = عبد الله بن أحمد بن	٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٦،

عبد الرحمن بن أبي ليبة ٢٢٠/٢	محمد بن حنبل الشيباني
عبد الرحمن بن ملجم ٣١٥/٥	عبد الله بن عمر بن الخطاب
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري ٣٢١/٥	عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي المروزي
أبو عبد الرحمن = محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ٢٩١/٤	عبد الرحمن بن القاسم ابن عبد الرحمن البكري
عبد الرحمن بن يزيد ١/٤٥١، ٢/٤٣٧	عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ، أبو عمرو ١/ (٢٦٤)، ٥/ ٤٦٣، ٥٠٤، ٥٢٣، ٥٥٢
عبد بن زمعة ٤/٦١٠، ٦١٢، ٦/٢٩٤	عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري الدمشقي ، أبو زرعة ١/ (٣١٦)
عبد العزيز بن جعفر بن أحمد ، أبو بكر الحنبلي (غلام الخلال) ١/ (٣٧)، ٣٨، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ١١٦، ١٢٦، ١٢٧، ٢١٤، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٦٦، ٣٣٦	عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو سلمة ١/١٩٩، ٢٥١، ٣٨٥، ٤٢٣، ٢/ ٣٥٦، ٤/١١، ١٢٣، ١٢٤، ٢٣٦، ٢٧٤، ٣٦٧، ٤٣٣، ٥٣/٥، ٥٧، ٤٢٦، ٥٨١، ٦/١٠٨
عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو سلمة ١/١٩٩، ٢٥١، ٣٨٥، ٤٢٣، ٢/ ٣٥٦، ٤/١١، ١٢٣، ١٢٤، ٢٣٦، ٢٧٤، ٣٦٧، ٤٣٣، ٥٣/٥، ٥٧، ٤٢٦، ٥٨١، ٦/١٠٨	عبد الرحمن بن عيينة ٥/٥١١
عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو سلمة ١/١٩٩، ٢٥١، ٣٨٥، ٤٢٣، ٢/ ٣٥٦، ٤/١١، ١٢٣، ١٢٤، ٢٣٦، ٢٧٤، ٣٦٧، ٤٣٣، ٥٣/٥، ٥٧، ٤٢٦، ٥٨١، ٦/١٠٨	عبد الرحمن بن غنم الأشعري ٥/٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦١٦
عبد الرحمن بن غنم الأشعري ٥/٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦١٦	عبد الرحمن بن القاسم بن عبد الرحمن البكري ، أبو عبد الرحمن ٦/ (١٠٧)
عبد الرحمن بن القاسم بن عبد الرحمن البكري ، أبو عبد الرحمن ٦/ (١٠٧)	عبد الرحمن بن كعب بن مالك ٣/٢٢٩
عبد الرحمن بن كعب بن مالك ٣/٢٢٩	

٤٥٣، ٤٧٢، ٥٤١، ٥٦٠، ٥٨٦	٣٦٦، ٣٦٨، ٣٨٢، ٤٠٦، ٤٠٧
٥٩٦، ٥/٤، ١٢، ٢٤، ٦٥، ٧٦	٤١٥، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٧٠
١٥٤، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٢	٥١٧، ٥٢٥، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٩
١٧٣، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٥	٥٧٤، ١٥/٦، ١٦، ١٩، ٢٦، ٢٧
١٨٩، ١٩٤-، ١٩٦، ٢٠٨، ٢١٢	٥٧، ٩٣، ١٠٤، ١٢٥، ١٩٨، ٢٠١
٢١٧، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٢	٢١٨، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١
٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٧٢	٢٤٣، ٢٦٨، ٢٨٩
٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٩	عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي،
٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨-، ٣١٠	أبو الحسن ٢/ (٩٥)، (٥٠٣)، ٤/ ٥٠٦،
٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٥	٢٨٧، ٢٦١، ٢٥٩/٦
٣٣٨، ٣٥٧، ٣٧٥، ٤٠٥، ٤١٦	عبد القدوس بن الحجاج، الخولاني
٤١٧، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٣٤، ٤٣٦	الحمصي، أبو المغيرة ٢/ (٧٢)
٤٣٩، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٦٧	عبد المطلب بن ربيعة ٢/ ١٨٧
٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٩، ٤٨٣، ٤٩٣	عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران
٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥١١	الميموني الرقي، أبو الحسن ٣/ (٢٤٥)،
٥١٣، ٥٢٥، ٥٣٠، ٥٤٠، ٥٤٥	٢٨٥
٥٤٦، ٥٥١، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٦٤	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
٥٦٦، ٥٨٧، ٥٩٤، ٥٩٦، ٥٩٧	الرومي، أبو الوليد ١/ (١٧)، ١٨، ٢/
٥٩٩، ٦٠٢، ٦٠٥/٢٣، ٥٥، ٦١، ٦٤	٤٠٤
٦٦، ٦٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٧، ١٧٩	عبد الملك بن مروان ٥/ ٣٠٥، ٤/ ٦٠٤
١٨٢، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٧-	عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري،
٢٢٩، ٢٣٤، ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٧٥	أبو القاسم ١/ (٦٤)
٢٨٠، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٦	العبدري = أبو السنابل بن بعلك بن
٣١٤، ٣٢٦، ٣٥١-، ٣٥٣، ٣٥٧	الحجاج بن الحارث القرشي

العبدرية = حبيبة بنت أبي تجرة	(٥٥٣)
العيسى = حذيفة بن اليمان بن جابر	عتبة بن فرقذ ٥/٥٥٤، ٥٥٥، ٦١١
عبيد الله بن عدى بن الخيار ١٩٦/٢	عثمان بن حنيف ٥/٥٥٧، ٦/٨٥
عبيد الله بن عمر ١٨٦/٥	أبو عثمان = ريعة بن فروخ أبي
عبيد الله بن محمد بن محمد، ابن بطة	عبد الرحمن المدني، ريعة الرأي
العكبرى، أبو عبد الله ١/٢٨٧، ٣/٣	أبو عثمان = سعيد بن منصور بن شعبة
٥٩٥، ٤/٣٣٩، ٦/١٣٩	الخراساني المروزي
عبيد بن الحارث ٥/٤٩٩	عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفي، أبو
عبيد بن عمير ٥/٢٢، ٤٤٦	عبد الله ١/٢٢٩، ٣/٣٨٤، ٤/٣٧٤
أبو عبيد = القاسم بن سلام الخزاعي	٥/٥٥٣
أبو عبيد (مولى ابن أضر) ٢/٢٦٨	عثمان بن عفان ١/٥٥، ٢٢٣، ٢٨٦
عبيد بن نضيلة الخزاعي، أبو معاوية ٥/٣٨٢	٣٢٨، ٣٥٨، ٤١٤، ٤٥١، ٤٥٣
	٤٨١، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٦، ٥٠٧
أبو عبيدة = عامر بن عبد الله بن الجراح	٥٢١، ٢/٩٣، ١٦٨، ١٨٥، ١٩٨
عبيدة بن عمرو السلماني، أبو مسلم ٤/٢٠٧	٢٦٤، ٣٤٧، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٨٥
	٣٨٨، ٣٩٤، ٣/٦٣، ١٣٤، ٢٦٠
عتاب بن أسيد ٢/١٤٠	٣١٠، ٥٢٩، ٥٦٠، ٥٦٢، ٤/١١
أبو عتاب = منصور بن المعتمر بن	٧٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٤٠، ٢٠٧
عبد الله السلمى الكوفى	٣٦١، ٣٧١، ٤١٧، ٤٣١، ٤٣٣
عتبة بن أسيد بن جارية، أبو بصير ٥/٥٧٦	٤٣٤، ٤٤٦، ٤٤٩، ٦٠٣، ٥/١١
	٢٢-٢٤، ٣٤، ١٥٢، ١٧٧، ١٨٦
عتبة بن ريعة ٥/٤٩٩	٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٤٢، ٣٢٠
عتبة بن عبد ٤/٣٨٢	٤٠٩، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٦٢، ٥٣١
عتبة بن غزوان بن جابر المازني ٥/٥٤٤	٥٤٤، ٦٠٤، ٨٥/٦، ٨٩، ٩٨

الكوفي، أبو السائب ٤٧/٢	١٠٧، ١٢١، ١٨٢، ٩٣/٦
عطاء بن يسار المدني ١٤٨/١	عثمان بن مظعون ٦٢/٢، ٦٨، ٤/
عطية القرظي ٢٥٧/٣	٢١١
أم عطية = نسيبة بنت كعب	العجلاني = عويمر بن أبي أيض
عقبة بن الحارث ٦/٢١٣، ٢١٤،	عدى بن بدء ٦/١٩٤
٢٢٢	عدى بن حاتم ٢/١٩٧، ٥١٠،
عقبة بن عامر ١/٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢،	٥١٧، ٥١٩، ٥٢١
٣٠٠، ٣٤٨، ٣٦٢، ٢/٢٣، ٦٨-	عدى بن عدى بن عميرة الكندي ٤/
٧٠، ٤/٢٢٨، ٣٥٣، ٥/٤٨٧، ٥٢٥،	٢٤٧
٦/٦٦، ٧٠، ٧١، ٧٩	عراك بن مالك ١/١١١
عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري	عرفجة بن أسعد ١/٣٧
البدري، أبو مسعود ١/٤٢٢، ٥١٥،	عروة بن الجعد البارقى ٣/٧، ٣٣،
٥٢٧، ٥٢٨، ٣/١٦، ١٩٦/٦	٣١٧، ٣٠٩
عقبة بن أبي معيط ٥/٤٨٣	عروة بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله ١/
عقيل بن أبي طالب ٣/٣١٠	٢٥٢، ٣/٢٦٠، ٤/٣٠٢، ٥/٣١٨
ابن عقيل = علي بن عقيل بن محمد	عروة بن مضرس بن أوس بن حارثة بن
البغدادي، أبو الوفاء	لام الطائي ٢/٤٢٩، ٤٣٠
العقيلي = لقيط بن عامر بن المتفق	أبو عزة الجمحي الشاعر ٥/٤٨٢، ٤٨٣
العامري، أبو رزين	العصري = مزينة بن جابر
الحسن بن شهاب بن	عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي، أبو
الحسن، أبو علي	محمد ١/ (١٦٣)، ٢٩٢، ٣٩٢، ٥١١
عبد الواحد بن علي بن	٥١٨، ٢/٤١٦، ٤٢٥، ٣/٣٢٩، ٤/
برهان، أبو القاسم	٣٠١، ٥٥٤
عبيد الله بن محمد بن	عطاء بن السائب بن مالك الثقفي

١٠٧ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ،	محمد ، أبو عبد الله ،
١٦٤ ، ١٨٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٥٢ ،	ابن بطة
٢٨٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٤٢ ،	عمر بن إبراهيم بن عبد الله ،
٣٨٩ ، ٤١٤ ، ٤٩٥ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ،	أبو حفص ، ابن المسلم
٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ١٣/٢ ، ١٨ ،	عكرمة بن أبي جهل ٣١٦/٤
٤٨ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٨١ ،	عكرمة ( مولى ابن عباس ) ٢٣٤/٤ ،
١٨٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ،	٤٩/٦
٣٠٦ ، ٣٣٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٥ ، ٤٠٠ ،	العلاء بن زياد ٤١/٢
٤٤٠ ، ٤٧٤ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ،	العلاء بن عبد الرحمن ٢٥٣/٣
٥٠٣ ، ١٢/٣ ، ٣١ ، ٥٥ ، ٢٦٠ ،	علقمة بن قيس بن عبد الله ، أبو شبل ١/
٣١٠ ، ٣٤١ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٤١٣ ،	١٦٩ ، ٤٢٩ ، ٤٩٩ ، ٥٢٠ ، ٣٥٤/٤
٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٧٢ ، ٥٩٨ ، ٦/٤ ،	أبو علي = الحسن بن ثواب الثعلبي
٢١ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩٣ ،	الحسن بن شهاب بن الحسن
٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٢١ ، ١٧٣ ،	العكبري
١٨٥ ، ٢٠٧ ، ٢٥٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ،	علي بن الحسين ٣٧٣/٤
٣٠٧ ، ٣٩٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ،	أبو علي = الحسين بن عبد الله النجاد
٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ،	الصغير البغدادي
٥١٦ ، ٥٢٠ ، ٨/٥ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ،	علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي
١١١ ، ١١٥ ، ١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ،	الكسائي الكوفي ، أبو الحسن ٢/ (٣٨٨)
١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٥ ،	أبو علي = حنبل بن إسحاق بن حنبل
٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ،	الشياني
٢٤٩ ، ٢٧٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ - ، ٣١٠ ،	علي بن رباح اللخمي ٢٠٤/٥
٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٦٤ ،	علي بن شيان ٤٣١/١
٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ،	علي بن أبي طالب ١/ ٨١ ، ٨٦ ،



محمد بن أحمد بن محمد

ابن أبي موسى ، الهاشمي

القاضي

علي بن محمد بن عبد الرحمن ، أبو

الحسن الآمدي البغدادي ١/ (٣١) ، ٣١٠ ،

٤٤٧

أبو علي النجاد = الحسين بن عبد الله

الصغير البغدادي

عمار بن ياسر ١/ ١٣٩ ، ٢٠٠ ، ٤٣٥ ،

٤٣٦ ، ٤٩٣ ، ٤٢/٢ ، ٢٣٠ ، ٢٦٦ ،

٣/ ٨٠ ، ٨١ ، ٣٣٥ ، ٦/ ٨٥ ، ٩١

عمر بن إبراهيم بن عبد الله العكبري أبو

حفص ، ابن المسلم ١/ ٢١٤ ، ٣٤٩ ، ٢/

١٣ ، ٢٤٩ ، ٣/ ٤٩١

عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي ، أبو

حفص ١/ (٢٨٧) ، ٢/ ٢٣٤ ، ٣٨٥ ، ٣/

٣٤٤ ، ٥٩٥ ، ٤/ ٢٥٥ ، ٣٥٠ ، ٤٥٣

عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى ، أبو

القاسم ١/ ٩ ، ٣٨ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ١١٦ ،

١٢٥ ، ١٦٥ ، ١٧١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،

٣١٥ ، ٣٥٥ ، ٣٦٨ ، ٣٨٢ ، ٤٢٥ ،

٤٥٧ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٢/ ١٦ ،

١٩ ، ٢٦ ، ٤٢ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ١٣٨ ،

١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ،

٣٨٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤١٤ ،

٤٢٦ - ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ،

٤٤٩ ، ٤٦٤ ، ٤٧٨ ، ٤٩٩ ، ٥٦١ ،

٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٦٠٦ ، ٨٣/٦ ، ٨٨ ،

٩٢ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١١٤ ، ١٢٧ ،

١٩٨ ، ١٣٨

علي بن عقيل بن محمد البغدادي ، أبو

الوفاء ١/ (٢٥) ، ٤٤ ، ٤٧ ، ١٦٨ ،

٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٤٢٤ ،

٥٢٣ ، ٤٨/٢ ، ٩١ ، ١٦١ ، ١٦٣ ،

١٨١ ، ١٩٧ ، ٢٤٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ،

٤٠١ ، ٤٣٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٣/ ١٠ ،

٥٥ ، ٢٧٧ - ٢٧٩ ، ٤٥١ ، ٤٦٦ ،

٥٣٥ ، ٣٠٢/٤ ، ٣٣٦ ، ٤٢٠ ، ٤٨٦ ،

٤٨٨ ، ٦٠٢ ، ٥/ ٥٢ ، ٦/ ١٧٧

علي بن عمر بن أحمد ، الدارقطني ١/

٦١ ، ٩٨ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ٢٠٩ ،

٢٢٢ ، ٢٤٣ ، ٣٧٠ ، ٣٨٣ ، ٤٩٨ ، ٢/

١٢٣ ، ١٤٧ ، ٢٥١ ، ٣٦٨ ، ٤٢٤ ، ٣/

٢٢٦ ، ٢٨٥ ، ٥٤٧ ، ٥٥٣ ، ٢٣٨/٤ ،

٢٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ١٤٣/٥ ،

١٧١ ، ٢١/٦ ، ٧١ ، ١٢١ ، ١٨٢

أبو علي = قيس بن عاصم بن سنان

التميمي المنقري

٥٢٢ ، ٥١٧ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٤٨٤	٣٧٨ ، ٣٥٢ ، ٢٣٧ ، ٢٢٨ ، ٢٠٣
٥٤٧ ، ٥٣٤ ، ٥٢٩ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦	٥١٠ ، ٤٩٠ ، ٤٧٨ ، ٤٦٥ ، ٣٨٢
٣٧ ، ٢٧ - ٢٥ ، ١٥ / ٦ ، ٦١٦ ، ٥٨٩	٦٠ ، ٤٢ ، ٣٨ ، ٩ / ٣ ، ٥٣٥ ، ٥٢٢
١٤١ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٢ ، ٥٥ ، ٤٨	١٣٣ ، ١٢٧ ، ٩٥ ، ٩٣ ، ٧٧ ، ٦١
٢٢٤ ، ٢١٨ ، ١٨٤ ، ١٨١ ، ١٦٨	٢٤٥ ، ٢٤١ ، ١٩٦ ، ١٦٣ ، ١٣٩
٢٦٨ ، ٢٦٦ ، ٢٥٩ ، ٢٥٧ ، ٢٤٧	٤١٣ ، ٣٩١ ، ٣٨٧ ، ٣٥٦ ، ٢٤٧
٢٧٨	٥١١ ، ٤٨٥ ، ٤٨٠ ، ٤٦٧ ، ٤٥٣
عمر بن الخطاب / ١ ، ٣٧ ، ٣٨	٥٨٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٢
١٣٠ ، ١٢٢ ، ٨٥ ، ٨٣ ، ٧٢ ، ٦٧	٦١ ، ٣٥ ، ٢٤ ، ٢٠ / ٤ ، ٥٩٥ ، ٥٨٨
٢٤٥ ، ٢٤٣ ، ٢٣٩ ، ٢٣٠ ، ١٧٨	١٧٣ ، ١٤٨ ، ١٠٧ ، ١٠٤ ، ٧٨ ، ٦٥
٣٢٨ - ٢٨٦ ، ٢٨٤ ، ٢٥٠ ، ٢٤٧	٢٠٢ ، ١٩٦ ، ١٨٨ ، ١٨٣ ، ١٨٢
٣٦٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٣ ، ٣٣٠	٢٧٩ ، ٢٤٢ ، ٢٣٢ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨
٣٨٥ ، ٣٧٢ ، ٣٦٩ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦	٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤
٤٨٠ ، ٤٥١ ، ٤٢٤ ، ٤١٤ ، ٣٩٣	٣٥٨ ، ٣٤٧ ، ٣٣٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٥
٥٠٧ ، ٥٠٥ ، ٤٩٨ ، ٤٩٤ ، ٤٨٥	٤٣٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٠ ، ٣٨٨ ، ٣٧٥
٥٣٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢١ ، ٥١٩ ، ٥١٨	٥٠٧ ، ٤٧٩ ، ٤٤٥ ، ٤٤٠ ، ٤٣٥
٤٧ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ١٤ / ٢ ، ٥٣٥	٥٢١ ، ٥٢٠ ، ٥١٨ ، ٥١٧ ، ٥١٠
١٠٧ ، ٩٩ ، ٩٤ ، ٦١ ، ٥٨ ، ٥١	٥٦٦ ، ٥٥٨ ، ٥٥٥ ، ٥٥١ ، ٥٤٦
١٨٦ ، ١٥٨ ، ١٣٣ ، ١١٨ ، ١١٦	٥٧٢ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٦٠٧ ، ٥ / ٥
٢١٦ ، ١٩٨ ، ١٩٤ ، ١٩٠ ، ١٨٧	١١ ، ١٣ ، ٢٩ ، ٤٥ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٧٢
٢٥٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣١	٧٣ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٧٥ ، ١٩٢
٢٧٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٤ ، ٢٥٦	٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٦٥ ، ٢٧٦
٣٣٧ ، ٣٣٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٢٩٧	٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٣٩
٣٨٥ ، ٣٨٠ ، ٣٦٦ ، ٣٦١ ، ٣٤٢	٣٥٣ ، ٤٠٥ ، ٤١٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٧

٣٦٤ ، ٣٥٥ - ٣٥٣ ، ٣٣٢ ، ٣٢٨	٤٠٦ ، ٣٩٤ ، ٣٩٠ ، ٣٨٨ ، ٣٨٦
٣٨٢ - ٣٧٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٦٨	٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦١ ، ٤٤٠ ، ٤٣٧
٤٠٩ ، ٣٩٩ ، ٣٩٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٧	١١/٣ ، ٥٣٧ ، ٥١٠ ، ٥٠٧ ، ٤٨٦
٤٢٦ ، ٤٢١ ، ٤١٥ ، ٤١٤ ، ٤١١	٢٥٨ ، ٢٥٣ ، ٢٢٧ ، ١٦٧ ، ٩٧ ، ١٣
٤٤٧ ، ٤٤٦ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٢٧	٤٢٣ ، ٤٢٢ ، ٣٧٥ ، ٣٤١ ، ٢٧٦
٥٠١ ، ٤٩٦ ، ٤٨٦ ، ٤٦٦ ، ٤٦٣	٤٧٣ - ٤٧١ ، ٤٦٧ - ٤٦٥ ، ٤٥٤
٥٢٨ ، ٥٢٣ - ٥٢١ ، ٥١٠ ، ٥٠٢	٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٥ ، ٥٠١ ، ٤٨٠
٥٣٧ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٣٢ ، ٥٢٩	- ٥٨٠ ، ٥٧٩ ، ٥٧٦ ، ٥٧٤ - ٥٧١
٥٥٥ ، ٥٥٤ ، ٥٥٢ - ٥٤٧ ، ٥٣٨	١١/٤ ، ٥٩٩ ، ٥٩٧ ، ٥٩١ ، ٥٨٣
٥٦٥ ، ٥٦٣ ، ٥٦٢ ، ٥٥٩ - ٥٥٧	٩٣ ، ٨٩ ، ٧٧ ، ٧٢ ، ٧٠ ، ٦٢ ، ١٢
- ٥٩٧ ، ٥٩٣ - ٥٩١ ، ٥٨٩ - ٥٨٤	١٩٠ ، ١٧١ ، ١٢٢ ، ١٠٥ ، ١٠٣
- ٦٠٩ ، ٦٠٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٣ ، ٥٩٩	٢٧٤ ، ٢٥٢ - ٢٥٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦
٨٥ ، ٩ ، ٥/٦ ، ٦١٧ - ٦١٥ ، ٦١٣	٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٠ ، ٢٩٨ ، ٢٨٧
١٠١ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٥ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٨٩	٤٢٦ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٥٩ ، ٣١٣
١١٣ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٥ ، ١٠٢	٥١٥ ، ٤٤٩ ، ٤٤٦ ، ٤٣٥ - ٤٣٣
٢٠٠ ، ١٨٤ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٢	/٥ ، ٦١٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٠ ، ٥٢٢ ، ٥١٦
٢٣٠ ، ٢٢٣ ، ٢١٢	٥٣ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٤ - ٢٢ ، ١٥ ، ٨
أبو عمر = سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	١٠١ ، ٩٧ ، ٩٥ ، ٩٣ ، ٩٠ ، ٥٧
عمر بن أبي سلمة ٢٤٦/١	١٥٢ ، ١٣٥ ، ١٣٣ ، ١٣١ ، ١٠٩
عمر بن شبة بن عبدة بن زيد النمرى ، أبو	٢٠٧ ، ٢٠٤ ، ١٩٥ ، ١٨٤ ، ١٧٢
زيد ٦/ (١١٣)	٢١٩ ، ٢١٧ - ٢١٤ ، ٢١٢ - ٢١٠
عمر بن عبد العزيز ١/ ٥٢٥ ، ٤٨/٥	٢٤٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٢٦ - ٢٢٤
٥٥٢ ، ٣٠٦	٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦
عمران بن حصين ١/ ١٤٣ ، ٢٧٩	٣٢١ ، ٣٠٥ ، ٢٨٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢

٢٦٦ ، ٢٧٥ ، ٣٥٦ ، ٥١٣ ، ١٩٥/٦	٣٨٢ ، ٤٥٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٣٣٣/٢
عمرو بن العاص ٢٨/١ ، ١٤٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٤١٤ ، ٦٠٣/٤ ، ٥	٤٣٢ ، ٢٣/٤ ، ٢٥ ، ١٥٢ ، ٤٤٥/٥ ، ٦٨ ، ٦٥/٦
٥٤ ، ٢٦٥ ، ٥٢٥ ، ٥٥٤ ، ٢٠٤/٦	مرة بنت رواحة ٥٩٤/٣
أبو عمرو = عامر بن شراحيل الشعبي	عمرو بن أمية الضمري ٨٢/١ ، ٣
عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني ، أبو	٣٠٩
إسحاق ٢/٢ ، ٣٠٨ ، ٤٩٢ ، ٤٠/٣	عمرو بن حريث ٤٠/٢
أبو عمرو = عبد الرحمن بن عمرو بن	عمرو بن حزم بن زيد بن لوزان
يحمد الأوزاعي	الأنصاري ، أبو الضحاك ١/١٠٣ ،
عمرو بن عبسة ١/٣٥٠	١٥٩ ، ٥١٤ ، ١٢٧/٥ ، ٢١٣ ، ٢١٧
عمرو بن قيس ، ابن أم مكتوم ١/٢١٦ ،	٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦
٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٤١٣ ، ٣٣/٥ ، ٤	٢٤٨ - ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٢
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٣٣/٥	٢٦٣ ، ٩١/٦
عمرو بن معد يكرب ٥/٥١٧	أبو عمرو بن حفص بن المغيرة ٤/٢٨٢ ،
عمرو بن ميمون ٥/٥٥٧ ، ٥٥٨	٣٣/٥
عمرو بن هشام ، أبو جهل ٥/٥١٥ ،	أبو عمرو = الحكم بن عمرو بن مجدع الغفاري
٥١٦	عمرو بن سلمة الجرمي ١/٤٢٠
عمرو بن يحيى المازني ٦/١٤٠	عمرو بن شرحبيل ، أبو ميسرة الهمداني
أبو عمير بن أنس ١/٥١٤	الكوفي ٢/٦٦)
أبو عمير بن مالك ٢/٣٩٨	عمرو بن شعيب ١/٢٤٣ ، ٥٠٦ ، ٢
عمير (مولى أبي اللحم) ٥/٥٢٥	١٤٥ ، ١٤٧ ، ٤٥٣ ، ٤٧٩ ، ٥٣٨ ، ٤
العزى = عامر بن ربيعة	١٨٧ ، ٢١٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٣٥٠
عبد الله بن عامر بن ربيعة ،	٤٣٢ ، ٥/١٧١ ، ١٧٢ ، ٢١٠ ، ٢١٧
أبو محمد	٢١٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٢٦٥

عوف بن مالك ١/٧٩، ٢/٤٦، ٥/٥

٥١٤

عويمر بن أبي أيض العجلاني ٤/٥٩٦،

٦١١

عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري

الخزرجي، أبو الدرداء ١/٣٤٨، ٣/٣

٢٦٠، ١١/٥

عياض الأشعري ٥/٦٠٦

عياض بن حمار ٣/٤٤٩

عيسى (عليه السلام) ٤/٥٣٣، ٦/٦

١٨٤

عيسى بن طلحة ٤/٢٧٣

أبو عيسى = محمد بن عيسى الترمذي

عينة بن حصن ٥/٥٧٥

(غ)

الغامدية ٥/٣٤٢، ٣٨٩، ٣٩٠، ٦/٦

٢٥٥

أم غراب ٥/٦٠٦

غزية بنت دودان، أم شريك ٥/٣٣

الغفاري = جندب بن جنادة، أبو ذر

حذيفة بن أسيد بن خالد،

أبو سريحة

الحكم بن عمرو بن مجدع،

أبو عمرو

حميل بن بصرة، أبو بصرة

غلام الخلال = عبد العزيز بن جعفر بن

أحمد، أبو بكر الحنبلي

غندر = محمد بن جعفر بن الحسين

الغنوي = أنس بن أبي مرثد

كناز بن الحصين، أبو مرثد

غيلان بن سلمة ٤/٢٧٤

(ف)

الفارسي = سليمان بن داود بن الجارود

الطيالسي، أبو داود

فاطمة بنت أبي حبيش ١/٩٠، ١٦٧،

١٧١، ١٧٦، ١٧٨، ٩/٥

فاطمة بنت قيس ٣/٣٩، ٤٠، ٤/٤

٢٢١، ٢٥٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٤٢٩، ٥/٥

٣٣، ٨١

فاطمة بنت محمد عليه السلام ٢/١٣، ٤٨٨،

٤/٣٧٢، ٦/٢٢٤

الفرضي = الحسين بن محمد الوثني، أبو

عبد الله الشافعي

فرقد السبخي ٢/٣٧١

فريعة بنت مالك بن سنان ٥/٣٣، ٣٥

الفزاري = سمرة بن جندب بن هلال،

أبو سليمان

٣٦٤، ١٨٧/٦

أبو القاسم = عبد الواحد بن علي بن

برهان العكبري

عمر بن الحسين بن عبد الله

الخرقي

القاسم بن مهران ٣٩٤/١

القاضي = محمد بن أحمد بن محمد بن

أبي موسى الهاشمي، أبو علي

محمد بن الحسين بن محمد

ابن الفراء، أبو يعلى

القبطي = أبو رافع

قبيصة بن ذؤيب ٧٦/٤

أبو قبيصة = ذؤيب بن حلحلة

قبيصة بن مخارق ١٩٤/٢، ٢٠٠،

٢٠٧

أبو قتادة = الحارث بن ربيع

قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو

الخطاب ٢/٥٠٣، ٤/٢١٨، ٥/٢١٠،

٢١٧

ابن قتادة المدلحي ١٢٢/٤

القتبي = عبد الله بن مسلم بن قتيبة

الدينوري، أبو محمد

قدامة بن مظهر ٤/٢٤٣، ٢٤٥، ٥/

٣٩٥

فضالة بن عبيد ٣/٨٧، ٥/٣٧٢، ٣٧٣

أم الفضل بنت الحارث ٥/٦٣

الفضل بن زياد القطان البغدادي، أبو

العباس ٥/٣٢٧

أبو الفضل = صالح بن أحمد بن حنبل

الفضل بن عباس ١/٤٤٣، ٢/١٨٧،

٤٣٢، ٤٣٧

فضيل بن يزيد الرقاشي ٥/٥٦٢

الفهري = حبيب بن مسلمة بن مالك

القرشي، أبو عبد الرحمن

(ق)

أبو القاسم = تمام بن محمد بن عبد الله

الرازي

القاسم بن سلام الخزاعي، أبو عبيد ١/

٨٣، ٢/٩٣، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧،

١٩٠، ٢٩٤، ٣/٢٠، ٢٩، ٥٤٩،

٥٥٢، ٥٦٠، ٥٦٢، ٤/١٠٥، ٢٣٩،

٥/٥٥٤، ٥٥٥، ٥٩١، ٦١١، ٦/٤٩،

٥٠

أبو القاسم = سليمان بن أحمد بن أيوب

الطبراني

القاسم بن عبد الرحمن ٥/١٤٤،

القرشى = حبيب بن مسلمة بن مالك

الفهرى ، أبو عبد الرحمن

مقيس بن صبابة بن حزن

الكنانى

القرظى = رفاعه بن سموأل

عطية

القزوينى = محمد بن يزيد بن ماجه

القطان = الحسين بن يحيى بن عياش بن

عيسى البغدادى ، أبو عبد الله

الفضل بن زياد البغدادى ، أبو العباس

أبو القعيس ٦٠/٥

أبو قلابه = عبد الله بن زيد بن عمرو

الجرمى

قيس بن الحارث ٣١٦/٤

قيس بن أبى حازم ١٩٢/٢

قيس بن رفاعه الواقفى ٣١/٤

قيس بن طلق ٩٥/١

قيس بن عاصم بن سنان التميمى

المنقرى ، أبو على ١(١٢٥)

قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة

الأنصارى ٢٧٣/١

قيس بن عمرو بن مالك النجاشى ٤٤٣/٤

أم قيس بنت محصن ١٩٢/١

قيس بن مسلم ٢٩٣/٢

قيس بن المكشوح ١١٧/٦

قيصر ١٠٤/١

## (ك)

كبشة بنت كعب بن مالك ٢٦/١

أم كرز الكعبية ٤٩٧/٢

الكرمانى = حرب بن إسماعيل بن

خلف الخنظلى ، أبو محمد

الكسائى = إسماعيل بن سعيد

الشالنجى ، أبو إسحاق

على بن حمزة بن عبد الله

الأسدى الكوفى ، أبو

الحسن

كعب بن سور ٤(٣٨٥)/٦ ، ٩٢/٦

كعب بن عجرة بن أمية بن عدى

البلوى ، أبو محمد ١/٣١٦ ، ٢(٣٧٧) ،

٤٠٠

كعب بن مالك ١/٤٨٣ ، ٢/٥٠٤ ،

٥٠٩ ، ٣/٢٢٩ ، ٢٧٠ ، ٥/٤٧٢ ، ٦/

٧٢ ، ٧٣ ، ١١٥

الكعبية = أم كرز

الكلبى = ابن وبرة

أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ ٢/٣٣

أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ٥

٥٧٦

أم كلثوم بنت علي ٢٥٢/٤

الكلوذاني = محفوظ بن أحمد بن  
الحسن، أبو الخطاب

كناز بن الحصين الغنوي، أبو مرثد ٢٣٨/١

الكناني = مقيس بن صبابه بن حزن  
القرشي

الكندي ١٢٠/٦، ١٥٣، ١٨١

١٨٣

الكندي = الحكم بن عتيبة، أبو محمد

شرحبيل بن عبد الله بن المطاع،

أبو عبد الله، شرحبيل ابن

حسنة

طلحة بن أحمد بن طلحة

العاقولي، أبو البركات

عدى بن عدى بن عميرة

المقداد بن الأسود

الكوسج = إسحاق بن منصور بن بهرام

المروزي، أبو يعقوب

(ل)

لاحق بن حميد بن سعيد البصري، أبو

مجلز ٢/٢٩٥، ٦١٠/٥

أبو لبابة = بشير بن المنذر

ليبد بن الأعصم ٥/٣٣٢، ٣٣٣

ابن اللتبية = عبد الله بن اللتبية بن ثعلبة

الأزدي

اللخمي = علي بن رباح

لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق

العامري، أبو عاصم ١/٥٨، ٢/٢٣٩،

٢٤٥، ٣٠٥

لقيط بن عامر بن المنتفق العامري

العقيلي، أبو رزين ٢/٣٠٥، ٤/٤٣٠

لوط (عليه السلام) ٥/٤٠٦

الليثي = عبد الله بن شداد بن الهاد

ليلى بنت قانف الثقفية ٢/٣٣

ابن أبي ليلى = محمد بن عبد الرحمن

الأنصاري الكوفي

أبو عبد الرحمن

(م)

مارية (أم إبراهيم) ٣/٣٢، ٦/١٨

المازني = عتبة بن غزوان بن جابر

عمرو بن يحيى

ماعز بن مالك ٥/٣٤٢، ٣٧٦،

٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٦، ٣٩٧،

٤٢٩، ٦/٢٥٥، ٢٨١



أبو مالك الأشعري ٤٣٠/١

مالك بن أنس ١/٢٨، ١٦٨، ١٦٩، ٢٤٧، ٢٨٩، ٣٤٧، ٢/٢٥٠، ٣٩٨، ٤٩٧، ٣/٩١، ٢٢٨، ٥٦٧، ٤/١٢٢، ٣٠٢، ٦٠٤، ٥/٢٠٩، ٢١١، ٢٤٢، ٣٢١، ٤٣٧، ٦/٩٨، ١٤٠، ١٨٥، ٤٢٤

مالك بن الحارث النخعي الأشتر ١/ (٢٦٥)

مالك بن الحويرث ١/٣٠٣، ٤٢٤

مالك بن ربيعة الساعدي، أبو أسيد ١/ ٤١٣، ٤/٢٥٨

أبو مالك = زياد بن علاقة بن مالك  
الثعلبي

سعد بن طارق بن أشيم

الأشجعي

مالك بن هبيرة ٢/٣٨

المتنبي = أحمد بن الحسين

مجالد بن سعيد ٦/١٩٥

مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج ١/ (١٦١)، ٢/١٧٦، ٣/٦٠٦، ٤/٢١٨، ٥/٣٦

مجزز بن الأعور المدلجي ٣/٤٧١،

٤٧٤

أبو مجلز = لاحق بن حميد بن سعيد

البصري

محارب بن دثار ٤/٤٢٥، ٦/١٠٦، أبو محذورة القرشي ١/٢١٩، محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلذاني، أبو الخطاب ١/ (٦)، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ١٤٣، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٦، ٢٣٧، ٢٥٣، ٣٠٣، ٣٤٥، ٤٨٦، ٥٢٤، ٢/١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٤٢، ٥٠، ٦٣، ٧٣، ٨٩، ١١٠، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٤، ١٦٣، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٧، ٢٢١، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٤، ٣٤٤، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٨٧، ٣٩٥، ٤٧٧، ٥١٥، ٥٣٦، ٣/١٣، ١٦، ٤٥، ٧٦، ١٠٢، ١١٧، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٦، ١٧٢، ١٨١، ١٩٦، ٢٠٩، ٢٤٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٩، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٦٧، ٣٧٦، ٤٢٨، ٤٤٣، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٨٥، ٥٠٠، ٥٣٤، ٥٤٥، ٥٧٥، ٥٩٧، ٥/٤، ٥٢، ٥٩، ١٢٨، ١٤٨، ١٥٤، ١٦٧، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٩١، ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٣٢

٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٩٣ ،	الهاشمي القاضي ، أبو علي ١/١٥٣ ،
٣٠٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ،	١٥٤ ، (٢٦٠) ، ١٥١/٢ ، ١٨٦ ،
٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٣٦ ، ٤٤٤ ، ٤٦٠ ،	٤٦٤ ، ٥٣٣ ، ٧٥/٣ ، ٨٦ ، ١١٨ ،
٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٩ ، ٥١١ ، ٥٢٣ ،	١٥٩ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩٦ ، ٤/
٥٣٩ ، ٥٤٩ ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٦٣ ،	٦٥ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٥/
٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ،	٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ١٩٣ ، ٣٢٨ ، ٣٨٤ ،
٦٠٧ ، ٢٤/٥ ، ٥١ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٨٣ ،	٥٢٥ ، ٣٨/٦ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ١٢٧ ،
٩٥ ، ١٠٤ ، ١٦١ ، ١٧٦ ، ١٨٩ ،	١٦٨ ، ١٨٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ،
١٩١ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٦٨ ،	٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٢٨٩ ،
٢٧١ ، ٢٧٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ،	محمد بن إدريس الشافعي ١/٢٩ ،
٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ،	١٠٣ ، ١٥٣ ، ٢٧١ ، ٢٩٢ ، ٣٥٩ ،
٤١٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ،	٥٣٤ ، ٤٤/٢ ، ٢٩٩ ، ٤٠٤ ، ١٥/٥ ،
٥٠٥ ، ٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٥١ ، ٥٥٩ ،	٢٧
٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ،	محمد بن إسماعيل البخاري ١/٩ ،
٥٨٨ ، ٧/٦ ، ١٤ ، ٣٨ - ٤٣ ، ٤٧ ،	٣١ ، ٣٦ ، ٥٥ ، ٨٢ ، ١٠٥ ، ١١٧ ،
٥٠ ، ٥١ ، ٩٠ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ،	١٣٥ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٧٧ ،
١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٧٢ ،	٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٣ ،
١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٢١٤ ،	٢٦٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٥ ،
٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٤٠ ،	٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٥٨ ،
٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ،	٣٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ،
٢٩٠ ، ٢٩٩ ،	٤٣٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٦٣ ، ٤٧٠ ،
محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ،	٤٩٤ ، ٥٠٠ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥٢٥ ،
أبو بكر ١/ (٢٨٦) ، ٣٢١ ، ٩٥/٢ ، ٤١١ ،	٥٤٠ ، ٢٤/٢ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٨ ،
محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى	٧٦ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٢٢ ، ١٣١ ،

١٤٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٧ ، ٥١٣ ،  
 ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٢١ ، ٥١٧ ، ٥٢٤ ، ٥٣٠ ، ١٩/٢ ، ٢٦ ،  
 ٣٥٤ ، ٣٧٤ ، ٤٠١ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٧٣ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١٢٥ -  
 ٤٢٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ، ١٢٧ ، ١٣٦ - ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ،  
 ٤٧٢ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٣/ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٦٣ ، ١٨١ ، ١٨٣ ،  
 ١٥ ، ٤٧ ، ٦٩ ، ١٥٤ ، ٢٠١ ، ٢٩٨ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٢١ ،  
 ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٤٣٥ ، ٤٨٦ ، ٥٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٥٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ -  
 ٥٩٣ ، ٨١/٤ ، ٢٥١ ، ٣٣٣ ، ٣٦٨ ، ٢٨٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،  
 ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٥٧٧ ، ٥/١٢٠ ، ١٢٨ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ ،  
 ١٤٧ ، ٢٥٨ ، ٣٠٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨ ، ٣٤٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ،  
 ٣٣٢ ، ٣٧٦ ، ٤٦٤ ، ٤٨٥ ، ٥٦١ ، ٦/ ، ٣٦٨ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٧ ، ٣٩٥ ،  
 ٦٨ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ١٥٣ ، ١٨١ ، ٤٠٠ ، ٤٢٣ ، ٤٨٦ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢ ،  
 ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٦/٣ ، ٩ ، ١١ ، ١٦ ، ١٩٠

محمد بن أبي بكر الصديق ٣٢٥/٢  
 محمد بن جعفر بن الحسين ، غندر ٤٠/٣  
 محمد بن حاطب ٢٥٤/٤  
 أبو محمد = حرب بن إسماعيل بن  
 خلف الحنظلي الكرمانى  
 محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء  
 القاضي ، أبو يعلى ١/ (٣١) ، ٣٦ ، ٤٠ ،  
 ٥٣ ، ١٣٧ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ،  
 ٢٤٩ ، ٢٨٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٤٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ،  
 ٣٤٩ ، ٣٧٢ ، ٣٩٣ ، ٤١١ ، ٤١٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ - ، ٢٧٩ ،  
 ٤٢٦ ، ٤٣٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ،

٠٠١١	٠٠٠٠	٠٠٠٣	٠٠٠٢	٠٠٠٠	٠٣٣١	٠٣٣٦	٠٣٣٣	٠٣١٩	٠٣١٤
٠٠٤٢	٠٠٣٨	٠٠٣٧	٠٠٣٤	٠٠٢٠	٠٣٤٩	٠٣٣٩	٠٣٣٨	٠٣٣٦	٠٣٣٤
٠٠٦٣	٠٠٠٦	٠٠٠٠	٠٠٤٩	٠٠٤٦	٠٣٧٢	٠٣٦٤	٠٣٥٧	٠٣٥٦	٠٣٥١
٠٠٧٩	٠٠٧٨	٠٠٧٣	٠٠٧١	٠٠٦٤	٠٤٠٩	٠٣٩١	٠٣٨٧	٠٣٨٢	٠٣٨١
٠٢٢/٥	٠٦١٠	٠٦٠٢	٠٠٨٩	٠٠٨٧	٠٤٣٩	٠٤٣٦	٠٤٢٨	٠٤٢٧	٠٤١٤
-٩٥	٠٩٠	٠٨٥	٠٦٩	٠٥١	٠٤٥	٠٣٧	٠٤٧٤	٠٤٧٢	٠٤٦٧
							٠٤٥٣	٠٤٤٣	٠٤٤٣
٠١٣٠	٠١١٧	٠١٠٤	٠١٠٠	٠٩٧	٠٤٩٣	٠٤٨٤	-٤٨٢	٠٤٨٠	٠٤٧٥
٠١٦٩	٠١٦١	٠١٥٩	٠١٥٤	٠١٤٠	٠٥١٤	٠٥١١	٠٥٠٥	٠٥٠٠	٠٤٩٥
٠١٨٩	٠١٨٨	٠١٨٥	٠١٧٨	-١٧٥	٠٥٣٤	٠٥٣٢	٠٥٣٠	٠٥٢٣	٠٥١٥
٠٢١٩	٠٢١٥	٠٢١٣	٠١٩٧	٠١٩٢	/٤	٠٥٩٨	٠٥٩٧	٠٥٧٥	٠٥٥٣
							٠٥٤٣	٠٥٤٣	٠٥٤٣
٠٢٦٥	٠٢٥٧	-٢٥٥	٠٢٣٧	٠٢٢١	٠٦١	٠٥٠	٠٤٢	٠٣٦	٠٢٢
							٠١٨	٠٠	٠٠
٠٣٢٥	٠٢٨٧	٠٢٧٦	٠٢٧١	٠٢٦٧	٠١٥٦	٠١٤٨	٠١٤٥	٠١٤٢	٠١١٩
٠٣٥٢	٠٣٥١	٠٣٤٦	٠٣٣٩	٠٣٢٨	٠١٨٠	٠١٧٩	٠١٧٧	٠١٧٣	٠١٧٢
٠٣٧٢	٠٣٦٦	٠٣٦٠	٠٣٥٧	-٣٥٥	٠٢٣٢	٠٢٢٧	٠٢٠٥	٠١٨٤	-١٨٢
٠٤١٨	٠٤١٤	٠٤١٠	٠٤٠٦	٠٣٩٦	٠٢٧٠	٠٢٦٤	٠٢٤٩	٠٢٤٢	٠٢٣٤
٠٤٨٩	٠٤٥١	٠٤٣٤	٠٤٣١	٠٤٢٤	-٢٩٦	٠٢٩٢	٠٢٩١	٠٢٧٦	٠٢٧٥
٠٥١٦	٠٥٠٤	٠٥٠٣	٠٤٩٣	٠٤٩٠	٠٣٣٠	٠٣٢٦	٠٣٠٥	٠٣٠٤	٠٢٩٨
٠٥٥٥	٠٥٥٢	٠٥٤٨	٠٥٢٩	-٥٢٧	٠٣٤٢	٠٢٣٧	٠٣٣٥	-٣٣٣	٠٣٣١
٠٥٨٣	٠٥٧٤	٠٥٦٩	٠٥٦٤	٠٥٥٨	٠٣٨٥	٠٣٧٩	٠٣٦١	٠٣٥٧	٠٣٤٧
/٦	٠٦١٠	٠٦٠٩	٠٥٩٣	٠٥٨٨	٠٥٨٧	٠٤١٣	-٤١١	٠٤٠٨	٠٤٠٣
							٠٣٨٩	٠٣٨٩	٠٣٨٩
-٣٨	٠٣٤	٠٢٧	٠٢٠	٠١١	٠٨	٠٧	٠٤٣٣	٠٤٣٢	٠٤٢٤
							-٤١٨	٠٤١٦	٠٤١٦
٠٩٠	٠٥٩	٠٥٨	٠٥٥	٠٤٨	٠٤٧	٠٤٢	٠٤٦٤	٠٤٦١	٠٤٥٨
							٠٤٤٨	٠٤٤٠	٠٤٤٠
٠١٦٨	٠١٥٧	٠١٤٥	٠١٤١	٠١٢٦	٠٤٨٣	٠٤٨٢	٠٤٧٨	٠٤٧٤	٠٤٦٨
٠٢٠٢	٠٢٠١	٠١٧٢	٠١٧١	٠١٦٩	٠٤٩٢	٠٤٩١	٠٤٨٨	٠٤٨٦	٠٤٨٥

الأنصارى الكوفى ، أبو	٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ،
عبد الرحمن ٤٠/١	٢٤٠ - ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ،
محمد بن عجلان ٦٠٤/٤	٢٥٩ ، ٢٦٤ - ٢٦٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،
أبو محمد = عطاء بن أبى رباح أسلم	٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ،
القرشى	أبو محمد = الحكم بن عتيبة الكندى
محمد بن على بن الحسين الباقر ، أبو	محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمى ،
جعفر ٢١٠/٢	أبو عبد الله ٢/٢ (٤٨٥) ، ٥٨٩/٣ ،
محمد بن عمر بن أحمد بن المدينى ، أبو	أبو محمد = سعيد بن المسيب بن حزن
موسى ٢/٢ (٤٩٣)	ابن أبى وهب القرشى
محمد بن عيسى الترمذى ، أبو عيسى	المخزومى
٢٧/١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٦٦ ،	سفيان بن أبى عمران
٦٨ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ،	ميمون الهلالى
١٦٨ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ،	محمد بن سيرين البصرى الأنصارى ،
٢٠٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٤٩ ،	أبو بكر ١/٣٩٢ ، ٥٠٢ ، ١٢/٢ ، ٦٣ ،
٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٧٤ ، ٢٨٤ ، ٣٠١ ،	٣٢/٣ ، ١٣٨ ، ٣٣٥/٥
٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨ ،	محمد بن طلحة بن عبيد الله السجاد
٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٤٣٥ ،	الأنصارى ٣١٠/٥
٤٥٨ ، ٤٦٥ ، ٤٩٠ ، ٥٠١ ، ٥١٤ ،	أبو محمد = عبد الله بن عامر بن ربيعة
٥١٦ ، ٥٠/٢ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٩٤ ، ٩٨ ،	العنزى
١٤٥ ، ١٦٩ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ،	عبد الله بن مالك بن القشب
٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٦٣ ،	الأزدى ، ابن بحنة
٣٨٥ ، ٤١١ ، ٤٢٠ ، ٤٥٣ ، ٥٠١ ،	عبد الله بن مسلم بن قتيبة
٥٢٧ ، ٣١/٣ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٩ ،	الدينورى القتبى
٦٣ ، ٧٢ ، ٩٨ ، ١١١ ، ١٦٩ ، ١٧٥ ،	محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى

٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٩٧،	محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ٧/١،
٥٠٨، ٥١٠، ٥٤٩، ٥٦٦، ٦٠٠،	١٧، ٢٨، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٨٦،
٦٠٣، ٢١/٤، ٦٧، ٧٣، ٧٧، ٧٨،	١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١٥٩،
٨٤، ١٠٥، ١٨٨، ٢١٣، ٢١٦،	٢١٩، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٦١، ٣٢٤،
٢٢١، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٦،	٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٨٩، ٣٩٠،
٢٧٤، ٢٨١، ٢٩١، ٣٥٥، ٣٦٠،	٣٩٦، ٤١٦، ٤٧٧، ٤٩٩، ٥٠٣،
٣٩١، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤٠،	٥٢٣، ١٢/٢، ١٥، ٥٥، ٦٢، ٦٨،
٤٩٤، ٤٩٦، ٣٤/٥، ٤٧، ٦٢،	٧٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٤٥، ٤٠٢،
١٠٢، ٢١٠، ٢٥٨، ٣٨٣، ٤٥٧،	٤٢٣، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٥، ٤٨٢،
٤٦٦، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥١٠، ٩/٦،	٥٠١، ٥٢٩، ٢٠/٣، ١٢٣، ١٤٣،
٦٦، ٧١، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٩٤، ٩٨،	١٤٥، ١٦٢، ١٧١، ١٧٧، ٢٤١،
١١٠، ١٢٧، ١٢٨، ٢٠٠،	٢٤٦، ٢٥٧، ٢٨٥، ٣٣٥، ٣٩٣،
أبو محمد = كعب بن عجرة بن أمية بن	٥٣١، ٥٤٢، ٥٦٦، ٦٠٢، ٥/٤،
عدى البلوى	٦٧، ٢٠٥، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٦٠،
محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب	٢٦٤، ٣٨٢، ٣٩١، ٣٩٤، ٤٠٨،
الزهرى، أبو بكر ٣٠٢/١، ٣٢٥، ٢/٢،	٤١٨، ١٣١/٥، ١٥٧، ١٧٠، ١٧٤،
١١٩، ١٤٦، ١٠٦/٤، ٢٣٩، ٥/٥،	٢٧٥، ٣٥٩، ٣٨٣، ٣٩٤، ٤٦١، ٦/٦،
٢٠٩، ٢٦٥، ٣١٢، ٤٥٠، ٥٢٦،	٢١، ٨٤، ٨٧، ١١٠، ١٩٤، ٢٠٠،
٥٧٥، ٨٥/٦، ١٥٨، ٢١٨، ٢٢٣،	٢٢٩، ٢٣٠،
محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصارى،	٢٢٩، ٢٣٠،
أبو عبد الله ٣/٦٠، ٢٧٦، ٤/٧٧، ٥/٥،	٢٢٥،
محمد بن المنكدر ٢٥١/٢،	٢٢٥،
محمود بن لبيد ٩٤/٣، ٤٢٩/٤،	٢٢٥،
محمد بن مسلمة ٤٧٧/٥،	٢٢٥،
محبيصة بن مسعود ٢٨٤/٥،	٢٢٥،
الحزومي = أبو أمية	٢٢٥،
أبو بكر بن عبد الرحمن بن	٢٢٥،
الحارث بن هشام	٢٢٥،

مروان الأصفر ١١/١	سعيد بن المسيب بن حزن
مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي	ابن أبي وهب
٤٨٥/٥	القرشي ، أبو محمد
مروان بن محمد ٤١٦/١ ، ٢٩١/٤	سلمة بن دينار المديني ، أبو
٥٧٣/٥	حازم
المروزي = أحمد بن محمد بن الحجاج ،	عبد المطلب بن عبد الله بن
أبو بكر	حنطب
إسحاق بن منصور بن بهرام	الخزومية ٣٦٥/٥
الكوسج ، أبو يعقوب	المدرى = حجر بن قيس
سعيد بن منصور بن شعبة	المشكاني = أحمد بن حميد ، أبو طالب
الخراساني ، أبو عثمان	المدلجي = ابن قتادة
عبد الله بن المبارك بن واضح	معجز بن الأعور
الحنظلي ، أبو عبد الرحمن	المديني = ربيعة بن فروخ أبي عبد
أبو مريم = إلياس بن صبيح بن محرش	الرحمن ، ربيعة الرأي ، أبو
الحنفي	عثمان
زر بن حبيش بن حباشة	سليمان بن يسار الهلالي ، أبو أيوب
الأسد الكوفي	عطاء بن يسار
المزني = إلياس بن عبد	أبو يزيد
إلياس بن معاوية بن قرة ،	المديني = سلمة بن دينار ، الخزومي ،
أبو وائلة	أبو حازم
بلال بن الحارث	المرادي = صفوان بن عسال
عبد الله بن سرجس	أبو مرثد = كنان بن الحصين الغنوي
عبد الله بن عبد نهم بن عفيف	مرحب ٢٧٢/٥
مزيدة بن جابر العصري ٣٧/١	مرزبان الزارة ٥١٧/٥

٧٩ ، ٨٠ ، ١٣١ ، ١٦٨ ، ١٨٨ ، ١٩٦	مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني ،
٢٠٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ -	أبو عائشة ١/ (٤٠٨)
٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٩	أبو مسعود = عقبة بن عمرو بن ثعلبة
٢٩٧ ، ٣٠٦ ، ٣٢٥ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧	الأنصاري البدرى
٣٥٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦	مسلم بن الحجاج ١/ ٥ ، ١١ ، ٢٦
٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٧	٤٦ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٩
٤١٩ - ٤٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢	١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧
٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٣٥٨ ، ٤٦٠	١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٥٣
٤٧٢ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢	١٦٠ ، ١٨٦ ، ١٨٨ - ١٩٠ ، ٢٠١
٤٨٦ - ٤٨٩ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠	٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠
٥٠٠ ، ٥١٦ ، ٥٣١ ، ١٩/٣ ، ٢٩	٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢
٣٢ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٦٤	٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٥
٨٠ ، ٨١ ، ٨٣ - ٨٥ ، ١٠٩ ، ١١٢	٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١١
١١٨ ، ١٥٦ ، ١٧٣ ، ٢٢٦ ، ٣٦٨	٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣
٣٧٥ ، ٤٥٠ ، ٤٨٦ ، ٤٩٩ ، ٥٢٧	٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣
٥٤٤ ، ٥٧١ ، ٥٩٣ ، ٢٣/٤ ، ١٥٢	٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠
٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٢٨٦ ، ٣٢٨ ، ٣٧١	٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٩
٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٢٨ ، ٦٣/٥ ، ٧٧	٣٧١ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ -
١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٦٨ ، ٢٨٣ ، ٣٠٥	٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٢
٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦	٤٢٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢
٤٣٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٩ ، ٤٨١	٤٥٧ ، ٤٧٢ ، ٤٨١ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦
٥٢٤ ، ٥٣٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٣ ، ٣١/٦	٤٩٣ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٨ - ٥١٠
٦٩ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٨١	٥١٨ ، ٥٢٩ ، ٦/٢ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٤٦
أبو مسلم = عبيدة بن عمرو السلماني	٤٨ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٩ - ٧١



أبو معاوية = عبد الله بن أبي أوفى علقمة  
ابن خالد الأسلمي

عبيد بن نضيلة الخزاعي

معقل بن سنان الأشجعي ٣٤٢/٤

٣٥٤

معقل بن يسار ٧/٢

معمر بن عبد الله ٦٤/٣، ٨١، ٨٤، ٨٥

المغيرة بن شعبة ٧١/١، ٧٧، ٧٨

٨١، ٨٢، ٨٤، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٧٣

٣٧٨، ٢٢/٢، ٥٨، ٥٩، ٧٧/٤

٢٣٥، ٢٣٦، ٣٠٠، ٢٢٤/٥، ٣٨٧

٤١٥، ٤١٤

أبو المغيرة = عبد القدوس بن الحجاج

الخولاني الحمصي

المقداد بن الأسود الكندي ١٢٣/١

٤٤٠، ١١/٤، ٢٥٢، ١٢١/٦

المقرائي = راشد بن سعد

مقيس بن صبابة بن حزن بن سيار الكناني

القرشي ٣/١٢

ابن أم مكتوم = عمرو بن قيس

مكحول بن عبد الله الهذلي، أبو عبد الله

١٤٢/٢، ٢٣١، ٢٣٨

المنذر بن أبي حميضة ٥٢٢/٥

ابن المنذر = محمد بن إبراهيم

ابن المسلم = عمر بن إبراهيم بن عبد الله  
العكبري، أبو حفص

مسلمة بن عبد الملك ٥٣٢/٥، ٥٥٢

المسور بن مخزوم ٣٧٢/٢، ٤١٥، ٥

٤٨٥، ٥٧٣

أبو مسهر = عبد الأعلى بن مسهر

مسيلة الكذاب ٥٦٦/٥

مصعب بن الزبير ٥٥٤/٤

مصعب بن عمير ٣٤/٢

المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي

٢/٢٩٥

المطلب بن أبي وداعة ٤٤٤/١

معاذ بن جبل ١١٢/١، ١٢٦، ٤٠٣

٤٢١، ٤٥٧، ٩٢/٢، ١١٣، ١١٨

١٢٠، ١٣٢، ١٩٠، ١٩٣، ١٧٤/٣

٢٢٩، ١٠٤/٤، ١٧٠/٥، ٢٥٧

٣٢١، ٥٥٤، ٥٨٢، ٥٨٥، ٥٨٧

٥٨٨، ٥٩٢، ٥٩٤، ٨٥/٦، ١٠٨

معاذ بن عمرو بن الجموح ٥١٦/٥

معاوية بن الحكم السلمي ٣٦٨/١

٣٦٩

معاوية بن أبي سفيان ٥٠٩/١، ٥٣٦

١٧٤/٢، ٣٨٥، ٤٢١، ١١/٣، ٣٩

٤٨٤/٤، ٢٩١، ٥٥٩

موسى ، الهاشمى

القاضى ، أبو على

الموصلى = أحمد بن على ، أبو يعلى

مولى عمرو بن العاص ١٩٤/٦

أبو ميسرة = عمرو بن شرحبيل الهمداني

الكوفى

ميمونة بنت الحارث (أم المؤمنين) ١/

٤١ ، ٧٢ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ٢٤٧ ، ٤٣٠

الميمونى = عبد الملك بن عبد الحميد بن

مهران ، الرقى ، أبو الحسن

## (ن)

النابعة (الشاعر) ١٢/٦

نافع بن الحارث ٢٢٣/٦ ، ٤١٥ ، ٣٨٧/٥

نافع بن عبد الحارث بن خالد الخزاعى ٢/

٣٩٤

نافع (مولى ابن عمر) ١/١ ، ٤٣٩ ، ٢/

٤٥٤ ، ٢٩٢/٤ ، ٢٢٤/٦

نبيشة الهذلى ٢٦٨/٢

النجاد = أحمد بن سليمان بن الحسن ،

أبو بكر

النيسابورى ، أبو بكر

منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمى

الكوفى ، أبو عتاب ١/٤٢٧ ، ٥/٥٦٩

المنقرى = قيس بن عاصم بن سنان

التميمى ، أبو على

المهاجر بن أبى أمية ٥/٥٦٩ ، ٦/١١٧

أبو المهلب الجرمى البصرى (عم أبى

قلاية) ٥/٢٤٥

مهنا بن يحيى الشامى السلمى ، أبو عبد

الله ٢/٨٩ ، ٤/٢٠٨ ، ٥/١١٢

موسى (عليه السلام) ٣/٣٨٨ ،

٣٩٣ ، ٤/٢٣٣ ، ٥/٣٥٩ ، ٥/١٣٩ ، ٦/

٥١ ، ١٨٤ ، ٢٧٨

أم موسى (عليه السلام) ٥/٥٢٨

موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشى

التميمى ٢/١٣٢

موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن

على بن أبى طالب ٥/١٣

أبو موسى = عبد الله بن قيس بن سليم

الأشعرى

ابن أبى موسى = محمد بن أحمد بن أبى

النعمان بن بشير ١/٤٩٥، ٥١٩، ٣/

٥٩٤، ٦٠٠، ٦٠١، ٥/٣٨٤، ٤٣٩

النعمان بن ثابت، أبو حنيفة ٦/١٠٦

النعمان بن زرعة ٥/٥٨٦

نعيم بن عبد الله ٤/١٦٥

نفيح بن الحارث، أبو بكرة ١/٣٦٣،

٣٦٤، ٤٣٢، ٤٦٩، ٤٧٤، ٢/٣٩،

٤١، ٥/٣٨٧، ٤١٤، ٤١٥، ٦/٩٦،

٢١٢، ٢٢٣، ٢٣١

نمران بن جارية ٥/١٥٧

النمرى = عمر بن شبة بن زيد، أبو زيد

يوسف بن عبد الله بن محمد بن

عبد البر بن عاصم، أبو عمر

النيسابورى = محمد بن إبراهيم بن

المنذر، أبو بكر

### (هـ)

هاشم بن عبد مناف ٥/٥٥٠

الهاشمى = محمد بن أحمد بن محمد

ابن أبي موسى، القاضى

أبو على محمد بن زياد بن

النجاد الصغير = الحسين بن عبد الله،

البغدادى، أبو على

النجاشى الشاعر = قيس بن عمرو بن

مالك

النجاشى (ملك الحبشة) ٢/٤٣، ٥١

نجدة بن عامر الحرورى ٥/٣١٤

النخعى = إبراهيم بن يزيد بن الأسود،

أبو عمران

مالك بن الحارث الأشر

النسائى = أحمد بن شعيب

نسيبة بنت كعب، أم عطية ١/٥١٧،

١٨/٢، ٢٠، ٦١، ٧٨، ٢١٠، ٥/٤١

نصر بن عمران بن عصام الضبعى

البصرى، أبو جمره ٢/٣٣٦

النصرى = عبد الرحمن بن عمرو بن عبد

الله بن صفوان الدمشقى، أبو

زرعة

النضر بن الحارث ٥/٤٨٣

نضلة بن عبيد بن الحارث الأسلمى، أبو

برزة ١/٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢/

٣٩، ٥٣٧، ٥/٣٣٨

الأعرابي ، أبو عبد الله  
محمد بن علي بن الحسين ،  
أبو جعفر

أم هانئ ١/٣٤٥ ، ١١/٣ ، ٥/٥٦٥ ،  
٦٠٥

هبار بن الأسود بن المطلب بن أسد  
القرشي ٢/(٤٦٥)

الهجري = خلاص بن عمرو البصري

الهلذلي = خالد بن سفيان

مكحول بن عبد الله أبو عبد الله

نيشة

الهرمزان ٥/١٨٦ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥

أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر

الهزيل بن شرحبيل ٤/٨٠ ، ٨٢

هشام بن عروة ٤/١١

هشام بن معاوية الضير النحوي

الكوفي ، أبو عبد الله ٤/(٣٧)

امراة هلال ٤/٦١٠

هلال بن أمية ٤/٥٧٧ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤

٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٦١١

الهلالى = سفيان بن أبي عمران

ميمون ، أبو محمد  
سليمان بن يسار المدني ، أبو  
أيوب

هلب ١/٢٨٤

الهمداني = عمرو بن شرحبيل

الكوفي ، أبو ميسرة

عمرو بن عبد الله

السيبي ، أبو إسحاق

مسروق بن الأجدع بن

مالك ، أبو عائشة

هند بنت أبي أمية ، أم سلمة (أم المؤمنين)

١/٨٥ ، ١٣٢ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ٢٤٢

٢٤٧ ، ٢٧٣ ، ٢٨٧ ، ٣٢٥ ، ٤٣٤

٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٣٩/٢ ، ٧٨ ، ٢٣٤

٤١٥ ، ٤٣٥ ، ٤٤٢ ، ٤٨٦ ، ٥٣٧/٤

١٨٨ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٣٩٦

٤٣١ ، ٤٢/٥ ، ٤٣ ، ٦٢ ، ١١٠/٦

١١٣ ، ٢٥٢

هند بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة

١٣/٥

هند بنت عتبة ٥/٨٥ ، ٩٤ ، ٩٩

١٠٣، ٣٥٥، ١٧٧/٦ الوليد بن عقبة ١/٥٢٠، ٣٣٣/٥

هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ٤/ ٤٢٦، ٤٢٨

٢٥١ الوليد بن مسلم ٤/٦٠٤

الونى = الحسين بن محمد الفرضى ، أبو

عبد الله الشافعى

وهب بن عبد الله ، أبو جحيفة السوائى

١/٢٥٥

## (و)

وابصة بن معبد ١/٤٣١

واثلة بن الأسقع بن عبد العزى ٢/١٤،

(٧٧)، ٧٣/٤، ١٩٨/٦

الواقفى = قيس بن رفاعة

أبو وائل = شقيق بن سلمة الأسدى

الكوفى

واثل بن حجر ١/٢٩١، ٣٠٤، ٣١٠

٣/٥٥٩، ٣٢/٦، ١٢٠

ابن وبرة الكلبي ٤/٤٣٣

أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث ١/٣٩٨

أبو الوفاء = على بن عقيل بن محمد

٤١٠

البغدادى

يحيى بن عقيل الخزاعى البصرى ١/١٧

يحيى بن محمد بن هبيرة الشيبانى

الحنبللى ٤/٥٨٧

يحيى بن معين بن عون البغدادى ، أبو

زكريا ٤/٢٢٣

وكيع ١/٤٨٠

أبو الوليد = عبد الملك بن عبد العزيز بن

جريج الرومى

الوليد بن عتبة ٥/٤٩٩

## (ى)

أم يحيى بنت أبى إهاب ٦/٢١٣

يحيى بن جعدة ٥/١٧٧

يحيى بن الحكم ٢/١١٣

أبو يحيى = زكريا بن يحيى بن عبد

الرحمن الساجى

يحيى بن سعيد الأنصارى ١/٤٠، ٥/٥

٤١٠

يحيى بن عقيل الخزاعى البصرى ١/١٧

يحيى بن محمد بن هبيرة الشيبانى

الحنبللى ٤/٥٨٧

يحيى بن معين بن عون البغدادى ، أبو

زكريا ٤/٢٢٣

يزيد بن الأسود الجرشي ٥٣٦/١ (٥٣٤)

يزيد بن أبي سفيان ٤٧٧/٥ ، ٤٨١ ، أبو يوسف = يعقوب بن شيبة بن الصلت

٤٨٢ ابن عصفور السدوسي

يزيد بن رومان ٣٤٧/١ يونس بن عمرو بن عبد الله السبيعي ، أبو

يزيد بن عامر بن الأسود بن حبيب ١ / إسرائيل ٦٨/٦ ، ٦٩

(٢٧١)

أبو يزيد المدني ٥٧٠/٤

أبو يعقوب = إسحاق بن منصور بن بهرام

الكوسج المروزي

يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور

السدوسي البصري ، أبو يوسف ٢/٢٥ (٢٥)

يعلى بن أمية ٣٧٥/٢ ، ٤٤٥/٥

أبو يعلى = محمد بن الحسين بن محمد

ابن الفراء القاضي

يعلى بن مرة ٤٦٥/١

يعلى بن منية ٥٢٧/٥

اليمني = طاوس بن كيسان الجندي ، أبو

عبد الرحمن

يوسف بن عبد الله بن سلام ٤٥/٦

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر

ابن عاصم النمرى ، أبو عمر ٥١٦/١

## ٦- فهرس القبائل والأمم والفرق

(١)

أنباط الشام ١٥٤/٣	آل إبراهيم عليه السلام ٣١٦/١
الأنبياء عليهم السلام ١٠/٦	آل أبي أوفى ١٨٩/٢
الأنصار ٧١/١، ٩٤/٣، ٤٢٦،	آل جعفر ٧٩/٢
٥٦٧، ١٥٢/٤، ١٦٥، ٢٥٥، ١٥/٥،	آل الحرقة ١٤٠
٢٩١، ٢٩٢، ٣٩٩، ٤٧٤، ٥٣٦،	آل داود ٢٠٣/٦
٥٥٠، ٥٧٥، ٩٧/٦، ١٠٧.	آل عمر بن الخطاب ١٠٧/٢
أهل أحد ٢٣/٢	آل محمد ﷺ ٣١٦/١، ١٨٧/٢،
أهل أليس ٥٥٥/٥	١٨٨، ٢٠٥، ٤٧٩، ٤٨٩، ٤٣٢/٥
أهل البادية ١٧٥/٢	الأزد ٩٤/٦
أهل بانقيا ٥٥٥/٥	بنو إسرائيل ٢٦٢/٤
أهل البدع ٥٣/٢	الأسلميون ٣٨٥/٥
أهل البدو ٣٨/٣	بنو إسماعيل ٢٦٢/٤
أهل البصرة ٣٨٦/٤، ٣٠٨/٥، ٣١٤،	أصحاب أحمد ٣٧٦/٣
أهل التفسير ٧/٤، ٣٧، ١٧١، ٥١٥،	أصحاب الصنائع ١٩٧/٦
أهل تيماء ٦٠٤/٥	أصحاب عبد الله بن رواحة ٤٩٨/١
أهل الجاهلية ٥٠٠/٢	أصحاب ابن عمر ١٧٦/٢
أهل الجزيرة ٥٩٧/٥	أصحاب عمرو بن العاص ٤١٤/١
أهل جلولاء ٥٣٧/٥	أصحاب القاضي ٤٢٠، ٤١٩/٤
أهل الحجاز ٨٣/٣، ٤٢٣/٥،	أصحاب أبي قتادة ٣٦٢، ٣٦١/٢
أهل الحديبية ٥٧٠/٥، ٥٧١،	
٥٧٤، ٥٧٥	

أهل الحديث ٣٠٦/٥	أهل الكتاب ٥٠٢/٢ ، ٢٧٦/٤ ،
أهل الحرم ١٨٢/٥ ، ٣٣٦/٢	٣٢٤ ، ٣٣٣ ، ٤٧٦ ، ٤٨٤ ،
أهل الحيرة ٥٥٥/٥	٥٨١ - ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ١٩٤/٦
أهل خيبر ٣٦٧ ، ٣٤١/٣	أهل الكوفة ٩١/٦
أهل دار أم ورقة ٣٩٨/١	أهل ماه ٥٣٧/٥
أهل الديوان ٥٤٣ ، ٥٢٨/٥	أهل المدينة ٣١٧/٢ ، ٨٣/٣ ، ٤/
أهل الذمة ١٥٩/٣ ، ٧٥/٢ ، ٨٣/١	٥٥٤ ، ٥٣٠/٥
٢١٧ ، ٢٧٧/٥ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٤٧	أهل مكة ٣٤٩/١ ، ٤٤٥ ، ٢/
٤٥٧ ، ٤٧٨ ، ٥٣٥ ، ٥٣٨ ، ٥٥٧	٣١٧ ، ٣١٨ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ٨٣/٣
٥٧٨ ، ٥٨٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧	أهل نجد ٣١٧/٢ ، ٣٢٠
٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ١٨٥/٦ ، ١٩٤	أهل نجران ٥٩٤/٥
أهل الرأي والفقه ١٠٧/٦	أهل اليمن ٣١٧/٢ ، ٣١٧ ، ٥/
أهل الردة ٣٢٨/٥	١٢٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
أهل الزكاة ١٥٨ ، ١٥٤ ، ١٢٣/٢	
أهل الشام ٧٢/٢ ، ٣١٧ ، ٥/	

## (ب)

أهل صنعاء ١٣٣/٥	٣٠٨ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣
أهل الطائف ٤٨٧ ، ٤٧٩/٥	البديون ٣١٢/٥
أهل الطب ٢٢٢/٦ ، ٢٤/٤	بزاخة ٣٢٨/٥
أهل العراق ٣١٨/٢	بنو بكر ٥٧٩/٥
أهل العربية ١٤٦/٢	بهر ٥٨٨/٥
أهل القادسية ٤٢٦/١	بنو بياضة ٤٨٣/١ ، ١٩٤/٢
أهل قباء ٢٥٩/١	
أهل القرآن ٤٣٥/١	التابعون ١٥/٢

## ت



٣٤١، ٥/٥، ٣٨٩، ٤٢٩، ٤٣١،  
٥٨٥، ٦٠٤، ٨٣/٦، ١١٩  
الخوارج ٣٠٦/٥، ٣٠٨، ٣١٤-  
٣١٦

بنو تغلب ٥٨٨، ٥٨٧/٥  
بنو تميم ٥٨٨/٥، ٢٧٣/١  
تنوخ ٥٨٨/٥

(ث)

(د)

بنو الدليل ٣٧٩/٣  
الدهرية ٥٨٣/٥

ثقيف ٤٨٣/٥

(ج)

(و)

الرافضة ٥٣/٢  
الروم ٤٨٧/٥، ٥٨٦، ٢٩٢/٦

الجهمية ٥٣/٢

جهينة ٢٢٧/٣

(ح)

(ز)

بنو زهرة ٥٨٨/٣

الحبشة ١٩٩/٦، ٢٢١/٤

الحرورية = الخوارج

الحكام ١٠٧، ٨٧/٦

حمير ٥٨٨/٥

(س)

السامرة ٥٨٢/٥، ٢٧٧/٤  
السلف ٨٤/٦

(خ)

(ش)

شهداء أحد ٦١/٢

خزاعة ٥٧٩، ٢١٦، ١٨٣/٥

الخلفاء الراشدون ١٨٦/٢، ٤/٤

(ع)

الصافيون ٥٨٣/٥

الصحابة ٣٩/١، ٤٤، ٧٧، ٨٥

٩١، ٩٢، ١٢٩، ١٣٦، ١٩٥

٢٠٠، ٢٥٠، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٤٨

٣٥٢، ٣٥٩، ٣٧٢، ٤٠٦، ٤١٣

٤٢٢، ٤٤٠، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٦٥

٤٨٥، ٥١٤، ١٦/٢، ٣٨، ٣٩، ٤٤

٤٧، ٤٨، ٥٠، ٦٠، ٧٦، ٨٦، ٨٧

٩٣، ٢٢٧، ٢٧٥، ٢٨٠، ٣١٨

٣١٩، ٣٢١، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٧٣

٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨، ٤٠٥، ٤٣١

٤٦٤، ٤٦٥، ٥٢٨، ١٣/٣، ٥٥

٤١٩، ٤٢٢، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٦٢

٥٦٢، ١١/٤، ٧٥، ٨٩، ١٢٤

١٤٠، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٥

٣٠٧، ٩/٥، ١١، ١٥، ٢٢-٢٤

٨٨، ١٠٩، ١٤١، ١٨٦، ١٩٥

٢١٣، ٢١٧، ٢٥٨، ٣٠٦، ٣٠٨

٣٣٣، ٣٦٨، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤١٥

٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٧٥، ٥٤٩

٥٥٤، ٥٥٩، ٥٨٥، ٥٨٦، ٦٠٢، ٦٠٤

عاد ٣٠٧/٥

العبدالة ٣٠٨/١

بنو عبد الأشهل ٣٣٤/١

بنو عبد الدار ٥٥٠/٥

بنو عبد شمس ٥٥٠/٥

بنو عبد العزى ٥٥٠/٥

بنو عبد المطلب ٥٤٣/٥

بنو عبد مناف ٢٧٠/١، ٢٧٩/٥

٥٤٣

عبدية الأوثان ٣٩/١، ٥٨٢/٥

٥٨٣

بنو عجلان ٦٠٤/٤

العجم ٢٥٢/٤، ٥٥٠/٥، ٥٨٢

بنو عدى ٢١٥/٥

العرب ٨٦/٢، ١٩٥، ٤١٩/٣

٣٥/٤، ٣٧، ٩٧، ٢٥١، ٢٥٢

٤٥٨، ٤٦٧، ٣٢٤/٥، ٥٣٧

٥٥٠، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٥-٥٨٨

قوم لوط ٣٧٧/٥

٢٨٧، ٢٦٧/٦، ٦٠٣

العرنيون ١٨٤/١

بنو عمرو بن عوف ٤٠٤/١

(ك)

كنانة ٥٨٨/٥، ٢٥٢/٤

(غ)

كندة ١٢٠/٦

غسان ١٢/٤

غطفان ٥٧٥، ٣٢٨/٥

بنو غفار ٢٩٥/٤

(ل)

بنو لؤى ٤٨١/٥

(ف)

(م)

الفرج ٥٨٢/٥

مانعو الزكاة ٨٧/٢، ٢٠٠/١، ٥/٥

٣٠٨

(ق)

المجوس ٣٩/١، ٤٤، ١١٩/٤، ٥/٥

٤٧٦، ٥٨١، ٥٨٣

القبط ٥٥٢/٥

مجوس هجر ٥٨١/٥

قريش ١٩٨/٢، ٤٠١، ٢٥٢/٤

بنو مخزوم ٢٠٥/٢

٤١٥، ٤٥٧، ٥٥٠، ٥٧٩، ٨/٦

المرتدون ٣٠٦/٥

بنو قريظة ٤٨٣/٥، ٤٨٨، ٤٩٠

مزينة ٣٥٦/٥

٥٧٣

بنو المصطلق ٤٦٥/٥، ٥١٩

بنو قصي ٢٧٩/٥

بنو المطلب ٢٠٦/٢، ٥٤٤، ٥٥٠

القضاة ٨٤/٦، ٨٧

المنافقون ٣٢٣/٥

قضاة البصرة ١١٣/٦

هوازن ١٩٨/٢، ٤٨٥/٥، ٥٣٠

المهاجرون ٦٧/٢، ١٥/٥، ٦١١

١٠٧/٦

(و)

وفد الطائف ٦٠٦/٥

(ن)

(ي)

نساء أهل الأديان ٥٩٩/٥

النصارى ٣٩/١، ٢٥٥، ٢٧٧/٤

اليهود ٣٩٢/١، ٦٩/٢، ٧٥

٢٧٧/٥، ٣٢٥، ٥٨٢، ٥٨٧، ٦٠٣

١٤٠، ٣٦٨/٣، ٣٧٢، ١١٩/٤

نصارى أهل الكتاب ٦١٠/٥

٢٧٧، ٢٨٤/٥، ٢٨٦ - ٢٨٨

نصارى بنى تغلب ٢٧٧/٢، ٥٠٢

٢٩١، ٣٢٥، ٥٢٦، ٥٨٢، ٦٠٠

٦١٠، ٥٨٥

٦٠٣، ١٨٣/٦، ١٨٤

بنو النضر بن كنانة ٥٥٠/٥

يهود خيبر ٢٩١/٥

بنو النضير ٤٨٠/٥، ٥٧٣

بنو نوفل ٥٥٠/٥

(هـ)

بنو هاشم ٢٠٥/٢ - ٢٠٧، ٣/

٥٨٦، ٢٥٢/٤، ٢٧٩/٥، ٥٤٣

٥٥٠، ٥٤٤

هذيل ١٨٣/٥، ٢١٦، ٢٦٩

٤٦٧، ٤٤٦

همدان ٥٢٢/٥

## ٧ - فهرس الأماكن والبلدان والمياه

بطن عرنة ٤٢٧/٢	(أ)	الأبطح ٤٢٥/٢، ٤٥٤
بطن محسر ٤٣٣/٢، ٤٣٤، ٤٤٠		أبنى ٤٨١/٥
البقيع ٦١/٢		أحد ٢٣/٢، ٢٤، ٢٥، ٣٤
بوانة ٤٨١/٢		٦٤، ٦١
بيت أم هانئ ٦٠٥/٥		أحمس ٢٩٣/٢
البيت الحرام ٢٠٣/١، ٢٤٠، ٢/٢		أذريجان ٤٥٤/١
٧٤/٦، ٣٠٦		أرض جهينة ٤٠/١
بيت المقدس ٢٨٠/٢، ٦١٥/٥		الإسكندرية ٥٢٤/٥
بئر أبي عنبه ١١٤/٥		أليس ٥٥٣/٥
بئر بضاعة ٦/١، ١٥، ١٦		أوطاس ١٦٥/١، ٤٧/٥، ٥٣٠
بئر ذى أروان ٣٣٢/٥		
بيروت ٥٥٢/٥		

(ت)

(ب)

تبوك ٤٥٤/١	باب بنى شيبه ٤٠٤/٢
التنعيم ٣١٩/٢، ٣٤٢	بانقيا ٥٥٣/٥
تهامة ٦٠٤/٥	البحرين ١٠٣/٢

(ث)

بدر ٥١٩/٥	البصرة ١٣/٣، ٥٥٣/٥
ثنية كدء ٤٠٣/٢	البطحاء ٣١٩/٢، ٣٢٩، ٤٠٣

ثنية الوداع ٤٢٥/٣

الحجر (الأسود) ٤٤٤/١ ، ٢

٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤١٧

٤٥٨

(ج)

الحديبية ٤٠٠/٢ ، ٤٠١ ، ٤٦٦

الجابية ٥٥٤/٥

٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٥ ، ٥٧٣/٥ ، ٥٧٦

جبل طى ٤٢٩/٢

الحرة ٢٨١/٦

الجحفة ٣١٧/٢

حرة بنى يياضة ٤٨٣/١

الجرف ٤١٤/١

الحرم ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢

الجزيرة ٥٥٤/٥

٣٤٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

جزيرة العرب ٦٠٣/٥

٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠

الجمار ٤٣٤/٢

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥ ، ٤٤٠

الجمرات ٤٤٩/٢

٤٥٤ ، ٤٦٧ ، ٤٨١ ، ٥٣١ ، ١٨٠/٥

الجمرة ٤٣٤/٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧

١٨١ ، ١٨٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٥٧٧

٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩

٦٠٥ ، ٧٤/٦ ، ٧٥ ، ٧٦

الجمرة الأولى ٤٤٩/٢

الحرمين ٤٥٤/٣

جمرة العقبة ٣٥٧/٢ ، ٤٣٢

حضر موت ١٢٠/٦

٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٩

الحفيا ٤٢٥/٣

الجعرانة ٦٠٥/٥ ، ٤٠٥/٢

حنين ٥١٩/٥ ، ٥٣٠

حوائط بنى عامر ٤٢٧/٢

الحيرة ٥٣/٥

(ح)

(خ)

الحبشة ٥٠٤/٢

الحجاز ٨٣/٣ ، ٦٠٣/٥ ، ٦٠٤

خيبر ٣٣٨/٣ ، ٣٤١ ، ٣٦٧

الحجر ٤٠٨/٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢

الركن الأسود ٤١٠/٢  
 ركن بنى جمح ٤١٠/٢  
 الركن الشامى ٤٠٩/٢  
 الركن العراقى ٤٠٩/٢  
 الركن اليمانى ٤٠٩/٢  
 الروم ٥٥١، ٥٣٢، ٣٠١/٥

### (د)

دار أبى سفيان ٥٦٤/٥  
 دار العباس ٤١٨/٢  
 دار الندوة ٣٩٤/٢

### (ز)

زمزم ٤٢٤، ٣٩٧/٢

### (ذ)

### (س)

ذات الرقاع ٤٧٠/١  
 ذات عوق ٣١٨/٢  
 ذوالخليفة ٤٧٢، ٣٢٥، ٣١٧/٢  
 ذوقرد ٤٧٢/١  
 ذوالحجاز ٣٧٤/٢

### (ش)

شاذروان الكعبة ٤١٢، ٤٠٩/٢  
 الشام ٥١/٢، ٢٦٣، ١١٠/١  
 الركن ٨٩/٤  
 ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥/٢  
 ٤١٧، ٤٢٥، ٤٥٦، ٥٩١/٤، ٦  
 ٥٠١، ٤٧٧، ٤٧٠، ٣٩٩، ٣٨١  
 ٨٥/٦، ٥٥٤، ٥٢٢، ٥١٠

### (ر)

شراج الحرة ٩٧/٦، ٥٦٧/٣

شعاب الصفراء ٥١٩/٥

٥٥٤، ٥٥٣

عرفة ٣٥/٢، ٤٧٧، ٤٥٣/١

٣٢٢، ٣٢٠، ٣٠٧، ٣٠٠، ٢٦٤

٣٣٨، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٦

٤٥١، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٠٦/٣، ٧٥/٦

(ص)

الصخرة ١٨٥/٦، ٥٩١/٤

الصفاء ٣٣٧، ٣٣٢، ٣٢٩/٢

٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١

٤٢٢، ٤٢٣، ٤٤٦، ٤٥٨

صفيين ٣٠٨/٥

صنعاء ١٣٣/٥

عسفان ٤٨٥، ٤٤٥/١

العقبة ٤٤٠/٢

العقيق ٣٩٧/٢

عكاظ ٣٧٤/٢

(ف)

(ط)

فجاج مكة ٤٠٢/٢

فدك ٦٠٤/٥

الفرات ٣٨٠/٣

الفسطاط ٢٢٥/٢

الطائف ٣٩٩/٢

طريق العراق ٦٠٥/٥

طريق عرفة ٦٠٥/٥

طريق المدينة ٦٠٥/٥

(ق)

(ظ)

قبر النبي (ﷺ) ٤٥٩/٢

القدس ١٨٥/٦

قرن ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٧/٢

قرن محسر ٤٣٤/٢

قواعد إبراهيم (عليه السلام) ٤٠٩/٢

ظهر بيت الله الحرام ٢٣٩/١

(ع)

العراق ٤٦٦، ٣٩٩/٥، ١٩٣/٣



(ك)

المسجد الأقصى ٢/٢٧٩، ٤٦٠،

٥٩١، ٧٥/٦

مسجد بني زريق ٣/٤٢٥

المسجد الحرام ١/٤٠٩، ٢/٢٧٧،

٢٧٨، ٢٧٩، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٦،

٤٦٠، ٥/٦٠٥، ٥/٧٥،

مسجد الخيف ٢/٤٤٩

مسجد النبي (ﷺ) ١/٤٠٩، ٢/

٢٧٩، ٤٦٠

المشعر الحرام ٢/٤٣٣، ٤٤٧

مصر ٥/٥٢٥، ٥٥٤

المغرب ٥/٥٥٤

مقام إبراهيم (عليه السلام) ٢/

٤١١، ٤/٥٩١، ٦/١٨٥

مكة ١/٢٨، ٢٥٧، ٢٧٠، ٤٤٤،

٤٤٥، ٤٥٢، ٤٥٣، ٢/٢١٠، ٢٩٨،

٣٠٣، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٣١،

٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٦١،

٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥،

٤١٦، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٤٠،

٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٤،

٤٧١، ٣/١١، ٤٠٦، ٤٥٤، ٥٩١،

٥/١٨١، ٢١٦، ٥٧٩، ٦٠٤، ٦٠٥،

٦/٩٩، ١٨٥

الكعبة ١/١١٠، ٢٥٧، ٢٦٣،

٣٦٠، ٦/٩، ٦٥،

الكوفة ٢/٤٠، ٣/١٣، ٥/٣٨٤،

٥١٠

(م)

مأزمى عرفة ٢/٤٣٤

المحصب ٢/٤٥٤

المدائن ١/٤٣٦

المدينة ١/٢٨، ٢٠٧، ٤٦٠،

٤٨٣، ٥٤٠، ٢/٤٠، ٦٢، ٢١٠،

٢٣١، ٢٤٥، ٣٤٦، ٣٩٧، ٣٩٩،

٥٢٥، ٣/٥٤، ٥٥، ١٥٣، ١٦٤،

٢٢٦، ٤٥٤، ٥/١٧٧، ٤٦٩، ٥١٢،

٥١٩، ٥٣٠، ٥٣٧، ٥٥٣، ٦٠٤،

٦١٠

المروة ٢/٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٧،

٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢،

٤٢٣، ٤٢٦، ٤٥٨

مزدلفة ٢/٣٠٧، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣١،

٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥٨

الملتزم ٤٥٦/٢

(هـ)

منى ٤٥٣/١ ، ٣١٩/٢ ، ٣٣٨ ،

هزم النبيت ٤٨٣/١

٣٤٠ ، ٣٤٦ ، ٤٠١ ، ٤٢٥ ، ٤٣٣ ،

٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ،

(و)

٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ،

٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٨ ، ٤٠٦/٣ ، ٤/٤

وج ٣٩٩ ، ٣٩٧/٢

٥٥٨

(ى)

(ن)

يلملم ٣١٧/٢

نجد ٦٠٤/٥

اليمامة ٦٠٤/٥

نجران ٦٠٤ ، ٥٩٩/٥

اليمن ١١٣/٢ ، ١٢٠ ، ١٩٠ ، ٥/٥

النجير ٥٦٩/٥

٤٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،

نقيع الخضعات ٤٨٣/١

٥٥٣ ، ٥٨٢ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٠٤ ، ٦/٦

نمرة ٤٢٥/٢

٩١

النيل ٣٨٠/٣

## ٨ - فهرس الكتب

(س)

سنن أبي داود ٣٠٢/٤

سنن الدارقطني ٧١/٦

سنن سعيد بن منصور ٣٢٩/١، ٢/٢

٣٨٦، ٣/٤٦٥، ٥/١٧٢، ٦/١٩٩

السنن، للنسائي ٢٠٩/٥

(أ)

الأفراد، للدارقطني ٤٩٨/١

الأموال، لأبي عبيد ٩٣/٢، ١٩٠،

٣/٥٤٩، ٥٥٣، ٥٦٠، ٤/٢٣٩

(ت)

التنبيه، لأبي بكر ٣٧/١

(ش)

الشافى، لأبي بكر ٣/١٧٤

(ث)

الثواب، لأبي الشيخ ٥/٤٦٢

(ص)

الصحيحان ٥/١٦٥

(ج)

الجامع، للقاضى ١/٢٤٣، ٤/٤

٣٣٥، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٨٨، ٥٠٥

(ع)

العلل، للخلال ٢/٤٠٠

(ز)

الزهد، للإمام أحمد ٤/٣٦٩

٣٠٣ ، ٣٧٥ ، ٤٧/٥ ، ١٤٤ ، ٤٥٨ ،  
١٤٠/٦

(ف)

فوائد تمام ١٤/٢ ، ٢٢٨/١

مسند الإمام الشافعي ٢٩/١  
١٠٣ ، ١٥٣ ، ٢٩٢ ، ٥٣٤ ، ٤٤/٢ ،  
٣٠٠ ، ٤٠٤ ، ٢٧/٥

(ق)

مسند الطيالسي ٣٠٠/٢

قضاة البصرة ، لعمر بن شبة ١١٣/٦  
المعجم الصغير ، للطبراني ١١٤/١  
المعجم الكبير ، للطبراني ١١٣/١

٧٣/٢

(م)

المناسك ، لحنبل ٤٣٨/٢

المترجم ، للجوزجاني ٢٤/٥  
المجرد ، للقاضي ٤١٨ ، ٣٣٥/٤ ،  
١٢٦/٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠٥ ، ٤٨٨  
الموطأ ، للإمام مالك ٢٨/١ ، ٢٨٩ ،  
٥٦٧ ، ٢٥٠/٢ ، ٤٩٧ ، ٩١/٣ ، ٢٢٨ ،  
١٢٢/٤ ، ٣٠٢ ، ٢٠٩/٥ ، ٢١١ ،  
٢٤٢ ، ٣٢١ ، ١٤٠/٦ ، ١٨٥

مختصر الخرقى ١٠٤/٤

مسائل صالح بن أحمد ٤٢٢/١

مسند الإمام أحمد ٣٨/١ ، ٤٥ ،

٩٥ ، ٩٨ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ،

٢٢٨ ، ٢٤٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤١٥ ،

٤٢٩ ، ٤٩٨ ، ٥٠٣ ، ٥١٩ ، ٨/٢ ،

٦٥ ، ٢٥٦ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٤٣٦ ، ٣/

٩٩ ، ٢٢٧ ، ٢٥٢ ، ٥٢٢ ، ٥٤٢ ، ٤/

(ن)

النسب ، للزبير ١٣/٥

## ٩ - فهرس

### الغزوات والأيام والوقائع

عام سبايا أوطاس ٤٧/٥

(ح)

(غ)

حجة الوداع ٣١٩/٢ ، ٣٥٦ ،

٤٧٩ ، ٢٨٩/٤ ، ٦/٥

حنين ٥٣٠/٥

غزوة الأحزاب ٤٦٩/٥

غزوة ذات الرقاع

غزوة ذات السلاسل ١٤٥/١

غزوة بني المصطلق ٤٦٤/٥

غزوة تبوك ٧٩/١ ، ٨٠

غزوة جلولاء ٥٣٤/٥

(س)

سرية عبد الله بن رواحة ٤٩٨/١

(ص)

(ف)

صلح الجزيرة ٦١٦/٥

صلح الحديبية ٥٧٠/٥ ، ٥٧١ ،

٥٧٤ - ٥٧٦

صفين ٣٠٩/٥

فتح الإسكندرية ٥٢٤/٥

فتح مكة ٣٨/١ ، ١٠٥ ، ٣٤٥ ،

٤٥٠ ، ٢٩٨/٢ ، ٥٦٤/٥ ، ٥٧٩

(م)

(ع)

موادعة النبي (ﷺ) لقريظة والنضير

٥٧٣/٥

عام خيبر ٥٥٠/٥

يوم ذات الرقاع ٤٦٧/١

يوم القادسية ٢٢٣/١

يوم قريظة ٤٧٧/٥، ٢٥٧/٣

يوم الكلاب ٣٧/١

يوم أحد ٢/٢٥، ٣٤، ٣٥، ٦٤،

٤٨٣، ٤٥٤/٥

يوم الأحزاب ٢٠٥/١

يوم بدر ٣/٣٣٥، ٤٨٢/٥، ٤٨٣،

٤٩٩، ٥١٥، ٥٣١

يوم الجمل ٣٠٩، ٣٠٨/٥

يوم حنين ٢/١٩٧، ٣/٤٩١، ٤/٤

٢٨١، ٤٧٤/٥، ٥١٣، ٥٢٦

يوم خيبر ١/٢٩، ٢٤٢، ٢/٥٢،

٤٧/٥، ٢٧٢، ٤٦٤، ٥٠١، ٥٠٢،

## ١٠ - فهرس

### الكتب والأبواب الفقهية

اختلاف المتبايعين (باب) ١٤٥/٣ -	(أ)
١٥١	
اختلاف المتراهنين (باب) ٣/	الآنية (باب) ٣٣/١ - ٤٤
٢٢٣ - ٢١٩	الإحرام (باب) ٣٢٥/٢ - ٣٤٦
الأداء والعجز (باب) ١٨٧/٤ -	الإجارة (كتاب) ٣٧٩/٣ - ٤١٧
١٩٢	الأيمن (كتاب) ٥/٦ - ٢٢
أدب التخلي (باب) ١٠٧/١ -	اجتماع العدتين (باب) ٢٧/٥ - ٣٢
١٢٠	الإحداد (باب) ٤١/٥ - ٤٥
الأذان (باب) ٢١٦/١ - ٢٣٢	أحكام المرتد (باب) ٣١٧/٥ - ٣٢٩
الاستبراء (باب) ٤٧/٥ - ٥٧	أحكام المياه (باب) ٥٦٥/٣ - ٥٦٩
الاستثناء في الطلاق (باب) ٤/	أحكام النجاسات (باب) ١٨٣/١ -
٤٦٧ - ٤٦٩	١٩٦
استقبال القبلة (باب) ٢٥٧/١ -	إحياء الموات (باب) ٥٤٩/٣ -
٢٦٧	٥٦٣
استيفاء القصاص (باب) ١٦٥/٥ -	اختلاف الجاني والمجنى عليه (باب)
١٨٢	٢٩٥/٥ - ٣٠٠
الأشربة (باب) ٤٢١/٥ - ٤٢٨	اختلاف الزوجين في الصداق (باب)
أصول سهام الفرائض (باب) ٨٧/٤ - ٩٠	٣٦٦ - ٣٦٣/٤
الأضحية (باب) ٤٨٥/٢ - ٤٩٦	اختلاف السيد ومكاتبه (باب) ٤/
	١٩٩ - ٢٠٣

(ت)

- تصحيح المسائل (باب) ٩٢، ٩١/٤  
تضمنين الأجير واختلاف المتكاريين  
(باب) ٤١٣/٣ - ٤١٧  
تعليق العتق بالصفة (باب) ٤/٤  
١٦٢ - ١٥٩  
تفريق الصفقة (باب) ٤٩/٣ - ٥٢  
التدبير (باب) ١٦٣/٤ - ١٦٩  
التعزير (باب) ٤٣٩/٥ - ٤٤١  
التعزية والبكاء على الميت (باب) ٢/٢  
٨٣ - ٧٥  
التفليس (كتاب) ٢٢٥/٣ - ٢٥٠  
التييم (باب) ١٣٩/١ - ١٥٦

- إقامة الحد (باب) ٤٢٩/٥ - ٤٣٧  
الإقرار (كتاب) ٢٢٥/٦ - ٢٢٩  
الإقرار بمشارك في الميراث (باب) ٤/٤  
١٢٩ - ١٢٧  
الأفضية (كتاب) ٨٣/٦ - ١١٢  
الأمان (باب) ٥٦١/٥ - ٥٧١  
الأنفال والأسلاب (باب) ٥/٥  
٥١٨ - ٥٠٩  
الأوصياء (باب) ٦١/٤ - ٦٦  
أوقات الصلاة (باب) ٢٠٣/١ -  
٢١٥  
الإيلاء (كتاب) ٥٢٩/٤ - ٥٤٧

(ب)

(ث)

- الثنيا (باب) ٥٣/٣ - ٥٦

(ج)

- جامع الأيمان (باب) ٢٩/٦ - ٦٤  
جامع الكتابة (باب) ١٩٥/٤ -  
١٩٧  
جامع الوصايا (باب) ٤٥/٤ - ٥٦

- البيع (كتاب) ٥/٣ - ١٥١  
بيع الأصول (باب) ١٠١/٣ -  
١٠٨  
بيع الثمار (باب) ١٠٩/٣ - ١١٦  
بيع المرابحة والمواضعة والتولية والإقالة  
(باب) ١٣٥/٣ - ١٤٣  
بيع النجش والتلقى وبيع حاضر لباد  
وبيعه على بيع غيره والعينة (باب) ٣/٣



جزاء الصيد (باب) ٣٨٥/٢ -	حكم الأرضين المغنومة (باب) ٥/٥
٤٠٢	٥٦٠ - ٥٥٣
الجمالة (باب) ٤١٩/٣ - ٤٢٣	حكم أمهات الأولاد (باب) ٤/٤
الجماعة (باب) ٣٩٥/١ - ٤١٢	٢٠٩ - ٢٠٥
الجمع بين الصلاتين (باب) ١/١	حكم الخلطة (باب) ١٢١/٢ -
٤٦٢ - ٤٥٧	١٢٩
الجنائز (كتاب) ٥/٢ - ٨٣	حكم الركاز (باب) ١٥٧/٢ -
الجنایات (كتاب) ١٢٥/٥ - ١٩٠	١٦٠
جنايات العمد الموجبة للقصاص	حكم الساحر (باب) ٣٣١/٥ -
(باب) ١٣٧/٥ - ١٤٥	٣٣٥
جناية الرهن والجناية عليه (باب) ٣/٣	الحكم فى المفوضة (باب) ٤/٤
٢١٠ - ٢٠٥	٣٦٢ - ٣٥٣
الجهاد (كتاب) ٤٥٣/٥ - ٦١٧	حكم الماء الطاهر (باب) ٥/١ -
	١٤

## (ح)

الحج (كتاب) ٢٩٧/٢ - ٤٨٣	حكم المحارب (باب) ٣٣٧/٥ -
٣٤٣	
الحجر (باب) ٢٥١/٣ - ٢٦٦	حمل الجنابة والدفن (باب) ٢/٢
حد الزنى (باب) ٣٧٥/٥ - ٤٠١	٧٣ - ٥٥
حد السرقة (باب) ٣٤٥/٥ - ٣٧٣	الحوالة (باب) ٢٨٧/٣ - ٢٩٥
حد القذف (باب) ٤٠٣/٥ -	الحيض (باب) ١٥٧/١ - ١٨٠

٤١٩

## (خ)

الحدود (كتاب) ٣٣٧/٥ - ٤٥١	الخلع (كتاب) ٤٠٥/٤ - ٤٢٤
الحضانة (باب) ١٠٩/٥ - ١١٧	

## (ر)

- الربا (باب) ٧٩/٣ - ٩٩  
الرجعة (كتاب) ٥١٥/٤ - ٥٢٧  
الرجوع فى الوصية (باب) ٥٧/٤ -

- الخيار فى البيع (باب) ٦٧/٣ - ٧٨  
الخيار فى النكاح (باب) ٢٩٥/٤ -

٣١١

## (د)

- الرد (باب) ٩٣/٤ - ٩٥  
الرد بالعيب (باب) ١٢٣/٣ -  
الرضاع (كتاب) ٥٩/٥ - ٧٥  
الرهن (باب) ١٧٩/٣ - ٢٢٣

- دخول مكة وصفة العمرة (باب) ٢/ ٦٠  
الدعاوى (باب) ١٥١/٦ - ١٨٠  
دفع الصائل (باب) ٤٤٣/٥ -  
الديات (كتاب) ١٩١/٥ - ٢٨١  
ديات الجروح (باب) ٢٣١/٥ -  
٢٤٠

## (ز)

- الزكاة (كتاب) ٨٥/٢ - ٢١٨  
زكاة الإبل (باب) ١٠٣/٢ - ١١١  
زكاة التجارة (باب) ١٦١/٢ -

- دية الأعضاء والمنافع (باب) ٥/  
٢٦٨ - ٢٤١

## (ذ)

- زكاة الذهب والفضة (باب) ٢/  
١٥٢ - ١٤٧  
زكاة الزروع والثمار (باب) ١٣١/٢ -  
١٤٦ -  
زكاة المعدن (باب) ١٥٣/٢ -

- الذبايح (باب) ٥٠١/٢ - ٥١٢  
ذكر الأصناف الذين تدفع إليهم الزكاة  
(باب) ١٩٣/٢ - ٢٠٣  
ذكر الطلاق الذى لا يمنع الميراث  
(باب) ١٢٣/٤ - ١٢٦  
ذوى الفروض (باب) ٧١/٤ - ٨٢

١٥٦

## (س)

الشفعة (كتاب) ٥٢٧/٣ - ٥٤٧

الشك في الطلاق (باب) ٤/

٥٠٧ - ٥١٣

ستر العورة (باب) ٢٤١/١ - ٢٥٦

الشك في الماء (باب) ٢٣/١ - ٣٢

سجود السهو (باب) ٣٦٥/١ -

الشهادات (كتاب) ١٨٩/٦ -

٣٨٦

١٩٩

السلم (كتاب) ١٥٣/٣ - ١٧٠

السواك (باب) ٤٥/١ - ٥٠

## (ص)

## (ش)

الصداق (كتاب) ٣٢٧/٤ - ٣٦٦

صدقة البقر (باب) ١١٣/٢، ١١٤

شرائط الصلاة (باب) ٢٣٣/١ -

صدقة التطوع (باب) ٢١٣/٢ -

٢٧٧

٢١٨

شرائط النكاح (باب) ٢٢٣/٤ -

صدقة الغنم (باب) ١١٥/٢ -

٢٦٠

١٢٠

الشرط الخامس [الوقت] (باب) ١/

صدقة الفطر (باب) ١٦٧/٢ -

٢٦٨ - ٢٧٤

١٧٧

الشرط في الطلاق (باب) ٤/

صريح الطلاق وكنايته (باب) ٤/

٤٧١ - ٥٠٦

٤٣٩ - ٤٥٣

الشركة (باب) ٣٢٩/٣ - ٣٤٠

صفة الأئمة (باب) ٤١٣/١ -

الشروط في البيع (باب) ٥٧/٣ -

٤٢٧

٦٥

صفة الحج (باب) ٤٢٥/٢ - ٤٦٠

الشروط في الرهن (باب) ٣/

صفة الصلاة (باب) ٢٧٩/١ -

٢١٨ - ٢١١

٣٣٠

الشروط في النكاح (باب) ٤/

٢٨٧ - ٢٩٣

الصيام (كتاب) ٢١٩/٢ - ٢٧٣

الصيد (باب) ٥١٣/٢ - ٥٢٤

## (ض)

الضمان (كتاب) ٢٩٧/٣ - ٣٠٤

## (ط)

الطلاق (كتاب) ٤٢٥/٤ - ٥١٣

## (ظ)

الظهار (كتاب) ٥٤٩/٤ - ٥٧٥

## (ع)

العارية (باب) ٤٨٩/٣ - ٤٩٨

العبد المأذون (باب) ٣٦٣/٣ -

٣٦٥

العق (كتاب) ١٤٣/٤ - ٢٠٩

العدد (كتاب) ٥/٥ - ٥٧

عشرة النساء (باب) ٣٧٧/٤ -

٣٨٤

العشور (باب) ٦٠٩/٥ - ٦١٣

العفو عن القصاص (باب) ٥/٥ -

١٨٣ - ١٩٠

عقد الزمة (باب) ٥٨١/٥ - ٥٩٥

صفة القضاء (باب) ١١٩/٦ -

١٢٦

صفة اللعان (باب) ٥٨٣/٤ -

٥٩١

الصلاة (كتاب) ١٩٧/١ - ٥٤١

صلاة الاستسقاء (باب) ٥٣٣/١ -

٥٤١

صلاة التطوع (باب) ٣٣١/١ -

٣٦٤

صلاة الخوف (باب) ٤٦٧/١ -

٤٧٦

صلاة العيدين (باب) ٥١٣/١ -

٥٢٦

صلاة الكسوف (باب) ٥٢٧/١ -

٥٣١

صلاة المريض (باب) ٤٦٣/١ -

٤٦٦

الصلاة على الميت (باب) ٣٧/٢ - ٥٣

الصلح (كتاب) ٢٦٧/٣ - ٢٨٥

الصلح فيما ليس بمال (باب) ٣/٣ -

٢٧٥ - ٢٨٥

صوم التطوع (باب) ٢٦١/٢ -

٢٧٣

قسمة الخمس (باب) ٥٤٣/٥ -

٥٤٥

قسم الفئ (باب) ٥٤٧/٥ - ٥٥٢

قسمة الغنائم (باب) ٥١٩/٥ -

٥٤١

القصاص فيما دون النفس (باب)

١٦٤ - ١٤٧/٥

قصر الصلاة (باب) ٤٤٥/١ -

٤٥٥

القضاء (باب) ٢٥٣ - ٢٥١/٢

القضاء على الغائب وحكم كتاب

القاضي (باب) ١٣٦ - ١٢٧/٦

قطع النفقة (باب) ٩٨ - ٩٣/٥

## (ك)

الكتابة (باب) ١٧٦ - ١٧١/٤

الكتابة الفاسدة (باب) ١٩٣/٤ ،

١٩٤

كفارة الظهار (باب) ٥٥٩/٤ -

٥٧٥

كفارة القتل (باب) ٣٠١/٥ -

٣٠٤

كفارة اليمين (باب) ٢٨ - ٢٣/٦

الكفالة (باب) ٣٠٨ - ٣٠٥/٣

العقيقة (باب) ٥٠٠ - ٤٩٧/٢

## (غ)

الغسل من الجنابة (باب) ١٣١/١ -

١٣٧

غسل الميت (باب) ٢٧ - ١١/٢

الغضب (باب) ٥٢٦ - ٤٩٩/٣

## (ف)

الفدية (باب) ٣٨٣ - ٣٧٧/٢

الفرائض (كتاب) ١٤٢ - ٦٧/٤

فرائض الوضوء وسننه (باب) ١/

٧٣ - ٥١

## (ق)

قتال أهل البغي (كتاب) ٣٠٥/٥ -

٣١٦

قدر النفقة (باب) ٩٢ - ٨٥/٥

القرض (باب) ١٧٨ - ١٧١/٣

القسامة (باب) ٢٩٣ - ٢٨٣/٥

القسم (باب) ٣٩٨ - ٣٨٥/٤

قسم الصدقات (باب) ١٨٥/٢ -

١٩٢

القسمة (باب) ١٥٠ - ١٣٧/٦

ما يختلف به حكم المدخول بها

وغيرها (باب) ٤/٤٦٣ - ٤٦٦

## (ل)

ما يختلف به عدد الطلاق (باب)

اللعان (كتاب) ٤/٥٧٧ - ٦١٣

٤/٤٥٥ - ٤٦١

اللقطة (باب) ٣/٤٤٧ - ٤٦٣

ما يدخل فى الرهن وما لا يدخل وما

اللقيط (باب) ٣/٤٦٥ - ٤٧٧

يملكه الراهن وما لا يملكه وما يلزمه وما لا

يلزمه (باب) ٣/١٩٥ - ٢٠٣

## (م)

ما يستحب وما يكره (باب) ٢/

المأخوذ من أحكام الذمة (باب) ٥/

٢٥٥ - ٢٥٩

٥٩٧ - ٦٠٨

ما يستقر به الصداق وما لا يستقر

الماء النجس (باب) ١/١٥ - ٢٢

وحكم التراجع (باب) ٤/٣٤١ - ٣٥١

ما تجوز به الوصية (باب) ٤/١٧ -

ما يسقط ذوى الفروض (باب) ٤/

٢٠

٨٣ - ٨٥

ما تحمله العاقلة وما لا تحمله (باب)

ما يصح رهنه وما لا يصح (باب)

٢٦٩/٥ - ٢٨١

٣/١٨٩ - ١٩٤

ما على القاضى فى الخصوم (باب)

ما يعتبر من الوصية (باب) ٤/٢١ -

١١٣/٦ - ١١٨

٢٨

ما يجوز بيعه وما لا يجوز (باب) ٣/

ما يفسد الحج وحكم الفوات

٧ - ٣٤

والإحصار (باب) ٢/٤٦١ - ٤٧٠

ما يجوز فسخ الإجارة وما يوجبه ٣/

ما يفسد الصوم وما يوجب الكفارة

٣٩٧ - ٤٠٢

٢/٢٣٩ - ٢٥٠

ما يحرم من النكاح (باب) ٤/

ما يكره فى الصلاة (باب) ١/

٢٦١ - ٢٨٦

٣٨٧ - ٣٩٤

ما يحل ويحرم (باب) ٢/٥٢٥ -

المصرأة (باب) ١١٧/٣ - ١٢٢	ما يلحق من النسب وما لا يلحق (باب) ٦٠١/٤ - ٦١٣
المضاربة (باب) ٣٤١/٣ - ٣٦١	ما يلزم الإمام وما يجوز (باب) ٥/٥
مقادير الديات (باب) ٢٠٩/٥ - ٢٢٩	٤٩٦ - ٤٦٩
مكان المعتدات (باب) ٣٣/٥ - ٣٩	ما يلزم الجيش من طاعة الإمام (باب) ٥٠٧ - ٤٩٧/٥
من تصح وصيته والوصية له ومن لا تصح (باب) ١١/٤ - ١٦	ما يلزم المتكاريين وما لهما فعله (باب) ٤٠٣/٣ - ٤١١
من لا يجوز دفع الزكاة إليه (باب) ٢٠٥/٢ - ٢١٢	ما يملكه المكاتب وما لا يملكه (باب) ١٨٥ - ١٧٧/٤
المناسخات (باب) ١٠١/٤ ، ١٠٢	ما يمنع الميراث (باب) ١١٧/٤ - ١٢٢
المناضلة (باب) ٤٣٥/٣ - ٤٤٦	ما ينتقض به العهد (باب) ٥/٥
المواقيت (باب) ٣١٧/٢ - ٣٢٤	٦١٧ - ٦١٥
الموصى له (باب) ٢٩/٤ - ٣٤	ما يوجب الغسل (باب) ١٢١/١ - ٤٤٤
موقف الصلاة (باب) ٤٢٩/١ - ٤٢٩	١٣٠
ميراث الحمل (باب) ١١٥/٤ - ١١٦	ما يوجب اللعان من الأحكام (باب) ١١٦
ميراث الخنثى (باب) ١١١/٤ - ١١٣	٥٩٩ - ٥٩٣/٤
ميراث ذوى الأرحام (باب) ٤/٤ - ٣٧٦	محظورات الإحرام (باب) ٢/٢ - ١١٣
١٠٩ - ١٠٥	٣٧٧ - ٣٧٥/٣
ميراث العصبة من القرابة (باب) ٤/٤ - ٩٩	المسابقة (باب) ٤٣٣ - ٤٢٥/٣
٩٧ - ٩٩	المساقاة (باب) ٣٦٧/٣ - ٣٧٤
ميراث الغرقى ومن عمى موتهم	المسح على الخفين (باب) ٧٥/١ - ٨٧

(باب) ١٠٤، ١٠٣/٤ النية في الصوم (باب) ٢٣٥/٢ -

ميراث المفقود (باب) ١٣١/٤، ٢٣٧

١٣٢

(هـ)

الميراث بالولاء (باب) ١٣٧/٤ -

١٤٢

الهبة (باب) ٥٩٣/٣ - ٦٠٧

الهدنة (باب) ٥٧٣/٥ - ٥٨٠

الهدى (باب) ٤٧١/٢ - ٤٨٣

(ن)

النذر (باب) ٦٥/٦ - ٨٢

النشوز (باب) ٣٩٩/٣ - ٤٠٣

النفاس (باب) ١٨١/١، ١٨٢

النفقات (كتاب) ٧٧/٥ - ١٢٣

نفقة الأقارب (باب) ٩٩/٥ -

١٠٨

نفقة الزوجات (باب) ٧٧/٥ - ٨٠

نفقة المعتدة (باب) ٨١/٥ - ٨٤

نفقة المماليك (باب) ١١٩/٥ -

١٢٣

(ي)

اليمين في الدعاوى (باب) ٦/

١٨٨ - ١٨١

النكاح (كتاب) ٢١١/٤ - ٣٢٦

نكاح الكفار (باب) ٣١٣/٤ -

٣٢٦

نواقض الطهارة الصغرى (باب) ١/

٨٩ - ١٠٥

النية (باب) ٢٧٥/١ - ٢٧٧



## فهرس

### مراجع التحقيق

- الآثار، لأبى يوسف  
عنى بتصحیحه والتعلیق علیه أبو الوفا  
مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٣٥٥ هـ
- الآحاد والمثانى، لابن أبى عاصم  
تحقیق: د. باسم فیصل أحمد الجوابرة  
دار الراية - الرياض ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م
- أبو العتاهية (أشعاره وأخباره)  
تحقیق: د. شكرى فیصل  
دار الملاح - دمشق
- الإجماع، لابن المنذر  
ترتیب الأمير علاء الدین على بن بلبان الفارسی،  
تحقیق: شعيب الأرناؤوط  
دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٨ م
- أخبار أصبهان، لأبى نعيم  
تحقیق: عبد العزيز المراغى  
مطبعة بریل ١٩٣٤ م
- أخبار القضاة، لوكيع  
المكتبة التجارية بمصر ١٣٦٦ هـ
- الأدب المفرد، للبخارى  
شرح: فضل الله الجيلانى  
المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٧٨ هـ
- إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل، لناصر الدين الألبانى  
المكتب الإسلامى، بيروت ١٩٧٩ م
- الأزهية، فى علم الحروف، للهروى  
تحقیق: عبد المعين الملوحي  
مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ

- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، لابن عبد البر  
تحقيق: د. عبد المعطى أمين قلعجي

دار قتيبة دمشق بيروت، دار الوعي حلب،

القاهرة

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر تحقيق: علي محمد البجاوي

نهضة مصر

- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير تحقيق: د. محمد عاشور، د. محمد البنا

دار الشعب ١٩٧٠م

- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر تحقيق: علي محمد البجاوي

نهضة مصر

- الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن

١٣٥٩هـ

الآثار، لأبي بكر الحازمي الهمداني

مصر ١٩٥٤م

- الأعلام، للزركلي

دار الكتاب بمصر ١٩٥٢م

- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني

المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٨م

- الألفاظ الفارسية المعربة، لأدى شير

دار الشعب

- الأم للإمام الشافعي

تحقيق: إبراهيم عطوة عوض

- إملأ ما من به الرحمن، للعكبري

مصطفى الباي الحلبي بمصر ١٩٦٩م

تصحيح محمد حامد الفقي

- الأموال، لأبي عبيد

المطبعة العامرة بالقاهرة ١٣٥٣هـ

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي

دار الكتب بمصر ١٣٦٩هـ

تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي وآخرين

- الأنساب للسمعاني

نشر أمين دمج، بيروت

استانبول ١٩٤٥م

- الأولياء ، لابن أبي الدنيا  
تحقيق وتعليق : مجدى السيد إبراهيم  
مكتبة القرآن
- البحر المحيط ، لأبى حيان  
استانبول ١٩٤٥م
- البداية والنهاية ، لابن كثير  
مصورة دار الفكر ، بيروت
- مصورة مكتبة المعارف ومكتبة النصر ، بيروت  
والرياض ١٩٦٦م
- بغية الباحث عن زوائد الحارث ، للهيثمي  
تحقيق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني  
دار الطلائع
- البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة فى  
البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة فى  
العالم المعاصر
- تاج العروس ، للزبيدي  
الكويت ١٩١٥م
- تاريخ ابن عساكر  
دراسة وتحقيق : محب الدين أبى عمر بن غرامة  
العمري
- تاريخ ابن عساكر  
دار الفكر - بيروت ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م
- تاريخ أبى زرعة ، عبد الرحمن بن عمرو النصرى  
دراسة وتحقيق : شكر الله بن نعمة الله القوجانى  
مخطوط
- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي  
مصر ١٣٥٧هـ
- تاريخ جرجان ، للسهمي  
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية
- تاريخ الطبري  
حيدرآباد الدكن - الهند ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، للتونخي  
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم  
دار المعارف بمصر ١٩٦٠م
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، للتونخي  
تحقيق : د. عبد الفتاح محمد الحلو - جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض ١٤٠١هـ

حيدر آباد ١٣٦٠هـ

- التاريخ الكبير ، للبخارى

تصحیح عبد الصمد شرف الدين ،

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، للمزى

الدار القومية بومباى ١٩٦٥م

- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ، للعراقى وابن السبكى والزبيدى

استخراج أبى عبد الله محمود بن الحداد

دار العاصمة بالرياض ١٣٧٤هـ

تصحیح عبد الرحمن المعلمى

- تذكرة الحفاظ ، للذهبي

حيدر آباد ١٣٧٥هـ

بيروت

- تذكرة الموضوعات ، للفتنى

مكتبة الثقافة الإسلامية بالقاهرة ١٣٧٠هـ

- ترتيب مسند الشافعى ، للسندى

المطبعة الخيرية ١٣٠٦هـ

- التعريفات ، للجرجاني

تحقيق : سعيد عبد الرحمن موسى القزقى

- تغليق التعليق ، لابن حجر

المكتب الإسلامى ، دار عمار ١٩٨٥م

تحقيق : عبد العزيز غنيم وآخرين ،

- تفسير ابن كثير

دار الشعب

مصطفى الحلبي بمصر ١٣٨٥هـ

- تفسير الطبرى

تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المعارف

- تفسير الطبرى

١٣٧٤هـ

مكتبة الرشد ، الرياض ١٤١٠هـ

- تفسير عبد الرزاق

دار الكتب المصرية

- تفسير القرطبي

تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ،

- تقريب التهذيب ، لابن حجر

المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ١٣٩٥هـ

(النسخة العربية)

- تكملة المعاجم العربية ، لدوزى

وزارة الثقافة والفنون ، العراق ١٩٧٨م

- التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ، لصالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

دار العاصمة - الرياض ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

المدينة المنورة ١٣٨٤هـ

- التلخيص الحبير ، لابن حجر

- التلخيص فى معرفة أسماء الأشياء ، للعسكرى

مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٨٩هـ

- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد ، لابن عبد البر

تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوى وآخرين ،

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، المملكة

العربية المغربية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

دار الكتب العلمية ، بيروت

- تهذيب الأسماء واللغات ، للنووى

حيدرآباد ١٣٢٥هـ

- تهذيب التهذيب ، لابن حجر

تحقيق : د. بشار عواد معروف

- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال ، للمزى

مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م

دراسة وتحقيق : ربيع بن هادى عمير المدخلى

- التوسل والوسيلة ، لابن تيمية

مكتبة لينة - دمنهور ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م

تصحيح : محمد حامد الفقى

- جامع الأصول من أحاديث الرسول ،

مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م

لابن الأثير

تحقيق أحمد محمد شاكر

- الجامع الصحيح ، للترمذى

دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٥٦هـ /

١٩٣٧م

منشورات المؤسسة السعيدية - الرياض

- جامع العلوم والحكم ، لابن رجب الحنبلى

الهيئة المصرية العامة للكتاب

- الجامع الكبير ، للسيوطى

مصر ١٢٩١هـ

- الجامع لمفردات الأدوية ، لابن البيطار

تعليق : د. عبد المعطى أمين قلعجي

دار الفكر ، بيروت ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م

دار الكتب العلمية ، بيروت

حيدرآباد ١٣٧١هـ

تحقيق : عبد السلام محمد هارون

دار المعارف بمصر

١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م

تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل

المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ

مصر ١٣٥١هـ

تحقيق : د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان

تحقيق : عبد المعين الملوحي ، أسماء الحمصي

منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٠م

تحقيق : د. إحسان عباس

دار الشروق - بيروت ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

تصحيح ، وشرح ووضع نهاية فهارسه : الشيخ

أحمد شاكر

المطبعة السلفية ١٣٨٤هـ

تحقيق ، وشرح : عبد السلام هارون

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م

مصورة دار المعرفة ، بيروت

قراءة وتعليق : محمود محمد شاكر

مكتبة الخانجي ١٩٨٤م

- جامع المسانيد والسنن ، لابن كثير

- جامع مسانيد أبي حنيفة ، للخوارزمي

- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم

- جمع الجوامع = الجامع الكبير ، للسيوطي

- جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم

- الجنى الدانى ، للمرادى

- حلية الأولياء ، لأبي نعيم الأصفهاني

- الحماسة ، لأبي تمام

- الحماسة الشجرية ، لابن الشجري

- الخراج ، لأبي يوسف

- الخراج ، ليحيى بن آدم

- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب ،

البغدادى ، عبد القادر بن عمر المصرى

- الدر المنثور ، للسيوطي

- دلائل الإعجاز ، للجرجاني

- ديوان أبي العتاهية  
تحقيق : د. شكرى فيصل  
دار الملاح للطباعة والنشر
- ديوان امرئ القيس  
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم  
دار المعارف بمصر ١٩٦٤م
- ديوان الخطيئة (شرح ابن السكيت)  
تحقيق : د. نعمان أمين طه  
مطبعة الحلبي ١٩٥٨م
- ديوان النابغة الذبياني  
صنعة ابن السكيت  
تحقيق : د. شكرى فيصل  
دار الفكر ، بيروت ١٩٦٨م
- ذيل طبقات الحنابلة ، لابن رجب  
تحقيق : حامد الفقى - مصر ١٣٧٢هـ
- الرسالة السنية ، ضمن مجموعة الحديث النجدية  
تعليق السيد رشيد رضا  
المكتبة السلفية ، المدينة المنورة
- زاد المعاد ، لابن القيم  
تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، وعبد القادر  
الأرناؤوط  
مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٩هـ
- الزهد ، لابن المبارك  
دار ابن خلدون ، الإسكندرية
- زهر الآداب ، للحصري  
تحقيق وشرح : على محمد البجاوى  
دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٢هـ
- زهر الرى ، للسيوطى  
مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٣٨٣هـ
- السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد  
تحقيق : شوقى ضيف  
دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢م
- سلسلة الأحاديث الصحيحة  
محمد ناصر الدين الألبانى  
المكتب الإسلامى
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة  
محمد ناصر الدين الألبانى  
مكتبة المعارف بالرياض

- سمط اللآلى ، للبكرى  
تحقيق : د. عبد العزيز الميمنى  
مطبعة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ
- سنن ابن ماجه  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي  
دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي  
١٩٥٢م
- سنن أبى داود  
مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٣٧١هـ
- سنن الدارقطني  
مصورة عالم الكتاب ، بيروت
- سنن الدارمي  
مصورة دار الفكر بمصر ١٣٩٨هـ
- سنن سعيد بن منصور  
تحقيق وتعليق : حبيب الرحمن الأعظمي  
دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ
- السنن الكبرى ، للبيهقي  
حيدرآباد ١٣٤٤هـ
- السنن الكبرى ، للنسائي  
تحقيق : د. عبد الغفار سليمان البندارى ، وسيد  
كسروى حسن  
دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١هـ /  
١٩٩١م
- سنن النسائي بحاشية السندی  
حققه ورقمه ووضع فهرسه : مكتب تحقيق  
التراث الإسلامى  
دار المعرفة - بيروت ١٤١١هـ / ١٩٩١م
- سير أعلام النبلاء ، للذهبي  
مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١هـ
- سيرة ابن إسحاق  
تحقيق وتعليق : محمد حميد الله  
مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- السيرة الحلبية ، لعلى بن برهان الدين الحلبي  
١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م
- السيرة النبوية ، لابن هشام  
تحقيق : السقا ، والأبيارى ، وشلبى  
مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر ١٩٥٥م



- شرح السنة ، للبغوى
- تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، وزهير الشاويش  
المكتب الإسلامى ، بيروت ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م
- شرح العقيدة الطحاوية
- حققه وعلق عليه د. عبد الله بن عبد المحسن  
التركي ، شعيب الأرناؤوط  
مؤسسة الرسالة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م
- الشرح الكبير مع المقنع والإنصاف
- تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، د.  
عبد الفتاح محمد الحلو  
دار هجر للطباعة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م
- شرح المسند ، لأحمد محمد شاكر
- دار المعارف بمصر  
١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م
- شرح معانى الآثار ، للطحاوى
- دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٩هـ
- شرح المفصل ، لابن يعيش
- مصورة عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ،  
القاهرة
- شرح منتهى الإرادات
- تحقيق وإشراف : عبد الله أحمد أبو زينة ،  
الشعب
- شرح النووى على صحيح مسلم
- تحقيق أبى هاجر محمد السعيد بن بسيونى  
زغلول  
دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٠هـ /  
١٩٩٠م
- شعب الإيمان ، للبيهقى
- تحقيق : أحمد محمد شاكر  
دار المعارف ١٩٦٦م
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة
- تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار  
دار الكتاب العربى بمصر ١٩٥٦م
- الصحاح ، للجوهري

- صحيح ابن خزيمة  
تحقيق وتعليق : محمد مصطفى الأعظمي  
المكتب الإسلامي ، بيروت ١٣٩٠ هـ
- صحيح البخاري  
مصورة دار الشعب ، بيروت ١٣٩٠ هـ
- صحيح سنن أبي داود  
صحح أحاديثه : محمد ناصر الدين الألباني ،  
واختصر أسانيده : زهير الشاويش  
مكتب التربية العربي لدول الخليج  
الرياض ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م
- صحيح مسلم  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي  
دار إحياء الكتب العربية بمصر  
عيسى البابي الحلبي ١٩٥٥ م
- صفة الصفوة ، لابن الجوزي  
حققه وعلق عليه : محمود فاخوري  
خرج أحاديثه : محمد رواس قلعجي  
مطبعة الأصيل - حلب ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م
- الضعفاء الكبير ، للعقيلي  
تحقيق وتوثيق : د. عبد المعطي أمين قلعجي  
دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٤ هـ
- ضعيف سنن ابن ماجه ، للألباني  
تعليق وفهرست : زهير الشاويش ، المكتب  
الإسلامي ، دمشق ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م
- ضعيف سنن أبي داود ، للألباني  
تعليق وفهرست : زهير الشاويش  
المكتب الإسلامي ، دمشق ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م
- ضعيف سنن الترمذي ، للألباني  
تعليق وفهرست : زهير الشاويش ، المكتب  
الإسلامي ، دمشق ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م
- ضعيف سنن النسائي  
ضعف أحاديثه : محمد ناصر الدين الألباني  
المكتب الإسلامي ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م
- طبقات الخنابلة ، لابن أبي يعلى  
تصحيح : محمد حامد الفقي  
مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٩٥٢ م

- طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكي  
تحقيق : د. محمود الطناحي ، و: د. عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة عيسى الحلبي بمصر ١٩٦٣ م
- طبقات الفقهاء ، للشيرازي  
تحقيق : د. إحسان عباس ، بيروت ١٩٧٠ م
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد  
عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى ،  
لابن العربي  
مطبعة الصاوى بمصر ١٩٣٤ م
- العبر ، للذهبي  
تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، وفؤاد سيد الكويت ١٩٦٠ م
- العقد الفريد ، لابن عبد ربه  
شرح وضبط : أحمد أمين ، أحمد زين ، إبراهيم الأبيارى  
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٠ م
- علل الحديث ، لابن أبى حاتم  
القاهرة مكتبة المثنى ببغداد ١٣٤٣ هـ
- العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية ، لابن الجوزى  
تحقيق : إرشاد الحق الأثرى ، إدارة العلوم الأثرية ، باكستان ١٤٠١ هـ
- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ، للدارقطنى  
تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله السلفى  
دار طيبة الرياض ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- عمل اليوم والليلة ، لابن السنى  
مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية -  
حيدرآباد الدكن
- العواصم من القواصم ، لأبى بكر بن العربى  
تحقيق محب الدين الخطيب  
المطبعة السلفية القاهرة ١٣٧١ هـ
- عون المعبود شرح سنن أبى داود ، للعظيم آبادى  
الهند ١٣١٣ هـ

- عيون الأخبار، لابن قتيبة  
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام  
- الغريين، لأبي عبيد الهروي  
دار الكتب المصرية ١٩٣٠م  
حيدرآباد، الهند ١٣٨٤هـ  
تحقيق: د. محمود محمد الطناحي  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة  
١٣٩٠هـ
- الفاخر، للمفضل بن سلمة  
تحقيق عبد العليم الطحاوي  
القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي  
١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م
- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري  
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى  
محمد البجاوي  
دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٧١م
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر  
المطبعة السلفية بمصر ١٣٨٠هـ  
الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام ابن  
حنبل لأحمد عبد الرحمن البنا  
القاهرة، دار الشهاب  
نشره ووضع ملاحقه وفهارسه د. صلاح الدين  
المنجد، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٦م
- فتوح مصر وأخبارها، لابن عبد الحكم  
ليدن ١٩٢٠م  
دار الريان للتراث  
القاهرة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م
- الفروع، لابن مفلح  
راجعه عبد الستار أحمد فراج  
عالم الكتب بيروت ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- الفصول في اختصار سيرة الرسول  
تحقيق: محمد العيد الخطراوي، محيي الدين  
مستو، مؤسسة علوم القرآن، دار القلم، دمشق  
بيروت ١٣٩٩هـ / ١٤٠٠هـ

- الفقيه والمتفقه ، للخطيب البغدادي  
تصحيح وتعليق إسماعيل الأنصاري  
دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٠هـ /  
١٩٨٠م
- فوائد تمام  
مخطوط
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، للشوكاني  
تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي  
مطبعة السنة المحمدية ١٣٨٠ هـ
- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للمناوي  
مصورة دار المعارف ، بيروت ١٣٩١هـ
- القاموس المحيط للفيروزآبادي  
بولاق ١٣٠١هـ
- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل  
مكتبة التوبة - الرياض ١٩٩٤م
- الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي  
دار الفكر بيروت ١٤٠٤هـ
- كشف القناع عن متن الإقناع ، للبهوتي راجعه وعلق عليه : هلال مصيلحي مصطفى  
دار الفكر بيروت ١٩٨٢م / ١٤٠٢هـ
- كشف الأستار عن زوائد البزار ، للهيثمي  
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي  
مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤هـ
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، للعجلوني  
بيروت ١٣٥٠هـ
- الكشف عن وجوه القراءات السبع  
تحقيق : محيى الدين رمضان مجمع اللغة  
العربية ، دمشق ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م
- وعلاؤها وحججها ، لمكي بن أبي طالب  
ضبط وتفسير : بكرى حياني
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، للمتقي  
تصحيح وفهرسة : صفوت السقا  
مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥هـ
- لسان العرب ، لابن منظور  
بيروت ١٩٥٥م
- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان  
دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٦٨هـ /  
١٩٤٩م
- محمد فؤاد عبد الباقي

- المبدع فى شرح المقنع ، لابن مفلح      المكتب الإسلامى ، دمشق ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م
- المجتبى من السنن للنسائى ، انظر : زهر الربى
- المجروحين ، لابن حبان      تحقيق : محمود إبراهيم زاهد
- دار الوعى بحلب ١٣٩٦هـ
- مجمع الأمثال ، للميدانى      المطبعة الخيرية ١٣١٠هـ
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمى      مصورة دار الكتاب ، بيروت ١٩٧٧م
- المجموع شرح المذهب ، للنووى      مصورة شركة العلماء ، القاهرة
- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية      جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
- مطابع الرياض ١٣٨٢هـ
- المحلى ، لابن حزم      تحقيق : أحمد محمد شاكر
- مكتبة الجمهورية العربية بالقاهرة ١٣٨٧هـ
- مختصر الشمائل المحمدية ، للترمذى      تحقيق واختصار : محمد ناصر الدين الألبانى
- المكتبة الإسلامية ، عمان - الأردن ١٤٠٥هـ
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ،      تصحيح وتعليق : د. عبد الله بن عبد المحسن
- عبد القادر بن بدران الدمشقى      التركى
- مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١هـ / ١٩٨١م
- المراسيل لأبى داود      تحقيق : الشيخ عبد العزيز عز الدين
- دار القلم - بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- المردفات من قریش ، للمدائنى (نوادير المخطوطات)      تحقيق : عبد السلام هارون
- مطبعة لجنة التأليف ، القاهرة ١٣٧٠هـ
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل ، لابن هانئ      تحقيق : زهير الشاويش
- المكتب الإسلامى ، بيروت ١٤٠٠هـ
- المستدرک ، للحاكم النيسابورى      حيدر آباد ١٣٣٤هـ
- المستقصى ، للزمخشري      دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م

- مسند أبي داود الطيالسي  
دار التوفيق ، مطبعة مجلس دائرة المعارف  
النظامية - حيدر آباد الدكن ١٣٢١هـ
- مسند أبي يعلى الموصلي ، للإمام أحمد  
ابن علي بن المثنى التميمي  
تحقيق : حسين سليم أسد  
دار المأمون للتراث ، دمشق ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م  
القاهرة ١٣١٣هـ
- مسند الإمام أحمد  
- مسند الإمام زيد  
- مسند الحميدى  
تحقيق وتعليق : حبيب الرحمن الأعظمي ،  
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء ، المدينة  
المنورة ١٣٨١هـ
- مسند الشافعي ( بحاشية الأم )  
- مسند الشاميين ، لأبي القاسم الطبراني  
تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي  
مؤسسة الرسالة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م
- المشتبه في الرجال ، للذهبي  
تحقيق : علي محمد البجاوي  
دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٢م
- مشكاة المصابيح ، للتبريزي  
تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني  
المكتب الإسلامي ، بيروت ١٣٩٩هـ /  
١٩٧٩م
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ،  
للشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري  
تحقيق وتعليق : موسى محمد علي ،  
ودكتور عزت علي عطية  
دار الكتب الحديثة
- المصباح المنير ، للفيومي  
- المصنف ، لابن أبي شيبه  
تصحيح : حمزة فتح الله - بولاق ١٩٠٣م  
حققه وصححه : عبد الخالق الأفغاني  
الدار السلفية بالهند ١٣٩٩هـ

- المصنف ، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني تحقيق وتخريج : حبيب الرحمن الأعظمي  
المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠٣هـ /  
١٩٨٣م
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ،  
لاين حجر تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي  
دار الكتب العلمية ، بيروت  
١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م
- المطالب العالية ، لاين حجر (مخطوط)  
المعارف ، لاين قتيبة تحقيق : ثروت عكاشة  
مطبعة مصر ١٩٦٠م
- معالم السنن ، للخطابي البستي المكتبة العلمية ، بيروت ١٤٠١هـ / ١٩٨١م  
المعجم الأوسط ، للطبراني تحقيق : د. محمود الطحان  
مكتبة المعارف ، الرياض ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م
- معجم البلدان ، لياقوت الحموى ،  
باعتناء وستنفلد (مصورة الأسدى بطهران)  
معجم الشعراء ، للمرزباني تحقيق : عبد الستار فراج - عيسى الحلبي بمصر  
١٩٦٠م
- معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون مؤسسة الخانجي بمصر ١٩٧٢م  
المعجم الصغير ، للطبراني تصحيح : عبد الرحمن محمد عثمان  
المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٨هـ  
المعجم الكبير ، للطبراني حققه وخرج أحاديثه : حمدى عبد المجيد  
السلفى
- الدار العربية للطباعة ببغداد ١٩٧٨م  
معجم ما استعجم ، للبكري تحقيق : مصطفى السقا ، لجنة التأليف القاهرة  
١٩٤٥م



- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس

تحقيق : عبد السلام هارون

دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٦هـ

- المعجم الوسيط ، المجمع

شركة الإعلانات الشرقية ، القاهرة ١٩٨٥م

- معرفة السنن والآثار ، للبيهقي

تحقيق : سيد كسروى حسن

دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٣هـ /

١٩٩١م

- المغازى ، للواقدي

تحقيق د. مارسدن جونس

دار المعارف بمصر ١٩٦٦م

- المغنى ، لابن قدامة

تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ،

ود. عبد الفتاح محمد الحلو

دار هجر للطباعة ، والنشر ، القاهرة ١٤١٠هـ /

١٩٩٠م

- مقاتل الطالبين ، لأبي الفرج الأصفهاني

تحقيق : السيد أحمد صقر

دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٦٨هـ

- الملل والنحل ، للشهرستاني

تحقيق : محمد بن فتح الله بدران

مطبعة الأزهر بمصر ١٩٧٠م

- المنتخب ، لعبد بن حميد

تحقيق : أبو عبد الله مصطفى بن العدوى شلباية

دار الأرقم ، الكويت ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

- المنتظم ، لابن الجوزي

حيدرآباد ١٣٥٧هـ

- المنتقى ، لابن الجارود

تحقيق مجموعة من العلماء ، دار القلم ،

بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

- منحة المعبود فى ترتيب الطيالسى

إعداد : أبو هاجر محمد السعيد بن بسبوني

- موسوعة الأطراف

زغلول

عالم التراث ، بيروت ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م

- موضح أوهام الجمع والتفريق ، للخطيب البغدادي

تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي

دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، عيسى الحلبي

- الموطأ ، للإمام مالك

بمصر ١٩٥٦م

حققه وعلق عليه : د. د. بشار عواد معروف ،

- الموطأ ، للإمام مالك برواية مصعب

ومحمود محمد خليل

الزهرى

مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م

تحقيق : على البجاوي ، عيسى الحلبي بمصر

- ميزان الاعتدال ، للذهبي

١٩٦٣م

دار الكتب بمصر ١٣٤٨هـ

- النجوم الزاهرة ، لابن تغرى بردى

المركز الإسلامى للطباعة والنشر بالقاهرة

- نصب الراية لأحاديث الهداية ، للزيلعي

١٣٥٧هـ

- النهاية فى غريب الحديث والأثر ،

تحقيق : محمود محمد الطناحى ، وظاهر أحمد

لابن الأثير

الزاوى

دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٣م

تحقيق وتعليق : عصام الدين الصبايطى

- نيل الأوطار للإمام الشوكانى

دار الحديث ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

استانبول ١٩٣١م

- الوافى بالوفيات ، للصفدى

مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٠هـ

- الورع للإمام أحمد

- وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ، للسهمودى

تحقيق وتعليق : محمد محيى الدين عبد الحميد

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٣٧٤هـ/

١٩٥٥م

تحقيق : د. إحسان عباس

دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٨م

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٦م

LE DJAMI D'IBN WAHB

EDITE ET COMMENTE

PAR J. DAVID. WEILL

ITEXTE ET PLANCHES

LE CAIRE IMPRIMERIE DE

L'INSTITUT FRANCAIS

D'ARCHEOLOGIE

ORIENTALE 1939 .

- وفيات الأعيان ، لابن خلكان

- يتيمة الدهر ، للثعالبي

